

# فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

برعاية أمانة دار الفوائد  
عن مشايخه الثلاثة السرخسي والمصنعي والكشميري

للإمام الحافظ  
أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني  
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

تقديم وتحقيق وتعليق  
عبد القادر رشيد بن أحمد

طبع على نفقة

صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود  
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام  
عنه الله في سوازين مهنته وأمنه بقوته



# فتح الباري

لإمام المأظف  
أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني  
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

شرح

الجامع الصحيح للبخاري من رواية أبي ذر الهروي  
عن مشايخه الثلاثة: الكشميهني والمستملي والسرخسي

تقديم وتحقيق وتعليق  
عبد القادر رشيدية الحمد  
عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا  
بالجامعة الإسلامية سابقاً  
والمدرس بالمسجد النبوي الشريف

طبع عالم نفقة  
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود  
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام  
حفظه الله في موازين حسناته وأمنه ببقوته





















# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة الشارح

### الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

الحمد لله الذي شرح صدور أهل الإسلام بالهدى، ونكت في قلوب أهل الطغيان فلا تعي الحكمة أبداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلهاً أحداً، فرداً صمداً، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ما أكرمه عبداً وسيداً، وأعظمه أصلاً ومحتداً، وأطهره مضجعاً ومولداً، وأبهره صدراً ومورداً. صلى الله عليه وعلى آله وصحبه غيوث الندى، وليوث العدا، صلاة وسلاماً دائماً من اليوم إلى أن يبعث الناس غداً.

أما بعد فقد آن الشروع فيما قصدت له من شرح الجامع الصحيح، على ما وعدت به في أول المقدمة وكنت عزمتم على أن أسوق حديث الباب بلفظه قبل شرحه، ثم رأيت ذلك مما يطول به الكتاب جداً، فسلكت الآن فيه طريقاً وسطياً أرجو نفعها، كافلة بما اطلعت عليه من ذلك، إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها. وربما أعدت شيئاً مما تقدم في المقدمة لمعنى يقتضيه، إما لبعد العهد به أو لغير ذلك، ولكن اعتمادي غالباً على الحوالة عليها، وسميته:

### «فتح الباري، بشرح البخاري»

وقد رأيت أن أبدأ الشرح بأسانيدي إلى الأصل بالسماع أو بالإجازة، وأن أسوقها على نمط مخترع، فإنني سمعت بعض الفضلاء يقول: الأسانيد أنساب الكتب، فأحببت أن أسوق هذه الأسانيد مساق الأنساب.

فأقول وبالله التوفيق:

اتصلت لنا رواية البخاري عنه من طريق أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري، وكانت وفاته في سنة عشرين وثلثمائة، وكان سماعه للصحيح مرتين: مرة بفربري سنة ثمان وأربعين، ومرة ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومائتين. ومن طريق إبراهيم بن معقل بن الحجاج

النسفي، وكان من الحفاظ وله تصانيف، وكانت وفاته سنة أربع وتسعين ومائتين، وكان فاته من الجامع أوراق رواها بالإجازة عن البخاري، نبه على ذلك أبو علي الجبائي في تقييد المهمل. ومن طريق حماد بن شاكر النسوي، وأظنه مات في حدود التسعين، وله فيه فوت أيضاً. ومن رواية أبي طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة -بقاف ونون بوزن يسيرة- البزدوي -بفتح الموحدة وسكون الزاي-، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلثمائة، وهو آخر من حدث عن البخاري بصحيحه، كما جزم به ابن ماكولا وغيره، وقد عاش بعده ممن سمع من البخاري: القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي ببغداد، ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح، وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قدمة قدمها البخاري، وقد غلط من روى الصحيح من طريق المحاملي المذكور غلطاً فاحشاً.

فأما رواية (الفربري) فاتصلت إلينا عنه من طريق الحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد ابن السكن، والحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي، وأبي نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأخرسي، والفقيه أبي زيد محمد بن أحمد المروزي، وأبي علي محمد بن عمر بن شويه، وأبي أحمد محمد بن محمد الجرجاني، وأبي محمد عبدالله بن أحمد السرخسي، وأبي الهيثم محمد بن مكي الكشميهني، وأبي علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني وهو آخر من حدث بالصحيح عن الفربري.

فأما رواية ابن السكن فرواها عنه عبدالله بن محمد بن أسد الجهني.  
وأما رواية المستملي فرواها عنه الحافظ أبوذر عبدالله بن أحمد الهروي، وعبد الرحمن بن عبدالله الهمداني.

وأما رواية الأخرسي فرواها عنه إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصفار الزاهد.  
وأما رواية أبي زيد فرواها عنه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني، والحافظ أبو محمد عبدالله بن إبراهيم الأصيلي، والإمام أبو الحسن علي بن محمد القابسي.

وأما رواية أبي علي الشبوي فرواها عنه سعيد بن أحمد بن محمد الصيرفي العيار، وعبد الرحمن ابن عبدالله الهمداني أيضاً. وأما رواية أبي أحمد الجرجاني فرواها عنه أبو نعيم والقابسي أيضاً.

وأما رواية السرخسي فرواها عنه أبوذر أيضاً، وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي.



وأما رواية الكشاني فرواها عنه أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري .

وأما رواية أبي نعيم عن شيخه فأخبرنا بها علي بن محمد بن محمد الدمشقي مشافهة عن سلمان بن حمزة بن أبي عمر عن محمد بن عبد الهادي المقدسي عن الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر الدملي أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد أنبأنا أبو نعيم .

وأما رواية الأصيلي والقابسي فبالإسناد الماضي إلى أبي علي الجياني أنبأنا أبو شاكر عبد الواحد ابن محمد بن وهب وغيره عن الأصيلي وحاتم بن محمد الطرابلسي عن القابسي . وبالإسناد الماضي إلى جعفر بن علي كتب إلى الحافظ أبي القاسم خلف بن بشكوال أنبأنا عبد الرحمن بن محمد بن غياث عن حاتم .

وأما رواية سعيد العيار فأخبرنا بها محمد بن علي بن محمد الدمشقي مشافهة عن محمد ابن يوسف بن الهتان عن العلامة تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري أنبأنا منصور بن عبد المنعم ابن عبد الله بن محمد بن الفضل الرازي أنبأنا محمد بن إسماعيل الفارسي سماعاً وجد أبي محمد ابن الفضل مشافهة أنبأنا سعيد .

وأما رواية الداودي فهي أعلى الروايات لنا من حيث العدد أخبرنا بها المشايخ أبو محمد عبد الرحيم بن عبد الكريم بن عبد الوهاب الحموي، وأبو علي محمد بن محمد بن علي الجيزي، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد المؤمن البعلبي، وأبو الحسن علي بن محمد ابن محمد الجوزي قال الأولان: أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم نعمة بن الحسن ابن علي بن بيان الصالحي، وست الوزراء وزيرة بنت محمد بن عمر بن أسعد بن المنجا التنوخية، وقال أبو إسحاق: أنبأنا أحمد بن أبي طالب بن نعمة، وقال علي: قرئ علي ست الوزراء وأنا أسمع، وكتب إليّ سليمان بن حمزة بن أبي عمر وعيسى بن عبد الرحمن بن معالي، وأبو بكر بن أحمد بن عبد الدائم قال الخمسة: أنبأنا أبو عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى الزبيدي سماعاً وقالوا -سوى المرأة-: كتب إلينا أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر القطيعي، وأبو الحسن علي بن أبي بكر بن روزبة القلانسي، زاد سليمان ومحمد بن زهير شعرانة، وثابت بن محمد الخجندي، ومحمد بن عبد الواحد المدني قالوا: أنبأنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب الهروي عنه .

وأما رواية الحفصي فبالإسناد الماضي إلى منصور أنبأنا أبو بكر وجيه بن طاهر، وعبد الوهاب ابن شاه الشاذياخي سماعاً، وجد أبي محمد بن الفضل الصاعدي إجازة قالوا: أنبأنا الحفصي .

وأما رواية كريمة فأخبرنا بها الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي سماعاً عليه لبعضه وإجازة لسائر أنبأنا أبو علي عبد الرحيم بن عبد الله الأنصاري أنبأنا المعين أحمد بن علي بن يوسف الدمشقي، وإسماعيل بن عبد القوي بن عزون، وعثمان بن عبد الرحمن بن رشيق سماعاً عليهم سوى

من باب المسافر إذا جد به السير في أواخر كتاب الحج إلى آخر كتاب الحج، ومن باب ما يجوز من الشروط في المكاتب إلى باب الشروط في الكتابة، ومن باب غزو المرأة في البحر من كتاب الجهاد إلى باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام منه في إجازة منهم، ومن الحافظ رشيد الدين أبي الحسين يحيى بن علي العطار لجميعه قالوا: أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوصيري أنبأنا أبو عبد الله محمد بن بركات النحوي السعدي عنها.

وأما رواية المستغفري فبالإسناد الماضي إلى أبي موسى أنبأنا أبي أنبأنا الحسن بن أحمد عنه.

(فصل) وأما رواية (إبراهيم بن معقل) فبالإسناد إلى أبي علي الجبائي أنبأنا الحكم بن محمد أنبأنا أبو الفضل عيسى بن أبي عمران الهروي سماعاً لبعضه وإجازة لباقيه أنبأنا أبو صالح خلف ابن محمد بن إسماعيل البخاري عنه.

وأما رواية حماد بن شاکر فأخبرنا بها أحمد بن أبي بكر بن عبد الحميد في كتابه عن أبي الربيع ابن أبي طاهر بن قدامة عن الحسن بن السيد العلوي عن أبي الفضل بن ناصر الحافظ عن أبي بكر أحمد بن علي بن خلف عن الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ عن أحمد بن محمد ابن رميح النسوي عنه.

وأما رواية أبي طلحة البزدوي فبالسند إلى المستغفري أنبأنا أحمد بن عبد العزيز عنه.

وقد انتهى الغرض الذي أردته، من التوصيل الذي أوردته، فليقع الشروع في الشرح والاقتصار على أتقن الروايات عندنا وهي رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة، لضبطه لها وتمييزه لاختلاف سياقها، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها، وبالله تعالى التوفيق، وهو المسؤول أن يعينني على السير في أقوم طريق.





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقول الله عز وجل: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ...﴾ الآية

قال البخارى رحمه الله تعالى ورضي الله عنه : ( بسم الله الرحمن الرحيم . كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ) هكذا في رواية أبى ذر والأصبلى بغير « باب » وثبت في رواية غيرهما ، فحكى عياض ومن تبعه فيه التنوين وتركه ، وقال الكرماني : يجوز فيه الإسكان على سبيل التعداد للأبواب . فلا يكون له إعراب . وقد اعترض على المصنف لكونه لم يفتح الكتاب بخطبة تنبئ عن مقصوده مفتحة بالحمد والشهادة امتثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم « كل أمر ذى بال لا يُبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع » وقوله « كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء » أخرجهما أبو داود وغيره من حديث أبى هريرة .

والجواب عن الأول أن الخطبة لا يتحتم فيها سياق واحد يمنع العدول عنه ، بل الغرض منها الافتتاح بما يدل على المقصود ، وقد صدر الكتاب بترجمة بدء الوحي وبالحديث الدال على مقصوده المشتمل على أن العمل دائر مع النية فكأنه يقول : قصدت جمع وحى السنة الملتقى عن خير البرية على وجه سيظهر حسن عملي فيه من قصدى ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فاكتفى بالتلويح عن التصريح . وقد سلك هذه الطريقة في معظم تراجم هذا الكتاب على ما سيظهر بالاستقراء .

والجواب عن الثانى أن الحديثين ليسا على شرطه ، بل في كل منهما مقال . سلمنا صلاحيتهما للمحجة لكن ليس فيهما أن ذلك يتعين بالنطق والكتابة معاً ، فلعله حمد وتشهد نطقاً عند وضع الكتاب ولم يكتب ذلك اقتصاراً على البسملة لأن القدر الذى يجمع الأمور الثلاثة ذكر الله وقد حصل بها ، ويؤيده أن أول شيء نزل من القرآن ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ فطريق التأمى به الافتتاح بالبسملة والاقتصار عليها ، لا سيما وحكاية ذلك من جملة ما تضمنه هذا الباب الأول ، بل هو المقصود بالذات من أحاديثه . ويؤيده أيضاً وقوع كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الملوك وكتبه في القضايا مفتحة بالتسمية دون حمدلة وغيرها كما سيأتى في حديث أبى سفيان في قصة هرقل في هذا الباب ، وكما سيأتى في حديث البراء في قصة سهيل ابن عمرو في صلح الحديبية ، وغير ذلك من الأحاديث . وهذا يشعر بأن لفظ الحمد والشهادة إنما يحتاج إليه في الخطب دون الرسائل والوثائق ، فكان المصنف لما لم يفتح كتابه بخطبة أجراه مجرى الرسائل إلى أهل العلم لينتفعوا بما فيه تعلماً وتعلماً .

وقد أجاب من شرح هذا الكتاب بأجوبة أخر فيها نظر ، منها أنه تعارض عنده الابتداء بالتسمية والحمدلة ، فلو ابتدأ بالحمدلة لخالف العادة ، أو بالتسمية لم يعد مبتدئاً بالحمدلة فاكتفى بالتسمية . وتعقب بأنه

لو جمع بينهما لكان مبتدئاً بالحمدلة بالنسبة إلى ما بعد التسمية ، وهذه هي النكتة في حذف العاطف فيكون أولى لموافقته الكتاب العزيز ، فإن الصحابة افتتحوا كتابة الإمام الكبير بالتسمية والحمد وتلوها ، وتبعهم جميع من كتب المصحف بعدهم في جميع الأمصار ، من يقول بأن البسملة آية من أول الفاتحة ، ومن لا يقول ذلك ، ومنها أنه راعى قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقدّموا بين يدي الله ورسوله ﴾ فلم يقدم على كلام الله ورسوله شيئاً واكتفى بها عن كلام نفسه ، وتعقب بأنه كان يمكنه أن يأتي بلفظ الحمد من كلام الله تعالى ، وأيضاً فقد قدم الترجمة وهي من كلامه على الآية ، وكذا ساق السند قبل لفظ الحديث ، والجواب عن ذلك بأن الترجمة والسند وإن كانا متقدمين لفظاً لكنهما متأخران تقديرًا فيه نظر . وأبعد من ذلك كله قول من ادعى أنه ابتداء بخطبة فيها حمد وشهادة ، فحذفها بعض من حمل عنه الكتاب . وكأن قائل هذا ما رأى تصانيف الأئمة من شيوخ البخارى وشيوخ شيوخته وأهل عصره كمالك في الموطأ ، وعبد الرزاق في المصنف ، وأحمد في المسند ، وأبي داود في السنن إلى ما لا يحصى ممن لم يقدم في ابتداء تصنيفه خطبة ، ولم يزد على التسمية ، وهم الأكثر ، والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة ، أفيقال في كل من هؤلاء إن الرواة عنه حذفوا ذلك ؟ كلا ، بل يحمل ذلك من صنيعهم على أنهم حملوا لفظاً . ويؤيده ما رواه الخطيب في الجامع عن أحمد أنه كان يتلفظ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إذا كتب الحديث ولا يكتبها ، والحامل له على ذلك إسرار أو غيره ، أو يحمل على أنهم رأوا ذلك مختصاً بالخطب دون الكتب كما تقدم ، ولهذا من افتتح كتابه منهم بخطبة حمد وتشهد كما صنع مسلم ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب . وقد استقر عمل الأئمة المصنفين افتتاح كتب العلم بالبسملة وكذا معظم كتب الرسائل ، واختلف القدماء فيما إذا كان الكتاب كله شعراً فجاء عن الشعبي منع ذلك ، وعن الزهري قال : مضت السنة أن لا يكتب في الشعر بسم الله الرحمن الرحيم ، وعن سعيد ابن جبير جواز ذلك وتابعه على ذلك الجمهور ، وقال الخطيب هو المختار .

**قوله ( بدء الوحي )** قال عياض : روى بالهمز مع سكون الدال من الابتداء ، وبغير همز مع ضم الدال وتشديد الواو من الظهور . قلت : ولم أره مضبوطاً في شيء من الروايات التي اتصلت لنا ، إلا أنه وقع في بعضها « كيف كان ابتداء الوحي » ، فهذا يرجع الأول ، وهو الذي سمعناه من أفواه المشايخ . وقد استعمل المصنف هذه العبارة كثيراً ، كبده الخيض وبدء الأذان وبدء الخلق . والوحي لغة الإعلام في خفاء ، والوحي أيضاً الكتابة والمكتوب والبعث والإلهام والأمر والإيماء والإشارة والتصويت شيئاً بعد شيء . وقيل : أصله التفهيم ، وكل ما دللت به من كلام أو كتابة أو رسالة أو إشارة فهو وحي . وشرعاً الإعلام بالشرع . وقد يطلق الوحي ويراد به اسم المفعول منه أي الموحى ، وهو كلام الله المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم وقد اعترض محمد بن إسماعيل التيمي على هذه الترجمة فقال : لو قال كيف كان الوحي لكان أحسن ، لأنه تعرض فيه لبيان كيفية الوحي ، لا لبيان كيفية بدء الوحي فقط . وتعقب بأن المراد من بدء الوحي حاله مع كل ما يتعلق بشأنه . أي تعلق كان . والله أعلم .

**قوله ( وقول الله )** هو بالرفع على حذف الباب عطفاً على الجملة لأنها في محل رفع ، وكذا على تنوين باب . وبالجر عطفاً على كيف وإثبات باب بغير تنوين ، والتقدير باب معنى قول الله كذا ، أو الاحتجاج

يقول الله كذا ، ولا يصح تقدير كيفية قول الله لأن كلام الله لا يكيف قاله عياض ، ويجوز رفع . وقول الله على القطع وغيره .

**قوله** ﴿ إنا أوحينا إليك ... الآية ﴾ قيل قدم ذكر نوح فيها لأنه أول نبي أرسل ، أو أول نبي عوقب قومه ، فلا يرد كون آدم أول الأنبياء مطلقاً ، كما سيأتي بسط القول في ذلك في الكلام على حديث الشفاعة . ومناسبة الآية للترجمة واضح من جهة أن صفة الوحي إلى نبينا صلى الله عليه وسلم توافق صفة الوحي إلى من تقدمه من النبيين ، ومن جهة أن أول أحوال النبيين في الوحي بالرؤيا ، كما رواه أبو نعيم في الدلائل بإسناد حسن عن علقمة بن قيس صاحب ابن مسعود قال : إن أول ما يؤتى به الأنبياء في المنام حتى تهدأ قلوبهم ، ثم ينزل الوحي بعد في اليقظة .

[١]

١- حدثنا الفقيه الحافظ أبو علي حسين بن محمد بن فيارة الصدفي رضي الله عنه قراءة مني عليه بدائية - حرسها الله - قال أنا الفقيه القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي رضي الله عنه قال أخبرني الشيخ أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد الهروي قراءة عليه في المسجد الحرام قال أخبرنا أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي بهراً سنة ثلاث وسبعين وثلاث مائة وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد ابن إبراهيم المستملي ببلخ سنة أربع وسبعين وثلاث مائة وأبو الهيثم محمد بن المكي ابن محمد بن زراع الكشميهني بها قراءة عليه قالوا أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفريزي بفربر قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري قال : حدثنا الحميدي عن سفيان ، قال حدثنا يحيى ابن سعيد الأنصاري ، قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها ، أو إلى امرأة ينكحها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه » . [ الحديث ١ - أطرافه في : ٥٤ ، ٢٥٢٩ ، ٣٨٩٨ ، ٥٠٧٠ ، ٦٦٨٩ ، ٦٩٥٣ ] .

**قوله** ( حدثنا الحميدي ) هو أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى ، منسوب إلى حميد بن أسامة بطن من بني أسد بن عبد العزى بن قصي رهط خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، يجتمع معها في أسد ويجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في قصي . وهو إمام كبير مصنف ، رافق الشافعي في الطلب عن ابن عينة وطبقته وأخذ عنه الفقه ورحل معه إلى مصر ، ورجع بعد وفاته إلى مكة إلى أن مات بها سنة تسع عشرة ومائتين . فكان البخاري امتثل قوله صلى الله عليه وسلم « قدموا قريشاً » فافتتح كتابه بالرواية عن الحميدي لكونه أفقه قرشي أخذ عنه . وله مناسبة أخرى لأنه مكى كشيخه فناسب أن يذكر في أول ترجمة بدء الوحي لأن ابتداءه كان بمكة ، ومن ثم ثنى بالرواية عن مالك لأنه شيخ أهل المدينة وهي تالية لمكة في نزول الوحي وفي جميع الفضل ، ومالك وابن عينة قرينان ، قال الشافعي : لولاهما لذهب العلم من الحجاز .

**قوله** ( حدثنا سفيان ) هو ابن عينة بن أبي عمران الهلال أبو محمد المكي ، أصله ومولده الكوفة ،



وقد شارك مالكا في كثير من شيوخه وعاش بعده عشرين سنة ، وكان يذكر أنه سمع من سبعين من التابعين .

**قوله ( عن يحيى بن سعيد )** في رواية غير أبي ذر : حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري . اسم جده قيس بن عمرو وهو صحابي ، ويحيى من صغار التابعين ، وشيخه محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي من أوساط التابعين ، وشيخ محمد علقمة بن وقاص الليثي من كبارهم ، ففي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق . وفي المعرفة لابن منده ما ظاهره أن علقمة صحابي ، فلو ثبت لكان فيه تابعيان وصحابيان ، وعلى رواية أبي ذر يكون قد اجتمع في هذا الإسناد أكثر الصيغ التي يستعملها المحدثون ، وهي التحديث والإخبار والسماع والعنونة والله أعلم . وقد اعترض على المصنف في إدخاله حديث الأعمال هذا في ترجمة بدء الوحي وأنه لا تعلق له به أصلاً ، بحيث أن الخطابي في شرحه والإسماعيلي في مستخرجه أخرجاه قبل الترجمة لاعتقادهما أنه إنما أورده للتبرك به فقط ، واستصوب أبو القاسم بن منده صنيع الإسماعيلي في ذلك ، وقال ابن رشيد : لم يقصد البخاري بإيراده سوى بيان حسن نيته فيه في هذا التأليف ، وقد تكلفت مناسبتة للترجمة ، فقال : كل بحسب ما ظهر له . انتهى . وقد قيل : إنه أراد أن يقيمه مقام الخطبة للكتاب ، لأن في سياقه أن عمر قاله على المنبر بمحضر الصحابة ، فإذا صلح أن يكون في خطبة المنبر صلح أن يكون في خطبة الكتب . وحكى المهلب أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب به حين قدم المدينة مهاجراً ، فناسب إيراده في بدء الوحي ، لأن الأحوال التي كانت قبل الهجرة كانت كالمقدمة لها لأن بالهجرة افتتح الإذن في قتال المشركين ، ويعقبه النصر والظفر والفتح انتهى . وهذا وجه حسن ، إلا أنني لم أر ما ذكره — من كونه صلى الله عليه وسلم خطب به أول ما هاجر — متقولاً . وقد وقع في باب ترك الخيل بلفظ : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « يا أيها الناس إنما الأعمال بالنية » الحديث ، ففي هذا إيماء إلى أنه كان في حال الخطبة ، أما كونه كان في ابتداء قدومه إلى المدينة فلم أر ما يدل عليه ، ولعل قائله استند إلى ما روى في قصة مهاجر أم قيس ، قال ابن دقيق العيد : نقلوا أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك فضيلة الهجرة وإنما هاجر ليتزوج امرأة تسمى أم قيس ، فلهذا خص في الحديث ذكر المرأة دون سائر ما ينوي به ، انتهى . وهذا لو صح لم يستلزم البداء بذكره أول الهجرة النبوية . وقصة مهاجر أم قيس رواها سعيد بن منصور قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله — هو ابن مسعود — قال : من هاجر يبتغي شيئاً فإنما له ذلك ، هاجر رجل ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس فكان يقال له مهاجر أم قيس . ورواه الطبراني من طريق أخرى عن الأعمش بلفظ : كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها أم قيس فأبت أن تزوجه حتى يهاجر فهاجر فتزوجها ، فكنا نسميه مهاجر أم قيس . وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، لكن ليس فيه أن حديث الأعمال سيق بسبب ذلك ، ولم أر في شيء من الطرق ما يقتضي التصريح بذلك . وأيضاً فلو أراد البخاري إقامته مقام الخطبة فقط أو الابتداء به تيمناً وترغيباً في الإخلاص لكان سياقه قبل الترجمة كما قال الإسماعيلي وغيره . ونقل ابن بطال عن أبي عبد الله بن النجار قال : التوبيع يتعلق بالآية والحديث معاً ، لأن الله تعالى أوحى إلى الأنبياء ثم إلى محمد صلى الله عليه وسلم أن الأعمال بالنيات لقوله تعالى ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ﴾ .

وقال أبو العالية في قوله تعالى ﴿ شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً ﴾ قال وصاهم بالإخلاص في عبادته . وعن أبي عبد الملك البوني قال : مناسبة الحديث للترجمة أن بدء الوحي كان بالنية ، لأن الله تعالى فطر محمداً

على التوحيد وبغض إليه الأوثان ووهب له أول أسباب النبوة وهى الرؤيا الصالحة ، فلما رأى ذلك أخلص إلى الله فى ذلك فكان يتعبد بغار حراء فقبل الله عمله وأتم له النعمة . وقال المهلب ما محصله : قصد البخارى الإخبار عن حال النبى صلى الله عليه وسلم فى حال منشئه وأن الله بغض إليه الأوثان وحجب إليه خلال الخير ولزوم الوحدة فراراً من قرنائه السوء ، فلما لزم ذلك أعطاه الله على قدر نيته ووهب له النبوة كما يقال القوانع عنوان الخوازم . ونلخصه بنحو من هذا القاضى أبو بكر بن العربى .

وقال ابن المنير فى أول التراجم : كان مقدمة النبوة فى حق النبى صلى الله عليه وسلم الهجرة إلى الله تعالى بالخلاوة فى غار حراء فناسب الافتتاح بحديث الهجرة . ومن المناسبات البديعة الوجيزة ما تقدمت الإشارة إليه أن الكتاب لما كان موضوعاً لجمع وحى السنة صدره ببدء الوحي ، ولما كان الوحي لبيان الأعمال الشرعية صدره بحديث الأعمال ، ومع هذه المناسبات لا يليق الجزم بأنه لا تعلق له بالترجمة أصلاً . والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم . وقد تواتر النقل عن الأئمة فى تعظيم قدر هذا الحديث : قال أبو عبد الله : ليس فى أخبار النبى صلى الله عليه وسلم شئ أجمع وأغنى وأكثر فائدة من هذا الحديث . واتفق عبد الرحمن بن مهدي والشافعى فيما نقله البويطى عنه وأحمد بن حنبل وعلى بن المدينى وأبو داود والترمذى والدارقطنى وحمزة الكنانى على أنه ثلث الإسلام ، ومنهم من قال ربه ، واختلفوا فى تعيين الباقي . وقال ابن مهدي أيضاً : يدخل فى ثلاثين باباً من العلم ، وقال الشافعى : يدخل فى سبعين باباً ، ويحتمل أن يريد بهذا العدد المبالغة . وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضاً : ينبغى أن يجعل هذا الحديث رأس كل باب . ووجه البيهقى كونه ثلث العلم بأن كسب العبد يقع بقلبه ولسانه وجوارحه ، فالنية أحد أقسامها الثلاثة وأرجحها ، لأنها قد تكون عبادة مستقلة وغيرها يحتاج إليها ، ومن ثم ورد : نية المؤمن خير من عمله ، فإذا نظرت إليها كانت خير الأمور . وكلام الإمام أحمد يدل على أنه بكونه ثلث العلم أنه أراد أحد القواعد الثلاث التى ترد إليها جميع الأحكام عنده ، وهى هذا و « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » و « الحلال بين والحرام بين » الحديث . ثم إن هذا الحديث متفق على صحته أخرجه الأئمة المشهورون إلا الموطأ ، ووهم من زعم أنه فى الموطأ مغزراً بتخريج الشيخين له والنسائى من طريق مالك ، وقال أبو جعفر الطبرى : قد يكون هذا الحديث على طريقة بعض الناس مردوداً لكونه فرداً ، لأنه لا يروى عن عمر إلا من رواية علقمة ، ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من رواية يحيى بن سعيد ، وهو كما قال ، فإنه إنما اشتهر عن يحيى بن سعيد وتفرد به من فوقه وبذلك جزم الترمذى والنسائى والبزار وابن السكّن وحمزة بن محمد الكنانى ، وأطلق الخطابى نفي الخلاف بين أهل الحديث فى أنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد ، وهو كما قال لكن بقيدين :

أحدهما : الصحة لأنه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطنى وأبو القاسم بن منده وغيرهما .

ثانيهما : السياق لأنه ورد فى معناه عدة أحاديث صحت فى مطلق النية كحديث عائشة وأم سلمة عند مسلم « يبعثون على نياتهم » ، وحديث ابن عباس « ولكن جهاد ونية » ، وحديث أبى موسى « من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا فهو فى سبيل الله » متفق عليهما ، وحديث ابن مسعود « رب قاتل بين الصفين الله أعلم بنيتة » أخرجه أحمد ، وحديث عبادة « من غزا وهو لا ينوى إلا عقلاً فله ما نوى » أخرجه النسائى ، إلى غير ذلك مما يتعسر حصره ، وعرف بهذا التقرير غلط من زعم أن حديث عمر متواتر ، إلا إن حمل على

التواتر المعنوي فيحتمل . نعم قد تواتر عن يحيى بن سعيد : فحكى محمد بن علي بن سعيد النقاش الحافظ أنه رواه عن يحيى مائتان وخمسون نفساً ، وسرد أسماءهم أبو القاسم بن منده فجاوز الثلاثة ، وروى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه مذاكرة عن الحافظ أبي إسماعيل الأنصاري المروى قال : كتبت من حديث سبعة من أصحاب يحيى . قلت : وأنا أستبعد صحة هذا ، فقد تبعت طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المنثورة منذ طلبت الحديث إلى وقى هذا فما قدرت على تكميل المائة ، وقد تبعت طرق غيره فزادت على ما نقل عن تقدم ، كما سيأتي مثال لذلك في الكلام على حديث ابن عمر في غسل الجمعة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( على المنبر ) بكسر الميم ، واللام للعهد ، أى منبر المسجد النبوى ، ووقع في رواية حماد بن زيد عن يحيى في ترك الحيل : سمعت عمر يخطب .**

**قوله ( إنما الأعمال بالنيات )** كذا أورد هنا ، وهو من مقابلة الجمع بالجمع ، أى كل عمل بنيته . وقال الخويزي كأنه أشار بذلك إلى أن النية تتنوع كما تتنوع الأعمال كمن قصد بعمله وجه الله أو تحصيل موعوده أو الانتقاء لوعيده . ووقع في معظم الروايات بإفراد النية ، ووجهه أن محل النية القلب وهو متحد فناسب إفرادها . بخلاف الأعمال فإنها متعلقة بالظواهر وهي متعددة فناسب جمعها ، ولأن النية ترجع إلى الإخلاص وهو واحد للواحد الذى لا شريك له . ووقع في صحيح ابن حبان بلفظ « الأعمال بالنيات » بخلاف « إنما » وجمع الأعمال والنيات ، وهي ما وقع في كتاب الشهاب للقضاعي ووصله في مسنده كذلك ، وأنكره أبو موسى المديني كما نقله النووى وأقره ، وهو متعقب برواية ابن حبان ، بل وقع في رواية مالك عن يحيى عند البخارى في كتاب الإيمان بلفظ « الأعمال بالنية » ، وكذا في العتق من رواية الثورى ، وفي المهجرة من رواية حماد بن زيد ، ووقع عنده في النكاح بلفظ « العمل بالنية » بإفراد كل منهما . والنية بكسر النون وتشديد التحتانية على المشهور ، وفي بعض اللغات بتخفيفها . قال الكرماني قوله « إنما الأعمال بالنيات » هذا التركيب يفيد الحصر عند المحققين ، واختلف في وجه إفادته ف قيل لأن الأعمال جمع محلى بالألف واللام مفيد للاستغراق ، وهو مستلزم للقصر لأن معناه كل عمل بنية فلا عمل إلا بنية ، وقيل لأن إنما للحصر ، وهل إفادتها له بالمنطوق أو بالمفهوم ، أو تفيد الحصر بالوضع أو العرف ، أو تفيد بالحقيقة أو بالمجاز ؟ ومقتضى كلام الإمام وأتباعه أنها تفيد بالمنطوق وضعاً حقيقياً ، بل نقله شيخنا شيخ الإسلام عن جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة إلا اليسير كالآمدى ، وعلى العكس من ذلك أهل العربية ، واحتج بعضهم بأنها لو كانت للحصر لما حسن إنما قام زيد في جواب هل قام عمرو ، أوجب بأنه يصح أنه يقع في مثل هذا الجواب ما قام إلا زيد وهي للحصر اتفاقاً ، وقيل : لو كانت للحصر لاستوى إنما قام زيد مع ما قام إلا زيد ، ولا تردد في أن الثانى أقوى من الأول ، وأوجب بأنه لا يلزم من هذه القوة نفي الحصر فقد يكون أحد اللفظين أقوى من الآخر مع اشتراكهما في أصل الوضع كسوف والسين ، وقد وقع استعمال إنما موضع استعمال النفي والاستثناء كقوله تعالى ﴿ إنما تجزون ما كنتم تعملون ﴾ وكقوله ﴿ وما تجزون إلا ما كنتم تعملون ﴾ وقوله ﴿ إنما على رسولنا البلاغ المبين ﴾ وقوله ﴿ ما على الرسول إلا البلاغ ﴾ ومن شواهد قول الأعشى :

ولست بالأكثر منهم حصي وإنما العزة للكائسر

يعنى ما ثبتت العزة إلا لمن كان أكثر حصى . واختلفوا : هل هى بسيطة أو مركبة ، فرجحوا الأول ، وقد يرجح الثانى ، ويجاب عما أورد عليه من قولهم إن « إن » للإثبات و « ما » للنفي فيستلزم اجتماع المتضادين على صدد واحد بأن يقال مثلاً : أصلهما كان للإثبات والنفي ، لكنهما بعد التركيب لم يبقيا على أصلهما بل أفادا شيئاً آخر ، أشار إلى ذلك الكرماني قال : وأما قول من قال إفادة هذا السياق للحصر من جهة أن فيه تأكيداً بعد تأكيد وهو المستفاد من إنما ومن الجمع ، فتعقب بأنه من باب إيهام العكس ، لأن قائله لما رأى أن الحصر فيه تأكيد على تأكيد ظن أن كل ما وقع كذلك يفيد الحصر . وقال ابن دقيق العيد : استدل على إفادة إنما للحصر بأن ابن عباس استدل على أن الربا لا يكون إلا فى النسبة بحديث « إنما الربا فى النسبة » ، وغرضه جماعة من الصحابة فى الحكم ولم يخالفوه فى فهمه فكان كالاتفاق منهم على أنها تفيد الحصر . وتعقب باحتمال أن يكونوا تركوا المعارضة بذلك تنزلاً . وأما من قال : يحتمل أن يكون اعتمادهم على قوله « لا ربا إلا فى النسبة » لورود ذلك فى بعض طرق الحديث المذكور ، فلا يفيد ذلك فى رد إفادة الحصر ، بل يقويه ويشعر بأن مفاد الصيغتين عندهم واحد ، وإلا لما استعملوا هذه موضع هذه . وأوضح من هذا حديث « إنما الماء من الماء » فإن الصحابة الذين ذهبوا إليه لم يعارضهم الجمهور فى فهم الحصر منه ، وإنما عارضهم فى الحكم من أدلة أخرى كحديث « إذا التقي الختانان » وقال ابن عطية : إنما لفظ لا يفارقه المبالغة والتأكيد حيث وقع ، ويصلح مع ذلك للحصر إن دخل فى قصة ساعدت عليه ، فجعل ورودها للحصر مجازاً يحتاج إلى قرينة ، وكلام غيره على العكس من ذلك وأن أصل ورودها للحصر ، لكن قد يكون فى شيء مخصوص كقوله تعالى ﴿ إنما الله إله واحد ﴾ فإنه سبق باعتبار منكرى الوحداية ، وإلا فله سبحانه صفات أخرى كالعلم والقدرة ، وكقوله تعالى ﴿ إنما أنت منذر ﴾ فإنه سبق باعتبار منكرى الرسالة ، وإلا فله صلى الله عليه وسلم صفات أخرى كالإشارة ، إلى غير ذلك من الأمثلة . وهى — فيما يقال — السبب فى قول من منع إفادتها للحصر مطلقاً .

(تكميل) : الأعمال تقتضى عاملين ، والتقدير : الأعمال الصادرة من المكلفين ، وعلى هذا هل تخرج أعمال الكفار ؟ الظاهر الإخراج ، لأن المراد بالأعمال أعمال العبادة وهى لا تصح من الكافر وإن كان مخاطباً بها معاقباً على تركها ، ولا يرد العتق والصدقة لأنهما بدليل آخر .

قوله ( بالنيات ) الباء للمصاحبة ، ويحتمل أن تكون للسببية بمعنى أنها مقومة للعمل فكأنها سبب فى إيجادها ، وعلى الأول فهى من نفس العمل فيشترط أن لا تتخلف عن أوله . قال النووي : النية القصد ، وهى عزيمة القلب . وتعقبه الكرماني بأن عزيمة القلب قدر زائد على أصل القصد . واختلف الفقهاء هل هى ركن أو شرط ؟ والمرجح أن إيجادها ذكرأ فى أول العمل ركن ، واستصحابها حكماً بمعنى أن لا يأتى بمناف شرعاً شرط . ولا بد من محذوف يتعلق به الجار والمجرور ، فقيل تعتبر وقيل تكمل وقيل تصح وقيل تحصل وقيل تستقر . قال الطيبي : كلام الشارع محمول على بيان الشرع ، لأن المخاطبين بذلك هم أهل اللسان ، فكأنهم خوطبوا بما ليس لهم به علم إلا من قبل الشارع ، فيتعين الحمل على ما يفيد الحكم الشرعى . وقال البيضاوى : النية عبارة عن انبعاث القلب نحو ما يراه موافقاً لغرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالاً أو مآلاً ، والشرع خصصه بالإرادة المتوجهة نحو الفعل لا ابتغاء رضا الله وامتنال حكمه . والنية فى الحديث محمولة على المعنى اللغوى ليحسن تطبيقه على ما بعده وتقسيمه أحوال المهاجر ، فإنه تفصيل لما أجمل ، والحديث متروك

الظاهر لأن النوات غير متفية ، إذ التقدير : لا عمل إلا بالنية ، فليس المراد نية ذات العمل لأنه قد يوجد بغير نية ، بل المراد نية أحكامها كالصحة والكمال ، لكن الحمل على نية الصحة أولى لأنه أشبه بنية الشيء نفسه ، ولأن اللفظ دل على نية الذات بالتصريح وعلى نية الصفات بالتبع ، فلما منع الدليل نية الذات بقيت دلالة على نية الصفات مستمرة . وقال شيخنا شيخ الإسلام : الأحسن تقدير ما يقتضي أن الأعمال تتبع النية ، لقوله في الحديث « فمن كانت هجرته ، إلى آخره . وعلى هذا يقلر المحذوف كوناً مطلقاً من اسم فاعل أو فعل . ثم لفظ العمل يتناول فعل الجوارح حتى اللسان فتدخل الأقوال . قال ابن دقيق العيد : وأخرج بعضهم الأقوال وهو بعيد ، ولا تردد عندي في أن الحديث يتناولها . وأما التروك فهي وإن كانت فعل كف لكن لا يطلق عليها لفظ العمل . وقد تعقب على من يسمى القول عملاً لكونه عمل اللسان ، بأن من حلف لا يعمل عملاً فقال قولاً لا يحث . وأجيب بأن مرجع اليمين إلى العرف ، والقول لا يسمى عملاً في العرف ولهذا يعطف عليه . والتحقيق أن القول لا يدخل في العمل حقيقة ويدخل مجازاً ، وكذا الفعل ، لقوله تعالى ﴿ ولو شاء ربك ما فعلوه ﴾ بعد قوله ﴿ زخرف القول ﴾ . وأما عمل القلب كالتنية فلا يتناولها الحديث لثلاث يلزم التسلسل ، والمعرفة : وفي تناولها نظر ، قال بعضهم : هو محال لأن النية قصد المنوى ، وإنما يقصد المرء ما يعرف فيلزم أن يكون عارفاً قبل المعرفة . وتعقبه شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني بما حاصله : إن كان المراد بالمعرفة مطلق الشعور فسلم ، وإن كان المراد النظر في الدليل فلا ، لأن كل ذي عقل يشعر مثلاً بأن له من يديره ، فإذا أخذ في النظر في الدليل عليمه ليتحققه لم تكن النية حينئذ محالاً . وقال ابن دقيق العيد : الذين اشترطوا النية قدروا صحة الأعمال ، والذين لم يشترطوها قدروا كمال الأعمال ، ورجح الأول بأن الصحة أكثر لزوماً للحقيقة من الكمال فالحمل عليها أولى . وفي هذا الكلام إيهام أن بعض العلماء لا يرى باشرط النية ، وليس الخلاف بينهم في ذلك إلا في الوسائل ، وأما المقاصد فلا اختلاف بينهم في اشترط النية لها ، ومن ثم خالف الحنفية في اشترطها للوضوء ، وخالف الأوزاعي في اشترطها في التيمم أيضاً . نعم بين العلماء اختلاف في اقتران النية بأول العمل كما هو معروف في مبسوطات الفقه .

( تكميل ) : الظاهر أن الألف واللام في النيات معاقبة للضمير ، والتقدير الأعمال بنياتها ، وعلى هذا فيدل على اعتبار نية العمل من كونه مثلاً صلاة أو غيرها ، ومن كونها فرضاً أو نفلاً ، ظهر أمثلاً أو عصراً ، مقصورة أو غير مقصورة . وهل يحتاج في مثل هذا إلى تعيين العدد ؟ فيه بحث . والراجح الاكتفاء بتعيين العبادة التي لا تنفك عن العدد المعين ، كالمسافر مثلاً ليس له أن يقصر إلا بنية القصر ، لكن لا يحتاج إلى نية ركعتين لأن ذلك هو مقتضى القصر والله أعلم .

قوله ( وإنما لكل امرئ ما نوى ) قال القرطبي : فيه تحقيق لاشترط النية والإخلاص في الأعمال ، فجرح إلى أنها مؤكدة ، وقال غيره : بل نفيد غير ما أفادته الأولى ، لأن الأولى نهبت على أن العمل يتبع النية ويصاحبها ، فيرتب الحكم على ذلك ، والثانية أفادت أن العامل لا يحصل له إلا ما نواه وقال ابن دقيق العيد : الجملة الثانية تقتضي أن من نوى شيئاً يحصل له - يعني إذا عمله بشرائطه - أو حال دون عمله له ما يعذر شرعاً بعدم عمله وكل مالم ينوه لم يحصل له . ومراده بقوله مالم ينوه أى لا خصوصاً ولا عمومياً ، أما إذا لم ينو شيئاً خصوصاً لكن كانت هناك نية عامة تشمله فهذا مما اختلفت فيه أنظار العلماء . ويتخرج عليه من المسائل ما لا يحصى . وقد يحصل



غير المنوى للمركب آخر كمن دخل المسجد فصلى الفرض أو الراتبة قبل أن يقعد فإنه يحصل له تحية المسجد نواها أو لم ينوها ، لأن القصد بالتحية شغل البقعة وقد حصل ، وهذا بخلاف من اغتسل يوم الجمعة عن الجنابة فإنه لا يحصل له غسل الجمعة على الراجح ، لأن غسل الجمعة ينظر فيه إلى التعبد لا إلى محض التنظيف فلا بد فيه من القصد إليه ، بخلاف تحية المسجد والله أعلم . وقال النووي : أفادت الجملة الثانية اشتراط تعيين المنوى كمن عليه صلاة فائتة لا يكفيه أن ينوي الفائتة فقط حتى يعينها ظهراً مثلاً أو عصرأ ، ولا يخفى أن محله ما إذا لم تنحصر الفائتة . وقال ابن السمعاني في أماليه : أفادت أن الأعمال الخارجة عن العبادة لا تفيد الثواب إلا إذا نوى بها فاعلمها القربة ، كالأكل إذا نوى به القوة على الطاعة . وقال غيره : أفادت أن النيابة لا تدخل في النية ، فإن ذلك هو الأصل ، فلا يرد مثل نية الولي عن الصبي ونظائره فلأنها على خلاف الأصل . وقال ابن عبد السلام : الجملة الأولى لبيان ما يعتبر من الأعمال ، والثانية لبيان ما يترتب عليها . وأفاد أن النية إنما تشتت في العبادة التي لا تتميز بنفسها ، وأما ما يتميز بنفسه فإنه ينصرف بصورته إلى ما وضع له كالأذكار والأدعية والتلاوة لأنها لا تتردد بين العبادة والعادة . ولا يخفى أن ذلك إنما هو بالنظر إلى أصل الوضع ، أما ما حدث فيه عرف كالتمسيح للتعجب فلا ، ومع ذلك فلو قصد بالذكر القربة إلى الله تعالى لكان أكثر ثواباً ، ومن ثم قال الغزالي : حركة اللسان بالذكر مع الغفلة عنه تحصل الثواب ، لأنه خير من حركة اللسان بالغيبة ، بل هو خير من السكوت مطلقاً ، أي المجرد عن التفكير . قال : وإنما هو ناقص بالنسبة إلى عمل القلب انتهى . ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم « في بضع أحدكم صدقة » ثم قال في الجواب عن قولهم « يأتي أحدنا شهوته ويؤجر ؟ » : « أرايت لو وضعها في حرام » . وأورد على إطلاق الغزالي أنه يلزم منه أن المرء يثاب على فعل مباح لأنه خير من فعل الحرام ، وليس ذلك مراده . وخص من عموم الحديث ما يقصد حصوله في الجملة فإنه لا يحتاج إلى نية تخصه كتحية المسجد كما تقدم ، وكمن مات زوجها فلم يبلغها الخبر إلا بعد مدة العدة فإن عدتها تنقضي ، لأن المقصود حصول براءة الرحم وقد وجدت ، ومن ثم لم يحتج المتروك إلى نية . ونازع الكرمانى في إطلاق الشيخ محيي الدين كون المتروك لا يحتاج إلى نية بأن الترك فعل وهو كف النفس ، وبأن التروك إذا أريد بها تحصيل الثواب بامثال أمر الشارع فلا بد فيها من قصد الترك ، وتعقب بأن قوله « الترك فعل » مختلف فيه ، ومن حق المستدل على المانع أن يأتي بأمر متفق عليه . وأما استدلاله الثاني فلا يطابق المورد ، لأن المبحوث فيه هل تلزم النية في التروك بحيث يقع العقاب بتركها؟ والذي أورده استدلاله الثاني فلا يطابق المورد ، لأن هل تلزم النية في التروك بحيث يقع العقاب بتركها؟ والذي أورده هل يحصل الثواب بدونها؟ والتفاوت بين المقامين ظاهر . والتحقيق أن الترك المجرد لا ثواب فيه ، وإنما يحصل الثواب بالكف الذي هو فعل النفس ، فمن لم تخطر المعصية بباله أصلاً ليس كمن خطرت فكف نفسه عنها خوفاً من الله تعالى ، فرجع الحال إلى أن الذي يحتاج إلى النية هو العمل بجميع وجوهه ، لا الترك المجرد . والله أعلم .

( فنيه ) : قال الكرمانى : إذا قلنا إن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد القصر في قوله « وإنما لكل امرئ ما نوى » نوعان من الحصر : قصر المسند على المسند إليه إذ المراد إنما لكل امرئ ما نواه ، والتقديم المذكور . قوله ( فمن كانت هجرته إلى دنيا ) كذا وقع في جميع الأصول التي اتصلت لنا عن البخارى بحذف أحد وجهي التقسيم وهو قوله « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله الخ » قال الخطابي : وقع هذا الحديث في

روايتنا وجميع نسخ أصحابنا مخروماً قد ذهب شطره ، ولست أدري كيف وقع هذا الإغفال ، ومن جهة من عرض من رواه ؟ فقد ذكره البخارى من غير طريق الحميدى مستوفى ، وقد رواه لنا الأثبات من طريق الحميدى تاماً ، ونقل ابن التين كلام الخطابى مختصراً . وفهم من قوله مخروماً أنه قد يريد أن فى السند انقطاعاً فقال من قبل نفسه لأن البخارى لم يلق الحميدى ، وهو مما يتعجب من إطلاقه مع قول البخارى « حدثنا الحميدى » وتكرار ذلك منه فى هذا الكتاب ، وجزم كل من ترجمه بأن الحميدى من شيوخه فى الفقه والحديث ، وقال ابن العربى فى مشيخته : لا عذر للبخارى فى إسقاطه لأن الحميدى شيخه فيه قد رواه فى مسنده على التمام . قال : وذكر قوم أنه لعله استملاه من حفظ الحميدى فحدثه هكذا فحدث عنه كما سمع أو حدثه به تاماً فسقط من حفظ البخارى . قال : وهو أمر مستبعد جداً عند من اطلع على أحوال القوم . وقال الداودى الشارح : الإسقاط فيه من البخارى فوجوده فى رواية شيخه وشيخ شيخه يدل على ذلك انتهى . وقد رويناه من طريق بشر بن موسى وأبى اسمعيل الترمذى وغير واحد عن الحميدى تاماً ، وهو فى مصنف قاسم بن أصبغ ومستخرجى أبى نعيم وصحيح أبى عوانة من طريق الحميدى ، فإن كان الإسقاط من غير البخارى فقد يقال : لم أختار الابتداء بهذا السياق الناقص ؟ والجواب قد تقدمت الإشارة إليه ، وأنه اختار الحميدى لكونه أجل مشايخه المكيين إلى آخر ما تقدم فى ذلك من المناسبة ، وإن كان الإسقاط منه فالجواب ما قاله أبو محمد على بن أحمد بن سعيد الحافظ فى أجوبة له على البخارى : إن أحسن ما يجب به هنا أن يقال : لعل البخارى قصد أن يجعل لكتابه صدرأ يستفتح به على ما ذهب إليه كثير من الناس من استفتاح كتبهم بالخطب المتضمنة لمعانى ما ذهبوا إليه من التأليف ، فكانه ابتدأ كتابه بنية رد علمها إلى الله ، فإن علم منه أنه أراد الدنيا أو عرض إلى شيء من معانيها فسيجزيه بنيتة . ونكب عن أحد وجهى التقسيم مجانبة للتزكية التى لا يناسب ذكرها فى ذلك المقام . انتهى ملخصاً . وحاصله أن الجملة المحذوفة تشعر بالقربة المحضة ، والجملة المبقاة تحتل التردد بين أن يكون ما قصده يحصل القرية أو لا ، فلما كان المصنف كالمخبر عن حال نفسه فى تصنيفه هذا بعبارة هذا الحديث حذف الجملة المشعرة بالقربة المحضة فراراً من التزكية ، وبقي الجملة المترددة المحتملة تفويضاً للأمر إلى ربه المطلع على سريرته المخازى له بمقتضى نيته . ولما كانت عادة المصنفين أن يضمنوا الخطب اصطلاحهم فى مذاهبيهم واختياراتهم ، وكان من رأى المصنف جواز اختصار الحديث والرواية بالمعنى والتدقيق فى الاستنباط وإثارة الانغمض على الأجل وترجيح الإسناد الوارد بالصيغ المصروفة بالسمع على غيره ، استعمل جميع ذلك فى هذا الموضع بعبارة هذا الحديث متناً وإسناداً . وقد وقع فى رواية حماد بن زيد فى باب الهجرة تأخر قوله « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله » عن قوله « فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها » ، فيحتمل أن تكون رواية الحميدى وقعت عند البخارى كذلك فتكون الجملة المحذوفة هى الأخيرة كما جرت به عادة من يقتصر على بعض الحديث . وعلى تقدير أن لا يكون ذلك فهو مصير من البخارى إلى جواز الاختصار فى الحديث ولو من أثنائه . وهذا هو الراجح ، والله أعلم . وقال الكرماني فى غير هذا الموضع : إن كان الحديث عند البخارى تاماً لم خرمه فى صدر الكتاب ، مع أن الحرم مختلف فى جوازه ؟ قلت : لا جزم بالحرم ، لأن المقامات مختلفة ، فلعله - فى مقام بيان أن الإيمان بالنية واعتقاد القلب - سمع الحديث تاماً ، وفى مقام أن الشروع فى الأعمال إنما يصح بالنية سمع ذلك القدر الذى روى . ثم الحرم يحتمل أن يكون من بعض شيوخ البخارى لا منه ،

ثم إن كان منه فخروه ثم لأن المقصود يتم بذلك المقدار . فإن قلت : فكان المناسب أن يذكر عند الحرم الشق الذي يتعلق بمقصوده ، وهو أن النية ينبغي أن تكون لله ورسوله . قلت : لعله نظر إلى ما هو الغالب الكثير بين الناس . انتهى . وهو كلام من لم يطلع على شيء من أقوال من قدمت ذكره من الأئمة على هذا الحديث ، ولا سيما كلام ابن العربي . وقال في موضع آخر : إن إيراد الحديث تاماً تارة وغير تام تارة إنما هو اختلاف الرواة ، فكل منهم قد روى ما سمعه فلا حرم من أحد ، . ولكن البخارى يذكرها في المواضع التي يناسب كلا منها بحسب الباب الذي يضعه ترجمة له ، انتهى . وكأنه لم يطلع على حديث أخرجه البخارى بسند واحد من ابتدائه إلى انتهائه فساقه في موضع تاماً وفي موضع مقتصراً على بعضه ، وهو كثير جداً في الجامع الصحيح ، فلا يرتاب من يكون الحديث صناعته أن ذلك من تصرفه ، لأنه عرف بالاستقراء من صنيعه أنه لا يذكر الحديث الواحد في موضعين على وجهين ، بل إن كان له أكثر من سند على شرطه ذكره في الموضع الثاني بالسند الثاني وهكذا ما بعده ، وما لم يكن على شرطه يعلقه في الموضع الآخر تارة بالجزم إن كان صحيحاً وتارة بغيره إن كان فيه شيء ، وما ليس له إلا سند واحد يتصرف في مثله بالاعتصار على بعضه بحسب ما يتفق ، ولا يوجد فيه حديث واحد مذكور بتمامه سنداً ومتناً في موضعين أو أكثر إلا نادراً ، فقد عني بعض من لقيته بتتبع ذلك فحصل منه نحو عشرين موضعاً .

**قوله ( هجرته )** الهجرة : الترك ، والهجرة إلى الشيء : الانتقال إليه عن غيره . وفي الشرع : ترك ما نهى الله عنه . وقد وقعت في الإسلام على وجهين : الأول الانتقال من دار الخوف إلى دار الأمن كما في هجرتي الحبشة وابتداء الهجرة من مكة إلى المدينة ، الثاني الهجرة من دار الكفر إلى دار الإيمان وذلك بعد أن استقر النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهاجر إليه من أمكنه ذلك من المسلمين . وكانت الهجرة إذ ذاك تختص بالانتقال إلى المدينة ، إلى أن فتحت مكة فانقطع الاختصاص ، وبقي عموم الانتقال من دار الكفر لمن قدر عليه باقياً . فإن قيل : الأصل تغاير بشرط والجزاء فلا يقال مثلاً : من أطاع أطاع وإنما يقال مثلاً من أطاع نجا ، وقد وقعا في هذا الحديث متحدين ، فالجواب أن التغاير يقع تارة باللفظ وهو الأكثر ، وتارة بالمعنى ويفهم ذلك من السياق ، ومن أمثلته قوله تعالى ﴿ ومن تاب وعمل صالحاً فإنه يتوب إلى الله متاباً ﴾ وهو مؤول على إرادة المعهود المستقر في النفس ، كقولهم أنت أنت أى الصديق الخالص ، وقولهم هم هم أى الذين لا يقدر قدرهم ، وقول الشاعر « أنا أبو النجم وشعري شعري » ، أو هو مؤول على إقامة السبب مقام المسبب لاشتهار السبب . وقال ابن مالك : قد يقصد بالخبر الفرد بيان الشهرة وعدم التغير فيتحد بالمبتدأ لفظاً كقول الشاعر :  
خليلى خليلى دون ريب وربما ألان امرؤ قولاً فظن خليلاً

وقد يفعل مثل هذا بجواب الشرط كقولك من قصصنى فقد قصصنى ، أى فقد قصد من عرف بإنجاح قاصده ، وقال غيره : إذا اتحد لفظ المبتدأ والخبر والشرط والجزاء علم منهما المبالغة إما في التعظيم وإما في التحقير .

**قوله ( إلى دنيا )** بضم الدال ، وحكى ابن قتيبة كسرهما ، وهى فعلية من الدنو أى القرب ، سميت بذلك لسبقها للأخرى . وقيل سميت دنيا لدنوها إلى الزوال . واختاف في حقيقتها فقبل ما على الأرض من الهواء والجو ، وقيل كل المخلوقات من الجواهر والأعراض ، والأولى أولى . لكن يزداد فيه مما قبل قيام الساعة ،

ويطلق على كل جزء منها مجازاً . ثم إن لفظها مقصور غير منون ، وحكى تنوينها ، وعزاه ابن دحية إلى رواية أبي الهيثم الكشميبي وضعفها ، وحكى عن ابن مغور أن أبا ذر الهروي في آخر أمره كان يحذف كثيراً من رواية أبي الهيثم حيث ينفرد ، لأنه لم يكن من أهل العلم . قلت : وهذا ليس على إطلاقه ، فإن في رواية أبي الهيثم مواضع كثيرة أصوب من رواية غيره ، كما سيأتي مبيناً في مواضعه . وقال التيمي في شرحه : قوله دنيا هو تأنيث الأدنى ليس بمصروف ، لاجتماع الوصفية ولزوم حرف التأنيث . وتعقب بأن لزوم التأنيث للألف المقصورة كاف في عدم الصرف ، وأما الوصفية فقال ابن مالك : استعمال دنيا منكرأ فيه إشكال لأنها فعل التفضيل ، فكان من حقها أن تستعمل باللام كالكبرى والحسنى ، قال : إلا أنها خلعت عنها الوصفية أو أجريت مجرى ما لم يكن وصفاً قط ، ومثله قول الشاعر :

وإن دعوت إلى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا

وقال الكرماني : قوله إلى يتعلق بالهجرة إن كان لفظ كانت تامة ، أو هو خبر لكانت إن كانت ناقصة . ثم أورد ما محصله : أن لفظ كان إن كان للأمر الماضي فلا يعلم ما الحكم بعد صدور هذا القول في ذلك . وأجاب بأنه يجوز أن يراد بلفظ كان الوجود من غير تقييد بزمان ، أو يقاس المستقبل على الماضي ، أو من جهة أن حكم المكلفين سواء .

**قوله ( يصيبها )** أى يحصلها ، لأن تحصيلها كإصابة الغرض بالسهم يجمع حصول المقصود .

**قوله ( أو امرأة )** قيل التنصيص عليها من الخاص بعد العام للاهتمام به . وتعقبه النووي بأن لفظ دنيا نكرة وهى لا تعم في الإنبات فلا يلزم دخول المرأة فيها . وتعقب بكونها في سياق الشرط فتعم ، ونكتة الاهتمام الزيادة في التحذير ، لأن الافتتان بها أشد . وقد تقدم النقل عن حكي أن سبب هذا الحديث قصة مهاجر أم قيس ولم نقف على تسميته . ونقل ابن دحية أن اسمها قيلة بقاف مفتوحة ثم تحتانية ساكنة ، وحكى ابن بطل عن ابن سراج أن السبب في تخصيص المرأة بالذكر أن العرب كانوا لا يزوجون المولى العربية ويراعون الكفاءة في النسب ، فلما جاء الإسلام سوى بين المسلمين في مناحتهم فهاجر كثير من الناس إلى المدينة ليتزوج بها من كان لا يصل إليها قبل ذلك انتهى . ويحتاج إلى نقل ثابت أن هذا المهاجر كان مولى وكانت المرأة عربية ، وليس ما نفاه عن العرب على إطلاقه بل قد زوج خلق كثير منهم جماعة من مواليتهم وحلفائهم قبل الإسلام ، وإطلاقه أن الإسلام أبطل الكفاءة في مقام المنع .

**قوله ( فهجرته إلى ما هاجر إليه )** يحتمل أن يكون ذكره بالضمير ليتناول ما ذكر من المرأة وغيرها ، وإنما أبرز الضمير في الجملة التي قبلها وهى المحذوفة لقصد الالتذاذ بذكر الله ورسوله وعظم شأنهما ، بخلاف الدنيا والمرأة فإن السياق يشعر بالحث على الإعراض عنهما . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون قوله « إلى ما هاجر إليه » متعلقاً بالهجرة ، فيكون الخبر محذوفاً والتقدير قبيحة أو غير صحيحة مثلاً ، ويحتمل أن يكون خبر فهجرته والجملة خبر المبتدأ الذى هو من كانت انتهى . وهذا الثانى هو الراجح لأن الأول يقتضى أن تلك الهجرة مذمومة مطلقاً ، وليس كذلك ، إلا أن حمل على تقدير شيء يقتضى التردد أو القصور عن الهجرة الخالصة كمن نوى بهجرته مفارقة دار الكفر وتزوج المرأة معاً فلا تكون قبيحة ولا غير صحيحة ، بل هى ناقصة بالنسبة إلى من كانت هجرته خالصة ، وإنما أشعر السياق بدم من فعل ذلك بالنسبة إلى من طلب

المرأة بصورة الهجرة الخالصة ، فأما من طلبها مضمومة إلى الهجرة فإنه يثاب على قصد الهجرة لكن دون ثواب من أخلص ، وكذا من طلب الزويج فقط لا على صورة الهجرة إلى الله لأنه من الأمر المباح الذي قد يثاب فاعله إذا قصد به القرية كالإعفاف . ومن أمثلة ذلك ما وقع في قصة إسلام أبي طلحة فيما رواه الترمذي عن أنس قال : تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الإسلام ، أسلمت أم سليم قبل أبي طلحة فخطبها فقالت : إني قد أسلمت ، فإن أسلمت تزوجتك . فأسلم فتزوجته . وهو محمول على أنه رغب في الإسلام ودخله من وجهه وضم إلى ذلك إرادة الزويج المباح فصار كمن نوى بصومه العبادة والحمية ، أو بطوافه العبادة وملازمة الغريم . واختار الغزالي فيما يتعلق بالثواب أنه إن كان القصد الدنيوي هو الأغلب لم يكن فيه أجر ، أو الدنيي أجر بقدره ، وإن تساوى فتردد القصد بين الشيتين فلا أجر . وأما إذا نوى العبادة وخالطها شيء مما يغير الإخلاص فقد نقل أبو جعفر بن جرير الطبري عن جمهور السلف أن الاعتبار بالابتداء ، فإن كان ابتداءه لله خالصاً لم يضره ما عرض له بعد ذلك من إعجاب أو غيره . والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز الإقدام على العمل قبل معرفة الحكم ، لأن فيه العمل يكون متسبباً إذا خلا عن النية ، ولا يصح نية فعل الشيء إلا بعد معرفة حكمه ، وعلى أن الغافل لا تكليف عليه ، لأن القصد يستلزم العلم بالمقصود والغافل غير قاصد ، وعلى أن من صام تطوعاً بنية قبل الزوال أن لا يحسب له إلا من وقت النية وهو مقتضى الحديث ، لكن تمسك من قال بانعطافها بدليل آخر ، ونظيره حديث « من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها » أي أدرك فضيلة الجماعة أو الوقت ، وذلك بالانعطاف الذي اقتضاه فضل الله تعالى ، وعلى أن الواحد الثقة إذا كان في مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك المجلس شيئاً لا يمكن غفلتهم عنه ولم يذكره غيره أن ذلك لا يقدح في صدقه ، خلافاً لمن أعل بذلك ، لأن علقمة ذكر أن عمر خطب به على المنبر ثم لم يصح من جهة أحد عنه غير علقمة . واستدل بمفهومه على أن ما ليس بعمل لا تشترط النية فيه ، ومن أمثلة ذلك جمع التقديم فإن الراجح من حيث النظر أنه لا يشترط له نية ، بخلاف ما رجحه كثير من الشافعية وخالفهم شيخنا شيخ الإسلام وقال : الجمع ليس بعمل ، وإنما العمل الصلاة . ويقوى ذلك أنه عليه الصلاة والسلام جمع في غزوة تبوك ولم يذكر ذلك للمؤمنين الذين معه ، ولو كان شرطاً لأعلمهم به ، واستدل به على أن العمل إذا كان مضافاً إلى سبب ويجمع متعدده جنس أن نية الجنس تكفي ، كمن أعتق عن كفارة ولم يعين كونها عن ظهار أو غيره ، لأن معنى الحديث أن الأعمال بنياتها ، والعمل هنا القيام بالذي يخرج عن النارة اللازمة وهو غير زوج إلى تعيين سبب ، وعلى هذا لو كانت عليه كفارة - وشك في سببها - أجزأه إخراجها بغير تعيين . وفيه زيادة النص على السبب ، لأن الحديث سبق في قصة المهاجر لتزويج المرأة ، فذكر الدنيا مع القصة زيادة في التحذير والتنفير . وقال شيخنا شيخ الإسلام : فيه إطلاق العام وإن كان سببه خاصاً ، فيستنبط منه الإشارة إلى أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وسيأتي ذكر كثير من فوائد هذا الحديث في كتاب الإيمان حيث قال المصنف في الترجمة فدخل فيه العبادات والأحكام إن شاء الله تعالى ، وبالله التوفيق .

٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف ، قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة

[٢]

أم المؤمنين أن الحارث بن هشام سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله كيف

يأتيك الوحي؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس وهو أشده عليّ فيفصم عني وقد وعيتُ عنه ما قال، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول». قالت عائشة: ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقاً.

[الحديث ٢- طرفه في: ٣٢١٥].

(الحديث الثاني) من أحاديث بدء الوحي :

**قوله (حدثنا عبد الله بن يوسف) هو التنيسي** ، كان نزل تنيس من عمل مصر ، وأصله دمشق ، وهو من اتقن الناس في الموطأ ، كذا وصفه يحيى بن معين .

**قوله (أم المؤمنين)** هو مأخوذ من قوله تعالى ﴿ وأزواجه أمهاتهم ﴾ أى في الاحترام وتحريم نكاحهن لا في غير ذلك مما اختلف فيه على الراجح ، وإنما قيل للواحدة منهن أم المؤمنين للتغليب ، وإلا فلا مانع من أن يقال لها أم المؤمنات على الراجح .

**قوله (أن الحارث بن هشام) هو المخزومي** ، أخو أبي جهل شقيقه ، أسلم يوم الفتح ، وكان من فضلاء الصحابة ، واستشهد في فتوح الشام .

**قوله (سأل) هكذا رواه أكثر الرواة عن هشام بن عروة** ، فيحتمل أن تكون عائشة حضرت ذلك ، وعلى هذا اعتمد أصحاب الأطراف فأخرجوه في مسند عائشة . ويحتمل أن يكون الحارث أخبرها بذلك بعد فيكون من مرسل الصحابة ، وهو محكوم بوصله عند الجمهور . وقد جاء ما يؤيد الثاني ، ففي مسند أحمد ومعجم البغوي وغيرهما من طريق عامر بن صالح الزبيري عن هشام عن أبيه عن عائشة عن الحارث ابن هشام قال : سألت . وعامر فيه ضعف ، لكن وجدت له متابعا عند ابن منده ، والمشهور الأول .

**قوله (كيف يأتيك الوحي)** يحتمل أن يكون المسئول عنه صفة الوحي نفسه ، ويحتمل أن يكون صفة حامله أو ما هو أهم من ذلك ، وعلى كل تقدير فإسناد الإتيان إلى الوحي مجاز ، لأن الإتيان حقيقة من وصف حامله . واعتراض الإسماعيلي فقال : هذا الحديث لا يصلح لهذه الترجمة ، وإنما المناسب لكيف بدء الوحي الحديث الذي بعده ، وأما هذا فهو لكيفية إتيان الوحي لا لبدء الوحي اهـ . قال الكرمانى : لعل المراد منه السؤال عن كيفية ابتداء الوحي ، أو عن كيفية ظهور الوحي ، فيوافق ترجمة الباب . قلت : سياقه يشعر بخلاف ذلك لإتيانه بصيغة المستقبل دون الماضي ، لكن يمكن أن يقال إن المناسبة تظهر من الجواب ، لأن فيه إشارة إلى انحصار صفة الوحي أو صفة حامله في الأمرين فيشمل حالة الابتداء ، وأيضاً فلا أثر للتقديم والتأخير هنا ولولم تظهر المناسبة ، فضلاً عن أننا قدمنا أنه أراد البداءة بالتحديث عن إمامي الحجاز فبدأ بمكة ثم نبي بالمدينة . وأيضاً فلا يلزم أن تتعلق جميع أحاديث الباب ببدء الوحي ، بل يكفي أن يتعلق بذلك وبما يتعلق به وبما يتعلق بالآية أيضاً ، وذلك أن أحاديث الباب تتعلق بلفظ الترجمة وبما اشتملت عليه ، ولما كان في الآية أن الوحي إليه نظير الوحي إلى الأنبياء قبله ناسب تقديم ما يتعلق بها وهو صفة الوحي وصفة حامله إشارة إلى أن



الوحى إلى الأنبياء لا تباين فيه ، فحسن إيراد هذا الحديث عقب حديث الأعمال الذى تقدم التقدير بأن تعلقه بالآية الكريمة أقوى تعلق ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

**قوله ( أحياناً )** جمع حين يطلق على كثير الوقت وقليله ، والمراد به هنا مجرد الوقت ، فكأنه قال : أوقاتاً يأتينى ، وانتصب على الظرفية وعامله « يأتينى » مؤخر عنه ، وللمصنف من وجه آخر عن هشام فى بدء الخلق قال : كل ذلك يأتى الملك ، أى كل ذلك حالتان فذكرهما . وروى ابن سعد من طريق أبى سلمة الماجشون أنه بلغه أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول « كان الوحى يأتينى على نحوين : يأتينى به جبريل فيلقبه على كما يلقى الرجل على الرجل ، فذاك ينفلت منى . ويأتينى فى بيتى مثل صوت الجرس حتى يخالط قلبى ، فذاك الذى لا ينفلت منى » وهذا مرسل مع ثقة رجاله ، فإن صح فهو محمول على ما كان قبل نزول قوله تعالى ﴿ لا تحرك به لسانك ﴾ كما سيأتى ، فإن الملك قد تمثل رجلاً فى صور كثيرة ولم ينفلت منه ما أتاه به ، كما فى قصة مجيئه فى صورة دحية وفى صورة أعرابى وغير ذلك وكلها فى الصحيح . وأورد على ما اقتضاه الحديث - وهو أن الوحى منحصر فى الحالتين - حالات أخرى : إما من صفة الوحى كمجيئه كدوى النحل ، والنفث فى الروح ، والإلهام ، والرؤيا الصالحة ، والتكليم ليلة الإسراء بلا واسطة . وإما من صفة حامل الوحى كمجيئه فى صورته التى خلق عليها له سمائة جناح ، ورؤيته على كرسى بين السماء والأرض وقد سد الأفق . والجواب منع الحصر فى الحالتين المقدم ذكرهما وحملهما على الغالب ، أو حمل ما يفايرهما على أنه وقع بعد السؤال ، أو لم يتعرض لصفى الملك المذكورتين لدورهما ، فقد ثبت عن عائشة أنه لم يره كذلك إلا مرتين أو لم يأت به فى تلك الحالة بوحى أو أتاه به فكان على مثل صلصلة الجرس ، فإنه بين بها صفة الوحى لا صفة حامله . وأما فنون الوحى فدوى النحل لا يعارض صلصلة الجرس ، لأن سماع الدوى بالنسبة إلى الحاضرين - كما فى حديث عمر - يسمع عنده كدوى النحل ، والصلصلة بالنسبة إلى النبى صلى الله عليه وسلم فشبه عمر بدوى النحل بالنسبة إلى السامعين ، وشبهه هو صلى الله عليه وسلم بصلصلة الجرس بالنسبة إلى مقامه . وأما النفث فى الروح فيحتمل أن يرجع إلى إحدى الحالتين ، فإذا أتاه الملك فى مثل صلصلة الجرس نفث حينئذ فى روعه . وأما الإلهام فلم يقع السؤال عنه ، لأن السؤال وقع عن صفة الوحى الذى يأتى بحامل ، وكذا التكليم ليلة الإسراء . وأما الرؤية الصالحة فقال ابن بطال : لا ترد ، لأن السؤال وقع عما ينفرد به عن الناس ، لأن الرؤيا قد يشركه فيها غيره اهـ . والرؤيا الصادقة وإن كانت جزءاً من النبوة فهى باعتبار صدقها لا غير ، وإلا لساغ لصاحبها أن يسمى نبياً وليس كذلك ، ويحتمل أن يكون السؤال وقع عما فى اليقظة ، أو لكون حال المنام لا يخفى على السائل فاقصر على ما يخفى عليه ، أو كان ظهور ذلك له صلى الله عليه وسلم فى المنام أيضاً على الوجهين المذكورين لا غير ، قاله الكرماني : وفيه نظر . وقد ذكر الحليمي أن الوحى كان يأتيه على ستة وأربعين نوعاً - فذكرها - وغالبها من صفات حامل الوحى ، ومجموعها يدخل فيما ذكر ، وحديث « أن روح القدس نفث فى روعى ، أخرجه ابن أبى الدنيا فى القناعة ، وصححه الحاكم من طريق ابن مسعود .

**قوله ( مثل صلصلة الجرس )** فى رواية مسلم « فى مثل صلصلة الجرس » والصلصلة بمهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة : فى الأصل صوت وقوق الحديد بعضه على بعض ، ثم أطلق على كل صوت له طنين ، وقيل : هو صوت متدارك لا يدرك فى أول وهلة ، والجرس الجللجل الذى يعلق فى رموس الدواب ، واشتقاقه

من الجرس بإسكان الراء وهو الحس ، وقال الكرمانى : الجرس ناقوس صغير أو سطل فى داخله قطعة نحاس يعلق منكوساً على البعير ، فإذا تحرك تحركت النحاسة فأصابت السطل فحصلت الصلصلة اه . وهو تطويل للتصريف بما لا طائل تحته . وقوله قطعة نحاس معترض لا يختص به وكذا البعير وكذا قوله منكوساً لأن تعليقه على تلك الصورة هو وضعه المستقيم له . فإن قيل : المحمود لا يشبه بالمذموم ، إذ حقيقة التشبيه إلحاق ناقص بكامل ، والمشبّه الوحى وهو محمود ، والمشبّه به صوت الجرس وهو مذموم لصحة النهى عنه والتنفير من مرافقة ما هو معلق فيه والإعلام بأنه لا تصحبهم الملائكة كما أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما ، فكيف يشبه ما فعله الملك بأمر تنفر منه الملائكة ؟ والجواب أنه لا يلزم فى التشبيه تساوى المشبه بالمشبه به فى الصفات كلها ، بل ولا فى أخص وصف له ، بل يكفى اشتراكهما فى صفة ما ، فالمقصود هنا بيان الجنس ، فذكر ما ألف السامعون سماعه تقريباً لأفهامهم . والحاصل أن الصوت له جهتان : جهة قوة وجهة طنين ، فمن حيث القوة وقع التشبيه به ، ومن حيث الطرب وقع التنفير عنه وعلل بكونه مزار الشيطان ، ويحتمل أن يكون النهى عنه وقع بعد السؤال المذكور وفيه نظر . قيل . والصلصلة المذكورة صوت الملك بالوحى ، قال الخطابى : يريد أنه صوت متدلىك يسمعه ولا يقيّنه أول ما يسمعه حتى يفهمه بعد ، وقيل : بل هو صوت حفيف أجنحة الملك . والحكمة فى تقديمه أن يقرع سمعه الوحى فلا يبقى فيه مكان لغيره ، ولما كان الجرس لا تحصل صلصلته إلا بتدريك وقع التشبيه به دون غيره من الآلات ، وسيأتى كلام ابن بطال فى هذا المقام فى الكلام على حديث ابن عباس « إذا قضى الله الأمر فى السماء ضربت الملائكة بأجنحتها » الحديث عند تفسير قوله ﴿ حتى إذا فرغ عن قلوبهم ﴾ فى تفسير سورة سبأ إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وهو أفنده على )** يفهم منه أن الوحى كله شديد ، ولكن هذه الصفة أشدها ، وهو واضح ، لأن الفهم من كلام مثل الصلصلة أشكل من الفهم من كلام الرجل بالتخاطب المعهود ، والحكمة فيه أن العادة جرت بالمناصفة بين القائل والسامع ، وهى هنا إما بانصاف السامع بوصف القائل بغلبة الروحانية وهو النوع الأول ، وإما بانصاف القائل بوصف السامع وهو للبشرية وهو النوع الثانى ، والأول أشد بلا شك . وقال شيخنا شيخ الإسلام البلقينى : سبب ذلك أن الكلام العظيم له مقدمات تؤذن بتعظيمه للاهتمام به كما سيأتى فى حديث ابن عباس « كان يعالج من التنزيل شدة » قال وقال بعضهم : وإنما كان شديداً عليه ليستجمع قلبه فيكون أوعى لما سمع اه . وقيل إنه إنما كان ينزل هكذا إذا نزلت آية وعيد أو تهديد ، وهذا فيه نظر ، والظاهر أنه لا يختص بالقرآن كما سيأتى بيانه فى حديث يعلى بن أمية فى قصة لابس الجبة المتضخم بالطيب فى الحج ، فإن فيه أنه « رآه صلى الله عليه وسلم حال نزول الوحى عليه وإنه ليخط » ، وفائدة هذه الشدة ما يترتب على المشقة من زيادة الزلنى والدرجات .

**قوله ( فيفصم )** بفتح أوله وسكون الفاء وكسر المهملة أى يقلع ويتجلى ما يغشاه ، ويروى بضم أوله من الرباعى ، وفى رواية لأبى ذر بضم أوله وفتح الصاد على البناء للمجهول ، وأصل الفصم القطع ، ومنه قوله تعالى ﴿ لا انفصام لها ﴾ ، وقيل الفصم بالفاء القطع بلا إيانة وبالقاف القطع بإيانة ، فذكر بالفصم إشارة إلى أن الملك فارقه ليعود ، والجامع بينهما بقاء العلقة .

**قوله ( وقد وعيت عنه ما قال )** أى القول الذى جاء به ، وفيه إسناد الوحى إلى قول الملك ،

ولا معارضة بينه وبين قوله تعالى حكاية عن قال من الكفار ﴿ إن هذا إلا قول البشر ﴾ لأنهم كانوا ينكرون الوحي ، وينكرون مجيء الملك به .

**قوله ( يتمثل لي الملك رجلاً )** التمثل مشتق من المثل ، أى يتصور . واللام فى الملك للعهد وهو جبريل ، وقد وقع التصريح به فى رواية ابن سعد المقدم ذكرها . وفيه دليل على أن الملك يتشكل بشكل البشر . قال المتكلمون : الملائكة أجسام علوية لطيفة تتشكل أى شكل أرادوا ، وزعم بعض الفلاسفة أنها جواهر روحانية ، و « رجلاً » منصوب بالمصدرية ، أى يتمثل مثل رجل ، أو بالتمييز ، أو بالحال والتقدير هيئة رجل . قال إمام الحرمين : تمثل جبريل معناه أن الله أفنى الزائد من خلقه أو أزاله عنه ، ثم يعيده إليه بعد . . . وجزم ابن عبد السلام بالإزالة دون الفناء ، وقرر ذلك بأنه لا يلزم أن يكون انتقالها موجباً لموته ، بل يجوز أن يبقى الجسد حياً ، لأن موت الجسد بمفارقة الروح ليس بواجب عقلاً بل بعادة أجراها الله تعالى فى بعض خلقه . ونظيره انتقال أرواح الشهداء إلى أجواف طيور خضر تسرح فى الجنة . وقال شيخنا شيخ الإسلام : ما ذكره إمام الحرمين لا ينحصر الحال فيه ، بل يجوز أن يكون الآتى هو جبريل بشكله الأسمى ، إلا أنه انضم فصار على قدر هيئة الرجل ، وإذا ترك ذلك عاد إلى هيئته ، ومثال ذلك القطن إذا جمع بعد أن كان منتفشاً فإنه بالنفث يحصل له صورة كبيرة وذاته لم تتغير . وهذا على سبيل التّريب ، والحق أن تمثل الملك رجلاً ليس معناه أن ذاته انقلبت رجلاً ، بل معناه أنه ظهر بتلك الصورة تأنيساً لمن يخاطبه . والظاهر أيضاً أن القدر الزائد لا يزول ولا يفنى ، بل يخفى على الرأى فقط . والله أعلم .

**قوله ( فيكلمنى )** كذا للأكثر ، ووقع فى رواية البيهقى من طريق القعنبي عن مالك « فيعلمنى » بالعين بدل الكاف ، والظاهر أنه تصحيف ، فقد وقع فى الموطأ رواية القعنبي بالكاف ، وكذا للدارقطنى فى حديث مالك من طريق القعنبي وغيره .

**قوله ( فأخى ما يقول )** زاد أبو عوانة فى صحيحه « وهو أهونه على » . وقد وقع التغير فى الحالتين حيث قال فى الأول « وقد وعيت » بلفظ الماضى ، وهنا « فأخى » بلفظ الاستقبال ، لأن الوعى حصل فى الأول قبل الفصم ، وفى الثانى حصل حال المكاملة ، أو أنه كان فى الأول قد تلبس بالصفات الملكية فإذا عاد إلى حالته الجبلية كان حافظاً لما قبل له فعبّر عنه بالماضى ، بخلاف الثانى فإنه على حاله المعهودة .

**قوله ( قالت عائشة )** هو بالإسناد الذى قبله ، وإن كان بغير حرف العطف كما يستعمل المصنف وغيره كثيراً ، وحيث يريد التعليق يأتى بحرف العطف . وقد أخرجه الدارقطنى فى حديث مالك من طريق عتيق بن يعقوب عن مالك مفصلاً عن الحديث الأول ، وكذا فصلهما مسلم من طريق أبى أسامة عن هشام . ونكتة هذا الاقتطاع هنا اختلاف التحمل ، لأنها فى الأول أخبرت عن مسألة الحارث ، وفى الثانى أخبرت عما شاهدت تأييداً للخبر الأول .

**قوله ( ليطفئ )** بالفاء وتشديد المهملة ، مأخوذ من الفصد وهو قطع العرق لإسالة الدم ، شبه جبينه بالعرق المفصود مبالغة فى كثرة العرق . وفى قولها « فى اليوم الشديد البرد » دلالة على كثرة معاناة التعب والكرب عند نزول الوحي ، لما فيه من مخالفة العادة ، وهو كثرة العرق فى شدة البرد ، فإنه يشعر بوجود أمر طارئ

زائد على الطباع البشرية . وقوله « عرقاً » بالنصب على التمييز ، زاد ابن أبي الزناد عن هشام بهذا الإسناد عند البيهقي في الدلائل « وإن كان ليوحى إليه وهو على ناقته فيضرب حزامها من ثقل ما يوحى إليه » .

(تفنيه) : حكى العسكري في التصحيح عن بعض شيوخه أنه قرأ « ليتقصده » بالقاف ، ثم قال العسكري : إن ثبت فهو من قولهم تقصد الشيء إذا تكسر وتقطع ، ولا يخفى بعده . انتهى . وقد وقع في هذا التصحيح أبو الفضل بن طاهر ، فردّه عليه المؤتمن الساجي بالقاء ، قال : فأصر على القاف ، وذكر الذهبي في ترجمة ابن طاهر عن ابن ناصر أنه رد على ابن طاهر لما قرأها بالقاف ، قال : فكابرنى . قلت : ولعل ابن طاهر وجهها بما أشار إليه العسكري . والله أعلم . وفي حديث الباب من الفوائد — غير ما تقدم — إن السؤال عن الكيفية لطلب الطمأنينة لا يقدح في اليقين ، وجواز السؤال عن أحوال الأنبياء من الرحي وغيره ، وأن المسئول عنه إذا كان ذا أقسام يذكر الحبيب في أول جوابه ما يقتضى التفصيل . والله أعلم .

[٣]

٣- حدثنا يحيى بن بكير، قال حدثنا الليث عن عُقَيْلٍ عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: أول ما بُدئَ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، وكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبِّبَ إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه: وهو التعبُّد الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله ويتزود؛ لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها، حتى جاء الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فقال: اقرأ. قال: «ما أنا بقارئ». قال: «فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ. فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ. فقلت: ما أنا بقارئ. فأخذني فغطني الثالثة ثم أرسلني فقال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝﴾» فرجع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجف فؤاده، فدخل على خديجة بنت خويلد، فقال: «زملوني، زملوني»، فزملوه حتى ذهب عنه الروع، فقال لخديجة وأخبرها الخبر: «لقد خشيت على نفسي». فقالت خديجة: كلا، والله ما يخزنك الله أبداً؛ إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق. فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة- وكان امرأ تنصر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخاً كبيراً قد عمي، فقالت له خديجة: يا ابن عمي، اسمع من ابن أخيك. فقال له ورقة: يا ابن أخي، ماذا ترى؟ فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر ما رأى. فقال له ورقة: هذا الناموس الذي نزل الله على موسى، يا ليتني فيها جذعاً، ليتني أكون

حيّاً إذ يخرجك قومك . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أو مخرجي هم ؟ » قال : نعم ، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي ، وإن يدركني يومك أنصرك نصرّاً مؤزراً ، ثم لم ينشأ ورقة أن توفي ، وفتر الوحي .

[الحديث ٣ - أطرافه في: ٣٣٩٢، ٤٩٥٣، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦، ٤٩٥٧، ٦٩٨٢] .

### ( الحديث الثالث ) :

**قوله ( حدثنا يحيى بن بكير )** هو يحيى بن عبد الله بن بكير نسبة إلى جده لشهرته بذلك ، وهو من كبار حفاظ المصريين ، وأثبت الناس في الليث بن سعد الفهمي فقيه المصريين . وعقيل بالضم على التصغير ، وهو من أثبت الرواة عن ابن شهاب ، وهو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة الفقيه ، نسب إلى جد جده لشهرته ، الزهري نسب إلى جده الأعلى زهرة بن كلاب ، وهو من رهب آمنة أم النبي صلى الله عليه وسلم ، على إتقانه وإمامته .

**قوله ( من الوحي )** يحتمل أن تكون « من » تبعيضية ، أى من أقسام الوحي ، ويحتمل أن تكون بيانية ورجحه القزاز . والرؤيا الصالحة وقع في رواية معمر ويونس عند المصنف في التفسير « الصادقة » وهى التى ليس فيها ضغث ، وبدئ بذلك ليكون تمهيداً وتوطئة لليقظة ، ثم مهد له في اليقظة أيضاً رؤية الضوء وسماع الصوت وسلام الحجر .

**قوله ( فى النوم )** لزيادة الإيضاح ، أو ليخرج رؤيا العين في اليقظة لجواز إطلاقها مجازاً .

**قوله ( مثل فلق الصبح )** بنصب مثل على الحال ، أى مشبهة ضياء الصبح ، أو على أنه صفة لمخلوف ، أى جاءت مجيئاً مثل فلق الصبح . والمراد بفلق الصبح ضياؤه . وخص بالتشبيه لظهوره الواضح الذى لا شك فيه .

**قوله ( حجب )** لم يسم فاعله لعدم تحقق الباعث على ذلك وإن كان كل من عند الله ، أو لينبه على أنه لم يكن من باعث البشر ، أو يكون ذلك من وحى الإلهام . والخلاء بالمد الخلوة ، والسرفية أن الخلوة فراغ القلب لما يتوجه له . وحراء بالمد وكسر أوله كذا في الرواية وهو صحيح ، وفي رواية الأصيل بالفتح والقصر وقد حكى أيضاً ، وحكى فيه غير ذلك جوازاً لا رواية . هو جبل معروف بمكة . والغار نقب في الجبل وجمعه غيران .

**قوله ( فيتحنث )** هى بمعنى يتحنف ، أى يتبع الحنيفية وهى دين إبراهيم ، والقاء تبدل ثاء في كثير من كلامهم . وقد وقع في رواية ابن هشام في السيرة « يتحنف » بالفاء أو التحنث إلقاء الحنث وهو الائم ، كما قيل يتائم ويتحرج ونحوهما .

**قوله ( وهو التبع )** هذا مدرج في الخبر ، وهو من تفسير الزهري كما جزم به الطيبي ولم يذكر دليله . نعم في رواية المؤلف من طريق يونس عنه في التفسير ما يدل على الإدراج .

**قوله ( الليالي ذوات العدد )** يتعلق بقوله يتحنث ، وإيهام العدد باختلافه ، كذا قيل . وهو بالنسبة إلى المدد التي يتخللها مجيئه إلى أهله ، وإلا فأصل الخلوة قد عرفت مدتها وهي شهر ، وذلك الشهر كأن رمضان رواه ابن إسحق . والليالي منصوبة على الظرف ، وذوات منصوبة أيضاً وعلامة النصب فيه كسر التاء . وينزع بكسر الزاي أى يرجع وزناً ومعنى ، ورواه المؤلف بلفظه في التفسير .

**قوله ( مثلها )** أى الليالي . والتزود استصحاب الزاد . ويتزود معطوف على يتحنث . وخديجة هي أم المؤمنين بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى ، تأتي أخبارها في مناقبها .

**قوله ( حتى جاءه الحق )** أى الأمر الحق ، وفي التفسير : حتى فجئه الحق — بكسر الجيم — أى بغته . وإن ثبت من مرسل عبيد بن عمير أنه أوحى إليه بذلك في المنام أولاً قبل اليقظة ، أمكن أن يكون مجيء الملك في اليقظة عقب ما تقدم في المنام . وسمى حقاً لأنه وحى من الله تعالى . وقد وقع في رواية أبي الأسود عن عروة عن عائشة قالت : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان أول شأنه يرى في المنام ، وكان أول ما رأى جبريل بأجباد ، صرخ جبريل « يا محمد » فنظر يميناً وشمالاً فلم ير شيئاً ، فرفع بصره فإذا هو على أفق السماء فقال « يا محمد ، جبريل » فهرب فدخل في الناس فلم ير شيئاً ، ثم خرج عنهم فناداه فهرب . ثم استعلن له جبريل من قبل حراء ، فذكر قصة إقرائه ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ ورأى حينئذ جبريل له جناحان من ياقوت يخططان البصر ، وهذا من رواية ابن لهيعة عن أبي الأسود ، وابن لهيعة ضعيف . وقد ثبت في صحيح مسلم من وجه آخر عن عائشة مرفوعاً « لم أره — يعنى جبريل — على صورته التي خلق عليها إلا مرتين » ، وبين أحمد في حديث ابن مسعود أن الأولى كانت عند سؤاله إياه أن يريه صورته التي خلق عليها ، والثانية عند المعراج . ولترمذى من طريق مسروق عن عائشة « لم ير محمد جبريل في صورته إلا مرتين : مرة عند سدره المنتهى ، ومرة في أجباد » وهذا يقوى رواية ابن لهيعة ، وتكون هذه المرة غير المرتين المذكورتين ، وإنما لم يضمهما إليهما لاحتمال أن لا يكون رآه فيها على تمام صورته ، والعلم عند الله تعالى . ووقع في السيرة التي جمعها سليمان التيمي فرواها محمد بن عبد الأعلى عن ولده معتمر بن سليمان عن أبيه أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم في حراء وأقرأه ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ ثم انصرف ، فبقي متردداً ، فأتاه من أمامه في صورته فرأى أمراً عظيماً .

**قوله ( فجاءه )** هذه الفاء تسمى التفسيرية وليست التعقيدية ، لأن مجيء الملك ليس بعد مجيء الوحي حتى تعقب به ، بل هو نفسه ، ولا يلزم من هذا التقرير أن يكون من باب تفسير الشيء بنفسه ، بل التفسير حين المفسر به من جهة الإجمال ، وغيره من جهة التفصيل .

**قوله ( ما أنا بقارئ )** ثلاثاً . « ما » نافية ، إذ لو كانت استفهامية لم يصلح دخول الباء ، وإن حكى عن الأخفش جوازه فهو شاذ ، والباء زائدة لتأكيد النفي ، أى ما أحسن القراءة . فلما قال ذلك ثلاثاً قيل له ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ أى لا تقرؤه بقوتك ولا بمعرفتك ، لكن بحول ربك وإعانتة ، فهو يعلمك ، كما خلقك وكما نزع عنك الدم وعمرز الشيطان في الصغر ، وعلم أمتك حتى صارت تكتب بالقلم بعد أن كانت أمية ، ذكره السهيلي . وقال غيره : إن هذا التركيب — وهو قوله ما أنا بقارئ — يفيد الاختصاص . ورده الطيبي بأنه إنما يفيد التقوية والتأكيد ، والتقدير : لست بقارئ البتة . فإن قيل : لمكرر ذلك ثلاثاً ؟ أجاب أبو شامة

بأن يحمل قوله أولاً « ما أنا بقارئ » على الامتناع ، وثانياً على الإخبار بالنفي المحض ، وثالثاً على الاستفهام .  
ويؤيده أن في رواية أبي الأسود في مغازيه عن عروة أنه قال : كيف أقرأ ؟ وفي رواية عبيد بن عمير عند ابن إسحاق :  
ماذا أقرأ ؟ وفي مرسل الزهري في دلائل البيهقي : كيف أقرأ ؟ وكل ذلك يؤيد أنها استفهامية . والله أعلم .  
**قوله ( فلفظي )** بغين معجمة وطاء مهملة ، وفي رواية الطبري بقاء مثناة من فوق كأنه أراد ضمني  
وعصرتي ، واللفظ حبس النفس ، ومنه غطه في الماء ، أو أراد غمني ومنه الخنق . ولأبي داود الطيالسي في  
مسنده بسند حسن : فأخذ بخلق .

**قوله ( حتى بلغ مني الجهد )** روى بالفتح والنصب ، أي بلغ الغط مني غاية وسعي . وروى بالضم  
والرفع أي بلغ مني الجهد مبلغه . وقوله « أرسلني » أي أطلقني ، ولم يذكر الجهد هنا في المرة الثالثة ، وهو  
ثابت عند المؤلف في التفسير .

**قوله ( فرجع بها )** أي بالآيات أو بالقصة .

**قوله ( فزملوه )** أي لفوه . والروع بالفتح الفرع

**قوله ( لقد خشيت على نفسي )** دل هذا مع قوله « يرجف فؤاده » على انفعال حصل له من مجيء  
الملك ، ومن ثم قال « زملوني » . والخشية المذكورة اختلف العلماء في المراد بها على اثني عشر قولاً : أولها :  
الجنون وأن يكون ما رآه من جنس الكهانة ، جاء مصرحاً به في عدة طرق ، وأبطله أبو بكر بن العربي  
وحق له أن يبطل ، لكن حملة الإسماعيلي على أن ذلك حصل له قبل حصول العلم الضروري له أن الذي جاءه  
ملك وأنه من عند الله تعالى . ثانيها : الهاجس ، وهو باطل أيضاً لأنه لا يستقر وهذا استقر وحصلت بينهما  
المراجعة . ثالثها : الموت من شدة الرعب . رابعها : المرض ، وقد جزم به ابن أبي جمرة . خامسها : دوام  
المرض . سادسها : العجز عن حمل أعباء النبوة . سابعها : العجز عن النظر إلى الملك من الرعب . ثامنها :  
عدم الصبر على أذى قومه . تاسعها : أن يقتلوه . عاشرها : مفارقة الوطن . حادي عشرها : تكذيبهم إياه .  
ثاني عشرها : تعييرهم إياه . وأولى هذه الأقوال بالصواب وأسلمها من الارتياب الثالث والذات بعده ، وما  
عداها فهو معترض . والله الموفق .

**قوله ( فقالت خديجة كلا )** معناها النفي والإبعاد ، ويحزنك بفتح أوله والحاء المهملة والزاي المضمومة  
والنون من الحزن . ولغير أبي ذر بضم أوله والحاء المعجمة والزاي المكسورة ثم الياء الساكنة من الخزي . ثم  
استدلت على ما أقسمت عليه من نفي ذلك أبداً بأمر استقرائي وصفته بأصول مكارم الأخلاق ، لأن الإحسان  
إما إلى الأقارب أو إلى الأجانب ، وإما بالبدن أو بالمال ، وإما على من يستقل بأمره أو من لا يستقل ، وذلك  
كله مجموع فيما وصفته به . والكل بفتح الكاف : هو من لا يستقل بأمره كما قال الله تعالى ﴿ وهو كَلٌّ عَلَى  
مَوْلَاهُ ﴾ وقولها « وتكسب المعلوم » في روايه الكشمييني وتكسب بضم أوله ، وعليها قال الخطابي : الصواب  
المعدم بلا واو أي الفقير ، لأن المعلوم لا يكتب . قلت : ولا يمتنع أن يطلق على المعدم المعلوم لكونه كالمعلوم  
الميت الذي لا تصرف له ، والكسب هو الاستفادة . فكأنها قالت : إذا رغب غيرك أن يستفيد إلا موجوداً  
رغبت أنت أن تستفيد رجلاً عاجزاً فتعاونوه . وقال قاسم بن ثابت في الدلائل : قوله يكسب معناه ما يعلمه غيره



ويعجز عنه يصيبه هو ويكسبه . قال أعرابي يمدح إنساناً : كان أكسبهم لمعدوم ، وأعطاهم لحروم وأنشدني وصف ذئب « كسوب كذا المعدوم من كسب واحد » أى مما يكسبه وحده . انتهى . ولغير الكشميين « وتكسب » بفتح أوله ، قال عياض : وهذه الرواية أصح . قلت : قد وجهنا الأولى ، وهذه الراجحة ، ومعناها تعطى الناس ما لا يجدونه عند غيرك ، فحذف أحد المفعولين ، ويقال : كسبت الرجل مالا وأكسبته بمعنى . وقيل : معناه تكسب المال المعدوم وتصيب منه ما لا يصيب غيرك . وكانت العرب تتأدح بكسب المال ، لا سيما قريش . وكان النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة محظوظاً في التجارة . وإنما يصح هذا المعنى إذا ضم إليه ما يليق به من أنه كان مع إفادته للمال يجود به في الوجوه التي ذكرت في المكرمات . وقولها « وتعين على نوائب الحق » هي كلمة جامعة لأفراد ما تقدم ولما لم يتقدم . وفي رواية المصنف في التفسير من طريق يونس عن الزهري من الزيادة « وتصدق الحديث » وهي من أشرف الخصال . وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة « وتؤدي الأمانة » . وفي هذه القصة من الفوائد استحباب تأنيس من نزل به أمر بذكر تيسيره عليه وتهوينه لديه ، وأن من نزل به أمر استحباب له أن يطلع عليه من يثق بنصيحته وصحة رأيه .

**قوله ( فانطلقت به )** أى مضت معه ، فالباء للمصاحبة . وورقة بفتح الراء . وقوله « ابن عم خديجة » هو بنصيب ابن ويكتب بالألف ، وهو بدل من ورقة أو صفة أو بيان ، ولا يجوز جره فإنه يصير صفة لعبد العزى ، وليس كذلك ، ولا كتبه بغير ألف لأنه لم يقع بين علمين .

**قوله ( تنصر )** أى صار نصرانياً ، وكان قد خرج هو وزيد بن عمرو بن نفيل لما كرها عبادة الأوثان إلى الشام وغيرها يسألون عن الدين ، فأما ورقة فأعجبه دين النصرانية فتنصر ، وكان لثى من بقى من الرهبان على دين عيسى ولم يبدل ، ولهذا أخبر بشأن النبي صلى الله عليه وسلم والبشارة به ، إلى غير ذلك مما أفسده أهل التبديل . وأما زيد بن عمرو فسيأتى خبره في المناقب إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فكان يكتب الكتاب العبراني فيكتب من الإنجيل بالعبرانية )** ، وفي رواية يونس ومعمر : ويكتب من الإنجيل بالعربية . ولمسلم : فكان يكتب الكتاب العربي . والجميع صحيح ، لأن ورقة تعلم اللسان العبراني والكتابة العبرانية فكان يكتب الكتاب العبراني كما كان يكتب الكتاب العربي ، لمكانه من الكتابين واللسانين . ووقع لبعض الشراح هنا خبط فلا يعرج عايه . وإنما وصفته بكتابة الإنجيل دون حفظه لأن حفظ التوراة والإنجيل لم يكن متيسراً كتيسر حفظ القرآن الذي خصت به هذه الأمة ، فلهذا جاء في صفتها « أناجيلها صلورها » . قولها « يا ابن عم » هذا النداء على حقيقته ، ووقع في مسلم « يا عم » وهو وهم ، لأنه وإن كان صحيحاً لجواز إرادة التوقير لكن القصة لم تتعدد وخرجها متحد ، فلا يحمل على أنها قالت ذلك مرتين ، فتعين الحمل على الحقيقة . وإنما جوزنا ذلك فيما مضى في العبراني والعربي لأنه من كلام الراوى في وصف ورقة واختلفت الخارج فأمكن التعداد ، وهذا الحكم يطرد في جميع ما أشبهه . وقالت في حق النبي صلى الله عليه وسلم : اسمع من ابن أخيك . لأن والده عبد الله بن عبد المطلب وورقة في عدد النسب إلى قصي بن كلاب الذي يجتمعان فيه سواء ، فكان من هذه الحيشة في درجة إخوته . أو قالته على سبيل التوقير لسنه . وفيه إرشاد إلى أن صاحب الحاجة يقدم بين يديه من يعرف بقدره ممن يكون أقرب منه إلى المستول ، وذلك مستفاد من قول

خديجة لورقة « اسمع من ابن أخيك » أرادت بذلك أن يتأهب لسماع كلام النبي صلى الله عليه وسلم وذلك أبلغ في التعليم .

**قوله ( ماذا ترى ؟ )** فيه حذف يدل عليه سياق الكلام ، وقد صرح به في دلائل النبوة لأبي نعيم بسند حسن إلى عبد الله بن شداد في هذه القصة قال : فأتت به ورقة ابن عمها فأخبرته بالذي رأى .

**قوله ( هذا الناموس الذي نزل الله على موسى )** . وللكشمي « أنزل الله » ، وفي التفسير « أنزل » على البناء للمفعول . وأشار بقوله « هذا » إلى الملك الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في خبره ، ونزله منزلة القريب لقرب ذكره . والناموس : صاحب السر كما جزم به المؤلف في أحاديث الأنبياء . وزعم ابن ظفر أن الناموس صاحب سر الخير ، والجاسوس صاحب سر الشر . والأول الصحيح الذي عليه الجمهور . وقد سوى بينهما رؤية بن العجاج أحد فصحاء العرب . والمراد بالناموس هنا جبريل عليه السلام . وقوله « على موسى » ولم يقل على عيسى مع كونه نصرانياً لأن كتاب موسى عليه السلام مشتمل على أكثر الأحكام ، بخلاف عيسى . وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم . أولاً موسى بعث بالنعمة على فرعون ومن معه ، بخلاف عيسى . كذلك وقعت النعمة على يد النبي صلى الله عليه وسلم بفرعون هذه الأمة وهو أبو جهل بن هشام ومن معه بيدر . أو قاله تحقيقاً للرسالة ، لأن نزول جبريل على موسى متفق عليه بين أهل الكتاب ، بخلاف عيسى فإن كثيراً من اليهود ينكرون نبوته ، وأما ما تمحل له السهيلي من أن ورقة كان على اعتقاد النصراني في عدم نبوة عيسى ودعواهم أنه أحد الأقاتيم فهو محال لا يعرج عليه في حق ورقة وأشباهه ممن لم يدخل في التبديل ولم يأخذ عن بدل . على أنه قد ورد عند الزبير بن بكار من طريق عبد الله بن معاذ عن الزهري في هذه القصة أن ورقة قال : ناموس عيسى . والأصح ما تقدم ، وعبد الله بن معاذ ضعيف . نعم في دلائل النبوة لأبي نعيم بإسناد حسن إلى هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة أن خديجة أولاً أتت ابن عمها ورقة فأخبرته الخبر فقال : لئن كنت صدقتني إنه ليأتيه ناموس عيسى الذي لا يعلمه بنو إسرائيل أبناءهم . فعلى هذا فكان ورقة يقول تارة ناموس عيسى وتارة ناموس موسى ، فعند إخبار خديجة له بالقصة قال لها ناموس عيسى بحسب ما هو فيه من النصرانية ، وعند إخبار النبي صلى الله عليه وسلم له قال له ناموس موسى للمناسبة التي قدمناها ، وكل صحيح . والله سبحانه وتعالى أعلم .

**قوله ( يا ليتني فيها جذع )** كذا في رواية الأصيل ، وعند الباقي « يا ليتني فيها جذعاً » بالنصب على أنه خبر كان المقدرة قاله الخطابي ، وهو مذهب الكوفيين في قوله تعالى ﴿ انتهوا خيراً لكم ﴾ . وقال ابن بري : التقدير : يا ليتني جعلت فيها جذعاً . وقيل : النصب على الحال إذا جعلت فيها خبر ليت ، والعامل في الحال ما يتعلق به الخبر من معنى الاستمرار ، قاله السهيلي . وضمير « فيها » يعود على أيام الدعوة . والجذع - بفتح الجيم والذال المعجمة - هو الصغير من البهائم ، كأنه تمنى أن يكون عند ظهور الدعاء إلى الإسلام شاباً ليكون أمكن لنصره ، وبهذا يتبين سر وصفه بكونه كان كبيراً أعمى .

**قوله ( إذ يخرجك )** قال ابن مالك فيه استعمال « إذ » في المستقبل كإذا ، وهو صحيح ، وغفل عنه

أكثر النحاة ، وهو كقوله تعالى ﴿ وأُنزلهم يوم الحسرة إذ قضى الأمر ﴾ هكذا ذكره ابن مالك وأقره عليه غير واحد . وتعقبه شيخنا شيخ الإسلام بأن النحاة لم يغلوه بل منعوا وروده ، وأولوا ما ظاهره ذلك وقالوا في مثل هذا : استعمل الصيغة الدالة على الماضي لتحقق وقوعه فأنزلوه منزلته ، ويقوى ذلك هنا أن في رواية البخارى في التعبير « حين يخرجك قومك » وعند التحقيق ما ادعاه ابن مالك فيه ارتكاب مجاز ، وما ذكره غيره فيه ارتكاب مجاز ، ومجازهم أولى ، لما يبنى عليه من أن إيقاع المستقبل في صورة الماضي تحقيقاً لوقوعه أو استحضاراً للصورة الآتية في هذه دون تلك مع وجوده في أفصح الكلام ، وكأنه أراد بمنع ورود وروداً محمولاً على حقيقة الحال لا على تأويل الاستقبال ، وفيه دليل على جواز تمنى المستقبل إذا كان في فعل خير ، لأن ورقة تمنى أن يعود شاباً ، هو مستحيل عادة . ويظهر لى أن التمنى ليس مقصوداً على بابه ، بل المراد من هذا التنبيه على صحة ما أخبر به ، والتنويه بقوة تصديقه فيما يجيء به .

**قوله ( أو مخرجى هم )** بفتح الواو وتشديد الياء وفتحها جمع مخرج ، فهم مبتدأ مؤخر ومخرجى خبر مقدم قاله ابن مالك . واستبعد النبي صلى الله عليه وسلم أن يخرجوه ، لأنه لم يكن فيه سبب يقتضى الإخراج ، لما اشتمل عليه من مكارم الأخلاق التى تقدم من خديجة وصفها . وقد استدل ابن الدغنة بمثل تلك الأوصاف على أن أبا بكر لا يخرج .

**قوله ( إلا عودى )** وفي رواية يونس في التفسير « إلا أودى » فذكر ورقة أن العلة في ذلك مجيئه لم بالانتقال عن مألوфهم ، ولأنه علم من الكتب أنهم لا يجيئون إلى ذلك ، وأنه يلزمه لذلك منابذتهم ومعاندتهم فتشأ العداوة من ثم ، وفيه دليل على أن المحيب يقيم الدليل على ما يجيب به إذا اقتضاه المقام .

**قوله ( إن يدركنى يومك )** إن شرطية والذى بعدها مجزوم . زاد في رواية يونس في التفسير « حياً » ولا بن إسحاق « إن أدركت ذلك اليوم » يعنى يوم الإخراج .

**قوله ( مؤزراً )** بهزة أى قوياً مأخوذ من الأزر وهو القوة . وأنكر القزاز أن يكون في اللغة مؤزر من الأزر . وقال أبو شامة : يحتمل أن يكون من الإزار ، أشار بذلك إلى تشميره في نصرته ، قال الأخطل : « قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم » البيت .

**قوله ( ثم لم ينشب )** بفتح الشين المعجمة أى لم يلبث . وأصل النشوب التعلق ، أى لم يتعلق بشيء من الأمور حتى مات . وهذا بخلاف ما في السيرة لابن إسحاق أن ورقة كان يمر ببلال وهو يعذب ، وذلك يقتضى أنه تأخر إلى زمن الدعوة ، وإلى أن دخل بعض الناس في الإسلام . فإن تمسكنا بالترجيح فما في الصحيح أصح ، وإن لحظنا الجمع أمكن أن يقال : الواو في قوله : وفتر الوحي ليست للترتيب ، فلعل الراوى لم يحفظ لورقة ذكراً بعد ذلك في أمر من الأمور فجعل هذه القصة انتهاء أمره بالنسبة إلى علمه لا إلى ما هو الواقع . وفتر الوحي عبارة عن تأخره مدة من الزمان ، وكان ذلك ليذهب ما كان صلى الله عليه وسلم وجده من الورع ، وليحصل له التشوف إلى العود ، فقد روى المؤلف في التعبير من طريق معمر ما يدل على ذلك .

**( فائدة )** : وقع في تاريخ أحمد بن حنبل عن الشعبي أن مدة فترة الوحي كانت ثلاث سنين ، وبه جزم ابن إسحق ، وحكى البيهقي أن مدة الرؤيا كانت ستة أشهر ، وعلى هذا فابتداء النبوة بالرؤيا وقع من

شهر مولده وهو ربيع الأول بعد إكماله أربعين سنة ، وابتداء وحى اليقظة وقع في رمضان . وليس المراد بفترة الوحي المقدرة بثلاث سنين وهي ما بين نزول « اقرأ » و « يا أيها المدثر » عدم مجيء جبريل إليه ، بل تأخر نزول القرآن فقط . ثم راجعت المنقول عن الشعبي من تاريخ الإمام أحمد ، ولفظه من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي : أنزلت عليه النبوة وهو ابن أربعين سنة فقرن بنيوته إسماعيل ثلاث سنين فكان يعلمه الكلمة والشيء ، ولم ينزل عليه القرآن على لسانه . فلما مضت ثلاث سنين قرن بنيوته جبريل ، فنزل عليه القرآن على لسانه عشرين سنة . وأخرجه ابن أبي خيثمة من وجه آخر مختصراً عن داود بلفظ : بعث لأربعين ، ووكّل به إسماعيل ثلاث سنين ، ثم وكل به جبريل . فعلى هذا فيحسن - بهذا المرسل إن ثبت - الجمع بين القولين في قدر إقامته بمكة بعد البعثة ، فقد قيل ثلاث عشرة ، وقيل عشر ، ولا يتعلق ذلك بقدر مدة الفترة ، والله أعلم . وقد حكى ابن التين هذه القصة ، لكن وقع عنده ميكائيل بدل إسماعيل ، وأنكر الواقدي هذه الرواية المرسلة وقال : لم يقرن به من الملائكة إلا جبريل ، انتهى . ولا يخفى ما فيه ، فإن المثبت مقدم على النافي إلا إن صحب النافي دليل نفيه فيقدم والله أعلم . وأخذ السبيلي هذه الرواية فجمع بها المختلف في مكانه صلى الله عليه وسلم بمكة ، فإنه قال : جاء في بعض الروايات المسندة أن مدة الفترة سنتان ونصف ، وفي رواية أخرى أن مدة الرؤيا ستة أشهر ، فن قال مكث عشر سنين حذف مدة الرؤيا والفترة ، ومن قال ثلاث عشرة أضافهما . وهذا الذي اعتمدته السبيلي من الاحتجاج بمرسّل الشعبي لا يثبت ، وقد عارضه ما جاء عن ابن عباس أن مدة الفترة المذكورة كانت أياماً ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى .

[٤] - قال ابن شهاب : وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله الأنصاري وهو يحدث عن فترة الوحي فقال في حديثه : « بينا أنا أمشي إذ سمعت صوتاً من السماء ، فرفعت بصري فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض ، فرعبت منه ، فرجعت فقلت : زملوني زملوني ، فأنزل الله : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنْذِرْ ﴿٢﴾ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾ وَتَبَارَكَ فَطَهَّرْ ﴿٤﴾ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ . فحمي الوحي وتتابع » . تابعه عبد الله بن يوسف وأبو صالح ، وتابعه هلال بن رداد عن الزهري ، وقال يونس ومعمّر : بوادره .

[الحديث ٤ - أطرافه في : ٣٢٣٨ ، ٤٩٢٢ ، ٤٩٢٣ ، ٤٩٢٤ ، ٤٩٢٥ ، ٤٩٢٦ ، ٤٩٥٤ ، ٦٢١٤ .]

**قوله ( قال ابن شهاب : أخبرني أبو سلمة )** إنما أتى بحرف العطف ليعلم أنه معطوف على ما سبق ، كأنه قال : أخبرني عروة بكذا ، وأخبرني أبو سلمة بكذا ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف ، وأخطأ من زعم أن هذا معلق وإن كانت صورته صورة التعليق ، ولو لم يكن في ذلك إلا ثبوت الواو العاطفة فلأنها دالة على تقدم شيء عطفته ، وقد تقدم قوله : عن ابن شهاب عن عروة فساق الحديث إلى آخره ثم قال : قال ابن شهاب - أي بالسند المذكور - وأخبرني أبو سلمة بنجر آخر وهو كذا ، ودل قوله عن فترة الوحي وقوله الملك الذي جاءني بحراء على تأخر نزول سورة المدثر عن اقرأ ، ولما خلت رواية يحيى بن أبي كثير الآتية في التفسير عن أبي سلمة عن جابر عن هاتين الجملتين أشكل الأمر ، فنجزم من جزم بأن ﴿ يا أيها

المدثر ﴿ أول ما نزل ، ورواية الزهري هذه الصحيحة ترفع هذا الإشكال ، وسيأتي بسط القول في ذلك في تفسير سورة اقرأ .

**قوله ( فرعبت منه )** بضم الراء وكسر العين ، وللأصلي يفتح الراء وضم العين أى فزعت ، دل على بقية بقيت معه من الفرع الأول ثم زالت بالتدرج .

**قوله ( فقلت زملوني زملوني )** وفي رواية الأصلي وكريمة زملوني مرة واحدة ، وفي رواية يونس في التفسير فقلت دثروني فنزلت ﴿ يا أيها المدثر قم فأندر ﴾ أى حذر من العذاب من لم يؤمن بك ﴿ وربك فكبر ﴾ أى عظم ﴿ وثيابك فطهر ﴾ أى من النجاسة ، وقيل الثياب النفس ، وتطهيرها اجتناب النقائص ، والرجز هنا الأوثان كما سيأتي من تفسير الراوى عند المؤلف في التفسير ، والرجز في اللغة : العذاب ، وسمى الأوثان هنا رجزاً لأنها سبيه .

**قوله ( فحمى الوحي )** أى جاء كثيراً ، وفيه مطابقة لتعبيره عن تأخره بالفطور ، إذ لم ينته إلى انقطاع كل فيوصف بالضد وهو البرد .

**قوله ( وتتابع )** تأكيد معنوى ، ويحتمل أن يراد بحمى : قوى ، وتتابع : تكاثر ، وقد وقع في رواية الكشميى وأبى الوقت « وتواتر » ، والتواتر يحىء الشيء يتلو بعضه بعضاً من غير تخلل .

**( تلبيه )** خرج المصنف بالإسناد في التاريخ حديث الباب عن عائشة ، ثم عن جابر بالإسناد المذكور هنا فزاد فيه بعد قوله « تتابع » : قال عروة - يعنى بالسند المذكور إليه - وماتت خديجة قبل أن تفرض الصلاة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « رأيت لخديجة بيتاً من قصب ، لا صحب فيه ولا نصب » قال البخارى : يعنى قصب اللؤلؤ . قلت : وسيأتى مزيد لهذا في مناقب خديجة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( تابعه )** الضمير يعود على يحيى بن بكير ، ومتابعة عبد الله بن يوسف عن الليث هذه عند المؤلف في قصة موسى . وفيه من اللطائف قوله عن الزهري : سمعت عروة .

**قوله ( وأبو صالح )** هو عبد الله بن صالح كاتب الليث ، وقد أكثر البخارى عنه من المعلقات ، وعلق عن الليث جملة كثيرة من أفراد أبى صالح عنه . ورواية عبد الله بن صالح عن الليث لهذا الحديث أخرجها يعقوب بن سفيان في تاريخه عنه مقروناً بيحيى بن بكير ، ووهم من زعم - كالدمايطى - أنه أبو صالح عبد الغفار بن داود الحرانى ، فإنه لم يذكر من أسنده عن عبد الغفار وقد وجد في مسنده عن كاتب الليث .

**قوله ( وتابعه هلال بن رداد )** بدالين مهملتين الأولى مثقلة ، وحديثه في الزهريات للذهلى .

**قوله ( وقال يونس )** يعنى ابن يزيد الأيلي ، ومعمر هو ابن راشد . ( بواده ) يعنى أن يونس ومعمراً روى هذا الحديث عن الزهري فوافقا عقيلاً عليه ، إلا أنهما قالاً بدل قوله يرجف فواده ترجف بواده ، والبوادر جمع بادرة وهى اللحمية التى بين المنكب والعنق تضطرب عند فزع الإنسان ، فالروايتان مستويتان فى أصل المعنى لأن كلا منهما دال على الفزع ، وقد بينا ما فى رواية يونس ومعمر من المخالفة لرواية عقيل غير هذا فى أثناء السياق ، والله الموفق . وسيأتى بقية شرح هذا الحديث فى تفسير سورة ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ إن شاء الله تعالى .

[٥]

٥- حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا أبو عوانة حدثنا موسى بن أبي عائشة حدثنا سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله عز وجل: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من التنزيل شدة، وكان مما يحرك شفتيه، فقال ابن عباس: فأنا أحركها لك كما كان رسول الله صلى الله عليه يحركهما، وقال سعيد: أنا أحركهما كما رأيت ابن عباس يحركهما فحرك شفتيه. فأنزل الله عز وجل: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ قال: جمعه لك صدرك وتقرؤه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه قال: فاستمع له وأنصت. ثم إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ: ثم إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تقرأه. فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك إذا أتاه جبريل استمع، فإذا انطلق جبريل قرأه النبي صلى الله عليه وسلم كما قرأ.»

[الحديث ٥- أطرافه في: ٤٩٢٧، ٤٩٢٨، ٤٩٢٩، ٥٠٤٤، ٧٥٢٤].

قوله (حدثنا موسى بن إسماعيل) هو أبو سلمة التبوذكي، وكان من حفاظ المصريين.

قوله (حدثنا أبو عوانة) هو الواضح بن عبد الله الشكري مولاهم البصري، كان كتابه في غاية الإتقان. وموسى بن أبي عائشة لا يعرف اسم أبيه، وقد تابعه على بعضه عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير.

قوله (كان مما يعالج) المعالجة محاولة الشيء بمشقة، أي كان العلاج ناشئاً من تحريك الشفتين، أي مبدأ العلاج منه، أو «ما» موصولة وأطلقت على من يعقل مجازاً، هكذا قرره الكرماني، وفيه نظر لأن الشدة حاصلة له قبل التحرك، والصواب ما قاله ثابت السرقسطي أن المراد كان كثيراً ما يفعل ذلك، وورودها في هذا كثير ومنه حديث الرؤيا «كان مما يقول لأصحابه: من رأى منكم رؤيا؟» ومنه قول الشاعر:

وإنا لما نضرب الكبش ضربة على وجهه يلتق اللسان من الفم

قلت: ويؤيده أن رواية المصنف في التفسير من طريق جرير عن موسى بن أبي عائشة ولفظها «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزل جبريل بالوحي فكان مما يحرك به لسانه وشفتيه». فأتى بهذا اللفظ مجرداً عن تقدم العلاج الذي قدره الكرماني، فظهر ما قال ثابت، ووجه ما قال غيره إن «من» إذا وقع بعدها «ما» كانت بمعنى ربما، وهي تطلق على القليل والكثير. وفي كلام سيبويه مواضع من هذا منها قوله: أعلم أنهم مما يحذفون كذا. والله أعلم. ومنه حديث البراء «كنا إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم مما نحب أن نكون عن يمينه» الحديث، ومن حديث سمرة «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى الصبح مما يقول لأصحابه: من رأى منكم رؤيا».

قوله (فقال ابن عباس فأنا أحركهما) جملة معترضة بالفاء، وفائدة هذا زيادة البيان في الوصف على القول، وعبر في الأول بقوله «كان يحركهما» وفي الثاني برأيت، لأن ابن عباس لم ير النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة، لأن سورة القيامة مكية باتفاق، بل الظاهر أن نزول هذه الآيات كان في أول الأمر،

ولم يكن ابن عباس إذ ذاك ولد ، لأنه ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، لكن يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أخبره بذلك بعد ، أو بعض الصحابة أخبره أنه شاهد النبي صلى الله عليه وسلم ، والأول هو الصواب ، فقد ثبت ذلك صريحاً في مسند أبي داود الطيالسي قال : حدثنا أبو عوانة بسنده . وأما سعيد بن جبير فرأى ذلك من ابن عباس بلا نزاع .

**قوله ( فحرك شفثيه )** وقوله فأنزل الله ﴿ لا تحرك به لسانك ﴾ لا تنافي بينهما ، لأن تحريك الشفتين بالكلام المشتمل على الحروف التي لا ينطق بها إلا اللسان يلزم منه تحريك اللسان ، أو اكتفى بالشفثين وحذف اللسان لوضوحه لأنه الأصل في النطق إذ الأصل حركة الفم ، وكل من الحركتين ناشئ عن ذلك ، وقد مضى أن في رواية جرير في التفسير « يحرك به لسانه وشفثيه » فجمع بينهما ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء الأمر إذا لقن القرآن نازع جبريل القراءة ولم يصبر حتى يتمها مسارعة إلى الحفظ لئلا ينفلت منه شيء ، قاله الحسن وغيره . ووقع في رواية للترمذي « يحرك به لسانه يريد أن يحفظه » وللنسائي « يعجل بقراءته ليحفظه » ولابن أبي حاتم « يتلقى أوله » ويحرك به شفثيه خشية أن ينسى أوله قبل أن يفرغ من آخره « وفي رواية الطبري عن الشعبي « عجل يتكلم به من حبه إياه » وكلا الأمرين مراد ، ولا تنافي بين محبته إياه والشدة التي تلحقه في ذلك ، فأمر بأن ينصت حتى يقضى إليه وحيه ، ووعد بأنه آمن من نفلته منه بالنسيان أو غيره ، ونحوه قوله تعالى ﴿ ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه ﴾ أي بالقراءة .

**قوله ( جمعه لك صدرك )** كذا في أكثر الروايات وفيه إسناد الجمع إلى الصدر بالحجاز ، كقوله أنبت الربيع البقل ، أي أنبت الله في الربيع البقل ، واللام في « لك » للتبيين أو للتعليل ، وفي رواية كريمة والحموي « جمعه لك في صدرك » وهو توضيح للأول ، وهذا من تفسير ابن عباس . وقال في تفسير ( فاتب ) أي فاستمع وأنصت ، وفي تفسير ( بيانه ) أي علينا أن نقرأه . ويحتمل أن يراد بالبيان بيان مجملاته وتوضيح مشكلاته ، فيستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب كما هو الصحيح في الأصول ، والكلام في تفسير الآيات المذكورة أخرته إلى كتاب التفسير فهو موضعه . والله أعلم .

[٦٦] ٦- حدثنا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري... ح. وحدثنا بشر بن محمد أنا عبد الله قال أنا يونس ومعمّر نحوه عن الزهري: أنا عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن، فلرسول الله صلى الله عليه وسلم أجود بالخير من الرياح المرسله.

[الحديث ٦- أطرافه في: ١٩٠٢، ٣٢٢٠، ٣٥٥٤، ٤٩٩٧].

**قوله ( حدثنا عبدان )** هو عبد الله بن عثمان المروزي أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك أخبرنا يونس هو ابن يزيد الأيلي .

**قوله ( أخبرنا يونس ومعمّر نحوه )** أى أن عبد الله بن المبارك حدث به عبدان عن يونس وحده ، وحدث به بشر بن محمد عن يونس ومعمّر معاً ، أما باللفظ فعن يونس وأما بالمعنى فعن معمّر .

**قوله ( عبيد الله )** هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود الآتى فى الحديث الذى بعده .

**قوله ( أجود الناس )** بنصب أجود لأنها خبر كان ، وقدم ابن عباس هذه الجملة على ما بعدها - وإن كانت لا تتعلق بالقرآن - على سبيل الاحتراس من مفهوم ما بعدها . ومعنى أجود الناس : أكثر الناس جوداً ، والجود الكرم ، وهو من الصفات المحمودة . وقد أخرج الترمذى من حديث سعد رفعه « إن الله جواد يحب الجود » الحديث . وله فى حديث أنس رفعه « أنا أجود ولد آدم ، وأجودهم بعدى رجل علم علماً فنشر علمه ، ورجل جاد بنفسه فى سبيل الله » وفى سنده مقال ، وسيأتى فى الصحيح من وجه آخر عن أنس « كان النبي صلى الله عليه وسلم أشجع الناس وأجود الناس » الحديث .

**قوله ( وكان أجود ما يكون )** هو برفع أجود هكذا فى أكثر الروايات ، وأجود اسم كان وخبره محذوف ، وهو نحو أخطب ما يكون الأمير فى يوم الجمعة . أو هو مرفوع على أنه مبتدأ مضاف إلى المصدر وهو « ما يكون » وما مصدرية وخبره فى رمضان ، والتقدير أجود أكران رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان ، وإلى هذا جنح البخارى فى تبويبه فى كتاب الصيام إذ قال « باب أجود ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يكون فى رمضان » ، وفى رواية الأصبلى « أجود » بالنصب على أنه خبر كان ، وتعقب بأنه يلزم منه أن يكون خبرها اسمها ، وأجيب بجعل اسم كان ضمير النبي صلى الله عليه وسلم وأجود خبرها ، والتقدير : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة كونه فى رمضان أجود منه فى غيره ، قال النووى : الرفع أشهر ، والنصب جائز . وذكر أنه سأل ابن مالك عنه فخرج الرفع من ثلاثة أوجه والنصب من وجهين . وذكر ابن الحاجب فى أماليه للرفع خمسة أوجه ، توارد مع ابن مالك منها فى وجهين وزاد ثلاثة ولم يعرج على النصب . قلت : ويرجح الرفع وروده بدون كان عند المؤلف فى الصوم .

**قوله ( فيدارسه القرآن )** قيل الحكمة فيه أن مدارسة القرآن تجدد له العهد بمزيد غنى النفس ، والغنى سبب الجود . والجود فى الشرع إعطاء ما ينبغى لمن ينبغى ، وهو أعم من الصدقة . وأيضاً فرمضان موسم الخيرات ، لأن نعم الله على عباده فيه زائدة على غيره ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يؤثر متابعة سنة الله فى عباده . فبمجموع ما ذكر من الوقت والمنزول به والنازل والمذاكرة حصل المزيد فى الجود . والعلم عند الله تعالى .

**قوله ( فلرسول الله صلى الله عليه وسلم )** الفاء للسببية ، واللام للابتداء وزيدت على المبتدأ تأكيداً ، أو هى جواب قسم مقدر . والمرسلة أى المطلقة يعنى أنه فى الإسراع بالجود أسرع من الريح ، وعبر بالمرسلة إشارة إلى دوام هبوبها بالرحمة ، وإلى عموم النفع بجوده كما تعم الريح المرسلة جميع ما تهب عليه . ووقع عند أحمد فى آخر هذا الحديث « لا يسأل شيئاً إلا أعطاه » وثبتت هذه الزيادة فى الصحيح من حديث جابر « ما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فقال لا » . وقال النووى : فى الحديث فوائد : منها الحث على الجود فى كل وقت ، ومنها الزيادة فى رمضان وعند الاجتماع بأهل الصلاح . وفيه زيارة الصلحاء وأهل الخير ، وتكرار ذلك إذا كان المزور لا يكرهه ، واستحباب الإكثار من القراءة فى رمضان وكونها أفضل



من سائر الأذكار ، إذ لو كان الذكر أفضل أو مساوياً لفعله . فلن قيل : المقصود تجويد الحفظ ، قلنا الحفظ كان حاصلًا ، والزيادة فيه تحصل ببعض المجالس ، وأنه يجوز أن يقال رمضان من غير إضافة وغير ذلك مما يظهر بالتأمل . قلت : وفيه إشارة إلى أن ابتداء نزول القرآن كان في شهر رمضان ، لأن نزوله إلى السماء الدنيا جملة واحدة كان في رمضان كما ثبت من حديث ابن عباس ، فكان جبريل يتعاهده في كل سنة فيعارضه بما نزل عليه من رمضان إلى رمضان ، فلما كان العام الذي توفي فيه عارضه به مرتين كما ثبت في الصحيح عن فاطمة رضي الله عنها . وبهذا يجاب من سأل عن مناسبة إيراد هذا الحديث في هذا الباب . والله أعلم بالصواب .

[٧] ٧- حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع قال أنا شعيب عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس أخبره أن أبا سفيان بن حرب أخبره أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش ، وكانوا تجاراً بالشام في المدة التي كان رسول الله صلى الله عليه وآله فيها أبا سفيان وكفار قريش ، فأتوه وهم بإيلياء ، فدعاهم في مجلسه وحوله عظماء الروم ، ثم دعاهم ودعا ترجمانه فقال : أيكم أقرب نسباً بهذا الرجل الذي يزعم أنه نبي ؟ فقال أبو سفيان : فقلت : أنا أقربهم نسباً ، فقال : أدنوه مني ، وقربوا أصحابه فاجعلوهم عند ظهره . ثم قال لترجمانه : قل لهم إني سائل هذا عن هذا الرجل ، فإن كذبتني فكذبوه . فوالله لولا الحياء من أن يأتروا عليّ كذباً لكذبت عنه ، ثم كان أول ما سألني عنه أن قال : كيف نسبته فيكم ؟ قلت : هو فينا ذو نسب . قال : فهل قال هذا القول منكم أحد قط مثله ؟ قلت : لا . قال : فهل كان من آبائه من ملك ؟ قلت : لا . قال : فأشراف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم ؟ قلت : بل ضعفاؤهم . قال : أيزيدون أم ينقصون ؟ قلت : بل يزدون . قال : فهل يرتد أحد منهم سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه ؟ قلت : لا . قال : فهل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال ؟ قلت : لا . قال : فهل يغدر ؟ قلت : لا ، ونحن منه في مدة لا ندري ما هو فاعل فيها . قال : ولم تمكني كلمة أدخل فيها شيئاً غير هذه الكلمة . قال : فهل قاتلتموه ؟ قلت : نعم . قال : فكيف كان قتالكم إيّاه ؟ قلت : الحرب بيننا وبينه سجال ، ينال منا وننال منه . قال : ماذا يأمركم ؟ قلت : يقول : اعبدوا الله وحده ولا تشركوا به شيئاً ، واتركوا ما يقول آبائكم ، ويأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف والصلة . فقال للترجمان : قل له : سألتك عن نسبهِ فذكرت أنه فيكم ذو نسب ، وكذلك الرسل تبعث في نسب قومها . وسألتك هل قال أحد منكم هذا القول ؟ فذكرت أن لا ، فقلت : لو كان أحد قال هذا القول قبله لقلت رجل يأتي سي بقول قيل قبله . وسألتك هل كان من آبائه من ملك ؟

فذكرت أن لا ، فلو كان من آباءه من ملك ، قلت : رجل يطلب ملك أبيه . وسألتك : هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال ؟ فذكرت : أن لا ، فقد أعرف أنه لم يكن ليذر الكذب على الناس ويكذب على الله . وسألتك : أشرف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم ؟ فذكرت : أن ضعفاءهم اتبعوه ، وهم أتباع الرسل . وسألتك : أيزيدون أم ينقصون ؟ فذكرت : أنهم يزيدون ، وكذلك أمر الإيمان حتى يتم . وسألتك : أيرتد أحد سخطه لدينه بعد أن يدخل فيه ، فذكرت : أن لا ، وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب . وسألتك : هل يغدر ؟ فذكرت : أن لا ، وكذلك الرسل لا تغدر . وسألتك : بما يأمركم ؟ فذكرت أنه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ، وينهاكم عن عبادة الأوثان ، ويأمركم بالصلاة والصدق والعفاف ، فإن كان ما تقول حقاً فسيملك موضع قدمي هاتين . وقد كنت أعلم أنه خارج ، لم أكن أظن أنه منكم ، فلو أني أعلم أني أخلص إليه لتجشمت لقاءه ، ولو كنت عنده لغسلت عن قدمه .

ثم دعا بكتاب رسول الله الذي بعث به مع دحية إلى عظيم بصرى ، فدفعه إلى هرقل ، فقرأه ، فإذا فيه :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم : سلام على من اتبع الهدى . أما بعد ، فإني أدعوك بدعاية الإسلام ، أسلم تسلم ، يؤتك الله أجرك مرتين ، فإن توليت فإن عليك إثم اليريسيين (ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ، فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون) .

قال أبوسفیان : فلما قال ما قال وفرغ من قراءة الكتاب كثر عنده الصخب ، وارتفعت الأصوات وأخرجنا . فقلت لأصحابي حين أخرجنا : لقد أمر أمر ابن أبي كبشة ؛ إنه يخافه ملك بني الأصفر . فما زلت موقناً أنه سيظهر حتى أدخل الله علي الإسلام .

وكان ابن الناذور صاحب إيلياء وهرقل سقفا على نصارى الشام يحدث أن هرقل حين قدم إيلياء أصبح يوماً خبيث النفس ، فقال بعض بطارقه : قد استنكرنا هيئتك . قال ابن الناذور : وكان هرقل حزاء ينظر في النجوم ، فقال لهم حين سأله : إنني رأيت الليلة حين نظرت

في النجوم ملك الختان قد ظهر، فمن يختن من هذه الأمة؟ قالوا: ليس يختن إلا اليهود، فلا يهمنك شأنهم، واكتب إلى مدائن ملكك فليقتلوا من فيهم من اليهود. فبينما هم على أمرهم أتى هرقل برجل أرسل به ملك غسان يخبر عن خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما استخبره هرقل قال: اذهبوا فانظروا أمختن هو أم لا؟ فنظروا إليه، فحدثوه أنه مختن، وسأله عن العرب فقال: هم يختنون. فقال هرقل: هذا ملك هذه الأمة قد ظهر. ثم كتب هرقل إلى صاحب له برومية، وكان نظيره في العلم، وسار هرقل إلى حمص، فلم يرم حمص حتى أتاه كتاب من صاحبه يوافق رأي هرقل على خروج النبي صلى الله عليه وسلم وأنه نبي، فأذن هرقل لعظماء الروم في دسكرة له بحمص، ثم أمر بأبوابها فغلقت، ثم أطلع فقال: يا معشر الروم، هل لكم في الفلاح والرشد وأن يثبت ملككم فتبايعوا هذا النبي؟ فحاصوا حيصة حمر الوحش إلى الأبواب فوجدوها قد غلقت، فلما رأى هرقل نفرتهم وأيس من الإيمان قال: ردوهم علي. وقال: إني قلت مقالتي آنفاً أختبر بها شدتكم على دينكم، فقد رأيت. فسجدوا له ورضوا عنه، فكان ذلك آخر شأن هرقل. رواه صالح بن كيسان ويونس ومعمّر عن الزهري.

[الحديث: ٧- أطرافه في: ٥١، ٢٦٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦،

. [٧٥٤١]

**قوله ( قال حدثنا أبو إيمان )** في رواية الأصيلي وكريمة : حدثنا الحكم بن نافع ، وهو هو ، أخبرنا شعيب : هو ابن أبي حمزة دينار الحمصي ، وهو من أثبات أصحاب الزهري .

**قوله ( أن أبا سفيان )** هو صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف .

**قوله ( هرقل )** هو ملك الروم ، وهرقل : اسمه ، وهو بكسر الهمزة وفتح الراء وسكون القاف ، ولقبه قيصر ، كما يلقب ملك الفرس : كسرى ونحوه .

**قوله ( في ركب )** جمع راكب كصحب وصاحب ، وهم أولو الإبل ، العشرة فما فوقها . والمعنى : أرسل إلى أبي سفيان حال كونه في جملة الركب ، وذلك لأنه كان كبيرهم فلهذا خصه ، وكان عدد الركب ثلاثين رجلاً ، رواه الحاكم في الإكليل . ولابن السكن : نحو من عشرين ، وسمى منهم المغيرة بن شعبة في مصنف ابن أبي شيبة بسند مرسل ، وفيه نظر ، لأنه كان إذ ذاك مسلماً . ويحتمل أن يكون رجع حينئذ إلى قيصر ثم قدم المدينة مسلماً . وقد وقع ذكره أيضاً في أثر آخر في كتاب السير لأبي إسحق الفزاري ، وكتاب الأموال لأبي عبيد من طريق سعيد بن المسيب قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر .. الحديث وفيه : فلما قرأ قيصر الكتاب قال : هذا كتاب لم أسمع بمثله . ودعا أبا سفيان بن حرب والمغيرة بن شعبة وكانا تاجرين هناك ، فسأل عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( وكانوا تجاراً )** بضم التاء وتشديد الجيم ، أو كسرهما والتخفيف جمع تاجر .

**قوله ( في المدة )** يعنى مدة الصلح بالحديبية . وسيأتى شرحها في المغازى ، وكانت في سنة ست ، وكانت مدتها عشر سنين كما في السيرة ، وأخرجه أبو داود من حديث ابن عمر ، ولأبى نعيم في مسند عبد الله ابن دينار : كانت أربع سنين ، وكذا أخرجه الحاكم في البيوع من المستدرک ، والأول أشهر . لكنهم نقضوا ، فغزاهم سنة ثمان وفتح مكة . وكفار قريش بالنصب مفعول معه .

**قوله ( فأتوه )** تقديره : أرسل إليهم في طلب إتيان الركب فجاء الرسول يطلب إتيانهم فأتوه ، كقوله تعالى ﴿ فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ﴾ أى فضرب فانفجرت . ووقع عند المؤلف في الجهاد أن الرسول وجدهم ببعض الشام ، وفي رواية لأبى نعيم في الدلائل تعيين الموضع وهو غزة . قال : وكانت وجه متجرهم . وكذا رواه ابن إسحق في المغازى عن الزهرى ، وزاد في أوله عن أبى سفيان قال : كنا قوماً تجاراً ، وكانت الحرب قد حصبتنا ، فلما كانت الهدنة خرجتُ تاجرأ إلى الشام مع رهط من قريش ، فوالله ما علمت بمكة امرأة ولا رجلاً إلا وقد حملتني بضاعة . فذكره . وفيه : فقال هرقل لصاحب شرطته : قلب الشام ظهرأ لبطن حتى تأتى برجل من قوم هذا أسأله عن شأنه . فوالله إنى وأصحابى بغزة ، إذ هجم علينا فساقتنا جميعاً .

**قوله ( بإيلياء )** بهزة مكسورة بعدها ياء أخيرة ساكنة ثم لام مكسورة ثم ياء أخيرة ثم ألف مهموزة ، وحكى البكرى فيها القصر ، ويقال لها أيضاً إيليا بحذف الياء الأولى وسكون اللام حكاه البكرى ، وحكى النوى مثله لكن بتقديم الياء على اللام واستغربه ، قيل : معناه بيت الله . وفي الجهاد عند المؤلف أن هرقل لما كشف الله عنه جنود فارس مشى من حمص إلى إيلياء شكراً لله . زاد ابن إسحق عن الزهرى أنه كان يُبسط له البُسُط وتوضع عليها الرياحين فيمشى عليها ، ونحوه لأحمد من حديث ابن أخى الزهرى عن عمه . وكان سبب ذلك ما رواه الطبرى وابن عبد الحكم من طرق متعاضدة ملخصها أن كسرى أغزى جيشه بلاد هرقل ، فغربوا كثيراً من بلاده ، ثم استبطأ كسرى أميره فأراد قتله وتولية غيره ، فاطلع أميره على ذلك فباطن هرقل واصطلح معه على كسرى وانهمز عنه بجنود فارس ، فثنى هرقل إلى بيت المقدس شكراً لله تعالى على ذلك . واسم الأمير المذكور شهر براز واسم الغير الذى أراد كسرى تأميره فرخان .

**قوله ( فدعاهم في مجلسه )** أى في حال كونه في مجلسه ، وللمصنف في الجهاد « فأدخلنا عليه ، فإذا هو جالس في مجلس ملكه وعليه التاج » .

**قوله ( وحوله )** بالنصب لأنه ظرف مكان .

**قوله ( عظماء )** جمع عظيم . ولابن السكن : فأدخلنا عليه وعنده بطارقه والتيسيون والرهبان والروم من ولد عيص بن إسحق بن إبراهيم عليهما السلام على الصحيح ، ودخل فيهم طوائف من العرب من تنوخ وبهراء وسليح وغيرهم من غسان كانوا سكاناً بالشام ، فلما أجلاهم المسلمون عنها دخاها بلاد الروم فاستوطنوها فاختلطت أنسابهم .

**قوله ( ثم دعاهم ودعا ترجمانه )** وللمستملى « بالترجمان » مقتضاه أنه أمر بإحضارهم ، فلما حضروا

استدناهم لأنه ذكر أنه دعاهم ثم دعاهم فينزل على هذا ، ولم يقع تكرار ذلك إلا في هذه الرواية . والترجمان بفتح التاء المثناة وضم الجيم ورجحه النووى في شرح مسلم ، ويجوز ضم التاء اتباعاً ، ويجوز فتح الجيم مع فتح أوله حكاه الجوهري ، ولم يصرحوا بالرابعة وهي ضم أوله وفتح الجيم ، وفي رواية الأصيل وغيره « بترجمانه » يعنى أرسل إليه رسولا أحضره صحبته ، والترجمان المعبر عن لغة بلغة ، وهو معرب وقيل عربى .

**قوله ( فقال : أيكم أقرب نسباً )** أى قال الترجمان على لسان هرقل .

**قوله ( بهذا الرجل )** زاد ابن السكن : الذى خرج بأرض العرب يزعم أنه نبي .

**قوله ( قلت أنا أقربهم نسباً )** في رواية ابن السكن : فقالوا هذا أقربنا به نسباً ، هو ابن عمه أخى أبيه . وإنما كان أبو سفيان أقرب لأنه من بنى عبد مناف ، وقد أوضح ذلك المصنف في الجهاد بقوله : قال ما قرابتك منه ؟ قلت : هو ابن عمى . قال أبو سفيان : ولم يكن في الركب من بنى عبد مناف غيرى اهـ . وعبد مناف الأب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم وكذا لأبى سفيان ، وأطلق عليه ابن عم لأنه نزل كلا منهما منزلة جده ، فعبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن عم أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، وعلى هذا فقيا أطلق في رواية ابن السكن تجوز ، وإنما خص هرقل الأقرب لأنه أحرى بالاطلاع على أموره ظاهراً وباطناً أكثر من غيره ، ولأن الأبعد لا يؤمن أن يقدح في نسبه بخلاف الأقرب ، وظهر ذلك في سؤاله بعد ذلك : كيف نسبه فيكم ؟ وقوله « بهذا الرجل » ضمن أقرب معنى أوصل فعده بالباء ، ووقع في رواية مسلم « من هذا الرجل » وهو على الأصل . وقوله « الذى يزعم » في رواية ابن إسحق عن الزهري « يدعى » . وزعم : قال الجوهري بمعنى قال ، وحكاه أيضاً ثعلب وجماعة كما سيأتى في قصة ضمام في كتاب العلم . قلت : وهو كثير ويأتى موضع الشك غالباً .

**قوله ( فاجعلوهم عند ظهري )** أى لئلا يستحيوا أن يواجهوه بالتكذيب إن كذب ، وقد صرح بذلك الواقدي . وقوله « إن كذبنى » بتخفيف الذال أى إن نقل إلى الكذب .

**قوله ( قال )** أى أبو سفيان . وسقط لفظ قال من رواية كريمة وأبى الوقت فأشكل ظاهره ، وبإثباتها يزول الإشكال .

**قوله ( فوالله لولا الحياء من أن يأتروا )** أى ينقلوا على الكذب لكذبت عليه . وللأصيل عنه أى عن الإخبار بحاله . وفيه دليل على أنهم كانوا يستقبحون الكذب إما بالأخذ عن الشرع السابق ، أو بالعرف . وفي قوله يأتروا دون قوله يكذبوا دليل على أنه كان واثقاً منهم بعدم التكذيب أن لو كذب لاشتراكهم معه في عداوة النبي صلى الله عليه وسلم ، لكنه ترك ذلك استحياء وأنفة من أن يتحدثوا بذلك بعد أن يرجعوا فيصير عند سامعي ذلك كذاباً . وفي رواية ابن إسحق التصريح بذلك ولفظه « فوالله لو قد كذبت ما ردوا على » ، ولكنى كنت امرأة سيداً أتكرم عن الكذب ، وعلمت أن أيسر ما في ذلك إن أنا كذبت أنه يحفظوا ذلك عني ثم يتحدثوا به ، فلم أكذبه . وزاد ابن إسحق في روايته : قال أبو سفيان فوالله ما رأيت من رجل قط كان أدهى من ذلك الألف ، يعنى هرقل .

**قوله ( كان أول )** هو بالنصب على الخبر ، وبه جاءت الرواية ، ويجوز رفعه على الاسمية .  
**قوله ( كيف نسبه فيكم ؟ )** أى ما حال نسبه فيكم . أهو من أشرافكم أم لا ؟ فقال : هو فينا ذو نسب .  
 فالتونين فيه للتعظيم ، وأشكل هذا على بعض الشارحين ، وهذا وجهه .

**قوله ( فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله ؟ )** وللكشميني والأصيلي بدل قبله « مثله » فقوله : منكم أى من قومكم يعنى قريشاً أو العرب . ويستفاد منه أن الشفاهي يعم ، لأنه لم يرد المخاطبين فقط . وكذا قوله فهل قاتلتموه ؟ وقوله بماذا يأمركم ؟ واستعمل قط بغير أداة النفي وهو نادر ، ومنه قول عمر « صلبنا أكثر ما كنا قط وآمنه ركعتين » ويحتمل أن يقال إن النفي مضمن فيه كأنه قال : هل قال هذا القول أحد أو لم يقله أحد قط .

**قوله ( فهل كان من آباءه ملك ؟ )** ولكريمة والأصيلي وأبى الوقت بزيادة « من » الجارة ، ولابن عساكر بفتح من وملك فعل ماض ، والجارة أرجح لسقوطها من رواية أبى ذر ، والمعنى فى الثلاثة واحد .  
**قوله ( فأشرف الناس ابعوه )** (١) فيه إسقاط همزة الاستفهام وهو قليل ، وقد ثبت للمصنف فى التفسير ولفظه : أيتبعه أشرف الناس ؟ والمراد بالأشرف هنا أهل النخوة والتكبر منهم ، لا كل شريف ، حتى لا يرد مثل أبى بكر وعمر وأمثالهما ممن أسلم قبل هذا السؤال . ووقع فى رواية ابن إسحق : تبعه منا الضعفاء والمساكين ، فأما ذوو الأنساب والشرف فما تبعه منهم أحد . وهو محمول على الأكثر الأغلب .

**قوله ( سخطه )** بضم أوله وفتححه ، وأخرج بهذا من ارتد مكرهاً ، أو لا لسخط لدين الإسلام بل لرغبة فى غيره كحظ نفسانى ، كما وقع لعبيد الله بن جحش .

**قوله ( هل كنتم تهمونه بالكذب ؟ )** أى على الناس وإنما عدل إلى السؤال عن التهمة عن السؤال عن نفس الكذب تقريراً لهم على صدقه ، لأن التهمة إذا انتفت انتفى سببها ، ولهذا عقبه بالسؤال عن الغدر .

**قوله ( ولم تمكنى كلمة أدخل فيها شيئاً )** أى أنتقصه به ، على أن التقيص هنا أمر نسبي ، وذلك أن من يقطع بعدم غدره أرفع رتبة ممن يجوز وقوع ذلك منه فى الجملة ، وقد كان معروفاً عندهم بالاستقرار من عادته أنه لا يغدر . ولما كان الأمر مغيباً — لأنه مستقبل — أمن أبو سفيان أن ينسب فى ذلك إلى الكذب ، ولهذا أورده بالتردد ، ومن ثم لم يعرج هرقل على هذا القدر منه . وقد صرح ابن إسحق فى روايته عن الزهري بذلك بقوله « قال فوالله ما التفت إليها منى » . ووقع فى رواية أبى الأسود عن عروة مرسل « خرج أبو سفيان إلى الشام — فذكر الحديث ، إلى أن قال — فقال أبو سفيان : هو ساحر كذاب . فقال هرقل : إني لا أريد شتمه ، ولكن كيف نسبه — إلى أن قال — فهل يغدر إذا عاهد ؟ قال : لا ، إلا أن يغدر فى هدنته هذه . فقال : وما يخاف من هذه ؟ فقال : إن قومي أمدوا حلفاءهم على حلفائه . قال : إن كنتم بدأتهم فأتهم أغدر » .

**قوله ( سجال )** بكسر أوله ، أى نوب ، والسجل الدلو ، والحرب اسم جنس ، ولهذا جعل خبره اسم جمع . وينال أى يصيب ، فكأنه شبه المحاربين بالمستقيين : يستقى هذا دلوا وهذا دلوا . وأشار أبو سفيان بذلك إلى ما وقع بينهم فى غزوة بدر وغزوة أحد ، وقد صرح بذلك أبو سفيان يوم أحد فى قوله « يوم بيوم بدر ، والحرب سجال » ولم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بل نطق النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فى

حديث أوس بن حذيفة الثقفي لما كان يحدث وفد ثقيف . أخرجه ابن ماجه وغيره . ووقع في مرسل عروة « قال أبو سفيان : غلبنا مرة يوم بدر وأنا غائب ، ثم غزوتهم في بيوتهم بقر البطون وجدع الآذان » وأشار بذلك إلى يوم أحد .

**قوله ( بماذا يأمركم ) ؟ يدل على أن الرسول من شأنه أن يأمر قومه .**

**قوله ( يقول اعبدوا الله وحده )** فيه أن للأمر صيغة معروفة ، لأنه أتى بقوله « اعبدوا الله » في جواب ما يأمركم ، وهو من أحسن الأدلة في هذه المسألة ، لأن أبا سفيان من أهل اللسان ، وكذلك الراوى عنه ابن عباس ، بل هو من أفصحهم وقد رواه عنه مقرأ له .

**قوله ( ولا تشركوا به شيئاً )** وسقط من رواية المستملى الواو فيكون تأكيداً لقوله وحده .

**قوله ( واتركوا ما يقول آبائكم )** هي كلمة جامعة لترك ما كانوا عليه في الجاهلية ، وإنما ذكر الآباء تنبيهاً على عذرهم في مخالفتهم له ، لأن الآباء قدوة عند الفريقين ، أى عبدة الأوثان والنصارى .

**قوله ( ويأمرنا بالصلاة والصدق )** والمصنف في رواية « الصدقة » بدل الصدق ، ورجحها شيخنا شيخ الإسلام ، وبقاها رواية المؤلف في التفسير « الزكاة » واقترا الصلاة بالزكاة معتاد في الشرع ، ويرجحها أيضاً ما تقدم من أنهم كانوا يستقبحون الكذب فيذكر ما لم يألفوه أولى . قلت : وفي الجملة ليس الأمر بذلك ممتنعاً كما في أمرهم بوفاء العهد وأداء الأمانة ، وقد كانا من مألوف عقلائهم ، وقد ثبتا عند المؤلف في الجهاد من رواية أبى ذر عن شيخه الكشميبي والسرخسي ، قال « بالصلاة والصدق والصدقة » وفي قوله : يأمرنا بعد قوله يقول اعبدوا الله إشارة إلى أن المغايرة بين الأمرين لما يترتب على مخالفتها ، إذ يخالف الأول كافر ، والثاني ممن قبل الأول عاص .

**قوله ( فكذلك الرسل تبعث في نسب قومها )** الظاهر أن إخبار هرقل بذلك بالجزم كان عن العلم المقرر عنده في الكتب السالفة .

**قوله ( لقلت رجل تأمى بقول )** كذا للكشميبي ، ولغيره « يتأسى » بتقديم الياء المثناة من تحت ، وإنما لم يقل هرقل « فقلت » إلا في هذا وفي قوله « هل كان من آباءه من ملك » لأن هذين المقامين مقام فكر ونظر ، بخلاف غيرهما من الأسئلة فلإنها مقام نقل .

**قوله ( فذكرت أن ضعفاءهم اتبعوه )** هو بمعنى قول أبى سفيان ضعفاؤهم ، ومثل ذلك يتسامح به لاتحاد المعنى . وقول هرقل « وهم أتباع الرسل » معناه أن أتباع الرسل في الغالب أهل الاستكانة لا أهل الاستكبار الذين أصروا على الشقاق بغياً وحسداً كأبى جهل وأشياعه ، إلى أن أهلكهم الله تعالى ، وأنقذ بعد حين من أراد سعادته منهم .

**قوله ( وكذلك الإيمان )** أى أمر الإيمان ، لأنه يظهر نوراً ، ثم لا يزال في زيادة حتى يتم بالأمور المعتبرة فيه من صلاة وزكاة وصيام وغيرها ، ولهذا نزلت في آخر سنى النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ﴾ ومنه ﴿ ويأبى الله إلا أن يتم نوره ﴾ وكذا جرى لأتباع النبي صلى الله عليه وسلم : لم يزالوا في زيادة حتى كمل بهم ما أراد الله من إظهار دينه وتمام نعمته ، فله الحمد والمنة .

**قوله ( حين يخالط بشاشة القلوب )** . كذا روى بالنصب على المفعولية والقلوب مضاف إليه ، أى يخالط الإيمان انشراح الصدور ، وروى « بشاشة القلوب » بالضم والقلوب مفعول ، أى يخالط بشاشة الإيمان وهو شرحة القلوب التى يدخل فيها . زاد المصنف فى الإيمان « لا يسخطه أحد » كما تقدم . وزاد ابن السكن فى روايته فى معجم الصحابة « يزداد به عجباً وفرحاً » . وفى رواية ابن إسحق « وكذلك حلاوة الإيمان لا تدخل قلباً فتخرج منه » .

**قوله ( وكذلك الرسل لا تغدر )** لأنها لا تطلب حظ الدنيا الذى لا يبالى طالبه بالغدر ، بخلاف من طلب الآخرة . ولم يعرج هرقل على الدسيسة التى دسها أبو سفيان كما تقدم . وسقط من هذه الرواية لإيراد تقرير السؤال العاشر والذى بعده وجوابه ، وقد ثبت الجميع فى رواية المؤلف التى فى الجهاد وسيأتى الكلام عليه ثم ، إن شاء الله تعالى .

**( فائدة )** : قال المازنى هذه الأشياء التى سأل عنها هرقل ليست قاطعة على النبوة ، إلا أنه يحتمل أنها كانت عنده علامات على هذا النبى بعينه لأنه قال بعد ذلك : قد كنت أعلم أنه خارج ، ولم أكن أظن أنه منكم . وما أورده احتمالاً جزم به ابن بطلال ، وهو ظاهر .

**قوله ( فذكرت أنه يأمركم )** ذكر ذلك بالافتضاء ، لأنه ليس فى كلام أبى سفيان ذكر الأمر بل صيغته . وقوله « وبينهاكم عن عبادة الأوثان » مستفاد من قوله « ولا تشركوا به شيئاً ، واتركوا ما يقول آبائكم » لأن مقولهم الأمر بعبادة الأوثان .

**قوله ( أخلص )** بضم اللام أى أصل ، يقال خلص إلى كذا أى وصل .

**قوله ( لتجشمت )** بالجيم والشين المعجمة ، أى تكلفت الوصول إليه . وهذا يدل على أنه كان يتحقق أنه لا يسلم من القتل إن هاجر إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، واستفاد ذلك بالتجربة كما فى قصة ضغاطر الذى أظهر لهم إسلامه فقتلوه . وللطبرانى من طريق ضعيف عن عبد الله بن شداد عن دحية فى هذه القصة مختصراً ، فقال قيصر : أعرف أنه كذلك ، ولكن لا أستطيع أن أفعل ، إن فعلت ذهب ملكى وقتلنى الروم . وفى مرسل ابن إسحق عن بعض أهل العلم أن هرقل قال : ويحك ، والله إني لأعلم أنه نبى مرسل ، ولكنى أخاف أنروم على نفسى ، ولولا ذلك لاتبعت . لكن لو تظن هرقل لقوله صلى الله عليه وسلم فى الكتاب الذى أرسل إليه « أسلم تسلم » وحمل الجزاء على عموميه فى الدنيا والآخرة لسلم لو أسلم من كل ما يخافه . ولكن التوفيق بيد الله تعالى . وقوله « لغسلت عن قدميه » مبالغة فى العبودية له والخدمة . زاد عبد الله بن شداد عن أبى سفيان « لو علمت أنه هو لمشيت إليه حتى أقبل رأسه وأغسل قدميه » وهى تدل على أنه كان بقى عنده بعض شك . وزاد فيها « ولقد رأيت جبهته تتحادر عرقاً من كرب الصحيفة » يعنى لما قرئ عليه كتاب النبى صلى الله عليه وسلم . وفى اقتصاره على ذكر غسل القدمين إشارة منه إلى أنه لا يطلب منه - إذا وصل إليه سالماً - لا ولاية ولا منصباً ، وإنما يطلب ما تحصل له به البركة . وقوله « وليبلغن ملكه ما تحت قدمى » أى بيت المقدس ، وكفى بذلك لأنه موضع استقراره . أو أراد الشام كله لأن دار مملكته كانت حمص . وما يقوى أن هرقل أثر



ملكه على الإيمان واستمر على الضلال أنه حارب المسلمين في غزوة مؤتة سنة ثمان بعد هذه القصة بدون السنتين ، ففي مغازي ابن إسحاق : وبلغ المسلمين لما نزلوا معان من أرض الشام أن هرقل نزل في مائة ألف من المشركين ، فحكى كيفية الواقعة . وكذا روى ابن حبان في صحيحه عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليه أيضاً من تبوك يدعو ، وأنه قارب الإجابة ، ولم يجب . فدل ظاهر ذلك على استمراره على الكفر ، لكن يحتمل مع ذلك أنه كان يضمر الإيمان ويفعل هذه المعاصي مراعاة للملكة وخوفاً من أن يقتله قومه . إلا أن في مسند أحمد أنه كتب من تبوك إلى النبي صلى الله عليه وسلم : إني مسلم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كذب ، بل هو على نصرانيته . وفي كتاب الأموال لأبي عبيد بسند صحيح من مرسل بكر بن عبد الله المزني نحوه ، ولفظه فقال : كذب عدو الله ، ليس بمسلم . فعلى هذا إطلاق صاحب الاستيعاب أنه آمن — أي أظهر التصديق — لكنه لم يستمر عليه ويعمل بمقتضاه ، بل شغ بملكه وآثر الفانية على الباقية . والله الموفق .

**قوله ( ثم دعا )** أى من وكل ذلك إليه ، ولهذا عدى إلى الكتاب بالباء . والله أعلم .

**قوله ( دحية )** بكسر الدال ، وحكى فتحها لغتان ، ويقال إنه الرئيس بلغة أهل اليمن ، وهو ابن خليفة الكلبي ، صحابي جليل كان أحسن الناس وجهاً ، وأسلم قديماً ، وبعثه النبي صلى الله عليه وسلم في آخر سنة ست بعد أن رجع من الحديبية بكتابه إلى هرقل ، وكان وصوله إلى هرقل في المحرم سنة سبع ، قاله الواقدي . ووقع في تاريخ خليفة أن إرسال الكتاب إلى هرقل كان سنة خمس ، والأول أثبت ، بل هذا غلط لتصريح أبي سفيان بأن ذلك كان في مدة الهدنة ، والهدنة كانت في آخر سنة ست اتفاقاً ، ومات دحية في خلافة معاوية . وبصرى بضم أوله والقصر مدينة بين المدينة ودمشق ، وقيل هي حوران ، وعظيمها هو الحارث بن أبي شمر الغساني . وفي الصحابة لابن السكن أنه أرسل بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل مع عدى بن حاتم ، وكان عدى إذ ذاك نصرانياً ، فوصل به هو ودحية معاً ، وكانت وفاة الحارث المذكور عام الفتح .

**قوله ( من محمد )** فيه أن السنة أن يبدأ الكتاب بنفسه ، وهو قول الجمهور ، بل حكى فيه النحاس إجماع الصحابة . والحق إثبات الخلاف . وفيه أن « من » التي لا ابتداء الغاية تأتي من غير الزمان والمكان كذا قاله أبو حيان ، والظاهر أنها هنا أيضاً لم تخرج عن ذلك ، لكن بارتكاب مجاز . زاد في حديث دحية : وعنده ابن أخ له أحمر أزرق سبط الرأس . وفيه : لما قرأ الكتاب سخر فقال : لا تقرأه ، إنه بدأ بنفسه . فقال قيصر : لتقرأه . فقرأه . وقد ذكر البزار في مسنده عن دحية الكلبي أنه هو ناول الكتاب لقيصر ، ولفظه « بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتابه إلى قيصر فأعطيته الكتاب » .

**قوله ( عظيم الروم )** فيه عدول عن ذكره بالملك أو الإمرة ، لأنه معزول بحكم الإسلام ، لكنه لم يخله من إكرام لمصلحة التأليف . وفي حديث دحية أن ابن أخى قيصر أنكر أيضاً كونه لم يقل ملك الروم .

**قوله ( سلام على من اتبع الهدى )** في رواية المصنف في الاستئذان « السلام » بالتعريف . وقد ذكرت في قصة موسى وهرون مع فرعون . وظاهر السياق يدل على أنه من جملة ما أمرا به أن يقوله . فإن قيل : كيف يبدأ الكافر بالسلام ؟ فالجواب أن المفسرين قالوا : ليس المراد من هذا التحية ، إنما معناه سلم من عذاب الله من أسلم . ولهذا جاء بعده أن العذاب على من كذب وتولى . وكذا جاء في بقية هذا الكتاب « فإن توليت

فإن عليك إثم الأريسين » . فحصل الجواب أنه لم يبدأ الكافر بالسلام قصداً وإن كان اللفظ يشعر به ، لكنه لم يدخل في المراد لأنه ليس ممن اتبع الهدى فلم يسلم عليه .

**قوله ( أما بعد )** في قوله « أما » معنى الشرط ، وتستعمل لتفصيل ما يذكر بعدها غالباً ، وقد ترد مستأنفة لا لتفصيل كالتى هنا ، وللتفصيل والتقرير ، وقال الكرماني : هي هنا للتفصيل وتقديره : أما الابتداء فهو اسم الله ، وأما المكتوب فهو من محمد رسول الله . الخ ، كذا قال . ولفظه « بعد » مبنية على الضم ، وكان الأصل أن تفتح لو استمرت على الإضافة ، لكنها قطعت عن الإضافة فبنيت على الضم ، وسيأتي مزيد في الكلام عليها في كتاب الجمعة .

**قوله ( بدعاية الإسلام )** بكسر الدال ، من قولك دعا يدعو دعاية نحو شكا يشكو شكاية . ولمسلم « بدعاية الإسلام » أى بالكلمة الداعية إلى الإسلام ، وهى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، والباء موضع إلى . وقوله « أسلم تسلم » غاية في البلاغ ، وفيه نوع من البديع وهو الجناس الاشتقائي .

**قوله ( يؤئك )** جواب ثان للأمر . وفي الجهاد للمؤلف « أسلم أسلم يؤئك » بتكرار أسلم ، فيحتمل التأكيد ، ويحتمل أن يكون الأمر الأول للدخول في الإسلام والثاني للدوام عليه كما في قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله ﴾ الآية . وهو موافق لقوله تعالى ﴿ أولئك يؤتون أجرهم مرتين ﴾ الآية . وإعطاؤه الأجر مرتين لكونه كان مؤمناً بنبية ثم آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يكون تضعيف الأجر له من جهة إسلامه ومن جهة أن إسلامه يكون سبباً لدخول أتباعه . وسيأتي التصريح بذلك في موضعه من حديث الشعبي من كتاب العلم إن شاء الله تعالى . واستنبط منه شيخنا شيخ الإسلام أن كل من دان بدين أهل الكتاب كان في حكمهم في المناكحة والذباح ، لأن هرقل هو وقومه ليسوا من بنى إسرائيل ، وهم ممن دخل في النصرانية بعد التبديل . وقد قال له ولقومه ﴿ يا أهل الكتاب ﴾ فدل على أن لهم حكم أهل الكتاب ، خلافاً لمن خص ذلك بالإسرائيليين أو بمن علم أن سلفه ممن دخل في اليهودية أو النصرانية قبل التبديل . والله أعلم .

**قوله ( فإن توليت )** أى عرضت عن الإجابة إلى الدخول في الإسلام . وحقيقة التولى إنما هو بالوجه ، ثم استعمل مجازاً في الإعراض عن الشيء ، وهى استعارة تبعية .

**قوله ( الأريسين )** هو جمع أريسى ، وهو منسوب إلى أريس بوزن فاعيل ، وقد تقلب همزته ياء كما جاءت به رواية أبى ذر والأصيلي وغيرهما هنا ، قال ابن سيده : الأريس الأكار ، أى الفلاح عند ثعلب ، وعند كراع : الأريس هو الأمير ، وقال الجوهري : هى لغة شامية ، وأنكر ابن فارس أن تكون عربية ، وقيل في تفسيره غير ذلك لكن هذا هو الصحيح هنا ، فقد جاء مصرحاً به في رواية ابن إسحق عن الزهرى بلفظ « فإن عليك إثم الأكارين » زاد البرقاني في روايته : يعنى الحرائين ، ويؤيده أيضاً ما في رواية المدائني من طريق مرسل « فإن عليك إثم الفلاحين » ، وكذا عند أبى عبيد في كتاب الأموال من مرسل عبد الله بن شداد « وإن لم تدخل في الإسلام فلا تحل بين الفلاحين وبين الإسلام » قال أبو عبيدة : المراد بالفلاحين أهل مملكته ، لأن كل من كان يزرع فهو عند العرب فلاح ، سواء كان يلى ذلك بنفسه أو بغيره . قال الخطابي : أراد أن عليك إثم الضعفاء والأتباع إذا لم يسلموا تقليداً له ، لأن الأصاغر أتباع الأكابر . قلت : وفي الكلام

حذف دل المعنى عليه وهو : فإن عليك مع إثمك إثم الأريسين ، لأنه إذا كان عليه إثم الاتباع بسبب أنهم تبعوه على استمرار الكفر فلا أن يكون عليه إثم نفسه أولى ، وهذا يعد من مفهوم الموافقة ، ولا يعارض بقوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ لأن وزر الآثم لا يتحملة غيره ، ولكن الفاعل المتسبب والمتلبس بالسيئات يتحمل من جهتين جهة فعله وجهة تسببه . وقد ورد تفسير الأريسين بمعنى آخر ، فقال الليث بن سعد عن يونس فيما رواه الطبراني في الكبير من طريقه : الأريسيون العشارون يعني أهل المكس . والأول أظهر . وهذا إن صح أنه المراد ، فالمعنى المبالغة في الإثم ، ففي الصحيح في المرأة التي اعترفت بالزنا « لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لقبلت » .

**قوله (ويا أهل الكتاب إلخ)** هكذا وقع بإثبات الواو في أوله ، وذكر القاضي عياض أن الواو ساقطة من رواية الأصيلي وأبي ذر ، وعلى ثبوتها فهي داخلة على مقدر معطوف على قوله « أدعوك » ، فالتقدير : أدعوك بدعاية الإسلام ، وأقول لك ولأتباعك امثالاً لقول الله تعالى ﴿ يا أهل الكتاب ﴾ . ويحتمل أن تكون من كلام أبي سفيان لأنه لم يحفظ جميع ألفاظ الكتاب ، فاستحضر منها أول الكتاب فذكره ، وكذا الآية . وكأنه قال فيه : كان فيه كذا وكان فيه يا أهل الكتاب . فالواو من كلامه لا من نفس الكتاب ، وقيل إن النبي صلى الله عليه وسلم كتب ذلك قبل نزول الآية فوافق لفظه لفظها لما نزلت ، والسبب في هذا أن هذه الآية نزلت في قصة وفد نجران ، وكانت قصتهم سنة الوفود سنة تسع ، وقصة أبي سفيان كانت قبل ذلك سنة ست ، وسيأتي ذلك واضحاً في المغازي ، وقيل : بل نزلت سابقة في أوائل الهجرة ، وإليه يؤول كلام ابن إسحق . وقيل : نزلت في اليهود . وجوز بعضهم نزولها مرتين ، وهو بعيد .

**( فائدة )** : قيل في هذا دليل على جواز قراءة الجنب للآية أو الآيتين ، وبإرسال بعض القرآن إلى أرض العدو وكذا بالسفر به . وأغرب ابن بطل فادعى أن ذلك نسخ بالنهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو ويحتاج إلى إثبات التاريخ بذلك . ويحتمل أن يقال : إن المراد بالقرآن في حديث النهي عن السفر به أي المصحف ، وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه . وأما الجنب فيحتمل أن يقال إذا لم يقصد التلاوة جاز ، على أن في الاستدلال بذلك من هذه القصة نظراً ، فإنها واقعة عين لا عموم فيها ، فيقيد الجواز على ما إذا وقع احتياج إلى ذلك كالإبلاغ والإنذار كما في هذه القصة ، وأما الجواز مطلقاً حيث لا ضرورة فلا يتجه ، وسيأتي مزيداً لذلك في كتاب الطهارة إن شاء الله تعالى .

وقد اشتملت هذه الجمل القليلة التي تضمنها هذا الكتاب على الأمر بقوله « أسلم » والترغيب بقوله « تسلم ويؤتلك » والزجر بقوله « فإن توليت » والترهيب بقوله « فإن عليك » والدلالة بقوله « يا أهل الكتاب » وفي ذلك من البلاغة ما لا يخفى وكيف لا وهو كلام من أوتي جوامع الكلم صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( فلما قال ما قال )** يحتمل أن يشير بذلك إلى الأسئلة والأجوبة ، ويحتمل أن يشير بذلك إلى القصة التي ذكرها ابن الناطور بعد ، والضمائر كلها تعود على هرقل . والصخب اللغط ، وهو اختلاط الأصوات في المحاصمة ، زاد في الجهاد : فلا أدري ما قالوا .

**قوله ( فقلت لأصحابي )** زاد في الجهاد : حين خلوت بهم .

**قوله (أمر)** هو بفتح الهمزة وكسر الميم أى عظم ، وسيأتى فى تفسير سبحانه . وابن أبى كبشة أراد به النبي صلى الله عليه وسلم لأن أبا كبشة أحد أجداده ، وعادة العرب إذا انتقصت نسبت إلى جد غامض ، قال أبو الحسن النسابة الجرجاني : هو جد وهب جد النبي صلى الله عليه وسلم لأمه . وهذا فيه نظر ، لأن وهباً جد النبي صلى الله عليه وسلم اسم أمه عاتكة بنت الأوقص بن مرة بن هلال ، ولم يقل أحد من أهل النسب إن الأوقص يكنى أبا كبشة . وقيل هو جد عبد المطلب لأمه ، وفيه نظر أيضاً لأن أم عبد المطلب سلمى بنت عمرو بن زيد الخزرجي ولم يقل أحد من أهل النسب إن عمرو بن زيد يكنى أبا كبشة . ولكن ذكر ابن حبيب فى المجتبى جماعة من أجداد النبي صلى الله عليه وسلم من قبل أبيه ومن قبل أمه كل واحد منهم يكنى أبا كبشة ، وقيل هو أبوه من الرضاة واسمه الحارث بن عبد الغزى قاله أبو الفتح الأزدي وابن ماكولا ، وذكر يونس ابن بكير عن ابن إسحق عن أبيه عن رجال من قومه أنه أسلم وكانت له بنت تسمى كبشة يكنى بها ، وقال ابن قتيبة والخطابى والدارقطنى : هو رجل من خزاعة خالف قريشاً فى عبادة الأوثان فعبد الشعري فنسبوه إليه للاشتراك فى مطلق المخالفة ، وكذا قاله الزبير ، قال : واسمه وجز بن عامر بن غالب .

**قوله (إنه يخافه)** هو بكسر الهمزة استثناءً تعليلاً لا بفتحها ولثبوت اللام فى « ليخافه » فى رواية أخرى .

**قوله (ملك بنى الأصفر)** هم الروم ، ويقال إن جدهم روم بن عيص تزوج بنت ملك الحبشة فجاء لون ولده بين البياض والسواد فقليل له الأصفر ، حكاه ابن الإنبارى . وقال ابن هشام فى التيجان : إنما لقب الأصفر لأن جدته سارة زوج إبراهيم حلت به بالذهب .

**قوله (فما زلت موقناً)** زاد فى حديث عبد الله بن شداد عن أبى سفيان « فما زلت مرعوباً من محمد حتى أسلمت » أخرجه الطبرانى .

**قوله (حتى أدخل الله على الإسلام)** أى فأظهرت ذلك اليقين ، وليس المراد أن ذلك اليقين ارتفع .

**قوله (وكان ابن الناطور)** هو بالطاء المهملة ، وفى رواية الحموي بالطاء المعجمة ، وهو بالعربية حارس البستان . ووقع فى رواية الليث عن يونس « ابن ناطورا » بزيادة ألف فى آخره . فعلى هذا هو اسم أعجمى .

**(تنبية)** : الواو فى قوله « وكان » عاطفة ، والتقدير عن الزهرى أخبرنى عبيد الله فذكر الحديث ، ثم قال الزهرى وكان ابن الناطور يحدث فذكر هذه القصة فهى موصولة إلى ابن الناطور لا معلقة كما زعم بعض من لا عناية له بهذا الشأن ، وكذلك أغرب بعض المغاربة فزعم أن قصة ابن الناطور مروية بالإسناد المذكور عن أبى سفيان عنه لأنه لما رآها لا تصريح فيها بالسماع حملها على ذلك ، وقد بين أبو نعيم فى دلائل النبوة أن الزهرى قال : لقيته بدمشق فى زمن عبد الملك بن مروان . وأظنه لم يتحمل عنه ذلك إلا بعد أن أسلم ، وإنما وصفه بكونه كان سقفاً لينبه على أنه كان مطلعاً على أسرارهم عالماً بحقائق أخبارهم ، وكان الذى جزم بأنه من رواية الزهرى عن عبيد الله اعتمد على ما وقع فى سيرة ابن إسحق فإنه قدم قصة ابن الناطور

هذه على حديث أبي سفيان ، فعنده عن عبيد الله عن ابن عباس أن هرقل أصبح خبيث النفس ، فذكر نحود . وجزم الحفاظ بما ذكرته أولا ، وهذا مما ينبغي أن يعد فيما وقع من الإدراج أول الخبر . والله أعلم .

**قوله ( صاحب إيلياء )** أى أميرها ، هو منصوب على الاختصاص أو الحال ، أو مرفوع على الصفة ، وهى رواية أبى ذر ، والإضافة التى فيه تقوم مقام التعريف . وقول من زعم أنها فى تقدير الانفصال فى مقام المنع ، وهرقل معطوف على إيلياء ، وأطلق عليه الصحبة له إما بمعنى التبعية ، وإما بمعنى الصداقة ، وفيه استعمال صاحب فى معنيين مجازى وحقيقى ، لأنه بالنسبة إلى إيلياء أمير وذلك مجاز ، وبالنسبة إلى هرقل تابع وذلك حقيقة ، قال الكرماني : وإرادة المعنيين الحقيقي والمجازى من لفظ واحد جائز عند الشافعى ، وعند غيره محمول على إرادة معنى شامل لها وهذا يسمى عموم المجاز . وقوله « سقفاً » بضم السين والقاف كذا فى رواية غير أبى ذر ، وهو منصوب على أنه خبر كان ، و « يحدث » خبر بعد خبر . وفى رواية الكشمينى سقف بكسر القاف على ما لم يسم فاعله ، وفى رواية المستملى والسرخسى مثله لكن بزيادة ألف فى أوله ، والأسقف والسقف لفظ أعجمى ومعناه رئيس دين النصارى ، وقيل عربى وهو الطويل فى انحناء ، وقيل ذلك للرئيس لأنه يتخاشع ، وقال بعضهم : لا نظير له فى وزنه إلا الأسرب وهو الرصاص ، لكن حكى ابن سيده ثالثاً وهو الأسكف للصانع ، ولا يرد الأثرج لأنه جمع والكلام إنما هو فى المفرد ، وعلى رواية أبى ذر يكون الخبر الجملة التى هى « يحدث أن هرقل » ، فالواو فى قوله وكان عاطفة والتقدير عن الزهرى أخبرنى عبيد الله بن عبد الله فذكر حديث أبى سفيان بطوله ثم قال الزهرى : وكان ابن الناطور يحدث . وهذا صورة الإرسال .

**قوله ( حين قدم إيلياء )** يعنى فى هذه الأيام ، وهى عند غلبة جنوده على جنود فارس وإخراجهم ، وكان ذلك فى السنة التى اعتمر فيها النبي صلى الله عليه وسلم عمرة الحديبية ، وبلغ المسلمين نصره الروم على فارس ففرحوا . وقد ذكر الترمذى وغيره القصة مستوفاة فى تفسير قوله تعالى ﴿ ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ﴾ ، وفى أول الحديث فى الجهاد عند المؤلف الإشارة إلى ذلك .

**قوله ( خبيث النفس )** أى ردىء النفس غير طيبها ، أى مهموماً . وقد تستعمل فى كسل النفس ، وفى الصحيح « لا يقولن أحدكم خبيث نفسى » كأنه كره اللفظ ، والمراد بالخطاب المسلمون ، وأما فى حق هرقل فغير ممتنع . وصرح فى رواية ابن إسحق بقولهم له « لقد أصبحت مهموماً » . والبطارقة جمع بطريق بكسر أوله وهم خواص دولة الروم .

**قوله ( حزاء )** بالمهمله وتشديد الزاى آخره همزة منونة أى كاهناً ، يقال حزا بالتخفيف يحزو حزوا أى تكهن ، وقوله « ينظر فى النجوم » إن جعلتها خبراً ثانياً صح لأنه كان ينظر فى الأمرين ، وإن جعلتها تفسيراً للأول فالكهانة تارة تستند إلى إلقاء الشياطين وتارة تستفاد من أحكام النجوم ، وكان كل من الأمرين فى الجاهلية شائعاً ذائعاً ، إلى أن أظهر الله الإسلام فانكسرت شوكتهم وأنكر الشرع الاعتماد عليهم ، وكان ما اطلع عليه هرقل من ذلك بمقتضى حساب المنجمين أنهم زعموا أن المولد النبوى كان بقران العلويين

ببرج العقرب ، وهما يقتربان في كل عشرين سنة مرة إلى أن تستوفي المثلثة بروجها في ستين سنة . فكان ابتداء العشرين الأولى المولد النبوي في القران المذكور ، وعند تمام العشرين الثانية مجيء جبريل بالوحي ، وعند تمام الثالثة فتح خيبر وعمرة القضية التي جرت فتح مكة وظهور الإسلام ، وفي تلك الأيام رأى هرقل ما رأى . ومن جملة ما ذكره أيضاً أن برج العقرب مائى وهو دليل ملك القوم الذين ينجتنون ، فكان ذلك دليلاً على انتقال الملك إلى العرب ، وأما اليهود فليسوا مراداً هنا لأن هذا لمن ينقل إليه الملك لا لمن انقضى ملكه . فإن قيل كيف ساغ للبخارى إيراد هذا الخبر المشعر بتقوية أمر المنجمين والاعتماد على ما تدل عليه أحكامهم ؟ فالجواب أنه لم يقصد ذلك ، بل قصد أن يبين أن الإشارات بالنبي صلى الله عليه وسلم جاءت من كل طريق وعلى لسان كل فريق من كاهن أو منجم محق أو مبطل أنسى أو جنى ، وهذا من أبدع ما يشير إليه عالم أو ينجح إليه محتج . وقد قيل إن الحزاء هو الذى ينظر فى الأعضاء وفى خيلان الوجه فيحكم على صاحبها بطريق الفراسة . وهذا إن ثبت فلا يلزم منه حصره فى ذلك بل اللائق بالسياق فى حق هرقل ما تقدم .

**قوله ( ملك الختان )** بضم الميم وإسكان اللام ، وللكشمينى بفتح الميم وكسر اللام .

**قوله ( قد ظهر )** أى غلب ، يعنى دله نظره فى حكم النجوم على أن ملك الختان قد غلب ، وهو كما قال ، لأن فى تلك الأيام كان ابتداء ظهور النبي صلى الله عليه وسلم إذ صالح كفار مكة بالحديبية وأنزل الله تعالى عليه ﴿ إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ﴾ إذ فتح مكة كان سببه نقض قريش العهد الذى كان بينهم بالحديبية ، ومقدمة الظهور ظهور .

**قوله ( من هذه الأمة )** أى من أهل هذا العصر ، وإطلاق الأمة على أهل العصر كلهم فيه تجوز ، وهذا بخلاف قوله بعد هذا ملك هذه الأمة قد ظهر ، فإن مراده به العرب خاصة ، والحصرفى قولهم إلا اليهود هو بمقتضى علمهم ، لأن اليهود كانوا بإيلياء وهى بيت المقدس كثيرين تحت الذلة مع الروم ، بخلاف العرب فإنهم وإن كان منهم من هو تحت طاعة ملك الروم كآل غسان لكنهم كانوا ملوكاً برأسهم .

**قوله ( فلا يهمنك )** بضم أوله ، من أهم : أثار الهم . وقوله « شأنهم » أى أمرهم . و « مدائن » جمع مدينة قال أبو على الفارسى : من جعله فعيله من قولك مدن بالمكان أى أقام به همزه كقبائل ، ومن جعله مفعلة من قولك دين أى ملك لم يهزم كعائش . انتهى . وما ذكره فى معائش هو المشهور ، وقد روى خارجة عن نافع القارئ الهمز فى معائش ، وقال القزاز : من همزها توهمها من فعيلة لشبهها بها فى اللفظ . انتهى .

**قوله ( فينأهم على أمرهم )** أى فى هذه المشورة .

**قوله ( أتى هرقل برجل )** لم يذكر من أحضره . وملك غسان هو صاحب بصرى الذى قدمنا ذكره ، وأشرنا إلى أن ابن السكن روى أنه أرسل من عنده عدى بن حاتم ، فيحتمل أن يكون هو المذكور . والله أعلم .

**قوله ( عن خير رسول الله صلى الله عليه وسلم )** فسر ذلك ابن إسحق فى روايته فقال : خرج من بين أظهرنا رجل يزعم أنه نبي ، فقد اتبعه ناس ، وخالفه ناس ، فكانت بينهم ملاحم فى مواطن ، ففركتهم وهم على ذلك . فبين ما أجمل فى حديث الباب لأنه يوم أن ذلك كان فى أوائل ما ظهر النبي صلى الله عليه وسلم .

وفي روايته أنه قال : جردوه ، فإذا هو مختنن ، فقال : هذا والله الذي رأيته ، أعطه ثوبه .

**قوله ( هم يختننون )** في رواية الأصيلي « هم مختننون » بالميم والأول أفيد وأشمل .

**قوله ( هذا ملك هذه الأمة قد ظهر )** كذا لأكثر الرواة بالضم ثم السكون ، وللقاسي بالفتح ثم الكسر ، ولأبي ذر عن الكشميبي وحده يملك فعل مضارع ، قال القاضي : أظنها ضمة الميم اتصلت بها فتصحفت ، ووجهه السهيلي في أماليه بأنه مبتدأ وخبر ، أي هذا المذكور يملك هذه الأمة . وقيل يجوز أن يكون يملك نعتاً ، أي هذا رجل يملك هذه الأمة . وقال شيخنا : يجوز أن يكون المحذوف هو الموصول على رأى الكوفيين ، أي هذا الذي يملك ، وهو نظير قوله « وهذا تحمليين طليق » . على أن الكوفيين يجوزون استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول ، فيكون التقدير الذي يملك ، من غير حذف ، قلت : لكن اتفاق الرواة على حذف الياء في أوله دال على ما قال القاضي فيكون شاذاً . على أنني رأيت في أصل معتمد وعليه علامة السرخسي بياء موحدة في أوله ، وتوجيهها أقرب من توجيه الأول ، لأنه حينئذ تكون الإشارة بهذا إلى ما ذكره من نظره في حكم النجوم ، وبالباء متعلقة بظهر ، أي هذا الحكم ظهر بملك هذه الأمة التي تختنن .

**قوله ( برومية )** بالتخفيف ، وهي مدينة معروفة للروم . وحمص مجرور بالفتحة منع صرفه للعلمية

والثانيث . ويحتمل أن يجوز صرفه

**قوله ( فلم يرم )** بفتح أوله وكسر الراء أي لم يبرح من مكانه ، هذا هو المعروف ، وقال الداودي :

لم يصل إلى حمص وزيفوه .

**قوله ( حتى أتاه كتاب من صاحبه )** وفي حديث دحية الذي أشرت إليه قال : فلما خرجوا أدخلني

عليه وأرسل إلى الأسقف وهو صاحب أمرهم فقال : هذا الذي كنا ننتظر ، وبشرنا به عيسى ، أما أنا فصدقه ومتبعه . فقال له قيصر : أما أنا إن فعلت ذلك ذهب ملكي ، فذكر القصة ، وفي آخره : فقال لي الأسقف : خذ هذا الكتاب واذهب إلى صاحبك فاقرأ عليه السلام وأخبره أنني أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وأني قد آمنت به وصدقته ، وأنهم قد أنكروا على ذلك . ثم خرج إليهم فقتلوه . وفي رواية ابن إسحق أن هرقل أرسل دحية إلى ضغاطر الرومي وقال : إنه في الروم أجوز قولاً مني ، وإن ضغاطر المذكور أظهر إسلامه وألقى ثيابه التي كانت عليه ولبس ثياباً بيضاً وخرج على الروم فدعاهم إلى الإسلام وشهد شهادة الحق ، فقاموا إليه فضربوه حتى قتلوه . قال فلما رجع دحية إلى هرقل قال له : قد قلت لك إنا نخافهم على أنفسنا ، فضغاطر كان أعظم عندهم مني . قلت : فيحتمل أن يكون هو صاحب رومية الذي أبهم هنا ، لكن يعكر عليه ما قيل إن دحية لم يقدم على هرقل بهذا الكتاب المكتوب في سنة الحديبية ، وإنما قدم عليه بالكتاب المكتوب في غزوة تبوك ، فالراجح أن دحية قدم على هرقل أيضاً في الأولى ، فعلى هذا يحتمل أن تكون وقعت لكل من الأسقف ومن ضغاطر قصة قتل كل منهما بسببها ، أو وقعت لضغاطر قصتان إحداها التي ذكرها ابن الناطور وليس فيها أنه أسلم ولا أنه قتل ، والثانية التي ذكرها ابن إسحق فإن فيها قصته مع دحية وأنه أسلم وقتل . والله أعلم .

**قوله ( وسار هرقل إلى حمص )** لأنها كانت دار ملكه كما قدمناه ، وكانت في زمانهم أعظم من دمشق .

وكان فتحها على يد أبي عبيدة بن الجراح سنة ست عشرة بعد هذه القصة بعشر سنين .

**قوله ( وأنه نبى )** يدل على أن هرقل وصاحبه أقرأ بنبوة نبينا صلى الله عليه وسلم ، لكن هرقل كما ذكرنا لم يستمر على ذلك بخلاف صاحبه .

**قوله ( فأذن )** هى بالقصر من الإذن ، وفى رواية المستملى وغيره بالمد ومعناه أعلم . و « الدسكرة » يسكون السين المهملة القصر الذى حوله بيوت ، وكأنه دخل القصر ثم أغلقه وفتح أبواب البيوت التى حوله وأذن للروم فى دخولها ثم أغلقها ثم اطلع عليهم فخطبهم ، وإنما فعل ذلك خشية أن يشبوا به كما وثبوا بضغاطر .

**قوله ( والرشد )** بفتحين ( وأن يثبت ملككم ) لأنهم إن تمادوا على الكفر كان سبباً لذهاب ملكهم ، كما عرف هو ذلك من الأخبار السابقة .

**قوله ( فتبايعوا )** بمثناة ثم موحدة ، وللكشيمى بمثنتين وموحدة ، وللأصيلى « فتبايع » بنون وموحدة ( لهذا النبى ) كذا لأبى ذر وللباقرين بحذف اللام .

**قوله ( فحاصوا )** بمهملتين أى نفروا ، وشبههم بالوحوش لأن نفرتها أشد من نفرة البهائم الإنسانية ، وشبههم بالحر دون غيرها من الوحوش لمناسبة الجهل وعدم الفطنة بل هم أضل .

**قوله ( وأيس )** فى رواية الكشيمى والأصيلى « ويش » بيائين تحتائيتين وهما بمعنى قنط والأول مقلوب من البانى .

**قوله ( من الإيمان )** أى من إيمانهم لما أظهره ، ومن إيمانه لأنه شح بملكه كما قدمنا ، وكان يجب أن يطيعوه فيستمر ملكه ويسلم ويسلموا بإسلامهم ، فإيس من الإيمان إلا بالشرط الذى أراده ، وإلا فقد كان قادراً على أن يفر عنهم ويترك ملكه رغبة فيما عند الله والله الموفق .

**قوله ( آنفاً )** أى قريباً ، وهو منصوب على الحال .

**قوله ( فقد رأيت )** زاد فى التفسير : فقد رأيت منكم الذى أحببت .

**قوله ( فكان ذلك آخر شأن هرقل )** أى فيما يتعلق بهذه القصة المتعلقة بدعائه إلى الإيمان خاصة لأنه انقضى أمره حينئذ ومات ، أو أنه أطلق الآخرة بالنسبة إلى ما فى علمه ، وهذا أوجه ، لأن هرقل وقعت له قصص أخرى بعد ذلك ، منها ما أشرنا إليه من تجهيزه الجيوش إلى مؤتة ومن تجهيزه الجيوش أيضاً إلى تبوك ، ومكاتبة النبى صلى الله عليه وسلم له ثانياً ، وإرساله إلى النبى صلى الله عليه وسلم بذهب فقسمه بين أصحابه كما فى رواية ابن حبان التى أشرنا إليها قبل وأبى عبيد ، وفى المسند من طريق سعيد بن أبى راشد التنوخى رسول هرقل قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم تبوك فبعث دحية إلى هرقل فلما جاءه الكتاب دعا قسيسى الروم وبطارقتها ، فذكر الحديث ، قال فتحيروا حتى إن بعضهم خرج من بُرنسه ، فقال : اسكتوا ، فلما أردت أن أعلم تمسككم بدينكم . وروى ابن إسحق عن خالد بن بشار عن رجل من قدماء الشام أن هرقل لما أراد الخروج من الشام إلى القسطنطينية عرض على الروم أمورا : إما الإسلام وإما الجزية ، وإما أن يصالح النبى صلى الله عليه وسلم ويبقى لهم ما دون الدرب ، فأبوا ، وأنه انطلق حتى إذا أشرف على الدرب استقبل



أرض الشام ثم قال : السلام عليكِ أرض سورية - يعنى الشام - تسليم المودع ، ثم ركض حتى دخل القسطنطينية . واختلف الإخباريون هل هو الذى حاربه المسلمون فى زمن أبى بكر وعمر أو ابنه ، والأظهر أنه هو . والله أعلم .

( فنيه ) لما كان أمر هرقل فى الإيمان عند كثير من الناس مستهتماً ، لأنه يحتمل أن يكون عدم تصريحه بالإيمان للخوف على نفسه من القتل ، ويحتمل أن يكون استمر على الشك حتى مات كافراً ، وقال الراوى فى آخر القصة فكان ذلك آخر شأن هرقل ، ختم به البخارى هذا الباب الذى استفتحه بحديث الأعمال بالنيات ، كأنه قال إن صدقت نيته انتفع بها فى الجملة ، وإلا فقد خاب وخسر . فظهرت مناسبة إيراد قصة ابن الناطور فى بدء الوحي لمناسبتها حديث الأعمال المصدّر الباب به . ويؤخذ للمصنف من آخر لفظ فى القصة براعة الاختتام ، وهو واضح مما قررناه . فإن قيل : ما مناسبة حديث أبى سفيان فى قصة هرقل ببدء الوحي ؟ فالجواب أنها تضمنت كيفية حال الناس مع النبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك الابتداء ، ولأن الآية المكتوبة إلى هرقل للدعاء إلى الإسلام ملتزمة مع الآية التى فى الترجمة وهى قوله تعالى ﴿ إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح ﴾ الآية . وقال تعالى ﴿ شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً ﴾ الآية ، فبان أنه أوحى إليهم كلهم أن أقيموا الدين ، وهو معنى قوله تعالى ﴿ سواء بيننا وبينكم ﴾ الآية .

( تكميل ) ذكر السهيلي أنه بلغه أن هرقل وضع الكتاب فى قصبة من ذهب تعظيماً له ، وأنهم لم يزالوا يتوارثونه حتى كان عند ملك الفرنج الذى تغلب على طليطلة ، ثم كان عند سبطه ، فحدثني بعض أصحابنا أن عبد الملك بن سعد (١) أحد قواد المسلمين اجتمع بذلك الملك فأخرج له الكتاب ، فلما رآه استعبر وسأل أن يمكنه من تقبيله ، فامتنع . قلت : وأنبأني غير واحد عن القاضي نور الدين بن الصائغ الدمشقى قال : حدثني سيف الدين فليح المنصورى قال : أرسلنى الملك المنصور قلاوون إلى ملك الغرب بهدية ، فأرسلنى ملك الغرب إلى ملك الفرنج فى شفاعه فقبلها ، وعرض على الإقامة عنده فامتنعت ، فقال لى : لأتحملك بتحفة سنية ، فأخرج لى صندوقاً مصفحاً بذهب ، فأخرج منه مقلمة ذهب ، فأخرج منها كتاباً قد زالت أكثر حروفه وقد التصقت عليه خرقة حرير فقال : هذا كتاب نبيكم إلى جدى قيصر ، ما زلنا نتوارثه إلى الآن ، وأوصانا آباؤنا أنه ما دام هذا الكتاب عندنا لا يزال الملك فينا ، فنحن نحفظه غاية الحفظ ونعظمه ونكتمه عن النصارى ليدوم الملك فينا . انتهى . ويؤيد هذا ما وقع فى حديث سعيد بن أبى راشد الذى أشرت إليه آنفاً أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض على التنوخى رسول هرقل الإسلام فامتنع ، فقال له : يا أخا تنوخ إني كتبت إلى ملككم بصحيفة فأمسكها ، فلن يزال الناس يجدون منه بأساً ما دام فى العيش خير . وكذلك أخرج أبو عبيد فى كتاب الأموال من مرسل عمير بن إسحق قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر ، فأما كسرى فلما قرأ الكتاب مزقه ، وأما قيصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رفعه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما هؤلاء فيمزقون ، وأما هؤلاء قستكون لحم بقية ، ويؤيده ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جاءه جواب كسرى قال : مزق الله ملكه . ولما جاءه جواب هرقل قال : ثبت الله ملكه . والله أعلم .

قوله ( رواه صالح بن كيسان ويونس ومعمّر عن الزهرى ) قال الكرماني يحتمل ذلك وجهين : أن

يروى البخاري عن الثلاثة بالإسناد المذكور كأنه قال : أخبرنا أبو اليمان أخبرنا هؤلاء الثلاثة عن الزهري ، وأن يروى عنهم بطريق آخر . كما أن الزهري يحتمل أيضاً في رواية الثلاثة أن يروى لهم عن عبيد الله عن ابن عباس ، وأن يروى لهم عن غيره . هذا ما يحتمل اللفظ ، وإن كان الظاهر الاتحاد . قلت : هذا الظاهر كاف لمن شم أدنى رائحة من علم الإسناد . والاحتمالات العقلية المجردة لا مدخل لها في هذا الفن ، وأما الاحتمال الأول فأشد بعداً لأن أبا اليمان لم يلحق صالح بن كيسان ولا سمع من يونس ، وهذا أمر يتعلق بالنقل المحض فلا يلتفت إلى ما عداه ، ولو كان من أهل النقل لاطلع على كيفية رواية الثلاثة لهذا الحديث بخصوصه فاستراح من هذا التردد ، وقد أوضحت ذلك في كتابي تعليق التعليق وأشير هنا إليه إشارة مفهومة : فرواية صالح وهو ابن كيسان أخرجها المؤلف في كتاب الجهاد بتمامها من طريق إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس ، وفيها من الفوائد الزوائد ما أشرت إليه في أثناء الكلام على هذا الحديث من قبل ، ولكنه انتهى حديثه عند قول أبي سفيان « حتى أدخل الله على الإسلام » زاد هنا « وأنا كاره » ولم يذكر قصة ابن الناطور . وكذا أخرج مسلم بدونها من حديث إبراهيم المذكور ، ورواية يونس أيضاً عن الزهري بهذا الإسناد أخرجها المؤلف في الجهاد مختصرة من طريق الليث ، وفي الاستئذان مختصرة أيضاً من طريق ابن المبارك كلاهما عن يونس عن الزهري بسنده بعينه ، ولم يسقه بتمامه ، وقد ساقه بتمامه الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن الليث ، وذكر فيه قصة ابن الناطور ، ورواية معمر عن الزهري كذلك ساقها المؤلف بتمامها في التفسير ، وقد أشرنا إلى بعض فوائد زائدة فيما مضى أيضاً ، وذكر فيه من قصة ابن الناطور قطعة مختصرة عن الزهري مرسلة . فقد ظهر لك أن أبا اليمان ما روى هذا الحديث عن واحد من الثلاثة ، وأن الزهري إنما رواه لأصحابه بسند واحد عن شيخ واحد وهو عبيد الله بن عبد الله ، وأن أحاديث الثلاثة عند المصنف عن غير أبي اليمان ، ولو احتمل أن يرويه لهم أو لبعضهم عن شيخ آخر لكان ذلك اختلافاً قد يفضي إلى الاضطراب الموجب للضعف ، فلاح فساد ذلك الاحتمال ، والله سبحانه وتعالى الموفق والهادي إلى الصواب لا إله إلا هو .

## كتاب الإيمان

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب قول النبي صلى الله عليه وسلم «بُني الإسلام على خمسٍ»

وهو قولٌ وفعلٌ ويزيدُ وينقصُ. قال الله عز وجل: ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ - ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ - ﴿وَيَزِدْ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ - ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ - ﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ وقوله عز وجل: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ وقوله عز وجل: ﴿فَاخْشَوْهُمْ فزَادَهُمُ إِيمَانًا﴾ وقوله عز وجل: ﴿وَمَا زَادَهُمُ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾. والحبُّ في الله والبغضُ في الله من الإيمان. وكتب عمرُ بنُ عبد العزيزٍ إلى عدي بن عدي: إنَّ للإيمان فرائضَ وشرائعَ وحدوداً وسُنناً، فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان، فإن أعش فسأبينها لكم حتى تعملوا بها، وإن أمت فما أنا على صحبتكم بحريص. وقال إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾. وقال معاذ: اجلس بنا نؤمن ساعة. وقال ابن مسعود: اليقينُ الإيمانُ كله. وقال ابن عمر: لا يبلغ العبدُ حقيقةَ التقوى حتى يدع ما حاك في الصدر. وقال مجاهد: ﴿شَرَعَ لَكُمْ...﴾: أوصيناك يا محمد وإياه ديناً واحداً. وقال ابن عباس: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾: سبيلاً وسُنَّةً.

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الإيمان ) هو خبر مبتدأ محذوف تقديره : هذا كتاب الإيمان . وكتاب : مصدر ، يقال كتب يكتب كتابة وكتاباً ، ومادة كتب دالة على الجمع والضم ، ومنها الكتيبة والكتابة ، استعملوا ذلك فيما يجمع أشياء من الأبواب والفصول الجامعة للمسائل ، والضم فيه بالنسبة إلى المكتوب من الحروف حقيقة وبالنسبة إلى المعاني المرادة منها مجاز ، والباب موضوعه المدخل فاستعماله في المعاني مجاز ، والإيمان لغة التصديق ، وشرعاً تصديق الرسول فيما جاء به عن ربه ، وهذا القدر متفق عليه . ثم وقع الاختلاف هل يشترط مع ذلك مزيد أمر من جهة إبداء هذا التصديق باللسان المعبر عما في القلب إذ التصديق من أفعال القلوب ؟ أو من جهة العمل بما صدق به من ذلك كفعل المأمورات وترك المنهيات كما سيأتي ذكره إن شاء الله

تعالى . والإيمان فيما قيل مشتق من الأمن ، وفيه نظر لتباين مدلولي الأمن والتصديق ، إلا أن لوحظ فيه معنى مجازي فيقال أمنه إذا صدقه أى أمنه التكذيب . ولم يستفتح المصنف بدء الوحي بكتاب لأن المقدمة لا تستفتح بما يستفتح به غيرها لأنها تنطوي على ما يتعلق بما بعدها ، واختلقت الروايات في تقديم البسملة على كتاب أو تأخيرها ولكل وجه ، الأول ظاهر ، ووجه الثاني وعليه أكثر الروايات أنه جعل الترجمة قائمة مقام تسمية السورة ، والأحاديث المذكورة بعد البسملة كآليات مستفتحة بالبسملة .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم 'بني الإسلام على خمس') ، سقط لفظ « باب » من رواية الأصيل ، وقد وصل الحديث بعد تاماً ، واقتصره على طرفه فيه تسمية الشيء باسم بعضه والمراد باب هذا الحديث .**

**قوله ( وهو ) أى الإيمان ( قول وفعل ويزيد وينقص )** وفي رواية الكشميني « قول وعمل » وهو اللفظ الوارد عن السلف الذين أطلقوا ذلك ، وهم ابن التين فظن أن قوله وهو إلى آخره مرفوع لما رآه معطوفاً ، وليس ذلك مراد المصنف ، وإن كان ذلك ورد بإسناد ضعيف . والكلام هنا في مقامين : أحدهما كونه قولاً وعملاً ، والثاني كونه يزيد وينقص . فأما القول فالمراد به النطق بالشهادتين ، وأما العمل فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح ، ليدخل الاعتقاد والعبادات . ومراد من أدخل ذلك في تعريف الإيمان ومن نفاه إنما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى ، فالسلف قالوا هو اعتقاد بالقلب ، ونطق باللسان ، وعمل بالأركان . وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله . ومن هنا نشأ لهم القول بالزيادة والنقص كما سيأتى . والمرجئة قالوا : هو اعتقاد ونطق فقط . والكرامية قالوا : هو نطق فقط . والمعتزلة قالوا : هو العمل والنطق والاعتقاد . والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته والسلف جعلوها شرطاً في كماله . وهذا كله كما قلنا بالنظر إلى ما عند الله تعالى . أما بالنظر إلى ما عندنا فالإيمان هو الإقرار فقط ، فمن أقر أجريت عليه الأحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر إلا إن اقترن به فعل يدل على كفره كالسجود للصنم ، فإن كان الفعل لا يدل على الكفر كالفسق فمن أطلق عليه الإيمان فبالنظر إلى إقراره ، ومن نفى عنه الإيمان فبالنظر إلى كماله ، ومن أطلق عليه الكفر فبالنظر إلى أنه فعل فعل الكافر ، ومن نفاه عنه فبالنظر إلى حقيقته . وأثبتت المعتزلة الوسطة فقالوا : الفاسق لا مؤمن ولا كافر . وأما المقام الثاني فذهب السلف إلى أن الإيمان يزيد وينقص . وأنكر ذلك أكثر المتكلمين وقالوا متى قبل ذلك كان شكاً . قال الشيخ محي الدين : والأظهر المختار أن التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة ، ولهذا كان إيمان الصديق أقوى من إيمان غيره بحيث لا يعتريه الشبهة . ويؤيده أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل ، حتى إنه يكون في بعض الأحيان الإيمان أعظم يقيناً وإخلاصاً وتوكلاً منه في بعضها ، وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها . وقد نقل محمد بن نصر المروزي في كتابه « تعظيم قدر الصلاة » عن جماعة من الأئمة نحو ذلك ، وما نقل عن السلف صرح به عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وابن جريج ومعر وغيرهم ، وهؤلاء فقهاء الأمصار في عصرهم . وكذا نقله أبو القاسم اللالكائي في « كتاب السنة » عن الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وأبي عبيد وغيرهم من الأئمة ، وروى بسنده الصحيح عن البخاري قال : لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص .

وأظن ابن أبي حاتم واللالكائي في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين وكل من يدور عليه الإجماع من الصحابة والتابعين . وحكاه فضيل بن عياض ووكيع عن أهل السنة والجماعة ، وقال الحاكم في مناقب الشافعي : حدثنا أبو العباس الأصم أخبرنا الربيع قال : سمعت الشافعي يقول : الإيمان قول وعمل . ويزيد وينقص . وأخرجه أبو نعيم في ترجمة الشافعي من الحلية من وجه آخر عن الربيع وزاد : يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية . ثم تلا ( ويزداد الذين آمنوا إيماناً ) الآية . ثم شرع المصنف يستدل لذلك بآيات من القرآن مصرحة بالزيادة ، وبثبوتها يثبت المقابل ، فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة .

**قوله ( والحب في الله والبغض في الله من الإيمان )** هو لفظ حديث أخرجه أبو داود من حديث أبي أمامة ومن حديث أبي ذر ولفظه « أفضل الأعمال الحب في الله والبغض في الله » . ولفظ أبي أمامة « من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان » . ولترمذي من حديث معاذ بن أنس نحو حديث أبي أمامة وزاد أحمد فيه « ونصح لله » وزاد في أخرى « ويعمل لسانه في ذكر الله » وله عن عمرو بن الجموح بلفظ « لا يجد العبد صريح الإيمان حتى يحب لله ويبغض لله » ولفظ البزار رفعه « أوثق عرا الإيمان الحب في الله والبغض في الله » وسيأتي عند المصنف « آية الإيمان حب الأنصار » واستدل بذلك على أن الإيمان يزيد وينقص ، لأن الحب والبغض يتفاوتان .

**قوله ( وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدى بن عدى )** أي ابن عميرة الكندي ، وهو تابعي من أولاد الصحابة ، وكان عامل عمر بن عبد العزيز على الجزيرة فلذلك كتب إليه ، والتعليق المذكور وصله أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الإيمان لهما من طريق عيسى بن عاصم قال : حدثني عدى بن عدى قال : كتب إلى عمر بن عبد العزيز « أما بعد فإن للإيمان فرائض وشرائع » ... إلخ .

**قوله ( إن للإيمان فرائض )** كذا ثبت في معظم الروايات باللام ، وفرائض بالنصب على أنها اسم إن ، وفي رواية ابن عساكر « فإن الإيمان فرائض » على أن الإيمان اسم إن وفرائض خبرها ، وبالأول جاء الموصول الذي أشرنا إليه .

**قوله ( فرائض )** أي أعمالاً مفروضة ، ( وشرائع ) أي عقائد دينية ، ( وحدوداً ) أي منهيات ممنوعة ، ( وسناً ) أي مندوبات .

**قوله ( فإن أعش فسأينها )** أي أبين تفاريحها لا أصولها ، لأن أصولها كانت معلومة لهم مجملة ، على تجويز تأخير البيان عن وقت الخطاب إذ الحاجة هنا لم تتحقق . والغرض من هذا الأثر أن عمر بن عبد العزيز كان ممن يقول بأن الإيمان يزيد وينقص حيث قال : استكمل ولم يستكمل . قال الكرمانى : وهذا على إحدى الروايتين ، وأما على الرواية الأخرى فقد يمنع ذلك لأنه جعل الإيمان غير الفرائض . قلت : لكن آخر كلامه يشعر بذلك وهو قوله « فن استكملها » أي الفرائض وما معها « فقد استكمل الإيمان » . وبهذا تتفق الروايتان . فالمراد أنها من المكملات ، لأن الشارع أطلق على مكملات الإيمان إيماناً .

**قوله ( وقال إبراهيم عليه السلام : ولكن ليطمئن قلبي )** أشار إلى تفسير سعيد بن جبير ومجاهد وغيرهما لهذه الآية ، فروى ابن جرير بسنده الصحيح إلى سعيد قال : قوله ليطمئن قلبي أي يزداد يقيني .

وعن مجاهد قال : لأزداد إيماناً إلى إيماني ، وإذا ثبت ذلك عن إبراهيم عليه السلام - مع أن نبينا صلى الله عليه وسلم قد أمر باتباع ملته - كان كأنه ثبت عن نبينا صلى الله عليه وسلم ذلك . وإنما فصل المصنف بين هذه الآية وبين الآيات التي قبلها لأن الدليل يؤخذ من تلك بالنص ومن هذه بالإشارة . والله أعلم .

**قوله ( وقال معاذ )** هو ابن جبل ، وصرح بذلك الأصيلي ، والتعليق المذكور وصله أحمد وأبو بكر أيضاً بسند صحيح إلى الأسود بن هلال قال : قال لي معاذ بن جبل « اجلس بنا تؤمن ساعة » وفي رواية لها : كان معاذ بن جبل يقول للرجل من إخوانه : اجلس بنا تؤمن ساعة ، فيجلسان فيذكران الله تعالى ويحمدانه . وعرف من الرواية الأولى أن الأسود أبهم نفسه . ويحتمل أن يكون معاذ قال ذلك له ولغيره . ووجه الدلالة منه ظاهرة ، لأنه لا يحمل على أصل الإيمان لكونه كان مؤمناً وأى مؤمن ، وإنما يحمل على إرادة أنه يزداد إيماناً بذكر الله تعالى . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : لا تعلق فيه للزيادة ، لأن معاذاً إنما أراد تجديد الإيمان لأن العبد يؤمن في أول مرة فرضاً ، ثم يكون أبداً مجدداً كلما نظر أو فكر ، وما نفاه أولاً أثبتة آخراً لأن تجديد الإيمان إيمان .

**قوله ( وقال ابن مسعود : اليقين : الإيمان كله )** هذا التعليق طرف من أثر وصله الطبراني بسند صحيح ، وبقيته : والصبر نصف الإيمان . وأخرجه أبو نعيم في الحلية والبيهقي في الزهد من حديثه مرفوعاً ، ولا يثبت رفعه . وجرى المصنف على عادته في الاختصار على ما يدل بالإشارة ، وحذف ما يدل بالصرامة ، إذ لفظ النصف صريح في التجزئة . وفي الإيمان لأحمد من طريق عبد الله بن عكيم عن ابن مسعود أنه كان يقول « اللهم زدنا إيماناً ويقيناً وفقهاً » وإسناده صحيح ، وهذا أصرح في المقصود ، ولم يذكره المصنف لما أشرت إليه .

**( تنبيه )** : تعلق بهذا الأثر من يقول : إن الإيمان هو مجرد التصديق . وأجيب بأن مراد ابن مسعود أن اليقين هو أصل الإيمان ، فإذا أيقن القلب انبعثت الجوارح كلها للقاء الله بالأعمال الصالحة ، حتى قال سفيان الثوري : لو أن اليقين وقع في القلب كما ينبغي لطار اشتياقاً إلى الجنة وهرباً من النار .

**قوله ( وقال ابن عمر إلخ )** المراد بالتقوى وقاية النفس عن الشرك والأعمال السيئة والمواظبة على الأعمال الصالحة . وبهذا التفسير يصح استدلال المصنف . وقوله « حاك » بالمهمله والكاف الخفيفة أى تردد ، ففيه إشارة إلى أن بعض المؤمنين بلغ كنه الإيمان وحقيقته ، وبعضهم لم يبلغ . وقد ورد معنى قول ابن عمر عند مسلم من حديث النواس مرفوعاً ، وعند أحمد من حديث وابصة ، وحسن الترمذي من حديث عطية السعدي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يكون الرجل من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً لما به البأس » وليس فيها شيء على شرط المصنف ، فهذا اقتصر على أثر ابن عمر ، ولم أره إلى الآن موصولاً . وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب التقوى عن أبي الدرداء قال « تمام التقوى أن تتقى الله حتى ترك ما ترى أنه حلال خشية أن يكون حراماً » .

**قوله ( وقال مجاهد )** وصل هذا التعليق عبد بن حميد في تفسيره ، والمراد أن الذي تظاهرت عليه الأدلة من الكتاب والسنة هو شرع الأنبياء كلهم .

**( تنبيه )** : قال شيخ الإسلام البلقيني : وقع في أصل الصحيح في جميع الروايات في أثر مجاهد هذا

تصحيف قل من تعرض لبيانه ، وذلك أن لفظه : وقال مجاهد شرع نكم أوصيتك يا محمد وإياه ديننا واحدا . والصواب أوصاك يا محمد وأنبياءه . كذا أخرجه عبد بن حميد والقرطبي وابن المنذر في تفاسيرهم . وبه يستقيم الكلام ، وكيف يفرد مجاهد الضمير لنوح وحده مع أن في السياق ذكر جماعة انتهى . ولا مانع من الأفراد في التفسير ، وإن كان لفظ الآية بالجمع على إرادة المخاطب والباقون تبع ، وإفراد الضمير لا يمنع لأن نوحاً أفرد في الآية فلم يتعين التصحيف ، وغاية ما ذكر من مجيء التفسير بخلاف لفظه أن يكون مذكوراً عند المصنف بالمعنى . والله أعلم . وقد استدلل الشافعي وأحمد وغيرهما على أن الأعمال تدخل في الإيمان بهذه الآية ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله - إلى قوله - دين القيمة ﴾ قال الشافعي : ليس عليهم أحج من هذه الآية . أخرجه الخليل في كتاب السنة .

**قوله ( وقال ابن عباس )** وصل هذا التعليق عبد الرزاق في تفسيره بسند صحيح . والمنهاج السبيل : أى الطريق الواضح ، والشرعة والشرعية بمعنى ، وقد شرع أى سن ، فعلى هذا فيه لف ونشر غير مرتب . فإن قيل : هذا يدل على الاختلاف والذي قبله على الاتحاد ، أجيب بأن ذلك في أصول الدين وليس بين الأنبياء فيه اختلاف ، وهذا في الفروع وهو الذى يدخله النسخ .

## ب دَعَاؤُكُمْ إِيْمَانُكُمْ

[٨] - ٨ - حدثنا عبيد الله بن موسى قال أنا حنظلة بن أبي سفيان عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَالْحَجِّ ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ » .

[الحديث ٨ - طرفه في : ٤٥١٥] .

**قوله ( دعاؤكم إيمانكم )** قال النووي : يقع في كثير من النسخ هنا باب ، وهو غلط فاحش وصوابه بحذفه ، ولا يصح إدخال باب هنا إذ لا تعلق له هنا . قلت : ثبت باب في كثير من الروايات المتصلة ، منها رواية أبي ذر ، ويمكن توجيهه ، لكن قال الكرماني : إنه وقف على نسخة مسموعة على القرطبي بحذفه ، وعلى هذا فقوله دعاؤكم إيمانكم من قول ابن عباس ، وعطفه على ما قبله كعادته في حذف أداة العطف حيث ينقل التفسير ، وقد وصله ابن جرير من قول ابن عباس قال في قوله تعالى ﴿ قل ما يعبا بكم ربى لولا دعاؤكم ﴾ قال يقول : لولا إيمانكم . أخبر الله الكفار أنه لا يعبا بهم ، ولولا إيمان المؤمنين لم يعبا بهم أيضاً . ووجه الدلالة للمصنف أن الدعاء عمل وقد أطلقه على الإيمان فيصح إطلاق أن الإيمان عمل ، وهذا على تفسير ابن عباس . وقال غيره : الدعاء هنا مصدر مضاف إلى المفعول ، والمراد دعاء الرسل الخلق إلى الإيمان ، فالمعنى ليس لكم عند الله عذر إلا أن يدعوكم الرسول فيؤمن من آمن ويكفر من كفر ، فقد كذبتم أتم فسوف يكون العذاب لازماً لكم . وقيل : معنى الدعاء هنا الطاعة . ويؤيده حديث النعمان بن بشير « أن الدعاء هو العبادة » أخرجه أصحاب السنن بسند جيد .

**قوله (حنظلة بن أبي سفيان)** ، هو قرشي مكى من ذرية صفوان بن أمية الجنحى ، وعكرمة بن خالد هو ابن سعيد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي ، وهو ثقة متفق عليه ، وفي طبقته عكرمة بن خالد بن سلمة بن هشام بن المغيرة المخزومي ، وهو ضعيف ، ولم يخرج له البخارى ، نهى عليه لشدة التباسه ، ويفترقان بشيوخهما ، ولم يرو الضعيف عن ابن عمر . زاد مسلم في روايته عن حنظلة قال : سمعت عكرمة بن خالد يحدث طائفاً أن رجلاً قال لعبد الله بن عمر : ألا تغزو ؟ فقال : إني سمعت ... فذكر الحديث .

( **فائدة** ) : اسم الرجل السائل حكيم ، ذكره البيهقي .

**قوله (على خمس)** أى دعائم . وصرح به عبد الرزاق في روايته . وفي رواية لمسلم على خمسة أى أركان . فإن قيل الأربعة المذكورة مبنية على الشهادة إذ لا يصح شيء منها إلا بعد وجودها فكيف يضم مبنى إلى مبنى عليه فى مسمى واحد ؟ أجيب بجواز ابتناء أمر على أمرينبنى على الأمرين أمر آخر . فإن قيل : المبنى لا بد أن يكون غير المبنى عليه ، أجيب : بأن المجموع غير من حيث الانفراد ، عين من حيث الجمع . ومثاله البيت من الشعر يجعل على خمسة أعمدة أحدها أوسط والبقية أركان ، فما دام الأوسط قائماً فسمى البيت موجود ولو سقط مهما سقط من الأركان ، فإذا سقط الأوسط سقط مسمى البيت ، فالبيت بالنظر إلى مجموعه شيء واحد ، وبالنظر إلى أفراده أشياء . وأيضاً فبالنظر إلى أسسه وأركانه ، الأس أصل ، والأركان تبع وتكملة .

( **تلييات** ) : أحدها : لم يذكر الجهاد لأنه فرض كفاية ولا يتعين إلا فى بعض الأحوال ، ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل ، وزاد فى رواية عبد الرزاق فى آخره : وإن الجهاد من العمل الحسن . وأغرب ابن بطال فزعم أن هذا الحديث كان أول الإسلام قبل فرض الجهاد ، وفيه نظر ، بل هو خطأ ، لأن فرض الجهاد كان قبل وقعة بدر ، وبدر كانت فى رمضان فى السنة الثانية ، وفيها فرض الصيام والزكاة بعد ذلك والحج بعد ذلك على الصحيح . **ثانيها** : قوله «شهادة أن لا إله إلا الله» وما بعدها مخفوض على البدل من خمس ، ويجوز الرفع على حذف الخبر ، والتقدير منها شهادة أن لا إله إلا الله . أو على حذف المبتدأ ، والتقدير أحدها شهادة أن لا إله إلا الله . فإن قيل : لم يذكر الإيمان بالأنبياء والملائكة وغير ذلك مما تضمنه سؤال جبريل عليه السلام ، أجيب بأن المراد بالشهادة تصديق الرسول فيما جاء به ، فيستلزم جميع ما ذكر من المعتقدات . وقال الإسماعيلي ما محصله : هو من باب تسمية الشيء ببعضه كما تقول : قرأت الحمد وتريد جميع الفاتحة ، وكذا تقول مثلاً : شهدت برسالة محمد وتريد جميع ما ذكر . والله أعلم . **ثالثها** : المراد بإقام الصلاة المداومة عليها أو مطلق الإتيان بها ، والمراد بإيتاء الزكاة إخراج جزء من المال على وجه مخصوص . **رابعها** : اشترط الباقلاني فى صحة الإسلام تقدم الإقرار بالتوحيد على الرسالة ، ولم يتابع ، مع أنه إذا دقق فيه بان وجهه ، ويزداد اتجاهاً إذا فرقهما ، فليأمل . **خامسها** : يستفاد منه تخصيص عموم مفهوم السنة بخصوص منطوق القرآن ، لأن عموم الحديث يقتضى صحة إسلام من باشر ما ذكر ، ومفهومه أن من لم يباشره لا يصح منه ، وهذا العموم مخصوص بقوله تعالى ﴿والذين آمنوا وأتبعناهم ذرياتهم﴾ على ما تقرر فى موضعه . **سادسها** : وقع هنا تقديم الحج على الصوم ، وعليه بنى البخارى ترتيبه ، لكن وقع فى مسلم من رواية سعد بن عبيدة عن ابن عمر بتقديم الصوم على الحج ، قال ، فقال رجل : والحج وصيام رمضان ، فقال ابن عمر : لا ، صيام رمضان والحج ، هكذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم . انتهى . ففى هذا



إشعار بأن رواية حنظلة التي في البخارى مروية بالمعنى ، إما لأنه لم يسمع رد ابن عمر على الرجل لتعدد المجلس ، أو حضر ذلك ثم نسيه . ويبعد ما جوزوه بعضهم أن يكون ابن عمر سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم على الوجهين ونسى أحدهما عند رده على الرجل ، ووجه بعده أن تطرق النسيان إلى الراوى عن الصحابى أولى من تطرقه إلى الصحابى ، كيف وفي رواية مسلم من طريق حنظلة بتقديم الصوم على الحج ، ولأبى عوانة - من وجه آخر عن حنظلة - أنه جعل صوم رمضان قبل ، فتنويعه دال على أنه روى بالمعنى . ويؤيده ما وقع عند البخارى في التفسير بتقديم الصيام على الزكاة ، أفيقال إن الصحابى سمعه على ثلاثة أوجه ؟ هذا مستبعد . والله أعلم .

( فائدة ) اسم الرجل المذكور يزيد بن بشر السكسكى ، ذكره الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى .

## باب

### أُمُورِ الْإِيمَانِ

وقول الله عز وجل: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ...﴾ إلى قوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ .

﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ الآية .

قوله ( باب أمور الإيمان ) ، وللكشيمى « أمر الإيمان » بالإفراد على إرادة الجنس ، والمراد بيان الأمور التي هي الإيمان والأمور التي للإيمان .

قوله ( وقول الله تعالى ) بالخفض . ووجه الاستدلال بهذه الآية ومناسبتها لحديث الباب تظهر من الحديث الذى رواه عبد الرزاق وغيره من طريق مجاهد أن أبا ذر سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان ، فتلا عليه ﴿ليس البر﴾ إلى آخرها ، ورجاله ثقات . وإنما لم يسقه المؤلف لأنه ليس على شرطه ، ووجهه أن الآية حصرت التقوى على أصحاب هذه الصفات ، والمراد المتقون من الشرك والأعمال السيئة . فإذا فعلوا وتركوا فهم المؤمنون الكاملون . والجامع بين الآية والحديث أن الأعمال مع انضمامها إلى التصديق داخله في مسمى البر كما هي داخله في مسمى الإيمان . فإن قيل : ليس في المتن ذكر التصديق ، أجب بأنه ثابت في أصل هذا الحديث كما أخرجه مسلم وغيره ، والمصنف يكثر الاستدلال بما اشتمل عليه المتن الذى يذكر أصله ولم يسقه تماماً .

قوله ( قد أفلح المؤمنون ) ذكره بلا أداة عطف ، والحذف جائز ، والتقدير وقول الله ﴿قد أفلح المؤمنون﴾ ، وثبت المخذوف في رواية الأصيلي ، ويحتمل أن يكون ذكر ذلك تفسيراً لقوله المتقون ، أى المتقون هم الموصوفون بقوله قد أفلح إلى آخرها . وكأن المؤلف أشار إلى إمكان عد الشعب من هاتين الآيتين وشبههما ، ومن ثم ذكر ابن حبان أنه عد كل طاعة عدها الله تعالى في كتابه من الإيمان ، وكل طاعة عدها رسول الله صلى الله عليه وسلم من الإيمان ، وحذف المكرر فبلغت سبعاً وسبعين .

[٩]

٩- حدثنا عبد الله بن محمد قال نا أبو عامر العقدي قال نا سليمان بن بلال عن عبد الله ابن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الإيمان بضعة وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان».

**قوله ( عن أبي هريرة )** هذا أول حديث وقع ذكره فيه . ومجموع ما أخرجه له البخاري من المتن المستقلة أربعاً حديث وستة وأربعون حديثاً على التحرير . وقد اختلف في اسمه اختلافاً كثيراً قال ابن عبد البر : لم يختلف في اسم في الجاهلية والإسلام مثل ما اختلف في اسمه ، اختلف فيه على عشرين قولاً . قلت : وسرد ابن الجوزي في التلخيص منها ثمانية عشر ، وقال النووي : تبلغ أكثر من ثلاثين قولاً . قلت : وقد جمعها في ترجمته في تهذيب التهذيب فلم تبلغ ذلك ، ولكن كلام الشيخ محمول على الاختلاف في اسمه وفي اسم أبيه معاً .

**قوله ( بضع )** بكسر أوله ، وحكى الفتح لغة ، وهو عدد مبهم مقيد بما بين الثلاث إلى التسع كما جزم به القزاز . وقال ابن سيده : إلى العشر . وقيل : من واحد إلى تسعة . وقيل : من اثنين إلى عشرة . وقيل من أربعة إلى تسعة . وعن الخليل : البضع السبع . ويرجح ما قاله القزاز ما اتفق عليه المفسرون في قوله تعالى ﴿ فلبث في السجن بضع سنين ﴾ . وما رواه الترمذي بسند صحيح أن قريشاً قالوا ذلك لأبي بكر ، وكذا رواه الطبري مرفوعاً ، ونقل الصغاني في العباب أنه خاص بما دون العشرة وبما دون العشرين ، فإذا جاوز العشرين امتنع . قال : وأجازه أبو زيد فقال : يقال بضعة وعشرون رجلاً وبضع وعشرون امرأة . وقال الفراء : وهو خاص بالعشرات إلى التسعين ، ولا يقال بضع ومائة ولا بضع وألف . ووقع في بعض الروايات بضعة بتاء التأنيث ويحتاج إلى تأويل .

**قوله ( وستون )** لم تختلف الطرق عن أبي عامر شيخ شيخ المؤلف في ذلك ، وتابعه يحيى الحماني — بكسر المهملة وتشديد الميم — عن سليمان بن بلال ، وأخرجه أبو عوانة من طريق بشر بن عمرو عن سليمان ابن بلال فقال : بضع وستون أو بضع وسبعون ، وكذا وقع التردد في رواية مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن دينار ، ورواه أصحاب السنن الثلاثة من طريقه فقالوا : بضع وسبعون من غير شك ، ولأبي عوانة في صحيحه من طريق ست وسبعون أو سبع وسبعون ، ورجح البيهقي رواية البخاري لأن سليمان لم يشك ، وفيه نظر لما ذكرنا من رواية بشر بن عمرو عنه فتردد أيضاً لكن يرجح بأنه المتيقن وما عداه مشكوك فيه . وأما رواية الترمذي بلفظ أربع وستون فملولة ، وعلى صحتها لا تخالف رواية البخاري ، وترجيح رواية بضع وسبعون لكونها زيادة ثقة — كما ذكره الحلبي ثم عياض — لا يستقيم ، إذ الذي زادها لم يستمر على الجزم بها ، لاسيما مع اتحاد المخرج . وبهذا يتبين شغوف نظر البخاري . وقد رجح ابن الصلاح الأقل لكونه المتيقن .

**قوله ( شعبة )** بالضم أى قطعة ، والمراد الخصلة أو الجزء .

**قوله ( والحياء )** هو بالمد ، وهو في اللغة تغير وانكسار يعتري الإنسان من خوف ما يعاب به ،

وقد يطلق على مجرد ترك الشيء بسبب ، والترك إنما هو من لوازمه . وفي الشرع : خلق يبعث على اجتناب القبيح ، ويمنع من التقصير في حق ذي الحق ولهذا جاء في الحديث الآخر « الحياء خير كله » . فإن قيل : الحياء من الغرائز فكيف جعل شعبة من الإيمان ؟ أجيب بأنه قد يكون غريزة وقد يكون تخلقاً ، ولكن استعماله على وفق الشرع يحتاج إلى اكتساب وعلم ونية ، فهو من الإيمان لهذا ، ولكونه باعثاً على فعل الطاعة وحاجزاً عن فعل المعصية . ولا يقال : رب حياء يمنع عن قول الحق أو فعل الخير ، لأن ذلك ليس شرعياً ، فإن قيل : لم أفرد بالذكر هنا ؟ أجيب بأنه كالداعي إلى باقي الشعب ، إذ الحى يخاف فضيحة الدنيا والآخرة فيأتمر وينزجر ، والله الموفق . وسيأتى مزيد في الكلام عن الحياء في « باب الحياء من الإيمان » بعد أحد عشر باباً .

( فائدة ) قال القاضي عياض : تكلف جماعة حصر هذه الشعب بطريق الاجتهاد ، وفي الحكم بكون ذلك هو المراد صعوبة ، ولا يقدر عدم معرفة حصر ذلك على التفصيل في الإيمان . اهـ . ولم يتفق من عد الشعب على نمط واحد ، وأقربها إلى الصواب طريقة ابن حبان ، لكن لم نقف على بيانها من كلامه ، وقد لخصت مما أورده ما أذكره ، وهو أن هذه الشعب تنفرع عن أعمال القلب ، وأعمال اللسان ، وأعمال البدن . فأعمال القلب فيه المعتقدات والنيات ، وتشتمل على أربع وعشرين خصلة : الإيمان بالله ، ويدخل فيه الإيمان بذاته وصفاته وتوحيده بأنه ليس كمثل شيء ، واعتقاد حدوث ما دونه . والإيمان بملائكته ، وكتبه ، ورسله ، والقدر خيره وشره . والإيمان باليوم الآخر ، ويدخل فيه المسألة في القبر ، والبعث ، والنشور ، والحساب ، والميزان ، والصراف ، والجنة والنار . ومحبة الله . والحب والبغض فيه . ومحبة النبي صلى الله عليه وسلم ، واعتقاد تعظيمه ، ويدخل فيه الصلاة عليه ، واتباع سنته . والإخلاص ، ويدخل فيه ترك الرياء والنفاق . والتوبة . والخوف . والرجاء . والشكر . والوفاء . والصبر . والرضا بالقضاء . والتوكل . والرحمة . والتواضع . ويدخل فيه توقير الكبير ورحمة الصغير . وترك الكبر والعجب . وترك الحسد . وترك الحقد . وترك الغضب . وأعمال اللسان ، وتشتمل على سبع خصال : التلطف بالتوحيد . وتلاوة القرآن . وتعلم العلم . وتعليمه . والدعاء . والذكر ، ويدخل فيه الاستغفار ، واجتناب اللغو . وأعمال البدن ، وتشتمل على ثمان وثلاثين خصلة ، منها ما يختص بالأعيان وهي خمس عشرة خصلة : التطهير حساً وحقاً ، ويدخل فيه اجتناب النجاسات . وستر العورة . والصلاة فرضاً ونفلاً . والزكاة كذلك . وفك الرقاب . والجود ، ويدخل فيه إطعام الطعام وإكرام الضيف . والصيام فرضاً ونفلاً . والحج ، والعمرة كذلك . والطواف . والاعتكاف . والتماس ليلة القدر . والفرار بالدين ، ويدخل فيه الهجرة من دار الشرك . والوفاء بالنذر ، والتحرى في الإيمان ، وأداء الكفارات . ومنها ما يتعلق بالاتباع ، وهي ست خصال : التعفف بالنكاح ، والقيام بحقوق العيال . وبر الوالدين ، وفيه اجتناب العقوق . وتربية الأولاد . وصلة الرحم . وطاعة السادة أو الرفق بالعبيد . ومنها ما يتعلق بالعامّة ، وهي سبع عشرة خصلة : القيام بالإمرة مع العدل . ومتابعة الجماعة . وطاعة أولى الأمر . والإصلاح بين الناس ، ويدخل فيه قتال الخوارج والبغاة . والمعاونة على البر ، ويدخل فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود . والجهاد ، ومنه المراقبة . وأداء الأمانة ، ومنه أداء الخمس . والقرض مع وفائه . وإكرام الجار . وحسن المعاملة ، وفيه جمع المال من حله . وإنفاق المال في حقه ، ومنه ترك التبذير والإسراف . ورد السلام . وتشميت العاطس . وكف الأذى عن الناس . واجتناب اللهو وإمالة الأذى عن الطريق . فهذه تسع

وستون خصلة ، ويمكن عدها تسعاً وسبعين خصلة باعتبار أفراد ما ضم بعضه إلى بعض مما ذكر . والله أعلم .  
( فائدة ) : في رواية مسلم من الزيادة « أعلاها لا إله إلا الله ، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق »  
وفي هذا إشارة إلى أن مراتبها متفاوتة .

( تنبيه ) : في الإسناد المذكور رواية الأقران ، وهي : عبد الله بن دينار عن أبي صالح لأنهما تابعيان ، فإن وجدت رواية أبي صالح عنه صار من المديح . ورجاله من سليمان إلى منتهاه من أهل المدينة وقد دخلها الباقون .

### بِسْمِ الْمُسْلِمِ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ

١٠ - حدثنا آدم بن أبي إياس قال نا شعبة عن عبد الله بن أبي السَّفر وإسماعيل عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المسلم من سَلِمَ المسلمون من لسانه ويده ، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه » . قال أبو عبد الله وقال أبو معاوية : حدثنا داود عن عامر قال : سمعتُ عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال عبد الأعلى : عن داود عن عامر عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم .

[١٠]

[الحديث ١٠ - طرفه في : ٩٤٨٤] .

قوله ( باب ) سقط من رواية الأصيلي ، وكذا أكثر الأبواب . وهو منون ، ويجوز فيه الإضافة إلى جملة الحديث ، لكن لم تأت به الرواية .

قوله ( المسلم ) استعمل لفظ الحديث ترجمة من غير تصرف فيه .

قوله ( أبي إياس ) اسمه ناهية بالنون وبين الهاءين ياء أخيرة . وقيل اسمه عبد الرحمن .

قوله ( أبي السَّفر ) اسمه سعيد بن يحمّد كما تقدم ، وإسماعيل مجرور بالفتحة عطفاً عليه ، والتقدير كلاهما عن الشعبي . وعبد الله بن عمرو هو ابن العاص صحابي ابن صحابي .

قوله ( المسلم ) قيل الألف واللام فيه للكمال نحو زيد الرجل أي الكامل في الرجولية . وتعقب بأنه يستلزم أن من اتصف بهذا خاصة كان كاملاً . ويجاب بأن المراد بذلك مع مراعاة باقي الأركان ، قال الخطابي : المراد أفضل المسلمين من جمع إلى أداء حقوق الله تعالى أداء حقوق المسلمين . انتهى . وإثبات اسم الشيء على معنى إثبات الكمال له مستفيض في كلامهم ، ويحتمل أن يكون المراد بذلك أن يبين علامة المسلم التي يستدل بها على إسلامه وهي سلامة المسلمين من لسانه ويده ، كما ذكر مثله في علامة المنافق . ويحتمل أن يكون المراد بذلك الإشارة إلى الحث على حسن معاملة العبد مع ربه لأنه إذا أحسن معاملة إخوانه فأولى أن يحسن معاملة ربه ، من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى .

( تنبيه ) : ذكر المسلمين هنا خرج مخرج الغالب ، لأن محافظة المسلم على كف الأذى عن أخيه المسلم أشد تأكيداً ، ولأن الكفار يصدد أن يقاتلوا وإن كان فيهم من يجب الكف عنه . والإتيان بجمع التذكير للتغليب ، فإن المسلمات يدخلن في ذلك . وخص اللسان بالذكر لأنه المعبر عما في النفس ، وهكذا اليد لأن

أكثر الأفعال بها ، والحديث عام بالنسبة إلى اللسان دون اليد ، لأن اللسان يمكنه القول في الماضي والموجودين والحادثين بعد ، بخلاف اليد ، نعم يمكن أن تشارك اللسان في ذلك بالكتابة ، وإن أثرها في ذلك لعظيم . ويستثنى من ذلك شرعاً تعاطي الضرب باليد في إقامة الحدود والتعازير على المسلم المستحق لذلك . وفي التعبير باللسان دون القول نكتة ، فيدخل فيه من أخرج لسانه على سبيل الاستهزاء . وفي ذكر اليد دون غيرها من الجوارح نكتة ، فيدخل فيها اليد المعنوية كالاستيلاء على حق الغير بغير حق .

( فائدة ) : فيه من أنواع البديع تجنيس الاشتقاق ، وهو كثير .

**قوله ( والمهاجر )** هو معنى المهاجر ، وإن كان لفظ المفاعل يقتضى وقوع فعل من اثنين ، لكنه هنا للواحد كالسافر . ويحتمل أن يكون على بابه لأن من لازم كونه هاجراً وطنه مثلاً أنه مهجور من وطنه ، وهذه الهجرة ضربان : ظاهرة وباطنة . فالباطنة ترك ما تدعو إليه النفس الأمارة بالسوء والشيطان ، والظاهرة الفرار بالدين من الفتن . وكأن المهاجرين خوطبوا بذلك لئلا يتكلموا على مجرد التحول من دارهم حتى يمتثلوا أوامر الشرع ونواهيها ، ويحتمل أن يكون ذلك قيل بعد انقطاع الهجرة لما فتحت مكة تطيباً لقلوب من لم يدرك ذلك ، بل حقيقة الهجرة تحصل لمن هجر ما نهى الله عنه ، فاشتملت هاتان الجملتان على جوامع من معاني الحكم والأحكام .

( فنيه ) : هذا الحديث من أفراد البخارى عن مسلم ، بخلاف جميع ما تقدم من الأحاديث المرفوعة . على أن مسلماً أخرج معناه من وجه آخر ، وزاد ابن حبان والحاكم في المستدرک من حديث أنس صحيحاً « المؤمن من آمنه الناس » وكأنه اختصره هنا لتضمنه لمعناه . والله أعلم .

**قوله ( وقال أبو معاوية حدثنا داود )** هو ابن أبي هند ، وكذا في رواية ابن عساكر عن عامر وهو الشعبي المذكور في الإسناد الموصول . وأراد بهذا التعليق بيان سماعه له من الصحابي ، والنكتة فيه رواية وهيب بن خالد له عن داود عن الشعبي عن رجل عن عبد الله بن عمرو ، حكاه ابن منده ، فعل هذا لعل الشعبي بلغه ذلك عن عبد الله ، ثم لقيه فسمعه منه . ونبه بالتعليق الآخر على أن عبد الله الذي أهمل في روايته هو عبد الله بن عمرو الذي بين في رواية رقيقه ، والتعليق عن أبي معاوية وصله إسماعيل بن راهويه في مسنده عنه ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريقه ولفظه « سمعت عبد الله بن عمرو يقول : ورب هذه البنية لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : المهاجر من هجر السيئات ، والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده » فعلم أنه ما أراد إلا أصل الحديث . والمراد بالناس هنا المسلمون كما في الحديث الموصول ، فهم الناس حقيقة عند الإطلاق ، لأن الإطلاق يحمل على الكامل ، ولا كمال في غير المسلمين . ويمكن حمله على عمومته على إرادة شرط وهو إلا بحق ، مع أن إرادة هذا الشرط متعينة على كل حال ، لما قدمته من استثناء إقامة الحدود على المسلم . والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب أي الإسلام أفضل؟

١١ - حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد القرشي قال نا أبي نا أبو بردة بن عبد الله بن أبي

بردة عن أبي بردة عن أبي موسى قال: «قالوا: يا رسول الله، أي الإسلام أفضل؟ قال: من سلم المسلمون من لسانه ويده».

**قوله (باب) هو ممنون ، وفيه ما في الذي قبله .**

**قوله (حدثنا أبو بردة) هو بريد بالموحدة والراء مصغراً ، وشيخه جده وافقه في كنيته لا في اسمه ، وأبو موسى هو الأشعري .**

**قوله (قالوا) رواه مسلم والحسن بن سفيان وأبو يعلى في مسنديهما عن سعيد بن يحيى بن سعيد شيخ البخارى بإسناده هذا بلفظ «قلنا» ، ورواه ابن مندة من طريق حسين بن محمد الغساني أحد الحفاظ عن سعيد بن يحيى هذا بلفظ «قلت» ، فتعين أن السائل أبو موسى ، ولا تخالف بين الروايات لأنه في هذه صرح وفي رواية مسلم أراد نفسه ومن معه من الصحابة ، إذ الراضى بالسؤال في حكم السائل ، وفي رواية البخارى : أراد أنه وإياهم . وقد سأل هذا السؤال أيضاً أبو ذر ، رواه ابن حبان . وعير بن قتادة ، رواه الطبراني .**

**قوله (أي الإسلام) إن قيل الإسلام مفرد ، وشرط أى أن تدخل على متعدد . أجيب بأن فيه حذفاً تقديره : أى ذوى الإسلام أفضل؟ ويؤيده رواية مسلم : أى المسلمين أفضل؟ والجامع بين اللفظين أن أفضلية المسلم حاصلة بهذه الخصلة . وهذا التقدير أولى من تقدير بعض الشراح هنا : أى خصال الإسلام . وإنما قلت إنه أولى لأنه يلزم عليه سؤال آخر بأن يقال : سئل عن الخصال فأجاب بصاحب الخصلة ، فما الحكمة في ذلك؟ وقد يجاب بأنه يتأتى نحو قوله تعالى ﴿يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين﴾ الآية ، والتقدير «بأى ذوى الإسلام» يقع الجواب مطابقاً له بغير تأويل . وإذا ثبت أن بعض خصال المسلمين المتعلقة بالإسلام أفضل من بعض حصل مراد المصنف بقبول الزيادة والنقصان ، فتظهر مناسبة هذا الحديث والذي قبله لما قبلهما من تعداد أمور الإيمان ، إذ الإيمان والإسلام عنده مترادفان ، والله أعلم . فان قيل : لم جرد «أفعل» هنا عن العمل؟ أجيب بأن الحذف عند العلم به جائز ، والتقدير أفضل من غيره .**

**(تبيينه) هذا الإسناد كله كوفيون . ويحيى بن سعيد المذكور اسم جده أبان بن سعيد بن العاص بن سعيد ابن العاص بن أمية الأموى ، ونسبه المصنف قريشاً بالنسبة الأعمية . يكنى أبا أيوب . وفي طبقته يحيى بن سعيد القطان ، وحديثه في هذا الكتاب أكثر من حديث الأموى ، وليس له ابن يروى عنه يسمى سعيداً فافترقا . وفي الكتاب ممن يقال له يحيى بن سعيد اثنان أيضاً ، لكن من طبقة فوق طبقة هذين ، وهما يحيى بن سعيد الأنصارى السابق في حديث الأعمال أول الكتاب ، ويحيى بن سعيد التيمى أبو حيان ، ويمتاز عن الأنصارى بالكنية . والله الموفق .**

## باب إطعام الطعام من الإسلام

١٢ - حدثنا عمرو بن خالد قال نا الليث عن يزيد عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو أن

رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه : أي الإسلام خير؟ فقال : «تطعم الطعام ، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف» .

[الحديث ١٢ - طرفاه في : ٢٨ ، ٦٢٣٦] .

**قوله ( باب ) هو منون ، وفيه ما في الذي قبله .**

**قوله ( من الإسلام ) للأصيل « من الإيمان » ، أى من خصال الإيمان .** ولما استدل المصنف على زيادة الإيمان ونقصانه بحديث الشعب تنبع ما ورد في القرآن والسنن الصحيحة من بيانها ، فأورده في هذه الأبواب تصريحاً وتلويحاً ، وترجم هنا بقوله « إطعام الطعام » ولم يقل أى الإسلام خير كما في الذى قبله إشعاراً باختلاف المقامين وتعدد السؤالين كما ستقرره .

**قوله ( حدثنا عمرو بن خالد ) هو الحراني ، وهو بفتح العين ، وصحف من ضمها .**

**قوله ( الليث ) هو ابن سعد فقيه أهل مصر ، عن يزيد هو ابن أبي حبيب الفقيه أيضاً .**

**قوله ( أن رجلاً ) لم أعرف اسمه ، وقيل أنه أبو ذر ، وفي ابن حبان أنه هاني بن يزيد والد شريح .** سأل عن معنى ذلك فأجيب بنحو ذلك .

**قوله ( أى الإسلام خير ) فيه ما في الذى قبله من السؤال ، والتقدير أى خصال الإسلام ؟ وإنما لم** اختر تقدير خصال في الأول فراراً من كثرة الحذف ، وأيضاً فتنوع التقدير يتضمن جواب من سأل فقال : السؤالان بمعنى واحد والجواب مختلف . فيقال له : إذا لاحظت هذين التقديرين بأن الفرق . ويمكن التوفيق بأنهما متلازمان ، إذ الإطعام مستلزم لسلامة اليد والسلامة للسان ، قاله الكرمانى . وكأنه أراد في الغالب ويحتمل أن يكون الجواب اختلف لاختلاف السؤال عن الأفضلية ، إن لوحظ بين لفظ أفضل ولفظ خير فرق . وقال الكرمانى : الفضل بمعنى كثرة الثواب في مقابلة القلة ، والخير بمعنى النفع في مقابلة الشر ، فالأول من الكمية والثاني من الكيفية فافترقا . واعتراض بأن الفرق لا يتم إلا إذا اختص كل منهما بتلك المقولة ، أما إذا كان كل منهما يعقل تأتية في الأخرى فلا . وكأنه بنى على أن لفظ خير اسم لا أفعال تفضيل ، وعلى تقدير اتحاد السؤالين جواب مشهور وهو الحمل على اختلاف حال السائلين أو السامعين ، فيمكن أن يراد في الجواب الأول تحذير من خشى منه الإيذاء بيد أو لسان فأرشد إلى الكف ، وفي الثاني ترغيب من رجاى فيه النفع العام بالفعل والقول فأرشد إلى ذلك ، وخص هاتين الحصلتين بالذكر لمسيس الحاجة إليهما في ذلك الوقت ، لما كانوا فيه من الجهد ، ولمصلحة التأليف . ويدل على ذلك أنه عليه الصلاة والسلام حث عليهما أول ما دخل المدينة ، كما رواه الترمذى وغيره مصححاً من حديث عبد الله بن سلام .

**قوله ( تطعم ) هو في تقدير المصدر ، أى أن تطعم ، ومثله تسمع بالمعبدى . وذكر الإطعام ليدخل فيه الضيافة وغيرها .**

**قوله (وتقرأ)** بلفظ مضارع القراءة بمعنى تقول ، قال أبو حاتم السجستاني : تقول اقرأ عليه السلام ، ولا تقول أقرئه السلام ، فإذا كان مكتوباً قلت أقرئه السلام أى اجعله يقرأه .

**قوله (ومن لم تعرف)** أى لا تخص به أحداً تكبراً أو تصنعاً ، بل تعظيماً لشعار الإسلام ومراعاة لأخوة المسلم . فإن قيل : اللفظ عام فيدخل الكافر والمنافق والفاسق . أجيب بأنه خص بأدلة أخرى أو أن النهى متأخر وكان هذا عاماً لمصلحة التأليف ، وأما من شك فيه فالأصل البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص (تبيينان) : الأول - أخرج مسلم من طريق عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب بهذا الإسناد نظير هذا السؤال ، لكن جعل الجواب كالذى فى حديث أبى موسى ، فادعى ابن منده فيه الاضطراب . وأجيب بأنهما حديثان اتحد إسنادهما ، وافق أحدهما حديث أبى موسى . ولثانيهما شاهد من حديث عبد الله بن سلام كما تقدم . الثاني - هذا الإسناد كله بصريون ، والذى قبله كما ذكرنا كوفيون ، والذى بعده من طريقه بصريون ، فوقع له التسلسل فى الأبواب الثلاثة على الولاء . وهو من اللطائف .

بـ

من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه

١٣ - ناسد نا يحيى عن شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه... ح .

[١٣]

وعن حسين المعلم ناسد نا قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » .

**قوله (باب من الإيمان)** قال الكرماني : قدم لفظ الإيمان بخلاف أخواته حيث قال « إطعام الطعام من الإيمان » إما للاهتمام بذكره أو للحصر ، كأنه قال : المحبة المذكورة ليست إلا من الإيمان . قلت : وهو توجيه حسن ، إلا أنه يرد عليه أن الذى بعده أليق بالاهتمام والحصر معاً ، وهو قوله « باب حب الرسول من الإيمان » فالظاهر أنه أراد التنويع فى العبارة ، ويمكن أنه اهتم بذكر حب الرسول فقدّمه . والله أعلم .

**قوله (يحيى)** هو ابن سعيد القطان .

**قوله (وعن حسين المعلم)** هو ابن ذكوان ، وهو معطوف على شعبة . فالتقدير عن شعبة وحسين كلاهما عن قتادة ، وإنما لم يجمعهما لأن شيخه أفردهما ، فأورده المصنف معطوفاً اختصاراً ولأن شعبة قال : عن قتادة ، وقال حسين : حدثنا قتادة . وأغرب بعض المتأخرين فزعم أن طريق حسين معلقة ، وهو غلط ، فقد رواه أبو نعيم فى المستخرج من طريق إبراهيم الحري عن مسدد شيخ المصنف عن يحيى القطان عن حسين المعلم . وأبدى الكرماني كعادته بحسب التجويز العقلى أن يكون تعاقباً أو معطوفاً على قتادة ، فيكون شعبة رواه عن حسين عن قتادة ، إلى غير ذلك مما ينفر عنه من مارس شيئاً من علم الإسناد . والله المستعان .

(تفنيه) المتن المساق هنا لفظ شعبة ، وأما لفظ حسين من رواية مسدد التى ذكرناها فهو « لا يؤمن عبد حتى يحب لأخيه ولجاره » ، وللإسماعيلي من طريق روح عن حسين « حتى يحب لأخيه المسلم ما يجب



لنفسه من الخير « فيين المراد بالأخوة ، وعين جهة الحب . وزاد مسلم في أوله عن أبي خيثمة عن يحيى القطان « والذي نفسى بيده » ، وأما طريق شعبة فصرح أحمد والنسائي في روايتهما بسماع قتادة له من أنس ، فانضمت تهمة تدليسه .

**قوله ( لا يؤمن )** أى من يدعى الإيمان ، وللمستملى « أحدكم » وللأصيل « أحد » ولا بن عساكر « عبد » وكذا لمسلم عن أبي خيثمة ، والمراد بالنفى كمال الإيمان ، ونفى اسم الشيء - على معنى نفى الكمال عنه - مستفيض فى كلامهم كقولهم : فلان ليس بإنسان . فإن قيل : فيلزم أن يكون من حصلت له هذه الخصلة مؤمناً كاملاً وإن لم يأت ببقية الأركان ، أجيب بأن هذا ورد مورد المبالغة ، أو استفاد من قوله « لأخيه المسلم » ملاحظة ببقية صفات المسلم . وقد صرح ابن حبان من رواية ابن أبى عدى عن حسين المعلم بالمراد ولفظه « لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان » ومعنى الحقيقة هنا الكمال ، ضرورة أن من لم يتصف بهذه الصفة لا يكون كافراً ، وبهذا يتم استدلال المصنف على أنه يتفاوت ، وأن هذه الخصلة من شعب الإيمان ، وهى داخلة فى التواضع على ما سنقره .

**قوله ( حتى يحب )** بالنصب لأن حتى جارة وأن بعدها مضمرة ، ولا يجوز الرفع فتكون حتى عاطفة فلا يصح المعنى ، إذ عدم الإيمان ليس سبباً للمحبة .

**قوله ( ما يحب لنفسه )** أى من الخير كما تقدم عن الإسماعيلي ، وكذا هو عند النسائي ، وكذا عند ابن منده من رواية همام عن قتادة أيضاً . و « الخير » كلمة جامعة تعم الطاعات والمباحات الدنيوية والأخروية ، وتخرج المنهيات لأن اسم الخير لا يتناولها . والمحبة لإرادة ما يعتقده خيراً ، قال النووي : المحبة الميل إلى ما يوافق المحب ، وقد تكون بحواسه كحسن الصورة ، أو بفعله إما لذاته كالفضل والكمال ، وإما لإحسانه كجلب نفع أو دفع ضرر . انتهى ملخصاً . والمراد هنا بالميل الاختيارى دون الطبيعى والقسرى ، والمراد أيضاً أن يحب أن يحصل لأخيه نظير ما يحصل له ، لا عينه ، سواء كان فى الأمور المحسوسة أو المعنوية ، وليس المراد أن يحصل لأخيه ما حصل له لا مع سلبه عنه ولا مع بقاءه بعينه له ، إذ قيام الجوهر أو العرض بمحايين محال . وقال أبو الزناد بن سراج : ظاهر هذا الحديث طلب المساواة ، وحقيقته تستلزم التفضيل . لأن كل أحد يحب أن يكون أفضل من غيره ، فإذا أحب لأخيه مثله فقد دخل فى جملة المفضولين . قلت : أقر القاضي عياض هذا ، وفيه نظر . إذ المراد الزجر عن هذه الإرادة ، لأن المقصود الحث على التواضع . فلا يجب أن يكون أفضل من غيره ، فهو مستلزم للمساواة . ويستفاد ذلك من قوله تعالى ﴿ تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً فى الأرض ولا فساداً ﴾ ، ولا يتم ذلك إلا بترك الحسد والغل والحقد والغش ، وكلها خصال مذمومة .

**( فائدة )** قال الكرماني : ومن الإيمان أيضاً أن يبغض لأخيه ما يبغض لنفسه من الشر ، ولم يذكره لأن حب الشيء مستلزم لبغض نقيضه ، فترك التنصيص عليه اكتفاء . والله أعلم .

بِحُبِّ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِيمَانِ

١٤ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن

رسول الله صلى الله عليه قال : «والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده» .

**قوله ( باب حب الرسول )** اللام فيه للعهد ، والمراد سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقرينة قوله « حتى أكون أحب » وإن كانت محبة جميع الرسل من الإيمان ، لكن الأحبية مختصة بسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( شعيب )** هو ابن أبي حمزة الحمصي ، واسم أبي حمزة دينار . وقد أكثر المصنف من تخريج حديثه عن الزهري وأبي الزناد . ووقع في غرائب مالك للدارقطني إدخال رجل - وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن - بين الأعرج وأبي هريرة في هذا الحديث . وهي زيادة شاذة . فقد رواه الإسماعيلي بدونها من حديث مالك ، ومن حديث إبراهيم بن طهمان . وروى ابن منده من طريق أبي حاتم الرازي عن أبي إيمان شيخ البخاري هذا الحديث مصرحاً فيه بالتحديث في جميع الإسناد ، وكذا النسائي من طريق علي بن عياش عن شعيب .

**قوله ( والذي نفسي بيده )** فيه جواز الحلف على الأمر المهم تأكيداً وإن لم يكن هناك مستحلف .  
**قوله ( لا يؤمن )** أي إيماناً كاملاً .

**قوله ( أحب )** هو أفعل بمعنى المفعول ، وهو مع كثرة على خلاف القياس ، وفصل بينه وبين معموله بقوله « إليه » لأن الممتنع الفصل بأجنبي .

**قوله ( من والده وولده )** قدم الوالد للأكثرية لأن كل أحد له والد من غير عكس ، وفي رواية النسائي في حديث أنس تقديم الولد على الوالد ، وذلك لمزيد الشفقة . ولم تختلف الروايات في ذلك في حديث أبي هريرة هذا ، وهو من أفراد البخاري عن مسلم .

١٥ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال نا ابنُ عُلَيَّةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبِ بْنِ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ... ح . وحدثنا آدم قال نا شعبة عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين » . [١٥]

**قوله ( أخبرنا يعقوب بن إبراهيم )** هو الدورقي . والتفريق بين « حدثنا » و « أخبرنا » لا يقول به المصنف كما يأتي في العلم . وقد وقع في غير رواية أبي ذر « حدثنا يعقوب » .

**قوله ( وحدثنا آدم )** عطف الإسناد الثاني على الأول قبل أن يسوق المتن فأوهم استواءهما ، فإن لفظ قتادة مثل لفظ حديث أبي هريرة ، لكن زاد فيه « والناس أجمعين » ، ولفظ عبد العزيز مثله إلا أنه قال كما رواه ابن خزيمة في صحيحه عن يعقوب شيخ البخاري بهذا الإسناد « من أهله وماله » بدل من والده وولده ، وكذا لمسلم من طريق ابن علية ، وكذا للإسماعيلي من طريق عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز ولفظه « لا يؤمن الرجل » وهو أشمل من جهة ، و « أحدكم » أشمل من جهة ، وأشمل منهما رواية الأصيلي « لا يؤمن

أحد . فإن قيل : فسياق عبد العزيز مغاير لسياق قتادة ، وصنيع البخارى يؤهم اتحادهما فى المعنى وليس كذلك ، فالجواب أن البخارى يصنع مثل هذا نظراً إلى أصل الحديث لا إلى خصوص ألفاظه ، واقتصر على سياق قتادة لموافقته لسياق حديث أبى هريرة ، ورواية شعبة عن قتادة مأمون فيها من تدليس قتادة ، لأنه كان لا يسمع منه إلا ما سمعه ، وقد وقع التصريح به فى هذا الحديث فى رواية النسائى ، وذكر الولد والوالد أدخل فى المعنى لأنهما أعز على العاقل من الأهل والمال ، بل ربما يكونان أعز من نفسه ، ولهذا لم يذكر النفس أيضاً فى حديث أبى هريرة ، وهل تدخل الأم فى لفظ الوالد إن أريد به من له الولد فيعم ، أو يقال اكتفى بذكر أحدهما كما يكتفى عن أحد الضدين بالآخر ويكون ما ذكر على سبيل التثيل والمراد الأعزة ، كأنه قال : أحب إليه من أعزته ، وذكر الناس بعد الوالد والولد من عطف العام على الخاص وهو كثير ، وقدم الوالد على الولد فى رواية لتقدمه بالزمان والإجلال ، وقدم الولد فى أخرى لمزيد الشفقة ، وهل تدخل النفس فى عموم قوله والناس أجمعين ؟ الظاهر دخوله . وقيل إضافة المحبة إليه تقتضى خروجه منهم وهو بعيد ، وقد وقع التنصيص بذكر النفس فى حديث عبد الله بن هشام كما سيأتى .

والمراد بالمحبة هنا حب الاختيار لا حب الطبع ، قاله الخطابى . وقال النووى : فيه تلميح إلى قضية النفس الأمارة والمطمئنة ، فإن من رجع جانب المطمئنة كان حبه للنبي صلى الله عليه وسلم راجعاً ، ومن رجع جانب الأمارة كان حكمه بالعكس . وفى كلام القاضى عياض أن ذلك شرط فى صحة الإيمان ، لأنه حمل المحبة على معنى التعظيم والإجلال . وتعقبه صاحب المفهم بأن ذلك ليس مراداً هنا ، لأن اعتقاد الأعظمية ليس مستلزماً للمحبة ، إذ قد يجد الإنسان إعظام شيء مع خلوه من محبته . قال : فعلى هذا من لم يجد من نفسه ذلك الميل لم يكمل إيمانه ، وإلى هذا يوثق قول عمر الذى رواه المصنف فى « الإيمان والنذور » من حديث عبد الله ابن هشام أن عمر بن الخطاب قال للنبي صلى الله عليه وسلم « لأنت يا رسول الله أحب إلى من كل شيء إلا من نفسى . فقال : لا والذى نفسى بيده ، حتى أكون أحب إليك من نفسك . فقال له عمر : فإنك الآن والله أحب إلى من نفسى . فقال : الآن يا عمر » انتهى .

فهذه المحبة ليست باعتقاد الأعظمية فقط ، فإنها كانت حاصلة لعمر قبل ذلك قطعاً . ومن علامة الحب المذكور أن يعرض على المرء أن لو خير بين فقد غرض من أغراضه أو فقد رؤية النبي صلى الله عليه وسلم أن لو كانت ممكنة ، فإن كان فقدوها أن لو كانت ممكنة أشد عليه من فقد شيء من أغراضه فقد اتصف بالأحبية المذكورة ، ومن لا فلا . وليس ذلك محصوراً فى الوجود والفقد ، بل يأتى مثله فى نصرة سنته والذب عن شريعته وقمع مخالفها . ويدخل فيه باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وفى هذا الحديث إيماء إلى فضيلة التفكير ، فإن الأحبية المذكورة تعرف به ، وذلك أن محبوب الإنسان إما نفسه وإما غيرها . أما نفسه فهو أن يريد دوام بقائها سالمة من الآفات ، هذا هو حقيقة المطالب . وأما غيرها فإذا حقق الأمر فيه فإنما هو بسبب تحصيل نفع ما على وجوهه المختلفة حالا ومآلاً . فإذا تأمل النفع الحاصل له من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم الذى أخرجه من ظلمات الكفر إلى نور الإيمان إما بالمباشرة وإما بالسبب علم أنه سبب بقاء نفسه البقاء الأبدى فى النعيم السرمدى ، وعلم أن نفعه بذلك أعظم من جميع وجوه الانتفاعات ، فاستحق لذلك أن يكون حظه من محبته أوفر من غيره ، لأن النفع الذى يثير المحبة حاصل منه أكثر من غيره ، ولكن الناس يتفاوتون

في ذلك بحسب استحضار ذلك والغفلة عنه . ولا شك أن حظ الصحابة رضى الله عنهم من هذا المعنى أتم ، لأن هذا ثمرة المعرفة ، وهم بها أعلم ، والله الموفق .

وقال القرطبي : كل من آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم إيماناً صحيحاً لا يخلو عن وجدان شيء من تلك المحبة الراجحة ، غير أنهم متفاوتون . فمنهم من أخذ من تلك المرتبة بالحظ الأوفى ، ومنهم من أخذ منها بالحظ الأدنى ، كمن كان مستغرقاً في الشهوات محجوباً في الغفلات في أكثر الأوقات ، لكن الكثير منهم إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم اشتاق إلى رؤيته ، بحيث يؤثرها على أهله وولده وماله ووالده ، ويبذل نفسه في الأمور الخطيرة ، ويجد غبر ذلك من نفسه وجداناً لا تردد فيه . وقد شوهد من هذا الجنس من يؤثر زيارة قبره ورؤية مواضع آثاره على جميع ما ذكر ، لما وقر في قلوبهم من محبته . غير أن ذلك سريع الزوال بتوالي الغفلات ، والله المستعان . انتهى ملخصاً .

### باب حلاوة الإيمان

[١٦] ١٦ - حدثنا محمد بن المثنى قال نا عبد الوهاب الثقفي نا أيوب عن أبي قلابة عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله ، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار » .

[الحديث ١٦ - أطرافه في : ٢١ ، ٦٠٤١ ، ٦٩٤١] .

**قوله ( باب حلاوة الإيمان )** مقصود المصنف أن الحلاوة من ثمرات الإيمان . ولما قدم أن محبة الرسول من الإيمان أردفه بما يوجد حلاوة ذلك .

**قوله ( حدثنا محمد بن المثنى )** هو أبو موسى العنزي بفتح النون بعدها زاي ، قال حدثنا عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد ، حدثنا أيوب هو ابن أبي تيمية السخيتاني بفتح السين المهملة على الصحيح وحكى ضمها وكسرها ، عن أبي قلابة بكسر القاف وبياء موحدة .

**قوله ( ثلاث )** هو مبتدأ والجملة الخبر ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن التنوين عوض المضاف إليه ، فالتقدير ثلاث خصال ، ويحتمل في إعرابه غير ذلك .

**قوله ( كن )** أي حصن ، فهي تامة . وفي قوله « حلاوة الإيمان » استعارة تخيلية ، شبه رغبة المؤمن في الإيمان بشيء حل وأثبت له لازم ذلك الشيء وأضافه إليه ، وفيه تلميح إلى قصة المريض والصحيح لأن المريض الصفراوي يجد طعم العسل مرا والصحيح يذوق حلاوته على ما هي عليه ، وكلما نقصت الصحة شيئاً ما نقص ذوقه بقدر ذلك ، فكانت هذه الاستعارة من أوضح ما يقوى استدلال المصنف على الزيادة والنقص . قال الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة : إنما عبر بالحلاوة لأن الله شبه الإيمان بالشجرة في قوله تعالى ﴿ مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة ﴾ فالكلمة هي كلمة الإخلاص ، والشجرة أصل الإيمان ، وأغصانها اتباع الأمر واجتناب

النهي ، وورقها ما يهتم به المؤمن من الخير ، ونمرها عمل الطاعات ، وحلاوة الثمر جنى الثمرة ، وغاية كماله تنأى نضج الثمرة وبه تظهر حلاوتها .

**قوله ( أحب إليه )** منصوب لأنه خبر يكون ، قال البيضاوي : المراد بالحب هنا الحب العقلي الذي هو إثارة ما يقتضي العقل السليم رجحانه وإن كان على خلاف هوى النفس ، كالمريض يعاف الدواء بطبعه فينفر عنه ، ويميل إليه بمقتضى عقله فيهوى تناوله ، فإذا تأمل المرء أن الشارع لا يأمر ولا ينهى إلا بما فيه صلاح عاجل أو خلاص آجل ، والعقل يقتضي رجحان جانب ذلك ، تمرن على الانتهاز بأمره بحيث يصير هواه تبعاً له ، ويلتذ بذلك التذاذ عقلياً ، إذ الالتذاذ العقلي إدراك ما هو كمال وخير من حيث هو كذلك . وعبر الشارع عن هذه الحالة بالحلاوة لأنها أظهر اللذائذ المحسوسة . قال : وإنما جعل هذه الأمور الثلاثة عنواناً لكمال الإيمان لأن المرء إذا تأمل أن المنعم بالذات هو الله تعالى ، وأن لا مانع ولا مانع في الحقيقة سواه ، وأن ما عداه وسائل ، وأن الرسول هو الذي يبين له مراد ربه ، اقتضى ذلك أن يتوجه بكلية نحوه : فلا يحب إلا ما يحب ، ولا يحب من يحب إلا من أجله . وأن يتيقن أن جملة ما وعد وأوعده حق يقيناً . ويخيل إليه الموعد كالواقع ، فيحسب أن يجالس الذكر رياض الجنة ، وأن العود إلى الكفر إلقاء في النار . انتهى ملخصاً . وشاهد الحديث من القرآن قوله تعالى ﴿ قل إن كان آباؤكم وأبنائكم - إلى أن قال - أحب إليكم من الله ورسوله ﴾ ثم هدد على ذلك وتوعد بقوله ﴿ فتربصوا ﴾ .

**( فائدة )** : فيه إشارة إلى التحلى بالفضائل والتخلى عن الرذائل ، فالأول من الأول والأخير من الثاني . وقال غيره : محبة الله على قسمين فرض وندب ، فالفرض المحبة التي تبعث على امتثال أوامره والانتفاء عن معاصيه والرضا بما يقدره ، فمن وقع في معصية من فعل محرم أو ترك واجب فلتقصيره في محبة الله حيث قدم هوى نفسه . والتقصير تارة يكون مع الاسترسال في المباحات والاستكثار منها ، فيورث الغفلة المقتضية للتوسع في الرجاء فيقدم على المعصية ، أو تستمر الغفلة فيقع . وهذا الثاني يسرع إلى الإقلاع مع الندم . وإلى الثاني يشير حديث « لا يزني الزاني وهو مؤمن » . والندب أن يواظب على النوافل ويتجنب الوقوع في الشبهات ، والمتصف عموماً بذلك نادر . قال : وكذلك محبة الرسول على قسمين كما تقدم ، ويزاد أن لا يتلقى شيئاً من المأمورات والمنهيات إلا من مشكاته ، ولا يسلك إلا طريقته ، ويرضى بما شرعه ، حتى لا يجد في نفسه حرجاً مما قضاه ، ويتخلق بأخلاقه في الجود والإيثار والحلم والتواضع وغيرها ، فمن جاهد نفسه على ذلك وجد حلاوة الإيمان ، وتتفاوت مراتب المؤمنين بحسب ذلك . وقال الشيخ محي الدين : هذا حديث عظيم ، أصل من أصول الدين . ومعنى حلاوة الإيمان استلذاذ الطاعات ، وتحمل المشاق في الدين ، وإثارة ذلك على أعراض الدنيا ، ومحبة العبد لله تحصل بفعل طاعته وترك مخالفته ، وكذلك الرسول . وإنما قال « مما سواهما » ولم يقل « ممن » ليعلم من يعقل ومن لا يعقل . قال : وفيه دليل على أنهم لا بأس بهذه التثنية . وأما قوله للذي خطب فقال : ومن يعصهما « بش الخطيب أنت » فليس من هذا ، لأن المراد في الخطب الإيضاح ، وأما هنا فالمراد الإيجاز في اللفظ ليحفظ ، ويدل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قاله في موضع آخر قال « ومن يعصهما فلا يضر إلا نفسه » . واعترض بأن هذا الحديث إنما ورد أيضاً في حديث خطبة النكاح ، وأجيب بأن المقصود في خطبة النكاح أيضاً الإيجاز فلا نقض . وثم أجوبة أخرى ، منها : دعوى الترجيح ، فيكون حيز

المنع أولى لأنه عام . والآخر يحتمل الخصوصية ، ولأنه ناقل والآخر مبنى على الأصل ، ولأنه قول والآخر فعل . ورد بأن احتمال التخصيص في القول أيضاً حاصل بكل قول ، ليس فيه صيغة عموم أصلاً ، ومنها دعوى أنه من الخصائص ، فيمتنع من غير النبي صلى الله عليه وسلم ولا يمتنع منه ، لأن غيره إذا جمع أوهم إطلاقه التسوية ، بخلافه هو فإن منصبه لا يتطرق إليه إيهام ذلك . وإلى هذا مال ابن عبد السلام . ومنها دعوى التفرقة بوجه آخر ، وهو أن كلامه صلى الله عليه وسلم هنا جملة واحدة فلا يحسن إقامة الظاهر فيها مقام المضمر ، وكلام الذى خطب جملتان لا يكره إقامة الظاهر فيهما مقام المضمر . وتعقب هذا بأنه لا يلزم من كونه لا يكره إقامة الظاهر فيهما مقام المضمر أن يكره إقامة الظاهر فيهما مقام الظاهر ، فما وجه الرد على الخطيب مع أنه هو صلى الله عليه وسلم جمع كما تقدم ؟ ويجاب بأن قصة الخطيب - كما قلنا - ليس فيها صيغة عموم ، بل هي واقعة عين ، فيحتمل أن يكون في ذلك المجلس من يخشى عليه توهم التسوية كما تقدم . ومن محاسن الأجوبة في الجمع بين حديث الباب وقصة الخطيب أن تثنية الضمير هنا للإيماء إلى أن المعتبر هو المجموع المركب من المحبتين ، لا كل واحدة منهما ، فإنها وحدها لاغية إذا لم ترتبط بالأخرى . فن يدعى حب الله مثلاً ولا يجب رسوله لا ينفعه ذلك ، ويشير إليه قوله تعالى ﴿ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ﴾ فأوقع متابعتة مكتتفة بين قطري حبة العباد ومحبة الله تعالى للعباد . وأما أمر الخطيب بالإفراد فلأن كل واحد من العصيانيين مستقل باستلزام الغواية ، إذ العطف في تقدير التكرير ، والأصل استقلال كل من المعطوفين في الحكم ، ويشير إليه قوله تعالى ﴿ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ﴾ فأعاد « أطيعوا » في الرسول ولم يعده في أولى الأمر لأنهم لا استقلال لهم في الطاعة كاستقلال الرسول . انتهى ملخصاً من كلام البيضاوى والطيبى . ومنها أجوبة أخرى فيها تكلم : منها أن المتكلم لا يدخل في عموم خطابه ، ومنها أن له أن يجمع بخلاف غيره .

**قوله ( وأن يحب المرء )** قال يحيى بن معاذ : حقيقة الحب في الله أن لا يزيد بالبر ولا ينقص بالجفاء .

**قوله ( وأن يكره أن يعود في الكفر )** زاد أبو نعيم في المستخرج من طريق الحسن بن سفيان عن محمد ابن المثنى شيخ المصنف « بعد إذ أنقذه الله منه » ، وكذا هو في طريق أخرى للمصنف ، والإنقاذ أعم من أن يكون بالعصمة منه ابتداء بأن يولد على الإسلام ويستمر ، أو بالإخراج من ظلمة الكفر إلى نور الإيمان كما وقع لكثير من الصحابة ، وعلى الأول فيحمل قوله « يعود » على معنى الصيرورة ، بخلاف الثانى فإن العود فيه على ظاهره . فإن قيل : قلیم عدّى العود بفى ولم يعده بللى ؟ فالجواب أنه ضمنه معنى الاستقرار ، وكأنه قال يستقر فيه . ومثله قوله تعالى ﴿ وما كان لنا أن نعود فيها ﴾ .

**( تنبيه )** : هذا الإسناد كله بصريون . وأخرجه المصنف بعد ثلاثة أبواب من طريق شعبة عن قتادة عن أنس ، واستدل به على فضل من أكره على الكفر فترك البتة إلى أن قتل ، وأخرجه من هذا الوجه في الأدب في فضل الحب في الله ، ولفظه في هذه الرواية « وحتى أن يقذف في النار أحب إليه من أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أنقذه الله منه » وهى أبلغ من لفظ حديث الباب ، لأنه سوى فيه بين الأمرين ، وهنا جعل الوقوع في نار الدنيا أولى من الكفر الذى أنقذه الله بالخروج منه من نار الأخرى ، وكذا رواه مسلم من هذا الوجه ، وصرح النسائى في روايته والإسماعيلي بسامع قتادة له من أنس ، والله الموفق . وأخرجه النسائى من

طريق طلق بن حبيب عن أنس وزاد في الخصلة الثانية ذكر البغض في الله ولفظه « وأن يحب في الله ويبغض في الله » وقد تقدم للمصنف في ترجمته « والحب في الله والبغض في الله من الإيمان » وكأنه أشار بذلك إلى هذه الرواية . والله أعلم .

### باب علامة الإيمان حب الأنصار

[١٧] ١٧- حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة أخبرني عبد الله بن عبد الله بن جبر قال : سمعت أنساً

عن النبي صلى الله عليه قال : « آية الإيمان حب الأنصار ، وآية النفاق بغض الأنصار » .

[الحديث ١٧- طرفه في : ٣٧٨٤] .

**قوله ( باب )** هو منون . ولما ذكر في الحديث السابق أنه « لا يحبه إلا الله » عقبه بما يشير إليه من أن حب الأنصار كذلك ، لأن محبة من يحبهم من حيث هذا الوصف - وهو النصرة - إنما هو لله تعالى ، فهم وإن دخلوا في عموم قوله « لا يحبه إلا الله » لكن التنصيص بالتخصيص دليل العناية .

**قوله ( حدثنا أبو الوليد )** هو الطيالسي

**قوله ( جبر )** بفتح الجيم وسكون الموحدة ، وهو ابن عتيك الأنصاري ، وهذا الراوي ممن وافق اسمه اسم أبيه . .

**قوله ( آية الإيمان )** هو بهزة ممدودة وباء تحتانية مفتوحة وهاء تأنيث ، والإيمان مجرور بالإضافة . هذا هو المعتمد في ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات ، في الصحيحين والسنن والمستخرجات والمسانيد . والآية : العلامة كما ترجم به المصنف ، ووقع في إعراب الحديث لأبي البقاء العكبري « إنه الإيمان » بهزة مكسورة ونون مشددة وهاء ، والإيمان مرفوع ، وأعربه فقال : إن للتأكيد ، والهاء ضمير الشأن ، والإيمان مبتدأ وما بعده خبر ، ويكون التقدير : إن الشأن الإيمان حب الأنصار . وهذا تصحيف منه . ثم فيه نظر من جهة المعنى لأنه يقتضي حصر الإيمان في حب الأنصار ، وليس كذلك . فإن قيل : واللفظ المشهور أيضاً يقتضي الحصر ، وكذا ما أورده المصنف في فضائل الأنصار من حديث البراء بن عازب « الأنصار لا يحبهم إلا المؤمن » ، فالجواب عن الأول أن العلامة كالحاصة تطرد ولا تنعكس ، فإن أخذ من طريق المفهوم فهو مفهوم لقب لا عبرة به . سلمنا الحصر لكنه ليس حقيقياً بل ادعائياً للمبالغة ، أو هو حقيقي لكنه خاص بمن أبغضهم من حيث النصرة . والجواب عن الثاني أن غايته أن لا يقع حب الأنصار إلا للمؤمن . وليس فيه نفى الإيمان عمن لم يقع منه ذلك ، بل فيه أن غير المؤمن لا يحبهم . فإن قيل : فعلى الشق الثاني هل يكون من أبغضهم منافقاً وإن صدق وأقر ؟ فالجواب أن ظاهر اللفظ يقتضيه ، لكنه غير مراد . فيحمل على تقييد البغض بالجهة ، فن أبغضهم من جهة هذه الصفة - وهي كونهم نصروا رسول الله صلى الله عليه وسلم - أثر ذلك في تصديقه فيصح أنه منافق . ويقرب هذا الحمل زيادة أبي نعيم في المستخرج في حديث البراء بن عازب « من أحب الأنصار فبحبي أحبهم ، ومن أبغض الأنصار فببغضي أبغضهم » . ويأتى مثل هذا في الحب كما سبق . وقد أخرج مسلم من حديث أبي سعيد رفعه « لا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر » ، ولاحمد من

حديثه « حب الأنصار إيمان وبغضهم نفاق » . ويحتمل أن يقال إن اللفظ خرج على معنى التحذير فلا يراد ظاهره ، ومن ثم لم يقابل الإيمان بالكفر الذي هو ضده ، بل قابله بالنفاق إشارة إلى أن الترغيب والترهيب إنما خوطب به من يظهر الإيمان ، أما من يظهر الكفر فلا ، لأنه مرتكب ما هو أشد من ذلك .

**قوله ( الأنصار )** هو جمع ناصر كأصحاب وصاحب ، أو جمع نصير كأشراف وشريف ، واللام فيه للعهد أى أنصار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمراد الأوس والخزرج ، وكانوا قبل ذلك يعرفون بنى قيلة بقاف مفتوحة وياء تحتانية ساكنة وهى الأم التى تجمع القبيلتين ، فسماهم رسول الله صلى الله عليه وسلم « الأنصار » فصار ذلك علماً عليهم ، وأطلق أيضاً على أولادهم وحلفائهم ومواليهم . وخصوا بهذه المنقبة العظمى لما فازوا به دون غيرهم من القبائل من إيواء النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه والقيام بأمرهم ومواساتهم بأنفسهم وأموالهم وإيثارهم إياهم فى كثير من الأمور على أنفسهم ، فكان صنيعهم لذلك موجباً لمعاداتهم جميع الفرق الموجودين من عرب وعجم ، والعداوة تجر البغض ، ثم كان ما اختصوا به مما ذكر موجباً للحسد ، والحسد يجرب البغض ، فلهذا جاء التحذير من بغضهم والترغيب فى حبهم حتى جعل ذلك آية الإيمان والنفاق ، تنوياً بعظيم فضلهم ، وتنبيهاً على كريم فعلهم ، وإن كان من شاركهم فى معنى ذلك مشاركاً لهم فى الفضل المذكور كل بقسطه . وقد ثبت فى صحيح مسلم عن على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له « لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق » ، وهذا جار باطراد فى أعيان الصحابة ، لتحقيق مشترك الإكرام ، لما لهم من حسن الغناء فى الدين . قال صاحب المفهم : وأما الحروب الواقعة بينهم فإن وقع من بعضهم بغض لبعض فذاك من غير هذه الجهة ، بل الأمر الطارئ الذى اقتضى المخالفة ، ولذلك لم يحكم بغضهم على بعض بالنفاق ، وإنما كان حالهم فى ذاك حال المجتهدين فى الأحكام : للمصيب أجران وللمخطئ أجر واحد . والله أعلم .

## ب

[١٨] ١٨ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو إدريس عائذ الله ابن عبد الله أن عبادة بن الصامت - وكان شهيداً بداراً ، وهو أحد النقباء ليلة العقبة - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وحوله عصاة من أصحابه : « بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تسرقوا ، ولا تزنوا ، ولا تقتلوا أولادكم ، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تعصوا فى معروف ، فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب فى الدنيا فهو كفارة ، ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عاقبه » . فبايعناه على ذلك .

[الحديث ١٨ - أطرافه فى : ٣٨٩٢ ، ٣٨٩٣ ، ٣٩٩٩ ، ٤٨٩٤ ، ٦٧٨٤ ، ٦٨٠١ ، ٦٨٧٣ ، ٧٠٥٥ ، ٧١٩٩ ،

[٧٤٦٨ ، ٧٢١٣ .]



**قوله ( باب )** كذا في روايتنا بلا ترجمة . وسقط من رواية الأصيلي أصلاً ، فحديثه عنده من جملة الترجمة التي قبله ، وعلى روايتنا فهو متعلق بها أيضاً ، لأن الباب إذا لم تذكر له ترجمة خاصة يكون بمنزلة الفصل مما قبله مع تعاقبه به ، كصنيع مصنفى الفقهاء . ووجه التعلق أنه لما ذكر الأنصار في الحديث الأول أشار في هذا إلى ابتداء السبب في تلقيهم بالأنصار ، لأن أول ذلك كان ليلة العقبة لما توافقوا مع النبي صلى الله عليه وسلم عند عقبة منى في الموسم ، كما سيأتى شرح ذلك إن شاء الله تعالى في السيرة النبوية من هذا الكتاب . وقد أخرج المصنف حديث هذا الباب في مواضع آخر : في باب من شهد بدرأ لقوله فيه « كان شهد بدرأ » ، وفي باب وفود الأنصار لقوله فيه « وهو أحد النقباء » ، وأورده هنا لتعلقه بما قبله كما بيناه . ثم إن في منته ما يتعلق بمباحث الإيمان من وجهين آخرين : أحدهما أن اجتناب المناهى من الإيمان كامثال الأوامر ، وثانيهما أنه تضمن الرد على من يقول : إن مرتكب الكبيرة كافر أو مخلد في النار كما سيأتى تقريره إن شاء الله تعالى .

**قوله ( عائد الله )** هو اسم علم أى ذو عيادة بالله ، وأبوه عبد الله بن عمرو الخولاني صحابى ، وهو من حيث الرواية تابعى كبير ، وقد ذكر في الصحابة لأن له رؤية ، وكان مولده عام حنين . والإسناد كله شاميون **قوله ( وكان شهد بدرأ )** يعنى حضر الوقعة المشهورة الكائنة بالمكان المعروف ببدر ، وهى أول وقعة قاتل النبي صلى الله عليه وسلم فيها المشركين ، وسيأتى ذكرها في المغازى . ويحتمل أن يكون قاتل ذلك أبو إدريس ، فيكون متصلاً إذا حمل على أنه سمع ذلك من عبادة ، أو الزهرى فيكون منقطعاً . وكذا قوله « وهو أحد النقباء » .

**قوله ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم )** سقط قبلها من أصل الرواية لفظ « قال » وهو خير أن ، لأن قوله « وكان » وما بعدها معترض ، وقد جرت عادة كثير من أهل الحديث بحذف قال خطأ لكن حيث يتكرر في مثل « قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولا بد عندهم مع ذلك من النطق بها ، وقد ثبتت في رواية المصنف لهذا الحديث بإسناده هذا في باب من شهد بدرأ فاعلمها سقطت هنا ممن بعده ، ولأحمد عن أبى اليمان بهذا الإسناد أن عبادة حدثه .

**قوله ( وحوله )** بفتح اللام على الظرفية ، والعصاة بكسر العين : الجماعة من العشرة إلى الأربعين ، ولا واحد لها من لفظها . وقد جمعت على عصائب وعصب .

**قوله ( بايعونى )** زاد في باب وفود الأنصار « تعالوا بايعونى » ، والمبايعة عبارة عن المفاصلة ، سميت بذلك تشبيهاً بالمعاوضة المالية كما في قوله تعالى ﴿ إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ﴾ .

**قوله ( ولا تقتلوا أولادكم )** قال محمد بن إسماعيل التيمى وغيره : خص القتل بالأولاد لأنه قتل وقطعية رحم . فالعناية بالنهى عنه أكد : ولأنه كان شائعاً فيهم ، وهو وأد البنات وقتل البنين خشية الإملاق ، أو خصهم بالذكر لأنهم بصد أن لا يدفعوا عن أنفسهم .

**قوله ( ولا تأتوا بيهتان )** البيتان الكذب الذى يهت ساءمه ، وخص الأيدى والأرجل بالاقتراء لأن معظم الأفعال تقع بهما ، إذ كانت هى العوامل والحوامل للمباشرة والسعى ، وكذا يسمون الصنائع الأبدى .

وقد يعاقب الرجل بجناية قولية فيقال : هذا بما كسبت يداك . ويحتمل أن يكون المراد لا تبهتوا الناس كفاحاً وبعضكم يشاهد بعضاً ، كما يقال : قلت كذا بين يدي فلان ، قاله الخطابي ، وفيه نظر لذكر الأرجل . وأجاب الكرمانى بأن المراد الأيدي ، وذكر الأرجل تأكيداً ، ومحصله أن ذكر الأرجل إن لم يكن مقتضياً فليس بمانع . ويحتمل أن يكون المراد بما بين الأيدي والأرجل القلب لأنه هو الذى يترجم اللسان عنه ، فلذلك نسب إليه الاقتراء ، كأن المعنى : لا ترموا أحداً بكذب تزورونه فى أنفسكم ثم تبهتون صاحبه بالسنتكم . وقال أبو محمد ابن أبى جمرة : يحتمل أن يكون قوله « بين أيديكم » أى فى الحال ، وقوله « وأرجلكم » أى فى المستقبل ، لأن السعى من أفعال الأرجل . وقال غيره : أصل هذا كان فى بيعة النساء ، وكفى بذلك — كما قال الهروى فى الغريين — عن نسبة المرأة الولد الذى تزنى به أو تلتقطه إلى زوجها . ثم لما استعمل هذا اللفظ فى بيعة الرجال احتجج إلى حملة على غير ما ورد فيه أولاً . والله أعلم .

**قوله ( ولا تعصوا ) للإسماعيلى فى باب وفود الأنصار « ولا تعصوني » وهو مطابق للآية ، والمعروف ما عرف من الشارع حسنه نهياً وأمرأ .**

**قوله ( فى معروف )** قال النووى : يحتمل أن يكون المعنى ولا تعصوني ولا أحد أولى الأمر عليكم فى المعروف ، فيكون التقيد بالمعروف متعلقاً بشئ بعده . وقال غيره : نبه بذلك على أن طاعة المخلوق إنما تجب فيما كان غير معصية لله ، فهى جديرة بالتوقى فى معصية الله .

**قوله ( فمن وفى منكم )** أى ثبت على العهد . وفى بالتخفيف ، وفى رواية بالتشديد ، وهما بمعنى **قوله ( فأجره على الله )** أطلق هذا على سبيل التضمين ، لأنه لما أن ذكر المبايعة المقتضية لوجود العوضين أثبت ذكر الأجر فى موضع أحدهما . وأفصح فى رواية الصنابجى عن عبادة فى هذا الحديث فى الصحيحين بتعيين العوض فقال « الجنة » ، وعبر هنا بلفظ « على » للمبالغة فى تحقق وقوعه كالواجبات ، ويتعين حملة على غير ظاهره للأدلة القائمة على أنه لا يجب على الله شئ ، وسياق فى حديث معاذ فى تفسير حق الله على العباد تقرير هذا . فإن قيل : لم اقتصر على المنهيات ولم يذكر المأمورات ؟ فالجواب أنه لم يهملها ، بل ذكرها على طريق الإجمال فى قوله « ولا تعصوا » إذ العصيان مخالفة الأمر ، والحكمة فى التنصيص على كثير من المنهيات دون المأمورات أن الكف أسير من إنشاء الفعل ، لأن اجتناب المفسد مقدم على اجتلاب المصالح ، والتخلى عن الرذائل قبل التحلى بالفضائل .

**قوله ( ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب )** زاد أحمد فى روايته « به » . قوله ( فهو ) أى العقاب ( كفارة ) ، زاد أحمد « له » وكذا هو للمصنف من وجه آخر فى باب المشيئة من كتاب التوحيد ، وزاد « وطهور » . قال النووى : عموم هذا الحديث مخصوص بقوله تعالى « إن الله لا يغفر أن يشرك به » فالمرتد إذا قتل على ارتداده لا يكون القتل له كفارة . قلت : وهذا بناء على أن قوله « من ذلك شيئاً » يتناول جميع ما ذكر وهو ظاهر ، وقد قيل : يحتمل أن يكون المراد ما ذكر بعد الشرك ، بقرينة أن المخاطب بذلك المسلمون فلا يدخل حتى يحتاج إلى إخراجه ، ويؤيده رواية مسلم من طريق أبى الأشعث عن عبادة فى هذا الحديث « ومن أتى منكم حداً » إذ القتل على الشرك لا يسمى حداً . لكن يعكر على هذا القائل أن الفاء فى قوله « فمن » لترتب ما بعدها على ما قبلها ، وخطاب المسلمين بذلك لا يمنع التحذير من الإشراك . وما ذكر

في الحد عرفى حادث ، فالصواب ما قال النووي . وقال الطيبي : الحق أن المراد بالشرك الشرك الأصغر وهو الرياء ، ويدل عليه تنكير شيئاً أى شركاً أياً ما كان . وتعقب بأن عرف الشارع إذا أطلق الشرك إنما يريد به ما يقابل التوحيد ، وقد تكرر هذا اللفظ في الكتاب والأحاديث حيث لا يراد به إلا ذلك . ويحاج بأن طلب الجمع يقتضى ارتكاب المجاز ، فما قاله محتمل وإن كان ضعيفاً . ولكن يعكر عليه أيضاً أنه عقب الإصابة بالعقوبة في الدنيا ، والرياء لا عقوبة فيه ، فوضح أن المراد الشرك وأنه مخصوص .

وقال القاضي عياض : ذهب أكثر العلماء أن الحدود كفارات واستدلوا بهذا الحديث ، ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا أدرى الحدود كفارة لأهلها أم لا » ، لكن حديث عبادة أصبح إسناداً . ويمكن - يعني على طريق الجمع بينهما - أن يكون حديث أبي هريرة ورد أولاً قبل أن يعلمه الله ، ثم أعلمه بعد ذلك . قلت : حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم في المستدرک والبزار من رواية معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وهو صحيح على شرط الشيخين . وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر ، وذكر الدارقطني أن عبد الرزاق تفرد بوصله ، وأن هشام بن يوسف رواه عن معمر فأرساه . قلت : وقد وصله آدم بن أبي إياس عن ابن أبي ذئب وأخرجه الحاكم أيضاً فحقيق رواية معمر ، وإذا كان صحيحاً فالجمع - الذي جمع به القاضي - حسن ، لكن القاضي ومن تبعه جازمون بأن حديث عبادة هذا كان بمكة ليلة العقبة لما بايع الأنصار رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعة الأولى بمضى ، وأبو هريرة إنما أسلم بعد ذلك بسبع سنين عام خيبر ، فكيف يكون حديثه متقدماً ؟ وقالوا في الجواب عنه : يمكن أن يكون أبو هريرة ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما سمعه من صحابي آخر كان سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم قديماً ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك أن الحدود كفارة كما سمعه عبادة ، وفي هذا تعسف . ويطلبه أن أبا هريرة صرح بسامعه ، وأن الحدود لم تكن نزلت إذ ذاك .

والحق عندي أن حديث أبي هريرة صحيح وهو ما تقدم على حديث عبادة ، والمبايعة المذكورة في حديث عبادة على الصفة المذكورة لم تقع ليلة العقبة ، وإنما كان ليلة العقبة ما ذكر ابن إسحق وغيره من أهل المغازي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن حضر من الأنصار « أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبنائكم » فبايعوه على ذلك ، وعلى أن يرحل إليهم هو وأصحابه . وسيأتى في هذا الكتاب - في كتاب الفتن وغيره - من حديث عبادة أيضاً قال : بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره .. الحديث . وأصرح من ذلك في هذا المراد ما أخرجه أحمد والطبراني من وجه آخر عن عبادة أنه جرت له قصة مع أبي هريرة عند معاوية بالشام « فقال : يا أبا هريرة إنك لم تكن معنا إذ بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في النشاط والكسل ، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وعلى أن نقول بالحق ولا نخاف في الله لومة لائم ، وعلى أن نصر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم علينا يثرب فنمنعه مما نمنع منه أنفسنا وأزواجنا وأبنائنا ، ولنا الجنة . فهذه بيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي بايعناه عليها . فذكر بقية الحديث . وعند الطبراني له طريق أخرى وألفاظ قريبة من هذه . وقد وضح أن هذا هو الذي وقع في البيعة الأولى .

ثم صدرت مبايعات أخرى ستذكر في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، منها هذه البيعة في حديث

الباب في الزجر عن الفواحش المذكورة . والذي يقوى أنها وقعت بعد فتح مكة بعد أن نزلت الآية التي في الممتحنة وهي قوله تعالى ﴿ يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبایعنك ﴾ ونزول هذه الآية متأخر بعد قصة الحديبية بلا خلاف ، والدليل على ذلك ما عند البخارى في كتاب الحدود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهرى في حديث عبادة هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بايعهم قرأ الآية كلها ، وعنده في تفسير الممتحنة من هذا الوجه قال « قرأ آية النساء » ولمسلم من طريق معمر عن الزهرى قال « فتلا علينا آية النساء قال : أن لا تشركن بالله شيئاً » وللنسائي من طريق الحارث بن فضيل عن الزهرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ألا تباعوننى على ما بايع عليه النساء : أن لا تشرکوا بالله شيئاً » الحديث . وللطبراني من وجه آخر عن الزهرى بهذا السند « بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما بايع عليه النساء يوم فتح مكة » . ولمسلم من طريق أبى الأشعث عن عبادة في هذا الحديث « أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخذ على النساء » . فهذه أدلة ظاهرة في أن هذه البيعة إنما صدرت بعد نزول الآية ، بل بعد صدور البيعة ، بل بعد فتح مكة ، وذلك بعد إسلام أبى هريرة بمدة . ويؤيد هذا ما رواه ابن أبى خيثمة في تاريخه عن أبيه عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوى عن أيوب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أبایعکم على أن لا تشرکوا بالله شيئاً » فذكر نحو حديث عبادة ، ورجاله ثقات . وقد قال إسحق بن راهويه : إذا صح الإسناد إلى عمرو بن شعيب فهو كأیوب عن نافع عن ابن عمر اه . وإذا كان عبد الله بن عمرو أحد من حضر هذه البيعة وليس هو من الأنصار ولا ممن حضر بيعتهم وإنما كان إسلامه قرب إسلام أبى هريرة وضح تغاير البيعتين — بيعة الأنصار ليلة العقبة وهي قبل الهجرة إلى المدينة ، وبيعة أخرى وقعت بعد فتح مكة وشهداها عبد الله بن عمرو وكان إسلامه بعد الهجرة بمدة طويلة — ومثل ذلك ما رواه الطبراني من حديث جرير قال « بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل ما بايع عليه النساء » فذكر الحديث ، وكان إسلام جرير متأخراً عن إسلام أبى هريرة على الصواب ، وإنما حصل الالتباس من جهة أن عبادة بن الصامت حضر البيعتين معاً ، وكانت بيعة العقبة من أجل ما يتمدح به ، فكان يذكرها إذا حدث تنوياً بسابقتها ، فلما ذكر هذه البيعة التي صدرت على مثل بيعة النساء عقب ذلك توهم من لم يقف على حقيقة الحال أن البيعة الأولى وقعت على ذلك . ونظيره ما أخرجه أحمد من طريق محمد بن إسحق عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن أبيه عن جده — وكان أحد النقباء — قال « بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعة الحرب » وكان عبادة من الإثنى عشر الذين بايعوا في العقبة الأولى « على بيعة النساء وعلى السمع والطاعة في عسرنا ويسرنا » الحديث ، فإنه ظاهر في اتحاد البيعتين ، ولكن الحديث في الصحيحين كما سيأتى في الأحكام ليس فيه هذه الزيادة ، وهو من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عبادة بن الوليد . والصواب أن بيعة الحرب بعد بيعة العقبة لأن الحرب إنما شرع بعد الهجرة ، ويمكن تأويل رواية ابن إسحق وردها إلى ما تقدم ، وقد اشتملت روايته على ثلاث بيعات : بيعة العقبة وقد صرح أنها كانت قبل أن يفرض الحرب في رواية الصنابحي عن عبادة عند أحمد ، والثانية بيعة الحرب وسيأتى في الجهاد أنها كانت على عدم الفرار ، والثالثة بيعة النساء أى التي وقعت على نظير بيعة النساء . والراجح أن التصريح بذلك وهم من بعض الرواة ، والله أعلم . ويعكر على ذلك التصريح في رواية ابن إسحق من طريق الصنابحي عن عبادة أن بيعة ليلة العقبة كانت على مثل بيعة النساء ، واتفق وقوع

ذلك قبل أن تنزل الآية ، وإنما أضيفت إلى النساء لضبطها بالقرآن . ونظيره ما وقع في الصحيحين أيضاً من طريق الصنابحي عن عبادة قال « إني من النقباء الذين بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، وقال « بايعناه على أن لا نشرك بالله شيئاً » الحديث . فظاهر هذا اتحاد البيعتين ، ولكن المراد ما قررته أن قوله « إني من النقباء الذين بايعوا » — أى ليلة العقبة — على الإيواء والنصر ، وما يتعلق بذلك ، ثم قال : بايعناه الخ أى في وقت آخر ، ويشير إلى هذا الإتيان بالواو العاطفة في قوله « وقال بايعناه » . وعليك برد ما أتى من الروايات موهماً بأن هذه البيعة كانت ليلة العقبة إلى هذا التأويل الذي نهجت إليه فيرتفع بذلك الإشكال ، ولا يبقى بين حديثي أبي هريرة وعبادة تعارض ، ولا وجه بعد ذلك للتوقف في كون الخلود كفارة . واعلم أن عبادة بن الصامت لم ينفرد برواية هذا المعنى ، بل روى ذلك على بن أبي طالب وهو في الترمذي وصححه الحاكم وفيه « من أصاب ذنباً فعوقب به في الدنيا فالله أكرم من أن يشتى العقوبة على عبده في الآخرة » وهو عند الطبراني بإسناد حسن من حديث أبي تيممة الهجيمي ، ولأحمد من حديث خزيمه بن ثابت بإسناد حسن ولفظه « من أصاب ذنباً أقيم عليه ذلك الذنب فهو كفارة له » . وللطبراني عن ابن عمرو مرفوعاً « ما عوقب رجل على ذنب إلا جعله الله كفارة لما أصاب من ذلك الذنب » . وإنما أطلت في هذا الموضوع لأنني لم أر من أزال اللبس فيه على الوجه المرضي ، والله الهادي .

**قوله ( فعوقب به )** قال ابن التين : يريد به القطع في السرقة والجلد أو الرجم في الزنا . قال : وأما قتل الولد فليس له عقوبة معلومة ، إلا أن يريد قتل النفس فكفى عنه ، قلت : وفي رواية الصنابحي عن عبادة في هذا الحديث ﴿ ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ﴾ ولكن قوله في حديث الباب « فعوقب به » أعم من أن تكون العقوبة حداً أو تعزيراً . قال ابن التين : وحكى عن القاضي إسماعيل وغيره أن قتل القاتل إنما هو رادع لغيره ، وأما في الآخرة فالطلب للمقتول قائم لأنه لم يصل إليه حق . قلت : بل وصل إليه حق وأى حق ، فإن المقتول ظلماً تكفر عنه ذنوبه بالقتل ، كما ورد في الخبر الذي صححه ابن حبان وغيره « إن السيف محمى للخطايا » ، وعن ابن مسعود قال « إذا جاء القتل محال كل شيء » رواه الطبراني ، وله عن الحسن ابن علي نحوه ، وللإزار عن عائشة مرفوعاً « لا يمر القتل بذنوب إلا محاه » فلولا القتل ما كُفرت ذنوبه ، وأى حق يصل إليه أعظم من هذا ؟ ولو كان حد القتل إنما شرع للردع فقط لم يشرع العفو عن القاتل ، وهل تدخل في العقوبة المذكورة المصائب الدنيوية من الآلام والأسقام وغيرها ؟ فيه نظر . ويدل للمنع قوله « ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله » فإن هذه المصائب لا تنافي الستر ، ولكن بينت الأحاديث الكثيرة أن المصائب تكفر الذنوب ، فيحتمل أن يراد أنها تكفر ما لا حد فيه . والله أعلم .

ويستفاد من الحديث أن إقامة الحد كفارة للذنوب ولو لم يتب المحدث ، وهو قول الجمهور . وقيل لا بد من التوبة ، وبذلك جزم بعض التابعين ، وهو قول المعتزلة ، ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين بغوى وطائفة يسيرة ، واستدلوا باستثناء من تاب في قوله تعالى ﴿ إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ﴾ والجواب في ذلك أنه في عقوبة الدنيا ، ولذلك قيدت بالقدره عليه .

**قوله ( ثم ستره الله )** زاد في رواية كريمة « عليه » .

**قوله ( فهو إلى الله )** قال المازني فيه رد على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب ، ورد على المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الفاسق إذا مات بلا توبة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بأنه تحت المشيئة ، ولم يقل لا بد أن يعذبه . وقال الطيبي : فيه إشارة إلى الكف عن الشهادة بالنار على أحد أو بالجنة لأحد إلا من ورد النص فيه بعينه . قلت : أما الشق الأول فواضح . وأما الثاني فالإشارة إليه إنما تستفاد من الحمل على غير ظاهر الحديث وهو متعين .

**قوله ( إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه )** يشمل من تاب من ذلك ومن لم يتب ، وقال بذلك طائفة ، وذهب الجمهور إلى أن من تاب لا يبقى عليه مؤاخذه ، ومع ذلك فلا يأمن مكر الله لأنه لا اطلاع له هل قبلت توبته أو لا . وقيل يفرق بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب ، واختلف فيمن أتى ما يوجب الحد ، فقيل : يجوز أن يتوب سراً ويكفيه ذلك . وقيل : بل الأفضل أن يأتي الإمام ويعترف به ويسأله أن يقيم عليه الحد كما وقع لما عز والغامدية . وفصل بعض العلماء بين أن يكون معلناً بالفجور فيستحب أن يعلن بتوبته وإلا فلا . ( نفيه ) زاد في رواية الصناجعي عن عبادة في هذا الحديث « ولا ينتهب » وهو مما يتمسك به في أن البيعة متأخرة ، لأن الجهاد عند بيعة العقبة لم يكن فرض ، والمراد بالانتهاج ما يقع بعد القتال في الغنائم . وزاد في روايته أيضاً : « ولا يعصى بالجنة » ، إن فعلنا ذلك ، فإن غشنا من ذلك شيئاً ما كان قضاء ذلك إلى الله » أخرجه المصنف في باب وفود الأنصار عن قتبية عن الليث ، ووقع عنده « ولا يقضى » بقاف وضاد معجمة وهو تصحيف ، وقد تكلف بعض الناس في تخريجه وقال : إنه نهاكم عن ولاية القضاء ، ويبطله أن عبادة رضي الله عنه ولي قضاء فلسطين في زمن عمر رضي الله عنهما . وقيل : إن قوله « بالجنة » متعلق بيقضى ، أى لا يقضى بالجنة لأحد معين . قلت : لكن يبقى قوله « إن فعلنا ذلك » بلا جواب ، ويكفى في ثبوت دعوى التصحيف فيه رواية مسلم عن قتبية بالعين والصاد المهملتين ، وكذا الإسماعيلي عن الحسن ابن سفيان ، ولأبي نعيم من طريق موسى بن هرون كلاهما عن قتبية ، وكذا هو عند البخاري أيضاً في هذا الحديث في الديات عن عبد الله بن يوسف عن الليث في معظم الروايات ، لكن عند الكشميणी بالقاف والضاد أيضاً وهو تصحيف كما بيناه . وقوله « بالجنة » إنما هو متعلق بقوله في أوله « بايعنا » . والله أعلم .

باب

### من الدين الفرار من الفتن

١٩ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر ، يفرّ بدينه من الفتن » .

[الحديث ١٩ - أطرافه في : ٣٣٠٠ ، ٣٦٠٠ ، ٦٤٩٥ ، ٧٠٨٨] .

**قوله ( باب من الدين الفرار من الفتن )** عدل المصنف عن الترجمة بالإيمان - مع كونه ترجم لأبواب

الإيمان — مراعاة لفظ الحديث ، ولما كان الإيمان والإسلام مترادفين في عرف الشرع وقال الله تعالى ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ صح إطلاق الدين في موضع الإيمان .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن مسلمة )** هو القعنبى أحد رواة الموطأ ، نسب إلى جده قعنب ، وهو بصرى أقام بالمدينة مدة .

**قوله ( عن أبيه )** هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبى صعصعة ، فسقط الحارث من الرواية ، واسم أبى صعصعة عمرو بن زيد بن عوف الأنصارى ثم المازنى ، هلك فى الجاهلية ، وشهد ابنه الحارث أحداً ، واستشهد باليمامة .

**قوله ( عن أبى سعيد )** اسمه سعد على الصحيح — وقيل سنان — ابن مالك بن سنان ، استشهد أبوه بأحد ، وكان هو من المكثرين . وهذا الإسناد كله مدينون ، وهو من أفراد البخارى عن مسلم . نعم أخرج مسلم فى الجهاد — وهو عند المصنف أيضاً من وجه آخر — عن أبى سعيد حديث الأعرابى الذى سأل : أى الناس خير ؟ قال : مؤمن مجاهد فى سبيل الله بنفسه وماله . قال : ثم من ؟ قال : مؤمن فى شعب من الشعاب يتقى الله ويدع الناس من شره . وليس فيه ذكر الفتن . وهى زيادة من حافظ فيقيد بها المطلق . ولها شاهد من حديث أبى هريرة عند الحاكم ، ومن حديث أم مالك البهزية عند الترمذى ، ويؤيده ما ورد من النهى عن سكنى البوادي والسياسة والعزلة ، وسيأتى مزيد لذلك فى كتاب الفتن .

**قوله ( يوشك )** بكسر الشين المعجمة أى يقرب .

**قوله ( غير )** بالنصب على الخبر ، وغنم الاسم ، وللأصيل برفع خير ونصب غنما على الخبرية ، ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ويقدر فى يكون ضمير الشأن قاله ابن مالك ، لكن لم تجئ به الرواية .

**قوله ( يتبع )** بتشديد التاء ويجوز إسكانها ، « وشعف » بفتح المعجمة والعين المهملة جمع شفعة كأكرم وأكمة وهى رؤوس الجبال .

**قوله ( ومواقع القطر )** بالنصب عطفاً على شعف ، أى بطون الأودية ، وخصهما بالذكر لأنهما مظان المرعى .

**قوله ( يفر بدينه )** أى بسبب دينه . و « من » ابتدائية ، قال الشيخ النووى : فى الاستدلال بهذا الحديث للترجمة نظر ، لأنه لا يلزم من لفظ الحديث عد الفرار ديناً ، وإنما هو صيانة للدين . قال : فلعله لما رآه صيانة للدين أطلق عليه اسم الدين . وقال غيره : إن أريد بمن كونها جنسية أو تبعية فالنظر متجه ، وإن أريد كونها ابتدائية أى الفرار من الفتنة منشؤه الدين فلا يتجه النظر . وهذا الحديث قد ساقه المصنف أيضاً فى كتاب الفتن ، وهو أليق المواضع به ، والكلام عليه يستوفى هناك إن شاء الله تعالى .

ب

قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أنا أعلمكم بالله »

وأن المعرفة فعل القلب ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾

[٢٠]

٢٠- حدثنا محمد قال أنا عبدة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه إذا أمرهم أمرهم من الأعمال بما يطيقون . قالوا : إنا لسنا كهيتك يا رسول الله ، إن الله قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر . فيغضب حتى يُعرف الغضب في وجهه ثم يقول : « إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا » .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم )** هو مضاف بلا تردد .

**قوله ( أنا أعلمكم )** كذا في رواية أبي زر ، وهو لفظ الحديث الذي أورده في جميع طرقه . وفي رواية الأصيل « أعرفكم » وكأنه مذكور بالمعنى حملا على ترادفهما هنا ، وهو ظاهر هنا وعليه عمل المصنف .  
**قوله ( وأن المعرفة )** بفتح أن والتقدير : باب بيان أن المعرفة . وورد بكسرها وتوجيهه ظاهر . وقال الكرماني : هو خلاف الرواية والدراية .

**قوله ( لقوله تعالى )** مراده الاستدلال بهذه الآية على أن الإيمان بالقول وحده لا يتم إلا بانضمام الاعتقاد إليه والاعتقاد فعل القلب . وقوله ﴿ بما كسبت قلوبكم ﴾ أى بما استقر فيها ، والآية وإن وردت في الإيمان بالفتح فالاستدلال بها في الإيمان بالكسر واضح للاشتراك في المعنى ، إذ مدار الحقيقة فيهما على عمل القلب . وكان المصنف لمح بتفسير زيد بن أسلم ، فإنه في قوله تعالى ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ﴾ قال : هو كقول الرجل إن فعلت كذا فأنا كافر ، قال : لا يؤاخذكم الله بذلك حتى يعقد به قلبه ، فظهرت المناسبة بين الآية والحديث ، وظهر وجه دخولهما في مباحث الإيمان ، فإن فيه دليلا على بطلان قول الكرامية : إن الإيمان قول فقط ، ودليلا على زيادة الإيمان ونقصانه لأن قوله صلى الله عليه وسلم « أنا أعلمكم بالله » ظاهر في أن العلم بالله درجات ، وأن بعض الناس فيه أفضل من بعض ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم منه في أعلى الدرجات والعلم بالله يتناول ما بصفاته وما بأحكامه وما يتعلق بذلك ، فهذا هو الإيمان حقاً .

**( فائدة )** : قال إمام الحرمين : أجمع العلماء على وجوب معرفة الله تعالى ، واختلفوا في أول واجب فقيل : المعرفة ، وقيل النظر ، وقال المقترح : لا اختلاف في أن أول واجب خطايا ومقصوداً المعرفة ، وأول واجب اشتغالا وأداء القصد إلى النظر . وفي نقل الإجماع نظر كبير ومنازعة طويلة ، حتى نقل جماعة الإجماع في نقيضه ، واستدلوا بإطباق أهل العصر الأول على قبول الإسلام ممن دخل فيه من غير تنقيب ، والآثار في ذلك كثيرة جداً . وأجاب الأولون عن ذلك بأن الكفار كانوا يذبون عن دينهم ويقاتلون عليه ، فرجوعهم عنه دليل على ظهور الحق لهم . ومقتضى هذا أن المعرفة المذكورة يكتفى فيها بأدنى نظر ، بخلاف ما قرروه . ومع ذلك فقول الله تعالى ﴿ فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ . وحديث « كل مولود يولد على الفطرة » ظاهران في دفع هذه المسألة من أصلها ، وسيأتي مزيد بيان لهذا في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى .



وقد نقل القدوة أبو محمد بن أبي جمرة عن أبي الوليد الباجي عن أبي جعفر السمناني - وهو من كبار الأشاعرة - أنه سمعه يقول : إن هذه المسألة من مسائل المعتزلة بقيت في المذهب ، والله المستعان . وقال النووي في الآية دليل على المذهب الصحيح أن أفعال القلوب يؤخذ بها إن استقرت ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم « إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل » فمحمول على ما إذا لم تستقر . قلت : ويمكن أن يستدل لذلك من عموم قوله « أو تعمل » لأن الاعتقاد هو عمل القلب ، وهذه المسألة تكلمة تذكر في كتاب الرقاق

**قوله ( حدثنا محمد بن سلام )** هو بتخفيف اللام على الصحيح ، وقال صاحب المطالع : هو بتشديدها عند الأكثر ، وتعقبه النووي بأن أكثر العلماء على أنه بالتخفيف ، وقد روى ذلك عنه نفسه وهو أخبر بأبيه ، فاعله أراد بالأكثر مشايخ بلده . وقد صنف المنذرى جزءاً في ترجيح التشديد ، ولكن المعتمد خلافه .

**قوله ( أخبرنا عبدة )** هو ابن سليمان الكوفي ، وفي رواية الأصيلي : حدثنا .

**قوله ( عن هشام )** هو ابن عروة بن الزبير بن العوام .

**قوله ( إذا أمرهم أمرهم )** كذا في معظم الروايات ، ووقع في بعضها أمرهم مرة واحدة ، وعليه شرح القاضي أبو بكر بن العربي ، وهو الذي وقع في طرق هذا الحديث التي وقفت عليها من طريق عبدة ، وكذا من طريق ابن نمير وغيره عن هشام عند أحمد ، وكذا ذكره الإسماعيلي من رواية أبي أسامة عن هشام ، ولفظه « كان إذا أمر الناس بالشيء » قالوا : والمعنى كان إذا أمرهم بما يسهل عليهم دون ما يشق خشية أن يعجزوا عن الدوام عليه ، وعمل هو بنظير ما يأمرهم به من التخفيف ، طلبوا منه التكليف بما يشق ، لاعتقادهم احتياجهم إلى المبالغة في العمل لرفع الدرجات دونه ، فيقولون : لسنا كهيتك فيغضب من جهة أن حصول الدرجات لا يوجب التقصير في العمل ، بل يوجب الازدياد شكراً للنعم الوهاب ، كما قال في الحديث الآخر « أفلا أكون عبداً شكوراً » . وإنما أمرهم بما يسهل عليهم ليدوموا عليه كما في الحديث الآخر « أحب العمل إلى الله أدومه » ، وعلى مقتضى ما وقع في هذه الرواية من تكرير « أمرهم » يكون المعنى : كان إذا أمرهم بعمل من الأعمال أمرهم بما يطيقون الدوام عليه ، فأمرهم الثانية جواب الشرط ، وقالوا جواب ثان .

**قوله ( كهيتك )** أى ليس حالنا كحالك . وعبر بالهيئة تأكيداً ، وفي هذا الحديث فوائد ، الأولى : أن الأعمال الصالحة ترقى صاحبها إلى المراتب السنية من رفع الدرجات ومحو الخطيئات ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم استدلالهم ولا تعليلهم من هذه الجهة ، بل من الجهة الأخرى . الثانية : أن العبد إذا بلغ الغاية في العبادة وثمراتها كان ذلك أدعى له إلى المواظبة عليها ، استبقاء للنعمة ، واستزادة لها بالشكر عليها . الثالثة : الوقوف عند ما حد الشارع من عزيمة ورخصة ، واعتقاد أن الأخذ بالأرفق الموافق للشرع أولى من الأشق المخالف له . الرابعة : أن الأولى في العبادة القصد والملازمة ، لا المبالغة المفضية إلى الترك ، كما جاء في الحديث الآخر « المنبت - أى المجد في السير - لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى » . الخامسة : التنبيه على شدة رغبة الصحابة في العبادة وطلبهم الازدياد من الخير . السادسة : مشروعية الغضب عند مخالفة الأمر الشرعى ، والإنكار على الحاذق المتأهل لفهم المعنى إذا قصر في الفهم ، تحريضاً له على التيقظ . السابعة : جواز تحدث المرء بما فيه من فضل بحسب الحاجة لذلك عند الأمن من المباهاة والتعظيم . الثامنة : بيان أن لرسول الله

صلى الله عليه وسلم رتبة الكمال الإنساني لأنه منحصر في الحكمتين العلمية والعملية ، وقد أشار إلى الأولى بقوله « أعلمكم » وإلى الثانية بقوله « أتقاكم » ووقع عند أبي نعيم « وأعلمكم بالله لأننا » بزيادة لام التأكيد ، وفي رواية أبي أسامة عند الإسماعيلي « والله إن أبركم وأتقاكم أنا » ، ويستفاد منه إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل ، وهو ممنوع عند أكثر النحاة إلا للضرورة وأولوا قول الشاعر « وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي » بأن الاستثناء فيه مقدر ، أى وما يدافع عن أحسابهم إلا أنا . قال بعض الشراح : والذي وقع في هذا الحديث يشهد للجواز بلا ضرورة ، وهذا الحديث من أفراد البخارى عن مسلم ، وهو من غرائب الصحيح ، لا أعرفه إلا من هذا الوجه ، فهو مشهور عن هشام فرد مطلق من حديثه عن أبيه عن عائشة والله أعلم . وقد أشرت إلى ما ورد في معناه من وجه آخر عن عائشة في باب من لم يواجه من كتاب الأدب ، وذكرت فيه ما يؤخذ منه تعيين الأمور به . والله الحمد .

### باب من كره أن يعود في الكفر كما يكره أن يلقى في النار من الإيمان

[٢١] ٢١- حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، ومن أحب عبدا لا يحبه إلا الله ، ومن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ أنقذه الله كما يكره أن يلقى في النار » .

قوله ( باب من كره ) يجوز فيه التنوين والإضافة ، وعلى الأول « من » مبتدأ و « من الإيمان » خبره ، وقد تقدم الكلام على حديث الباب ، ومطابقة الترجمة له ظاهرة مما تقدم . وإسناده كله بصريون ، وجرى المصنف على عادته في التبويب على ما يستفاد من المتن ، مع أنه غاير الإسناد هنا إلى أنس . و « من » في المواضع الثلاثة موصولة بخلاف التي بعد ثلاث فلإنها شرطية .

### باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال

[٢٢] ٢٢- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه قال : « يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ، ثم يقول الله : أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان ، فيخرجون منها قد اسودوا فيلقون في نهر الحيا - أو الحياة ، شك مالك - فينبئون كما تنبت الحبة في جانب السيل ، ألم تر أنها تخرج صفراء ملتوية ؟ »

قال وهيب : حدثنا عمرو « الحياة » . وقال : « خردل من خير » .

**قوله ( باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال ) في :** ظرفية ويحتمل أن تكون سببية ، أى التفاضل الحاصل بسبب الأعمال .

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أبى أويس عبد الله بن عبد الله الأصبحى المدنى ابن أخت مالك ، وقد وافقه على رواية هذا الحديث عبد الله بن وهب . ومعن بن عيسى عن مالك ، وليس هو فى الموطأ . قال الدارقطنى : هو غريب صحيح .

**قوله ( يدخل )** للدارقطنى من طريق إسماعيل وغيره « يدخل الله » وزاد من طريق معن « يدخل من يشاء برحمته » وكذا له وللإسماعيلي من طريق ابن وهب .

**قوله ( مثقال حبة )** بفتح الحاء هو إشارة إلى ما لا أقل منه ، قال الخطابى : هو مثل ليكون عياراً فى المعرفة لا فى الوزن ، لأن ما يشكل فى المعقول يرد إلى المحسوس ليفهم . وقال إمام الحرمين : الوزن للصحف المشتملة على الأعمال ، ويقع وزنها على قدر أجور الأعمال . وقال غيره : يجوز أن تجسد الأعراض فتوزن ، وما ثبت من أمور الآخرة بالشرع لا دخل للعقل فيه ، والمراد بحبة الخردل هنا ما زاد من الأعمال على أصل التوحيد ، لقوله فى الرواية الأخرى « أخرجوا من قال لا إله إلا الله وعمل من الخير ما يزن ذرة » . ومحل بسط هذا يقع فى الكلام على حديث الشفاعة حيث ذكره المصنف فى كتاب الرقاق .

**قوله ( فى نهر الحياة )** كذا فى هذه الرواية بالمد ، ولكريمة وغيرها بالقصر ، وبه جزم الخطابى وعليه المعنى ، لأن المراد كل ما به تحصل الحياة ، والحيا بالقصر هو المطر ، وبه تحصل حياة النبات ، فهو أليق بمعنى الحياة من الحياء الممدود الذى هو بمعنى الخجل .

**قوله ( الحبة )** بكسر أوله ، قال أبو حنيفة الدينورى : الحبة جمع بزور النبات واحدها حبة بالفتح ، وأما الحب فهو الحنطة والشعير ، واحدها حبة بالفتح أيضاً ، وإنما اختلفا فى الجمع . وقال أبو المعالى فى المنتهى : الحبة بالكسر بزور الصحراء مما ليس بقوت .

**قوله ( قال وهيب )** أى ابن خالد ( حدثنا عمرو ) أى ابن يحيى المازنى المذكور

**قوله ( الحياة )** بالخفض على الحكاية ، ومراده أن وهيباً وافق مالكاً فى روايته لهذا الحديث عن عمرو ابن يحيى بسنده ، وجزم بقوله فى نهر الحياة ولم يشك كما شك مالك .

**( فائدة ) :** أخرج مسلم هذا الحديث من رواية مالك فأبهم الشاك ، وقد يفسر هنا .

**قوله ( وقال خردل من خير )** هو على الحكاية أيضاً ، أى وقال وهيب فى روايته : مثقال حبة من خردل من خير ، فخالف مالكاً أيضاً فى هذه الكلمة . وقد ساق المؤلف حديث وهيب هذا فى كتاب الرقاق عن موسى بن إسماعيل عن وهيب ، وسياقه أتم من سياق مالك ، لكنه قال « من خردل من إيمان » كرواية مالك ، فاعتراض على المصنف بهذا ، ولا اعتراض عليه فإن أبابكر بن أبى شيبة أخرج هذا الحديث فى مسنده عن عفان بن مسلم عن وهيب فقال « من خردل من خير » كما علقه المصنف ، فتبين أنه مراده لا لفظ

موسى . وقد أخرجه مسلم عن أبى بكر هذا ، لكن لم يسق لفظه ، ووجه مطابقة هذا الحديث للترجمة ظاهر ، وأراد بإيراده الرد على المرجئة لما فيه من بيان ضرر المعاصى مع الإيمان ، وعلى المعتزلة فى أن المعاصى موجبة للخلود .

[٢٣] ٢٣ - حدثنا محمد بن عبيد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « بينما أنا نائم رأيت الناس يعرضون عليّ وعليهم قمصٌ منها ما يبلغ الثدي ومنها ما دون ذلك ، وعرض عليّ عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره » . قالوا : فما أولت ذلك يا رسول الله ؟ قال : « الدين » .

[الحديث ٢٣ - أطرافه فى : ٣٦٩١ ، ٧٠٠٨ ، ٧٠٠٩ .]

قوله ( حدثنا محمد بن عبيد الله ) هو أبو ثابت المدنى وأبوه بالتصغير .

قوله ( عن صالح ) هو ابن كيسان تابعى جليل .

قوله ( عن أبى أمامة بن سهل ) هو ابن حنيف كما ثبت فى رواية الأصيلي ، وأبو أمامة مختلف فى صحبته ، ولم يصح له سماع ، وإنما ذكر فى الصحابة لشرف الرؤية ، ومن حيث الرواية يكون فى الإسناد ثلاثة من التابعين أو تابعين وصحابة ، ورجاله كلهم مدنيون كالذى قبله ، والكلام على المتن يأتى فى كتاب التعبير ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة تأويل القمص بالدين ، وقد ذكر أنهم متفاضلون فى لبسها ، فدل على أنهم متفاضلون فى الإيمان .

قوله ( بينا أنا نائم رأيت الناس ) أصل « بينا » بين ثم أشبعت الفتحة . وفيه استعمال بينا بدون إذا وبدون إذ ، وهو فصيح عند الأصمعي ومن تبعه وإن كان الأكثر على خلافه ، فإن فى هذا الحديث حجة . وقوله « الثدي » بضم المثلثة وكسر الدال المهملة وتشديد الياء التحتانية جمع ثدى بفتح أوله وإسكان ثانيه والتخفيف ، وهو مذكر عند معظم أهل اللغة ، وحكى أنه مؤنث ، والمشهور أنه يطلق فى الرجل والمرأة ، وقبل يختص بالمرأة وهذا الحديث يرده ، ولعل قائل هذا يدعى أنه أطلق فى الحديث مجازاً . والله أعلم .

### بالحياء من الإيمان

[٢٤] ٢٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه مرّ على رجل من الأنصار وهو يعظ أخاه فى الحياء . فقال رسول الله صلى الله عليه : « دعه ، فإن الحياء من الإيمان » .

[الحديث ٢٤ - طرفه فى : ٦١١٨ .]

**قوله ( باب )** هو ممنون ، ووجه كون الحياء من الإيمان تقدم مع بقية مباحثه في باب أمور الإيمان ، وفائدة إعادته هنا أنه ذكر هناك بالتبعية وهنا بالقصد مع فائدة مغايرة الطريق .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن يوسف )** هو التنيسي نزيل دمشق ، ورجال الإسناد سواء من أهل المدينة .

**قوله ( أخبرنا )** وللأصيلي حدثنا مالك ، ولكريمة ابن أنس ، والحديث في الموطأ .

**قوله ( عن أبيه )** هو عبد الله بن عمر بن الخطاب .

**قوله ( مر على رجل )** لمسلم من طريق معمر « مر برجل » ومر بمعنى اجتاز يعدى بعلى وبالباء ، ولم أعرف اسم هذين الرجلين الواعظ وأخيه . وقوله « يعظ » أى ينصح أو يخوف أو يذكر ، كذا شرحوه ، والأولى أن يشرح بما جاء عند المصنف في الأدب من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن ابن شهاب ولفظه « يعاتب أخاه في الحياء » يقول : إنك لتستحي ، حتى كأنه يقول : قد أضرب بك . انتهى . ويحتمل أن يكون جمع له العتاب والوعظ فذكر بعض الرواة ما لم يذكره الآخر ، لكن المخرج متحد ، فالظاهر أنه من تصرف الراوى بحسب ما اعتقد أن كل لفظ منهما يقوم مقام الآخر ، و « في » سببية فكأن الرجل كان كثير الحياء فكان ذلك يمنعه من استيفاء حقوقه ، فعاتبه أخوه على ذلك ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « دعه » أى اتركه على هذا الخلق السنى ، ثم زاده في ذلك ترغيباً لحكمه بأنه من الإيمان ، وإذا كان الحياء يمنع صاحبه من استيفاء حق نفسه جر له ذلك تحصيل أجر ذلك الحق ، لا سيما إذا كان المتروك له مستحقاً . وقال ابن قتيبة : معناه أن الحياء يمنع صاحبه من ارتكاب المعاصي كما يمنع الإيمان ، فسمى إيماناً كما يسمى الشيء باسم ما قام مقامه . وحاصله أن إطلاق كونه من الإيمان مجاز ، والظاهر أن الناهى ما كان يعرف أن الحياء من مكملات الإيمان ، فلهذا وقع التأكيد ، وقد يكون التأكيد من جهة أن القضية في نفسها مما يهتم به وإن لم يكن هناك منكر . قال الراغب : الحياء انقباض النفس عن القبيح ، وهو من خصائص الإنسان ليرتدع عن ارتكاب كل ما يشتهى فلا يكون كالبهيمة . وهو مركب من جبن وعفة فلذلك لا يكون المستحي فاسقاً ، وقلماً يكون الشجاع مستحيّاً ، وقد يكون المطلق الانقباض كما في بعض الصبيان . انتهى ملخصاً .

وقال غيره : هو انقباض النفس خشية ارتكاب ما يكره ، أعم من أن يكون شريعياً أو عقلياً أو عرفياً ، ومقابل الأول فاسق والثاني مجنون والثالث أبله . قال : وقوله صلى الله عليه وسلم « الحياء شعبة من الإيمان » أى أثر من آثار الإيمان ، وقال الحلبي : حقيقة الحياء خوف الدم بنسبة الشر إليه ، وقال غيره : إن كان في محرم فهو واجب ، وإن كان في مكروه فهو مندوب ، وإن كان في مباح فهو العرفي ، وهو المراد بقوله « الحياء لا يأتي إلا بخير » . ويجمع كل ذلك أن المباح إنما هو ما يقع على وفق الشرع إثباتاً ونفياً ، وحكى عن بعض السلف : رأيت المعاصي مذلة ، فتركتها مرواة ، فصارت ديانة . وقد يتولد الحياء من الله تعالى من التقلب في نعمه فيستحي العاقل أن يستعين بها على معصيته ، وقد قال بعض السلف : خف الله على قدر قدرته عليك . واستحي منه على قدر قربك منك . والله أعلم .

﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾

٢٥ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا أبو روح الحرمي بن عمارة قال نا شعبة عن

واقد بن محمد قال : سمعتُ أبي يحدثُ عن ابنِ عمرَ أن رسولَ الله صلى الله عليه قال : «أمرتُ أن أُقاتلَ الناسَ حتَّى يشهدوا أن لا إلهَ إلا اللهُ ، وأنَّ محمداً رسولُ الله ، ويسيِّموا الصلاةَ ، ويؤتوا الزكاةَ . فإذا فعلوا ذلكَ عصموا منِّي دماءهُم وأموالهُم إلا بحق الإسلام ، وحسابُهم على الله» .

**قوله ( باب )** هو منون في الرواية ، والتقدير : هذا باب في تفسير قوله تعالى ﴿ فَإِنْ تَابُوا ﴾ ، ونجوز الإضافة أى باب تفسير قوله . وإنما جعل الحديث تفسيراً للآية لأن المراد بالتوبة في الآية الرجوع عن الكفر إلى التوحيد ، ففسره قوله صلى الله عليه وسلم « حتّى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » . وبين الآية والحديث مناسبة أخرى ، لأن التولية في الآية والعصمة في الحديث بمعنى واحد ، ومناسبة الحديث لأبواب الإيمان من جهة أخرى وهى الرد على المرجئة حيث زعموا أن الإيمان لا يحتاج إلى الأعمال .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد )** زاد ابن عساكر « المسندى » وهو بفتح النون كما مضى ، قال حدثنا أبو روح هو بفتح الراء .

**قوله ( الحرى )** هو بفتح المهملتين ، وللأصيلي حرى ، وهو اسم بلفظ النسب ثبت فيه الألف واللام وتحذف ، مثل مكى بن إبراهيم الآتى بعد ، وقال الكرماني : أبو روح كنيته ، واسمه ثابت والحرى نسبته ، كذا قال . وهو خطأ من وجهين : أحدهما في جعله اسمه نسبته ، والثاني في جعله اسم جده اسمه ، وذلك أنه حرى بن عمار بن أبي حفصة واسم أبي حفصة ثابت ، وكأنه رأى في كلام بعضهم واسمه ثابت فظن أن الضمير يعود على حرى لأنه المتحدث عنه ، وليس كذلك بل الضمير يعود على أبي حفصة لأنه الأقرب ، وأكد ذلك عنده وروده في هذا السند « الحرى » بالألف واللام وليس هو منسوباً إلى الحرم بحال لأنه بصرى الأصل والمولد والمنشأ والمسكن والوفاة . ولم يضبط نابتاً كعادته وكأنه ظنه بالمثلثة كالجادة (٧) والصحيح أن أوله نون .

**قوله ( عن واقد بن محمد )** زاد الأصيلي : يعنى ابن زيد بن عبد الله بن عمر فهو من رواية الأبناء عن الآباء ، وهو كثير لكن رواية الشخص عن أبيه عن جده أقل ، وواقد هنا روى عن أبيه عن جد أبيه ، وهذا الحديث غريب الإسناد تفرد بروايته شعبة عن واقد قاله ابن حبان ، وهو عن شعبة عزيز تفرد بروايته عنه حرى هذا وعبد الملك بن الصباح ، وهو عزيز عن حرى تفرد به عنه المسندى وإبراهيم بن محمد بن عرعرة ، ومن جهة إبراهيم أخرجه أبو عوانة وابن حبان والإسماعيلي وغيرهم . وهو غريب عن عبد الملك تفرد به عنه أبو غسان مالك بن عبد الواحد شيخ مسلم ، فاتفق الشيخان على الحكم بصحته مع غرابته ، وليس هو في مسند أحمد على سعة . وقد استبعد قوم صحته بأن الحديث لو كان عند ابن عمر لما ترك أباه ينازع أبا بكر في قتال مانعي الزكاة ، ولو كانوا يعرفونه لما كان أبو بكر يقر عمر على الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام

« أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » ، وينتقل عن الاستدلال بهذا النص إلى القياس إذ قال لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، لأنها قرينتها في كتاب الله . والجواب أنه لا يلزم من كون الحديث المذكور عند ابن عمر أن يكون استحضره في تلك الحالة ، ولو كان مستحضراً له فقد يحتمل أن لا يكون حضر المناظرة المذكورة ، ولا يمتنع أن يكون ذكره لهما بعد ، ولم يستدل أبو بكر في قتال مانعي الزكاة بالقياس فقط ، بل أخذه أيضاً من قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه « إلا بحق الإسلام » ، قال أبو بكر : والزكاة حق الإسلام . ولم ينفرد ابن عمر بالحديث المذكور . بل رواه أبو هريرة أيضاً بزيادة الصلاة والزكاة فيه كما سيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في كتاب الزكاة .

وفي القصة دليل على أن السنة قد تخفى على بعض أكابر الصحابة وبطاع عاينها أحادهم ، ولهذا لا يلتفت إلى الآراء ولو قويت مع وجود سنة تخالفها ، ولا يقال كيف خفي ذا على فلان ؟ والله الموفق .

**قوله ( أمرت )** أى أمرنى الله ، لأنه لا أمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الله ، وقياسه في الصحابي إذا قال أمرت فالمعنى أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يحتمل أن يريد أمرنى صحابى آخر لأنهم من حيث أنهم مجتهدون لا يحتجون بأمر مجتهد آخر ، وإذا قاله التابعى احتمل . والحاصل أن من اشتهر بطاعة رئيس إذا قال ذلك فهم منه أن الأمر له هو ذلك الرئيس .

**قوله ( أن أقاتل )** أى بأن أقاتل ، وحذف الجار من « أن » كثير .

**قوله ( حتى يشهدوا )** جعلت غاية المقاتلة وجود ما ذكر ، فقتضاه أن من شهد وأقام وآتى عصم دمه ولو جحد باقى الأحكام ، والجواب أن الشهادة بالرسالة تتضمن التصديق بما جاء به ، مع أن نص الحديث وهو قوله « إلا بحق الإسلام » يدخل فيه جميع ذلك . فإن قيل : فلم لم يكتف به ونص على الصلاة والزكاة ؟ فالجواب أن ذلك لعظمهما والاهتمام بأمرهما ، لأنهما أمماً العبادات البدنية والمالية .

**قوله ( وقيموا الصلاة )** أى يداوموا على الإتيان بها بشروطها ، من قامت السوق إذا نفقت ، وقامت الحرب إذا اشتد القتال . أو المراد بالقيام الأداء - تعبيراً عن الكل بالجزء - إذ القيام بعض أركانها . والمراد بالصلاة المفروض منها ، لا جنسها ، فلا تدخل سجدة التلاوة مثلاً وإن صدق اسم الصلاة عليها . وقال الشيخ محيى الدين النووي : في هذا الحديث أن من ترك الصلاة عمداً يقتل . ثم ذكر اختلاف المذاهب في ذلك . وسئل الكرماني هنا عن حكم تارك الزكاة ، وأجاب بأن حكمها واحد لا اشتراكهما في الغاية ، وكأنه أراد في المقاتلة ، أما في القتل فلا . والفرق أن الممتنع من إتياء الزكاة يمكن أن تؤخذ منه قهراً ، بخلاف الصلاة ، فإن انتهى إلى نصب القتال لينع الزكاة قوتل ، وبهذه الصورة قاتل الصديق مانع الزكاة ، ولم ينقل أنه قتل أحداً منهم صبراً . وعلى هذا ففى الاستدلال بهذا الحديث على قتل تارك الصلاة نظر ، للفرق بين صيغة أقاتل وأقتل . والله أعلم . وقد أطنب ابن دقيق العيد في شرح العمدة في الإنكار على من استدل بهذا الحديث على ذلك وقال : لا يلزم من إباحة المقاتلة إباحة القتل لأن المقاتلة مفاعلة تستلزم وقوع القتال من الجانبين . ولا كذلك القتل . وحكى البيهقى عن الشافعى أنه قال : ليس القتال من القتل بسبيل ، قد يحل قتال الرجل ولا يحل قتله .

**قوله ( فإذا فعلوا ذلك )** فيه التعبير بالفعل عما بعضه قول ، إما على سبيل التغليب ، وإما على إرادة المعنى الأعم ، إذ القول فعل اللسان .

**قوله ( عصموا )** أى منعوا . وأصل العصمة من العصام وهو الحيط الذى يشد به فم القربة لينع سيلان الماء .

**قوله ( وحسابهم على الله )** أى فى أمر سرائرهم ، ولفظة « على » مشعرة بالإيجاب ، وظاهرها غير مراد ، فإما أن تكون بمعنى اللام أو على سبيل التشبيه ، أى هو كالواجب على الله فى تحقق الوقوع . وفيه دليل على قبول الأعمال الظاهرة والحكم بما يقتضيه الظاهر ، والاكتفاء فى قبول الإيمان بالاعتقاد الجازم خلافاً لمن أوجب تعلم الأدلة ، وقد تقدم ما فيه . ويؤخذ منه ترك تكفير أهل البدع المقرين بالتوحيد الملتزمين للشرائع ، وقبول توبة الكافر من كفره ، من غير تفصيل بين كفر ظاهر أو باطن . فإن قيل : مقتضى الحديث قتال كل من امتنع من التوحيد ، فكيف ترك قتال مؤدى الجزية والمعاهد ؟ فالجواب من أوجه ، أحدها : دعوى النسخ بأن يكون الإذن بأخذ الجزية والمعاهدة متأخراً عن هذه الأحاديث ، بدليل أنه متأخر عن قوله تعالى ﴿ اقاتلوا المشركين ﴾ . ثانياً : أن يكون من العام الذى خص منه البعض ، لأن المقصود من الأمر حصول المطلوب ، فإذا تخلف البعض لدليل لم يقدح فى العموم . ثالثاً : أن يكون من العام الذى أريد به الخاص ، فيكون المراد بالناس فى قوله « اقاتل الناس » أى المشركين من غير أهل الكتاب ، ويدل عليه رواية النسائي بلفظ « أمرت أن أقاتل المشركين » . فإن قيل : إذا تم هذا فى أهل الجزية لم يتم فى المعاهدين ولا فيمن منع الجزية . أجيب بأن الممتنع فى ترك المقاتلة رفعها لا تأخيرها مدة كما فى الهدنة ، ومقاتلة من امتنع من أداء الجزية بدليل الآية . رابعاً : أن يكون المراد بما ذكر من الشهادة وغيرها التعبير عن إعلاء كلمة الله وإذعان المخالفين ، فيحصل فى بعض بالقتل وفى بعض بالجزية وفى بعض بالمعاهدة . خامساً : أن يكون المراد بالقتال هو ، أو ما يقوم مقامه ، من جزية أو غيرها . سادساً : أن يقال الغرض من ضرب الجزية اضطرابهم إلى الإسلام ، وسبب السبب سبب ، فكأنه قال : حتى يسلموا أو يلزموا ما يؤديهم إلى الإسلام ، وهذا أحسن ، ويأتى فيه ما فى الثالث وهو آخر الأجوبة ، والله أعلم .

### باب مَنْ قَالَ إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ

لقول الله عز وجل : ﴿ وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾  
وقال عدة من أهل العلم فى قوله : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۖ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ :  
عن قول لا إله إلا الله . وقال : ﴿ لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ ﴾ .

٢٦- حدثنا أحمد بن يونس وموسى بن إسماعيل قالنا نا إبراهيم بن سعد قال نا ابن شهاب [٢٦]  
عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل : أى العمل أفضل ؟ قال :  
« إيمان بالله ورسوله » . قيل : ثم ماذا ؟ قال : « الجهاد فى سبيل الله » . قيل : ثم ماذا ؟ قال : « حج مبرور » .



**قوله ( باب من قال ) هو مضاف حتما .**

**قوله ( إن الإيمان هو العمل )** مطابقة الآيات والحديث لما ترجم له بالاستدلال بالمجموع على المجموع ، لأن كل واحد منها دال بمفرده على بعض الدعوى ، فقوله ﴿ بما كنتم تعملون ﴾ عام في الأعمال ، وقد نقل جماعة من المفسرين أن قوله هنا ﴿ تعملون ﴾ معناه يؤمنون ، فيكون خاصاً . وقوله ﴿ عما كانوا يعملون ﴾ خاص بعمل اللسان على ما نقل المؤلف . وقوله ﴿ فليعمل العاملون ﴾ عام أيضاً . وقوله في الحديث « إيمان بالله » في جواب « أى العمل أفضل » ؟ دال على أن الاعتقاد والنطق من جملة الأعمال . فإن قيل : الحديث يدل على أن الجهاد والحج ليسا من الإيمان لما تقتضيه « ثم » من المغايرة والترتيب ، فالجواب أن المراد بالإيمان هنا التصديق ، هذه حقيقة ، والإيمان كما تقدم يطلق على الأعمال البدنية لأنها من مكملاته .

**قوله ( أورتثموها )** أى صُبرت لكم إراثاً . وأطلق الإرث مجازاً عن الإعطاء لتحقيق الاستحقاق . و « ما » في قوله « بما » إما مصدرية أى بعملكم ، وإما موصولة أى بالذى كنتم تعملون . والباء للملابسة أو للمقابلة . فإن قيل كيف الجمع بين هذه الآية وحديث « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » ؟ فالجواب أن المنفى في الحديث دخولها بالعمل المجرد عن القبول ، والمثبت في الآية دخولها بالعمل المتقبل . والقبول إنما يحصل برحمة الله ، فلم يحصل الدخول إلا برحمة الله . وقيل في الجواب غير ذلك كما سيأتى عند إيراد الحديث المذكور .

**( تنبيه )** : اختلف الجواب عن هذا السؤال . وأجيب بأن لفظ « من » مراد في كل منهما . وقيل وقع باختلاف الأحوال والأشخاص فأجيب كل سائل بالحال اللائق به ، وهذا اختيار الحليمي ونقله عن القفال .

**قوله ( وقال عدة )** أى جماعة من أهل العلم ، منهم أنس بن مالك روينا حديثه مرفوعاً في الترمذى وغيره وفى إسناده ضعف . ومنهم ابن عمر روينا حديثه في التفسير للطبرى . والدعاء للطبراني ، ومنهم مجاهد رويناه عنه في تفسير عبد الرزاق وغيره .

**قوله ( لنسألهم الخ )** قال النووي : معناه عن أعمالهم كلها ، أى التى يتعلق بها التكليف . وتخصيص ذلك بالتوحيد دعوى بلا دليل . قلت : لتخصيصهم وجه من جهة التعميم في قوله ﴿ أجمعين ﴾ بعد أن تقدم ذكر الكفار إلى قوله ﴿ ولا تحزن عليهم واخلض جناحك للمؤمنين ﴾ فيدخل فيه المسلم والكافر ، فإن الكافر مخاطب بالتوحيد بلا خلاف ، بخلاف باقى الأعمال ففيها الخلاف ، فن قال إنهم مخاطبون يقول : إنهم مسؤولون عن الأعمال كلها ، ومن قال إنهم غير مخاطبين يقول : إنما يسألون عن التوحيد فقط . فالسؤال عن التوحيد متفق عليه . فهذا هو دليل التخصيص ، فحمل الآية عليه أولى ، بخلاف الحمل على جميع الأعمال لما فيه من الاختلاف . والله أعلم .

**قوله ( وقال )** أى الله عز وجل ﴿ لمثل هذا ﴾ أى الفوز العظيم ﴿ فليعمل العاملون ﴾ أى في الدنيا . والظاهر أن المصنف تأولها بما تأول به الآيتين المتقدمتين ، أى فليؤمن المؤمنون ، أو يحمل العمل على عمومه لأن من آمن لا بد أن يقبل ، ومن قبل فمن حقه أن يعمل ، ومن عمل لا بد أن ينال ، فإذا وصل قال : لمثل هذا فليعمل العاملون .

( نبيه ) : يحتمل أن يكون قائل ذلك المؤمن الذي رأى قرينه ، ويحتمل أن يكون كلامه انقضى عند قوله ﴿ الفوز العظيم ﴾ والذي بعده ابتداء من قول الله عز وجل أو بعض الملائكة ، لا حكاية عن قول المؤمن . والاحتمالات الثلاثة المذكورة في التفسير . ولعل هذا هو السر في إيهام المصنف القائل ، والله أعلم .  
**قوله ( حدثنا أحمد بن يونس )** هو أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي الكوفي ، نسب إلى جده .  
**قوله ( سئل )** أبهم السائل ، وهو أبو ذر الغفاري ، وحديثه في العتق .

**قوله ( قيل ثم ماذا ؟ قال : الجهاد )** وقع في مسند الحارث بن أبي أسامة عن إبراهيم بن سعد « ثم جهاد » فواخى بين الثلاثة في التنكير ، بخلاف ما عند المصنف . وقال الكرمانى : الإيمان لا يتكرر كالحج ، والجهاد قد يتكرر ، فالتنوين للإفراد الشخصى ، والتعريف للكمال . إذ الجهاد لو أتى به مرة مع الاحتياج إلى التكرار لما كان أفضل . وتعقب عليه بأن التنكير من جملة وجوهه التعظيم ، وهو يعطى الكمال . وبأن التعريف من جملة وجوهه العهد ، وهو يعطى الإفراد الشخصى ، فلا يسلم الفرق . قلت : وقد ظهر من رواية الحارث التي ذكرتها أن التنكير والتعريف فيه من تصرف الرواة ، لأن مخرجه واحد ، فالإطالة في طلب الفرق في مثل هذا غير طائفة ، والله الموفق .

**قوله ( حج مبرور )** أى مقبول ومنه بر حجك ، وقيل المبرور الذى لا يخالطه إثم ، وقيل الذى لا رياء فيه .

( فائدة ) قال النووى : ذكر في هذا الحديث الجهاد بعد الإيمان ، وفي حديث أبى ذر لم يذكر الحج وذكر العتق ، وفي حديث ابن مسعود بدأ بالصلاة ثم البر ثم الجهاد ، وفي الحديث المتقدم ذكر السلامة من اليد واللسان . قال العلماء : اختلاف الأجوبة في ذلك باختلاف الأحوال ، واحتياج المخاطبين ، وذكر ما لم يعلمه السائل والسامعون وترك ما علموه ، ويمكن أن يقال : إن لفظة « من » مرادة كما يقال فلان أعقل الناس والمراد من أعقلهم ، ومنه حديث « خيركم خيركم لأهله » ومن المعلوم أنه لا يصير بذلك خير الناس ، فإن قيل لم قدم الجهاد وليس بركن على الحج وهو ركن ؟ فالجواب : إن نفع الحج قاصر غالباً ، ونفع الجهاد متعد غالباً ، أو كان ذلك حيث كان الجهاد فرض عين - ووقعه فرض عين إذ ذاك مكرر - فكان أهم منه فقدم ، والله أعلم .

## ب

إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل

لقوله عز وجل : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ فإذا كان على الحقيقة

فهو على قوله : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ ، ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾

٢٧- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عامر بن سعد بن أبي

وقاص عن سعد أن رسول الله صلى الله عليه أعطى رهطاً - وسعد جالس - فترك رسول الله صلى

الله عليه رجلاً هو أعجبهم إليّ. فقلت: يا رسول الله مالك عن فلان؟ فوالله إنني لأراه مؤمناً. فقال: أو مسلماً. فسكت قليلاً ثم غلبي ما أعلم منه، فقلت: مالك عن فلان؟ فوالله إنني لأراه مؤمناً فقال: أو مسلماً. فسكت قليلاً ثم غلبي ما أعلم منه، فعدت لمقاتلي، وعاد رسول الله صلى الله عليه. ثم قال: يا سعد، إنني لأعطي الرجل وغيره أحب إليّ منه، خشية أن يكبه الله في النار. رواه يونس وصالح ومعمّر وابن أخيه الزهري عن الزهري.

[الحديث ٢٧ - طرفه في: ١٤٧٨].

**قوله (باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة)** حذف جواب قوله «إذا» للعلم به كأنه يقول: إذا كان الإسلام كذلك لم ينتفع به في الآخرة. ومحصل ما ذكره واستدل به أن الإسلام يطلق ويراد به الحقيقة الشرعية وهو الذي يرادف الإيمان وينفع عند الله، وعليه قوله تعالى ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾ وقوله تعالى: ﴿فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين﴾، ويطلق ويراد به الحقيقة اللغوية وهو مجرد الانقياد والاستسلام، فالحقيقة في كلام المصنف هنا هي الشرعية، ومناسبة الحديث للترجمة ظاهره من حيث أن المسلم يطلق على من أظهر الإسلام وإن لم يعلم باطنه، فلا يكون مؤمناً لأنه ممن لم تصدق عليه الحقيقة الشرعية، وأما اللغوية فحاصلة.

**قوله (عن سعد)** هو ابن أبي وقاص كما صرح به الإسماعيلي في روايته، وهو والد عامر الراوي عنه، كما وقع في الزكاة عند المصنف من رواية صالح بن كيسان قال فيها «عن عامر بن سعد عن أبيه» واسم أبي وقاص مالك، وسيأتي تمام نسبه في مناقب سعد إن شاء الله تعالى.

**قوله (أعطى رهطاً)** الرهط عدد من الرجال من ثلاثة إلى عشرة، قال القزاز: وربما جاوزوا ذلك قليلاً، ولا واحد له من لفظه، ورهط الرجل بنو أبيه الأدنى، وقيل قبيلته. ولالإسماعيلي من طريق ابن أبي ذئب أنه جاءه رهط فسألوه فأعطاهم فترك رجلاً منهم.

**قوله (وسعد جالس)** فيه تجريد، وقوله «أعجبهم إلى» فيه التفات، ولفظه في الزكاة «أعطى رهطاً وأنا جالس» فساقه بلا تجريد ولا التفات، وزاد فيه «فقممت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فساررتة». وغفل بعضهم فعزا هذه الزيادة إلى مسلم فقط، والرجل المتروك اسمه جميل بن سراقه الضمري، سماه الواقدي في المغازي.

**قوله (مالك عن فلان)** يعني أي سبب لعدولك عنه إلى غيره؟ ولفظ فلان كناية عن اسم أبيهم بعد أن ذكر.

**قوله (فوالله)** فيه التسم في الإخبار على سبيل التأكيد.

**قوله (لأراه)** وقع في روايتنا من طريق أبي ذر وغيره بضم الهمزة هنا وفي الزكاة، وكذا هو في رواية الإسماعيلي وغيره. وقال الشيخ محيي الدين رحمه الله: بل هو بفتحها أي أعلمه، ولا يجوز ضمها

فيصبر بمعنى أظنه لأنه قال بعد ذلك : غلبني ما أعلم منه اهـ . ولا دلالة فيما ذكر على تعين الفتح لجواز إطلاق العلم على الظن الغالب ، ومنه قوله تعالى ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٌ ﴾ ، سلمنا لكن لا يلزم من إطلاق العلم أن لا تكون مقدماته ظنية فيكون نظرياً لا يقينياً وهو الممكن هنا ، وبهذا جزم صاحب المفهم في شرح مسلم فقال : الرواية بضم الهمزة ، واستنبط منه جواز الحلف على غلبة الظن ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ما نهاه عن الحلف ، كذا قال ، وفيه نظر لا يخفى ، لأنه أقسم على وجدان الظن وهو كذلك ، ولم يقسم على الأمر المظنون كما ظن .

**قوله ( فقال : أو مسلماً )** هو بإسكان الواو لا بفتحها ، ف قيل هي للتنويع ، وقال بعضهم : هي للتشريك ، وأنه أمره أن يقولهما معاً لأنه أحوط ، ويرد هذا رواية ابن الأعرابي في معجمه في هذا الحديث فقال « لا تقل مؤمن بل مسلم » فوضح أنها للإضراب ، وليس معناه الإنكار بل المعنى أن إطلاق المسلم على من لم يختبر حاله الخبرة الباطنة أولى من إطلاق المؤمن ، لأن الإسلام معلوم بحكم الظاهر ، قاله الشيخ محيي الدين ملخصاً . وتعقبه الكرمانى بأنه يلزم منه أن لا يكون الحديث دالا على ما عقد له الباب ، ولا يكون لرد الرسول صلى الله عليه وسلم على سعد فائدة . وهو تعقب مردود ، وقد بينا وجه المطابقة بين الحديث والترجمة قبل ، ومحصل القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوسع العطاء لمن أظهر الإسلام تألفاً ، فلما أعطى الرهط وهم من المؤلفة وترك جعيلا وهومن المهاجرين مع أن الجميع سألوه ، خاطبه سعد في أمره لأنه كان يرى أن جعيلا أحق منهم لما اختبره منه دونهم ، ولهذا راجع فيه أكثر من مرة ، فأرشد النبي صلى الله عليه وسلم إلى أمرين : أحدهما : إعلامه بالحكمة في إعطاء أولئك وحرمان جعيل مع كونه أحب إليه ممن أعطى ، لأنه لو ترك إعطاء المؤلف لم يؤمن ارتداده فيكون من أهل النار ، ثانيهما إرشاده إلى التوقف عن الثناء بالأمر الباطن دون الثناء بالأمر الظاهر ، فوضح بهذا فائدة رد الرسول صلى الله عليه وسلم على سعد ، وأنه لا يستلزم محض الإنكار عليه ، بل كان أحد الجوابين على طريق المشورة بالأولى ، والآخر على طريق الاعتذار . فإن قيل : كيف لم تقبل شهادة سعد لجعيل بالإيمان ، ولو شهد له بالعدالة لقبل منه وهي تستلزم الإيمان ؟ فالجواب أن كلام سعد لم يخرج مخرج الشهادة وإنما خرج مخرج المدح له والتوسل في الطلب لأجله ، فلهذا نوقش في لفظه ، حتى ولو كان بلفظ الشهادة لما استلزمت المشورة عليه بالأمر الأولى رد شهادته ، بل السياق يرشد إلى أنه قبل قوله فيه بدليل أنه اعتذر إليه . وروينا في مسند محمد بن هرون الروياني وغيره بإسناد صحيح إلى أبي سالم الجيشاني عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : كيف ترى جعيلا ؟ قال قلت : كشكله من الناس ، يعني المهاجرين . قال : فكيف ترى فلاناً ؟ قال قلت : سيد من سادات الناس . قال : فجعيل خير من ملء الأرض من فلان . قال قلت : ففلان هكذا وأنت تصنع به ما تصنع ، قال : إنه رأس قومه ، فأنا أتألفهم به . فهذه منزلة جعيل المذكور عند النبي صلى الله عليه وسلم كما ترى ، فظهرت بهذا الحكمة في حرمانه وإعطاء غيره ، وأن ذلك لمصلحة التأليف كما قررناه . وفي حديث الباب من الفوائد التفرقة بين حقيقتي الإيمان والإسلام ، وترك القطع بالإيمان الكامل لمن لم ينص عليه ، وأما منع القطع بالجنة فلا يؤخذ من هذا صريحاً وإن تعرض له بعض الشارحين . نعم هو كذلك فيمن لم يثبت فيه النص ، وفيه الرد على غلاة المرجئة في اكتفائهم في الإيمان بنطق اللسان . وفيه جواز تصرف الإمام في مال المصالح وتقديم الأهم فالأهم

وإن خفى وجه ذلك على بعض الرعية . وفيه جواز الشفاعة عند الإمام فيما يعتقد الشافع جوازه ، وتنبيه الصغير للكبير على ما يظن أنه ذهل عنه ، ومراجعة المشفوع إليه في الأمر إذا لم يؤد إلى مفسدة ، وأن الإسرار بالنصيحة أولى من الإعلان كما ستأتى الإشارة إليه في كتاب الزكاة « فقامت إليه فساررتة » ، وقد يتعين إذا جر الإعلان إلى مفسدة . وفيه أن من أشير عليه بما يعتقد المشير مصلحة لا ينكر عليه ، بل يبين له وجه الصواب . وفيه الاعتذار إلى الشافع إذا كانت المصلحة في ترك إجابته ، وأن لا عيب على الشافع إذا ردت شفاعته لذلك . وفيه استحباب ترك الإلحاح في السؤال كما استنبطه المؤلف منه في الزكاة ، وسيأتى تقريره هناك إن شاء الله تعالى .

**قوله ( إني أعطى الرجل )** حذف المفعول الثاني للتعميم ، أى أى عطاء كان .

**قوله ( أعجب إلى )** في رواية الكشمي « أحب » وكذا لأكثر الرواة . ووقع عند الإسماعيلي بعد قوله أحب إلى منه « وما أعطيه إلا مخافة أن يكبه الله » الخ . ولأى داود من طريق معمر « إني أعطى رجلاً ، وأدع من هو أحب إلى منهم لا أعطيه شيئاً ، مخافة أن يكبوا في النار على وجوههم » .

**قوله ( أن يكبه )** هو بفتح أوله وضم الكاف يقال : أكب الرجل إذا أطرق ، وكبه غيره إذا قلبه ، وهذا على خلاف القياس لأن الفعل اللازم يتعدى بالهمزة وهذا زيدت عليه الهمزة فقصر . وقد ذكر المؤلف هذا في كتاب الزكاة فقال : يقال أكب الرجل إذا كان فعله غير واقع على أحد ، فإذا وقع الفعل قلت : كبه وكبيته . وجاء نظير هذا في أحرف يسيرة منها : أنسل ريش الطائر ونسلته ، وأنزفت البئر ونزفتها ، وحكى ابن الأعرابي في المتعدي كبه وأكبه معاً .

( تنبيه ) : ليس فيه إعادة السؤال ثانياً ولا الجواب عنه ، وقد روى عن ابن وهب ورشدين بن سعد جميعاً عن يونس عن الزهرى بسند آخر قال : عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه أخرجه ابن أبي حاتم . ونقل عن أبيه أنه خطأ من راويه وهو الوليد بن مسلم عنهما .

**قوله ( ورواه يونس )** يعنى ابن يزيد الأيلي ، وحديثه موصول في كتاب الإيمان لعبد الرحمن بن عمر الزهرى الملقب رسته بضم الراء وإسكان السين المهملتين ، وقبل الهاء مثناة من فوق مفتوحة ، ولفظه قريب من سياق الكشمي ، ليس فيه إعادة السؤال ثانياً ولا الجواب عنه .

**قوله ( وصالح )** يعنى ابن كيسان ، وحديثه موصول عند المؤلف في كتاب الزكاة . وفيه من اللطائف رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم صالح والزهرى وعامر .

**قوله ( ومعمر )** يعنى ابن راشد ، وحديثه عند أحمد بن حنبل والحميدى وغيرهما عن عبد الرزاق عنه ، وقال فيه : إنه أعاد السؤال ثلاثاً . ورواه مسلم عن محمد بن يحيى بن أبى عمر عن سفيان بن عيينة عن الزهرى . ووقع في إسناده وهم منه أو من شيخه ، لأن معظم الروايات في الجوامع والمسانيد عن ابن عيينة عن معمر عن الزهرى بزيادة معمر بينهما ، وكذا حدث به ابن أبى عمر شيخ مسلم في مسنده عن ابن عيينة ، وكذا أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه ، وزعم أبو مسعود في الأطراف أن الوهم من ابن أبى عمر ، وهو محتمل لأن يكون الوهم صدر منه لما حدث به مسلماً ، لكن لم يتعين الوهم في جهته ، وحمله الشيخ محي الدين

على أن ابن عيينة حدث به مرة بإسقاط معمر ومرة بإثباته ، وفيه بُعد ، لأن الروايات قد تضافرت عن ابن عيينة بإثبات معمر ، ولم يوجد بإسقاطه إلا عند مسلم ، والموجود في مسند شيخه بلا إسقاط كما قدمناه ، وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتابي « تعليق التعليق » . وفي رواية عبد الرزاق عن معمر من الزيادة : قال الزهري فترى أن الإسلام الكلمة ، والإيمان العمل . وقد استشكل هذا بالنظر إلى حديث سؤال جبريل ، فإن ظاهره يخالفه . ويمكن أن يكون مراد الزهري أن المرء يحكم بإسلامه ويسمى مسلماً إذا تلفظ بالكلمة — أى كلمة الشهادة — وأنه لا يسمى مؤمناً إلا بالعمل ، والعمل يشمل عمل القلب والجوارح ، وعمل الجوارح يدل على صدقه . وأما الإسلام المذكور في حديث جبريل فهو الشرعي الكامل المراد بقوله تعالى ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ .

قوله ( وابن أخى الزهري عن الزهري ) يعنى أن الأربعة المذكورين رووا هذا الحديث عن الزهري بإسناده كما رواه شعيب عنه ، وحديث ابن أخى الزهري موصول عند مسلم ، وساق فيه السؤال والجواب ثلاث مرات ، وقال في آخره « خشية أن يكب » على البناء للمفعول . وفي رواية ابن أخى الزهري لطيفة ، وهي رواية أربعة من بنى زهرة على الولاء هو وعمه وعامر وأبوه .

**باب السلام من الإسلام، وقال عمار: ثلاث من جمعهن جمع الإيمان:**

**الإنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم، والإنفاق من الإقتار**

٢٨- حدثنا قتيبة نا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو [٢] أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه : أي الإسلام خير؟ قال: «تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف».

قوله ( باب ) هو منون . وقوله ( السلام من الإسلام ) زاد في رواية كريمة « إفشاء السلام » والمراد بإفشائه نشره سراً أو جهراً ، وهو مطابق للمرفوع في قوله « على من عرفت ومن لم تعرف » . وبيان كونه من الإسلام تقدم في باب إطعام الطعام مع بقية فوائده . وغاير المصنف بين شيخيه اللذين حدثاه عن الليث مراعاة للإتيان بالفائدة الإسنادية وهي تكثير الطرق حيث يحتاج إلى إعادة المتن ، فإنه لا يعيد الحديث الواحد في موضعين على صورة واحدة . فإن قيل : كان يمكنه أن يجمع الحكيم في ترجمة واحدة ويخرج الحديث عن شيخيه معاً ، أجاب الكرمانى باحتمال أن يكون كل من شيخيه أورده في معرض غير المعرض الآخر ، وهذا ليس بباطل ، لأنه متوقف على ثبوت وجود تصنيف مبوب لكل من شيخيه . والأصل عدمه . ولأن من اعتنى بترجمة كل من قتيبة وعمرو بن خالد لم يذكر أن لواحد منهما تصنيفاً على الأبواب ، ولأنه لزم منه أن البخارى يقلد في التراجم . والمعروف الشائع عنه أنه هو الذى يستنبط الأحكام في الأحاديث ويترجم لها ويتفنن في ذلك بما لا يدركه فيه غيره . ولأنه يبقى السؤال بحاله إذ لا يمتنع معه أن يجمعهما المصنف ، ولو كان سمعهما مفترقين . والظاهر من صنيع البخارى أنه يقصد تعديد شعب الإيمان كما قدمناه ، فخص كل شعبة بباب تنوياً بذكرها ، وقصد التنويه يحتاج إلى التأكيد فلذلك غاير بين الترجمتين .

**قوله (وقال عمار)** هو ابن ياسر ، أحد السابقين الأولين ، وأثره هذا أخرجه أحمد بن حنبل في كتاب الإيمان من طريق سفيان الثوري ، ورواه يعقوب بن شيبه في مسنده من طريق شعبة وزهير بن معاوية وغيرهما كلهم عن أبي إسحاق السبيعي عن صلة بن زفر عن عمار ، ولفظ شعبة « ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان » وهو بالمعنى ، وهكذا رويناها في جامع معمر عن أبي إسحق . وكذا حدث به عبد الرزاق في مصنفه عن معمر ، وحدث به عبد الرزاق بأخرة فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، كذا أخرجه البزار في مسنده وابن أبي حاتم في العلال كلاهما عن الحسن بن عبد الله الكوفي ، وكذا رواه البغوي في شرح السنة من طريق أحمد بن كعب الواسطي ، وكذا أخرجه ابن الأعرابي في معجمه عن محمد بن الصباح الصنعاني ثلاثهم عن عبد الرزاق مرفوعاً . واستغربه البزار ، وقال أبو زرعة : هو خطأ . قلت : وهو معلول من حيث صناعة الإسناد ، لأن عبد الرزاق تغير بأخرة ، وسماع هؤلاء منه في حال تغيره ، إلا أن مثله لا يقال بالرأى فهو في حكم المرفوع ، وقد رويناها مرفوعاً من وجه آخر عن عمار أخرجه الطبراني في الكبير وفي إسناده ضعف ، وله شواهد أخرى يثبتها في « تعليق التعليق » .

**قوله ( ثلاث )** أى ثلاث خصال ، وإعراجه نظير ما مر في قوله « ثلاث من كن فيه » والعالم بفتح اللام والمراد به هنا جميع الناس ، والإقتار القلة وقيل الافتقار ، وعلى الثاني فن في قوله « من الإقتار » بمعنى مع ، أو بمعنى عند . قال أبو الزناد بن سراج وغيره : إنما كان من جمع الثلاث مستكملاً للإيمان لأن مداره عليها ، لأن العبد إذا انصف بالإنصاف لم يترك لمولاه حقاً واجباً عليه إلا أداه ، ولم يترك شيئاً مما نهاه عنه إلا اجتنبه ، وهذا يجمع أركان الإيمان . وبذل السلام يتضمن مكارم الأخلاق والتواضع وعدم الاحتقار ، ويحصل به التآلف والتحابب ، والإنفاق من الإقتار يتضمن غاية الكرم لأنه إذا أنفق من الاحتياج كان مع التوسع أكثر إنفاقاً ، والنفقة أعم من أن تكون على العيال واجبة ومندوبة ، أو على الضيف والزائر ، وكونه من الإقتار يستلزم الوثوق بالله والزهد في الدنيا وقصر الأمل وغير ذلك من مهمات الآخرة . وهذا التقرير يقوى أن يكون الحديث مرفوعاً ، لأنه يشبه أن يكون كلام من أوتى جوامع الكلم . والله أعلم .

### باب كفران العشير ، وكفر دون كفر

فيه أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٢٩ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه : « أريت النار ، فرأيت أكثر أهلها النساء ؛ يكفرن . قيل : أيكفرن بالله ؟ قال : يكفرن العشير ، ويكفرن الإحسان ، إن أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط » .

[الحديث ٢٩ - أطرافه في: ٤٣١، ٧٤٨، ١٠٥٢، ٣٢٠٢، ٥١٩٧] .

**قوله (باب كفران العشير ، وكفر دون كفر)** قال القاضي أبو بكر بن العربي في شرحه : مراد

المصنف أن يبين أن الطاعات كما تسمى إيماناً كذلك المعاصي تسمى كفرًا ، لكن حيث يطلق عليها الكفر لا يراد الكفر المخرج من الملة . قال : وخص كفران العشير من بين أنواع الذنوب لدقيقة بدية وهي قوله صلى الله عليه وسلم « لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » فقرن حق الزوج على الزوجة بحق الله ، فإذا كفرت المرأة حق زوجها - وقد بلغ من حقه عليها هذه الغاية - كان ذلك دليلاً على تهاونها بحق الله ، فلذلك يطلق عليها الكفر لكنه كفر لا يخرج عن الملة . ويؤخذ من كلامه مناسبة هذه الترجمة لأمر الإيمان من جهة كون الكفر ضد الإيمان . وأما قول المصنف « وكفر دون كفر » فأشار إلى أثر رواه أحمد في كتاب الإيمان من طريق عطاء بن أبي رباح وغيره . وقوله « فيه أبو سعيد » أى يدخل في الباب حديث رواه « أبو سعيد » وفي رواية كريمة « فيه عن أبي سعيد » أى مروى عن أبي سعيد . وفائدة هذا الإشارة إلى أن للحديث طريقاً غير الطريق المساق . وحديث أبي سعيد أخرجه المؤلف في الحيف وغيره من طريق عياض بن عبد الله عنه وفيه قوله صلى الله عليه وسلم للنساء « تصدقن ، فإنى رأيتكن أكثر أهل النار » فقلن : ولم يارسول الله ؟ قال « تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير » الحديث . ويحتمل أن يريد بذلك حديث أبي سعيد أيضاً « لا يشكر الله من لا يشكر الناس » قاله القاضي أبو بكر المذكور ، والأول أظهر وأجرى على مألوف المصنف ، ويعضده إirاده لحديث ابن عباس بلفظ « وتكفرن العشير » والعشير الزوج ، قيل له عشير بمعنى معاشر مثل أكيل بمعنى مؤاكل ، وحديث ابن عباس المذكور طرف من حديث طويل أورده المصنف في باب صلاة الكسوف بهذا الإسناد تاماً ، وسيأتى الكلام عليه ثم .

ونبه هنا على فائدين . إحداهما : أن البخارى يذهب إلى جواز تقطيع الحديث ، إذا كان ما يفصله منه لا يتعلق بما قبله ولا بما بعده تعلقاً يفضى إلى فساد المعنى ، فصنيعه كذلك يوهم من لا يحفظ الحديث أن المختصر غير التام ، لا سيما إذا كان ابتداء المختصر من أثناء التام كما وقع في هذا الحديث فإن أوله هنا قوله صلى الله عليه وسلم « أريت النار » إلى آخر ما ذكر منه ، وأول التام عن ابن عباس قال : خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر قصة صلاة الخسوف ثم خطبة النبي صلى الله عليه وسلم وفيها القدر المذكور هنا ، فمن أراد عد الأحاديث التى اشتمل عليها الكتاب يظن أن هذا الحديث حديثان أو أكثر لاختلاف الابتداء ، وقد وقع في ذلك من حكى أن عدته بغير تكرار أربعة آلاف أو نحوها كابن الصلاح والشيخ محيى الدين ومن بعدهما ، وليس الأمر كذلك بل عدته على التحرير ألفا حديث وخمسة حديث وثلاثة عشر حديثاً كما بينت ذلك مفصلاً في المقدمة . الفائدة الثانية : تقرر أن البخارى لا يعيد الحديث إلا لفائدة ، لكن تارة تكون في المتن ، وتارة في الإسناد ، وتارة فيهما . وحيث تكون في المتن خاصة لا يعيده بصورته بل يتصرف فيه ، فإن كثرت طرقة أورده لكل باب طريقاً ، وإن قلت اختصر المتن أو الإسناد . وقد صنع ذلك في هذا الحديث ، فإنه أورده هنا عن عبد الله بن مسleme - وهو القعنبى - مختصراً مقتصرأ على مقصود الترجمة كما تقدمت الإشارة إليه من أن الكفر يطلق على بعض المعاصي ، ثم أورده في الصلاة في باب من صلى وقدامه نار بهذا الإسناد بعينه ، لكنه لما لم يغير اقتصر على مقصود الترجمة منه فقط ، ثم أورده في صلاة الكسوف بهذا الإسناد فساقه تاماً ، ثم أورده في بدء الخلق في ذكر الشمس والقمر عن شيخ غير القعنبى مقتصرأ على موضع الحاجة ، ثم أورده في عشرة النساء عن شيخ غيرهما عن مالك أيضاً . وعلى



هذه الطريقة يحمل جميع تصرفه ، فلا يوجد في كتابه حديث على صورة واحدة في موضعين فصاعداً إلا نادراً والله الموفق . وسياق الكلام على ما تضمنه حديث الباب من الفوائد حيث ذكره تماماً إن شاء الله تعالى .

## باب

المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك ، لقول النبي صلى الله عليه «إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ» وقال الله عز وجل : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ ، ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ فسامهم المؤمنين .

[٣١] ٣٠- حدثنا عبد الرحمن بن المبارك قال نا حماد بن زيد قال نا أيوب ويونس عن الحسن عن الأحنف بن قيس قال : ذهبت لأنصر هذا الرجل فلقيني أبوبكرة ، فقال : أين تريد ؟ قلت أنصر هذا الرجل . قال : ارجع ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» . قلت : يا رسول الله : هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : «إنه كان حريصاً على قتل صاحبه» .

[الحديث ٣١- طرفاه في : ٦٨٧٥ ، ٧٠٨٣] .

[٣٠] ٣١- حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن واصل هو الأحذب عن المعمر قال : لقيت أبا ذرّاً بالربذة وعليه حلة وعلى غلامه حلة ، فسألتُه عن ذلك فقال : إني ساببت رجلاً فغيرته بأمة ، فقال لي النبي صلى الله عليه : «يا أبا ذر ، أغيرته بأمة ؟ إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ . إخوانكم خولكم ، جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم فأعينوهم» .

[الحديث ٣٠- طرفاه في : ٢٥٤٥ ، ٦٠٥٠] .

**قوله (باب)** هو منون . وقوله المعاصي مبتدأ ومن أمر الجاهلية خبره ، والجاهلية ما قبل الإسلام . وقد يطلق في شخص معين أي في حال جاهليته . وقوله ( ولا يكفر ) بتشديد الفاء المفتوحة ، وفي رواية أبي الوقت بفتح أوله وإسكان الكاف ، وقوله ( إلا بالشرك ) أي إن كل معصية تؤخذ من ترك واجب أو فعل محرم فهي من أخلاق الجاهلية ، والشرك أكبر المعاصي ولهذا استثناه . ومحصل الترجمة أنه لما قدم أن المعاصي يطلق عليها «الكفر» مجازاً على إرادة كفر النعمة لا كفر الجحد أراد أن يبين أنه كفر لا يخرج عن الملة خلافاً للخوارج الذين يكفرون بالذنوب ، ونص القرآن يرد عليهم وهو قوله تعالى ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ فصير ما دون الشرك تحت إمكان المغفرة ، والمراد بالشرك في هذه الآية الكفر ، لأن من جحد نبوة محمد صلى الله عليه وسلم مثلاً كان كافراً ولو لم يجعل مع الله إلهاً آخر ، والمغفرة منتفية عنه بلا خلاف . وقد يرد

الشرك ويراد به ما هو أخص من الكفر كما في قوله تعالى ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين ﴾ قال ابن بطلال : غرض البخارى الرد على من يكفر بالذنوب كالحوارج ، ويقول إن من مات على ذلك يخلد في النار ، والآية ترد عليهم لأن المراد بقوله ﴿ ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ من مات على كل ذنب سوى الشرك ، وقال الكرمانى : في استدلاله بقول أبى ذر « عبرته بأمة » نظر لأن التعبير ليس كبيرة ، وهم لا يكفرون بالصغائر . قلت : استدلاله عليهم من الآية ظاهر ، ولذلك اقتصر عليه ابن بطلال ، وأما قصة أبى ذر فلأنما ذكرت ليستدل بها على أن من بقيت فيه خصلة من خصال الجاهلية سوى الشرك لا يخرج عن الإيمان بها ، سواء كانت من الصغائر أم الكبائر ، وهو واضح . واستدل المؤلف أيضاً على أن المؤمن إذا ارتكب معصية لا يكفر بأن الله تعالى أبقى عليه اسم المؤمن فقال ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾ ثم قال ﴿ إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم ﴾ . واستدل أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا التقى المسلمان بسيفيهما » فساهما مسلمين مع التوعد بالنار ، والمراد هنا إذا كانت المقاتلة بغير تأويل سائغ . واستدل أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم لأبى ذر « فيك جاهلية » أى خصلة جاهلية ، مع أن منزلة أبى ذر من الإيمان في اللزوة العالية ، وإنما وبخه بذلك — على عظيم منزلته عنده — تحذيراً له عن معاودة مثل ذلك . لأنه وإن كان معنوياً بوجه من وجوه العذر ، لكن وقوع ذلك من مثله يستعظم أكثر ممن هو دونه ، وقد وضع بهذا وجه دخول الحديثين تحت الترجمة ، وهذا على مقتضى هذه الرواية رواية أبى ذر عن مشايخه ، لكن سقط حديث أبى بكرة من رواية المستمل ، وأما رواية الأصيلي وغيره فأفرد فيها حديث أبى بكرة بترجمة ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين ﴾ وكل من الروايين جمعاً وتفريقاً حسن . والطائفة القطعة من الشيء ، ويطلق على الواحد فما فوقه عند الجمهور . وأما اشتراط حضور أربعة في رجم الزانى مع قوله تعالى ﴿ وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ﴾ فالآية واردة في الجلد ولا اشتراط فيه والاشتراط في الرجم بدليل آخر . وأما اشتراط ثلاثة في صلاة الخوف مع قوله تعالى ﴿ فلتقم طائفة منهم معك ﴾ فذاك لقوله تعالى ﴿ وليأخذوا أسلحتهم ﴾ فذكره بلفظ الجمع وأقله ثلاثة على الصحيح .

**قوله ( حدثنا أيوب )** هو السخيتاني ويونس هو ابن عبيد والحسن هو ابن أبى الحسن البصرى . والأحنف بن قيس مخضرم وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم لكن قبل إسلامه ، وكان رئيس بني تميم في الإسلام ، وبه يضرب المثل في الحلم . وقوله « ذهبت لأنصر هذا الرجل » يعنى علياً ، كذا هو في مسلم من هذا الوجه ، وقد أشار إليه المؤلف في الفتن ولفظه « أريد نصرة ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم » زاد الإسماعيلي في روايته يعنى علياً . وأبو بكرة بإسكان الكاف هو الصحابي المشهور ، وكان الأحنف أراد أن يخرج بقومه إلى على بن أبى طالب ليقاتل معه يوم الجمل فنهاه أبو بكرة فرجع ، وحمل أبو بكرة الحديث على عمومته في كل مسامين التقيا بسيفيهما حسماً للمادة ، وإلا فالحق أنه محمول على ما إذا كان القتال منهما بغير تأويل سائغ كما قدمناه ، ويخص ذلك من عموم الحديث المتقدم بدليله الخاص في قتال أهل البغي ، وقد رجع الأحنف عن رأى أبى بكرة في ذلك وشهد مع على باقي حروبه ، وسيأتى الكلام على حديث أبى بكرة في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . ورجال إسناده كلهم بصريون ، وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض هو أيوب والحسن والأحنف .

قوله ( عن واصل ) هو ابن حيان ، وللأصيلي هو الأحذب ، وللمصنف في العتق حدثنا واصل الأحذب

قوله ( عن المعرور ) وفي العتق : سمعت المعرور بن سويد ، وهو بمهمات ساكن العين .

قوله ( بالربذة ) هو بفتح الراء والموحدة والمعجمة : موضع بالبادية ، بينه وبين المدينة ثلاث مراحل .

قوله ( وعليه حلة وعلى غلامه حلة ) هكذا رواه أكثر أصحاب شعبة عنه ، لكن في رواية الإسماعيلي

من طريق معاذ عن شعبة « أتيت أبا ذر ، فإذا حلة عليه منها ثوب وعلى عبده منها ثوب » وهذا يوافق ما في اللغة أن الحلة ثوبان من جنس واحد ، ويؤيده ما في رواية الأعمش عن المعرور عند المؤلف في الأدب بلفظ

« رأيت عليه برداً وعلى غلامه يردها فقلت : لو أخذت هذا فلبسته كانت حلة » وفي رواية مسلم « فقلنا :

يا أبا ذر ، لو جمعت بينهما كانت حلة » ولأبي داود « فقال القوم : يا أبا ذر ، لو أخذت الذي على غلامك

فجعلته مع الذي عليك لكانت حلة » فهذا موافق لقول أهل اللغة ، لأنه ذكر أن الثوبين يصيران بالجمع

بينهما حلة ، ولو كان كما في الأصل على كل واحد منهما حلة لكان إذا جمعهما يصير عليه حلتان ، ويمكن

الجمع بين الروايتين بأنه كان عليه برد جيد تحته ثوب خلق من جنسه وعلى غلامه كذلك ، وكأنه قيل له :

لو أخذت البرد الجيد فأضفته إلى البرد الجيد الذي عليك وأعطيت الغلام البرد الخلق بدله لكانت حلة جيدة ،

فالتئم بذلك الروايتان ، ويحمل قوله في حديث الأعمش « لكانت حلة » أي كاملة الجودة ، فالتنكير فيه

للتعظيم . والله أعلم . وقد نقل بعض أهل اللغة أن الحلة لا تكون إلا ثوبين جديدين يحلها من طيها ، فأفاد

أصل تسمية الحلة . وغلام أبي ذر المذكور لم يسم ، ويحتمل أن يكون أبا مراوح مولى أبي ذر ، وحديثه

عنه في الصحيحين . وذكر مسلم في الكنى أن اسمه سعد .

قوله ( فسألته ) أي عن السبب في إلباسه غلامه نظير لبسه ، لأنه على خلاف المألوف ، فأجابه بحكاية

القصة التي كانت سبباً لذلك .

قوله ( سابيت ) في رواية الإسماعيلي « شامت » وفي الأدب للمؤلف « كان بيني وبين رجل كلام »

وزاد مسلم « من إخواني » وقيل : إن الرجل المذكور هو بلال المؤذن مولى أبي بكر ، وروى ذلك الوليد

ابن مسلم منقطعاً . ومعنى « سابيت » وقع بيني وبينه سباب بالتخفيف ، وهو من السب بالتشديد وأصله القطع

وقيل مأخوذ من السبة وهي حلقة الدبر ، سمى الفاحش من القول بالفاحش من الجسد ، فعلى الأول المراد

قطع المسبوب ، وعلى الثاني المراد كشف عورته لأن من شأن الساب إبداء عورة المسبوب .

قوله ( فغيرته بأمه ) أي نسبته إلى العار ، زاد في الأدب « وكانت أمه أعجمية فنلت منها » وفي رواية

« قلت له يا ابن السوداء » ، والأعجمي من لا يفصح باللسان العربي سواء كان عربياً أو أعجمياً ، والفاء في

« فغيرته » قيل هي تفسيرية كأنه بين أن التعبير هو السب ، والظاهر أنه وقع بينهما سباب وزاد عليه التعبير

فتكون عاطفة ، ويدل عليه رواية مسلم قال « أعيرته بأمه ؟ فقلت : من سب الرجال سبوا أباه وأمه . قال :

إنك امرؤ فيك جاهلية » أي خصلة من خصال الجاهلية . ويظهر لي أن ذلك كان من أبي ذر قبل أن يعرف

تحريره ، فكانت تلك الخصلة من خصال الجاهلية باقية عنده ، فلهذا قال كما عند المؤلف في الأدب « قلت :

على ساعتي هذه من كبر السن ؟ قال : نعم » كأنه تعجب من خفاء ذلك عليه مع كبر سنه ، فبين له كون هذه

الحصيلة مذمومة شرعاً ، وكان بعد ذلك يساوى غلامه في الملبوس وغيره أخذاً بالأحوط ، وإن كان لفظ الحديث يقتضي اشتراط المواسة لا المساواة ، وسنذكر ما يتعاقب ببقية ذلك في كتاب العتق حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى . وفي السياق دلالة على جواز تعدية « عيرته » بالباء ، وقد أنكره ابن قتيبة وتبعه بعضهم ، وأثبت آخرون أنها لغة . وقد جاء في سبب لباس أبي ذر غلامه مثل لبسه أثر مرفوع أصرح من هذا وأخص ، أخرجه الطبراني من طريق أبي غالب عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أبا ذر عبداً فقال « أطعمه مما تأكل ، وألبسه مما تلبس » وكان لأبي ذر ثوب فشقه نصفين ، فأعطى الغلام نصفه ، فرآه النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال : قلت يا رسول الله « أطعموهم مما تأكلون ، وألبسوهم مما تلبسون » قال : نعم .

### باب ظَلَمَ دُونَ ظَلَمَ

٣٢- حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة... ح.

[٣٢]

وحدثني بشر قال نا محمد عن شعبة عن سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله لما نزلت : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : أينما لم يظلم ؟ فأنزل الله : ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ .

[الحديث ٣٢- أطرافه في : ٣٣٦٠ ، ٣٤٢٨ ، ٣٤٢٩ ، ٤٦٢٩ ، ٤٧٧٦ ، ٦٩١٨ ، ٦٩٣٧ .]

قوله ( باب ظلم دون ظلم ) دون يحتمل أن تكون بمعنى غير ، أى أنواع الظلم متغايرة . أو بمعنى الأدنى ، أى بعضها أخف من بعض ، وهو أظهر في مقصود المصنف . وهذه الجملة لفظ حديث رواه أحمد في كتاب الإيمان من حديث عطاء ، ورواه أيضاً من طريق طاوس عن ابن عباس بمعناه ، وهو في معنى قوله تعالى ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله ﴾ الآية ، فاستعمله المؤلف ترجمة ، واستدل له بالحديث المرفوع . ووجه الدلالة منه أن الصحابة فهموا من قوله « بظلم » عموم أنواع المعاصي ، ولم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، وإنما بين لهم أن المراد أعظم أنواع الظلم وهو الشرك على ما سنوضحه ، فدل على أن للظلم مراتب متفاوتة . ومناسبة لإيراد هذا عقب ما تقدم من أن المعاصي غير الشرك لا ينسب صاحبها إلى الكفر المخرج عن الملة على هذا التقرير ظاهرة .

قوله ( حدثنا أبو الوليد ) هو الطيالسي .

قوله ( وحدثني بشر ) هو في الروايات المصححة بواو العطف ، وفي بعض النسخ قبلها صورة ح ، فإن كان من أصل التصنيف فهي مهملة مأخوذة من التحويل على المختار . وإن كانت مزيدة من بعض الرواة فيحتمل أن تكون مهمة كذلك أو معجمة مأخوذة من البخاري لأنها رمزه ، أى قال البخاري : وحدثني بشر ، وهو ابن خالد العسكري وشيخه محمد هو ابن جعفر المعروف بغندر ، وهو أثبت الناس في شعبة ، ولهذا أخرج المؤلف روايته مع كونه أخرجه الحديث عالياً عن أبي الوليد ، واللفظ المساق هنا لفظ بشر ، وكذلك أخرج الأعمش عنه وتابعه ابن أبي عدي عن شعبة ، وهو عند المؤلف في تفسير الأنعام ، وأما لفظ أبي الوليد

فساقه المؤلف في قصة لقمان بلفظ «أينا لم يلبس إيمانه بظلم» وزاد فيه أبو نعيم في مستخرجه من طريق سليمان ابن حرب عن شعبة بعد قوله ﴿إن الشرك لظلم عظيم﴾ : فطابت أنفسنا . واقتضت رواية شعبة هذه أن هذا السؤال سبب نزول الآية الأخرى التي في لقمان ، لكن رواه البخاري ومسلم من طريق أخرى عن الأعمش وهو سليمان المذكور في حديث الباب . ففي رواية جرير عنه «فقالوا : أينا لم يلبس إيمانه بظلم ؟ فقال : ليس بذلك ، ألا تسمعون إلى قول لقمان » . وفي رواية وكيع عنه «فقال ليس كما تظنون» . وفي رواية عيسى بن يونس : «إنما هو الشرك ، ألم تسمعون إلى ما قال لقمان » . وظاهر هذا أن الآية التي في لقمان كانت معلومة عندهم ولذلك نبههم عليها . ويحتمل أن يكون نزولها وقع في الحال فتلاها عليهم ثم نبههم فتلثم الروايتان . قال الخطابي : كان الشرك عند الصحابة أكبر من أن يلقب بالظلم ، فحملوا الظلم في الآية على ما عدها - يعني من المعاصي - فسألوا عن ذلك . فنزلت هذه الآية . كذا قال ، وفيه نظر ، والذي يظهر لي أنهم حملوا الظلم على عومه ، الشرك فما دونه . وهو الذي يقتضيه صنيع المؤلف . وإنما حملوه على العموم لأن قوله ﴿بظلم﴾ نكرة في سياق النفي . لكن عمومها هنا بحسب الظاهر . قال المحققون : إن دخل على النكرة في سياق النفي ما يؤكد العموم ويقويه نحو «من» في قوله : ما جاءني من رجل ، أفاد تنصيب العموم ، وإلا فالعموم مستفاد بحسب الظاهر كما فهمه الصحابة من هذه الآية . وبين لهم النبي صلى الله عليه وسلم أن ظاهرها غير مراد ، بل هو من العام الذي أريد به الخاص . فالمراد بالظلم أعلى أنواعه وهو الشرك . فإن قيل : من أين يلزم أن من لبس الإيمان بظلم لا يكون آمناً ولا مهتدياً حتى شق عليهم ، والسياق إنما يقتضي أن من لم يوجد منه الظلم فهو آمن ومهتد ، فما الذي دل على نفي ذلك عن وجد منه الظلم ؟ فالجواب أن ذلك مستفاد من المفهوم وهو مفهوم الصفة ، أو مستفاد من الاختصاص المستفاد من تقديم «لم» على الأمن ، أي لم الأمن لا لغيرهم ، كذا قال الزمخشري في قوله تعالى ﴿إياك نعبد﴾ وقال في قوله تعالى ﴿كلا إنها كلمة هو قائلها﴾ تقديم «هو» على «قائلها» يفيد الاختصاص . أي هو قائلها لا غيره ، فإن قيل : لا يلزم من قوله ﴿إن الشرك لظلم عظيم﴾ أن غير الشرك لا يكون ظملاً . فالجواب أن التثنية في قوله لظلم للتعظيم ، وقد بين ذلك استدلال الشارع بالآية الثانية ، فالتقدير لم يلبسوا إيمانهم بظلم عظيم أي بشرك ، إذ لا ظلم أعظم منه ، وقد ورد ذلك صريحاً عند المؤلف في قصة إبراهيم الخليل عليه السلام من طريق حفص بن غياث عن الأعمش ولفظه «قلنا : يا رسول الله أينا لم يظلم نفسه ؟ قال : ليس كما تقولون ، لم يلبسوا إيمانهم بظلم : بشرك . أو لم تسمعون إلى قول لقمان » فذكر الآية واستنبط منه المازري جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ونازعه القاضي عياض فقال : ليس في هذه القصة تكليف عمل . بل تكليف اعتقاد بتصديق الخبر ، واعتقاد التصديق لازم لأول ورودها فما هي الحاجة ؟ ويمكن أن يقال : المعتقدات أيضاً تحتاج إلى البيان . فلما أجمل الظلم حتى تناول إطلاقه جميع المعاصي شق عليهم حتى ورد البيان فما انتفت الحاجة . والحق أن في القصة تأخير البيان عن وقت الخطاب لأنهم حيث احتاجوا إليه لم يتأخروا .

قوله (ولم يلبسوا) أي لم يخطوا : تقول : لبست الأمر بالتخفيف ، ألبسه بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل . أي خلطته . وتقول : لبست الثوب ألبسه بالكسر في الماضي والفتح في المستقبل . وقال محمد ابن إسماعيل التيمي في شرحه : خاط الإيمان بالشرك لا يتصور فالمراد أنهم لم تحصل لهم الصفتان كثر متأخر

عن إيمان متقدم . أى لم يرتدوا . ويحتمل أن يراد أنهم لم يجمعوا بينهما ظاهراً وباطناً ، أى لم ينافقوا . وهذا أوجه ، ولهذا عقبه المصنف بباب علامات المنافق ، وهذا من بديع ترتيبه . ثم فى هذا الإسناد رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم الأعمش عن شيخه إبراهيم بن يزيد النخعى عن خاله علقمة بن قيس النخعى ، والثلاثة كوفيون فقهاء . وعبد الله الصحابى هو ابن مسعود . وهذه الترجمة أحد ما قيل فيه إنه أصح الأسانيد . والأعمش موصوف بالتدليس ولكن فى رواية حفص بن غياث التى تقدمت الإشارة إليها عند المؤلف عنه « حدثنا إبراهيم » ولم أر التصريح بذلك فى جميع طرقه عند الشيخين وغيرهما إلا فى هذا الطريق . وفى المتن من الفوائد : الحمل على العموم حتى يرد دليل الخصوص ، وأن النكرة فى سياق النفي تعم ، وأن الخاص يقضى على العام والمبين عن المجمل ، وأن اللفظ يحمل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض ، وأن درجات الظلم تتفاوت كما ترجم له ، وأن المعاصى لا تسمى شركاً ، وأن من لم يشرك بالله شيئاً فله الأمن وهو مهتد . فإن قيل : فالعاصى قد يعذب فما هو الأمن والاهتداء الذى حصل له ؟ فالجواب أنه آمن من التخليد فى النار ، مهتد إلى طريق الجنة . والله أعلم .

### باب علامات المنافق

[٣٣] ٣٣- حدثنا سليمان أبو الربيع قال نا إسماعيل بن جعفر قال حدثنا نافع بن مالك بن أبي عامر أبو سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أئتمن خان » .

[الحديث ٣٣- أطرافه فى : ٢٦٨٢ ، ٢٧٤٩ ، ٦٠٩٥ .]

[٣٤] ٣٤- حدثنا قبيصة بن عقبة قال نا سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا أؤتمن خان ، وإذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » .  
تابعه شعبة عن الأعمش .

[الحديث ٣٤- طرفاه فى : ٢٤٥٩ ، ٣١٧٨ .]

قوله ( باب علامات المنافق ) لما قدم أن مراتب الكفر متفاوتة وكذلك الظلم أتبعه بأن النفاق كذلك ، وقال الشيخ محي الدين : مراد البخارى بهذه الترجمة أن المعاصى تنقص الإيمان ، كما أن الطاعة تزيده . وقال الكرماني : مناسبة هذا الباب لكتاب الإيمان أن النفاق علامة عدم الإيمان ، أو ليعلم منه أن بعض النفاق كفر دون بعض . والنفاق لغة مخالفة الباطن للظاهر ، فإن كان فى اعتقاد الإيمان فهو نفاق الكفر ، وإلا فهو نفاق العمل ، ويدخل فيه الفعل والترك وتفاوت مراتبه .

**قوله (حدثنا سليمان أبو الربيع)** هو الزهراني ، بصرى نزل بغداد ، ومن شيخه فصاعداً مديون ، ونافع بن مالك هو عم مالك بن أنس الإمام .

**قوله (آية المنافق ثلاث)** الآية العلامة ، وإفراد الآية إما على إرادة الجنس ، أو أن العلامة إنما تحصل باجتماع الثلاث . والأول أليق بصنيع المؤلف . ولهذا ترجم بالجمع وعقب بالمتن الشاهد لذلك . وقد رواه أبو عوانة في صحيحه بلفظ «علامات المنافق» ، فإن قيل ظاهره الحصر في الثلاث فكيف جاء في الحديث الآخر بلفظ «أربع من كن فيه ... الحديث» . أجاب القرطبي باحتمال أنه استجد له صلى الله عليه وسلم من العلم بخصالهم ما لم يكن عنده . وأقول : ليس بين الحديثين تعارض . لأنه لا يلزم من عد الخصلة المنمومة الدالة على كمال النفاق كونها علامة على النفاق ، لاحتمال أن تكون العلامات دالات على أصل النفاق ، والخصلة الزائدة إذا أضيفت إلى ذلك كمل بها خلوص النفاق . على أن في رواية مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ما يدل على إرادة عدم الحصر . فإن لفظه «من علامة المنافق ثلاث» وكذا أخرج الطبراني في الأوسط من حديث أبي سعيد الخدري . وإذا حمل اللفظ الأول على هذا لم يرد السؤال ، فيكون قد أخبر ببعض العلامات في وقت . وبعضها في وقت آخر . وقال القرطبي أيضاً والنووي : حصل من مجموع الروايتين خمس خصال . لأنهما تواردتا على الكذب في الحديث والخيانة في الأمانة ، وزاد الأول الخلف في الوعد والثاني الغدر في المعاهدة والفجور في الخصومة . قلت : وفي رواية مسلم الثاني بدل الغدر في المعاهدة الخلف في الوعد كما في الأول ، فكأن بعض الرواة تصرف في لفظه لأن معناهما قد يتحد ، وعلى هذا فالزيد خصلة واحدة وهي الفجور في الخصومة ، والفجور الميل عن الحق والاحتياال في رده . وهذا قد يندرج في الخصلة الأولى وهي الكذب في الحديث . ووجه الاختصار على هذه العلامات الثلاث أنها منبهة على ما عداها ، إذ أصل الديانة منحصر في ثلاث : القول ، والفعل ، والنية . فنبه على فساد القول بالكذب ، وعلى فساد الفعل بالخيانة . وعلى فساد النية بالخلف . لأن خلف الوعد لا يقدر إلا إذا كان العزم عليه مقارناً للوعد ، أما لو كان عازماً ثم عرض له مانع أو بدا له رأى فهذا لم توجد منه صورة النفاق ، قاله الغزالي في الإحياء . وفي الطبراني في حديث طويل ما يشهد له ، ففيه من حديث سلمان «إذا وعد وهو يحدث نفسه أنه يخلف» وكذا قال في باقي الخصال ، وإسناده لا بأس به ليس فيه من أجمع على تركه ، وهو عند أبي داود والترمذي من حديث زيد بن أرقم مختصر بلفظ «إذا وعد الرجل أخاه ومن نيته أن يفي له فلم يفي فلا إثم عليه» .

**قوله (إذا وعد)** قال صاحب المحكم : يقال وعدته خيراً ، ووعدته شراً . فإذا أسقطوا الفعل قالوا في الخير : وعدته ، وفي الشر : أوعدته . وحكى ابن الأعرابي في نوادره . أوعدته خيراً بالهمزة . فالمراد بالوعد في الحديث الوعد بالخير . وأما الشر فيستحب إخلافه . وقد يجب ما لم يترتب على ترك إنفاذه مفسدة . وأما الكذب في الحديث فحكى ابن التين عن مالك أنه سئل عن جرب آية كذب فقال : أى نوع من الكذب ؟ لعله حدث عن عيش له سلف قبالة في وصفه . فهذا لا يضر . وإنما يضر من حدث عن الأشياء بخلاف ما هي عليه قاصداً الكذب انتهى . وقال النووي : هذا الحديث عده جماعة من العلماء مشككاً من حيث أن هذه الخصال قد توجد في المسلم المجمع على عدم الحكم بكفره . قال : وليس فيه إشكال ، بل معناه صحيح والذي قاله المحققون : إن معناه أن هذه خصال نفاق ، وصاحبها شبيه بالمنافقين في هذه الخصال ومتخلق بأخلاقهم . قلت :

ومحصل هذا الجواب الحمل في التسمية على المجاز ، أى صاحب هذه الخصال كالمنافق ، وهو بناء على أن المراد بالنفاق نفاق الكفر . وقد قيل في الجواب عنه : إن المراد بالنفاق نفاق العمل كما قدمناه . وهذا ارتضاه القرطبي واستدل له بقول عمر لحذيفة : هل تعلم في شئاً من النفاق ؟ فإنه لم يرد بذلك نفاق الكفر ، وإنما أراد نفاق العمل . ويؤيده وصفه بالخالص في الحديث الثاني بقوله « كان منافقاً خالصاً » . وقيل : المراد بإطلاق النفاق الإنذار والتحذير عن ارتكاب هذه الخصال وإن الظاهر غير مراد ، وهذا ارتضاه الخطابي . وذكر أيضاً أنه يحتمل أن المتصف بذلك هو من اعتاد ذلك وصار له ديدناً . قال : ويدل عليه التعبير بإذا ، فلأنها تدل على تكرار الفعل . كذا قال . والأولى ما قال الكرماني : إن حذف المفعول من « حدث » يدل على العموم ، أى إذا حدث في كل شيء كذب فيه . أو يصير قاصراً ، أى إذا وجد ماهية التحديث كذب . وقيل هو محمول على من غلبت عليه هذه الخصال وتهاون بها واستخف بأمرها ، فإن من كان كذلك كان فاسد الاعتقاد غالباً . وهذه الأجوبة كلها مبنية على أن اللام في المنافق للجنس ، ومنهم من ادعى أنها للعهد فقال : إنه ورد في حق شخص معين أو في حق المنافقين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وتمسك هؤلاء بأحاديث ضعيفة جاءت في ذلك لو ثبت شيء منها لتعين المصير إليه . وأحسن الأجوبة ما ارتضاه القرطبي . والله أعلم .

**قوله ( تابعه شعبة )** وصل المؤلف هذه المتابعة في كتاب المظالم ، ورواية قبيصة عن سفيان - وهو الثوري - ضعفها بحجى بن معين ، وقال الشيخ محي الدين : إنما أوردها البخاري على طريق المتابعة لا الأصالة . وتعقبه الكرماني بأنها مخالفة في اللفظ والمعنى من عدة جهات ، فكيف تكون متابعة ؟ وجوابه أن المراد بالمتابعة هنا كون الحديث مخرجاً في صحيح مسلم وغيره من طرق أخرى عن الثوري ، وعند المؤلف من طرق أخرى عن الأعمش ، منها رواية شعبة المشار إليها ، وهذا هو السر في ذكرها هنا . وكأنه فهم أن المراد بالمتابعة حديث أبي هريرة المذكور في الباب ، وليس كذلك إذ لو أراد له سماه شاهداً . وأما دعواه أن بينهما مخالفة في المعنى فليس بمسلم ، لما قررناه آنفاً . وغايته أن يكون في أحدهما زيادة وهي مقبولة لأنها من ثقة متقن . والله أعلم .

**( فائدة )** : رجال الإسناد الثاني كلهم كوفيون ، إلا الصحابي وقد دخل الكوفة أيضاً . والله أعلم .

### باب قيام ليلة القدر من الإيمان

٣٥- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة [٣٥] قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه » .

[الحديث ٣٥ - أطرافه في: ٣٧، ٣٨، ١٩٠١، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٤.]

**قوله ( باب قيام ليلة القدر من الإيمان )** لما بين علامات النفاق وقبحها رجع إلى ذكر علامات الإيمان وحسنها ، لأن الكلام على متعلقات الإيمان هو المقصود بالأصالة ، وإنما يذكر متعلقات غيره استطراداً . ثم



رجع فذكر أن قيام ليلة القدر وقيام رمضان وصيام رمضان من الإيمان ، وتُورد الثلاثة من حديث أبي هريرة متحدثات الباعث والجزاء ، وعبر في ليلة القدر بالمضارع في الشرط وبالماضى في جوابه ، بخلاف الآخرين فبالماضى فيهما ، وأبدى الكرماني لذلك نكتة لطيفة قال : لأن قيام رمضان محقق الوقوع وكذا صيامه ، بخلاف قيام ليلة القدر فإنه غير متيقن ، فلهذا ذكره بلفظ المستقبل ، انتهى كلامه . وفيه شيء ستأتى الإشارة إليه . وقال غيره : استعمل لفظ الماضى في الجزاء إشارة إلى تحقق وقوعه ، فهو نظير ﴿ أتى أمر الله ﴾ وفي استعمال الشرط مضارعاً والجواب ماضياً نزاع بين النحاة ، فمنه الأكثر ، وأجازه آخرون لكن بقله . استدلووا بقوله تعالى ﴿ إن نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت ﴾ لأن قوله « فظلت » بلفظ الماضى ، وهو تابع للجواب وتابع الجواب جواب . واستدلووا أيضاً بهذا الحديث ، وعندى فى الاستدلال به نظر ، لأننى أظنه من تصرف الرواة لأن الروايات فيه مشهورة عن أبى هريرة بلفظ المضارع فى الشرط والجزاء ، وقد رواه النسائى عن محمد بن على بن ميمون عن أبى اليان شيخ البخارى فيه فلم يغير بين الشرط والجزاء بل قال « من يقم ليلة القدر يغفر له » ، ورواه أبو نعيم فى المستخرج عن سليمان وهو الطبرانى عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبى اليان ولفظه زائد على الروایتين فقال « لا يقوم أحدكم ليلة القدر فيوافقها إيماناً واحتساباً إلا غفر الله له ما تقدم من ذنبه » ، وقوله فى هذه الرواية « فيوافقها » زيادة بيان ، وإلا فالجزاء مرتب على قيام ليلة القدر ، ولا يصدق قيام ليلة القدر إلا على من وافقها ، والخصر المستفاد من النقي ، والإثبات مستفاد من الشرط والجزاء ، فوضح أن ذلك من تصرف الرواة بالمعنى ، لأن مخرج الحديث واحد ، وسيأتى الكلام على ليلة القدر وعلى صيام رمضان وقيامه إن شاء الله تعالى فى كتاب الصيام .

### باب الجهاد من الإيمان

[٣٦] ٣٦- حدثنا حرمي بن حفص قال نا عبد الواحد قال حدثنا عُمارة قال نا أبو زرعة بن عمرو قال : سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « انتدب الله عز وجل لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيماناً بي أو تصديق برسلي أن أرجعه بما نال من أجرٍ أو غنيمة ، أو أدخله الجنة ، ولولا أن أشق على أمتي ما قعدت خلف سرية ، ولوددت أني أقتل في سبيل الله ثم أحيى ، ثم أقتل ثم أحيى ، ثم أقتل » .

[الحديث ٣٦- أطرافه في: ٢٧٨٧، ٢٧٩٧، ٢٩٧٢، ٣١٢٣، ٧٢٢٦، ٧٢٢٧، ٧٤٥٧، ٧٤٦٣.]

### باب تطوع قيام رمضان من الإيمان

[٣٧] ٣٧- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » .

## باب صَوْمِ رَمَضَانَ احْتِسَاباً مِنَ الْإِيمَانِ

[٣٨] ٣٨- حدثنا ابن سلام قال أنا محمد بن فضيل قال نا يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «من صام رمضان إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه».

**قوله (باب الجهاد من الإيمان)** أوراد هذا الباب بين قيام ليلة القدر وبين قيام رمضان وصيامه ، فأما مناسبة إيراده معها في الجملة فواضح لاشتراكها في كونها من خصال الإيمان ، وأما إيراده بين هذين البابين مع أن تعلق أحدهما بالآخر ظاهر فلنكتة لم أر من تعرض لها ، بل قال الكرماني : صنيعة هذا دال على أن النظر مقطوع عن غير هذه المناسبة ، يعني اشتراكها في كونها من خصال الإيمان . وأقول : بل قيام ليلة القدر وإن كان ظاهر المناسبة لقيام رمضان لكن للحديث الذي أورده في باب الجهاد مناسبة بالتماس ليلة القدر حسنة جداً لأن التماس ليلة القدر يستدعي محافظة زائدة ومجاهدة تامة ، ومع ذلك فقد يوافقها أو لا . وكذلك المجاهد يلتبس الشهادة ويقصد إعلاء كلمة الله ، وقد يحصل له ذلك أو لا ، فتنبأ بما في أن في كل منهما مجاهدة ، وفي أن كلا منهما قد يحصل المقصود الأصلي لصاحبه أو لا . فالقائم لالتماس ليلة القدر مأجور ، فإن وافقها كان أعظم أجراً . والمجاهد لالتماس الشهادة مأجور . فإن وافقها كان أعظم أجراً . ويشير إلى ذلك تمنييه صلى الله عليه وسلم الشهادة بقوله « ولوددت أني أقتل في سبيل الله » . فذكر المؤلف فضل الجهاد لذلك استطراداً ، ثم عاد إلى ذكر قيام رمضان ، وهو بالنسبة لقيام ليلة القدر عام بعد خاص ، ثم ذكر بعده باب الصيام لأن الصيام من التروك فأخبره عن القيام لأنه من الأفعال ، ولأن الليل قبل النهار ، ولعله أشار إلى أن القيام مشروع في أول ليلة من الشهر خلافاً لبعضهم .

**قوله (حدثنا حرمي)** هو اسم بلفظ النسبة ، وهو بصري يكنى أبا علي ، قال حدثنا عبد الواحد هو ابن زياد البصري العبدى ويقال له الثقفي . وهو ثقة متقن . قال ابن القطان : لم يعتل عليه بقادح . وفي طبقة عبد الواحد بن زيد بصري أيضاً لكنه ضعيف ولم يخرج عنه في الصحيحين شيء .

**قوله (حدثنا عمارة)** هو ابن القعقاع بن شبرمة الضبي .

**قوله (انتدب الله)** هو بالنون أى سارع بثوابه وحسن جزائه ، وقيل بمعنى أجاب إلى المراد ، ففي الصحاح ندبت فلاناً لكذا فانتدب أى أجاب إليه ، وقيل معناه تكفل بالمطلوب ، ويدل عليه رواية المؤلف في أواخر الجهاد لهذا الحديث من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ « تكفل الله » وله في أوائل الجهاد من طريق سعيد بن المسيب عنه بلفظ « توكل الله » وسأيت الكلام عليها وعلى رواية مسلم هناك إن شاء الله تعالى . ووقع في رواية الأصيلي هنا « انتدب » بياء تحتانية مهموزة بدل النون من المأدبة ، وهو تصحيف ، وقد وجهوه بتكلف . لكن إطباق الرواة على خلافه مع اتحاد المخرج كاف في تخطئته .

**قوله (لا يخرج إلا إيماناً)** كذا هو بالرفع على أنه فاعل يخرج والاستثناء مفرغ ، وفي رواية مسلم

والإسماعيلي «إلا إيماناً» بالنصب ، قال النووي : هو مفعول له ، وتقديره لا يخرج المخرج إلا الإيمان والتصديق .

**قوله ( وتصديق برسلي )** ذكره الكرمانى بلفظ «أو تصديق» ثم استشكله وتكلف الجواب عنه ، والصواب أسهل من ذلك ، لأنه لم يثبت في شيء من الروايات بلفظ «أو» وقوله «بى» فيه عدول عن ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلم ، فهو التقات . وقال ابن مالك : كان اللاتق في الظاهر هنا إيمان به ، ولكنه على تقدير اسم فاعل من القول منصوب على الحال ، أى انتدب الله لمن خرج في سبيله قائلاً لا يخرج إلا إيمان بى ، ولا يخرج مفعول القول لأن صاحب الحال على هذا التقدير هو الله . وتعقبه شهاب الدين بن المرحل بأن حذف الحال لا يجوز ، وأن التعبير باللاتق هنا غير لائق ، فالأولى أنه من باب الالتفات ، وهو متجه ، وسيأتى في أثناء فرض الخمس من طريق الأعرج بلفظ «لا يخرج إلا الجهاد في سبيله وتصديق كلماته» .

**( تنبيه )** جاء في هذا الحديث من طريق أبى زرعة هذه مشتلاً على أمور ثلاثة ، وقد اختصر المؤلف من سياقه أكثر الأمر الثانى ، وساقه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق عبد الواحد بن زياد المذكور بتمامه ، وكذا هو عند مسلم في هذا الحديث من وجه آخر عن عمارة بن القعقاع ، وجاء الحديث مفروقاً من رواية الأعرج وغيره عن أبى هريرة كما سيأتى عند المؤلف في كتاب الجهاد ، وهناك بآتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى . وقد تقدمت الإشارة إلى أن الكلام على قيام رمضان وباب صيام رمضان يؤتى في كتاب الصيام .

### باب الدين يسر

وقول النبي صلى الله عليه : «أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة» .

٣٩- حدثنا عبد السلام بن مطهر قال نا عمر بن علي عن معن بن محمد الغفاري عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ إِلَّا غَلَبُهُ ، فَسَدِّدُوا ، وَقَارِبُوا ، وَأَبْشِرُوا ، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ» . [٣٩]

[الحديث ٣٩- أطرافه في: ٥٦٧٣، ٦٤٦٣، ٧٢٣٥] .

**قوله ( باب الدين يسر )** ، أى دين الإسلام ذو يسر ، أو سمي الدين يسراً مبالغة بالنسبة إلى الأديان قبه ، لأن الله رفع عن هذه الأمة الإصر الذى كان على من قبلهم . ومن أوضح الأمثلة له أن توبتهم كانت بقتل أنفسهم ، وتوبة هذه الأمة بالإقلاع والعزم والندم .

**قوله ( أحب الدين )** أى خصال الدين ، لأن خصال الدين كلها محبوبة ، لكن ما كان منها سمحاً - أى سهلاً - فهو أحب إلى الله . ويدل عليه ما أخرجه أحمد بسند صحيح من حديث أعرابى لم يسمه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «خير دينكم أيسره» . أو الدين جنس ، أى أحب الأديان إلى الله الحنيفية . والمراد بالأديان الشرائع الماضية قبل أن تبدل وتنسخ . والحنيفية ملة إبراهيم ، والحنيف فى اللغة من كان على ملة إبراهيم ، وسمى إبراهيم حنيفاً لمياه عن الباطل إلى الحق لأن أصل الحنف الميل ، والسمحة السهلة ، أى أنها

مبنية على السهولة ، لقوله تعالى ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم ﴾ وهذا الحديث المعلق لم يسند المؤلف في هذا الكتاب ، لأنه ليس على شرطه . نعم وصله في كتاب الأدب المفرد ، وكذا وصله أحمد بن حنبل وغيره من طريق محمد بن إسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس وإسناده حسن . استعمله المؤلف في الترجمة لكونه متقاصراً عن شرطه ، وقواه بما دل على معناه لتناسب السهولة واليسر .

**قوله ( حدثنا عبد السلام بن مطهر )** أى ابن حسام البصرى ، وكنيته أبو ظفر بالمعجمة والفاء المفتوحين

**قوله ( حدثنا عمر بن علي )** هو المقدمي بضم الميم وفتح القاف والذال المشددة ، وهو بصرى ثقة ،

لكنه مدلس شديد التدليس ، وصفه بذلك ابن سعد وغيره . وهذا الحديث من إفراء البخارى عن مسلم ، وصححه - وإن كان من رواية مدلس بالعننة - لتصريحه فيه بالسماع من طريق أخرى ، فقد رواه ابن حبان في صحيحه من طريق أحمد بن المقدم أحد شيوخ البخارى عن عمر بن علي المذكور قال « سمعت معن بن محمد » فذكره ، وهو من إفراء معن بن محمد ، وهو مدنى ثقة قليل الحديث ، لكن تابعه على شقه الثاني ابن أبي ذئب عن سعيد أخرجه المصنف في كتاب الرقاق بمعناه ولفظه « سدودوا وقربوا » وزاد في آخره « والقصد القصد تبلغوا » ولم يذكر شقه الأول ، وقد أشرنا إلى بعض شواهد ومنها حديث عروة الفقيمي بضم الفاء وفتح القاف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن دين الله يسر » ، ومنها حديث بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « عليكم هدياً قاصداً ، فإنه من يشاد هذا الدين يغلبه » رواهما أحمد وإسناد كل منهما حسن .

**قوله ( ولن يشاد الدين إلا غلبه )** هكذا في روايتنا بإضمار الفاعل ، وثبت في رواية ابن السكن وفي

بعض الروايات عن الأصيلي بلفظ « ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه » ، وكذا هو في طرق هذا الحديث عند الإسماعيلي وأبي نعيم وابن حبان وغيرهم ، والدين منصوب على المفعولية وكذا في روايتنا أيضاً ، وأضمر الفاعل للعلم به ، وحكى صاحب المطالع أن أكثر الروايات برفع الدين على أن يشاد مبنى لما لم يسم فاعله ، وعارضه النووي بأن أكثر الروايات بالنصب ، ويجمع بين كلاميهما بأنه بالنسبة إلى روايات المغاربة والمشاركة ، ويؤيد النصب لفظ حديث بريدة عند أحمد « إنه من شاد هذا الدين يغلبه » ذكره في حديث آخر يصلح أن يكون هو سبب حديث الباب . والمشادة بالتشديد المغالبة ، يقال شاده يشاده مشادة إذا قاواه ، والمعنى لا يتعمق أحد في الأعمال الدينية ويترك الرفق إلا عجز وانقطع فيغلب . قال ابن المنير : في هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، فقد رأينا ورأى الناس قبلنا أن كل متنطع في الدين ينقطع ، وليس المراد منع طلب الأكل في العبادة فإنه من الأمور المحمودة ، بل منع الإفراط المؤدى إلى الملل ، أو المبالغة في التطوع المفضى إلى ترك الأفضل ، أو إخراج الفرض عن وقته كمن بات يصلى الليل كله ويغالب النوم إلى أن غلبته عيناه في آخر الليل فنام عن صلاة الصبح في الجماعة ، أو إلى أن خرج الوقت المختار ، أو إلى أن طلعت الشمس فخرج وقت الفريضة ، وفي حديث مجن بن الأدرع عند أحمد « إنكم لن تنالوا هذا الأمر بالمغالبة ، وخير دينكم البسرة » وقد استفاد من هذا الإشارة إلى الأخذ بالرخصة الشرعية ، فإن الأخذ بالعزيمة في موضع الرخصة تنطع ، كمن يترك التيمم عند العجز عن استعمال الماء فيفضى به استعماله إلى حصول الضرر .

**قوله ( فسددوا )** أى الزموا السداد وهو الصواب من غير إفراط ولا تفريط ، قال أهل اللغة :

السداد التوسط في العمل .

قوله ( وقاربوا ) أى إن لم تستطيعوا الأخذ بالأكل فاعملوا بما يقرب منه .

قوله ( وأبشروا ) أى بالثواب على العمل الدائم وإن قل ، والمراد تبشير من عجز عن العمل بالأكل بأن العجز إذا لم يكن من صنيعه لا يستلزم نقص أجره ، وأبهم المبشر به تعظيماً له وتفخيماً .

قوله ( واستعينوا بالغدوة ) أى استعينوا على مداومة العبادة بإيقاعها فى الأوقات المنشطة . والغدوة بالفتح سير أول النهار ، وقال الجوهري : ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس . والروحة بالفتح السير بعد الزوال . والدجلة بضم أوله وفتحها وإسكان اللام سير آخر الليل ، وقيل سير الليل كله ، ولهذا عبر فيه بالتبعض ، ولأن عمل الليل أشق من عمل النهار . وهذه الأوقات أطيب أوقات المسافر ، وكأنه صلى الله عليه وسلم خاطب مسافراً إلى مقصد فنبهه على أوقات نشاطه ، لأن المسافر إذا سافر الليل والنهار جميعاً عجز وانقطع ، وإذا تحرى السير فى هذه الأوقات المنشطة أمكنته المداومة من غير مشقة . وحسن هذه الاستعارة أن الدنيا فى الحقيقة دار نقلة إلى الآخرة ، وأن هذه الأوقات بخصوصها أروح ما يكون فيها البدن للعبادة . وقوله فى رواية ابن أبي ذئب « القصد القصد » بالنصب فيها على الإغراء ، والقصد الأخذ بالأمر الأوسط . ومناسبة إيراد المصنف لهذا الحديث عقب الأحاديث التى قبله ظاهرة من حيث أنها تضمنت الترغيب فى القيام والصيام والجهاد ، فأراد أن يبين أن الأولى للعامل بذلك أن لا يجهد نفسه بحيث يعجز ويتقطع ، بل يعمل بتلطف وتدرج ليدوم عمله ولا ينقطع . ثم عاد إلى سياق الأحاديث الدالة على أن الأعمال الصالحة معدودة من الإيمان فقال : باب الصلاة من الإيمان .

### باب الصلاة من الإيمان

وقول الله عز وجل : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ يعنى صلاتكم عند البيت .

٤٠ - حدثنا عمرو بن خالد نا زهير نا أبو إسحاق عن البراء أن النبي صلى الله عليه كان أول ما قدم المدينة نزل على أجداده - أو قال أخواله - من الأنصار ، وأنه صلى قبل بيت المقدس ستة عشر شهراً ، أو سبعة عشر شهراً ، وكان يعجبه أن تكون قبلته قبل البيت ، وأنه صلى أول صلاة صلاها صلاة العصر ، وصلى معه قوم ، فخرج رجل ممن صلى معه فمر على أهل مسجد وهم راكعون فقال : أشهد بالله لقد صليت مع رسول الله صلى الله عليه قبل مكة ، فداروا - كما هم - قبل البيت . وكانت اليهود قد أعجبهم إذ كان يصلي قبل بيت المقدس ، وأهل الكتاب ، فلما ولّى وجهه قبل البيت أنكروا ذلك .

قال زهير حدثنا أبو إسحاق عن البراء فى حديثه هذا : أنه مات على القبلة قبل أن تحول رجال وقتلوا ، فلم ندر ما نقول فيهم ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ .

**قوله (باب) هو مرفوع بتنوين وبغير تنوين ، والصلاة مرفوع على التنوين فقوله « وقول الله » مرفوع عطفًا على الصلاة ، وعلى عدمه مجرور مضاف .**

**قوله (يعني صلاتكم) وقع التنصيص على هذا التفسير من الوجه الذي أخرج منه المصنف حديث الباب ، فروى الطيالسي والنسائي من طريق شريك وغيره عن أبي إسحق عن البراء في الحديث المذكور « فأنزل الله » وما كان الله ليضيع إيمانكم » صلاتكم إلى بيت المقدس » وعلى هذا فقول المصنف « عند البيت » مشكل ، مع أنه ثابت عنه في جميع الروايات ، ولا اختصاص لذلك بكونه عند البيت . وقد قيل إن فيه تصحيفاً والصواب يعني صلاتكم لغير البيت . وعندى أنه لا تصحيف فيه بل هو صواب ، ومقاصد البخاري في هذه الأمور دقيقة ، وبيان ذلك أن العلماء اختلفوا في الجهة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوجه إليها للصلاة وهو بمكة ، فقال ابن عباس وغيره : كان يصلي إلى بيت المقدس ، لكنه لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس . وأطلق آخرون أنه كان يصلي إلى بيت المقدس ، وقال آخرون : كان يصلي إلى الكعبة ، فلما تحول إلى المدينة استقبل بيت المقدس ، وهذا ضعيف ويلزم منه دعوى النسخ مرتين ، والأول أصح لأنه يجمع بين القولين ، وقد صححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس ، وكأن البخاري أراد الإشارة إلى الجزم بالأصح من أن الصلاة لما كانت عند البيت كانت إلى بيت المقدس واقتصر على ذلك اكتفاء بالأولوية ، لأن صلاتهم إلى غير جهة البيت وهم عند البيت إذا كانت لا تضيع فأحرى أن لا تضيع إذا بعدوا عنه ، فتقدير الكلام : يعني صلاتكم التي صليتموها عند البيت إلى بيت المقدس .**

**قوله (حدثنا عمرو بن خالد) هو بفتح العين وسكون الميم ، وهو أبو الحسن الحراني نزيل مصر أحد الثقات الأثبات . ووقع في رواية القاسبي عن عبدوس كلاهما عن أبي زيد المروزي ، وفي رواية أبي ذر عن الكشميني « عمر بن خالد » بضم العين وفتح الميم ، وهو تصحيف نبه عليه من القدماء أبو علي الغساني ، وليس في شيوخ البخاري من اسمه عمر بن خالد ولا في جميع رجاله بل ولا في أحد من رجال الكتب الستة .**

**قوله (حدثنا زهير) هو ابن معاوية أبو خيثمة الجعفي الكوفي نزيل الجزيرة وبها سمع منه عمرو بن خالد**

**قوله (حدثنا أبو إسحق) هو السبيعي وسماع زهير منه — فيما قال أحمد — بعد أن بدأ تغييره ، لكن نابعه عليه عند المصنف إسرائيل بن يونس حفيده وغيره .**

**قوله (عن البراء) هو ابن عازب الأنصاري ، صحابي ابن صحابي . وللمصنف في التفسير من طريق الثوري عن أبي إسحق « سمعت البراء » فأمن ما يخشى من تدليس أبي إسحق .**

**قوله (أول) بالنصب أي في أول زمن قدومه . وما مصدرية .**

**قوله (أو قال أخواله) الشك من أبي إسحق ، وفي إطلاق أجداده أو أخواله مجاز ، لأن الأنصار أقاربه من جهة الأمومة ، لأن أم جده عبد المطلب بن هاشم منهم ، وهي سلمى بنت عمرو أحد بني عدى بن النجار . وإنما نزل النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة على إخوانهم بني مالك بن النجار ، ففيه على هذا مجاز ثان .**

**قوله (قبل بيت المقدس) بكسر القاف وفتح الموحدة ، أي إلى جهة بيت المقدس .**

**قوله (سنة عشر شهراً أو سبعة عشر) كذا وقع الشك في رواية زهير هذه هنا ، وفي الصلاة أيضاً**

عن أبي نعيم عنه ، وكذا في رواية الثوري عنده ، وفي رواية لإسرائيل عند المصنف وعند الترمذى أيضاً . ورواه أبو عوانة في صحيحه عن عمار بن رعاء وغيره عن أبي نعيم فقال « ستة عشر » من غير شك ، وكذا لمسلم من رواية أبي الأحوص ، وللنسائي من رواية زكريا بن أبي زائدة وشريك ، ولأبي عوانة أيضاً من رواية عمار بن رزيق - بتقديم الراء مصغراً - كلهم عن أبي إسحق ، وكذا لأحمد بسند صحيح عن ابن عباس . وللزار والطبراني من حديث عمرو بن عوف « سبعة عشر » وكذا للطبراني عن ابن عباس . والجمع بين الروایتين سهل بأن يكون من جزم بستة عشر لفق من شهر القدوم وشهر التحويل شهراً وألغى الزائد ، ومن جزم بسبعة عشر عدماً معاً ، ومن شك تردد في ذلك . وذلك أن القدوم كان في شهر ربيع الأول بلا خلاف ، وكان التحويل في نصف شهر رجب من السنة الثانية على الصحيح ، وبه جزم الجمهور ، ورواه الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس . وقال ابن حبان « سبعة عشر شهراً وثلاثة أيام » وهو مبني على أن القدوم كان في ثاني عشر شهر ربيع الأول . وشذت أقوال أخرى . ففي ابن ماجه من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي إسحاق في هذا الحديث « ثمانية عشر شهراً » وأبو بكر سيئ الحفظ وقد اضطرب فيه ، فعند ابن جرير من طريقه في رواية سبعة عشر وفي رواية ستة عشر ، وخرجه بعضهم على قول محمد بن حبيب أن التحويل كان في نصف شعبان ، وهو الذي ذكره النووي في الروضة وأقره ، مع كونه رجح في شرحه لمسلم رواية ستة عشر شهراً لكونها مجزوماً بها عند مسلم ، ولا يستقيم أن يكون ذلك في شعبان إلا إن ألغى شهرى القدوم والتحويل ، وقد جزم موسى بن عقبة بأن التحويل كان في جمادى الآخرة . ومن الشذوذ أيضاً رواية ثلاثة عشر شهراً ورواية تسعة أشهر أو عشرة أشهر ورواية شهرين ورواية سنتين ، وهذه الأخيرة يمكن حملها على الصواب . وأسانيد الجميع ضعيفة ، والاعتماد على القول الأول ، فجملته ما حكاه تسع روايات .

**قوله ( وأنه صلى أول )** بالنصب لأنه مفعول صلى ، والعصر كذلك على البدلية ، وأعربه ابن مالك بالرفع ، وفي الكلام مقدر لم يذكر لوضوحه ، أى أول صلاة صلاها متوجهاً إلى الكعبة صلاة العصر . وعند ابن سعد : حوت القبلة في صلاة الظهر أو العصر - على التردد - وساق ذلك من حديث عمارة بن أوس قال : صلينا إحدى صلاتي العشي . والتحقيق أن أول صلاة صلاها في بني سلمة لما مات بشر بن البراء بن معرور الظهر ، وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي العصر ، وأما الصبح فهو من حديث ابن عمر بأهل قباء ، وهل كان ذلك في جمادى الآخرة أو رجب أو شعبان ؟ أقوال .

**قوله ( فخرج رجل )** هو عباد بن بشر بن قيطى كما رواه ابن منده من حديث طويلة بنت أسلم ، وقيل هو عباد بن نهيك بفتح النون وكسر الهاء ، وأهل المسجد الذين مر بهم قيل هم من بني سلمة ، وقيل هو عباد بن بشر الذى أخبر أهل قباء في صلاة الصبح كما سيأتى بيان ذلك في حديث ابن عمر حيث ذكره المصنف في كتاب الصلاة ، ونذكر هناك تقرير الجمع بين هذين الحديثين وغيرها مع التنبيه على ما فيهما من الفوائد إن شاء الله تعالى .

**قوله ( أشهد بالله )** أى أحلف ، قال الجوهرى : يقال أشهد بكذا أى أحلف به .

**قوله ( قبل مكة )** أى قبل البيت الذى في مكة ، ولهذا قال « فداروا كما هم قبل البيت » ، و « ما » موصولة والكاف للمبادرة ، وقال الكرمانى للمقارنة ، وهم مبتدأ وخبره محذوف .

**قوله ( قد أعجبهم )** أى النبي صلى الله عليه وسلم . ( وأهل الكتاب ) هو بالرفع عطفاً على اليهود ، من عطف العام على الخاص . وقيل المراد النصارى لأنهم من أهل الكتاب وفيه نظر لأن النصارى لا يصلون لبيت المقدس فكيف يعجبهم ؟ وقال الكرمانى : كان إعجابهم بطريق التبعية لليهود . قلت : وفيه بعد لأنهم أشد الناس عداوة لليهود . ويحتمل أن يكون بالنصب ، والواو بمعنى مع أى يصلى مع أهل الكتاب إلى بيت المقدس . واختلف فى صلاته إلى بيت المقدس وهو بمكة ، فروى ابن ماجه من طريق أبى بكر بن عياش المذكورة « صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو بيت المقدس ثمانية عشر شهراً . وصرفت القبلة إلى الكعبة بعد دخول المدينة بشهرين » وظاهره أنه كان يصلى بمكة إلى بيت المقدس محضاً ، وحكى الزهرى خلافاً فى أنه هل كان يجعل الكعبة خلف ظهره أو يجعلها بينه وبين بيت المقدس ؟ قلت : وعلى الأول فكان يجعل الميزاب خلفه . وعلى الثانى كان يصلى بين الركنتين اليمانيين . وزعم ناس أنه لم يزل يستقبل الكعبة بمكة ، فلما قدم المدينة استقبل بيت المقدس ثم نسخ . وحمل ابن عيد البر هذا على القول الثانى . ويؤيد حمله على ظاهره إمامة جبريل . ففى بعض طرقة أن ذلك كان عند باب البيت .

**قوله ( أنكروا ذلك )** يعنى اليهود ، فنزلت ﴿ سيقول السفهاء من الناس ﴾ الآية . وقد صرح المصنف بذلك فى روايته من طريق إسرائيل .

**قوله ( قال زهير )** يعنى ابن معاوية بالإسناد المذكور بحذف أداة العطف كعادته ، ووهم من قال إنه معلق ، وقد ساقه المصنف فى التفسير مع جملة الحديث عن أبى نعيم عن زهير سياقاً واحداً .

**قوله ( أنه مات على القبلة )** أى قبلة بيت المقدس قبل أن تحول ( رجال وقتلوا ) ذكر القتل لم أره إلا فى رواية زهير ، وباقي الروايات إنما فيها ذكر الموت فقط ، وكذلك روى أبو داود والترمذى وابن حبان والحاكم صحيحاً عن ابن عباس . والذين ماتوا بعد فرض الصلاة وقبل تحويل القبلة من المسلمين عشرة أنفس ، فبمكة من قريش : عبد الله بن شهاب والمطلب بن أزهري الزهريان والسكران بن عمرو العامري . وبأرض الحبشة منهم : خطاب — بالمهمله — ابن الحارث الجمحي وعمرو بن أمية الأسدي وعبد الله بن الحارث السهمي وعروة بن عبد العزى وعدى بن نضلة العدويان . ومن الأنصار بالمدينة : البراء بن معمر ومهملات وأسعد ابن زرارة . فهؤلاء العشرة متفق عليهم . ومات فى المدة أيضاً إياس بن معاذ الأشهلي ، لكنه مختلف فى إسلامه . ولم أجد فى شيء من الأخبار أن أحداً من المسلمين قتل قبل تحويل القبلة ، لكن لا يلزم من عدم الذكر عدم الوقوع ، فإن كانت هذه اللفظة محفوظة فتحمل على أن بعض المسلمين ممن لم يشتهر قتل فى تلك المدة فى غير الجهاد ، ولم يضبط اسمه لقلة الاعتناء بالتاريخ إذ ذاك . ثم وجدت فى المغازى ذكر رجل اختلف فى إسلامه وهو سويد بن الصامت ، فقد ذكر ابن إسحق أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن تلقاه الأنصار فى العقبة ، فعرض عليه الإسلام فقال : إن هذا القول حسن . وانصرف إلى المدينة فقتل بها فى وقعة بعاث — بضم الموحدة وإهمال العين وآخره مثله — وكانت قبل الهجرة ، قال فكان قومه يقولون : لقد قتل وهو مسلم ، فيحتمل أن يكون هو المراد . وذكر لى بعض الفضلاء أنه يجوز أن يراد من قتل بمكة من المستضعفين كأبوى عمار . قلت : يحتاج إلى ثبوت أن قتلهما بعد الإسراء .

( تنبيه ) : فى هذا الحديث من الفوائد : الرد على المرجئة فى إنكارهم تسمية أعمال الدين إيماناً . وفيه أن



تمنى تغيير بعض الأحكام جائز إذا ظهرت المصلحة في ذلك . وفيه بيان شرف المصطفى صلى الله عليه وسلم وكرامته على ربه لإعطائه له ما أحب من غير تصريح بالسؤال . وفيه بيان ما كان في الصحابة من الحرص على دينهم والشفقة على إخوانهم ، وقد وقع لهم نظير هذه المسألة لما نزل تحريم الخمر كما صح من حديث البراء أيضاً فنزل ﴿ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا - إلى قوله - والله يحب المحسنين ﴾ . وقوله تعالى ﴿ إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً ﴾ ، وللملاحظة هذا المعنى عقب المصنف هذا الباب بقوله : « باب حسن إسلام المرء » فذكر الدليل على أن المسلم إذا فعل الحسنة أثيب عليها .

## باب

### حُسْنُ إِسْلَامِ الْمَرْءِ

[٤١] ٤١ - قال مالكٌ أخبرني زيدُ بنُ أسلمَ أنَّ عطاءَ بنَ يسارٍ أخبره أنَّ أبا سعيدٍ الخُدريَّ أخبره أنَّه سمع رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقولُ : « إذا أسلمَ العبدُ فحسنَ إسلامه يُكفِّرُ اللهُ عنه كلَّ سيئةٍ كانَ أزلَفَها ، وكانَ بعدَ ذلكَ القصاصُ : الحسنةُ بعشرِ أمثالِها إلى سبعِ مائةٍ ضعفٍ ، والسيئةُ بمثلِها إلا أن يتجاوزَ اللهُ عنها » .

**قوله ( قال مالك )** هكذا ذكره معلقاً ، ولم يوصله في موضع آخر من هذا الكتاب ، وقد وصله أبو ذر الهروي في روايته للصحيح فقال عقبه : أخبرناه النضروي هو العباس بن الفضل قال حدثنا الحسن بن إدريس قال حدثنا هشام بن خالد حدثنا الوليد بن مسلم عن مالك به ، وكذا وصله النسائي من رواية الوليد بن مسلم حدثنا مالك ، فذكره أتم مما هنا كما سيأتي ، وكذا وصله الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن نافع والبزار من طريق إسحق الفروي والإسماعيلي من طريق عبد الله بن وهب والبيهقي في الشعب من طريق إسماعيل ابن أبي أويس كلهم عن مالك ، وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عن مالك ، وذكر أن معن بن عيسى رواه عن مالك فقال « عن أبي هريرة » بدل أبي سعيد ، ورواه سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن عطاء مرسل . ورويناه في الخلعات . وقد حفظ مالك الوصل فيه وهو أتقن لحديث أهل المدينة من غيره ، وقال الخطيب : هو حديث ثابت . وذكر البزار أن مالكاً تفرد بوصله .

**قوله ( إذا أسلم العبد )** هذا الحكم يشترك فيه الرجال والنساء ، وذكره بلفظ المذكور تغليياً .

**قوله ( فحسن إسلامه )** أي صار إسلامه حسناً باعتقاده وإخلاصه ودخوله فيه بالباطن والظاهر وأن يستحضر عند عمله قرب ربه منه وإطلاعه عليه كما دل عليه تفسير الإحسان في حديث سؤال جبريل كما سيأتي .

**قوله ( يكفر الله )** هو بضم الراء لأن إذا وإن كانت من أدوات الشرط لكنها لا تجزم ، واستعمل الجواب مضارعاً وإن كان الشرط بلفظ الماضي لكنه بمعنى المستقبل ، وفي رواية البزار « كفر الله » فواخي بينهما .

**قوله (كان أزلفها)** كذا لأبي ذر ، ولغيره زلفها ، وهي بتخفيف اللام كما ضبطه صاحب المشرق ، وقال النووي بالتشديد ، ورواه الدارقطني من طريق طلحة بن يحيى عن مالك بلفظ « ما من عبد يسلم فيحسن إسلامه إلا كتب الله له كل حسنة زلفها ، ومحا عنه كل خطيئة زلفها » بالتخفيف فيهما . وللنسائي نحوه لكن قال أزلفها . وزلف بالتشديد وأزلف بمعنى واحد أى أسلف وقدم قاله الخطابي . وقال في المحكم : أزلف الشيء قربة وزلفه مخففاً ومثقلاً قدمه . وفي الجامع : الزلفة تكون في الخير والشر . وقال في المشرق : زلف بالتخفيف أى جمع وكسب ، وهذا يشمل الأمرين ، وأما القربة فلا تكون إلا في الخير ، فعلى هذا ترجح رواية غير أبي ذر ، لكن منقول الخطابي يساعدها . وقد ثبت في جميع الروايات ما سقط من رواية البخاري وهو كتابة الحسنات المتقدمة قبل الإسلام ، وقوله « كتب الله » أى أمر أن يكتب ، وللدارقطني من طريق زيد بن شبيب عن مالك بلفظ « يقول الله للملائكة اكتبوا » فقبل إن المصنف أسقط ما رواه غيره عمداً لأنه مشكل على القواعد . وقال المازري : الكافر لا يصح منه التقرب ، فلا يثاب على العمل الصالح الصادر منه في شركه ، لأن من شرط المتقرب أن يكون عارفاً لمن يتقرب إليه والكافر ليس كذلك . وتابعه القاضي عياض على تقرير هذا الإشكال ، واستضعف ذلك النووي فقال : الصواب الذي عليه المحققون — بل نقل بعضهم فيه الإجماع — أن الكافر إذا فعل أفعالا جميلة كالصدقة وصلة الرحم ثم أسلم ومات على الإسلام أن ثواب ذلك يكتب له ، وأما دعوى أنه مخالف للقواعد فغير مسلم لأنه قد يعتد ببعض أفعال الكافر في الدنيا ككفارة الظهار فإنه لا يلزمه إعادتها إذا أسلم وتجزئه . انتهى . والحق أنه لا يلزم من كتابة الثواب للمسلم في حال إسلامه تفضلاً من الله وإحساناً أن يكون ذلك لكون عمله الصادر منه في الكفر مقبولا ، والحديث إنما تضمن كتابة الثواب ولم يتعرض للقبول ، ويحتمل أن يكون القبول يصير معلقاً على إسلامه فيقبل ويثاب إن أسلم وإلا فلا ، وهذا قوى ، وقد جزم بما جزم به النووي إبراهيم الحربي وابن بطال وغيرهما من القدماء والقرطبي وابن المنير من المتأخرين ، قال ابن المنير : المخالف للقواعد دعوى أن يكتب له ذلك في حال كفره ، وأما أن الله يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان يظنه خيراً فلا مانع منه كما لو تفضل عليه ابتداء من غير عمل ، وكما يتفضل على العاجز بثواب ما كان يعمل وهو قادر ، فإذا جاز أن يكتب له ثواب ما لم يعمل البتة جاز أن يكتب له ثواب ما عمله غير موفى الشروط : وقال ابن بطال : لله أن يتفضل على عباده بما شاء ولا اعتراض لأحد عليه . واستدل غيره بأن من آمن من أهل الكتاب يؤتى أجره مرتين كما دل عليه القرآن والحديث الصحيح ، وهو لو مات على إيمانه الأول لم ينفعه شيء من عمله الصالح ، بل يكون هباء منثوراً . فدل على أن ثواب عمله الأول يكتب له مضافاً إلى عمله الثاني ، ويقول صلى الله عليه وسلم لما سأله عائشة عن ابن جدعان : وما كان يصنعه من الخير هل ينفعه ؟ فقال « إنه لم يقل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين » فدل على أنه لو قالها بعد أن أسلم نفعه ما عمله في الكفر .

**قوله (وكان بعد ذلك القصاص)** أى كتابة المجازاة في الدنيا ، وهو مرفوع بأنه اسم كان ، ويجوز أن تكون كان تامة ، وعبر بالماضي لتحقق الوقوع فكأنه وقع ، كقوله تعالى ﴿ ونادى أصحاب الجنة ﴾ . وقوله الحسنة مبتدأ وبعشر الخبر والجملة استئنافية ، وقوله إلى سبعائة متعلق بمقدر أى منتهية ، وحكى الماوردي أن بعض العلماء أخذ بظاهر هذه الغاية فزعم أن التضعيف لا يتجاوز سبعائة ، ورد عليه بقوله تعالى ﴿ والله بضاعف

لمن يشاء ﴿ والآية محتملة للأمرين ، فيحتمل أن يكون المراد أنه يضاعف تلك المضاعفة بأن يجعلها سبعة ، ويحتمل أنه يضاعف السبعة بأن يزيد عليها ، والمصرح بالرد عليه حديث ابن عباس المخرج عند المصنف في الرقاق ولفظه « كتب الله له عشر حسنات إلى سبعة ضعف إلى أضعاف كثيرة » .

قوله ( إلا أن يتجاوز الله عنها ) زاد سمويه في فوائده « إلا أن يغفر الله وهو الغفور » وفيه دليل على الخوارج وغيرهم من المكفرين بالذنوب والموجبين لخلود المذنبين في النار ، فأول الحديث يرد على من أنكر الزيادة والنقص في الإيمان لأن الحسن تتفاوت درجاته ، وآخره يرد على الخوارج والمعتزلة .

[٤٢]

٤٢ - حدثنا إسحاق بن منصور قال أنا عبد الرزاق قال أنا معمر عن هشام عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه : « إذا أحسن أحدكم إسلامه فكل حسنة يعملها تكتب له بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف ، وكل سيئة يعملها تكتب له بمثلها » .

قوله ( عن همام ) هو ابن منبه ، وهذا الحديث من نسخته المشهورة المروية بإسناد واحد عن عبد الرزاق عن معمر عنه . وقد اختلف العلماء في أفراد حديث من نسخة هل يساق بإسنادها ولو لم يكن مبتدأ به ، أو لا ؟ فالجمهور على الجواز ومنهم البخاري ، وقيل يمتنع ، وقيل يبدأ أبداً بأول حديث ويذكر بعده ما أراد . وتوسط مسلم فأتى بلفظ يشعر بأن المفرد من جملة النسخة فيقول في مثل هذا إذا انتهى الإسناد : فذكر أحاديث منها كذا ، ثم يذكر أي حديث أراد منها .

قوله ( إذا أحسن أحدكم إسلامه ) كذا له ولمسلم وغيرهما ، وإسحق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق « إذا حسن إسلام أحدكم » وكأنه رواه بالمعنى ، لأنه من لازمه . ورواه الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن معمر كالأول ، والخطاب بأحدكم بحسب اللفظ للخاصين ، لكن الحكم عام لهم ولغيرهم باتفاق ، وإن حصل التنازع في كيفية تناول أهي بالحقيقة اللغوية أو الشرعية أو بالحجاز .

قوله ( فكل حسنة ) يبنى أن اللام في قوله في الحديث الذي قبله « الحسنة بعشر أمثالها » للاستغراق . قوله ( بمثلها ) زاد مسلم وإسحق والإسماعيلي في روايتهم « حتى يلقي الله عز وجل » .

بِأَحَبِّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهُ

[٤٣]

٤٣ - حدثنا محمد بن المثنى قال نا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه دخل عليها وعندها امرأة ، قال : من هذه ؟ قالت : فلانة تذكر من صلاتها قال : « مه ، عليكم بما تطيقون ، فوالله لا يمل الله حتى تملؤا » . وكان أحب الدين إليه ما داوم عليه صاحبه .

[الحديث ٤٣ - طرفه في : ١١٥١] .

قوله ( باب أحب الدين إلى الله أدومه ) مراد المصنف الاستدلال على أن الإيمان يطلق على الأعمال .

لأن المراد بالدين هنا العمل ، والدين الحقيقي هو الإسلام ، والإسلام الحقيقي مرادف للإيمان ، فيصح بهذا مقصوده . ومناسبتة لما قبله من قوله « عليكم بما تطيقون » لأنه لما قدم أن الإسلام يحسن بالأعمال الصالحة أراد أن ينبه على أن جهاد النفس في ذلك إلى حد المغالبة غير مطلوب ، وقد تقدم بعض هذا المعنى في « باب الدين يسر » وفي هذا ما ليس في ذلك على ما سنوضحه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( حدثنا يحيى )** هو ابن سعيد القطان . « عن هشام » هو ابن عروة بن الزبير .

**قوله ( فقال من هذه )** للأصيلي « قال من هذه » بغير فاء . ويوجه على أنه جواب سؤال مقدر ، كأن قائلًا قال : ماذا قال حين دخل ؟ قالت : قال من هذه .

**قوله ( قلت فلانة )** هذه اللفظة كناية عن كل علم مؤث فلا ينصرف . زاد عبد الرزاق عن معمر عن هشام في هذا الحديث « حسنة الهيئة » .

**قوله ( تذكر )** بفتح التاء فوقانية . والفاعل عائشة . وروى بضم الياء التحتانية على البناء لما لم يسم فاعله ، أى يذكرون أن صلاتها كثيرة . ولأحمد عن يحيى القطان « لا تنام ، تصلى » وللمصنف في كتاب صلاة الليل معلقاً عن القعنبى عن مالك عن هشام ، وهو موصول في الموطأ للقعنبى وحده في آخره « لا تنام بالليل » وهذه المرأة وقع في رواية مالك المذكورة أنها من بنى أسد ، ولمسلم من رواية الزهرى عن عروة في هذا الحديث أنها الحولاء بالمهمل والمد وهو اسمها بنت تويت بمثنيتين مصغراً ابن حبيب بفتح المهمل ابن أسد ابن عبد العزى من رهط خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها ، وفي روايته أيضاً « وزعموا أنها لا تنام الليل » وهذا يؤيد الرواية الثانية في أنها نقلت عن غيرها . فإن قيل وقع في حديث الباب حديث هشام دخل عليها وهى عندها ، وفي رواية الزهرى أن الحولاء مرت بها فظاهره التغاير ، فيحتمل أن تكون المارة امرأة غيرها من بنى أسد أيضاً أو أن قصتها تعددت . والجواب أن القصة واحدة ، ويبين ذلك رواية محمد بن إسحق عن هشام في هذا الحديث ولفظه « مرت برسول الله صلى الله عليه وسلم الحولاء بنت تويت » أخرجه محمد بن نصر في كتاب قيام الليل له . فيحمل على أنها كانت أولاً عند عائشة فلما دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة قامت المرأة كما في رواية حماد بن سلمة الآتية . فلما قامت لتخرج مرت به في خلال ذهابها فسأل عنها ، وبهذا تجتمع الروايات .

**( تنبيه )** : قال ابن التين لعلها أمنت عايها الفتنة فلذلك مدحتها في وجهها . قلت : لكن رواية حماد ابن سلمة عن هشام في هذا الحديث تدل على أنها ما ذكرت ذلك إلا بعد أن خرجت المرأة . أخرجه الحسن ابن سفيان في مسنده من طريقه ولفظه « كانت عندى امرأة ، فلما قامت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من هذه يا عائشة ؟ قلت : يا رسول الله هذه فلانة ، وهى أعبد أهل المدينة ، فذكر الحديث .

**قوله ( مه )** قال الجوهري : هى كلمة مبنية على السكون ، وهى اسم سمي به الفعل ، والمعنى أكفف ، يقال مهمته إذا زجرته ، فإن وصلت نونت فقلت مه . وقال الداودى : أصل هذه الكلمة « ما هذا » كالإنكار فطرحوا بعض اللفظة فقالوا مه فصيروا الكلمتين كلمة ، وهذا الزجر يحتمل أن يكون لعائشة ،

والمراد نهيها عن مدح المرأة بما ذكرت ، ويحتمل أن يكون المراد النهي عن ذلك الفعل ، وقد أخذ بذلك جماعة من الأئمة ، فقالوا : يكره صلاة جميع الليل كما سيأتي في مكانه .

**قوله ( عليكم بما تطيقون )** أى اشتغلوا من الأعمال بما تستطيعون المداومة عليه ، فنطوقه يقتضى الأمر بالاعتصار على ما يطاق من العبادة ، ومفهومه يقتضى النهي عن تكلف ما لا يطاق . وقال القاضى عياض : يحتمل أن يكون هذا خاصاً بصلاة الليل ، ويحتمل أن يكون عاماً فى الأعمال الشرعية . قلت : سبب وروده خاص بالصلاة ، ولكن اللفظ عام ، وهو المعتبر . وقد عبر بقوله « عليكم » مع أن المخاطب النساء طلباً لتعميم الحكم ، فغلبت الذكور على الإناث .

**قوله ( فوالله )** فيه جواز الحلف من غير استحلاف . وقد يستحب إذا كان فى تفخيم أمر من أمور الدين أو حث عليه أو تنفير من محذور .

**قوله ( لا يمل الله حتى تملوا )** هو بفتح الميم فى الموضعين ، والملال استثقال الشيء ونفور النفس عنه بعد محبته ، وهو محال على الله تعالى باتفاق . قال الإسماعيلي وجماعة من المحققين : إنما أطلق هذا على جهة المقابلة اللفظية مجازاً كما قال تعالى ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها ﴾ وأنظاره ، قال القرطبي : وجه مجازة أنه تعالى لما كان يقطع ثوابه عن يقطع العمل ملالاً عبر عن ذلك بالملال من باب تسمية الشيء باسم سببه . وقال الهروي : معناه لا يقطع عنكم فضله حتى تملوا سؤاله فترهّدوا فى الرغبة إليه . وقال غيره : معناه لا يتناهى حقه عليكم فى الطاعة حتى يتناهى جهدكم ، وهذا كله بناء على أن « حتى » على بابها فى انتهاء الغاية وما يترتب عليها من المفهوم . وجنح بعضهم إلى تأويلها فقليل : معناه لا يمل الله إذا ملّتم ، وهو مستعمل فى كلام العرب يقولون : لا أفعل كذا حتى يبيض القار أو حتى يشيب الغراب . ومنه قولهم فى البليغ : لا ينقطع حتى ينقطع خصومه ، لأنه لو انقطع حين ينقطعون لم يكن له عليهم مزية . وهذا المثل أشبه من الذى قبله لأن شيب الغراب ليس ممكناً عادة ، بخلاف الملل من العابد . وقال المازرى : قيل إن حتى هنا بمعنى الواو ، فيكون التقدير لا يمل وتملون ، فننى عنه الملل وأثبتته لهم . قال : وقيل حتى بمعنى حين . والأول أليق وأجرى على القواعد ، وأنه من باب المقابلة اللفظية . ويؤيده ما وقع فى بعض طرق حديث عائشة بلفظ « اكلفوا من العمل ما تطيقون ، فإن الله لا يمل من الثواب حتى تملوا من العمل » لكن فى مسنده موسى بن عبيدة وهو ضعيف ، وقال ابن حبان فى صحيحه : هذا من ألفاظ التعارف التى لا يتبها للمخاطب أن يعرف القصد مما يخاطب به إلا بها ، وهذا رأيه فى جميع المتشابه .

**قوله ( أحب )** قال القاضى أبو بكر بن العربى : معنى المحبة من الله تعالى الإرادة بالثواب أى : أكثر الأعمال ثواباً أدومها .

**قوله ( إليه )** فى رواية المستمل وحده « إلى الله » وكذا فى رواية عبدة عن هشام عند إسحق بن راهويه فى مسنده ، وكذا للمصنف ومسلم من طريق أبى سلمة ، ولمسلم عن القاسم كلاهما عن عائشة ، وهذا موافق

لترجمة الباب ، وقال باقى الرواة عن هشام « وكان أحب الدين إليه » أى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصرح به المصنف فى الرقاق فى رواية مالك عن هشام ، وليس بين الروایتين تخالف ، لأن ما كان أحب إلى الله كان أحب إلى رسوله . قال النووى : بدوام القليل تستمر الطاعة بالذكر والمراقبة والإخلاص والإقبال على الله ، بخلاف الكثير الشاق حتى ينمو القليل الدائم بحيث يزيد على الكثير المنقطع أضعافاً كثيرة . وقال ابن الجوزى : إنما أحب الدائم لمعنيين : أحدهما أن التارك للعمل بعد الدخول فيه كالمعرض بعد الوصل ، فهو متعرض للذم ، ولهذا ورد الوعيد فى حق من حفظ آية ثم نسيها وإن كان قبل حفظها لا يتعين عليه . ثانيهما أن مداوم الخير ملازم للخدمة ، وليس من لازم الباب فى كل يوم وقتاً ما كمن لازم يوماً كاملاً ثم انقطع . وزاد المصنف ومسلم من طريق أبى سلمة عن عائشة « وإن أحب الأعمال إلى الله ما دووم عليه وإن قل » .

### باب زيادة الإيمان ونقصانه

وقول الله تعالى : ﴿ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴾ - ﴿ وَيَزِدَّادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ﴾ وقال ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ فإذا ترك شيئاً من الكمال فهو ناقص .

[٤٤] ٤٤ - حدثنا مسلم بن إبراهيم نا هشام نا قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير ، ويخرج من النار من قال : لا إله إلا الله وفي قلبه وزن بُرة من خير ، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير » .

قال أبو عبد الله : قال أبان حدثنا قتادة قال نا أنس عن النبي صلى الله عليه : « من إيمان مكان خير » .

[الحديث ٤٤ - أطرافه فى : ٤٤٧٦ ، ٦٥٦٥ ، ٧٤١٠ ، ٧٤٤٠ ، ٧٥٠٩ ، ٧٥١٠ ، ٧٥١٦] .

قوله ( باب زيادة الإيمان ونقصانه ) تقدم له قبل ستة عشر باباً « باب تفاضل أهل الإيمان فى الأعمال » وأورد فيه حديث أبى سعيد الخدرى بمعنى حديث أنس الذى أورده هنا ، فتعقب عايه بأنه تكرار ، وأجيب عنه بأن الحديث لما كانت الزيادة والنقصان فيه باعتبار الأعمال أو باعتبار التصديق ، ترجم لكل من الاحتمالين ، وخص حديث أبى سعيد بالأعمال لأن سياقه ليس فيه تفاوت بين الموزونات ، بخلاف حديث أنس ففيه التفاوت فى الإيمان القائم بالقلب من وزن الشعيرة والبرة والذرة ، قال ابن بطال : التفاوت فى التصديق على قدر العلم والجهل ، فن قل علمه كان تصديقه مثلاً بمقدار ذرة ، والذى فوقه فى العلم تصديقه بمقدار برة ، أو شعيرة . إلا أن أصل التصديق الحاصل فى قلب كل أحد منهم لا يجوز عليه النقصان ، ويجوز عليه الزيادة بزيادة العلم والمعاينة . انتهى .

وقد تقدم كلام النوى في أول الكتاب بما يشير إلى هذا المعنى ، ووقع الاستدلال في هذه الآية بنظير ما أشار إليه البخارى لسفيان بن عيينة ، أخرجه أبو نعيم في ترجمته من الحلية من طريق عمرو بن عثمان الرقي قال : قيل لابن عيينة : إن قوماً يقولون الإيمان كلام ، فقال : كان هذا قبل أن تنزل الأحكام ، فأمر الناس أن يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا دماءهم وأموالهم ، فلما علم الله صدقهم أمرهم بالصلاة ففعلوا ، ولو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار . فذكر الأركان إلى أن قال : فلما علم الله ما يتابع عليهم من الفرائض وقبولهم قال ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ الآية . فن ترك شيئاً من ذلك كسلاً أو مجوناً أدبناه عليه وكان ناقص الإيمان ، ومن تركها جاحداً كان كافراً . انتهى ملخصاً . وتبعه أبو عبيد في كتاب الإيمان له فذكر نحوه وزاد : أن بعض المخالفين لما ألزم بذلك أجاب بأن الإيمان ليس هو مجموع الدين ، إنما الدين ثلاثة أجزاء : الإيمان جزء ، والأعمال جزآن ، لأنها فرائض ونوافل . وتعبه أبو عبيد بأنه خلاف ظاهر القرآن ، وقد قال الله تعالى ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ ، والإسلام حيث أطلق مفرداً دخل فيه الإيمان كما تقدم تقريره . فإن قيل : فلم أعاد في هذا الباب الآيتين المذكورتين فيه وقد تقدمتا في أول كتاب الإيمان ؟ فالجواب أنه أعادهما ليوظي بهما معنى الكمال المذكور في الآية الثالثة . لأن الاستدلال بهما نص في الزيادة ، وهو يستلزم النقص . وأما الكمال فليس نصاً في الزيادة ، بل هو مستلزم للنقص فقط ، واستلزامه للنقص يستدعي قبوله الزيادة ، ومن ثم قال المصنف « فإذا ترك شيئاً من الكمال فهو ناقص » ولهذا النكتة عدل في التعبير للآية الثالثة عن أسلوب الآيتين حيث قال أولاً « وقول الله » وقال ثانياً « وقال » ، وبهذا التقرير يندفع اعتراض من اعترض عليه بأن آية ﴿ أكملت لكم ﴾ لا دليل فيها على مراده ، لأن الإكمال إن كان بمعنى إظهار الحجة على المخالفين أو بمعنى إظهار أهل الدين على المشركين فلا حجة للمصنف فيه ، وإن كان بمعنى إكمال الفرائض لزم عليه أنه كان قبل ذلك ناقصاً ، وأن من مات من الصحابة قبل نزول الآية كان إيمانه ناقصاً ، وليس الأمر كذلك لأن الإيمان لم يزل تاماً . ويوضح دفع هذا الاعتراض جواب القاضي أبي بكر بن العربي بأن النقص أمر نسبي ، لكن منه ما يترتب عليه الذم ومنه ما لا يترتب ، فالأول ما نقصه بالاختيار كمن علم وظائف الدين ثم تركها عمداً ، والثاني ما نقصه بغير اختيار كمن لم يعلم أو لم يكلف ، فهذا لا يذم بل يحمى من جهة أنه كان قلبه مطمئناً بأنه لو زيد لقبول ولو كلف لعمل ، وهذا شأن الصحابة الذين ماتوا قبل نزول الفرائض . ومحصله أن النقص بالنسبة إليهم صوري نسبي ، ولهم فيه رتبة الكمال من حيث المعنى . وهذا نظير قول من يقول إن شرع محمد أكمل من شرع موسى وعيسى لاشتماله من الأحكام على ما لم يقع في الكتب التي قبله ، ومع هذا فشرع موسى في زمانه كان كاملاً ، وتجدد في شرع عيسى بعده ما تجدد ، فالأكلمية أمر نسبي كما تقرر . والله أعلم .

**قوله ( هشام )** هو ابن أبي عبد الله الدستوائي ، يكنى أبا بكر ، وفي طبقته هشام بن حسان لكنه لم يرو هذا الحديث .

**قوله ( يخرج )** بفتح أوله وضم الراء ، ويروى بالعكس ، ويؤيده قوله في الرواية الأخرى « وأخرجوا »

**قوله ( من قال لا إله إلا الله وفي قلبه )** فيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد ، أو المراد بالقول هنا القول النفسي ، فالمعنى من أقر بالتوحيد وصدق ، فالإقرار لا بد منه ، فلهذا أعاده في كل مرة . والتفاوت

يحصل في التصديق على الوجه المتقدم . فإن قيل : فكيف لم يذكر الرسالة ؟ فالجواب أن المراد المجموع ، وصار الجزء الأول علماً عليه كما تقول : قرأت ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ، أى السورة كلها .

**قوله (برة)** بضم الموحدة وتشديد الراء المفتوحة وهى القمحة ، ومقتضاه أن وزن البرة دون وزن الشعيرة لأنه قدم الشعيرة وتلاها بالبرة ثم الذرة ، وكذلك هو فى بعض البلاد . فإن قيل إن السياق بالواو وهى لا ترتب ، فالجواب أن رواية مسلم من هذا الوجه بلفظ « ثم » وهى للترتيب .

**قوله (ذرة)** بفتح المعجمة وتشديد الراء المفتوحة ، وصحفتها شعبة - فيما رواه مسلم من طريق يزيد ابن زريع عنه - فقال ذرة بالضم وتخفيف الراء ، وكأن الحامل له على ذلك كونها من الحبوب فناسبت الشعيرة والبرة . قال مسلم فى روايته قال يزيد : صحف فيها أبو بسطام ، يعنى شعبة . ومعنى الذرة قيل هى أقل الأشياء الموزونة ، وقيل هى الهباء الذى يظهر فى شعاع الشمس مثل رموس الإبر ، وقيل هى النملة الصغيرة ، ويروى عن ابن عباس أنه قال : إذا وضعت كفك فى التراب ثم نفضتها فالساقط هو الذر . ويقال إن أربع ذرات وزن خردلة . وللمصنف فى أواخر التوحيد من طريق حميد عن أنس مرفوعاً « أدخل الجنة من كان فى قلبه خردلة » ثم من كان فى قلبه أدنى شيء » وهذا معنى الذرة .

**قوله (قال أبان)** هو ابن يزيد العطار ، وهذا التعليق وصله الحاكم فى كتاب الأربعين له من طريق أبى سلمة . قال : حدثنا أبان بن يزيد . . فذكر الحديث . وفائدة إيراد المصنف له من جهتين : إحداهما تصريح قتادة فيه بالتحديث عن أنس ، ثانيتهما تعبيره فى المتن بقوله « من إيمان » بدل قوله « من خير » ، فيبين أن المراد بالخير هنا الإيمان . فإن قيل على الأولى لم لم يكتب بطريق أبان السائلة من التدليس ويسوقها موصولة ؟ فالجواب أن أبان وإن كان مقبولاً لكن هشام أتقن منه وأضبط . فجمع المصنف بين المصلحتين . والله الموفق . وسيأتى الكلام على بقية هذا المتن فى كتاب التوحيد حيث ذكر المصنف حديث الشفاعة الطويل من هذا الوجه ، ورجال هذا الحديث موصولاً ومعلقاً كلهم بصريون .

[٤٥]

٤٥ - حدثنا الحسن بن الصباح سمع جعفر بن عون قال نا أبو العُمَيْس قال أنا قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب أن رجلاً من اليهود قال له : يا أمير المؤمنين ، آية فى كتابكم تقرؤونها لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيداً . قال : أي آية ؟ قال : ﴿ الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً ﴾ فقال عمر : قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذى نزلت فيه على النبي صلى الله عليه وهو قائم بعرفة ، يوم الجمعة .

[الحديث ٤٥ - أطرافه فى : ٤٤٠٧ ، ٤٦٠٦ ، ٧٢٦٨ .]

**قوله (حدثنا الحسن بن الصباح سمع جعفر بن عون)** مراده « أنه سمع » ، وجرت عادتهم بحذف « أنه » فى مثل هذا خطأ لا نطقاً كقال .

**قوله (أن رجلاً من اليهود)** هذا الرجل هو كعب الأحبار ، بين ذلك مسدد فى مسنده والطبرى فى



تفسيره والطبراني في الأوسط كلهم من طريق رجاء بن أبي سلمة عن عبادة بن نسي بضم النون وفتح المهملة عن إسحق بن خرخشة عن قبيصة بن ذؤيب عن كعب . وللمصنف في المغازي من طريق الثوري عن قيس بن مسلم أن ناساً من اليهود . وله في التفسير من هذا الوجه بلفظ : قالت اليهود . فيحمل على أنهم كانوا حين سؤال كعب عن ذلك جماعة ، وتكلم كعب على لسانهم .

**قوله ( لا تأخذنا ... إلخ )** أى لعظمتاه وجعلناه عيداً لنا في كل سنة لعظم ما حصل فيه من إكمال الدين . والعيد فعل من العود ، وإنما سمي به لأنه يعود في كل عام .

**قوله ( نزلت فيه على النبي صلى الله عليه وسلم )** زاد مسلم عن عبد بن حميد عن جعفر بن عون في هذا الحديث ولفظه « إني لأعلم اليوم الذي أنزلت فيه ، والمكان الذي نزلت فيه ، وزاد عن جعفر بن عون » والساعة التي نزلت فيها على النبي صلى الله عليه وسلم » . فإن قيل : كيف طابق الجواب السؤال لأنه قال : لا تأخذناه عيداً ، وأجاب عمر رضى الله عنه بمعرفة الوقت والمكان ، ولم يقل جعلناه عيداً ؟ والجواب عن هذا أنها نزلت في أخريات نهار عرفة ، ويوم العيد إنما يتحقق بأوله ، وقد قال الفقهاء إن رؤية الهلال بعد الزوال للقابلية ، قاله هكذا بعض من تقدم ، وعندى أن هذه الرواية اكتنى فيها بالإشارة . وإلا فرواية إسحق عن قبيصة التي قدمناها قد نصت على المراد ولفظه « نزلت يوم الجمعة يوم عرفة وكلاهما بحمد الله لنا عيد » لفظ الطبري والطبراني « وهما لنا عيدان » وكذا عند الترمذي من حديث ابن عباس « أن يهودياً سأله عن ذلك فقال : نزلت في يوم عيدين ، يوم الجمعة ويوم عرفة » فظهر أن الجواب تضمن أنهم اتخذوا ذلك اليوم عيداً وهو يوم الجمعة ، واتخذوا يوم عرفة عيداً لأنه ليلة العيد ، وهكذا كما جاء في الحديث الآتي في الصيام « شهراً عيد لا ينقصان : رمضان وذو الحجة » فسمى رمضان عيداً لأنه يعقبه العيد . فإن قيل : كيف دلت هذه القصة على ترجمة الباب ؟ أجيب : من جهة أنها بينت أن نزولها كان بعرفة ، وكان ذلك في حجة الوداع التي هي آخر عهد البعثة حين تمت الشريعة وأركانها . والله أعلم . وقد جزم السدي بأنه لم ينزل بعد هذه الآية شيء من الحلال والحرام .

### باب الزكاة من الإسلام

﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾

الْقِيَمَةُ .

[٤٦] ٤٦ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك بن أنس عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول : جاء رجل من أهل نجد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ثائر الرأس يُسَمِّعُ دوي صوتيه ولا نفقه ما يقول ، حتى دنا ، فإذا هو يسأل عن الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه : « خمس صلوات في اليوم والليلة » . فقال : هل علي غيرها ؟ قال : « لا ، إلا أن تطوع » . قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه : « وصيام رمضان » . قال : هل علي غيرها ؟ قال : « لا ، إلا أن تطوع » .

قال: وذكر له رسول الله صلى الله عليه الزكاة، قال: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع». قال: فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص. قال رسول الله صلى الله عليه: «أفلح إن صدق».

[الحديث ٤٦ - أطرافه في: ١٨٩١، ٢٦٧٨، ٢٦٩٥٦].

**قوله (باب الزكاة من الإسلام . وما أمروا) كذا لأبي ذر ، ولغيره « قول الله وما أمروا »** ويأتي فيه ما مضى في « باب الصلاة من الإيمان » ، والآية دالة على ما ترجم له ، لأن المراد بقوله « دين القيمة » دين الإسلام ، والقيمة المستقيمة ، وقد جاء قام بمعنى استقام في قوله تعالى « أمة قائمة » أى مستقيمة . وإنما خص الزكاة بالترجمة لأن باقى ما ذكر في الآية والحديث قد أفرد به تراجم أخرى ، ورجال إسناده هذا الحديث كلهم مدنيون ، ومالك والد أبى سهيل هو ابن أبى عامر الأصبحى حليف طلحة بن عبيد الله ، وإسماعيل هو ابن أبى أويس ابن أخت الإمام مالك ، فهو من رواية إسماعيل عن خاله عن عمه عن أبيه عن حليفه ، فهو مسلسل بالأقارب كما هو مسلسل بالبند .

**قوله ( جاء رجل )** زاد أبو ذر « من أهل نجد » وكذا هو في الموطأ ومسلم .

**قوله ( نائر الرأس )** هو مرفوع على الصفة ، ويجوز نصبه على الحال ، والمراد أن شعره متفرق من ترك الرفاهية ، ففيه إشارة إلى قرب عهده بالوفادة ، وأوقع اسم الرأس على الشعر إما مبالغة أو لأن الشعر منه ينبت .

**قوله ( يسمع )** بضم الياء على البناء للمفعول ، أو بالنون المفتوحة للجمع ، وكذا في « يفقه » .

**قوله ( دوى )** بفتح الدال وكسر الواو وتشديد الياء ، كذا في روايتنا . وقال القاضي عياض : جاء عندنا في البخارى بضم الدال . قال : والصواب الفتح . وقال الخطابى : الدوى صوت مرتفع متكرر ولا يفهم . وإنما كان كذلك لأنه نادى من بعد . وهذا الرجل جزم ابن بطلال وآخرون بأنه ضمام بن ثعلبة وافد بنى سعد بن بكر . والحامل لهم على ذلك إيراد مسلم لقصته عقب حديث طلحة ، ولأن في كل منهما أنه بدوى ، وأن كلا منهما قال في آخر حديثه « لا أزيد على هذا ولا أنقص » . لكن تعقبه القرطبي بأن سياقهما مختلف ، وأسئلتهما متباينة ، قال : ودعوى أنهما قصة واحدة دعوى فرط ، وتكلف شطط ، من غير ضرورة . والله أعلم . وقواه بعضهم بأن ابن سعد وابن عبد البر وجماعة لم يذكروا لضمام إلا الأول ، وهذا غير لازم .

**قوله ( فإذا هو يسأل عن الإسلام )** أى عن شرائع الإسلام ، ويحتمل أنه سأل عن حقيقة الإسلام ، وإنما لم يذكر له الشهادة لأنه علم أنه يعلمها أو علم أنه إنما يسأل عن الشرائع الفعلية ، أو ذكرها ولم ينقلها الراوى لشهرتها ، وإنما لم يذكر الحج إما لأنه لم يكن فرض بعد أو الراوى اختصره ، ويؤيد هذا الثانى ما أخرجه المصنف فى الصيام من طريق إسماعيل بن جعفر عن أبى سهيل فى هذا الحديث قال : فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائع الإسلام ، فدخل فيه باقى المفروضات بل والمندوبات .

**قوله ( خمس صلوات )** في رواية إسماعيل بن جعفر المذكورة أنه قال في سؤاله : أخبرني ماذا فرض الله على من الصلاة ؟ فقال : الصلوات الخمس . فتبين بهذا مطابقة الجواب للسؤال . ويستفاد من سياق ما لك أنه لا يجب شيء من الصلوات في كل يوم وليلة غير الخمس ، خلافاً لمن أوجب الوتر أو ركعتي الفجر أو صلاة الضحى أو صلاة العيد أو الركعتين بعد المغرب .

**قوله ( هل على غيرها ؟ قال لا إلا أن تطوع )** تطوع بتشديد الطاء والواو ، وأصله تطوع بتاءين فأدغمت إحداهما ، ويجوز تخفيف الطاء على حذف إحداهما . واستدل بهذا على أن الشروع في التطوع يوجب إتمامه تمسكاً بأن الاستثناء فيه متصل ، قال القرطبي : لأنه نفي وجوب شيء آخر إلا ما تطوع به ، والاستثناء من النفي إثبات ، ولا قائل بوجوب التطوع ، فيتعين أن يكون المراد إلا أن تشرع في تطوع فيلزمك إتمامه . وتعقبه الطيبي بأن ما تمسك به مغالطة ، لأن الاستثناء هنا من غير الجنس ، لأن التطوع لا يقال فيه « عليك » فكأنه قال : لا يجب عليك شيء ، إلا إن أردت أن تطوع فذلك لك . وقد علم أن التطوع ليس بواجب ، فلا يجب شيء آخر أصلاً . كذا قال . وحرف المسألة دائر على الاستثناء ، فمن قال إنه متصل تمسك بالأصل ، ومن قال إنه منقطع احتاج إلى دليل ، والدليل عليه ما روى النسائي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أحياناً ينوي صوم التطوع ثم يفطر ، وفي البخاري أنه أمر جويرية بنت الحارث أن تفطر يوم الجمعة بعد أن شرعت فيه ، فدل على أن الشروع في العبادة لا يستلزم الإتمام - إذا كانت نافلة - بهذا النص في الصوم وبالقياس في الباقي . فإن قيل : يرد الحج ، قلنا : لا ، لأنه امتاز عن غيره بلزوم الماضي في فاسده فكيف في صحيحه . وكذلك امتاز بلزوم الكفارة في نفيه كفرضه . والله أعلم .

على أن في استدلال الحنفية نظراً لأنهم لا يقولون بفرضية الإتمام ، بل بوجوبه . واستثناء الواجب من الفرض منقطع لتباينهما . وأيضاً فإن الاستثناء من النفي عندهم ليس للإثبات بل مسكوت عنه . وقوله « إلا أن تطوع » استثناء من قوله لا ، أي لا فرض عليك غيرها .

**قوله ( وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة )** في رواية إسماعيل بن جعفر قال : أخبرني بما فرض الله على من الزكاة ، قال فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائع الإسلام ، فتضمنت هذه الرواية أن في القصة أشياء أجملت ، منها بيان نصب الزكاة فلإنها لم تفسر في الروايتين ، وكذا أسماء الصلوات ، وكان السبب فيه شهرة ذلك عندهم ، أو القصد من القصة بيان أن المتمسك بالفرائض ناج وإن لم يفعل النوافل .

**قوله ( والله )** في رواية إسماعيل بن جعفر فقال « والذي أكرمك » . وفيه جواز الحلف في الأمر المهم ، وقد تقدم .

**قوله ( أفلح إن صدق )** وقع عند مسلم من رواية إسماعيل بن جعفر المذكورة « أفلح وأبيه إن صدق » أو « دخل الجنة وأبيه إن صدق » . ولأبي داود مثله لكن بحذف « أو » . فإن قيل : ما الجامع بين هذا وبين النهي عن الحلف بالآباء ؟ أجيب بأن ذلك كان قبل النهي ، أو بأنها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف ، كما جرى على لسانهم عقرى ، حتى وما أشبه ذلك ، أو فيه إضمار اسم الرب كأنه قال : ورب

أبيه ، وقيل : هو خاص ويحتاج إلى دليل ، وحكى السهيلي عن بعض مشايخه أنه قال : هو تصحيف ، وإنما كان والله ، فقصرت اللامان . واستنكر القرطبي هذا وقال : إنه يجزم الثقة بالروايات الصحيحة . وغفل القراني فادعى أن الرواية بلفظ : وأبيه لم تصح ، لأنها ليست في الموطأ ، وكأنه لم يرتض الجواب فعدل إلى رد الخبر ، وهو صحيح لا مرية فيه ، وأقوى الأجوبة الأولان . وقال ابن بطلال : دل قوله « أفلح إن صدق » على أنه إن لم يصدق فيما التزم لا يفلح ، وهذا بخلاف قول المرجئة ، فلن قيل : كيف أثبت له الفلاح بمجرد ما ذكر مع أنه لم يذكر المنهيات ؟ أجاب ابن بطلال باحتمال أن يكون ذلك وقع قبل ورود فرائض النهي . وهو عجيب منه لأنه جزم بأن السائل ضام ، وأقدم ما قيل فيه إنه وفد سنة خمس ، وقيل بعد ذلك ، وقد كان أكثر المنهيات واقعاً قبل ذلك . والصواب أن ذلك داخل في عموم قوله « فأخبره بشرائع الإسلام » كما أشرنا إليه . فإن قيل أما فلاحه بأنه لا ينقص فواضح ، وأما بأن لا يزيد فكيف يصح ؟ أجاب النووي بأنه أثبت له الفلاح لأنه أتى بما عليه . وليس فيه أنه إذا أتى بزائد على ذلك لا يكون مفلحاً ، لأنه إذا أفلح بالواجب ففلاحه بالمندوب مع الواجب أولى . فإن قيل فكيف أقره على خلفه وقد ورد النكير على من حلف أن لا يفعل خيراً ؟ أجيب بأن ذلك مختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، وهذا جار على الأصل بأنه لا إثم على غير تارك الفرائض ، فهو مفلح وإن كان غيره أكثر فلاحاً منه . وقال الطيبي يحتمل أن يكون هذا الكلام صدر منه على طريق المبالغة في التصديق والقبول ، أي قبلت كلامك قبولاً لا مزيد عليه من جهة السؤال ، ولا نقصان فيه من طريق القبول . وقال ابن المنير : يحتمل أن تكون الزيادة والنقص تتعلق بالإبلاغ ، لأنه كان وافد قومه ليتعلم ويعلمهم . قلت : والاحتمالان مردودان برواية إسماعيل بن جعفر ، فإن نصها « لا أتطوع شيئاً ، ولا أنقص مما فرض الله على شيئاً » . وقيل : مراده بقوله لا أزيد ولا أنقص أي لا أغير صفة الفرض كمن ينقص الظهر مثلاً ركعة أو يزيد المغرب ، قلت : ويعكر عليه أيضاً لفظ التطوع في رواية إسماعيل بن جعفر . والله أعلم .

### باب اتباع الجنائز من الإيمان

[٤٧] ٤٧ - حدثنا أحمد بن عبد الله بن علي المنجوفي قال نا رَوْحُ قال نا عوف عن الحسن ومحمد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « من تبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً وكان معه حتى يُصلَّى عليها ويُفرغ من دفنها ، فإنه يرجع من الأجر بقيراطين كل قيراطٍ مثل أحد . ومن صُلِّيَ عليها ثم رجع قبل أن تدفن فإنه يرجع بقيراطٍ » .

تابعه عثمان المؤذن قال : نا عوف عن محمد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه .. نحوه .

[الحديث ٤٧ - طرفاه في : ١٣٢٣ ، ١٣٢٥] .

قوله ( باب اتباع الجنائز من الإيمان ) ختم المصنف معظم التراجم التي وقعت له من شعب الإيمان بهذه

الترجمة لأن ذلك آخر أحوال الدنيا . وإنما أخر ترجمة أداء الخمس من الإيمان لمعنى سنذكره هناك . ووجه الدلالة من الحديث للترجمة قد نبهنا عليه في نظائره قبل .

**قوله ( المنجوف )** هو بفتح الميم وسكون النون وضم الجيم وبعد الواو الساكنة فاء نسبة إلى جد جده منجوف السدوسى ، وهو بصرى ، وكذا باقى رجال الإسناد غير الصحابى . وروح بفتح الراء هو ابن عبادة القيسى ، وعوف هو ابن أبى جميلة بفتح الجيم الأعرابى بفتح الهمزة ، وإنما قيل له ذلك لفصاحته وكنيته أبو سهل ، واسم أبيه بندويه — بموحدة مفتوحة ثم نون ساكنة ثم دال مهملة — بوزن راهويه ، والحسن هو ابن أبى الحسن البصرى ، ومحمد هو ابن سيرين ، وهو مجرور بالعطف على الحسن ، فالحسن وابن سيرين حدثا به عوفاً عن أبى هريرة إما مجتمعين وإما متفرقين ، فأما ابن سيرين فسماعه عن أبى هريرة صحيح ، وأما الحسن فمختلف فى سماعه منه ، والأكثر على نفيه وتوهم من أثبته ، وهو مع ذلك كثير الإرسال فلا تحمل عننته على السماع ، وإنما أورده المصنف كما سمع ، وقد وقع له نظير هذا فى قصة موسى ، فإنه أخرج فيها حديثاً من طريق روح بن عبادة بهذا الإسناد ، وأخرج أيضاً فى بدء الخلق من طريق عوف عن أبى هريرة حديثاً آخر ، واعتماده فى كل ذلك على محمد بن سيرين . والله أعلم .

**قوله ( من اتبع )** هو بالتشديد ، وللأصلي « تبع » بحذف الألف وكسر الموحدة ، وقد تمسك بهذا اللفظ من زعم أن المشى خلفها أفضل ، ولا حجة فيه لأنه يقال تبعه إذا مشى خلفه أو إذا مر به فشى معه ، وكذلك اتبعه بالتشديد وهو افتعل منه ، فإذا هو مقول بالاشتراك ، وقد بين المراد الحديث الآخر المصحح عند ابن حبان وغيره من حديث ابن عمر فى المشى أمامها ، وأما أتبعه بالإسكان فهو بمعنى لحقه إذا كان سبقه ، ولم تأت به الرواية هنا .

**قوله ( وكان معه )** أى مع المسلم ، وللكشيمى « معها » أى مع الجنائز .

**قوله ( حتى يصلى )** بكسر اللام ويروى بفتحها ، فعلى الأول لا يحصل الموعود به إلا لمن توجد منه الصلاة ، وعلى الثانى قد يقال يحصل له ذلك ولو لم يصلى ، أما إذا قصد الصلاة وحال دونه مانع فالظاهر حصول الثواب له مطلقاً ، والله أعلم .

**قوله ( ويفرغ )** بضم أوله وفتح الراء ، ويروى بالعكس ، وقد أثبتت هذه الرواية أن القيراطين إنما يحصلان بمجموع الصلاة والدفن ، وأن الصلاة دون الدفن يحصل بها قيراط واحد ، وهذا هو المعتمد خلافاً لمن تمسك بظاهر بعض الروايات فزعم أنه يحصل بالمجموع ثلاثة قيراط ، وسنذكر بقية مباحثه وفوائده فى كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى .

**قوله ( تابعه )** أى روح بن عبادة ، وعثمان هو ابن الهيثم وهو من شيوخ البخارى ، فإن كان سمع هذا الحديث منه فهو له أعلى بدرجة ، لكنه ذكر الموصول عن روح لكونه أشد إتقاناً منه ، ونبه برواية عثمان على أن الاعتماد فى هذا السند على محمد بن سيرين فقط لأنه لم يذكر الحسن ، فكأن عوفاً كان ربما ذكره وربما حذفه ، وقد حدث به المنجوف فى شيخ البخارى مرة باسقاط الحسن ، أخرجه أبو نعيم فى المستخرج من طريقه ، ومتابعة عثمان هذه وصلها أبو نعيم فى المستخرج قال : حدثنا أبو إسحق بن حمزة حدثنا أبو طالب بن أبى عروانة

حدثنا سليمان بن سيف حدثنا عثمان بن الهيثم .. فذكر الحديث ، ولفظه موافق لرواية روح إلا في قوله : وكان معها فإنه قال بدلها « فلزمها » ، وفي قوله ويفرغ من دفنها فإنه قال بدلها « وتدفن » ، وقال في آخره « فله قبراط » بدل قوله فإنه يرجع بقيراط ، والباقي سواء . ولهذا الاختلاف في اللفظ قال المصنف « نحوه » وهو بفتح الواو ، أى بمعناه .

### باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر

وقال إبراهيم التيمي : ما عرضت قولِي على عملي إلا خشيتُ أن أكونَ مكذُباً . وقال ابنُ أبي مُليكة : أدركتُ ثلاثينَ من أصحابِ النبي صلى الله عليه وآله كُلهُم يخافُ النفاقَ على نفسه ، ما منهم أحدٌ يقولُ : إنَّه على إيمانٍ جبريل وميكائيل . ويذكرُ عن الحسن : ما خافهُ إلا مؤمنٌ ، ولا أمنهُ إلا منافقٌ . وما يُحذَرُ من الإصرارِ على القتالِ والعصيانِ من غيرِ توبةٍ ، لقولِ الله عز وجل : ﴿ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ .

[٤٨]

٤٨ - حدثنا محمد بن عرعر قال نا شعبة عن زبيد قال : سألت أبا وائل عن المرجئة ،

فقال : حدثني عبد الله أن النبي صلى الله عليه وآله قال : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » .

[الحديث : ٤٨ - طرفاه في : ٦٠٤٤ ، ٧٠٧٦] .

قوله ( باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر ) هذا الباب معقود للرد على المرجئة خاصة وإن كان أكثر ما مضى من الأبواب قد تضمن الرد عليهم ، لكن قد يشركهم غيرهم من أهل البدع في شيء منها . بخلاف هذا . والمرجئة بضم الميم وكسر الجيم بعدها ياء مهموزة ويجوز تشديدها بلا همز نسبوا إلى الإرجاء وهو التأخير ، لأنهم أخروا الأعمال عن الإيمان فقالوا : الإيمان هو التصديق بالقلب فقط ولم يشترط جمهورهم النطق ، وجعلوا للعصاة اسم الإيمان على الكمال وقالوا : لا يضر مع الإيمان ذنب أصلا ، ومقالاتهم مشهورة في كتب الأصول . ومناسبة إيراد هذه الترجمة عقب التي قبلها من جهة أن اتباع الجنازة مظنة لأن يقصد بها مراعاة أهلها أو مجموع الأمرين . وسياق الحديث يقتضي أن الأجر الموعود به إنما يحصل لمن صنع ذلك احتساباً أى خالصاً ، فعقبه بما يشير إلى أنه قد يعرض للمرء ما يعكر على قصده الخالص فيحرم به الثواب الموعود وهو لا يشعر . فقوله « أن يحبط عمله » أى يحرم ثواب عمله لأنه لا يثاب إلا على ما أخلص فيه . وبهذا التقرير يندفع اعتراض من اعترض عليه بأنه يقوى مذهب الإحباطية الذين يقولون : إن السيئات يطلن الحسنات ، وقال القاضي أبو بكر بن العربي في الرد عليهم : القول الفصل في هذا أن الإحباط إحباطان : أحدهما إبطال الشيء للشيء وإذهابه جملة كإحباط الإيمان للكفر والكفر للإيمان ، وذلك في الجهتين إذهاب حقيق . ثانيهما إحباط الموازنة إذا جعلت الحسنات في كفة . والسيئات في كفة . فمن رجحت حسناته نجاً ، ومن رجحت سيئاته وقف في المشيئة : إما أن يغفر له وإما أن يعذب . فالتوقيف إبطال ما : لأن توقيف المنفعة في وقت الحاجة إليها إبطال لها . والتعذيب إبطال أشد منه إلى حين الخروج من النار ، ففي كل منهما

إبطال نسبي أطلق عليه اسم الإحباط مجازاً ، وليس هو إحباط حقيقة لأنه إذا أخرج من النار وأدخل الجنة عاد إليه ثواب عمله ، وهذا بخلاف قول الإحباطية الذين سوا بين الإحباطيين وحكموا على العاصي بحكم الكافر ، وهم معظم القدريّة . والله الموفق .

**قوله ( وقال إبراهيم التيمي )** هو من فقهاء التابعين وعبادهم ، وقوله « مكذباً » يروى بفتح الذال يعنى خشيت أن يكذبني من رأى على مخالفاً لقولى فيقول : لو كنت صادقاً ما فعلت خلاف ما تقول ، وإنما قال ذلك لأنه كان يعظ الناس . ويروى بكسر الذال وهى رواية الأكثر ، ومعناه أنه مع وعظه الناس لم يبلغ غاية العمل . وقد ذم الله من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر وقصر فى العمل فقال **﴿ كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون ﴾** فخشى أن يكون مكذباً أى مشابهاً للمكذبين ، وهذا التعليق وصله المصنف فى تاريخه عن أبى نعيم وأحمد بن حنبل فى الزهد عن ابن مهدي كلاهما عن سفيان الثورى عن أبى حيان التيمي عن إبراهيم المذكور .

**قوله ( وقال ابن أبى ملكية ... إلخ )** هذا التعليق وصله ابن أبى خيثمة فى تاريخه ، لكن أبهم العدد . وكذا أخرجه محمد بن نصر المروزي مطولاً فى كتاب الإيمان له ، وعينه أبو زرعة الدمشقي فى تاريخه من وجه آخر مختصراً كما هنا ، والصحابة الذين أدركهم ابن أبى ملكية من أجلهم عائشة وأختها أسماء وأم سلمة والعبادة الأربعة وأبو هريرة وعقبة بن الحارث والمسور بن مخرمة ، فهؤلاء ممن سمع منهم ، وقد أدرك بالسن جماعة أجل من هؤلاء كعلى بن أبى طالب وسعد بن أبى وقاص ، وقد جزم بأنهم كانوا يخافون النفاق فى الأعمال ، ولم ينقل عن غيرهم خلاف ذلك فكأنه إجماع ، وذلك لأن المؤمن قد يعرض عليه فى عمله ما يشوبه مما يخالف الإخلاص . ولا يلزم من خوفهم من ذلك وقوعه منهم ، بل ذلك على سبيل المبالغة منهم فى الورع والتقوى رضى الله عنهم . وقال ابن بطلال : إنما خافوا لأنهم طالت أعمارهم حتى رأوا من التغير ما لم يعهدوه ولم يقدروا على إنكاره ، فخافوا أن يكونوا داهنوا بالسكوت .

**قوله ( ما منهم أحد يقول إنه على إيمان جبريل وميكائيل )** أى لا يجزم أحد منهم بعدم عروض النفاق لهم كما يجزم بذلك فى إيمان جبريل ، وفى هذا إشارة إلى أن المذكورين كانوا قائلين بتفاوت درجات المؤمنين فى الإيمان ، خلافاً للمرجئة القائلين بأن إيمان الصديقين وغيرهم بمنزلة واحدة . وقد روى فى معنى أثر ابن أبى ملكية حديث عن عائشة مرفوع رواه الطبراني فى الأوسط لكن إسناده ضعيف .

**قوله ( ويذكر عن الحسن )** هذا التعليق وصله جعفر الفريابي فى كتاب صفة المنافق له من طرق متعددة بألفاظ مختلفة . وقد يستشكل ترك البخارى الجزم به مع صحته عنه ، وذلك محمول على قاعدة ذكرها لى شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ رحمه الله ، وهى : إن البخارى لا يخص صيغة التبريض بضعف الإسناد ، بل إذا ذكر المتن بالمعنى أو اختصره أتى بها أيضاً ، لما علم من الخلاف فى ذلك ، فهنا كذلك وقد أوقع اختصاره له لبعضهم الاضطراب فى فهمه فقال النووى « ما خافه إلا مؤمن ولا أمانته إلا منافق » . يعنى الله تعالى . قال الله تعالى : **﴿ ولمن خاف مقام ربه جنتان ﴾** . وقال : **﴿ فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون ﴾** . وكذا شرحه ابن التين وجماعة من المتأخرين ، وقرره الكرماني هكذا ، فقال : ما خافه أى ما خاف من الله ، فحذف الجار وأوصل الفعل إليه . قلت : وهذا الكلام وإن كان صحيحاً لكنه خلاف مراد

المصنف ومن نقل عنه . والذي أوقعهم في هذا هو الاختصار . وإلا فسياق كلام الحسن البصري يبين أنه إنما أراد النفاق ، فلنذكره . قال جعفر القريابي : حدثنا قتيبة حدثنا جعفر بن سليمان عن المعل بن زياد سمعت الحسن يخلف في هذا المسجد بالله الذي لا إله إلا هو ما مضى مؤمن قط ولا بقي إلا وهو من النفاق مشفق ، ولا مضى منافق قط ولا بقي إلا وهو من النفاق آمن . وكان يقول : من لم يخف النفاق فهو منافق . وقال أحمد ابن حنبل في كتاب الإيمان : حدثنا روح بن عباد حدثنا هشام سمعت الحسن يقول : والله ما مضى مؤمن ولا بقي إلا وهو يخاف النفاق ، وما آمنه إلا منافق . انتهى . وهذا موافق لأثر ابن أبي مليكة الذي قبله وهو قوله « كلهم يخاف النفاق على نفسه » . والخوف من الله وإن كان مطلوباً محموداً لكن سياق الباب في أمر آخر ، والله أعلم .

**قوله ( وما يخذر )** هو بضم أوله وتشديد الذال المعجمة ويروى بتخفيفها ، وما مصدرية ، والجملة في محل جر لأنها معطوفة على خوف ، أى باب ما يخذر . وفصل بين الترجمتين بالآثار التي ذكرها لتعلقها بالأولى فقط ، وأما الحديثان فالأول منهما تعلق بالثانية والثاني يتعلق بالأولى على ما سنوضحه ، ففيه لف ونشر غير مرتب على حد قوله ( يوم تبيض وجوه ) الآية ، ومراده أيضاً الرد على المرجئة حيث قالوا لا حذر من المعاصي مع حصول الإيمان ، ومفهوم الآية التي ذكرها يرد عليهم ، لأنه تعالى مدح من استغفر لذنبه ولم يصر عليه ، ففهمه دم من لم يفعل ذلك . ومما يدخل في معنى الترجمة قول الله تعالى ( فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم ) . وقوله ( ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ) وقوله تعالى ( لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم ) وهذه الآية أدل على المراد مما قبلها ، فن أصر على نفاق المعصية خشى عليه أن يفرض به إلى نفاق الكفر ، وكان المصنف لمح بحديث عبد الله بن عمرو المخرج عند أحمد مرفوعاً قال « ويل للمصيرين الذين يصرون على ما فعلوا وهم يعلمون » أى يعلمون أن من تاب تاب الله عليه ثم لا يستغفرون ، قاله نجاهد وغيره . وللترمذى عن أبي بكر الصديق مرفوعاً « ما أصر من استغفر ، وإن عاد في اليوم سبعين مرة » إسناد كل منهما حسن .

**قوله ( على الثقات )** كذا في أكثر الروايات وهو المناسب لحديث الباب ، وفي بعضها ( على النفاق ) ومعناه صحيح وإن لم تثبت به الرواية .

**قوله ( زبيد )** تقدم أنه بالزاي والموحدة مصغراً ، وهو ابن الحارث الياى بياء تحتانية وميم خفيفة ، يكنى أبا عبد الرحمن ، وقد روى هذا الحديث شعبة أيضاً عن منصور بن المعتمر وهو عند المصنف في الأدب ، وعن الأعمش وهو عند مسلم ، ورواه ابن حبان من طريق سليمان بن حرب عن شعبة عن الثلاثة جميعاً عن أبي وائل ، وقال ابن منده : لم يختلف في رفعه عن زبيد واختلف على الآخرين . ورواه عن زبيد غير شعبة أيضاً عند مسلم وغيره .

**قوله ( سألت أبا وائل عن المرجئة )** أى عن مقالة المرجئة ، ولأبي داود الطيالسى عن شعبة عن زبيد قال : لما ظهرت المرجئة أثبت أبا وائل فذكرت ذلك له . فظهر من هذا أن سؤاله كان عن معتقدهم ، وأن ذلك كان حين ظهورهم ، وكانت وفاة أبي وائل سنة تسع وتسعين وقيل سنة اثنتين وثمانين ، ففي ذلك دليل على أن بدعة الإرجاء قديمة ، وقد تابع أبا وائل في رواية هذا الحديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن



أبيه أخرجه الترمذى مصححاً ولفظه « قتال المسلم أخاه كفر ، وسبابه فسوق » ، ورواه جماعة عن عبد الله ابن مسعود موقوفاً ومرفوعاً ، ورواه النسائي من حديث سعد بن أبي وقاص أيضاً مرفوعاً ، فانتفت بذلك دعوى من زعم أن أبا وائل تفرد به .

**قوله (سباب )** هو بكسر السين وتخفيف الموحدة ، وهو مصدر يقال : سب سبباً وسباباً ، وقال إبراهيم الحربي : السباب أشد من السب ، وهو أن يقول الرجل ما فيه وما ليس فيه يريد بذلك عيبه . وقال غيره : السباب هنا مثل القتال فيقتضي المفاعلة ، وقد تقدم بأوضح من هذا في باب المعاصي من أمر الجاهلية .

**قوله (المسلم )** كذا في معظم الروايات ، ولأحمد عن غندر عن شعبة « المؤمن » ، فكأنه رواه بالمعنى .

**قوله (فسوق )** الفسق في اللغة الخروج ، وفي الشرع : الخروج عن طاعة الله ورسوله ، وهو في عرف الشرع أشد من العصيان ، قال الله تعالى ﴿ وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان ﴾ ، ففي الحديث تعظيم حق المسلم والحكم على من سبه بغير حق بالفسق ، ومقتضاه الرد على المرجئة . وعرف من هذا مطابقة جواب أبي وائل للسؤال عنهم كأنه قال : كيف تكون مقاتلهم حقاً والنبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا . .

**قوله ( وقتاله كفر )** إن قيل : هذا وإن تضمن الرد على المرجئة لكن ظاهره يقوى مذهب الخوارج الذين يكفرون بالمعاصي . فالجواب : إن المبالغة في الرد على المبتدع اقتضت ذلك ، ولا متمسك للخوارج فيه ، لأن ظاهره غير مراد ، لكن لما كان القتال أشد من السباب — لأنه مفض إلى إزهاق الروح — عبر عنه بلفظ أشد من لفظ الفسق وهو الكفر ، ولم يرد حقيقة الكفر التي هي الخروج عن الملة ، بل أطلق عليه الكفر مبالغة في التحذير ، معتمداً على ما تقرر من القواعد أن مثل ذلك لا يخرج عن الملة ، مثل حديث الشفاعة ، ومثل قوله تعالى ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ ، وقد أشرنا إلى ذلك في باب المعاصي من أمر الجاهلية . أو أطلق عليه الكفر لشبهه به ، لأن قتال المؤمن من شأن الكافر . وقيل : المراد هنا الكفر اللغوي وهو التغطية ، لأن حق المسلم على المسلم أن يعينه وينصره ويكف عنه أذاه ، فلما قاتله كان كأنه غطى على هذا الحق ، والأولان أليق بمراد المصنف وأولى بالمقصود من التحذير من فعل ذلك والزجر عنه بخلاف الثالث . وقيل أراد بقوله كفر أى قد يؤول هذا الفعل بشؤمه إلى الكفر ، وهذا بعيد ، وأبعد منه حمله على المستحل لذلك لأنه لا يطابق الترجمة ، ولو كان مراداً لم يحصل التفريق بين السباب والقتال ، فإن مستحل لعن المسلم بغير تأويل يكفر أيضاً . ثم ذلك محمول على من فعله بغير تأويل . وقد بوب عليه المصنف في كتاب المحاريين كما سيأتي إن شاء الله تعالى . ومثل هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » ففيه هذه الأجوبة ، وسيأتي في كتاب الفتن ، ونظيره قوله تعالى ﴿ أفئتمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ﴾ بعد قوله ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقاً منكم من ديارهم ﴾ الآية . فدل على أن بعض الأعمال يطلق عليه الكفر تغليظاً . وأما قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم : « لعن المسلم قاتله » فلا يخالف هذا الحديث ، لأن المشبه به فوق المشبه ، والقدر الذي اشتركا فيه بلوغ الغاية في التأثير : هذا في العريض ، وهذا في النفس . والله أعلم . وقد ورد لهذا المتن سبب ذكرته في أول كتاب الفتن في أواخر الصحيح .

[٤٩] ٤٩- حدثني قتيبة قال نا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس قال: أخبرني عبادة ابن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه خرج يُخبرُ بليلة القدر، فتلاحى رجلان من المسلمين، فقال: إنني خرجتُ لأخبركم بليلة القدر، وإنه تلاحى فلانٌ وفلانٌ فرُفعتْ، وعسى أن يكون خيراً لكم، فالتمسوها في السبع والتسع والخمس.

[الحديث ٤٩- طرفاه في: ٢٠٢٣، ٦٠٤٩].

**قوله (عن حميد)** هو الطويل (عن أنس) ، وللأصيلي «حدثناه أنس بن مالك» فأما تدليس حميد . وهو من رواية صحابي عن صحابي ، أنس عن عبادة بن الصامت .

**قوله (خرج يُخبر بليلة القدر)** أى بتعيين ليلة القدر .

**قوله (فتلاحى)** بفتح الحاء المهملة مشتق من التلاحى بكسرها وهو التنازع والمخاصمة ، والرجلان أفاد ابن دحية أنهما عهد الله بن أبي حذر - بجاء مفتوحة ودال ساكنة مهملتين ، ثم راء مفتوحة ودال مهملة أيضاً - وكعب بن مالك . وقوله «فرفعت» أى فرقع تعيينها عن ذكرى ، هذا هو المعتمد هنا . والسبب فيه ما أوضحه مسلم من حديث أبي سعيد في هذه القصة قال «فجاء رجلان يَحْتَقان» بتشديد القاف أى يدعى كل منهما أنه الحق «معهما الشيطان ، فنسيتها» . قال القاضي عياض : فيه دليل على أن المخاصمة مذمومة ، وأنها سبب في العقوبة المعنوية أى الحرمان . وفيه أن المكان الذى يحضره الشيطان ترفع منه البركة والخير . فإن قيل كيف تكون المخاصمة في طلب الحق مذمومة ؟ قلت : إنما كانت كذلك لوقوعها في المسجد ، وهو محل الذكر لا اللغو ، ثم في الوقت المخصوص أيضاً بالذكر لا اللغو وهو شهر رمضان ، فالذم لما عرض فيها لا لذاتها ، ثم إنها مستلزمة لرفع الصوت ورفع بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم منهى عنه لقوله تعالى ﴿ لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي - إلى قوله تعالى - أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ﴾ ومن هنا يتضح مناسبة هذا الحديث للترجمة ومطابقتها له ، وقد خفيت على كثير من المتكلمين على هذا الكتاب فإن قيل قوله ﴿ وأنتم لا تشعرون ﴾ يقتضى المؤاخظة بالعمل الذى لا قصد فيه . فالجواب أن المراد وأنتم لا تشعرون بالإحباط لاعتقادكم صغر الذنب ، فقد يعلم المرء الذنب ولكن لا يعلم أنه كبيرة ، كما قيل في قوله «إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير» أى عندهما ، ثم قال «وإنه لكبير» أى في نفس الأمر . وأجاب القاضي أبو بكر بن العربي بأن المؤاخظة تحصل بما لم يقصد في الثاني إذا قصد في الأول ، لأن مراعاة القصد إنما هو في الأول ثم يسترسل حكم النية الأولى على مؤتلف العمل وإن عذب القصد خيراً كان أو شراً . والله أعلم .

**قوله (وعسى أن يكون خيراً)** أى وإن كان عدم الرفع أزيد خيراً وأولى منه ، لأنه متحقق فيه ، لكن في الرفع خير مرجو لاستلزامه مزيد الثواب ، لكونه سبباً لزيادة الاجتهاد في التماسها ، وإنما حصل ذلك ببركة الرسول صلى الله عليه وسلم .

**قوله (في السبع والتسع)** كذا في معظم الروايات بتقديم السبع التى أولها السين على التسع ، ففيه إشارة إلى أن رجاءها في السبع أقوى للاهتمام بتقديمه . ووقع عند أبي نعيم في المستخرج بتقديم التسع على ترتيب

التدليل . واختلف في المراد بالتسع وغيرها فقليل لتسع يمضين من العشر وقيل لتسع يبقين من الشهر ، وسنذكر بسط هذا في محله حيث ذكره المصنف في كتاب الاعتكاف إن شاء الله تعالى .

**باب سؤال جبريل عليه السلام النبي صلى الله عليه عن الإيمان ، والإسلام ، والإحسان ، وعلم الساعة . وبيان النبي صلى الله عليه له**

ثم قال : جاء جبريل يعلمكم دينكم ، فجعل ذلك كله ديناً ، وما بين النبي صلى الله عليه ووفد عبد القيس من الإيمان ، وقوله : ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ . [٥٠]

٥٠ - حدثنا مسدد قال نا إسماعيل بن إبراهيم قال أنا أبو حيان التيمي عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : كان النبي صلى الله عليه بارزاً يوماً للناس ، فاتاه رجل فقال : ما الإيمان ؟ قال : الإيمان أن تؤمن بالله ، وملائكته ، وبلقائه ، ورسوله ، وتؤمن بالبعث . قال : ما الإسلام ؟ قال : الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به ، وتقيم الصلاة ، وتؤدى الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان . قال : ما الإحسان ؟ قال : أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك . قال : متى الساعة ؟ قال : ما المسؤول عنها بأعلم من السائل ، وسأخبرك عن أشراطها : إذا ولدت الأمة ربها ، وإذا تطاول رعاة الإبل البهم في البنيان في خمس لا يعلمهن إلا الله . ثم تلا النبي صلى الله عليه ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ... ﴾ الآية . ثم أدبر ، فقال : رُدُّوه . فلم يروا شيئاً ، فقال : هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم . قال أبو عبد الله : جعل ذلك كله من الإيمان .

[الحديث ٥٠ - طرفه في : ٤٧٧٧] .

**قوله ( باب سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام إلخ )** تقدم أن المصنف يرى أن الإيمان والإسلام عبارة عن معنى واحد ، فلما كان ظاهر سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام وجوابه يقتضى تغايرهما وأن الإيمان تصديق بأمور مخصوصة والإسلام إظهار أعمال مخصوصة ، أراد أن يرد ذلك بالتأويل إلى طريقته .

**قوله ( وبيان )** أى مع بيان أن الاعتقاد والعمل دين ، وقوله « وما بين » أى مع ما بين للوفد أن الإيمان هو الإسلام حيث فسره في قصتهم بما فسر به الإسلام هنا ، وقوله « وقول الله » أى مع ما دلت عليه الآية أن الإسلام هو الدين ، ودل عليه خبر أبى سفيان أن الإيمان هو الدين ، فاقضى ذلك أن الإسلام والإيمان أمر واحد . هذا محصل كلامه ، وقد نقل أبو عوانة الأسفرائيني في صحيحه عن المزني صاحب الشافعي الجزم بأنهما عبارة عن معنى واحد ، وأنه سمع ذلك منه . وعن الإمام أحمد الجزم بتغايرهما ، ولكل من القولين أدلة متعارضة . وقال الخطابي : صنف في المسألة إمامان كبيران ، وأكثران الأدلة للقولين ، وتباينا في ذلك . والحق أن بينهما عمومًا وخصوصًا ، فكل مؤمن مسلم ، وليس كل مسلم مؤمنًا . انتهى كلامه ملخصاً .

ومقتضاه أن الإسلام لا يطلق على الاعتقاد والعمل معاً ، بخلاف الإيمان فإنه يطلق عليهما معاً . ويرد عليه قوله تعالى ﴿ ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ فإن الإسلام هنا يتناول العمل والاعتقاد معاً ، لأن العامل غير المعتقد ليس بذي دين مرضى . وبهذا استدلل المزني وأبو محمد البغوي فقال في الكلام على حديث جبريل هذا : جعل النبي صلى الله عليه وسلم الإسلام هنا اسماً لما ظهر من الأعمال ، والإيمان اسماً لما بطن من الاعتقاد ، وليس ذلك لأن الأعمال ليست من الإيمان ، ولا لأن التصديق ليس من الإسلام ، بل ذلك تفصيل لجملة كلها شيء واحد وجماعها الدين ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « أنا كم يعلمكم دينكم » وقال سبحانه وتعالى ﴿ ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ وقال ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ ولا يكون الدين في محل الرضا والقبول إلا بانضمام التصديق . انتهى كلامه . والذي يظهر من مجموع الأدلة أن لكل منهما حقيقة شرعية ، كما أن لكل منهما حقيقة لغوية ، لكن كل منهما مستلزم للآخر بمعنى التكميل له ، فكما أن العامل لا يكون مسلماً كاملاً إلا إذا اعتقد ، فكذلك المعتقد لا يكون مؤمناً كاملاً إلا إذا عمل ، وحيث يطلق الإيمان في موضع الإسلام أو العكس ، أو يطاق أحدهما على إرادتهما معاً فهو على سبيل المجاز . ويتبين المراد بالسياق ، فإن وردا معاً في مقام السؤال حملاً على الحقيقة ، وإن لم يردا معاً أو لم يكن في مقام سؤال أمكن الحمل على الحقيقة أو المجاز بحسب ما يظهر من القرائن . وقد حكى ذلك الإسماعيلي عن أهل السنة والجماعة قالوا : إنهما تختلف دلالتهما بالاقتران ، فإن أفرد أحدهما دخل الآخر فيه . وعلى ذلك يحمل ما حكاه محمد بن نصر وتبعه ابن عبد البر عن الأكثر أنهم سوا بينهما على ما في حديث عبد القيس ، وما حكاه اللالكائي وابن السمعاني عن أهل السنة أنهم فرقوا بينهما على ما في حديث جبريل ، والله الموفق .

**قوله ( وعلم الساعة )** تفسير منه للمراد بقول جبريل في السؤال متى الساعة ؟ أى متى علم الساعة ؟ ولا بد من تقدير محذوف آخر ، أى متى علم وقت الساعة ؟ :

**قوله ( وبيان النبي صلى الله عليه وسلم )** هو مجرور لأنه معطوف على علم المعطوف على سؤال المجرور بالإضافة . فإن قيل : لم يبين النبي صلى الله عليه وسلم وقت الساعة ، فكيف قال وبيان النبي صلى الله عليه وسلم له . فالجواب أن المراد بالبيان بيان أكثر المسئول عنه فأطلقه ، لأن حكم معظم الشيء حكم كله . أو جعل الحكم في علم الساعة بأنه لا يعلمه إلا الله بياناً له .

**قوله ( حدثنا إسماعيل بن إبراهيم )** هو البصري المعروف بابن علية ، قال أخبرنا أبو حيان التميمي . وأورده المصنف في تفسير سورة لقمان من حديث جرير بن عبد الحميد عن أبي حيان المذكور . ورواه مسلم من وجه آخر عن جرير أيضاً عن عمارة بن القعقاع . ورواه أبو داود والنسائي من حديث جرير أيضاً عن أبي فروة ثلاثتهم عن أبي زرعة عن أبي هريرة . زاد أبو فروة : وعن أبي ذر أيضاً ، وساق حديثه عنهما جميعاً . وفيه فوائد زوائد سنشير إليها إن شاء الله تعالى . ولم أر هذا الحديث من رواية أبي هريرة إلا عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير هذا عنه ، ولم يخرج البخاري إلا من طريق أبي حيان عنه ، وقد أخرجه مسلم من حديث عمر بن الخطاب ، وفي سياقه فوائد زوائد أيضاً . وإنما لم يخرج البخاري لاختلاف فيه على بعض رواته ، فمشهوره رواية كهيمس - بسين مهملة قبلها ميم مفتوحة - ابن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن يحيى ابن يعمر - بفتح الميم أوله ياء تحتانية مفتوحة - عن عبد الله بن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب ، رواه عن

كهمس جماعة من الحفاظ ، وتابعه مطر الوراق عن عبد الله بن بريدة ، وتابعه سليمان التيمي عن يحيى بن يعمر ، وكذا رواه عثمان بن غياث عن عبد الله بن بريدة لكنه قال : عن يحيى بن يعمر وحמיד بن عبد الرحمن معاً عن ابن عمر عن عمر ، زاد فيه حميداً ، وحמיד له في الرواية المشهورة ذكر لا رواية . وأخرج مسلم هذه الطرق ولم يسق منها إلا متن الطريق الأولى وأحال الباقي عليها ، وبينها اختلاف كثير سنشير إلى بعضه ، فأما رواية مطر فأخرجها أبو عوانة في صحيحه وغيره ، وأما رواية سليمان التيمي فأخرجها ابن خزيمة في صحيحه وغيره ، وأما رواية عثمان بن غياث فأخرجها أحمد في مسنده . وقد خالفهم سليمان بن بريدة أخو عبد الله فرواه عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن عمر قال : بينما نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم فجعله من مسند بن عمر لا من روايته عن أبيه . أخرجه أحمد أيضاً . وكذا رواه أبو نعيم في الحلية من طريق عطاء الخرساني عن يحيى بن يعمر ، وكذا روى من طريق عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر أخرجه الطبراني . وفي الباب عن أنس أخرجه البزار والبخاري في خلق أفعال العباد وإسناده حسن . وعن جرير البجلي أخرجه أبو عوانة في صحيحه وفي إسناده خالد بن يزيد وهو العمري ولا يصلح للصحيح ، وعن ابن عباس وأبي عامر الأشعري أخرجهما أحمد وإسنادهما حسن . وفي كل من هذه الطرق فوائد سنذكرها إن شاء الله تعالى في أثناء الكلام على حديث الباب . وإنما جمعت طرقها هنا وعزوتها إلى مخرجها لتسهيل الحوالة عليها فرارا من التكرار المبين لطريق الاختصار . والله الموفق .

**قوله ( كان النبي صلى الله عليه وسلم بارزاً يوماً للناس )** أى ظاهراً لهم غير محتجب عنهم ولا ملتبس بغيره ، والبروز الظهور . وقد وقع في رواية أبي فروة التي أشرنا إليها بيان ذلك ، فإن أوله : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس بين أصحابه فيجئ الغريب فلا يدرى أيهم هو ، فطلبنا إليه أن نجعل له مجلساً يعرفه الغريب إذا أتاه ، قال : فبينما له دكاناً من طين كان يجلس عليه . انتهى . واستنبط منه القرطبي استحباب جلوس العالم بمكان يختص به ويكون مرتفعاً إذا احتاج لذلك لضرورة تعليم ونحوه .

**قوله ( فاتاه رجل )** أى ملك في صورة رجل ، وفي التفسير للمصنف : إذ أتاه رجل يمشي ، ولأبي فروة : فإنا لجلوس عنده إذ أقبل رجل أحسن الناس وجهاً وأطيب الناس ريحاً كأن ثيابه لم يمسها دنس . ولمسلم من طريق كهمس في حديث عمر : بينما نحن ذات يوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ طاع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر . وفي رواية ابن حبان سواد اللحية ، لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد ، حتى جلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسند ركبته إلى ركبته ووضع كفيه على فخذيه . وفي رواية لسليمان التيمي : ليس عليه سحاء السفر ، وليس من البلد ، فتخطى حتى برك بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كما يجلس أحدنا في الصلاة . ثم وضع يده على ركبتي النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا في حديث ابن عباس وأبي عامر الأشعري : ثم وضع يده على ركبتي النبي صلى الله عليه وسلم . فأفادت هذه الرواية أن الضمير في قوله على فخذيه يعود على النبي صلى الله عليه وسلم . وبه جزم البغوي وإسماعيل التيمي لهذه الرواية ورجحه الطيبي بحثاً لأنه نسق الكلام خلافاً لما جزم به النووي ، ووافقه التوربشتي لأنه حملة على أنه جلس كهيئة المتعلم بين يدي من يتعلم منه . وهذا وإن كان ظاهراً من السياق لكن وضعه يديه على فخذ النبي صلى الله عليه وسلم صنيع منه للإصغاء إليه ، وفيه إشارة لما ينبغي للمستئول من التواضع والصنح عما يبدو من جناء

السائل . والظاهر أنه أراد بذلك المبالغة في تعمية أمره ليقوى الظن بأنه من جفاة الأعراب ، ولهذا تخطى الناس حتى انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم . ولهذا استغرب الصحابة صنيعة ، ولأنه ليس من أهل البلد وجاء مائياً ليس عليه أثر سفر . فإن قيل : كيف عرف عمر أنه لم يعرفه أحد منهم ؟ أجيب بأنه يحتمل أن يكون استند في ذلك إلى ظنه ، أو إلى صريح قول الحاضرين . قلت : وهذا الثاني أولى ، فقد جاء كذلك في رواية عثمان بن غياث فإن فيها : فنظر القوم بعضهم إلى بعض فقالوا : ما نعرف هذا . وأفاد مسلم في رواية عمارة بن القعقاع سبب ورود هذا الحديث ، فعنده في أوله : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سلوني ، فهابوا أن يسألوه ، قال فجاء رجل . ووقع في رواية ابن مندة من طريق يزيد بن زريع عن كهمس : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب إذ جاءه رجل - فكأن أمره لم يسأله وقع في خطبته - وظهره أن يجيء الرجل كان في حال الخطبة ، فلما أن يكون وافق انقضاءها أو كان ذكر ذلك القدر جالساً وعبر عنه الراوي بالخطبة .

**قوله ( فقال )** زاد المصنف في التفسير : يا رسول الله ما الإيمان ؟ فإن قيل : فكيف بدأ بالسؤال قبل السلام ؟ أجيب بأنه يحتمل أن يكون ذلك مبالغة في التعمية لأمره ، أو ليعين أن ذلك غير واجب ، أو سلم فلم ينقله الراوي . قلت : وهذا الثالث هو المعتمد ، فقد ثبت في رواية أبي فروة ، ففيها بعد قوله كأن ثيابه لم يمسها دنس حتى سلم من طرف البساط فقال : السلام عليك يا محمد ، فرد عليه السلام . قال : أدنو يا محمد ؟ قال : أدن . فما زال يقول أدنو مراراً ويقول له أدن . ونحوه في رواية عطاء عن ابن عمر ، لكن قال : السلام عليك يا رسول الله . وفي رواية مطر الوراق فقال : يا رسول الله أدنو منك ؟ قال أدنو . ولم يذكر السلام . فاختلفت الروايات ، هل قال له يا محمد أو يا رسول الله ؟ هل سلم أو لا ؟ . فأما السلام فن ذكره مقدم على من سكت عنه . وقال القرطبي بناء على أنه لم يسلم وقال يا محمد : إنه أراد بذلك التعمية فصنع صنيع الأعراب . قلت : ويجمع بين الروایتين بأنه بدأ أولاً بنداؤه باسمه لهذا المعنى ، ثم خاطبه بقوله يا رسول الله . ووقع عند القرطبي أنه قال : السلام عليكم يا محمد ، فاستنبط منه أنه يستحب للدخول أن يعيم بالسلام ثم يخص من يريد تخصيصه . انتهى . والذي وقفت عليه من الروايات إنما فيه الإفراد وهو قوله : السلام عليك يا محمد .

**قوله ( ما الإيمان )** ؟ قيل قدم السؤال عن الإيمان لأنه الأصل ، وثني بالإسلام لأنه يظهر مصداق الدعوى ، وثالث بالإحسان لأنه متعلق بهما . وفي رواية عمارة بن القعقاع : بدأ بالإسلام لأنه بالأمر الظاهر وثني بالإيمان لأنه بالأمر الباطن . ورجح هذا الطيبي لما فيه من الترقى . ولا شك أن القصة واحدة اختلف الرواة في تأديتها ، وليس في السياق ترتيب ، ويدل عليه رواية مطر الوراق فإنه بدأ بالإسلام وثني بالإحسان وثالث بالإيمان ، فالحق أن الواقع أمر واحد ، والتقديم والتأخير وقع من الرواة . والله أعلم .

**قوله ( قال : الإيمان أن تؤمن بالله إلخ )** دل الجواب أنه علم أنه سأل عن منهقاته لا عن معنى لفظه ، وإلا لكان الجواب : الإيمان التصديق . وقال الطيبي : هذا يوهم التكرار ، وليس كذلك ، فإن قوله أن تؤمن بالله مضمن معنى أن تعترف به ، ولهذا عداه بالباء ، أى أن تصدق معترفاً بكذا . قلت : والتصديق أيضاً يعدى بالباء فلا يحتاج إلى دعوى التضمن . وقال الكرماني : ليس هو تعريفاً للشيء بنفسه ، بل المراد من المحدود الإيمان الشرعى ، ومن الحد الإيمان اللغوى قلت : والذي يظهر أنه إنما أعاد لفظ الإيمان للاعتناء

بشأنه تفخيماً لأمره ، ومنه قوله تعالى ﴿ قل يحییها الذی أنشأها أول مرة ﴾ في جواب ﴿ من يحيي العظام وهي رميم ﴾ ، يعني أن قوله أن تؤمن ينحل منه الإيمان فكأنه قال : الإيمان الشرعي تصديق مخصوص ، وإلا لكان الجواب : الإيمان التصديق ، والإيمان بالله هو التصديق بوجوده وأنه متصف بصفات الكمال منزّه عن صفات النقص .

**قوله (وملائكته)** الإيمان بالملائكة هو التصديق بوجودهم وأنهم كما وصفهم الله تعالى ﴿ عباد مكرمون ﴾ وقدم الملائكة على الكتب والرسل نظراً للترتيب الواقع ، لأنه سبحانه وتعالى أرسل الملك بالكتاب إلى الرسول وليس فيه متمسك لمن فضل الملك على الرسول .

**قوله (وكتبه)** هذه عند الأصولي هنا ، وانفق الرواة على ذكرها في التفسير ، والإيمان بكتب الله التصديق بأنها كلام الله وأن ما تضمنته حق .

**قوله (وبلقائه)** كذا وقعت هنا بين الكتب والرسل ، وكذا لمسلم من الطريقتين ، ولم تقع في بقية الروايات ، وقد قيل إنها مكررة لأنها داخلة في الإيمان بالبعث ، والحق أنها غير مكررة ، فقيل المراد بالبعث القيام من القبور ، والمراد باللقاء ما بعد ذلك ، وقيل اللقاء يحصل بالانتقال من دار الدنيا ، والبعث بعد ذلك . ويدل على هذا رواية مطر الوراق فإن فيها « وبالموت والبعث بعد الموت » ، وكذا في حديث أنس وابن عباس ، وقيل المراد باللقاء رؤية الله ، ذكره الخطابي . وتعقبه النووي بأن أحداً لا يقطع لنفسه برؤية الله ، فإنها مختصة بمن مات مؤمناً ، والمرء لا يدري بم يختم له ، فكيف يكون ذلك من شروط الإيمان ؟ وأجيب بأن المراد الإيمان بأن ذلك حق في نفس الأمر ، وهذا من الأدلة القوية لأهل السنة في إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة إذ جعلت من قواعد الإيمان .

**قوله (ورسله)** وللأصيل « وبرسله » ، ووقع في حديث أنس وابن عباس « والملائكة والكتب والنبين » ، وكل من السياقين في القرآن في البقرة ، والتعبير بالنبين يشمل الرسل من غير عكس ، والإيمان بالرسل التصديق بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن الله ، ودل الإجمال في الملائكة والكتب والرسل على الاكتفاء بذلك في الإيمان بهم من غير تفصيل ، إلا من ثبت تسميته فيجب الإيمان به على التعيين . وهذا الترتيب مطابق للآية ﴿ آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه ﴾ ومناسبة الترتيب المذكور وإن كانت الواو لا ترتب بل المراد من التقديم أن الخير والرحمة من الله ، ومن أعظم رحمته أن أنزل كتبه إلى عباده ، والمتلقى لذلك منهم الأنبياء ، والواسطة بين الله وبينهم الملائكة .

**قوله (وتؤمن بالبعث)** زاد في التفسير « الآخر » ولمسلم في حديث عمر « واليوم الآخر » فأما البعث الآخر فقيل ذكر الآخر تأكيداً لقولهم أمس الزاهب ، وقيل لأن البعث وقع مرتين : الأولى الإخراج من العدم إلى الوجود أو من بطون الأمهات بعد النطفة والعلقة إلى الحياة الدنيا ، والثانية البعث من بطون القبور إلى محل الاستقرار . وأما اليوم الآخر فقيل له ذلك لأنه آخر أيام الدنيا أو آخر الأزمنة المحدودة ، والمراد بالإيمان به والتصديق بما يقع فيه من الحساب والميزان والجنة والنار . وقد وقع التصريح بذكر الأربعة بعد ذكر البعث في رواية سليمان التيمي وفي حديث ابن عباس أيضاً .

( فائدة ) : زاد الإسماعيلي في مستخرجه هنا « وتؤمن بالقدر » ، وهي في رواية أبي فروة أيضاً ، وكذا لمسلم من رواية عمار بن القعقاع ، وأكده بقوله « كله » ، وفي رواية كههمس وسليمان التيمي « وتؤمن بالقدر خيره وشره » وكذا في حديث ابن عباس ، وهو في رواية عطاء عن ابن عمر بزيادة « وحلوه ومره من الله » ، وكأن الحكمة في إعادة لفظ « وتؤمن » عند ذكر البعث الإشارة إلى أنه نوع آخر مما يؤمن به ، لأن البعث سيوجد بعد ، وما ذكر قبله موجود الآن ، وللتنويه بذكره لكثرة من كان ينكره من الكفار ، ولهذا كثر تكراره في القرآن ، وهكذا الحكمة في إعادة لفظ « وتؤمن » عند ذكر القدر كأنها إشارة إلى ما يقع فيه من الاختلاف ، فحصل الاهتمام بشأنه بإعادة تؤمن ، ثم قرره بالإبدال بقوله « خيره وشره وحلوه ومره » ثم زاده تأكيداً بقوله في الرواية الأخيرة « من الله » . والقدر مصدر ، تقول : قدرت الشيء بتخفيف الدال وفتحها أفدره بالكسر والفتح قدراً وقدراً ، إذا أحطت بمقداره . والمراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها ، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد ، فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته ، هذا هو المعلوم من الدين بالبراهين القطعية ، وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين ، إلى أن حدثت بدعة القدر في أواخر زمن الصحابة ، وقد روى مسلم القصة في ذلك من طريق كههمس عن ابن بريدة عن يحيى بن يعمر قال : كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني ، قال فانطلقت أنا وحמיד الحميري ، فذكر اجتماعهما بعبد الله بن عمر ، وأنه سأله عن ذلك فأخبره بأنه يرى ممن يقول ذلك ، وأن الله لا يقبل ممن لم يؤمن بالقدر عملاً . وقد حكى المصنفون في المقالات عن طوائف من القدرية إنكار كون الباري علماً بشيء من أعمال العباد قبل وقوعها منهم ، وإنما يعلمها بعد كونها . قال القرطبي وغيره : قد انقرض هذا المذهب ، ولا نعرف أحداً ينسب إليه من المتأخرين . قال : والقدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها ، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال ، وهو مع كونه مذهباً باطلاً أخف من المذهب الأول . وأما المتأخرون منهم فأنكروا تعالى الإرادة بأفعال العباد فراراً من تعلق القديم بالحديث ، وهم مخصوصون بما قال الشافعي : إن سلم القدرى العلم خصم . يعنى يقال له : أيجوز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم ؟ فإن منع وافق قول أهل السنة ، وإن أجاز لزمه نسبة الجهل ، تعالى الله عن ذلك .

( تنبيه ) : ظاهر السياق يقتضى أن الإيمان لا يطلق إلا على من صدق بجميع ما ذكر ، وقد اكتفى الفقهاء بإطلاق الإيمان على من آمن بالله ورسوله ، ولا اختلاف ، لأن الإيمان برسول الله المراد به الإيمان بوجوده . وبما جاء به عن ربه ، فيدخل جميع ما ذكر تحت ذلك . والله أعلم .

قوله ( أن تعبد الله ) قال النووي : يحتمل أن يكون المراد بالعبادة معرفة الله فيكون عطف الصلاة وغيرها عليها لإدخالها في الإسلام ، ويحتمل أن يكون المراد بالعبادة الطاعة مطلقاً ، فيدخل فيه جميع الوظائف ، فعلى هذا يكون عطف الصلاة وغيرها من عطف الخاص على العام . قلت : أما الاحتمال الأول فبعيد ، لأن المعرفة من متعلقات الإيمان ، وأما الإسلام فهو أعمال قولية وبدنية ، وقد عبر في حديث عمر هنا بقوله « أن تشهد أن لا إله إلا الله » ، وأن محمداً رسول الله » فدل على أن المراد بالعبادة في حديث الباب النطق بالشهادتين ، وبهذا تبين دفع الاحتمال الثاني . ولما عبر الراوى بالعبادة احتاج أن يوضحها بقوله « ولا تشرك



به شيئاً » ولم يحتج إليها في رواية عمر لاستلزامها ذلك . فإن قيل : السؤال عام لأنه سأل عن ماهية الإسلام ، والجواب خاص لقوله أن تعبد أو تشهد ، وكذا قال في الإيمان أن تؤمن ، وفي الإحسان أن تعبد . والجواب أن ذلك لنكتة الفرق بين المصدر وبين أن والفعل ، لأن « أن تفعل » تدل على الاستقبال ، والمصدر لا يدل على زمان . على أن بعض الرواة أورده هنا بصيغة المصدر ، ففي رواية عثمان بن غياث قال « شهادة أن لا إله إلا الله » وكذا في حديث أنس ، وليس المراد بمخاطبته بالأفراد اختصاصه بذلك ، بل المراد تعليم السامعين الحكم في حقهم وحق من أشبههم من المكلفين ، وقد تبين ذلك بقوله في آخره « يعلم الناس دينهم » . فإن قيل : لم يذكر الحج ؟ أجاب بعضهم باحتمال أنه لم يكن فرض ، وهو مردود بما رواه ابن مندة في كتاب الإيمان بإسناده الذي على شرط مسلم من طريق سليمان التيمي في حديث عمر أوله « أن رجلاً في آخر عمر النبي صلى الله عليه وسلم جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث بطوله ، وآخر عمره يحتمل أن يكون بعد حجة الوداع فإنها آخر سفراته ، ثم بعد قدومه بقليل دون ثلاثة أشهر مات ، وكأنه إنما جاء بعد إنزال جميع الأحكام لتقرير أمور الدين - التي بلغت متفرقة - في مجلس واحد ، لتنضبط . ويستنبط منه جواز سؤال العالم ما لا يحمله السائل ليعلمه السامع ، وأما الحج فقد ذكر ، لكن بعض الرواة إما ذهل عنه وإما نسيه . والدليل على ذلك اختلافهم في ذكر بعض الأعمال دون بعض ، ففي رواية كهمس « ونحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً » وكذا في حديث أنس ، وفي رواية عطاء الخراساني لم يذكر الصوم ، وفي حديث أبي عامر ذكر الصلاة والزكاة حسب ، ولم يذكر في حديث ابن عباس مزيداً على الشهادتين . وذكر سليمان التيمي في روايته الجميع ، وزاد بعد قوله ونحج « وتعمتر وتغتسل من الجنابة وتتم الوضوء » . وقال مطر الوراق في روايته « وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة » قال فذكر عرى الإسلام ، فتبين ما قلناه إن بعض الرواة ضبط ما لم يضبطه غيره

**قوله ( وتقيم الصلاة )** زاد مسلم « المكتوبة » أي المفروضة . وإنما عبر بالمكتوبة للتفنن في العبارة ، فإنه عبر في الزكاة بالمفروضة ، ولاتباع قوله تعالى ﴿ إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ﴾ .

**قوله ( وتصوم رمضان )** استدل به على قول رمضان من غير إضافة شهر إليه ، وستأتي المسألة في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى .

**قوله ( الإحسان )** هو مصدر ، تقول أحسن يحسن إحساناً . ويتعدى بنفسه وبغيره تقول أحسنت كذا إذا أتقنته ، وأحسنت إلى فلان إذا أوصلت إليه النفع ، والأول هو المراد لأن المقصود إتقان العبادة . وقد يلحظ الثاني بأن الخاص مثلاً محسن بإخلاصه إلى نفسه ، وإحسان العبادة بالإخلاص فيها والخشوع وفراغ البال حال التلبس بها ومراقبة المعبود ، وأشار في الجواب إلى حالتين : أرفعهما أن يغاب عليه مشاهدة الحق بقلبه حتى كأنه يراه بعينه وهو قوله « كأنك تراه » أي وهو يراك ، والثانية أن يستحضر أن الحق مطلع عليه يرى كل ما يعمل ، وهو قوله « فإنه يراك » . وهاتان الحالتان يشترهما معرفة الله وخشيته ، وقد عبر في رواية عمارة بن القعقاع بقوله « أن تخشى الله كأنك تراه » وكذا في حديث أنس . وقال النووي : معناه أنك إنما تراعى الآداب المذكورة إذا كنت تراه ويراك ، لكونه يراك لا لكونك تراه فهو دائماً يراك ، فأحسن عبادته وإن لم تره ، فتقدير الحديث : فإن لم تكن تراه فاستمر على إحسان العبادة فإنه يراك . قال : وهذا القدر من الحديث أصل عظيم من أصول الدين ، وقاعدة مهمة من قواعد المسلمين ، وهو عمدة الصديقين وبغية

السالكين وكثر العارفين ودأب الصالحين ، وهو من جوامع الكلم التي أوتيتها صلى الله عليه وسلم ، وقد ندب أهل التحقيق إلى مجالسة الصالحين ليكون ذلك مانعاً من التلبس بشيء من النقائص احتراماً لهم واستحياء منهم ، فكيف بمن لا يزال الله مطاعاً عليه في سره وعلايته ؟ انتهى . وقد سبق إلى أصل هذا القاضي عياض وغيره ، وسيأتى مزيد لهذا في تفسير لقمان إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) : دل سياق الحديث على أن رؤية الله في الدنيا بالأبصار غير واقعة ، وأما رؤية النبي صلى الله عليه وسلم فذاك للدليل آخر ، وقد صرح مسلم في روايته من حديث أبي أمامة بقوله صلى الله عليه وسلم : « واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا » . وأقدم بعض غلاة الصوفية على تأويل الحديث بغير علم فقال : فيه إشارة إلى مقام المحو والفناء ، وتقديره فإن لم تكن - أى فإن لم تصر - شيئاً وفنيت عن نفسك حتى كأنك ليس بموجود فإنك حينئذ تراه . وغفل قائل هذا - للجهل بالعربية - عن أنه لو كان المراد ما زعم لكان قوله « تراه » محذوف الألف . لأنه يصير مجزوماً ، لكونه على زعمه جواب الشرط ، ولم يرد في شيء من طرق هذا الحديث بحذف الألف . ومن ادعى أن إثباتها في الفعل المجزوم على خلاف القياس فلا يصار إليه إذ لا ضرورة هنا . وأيضاً فلز كان ما ادعاه صحيحاً لكان قوله « فإنه يراك » ضائعاً لأنه لا ارتباط له بما قبله . ومما يفسد تأويله رواية كهمس فإن لفظها « فإنك إن لا تراه فإنه يراك » وكذلك في رواية سليمان التيمي ، فسلط النفي على الرؤية لا على الكون الذي حمل على ارتكاب التأويل المذكور ، وفي رواية أبي فروة « فإن لم تره فإنه يراك » ونحوه في حديث أنس وابن عباس ، وكل هذا يبطل التأويل المتقدم . والله أعلم .

( فائدة ) : زاد مسلم في رواية عمارة بن القعقاع قول السائل « صدقت » عقب كل جواب من الأجوبة الثلاثة ، وزاد أبو فروة في روايته « فلما سمعنا قول الرجل صدقت أنكرناه » وفي رواية كهمس « فعجبنا له يسأله ويصدقه » . وفي رواية مطر « انظروا إليه كيف يسأله وانظروا إليه كيف يصدقه » وفي حديث أنس « انظروا وهو يسأله وهو يصدقه كأنه أعلم منه » . وفي رواية سليمان بن بريدة « قال القوم : ما رأينا رجلاً مثل هذا . كأنه يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول له : صدقت صدقت » . قال القرطبي : إنما عجبوا من ذلك لأن ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف إلا من جهته ، وليس هذا السائل ممن عرف بلقاء النبي صلى الله عليه وسلم ولا بالسماع منه ، ثم هو يسأل سؤال عارف بما يسأل عنه لأنه يخبره بأنه صادق فيه ، فتعجبوا من ذلك تعجب المستبعد لذلك . والله أعلم .

قوله ( متى الساعة ) أى متى تقوم الساعة ؟ وصرح به في رواية عمارة بن القعقاع ، واللام للعهد ، والمراد يوم القيمة .

قوله ( ما المستول عنها ) « ما » نافية . وزاد في رواية أبي فروة « فنكس فلم يجبه » ، ثم أعاد فلم يجبه ثلاثاً ، ثم رفع رأسه فقال ، ما المستول .

قوله ( بأعلم ) الباء زائدة لتأكيد النفي ، وهذا وإن كان مشعراً بالتساوى في العلم لكن المراد التساوى في العلم بأن الله تعالى استأثر بعلمها لقوله بعد « خمس لا يعلمها إلا الله » وسيأتى نظير هذا التركيب في أواخر الكلام على هذا الحديث في قوله « ما كنت بأعلم به من رجل منكم » فإن المراد أيضاً التساوى في عدم العلم به ، وفي

حديث ابن عباس هنا فقال « سبحان الله ، خمس من الغيب لا يعلمهن إلا الله » ثم تلا الآية . قال النووي : يستنبط منه أن العالم إذا سئل عما لا يعلم يصرح بأنه لا يعلمه ، ولا يكون في ذلك نقص من مرتبته ، بل يكون ذلك دليلاً على مزيد ورعه . وقال القرطبي مقصود هذا السؤال كف السامعين عن السؤال عن وقت الساعة ، لأنهم قد أكثروا السؤال عنها كما ورد في كثير من الآيات والأحاديث ، فلما حصل الجواب بما ذكر هنا حصل اليأس من معرفتها ، بخلاف الأسئلة الماضية فإن المراد بها استخراج الأجوبة ليتعلمها السامعون ويعملوا بها ، ونبه بهذه الأسئلة على تفصيل ما يمكن معرفته مما لا يمكن .

**قوله ( من السائل )** عدل عن قوله لست بأعلم بها منك إلى لفظ يشعر بالتعميم تعريضاً للسامعين ، أى أن كل مسئول وكل سائل فهو كذلك .

**( فائدة )** : هذا السؤال والجواب وقع بين عيسى بن مريم وجبريل ، لكن كان عيسى سائلاً وجبريل مسئولاً . قال الحميدى في نوادره : حدثنا سفيان حدثنا مالك بن مغول عن إسماعيل بن رجاء عن الشعبي قال : سأل عيسى بن مريم جبريل عن الساعة ، قال فانتفض بأجنحته وقال : ما المسئول عنها بأعلم من السائل .

**قوله ( وسأخبرك عن أشراطها )** وفي التفسير « ولكن سأحدثك » ، وفي رواية أبي فروة « ولكن لها علامات تعرف بها » ، وفي رواية كهمس « قال فأخبرني عن أمارتها فأخبره بها فترددنا » فحصل التردد هل ابتدأه بذكر الأمارات أو السائل سأله عن الأمارات ، ويجمع بينهما بأنه ابتدأ بقوله وسأخبرك ، فقال له السائل : فأخبرني . ويدل على ذلك رواية سليمان التيمي ولفظها « ولكن إن شئت نبأتك عن أشراطها » ، قال أجل « ونحوه في حديث ابن عباس وزاد « فحدثني » وقد حصل تفصيل الأشراف من الرواية الأخرى وأنها العلامات ، وهى بفتح الهمزة جمع شرط بفتحين كقلم وأقلام ، ويستفاد من اختلاف الروايات أن التحديث والإخبار والإنباء بمعنى واحد ، وإنما غاير بينها أهل الحديث اصطلاحاً . قال القرطبي : علامات الساعة على قسمين : ما يكون من نوع المعتاد ، أو غيره . والمذكور هنا الأول . وأما الغير مثل طلوع الشمس من مغربها فتلك مقارنة لها أو مضايقة والمراد هنا العلامات السابقة على ذلك . والله أعلم .

**قوله ( إذا ولدت )** التعبير بإذا للإشعار بتحقيق الوقوع ، ووقعت هذه الجملة بياناً للأشراط نظراً إلى المعنى ، والتقدير ولادة الأمة وتطاول الرعاة . فإن قيل الأشراف جمع وأقله ثلاثة على الأصح والمذكور هنا اثنان ، أجاب الكرمانى : بأنه قد تستقرض القلة للكثرة ، وبالعكس . أو لأن الفرق بالقلة والكثرة إنما هو في النكرات لا في المعارف ، أو لفقد جمع الكثرة للفظ الشرط . وفي جميع هذه الأجوبة نظر ، ولو أجيب بأن هذا دليل القول بالصائر إلى أن أقل الجمع اثنان لما بعد عن الصواب . والجواب المرضي أن المذكور من الأشراف ثلاثة ، وإنما بعض الرواة اقتصر على اثنين منها لأنه هنا ذكر الولادة والتطاول ، وفي التفسير ذكر الولادة وترؤس الحفافة ، وفي رواية محمد بن بشر التي أخرج مسلم لإسنادها وساق ابن خزيمة لفظها عن

أبي حيان ذكر الثلاثة ، وكذا في مستخرج الاسماعيلى من طريق ابن عليه ، وكذا ذكرها عمارة بن القعقاع ، ووقع مثل ذلك في حديث عمر ، ففي رواية كهمس ذكر الولادة والتناول فقط ووافقه عثمان بن غياث ، وفي رواية سليمان التيمي ذكر الثلاثة ووافقه عطاء الخراساني ، وكذا ذكرت في حديث ابن عباس وأبي عامر .

**قوله ( إذا ولدت الأمة ربها )** وفي التفسير « ربها » بناء التأنيث ، وكذا في حديث عمر ، ولمحمد بن بشر مثله وزاد « يعنى السرارى » ، وفي رواية عمارة بن القعقاع « إذا رأيت المرأة تلد ربها » ونحوه لأبي فروة وفي رواية عثمان بن غياث « الإمام أربابهن » بلفظ الجمع . والمراد بالرب المالك أو السيد . وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في معنى ذلك ، قال ابن التين : اختلف فيه على سبعة أوجه ، فذكرها لكنها متداخلة ، وقد تلخصتها بلا تداخل فإذا هي أربعة أقوال : الأول قال الخطابي : معناه اتساع الإسلام واستيلاء أهله على بلاد الشرك وسبي ذراريهم ، فإذا ملك الرجل البغارية واستولدها كان الولد منها بمنزلة ربها لأنه ولد سيدها . قال النووى وغيره : إنه قول الأكثرين . قلت : لكن في كونه المراد نظر . لأن استيلاء الإمام كان موجوداً حين المقالة ، والاستيلاء على بلاد الشرك وسبي ذراريهم واتخاذهم سرارى وقع أكثره في صدر الإسلام ، وسياق الكلام يقتضى الإشارة إلى وقوع ما لم يقع مما سيقع قرب قيام الساعة ، وقد فسره وكيع في رواية ابن ماجه بأخص من الأول . قال : أن تلد العجم العرب ، ووجهه بعضهم بأن الإمام يلدن الملوك فتصير الأم من جملة الرعية والملك سيد رعيته ، وهذا لإبراهيم الحربي ، وقربه بأن الرؤساء في الصدر الأول كانوا يستنكفون غالباً من وطء الإمام ويتنافسون في الخرائر ، ثم انعكس الأمر ولا سيما في أثناء دولة بني العباس ، ولكن رواية ربها بناء التأنيث قد لا تساعد على ذلك . ووجهه بعضهم بأن إطلاق ربها على ولدها مجاز ، لأنه لما كان سبباً في عمتها بموت أبيه أطلق عليه ذلك ، وخصه بعضهم بأن السبى إذا كثّر فقد يسبى الولد أولاً وهو صغير ثم يعتق ويكبر ويصير رئيساً بل ملكاً ثم تسبى أمه فيها بعد فيشترى عارفاً بها ، أو وهو لا يشعر أنها أمه ، فيستخدمها أو يتخذها موطوءة أو يعتقها ويتزوجها . وقد جاء في بعض الروايات « أن تلد الأمة بعلها » وهي عند مسلم فحمل على هذه الصورة ، وقيل المراد بالبعل المالك وهو أولى لتتفق الروايات . الثانى أن تباع السادة أمهات أولادهم ويكثر ذلك فيتداول الملاك المستولدة حتى يشترىها ولدها ولا يشعر بذلك ، وعلى هذا فالذى يكون من الأشراف غلبة الجهل بتحريم بيع أمهات الأولاد أو الاستهانة بالأحكام الشرعية . فإن قيل : هذه المسألة تختلف فيها فلا يصلح الحمل عليها ، لأنه لا جهل ولا استهانة عند القائل بالجواز ، قلنا : يصلح أن يحمل على صورة اتفاقية كييعها في حال حملها ، فإنه حرام بالإجماع . الثالث وهو من نمط الذى قبله ، قال النووى : لا يختص شراء الولد أمه بأمهات الأولاد ، بل يتصور في غيرهن بأن تلد الأمة حراً من غير سيدها بوطء شبهة ، أو رقيقاً بكنكاح أو زنا ثم تباع الأمة في الصورتين بيعاً صحيحاً وتدور في الأيدي حتى يشترىها ابنها أو ابنتها . ولا يعكر على هذا تفسير محمد بن بشر بأن المراد السرارى لأنه تخصيص بغير دليل . الرابع أن يكثر العقوق في الأولاد فيعامل الولد أمه معاملة السيد أمته من الإهانة بالسب والضرب والاستخدام . فأطلق عليه ربها مجازاً لذلك . أو المراد بالرب المربى فيكون حقيقة ، وهذا أوجه الأوجه عندى لمعومه ، ولأن المقام يدل على أن المراد حالة تكون مع كونها تدل على فساد الأحوال مستغربة . ومحصله الإشارة إلى أن الساعة يقرب قيامها عند انعكاس الأمور بحيث يصير المربى مريباً والسافل عالياً ، وهو مناسب لقوله

في العلامة الأخرى أن تصوير الحفاة ملوك الأرض .

( تنبيهان ) : أحدهما قال النووي : ليس فيه دليل على تحريم بيع أمهات الأولاد ولا على جوازه ، وقد غلط من استدل به لكل من الأمرين ، لأن الشيء إذا جعل علامة على شيء آخر لا يدل على حظر ولا إباحة . الثاني : يجمع بين ما في هذا الحديث من إطلاق الرب على السيد المالك في قوله « ربها » وبين ما في الحديث الآخر وهو في الصحيح « لا يقل أحدكم أطمع ربك ، وضئ ربك ، اسق ربك ، وليقل سيدى ومولاي » بأن اللفظ هنا خرج على سبيل المبالغة أو المراد بالرب هنا المربي ، وفي المنهى عنه السيد ، أو أن النهى عنه متأخر ، أو مختص بغير الرسول صلى الله عليه وسلم .

قوله ( تطاول ) أى تفاخروا في تطويل البنيان وتكاثروا به .

قوله ( رعاة الإبل ) هو بضم الراء جمع راع كقضاة وقاض . والبهيم بضم الموحدة ، ووقع في رواية الأصيلي بفتحها ولا يتجه مع ذكر الإبل وإنما يتجه مع ذكر الشياه أو مع عدم الإضافة كما في رواية مسلم رعاء البهيم ، وميم البهيم في رواية البخارى يجوز ضمها على أنها صفة الرعاة ويجوز الكسر على أنها صفة الإبل يعنى الإبل السود ، وقيل إنها شر الألوان عندهم ، وخيرها الحمر التى ضرب بها المثل فقل « خير من حمر النعم » ووصف الرعاة بالبهيم إما لأنهم مجهولو الأنساب ، ومنه أبهم الأمر فهو مبهم إذا لم تعرف حقيقته ، وقال القرطبي : الأولى أن يحمل على أنهم سود الألوان لأن الأدمة غالب ألوانهم ، وقيل معناه أنهم لا شيء لهم كقوله صلى الله عليه وسلم « يحشر الناس حفاة عراة بهما » قال : وفيه نظر ، لأنه قد نسب لهم الإبل ، فكيف يقال لا شيء لهم . قلت : يحمل على أنها إضافة اختصاص لا ملك . وهذا هو الغالب أن الراعى يرعى لغيره بالأجرة ، وأما المالك فقل أن يباشر الرعى بنفسه . قوله في التفسير : وإذا كان الحفاة العراة ، زاد الإسماعيلي في روايته : الصم البكم . وقيل لهم ذلك مبالغة في وصفهم بالجهل ، أى لم يستعملوا أسماعهم ولا أبصارهم في الشيء من أمر دينهم وإن كانت حواسهم سليمة . قوله رعوس الناس أى ملوك الأرض ، وصرح به الإسماعيلي ، وفي رواية أبي فروة مثله : والمراد بهم أهل البادية كما صرح به في رواية سليمان التيمي وغيره . قال : ما الحفاة العراة ؟ قال : العريب . وهو بالعين المهملة على التصغير . وفي الطبراني من طريق أبي حمزة عن ابن عباس مرفوعاً « من انقلاب الدين تفصح النبط واتخاذهم القصور في الأمصار » . قال القرطبي : المقصود الإخبار عن تبدل الحال بأن يستولى أهل البادية على الأمر ويملكوا البلاد بالقهر فتكثر أموالهم وتنصرف همهم إلى تشييد البنيان والتفاخر به ، وقد شاهدنا ذلك في هذه الأزمان . ومنه الحديث الآخر « لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لكع ابن لكع » ومنه « إذا وسد الأمر - أى أسند - إلى غير أهله فانتظروا الساعة » وكلاهما في الصحيح .

قوله ( في خمس ) أى علم وقت الساعة داخل في جملة خمس . وحذف متعلق الجار سائق كما في قوله تعالى ﴿ في تسع آيات ﴾ أى اذهب إلى فرعون بهذه الآية في جملة تسع آيات ، وفي رواية عطاء الخراساني « قال فتى الساعة ؟ قال : هي في خمس من الغيب لا يعلمها إلا الله » قال القرطبي : لا مطمع لأحد في علم

شيء من هذه الأمور الخمسة لهذا الحديث ، وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم قول الله تعالى ﴿ وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ﴾ بهذه الخمس وهو في الصحيح . قال : فمن ادعى علم شيء منها غير مسندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كاذباً في دعواه . قال : وأما ظن الغيب فقد يجوز من المنجم وغيره إذا كان عن أمر عادي وليس ذلك بعلم . وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على تحريم أخذ الأجرة والجعل وإعطائها في ذلك ، وجاء عن ابن مسعود قال : أوتي نبيكم صلى الله عليه وسلم علم كل شيء سوى هذه الخمس . وعن ابن عمر مرفوعاً نحوه أخرجهما أحمد ، وأخرج حميد بن زنجويه عن بعض الصحابة أنه ذكر العلم بوقت الكسوف قبل ظهوره فأنكر عليه فقال : إنما الغيب خمس — وتلا هذه الآية — وما عدا ذلك غيب يعلمه قوم ويجهله قوم .

( تنبيه ) : تضمن الجواب زيادة على السؤال للاهتمام بذلك إرشاداً للأمة لما يترتب على معرفة ذلك من المصلحة . فلان قيل : ليس في الآية أداة حصر كما في الحديث . أجاب الطيبي بأن الفعل إذا كان عظيم الخطر وما ينبني عليه الفعل رفيع الشأن فهم منه الحصر على سبيل الكناية ، ولا سيما إذا لوحظ ما ذكر في أسباب النزول من أن العرب كانوا يدعون علم نزول الغيث . فيشعر بأن المراد من الآية نبي علمهم بذلك واختصاصه بالله سبحانه وتعالى .

( فائدة ) : النكتة في العدول عن الإثبات إلى النفي في قوله تعالى ﴿ وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا ﴾ وكذا التعبير بالدراية دون العلم للمبالغة والتعميم . إذ الدراية اكتساب علم الشيء بحيلة ، فلذا اتفنى ذلك عن كل نفس مع كونه من مختصاتنا ولم تقع منه على علم كان عدم اطلاعها على علم غير ذلك من باب أولى . اهـ ملخصاً من كلام الطيبي .

قوله ( الآية ) أى تلا الآية إلى آخر السورة . وصرح بذلك الإسماعيلي . وكذا في رواية عمارة . ولمسلم إلى قوله ﴿ خير ﴾ وكذا في رواية أبي فروة . وأما ما وقع عند المؤلف في التفسير من قوله : إلى ﴿ الأرحام ﴾ فهو تقصير من بعض الرواة . والسياق يرشد إلى أنه تلا الآية كلها .

قوله ( ثم أدبر فقال : ردوه ) زاد في التفسير « فأخذوا ليردوه فلم يروا شيئاً » . فيه أن الملك يجوز أن يتمثل لغير النبي صلى الله عليه وسلم فيراه ويتكلم بحضرته وهو يسمع . وقد ثبت عن عمران بن حصين أنه كان يسمع كلام الملائكة . والله أعلم .

قوله ( جاء يعلم الناس ) في التفسير « ليعلم » ولالإسماعيلي « أراد أن تعلموا إذا لم تسألوا » ومثله لهارة ، وفي رواية أبي فروة « والذي بعث محمداً بالحق ما كنت بأعلم به من رجل منكم ، وإنه لجبريل » وفي حديث أبي عامر « ثم ولي فلما لم نر طريقه قال النبي صلى الله عليه وسلم : سبحان الله ، هذا جبريل جاء ليعلم الناس دينهم . والذي نفس محمد بيده ما جاءني قط وإلا وأنا أعرفه ، إلا أن تكون هذه المرة » ، وفي رواية التيمي « ثم نهض فولى : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : على بالرجل ، فطلبناه كل مطلب فلم نقدر عليه . فقال : هل تدرون من هذا ؟ هذا جبريل أتاكم ليعلمكم دينكم . خذوا عنه ، فوالذي نفسي بيده ما شبه على منذ أتاني قبل مرقى هذه ، وما عرفته حتى ولي » . قال ابن حبان تفرد سليمان التيمي بقوله « خذوا عنه » . قلت : وهو من الثقات الأثبات ، وفي قوله « جاء ليعلم الناس دينهم » إشارة إلى هذه الزيادة ، فما تفرد إلا

بالتصريح ، وإسناد التعليم إلى جبريل مجازي ، لأنه كان السبب في الجواب ، فلذلك أمر بالأخذ عنه . واتفقت هذه الروايات على أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر الصحابة بشأنه بعد أن التمسوه فلم يجدوه . وأما ما وقع عند مسلم وغيره من حديث عمر في رواية كهمس « ثم انطلق ، قال عمر : فلبثت ملياً ثم قال : يا عمر أتدري من السائل ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : فإنه جبريل » ؛ فقد جمع بين الروایتين بعض الشراح بأن قوله « فلبثت ملياً » أى زماناً بعد انصرافه ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم أعلمهم بذلك بعد مضى وقت ، ولكنه في ذلك المجلس . لكن يعكر على هذا الجمع قوله في رواية النسائي والترمذي « فلبثت ثلاثاً » لكن ادعى بعضهم فيها التصحيف ، وأن « ملياً » صغرت ميمها فأشبهت « ثلاثاً » لأنها تكتب بلا ألف ، وهذه الدعوى مردودة ، فإن في رواية أبي عوانة « فلبثنا ليالى ، فلقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث » ولا بن حبان « بعد ثلاثة » ، ولا بن منده « بعد ثلاثة أيام » . وجمع النووي بين الحديثين بأن عمر لم يحضر قول النبي صلى الله عليه وسلم في المجلس ، بل كان ممن قام إما مع الذين توجهوا في طلب الرجل أو لشغل آخر ولم يرجع مع من رجع لعارض عرض له ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم الحاضرين في الحال ، ولم يتفق الإخبار لعمر إلا بعد ثلاثة أيام ، ويدل عليه قوله « فلقيني » وقوله « فقال لي يا عمر » فوجه الخطاب له وحده ، بخلاف إخباره الأول ، وهو جمع حسن .

( تنبيهات ) : الأول دلت الروايات التي ذكرناها على أن النبي صلى الله عليه وسلم ما عرف أنه جبريل إلا في آخر الحال ، وأن جبريل أتاه في صورة رجل حسن الهيئة لكنه غير معروف لديهم ، وأما ما وقع في رواية النسائي من طريق أبي فروة في آخر الحديث « وإنه لجبريل نزل في صورة دحية الكلبي » فإن قوله نزل في صورة دحية الكلبي وهم ، لأن دحية معروف عندهم ، وقد قال عمر « ما يعرفه منا أحد » ، وقد أخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب الإيمان له من الوجه الذي أخرجه منه النسائي فقال في آخره « فإنه جبريل جاء ليعلمكم دينكم » حسب . وهذه الرواية هي المحفوظة لموافقتها باقي الروايات . الثاني : قال ابن المنير : في قوله « يعلمكم دينكم » دلالة على أن السؤال الحسن يسمى علماً وتعليماً ، لأن جبريل لم يصدر منه سوى السؤال ، ومع ذلك فقد سماه معلماً ، وقد اشتهر قولهم : « حسن السؤال نصف العلم ، ويمكن أن يؤخذ من هذا الحديث لأن الفائدة فيه انبنت على السؤال والجواب معاً . الثالث قال القرطبي : هذا الحديث يصلح أن يقال له أم السنة ، لما تضمنه من جمل علم السنة . وقال الطيبي : لهذه النكتة استفتح به البغوي كتابيه « المصابيح » و « شرح السنة » اقتداء بالقرآن في افتتاحه بالفاتحة ، لأنها تضمنت علوم القرآن إجمالاً . وقال القاضي عياض : اشتمل هذا الحديث على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الإيمان ابتداء وحالا ومآلاً ومن أعمال الجوارح ، ومن إخلاص السرائر والتحفظ من آفات الأعمال ، حتى إن علوم الشريعة كلها راجعة إليه ومتشعبة منه . قلت : ولهذا أشبعت القول في الكلام عليه ، مع أن الذي ذكرته وإن كان كثيراً لكنه بالنسبة لما يتضمنه قليل ، فلم أخالف طريق الاختصار . والله الموفق .

قوله ( قال أبو عبد الله ) يعني المؤلف « جعل ذلك كله من الإيمان » أى الإيمان الكامل المشتمل على هذه الأمور كلها .

[٥١] ٥١- حدثنا إبراهيم بن حمزة قال نا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس أخبره قال:

أخبرني أبو سفيان أن هرقل قال له: سألتك هل يزيدون أم ينقصون؟ فزعمت أنهم يزيدون. وكذلك الإيمان حتى يتم.

وسألتك: هل يرتد أحد سخطه لدينه بعد أن يدخل فيه فزعمت أن لا، وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد.

[انظر الحديث: ٧].

قوله (باب) كذا هو بلا ترجمة في رواية كريمة وأبى الوقت، وسقط من رواية أبى ذر والأصلي وغيرهما، ورجح النووي الأول قال: لأن الترجمة - يعنى سؤال جبريل عن الإيمان - لا يتعلق بها هذا الحديث، فلا يصح إدخاله فيه. قلت: نفي التعلق لا يتم هنا على الحالتين، لأنه إن ثبت لفظ «باب» بلا ترجمة فهو بمنزلة الفصل من الباب الذى قبله، فلا بد له من تعلق به. وإن لم يثبت فتعلقه به متعين، لكنه يتعاقب بقوله في الترجمة «جعل ذلك كله ديناً». ووجه التعلق أنه مسمى الدين إيماناً في حديث هرقل فيتم مراد المؤلف بكون الدين هو الإيمان، فإن قيل: لا حجة له فيه، لأنه منقول عن هرقل، فالجواب أنه ما قاله من قبل اجتهاده، وإنما أخبر به عن استقرائه من كتب الأنبياء كما قررناه فيما مضى. وأيضاً فهرقل قاله بلسانه الرومى، وأبو سفيان عبر عنه بلسانه العربى، وألقاه إلى ابن عباس - وهو من علماء اللسان - فرواه عنه ولم ينكره، فدل على أنه صحيح لفظاً ومعنى. وقد اقتصر المؤلف من حديث أبى سفيان الطويل الذى تكلمنا عليه في بدء الوحي على هذه القطعة لتعلقها بغرضه هنا، وساقه في كتاب الجهاد تاماً بهذا الإسناد الذى أورده هنا. والله أعلم.

بأفضل من استبرأ لدينه

[٥٢] ٥٢- حدثنا أبو نعيم قال نا زكريا عن عامر قال سمعت النعمان بن بشير يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الحلال بين، والحرام بين، وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس. فمن اتقى المشبهات استبرأ لعرضه ودينه، ومن وقع في المشبهات كراع يرمى حول الحمى يوشك أن يواقع، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا إن حمى الله في أرضه محارمه. ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب».

[الحديث ٥٢ - طرّفه: ٢٠٥١].



**قوله ( باب فضل من استبرأ لدينه )** كأنه أراد أن يبين أن الورع من مكملات الإيمان ، فلهذا أورد حديث الباب في أبواب الإيمان .

**قوله ( حدثنا زكرياء )** هو ابن أبي زائدة ، واسم أبي زائدة خالد بن ميمون الوادعي .

**قوله ( عن عامر )** هو الشعبي الفقيه المشهور . ورجال الإسناد كوفيون . وقد دخل النعمان الكوفي وولى إمرتها . ولأبي عوانة في صحيحه من طريق أبي حريز - وهو بفتح الحاء المهملة وآخره زاي - عن الشعبي أن النعمان بن بشير خطب به بالكوفة ، وفي رواية لمسلم أنه خطب به بجمص . ويجمع بينهما بأنه سمع منه مرتين ، فإنه ولى إمرة البلدين واحدة بعد أخرى ، وزاد مسلم والإسماعيلي من طريق زكرياء فيه « وأهوى النعمان بإصبعه إلى أذنيه يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول » وفي هذا رد لقول الواقدي ومن تبعه إن النعمان لا يصح سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفيه دليل على صحة تحمل الصبي المميز لأن النبي صلى الله عليه وسلم مات وللعن الثمان سنين ، وزكرياء موصوف بالتدليس ، ولم أره في الصحيحين وغيرهما من روايته عن الشعبي إلا معنعناً ثم وجدته في فوائد ابن أبي الهيثم من طريق يزيد بن هرون عن زكرياء حدثنا الشعبي ، فحصل الأمان من تدليسه .

**( فائدة ) :** ادعى أبو عمرو الداني أن هذا الحديث لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير النعمان بن بشير ، فإن أراد من وجه صحيح فسلم ، وإلا فقد رويناه من حديث ابن عمر وعمار في الأوسط للطبراني ، ومن حديث ابن عباس في الكبير له ، ومن حديث واثلة في الترغيب للأصبهاني ، وفي أسانيدنا مقال . وادعى أيضاً أنه لم يروه عن النعمان غير الشعبي ، وليس كما قال ، فقد رواه عن النعمان أيضاً خيثمة بن عبد الرحمن عند أحمد وغيره ، وعبد الملك بن عمير عند أبي عوانة وغيره ، وسماك بن حرب عند الطبراني ، لكنه مشهور عن الشعبي رواه عنه جمع جم من الكوفيين ، ورواه عنه من البصريين عبد الله بن عون ، وقد ساق البخاري إسناده في البيوع ولم يسق لفظه . وساقه أبو داود ، وسنشير إلى ما فيه من فائدة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( الحلال بين والحرام بين )** أى في عينهما ووصفهما بأدلتها الظاهرة .

**قوله ( وبينهما مشبهات )** بوزن مفعلات بتشديد العين المفتوحة وهى رواية مسلم ، أى شبهت بغيرها مما لم يتبين به حكمها على التعيين . وفي رواية الأصيلي « مشبهات » بوزن مفعلات بتاء مفتوحة وعين خفيفة مكسورة وهى رواية ابن ماجه ، وهو لفظ ابن عون ، والمعنى أنها موحدة اكتسبت الشبه من وجهين متعارضين ، ورواه الدارمي عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ « وبينهما متشابهات » .

**قوله ( لا يعلمها كثير من الناس )** أى لا يعلم حكمها ، وجاء واضحاً في رواية الترمذي بلفظ « لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هى أم من الحرام » ومفهوم قوله « كثير » أن معرفة حكمها ممكن لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون ، فالشبهات على هذا في حق غيرهم ، وقد تقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين .

**قوله ( فمن اتقى المشبهات )** أى حذر منها ، والاختلاف فى لفظها بين الرواة نظير التى قبلها لكن عند مسلم والإسماعيل « الشبهات » بالضم جمع شبهة .

**قوله ( استبرأ )** بالهمز بوزن استفعل من البراءة ، أى برأ دينه من النقص وعرضه من الطعن فيه ، لأن من لم يعرف باجتنب الشبهات لم يسلم لقول من يطعن فيه ، وفيه دليل على أن من لم يتوق الشبهة فى كسبه ومعاشه فقد عرض نفسه للطعن فيه ، وفى هذا إشارة إلى المحافظة على أمور الدين ومراعاة المروءة .

**قوله ( ومن وقع فى الشبهات )** فيها أيضاً ما تقدم من اختلاف الرواة . واختلف فى حكم الشبهات فقيل التحريم ، وهو مردود . وقيل الكراهة ، وقيل الوقف . وهو كالتحريم فيما قبل الشرع . وحاصل ما فسر به العلماء الشبهات أربعة أشياء : أحدها تعارض الأدلة كما تقدم ، ثانيها اختلاف العلماء وهى منتزعة من الأولى ، ثالثها أن المراد بها مسمى المكروه لأنه يجتذبه جانباً الفعل والترك ، رابعها أن المراد بها المباح ، ولا يمكن قائل هذا أن يحمله على متساوى الطرفين من كل وجه ، بل يمكن حمله على ما يكون من قسم خلاف الأولى ، بأن يكون متساوى الطرفين باعتبار ذاته ، راجح الفعل أو الترك باعتبار أمر خارج . ونقل ابن المنير فى مناقب شيخه القبارى عنه أنه كان يقول : المكروه عقبة بين العبد والحرام ، فمن استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام ، والمباح عقبة بينه وبين المكروه ، فمن استكثر منه تطرق إلى المكروه . وهو منزع حسن . ويؤيده رواية ابن حبان من طريق ذكر مسلم إسنادها ولم يسق لفظها فيها من الزيادة « اجعلوا بينكم وبين الحرام ستر من الحلال ، من فعل ذلك استبرأ لعرضه ودينه ، ومن ارتفع فيه كان كالمرتفع إلى جنب الحمى يوشك أن يقع فيه » والمعنى أن الحلال حيث يخشى أن يؤل فعله مطلقاً إلى مكروه أو محرم ينبغى اجتنابه ، كالإكثار مثلاً من الطيبات ، فإنه يحوج إلى كثرة الاكتساب الموقع فى أخذ ما لا يستحق أو يفضى إلى بطل النفس ، وأقل ما فيه الاشتغال عن مواقف العبودية ، وهذا معلوم بالعادة مشاهد بالعيان . والذى يظهر لى رجحان الوجه الأول على ما سأذكره ، ولا يبعد أن يكون كل من الأوجه مراداً ، ويختلف ذلك باختلاف الناس : فالعالم الفطن لا يخفى عليه تمييز الحكم فلا يقع له ذلك إلا فى الاستكثار من المباح أو المكروه كما تقرر قبل ، ودونه تقع له الشبهة فى جميع ما ذكر بحسب اختلاف الأحوال . ولا يخفى أن المستكثر من المكروه تصير فيه جرأة على ارتكاب المنهى فى الجملة ، أو يحمله اعتياده ارتكاب المنهى غير المحرم على ارتكاب المنهى المحرم إذا كان من جنسه . أو يكون ذلك لشبهة فيه وهو أن من تعاطى ما نهى عنه يصير مظلم القلب لفقدان نور الورع فيقع فى الحرام ولو لم يختر الوقوع فيه . ووقع عند المصنف فى البيوع من رواية أبى فروة عن الشعبي فى هذا الحديث « فمن ترك ما شبه عليه من الإثم كان لما استبان له أترك ، ومن اجتراً على ما يشك فيه من الإثم أوشك أن يواقع ما استبان » وهذا يرجح الوجه الأول كما أشرت إليه .

**( تنبيه )** : استدل به ابن المنير على جواز بقاء المحمل بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وفى الاستدلال بذلك نظر ، إلا إن أراد به أنه محمل فى حق بعض دون بعض ، أو أراد الرد على منكرو القياس فيحتمل ما قال . والله أعلم .

**قوله ( كراع يرمى )** هكذا فى جميع نسخ البخارى محذوف جواب الشرط إن أعربت « من » شرطية وقد ثبت المحذوف فى رواية الدارمى عن أبى نعيم شيخ البخارى فيه فقال « ومن وقع فى الشبهات وقع فى

الحرام ، كالأراعى يرعى » ويمكن إعراب « من » فى سياق البخارى موصولة فلا يكون فيه حذف ، إذ التقدير والذى وقع فى الشبهات مثل راع يرعى ، والأول أولى لثبوت المحذوف فى صحيح مسلم وغيره من طريق زكريا التى أخرجه منها المؤلف ، وعلى هذا فقوله « كراع يرعى » جملة مستأنفة وردت على سبيل التمثيل للتنبيه بالشاهد على الغائب . والحمى الحمى ، أطلق المصدر على اسم المفعول . وفى اختصاص التمثيل بذلك نكتة ، وهى أن ملوك العرب كانوا يحمون لأراعى مواشيهم أماكن مختصة يتوعدون من يرعى فيها بغير إذنه بالعقوبة الشديدة ، فقتل لهم النبي صلى الله عليه وسلم بما هو مشهور عندهم ، فالحائف من العقوبة المراقب لرضا الملك يبعد عن ذلك الحمى خشية أن تقع مواشيه فى شىء منه ، فبعده أسلم له ولو اشتد حذره . وغير الحائف المراقب يقرب منه ويرعى من جوانبه ، فلا يأمن أن تنفرد الفاذة فتقع فيه بغير اختياره ، أو يحل المكان الذى هو فيه ويقع . الحصب فى الحمى فلا يملك نفسه أن يقع فيه . فإله سبحانه وتعالى هو الملك حقاً ، وحماه محارمه .

( تنبيه ) : ادعى بعضهم أن التمثيل من كلام الشعبي ، وأنه مدرج فى الحديث ، حكى ذلك أبو عمرو الدانى ، ولم أقف على دليله إلا ما وقع عند ابن الجارود والإسماعيلي من رواية ابن عون عن الشعبي ، قال ابن عون فى آخر الحديث : لا أدري المثل من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول الشعبي . قلت : وتردد ابن عون فى رفعه لا يستلزم كونه مدرجاً ، لأن الأثبات قد جزموا باتصاله ورفع ، فلا يقدر شك بعضهم فيه . وكذلك سقوط المثل من رواية بعض الرواة — كأبى فروة عن الشعبي — لا يقدر فيمن أثبتته ، لأنهم حفاظ . ولعل هذا هو السر فى حذف البخارى قوله « وقع فى الحرام » ليصير ما قبل المثل مرتبطاً به فيسلم من دعوى الإدراج . وما يقوى عدم الإدراج رواية ابن حبان الماضية ، وكذا ثبوت المثل مرفوعاً فى رواية ابن عباس وعمار بن ياسر أيضاً .

**قوله ( ألا إن حمى الله فى أرضه محارمه )** سقط « فى أرضه » من رواية المستملى ، وثبتت الواو فى قوله « ألا وإن حمى الله » فى رواية غير أبى ذر ، والمراد بالمحارم فعل المنهى المحرم أو ترك المأمور الواجب ، ولهذا وقع فى رواية أبى فروة التعبير بالمعاصى بدل المحارم . وقوله « ألا » للتنبيه على صحة ما بعدها ، وفى إعادتها وتكريرها دليل على عظم شأن مدلولها .

**قوله ( مضغة )** أى قدر ما يمزج ، وعبر بها هنا عن مقدار القلب فى الرؤية ، وسمى القلب قلباً لتقلبه فى الأمور ، أو لأنه خالص ما فى البدن ، وخالص كل شىء قلبه ، أو لأنه وضع فى الجسد مقلوباً . وقوله « إذا صلحت » و « إذا فسدت » هو بفتح عينهما وتضم فى المضارع ، وحكى الفراء الضم فى ماضى صلح ، وهو يضم وفاقاً إذا صار له الصلاح هيئة لازمة لشرف ونحوه ، والتعبير بإذا لتحقيق الوقوع غالباً ، وقد تأتى بمعنى إن كما هنا . وخص القلب بذلك لأنه أمير البدن ، وبصلاح الأمير تصلح الرعية ، وبفساده تفسد . وفيه تنبيه على تعظيم قدر القلب ، والحث على صلاحه ، والإشارة إلى أن لطيب الكسب أثراً فيه . والمراد المتعلق به من الفهم الذى ركبه الله فيه . ويستدل به على أن العقل فى القلب ، ومنه قوله تعالى ﴿ فتكون لهم قلوب يعقلون بها ﴾ . وقوله تعالى ﴿ إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب ﴾ . قال المفسرون : أى عقل . وعبر عنه بالقلب لأنه محل استقراره .

( فائدة ) : لم تقع هذه الزيادة التي أولها « ألا وإن في الجسد مضغة » إلا في رواية الشعبي ، ولا هي في أكثر الروايات عن الشعبي ، إنما تفرد بها في الصحيحين زكريا المذكور عنه . وتابعه مجاهد عند أحمد ، ومغيرة وغيره عند الطبراني . وعبر في بعض رواياته عن الصلاح والفساد بالصحة والسقم ، ومناسبتها لما قبلها بالنظر إلى أن الأصل في الاتقاء والوقوع هو ما كان بالقلب . لأنه عماد البدن . وقد عظم العلماء أمر هذا الحديث فعده رابع أربعة تدور عليها الأحكام كما نقل عن أبي داود ، وفيه البيتان المشهوران وهما :

عمدة الدين عندنا كلمات مسندات من قول خير البرية  
اترك المشبهات وازهد ودع ما ليس يعينك ، واعملن بنيه

والمعروف عن أبي داود عد « ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ... الحديث » بدل « ازهد فيما في أيدي الناس » وجعله بعضهم ثالث ثلاثة حذف الثاني ، وأشار ابن العربي إلى أنه يمكن أن ينتزع منه وحده جميع الأحكام ، قال القرطبي : لأنه اشتمل على التفصيل بين الحلال وغيره ، وعلى تعلق جميع الأعمال بالقلب ، فمن هنا يمكن أن ترد جميع الأحكام إليه . والله المستعان .

### باب أداء الخمس من الإيمان

٥٣- حدثنا علي بن الجعد قال أنا شعبة عن أبي جمرة قال :

[٥٣]

كنت أقعد مع ابن عباس فيجلسني على سريريه ، فقال : أقم عندي حتى أجعل لك سهماً من مالي . فأقمت معه شهرين .

ثم قال : إن وفد عبد القيس لما أتوا النبي صلى الله عليه قال : « من القوم » - أو من الوفد ؟ - قالوا : ربيعة . قال : « مرحباً بالقوم - أو بالوفد - غير خزايا ولا ندامي » . فقالوا : يا رسول الله ، إننا لا نستطيع أن نأتيك إلا في الشهر الحرام ، وبيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر ، فمُرنا بأمر فصل نخبر به من وراءنا ، وندخل به الجنة . وسألوه عن الأشربة ، فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع : أمرهم بالإيمان بالله وحده ، قال : « أتدرون ما الإيمان بالله وحده ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، وأن تعطوا من المغنم الخمس » .

ونهاهم عن أربع : الخنثى ، والدباء ، والنقيير ، والزرق - وربما قال : المقيير - وقال : احفظوهن ، وأخبروا بهن من وراءكم .

[الحديث ٥٣ - أطرافه في : ٨٧ ، ٥٢٣ ، ١٣٩٨ ، ٣٠٩٥ ، ٣٥١٠ ، ٤٣٦٨ ، ٤٢٦٩ ، ٦١٧٦ ، ٧٢٦٦ ، ٧٥٥٦ .]

قوله ( باب أداء الخمس من الإيمان ) هو بضم الخاء المعجمة ، وهو المراد بقوله تعالى ﴿ واعلموا أن ﴾

ما غنمتم من شيء فإن لله خمسة ( الآية . وقيل إنه روى هنا بفتح الخاء والمراد قواعد الإسلام الخمس المذكورة في حديث « بنى الإسلام على خمس » وفيه بعد ، لأن الحج لم يذكر هنا ولأن غيره من القواعد قد تقدم ، ولم يرد هنا إلا ذكر خمس الغنيمة فتعين أن يكون المراد أفرادها بالذكر . وسنذكر وجه كونه من الإيمان قريباً .

**قوله ( عن أبي جمرة )** هو بالجيم والراء كما تقدم ، واسمه نصر بن عمران بن نوح بن مخلد الضبي بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة ، من بني ضبيعة أوله مصغراً وهم بطن من عبد القيس كما جزم به الرشاطي ، وفي بكر بن وائل بطن يقال لهم بنو ضبيعة أيضاً ، وقد وهم من نسب أبا جمرة إليهم من شراح البخاري ، فقد روى الطبراني وابن مندة في ترجمة نوح بن مخلد جد أبي جمرة أنه قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له : ممن أنت ؟ قال : من ضبيعة ربيعة . فقال : خير ربيعة عبد القيس ثم الحى الذين أنت منهم .

**قوله ( كنت أقعد مع ابن عباس )** بين المصنف في العلم من رواية غندر عن شعبة السبب في إكرام ابن عباس له ولفظه « كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس » قال ابن الصلاح : أصل الترجمة التعبير عن لغة بلغة ، وهو عندي هنا أعم من ذلك ، وأنه كان يبلغ كلام ابن عباس إلى من خفى عليه ويبلغه كلامهم ، إما لرحام أو لقصور فهم . قلت : الثاني أظهر ، لأنه كان جالساً معه على سريره ، فلا فرق في الرحام بينهما إلا أن يحمل على أن ابن عباس كان في صدر السرير وكان أبو جمرة في طرفه الذي يلي من يترجم عنهم ، وقيل إن أبا جمرة كان يعرف الفارسية فكان يترجم لابن عباس بها ، قال القرطبي : فيه دليل على أن ابن عباس كان يكتبني في الترجمة بواحد . قلت وقد بوب عليه البخاري في أواخر كتاب الأحكام كما سيأتي . واستنبط منه ابن التين جواز أخذ الأجرة على التعليم لقوله « حتى أجعل لك سهماً من مالي » وفيه نظر ، لاحتمال أن يكون إعطاؤه ذلك كان بسبب الرؤيا التي رآها في العمرة قبل الحج كما سيأتي عند المصنف صريحاً في الحج . وقال غيره : هو أصل في اتخاذ المحدث المستمل .

**قوله ( ثم قال : إن وفد عبد القيس )** بين مسلم من طريق غندر عن شعبة السبب في تحديث ابن عباس لأبي جمرة بهذا الحديث ، فقال بعد قوله « وبين الناس » : فأنت امرأة تسأله عن نبيذ الجر ، فهى عنه ، فقلت : يا ابن عباس إني أنتبذ في جرة خضراء نبيذاً حلواً فأشرب منه فتقرر بطني ، قال : لا تشرب منه وإن كان أحلى من العسل . وللمصنف في أواخر المغازي من طريق قرعة عن أبي جمرة قال : قلت لابن عباس إن لي جرة أنتبذ فيها فأشربه حلواً ، إن أكثرت منه فجالست القوم فأطلت الجلوس خشيت أن أفترض ، فقال « قدم وفد عبد القيس » فلما كان أبو جمرة من عبد القيس وكان حديثهم يشتمل على النهي عن الانتباز في الجرار ناسب أن يذكره له . وفي هذا دليل على أن ابن عباس لم يبلغه نسخ تحريم الانتباز في الجرار ، وهو ثابت من حديث بريدة بن الحصيب عند مسلم وغيره . قال القرطبي : فيه دليل على أن للمفتي أن يذكر الدليل مستغنياً به عن التنصيص على جواب الفتيا إذا كان السائل بصيراً بموضع الحجة .

**قوله ( لما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم قال : من القوم ، أو من الوفد )** الشك من أحد الرواة ، إما أبو جمرة أو من دونه ، وأظنه شعبة فإنه في رواية قرعة وغيره بغير شك . وأغرب الكرماني فقال : الشك من ابن عباس . قال النووي : الوفد الجماعة المختارة للتقدم في لقي العظماء واحدهم وافد . قال : ووفد

عبد القيس المذكورون كانوا أربعة عشر ركباً كبيرهم الأشج ، ذكره صاحب التحرير في شرح مسلم وسمى منهم المنذر بن عائد وهو الأشج المذكور ومنفذ بن حبان ومزينة بن مالك وعمرو بن مرحوم والحارث ابن شعيب وعبيدة بن همام والحارث بن جندب وصحار بن العباس وهو بصاد مضمومة وحاء مهملتين ، قال : ولم نعتز بعد طول التتبع على أسماء الباقيين . قلت : قد ذكر ابن سعد منهم عقبة بن جروة ، وفي سنن أبي داود قيس بن النعمان العبدى وذكره الخطيب أيضاً في المبهمات ، وفي مسند البزار وتاريخ ابن أبي خيثمة الجهم بن قثم ، ووقع ذكره في صحيح مسلم أيضاً لكن لم يسمه ، وفي مسندى أحمد وابن أبي شيبة الرسم العبدى ، وفي المعرفة لأبي نعيم جويرية العبدى ، وفي الأدب للبخارى الزارع بن عامر العبدى . فهؤلاء الستة الباقيون من العدد . وما ذكر من أن الوفد كانوا أربعة عشر ركباً لم يذكر دليلاً ، وفي المعرفة لابن منده من طريق هود العصرى وهو بعين وصاد مهملتين مفتوحتين نسبة إلى عصر بطن من عبد القيس عن جده لأمه مزينة قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث أصحابه إذ قال لهم « سيطلع لكم من هذا الوجه ركب هم خير أهل المشرق » فقام عمر فلقي ثلاثة عشر ركباً فرحب وقرب وقال : من القوم ؟ قالوا وفد عبد القيس ، فيمكن أن يكون أحد المذكورين كان غير راكب أو مرتدفاً . وأما ما رواه الدولابى وغيره من طريق أبي خيرة - بفتح الخاء المعجمة وسكون المثناة التحتانية وبعد الراء هاء - الصباحى - وهو بضم الصاد المهملة بعدها موحدة خفيفة وبعد الألف حاء مهملة - نسبة إلى صباح بطن من عبد القيس قال : كنت في الوفد الذين أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم من وفد عبد القيس وكنا أربعين رجلاً فنهانا عن الدباء والتقير ... الحديث ، فيمكن أن يجمع بينه وبين الرواية الأخرى بأن الثلاثة عشر كانوا رءوس الوفد ، ولهذا كانوا ركباناً ، وكان الباقيون أتباعاً . وقد وقع في جملة من الأخبار ذكر جماعة من عبد القيس زيادة على من سميت هنا ، منهم أخو الزارع واسمه مطر وابن أخته ولم يسم وروى ذلك البغوى في معجمه ، ومنهم مشمرج السعدى روى حديثه ابن السكن وأنه قدم مع وفد عبد القيس ، ومنهم جابر بن الحارث وخزيمة بن عبد بن عمرو ومام بن ربيعة وجارية أوله جيم ابن جابر ذكرهم ابن شاهين في معجمه ، ومنهم نوح بن مخلد جد أبي جمرة وكذا أبو خيرة الصباحى كما تقدم . وإنما أطلت في هذا الفصل لقول صاحب التحرير إنه لم يظفر - بعد طول التتبع - إلا بما ذكرهم . قال ابن أبي جمرة : في قوله « من القوم » دليل على استحباب سؤال القاصد عن نفسه ليعرف فينزل منزلته . قوله ( قالوا : ربيعة ) فيه التعبير عن البعض بالكل لأنهم بعض ربيعة ، وهذا من بعض الرواة ، فإن عند المصنف في الصلاة من طريق عباد عن أبي جمرة : فقالوا إن هذا الحى من ربيعة . قال ابن الصلاح : الحى منصوب على الاختصاص ، والمعنى إنا هذا الحى حى من ربيعة ، قال : والحى هو اسم لمنزل القبيلة ، ثم سميت القبيلة به ، لأن بعضهم يحيا ببعض .

قوله ( مرحباً ) هو منصوب بفعل مضمر ، أى صادفت رحباً بضم الراء أى سعة ، والرحب بالفتح الشئ الواسع ، وقد يزيدون معها أهلاً ، أى وجدت أهلاً فاستأنس ، وأفاد العسكرى أن أول من قال مرحباً سيف بن ذى يزن ، وفيه دليل على استحباب تأنيس القادم ، وقد تكرر ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ، ففي حديث أم هانئ « مرحباً بأم هانئ » وفي قصة عكرمة بن أبى جهل « مرحباً بالراكب المهاجر »

وفي قصة فاطمة « مرحباً بابنتي » وكلها صحيحة . وأخرج النسائي من حديث عاصم بن بشير الحارثي عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لما دخل فسلم عليه « مرحباً عليك السلام » .

**قوله ( غير خزايا )** ينصب « غير » على الحال ، وروى بالكسر على الصفة ، والمعروف الأول قاله النووي ، ويؤيده رواية المصنف في الأدب من طريق أبي التياح عن أبي جمرة « مرحباً بالوفد الذين جاءوا غير خزايا ولا ندأى » وخزايا جمع خزيان وهو الذي أصابه خزي ، والمعنى أنهم أسلموا طوعاً من غير حرب أو سبي يخزيهم ويفضحهم .

**قوله ( ولا ندأى )** قال الخطابي : كان أصله نادمين جمع نادم لأن ندأى إنما هو جمع ندمان أى المندام في اللهو ، وقال الشاعر « فإن كنت ندماني فبالأكبر اسقني » ، لكنه هنا خرج على الإتيان كما قالوا العشايا والغدايا ، وغداة جمعها الغدوات لكنه أتبع ، انتهى . وقد حكى القزاز والجوهري وغيرهما من أهل اللغة أنه يقال نادم وندمان في الندامة بمعنى فعلى هذا ، فهو على الأصل ولا إتيان فيه . والله أعلم .

ووقع في رواية النسائي من طريق قرة فقال « مرحباً بالوفد ليس الخزايا ولا النادمين » وهى للطبراني من طريق شعبة أيضاً ، قال ابن أبي جمرة : بشرهم بالخير عاجلاً وآجلاً ، لأن الندامة إنما تكون في العاقبة ، فإذا انتفتت ثبت ضدها . وفيه دليل على جواز الثناء على الإنسان في وجهه إذا أمن عليه الفتنة .

**قوله ( فقالوا : يا رسول الله )** فيه دليل على أنهم كانوا حين المقابلة مسلمين ، وكذا في قولهم « كفار مضر » وفي قولهم « الله ورسوله أعلم » .

**قوله ( إلا في الشهر الحرام )** ، وللأصيلي وكريمة « إلا في شهر الحرام » وهى رواية مسلم ، وهى من إضافة الشيء إلى نفسه كسجد الجامع ونساء المؤمنات . والمراد بالشهر الحرام الجنس فيشمل الأربعة الحرم ، ويؤيده رواية قرة عند المؤلف في المغازى بلفظ « إلا في أشهر الحرم » ورواية حماد بن زيد عنده في المناقب بلفظ « إلا في كل شهر حرام » وقيل اللام للعهد والمراد شهر رجب ، وفي رواية للبيهقي التصريح به ، وكانت مضر تبالغ في تعظيم شهر رجب ، فلهذا أضيف إليهم في حديث أبي بكر حيث قال « رجب مضر » كما سيأتى . والظاهر أنهم كانوا يخصونه بمزيد التعظيم مع تحريمهم القتال في الأشهر الثلاثة الأخرى ، إلا أنهم ربما أنسأوها بخلافه ، وفيه دليل على تقدم إسلام عبد القيس على قبائل مضر الذين كانوا بينهم وبين المدينة ، وكانت مساكن عبد القيس بالبحرين وما والاها من أطراف العراق ، ولهذا قالوا — كما في رواية شعبة عند المؤلف في العلم — وإنا نأتيك من شقة بعيدة . قال ابن قتيبة : الشقة السفر . وقال الزجاج : هى الغاية التى تقصد . ويدل على سبقهم إلى الإسلام أيضاً ما رواه المصنف في الجمعة من طريق أبي جمرة أيضاً عن ابن عباس قال : إن أول جمعة جمعت — بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم — فى مسجد عبد القيس بجوأتى من البحرين ، وجوأتى بضم الجيم وبعد الألف مثثة مفتوحة ، وهى قرية شهيرة لهم ، وإنما جمعوا بعد رجوع وفدهم إليهم فدل على أنهم سبقوا جميع القرى إلى الإسلام .

**قوله ( بأمر فصل )** بالتونين فهما لا بالإضافة ، والأمر ، بإحد الأوامر ، أى مرنا بعمل بواسطة افعلوا ، ولهذا قال الراوى أمرهم ، وفي رواية حماد بن زيد وغيره عند المؤلف قال النبي صلى الله عليه وسلم

« أمركم » ، وله عن أبي التياح بصيغة أفعلوا . و « الفصل » بمعنى الفاصل كالعدل بمعنى العادل ، أى يفصل بين الحق والباطل ، أو بمعنى المفصل أى المبين المكشوف حكاه الطيبي ، وقال الخطابي : الفصل البين وقيل المحكم .

**قوله ( نخبر به )** بالرفع على الصفة لأمر ، وكذا قوله وندخل ، ويروى بالجزم فيهما على أنه جواب الأمر . وسقطت الواو من وندخل في بعض الروايات فيرفع نخبر ويجزم ندخل ، قال ابن أبي جمرة : فيه دليل على إبداء العذر عند العجز عن توفية الحق واجباً أو مندوباً ، وعلى أنه يبدأ بالسؤال عن الأهم ، وعلى أن الأعمال الصالحة تدخل الجنة إذا قبلت ، وقبولها يقع برحمة الله كما تقدم .

**قوله ( فأمرهم بأربع )** أى خصال أو جمل ، لقولهم « حدثنا بجمل من الأمر » وهى رواية قرءة عند المؤلف فى المغازى ، قال القرطبي : قيل إن أول الأربع المأمور بها إقام الصلاة ، وإنما ذكر الشهادتين تبركاً بهما كما قيل فى قوله تعالى ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شىء فإن لله خمسة ﴾ وإلى هذا نحا الطيبي فقال : عادة البلغاء أن الكلام إذا كان منصوباً لغرض جعلوا سياقه له وطرحوا ما عداه ، وهنا لم يكن الغرض فى الإيراد ذكر الشهادتين — لأن القوم كانوا مؤمنين مقرين بكامتى الشهادة — ولكن ربما كانوا يظنون أن الإيمان مقصور عليهما كما كان الأمر فى صدر الإسلام ، قال : فلهذا لم يعد الشهادتين فى الأوامر . قيل ولا يرد على هذا الإتيان بحرف العطف فيحتاج إلى تقدير . وتال القاضى أبو بكر بن العربى : لولا وجود حرف العطف لقلنا إن ذكر الشهادتين ورد على سبيل التصدير ، لكن يمكن أن يقرأ قوله « وإقام الصلاة » بالخفض فيكون عطفاً على قوله « أمرهم بالإيمان » والتقدير أمرهم بالإيمان مصدرأ به وبشرطه من الشهادتين ، وأمرهم بإقام الصلاة إلخ ، قال : ويؤيد هذا حذفهما فى رواية المصنف فى الأدب من طريق أبي التياح عن أبي جمرة ولفظه « أربع وأربع ، أقيموا الصلاة إلخ » . فإن قيل ظاهر ما ترجم به المصنف من أن أداء الخمس من الإيمان يقتضى إدخاله مع باقى الخصال فى تفسير الإيمان والتقدير المذكور يخالفه ، أجاب ابن رشيد بأن المطابقة تحصل من جهة أخرى ، وهى أنهم سألوا عن الأعمال التى يدخلون بها الجنة وأجيبوا بأشياء منها أداء الخمس ، والأعمال التى تدخل الجنة هى أعمال الإيمان فيكون أداء الخمس من الإيمان بهذا التقرير . فإن قيل : فكيف قال فى رواية حماد بن زيد عن أبي جمرة « أمركم بأربع : الإيمان بالله : شهادة أن لا إله إلا الله : وعقد واحدة » كذا للمؤلف فى المغازى ، وله فى غرض الخمس « وعقد بيده » فدل على أن الشهادة إحدى الأربع . وأما ما وقع عنده فى الزكاة من هذا الوجه من زيادة الواو فى قوله « شهادة أن لا إله إلا الله » فهى زيادة شاذة لم يتابع عليها حجاج بن منهال أحد ، والمراد بقوله شهادة أن لا إله إلا الله أى وأن محمداً رسول الله كما صرح به فى رواية عباد بن عباد فى أوائل المواقيت ولفظه « أمركم بأربع وأنها كم عن أربع : الإيمان بالله » ثم فسرهما لهم « شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » الحديث . والاقتصار على شهادة أن لا إله إلا الله على إرادة الشهادتين معاً لكونها صارت علماً على ذلك كما تقدم تقريره فى باب زيادة الإيمان ، وهذا أيضاً يدل على أنه عد الشهادتين من الأربع لأنه أعاد الضمير فى قوله ثم فسرهما مؤنثاً فيعود على الأربع ، ولو أراد تفسير الإيمان لأعاده مذكراً ، وعلى هذا فيقال : كيف قال أربع والمذكورات خمس ؟ وقد أجاب عنه القاضى عياض — تبعاً لابن بطلال — بأن الأربع ما عدا أداء الخمس ، قال : كأنه أراد إعلامهم بقواعد



الإيمان وفروض الأعيان ، ثم أعلمهم بما يلزمهم إخراجه إذا وقع لهم جهاد لأنهم كانوا بصدد محاربة كفار مضر ، ولم يقصد ذكرها بعينها لأنها مسببة عن الجهاد ، ولم يكن الجهاد إذ ذاك فرض عين . قال : وكذلك لم يذكر الحج لأنه لم يكن فرض . وقال غيره : قوله « وأن تعطوا » معطوف على قوله « بأربع » أى أمركم بأربع وبأن تعطوا ، ويدل عليه العدول عن سياق الأربع والإتيان بأن والفعل مع توجه الخطاب إليهم ، قال ابن التين : لا يمتنع الزيادة إذا حصل الوفاء بوعده الأربع . قلت : ويدل على ذلك لفظ رواية مسلم من حديث أبي سعيد الخدري في هذه القصة « أمركم بأربع : عبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ، وأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وصوموا رمضان ، وأعطوا الخمس من الغنائم » . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : ويحتمل أن يقال إنه عدل الصلاة والزكاة واحدة لأنها قرينتها في كتاب الله ، وتكون الرابعة أداء الخمس ، أو أنه لم يعد أداء الخمس لأنه داخل في عموم إيتاء الزكاة ، والجامع بينهما أنهما إخراج مال معين في حال دون حال . وقال البيضاوي الظاهر أن الأمور الخمسة المذكورة هنا تفسير للإيمان وهو أحد الأربعة الموعود بذكرها ، والثلاثة الأخر حذفها الراوى اختصاراً أو نسياناً . كذا قال ، وما ذكر أنه الظاهر لعله بحسب ما ظهر له ، وإلا فالظاهر من السياق أن الشهادة أحد الأربع لقوله « وعقد واحدة » وكأن القاضي أراد أن يرفع الإشكال من كون الإيمان واحداً والموعود بذكره أربعاً ، وقد أجيب عن ذلك بأنه باعتبار أجزائه المفصلة أربع ، وهو في حد ذاته واحد ، والمعنى أنه اسم جامع للخصال الأربع التي ذكر أنه يأمرهم بها ، ثم فسرهما ، فهو واحد بالنوع متعدد بحسب وظائفه ، كما أن المنهى عنه - وهو الانتباذ فيما يسرع إليه الإسكار - واحد بالنوع متعدد بحسب أوعيته والحكمة في الإجمال بالعدد قبل التفسير أن تتشوف النفس إلى التفصيل ثم تسكن إليه وأن يحصل حفظها للسامع فإذا نسي شيئاً من تفاصيلها طالب نفسه بالعدد ، فإذا لم يستوف العدد الذى في حفظه علم أنه قد فات به بعض ما سمع . وما ذكره القاضي عياض من أن السبب في كونه لم يذكر الحج في الحديث لأنه لم يكن فرض هو المعتمد ، وقد قدمنا الدليل على قدم إسلامهم ، لكن جزم القاضي بأن قدمهم كان في سنة ثمان قبل فتح مكة تبع فيه الواقدي ، وليس بجيد ، لأن فرض الحج كان سنة ست على الأصح كما سنذكره في موضعه إن شاء الله ، ولكن القاضي يختار أن فرض الحج كان سنة تسع حتى لا يرد على مذهبه أنه على الفور اهـ . وقد احتج الشافعي لكونه على التراخي بأن فرض الحج كان بعد الهجرة ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان قادراً على الحج في سنة ثمان وفي سنة تسع ولم يحج إلا في سنة عشر ، وأما قول من قال إنه ترك ذكر الحج لكونه على التراخي فليس بجيد ، لأن كونه على التراخي لا يمنع من الأمر به ، وكذا قول من قال إنما تركه لشهرته عندهم ليس بقوى ، لأنه عند غيرهم ممن ذكره لم أشهر منه عندهم ، وكذا قول من قال : إن ترك ذكره لأنهم لم يكن لهم إليه سبيل من أجل كفار مضر ليس بمستقيم ، لأنه لا يلزم من عدم الاستطاعة في الحال ترك الإخبار به ليعمل به عند الإمكان كما في الآية ، بل دعوى أنهم كانوا لا سبيل لهم إلى الحج ممنوعة لأن الحج يقع في الأشهر الحرم ، وقد ذكروا أنهم كانوا يأمنون فيها . لكن يمكن أن يقال إنه إنما أخبرهم ببعض الأوامر لكونهم سألوه أن ينجزهم بما يدخلون بفعله الجنة ، فاقصر لهم على ما يمكنهم فعله في الحال ، ولم يقصد إعلامهم بجميع الأحكام التي تجب عليهم فعلاً وتركاً . ويدل على ذلك اقتصره في المناهى على الانتباذ في الأوعية مع أن في المناهى ما هو أشد في التحريم من الانتباذ ، لكن اقتصر عليها لكثرة تعاطيهم لها . وأما ما وقع في كتاب الصيام

من السنن الكبرى للبيهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي عن أبي زيد الهروي عن قرة في هذا الحديث من زيادة ذكر الحج ولفظه « ونحجوا البيت الحرام » ولم يتعرض لعدد فهي رواية شاذة ، وقد أخرجه الشيخان ومن استخرج عليهما والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من طريق قرة لم يذكر أحد منهم الحج ، وأبو قلابة تغير حفظه في آخر أمره فلعل هذا مما حدث به في التغير ، وهذا بالنسبة لرواية أبي جمرة . وقد ورد ذكر الحج أيضاً في مسند الإمام أحمد من رواية أبان العطار عن قتادة عن سعيد بن المسيب - وعن عكرمة - عن ابن عباس في قصة وفد عبد قيس . وعلى تقدير أن يكون ذكر الحج فيه محفوظاً فيجمع في الجواب عنه بين الجوابين المتقدمين فيقال : المراد بالأربع ما عدا الشهادتين وأداء الخمس . والله أعلم .

**قوله ( ونهاهم عن أربع : عن الحنتم إلخ )** في جواب قوله « وسألوه عن الأشربة » هو من إطلاق المحل وإرادة الحال ، أي ما في الحنتم ونحوه ، وصرح بالمراد في رواية النسائي من طريق قرة فقال « وأنها كم عن أربع : ما ينتبذ في الحنتم » الحديث . والحنتم بفتح المهملة وسكون النون وفتح المثناة من فوق هي الجرة ، كذا فسرها ابن عمر في صحيح مسلم ، وله عن أبي هريرة : الحنتم الجرار الخضر ، وروى الحرابي في الغريب عن عطاء أنها جرار كانت تعمل من طين وشعر ودم . والدباء بضم المهملة وتشديد الموحدة والمد هو القرع ، قال النووي : والمراد اليابس منه . وحكى القزاز فيه القصر . والنقير بفتح النون وكسر القاف : أصل النخلة ينقر فيتحذ منه وعاء . والمزفت بالزاي والفاء ما طلى بالزفت . والمقير بالقاف والاء الأخيرة ما طلى بالقار ويقال له القير ، وهو نبت يحرق إذا يبس تطلق به السفن وغيرها كما تطلق بالزفت . اله صاحب المحكم . وفي مسند أبي داود الطيالسي عن أبي بكرة قال : أما الدباء فإن أهل الطائف كانوا يأبون القرع فيخرطون فيه العنب ثم يدفنونه حتى يهل ثم يموت . وأما النقير فإن أهل اليمامة كانوا ينقرون أصل النخلة ثم ينبذون الرطب والبسر ثم يدعونه حتى يهل ثم يموت . وأما الحنتم فجرار كانت تحمل إلينا فيها الخمر . وأما المزفت فهذه الأوعية التي فيها الزفت . انتهى . وإسناده حسن . وتفسير الصحابي أولى أن يعتمد عليه من غيره لأنه أعلم بالمراد . ومعنى النهي عن الانتباز في هذه الأوعية بخصوصها لأنه يسرع فيها الإسكار ، فربما شرب منها من لا يشعر بذلك ، ثم ثبتت الرخصة في الانتباز في كل وعاء مع النهي عن شرب كل مسكر كما سيأتي في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وأخبروا بهن من وراءكم )** بفتح من وهي موصولة ، ووراءكم يشمل من جاءوا من عندهم وهذا باعتبار المكان ، ويشمل من يحدث لهم من الأولاد وغيرهم وهذا باعتبار الزمان ، فيحتمل إعمالها في المعنيين معاً حقيقة ومجازاً . واستنبط منه المصنف الاعتماد على أخبار الآحاد على ما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى .

**ب** ما جاء : إن الأعمال بالنية والحسبة ، ولكل امرئ ما نوى ، فدخل فيه الإيمان والوضوء والصلاة والزكاة والحج والصوم والأحكام . وقال الله عز وجل : ﴿ قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾ : على نيته . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ولكن جهاد ونية »

٥٤ - حدثنا عبد الله بن مسلمة قال نا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم

عن علقمة بن وقاص عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال: «الأعمال بالنية، ولكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه».

[انظر الحديث رقم ١].

**قوله (باب ما جاء) أى باب بيان ما ورد دالا على أن الأعمال الشرعية معتبرة بالنية والحسبة، والمراد بالحسبة طلب الثواب، ولم يأت بحديث لفظه الأعمال بالنية والحسبة، وإنما استدل بحديث عمر على أن الأعمال بالنية، وبحديث أبى مسعود على أن الأعمال بالحسبة، وقوله «ولكل امرئ ما نوى» هو بعض حديث الأعمال بالنية. وإنما أدخل قوله والحسبة بين الجملتين للإشارة إلى أن الثانية تفيد ما لا تفيد الأولى.**

**قوله (فدخل فيه) هو من مقول المصنف، وليس بقية مما ورد. وقد أفصح ابن عساكر في روايته بذلك فقال: قال أبو عبد الله - يعنى المصنف - والضمير في فيه يعود على الكلام المتقدم. وتوجيه دخول النية في الإيمان على طريقة المصنف أن الإيمان عمل كما تقدم شرحه. وأما الإيمان بمعنى التصديق فلا يحتاج إلى نية كسائر أعمال القلوب - من خشية الله وعظمته ومحبه والتقرب إليه - لأنها متميزة لله تعالى فلا تحتاج لنية تميزها، لأن النية إنما تميز العمل لله عن العمل لغيره رياء، وتميز مراتب الأعمال كالفرص عن الندب، وتميز العبادة عن العادة كالصوم عن الحمية.**

**قوله (والوضوء) أشار به إلى خلاف من لم يشترط فيه النية كما نقل عن الأوزاعي وأبى حنيفة وغيرهما وحجتهم أنه ليس عبادة مستقلة بل وسيلة إلى عبادة كالصلاة، ونوقضوا بالتيمم فإنه وسيلة وقد اشترط الحنفية فيه النية، واستدل الجمهور على اشتراط النية في الوضوء بالأدلة الصحيحة المصرحة بوعده الثواب عليه، فلا بد من قصد يميزه عن غيره ليحصل الثواب الموعود، وأما الصلاة فلم يختلف في اشتراط النية فيها، وأما الزكاة فإنما تسقط بأخذ السلطان ولو لم ينو صاحب المال لأن السلطان قائم مقامه، وأما الحج فلإنما ينصرف إلى فرض من حج عن غيره للدليل خاص وهو حديث ابن عباس في قصة شبرمة، وأما الصوم فأشار به إلى خلاف من زعم أن صيام رمضان لا يحتاج إلى نية لأنه متميز بنفسه كما نقل عن زفر. وقدم المصنف الحج على الصوم تمسكاً بما ورد عنده في حديث «بنى الإسلام» وقد تقدم.**

**قوله (والأحكام) أى المعاملات التى يدخل فيها الاحتياج إلى المحاكمات فيشمل البيوع والأنكحة والأقارب وغيرها، وكل صورة لم يشترط فيها النية فذاك لدليل خاص، وقد ذكر ابن المنير ضابطاً لما يشترط فيه النية بما لا يشترط فقال: كل عمل لا تظهر له فائدة عاجلة بل المقصود به طلب الثواب فالنية مشترطة فيه، وكل عمل ظهرت فائدته ناجزة وتعاطته الطبيعة قبل الشريعة للمأتمة بينهما فلا تشترط النية فيه إلا لمن قصد بفعله معنى آخر يترتب عليه الثواب. قال: وإنما اختلف العلماء في بعض الصور من جهة تحقيق مناط التفرقة قال: وأما ما كان من المعاني المحضة كالخوف والرجاء فهذا لا يقال باشتراط النية فيه، لأنه لا يمكن أن يقع إلا منوياً. ومتى فرضت النية مفقودة فيه استحالت حقيقته، فالنية فيه شرط عقلى، ولذلك لا تشترط النية للنية فراراً**

من التسلسل . وأما الأقوال فتحتاج إلى النية في ثلاثة مواطن : أحدها التقرب إلى الله فراراً من الرياء ، والثاني التمييز بين الألفاظ المحتملة لغیر المقصود ، والثالث قصد الإنشاء ليخرج سبق اللسان .

**قوله ( وقال الله )** قال الكرماني : الظاهر أنها جملة حالية لا عطف ، أي والحال أن الله قال . ويحتمل أن تكون للمصاحبة ، أي مع أن الله قال .

**قوله ( على نيته )** تفسير منه لقوله ﴿ على شاكلته ﴾ بجذف أداة التفسير ، وتفسير الشاكلة بالنية صح عن الحسن البصري ومعاوية بن قرة المزني وقتادة أخرجه عبد بن حميد والطبري عنهم ، وعن مجاهد قال : الشاكلة الطريقة أو الناحية ، وهذا قول الأكثر ، وقيل الدين . وكلها متقاربة .

**قوله ( ولكن جهاد ونية )** هو طرف من حديث لابن عباس أوله « لا هجرة بعد الفتح » وقد وصله المؤلف في الجهاد وغيره من طريق طاوس عنه ، وسيأتي .

**قوله ( الأعمال بالنية )** كذا أورده من رواية مالك بجذف « إنما » من أوله ، وقد رواه مسلم عن القعنبی وهو عبد الله بن مسلمة المذكور هنا بإثباتها ، وتقدم الكلام على نكت من هذا الحديث أول الكتاب .

٥٥- حدثنا الحجاج بن المنهال قال نا شعبة قال أخبرني عدي بن ثابت قال سمعتُ عبد الله بن يزيد عن أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا أنفق الرجل على أهله يحتسبها فهو له صدقة » . [٥٥]

٥٦- حدثنا الحكم بن نافع قال أنا شعيب عن الزهري قال : حدثني عامر بن سعد عن سعد بن أبي وقاص أنه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها ، حتى ما تجعل في فم امرأتك » . [٥٦]

[الحديث ٥٥ - طرفاه في : ٤٠٠٦ ، ٥٣٥١] .

[الحديث ٥٦ - أطرافه في : ١٢٩٥ ، ٢٧٤٢ ، ٢٧٤٤ ، ٣٩٣٦ ، ٤٤٠٩ ، ٥٣٥٤ ، ٥٦٥٩ ، ٥٦٦٨ ، ٦٣٧٣ ،

[٦٧٣٣] .

**قوله ( عبد الله بن يزيد )** هو الخطمي بفتح المعجمة وسكون الطاء المهملة ، وهو صحابي أنصاري روى عن صحابي أنصاري ، وسيأتي ذكر أبي مسعود المذكور في باب من شهد بدرأ من المغازي ، ويأتي الكلام على حديثه في كتاب النفقات إن شاء الله تعالى . والمقصود منه في هذا الباب قوله « يحتسبها » قال القرطبي : أفاد منطوقه أن الأجر في الإنفاق إنما يحصل بقصد القرية سواء كانت واجبة أو مباحة ، وأفاد مفهومه أن من لم يقصد القرية لم يؤجر ، لكن تبرأ ذمته من النفقة الواجبة لأنها معقولة المعنى ، وأطلق الصدقة على النفقة مجازاً والمراد بها الأجر ، والقرينة الصارفة عن الحقيقة الإجماع على جواز النفقة على الزوجة الهاشمية التي حرمت عليها الصدقة .

**قوله ( إنك )** الخطاب لسعد ، والمراد هو ومن يصح منه الإنفاق .

**قوله ( وجه الله )** أي ما عند الله من الثواب .

قوله ( إلا أجرت ) يحتاج إلى تقدير لأن الفعل لا يقع استثناء .

قوله ( حتى ) : هي عاطفة وما بعدها منصوب المحل ، وما : موصولة والعائد محذوف .

قوله ( في فم امرأتك ) وللكشميني « في في امرأتك » وهي رواية الأكثر ، قال القاضي عياض : هي أصوب لأن الأصل حذف الميم بدليل جمعه على أفواه وتصغيره على فويه . قال : وإنما يحسن إثبات الميم عند الأفراد وأما عند الإضافة فلا إلا في لغة قليلة اهـ . وهذا طرف من حديث سعد بن أبي وقاص في مرضه بمكة وعبادة النبي صلى الله عليه وسلم له وقوله « أوصى بشطر مالى » الحديث . وسيأتى الكلام عليه في كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى ، والمراد منه هنا قوله « تبتغى - أى تطلب - بها وجه الله » واستنبط منه النووي أن الحظ إذا وافق الحق لا يقدر في ثوابه لأن وضع اللقمة في في الزوجة يقع غالباً في حالة المداعبة ، ولشهوة النفس في ذلك مدخل ظاهر . ومع ذلك إذا وجه القصد في تلك الحالة إلى ابتغاء الثواب حصل له بفضل الله . قلت : وجاء ما هو أصح في هذا المراد من وضع اللقمة ، وهو ما أخرجه مسلم عن أبي ذر فذكر حديثاً فيه « وفي بضع أحدكم صدقة . قالوا : يا رسول الله أيأتى أحدنا شهوته ويؤجر ؟ قال : نعم ، أرايتم لو وضعها في حرام ؟ » الحديث . قال : وإذا كان هذا بهذا المحل - مع ما فيه من حظ النفس - فما الظن بغيره مما لاحظ للنفس فيه ؟ قال : وتمثيله باللقمة مبالغة في تحقيق هذه القاعدة ، لأنه إذا ثبت الأجر في لقمة واحدة لزوجة غير مضطرة فما الظن بمن أطمع لقمته لاحتاج ، أو عمل من الطاعات ما مشقته فوق مشقة ثمن اللقمة الذى هو من الحقارة بالمحل الأدنى اهـ . وتام هذا أن يقال : وإذا كان هذا في حق الزوجة مع مشاركة الزوج لها في النفع بما يطعمها لأن ذلك يؤثر في حسن بدنها وهو ينتفع منها بذلك ، وأيضاً فالأغلب أن الإنفاق على الزوجة يقع بداعية النفس ، بخلاف غيرها فإنه يحتاج إلى مجاهدتها . والله أعلم .

باب قول النبي صلى الله عليه : « الدين : النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين

وعامتهم » ، وقوله عز وجل : ﴿ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ .

٥٧ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس بن أبي حازم عن جرير ابن عبد الله قال : « بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والنصح لكل مسلم » . [٥٧]

[الحديث ٥٧ - أطرافه في : ٥٨ ، ٥٢٤ ، ١٤٠١ ، ٢١٥٧ ، ٢٧١٤ ، ٢٧١٥ ، ٧٢٠٤ .]

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : الدين : النصيحة ) هذا الحديث أورده المصنف هنا ترجمة باب ، ولم يخرج مسنداً في هذا الكتاب لكونه على غير شرطه ، ونبه بإيراده على صلاحيته في الجملة ، وما أورده من الآية وحديث جرير يشتمل على ما تضمنه ، وقد أخرجه مسلم : حدثنا محمد بن عباد حدثنا سفيان قال قلت لسهيل بن أبي صالح : إن عمراً حدثنا عن القعقاع عن أبيك بحديث ، ورجوت أن تسقط عنى رجلاً - أى فتحدثني به عن أبيك - قال فقال : سمعته من الذى سمعه منه أبى ، كان صديقاً له بالشام ، وهو

عطاء بن يزيد عن تميم الدارى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الدين النصيحة . قلنا : لمن ؟ قال : لله عز وجل » الحديث رواه مسلم أيضاً من طريق روح بن القاسم قال حدثنا سهيل عن عطاء بن يزيد أنه سمعه وهو يحدث أبا صالح فذكره ؛ ورواه ابن خزيمة من حديث جرير عن سهيل أن أباه حدث عن أبي هريرة بحديث « إن الله يرضى لكم ثلاثاً » الحديث . قال فقال عطاء بن يزيد : سمعت تميم الدارى يقول ... فذكر حديث النصيحة . وقد روى حديث النصيحة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ، وهو وهم من سهيل أو ممن روى عنه لما بيناه ، قال البخارى فى تاريخه : لا يصح إلا عن تميم . ولهذا الاختلاف على سهيل لم يخرج في صحيحه ، بل لم يحتج فيه بسهيل أصلاً . وللحديث طرق دون هذه فى القوة ، منها ما أخرجه أبو يعلى من حديث ابن عباس والبخارى من حديث ابن عمر ، وقد بينت جميع ذلك فى « تعليق التعليق » .

**قوله ( الدين : النصيحة )** يحتمل أن يحمل على المبالغة ، أى معظم الدين النصيحة ، كما قيل فى حديث « الحج عرفة » ، ويحتمل أن يحمل على ظاهره لأن كل عمل لم يرد به عامله الإخلاص فليس من الدين . وقال المازرى : النصيحة مشتقة من نصحت العسل إذا صفيته ، يقال : نصحت الشيء إذا خلص ، ونصح له القول إذا أخلصه له . أو مشتقة من النصح وهى الحياطة بالمنصحة وهى الإبرة ، والمعنى أنه يلم شعث أخيه بالنصح كما تلم المنصحة ، ومنه التوبة النصوح ، كأن الذنب يمزق الدين والتوبة تخطئه . قال الخطابى : النصيحة كلمة جامعة معناها حيازة الحظ للمنصوح له ، وهى من وجيز الكلام ، بل ليس فى الكلام كلمة مفردة تستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة . وهذا الحديث من الأحاديث التى قيل فيها إنها أحد أرباع الدين ، وممن عده فيها الإمام محمد بن أسلم الطوسى . وقال النووى : بل هو وحده محصل لغرض الدين كله ، لأنه منحصر فى الأمور التى ذكرها : فالنصيحة لله وصفه بما هو له أهل ، والخضوع له ظاهراً وباطناً ، والرغبة فى محابه بفعل طاعته ، والرغبة من مساخطه بترك معصيته ، والجهاد فى رد العاصين إليه . وروى الثورى عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي ثمامة صاحب على قال : قال الخواريون لعيسى عليه السلام : يا روح الله من النصائح لله ؟ قال : الذى يقدم حق الله على حق الناس . والنصيحة لكتاب الله تعلمه ، وتعليمه ، وإقامة حروفه فى التلاوة ، وتحريرها فى الكتابة ، وتفهم معانيه ، وحفظ حدوده ، والعمل بما فيه ، وذبح تحريف المبطلين عنه . والنصيحة لرسوله تعظيمه ، ونصره حياً وميتاً ، وإحياء سنته بتعلمها وتعليمها ، والاقتداء به فى أقواله وأفعاله ، ومحبة ومحبة أتباعه . والنصيحة لأئمة المسلمين إعانتهم على ما حملوا القيام به ، وتنبيههم عند الغفلة ، وسد خلتهم عند الهفوة ، وجمع الكلمة عليهم ، ورد القلوب النافرة إليهم ، ومن أعظم نصيحتهم دفعهم عن الظلم بالتي هى أحسن . ومن جملة أئمة المسلمين أئمة الاجتهاد ، وتقع النصيحة لهم ببث علومهم ، ونشر مناقبهم ، وتحسين الظن بهم . والنصيحة لعامة المسلمين انشفقة عليهم ، والسعى فيما يعود نفعه عليهم ، وتعليمهم ما ينفعهم ، وكف وجوه الأذى عنهم ، وأن يحب لهم ما يحب لنفسه . ويكره لهم ما يكره لنفسه . وفى الحديث فوائد أخرى : منها أن الدين يطلق على العمل لكرنه سمي النصيحة ديناً ، وعلى هذا المعنى بنى المصنف أكثر كتاب الإيمان ، ومنها جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب من قوله « قلنا لمن » ؟ ومنها رغبة السلف فى طلب علو الإسناد ، وهو مستفاد من قصة سفيان مع سهيل .

**قوله ( عن جرير بن عبد الله )** هو البجلي بفتح الجيم ، وقيس الراوى عنه وإسماعيل الراوى عن قيس بجليان أيضاً ، وكل منهم يكنى أبا عبد الله ، وكلهم كوفيون .

**قوله ( بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم )** قال القاضي عياض : اقتصر على الصلاة والزكاة لشهرتهما ، ولم يذكر الصوم وغيره لدخول ذلك في السمع والطاعة . قلت : زيادة السمع والطاعة وقعت عند المصنف في البيوع من طريق سفيان عن إسماعيل المذكور ، وله في الأحكام ، ولمسلم من طريق الشعبي عن جرير قال : بايعت النبي صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة ، فلقنني « فيما استطعت » ، والنصح لكل مسلم . ورواه ابن حبان من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن جده وزاد فيه : فكان جرير إذا اشترى شيئاً أو باع يقول لصاحبه : اعلم أن ما أخذنا منك أحب إلينا مما أعطيناك فاختار . وروى الطبراني في ترجمته أن غلامه اشترى له فرساً بثلاثمائة ، فلما رآه جاء إلى صاحبه فقال : إن فرسك خير من ثلاثمائة ، فلم يزل يزيده حتى أعطاه ثمانمائة . قال القرطبي : كانت مبايعة النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه بحسب ما يحتاج إليه من تجديد عهد أو تأكيد أمر ، فلذلك اختلفت ألفاظهم . وقوله : فيما استطعت رويانه بفتح التاء وضمها ، وتوجيهها واضح ، والمقصود بهذا التنبيه على أن اللازم من الأمور المباحة عليها هو ما يطاق ، كما هو المشترط في أصل التكليف ، ويشعر الأمر بقول ذلك اللفظ حال المبايعة بالعفو عن الهفوة وما يقع عن خطأ وسهو . والله أعلم .

[٥٨] - ٥٨ - حدثنا أبو النعمان قال نا أبو عوانة عن زياد بن علاقة قال : سمعت جرير بن عبد الله يوم مات المغيرة بن شعبة قام فحمد الله وأثنى عليه وقال : عليكم باتقاء الله وحده لا شريك له ، والوقار والسكينة حتى يأتيكم أمير ، فإنما يأتيكم الآن . ثم قال : استعفوا لأميركم ، فإنه كان يحب العفو . ثم قال : أما بعد ، فإنني أتيت النبي صلى الله عليه وسلم : أبايحك على الإسلام . فشرط عليّ : والنصح لكل مسلم ، فبايعته على هذا ، ورب هذا المسجد إني لناصح لكم ، ثم استغفر ونزل .

**قوله ( سمعت جرير بن عبد الله )** المسموع من جرير حمد الله والثناء عليه ، فالتقدير : سمعت جريراً حمد الله ، والباقي شرح للكيفية .

**قوله ( يوم مات المغيرة بن شعبة )** كان المغيرة والياً على الكوفة في خلافة معاوية ، وكانت وفاته سنة خمسين من الهجرة ، واستناب عند موته ابنه عروة ، وقيل استناب جرير المذكور ، ولهذا خطب الخطبة المذكورة ، حكى ذلك العلائي في أخبار زياد . والوقار : بالفتح الرزانة ، والسكينة : السكون . وإنما أمرهم بذلك مقدماً لتقوى الله ، لأن الغالب أن وفاة الأمراء تؤدي إلى الاضطراب والفتنة ، ولا سيما ما كان عليه أهل الكوفة إذ ذاك من مخالفة ولادة الأمور .

**قوله ( حتى يأتيكم أمير )** أي بدل الأمير الذي مات . ومفهوم الغاية هنا ، وهو أن الأمور به ينتهى بمجيء الأمير ليس مراداً ، بل يلزم ذلك بعد مجيء الأمير بطريق الأولى ، وشرط اعتبار مفهوم المخالفة أن لا يعارضه مفهوم الموافقة .

**قوله ( الآن )** أراد به تقريب المدة تسهيلاً عليهم ، وكان كذلك ، لأن معاوية لما بلغه موت المغيرة كتب إلى نائبه على البصرة وهو زياد أن يسير إلى الكوفة أميراً عليها .

قوله ( استغفروا لأمركم ) أى اطلبوا له العفو من الله ، كذا في معظم الروايات بالعين المهملة ، وفي رواية ابن عساكر « استغفروا » بغين معجمة وزيادة راء وهي رواية الإسماعيلي في المستخرج .

قوله ( فإنه كان يحب العفو ) فيه إشارة إلى أن الجزاء يقع من جنس العمل .

قوله ( قلب أبيك ) ترك أداة العطف إما لأنه بدل من أثبت أو استئناف .

قوله ( والنصح ) بالخفض عطفاً على الإسلام ، ويجوز نصبه عطفاً على مقدر ، أى شرط على الإسلام والنصيحة ، وفيه دليل على كمال شفقة الرسول صلى الله عليه وسلم .

قوله ( على هذا ) أى على ما ذكر .

قوله ( ورب هذا المسجد ) مشعر بأن خطبته كانت في المسجد ، ويجوز أن يكون أشار إلى جهة المسجد الحرام ، ويدل عليه رواية الطبراني بلفظ « ورب الكعبة » وذكر ذلك للتنبيه على شرف المقسم به ليكون أدعى للقبول .

قوله ( لناصح ) إشارة إلى أنه وفي بما بايع عليه الرسول ، وأن كلامه خالص عن الغرض .

قوله ( ونزل ) مشعر بأنه خطب على المنبر ، أو المراد قعد لأنه في مقابلة قوله : قام فحمد الله تعالى .

( فائدة ) : التقييد بالمسلم للأغلب ، وإلا فالنصح للكافر معتبر بأن يدعى إلى الإسلام ويشار عليه بالصواب إذا استشار . واختلف العلماء في البيع على بيعه ونحو ذلك فجزم أحمد أن ذلك يختص بالمسلمين واحتج بهذا الحديث .

( فائدة أخرى ) : ختم البخاري كتاب الإيمان بباب النصيحة مشيراً إلى أنه عمل بمقتضاه في الإرشاد

إلى العمل بالحديث الصحيح دون السقيم ، ثم ختمه بخطبة جرير المتضمنة لشرح حاله في تصنيفه فأوماً بقوله « فإنما يأتيكم الآن » إلى وجوب التمسك بالشرائع حتى يأتي من يقيمها ، إذ لا تزال طائفة منصورة ، وهم فقهاء أصحاب الحديث . وبقوله « استغفروا لأمركم » إلى طلب الدعاء له لعمله الفاضل . ثم ختم بقول « استغفر ونزل » فأشعر بختم الباب . ثم عقبه بكتاب العلم لما دل عليه حديث النصيحة أن معظمها يقع بالتعلم والتعليم .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الإيمان ومقدمته من بدء الوحي من الأحاديث المرفوعة على أحد وثمانين

حديثاً بالمكرر منها في بدء الوحي خمسة عشر ، وفي الإيمان ستة وستون ، المكرر منها ثلاثة وثلاثون ، منها في المتابعات بصيغة المتابعة أو التعليق اثنان وعشرون ، في بدء الوحي ثمانية ، وفي الإيمان أربعة عشر ، ومن الموصول المكرر ثمانية ، ومن التعليق الذي لم يوصل في مكان آخر ثلاثة ، وبقيّة ذلك وهي ثمانية وأربعون حديثاً موصولة بغير تكرير . وقد وافقه مسلم على تخريجها إلا سبعة وهي : الشعبي عن عبد الله بن عمرو في : المسلم والمهاجر ، والأعرج عن أبي هريرة في : حب الرسول صلى الله عليه وسلم ، وابن أبي صعصعة عن أبي سعيد في : الفرار من الفتن ، وأنس عن عبادة في ليلة القدر ، وسعيد عن أبي هريرة في : الدين يسر ، والأحنف عن أبي بكر في القاتل والمقتول ، وهشام عن أبيه عن عائشة في : أنا أعلمكم بالله . وجميع ما فيه من الموقوفات على الصحابة والتابعين ثلاثة عشر أثرًا معلقة ، غير أثر ابن الناطور فهو موصول . وكذا خطبة جرير التي ختم بها كتاب الإيمان . والله أعلم .



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب العلم

**باب فضل العلم، وقول الله عز وجل: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ وقوله: ﴿رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾**

**قوله ( كتاب العلم . بسم الله الرحمن الرحيم . باب فضل العلم )** هكذا في رواية الأصيلي وكريمة وغيرهما . وفي رواية أبي ذر تقديم البسملة ، وقد قدمنا توجيه ذلك في كتاب الإيمان . وليس في رواية المستمل لفظ باب ولا في رواية رفيقه لفظ كتاب العلم .

**( فائدة ) :** قال القاضي أبو بكر بن العربي : بدأ المصنف بالنظر في فضل العلم قبل النظر في حقيقته ، وذلك لاعتقاده أنه في نهاية الوضوح فلا يحتاج إلى تعريف ، أو لأن النظر في حقائق الأشياء ليس من فن الكتاب ، وكل من القدرين ظاهر ، لأن البخاري لم يضع كتابة لحدود الحقائق وتصورها ، بل هو جار على أساليب العرب القديمة ، فإنهم يبدوون بفضيلة المطلوب للتشويق إليه إذا كانت حقيقته مكشوفة معلومة . وقد أنكر ابن العربي في شرح الترمذي على من تصدى لتعريف العلم وقال : هو أيمن من أن يبين . قلت : وهذه طريقة الغزالي وشيخه الإمام أن العلم لا يحسد لوضوحه أو لعسره .

**قوله ( وقول الله عز وجل )** ضبطناه في الأصول بالرفع عطفاً على كتاب أو على الاستئناف .

**قوله ( يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات )** قيل في تفسيرها : يرفع الله المؤمن العالم على المؤمن غير العالم . ورفعة الدرجات تدل على الفضل ، إذ المراد به كثرة الثواب ، وبها ترتفع الدرجات ، ورفعتها تشمل المعنوية في الدنيا بعلو المنزلة وحسن الصيت ، والحسية في الآخرة بعلو المنزلة في الجنة . وفي صحيح مسلم عن نافع بن عبد الحارث الخزاعي - وكان عامل عمر على مكة - أنه لقيه بعسفان فقال له : من استخلفت ؟ فقال : استخلفت ابن أبنى مولى لنا . فقال عمر : استخلفت مولى ؟ قال : إنه قارئ لكتاب الله ، عالم بالفرائض . فقال عمر : أما إن نبيكم قد قال « إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين » . وعن زيد بن أسلم في قوله تعالى ﴿ نرفع درجات من نشاء ﴾ قال بالعلم .

**قوله ( وقوله عز وجل : رب زدني علماً )** واضح الدلالة في فضل العلم ، لأن الله تعالى لم يأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بطلب الازدياد من شيء إلا من العلم ، والمراد بالعلم الشرعي الذي يفيد معرفة ما يجب

على المكلف من أمر عباداته ومعاملاته ، والعلم بالله وصفاته ، وما يجب له من القيام بأمره ، وتنزيهه عن النقائص ، ومدار ذلك على التفسير والحديث والفقه ، وقد ضرب هذا الجامع الصحيح في كل من الأنواع الثلاثة بنصيب ، فرضى الله عن مصنفه ، وأعاننا على ما تصدينا له من توضيحه بمنه وكرمه . فإن قيل : لم لم يورد المصنف في هذا الباب شيئاً من الحديث ؟ فالجواب أنه إما أن يكون اكتفى بالآيتين الكريمتين ، وإما بيض له ليلحق فيه ما يناسبه فلم يتيسر ، وإما أورد فيه حديث ابن عمر الآتي بعد باب رفع العلم ويكون وضعه هناك من تصرف بعض الرواة ، وفيه نظر على ما سنبينه هناك إن شاء الله تعالى . ونقل الكرمانى عن بعض أهل الشام أن البخارى بوب الأبواب وترجم التراجم وكتب الأحاديث وربما بيض لبعضها ليلحقه . وعن بعض أهل العراق أنه تعمد بعد الترجمة عدم إيراد الحديث إشارة إلى أنه لم يثبت فيه شيء عنده على شرطه . قلت : والذي يظهر لى أن هذا محله حيث لا يورد فيه آية أو أثراً . أما إذا أورد آية أو أثراً فهو إشارة منه إلى ما ورد في تفسير تلك الآية ، وأنه لم يثبت فيه شيء على شرطه ، وما دلت عليه الآية كاف في الباب ، وإلى أن الأثر الوارد في ذلك يقوى به طريق المرفوع وإن لم يصل في القوة إلى شرطه . والأحاديث في فضل العلم كثيرة ، صحح مسلم منها حديث أبى هريرة رفعه « من التمس طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة » . ولم يخرج البخارى لأنه اختلف فيه على الأعمش ، والراجح أنه بينه وبين أبى صالح فيه واسطة . والله أعلم .

### باب من سئل علماً وهو مشغول في حديثه فأتم الحديث ثم أجاب السائل

٥٩- حدثنا محمد بن سنان قال نا فليح... ح .

[٥٩]

وحدثني إبراهيم بن المنذر قال نا محمد بن فليح قال نا أبى قال : حدثني هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبى هريرة قال : بينما رسول الله صلى الله عليه في مجلس يحدث القوم جاءه أعرابي فقال : متى الساعة ؟ فمضى رسول الله صلى الله عليه يحدثه . فقال بعض القوم : سمع ما قال فكره ما قال ، وقال بعضهم : بل لم يسمع . حتى إذا قضى حديثه قال : « أين أراه السائل عن الساعة ؟ » قال : ها أنا يا رسول الله . قال : « فإذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة » . قال : كيف إضاعتها ؟ قال : « إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة » .

[الحديث ٥٩ - طرفه في : ٦٤٩٦] .

قوله ( باب من سئل علماً وهو مشغول ) محصله التنبيه على أدب العالم والمتعلم ، أما العالم فلما تضمنه من ترك زجر السائل ، بل أدبه بالإعراض عنه أولاً حتى استوفى ما كان فيه ، ثم رجع إلى جوابه ففرق به لأنه من الأعراب وهم جفاة . وفيه العناية بجواب سؤال السائل ولو لم يكن السؤال متعيناً ولا الجواب ، وأما المتعلم فلما تضمنه من أدب السائل أن لا يسأل العالم وهو مشغول بغيره لأن حق الأول مقدم . ويؤخذ منه أخذ الدروس على السبق ، وكذلك الفتاوى والحكومات ونحوها . وفيه مراجعة العالم إذا لم يفهم ما يجيب به حتى

يتضح ، لقوله « كيف إضاعتها » ، وبوب عليه ابن حبان « إباحة إعفاء المسئول عن الإجابة على الفور » ولكن سياق القصة يدل على أن ذلك ليس على الإطلاق ، وفيه إشارة إلى أن العلم سؤال وجواب ، ومن ثم قيل حسن السؤال نصف العلم ، وقد أخذ بظاهر هذه القصة مالك وأحمد وغيرهما في الخطبة فقالوا : لا نقطع الخطبة لسؤال سائل ، بل إذا فرغ نجيته . وفصل الجمهور بين أن يقع ذلك في أثناء واجباتها فيؤخر الجواب ، أو في غير الواجبات فيجيب . والأولى حينئذ التفصيل ، فإن كان مما يهتم به في أمر الدين ، ولا سيما إن اختص بالسائل فيستحب لإجابته ثم يتم الخطبة ، وكذا بين الخطبة والصلاة ، وإن كان بخلاف ذلك فيؤخر ، وكذا قد يقع في أثناء الواجب ما يقتضي تقديم الجواب ، لكن إذا أجاب استأنف على الأصح ، ويؤخذ ذلك كله من اختلاف الأحاديث الواردة في ذلك ، فإن كان السؤال من الأمور التي ليست معرفتها على الفور مهمة فيؤخر كما في هذا الحديث ، ولا سيما إن كان ترك السؤال عن ذلك أولى . وقد وقع نظيره في الذي سأل عن الساعة وأقيمت الصلاة ، فلما فرغ من الصلاة قال : أين السائل ؟ فأجابه . أخرجه . وإن كان السائل به ضرورة ناجزة فتقدم لإجابته ، كما في حديث أبي رفاعه عند مسلم أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يخاطب : رجل غريب لا يدري دينه جاء يسأل عن دينه ، فترك خطبته وأتى بكرسي فقعد عليه فجعل يعلمه ، ثم أتى خطبته فأنتم آخرها . وكما في حديث سمرة عند أحمد أن أعرابياً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب . وكما في الصحيحين في قصة سالم لما دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يخاطب فقال له : أصليت ركعتين ؟ الحديث ، وسيأتي في الجمعة . وفي حديث أنس : كانت الصلاة تقام فيعرض الرجل فيحدث النبي صلى الله عليه وسلم حتى ربما نعس بعض القوم ، ثم يدخل في الصلاة ، وفي بعض طرقه وقوع ذلك بين الخطبة والصلاة

**قوله ( فليح )** بصيغة التصغير هو ابن سليمان أبو يحيى المدني ، من طبقة مالك وهو صدوق ، تكلم بعض الأئمة في حفظه ، ولم يخرج البخاري من حديثه في الأحكام إلا ما توبع عليه ، وأخرج له في المواعظ والآداب وما شاكلها طائفة من أفرادها وهذا منها . وإنما أورده عالياً عن فليح بواسطة محمد بن سنان فقط ثم أورده نازلاً بواسطة محمد بن فليح وإبراهيم بن المنذر عن محمد لأنه أورده في كتاب الرقاق عن محمد بن سنان فقط ، فأراد أن يعيد هنا طريقاً أخرى ، ولأجل نزولها قرنهما بالرواية الأخرى . وهلال بن علي يقال له هلال بن أبي ميمونة وهلال بن أبي هلال ، فقد يظن ثلاثة وهو واحد ، وهو من صغار التابعين ، وشيخه في هذا الحديث من أوساطهم .

**قوله ( يحدث )** هو خبر المبتدأ وحذف مفعوله الثاني لدلالة السياق عليه . والقوم الرجال . وقد يدخل فيه النساء تبعاً .

**قوله ( جاء أعرابي )** لم أقف على تسميته .

**قوله ( فضى )** أى استمر يحدثه ، كذا في رواية المستملى والحموي بزيادة هاء ، وليست في رواية الباقرين ، وإن ثبتت فالمعنى يحدث القوم الحديث الذي كان فيه وليس الضمير عائداً على الأعرابي .

**قوله ( فقال بعض القوم سمع ما قال )** إنما حصل لهم التردد في ذلك لما ظهر من عدم التفات النبي صلى

الله عليه وسلم إلى سؤاله وإصغائه نحوه ، ولكونه كان يكره السؤال عن هذه المسألة بخصوصها ، وقد تبين عدم انحصار ترك الجواب في الأمرين المذكورين ، بل احتمال كما تقدم أن يكون آخره ليكمل الحديث الذي هو فيه ، أو آخر جوابه ليوحى إليه به .

**قوله ( قال أين أراه السائل )** بالرفع على الحكاية ، وأراه بالضم أى أظنه ، والشك من محمد بن فليح . ورواه الحسن بن سفيان وغيره عن عثمان بن أبي شيبة عن يونس بن محمد عن فليح ولفظه « أين السائل » ولم يشك .

**قوله ( إذا وسد )** أى أسند ، وأصله من الوسادة ، وكان من شأن الأمير عندهم إذا جلس أن تنثى تحته وسادة ، فقوله وسد أى جعل له غير أهله وساداً ، فتكون إلى بمعنى اللام وأتى بها ليدل على تضمين معنى أسند . ولفظ محمد بن سنان في الرقاق « إذا أسند » وكذا رواه يونس بن محمد وغيره عن فليح . ومناسبة هذا المتن لكتاب العلم أن إسناده الأمر إلى غير أهله إنما يكون عند غلبة الجهل ورفع العلم ، وذلك من جملة الأشراف ومقتضاه أن العلم ما دام قائماً ففي الأمر فسحة . وكأن المصنف أشار إلى أن العلم إنما يؤخذ عن الأكابر ، تلميحاً لما روى عن أبي أمية الجمحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أشراف الساعة أن يلتمس العلم عند الأصاغر » وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث في الرقاق إن شاء الله تعالى .

### باب مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْعِلْمِ

[٦٠] ٦٠- حدثنا أبو النعمان عارم بن الفضل قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو قال : تخلف النبي صلى الله عليه عنا في سفرة سافرناها ، فأدركنا وقد أرهقنا الصلاة ونحن نتوضأ ، فجعلنا نمسح على أرجلنا ، فنادى بأعلى صوته : « ويل للأعقاب من النار » مرتين أو ثلاثاً .

[الحديث ٦٠- طرفاه في ٩٦، ١٦٣] .

**قوله ( باب من رفع صوته بالعلم . حدثنا أبو النعمان )** زاد الكشميني في رواية كريمة عنه : عارم بن الفضل ، وعارم لقب ، واسمه محمد كما تقدم في المقدمة .

**قوله ( ماهك )** بفتح الهاء وحكى كسرهما وهو غير منصرف عند الأكثرين للعلمية والعجمة ، ورواه الأصيلي منصرفاً فكانه لفظ فيه الوصف . واستدل المصنف على جواز رفع الصوت بالعلم بقوله « فنادى بأعلى صوته » وإنما يتم الاستدلال بذلك حيث تدعو الحاجة إليه لبعد أو كثرة جمع أو غير ذلك ، ويلحق بذلك ما إذا كان في موعظة كما ثبت ذلك في حديث جابر « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب وذكر الساعة اشتد غضبه وعلا صوته ... الحديث » أخرجه مسلم . ولأحمد من حديث النعمان في معناه وزاد « حتى لو أن رجلاً بالسوق لسمعه » واستدل به أيضاً على مشروعية إعادة الحديث ليفهم ، وسيأتى الكلام على مباحث المتن في كتاب الوضوء إن شاء الله تعالى . قال ابن رشيد : في هذا التبويب رمز من المصنف إلى أنه

يريد أن يبلغ الغاية في تدوين هذا الكتاب بأن يستفرغ وسعه في حسن ترتيبه ، وكذلك فعل رحمه الله تعالى .

### باب قول المحدث : حدثنا وأخبرنا

وقال الحميدي : كان عند ابن عينية حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت واحداً . قال ابن مسعود : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وهو الصادق المصدق . وقال شقيق عن عبد الله سمعت النبي صلى الله عليه كلمة . وقال حذيفة : حدثنا رسول الله حديثين . وقال أبو العالية : عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه فيما يرويه عن ربه . وقال أنس عن النبي صلى الله عليه يرويه عن ربه وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه يرويه عن ربكم .

**قوله ( باب قول المحدث حدثنا وأخبرنا وأنبأنا )** قال ابن رشيد : أشار بهذه الترجمة إلى أنه بنى كتابه على المسندات المرويات عن النبي صلى الله عليه وسلم . قلت : ومراده : هل هذه الألفاظ بمعنى واحد أم لا ؟ وإيراده قول ابن عينة دون غيره دال على أنه مختاره .

**قوله ( وقال الحميدي )** في رواية كريمة والأصيل « وقال لنا الحميدي » وكذا ذكره أبو نعيم في المستخرج ، فهو متصل . وسقط من رواية كريمة قوله « وأنبأنا » ومن رواية الأصيل قوله « أخبرنا » وثبت الجميع في رواية أبي ذر .

**قوله ( وقال ابن مسعود )** هذا التعليق طرف من الحديث المشهور في خلق الجنين ، وقد وصله المصنف في كتاب القدر ، ويأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال شقيق )** هو أبو وائل ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود ، سيأتي موصولاً أيضاً حيث ذكره المصنف في كتاب الجنائز ، ويأتي أيضاً حديث حذيفة في كتاب الرقاق . ومراده من هذه التعليقات أن الصحابي قال تارة « حدثنا » وتارة « سمعت » فدل على أنهم لم يفرقوا بين الصيغ . وأما أحاديث ابن عباس وأنس وأبي هريرة في رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه فقد وصلها في كتاب التوحيد ، وأراد بذكرها هنا التنبيه على العننة ، وأن حكمها الوصل عند ثبوت اللقي ، وأشار على ما ذكره ابن رشيد إلى أن رواية النبي صلى الله عليه وسلم إنما هي عن ربه سواء صرح الصحابي بذلك أم لا ، ويدل له حديث ابن عباس المذكور فإنه لم يقل فيه في بعض المواضع « عن ربه » ولكنه اختصار فيحتاج إلى التقدير . قلت : ويستفاد من الحكم بصحة ما كان ذلك سبيله صحة الاحتجاج بمراسيل الصحابة ، لأن الوساطة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين ربه فيما لم يكلمه به مثل ليلة الإسراء جبريل وهو مقبول قطعاً ، والوساطة بين الصحابي وبين النبي صلى الله عليه وسلم مقبول اتفاقاً وهو صحابي آخر ، وهذا في أحاديث الأحكام دون غيرها ، فإن بعض الصحابة ربما حملها عن بعض التابعين مثل كعب الأحبار .

**( تنبيه )** : أبو العالية المذكور هنا هو الرياحي بالياء الأخيرة ، واسمه رفيع بضم الراء . من زعم أنه

البراء بالراء الثقيلة فقد وهم ، فإن الحديث المذكور معروف برواية الرياحي دونه . فإن قيل : فن أين تظهر مناسبة حديث ابن عمر للترجمة ، ومحصل الترجمة التسوية بين صيغ الأداء الصريحة ، وليس ذلك بظاهر في الحديث المذكور ؟ فالجواب أن ذلك يستفاد من اختلاف ألفاظ الحديث المذكور ، ويظهر ذلك إذا اجتمع طرقه ، فإن لفظ رواية عبد الله بن دينار المذكور في الباب « فحدثوني ما هي » وفي رواية نافع عند المؤلف في التفسير « أخبروني » وفي رواية عند الإسماعيلي « أنبئوني » وفي رواية مالك عند المصنف في باب الحياء في العلم « حدثوني ما هي » وقال فيها « فقالوا أخبرنا بها » فدل ذلك على أن التحديث والإخبار والإنباء عندهم سواء ، وهذا لا خلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة ، ومن أصرح الأدلة فيه قوله تعالى ﴿ يومئذ نحدث أخبارها ﴾ وقوله تعالى ﴿ ولا ينبئك مثل خبير ﴾ . وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه الخلاف : فمنهم من استمر على أصل اللغة ، وهذا رأى الزهري ومالك وابن عيينة ويحيى القطان وأكثر الحجازيين والكوفيين ، وعليه استمر عمل المغاربة ، ورجحه ابن الحاجب في مختصره ، ونقل عن الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة . ومنهم من رأى إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه وتقييده حيث يقرأ عليه ، وهو مذهب إسحق بن راهويه والنسائي وابن حبان وابن منده وغيرهم ، ومنهم من رأى التفرقة بين الصيغ بحسب افتراق التحمل : فيخصون التحديث بما يلفظ به الشيخ ، والإخبار بما يقرأ عليه ، وهذا مذهب ابن جريج والأوزاعي والشافعي وابن وهب وجمهور أهل المشرق . ثم أحدث أتباعهم تفصيلاً آخر : فمن سمع وحده من لفظ الشيخ أفرد فقال « حدثني » ومن سمع مع غيره جمع ، ومن قرأ بنفسه على الشيخ أفرد فقال « أخبرني » ، ومن سمع بقراءة غيره جمع . وكذا خصصوا الإنباء بالإجازة التي يشافه بها الشيخ من يجيزه ، وكل هذا مستحسن وليس بواجب عندهم ، وإنما أرادوا التمييز بين أحوال التحمل . وظن بعضهم أن ذلك على سبيل الوجوب : فتكلفوا في الاحتجاج له وعليه بما لا طائل تحته . نعم يحتاج المتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور لئلا يختلط ، لأنه صار حقيقة عرفية عندهم ، فن تجاوز عنها احتاج إلى الإتيان بقرينة تدل على مراده ، وإلا فلا يؤمن اختلاط المسموع بالجاز بعد تقرير الاصطلاح ، فيحمل ما يرد من ألفاظ المتقدمين على محمل واحد بخلاف المتأخرين .

[٦١] ٦١- حدثني قتيبة قال نا إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها ، وإنها مثل المسلم ، فحدثوني ما هي ؟ » فوقع الناس في شجر البوادي . قال عبد الله : ووقع في نفسي أنها النخلة ، فاستحييت . ثم قالوا : حدثنا ما هي يا رسول الله ؟ قال : « هي النخلة » .

[الحديث ٦١- أطرافه في : ٦٢ ، ٧٢ ، ١٣١ ، ٢٢٠٩ ، ٤٦٩٨ ، ٥٤٤٤ ، ٥٤٤٨ ، ٦١٢٢ ، ٦١٤٤ .]

قوله ( إن من الشجر شجرة ) زاد في رواية مجاهد عند المصنف في « باب الفهم في العلم » قال : صحبت ابن عمر إلى المدينة فقال « كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فأق بجمار وقال : إن من الشجر » . وله عنه في البيوع « كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو يأكل جماراً » .

**قوله ( لا يسقط ورقها ، وإنها مثل المسلم )** كذا في رواية أبي ذر بكسر ميم مثل وإسكان المثناة ، وفي رواية الأصيل وكريمة بفتحها وهما بمعنى ، قال الجوهرى : مثله ومثله كلمة تسوية كما يقال شبهه وشبهه : منى ، قال : والمثل بالتحريك أيضاً ما يضرب من الأمثال . انتهى . ووجه الشبه بين النخلة والمسلم من جهة عدم سقوط الورق ما رواه الحارث بن أبي أسامة في هذا الحديث من وجه آخر عن ابن عمر ولفظه « قال : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال : إن مثل المؤمن كمثل شجرة لا تسقط لها أئمة ، أندرون ما هي ؟ قالوا : لا . قال : هي النخلة ، لا تسقط لها أئمة ، ولا تسقط لمؤمن دعوة » . ووقع عند المصنف في الأطعمة من طريق الأعمش قال : حدثني مجاهد عن ابن عمر قال « بينا نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أتى بجمار ، فقال : إن من الشجر لما بركته كبركة المسلم » وهذا أعم من الذى قبله ، وبركة النخلة موجودة في جميع أجزائها ، مستمرة في جميع أحوالها ، فمن حين تطلع إلى أن تيبس تؤكل أنواعاً ، ثم بعد ذلك ينفع بجميع أجزائها ، حتى النوى في علف الدواب والليف في الحبال وغير ذلك مما لا يخفى ، وكذلك بركة المسلم عامة في جميع الأحوال ، ونفعه مستمر له ولغيره حتى بعد موته . ووقع عند المصنف في التفسير من طريق نافع عن ابن عمر قال « كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أخبروني بشجرة كالرجل المسلم لا يتحات ورقها ولا ولا ولا » كذا ذكر الننى ثلاث مرات على طريق الاكتفاء ، فقليل في تفسيره : ولا ينقطع ثمرها ولا يعدم فيؤها ولا يبطل نفعها . ووقع في رواية مسلم ذكر الننى مرة واحدة فظن إبراهيم بن سفيان الراوى عنه أنه متعلق بما بعده وهو قوله « تؤتى أكلها » فاستشكله وقال : لعل « لا » زائدة ولعله « وتؤتى أكلها » ، وليس كما ظن ، بل معمول الننى محذوف على سبيل الاكتفاء كما بيناه . وقوله « تؤتى » ابتداء كلام على سبيل التفسير لما تقدم . ووقع عند الإسماعيلي بتقديم « تؤتى أكلها كل حين » على قوله « لا يتحات ورقها » فسلم من الإشكال .

**قوله ( فوق الناس )** أى ذهبت أفكارهم في أشجار البادية ، فجعل كل منهم يفسرها بنوع من الأنواع وذهلوا عن النخلة ، يقال وقع الطائر على الشجرة إذا نزل عليها .

**قوله ( قال عبد الله )** هو ابن عمر الراوى .

**قوله ( ووقع في نفسى )** بين أبو عوانة في صحيحه من طريق مجاهد عن ابن عمر وجه ذلك قال : فظننت أنها النخلة من أجل الجمار الذى أتى به ، وفيه إشارة إلى أن الملغز له ينبغى أن يتفطن لقرائن الأحوال الواقعة عند السؤال ، وأن الملغز ينبغى له أن لا يبالغ في التعمية بحيث لا يجعل للملغز باباً يدخل منه ، بل كلما قرب منه كان أوقع في نفس سامعه .

**قوله ( فاستحييت )** ، زاد في رواية مجاهد في « باب الفهم في العلم » ، فأردت أن أقول هي النخلة فإذا أنا أصغر القوم . وله في الأطعمة : فإذا أنا عاشر عشرة أنا أحدثهم . وفي رواية نافع : ورأيت أبا بكر وعمر لا يتكلمان فكرهت أن أتكلم ، فلما قلنا قلت لعمر : يا أبتاه . وفي رواية مالك عن عبد الله بن دينار عند المؤلف في « باب الحياء في العلم » قال عبد الله : فحدثت أبى بما وقع في نفسى فقال : لأن تكون قلتها أحب إلى من أن يكون لى كذا وكذا . زاد ابن حبان في صحيحه : أحسبه قال : حمر النعم . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم امتحان العالم أذهان الطلبة بما يخفى مع بيانه لهم إن لم يفهموه . وأما ما رواه أبو داود من

حديث معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الأغلوطات - قال الأوزاعي أحد رواة : هي صعاب المسائل - فإن ذلك محمول على ما لا نفع فيه ، أو ما خرج على سبيل تعنت المستول أو تعجيزه ، وفيه التحريض على الفهم في العلم ، وقد بوب عليه المؤلف « باب الفهم في العلم » . وفيه استحباب الحياء ما لم يؤد إلى تفويت مصلحة ، ولهذا تمنى عمر أن يكون ابنه لم يسكت ، وقد بوب عليه المؤلف في العلم وفي الأدب ، وفيه دليل على بركة النخلة وما تثمره ، وقد بوب عليه المصنف أيضاً . وفيه دليل على أن بيع الجمار جائز ، لأن كل ما جاز أكله جاز بيعه ، ولهذا بوب عليه المؤلف في البيوع . وتعقبه ابن بطل لكونه من المجمع عليه ، وأجيب بأن ذلك لا يمنع من التنبيه عليه لأنه أوردته عقب حديث النهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، فكأنه يقول : لعل متخيلاً يتخيل أن هذا من ذاك ، وليس كذلك . وفيه دليل على جواز تجبير النخل ، وقد بوب عليه في الأطعمة لثلا يظن أن ذلك من باب إضاعة المال . وأوردته في تفسير قوله تعالى ﴿ ضرب الله مثلاً كلمة طيبة ﴾ إشارة منه إلى أن المراد بالشجرة النخلة . وقد ورد صريحاً فيما رواه البزار من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال : قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر هذه الآية فقال : أتندرون ما هي ؟ قال ابن عمر : لم يخف على أنها النخلة ، فنعني أن أتكلم مكان سني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « هي النخلة » . ويجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم أتى بالجمار فشرع في أكله تالياً للآية قائلاً : إن من الشجر شجرة إلى آخره . ووقع عند ابن حبان من رواية عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من يخبرني عن شجرة مثلها مثل المؤمن ، أصلها ثابت وفرعها في السماء ؟ فذكر الحديث . وهو يؤيد رواية البزار . قال القرطبي : فوقع التشبيه بينهما من جهة أن أصل دين المسلم ثابت ، وأن ما يصدر عنه من العلوم والخير قوت للأرواح مستطاب ، وأنه لا يزال مستوراً بدينه ، وأنه ينتفع بكل ما يصدر عنه حياً وميتاً ، انتهى . وقال غيره : والمراد بكون فرع المؤمن في السماء رفع عمله وقبوله ، وروى البزار أيضاً من طريق سفيان بن حسين عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مثل المؤمن مثل النخلة ، ما أتاك منها نفعك » هكذا أوردته مختصراً وإسناده صحيح ، وقد أفصح بالمقصود بأوجز عبارة . وأما من زعم أن موقع التشبيه بين المسلم والنخلة من جهة كون النخلة إذا قطع رأسها ماتت ، أو لأنها لا تحمل حتى تلحق ، أو لأنها تموت إذا غرقت ، أو لأن لطلعها رائحة منى الآدمي ، أو لأنها تعشق ، أو لأنها تشرب من أعلاها ، فكلها أوجه ضعيفة ، لأن جميع ذلك من المشابهات مشتركة في الآدميين لا يختص بالمسلم ، وأضعف من ذلك قول من زعم أن ذلك لكونها خلقت من فضلة طين آدم ، فإن الحديث في ذلك لم يثبت ، والله أعلم . وفيه ضرب الأمثال والأشباه لزيادة الإفهام ، وتصوير المعاني لترسخ في الذهن ، ولتحديد الفكر في النظر في حكم الحادثة . وفيه إشارة إلى أن تشبيه الشيء بالشيء لا يلزم أن يكون نظيره من جميع وجوهه ، فإن المؤمن لا يماثل شيء من الجمادات ولا يعادله . وفيه توقيف الكبير ، وتقديم الصغير أباه في القول ، وأنه لا يبادره بما فهمه وإن ظن أنه الصواب . وفيه أن العالم الكبير قد يخفى عليه بعض ما يدركه من هو دونه ، لأن العلم مواهب ، والله يؤتي فضله من يشاء . واستدل به مالك على أن الخواطر التي تقع في القلب من محبة الثناء على أعمال الخير لا يقدح فيها إذا كان أصلها الله ، وذلك مستفاد من تمنى عمر المذكور ، ووجه تمنى عمر رضى الله عنه ما طبع الإنسان عليه من محبة الخير



لنفسه ولولده ، ولتظهر فضيلة الولد في الفهم من صغره ، وليزداد من النبي صلى الله عليه وسلم حظوة ، ولعله كان يرجو أن يدعو له إذ ذاك بالزيادة في الفهم . وفيه الإشارة إلى حقارة الدنيا في عين عمر لأنه قابل فهم ابنه لمسألة واحدة بحمر النعم مع عظم مقدارها وغلاء ثمنها .

( فائدة ) : قال البزار في مسنده : ولم يرو هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا السياق إلا ابن عمر وحده ، ولما ذكره الترمذی قال : وفي الباب عن أبي هريرة وأشار بذلك إلى حديث مختصر لأبي هريرة أورده عبد بن حميد في تفسيره لفظه « مثل المؤمن مثل النخلة » ، وعند الترمذی أيضاً والنسائي وابن حبان من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ ﴿ ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة ﴾ قال « هي النخلة » نفرد برفعه حماد بن سلمة ، وقد تقدم أن في رواية مجاهد عن ابن عمر أنه كان عاشر عشرة ، فاستفدنا من مجموع ما ذكرناه أن منهم أبا بكر وعمر وابن عمر ، وأبا هريرة وأنس بن مالك إن كانوا سمعوا ما رواه من هذا الحديث في ذلك المجلس . والله تعالى أعلم .

### ب) طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم

٦٢- حدثنا خالد بن مخلد قال نا سليمان قال نا عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : « إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وإنها مثل المسلم ، حدثوني ما هي ؟ » قال فوق الناس في شجر البوادي . قال عبد الله : فوق في نفسي أنها النخلة فاستحييت . ثم قالوا : حدثنا يا رسول الله ما هي ؟ قال : « هي النخلة » . [٦٢]

قوله ( باب طرح الإمام المسألة ) أورد فيه حديث ابن عمر المذكور بلفظ قريب من لفظ الذي قبله ، وإنما أورده بإسناد آخر إثباتاً لابتداء فائدة تدفع اعتراض من يدعى عليه التكرار بلا فائدة . وأما دعوى الكرماني أنه لمراعاة صنيع مشايخه في تراجم مصنفاتهم ، وأن رواية قتبية هنا كانت في بيان معنى التحديث والإخبار ، ورواية خالد كانت في بيان طرح الإمام المسألة ، فذكر الحديث في كل موضع عن شيخه الذي روى له الحديث لذلك الأمر ، فإنها غير مقبولة ، ولم نجد عن أحد ممن عرف حال البخاري وسعة علمه وجودة تصرفه حكى أنه كان يقلد في التراجم ، ولو كان كذلك لم يكن له مزية على غيره . وقد توارد النقل عن كثير من الأئمة أن من جملة ما امتاز به كتاب البخاري دقة نظره في تصرفه في تراجم أبوابه . والذي ادعاه الكرماني يقتضي أنه لا مزية له في ذلك لأنه مقلد فيه لمشايخه . ووراء ذلك أن كلا من قتبية وخالد بن مخلد لم يذكر لأحد منهما من صنف في بيان حالهما أن له تصنيفاً على الأبواب فضلاً عن التدقيق في التراجم . وقد أعاد الكرماني هذا الكلام في شرحه فزاراً ، ولم أجده له سلفاً في ذلك . والله المستعان . ورواه عن عبد الله بن دينار سليمان هو ابن بلال المدني الفقيه المشهور ، ولم أجده من روايته إلا عند البخاري ، ولم يقع لأحد ممن استخرج عليه حتى أن أبا نعيم إنما أورده في المستخرج من طريق الثوري عن البخاري نفسه . وقد وجدته من رواية خالد ابن مخلد الراوى عن سليمان المذكور أخرجه أبو عوانة في صحيحه ، لكنه قال « عن مالك » بدل سليمان بن بلال ، فإن كان محفوظاً فلخالد فيه شيخان . وقد وقع التصريح بسماع عبد الله بن دينار له من عبد الله بن عمر عند مسلم وغيره .

### باب القراءة والعرض على المحدث

ورأى الحسن والشوري ومالك القراءة جائزة، واحتج بعضهم في القراءة على العالم بحديث ضمام بن ثعلبة قال للنبي صلى الله عليه : آله أمرك أن تُصلي الصلاة؟ قال: «نعم». قال: فهذه قراءة على النبي صلى الله عليه، أخبر ضمام قومه بذلك فأجازوه. واحتج مالك بالصك يُقرأ على القوم فيقولون: أشهدنا فلان، ويُقرأ على المقرئ فيقول القارئ: أقراني فلان.

حدثنا محمد بن سلام قال نا محمد بن الحسن الواسطي عن عوف عن الحسن قال: لا بأس بالقراءة على العالم.

وحدثنا عبيد الله بن موسى عن سُفيان قال: إذا قُرئ على المحدث فلا بأس أن يقول: حدثني.

وسمعت أبا عاصم يقول عن مالك وسُفيان: القراءة على العالم وقراءته سواء.

٦٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال: نا الليث عن سعيد المقبري عن شريك بن عبد الله [٦٣] ابن أبي نمر أنه سمع أنس بن مالك يقول: بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه في المسجد دخل رجل على جمل فأناخه في المسجد ثم عقله، ثم قال لهم: أيكم محمد؟ - والنبي صلى الله عليه متكى بين ظهرانيهم - فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكى، فقال له الرجل: ابن عبد المطلب. فقال له النبي صلى الله عليه: «قد أجبتك» فقال الرجل للنبي صلى الله عليه: إني سائلك فمشدد عليك في المسألة، فلا تجد علي في نفسك. فقال: «سل عما بدا لك». فقال: أسألك بربك ورب من قبلك، آله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال: «اللهم نعم». قال: أنشدك بالله، آله أمرك أن نصلي الصلاة الخمس في اليوم واللييلة؟ قال: «اللهم نعم». قال: أنشدك بالله، آله أمرك أن نصوم هذا الشهر من السنة؟ قال: «اللهم نعم». قال: أنشدك بالله، آله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا؟ فقال النبي صلى الله عليه: «اللهم نعم». فقال الرجل: آمنت بما جئت به، وأنا رسول من ورائي من قومي، وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر.

رواه موسى وعلي بن عبد الحميد عن سليمان عن ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه بهذا.

قوله (باب القراءة والعرض على المحدث) إنما غاير بينهما بالعطف لما بينهما من العموم والخصوص،

لأن الطالب إذا قرأ كان أعم من العرض وغيره ، ولا يقع العرض إلا بالقراءة لأن العرض عبارة عما يعارض به الطالب أصل شيخه معه أو مع غيره بحضرته فهو أخص من القراءة . وتوسع فيه بعضهم فأطلقه على ما إذا أحضر الأصل لشيخه فنظر فيه وعرف صحته وأذن له أن يرويه عنه من غير أن يحدثه به أو يقرأه الطالب عليه والحق أن هذا يسمى عرض المناولة بالتحديد لا الإطلاق . وقد كان بعض السلف لا يعتدون إلا بما سمعوه من ألفاظ المشايخ دون ما يقرأ عليهم ، ولهذا يوب البخارى على جوازه وأورد فيه قول الحسن — وهو البصرى — لا بأس بالقراءة على العالم . ثم أسنده إليه بعد أن علقه وكذا ذكر عن سفيان الثوري ومالك موصولاً أنهما سويان بين السماع من العالم والقراءة عليه . وقوله « جائزاً » وقع في رواية أبي ذر « جائزة » أى القراءة ، لأن السماع لا نزاع فيه .

**قوله ( واحتج بعضهم )** المحتج بذلك هو الحميدى شيخ البخارى قاله في كتاب النوادر له ، كذا قال بعض من أدركته وتبعته في المقلمة ، ثم ظهر لى خلافه وأن قائل ذلك أبو سعيد الحداد ، أخرجه البيهقى في المعركة من طريق ابن خزيمة قال : سمعت محمد بن إسماعيل البخارى يقول : قال أبو سعيد الحداد : عندي خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في القراءة على العالم ، فقيل له ، فقال : قصة ضمام بن ثعلبة . قال : آله أمرك بهذا ؟ قال نعم . انتهى . وليس في المتن الذى ساقه البخارى بعد من حديث أنس في قصة ضمام أن ضماماً أخبر قومه بذلك ، وإنما وقع ذلك من طريق أخرى ذكرها أحمد وغيره من طريق ابن إسحق قال : حدثني محمد بن الوليد بن نوفع عن كريب عن ابن عباس قال : بعث بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة ، فذكر الحديث بطوله ، وفي آخره أن ضماماً قال لقومه عندما رجع إليهم « إن الله قد بعث رسولا وأنزل عليه كتاباً ، وقد جعلكم من عنده بما أمركم به ونهاكم عنه » قال : فوالله ما أسمى من ذلك اليوم وفي حاضره رجل ولا امرأة إلا مسلماً . فعنى قول البخارى « فأجازوه » أى قبلوه منه ، ولم يقصد الإجازة المصطلحة بين أهل الحديث .

**قوله ( واحتج مالك بالصك )** قال الجوهري : الصك — يعنى بالفتح — الكتاب ، فارسي معرب . والجمع صكاك وصكوك . والمراد هنا المكتوب الذى يكتب فيه لإقرار المقر ، لأنه إذا قرئ عليه فقال « نعم » ساغت الشهادة عليه به وإن لم يتلفظ هو بما فيه ، فكذلك إذا قرئ على العالم فأقر به صح أن يروى عنه . وأما قياس مالك قراءة الحديث على قراءة القرآن فرواه الخطيب في الكفاية من طريق ابن وهب قال : سمعت مالكا ، ومثله عن الكتب التى تعرض عليه أيقول الرجل : حدثني ؟ قال : نعم ، كذلك القرآن . أليس الرجل يقرأ على الرجل فيقول : أقرأني فلان ؟ وروى الحاكم في علوم الحديث من طريق مطرف قال : سمعت مالكا سبع عشرة سنة ، فما رأيته قرأ الموطأ على أحد ، بل يقرعون عليه . قال : وسمعت بأبى أشد الإباء على من يقول : لا يميزه إلا السماع من لفظ الشيخ ، ويقول : كيف لا يميزك هذا في الحديث ، ويميزك في القرآن ، والقرآن أعظم ؟ قلت : وقد انقرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزى ، وإنما كان يقوله بعض المتشددین من أهل العراق ، فروى الخطيب عن إبراهيم بن سعد قال : لا تدعون تنطعمكم يا أهل العراق ، العرض مثل السماع . وبالغ بعض المدنيين وغيرهم في مخالفتهم فقالوا : إن القراءة على الشيخ أرفع من السماع من لفظه ، ونقله الدارقطنى في غرائب مالك عنه ، ونقله الخطيب بأسانيد صحيحة عن شعبة وابن أبي ذئب

ويحيى القطان واعتلوا بأن الشيخ لو سها لم يتهياً للطالب الرد عليه . وعن أبي عبيد قال : القراءة على أثبت وأفهم لي من أن أتولى القراءة أنا . والمعروف عن مالك كما نقله المصنف عنه وعن سفيان - وهو الثوري - أنهما سواء ، والمشهور الذي عليه الجمهور أن السماع من لفظ الشيخ أرفع رتبة من القراءة عليه . ما لم يعرض عارض يصير القراءة عليه أولى ، ومن ثم كان السماع من لفظه في الإملاء أرفع الدرجات لما يلزم منه من تحرز الشيخ والطالب . والله أعلم .

**قوله ( عن الحسن قال : لا بأس بالقراءة على العالم )** هذا الأثر رواه الخطيب أم سياقاً مما هنا ، فأخرج من طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن الحسن الواسطي عن عوف الأعرابي أن رجلاً سأل الحسن فقال : يا أبا سعيد منزلي بعيد ، والاختلاف يشق عليّ ، فإن لم تكن ترى بالقراءة بأساً قرأت عليك . قال : ما أبالي قرأتُ عليك أو قرأتَ علي . قال : فأقول حدثني الحسن ؟ قال : نعم ، قل حدثني الحسن . ورواه أبو الفضل السليمانى في كتاب الحث على طلب الحديث من طريق سهل بن المتوكل قال : حدثنا محمد بن سلام ، بلفظ « قلنا للحسن : هذه الكتب التي تقرأ عليك إيش نقول فيها ؟ قال : قولوا : حدثنا الحسن » .

**قوله ( الليث عن سعيد )** في رواية الإسماعيلي من طريق يونس بن محمد عن الليث حدثني سعيد ، وكنا لابن منده من طريق ابن وهب عن الليث ، وفي هذا دليل على أن رواية النسائي من طريق يعقوب بن إبراهيم ابن سعد عن الليث قال : حدثني محمد بن عجلان وغيره عن سعيد موهومة معودة من المزيد في متصل الأسانيد ، أو يحمل على أن الليث سمعه عن سعيد بواسطة ثم لقيه فحدثه به . وفيه اختلاف آخر أخرجه النسائي والبقوى من طريق الحارث بن عمير عن عبيد الله بن عمر ، وذكره ابن منده من طريق الضحاك بن عثمان كلاهما عن سعيد عن أبي هريرة ، ولم يقدح هذا الاختلاف فيه عند البخارى لأن الليث أثبتهم في سعيد المقبرى مع احتمال أن يكون لسعيد فيه شيخان ، لكن ترجح رواية الليث بأن المقبرى عن أبي هريرة جادة مألوفة فلا يعدل عنها إلى غيرها إلا من كان ضابطاً مثبتاً ، ومن ثم قال ابن أبي حاتم عن أبيه : رواية الضحاك وهم . وقال الدارقطني في العلل : رواه عبيد الله بن عمر وأخوه عبد الله والضحاك بن عثمان عن المقبرى عن أبي هريرة ووهما فيه والقول قول الليث . أما مسلم فلم يخرج من هذا الوجه ، بل أخرجه من طريق سليمان ابن المغيرة عن ثابت عن أنس ، وقد أشار إليها المصنف عقب هذه الطريق . وما فر منه مسلم وقع في نظيره ، فإن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت وقد روى هذا الحديث عن ثابت فأرسله ، ورجح الدارقطني رواية حماد .

**قوله ( ابن أبي نمر )** هو بفتح النون وكسر الميم ، لا يعرف اسمه ، ذكره ابن سعد في الصحابة ، وأخرج له ابن السكن حديثاً ، وأغفله ابن الأثير تبعاً لأصوله .

**قوله ( في المسجد )** أى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( ورسول الله صلى الله عليه وسلم متكئ )** فيه جواز اتكاء الإمام بين أتباعه ، وفيه ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه من ترك التكبر لقوله بين ظهرانيهم ، وهى بفتح النون أى بينهم ، وزيد لفظ الظهر ليدل على أن ظهوراً منهم قدماه وظهرأ وراه ، فهو محفوف بهم من جانبيه ، والألف والنون فيه

للتأكيد قاله صاحب الفائق . ووقع في رواية موسى بن إسماعيل الآتي ذكرها آخر هذا الحديث في أوله « عن أنس قال : نهينا في القرآن أن نسأل النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع ، فجاء رجل » وكان أنساً أشار إلى آية المائدة ، وسيأتي بسط القول فيها في التفسير إن شاء الله تعالى .

**قوله ( دخل )** زاد الأصيل قبلها « إذ » .

**قوله ( ثم عقله )** بتخفيف القاف أى شد على ساق الجمل — بعد أن ثنى ركبته — حبلاً .

**قوله ( في المسجد )** استنبط منه ابن بطلال وغيره طهارة أبوال الإبل وأروائها ، إذ لا يؤمن ذلك منه مدة كونه في المسجد ، ولم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم ، ودلالته غير واضحة ، وإنما فيه مجرد احتمال ، ويدفعه رواية أبي نعيم « أقبل على بعير له حتى أتى المسجد فأناخه ثم عقله » فدخل المسجد فهذا السياق يدل على أنه ما دخل به المسجد ، وأصرح منه رواية ابن عباس عند أحمد والحاكم ولفظها « فأناخ بعيره على باب المسجد فعقله ثم دخل » ، فعلى هذا في رواية أنس مجاز الحذف ، والتقدير : فأناخه في ساحة المسجد ، أو نحو ذلك . .

**قوله ( الأبيض )** أى المشرب بحمرة كما في رواية الحارث بن عمير « الأمغر » أى بالغين المعجمة . قال حمزة بن الحارث : هو الأبيض المشرب بحمرة . ويؤيده ما يأتي في صفته صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن أبيض ولا آدم ، أى لم يكن أبيض صرفاً .

**قوله ( أجبتك )** أى سمعتك ، والمراد إنشاء الإجابة ، أو نزل تقريره للصحابة في الإعلام عنه منزلة النطق ، وهذا لا يتق بمراد المصنف . وقد قيل إنما لم يقل له نعم لأنه لم يخاطبه بما يليق بمنزلة من التعظيم ، لا سيما مع قوله تعالى « لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً » والعذر عنه — إن قلنا إنه قدم مسلماً — أنه لم يبلغه النهي ، وكانت فيه بقية من جفاء الأعراب ، وقد ظهرت بعد ذلك في قوله « فشدد عليك في المسألة » وفي قوله في رواية ثابت « وزعم رسولك أنك تزعم » ولهذا وقع في أول رواية ثابت عن أنس « كنا نهينا في القرآن أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء ، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع » زاد أبو عوانة في صحيحه « وكانوا أجراً على ذلك منا » يعنى أن الصحابة واقفون عند النهي ، وأولئك يعذرون بالجهل ، وتمنوه عاقلاً ليكون عارفاً بما يسأل عنه . وظهر عقل ضمام في تقديمه الاعتذار بين يدي مسأله لظنه أنه لا يصل إلى مقصوده إلا بتلك المخاطبة . وفي رواية ثابت من الزيادة أنه سأله « من رفع السماء وبسط الأرض ؟ » وغير ذلك من المصنوعات ، ثم أقسم عليه به أن يصدقه عما يسأل عنه ، وكرر القسم في كل مسألة تأكيداً وتقريراً للأمر ، ثم صرح بالتصديق ، فكل ذلك دليل على حسن تصرفه وتمكن عقله ، ولهذا قال عمر في رواية أبي هريرة « ما رأيت أحداً أحسن مسألة ولا أوجز من ضمام » .

**قوله ( ابن عبد المطلب )** بفتح النون على النداء . وفي رواية الكشميهني « يا ابن » بإثبات حرف النداء .

**قوله ( فلا نجد )** أى لا نغضب . ومادة « وجد » متحدة الماضي والمضارع مختلفة المصادر ، بحسب اختلاف المعاني يقال في الغضب : موجدة وفي المطلوب : وجوداً وفي الضالة : وجداناً وفي الحب : وجداً

بافتح وفي المال وُجدا بالضم وفي الغنى : جده بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الأشهر في جميع ذلك ، وقالوا أيضاً في المكتوب : وجادة وهي مولدة .

**قوله ( أنشدك )** بفتح الهززة وضم المعجمة وأصله من النشيد ، وهو رفع الصوت ، والمعنى سألتك رافعاً نشيدتي قاله البغوي في شرح السنة . وقال الجوهرى : نشدتك بالله أى سألتك بالله ، كأنك ذكرته فنشد أى تذكر .

**قوله ( الله )** بالمد في المواضع كلها .

**قوله ( اللهم نعم )** الجواب حصل بنعم ، وإنما ذكر اللهم تبركاً بها ، وكأنه استشهد بالله في ذلك تأكيداً لصدقه . ووقع في رواية موسى « فقال : صدقت . قال : فمن خلق السماء ؟ قال الله . قال : فمن خلق الأرض والجبال ؟ قال : الله . قال : فمن جعل فيها المنافع ؟ قال : الله . قال : فبالذى خلق السماء وخلق الأرض ونصب الجبال وجعل فيها المنافع ، آله أرسلك ؟ قال : نعم . وكذا هو في رواية مسلم .

**قوله ( أن تصل )** بناء المخاطب فيه وفيما بعده . ووقع عند الأصيلي بالنون فيها . قال القاضي عياض : هو أوجه . ويؤيده رواية ثابت بلفظ « إن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا » وساق البقية كذلك . وتوجيه الأول أن كل ما وجب عليه وجب على أمته حتى يقوم دليل الاختصاص . ووقع في رواية الكشميهني والسرخسي « الصلاة الخمس » بالإفراد على إرادة الجنس .

**قوله ( أن تأخذ هذه الصدقة )** قال ابن التين : فيه دليل على أن المرء لا يفرق صدقته بنفسه . قلت : وفيه نظر . وقوله « على فقرائنا » خرج مخرج الأغلب لأنهم معظم أهل الصدقة .

**قوله ( آمنت بما جئت به )** يحتمل أن يكون إخباراً وهو اختيار البخارى ، ورجحه القاضي عياض ، وأنه حضر بعد إسلامه مستثبناً من الرسول صلى الله عليه وسلم ما أخبره به رسوله إليهم ، لأنه قال في حديث ثابت عن أنس عند مسلم وغيره « فإن رسولك زعم » وقال في رواية كريب عن ابن عباس عند الطبراني « أتتنا كتبك وأتتنا رسلك » واستنبط منه الحاكم أصل طلب علو الإسناد لأنه سمع ذلك من الرسول وآمن وصدق ، ولكنه أراد أن يسمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم مشافهة ، ويحتمل أن يكون قوله « آمنت » إنشاء ، ورجحه القرطبي لقوله « زعم » قال : والزعم القول الذى لا يوثق به ، قاله ابن السكيت وغيره . قلت : وفيه نظر ، لأن الزعم يطلق على القول المحقق أيضاً كما نقله أبو عمر الزاهد في شرح فصيح شيخه ثعلب ، وأكثر سيبويه من قوله « زعم الخليل » في مقام الاحتجاج ، وقد أشرنا إلى ذلك في حديث أبي سفيان في بدء الوحي . وأما تبويب أبي داود عليه « باب المشرك يدخل المسجد » فليس مصيراً منه إلى أن ضاماً قدم مشركاً بل وجهه أنهم تركوا شخصاً قادماً يدخل المسجد من غير استئصال . وما يؤيد أن قوله « آمنت » إخبار أنه لم يسأل عن دليل التوحيد ، بل عن عموم الرسالة وعن شرائع الإسلام ، ولو كان إنشاء لكان طلب معجزة توجب له التصديق ، قاله الكرماني . وعكسه القرطبي فاستدل به على صحة إيمان المقلد للرسول ولو لم تظهر له معجزة . وكذا أشار إليه ابن الصلاح . والله أعلم .

( تنبيه ) : لم يذكر الحج في رواية شريك هذه ، وقد ذكره مسلم وغيره فقال موسى في روايته

« وإن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ؟ قال : صدق » وأخرجه مسلم أيضاً وهو في حديث أبي هريرة وابن عباس أيضاً . وأغرب ابن التين فقال : إنما لم يذكره لأنه لم يكن فرض . وكأن الحامل له على ذلك ما جزم به الواقدي ومحمد بن حبيب أن قدوم ضمام كان سنة خمس فيكون قبل فرض الحج ، لكنه غلط من أوجه : أحدها أن في رواية مسلم أن قدومه كان بعد نزول النهي في القرآن عن سؤال الرسول ، وآية النهي في المائدة ونزولها متأخر جداً . ثانيها أن إرسال الرسل إلى الدعاء إلى الإسلام إنما كان ابتداءً بعد الحديبية ، ومعظمه بعد فتح مكة . ثالثها أن في القصة أن قومه أوفدوه ، وإنما كان معظم الوفود بعد فتح مكة . رابعها في حديث ابن عباس أن قومه أطاعوه ودخلوا في الإسلام بعد رجوعه إليهم ، ولم يدخل بنو سعد - وهو ابن بكر بن هوازن - في الإسلام إلا بعد وقعة حنين وكانت في شوال سنة ثمان كما سيأتي مشروحاً في مكانه إن شاء الله تعالى . فالصواب أن قدوم ضمام كان في سنة تسع ، وبه جزم ابن إسحق وأبو عبيدة وغيرهما . وغفل البدر الزركشي فقال : إنما لم يذكر الحج لأنه كان معلوماً عندهم في شريعة إبراهيم انتهى . وكأنه لم يراجع صحيح مسلم فضلاً عن غيره .

**قوله ( وأنا رسول من ورأي )** من موصولة ورسول مضاف إليها ، ويجوز تنوينه وكسر من لكن لم تأت به الرواية . ووقع في رواية كريب عن ابن عباس عند الطبراني « جاء رجل من بني سعد بن بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - وكان مسترضعاً فيهم - فقال : أنا وافد قومي ورسولهم » وعند أحمد والحاكم « بعث بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة وافداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدم علينا » فذكر الحديث . فقول ابن عباس « فقدم علينا » يدل على تأخير وفادته أيضاً ، لأن ابن عباس إنما قدم المدينة بعد الفتح . وزاد مسلم في آخر الحديث قال « والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن ولا أنقص . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لئن صدق ليدخلن الجنة » وكذا هي في رواية موسى بن إسماعيل . ووقعت هذه الزيادة في حديث ابن عباس ، وهي الحاملة لمن سمي المبهم في حديث طلحة ضمام بن ثعلبة كابن عبد البر وغيره ، وقد قدمنا هناك أن القرطبي مال إلى أنه غيره . ووقع في رواية عبيد الله بن عمر عن المقبري عن أبي هريرة التي أشرت إليها قبل من الزيادة في هذه القصة أن ضماماً قال بعد قوله وأنا ضمام بن ثعلبة « فأما هذه الهناة فوالله إن كنا لنتنزه عنها في الجاهلية » يعني الفواحش . فلما أن ولي قال النبي صلى الله عليه وسلم « فقه الرجل » . قال : وكان عمر بن الخطاب يقول : ما رأيت أحسن مسألة ولا أوجز من ضمام . ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود « فما سمعنا بوافد قوم كان أفضل من ضمام » وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم العمل بنجر الواحد ، ولا يقدر فيه مجيء ضمام مستثباتاً لأنه قصد اللقاء والمشافهة كما تقدم عن الحاكم ، وقد رجع ضمام إلى قومه وحده فصداقوه وآمنوا كما وقع في حديث ابن عباس . وفيه نسبة الشخص إلى جده إذا كان أشهر من أبيه ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم يوم حنين « أنا ابن عبد المطلب » . وفيه الاستحلاف على الأمر المحقق لزيادة التأكيد ، وفيه رواية الأقران لأن سعيداً وشريكاً تابعيان من درجة واحدة وهما مدنيان .

**قوله ( رواه موسى )** هو ابن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي شيخ البخاري ، وحديثه موصول عند أبي عوانة في صحيحه وعند ابن مندة في الإيمان ، وإنما علقه البخاري لأنه لم يحتج بشيخه سليمان بن المغيرة ، وقد

خولف في وصله فرواه حماد بن سلمة عن ثابت مرسلًا ، ورجحها الدارقطني ، وزعم أنها علة تمنع من تصحيح الحديث ، وليس كذلك بل هي دالة على أن لحديث شريك أصلاً .

**قوله (وعلى بن عبد الحميد)** هو المعنى بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر النون بعدها ياء النسب ، وحديثه موصول عند الترمذي أخرجه عن البخاري عنه ، وكذا أخرجه الدارمي عن علي بن عبد الحميد ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع المعلق .

**قوله (بهذا)** أي هذا المعنى ، وإلا فاللفظ كما بينا مختلف . وسقطت هذه اللفظة من رواية أبي الوقت وابن عساكر . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبه) : وقع في النسخة البغدادية - التي صححها العلامة أبو محمد بن الصغاني اللغوي بعد أن سمعها من أصحاب أبي الوقت وقابلها على عدة نسخ وجعل لها علامات - عقب قوله رواه موسى وعلي بن عبد الحميد عن سليمان بن المغيرة عن ثابت ما نصه : حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا سليمان بن المغيرة حدثنا ثابت عن أنس ، وساق الحديث بتمامه . وقال الصغاني في الهامش : هذا الحديث ساقط من النسخ كلها إلا في النسخة التي قرئت على الفربري صاحب البخاري وعليها خطه . قلت : وكذا سقطت في جميع النسخ التي وقفت عليها والله تعالى أعلم بالصواب .

**باب ما يذكر في المناولة ، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان**

وقال أنس : نسخ عثمان المصاحف فبعث بها إلى الآفاق ، ورأى عبد الله بن عمر ويحيى ابن سعيد ومالك ذلك جائزاً . واحتج بعض أهل الحجاز في المناولة بحديث النبي صلى الله عليه حيث كتب لأمير السرية كتاباً وقال : « لا تقرأ حتى تبلغ مكان كذا وكذا » ، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبي صلى الله عليه .

[٦٤] ٦٤ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن صالح بن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس أخبره أن رسول الله صلى الله عليه بعث بكتابه رجلاً وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين ، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى ، فلما قرأه مزقه ، فحسبت أن ابن المسيب قال : فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه أن يمزقوا كل ممزق .

[الحديث ٦٤ - أطرافه في : ٢٩٣٩ ، ٤٤٢٤ ، ٧٢٦٤] .

**قوله (باب ما يذكر في المناولة)** . لما فرغ من تقرير السماع والعرض أردفه ببقية وجوه التحمل المعتمدة عند الجمهور ، فمنها المناولة ، وصورتها أن يعطى الشيخ الطالب الكتاب فيقول له : هذا سماعي من فلان ،



أو هذا تصنيفي ، فاروه عني . وقد قدمنا صورة عرض المناولة وهي إحضار الطالب الكتاب ، وقد سوغ الجمهور الرواية بها ، وردها من رد عرض القراءة من باب الأولى .

**قوله ( إلى البلدان )** أي إلى أهل البلدان . وكتاب مصدر وهو متعلق إلى ، وذكر البلدان على سبيل المثال ، وإلا فالحكم عام في القرى وغيرها . والمكاتب من أقسام التحمل ، وهي أن يكتب الشيخ حديثه بخطه ، أو يأذن لمن يثق به بكتبه ، ويرسله بعد تحريره إلى الطالب ، ويأذن له في روايته عنه . وقد سوى المصنف بينها وبين المناولة . ورجح قوم المناولة عليها لحصول المشافهة فيها بالإذن دون المكاتب . وقد جوز جماعة من القدماء إطلاق الإخبار فيها ، والأولى ما عليه المحققون من اشتراط بيان ذلك .

**قوله ( نسخ عثمان المصاحف )** هو طرف من حديث طويل يأتي الكلام عليه في فضائل القرآن إن شاء الله تعالى . ودلالته على تسويغ الرواية بالمكاتب واضحة ، فإن عثمان أمرهم بالاعتماد على ما في تلك المصاحف ومخالفة ما عداها ، والمستفاد من بعثه المصاحف إنما هو ثبوت إسناد صورة المکتوب فيها إلى عثمان ، لا أصل ثبوت القرآن فإنه متواتر عندهم .

**قوله ( ورأى عبد الله بن عمر )** كذا في جميع نسخ الجامع « عمر » بضم العين ، وكنت أظنه العمري المدني ، وخرجت الأثر عنه بذلك في « تعليق التعليق » وكذا جزم به الكرمانى ، ثم ظهر لى من قرينة تقديمه في الذكر على يحيى بن سعيد أنه غير العمري لأن يحيى أكبر منه سنًا وقدرًا ، فتبعت فلم أجده عن عبد الله ابن عمر بن الخطاب صريحًا ، لكن وجدت في كتاب الوصية لأبي القاسم بن منده من طريق البخارى بسند له صحيح إلى أبي عبد الرحمن الحبلى - بضم المهملة والموحدة - أنه أتى عبد الله بكتاب فيه أحاديث فقال : انظر في هذا الكتاب ، فما عرفت منه أتركه وما لم تعرفه اعنه .. فذكر الخبر . وهو أصل في عرض المناولة . وعبد الله يحتمل أن يكون هو ابن عمر بن الخطاب ، فإن الحبلى سمع منه . ويحتمل أن يكون ابن عمرو بن العاص ، فإن الحبلى مشهور بالرواية عنه . وأما الأثر بذلك عن يحيى بن سعيد ومالك فأخرجه الحاكم في علوم الحديث من طريق إسماعيل بن أبي أويس قال سمعت خالي مالك بن أنس يقول : قال لى يحيى بن سعيد الأنصارى لما أراد الخروج إلى العراق : التقط لى مائة حديث من حديث ابن شهاب حتى أروىها عنك ، قال مالك ؛ فكتبتها ثم بعثتها إليه . وروى الرامهرمزي من طريق ابن أبي أويس أيضاً عن مالك في وجوه التحمل قال : قراءتك على العالم ، ثم قراءته وأنت تسمع ، ثم أن يدفع إليك كتابه فيقول : اروه هذا عني .

**قوله ( واحتج بعض أهل الحجاز )** هذا المحتج هو الحميدى ، ذكر ذلك في كتاب النوادر له .

**قوله ( في المناولة )** أي في صحة المناولة ، والحديث الذى أشار إليه لم يورده موصولاً في هذا الكتاب ، وهو صحيح ، وقد وجدته من طريقين : إحداهما رسالة ذكرها ابن إسحاق في المغازى عن يزيد بن رومان ، وأبو اليمان في نسخته عن شعيب عن الزهري كلاهما عن عروة بن الزبير . والأخرى موصولة أخرجه الطبرانى من حديث جندب البجلي بإسناد حسن . ثم وجدت له شاهداً من حديث ابن عباس عند الطبرى في التفسير . فبمجموع هذه الطرق يكون صحيحاً . وأمير السرية اسمه عبد الله بن جحش الأسدى أخو زينب أم المؤمنين ، وكان تأميره في السنة الثانية قبل وقعة بدر ، والسرية بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد الياء التحتانية القطعة من الجيش ، وكانوا اثني عشر رجلاً من المهاجرين .

**قوله ( حتى تبلغ مكان كذا وكذا )** هكذا في حديث جندب على الإبهام . وفي رواية عروة أنه قال له « إذا سرت يومين فافتح الكتاب » . قالوا « ففتحته هناك فإذا فيه أن امض حتى تنزل نخلة فتأتينا من أخبار قريش ، ولا تستكرهن أحداً » قال في حديث جندب : فرجع رجلان ومضى الباقر فلقوا عمرو بن الحضرمي ومعه عير - أي بجارة لقريش - فقتلوه . فكان أول مقتول من الكفار في الإسلام ، وذلك في أول يوم من رجب ، وعنمو ما كان معهم فكانت أول غنيمة في الإسلام ، فعاب عليهم المشركون ذلك ، فأنزل الله تعالى ﴿ ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾ الآية . ووجه الدلالة من هذا الحديث ظاهرة ، فإنه ناوله الكتاب وأمره أن يقرأه على أصحابه ليعملوا بما فيه ، ففيه المناولة ومعنى المكاتب . وتعقبه بعضهم بأن الحجة إنما وجبت به لعدم توهم التبديل والتغيير فيه لعدالة الصحابة ، بخلاف من بعدهم ، حكاه البيهقي . وأقول : شرط قيام الحجة بالمكاتب أن يكون الكتاب مختوماً وحامله مؤتمناً والمكتوب إليه يعرف خط الشيخ ، إلى غير ذلك من الشروط الدافعة لتوهم التغيير والله أعلم .

**قوله ( حدثنا إسماعيل بن عبد الله )** هو ابن أبي أويس ، وصالح هو ابن كيسان .

**قوله ( بعث بكتابه رجلاً )** هو عبد الله بن حذافة السهمي كما سماه المؤلف في هذا الحديث في المغازي . وكسرى هو ابرويز بن هرم بن أنوشروان ، ووهم من قال هو أنوشروان . وعظيم البحرين هو المنذر بن ساوى بالمهملة وفتح الواو الممالة ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث في المغازي .

**قوله ( فحسبت )** القائل هو ابن شهاب راوى الحديث ، فقصة الكتاب عنده موصولة وقصة الدعاء مرسلة . ووجه دلالة على المكاتب ظاهر ، ويمكن أن يستدل به على المناولة من حيث أن النبي صلى الله عليه وسلم ناول الكتاب لرسوله ، وأمره أن يخبر عظيم البحرين بأن هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن لم يكن سمع ما فيه ولا قرأه .

٦٥- حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أنا عبد الله قال أنا شعبة عن قتادة عن أنس ابن مالك : كتب النبي صلى الله عليه وسلم كتاباً - أو أراد أن يكتب - فقليل له : إنهم لا يقرؤون كتاباً إلا مختوماً ، فاتخذ خاتماً من فضة نقشه : محمد رسول الله . كأني أنظر إلى بياضه في يده ، فقلت لقتادة : من قال نقشه محمد رسول الله ؟ قال : أنس .

[الحديث ٦٥ - أطرافه في : ٢٩٣٨ ، ٥٨٧٠ ، ٥٨٧٢ ، ٥٨٧٤ ، ٥٨٧٥ ، ٥٨٧٧ ، ٧١٦٢] .

**قوله ( عبد الله )** هو ابن المبارك .

**قوله ( كتب أو أراد أن يكتب )** شك من الراوى ، ونسبة الكتابة إلى النبي صلى الله عليه وسلم مجازية ، أى كتب الكاتب بأمره .

**قوله ( لا يقرعون كتاباً إلا مختوماً )** يعرف من هذا فائدة إيراد هذا الحديث في هذا الباب لينبه على أن شرط العمل بالمكاتب أن يكون الكتاب مختوماً ليحصل الأمن من توهم تغييره ، لكن قد يستغنى عن ختمه إذا كان الحامل عدلاً مؤتمناً .

**قوله ( فقلت )** القائل هو شعبة ، وسيأتى باقى الكلام على هذا الحديث فى الجهاد وفى اللباس إن شاء الله تعالى .

**( فائدة ) :** لم يذكر المصنف من أقسام التحمل الإجازة المجردة عن المناولة أو المكاتبه ، ولا الوجادة ولا الوصية ولا الإعلام المجردات عن الإجازة ، وكأنه لا يرى بشيء منها . وقد ادعى ابن مندة أن كل ما يقول البخارى فيه « قال لى » فهى إجازة ، وهى دعوى مردودة بدليل أنى استقرت كثيراً من المواضع التى يقول فيها فى الجامع قال لى فوجدته فى غير الجامع يقول فيها حدثنا ، والبخارى لا يستجيز فى الإجازة إطلاق الحديث ، فدل على أنها عنده من المسموع ، لكن سبب استعماله لهذه الصيغة ليفرق بين ما يبلغ شرطه وما لا يبلغ . والله أعلم .

**باب من قعد حيث ينتهى به المجلس ، ومن رأى فرجة فى الحلقة فجلس فيها**  
 ٦٦- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أن أبا مرة مولى عقيل بن أبي طالب أخبره عن أبي واقد الليثي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في المسجد والناس معه إذ أقبل ثلاثة نفر ، فأقبل اثنان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهب واحد . قال : فوقفا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأما أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها ، وأما الآخر فجلس خلفهم ، وأما الثالث فأدبر ذاهباً . فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ألا أخبركم عن النفر الثلاثة ؟ أما أحدهم فأوى إلى الله فأواه الله ، وأما الآخر فاستحى فاستحيا الله منه ، وأما الآخر فاعرض فاعرض الله عنه » .  
 [الحديث ٦٦- طرفه في : ٤٧٤] .

**قوله ( باب من قعد حيث ينتهى به المجلس )** مناسبة هذا لكتاب العلم من جهة أن المراد بالمجلس وبالحلقة حلقة العلم ومجلس العلم ، فيدخل فى أدب الطالب من عدة أوجه كما سنبينه . والتراجم الماضية كلها تتعلق بصفات العالم .

**قوله ( مولى عقيل )** بفتح العين ، وقيل لأبى مرة ذلك للزومه إياه ، وإنما هو مولى أخته أم هانى بنت أبى طالب .

**قوله ( عن أبى واقد )** صرح بالحديث فى رواية النسائى من طريق يحيى بن أبى كثير عن إسحق فقال : عن أبى مرة أن أبا واقد حدثه . وقد قدمنا أن اسم أبى واقد الحارث بن مالك ، وقيل ابن عوف ، وقيل عوف بن الحارث ، وليس له فى البخارى غير هذا الحديث ، ورجال إسناده مدنيون ، وهو فى الموطأ ، ولم يروه عن أبى واقد إلا أبو مرة ، ولا عنه إلا إسحق ، وأبو مرة الراوى عنه تابعيان ، وله شاهد من حديث أنس أخرجه البزار والحاكم .

**قوله ( ثلاثة نفر )** النفر بالتحريك للرجال من ثلاثة إلى عشرة ، والمعنى ثلاثة هم نفر ، والنفر اسم جمع ولهذا وقع مميزاً للجمع كقوله تعالى ﴿ تسعة رهط ﴾ .

**قوله ( فأقبل اثنان )** بعد قوله « أقبل ثلاثة » هما إقبالان ، كأنهم أقبلوا أولاً من الطريق فدخلوا المسجد مارين كما في حديث أنس ، فإذا ثلاثة نفر يمرون ، فلما رآوا مجلس النبي صلى الله عليه وسلم أقبل إليه اثنان منهم واستمر الثالث ذاهباً .

**قوله ( فوقفا )** زاد أكثر رواة الموطأ « فلما وقفا سلماً » وكذا عند الترمذى والنسائى . ولم يذكر صنف هنا ولا في الصلاة السلام . وكذا لم يقع في رواية مسلم . ويستفاد منه أن الداخل يبدأ بالسلام ، وأن القائم يسلم على القاعد ، وإنما لم يذكر رد السلام عليهما اكتفاء بشهرته ، أو استفاد منه أن المستغرق في العبادة يسقط عنه الرد . وسيأتى البحث فيه في كتاب الاستئذان . ولم يذكر أنهما صلياً تحية المسجد إما لكون ذلك قبل أن تشرع أو كانا على غير وضوء أو وقع فلم ينقل للاهتمام بغير ذلك من القصة أو كان في غير وقت تنفل ، قاله القاضى عياض بناء على مذهبه في أنها لا تصلى في الأوقات المكروهة .

**قوله ( فوقفا على رسول الله صلى الله عليه وسلم )** أى على مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم أو « على » بمعنى عند .

**قوله ( فرجة )** بالضم والفتح معاً هي الخلل بين الشيتين . والحلقة بإسكان اللام كل شيء مستدير خالى الوسط والجمع خلق بفتحيتين ، وحكى فتح اللام في الواحد وهو نادر . وفيه استحباب التحليق في مجالس الذكر والعلم ، وفيه أن من سبق إلى موضع منها كان أحق به .

**قوله ( وأما الآخر )** بفتح الخاء المعجمة ، وفيه رد على زعم أنه يختص بالآخر لإطلاقه هنا على الثانى .

**قوله ( فأوى إلى الله فأواه الله )** قال القرطبي : الرواية الصحيحة بقصر الأول ومد الثانى وهو المشهور . في اللغة ، وفى القرآن ﴿ إذ أوى الفتية إلى الكهف ﴾ بالقصر ﴿ وآويناها إلى ربوة ﴾ بالمد ، وحكى في اللغة القصر والمد معاً فيهما . ومعنى أوى إلى الله لجأ إلى الله ، أو على الحذف أى انضم إلى مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومعنى فأواه الله أى جازاه بنظير فعله بأن ضمه إلى رحمته ورضوانه . وفيه استحباب الأدب في مجالس العلم وفضل سد خلل الحلقة ، كما ورد الترغيب في سد خلل الصفوف في الصلاة ، وجواز التخطي لسد الخلل ما لم يؤذ ، فإن خشى استحباب الجلوس حيث ينتهى كما فعل الثانى . وفيه الثناء على من زاحم في طلب الخير .

**قوله ( فاستحيا )** أى ترك المزاحمة كما فعل رفيقه حياء من النبي صلى الله عليه وسلم ومن حضر . قاله القاضى عياض ، وقد بين أنس في روايته استحياء هذا الثانى فلفظه عند الحاكم « ومضى الثانى قليلاً ثم جاء فجلس » فالمعنى أنه استحيا من الذهاب عن المجلس كما فعل رفيقه الثالث .

**قوله ( فاستحيا الله منه )** أى رحمه ولم يعاقبه .

**قوله ( فأعرض الله عنه )** أى سخط عليه ، وهو محمول على من ذهب معرضاً لا لعذر ، هذا إن كان مسلماً ، ويحتمل أن يكون منافقاً ، واطلع النبي صلى الله عليه وسلم على أمره ، كما يحتمل أن يكون قوله

صلى الله عليه وسلم « فأعرض الله عنه » إخباراً أو دعاء . ووقع في حديث أنس « فاستغنى فاستغنى الله عنه » وهذا يرشح كونه خبراً ، وإطلاق الإعراض وغيره في حق الله تعالى على سبيل المقابلة والمشاكلة ، فيحمل كل لفظ منها على ما يليق بجلاله سبحانه وتعالى . وفائدة إطلاق ذلك بيان الشيء بطريق واضح ، وفيه جواز الإخبار عن أهل المعاصي وأحوالهم للزجر عنها وأن ذلك لا يعد من الغيبة ، وفي الحديث فضل ملازمة خلق العلم والذكر وجلوس العالم والمذكر في المسجد ، وفيه الثناء على المستحي . والجلوس حيث ينتهي به المجلس . ولم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تسمية واحد من الثلاثة المذكورين . والله تعالى أعلم .

### باب قول النبي صلى الله عليه : « رَبِّ مَبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ »

[٦٧] ٦٧- حدثنا مسدد قال نا بشر قال نا ابن عون عن ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال : ذكر النبي صلى الله عليه قعد على بعيره ، وأمسك إنسان بخطامه - أو بزمامه - قال : « أي يوم هذا ؟ » فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه سوي اسمه . قال : « أليس يوم النحر ؟ » فقلنا : بلى . قال : « فأى شهر هذا ؟ » فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : « أليس بذي الحجة ؟ » قلنا : بلى ، قال : « فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا ، ليبلغ الشاهد الغائب ، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه » .

[الحديث ٦٧ - أطرافه في : ١٠٥ ، ١٧٤١ ، ٣١٩٧ ، ٤٤٠٦ ، ٤٦٦٢ ، ٥٥٥٠ ، ٧٠٧٨ ، ٧٤٤٧] .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : رب مبلغ أوعى من سامع ) هذا الحديث المعلق ، أورد المصنف في الباب معناه ، وأما لفظه فهو موصول عنده في باب الخطبة بمبنى من كتاب الحج ، أورد فيه هذا الحديث من طريق قره بن خالد عن محمد بن سيرين قال : أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكرة ورجل أفضل في نفسي من عبد الرحمن - حميد بن عبد الرحمن - كلاهما عن أبي بكرة قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر قال : « أتدرون أى يوم هذا » وفي آخره هذا اللفظ . وغفل القطب الحلبي ومن تبعه من الشراح في عزوهم له إلى تخريج الترمذي من حديث ابن مسعود فأبعدوا النجعة ، وأوهوا عدم تخريج المصنف له . والله المستعان . و « رب » للتقليل ، وقد ترد للتكثير ، و « مبلغ » بفتح اللام و « أوعى » نعت له ، والذي يتعلق به رب محذوف وتقديره يوجد أو يكون ، ويجوز على مذهب الكوفيين في أن رب اسم أن تكون هي مبتدأ وأوعى الخبر فلا حذف ولا تقدير ، والمراد : رب مبلغ عنى أوعى - أى أفهم - لما أقول من سامع منى . وصرح بذلك أبو القاسم بن منده في روايته من طريق هودة عن ابن عون ولفظه « فإنه عسى أن يكون بعض من لم يشهد أوعى لما أقول من بعض من شهد » .

قوله ( بشر ) هو ابن المفضل ، ورجال الإسماعيليين بصريون .

**قوله ( ذكر النبي صلى الله عليه وسلم )** بنصب النبي على المفعولية ، وفي ذكر ضمير يعود على الراوى يعنى أن أبا بكرة كان يحدثهم فذكر النبي صلى الله عليه وسلم فقال : قعد على بعيره . وفي رواية النسائي ما يشعر بذلك ولفظه عن أبي بكرة قال . وذكر النبي صلى الله عليه وسلم . فالواو إما حالية وإما عاطفة والمعطوف عليه محذوف . وقد وقع في رواية ابن عساكر عن أبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قعد ولا إشكال فيه .

**قوله ( وأمسك إنسان بخطامه أو بزمامه )** الشك من الراوى ، والزمام والخطام بمعنى ، وهو الخيط الذى تشد فيه الحلقة التى تسمى بالبرة - بضم الموحدة وتخفيف الراء المفتوحة - فى أنف البعير . وهذا المسك سماه بعض الشراح بلالا ، واستند إلى ما رواه النسائي من طريق أم الحصين قالت : حججت فرأيت بلالا يقود بخطام راحلة النبي صلى الله عليه وسلم . انتهى . وقد وقع فى السنن من حديث عمرو بن خارجة قال : كنت آخذاً بزمام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم . انتهى . فذكر بعض الخطبة ، فهو أولى أن يفسر به المبهم من بلال ، لكن الصواب أنه هنا أبو بكرة ، فقد ثبت ذلك فى رواية الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن ابن عون ولفظه : خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته يوم النحر ، وأمسكت - إما قال بخطامها ، وإما قال بزمامها - واستفدنا من هذا أن الشك ممن دون أبي بكرة لا منه . وفائدة إمساك الخطام صون البعير عن الاضطراب حتى لا يشوش على راكبه .

**قوله ( أى يوم هذا )** سقط من رواية المستملى والحمويّ السؤال عن الشهر والجواب الذى قبله فصار هكذا : أى يوم هذا ، فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه سوى اسمه قال : أليس بذى الحجة ؟ وكذا فى رواية الأصيلي وتوجيهه ظاهر ، وهو من إطلاق الكل على البعض ، ولكن الثابت فى الروايات عند مسلم وغيره ما ثبت عند الكشميين وكريمة ، وكذلك وقع فى رواية مسلم وغيره السؤال عن البلد ، وهذا كله فى رواية ابن عون ، وثبت السؤال عن الثلاثة عند المصنف فى الأضاحى من رواية أيوب ، وفى الحج من رواية قره كلاهما عن ابن سيرين ، قال القرطبي : سؤاله صلى الله عليه وسلم عن الثلاثة وسكوته بعد كل سؤال منها كان لاستحضار فهمهم ، وليقبلوا عليه بكليتهم ، وليستشعروا عظمة ما ينجرهم عنه ، ولذلك قال بعد هذا : فإن دماءكم... إلخ ، مبالغة فى بيان تحريم هذه الأشياء . انتهى . ومناطق التشبيه فى قوله « كحرمة يومكم » وما بعده ظهوره عند السامعين ، لأن تحريم البلد والشر واليوم كان ثابتاً فى نفوسهم مقررأ عندهم ، بخلاف الأنفس والأموال والأعراض فكانوا فى الجاهلية يستباحونها ، فطراً الشرع عليهم بأن تحريم دم المسلم وماله وعرضه أعظم من تحريم البلد والشهر واليوم ، فلا يرد كون المشبه به أخفض رتبة من المشبه ، لأن الخطاب إنما وقع بالنسبة لما اعتاده المخاطبون قبل تقرير الشرع . ووقع فى الروايات التى أشرنا إليها عند المصنف وغيره أنهم أجابوه عن كل سؤال بقولهم : الله ورسوله أعلم . وذلك من حسن أدبهم ، لأنهم علموا أنه لا يحنى عليه ما يعرفونه من الجواب ، وأنه ليس مراده مطلق الإخبار بما يعرفونه ، ولهذا قال فى رواية الباب : حتى ظننا أنه سيسميه سوى اسمه . ففيه إشارة إلى تفويض الأمور الكلية إلى الشارع ، ويستفاد منه الحجة لمثبتي الحقائق الشرعية .

**قوله ( فإن دعاءكم ... إلخ )** هو على حذف مضاف ، أى سفك دمائكم وأخذ أموالكم وثلب أعراضكم والعرض بكسر العين موضع المدح والذم من الإنسان ، سواء كان فى نفسه أو سلفه .

**قوله ( ليبلغ الشاهد )** أى الحاضر فى المجلس **( الغائب )** أى الغائب عنه . والمراد إما تبليغ القول المذكور أو تبليغ جميع الأحكام . وقوله « منه » صلة لأفعل التفضيل ، وجاز الفصل بينهما لأن فى الظرف سعة ، وليس الفاصل أيضاً أجنياً .

**( فائدة )** : وقع فى حديث الباب « فسكتنا بعد السؤال » . وعند المصنف فى الحج من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم النحر فقال : أى يوم هذا ؟ قالوا : يوم حرام . وظاهرهما التعارض ، والجمع بينهما أن الطائفة الذين كان فيهم ابن عباس أجابوا ، والطائفة الذين كان فيهم أبو بكر لم يجيبوا بل قالوا : الله ورسوله أعلم كما أشرنا إليه . أو تكون رواية ابن عباس بالمعنى ، لأن فى حديث أبى بكر عند المصنف فى الحج وفى المتن أنه لما قال « أليس يوم النحر ؟ قالوا بلى » بمعنى قولهم يوم حرام بالاستلزام ، وغايته أن أبا بكر نقل السياق بتمامه ، واختصره ابن عباس . وكأن ذلك كان بسبب قرب أبى بكر منه لكونه كان أخذاً بخطام الناقة . وقال بعضهم : يحتمل تعدد الخطبة ، فإن أراد أنه كررها فى يوم النحر فيحتاج للدليل ، فإن فى حديث ابن عمر عند المصنف فى الحج أن ذلك كان يوم النحر بين الجمرات فى حجته . وفى هذا الحديث من الفوائد - غير ما تقدم - الحث على تبليغ العلم ، وجواز التحمل قبل كمال الأهلية وأن الفهم ليس شرطاً فى الأداء ، وأنه قد يأتى فى الآخر من يكون أفهم ممن تقدمه لكن بقله ، واستنبط ابن المنير من تعليل كون المتأخر أرجح نظراً من المتقدم أن تفسير الراوى أرجح من تفسير غيره . وفيه جواز القعود على ظهر الدواب وهى واقفة إذا احتيج إلى ذلك ، وحمل النهى الوارد فى ذلك على ما إذا كان لغير ضرورة . وفيه الخطبة على موضع عال ليكون أبلغ فى إسماعه للناس ورؤيتهم إياه .

## باب العلم قبل القول والعمل

**لقول الله عز وجل : ﴿ فَاعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾** فبدأ بالعلم ، وأن العلماء هم ورثة الأنبياء ، ورثوا العلم ، من أخذه أخذ بحظ وافر ، ومن سلك طريقاً يطلب به علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة . وقال : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ . وقال : ﴿ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ ﴾ . ﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ . وقال : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من يرد الله به خيراً يفهمه » . وإنما العلم بالتعلم . وقال أبو ذر : لو وضعتكم الصمصامة على هذه - وأشار إلى قفاه - ثم ظننت أنى أنفذ كلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن تجيزوا علياً لأنفذتها . قال ابن عباس : كونوا ربانيين حلماء فقهاء . ويقال : الرباني الذي يربى الناس بصغار العلم قبل كباره .

**قوله (باب العلم قبل القول والعمل)** قال ابن المنير : أراد به أن العلم شرط في صحة القول والعمل ، فلا يعتبران إلا به ، فهو متقدم عليهما لأنه مصحح للنية المصححة للعمل ، فنبه المصنف على ذلك حتى لا يسبق إلى الذهن من قولهم « إن العلم لا ينفع إلا بالعمل » تهوين أمر العلم والتساهل في طلبه .

**قوله (فبدأ بالعلم)** أى حيث قال « فاعلم أنه لا إله إلا الله » ثم قال « واستغفر لذنبك » . والخطاب وإن كان للنبي صلى الله عليه وسلم فهو متناول لأمته . واستدل سفيان بن عيينة بهذه الآية على فضل العلم كما أخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمته من طريق الربيع بن نافع عنه أنه تلاها فقال : ألم تسمع أنه بدأ به فقال « اعلم » ثم أمره بالعمل ؟ وينزع منها دليل ما يقوله المتكلمون من وجوب المعرفة ، لكن النزاع كما قدمناه إنما هو في إيجاب تعلم الأدلة على القوانين المذكورة في كتب الكلام ، وقد تقدم شيء من هذا في كتاب الإيمان .

**قوله (وأن العلماء)** بفتح أن ، ويجوز كسرهما ، ومن هنا إلى قوله « وافر » طرف من حديث أخرجه أبو داود والترمذى وابن حبان والحاكم مصححاً من حديث أبي الدرداء وحسنه حمزة الكناfi وضعفه عندهم باضطراب في سنده ، لكن له شواهد يتقوى بها ، ولم يفصح المصنف بكونه حديثاً فهذا لا يعد في تعاليقه ، لكن إيراده له في الترجمة يشعر بأن له أصلاً ، وشاهده في القرآن قوله تعالى ﴿ ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ﴾ ، ومناسبته للترجمة من جهة أن الوارث قائم مقام الموروث ، فله حكمه فيما قام مقامه فيه .

**قوله (ورثوا)** بتشديد الراء المفتوحة ، أى الأنبياء . ويروى بتخفيفها مع الكسر أى العلماء . ويؤيد الأول ما عند الترمذى وغيره فيه « وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً ، وإنما ورثوا العلم » .

**قوله (يحظ)** أى نصيب ( وافر ) أى كامل .

**قوله (ومن سلك طريقاً)** هو من جملة الحديث المذكور ، وقد أخرج هذه الجملة أيضاً مسلم من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في حديث غير هذا ، وأخرجه الترمذى وقال : حسن . قال : ولم يقل له صحيح لأنه يقال إن الأعمش دلس فيه فقال حدثت عن أبي صالح . قلت : لكن في رواية مسلم عن أبي أسامة عن الأعمش « حدثنا أبو صالح » فانتفت تهمة تدليسه .

**قوله (طريقاً)** نكرها ونكر « علماً » ليتناول أنواع الطرق الموصلة إلى تحصيل العلوم الدينية ، وليندرج فيه القليل والكثير .

**قوله (سهل الله له طريقاً)** أى في الآخرة ، أو في الدنيا بأن يوفقه للأعمال الصالحة الموصلة إلى الجنة . وفيه بشارة بتسهيل العلم على طالبه لأن طلبه من الطرق الموصلة إلى الجنة .

**قوله (وقال)** أى الله عز وجل ، وهو معطوف على قوله : لقول الله ﴿ إنما يخشى الله ﴾ أى يخاف من الله من علم قدرته وسلطانه وهم العلماء ، قاله ابن عباس .

**قوله (وما يعقلها)** أى الأمثال المضروبة .

**قوله (لو كنا نسمع)** أى سمع من يعي ويفهم ﴿ أو نعقل ﴾ عقل من يميز ، وهذه أوصاف أهل العلم ، فالمعنى لو كنا من أهل العلم لعلمنا ما يجب علينا فعملنا به فنجونا .



**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم : من يرد الله به خيراً يفقهه )** كذا في رواية الأكثر ، وفي رواية المستمل « يفهمه » بالهاء المشددة المكسورة بعدها ميم ، وقد وصله المؤلف باللفظ الأول بعد هذا بياين كما سيأتي . وأما اللفظ الثاني فأخرجه ابن أبي عاصم في كتاب العلم من طريق ابن عمر عن عمر مرفوعاً ، وإسناده حسن . والفقه هو الفهم قال الله تعالى ﴿ لا يكادون يفقهون حديثاً ﴾ أى لا يفهمون ، والمراد الفهم في الأحكام الشرعية .

**قوله ( وإنما العلم بالتعلم )** هو حديث مرفوع أيضاً ، أورده ابن أبي عاصم والطبراني من حديث معاوية أيضاً بلفظ « يا أيها الناس تعلموا ، إنما العلم بالتعلم ، والفقه بالتفقه ، ومن يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » إسناده حسن ، إلا أن فيه مبهماً اعتضد بمجيئه من وجه آخر ، وروى البزار نحوه من حديث ابن مسعود موقوفاً ، ورواه أبو نعيم الأصبهاني مرفوعاً . وفي الباب عن أبي الدرداء وغيره . فلا يفتقر بقول من جعله من كلام البخاري ، والمعنى ليس العلم المعتبر إلا المأخوذ من الأنبياء وورثتهم على سبيل التعلم .

**قوله ( وقال أبو ذر . إلخ )** هذا التعليق رويناه موصولاً في مسند الدارمي وغيره من طريق الأوزاعي حدثني أبو كثير - يعنى مالك بن مرثد - عن أبيه قال : أتيت أبا ذر وهو جالس عند الجمرة الوسطى ، وقد اجتمع عليه الناس يستفتونه ، فأتاه رجل فوقف عليه ثم قال : ألم تنه عن الفتيا ؟ فرفع رأسه إليه فقال : أرقب أنت على ؟ لو وضعت ... فذكر مثله . ورويناه في الحلية من هذا الوجه ، وبين أن الذي خاطبه رجل من قريش ، وأن الذي نهاه عن الفتيا عثمان رضى الله عنه . وكان سبب ذلك أنه كان بالشام فاختلف مع معاوية في تأويل قوله تعالى ﴿ والذين يكتزون الذهب والفضة ﴾ فقال معاوية : نزلت في أهل الكتاب خاصة ، وقال أبو ذر : نزلت فيهم وفينا . فكتب معاوية إلى عثمان ، فأرسل إلى أبي ذر ، فحصلت منازعة أدت إلى انتقال أبي ذر عن المدينة فسكن الربذة - بفتح الراء والموحدة والذال المعجمة - إلى أن مات رواء النسائي . وفيه دليل على أن أبا ذر كان لا يرى بطاعة الإمام إذا نهاه عن الفتيا ، لأنه كان يرى أن ذلك واجب عليه لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه كما تقدم ، ولعله أيضاً سمع الوعيد في حق من كتم علماً يعلمه ، وسيأتي لمى مع عثمان نحوه . والصمصامة بمهملتين الأولى مفتوحة هو السيف الصارم الذى لا ينثنى ، وقيل الذى له حد واحد .

**قوله ( هذه )** إشارة إلى القفا ، وهو يذكر ويؤنث ، وأنفذ بضم الهمة وكسر الفاء والذال المعجمة أى أمضى ، وتبجزوا بضم المثناة وكسر الجيم وبعد الياء زاي ، أى تكملوا قتل ، ونكر « كلمة » ليشمل القليل والكثير . والمراد به يبلغ ما تحمله في كل حال ولا ينتهى عن ذلك ولو أشرف على القتل . و « لو » في كلامه مجرد الشرط من غير أن يلاحظ الامتناع ، أو المراد أن الإنفاذ حاصل على تقدير وضع الصمصامة ، وعلى تقدير عدم حصوله أولى . فهو مثل قوله « لو لم يخف الله لم يعصه » وفيه الحث على تعليم العلم واحتمال المشقة فيه والصبر على الأذى طلباً للثواب .

**قوله ( وقال ابن عباس )** هذا التعليق وصله ابن أبي عاصم أيضاً بإسناد حسن ، والخطيب بإسناد آخر حسن . وقد فسر ابن عباس « الرباني » بأنه الحكيم الفقيه ، ووافقه ابن مسعود فيما رواه إبراهيم الحربي في

غريبه عنه بإسناد صحيح ، وقال الأصمعي والإسماعيلي الرباني نسبة إلى الرب ، أى الذى يقصد ما أمره الرب بقصده من العلم والعمل ، وقال ثعلب قيل للعلماء ربانيون لأنهم يربون العلم أى يقومون به ، وزيدت الألف والنون للمبالغة . والحاصل أنه اختلف فى هذه النسبة هل هى نسبة إلى الرب أو إلى التربة ، والتربة على هذا للعلم ، وعلى ما حكاه البخارى لتعلمه . والمراد بصغار العلم ما وضع من مسائله ، وبكباره ما دق منها . وقيل يعلمهم جزئياته قبل كلياته ، أو فروعه قبل أصوله ، أو مقدماته قبل مقاصده . وقال ابن الأعرابي : لا يقال للعالم رباني حتى يكون عالماً معلماً عاملاً .

( فائدة ) : اقتصر المصنف فى هذا الباب على ما أورده من غير أن يورد حديثاً موصولاً على شرطه ، فيما أن يكون بيّض له ليورد فيه ما يثبت على شرطه ، أو يكون تعمد ذلك اكتفاء بما ذكر . والله أعلم .

باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا

[٦٨]

٦٨- حدثنا محمد بن يوسف قال أنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود

قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخولنا بالموعظة في الأيام كراهة السامة علينا .

[الحديث ٦٨- طرفاه في : ٧٠ ، ٦٤١١] .

قوله ( باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخولهم ) هو بالخاء المعجمة ، أى يتمهدهم ، والموعظة النصيح والتذكير ، وعطف العلم عليها من باب عطف العام على الخاص لأن العلم يشمل الموعظة وغيرها ، وإنما عطفه لأنها منصوصة فى الحديث ، وذكر العلم استنباطاً .

قوله ( لئلا ينفروا ) استعمل فى الترجمة معنى الحديثين اللذين ساقهما ، وتضمن ذلك تفسير السامة بالنفور وهما متقاربان ، ومناسبتة لما قبله ظاهرة من جهة ما حكاه أخيراً من تفسير الرباني ، كناسبة الذى قبله من تشديد أبى ذر فى أمر التبليغ لما قبله من الأمر بالتبليغ . وغالب أبواب هذا الكتاب لمن أمعن النظر فيها والتأمل لا يخلو عن ذلك .

قوله ( سفيان ) هو الثورى ، وقد رواه أحمد فى مسنده عن ابن عينة ، لكن محمد بن يوسف الفريابي وإن كان يروى عن السفيانيين فإنه حين يطلق يريد به الثورى ، كما أن البخارى حيث يطلق محمد بن يوسف لا يريد به إلا الفريابي وإن كان يروى عن محمد بن يوسف البيكندى أيضاً . وقد وهم من زعم أنه هنا البيكندى .

قوله ( عن أبى وائل ) فى رواية أحمد المذكورة : سمعت شقيقاً وهو أبو وائل . وأفاد هذا التصريح رفع ما يتوهم فى رواية مسلم التى أخرجها من طريق على بن مسهر عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله فذكر الحديث قال على بن مسهر قال الأعمش : وحدثني عمرو بن مرة عن شقيق عن عبد الله مثله ، فقد يوهم هذا أن الأعمش دلّسه أولاً عن شقيق ، ثم سمي الواسطة بينهما ، وليس كذلك ، بل سمعه من أبى وائل بلا واسطة وسمعه عنه بواسطة ، وأراد بذكر الرواية الثانية وإن كانت نازلة تأكيداً ، أو لينبه على عنايته بالرواية من

حيث إنه سمعه نازلاً فلم يقنع بذلك حتى سمعه عالياً ، وكذا صرح الأعمش بالتحديث عند المصنف في الدعوات من رواية حفص بن غياث عنه قال : حدثني شقيق . وزاد في أوله أنهم كانوا ينتظرون عبد الله بن مسعود ليخرج إليهم فيذكرهم ، وأنه لما خرج قال : أما إنني أخبر بمكانكم ، ولكنه يمنعني من الخروج إليكم ... فذكر الحديث .

**قوله ( كان يتحولنا )** بالخاء المعجمة وتشديد الواو ، قال الخطابي : الخائل بالمعجمة هو القائم المتعهد للمال ، يقال خال المال يحوله تحولا إذا تعهده وأصلحه . والمعنى كان يراعى الأوقات في تذكيرنا ، ولا يفعل ذلك كل يوم لئلا نمل . والتخون بالنون أيضاً يقال تخون الشيء إذا تعهده وحفظه ، أى اجتنب الخيانة فيه ، كما قيل في نحت وتآثم ونظائرها . وقد قيل إن أبا عمرو بن العلاء سمع الأعمش يحدث هذا الحديث فقال « يتحولنا » باللام فردده عليه بالنون فلم يرجع لأجل الرواية ، وكلا اللفظين جائز . وحكى أبو عبيد المروى في الغريين عن أبي عمرو الشيباني أنه كان يقول : الصواب « يتحولنا » بالخاء المهملة أى يتطلب أحوالنا التي نشط فيها للموعظة . قلت : والصواب من حيث الرواية الأولى فقد رواه منصور عن أبي وائل كرواية الأعمش ، وهو في الباب الآتي . وإذا ثبتت الرواية وصح المعنى بطل الاعتراض .

**قوله ( علينا )** أى السامة الطارئة علينا ، أو ضمن السامة معنى المشقة فعداها بعلى ، والصلة محلوقة والتقدير من الموعظة . ويستفاد من الحديث استحباب ترك المداومة في الجد في العمل الصالح خشية الملل ، وإن كانت المواظبة مطلوبة لكنها على قسمين : إما كل يوم مع عدم التكلف . وإما يوماً بعد يوم فيكون يوم الترك لأجل الراحة ليقبل على الثاني بنشاط ، وإما يوماً في الجمعة ، ويختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، والضابط الحاجة مع مراعاة وجود النشاط . واحتمل عمل ابن مسعود مع استدلاله أن يكون اقتدى بفعل النبي صلى الله عليه وسلم حتى في اليوم الذي عينه ، واحتمل أن يكون اقتدى بمجرد التخلل بين العمل والترك الذي عبر عنه بالتحول ، والثاني أظهر . وأخذ بعض العلماء من حديث الباب كراهة تشبيه غير الرواتب بالرواتب بالمواظبة عليها في وقت معين دائماً ، وجاء عن مالك ما يشبه ذلك .

[٦٩] ٦٩- حدثنا محمد بن بشر قال نا يحيى بن سعيد قال نا شعبة قال حدثني أبو التياح

عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « يسروا ولا تعسروا ، وبشروا ولا تنفروا » .

[الحديث ٦٩- طرفه في : ٦١٢٥] .

**قوله ( أبو التياح )** تقدم أنه بفتح المثناة فوقانية وتشديد التحتانية وآخره مهملة .

**قوله ( ولا تعسروا )** الفائدة فيه التصريح باللازم تأكيداً . وقال النووي : لو اقتصر على يسروا لصدق على من يسر مرة وعسر كثيراً ، فقال « ولا تعسروا » لئني التفسير في جميع الأحوال ، وكذا القول في عطفه عليه « ولا تنفروا » . وأيضاً فإن المقام مقام الإطنا لا الإيجاز .

**قوله ( وبشروا )** بعد قوله « يسروا » فيه الجنس الخطي . ووقع عند المصنف في الأدب عن آدم عن شعبة بلغا « وسكنوا » وهى التى تقابل ولا تنفروا ، لأن السكون ضد الفور ، كما أن ضد البشارة النذارة ، لكن لما كانت النذارة - وهى الإخبار بالشر - فى ابتداء التعليم توجب النفرة قبلت البشارة بالتفكير ، والمراد

تأليف من قرب إسلامه وترك التشديد عليه في الابتداء . وكذلك الزجر عن المعاصي ينبغي أن يكون بتلطف ليقبل ، وكذا تعليم العلم ينبغي أن يكون بالتدرج ، لأن الشيء إذا كان في ابتدائه سهلاً حبيب إلى من يدخل فيه وتلقاه بانسباط ، وكانت عاقبته غالباً بالازدياد ، بخلاف ضده . والله تعالى أعلم .

### باب من جعل لأهل العلم أياماً معلوماً

[٧٠] ٧٠- حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن أبي وائل قال : كان عبد الله يذكر الناس في كل خميس ، فقال له رجل : يا أبا عبد الرحمن لوددت أنك ذكرتنا كل يوم . قال : أما إنه يمنعني من ذلك أني أكره أن أملككم ، وإني أتخولكم بالموعظة كما كان النبي صلى الله عليه يتخولنا بها مخافة السامة علينا .

قوله ( باب من جعل لأهل العلم يوماً معلوماً ) في رواية كريمة أياماً معلومة ، وللكشيني معلومات ، وكأنه أخذ هذا من صنيع ابن مسعود في تذكيره كل خميس ، أو من استنباط عبد الله ذلك من الحديث الذي أورده .

قوله ( جرير ) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز .

قوله ( كان عبد الله ) هو ابن مسعود ، وكنيته أبو عبد الرحمن .

قوله ( فقال له رجل ) هذا المبهم يشبه أن يكون هو يزيد بن معاوية النخعي ، وفي سياق المصنف في أواخر الدعوات ما يرشد إليه .

قوله ( لوددت ) اللام جواب قسم محذوف ، أي والله لوددت ، وفاعل « يمنعني » أني أكره بفتح همزة أني ، وأملككم بضم الهمزة أي أضجركم ، وإني الثانية بكسر الهمزة . وقد تقدم شرح المتن قريباً . والإسناد كله كوفيون ، وحديث أنس الذي قبله بصريون .

### باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين

[٧١] ٧١- حدثنا سعيد بن عفير قال نا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال حميد ابن عبد الرحمن سمعت معاوية خطيباً يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ، وإنما أنا قاسم ، والله يعطي ، ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله » .

[الحديث ٧١- أطرافه في : ٣١١٦ ، ٣٦٤١ ، ٧٣١٢ ، ٧٤٦٠ .]

قوله ( باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ) ليس في أكثر الروايات في الترجمة قوله « في الدين » وثبت للكشيني .

**قوله (حدثنا سعيد بن عفير)** هو سعيد بن كثير بن عفير ، نسب إلى جده ، وهو بالمهملة مصغراً .  
**قوله (عن ابن شهاب)** قال حميد في الاعتصام للمؤلف من هذا الوجه : أخبرني حميد . ولمسلم :  
 حدثني حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، زاد تسمية جده .

**قوله (سمعت معاوية)** هو ابن أبي سفيان .

**قوله (خطيباً)** هو حال من المفعول ، وفي رواية مسلم والاعتصام « سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو يخطب » . وهذا الحديث مشتمل على ثلاثة أحكام : أحدها فضل التفقه في الدين . وثانيها أن المعطى في الحقيقة هو الله . وثالثها أن بعض هذه الأمة يبقى على الحق أبداً . فالأول لائق بأبواب العلم . والثاني لائق بقسم الصدقات ، ولهذا أورده مسلم في الزكاة ، والمؤلف في الخمس . والثالث لائق بذكر أشراف الساعة ، وقد أورده المؤلف في الاعتصام لالتفاته إلى مسألة عدم خلو الزمان عن مجتهد ، وسيأتي بسط القول فيه هناك ، وأن المراد بأمر الله هنا الريح التي تقبض روح كل من في قلبه شيء من الإيمان ويبقى شرار الناس فعليهم تقوم الساعة . وقد تتعلق الأحاديث الثلاثة بأبواب العلم — بل بترجمة هذا الباب خاصة — من جهة إثبات الخير لمن تفقه في دين الله ، وأن ذلك لا يكون بالاكتساب فقط ، بل لمن يفتح الله عليه به ، وأن من يفتح الله عليه بذلك لا يزال جنسه موجوداً حتى يأتي أمر الله ، وقد جزم البخاري بأن المراد بهم أهل العلم بالآثار ، وقال أحمد بن حنبل : إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدرى من هم ، وقال القاضي عياض : أراد أحمد أهل السنة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث ، وقال النووي : يحتمل أن تكون هذه الطائفة فرقة من أنواع المؤمنين ممن يقيم أمر الله تعالى من مجاهد وفقه ومحدث وزاهد وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر من أنواع الخير ، ولا يلزم اجتماعهم في مكان واحد ، بل يجوز أن يكونوا متفرقين . قلت : وسيأتي بسط ذلك في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى .

**قوله (يفقهه)** أى يفهمه كما تقدم ، وهى ساكنة الهاء لأنها جواب الشرط ، يقال فقه بالضم إذا صار الفقه له سمية ، وفقه بالفتح إذا سبق غيره إلى الفهم ، وفقه بالكسر إذا فهم . ونكر « خيراً » ليشمل القليل والكثير ، والتذكير للتعظيم لأن المقام يقتضيه . ومفهوم الحديث أن من لم يتفقه في الدين — أى يتعلم قواعد الإسلام وما يتصل بها من الفروع — فقد حرم الخير . وقد أخرج أبو يعلى حديث معاوية من وجه آخر ضعيف وزاد في آخره « ومن لم يتفقه في الدين لم يبال الله به » والمعنى صحيح ، لأن من لم يعرف أمور دينه لا يكون فقيهاً ولا طالب فقه ، فيصح أن يوصف بأنه ما أريد به الخير ، وفي ذلك بيان ظاهر لفضل العلماء على سائر الناس ، ولفضل التفقه في الدين على سائر العلوم . وسيأتي بقية الكلام على الحديثين الآخرين في موضعهما من الخمس والاعتصام إن شاء الله تعالى . وقوله « لن تزال هذه الأمة » يعنى بعض الأمة كما يجىء مصرحاً به في الموضع الذى أشرت إليه إن شاء الله تعالى .

## باب الفهم في العلم

٧٢- حدثنا عليّ - هو ابن عبد الله - قال نا سفيان قال لي ابن أبي نجيح عن مجاهد :

صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَلَمْ أَسْمَعْهُ يَحْدُثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا :  
كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَأَتَى بِجِمَارٍ فَقَالَ : « إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجْرَةً مِثْلُهَا كَمِثْلُ الْمُسْلِمِ .  
فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ هِيَ النَّخْلَةُ ، فَإِذَا أَنَا أَصْغَرُ الْقَوْمَ فَسَكَتُ . قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « هِيَ  
النَّخْلَةُ » .

**قوله ( باب الفهم )** أى فضل الفهم ( فى العلم ) أى فى العلوم .

**قوله ( حدثنا على )** فى رواية أبى ذر « ابن عبد الله » وهو المعروف بابن المدنى .

**قوله ( حدثنا سفيان قال : قال لى ابن أبى نجيح )** فى مسند الحميدى عن سفيان : حدثنى ابن أبى نجيح .

**قوله ( صحبت ابن عمر إلى المدينة )** فيه ما كان بعض الصحابة عليه من توقى الحديث عن النبي صلى الله

عليه وسلم إلا عند الحاجة خشية الزيادة والتقصان ، وهذه كانت طريقة ابن عمر ووالده عمر وجماعة ، وإنما  
كثرت أحاديث ابن عمر مع ذلك لكثرة من كان يسأله ويستفتيه ، وقد تقدم الكلام على متن حديث الباب  
فى أوائل كتاب العلم . ومناسبتة للترجمة أن ابن عمر لما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم المسألة عند إحضار الجمار  
إليه فهم أن المسئول عنه النخلة ، فالفهم فطنة يفهم بها صاحبها من الكلام ما يقترن به من قول أو فعل ،  
وقد أخرج أحمد فى حديث أبى سعيد الآتى فى الوفاة النبوية حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم « إن عبدا  
خيره الله » فبكى أبو بكر وقال : فدينك بآبائنا ، فتعجب الناس . وكان أبو بكر فهم من المقام أن النبي  
صلى الله عليه وسلم هو الخير ، فن ثم قال أبو سعيد : فكان أبو بكر أعلمنا به . والله الهادى إلى الصواب .

### باب الاغتياب فى العلم والحكمة

وقال عمر رضي الله عنه : تفقهوا قبل أن تسودوا .

٧٣- حدثنا الحميدى قال نا سفيان قال نا إسماعيل بن أبي خالد على غير ما حدثناه [٧٣]  
الزهري قال : سمعت قيس بن أبي حازم قال سمعت عبد الله بن مسعود قال : قال النبي صلى الله  
عليه : « لا حسد إلا فى اثنتين : رجل آتاه الله مالا فسلط على هلكته فى الحق ، ورجل آتاه الله  
الحكمة فهو يقضى بها ويعلمها » .

[الحديث ٧٣- أطرافه فى : ١٤٠٩ ، ٧١٤١ ، ٧٣١٦] .

**قوله ( باب الاغتياب فى العلم )** هو بالغين المعجمة .

**قوله ( فى العلم والحكمة )** فيه نظير ما ذكرنا فى قوله بالموعظة والعلم ، لكن هذا عكس ذاك ، أو هو

من العطف التفسيرى إن قلنا إنهما مترادفان .

**قوله ( وقال عمر : تفقهوا قبل أن تسودوا )** هو بضم المثناة وفتح المهملة وتشديد الواو أى تجعلوا

سادة . زاد الكشميني فى روايته « قال أبو عبد الله » أى البخارى « وبعد أن تسودوا - إلى قوله - سنهم » .

أما أثر عمر فأخرجه ابن أبي شيبة وغيره من طريق محمد بن سيرين عن الأحنف بن قيس قال : قال عمر . . فذكره ، وإسناده صحيح ، وإنما عقبه البخارى بقوله « وبعد أن تسودوا » ليبين أن لا مفهوم له خشية أن يفهم أحد من ذلك أن السيادة مانعة من التفقه ، وإنما أراد عمر أنها قد تكون سبباً للمنع ، لأن الرئيس قد يمنعه الكبر والاحتشام أن يجلس مجلس المتعلمين ، ولهذا قال مالك عن عيب القضاء : إن القاضي إذا عزل لا يرجع إلى مجلسه الذى كان يتعلم فيه . وقال الشافعى : إذا تصدر الحدث فاته علم كثير . وقد فسرهُ أبو عبيد في كتابه « غريب الحديث » فقال : معناه تفقهوا وأنتم صغار ، قبل أن تصيروا سادة فتمنعكم الأنفة عن الأخذ عن دونكم فتبقوا جهالاً . وفسره شمر اللغوى بالتزوج ، فإنه إذا تزوج صار سيد أهله ، ولا سيما إن ولد له . وقيل : أراد عمر الكف عن طلب الرياسة لأن الذى يتفقه يعرف ما فيها من الغوائل فيجتنبها . وهو حمل بعيد ، إذ المراد بقوله « تسودوا » السيادة ، وهى أعم من التزويج ، ولا وجه لمن خصصه بذلك ، لأنها قد تكون به وبغيره من الأشياء الشاغلة لأصحابها عن الاستغال بالعلم . وجوز الكرماني أن يكون من السواد فى اللحية فيكون أمراً للشاب بالتفقه قبل أن تسود لحيته ، أو أمراً للكهل قبل أن يتحول سواد اللحية إلى الشيب . ولا يخفى تكلفه . وقال ابن المنير : مطابقة قول عمر للترجمة أنه جعل السيادة من ثمرات العلم ، وأوصى الطالب باغتنام الزيادة قبل بلوغ درجة السيادة . وذلك يحقق استحقاق العلم بأن يغبط صاحبه ، فإنه سبب لسيادته . كذا قال . والذى يظهر لى أن مراد البخارى : إن الرياسة وإن كانت مما يغبط بها صاحبها فى العادة لكن الحديث دل على أن الغبطة لا تكون إلا بأحد أمرين : العلم ، أو الجود ، ولا يكون الجود محموداً إلا إذا كان بعلم . فكأنه يقول : تعلموا العلم قبل حصول الرياسة لتغبطوا إذا غبطتم بحق . ويقول أيضاً : إن تعجلتم الرياسة التى من عاداتها أن تمنع صاحبها من طلب العلم فاتركوا تلك العادة وتعلموا العلم لتحصل لكم الغبطة الحقيقية . ومعنى الغبطة تمنى المرء أن يكون له نظير ما للآخر من غير أن يزول عنه ، وهو المراد بالحسد الذى أطلق فى الخبر كما سنبينه .

**قوله ( حدثنا إسماعيل بن أبي خالد على غير ما حدثناه الزهرى )** يعنى أن الزهرى حدث سفيان بهذا الحديث بلفظ غير اللفظ الذى حدثه به إسماعيل ، ورواية سفيان عن الزهرى أخرجه المصنف فى التوحيد عن على بن عبد الله عنه قال : قال الزهرى عن سالم . ورواها مسلم عن زهير بن حرب ، وغيره عن سفيان ابن عيينة قال : حدثنا الزهرى عن سالم عن أبيه . ساقه مسلم تاماً ، واختصره البخارى . وأخرجه البخارى أيضاً تاماً فى فضائل القرآن من طريق شعيب عن الزهرى حدثنى سالم بن عبد الله بن عمر . . فذكره . وسنذكر ما تحالفت فيه الروايات بعد إن شاء الله تعالى .

**قوله ( قال سمعت )** القائل هو إسماعيل على ما حررناه .

**قوله ( لا حسد )** الحسد تمنى زوال النعمة عن المنعم عليه ، وخصه بعضهم بأن يتمنى ذلك لنفسه ، والحق أنه أعم ، وسببه أن الطباع مجبولة على حب الترفع على الجنس ، فإذا رأى لغيره ما ليس له أحب أن يزول ذلك عنه له ليرتفع عليه ، أو مطلقاً ليساويه . وصاحبه مذموم إذا عمل بمقتضى ذلك من تصميم أو قول أو فعل . وينبغى لمن خطر له ذلك أن يكرهه كما يكره ما وضع فى طبعه من حب المنهيات . واستثنوا من ذلك ما إذا كانت النعمة لكافر أو فاسق يستعين بها على معاصي الله تعالى . فهذا حكم الحسد بحسب حقيقته ،

وأما الحسد المذكور في الحديث فهو الغبطة ، وأطلق الحسد عليها مجازاً ، وهي أن يتمنى أن يكون له مثل ما لغيره من غير أن يزول عنه ، والحرص على هذا يسمى منافسة ، فإن كان في الطاعة فهو محمود ، ومنه ﴿ فليتنافس المتنافسون ﴾ . وإن كان في المعصية فهو مذموم ، ومنه « ولا تنافسوا » . وإن كان في الجائزات فهو مباح ، فكأنه قال في الحديث : لا غبطة أعظم — أو أفضل — من الغبطة في هذين الأمرين . ووجه الحصر أن الطاعات إما بدنية أو مالية أو كائنة عنهما ، وقد أشار إلى البدنية بإتيان الحكمة والقضاء بها وتعليمها ، ولفظ حديث ابن عمر « رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار » والمراد بالقيام به العمل به مطلقاً ، أعم من تلاوته داخل الصلاة أو خارجها ومن تعليمه ، والحكم والفتوى بمقتضاه ، فلا تخالف بين لفظي الحديثين . ولأحمد من حديث يزيد بن الأخنس السلمي « رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ، ويتبع ما فيه » . ويجوز حمل الحسد في الحديث على حقيقته على أن الاستثناء منقطع ، والتقدير نفي الحسد مطلقاً ، لكن هاتان الحصلتان محمودتان ، ولا حسد فيهما فلا حسد أصلاً .

**قوله ( إلا في اثنين )** كذا في معظم الروايات « اثنين » بناء التأنيث ، أي لا حسد محمود في شيء إلا في خصلتين . وعلى هذا فقوله « رجل » بالرفع ، والتقدير خصلة رجل حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . وللمصنف في الاعتصام « إلا في اثنين » وعلى هذا فقوله « رجل » بالخفض على البدلية أي خصلة رجلين ، ويجوز النصب باضمار أعني وهي رواية ابن ماجه .

**قوله ( مالا )** نكره ليشمل القليل والكثير .

**قوله ( فسلط )** كذا لأبي ذر ، وللباقيين فسلطه ، وعبر بالتسليط لدلالته على قهر النفس المحبولة على الشح .

**قوله ( هلكته )** بفتح اللام والكاف أي إهلاكه ، وعبر بذلك ليدل على أنه لا يبقى منه شيئاً . وكله بقوله « في الحق » أي في الطاعات ليزيل عنه إيهام الإسراف المذموم .

**قوله ( الحكمة )** اللام للعهد ، لأن المراد بها القرآن على ما أشرنا إليه قبل ، وقيل : المراد بالحكمة كل ما منع من الجهل وزجر عن القبيح .

**( فائدة )** : زاد أبو هريرة في هذا الحديث ما يدل على أن المراد بالحسد المذكور هنا الغبطة كما ذكرناه ، ولفظه « فقال رجل ليتنى أوتيت مثل ما أوتي فلان ، فعملت مثل ما يعمل » أوردته المصنف في فضائل القرآن . وعند الترمذي من حديث أبي كبشة الأنماري — بفتح الهمزة وإسكان النون — أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ... فذكر حديثاً طويلاً فيه استواء العامل في المال بالحق والتمنى في الأجر ، ولفظه « وعبد رزقه الله علماً ولم يرزقه مالا ، فهو صادق النية يقول : لو أن لي مالا لعملت مثل ما يعمل فلان ، فأجرهما سواء » ، وذكر في ضدهما « أنهما في الوزر سواء » وقال فيه : حديث حسن صحيح . وإطلاق كونهما سواء يرد على الخطاب في جزمه بأن الحديث يدل على أن الغنى إذا قام بشروط المال كان أفضل من الفقير . نعم يكون أفضل بالنسبة إلى من أعرض ولم يتمن ، لكن الأفضلية المستفادة منه هي بالنسبة إلى هذه الخصلة فقط لا مطلقاً . وسيكون لنا عودة إلى البحث في هذه المسألة في حديث « الطاعم الشاكر كالصائم الصابر » حيث ذكره المؤلف في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى .



## باب ما ذكر في ذهاب موسى في البحر إلى الخضر

وقوله: ﴿هَلْ أَتَبِعَكَ عَلَىٰ أَنْ تَعْلَمَنَ﴾

[٧٤] ٧٤- حدثنا محمد بن غريب الزهري قال نا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن صالح عن ابن شهاب حدثه أن عبيد الله بن عبد الله أخبره عن ابن عباس أنه تمارى هو والحارث بن قيس ابن حصن الفزاري في صاحب موسى، قال ابن عباس: هو خضر. فمر بهما أبي بن كعب فدعاه ابن عباس فقال: إني تماريتُ أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى الذي سأل موسى السبيل إلى لُقيّه، هل سمعت رسول الله صلى الله عليه يذكُر شأنه؟ قال: نعم، سمعتُ النبي صلى الله عليه يذكُر شأنه يقول: «بينما موسى في مِلا من بني إسرائيل إذ جاءه رجل فقال: هل تعلم أحدًا أعلم منك؟ قال موسى: لا. فأوحى الله إلى موسى: بلى، عبدنا خضر. فسأل موسى السبيل إليه، فجعل الله له الحوت آية، وقيل له: إذا فقدت الحوت فارجع فإنك ستلقاه. فكان يتبع أثر الحوت في البحر. فقال لموسى فتاه: أرايت إذ أويانا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت، وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره. قال: ذلك ما كنا نبغي. فارتداً على آثارهما قصصاً، فوجدا خضراً، فكان من شأنهما الذي قصَّ الله في كتابه».

[الحديث ٧٤- أطرافه في: ٧٨، ١٢٢، ٢٢٦٧، ٢٧٢٨، ٣٢٧٨، ٣٤٠٠، ٣٤٠١، ٤٧٢٥، ٤٧٢٦، ٤٧٢٧،

[٦٦٧٢، ٧٤٧٨].

قوله (باب ما ذكر في ذهاب موسى في البحر إلى الخضر) هذا الباب معقود للترغيب في احتمال المشقة في طلب العلم، لأن ما يغتبط به تحتل المشقة فيه، ولأن موسى عليه الصلاة والسلام لم يمنعه بلوغه من السيادة المحل الأعلى من طلب العلم وركوب البر والبحر لأجله، فظهر بهذا مناسبة هذا الباب لما قبله. وظاهر التوبيخ أن موسى ركب البحر لما توجه في طلب الخضر. وفيه نظر لأن الذي ثبت عند المصنف وغيره أنه خرج في البر وسيأتي بلفظ «فخرجا يمشيان» وفي لفظ لأحمد «حتى أتيا الصخرة» وإنما ركب البحر في السفينة هو والخضر بعد أن التقيا، فيحمل قوله «إلى الخضر» على أن فيه حذفاً، أي إلى مقصد الخضر، لأن موسى لم يركب البحر لحاجة نفسه، وإنما ركبه تبعاً للخضر، ويحتمل أن يكون التقدير ذهاب موسى في ساحل البحر، فيكون فيه حذف، ويمكن أن يقال: مقصود الذهاب إنما حصل بتأم القصة، ومن تمامها أنه ركب معه البحر، فأطلق على جميعها ذهاباً مجازاً، إما من إطلاق الكل على البعض أو من تسمية السبب باسم ما تسبب عنه. وحمله ابن المنير على أن «إلى» بمعنى مع، وقال ابن رشيد: يحتمل أن يكون ثبت عند البخاري أن موسى توجه في البحر لما طلب الخضر. قلت: لعله قوى عنده أحد الاحتمالين في قوله «فكان يتبع أثر الحوت في البحر» فالظرف يحتمل أن يكون لموسى، ويحتمل أن يكون للحوت، ويؤيد الأول

ما جاء عن أبي العالية وغيره ، فروى عبد بن حميد عن أبي العالية أن موسى التقي بالخضر في جزيرة من جزائر البحر . انتهى . والتوصل إلى جزيرة في البحر لا يقع إلا بسلوك البحر غالباً . وعنده أيضاً من طريق الربيع بن أنس قال : انجاب الماء عن مسلك الحوت فصار طاقة مفتوحة فدخلها موسى على أثر الحوت حتى انتهى إلى الخضر . فهذا يوضح أنه ركب البحر إليه . وهذان الأثران الموقوفان رجالهما ثقات .

**قوله ( الآية )** هو بالنصب بتقدير فذكر . وقد ذكر الأصيلي في روايته باقي الآية وهي قوله : ﴿ مما علمت رشداً ﴾ .

**قوله ( حدثنا )** وللأصيلي « حدثني » بالإنفراد .

**قوله ( غريب )** تقدم في المقدمة أنه بالغين المعجمة مصغراً ، ومحمد وشيخه وأبوه إبراهيم بن سعد زهريون ، وكذا ابن شهاب شيخ صالح وهو ابن كيسان .

**قوله ( حدثه )** للكشميني « حدث » بغير هاء ، وهو محمول على السماع لأن صالحاً غير مدلس .

**قوله ( تماري )** أى تجادل .

**قوله ( واحو )** هو بضم الحاء وتشديد الراء المهملتين ، وهو صحابي مشهور ذكره ابن السكن وغيره ، وله ذكر عند المصنف أيضاً في قصة له مع عمر قال فيها : وكان الحر من النفر الذين يدينهم عمر ، يعنى لفضلهم **قوله ( قال ابن عباس هو خضر )** لم يذكر ما قال الحر بن قيس ، ولا وقفت على ذلك في شيء من طرق هذا الحديث . وخضر بفتح أوله وكسر ثانيه أو بكسر أوله وإسكان ثانيه ، ثبتت بهما الرواية ، وبإثبات الألف واللام فيه ، وبخذفهما . وهذا التماري الذي وقع بين ابن عباس والحر غير التماري الذي وقع بين سعيد ابن خبير ونوف البكالي ، فإن هذا في صاحب موسى هل هو الخضر أو غيره . وذلك في موسى هل هو موسى ابن عمران الذي أنزلت عليه التوراة أو موسى بن ميثا بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها معجمة . وسياق سعيد بن جبير للحديث عن ابن عباس أتم من سياق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لهذا بشيء كثير ، وسياق ذكر ذلك مفصلاً في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى . ويقال إن اسم الخضر بلياً بموحدة ولام ساكنة ثم تحتانية ، وسياق في أحاديث الأنبياء النقل عن سبب تلقيبه بالخضر ، وسياق نقل الخلاف في نسبه وهل هو رسول أو نبي فقط أو ملك بفتح اللام أو ولي فقط ، وهل هو باق أو مات ؟ .

**قوله ( فدعاه )** أى ناداه . وذكر ابن التين أن فيه حذفاً والتقدير : فقام إليه فسأله ، لأن المعروف عن ابن عباس التأدب مع من يأخذ عنه ، وأخباره في ذلك شهيرة .

**قوله ( إذ جاء رجل )** لم أقف على تسميته .

**قوله ( بلى عبدنا )** أى هو أعلم ، وللكشميني « بل » بإسكان اللام ، والتقدير فأوحى الله إليه لا تطلق النبي بل قل خضر . وإنما قال عبدنا — وإن كان السياق يقتضى أن يقول عبد الله — لكونه أورده على طريق الحكاية عن الله سبحانه وتعالى ، والإضافة فيه للتعظيم .

**قوله ( يتبع أثر الحوت في البحر )** في هذا السياق اختصار يأتي بيانه عند شرحه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( ما كنا نبغي )** أى نطلب ، لأن فقد الحوت جعل آية أى علامة على الموضع الذي فيه الخضر .

وفي الحديث جواز التجادل في العلم إذا كان بغير تعنت ، والرجوع إلى أهل العلم عند التنازع ، والعمل بخبر الواحد الصدوق ، وركوب البحر في طلب العلم بل في طلب الاستكثار منه ، ومشروعية حمل الزاد في السفر ، ولزوم التواضع في كل حال ، ولهذا حرص موسى على الالتقاء بالخضر عليهما السلام وطلب التعلم منه تعليماً لقومه أن يتأدبوا بأدبه ، وتنبهوا لمن زكى نفسه أن يسلك مسلك التواضع .

### باب قول النبي صلى الله عليه : « اللهم علّمه الكتاب »

[٧٥] ٧٥- حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال :  
ضمّني رسول الله صلى الله عليه وقال : « اللهم علّمه الكتاب » .

[الحديث ٧٥- أطرافه في : ١٤٣ ، ٣٧٥٦ ، ٧٢٧٠ .]

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم علّمه الكتاب )** استعمل لفظ الحديث ترجمة تمسكا بأن ذلك لا يختص بجوازه بابن عباس ، والضمير على هذا لغير مذكور ، ويحتمل أن يكون لابن عباس نفسه لتقدم ذكره في الحديث الذي قبله ، إشارة إلى أن الذي وقع لابن عباس من غلبته للحر بن قيس إنما كان بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم له .

**قوله ( حدثنا أبو معمر )** هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المعروف بالمقعد البصري .

**قوله ( حدثنا خالد )** هو ابن مهران الحذاء .

**قوله ( ضمّني رسول الله صلى الله عليه وسلم )** زاد المصنف في فضل ابن عباس عن مسدد عن عبد الوارث « إلى صدره » وكان ابن عباس إذ ذاك غلاماً مميّزاً ، فيستفاد منه جواز احتضان الصبي القريب على سبيل الشفقة .

**قوله ( علّمه الكتاب )** بين المصنف في كتاب الطهارة من طريق عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس سبب هذا الدعاء ولفظه « دخل النبي صلى الله عليه وسلم الخلاء فوضعت له وضوءاً » زاد مسلم « فلما خرج قال : من وضع هذا ؟ فأخبر » ولمسلم قالوا ابن عباس ، ولأحمد وابن حبان من طريق سعيد بن جبير عنه أن ميمونة هي التي أخبرته بذلك ، وأن ذلك كان في بيتها ليلاً ، ولعل ذلك كان في الليلة التي بات ابن عباس فيها عندها ليرى صلاة النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى . وقد أخرج أحمد من طريق عمرو بن دينار عن كريب عن ابن عباس في قيامه خلف النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل وفيه « فقال لي ما بالاك ؟ أجعلك حذائي فتخلفني . فقلت : أو ينبغي لأحد أن يصلي حذاءك وأنت رسول الله ؟ فدعا لي أن يزيدني الله فهماً وعلماً » والمراد بالكتاب القرآن لأن العرف الشرعي عليه ، والمراد بالتعليم ما هو أعم من حفظه والتفهيم فيه . ووقع في رواية مسدد « الحكمة » بدل الكتاب وذكر الإسماعيلي أن ذلك هو الثابت في الطرق كلها عن خالد الحذاء ، كذا قال وفيه نظر ، لأن المصنف أخرجه أيضاً من حديث وهيب عن خالد بلفظ « الكتاب » أيضاً ، فيحمل على أن المراد بالحكمة أيضاً القرآن ، فيكون بعضهم رواه بالمعنى . وللنسائي

والترمذى من طريق عطاء عن ابن عباس قال : دعا لى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أوتى الحكمة مرتين ، فيحتمل تعدد الواقعة ، فيكون المراد بالكتاب القرآن وبالحكمة السنة . ويؤيده أن فى رواية عبيد الله بن أبى يزيد التى قدمناها عند الشيخين « اللهم فقهه فى الدين » لكن لم يقع عند مسلم « فى الدين » . وذكر الحميدى فى الجمع أن أبا مسعود ذكره فى أطراف الصحيحين بلفظ « اللهم فقهه فى الدين » ، وعلمه التأويل « قال الحميدى : وهذه الزيادة ليست فى الصحيحين . قلت : وهو كما قال . نعم هى فى رواية سعيد بن جبير التى قدمناها عند أحمد وابن حبان والطبرانى ورواها ابن سعد من وجه آخر عن عكرمة مرسلا ، وأخرج البغوى فى معجم الصحابة من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر : كان عمر يدعو ابن عباس ويقربه ويقول : إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاك يوماً فسح رأسك وقال « اللهم فقهه فى الدين » ، وعلمه التأويل . ووقع فى بعض نسخ ابن ماجه من طريق عبد الوهاب الثقفى عن خالد الحذاء فى حديث الباب بلفظ « اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب » وهذه الزيادة مستغربة من هذا الوجه ، فقد رواه الترمذى والإسماعيل وغيرهما من طريق عبد الوهاب بدونها ، وقد وجدتها عند ابن سعد من وجه آخر عن طاوس عن ابن عباس قال : دعانى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسح على ناصيتى وقال : « اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب » . وقد رواه أحمد عن هشيم عن خالد فى حديث الباب بلفظ « مسح على رأسى » وهذه الدعوة مما تحقق إجابة النبى صلى الله عليه وسلم فيها ، لما علم من حال ابن عباس فى معرفة التفسير والفقه فى الدين رضى الله تعالى عنه . واختلف الشراح فى المراد بالحكمة هنا ف قيل : القرآن كما تقدم ، وقيل العمل به ، وقيل السنة ، وقيل الإصابة فى القول ، وقيل الخشية ، وقيل الفهم عن الله ، وقيل العقل ، وقيل ما يشهد العقل بصحته ، وقيل نور يفرق به بين الإلهام والوسواس ، وقيل سرعة الجواب مع الإصابة . وبعض هذه الأقوال ذكرها بعض أهل التفسير فى تفسير قوله تعالى ﴿ ولقد آتينا لقمان الحكمة ﴾ . والأقرب أن المراد بها فى حديث ابن عباس الفهم فى القرآن ، وسيأتى مزيد لذلك فى المناقب إن شاء الله تعالى .

### باب متى يصح سماع الصبي الصغير؟

[٧٦] ٧٦- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس قال : أقبلتُ راكباً على حمارٍ أتانٍ - وأنا يومئذٍ قد ناهزتُ الاحتلام - ورسولُ الله صلى الله عليه عليه يُصَلِّي بِمَنْىَ إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ ، فمررتُ بين يدي بعضِ الصفِّ ، وأرسلتُ الأتانَ ترتعُ ودخلتُ فى الصفِّ ، فلم يُنكر ذلك عليَّ .

[الحديث ٧٦ - أطرافه فى : ٤٩٣ ، ٨٦١ ، ١٨٥٧ ، ٤٤١٢ .]

قوله ( باب متى يصح سماع الصغير ) زاد الكشمينى « الصبي الصغير » . ومقصود الباب الاستدلال على أن البلوغ ليس شرطاً فى التحمل . وقال الكرماني : إن معنى الصحة هنا جواز قبول مسموعه . قلت : وهذا تفسير لثمرة الصحة لا لنفس الصحة ، وأشار المصنف بهذا إلى اختلاف وقع بين أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين رواه الخطيب فى الكفاية عن عبد الله بن أحمد وغيره أن يحيى قال : أقل سن التحمل خمس عشرة

سنة لكون ابن عمر رد يوم أحد إذ لم يبلغها . فبلغ ذلك أحمد فقال : بل إذا عقل ما يسمع ، وإنما قصة ابن عمر في القتال . ثم أورد الخطيب أشياء مما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم في الصغر وحدثوا بها بعد ذلك وقبلت عنهم ، وهذا هو المعتمد ، وما قاله ابن معين إن أراد به تحديد ابتداء الطلب بنفسه فوجه ، وإن أراد به رد حديث من سمع اتفاقاً أو اعتنى به فسمع وهو صغير فلا ، وقد نقل ابن عبد البر الاتفاق على قبول هذا ، وفيه دليل على أن مراد ابن معين الأول ، وأما احتجاجه بأن النبي صلى الله عليه وسلم رد البراء وغيره يوم بدر ممن كان لم يبلغ خمس عشرة فردود بأن القتال يقصد فيه مزيد القوة والتبصر في الحرب ، فكانت مظهره سن البلوغ ، والسماع يقصد فيه الفهم فكانت مظهره التمييز . وقد احتج الأوزاعي لذلك بحديث « مروهم بالصلاة لسبع » .

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أبي أويس ، وقد ثبت ذلك في رواية كريمة .

**قوله ( على حمار )** هو اسم جنس يشمل الذكر والأنثى كقولك بعير . وقد شذ حمار في الأنثى حكاه في الصحاح . وأتان بفتح الهمزة وشذ كسرهما كما حكاه الصغاني هي الأنثى من الحمير ، وربما قالوا للأنثى أتانة حكاه يونس وأنكره غيره ، فجاء في الرواية على اللغة الفصحى . وحمار أتان بالتثنية فيهما على النعت أو البدل ، وروى بالإضافة . وذكر ابن الأثير أن فائدة التنصيص على كونها أنثى للاستدلال بطريق الأولى على أن الأنثى من بني آدم . لا تقطع الصلاة لأنهن أشرف ، وهو قياس صحيح من حيث النظر ، إلا أن الخبر الصحيح لا يدفع بمثله كما سيأتي البحث فيه في الصلاة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( ناهزت )** أي قاربت ، والمراد بالاحتلام البلوغ الشرعي .

**قوله ( إلى غير جدار )** أي إلى غير سترة قاله الشافعي . وسياق الكلام يدل على ذلك ، لأن ابن عباس أورده في معرض الاستدلال على أن المرور بين يدي المصلي لا يقطع صلاته . ويؤيده رواية البزار بلفظ « والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي المكتوبة ليس لشيء يستره » .

**قوله ( بين يدي بعض الصف )** هو مجاز عن الأمام بفتح الهمزة ، لأن الصف ليس له يد . وبعض الصف يحتمل أن يراد به صف من الصفوف أو بعض من أحد الصفوف قاله الكرمانى .

**قوله ( ترفع )** بمثنائين مفتوحتين وضم العين أى تأكل ما تشاء ، وقيل تسرع في المشى ، وجاء أيضاً بكسر العين بوزن يفتعل من الرعى ، وأصله ترتعى لكن حذفت الياء تخفيفاً ، والأول أصوب ، ويدل عليه رواية المصنف في الحج نزلت عنها فترعت .

**قوله ( ودخلت )** وللكشميني « فدخلت » بالفاء .

**قوله ( فلم ينكر ذلك على أحد )** قيل فيه جواز تقديم المصلحة الراجحة على المفسدة الخفيفة ، لأن المرور مفسدة خفيفة ، والدخول في الصلاة مصلحة راجحة ، واستدل ابن عباس على الجواز بعدم الإنكار لانتفاء الموانع إذ ذاك ، ولا يقال منع من الإنكار اشتغالهم بالصلاة لأنه نفي الإنكار مطلقاً فتناول ما بعد الصلاة . وأيضاً فكان الإنكار يمكن بالإشارة . وفيه ما ترجح له أن التحمل لا يشترط فيه كمال الأهلية وإنما يشترط عند الأداء . ويلحق بالصبي في ذلك العبد والفاسق والكافر . وقامت حكاية ابن عباس لفعل النبي

صلى الله عليه وسلم وتقريره مقام حكاية قوله ، إذ لا فرق بين الأمور الثلاثة في شرائط الأداء . فإن قيل : التقييد بالصبي والصغير في الترجمة لا يطابق حديث ابن عباس ، أجب الكرمانى بأن المراد بالصغير غير البالغ ، وذكر الصبي معه من باب التوضيح . ويحتمل أن يكون لفظ الصغير يتعلق بقصة محمود ، ولفظ الصبي يتعلق بهما معاً والله أعلم . وسيأتى باقى مباحث هذا الحديث فى كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى .

[٧٧] ٧٧- حدثنا محمد بن يوسف قال نا أبو مسهر قال حدثني محمد بن حرب قال حدثني الزبيدي عن الزهري عن محمود بن الربيع قال : عقلت من النبي صلى الله عليه مجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من ذلك .

[الحديث ٧٧- أطرافه في: ١٨٩، ٨٣٩، ١١٨٥، ٦٣٥٤، ٦٤٢٢].

**قوله ( حدثنا محمد بن يوسف )** هو البيكندى كما جزم به البيهقى وغيره ، وأما القرابى فليست له رواية عن أبى مسهر ، وكان أبو مسهر شيخ الشاميين فى زمانه ، وقد لقيه البخارى وسمع منه شيئاً يسيراً ، وحدث عنه هنا بواسطة ، وذكر ابن المرباط فيما نقله ابن رشيد عنه أن أبا مسهر تفرد برواية هذا الحديث عن محمد بن حرب . وليس كما قال ابن المرباط فإن النسائى رواه فى السنن الكبرى عن محمد بن المصنف عن محمد بن حرب . وأخرجه البيهقى فى المدخل من رواية محمد بن جوصاء - وهو بفتح الجيم والصاد المهملة - عن سلمة بن الخليل وأبى التقي وهو بفتح المثناة وكسر القاف كلاهما عن محمد بن حرب . فهؤلاء ثلاثة غير أبى مسهر روه عن محمد بن حرب فكانه المتفرد به عن الزبيدى ، وهذا الإسناد إلى الزهري شاميون . وقد دخلها هو وشيخه محمود بن الربيع بن سراقه بن عمرو الأنصارى الخزرجى وحديثه هذا طرف من حديثه عن عتبان بن مالك الآتى فى الصلاة من رواية صالح بن كيسان وغيره عن الزهري . وفى الرقاق من طريق معمر عن الزهري أخبرنى محمود .

**قوله ( عقلت )** هو بفتح القاف أى حفظت .

**قوله ( مجة )** بفتح الميم وتشديد الجيم ، والمج هو إرسال الماء من الفم ، وقيل لا يسمى مجاً إلا إن كان على بعد . وفعله النبي صلى الله عليه وسلم مع محمود إما مداعبة معه ، أو ليبارك عليه بها كما كان ذلك من شأنه مع أولاد الصحابة .

**قوله ( وأنا ابن خمس سنين )** لم أر التقييد بالسن عند تحمله فى شيء من طرقه لا فى الصحيحين ولا فى غيرهما من الجوامع والمسانيد إلا فى طريق الزبيدى هذه ، والزبيدى من كبار الحفاظ المتقنين عن الزهري حتى الوليد بن مسلم : كان الأوزاعى يفضل على جميع من سمع من الزهري . وقال أبو داود : ليس فى حديثه خطأ . وقد تابعه عبد الرحمن بن نمر عن الزهري لكن لفظه عند الطبرانى والخطيب فى الكفاية من طريق عبد الرحمن بن نمر - وهو بفتح النون وكسر الميم - عن الزهري وغيره قال : حدثنى محمود بن الربيع ، وتوفى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن خمس سنين ، فأفادت هذه الرواية أن الواقعة التى ضبطها كانت فى آخر سنة من حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد ذكر ابن حبان وغيره أنه مات سنة تسع وتسعين وهو ابن

أربع وتسعين سنة وهو مطابق لهذه الرواية . وذكر القاضي عياض في الإلماع وغيره أن في بعض الروايات أنه كان ابن أربع ، ولم أقف على هذا صريحاً في شيء من الروايات بعد التتبع التام ، إلا أن كان ذلك مأخوذاً من قول صاحب الاستيعاب إنه عقل الحجة وهو ابن أربع سنين أو خمس ، وكان الحامل له على هذا التردد قول الواقدي إنه كان ابن ثلاث وتسعين لما مات ، والأول أولى بالاعتماد لصحة إسناده ، على أن قول الواقدي يمكن حمله إن صح على أنه ألغى الكسر وجبره غيره . والله أعلم . وإذا تحرر هذا فقد اعترض المهلب على البخاري لكونه لم يذكر هنا حديث ابن الزبير في رؤيته والده يوم بنى قريظة ومراجعته له في ذلك ، ففيه السماع منه وكان سنه إذ ذاك ثلاث سنين أو أربعاً ، فهو أصغر من محمود . وليس في قصة محمود ضبطه لسماع شيء فكان ذكر حديث ابن الزبير أولى لهذين المعنيين . وأجاب ابن المنير بأن البخاري إنما أراد نقل السنن النبوية لا الأحوال الوجودية ، ومحمود نقل سنة مقصودة في كون النبي صلى الله عليه وسلم مع حجة في وجهه ، بل في مجرد رؤيته إياه فائدة شرعية تثبت كونه صحابياً . وأما قصة ابن الزبير فليس فيها نقل سنة من السنن النبوية حتى تدخل في هذا الباب . ثم أنشد « وصاحب البيت أدرى بالذي فيه » انتهى . وهو جواب مسدد . وتكلمته ما قدمناه قبل أن المقصود بلفظ السماع في الترجمة هو أو ما ينزل منزلته من نقل الفعل أو التقرير ، وغفل البدر الزركشي فقال : يحتاج المهلب إلى ثبوت أن قصة ابن الزبير صحيحة على شرط البخاري . انتهى . والبخاري قد أخرج قصة ابن الزبير المذكورة في مناقب الزبير في الصحيح ، فالإيراد موجه وقد حصل جوابه والعجب من متكلم على كتاب يغفل عما وقع فيه في المواضع الواضحة ويعترضها بما يؤدي إلى نفي ورودها فيه .

**قوله ( من دلو )** زاد النسائي « معلق » ولابن حبان « معلقة » والدلو يذكر ويؤنث . وللمصنف في الرقاق من رواية معمر « من دلو كانت في دارهم » وله في الطهارة والصلاة وغيرهما « من بر » بدل دلو ، ويجمع بينهما بأن الماء أخذ بالدلو من البر وتناوله النبي صلى الله عليه وسلم من الدلو . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز إحضار الصبيان مجالس الحديث وزيارة الإمام أصحابه في دورهم ومداعبته صبيانهم ، واستدل به بعضهم على تسميع من يكون ابن خمس ، ومن كان دونها يكتب له حضور . وليس في الحديث ولا في تبويب البخاري ما يدل عليه بل الذي ينبغي في ذلك اعتبار الفهم ، فن فهم الخطاب سمع وإن كان دون ابن خمس وإلا فلا ، وقال ابن رشيد : الظاهر أنهم أرادوا بتحديد الخمس أنها مظنة لذلك ، لا أن بلوغها شرط لا بد من تحققه ، والله أعلم . وقريب منه ضبط الفقهاء سن التمييز بست أو سبع ، والمرجح أنها مظنة لا تحديد . ومن أقوى ما يتمسك به في أن المرد في ذلك إلى الفهم فيختلف باختلاف الأشخاص ما أورده الخطيب من طريق أبي عاصم قال : ذهبت بابني - وهو ابن ثلاث سنين - إلى ابن جريج فحدثه ، قال أبو عاصم : ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن وهو في هذا السن ، يعني إذا كان فهماً . وقصة أبي بكر ابن المقرئ الحافظ في تسميعه لابن أربع بعد أن امتحنه بحفظ سور من القرآن مشهورة .

### في الخروج في طلب العلم

ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد .

٧٨ - حدثنا أبو القاسم خالد بن خلي قال نا محمد بن حرب قال الأوزاعي أخبرنا

الزهريُّ عَنْ عبيدِ اللَّهِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ عُتبةَ بنِ مسعودٍ عنِ ابنِ عباسٍ أَنَّهُ تَمَارَى وَالْحُرُّ بنُ قَيْسٍ بنِ حِصْنِ الْفَزَارِيِّ فِي صَاحِبِ مُوسَى ، فَمَرَّ بِهِمَا أَبُو بَنِي كَعْبٍ فَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ : إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى لُقْيِهِ ، هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟ قَالَ : نَعَمْ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَذْكُرُ شَأْنَهُ يَقُولُ : « بَيْنَمَا مُوسَى فِي مَلَأٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمُ مِنْكَ؟ قَالَ مُوسَى : لَا . فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى مُوسَى : بَلَى ، عَبْدُنَا خَضِرٌ . فَسَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى لُقْيِهِ ، فَجَعَلَ اللَّهُ لَهُ الْخَوْتَ آيَةً ، وَقِيلَ لَهُ : إِذَا فَقَدْتَ الْخَوْتَ فَارْجِعْ فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ ، فَكَانَ مُوسَى يَتَّبِعُ أَثَرَ الْخَوْتِ فِي الْبَحْرِ ، فَقَالَ فَتَى مُوسَى لِمُوسَى : أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْخَوْتَ ، وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ . قَالَ مُوسَى : ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي ، فَارْتَدَا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا ، فَوَجَدَا خَضِرًا ، فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا مَا قَصَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ . »

**قوله ( باب الخروج )** أى السفر ( فى طلب العلم ) لم يذكر فيه شيئاً مرفوعاً صريحاً ، وقد أخرج مسلم حديث أبى هريرة رفعه « من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة » ولم يخرج المصنف لاختلاف فيه .

**قوله ( ورحل جابر بن عبد الله )** هو الأنصارى الصحابى المشهور ، وعبد الله بن أنيس بضم الهمة مصغراً هو الجهنى حليف الأنصار .

**قوله ( فى حديث واحد )** هو حديث أخرجه المصنف فى الأدب المفرد وأحمد وأبو يعلى فى مسنديهما من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : بلغنى عن رجل حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتريت بهيراً ثم شددت رحلى فسرت إليه شهراً حتى قدمت الشام فإذا عبد الله بن أنيس ، فقلت للبواب : قل له جابر على الباب . فقال : ابن عبد الله ؟ قلت : نعم . فخرج فاعتنقنى . فقلت : حديث بلغنى عنك أنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخشيت أن أموت قبل أن أسمع . فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « يحشر الله الناس يوم القيامة عراة » فذكر الحديث . وله طريق أخرى أخرجه الطبرانى فى مسند الشاميين ، وتما فى فوائده من طريق الحجاج بن دينار عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : كان يبلغنى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث فى القصاص ، وكان صاحب الحديث بمصر فاشتريت بهيراً فسرت حتى وردت مصر فقصدت إلى باب الرجل ... فذكر نحوه . وإسناده صالح . وله طريق ثالثة أخرجه الخطيب فى الرحلة من طريق أبى الجارود العنسى - وهو بالنون الساكنة - عن جابر قال : بلغنى حديث فى القصاص . فذكر الحديث نحوه . وفى إسناده ضعف . وادعى بعض المتأخرين أن هذا ينقض القاعدة المشهورة أن البخارى حيث يعلق بصيغة الجزم يكون صحيحاً حيث يعلق بصيغة التمرىض يكون فيه علة ، لأنه علقه بالجزم هنا ، ثم أخرج طرفاً من متنه فى كتاب التوحيد بصيغة التمرىض فقال :



ويذكر عن جابر عن عبد الله بن أنيس قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « يحشر الله العباد فيناديهم بصوت » الحديث . وهذه الدعوى مردودة ، والقاعدة بمحمد الله غير متقضة ، ونظر البخاري أدق من أن يعترض عليه بمثل هذا فإنه حيث ذكر الارتحال فقط جزم به لأن الإسناد حسن وقد اعتضد . وحيث ذكر طرفاً من المتن لم يجزم به لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاقه نسبته إلى الرب ويحتاج إلى تأويل فلا يكتفى فيه بحجج الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت . ومن هنا يظهر شغوف علمه ودقة نظره وحسن تصرفه رحمه الله تعالى . ووهب ابن بطلال فزعم أن الحديث الذي رُحل فيه جابر إلى عبد الله بن أنيس هو حديث الستر على المسلم ، وهو انتقال من حديث إلى حديث ، فإن الراحل في حديث الستر هو أبو أيوب الأنصاري رُحل فيه إلى عقبة بن عامر الجهني ، أخرجه أحمد بسند منقطع ، وأخرجه الطبراني من حديث مسلمة بن مخلد قال : أثنى جابر فقال لي : حديث بلغني أنك ترويه في الستر . . فذكره . وقد وقع ذلك لغير من ذكره ، فروى أبو داود من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلاً من الصحابة رُحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر في حديث . وروى الخطيب عن عبيد الله بن عدي قال : بلغني حديث عند علي فخفت إن مات أن لا أجده عند غيره فرحلت حتى قدمت عليه العراق . وتبع ذلك يكثر ، وسيأتي قول الشعبي في مسألة : إن كان الرجل ليرحل فيما دونها إلى المدينة . وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد . وسيأتي نحو ذلك عن غيره . وفي حديث جابر دليل على طلب علو الإسناد ، لأنه بلغه الحديث عن عبد الله بن أنيس فلم يقنعه حتى رُحل فأخذه عنه بلا واسطة . وسيأتي عن ابن مسعود في كتاب فضائل القرآن قوله : لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني لرحلت إليه . وأخرج الخطيب عن أبي العالية قال : كنا نسمع عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم . وقيل لأحمد : رجل يطلب العلم يلزم رجلاً عنده علم كثير ، أو يرحل ؟ قال : يرحل ، يكتب عن علماء الأمصار ، فيشافه الناس ويتعلم منهم . وفيه ما كان عليه الصحابة من الحرص على تحصيل السنن النبوية . وفيه جواز اعتناق القادم حيث لا تحصل الرتبة .

**قوله ( خالده بن خلى )** هو بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام الحفيفة بعدها ياء تحتانية مشددة كما تقدم في المقدمة ، وإنما أعدته لأنه وقع عند الزركشي مضبوطاً بلام مشددة ، وهو سبق قلم أو خطأ من الناسخ .

**قوله ( قال الأوزاعي )** في رواية الأصيلي : حدثنا الأوزاعي .

**قوله ( أنه تمارى هو والحر )** سقطت « هو » من رواية ابن عساكر فعطف على المرفوع المتصل بغير تأكيد ولا فصل ، وهو جائز عند البعض . وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قبل بيايين ، وليس بين الروايين اختلاف إلا فيما لا يغير المعنى وهو قليل . وفيه فضل الازدياد من العلم ، ولو مع المشقة والنصب بالسفر ، وخضوع الكبير لمن يتعلم منه . ووجه الدلالة منه قوله تعالى لتبني عليه الصلاة والسلام ﴿ أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ﴾ وموسى عليه السلام منهم ، فتدخل أمة النبي صلى الله عليه وسلم تحت هذا الأمر إلا فيما ثبت نسخه .

## باب فَضْلِ مَنْ عِلِمَ وَعَلِمَ

[٧٩] ٧٩- حدثنا محمد بن العلاء قال نا حماد بن أسامة عن بُريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه قال : « مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً ، فكان منها نقية قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير ، وكانت منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا ، وأصاب منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماءً ولا تبت كلاً . فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم ، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به » . قال أبو عبد الله قال إسحق : وكان منها طائفة قبلت الماء قاعاً يعلوه الماء ، والصفصف المستوي من الأرض .

**قوله ( باب فضل من علم وعلم )** الأولى بكسر اللام الخفيفة أى صار عالماً ، والثانية بفتحها وتشديدها . **قوله ( حدثنا محمد بن العلاء )** هو أبو كريب مشهور بكنته أكثر من اسمه ، وكذا شيخه أبو أسامة ، وبريد بضم الموحدة وأبو بردة جده وهو ابن أبي موسى الأشعري . وقال في السياق عن أبي موسى ولم يقل عن أبيه تفننا ، والإسناد كله كوفيون .

**قوله ( مثل )** بفتح المثلثة والمراد به الصفة العجيبة لا القول السائر .

**قوله ( الهدى )** أى الدلالة الموصلة إلى المطلوب ، والعلم المراد به معرفة الأدلة الشرعية .

**قوله ( نقية )** كذا عند البخارى في جميع الروايات التى رأيناها بالنون من النقاء وهى صفة لمخدوف ، لكن وقع عند الخطاى والحميدى وفى حاشية أصل أبى ذر ثغبة بمثلثة مفتوحة وغين معجمة مكسورة بعدها موحدة خفيفة مفتوحة ، قال الخطاى : هى مستنقع الماء فى الجبال والصخور . قال القاضى عياض : هذا غلط فى الرواية ، وإحالة للمعنى . لأن هذا وصف الطائفة الأولى التى تبت ، وما ذكره يصلح وصفاً للثانية التى تمسك الماء . قال : وما ضبطناه فى البخارى من جميع الطرق إلا « نقية » بفتح النون وكسر القاف وتشديد الياء التحتانية ، وهو مثل قوله فى مسلم « طائفة طيبة » . قلت : وهو فى جميع ما وقفت عليه من المسانيد والمستخرجات كما عند مسلم وفى كتاب الزركشى . وروى « بقعة » قلت : هو بمعنى طائفة ، لكن ليس ذلك فى شيء من روايات الصحيحين . ثم قرأت فى شرح ابن رجب أن فى رواية بالموحدة بدل النون قال : والمراد بها القطعة الطيبة كما يقال فلان بقية الناس ، ومنه ﴿ فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ﴾ . **قوله ( قبلت )** بفتح القاف وكسر الموحدة من القبول ، كذا فى معظم الروايات . ووقع عند الأصيبى « قبلت » بالتحتانية المشددة ، وهو تصحيف كما سنذكره بعد .

**قوله ( الكلأ )** بالهمزة بلا مد .

**قوله ( والعشب )** هو من ذكر الخاص بعد العام ، لأن الكلأ يطلق على النبت الرطب واليابس معاً ، والعشب للرطب فقط .

**قوله ( إخاذات )** كذا في رواية أبي ذر بكسر الهمزة والخاء والذال المعجمتين وآخره مثناة من فوق قبلها ألف جمع إخاذة وهي الأرض التي تمسك الماء ، وفي رواية غير أبي ذر وكذا في مسلم وغيره « أجادب » بالجيم والذال المهملة بعدها موحدة جمع جدد بفتح الدال المهملة على غير قياس وهي الأرض الصلبة التي لا ينضب منها الماء . وضبطه المازري بالذال المعجمة ، ووجهه القاضي . ورواها الإسماعيلي عن أبي يعلى عن أبي كريب « أحارب » بحاء وراء مهملتين ، قال الإسماعيلي : لم يضبطه أبو يعلى . وقال الخطابي : ليست هذه الرواية بشيء . قال : وقال بعضهم « أجارد » بيجم وراء ثم دال مهملة جمع جرداء وهي البارزة التي لا تنبت . قال الخطابي : هو صحيح المعنى إن ساعدته الرواية . وأغرب صاحب المطالع فجعل الجميع روايات ، وليس في الصحيحين سوى روايتين فقط ، وكذا جزم القاضي .

**قوله ( ففتح الله بها )** أي بالإخاذات . وللأصيلي به أي بالماء .

**قوله ( وزرعوا )** كذا له بزيادة زاي من الزرع ، ووافقه أبو يعلى ويعقوب بن الأخرم وغيرهما عن أبي كريب ، ولمسلم والنسائي وغيرهما عن أبي كريب « ورعوا » بغير زاي من الرعى ، قال النووي : كلاهما صحيح . ورجح القاضي رواية مسلم بلا مرجح ، لأن رواية زرعوا تدل على مباشرة الزرع لتطابق في التمثيل مباشرة طلب العلم ، وإن كانت رواية رعووا مطابقة لقوله أنبت ، لكن المراد هنا أنها قابلة للإنبات . وقيل إنه روى « ووعوا » بواوين ، ولا أصل لذلك . وقال القاضي قوله « ورعوا » راجع للأولى لأن الثانية لم يحصل منها نبات . انتهى . ويمكن أن يرجع إلى الثانية أيضاً بمعنى أن الماء الذي استقر بها سقيت منه أرض أخرى فأنبتت .

**قوله ( فأصاب )** أي الماء . وللأصيلي وكريمة أصابت أي طائفة أخرى . ووقع كذلك صريحاً عند النسائي . والمراد بالطائفة القطعة .

**قوله ( قيعان )** بكسر القاف جمع قاع وهو الأرض المستوية المساء التي لا تنبت .

**قوله ( فقه )** بضم القاف أي صار فقيهاً . وقال ابن التين : رويناه بكسرها والضم أشبه . قال القرطبي وغيره : ضرب النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء به من الدين مثلاً بالغيث العام الذي يأتي الناس في حال حاجتهم إليه ، وكذا كان حال الناس قبل مبعثه ، فكما أن الغيث يحيي البلد الميت فكذا علوم الدين يحيي القلب الميت . ثم شبه السامعين له بالأرض المختلفة التي ينزل بها الغيث ، فمنهم العالم العامل المعلم . فهو بمنزلة الأرض الطيبة شربت فانتفعت في نفسها وأنبتت فنفعت غيرها . ومنهم الجامع للعلم المستغرق لزمانه فيه غير أنه لم يعمل بنوافله أو لم يتفقه فيما جمع لكنه أداه لغيره ، فهو بمنزلة الأرض التي يستقر فيها الماء فينتفع الناس به ، وهو المشار إليه بقوله « نضر الله امرأً سمع مقالتي فادأها كما سمعها » . ومنهم من يسمع العلم فلا يحفظه ولا يعمل به ولا ينقله لغيره ، فهو بمنزلة الأرض السبخة أو المساء التي لا تقبل الماء أو تفسده على غيرها . وإنما جمع في المثل بين الطائفتين الأوليين الحمودتين لاشتراكهما في الانتفاع بهما ، وأفرد الطائفة الثالثة المذمومة لعدم النفع بها . والله أعلم . ثم ظهر لي أن في كل مثل طائفتين ، فالأول قد أوضحناه ، والثاني الأولى منه من دخل في الدين ولم يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم يعلمه ، ومثاله من الأرض السباخ وأشير

إليها بقوله صلى الله عليه وسلم « من لم يرفع بذلك رأساً » أى أعرض عنه فلم ينتفع به ولا نفع . والثانية منه من لم يدخل في الدين أصلاً ، بل بلغه فكفر به ، ومثاله من الأرض السماء الملساء المستوية التي يمر عليها الماء فلا ينتفع به ، وأشير إليها بقوله صلى الله عليه وسلم « ولم يقبل هدى الله الذي جثت به » . وقال الطيبي : بقى من أقسام الناس قسمان : أحدهما الذي انتفع بالعلم في نفسه ولم يعلمه غيره ، والثاني من لم ينتفع به في نفسه وعلمه غيره . قلت : والأول داخل في الأول لأن النفع حصل في الجملة وإن تفاوتت مراتبه ، وكذلك ما تنبت الأرض ، فنه ما ينتفع الناس به ومنه ما يصير هشياً . وأما الثاني فإن كان عمل الفرائض وأهل النوافل فقد دخل في الثاني كما قررناه ، وإن ترك الفرائض أيضاً فهو فاسق لا يجوز الأخذ عنه ، ولعله يدخل في عموم « من لم يرفع بذلك رأساً » والله أعلم .

**قوله ( قال إسحق : وكان منها طائفة قيلت )** أى بتشديد الياء التحتانية . أى إن إسحق وهو ابن راهويه حيث روى هذا الحديث عن أبي أسامة خالف في هذا الحرف . قال الأصيلي : هو تصحيف من إسحق . وقال غيره : بل هو صواب ومعناه شربت ، والقليل شرب نصف النهار ، يقال قيلت الإبل أى شربت في القائلة . وتعقبه القرطبي بأن المقصود لا يختص بشرب القائلة . وأجيب بأن كون هذا أصله لا يمنع استعماله على الإطلاق تجوزاً . وقال ابن دريد : قيل الماء في المكان المنخفض إذا اجتمع فيه ، وتعقبه القرطبي أيضاً بأنه يفسد التمثيل ، لأن اجتماع الماء إنما هو مثال الطائفة الثانية ، والكلام هنا إنما هو في الأولى التي شربت وأنبتت . قال : والأظهر أنه تصحيف .

**قوله ( قاع يعلوه الماء . والصفصف المستوى من الأرض )** هذا ثابت عند المستمل ، وأراد به أن قيعان المذكورة في الحديث جمع قاع وأنها الأرض التي يعلوها الماء ولا يستقر فيها ، وإنما ذكر الصفصف معه جرياً على عادته في الاعتناء بتفسير ما يقع في الحديث من الألفاظ الواقعة في القرآن ، وقد يستطرد . ووقع في بعض النسخ المصطف بدل الصفصف وهو تصحيف .

**( ثنيه )** : وقع في رواية كريمة . وقال ابن إسحق : وكان شيخنا العراقي يرجحها ولم أسمع ذلك منه ، وقد وقع في نسخة الصغاني . وقال إسحق عن أبي أسامة . وهذا يرجح الأول .

### باب رفع العلم ، وظهور الجهل

وقال ربيعة : لا ينبغي لأحد عنده شيء من العلم أن يضيع نفسه

٨٠ - حدثنا عمران بن ميسرة قال نا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس قال رسول الله صلى الله عليه : « إن من أشراط الساعة أن يرفع العلم ، ويثبت الجهل ، وتشرب الخمر ، ويظهر الزنا » . [٨٠]

[الحديث ٨٠ - أطرافه في : ٨١ ، ٥٢٣١ ، ٥٥٧٧ ، ٦٨٠٨ .]

**قوله ( باب رفع العلم )** مقصود الباب الحث على تعلم العلم ، فإنه لا يرفع إلا بقبض العلماء كما سيأتي

صريحاً . وما دام من يتعلم العلم موجوداً لا يحصل الرفع . وقد تبين في حديث الباب أن رفعه من علامات الساعة .

**قوله ( وقال ربعة )** هو ابن عبد الرحمن الفقيه المدني ، المعروف بربعة الرأي - بإسكان الهمزة - قيل له ذلك لكثرة اشتغاله بالاجتهاد . ومراد ربعة أن من كان فيه فهم وقابلية للعلم لا ينبغي له أن يهمل نفسه فيترك الاشتغال ، لئلا يؤدي ذلك إلى رفع العلم . أو مراده الحث على نشر العلم في أهله لئلا يموت العالم قبل ذلك فيؤدي إلى رفع العلم . أو مراده أن يشهر العالم نفسه ويتصدى للأخذ عنه لئلا يضيع علمه . وقيل مراده تعظيم العلم وتوقيره ، فلا يهين نفسه بأن يجعله عرضاً للعالم . وهذا معنى حسن . لكن اللائق بتبويب المصنف ما تقدم . وقد وصل أثر ربعة المذكور الخطيب في الجامع والبيهقي في المدخل من طريق عبد العزيز الأويسى عن مالك عن ربعة .

**قوله ( حدثنا عمران بن ميسرة )** في بعضها عمران غير مذكور الأب ، وقد عرف من الرواية الأخرى أنه ابن ميسرة . وقد خرج النسائي عن عمران بن موسى القزاز ، وليس هو شيخ البخاري فيه .

**قوله ( عبد الوارث )** هو ابن سعيد ( عن أبي التياح ) بمثناة مفتوحة فوقانية بعدها تحتانية ثقيلة وآخره حاء مهملة كما تقدم .

**قوله ( عن أنس )** زاد الأصيل وأبو ذر « ابن مالك » وللنسائي « حدثنا أنس » . ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون ، وكذا الذي بعده .

**قوله ( أشراف الساعة )** أي علاماتها كما تقدم في الإيمان ، وتقدم أن منها ما يكون من قبيل المعتاد ، ومنها ما يكون خارقاً للعادة .

**قوله ( أن يرفع العلم )** هو في محل نصب لأنه اسم أن ، وسقطت « أن » من رواية النسائي حيث أخرجه عن عمران شيخ البخاري فيه ، فعلى روايته يكون مرفوع المحل . والمراد برفعه موت حملته كما تقدم .

**قوله ( ويثبت )** هو بفتح أوله وسكون المثناة وضم الموحدة وفتح المثناة ، وفي رواية مسلم « ويثبت » بضم أوله وفتح الموحدة بعدها مثناة أي تنتشر . وغفل الكرمانى فعزاها للبخاري ، وإنما حكاه النووي في الشرح لمسلم ، قال الكرمانى : وفي رواية « وينبت » بالنون بدل المثناة من النبات ، وحكى ابن رجب عن بعضهم « وينث » بنون ومثناة من النث وهو الإشاعة . قلت : وليست هذه في شيء من الصحيحين .

**قوله ( ويشرب الخمر )** هو بضم المثناة أوله وفتح الموحدة على العطف ، والمراد كثرة ذلك واشتباره . وعند المصنف في النكاح من طريق هشام عن قتادة « ويكثر شرب الخمر » فالعلامة مجموع ما ذكر .

**قوله ( ويظهر الزنا )** أي يفشو كما في رواية مسلم .

٨١ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن شعبة عن قتادة عن أنس قال : لأحدثنكم حديثاً لا يحدثكم أحدٌ بعدي ، سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه يقول : « من أشرافِ الساعةِ أن يقلَّ العلمُ ، [٨١]

ويظهر الجهل، ويظهر الزنا، ويكثر النساء، ويقل الرجال، حتى يكون خمسين امرأة القيم الواحد.

قوله (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان .

قوله (عن أنس) زاد الأصيل « ابن مالك » .

قوله (لأحدثكم) بفتح اللام وهو جواب قسم محذوف ، أى والله لأحدثكم ، وصرح به أبو عوانة من طريق هشام عن قتادة ، ولمسلم من رواية غندر عن شعبة ألا أحدثكم فيحتمل أن يكون قال لهم أولا : ألا أحدثكم ؟ فقالوا : نعم . فقال : لأحدثكم .

قوله (لا يحدثكم أحد بعدى) كذا له ولمسلم بحذف المفعول ، ولابن ماجه من رواية غندر عن شعبة لا يحدثكم به أحد بعدى ، والمصنف من طريق هشام لا يحدثكم به غيرى ، ولأبى عوانة من هذا الوجه « لا يحدثكم أحد سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدى » وعرف أنس أنه لم يبق أحد ممن سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره ، لأنه كان آخر من مات بالبصرة من الصحابة ، فلعل الخطاب بذلك كان لأهل البصرة ، أو كان عاما وكان تحديثه بذلك فى آخر عمره ، لأنه لم يبق بعده من الصحابة من ثبت سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم إلا النادر ممن لم يكن هذا المتن فى مرويّه . وقال ابن بطال : يحتمل أنه قال ذلك لما رأى من التغيير ونقص العلم ، يعنى فاقتضى ذلك عنده أنه لفساد الحال لا يحدثهم أحد بالحق . قلت : والأول أولى .

قوله (سمعت) هو بيان ، أو بدل لقوله لأحدثكم .

قوله (أن يقل العلم) هو بكسر القاف من القلة ، وفى رواية مسلم عن غندر وغيره عن شعبة « أن يرفع العلم » وكذا فى رواية سعيد عند ابن أبى شيبة وهمام عند المصنف فى الحدود وهشام عنده فى النكاح كلهم عن قتادة ، وهو موافق لرواية أبى التياح ، والمصنف أيضاً فى الأشربة من طريق هشام « أن يقل » فيحتمل أن يكون المراد بقلته أول العلامة وبرفعه آخرها ، أو أطلقت القلة وأريد بها العدم كما يطلق العدم ويراد القلة ، وهذا أليق لاتحاد المخرج .

قوله (وتكثر النساء) قيل سببه أن الفتن تكثر فيكثر القتل فى الرجال لأنهم أهل الحرب دون النساء . وقال أبو عبد الملك : هو إشارة إلى كثرة الفتوح فتكثر السبايا فيتخذ الرجل الواحد عدة موطآت . قلت : وفيه نظر ، لأنه صرح بالقلة فى حديث أبى موسى الآتى فى الزكاة عند المصنف فقال « من قلة الرجال وكثرة النساء » والظاهر أنها علامة محضة لا لسبب آخر ، بل يقدر الله فى آخر الزمان أن يقل من يولد من الذكور ويكثر من يولد من الإناث ، وكون كثرة النساء من العلامات مناسبة لظهور الجهل ورفع العلم . وقوله « لخمسين » يحتمل أن يراد به حقيقة هذا العدد ، أو يكون مجازاً عن الكثرة . ويؤيده أن فى حديث أبى موسى « وترى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة » .

قوله (القيم) أى من يقوم بأمرهن ، واللام للمعهد إشعاراً بما هو معهود من كون الرجال قوامين على

النساء . وكأن هذه الأمور الخمسة خصت بالذكر لكونها مشعرة باختلال الأمور التي يحصل بحفظها صلاح المعاش والمعاد ، وهى : الدين ، لأن رفع العلم يخل به ، والعقل ، لأن شرب الخمر يخل به ، والنسب ، لأن الزنا يخل به ، والنفس والمال ، لأن كثرة الفتن تخل بهما . قال الكرماني : وإنما كان اختلال هذه الأمور مؤذناً بخراب العالم لأن الخلق لا يتركون هملاً ، ولا نبى بعد نبينا صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين ، فبتعين ذلك . وقال القرطبي في « المفهم » : في هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، إذ أخبر عن أمور ستقع فوقعت ، خصوصاً في هذه الأزمان . وقال القرطبي في التذكرة : يحتمل أن يراد بالقيم من يقوم عليهن سواء كن موطآت أم لا . ويحتمل أن يكون ذلك يقع في الزمان الذي لا يبقى فيه من يقول الله الله فيتزوج الواحد بغير عدد جهلاً بالحكم الشرعى . قلت : وقد وجد ذلك من بعض أمراء التركمان وغيرهم من أهل هذا الزمان مع دعواه الإسلام . والله المستعان .

### باب فضل العلم

[٨٢] ٨٢- حدثنا سعيد بن عفير قال : نا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب عن حمزة ابن عبد الله بن عمر أن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « بينا أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت حتى إني لأرى الرى يخرج في أظفاري ، ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب » قالوا : فما أولته يا رسول الله ؟ قال : « العلم » .

[الحديث ٨٢- أطرافه في : ٣٦٨١ ، ٧٠٠٦ ، ٧٠٠٧ ، ٧٠٢٧ ، ٧٠٣٢ .]

قوله ( باب فضل العلم ) الفضل هنا بمعنى الزيادة أى ما فضل عنه ، والفضل الذى تقدم فى أول كتاب العلم بمعنى الفضيلة ، فلا يظن أنه كرره .

قوله ( حدثنا سعيد بن عفير ) هو سعيد بن كثير بن عفير المصرى ، نسب إلى جده كما تقدم . وعفير بضم المهملة بعدها فاء كما تقدم أيضاً .

قوله ( حدثنا الليث ) هو ابن سعيد عن عقيل ، وللأصيلي وكريمة « حدثني الليث حدثني عقيل » .

قوله ( عن حمزة ) وللمصنف فى التعبير « أخبرني حمزة » .

قوله ( بينا ) أصله بين فأشبع الفتحة .

قوله ( أتيت ) بضم الهمزة .

قوله ( فشربت ) أى من ذلك اللبن .

قوله ( لأرى ) بفتح الهمزة من الرؤية أو من العلم . واللام للتأكيد أو جواب قسم محذوف . والرى بكسر الراء فى الرواية وحكى الجوهري الفتح ، وقال غيره : بالكسر : الفعل ، وبالفتح : المصدر .

قوله ( يخرج ) أى الرى ، وأطلق رؤيته إياه على سبيل الاستعارة .

**قوله ( في أظفاري )** في رواية ابن عساكر « من أظفاري » وهو أبلغ ، وفي التعبير « من أطرافي » وهو بمعناه .

**قوله ( قال العلم )** هو بالنصب وبالرفع معاً في الرواية ، وتوجيههما ظاهر . وتفسير اللين بالعلم لاشتراكهما في كثرة النفع بهما . وسيأتي بقية الكلام عليه في مناقب عمر وفي كتاب التعبير إن شاء الله تعالى . قال ابن المنير : وجه الفضيلة للعلم في الحديث من جهة أنه عبر عن العلم بأنه فضلة النبي صلى الله عليه وسلم ونصيب مما آتاه الله ، وناهيك بذلك ، انتهى . وهذا قاله بناء على أن المراد بالفضل الفضيلة ، وغفل عن النكتة المتقدمة .

### باب الفتيا وهو واقف على الدابة أو غيرها

[٨٣] ٨٣- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أن رسول الله صلى الله عليه وقف في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه ، فجاء رجل فقال : لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح . فقال : « اذبح ولا حرج » . فجاء آخر فقال : لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي . قال : « ارم ولا حرج » . فما سئل النبي صلى الله عليه عن شيء فقدم ولا أخر إلا قال : افعل ولا حرج .

[الحديث ٨٣- أطرافه في: ١٢٤، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ٦٦٦٥].

**قوله ( باب الفتيا )** هو بضم الفاء ، وإن قلت الفتوى فتحتها ، والمصادر الآتية بوزن فتيا قليلة مثل تقيا ورجعى .

**قوله ( وهو )** أى المفتى ، ومراده أن العالم يجب سؤال الطالب ولو كان راكباً .

**قوله ( على الدابة )** المراد بها في اللغة كل ما مشى على الأرض ، وفي العرف ما يركب . وهو المراد بالترجمة ، وبعض أهل العرف خصها بالحمار ، فإن قيل ليس في سياق الحديث ذكر الركوب فالجواب أنه أحال به على الطريق الأخرى التي أوردها في الحج فقال « كان على ناقته » ترجم له « باب الفتيا على الدابة عند الجمرة » فأورد الحديث من طريق مالك عن ابن شهاب فذكره كالذى هنا ، ثم من طريق ابن جريج نحوه . ثم من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب بلفظ « وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقته » قال فذكر الحديث ولم يسق لفظه وقال بعده : تابعه معمر عن الزهري . انتهى . ورواية معمر وصلها أحمد ومسلم والنسائي وفيها : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى على ناقته .

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أبي أويس .

**قوله ( حجة الوداع )** هو بفتح الحاء ويجوز كسرهما .

**قوله ( للناس يسألونه )** هو إما حال من فاعل وقف أو من الناس ، أو استئناف بياناً لسبب الوقوف .





صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «يَقْبُضُ الْعِلْمُ، وَيُظْهِرُ الْجَهْلُ وَالْفِتْنُ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْهَرْجُ؟ فَقَالَ: هَكَذَا بِيَدِهِ فَحَرَّفَهَا، كَأَنَّهُ يَرِيدُ الْقَتْلَ.

[الحديث ٨٥ - أطرافه في: ١٠٣٦، ١٤١٢، ٣٦٠٨، ٣٦٠٩، ٤٦٣٥، ٤٦٣٦، ٦٠٣٧، ٦٥٠٦، ٦٩٣٥،

٧٠٦١، ٧١١٥، ٧١٢١].

قوله (حدثنا المكي) هو اسم وليس بنسب، وهو من كبار شيوخ البخاري كما سنده في باب لثم من كذب.

قوله (أخبرنا حنظلة) وهو ابن أبي سفيان بن عبد الرحمن الجمحي المدني.

قوله (عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب. وفي رواية الإسماعيلي من طريق إسحق بن سليمان الراوي عن حنظلة قال «سمعت سالمًا» وزاد فيه «لا أدري كم رأيت أبا هريرة قائمًا في السوق يقول: يقبض العلم» فذكره موقوفًا، لكن ظهر في آخره أنه مرفوع.

قوله (يقبض العلم) يفسر المراد بقوله قبل هذا «يرفع العلم» والقبض يفسره حديث عبد الله بن عمرو الآتي بعد أنه يقع بموت العلماء.

قوله (ويظهر الجهل) هو من لازم ذلك.

قوله (والفتن) في رواية الأصيل وغيره «وتظهر الفتن».

قوله (الهرج) هو بفتح الهاء وسكون الراء بعدها جيم.

قوله (فقال هكذا بيده) هو من إطلاق القول على الفعل.

قوله (فحرفها) الفاء فيه تفسيرية كأن الراوي بين أن الإيماء كان محرفًا.

قوله (كأنه يريد القتل) كأن ذلك فهم من تحريف اليد وحركتها كالضارب، لكن هذه الزيادة لم أرها في معظم الروايات وكأنها من تفسير الراوي عن حنظلة، فإن أبا عوانة رواه عن عباس الدوري عن أبي عاصم عن حنظلة وقال في آخره «وأرانا أبو عاصم كأنه يضرب عنق الإنسان» وقال الكرماني: الهرج هو الفتنة، فإرادة القتل من لفظة على طريق التجوز إذ هو لازم معنى الهرج، قال: إلا أن يثبت ورود الهرج بمعنى القتل لغة. قلت: وهي غفلة عما في البخاري في كتاب الفتن. والهرج القتل بلسان الحبشة. وسيأتي بقية مباحث هذا الحديث هناك إن شاء الله تعالى.

[٨٦] ٨٦- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا هشام عن فاطمة عن أسماء قالت:

أتيت عائشة وهي تصلي، فقلت: ما شأن الناس؟ فأشارت إلى السماء، فإذا الناس قيام، فقالت: سبحان الله. قلت: آية؟ فأشارت برأسها أي نعم، فقممت حتى علاني الغشي، فجعلت أصب على رأسي الماء. فحمد الله النبي صلى الله عليه وأثنى عليه، ثم قال: «ما من شيء لم أكن رأيته إلا أريته في مقامي، حتى الجنة والنار. فأوحى إلي أنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريب - لا أدري

أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ- مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ ، يُقَالُ : مَا عَلِمَكَ بِهَذَا الرَّجُلِ ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ ، أَوْ الْمَوْقِنُ -لَا أُدْرِي أَيُّهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ- فَيَقُولُ : هُوَ مُحَمَّدٌ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى ، فَأَجِبْنَاهُ وَاتَّبَعْنَاهُ ، هُوَ مُحَمَّدٌ (ثَلَاثًا) . فَيُقَالُ : نَمَّ صَالِحًا ، قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمَوْقِنًا بِهِ ، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ ، أَوْ الْمُرْتَابُ -لَا أُدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ- فَيَقُولُ : لَا أُدْرِي ، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ .

[الحديث ٨٦- أطرافه في: ١٨٤، ٩٢٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٦١، ١٢٣٥، ١٣٧٣، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٧٢٨٧].

**قوله ( هشام )** هو ابن عروة بن الزبير . عن ( فاطمة ) هي بنت المنذر بن الزبير وهي زوجة هشام وبنت عمه .

**قوله ( عن أسماء )** هي بنت أبي بكر الصديق زوج الزبير بن العوام وهي جدة هشام وفاطمة جميعاً .

**قوله ( فقلت ما شأن الناس )** أى لما رأيت من اضطرابهم .

**قوله ( فأشارت )** أى عائشة إلى السماء ، أى انكسفت الشمس .

**قوله ( فإذا الناس قيام )** كأنها التفتت من حجرة عائشة إلى من في المسجد فوجدتهم قياماً في صلاة الكسوف ، ففيه إطلاق الناس على البعض .

**قوله ( فقالت سبحان الله )** أى أشارت قائلة سبحان الله .

**قوله ( قلت آية )** هو بالرفع خبر مبتدأ محذوف أى هذه آية أى علامة ، ويجوز حذف همزة الاستفهام وإثباتها .

**قوله ( هتمت )** أى فى الصلاة .

**قوله ( حتى علاني )** كذا للأكثر بالعين المهملة وتخفيف اللام ، وفي رواية كريمة تجلاني بمثناة وجم ولام مشددة ، وجلال الشيء ما غطى به . والغشى بفتح الغين وإسكان الشين المعجمتين وتخفيف الباء ، وبكسر الشين وتشديد الباء أيضاً هو طرف من الإغماء ، والمراد به هنا الحالة القريبة منه فأطلقته مجازاً ، ولهذا قالت : فجعلت أصب على رأسى الماء أى فى تلك الحال ليذهب . ووهم من قال بأن صبهها كان بعد الإفاقة ، وسيأتى تقرير ذلك فى كتاب الطهارة ، ويأتى الكلام على هذا الحديث أيضاً فى صلاة الكسوف إن شاء الله تعالى .

**قوله ( أريته )** هو بضم الهمزة .

**قوله ( حتى الجنة والنار )** رويناه بالحركات الثلاث فيهما .

**قوله ( مثل أو قريباً )** كذا هو بترك التنوين فى الأول وإثباته فى الثانى ، قال ابن مالك : توجيهه أن أصله مثل فتنة الدجال أو قريباً من فتنة الدجال ، فحذف ما أضيف إلى مثل وترك على هيئته قبل الحذف ،

وجاز الحذف لدلالة ما بعده عليه ، وهذا كقول الشاعر « بين ذراعى وجبهة الأسد » تقديره : بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد وقال الآخر :

أمام وخلف المرء من لطف ربه كوالى تروى عنه ما هو يحذر

وفي رواية بترك التنوين في الثاني أيضاً ، وتوجيهه أنه مضاف إلى فتنة أيضاً ، وإظهار حرف الجر بين المضاف والمضاف إليه جائز عند قوم . وقوله « لا أدري أى ذلك قالت أسماء » جملة معترضة بين بها الراوى أن الشك منه هل قالت له أسماء مثل أو قالت قريباً ، وستأتى مباحث هذا المتن في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) : وقع في نسخة الصغاني هنا : قال ابن عباس مرقداً مخرجنا . وفي ثبوت ذلك نظر لأنه لم يقع في الحديث لذلك ذكر وإن كان قد يظهر له مناسبة . وقد ذكر ذلك في موضعه من سورة يس .

باب تحريض النبي صلى الله عليه وقد عبد القيس  
على أن يحفظوا الإيمان والعلم ويخبروا من وراءهم

وقال مالك بن الحويرث : قال لنا النبي صلى الله عليه : « ارجعوا إلى أهليكم فاعلموهم » .

[٨٧]

٨٧- حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال حدثنا شعبة عن أبي جمرة قال : كنت

أترجم بين ابن عباس وبين الناس ، فقال : إن وقد عبد القيس أتوا النبي صلى الله عليه فقال : « من الوفد أو من القوم ؟ » قالوا : ربيعة . قال : « مرحباً بالقوم - أو بالوفد - غير خزايا ولا ندامي » . قالوا : « إنا نأتيك من شقة بعيدة ، وبيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر ، ولا نستطيع أن نأتيك إلا في شهر حرام ، فمُرنا بأمر نخبر به من وراءنا ندخل به الجنة . فأمرهم بأربع ، ونهاهم عن أربع : أمرهم بالإيمان بالله وحده ، « هل تدرون ما الإيمان بالله وحده ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : « شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وتعطوا الخمس من المغنم » . ونهاهم عن : الدُّبَاء ، والحنتم ، والمزَقَّت - قال شعبة : ربّما قال : « النقيير » ، وربّما قال : المقيّر - قال : احفظوه وأخبروه من وراءكم » .

قوله ( باب تحريض ) هو بالضاد المعجمة ومن قالها بالمهمله هنا فقد صحف .

قوله ( وقال مالك بن الحويرث ) هو بصيغة تصغير الحارث . وهذا التعليق طرف من حديث له مشهور يأتي في الصلاة .

قوله ( أبي جمرة ) هو بالجيم والراء كما تقدم .

قوله ( من شقة ) بضم الشين المعجمة وتشديد القاف .

**قوله ( وتعطوا )** كذا وقع ، وهو منصوب بتقدير أن ، وساغ التقدير لأن المعطوف عليه اسم قاله الكرماني . قلت : قد رواه أحمد عن غندر فقال « وأن تعطوا » فكان حذفها من شيخ البخاري .

**قوله ( قال شعبة : وربما قال النقيير )** أى بالنون المفتوحة وتخفيف القاف المكسورة ( وربما قال المقير ) أى بالميم المضمومة وفتح القاف وتشديد الياء المفتوحة ، وليس المراد أنه كان يتردد في هاتين اللفظتين ليثبت إحداها دون الأخرى لأنه يلزم من ذكر المقير التكرار لسبق ذكر المزفت لأنه بمعناه ، بل المراد أنه كان جازماً بذكر الثلاثة الأول شاكاً في الرابع وهو النقيير ، فكان تارة يذكره وتارة لا يذكره . وكان أيضاً شاكاً في التلفظ بالثالث فكان تارة يقول المزفت وتارة يقول المقير . هذا توجيهه فلا يلتفت إلى ما عده . وقد تقدمت مباحث هذا الحديث في أواخر كتاب الإيمان . وأخرجه المصنف هناك عالياً عن علي بن الجهم عن شعبة ، ولم يتردد إلا في المزفت والمقير فقط ، وجزم بالنقيير ، وهو يؤيد ما قلته . والله أعلم .

**قوله ( وأخبروه )** هو بفتح همزة وكسر الباء . وللكشيميني « وأخبروا » بحذف الضمير .

### باب الرحلة في المسألة النازلة

٨٨- حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أنا عبد الله قال أنا عمر بن سعيد بن أبي حسن قال : حدثني عبد الله بن أبي مليكة عن عتبة بن الحارث أنه تزوج ابنة لأبي إهاب بن عزيز فأتته امرأة فقالت : إني قد أرضعت عتبة والتي تزوج بها . فقال لها عتبة : ما أعلم أنك أرضعتني ، ولا أخبرتني ، فركب إلى رسول الله صلى الله عليه بالمدينة ، فسأله ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « كيف وقد قيل ! » ففارقها عتبة ، ونكحت زوجاً غيره .

[الحديث ٨٨- أطرافه في : ٢٠٥٢ ، ٢٦٤٠ ، ٢٦٥٩ ، ٢٦٦٠ ، ٥١٠٤ .]

**قوله ( باب الرحلة )** هو بكسر الراء بمعنى الارتحال ، وفي روايتنا أيضاً بفتح الراء أى الواحدة ، وأما بضمها فالمراد به الجهة ، وقد تطلق على من يرتحل إليه ، وفي رواية كريمة « وتعلم أهله » بعد قوله في المسألة النازلة ، والصواب حذفها لأنها تأتي في باب آخر .

**قوله ( أخبرنا عبد الله )** هو ابن المبارك .

**قوله ( حدثني عبد الله بن أبي مليكة )** هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة نسب إلى جده .

**قوله ( عن عتبة بن الحارث )** سيأتي تصريحه بالسماع من عتبة في كتاب النكاح خلافاً لمن أنكروه ، وسيأتي الخلاف في كنية عتبة في قصة حبيب بن عدي .

**قوله ( أنه تزوج ابنة )** اسمها غنية بفتح المعجمة وكسر النون بعدها ياء تختانية مشددة ، وكنتها أم يحيى كما يأتي في الشهادات . وهجم الكرماني فقال : لا يعرف اسمها ، وأبو إهاب بكسر الهمزة لا أعرف اسمه ، وهو مذكور في الصحابة ، وعزيز بفتح العين المهملة وكسر الزاى وآخره زاي أيضاً كما تقدم في المقدمة ، ومن قاله بضم أوله فقد حرف .

قوله ( فأنته امرأة ) لم أقف على اسمها .

قوله ( ولا أخبرني ) بكسر المثناة أى قبل ذلك كأنه اتهمها .

قوله ( فركب ) أى من مكة لأنها كانت دار إقامته . والفرق بين هذه الترجمة وترجمة « باب الخروج في طلب العلم » أن هذا أخص وذلك أعم ، وستأتى مباحث هذا الحديث في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى .  
قوله ( ونكحت زوجاً غيره ) اسم هذا الزوج ظريب بضم المعجمة المشالة وفتح الراء وآخره موحدة مصغراً .

### باب التناوب في العلم

[٨٩]

٨٩- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري... ح. وقال ابن وهب أنا يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور عن عبد الله بن عباس عن عمر رضي الله عنه قال : كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد ، وهي من عوالي المدينة ، وكنا نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه ، ينزل يوماً ، وأنزل يوماً ، فإذا نزلت جثته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره . وإذا نزل فعل مثل ذلك . فنزل صاحبي الأنصاري يوم نوبته فضرب بابي ضرباً شديداً ، فقال : أثم هو ؟ ففزعت فخرجت إليه . قال : قد حدث أمر عظيم ، دخلت على حفصة فإذا هي تبكي . فقلت : طلقكن رسول الله صلى الله عليه ؟ قالت : لا أدري . ثم دخلت على النبي صلى الله عليه فقلت وأنا قائم : أطلقت نساءك ؟ قال : « لا » . فقلت : الله أكبر .

[الحديث ٨٩- أطرافه في : ٢٤٦٨ ، ٤٩١٣ ، ٤٩١٤ ، ٤٩١٥ ، ٥١٩١ ، ٥٢١٨ ، ٥٨٤٣ ، ٧٢٥٦ ، ٧٢٦٣] .

قوله ( باب التناوب ) هو بالنون وضم الواو من التوبة بفتح النون .

قوله ( وقال ابن وهب ) هذا التعليق وصله ابن حبان في صحيحه عن ابن قتيبة عن حرملة عنه بسنده ، وليس في روايته قول عمر « كنت أنا وجار لي من الأنصار نتناوب النزول » وهو مقصود هذا الباب ، وإنما وقع ذلك في رواية شعيب وحده عن الزهري ، نص على ذلك الذهلي والدارقطني والحاكم وغيرهم ، وقد ساق المصنف الحديث في كتاب النكاح عن أبي اليمان وحده أتم مما هنا بكثير ، وإنما ذكر هنا رواية يونس ابن يزيد ليوضح أن الحديث كله ليس من أفراد شعيب .

قوله ( عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور ) هو مكى نوفلى ، وقد اشترك معه في اسمه واسم أبيه ، وفي الرواية عن ابن عباس وفي رواية الزهري عنهما عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المدني الهللي ، لكن روايته عن ابن عباس كثيرة في الصحيحين ، وليس لابن أبي ثور عن ابن عباس غير هذا الحديث الواحد .

قوله ( وجار لي ) هذا الجار هو عتبان بن مالك أفاده ابن القسطلاني ، لكن لم يذكر دليله .

قوله ( في بني أمية ) أى ناحية بني أمية ، سميت البقعة باسم من نزلها .

قوله ( أثم ) هو بفتح المثلثة .

قوله ( دخلت على حفصة ) ظاهر سياقه يومه أنه من كلام الأنصاري ، وإنما الداخل على حفصة عمر ، وللكشميهني « فدخلت على حفصة » أي قال عمر : فدخلت على حفصة ، وإنما جاء هذا من الاختصار وإلا ففي أصل الحديث بعد قوله أمر عظيم : طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه . قلت : قد كنت أظن أن هذا كائن ، حتى إذا صليت الصبح شددت على ثيابي ثم نزلت ، فدخلت على حفصة . يعني أم المؤمنين بنته . وفي هذا الحديث الاعتماد على خبر الواحد ، والعمل بمراسيل الصحابة . وفيه أن الطالب لا يغفل عن النظر في أمر معاشه ليستعين على طلب العلم وغيره ، مع أخذه بالحزم في السؤال عما يفوته يوم غيبته ، لما علم من حال عمر أنه كان يتعاني التجارة إذ ذاك كما سيأتي في البيوع . وفيه أن شرط التواتر أن يكون مستند نقلته الأمر المحسوس ، لا الإشاعة التي لا يدري من بدأ بها . وسيأتي بقية الكلام عليه في النكاح إن شاء الله تعالى .

### باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره

[٩٠] ٩٠- حدثنا محمد بن كثير قال أخبرني سفيان عن ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الأنصاري قال : قال رجل : يا رسول الله ، لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان . فما رأيت النبي صلى الله عليه في موعظة أشد غضباً من يومئذ ، فقال : « أيها الناس إنكم منقرون ، فمن صلى بالناس فليخفف ، فإن فيهم المريض والضعيف وذا الحاجة » .

[الحديث ٩٠- أطرافه في : ٧٠٢ ، ٧٠٤ ، ٦١١٠ ، ٧١٥٩] .

قوله ( باب الغضب في الموعظة . حدثنا محمد بن كثير ) هو العبدى ولم يخرج للصغاني شيئاً .

قوله ( أخبرني سفيان ) هو الثوري ( عن ابن أبي خالد ) هو إسماعيل .

قوله ( قال رجل ) قيل هو حزم بن أبي كعب .

قوله ( لا أكاد أدرك الصلاة مما يطيل ) قال القاضي عياض : ظاهره مشكل ، لأن التطويل يقتضى الإدراك لا عدمه ، قال فكان الألف زيدت بعد لا وكأن أدرك كانت أترك . قلت : هو توجيه حسن لو ساعدته الرواية . وقال أبو الزناد بن سراج : معناه أنه كان به ضعف ، فكان إذا طول به الإمام في القيام لا يبلغ الركوع إلا وقد ازداد ضعفه فلا يكاد يتم معه الصلاة . قلت : وهو معنى حسن ، لكن رواه المصنف عن الفريابي عن سفيان بهذا الإسناد بلفظ « إنى لأتأخر عن الصلاة » فعلى هذا فراده بقوله « إنى لا أكاد أدرك الصلاة » أى لا أقرب من الصلاة في الجماعة بل أتأخر عنها أحياناً من أجل التطويل ، وسيأتي تحرير هذا في موضعه في الصلاة ، ويأتى الخلاف في اسم الشاكي والمشكو .

قوله ( أشد غضباً ) قيل إنما غضب لتقدم نبيه عن ذلك .

قوله ( وذا الحاجة ) كذا للأكثر ، وفي رواية القابسي « وذر الحاجة » وتوجيهه أنه عطف على موضع

اسم أن قبل دخولها ، أو هو استئناف .

[٩١] ٩١- حدثنا عبد الله بن محمد قال نا أبو عامر قال نا سليمان بن بلال المدني عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وآله سأل رجل عن اللقطة . فقال : « اعرف وكاءها - أو قال : وعاءها - وعفاصها ثم عرفها سنة ثم استمتع بها ، فإن جاء ربها فادها إليه » قال : فضالة الإبل ؟ فغضب حتى احمرت وجنتاه - أو قال : احمر وجهه - فقال : « ومالك ولها ، معها سقاؤها وحذاؤها ، ترد الماء وترعى الشجر ، فذرها حتى يلقاها ربها » قال : فضالة الغنم ؟ قال : « لك أو لأخيك أو للذئب » .

[الحديث ٩١ - أطرافه في : ٢٣٧٢ ، ٢٤٢٧ ، ٢٤٢٨ ، ٢٤٢٩ ، ٢٤٣٦ ، ٢٤٣٨ ، ٥٢٩٢ ، ٦١١٢ .]

قوله ( سأل رجل ) هو عمير والد مالك ، وقيل غيره كما سيأتي في اللقطة .

قوله ( وكاءها ) هو بكسر الواو ما يربط به ، والعفاص بكسر العين المهملة هو الوعاء بكسر الواو .

قوله ( فغضب ) إما لأنه لأن نهى قبل ذلك عن التقاطها ، وإما لأن السائل قصر في فهمه فقاس ما يتعين التقاطه على ما لا يتعين .

قوله ( سقاؤها ) هو بكسر أوله والمراد بذلك أجوافها لأنها تشرب فتكتفي به أياماً .

قوله ( وحذاؤها ) بكسر المهملة ثم ذال معجمة والمراد هنا خفها . وسيأتي هذا الحديث في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى .

[٩٢] ٩٢- حدثنا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى قال : سئل النبي صلى الله عليه وآله عن أشياء كرهها ، فلما أكثر عليه غضب ، ثم قال للناس : سلوني عما شئتم . قال رجل : من أبي ؟ قال : أبوك حذافة . فقام آخر فقال : من أبي يا رسول الله ؟ قال : أبوك سالم مولى شيبه .

فلما رأى عمر ما في وجهه قال : يا رسول الله ، إننا نتوب إلى الله .

[الحديث ٩٢ - طرفه في : ٧٢٩١ .]

قوله ( حدثنا محمد بن العلاء ) تقدم هذا الإسناد في « باب فضل من علم وعلم » .

قوله ( سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أشياء ) كان منها السؤال عن الساعة وما أشبه ذلك من المسائل كما سيأتي في حديث ابن عباس في تفسير المائدة .

قوله ( قال رجل ) هو عبد الله بن حذافة بضم أوله وبالذال المعجمة والفاء القرشي السهمي كما سماه في حديث أنس الآتي .

قوله ( فقام آخر ) هو سعد بن سالم مولى شيبه بن ربيعة ، سماه ابن عبد البر في التمهيد في ترجمة



سهيل بن أبي صالح منه ، وأغفله في الاستيعاب ، ولم يظفر به أحد من الشارحين ولا من صنف في المهمات ولا في أسماء الصحابة ، وهو صحابي بلا مرية لقوله « فقال من أبي يا رسول الله » ووقع في تفسير مقاتل في نحو هذه القصة أن رجلاً من بني عبد الدار قال : من أبي ؟ قال : سعد ، نسبه إلى غير أبيه بخلاف ابن حذافة ، وسيأتي مزيد لهذا في تفسير سورة المائدة .

**قوله ( فلما رأى عمر )** هو ابن الخطاب ( ما في وجهه ) أى من الغضب ( قال : يا رسول الله إنا نتوب إلى الله ) أى مما يوجب غضبك . وفي حديث أنس الآتي بعد أن عمر برك على ركبته فقال : رضينا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً . والجمع بينهما ظاهر بأنه قال جاع ذلك ، فنقل كل من الصحابين ما حفظ ، وذلك على اتحاد المجلس اشتراكهما في نقل قصة عبد الله بن حذافة .

( نبيه ) : قصر المصنف الغضب على الموعظة والتعليم دون الحكم لأن الحاكم مأمور أن لا يقضى وهو غضبان ، والفرق أن الواعظ من شأنه أن يكون في صورة الغضبان لأن مقامه يقتضى تكلف الانزعاج لأنه في صورة المنذر ، وكلما العلم إذا أنكر على من يتعلم منه سوء فهم ونحوه لأنه قد يكون أدعى للقبول منه ، وليس ذلك لازماً في حق كل أحد بل يختلف باختلاف أحوال المتعلمين ، وأما الحاكم فهو بخلاف ذلك كما يأتي في بابه . فإن قيل : فقد قضى عليه الصلاة والسلام في حال غضبه حيث قال : أبوك فلان . فالجواب أن يقال : أولاً ليس هذا من باب الحكم ، وعلى تقديره فيقال : هذا من خصوصياته لحل العصمة ، فاستوى غضبه ورضاه . ومجرد غضبه من الشيء دال على تحريره أو كراهته ، بخلاف غيره صلى الله عليه وسلم .

**باب من برك على ركبته عند الإمام أو المحدث**

٩٣- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فقام عبد الله بن حذافة قال : من أبي ؟ قال : « أبوك حذافة » ، ثم أكثر أن يقول : « سلوني » . فبرك عمر على ركبته فقال : رضينا بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد نبياً . فسكت . [٩٣]

[الحديث ٩٣- أطرافه في : ٥٤٠ ، ٧٤٩ ، ٤٦٢١ ، ٦٣٦٢ ، ٦٤٦٨ ، ٦٤٨٦ ، ٧٠٨٩ ، ٧٠٩٠ ، ٧٠٩١ ، ٧٢٩٤ ،

[٧٢٩٥] .

**قوله ( باب من برك )** هو بفتح الموحدة والراء المخففة ، يقال برك البعير إذا استناخ ، واستعمل في الآدمي مجازاً .

**قوله ( خرج فقام عبد الله بن حذافة )** فيه حذف يظهر من الرواية الأخرى ، والتقدير خرج فسئل فأكثروا عليه فغضب فقال : سلوني ، فقام عبد الله .

**قوله ( فقال رضينا بالله رباً )** قال ابن بطال : فهم عمر منه أن تلك الأسئلة قد تكون على سبيل التعنت أو الشك ، فخشي أن تنزل العقوبة بسبب ذلك فقال : رضينا بالله رباً ... إلخ ، فرضى النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فسكت .

### باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم

فقال: «ألا وقول الزور»، فما زال يُكررها.

وقال ابن عمر: قال النبي صلى الله عليه: «هل بلغت؟» ثلاثاً.

**قوله (باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم)** هو بضم الياء وفتح الهاء ، وفي روايتنا أيضاً بكسر الهاء ، لكن في رواية الأصيلي وكريمة « ليفهم عنه » وهو بفتح الهاء لا غير .

**قوله ( فقال ألا وقول الزور )** كذا في رواية أبي ذر وفي رواية غيره « فقال النبي صلى الله عليه وسلم » وهو طرف معلق من حديث أبي بكرة المذكور في الشهادات وفي الديات الذي أوله « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر » ثلاثاً فذكر الحديث ، ففيه معنى الترجمة لكونه قال لهم ذلك ثلاثاً .

**قوله ( فما زال يكررها )** أى في مجلسه ذلك . والضمير يعود على الكلمة الأخيرة وهي قول الزور ، وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى في مكانه .

**قوله ( وقال ابن عمر )** هو طرف أيضاً من حديث مذكور عند المصنف في كتاب الحدود أوله : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع : أى شهر هذا » فذكر الحديث وفيه هذا القدر المعلق ، وقوله « ثلاثاً » متعلق بقال لا بقوله بلغت .

[٩٤] (١)

[٩٥]

٩٤ - حدثنا عبدة قال نا عبد الصمد قال نا عبد الله بن المثنى قال نا ثمامة عن أنس عن النبي صلى الله عليه أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى تفهم عنه ، وإذا أتى على قوم فسلم عليهم سلم عليهم ثلاثاً . [الحديث ٩٤ - طرفاه في: ٩٥ ، ٦٢٤٤] .

**قوله ( حدثنا عبدة )** هو ابن عبد الله الصفار ، ولم يخرج البخاري عن عبدة بن عبد الرحيم المروزي وهو من طبقة عبدة الصفار ، وفي رواية الأصيلي حدثنا عبدة الصفار .

**قوله ( حدثنا عبد الصمد )** هو ابن عبد الوارث بن سعيد ، يكنى أبا سهل ، والمثنى والد عبد الله هو بضم الميم وفتح المثناة وتشديد النون المفتوحة وهو ابن عبد الله بن أنس بن مالك ، وثمامة عمه . ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون .

**قوله ( عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان )** أى من عادة النبي صلى الله عليه وسلم ، والمراد أن أنساً أخبر عما عرفه من شأن النبي صلى الله عليه وسلم وشاهده ، لا أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبره بذلك . ويؤيد ذلك أن المصنف أخرجه في كتاب الاستئذان عن إسحق - وهو ابن منصور - عن عبد الصمد بهذا الإسناد إلى أنس فقال « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان » .

(١) حسب رواية أبي ذر الهروي لم يرد حديث عند هذا الرقم .

قوله ( إذا تكلم ) قال الكرمانى : مثل هذا التركيب يشعر بالاستمرار عند الأصوليين .  
قوله ( بكلمة ) أى بجملة مفيدة .

قوله ( أعادها ثلاثاً ) قد بين المراد بذلك فى نفس الحديث بقوله « حتى تفهم عنه » وللترمذى والحاكم فى المستدرک « حتى تعقل عنه » . ووهم الحاكم فى استدراكه وفى دعواه أن البخارى لم يخرجها ، وقال الترمذى حسن صحيح غريب ، إنما نعرفه من حديث عبد الله بن المثنى . انتهى . وعبد الله بن المثنى ممن تفرد البخارى بإخراج حديثه دون مسلم ، وقد وثقه العجلي والترمذى ، وقال أبو زرعة وأبو حاتم : صالح ، وقال ابن أبى خيثمة عن ابن معين : ليس بشئ . وقال النسائى : ليس بالقوى . قلت : لعله أراد فى بعض حديثه ، وقد تقرر أن البخارى حيث يخرج لبعض من فيه مقال لا يخرج شيئاً مما أنكر عليه . وقول ابن معين ليس بشئ أراد به فى حديث بعينه سئل عنه ، وقد قواه فى رواية إسحق بن منصور عنه . وفى الجملة فالرجل إذا ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا إذا كان مفسراً بأمر قادح ، وذلك غير موجود فى عبد الله بن المثنى هذا . وقد قال ابن حبان لما ذكره فى الثقات : ربما أخطأ . والذي أنكر عليه إنما هو من روايته عن غير عمه ثمامة ، والبخارى إنما أخرج له عن عمه هذا الحديث وغيره ، ولا شك أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره ، وقال ابن المنير : نبه البخارى بهذه الترجمة على الرد من كره إعادة الحديث ، وأنكر على الطالب الاستعادة وعده من البلادة . قال : والحق أن هذا يختلف باختلاف القرائح ، فلا عيب على المستفيد الذى لا يحفظ من مرة إذا استعاد ، ولا عذر للمفيد إذا لم يعد بل الإعادة عليه أكد من الابتداء ، لأن الشروع ملزم . وقال ابن التين : فيه أن الثلاث غاية ما يقع به الاعتذار والبيان .

قوله ( وإذا أتى على قوم ) أى وكان إذا أتى .

قوله ( فسلم عليهم ) هو من تمة الشرط ، وقوله سلم عليهم هو الجواب ، قال الإسماعيلى : يشبه أن يكون ذلك كان إذا سلم سلام الاستئذان على ما رواه أبو موسى وغيره ، وأما أن يمر المار مسلماً فالمعروف عدم التكرار . قلت : وقد فهم المصنف هذا بعينه فأورد هذا الحديث مقروناً بحديث أبى موسى فى قصته مع عمر كما سيأتى فى الاستئذان ، لكن يحتمل أن يكون ذلك كان يقع أيضاً منه إذا خشى أنه لا يسمع سلامه . وما ادعاه الكرمانى من أن الصيغة المذكورة تفيد الاستمرار مما ينازع فيه . والله أعلم .

[٩٦] ٩٥ - حدثنا مسدد قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو قال : تخلف رسول الله صلى الله عليه في سفر سافرنا ، فأدركنا وقد أرهقنا الصلاة صلاة العصر ونحن نتوضأ ، فجعلنا نمسح على أرجلنا ، فنادى بأعلى صوته : « ويل للأعقاب من النار » مرتين أو ثلاثاً .

قوله فى حديث عبد الله بن عمرو ( فأدركنا ) هو بفتح الكاف . وقوله « أرهقنا » بسكون القاف ، وللأصيل « أرهقنا » . وقوله « صلاة العصر » هو بدل من الصلاة إن رفعاً فرفع وإن نصباً فنصب .

قوله ( مرتين أو ثلاثاً ) هو شك من الراوى ، وهو يدل على أن الثلاث ليست شرطاً ، بل المراد التفهيم ، فإذا حصل بدونها أجزأ . وسأيت الكلام على المتن في الطهارة إن شاء الله تعالى .

### باب تعليم الرجل أُمَّته وأَهْلَهُ

[٩٧] ٩٦- حدثنا محمد قال أنا المحاربى قال نا صالح بن حيَّان قال قال عامر الشعبي حدثني أبو بردة عن أبيه :

قال رسول الله صلى الله عليه : «ثلاثة لهم أجران : رجلٌ من أهل الكتاب آمن بنبيّه وآمن بمحمدٍ ، والعبدُ المملوكُ إذا أدّى حقَّ الله وحقَّ مواليه ، ورجلٌ كانت عنده أمةٌ يطؤها فأدبها فأحسن تأديبها ، وعلمها فأحسن تعليمها ، ثم أعتقها فترجّوها ، فله أجران» .  
ثم قال عامر : أعطيناها لغير شيءٍ ، قد كان يُركبُ فيما دُونها إلى المدينة .

[الحديث ٩٧- أطرافه في: ٢٥٤٤، ٢٥٤٧، ٢٥٥١، ٣٠١١، ٣٤٤٦، ٥٠٨٣] .

قوله ( باب تعليم الرجل أُمَّته وأَهْلَهُ ) مطابقة للحديث للترجمة في الأمة بالنص وفي الأهل بالقياس ، إذ الاعتناء بالأهل الحرائر في تعليم فرائض الله وسنن رسوله أكد من الاعتناء بالإماء .

قوله ( حدثنا محمد بن سلام ) كذا في روايتنا من طريق أبي ذر ، وفي رواية كريمة حدثنا محمد بن سلام ، وللأصيلي حدثنا محمد حسب ، واعتمده المزي في الأطراف فقال : رواه البخارى عن محمد قيل هو ابن سلام .

قوله ( أخبرنا ) في رواية كريمة حدثنا المحاربى وهو عبد الرحمن بن محمد بن زياد ، وليس له عند البخارى سوى هذا الحديث وحديث آخر في العيدين ، وذكر أبو على الجبائى أن بعض أهل بلدهم صحف « المحاربى » فقال البخارى ، فأخطأ خطأ فاحشاً .

قوله ( حدثنا صالح بن حيَّان ) هو صالح بن صالح بن مسلم بن حيَّان نسب إلى جد أبيه ، وهو بفتح المهملة وتشديد الياء التحتانية ، ولقبه حى وهو أشهر به من اسمه ، وكذا من ينسب إليه يقال للواحد منهم غالباً فلان ابن حى كصالح بن حى هذا . وهو ثقة مشهور ، وفي طبقة راو آخر كوفى أيضاً يقال له صالح ابن حيَّان القرشى لكنه ضعيف ، وقد وهم من زعم أن البخارى أخرج له فإنه إنما أخرج لصالح بن حى ، وهذا الحديث معروف بروايته عن الشعبي دون القرشى ، وقد أخرجه البخارى من حديثه من طرق : منها في الجهاد من طريق ابن عيينة قال حدثنا صالح بن حى أبو حيَّان قال سمعت الشعبي ، وأصرح من ذلك أنه أخرج الحديث المذكور في كتاب الأدب المفرد بالإسناد الذى أخرجه هنا فقال صالح بن حى .

قوله ( قال عامر ) أى قال صالح قال عامر ، وعادتهم حذف قال إذا تكررت خطأ لا نطقاً .

قوله ( عن أبيه ) هو أبو موسى الأشعرى كما صرح به في العتق وغيره .

**قوله ( ثلاثة لم أجوان )** ثلاثة مبتدأ ، والتقدير ثلاثة رجال أو رجال ثلاثة ، ولهم أجوان خبره .  
**قوله ( رجل )** هو بدل تفصيل ، أو بدل كل بالنظر إلى المجموع .

**قوله ( من أهل الكتاب )** لفظ الكتاب عام ومعناه خاص ، أى المنزل من عند الله ، والمراد به التوراة والإنجيل كما تظاهرت به نصوص الكتاب والسنة حيث يطلق أهل الكتاب ، وقيل المراد به هنا الإنجيل خاصة إن قلنا إن النصرانية ناسخة لليهودية ، كذا قرره جماعة ، ولا يحتاج إلى اشتراط النسخ لأن عيسى عليه الصلاة والسلام كان قد أرسل إلى بني إسرائيل بلا خلاف ، فن أجابه منهم نسب إليه ، ومن كذبه منهم واستمر على يهوديته لم يكن مؤمناً فلا يتناوله الخبر ، لأن شرطه أن يكون مؤمناً بنبيه . نعم من دخل في اليهودية من غير بني إسرائيل ، أو لم يكن بحضرة عيسى عليه السلام فلم تبلغه دعوته ، يصدق عليه أنه يهودى مؤمن ، إذ هو مؤمن بنبيه موسى عليه السلام ولم يكذب نبياً آخر بعده ، فن أدرك بعثة محمد صلى الله عليه وسلم من كان بهذه المثابة وآمن به لا يشكل أنه يدخل في الخبر المذكور ، ومن هذا القبيل العرب الذين كانوا باليمن وغيرها ممن دخل في اليهودية ولم تبلغهم دعوة عيسى عليه السلام لكونه أرسل إلى بني إسرائيل خاصة . نعم الإشكال في اليهود الذين كانوا بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد ثبت أن الآية الموافقة لهذا الحديث وهى قوله تعالى ﴿ أولئك يؤتون أجراً مرتين ﴾ نزلت في طائفة آمنوا منهم كعبد الله بن سلام وغيره . ففى الطبرانى من حديث رفاعة القرظى قال : نزلت هذه الآيات فيّ وفيمن آمن معي . وروى الطبرانى بإسناد صحيح عن على ابن رفاعة القرظى قال : خرج عشرة من أهل الكتاب — منهم أبى رفاعة — إلى النبي صلى الله عليه وسلم فآمنوا به فأوذوا ، فنزلت ﴿ الذين آتيناهم الكتاب من قبله هم به يؤمنون ﴾ الآيات ، فهؤلاء من بني إسرائيل ولم يؤمنوا بعيسى بل استمروا على اليهودية إلى أن آمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم ، وقد ثبت أنهم يؤتون أجراً مرتين . قال الطيبي : فيحتمل إجراء الحديث على عمومهم ، إذ لا يبعد أن يكون طريان الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم سبباً لقبول تلك الأديان ، وإن كانت منسوخة . انتهى . وسأذكر ما يؤيده بعد . ويمكن أن يقال في حق هؤلاء الذين كانوا بالمدينة : إنه لم تبلغهم دعوة عيسى عليه السلام لأنها لم تنتشر في أكثر البلاد ، فاستمروا على يهوديتهم مؤمنين بنبينهم موسى عليه السلام ، إلى أن جاء الإسلام فآمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم ، فهذا يرتفع الإشكال إن شاء الله تعالى .

**( فوائد ) الأولى :** وقع في شرح ابن التين وغيره أن الآية المذكورة نزلت في كعب الأحمار وعبد الله بن سلام ، وهو صواب في عبد الله خطأ في كعب ، لأن كعباً ليست له صحبة ، ولم يسلم إلا في عهد عمر ابن الخطاب . والذي في تفسير الطبرى وغيره عن قتادة أنها نزلت في عبد الله بن سلام وسلمان الفارسي ، وهذا مستقيم ، لأن عبد الله كان يهودياً فأسلم كما سيأتى في الهجرة ، وسلمان كان نصرانياً فأسلم كما سيأتى في البيوع . وهما صحابيان مشهوران .

**الثانية :** قال القرطبي الكتابي الذي يضاعف أجره مرتين هو الذي كان على الحق في شرعه عقداً وفعلاً إلى أن آمن بنبينا صلى الله عليه وسلم ، فيؤجر على اتباع الحق الأول والثاني . انتهى . ويشكل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى هرقل « أسلم يؤتلك الله أجرك مرتين » ، وهرقل كان ممن دخل في النصرانية بعد التبديل ، وقد قدمت بحث شيخ الإسلام في هذا في حديث أبى سفيان في بدء الوحي .

**الثالثة :** قال أبو عبد الملك البوني وغيره : إن الحديث لا يتناول اليهود البتة ، وليس بمستقيم كما قرناه . وقال الداودي ومن تبعه : إنه يحتمل أن يتناول جميع الأمم فيها فعلوه من خير كما في حديث حكيم ابن حزام الآتي « أسلمت على ما أسلفت من خير » وهو متعقب ، لأن الحديث مقيد بأهل الكتاب فلا يتناول غيرهم إلا بقياس الخير على الإيمان . وأيضاً فالنكتة في قوله « آمن بنبيه » الإشعار بعلية الأجر ، أى أن سبب الأجرين الإيمان بالنبيين ، والكفار ليسوا كذلك . ويمكن أن يقال الفرق بين أهل الكتاب وغيرهم من الكفار أن أهل الكتاب يعرفون محمداً صلى الله عليه وسلم كما قال الله تعالى ﴿ يحدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل ﴾ فمن آمن به واتبعه منهم كان له فضل على غيره ، وكذا من كذبه منهم كان وزره أشد من وزر غيره ، وقد ورد مثل ذلك في حق نساء النبي صلى الله عليه وسلم لكون الوحي كان ينزل في بيوتهن . فإن قيل : فلم لم يذكر في هذا الحديث فيكون العدد أربعة ؟ أجاب شيخنا شيخ الإسلام بأن قضيتين خاصة بهن مقصورة عليهن ، والثلاثة المذكورة في الحديث مستمرة إلى يوم القيامة . وهذا مصير من شيخنا إلى أن قضية مؤمن أهل الكتاب مستمرة ، وقد ادعى الكرمانى اختصاص ذلك بمن آمن في عهد البعثة ، وعلل ذلك بأن نبيهم بعد البعثة إنما هو محمد صلى الله عليه وسلم باعتبار عموم بعثته . انتهى . وقضيته أن ذلك أيضاً لا يتم لمن كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن خصه بمن لم تبلغه الدعوة فلا فرق في ذلك بين عهده وبعده ، فما قاله شيخنا أظهر . والمراد بنسبتهم إلى غير نبينا صلى الله عليه وسلم إنما هو باعتبار ما كانوا عليه قبل ذلك ، وأما ما قوى به الكرمانى دعواه بكون السياق مختلفاً حيث قيل في مؤمن أهل الكتاب « رجل » بالتنكير وفي « العبد » بالتعريف ، وحيث زيدت فيه « إذا » الدالة على معنى الاستقبال فأشعر ذلك بأن الأجرين لمؤمن أهل الكتاب لا يقع في الاستقبال ، بخلاف العبد ، انتهى . وهو غير مستقيم ، لأنه مشى فيه مع ظاهر اللفظ ، وليس متفقاً عليه بين الرواة ، بل هو عند المصنف وغيره مختلف ، فقد عبر في ترجمة عيسى بإذا في الثلاثة ، وعبر في النكاح بقوله « أيما رجل » في المواضع الثلاثة وهى صريحة في التعميم ، وأما الاختلاف بالتعريف والتنكير فلا أثر له هنا لأن المعروف بلام الجنس مؤداه مؤدى النكرة والله أعلم .

**الرابعة :** حكم المرأة الكتابية حكم الرجل كما هو مطرد في جل الأحكام حيث يدخلن مع الرجال بالتبعية إلا ما خصه الدليل ، وسيأتى مباحث العبد في العتق ومباحث الأمة في النكاح .

**قوله ( فله أجران )** هو تكرير لطول الكلام للاهتمام به .

**قوله ( ثم قال عامر )** — أى الشعبي — أعطينا كما ، ظاهرة أنه خاطب بذلك صالحاً الراوى عنه ، ولهذا جزم الكرمانى بقوله « الخطاب لصالح » وليس كذلك ، بل إنما خاطب بذلك رجلاً من أهل خراسان سألته عن معتق أمته ثم يتزوجها ، كما سذكر ذلك في ترجمة عيسى عليه السلام من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

**قوله ( بغير شيء )** أى من الأمور الدنيوية ، وإلا فالأجر الأخروى حاصل له .

**قوله ( يركب فيما دونها )** أى يرحل لأجل ما هو أهون منها كما عنده في الجهاد ، والضمير عائذ على

المسألة .

**قوله ( إلى المدينة )** أى النبوية ، وكان ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ،

ثم تفرق الصحابة في البلاد بعد فتوح الأمصار وسكنوها ، فاكثرت أهل كل بلد بعلمائه إلا من طلب التوسع في العلم فرحل ، وقد تقدم حديث جابر في ذلك ، ولهذا عبر الشعبي - مع كونه من كبار التابعين - بقوله « كان » واستدلال ابن بطال غيره من المالكية على تخصيص العلم بالمدينة فيه نظر لما قررناه . وإنما قال الشعبي ذلك تحريضاً للسامع ليكون ذلك أدعى لحفظه وأجلب لحرصه والله المستعان . وقد روى الدارمي بسند صحيح عن بسر بن عبيد الله - وهو بضم الموحدة وسكون المهملة - قال : إن كنت لأركب إلى مصر من الأمصار في الحديث الواحد . وعن أبي العالية قال : كنا نسمع الحديث عن الصحابة ، فلا نرضى حتى نركب إليهم فنسمعه منهم .

### باب عظة الإمام النساء وتعليمهن

[٩٨] ٩٧- حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن أيوب قال سمعت عطاء قال سمعت ابن عباس قال : أشهد على النبي صلى الله عليه ، أو قال عطاء أشهد على ابن عباس أن النبي صلى الله عليه خرج ومعه بلال فظن أنه لم يسمع ، فوعظهن وأمرهن بالصدقة ، فجعلت المرأة تلقي القرط والخاتم ، وبلال يأخذ في طرف ثوبه .

وقال إسماعيل عن أيوب عن عطاء وقال عن ابن عباس : أشهد على النبي صلى الله عليه .

[الحديث ٩٨ - أطرافه في : ٨٦٣ ، ٩٦٢ ، ٩٧٥ ، ٩٧٧ ، ٩٧٩ ، ٩٨٩ ، ١٤٣١ ، ١٤٤٩ ، ٤٨٩٥ ، ٥٢٤٩ ، ٥٨٨٠ ،

٥٨٨١ ، ٥٨٨٣ ، ٧٣٢٥] .

**قوله (باب عظة الإمام النساء)** نبه بهذه الترجمة على أن ما سبق من النذب إلى تعليم الأهل ليس مختصاً بأهلهم ، بل ذلك مندوب للإمام الأعظم ومن ينوب عنه . واستفيد الوعظ بالتصريح من قوله في الحديث « فوعظهن » وكانت الموعظة بقوله « إني رأيتكم أكثر أهل النار ، لأنكم تكثرون اللعن ، وتكفرون العشير » . واستفيد التعليم من قوله « وأمرهن بالصدقة » كأنه أعلمهن أن في الصدقة تكفيراً لخطاياهن .

**قوله (عن أيوب)** هو السخيتاني ، وعطاء هو ابن أبي رباح .

**قوله (أو قال عطاء أشهد)** معناه أن الراوى تردد هل لفظ أشهد من قول ابن عباس أو من قول عطاء ؟ وقد رواه بالشك أيضاً حماد بن زيد عن أيوب أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، وأخرجه أحمد ابن حنبل عن غندر عن شعبة جازماً بلفظ « أشهد » عن كل منهما ، وإنما عبر بلفظ الشهادة تأكيداً لنحققه ووثوقاً بوقوعه .

**قوله (ومعه بلال)** كذا للكشيبى وسقطت الواو للباقيين .

**قوله (القرط)** هو بضم القاف وإسكان الراء بعدها طاء مهملة ، أي الحلقة التي تكون في شحمة الأذن ، وسيأتي مزيد في هذا المتن في العيدين إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال إسماعيل )** هو المعروف بابن علي ، وأراد بهذا التعليق أنه جزم عن أيوب بأن لفظ « أشهد » من كلام ابن عباس فقط ، وكذا جزم به أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة ، وكذا قال وهيب عن أيوب ذكره الإسماعيلي ، وأغرب الكرماني فقال : يحتمل أن يكون قوله وقال إسماعيل عطفاً على حدثنا شعبة ، فيكون المراد به حدثنا سليمان بن حرب عن إسماعيل فلا يكون تعليقا . انتهى . وهو مردود بأن سليمان ابن حرب لا رواية له عن إسماعيل أصلا لا لهذا الحديث ولا لغيره ، وقد أخرجه المصنف في كتاب الزكاة موصولا عن مؤمل بن هشام عن إسماعيل كما سيأتي ، وقد قلنا غير مرة : إن الاحتمالات العقلية لا مدخل لها في الأمور الثقلية . ولو استرسل فيها مسترسل لقال : يحتمل أن يكون إسماعيل هنا آخر غير ابن علي ، وأن أيوب آخر غير السخيتاني ، وهكذا في أكثر الرواة ، فيخرج بذلك إلى ما ليس بمرضي . وفي هذا الحديث جواز المعاطاة في الصدقة ، وصدقة المرأة من مالها بغير إذن زوجها ، وأن الصدقة تمحو كثيراً من الذنوب التي تدخل النار .

### باب الحرص على الحديث

[٩٩] ٩٨- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني سليمان عن عمرو بن أبي عمرو عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة أنه قال : قيل يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله صلى الله عليه : «لقد ظننتُ يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحدٌ أول منك؛ لما رأيتُ من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال : لا إله إلا الله خالصاً من قلبه، أو نفسه».

[الحديث ٩٩- طرفه في: ٦٥٧٠.]

**قوله ( باب الحرص على الحديث )** المراد بالحديث في عرف الشرع ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم .

**قوله ( حدثنا عبد العزيز )** هو أبو القاسم الأويسى ، وسليمان هو ابن بلال ، وعمرو بن أبي عمرو هو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب ، واسم أبي عمرو ميسرة . والإسناد كله مدنيون .

**قوله ( أنه قال : قيل يا رسول الله )** كذا لأبي ذر وكريمة . وسقطت « قيل » للباقيين وهو الصواب ، ولعلها كانت قلت فتصحفت ، فقد أخرجه المصنف في الرقاق كذلك ، ولالإسماعيلي أنه سأل ، ولأبي نعيم أن أبا هريرة قال يا رسول الله .

**قوله ( أول منك )** وقع في روايتنا برفع اللام ونصبها ، فالرفع على الصفة لأحد أو البدل منه . والنصب على أنه مفعول ثان لظننت قاله القاضي عياض ، وقال أبو البقاء : على الحال : ولا يضر كونه نكرة لأنها في سياق النفي كقولهم ما كان أحد مثلك . و « ما » في قوله لما موصلة و « من » بيانية أو تبعية ، وفيه فضل أبي هريرة وفضل الحرص على تحصيل العلم .



**قوله (من قال لا إله إلا الله)** احتراز من المشرك ، والمراد مع قوله محمد رسول الله ، لكن قد يكتفى بالجزء الأول من كلمتي الشهادة لأنه صار شعاراً لمجموعهما كما تقدم في الإيمان .

**قوله (خالصاً)** احتراز من المنافق ، ومعنى أفعل في قوله «أسعد» الفعل لا أنها أفعل التفضيل أى سعيد الناس ، كقوله تعالى ﴿ وأحسن مقيلاً ﴾ ويحتمل أن يكون أفعل التفضيل على بابها ، وأن كل أحد يحصل له سعد بشفاعته ، لكن المؤمن المخلص أكثر سعادة بها ، فإنه صلى الله عليه وسلم يشفع في الخلق لإراحتهم من هول الموقف ، ويشفع في بعض الكفار بتخفيف العذاب كما صح في حق أبي طالب ، ويشفع في بعض المؤمنين بالخروج من النار بعد أن دخلوها ، وفي بعضهم بعدم دخولها بعد أن استوجبوا دخولها ، وفي بعضهم بدخول الجنة بغير حساب ، وفي بعضهم برفع الدرجات فيها . فظهر الاشتراك في السعادة بالشفاعة وأن أسعدهم بها المؤمن المخلص . والله أعلم .

**قوله (من قلبه ، أو نفسه)** شك من الراوى ، وللمصنف في الرقاق «خالصاً» من قبل نفسه وذكر ذلك على سبيل التأكيد كما في قوله تعالى ﴿ فإنه آثم قلبه ﴾ وفي الحديث دليل على اشتراط النطق بكلمتي الشهادة لتعبيره بالقول في قوله «من قال» .

### باب كيف يقبض العلم

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه فاكثبه، فإنني خفتُ دروسَ العلم وذهابَ العلماء. ولا يقبل إلا حديث النبي صلى الله عليه. وليفشوا العلم، وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً.

حدثنا العلاء بن عبد الجبار قال نا عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار بذلك - يعني حديث عمر بن عبد العزيز إلى قوله: «ذهاب العلماء».

[١٠٠] ٩٩- حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه يقول: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا». قال الفربري، وحدثنا عباس نا قتيبة نا جرير عن هشام نحوه.

[الحديث ١٠٠ - طرفه في: ٧٣٠٧].

**قوله (باب كيف يقبض العلم)** أى كيفية قبض العلم .

**قوله (إلى أبي بكر بن حزم)** هو ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى نسب إلى جد أبيه ولجده عمرو صحبة . ولأبيه محمد رؤية ، وأبو بكر تابعى فقيه استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرة المدينة وقضاها ولها كتب إليه . ولا يعرف له اسم سوى أبي بكر وقيل كنيته أبو عبد الملك واسمه أبو بكر وقيل اسمه كنيته .

**قوله ( انظر ما كان )** أى اجمع الذى تجد . ووقع هنا للكشميين عندك أى فى بلدك .

**قوله ( فاكتبه )** يستفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوى . وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ ، فلما خاف عمر بن عبد العزيز وكان على رأس المائة الأولى من ذهاب العلم بموت العلماء رأى أن فى تدوينه ضبطاً له وإبقاء . وقد روى أبو نعيم فى تاريخ أصبهان هذه القصة بلفظ : كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه .

**قوله ( ولا يقبل )** هو بضم الياء التحتانية وسكون اللام وبسكونها وكسرهما معاً فى وليفشوا وليجلسوا .

**قوله ( حتى يعلم )** هو بضم أوله وتشديد اللام ، وللكشميين يعلم بفتح أوله وتخفيف اللام .

**قوله ( يهلك )** بفتح أوله وكسر اللام .

**قوله ( حدثنا العلماء )** لم يقع وصل هذا التعنيق عند الكشميين ولا كريمة ولا ابن عساكر إلى قوله ذهاب العلماء ، وهو محتمل لأن يكون ما بعده ليس من كلام عمر أو من كلامه ولم يدخل فى هذه الرواية ، والأول أظهر ، وبه صرح أبو نعيم فى المستخرج ولم أجده فى مواضع كثيرة إلا كذلك ، وعلى هذا فبقية من كلام المصنف أورده تلو كلام عمر ، ثم بين أن ذلك غاية ما انتهى إليه كلام عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى .

**قوله ( حدثني مالك )** قال الدارقطني : لم يروه فى الموطأ إلا معن بن عيسى ، ورواه أصحاب مالك كابن وهب وغيره عن مالك خارج الموطأ ، وأفاد ابن عبد البر أن سليمان بن يزيد رواه أيضاً فى الموطأ والله أعلم وقد اشتهر هذا الحديث من رواية هشام بن عروة فوقع لنا من رواية أكثر من سبعين نفساً عنه من أهل الحرمين والعراقين والشام وخراسان ومصر وغيرها ، ووافقه على روايته عن أبيه عروة أبو الأسود المدنى وحديثه فى الصحيحين ، والزهرى وحديثه فى النسائى ، ويحيى بن أبى كثير وحديثه فى صحيح أبى عوانة ، ووافق أباه على روايته عن عبد الله بن عمرو بن الحكم بن ثوبان وحديثه فى مسلم .

**قوله ( لا يقبض العلم انتزاعاً )** أى محواً من الصدور ، وكان تحديث النبى صلى الله عليه وسلم بذلك فى حجة الوداع كما رواه أحمد والطبرانى من حديث أبى أمامة قال : لما كان فى حجة الوداع قال النبى صلى الله عليه وسلم « خذوا العلم قبل أن يقبض أو يرفع » فقال أعرابى : كيف يرفع ؟ فقال : ألا إن ذهاب العلم ذهاب حملته ، ثلاث مرات . قال ابن المنير : محو العلم من الصدور جائز فى القدرة ، إلا أن هذا الحديث دل على عدم وقوعه .

**قوله ( حتى إذا لم يبق عالم )** هو بفتح الياء والقاف ، وللأصلي بضم أوله وكسر القاف ، وعالماً منصوب أى لم يبق الله عالماً . وفى رواية مسلم « حتى إذا لم يترك عالماً » .

**قوله ( رعوساً )** قال النووى : ضبطناه بضم الهمزة والتنوين جمع رأس . قلت : وفى رواية أبى ذر أيضاً بفتح الهمزة ، وفى آخره همزة أخرى مفتوحة جمع رئيس .

**قوله ( بغير علم )** وفى رواية أبى الأسود فى الاعتصام عند المصنف « فيفتون برأيهم » ورواها مسلم كالأولى .

**قوله ( قال القربى )** هذا من زيادات الراوى عن البخارى فى بعض الأسانيد ، وهى قليلة .

قوله ( نحوه ) أى بمعنى حديث مالك . ولفظ رواية قتيبة هذه أخرجها مسلم عنه ، وفى هذا الحديث الحث على حفظ العلم ، والتحذير من ترئيس الجهلة ، وفيه أن الفتوى هى الرياسة الحقيقية وذم من يقدم عليها بغير علم . واستدل به الجمهور على القول بخلو الزمان عن مجتهد ، والله الأمر يفعل ما يشاء . وسيكون لنا فى المسألة عود فى كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى .

### باب هل يجعل للنساء يوم على حدة فى العلم؟

[١٠١] ١٠٠ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال حدثني ابن الأصبهاني قال سمعت أبا صالح ذكوان يحدث عن أبي سعيد الخدري: قال النساء للنبي صلى الله عليه : غلبنا عليك الرجال فاجعل لنا يوماً من نفسك . فواعدهن يوماً لقيهن فيه فوعظهن وأمرهن ، فكان فيما قال لهن : « ما منكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها إلا كان لها حجاب من النار » . فقالت امرأة : واثنين ؟ قال : « واثنين » . [الحديث ١٠١ - طرفاه في : ١٢٤٩ ، ٧٣١٠] .

قوله ( باب هل يجعل ) أى الإمام ، وللأصلي وكريمة « يجعل » بضم أوله ، وعندهما يوم بالرفع لأجل ذلك . .

قوله ( على حدة ) بكسر المهملة وفتح الدال المهملة المخففة أى ناحية وحدهن ، والهاء عوض عن الواو المحذوفة كما قالوا فى عدة من الوعد .

قوله ( حدثنا آدم ) هو ابن أبى إياس .

قوله ( قال النساء ) كذا لأبى ذر ، وللباقيين « قالت النساء » وكلاهما جائز . و « غلبنا » بفتح الموحدة و « الرجال » بالضم لأنه فاعله .

قوله ( فاجعل لنا ) أى عين لنا . وعبر عنه بالجعل لأنه لازمه . ومن ابتدائية متعلقة باجعل ، والمراد رد ذلك إلى اختياره .

قوله ( فوعظهن ) التقدير فوفى بوعده فلقين فوعظهن . ووقع فى رواية سهل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة بنحو هذه القصة فقال « موعدكن بيت فلانة » فأتاهن فحدثهن .

قوله ( وأمرهن ) أى بالصدقة ، أو حذف المأمور به لإرادة التعميم .

قوله ( ما منكن امرأة ) ، وللأصلي ما من امرأة و « من » زائدة لفظاً . وقوله تقدم صفة لامرأة .

قوله ( إلا كان لها ) أى التقديم ( حجاباً ) . وللأصلي « حجاب » بالرفع وتعرب كان تامة أى حصل لها حجاب . وللمصنف فى الجناز إلا كن لها أى الأنفس التى تقدم . وله فى الاعتصام إلا كانوا أى الأولاد .

قوله ( فقالت امرأة ) هى أم سليم ، وقيل غيرها كما ستوضحه فى الجناز .

قوله ( واثنين ) ولكريمة « واثنين » بزيادة تاء التأنيث ، وهو منصوب بالعطف على ثلاثة ويسمى

العطف التلقيني ، وكأنها فهمت الحصر وطمعت في الفضل فسألت عن حكم الإثنين هل يلتحق بالثلاثة أو لا ، وسيأتي في الجنايز الكلام في تقديم الواحد .

[١٠٢]

١٠١ - حدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن عبد الرحمن بن الأصبهاني عن ذكوان عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه بهذا .

وعن عبد الرحمن بن الأصبهاني قال سمعت أبا حازم عن أبي هريرة قال : « ثلاثة لم يبلغوا الحنث » .

[الحديث ١٠٢ - طرفه في : ١٢٥٠] .

قوله ( حدثني محمد بن بشار ) أفاد بهذا الإسناد فائدين : إحداهما تسمية ابن الأصبهاني المبهم في الرواية الأولى ، والثانية زيادة طريق أبي هريرة التي زاد فيها التقييد بعدم بلوغ الحنث ، أي الإثم . والمعنى أنهم ماتوا قبل أن يبلغوا ، لأن الإثم إنما يكتب بعد البلوغ ، وكان السر فيه أنه لا ينسب إليهم إذ ذاك عقوب فيكون الحزن عليهم أشد . وفي الحديث ما كان عليه نساء الصحابة من الحرص على تعلم أمور الدين ، وفيه جواز الوعد ، وأن أطفال المسلمين في الجنة ، وأن من مات له ولدان حجباه من النار ، ولا اختصاص لذلك بالنساء كما سيأتي التنصيص عليه في الجنايز .

( تفيه ) : حديث أبي هريرة مرفوع ، والواو في قوله « وقال » للعطف على محذوف تقديره مثله أي مثل حديث أبي سعيد ، والواو في قوله « وعن عبد الرحمن » للعطف على قوله أولا « عن عبد الرحمن » . والحاصل أن شعبة يرويه عن عبد الرحمن بإسنادين ، فهو موصول ، ووهم من زعم أنه معلق .

بِأَنَّ مَنْ سَمِعَ شَيْئاً فَرَجَعَهُ حَتَّى عَرَفَهُ

[١٠٣]

١٠٢ - حدثنا سعيد بن أبي مرزوق قال أنا نافع بن عمر قال حدثني ابن أبي مليكة أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه ، وأن النبي صلى الله عليه قال : « من حوسب عذّب » قالت عائشة : فقلت : أو ليس يقول الله عز وجل : ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ قالت : فقال : « إنما ذلك العرض ، ولكن من نوقش الحساب يهلك » .

[الحديث ١٠٣ - أطرافه في : ٤٩٣٩ ، ٦٥٣٦ ، ٦٥٣٧] .

قوله ( باب من سمع شيئاً ) زاد أبو ذر فلم يفهمه .

قوله ( فراجع ) أي راجع الذي سمعه منه . وللأصيل فراجع فيه .

قوله ( أن عائشة ) ظاهر أوله الإرسال ، لأن ابن أبي مليكة تابعي لم يدرك مراجعة عائشة النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن تبين وصله بعد في قوله « قالت عائشة فقلت » .

قوله ( كانت لا تسمع ) أتى بالمضارع استحضر للصورة الماضية لقوة تحققها .

قوله ( إنما ذلك ) بكسر الكاف ( العرض ) أى عرض الناس على الميزان .

قوله ( نوقش ) بالقاف والمعجمة من المناقشة وأصلها الاستخراج ، ومنه نقش الشوكة إذا استخرجها ، والمراد هنا المبالغة في الاستيفاء ، والمعنى أن تحرير الحساب يقضى إلى استحقاق العذاب ، لأن حسنات العبد موقوفة على القبول ، وإن لم تقع الرحمة المقتضية للقبول لا يحصل النجاء .

قوله في آخره ( يهلك ) بكسر اللام وإسكان الكاف . وفي الحديث ما كان عند عائشة من الحرص على تفهم معاني الحديث ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يتضجر من المراجعة في العلم . وفيه جواز المناظرة ، ومقابلة السنة بالكتاب ، وتفاوت الناس في الحساب . وفيه أن السؤال عن مثل هذا لم يدخل فيما نهى الصحابة عنه في قوله تعالى ﴿ لا تسألوا عن أشياء ﴾ وفي حديث أنس « كنا نهينا أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء » وقد وقع نحو ذلك لغير عائشة ، ففي حديث حفصة أنها لما سمعت « لا يدخل النار أحد ممن شهد بدرأ والحديبية » قالت : أليس الله يقول ﴿ وإن منكم إلا واردها ﴾ فأجبت بقوله : ﴿ ثم ننجي الذين اتقوا ﴾ الآية ، وسأل الصحابة لما نزلت ﴿ الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ﴾ : أين لم يظلم نفسه ؟ فأجيبوا بأن المراد بالظلم الشرك . والجامع بين هذه المسائل الثلاث ظهور العموم في الحساب والورود والظلم ، فأوضح لهم أن المراد في كل منها أمر خاص . ولم يقع مثل هذا من الصحابة إلا قليلا مع توجه السؤال وظهوره ، وذلك لكمال فهمهم ومعرفتهم باللسان العربي ، فيحمل ما ورد من ذم من سأل عن المشكلات على من سأل تعنتا كما قال تعالى ﴿ فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة ﴾ وفي حديث عائشة « فإذا رأيتم الذين يسألون عن ذلك فهم الذين سمى الله فاحذروهم » ومن ثم أنكر عمر على صبيغ لما رآه أكثر من السؤال عن مثل ذلك وعاقبه ، وسيأتي إيضاح هذا كله في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . وسيأتي باقيه في كتاب الرقاق ، وكذا الكلام على انتقاد الدارقطني لإسناده إن شاء الله تعالى .

### ب) لِيُبَلِّغَ الْعِلْمَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ

قاله ابن عباس عن النبي صلى الله عليه .

١٠٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثني الليث قال حدثني سعيد عن أبي شريح أنه قال لعمر بن سعيد وهو يبعث البعوث إلى مكة : ائذن لي أيها الأمير أحدثك قولاً قام به النبي صلى الله عليه الغد من يوم الفتح ، سمعته أذناي ووعاه قلبي ، وأبصرته عيناى حين تكلم به ، حمد الله وأثنى عليه ثم قال : « إن مكة حرمها الله ، ولم يحرمها الناس ، فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ، ولا يعضد بها شجرة ، فإن أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه فيها فقولوا : إن الله قد أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لي ساعة من نهار ، ثم عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ، وليبلغ الشاهد الغائب » . ففيل لأبي شريح : ما قال عمرو ؟ قال : أنا أعلم

منك يا أبا شريح، لا تُعَيِّدُ عاصياً، ولا فاراً بدم، ولا فاراً بخربةٍ، يعني السرقة.

[الحديث ١٠٤ - طرفاه في: ١٨٣٢، ٤٢٩٥].

**قوله ( باب ليلغ العلم )** بالنصب والشاهد بالرفع والغائب منصوب أيضاً ، والمراد بالشاهد هنا الحاضر أى ليلغ من حضر من غاب ، لأنه المفعول الأول والعلم المفعول الثاني وإن قدم في الذكر .

**قوله ( قاله ابن عباس )** أى رواه ، وليس هو في شيء من طرق حديث ابن عباس بهذه الصورة ، وإنما هو في روايته ورواية غيره بمحذف العلم ، وكأنه أراد بالمعنى لأن المأمور بتبليغه هو العلم .

**قوله ( عن أبي شريح )** هو الخزاعي الصحابي المشهور ، وعمرو بن سعيد هو ابن العاصي بن سعيد ابن العاصي بن أمية القرشي الأموي يعرف بالأشدق ، وليست له صحبة ولا كان من التابعين بإحسان .

**قوله ( وهو يبعث البعوث )** أى يرسل الجيوش إلى مكة لقتال عبد الله بن الزبير لكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية واعتصم بالحرم ، وكان عمرو والي يزيد على المدينة ، والقصة مشهورة ، وملخصها أن معاوية عهد بالخلافة بعده ليزيد بن معاوية ، فبايعه الناس إلا الحسين بن علي وابن الزبير ، فأما ابن أبي بكر فمات قبل موت معاوية ، وأما ابن عمر فبايع ليزيد عقب موت أبيه ، وأما الحسين بن علي فصار إلى الكوفة لاستدعائهم إياه ليبايعوه فكان ذلك سبب قتله ، وأما ابن الزبير فاعتصم ويسمى عائذ البيت وغلب على أمر مكة ، فكان يزيد بن معاوية يأمر أمراءه على المدينة أن يجهزوا إليه الجيوش ، فكان آخر ذلك أن أهل المدينة اجتمعوا على خلع يزيد من الخلافة .

**قوله ( ائذن لي )** فيه حسن التلطف في الإنكار على أمراء الجور ليكون أدعى لقبولهم .

**قوله ( أحدثك )** بالجزم لأنه جواب الأمر .

**قوله ( قام )** صفة للقول ، والمقول هو حمد الله ... إلخ .

**قوله ( الغد )** بالنصب أى أنه خطب في اليوم الثاني من فتح مكة .

**قوله ( سمعته أذناي ... إلخ )** أراد أنه بالغ في حفظه والتثبت فيه وأنه لم يأخذه بواسطة . وأتى بالثنائية

تأكيداً ، والضمير في قوله « تكلم به » عائذ على قوله قولاً .

**قوله ( ولم يحرمها الناس )** بالضم أى أن تحريمها كان بوحى من الله لا من اصطلاح الناس .

**قوله ( يسفلك )** بكسر الفاء وحكى ضمها ، وهو صب الدم ، والمراد به القتل .

**قوله ( بها )** والمستمل فيهما .

**قوله ( ولا يعضد )** بكسر الضاد المعجمة وفتح الدال أى يقطع بالمعضد وهو آلة كالفأس .

**قوله ( وإنما أذن لي )** أى الله ، روى بضم الهمزة . وفي قوله « لي » التفات لأن نسق الكلام وإنما

أذن له أى لرسوله .

**قوله ( ساعة )** أى مقداراً من الزمان ، والمراد به يوم الفتح . وفي مسند أحمد من طريق عمرو

ابن شعيب عن أبيه عن جده أن ذلك كان من طلوع الشمس إلى العصر ، والمأذون له فيه القتال لا قطع الشجر .

قوله ( ما قال عمرو ) أى فى جوابك .

قوله ( لا تعبد ) بضم المثناة أوله وآخره ذال معجمة أى مكة لا تعصم العاصى عن إقامة الحد عليه .

قوله ( ولا فاراً ) بالفاء والراء المشددة ، أى هارباً عليه دم يعتصم بمكة كيلا يقتص منه .

قوله ( بخربة ) بفتح المعجمة وإسكان الراء ثم موحدة يغنى السرقة كذا ثبت تفسيرها فى رواية المستمل

قال ابن بطال : الخربة بالضم الفساد ، وبالفتح السرقة . وقد تشدق عمرو فى الجواب وأتى بكلام ظاهره حق لكن أراد به الباطل ، فإن الصحابى أنكر عليه نصب الحرب على مكة فأجابه بأنها لا تمنع من إقامة القصاص ، وهو صحيح إلا أن ابن الزبير لم يرتكب أمراً يجب عليه فيه شيء من ذلك ، وسنذكر مباحث هذا الحديث فى كتاب الحج ، وما للعلماء فيه من الاختلاف فى القتال فى الحرم إن شاء الله تعالى . وفى الحديث شرف مكة ، وتقديم الحمد والثناء على القول المقصود ، وإثبات خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم واستواء المسلمين معه فى الحكم إلا ما ثبت تخصيصه به ، ووقوع النسخ ، وفضل أبى شريح لاتباعه أمر النبى صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه وغير ذلك .

[١٠٥]

١٠٤ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا حماد عن أيوب عن محمد عن ابن أبي بكرة

عن أبي بكرة ذكر النبى صلى الله عليه قال : « فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ » . قال محمد : وأحسبه قال : « وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا ، فى شهركم هذا ، ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب » .

وكان محمد يقول : صدق رسول الله صلى الله عليه ، كان ذلك « ألا هل بلغت » مرتين .

قوله ( حدثنا حماد ) هو ابن زيد .

قوله ( عن محمد ) هو ابن سيرين ( عن ابن أبي بكرة ) كذا للمستمل والكشمينى ، وسقط عن

ابن أبي بكرة للباقيين فصار منقطعاً لأن محمداً لم يسمع من أبي بكرة ، وفى رواية « عن محمد بن أبي بكرة » وهى خطأ وكان « عن » سقطت منها ، وقد تقدم هذا الحديث فى أوائل كتاب العلم من طريق أخرى « عن محمد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه » وهو الصواب ، وسيأتى بهذا السند فى تفسير سورة براءة بإسقاطه عن بعضهم وسأنبه عليه هناك إن شاء الله تعالى . وفيه « عن ابن أبي بكرة » عند الجميع ، ويأتى فى بدء الخلق .

قوله ( ذكر النبى صلى الله عليه وسلم ) فيه اختصار وقد قدمنا توجيهه هناك ، وكأنه حدث بحديث

ذكر فيه النبى صلى الله عليه وسلم شيئاً من كلامه ومن جملته قوله « فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ » ... إلخ .

قوله ( قال محمد ) هو ابن سيرين .

قوله ( أحسبه ) كأنه شك فى قوله « وأعراضكم » أقالها ابن أبي بكرة أم لا ، وقد تقدم فى أوائل

العلم الجزم بها وهى منصوبة بالعطف .

**قوله ( ألا هل بلغت )** هذا من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو تكملة الحديث ، واعترض قوله « وكان محمد » إلى قوله « ذلك » في أثناء الحديث ، هذا هو المعتمد فلا يلتفت إلى ما عداه . والعلم عند الله تعالى .

بإِثْمٍ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

[١٠٦] ١٠٥ - حدثنا علي بن الجعد قال أنا شعبة قال أخبرني منصور قال سمعتُ ربيع بن حراش يقول : سمعتُ علياً رضي الله عنه يقول : قال النبي صلى الله عليه : « لا تكذبوا علي ، فإنه من كذب علي فليلج النار » .

**قوله ( باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم )** ليس في الأحاديث التي في الباب تصريح بالإثم ، وإنما هو مستفاد من الوعيد بالنار على ذلك لأنه لازمه .

**قوله ( منصور )** هو ابن المعتمر الكوفي ، وهو تابعي صغير ، وربي بكسر أوله وإسكان الموحدة ، وأبوه حراش بكسر المهملة أوله وهو من كبار التابعين .

**قوله ( سمعت علياً )** هو ابن أبي طالب رضي الله عنه .

**قوله ( لا تكذبوا علي )** هو عام في كل كاذب ، مطلق في كل نوع من الكذب ، ومعناه لا تنسبوا الكذب إلى . ولا مفهوم لقوله « علي » لأنه لا يتصور أن يكذب له لئيه عن مطلق الكذب . وقد اغترقوا من الجهلة فوضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب وقالوا : نحن لم نكذب عليه بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته ، وما دروا أن تقويله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل يقتضي الكذب على الله تعالى ، لأنه إثبات حكم من الأحكام الشرعية سواء كان في الإيجاب أو النذب ، وكذا مقابلهما وهو الحرام والمكروه . ولا يعتد بمن خالف ذلك من الكرامية حيث جوزوا وضع الكذب في الترغيب والترهيب في تثبيت ما ورد في القرآن والسنة واحتج بأنه كذب له لا عليه ، وهو جهل باللغة العربية . وتمسك بعضهم بما ورد في بعض طرق الحديث من زيادة لم تثبت وهي ما أخرجه البزار من حديث ابن مسعود بلفظ « من كذب على ليضل به الناس » الحديث ، وقد اختلف في وصله وإرساله ، ورجح الدارقطني والحاكم إرساله ، وأخرجه الدارمي من حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف ، وعلى تقدير ثبوته فليست اللام فيه للعلة بل للصيرورة كما فسر قوله تعالى ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ ﴾ والمعنى أن مآل أمره إلى الإضلال ، أو هو من تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر فلا مفهوم له كقوله تعالى ﴿ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾ فإن قتل الأولاد ومضاعفة الربا والإضلال في هذه الآيات إنما هو لتأكيد الأمر فيها لا لاختصاص الحكم .

**قوله ( فليلج النار )** جعل الأمر بالولوج مسبباً عن الكذب ، لأن لازم الأمر الإلزام والإلزام بولوج النار سببه الكذب عليه أو هو بلفظ الأمر ومعناه الخبر ، ويؤيده رواية مسلم من طريق غندر عن شعبة بلفظ « من يكذب عليّ يلج النار » . ولا ين ماجه من طريق شريك عن منصور قال « الكذب عليّ يولج - أي يدخل - النار » .



١٠٦ - حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة عن جامع بن شداد عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال : قلت للزبير : إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه كما يحدث فلان وفلان . قال : أما إني لم أفارقه ، ولكني سمعته يقول : « من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار » .

**قوله ( حدثنا أبو الوليد )** هو الطيالسي و ( جامع بن شداد ) كوفي تابعي صغير . وفي الإسناد لطيفتان إحداهما أنه من رواية تابعي عن تابعي يرويه صحابي عن صحابي . ثانيهما أنه من رواية الأبناء عن الآباء بخصوص رواية الأب عن الجد ، وقد أفردت بالتصنيف .

**قوله ( قلت للزبير )** أي ابن العوام .

**قوله ( تحدث )** حذف مفعولها ليشمل قوله ( كما يتحدث فلان وفلان ) سمي منهما في رواية ابن ماجه عبد الله بن مسعود .

**قوله ( أما )** بالميم المخففة وهي من حروف التنبيه و ( إني ) بكسر الهمزة ( لم أفارقه ) أي لم أفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم . زاد الإسماعيلي « منذ أسلمت » والمراد في الأغلب وإلا فقد هاجر الزبير إلى الحبشة ، وكذا لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم في حال هجرته إلى المدينة . وإنما أورد هذا الكلام على سبيل التوجيه للسؤال ، لأن لازم الملازمة السماع ، ولازمه إعادة التحديث ، لكن منعه من ذلك ما خشيه من معنى الحديث الذي ذكره ، ولهذا أتى بقوله « لكن » . وقد أخرجه الزبير بن بكار في كتاب النسب من وجه آخر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال « عناني ذلك » يعني قلة رواية الزبير « فسألته » أي عن ذلك فقال : يابني ، كان بيني وبينه من القرابة والرحم ما علمت ، وعمته أمي ، وزوجته خديجة عمتي ، وأمه آمنة بنت وهب وجدتي هالة بنت وهيب ابني عبد مناف بن زهرة ، وعندى أمك ، وأختها عائشة عنده ، ولكني سمعته يقول .

**قوله ( من كذب علي )** كذا رواه البخاري ليس فيه « متعمداً » وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق غندر عن شعبة ، وكذا في رواية الزبير بن بكار المذكورة ، وأخرجه ابن ماجه من طريقه وزاد فيه « متعمداً » وكذا للإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة ، والاختلاف فيه على شعبة . وقد أخرجه الدارمي من طريق أخرى عن عبد الله بن الزبير بلفظ « من حدث عني كذباً » ولم يذكر العمد . وفي تمسك الزبير بهذا الحديث على ما ذهب إليه من اختيار قلة التحديث دليل للأصح في أن الكذب هو الإخبار بالشئ على خلاف ما هو عليه سواء كان عمداً أم خطأ ، والمخطئ وإن كان غير مأثوم بالإجماع لكن الزبير خشى من الإكثار أن يقع في الخطأ وهو لا يشعر ، لأنه وإن لم يأت بالخطأ لكن قد يأت بالإكثار إذ الإكثار مظنة الخطأ ، والثقة إذا حدث بالخطأ فحمل عنه وهو لا يشعر أنه خطأ يعمل به على الدوام للوثوق بنقله ، فيكون سبباً للعمل بما لم يقله الشارع ، فن خشى من الإكثار الوقوع في الخطأ لا يؤمن عليه الإثم إذا تعمد الإكثار ، فن ثم توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الإكثار من التحديث . وأما من أكثر منهم فحملوا على أنهم كانوا واثقين من

أنفسهم بالثبوت ، أو طالت أعمارهم فاحتجج إلى ما عندهم فستلوا فلم يمكنهم الكتمان . رضى الله عنهم .  
**قوله ( فليتبوا )** أى فليتخذ لنفسه منزلاً ، يقال تبوا الرجل المكان إذا اتخذ سكناً ، وهو أمر بمعنى  
 الخبر أيضاً ، أو بمعنى التهديد ، أو بمعنى التهكم ، أو دعاء على فاعل ذلك أى بواه الله ذلك . وقال الكرماني :  
 يحتمل أن يكون الأمر على حقيقته ، والمعنى من كذب فليأمر نفسه بالتبوء ويلزم عليه كذا ، قال : وأولها  
 أولها ، فقد رواه أحمد بإسناد صحيح عن ابن عمر بلفظ « بنى له بيت فى النار » قال الطيبي : فيه إشارة إلى  
 معنى القصد فى الذنب وجزائه ، أى كما أنه قصد فى الكذب التعمد فليقصد بجزائه التبوء .

[١٠٨] ١٠٧ - نا أبو معمر قال نا عبد الوارث عن عبد العزيز قال أنس : إنه ليمنعني أن  
 أحدثكم حديثاً كثيراً أن النبي صلى الله عليه قال « من تعمّد عليّ كذباً فليتبوا مقعده من  
 النار ».

**قوله ( حدثنا أبو معمر )** هو البصرى المقعد ، وعبد الوارث هو ابن سعيد ، وعبد العزيز هو ابن  
 صهيب ، والإسناد كله بصريون .

**قوله ( حدثنا )** المراد به جنس الحديث ، ولهذا وصفه بالكثرة .

**قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم )** هو وما بعده فى محل الرفع لأنه فاعل بمنعني ، وإنما خشي أنس  
 مما خشي منه الزبير ، ولهذا صرح بلفظ الإكثار لأنه مظنة ، ومن حام حول الحمى لا يأمن وقوعه فيه ،  
 فكان التقليل منهم للاحتراز ، ومع ذلك فأنس من المكثرين لأنه تأخرت وفاته فاحتجج إليه كما قدمناه ولم  
 يمكنه الكتمان . ويجمع بأنه لو حدث بجميع ما عنده لكان أضعاف ما حدث به . ووقع فى رواية عتاب  
 - بمهملة ومثناة فوقانية - مولى هرمز ، سمعت أنساً يقول « لولا أنى أخشى أن أخطئ لحدثك بأشياء قالها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم » الحديث أخرجه أحمد بإسناد ، فأشار إلى أنه لا يحدث إلا ما تحقّقه ويترك  
 ما يشك فيه . وحمله بعضهم على أنه كان يحافظ على الرواية باللفظ فأشار إلى ذلك بقوله « لولا أن أخطئ » وفيه  
 نظر ، والمعروف عن أنس جواز الرواية بالمعنى كما أخرجه الخطيب عنه صريحاً ، وقد وجد فى رواياته ذلك  
 كالحديث فى البسمة ، وفى قصة تكثير الماء عند الوضوء ، وفى قصة تكثير الطعام .

**قوله ( كذباً )** هو نكرة فى سياق الشرط فيعم جميع أنواع الكذب .

[١٠٩] ١٠٨ - حدثنا المكي بن إبراهيم قال نا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال : سمعت النبي  
 صلى الله عليه يقول : « من يقل عليّ ما لم أقل فليتبوا مقعده من النار ».

**قوله ( حدثنا المكي )** هو اسم وليس بنسب كما تقدم ، وهو من كبار شيوخ البخارى ، سمع من سبعة  
 عشر نفساً من التابعين منهم يزيد بن أبي عبيد المذكور هنا ، وهو مولى سلمة بن الأكوع صاحب النبي صلى  
 الله عليه وسلم . وهذا الحديث أول ثلاثي وقع فى البخارى ، وليس فيه أعلى من الثلاثيات ، وقد أفردت  
 فبلغت أكثر من عشرين حديثاً .

**قوله ( من يقل )** أصله يقول وإنما جزم بالشرط .

**قوله ( ما لم أقل )** أى شيئاً لم أقله فحذف العائد وهو جائر وذكر القول لأنه الأكثر وحكم الفعل كذلك لاشتراكهما في علة الامتناع وقد دخل الفعل في عموم حديث الزبير وأنس السابقين لتعيرهما بلفظ الكذب عليه ومثلهما حديث أبي هريرة الذي ذكره بعد حديث سلمة فلا فرق في ذلك بين أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وفعل كذا إذا لم يكن قاله أو فعله ، وقد تمسك بظاهر هذا اللفظ من منع الرواية بالمعنى . وأجاب المجيزون عنه بأن المراد النهى عن الإتيان بلفظ يوجب تغير الحكم مع أن الإتيان باللفظ لا شك في أولويته . والله أعلم .

[١١٠] ١٠٩ - حدثني موسى قال نا أبو عوانة عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « تسموا باسمي ، ولا تكنوا بكنيتي . ومن رآني في المنام فقد رآني ، فإن الشيطان لا يتمثل في صورتي ، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » .

[الحديث ١١٠ - أطرافه في : ٣٥٣٩ ، ٦١٨٨ ، ٦١٩٧ ، ٦٩٩٣ .]

**قوله ( حدثنا موسى )** هو ابن إسماعيل التبوذكي .

**قوله ( عن أبي حصين )** هو بمهملتين مفتوح الأول . وأبو صالح هو ذكوان السمان . وقد ذكر المؤلف هذا الحديث بتمامه في كتاب الأدب من هذا الوجه ، ويأتي الكلام عليه فيه إن شاء الله تعالى . وقد اقتصر مسلم في روايته له على الجملة الأخيرة وهي مقصود الباب ، وإنما ساقه المؤلف بتمامه ولم يختصره كعادته لينبه على أن الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم يستوى فيه اليقظة والمنام . والله سبحانه وتعالى أعلم . فإن قيل : الكذب معصية إلا ما استثنى في الإصلاح وغيره ، والمعاصي قد توعدها عليها بالنار ، فما الذي امتاز به الكاذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوعيد على من كذب على غيره ؟ فالجواب عنه من وجهين : أحدهما أن الكذب عليه يكفر متعمده عند بعض أهل العلم ، وهو الشيخ أبو محمد الجويني ، لكن ضعفه ابنه إمام الحرمين ومن بعده ، ومال ابن المنير إلى اختياره ، ووجهه بأن الكاذب عليه في تحليل حرام مثلاً لا ينفك عن استحلال ذلك الحرام أو الحمل على استحلاله ، واستحلال الحرام كفر ، والحمل على الكفر كفر . وفيما قاله نظر لا يخفى ، والجمهور على أنه لا يكفر إلا إذا اعتقد حل ذلك . الجواب الثاني أن الكذب عليه كبيرة والكذب على غيره صغيرة فافترقا ، ولا يلزم من استواء الوعيد في حق من كذب عليه أو كذب على غيره أن يكون مقرهما واحداً أو طول إقامتهما سواء ، فقد دل قوله صلى الله عليه وسلم « فليتبوأ » على طول الإقامة فيها ، بل ظاهره أنه لا يخرج منها لأنه لم يجعل له منزلاً غيره ، إلا أن الأدلة القطعية قامت على أن خاود التأييد تختص بالكافرين ، وقد فرق النبي صلى الله عليه عليه بين الكذب عليه وبين الكذب على غيره كما سيأتي في الجناز في حديث المغيرة حيث يقول « إن كذبا على ليس ككذب على أحد » وسنذكر مباحثه هناك إن شاء الله تعالى ، ونذكر فيه الاختلاف في توبة من تعمد الكذب عليه هل تقبل أو لا .

( فنيه ) : رتب المصنف أحاديث الباب ترتيباً حسناً لأنه بدأ بحديث عليّ وفيه مقصود الباب ، وثني بحديث الزبير الدال على توقي الصحابة وتحرزهم من الكذب عليه ، وثالث بحديث أنس الدال على أن امتناعهم إنما كان من الإكثار المفضي إلى الخطأ لا عن أصل التحديث ، لأنهم مأمورون بالتبليغ ، وختم بحديث أبي هريرة الذي فيه الإشارة إلى استواء تحريم الكذب عليه سواء كانت دعوى السماع منه في اليقظة أو في المنام . وقد أخرج البخاري حديث « من كذب عليّ » أيضاً من حديث المغيرة وهو في الجنائز ، ومن حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص وهو في أخبار بني إسرائيل ، ومن حديث واثلة بن الأسقع وهو في مناقب قريش ، لكن ليس هو بلفظ الوعيد بالنار صريحاً . واتفق مسلم معه على تخريج حديث علي وأنس وأبي هريرة والمغيرة ، وأخرجه مسلم من حديث أبي سعيد أيضاً ، وصح أيضاً في غير الصحيحين من حديث عثمان بن عفان وابن مسعود وابن عمر وأبي قتادة وجابر وزيد بن أرقم ، وورد بأسانيد حسان من حديث طلحة بن عبيد الله وسعيد ابن زيد وأبي عبيدة بن الجراح وسعد بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وعمران بن حصين وابن عباس وسلمان الفارسي ومعاوية بن أبي سفيان ورافع بن خديج وطارق الأشجعي والسائب بن يزيد وخالد بن عرفطة وأبي أمامة وأبي قرصافة وأبي موسى العافقي وعائشة ، فهؤلاء [ ثلاثة و ] ثلاثون نفساً من الصحابة ، وورد أيضاً عن نحو من خمسين غيرهم بأسانيد ضعيفة ، وعن نحو من عشرين آخرين بأسانيد ساقطة . وقد اعتنى جماعة من الحفاظ بجميع طرقه ، فأول من وقف على كلامه في ذلك علي بن المديني ، وتبعه يعقوب بن شيبة فقال : روى هذا الحديث من عشرين وجهاً عن الصحابة من الحجازيين وغيرهم ، ثم إبراهيم الحري وأبو بكر البزار فقال كل منهما : إنه ورد من حديث أربعين من الصحابة ، وجمع طرقه في ذلك العصر أبو محمد يحيى ابن محمد بن صاعد فزاد قليلاً ، وقال أبو بكر الصيرفي شارح رسالة الشافعي : رواه ستون نفساً من الصحابة ، وجمع طرقه الطبراني فزاد قليلاً ، وقال أبو القاسم بن منده رواه أكثر من ثمانين نفساً ، وقد خرجها بعض النيسابوريين فزادت قليلاً ، وقد جمع طرقه ابن الجوزي في مقدمة كتاب « الموضوعات » فجاوز التسعين ، وبذلك جزم ابن دحية ، وقال أبو موسى المديني : يرويه نحو مائة من الصحابة ، وقد جمعها بعده الحفاظان يوسف بن خليل وأبو علي البكري وهما متعاصران فوقع لكل منهما ما ليس عند الآخر ، وتحصل من مجموع ذلك كله رواية مائة من الصحابة على ما فصلته من صحيح وحسن وضعيف وساقط ، مع أن فيها ما هو في مطلق ذم الكذب عليه من غير تقييد بهذا الوعيد الخاص . ونقل النووي أنه جاء عن مائتين من الصحابة ، ولأجل كثرة طرقه أطلق عليه جماعة أنه متواتر ، ونازع بعض مشايخنا في ذلك قال : لأن شرط التواتر استواء طرفيه وما بينهما في الكثرة ، وليست موجودة في كل طريق منها بمفردها . وأجيب بأن المراد بإطلاق كونه متواتراً رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر ، وهذا كاف في إفادة العلم . وأيضاً فطريق أنس وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم . نعم وحديث علي رواه عنه ستة من مشاهير التابعين وثقاتهم وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو ، فلو قيل في كل منها إنه متواتر عن صحابه لكان صحيحاً ، فإن العدد المعين لا يشترط في المتواتر ، بل ما أفاد العلم كفي ، والصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قررته في نكت علوم الحديث وفي شرح نخبه الفكر ، وبينت هناك الرد على من ادعى أن مثال المتواتر لا يوجد إلا في هذا الحديث ، وبينت أن أمثله كثيرة ، منها : حديث من بنى لله مسجداً ،

والمسح على الخفين ، ورفع اليدين ، والشفاعة والخوض ، ورؤية الله في الآخرة ، والأئمة من قريش وغير ذلك . والله المستعان . وأما ما نقله البيهقي عن الحاكم ووافقه أنه جاء من رواية العشرة المشهورة ، قال : وليس في الدنيا حديث أجمع العشرة على روايته غيره ، فقد تعقبه غير واحد ، لكن الطرق عنهم موجودة فيما جمعه ابن الجوزي ومن بعده ، والثابت منها ما قدمت ذكره . فمن الصحاح على والزيير ، ومن الحسان طلحة وسعد وسعيد وأبو عبيدة ، ومن الضعيف المتأسك طريق عثمان ، وبقيتها ضعيف وساقط .

### بـ كتابة العلم

[١١١] ١١٠ - حدثنا محمد بن سلام قال أنا وكيع عن سفيان عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال : قلت لعلي : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب الله ، أو فهم أعطيه رجلاً مسلمً ، أو ما في هذه الصحيفة . قال : قلت : وما في هذه الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكاك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر .

[الحديث ١١١ - أطرافه في : ١٨٧٠ ، ٣٠٤٧ ، ٣١٧٢ ، ٣١٧٩ ، ٦٧٥٥ ، ٦٩٠٣ ، ٦٩١٥ ، ٧٣٠٠ .]

**قوله (باب كتابة العلم)** طريقة البخاري في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف أن لا يجزم فيها بشيء بل يوردها على الاحتمال . وهذه الترجمة من ذلك ، لأن السلف اختلفوا في ذلك عملاً وتركاً ، وإن كان الأمر استقر والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم ، بل على استحبابه ، بل لا يبعد وجوبه على من خشى النسيان من يتعين عليه تبليغ العلم .

**قوله (حدثنا ابن سلام)** كذا للأصيلي ، واسمه محمد ، وقد صرح به أبو داود وغيره .

**قوله (عن سفيان)** هو الثوري ، لأن وكيعاً مشهور بالرواية عنه ، وقال أبو مسعود الدمشقي في الأطراف : يقال إنه ابن عيينة . قلت : لو كان ابن عيينة لنسبه لأن القاعدة في كل من روى عن متفق الاسم أن يحمل من أهمل نسبته على من يكون له خصوصية من إكثار ونحوه كما قدمناه قبل هذا ، وهكذا نقول هنا لأن وكيعاً قليل الرواية عن ابن عيينة بخلاف الثوري .

**قوله (عن مطرف)** هو بفتح الطاء المهملة وكسر الراء ابن طريف بطاء مهملة أيضاً .

**قوله (عن الشعبي)** وللمصنف في الديات سمعت الشعبي .

**قوله (عن أبي جحيفة)** هو وهب السوائي ، وقد صرح بذلك الإسماعيلي في روايته ، وللمصنف في الديات : سمعت أبا جحيفة . والإسناد كله كوفيون إلا شيخ البخاري وقد دخل الكوفة ، وهو من رواية صحابي عن صحابي .

**قوله (قلت لعلي)** هو ابن أبي طالب رضي الله عنه .

**قوله (هل عندكم)** الخطاب لعلي ، والجمع إما لإرادته مع بقية أهل البيت أو للتعظيم .

**قوله (كتاب)** أي مكتوب أخذتموه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أوحى إليه ، ويدل على ذلك

رواية المصنف في الجهاد « هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله » وله في الديات « هل عندكم شيء مما ليس في القرآن » وفي مسند إسحق بن راهويه عن جرير عن مطرف « هل علمت شيئاً من الوحي » وإنما سأله أبو جحيفة عن ذلك لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت - لا سيما علياً - أشياء من الوحي خصهم النبي صلى الله عليه وسلم بها لم يطلع غيرهم عليها . وقد سأل علياً عن هذه المسألة أيضاً قيس بن عباد - وهو بضم المهملة وتخفيف الموحدة - والأشتر النخعي وحديثهما في مسند النسائي .

**قوله ( قال لا )** زاد المصنف في الجهاد « لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة » .

**قوله ( إلا كتاب الله )** هو بالرفع ، وقال ابن المنير : فيه دليل على أنه كان عنده أشياء مكتوبة من الفقه المستنبط من كتاب الله ، وهي المراد بقوله « أو فهم أعطيه رجل » لأنه ذكره بالرفع ، فلو كان الاستثناء من غير الجنس لكان منصوباً . كذا قال : والظاهر أن الاستثناء فيه منقطع ، والمراد بذكر الفهم إثبات إمكان الزيادة على ما في الكتاب . وقد رواه المصنف في الديات بلفظ « ما عندنا إلا ما في القرآن » إلا فهماً يعطى رجل في الكتاب « فالاستثناء الأول مفرغ والثاني منقطع ، معناه لكن إن أعطى الله رجلاً فهماً في كتابه فهو يقدر على الاستنباط فتحصل عنده الزيادة بذلك الاعتبار . وقد روى أحمد بإسناد حسن من طريق طارق بن شهاب قال : شهدت علياً على المنبر وهو يقول « والله ما عندنا كتاب نقرؤه عليكم إلا كتاب الله وهذه الصحيفة » وهو يؤيد ما قلناه أنه لم يرد بالفهم شيئاً مكتوباً .

**قوله ( الصحيفة )** أي الورقة المكتوبة . وللنسائي من طريق الأشتر « فأخرج كتاباً من قراب سيفه » .

**قوله ( العقل )** أي الدية ، وإنما سميت به لأنهم كانوا يعطون فيها الإبل ويربطونها بفناء دار المقتول بالعقال وهو الحبل . ووقع في رواية ابن ماجه بدل العقل « الديات » والمراد أحكامها ومقاديرها وأصنافها .

**قوله ( وفكاك )** بكسر الفاء وفتحها . وقال الفراء الفتح أفصح ، والمعنى أن فيها حكم تخليص الأسير من يد العدو والترغيب في ذلك .

**قوله ( ولا يقتل )** بضم اللام ، وللكشيميني « وأن لا يقتل » يفتح اللام ، وعطفت الجملة على المفرد لأن التقدير فيها أي الصحيفة حكم العقل وحكم تحريم قتل المسلم بالكافر ، وسيأتي الكلام على مسألة قتل المسلم بالكافر في كتاب القصاص والديات إن شاء الله تعالى . ووقع للمصنف ومسلم من طريق يزيد التيمي عن علي قال « ما عندنا شيء نقرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة » فإذا فيها « المدينة حرم ... الحديث » ولمسلم عن أبي الطفيل عن علي « ما خصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء لم يعم به الناس كافة إلا ما في قراب سيفي هذا . وأخرج صحيفة مكتوبة فيها : لعن الله من ذبح لغير الله ... الحديث » وللنسائي من طريق الأشتر وغيره عن علي « فإذا فيها : المؤمنون تتكافأ دماؤهم ، يسعى بذمتهم أدناهم ... الحديث » ولأحمد من طريق طارق ابن شهاب « فيها فرائض الصدقة » والجمع بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوباً فيها ، فنقل كل واحد من الرواة عنه ما حفظه والله أعلم . وقد بين ذلك قتادة في روايته لهذا الحديث عن أبي حسان عن علي ، وبين أيضاً السبب في سؤالهم لعلي رضي الله عنه عن ذلك أخرجه أحمد والبيهقي في الدلائل من طريق أبي حسان أن علياً كان يأمر بالأمر فيقال : قد فعلناه . فيقول : صدق الله ورسوله . فقال

له الأشتر : هذا الذي تقول أهو شيء عهدته إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة دون الناس ؟ فذكره بطوله .

[١١٢] ١١١ - حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين قال نا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن خزاعة قتلوا رجلاً من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه ، فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه ، فركب راحلته ، فخطب فقال : «إن الله حبس عن مكة القتلى أو الفيل - كذا قال أبو نعيم واجعلوا على الشك الفيل أو القتل وغيره يقول الفيل - وسلط عليهم رسول الله صلى الله عليه والمؤمنون ، ألا فإنها لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي ، ألا وإنها حلت لي ساعة من نهار ، ألا وإنها ساعتى هذه حرام لا يختلئ شوكتها ، ولا يعضد شجرها ، ولا تلتقط ساقطتها إلا لمنشد . فمن قتل فهو بخير النظرين : إما أن يعقل ، وإما أن يقاد أهل القتل . ف جاء رجل من أهل اليمن فقال : اكتب لي يا رسول الله . فقال : «اكتبوا لأبي فلان» . فقال رجل من قريش : إلا الإذخر يا رسول الله ، فإننا نجعله في بيوتنا وقبورنا . فقال النبي صلى الله عليه : «إلا الإذخر إلا الإذخر» .

[الحديث ١١٢ - طرفاه في : ٢٤٣٤ ، ٦٨٨٠ .]

قوله ( حدثنا شيبان ) هو ابن عبد الرحمن يكنى أبا معاوية ، وهو بفتح الشين المعجمة بعدها تحتانية ثم موحدة ، وليس في البخارى بهذه الصورة غيره .

قوله ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير .

قوله ( عن أبي سلمة ) في رواية المصنف في الديات « حدثنا أبو سلمة حدثنا أبو هريرة » .

قوله ( أن خزاعة ) أى القبيلة المشهورة ، والمراد واحد منهم فأطلق عليه اسم القبيلة مجازاً ، واسم هذا القاتل خراش بن أمية الخزاعي ، والمقتول في الجاهلية منهم اسمه أحمر ، والمقتول في الإسلام من بني ليث لم يسم .

قوله ( حبس ) أى منع عن مكة . ( القتل ) أى بالقاف والمثناة من فوق ( أو الفيل ) أى بالقاف المكسورة بعدها ياء تحتانية .

قوله ( كذا قال أبو نعيم ) أراد البخارى أن الشك فيه من شيخه .

قوله ( وغيره يقول : الفيل ) أى بالقاف ولا يشك ، والمراد بالغير من رواه عن شيبان رقيقاً لأبي نعيم وهو عبيد الله بن موسى ، ومن رواه عن يحيى رقيقاً لشيبان وهو حرب بن شداد كما سيأتى بيانه عند المصنف في الديات ، والمراد بحبس الفيل : أهل الفيل . وأشار بذلك إلى القصة المشهورة للحبشة في غزوهم مكة ومعهم الفيل فنعمها الله منهم وسلط عليهم الطير الأبايل مع كون أهل مكة إذ ذاك كانوا كفاراً ، فحرمة أهلها بعد

الإسلام أكد ، لكن غزو النبي صلى الله عليه وسلم إياها مخصوص به على ظاهر هذا الحديث وغيره ،  
وسياق الكلام على المسألة في كتاب الحج مفصلاً إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وسلط عليهم )** هو بضم أوله ، ورسول مرفوع والمؤمنون معطوف عليه .

**قوله ( ولا نخل )** للكشميني « ولم نخل » وللمصنف في اللفظة من طريق الأوزاعي عن يحيى « ولن »  
وهى أليق بالمستقبل .

**قوله ( لا يخل )** بالخاء المعجمة أى لا يحصد يقال اختلته إذا قطعته وذكر الشوك دال على منع قطع  
غيره من باب أولى ، وسياق ذكر الخلاف فيه في الحج إن شاء الله تعالى .

**قوله ( إلا لمنشد )** أى معرف ، وسياق الكلام على هذه المسألة في كتاب اللقطة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فمن قتل فهو بخير النظرين )** كذا وقع هنا ، وفيه حذف وقع بيانه في رواية المصنف في الديات  
عن أبي نعيم بهذا الإسناد « فمن قتل له قتيل » .

**قوله ( وإما أن يقاد )** هو بالقاف أى يقتص ، ووقع في رواية لمسلم « إما أن يفادى » بالفاء وزيادة  
ياء بعد الدال ، والصواب أن الرواية على وجهين : من قالها بالقاف قال فيما قبلها « إما أن يعقل » من العقل  
وهو الدية ، ومن قالها بالفاء قال فيما قبلها « إما أن يقتل » بالقاف والمثناة . والحاصل تفسير « النظرين »  
بالقصاص أو الدية . وفي المسألة بحث يأتي في الديات إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فجاء رجل من أهل اليمن )** هو أبو شاه بهاء منونة ، وسياق في اللقطة مسمى ، والإشارة إلى  
من حرفه ، وهناك من الزيادة عن الوليد بن مسلم « قلت للأوزاعي : ما قوله اكتبوا لي ؟ » قال : هذه الخطبة  
التي سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم » قلت : وبهذا تظهر مطابقة هذا الحديث للترجمة .

**قوله ( فقال رجل من قريش )** هو العباس بن عبد المطلب كما يأتي في اللقطة ، ووقع في رواية  
لابن أبي شيبه « فقال رجل من قريش يقال له شاه » وهو غلط .

**قوله ( إلا الإذخر )** كذا هو في روايتنا بالنصب ، ويجوز رفعه على البدل مما قبله .

**قوله ( إلا الإذخر إلا الإذخر )** كذا هو في روايتنا والثانية على سبيل التأكيد .

١١٢ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان نا عمرو أخبرني وهب بن منبه عن أخيه [١١٣]

قال : سمعت أبا هريرة يقول : ما من أصحاب النبي صلى الله عليه أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما  
كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب .

تابعه معمر عن همام عن أبي هريرة .

**قوله ( حدثنا عمرو )** هو ابن دينار المكي .

**قوله ( عن أخيه )** هو همام بن منبه بتشديد الموحدة المكسورة وكان أكبر منه سنّاً لكن تأخرت وفاته  
عن وهب ، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين من طبقة متقاربة أولهم عمرو .



**قوله ( فإنه كان يكتب ولا أكتب )** هذا استدلال من أبي هريرة على ما ذكره من أكثرية ما عند عبد الله بن عمرو أي ابن العاص على ما عنده ، ويستفاد من ذلك أن أبا هريرة كان جازماً بأنه ليس في الصحابة أكثر حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم منه إلا عبد الله ، مع أن الموجود المروى عن عبد الله بن عمرو أقل من الموجود المروى عن أبي هريرة بأضعاف مضاعفة ، فإن قلنا الاستثناء منقطع فلا إشكال ، إذ التقدير : لكن الذي كان من عبد الله وهو الكتابة لم يكن مني ، سواء لزم منه كونه أكثر حديثاً لما تقتضيه العادة أم لا . وإن قلنا الاستثناء متصل فالسبب فيه من جهات : أحدها أن عبد الله كان مشغلاً بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم ، فقلت الرواية عنه . ثانيها أنه كان أكثر مقامه بعد فتوح الأمصار بمصر أو بالطائف ولم تكن الرحلة إليهما ممن يطلب العلم كالرحلة إلى المدينة ، وكان أبو هريرة متصدياً فيها للفتوى والتحديث إلى أن مات ، ويظهر هذا من كثرة من حمل عن أبي هريرة ، فقد ذكر البخاري أنه روى عنه ثمانمائة نفس من التابعين ، ولم يقع هذا لغيره . ثالثها ما اختص به أبو هريرة من دعوة النبي صلى الله عليه وسلم له بأن لا ينسى ما يحدثه به كما سذكره قريباً . رابعها أن عبد الله كان قد ظفر في الشام بحمل جمل من كتب أهل الكتاب فكان ينظر فيها ويحدث منها فتجنب الأخذ عنه لذلك كثير من أئمة التابعين . والله أعلم .

**تنبية : قوله ( ولا أكتب )** قد يعارضه ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية قال : تحدث عند أبي هريرة بحديث ، فأخذ بيدي إلى بيته فأرانا كتباً من حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقال : هذا هو مكتوب عندي . قال ابن عبد البر : حديث همام أصح ، ويمكن الجمع بأنه لم يكن يكتب في العهد النبوي ثم كتب بعده . قلت : وأقوى من ذلك أنه لا يلزم من وجود الحديث مكتوباً عنده أن يكون بخطه ، وقد ثبت أنه لم يكن يكتب ، فتعين أن المكتوب عنده بغير خطه .

**قوله ( تابعه معمر )** أي ابن راشد ، يعني تابع وهب بن منبه في روايته لهذا الحديث عن همام ، والمتابعة المذكورة أخرجهما عبد الرزاق عن معمر ، وأخرجها أبو بكر بن علي المروزي في كتاب العلم له عن حجاج بن الشاعر عنه ، وروى أحمد والبيهقي في المدخل من طريق عمرو بن شعيب عن مجاهد والمغيرة بن حكيم قالا : سمعنا أبا هريرة يقول « ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب بيده ويعي بقلبه ، وكنت أعى ولا أكتب ، استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتاب عنه فأذن له » إسناده حسن . وله طريق أخرى أخرجهما العقيلي في ترجمة عبد الرحمن ابن سلمان عن عقيل عن المغيرة بن حكيم سمع أبا هريرة قال « ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني إلا عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ، استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب بيده ما سمع منه فأذن له » الحديث . وعند أحمد وأبي داود من طريق يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو « كنت أكتب كل شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنهتني قريش » الحديث . وفيه « اكتب ، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا الحق » . ولهذا طرق أخرى عن عبد الله بن عمرو يقوى بعضها بعضاً . ولا يلزم منه أن يكونا في الوعي سواء لما قدمناه من اختصاص أبي هريرة بالدعاء بعدم النسيان ، ويحتمل أن يقال تحمل أكثرية عبد الله بن عمرو على ما فاز به عبد الله من الكتابة قبل الدعاء لأبي هريرة لأنه قال في حديثه « فما نسيت شيئاً بعد » فجاز أن يدخل عليه النسيان فيما سمعه قبل الدعاء ، بخلاف عبد الله فإن الذي سمعه

مضبوط بالكتابة ، والذي انتشر عن أبي هريرة مع ذلك أضعاف ما انتشر عن عبد الله بن عمرو لتصدي أبي هريرة لذلك ومقامه بالمدينة النبوية ، بخلاف عبد الله بن عمرو في الأمرين . ويستفاد منه ومن الحديث على المتقدم ومن قصة أبي شاه أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في كتابة الحديث عنه ، وهو يعارض حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن » رواه مسلم . والجمع بينهما أن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره ، والإذن في غير ذلك . أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والإذن في تفريقهما ، أو النهي متقدم والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس وهو أقربها مع أنه لا ينافيها . وقيل النهي خاص بمن خشي منه الانكال على الكتابة دون الحفظ ، والإذن لمن أمن منه ذلك ، ومنهم من أعل حديث أبي سعيد وقال : الصواب وقفه على أبي سعيد ، قاله البخاري وغيره . قال العلماء : كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظاً كما أخذوا حفظاً ، لكن لما قصرت الهمم وخشي الأئمة ضياع العلم دونوه . وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز ، ثم كثر التدوين ثم التصنيف ، وحصل بذلك غير كثير ، فله الحمد .

[١١٤]

١١٣- حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : لما اشتد بالنبي صلى الله عليه وآله وجعه قال : « ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده » قال عمر : إن النبي صلى الله عليه وآله غلبه الوجع ، وعندنا كتاب الله حسبنا . فاختلفوا ، وكثر اللغط ، قال : « قوموا عني ، ولا ينبغي عندي التنازع » . فخرج ابن عباس يقول : إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وآله وبين كتابه .

[الحديث ١١٤ - أطرافه في : ٣٠٥٣ ، ٣١٦٨ ، ٤٤٣١ ، ٤٤٣٢ ، ٥٦٦٩ ، ٧٣٦٦ .]

**قوله ( أخبرني يونس )** هو ابن يزيد .

**قوله ( عن عبيد الله بن عبد الله )** أي ابن عتبة بن مسعود .

**قوله ( لما اشتد )** أي قوى .

**قوله ( وجعه )** أي في مرض موته كما سيأتي . وللمصنف في المغازي وللإسماعيلي « لما حضرت النبي صلى الله عليه وسلم الوفاة » وللمصنف من حديث سعيد بن جبير أن ذلك كان يوم الخميس وهو قبل موته صلى الله عليه وسلم بأربعة أيام .

**قوله ( بكتاب )** أي بأدوات الكتاب ، ففيه مجاز الحذف . وقد صرح بذلك في رواية لمسلم قال « ائتوني بالكتف والدواة » والمراد بالكتف عظم الكتف لأنهم كانوا يكتبون فيها .

**قوله ( اكتب )** هو بإسكان الباء جواب الأمر ، ويجوز الرفع على الاستئناف . وفيه مجاز أيضاً أى أمر بالكتابة . ويحتمل أن يكون على ظاهره كما سيأتى البحث فى المسألة فى كتاب الصلح إن شاء الله تعالى . وفى مسند أحمد من حديث على أنه المأمور بذلك ولفظه « أمرنى النبي صلى الله عليه وسلم أن آتبه بطبق — أى كتف — يكتب ما لا تفضل أمته من بعده » .

**قوله ( كتاباً )** بعد قوله « بكتاب » فيه الجناس التام بين الكلمتين ، وإن كانت إحداها بالحقيقة والأخرى بالمجاز .

**قوله ( لا تضلوا )** هو نفي وحذفت النون فى الروايات التى اتصلت لنا لأنه بدل من جواب الأمر ، وتعدد جواب الأمر من غير حرف العطف جائز .

**قوله ( غلبه الوجع )** أى فيشق عليه إملاء الكتاب أو مباشرة الكتابة ، وكأن عمر رضى الله عنه فهم من ذلك أنه يقتضى التضييل ، قال القرطبي وغيره : اثبتنى أمر ، وكان حق المأمور أن يبادر للامثال ، لكن ظهر لعمر رضى الله عنه مع طائفة أنه ليس على الوجوب ، وأنه من باب الإرشاد إلى الأصح فكروها أن يكلفوه من ذلك ما يشق عليه فى تلك الحالة مع استحضارهم قوله تعالى ﴿ ما فرطنا فى الكتاب من شيء ﴾ وقوله تعالى ﴿ تبياناً لكل شيء ﴾ ، ولهذا قال عمر : حسبنا كتاب الله . وظهر لطائفة أخرى أن الأولى أن يكتب لما فيه من امثال أمره وما يتضمنه من زيادة الإيضاح ، ودل أمره لهم بالقيام على أن أمره الأول كان على الاجتياز ، ولهذا عاش صلى الله عليه وسلم بعد ذلك أياماً ولم يعاود أمرهم بذلك ، ولو كان واجباً لم يتركه لاختلافهم لأنه لم يترك التبليغ لخالفه من خالف ، وقد كان الصحابة يراجعونه فى بعض الأمور ما لم يجزم بالأمر ، فإذا عزم امثلوا . وسيأتى بسط ذلك فى كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . وقد عد هذا من موافقة عمر رضى الله عنه . واختلف فى المراد بالكتاب ، فقيل : كان أراد أن يكتب كتاباً ينص فيه على الأحكام ليرتفع الاختلاف ، وقيل : بل أراد أن ينص على أسامى الخلفاء بعده حتى لا يقع بينهم الاختلاف ، قاله سفيان بن عيينة ، ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم قال فى أوائل مرضه وهو عند عائشة « ادعى لى أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً ، فإنى أخاف أن يتمنى متمنى ويقول قائل ، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر » أخرجه مسلم . والمصنف معناه ، ومع ذلك فلم يكتب ، والأول أظهر لقول عمر : كتاب الله حسبنا . أى كافينا . مع أنه يشمل الوجه الثانى لأنه بعض أفراده . والله أعلم .

**( فائدة )** : قال الخطابي : إنما ذهب عمر إلى أنه لو نص بما يزيل الخلاف لبطلت فضيلة العلماء وعدم الاجتهاد . وتعقبه ابن الجوزى بأنه لو نص على شيء أو أشياء لم يبطل الاجتهاد لأن الحوادث لا يمكن حصرها . قال : وإنما خاف عمر أن يكون ما يكتبه فى حالة غلبة المرض فيجد بذلك المنافقون سبيلاً إلى الطعن فى ذلك المكتوب ، وسيأتى ما يؤيده فى أواخر المغازى .

**قوله ( ولا ينبغي عندى التنازع )** فيه إشعار بأن الأولى كان المبادرة إلى امثال الأمر ، وإن كان ما اختاره عمر صواباً إذ لم يتدارك ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بعد كما قدمناه . قال القرطبي : واختلفهم فى ذلك كاختلافهم فى قوله لهم « لا يصلين أحد العصر إلا فى بنى قريظة » فتخوف ناس فوت الوقت فصلوا ،

وتمسك آخرون بظاهر الأمر فلم يصلوا ، فاعنف أحداً منهم من أجل الاجتهاد المسوغ والمقصد الصالح . والله أعلم .

**قوله ( فخرج ابن عباس يقول )** ظاهره أن ابن عباس كان معهم ، وأنه في تلك الحالة خرج قائلاً هذه المقالة . وليس الأمر في الواقع على ما يقتضيه هذا الظاهر ، بل قول ابن عباس المذكور إنما كان يقوله عندما يحدث بهذا الحديث ، ففي رواية معمر عند المصنف في الاعتصام وغيره : قال عبيد الله فكان ابن عباس يقول . وكذا لأحمد من طريق جرير بن حازم عن يونس بن يزيد . وجزم ابن تيمية في الرد على الرافضي بما قلته ، وكل من الأحاديث يأتي بسط القول فيه في مكانه اللائق به ، إلا حديث عبد الله بن عمرو فهو عمدة الباب . ووجه رواية حديث الباب أن ابن عباس لما حدث عبيد الله بهذا الحديث خرج من المكان الذي كان به وهو يقول ذلك . ويدل عليه رواية أبي نعيم في المستخرج قال عبيد الله : فسمعت ابن عباس يقول ... إلخ . وإنما تعين حمله على غير ظاهره لأن عبيد الله تابعي من الطبقة الثانية لم يدرك القصة في وقتها لأنه ولد بعد النبي صلى الله عليه وسلم بمدة طويلة ، ثم سمعها من ابن عباس بعد ذلك بمدة أخرى . والله أعلم .

**قوله ( الرزية )** هي بفتح الراء وكسر الزاي بعدها ياء ثم همزة ، وقد تسهل الهمزة وتشدد الياء ، ومعناها المصيبة ، وزاد في رواية معمر « لاختلافهم ولغتهم » أي أن الاختلاف كان سبباً لترك كتابة الكتاب . وفي الحديث دليل على جواز كتابة العلم ، وعلى أن الاختلاف قد يكون سبباً في حرمان الخير كما وقع في قصة الرجلين اللذين تخاصما فرفع تعيين ليلة القدر بسبب ذلك . وفيه وقوع الاجتهاد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فيما لم ينزل عليه فيه ، وسندكر بقية ما يتعلق به في أواخر السيرة النبوية من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى .

**( تنبيه )** : قدم حديث على أنه كتب عن النبي صلى الله عليه وسلم ويطرقة احتمال أن يكون إنما كتب ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبلغه النهي ، وثني بحديث أبي هريرة وفيه الأمر بالكتابة وهو بعد النهي فيكون ناسخاً ، وثالث بحديث عبد الله بن عمرو وقد بينت أن في بعض طرقه إذن النبي صلى الله عليه وسلم له في ذلك ، فهو أقوى في الاستدلال للجواز من الأمر أن يكتبوا لأبي شاه لاحتال اختصاص ذلك بمن يكون أمياً أو أعمى ، وختم بحديث ابن عباس الدال على أنه صلى الله عليه وسلم هم أن يكتب لأخته كتاباً يحصل معه الأمن من الاختلاف وهو لا يهم إلا بحق .

### بسم العلم والعظة بالليل

١١٤ - حدثنا صدقة قال أنا ابن عيينة عن معمر عن الزهري عن هناد عن أم سلمة ... ح . وعمر بن يحيى بن سعيد عن الزهري عن هناد عن أم سلمة قالت : استيقظ النبي - صلى الله عليه - ذات ليلة فقال : « سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتن ، وماذا فُتح من الخزائن ! أيقظوا صواحب الحُجر ، فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة » .

[الحديث ١١٥ - أطرافه في : ١١٢٦ ، ٣٥٩٩ ، ٥٨٤٤ ، ٦٢١٨ ، ٧٠٦٩ .]

**قوله (باب العلم)** أى تعليم العلم بالليل ، والعظة تقدم أنها الوعظ ، وأراد المصنف التنبيه على أن النهى عن الحديث بعد العشاء مخصوص بما لا يكون في الخير .

**قوله (صدقة)** هو ابن الفضل المروزي .

**قوله (عن هند)** هى بنت الحارث الفراسية بكسر الفاء والسين المهملة ، وفى رواية الكشميني بدلها عن امرأة .

**قوله (وعمره)** كذا فى روايتنا بالرفع ، ويجوز الكسر ، والمعنى أن ابن عينة حدثهم عن معمر ثم قال : وعمره هو ابن دينار ، فعلى رواية الكسر يكون معطوفاً على معمر ، وعلى رواية الرفع يكون استئنافاً كان ابن عينة حدث بحذف صيغة الأداء وقد جرت عادته بذلك . وقد روى الحميدى هذا الحديث فى مسنده عن ابن عينة قال : حدثنا معمر عن الزهرى ، قال وحدثنا عمرو ويحيى بن سعيد عن الزهرى ، فصرح بالتحديث عن الثلاثة .

**قوله (ويحيى بن سعيد)** هو الأنصارى ، وأخطأ من قال إنه هو القطان لأنه لم يسمع من الزهرى ولا لقيه . ووقع فى غير رواية عن أبى ذر «عن امرأة» بدل قوله عن هند فى الإسناد الثانى . والحاصل أن الزهرى كان ربما أبهمها وربما سماها . وقد رواه مالك فى الموطأ عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن الزهرى ولم يذكر هنداً ولا أم سلمة .

**قوله (سبحان الله ماذا)** ما استفهامية متضمنة لمعنى التعجب والتعظيم ، وعبر عن الرحمة بالخزائن كقوله تعالى ﴿ خزائن رحمة ربك ﴾ وعن العذاب بالفتن لأنها أسبابه ، قال الكرماني : ويحتمل أن تكون ما نكرة موصوفة .

**قوله (أنزل)** بضم الهمزة ، وللكشميني « أنزل الله » بإظهار الفاعل ، والمراد بالإنزال إعلام الملائكة بالأمر المقدور ، أو أن النبي صلى الله عليه وسلم أوحى إليه فى نومه ذاك بما سيقع بعده من الفتن فغير عنه بالإنزال .

**قوله (وماذا فتح من الخزائن)** قال الداودى : الثانى هو الأول ، والشئ قد يعطف على نفسه تأكيداً ، لأن ما يفتح من الخزائن يكون سبباً للفتنة ، وكأنه فهم أن المراد بالخزائن خزائن فارس والروم وغيرهما مما فتح على الصحابة ، لكن المغايرة بين الخزائن والفتن أوضح لأنهما غير متلازمين ، وكمن نائل من تلك الخزائن سالم من الفتن .

**قوله (صواحبات الحجر)** بضم الحاء وفتح الجيم جمع حجرة وهى منازل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما خصهن بالإيقاظ لأنهن الحاضرات حينئذ ، أو من باب « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول » .

**قوله (فرب كاسية)** استدل به ابن مالك على أن رب فى الغالب للتكثير ، لأن هذا الوصف للنساء وهن أكثر أهل النار ، انتهى . وهذا يدل لورودها فى التكثير لا لأكثريتها فيه .

**قوله (عارية)** بتخفيف الياء وهى مجرورة فى أكثر الروايات على انعت ، قال السهيلي : إنه الأحسن عند سيبويه ، لأن رب عنده حرف جر يلزم صدر الكلام ، قال : ويجوز الرفع على إضمار مبتدأ والجملة

في موضع النعت ، أى هى عارية والفعل الذى تتعلق به رب محذوف . انتهى . وأشار صلى الله عليه وسلم بذلك إلى موجب إيقاظ أزواجه ، أى ينبغى لمن أن لا يتغافلن عن العبادة ويعتمدن على كونهن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم . وفي الحديث جواز قول « سبحان الله » عند التعجب ، وندبة ذكر الله بعد الاستيقاظ ، وإيقاظ الرجل أهله بالليل للعبادة لاسيما عند آية تحدث . وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . وفي هذا الإسناد رواية الأقران في موضعين : أحدهما ابن عيينة عن معمر ، والثاني عمرو ويحيى عن الزهري وفيه رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض في نسق . وهند قد قيل إنها صحابية فلإن صح فهو من رواية تابعي عن مثله عن صحابية عن مثلها ، وأم سلمة هى أم المؤمنين ، وكانت تلك الليلة ليلتها . وفي الحديث استحباب الإسراع إلى الصلاة عند خشية الشر كما قال تعالى : ﴿ واستعينوا بالصبر والصلاة ﴾ وكان صلى الله عليه وسلم إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة ، وأمر من رأى في منامه ما يكره أن يصلى ، وسيأتى ذلك في مواضعه . وفيه التسييح عند رؤية الأشياء المهولة ، وفيه تحذير العالم من يأخذ عنه من كل شيء يتوقع حصوله ، والإرشاد إلى ما يدفع ذلك المحذور . والله أعلم .

### بِالسَّمْرِ بِالْعِلْمِ

[١١٦] ١١٥- حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن سالم وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة أن عبد الله بن عمر قال : صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْعِشَاءُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ فَقَالَ : « أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِنْهُ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ » .  
[الحديث ١١٦- طرفاه في : ٥٦٤ ، ٦٠١] .

قوله ( باب السمر ) هو بفتح المهملة والميم ، وقيل الصواب إسكان الميم لأنه اسم للفعل ، ومعناه الحديث بالليل قبل النوم . وبهذا يظهر الفرق بين هذه الترجمة والتي قبلها .

قوله ( في العلم ) كذا في رواية أبي ذر بإضافة الباب إلى السمر ، وفي رواية غيره باب السمر في العلم بتنوين باب .

قوله ( حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن ) أى أنه حدثه عبد الرحمن ، وفي رواية غير أبي ذر حدثني عبد الرحمن ، والليث وعبد الرحمن قرينان .

قوله ( عن سالم ) أى ابن عبد الله بن عمر .

قوله ( أبى حثمة ) بفتح المهملة وسكون المثناة ، واسم أبى حثمة عبد الله بن حذيفة العدوي ، وأما أبو بكر الراوى فتابعي مشهور لم يسم ، وقد قيل أن اسمه كنيته .

قوله ( صلى لنا ) أى إماماً ، وفي رواية « بنا » بموحدة .

قوله ( العشاء ) أى صلاة العشاء .

**قوله ( في آخر حياته )** جاء مقيداً في رواية جابر أن ذلك كان قبل موته صلى الله عليه وسلم بشهر .  
**قوله ( أرأيتم )** هو بفتح المثناة لإنها ضمير المخاطب والكاف ضمير ثان لا محل لها من الإعراب والمهزة الأولى للاستفهام ، والرؤية بمعنى العلم أو البصر ، والمعنى أعلمتم أو أبصرتم ليلتكم ، وهي منصوبة على المفعولية ، والجواب محذوف تقديره قالوا نعم ، قال فاضبطوها . وترد أرأيتم للاستخبار كما في قوله تعالى ﴿ قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله ﴾ الآية . قال الزحشرى : المعنى أخبروني . ومتعلق الاستخبار محذوف تقديره من تدعون . ثم بكتهم فقال ﴿ أغير الله تدعون ﴾ . انتهى . وإنما أوردت هذا لأن بعض الناس نقل كلام الزحشرى في الآية إلى هذا الحديث ، وفيه نظر لأنه جعل التقدير أخبروني ليلتكم هذه فاحفظوها ، وليس ذلك مطابقاً لسياق الآية .

**قوله ( فإن رأس ) وللأصلي « فإن على رأس »** أى عند انتهاء مائة سنة .

**قوله ( منها )** فيه دليل على أن « من » تكون لابتداء الغاية في الزمان كقول الكوفيين ، وقد رد ذلك نحاة البصرة . وأولوا ما ورد من شواهد كقوله تعالى ﴿ من أول يوم أحق أن تقوم فيه ﴾ وقول أنس : ما زلت أحب الدباء من يومئذ ، وقوله : مطرنا من يوم الجمعة إلى الجمعة .

**قوله ( لا يبق ممن هو على ظهر الأرض )** أى الآن موجوداً أحد إذ ذاك ، وقد ثبت هذا التقدير عند المصنف من رواية شعيب عن الزهرى كما سيأتى في الصلاة مع بقية الكلام عليه ، قال ابن بطلال : إنما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هذه المدة تحترم الجيل الذى هم فيه ، فوعظهم بقصر أعمارهم ، وأعلمهم أن أعمارهم ليست كأعمار من تقدم من الأمم ليجتهدوا في العبادة . وقال النووى : المراد أن كل من كان تلك الليلة على الأرض لا يعيش بعد هذه الليلة أكثر من مائة سنة سواء قل عمره قبل ذلك أم لا ، وليس فيه نفي حياة أحد يولد بعد تلك الليلة مائة سنة . والله أعلم .

[١١٧] ١١٦ - حدثنا آدم نا شعبة نا الحكم قال : سمعت سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال :  
 بت في بيت خالتي ميمونة بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه ، وكان النبي صلى الله عليه عندها في ليلتها ، فصلّى النبي صلى الله عليه العشاء ، ثم جاء إلى منزله فصلّى أربع ركعات ، ثم نام ، ثم قام ، ثم قال : نام الغليم - أو كلمة تشبهها - ثم قام ، فقامت عن يساره فجعلني عن يمينه . فصلّى خمس ركعات ، ثم صلى ركعتين ، ثم نام حتى سمعت غطيته - أو خطيطة - ثم خرج إلى الصلاة .

[الحديث ١١٧ - أطرافه في : ١٣٨ ، ١٨٣ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٢٦ ، ٧٢٨ ، ٨٥٩ ، ٩٩٢ ، ١١٩٨ ، ٤٥٦٩ ،

٤٥٧٠ ، ٤٥٧٢ ، ٥٩١٩ ، ٦٢١٥ ، ٦٣١٦ ، ٧٤٥٢ .]

**قوله ( حدثنا الحكم )** بفتحتين هو ابن عتيبة بالمشناة تصغير عتبة ، ودو تابعي صغير وكان أحد الفقهاء .  
**قوله ( ثم جاء )** أى من المسجد .

قوله ( نام الغليم ) بضم المعجمة وهو من تصغير الشفقة ، والمراد به ابن عباس ، ويحتمل أن يكون ذلك إخباراً منه صلى الله عليه وسلم بنومه أو استههاماً بحذف الهمزة وهو الواقع . ووقع في بعض النسخ « يا أم الغليم » بالنداء وهو تصحيف لم تثبت به رواية .

قوله ( أو كلمة ) بالشك من الراوى ، والمراد بالكلمة الجملة أو المفردة ، ففي رواية أخرى « نام الغلام » .

قوله ( غطيظه ) بفتح الغين المعجمة وهو صوت نفس النائم ، والنخير أقوى منه .

قوله ( أو خطيظه ) بالخاء المعجمة ، والشك فيه من الراوى ، وهو بمعنى الأول قاله الداودى . وقال ابن بطال : لم أجده بالخاء المعجمة عند أهل اللغة . وتبعه القاضى عياض فقال : هو هنا وهم . انتهى . وقد نقل ابن الأثير عن أهل الغريب أنه دون الغطيظ .

قوله ( ثم صلى ركعتين ) أى ركعتى الفجر . وأغرب الكرمانى فقال : إنما فصل بينهما وبين الخمس ولم يقل سبع ركعات لأن الخمس اقتدى ابن عباس به فيها بخلاف الركعتين ، أو لأن الخمس بسلام والركعتين بسلام آخر ، انتهى . وكأنه ظن أن الركعتين من جملة صلاة الليل وهو محتمل لكن حملهما على سنة الفجر أولى ليحصل الختم بالوتر ، وسيأتى تفصيل هذه المسألة في كتاب الصلاة في باب الوتر إن شاء الله تعالى . ومناسبة حديث ابن عمر للترجمة ظاهرة لقوله فيه « قام فقال » بعد قوله « صلى العشاء » وأما حديث ابن عباس فقال ابن المنير ومن تبعه : يحتمل أن يريد أن أصل السمر يثبت بهذه الكلمة وهى قوله « نام الغليم » ، ويحتمل أن يريد ارتقاب ابن عباس لأحوال النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا فرق بين التعليم من القول والتعليم من الفعل ، فقد سمر ابن عباس ليلته في طلب العلم ، زاد الكرمانى أو ما يفهم من جعله إياه على يمينه كأنه قال له قف عن يميني فقال وقفت اه . وكل ما ذكره معترض ، لأن من يتكلم بكلمة واحدة لا يسمى سامراً ، وصنيع ابن عباس يسمى سهرراً لا سمرراً إذ السمر لا يكون إلا عن تحدث قاله الإسماعيلى ، وأبعدها الأخير لأن ما يقع بعد الانتباه من النوم لا يسمى سمرراً . وقال الكرمانى تبعاً لغيره أيضاً : يحتمل أن يكون مراد البخارى أن الأقارب إذا اجتمعوا لا بد أن يجرى بينهم حديث للمؤانسة وحديثه صلى الله عليه وسلم كله علم وفوائد . قلت : والأولى من هذا كله أن مناسبة الترجمة مستفادة من لفظ آخر في هذا الحديث بعينه من طريق أخرى ، وهذا يصنعه المصنف كثيراً يريد به تنبيه الناظر في كتابه على الاعتناء بتتبع طرق الحديث ، والنظر في مواقع ألفاظ الرواة ، لأن تفسير الحديث بالحديث أولى من الخوض فيه بالظن . وإنما أراد البخارى هنا ما وقع في بعض طرق هذا الحديث مما يدل صريحاً على حقيقة السمر بعد العشاء ، وهو ما أخرجه في التفسير وغيره من طريق كريب عن ابن عباس قال : بت في بيت ميمونة فتحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهله ساعة ثم رقد ... الحديث فصحت الترجمة بحمد الله تعالى من غير حاجة إلى تعسف ولا رجم بالظن . فإن قيل : هذا إنما يدل على السمر مع الأهل لا في العلم ، فالجواب أنه يلحق به ، والجامع تحصيل الفائدة ، أو هو بدليل الفحوى ، لأنه إذا شرع في المباح ففي المستحب من طريق الأولى . وسنذكر باقى مباحث هذا الحديث حيث ذكره المصنف مطولاً في كتاب الوتر من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى . ويدخل في هذا الباب حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم خطبهم بعد العشاء ، وقد ذكره المصنف في كتاب الصلاة . ولأنس حديث آخر في قصة أسيد



ابن خضير وقد ذكره المصنف في المناقب ، وحديث عمر « كان النبي صلى الله عليه وسلم يسمر مع أبي بكر في الأمر من أمور المسلمين » أخرجه الترمذى والنسائى ورجاله ثقات ، وهو صريح في المقصود إلا أن في إسناده اختلافاً على علقمة ، فلذلك لم يصح على شرطه . وحديث عبد الله بن عمرو « كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا عن نبي إسرائيل حتى يصبح لا يقوم إلا إلى عظيم صلاة » رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة ، وهو من رواية أبي حسان عن عبد الله بن عمرو وليس على شرط البخارى ، وأما حديث « لا سمر إلا لمصل أو مسافر » فهو عند أحمد بسند فيه راو مجهول ، وعلى تقدير ثبوته فالسمر في العلم يلحق بالسمر في الصلاة نافلة ، وقد سمر عمر مع أبي موسى في مذاكرة الفقه فقال أبو موسى « الصلاة » فقال عمر : إنا في صلاة . والله أعلم .

### باب حفظ العلم

[١١٨] ١١٧- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة قال : إن الناس يقولون : « أكثر أبو هريرة . ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً ، ثم يتلو : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى... ﴾ إلى قوله ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق ، وإن إخواننا الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم . وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم لشعب بطنه ، ويحضر ما لا يحضرون ، ويحفظ ما لا يحفظون » .

[الحديث ١١٨ - أطرافه في : ١١٩ ، ٢٠٤٧ ، ٢٣٥٠ ، ٣٦٤٨ ، ٧٣٥٤ .]

**قوله ( باب حفظ العلم )** لم يذكر في الباب شيئاً عن غير أبي هريرة ، وذلك لأنه كان أحفظ الصحابة للحديث ، قال الشافعى رضى الله عنه : أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في عصره . وقد كان ابن عمر يترجم عليه في جنازته ويقول : كان يحفظ على المسلمين حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، رواه ابن سعد . وقد دل الحديث الثالث من الباب على أنه لم يحدث بجميع محفوظه ، ومع ذلك فالموجود من حديثه أكثر من الموجود من حديث غيره من المكثرين ، ولا يعارض هذا ما تقدم من تقديمه عمداً الله بن عمرو على نفسه في كثرة الحديث لأننا قدمنا الجواب عن ذلك ، ولأن الحديث الثانى من الباب دل على أنه لم ينس شيئاً سمعه ، ولم يثبت مثل ذلك لغيره .

**قوله ( حدثنا عبد العزيز )** هو الأويسى المدنى ، والإسناد كله مدنيون .

**قوله ( أكثر أبو هريرة )** أى من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما صرح به المصنف في البيوع من طريق شعيب عن الزهرى ، وله فيه وفي المزارعة من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهرى هنا زيادة وهى « ويقولون : ما للمهاجرين والأنصار لا يحدثون مثل أحاديثه » وبها تبين الحكمة في ذكره المهاجرين والأنصار ووضعه المظهر موضع المضمحل على طريق الحكاية حيث قال « كثر أبو هريرة » ولم يقل أكثر .

**قوله ( ولولا آيتان )** مقول قال لا مقول يقولون ، وقوله ثم يتلو مقول الأعرج ، وذكره بلفظ

المضارع استحضاراً لصورة التلاوة ، ومعناه : لولا أن الله ذم الكاتمين للعلم ما حدث أصلاً ، لكن لما كان الكتمان حراماً وجب الإظهار ، فلهذا حصلت الكثرة لكثرة ما عنده . ثم ذكر سبب الكثرة بقوله « إن إخواننا » وأراد بصيغة الجمع نفسه وأمثاله ، والمراد بالأخوة أخوة الإسلام .

قوله ( يشغلهم ) بفتح أوله من الثلاثي ، وحكى ضمه وهو شاذ .

قوله ( الصفيق ) بإسكان الفاء ، هو ضرب اليد على اليد ، وجرت به عادتهم عند عقد البيع .

قوله ( في أموالهم ) أى القيام على مصالح زرعهم ، ولمسلم « كان يشغلهم عمل أرضيهم » ولابن سعد « كان يشغلهم القيام على أرضيهم » .

قوله ( وإن أبا هريرة ) فيه التفاضل إذ كان نسق الكلام أن يقول : ولأني .

قوله ( لشيع ) بلام التعليل الأكثر وهو الثابت في غير البخارى أيضاً ، وللأصيلي « بشيع » بموحدة أوله ، وزاد المصنف في البيوع « وكنت امرأة مسكيناً من مساكين الصفة » .

قوله ( ويحضر ) أى من الأحوال ( ويحفظ ) أى من الأقوال ، وهما معطوفان على قوله « يلزم » . وقد روى البخارى في التاريخ والحاكم في المستدرک من حديث طلحة بن عبيد الله شاهداً لحديث أبي هريرة هذا ولفظه « لا أشك أنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا نسمع ، وذلك أنه كان مسكيناً لا شيء له ضيقاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم » وأخرج البخارى في التاريخ والبيهقي في المدخل من حديث محمد بن عمار بن حزم أنه قعد في مجلس فيه مشيخة من الصحابة بضعة عشر رجلاً فجعل أبو هريرة يتحدثهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديث فلا يعرفه بعضهم ، فيراجعون فيه حتى يعرفوه ، ثم يتحدثهم بالحديث كذلك حتى فعل مراراً ، فعرفت يومئذ أن أبا هريرة أحفظ الناس . وأخرج أحمد والترمذى عن ابن عمر أنه قال لأبي هريرة : كنت ألزمنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأعرفنا بحديثه . قال الترمذى حسن . واختلف في إسناد هذا الحديث على الزهرى فرواه مالك عنه هكذا ، ووافقه إبراهيم بن سعد وسفيان بن عيينة ، ورواه شعيب عن الزهرى عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة ، وتابعه يونس ابن يزيد . والإسنادان جميعاً محفوظان صحيحهما الشيخان ، وزادوا في روايتهما عن الزهرى شيئاً سنذكره في هذا الحديث الثاني :

١١٨ - حدثنا أحمد بن أبي بكر قال نا محمد بن إبراهيم بن دينار عن ابن أبي ذئب عن [١١٩]

سعيد المقبري عن أبي هريرة قلت : يا رسول الله ، إني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه . قال : أبسط رداءك . فبسطته . فغرف بيديه ثم قال : ضمه ، فضمته ، فما نسيت شيئاً بعد .

حدثنا إبراهيم بن المنذر قال نا ابن أبي فديك بهذا . وقال : يحذف بيده فيه .

قوله ( حدثنا أحمد بن أبي بكر ) هو الزهرى المدني صاحب مالك ، وسقط قوله أبو مصعب من رواية الأصيل وأبي ذر ، وهو بكنيته أشهر . والإسناد كله مدنيون أيضاً وكذا الذي بعده .

قوله (كثيراً) هو صفة لقوله حديثاً لأنه اسم جنس .

قوله (فحرف) لم يذكر المعروف منه وكأنها كانت إشارة محضة .

قوله (ضم) وللكشمينى والباقيين « ضمه » وهو بفتح الميم ويجوز ضمها ، وقيل يتعين لأجل ضمة الهاء ، ويجوز كسرهما لكن مع إسكان الهاء وكسرهما .

قوله (فما نسبت شيئاً منه) هو مقطوع الإضافة مبنى على الضم ، وتنكير شيئاً بعد النفي ظاهر العموم في عدم النسيان منه لكل شيء من الحديث وغيره . ووقع في رواية ابن عيينة وغيره عن الزهرى في الحديث الماضى « فوالذى بعثه بالحق ما نسبت شيئاً سمعته منه » ، وفي رواية يونس عند مسلم « فما نسبت بعد ذلك اليوم شيئاً حدثنى به » . وهذا يقتضى تخصيص عدم النسيان بالحديث . ووقع في رواية شعيب « فما نسبت من مقالته تلك من شيء » . وهذا يقتضى عدم النسيان بتلك المقالة فقط ، لكن سياق الكلام يقتضى ترجيح رواية يونس ومن وافقه لأن أبا هريرة نبه به على كثرة محفوظه من الحديث فلا يصح حمله على تلك المقالة وحدها ، ويحتمل أن تكون وقعت له قضيتان : فالتى رواها الزهرى مختصة بتلك المقالة ، والقضية التى رواها سعيد المقبرى عامة . وأما ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية قال : تحدثت عند أبى هريرة بحديث فأنكره ، فقلت إني سمعت منك ، فقال : إن كنت سمعته منى فهو مكتوب عندي . فقد يتمسك به في تخصيص عدم النسيان بتلك المقالة لكن سند هذا ضعيف ، وعلى تقدير ثبوته فهو نادر . ويلتحق به حديث أبى سامة عنه « لا عدوى » فإنه قال فيه : إن أبا هريرة أنكره . قال : فما رأيته نسى شيئاً غيره .

(فائدة) : المقالة المشار إليها في حديث الزهرى أبهمت في جميع طرقه ، وقد وجدتها مصرحاً بها في جامع الترمذى وفي الحاية لأبى نعيم من طريق أخرى عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً مما فرض الله فيتعلمهن ويعلمهن إلا دخل الجنة » فذكر الحديث . وفي هذين الحديثين فضيلة ظاهرة لأبى هريرة ومعجزة واضحة من علامات النبوة ، لأن النسيان من لوازم الإنسان ، وقد اعترف أبو هريرة بأنه كان يكثر منه ثم تخلف عنه ببركة النبى صلى الله عليه وسلم . وفي المستدرک للحاكم من حديث زيد بن ثابت قال « كنت أنا وأبو هريرة وآخر عند النبى صلى الله عليه وسلم فقال : ادعوا . فدعوت أنا وصاحبى وأمن النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم دعا أبو هريرة فقال : اللهم إني أسألك مثل ما سألك صاحبى ، وأسألك علماً لا ينسى . فأمن النبى صلى الله عليه وسلم ، فقلنا : ونحن كذلك يا رسول الله ، فقال : سبقكما الغلام الدوسى » وفيه الحث على حفظ العلم . وفيه أن التقليل من الدنيا أمكن لحفظه . وفيه فضيلة التكسب لمن له عيال ، وفيه جواز إخبار المرء بما فيه من فضيلة إذا اضطر إلى ذلك وأمن من الإعجاب .

قوله (ابن أبى فديك بهذا) أشكل قوله بهذا على بعض الشارحين لأن ابن أبى فديك لم يتقدم له ذكر . وقد ظن بعضهم أنه محمد بن إبراهيم بن دينار المذكور قبل ، فيكون مراده أن السياقين متحدان إلا في اللفظة المبينة فيه . وليس كما ظن ، لأن ابن أبى فديك اسمه محمد بن إسماعيل بن مسلم وهو ليثى يكنى أبا إسماعيل .

وابن دينار جهنى يكنى أبا عبد الله ، لكن اشتركا فى الرواية عن ابن أبى ذئب لهذا الحديث ولغيره ، وفى كونهما مدنيين ، وجوز بعضهم أن يكون الحديث عند المصنف بإسناد آخر عن ابن أبى ذئب ، وكل ذلك غفلة عما عند المصنف فى علامات النبوة فقد ساقه بالإسناد المذكور ، والمتن من غير تغيير إلا فى قوله « بيديه » فإنه ذكرها بالإفراد ، وقال فيها أيضاً « فغرف » وهى رواية الأكثرين فى حديث الباب ، ووقع فى رواية المستمل وحده « فحذف » بدل فغرف ، وهو تصحيف لما وضع فى سياقه فى علامات النبوة . وقد رواه ابن سعد فى الطبقات عن ابن أبى فديك فقال : فغرف .

[١٢٠]

١١٩ - حدثني إسماعيل قال حدثني أخي عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : حفظت من رسول الله صلى الله عليه وعاءين : فأما أحدهما فَبَشَّتُهُ ، وأما الآخر فلو بَشَّتُهُ قُطِعَ هذا البلعوم . قال أبو عبد الله : البلعوم مجرى الطعام .

قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبى أويس ( حدثني أخى ) هو أبو بكر عبد الحميد .

قوله ( حفظت عن ) وفى رواية الكشميनी « من » بدل « عن » وهى أصرح فى تلقيه من النبى صلى الله عليه وسلم بلا واسطة .

قوله ( وعاءين ) أى طرفين ، أطلق المحل وأراد به الحال ، أى نوعين من العلم ، وبهذا التقرير يندفع إيراد من زعم أن هذا يعارض قوله فى الحديث الماضى « كنت لا أكتب » وإنما مراده أن محفوظه من الحديث لو كتب للملأ وعاءين ، ويحتمل أن يكون أبو هريرة أملى حديثه على من يثق به فكتبه له وتركه عنده ، والأول أولى . ووقع فى المسند عنه « حفظت ثلاثة أجربة » بثت منها جرايين « وليس هذا مخالفاً للحديث الباب لأنه يحمل على أن أحد الوعاءين كان أكبر من الآخر بحيث يجيء ما فى الكبير فى جرايين وما فى الصغير فى واحد . ووقع فى المحدث الفاضل للرامهرمزي من طريق منقطعة عن أبى هريرة « خمسة أجربة » وهو إن ثبت محمول على نحو ما تقدم . وعرف من هذا أن ما نشره من الحديث أكثر مما لم ينشره .

قوله ( بَشَّتُهُ ) بفتح الموحدة والمثلثة وبعدها مثلثة ساكنة تدغم فى المثناة التى بعدها أى أذعته ونشرته ، زاد الإسماعيلي : فى الناس .

قوله ( قطع هذا البلعوم ) زاد فى رواية المستمل : قال أبو عبد الله - يعنى المصنف - البلعوم مجرى الطعام ، وهو بضم الموحدة ، وكنى بذلك عن القتل . وفى رواية الإسماعيلي « لقطع هذا » يعنى رأسه . وحمل العلماء الوعاء الذى لم يئته على الأحاديث التى فيها تبيين أسامى أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم ، وقد كان أبو هريرة يكنى عن بعضه ولا يصرح به خوفاً على نفسه منهم ، كقوله أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية لأنها كانت سنة ستين من الهجرة . واستجاب الله دعاء أبى هريرة فأت قبلها بسنة ، وستأتى الإشارة إلى شىء من ذلك أيضاً فى كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . قال ابن المنير : جعل الباطنية هذا الحديث ذريعة إلى تصحيح باطلهم حيث اعتقدوا أن للشرعية ظاهراً وباطناً ، وذلك الباطن إنما حاصله الانحلال من الدين . قال : وإنما أراد أبو هريرة بقوله « قطع » أى قطع أهل الجور رأسه إذا سمعوا

عليه لفعلمهم وتضليله لسعيهم ، ويؤيد ذلك أن الأحاديث المكتوبة لو كانت من الأحكام الشرعية ما وسعه كتابها لما ذكره في الحديث الأول من الآية الدالة على ذم من كتم العلم . وقال غيره يحتمل أن يكون أراد مع الصنف المذكور ما يتعلق بأشراط الساعة وتغير الأحوال والملاحم في آخر الزمان ، فينكر ذلك من لم يألفه ، ويعترض عليه من لا شعور له به .

### باب الإنصات للعلماء

[١٢١] ١٢٠ - حدثنا حجاج قال نا شعبة أخبرني علي بن مدرك عن أبي زرعة عن جرير أن النبي صلى الله عليه قال له في حجة الوداع : « استنصت الناس » ، فقال : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » .

[الحديث ١٢١ - أطرافه في : ٤٤٠٥ ، ٦٨٦٩ ، ٧٠٨٠ .]

قوله ( باب الإنصات للعلماء ) أى السكوت والاستماع لما يقولونه .

قوله ( حدثنا حجاج ) هو ابن منهل .

قوله ( عن جرير ) هو ابن عبد الله البجلي ، وهو جد أبي زرعة الراوى عنه هنا .

قوله ( قال له في حجة الوداع ) ادعى بعضهم أن لفظ « له » زيادة ، لأن جريراً إنما أسلم بعد حجة الوداع بنحو من شهرين ، فقد جزم ابن عبد البر بأنه أسلم قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بأربعين يوماً ، وما جزم به يعارضه قول البغوى وابن حبان إنه أسلم في رمضان سنة عشر . ووقع في رواية المصنف لهذا الحديث في باب حجة الوداع بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لجرير ، وهذا لا يحتمل التأويل فيقوى ما قال البغوى . والله أعلم .

قوله ( يضرب ) هو بضم الباء في الروايات ، والمعنى لا تفعلوا فعل الكفار فتشبهوهم في حالة قتل بعضهم بعضاً . وسيأتى بقية الكلام عليه في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . قال ابن بطال : فيه أن الإنصات للعلماء لازم للمتعلمين ، لأن العلماء ورثة الأنبياء ، كأنه أراد بهذا مناسبة الترجمة للحديث ، وذلك أن الخطبة المذكورة كانت في حجة الوداع والجمع كثير جداً ، وكان اجتماعهم لرى الجمار وغير ذلك من أمور الحج ، وقد قال لهم « خذوا عني مناسككم » كما ثبت في صحيح مسلم ، فلما خطبهم ليعلمهم ناسب أن يأمرهم بالإنصات . وقد وقع التفريق بين الإنصات والاستماع في قوله تعالى ﴿ وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ﴾ ومعناها مختلف ، فالإنصات هو السكوت وهو يحصل ممن يستمع ومن لا يستمع كأن يكون مفكراً في أمر آخر ، وكذلك الاستماع قد يكون مع السكوت وقد يكون مع النطق بكلام آخر لا يشتغل الناطق به عن فهم ما يقول الذى يستمع منه ، وقد قال سفيان الثورى وغيره : أول العلم الاستماع ، ثم الإنصات ، ثم الحفظ ، ثم العمل ، ثم النشر . وعن الأصمعى تقديم الإنصات على الاستماع . وقد ذكر على بن المدينى

أنه قال لابن عيينة : أخبرني معتمر بن سليمان عن كههمس عن مطرف قال : الإنصات من العيين . فقال له ابن عيينة : وما ندرى كيف ذلك ؟ قال : إذا حدثت رجلاً فلم ينظر إليك لم يكن منصتاً . انتهى . وهذا معمول على الغالب . والله أعلم .

باب ما يُستحبُّ للعالم إذا سُئل أيُّ الناسِ أعلمُ فيكُلِّ العلمِ إلى الله عز وجل

[١٢٢]

١٢١- حدثنا عبد الله بن محمد نا سفيان نا عمرو نا أخبرني سعيد بن جبيرة قال : قلت

لابن عباس إن نوفاً البكالي يزعم أن موسى ليس موسى بنى إسرائيل إنما هو موسى آخر . فقال : كذب عدو الله ، حدثني أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه : « قام موسى النبي خطيباً في بني إسرائيل ، فسئل : أيُّ الناسِ أعلمُ ؟ فقال : أنا أعلم . فعتب الله عليه إذ لم يرد العلم إليه ، فأوحى الله إليه إن عبداً من عبادي بجمع البحرين هو أعلم منك . قال : يا رب وكيف لي به ؟ فقيل له : احمل حوتاً في مكمل ، فإذا فقدته فهو ثم . فانطلق وانطلق معه بفتاه يوشع بن نون ، وحمل حوتاً في مكمل ، حتى إذا كانا عند الصخرة وضعا رؤوسهما فناما ، فانسَل الحوت من المكمل فاتخذ سبيله في البحر سرباً ، وكان لموسى وفتاه عجباً . فانطلقا بقية ليلتهما ويومهما ، فلما أصبح قال موسى لفتاه : آتنا غداءنا لقد لقينا من سفرنا هذا نصباً . ولم يجد موسى مساً من النصب حتى جاوز المكان الذي أمر به ، فقال له فتاه : أرايت إذ أوينا إلى الصخرة فإنني نسيت الحوت . قال موسى : ذلك ما كنا نبغ ، فارتدا على آثارهما قصصاً ، فلما انتهيا إلى الصخرة إذا رجل مسجى بثوب - أو قال : تسجى بثوبه - فسلم موسى ، فقال الخضر : وأنى بأرضك السلام ؟ ! فقال : أنا موسى . فقال : موسى بنى إسرائيل ؟ قال : نعم . قال : هل أتبعك على أن تعلمن مما علمت رشداً . قال : إنك لن تستطيع معي صبراً . يا موسى إنني أعلم من علم الله علمنيه لا تعلمه أنت ، وأنت على علم علمكه الله لا أعلمه . قال : ستجدني إن شاء الله صابراً ولا أعصي لك أمراً . فانطلقا يمشيان على ساحل البحر ليس لهما سفينة ، فمرت بهما سفينة ، فكلموهم أن يحملوهما ، فعرف الخضر فحملوهما بغير نول . فجاء عصفور فوق على حرف السفينة ، فنقر نقرة أو نقرتين في البحر ، فقال الخضر : يا موسى ، ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كنقرة هذا العصفور في البحر ، فعمد الخضر إلى لوح من ألواح السفينة فنزعه ، فقال موسى : قوم حملونا بغير نول عمدت إلى سفينتهم فخرقتها فلتغرق أهلها . قال : ألم أقل إنك لن تستطيع

معي صبراً . قال : لا تؤاخذني بما نسيتُ ولا ترهقني من أمري عسراً . فكانت الأولى من موسى نسياناً . فانطلقا ، فإذا غلامٌ يلعبُ مع الغلمان ، فأخذ الخضرُ برأسه من أعلاه فاقتلع رأسه بيده . فقال موسى : أقتلت نفساً زاكيةً بغير نفسٍ ؟ ! قال : ألم أقل لك إنَّ لن تستطيعَ معي صبراً ؟ ( قال ابنُ عُيينةَ : وهذا أوكدُ ) . فانطلقا حتَّى إذا أتيا أهلَ قريةٍ استطعما أهلها فأبوا أن يضيّفوهما فوجدا فيها جداراً يريدُ أن ينقضَ فأقامه . قال الخضرُ بيده فأقامه ، فقال موسى : لو شئتَ لاتخذت عليه أجراً . قال : هذا فراقُ بيني وبينك . قال النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه : يرحمُ اللهُ موسى ، لوددنا لو صبرَ حتَّى يُقَصَّ علينا من أمرهما .

**قوله ( باب ما يستحب للعالم إذا سئل أى الناس أعلم )** أى من غيره . والفاء فى قوله « فيكل » تفسيرية بناء على أن فعل المضارع بتقدير المصغر ، أى ما يستحب عند السؤال هو الكول ، وفى رواية « أن يكل » وهو أوضح .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد )** هو الجعفي المستدي ، وسفيان هو ابن عيينة ، وعمرو هو ابن دينار ، ونوف بفتح النون وبالفاء ، والبكالى بفتح الموحدة وكسرها وتخفيف الكاف — وهم من شذدها — منسوب إلى بكال بطن من حمير ، وهم من قال إنه منسوب إلى بكيل بكسر الكاف بطن من همدان لأنهما متغايران ، ونوف المذكور تابعى من أهل دمشق فاضل عالم لاسياً بالإسرائيليات ، وكان ابن امرأة كعب الأحبار وقيل غير ذلك .

**قوله ( إن موسى )** أى صاحب الخضر ، وصرح به المصنف فى التفسير .

**قوله ( إنما هو موسى آخر )** كذا فى روايتنا بغير تنوين فيها ، وهو علم على شخص معين قالوا إنه موسى بن ميثا بكسر الميم وبالشين المعجمة ، وجزم بعضهم أنه منون مصروف لأنه نكرة ، ونقل عن ابن مالك أنه جعله مثالا للعلم إذا نكر تخفيفاً ، قال : وفيه بحث .

**قوله ( كذب علو الله )** قال ابن التين : لم يرد ابن عباس لإخراج نوف عن ولاية الله ، ولكن قلوب العلماء تنفر إذا سمعت غير الحق ، فيطلقون أمثال هذا الكلام لقصد الزجر والتحذير منه وحقيقته غير مرادة . قلت : ويجوز أن يكون ابن عباس اتهم نوفاً فى صحة إسلامه ، فلهذا لم يقل فى حق الحر بن قيس هذه المقالة مع تواردتها عليها . وأما تكذيبه فيستفاد منه أن لانا لم إذا كان عنده علم بشئ فسمع غيره يذكر فيه شيئاً بغير علم أن يكذبه ، ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم « كذب أبو السنايل » أى أخبر بما هو باطل فى نفس الأمر

**قوله ( حدثني أبي بن كعب )** فى استدلاله بذلك دليل على قوة خبر الواحد المتقن عنده حيث يطلق مثل هذا الكلام فى حق من خالفه ، وفى الإسناد رواية تابعى عن تابعى وهما عمرو وسعيد ، وصحابى عن صحابى وهما ابن عباس وأبى .

**قوله ( فقال أنا أعلم )** فى جواب أى الناس أعلم ، قيل : إنه مخالف لقوله فى الرواية السابقة فى باب

الخروج في طلب العلم قال : هل تعلم أحداً أعلم منك ؟ وعندي لا مخالفة بينهما ، لأن قوله هنا « أنا أعلم » أى فيما أعلم ، فيطابق قوله « لا » في جواب من قال له : هل تعلم أحداً أعلم منك ؟ في إسناد ذلك إلى علمه لا إلى ما في نفس الأمر . وعند النسائي من طريق عبد الله بن عبيد عن سعيد بن جبير بهذا السند « قام موسى خطيباً فعرض في نفسه أن أحداً لم يؤت من العلم ما أوتي ، وعلم الله بما حدث به نفسه فقال : يا موسى ، إن من عبادي من آتيته من العلم ما لم أوتك » وعند عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحق عن سعيد بن جبير « فقال : ما أجداً أحداً أعلم بالله وأمره مني » . وهو عند مسلم من وجه آخر عن أبي إسحق بلفظ « ما أعلم في الأرض رجلاً خيراً أو أعلم مني » قال ابن المنير : ظن ابن بطل أن ترك موسى الجواب عن هذه المسألة كان أولى . قال : وعندي أنه ليس كذلك ، بل رد العلم إلى الله تعالى متعين أجاب أو لم يجب ، فلو قال موسى عليه السلام : « أنا والله أعلم » لم تحصل المعاتبة ، وإنما عوتب على اقتضاره على ذلك ، أى لأن الجزم بوجه أنه كذلك في نفس الأمر ، وإنما مراده الإخبار بما في علمه كما قدمناه ، والعتب من الله تعالى محمول على ما يليق به لا على معناه العرفي في الآدميين كمنظاره .

قوله ( هو أعلم منك ) ظاهر في أن الخضر نبي ، بل نبي مرسل ، إذ لو لم يكن كذلك للزم تفضيل العالي على الأعلى وهو باطل من القول ، ولهذا أورد الزمخشري سؤالاً وهو : دلت حاجة موسى إلى التعليم من غيره أنه موسى بن ميثا كما قيل ، إذ النبي يجب أن يكون أعلم أهل زمانه ، وأجاب عنه بأنه لا نقص بالنبي في أخذ العلم من نبي مثله ، قلت : وفي الجواب نظر ، لأنه يستلزم نفي ما أوجب ، والحق أن المراد بهذا الإطلاق تقييد الأعلمية بأمر مخصوص ، لقوله بعد ذلك « إني على علم من علم الله علمنيه لا تعلمه أنت ، وأنت على علم علمكه الله لا أعلمه » والمراد بكون النبي أعلم أهل زمانه أى ممن أرسل إليه ، ولم يكن موسى مرسلًا إلى الخضر ، وإذا فلا نقص به إذا كان الخضر أعلم منه إن قلنا إنه نبي مرسل ، أو أعلم منه في أمر مخصوص إن قلنا إنه نبي أو ولي ، وينحل بهذا التقرير إشكالات كثيرة . ومن أوضح ما يستدل به على نبوة الخضر قوله ﴿ وما فعلته عن أمري ﴾ وينبغي اعتقاد كونه نبياً لثلاث يتدرج بذلك أهل الباطل في دعواهم أن الولي أفضل من النبي ، حاشا وكلا . وتعقب ابن المنير على ابن بطل إيراد في هذا الموضع كثيراً من أقوال السلف في التحذير من الدعوى في العلم ، والحث على قول العالم لا أدري ، بأن سياق مثل ذلك في هذا الموضع غير لائق ، وهو كما قال رحمه الله . قال : وليس قول موسى عليه السلام أنا أعلم كقول آحاد الناس مثل ذلك ، ولا نتيجة قوله كنتيجة قولهم فإن نتيجة قولهم العجب والكبر ونتيجة قوله المزيد من العلم والحث على التواضع والحرص على طلب العلم . واستدلالة به أيضاً على أنه لا يجوز الاعتراض بالعقل على الشرع خطأ ، لأن موسى إنما اعترض بظاهر الشرع لا بالعقل المجرد ، ففيه حجة على صحة الاعتراض بالشرع على ما لا يسوغ فيه ولو كان مستقيماً في باطن الأمر .

قوله ( في مكل ) بكسر الميم وفتح المثناة من فوق .

قوله ( فانطلقا بقية ليلتهما ) بالجر على الإضافة ، ويومهما بالنصب على إرادة سير جميعه ، ونبه بعض الحذاق على أنه مقلوب ، وأن الصواب بقية يومهما وليلتها لقوله بعده « فلما أصبح » لأنه لا يصح



إلا عن ليل . انتهى . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « فلما أصبح » أى من الليلة التى تلى اليوم الذى سارا جميعه . والله أعلم .

قوله ( أنى ) أى كيف « بأرضك السلام » . ويؤيده ما فى التفسير « هل بأرضى من سلام » أو من أين كما فى قوله تعالى ( أنى لك هذا ) والمعنى من أين السلام فى هذه الأرض التى لا يعرف فيها ؟ وكأنها كانت بلاد كفر ، أو كانت تحييتهم بغير السلام ، وفيه دليل على أن الأنبياء ومن دونهم لا يعلمون من الغيب إلا ما علمهم الله ، إذ لو كان الخضر يعلم كل غيب لعرف موسى قبل أن يسأله .

قوله ( فانطلقا يمشيان ) أى موسى والخضر ، ولم يذكر فى موسى - وهو يوشع - لأنه تابع غير مقصود بالأصالة .

قوله ( فكلموهم ) ضم يوشع معهما فى الكلام لأهل السفينة لأن المقام يقتضى كلام التابع .

قوله ( فحملوهما ) يقال فيه ما قيل فى يمشيان ، ويحتمل أن يكون يوشع لم يركب معهما لأنه لم يقع له ذكر بعد ذلك .

قوله ( فجاء عصفور ) بضم أوله ، قيل هو الصرد بضم المهملة وفتح الراء ، وفى الرحلة للخطيب أنه الخطاف .

قوله ( ما نقص علمى وعلمك من علم الله ) لفظ النقص ليس على ظاهره ، لأن علم الله لا يدخله النقص ، فقليل معناه لم يأخذ ، وهذا توجيه حسن . ويكون التشبيه واقعاً على الآخذ لا على المأخوذ منه ، وأحسن منه أن المراد بالعلم المعلوم بدليل دخول حرف التبعض ، لأن العلم القائم بذات الله تعالى صفة قديمة لا تبعض والمعلوم هو الذى يتبعض ، وقال الإسماعيلي : المراد أن نقص العصفور لا ينقص البحر بهذا المعنى ، وهو كما قيل :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

أى ليس فيهم عيب ، وحاصله أن نقي النقص أطلق على سبيل المبالغة . وقيل « إلا » بمعنى ولا أى ولا كنفرة هذا العصفور . وقال القرطبي : من أطلق اللفظ هنا تجوز لقصده التمسك والتعظيم ، إذ لا نقص فى علم الله ولا نهاية لمعلوماته . وقد وقع فى رواية ابن جريج بلفظ أحسن سياقاً من هذا وأبعد إشكالا فقال « ما علمى وعلمك فى جنب علم الله إلا كما أخذ هذا العصفور بمنقاره من البحر » وهو تفسير للفظ الذى وقع هنا . قال : وفى قصة موسى والخضر من الفوائد أن الله يفعل فى ملكه ما يريد ، ويحكم فى خلقه بما يشاء مما ينفع أو يضر ، فلا مدخل للعقل فى أفعاله ولا معارضة لأحكامه ، بل يجب على الخلق الرضا والتسليم ، فإن إدراك العقول لأسرار الربوبية قاصر فلا يتوجه على حكمه لم ولا كيف ، كما لا يتوجه عليه فى وجوده أين وحيث

وإن العقل لا يحسن ولا يقبح وأن ذلك راجع إلى الشرع : فإحسنة بالثناء عليه فهو حسن ، وما قبحه بالذم فهو قبيح . وإن لله تعالى فيها يقضيه حكماً وأسراراً في مصالح خفية اعتبرها كل ذلك بمشيئته وإرادته من غير وجوب عليه ولا حكم عقل يتوجه إليه ، بل بحسب ما سبق في علمه ونافذ حكمه ، فما أطلع الخلق عليه من تلك الأسرار عرف ، وإلا فالعقل عنده واقف . فليحذر المرء من الاعتراض فإن مآل ذلك إلى الخيبة . قال : ولنبه هنا على مغلطين ، الأولى وقع لبعض الجهلة أن الخضر أفضل من موسى تمسكاً بهذه القصة وبما اشتملت عليه ، وهذا إنما يصدر ممن قصر نظره على هذه القصة ولم ينظر فيما خص الله به موسى عليه السلام من الرسالة وسماع كلام الله وإعطائه التوراة فيها علم كل شيء ، وأن أنبياء بني إسرائيل كلهم داخلون تحت شريعته ومخاطبون بحكم نبوته حتى عيسى ، وأدلة ذلك في القرآن كثيرة ، ويكفي من ذلك قوله تعالى ﴿ يا موسى إني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي ﴾ وسيأتى في أحاديث الأنبياء من فضائل موسى ما فيه كفاية . قال : والخضر وإن كان نبياً فليس برسول باتفاق ، والرسول أفضل من نبي ليس برسول ، ولو تنزلنا على أنه رسول فرسالة موسى أعظم وأتمته أكثر فهو أفضل ، وغاية الخضر أن يكون كواحد من أنبياء بني إسرائيل وموسى أفضلهم . وإن قلنا إن الخضر ليس بنبي بل ولى فالنبي أفضل من الولى ، وهو أمر متطوع به عقلاً ونقلاً ، والصائر إلى خلافه كافر لأنه أمر معلوم من الشرع بالضرورة . قال : وإنما كانت قصة الخضر مع موسى امتحاناً لموسى ليعتبر . الثانية ذهب قوم من الزنادقة إلى سلوك طريقة تستلزم هدم أحكام الشريعة فقالوا : إنه يستفاد من قصة موسى والخضر أن الأحكام الشرعية العامة تختص بالعامّة والأغبياء ، وأما الأولياء والخواص فلا حاجة بهم إلى تلك النصوص ، بل إنما يراد منهم ما يقع في قلوبهم ، ويحكم عليهم بما يغلب على خواطرهم ، لصفاء قلوبهم عن الأكدار وخلوها عن الأغيار . فتنجلى لهم العلوم الإلهية والحقائق الربانية ، فيقفون على أسرار الكائنات ويعلمون الأحكام الجزئيات فيستغنون بها عن أحكام الشرائع الكليات ، كما اتفق للخضر ، فإنه استغنى بما ينجلي له من تلك العلوم عما كان عند موسى ، ويؤيده الحديث المشهور « استفت قلبك وإن أفنوك » قال القرطبي : وهذا القول زندقة وكفر ، لأنه إنكار لما علم من الشرائع ، فإن الله قد أجرى سنته وأنفذ كلمته بأن أحكامه لا تعلم إلا بواسطة رسله السفراء بينه وبين خلقه الميئين لشرائعه وأحكامه ، كما قال الله تعالى ﴿ الله يصطفى من الملائكة رسلاً ومن الناس ﴾ وقال ﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالاته ﴾ . وأمر بطاعتهم في كل ما جاءوا به ، وحث على طاعتهم والتمسك بما أمروا به فإن فيه الهدى . وقد حصل العلم اليقين وإجماع السلف على ذلك ، فمن ادعى أن هناك طريقاً أخرى يعرف بها أمره ونهيه غير الطرق التي جاءت بها الرسل يستغنى بها عن الرسول فهو كافر يقتل ولا يستتاب . قال : وهى دعوى تستلزم إثبات نبوة بعد نبينا ، لأن من قال إنه يأخذ عن قلبه لأن الذى يقع فيه هو حكم الله وأنه يعمل بمقتضاه من غير حاجة منه إلى كتاب ولا سنة فقد أثبت لنفسه خاصة النبوة كما قال نبينا صلى الله عليه وسلم « إن روح القدس نفث في روعى » . قال : وقد بلغنا عن بعضهم أنه قال : أنا لا آخذ عن الموتى ، وإنما آخذ عن الحى الذى لا يموت . وكذا قال آخر : أنا آخذ عن قلبى عن ربى . وكل ذلك كفر باتفاق أهل الشرائع ، ونسأل الله الهداية والتوفيق . وقال غيره : من استدل بقصة الخضر على أن الولى يجوز أن يطلع من خفايا الأمور على ما يخالف الشريعة ويجوز له فعله فقد ضل ، وليس ما تمسك به صحيحاً ، فإن الذى فعله الخضر ليس فى شيء

منه ما يناقض الشرع ، فإن نقض لوح من ألواح السفينة لدفع الظالم عن غضبها ثم إذا تركها أعيد اللوح جائز شرعاً وعقلاً . ولكن مبادرة موسى بالإنكار بحسب الظاهر . وقد وقع ذلك واضحاً في رواية أبي إسحق التي أخرجها مسلم ولفظه : فإذا جاء الذي يسخرها فوجدتها منخرقة تجاوزها فأصلحها . فيستفاد منه وجوب الثأني عن الإنكار في المحتملات . وأما قتله الغلام فلعله كان في تلك الشريعة . وأما إقامة الجدار فن باب مقابلة الإساءة بالإحسان . والله أعلم .

قوله ( فعمد ) بفتح المهملة والميم ، وكذا قوله عمدت . ونول بفتح النون أى أجرة .

قوله ( فانطلقا ) أى فخرجنا من السفينة فانطلقا كما صرح به أيضاً في التفسير .

قوله ( قال انخضر بيده ) هو من إطلاق القول على الفعل ، وسنذكر باقي مباحث هذا الحديث في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى .

بِأَنَّ مَنْ سَأَلَ وَهُوَ قَائِمٌ عَالِماً جَالِساً

[١٢٣] ١٢٢ - حدثنا عثمان قال نا جرير عن منصور عن أبي وائل عن أبي موسى قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، ما القتال في سبيل الله ؟ فإن أحدنا يقاتل غضباً ويُقاتل حميةً . فرفع إليه رأسه - قال : وما رفع إليه رأسه إلا أنه كان قائماً . فقال : « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » .

[الحديث ١٢٣ - أطرافه في : ٢٨١٠ ، ٣١٢٦ ، ٧٤٥٨] .

قوله ( باب من سأل وهو قائم ) جملة حالية عن الفاعل . وقوله عالماً مفعول وجالساً صفة له ، والمراد أن العالم الجالس إذا سأله شخص قائم لا يعد من باب من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً ، بل هذا جائز ، بشرط الأمن من الإعجاب . قاله ابن المنير .

قوله ( حدثنا عثمان ) هو ابن أبي شيبة ، وجرير هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتمر ، وأبو وائل هو شقيق ، وأبو موسى هو الأشعري ، وكلهم كوفيون .

قوله ( قال وما رفع إليه رأسه ) ظاهره أن القاتل هو أبو موسى ، ويحتمل أن يكون من دونه فيكون مدرجاً في أثناء الخبر .

قوله ( من قاتل ... إلخ ) هو من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم لأنه أجاب بلفظ جامع لمعنى السؤال مع الزيادة عليه ، وفي الحديث شاهد لحديث « الأعمال بالنيات » ، وأنه لا بأس بقيام طالب الحاجة عند أمن الكبر ، وأن الفضل الذي ورد في المجاهدين مختص بمن قاتل لإعلاء دين الله . وفيه استحباب إقبال المستول على السائل ، وسيأتي بقية الكلام عليه في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى .

## ب

## السؤال والفتيا عند رمي الجمار

[١٢٤]

١٢٣ - حدثنا أبو نعيم نا عبد العزيز بن أبي سلمة عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو قال: رأيت النبي صلى الله عليه عند الجمرة وهو يسأل، فقال رجل: يا رسول الله، نحررت قبل أن أرمي. قال: «ارم ولا حرج». قال آخر: يا رسول الله، حلقت قبل أن أنحر. قال: «انحر ولا حرج».

فما سئل عن شيء قُدم ولا أُخر إلا قال: «افعل ولا حرج».

قوله (باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار) مراده أن اشتغال العالم بالطاعة لا يمنع من سؤاله عن العلم ما لم يكن مستغرقاً فيها، وأن الكلام في الرمي وغيره من المناسك جائز. وقد تقدم هذا الحديث في باب الفتيا على الدابة، وأخر الكلام على المتن إلى الحج. وعبد العزيز بن أبي سلمة هو ابن عبد الله نسب إلى جده أبي سلمة الماحشون بكسر الجيم وبشين معجمة. وقد اعترض بعضهم على الترجمة بأنه ليس في الخبر أن المسألة وقعت في حال الرمي بل فيه أنه كان واقفاً عندها فقط، وأجيب بأن المصنف كثيراً ما يتمسك بالعموم، فوقع السؤال عند الجمرة أعم من أن يكون في حال اشتغاله بالرمي أو بعد الفراغ منه. واستدل الإسماعيلي بالخبر على أن الترتيب قائم مقام اللفظ، أي بأي صيغة ورد ما لم يقم دليل على عدم إرادته والله أعلم. وحاصله أنه لو لم يفهموا أن ذلك هو الأصل لما احتاجوا إلى السؤال عن حكم تقديم الأول على الثاني، إذا ورد الأمر لشئين معطوفاً بالواو، فيقال: الأصل العمل بتقديم ما قدم وتأخير ما أخر حتى يقوم الدليل على التسوية، ولمن يقول بعدم الترتيب أصلاً أن يتمسك بهذا الخبر يقول حتى يقوم دليل على وجوب الترتيب. واعترض الإسماعيلي أيضاً على الترجمة فقال: لا فائدة في ذكر المكان الذي وقع السؤال فيه حتى يفرد بباب، وعلى تقدير اعتبار مثل ذلك فليترجم بباب السؤال والمسئول على الراحلة وبباب السؤال يوم النحر. قلت: أما نفي الفائدة فتقدم الجواب عنه، ويراد أن سؤال من لا يعرف الحكم عنه في موضع فعله حسن بل واجب عليه، لأن صحة العمل متوقفة على العلم بكيفيته، وأن سؤال العالم على قارعة الطريق عما يحتاج إليه السائل لا نقص فيه على العالم إذا أجاب ولا لوم على السائل. ويستفاد منه أيضاً دفع توهم من يظن أن في الاشتغال بالسؤال والجواب عند الجمرة تضيقاً على الرامين. وهذا وإن كان كذلك لكن يستثنى من المنع ما إذا كان فيما يتعلق بحكم تلك العبادة. وأما إلزام الإسماعيلي فجوابه أنه ترجم للأول فيما مضى «باب الفتيا وهو واقف على الدابة»، وأما الثاني فكأنه أراد أن يقابل المكان بالزمان، وهو متجه، وإن كان معلوماً أن السؤال عن العلم لا يتقيد بيوم دون يوم، لكن قد يتخيل متخيل من كون يوم العيد يوم هو امتناع السؤال عن العلم فيه. والله أعلم.

## باب قول الله عز وجل: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

[١٢٥]

١٢٤- حدثنا قيس بن حفص نا عبد الواحد نا الأعمش سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: بينا أنا أمشي مع النبي صلى الله عليه في خرب المدينة - وهو يتوكأ على عسيب معه - فمر بنفر من اليهود، فقال بعضهم لبعض: سلوه عن الروح. فقال بعضهم لا تسألوه، لا يجيء فيه بشيء تكرهونه. فقال بعضهم: لنسأله، فقام رجل منهم فقال: يا أبا القاسم، ما الروح؟ فسكت. فقلت: إنه يوحى إليه، فقمتم. فلما انجلي عنه، قال: (ويسألونك عن الروح قل الروح من أمرى ربي وما أوتوا من العلم إلا قليلاً). قال الأعمش: هي كذا في قراءتنا.

[الحديث ١٢٥- أطرافه في: ٤٧٢١، ٧٢٩٧، ٧٤٥٦، ٧٤٦٢].

قوله (باب قول الله عز وجل ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ . عبد الواحد) هو ابن زياد البصرى، وإسناد الأعمش إلى منتهاه مما قيل إنه أصح الأسانيد.

قوله (خرب) بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء جمع خربة، ويقال بالعكس. والحرب ضد العامر.

قوله (عسيب) أى عصا من جريد النخل.

قوله (بنفر من اليهود) لم أقف على أسمائهم.

قوله (لا تسألوه، لا يجيء) في روايتنا بالجزم على جواب النهى، ويجوز النصب. والمعنى لا تسألوه خشية أن يجيء فيه بشيء، ويجوز الرفع على الاستئناف.

قوله (لنسأله) جواب القسم المحذوف.

قوله (فقمتم) أى حتى لا أكون مشوشاً عليه، أو فقمتم قائماً حاثلاً بينه وبينهم.

قوله (فلما انجلي) أى الكرب الذى كان يغشاه حال الوحى.

قوله (الروح) الأكثر على أنهم سأله عن حقيقة الروح الذى فى الحيوان، وقيل عن جبريل، وقيل عن عيسى، وقيل عن القرآن، وقيل عن خلق عظيم روحانى، وقيل غير ذلك. وسيأتى بسط ذلك فى كتاب التفسير إن شاء الله تعالى، ونشير هناك إلى ما قيل فى الروح الحيوانى وأن الأصح أن حقيقته مما استأثر الله بعلمه.

قوله (هى كذا) وللكشمينى «هكذا فى قراءتنا» أى قراءة الأعمش، وليست هذه القراءة فى السبعة بل ولا فى المشهور من غيرها، وقد أغفلها أبو عبيد فى كتاب القراءات له من قراءة الأعمش. والله أعلم.

بـ

مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الْاِخْتِيَارِ مَخَافَةً أَنْ يَقْصُرَ فَهَمُ بَعْضِ النَّاسِ فَيَقْعُوا فِي أَشَدِّ مِنْهُ  
 ١٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ : قَالَ لِي  
 [١٢٦] ابْنُ الزَّبِيرِ : كَانَتْ عَائِشَةُ تُسَرُّ إِلَيْكَ كَثِيرًا ، فَمَا حَدِيثُكَ فِي الْكَعْبَةِ ؟ فَقُلْتُ : قَالَتْ لِي : قَالَ النَّبِيُّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « يَا عَائِشَةُ لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ - قَالَ ابْنُ الزَّبِيرِ : بِكَفَرٍ - لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ  
 فَجَعَلْتُ لَهَا بَابِينَ : بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ ، وَبَابٌ يَخْرُجُونَ » ففعله عبد الله بن الزبير .  
 [الحديث ١٢٦ - أطرافه في : ١٥٨٣ ، ١٥٨٤ ، ١٥٨٥ ، ١٥٨٦ ، ٣٣٦٨ ، ٤٤٨٤ ، ٧٢٤٣ .]

قوله ( باب من ترك بعض الاختيار ) أى فعل الشيء المختار والإعلام به .  
 قوله ( عن إسرائيل ) هو ابن يونس ( عن أبي إسحق ) هو السبيعي بفتح المهملة وهو جد إسرائيل  
 الراوى عنه ، و ( الأسود ) هو ابن يزيد النخعي . والإسناد إليه كلهم كوفيون .  
 قوله ( قال لي ابن الزبير ) يعنى عبد الله الصحابي المشهور .  
 قوله ( كانت عائشة ) أى أم المؤمنين .  
 قوله ( في الكعبة ) يعنى في شأن الكعبة .  
 قوله ( قلت قالت لي ) زاد فيه ابن أبي شيبة في مسنده عن عبيد الله بن موسى بهذا الإسناد : قلت  
 لقد حدثتني حديثاً كثيراً نسيت بعضه وأنا أذكر بعضه ، قال - أى ابن الزبير - ما نسيت أذكرتك ،  
 قلت : قالت .

قوله ( حديث عهدهم ) بتنوين حديث ، ورفع « عهدهم » على إعمال الصفة المشبهة .  
 قوله ( قال ) وللأصيل « فقال ابن الزبير : بكفر » أى أذكره ابن الزبير بقولها بكفر كان الأسود  
 نسيها ، وأما ما بعدها وهو قوله « لنقضت إلخ » فيحتمل أن يكون مما نسي أيضاً أو مما ذكر . وقد رواه  
 الترمذي من طريق شعبة عن أبي إسحق عن الأسود بتمامه ، إلا قوله « بكفر » فقال بدلها بجاهلية ، وكذا  
 للمصنف في الحج من طريق أخرى عن الأسود ، ورواه الإسماعيلي من طريق زهير بن معاوية عن أبي إسحق  
 ولفظه « قلت حدثتني حديثاً حفظت أوله ونسيت آخره » ورجحها الإسماعيلي على رواية إسرائيل ، وفيما قال  
 نظر لما قدمناه . وعلى قوله يكون في رواية شعبة إدراج . والله أعلم .

قوله ( بابا ) بالنصب على البدل ، كذا لأبي ذر في الموضعين ولغيره بالرفع على الاستئناف .  
 قوله ( ففعله ) يعنى بنى الكعبة على ما أراد النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي ذلك مبسوطاً في كتاب  
 الحج إن شاء الله تعالى . وفي الحديث معنى ما ترجم له لأن قريشاً كانت تعظم أمر الكعبة جداً ، فخشي صلى الله  
 عليه وسلم أن يظنوا لأجل قرب عهدهم بالإسلام أنه غير بناءها لينفرد بالفخر عليهم في ذلك ، ويستفاد منه  
 ترك المصلحة لأمن الوقوع في المفسدة ، ومنه ترك إنكار المنكر خشية الوقوع في أنكر منه ، وأن الإمام  
 يسوس رعيته بما فيه لإصلاحهم ولو كان مفضولاً ما لم يكن محرماً .

بِ مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْماً دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةً أَنْ لَا يَفْهَمُوا

[١٢٧] ١٢٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ مَعْرُوفٍ عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ قَالَ عَلِيٌّ: حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ،  
أَتَحْبُونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟

قوله (باب من خص بالعلم قوماً دون قوم) أى سوى قوم لا بمعنى الأدون ، و «كراهية» بالإضافة  
بغير تنوين . وهذه الترجمة قريبة من الترجمة التى قبلها ، ولكن هذه فى الأقوال وتلك فى الأفعال أو فيهما .  
قوله (حدثنا عبيد الله) هو ابن موسى كما ثبت للباقيين .

قوله (عن معروف) هو ابن خربوذ فى رواية كريمة . وهو تابعى صغير مكى وليس له فى البخارى  
غير هذا الموضع ، وأبوه بفتح المعجمة وتشديد الراء المفتوحة وضم الموحدة وآخره معجمة . وهذا الإسناد  
من عوالى البخارى لأنه يلتحق بالثلاثيات ، من حيث أن الراوى الثالث منه صحابى وهو أبو الطفيل عامر بن  
وائلة اللبى آخر الصحابة موتاً ، وليس له فى البخارى غير هذا الموضع .

قوله (حدثوا الناس بما يعرفون) كذا وقع فى رواية أبى ذر ، وسقط كله من روايته عن الكشميهنى ،  
ولغيره بتقديم المتن ابتداءً به معلقاً فقال : وقال على ... إلخ ، ثم عقبه بالإسناد . والمراد بقوله «بما يعرفون»  
أى يفهمون . وزاد آدم بن أبى إياس فى كتاب العلم له عن عبد الله بن داود عن معروف فى آخره «ودعوا  
ما ينكرون» أى يشتبه عليهم فهمه . وكذا رواه أبو نعيم فى المستخرج . وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي  
أن يذكر عند العامة . ومثله قول ابن مسعود «ما أنت محدثاً قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة»  
رواه مسلم . ومن كره التحديث ببعض دون بعض أحمد فى الأحاديث التى ظاهرها الخروج على السلطان ،  
ومالك فى أحاديث الصفات ، وأبو يوسف فى الغرائب ، ومن قبلهم أبو هريرة كما تقدم عنه فى الجرايين  
وأن المراد ما يقع من الفتن ، ونحوه عن حذيفة وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرنين  
لأنه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمد منه من المبالغة فى سفك الدماء بتأويله الواهى ، وضابط ذلك أن يكون ظاهر  
الحديث يقوى البدعة وظاهره فى الأصل غير مراد ، فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره  
مطلوب . والله أعلم .

[١٢٨] ١٢٧- حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ أَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: نَا  
أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمُعَاذٌ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ - قَالَ: يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ. قَالَ:  
لَبِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدِيكَ. قَالَ: يَا مُعَاذُ. قَالَ: لَبِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدِيكَ (ثلاثاً). قَالَ: «مَا  
مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقاً مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ». قَالَ:  
يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أَخْبَرُ بِهَا النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُونَ؟ قَالَ: «إِذَا يَتَكَلَّمُوا». وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ  
تَأْتِماً.

قوله ( حدثني أبي ) هو هشام بن أبي عبد الله الدستوائي .

قوله ( رديفه ) أى راكب خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والجملة حالية والرحل بإسكان الحاء المهملة وأكثر ما يستعمل للبعير ، لكن معاذ كان فى تلك الحالة رديفه صلى الله عليه وسلم على حمار كما يأتى فى الجهاد .

قوله ( قال يا معاذ بن جبل ) هو خبر « أن » المتقدمة ، وابن جبل بفتح النون ، وأما معاذ فبالضم لأنه منادى مفرد علم . وهذا اختيار ابن مالك لعدم احتياجه إلى تقدير ، واختار ابن الحاجب النصب على أنه مع ما بعده كاسم واحد مركب كأنه أضيف ، والمنادى المضاف منصوب ، وقال ابن التين : يجوز النصب على أن قوله معاذ زائد ، فالتقدير يا ابن جبل ، وهو يرجع إلى كلام ابن الحاجب بتأويل .

قوله ( قال : لبيك يا رسول الله وسعديك ) اللب بفتح اللام معناه هنا الإجابة ، والسعد المساعدة ، كأنه قال لباً لك وإسعاداً لك ، ولكنهما ثنياً على معنى التأكيد والتكثير ، أى إجابة بعد إجابة وإسعاداً بعد إسعاد . وقيل فى أصل لبيك واشتقاقها غير ذلك ، وسنوضحه فى كتاب الحج إن شاء الله تعالى .

قوله ( ثلاثاً ) أى النداء والإجابة قبلاً ثلاثاً ، وصرح بذلك فى رواية مسلم ، ويؤيده الحديث المتقدم فى باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه .

قوله ( صدقاً ) فيه احتراز عن شهادة المنافق . وقوله « من قلبه » يمكن أن يتعلق بصدقاً أى يشهد بلفظه ويصدق بقلبه ، ويمكن أن يتعلق يشهد أى يشهد بقلبه ، والأول أولى . وقال الطيبي : قوله « صدقاً » أقيم هنا مقام الاستقامة لأن الصدق يعبر به قولاً عن مطابقة القول الخبر عنه ، ويعبر به فعلاً عن تحرى الأخلاق المرضية كقوله تعالى ﴿ والذى جاء بالصدق وصدق به ﴾ ، أى حقق ما أورده قولاً بما تحراه فعلاً . انتهى . وأراد بهذا التقرير رفع الإشكال عن ظاهر الخبر ، لأنه يقتضى عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار لما فيه من التعميم والتأكيد ، لكن دلت الأدلة القطعية عند أهل السنة على أن طائفة من عصاة المؤمنين يعذبون ثم يخرجون من النار بالشفاعة ، فعلم أن ظاهره غير مراد ، فكأنه قال : إن ذلك مقيد بمن عمل الأعمال الصالحة قال : ولأجل خفاء ذلك لم يؤذن لمعاذ فى التبشير به . وقد أجاب العلماء عن الإشكال أيضاً بأجوبة أخرى . منها : أن مطلقه مقيد بمن قالها تائباً ثم مات على ذلك . ومنها : أن ذلك كان قبل نزول الفرائض . وفيه نظر لأن مثل هذا الحديث وقع لأبى هريرة كما رواه مسلم ، وصحبه متأخرة عن نزول أكثر الفرائض ، وكذا ورد نحوه من حديث أبى موسى رواه أحمد بإسناد حسن ، وكان قدومه فى السنة التى قدم فيها أبو هريرة . ومنها : أنه خرج مخرج الغالب ، إذ الغالب أن الموحد يعمل الطاعة ويجتنب المعصية . ومنها : أن المراد بتحريمه على النار تحريم خلوده فيها لا أصل دخولها . ومنها : أن المراد النار التى أعدت للكافرين لا الطبقة التى أفردت لعصاة الموحدين . ومنها : أن المراد بتحريمه على النار حرمة جملته لأن النار لا تأكل مواضع السجود من المسلم كما ثبت فى حديث الشفاعة أن ذلك محرم عليها ، وكذا لسانه الناطق بالتوحيد . والعلم عند الله تعالى .

قوله ( فيستبشرون ) كذا لأبى ذر ، أى فهم يستبشرون ، وللباقين بحذف النون ، وهو أوجه لوقوع الفاء بعد النى أو الاستفهام أو العرض وهى تنصب فى كل ذلك .



**قوله ( إذا يتكلموا )** بتشديد المثناة المفتوحة وكسر الكاف ، وهو جواب وجزاء ؛ أى إن أخبرتهم يتكلموا . وللأصيل والكشمينى يتكلموا بإسكان النون وضم الكاف أن يمتنعوا من العمل اعتماداً على ما يتبادر من ظاهره ، وروى البزار بإسناد حسن من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه فى هذه القصة أن النبى صلى الله عليه وسلم أذن لمعاذ فى التبشير ، فلقبه عمر فقال : لا تعجل . ثم دخل فقال : يا نبى الله أنت أفضل رأياً ، إن الناس إذا سمعوا ذلك اتكلموا عليها ، قال فرده . وهذا معدود من موافقات عمر ، وفيه جواز الاجتهاد بحضرة صلى الله عليه وسلم . واستدل بعض متكلمى الأشاعرة من قوله « يتكلموا » على أن للعبد اختياراً كما سبق فى علم الله .

**قوله ( عند موته )** أى موت معاذ . وأغرب الكرماني فقال : يحتمل أن يرجع الضمير إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . قلت : ويرده ما رواه أحمد بسند صحيح عن جابر بن عبد الله الأنصارى قال : أخبرنى من شهد معاذاً حين حضرته الوفاة يقول : سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً لم يمنعنى أن أحدثكموه إلا مخافة أن تتكلموا ... فذكره .

**قوله ( تأثماً )** هو بفتح الهمزة وتشديد المثناة المضمومة ، أى خشية الوقوع فى الإثم ، وقد تقدم توجيهه فى حديث بدء الوحى فى قوله « يتحنث » . والمراد بالإثم الحاصل من كتمان العلم ، ودل صنيع معاذ على أنه عرف أن النهى عن التبشير كان على التنزيه لا على التحريم ، وإلا لما كان يخبر به أصلاً . أو عرف أن النهى مقيد بالانكال فأخبر به من لا يخشى عليه ذلك ، وإذا زال القيد زال المقيد ، والأول أوجه لكونه آخر ذلك إلى وقت موته . وقال القاضى عياض : لعل معاذاً لم يفهم النهى ، لكن كسر عزمه عما عرض له من تبشيرهم . قلت : والرواية الآتية صريحة فى النهى ، فالأولى ما تقدم . وفى الحديث جواز الإرداف ، وبيان تواضع النبى صلى الله عليه وسلم ، ومنزلة معاذ بن جبل من العلم لأنه خصه بما ذكر . وفيه جواز استفسار الطالب عما يتردد فيه ، واستئذانه فى إشاعة ما يعلم به وحده .

[١٢٩] ١٢٨ - حدثنا مسدد قال نا معتمر قال سمعت أبي قال سمعت أنساً بن مالك قال :  
ذكر لي أن النبي صلى الله عليه قال لمعاذ : « مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ » قَالَ : أَلَا أُبَشِّرُ بِهِ النَّاسَ ؟ قَالَ : « لَا . أَخَافُ أَنْ يَتَكَلَّمُوا » .

**قوله ( حدثنا مسدد حدثنا معتمر )** كذا للجميع ، وذكر الجياني أن عبدوساً والقابسى روياه عن أبى زيد المروزى بإسقاط مسدد من السند ، قال : وهو وهم ولا يتصل السند إلا بذكره . انتهى . ومعتمر هو ابن سليمان التيمى . والإسناد كله بصريون إلا معاذاً ، وكذا الذى قبله إلا لإسحق فهو مروزى ، وهو الإمام المعروف بابن راهويه .

**قوله ( ذكر لي )** هو بالضم على البناء لما لم يسم فاعله ، ولم يسم أنس من ذكر له فى ذلك جميع

ما وقفت عليه من الطرق ، وكذلك جابر بن عبد الله كما قدمناه من عند أحمد ، لأن معاذاً إنما حدث به عند موته بالشام ، وجابر وأنس إذ ذاك بالمدينة فلم يشهدها وقد حضر ذلك من معاذ عمرو بن ميمون الأودي أحد المخضرمين كما سيأتى عند المصنف فى الجهاد ، ويأتى الكلام على ما فى سياقه من الزيادة ثم . ورواه النسائى من طريق عبد الرحمن بن سمرة الصحابى المشهور أنه سمع ذلك من معاذ أيضاً ، فيحتمل أن يفسر المبهم بأحدهما . والله أعلم .

( تنبيه ) : أورد المزى فى الأطراف هذا الحديث فى مسند أنس ، وهو من مراسيل أنس ، وكان حقه أن يذكره فى المبهمات . والله الموفق .

قوله ( من لقي الله ) أى من لقي الأجل الذى قدره الله يعنى الموت . كذا قاله جماعة ، ويحتمل أن يكون المراد البعث أو رؤية الله تعالى فى الآخرة .

قوله ( لا يشرك به ) اقتصر على نفي الإشراف لأنه يستدعى التوحيد بالاقتضاء ، ويستدعى إثبات الرسالة بالزوم ، إذ من كذب رسول الله فقد كذب الله ومن كذب الله فهو مشرك ، أو هو مثل قول القائل : من توضأ صحت صلاته ، أى مع سائر الشرائط . فالمراد من مات حال كونه مؤمناً بجميع ما يجب الإيمان به . وليس فى قوله « دخل الجنة » من الإشكال ما تقدم فى السياق لماضى ، لأنه أعم من أن يكون قبل التعذيب أو بعده .

قوله ( فأخبر بها معاذ عند موته تأثماً ) معنى التأثم التخرج من الوقوع فى الإثم وهو كالتحنت ، وإنما خشى معاذ من الإثم المرتب على كتمان العلم ، وكأنه فهم من منع النبي صلى الله عليه وسلم أن يخبر بها إخباراً عاماً لقوله « أفلا أبشر الناس » فأخذ هو أولاً بعموم المنع فلم يخبر بها أحداً ، ثم ظهر له أن المنع إنما هو من الإخبار عموماً ، فبادر قبل موته فأخبر بها خاصاً من الناس فجمع بين الحكيم . ويقوى ذلك أن المنع لو كان على عمومته فى الأشخاص لما أخبر هو بذلك ، وأخذ منه أن من كان فى مثل مقامه فى الفهم أنه لم يمنع من إخباره . وقد تعقب هذا الجواب بما أخرجه أحمد من وجه آخر فيه انقطاع عن معاذ أنه لما حضرته الوفاة قال : أدخلوا على الناس . فأدخلوا عليه . فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من مات لا يشرك بالله شيئاً جعله الله فى الجنة » وما كنت أحدثكموه إلا عند الموت ، وشاهدنى على ذلك أبو الدرداء . فقال : صدق أخى ، وما كان يحدثكم به إلا عند موته . وقد وقع لأبى أيوب مثل ذلك ، ففى المسند من طريق أبى ظبيان أن أبى أيوب غزا الروم فرض ، فلما حضر قال : سأحدثكم حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا حالى هذه ما حدثتكموه ، سمعته يقول « من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة » . وإذا عورض هذا الجواب فأجيب عن أصل الإشكال بأن معاذاً اطلع على أنه لم يكن المقصود من المنع التحريم بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبى هريرة أن يبشر بذلك الناس ، فلقبه عمر فدفعه وقال : ارجع يا أبى هريرة ، ودخل على أثره فقال : يا رسول الله لا تفعل ، فإنى أخشى أن يتكل الناس ، فخلتهم يعملون . فقال : فخلهم . أخرجه مسلم . فكان قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ « أخاف أن يتكلوا » كان بعد قصة أبى هريرة ، فكان النهى للمصلحة لا للتحريم ، فلذلك أخبر به معاذ لعموم الآية بالتبليغ . والله أعلم .

قوله ( لا ) هي للنهي ليست داخلة على « أخاف » ، بل المعنى لا تبشر . ثم استأنف فقال « أخاف » .  
وفى رواية كريمة « إني أخاف » بإثبات التعليل ، وللحسن بن سفيان في مسنده عن عبيد الله بن معاذ عن معتمر  
« قال : لا ، دعهم فليتنافسوا في الأعمال ، فإني أخاف أن يتكلوا » .

### باب الحياء في العلم

وقال مجاهد : لا يتعلم العلم مستحى ولا مستكبر . وقالت عائشة : نعم النساء نساء  
الأنصار ، لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين .

١٢٩ - حدثنا محمد بن سلام قال أنا أبو معاوية قال نا هشام عن أبيه عن زينب بنت  
أم سلمة عن أم سلمة : جاءت أم سليم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن الله  
لا يستحي من الحق ، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا رأت  
الماء » . فغطت أم سلمة - تعني وجهها - وقالت : يا رسول الله ، وتحتلم المرأة ؟ قال : « نعم ، تربت  
يمينك ، فبم يشبهها ولدها ؟ » . [ الحديث ١٣٠ - أطرافه في : ٢٨٢ ، ٣٣٢٨ ، ٦٠٩١ ، ٦١٢١ ] .

قوله ( باب الحياء ) أى حكم الحياء ، وقد تقدم أن الحياء من الإيمان ، وهو الشرعى الذى يقع على  
وجه الإجلال والاحترام للأكابر ، وهو محمود . وأما ما يقع سبباً لترك أمر شرعى فهو مذموم ، وليس  
هو بحياء شرعى ، وإنما هو ضعف ومهانة ، وهو المراد بقول مجاهد : لا يتعلم العلم مستحى . وهو بإسكان  
الحاء . و « لا » فى كلامه نافية لا ناهية ، ولهذا كانت ميم يتعلم مضمومة ، وكأنه أراد تحريض المتعلمين على  
ترك العجز والتكبر لما يؤثر كل منهما من النقص فى التعليم . وقول مجاهد هذا وصله أبو نعيم فى الحلية من طريق  
على بن المدينى عن ابن عيينة عن منصور عنه ، وهو إسناد صحيح على شرط المصنف .

قوله ( وقالت عائشة ) هذا التعليق وصله مسلم من طريق إبراهيم بن مهاجر عن صفية بنت شيبة عن  
عائشة فى حديث أوله أن أسماء بنت يزيد الأنصارى سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل الحيض .

قوله ( هشام ) هو ابن عروة بن الزبير . وفى الإسناد من اللطائف رواية تابعى عن مثله عن صحابة  
عن مثله ، وفيه رواية الابن عن أبيه والبت عن أمها . وزينب هى بنت أبى سامة بن عبد الأسد ربيعة النبى  
صلى الله عليه وسلم نسبت إلى أمها تشريفاً لكونها زوج النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( جاءت أم سليم ) هى بنت ملحان والدة أنس بن مالك .

قوله ( إن الله لا يستحي من الحق ) أى لا يأمر بالحياء فى الحق . وقدمت أم سليم هذا الكلام بسطاً  
لعذرهما فى ذكر ما تستحي النساء من ذكره بحضرة الرجال ، ولهذا قالت لها عائشة كما ثبت فى صحيح  
مسلم : فضحت النساء .

قوله ( إذا هى احتلمت ) أى رأت فى منامها أنها تجماع .

قوله ( إذا رأت الماء ) يدل على تحقق وقوع ذلك ، وجعل رؤية الماء شرطاً للغسل يدل على أنها إذا لم تر الماء لا غسل عليها .

قوله ( فغطت أم سلمة ) في مسلم من حديث أنس أن ذلك وقع لعائشة أيضاً ، ويمكن الجمع بأنهما كانتا حاضرتين .

قوله ( تعنى وجهها ) هو بالثناة من فوق ، والقائل عروة ، وفاعل تعنى زينب ، والضمير يعود على أم سلمة .

قوله ( وتحتلم ) بخذف همزة الاستفهام ، وللكشميني « أو تحتلم » بإثباتها ، قيل : فيه دليل على أن الاحتلام يكون في بعض النساء دون بعض ولذلك أنكرت أم سلمة ذلك ، لكن الجواب يدل على أنها إنما أنكرت وجود المنى من أصله ولهذا أنكرت عليها .

قوله ( تربت يمينك ) أى افتقرت وصارت على التراب ، وهى من الألفاظ التى تطلق عند الزجر ولا يراد بها ظاهرها .

قوله ( فم ) بموحدة مكسورة . وسيأتى الكلام على مباحثه في كتاب الطهارة إن شاء الله تعالى .

[١٣١]

١٣٠ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها ، وهى مثل المسلم ، حدثوني ما هي ؟ فوق الناس في شجر البادية ، ووقع في نفسي أنها النخلة . قال عبد الله : فاستحييت . فقالوا : يا رسول الله أخبرنا بها ، فقال رسول الله صلى الله عليه : هي النخلة . قال عبد الله : فحدثت أبي بما وقع في نفسي . فقال : لأن تكون قلتها أحب إلي من أن يكون لي كذا وكذا .

قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبى أويس ، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر هذا في أوائل كتاب العلم ، وأورده هنا لقول ابن عمر « فاستحييت » ولتأسف عمر على كونه لم يقل ذلك لتظهر فضيلته ، فاستلزم حياة ابن عمر تفويت ذلك ، وكان يمكنه إذا استحيى لإجلال لمن هو أكبر منه أن يذكر ذلك لغيره سراً ليخبر به عنه ، فجمع بين المصلحتين ، ولهذا عقبه المصنف بباب من استحيى فأمر غيره بالسؤال .

ب من استحيى فأمر غيره بالسؤال

[١٣٢]

١٣١ - حدثنا مسدد قال نا عبد الله بن داود عن الأعمش عن منذر الثوري عن محمد بن الحنفية عن علي رضي الله عنه قال : كنت رجلاً مدأء ، فأمرت المقداد أن يسأل النبي صلى الله عليه ، فسأله فقال : « فيه الوضوء » .

[الحديث ١٣٢ - طرفاه في : ١٧٨ ، ٢٦٩] .

وأورد فيه حديث على بن أبي طالب قال « كنت رجلاً مذاء » وهو بتثقيل الذال المعجمة والمد أى كثير المذى ، وهو بإسكان المعجمة : الماء الذى يخرج من الرجل عند الملاعبة ، وسيأتى الكلام عليه فى الطهارة أيضاً . واستدل به بعضهم على جواز الاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على المقطوع ، وهو خطأ ، ففى التساوى أن السؤال وقع وعلى حاضر .

### باب ذكر العلم والفتيا فى المسجد

١٣٢- حدثني قتيبة نا الليث بن سعد قال نا نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عمر أن رجلاً قام فى المسجد فقال : يا رسول الله ، من أين تأمرنا أن نهل؟ فقال رسول الله صلى الله عليه : « يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ، ويهل أهل الشام من الجحفة ، ويهل أهل نجد من قرن » . وقال ابن عمر : ويزعمون أن رسول الله صلى الله عليه قال : « ويهل أهل اليمن من يلملم » . [١٣٣]

وكان ابن عمر يقول : لم أفقه هذه من رسول الله صلى الله عليه .

[الحديث ١٣٣ - أطرافه فى : ١٥٢٢ ، ١٥٢٥ ، ١٥٢٧ ، ١٥٢٨ ، ٧٣٣٤] .

قوله ( باب ذكر العلم ) أى إلقاء العلم والفتيا فى المسجد ، وأشار بهذه الترجمة إلى الرد على من توقف فيه لما يقع فى المباحثة من رفع الأصوات فنبه على الجواز .

قوله ( أن رجلاً قام فى المسجد ) لم أقف على اسم هذا الرجل ، والمراد بالمسجد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، ويستفاد منه أن السؤال عن مواقيت الحج كان قبل السفر من المدينة ، و « قرن » بإسكان الراء وغلط من فتحها . وقول ابن عمر « ويزعمون ... إلخ » يفسر بمن روى الحديث تاماً كابن عباس وغيره . وفيه دليل على إطلاق الزعم على القول المحقق لأن ابن عمر سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه لم يفهمه لقوله « لم أفقه هذه » أى الجملة الأخيرة فصار يروها عن غيره ، وهو دال على شدة تحريه وورعه ، وسيأتى الكلام على فوائده فى الحج إن شاء الله تعالى .

### ٥٣- باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل

١٣٣- نا آدم قال نا ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه . [١٣٤] والزهرى عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه ، أن رجلاً سأل : ما يلبس المحرم؟ فقال : « لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوباً مسه ورس أو الزعفران ، فإن لم يجد النعلين فليلبس الخفين ، وليقطعهما حتى يكونا تحت الكعنين » .

[الحديث ١٣٤ - أطرافه فى : ٣٦٦ ، ١٥٤٢ ، ١٨٣٨ ، ١٨٤٢ ، ٥٧٩٤ ، ٥٨٠٣ ، ٥٨٠٥ ، ٥٨٠٦ ، ٥٨٤٧ ،

قوله (باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل) قال ابن المنير : موقع هذه الترجمة التنبيه على أن مطابقة الجواب للسؤال غير لازم ، بل إذا كان السبب خاصاً والجواب عاماً جاز ، وحمل الحكم على عموم اللفظ لا على خصوص السبب لأنه جواب وزيادة فائدة . ويؤخذ منه أيضاً أن المفتي إذا سئل عن واقعة واحتمل عنده أن يكون السائل يتدرع بجوابه إلى أن يعديه إلى غير محل السؤال تعين عليه أن يفصل الجواب ، ولهذا قال « فإن لم يجد نعين » فكأنه سأل عن حالة الاختيار فأجابه عنها وزاده حالة الاضطرار ، وليست أجنبية عن السؤال لأن حالة السفر تقتضي ذلك . وأما ما وقع في كلام كثير من الأصوليين أن الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة ، بل المراد أن الجواب يكون مفيداً للحكم المستول عنه ، قاله ابن دقيق العيد . وفي الحديث أيضاً العدول عما لا ينحصر إلى ما ينحصر طلباً للإيجاز ، لأن السائل سئل عما يلبس فأجيب بما لا يلبس ، إذ الأصل الإباحة ، ولو عدد له ما يلبس لطال به ، بل كان لا يؤمن أن يتمسك بعض السامعين بمفهومه فيظن اختصاصه بالحرم ، وأيضاً فالمقصود ما يحرم لبسه لا ما يحل له لبسه لأنه لا يجب له لباس بخصوص بل عليه أن يجنب شيئاً مخصوصاً .

قوله (وابن أبي ذئب) هو بالضم عطفاً على قول آدم « حدثنا ابن أبي ذئب » والمراد أن آدم سمعه من ابن أبي ذئب بإسنادين ، وفي رواية غير أبي ذر « وعن الزهري » بالعطف على نافع ولم يعد ذكر ابن أبي ذئب .

قوله (أن رجلاً) لم أقف على اسمه وسيأتي بقية الكلام على فوائده في كتاب الحج أيضاً إن شاء الله تعالى (خاتمة) : اشتمل كتاب العلم من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وحديثين ، منها في المتابعات بصيغة التعليق وغيرها ثمانية عشر ، والتعليق التي لم يوصلها في مكان آخر أربعة وهي : كتب لأمر السرية ، ورحل جابر إلى عبد الله بن أنيس ، وقصة ضمام في رجوعه إلى قومه ، وحديث إنما العلم بالتعلم . وباقى ذلك وهو ثمانون حديثاً كلها موصولة ، فالمكرر منها ستة عشر حديثاً ، وبغير تكرير أربعة وستون حديثاً ، وقد وافقه مسلم على تخريجها إلا ستة عشر حديثاً وهي الأربعة المعلقة المذكورة ، وحديث أبي هريرة « إذا وسد الأمر إلى غير أهله » ، وحديث ابن عباس « اللهم علمه الكتاب » ، وحديثه في الذبح قبل الرمي ، وحديث عقبة بن الحارث في شهادة المرضعة ، وحديث أنس في إعادة الكلمة ثلاثاً ، وحديث أبي هريرة « أسعد الناس بالشفاعة » ، وحديث الزبير « من كذب على » ، وحديث سلمة « من تقول على » ، وحديث علي في الصحيفة ، وحديث أبي هريرة في كونه أكثر الصحابة حديثاً ، وحديث أم سلمة « ماذا أنزل الليلة من الفتن » ، وحديث أبي هريرة « حفظت وعاءين » . والمراد بموافقة مسلم موافقته على تخريج أصل الحديث عن صحابه وإن وقعت بعض المخالفة في بعض السياقات . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم اثنان وعشرون أثراً : أربعة منها موصولة ، والبقية معلقة . قال ابن رشيد : ختم البخاري كتاب العلم بباب من أجاب السائل بأكثر مما سأل عنه إشارة منه إلى أنه بلغ الغاية في الجواب عملاً بالنصيحة ، واعتماداً على النية الصحيحة . وأشار قبل ذلك بقليل بترجمة من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه إلى أنه ربما صنع ذلك . فأتبع الطبيب بالطيب بأبرع سياق وأبدع اتساق . رحمه الله تعالى .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الوضوء

باب ما جاء في قول الله عز وجل : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ ، قال أبو عبد الله : وبين النبي صلى الله عليه أن فرض الوضوء مرة مرة ، وتوضأ أيضاً مرتين مرتين ، وثلاثاً ، ولم يزد على ثلاثة ، وكره أهل العلم الإسراف فيه ، وأن يُجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه .

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الوضوء . باب ما جاء في قول الله عز وجل ﴿ إذا قمتم إلى الصلاة ﴾ الآية ) وفي رواية الأصيل « ما جاء في قول الله » دون ما قبله ، ولكريمة « باب في الوضوء وقول الله عز وجل ... إلخ » . والمراد بالوضوء ذكر أحكامه وشرائطه وصفته ومقدماته . والوضوء بالضم هو الفعل ، وبالفتح الماء الذي يتوضأ به على المشهور فيهما ، وحكى في كل منهما الأمران . وهو مشتق من الوضأة ، وسمى بذلك لأن المصلي ينتظف به فيصير وضياً . وأشار بقوله « ما جاء » إلى اختلاف السلف في معنى الآية فقال الأكثرون : التقدير إذا قمتم إلى الصلاة محدثين . وقال آخرون : بل الأمر على عمومته من غير تقدير حذف ، إلا أنه في حق المحدث على الإيجاب ، وفي حق غيره على الندب . وقال بعضهم : كان على الإيجاب ثم نسخ فصار مندوباً . ويدل لهذا ما رواه أحمد وأبو داود من طريق عبد الله بن عبد الله ابن عمر بن الخطاب أن أسماء بنت زيد بن الخطاب حدثت أباه عبد الله بن عمر عن عبد الله بن حنظلة الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر ، فلما شق عليه وضع عنه الوضوء إلا من حدث . ولمسلم من حديث بريدة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة ، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد ، فقال له عمر : إنك فعلت شيئاً لم تكن تفعله . فقال : عمداً فعلته » أي لبيان الجواز . وسيأتي حديث أنس في ذلك في باب الوضوء من غير حدث . واختلف العلماء أيضاً في موجب الوضوء فقيل : يجب بالحدث وجوباً موسعاً ، وقيل به وبالقيام إلى الصلاة معاً ورجحه جماعة من الشافعية ، وقيل بالقيام إلى الصلاة حسب ، ويدل له ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة » واستنبط بعض العلماء من قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ إيجاب النية في الوضوء ، لأن التقدير إذا أردتم القيام إلى الصلاة فتوضؤوا لأجلها ،

إذا رأيت الأمير فقم ، أى لأجله . وتمسك بهذه الآية من قال : إن الوضوء أول ما فرض بالمدينة ، فأما ما قبل ذلك فنقل ابن عبد البر اتفاق أهل السير على أن غسل الجنابة إنما فرض على النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمكة كما فرضت الصلاة ، وأنه لم يصل قط إلا بوضوء . قال : وهذا مما لا يجمله عالم . وقال الحاكم في المستدرک : وأهل السنة بهم حاجة إلى دليل الرد على من زعم أن الوضوء لم يكن قبل نزول آية المائدة . ثم ساق حديث ابن عباس « دخلت فاطمة على النبي صلى الله عليه وسلم وهى تبكى فقالت : هؤلاء الملائكة من قریش قد تعاهدوا ليقتلوك . فقال : اتنوني بوضوء . فتوضأ ... الحديث » . قلت : وهذا يصلح رداً على من أنكر وجود الوضوء قبل الهجرة ، لا على من أنكر وجوبه حينئذ . وقد جزم ابن الجهم المالكي بأنه كان قبل الهجرة مندوباً وجزم ابن حزم بأنه لم يشرع إلا بالمدينة ، ورد عليهما بما أخرجه ابن لهيعة في المغازي التي يروها عن أبي الأسود يتم عروة عنه أن جبريل علم النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء عند نزوله عليه بالوحى ، وهو مرسل ، ووصله أحمد من طريق ابن لهيعة أيضاً لكن قال : عن الزهري عن عروة عن أسامة ابن زيد عن أبيه . وأخرجه ابن ماجه من رواية رشدين بن سعد عن عقيل عن الزهري نحوه ، لكن لم يذكر زيد بن حارثة في السند . وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق الليث عن عقيل موصولاً ، ولو ثبت لكان على شرط الصحيح ، لكن المعروف رواية ابن لهيعة .

**قوله (وبين النبي صلى الله عليه وسلم أن فرض الوضوء مرة مرة) كذا في روايتنا بالرفع على الخبرية ، ويجوز النصب على أنه مفعول مطلق ، أى فرض الوضوء غسل الأعضاء غسلًا مرة مرة ، أو على الحال السادة مسد الخبر ، أى يفعل مرة ، أو على لغة من ينصب الجزأين بأن . وأعاد لفظ مرة لإرادة التفصيل أى الوجه مرة واليد مرة ... إلخ . والبيان المذكور يحتمل أن يشير به إلى ما رواه بعد من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة ، وهو بيان بالفعل لمجمل الآية ، إذ الأمر يفيد طلب إيجاد الحقيقة ولا يتعين بعدد ، فبين الشارع أن المرة الواحدة للإيجاب وما زاد عليها للاستحباب ، وستأتى الأحاديث على ذلك فيما بعد . وأما حديث أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بماء فتوضأ مرة مرة وقال « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » ففيه بيان الفعل والقول معاً ، لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه ، وله طرق أخرى كلها ضعيفة .**

**قوله ( وتوضأ أيضاً مرتين مرتين ) كذا في رواية أبي ذر ، ولغيره « مرتين » بغير تكرار ، وسيأتى هذا التعليق موصولاً في باب مفرد مع الكلام عليه .**

**قوله ( وثلاثاً ) أى وتوضأ أيضاً ثلاثاً ، زاد الأصيلي ثلاثاً على نسق ما قبله ، وسيأتى موصولاً أيضاً في باب مفرد .**

**قوله ( ولم يزد على ثلاث ) أى لم يأت في شيء من الأحاديث المرفوعة في صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم أنه زاد على ثلاث ، بل ورد عنه صلى الله عليه وسلم ذم من زاد عليها ، وذلك فيما رواه أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً ثم قال « من زاد على**



هذا أو نقص فقد أساء وظلم . إسناده جيد ، لكن عده مسلم في جملة ما أنكر على عمرو بن شعيب لأن ظاهره ذم النقص من الثلاث ، وأجيب بأنه أمر سيء والإساءة تتعلق بالنقص ، والظلم بالزيادة . وقيل : فيه حذف تقديره من نقص من واحدة . ويؤيده ما رواه نعيم بن حماد من طريق المطلب بن حنطب مرفوعاً « الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً ، فإن نقص من واحدة أو زاد على ثلاث فقد أخطأ » ، وهو مرسل رجاله ثقات . وأجيب عن الحديث أيضاً بأن الرواة لم يتفقوا على ذكر النقص فيه ، بل أكثرهم مقتصر على قوله « فن زاد » فقط ، كذا رواه ابن خزيمة في صحيحه وغيره . ومن الغرائب ما حكاه الشيخ أبو حامد الاسفرايني عن بعض العلماء أنه لا يجوز النقص من الثلاث ، وكأنه تمسك بظاهر الحديث المذكور ، وهو محجوج بالإجماع . وأما قول مالك في المدونة : لا أحب الواحدة إلا من العالم ، فليس فيه إيجاب زيادة عليها . والله أعلم .

**قوله ( وكره أهل العلم الإسراف فيه )** يشير بذلك إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق هلال بن يساف أحد التابعين قال : كان يقال « من الوضوء إسراف ولو كنت على شاطئ نهر » . وأخرج نحوه عن أبي الدرداء وابن مسعود ، وروى في معناه حديث مرفوع أخرجه أحمد وابن ماجه بإسناد لين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص .

**قوله ( وأن يجاوزوا ... إلخ )** يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً عن ابن مسعود قال : ليس بعد الثلاث شيء . وقال أحمد وإسحق وغيرهما : لا تجوز الزيادة على الثلاث . وقال ابن المبارك : لا آمن أن يأثم . وقال الشافعي : لا أحب أن يزيد المتوضئ على ثلاث ، فإن زاد لم أكرهه . أي لم أحرمه ، لأن قوله لا أحب يقتضي الكراهة . وهذا الأصح عند الشافعية أنه مكروه كراهة تنزيه . وحكى الدارمي منهم عن قوم أن الزيادة على الثلاث تبطل الوضوء كالزيادة في الصلاة ، وهو قياس فاسد ، ويلزم من القول بتحريم الزيادة على الثلاث أو كراهتها أنه لا يندب تجديد الوضوء على الإطلاق . واختلف عند الشافعية في القيد الذي يمتنع منه حكم الزيادة على الثلاث ، فالأصح إن صلى به فرضاً أو نفلاً ، وقيل الفرض فقط ، وقيل مثله حتى سجدة التلاوة والشكر ومس المصحف ، وقيل ما يقصد له الوضوء وهو أعم ، وقيل إذا وقع الفصل بزمان يحتمل في مثله نقص الوضوء عادة ، وعند بعض الحنفية أنه راجع إلى الاعتقاد فإن اعتقد أن الزيادة على الثلاث سنة أخطأ ودخل في الوعيد ، وإلا فلا يشترط للتحديد شيء بل لو زاد الرابعة وغيرها لا لوم ، ولا سيما إذا قصد به القربة للحديث الوارد « الوضوء على الوضوء نور » . قلت : وهو حديث ضعيف ، ولعل المصنف أشار إلى هذه الرواية ، وسيأتي بسط ذلك في أول تفسير المائدة إن شاء الله تعالى . ويستثنى من ذلك ما لو علم أنه بقي من العضو شيء لم يصبه الماء في المرات أو بعضها فإنه يغسل موضعه فقط ، وأما مع الشك الطارئ بعد الفراغ فلا ، لئلا يؤول به الحال إلى الوسواس المذموم .

### باب لا تقبل صلاة بغير طهور

١٣٤ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي أنا عبد الرزاق أنا معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » قال [١٣٥]

رجلٌ من حضر موت: ما الحدثُ يا أبا هريرة؟ قال: فُسَاءٌ أو ضراط.

[الحديث ١٣٥ - طرفه في: ٦٩٥٤].

**قوله (باب لا تقبل صلاة بغير ظهور)** هو بضم الطاء المهملة ، والمراد به ما هو أعم من الوضوء والغسل . وهذه الترجمة لفظ حديث رواه مسلم وغيره من حديث ابن عمر ، وأبو داود وغيره من طريق أبي المليح بن أسامة عن أبيه ، وله طرق كثيرة لكن ليس فيها شيء على شرط البخاري ، فلهذا اقتصر على ذكره في الترجمة وأورد في الباب ما يقوم مقامه .

**قوله (لا تقبل)** كذا في روايتنا بالضم على البناء لما لم يسم فاعله ، وأخرجه المصنف في ترك الحيل عن إسحق بن نصر ، وأبو داود عن أحمد بن حنبل كلاهما عن عبد الرزاق بلفظ « لا يقبل الله » والمراد بالقبول هنا ما يرادف الصحة وهو الإجزاء ، وحقيقة القبول ثمرة وقوع الطاعة مجزئة رافعة لما في الذمة . ولما كان الإتيان بشروطها مظنة الإجزاء الذي القبول ثمرته عبر عنه بالقبول مجازاً ، وأما القبول المنفي في مثل قوله صلى الله عليه وسلم « من أتى عرفاً لم تقبل له صلاة » فهو الحقيقي ، لأنه قد يصح العمل ويتخلف القبول لما منع ، ولهذا كان بعض السلف يقول : لأن تقبل لي صلاة واحدة أحب إلى من جميع الدنيا ، قاله ابن عمر . قال : لأن الله تعالى قال ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ .

**قوله (أحدث)** أي وجد منه الحدث ، والمراد به الخارج من أحد السبيلين ، وإنما فسرهُ أبو هريرة بأخص من ذلك تنبيهاً بالأخف على الأغلب ، ولأنهما قد يقعان في أثناء الصلاة أكثر من غيرهما ، وأما باقي الأحداث المختلف فيها بين العلماء - كمس الذكر ولمس المرأة والتيمم - فليس هو المقصود بالحجامة - فلهذا أبا هريرة كان لا يرى النقض بشيء منها ، وعليه مشى المصنف كما سيأتي في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين . وقيل إن أبا هريرة اقتصر في الجواب على ما ذكر لعلمه أن السائل كان يعلم ما عدا ذلك ، وفيه بعد . واستدل بالحديث على بطلان الصلاة بالحدث سواء كان خروجه اختيارياً أم اضطرارياً ، وعلى أن الوضوء لا يجب لكل صلاة لأن القبول انتفى إلى غاية الوضوء ، وما بعدها مخالف لما قبلها فاقضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقاً

**قوله (يتوضأ)** أي بالماء أو ما يقوم مقامه ، وقد روى النسائي بإسناد قوى عن أبي ذر مرفوعاً « الصعيد الطيب وضوء المسلم » فأطلق الشارع على التيمم أنه وضوء لكونه قام مقامه ، ولا يخفى أن المراد بقبول صلاة من كان محدثاً فتوضأ أي مع باقي شروط الصلاة . والله أعلم .

### باب فضل الوضوء ، والغُرُّ المحجلون من آثار الوضوء

[١٣٦]

١٣٥ - حدثنا يحيى بن بكير نا الليث عن خالد عن سعيد بن أبي هلال عن نعيم

المجمر قال: رقيت مع أبي هريرة على ظهر المسجد توضأ قال: إني سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ» .

قوله (باب فضل الوضوء ، والغفر المحجلون) كذا في أكثر الروايات بالرفع ، وهو على سبيل الحكاية لما ورد في بعض طرق الحديث « أنتم الغر المحجلون » وهو عند مسلم ، أو الواو استثنائية والغفر المحجلون مبتدأ وخبره محذوف تقديره لم فضل ، أو الخبر قوله « من آثار الوضوء » وفي رواية المستمل « والغفر المحجلين » بالعطف على الوضوء ، أى وفضل الغر المحجلين كما صرح به الأصيلي في روايته .

قوله (عن خالد) هو ابن يزيد الإسكندراني أحد الفقهاء الثقات ، وروايته عن سعيد بن أبي هلال من باب رواية الأقران .

قوله (عن نعيم الجمر) بضم الميم وإسكان الجيم هو ابن عبد الله المدني ، وصف هو وأبوه بذلك لكونهما كانا يبخران مسجد النبي صلى الله عليه وسلم . وزعم بعض العلماء أن وصف عبد الله بذلك حقيقة ووصف ابنه نعيم بذلك مجاز ، وفيه نظر فقد جزم إبراهيم الحربي بأن نعيماً كان يباشر ذلك . ورجال هذا الإسناد الستة نصفهم مصريون ، وهم الليث وشيخه والراوى عنه ، والنصف الآخر مديون .

قوله (رقيت) بفتح الراء وكسر القاف أى صعدت .

قوله (فتوضاً) كذا لجمهور الرواة ، وللكشميني يوماً بدل قوله فتوضاً وهو تصحيف ، وقد رواه الإسماعيلي وغيره من الوجه الذى أخرجه منه البخارى بلفظ « توضاً » وزاد الإسماعيلي فيه « فغسل وجهه ويديه فرفع في عضديه ، وغسل رجله فرفع في ساقه » وكذا لمسلم من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد ابن أبي هلال نحوه ، ومن طريق عمارة بن غزية عن نعيم وزاد في هذه : أن أبا هريرة قال « هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ » فأفاد رفعه ، وفيه رد على من زعم أن ذلك من رأى أبى هريرة ، بل من روايته ورأيه معاً .

قوله (أمتي) أى أمة الإجابة وهم المسلمون ، وقد تطلق أمة محمد ويراد بها أمة الدعوة وليست مرادة هنا

قوله (يدعون) بضم أوله أى ينادون أو يسمون .

قوله (غراً) بضم المعجمة وتشديد الراء جمع أغر أى ذو غرة ، وأصل الغرة لمعة بيضاء تكون في جبهة الفرس ، ثم استعملت في الجمال والشهرة وطيب الذكر ، والمراد بها هنا أنور الكائن في وجوه أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وغراً منصوب على المفعولية ليدعون أو على الحال ، أى أنهم إذا دعوا على رموس الأشهاد نودوا بهذا الوصف وكانوا على هذه الصفة .

قوله (محجلين) بالمهمله والجيم من التحجيل وهو بياض يكون في ثلاث قوائم من قوائم الفرس ، وأصله من الحجل بكسر المهملة وهو الخللخال ، والمراد به هنا أيضاً النور . واستدل الحلبي بهذا الحديث على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة ، وفيه نظر لأنه ثبت عند المصنف في قصة سارة رضى الله عنها مع الملك الذى أعطاها هاجر أن سارة لما هم الملك بالدنو منها قامت تتوضأ وتصلى ، وفي قصة جريج الراهب أيضاً أنه قام فتوضأ وصلّى ثم كلم الغلام ، فالظاهر أن الذى اختصت به هذه الأمة هو الغرة والتحجيل لا أصل الوضوء ، وقد صرح بذلك في رواية لمسلم عن أبى هريرة أيضاً مرفوعاً . قال « سيما ليست لأحد

غيركم». وله من حديث حذيفة نحوه. و «سيما» بكسر المهملة وإسكان الياء الأخيرة أى علامة. وقد اعترض بعضهم على الحلبي بحديث «هذا وضوئى ووضوء الأنبياء قبلى» وهو حديث ضعيف كما تقدم لا يصح الاحتجاج به لضعفه واحتمال أن يكون الضوء من خصائص الأنبياء دون أمهم إلا هذه الأمة.

قوله (من آثار الضوء) بضم الواو، ويجوز فتحها على أنه الماء قاله ابن دقيق العيد.

قوله (فن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل) أى فليطل الغرة والتحجيل. واقتصر على إحداهما لدلالاتها على الأخرى نحو (سراييل تقيكم الحر) واقتصر على ذكر الغرة وهى مؤنثة دون التحجيل وهو مذكر لأن محل الغرة أشرف أعضاء الضوء، وأول ما يقع عليه النظر من الإنسان. على أن فى رواية مسلم من طريق عمارة بن غزية ذكر الأمرين، ولفظه «فليطل غرته وتحجيلة» وقال ابن بطال: كنى أبو هريرة بالغرة عن التحجيل لأن الوجه لا سبيل إلى الزيادة فى غسله، وفيما قال نظر لأنه يستلزم قلب اللغة، وما نفاه ممنوع لأن الإطالة ممكنة فى الوجه بأن يغسل إلى صفحة العنق مثلاً. ونقل الرافعى عن بعضهم أن الغرة تطلق على كل من الغرة والتحجيل. ثم إن ظاهره أنه بقية الحديث، لكن رواه أحمد من طريق فليح عن نعيم وفى آخره: قال نعيم لا أدرى قوله من استطاع... إلخ من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول أبى هريرة، ولم أر هذه الجملة فى رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا ممن رواه عن أبى هريرة غير رواية نعيم هذه والله أعلم. واختلف العلماء فى القدر المستحب من التطويل فى التحجيل فقليل: إلى المنكب والركبة، وقد ثبت عن أبى هريرة رواية ورأياً. وعن ابن عمر من فعله أخرجه ابن أبى شيبة، وأبو عبيد بإسناد حسن، وقيل المستحب الزيادة إلى نصف العضد والساق، وقيل إلى فوق ذلك. وقال ابن بطال وطائفة من المالكية: لا تستحب الزيادة على الكعب والمرفق لقوله صلى الله عليه وسلم «من زاد على هذا فقد أساء وظلم» وكلامهم معترض من وجوه، ورواية مسلم صريحة فى الاستحباب فلا تعارض بالاحتمال. وأما دعواهم اتفاق العلماء على خلاف مذهب أبى هريرة فى ذلك فهى مردودة بما نقلناه عن ابن عمر، وقد صرح باستحبابه جماعة من السلف وأكثر الشافعية والحنفية. وأما تأويلهم الإطالة المطلوبة بالمداومة على الضوء فمعترض بأن الراوى أدرى بمعنى ما روى، كيف وقد صرح برفعه إلى الشارع صلى الله عليه وسلم. وفى الحديث معنى ما ترجم له من فضل الضوء، لأن الفضل الحاصل بالغرة والتحجيل من آثار الزيادة على الواجب، فكيف الظن بالواجب؟ وقد وردت فيه أحاديث صحيحة صريحة أخرجه مسلم وغيره، وفيه جواز الضوء على ظهر المسجد لكن إذا لم يحصل منه أذى للمسجد أو لمن فيه. والله أعلم.

ب

لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن

١٣٦- حدثنا عليُّ بنُ سفيانُ بنُ الزهريُّ عن سَعِيدِ بنِ المسيَّبِ وعن عُبَادِ بنِ تميمٍ عن عمِّه أَنَّهُ شَكَاهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الرَّجُلَ الَّذِي يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ،

فقال: « لا يَنْفَتِلُ -أو لا ينصرف- حَتَّى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» .

[الحديث ١٣٧ - طرفاه في: ١٧٧، ٢٠٥٦] .

قوله ( باب ) بالتونين ( لا يتوضأ ) بفتح أوله على البناء للفاعل .

قوله ( من الشك ) أى بسبب الشك .

قوله ( حدثنا على ) هو ابن عبد الله المدينى وسفيان هو ابن عيينة .

قوله ( وعن عباد ) هو معطوف على قوله عن سعيد بن المسيب ، وسقطت الواو من رواية كريمة غلطاً لأن سعيداً لا رواية له عن عباد أصلاً ، ثم إن شيخ سعيد فيه يحتمل أن يكون عم عباد كأنه قال كلاهما عن عمه أى عم الثانى وهو عباد ، ويحتمل أن يكون محدوفاً ويكون من مراسيل ابن المسيب ، وعلى الأول جرى صاحب الأطراف . ويؤيد الثانى رواية معمر لهذا الحديث عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبى سعيد الخدرى أخرجه ابن ماجه ورواته ثقات لكن سئل أحمد عنه فقال إنه منكر .

قوله ( عن عمه ) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازنى الأنصارى ، سماه مسلم وغيره فى روايتهم لهذا الحديث من طريق ابن عيينة ، واختلف هل هو عم عباد لأبيه أو لأمه .

قوله ( أنه شكاً ) كذا فى روايتنا شكاً بألف ومقتضاه أن الراوى هو الشاكى ، وصرح بذلك ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن سفيان ولفظه عن عمه عبد الله بن زيد قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل . ووقع فى بعض الروايات « شكى » بضم أوله على البناء للمفعول ، وعلى هذا فالفاء فى أنه ضمير الشأن . ووقع فى مسلم « شكى » بالضم أيضاً كما ضبطه النووى . وقال : لم يسم الشاكى ، قال : وجاء فى رواية البخارى أنه الراوى . قال : ولا ينبغي أن يتوهم من هذا أن « شكى » بالفتح أى فى رواية مسلم ، وإنما نهبت على هذا لأن بعض الناس قال إنه لم يظهر له كلام النووى .

قوله ( الرجل ) بالضم على الحكاية . وهو وما بعده فى موضع النصب .

قوله ( يخيل ) بضم أوله وفتح المعجمة وتشديد الياء الأخيرة المفتوحة ، وأصله من الخيال ، والمعنى يظن ، والظن هنا أعم من تساوى الاحتمالين أو ترجيح أحدهما على ما هو أصل اللغة من أن الظن خلاف اليقين .

قوله ( يجد الشيء ) أى الحدث خارجاً منه ، وصرح به الإسماعيلى ولفظه « يخيل إليه فى صلاته أنه يخرج منه شيء » وفيه العدول عن ذكر الشيء المستقندر بخاص اسمه إلا للضرورة .

قوله ( فى الصلاة ) تمسك بعض المالكية بظاهره فخصوا الحكم بمن كان داخل الصلاة ، وأوجبوا الوضوء على من كان خارجها ، وفرقوا بالنهى عن إبطال العبادة ، والنهى عن إبطال العبادة متوقف على صحتها ، فلا معنى للتفريق بذلك ، لأن هذا التخيل إن كان ناتجاً خارج الصلاة فينبغى أن يكون كذلك فيها كبقية النواقض .

قوله ( لا ينفتل ) بالجزم على النهى ، ويجوز الرفع على أن « لا » نافية .

قوله (أو لا ينصرف) هو شك من الراوى ، وكأنه من على ، لأن الرواة غيره روه عن سفيان بلفظ لا ينصرف من غير شك .

قوله ( صوتاً ) أى من مخرجه .

قوله (أو يجد) أو للتنويع وعبر بالوجدان دون الشم ليشمل ما لو لمس المحل ثم شم يده ، ولا حجة فيه لمن استدل على أن لمس الدبر لا ينقض لأن الصورة تحمل على لمس ما قاربه لا عينه . ودل حديث الباب على صحة الصلاة ما لم يتيقن الحدث ، وليس المراد تخصيص هذين الأمرين باليقين ، لأن المعنى إذا كان أوسع من اللفظ كان الحكم للمعنى قاله الخطابى . وقال النووى : هذا الحديث أصل فى حكم بقاء الأشياء على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ، ولا يضر الشك الطارئ عليها . وأخذ بهذا الحديث جمهور العلماء . وروى عن مالك النقض مطلقاً ، وروى عنه النقض خارج الصلاة دون داخلها ، وروى هذا التفصيل عن الحسن البصرى ، والأول مشهور مذهب مالك قاله القرطبى ، وهو رواية ابن القاسم عنه . وروى ابن نافع عنه لا وضوء عليه مطلقاً كقول الجمهور ، وروى ابن وهب عنه : أحب إلى أن يتوضأ . ورواية التفصيل لم تثبت عنه وإنما هى لأصحابه ، وحمل بعضهم الحديث على من كان به وسواس ، وتمسك بأن الشكوى لا تكون إلا عن علة ، وأجيب بما دل على التعميم ، وهو حديث أبى هريرة عند مسلم ولفظه « إذا وجد أحدكم فى بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » وقوله فلا يخرجن من المسجد أى من الصلاة ، وصرح بذلك أبو داود فى روايته . وقال العراقى : ما ذهب إليه مالك راجح ، لأنه احتياط للصلاة وهى مقصد ، وألغى الشك فى السبب المبرئ ، وغيره احتياط للطهارة وهى وسيلة وألغى الشك فى الحدث الناقض لها ، والاحتياط للمقاصد أولى من الاحتياط للوسائل . وجوابه أن ذلك من حيث النظر قوى ، لكنه مغاير لدلول الحديث لأنه أمر بعدم الانصراف إلى أن يتحقق . وقال الخطابى : يستدل به لمن أوجب الحد على من وجد منه ريح الخمر لأنه اعتبر وجدان الريح ورتب عليه الحكم ويمكن الفرق بأن الحدود تدرأ بالشبهة والشبهة هنا قائمة ، بخلاف الأول فإنه متحقق .

### بالتخفيف في الوضوء

١٣٧ - حدثنا علي بن عبد الله نا سفيان عن عمرو أخبرني كريب عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه نام حتى نفخ، ثم صلى - وربما قال اضطجع حتى نفخ - ثم قام فصلى - ثم حدثنا به سفيان مرة بعد مرة عن عمرو عن كريب عن ابن عباس قال : بت عند خالتي ميمونة ليلة ، فقام النبي صلى الله عليه من الليل ، فلما كان من بعض الليل قام رسول الله صلى الله عليه فتوضأ من شئ معلق وضوءاً خفيفاً - يخففه عمرو ويقلله - وقام يصلي ، فتوضأت نحواً مما توضأ ، ثم جئت فقممت عن يساره - وربما قال سفيان : عن شماله - فحوّلني فجعلني عن يمينه . ثم صلى ما شاء الله ، ثم اضطجع فنام حتى نفخ ، ثم أتاه المنادي فأذنه بالصلاة ، فقام معه إلى

[١٣٨]

الصلاة، فصلّى ولم يتوضأ. قلنا لعمرؤ: إِنَّ نَاساً يَقُولُونَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ تَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ، قَالَ عَمْرُو سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ: رَأَى الْأَنْبِيَاءَ وَحْيًى. ثُمَّ قَرَأَ ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾.

قوله (باب التخفيف في الوضوء) أى جواز التخفيف .

قوله (سفيان) هو ابن عيينة ، وعمرو هو ابن دينار المكي لا البصري ، وكريب بالتصغير من الأسماء المفردة في الصحيحين . والإسناد مكيون ، سوى على وقد أقام بها مدة . وفيه رواية تابعي عن تابعي : عمرو عن كريب .

قوله (وربما قال اضطجع) أى كان سفيان يقول تارة نام وتارة اضطجع ، وليس مترادفين بل بينهما عموم وخصوص من وجه ، لكنه لم يرد إقامة أحدهما مقام الآخر ، بل كان إذا روى الحديث مطولاً قال اضطجع فنام كما سيأتي ، وإذا اختصره قال نام أى مضطجعا أو اضطجع أى نائماً .

قوله (ثم حدثنا) يعنى أن سفيان كان يحدثهم به مختصراً ثم صار يحدثهم به مطولاً .

قوله (ليلة فقام) كذا للأكثر ، ولابن السكن « فنام » بالنون بدل القاف وصوبها القاضي عياض لأجل قوله بعد ذلك « فلما كان في بعض الليل قام » . انتهى . ولا ينبغي الجزم بخطها لأن توجيهها ظاهر وهو أن الفاء في قوله « فلما » تفصيلية ، فالجملة الثانية وإن كان مضمونها مضمون الأولى لكن المغايرة بينهما بالإجمال والتفصيل .

قوله (فلما كان) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (في بعض الليل) وللكشميني « من » بدل في ، فيحتمل أن تكون بمعناها ويحتمل أن تكون زائدة وكان تامة ، أى فلما حصل بعض الليل .

قوله (شن) بفتح المعجمة وتشديد النون أى القربة العتيقة .

قوله (معلق) ذكر على إرادة الجلد أو الوعاء ، وقد أخرجه بعد أبواب بلفظ معلقة .

قوله (يخففه عمرو ويقلله) أى يصفه بالتخفيف والتقليل ، وقال ابن المنير : يخففه أى لا يكثر الدلك ، ويقلله أى لا يزيد على مرة مرة . قال : وفيه دليل على إيجاب الدلك ، لأنه لو كان يمكن اختصاره لاختصره ، لكنه لم يختصره . انتهى . وهى دعوى مردودة ، فإنه ليس في الخبر ما يقتضى الدلك ، بل الاقتصار على سيلان الماء على العضو أخف من قليل الدلك .

قوله (نحواً ما توضأ) قال الكرمانى : لم يقل مثلاً لأن حقيقة مماثلته صلى الله عليه وسلم لا يقدر عليها غيره . انتهى . وقد ثبت في هذا الحديث كما سيأتي بعد أبواب « فتت فصنعت مثل ما صنع » ولا يلزم من إطلاق المثلية المساواة من كل جهة .

قوله (فأذنه) بالمد أى أعلمه ، وللمستملى فتأذاه .

قوله (فصلى ولم يتوضأ) فيه دليل على أن النوم ليس حدثاً بل مظنة الحدث لأنه صلى الله عليه وسلم

كان تنام عينه ولا ينام قلبه فلو أحدث لعلم بذلك ، ولهذا كان ربما توضعاً إذا قام من النوم وربما لم يتوضأ ، قال الخطابي : وإنما منع قلبه النوم ليعي الوحى الذى يأتيه فى منامه .

**قوله ( قلنا ) القائل سفيان ، والحديث المذكور صحيح كما سيأتى من وجه آخر ، وعبيد بن عمير من كبار التابعين ، ولأبيه عمير بن قتادة صحبة . وقوله « رؤيا الأنبياء وحى » رواه مسلم مرفوعاً ، وسيأتى فى التوحيد من رواية شريك عن أنس . ووجه الاستدلال بما تلاه من جهة أن الرؤيا لو لم تكن وحياً لما جاز لإبراهيم عليه السلام الإقدام على ذبح ولده . وأغرب الداودى الشارح فقال : قول عبيد بن عمير لا تعلق له بهذا الباب . وهذا إلزام منه للبخارى بأن لا يذكر من الحديث إلا ما يتعلق بالترجمة فقط ، ولم يشترط ذلك أحد . وإن أراد أنه لا يتعلق بحديث الباب أصلاً فممنوع والله أعلم . وسيأتى بقية مباحث هذا الحديث فى كتاب الوتر من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى .**

**ب) إسباغ الوضوء . وقال ابن عمر : إسباغ الوضوء : الإنقاء**

١٣٨ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن موسى بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد أنه سمعه يقول : دفع رسول الله صلى الله عليه من عرفته حتى إذا كان بالشعب نزل فبال ، ثم توضأ ولم يسبغ الوضوء . فقلت : الصلاة يا رسول الله . قال : الصلاة أمامك . فركب . فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ، ثم أناخ كل إنسان بعيره فى منزله ، ثم أقيمت العشاء فصلى ، ولم يصل بينهما .

[الحديث ١٣٩ - أطرافه فى : ١٨١ ، ١٦٦٧ ، ١٦٦٩ ، ١٦٧٢ .]

**قوله ( باب إسباغ الوضوء ) الإسباغ فى اللغة الإتمام ، ومنه درع ساين .**

**قوله ( وقال ابن عمر )** هذا التعليق وصله عبد الرزاق فى مصنفه بإسناد صحيح ، وهو من تفسير الشئى بلازمه ، إذ الإتمام يستلزم الإنقاء عادة ، وقد روى ابن المنذر بإسناد صحيح أن ابن عمر كان يغسل رجله فى الوضوء سبع مرات ، وكأنه بالغ فيهما دون غيرهما لأنهما محل الأوساخ غالباً لاعتبادهم المائى حفاة والله أعلم **قوله ( حدثنا عبد الله بن مسلمة )** هو القعنبى ، والحديث فى الموطأ ، والإسناد كله مدنيون ، وفيه رواية تابعى عن تابعى : موسى عن كريب ، وأسامة بن زيد أى ابن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم له ولأبيه وجده صحبة . وسيأتى مناقبه فى مكانها إن شاء الله تعالى .

**قوله ( دفع من عرفته ) أى أفاض .**

**قوله ( بالشعب )** بكسر الشين المعجمة هو الطريق فى الجبل ، واللام فيه للعهد .

**قوله ( ولم يسبغ الوضوء )** أى خففه ، ويأتى فيه ما تقدم فى توجيه الحديث الماضى .

**قوله ( فقلت الصلاة )** هو بالنصب على الإغراء ، أو على الحذف ، والتقدير أتريد الصلاة ؟ ويؤيده

قوله فى رواية تاتى « فقلت أتصلى يا رسول الله » ويجوز الرفع ، والتقدير حانت الصلاة .



قوله ( قال الصلاة ) هو بالرفع على الابتداء ، وأمامك بفتح الهزرة خبره . وفيه دليل على مشروعية الوضوء للدوام على الطهارة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يصل بذلك الوضوء شيئاً ، وأما من زعم أن المراد بالوضوء هنا الاستنجاء فباطل ، لقوله في الرواية الأخرى « فجعلت أصب عليه وهو يتوضأ » ، ولقوله هنا « ولم يسبغ الوضوء » .

قوله ( نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء ) فيه دليل على مشروعية إعادة الوضوء من غير أن يفصل بينهما بصلاة ، قاله الخطابي ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون أحدث .

( فائدة ) : الماء الذي توضأ به صلى الله عليه وسلم ليثبت كان من ماء زمزم ، أخرجه عبد الله بن أحمد ابن حنبل في زيادات مسند أبيه بإسناد حسن من حديث علي بن أبي طالب ، فيستفاد منه الرد على من منع استعمال ماء زمزم لغير الشرب . وسيأتي بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الحج إن شاء الله تعالى .

### باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة

[١٤٠] ١٣٩- حدثنا محمد بن عبد الرحيم قال أنا أبو سلمة الخزاعي منصور بن سلمة قال : أنا ابن بلال - يعني سليمان - عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أنه توضأ فغسل وجهه ، ثم أخذ غرفة من ماء فتمضمض بها واستنشق ، ثم أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى فغسل بها وجهه ، ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى ، ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليسرى ، ثم مسح برأسه ، ثم أخذ غرفة من ماء فرش على رجله اليمنى حتى غسلها ، ثم أخذ غرفة أخرى فغسل بها - يعني رجله اليسرى - ثم قال : هكذا رأيت النبي صلى الله عليه يتوضأ .

قوله ( باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة ) مراده بهذا التنبيه على عدم اشتراط الاغتراف باليدين جميعاً ، والإشارة إلى تضعيف الحديث الذي فيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسل وجهه يمينه . وجمع الحليمي بينهما بأن هذا حيث كان يتوضأ من إناء يصب منه ييساره على يمينه ، والآخر حيث كان يغترف ، لكن سياق الحديث يأباه ، لأن فيه أنه بعد أن تناول الماء بإحدى يديه أضافه إلى الأخرى وغسل بهما قوله ( حدثنا محمد بن عبد الرحيم ) هو أبو يحيى المعروف بصاعقة ، وكان أحد الحفاظ ، وهو من صفار شيوخ البخاري من حيث الإسناد ، وشيخه منصور كان أحد الحفاظ أيضاً ، وقد أدركه البخاري لكنه لم يلقه . وفي الإسناد رواية تابعي عن تابعي : زيد عن عطاء .

قوله ( أنه توضأ ) زاد أبو داود في أوله من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم « أتحبون أن أريكم كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ؟ فدعا بإناء فيه ماء » . وللنسائي من طريق محمد بن عجلان عن زيد في أول الحديث « توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فغرف غرفة » .

قوله ( فغسل وجهه ) الفاء تفصيلية لأنها داخلية بين المجل والمفصل .

قوله ( أخذ غرفة ) وهو بيان الغسل وظاهره أن المضمضة والاستنشاق من جملة غسل الوجه ، لكن المراد بالوجه أولاً ما هو أعم من المفروض والمستنون ، بدليل أنه أعاد ذكره ثانياً بعد ذكر المضمضة والاستنشاق بغرفة مستقلة ، وفيه دليل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة ، وغسل الوجه باليدين جميعاً إذا كان بغرفة واحدة لأن اليد الواحدة قد لا تستوعبه .

قوله ( أضافها ) بيان لقوله فجعل بها هكذا .

قوله ( فغسل بها ) أى بالغرفة . وللأصيل وكريمة « فغسل بهما » أى باليدين .

قوله ( ثم مسح برأسه ) لم يذكر لها غرفة مستقلة ، فقد يتمسك به من يقول بطهورية الماء المستعمل ، لكن في رواية أبى داود « ثم قبض قبضة من الماء ، ثم نفخ يده ، ثم مسح رأسه » زاد التساقط من طريق عبد العزيز الدراوردي عن زيد « وأذنيه مرة واحدة » ومن طريق ابن عجلان « باطنهما بالسباحين وظهرهما بإبهاميه » وزاد ابن خزيمة من هذا الوجه « وأدخل إصبعيه فيهما » .

قوله ( فرش ) أى سكب الماء قليلاً قليلاً إلى أن صدق عليه مسمى الغسل .

قوله ( حتى غسلها ) صريح في أنه لم يكتف بالرش ، وأما ما وقع عند أبى داود والحاكم « فرش على رجله اليمنى وفيها النعل ، ثم مسحها بيديه يد فوق القدم ويد تحت النعل » فالمراد بالمسح تسييل الماء حتى يستوعب العضو ، وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ في النعل كما سيأتي عند المصنف من حديث ابن عمر ، وأما قوله « تحت النعل » فلأن لم يحمل على التجوز عن القدم وإلا فهي رواية شاذة وراويها هشام ابن سعد لا يحتاج بما تفرد به فكيف إذا خالف .

قوله ( فغسل بها رجله يعنى اليسرى ) قائل « يعنى » هو زيد بن أسلم أو من دونه ، واستدل ابن بطلان بهذا الحديث على أن الماء المستعمل طهور ، لأن العضو إذا غسل مرة واحدة فإن الماء الذى يبقى في اليد منها يلقى ماء العضو الذى يليه . وأيضاً فالغرفة تلاقى أول جزء من أجزاء كل عضو فيصير مستعملاً بالنسبة إليه . وأجيب بأن الماء ما دام متصل باليد مثلاً لا يسمى مستعملاً حتى ينفصل ، وفي الجواب بحث .

( تنبيه ) : ذكر ابن التين أنه رواه بلفظ « فعل بها رجله » بالعين المهملة واللام المشددة ، قال : فلعله جعل الرجلين بمنزلة العضو الواحد فعد الغسلة الثانية تكريراً لأن العمل هو الشرب الثاني . انتهى . وهو تكلف ظاهر ، والحق أنها تصحيف .

بسم التسمية على كل حال ، وعند الوقاع

١٤٠ - حدثنا علي بن عبد الله نا جرير عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس يبلغ به النبي صلى الله عليه قال : « لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال : بسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان ، وجنب الشيطان ما رزقنا ، فقضى بينهما ولد لم يضره » .

[١٤١]

**قوله (باب التسمية على كل حال وعند الوقاع )** أى الجماع ، وعطفه عليه من عطف الخاص على العام للاهتمام به ، وليس العموم ظاهراً من الحديث الذى أورده ، لكن يستفاد من باب الأولى لأنه إذا شرع فى حالة الجماع وهى مما أمر فيه بالصمت فغيره أولى . وفيه إشارة إلى تضعيف ما ورد من كراهة ذكر الله فى حالين الخلاء والوقاع ، لكن على تقدير صحته لا ينافى حديث الباب لأنه يحمل على حال إرادة الجماع كما سيأتى فى الطريق الأخرى . ويقتد ما أطلقه المصنف ما رواه ابن أبى شيبه من طريق علقمة عن ابن مسعود « وكان إذا غشى أهله فأنزل قال : اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقتنى نصيباً » .

**قوله ( جريو )** هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتمر من صغار التابعين ، وفى الإسناد ثلاثة من التابعين .

**قوله ( فقص بينهم )** كذا للمستمل والحموي ، وللباقين « بينهما » وهو أضوب ، ويحمل الأول على أن أقل الجمع اثنان ، وسيأتى مباحث هذا الحديث فى كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . وأفاد الكرمانى أنه رأى فى نسخة قرئت على الفربرى قيل لأبى عبد الله يعنى المصنف : من لا يحسن العربية يقولها بالفارسية ؟ قال نعم .

### ب ما يقول عند الخلاء

١٤١ - حدثنا آدم نا شعبة عن عبد العزيز بن صهيب سمعت أنساً يقول : كان النبي صلى الله عليه إذا دخل الخلاء قال : « اللهم إني أعوذ بك من الخُبثِ والخبائثِ » . [١٤٢]

تابعه ابن عرعر عن شعبة . وقال غندر عن شعبة : « إذا أتى الخلاء » . وقال موسى عن حماد : « إذا دخل » . وقال سعيد بن زيد : نا عبد العزيز : « إذا أراد أن يدخل » .

[الحديث ١٤٢ - طرفه فى : ٦٣٢٢] .

**قوله (باب ما يقول عند الخلاء)** أى عند إرادة الدخول فى الخلاء إن كان معداً لذلك وإلا فلا تقدير . **(تفنيه )** : أشكل إدخال هذا الباب والأبواب التى بعده إلى باب الوضوء مرة مرة ، لأنه شرع فى أبواب الوضوء فذكر منها فرضه وشرطه وفضيلته وجواز تخفيفه واستحباب إسباغه ثم غسل الوجه ثم التسمية ولا أثر لتأخيرها عن غسل الوجه لأن محلها مقارنة أول جزء منه ، فتقديمها فى الذكر عنه وتأخيرها سواء ، لكن ذكر بعدها القول عند الخلاء ، واستمر فى ذكر ما يتعلق بالاستنجاء ، ثم رجع فذكر الوضوء مرة مرة . وقد خفى وجه المناسبة على الكرمانى فاستروح قائلاً : ما وجه الترتيب بين هذه الأبواب مع أن التسمية إنما هى قبل غسل الوجه لا بعده ، ثم توسيط أبواب الخلاء بين أبواب الوضوء ؟ وأجاب بقوله : قلت البخارى لا يراعى حسن الترتيب ، وجملة قصده إنما هو فى نقل الحديث وما يتعلق بصحيحه لا غير . انتهى . وقد أبطل هذا الجواب فى كتاب التفسير فقال لما ناقش البخارى فى أشياء ذكرها من تفسير بعض الألفاظ بما معناه : لو ترك البخارى هذا لكان أولى ، لأنه ليس من موضوع كتابه ، وكذلك قال فى مواضع أخر إذا لم يظهر له

توجيه ما يقوله البخارى ، مع أن البخارى فى جميع ما يورده من تفسير الغريب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن كأبى عبيدة والنضر بن شميل والفراء وغيرهم ، وأما المباحث الفقهية فغالبها مستمدة له من الشافعى وأبى عبيد وأمثالهما ، وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرايسى وابن كلاب ونحوهما . والعجب من دعوى الكرماني أنه لا يقصد تحسين الترتيب بين الأبواب ، مع أنه لا يعرف لأحد من المصنفين على الأبواب من اعتنى بذلك غيره ، حتى قال جمع من الأئمة : فقه البخارى فى تراجمه . وقد أبديت فى هذا الشرح من محاسنه وتدقيقه فى ذلك ما لا يخفاء به ، وقد أمنت النظر فى هذا الموضوع فوجدته فى بادئ رأى يظن الناظر فيه أنه لم يعتن بترتيبه كما قال الكرماني ، لكنه اعتنى بترتيب كتاب الصلاة اعتناء تاماً كما سأذكره هناك ، وقد يتلمح أنه ذكر أولاً فرض الوضوء كما ذكرت ، وأنه شرط لصحة الصلاة ، ثم فضله وأنه لا يجب إلا مع التيقن ، وأن الزيادة فيه على إقبال الماء إلى العضو ليس بشرط ، وأن ما زاد على ذلك من الإسباغ فضل . ومن ذلك الاكتفاء فى غسل بعض الأعضاء بغرفة واحدة ، وأن التسمية مع أوله مشروعة كما يشرع الذكر عند دخول الخلاء ، فاستطرد من هنا لآداب الاستنجاء وشرائطه ، ثم رجع لبيان أن واجب الوضوء المرة الواحدة وأن الثنتين والثلاث سنة ، ثم ذكر سنة الاستئثار لإشارة إلى الابتداء بتنظيف البواطن قبل الظواهر ، وورد الأمر بالاستجمار وترأى فى حديث الاستئثار فترجم به لأنه من جملة التنظيف ، ثم رجع إلى حكم التخفيف فترجم بغسل القدمين لا بمسح الخفين لإشارة إلى أن التخفيف لا يكفى فيه المسح دون مسمى الغسل . ثم رجع إلى المضمضة لأنها أخت الاستنشاق ، ثم استدرك بغسل العينين لثلاث يظن أنهما لا يدخلان فى مسمى القدم ، وذكر غسل الرجلين فى النعلين رداً على من قصر فى سياق الحديث المذكور فاقصر على النعلين على ما سألينه . ثم ذكر فضل الابتداء باليمين ، ومتى يجب طلب الماء للوضوء . ثم ذكر حكم الماء الذى يستعمل وما يوجب الوضوء . ثم ذكر الاستعانة فى الوضوء . ثم ما يمتنع على من كان على غير وضوء ، واستمر على ذلك إذا ذكر شيئاً من أعضاء الوضوء استطرد منه إلى ماله به تعلق لمن يعمن التأمل ، إلى أن أكل كتاب الوضوء على ذلك . وسلك فى ترتيب الصلاة أسهل من هذا المسلك فأورد أبوابها ظاهرة التناسب فى الترتيب ، فكانه تفنن فى ذلك ، والله أعلم .

قوله ( الخبث ) بضم المعجمة والموحدة كذا فى الرواية ، وقال الخطابى : إنه لا يجوز غيره ، وتعقب بأنه يجوز إسكان الموحدة كما فى نظائره مما جاء على هذا الوجه ككتب وكتب . قال النووى : وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا ساكنة منهم أبو عبيدة ، إلا أن يقال إن ترك التخفيف أولى لثلاث يشبهه بالمصدر . والخبث جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة ، يريد ذكران الشياطين وإناتهم قاله الخطابى وابن حبان وغيرهما ، ووقع فى نسخة ابن عساكر : قال أبو عبد الله - يعنى البخارى - ويقال الخبث أى بإسكان الموحدة ، فإن كانت مخففة عن الحركة فقد تقدم توجيهه ، وإن كانت بمعنى المفرد فعناه كما قال ابن الأعرابى : المكروه ، قال فإن كان من الكلام فهو الشتم ، وإن كان من الملل فهو الكفر ، وإن كان من الطعام فهو الحرام ، وإن كان من الشراب فهو الضار ، وعلى هذا فالمراد بالخبائث المعاصى أو مطلق الأفعال المذمومة ليحصل التناسب ، ولهذا وقع فى رواية الترمذى وغيره « أعوذ بالله من الخبث والخبث » أو « الخبث والخبائث » هكذا على الشك ، الأول بالإسكان مع الأفراد ، والثانى بالتحريك مع الجمع ، أى من الشئ المكروه

ومن الشيء المذموم ، أو من ذكر أن الشياطين وإناتهم . وكان صلى الله عليه وسلم يستعيز بإظهاراً للعبودية ، ويجهز بها للتعليم . وقد روى العمري هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن المختار عن عبد العزيز بن صهيب بلفظ الأمر قال « إذا دخلتم الخلاء فقولوا : بسم الله ، أعوذ بالله من الخبث والخبائث » وإسناده على شرط مسلم ، وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غير هذه الرواية .

قوله ( تابعه ابن عروة ) اسمه محمد ، وحديثه عند المصنف في الدعوات .

قوله ( وقال غندر ) هذا التعليق وصله البزار في مسنده عن محمد بن بشار بن دار عن غندر بلفظه ، ورواه أحمد بن حنبل عن غندر بلفظ إذا دخل .

قوله ( وقال موسى ) هو ابن إسماعيل التبوذكي .

قوله ( عن حماد ) هو ابن سلمة يعني عن عبد العزيز بن صهيب ، وطريق موسى هذه وصلها البيهقي باللفظ المذكور .

قوله ( وقال سعيد بن زيد ) هو أخو حماد بن زيد ، وروايته هذه وصلها المؤلف في الأدب المفرد قال : حدثنا أبو النعمان حدثنا سعيد بن زيد حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال حدثني أنس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يدخل الخلاء قال : فذكر مثل حديث الباب ، وأفادت هذه الرواية تبين المراد من قوله « إذا دخل الخلاء » أي كان يقول هذا الذكر عند إرادة الدخول لا بعده . والله أعلم . وهذا في الأمكنة المعدة لذلك بقرينة الدخول ، ولهذا قال ابن بطال : رواية « إذا أتى » أعم لشمولها . انتهى . والكلام هنا في مقامين : أحدهما هل يختص هذا الذكر بالأمكنة المعدة لذلك لكونها تحضرها الشياطين كما ورد في حديث زيد بن أرقم في السنن ، أو يشمل حتى لو بال في إناء مثلاً في جانب البيت ؟ الأصح الثاني ما لم يشرع في قضاء الحاجة . المقام الثاني متى يقول ذلك ؟ فنذكره ذكر الله في تلك الحالة يفصل : أما في الأمكنة المعدة لذلك فيقوله قبيل دخولها ، وأما في غيرها فيقول في أول الشروع كتشمير ثيابه مثلاً وهذا مذهب الجمهور ، وقالوا فيمن نسي : يستعيز بقلبه لا بلسانه . ومن يجوز مطلقاً كما نقل عن مالك لا يحتاج إلى تفصيل .

( تلييه ) : سعيد بن زيد الذي أتى بالرواية الميينة صدوق تكلم بعضهم في حفظه ، وليس له في البخاري غير هذا الموضع المعلق ، لكن لم ينفرد بهذا اللفظ ، فقد رواه مسدد عن عبد الوارث عن عبد العزيز مثله ، وأخرجه البيهقي من طريقه وهو على شرط البخاري .

## باب وضع الماء عند الخلاء

[١٤٣] ١٤٢ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا هاشم بن القاسم نا ورقاء عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الخلاء فوضعت له وضوءاً قال : من وضع هذا ؟ فأخبر ، فقال : « اللهم فقهه في الدين » .

قوله (باب وضع الماء عند الخلاء) هو بالمد ، وحقيقته المكان الخالي ، واستعمل في المكان المعد لقضاء الحاجة مجازاً .

قوله (ورقاء) هو ابن عمر .

قوله (عن عبيد الله) بالتصغير (ابن أبي يزيد) مكى ثقة لا يعرف اسم أبيه ، ووقع في رواية الكشميني ابن أبي زائدة وهو غلط .

قوله (فوضعت له وضوءاً) بفتح الواو أى ماء ليتوضأ به ، وقيل يحتمل أن يكون ناوله إياه ليستنجى به ، وفيه نظر .

قوله (فأخبر) تقدم في كتاب العلم أن ميمونة بنت الحارث خالة ابن عباس هي المخبرة بذلك ، قال التيمي : فيه استحباب المكافأة بالدعاء . وقال ابن المنير : مناسبة الدعاء لابن عباس بالتفقه على وضعه الماء من جهة أنه تردد بين ثلاثة أمور : إما أن يدخل إليه بالماء إلى الخلاء ، أو يضعه على الباب ليتناوله من قرب ، أو لا يفعل شيئاً ، فرأى الثاني أوفق ، لأن في الأول تعرضاً للاطلاع ، والثالث يستدعى مشقة في طلب الماء ، والثاني أسهلها ، ففعله يدل على ذكائه ، فناسب أن يدعى له بالتفقه في الدين ليحصل به النفع ، وكذا كان . وقد تقدمت باقي مباحثه في كتاب العلم .

ب) لا تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، إِلَّا عِنْدَ الْبِنَاءِ: جِدَارٍ أَوْ نَحْوِهِ

[١٤٤]

١٤٣- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ نَا الزَّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَلَا يُولُّهَا ظَهْرَهُ، شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا».

[الحديث ١٤٤- طرفه في: ٣٩٤].

قوله (باب لا تستقبل القبلة) في روايتنا بضم المثناة على البناء للمفعول وبرفع القبلة ، وفي غيرها بفتح الباء التحتانية على البناء للفاعل ونصب القبلة ، ولأم تستقبل مضمومة على أن لا نافية ، ويجوز كسرهما على أنها ناهية .

قوله (إلا عند البناء جدار أو نحوه) وللكشميني «أو غيره» أى كالأحجار الكبار والسواري والخشب وغيرها من السواتر . قال الإسماعيلي : ليس في حديث الباب دلالة على الاستثناء المذكور . وأجيب بثلاثة أجوبة : أحدها أنه تمسك بحقيقة الغائط لأنه المكان المظمن من الأرض في الفضاء ، وهذه حقيقته اللغوية ، وإن كان قد صار يطلق على كل مكان أعد لذلك مجازاً فيختص النهى به ، إذ الأصل في الإطلاق الحقيقة ، وهذا الجواب للإسماعيلي وهو أقواها . ثانيها أن استقبال القبلة إنما يتحقق في الفضاء ، وأما الجدار والأبنية فإنها إذا استقبلت أضيف إليها الاستقبال عرفاً . قاله ابن المنير ، ويتقوى بأن الأمكنة المعدة ليست صالحة لأن يصلى فيها فلا يكون فيها قبلة بحال ، وتعقب بأنه يلزم منه أن لا تصح صلاة من بينه وبين الكعبة مكان لا يصلح للصلاة ، وهو باطل . ثالثها الاستثناء مستفاد من حديث ابن عمر المذكور في الباب الذي بعده ، لأن حديث

النبي صلى الله عليه وسلم كله كأنه شيء واحد قاله ابن بطال وارتضاه ابن التين وغيره ، لكن مقتضاه أن لا يبقى لتفصيل التراجم معنى ، فإن قيل لم حملتم الغائط على حقيقته ولم تحملوه على ما هو أعم من ذلك ليتناول القضاء والبنیان ، لا سيما والصحابي راوى الحديث قد حمّله على العموم فيهما لأنه قال - كما سيأتى عند المصنف - في باب قبلة أهل المدينة في أوائل الصلاة - فقدما الشام فوجدنا مراحيض بنيت قبّل القبلة فتنحرف ونستغفر ، فالجواب أن أبا أيوب أعمل لفظ الغائط في حقيقته ومجازه وهو المعتمد ، وكأنه لم يبلغه حديث التخصيص ، ولولا أن حديث ابن عمر دل على تخصيص ذلك بالأبنية لقلنا بالتعميم ، لكن العمل بالدليلين أولى من إلغاء أحدهما ، وقد جاء عن جابر فيما رواه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم تأييد ذلك ، ولفظه عند أحمد « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نستدبر القبلة أو نستقبلها بفروجنا إذا هرقنا الماء . قال : ثم رأيت قبل موته بعام يبول مستقبل القبلة » ، والحق أنه ليس بناسخ لحديث النهى خلافاً لمن زعمه ، بل هو محمول على أنه رآه في بناء أو نحوه ، لأن ذلك هو المعهود من حاله صلى الله عليه وسلم لمبالغته في التستر ، ورؤية ابن عمر له كانت عن غير قصد كما سيأتى . فكذا رواية جابر . ودعوى خصوصية ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم لا دليل عليها إذ الخصائص لا تثبت بالاحتمال ، ودل حديث ابن عمر الآتى على جواز استدبار القبلة في الأبنية ، وحديث جابر على جواز استقبالها ، ولولا ذلك لكان حديث أبى أيوب لا يخص من عمومه بحديث ابن عمر إلا جواز الاستدبار فقط ، ولا يقال يلحق به الاستقبال قياساً ، لأنه لا يصح إلحاقه به لكونه فوقه ، وقد تمسك به قوم فقالوا يجوز الاستدبار دون الاستقبال حكى عن أبى حنيفة وأحمد وبالتفريق بين البنیان والصحراء مطلقاً ، قال الجمهور : وهو مذهب مالك والشافعى وإسحق ، وهو أعدل الأقوال لإعماله جميع الأدلة ، ويؤيده من جهة النظر ما تقدم عن ابن المنير أن الاستقبال في البنیان مضاف إلى الجدار عرفاً . وبأن الأمكنة المعدة لذلك مأوى الشياطين فليست صالحة لكونها قبلة ، بخلاف الصحراء فيهما . وقال قوم بالتحريم مطلقاً ، وهو المشهور عن أبى حنيفة وأحمد ، وقال به أبو ثور صاحب الشافعى ، ورجحه من المالكية ابن العربى ، ومن الظاهرية ابن حزم ، وحجتهم أن النهى مقدم على الإباحة ، ولم يصححه حديث جابر الذى أشرنا إليه . وقال قوم بالجواز مطلقاً ، وهو قول عائشة وعروة وربيعة وداود ، واعتلوا بأن الأحاديث تعارضت فليرجع إلى أصل الإباحة . فهذه المذاهب الأربعة مشهورة عن العلماء ، ولم يحك النووى في شرح المذهب غيرها . وفي المسألة ثلاثة مذاهب أخرى : منها جواز الاستدبار في البنیان فقط تمسكاً بظاهر حديث ابن عمر ، وهو قول أبى يوسف . ومنها التحريم مطلقاً حتى في القبلة المنسوخة وهى بيت المقدس ، وهو محكى عن إبراهيم وابن سيرين عملاً بحديث معقل الأسدى « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلتين يبول أو بغائط » رواه أبو داود وغيره ، وهو حديث ضعيف لأن فيه راوياً مجهول الحال . وعلى تقدير صحته فالمراد بذلك أهل المدينة ومن على سمتها ، لأن استقبال بيت المقدس يستلزم استدبارهم الكعبة فالعلة استدبار الكعبة لا استقبال بيت المقدس ، وقد ادعى الخطابى الإجماع على عدم تحريم استقبال بيت المقدس لمن لا يستدبر في استقباله الكعبة ، وفيه نظر لما ذكرناه عن إبراهيم وابن سيرين ، وقد قال به بعض الشافعية أيضاً . حكاه ابن أبى الدم . ومنها أن التحريم مختص بأهل المدينة ومن كان على سمتها ، فأما من كانت قبلته في جهة المشرق أو المغرب فيجوز له الاستقبال والاستدبار مطلقاً لعموم قوله « شرّقوا أو غربوا »

قاله أبو عوانة صاحب المزني ، وعكسه البخاري فاستدل به على أنه ليس في المشرق ولا في المغرب قبله كما سيأتي في باب قبله أهل المدينة من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى .

قوله ( فلا يستقبل ) بكسر اللام لأن « لا » ناهية واللام في القبلة للعهد أى للكعبة .

قوله ( ولا يولها ظهره ) ولمسلم « ولا يستدبرها » وزاد « يبول أو بغائط » والغائط الثاني غير الأول ، أطلق على الخارج من الدبر مجازاً من إطلاق اسم المحل على الحال كراهية لذكره بصريح اسمه ، وحصل من ذلك جناس تام ، والظاهر من قوله « يبول » اختصاص النهى بخروج الخارج من العورة ، ويكون مثاره إكرام القبلة عن المواجهة بالنجاسة ، ويؤيده قوله في حديث جابر « إذا هرقنا الماء » . وقيل مثار النهى كشف العورة ، وعلى هذا فيطرد في كل حالة تكشف فيها العورة كالوطء مثلاً ، وقد نقله ابن شاش المالكي قولاً في مذهبه وكان قائله تمسك برواية في الموطأ « لا تستقبلوا القبلة بفروجكم » ولكنها محمولة على المعنى الأول أى حال قضاء الحاجة جمعاً بين الروایتين والله أعلم . وسيأتي الكلام على قول أبي أيوب « فتنحرف ونستغفر » حيث أورده المصنف في أوائل الصلاة إن شاء الله تعالى .

### باب من تبرز علي لبنتين

[١٤٥]

١٤٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى ابن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول : إن ناساً يقولون : إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس . فقال عبد الله بن عمر : لقد ارتقيت يوماً على ظهر بيت لنا ، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته وقال : لعلك من الذين يصلون على أوراكهم ، فقلت : لا أدري والله .

قال مالك : يعني الذي يصلّي ولا يرتفع عن الأرض ، يسجد وهو لاصق بالأرض .

[الحديث ١٤٥ - أطرافه في : ١٤٨ ، ١٤٩ ، ٣١٠٢ .]

قوله ( باب من تبرز ) بوزن تفعل من البراز بفتح الموحدة وهو الفضاء الواسع ، كنوا به عن الخارج من الدبر كما تقدم في الغائط .

قوله ( على لبنتين ) بفتح اللام وكسر الموحدة وفتح النون تثنية لبنة وهي ما يصنع من الطين أو غيره للبناء قبل أن يحرق .

قوله ( يحيى بن سعيد ) هو الأنصاري المدني التابعي ، وكذا شيخه وشيخه في الأوصاف الثلاثة ، ولكن قيل إن لواسع رؤية فذكر لذلك في الصحابة ، وأبوه حبان هو ابن منقذ بن عمر له ولأبيه صحبة ، وقد تقدم في المقدمة أنه بفتح المهمل وبالموحدة .

قوله ( أنه كان يقول ) أى ابن عمر كما صرح به مسلم في روايته ، وسيأتي لفظه قريباً ، فأما من زعم أن الضمير يعود على واسع فهو وهم منه وليس قوله « فقال ابن عمر » جواباً لواسع ، بل الفاء في قوله « فقال »



سببية ، لأن ابن عمر أورد القول الأول منكراً له ، ثم بين سبب إنكاره بما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان يمكنه أن يقول : فلقد رأيت ... إلخ ، ولكن الراوى عنه - وهو واسع - أراد التأكيد بإعادة قوله « قال عبد الله بن عمر » .

قوله ( إن ناساً ) يشير بذلك إلى من كان يقول بعموم النهى كما سبق ، وهو مروى عن أبى أيوب وأبى هريرة ومعلق الأسدى وغيرهم .

قوله ( إذا قعدت ) ذكر القعود لكونه الغالب وإلا فحال القيام كذلك .

قوله ( على حاجتك ) كنى بهذا عن التبرز ونحوه .

قوله ( لقد ) اللام جواب قسم محذوف .

قوله ( على ظهر بيت لنا ) وفى رواية يزيد الآتية « على ظهر بيتنا » وفى رواية عبيد الله بن عمر الآتية « على ظهر بيت حفصة » أى أخته كما صرح به فى رواية مسلم ، ولابن خزيمة « دخلت على حفصة بنت عمر فصعدت ظهر البيت » . وطريق الجمع أن يقال : إضافته البيت إليه على سبيل المجاز لكونها أخته فله منه سبب ، وحيث أضافه إلى حفصة كان باعتبار أنه البيت الذى أسكنها النبي صلى الله عليه وسلم فيه واستمر فى يدها إلى أن ماتت فورث عنها ، وسيأتى انتزاع المصنف ذلك من هذا الحديث فى كتاب الخمس إن شاء الله تعالى ، وحيث أضافه إلى نفسه كان باعتبار ما آل إليه الحال لأنه ورث حفصة دون إخوته لكونها كانت شقيقته ولم تترك من يحجبه عن الاستيعاب .

قوله ( على لبنتين ) ولابن خزيمة « فأشرفت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على خلائه » وفى رواية له « فرأيت يقضى حاجته محجوباً عليه بلبن » وللحكيم الترمذى بسند صحيح « فرأيت فى كنيف » وهو بفتح الكاف وكسر النون بعدها ياء تحتانية ثم فاء . وانتفى بهذا إيراد من قال ممن يرى الجواز مطلقاً : يحتمل أن يكون رآه فى الفضاء . وكونه رآه على لبنتين لا يدل على البناء لاحتمال أن يكون جلس عليهما ليرتفع بهما عن الأرض ، ويرد هذا الاحتمال أيضاً أن ابن عمر كان يرى المنع من الاستقبال فى الفضاء إلا بسائر كما رواه أبو داود والحاكم بسند لا بأس به ، ولم يقصد ابن عمر الإشراف على النبي صلى الله عليه وسلم فى تلك الحالة وإنما صعد السطح لضرورة له كما فى الرواية الآتية فحانت منه التفاتة كما فى رواية للبيهقى من طريق نافع عن ابن عمر . نعم لما اتفقت له رؤيته فى تلك الحالة عن غير قصد أحب أن لا يخفى ذلك من فائدة فحفظ هذا الحكم الشرعى . وكأنه إنما رآه من جهة ظهره حتى ساغ له تأمل الكيفية المذكورة من غير محذور ، ودل ذلك على شدة حرص الصحابى على تتبع أحوال النبي صلى الله عليه وسلم ليتبعها ، وكذا كان رضى الله عنه .

قوله ( قال ) أى ابن عمر ( لعلك ) ، الخطاب لواسع ، وغلط من زعم أنه مرفوع . وقد فسر مالك المراد بقوله « يصلون على أوراكهم » أى من يلصق بطنه بوركيه إذا سجد ، وهو خلاف هيئة السجود المشروعة وهى التجافى والتجنح كما سيأتى بيانه فى موضعه ، وفى النهاية : وفسر بأنه يفرج ركبته فيصير معتمداً على وركيه . وقد استشكلت مناسبة ذكر ابن عمر لهذا مع المسألة السابقة فقيل : يحتمل أن يكون أراد بذلك أن الذى خاطبه لا يعرف السنة ، إذ لو كان عارفاً بها لعرف الفرق بين الفضاء وغيره ، أو الفرق بين استقبال

الكعبة وبيت المقدس ، وإنما كنى عن لا يعرف السنة بالذى يصلى على وركيه لأن من يفعل ذلك لا يكون إلا جاهلاً بالسنة ، وهذا الجواب للكرمانى ، ولا يخفى ما فيه من التكلف ، وليس في السياق أن واسعاً سأل ابن عمر عن المسألة الأولى حتى ينسبه إلى عدم معرفتها . ثم الحصر الأخير مردود ، لأنه قد يسجد على وركيه من يكون عارفاً بسنن الخلاء ، والذي يظهر في المناسبة ما دل عليه سياق مسلم ، ففى أوله عنده عن واسع قال « كنت أصلى في المسجد فإذا عبد الله بن عمر جالس ، فلما قضيت صلاتى انصرفت إليه من شقى ، فقال عبد الله : يقول الناس » فذكر الحديث ، فكان ابن عمر رأى منه في حال سجوده شيئاً لم يتحققه فسأله عنه بالعبرة المذكورة ، وكأنه بدأ بالقصة الأولى لأنها من روايته المرفوعة المحققة عنده فقدمها على ذلك الأمر المظنون ، ولا يبعد أن يكون قريب العهد بقول من نقل عنهم ما نقل فأحب أن يعرف الحكم لهذا التابعى لينقله عنه ، على أنه لا يمتنع إبداء مناسبة بين هاتين المسألتين بخصوصهما وأن لإحداهما بالأخرى تعلقاً بأن يقال : لعل الذى كان يسجد وهو لاصق بطنه بوركيه كان يظن امتناع استقبال القبلة بفرجه في كل حالة كما قدمنا في الكلام على مثار النهى . وأحوال الصلاة أربعة : قيام وركوع وسجود وقعود ، وانضمام الفرج فيها بين الوركين ممكن إلا إذا جافى في السجود فرأى أن في الإلصاق ضماً للفرج ففعله ابتداءً وتنطعاً ، والسنة بخلاف ذلك ، والتستر بالثياب كاف في ذلك ، كما أن الجدار كاف في كونه حائلاً بين العورة والقبلة إن قلنا إن مثار النهى الاستقبال بالعورة ، فلما حدث ابن عمر التابعى بالحكم الأول أشار له إلى الحكم الثانى منبهاً له على ما ظنه منه في تلك الصلاة التى رآه صلاحها . وأما قول واسع « لا أدري » فدل على أنه لا شعور عنده بشيء مما ظنه به ، ولهذا لم يغلط ابن عمر له في الزجر . والله أعلم .

### باب خروج النساء إلى البراز

١٤٥- حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن أزواج النبي صلى الله عليه كُنَّ يخرجن بالليل إذا تبرزن إلى المناصب - وهو صعيد أفيح - فكان عمر يقول للنبي صلى الله عليه : احجب نساءك . فلم يكن رسول الله صلى الله عليه يفعل . فخرجت سودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه ليلة من الليالي عشاءً ، وكانت امرأة طويلة ، فنادها عمر : ألا قد عرفناك يا سودة . حرصاً على أن ينزل الحجاب . فأنزل الله آية الحجاب . [١٤٦]

[الحديث ١٤٦ - أطرافه في : ١٤٧ ، ٤٧٩٥ ، ٥٢٣٧ ، ٦٢٤٠ .]

قوله ( باب خروج النساء إلى البراز ) أى الفضاء كما تقدم ، وهو بفتح الموحدة ثم راء وبعد الألف زاي . قال الخطابي : أكثر الرواة يقولونه بكسر أوله ، وهو غلط لأن البراز بالكسر هو المباراة في الحرب . قلت : بل هو موجه لأن يطلق بالكسر على نفس الخارج ، قال الجوهرى : البراز المباراة في الحرب ، والبراز أيضاً كناية عن تفل الغذاء وهو الغائط ، والبراز بالفتح الفضاء الواسع .. انتهى . فعلى هذا من فتح

أراد القضاء ، فإن أطلقه على الخارج فهو من إطلاق اسم المحل على الحال كما تقدم مثله في الغائط ، ومن كسر أراد نفس الخارج .

قوله ( حدثنا يحيى بن بكير ) تقدم هذا الإسناد برمته في بدء الوحي ، وفيه تابعيان عروة وابن شهاب ، وقرينان : الليث وعقيل .

قوله ( المناصع ) بالنون وكسر الصاد المهملة بعدها عين مهملة جمع منصع بوزن مقعد وهي أماكن معروفة من ناحية البقيع ، قال الداودي : سميت بذلك لأن الإنسان ينصع فيها أى يخلص . والظاهر أن التفسير مقول عائشة . والأفصح بالحاء المهملة المتسع .

قوله ( احجب ) أى امنعن من الخروج من بيوتهن ، بدليل أن عمر بعد نزول آية الحجاب قال لسودة ما قال كما سيأتى قريباً . ويحتمل أن يكون أراد أولاً الأمر بستر وجوههن ، فلما وقع الأمر بوفق ما أراد أحب أيضاً أن يحجب أشخاصهن مبالغة في التستر فلم يجب لأجل الضرورة ، وهذا أظهر الاحتمالين . وقد كان عمر يعد نزول آية الحجاب من موافقاته كما سيأتى في تفسير سورة الأحزاب ، وعلى هذا فقد كان لمن في التستر عند قضاء الحاجة حالات : أولها بالظلمة لأنهن كن يخرجن بالليل دون النهار كما قالت عائشة في هذا الحديث « كن يخرجن بالليل » وسيأتى في حديث عائشة في قصة الإفك « فخرجت معي أم مسطح قبل المناصع ، وهو متبرزنا ، وكنا لا نخرج إلا ليلاً إلى ليل » انتهى . ثم نزل الحجاب فتسترن بالثياب ، لكن كانت أشخاصهن ربما تتميز ، ولهذا قال عمر لسودة في المرة الثانية بعد نزول الحجاب : أما والله ما تخفين علينا . ثم اتخذت الكنف في البيوت فتسترن بها كما في حديث عائشة في قصة الإفك أيضاً فإن فيها « وذلك قبل أن تتخذ الكنف » . وكان قصة الإفك قبل نزول آية الحجاب كما سيأتى شرحه في موضعه إن شاء الله تعالى .

قوله ( فأنزل الله الحجاب ) وللمستمل « آية الحجب » زاد أبو عوانة من طريق الزبيدي عن ابن شهاب « فأنزل الله الحجاب » يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي ﴿ الآية ﴾ ، وسيأتى في تفسير الأحزاب أن سبب نزولها قصة زينب بنت جحش لما أولم عليها وتأخر النفر الثلاثة في البيت واستحيا النبي صلى الله عليه وسلم أن يأمرهم بالخروج فنزلت آية الحجاب ، وسيأتى أيضاً حديث عمر « قلت : يا رسول الله إن نساءك يدخلن عليهن البر والفاجر ، فلو أمرتهن أن يحتجبن ، فنزلت آية الحجاب » . وروى ابن جرير في تفسيره من طريق مجاهد قال : بينا النبي صلى الله عليه وسلم يأكل ومعه بعض أصحابه وعائشة تأكل معهم إذ أصابت يد رجل منهم يدها ، فكره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فنزلت آية الحجاب . وطريق الجمع بينها أن أسباب نزول الحجاب تعددت ، وكانت قصة زينب آخرها للنص على قصتها في الآية ، والمراد بآية الحجاب في بعضها قوله تعالى ﴿ يدين عليهن من جلابيبهن ﴾ .

[١٤٧] ١٤٦ - حدثنا زكريا قال نا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه قال : « قَدْ أُذِنَ أَنْ تَخْرُجْنَ فِي حَاجَتِكُنَّ » قَالَ هِشَامٌ : يَعْنِي الْبِرَازَ .

**قوله (حدثنا زكريا)** هو ابن يحيى . وسأق حديته هذا فى التفسير مطولا ، ومحصله أن سودة خرجت بعد ما ضرب الحجاب لحاجتها - وكانت عظيمة الجسم - فرآها عمر بن الخطاب فقال : يا سودة ، أما والله ما تخفين علينا فانظري كيف تخرجين . فرجعت فشكت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يتعشى ، فأوحى إليه ، فقال : إنه قد أذن لكن أن تخرجن لحاجتك . قال ابن بطلان : فقه هذا الحديث أنه يجوز للنساء التصرف فيما لهن الحاجة إليه من مصالحهن ، وفيه مراجعة الأدنى للأعلى فيما يتبين له أنه الصواب وحيث لا يقصد التعنت ، وفيه منقبة لعمر ، وفيه جواز كلام الرجال مع النساء فى الطرق للضرورة ، وجواز الإغلاظ فى القول لمن يقصد الخير ، وفيه جواز وعظ الرجل أمه فى الدين لأن سودة من أمهات المؤمنين ، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينتظر الوحي فى الأمور الشرعية ، لأنه لم يأمرهن بالحجاب مع وضوح الحاجة إليه حتى نزلت الآية ، وكذا فى إذنه لهن بالخروج ، والله أعلم .

### باب التبرز فى البيوت

[١٤٨] ١٤٧ - حدثنا إبراهيم بن المنذر قال نا أنس بن عياض عن عبيد الله عن محمد بن يحيى ابن حبان عن واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر قال : ارتقيت فوق بيت حفصة لبعض حاجتي ، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى حاجته مستدبر القبلة مستقبل الشام .

**قوله (باب التبرز فى البيوت)** عقب المصنف بهذه الترجمة ليشير إلى أن خروج النساء للبراز لم يستمر ، بل اتخذت بعد ذلك الأخلية فى البيوت فاستغنين عن الخروج إلا للضرورة .

**قوله (عبيد الله)** أى ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وهو تابعى صغير من فقهاء أهل المدينة وأنبأهم ، والإسناد كله مدنيون .

[١٤٩] ١٤٨ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال نا يزيد قال أنا يحيى عن محمد بن يحيى بن حبان أن عمه واسع بن حبان أخبره أن عبد الله بن عمر أخبره قال : لقد ظهرت ذات يوم على ظهر بيتنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً على لبنتين مستقبل بيت المقدس .

**قوله (حدثنا يعقوب بن إبراهيم)** هو الدورقي ، ويزيد هو ابن هرون كما لأبى ذر والأصيلي ، ويحيى هو ابن سعيد الأنصارى الذى روى مالك عنه هذا الحديث كما تقدم . ولم يقع فى رواية يحيى « مستدبر القبلة » أى الكعبة كما فى رواية عبيد الله بن عمر لأن ذلك من لازم من استقبال الشام بالمدينة ، وإنما ذكرت فى رواية عبيد الله للتأكيد والتصريح به ، والتعير تارة بالشام وتارة ببيت المقدس بالمعنى لأنهما فى جهة واحدة .

### باب الاستنجاء بالماء

[١٥٠] ١٤٩ - حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال نا شعبة عن أبي معاذ - واسمه عطاء بن

أبي ميمونة- قال : سمعت أنس بن مالك يقول : كان النبي صلى الله عليه إذا خرج لحاجته أجىء أنا وغلام معنا إداوة من ماء -يعني يستنجى به .

[الحديث ١٥٠- أطرافه في : ١٥١، ١٥٢، ٢١٧، ٥٠٠.]

قوله ( باب الاستنجاء بالماء ) أراد بهذه الترجمة الرد على من كرهه ، وعلى من نفى وقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم . وقد روى ابن أبي شيبه بأسانيد صحيحة عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه أنه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال : إذا لا يزال في يدي نتن . وعن نافع أن ابن عمر كان لا يستنجى بالماء . وعن ابن الزبير قال : ما كنا نفعله . ونقل ابن التين عن مالك أنه أنكر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم استنجى بالماء . وعن ابن حبيب من المالكية أنه منع الاستنجاء بالماء لأنه مطعموم .

قوله ( هشام بن عبد الملك ) هو الطيالسي ، والإسناد كله بصريون .

قوله ( أجىء أنا وغلام ) زاد في الرواية الآتية عقبها « منا » أى من الأنصار ، وصرح به الإسماعيلي في روايته ، ولمسلم « نحوى » أى مقارب لى في السن ، والغلام هو المترعرع قاله أبو عبيد ، وقال في المحكم : من لدن الفطام إلى سبع سنين ، وحكى الزنجشري في أساس البلاغة أن الغلام هو الصغير إلى حد الالتحاء ، فإن قيل له بعد الالتحاء غلام فهو مجاز .

قوله ( إداوة ) بكسر الهمزة إناء صغير من جلد .

قوله ( من ماء ) أى مملوءة من ماء .

قوله ( يعنى يستنجى به ) قائل « يعنى » هو هشام . وقد رواه المصنف بعد هذا عن سليمان بن حرب فلم يذكرها ، لكنه رواه عقبه من طريق محمد بن جعفر عن شعبة فقال « يستنجى بالماء » والإسماعيلي من طريق ابن مرزوق عن شعبة « فأنطق أنا وغلام من الأنصار معنا إداوة فيها ماء يستنجى منها النبي صلى الله عليه وسلم » ، وللمصنف من طريق روح بن القاسم عن عطاء بن أبي ميمونة « إذا تبرز لحاجته أتيته بماء فيغسل به » ، ولمسلم من طريق خالد الحذاء عن عطاء عن أنس « فخرج علينا وقد استنجى بالماء » وقد بان بهذه الروايات أن حكاية الاستنجاء من قول أنس راوى الحديث ، ففيه الرد على الأصيلي حيث تعقب على البخاري استدلاله بهذا الحديث على الاستنجاء بالماء قال : لأن قوله « يستنجى به » ليس هو من قول أنس إنما هو من قول أبي الوليد أى أحد الرواة عن شعبة . قال : وقد رواه سليمان بن حرب عن شعبة فلم يذكرها ، قال : فيحتمل أن يكون الماء لوضوئه ، انتهى . وقد انتفى هذا الاحتمال بالروايات التي ذكرناها ، وكذا فيه الرد على من زعم أن قوله « يستنجى بالماء » مدرج من قول عطاء الراوى عن أنس فيكون مرسلًا فلا حجة فيه كما حكاها ابن التين عن أبي عبد الملك البوني ، فإن رواية خالد التي ذكرناها تدل على أنه قول أنس حيث قال : فخرج علينا . ووقع هنا في نكت البدر الزركشي تصحيف ، فإنه نسب التعقب المذكور إلى الإسماعيلي وإنما هو للأصيلي ، وأقره فكانه ارتضاه وليس بمرضى كما أوضحناه . وكذا نسبة الكرمانى إلى ابن بطلال وأقره عليه ، وابن بطلال إنما أخذه عن الأصيلي .

بـ

مَنْ حَمَلَ مَعَهُ الْمَاءَ لَطْهُورِهِ

وقال أبو الدرداء: أليس فيكم صاحب النعلين والطهور والوسادة

[١٥١]

١٥٠ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة سمعت أنساً

يقول: كان النبي صلى الله عليه إذا خرج لحاجته تبعته أنا و غلامٌ منّا معنا إداوة من ماء.

قوله ( باب من حمل معه الماء لطهوره ) هو بالضم أى ليتطهر به .

قوله ( وقال أبو الدرداء أليس فيكم ) هذا الخطاب لعلقمة بن قيس ، والمراد بصاحب النعلين وما ذكر معهما عبد الله بن مسعود لأنه كان يتولى خدمة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ، وصاحب النعلين في الحقيقة هو النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل لابن مسعود صاحب النعلين مجازاً لكونه كان يحملهما ، وسيأتي الحديث المذكور موصولاً عند المصنف في المناقب إن شاء الله تعالى . وإيراد المصنف لحديث أنس مع هذا الطرف من حديث أبي الدرداء يشعر إشعاراً قوياً بأن الغلام المذكور في حديث أنس هو ابن مسعود ، وقد قدمنا أن لفظ الغلام يطلق على غير الصغير مجازاً ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لابن مسعود بمكة وهو يرعى الغنم « إنك لغلام معلم » وعلى هذا فقول أنس « و غلام منّا » أى من الصحابة أو من خدم النبي صلى الله عليه وسلم . وأما رواية الإسماعيلي التي فيها « من الأنصار » فلعلها من تصرف الراوى حيث رأى في الرواية « منّا » فحملها على القبيلة فرواها بالمعنى فقال من الأنصار ، أو إطلاق الأنصار على جميع الصحابة سائغ وإن كان العرف خصه بالأوس والخزرج ، وروى أبو داود من حديث أبي هريرة قال « كان النبي صلى الله عليه إذا أتى الخلاء أتيته بماء في ركوة فاستنجى » فيحتمل أن يفسر به الغلام المذكور في حديث أنس ، ويؤيده ما رواه المصنف في ذكر الجن من حديث أبي هريرة أنه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وسلم الإداوة لوضوئه وحاجته ، وأيضاً فإن في رواية أخرى لمسلم أن أنساً وصفه بالصغير في ذلك الحديث ، فيبعد لذلك أن يكون هو ابن مسعود والله أعلم ، ويكون المراد بقوله أصغرنا أى في الحال لقرب عهده بالإسلام . وعند مسلم في حديث جابر الطويل الذي في آخر الكتاب أن النبي صلى الله عليه وسلم انطلق لحاجته فاتبعه جابر بإداوة ، فيحتمل أن يفسر به المبهم ، لاسيما وهو أنصاري . ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق عاصم بن على عن شعبة « فاتبعه وأنا غلام » بتقديم الواو فتكون حالية ، لكن تعقبه الإسماعيلي بأن الصحيح « أنا و غلام » أى بواو العطف .

بـ

حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء

[١٥٢]

١٥١ - حدثنا محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن عطاء بن أبي

ميمونة، سمع أنس بن مالك يقول: كان رسول الله صلى الله عليه يدخل الخلاء، فأحمل أنا وغلماً إداوة من ماء وعنزة، يستنجي بالماء.

**قوله (باب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء)** العنزة بفتح النون عصا أقصر من الرمح لها سنان، وقيل هي الحربة القصيرة. ووقع في رواية كريمة في آخر حديث هذا الباب: العنزة عصا عليها زج بزاي مضمومة ثم جيم مشددة أى سنان، وفي الطبقات لابن سعد أن النجاشي كان أهداها للنبي صلى الله عليه وسلم، وهذا يؤيد كونها كانت على صفة الحربة لأنها من آلات الحبشة كما سيأتي في العيدين إن شاء الله تعالى.

**قوله (سمع أنس بن مالك) أى «أنه سمع»** ولفظه «أنه» تحذف في الخط عرفاً.

**قوله (يدخل الخلاء)** المراد به هنا القضاء لقوله في الرواية الأخرى «كان إذا خرج لحاجته» ولقرينه حمل العنزة مع الماء فإن الصلاة إليها إنما تكون حيث لا ستر غيرها. وأيضاً فإن الأخلية التي في البيوت كان خدمته فيها متعلقة بأهله. وفهم بعضهم من تبويب البخاري أنها كانت تحمل ليستتر بها عند قضاء الحاجة، وفيه نظر لأن ضابط السترة في هذا ما يستر الأسافل والعنزة ليست كذلك. نعم يحتمل أن يركزها أمامه ويضع عليها الثوب الساتر، أو يركزها لتكون إشارة إلى منع من يروم المرور بقربه، أو تحمل لنبتش الأرض الصلبة. أو لمنع ما يعرض من هوام الأرض، لكونه صلى الله عليه وسلم كان يبعد عند قضاء الحاجة، أو تحمل لأنه كان إذا استنجى توضأ، وإذا توضأ صلى، وهذا أظهر الأوجه، وسيأتي التبويب على العنزة في ستره المصلي في الصلاة. واستدل البخاري بهذا الحديث على غسل البول كما سيأتي. وفيه جواز استخدام الأحرار - خصوصاً إذا أرسدوا لذلك - ليحصل لهم التمرن على التواضع. وفيه أن في خدمة العالم شرفاً للمتعلم، لكون أبي الدرداء مدح ابن مسعود بذلك. وفيه حجة على ابن حبيب حيث منع الاستنجاء بالماء لأنه مطعوم لأن ماء المدينة كان عذبا. واستدل به بعضهم على استحباب التوضؤ من الأواني دون الأنهار والبرك، ولا يستقيم إلا لو كان النبي صلى الله عليه وسلم وجد الأنهار والبرك فعدل عنها إلى الأواني.

**قوله (تابعه النضر)** أى ابن شمیل، تابع محمد بن جعفر، وحديثه موصول عند النسائي.

**قوله (وشاذان)** أى الأسود بن عامر وحديثه عند المصنف في الصلاة ولفظه «ومعنا عكازة أو عصا أو عنزة» والظاهر أن «أو» شك من الراوى لتوافق الروايات على ذكر العنزة والله أعلم. وجميع الرواة المذكورين في هذه الأبواب الثلاثة بصريون.

### باب النهي عن الاستنجاء باليمين

١٥٢- حدثنا معاذ بن فضالة قال أنا هشام - هو الدستوائي - عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء، وإذا أتى الخلاء فلا يمس ذكره بيمينه. ولا يتمسح بيمينه».

[الحديث ١٥٣ - طرفاه في: ١٥٤، ٥٦٣٠.]

**قوله ( باب النهى عن الاستنجاء باليمين )** أى باليد اليمنى ، وعبر بالنهى إشارة إلى أنه لم يظهر له هل هو للتحريم أو للتنزيه أو أن القرينة الصارفة للنهى عن التحريم لم تظهر له ، وهى أن ذلك أدب من الآداب . وبكونه للتنزيه قال الجمهور ، وذهب أهل الظاهر إلى أنه للتحريم ، وفى كلام جماعة من الشافعية ما يشعر به ، لكن قال النووي : مراد من قال منهم لا يجوز الاستنجاء باليمين أى لا يكون مباحاً يستوى طرفاه . بل هو مكروه راجح الترك ، ومع القول بالتحريم فن فعله أساء وأجزأه . وقال أهل الظاهر وبعض الختابة : لا يجوز ، ومحل هذا الاختلاف حيث كانت اليد تبشر ذلك بآلة غيرها كالماء وغيره ، أما بغير آلة فحرام غير مجزئ بلا خلاف ، واليسرى فى ذلك كاليمينى والله أعلم .

**قوله ( حدثنا معاذ بن فضالة )** بفتح الفاء والضاد المعجمة ، وهو بصرى من قدماء شيوخ البخارى .  
**قوله ( هو الدستوائى )** أى ابن أبى عبد الله لا ابن حسان ، وهما بصريان ثقتان مشهوران من طبقة واحدة .

**قوله ( عن أبيه )** أى أبى قتادة الحارث وقيل عمرو وقيل النعمان الأنصارى ، فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أول مشاهده أحد ومات سنة أربع وخمسين على الصحيح فيهما .  
**قوله ( فلا يتنفس )** بالجزم و « لا » ناهية فى الثلاثة ، وروى بالضم فيها على أن لا نافية .

**قوله ( فى الإناء )** أى داخله ، وأما إذا أبانه وتنفس فهى السنة كما سأتى فى حديث أنس فى كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى . وهذا النهى للتأدب لإرادة المبالغة فى النظافة ، إذ قد يخرج مع النفس بصاق أو غائط أو بخار ردىء فيكسبه رائحة كريهة فيتقذر بها هو أو غيره عن شربه .  
**قوله ( وإذا أتى الخلاء )** أى فبال كما فسرته الرواية التى بعدها .

**قوله ( ولا يتمسح بيمينه )** أى لا يستنج . وقد أثار الخطابى هنا بحثاً وبالغ فى التبجح به وحكى عن أبى على بن أبى هريرة أنه ناظر رجلاً من الفقهاء الخراسانيين فسأله عن هذه المسألة فأعياه جوابها ، ثم أجاب الخطابى عنه بجواب فيه نظر ، وحصل الإيراد أن المستجمر متى استجمر بيساره استلزم مس ذكره بيمينه ، ومتى أمسكه بيساره استلزم استجماره بيمينه وكلاهما قد شمله النهى ، وحصل الجواب أنه يقصد الأشياء الضخمة التى لا تزول بالحركة كالجدار ونحوه من الأشياء البارزة فيستجمر بها بيساره ، فإن لم يجد فليصق مقعدته بالأرض ويمسك ما يستجمر به بين عقبه أو إبهامى رجله ويستجمر بيساره فلا يكون متصرفاً فى شيء من ذلك بيمينه . انتهى . وهذه هيئة منكرة بل يتعذر فعلها فى غالب الأوقات ، وقد تعقبه الطيبى بأن النهى عن الاستجمار باليمين مختص بالدبر ، والنهى عن المس مختص بالذكر فبطل الإيراد من أصله ، كذا قال . وما ادعاه من تخصيص الاستنجاء بالدبر مردود ، والمس وإن كان مختصاً بالذكر لكن يلحق به الدبر قياساً ، والتخصيص على الذكر لا مفهوم له بل فرج المرأة كذلك ، وإنما خص الذكر بالذكر لكون الرجال فى الغالب هم المخاطبون والنساء شقائق الرجال فى الأحكام إلا ما خص . والصواب فى الصورة التى أوردها الخطابى ما قاله إمام الحرمين ومن بعده كالغزالى فى الرسيط والبغوى فى التهذيب أنه يمر العضو بيساره على شيء يمسكه بيمينه وهى



قارة غير متحركة فلا يعد مستجماً باليمين ولا ماساً بها ، ومن ادعى أنه في هذه الحالة يكون مستجماً بيمينه فقط غلط ، وإنما هو كمن صب بيمينه الماء على يساره حال الاستنجاء .

### باب لا يمسك ذكره بيمينه إذا بال

[١٥٤] ١٥٣ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره بيمينه ، ولا يستنجي بيمينه ، ولا يتنفس في الإناء » .

**قوله ( باب لا يمسك ذكره بيمينه إذا بال )** أشار بهذه الترجمة إلى أن النهى المطلق عن مس الذكر باليمين كما في الباب قبله محمول على المقيد بحالة البول فيكون ما عداها مباحاً . وقال بعض العلماء : يكون ممنوعاً أيضاً من باب الأولى لأنه نهى عن ذلك في مظنة الحاجة في تلك الحالة . وتعقبه أبو محمد بن أبي جمره بأن مظنة الحاجة لا تختص بحالة الاستنجاء ، وإنما خص النهى بحالة البول من جهة أن مجاور الشيء يعطى حكمه ، فلما منع الاستنجاء باليمين منع مس آلتة حسماً للمادة . ثم استدل على الإباحة بقوله صلى الله عليه وسلم لطلق بن علي حين سأله عن مس ذكره « إنما هو بضعة منك » فدل على الجواز في كل حال ، فخرجت حالة البول بهذا الحديث الصحيح وبقي ما عداها على الإباحة . انتهى . والحديث الذي أشار إليه صحيح أو حسن ، وقد يقال حمل المطلق على المقيد غير متفق عليه بين العلماء ، ومن قال به يشترط فيه شروطاً ، لكن نبه ابن دقيق العيد على أن محل الاختلاف إنما هو حيث تتغير مجارج الحديث بحيث يعد حديثين مختلفين ، فأما إذا اتحد المخرج وكان الاختلاف فيه من بعض الرواة فينبغي حمل المطلق على المقيد بلا خلاف ، لأن التقييد حينئذ يكون زيادة من عدل فتقبل .

**قوله ( حدثنا محمد بن يوسف )** هو القريابي ، وقد صرح ابن خزيمة في روايته بسماع يحيى له من عبد الله بن أبي قتادة ، وصرح ابن المنذر في الأوسط بالتحديث في جميع الإسناد ، أورده من طريق بشر ابن بكر عن الأوزاعي فحصل الأمن من محذور التدليس .

**قوله ( فلا يأخذون )** كذا لأبي ذر بنون التأكيد ولغيره بدونها ، وهو مطابق لقوله في الترجمة « لا يمسك » وكذا في مسلم التعبير بالمسك من رواية همام عن يحيى ، ووقع في رواية الإسماعيلي « لا يمس » فاعترض على ترجمة البخاري بأن المس أعم من المسك ، يعني فكيف يستدل بالأعم على الأخص ؟ ولا إيراد على البخاري من هذه الحثية لما بيناه . واستنبط منه بعضهم منع الاستنجاء باليد التي فيها الخاتم المنقوش فيه اسم الله تعالى لكون النهى عن ذلك لتشريف اليمين فيكون ذلك من باب الأولى ، وما وقع في العتبة عن مالك من عدم الكراهة قد أنكره حذاق أصحابه ، وقيل : الحكمة في النهى لكون اليمين معدة للأكل بها فلو تعاطى ذلك بها لأمكن أن يتذكره عند الأكل فيتأذى بذلك . والله أعلم .

**قوله ( ولا يتنفس في الإناء )** جملة خبرية مستقلة إن كانت لا نافية ، وإن كانت نافية فعطوفة ،

لكن لا يلزم من كون المعطوف عليه مقيداً بقيد أن يكون المعطوف مقيداً به ، لأن التنفس لا يتعاقب بحالة البول وإنما هو حكم مستقل . ويحتمل أن تكون الحكمة في ذكرها هنا أن الغالب من أخلاق المؤمنين التأسي بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان إذا بال توضاً . وثبت أنه شرب فضل وضوئه ، فالؤمن بصدد أن يفعل ذلك ، فعلمه أدب الشرب مطلقاً لاستحضاره ، والتنفس في الإناء مختص بحالة الشرب كما دل عليه سياق الرواية التي قبله . وللحاكم من حديث أبي هريرة « لا يتنفس أحدكم في الإناء إذا كان يشرب منه » والله أعلم .

### باب الاستنجاء بالحجارة

[١٥٥] ١٥٤ - حدثنا أحمد بن محمد المكي قال نا عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو المكي عن جده عن أبي هريرة قال : أتبعْتُ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَخَرَجَ لِحَاجَّتِهِ ، فَكَانَ لَا يَلْتَفِتُ ، فَدَنَوْتُ مِنْهُ فَقَالَ : « ابْغِنِي أَحْجَاراً أُسْتَنْفِضُ بِهَا - أَوْ نَحْوَهُ - وَلَا تَأْتِنِي بَعْظُمٌ وَلَا رُوثٌ » . فَأَتَيْتُهُ بِأَحْجَارٍ بِطَرَفِ ثِيَابِي فَوَضَعْتُهَا إِلَى جَنْبِهِ وَأَعْرَضْتُ عَنْهُ ، فَلَمَّا قَضَى أَتْبَعَهُ بِهِنَّ . [الحديث ١٥٥ - طرفه في : ٣٨٦٠] .

قوله ( باب الاستنجاء بالحجارة ) أراد بهذه الترجمة الرد على من زعم أن الاستنجاء مختص بالماء . والدلالة على ذلك من قوله « أستنفض » فإن معناه استنجى كما سيأتي .

قوله ( حدثنا أحمد بن محمد المكي ) هو أبو الوليد الأزرق جد أبي الوليد محمد بن عبد الله صاحب تاريخ مكة ، وفي طبقته أحمد بن محمد المكي أيضاً لكن كنيته أبو محمد واسم جده عون ويعرف بالقواس ، وقد وهم من زعم أن البخاري روى عنه ، وإنما روى عن أبي الوليد ، وهم أيضاً من جعلهما واحداً .

قوله ( عن جده ) يعني سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصي بن أمية القرشي الأموي ، وعمرو بن سعيد هو المعروف بالأشدق الذي ولي إمرة المدينة وكان يجهز البعوث إلى مكة كما تقدم في حديث أبي شريح الخزاعي ، وكان عمرو هذا قد تغلب على دمشق في زمن عبد الملك بن مروان ، فقتله عبد الملك وسير أولاده إلى المدينة ، وسكن ولده مكة لما ظهرت دولة بني العباس فاستمروا بها ، فقي الإسناد مكيان ومدنيان .

قوله ( أتبع ) بتشديد التاء المثناة ، أي سرت وراءه ، والواو في قوله « وخرج » حالية وفي قوله « وكان » استثنائية ، وفي رواية أبي ذر فكان بالفاء .

قوله ( فدنوت منه ) زاد الإسماعيلي « أستأنس وأتحنج » فقال : من هذا ؟ فقلت : أبو هريرة . قوله ( ابغني ) بالوصل من الثلاثي أي أطلب لي ، يقال بغيتك الشيء أي طلبته لك . وفي رواية بالقطع أي أعنى على الطلب ، يقال أبغيتك الشيء أي أعتك على طلبه ، والوصل أليق بالسياق ، ويؤيده رواية الإسماعيلي انتهى .

قوله ( أستنفض ) بقاء مكسورة وضاد معجمة مجزوم لأنه جواب الأمر ، ويجوز الرفع على الاستئناف ، قال القزاز : قوله أستنفض أستفعل من النفض وهو أن تهز الشيء ليطير غباره ، قال : وهذا موضع استنظف ، أي بتقديم الظاء المشالة على الفاء ، ولكن كذا روى . انتهى . والذي وقع في الرواية صواب

ففي القاموس استنفذه استخرجه ، وبالحجر استنجى ، وهو مأخوذ من كلام المطرزي قال : الاستنفاض الاستخراج ، ويكنى به عن الاستنجاء ، ومن رواه بالقاف والصاد المهملة فقد صحف . انتهى . ووقع في رواية الإسماعيلي « استنجى » بدل استنفض وكأنها المراد بقوله في روايتنا أو نحوه ، ويكون التردد من بعض رواته .

**قوله ( ولا ثاني )** كأنه صلى الله عليه وسلم خشي أن يفهم أبو هريرة من قوله استنجى أن كل ما يزيل الأثر وينتق كافي ولا اختصاص لذلك بالأحجار ، فنبهه باقتصاره في النهي على العظم والروث على أن ما سواهما يجزئ ، ولو كان ذلك مختصاً بالأحجار — كما يقوله بعض الحنابلة والظاهرية — لم يكن لتخصيص هذين بالنهي معنى ، وإنما خص الأحجار بالذكر لكثرة وجودها ، وزاد المصنف في المبعث في هذا الحديث أن أبا هريرة قال له صلى الله عليه وسلم لما فرغ « ما بال العظم والروث ؟ قال : هما من طعام الجن » والظاهر من هذا التعليل اختصاص المنع بهما . نعم يلتحق بهما جميع المطعومات التي للآدميين قياساً من باب الأولى ، وكذا المحترقات كأوراق كتب العلم . ومن قال علة النهي عن الروث كونه نجساً ألحق به كل نجس متنجس ، وعن العظم كونه لرجاً فلا يزيل إزالة تامة ألحق به ما في معناه كالزجاج الأملس . ويؤيده ما رواه الدارقطني ومصححه من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يستنجى بروث أو بعظم وقال « إنهما لا يطهران » وفي هذا رد على من زعم أن الاستنجاء بهما يجزئ وإن كان منياً عنه ، وسيأتي في كتاب المبعث بيان قصة وفد الجن وأي وقت كانت إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وأعرضت )** كذا في أكثر الروايات ، وللكشميني « واعترضت » بزيادة مثناة بعد العين والمعنى متقارب .

**قوله ( فلما قضى )** أي حاجته ( أتبعه ) بهزمة قطع أي ألحقه ، وكنى بذلك عن الاستنجاء . وفي الحديث جواز اتباع السادات وإن لم يأمرؤا بذلك ، واستخدام الإمام بعض رعيته ، والإعراض عن قاضي الحاجة ، والإعانة على إحضار ما يستنجى به وإعداده عنده لثلا يحتاج إلى طلبها بعد الفراغ فلا يأمن التلوث . والله تعالى أعلم .

### باب لا يستنجى بروث

١٥٥ - حدثنا أبو نعيم زهير عن أبي إسحق قال : ليس أبو عبيدة ذكره ، ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبد الله يقول : أتى النبي صلى الله عليه الغائط فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار ، فوجدت حجرتين والتمست الثالث فلم أجده ، فأخذت روثاً فأتيتها بها ، فأخذ الحجرتين وألقى الروث . وقال : « هذا ركس » . وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق : حدثني عبد الرحمن . [١٥٦]

**قوله ( باب )** بالترين ( لا يستنجى ) بضم أوله .

**قوله ( زهير )** هو ابن معاوية الجعفي الكوفي . والإسناد كله كوفيون ، وأبو إسحق هو السبيعي وهو تابعي وكذا شيخه عبد الرحمن وأبوه الأسود .

**قوله ( ليس أبو عبيدة )** أى ابن عبد الله بن مسعود .

**قوله ( ذكره )** أى لى . ( ولكن عبد الرحمن بن الأسود ) أى هو الذى ذكره لى بدليل قوله فى الرواية الآتية المعلقة حدثنى عبد الرحمن ، وإنما عدل أبو إسحق عن الرواية عن أبى عبيدة إلى الرواية عن عبد الرحمن - مع أن رواية أبى عبيدة أعلى له - لكون أبى عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح فتكون منقطعة بخلاف رواية عبد الرحمن فإنها موصولة ، ورواية أبى إسحق لهذا الحديث عن أبى عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود عند الترمذى وغيره من طريق إسرائيل بن يونس عن أبى إسحق ، فراد أبى إسحق هنا بقوله « ليس أبو عبيدة ذكره » أى لست أرويه الآن عن أبى عبيدة وإنما أرويه عن عبد الرحمن .

**قوله ( عن أبيه )** هو الأسود بن يزيد النخعي صاحب ابن مسعود ، وقال ابن التين : هو الأسود ابن عبد يغوث الزهرى ، وهو غلط فاحش فإن الأسود الزهرى لم يسلم فضلاً عن أن يعيش حتى يروى عن عبد الله بن مسعود .

**قوله ( أنى الغائط )** أى الأرض المطمئنة لقضاء الحاجة .

**قوله ( فلم أجد )** وللكشمينى فلم أجده أى الحجر الثالث .

**قوله ( بثلاثة أحجار )** فيه العمل بما دل عليه النهى فى حديث سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ولا يستنج أحدكم بأقل من ثلاثة أحجار » رواه مسلم ، وأخذ بهذا الشافعى وأحمد وأصحاب الحديث فاشتروا أن لا ينقص من الثلاث مع مراعاة الإنقاء إذا لم يحصل بها فيزاد حتى ينقى ، ويستحب حينئذ الإيتار لقوله « ومن استجر فليوتر » ، وليس بواجب لزيادة فى أبى داود حسنة الإسناد قال « ومن لا فلا حرج » ، وبهذا يحصل الجمع بين الروايات فى هذا الباب . قال الخطابى : لو كان القصد الإنقاء فقط لحلا اشتراط العدد عن الفائدة ، فلما اشترط العدد لفظاً وعلم الإنقاء فيه معنى دل على إيجاب الأمرين . ونظيره العدة بالأقراء فإن العدد مشروط ولو تحققت براءة الرحم بقرء واحد .

**قوله ( فأخذت روثه )** زاد ابن خزيمة فى رواية له فى هذا الحديث أنها كانت روثه حمار ، ونقل التيمى أن الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير .

**قوله ( وألقى الروثة )** استدل به الطحاوى على عدم اشتراط الثلاثة قال : لأنه لو كان مشروطاً لطلب ثالثاً ، كذا قال ، وغفل رحمه الله عما أخرجه أحمد فى مسنده من طريق معمر عن أبى إسحق عن علقمة عن ابن مسعود فى هذا الحديث فإن فيه « فألقى الروثة وقال : إنها ركس ، اتنى بحجر » ورجاله ثقات أثبات . وقد تابع عليه معمر أبو شعبة الواسطى وهو ضعيف أخرجه الدارقطنى ، وتابعهما عمار بن رزيق أحد الثقات عن أبى إسحق ، وقد قيل إن أبى إسحق لم يسمع من علقمة لكن أثبت سماعه لهذا الحديث منه الكراييسى ، وعلى تقدير أن يكون أرسله عنه فالمرسل حجة عند المخالفين وعندنا أيضاً إذا اعتضد ، واستدلال الطحاوى فيه نظر بعد ذلك لاحتمال أن يكون اكتفى بالأمر الأول فى طلب الثلاثة فلم يجدد الأمر بطلب الثالث ، أو

اكتفى بطرف أحدهما عن الثالث لأن المقصود بالثلاثة أن يسمح بها ثلاث مسحات وذلك حاصل ولو بواحد ، والدليل على صحته أنه لو مسح بطرف واحد ورماه ثم جاء شخص آخر فمسح بطرفه الآخر لأجزأهما بلا خلاف وقال أبو الحسن بن القصار المالكي : روى أنه أتاه بثالث ، لكن لا يصح ، ولو صح فالاستدلال به لمن لا يشترط الثلاثة قائم لأنه اقتصر في الموضعين على ثلاثة فحصل لكل منهما أقل من ثلاثة . انتهى . وفيه نظر أيضاً لأن الزيادة ثابتة كما قدمناه ، وكأنه إنما وقف على الطريق التي عند الدارقطني فقط . ثم يحتمل أن يكون لم يخرج منه شيء إلا من سبيل واحد . وعلى تقدير أن يكون خرج منها فيحتمل أن يكون اكتفى للقبل بالمسح في الأرض وللدبر بالثلاثة ، أو مسح من كل منهما بطرفين . وأما استدلالهم على عدم الاشتراط للعدد بالقياس على مسح الرأس ففاسد الاعتبار ، لأنه في مقابلة النص الصريح كما قدمناه من حديث أبي هريرة وسلمان والله أعلم .

**قوله ( هذا ركس )** كذا وقع هنا بكسر الراء وإسكان الكاف فقييل : هي لغة في رجس بالجيم ، ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث فإنها عندهما بالجيم ، وقيل الركس الرجيع رد من حالة الطهارة إلى حالة النجاسة . قاله الخطابي وغيره . والأولى أن يقال رد من حالة الطعام إلى حالة الروث . وقال ابن بطال لم أر هذا الحرف في اللغة ، يعني الركس بالكاف . وتعقبه أبو عبد الملك بأن معناه الرد كما قال تعالى : ﴿ أركسوا فيها ﴾ أي ردوا ، فكأنه قال : هذا رد عليك . انتهى . ولو ثبت ما قال لكان بفتح الراء يقال ركسه ركساً إذا رده ، وفي رواية الترمذي : هذا ركس يعني نجساً ، وهذا يؤيد الأول . وأغرب النسائي فقال عقب هذا الحديث : الركس طعام الجن ، وهذا إن ثبت في اللغة فهو مريب من الإشكال .

**قوله ( وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه )** يعني يوسف بن إسحق بن أبي إسحق السبيعي عن أبي إسحق وهو جده قال : حدثني عبد الرحمن يعني ابن الأسود بن يزيد بالإسناد المذكور أولاً ، وأراد البخاري بهذا التعليق الرد على من زعم أن أبا إسحق دلس هذا الخبر كما حكى ذلك عن سليمان الشاذكوني حيث قال : لم يسمع في التدليس بأخفى من هذا . قال « ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن » ولم يقل ذكره لي . انتهى . وقد استدلل الإسماعيلي أيضاً على صحة سماع أبي إسحق لهذا الحديث من عبد الرحمن بكون يحيى القطان رواه عن زهير فقال بعد أن أخرجه من طريقه : والقطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحق ، وكأنه عرف ذلك بالاستقراء من صنيع القطان أو بالتصريح من قوله فانزاحت عن هذه الطريق علة التدليس . وقد أعله قوم بالاضطراب وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على أبي إسحق في كتاب العلل واستوفيته في مقدمة الشرح الكبير ، لكن رواية زهير هذه ترجحت عند البخاري بمتابعة يوسف حفيد أبي إسحق وتابعهما شريك القاضي وزكريا بن أبي زائدة وغيرهما ، وتابع أبا إسحق على روايته عن عبد الرحمن المذكور ليث بن أبي سليم وحديثه يستشهد به أخرجه ابن أبي شيبة . وما يرجحها أيضاً استحضر أبي إسحق لطريق أبي عبيدة وعدوله عنها بخلاف رواية إسرائيل عنه عن أبي عبيدة فإنه لم يتعرض فيها لرواية عبد الرحمن كما أخرجه الترمذي وغيره ، فلما اختار في رواية زهير طريق عبد الرحمن على طريق أبو عبيدة دل على أنه عارف بالطريقين وأن رواية عبد الرحمن عنده أرجح والله أعلم .

### باب الوضوء مرة مرة

[١٥٧] ١٥٦ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس: توضأ النبي صلى الله عليه مرة مرة.

**قوله (باب الوضوء مرة مرة)** أى لكل عضو ، والحديث المذكور فى الباب مجمل ، وقد تقدم بيانه فى باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة . وسفيان هو الثورى ، والراوى عنه القريبانى لا اليعكندى ، وصرح أبو داود والإسماعيل فى روايتهما بسماع سفيان له من زيد بن أسلم .

### باب الوضوء مرتين مرتين

[١٥٨] ١٥٧ - حدثنا الحسين بن عيسى قال نا يونس بن محمد قال أنا فليح بن سليمان عن عبد الله بن أبي بكير بن عمرو بن حزم عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه توضأ مرتين مرتين .

**قوله (باب الوضوء مرتين مرتين)** أى لكل عضو .

**قوله (حدثنا الحسين بن عيسى)** هو البسطامى بفتح الموحدة ، ويونس هو المؤدب ، وفليح ومن فوقه مدنيون ، وعبد الله بن زيد هو ابن عاصم المازنى ، وحديثه هذا مختصر من حديث مشهور فى صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتى بعد من حديث مالك وغيره ، لكن ليس فيه الغسل مرتين إلا فى اليدين إلى المرفقين . نعم روى النسائي من طريق سفيان بن عيينة فى حديث عبد الله بن زيد التثنية فى اليدين والرجلين ومسح الرأس وتثليث غسل الوجه ، لكن فى الرواية المذكورة نظر سنشير إليه بعد إن شاء الله تعالى . وعلى هذا فحق حديث عبد الله بن زيد أن يبوب له غسل بعض الأعضاء مرة وبعضها مرتين وبعضها ثلاثاً . وقد روى أبو داود والترمذى ومصححه وابن حبان من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرتين مرتين ، وهو شاهد قوى لرواية فليح هذه ، فيحتمل أن يكون حديثه هذا المجمل غير حديث مالك المبين لاختلاف مخرجهما . والله أعلم .

### باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً

[١٥٩] ١٥٨ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى قال : حدثني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب أن عطاء بن يزيد أخبره أن حمراً بن مولى عثمان أخبره أنه رأى عثمان بن عفان -رضي الله عنه- دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلهما ، ثم أدخل يمينه فى الإناء فمضمض واستنثر ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه ثلاثاً إلى المرفقين ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل رجليه ثلاثاً

مرار إلى الكعبين، ثم قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .  
[الحديث ١٥٩ - أطرافه في : ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٩٣٤ ، ٦٤٣٣ ] .

### قوله ( باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ) أى لكل عضو .

**قوله ( عطاء بن يزيد )** هو الليثي المدني . والإسناد كله مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين : حمران وهو بضم المهملة ابن أبان ، وعطاء ، وابن شهاب . وفي الإسناد الذي يليه أربعة من التابعين : حمران وعروة وهما قرينان ، وابن شهاب وصالح بن كيسان وهما قرينان أيضاً .

**قوله ( دعا بإناء )** وفي رواية شعيب الآتية قريباً « دعا بوضوء » ، وكذا لمسلم من طريق يونس ، وهو بفتح الواو اسم للماء المعد للوضوء وبالضم الذي هو الفعل ، وفيه الاستعانة على إحضار ما يتوضأ به .  
**قوله ( فأفرغ )** أى صب .

**قوله ( على كفيه ثلاث مرار )** كذا لأبي ذر وأبي الوقت ، وللأصيلي وكريمة مرات بمثناة آخره ، وفيه غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء ولو لم يكن عقب نوم احتياطاً .

**قوله ( ثم أدخل يمينه )** فيه الاعتراف باليمين . واستدل به بعضهم على عدم اشتراط نية الاعتراف ، ولا دلالة فيه نفياً ولا إثباتاً .

**قوله ( فمضمض واستنثر )** وللكشيري « واستنشق » بدل واستنثر ، والأول أعم ، وثبتت الثلاثة في رواية شعيب الآتية في باب المضمضة ، ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث تقييد ذلك بعدد . نعم ذكره ابن المنذر من طريق يونس عن الزهري وكذا ذكره أبو داود من وجهين آخرين عن عثمان واتفقت الروايات على تقديم المضمضة .

**قوله ( ثم غسل وجهه )** فيه تأخير عن المضمضة والاستنشاق ، وقد ذكروا أن حكمة ذلك اعتبار أوصاف الماء ، لأن اللون يترك بالبصر والطعم يترك بالشم والريح يترك بالأنف فقدمت المضمضة والاستنشاق وهما مسنونان قبل الوجه وهو مفروض ، احتياطاً للعبادة . وسيأتى ذكر حكمة الاستنثار في الباب الذي يليه .

**قوله ( ويديه إلى المرفقين )** أى كل واحدة كما بينه المصنف في رواية معمر عن الزهري في الصوم ، وكذا لمسلم من طريق يونس وفيها تقديم اليمنى على اليسرى والتعبير في كل منهما بـ « ثم » وكذا القول في الرجلين أيضاً .

**قوله ( ثم مسح برأسه )** هو بحذف الباء في الروایتين المذكورتين ، وليس في شيء من طرقه في الصحيحين ذكر عدد المسح ، وبه قال أكثر العلماء . وقال الشافعي : يستحب التلث في المسح كما في الغسل ، واستدل له بظاهر رواية لمسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم توضع ثلاثاً ثلاثاً ، وأجيب بأنه مجمل تبين في الروايات الصحيحة أن المسح لم يتكرر فيحمل على الغالب أو يختص بالمغسول ، قال أبو داود في السنن : أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن مسح الرأس مرة واحدة ؛ وكذا قال ابن المنذر إن الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح مرة واحدة ، وبأن المسح مبنى على التخفيف فلا يقاس على الغسل المراد منه المبالغة في الإسباغ ،

وبأن العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل ، إذ حقيقة الغسل جريان الماء . والدلك ليس بمشترط على الصحيح عند أكثر العلماء . وبالفح أبو عبيدة فقال : لا نعلم أحداً من السلف استحب تثليث مسح الرأس إلا إبراهيم التيمي ، وفيما قال نظر ، فقد نقله ابن أبي شيبه وابن المنذر عن أنس وعطاء وغيرهما ، وقد روى أبو داود من وجهين صحح أحدهما ابن خزيمة وغيره في حديث عثمان تثليث مسح الرأس ، والزيادة من الثقة مقبولة .

**قوله ( نحو وضوئى هذا )** قال النووي : إنما لم يقل « مثل » لأن حقيقة مماثلته لا يقدر عليها غيره . قالت : لكن ثبت التعبير بها في رواية المصنف في الرقاق من طريق معاذ بن عبد الرحمن عن حمران عن عثمان ولفظه « من توضأ مثل هذا الوضوء » وله في الصيام من رواية معمر « من توضأ وضوئى هذا » ، ولمسلم من طريق زيد بن أسلم عن حمران « توضأ مثل وضوئى هذا » وعلى هذا فالتعبير بنحو من تصرف الرواة لأنها تطلق على المثلية مجازاً ، ولأن « مثل » وإن كانت تقتضى المساواة ظاهراً لكنها تطلق على الغالب ، فهذا تلتئم الروايتان ويكون المتروك بحيث لا يخل بالمقصود . والله تعالى علم .

**قوله ( ثم صلى ركعتين )** فيه استحباب صلاة ركعتين عقب الوضوء ، ويأتى فيها ما يأتى في تحية المسجد . **قوله ( لا يحدث فيهما نفسه )** المراد به ما تترسل النفس معه ويمكن المرء قطعه ، لأن قوله يحدث يقتضى تكسباً منه ، فأما ما يهجم من الخطرات والوساوس ويتعذر دفعه فذلك معفو عنه . ونقل القاضى عياض عن بعضهم أن المراد من لم يحصل له حديث النفس أصلاً ورأساً ، ويشهد له ما أخرجه ابن المبارك في الزهد بلفظ لم يسر فيهما . ورده النووي فقال : الصواب حصول هذه الفضيلة مع طريان الخواطر العارضة غير المستقرة . نعم من اتفق أن يحصل له عدم حديث النفس أصلاً أعلى درجة بلا ريب . ثم إن تلك الخواطر منها ما يتعلق بالدنيا والمراد دفعه مطلقاً ، ووقع في رواية للحكيم الترمذى في هذا الحديث « لا يحدث نفسه بشيء من الدنيا » . وهى في الزهد لابن المبارك أيضاً والمصنف لابن أبي شيبه ، ومنها ما يتعلق بالآخرة فإن كان أجنبياً أشبه أحوال الدنيا ، وإن كان من متعلقات تلك الصلاة فلا ، وسيأتى بقية مباحث ذلك في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( من ذنبه )** ظاهره يعم الكبائر والصغائر لكن العلماء خصوه بالصغائر لوروده مقيداً باستثناء الكبائر في غير هذه الرواية ، وهو في حق من له كبائر وصغائر ، فمن ليس له إلا صغائر كفرت عنه ، ومن ليس له إلا كبائر خفف عنه منها بمقدار ما لصاحب الصغائر ، ومن ليس له صغائر ولا كبائر يزداد في حسناته بنظير ذلك . وفي الحديث التعليم بالفعل لكونه أبلغ وأضبط للتعلم ، والترتيب في أعضاء الوضوء للإتيان في جميعها ثم ، والترغيب في الإخلاص ، وتحذير من لها في صلاته بالتفكير في أمور الدنيا من عدم القبول ، ولا سيما أن كان في العزم على عمل معصية فإنه يحضر المرء في حال صلاته ما هو مشغوف به أكثر من خارجها . ووقع في رواية المصنف في الرقاق في آخر هذا الحديث : قال النبي صلى الله عليه وسلم



« لا تغفروا » أى فتستكثروا من الأعمال السيئة بناء على أن الصلاة تكفرها ، فإن الصلاة التى تكفر بها الخطايا هى التى يقبلها الله ، وأنى للعبد بالاطلاع على ذلك .

[١٦٠] ١٥٩- وعن إبراهيم قال صالح بن كيسان قال ابن شهاب : ولكن عروة يحدث عن حمران ، فلمّا توضأ عثمان قال : ألا أحدثنكم حديثاً لولا آية ما حدثتكموه ؟ سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « لا يتوضأ رجل فيحسن وضوءه ويصلي الصلاة إلا غفر له ما بينه وبين الصلاة حتى يصليها » .

قال عروة : الآية ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا ﴾ .

قوله ( وعن إبراهيم ) أى ابن سعد ، وهو معطوف على قوله « حدثني إبراهيم بن سعد » وزعم مغلطى وغيره أنه معلق ، وليس كذلك ، فقد أخرجه مسلم والإسماعيلي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه بالإسنادين معاً ، وإذا كانا جميعاً عند يعقوب فلا مانع أن يكونا عند الأويسى . ثم وجدت الحديث الثانى عند أبى عوانة فى صحيحه - من حديث الأويسى المذكور - فصح ما قلته بحمد الله تعالى ، وقد أوضحت ذلك فى تعليق التعليق .

قوله ( ولكن عروة يحدث ) يعنى أن شيخى ابن شهاب اختلفا فى روايتهما له عن حمران عن عثمان ، فحدثه به عطاء على صفة وعروة على صفة ، وليس ذلك اختلافاً وإنما هما حديثان متغايران ، وقد رواهما معاذ بن عبد الرحمن فأخرج البخارى من طريقه نحو سياق عطاء ، ومسلم من طريقه نحو سياق عروة ، وأخرجه أيضاً من طريق هشام بن عروة عن أبيه .

قوله ( لولا آية ) زاد مسلم « فى كتاب الله » ولأجل هذه الزيادة صحف بعض رواة آية فجعلها « أنه » بالنون المشددة وبهاء الشان .

قوله ( ويصلى الصلاة ) أى المكتوبة ، وفى رواية لمسلم « فيصلّى هذه الصلوات الخمس » .

قوله ( وبين الصلاة ) أى التى تليها كما صرح به مسلم فى رواية هشام بن عروة .

قوله ( حتى يصليها ) أى يشرع فى الصلاة الثانية .

قوله ( قال عروة : الآية إن الذين يكتمون ما أنزلنا ) يعنى الآية التى فى البقرة إلى قوله اللاعنون كما صرح به مسلم ، ومراد عثمان رضى الله عنه أن هذه الآية تحرض على التبليغ ، وهى وإن نزلت فى أهل الكتاب لكن العبرة بعموم اللفظ ، وقد تقدم نحو ذلك لأبى هريرة فى كتاب العلم ، وإنما كان عثمان يرى ترك تبليغهم ذلك لولا الآية المذكورة خشية عليهم من الاغترار والله أعلم . وقد روى مالك هذا الحديث فى الموطأ عن هشام بن عروة ، ولم يقع فى روايته تعيين الآية فقال من قبل نفسه : أراه يريد « وأقم الصلاة طرفى النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات » . انتهى . وما ذكره عروة راوى الحديث بالجزم أولى . والله أعلم .

## باب الاستئثار في الوضوء

ذكره عثمان وعبد الله بن زيد وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم .

١٦٠ - حدثنا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال أخبرني أبو إدريس أنه [١٦١]

سمع أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ ، وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ » .

[الحديث ١٦١ - طرفه في : ١٦٢] .

**قوله ( باب الاستئثار )** هو استفعال من النثر بالنون والمثلثة وهو طرح الماء الذي يستنشق المتوضئ - أى يجذبه بريح أنفه - لتنظيف ما في داخله فيخرج بريح أنفه سواء كان بإعانة يده أم لا . وحكى عن مالك كراهية فعله بغير اليد لكونه يشبه فعل الدابة ، والمشهور عدم الكراهة . وإذا استنثر بيده فالمستحب أن يكون اليسرى ، بوب عليه النسائي وأخرجه مقيدا بها من حديث علي .

**قوله ( ذكره )** أى روى الاستئثار ( عثمان ) وقد تقدم حديثه ، ( وعبد الله بن زيد ) وسيأتى حديثه .

**قوله ( وابن عباس )** تقدم حديثه في صفة الوضوء في باب غسل الوجه من غرفة وليس فيه ذكر الاستئثار ، وكأن المصنف أشار بذلك إلى ما رواه أحمد وأبو داود والحاكم من حديثه مرفوعاً « استنثروا مرتين بالغتين أو ثلاثاً » ، ولأبي داود الطيالسي « إذا توضع أحدكم واستنثر فليفعل ذلك مرتين أو ثلاثاً » وإسناده حسن .

**قوله ( أبو إدريس )** هو الخولاني .

**قوله ( أنه سمع أبا هريرة )** زاد مسلم من طريق ابن المبارك وغيره عن يونس أبا سعيد مع أبي هريرة .

**قوله ( فليستنثر )** ظاهر الأمر أنه للوجوب ، فيلزم من قال بوجوب الاستنشاق لورود الأمر به كأحمد وإسحق وأبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر أن يقول به في الاستئثار ، وظاهر كلام صاحب المغنى يقتضي أنهم يقولون بذلك ، وأن مشروعية الاستنشاق لا تحصل إلا بالاستئثار ، وصرح ابن بطال بأن بعض العلماء قال بوجوب الاستئثار ، وفيه تعقب على من نقل الإجماع على عدم وجوبه . واستدل الجمهور على أن الأمر فيه للندب بما حسنه الترمذي وصححه الحاكم من قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي « توضع كما أمرك الله » فأحاله على الآية وليس فيها ذكر الاستنشاق . وأجيب بأنه يحتمل أن يراد بالأمر ما هو أعم من آية الوضوء ، فقد أمر الله سبحانه باتباع نبيه صلى الله عليه وسلم وهو المين عن الله أمره ، ولم يحك أحد ممن وصف وضوءه عليه الصلاة والسلام على الاستقصاء أنه ترك الاستنشاق بل ولا المضمضة ، وهو يرد على من لم يوجب المضمضة أيضاً ، وقد ثبت الأمر بها أيضاً في سنن أبي داود بإسناد صحيح ، وذكر ابن المنذر أن الشافعي لم يحتج على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الأمر به إلا لكونه لا يعلم خلافاً في أن تاركه لا يعيد ، وهذا دليل قوى ، فإنه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة ولا التابعين إلا عن عطاء ، وثبت عنه أنه رجع عن إيجاب الإعادة ،

ذكره كله ابن المنذر ، ولم يذكر في هذه الرواية عدداً . وقد ورد في رواية سفيان عن أبي الزناد ولفظه « وإذا استنثر فليستثر وتراً » أخرجه الحميدى في مسنده عنه ، وأصله لمسلم . وفي رواية عيسى بن طلحة عن أبي هريرة عند المصنف في بدء الخلق « إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستثر ثلاثاً ، فإن الشيطان يبيت على خيشومه » ، وعلى هذا فالمراد بالاستنثار في الوضوء التنظيف لما فيه من المعونة على القراءة ، لأن بتقية مجرى النفس تصح مخارج الحروف ، ويزاد للمستيقظ بأن ذلك لطرد الشيطان . وسنذكر باقي مباحثه في مكانه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( ومن استجمر )** أى استعمل الجمار - وهى الحجارة الصغار - فى الاستنجاء . وحمله بعضهم على استعمال البخور فإنه يقال فيه تجمر واستجمر ، حكاه ابن حبيب عن ابن عمر ولا يصح عنه ، وابن عبد البر عن مالك ، وروى ابن خزيمة فى صحيحه عنه خلافه ، وقال عبد الرزاق عن معمر أيضاً بموافقة الجمهور ، وقد تقدم القول على معنى قوله « فليوتر » فى الكلام على حديث ابن مسعود . واستدل بعض من نى وجوب الاستنجاء بهذا الحديث للإتيان فيه بحرف الشرط ، ولا دلالة فيه ، وإنما مقتضاه التخيير بين الاستنجاء بالماء أو بالأحجار ، والله أعلم .

### بـ الاستجمار وتراً

[١٦٢] ١٦١ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إذا توضأ أحدكم فليجعل فى أنفه ثم لينثر . ومن استجمر فليوتر ، وإذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها فى وضوئه ، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده » .

**قوله ( باب الاستجمار وتراً )** استشكل إدخال هذه الترجمة فى أثناء أبواب الوضوء ، والجواب أنه لا اختصاص لها بالاستشكال ، فإن أبواب الاستطابة لم تتميز فى هذا الكتاب عن أبواب صفة الوضوء لتلازمها ويحتمل أن يكون ذلك ممن دونه المصنف على ما أشرنا إليه فى المقدمة والله أعلم . وقد ذكرت توجيه ذلك فى أول كتاب الوضوء .

**قوله ( إذا توضأ )** أى إذا شرع فى الوضوء .

**قوله ( فليجعل فى أنفه ماء )** كذا لأبى ذر ، وسقط قوله « ماء » لغيره . وكذا اختلف رواة الموطأ فى إسقاطه وذكره ، وثبت ذكره لمسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد .

**قوله ( ثم لينثر )** كذا لأبى ذر والأصملى بوزن ليفتعل ، ولغيرهما ثم لينثر بثلاثة مضمومة بعد النون الساكنة ، والروايتان لأصحاب الموطأ أيضاً ، قال القراء : يقال نثر الرجل وانتثر واستنثر إذا حرك النثرة وهى طرف الأنف فى الطهارة .

**قوله ( وإذا استيقظ )** هكذا عطفه المصنف ، واقتضى سياقه أنه حديث واحد ، وليس هو كذلك فى

الموطأ . وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من موطأ يحيى رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخارى مفرقاً ، وكذا هو في موطأ يحيى بن بكير وغيره ، وكذا فرقته الإسماعيلي من حديث مالك ، وكذا أخرج مسلم الحديث الأول من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد ، والثاني من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد . وعلى هذا فكان البخارى كان يرى جواز جمع لحديثين إذا اتحد سندهما في سياق واحد ، كما يرى جواز تفريق الحديث الواحد إذا اشتمل على حكمين مستقلين .

**قوله ( من نومه )** أخذ بعمومه الشافعى والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم ، وخصه أحمد بنوم الليل لقوله في آخر الحديث « باتت يده » لأن حقيقة المبيت أن يكون في الليل . وفي رواية لأبى داود ساق مسلم إسنادها « إذا قام أحدكم من الليل » وكذا للترمذى من وجه آخر صحيح ، ولأبى عوانة في رواية ساق مسلم إسنادها أيضاً « إذا قام أحدكم إلى الوضوء حين يصبح » لكن التعليل يقتضى إلحاق نوم النهار بنوم الليل ، وإنما خص نوم الليل بالذكر للغلبة . قال الرافعى في شرح المسند : يمكن أن يقال الكراهة في الغمس لمن نام ليلاً أشد منها لمن نام نهاراً ، لأن الاحتمال في نوم الليل أقرب لطوله عادة . ثم الأمر عند الجمهور على التنب ، وحمله أحمد على الوجوب في نوم الليل دون النهار ، وعنه في رواية استحبابه في نوم النهار ، واففقوا على أنه لو غمس يده لم يضر الماء ، وقال إسماعيل وداود والطبري ينجس ، واستدل لهم بما ورد من الأمر بإراقتة ، لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن عدى ، والقرينة الصارفة للأمر عن الوجوب عند الجمهور التعليل بأمر يقتضى الشك ، لأن الشك لا يقتضى وجوباً في هذا الحكم استصحاباً لأصل الطهارة . واستدل أبو عوانة على عدم الوجوب بوضوئه صلى الله عليه وسلم من الشن المعلق بعد قيامه من النوم كما سيأتى في حديث ابن عباس ، وتعقب بأن قوله « أحدكم » يقتضى اختصاصه بغيره صلى الله عليه وسلم ، وأجيب بأنه صبح عنه غسل يديه قبل إدخالهما في الإناء حال اليقظة ، فاستحباه بعد النوم أولى ، ويكون تركه لبيان الجواز . وأيضاً فقد قال في هذا الحديث في روايات لمسلم وأبى داود وغيرهما « فليغسلها ثلاثاً » وفي رواية « ثلاث مرات » ، والتقيد بالعدد في غير النجاسة العينية يدل على الندية ، ووقع في رواية همام عن أبى هريرة عند أحمد « فلا يضع يده في الوضوء حتى يغسلها » والنهى فيه للتنزيه كما ذكرنا أن فعل استحباب وإن تركه ولا تزول الكراهة بدون الثلاث نص عليه الشافعى ، والمراد باليد هنا الكف دون ما زاد عليها اتفاقاً ، وهذا كله في حق من قام من النوم لما دل عليه مفهوم الشرط وهو حجة عند الأكثر ، أما المستيقظ فيستحب له الفعل لحديث عثمان وعبد الله بن زيد ، ولا يكره الترك لعدم ورود النهى فيه ، وقد روى سعيد بن منصور بسند صحيح عن أبى هريرة أنه كان يفعله ولا يرى بتركه بأساً ، وسيأتى عن ابن عمر والبراء نحو ذلك .

**قوله ( قبل أن يدخلها )** ، ولمسلم وابن خزيمة وغيرهما من طرق « فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها » وهى أبين في المراد من رواية الإدخال ، لأن مطلق الإدخال لا يترتب عليه كراهة كمن أدخل يده في إناء واسع فاغترف منه بإناء صغير من غير أن يلامس يده الماء .

**قوله ( في وضوئه )** بفتح الواو أى الإناء الذى أعد للوضوء ، وفي رواية الكشمينى « في الإناء » وهى رواية مسلم من طرق أخرى ، ولابن خزيمة « في إنائه أو وضوئه » على الشك ، والظاهر اختصاص ذلك بإناء الوضوء ، ويلحق به إناء الغسل لأنه وضوء وزيادة ، وكذا باقى الآتية قياساً ، لكن في الاستحباب من

غير كراهة لعدم ورود النهى فيها عن ذلك والله أعلم . وخرج بذكر الإناء البرك والخياض التي لا تفسد بغمس اليد فيها على تقدير نجاستها فلا يتناولها النهى والله أعلم .

**قوله ( فإن أحدكم )** قال البيضاوى : فيه إيماء إلى أن الباعث على الأمر بذلك احتمال النجاسة ، لأن الشارع إذا ذكر حكماً وعقبه بعلّة دل على أن ثبوت الحكم لأجلها ، ومثله قوله في حديث المحرم الذى سقط فمات فإنه يبعث مليئاً بعد نهيهم عن تطييبه ، فنبه على علة النهى وهى كونه محرماً .

**قوله ( لا يدري )** فيه أن علة النهى احتمال هل لاقت يده ما يؤثر في الماء أو لا ، ومقتضاه إلحاق من شك في ذلك ولو كان مستيقظاً ، ومفهومه أن من درى أين باتت يده كمن لف عليها خرقة مثلاً فاستيقظ وهى على حالها أن لا كراهة ، وإن كان غسلها مستحباً على المختار كما في المستيقظ ، ومن قال بأن الأمر في ذلك للتعبد — كمالك — لا يفرق بين شاك ومتيقن . واستدل بهذا الحديث على التفرقة بين ورود الماء على النجاسة وبين ورود النجاسة على الماء ، وهو ظاهر . وعلى أن النجاسة تؤثر في الماء ، وهو صحيح ، لكن كونها تؤثر بالتنجيس وإن لم يتغير فيه نظر ، لأن مطلق التأثير لا يدل على خصوص التأثير بالتنجيس ، فيحتمل أن تكون الكراهة بالمتيقن أشد من الكراهة بالمظنون قاله ابن دقيق العيد ، ومراده أنه ليست فيه دلالة قطعية على من يقول إن الماء لا ينجس إلا بالتغير .

**قوله ( أين باتت يده )** أى من جسده ، قال الشافعى رحمه الله : كانوا يستجمرون وبلادهم حارة فربما عرق أحدهم إذا نام فيحتمل أن تطوف يده على المحل أو على بثرة أو دم حيوان أو قدر غير ذلك . وتعقبه أبو الوليد الباجى بأن ذلك يستلزم الأمر بغسل ثوب النائم لجواز ذلك عليه ، وأجيب بأنه محمول على ما إذا كان العرق في اليد دون المحل ، أو أن المستيقظ لا يريد غمس ثوبه في الماء حتى يؤمر بغسله ، بخلاف اليد فإنه محتاج إلى غمسها ، وهذا أقوى الجوابين . والدليل على أنه لا اختصاص لذلك بمحل الاستجمار ما رواه ابن خزيمة وغيره من طريق محمد بن الوليد عن محمد بن جعفر عن شعبة عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره « أين باتت يده منه » وأصله في مسلم دون قوله « منه » قال الدارقطنى : تفرد بها شعبة ، وقال البيهقى : تفرد بها محمد بن الوليد . قلت : إن أراد عن محمد بن جعفر فسلم ، وإن أراد مطلقاً فلا ، فقد قال الدارقطنى : تابعه عبد الصمد عن شعبة ، وأخرجه ابن مندة من طريقه . وفي الحديث الأخذ بالوثيقة ، والعمل بالاحتياط في العبادة ، والكناية عما يستحيا منه إذا حصل الإفهام بها ، واستحباب غسل النجاسة ثلاثاً لأنه أمرنا بالتثليث عند توهمها فعند ثبوتها أولى . واستنبط منه قوم فوائد أخرى فيها بعد ، منها أن موضع الاستنجاء مخصوص بالرخصة في جواز الصلاة مع بقاء أثر النجاسة عليه قاله الخطابى ، ومنها إيجاب الوضوء من النوم ، قاله ابن عبد البر ، ومنها تقوية من يقول بالوضوء من مس الذكر حكاه أبو عوانة في صحيحه عن ابن عيينة ، ومنها أن القليل من الماء لا يصير مستعملاً بإدخال اليد فيه لمن أراد الوضوء ، قاله الخطابى صاحب الخصال من الشافعية .

## باب

## غَسْلُ الرَّجُلَيْنِ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ

[١٦٣]

١٦٢- حدثني موسى قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك عن عبد الله ابن عمرو تخلف رسول الله صلى الله عليه عنا في سفرة، فأدركنا وقد أرهقنا العصر، فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا، فنأدى بأعلى صوتيه: «ويل للأعقاب من النار» مرتين أو ثلاثاً.

**قوله (باب غسل الرجلين) كذا للأكثر ، وزاد أبو ذر « ولا يمسح على القدمين » .**

**قوله (حدثني موسى) ابن إسماعيل هو التبوذكي .**

**قوله (عنا في سفرة) زاد في رواية كريمة « سافرناها »** وظهره أن عبد الله بن عمر كان في تلك السفرة ووقع في رواية لمسلم أنها كانت من مكة إلى المدينة ، ولم يقع ذلك لعبد الله محققاً إلا في حجة الوداع ، أما غزوة الفتح فقد كان فيها لكن ما رجع النبي صلى الله عليه وسلم فيها إلى المدينة من مكة بل من الجعرانة ، ويحتمل أن تكون عمرة القضية فإن هجرة عبد الله بن عمر كانت في ذلك الوقت أو قريباً منه .

**قوله (أرهقنا) بفتح الهاء والقاف و « العصر »** مرفوع بالفاعلية كذا لأبي ذر . وفي رواية كريمة بإسكان القاف والعصر منصوب بالمفعولية ، ويقوى الأول رواية الأصيلي «أرهقنا» بفتح القاف بعدها مثناة ساكنة ، ومعنى الإرهاق الإدراك والغشيان ، قال ابن بطال : كأن الصحابة أخرؤا الصلاة في أول الوقت طمعاً أن يلحقهم النبي صلى الله عليه وسلم فيصلوا معه ، فلما ضاق الوقت بادروا إلى الوضوء ولعلجتهم لم يسبقوه ، فأدركهم على ذلك فأنكر عليهم . قلت : ما ذكره من تأخيرهم قاله احتمالاً ، ويحتمل أيضاً أن يكونوا أخرؤا لكونهم على طهر أو لرجاء الوصول إلى الماء ، ويدل عليه رواية مسلم « حتى إذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر » أي قرب دخول وقتها فتوضؤوا وهم عجال .

**قوله (ونمسح على أرجلنا) انتزع منه البخاري أن الإنكار عليهم كان بسبب المسح لا بسبب الاقتصار على غسل بعض الرجل ،** فلماذا قال في الترجمة ولا يمسح على القدمين ، وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها ، وفي أفراد مسلم « فأنهينا إليهم وأعقابهم بيض تلوح لم يمسها الماء » فتمسك بهذا من يقول بإجزاء المسح ، ويحمل الإنكار على ترك التعميم ، لكن الرواية المتفق عليها أرجح فتحمل هذه الرواية عليها بالتأويل ، فيحتمل أن يكون معنى قوله « لم يمسها الماء » أي ماء الغسل جمعاً بين الروایتين . وأصرح من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً لم يغسل عقبه فقال ذلك : وأيضاً فن قال بالمسح لم يوجب مسح العقب ، والحديث حجة عليه . وقال الطحاوي : لما أمرهم بتعميم غسل الرجلين حتى لا يبقى منهما لمعة دل على أن فرضها الغسل . وتعقبه ابن المنير بأن التعميم لا يستلزم الغسل ، فالرأس تعم بالمسح وليس فرضها الغسل .

**قوله (أرجلنا) قابل الجمع بالجمع فالأرجل موزعة على الرجال فلا يلزم أن يكون لكل رجل أرجل .**

**قوله ( ويل )** جاز الابتداء بالنكرة لأنه دعاء واختلف في معناه على أقوال : أظهرها ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعاً « ويل واد في جهنم » قال ابن خزيمة : لو كان الماسح مؤدياً للفرص لما تواعد بالنار ، وأشار بذلك إلى ما في كتب الخلاف عن الشيعة أن الواجب المسح أخذاً بظاهر قراءة ﴿ وأرجلكم ﴾ بالخفض ، وقد تواترت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة وضوئه أنه غسل رجله وهو المبين لأمر الله ، وقد قال في حديث عمرو بن عبسة الذي رواه ابن خزيمة وغيره مطولاً في فضل الوضوء « ثم يغسل قدميه كما أمره الله » ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأنس ، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك ، قال عبد الرحمن بن أبي ليلى : أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين ، رواه سعيد بن منصور . وادعى الطحاوي وابن حزم أن المسح منسوخ . والله أعلم .

**قوله ( للإعقاب )** أي المرتبة إذ ذاك فاللام للعهد ويلتحق بها ما يشاركها في ذلك . والعقب مؤخر القدم . قال البغوي : معناه ويل لأصحاب الأعقاب المقصرين في غسلها . وقيل أراد أن العقب مخصص بالعقاب إذا قصر في غسله . وفي الحديث تعليم الجاهل ورفع الصوت بالإنكار وتكرار المسألة لفهمهم كما تقدم في كتاب العلم

### باب المضمضة في الوضوء

قاله ابن عباس وعبد الله بن زيد عن النبي صلى الله عليه عليه .

١٦٣ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عطاء بن يزيد عن حمران مولى عثمان بن عفان أنه رأى عثمان دعا بوضوء فأفرغ على يديه من إنائه فغسلهما ثلاث مرات ، ثم أدخل يمينه في الوضوء ، ثم تمضمض واستنشق واستنثر ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه إلى المرفقين ثلاثاً ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل كل رجل ثلاثاً . ثم قال : رأيت النبي صلى الله عليه عليه يتوضأ نحو وضوئي هذا ، وقال : « من توضأ نحو وضوئي هذا ، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه ، غفر الله له ما تقدم من ذنبه » . [١٦٤]

**قوله ( باب المضمضة في الوضوء )** أصل المضمضة في اللغة التحريك ، ومنه مضمض النعاس في عينه إذا تحركت بالنعاس ، ثم اشتهر استعماله في وضع الماء في الفم وتحريكه ، وأما معناه في الوضوء الشرعي فأكله . أن يضع الماء في الفم ثم يديره ثم يمججه ، والمشهور عن الشافعية أنه لا يشترط تحريكه ولا مجه وهو عجيب ، ولعل المراد أنه لا يتعين المج بل لو ابتلعه أو تركه حتى يسيل أجزأ .

**قوله ( قاله ابن عباس )** قد تقدم حديثه في أوائل الطهارة .

**قوله ( وعبد الله بن زيد )** سيأتي حديثه قريباً .

**قوله ( ثم غسل كل رجل )** كذا للأصلي والكشميني ، ولا بن عساكر كلتا رجله وهي التي اعتمدها

صاحب العمدة ، والمستمل والحموي كل رجله وهى تفيد تعميم كل رجل بالغسل ، وفى نسخة رجله بالثنائية وهى بمعنى الأولى .

**قوله ( لا يحدث )** تقدمت مباحثه قريباً ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون المراد بذلك الإخلاص ، أو ترك العجب بأن لا يرى لنفسه مزية خشية أن يتغير فيتكبر فيهلك .

**قوله ( غفر الله له )** كذا للمستمل ، ولغيره « غفر له » على البناء للمفعول ، وقد تقدمت مباحثه ، إلا أن فى هذا السياق من الزيادة رفع صفة الوضوء إلى فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وزاد مسلم فى رواية ليونس « قال الزهرى : كان علماؤنا يقولون هذا الوضوء أسبغ ما يتوضأ به أحد للصلاة » ، وقد تمسك بهذا من لا يرى تثليث مسح الرأس كما سيأتى فى باب مسح الرأس مرة إن شاء الله تعالى .

**باب غسل الأعقاب** ، وكان ابن سيرين يغسل موضع الخاتم إذا توضأ

١٦٤ - حدثنا آدم بن أبي إياس قال نا شعبة قال نا محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة - وكان يمر بنا والناس يتوضؤون من المطهرة - فقال : أسبغوا الوضوء ؛ فإن أبا القاسم صلى الله عليه قال : « ويل للأعقاب من النار » . [١٦٥]

**قوله ( باب غسل الأعقاب )** . وكان ابن سيرين هذا التعليق وصله المصنف فى التاريخ عن موسى ابن إسماعيل عن مهدي بن ميمون عنه ، وروى ابن أبي شبة عن هشيم عن خالد عنه أنه كان إذا توضأ حرك خاتمه ، والإسنادان صحيحان ، فيحمل على أنه كان واسعاً بحيث يصل الماء إلى ما تحته بالتحريك ، وفى ابن ماجه عن أبي رافع مرفوعاً نحوه بإسناد ضعيف .

**قوله ( محمد بن زياد )** هو الجمحي المدني لا الإلهاني الحمصي .

**قوله ( وكان )** الواو حالية من مفعول سمعت ، والناس يتوضؤون حال من فاعل يمر .

**قوله ( المطهرة )** بكسر الميم هى الإناء المعد للتطهر منه .

**قوله ( أسبغوا )** بفتح الهمزة أى أكملوا ، وكأنه رأى منهم تقصيراً وخشى عليهم .

**قوله ( فإن أبا القاسم )** فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكنيته وهو حسن ، وذكره بوصف الرسالة أحسن ، وفيه أن العالم يستدل على ما يفتى به ليكون أوقع فى نفس سامعه ، وقد تقدم شرح الأعقاب ، وإنما خصت بالذكر لصورة السبب كما تقدم فى حديث عبد الله بن عمرو ، فيأتى بها ما فى معناها من جميع الأعضاء التى قد يحصل التساهل فى إسباغها . وفى الحاكم وغيره من حديث عبد الله بن الحارث « ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار » ولهذا ذكر فى الترجمة أثر ابن سيرين فى غسله موضع الخاتم لأنه قد لا يصل إليه الماء إذا كان ضيقاً . والله أعلم .

**باب غسل الرجلين فى النعلين** ، ولا يمسح على النعلين

١٦٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن سعيد المقبري عن عبيد بن جريح أنه [١٦٦]



قال لعبد الله بن عمر: يا أبا عبد الرحمن، رأيتك تصنع أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يصنعها. قال: وما هي يا ابن جريج؟ قال: رأيتك لا تمس من الأركان إلا اليمانيين، ورأيتك تلبس النعال السبتية، ورأيتك تصبغ بالصفرة، ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم تهل أنت حتى كان يوم التروية. قال عبد الله: أما الأركان فإني لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يمس إلا اليمانيين. وأما النعال السبتية فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها، فأنا أحب أن ألبسها. وأما الصفرة فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها، فإني أحب أن أصبغ بها. وأما الإهلال فإني لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبعث به راحلته.

[الحديث ١٦٦ - أطرافه في: ١٥١٤، ١٥٥٢، ١٦٠٩، ٢٨٦٥، ٥٨٥١].

**قوله (باب غسل الرجلين في النعلين)** ليس في الحديث الذي ذكره تصريح بذلك وإنما هو مأخوذ من قوله: «يتوضأ فيها» لأن الأصل في الوضوء هو الغسل، ولأن قوله «فيها» يدل على الغسل، ولو أريد المسح لقال عليها.

**قوله (ولا يمسح على النعاليين)** أي لا يكتفى بالمسح عليهما كما في الخفين، وأشار بذلك إلى ما روى عن علي وغيره من الصحابة أنهم مسحوا على نعالهم في الوضوء ثم صلوا، وروى في ذلك حديث مرفوع أخرجه أبو داود وغيره من حديث المغيرة بن شعبة لكن ضعفه عبد الرحمن بن مهدي وغيره من الأئمة، واستدل الطحاوي على عدم الإجزاء بالإجماع على أن الخفين إذا تخرقا حتى تبدوا القدمان أن المسح لا يجزئ عليهما، قال: فكذا النعالان لأنهما لا يفيدان القدمين. انتهى. وهو استدلال صحيح، لكنه منازع في نقل الإجماع المذكور، وليس هذا موضع بسط هذه المسألة، ولكن نشير إلى ملخص منها: فقد تمسك من اكتفى بالمسح بقوله تعالى ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ عطفاً على ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ فذهب إلى ظاهرها جماعة من الصحابة والتابعين، فحكى عن ابن عباس في رواية ضعيفة والثابت عنه خلافه، وعن عكرمة والشعبي وقتادة، وهو قول الشيعة. وعن الحسن البصري الواجب الغسل أو المسح، وعن بعض أهل الظاهر يجب الجمع بينهما، وحجة الجمهور الأحاديث الصحيحة المذكورة وغيرها من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فإنه بيان للمراد، وأجابوا عن الآية بأجوبة منها أنه قرئ ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنصب عطفاً على ﴿أَيْدِيَكُمْ﴾، وقيل معطوف على محل برؤوسكم كقوله ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ بالنصب. وقيل المسح في الآية محمول لمشروعية المسح على الخفين فحملوا قراءة الجر على مسح الخفين وقراءة النصب على غسل الرجلين، وقرر ذلك أبو بكر بن العربي تقريراً حسناً فقال ما ملخصه: بين القراءتين تعارض ظاهر، والحكم فيما ظاهره التعارض أنه إن أمكن العمل بهما وجب، وإلا عمل بالقدر الممكن، ولا يتأتى الجمع بين الغسل والمسح في عضو واحد في حالة واحدة لأنه يؤدي إلى تكرار المسح لأن الغسل يتضمن المسح، والأمر المطلق لا يقتضي التكرار

فبقي أن يعمل بهما في حالين توفيقاً بين القراءتين وعملاً بالقدر الممكن . وقيل إنما عطفت على الرؤوس المسوحة لأنها مظنة لكثرة صب الماء عليها فلمنع الإسراف عطفت ، وليس المراد أنها تسمح حقيقة . ويدل على هذا المراد قوله ( إلى الكعنين ) لأن المسح رخصة فلا يقيد بالغاية ، ولأن المسح يطلق على الغسل الخفيف ، يقال مسح أطرافه لمن توضأ ، ذكره أبو زيد اللغوي وابن قتيبة وغيرهما .

**قوله ( عبيد بن جريح )** هو مدني مولى بني تميم ، وليس بينه وبين ابن جريح الفقيه المكي مولى بني أمية نسب ، وقد تقدم في المقدمة أن الفقيه هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح فقد يظن أن هذا عمه وليس كذلك ، وهذا الإسناد كله مديون ، وفيه رواية الأقران لأن عبيداً وسعيداً تابعيان من طبقة واحدة .

**قوله ( أربعاً )** أى أربع خصال .

**قوله ( لم أر أحداً من أصحابك )** أى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد بعضهم ، والظاهر من السياق انفراد ابن عمر بما ذكر دون غيره ممن رآهم عبيد . وقال المازري : يحتمل أن يكون مراده لا يصنعهم غيرك مجتمعة وإن كان يصنع بعضها .

**قوله ( الأركان )** أى أركان الكعبة الأربعة ، وظاهره أن غير ابن عمر من الصحابة الذين رآهم عبيد كانوا يستلمون الأركان كلها ، وقد صح ذلك عن معاوية وابن الزبير ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في الحج إن شاء الله تعالى .

**قوله ( السبئية )** بكسر المهملة هي التي لا شعر فيها ، مشتقة من السبت وهو الخلق قاله في التهذيب ، وقيل السبت جلد البقر المدبوغ بالقرظ ، وقيل بالسبت بضم أوله وهو نبت يدبغ به قاله صاحب المنتهى ، وقال الهروي قيل لها سبئية لأنها انسبت بالدباغ أى لانت به ، يقال رطبة منسبنة أى لينة .

**قوله ( تصبغ )** بضم الموحدة وحكى فتحها وكسرها ، وهل المراد صبغ الثوب أو الشعر ؟ يأتي الكلام على ذلك حيث ذكره المصنف في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى .

**قوله ( أهل الناس )** أى رفعوا أصواتهم بالتلبية من أول ذى الحجة .

**قوله ( ولم تهل أنت حتى كان )** ولمسلم حتى يكون ( يوم التروية ) أى الثامن من ذى الحجة ، ومراده فهل أنت حينئذ . وتبين من جواب ابن عمر أنه كان لا يهل حتى يركب قاصداً إلى منى ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة أيضاً في الحج إن شاء الله تعالى .

**قوله ( قال عبد الله )** أى ابن عمر مجيباً لعبيد . وللمصنف في اللباس « فقال له عبد الله بن عمر » .

**قوله ( اليمانيين )** تنثية يمان والمراد بهما الركن الأسود والذي يسامته من مقابلة الصفا ، وقيل للأسود يمان تغلياً .

**قوله ( فأني أحب أن أصبغ )** وللكشميني والباقرين « فأنا أحب » كالتى قبلها ، وسيأتي باقي الكلام على هذا الحديث في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى .

بَابُ التَّيْمَنِ فِي الْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ

١٦٦ - حدثنا مسدد قال نا إسماعيل قال نا خالد عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية

قالت : قال النبي صلى الله عليه لهن في غسل ابنته : «ابدأن بيمينها ومواضع الوضوء منها» .

[الحديث ١٦٧ - أطرافه في: ١١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١،

١٢٦٢، ١٢٦٣].

[١٦٨] ١٦٧ - حدثنا حفص بن عمر قال نا شعبة قال أخبرني أشعث بن سليم سمعت أبي عن مسروق عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه يعبه التيمن في تنعله ، وترجله ، وطهوره ، وفي شأنه كله .

[الحديث ١٦٨ - أطرافه في: ٤٢٦، ٥٣٨٠، ٥٨٥٤، ٥٩٢٦].

**قوله ( باب التيمن ) أى الابتداء باليمين .**

**قوله ( إسماعيل )** هو ابن علي ، وخالد هو الحذاء . والإسناد كله بصريون .

**قوله ( في غسل )** أى فى صفة غسل ابنته زينب عليها السلام كما سيأتى تحقيقه فى كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . وأورد المصنف من الحديث طرفاً ليعين به المراد بقول عائشة « يععبه التيمن » إذ هو لفظ مشترك بين الابتداء باليمين وتعاطى الشيء باليمين والتبرك وقصد اليمين ، فبان بمحدث أم عطية أن المراد بالطهور الأول .

**قوله ( سمعت أبى )** هو سليم بن أسود المخاربي الكوفي أبو الشعثاء مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وهو من كبار التابعين كشيخه مسروق فهما قرينان كما أن أشعث وشعبة قرينان وهما من كبار أتباع التابعين .

**قوله ( كان يععبه التيمن )** قيل لأنه كان يحب الفأل الحسن إذ أصحاب اليمين أهل الجنة . وزاد المصنف فى الصلاة عن سليمان بن حرب عن شعبة « ما استطاع » فنه على المحافظة على ذلك ما لم يمنع مانع .

**قوله ( فى تنعله )** أى لبس نعله ( وترجله ) أى ترجيل شعره وهو تسريحه ودهنه ، قال فى المشارق : رجّل شعره إذا مشطه بماء أو دهن ليلين ويرسل الثائر ويمد المنقبض ، زاد أبو داود عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة وسواكه .

**قوله ( فى شأنه كله )** كذا للأكثر من الرواة بغير واو ، وفى رواية أبى الوقت بإثبات الواو وهى التى اعتمدها صاحب العمدة ، قال الشيخ تقي الدين : هو عام مخصوص ، لأن دخول الحلاء والخروج من المسجد ونحوهما يبدأ فيهما باليسار ، انتهى . وتأکید « الشأن » بقوله « كله » يدل على التعميم ، لأن التأكيد يرفع الحجاز فيمكن أن يقال حقيقة الشأن ما كان فعلاً مقصوداً ، وما يستحب فيه التيسر ليس من الأفعال المقصودة بل هى إما تروك وإما غير مقصودة ، وهذا كله على تقدير إثبات الواو ، وأما على إسقاطها فقوله « فى شأنه كله » متعلق بيععبه لا بالتيمن أى يععبه فى شأنه كله التيمن فى تنعله إلخ ، أى لا يترك ذلك سفراً ولا حضراً ولا فى فراغه ولا شغله ونحو ذلك . وقال الطيبي قوله « فى شأنه » بدل من قوله « فى تنعله » بإعادة العامل . قال : وكأنه ذكر التنعل لتعلقه بالرجل ، والترجل لتعلقه بالرأس ، والطهور لكونه مفتاح أبواب العبادة ، فكأنه نبه على جمع الأعضاء فيكون كبذل الكل من الكل . قلت : ووقع فى رواية مسلم بتقديم قوله « فى شأنه كله »

على قوله « في تنعله إلخ » وعليها شرح الطيبي ، وجميع ما قدمناه مبنى على ظاهر السياق الوارد هنا ، لكن بين المصنف في الأطعمة من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة أن أشعث شيخه كان يحدث به تارة مقتصرأ على قوله « في شأنه كله » وتارة على قوله « في تنعله إلخ » وزاد الإسماعيلي من طريق غندر عن شعبة أن عائشة أيضاً كانت تجمله تارة وتبينه أخرى ، فعلى هذا يكون أصل الحديث ما ذكر من التنعل وغيره ، ويؤيده رواية مسلم من طريق أبي الأحوص وابن ماجه من طريق عمرو بن عبيد كلاهما عن أشعث بدون قوله « في شأنه كله » ، وكأن الرواية المقتصرة على « في شأنه كله » من الرواية بالمعنى ، ووقع في رواية لمسلم « في ظهوره ونعله » بفتح النون وإسكان العين أى هيئة تنعله ، وفي رواية ابن ماهان في مسلم « ونعله » بفتح العين . وفي الحديث استحباب البداءة بشق الرأس الأيمن في الترتيل والغسل والحلق ، ولا يقال هو من باب الإزالة فيبدأ فيه بالأيسر ، بل هو من باب العبادة والتزيين ، وقد ثبت الابتداء بالشق الأيمن في الحلق كما سيأتى قريباً ، وفيه البداءة بالرجل اليمنى في التنعل وفي إزالتها اليسرى وفيه البداءة باليد اليمنى في الوضوء وكذا الرجل ، وبالشق الأيمن في الغسل . واستدل به على استحباب الصلاة عن يمين الإمام وفي ميمنة المسجد وفي الأكل والشرب باليمن ، وقد أورده المصنف في هذه المواضع كلها ، قال النووي : قاعدة الشرع المستمرة استحباب البداءة باليمن في كل ما كان من باب التكريم والتزيين ، وما كان بضدهما استحباب فيه التياسر . قال : وأجمع العلماء على أن تقديم اليمن في الوضوء سنة من خالفها فاته الفضل وتم وضوؤه ، انتهى . ومراده بالعلماء أهل السنة ، وإلا فذهب الشيعة الوجوب ، وغلط المرتضى منهم فنسبه للشافعى ، وكأنه ظن أن ذلك لازم من قوله بوجوب الترتيب ، لكنه لم يقل بذلك في اليدين ولا في الرجلين لأنهما بمنزلة العضو الواحد ، ولأنهما جمعا في لفظ القرآن . لكن يشكل على أصحابه حكمهم على الماء بالاستعمال إذا انتقل من يد إلى يد أخرى ، مع قولهم بأن الماء ما دام متردداً على العضو لا يسمى مستعملاً ، وفي استدلالهم على وجوب الترتيب بأنه لم ينقل أحد في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم أنه توضأ منكساً ، وكذلك لم ينقل أحد أنه قدم اليسرى على اليمنى . ووقع في البيان للعمرائى والتجريد للبندنجى نسبة القول بالوجوب إلى الفقهاء السبعة ، وهو تصحيف من الشيعة . وفي كلام الرافعى ما يوهم أن أحمد قال بوجوبه ، ولا يعرف ذلك عنه ، بل قال الشيخ الموفق في المغنى : لا نعلم في عدم الوجوب خلافاً .

### ب) التماس الوضوء إذا حانت الصلاة

وقالت عائشة : حضرت الصبح فالتمس الماء فلم يوجد ، فنزل التيمم .

١٦٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن

[١٦٩]

أنس بن مالك أنه قال : رأيت النبي صلى الله عليه وحانت صلاة العصر ، فالتمس الناس الوضوء فلم يجدوا ، فأتى رسول الله صلى الله عليه بوضوء فوضع رسول الله صلى الله عليه في ذلك الإناء يده ، وأمر الناس أن يتوضؤوا منه . قال : فرأيت الماء ينبع من تحت أصابعه ، حتى توضؤوا من عند آخرهم .

**قوله ( باب التماس الوضوء )** بفتح الواو أى طلب الماء للوضوء ( إذا حانت ) بالمهملة أى قربت ( الصلاة ) والمراد وقتها الذى توقع فيه .

**قوله ( وقالت عائشة )** هذا طرف من حديثها فى قصة نزول آية التيمم وسيأتى فى كتاب التيمم إن شاء الله تعالى ، وساقه هنا بلفظ عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها ، وهو موصول عنده فى تفسير المائدة ، قال ابن المنير : أراد الاستدلال على أنه لا يجب طلب الماء للتطهير قبل دخول الوقت لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم التأخير فدل على الجواز .

**قوله ( فالتمس )** بالضم على البناء للمفعول ، وللكشيمى « فالتمسوا » .

**قوله ( وحان )** وللكشيمى « وحانت » والواو للحال بتقدير قد .

**قوله ( الوضوء )** بفتح الواو ، أى الماء الذى يتوضأ به .

**قوله ( فلم يجلدوا )** وللكشيمى « فلم يجلدوه » بزيادة الضمير .

**قوله ( فأتى )** بالضم على البناء للمفعول ، وبين المصنف فى رواية قتادة أن ذلك كان بالزوراء وهو سوق بالمدينة .

**قوله ( بوضوء )** بالفتح أى بإناء فيه ماء ليتوضأ به ، ووقع فى رواية ابن المبارك « فجاء رجل بقدر فيه ماء يسير ، فصغر أن يبسط صلى الله عليه وسلم فيه كفه فضم أصابعه » ، ونحوه فى رواية حميد الآتية فى باب الوضوء من المخضب .

**قوله ( ينبع )** بفتح أوله وضم الموحدة ويجوز كسرهما وفتحها ، وسيأتى الكلام على فوائد هذا الحديث فى كتاب علامات النبوة مستوعباً إن شاء الله تعالى .

**قوله ( حتى توضؤوا من عند آخرهم )** قال الكرماني حتى للتدرج ومن للبيان ، أى توضأ الناس حتى توضأ الذين عند آخرهم وهو كناية عن جميعهم ، قال : وعند بمعنى فى لأن عند وإن كانت للظرفية الخاصة لكن المبالغة تقتضى أن تكون لمطلق الظرفية ، فكأنه قال : الذين هم فى آخرهم . وقال التيمى : المعنى توضأ القوم حتى وصلت النبوة إلى الآخر . وقال النووى : من هنا بمعنى إلى وهى لغة . وتعقبه الكرماني بأنها شاذة ، قال : ثم إن إلى لا يجوز أن تدخل على عند ، ويلزم عليه وعلى ما قال التيمى أن لا يدخل الأخير ، لكن ما قاله الكرماني من أن « إلى » لا تدخل على « عند » ، لا يلزم مثله فى « من » إذا وقعت بمعنى إلى ، وعلى توجيه النووى يمكن أن يقال : عند زائدة . وفى الحديث دليل على أن المواساة مشروعة عند الضرورة لمن كان فى مائة فضل عن وضوئه . وفيه أن اغتراف المتوضئ من الماء القليل لا يصير الماء مستعملاً ، واستدل به الشافعى على أن الأمر بغسل اليد قبل إدخالها الإناء أمر ندب لا حتم .

( تنبيه ) : قال ابن بطال : هذا الحديث - يعنى حديث نبع الماء - شهده جمع من الصحابة ، إلا أنه لم يرو إلا من طريق أنس وذلك لطول عمره ولطلب الناس علو السند . كذا قال . وقد قال القاضي عياض : هذه القصة رواها العدد الكثير من الثقات عن الجهم الغفير عن الكافة متصلاً عن جملة من الصحابة ، بل لم

يؤثر عن أحد منهم إنكار ذلك فهو ملتحق بالقطعي من معجزاته . انتهى . فانظر كم بين الكلامين من التفاوت وسنحرر هذا الموضع في كتاب علامات النبوة إن شاء الله تعالى .

### باب الماء الذي يُغسل به شعر الإنسان

وكان عطاء لا يرى به بأساً أن تتخذ منها الخيوط والحبال . وسُور الكلاب وممرها في المسجد . وقال الزهري : إذا وَلَغ في الإناء ليس له وضوء غيره يتوضأ به . وقال سفيان : هذا الفقه بعينه ، يقول الله عز وجل : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ وهذا ماء . وفي النفس منه شيء ، يتوضأ به ويتيمم .

**قوله ( باب الماء )** أى حكم الماء « الذي يغسل به شعر الإنسان » . أشار المصنف إلى أن حكمه الطهارة لأن المغتسل قد يقع في ماء غسله من شعره ، فلو كان نجساً لتنجس الماء بملاقاته ، ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تجنب ذلك في اغتساله ، بل كان يخلل أصول شعره كما سيأتي ، وذلك يفضي غالباً إلى تناثر بعضه فدل على طهارته ، وهو قول جمهور العلماء ، وكذا قاله الشافعي في القديم ، ونص عليه في الجديد أيضاً وصححه جماعة من أصحابه وهي طريقة الخراسانيين ، وصحح جماعة القول بتنجيسه وهي طريقة العراقيين ، واستدل المصنف على طهارته بما ذكره من الحديث المرفوع ، وتعقب بأن شعر النبي صلى الله عليه وسلم مكرم لا يقاس عليه غيره ، ونقضه ابن المنذر والخطابي وغيرهما بأن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل والأصل عدمه ، قالوا : ويلزم القائل بذلك أن لا يحتج على طهارة المني بأن عائشة كانت تفركه من ثوبه صلى الله عليه وسلم لإمكان أن يقال له منيه طاهر فلا يقاس على غيره ، والحق أن حكمه حكم جميع المكلفين في الأحكام التكليفية إلا فيما خص بدليل ، وقد تكاثرت الأدلة على طهارة فضلاته وعد الأئمة ذلك في خصائصه ، فلا يلتفت إلى ما وقع في كتب كثير من الشافعية مما يخالف ذلك فقد استقر الأمر بين أئمتهم على القول بالطهارة وهذا كله في شعر الآدمي ، أما شعر الحيوان غير المأكول المذكى ففيه اختلاف مبني على أن الشعر هل تحله الحياة فينجس بالموت أو لا ، فالأصح عند الشافعية أنه ينجس بالموت ، وذهب جمهور العلماء إلى خلافه ، واستدل ابن المنذر على أنه لا تحله الحياة فلا ينجس بالموت ولا بالانفصال بأنهم أجمعوا على طهارة ما يجز من الشاة وهي حية ، وعلى نجاسة ما يقطع من أعضائها وهي حية ، فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من أجزائها ، وعلى التسوية بين حالتي الموت والانفصال والله أعلم . وقال البغوي في شرح السنة في قوله صلى الله عليه وسلم في شاة ميمونة « إنما حرم أكلها » . يستدل به لمن ذهب إلى أن ما عدا ما يؤكل من أجزاء الميتة لا يحرم الانتفاع به اهـ . وسيأتي الكلام على ريش الميتة وعظمها في باب مفرد من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وكان عطاء )** هذا التعليق وصله محمد بن إسحق الفاكهي في أخبار مكة بسند صحيح إلى عطاء وهو ابن أبي رباح أنه كان لا يرى بأساً بالانتفاع بشعور الناس التي تخلق بمني .

**قوله ( وسور الكلاب )** هو بالجر عطفاً على قوله « الماء » والتقدير وباب سور الكلاب أى ما حكمه ؟

والسور البقية . والظاهر من تصرف المصنف أنه يقول بطهارته . وفي بعض النسخ بعد قوله في المسجد « وأكلها » وهو من إضافة المصدر إلى الفاعل .

**قوله ( وقال الزهري إذا ولغ الكلب )** جمع المصنف في هذا الباب بين مسألتين وهما حكم شعر الآدمي وسور الكلب . فذكر الترجمة الأولى وأثرها معها ، ثم ثنى بالثانية وأثرها معها ، ثم رجع إلى دليل الأولى من الحديث المرفوع ، ثم ثنى بأدلة الثانية . وقول الزهري هذا رواه الوليد بن مسلم في مصنفه عن الأوزاعي وغيره عنه ولفظه « سمعت الزهري في إناء ولغ فيه كلب فلم يجدوا ماء غيره ، قال : يتوضأ به » ، وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد من طريقه بسند صحيح .

**قوله ( وقال سفيان )** المتبادر إلى الذهن أنه ابن عيينة لكونه معروفاً بالرواية عن الزهري دون الثوري ، لكن المراد به هنا الثوري ، فإن الوليد بن مسلم عقب أثر الزهري هذا بقوله : فذكرت ذلك لسفيان الثوري فقال والله هذا الفقه بعينه ... فذكره ، وزاد بعد قوله شيء « فأرى أن يتوضأ به ويتيمم » ، فسمى الثوري الأخذ بدلالة العموم فقها ، وهي التي تضمنها قوله تعالى ﴿ فلم تجدوا ماء ﴾ لكونها نكرة في سياق النفي فتعم ولا تخص إلا بدليل ، وتنجيس الماء بولوج الكلب فيه غير متفق عليه بين أهل العلم . وزاد من رأيه التيمم احتياطاً . وتعقبه الإسماعيلي بأن اشتراطه جواز التوضؤ به إذا لم يجد غيره يدل على تنجيسه عنده ، لأن الظاهر يجوز التوضؤ به مع وجود غيره . وأجيب بأن المراد أن استعمال غيره مما لم يختلف فيه أولى ، فأما إذا لم يجد غيره فلا يعدل عنه - وهو يعتد بطهارته - إلى التيمم ، وأما فتيا سفيان بالتيمم بعد الوضوء به فلائنه رأى أنه ماء مشكوك فيه من أجل الاختلاف فاحتاط للعبادة ، وقد تعقب بأنه يلزم من استعماله أن يكون جسده طاهراً بلا شك فيصير باستعماله مشكوكاً في طهارته ، ولهذا قال بعض الأئمة : الأولى أن يريق ذلك الماء ثم يتيمم ، والله أعلم .

( تلييه ) : وقع في رواية أبي الحسن القابسي عن أبي زيد المروزي في حكاية قول سفيان : يقول الله تعالى فإن لم تجدوا ماء ، وكذا حكاة أبو نعيم في المستخرج على البخاري ، وفي باقي الروايات ﴿ فلم تجدوا ﴾ وهو الموافق للتلاوة . وقال القابسي : وقد ثبت ذلك في الأحكام لإسماعيل القاضي - يعني بإسناده إلى سفيان - قال : وما أعرف من قرأ بذلك . قلت : لعل الثوري حكاة بالمعنى وكان يرى جواز ذلك ، وكان هذا هو الذي جر المصنف أن يأتي بمثل هذه العبارة في كتاب التيمم كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

[١٧٠] ١٦٩ - حدثنا مالك بن إسماعيل قال نا إسرائيل عن عاصم عن ابن سيرين قلت لعبيدة : عندنا من شعر النبي صلى الله عليه أصبناه من قبل أنس - أو من قبل أهل أنس - فقال : لأن تكون عندي شعرة أحب إلي من الدنيا وما فيها .

[الحديث ١٧٠ - طرفه في: ١٧١] .

[١٧١] ١٧٠ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم قال نا سعيد بن سليمان قال نا عبادة عن ابن عون

عن ابن سيرين عن أنس بن رسول الله صلى الله عليه لما حلق رأسه كان أبو طلحة أول من أخذ من شعره .

**قوله ( عن عاصم )** هو ابن سليمان ، وابن سيرين هو محمد ، وعبيدة هو ابن عمرو السلماني أحد كبار التابعين المخضرمين أسلم قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين ولم يره .

**قوله ( من شعر النبي صلى الله عليه وسلم )** أى شىء .

**قوله ( أصبناه )** أى حصل لنا من جهة أنس بن مالك . وأراد المصنف بإيراد هذا الأثر تقرير أن الشعر الذى حصل لأبى طلحة كما فى الحديث الذى يليه بقى عند آل بيته إلى أن صار لمواليهم منه لأن سيرين والد محمد كان مولى أنس بن مالك وكان أنس ربيب أبى طلحة . ووجه الدلالة منه على الترجمة أن الشعر طاهر وإلا لما حفظوه ولا تمنى عبيدة أن يكون عنده شعرة واحدة منه ، وإذا كان طاهراً فالماء الذى يغسل به طاهر .

**قوله ( حدثنا عباد )** هو ابن عباد المهلبى ، وقد نزل البخارى فى هذا الإسناد لأنه قد سمع من شيخ شيخه سعيد بن سليمان ، بل سمع من أبى عاصم وغيره من أصحاب ابن عون فيقع بينه وبين ابن عون واحد ، وهنا بينه وبينه ثلاثة أنفس .

**قوله ( لما حلق )** أى أمر الحلاق فحلقه ، فأضاف الفعل إليه مجازاً ، وكان ذلك فى حجة الوداع كما سنبينه .

**قوله ( كان أبو طلحة )** يعنى الأنصارى زوج أم سليم والدة أنس ، وقد أخرج أبو عوانة فى صحيحه هذا الحديث من طريق سعيد بن سليمان المذكور أبين مما ساقه محمد بن عبد الرحيم ولفظه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الحلاق فحلق رأسه ، ودفع إلى أبى طلحة الشق الأيمن ، ثم حلق الشق الآخر فأمره أن يقسمه بين الناس » . ورواه مسلم من طريق ابن عيينة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين بلفظ « لما رمى الجمرة ونحر نسكه ناول الحلاق شقه الأيمن فحلقه ، ثم دعا أبا طلحة فأعطاه إياه ، ثم ناوله الشق الأيسر فحلقه فأعطاه أبا طلحة فقال : أقسمه بين الناس » ، وله من رواية حفص بن غياث عن هشام أنه قسم الأيمن فيمن يليه ، وفى لفظ « فوزعه بين الناس الشعرة والشعرتين ، وأعطى الأيسر أم سليم » ، وفى لفظ « أبا طلحة » ولا تناقض فى هذه الروايات ، بل طريق الجمع بينها أنه ناول أبا طلحة كلا من الشقين فأما الأيمن فوزعه أبو طلحة بأمره وأما الأيسر فأعطاه لأم سليم زوجته بأمره صلى الله عليه وسلم أيضاً ، زاد أحمد فى روايته له لتجعله فى طيبها ، وعلى هذا فالضمير فى قوله « يقسمه » فى رواية أبى عوانة يعود على الشق الأيمن ، وكذا قوله فى رواية ابن عيينة « فقال أقسمه بين الناس » قال النووى : فيه استحباب البداء بالشق الأيمن من رأس المخلوق ، وهو قول الجمهور خلافاً لأبى حنيفة ، وفيه طهارة شعر الآدمى وبه قال الجمهور وهو الصحيح عندنا ، وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه وسلم وجواز اقتنائه ، وفيه المواسة بين الأصحاب فى العطية والهدية . أقول : وفيه أن المواسة لا تستلزم المساواة . وفيه تنفيل من يتولى التفرقة على غيره ، قال : واختلفوا فى



اسم الحائض فالصحيح أنه معمر بن عبد الله كما ذكر البخاري ، وقيل هو خراش بن أمية وهو بمجمعتين اه .  
والصحيح أن خراشاً كان الحائض بالحديبية . والله أعلم .

وقع هنا - في رواية ابن عساكر - قبل إيراد حديث مالك « باب إذا شرب الكلب في الإناء »

[١٧٢] ١٧١ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً » .

**قوله ( إذا شرب )** كذا هو في الموطأ ، والمشهور عن أبي هريرة من رواية جمهور أصحابه عنه  
« إذا ولغ » ، وهو المعروف في اللغة ، يقال ولغ ولغ يُلغ - بالفتح فيهما - إذا شرب بطرف لسانه ، أو أدخل  
لسانه فيه فحركه ، وقال ثعلب : هو أن يدخل لسانه في الماء وغيره من كل مائع فيحركه ، زاد ابن درستويه :  
شرب أو لم يشرب . وقال ابن مكى : فإن كان غير مائع يقال لعقه . وقال المطرزي : فإن كان فارغاً يقال  
لحسه . وادعى ابن عبد البر أن لفظ « شرب » لم يروه إلا مالك ، وأن غيره رواه بلفظ « ولغ » ، وليس  
كما ادعى فقد رواه ابن خزيمة وابن المنذر من طريقين عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة  
بلفظ « إذا شرب » ، لكن المشهور عن هشام بن حسان بلفظ إذا ولغ ، كذا أخرجه مسلم وغيره من طرق  
عنه ، وقد رواه عن أبي الزناد شيخ مالك بلفظ « إذا شرب » ورواه بن عمر أخرجه الجوزي ، وكذا المغيرة ابن  
عبد الرحمن أخرجه أبو يعلى ، نعم وروى عن مالك بلفظ « إذا ولغ » أخرجه أبو عبيد في كتاب الطهور له عن  
إسماعيل بن عمر عنه ، ومن طريقه أورده الإسماعيلي ، وكذا أخرجه الدارقطني في الموطآت له من طريق أبي  
علي الحنفى عن مالك ، وهو في نسخة صحيحة من سنن ابن ماجه من رواية روح بن غبادة عن مالك أيضاً ،  
وكان أبا الزناد حدث به باللفظين لتقاربهما في المعنى ، لكن الشرب كما بينا أخص من الولوغ فلا يقوم مقامه .  
ومفهوم الشرط في قوله إذا ولغ يقتضى قصر الحكم على ذلك ، لكن إذا قلنا إن الأمر بالغسل للتنجيس يتعدى  
الحكم إلى ما إذا لحس أو لعق مثلاً ، ويكون ذكر الولوغ للغالب ، وأما إلحاق باقي أعضائه كيدته ورجله  
فالمذهب المنصوص أنه كذلك لأن فيه أشرفها فيكون الباقي من باب الأولى ، وخصه في القديم بالأول ، وقال  
النووى في الروضة : إنه وجه شاذ . وفي شرح المذهب : إنه القوى من حيث الدليل ، والأولوية المذكورة  
قد تمتع لكونه محل استعمال النجاسات .

**قوله ( في إناء أحدكم )** ظاهره العموم في الآنية ، ومفهومه يخرج الماء المستنقع مثلاً ، وبه قال الأوزاعي  
مطلقاً ، لكن إذا قلنا بأن الغسل للتنجيس يجري الحكم في القليل من الماء دون الكثير ، والإضافة التي في إناء  
أحدكم يلغى اعتبارها هنا لأن الطهارة لا تتوقف على ملكه ، وكذا قوله فليغسله لا يتوقف على أن يكون هو  
الغاسل . وزاد مسلم والتسائي من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي صالح وأبي رزين عن أبي هريرة  
في هذا الحديث « فليرقه » وهو يقوى القول بأن الغسل للتنجيس ، إذ المراق أعم من أن يكون ماء أو طعاماً ،  
فلو كان طاهراً لم يؤمر بإراقته للنهي عن إضاعة المال ، لكن قال التسائي : لا أعلم أحداً تابع علي بن مسهر  
على زيادة فليرقه . وقال حمزة الكناني : إنها غير محفوظة . وقال ابن عبد البر : لم يذكرها الحفاظ من أصحاب

الأعمش كأبي معاوية وشعبة . وقال ابن مندة : لا تعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه إلا عن علي بن مسهر بهذا الإسناد . قلت : قد ورد الأمر بالإراقة أيضاً من طريق عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً أخرجه ابن عدى ، لكن في رفعه نظر ، والصحيح أنه موقوف . وكذا ذكر الإراقة حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة موقوفاً وإسناده صحيح أخرجه الدارقطني وغيره .

**قوله ( فليغسله )** يقتضى الفور ، لكن حمله الجمهور على الاستحباب إلا لمن أراد أن يستعمل ذلك الإناء .

**قوله ( سبعا )** أى سبع مرار ، ولم يقع في رواية مالك الترتيب ولم يثبت في شيء من الروايات عن أبي هريرة إلا عن ابن سيرين ، على أن بعض أصحابه لم يذكره . وروى أيضاً عن الحسن وأبي رافع عند الدارقطني وعبد الرحمن والد السدي عند البزار . واختلف الرواة عن ابن سيرين في محل غسلة الترتيب ، فلمسلم وغيره من طريق هشام بن حسان عنه « أولاهن » وهي رواية الأكثر عن ابن سيرين وكذا في رواية أبي رافع المذكورة ، واختلف عن قتادة عن ابن سيرين فقال سعيد بن بشير عنه « أولاهن » أيضاً أخرجه الدارقطني ، وقال أبان عن قتادة « السابعة » أخرجه أبو داود ، وللشافعي عن سفيان عن أيوب عن ابن سيرين « أولاهن أو إحداهن » . وفي رواية السدي عن البزار « إحداهن » وكذا في رواية هشام بن عروة عن أبي الزناد عنه ، فطريق الجمع بين هذه الروايات أن يقال إحداهن مبهمة وأولاهن والسابعة معينة و « أو » إن كانت في نفس الخبر فهى للتخيير فقط يقتضى حمل المطلق على المقيد أن يحمل على أحدهما لأن فيه زيادة على الرواية المعينة ، وهو الذى نص عليه الشافعي في الأم والبويطى وصرح به المرعشي وغيره من الأصحاب وذكره ابن دقيق العيد والسبكي بحثا ، وهو منصوص كما ذكرنا . وإن كانت « أو » شكاً من الراوى فرواية من عين ولم يشك أولى من رواية من أبهم أو شك ، فيبقى النظر في الترجيح بين رواية أولاهن ورواية السابعة ، ورواية أولاهن أرجح من حيث الأكثرية والأحفظية ومن حيث المعنى أيضاً ، لأن ترتيب الأخيرة يقتضى الاحتياج إلى غسلة أخرى لتنظيفه ، وقد نص الشافعي في حرملة على أن الأولى أولى والله أعلم . وفي الحديث دليل على أن حكم النجاسة يتعدى عن محلها إلى ما يجاورها بشرط كونه مائعا ، وعلى تنجيس المائعات إذا وقع في جزء منها نجاسة ، وعلى تنجيس الإناء الذى يتصل بالمائع ، وعلى أن الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة فيه وإن لم يتغير ، لأن ولوغ الكلب لا يغير الماء الذى في الإناء غالباً ، وعلى أن ورود الماء على النجاسة يخالف ورودها عليه لأنه أمر بإراقة الماء لما وردت عليه النجاسة ، وهو حقيقة في إراقة جميعه وأمر بغسله ، وحقيقته تتأدى بما يسمى غسلا ولو كان ما يغسل به أقل مما أريق .

**( فائدة )** : خالف ظاهر هذا الحديث المالكية والحنفية ، فأما المالكية فلم يقولوا بالترتيب أصلا مع إيجابهم التسبيح على المشهور عندهم ، لأن الترتيب لم يقع في رواية مالك ، قال القرافي منهم : قد صحت فيه الأحاديث ، فالعجب منهم كيف لم يقولوا بها . وعن مالك رواية أن الأمر بالتسبيح للندب ، والمعروف عند أصحابه أنه للوجوب لكنه للتعبد لكون الكلب طاهراً عندهم . وأبدى بعض متأخريهم له حكمة غير التنجيس كما سيأتى . وعن مالك رواية بأنه نجس ، لكن قاعدته أن الماء لا ينجس إلا بالتغير . فلا يجب التسبيح للنجاسة

بل للتعبد ، لكن يرد عليه قوله صلى الله عليه وسلم في أول هذا الحديث فيما رواه مسلم وغيره من طريق محمد ابن سيرين وهمام بن منبه عن أبي هريرة « طهور إناء أحدكم » لأن الطهارة تستعمل إما عن حدث أو خبث ، ولا يحدث على الإناء فتعين الخبث . وأجيب بمنع الحصر لأن التيمم لا يرفع الحدث وقد قيل له طهور المسلم ، ولأن الطهارة تطلق على غير ذلك كقوله تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم « السواك مطهرة للفم » والجواب عن الأول بأن التيمم ناشئ عن حدث فلما قام يطهر ما يطهر الحدث سمي طهوراً . ومن يقول بأنه يرفع الحدث بمنع هذا الإيراد من أصله . والجواب عن الثاني أن ألفاظ الشرع إذا دارت بين الحقيقة اللغوية والشرعية حملت على الشرعية إلا إذا قام دليل ، ودعوى بعض المالكية أن المأمور بالغسل من ولوغه الكلب المنهى عن اتخاذه دون المأذون فيه يحتاج إلى ثبوت تقدم النهى عن الاتخاذ على الأمر بالغسل ، وإلى قرينة تدل على أن المراد ما لم يؤذن في اتخاذه ، لأن الظاهر من اللام في قوله الكلب أنها للجنس أو لتعريف الماهية فيحتاج المدعى أنها للعهد إلى دليل ، ومثله تفرقة بعضهم بين البدوى والحضرى ، ودعوى بعضهم أن ذلك مخصوص بالكلب الكلب ، وأن الحكمة في الأمر بغسله من جهة الطب لأن الشارع اعتبر السبع في مواضع منه كقوله « صبوا على من سبع قرب » ، قوله « من تصبح بسبع تمرات عجوة » . وتعقب بأن الكلب الكلب لا يقرب الماء فكيف يؤمر بالغسل من ولوغه ؟ وأجاب حفيد ابن رشد بأنه لا يقرب الماء بعد استحكام الكلب منه ، أما في ابتدائه فلا يمتنع . وهذا التعليل وإن كان فيه مناسبة لكنه يستلزم التخصيص بلا دليل والتعليل بالتنجيس أقوى لأنه في معنى المنصوص ، وقد ثبت عن ابن عباس التصريح بأن الغسل من ولوغ الكلب بأنه رجس رواه محمد بن نصر المروزي بإسناد صحيح ولم يصح عن أحد من الصحابة خلافه والمشهور عن المالكية أيضاً التفرقة بين إناء الماء فירاق ويغسل وبين إناء الطعام فيؤكل ثم يغسل الإناء تعبداً لأن الأمر بالإراقة عام فيخص الطعام منه بالنهى عن إضاعة المال ، وعورض بأن النهى عن الإضاعة مخصوص بالأمر بالإراقة ويرجح هذا الثاني بالإجماع على إراقة ما تقع فيه النجاسة من قليل المائعات ولو عظم ثمنه ، فثبت أن عموم النهى عن الإضاعة مخصوص بخلاف الأمر بالإراقة ، وإذا ثبتت نجاسة سوره كان أعم من أن يكون لنجاسة عينه أو لنجاسة طارئة كأكل الميتة مثلاً ، لكن الأول أرجح إذ هو الأصل ، ولأنه يلزم على الثاني مشاركة غيره له في الحكم كاهرة مثلاً ، وإذا ثبتت نجاسة سوره لعينه لم يدل على نجاسة باقيه إلا بطريق القياس كأن يقال لعابه نجس ففمه نجس لأنه متحلب منه واللعب عرق فله وفيه أطيب بدنه فيكون عرقه نجساً وإذا كان عرقه نجساً كان بدنه نجساً لأن العرق متحلب من البدن ولكن هل يلتحق باقي أعضائه بلسانه في وجوب السبع والترتيب أم لا ؟ تقدمت الإشارة إلى ذلك من كلام النووي ، وأما الحنفية فلم يقولوا بوجوب السبع ولا الترتيب ، واعتذر الطحاوى وغيره عنهم بأمور ، منها كون أبي هريرة راوية أفتى بثلاث غسلات فثبت بذلك نسخ السبع ، وتعقب بأنه يحتمل أن يكون أفتى بذلك لاعتقاده ندبية السبع لا وجوبها أو كان نسي ما رواه ، ومع الاحتمال لا يثبت النسخ ، وأيضاً فقد ثبت أنه أفتى بالغسل سبعاً ورواية من روى عنه موافقة لروايته أرجح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الإسناد ومن حيث النظر ، أما النظر فظاهر وأما الإسناد فالموافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه وهذا من أصح

الأسانيد ، وأما المخالفة فن رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عنه وهو دون الأول في القوة بكثير ، ومنها أن العذرة أشد في النجاسة من سؤر الكلب ، ولم يقيد بالسبع فيكون الولوغ كذلك من باب الأولى . وأجيب بأنه لا يلزم من كونها أشد منه في الاستقذار أن لا يكون أشد منها في تغليظ الحكم ، وبأنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار . ومنها دعوى أن الأمر بذلك كان عند الأمر بقتل الكلاب ، فلما نهى عن قتلها نسخ الأمر بالغسل . وتعقب بأن الأمر بقتلها كان في أوائل الهجرة والأمر بالغسل متأخر جداً لأنه من رواية أبي هريرة وعبد الله بن مغفل ، وقد ذكر ابن مغفل أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالغسل وكان إسلامه سنة سبع كأبي هريرة ، بل سياق مسلم ظاهر في أن الأمر بالغسل كان بعد الأمر بقتل الكلاب ، ومنها إلزام الشافعية بإيجاب ثمان غسلات عملاً بظاهر حديث عبد الله بن مغفل الذي أخرجه مسلم ولفظه « فاغسلوه سبع مرات وغفروه الثامنة في التراب » وفي رواية أحمد « بالتراب » وأجيب بأنه لا يلزم من كون الشافعية لا يقولون بظاهر حديث عبد الله بن مغفل أن يتركوا هم العمل بالحديث أصلاً ورأساً ، لأن اعتذار الشافعية عن ذلك إن كان متجهاً فذاك ، وإلا فكل من الفريقين ملوم في ترك العمل به ، قاله ابن دقيق العيد . وقد اعتذر بعضهم عن العمل به بالإجماع على خلافه ، وفيه نظر لأنه ثبت القول بذلك عن الحسن البصري ، وبه قال أحمد بن حنبل في رواية حرب الكرماني عنه ، ونقل عن الشافعي أنه قال : هو حديث لم أقف على صحته ، ولكن هذا لا يثبت العذر لمن وقف على صحته ، وجنح بعضهم إلى الترجيح لحديث أبي هريرة على حديث ابن مغفل ، والترجيح لا يصار إليه مع إمكان الجمع ، والأخذ بحديث ابن مغفل يستلزم الأخذ بحديث أبي هريرة دون العكس ، والزيادة من الثقة مقبولة . ولو سلكتا الترجيح في هذا الباب لم نقل بالترتيب أصلاً لأن رواية مالك بدونه أرجح من رواية من أثبته ، ومع ذلك فقلنا به أخذاً بزيادة الثقة . وجمع بعضهم بين الحديثين بضرب من المجاز فقال : لما كان التراب جنساً غير الماء جعل اجتماعهما في المرة الواحدة معدوداً باثنين . وتعقبه ابن دقيق العيد بأن قوله « وغفروه الثامنة بالتراب » ظاهر في كونها غسلة مستقلة ، لكن لو وقع التعفير في أوله قبل ورود الغسلات السبع كانت الغسلات ثمانية ويكون إطلاق الغسلة على الترتيب مجازاً . وهذا الجمع من مرجحات تعيين التراب في الأولى . والكلام على هذا الحديث وما يتفرع منه منتشر جداً ، ويمكن أن يفرد بالتصنيف . ولكن هذا القدر كاف في هذا المختصر . والله المستعان .

[١٧٣] ١٧٢ - حدثنا إسحاق قال أنا عبد الصمد قال نا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار سمعتُ أبي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه : « أن رجلاً رأى كلباً يأكل الشرى من العطش ، فأخذ الرجل خُفَّهُ فجعل يغرف له به حتى أرواه ، فشكر الله له ، وأدخله الجنة » .

[الحديث ١٧٣ - أطرافه في : ٢٣٦٣ ، ٢٤٦٦ ، ٦٠٠٩] .

**قوله ( حدثنا إسحاق )** هو ابن منصور الكوسج كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث ، وشيخه عبد الرحمن تكلم فيه بعضهم لكنه صدوق ولم يفرد بهذا الحديث ، والإسناد منه فصاعداً مدنيون ، وأبوه وشيخه أبو صالح السمان تابعيان .

**قوله ( أن رجلاً )** لم يسم هذا الرجل وهو من بنى إسرائيل كما سيأتي .

**قوله ( يأكل الثرى )** بالمثلثة أى يلعق التراب الندى . وفى المحكم الثرى التراب ، وقيل التراب الذى إذا بل لم يصير طيناً لازباً .

**قوله ( من العطش )** أى بسبب العطش .

**قوله ( يغرف له به )** استدل به المصنف على طهارة سؤر الكلب لأن ظاهره أنه سقى الكلب فيه . وتعقب بأن الاستدلال به مبنى على أن شرع من قبلنا شرع لنا وفيه اختلاف ، ولو قلنا به لكان محله فيما لم ينسخ ، ومع إرخاء العنان لا يتم الاستدلال به أيضاً لاحتمال أن يكون صبه فى شيء فسقاه أو غسل خفه بعد ذلك أو لم يلبسه بعد ذلك .

**قوله ( فشكر الله له )** أى أثنى عليه فجزاه على ذلك بأن قبل عمله وأدخله الجنة . وسيأتى بقية الكلام على فوائد هذا الحديث فى باب فضل سقى الماء من كتاب الشرب إن شاء الله تعالى .

[١٧٤] ١٧٣- وقال أحمد بن شبيب حدثنا أبي عن يونس عن ابن شهاب حدثني حمزة بن عبد الله عن أبيه : كانت الكلاب تُقبل وتُدبر في المسجد في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك .

**قوله ( وقال أحمد بن شبيب )** بفتح المعجمة وكسر الموحدة .

**قوله ( حمزة بن عبد الله )** أى ابن عمر بن الخطاب . ( كانت الكلاب ) زاد أبو نعيم والبيهقي فى روايتهما لهذا الحديث من طريق أحمد بن شبيب المذكور موصولاً بصريح التحديث قبل قوله تقبل « تبول » وبعدها واو العطف ، وكذا ذكر الأصمبلى أنها فى رواية إبراهيم بن معقل عن البخارى ، وكذا أخرجه أبو داود والإسماعيلي من رواية عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد شيخ شبيب بن سعيد المذكور ، وعلى هذا فلا حجة فيه لمن استدل به على طهارة الكلاب للاتفاق على نجاسة بولها قاله ابن المنير . وتعقب بأن من يقول إن الكلب يؤكل وأن بول ما يؤكل لحمه طاهر يقدح فى نقل الاتفاق . لاسيما وقد قال جمع بأن أبوالحيوانات كلها طاهرة إلا الآدمى ، ومن قال به ابن وهب حكاه الإسماعيلي وغيره عنه وسيأتى فى باب غسل البول ، وقال المنبرى : المراد أنها كانت تبول خارج المسجد فى مواطنها ثم تقبل وتدبر فى المسجد ، إذ لم يكن عليه فى ذلك الوقت خلق . قال : ويبعد أن تترك الكلاب تنتاب المسجد حتى تمتننه بالبول فيه . وتعقب بأنه إذا قيل بطهارتها لم يمتنع ذلك كما فى الهرة ، والأقرب أن يقال : إن ذلك كان فى ابتداء الحال على أصل الإباحة ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الأبواب عليها ، ويشير إلى ذلك ما زاده الإسماعيلي فى روايته من طريق ابن وهب فى هذا الحديث عن ابن عمر قال : كان عمر يقول بأعلى صوته « اجتنبوا اللغو فى المسجد » قال ابن عمر : وقد كنت أبيت فى المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت الكلاب ... إلخ ، فأشار إلى أن ذلك كان فى الابتداء ، ثم ورد الأمر بتكريم المسجد حتى من لغو الكلام ، وبهذا يتدفع الاستدلال به على طهارة الكلب . وأما قوله « فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم » فهو وإن كان عاماً فى جميع الأزمنة

لأنه اسم مضاف لكنه مخصوص بما قبل الزمن الذي أمر فيه بصيانة المسجد ، وفي قوله « فلم يكونوا يرشون » مبالغة لدلالته على نقي الغسل من باب الأولى ، واستدل بذلك ابن بطال على طهارة سوره لأن من شأن الكلاب أن تتبع مواضع المأكول ، وكان بعض الصحابة لا يبيت لهم إلا المسجد فلا يخلو أن يصل لعابها إلى بعض أجزاء المسجد ، وتعقب بأن طهارة المسجد متيقنة وما ذكر مشكوك فيه ، واليقين لا يرفع بالشك . ثم إن دلالته لا تعارض دلالة منطوق الحديث الوارد في الأمر بالغسل من ولوغه ، واستدل به أبو داود في السنن على أن الأرض تطهر إذا لاقها النجاسة بالجفاف ، يعني أن قوله « لم يكونوا يرشون » يدل على نقي صب الماء من باب الأولى ، فلولا أن الجفاف يفيد تطهير الأرض ما تركوا ذلك ، ولا يخفى ما فيه .

( تنبيه ) : حكى ابن التين عن الداودي الشارح أنه أبدل قوله يرشون بلفظ « يرتقبون » بإسكان الراء ثم مثناة مفتوحة ثم قاف مكسورة ثم موحدة ، وفسره بأن معناه لا يخشون فصحف اللفظ ، وأبعد في التفسير لأن معنى الارتقاب الانتظار ، وأما نقي الخوف من نقي الارتقاب فهو تفسير ببعض لوازمه ، والله أعلم .

١٧٤ - حدثنا حفص بن عمر قال نا شعبة عن ابن أبي السفر عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال : سألت النبي صلى الله عليه قال : « إذا أرسلت كلبك المعلم فقتل فكل ، وإذا أكل فلا تأكل ؛ فإنما أمسكه على نفسه » . قلت : أرسل كلبك فاجد معه كلباً آخر . قال : « فلا تأكل ، فإنما سميت على كلبك ولم تسم على كلب آخر » . [١٧٥]

[الحديث ١٧٥ - أطرافه في : ٢٠٥٤ ، ٥٤٧٥ ، ٥٤٧٦ ، ٥٤٧٧ ، ٥٤٨٣ ، ٥٤٨٤ ، ٥٤٨٥ ، ٥٤٨٦ ، ٥٤٨٧ ،

[٧٣٩٧]

**قوله ( ابن أبي السفر )** تقدم في المقدمة أن اسمه عبد الله ، وأن السفر بفتح الفاء ، ووهم من سكنها . **قوله ( عدي بن حاتم )** أي الطائي .

**قوله ( سألت )** أي عن حكم صيد الكلاب ، وحذف لفظ السؤال اكتفاء بدلالة الجواب عليه ، وقد صرح به المصنف من طريق أخرى في الضيعة كما سيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . وإنما ساق المصنف هذا الحديث هنا ليستدل به لمذهبه في طهارة سور الكلب ، ومطابقته للترجمة من قوله فيها « وسور الكلاب » ، ووجه الدلالة من الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن له في أكل ما صاده الكلب ولم يقيد ذلك بغسل موضع فمه ، ومن ثم قال مالك : كيف يؤكل صيده ويكون لعابه نجساً ؟ وأجاب الإسماعيلي بأن الحديث سيق لتعريف أن قتله ذكاته ، وليس فيه إثبات نجاسة ولا نفية . ويدل لذلك أنه لم يقل له اغسل الدم إذا خرج من جرح نابه ، لكنه وكله إلى ما تقرر عنده من وجوب غسل الدم ، فلعله وكله أيضاً إلى ما تقرر عنده من غسل ما يماسه فمه . وقال ابن المنير : عند الشافعية أن السكين إذا سقيت بماء نجس وذبح بها نجست الذبيحة ، وناب الكلب عندهم نجس العين ، وقد وافقونا على أن ذكاته شرعية لا تنجس المذكى . وتعقب بأنه لا يلزم من الاتفاق على أن الذبيحة لا تصير نجسة بعض الكلب ثبوت الإجماع على أنها

لا تصير متنجسة ، فما ألزمهم به من التناقض ليس بلازم ، على أن في المسألة عندهم خلافاً ، والمشهور وجوب غسل المعص ، وليس هذا موضع بسط هذه المسألة .

### باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين القبل والدبر

لقوله : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكَمِ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ . وقال عطاء فيمن يخرج من دبره الدود أو من ذكره نحو القملة : يعيد الوضوء . وقال جابر بن عبد الله : إذا ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء . وقال الحسن : إن أخذ من شعره أو من أظفاره أو خلع خفيه فلا وضوء عليه . وقال أبو هريرة : لا وضوء إلا من حدث . ويذكر عن جابر أن النبي صلى الله عليه كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم فنزفه الدم فركع وسجد ومضى في صلاته . وقال الحسن : ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم . وقال طاوس ومحمد بن علي وعطاء وأهل الحجاز : ليس في الدم وضوء . وعصر ابن عمر بثرة فخرج منها الدم ولم يتوضأ . وبزق ابن أبي أوفى دماً فمضى في صلاته . وقال ابن عمر والحسن فيمن يحتجم : ليس عليه إلا غسل محاجمه .

قوله ( باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ) الاستثناء مفرغ ، والمعنى من لم ير الوضوء واجباً من الخروج من شيء من مخارج البدن إلا من القبل والدبر ، وأشار بذلك إلى خلاف من رأى الوضوء مما يخرج من غيرهما من البدن كالتي والحجامة وغيرهما ، ويمكن أن يقال : إن نواقض الوضوء المعتبرة ترجع إلى المخرجين : فالنوم مظنة خروج الريح ، ولمس المرأة ومس الذكر مظنة خروج المذي .

قوله ( لقوله تعالى : أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكَمِ مِنَ الْغَائِطِ ) فعلق وجوب الوضوء - أو التيمم عند فقد الماء - على الحياء من الغائط ، وهو المكان المظلم من الأرض الذي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة ، فهذا دليل الوضوء مما يخرج من المخرجين . وقوله ( أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ) دليل الوضوء من ملامسة النساء ، وفي معناه مس الذكر مع صحة الحديث فيه ، إلا أنه ليس على شرط الشيخين ، وقد صححه مالك وجميع من أخرج الصحيح غير الشيخين .

قوله ( وقال عطاء ) هو ابن أبي رباح . وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة وغيره بنحوه وإسناده صحيح ، والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي وقتادة وحمام بن أبي سليمان ، قالوا لا ينقض النادر ، وهو قول مالك قال : إلا إن حصل معه تلويث .

قوله ( وقال جابر ) هذا التعليق وصله سعيد بن منصور والدارقطني وغيرهما ، وهو صحيح من قول جابر ، وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى مرفوعاً لكن ضعفها . والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه قالوا : ينقض الضحك إذا وقع داخل الصلاة لا خارجها . قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا ينقض خارج الصلاة ، واختلفوا إذا وقع فيها ، فخالف من قال به القياس

الجلى ، وتمسكوا بجديث لا يصح ، وحاشا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم خير القرون أن يضحكوا بين يدي الله تعالى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم . انتهى . على أنهم لم يأخذوا بعموم الخبر المروى في الضحك بل خصوه بالهقهة .

**قوله ( وقال الحسن )** أى ابن أبى الحسن البصرى ، والتعليق عنه للمسألة الأولى وصله سعيد بن منصور وابن المنذر بإسناد صحيح . والمخالف فى ذلك مجاهد والحكم بن عتيبة وحماد قالوا : من قص أظفاره أو جز شاربيه فعليه الوضوء . ونقل ابن المنذر أن الإجماع استقر على خلاف ذلك . وأما التعليق عنه للمسألة الثانية فوصله ابن أبى شيبة بإسناد صحيح ووافقه على ذلك إبراهيم النخعي وطاوس وقتادة وعطاء وبه كان يفتى سليمان بن حرب وداود ، وخالفهم الجمهور على قولين مرتين على إيجاب الموالاة وعدمها ، فن أوجبها قال : يجب استئناف الوضوء إذا طال الفصل ، ومن لم يوجبها قال : يكتفى بغسل رجله وهو الأظهر من مذهب الشافعى ، وقال فى الموطأ أحب إلى أن يبتدئ الوضوء من أوله ، وقال بعض العلماء من الشافعية وغيرهم يجب الاستئناف وإن لم تجب الموالاة ، وعن الليث عكس ذلك .

**قوله ( وقال أبو هريرة )** وصله اسماعيل القاضى فى الأحكام بإسناد صحيح من طريق مجاهد عنه موقوفاً ، ورواه أحمد وأبو داود والترمذى من طريق شعبة عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عنه مرفوعاً وزاد « أو ربح » .

**قوله ( ويذكر عن جابر )** وصله ابن إسحق فى المغازى قال : حدثنى صدقة بن يسار عن عقيل ابن جابر عن أبيه مطولاً . وأخرجه أحمد وأبو داود والدارقطنى وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم كلهم من طريق ابن إسحق ، وشيخه صدقة ثقة ، وعقيل بفتح العين لا أعرف راوياً عنه غير صدقة ، ولهذا لم يجزم به المصنف ، أو لكونه اختصره ، أو للخلاف فى ابن إسحق .

**قوله ( فى غزوة ذات الرقاع )** سيأتى الكلام عليها فى المغازى إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فرمى )** بضم الراء .

**قوله ( رجل )** تبين من سياق المذكورين سبب هذه القصة ، ومحصلها أن النبى صلى الله عليه وسلم نزل بشعب فقال : من يحرسنا الليلة ؟ فقام رجل من المهاجرين ورجل من الأنصار فباتا بقم الشعب فافقسما الليل للحراسة ، فنام المهاجرى وقام الأنصارى يصلى ، فجاء رجل من العدو فرأى الأنصارى فرماه بسهم فأصابه فزعه واستمر فى صلاته ، ثم رماه بثان فصنع كذلك ، ثم رماه بثالث فأنزعه وركع وسجد وقضى صلاته ، ثم أيقظ رفيقه . فلما رأى ما به من الدماء قال له : لم لا أنبهتنى أولى ما رمى ؟ قال : كنت فى سورة فأحببت أن لا أقطعها . وأخرجه البيهقى فى الدلائل من وجه آخر وسمى الأنصارى المذكور عباد بن بشر ، والمهاجرى عمار بن ياسر ، والسورة الكهف .

**قوله ( فنزفه )** قال ابن طريف فى الأفعال : يقال نزفه الدم وأنزفه إذا سال منه كثيراً حتى



يضعفه فهو نزيه ومنزوف . وأراد المصنف بهذا الحديث الرد على الحنفية في أن الدم السائل ينقض الوضوء ، فإن قيل : كيف مضى في صلاته مع وجود الدم في بدنه أو ثوبه واجتناب النجاسة فيها واجب ؟ أجاب الخطابي بأنه يحتمل أن يكون الدم جرى من الجراح على سبيل الدفق بحيث لم يصب شيئاً من ظاهر بدنه وثيابه ، وفيه بعد . ويحتمل أن يكون الدم أصاب الثوب فقط فنزعه عنه ولم يسل على جسمه إلا قدر يسير معفو عنه . ثم الحجة قائمة به على كون خروج الدم لا ينقض ، ولو لم يظهر الجواب عن كون الدم أصابه . والظاهر أن البخاري كان يرى أن خروج الدم في الصلاة لا يبطلها بدليل أنه ذكر عقب هذا الحديث أثر الحسن وهو البصري قال : ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم ، وقد صح أن عمر صلى وجرحه ينبع دماً .

**قوله ( وقال طاوس )** هو ابن كيسان التابعي المشهور ، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ولفظه « أنه كان لا يرى في الدم وضوءاً ، يغسل عنه الدم ثم حسبه » .

**قوله ( ومحمد بن علي )** أي ابن الحسين بن علي أبو جعفر الباقر ، وأثره هذا روياه موصولاً في فوائد الحافظ أبي بشر المعروف بسمويه من طريق الأعمش قال : سألت أبا جعفر الباقر عن الرعاف ، فقال : لو سال نهر من دم ما أعدت منه الوضوء . وعطاء هو ابن أبي رباح وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه . **قوله ( وأهل الحجاز )** هو من عطف العام على الخاص ، لأن الثلاثة المذكورين قبل حجازيون . وقد رواه عبد الرزاق من طريق أبي هريرة وسعيد بن جبير ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر وسعيد بن المسيب ، وأخرجه إسماعيل القاضي من طريق أبي الزناد عن الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهو قول مالك والشافعي .

**قوله ( وعصر ابن عمر )** وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح وزاد قبل قوله ولم يتوضأ « ثم صلى » . **قوله ( بثرة )** بفتح الموحدة وسكون المثناة ويجوز فتحها ، هي خراج صغير يقال بثر وجهه مثلث الشاء المثناة .

**قوله ( وبزق ابن أبي أوفى )** هو عبد الله الصحابي ابن الصحابي ، وأثره هذا وصله سفيان الثوري في جامعه عن عطاء بن السائب أنه رآه فعل ذلك . وسفيان سمع من عطاء قبل اختلاطه فالإسناد صحيح .

**قوله ( وقال ابن عمر )** وصله الشافعي وابن أبي شيبة بلفظ « كان إذا احتجم غسل محاجمه » .

**قوله ( والحسن )** أي البصري ، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة أيضاً ولفظه « أنه سئل عن الرجل يحتجم ماذا عليه ؟ قال يغسل أثر محاجمه » .

( تنبيه ) : وقع في رواية الأصيلي وغيره « ليس عليه غسل محاجمه » بإسقاط أداة الاستثناء ، وهو الذي ذكره الإسماعيلي ، وقال ابن بطلال : ثبت « إلا » في رواية المستملي دون رفيقيه ، انتهى . وهي في نسختي ثابتة من رواية أبي ذر عن الثلاثة ، وتخريج التعليق المذكور يؤيد ثبوتها ، وقد حكى عن الليث أنه قال : يجزئ المحتجم أن يمسح موضع الحجامة ويصلي ولا يغسله .

١٧٥ - حدثنا آدم بن أبي إياس قال نا ابن أبي ذئب قال نا سعيد المقبري عن أبي هريرة

قال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه : « لا يزال العبدُ في صلاةٍ ما كان في المسجد ينتظرُ الصلاةَ ما لم يحدثْ » . فقال رجلٌ أعجميٌّ : ما الحدثُ يا أبا هريرة ؟ قال : الصوتُ (يعني الضرطة) .

[الحديث ١٧٦ - أطرافه في : ٤٤٥ ، ٤٧٧ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٥٩ ، ٢١١٩ ، ٣٢٢٩ ، ٤٧١٧] .

**قوله ( ابن أبي ذئب )** تقدم أن اسمه محمد بن عبد الرحمن ، والإسناد كله مدنيون إلا آدم وقد دخلها .  
**قوله ( ما كان في المسجد )** ، أي ما دام ، وهي رواية الكشميني ، والمراد أنه في ثواب الصلاة ما دام ينتظرها ولا لامتنع عليه الكلام ونحوه ، وقال الكرمانى نكر قوله « في صلاة » ليشعر بأن المراد نوع صلاته التي ينتظرها ، وسيأتى بقية الكلام عليه في كتاب الصلاة في أبواب صلاة الجماعة إن شاء الله تعالى .  
**قوله ( أعجمي )** أي غير فصيح بالعربية سواء كان عربى الأصل أم لا ، ويحتمل أن يكون هذا الأعجمي هو الحضرمي الذي تقدم ذكره في أوائل كتاب الوضوء .

**قوله ( قال الصوت )** كذا فسر هـ ، ويؤيده الزيادة المذكورة قبل في رواية أبي داود وغيره حيث قال « لا وضوء إلا من صوت أو ريح » فكأنه قال : لا وضوء إلا من ضراط أو فساء ، وإنما خصهما بالذكر دون ما هو أشد منهما لكونهما لا يخرج من المرء غالباً في المسجد غيرهما ، فالظاهر أن السؤال وقع عن الحدث الخاص وهو المهود وقوعه غالباً في الصلاة كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل الوضوء .

[١٧٧] ١٧٦ - حدثنا أبو الوليد قال نا ابنُ عُيينةَ عن الزُّهريِّ عن عَبادِ بنِ تميمٍ عن عمِّه عن النبيِّ صَلَّى الله عليه : « لا ينصرفُ حتى يسمعَ صوتاً أو يجدَ ريحاً » .

**قوله ( حدثنا أبو الوليد )** هو الطيالسي ، وإن كان هشام بن عمار يكنى أيضاً أبا الوليد ، ويروى أيضاً عن ابن عيينة ويروى عنه البخاري .

**قوله ( عن عمه )** هو عبد الله بن زيد المازني ، وتقدم الكلام على حديثه هذا في « باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن » وأورده هنا لظهور دلالة على حصر النقض بما يخرج من السبيلين ، وقد قدمنا توجيه إلحاق بقية النواقض بهما أوائل الباب .

[١٧٨] ١٧٧ - حدثنا قُتيبةُ قال نا جريرٌ عن الأعمشِ عن منذرِ أبي يعلى الثوريِّ عن محمدِ ابنِ الحنفيةِ قال : قال عليُّ رضي الله عنه : كنتُ رجلاً مذأً فاستحييتُ أن أسألَ رسولَ الله صَلَّى الله عليه ، فأمرتُ المقدادَ بنَ الأسودِ فسألهُ فقال : « فيه الوضوءُ » . ورواه شعبةٌ عن الأعمشِ .

**قوله ( حدثنا جرير )** هو ابن عبد الحميد ، وسيأتى الكلام على المتن في باب غسل المذى من كتاب الغسل إن شاء الله تعالى . وتقدمت له طريق أخرى في أواخر كتاب العلم . وأورده هنا لدلالته على إيجاب الوضوء من المذى وهو خارج من أحد المخرجين .

**قوله ( ورواه شعبة عن الأعمش )** ، أي بالإسناد المذكور ، وقد وصله أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة كذلك .

[١٧٩] ١٧٨- حدثنا سعد بن حفص قال نا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة أن عطاء بن يسار أخبره أن زيد بن خالد أخبره أنه سأل عثمان بن عفان رضي الله عنه قلت: رأيت إذا جامع فلم يمن؟ قال عثمان: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره. قال عثمان: سمعته من رسول الله صلى الله عليه. فسألت عن ذلك علياً والزبير وطلحة وأبي بن كعب رضي الله عنهم فأمروه بذلك. [الحديث ١٧٩- طرفه في: ٢٩٢].

**قوله (حدثنا سعد بن حفص) كذا للجميع ، إلا القابسي فقال « سعيد » وكذا صنع في حديثه الآخر الآتي في باب فضل النفقة في سبيل الله من كتاب الجهاد ، نبه عليهما الجباني .**

**قوله (حدثنا شيبان) هو ابن عبد الرحمن ، عن يحيى هو ابن أبي كثير ، عن أبي سلمة أي ابن عبد الرحمن بن عوف . وفي الإسناد تابعان كبيران مديان يروى أحدهما عن الآخر وصحبايان كذلك ، ويحيى بن أبي كثير أيضاً تابعي صغير ، ففيه ثلاثة من التابعين في نسق .**  
**قوله (أرأيت) أي أخبرني .**

**قوله (إذا جامع) أي الرجل فلم يمن بضم التحتانية وسكون الميم .**  
**قوله (كما يتوضأ للصلاة) بيان لأن المراد الوضوء الشرعي لا اللغوي ، وسيأتي حكم هذه المسألة في آخر كتاب الغسل ، ونبين هناك أنه منسوخ ، ولا يقال إذا كان منسوخاً كيف يصح الاستدلال به لأننا نقول المنسوخ منه عدم وجوب الغسل وناسخه الأمر بالغسل ، وأما الأمر بالوضوء فهو باق لأنه مندرج تحت الغسل ، والحكمة في الأمر بالوضوء قبل أن يجب الغسل إما لكون الجماع مظنة خروج المذي أو للملاسة المرأة ، وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة .**

[١٨٠] ١٧٩- حدثنا إسحاق قال نا النضر قال أنا شعبة عن الحكم عن ذكوان أبي صالح عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه أرسل إلى رجل من الأنصار فجاء ورأسه يقطر ، فقال النبي صلى الله عليه : «لعلنا أعجلناك؟» فقال : نعم . فقال رسول الله صلى الله عليه : «إذا أعجلت - أو قحطت - فعليك الوضوء» .

تابعه وهب حدثنا شعبة . لم يقل غندر ويحيى عن شعبة : «الوضوء» .

**قوله (حدثنا إسحق) كذا في رواية كريمة وغيرها ، زاد الأصيلي « هو ابن منصور » وفي رواية أبي ذر « حدثنا إسحق بن منصور بن بهرام » بفتح الموحدة وهو المعروف بالكوسج كما صرح به أبو نعيم .**  
**قوله (حدثنا النضر) هو ابن شمیل بالمعجمة مصغراً ، والحكم هو ابن عتيبة بمثناة وموحدة مصغراً .**  
**قوله (أرسل إلى رجل من الأنصار) ولمسلم وغيره « مر على رجل » فيحمل على أنه مر به فأرسل**

إليه ، وهذا الأنصارى سماه مسلم في روايته من طريق أخرى عن أبي سعيد « عتبان » وهو بكسر المهملة وسكون المثناة ثم موحدة خفيفة ولفظه من رواية شريك بن أبي نمر عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قباء ، حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على باب عتبان فخرج يجر إزاره . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعجلنا الرجل » فذكر الحديث بمعناه . وعتبان المذكور هو ابن مالك الأنصارى كما نسبته بقي بن مخلد في روايته لهذا الحديث من هذا الوجه ، ووقع في رواية في صحيح أبي عوانة أنه ابن عتبان والأول أصح ، ورواه ابن إسحاق في المغازي عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه عن جده لكنه قال « فهتف برجل من أصحابه يقال له صالح » فإن حمل على تعدد الواقعة وإلا فطريق مسلم أصح . وقد وقعت القصة أيضاً لرافع بن خديج وغيره أخرجه أحمد وغيره ، ولكن الأقرب في تفسير المجهول الذي في البخارى أنه عتبان . والله أعلم .

**قوله ( يقطر )** أى ينزل منه الماء قطرة قطرة من أثر الغسل .

**قوله ( لعلنا أعجلناك )** أى عن فراغ حاجتك من الجماع ، وفيه جواز الأخذ بالقرائن ، لأن الصحابي لما أبطل عن الإجابة مدة الاغتسال خالف المعهود منه وهو سرعة الإجابة للنبي صلى الله عليه وسلم ، فلما رأى عليه أثر الغسل دل على أن شغله كان به ، واحتمل أن يكون نزع قبل الإنزال ليسر الإجابة ، أو كان أنزل فوق السؤل عن ذلك . وفيه استحباب الدوام على الطهارة لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه تأخير إجابته ، وكان ذلك كان قبل إيجابها ، إذ الواجب لا يؤخر للمستحب . وقد كان عتبان طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتيه فيصل في بيته في مكان يتخذ مصلى فأجابه ، كما سيأتى في موضعه ، فيحتمل أن تكون هي هذه الواقعة ، وقدم الاغتسال ليكون متأهباً للصلاة معه ، والله أعلم .

**قوله ( إذا أعجلت )** بضم الهمزة وكسر الجيم ، وفي أصل أبي ذر « إذا عجلت » بلا همز و « قحطت » وفي رواية غيره « أقحطت » بوزن أعجلت ، وكذا لمسلم . قال صاحب الأفعال : يقال أقحط الرجل إذا جامع ولم ينزل . وحكى ابن الجوزى عن ابن الخشاب أن المحدثين يقولون قحط بفتح القاف قال والصواب الضم . قلت : وروايته في أمالي أبي على القالى بالوجهين في القاف ، وبزيادة الهمزة المضمومة ، يقال قحط الناس وأقحطوا إذا حبس عنهم المطر ، ومنه استعير ذلك لتأخر الإنزال . قال الكرماني ليس قوله « أو » للشك بل هو لبيان عدم الإنزال سواء كان بحسب أمر من ذات الشخص أم لا ، وهذا بناء على أن أحدهما بالتعدية وإلا فهي للشك .

**قوله ( تابعه وهب )** أى ابن جرير بن حازم ، والضمير يعود على النظر ، ومتابعة وهب وصلها أبو العباس السراج في مسنده عن زياد بن أيوب عنه .

**قوله ( لم يقل غندر ويحيى عن شعبة الوضوء )** يعنى أن غندراً وهو محمد بن جعفر ويحيى وهو ابن سعيد القطان روى هذا الحديث عن شعبة بهذا الإسناد والمتن ، لكن لم يقلوا فيه « عليك الوضوء » فأما يحيى فهو كما قال فقد أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عنه ولفظه « فليس عليك غسل » وأما غندر فقد أخرجه أحمد أيضاً في مسنده عنه لكنه ذكر الوضوء ولفظه « فلا غسل عليك ، عليك الوضوء » ، وهكذا أخرجه

مسلم وابن ماجه والإسماعيلي وأبو نعيم من طرق عنه ، وكذا ذكره أكثر أصحاب شعبة كأبي داود الطيالسي وغيره عنه . فكان بعض مشايخ البخاري حدثه به عن يحيى وغندر معاً فساقه له على لفظ يحيى والله أعلم . وقد كان بين الصحابة اختلاف في هذه المسألة كما سنذكره في آخر كتاب الغسل إن شاء الله تعالى .

### باب الرجل يوضئ صاحبه

[١٨١] ١٨٠ - حدثنا ابن سلام قال أنا يزيد بن هارون عن يحيى عن موسى بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه لما أفاض من عرفة عدل إلى الشعب فقضى حاجته . قال أسامة : فجعلت أصب عليه ويتوضأ . فقلت : يا رسول الله أتصلي ؟ قال : « المصلي أمامك » .

### قوله ( باب الرجل يوضئ صاحبه ) أى ما حكمه .

**قوله ( ابن سلام )** هو محمد كما في رواية كريمة ، ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري . وفي هذا الإسناد رواية الأقران لأن يحيى وموسى بن عقبة تابعيان صغيران من أهل المدينة ، وكريب مولى ابن عباس من أواسط التابعين ففيه ثلاثة من التابعين في نسق . وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من مباحث هذا الحديث في « باب إسباغ الوضوء » ويأتي باقيها في كتاب الحج . ووقع في تراجم البخاري لابن المنير في هذا الموضع وهم ، فإنه قال فيه ابن عباس عن أسامة ، وليس هو من رواية ابن عباس وإنما هو من رواية كريب مولى ابن عباس .

**قوله ( أصب )** بتشديد الموحدة ومفعوله محذوف أى الماء . وقوله « ويتوضأ » أى وهو يتوضأ . واستدل به المصنف على الاستعانة في الوضوء ، لكن من يدعى أن الكراهية مختصة بغير المشقة أو الاحتياج في الجملة لا يستدل عليه بحديث أسامة لأنه كان في السفر . وكذا حديث المغيرة المذكور ، قال ابن المنير قاس البخاري توضئة الرجل غيره على صبه عليه لاجتماعهما في معنى الإعانة . قلت : والفرق بينهما ظاهر ، ولم يفصح البخاري في المسألة بجواز ولا غيره ، وهذه عادته في الأمور المحتملة . قال النووي : الاستعانة ثلاثة أقسام : إحضار الماء ، ولا كراهة فيه أصلاً . قلت : لكن الأفضل خلافه . قال : الثاني مباشرة الأجنبي الغسل ، وهذا مكروه إلا للحاجة . الثالث : الصب وفيه وجهان . أحدهما يكره ، والثاني خلاف الأولى . وتعقب بأنه إذا ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله لا يكون خلاف الأولى . وأجيب بأنه قد يفعله لبيان الجواز فلا يكون في حقه خلاف الأولى بخلاف غيره . وقال الكرماني : إذا كان الأولى تركه كيف ينازع في كراهته ؟ وأجيب بأن كل مكروه فعله خلاف الأولى من غير عكس ، إذا لمكروه يطلق على الحرام بخلاف الآخر

[١٨٢] ١٨١ - حدثنا عمرو بن علي قال نا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد قال أخبرني سعد بن إبراهيم أن نافع بن جبير بن معطم أخبره أنه سمع عروة بن المغيرة بن شعبة يحدث عن المغيرة بن شعبة أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر وأنه ذهب لحاجة له ، وأن المغيرة جعل

يصب الماء عليه وهو يتوضأ ، فغسل وجهه ويديه ، ومسح برأسه ، ومسح على الخف .

[الحديث ١٨٢ - أطرافه في: ٢٠٣، ٢٠٦، ٣٦٣، ٣٨٨، ٢٩١٨، ٤٤٢١، ٥٧٩٨، ٥٧٩٩.]

**قوله ( حدثنا عمرو بن علي )** هو الفلاس أحد الحفاظ البصريين ، وعبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري ، وسعد بن إبراهيم أي ابن عبد الرحمن بن عوف . وفي الإسناد رواية الأقران في موضعين ، لأن يحيى وسعداً تابعيان صغيران ، ونافع بن جبير وعروة بن المغيرة تابعيان ووسطان ، ففيه أربعة من التابعين في نسق وهو من النوادر .

**قوله ( أنه كان )** أدى عروة معنى كلام أبيه بعبارة نفسه ، وإلا فكان السياق يقتضي أن يقول : قال إني كنت ، وكذا قوله « وأن المغيرة جعل » ويحتمل أن يقال هو الثقات على رأى فيكون عروة أدى لفظ أبيه ، والضمير في قوله « وأنه ذهب » وفي قوله « له » للنبي صلى الله عليه وسلم . ومباحث هذا الحديث تأتي في المسح على الخفين إن شاء الله تعالى . والمراد منه هنا الاستدلال على الاستعانة . وقال ابن بطال : هذا من القربات التي يجوز للرجل أن يعملها عن غيره بخلاف الصلاة ، قال : واستدل البخاري من صب الماء عليه عند الوضوء أنه يجوز للرجل أن يوضئه غيره ، لأنه لما لزم المتوضئ الاغتراف من الماء لأعضائه وجاز له أن يكفيه ذلك غيره بالصب - والاغتراف بعض عمل الوضوء - كذلك يجوز في بقية أعماله . وتعقبه ابن المنير بأن الاغتراف من الوسائل لا من المقاصد ، لأنه لو اغترف ثم نوى أن يتوضأ جاز ، ولو كان الاغتراف عملاً مستقلاً لكان قد قدم النية عليه وذلك لا يجوز . وحاصله التفرقة بين الإعانة بالصب وبين الإعانة بمباشرة الغير لغسل الأعضاء ، وهذا هو الفرق الذي أشرنا إليه قبل . والحديثان دالان على عدم كراهة الاستعانة بالصب ، وكذا إحضار الماء من باب الأولى . وأما المباشرة فلا دلالة فيها عليها ، نعم يستحب أن لا يستعين أصلاً . وأما ما رواه أبو جعفر الطبري عن ابن عمر أنه كان يقول : ما أبالي من أعانني على طهوري أو على ركوعي وسجودي ، فمحمول على الإعانة بالمباشرة للصب ، بدليل ما رواه الطبري أيضاً وغيره عن مجاهد أنه كان يسكب على ابن عمر وهو يغسل رجله . وقد روى الحاكم في المستدرک من حديث الربيع بنت معوذ أنها قالت : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بوضوء فقال : اسكبي ، فسكبت عليه . وهذا أصرح في عدم الكراهة من الحديثين المذكورين ، لكونه في الحضر ، ولكونه بصيغة الطلب ، لكنه ليس على شرط المصنف . والله أعلم .

## باب

### قراءة القرآن بعد الحدث وغيره

وقال منصور عن إبراهيم : لا بأس بالقراءة في الحمام ، ويكتب الرسالة على غير وضوء .

وقال حماد عن إبراهيم : إن كان عليهم إزار فسلم ، وإلا فلا تسلم .

**قوله ( باب قراءة القرآن بعد الحدث )** أي الأصغر ( وغيره ) أي من مظان الحدث . وقال الكرماني الضمير يعود على القرآن ، والتقدير باب قراءة القرآن وغيره أي الذكر والسلام ونحوهما بعد الحدث ،

ويلزم منه الفصل بين المتعاطفين ، ولأنه إن جازت القراءة بعد الحدث فجواز غيرها من الأذكار بطريق الأولى ، فهو مستغنى عن ذكره بخلاف غير الحدث من نواقض الوضوء ، وقد تقدم بيان المراد بالحدث وهو يؤيد ما قررته .

**قوله ( وقال منصور )** أى ابن المعتز ( عن إبراهيم ) أى النخعي ، وأثره هذا وصله سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن منصور مثله ، وروى عبد الرزاق عن الثوري عن منصور قال : سألت إبراهيم عن القراءة في الحمام فقال : لم يبين للقراءة فيه . قلت : وهذا لا يخالف رواية أبي عوانة ، فإنها تتعلق بمطلق الجواز . وقد روى سعيد بن منصور أيضاً عن محمد بن أبان عن حماد بن أبي سليمان قال : سألت إبراهيم عن القراءة في الحمام فقال يكره ذلك ، انتهى . والإسناد الأول أصح . وروى ابن المنذر عن عليّ قال : بش البيت الحمام ينزع فيه الحياء ، ولا يقرأ فيه آية من كتاب الله . وهذا لا يدل على كراهة القراءة ، وإنما هو إخبار بما هو الواقع بأن شأن من يكون في الحمام أن يلتهي عن القراءة . وحكيته الكراهة عن أبي حنيفة ، وخالفه صاحبه محمد بن الحسن ومالك فقالا لا تكره ، لأنه ليس فيه دليل خاص ، وبه صرح صاحباً العدة والبيان من الشافعية . وقال النووي في التبيان عن الأصحاب : لا تكره ، فأطلق . لكن في شرح الكفاية للصيمري : لا ينبغي أن يقرأ . وسوى الحلبي بينه وبين القراءة حال قضاء الحاجة . ورجح السبكي الكبير عدم الكراهة واحتج بأن القراءة مطلوبة والاستكثار منها مطلوب والحدث يكثر ، فلو كرهت لفات خير كثير . ثم قال : حكم القراءة في الحمام إن كان القارئ في مكان نظيف وليس فيه كشف عورة لم يكره ، وإلا كره .

**قوله ( ويكتب الرسالة )** كذا في رواية الأكثر بلفظ مضارع كتب ، وفي رواية كريمة « يكتب » بموحدة مكسورة وكاف مفتوحة عطفاً على قوله بالقراءة . وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن الثوري أيضاً عن منصور قال : سألت إبراهيم : أكتب الرسالة على غير وضوء ؟ قال : نعم . وتبين بهذا أن قوله على غير وضوء يتعلق بالكتابة لا بالقراءة في الحمام . ولما كان من شأن الرسائل أن تصدر بالبسملة توهم السائل أن ذلك يكره لمن كان على غير وضوء ، لكن يمكن أن يقال إن كاتب الرسالة لا يقصد القراءة فلا يستوى مع القراءة .

**قوله ( وقال حماد )** هو ابن أبي سليمان فقيه الكوفة ( عن إبراهيم ) أى النخعي ( إن كان عليهم ) أى على من في الحمام ( إزار ) المراد به الجنس أى على كل منهم إزار . وأثره هذا وصله الثوري في جامعه عنه ، وانتهى عن السلام عليهم إما إهانة لهم لكونهم على بدعة ، وإما لكونه يستدعى منهم الرد ، والتلفظ بالسلام فيه ذكر الله لأن السلام من أسمائه ، وأن لفظ سلام عليكم من القرآن ، والمتعري عن الإزار مشابه لمن هو في الخلاء . وبهذا التقرير يتوجه ذكر هذا الأثر في هذه الترجمة .

[١٨٣] ١٨٢ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن مخزمة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس أن عبد الله بن عباس أخبره أنه بات ليلة عند ميمونة زوج النبي صلى الله عليه - وهي خالته - فاضطجعت في عرض الوسادة ، واضطجع رسول الله صلى الله عليه وأهلُه في طولها ، فنام رسول الله صلى الله عليه ، حتى انتصف الليل - أو قبله بقليل ، أو بعده بقليل - استيقظ رسول الله صلى

قال ابن عباس : فقامت فصنعت مثل ما صنع ، ثم ذهبت فقامت إلى جنبه ، فوضع يده اليمنى على رأسي وأخذ بأذني اليمنى يفتلها ، فصلّى ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم أوتر . ثم اضطجع حتى أتاه المؤذن فقام فصلّى ركعتين خفيفتين . ثم خرج فصلّى الصبح .

**قوله** (ثم قرأ العشر الآيات أولها) (إن في خلق السموات والأرض) إلى آخر السورة . قال ابن بطلال ومن تبعه : فيه دليل على رد من كره قراءة القرآن على غير طهارة ، لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ هذه الآيات بعد قيامه من النوم قبل أن يتوضأ . وتعبه ابن المنير وغيره بأن ذلك مفرغ على أن النوم في حقه ينقض ، وليس كذلك ، لأنه قال « تنام عيناي ولا ينام قلبي » وأما كونه توضأ عقب ذلك فلعله جدد الوضوء أو أحدث بعد ذلك فتوضأ . قلت : وهو تعقيب جيد بالنسبة إلى قول ابن بطلال : بعد قيامه من النوم ، لأنه لم يتعين كونه أحدث في النوم ، لكن لما عقب ذلك بالوضوء كان ظاهراً في كونه أحدث ، ولا يلزم من كون نومه لا ينقض وضوءه أن لا يقع منه حدث وهو نائم ، نعم خصوصيته أنه إن وقع شعر به بخلاف غيره . وما ادعوه من التجديد وغيره الأصل عدمه . وقد سبق الإسماعيلي إلى معنى ما ذكره ابن المنير ، والأظهر أن مناسبة الحديث للترجمة من جهة أن مضاجعة الأهل في الفراش لا تخلو من الملامسة . ويمكن أن يؤخذ ذلك من قول ابن عباس « فصنعت مثل ما صنع » ولم يرد المصنف أن مجرد نومه صلى الله عليه وسلم ينقض لأن في آخر هذا الحديث عنده في باب التخفيف في الوضوء « ثم اضطجع فنام حتى نفخ ثم صلى » . ثم رأيت في الحلييات للسبكي الكبير بعد أن ذكر اعتراض الإسماعيلي : لعل البخاري احتج بفعل ابن عباس بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، أو اعتبر اضطجاع النبي صلى الله عليه وسلم مع أهله واللمس ينقض الوضوء .



قلت : ويؤخذ من هذا الحديث توجيه ما قيدت الحديث به في ترجمة الباب ، وأن المراد به الأصغر ، إذ لو كان الأكبر لما اقتصر على الوضوء ثم صلى بل كان يغتسل .

**قوله ( إلى شن معلقة )** قال الخطابي : الشن القربة التي تبتد للبلاء ، ولذلك قال في هذه الرواية « معلقة » فأنث لإرادة القربة .

**قوله ( فقامت فصنعت مثل ما صنع )** تقدمت الإشارة في باب تخفيف الوضوء إلى هذا الموضع فليراجع من ثم ، وستأتي بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الوتر إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) : روى مسلم من حديث ابن عمر كراهة ذكر الله بعد الحدث ، لكنه على غير شرط المصنف .

### باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثلث

[١٨٤] ١٨٣- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام بن عروة عن امرأته فاطمة عن جدتها أسماء بنت أبي بكر أنها قالت : أتيت عائشة زوج النبي صلى الله عليه حين خسفت الشمس ، فإذا الناس قيام يصلون ، وإذا هي قائمة تصلي . فقلت : ما للناس ؟ فأشارت بيدها نحو السماء فقالت : سبحان الله . فقلت : آية ؟ فأشارت أن نعم . فقامت حتى تجلاني الغشي ، وجعلت أصب فوق رأسي ماء . فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه حمداً لله وأثنى عليه ، ثم قال : « ما من شيء كنت لم أراه إلا قد رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار ، ولقد أوحى إلي أنكم تفتنون في القبور مثل - أو قريب من - فتنة الدجال - لا أدري أي ذلك قالت أسماء - يؤتى أحدكم فيقال : ما علمك بهذا الرجل ؟ فأما المؤمن - أو الموقن ، لا أدري أي ذلك قالت أسماء - فيقول : هو محمد رسول الله ، جاءنا بالبينات والهدى ، فأجبنا وآمنا واتبعنا . فيقال له : نعم صالحاً ، قد علمنا إن كنت لمؤمناً . وأما المنافق - أو المرتاب ، لا أدري أي ذلك قالت أسماء - فيقول : لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته .

**قوله ( باب من لم يتوضأ )** أي من الغشي ( إلا من الغشي المثلث ) فالاستثناء مفرغ . والمثلث بضم الميم وإسكان المثلثة وكسر القاف ويجوز فتحها ، وأشار المصنف بذلك إلى الرد على من أوجب الوضوء من الغشي مطلقاً ، والتقدير : باب من لم يتوضأ من الغشي إلا إذا كان مثقلاً .

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أبي أويس أيضاً ، والإسناد كله مدنيون أيضاً ، وفيه رواية الأقران هشام وامرأته فاطمة بنت عمه المنذر .

**قوله ( فأشارت أن نعم )** كذا لأكثرهم بالنون ، ولكريمة « أي نعم » وهي رواية وهيب المتقدمة في العلم ، وبين فيها أن هذه الإشارة كانت برأسها .

**قوله (نجلاني)** أى غطاني ، قال ابن بطال : الغشى مرض يعرض من طول التعب والوقوف ، وهو ضرب من الإغماء إلا أنه دونه . وإنما صبت أسماء الماء على رأسها مدافعة له ، ولو كان شديداً لكان كالإغماء ، وهو ينقض الوضوء بالإجماع ، انتهى . وكونها كانت تتولى صب الماء عليها يدل على أن حواسها كانت مدركة ، وذلك لا ينقض الوضوء . وعمل الاستدلال بفعلها من جهة أنها كانت تصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم - وكان يرى الذى خلفه وهو فى الصلاة - ولم ينقل أنه أنكر عليها . وقد تقدم شيء من مباحث هذا الحديث فى كتاب العلم ، وتأتى بقية مباحثه فى كتاب صلاة الكسوف إن شاء الله تعالى .

**باب مسح الرأس كله**، لقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾

وقال ابن المسيب : المرأة بمنزلة الرجل تمسح على رأسها .

وسئل مالك : أيجزئ أن يمسح بعض رأسه فاحتج بحديث عبد الله بن زيد .

١٨٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد - وهو جد عمرو بن يحيى - أتستطيع أن تُريني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ؟ فقال عبد الله بن زيد : نعم ، فدعا بماء فأفرغ على يده فغسل يده مرتين ، ثم تمضمض واستنثر (ثلاثاً) ، ثم غسل وجهه (ثلاثاً) ، ثم غسل يديه (مرتين مرتين) إلى المرافق ، ثم مسح رأسه بيديه فاقبل بهما وأدبر ؛ بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه ، ثم غسل رجليه . [١٨٥]

[الحديث ١٨٥ - أطرافه في : ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ١٩٩ .]

**قوله (باب مسح الرأس كله)** كذا لأكثرهم وسقط لفظ «كله» للمستمل .

**قوله (وقال ابن المسيب)** أى سعيد ، وأثره هذا وصله ابن أبى شيبة بلفظ «الرجل والمرأة فى المسح سواء» ونقل عن أحمد أنه قال : يكفى المرأة مسح مقدم رأسها .

**قوله (وسئل مالك)** السائل له عن ذلك هو إسحق بن عيسى بن الطباع ، بينه ابن خزيمة فى صحيحه من طريقه ولفظه : سألت مالكا عن الرجل يمسح مقدم رأسه فى وضوئه أيجزئ ذلك ؟ فقال : حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه عبد الله بن زيد فقال «مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم فى وضوئه من ناصيته إلى قفاه ، ثم رد يديه إلى ناصيته فمسح رأسه كله» . وهذا السياق أصرح للترجمة من الذى ساقه المصنف قبل ، وموضع الدلالة من الحديث والآية أن لفظ الآية مجمل ، لأنه يحتمل أن يراد منها مسح الكل على أن الباء زائدة ، أو مسح البعض على أنها تبعية ، فتبين بفعل النبي صلى الله عليه وسلم أن المراد الأول ، ولم ينقل عنه أنه مسح

بعض رأسه إلا في حديث المغيرة أنه مسح على ناصيته وعمامته ، فإن ذلك دل على أن التعميم ليس بفرض ، فعلى هذا فالإجمال في المسند إليه لا في الأصل .

**قوله ( عن أبيه )** أى أبى عثمان يحيى بن عماره أى ابن أبى حسن واسمه تميم بن عبد عمرو ، ولجده أبى حسن صحبة ، وكذا لعمارة فيما جزم به ابن عبد البر . وقال أبو نعيم : فيه نظر . والإسناد كله مدنيون إلا عبد الله بن يوسف وقد دخلها .

**قوله ( أن رجلاً )** هو عمرو بن أبى حسن كما سماه المصنف في الحديث الذى بعد هذا من طريق وهيب عن عمرو بن يحيى ، وعلى هذا فقوله هنا « وهو جد عمرو بن يحيى » فيه تجوز ، لأنه عم أبيه ، وسماه جداً لكونه في منزلته ، ووهب من زعم أن المراد بقوله « وهو » عبد الله بن زيد ، لأنه ليس جداً لعمرو بن يحيى لا حقيقة ولا مجازاً . وأما قول صاحب الكمال ومن تبعه في ترجمة عمرو بن يحيى أنه ابن بنت عبد الله بن زيد فغلط توهمه من هذه الرواية ، وقد ذكر ابن سعد أن أم عمرو بن يحيى هي حميدة بنت محمد بن لباس بن البكير ، وقال غيره هي أم النعمان بنت أبى حية فالله أعلم . وقد اختلف رواة الموطأ في تعيين هذا السائل ، وأما أكثرهم فأبهمه ، قال معن بن عيسى في روايته عن عمرو بن يحيى عن أبيه يحيى : إنه سمع أبا حسن - وهو جد عمرو بن يحيى - قال لعبد الله بن زيد وكان من الصحابة . . . فذكر الحديث . وقال محمد بن الحسن الشيباني عن مالك : حدثنا عمرو عن أبيه يحيى أنه سمع جده أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد . وكذا ساقه مهزون في المدونة . وقال الشافعى في الأم : عن مالك عن عمرو عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد . ومثله رواية الإسماعيلي عن أبى خليفة عن القعنبي عن مالك عن عمرو عن أبيه قال : قلت .. والذي يجمع هذا الاختلاف أن يقال : اجتمع عند عبد الله بن زيد أبو حسن الأنصارى وابنه عمرو وابن ابنه يحيى بن عماره بن أبى حسن فسألوه عن صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، وتولى السؤال منهم له عمرو بن أبى حسن ، فحيث نسب إليه السؤال كان على الحقيقة . ويؤيده رواية سليمان بن بلال عند المصنف في باب الوضوء من التور قال : حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه قال : كان عمى يعنى عمرو بن أبى حسن يكبر الوضوء ، فقال لعبد الله بن زيد أخبرني .. فذكره . وحيث نسب السؤال إلى أبى حسن فعلى المجاز لكونه كان الأكبر وكان حاضراً . وحيث نسب السؤال ليحيى بن عماره فعلى المجاز أيضاً لكونه ناقل الحديث وقد حضر السؤال . ووقع في رواية مسلم عن محمد بن الصباح عن خالد الواسطي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال « قيل له توضأ لنا » فذكره مبهماً . وفي رواية الإسماعيلي من طريق وهب بن بقية عن خالد المذكور بلفظ « قلنا له » ، وهذا يؤيد الجمع المتقدم من كونهم اتفقوا على سؤاله ، لكن متولى السؤال منهم عمرو بن أبى حسن . ويزيد ذلك وضوحاً رواية الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عمه عمرو بن أبى حسن . قال « كنت كثير الوضوء » فقلت لعبد الله بن زيد « فذكر الحديث . أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، والله أعلم .

**قوله ( أستطيع )** فيه ملاطفة الطالب للشيخ ، وكأنه أراد أن يريه بالفعل ليكون أبلغ في التعليم ، وسبب الاستفهام ما قام عنده من احتمال أن يكون الشيخ نسي ذلك لبعد العهد .

**قوله (فدعا بماء)** وفي رواية وهب في الباب الذي بعده «فدعا بتور من ماء». والتور بمشاة مفتوحة قال الداودي: قدح. وقال الجوهري: إناء يشرب منه. وقيل هو الطست، وقيل يشبه الطست، وقيل هو مثل القدر يكون من صفر أو حجارة. وفي رواية عبد العزيز بن أبي سلمة عند المصنف في باب الغسل في المخبض في أول هذا الحديث «أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجنا له ماء في تور من صفر» والصفر بضم المهملة وإسكان الفاء وقد تكسر صنف من حديد النحاس، قيل إنه سمي بذلك لكونه يشبه الذهب، ويسمى أيضاً الشبه بفتح المعجمة والموحدة. والتور المذكور يحتمل أن يكون هو الذي توضع منه عبد الله بن زيد إذ سئل عن صفة الوضوء فيكون أبلغ في حكاية صورة الحال على وجهها.

**قوله (فأفرغ)** وفي رواية موسى عن وهيب «فأكفأ» بهزتين، وفي رواية سليمان بن حرب في باب مسح الرأس مرة عن وهيب «فكفأ» بفتح الكاف، وهما لغتان بمعنى يقال كفأ الإناء وأكفأ إذا أماله، وقال الكسائي كفأت الإناء كببته وأكفأته أملتته. والمراد في الموضعين إفراغ الماء من الإناء على اليد كما صرح به في رواية مالك.

**قوله (فغسل يده مرتين)** كذا في رواية مالك بإفراد يده، وفي رواية وهيب وسليمان بن بلال عند المصنف وكذا للداودي عند أبي نعيم «فغسل يديه» بالثنية، فيحمل الإفراد في رواية مالك على الجنس، وعند مالك «مرتين»، وعند هؤلاء «ثلاثاً»، وكذا لخالد بن عبد الله عند مسلم، وهؤلاء حفاظ وقد اجتمعوا فزيادتهم مقدمة على الحافظ الواحد، وقد ذكر مسلم من طريق بهز عن وهيب أنه سمع هذا الحديث مرتين من عمرو بن يحيى إملاء، فتأكد ترجيح روايته، ولا يقال يحمل على واقعتين لأننا نقول: المخرج متحد والأصل عدم التعدد. وفيه من الأحكام غسل اليد قبل إدخالها الإناء ولو كان من غير نوم كما تقدم مثله في حديث عثمان، والمراد باليدين هنا الكفان لا غير.

**قوله (ثم تمضمض واستنثر)**، وللكشيمى «مضمض واستنشق» والاستنثار يستلزم الاستنشاق بلا عكس، وقد ذكر في رواية وهيب الثلاثة وزاد بعد قوله ثلاثاً «بثلاث غرفات»؛ واستدل به على استحباب الجمع بين المضمضة والاستنشاق من كل غرفة، وفي رواية خالد بن عبد الله الآتية بعد قليل «مضمض واستنشق من كف واحد فعل ذلك ثلاثاً» وهو صريح في الجمع كل مرة، بخلاف رواية وهيب فإنه تطرقها احتمال التوزيع بلا تسوية كما نبه عليه ابن دقيق العيد. ووقع في رواية سليمان بن بلال عند المصنف في باب الوضوء من التور «فمضمض واستنثر ثلاث مرات من غرفة واحدة» واستدل بها على الجمع بغرفة واحدة، وفيه نظر لما أشرنا إليه من اتحاد المخرج فتقدم الزيادة، ولمسلم من رواية خالد المذكورة «ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض». فاستدل بها على تقسيم المضمضة على الاستنشاق لكونه عطف بالفاء التعقيبية وفيه بحث.

**قوله (ثم غسل وجهه ثلاثاً)** لم تختلف الروايات في ذلك، ويلزم من استدلال بهذا الحديث على وجوب تعميم الرأس بالمسح أن يستدل به على وجوب الترتيب للإتيان بقوله «ثم» في الجميع، لأن كلا من الحكيم مجمل في الآية بيته السنة بالفعل.

**قوله (ثم غسل يديه مرتين مرتين)** كذا بتكرار مرتين ، ولم تختلف الروايات عن عمرو بن يحيى في غسل اليدين مرتين ، لكن في رواية مسلم من طريق جبان بن واسع عن عبد الله بن زيد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم توضأ وفيه « ويده اليمنى ثلاثاً ثم الأخرى ثلاثاً » فيحمل على أنه وضوء آخر لكون الحديثين غير متحدين .

**قوله (إلى المرفقين)** كذا للأكثر والمستمل والحموي إلى المرفقين بالإفراد على إرادة الجنس ، وقد اختلف العلماء : هل يدخل المرفقان في غسل اليدين أم لا ؟ فقال المعظم : نعم ، وخالف زفر . وحكاه بعضهم عن مالك ، واحتج بعضهم للجمهور بأن إلى في الآية بمعنى مع كقوله تعالى ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ ، وتعقب بأنه خلاف الظاهر ، وأجيب بأن القرينة دلت عليه وهي كون ما بعد « إلى » من جنس ما قبلها . وقال ابن القصار : اليد يتناولها الاسم إلى الإبط لحديث عمار « أنه تيمم إلى الإبط » وهو من أهل اللغة ، فلما جاء قوله تعالى ﴿ إلى المرافق ﴾ بقي المرفق مغسولاً مع الذراعين بحق الاسم ، انتهى . فعلى هذا فإلى هنا حد للمتروك من غسل اليدين لا للمغسول ، وفي كون ذلك ظاهراً من السياق نظر ، والله أعلم . وقال الزمخشري : لفظ إلى يفيد معنى الغاية مطلقاً ، فأما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل ، فقوله تعالى ﴿ ثم أتموا الصيام إلى الليل ﴾ دليل عدم الدخول النهي عن الوصال ، وقول القائل حفظت القرآن من أوله إلى آخره دليل الدخول كون الكلام مسوقاً لحفظ جميع القرآن ، وقوله تعالى ﴿ إلى المرافق ﴾ لا دليل فيه على أحد الأمرين ، قال : فأخذ العلماء بالاحتياط ووقف زفر مع المتيقن ، انتهى . ويمكن أن يستدل لدخولها بفعله صلى الله عليه وسلم ، ففي الدارقطني بإسناد حسن من حديث عثمان في صفة الوضوء « فغسل يديه إلى المرفقين حتى مس أطراف العضدين » وفيه عن جابر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه » لكن إسناده ضعيف ، وفي البرز والطيبراني من حديث وائل بن حجر في صفة الوضوء « وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق » وفي الطحاوي والطيبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه مرفوعاً « ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه » فهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضاً . قال إسحق بن راهويه : « إلى » في الآية يحتمل أن تكون بمعنى الغاية وأن تكون بمعنى مع ، فبينت السنة أنها بمعنى مع ، انتهى . وقد قال الشافعي في الأم : لا أعلم مخالفاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء ، فعلى هذا فزفر محجوج بالإجماع قبله وكذا من قال بذلك من أهل الظاهر بعده ، ولم يثبت ذلك عن مالك صريحاً وإنما حكى عنه أشهب كلاماً محتملاً والمرفق بكسر الميم وفتح الفاء هو العظم الثاني في آخر الذراع سمي بذلك لأنه يرتفق به في الإتكاء ونحوه .

**قوله (ثم مسح رأسه)** زاد ابن الطبايع « كله » كما تقدم عن رواية ابن خزيمة ، وفي رواية خالد ابن عبد الله برأسه بزيادة الباء . قال القرطبي : الباء للتعدية يجوز حذفها وإثباتها كقولك مسحت رأس اليتيم ومسحت برأسه . وقيل دخلت الباء لتفيد معنى آخر وهو أن الغسل لغة يقتضي مغسولاً به ، والمسح لغة لا يقتضي ممسوحاً به ، فلو قال وامسحوا برءوسكم لا جزأ المسح باليد بغير ماء ، فكأنه قال وامسحوا برءوسكم الماء فهو على القلب ، والتقدير امسحوا برءوسكم بالماء . وقال الشافعي : احتمل قوله تعالى : ﴿ وامسحوا برءوسكم ﴾ جميع الرأس أو بعضه ، فدللت السنة على أن بعضه يجزئ . والفرق بينه وبين قوله

تعالى ﴿فامسحوا بوجوهكم﴾ في التيمم أن المسح فيه بدل عن الغسل ومسح الرأس أصل فافترقا ، ولا يرد كون مسح الخف بدلا عن غسل الرجل لأن الرخصة فيه ثبتت بالإجماع . فإن قيل فاعله اقتصر على مسح الناصية لعذر - لأنه كان في سفر وهو مظنة العذر ، ولهذا مسح على العمامة بعد مسح الناصية كما هو ظاهر من سياق مسلم في حديث المغيرة بن شعبة - قلنا : قد روى عنه مسح مقدم الرأس من غير مسح على العمامة ولا تعرض لسفر ، وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فحسر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه ، وهو مرسل لكنه اعتضد بمجيئه من وجه آخر موصولا أخرجه أبو داود من حديث أنس . وفي إسناده أبو معقل لا يعرف حاله ، فقد اعتضد كل من المرسل والموصول بالآخر ، وحصلت القوة من الصورة المجموعة ، وهذا مثال لما ذكره الشافعي من أن المرسل يعتضد بمرسل آخر أو مسند ، وظهر بهذا جواب من أورد أن الحجة حينئذ بالمسند فيقع المرسل لغواً ، وقد قررت جواب ذلك فيما كتبت على علوم الحديث لابن الصلاح . وفي الباب أيضاً عن عثمان في صفة الوضوء قال « ومسح مقدم رأسه » أخرجه سعيد بن منصور ، وفيه خالد بن يزيد بن أبي مالك مختلف فيه . وصح عن ابن عمر الاكتفاء بمسح بعض الرأس ، قاله ابن المنذر وغيره ، ولم يصح عن أحد من الصحابة إنكار ذلك ، قاله ابن حزم . وهذا كله مما يقوى به المرسل المتقدم ذكره والله أعلم .

**قوله ( بدأ بمقدمة رأسه )** انظر أنه من الحديث وليس مدرجاً من كلام مالك ، ففيه حجة على من قال : السنة أن يبدأ بمؤخر الرأس إلى أن ينتهي إلى مقدمه لظاهر قوله « أقبل وأدبر » . ويرد عليه أن الواو لا تقتضي الترتيب ، وسيأتي عند المصنف قريباً من رواية سليمان بن بلال « فأدبر يديه وأقبل » فلم يكن في ظاهره حجة لأن الإقبال والإدبار من الأمور الإضافية ، ولم يعين ما أقبل إليه ولا ما أدبر عنه ، ومخرج الطريقتين متحد ، فهما بمعنى واحد . وعينت رواية مالك البداءة بالمقدم فيحمل قوله « أقبل » على أنه من تسمية الفعل بابتدائه ، أي بدأ بقبل الرأس ، وقيل في توجيهه غير ذلك . والحكمة في هذا الإقبال والإدبار استيعاب جهتي الرأس بالمسح ، فعلى هذا يختص ذلك بمن له شعر ، والمشهور عن أوجب التعميم الأولى واجبة والثانية سنة ، ومن هنا يتبين ضعف الاستدلال بهذا الحديث على وجوب التعميم ، والله أعلم

**قوله ( ثم غسل رجله )** زاد في رواية وهيب الآتية « إلى الكعبين » والبحث فيه كالبحث في قوله إلى المرفقين ، والمشهور أن الكعب هو العظم الناشئ عند ملتقى الساق والقدم ، وحكى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أنه العظم الذي في ظهر القدم عند معقد الشراك ، وروى عن ابن القاسم عن مالك مثله ، والأول هو الصحيح الذي يعرفه أهل اللغة ، وقد أكثر المتقدمون من الرد على من زعم ذلك ، ومن أوضح الأدلة فيه حديث النعمان بن بشير الصحيح في صفة الصف في الصلاة « فرأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه » وقيل إن محمداً إنما رأى ذلك في حديث قطع الحرم الحفنين إلى الكعبين إذا لم يجد التعلين . وفي هذا الحديث من الفوائد الإفراغ على اليدين معاً في ابتداء الوضوء ، وأن الوضوء الواحد يكون بعضه بمرة وبعضه بمرتين وبعضه بثلاث ، وفيه مجيء الإمام إلى بيت بعض رعيته وابتدأهم إياه بما يظنون أن له به حاجة ، وجواز الاستعانة في إحضار الماء من غير كراهة ، والتعليم بالفعل ، وأن الاغتراف من الماء القليل للتطهر لا يصير

الماء مستعملاً لقوله في رواية وهيب وغيره « ثم أدخل يده فغسل وجهه ... إلخ » ، وأما اشتراط نية الاغتراف فليس في هذا الحديث ما يثبتها ولا ما ينفيها ، واستدل به أبو عوانة في صحيحه على جواز التطهر بالماء المستعمل ، وتوجيهه أن النية لم تذكر فيه ، وقد أدخل يده للاغتراف بعد غسل الوجه وهو وقت غسلها ، وقال الغزالي : مجرد الاغتراف لا يصير الماء مستعملاً لأن الاستعمال إنما يقع من المغترف منه ، وبهذا قطع البغوي . واستدل به المصنف على استيعاب مسح الرأس ، وقد قدمنا أنه يدل لذلك ندباً لا فرضاً ، وعلى أنه لا يندب تكريره كما سيأتي في باب مفرد ، وعلى الجمع بين المضمضة والاستنشاق من غرفة كما سيأتي أيضاً ، وعلى جواز التطهر من آنية النحاس وغيره .

## باب

### غسل الرجلين إلى الكعبين

١٨٥ - حدثني موسى قال نا وهيب عن عمرو بن عمرو عن أبيه قال : شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبي صلى الله عليه ، فدعا بتور من ماء فتوضأ لهم وضوء النبي صلى الله عليه ؛ فأكفأ على يده من التور فغسل يديه (ثلاثاً) ، ثم أدخل يده في التور فمضمض واستنشق واستنثر ثلاث غرفات ، ثم أدخل يده فغسل وجهه (ثلاثاً) ، ثم أدخل يديه (مرتين) إلى المرفقين ، ثم أدخل يده فمسح رأسه فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة ، ثم غسل رجليه إلى الكعبين . [١٨٦]

**قوله ( باب غسل الرجلين إلى الكعبين )** تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله ، وعمرو المذكور هو ابن يحيى بن عمار شيخ مالك المتقدم ، وعمرو بن أبي حسن عم أبيه كما قدمناه ، وسماه هناك جده مجازاً ، وأغرب الكرماني - تبعاً لصاحب الكمال - فقال : عمرو بن أبي حسن جد عمرو بن يحيى من قبل أمه ، وقد قدمنا أن أم عمرو بن يحيى ليست بنتاً لعمرو بن أبي حسن فلم يستقم ما قاله بالاحتال .

**قوله ( فتوضأ لهم )** أي لأجلهم ( وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ) أي مثل وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، وأطلق عليه وضوؤه مبالغة .

**قوله ( ثم أدخل يده فغسل وجهه )** بين في هذه الرواية تجديد الاغتراف لكل عضو ، وأنه اغترف بإحدى يديه ، وكذا هو في باقي الروايات ، وفي مسلم وغيره . لكن وقع في رواية ابن عساكر وأبي الوقت من طريق سليمان بن بلال الآتية « ثم أدخل يديه » بالثنائية ، وليس ذلك في رواية أبي ذر ولا الأصيل ولا في شيء من الروايات خارج الصحيح قاله النووي ، وأظن أن الإناء كان صغيراً فاغترف بإحدى يديه ثم أضافها إلى الأخرى كما تقدم نظيره في حديث ابن عباس ، وإلا فالاغتراف باليدين جميعاً أسهل وأقرب تناولاً كما قال الشافعي .

**قوله** ( ثم غسل يديه مرتين ) المراد غسل كل يد مرتين كما تقدم في طريق مالك « ثم غسل يديه مرتين مرتين » وليس المراد توزيع الميتين على اليدين فكأن يكون لكل يد مرة واحدة .

### باب استعمال فضل وضوء الناس

وأمر جرير بن عبد الله أهله أن يتوضؤوا بفضل سواكه .

[١٨٧] ١٨٦- حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا الحكم قال سمعت أبا جحيفة يقول : خرج علينا

النبي صلى الله عليه والهجرة ، فأتني بوضوء فتوضأ ، فجعل الناس يأخذون من فضل وضوئه فيتمسحون به ، فصلى النبي صلى الله عليه واله الطهر ركعتين ، والعصر ركعتين ، وبين يديه عنزة .  
[١٨٨] وقال أبو موسى : دعا النبي صلى الله عليه واله بقدح فيه ماء فغسل يديه ووجهه فيه ، ومج فيه ، ثم قال لهما : اشربا منه ، وأفرغا على وجوهكما ونحوركما .

[الحديث ١٨٧- أطرافه في: ٣٧٦، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥٠١، ٦٣٣، ٦٣٤، ٣٥٥٣، ٣٥٦٦، ٥٧٨٦، ٥٨٥٩] .

**قوله** ( باب استعمال فضل وضوء الناس ) أى في التطهر ، والمراد بالفضل الماء الذى يبقى في الظرف

بعد الفراغ .

**قوله** ( وأمر جرير بن عبد الله ) هذا الأثر وصله ابن أبي شيبة والدارقطني وغيرهما من طريق قيس بن أبي حازم عنه ، وفي بعض طرقه « كان جرير يستاك ويغمس رأس سواكه في الماء ثم يقول لأهله : توضؤوا بفضل ، لا يرى به بأساً » وهذه الرواية مبنية للمراد ، وظن ابن التين وغيره أن المراد بفضل سواكه الماء الذى ينتقع فيه العود من الأراك وغيره ليلين فقالوا : يحمل على أنه لم يغير الماء ، وإنما أراد البخارى أن صنيعه ذلك لا يغير الماء ، وكذا مجرد الاستعمال لا يغير الماء فلا يمتنع التطهر به . وقد صححه الدارقطني بلفظ « كان يقول لأهله : توضؤوا من هذا الذى أدخل فيه سواكى » وقد روى مرفوعاً ، أخرجه الدارقطني من حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بفضل سواكه » وسنده ضعيف ، وذكر أبو طالب في مسائله عن أحمد أنه سأل عن معنى هذا الحديث فقال : كان يدخل السواك في الإناء ويستاك ، فإذا فرغ توضأ من ذلك الماء . وقد استشكل إيراد البخارى له في هذا الباب المعقود لطهارة الماء المستعمل ، وأجيب بأنه ثبت أن السواك مطهر للفم ، فإذا خالط الماء ثم حصل الوضوء بذلك الماء كان فيه استعمال للمستعمل في الطهارة .

**قوله** ( حدثنا الحكم ) هو ابن عتية تصغير عتبة بالثناة ثم الموحدة ، كان من الفقهاء الكوفيين ، وهو تابعى صغير . وحديث أبي جحيفة المذكور ستأتى مباحته في باب السترة في الصلاة . وقوله « يأخذون من »

(١) الرقمان ١٨٧ و ١٨٨ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين وقد وقع له نحو ذلك كثيراً .



فضل وضوئه « كأنهم اقتسموا الماء الذي فضل عنه ، ويحتمل أن يكونوا تناولوا ما سأل من أعضائه وضوئه صلى الله عليه وسلم ، وفيه دلالة بينة على طهارة الماء المستعمل .

**قوله ( وقال أبو موسى )** هو الأشعري ، وهذا الحديث طرف من حديث مطول أخرجه المؤلف في المغازي وأوله عن أبي موسى قال « كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة ومعه بلال ، فأتاه أعرابي » فذكر الحديث . وعرف منه تفسير المبهمين في قوله « اشربا » وهما أبو موسى وبلال . وقد ذكر المؤلف طرفاً منه أيضاً بإسناده في باب الغسل والوضوء في الخضب كما سيأتي بعد قليل .

**قوله ( ومع فيه )** أى صب ما تناوله من الماء في الإناء ، والغرض بذلك إيجاد البركة بريقه المبارك

[١٨٩] ١٨٧ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال نا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن الربيع - قال : وهو الذي مع رسول الله صلى الله عليه في وجهه وهو غلام من بئرهم - وقال عروة عن المسور وغيره يصدق كل واحد منهما صاحبه ، وإذا توضأ النبي صلى الله عليه كانوا يقتتلون على وضوئه .

**قوله ( حدثنا علي بن عبد الله )** هو ابن المديني ، وصالح هو ابن كيسان ، وقد تقدم الكلام على حديث محمود بن الربيع هذا في باب متى يصح سماع الصغير من كتاب العلم .

**قوله ( وقال عروة )** هو ابن الزبير ( عن المسور ) هو ابن مخزومة .

**قوله ( وغيره )** هو مروان بن الحكم كما سيأتي موصولاً مطولاً في كتاب الشروط ، وقال الكرمانى : هذه الرواية وإن كانت عن مجهول لكنها متبعة ، ويغتنر فيها ما لا يغتنر في الأصول . قلت : وهذا صحيح إلا أنه لا يعتذر به هنا لأن المبهم معروف ، وإنما لم يسمه اختصاراً كما اختصر السند فعلقه ، وزعم الكرمانى أن قوله « وقال عروة » معطوف على قوله في السند الذى قبله « أخبرني محمود » فيكون صالح بن كيسان روى عن الزهرى حديث محمود وعطف عليه حديث عروة ، فعلى هذا لا يكون حديث عروة معلقاً بل يكون موصولاً بالسند الذى قبله ، وصنيع أئمة النقل يخالف ما زعمه ، واستمر الكرمانى على هذا التجويز حتى زعم أن الضمير في قوله « يصدق كل واحد منهما صاحبه » للمسور ومحمود ، وليس كما زعم بل هو للمسور ومروان ، وهو تجويز منه بمجرد العقل ، والرجوع إلى النقل في باب النقل أولى .

**قوله ( كانوا يقتتلون )** كذا لأبى ذر وللباقين « كادوا » بالدال وهو الصواب لأنه لم يقع بينهم قتال ، وإنما حكى ذلك عروة بن مسعود الثقفى لما رجع إلى قریش ليعلمهم شدة تعظيم الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ ويمكن أن يكون أطلق القتال مبالغة .

بى

١٨٨ - حدثنا عبد الرحمن بن يونس قال نا حاتم بن إسماعيل عن الجعد قال : سمعتُ

السائب بن يزيد يقول: ذهبتُ بي خالتي إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ ابْنَ أُخْتِي وَقَعَ، فَمَسَحَ رَأْسِي وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ. ثُمَّ تَوَضَّأَ فَشَرِبْتُ مِنْ وَضُوئِهِ، ثُمَّ قَمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ فَنَظَرْتُ إِلَى خَاتَمِ النُّبُوَّةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ مِثْلَ زُرِّ الْحَجَلَةِ.

[الحديث ١٩٠ - أطرافه في: ٣٥٤٠، ٣٥٤١، ٥٦٧٠، ٦٣٥٢].

**قوله ( باب )** كذا للمستمل كأنه كالفضل من الباب الذي قبله ، وجعله الباقون منه بلا فصل .

**قوله ( حدثنا عبد الرحمن بن يونس )** هو أبو مسلم المستمل أحد الحفاظ .

**قوله ( عن الجعد )** كذا هنا ، وللاكثر « الجعيد » بالتصغير وهو المشهور ، والسائب بن يزيد من صغار الصحابة ، وسيأتي حديثه هذا مبيئاً في كتاب علامات النبوة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقع )** بكسر القاف والتنوين ، وللكشميني وقع بلفظ الماضي ، وفي رواية كريمة « وجع » بالجيم والتنوين ، والوقع وجع في القدمين .

**قوله ( زر الحجلة )** بكسر الزاي وتشديد الراء ، والحجلة بفتح المهملة والجيم واحدة الحجال ، وهي بيوت تزين بالثياب والأسرة والستور لها عرى وأزرار ، وقيل المراد بالحجلة الطير وهو يعقوب يقال للأنثى منه حجلة ، وعلى هذا فالمراد بزرها بيضتها ، ويؤيده أن في حديث آخر « مثل بيضة الحمامة » وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في صفة النبي صلى الله عليه وسلم إن شاء الله تعالى . وأراد البخاري الاستدلال بهذه الأحاديث على رد قول من قال بنجاسة الماء المستعمل ، وهو قول أبي يوسف ، وحكى الشافعي في الأم عن محمد بن الحسن أن أبا يوسف رجع عنه ثم رجع إليه بعد شهرين ، وعن أبي حنيفة ثلاث روايات : الأولى طاهر لا طهور وهي رواية محمد بن الحسن عنه وهو قوله وقول الشافعي في الجديد وهو المفتي به عند الحنفية ، الثانية نجس نجاسة خفيفة وهي رواية أبي يوسف عنه ، الثالثة نجس نجاسة غليظة وهي رواية الحسن . اللؤلؤى عنه . وهذه الأحاديث ترد عليه لأن النجس لا يتبرك به ، وحديث الحجة وإن لم يكن فيه تصريح بالوضوء لكن توجيهه أن القائل بنجاسة الماء المستعمل إذا علله بأنه ماء مضاف قيل له هو مضاف إلى طاهر لم يتغير به ، وكذلك الماء الذي خالطه الريق طاهر لحديث الحجة ، وأما من علله منهم بأنه ماء الذنوب فيجب إبعاده محتجاً بالأحاديث الواردة في ذلك عند مسلم وغيره ، فأحاديث الباب أيضاً ترد عليه ، لأن ما يجب إبعاده لا يتبرك به ولا يشرب ، قال ابن المنذر : وفي إجماع أهل العلم على أن البلل الباقي على أعضاء المتوضئ وما قطر منه على ثيابه طاهر دليل قوى على طهارة الماء المستعمل ، وأما كونه غير طهور فسيأتي الكلام عليه في كتاب الغسل إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

**ب** من مضمض واستنشق من غرفة واحدة

١٨٩ - حدثنا مسدد قال نا خالد بن عبد الله قال نا عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله ابن زيد أنه أفرغ من الإناء على يديه فغسلهما ، ثم غسل أو مضمض واستنشق من كفة واحدة [١٩١]

ففعل ذلك ثلاثاً ، فغسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ، ومسح برأسه ما أقبل وما أدبر ، وغسل رجليه إلى الكعبين ، ثم قال : هكذا وضوء رسول الله صلى الله عليه .

قوله ( باب من مضمض واشتشق من غرفة واحدة ) تقدم الكلام على ذلك قريباً في باب مسح الرأس ، وتقدمت المسألة أيضاً في حديث ابن عباس في أوائل الوضوء .

قوله ( ثم غسل ) أى فـ ( أو مضمض ) كذا عنده بالشك ، وأخرجه مسلم عن محمد بن الصباح عن خالد بسنده هذا من غير شك ولفظه « ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض واشتشق » وأخرجه أيضاً الإسماعيلي من طريق وهب بن بقية عن خالد كذا ، فالظاهر أن الشك فيه من مسدد شيخ البخاري . وأغرب الكرماني فقال : الظاهر أن الشك فيه من التابعي .

قوله ( من كفة واحدة ) كذا في رواية أبي ذر ، وفي نسخة « من غرفة واحدة » وللاكثر « من كف » بغير هاء . قال ابن بطلال : المراد بالكفة الغرفة ، فاشتق لذلك من اسم الكف عبارة عن ذلك المعنى ، قال : ولا يعرف في كلام العرب إلحاق هاء التانيث في الكف ، ومحصله أن المراد بقوله كفة : فعلة ، لا أنها تانيث الكف . وقال صاحب المشرق : قوله من كفة هى بالضم والفتح كغرفة وغرفة أى ما ملأ كفه من الماء .

قوله ( ثم غسل يديه ) لم يذكر غسل الوجه اختصاراً ، وهو ثابت في رواية مسلم وغيره . وبقيّة مباحث هذا الحديث تقدمت قريباً .

### باب مسح الرأس مرة

[١٩٢] ١٩٠ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا وهيب قال نا عمرو بن يحيى عن أبيه قال : شهدت عمرو بن أبي حسين سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبي صلى الله عليه ، فدعا بتور من ماء فتوضأ لهم ، فكفأه على يديه فغسلهما ثلاثاً ، ثم أدخل يده في الإناء فمضمض واشتشق واستنثر ثلاثاً بثلاث غرفات من ماء ، ثم أدخل يده فغسل وجهه ثلاثاً ، ثم أدخل يده في الإناء فغسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ، ثم أدخل يده في الإناء فمسح برأسه فأقبل بيديه وأدبر بهما ، ثم أدخل يده في الإناء فغسل رجليه .

حدثنا موسى قال نا وهيب وقال : مسح برأسه مرة .

قوله ( باب مسح الرأس مرة ) وللأصيل مسحة .

قوله ( فدعا بتور من ماء ) كذا للأكثر ، وللشميني « فدعا بماء » ولم يذكر التور .

قوله ( فكفأه ) أى أماله ، وللأصيل « فأكفأه » وقد تقدم النقل أنهما بمعنى .

قوله ( فأقبل بيده ) كذا هنا بالإفراد ، وللشميني بالثنية .

**قوله (حدثنا وهيب)** أى بإسناده المذكور وحديثه ، وقد تقدمت طريق موسى هذه فى باب غسل الرجلين إلى الكعبين ، وذكر فيها أن مسح الرأس مرة ، وقد تقدم نقل الخلاف فى استحباب العدد فى مسح الرأس فى باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً فى الكلام على حديث عثمان ، وذكرنا قول أبى داود : إن الروايات الصحيحة عن عثمان ليس فيها عدد لمسح الرأس ، وأنه أورد العدد من طريقين صحيح أحدهما غيره ، والزيادة من الثقة مقبولة فيحمل قول أبى داود على إرادة استثناء الطريقين اللذين ذكرهما ، فكأنه قال : إلا هذين الطريقين ، قال ابن السمعاني فى الاصطلاح : اختلاف الرواية يحتمل على التعدد ، فيكون مسح تارة مرة وتارة ثلاثاً ، فليس فى رواية « مسح مرة » حجة على منع التعدد . ويحتاج للتعدد بالقياس على المغسول لأن الوضوء طهارة حكمية ، ولا فرق فى الطهارة الحكمية بين الغسل والمسح . وأجيب بما تقدم من أن المسح مبنى على التخفيف بخلاف الغسل ، ولو شرع التكرار لصارت صورته صورة المغسول . وقد اتفق على كراهة غسل الرأس بدل المسح وإن كان مجزئاً ، وأجاب بأن الخفة تقتضى عدم الاستيعاب وهو مشروع بالاتفاق فليكن العدد كذلك ، وجوابه واضح . ومن أقوى الأدلة على عدم العدد الحديث المشهور الذى صححه ابن خزيمة وغيره من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص فى صفة الوضوء حيث قال النبى صلى الله عليه وسلم بعد أن فرغ « من زاد على هذا فقد أساء وظلم » فإن فى رواية سعيد بن منصور فيه التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة ، فدل على أن الزيادة فى مسح الرأس على المرة غير مستحبة ، ويحمل ما ورد من الأحاديث فى تثليث المسح - إن صححت - على إرادة الاستيعاب بالمسح ، لا أنها مسحات مستقلة لجميع الرأس . جمعاً بين ههذه الأدلة .

( نبيه ) : لم يقع فى هذه الرواية ذكر غسل الوجه ، وجوز الكرماني أن يكون هو مفعول غسل الذى وقع فيه الشك من الراوى ، والتقدير : فغسل وجهه أو تضمض واستنشق . قلت : ولا يخفى بعده . وقد أخرج الحديث المذكور مسلم والإسماعيلي فى روايتهما المذكورة وفيها بعد ذكر المضمضة والاستنشاق « ثم غسل وجهه ثلاثاً » فدل على أن الاختصار من مسدد ، كما تقدم أن الشك منه . وقال الكرماني : يجوز أن يكون حذف الوجه إذا لم يقع فى شيء منه اختلاف ، وذكر ما عداه لما فى المضمضة والاستنشاق من الأفراد والجمع ، ولما فى إدخال المرفقين ، ولما فى مسح جميع الرأس ، ولما فى الرجلين إلى الكعبين ، انتهى ملخصاً ولا يخفى تكلفه .

## باب

وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة

وتوضاً عمر بالحميم ، ومن بيت نصرانية .

١٩١ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال : كان الرجال والنساء يتوضؤون فى زمان رسول الله صلى الله عليه جميعاً . [١٩٣]

قوله ( باب وضوء الرجل ) يضم الواو لأن القصد به الفعل .

قوله ( وفضل وضوء المرأة ) بفتح الواو ، لأن المراد به الماء الفاضل في الإناء بعد الفراغ من الوضوء ، وهو بالخفض عطفاً على قوله « وضوء الرجل » .

قوله ( وتوضأ عمر بالحميم ) أى بالماء المسخن ، وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد صحيح بلفظ « إن عمر كان يتوضأ بالحميم ويغتسل منه » ورواه ابن أبي شيبة والدارقطني بلفظ « كان يسخن له ماء في قمم ثم يغتسل منه » قال الدارقطني لإسناده صحيح ، ومناسبته للترجمة من جهة أن الغالب أن أهل الرجل تبع له فيما يفعل ، فأشار البخاري إلى الرد على من منع المرأة أن تتطهر بفضل الرجل ، لأن الظاهر أن امرأة عمر كانت تتوضأ بفضله أو معه ، فيناسب قوله « وضوء الرجل مع امرأته » أى من إناء واحد . وأما مسألة التطهر بالماء المسخن فاتفقوا على جوازه إلا ما نقل عن مجاهد .

قوله ( ومن بيت نصرانية ) هو معطوف على قوله « بالحميم » أى وتوضأ عمر من بيت نصرانية ، وهذا الأثر وصله الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما عن ابن عيينة عن زيد بن أسلم عن أبيه به ، ولفظ الشافعي « توضأ من ماء في جرة نصرانية » ولم يسمعه ابن عيينة عن زيد بن أسلم ، فقد رواه البيهقي من طريق سعدان ابن نصر عنه قال « حدثونا عن زيد بن أسلم » فذكره مطولاً . ورواه الإسماعيلي من وجه آخر عنه بإثبات الوسطة فقال « عن ابن زيد بن أسلم عن أبيه به » وأولاد زيد هم عبد الله وأسامة وعبد الرحمن ، وأوثقهم وأكبرهم عبد الله ، وأظنه هو الذي سمع ابن عيينة منه ذلك ، ولهذا جزم به البخاري . ووقع في رواية كريمة بحذف الواو من قوله « ومن بيت » وهذا الذي جراً الكرماني أن يقول : المقصود ذكر استعمال سؤر المرأة ، وأما الحميم فذكره لبيان الواقع . وقد عرفت أنهما أثران متغايران ، وهذا الثاني مناسب لقوله « وفضل وضوء المرأة » لأن عمر توضأ بمائها ولم يستفصل ، مع جواز أن تكون تحت مسلم واغتسلت من حيض ليحل له وطؤها ففضل منه ذلك الماء ، وهذا وإن لم يقع التصريح به لكنه محتمل ، وجرت عادة البخاري بالتمسك بمثل ذلك عند عدم الاستفصال ، وإن كان غيره لا يستدل بذلك ففيه دليل على جواز التطهر بفضل وضوء المرأة المسلمة لأنها لا تكون أسوأ حالا من النصرانية . وفيه دليل على جواز استعمال مياه أهل الكتاب من غير استفصال ، وقال الشافعي في الأم : لا بأس بالوضوء من ماء المشرك وبفضل وضوئه ما لم تعلم فيه نجاسة . وقال ابن المنذر : انفرد إبراهيم النخعي بكرهه فضل المرأة إذا كانت جنباً .

قوله ( حدثنا عبد الله بن يوسف ) هو التنيسي أحد رواة الموطأ .

قوله ( كان الرجال والنساء ) ظاهرة التعميم فاللام للجنس لا للاستغراق .

قوله ( في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ) يستفاد منه أن البخاري يرى أن الصحابي إذا أضاف الفعل إلى زمن الرسول صلى الله عليه وسلم يكون حكمه الرفع وهو الصحيح ، وحكى عن قوم خلافه لاحقاً أنه لم يطلع ، وهو ضعيف لتوفر دواعي الصحابة على سؤالهم إياه عن الأمور التي تقع لهم ومنهم ، ولو يسألوه لم يقرؤا على فعل غير الجائز في زمن التشريع ، فقد استدلل أبو سعيد وجابر على إباحة العزل بكونهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان منهيّاً لنهى عنه القرآن ، وزاد ابن ماجه عن هشام بن عمار عن مالك في

هذا الحديث « من إناء واحد » ، وزاد أبو داود من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر « نلتى فيه أيدينا » وفيه دليل على أن الاعتراف من الماء القليل لا يصيره مستعملاً لأن أوانيهم كانت صفاراً كما صرح به الشافعى فى الأم فى عدة مواضع ، وفيه دليل على طهارة الذمية واستعمال فضل طهورها وسورها لجواز تزويجهن وعدم التفرقة فى الحديث بين المسلمة وغيرها .

**قوله ( جميعاً )** ظاهرة أنهم كانوا يتناولون الماء فى حالة واحدة ، وحكى ابن التين عن قوم أن معناه أن الرجال والنساء كانوا يتوضؤون جميعاً فى موضع واحد ، هؤلاء على خدة وهؤلاء على حدة ، والزيادة المتقدمة فى قوله « من إناء واحد » ترد عليه ، وكأن هذا القائل استبعد اجتماع الرجال والنساء الأجانب ، وقد أجاب ابن التين عنه بما حكاه عن سحنون أن معناه كان الرجال يتوضؤون ويذهبون ثم تأتى النساء فيتوضآن ، وهو خلاف الظاهر من قوله « جميعاً » ، قال أهل اللغة : الجميع ضد المفترق ، وقد وقع مصرحاً بوحدة الإناء فى صحيح ابن خزيمة فى هذا الحديث من طريق معتمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه أبصر النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه يتطهرون والنساء معهم من إناء واحد كلهم يتطهر منه ، والأولى فى الجواب أن يقال : لا مانع من الاجتماع قبل نزول الحجاب ، وأما بعده فيختص بالزوجات والمحارم . ونقل الطحاوى ثم القرطبي والنووى الاتفاق على جواز اغتسال الرجل والمرأة من الإناء الواحد . وفيه نظر ، لما حكاه ابن المنذر عن أبى هريرة أنه كان ينهى عنه ، وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم ، وهذا الحديث حجة عليهم . ونقل النووى أيضاً الاتفاق على جواز وضوء المرأة بفضل الرجل دون العكس ، وفيه نظر أيضاً فقد أثبت الخلاف فيه الطحاوى ، وثبت عن ابن عمر والشعبي والأوزاعي المنع لكن مقيداً بما إذا كانت حائضاً ، وأما عكسه فصح عن عبد الله بن سرجس الصحابى وسعيد بن المسيب والحسن البصرى أنهم منعوا التطهر بفضل المرأة ، وبه قال أحمد وإسحق ، لكن قيده بما إذا خلت به لأن أحاديث الباب ظاهرة فى الجواز إذا اجتمعا ، ونقل الميمونى عن أحمد أن الأحاديث الواردة فى منع التطهر بفضل المرأة وفى جواز ذلك مضطربة ، قال : لكن صح عن عدة من الصحابة المنع فيما إذا خلت به ، وعورض بصحة الجواز عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس . والله أعلم . وأشهر الأحاديث فى ذلك من الجهتين حديث الحكم بن عمرو الغفارى فى المنع ، وحديث ميمونة فى الجواز . أما حديث الحكم بن عمرو فأخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان ، وأغرب النووى فقال : اتفق الحفاظ على تضعيفه . وأما حديث ميمونة فأخرجه مسلم ، لكن أعله قوم لتردد وقع فى رواية عمرو بن دينار حيث قال : علمى والذي يخطر على بالى أن أبا الشعثاء أخبرنى ... فذكر الحديث ، وقد ورد من طريق أخرى بلا تردد لكن راويها غير ضابط وقد خولف ، والمحفوظ ما أخرجه الشيخان بلفظ « أن النبى صلى الله عليه وسلم وميمونة كانا يغتسلان من إناء واحد » ، وفى المنع أيضاً ما أخرجه أبو داود والنسائى من طريق حميد بن عبد الرحمن الحميرى قال : لقيت رجلاً صحب النبى صلى الله عليه وسلم أربع سنين فقال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة وليغتربا جميعاً » رجاله ثقات ، ولم أقف لمن أعله على حجة قوية ، ودعوى البيهقى أنه فى معنى المرسل مردودة لأن إبهام الصحابى لا يضر ، وقد صرح التابعى بأنه لقيه ، ودعوى ابن حزم أن داود راويه عن حميد ابن عبد الرحمن هو ابن يزيد الأودى وهو ضعيف مردودة ، فإنه ابن عبد الله الأودى وهو ثقة ، وقد صرح

باسم أبيه أبو داود وغيره ، ومن أحاديث الجواز ما أخرجه أصحاب السنن والدارقطني وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس عن ميمونة قالت : أجنبت فاغتسلت من جفنة ، ففضلت فيها فضلة ، فجاء النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل منه ، فقلت له فقال « الماء ليس عليه جنابة » واغتسل منه . لفظ الدارقطني . وقد أعله قوم بسماك بن حرب راويه عن عكرمة لأنه كان يقبل الثلقين ، لكن قد رواه عنه شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم . وقول أحمد إن الأحاديث من الطريقين مضطربة إنما يصار إليه عند تعذر الجمع ، وهو ممكن بأن تحمل أحاديث النهي على ما تساقط من الأعضاء ، والجواز على ما بقي من الماء ، وبذلك جمع الخطابي ، أو يحمل النهي على التنزيه جمعاً بين الأدلة . والله أعلم .

### باب صب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءه على المغمى عليه

١٩٢ - حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابراً يقول : جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني وأنا مريض لا أعقل فتوضأ وصب علي من وضوئه ، فعقلت . فقلت : يا رسول الله ، لمن الميراث ؟ إنما ترثني كلاله . فنزلت آية الفرائض .

[١٩٤]

[الحديث ١٩٤ - أطرافه في : ٤٥٧٧ ، ٥٦٥١ ، ٥٦٦٤ ، ٥٦٧٦ ، ٦٧٢٣ ، ٦٧٤٣ ، ٧٣٠٩ .]

قوله ( باب صب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءه ) بفتح الواو لأن المراد به الماء الذي توضأ به ، والمغمى بضم الميم وإسكان المعجمة من أصابه الإغماء .

قوله ( يعودني ) زاد المصنف في الطب « ماشياً » .

قوله ( لا أعقل ) أي لا أفهم ، وحذف مفعوله إشارة إلى عظم الحال ، أي لا أعقل شيئاً ، وصرح به في التفسير ، وله في الطب « فوجدني قد أغمى علي » وهو المطابق للترجمة .

قوله ( من وضوئه ) يحتمل أن يكون المراد صب على بعض الماء الذي توضأ به أو مما بقي منه ، والأول المراد ، فللمصنف في الاعتصام « ثم صب وضوءه علي » ولأبي داود « فتوضأ وصبه علي » .

قوله ( لمن الميراث ) اللام بدل من المضاف إليه كأنه قال ميراثي ، ويؤيده أن في الاعتصام أنه قال « كيف أصنع في مالي » والمراد بآية الفرائض هنا قوله تعالى ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ كما سيأتي مبيناً في التفسير ، ويذكر هناك بقية مباحثه إن شاء الله تعالى .

### باب الغسل والوضوء في المخضب والقدر والخشب والحجارة

١٩٣ - حدثنا عبد الله بن منير سمع عبد الله بن بكير حدثنا حميد عن أنس قال : حضرت الصلاة ، فقام من كان قريب الدار إلى أهله ، وبقي قوم ، فأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بمخضب من حجارة فيه ماء ، فصغر المخضب أن يبسط فيه كفه ، فتوضأ القوم كلهم . قلنا : كم كنتم ؟ قال : ثمانين وزيادة .

[١٩٥]

قوله ( باب الغسل والوضوء في الخضب ) هو بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الصاد المعجمة بعدها موحدة ، المشهور أنه الإناء الذي يغسل فيه الثياب من أى جنس كان ، وقد يطلق على الإناء صغيراً أو كبيراً والقدح أكثر ما يكون من الخشب مع ضيق فمه ، وعطفه الخشب والحجارة على الخضب والقدح ليس من عطف العام على الخاص فقط بل بين هذين وهذين عموم وخصوص من وجه .

قوله ( حدثنا عبد الله بن منير ) هو بضم الميم وكسر النون بعدها ياء خفيفة كما قدمناه في المقدمة لكن وقع هنا في رواية الأصيلي « ابن المنير » بزيادة الألف واللام ، فقد يلتبس بابن المنير الذي ننقل عنه في هذا الشرح لكنه بثقل الياء ونون مفتوحة ، وهو متأخر عن هذا الراوى بأكثر من أربعين سنة .

قوله ( حضرت الصلاة ) هي العصر .

قوله ( إلى أهله ) أى لإرادة الوضوء ( وبقي قوم ) أى عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، « ومن » في قوله « من حجارة » لبيان الجنس .

قوله ( فصغر ) بفتح الصاد المهملة وضم الغين المعجمة أى لم يسع بسط كفه صلى الله عليه وسلم فيه ، وللإسماعيلي « فلم يستطع أن يبسط كفه من صغر الخضب » وهو دال على ما قلناه إن الخضب قد يطلق على الإناء الصغير ، ومباحث هذا الحديث تقدمت في باب التماس الوضوء ، وباقي الكلام عليه يأتي في علامات النبوة إن شاء الله تعالى . وقد أخرجه المصنف هناك عن عبد الله بن منير أيضاً لكنه قال « عن يزيد بن هرون » بدل عبد الله بن بكر ، فكأنه سمعه من شيخين ، حدثه كل منهما به عن حميد .

[١٩٦] ١٩٤ - حدثنا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بُريد عن أبي بردة عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه دعا بِقَدَحٍ فِيهِ ماءٌ فغسلَ يديه ووجهه فيه ومجّ فيه .

قوله ( عن بريد ) بالوحدة والراء مصغراً هو ابن عبد الله بن أبي بردة ، والقدر المذكور من المتن تقدم بعضه معلقاً في باب استعمال فضل وضوء الناس ، وسيأتى مطولاً في المغازي إن شاء الله تعالى . والغرض منه ذكر القدح وقد ذكرنا ما فيه .

[١٩٧] ١٩٥ - حدثنا أحمد بن يونس قال نا عبد العزيز بن أبي سلمة قال نا عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخرجنا له ماءً في تورٍ من صُفْرٍ ، فتوضأ ، فغسلَ وجهه ثلاثاً ، ويديه مرتين مرتين ، ومسحَ برأسه فأقبلَ به وأدبرَ ، وغسلَ رجله .

قوله ( أحمد بن يونس ) هو ابن عبد الله بن يونس نسب إلى جده ، وعبد العزيز شيخه هو ابن عبد الله بن أبي سلمة نسب إلى جده أيضاً ، فاتفقا في أن كلا منهما ينسب إلى جده وفي أن كلا منهما اسم أبيه عبد الله وأن كلا منهما يكنى أبا عبد الله وأن كلا منهما ثقة حافظ فقيه .



**قوله ( أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ) ، وللكمبيني وأبى الوقت « أتنا » .**

**قوله ( ففعل وجهه )** تفسير لقوله فتوضأ ، وفيه حذف تقديره ففمضض واستنشق كما دلت عليه باقي الروايات ، والمخرج متحد ، وقد تقدمت مباحثه ، وأن عبد العزيز هذا زاد في روايته أن التور كان من صفر أى نحاس جيد .

[١٩٨] ١٩٦ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة أن عائشة رضي الله عنها قالت : لما ثقل النبي صلى الله عليه وآله واشتد به وجعه استأذن أزواجه في أن يمرض في بيتي ، فأذن له . فخرج النبي صلى الله عليه وآله بين رجلين تخط رجلاه في الأرض بين عباس ورجل آخر - قال عبيد الله : فأخبرت عبد الله بن عباس فقال : أتدري من الرجل الآخر؟ قلت : لا . قال : هو علي رضي الله عنه - وكانت عائشة تحدث أن النبي صلى الله عليه وآله قال بعد ما دخل بيته واشتد وجعه : « أهريقوا علي من سبع قرب لم تحلل أو كيتهن ، لعلي أعهد إلى الناس » . وأجلس في مخضب لحفصة زوج النبي صلى الله عليه وآله ، ثم طفقنا نصب عليه تلك حتى طفق يشير إلينا أن قد فعلت . ثم خرج إلى الناس .

[الحديث ١٩٨ - أطرافه في: ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٧٩، ٦٨٣، ٥٨٧، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٦، ٢٥٨٨، ٣٠٩٩، ٣٣٨٤،

٤٤٤٢، ٤٤٤٥، ٧٣٠٣.]

**قوله ( لما ثقل )** أى في المرض ، وهو بضم القاف بوزن صغر قاله في الصحاح . وفي التاموس لشيخنا : **ثقل كضرح فهو ثاقل وثقيل** اشتد مرضه ، فلعل في النسخة سقطا والله أعلم .

**قوله ( في أن يمرض )** بفتح الراء الثقيلة ، أى يخدم في مرضه .

**قوله ( فأذن )** بكسر المعجمة وتشديد النون المفتوحة أى الأزواج . واستدل به على أن القسم كان واجباً عليه ، ويحتمل أن يكون فعل ذلك تطيباً لمن .

**قوله ( قال عبيد الله )** هو الراوى له عن عائشة ، وهو بالإسناد المذكور بغير أداة عطف .

**قوله ( وكانت )** هو معطوف أيضاً بالإسناد المذكور .

**قوله ( هريقوا )** كذا للأكثر ، وللأصلي « أهريقوا » بزيادة الهمزة ، قال ابن التين هو بإسكان الهاء ، ونقل عن سيويه أنه قال أهراق بهريق أهريقاً مثل اسطاع يستطيع اسطباعاً بقطع الألف وفتحها في الماضي وضم الباء في المستقبل وهى لغة في أطاع يطيع فجعلت السين والهاء عوضاً من ذهاب حركة عين الفعل . وروى بفتح الهاء واستشكله ، ويوجه بأن الهاء مبدلة من الهمزة لأن أصل هراق أراق ثم اجتلبت الهمزة فتحريك الهاء على إبقاء البدل والمبدل منه وله نظائر ، وذكر له الجوهري توجيهاً آخر وأن أصله أريقوا فأبدلت الهمزة الثانية هاء للرخفة ، وجزم ثعلب في الفصيح بأن أهريقه بفتح الهاء والله أعلم .

قوله ( من سب قريب ) قال الخطابي : يشبه أن يكون خص السبع تبركاً بهذا العدد ، لأن له دخولا في كثير من أمور الشريعة وأصل الحلقة . وفي رواية للطبراني في هذا الحديث « من آبارشتي » والظاهر أن ذلك للتداوي لقوله في رواية أخرى في الصحيح « لعل أستريح فأعهد » أي أوصي .

قوله ( وأجلس في مخضب حفصة ) زاد ابن خزيمة من طريق عروة عن عائشة أنه كان من نحاس ، وفيه إشارة إلى الرد على من كره الاغتسال فيه كما ثبت ذلك عن ابن عمر ، وقال عطاء : إنما كره من النحاس ربحه .

قوله ( نصب عليه من تلك ) أي القرب السبع .

قوله ( حتى طفق ) يقال طفق يفعل كذا إذا شرع في فعل واستمر فيه .

قوله ( ثم خرج إلى الناس ) زاد المصنف من طريق عقيل عن الزهري « فصلى بهم وخطبهم ثم خرج » وهو في باب الوفاة في آخر كتاب المغازي ، وسيأتي الكلام على بقية مباحثه هناك ، وعلى ما فيه من أحكام الإمامة في باب حد المريض أن يشهد الجماعة إن شاء الله تعالى .

### باب الوضوء من التور

[١٩٩]

١٩٧ - حدثنا خالد بن مخلد قال نا سليمان قال حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه قال : كان عمي يكثر من الوضوء ، فقال لعبد الله بن زيد : أخبرني كيف رأيت النبي صلى الله عليه يتوضأ ؟ فدعا بتور من ماء فكفأ على يديه فغسلهما ثلاث مرات ، ثم أدخل يده في التور فمضمض واستنثر ثلاث مرات من غرفة واحدة ، ثم أدخل يده فاغترب بهما فغسل وجهه ثلاث مرات ، ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ، ثم أخذ بيديه ماء فمسح رأسه فأدبر به وأقبل ، ثم غسل رجليه فقال : هكذا رأيت النبي صلى الله عليه يتوضأ .

قوله ( باب الوضوء من التور ) تقدمت مباحث حديث الباب قريباً ، وأن التور بفتح المثناة شبه الطست وقيل هو الطست . ووقع في حديث شريك عن أنس في المعراج « فأني بطست من ذهب فيه تور من ذهب » وظاهره المغايرة بينهما ، ويحتمل الترادف ، وكأن الطست أكبر من التور .

قوله ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال ، والإسناد كله مدنيون .

قوله ( كان عمي ) هو عمرو بن أبي حسن كما تقدم وهو عمه على الحقيقة .

قوله ( ثم أدخل يده في التور فمضمض ) فيه حذف تقديره ثم أخرجها فمضمض . وقد صرح به مسلم .

قوله ( من غرفة واحدة ) يتعلق بقوله « فمضمض واستنثر » والمعنى أنه جمع بينهما ثلاث مرات كل مرة من غرفة ، ويحتمل أن يتعلق بقوله « ثلاث مرات » والمعنى أنه جمع بينهما ثلاث مرات من غرفة واحدة ، والأول موافق لباقي الروايات فهو أولى .

**قوله ( فقال )** أى عبد الله بن زيد ( هكذا ) هذه الزيادة صريحة في رفع الحديث وإن كان أول سياق الحديث يدل عليه .

[٢٠٠] ١٩٨ - حدثنا مسدد قال نا حماد عن ثابت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بإناء من ماء، فأتي بقدر رخراج فيه شيء من ماء، فوضع أصابعه فيه . قال أنس : فجعلت أنظر إلى الماء ينبع من بين أصابعه . قال أنس : فحزرت من توضع ما بين السبعين إلى الثمانين .

**قوله ( حدثنا حماد )** هو ابن زيد ولم يسمع مسدد من حماد بن سلمة .

**قوله ( رجاح )** بمهمات الأولى مفتوحة بعدها سكون أى متسع الفم ، وقال الخطابي : الرجاح الإناء الواسع الصحن القريب القعر ومثله لا يسع الماء الكثير فهو أدل على عظم المعجزة . قلت : وهذه الصفة شبيهة بالطست ، وبهذا يظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة . وروى ابن خزيمة هذا الحديث عن أحمد بن عبدة عن حماد بن زيد فقال بدل رجاح « زجاج » بزاي مضمومة وجيمين ، وبوب عليه الوضوء من آنية الزجاج ضد قول من زعم من المتصوفة أن ذلك إسراف لإسراع الكسر إليه . قلت : وهذه اللفظة تفرد بها أحمد بن عبدة ، وخالفه أصحاب حماد بن زيد فقالوا رجاح ، وقال بعضهم « واسع الفم » وهى رواية الإسماعيلي عن عبد الله بن ناجية عن محمد بن موسى وإسحق بن أبي إسرائيل وأحمد بن عبدة كلهم عن حماد . وكأنه ساقه على لفظ محمد بن موسى ، وصرح جمع من الخذاق بأن أحمد بن عبدة صحفها ، ويقوى ذلك أنه أتى في روايته بقوله « أحسبه » فدل على أنه لم يتقنه ، فإن كان ضبطه فلا منافاة بين روايته ورواية الجماعة لاحتمال أن يكونوا وصفوا هيئته وذكر هو جنسه . وفي مسند أحمد عن ابن عباس أن المقوقس أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم قدحاً من زجاج ، لكن في إسناده مقال .

**قوله ( فحزرت )** بتقديم الزاي أى قدرت ، وتقدم من رواية حميد أنهم كانوا ثمانين وزيادة ، وهنا قال ما بين السبعين إلى الثمانين ، والجمع بينهما أن أنساً لم يكن يضبط العدة بل كان يتحقق أنها تنيف على السبعين ويشك هل بلغت العقد الثامن أو تجاوزته ، وربما جزم بالمجازة حيث يغلب ذلك على ظنه . واستدل الشافعي بهذا الحديث على رد قول من قال من أصحاب الرأي : إن الوضوء مقدر بقدر من الماء معين ، ووجه الدلالة أن الصحابة اغترفوا من ذلك القدح من غير تقدير ، لأن الماء النابع لم يكن قدره معلوماً لهم فدل على عدم التقدير ، وبهذا يظهر مناسبة تعقيب المصنف هذا الحديث بباب الوضوء بالمد ، والمد إناء يسع رطلاً وثلاثاً بالبغدادى ، قاله جمهور أهل العلم ، وخالف بعض الحنفية فقالوا المد زطلان .

### بى الوضوء بالمد

[٢٠١] ١٩٩ - حدثنا أبو نعيم قال نا مسعر قال حدثني ابن جبر قال سمعت أنساً يقول : كان النبي صلى الله عليه وسلم يغسل - أو كان يغتسل - بالصاع إلى خمسة أمداد ، ويتوضأ بالمد .

**قوله ( ابن جبر )** بفتح الجيم وسكون الموحدة ، ومن قاله بالتصغير فقد صحف ، لأن ابن جبر وهو

سعيد لا رواية له عن أنس في هذا الكتاب ، والراوى هنا هو عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك الأنصارى ، وقد رواه الإسماعيلي من طريق أبي نعيم شيخ البخارى قال : حدثنا مسعر حدثني شيخ من الأنصار يقال له ابن جبر . وفي الإسناد كوفيان أبو نعيم وشيخه ، وبصريان أنس والراوى عنه .

قوله ( يغسل ) أى جسده ، والشك فيه من البخارى أو من أبي نعيم لما حدثه به ، فقد رواه الإسماعيلي من طريق أبي نعيم فقال « يغتسل » ولم يشك .

قوله ( بالصاع ) هو إناء يسع خمسة أرتال وثلاثاً بالبغدادى ، وقال بعض الحنفية ثمانية .

قوله ( إلى خمسة أمداد ) أى كان ربما اقتصر على الصاع وهو أربعة أمداد ، وربما زاد عليها إلى خمسة ، فكان أنساً لم يطلع على أنه استعمل في الغسل أكثر من ذلك لأنه جعلها النهاية ، وقد روى مسلم من حديث عائشة رضى الله عنها أنها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد هو الفرق ، قال ابن عيينة والشافعى وغيرهما : هو ثلاثة أصع ، وروى مسلم أيضاً من حديثها أنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من إناء يسع ثلاثة أمداد ، فهذا يدل على اختلاف الحال في ذلك بقدر الحاجة ، وفيه رد على من قدر الوضوء والغسل بما ذكر في حديث الباب كابن شعبان من المالكية ، وكذا من قال به من الحنفية مع مخالفتهم له في مقدار المد والصاع ، وحمله الجمهور على الاستحباب لأن أكثر من قدر وضوءه وغسله صلى الله عليه وسلم من الصحابة قدرهما بذلك ، ففى مسلم عن سفينة مثله ، ولأحمد وأبى داود بإسناد صحيح عن جابر مثله ، وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم ، وهذا إذا لم تدع الحاجة إلى الزيادة ، وهو أيضاً فى حق من يكون خلقه معتدلاً ، وإلى هذا أشار المصنف فى أول كتاب الوضوء بقوله « وكره أهل العلم الإسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه وسلم » .

### باب المسح على الخفين

٢٠٠ - حدثنا أصبغ بن الفرّج عن ابن وهب قال حدثني عمرو قال حدثني أبو النضر عن

أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر عن سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على الخفين ، وأن عبد الله بن عمر سأل عمر عن ذلك فقال : نعم ، إذا حدثك شيئاً سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تسأل عنه غيره .

وقال موسى بن عقبة : أخبرني أبو النضر أن أبا سلمة أخبره أن سعداً حدثه فقال عمر لعبد الله نحوه .

قوله ( باب المسح على الخفين ) نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال : ليس فى المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف ، لأن كل من روى عنه منهم إنكاره فقد روى عنه إثباته ، وقال ابن عبد البر : لا أعلم روى عن أحد من فقهاء السلف إنكاره إلا عن مالك ، مع أن الروايات الصحيحة عنه مصرحة بإثباته ، وقد أشار الشافعى فى الأم إلى إنكار ذلك على المالكية ، والمعروف المستقر عندهم الآن قولان : الجواز مطلقاً ،

ثانيهما للمسافر دون المقيم . وهذا الثاني مقتضى ما في المدونة وبه جزم ابن الحاجب ، وصحح الباجي الأول ونقله عن ابن وهب ، وعن ابن نافع في المبسطة نحوه وأن مالكا إنما كان يتوقف فيه في خاصة نفسه مع إفتائه بالجواز ، وهذا مثل ما صح عن أبي أيوب الصحابي ، وقال ابن المنذر اختلف العلماء أيهما أفضل : المسح على الخفين ، أو نزعهما وغسل القدمين ؟ قال : والذي أختاره أن المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض . قال : وإحياء ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه . وقال الشيخ محيي الدين : وقد صرح جمع من الأصحاب بأن الغسل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة كما قالوه في تفضيل القصر على الإتمام ، وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر ، وجمع بعضهم رواته فجاءوا الثمانين ومنهم العشرة ، وفي ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصري : حدثني سبعون من الضخابة بالمسح على الخفين .

**قوله ( حدثنا أصبغ )** بفتح الهمزة وكان البخاري اختار الرواية عنه لهذا الحديث لقوله « المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أكابر أصحابه في الحضر أثبت عندنا وأقوى من أن نتبع مالكا على خلافه » . وعمر هو ابن الحارث ، وهو ومن دونه ثلاثة مصريون ، والذين فوقه ثلاثة مدنيون ، والإسناد رواية تابعي عن تابعي : أبو النضر عن أبي سلمة ، وصحابي عن صحابي .

**قوله ( وأن عبد الله )** هو معطوف على قوله عن عبد الله بن عمر فهو موصول إذا حملناه على أن أبا سلمة سمع ذلك من عبد الله وإلا فأبو سلمة لم يدرك القصة ، وقد أخرجه أحمد من طريق أخرى عن أبي النضر عن أبي سلمة عن ابن عمر قال « رأيت سعد بن أبي وقاص يمسح على خفيه بالعراق حين توضأ فأنكرت ذلك عليه ، فلما اجتمعنا عند عمر قال لي سعد : سل أباك » فذكر القصة . ورواه ابن خزيمة من طريق أبيوب عن نافع عن ابن عمر نحوه وفيه أن عمر قال « كنا ونحن مع نبيينا نمسح على خفافنا لا نرى بذلك بأسا » .

**قوله ( فلا تسأل عنه غيره )** أي لقوة الوثوق بنقله ، ففيه دليل على أن الصفات الموجبة للترجيح إذا اجتمعت في الراوي كانت من جملة القرائن التي إذا حفت خبر الواحد قامت مقام الأشخاص المتعددة ، وقد يفيد العلم عند البعض دون البعض ، وعلى أن عمر كان يقبل خبر الواحد ، وما نقل عنه من التوقف إنما كان عند وقوع ريبة له في بعض المواضع ، واحتج به من قال بتفاوت رتب العدالة ودخول الترجيح في ذلك عند التعارض ، ويمكن إبداء الفارق في ذلك بين الرواية والشهادة ، وفيه تعظيم عظيم من عمر لسعد ، وفيه أن الصحابي القديم الصحبة قد يخفى عليه من الأمور الجلية في الشرع ما يطلع عليه غيره ، لأن ابن عمر أنكر المسح على الخفين مع قديم صحبته وكثرة روايته ، وقد روى قصته مالك في الموطأ عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه « أن ابن عمر قدم الكوفة على سعد وهو أميرها فرآه يمسح على الخفين فأنكر ذلك عليه فقال له سعد سل أباك » فذكر القصة . ويحتمل أن يكون ابن عمر إنما أنكر المسح في الحضر لا في السفر لظاهر هذه القصة . ومع ذلك فالفائدة بحالها . والله أعلم

**قوله ( وقال موسى بن عقبة )** هذا التعليق وصله الإسماعيلي وغيره بهذا الإسناد ، وفيه ثلاثة من التابعين على الولاء أولهم موسى ، وموسى وأبو النضر قرينان مديان .

**قوله ( أن سعداً حدثه )** أى حدث أبا سلمة ، والمحدث به محذوف تبين من الرواية الموصولة أن لفظه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين » . .

**قوله ( فقال )** هو معطوف على المقدر .

**قوله ( نحوه )** بالنصب لأنه مقول القول ، وظهر أن قول عمر في هذه الرواية المعلقة بمعنى الرواية التي وصلها المؤلف لا بلفظها . وقد وصله الإسماعيلي أيضاً من طريق أخرى عن موسى بن عقبة ولفظه « وأن عمر قال لعبد الله - أى ابنه كأنه يلومه - إذا حدثك سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تبتغ وراء حديثه شيئاً .

[٢٠٣]

٢٠١ - حدثنا عمرو بن خالد الحراني قال حدثنا الليث عن يحيى بن سعيد عن سعد ابن إبراهيم عن نافع بن جبير عن عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن شعبة عن رسول الله صلى الله عليه أنه خرج لحاجته فاتبعه المغيرة بإداوة فيها ماء فصب عليه حين فرغ من حاجته ، فتوضأ ومسح على الخفين .

**قوله ( حدثنا الليث )** بن سعد ( عن يحيى بن سعيد ) هو الأنصاري وقد تقدم هذا الحديث من طريق أخرى عنه في باب الرجل يوضئ صاحبه ، وأن فيه أربعة من التابعين على الولاء . وأخرجه المصنف في المغازي من طريق أخرى عن الليث فقال : عن عبد العزيز بن أبي سلمة بدل يحيى بن سعيد ، وسياقه أتم ، فكان الليث فيه شيخين .

**قوله ( أنه خرج لحاجته )** في الباب الذي بعد هذا أنه كان في سفر ، وفي المغازي أنه كان في غزوة تبوك على تردد في ذلك من رواته . ولمالك وأحمد وأبو داود من طريق عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة أنه كان في غزوة تبوك بلا تردد ، وأن ذلك كان عند صلاة الفجر .

**قوله ( فاتبعه )** بتشديد المثناة المفتوحة ، وللمصنف من طريق مسروق عن المغيرة في الجهاد وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمره أن يتبعه بالإداوة ، وزاد « فانطلق حتى توارى عني فقضى حاجته ، ثم أقبل فتوضأ » وعند أحمد من طريق أخرى عن المغيرة أن الماء الذي توضأ به أخذه المغيرة من أعراية صبت له من قربة كانت جلد ميتة ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له « سلها فإن كانت دبغتها فهو طهور » وأنها قالت : أى والله لقد دبغتها .

**قوله ( فتوضأ )** زاد في الجهاد « وعليه جبة شامية » ولأبي داود « من صوف من جباب الروم » ، وزاد المصنف في الطريق الذي في « باب الرجل يوضئ صاحبه » : « فغسل وجهه ويديه » والفاء في فغسل تفصيلية ، وتبين من ذلك أن المراد بقوله توضأ أى بالكيفية المذكورة ، لا أنه غسل رجله . وأستدل به القرطبي على الإقتصار على فروض الوضوء دون سنته ، لا سيما في حال مظنة قلة الماء كالسفر ، قال : ويحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها فلم يذكرها المغيرة ، قال : والظاهر خلافه . قلت بل فعلها وذكرها المغيرة ، ففي رواية أحمد من طريق عباد بن زياد المذكورة « أنه غسل كفيه » ، وله من وجه آخر قوى

« فغسلهما فأحسن غسلهما » قال : وأشك أقال ذلكهما بتراب أم لا . وللمصنف في الجهاد « أنه تخلص من واستنشق وغسل وجهه » زاد أحمد « ثلاث مرات ، فذهب يخرج يديه من كمية فكأننا ضيقين ، فأخرجهما من تحت الجبة » ولمسلم من وجه آخر « وألقى الجبة على منكبيه » ولأحمد « فغسل يده اليمنى ثلاث مرات ويده اليسرى ثلاث مرات » وللمصنف « ومسح برأسه » وفي رواية لمسلم « ومسح بناصيته وعلى عمامته وعلى الخفين » وسيأتي قوله « إني أدخلتهما طاهرتين » في الباب الذي بعد هذا . وحديث المغيرة هذا ذكر البزار أنه رواه عنه ستون رجلا ، وقد لخصت مقاصد طرقه الصحيحة في هذه القطعة ، وفيه من الفوائد الإبعاد عند قضاء الحاجة ، والتواري عن الأعين ، واستحباب الدوام على الطهارة لأمره صلى الله عليه وسلم المغيرة أن يتبعه بالماء مع أنه لم يستنج به وإنما توضأ به حين رجع ، وفيه جواز الاستعانة كما شرح في بابه ، وغسل ما يصيب اليد من الأذى عند الاستجمار ، وأنه لا يكفي إزالته بغير الماء ، والاستعانة على إزالة الرائحة بالتراب ونحوه . وقد يستنبط منه أن ما انتشر عن المعتاد لا يزال إلا بالماء ، وفيه الانتفاع بجلود الميتة إذا دبغت ، والانتفاع بثياب الكفار حتى تتحقق نجاستها لأنه صلى الله عليه وسلم لبس الجبة الرومية ولم يستفصل ، واستدل به القرطبي على أن الصوف لا ينجس بالموت لأن الجبة كانت شامية وكانت الشام إذ ذاك دار كفر ومأكول أهلها الميتات ، كذا قال . وفيه الرد على من زعم أن المسح على الخفين منسوخ بآية الوضوء التي في المائدة لأنها نزلت في غزوة المريسيع وكانت هذه القصة في غزوة تبوك ، وهي بعدها باتفاق ، وسيأتي حديث جرير البجلي في معنى ذلك في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى . وفيه التشمير في السفر ، ولبس الثياب الضيقة فيه لكونها أعون على ذلك ، وفيه المواظبة على سنن الوضوء حتى في السفر ، وفيه قبول خبر الواحد في الأحكام ولو كانت امرأة ، سواء كان ذلك فيما تعم به البلوى أم لا ، لأنه صلى الله عليه وسلم قبل خبر الأعرابية كما تقدم . وفيه أن الاقتصار على غسل معظم المفروض غسله لا يجزئ لإخراجه صلى الله عليه وسلم يديه من تحت الجبة ولم يكتف فيما بقي منهما بالمسح عليه ، وقد يستدل به على من ذهب إلى وجوب تعميم مسح الرأس لكونه كمثل المسح على العمامة ولم يكتف بالمسح على ما بقي من ذراعيه .

[٢٠٤] ٢٠٢ - حدثنا أبو نعيم قال نا شيبان عن يحيى عن سلمة عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري أن أباه أخبره بأنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه يمسح على الخفين . وتابعه حرب وأبان عن يحيى .

[الحديث ٢٠٤ - طرفه في : ٢٠٥] .

قوله ( شيبان ) هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير .

قوله ( عن أبي سلمة ) وللإمام علي من طريق الحسن بن موسى عن شيبان عن يحيى حدثني أبو سلمة حدثني جعفر بن عمرو بن أمية . وفي الإسناد ثلاثة من التابعين على الولاء أولهم يحيى وهو تابعي صغير ، وأبو سلمة وجعفر قرينان .

قوله ( وتابعه ) أي تابع شيبان ( حرب ) وهو ابن شداد ، وحديثه موصول عند النسائي والطبراني .

قوله ( وأبان ) هو ابن يزيد العطار وهو معطوف على حرب ، وحديثه موصول عند أحمد والطبراني .

٢٠٣- وحدثنا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن جعفر ابن عمرو بن أمية عن أبيه قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على عمامته وخفيه . وتابعه معمر عن يحيى عن أبي سلمة عن عمرو : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم . [٢٠٥]

قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك .

قوله ( عن يحيى ) ولأحمد عن أبي المغيرة عن الأوزاعي حدثني يحيى .

قوله ( على عمامته وخفيه ) هكذا رواه الأوزاعي وهو مشهور عنه . وأسقط بعض الرواة عنه جعفرًا من الإسناد ، وهو خطأ قاله أبو حاتم الرازي .

قوله ( وتابعه ) أى تابع الأوزاعي ( معمر ) ابن راشد في المتن لا في الإسناد ، وهذا هو السبب في سياق المصنف الإسناد ثانياً ليبين أنه ليس في رواية معمر ذكر جعفر ، وذكر أبو ذر في روايته لفظ المتن وهو قوله « يمسح على عمامته » زاد الكشميني « وخفيه » وسقط ذكر المتن من سائر الروايات في الصحيح . ورواية معمر قد أخرجها عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بدون ذكر العمامة ، لكن أخرجها ابن منده في كتاب الطهارة له من طريق معمر بإثباتها ، وأغرب الأصيلي فيما حكاه ابن بطال فقال : ذكر العمامة في هذا الحديث من خطأ الأوزاعي ، لأن شيبان وغيره رووه عن يحيى بدونها ، فوجب تغليب رواية الجماعة على الواحدة ، قال : وأما متابعة معمر فليس فيها ذكر العمامة ، وهى أيضاً رسالة لأن أبا سلمة لم يسمع من عمرو . قلت : سماع أبي سلمة من عمرو ممكن ، فإنه مات بالمدينة سنة ستين وأبو سلمة مدني ولم يوصف بتدليس ، وقد سمع من خلق ماتوا قبل عمرو ، وقد روى بكير بن الأشج عن أبي سلمة أنه أرسل جعفر ابن عمرو بن أمية إلى أبيه يسأله عن هذا الحديث ، فرجع إليه فأخبره به ، فلا مانع أن يكون أبو سلمة اجتمع بعمرو بعد فسمعه منه . ويقويه توفر دواعيهم على الاجتماع في المسجد النبوي ، وقد ذكرنا أن ابن منده أخرجها من طريق معمر بإثبات ذكر العمامة فيه ، وعلى تقدير تفرد الأوزاعي بذكرها لا يستلزم ذلك تحطته ، لأنها تكون زيادة من ثقة حافظ غير منافية لرواية رفقة فتقبل ، ولا تكون شاذة ، ولا معنى لرد الروايات الصحيحة بهذه التعليقات الواهية . وقد اختلف السلف في معنى المسح على العمامة فقليل : إنه كمل عليها بعد مسح الناصية ، وقد تقدمت رواية مسلم بما يدل على ذلك ، وإلى عدم الاقتصار على المسح عليها ذهب الجمهور ، وقال الخطابي : فرض الله مسح الرأس ، والحديث في مسح العمامة محتمل للتأويل ، فلا يترك المتيقن للمحتمل . قال : وقياسه على مسح الخف بعيد ، لأنه يشق نزعه بخلافها ، وتعقب بأن الذين أجازوا الاقتصار على مسح العمامة شرطوا فيه المشقة في نزعها كما في الخف ، وطريقة أن تكون محنكة كعمائم العرب ، وقالوا عضو يسقط فرضه في التيمم فجاز المسح على حائله كالقدمين ، وقالوا الآية لا تنى ذلك ولا سيما عند من يحمل المشترك على حقيقته ومجازه لأن من قال قبات رأس فلان يصدق ولو كان على حائل ، وإلى هذا ذهب الأوزاعي واثوري في رواية عنه وأحمد وإسحق وأبو ثور والطبري وابن خزيمة



وابن المنذر وغيرهم ، وقال ابن المنذر : ثبت ذلك عن أبي بكر وعمر ، وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن يطع الناس أبا بكر وعمر يرشدوا » . والله أعلم .

### باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان

٢٠٤ - حدثنا أبو نعيم قال نا زكريا عن عامر عن عروة بن المغيرة عن أبيه قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر ، فأهويت لأنزِعَ خُفَّيْهِ فقال : « دعهما ، فَإِنِّي أدخلتُهما طاهرتين » فمسحَ عليهما . [٢٠٦]

قوله ( باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان ) هذا لفظ رواية أبي داود من طريق يونس بن أبي إسحق عن الشعبي في هذا الحديث ، وسنين ما بينها وبين لفظ حديث الباب من التفاوت .

قوله ( حدثنا زكريا ) هو ابن أبي زائدة . ( عن عامر ) هو الشعبي ، وزكريا مدلس ولم أره من حديثه إلا بالنعنة ، لكن أخرجه أحمد عن يحيى القطان عن زكريا . والقطان لا يحمل من حديث شيوخه المدلسين إلا ما كان مسموعاً لهم ، صرح بذلك الإسماعيلي .

قوله ( فأهويت ) أى مدت يدي ، قال الأصمعي : أهويت بالشيء إذا أومأت به ، وقال غيره : أهويت قصدت الهواء من القيام إلى القعود . وقيل الإهواء الإمالة ، قال ابن بطال : فيه خدمة العالم ، وأن للخادم أن يقصد إلى ما يعرف من عادة مخدومه قبل أن يأمره . وفيه الفهم عن الإشارة ، ورد الجواب عما يفهم عنها لقوله « فقال دعهما »

قوله ( فَإِنِّي أدخلتُهما ) أى القدمين ( طاهرتين ) كذا للأكثر ، وللشميني « وهما طاهرتان » ولأبي داود « فَإِنِّي أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان » وللحميدي في مسنده « قلت يارسول الله أيمسح أحدنا على خفيه ؟ قال : نعم إذا أدخلتهما وهما طاهرتان » ولابن خزيمة من حديث صفوان بن عسال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثا إذا سافرنا ، ويوما وليلة إذا أقمنا » قال ابن خزيمة ذكرته للمزني فقال لي : حدث به أصحابنا ، فإنه أقوى حجة للشافعي . انتهى . وحديث صفوان وإن كان صحيحاً لكنه ليس على شرط البخاري ، لكن حديث الباب موافق له في الدلالة على اشتراط الطهارة عند اللبس ، وأشار المزني بما قال إلى الخلاف في المسألة ، ومحصله أن الشافعي والجمهور حملوا الطهارة على الشرعية في الوضوء ، وخالفهم داود فقال : إذا لم يكن على رجله نجاسة عند اللبس جاز له المسح ، ولو تيمم ثم لبسهما لم يبيع له عندهم لأن التيمم مبيع لا رافع ، وخالفهم أصبغ . ولو غسل رجله بنية الوضوء ثم لبسهما ثم أكمل باقي الأعضاء لم يبيع المسح عند الشافعي ومن وافقه على إيجاب الترتيب ، وكذا عند من لا يوجب بناء على أن الطهارة لا تنبعض ، لكن قال صاحب الهداية من الحنفية : شرط إباحة المسح لبسهما على طهارة كاملة ، قال : والمراد بالكاملة وقت الحدث لا وقت اللبس ، ففي هذه الصورة إذا كمل الوضوء ثم أحدث جاز له المسح ، لأنه وقت الحدث كان على طهارة كاملة انتهى . والحديث حجة عليه لأنه جعل الطهارة قبل لبس الخف شرطاً لجواز المسح ، والمعلق بشرط لا يصح إلا بوجود ذلك الشرط ،

وقد سلم أن المراد بالطهارة الكاملة ، ولو توضأ مرتباً وبقى غسل إحدى رجليه فلبس ثم غسل الثانية ولبس لم يبع له المسح عند الأكثر ، وأجازه الثوري والكوفيون والمزني صاحب الشافعي ومطرف صاحب مالك وابن المنذر وغيرهم لصدق أنه أدخل كلا من رجليه الخفين وهي طاهرة ، وتعقب بأن الحكم المرتب على التثنية غير الحكم المرتب على الوحدة ، واستضعفه ابن دقيق العيد لأن الاحتمال باق . قال : لكن إن ضم إليه دليل يدل على أن الطهارة لا تتبع بعض اتجاهه .

( فائدة ) : المسح على الخفين خاص بالوضوء لا مدخل للغسل فيه بإجماع .

( فائدة أخرى ) : لو نزع خفيه بعد المسح قبل انقضاء المدة عند من قال بالتوقيت أعاد الوضوء عند أحمد وإسحق وغيرهما وغسل قدميه عند الكوفيين والمزني وأبي ثور ، وكذا قال مالك والليث إلا إن تطاول ، وقال الحسن وابن أبي ليلى وجماعة : ليس عليه غسل قدميه ، وقاسوه على من مسح رأسه ثم حلقه أنه لا يجب عليه إعادة المسح ، وفيه نظر .

( فائدة أخرى ) : لم يخرج البخاري ما يدل على توقيت المسح ، وقال به الجمهور . وخالف مالك في المشهور عنه فقال : يمسح ما لم يخلع ، وروى مثله عن عمر . وأخرج مسلم التوقيت من حديث علي كما تقدم من حديث صفوان بن عسال ، وفي الباب عن أبي بكره وصححه الشافعي وغيره .

## باب

مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ وَالسَّوِيقِ

وَأَكَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ لَحْمًا فَلَمْ يَتَوَضَّؤْا .

٢٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَكَلَ كَتِفَ شَاةٍ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . [٢٠٧]

[الحديث ٢٠٧ - طرفاه في: ٥٤٠٤، ٥٤٠٥.]

قوله ( باب من لم يتوضأ من لحم الشاة ) نص على لحم الشاة ليندرج ما هو مثلها وما دونها بالأولى ، وأما ما فوقها فلعله يشير إلى استثناء لحوم الإبل لأن من خصه من عموم الجواز علله بشدة زهومته فلهذا لم يقيد بكونه مطبوخاً ، وفيه حديثان عند مسلم وهو قول أحمد وأختاره ابن خزيمة وغيره من محدثي الشافعية .

قوله ( والسويق ) قال ابن التين : ليس في أحاديث الباب ذكر السويق . وأجيب بأنه دخل من باب الأولى لأنه إذا لم يتوضأ من اللحم مع دسومته فعدمه من السويق أولى ، ولعله أشار بذلك إلى حديث الباب الذي بعده .

قوله ( وأكل أبو بكر... إلخ ) سقط قوله « لحماً » من رواية أبي ذر إلا عن الكشمي ، وقد وصله

الطبراني في مسند الشاميين بإسناد حسن من طريق سليم بن عامر قال « رأيت أبا بكر وعمر وعثمان أكلوا مما مست النار ولم يتوضؤوا » ورويناه من طرق كثيرة عن جابر مرفوعاً وموقوفاً على الثلاثة مفرقا ومجموعاً .

**قوله ( أكل كتف شاة )** أى لحمه . وللمصنف في الأطعمة « تعرق » أى أكل ما على العرق - بفتح المهملة وسكون الراء - وهو العظم ، ويقال له العراق بالضم أيضاً . وأفاد القاضي إسماعيل أن ذلك كان في بيت ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب وهي بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أنه كان في بيت ميمونة كما سيأتى من حديثها وهي خالة ابن عباس ، كما أن ضباعة بنت عمه . وبين النسائي من حديث أم سلمة أن الذي دعاه إلى الصلاة هو بلال .

[٢٠٨] ٢٠٦ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني جعفر ابن عمرو بن أمية أن أباه أخبره أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحتز من كتف شاة ، فدعى إلى الصلاة فالتقى السكين فصلى ، ولم يتوضأ .

[الحديث ٢٠٨ - أطرافه في: ٦٧٥، ٢٩٢٣، ٥٤٠٨، ٥٤٢٢، ٥٤٦٢.]

**قوله ( يحتز )** بالهملة والزاي أى يقطع ، زاد في الأطعمة من طريق معمر عن الزهري « يأكل منها » وفي الصلاة من طريق صالح عن الزهري « يأكل ذراعاً يحتز منها » .

**قوله ( فالتقى السكين )** زاد في الأطعمة عن أبي اليمان عن شعيب عن الزهري « فالتقاها والسكين » ، وزاد البيهقي من طريق عبد الكريم بن الهيثم عن أبي اليمان في آخر الحديث : قال الزهري : فذهبت تلك - أى القصة - في الناس ، ثم أخبر رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ونساء من أزواجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « توضؤوا مما مست النار » قال فكان الزهري يرى أن الأمر بالوضوء مما مست النار ناسخ لأحاديث الإباحة ، لأن الإباحة سابقة . واعترض عليه بحديث جابر قال « كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار » رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ، لكن قال أبو داود وغيره : إن المراد بالأمر هنا الشأن والقصة لا مقابل النهي ، وأن هذا اللفظ مختصر من حديث جابر المشهور في قصة المرأة التي صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فأكل منها ثم توضأ وصلى الظهر ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ ، فيحتمل أن تكون هذه القصة وقعت قبل الأمر بالوضوء مما مست النار ، وأن وضوءه لصلاة الظهر كان عن حدث لا بسبب الأكل من الشاة . وحكى البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال : لما اختلفت أحاديث الباب ولم يتبين الراجح منها نظرنا إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وسلم فرجحنا به أحد الجانبين ، وارتضى النووي هذا في شرح المذهب . وبهذا تظهر حكمة تصدير البخاري حديث الباب بالأثر المنقول عن الخلفاء الثلاثة ، قال النووي : كان الخلاف فيه معروفاً بين الصحابة والتابعين ، ثم استقر الإجماع على أنه لا وضوء مما مست النار إلا ما تقدم استثنائه من لحوم الإبل . وجمع الخطابي بوجه آخر وهو أن أحاديث الأمر محمولة على الاستحباب لا على الوجوب ، والله أعلم . واستدل البخاري في الصلاة بهذا الحديث على أن الأمر بتقديم العشاء على الصلاة خاص بغير

الإمام الراتب ، وعلى جواز قطع اللحم بالسكين ، وفي النهي عنه حديث ضعيف في سنن أبي داود فإن ثبت خص بعدم الحاجة الداعية إلى ذلك لما فيه من التشبه بالأعاجم وأهل الترف ، وفيه أن الشهادة على النقي - إذا كان محصوراً - تقبل .

(فائدة) : ليس لعمر بن أمية رواية في البخارى إلا هذا الحديث والذي مضى في المسح فقط .

### باب مَنْ مَضَمَضَ مِنَ السَّوِيقِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ

[٢٠٩] ٢٠٧- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار مولى بني حارثة أن سويد بن النعمان أخبره أنه خرج مع رسول الله صلى الله عليه عام خيبر حتى إذا كانوا بالصَّهْبَاءِ - وهي أدنى خيبر - فصلَّى العَصْرَ ثم دعا بالأزواد فلم يؤت إلا بالسويق ، فأمر به فثُرِي ، فأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكلنا ، ثم قام إلى المغرب فمَضَمَضَ وَمَضَمَضْنَا ثم صَلَّى ولم يتوضَّأ .

[الحديث ٢٠٩ - أطرافه في: ٢١٥، ٢٩٨١، ٤١٧٥، ٤١٩٥، ٥٣٨٤، ٥٣٩٠، ٥٤٥٤، ٥٤٥٥].

[٢١٠] ٢٠٨- وحدثنا أصبغ قال أنا ابن وهب قال أخبرني عمرو عن بكير عن كريب عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه أكلَ عندها كَتِفًا ، ثم صَلَّى ولم يتوضَّأ .

قوله (باب من مضمض من السويق) قال الداودي : هو دقيق الشعير أو السلت المقل ، وقال غيره : ويكون من القمح . وقد وصفه أعرابي فقال : عدة المسافر وطعام العجلان وبلغة المريض .

قوله (عن يحيى بن سعيد) هو الأنصارى ، والإسناد مدينون إلا شيخ البخارى . وبشير بالموحدة والمعجمة مصغراً ، ويسار بالتحانية والمهملة .

قوله (بالصَّهْبَاءِ) بفتح المهملة والمد .

قوله (وهي أدنى خيبر) أي طرفها مما يلي المدينة . وللمصنف في الأطعمة وهي على راحة من خيبر . وقال أبو عبيد البكري في معجم البلدان : هي على بريد . وبين البخارى في موضع آخر من الأطعمة من حديث ابن عينة أن هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت ، وسيأتى الحديث قريباً بدون الزيادة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى .

قوله (ثم دعا بالأزواد) فيه جمع الرفقاء على الزاد في السفر ، وإن كان بعضهم أكثر أكلا وفيه حمل الأزواد في الأسفار وأن ذلك لا يقدح في التوكل ، واستنبط منه المهلب أن الإمام يأخذ المحتكرين بإخراج الطعام عند قلته ليبيعه من أهل الحاجة ، وأن الإمام ينظر لأهل العسكر فيجمع الزاد ليصيب منه من لا زاد معه .

قوله ( فثرى ) بضم المثلثة وتشديد الراء ويجوز تخفيفها ، أى بل بالماء لما لحقه من اليبس .  
قوله ( وأكلنا ) زاد فى رواية سليمان « وشربنا » . وفى الجهاد من رواية عبد الوهاب « فلكنا وأكلنا  
وشربنا » .

قوله ( ثم قام إلى المغرب فمضمض ) أى قبل الدخول فى الصلاة ، وفائدة المضمضة من السوق  
وإن كان لا دسم له أن تحتبس بقاياها بين الأسنان ونواحى الفم فيشغله تتبعه عن أحوال الصلاة .

قوله ( ولم يتوضأ ) أى بسبب أكل السوق . وقال الخطابى : فيه دليل على أن الوضوء مما مست النار  
منسوخ لأنه متقدم وخير كانت سنة سبع . قلت : لا دلالة فيه ، لأن أبا هريرة حضر بعد فتح خيبر وروى  
الأمر بالوضوء كما فى مسلم ، وكان يفتى به بعد النبى صلى الله عليه وسلم ، واستدل به البخارى على جواز  
صلاطين فأكثر بوضوء واحد ، وعلى استحباب المضمضة بعد الطعام .

قوله ( أخبرنى عمرو ) هو ابن الحارث ، وبكير هو ابن عبد الله بن الأشج ، ومباحث المتن تقدمت  
فى الباب الذى قبله . ونصف الإسناد الأول مصريون ونصفه الأعلى مديون ، ولعمرو بن الحارث فيه إسناد  
آخر إلى ميمونة ذكره الإسماعيلي مقرونا بالإسناد الأول ، وليس فى حديث ميمونة ذكر المضمضة التى  
ترجم بها فقيل : أشار بذلك إلى أنها غير واجبة بدليل تركها فى هذا الحديث ، مع أن المأكل دسم يحتاج  
إلى المضمضة منه فتركها لبيان الجواز ، وأفاد الكرماني أن فى نسخة القربرى التى بخطه تقديم حديث ميمونة  
هذا إلى الباب الذى قبله ، فعلى هذا هو من تصرف النساخ .

### باب هل يُمَضِّضُ مِنَ اللَّبَنِ

[٢١١] ٢٠٩ - حدثنا يحيى بن بكيرٍ وقتيبةٌ قالنا نا الليثُ عن عقيلٍ عن ابنِ شهابٍ عن عبيدِ اللهِ  
ابنِ عبدِ اللهِ بنِ عُتبةٍ عنِ ابنِ عباسٍ أنَّ رسولَ اللهِ صلى اللهُ عليه شربَ لبناً فمَضَّمضَ وقال : « إِنَّ لَهُ  
دَسْمًا » .

تابعه يونس وصالح بن كيسان عن الزُّهري .

[الحديث ٢١١ - طرفه فى : ٥٦٠٩] .

قوله ( باب هل يُمَضِّضُ مِنَ اللَّبَنِ ) وحديث قتيبة هذا أحد الأحاديث التى أخرجها الأئمة الخمسة  
وهم الشيخان وأبو داود والنسائى والترمذى عن شيخ واحد وهو قتيبة .

قوله ( شرب لبناً ) زاد مسلم « ثم دعا بماء » .

قوله ( إن له دسماً ) قال ابن بطلال عن المهلب : فيه بيان علة الأمر بالوضوء مما مست النار ، وذلك  
لأنهم كانوا ألفوا فى الجاهلية قلة التنظيف فأمروا بالوضوء مما مست النار ، فلما تقررت النظافة فى الإسلام  
وشاعت نسخ . كذا قال ولا تعلق لحديث الباب بما ذكر ، إنما فيه بيان العلة للمضمضة من اللبن فيدل على  
استحبابها من كل شئ دسم ، ويستنبط منه استحباب غسل اليدين للتنظيف .

قوله (تابعه) أى عقيل (يونس) أى ابن يزيد ، وحديثه موصول عند مسلم ، وحديث صالح موصول عند أبي العباس السراج فى مسنده . وتابعهم أيضاً الأوزاعى أخرجه المصنف فى الأطعمة عن أبي حاتم عنه بلفظ حديث الباب ، لكن رواه ابن ماجه من طريق الوليد بن مسلم قال : حدثنا الأوزاعى فذكره بصيغة الأمر « مضمضوا من اللبن » الحديث ، كذا رواه الطبرى من طريق أخرى عن الليث بالإسناد المذكور ، وأخرج ابن ماجه من حديث أم سلمة وسهل بن سعد مثله ، وإسناد كل منهما حسن والدليل على الأمر فيه للاستحباب ما رواه الشافعى عن ابن عباس راوى الحديث أنه شرب لبنا فمضمض ثم قال « لو لم أتمضمض ما باليت » . وروى أبو داود بإسناد حسن عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب لبنا فلم يتمضمض ولم يتوضأ » . وأغرب ابن شاهين فجعل حديث أنس ناسخاً لحديث ابن عباس ، ولم يذكر من قال فيه بالوجوب حتى يحتاج إلى دعوى النسخ .

### باب الوضوء من النوم

وَمَنْ لَمْ يَرَ مِنَ النَّعْسَةِ وَالنَّعْسَتَيْنِ أَوْ الْخَفَقَةِ وَضُوءاً

٢١٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه عليه قال : « إذا نعت أحدكم وهو يصلي فليرقد حتى يذهب عنه النوم ، فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس لا يدري لعله يستغفر فيسب نفسه » . [٢١٢]

قوله ( باب الوضوء من النوم ) أى هل يجب أو يستحب ، وظاهر كلامه أن النعاس يسمى نوماً ، والمشهور التفرقة بينهما وأن من قرأ حواشه بحيث يسمع كلام جلسه ولا يفهم معناه فهو ناعس ، وإن زاد على ذلك فهو نائم ، ومن علامات النوم الرؤيا طالت أو قصرت ، وفى العين والمحكم النعاس النوم ، وقيل مقاربه .

قوله ( ومن لم ير من النعسة ) هو قول المعظم ، ويتخرج من جعل النعاس نوماً أن من يقول النوم حدث بنفسه يوجب الوضوء من النعاس ، وقد روى مسلم فى صحيحه فى قصة صلاة ابن عباس مع النبي صلى الله عليه وسلم بالليل قال « فجعلت إذا أغفيت أخذ بشحمة أذنى » فدل على أن الوضوء لا يجب على غير المستغرق . وروى ابن المنذر عن ابن عباس أنه قال « وجب الوضوء على كل نائم إلا من خفق خفقة » والخفقة بفتح المعجمة وإسكان الفاء بعدها قاف قال ابن التين : هى النعسة ، وإنما كرر لاختلاف اللفظ ، كذا قال . والظاهر أنه من الخاص بعد العام ، قال أهل اللغة : خفق رأسه إذا حركه وهو ناعس ، وقال أبو زيد : خفق برأسه من النعاس : أماله . وقال الهروى : معنى تحفق رؤوسهم تسقط أذقانهم على صدورهم ، وأشار بذلك إلى حديث أنس « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة فينعسون حتى تحفق رؤوسهم ، ثم يقومون إلى الصلاة » رواه محمد بن نصر فى قيام الليل وإسناده صحيح وأصله عند مسلم . قوله ( عن هشام ) زاد الأصبلي « ابن عروة » والإسناد مدنيون إلا شيخ البخارى .

قوله ( إذا نعس ) بفتح العين وغلطوا من ضمها .

قوله ( فليرقد ) وللنسائي من طريق أيوب عن هشام « فلينعرف » والمراد به التسليم من الصلاة ، وحمله المهلب على ظاهره فقال : إنما أمره بقطع الصلاة لغلبة النوم عليه ، فدل على أنه إذا كان النعاس أقل من ذلك عفى عنه . قال : وقد أجمعوا على أن النوم القليل لا ينقض الوضوء ، وخالف المزني فقال : ينقض قليله وكثيره . فخرق الإجماع . كذا قال المهلب ، وتبعه ابن بطال وابن التين وغيرهما ، وقد تحاملوا على المزني في هذه الدعوى ، فقد نقل ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين المصير إلى أن النوم حدث ينقض قليله وكثيره ، وهو قول أبي عبيد وإسحق بن راهويه ، قال ابن المنذر : وبه أقول لعدم حديث صفوان بن عسال يعني الذي صححه ابن خزيمة وغيره ، ففيه « إلا من غائط أو بول أو نوم » فسوى بينهما في الحكم ، والمراد بقليله وكثيره طول زمانه وقصره لا مباديه ، والذين ذهبوا إلى أن النوم مظنة الحدث اختلفوا على أقوال : التفرقة بين قليله وكثيره وهو قول الزهري ومالك ، وبين المضطجع وغيره وهو قول الثوري ، وبين المضطجع والمستند وغيرهما وهو قول أصحاب الرأي ، وبينهما والساجد بشرط قصده النوم وبين غيرهم وهو قول أبي يوسف ، وقيل لا ينقض نوم غير القاعد مطلقا وهو قول الشافعي في القديم ، وعنه التفصيل بين خارج الصلاة فينقض أو داخلها فلا ، وفصل في الجديد بين القاعد المتمكن فلا ينقض وبين غيره فينقض ، وفي المذهب : وإن وجد منه النوم وهو قاعد ومحل الحدث منه متمكن بالأرض فالمنصوص أنه لا ينقض وضوؤه ، وقال في البويطي : ينقض ، وهو اختيار المزني . انتهى . وتعقب بأن لفظ البويطي ليس صريحا في ذلك فإنه قال : ومن نام جالسا أو قائما فرأى رؤيا وجب عليه الوضوء . قال النووي : هذا قابل للتأويل .

قوله ( فإن أحدكم ) قال المهلب فيه إشارة إلى العلة الموجبة لقطع الصلاة ، فن صار في مثل هذه الحال فقد انتقض وضوؤه بالإجماع . كذا قال وفيه نظر ، فإن الإشارة إنما هي إلى جواز قطع الصلاة أو الانصراف إذا سلم منها ، وأما النقض فلا يتبين من سياق الحديث لأن جريان ما ذكر على اللسان ممكن من النعاس ، وهو القائل إن قليل النوم لا ينقض فكيف بالنعاس ، وما ادعاه من الإجماع منتقض فقد صح عن أبي موسى الأشعري وابن عمر وسعيد بن المسيب أن النوم لا ينقض مطلقا ، وفي صحيح مسلم وأبي داود « وكان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم فينامون ثم يصلون ولا يتوضئون ، فحمل على أن ذلك كان وهم قعود ، لكن في مسند البزار بإسناد صحيح في هذا الحديث « فيضعون جنوبهم ، فنهضوا من ينام ، ثم يقومون إلى الصلاة » .

قوله ( فيسب ) بالنصب ويجوز الرفع ، ومعنى يسب يدعو على نفسه ، وصرح به النسائي في روايته من طريق أيوب عن هشام ، ويحتمل أن يكون علة النهي خشية أن يوافق ساعة الإجابة قاله ابن أبي جمرة ، وفيه الأخذ بالاحتياط لأنه علل بأمر محتمل ، والحث على الحشوع وحضور القلب للعبادة واجتناب المكروهات في الطاعات وجواز الدعاء في الصلاة من غير تقييد بشيء معين .

(فائقة) : هذا الحديث ورد على سبب ، وهو ما رواه محمد بن نصر من طريق ابن إسحق عن هشام في قصة الحولاء بنت تويت كما تقدم في « باب أحب الدين إلى الله أدومه » .

[٢١٣] ٢١١- حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا أيوب عن أبي قلابة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا نعس في الصلاة فليتم حتى يعلم ما يقرأ » .

قوله ( حدثنا أبو معمر ) هو عبد الله بن عمرو ، وعبد الوارث هو ابن سعيد ، وأيوب هو السخيتاني ، والإسناد كله بصريون .

قوله ( إذا نعس ) زاد الإسماعيلي « أحكم » ومحمد بن نصر من طريق وهيب عن أيوب « فليصرف » .  
قوله ( فليتم ) قال المهلب : إنما هذا في صلاة الليل ، لأن الفريضة ليست في أوقات النوم ، ولا فيها من التطويل ما يوجب ذلك . انتهى . وقد قدمنا أنه جاء على سبب ، لكن العبرة بعوم اللفظ فيعمل به أيضاً في الفرائض إن وقع ما أمن بقاء الوقت .

( تنبيه ) : أشار الإسماعيلي إلى أن في هذا الحديث اضطراباً فقال : رواه حماد بن زيد عن أيوب فوقفه وقال فيه : عن أيوب قرئ على كتاب عن أبي قلابة فعرفته . رواه عبد الوهاب الثقفي عن أيوب فلم يذكر أنساً . انتهى . وهذا لا يوجب الاضطراب ، لأن رواية عبد الوارث أرجح بموافقة وهيب والطفراوي له عن أيوب ، وقول حماد عنه « قرئ على » لا يدل على أنه لم يسمعه من أبي قلابة بل يحمل على أنه عرف أنه فيما سمعه من أبي قلابة . والله أعلم .

### باب الوضوء من غير حدث

[٢١٤] ٢١٢- حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن عمرو بن عامر قال : سمعت أنساً ... ح .  
وحدثنا مسدد قال نا يحيى عن سفيان قال حدثني عمرو بن عامر عن أنس قال : كان النبي صلى الله عليه يتوضأ عند كل صلاة . قلت : كيف كنتم تصنعون ؟ قال : يُجزئ أحدنا الوضوء ما لم يحدث .

قوله ( باب الوضوء من غير حدث ) أي ما حكمه ؛ والمراد تجديد الوضوء . وقد ذكرنا اختلاف العلماء في أول كتاب الوضوء عند ذكر قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ وأن كثير منهم قالوا : التقدير إذا قمتم إلى الصلاة محدثين ، واستدل الدارمي في مسنده على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « لا وضوء إلا من حدث » وحكى الشافعي عن لقيه من أهل العلم أن التقدير : إذا قمتم من النوم . وتقدم أن من العلماء من حمله على ظاهره وقال : كان الوضوء لكل صلاة واجباً ، ثم اختلفوا هل نسخ أو استمر حكمه . ويدل على النسخ ما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث عبد الله بن حنظلة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة فلما شق عليه أمر بالسواك . وذهب إلى استمرار الوجوب قوم كما جزم به



الطحاوى ونقله ابن عبد البر عن عكرمة وابن سيرين وغيرهما ، واستبعده النووى وجنح إلى تأويل ذلك إن ثبت عنهم ، وجزم بأن الإجماع استقر على عدم الوجوب . ويمكن حمل الآية على ظاهرها من غير نسخ ، ويكون الأمر فى حق المحدثين على الوجوب ، وفى حق غيرهم على التنب ، وحصل بيان ذلك بالسنة كما فى حديث الباب .

قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو القريابى ، وسفيان هو الثورى .

قوله ( وحدثنا مسدد ) هو تحويل إلى إسناد ثان قبل ذكر المتن ، وإنما ذكره وإن كان الأول أعلى لتصريح سفيان الثورى فيه بالتحديث ، وعمرو بن عامر كوفى أنصارى وقيل بجلى ، وصحح المزى أن البجلي راوٍ آخر غير هذا الأنصارى ، وليس لهذا فى البخارى غير ثلاثة أحاديث كلها عن أنس ، وليس للبجلي عنده رواية ، وقد يلتبس به عمرو بن عامر بضم العين راوٍ آخر بصري سلمى أخرج له مسلم ، وليس له فى البخارى شيء .

قوله ( عند كل صلاة ) أى مفروضة ، زاد الترمذى من طريق حميد عن أنس « طاهراً أو غير طاهر » وظاهره أن تلك كانت عادته ، لكن حديث سويد المذكور فى الباب يدل على أن المراد الغالب ، قال الطحاوى يحتمل أن ذلك كان واجباً عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح لحديث بريدة ، يعنى الذى أخرجه مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ، وأن عمر سأله فقال « عمدأ فعلته » وقال : يحتمل أنه كان يفعله استحباباً ثم خشى أن يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز . قلت : وهذا أقرب ، وعلى تقدير الأول فالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان فإنه كان فى خير وهى قبل الفتح بزمان .

قوله ( كيف كنتم ) القائل عمرو بن عامر ، والمراد الصحابة . وللنساء من طريق شعبة عن عمرو أنه سأل أنساً « أكان النبی صلى الله عليه وسلم يتوضأ لكل صلاة ؟ قال نعم » . ولابن ماجه « وكنا نحن نصلى الصلوات كلها بوضوء واحد » .

قوله ( يجزئ ) بالضم من أجزأ أى يكفى ، وللإسماعيل « يكفى » .

[٢١٥] ٢١٣ - حدثنا خالد بن مخلد قال نا سليمان قال حدثني يحيى بن سعيد قال أخبرني بشير بن يسار قال أنا سويد بن النعمان قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه عام خيبر حتى إذا كنا بالصهباء صلى لنا رسول الله صلى الله عليه العصر ، فلما صلى دعا بالأطعمة فلم يؤت إلا بالسويق ، فأكلنا وشربنا ، ثم قام النبي صلى الله عليه إلى المغرب فمضمض ثم صلى لنا المغرب ، ولم يتوضأ .

قوله ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال . ومباحث المتن تقدمت قريباً ، وأفادت هذه الطريق التصريح بالإخبار من يحيى وشيخه . وليس لسويد بن النعمان عند البخارى إلا هذا الحديث الواحد وقد أخرجه فى مواضع كما تقدمت الإشارة إليه ، وهو أنصارى حارثى شهد بيعة الرضوان كما سيأتى فى المغازى إن شاء الله تعالى وذكر ابن سعد أنه شهد قبل ذلك أحداً وما بعدها .

## باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله

[٢١٦]

٢١٤- حدثنا عثمان قال نا جرير عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس قال : مرَّ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه بِحَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ - أَوْ مَكَّةَ - فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذِّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ : «يُعَذِّبَانِ وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ . ثُمَّ قَالَ : بَلَى ، كَانَ أَحَدُهُمَا كَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ ، وَكَانَ آخِرُ يَمَشِي بِالنَّمِيمَةِ » ثُمَّ دَعَا بِجَرِيدَةٍ فَكَسَرَهَا كَسْرَتَيْنِ ، فَوَضَعَ عَلَى كُلِّ قَبْرٍ مِنْهُمَا كِسْرَةً . فَقِيلَ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا ؟ قَالَ : «لَعَلَّهُ أَنْ يَخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ تَيْبَسَا » أَوْ : «إِلَى أَنْ تَيْبَسَا» .

[الحديث ٢١٦ - أطرافه في: ٢١٨، ١٣٦١، ١٣٧٨، ٦٠٥٢، ٦٠٥٥.]

قوله ( باب ) بالتونين ( من الكبائر ) أى التى وعد من اجتنابها بالمغفرة .

قوله ( حدثنا عثمان ) هو ابن أبى شيبه ، وجرير هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتمر ، ومجاهد هو ابن جبر صاحب ابن عباس وقد سمع الكثير منه واشتهر بالأخذ عنه ، لكن روى هذا الحديث الأعمش عن مجاهد فأدخل بينه وبين ابن عباس طاوساً كما أخرجه المؤلف بعد قليل ، وإخراجه له على الوجهين يقتضى صحتهما عنده ، فيحمل على أن مجاهداً سمعه من طاوس عن ابن عباس ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة أو العكس ، ويؤيده أن فى سياقه عن طاوس زيادة على ما فى روايته عن ابن عباس ، وصرح ابن حبان بصحة الطريقتين معاً ، وقال الترمذى رواية الأعمش أصح .

قوله ( مر النبي صلى الله عليه وسلم بحائط ) أى بستان ، وللمصنف فى الأدب « خرج النبي صلى الله عليه وسلم من بعض حيطان المدينة » فيحمل على أن الحائط الذى خرج منه غير الحائط الذى مر به ، وفى الأفراد للدارقطنى من حديث جابر أن الحائط كان لأم مبشر الأنصارية ، وهو يقوى رواية الأدب لجزمها بالمدينة من غير شك والشك فى قوله « أو مكة » من جرير .

قوله ( فسمع صوت إنسانين يعذبان فى قبورهما ) قال ابن مالك : فى قوله « صوت إنسانين » شاهد على جواز إفراد المضاف المثنى إذا كان جزء ما أضيف إليه نحو أكلت رأس شاتين ، وجمعه أجود نحو « فقد صغت قلوبكما » وقد اجتمع الثنية والجمع فى قوله :

\* ظهراهما مثل ظهور الترسين \*

فإن لم يكن المضاف جزء ما أضيف إليه ، فالأكثر مجيئه بلفظ الثنية ، فإن أمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع . وقوله « يعذبان فى قبورهما » شاهد لذلك .

قوله ( يعذبان ) فى رواية الأعمش « مر بقبرين » زاد ابن ماجه « جديدين فقال : إنهما ليعذبان » فيحتمل أن يقال : أعاد الضمير على غير مذكور لأن سياق الكلام يدل عليه ، وأن يقال أعاده على القبرين مجازاً والمراد من فيهما .

**قوله (وما يعذبان في كبير . ثم قال : بلى )** أى إنه لكبير . وصرح بذلك فى الأدب من طريق عبد بن حميد عن منصور فقال « وما يعذبان فى كبير . وإنه لكبير » وهذا من زيادات رواية منصور على الأعمش ولم يخرجها مسلم ، واستدل ابن بطلال برواية الأعمش على أن التعذيب لا يختص بالكبائر بل قد يقع على الصغائر ، قال لأن الاحتراز من البول لم يرد فيه وعيد ، يعنى قبل هذه القصة . وتعقب بهذه الزيادة ، وقد ورد مثلها من حديث أبى بكرة عند أحمد والطبرانى ولفظه « وما يعذبان فى كبير ، بلى » وقال ابن مالك : فى قوله « فى كبير » شاهد على ورود « فى » للتعليل ، وهو مثل قوله صلى الله عليه وسلم « عذبت امرأة فى هرة » قال : وخفى ذلك على أكثر النحويين مع وروده فى القرآن كقول الله تعالى ﴿ لمسكم فيها أخذتم ﴾ وفى الحديث كما تقدم ، وفى الشعر فذكر شواهد . انتهى . وقد اختلف فى معنى قوله « وإنه لكبير » فقال أبو عبد الملك البونى : يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم ظن أن ذلك غير كبير ، فأوحى إليه فى الحال بأنه كبير ، فاستدرك . وتعقب بأنه يستلزم أن يكون نسخاً والنسخ لا يدخل الخبر . وأجيب بأن الحكم بالخبر يجوز نسخه فقوله « وما يعذبان فى كبير » إخبار بالحكم ، فإذا أوحى إليه أنه كبير فأخبر به كان نسخاً لذلك الحكم . وقيل : يحتمل أن الضمير فى قوله « وأنه » يعود على العذاب ، لما ورد فى صحيح ابن حبان من حديث أبى هريرة « يعذبان عذاباً شديداً فى ذنب هين » وقيل الضمير يعود على أحد الذنبيين وهو النعمة لأنها من الكبائر بخلاف كشف العورة . وهذا مع ضعفه غير مستقيم لأن الاستتار المنى ليس المراد به كشف العورة فقط كما سيأتى . وقال الداودى وابن العربى : « كبير » المنى بمعنى أكبر ، والمثبت واحد الكبائر ، أى ليس ذلك بأكبر الكبائر كالقتل مثلاً . وإن كان كبيراً فى الجملة . وقيل : المعنى ليس بكبير فى الصورة لأن تعاطى ذلك يدل على الدناءة والحقارة ، وهو كبير الذنب . وقيل ليس بكبير فى اعتقادهما أو فى اعتقاد المخاطبين وهو عند الله كبير كقوله تعالى ﴿ وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم ﴾ ، وقيل ليس بكبير فى مشقة الاحتراز ، أى كان لا يشق عليهما الاحتراز من ذلك . وهذا الأخير جزم به بغوى وغيره ورجحه ابن دقيق العيد وجماعة ، وقيل ليس بكبير بمجردة وإنما صار كبيراً بالمواظبة عليه ، ويرشد إلى ذلك السياق فإنه وصف كلا منهما بما يدل على تجدد ذلك منه واستمراره عليه للإتيان بصيغة المضارعة بعد حرف كان . والله أعلم .

**قوله ( لا يستتر )** كذا فى أكثر الروايات بمثنائين من فوق الأولى مفتوحة والثانية مكسورة ، وفى رواية ابن عساكر « يستبرى » بموحدة ساكنة من الاستبراء . ولمسلم وأبى داود فى حديث الأعمش « يستزّه » بنون ساكنة بعدها زاي ثم هاء ، فعلى رواية الأكثر معنى الاستتار أنه لا يجعل بينه وبين بوله سترة يعنى لا يتحفظ منه . فتوافق رواية لا يستزّه لأنها من التنزه وهو الإبعاد . وقد وقع عند أبى نعيم فى المستخرج من طريق وكيع عن الأعمش « كان لا يتوقى » وهى مفسرة للمراد . وأجراه بعضهم على ظاهره فقال : معناه لا يستتر عورته . وضعف بأن التعذيب لو وقع على كشف العورة لاستقل الكشف بالسببية واطرح اعتبار البول فيترتب العذاب على الكشف سواء وجد البول أم لا ، ولا يخفى ما فيه . وسيأتى كلام ابن دقيق العيد قريباً . وأما رواية الاستبراء فهى أبلغ فى التوقى . وتعقب الإسماعيلي رواية الاستتار بما يحصل جوابه مما ذكرنا قال ابن دقيق العيد : لو حمل الاستتار على حقيقته للزم أن مجرد كشف العورة كان سبب العذاب المذكور .

وسياق الحديث يدل على أن للبول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية ، يشير إلى ما صححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة مرفوعاً « أكثر عذاب القبر من البول » أى بسبب ترك التحرز منه . قال : ويؤيده أن لفظ « من » فى هذا الحديث لما أضيف إلى البول اقتضى نسبة الاستنار الذى عدمه سبب العذاب إلى البول ، بمعنى أن ابتداء سبب العذاب من البول ، فلو حمل على مجرد كشف العورة زال هذا المعنى ، فتعين الحمل على المجاز لتجتمع ألفاظ الحديث على معنى واحد لأن مخرجه واحد . ويؤيده أن فى حديث أبي بكرة عند أحمد وابن ماجه « أما أحدهما فيعذب فى البول » ومثله للطبرانى عن أنس .

قوله ( من بوله ) يأتى الكلام عليه فى الترجمة التى بعد هذه .

قوله ( يمشى بالنميمة ) قال ابن دقيق العيد : هى نقل كلام الناس . والمراد منه هنا ما كان يقصد الإضرار ، فأما ما اقتضى فعل مصلحة أو ترك مفسدة فهو مطلوب . انتهى . وهو تفسير للنميمة بالمعنى الأعم ، وكلام غيره يخالفه كما سندكر ذلك مبسوطاً فى موضعه من كتاب الأدب . قال النووى : وهى نقل كلام الغير بقصد الإضرار ، وهى من أقبح القبائح . وتعقبه الكرمانى فقال : هذا لا يصح على قاعدة الفقهاء ، فإنهم يقولون : الكبيرة هى الموجبة للحد ولا حد على المثنى بالنميمة . إلا أن يقال : الاستمرار هو الاستفادة منه جعله كبيرة ، لأن الإصرار على الصغيرة حكمه حكم الكبيرة . أو أن المراد بالكبيرة معنى غير المعنى الاصطلاحي . انتهى . وما نقله عن الفقهاء ليس هو قول جميعهم ، لكن كلام الرافعى يشعر بترجيحه حيث حكى فى تعريف الكبيرة وجهين : أحدهما هذا ، والثانى ما فيه وعيد شديد . قال : وهم إلى الأول أميل . والثانى أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر . انتهى . ولا بد من حمل القول الأول على أن المراد به غير ما نص عليه فى الأحاديث الصحيحة ، وإلا لزم أن لا يعد عقوب الوالدين وشهادة الزور من الكبائر ، مع أن النبى صلى الله عليه وسلم عدّها من أكبر الكبائر . وسياق الكلام على هذه المسألة مستوفى فى أول كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . وعرف بهذا الجواب عن اعتراض الكرمانى بأن النميمة قد نص فى الصحيح على أنها كبيرة كما تقدم .

قوله ( ثم دعا بجريدة ) ، وللأعمش « فدعا بعسيب رطب » والعسيب بمهملتين بوزن فعيل هى الجريدة التى لم ينبت فيها خوص ، فإن نبت فهى السعفة . وقيل إنه خص الجريد بذلك لأنه بطيء الجفاف . وروى النسائى من حديث أبي رافع بسند ضعيف أن الذى أتاه بالجريدة بلال ، ولفظه « كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم فى جنازة إذ سمع شيئاً فى قبر فقال لبلال : اتنى بجريدة خضراء » الحديث .

قوله ( فكسرها ) أى فأتى بها فكسرها ، وفى حديث أبي بكرة عند أحمد والطبرانى أنه الذى أتى بها إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، وأما ما رواه مسلم فى حديث جابر الطويل المذكور فى أواخر الكتاب أنه الذى قطع الغصنين ، فهو فى قصة أخرى غير هذه ، فالماخيرة بينهما من أوجه : منها أن هذه كانت فى المدينة وكان معه صلى الله عليه وسلم جماعة ، وقصة جابر كانت فى السفر وكان خرج لحاجته ف تبعه جابر وحده . ومنها أن فى هذه القصة أنه صلى الله عليه وسلم غرس الجريدة بعد أن شقها نصفين كما فى الباب الذى بعد هذا من رواية الأعمش ؛ وفى حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم أمر جابراً بقطع غصنين من شجرتين كان النبى

صلى الله عليه وسلم استتر بهما عند قضاء حاجته ، ثم أمر جابراً فألقى الغصنين عن يمينه وعن يساره حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم جالساً ، وأن جابراً سأله عن ذلك فقال « إني مررت بقبرين يعذبان فأجبت بشفاعتي أن يرفع عنهما ما دام الغصنان رطبين » ولم يذكر في قصة جابر أيضاً السبب الذي كانا يعذبان به ، ولا الترجى الآتي في قوله « لعله » ، فبان تغاير حديث ابن عباس وحديث جابر وأنها كانا في قصتين مختلفتين ، ولا يبعد تعدد ذلك . وقد روى ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة « أنه صلى الله عليه وسلم مر بقبر فوقف عليه فقال : اثتوني بجريدتين ، فجعل إحداهما عند رأسه والأخرى عند رجله » فيحتمل أن تكون هذه قصة ثالثة ، ويؤيده أن في حديث أبي رافع كما تقدم « فسمع شيئاً في قبر » وفيه « فكسرها باثنين ترك نصفها عند رأسه ونصفها عند رجله » وفي قصة الواحد جعل نصفها عند رأسه ونصفها عند رجله ، وفي قصة الإثنين « جعل على كل قبر جريدة » .

**قوله ( كسرتين ) بكسر الكاف ، والكسرة القطعة من الشيء المكسور ، وقد تبين من رواية الأعمش أنها كانت نصفاً . وفي رواية جرير عنه « بائنتين » قال النووي : الباء زائدة للتوكيد والنصب على الحال .**  
**قوله ( فوضع )** وفي رواية الأعمش الآتية « فغرز » وهي أخص من الأولى .  
**قوله ( فوضع على كل قبر منهما كسرة )** وقع في مسند عبد بن حميد من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش ، ثم غرز عند رأس كل واحد منهما قطعة .

**قوله ( فقبل له ) وللأعمش « قالوا »** أي الصحابة ، ولم نقف على تعيين السائل منهم .  
**قوله ( لعله )** قال ابن مالك : يجوز أن تكون الهاء ضمير الشأن ، وجاز تفسيره بأن وصلتها لأنها في حكم جملة لاشتهالها على مسند ومسند إليه . قال : ويحتمل أن تكون « أن » زائدة مع كونها ناصبة كزيادة الباء مع كونها جارة . انتهى . وقد ثبت في الرواية الآتية بحذف « أن » فقوى الاحتمال الثاني . وقال الكرماني : شبه لعل بعسى فأتى بأن في خبره .

**قوله ( يخفف ) بالضم وفتح الفاء ، أي العذاب عن المقبورين .**  
**قوله ( ما لم تيسر )** كذا في أكثر الروايات بالمشاة الفوقانية أي الكسرتان ، وللكشميني « إلا أن تيسر » بحرف الاستثناء ، وللمستمل « إلى أن ييسر » إلى التي للغاية والياء التحتانية أي العودان ، قال المازري : يحتمل أن يكون أوحى إليه أن العذاب يخفف عنهما هذه المدة . انتهى . وعلى هذا فلعل هنا للتعليل ، قال : ولا يظهر له وجه غير هذا . وتعقبه القرطبي بأنه لو حصل الوحي لما أتى بحرف الترجى ، كذا قال . ولا يرد عليه ذلك إذا حملناها على التعليل ، قال القرطبي : وقيل إنه شفع لهما بهذه المدة كما صرح به في حديث جابر ، لأن الظاهر أن القصة واحدة . وكذا رجح النووي كون القصة واحدة ، وفيه نظر لما أوضحنا من المغايرة بينهما . وقال الخطابي : هو محمول على أنه دعا لهما بالتخفيف مدة بقاء النداوة ، لا أن في الجريدة معنى يخصه ، ولا أن في الرطب معنى ليس في اليابس . قال : وقد قيل : إن المعنى فيه أنه يسبح ما دام رطباً فيحصل التخفيف ببركة التسبيح ، وعلى هذا فيطرد في كل ما فيه وطوبة من الأشجار وغيرها . وكذلك فيما فيه بركة الذكر وتلاوة القرآن من باب الأولى . وقال الطيبي : الحكمة في كونهما ما دامتا رطبتين تمنعان

العذاب يحتمل أن تكون غير معلومة لنا كعدد الزبانية . وقد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريد ونحوه في القبر عملاً بهذا الحديث . قال الطرطوشي : لأن ذلك خاص ببركة يده . وقال القاضي عياض : لأنه علل غرزهما على القبر بأمر مغيب وهو قوله « ليعذبان » . قلت : لا يلزم من كوننا لا نعلم أيعذب أم لا أن لا نسبب له في أمر يخفف عنه العذاب أن لو عذب ، كما لا يمنع كوننا لا ندرى أرحم أم لا أن لا ندعو له بالرحمة . وليس في السياق ما يقطع على أنه باشر الوضع بيده الكريمة ، بل يحتمل أن يكون أمر به . وقد تأمى بريدة بن الحصيب الصحابي بذلك فأوصى أن يوضع على قبره جريدتان كما سيأتى في الجنائز من هذا الكتاب ، وهو أولى أن يتبع من غيره .

( تنبيه ) : لم يعرف اسم المقبورين ولا أحدهما ، والظاهر أن ذلك كان على عمد من الرواة لقصد الستر عليهما ، وهو عمل مستحسن . وينبغي أن لا يبالغ في الفحص عن تسمية من وقع في حقه ما يذم به . وما حكاه القرطبي في التذكرة وضعفه عن بعضهم أن أحدهما سعد بن معاذ فهو قول باطل لا ينبغي ذكره إلا مقروناً ببيانه . ومما يدل على بطلان الحكاية المذكورة أن النبي صلى الله عليه وسلم حضر دفن سعد بن معاذ كما ثبت في الحديث الصحيح ، وأما قصة المقبورين ففي حديث أبي أمامة عند أحمد أنه صلى الله عليه وسلم قال لم « من دفنتم اليوم ههنا ؟ » فدل على أنه لم يحضرهما ، وإنما ذكرت هذا ذباً عن هذا السيد الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم « سيداً » وقال لأصحابه « قوموا إلى سيدكم » وقال « إن حكمه قد وافق حكم الله » وقال « إن عرش الرحمن اهتز لموته » إلى غير ذلك من مناقبه الجليلة ، خشية أن يغتر ناقص العلم بما ذكره القرطبي فيعتقد صحة ذلك وهو باطل . وقد اختلف في المقبورين فقيل كانا كافرين ، وبه جزم أبو موسى المديني ، واحتج بما رواه من حديث جابر بسند فيه ابن لهيعة « أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على قبرين من بني النجار هلكا في الجاهلية ، فسمعهما يعذبان في البول والئيمة » قال أبو موسى : هذا وإن كان ليس بقوى لكن معناه صحيح ، لأنهما لو كانا مسلمين لما كان لشفاعته إلى أن تبيس الجريدتان معنى ، ولكنه لما رآهما يعذبان لم يستجز للطفه وعطفه حرمانهما من إحسانه فشفع لهما إلى المدة المذكورة ، وجزم ابن العطار في شرح العمدة بأنهما كانا مسلمين وقال : لا يجوز أن يقال إنهما كانا كافرين لأنهما لو كانا كافرين لم يدع لهما بتخفيف العذاب ولا ترجاه لهما ، ولو كان ذلك من خصائصه لينه ، يعني كما في قصة أبي طالب . قلت : وما قاله أخيراً هو الجواب ، وما طالب به من البيان قد حصل ، ولا يلزم التنصيص على لفظ الخصوصية ، لكن الحديث الذي احتج به أبو موسى ضعيف كما اعترف به ، وقد رواه أحمد بإسناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه سبب التعذيب ، فهو من تخليط ابن لهيعة ، وهو مطابق لحديث جابر الطويل الذي قدمنا أن مسلماً أخرجه ، واحتمال كونهما كافرين فيه ظاهر . وأما حديث الباب فالظاهر من مجموع طرقه أنهما كانا مسلمين ، ففي رواية ابن ماجه « مر بقبرين جديدين » فانتفى كونهما في الجاهلية ، وفي حديث أبي أمامة عند أحمد « أنه صلى الله عليه وسلم مر بالبقيع فقال : من دفنتم اليوم ههنا ؟ » فهذا يدل على أنهما كانا مسلمين ، لأن البقيع مقبرة المسلمين ، والخطاب للمسلمين مع جريان العادة بأن كل فريق يتولاه من هو منهم ، ويقوى كونهما كانا مسلمين رواية أبي بكره عند أحمد والطبراني بإسناد صحيح « يعذبان ، وما يعذبان في كبير »

و « بلى وما يعذبان إلا في الغيبة والبول » فهذا الحصر ينفي كونهما كانا كافرين ، لأن الكافر وإن عذب على ترك أحكام الإسلام فإنه يعذب مع ذلك على الكفر بلا خلاف . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم إثبات عذاب القبر ، وسيأتي الكلام عليه في الجناز إن شاء الله تعالى . وفيه التحذير من ملابسة البول ، ويلتحق به غيره من النجاسات في البدن والثوب ، ويستدل به على وجوب إزالة النجاسة ، خلافاً لمن خص الوجوب بوقت إرادة الصلاة ، والله أعلم .

## باب ما جاء في غسل البول

قول النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب القبر : « كان لا يستتر من بوله » . ولم يذكر سوى بول الناس .

[٢١٧] ٢١٥ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال أنا إسماعيل بن إبراهيم قال حدثني روح بن القاسم قال حدثني عطاء بن أبي ميمونة عن أنس بن مالك قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تبرز لحاجته أتيته بماء فيغسل به .

قوله ( باب ما جاء في غسل البول . وقال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب القبر ) أى عن صاحب القبر . وقال الكرماني : اللام بمعنى لأجل .

قوله ( كان لا يستتر من بوله ) يشير إلى لفظ الحديث الذى قبله .

قوله ( ولم يذكر سوى بول الناس ) قال ابن بطال : أراد البخارى أن المراد بقوله في رواية الباب « كان لا يستتر من البول » بول الناس لا بول سائر الحيوان ، فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان ، وكأنه أراد الرد على الخطابي حيث قال : فيه دليل على نجاسة الأبوال كلها . ومحصل الرد أن العموم في رواية « من البول » أريد به الخصوص لقوله « من بوله » والألف واللام بدل من الضمير ، لكن يلحق ببوله بول من هو في معناه من الناس لعدم الفارق ، قال : وكذا غير المأكول ، وأما المأكول فلا حجة في هذا الحديث لمن قال بنجاسة بوله ، ولمن قال بطهارته حجج أخرى ، وقال القرطبي : قوله « من البول » اسم مفرد لا يقتضى العموم ، ولو سلم فهو مخصوص بالأدلة المقتضية لطهارة بول ما يؤكل .

قوله ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم ) هو الدورقي قال « أخبرنا » ولالأكثر « حدثنا إسماعيل بن إبراهيم » وهو المعروف بابن علي ، وليس هو أخا يعقوب . وروح بن القاسم بفتح الراء على المشهور ، ونقل ابن التين والقاسي أنه قرئ بضمها وهو شاذ مردود ، وقد تقدمت مباحث المتن في باب الاستنجاء بالماء ، والاستدلال به هنا على غسل البول أعم من الاستدلال به على الامتنعاء فلا تكرار فيه .

قوله ( فيغتسل به ) كذا لأبي ذر - بوزن يفتعل - ولغيره بفتح التحتانية وسكون الغين وكسر السين ، وحذف مفعوله للعلم به ، أو للحياء من ذكره .

## باب

[٢١٨] ٢١٦- حدثني محمد بن المثنى قال نا محمد بن خازم قال نا الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال : مرَّ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ : «إِنَّهُمَا لِيُعَذَّبَانِ ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالْنَمِيمَةِ» ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ ، فَغَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً .

قالوا : يا رسول الله ، لم فعلت ؟ قال : «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسُ» .

قال ابن المثنى : وحدثنا وكيع قال نا الأعمش قال : سمعت مجاهداً مثله .

قوله ( باب ) كذا ثبت لأبي ذر ، وقد قررنا أنه في موضع الفصل من الباب ، والاستدلال به على غسل البول واضح ، لكن ثبتت الرخصة في حق المستجمر فيستدل به على وجوب غسل ما انتشر على المحل . قوله ( محمد بن خازم ) بالخاء المعجمة والزاي هو أبو معاوية الضير .

قوله ( فغرز ) وفي رواية وكيع في الأدب « فغرس » وهما بمعنى ، وأفاد سعد الدين الخارثي أن ذلك كان عند رأس القبر . وقال : إنه ثبت بإسناد صحيح ، وكأنه يشير إلى حديث أبي هريرة عند ابن حبان وقد قدمنا لفظه ، ثم وجدته في مسند عبد بن حميد من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش في حديث ابن عباس صريحاً .

قوله ( لم فعلت ) سقط لفظ « هذا » من رواية المستملئ والسرخسي .

قوله ( قال ابن المثنى : وحدثنا وكيع ) هو معطوف على الأول ، وثبتت أداة العطف فيه للأصلي ولهذا ظن بعضهم أنه معلق ، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق محمد بن المثنى هذا عن وكيع وأبي معاوية جميعاً عن الأعمش ، والحكمة في إفراد البخاري له أن في رواية وكيع التصريح بسماع الأعمش دون الآخر . وباقى مباحث المتن تقدمت في الباب الذي قبله .

باب ترك النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلم والناس الأعرابي حتى فرغ من بوله في المسجد

[٢١٩] ٢١٧- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا همام قال نا إسحاق عن أنس بن مالك أن النبي صَلَّى اللهُ عليه رأى أعرابياً يبول في المسجد فقال : «دعوه» . حتى إذا فرغ دعا بماء فصبّه عليه .

[الحديث ٢١٩- طرفاه في: ٢٢١، ٦٠٢٥] .

قوله ( باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس الأعرابي ) اللام فيه للعهد الذهني ، وقد تقدم أن الأعرابي واحد الأعراب وهم من سكن البادية عرباً كانوا أو عجماً ، وإنما تركوه يبول في المسجد لأنه كان



شرع في المفسدة فلو منع لزادت إذ حصل تلويث جزء من المسجد ، فلو منع لدار بين أمرين : إما أن يقطعه فيتضرر ، وإما أن لا يقطعه فلا يأمن من تنجيس بدنه أو ثوبه أو مواضع أخرى من المسجد .

قوله ( همام ) هو ابن يحيى ، وإسحق هو ابن عبد الله بن أبي طلحة .

قوله ( عن أنس ) ولمسلم « حدثني أنس » .

قوله ( رأى أعرابياً ) حكى أبو بكر التاريخي عن عبد الله بن نافع المزني أنه الأقرع بن حابس القيمي ، وقيل غيره كما سيأتي قريباً .

قوله ( في المسجد ) أي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( فقال دعوه ) كان هذا الأمر بالترك عقب زجر الناس له كما سيأتي .

قوله ( حتى ) أي فتركوه حتى فرغ من بوله ، فلما فرغ دعا النبي صلى الله عليه وسلم بماء أي في دلو كبير ( فصبه ) أي فأمر بصبه كما سيأتي ذلك كله صريحاً . وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق عكرمة ابن عمار عن إسحق فساقه مطولاً بنحو مما شرحناه ، وزاد فيه : ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاه فقال له « إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر ، إنما هي لذكر الله تعالى والصلاة وقراءة القرآن » وسندكر فوائده في الباب الآتي بعده إن شاء الله تعالى .

### باب صب الماء على البول في المسجد

٢١٨ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله [٢٢٠] ابن عتبة بن مسعود أن أبا هريرة قال : قام أعرابي في المسجد فبال ، فتناولته الناس ، فقال لهم النبي صلى الله عليه : « دعوه ، وهريقوا على بوله سجلاً من ماء - أو ذنوباً من ماء - فإنما بعثتم ميسرين ، ولم تبعثوا معسرين » .

[الحديث ٢٢٠ - طرفه في : ٦١٢٨] .

قوله ( باب صب الماء . أخبرني عبيد الله ) كذا رواه أكثر الرواة عن الزهري ، ورواه سفيان ابن عيينة عنه « عن سعيد بن المسيب » بدل عبيد الله ، وتابعه سفيان بن حسين ، فالظاهر أن الروایتين صحيحتان .

قوله ( قام أعرابي ) زاد ابن عيينة عند الترمذي وغيره في أوله « أنه صلى ثم قال : اللهم ارحمني ومحمداً ، ولا ترحم معنا أحداً . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : لقد تحجرت واسعاً . فلم يلبث أن بال في المسجد » وهذه الزيادة ستأتي عند المصنف مفردة في الأدب من طريق الزهري عن أبي سلامة عن أبي هريرة . وقد روى ابن ماجه وابن حبان الحديث تاماً من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلامة عن أبي هريرة وكذا رواه ابن ماجه أيضاً من حديث واثلة بن الأسقع ، وأخرجه أبو موسى المديني في الصحابة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار قال « اطلع ذو الحويصرة اليماني وكان رجلاً جافياً » فذكره تاماً

بمعناه وزيادة ، وهو مرسل ، وفي إسناده أيضاً مبهم بين محمد بن إسحق وبين محمد بن عمرو بن عطاء ، وهو عنده من طريق الأصم عن أبي زرعة الدمشقي عن أحمد بن خالد الذهبي عنه ، وهو في جمع مسند ابن إسحق لأبي زرعة الدمشقي من طريق الشاميين عنه بهذا السند ، لكن قال في أوله « اطلع ذو الخويصرة التميمي وكان جافياً » والتميمي هو حرقوص بن زهير الذي صار بعد ذلك من رعوس الخوارج ، وقد فرق بعضهم بينه وبين اليماني ، لكن له أصل أصيل ، واستفيد منه تسمية الأعرابي ، وقد تقدم قول التاريخي إنه الأقرع ، ونقل عن أبي الحسين بن فارس أنه عيينة بن حصن ، والعلم عند الله تعالى .

**قوله ( فتناوله الناس )** أي بالسنتهم ، وللمصنف في الأدب « فثار إليه الناس » وله في رواية عن أنس « فقاموا إليه » ولإسماعيل « فأراد أصحابه أن يمنعه » ، وفي رواية أنس في هذا الباب « فزجره الناس » وأخرجه البيهقي من طريق عبدان شيخ المصنف فيه بلفظ « فصاح الناس به » وكذا للنسائي من طريق ابن المبارك . فظهر أن تناوله كان بالألسنة لا بالأيدي . ولمسلم من طريق إسحق عن أنس « فقال الصحابة مه مه » .

**قوله ( وهريقوا )** ، وللمصنف في الأدب « وأهريقوا » وقد تقدم توجيهها في باب الغسل في الخضب . **قوله ( سجلاً )** بفتح المهملة وسكون الجيم ، قال أبو حاتم السجستاني : هو الدلو ملأى ، ولا يقال لها ذلك وهي فارغة . وقال ابن دريد : السجل دلو واسعة . وفي الصحاح : الدلو الضخمة .

**قوله ( أو ذنوباً )** قال الخليل : الدلو ملأى ماء . وقال ابن فارس : الدلو العظيمة . وقال ابن السكيت فيها ماء قريب من الماء ، ولا يقال لها وهي فارغة ذنوب . انتهى . فعلى الترادف « أو » للشك من الراوى ، وإلا فهى للتخيير ، والأول أظهر فإن رواية أنس لم تختلف في أنها ذنوب . وقال في الحديث « من ماء » مع أن الذنوب من شأنها ذلك ، لكنه لفظ مشترك بينه وبين الفرس الطويل وغيرها .

**قوله ( فإنما بعثتم )** إسناده البعث إليهم على طريق المجاز لأنه هو المبعوث صلى الله عليه وسلم بما ذكر ، لكنهم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق عليهم ذلك ، إذ هم مبعوثون من قبله بذلك ، أى مأمورون . وكان ذلك شأنه صلى الله عليه وسلم في حق كل من بعثه إلى جهة من الجهات يقول : « يسروا ولا تعسروا » .

[٢٢١] ٢١٩ - حدثنا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا يحيى بن سعيد قال : سمعت أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم . ح .

**وحدثنا خالد قال نا سليمان عن يحيى بن سعيد :** سمعت أنس ابن مالك قال : جاء أعرابي فبال في طائفة المسجد فزجره الناس ، فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم . فلما قضى بوله أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء فأهريق عليه .

**قوله ( أخبرنا عبد الله )** هو ابن المبارك ، ويحيى بن سعيد هو الأنصارى .

**قوله ( وحدثنا خالد )** سقطت الواو من رواية كريمة ، والعطف فيه على قوله « حدثنا عبدان »

وسليمان هو ابن بلال ، وبان لى المتن على لفظ روايته ، لأن لفظ عبدان فيه مخالفة لسياقة كما أشرنا إليه أنه عند البيهقي .

**قوله ( فى طائفة المسجد )** أى ناحيته ، والطائفة القطعة من الشيء .

**قوله ( فنهام )** فى رواية عبدان « فقال اتركوه فتركوه » .

**قوله ( فهريق عليه )** كذا لأبى ذر وللباقين « فاهريق عليه » ، ويجوز إسكان الهاء وفتحها كما تقدم ، وضبطه ابن الأثير فى النهاية بفتح الهاء أيضاً . وفى هذا الحديث من الفوائد : أن الاحتراز من النجاسة كان مقررأ فى نفوس الصحابة ، ولهذا بادروا إلى الإنكار بحضرة صلى الله عليه وسلم قبل استئذانه ، ولما تقرر عندهم أيضاً من طلب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . واستدل به على جواز التمسك بالعموم إلى أن يظهر الخصوص ، قال ابن دقيق العيد : والذى يظهر أن التمسك يتحتم عند احتمال التخصيص عند المجتهد ، ولا يجب التوقف عن العمل بالعموم لذلك ، لأن علماء الأمصار ما برحوا يفتون بما بلغهم من غير توقف على البحث عن التخصيص ، وهذه القصة أيضاً إذ لم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على الصحابة ولم يقل لهم لم نهيتم الأعرابي ؟ بل أمرهم بالكف عنه للمصلحة الراجحة ، وهو دفع أعظم المفسدين باحتمال أسيرهما . وتخصيل أعظم المصلحتين بترك أسيرهما . وفيه المبادرة إلى إزالة المفساد عند زوال المانع لأمرهم عند فراغه بصب الماء . وفيه تعيين الماء لإزالة النجاسة ، لأن الجفاف بالريح أو الشمس لو كان يكتفى لما حصل التكليف بطلب الدلو . وفيه أن غسالة النجاسة الواقعة على الأرض طاهرة ، ويلتحق به غير الواقعة ، لأن البلة الباقية على الأرض غسالة نجاسة فإذا لم يثبت أن التراب نقل وعامنا أن المقصود التطهير تعين الحكم بطهارة البلة ، وإذا كانت طاهرة فالمنفصلة أيضاً مثلها لعدم الفارق ، ويستدل به أيضاً على عدم اشتراط نضوب الماء لأنه لو اشترط لتوقفت طهارة الأرض على الجفاف . وكذا لا يشترط عصر الثوب إذ لا فارق . قال الموفق فى المغنى بعد أن حكى الخلاف : الأولى الحكم بالطهارة مطلقاً ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يشترط فى الصب على بول الأعرابي شيئاً . وفيه الفرق بالجاهل وتعليمه ما يازمه من غير تعنيف إذا لم يكن ذلك منه عناداً ، ولا سيما إن كان ممن يحتاج إلى استئلافه . وفيه رافة النبي صلى الله عليه وسلم وحسن خلقه ، قال ابن ماجه وابن خبان فى حديث أبى هريرة « فقال الأعرابي — بعد أن فقه فى الإسلام فقام إلى النبي صلى الله عليه وسلم — بأبى أنت وأمى ، فلم يؤنب ولم يسب » . وفيه تعظيم المسجد وتنزيهه عن الأقدار ، وظاهر الحصر من سياق مسلم فى حديث أنس أنه لا يجوز فى المسجد شيء غير ما ذكر من الصلاة والقرآن والذكر ، لكن الإجماع على أن مفهوم الحصر منه غير معمول به . ولا ريب أن فعل غير المذكورات وما فى معناها خلاف الأولى والله أعلم . وفيه أن الأرض تطهر بصب الماء عابها ولا يشترط حفرها ، خلافاً للحنفية حيث قالوا : لا تطهر إلا بحفرها ، كذا أطلق النووى وغيره ، والمذكور فى كتب الحنفية التفصيل بين إذا كانت رخوة بحيث يتخللها الماء حتى يغمرها فهذه لا تحتاج إلى حفر ، وبين ما إذا كانت صلبة فلا بد من حفرها وإلقاء التراب لأن الماء لم يغمر أعلاها وأسفلها ، واحتجوا فيه بحديث جاء من ثلاث طرق : أحدها موصول عن ابن مسعود أخرجه الطحاوى لكن إسناده ضعيف قاله أحمد وغيره ، والآخران مرسلان أخرج أحدهما أبو داود من طريق عبد الله بن معقل

ابن مقرن والآخر من طريق سعيد بن منصور من طريق طاوس ورواهما ثقات ، وهو يلزم من يحتج بالمرسل مطلقاً ، وكذا من يحتج به إذا اعتضد مطلقاً ، والشافعي إنما يعتضد عنده إذا كان من رواية كبار التابعين وكان من أرسل إذا سمي لا يسمى إلا ثقة ، وذلك مفقود في المرسلين المذكورين على ما هو ظاهر من سنديهما والله أعلم . وسياقى باقى فوائده فى كتاب الأدب إن شاء الله تعالى .

### باب بول الصبيان

[٢٢٢] ٢٢٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ببول عليه بصبي فبال على ثوبه ، فدعا بماء فأتبعه إياه .

[الحديث ٢٢٢ - أطرافه فى : ٥٤٦٨ ، ٦٠٠٢ ، ٦٣٥٥ .]

قوله ( باب بول الصبيان ) بكسر الصاد ويجوز ضمها جمع صبي ، أى ما حكمه وهل يلتحق به بول الصبايا - جمع صبية - أم لا ، وفى الفرق أحاديث ليست على شرط المصنف : منها حديث على مرفوعاً فى بول الرضيع ، ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية ، أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائى من طريق هشام عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه عنه ، قال قتادة : هذا ما لم يطعما الطعام ، وإسناده صحيح . ورواه سعيد عن قتادة فوقفه ، وليس ذلك بعلّة قاذية . ومنها حديث لبابة بنت الحارث مرفوعاً « إنما يغسل من بول الأنثى وينضح من بول الذكر » أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغيره . ومنها حديث أبي السمح نحوه بلفظ « يرش » رواه أبو داود والنسائى وصححه ابن خزيمة أيضاً .

قوله ( بصبي ) يظهر لى أن المراد به ابن أم قيس المذكور بعده ، ويحتمل أن يكون الحسن بن على أو الحسين ، فقد روى الطبرانى فى الأوسط من حديث أم سلمة بإسناد حسن قالت « بال الحسن - أو الحسين - على بطن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه حتى قضى بوله ثم دعا بماء فصبه عليه » . ولأحمد عن أبي ليل نحوه . ورواه الطحاوى من طريقه قال « فجىء بالحسن » ولم يتردد ، وكذا للطبرانى عن أبي أمامة . وإنما رجحت أنه غيره لأن عند المصنف فى العقيقة من طريق يحيى القطان عن هشام بن عروة « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بصبي يحنكه » ، وفى قصته أنه بال على ثوبه ، وأما قصة الحسن فى حديث أبي ليلى وأم سلمة أنه بال على بطنه صلى الله عليه وسلم ، وفى حديث زينب بنت جحش عند الطبرانى « أنه جاء وهو يحبو والنبي صلى الله عليه وسلم نائم فصعد على بطنه ووضع ذكره فى سرته فبال » فذكر الحديث بينهما ، فظهرت التفرقة بينهما .

قوله ( فأتبعه ) بإسكان المثناة أى أتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم البول الذى على الثوب الماء يصبه عليه ، زاد مسلم من طريق عبد الله بن نمير عن هشام « فأتبعه ولم يغسله » . ولابن المنذر من طريق الثورى عن هشام « فصب عليه الماء » وللطحاوى من طريق زائدة الثملى عن هشام « فتوضه عليه » .

[٢٢٣]

٢٢١ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن أم قيس بنت محصن أنها أتت بابل لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه فاجلسه رسول الله صلى الله عليه في حجره ، فبال على ثوبه ، فدعا بماء فنضجه ولم يغسله .

[الحديث ٢٢٣ - طرفه في : ٥٦٩٣ .]

**قوله ( عن أم قيس )** قال ابن عبد البر : اسمها جذامه يعني بالجيم والمعجمة ، وقال السهيلي اسمها آمنة . وهي أخت عكاشة بن محصن الأسدي ، وكانت من المهاجرات الأول ، كما عند مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب في هذا الحديث ، وليس لها في الصحيحين غيره وغير حديث آخر في الطب ، وفي كل منهما قصة لابنها ، ومات ابنها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير كما رواه النسائي ، ولم أقف على تسميته .

**قوله ( لم يأكل الطعام )** المراد بالطعام ما عدا اللبن الذي يرتضعه والتمر الذي يحنك به والعطل الذي يلصقه للمداواة وغيرها ، فكان المراد أنه لم يحصل له الاغتذاء بغير اللبن على الاستقلال ، هذا مقتضى كلام النووي في شرح مسلم وشرح المذهب ، وأطلق في الروضة - تبعاً لأصلها - أنه لم يطعم ولم يشرب غير اللبن ، وقال في نكت التنبيه : المراد أنه لم يأكل غير اللبن وغير ما يحنك به وما أشبهه . وحمل الموفق الحموي في شرح التنبيه قوله « لم يأكل » على ظاهره فقال : معناه لم يستقل بجعل الطعام في فيه . والأول أظهر ، وبه جزم الموفق بن قدامة وغيره . وقال ابن التين : يحتمل أنها أرادت أنه لم يتقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع . ويحتمل أنها إنما جاءت به عند ولادته ليحنكه صلى الله عليه وسلم فيحمل النني على عموه ، ويؤيد ما تقدم أنه للمصنف في العقيقة .

**قوله ( فاجلسه )** أي وضعه إن قلنا إنه كان لما ولد . ويحتمل أن يكون الجلوس حصل منه على العادة إن قلنا كان في سن من يحبو كما في قصة الحسن .

**قوله ( على ثوبه )** أي ثوب النبي صلى الله عليه وسلم ، وأغرب ابن شعبان من المالكية فقال : المراد به ثوب الصبي ، والصواب الأول .

**قوله ( فنضجه )** ، ولمسلم من طريق الليث عن ابن شهاب « فلم يزد على أن نضح بالماء » وله من طريق ابن عينة عن ابن شهاب « فرشه » زاد أبو عوانة في صحيحه « عليه » . ولا تخالف بين الروایتين - أي بين نضح ورش - لأن المراد به أن الابتداء كان بالرش وهو تنقيط الماء ، وانتهى إلى النضح وهو صب الماء . ويؤيده رواية مسلم في حديث عائشة من طريق جرير عن هشام « فدعا بماء فصبه عليه » ولأبي عوانة « فصبه على البول يتبعه إياه » .

**قوله ( ولم يغسله )** ادعى الأصيلي أن هذه الجملة من كلام ابن شهاب راوى الحديث وأن المرفوع انتهى عند قوله « فنضجه » قال : وكذلك روى معمر عن ابن شهاب ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة قال « فرشه » لم يزد على ذلك انتهى . وليس في سياق معمر ما يدل على ما ادعاه من الإدراج ، وقد أخرجه

عبد الرزاق عنه بنحو سياق مالك لكنه لم يقل « ولم يغسله » وقد قالها مع مالك الليث وعمرو بن الحارث ويونس بن يزيد كلهم عن ابن شهاب أخرجه ابن خزيمة والإسماعيلي وغيرهما من طريق ابن وهب عنهم ، وهو لمسلم عن يونس وحده . نعم زاد معمر في روايته قال « قال ابن شهاب : فضت السنة أن يرش بول الصبي ويغسل بول الجارية » فلو كانت هذه الزيادة هي التي زادها مالك ومن تبعه لأمكن دعوى الإدراج ، لكنها غيرها فلا إدراج . وأما ما ذكره عن ابن أبي شبة فلا اختصاص له بذلك ، فإن ذلك لفظ رواية ابن عينة عن ابن شهاب ، وقد ذكرناها عن مسلم وغيره وبيننا أنها غير مخالفة لرواية مالك والله أعلم . وفي هذا الحديث من القوائد : النذب إلى حسن المعاشرة والتواضع ، والرفق بالصغار ، وتحنك المولود ، والتبرك بأهل الفضل (١) ، وحمل الأطفال إليهم حال الولادة وبعدها ، وحكم بول الغلام والجارية قبل أن يطعما وهو مقصود الباب ، واختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب هي أوجه للشافعية : أصحها الاكتفاء بالنضح في بول الصبي لا الجارية ، وهو قول علي وعطاء والحسن والزهرى وأحمد وإسحق وابن وهب وغيرهم ورواه الوليد بن مسلم عن مالك ، وقال أصحابه هي رواية شاذة . والثاني يكفي النضح فيهما ، وهو مذهب الأوزاعي وحكى عن مالك والشافعي ، وخصص ابن العربي النقل في هذا بما إذا كانا لم يدخل أجوافهما شيء أصلاً . والثالث هما سواء في وجوب الغسل وبه قال الحنفية والمالكية ، قال ابن دقيق العيد : اتبعوا في ذلك القياس وقالوا المراد بقولها « ولم يغسله » أي غسلًا مبالغاً فيه ، وهو خلاف الظاهر ، ويعده ما ورد في الأحاديث الأخرى - يعني التي قدمناها - من التفرقة بين بول الصبي والصبي فلأنهم لا يفرقون بينهما ، قال : وقد ذكر في التفرقة بينهما أوجه : منها ما هو ركيك ، وأقوى ذلك ما قيل إن النفوس أعلت بالذكور منها بالإناث ، يعني فحصلت الرخصة في الذكور لكثرة المشقة . واستدل به بعض المالكية على أن الغسل لا بد فيه من أمر زائد على مجرد إيصال الماء إلى الخل . قلت : وهو مشكل عليهم ، لأنهم يدعون أن المراد بالنضح هنا الغسل .

(تذييل) : قال الخطابي : ليس تجوز من جوز النضح من أجل أن بول الصبي غير نجس ، ولكنه لتخفيف نجاسته . انتهى . وأثبت الطحاوي الخلاف فقال : قال قوم بطهارة بول الصبي قبل الطعام ، وكذا جزم به ابن عبد البر وابن بطال ومن تبعهما عن الشافعي وأحمد وغيرهما ، ولم يعرف ذلك الشافعية ولا الحنابلة . وقال النووي : هذه حكاية باطلة انتهى . وكأنهم أخذوا ذلك من طريق اللزيم ، وأصحاب صاحب المذهب أعلم بمراحه من غيرهم . والله أعلم .

ب

### البُولُ قاعداً وقائماً

٢٢٢ - حدثنا آدم قال نا شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة قال : أتى النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم سباطة قوم فبال قائماً ، ثم دعا بماء ، فجئته بماء فتوضأ .

[٢٢٤]

[الحديث ٢٢٤ - أطرافه في : ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٤٧١ .]

**قوله (باب البول قائماً وقاعداً)** قال ابن بطلال : دلالة الحديث على القعود بطريق الأولى ، لأنه إذا جاز قائماً فقاعداً أجوز . قلت : ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى حديث عبد الرحمن بن حنبل الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما فإن فيه « بال رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً ، فقلنا انظروا إليه يبول كما تبول المرأة » وحكى ابن ماجه عن بعض مشايخه أنه قال : كان من شأن العرب البول قائماً ، ألا تراه يقول في حديث عبد الرحمن بن حنبل « قعد يبول كما تبول المرأة » وقال في حديث حذيفة « فقام كما يقوم أحدكم » ، ودل حديث عبد الرحمن المذكور على أنه صلى الله عليه وسلم كان يخالفهم في ذلك فيقعده لكونه أستر وأبعد من مماسة البول ، وهو حديث صحيح صححه الدارقطني وغيره ، ويدل عليه حديث عائشة قالت « ما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً منذ أنزل عليه القرآن » رواه أبو عوانه في صحيحه والحاكم .

**قوله (عن أبي وائل)** ، ولأبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن الأعمش أنه سمع أبا وائل ولأحمد عن يحيى القطان عن الأعمش حدثني أبو وائل .

**قوله (سياسة قوم)** بضم المهمله بعدها موحدة هي المذلة والكناسة تكون بفناء الدور مرفقاً لأهلها وتكون في الغالب سهلة لا يرتد فيها البول على البائل ، وإضافتها إلى القوم إضافة اختصاص لا ملك لأنها لا تخلو عن النجاسة ، وبهذا يندفع إيراد من استشكله لكون البول يوهى الجدار ففيه إضرار ، أو نقول : إنما بال فوق السبابة لا في أصل الجدار وهو صريح رواية أبي عوانة في صحيحه ، وقيل : يختم أن يكون علم إذهابهم في ذلك بالتصريح أو غيره ، أو لكونه مما يتسامح الناس به ، أو لعلمه بإيثارهم إياه بذلك ، أو لكونه يجوز له التصرف في مال أمته دون غيره لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأمواهم ، وهذا وإن كان صحيح المعنى لكن لم يعهد ذلك من سيرته ومكارم أخلاقه صلى الله عليه وسلم .

**قوله (ثم دعا بماء)** زاد مسلم وغيره من طرق عن الأعمش « فتنجيت فقال : ادنه ، فدنوت حتى قمت عند عقبيه » وفي رواية أحمد عن يحيى القطان « أتى سبابة قوم فتباعدت منه ، فأدناي حتى صرت قريباً من عقبيه فبال قائماً ، ودعا بماء فتوضأ ومسح على خفيه » وكذا زاد مسلم وغيره فيه ذكر المسح على الخفين ، وهو ثابت أيضاً عند الإسماعيلي وغيره من طرق عن شعبة عن الأعمش ، وزاد عيسى بن يونس فيه عن الأعمش أن ذلك كان بالمدينة أخرجه ابن عبد البر في التمهيد بإسناد صحيح ، وزعم في الاستذكار أن عيسى تفرد به ، وليس كذلك ، فقد رواه البيهقي من طريق محمد بن طلحة بن مصرف عن الأعمش كذلك ، وله شاهد من حديث عصمة بن مالك سنذكره بعد . واستدل به على جواز المسح في الحضر وهو ظاهر ، ولعل البخاري اختصره لتفرد الأعمش به فقد روى ابن ماجه من طريق شعبة أن عاصماً رواه له عن أبي وائل عن المغيرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى سبابة قوم فبال قائماً » قال عاصم : وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة وما حفظه ، يعني أن روايته هي الصواب . قال شعبة : فسألت عنه منصوراً فحدثني عن أبي وائل عن حذيفة يعني كما قال الأعمش ، لكن لم يذكر فيه المسح ، فقد وافق منصور الأعمش على قوله عن حذيفة دون الزيادة ولم يلتفت مسلم إلى هذه العلة بل ذكرها في حديث الأعمش لأنها زيادة من حافظ وقال الترمذي : حديث أبي وائل عن حذيفة أصح ، يعني من حديثه عن المغيرة ، وهو كما قال ، وإن جنح

ابن خزيمة إلى تصحيح الروایتين لكون حماد بن أبي سليمان وافق عاصماً على قوله عن المغيرة ، فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما فيصح القولان معاً ، لكن من حيث الترجيح رواية الأعمش ومنصور لاتفاقهما أصح من رواية عاصم وحماد لكونهما في حفظهما مقال .

### باب البول عند صاحبه ، والتستر بالحائط

٢٢٣- حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن أبي وائل عن حذيفة : رأيتني أنا والنبي صلى الله عليه نتماشى ، فأتى سباطة قوم خلف حائط ، فقام كما يقوم أحدكم فبال ، فانتبذت منه ، فأشار إلي فجئتُهُ ، فقمْتُ عند عقبه حتى فرغ . [٢٢٥]

قوله ( باب البول عند صاحبه ) أى صاحب البائل .

قوله ( جرير ) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور وهو ابن المعتز .

قوله ( رأيتني ) بضم المثناة من فوق .

قوله ( فانتبذت ) بالنون والذال المعجمة أى تنحيت ، يقال جلس فلان نبذة بفتح النون وضمها أى ناحية .

قواه ( فأشار إلى ) يدل على أنه لم يبعد منه بحيث لا يراه . وإنما صنع ذلك ليجمع بين المصلحتين : عدم مشاهدته في تلك الحالة وسماع ندائه لو كانت له حاجة ، أو رؤية إشارته إذا أشار له وهو مستدبره . وليست فيه دلالة على جواز الكلام في حال البول لأن هذه الرواية بينت أن قوله في رواية مسلم « ادنه » كان بالإشارة لا باللفظ ، وأما مخالفته صلى الله عليه وسلم لما عرف من عادته من الإبعاد - عند قضاء الحاجة - عن الطرق المسلوكة وعن أعين النظارة ، فقد قيل فيه إنه صلى الله عليه وسلم كان مشغولاً بمصالح المسلمين ، فلعله طال عليه المجلس حتى احتاج إلى البول ، فلو أبعد لتضرر ، وأستدنى حذيفة ليستره من خلفه من رؤية من لعله يمر به وكان قدماه مستوراً بالحائط ، أو لعله فعله لبيان الجواز . ثم هو في البول وهو أخف من الغائط لاحتياجه إلى زيادة تكشف ، ولما يقترب به من الرائحة . والغرض من الإبعاد التستر وهو يحصل بإرخاء الذيل والدنو من الساتر . وروى الطبراني من حديث عصمة بن مالك قال « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض سكك المدينة فأنهى إلى سباطة قوم فقال يا حذيفة استرني » فذكر الحديث . وظهر منه الحكمة في إدنائه حذيفة في تلك الحالة وكان حذيفة لما وقف خلفه عند عقبه استدبره ، وظهر أيضاً أن ذلك كان في الحضر لا في السفر ، ويستفاد من هذا الحديث دفع أشد المفسدين بأخفهما والإتيان بأعظم المصلحتين إذا لم يمكنهما ، وبيانه أنه صلى الله عليه وسلم كان يطيل الجلوس لمصالح الأمة ويكثر من زيارة أصحابه وعبادتهم ، فلما حضره البول وهو في بعض تلك الحالات لم يؤخره حتى يبعد كعادته لما يترتب على تأخير من الضرر ، فراعى أهم الأمرين ، وقدم المصلحة في تقريب حذيفة منه ليستره من المارة على مصلحة تأخيره عنه إذ لم يمكن جمعهما .



## باب البول عند سباطة قوم

٢٢٤ - حدثنا محمد بن عرعرة قال نا شعبة عن منصور عن أبي وائل قال : كان أبو موسى الأشعري يشدد في البول ويقول : إن بني إسرائيل كان إذا أصاب ثوب أحدهم قرصه . فقال حذيفة : ليت أمسك ، أتى رسول الله صلى الله عليه سباطة قوم فبال قائماً .

قوله ( باب البول عند سباطة قوم ) كان أبو موسى الأشعري يشدد في البول ، بين ابن المنذر وجه هذا التشديد فأخرج من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه « أنه سمع أبا موسى ورأى رجلاً يبول قائماً فقال : ويحك أفلا قاعداً » ثم ذكر قصة بني إسرائيل . وبهذا يظهر مطابقة حديث حذيفة في تعقبه على أبي موسى .

قوله ( ثوب أحدهم ) وقع في مسلم « جلد أحدهم » قال القرطبي : مراده بالجلد واحد الجلود التي كانوا يلبسونها ، وحمله بعضهم على ظاهره وزعم أنه من الإصر الذي حملوه ، ويؤيده رواية أبي داود ففيها « كان إذا أصاب جسد أحدهم » لكن رواية البخاري صريحة في الثياب فلعل بعضهم رواه بالمعنى .

قوله ( قرصه ) أى قطعه . زاد الإسماعيلي بالمقراض . وهو يدفع حمل من حمل القرض على الغسل بالماء .  
قوله ( ليت أمسك ) وللإسماعيلي « لوددت أن صاحبكم لا يشدد هذا التشديد » ، وإنما احتج حذيفة بهذا الحديث لأن البائل عن قيام قد يتعرض للرشاش ، ولم يلتفت النبي صلى الله عليه وسلم إلى هذا الاحتمال فدل على أن التشديد مخالف للسنّة ، واستدل به لمالك في الرخصة في مثل رؤوس الإبر من البول ، وفيه نظر لأنه صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة لم يصل إلى بدنه منه شيء ، وإلى هذا أشار ابن حبان في ذكر السبب في قيامه قال : لأنه لم يجد مكاناً يصلح للقعود ، فقام لكون الطرف الذي يليه من السباطة كان عالياً فأمن أن يرتد إليه شيء من بوله . وقيل لأن السباطة رخوة يتخللها البول فلا يرتد إلى البائل منه شيء . وقيل إنما بال قائماً لأنها حالة يؤمن معها خروج الريح بصوت ففعل ذلك لكونه قريباً من الديار . ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن عمر رضی الله عنه قال « البول قائماً أحسن للدبر » . وقيل السبب في ذلك ما روى عن الشافعي وأحمد أن العرب كانت تستشفى لوجع الصلب بذلك ، فلعله كان به . وروى الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة قال « إنما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً لجرح كان في مأبضه » والمأبض بهمة ساكنة بعدها موحدة ثم معجمة باطن الركبة ، فكأنه لم يتمكن لأجله من القعود ، ولو صح هذا الحديث لكان فيه غنى عن جميع ما تقدم ، لكن ضعفه الدارقطني والبيهقي ، والأظهر أنه فعل ذلك لبيان الجواز ، وكان أكثر أحواله البول عن قعود والله أعلم . وسلك أبو عوانة في صحيحة وابن شاهين فيه مسلكاً آخر فزعم أن البول عن قيام منسوخ واستدلوا عليه بحديث عائشة الذي قدمناه « ما بال قائماً منذ أنزل عليه القرآن » وبحديثها أيضاً « من حدثكم أنه كان يبول قائماً فلا تصدقوه » ، ما كان يبول إلا قاعداً » والصواب أنه غير منسوخ ، والجواب عن حديث عائشة أنه مستند إلى علمها فيحمل على ما وقع منه في البيوت ، وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه ، وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة ، وقد بينا أن ذلك كان بالمدينة فتضمن الرد على ما نفته

من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن . وقد ثبت عن عمر وعلى وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالوا قياماً ، وهو دال على الجواز من غير كراهة إذا أمن الرشاش ، والله أعلم . ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عنه شيء كما بينته في أوائل شرح الترمذى . والله أعلم .

### باب غَسْلِ الدَّمِ

[٢٢٧]

٢٢٥- حدثني محمد بن المثنى قال حدثنا يحيى عن هشام قال : حدثتني فاطمة عن أسماء قالت : جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : أرأيت إحدانا تحيض في الثوب كيف تصنع ؟ قال : «تحتة ثم تقرصه بالماء وتنضحه وتصلّي فيه» .

[الحديث ٢٢٧- طرفه في : ٣٠٧] .

**قوله ( باب غسل الدم )** بفتح الغين . ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وهشام هو ابن عروة ، وفاطمة هي زوجته بنت عمه المنذر ، وأسماء هي جدتهما لأبويهما بنت أبي بكر الصديق .

**قوله ( جاءت امرأة )** وقع في رواية الشافعي عن سفيان بن عيينة عن هشام في هذا الحديث أن أسماء هي السائلة ، وأغرب النووي فضعف هذه الرواية بلا دليل ، وهي صحيحة الإسناد لاعلة لها ، ولا بعد في أن يبهم الراوى اسم نفسه كما سيأتى في حديث أبي سعيد في قصة الرقية بفاتحة الكتاب .

**قوله ( تحيض في الثوب )** أى يصل دم الحيض إلى الثوب ، وللمصنف من طريق مالك عن هشام « إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة » .

**قوله ( تحتة )** بالفتح وضم المهملة وتشديد المثناة الفوقانية أى تحكه ، وكذا رواه ابن خزيمة ، والمراد بذلك إزالة عينه .

**قوله ( ثم تقرصه )** بالفتح وإسكان القاف وضم الراء والصاد المهملتين ، كذا في روايتنا . وحكى القاضى عياض وغيره فيه التضم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة ، أى تدلك موضع الدم بأطراف أصابعها ليتحلل بذلك ويخرج ما تشربه الثوب منه .

**قوله ( وتنضحه )** بفتح الضاد المعجمة وضم الحاء أى تغسله ، قاله الخطابى . وقال القرطبي : المراد به الرش لأن غسل الدم استنفيد من قوله تقرصه بالماء ، وأما النضح فهو لما شكت فيه من الثوب . قلت : فعلى هذا فالضمير في قوله تنضحه يعود على الثوب ، بخلاف « تحتة » فإنه يعود على الدم ، فيلزم منه اختلاف الضمائر وهو على خلاف الأصل . ثم إن الرش على المشكوك فيه لا يفيد شيئاً لأنه إن كان طاهراً فلا حاجة إليه ، وإن كان منجساً لم يظهر بذلك ، فالأحسن ما قاله الخطابى ، قال الخطابى : في هذا الحديث دليل على أن النجاسات إنما تزال بالماء دون غيره من المائعات ، لأن جميع النجاسات بمثابة الدم لا فرق بينه وبينها إجماعاً ، وهو قول الجمهور ، أى يتعين الماء لإزالة النجاسة . وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز تطهير النجاسة بكل مائع طاهر ، ومن حجبتهم حديث عائشة « ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد تحيض فيه ، فإذا أصابه شيء من

دم الحيض قالت بريقها فصته بظفرها « ولأبي داود » بليتة بريقها « ، وجه الحجة منه أنه لو كان الريق لا يظهر لزاد النجاسة . وأجيب باحتمال أن تكون قصدت بذلك تحليل أثره ثم غسلته بعد ذلك كما سيأتي تقريره في كتاب الحيض في باب هل تصلي المرأة في ثوب حاضت فيه .

( فائدة ) : تعقب استدلال من استدل على تعيين لإزالة النجاسة بالماء من هذا الحديث بأنه مفهوم لقب وليس بحجة عند الأكثر ، ولأنه خرج مخرج الغالب في الاستعمال لا الشرط . وأجيب بأن الخبر نص على الماء ، فالحاق غيره به بالقياس ، وشرطه أن لا ينقص الفرع عن الأصل في العلة ، وليس في غير الماء ما في الماء من رفته وسرعة نفوذه فلا يلحق به ، وسيأتي باقي فوائده في باب غسل دم الحيض إن شاء الله تعالى .

٢٢٦- حدثنا محمد - هو ابن سلام - قال أنا أبو معاوية قال نا هشام عن أبيه عن عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي صلى الله عليه فقالت : يا رسول الله ، إني امرأة أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما ذلك عرق ، وليس بحيض . فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي » قال : وقال أبي : « ثم ترضي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت » .

[الحديث ٢٢٨ - أطرافه في : ٣٠٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ .]

قوله ( حدثنا محمد ) كذا للأكثر غير منسوب ، وللأصيلي : ابن سلام ، ولأبي ذر : هو ابن سلام ، وأبو معاوية هو الضير .

قوله ( حدثنا هشام ) زاد الأصيلي ابن عروة .

قوله ( فاطمة بنت أبي حبيش ) بالحاء المهملة والموحدة والشين المعجمة بصيغة التصغير ، اسمه قيس ابن مطلب بن أسد ، وهي غير فاطمة بنت قيس التي طلقت ثلاثاً .

قوله ( أستحاض ) بضم الهمزة وفتح المثناة يقال استحاضت المرأة إذا استمر بها الدم بعد أيامها المعتادة فهي مستحاضة ، والاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه .

قوله ( لا ) أي لا تدعي الصلاة .

قوله ( عرق ) بكسر العين هو المسمى بالعازل بالذال المعجمة .

قوله ( حيضتك ) بفتح الحاء ويجوز كسرها . والمراد بالإقبال والإدبار هنا ابتداء دم الحيض وانقطاعه .

قوله ( فدعي الصلاة ) يتضمن نهى الحائض عن الصلاة ، وهو للتحريم ويقضى فساد الصلاة بالإجماع .

قوله ( فاغسلي عنك الدم ) أي واغسلي ، والأمر بالاغتسال مستفاد من أدلة أخرى كما سيأتي بسطها في كتاب الحيض إن شاء الله تعالى .

### باب غسل المني وفركه ، وغسل ما يصيب من المرأة

[٢٢٩] ٢٢٧- حدثنا عبدان قال أنا عبد الله - هو ابن المبارك - قال أنا عمرو بن ميمون الجزري عن سليمان بن يسار عن عائشة : « كنت أغسل الجنابة من ثوب النبي صلى الله عليه ، فيخرج إلى الصلاة وإن بقع الماء في ثوبه » .

[الحديث ٢٢٩ - أطرافه في : ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢] .

[٢٣٠] ٢٢٨- حدثنا قتيبة قال نا يزيد قال نا عمرو - يعني ابن ميمون - عن سليمان بن يسار : سمعت عائشة ... ح . وحدثنا مسدد قال نا عبد الواحد قال نا عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار قال : سألت عائشة عن المني يصيب الثوب فقالت : « كنت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخرج إلى الصلاة وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء » .

قوله ( قال ) أي هشام بن عروة ( وقال أبي ) بفتح الهزة وتخفيف الموحدة أي عروة بن الزبير ، وادعى بعضهم أن هذا معلق ، وليس بصواب ، بل هو بالإسناد المذكور عن محمد عن أبي معاوية عن هشام ، وقد بين ذلك الترمذي في روايته . وادعى آخر أن قوله « ثم توضئ » من كلام عروة موقوفاً عليه ، وفيه نظر لأنه لو كان كلامه لقال ثم توضأ بصيغة الإخبار ، فلما أتى به بصيغة الأمر شاكلة الأمر الذي في المرفوع وهو قوله « فاغسل » . وسند ذكر حكم هذه المسألة في كتاب الحيض إن شاء الله تعالى .

قوله ( باب غسل المني وفركه ) لم يخرج البخاري حديث الفرك ، بل اكتفى بالإشارة إليه في الترجمة على عادته ، لأنه ورد من حديث عائشة أيضاً كما سنذكره . وليس بين حديث الغسل وحديث الفرك تعارض لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بأن يحمل الغسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب ، وهذه طريقة الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث ، وكذا الجمع ممكن على القول بنجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان رطباً والفرك على ما كان يابساً ، وهذه طريقة الحنفية ، والطريقة الأولى أرجح لأن فيها العمل بالخبر والقياس معاً ، لأنه لو كان نجساً لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدم وغيره ، وهم لا يكتفون فيما لا يعني عنه من الدم بالفرك ، ويرد الطريقة الثانية أيضاً ما في رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن عائشة « كانت تسلت المني من ثوبه بعرق الإذخر ثم يصلى فيه ، وتحكه من ثوبه يابساً ثم يصلى فيه » فإنه يتضمن ترك الغسل في الحالتين ، وأما مالك فلم يعرف الفرك وقال : إن العمل عندهم على وجوب الغسل كسائر النجاسات ، وحديث الفرك حجة عليهم ، وحمل بعض أصحابه الفرك على ذلك بالماء ، وهو مردود بما في إحدى روايات مسلم عن عائشة « لقد رأيتني وإنى لأحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابساً بظفري » وبما صححه الترمذي من حديث همام بن الحارث أن عائشة أنكرت على ضيفها غسله الثوب فقالت « لم أفسد علينا ثوبنا ؟ إنما كان يكفيه أن يفركه بأصابعه ، فربما فركته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصابعي » . وقال بعضهم : الثوب الذي اكتفت فيه بالفرك ثوب النوم ، والثوب الذي غسلته ثوب الصلاة .

وهو مردود أيضاً بما في إحدى روايات مسلم من حديثها أيضاً « لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركاً فيصل فيهِ » وهذا التعقيب بالفاء ينفي احتمال تخلل الغسل بين fark والصلاة . وأصرح منه رواية ابن خزيمة « أنها كانت تحكه من ثوبه صلى الله عليه وسلم وهو يصلي » وعلى تقدير عدم ورود شيء من ذلك فليس في حديث الباب ما يدل على نجاسة المني لأن غسلها فعل وهو لا يدل على الوجوب بمجرد ذلك ، والله أعلم . وطعن بعضهم في الاستدلال بحديث fark على طهارة المني بأن منى النبي صلى الله عليه وسلم طاهر دون غيره كسائر فضلاته . والجواب على تقدير صحة كونه من الخصائص أن منيه كان عن جماع فيخالط منى المرأة ، فلو كان منيها نجساً لم يكتف فيه بالفرك ، وبهذا احتج الشيخ الموفق وغيره على طهارة رطوبة فرجها قال : ومن قال إن المني لا يسلم من المذي فيتجنس به لم يصب لأن الشهوة إذا اشتدت خرج المني دون المذي والبول كحالة الاحتلام ، والله أعلم .

**قوله ( وغسل ما يصيب )** أى الثوب وغيره من المرأة ، وفي هذه المسألة حديث صريح ذكره المصنف بعد في آخر كتاب الغسل من حديث عثمان ، ولم يذكره هنا ، وكأنه استنبطه مما أشرنا إليه من أن المني الحاصل في الثوب لا يخلو غالباً من مخاطة ماء المرأة ورطوبتها .

**قوله ( عمرو بن ميمون الجوزي )** كذا للجمهور ، وهو الصواب ، وهو بفتح الجيم والزاي بعدها راء ، منسوب إلى الجزيرة ، وكان ميمون بن مهران والد عمرو نزلها فنسب إليها ولده . ووقع في رواية الكشميني وحده الجوزي بواو ساكنة بعدها زاي وهو غلط منه .

**قوله ( أغسل الجنابة )** أى أثر الجنابة فيكون على حذف مضاف ، أو أطلق اسم الجنابة على المني مجازاً .

**قوله ( بقع )** بضم الموحدة وفتح القاف جمع بقعة ، قال أهل اللغة : البقع اختلاف اللونين .

**قوله في الإسناد الثاني ( حدثنا يزيد )** قال أبو مسعود الدمشقي : كذا هو غير منسوب في رواية القربري وحماد بن شاکر ، ويقال إنه ابن هارون وليس بابن زريع وجميعاً قد رويَا - يعنى عن عمرو بن ميمون - ووقع في رواية ابن السكن أحد الرواة عن القربري « حدثنا يزيد ، يعنى ابن زريع » وكذا أشار إليه الكلاباذي ورجح القطب الحلبي في شرحه أنه ابن هارون قال : لأنه وجد من روايته ولم يوجد من رواية ابن زريع . قلت : ولا يلزم من عدم الوجدان عدم الوقوع ، كيف وقد جزم أبو مسعود بأنه رواه فدل على وجدانه ، والمثبت مقدم على النافي . وقد خرج الإسماعيلي وغيره من حديث يزيد بن هارون بلفظ مخالف للسياق الذى أورده البخاري ، وهذا من مرجحات كونه ابن زريع ، وأيضاً فقتيبة معروف بالرواية عن يزيد بن زريع دون ابن هارون قاله المزى ، والقاعدة في من أهمل أن يحمل على من للراوى به خصوصية كالإكثار وغيره ، فترجح أنه ابن زريع . والله أعلم .

**قوله ( حدثنا عمرو )** كذا للأكثر ، ولأبى ذر يعنى ابن ميمون وهو ابن مهران ، كما سيأتى في آخر الباب الذى يليه .

**قوله ( سمعت عائشة )** وفي الإسناد الذى يليه « سألت عائشة » فيه رد على البزار حيث زعم أن سليمان ابن يسار لم يسمع من عائشة ، على أن البزار مسبوق بهذه الدعوى ، فقد حكاه الشافعي في الأم عن غيره ،

وزاد أن الحفاظ قالوا : إن عمرو بن ميمون غلط في رفعه ، وإنما هو في فتوى سليمان . انتهى . وقد تبين من تصحيح البخارى له وموافقة مسلم له على تصحيحه صحة سماع سليمان منها وأن رفعه صحيح ، وليس بين فتواه وروايته تناف ، وكذا لا تأثير للاختلاف في الروايتين حيث وقع في إحداها أن عمرو بن ميمون سأل سليمان ، وفي الأخرى أن سليمان سأل عائشة ، لأن كلا منهما سأل شيخه فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض وكلهم ثقات .

**قوله ( عبد الواحد )** هو ابن زياد البصرى ، وفي طبقة عبد الواحد بن زيد البصرى ولم يخرج له البخارى شيئاً .

**قوله ( عن المنى )** أى عن حكم المنى هل يشرع غسله أم لا ؟ فحصل الجواب بأنها كانت تغسله ، وليس في ذلك ما يقتضى إيجابه كما قدمناه .

**قوله ( فيخرج )** أى من الحجرة إلى المسجد .

**قوله ( بقع الماء )** بضم العين على أنه بدل من قوله « أثر الغسل » ، ويجوز النصب على الاختصاص ، وفي هذه الرواية جواز سؤال النساء عما يستحي منه لمصلحة تعلم الأحكام ، وفيه خدمة الزوجات للأزواج ، واستدل به المصنف على أن بقاء الأثر بعد زوال العين في إزالة النجاسة وغيرها لا يضر فلها ترجم « باب إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره » وأعاد الضمير مذكراً على المعنى أى فلم يذهب أثر الشيء المغسول ، ومراده أن ذلك لا يضر . وذكر في الباب حديث الجنابة وألحق غيرها بها قياساً ، أو أشار بذلك إلى ما رواه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة أن خولة بنت يسار قالت : يا رسول الله ليس لى إلا ثوب واحد ، وأنا أحيض ، فكيف أصنع ؟ قال « إذا طهرت فاغسله ثم صلى فيه » قالت فإن لم يخرج الدم ؟ قال « يكفيك الماء ولا يضرك أثره » وفي إسناده ضعف ، وله شاهد مرسل ذكره البيهقي ، والمراد بالأثر ما تعسر إزالته جمعاً بين هذا وبين حديث أم قيس « حكيه بضع واغسله بماء وسدر » أخرجه أبو داود أيضاً وإسناده حسن . ولما لم يكن هذا الحديث على شرط المصنف استنبط من الحديث الذى على شرطه ما يدل على ذلك المعنى كعادته .

**باب إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره**

[٢٣١] ٢٢٩ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا عمرو بن ميمون قال : سألت سليمان بن يسار في الثوب تُصيبه الجنابة ؟ قال : قالت عائشة : « كنت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه ثم يخرج إلى الصلاة وأثر الغسل فيه بَقْعُ الماء » .

**قوله ( المنقرى )** بكسر الميم وإسكان النون وفتح القاف نسبة إلى بنى منقر - بطن من تميم - وهو أبو سلمة التبوذكى ، وعبد الواحد هو ابن زياد أيضاً .

**قوله ( سمعت سليمان بن يسار في الثوب )** أى يقول في مسألة الثوب ، وللشمينى « سألت سليمان

ابن يسار في الثوب « أى قلت له ما تقول في الثوب أو في بمعنى عن .

قوله ( أغسله ) أى أثر الجنابة أو المنى .

قوله ( وأثر الغسل فيه ) يحتمل أن يكون الضمير راجعاً إلى أثر الماء أو إلى الثوب ويكون قوله « بقع الماء » بدلاً من قوله « أثر الغسل » كما تقدم ، أو المعنى أثر الجنابة المغسولة بالماء فيه من بقع الماء المذكور . وقوله في الرواية الأخرى « ثم أراه فيه » بعد قوله « كانت تغسل المنى » يرجح هذا الاحتمال الأخير لأن الضمير يرجع إلى أقرب مذكور وهو المنى .

[٢٣٢] ٢٣٠- حدثنا عمرو بن خالد قال نا زهير قال نا عمرو بن ميمون بن مهران عن سليمان ابن يسار عن عائشة أنها كانت تغسل المنى من ثوب النبي صلى الله عليه ، ثم أراه فيه بقعة أو بقعاً .

قوله ( زهير ) هو ابن معاوية الجعفي .

قوله ( أنها كانت ) يحتمل أن يكون مذكوراً بالمعنى من لفظها ، أى قالت كنت أغسل ، لبشكل قولها « ثم أراه » أو حذف لفظ قالت قبل قولها ثم أراه .

قوله ( بقعة أو بقعاً ) يحتمل أن يكون من كلامها وينزل على حالتين ، أو شكاً من أحد رواته . والله أعلم .

### باب أبواب الإبل والدواب والغنم ومرايضها

وصلّى أبو موسى في دار البريد والسرقين ، والبرية إلى جنبه فقال : ها هنا وثم سواء .

[٢٣٣] ٢٣١- حدثنا سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال : قدم ناس من عكل - أو عرينة - فاجتووا المدينة ، فأمرهم النبي صلى الله عليه بلباح ، وأن يشربوا من أبوابها وألبانها ، فانطلقوا . فلما صحوا قتلوا راعي النبي صلى الله عليه ، واستاقوا النعم . فجاء الخبر في أول النهار ، فبعث في آثارهم . فلما ارتفع النهار جيء بهم ، فأمر بقطع أيديهم وأرجلهم وسمرت أعينهم وألقوا في الحرة يستسقون فلا يسقون .

قال أبو قلابة : فهؤلاء سرقوا ، وقتلوا ، وكفروا بعد إيمانهم ، وحاربوا الله ورسوله .

[الحديث ٢٣٣- أطرافه في : ١٥٠١ ، ٣٠١٨ ، ٤١٩٢ ، ٤١٩٣ ، ٤٦١٠ ، ٥٦٨٥ ، ٥٦٨٦ ، ٥٧٢٧ ، ٦٨٠٢ ،

٦٨٠٣ ، ٦٨٠٤ ، ٦٨٠٥ ، ٦٨٩٩ .]

قوله ( باب أبواب الإبل والدواب والغنم ) والمراد بالدواب معناه المرفى وهو ذوات الحافر من الخيل والبغال والحمير ، ويحتمل أن يكون من عطف العام على الخاص ثم عطف الخاص على العام ، والأول أوجه ،

ولهذا ساق أثر أبي موسى في صلاته في دار البريد لأنها مأوى الدواب التي تتركب ، وحديث العرنين ليستدل به على طهارة أبوال الإبل ، وحديث مرايض الغنم ليستدل به على ذلك أيضاً منها .

قوله ( ومرايضها ) جمع مريض بكسر أوله وفتح الموحدة بعدها معجمة ، وهي للغنم كالمعاطن للإبل ، والضمير يعود على أقرب مذكور وهو الغنم . ولم يفصح المصنف بالحكم كعادته في المختلف فيه ، لكن ظاهر إيراد حديث العرنين يشعر باختياره الطهارة ، ويدل على ذلك قوله في حديث صاحب القبر ولم يذكر سوى بول الناس ، وإلى ذلك ذهب الشعبي وابن علية وداود وغيرهم ، وهو يرد على من نقل الإجماع على نجاسة بول غير المأكول مطلقاً ، وقد قدمنا ما فيه .

قوله ( وصلى أبو موسى ) هو الأشعري ، وهذا الأثر وصله أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له قال : حدثنا الأعمش عن مالك بن الحارث - هو السلمي الكوفي - عن أبيه قال « صلى بنا أبو موسى في دار البريد ، وهناك سرقين الدواب ، والبرية على الباب ، فقالوا : لو صليت على الباب » فذكره . والسرقين بكسر المهملة وإسكان الراء هو الزبل ، وحكى فيه ابن سيده فتح أوله وهو فارسي معرب ، ويقال له السرجين بالجيم ، وهو في الأصل حرف بين القاف والجيم يقرب من الكاف ، والبرية الصحراء منسوبة إلى البر ، ودار البريد المذكورة موضع بالكوفة كانت الرسل تنزل فيه إذا حضرت من الخلفاء إلى الأمراء ، وكان أبو موسى أميراً على الكوفة في زمن عمر وفي زمن عثمان ، وكانت الدار في طرف البلد ولهذا كانت البرية إلى جنبها . وقال المطرزي : البريد في الأصل الدابة المرتبة في الرباط ، ثم سمي به الرسول المحمول عليها : ثم سميت به المسافة المشهورة .

( فائدة ) : ذكر البخاري في تاريخه : همدان بريد عمر ، وهو يروى عن عمر ، وله أثر ذكره المصنف تعليقاً عن عمير كما سيأتي تخريجه من طريقه .

قوله ( سواء ) يريد أنهما متساويان في صحة الصلاة ، وتعقب بأنه ليس فيه دليل على طهارة أرواث الدواب عند أبي موسى ، لأنه يمكن أن يصلى فيها على ثوب يسطه . وأجيب بأن الأصل عدمه ، وقد رواه سفیان الثوري في جامعه عن الأعمش بسنده ولفظه « صلى بنا أبو موسى على مكان فيه سرقين » وهذا ظاهر في أنه بغير حائل ، وقد روى سعيد بن منصور عن سعيد بن المسيب وغيره أن الصلاة على الطنفسة محدث ، وإسناده صحيح . والأولى أن يقال إن هذا من فعل أبي موسى ، وقد خالفه غيره من الصحابة كابن عمر وغيره ، فلا يكون حجة . أو لعل أبا موسى كان لا يرى الطهارة شرطاً في صحة الصلاة بل يراها واجبة برأسها ، وهو مذهب مشهور . وقد تقدم مثله في قصة الصحابي الذي صلى بعد أن جرح وظهر عليه الدم الكثير ، فلا يكون فيه حجة على أن الروث طاهر ، كما أنه لا حجة في ذاك على أن الدم طاهر ، وقياس غير المأكول على المأكول غير واضح ، لأن الفرق بينهما متجه لو ثبت أن روث المأكول طاهر ، وسنذكر ما فيه قريباً . والتمسك بعموم حديث أبي هريرة الذي صححه ابن خزيمة وغيره مرفوعاً بلفظ « استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه » أولى لأنه ظاهر في تناول جميع الأبوال فيجب اجتنابها لهذا الوعيد . والله أعلم .



**قوله ( عن أيوب عن أبي قلابة )** كذا رواه البخارى ، وتابعه أبو داود عن سليمان بن حرب ، وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن أبي داود السجستاني وأبي داود الحراني ، وأبو نعيم في المستخرج من طريق يوسف القاضي كلهم عن سليمان ، وخالفهم مسلم فأخرجه عن هارون بن عبد الله عن سليمان بن حرب ، وزاد بين أيوب وأبي قلابة أبا رجاء مولى أبي قلابة ، وكذا أخرجه أبو عوانة عن أبي أمية الطرسوسى عن سليمان ، وقال الدارقطنى وغيره : ثبوت أبي رجاء وحذفه - في حديث حماد بن زيد عن أيوب - صواب ، لأن أيوب حدث به عن أبي قلابة بقصة العرينين خاصة ، وكذا رواه أكثر أصحاب حماد بن زيد عنه مقتصرين عليها ، وحدث به أيوب أيضاً عن أبي رجاء مولى أبي قلابة عن أبي قلابة ، وزاد فيه قصة طويلة لأبي قلابة مع عمر بن عبد العزيز كما سيأتى ذلك في كتاب الديات ، ووافقه على ذلك حجاج الصواف عن أبي رجاء ، فالطريقان جميعاً صحيحان ، والله أعلم .

**قوله ( عن أنس )** زاد الأصيلي « ابن مالك » .

**قوله ( قدم أناس )** وللأصيلي والكشميني والسرخسي « ناس » أى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصرح به المصنف في الديات من طريق أبي رجاء عن أبي قلابة .

**قوله ( من عكل أو عرينة )** الشك فيه من حماد ، وللمصنف في المحاريب عن قتيبة عن حماد « أن رهطاً من عكل أو قال من عرينة ولا أعلمه إلا قال من عكل » ، وله في الجهاد عن وهيب عن أيوب « أن رهطاً من عكل » ولم يشك ، وكذا في المحاريب عن يحيى بن أبي كثير ، وفي الديات عن أبي رجاء كلاهما عن أبي قلابة ، وله في الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس « أن ناساً من عرينة » ولم يشك أيضاً ، وكذا لمسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس ، وفي المغازى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة « أن ناساً من عكل وعرينة » بالواو العاطفة وهو الصواب ، ويؤيده ما رواه أبو عوانة والطبرى من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس قال : كانوا أربعة من عرينة وثلاثة من عكل ، ولا يخالف هذا ما عند المصنف في الجهاد من طريق وهيب عن أيوب ، وفي الديات من طريق حجاج الصواف عن أبي رجاء كلاهما عن أبي قلابة عن أنس « أن رهطاً من عكل ثمانية » لاحتمال أن يكون الثامن من غير القبيلتين وكان من أتباعهم فلم ينسب ، وغفل من نسب عدتهم ثمانية لرواية أبي يعلى وهى عند البخارى وكذا عند مسلم ، وزعم ابن التين تبعاً للداودى أن عرينة هم عكل ، وهو غلط ، بل هما قبيلتان متغايرتان : عكل من عدنان ، وعرينة من قحطان . وعكل بضم المهملة وإسكان الكاف قبيلة من تيم الرباب ، وعرينة بالعين والراء المهملتين والنون مصغراً حى من قضاة وحى من بجيلة ، والمراد هنا الثانى ، كذا ذكره موسى بن عقبة في المغازى ، وكذا رواه الطبرى من وجه آخر عن أنس ، ووقع عند عبد الرزاق من حديث أبي هريرة بإسناد ساقط أنهم من بنى فزارة . وهو غلط لأن بنى فزارة من مضر لا يجتمعون مع عكل ولا مع عرينة أصلاً . وذكر ابن إسحق في المغازى أن قدامهم كان بعد غزوة ذى قرد وكانت في جمادى الآخرة سنة ست . وذكرها المصنف بعد الحديبية وكانت في ذى القعدة منها ، وذكر الواقدي أنها كانت في شوال منها ، وتبعه ابن سعد وابن حبان وغيرهما ، والله أعلم . وللمصنف في المحاريب من طريق وهيب عن أيوب أنهم كانوا في الصفة قبل أن يطلبوا الخروج إلى الإبل .

**قوله ( فاجتووا المدينة )** زاد في رواية يحيى بن أبي كثير قبل هذا « فأسلموا » وفي رواية أبي رجاء قبل هذا « فبايعوه على الإسلام » قال ابن فارس : اجتويت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في نعمة . وقيد الخطابي بما إذا تضرر بالإقامة ، وهو المناسب لهذه القصة . وقال القزاز : اجتووا أى لم يوافقهم طعامها ، وقال ابن العربي : الجوى داء يأخذ من الوباء . وفي رواية أخرى يعنى رواية أبي رجاء المذكورة « استوخوا » قال وهو بمعناه . وقال غيره : الجوى داء يصيب الجوف . وللمصنف من رواية سعيد عن قتادة في هذه القصة « فقالوا : يا نبي الله إنا كنا أهل ضرع ، ولم نكن أهل ريف » . وله في الطب من رواية ثابت عن أنس « إن ناساً كان بهم سقم قالوا : يا رسول الله آونا وأطعمنا ، فلما صحوا قالوا : إن المدينة وخمة » . والظاهر أنهم قدموا سقاماً فلما صحوا من السقم كرهوا الإقامة بالمدينة لوخماً ، فأما السقم الذي كان بهم فهو الهزال الشديد والجهد من الجوع ، فعند أبي عوانة من رواية غيلان عن أنس « كان بهم هزال شديد » وعنده من رواية أبي سعد عنه « مصفرة ألوانهم » . وأما الوحمة الذي شكوا منه بعد أن صححت أجسامهم فهو من حمى المدينة كما عند أحمد من رواية حميد عن أنس ، وسيأتى ذكر حمى المدينة من حديث عائشة في الطب وأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا الله أن ينقلها إلى الجحفة . ووقع عند مسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس « وقع بالمدينة الموم » أى بضم الميم وسكون الواو قال : وهو البرسام ، أى بكسر الموحدة سرياني معرب أطلق على اختلال العقل وعلى ورم الرأس وعلى ورم الصدر ، والمراد هنا الأخير . فعند أبي عوانة من رواية همام عن قتادة عن أنس في هذه القصة « فعظمت بطونهم » .

**قوله ( فأمرهم بلقاح )** أى فأمرهم أن يلحقوا بها ، وللمصنف في رواية همام عن قتادة « فأمرهم أن يلحقوا براعيه » وله عن قتبية عن حماد « فأمرهم بلقاح » ؛ بزيادة اللام فيحتمل أن تكون زائدة أو للتعليل أو لشبه الملك أو للاختصاص وليست للتعليل ، وعند أبي عوانة من رواية معاوية بن قرة التى أخرج مسلم إسناده « أنهم بدؤوا بطلب الخروج إلى اللقاح فقالوا : يا رسول الله قد وقع هذا الوجع ، فلو أذنت لنا فخرجنا إلى الإبل » وللمصنف من رواية وهيب عن أيوب أنهم قالوا « يا رسول الله أبغنا رسلاً » أى اطلب لنا لبناً « قال ما أجد لكم إلا أن تلحقوا بالذود » وفي رواية أبي رجاء « هذه نعم لنا نخرج فإخرجوا فيها » . واللقاح باللام المكسورة والقاف وآخره مهملة : النوق ذوات الألبان ، واحداً لقحة بكسر اللام وإسكان القاف ، وقال أبو عمرو : يقال لها ذلك إلى ثلاثة أشهر ثم هى لبون ، وظاهر ما مضى أن اللقاح كانت للنبي صلى الله عليه وسلم وصرح بذلك في المحاربين عن موسى عن وهيب بسنده فقال « إلا أن تلحقوا بإبل رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، وله فيه من رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بسنده « فأمرهم أن يأتوا بإبل الصدقة » وكذا في الزكاة من طريق شعبة عن قتادة ، والجمع بينهما أن إبل الصدقة كانت ترعى خارج المدينة ، وصادف بعث النبي صلى الله عليه وسلم بلقاحه إلى المرعى طلب هؤلاء النفر الخروج إلى الصحراء لشرب ألبان الإبل فأمرهم أن يخرجوا مع راعيهم فخرجوا معه إلى الإبل ففعلوا ما فعلوا ، وظهر بذلك مصداق قوله صلى الله عليه وسلم « إن المدينة تننى خبيثها » وسيأتى في موضعه . وذكر ابن سعد أن عدد لقاحه صلى الله عليه وسلم كانت خمس عشرة ، وأنهم نحروا منها واحدة يقال لها الحناء ، وهو في ذلك متابع للواقدي ، وقد ذكره الواقدي في المغازي بإسناد ضعيف مرسل .

**قوله ( وأن يشربوا )** أى وأمرهم أن يشربوا ، وله فى رواية أبى رجاء « فأخرجوا فاشربوا من ألبانها وأبوالها » بصيغة الأمر ، وفى رواية شعبة عن قتادة « فرخص لهم أن يأتوا الصدقة فيشربوا » فأما شربهم ألبان الصدقة فلأنهم من أبناء السبيل ، وأما شربهم لبن لقاح النبي صلى الله عليه وسلم فبإذنه المذكور ، وأما شربهم البول فاحتج به من قال بطهارته ، أما من الإبل فهذا الحديث ، وأما من مأكول اللحم فبالقياس عليه ، وهذا قول مالك وأحمد وطائفة من السلف ، ووافقهم من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطخري والرويانى ، وذهب الشافعى والجمهور إلى القول بنجاسة الأبوال والأرواث كلها من مأكول اللحم وغيره ، واحتج ابن المنذر لقوله بأن الأشياء على الطهارة حتى تثبت النجاسة ، قال : ومن زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام فلم يصب ، إذ الحصائص لا تثبت إلا بدليل ، قال : وفى ترك أهل العلم بيع الناس أبعاد الغنم فى أسواقهم واستعمال أبوال الإبل فى أدويتهم قديماً وحديثاً من غير نكير دليل على طهارتها . قلت : وهو استدلال ضعيف ، لأن المختلف فيه لا يجب إنكاره ، فلا يدل ترك إنكاره على جواز فضلا عن طهارته ، وقد دل على نجاسة الأبوال كلها حديث أبى هريرة الذى قدمناه قريباً ، وقال ابن العربى : تعلق بهذا الحديث من قال بطهارة أبوال الإبل ، وعورضوا بأنه أذن لهم فى شربها للتداوى ، وتعقب بأن التداوى ليس حال ضرورة ، بدليل أنه لا يجب فكيف يباح الحرام لما لا يجب ؟ وأجيب بمنع أنه ليس حال ضرورة ، بل هو حال ضرورة إذا أخبره بذلك من يعتمد على خبره ، وما أبيع للضرورة لا يسمى حراماً وقت تناوله لقوله تعالى ﴿ وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ﴾ فاضطر إليه المرء فهو غير محرم عليه كالميتة للمضطر ، والله أعلم . وما تضمنه كلامه من أن الحرام لا يباح إلا لأمر واجب غير مسلم ، فإن الفطر فى رمضان حرام ومع ذلك فيباح الأمر جائز كالسفر مثلاً . وأما قول غيره لو كان نجساً ما جاز التداوى به لقوله صلى الله عليه وسلم « إن الله لم يجعل شفاء أمتى فيما حرم عليها » رواه أبو داود من حديث أم سلمة وستأق له طريق أخرى فى الأشربة من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ، والنجس حرام فلا يتداوى به لأنه غير شفاء ، فجوابه أن الحديث محمول على حالة الاختيار ، وأما فى حال الضرورة فلا يكون حراماً كالميتة للمضطر ، ولا يرد قوله صلى الله عليه وسلم فى الخمر « إنها ليست بدواء ، إنها داء » فى جواب من سأله عن التداوى بها فيما رواه مسلم ، فإن ذلك خاص بالخمر ، ويلتحق به غيرها من المسكر ، والفرق بين المسكر وبين غيره من النجاسات أن الحد يثبت باستعماله فى حالة الاختيار دون غيره . ولأن شربه يجر إلى مفسد كثيرة ، ولأنهم كانوا فى الجاهلية يعتقدون أن فى الخمر شفاء فجاء الشرع بخلاف معتقدهم . قاله الطحاوى بمعناه . وأما أبوال الإبل فقد روى ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعاً « أن فى أبوال الإبل شفاء للربة بطونهم » والنرب فساد المعدة ، فلا يقاس ما ثبت أن فيه دواء على ما ثبت نفي الدواء عنه ، والله أعلم . وبهذه الطريق يحصل الجمع بين الأدلة والعمل بمقتضاها كلها .

**قوله ( فلما صحوا )** فى السياق حذف تقديره « فشربوا من أبوالها وألبانها فلما صحوا » . وقد ثبت ذلك فى رواية أبى رجاء ، وزاد فى رواية وهيب « وسمنوا » وللإسماعيلي من رواية ثابت « ورجعت إليهم ألوانهم » .

قوله ( واستاقوا النعم ) من السوق وهو السير العنيف .

قوله ( فجاء الخبر ) في رواية وهيب عن أيوب « الصريح » بالخاء المعجمة وهو فاعل بمعنى فاعل أى صرخ بالإعلام بما وقع منهم ، وهذا الصارخ أحد الراعين كما ثبت في صحيح أبي عوانة من رواية معاوية ابن قرّة عن أنس ، وقد أخرج مسلم إسناده ولفظه « فقتلوا أحد الراعين وجاء الآخر قد جزع فقال : قد قتلوا صاحبي وذهبوا بالإبل » واسم راعي النبي صلى الله عليه وسلم المقتول يسار بياء تحتانية ثم مهملة خفيفة ، كذا ذكره ابن إسحق في المغازي ، ورواه الطبراني موصولاً من حديث سلمة بن الأكوع بإسناد صالح قال « كان للنبي صلى الله عليه وسلم غلام يقال له يسار » زاد ابن إسحق « أصابه في غزوة بني ثعلبة » قال سلمة « فرآه يحسن الصلاة فأعنته وبعثه في لقاح له بالحرّة فكان بها » فذكر قصة الغرنيين وأنهم قتلوه ، ولم أقف على تسمية الراعي الآتي بالخبر ، والظاهر أنه راعي إبل الصدقة ، ولم تختلف روايات البخاري في أن المقتول راعي النبي صلى الله عليه وسلم وفي ذكره بالإفراد ، وكذا لمسلم لكن عنده من رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس « ثم مالوا على الرعاة فقتلوه » بصيغة الجمع ، ونحوه لابن حبان من رواية يحيى بن سعيد عن أنس ، فيحتمل أن إبل الصدقة كان لها رعاة فقتل بعضهم مع راعي اللقاح ، فاقصر بعض الرواة على راعي النبي صلى الله عليه وسلم وذكر بعضهم معه غيره ، ويحتمل أن يكون بعض الرواة ذكره بالمعنى فتجوز في الإتيان بصيغة الجمع ، وهذا أرجح لأن أصحاب المغازي لم يذكر أحد منهم أنهم قتلوا غير يسار ، والله أعلم .

قوله ( فبعث في آثارهم ) زاد في رواية الأوزاعي « الطلب » وفي حديث سلمة . الأكوع « خيلاً من المسلمين أميرهم كرز بن جابر الفهري » وكذا ذكره ابن إسحق والأشعثون ، وهو بضم الكاف وسكون الراء بعدها زاي ، وللنسائي من رواية الأوزاعي « فبعث في طلبهم قافة » أى جمع قائف ، ولمسلم من رواية معاوية بن قرّة عن أنس أنهم شباب من الأنصار قريب من عشرين رجلاً وبعث معهم قافلاً يقتص آثارهم ، ولم أقف على اسم لهذا القائف ولا على اسم واحد من العشرين ، لكن في مغازي الواقدي أن السرية كانت عشرين رجلاً ، ولم يقل من الأنصار ، بل سمي منهم جماعة من المهاجرين منهم بريدة بن الحصيب وسلمة ابن الأكوع الأسلمي وجندب ورافع ابنا مكيث الجهنيان وأبو ذر وأبو رهم الغفاريان وبلال بن الحارث وعبد الله بن عمرو بن عوف المزنيان وغيرهم ، والواقدي لا يحتج به إذا انفرد فكيف إذا خالف ، لكن يحتمل أن يكون من لم يسمه الواقدي من الأنصار فأطلق الأنصار تغليياً ، أو قيل للجميع أنصار بالمعنى الأعم . وفي مغازي موسى بن عقبة أن أمير هذه السرية سعيد بن زيد ، كذا عنده بزيادة ياء والذي ذكره غيره أنه سعد بسكون العين ابن زيد الأشهلي ، وهذا أيضاً أنصاري فيحتمل أنه كان رأس الأنصار ، وكان كرز أمير الجماعة . وروى الطبري وغيره من حديث جرير بن عبد الله البجلي أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه في آثارهم ، لكن إسناده ضعيف ، والمعروف أن جريراً تأخر لإسلامه عن هذا الوقت بمدة . والله أعلم .

قوله ( فلما ارتفع ) فيه حذف تقديره فأدركوا في ذلك اليوم فأخذوا ، فلما ارتفع النهار جرى بهم أى إلى النبي صلى الله عليه وسلم أسارى .

**قوله ( فأمر بقطع )** كذا للأصيلي والمستملى والسرخسي ، وللباقين فقطع أيديهم وأرجلهم ، قال الداودي : يعني قطع يدي كل واحد ورجليه . قلت : ترده رواية الترمذي « من خلاف » وكذا ذكره الإسماعيلي عن الفريابي عن الأوزاعي بسنده ، والمصنف من رواية الأوزاعي أيضاً « ولم يحسمهم » أي لم يكو ما قطع منهم بالنار لينقطع الدم بل تركه ينزف .

**قوله ( وسمرت أعينهم )** بتشديد الميم ، وفي رواية أبي رجاء « وسمر » بتخفيف الميم ولم تختلف روايات البخاري في أنه بالراء ، ووقع لمسلم من رواية عبد العزيز « وسمل » بالتخفيف واللام ، قال الخطابي ، السمل : فقء العين بأى شيء كان ، قال أبو ذؤيب الهذلي :

والعين بعدهم كأن حذاقها سملت بشوك فهي عور تدمع

قال : والسمر لغة في السمل ومخرجهما متقارب . قال : وقد يكون من الميمار يريد أنهم كحلوا بأميال قد أحميت . قلت : قد وقع التصريح بالمراد عند المصنف من رواية وهيب عن أيوب ومن رواية الأوزاعي عن يحيى كلاهما عن أبي قلابة ولفظه « ثم أمر بمسامير فأحميت فكحلهم بها » فهذا يوضح ما تقدم ، ولا يخالف ذلك رواية السمل لأنه فقء العين بأى شيء كان كما مضى .

**قوله ( وألقوا في الحرة )** هي أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدينة ، وإنما ألقوا فيها لأنها قرب المكان الذي فعلوا فيه ما فعلوا .

**قوله ( يستسقون فلا يسقون )** زاد وهيب والأوزاعي « حتى ماتوا » وفي رواية أبي رجاء « ثم نبذهم في الشمس حتى ماتوا » وفي رواية شعبة عن قتادة « يعضون الحجارة » وفي الطب من رواية ثابت قال أنس « فرأيت الرجل منهم يكدم الأرض بلسانه حتى يموت » ولأبي عوانة من هذا الوجه « يعض الأرض ليجد بردها مما يجد من الحر والشدّة » . وزعم الواقدي أنهم صلبوا ، والروايات الصحيحة ترده . لكن عند أبي عوانة من رواية أبي عقيل عن أنس « فصلب اثنين وقطع اثنين وسمل اثنين » كذا ذكر ستة فقط ، فإن كان محفوظاً فعقوبتهم كانت موزعة . ومال جماعة منهم ابن الجوزي إلى أن ذلك وقع عليهم على سبيل القصاص ، لما عند مسلم من حديث سليمان التيمي عن أنس « إنما سمل النبي صلى الله عليه وسلم أعينهم لأنهم سملوا أعين الرعاة » وقصر من اقتصرني عزوه للترمذي والنسائي ، وتعقبه ابن دقيق العيد بأن المثلة في حقهم وقعت من جهات ، وليس في الحديث إلا السمل فيحتاج إلى ثبوت البقية . قلت : كأنهم تمسكوا بما نقله أهل المغازي أنهم مثلوا بالرعاة ، وذهب آخرون إلى أن ذلك منسوخ ، قال ابن شاهين عقب حديث عمران بن حصين في النهي عن المثلة : هذا الحديث ينسخ كل مثله . وتعقبه ابن الجوزي بأن ادعاء النسخ يحتاج إلى تاريخ . قلت : يدل عليه ما رواه البخاري في الجهاد من حديث أبي هريرة في النهي عن التعذيب بالنار بعد الإذن فيه ، وقصة العرنين قبل إسلام أبي هريرة ، وقد حضر الإذن ثم النهي ، وروى قتادة عن ابن سيرين أن قصتهم كانت قبل أن تنزل الحدود ، ولموسى بن عقبة في المغازي : وذكرنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى بعد ذلك عن المثلة بالآية التي في سورة المائدة ، وإلى هذا مال البخاري ، وحكاها إمام الحرمين في النهاية عن الشافعي ، واستشكل القاضي عياض عدم سقيهم الماء للإجماع على أن من وجب عليه القتل فاستسقى

لا يمنع ، وأجاب بأن ذلك لم يقع عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا وقع منه نهى عن سقيهم . انتهى . وهو ضعيف جداً لأن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وسكوته كاف في ثبوت الحكم . وأجاب النووي بأن المحارب المرتد لا حرمة له في سقى الماء ولا غيره ، ويدل عليه أن من ليس معه ماء إلا لطهارته ليس له أن يسقيه للمرتد ويتيمم ، بل يستعمله ولو مات المرتد عطشاً ، وقال الخطابي : إنما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بهم ذلك لأنه أراد بهم الموت بذلك ، وقيل : إن الحكمة في تعطيهم لكونهم كفروا نعمة سقى ألبان الإبل التي حصل لهم بها الشفاء من الجوع والوخم ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بالعطش على من عطش آل بيته في قصة رواها النسائي فيحتمل أن يكونوا في تلك الليلة منعوا إرسال ما جرت به العادة من اللبن الذي كان يراح به إلى النبي صلى الله عليه وسلم من لقاحه في كل ليلة كما ذكر ذلك ابن سعد ، والله أعلم **قوله ( قال أبو قلابة فهو لاء سرقوا )** أى لأنهم أخذوا اللقاح من حرز مثلها ، وهذا قاله أبو قلابة استنباطاً .

**قوله ( وقتلوا )** أى الراعى كما تقدم .

**قوله ( وكفروا )** هو في رواية سعيد عن قتادة عن أنس في المغازي ، وكذا في رواية وهيب عن أيوب في الجهاد في أصل الحديث ، وليس موقوفاً على أبي قلابة كما توهمه بعضهم ، وكذا قوله « وحاربوا » ثبت عند أحمد من رواية حميد عن أنس في أصل الحديث « وهربوا محاربين » وستأتى قصة أبي قلابة في هذا الحديث مع عمر بن عبد العزيز في مسألة القسامة من كتاب الديات إن شاء الله تعالى . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم : قدوم الوفود على الإمام ، ونظره في مصالحهم ، وفيه مشروعية الطب والتداوى بألبان الإبل وأبوالها ، وفيه أن كل جسد يطب بما اعتاده ، وفيه قتل الجماعة بالواحد سواء قتلوه غيلة أو حاربة إن قلنا إن قتلهم كان قصاصاً ، وفيه المماثلة في القصاص وليس ذلك من المثلة المنهى عنها ، وثبوت حكم المحاربة في الصحراء ، وأما في القرى ففيه خلاف ، وفيه جواز استعمال أبناء السبيل إبل الصدقة في الشرب وفي غيره قياساً عليه بإذن الإمام ، وفيه العمل بقول القائف ، وللعرب في ذلك المعرفة التامة .

٢٣٢- حدثنا آدم قال نا شعبة قال أنا أبو التياح عن أنس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يَصْلِي - قَبْلَ أَنْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ - فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ . [٢٣٤]

[الحديث ٢٣٤- أطرافه في: ٤٢٨، ٤٢٩، ١٨٦٨، ٢١٠٦، ٢٧٧١، ٢٧٧٤، ٢٧٧٩، ٣٩٣٢.]

**قوله ( أبو التياح )** تقدم أنه بالمشناة القوقانية ثم التحتانية المشددة وآخره مهمة ، وهذا الحديث في الصلاة في مرابض الغنم تمسك به من قال بطهارة أبوالها وأبعارها ، قالوا : لأنها لا تخلو من ذلك ، فدل على أنهم كانوا يباشرونها في صلاتهم فلا تكون نجسة ، ونوزع من استدل بذلك لاحتمال الحائل ، وأجيب بأنهم لم يكونوا يصلون على حائل دون الأرض ، وفيه نظر لأنها شهادة نقي ، لكن قد يقال إنها مستندة إلى أصل ، والجواب أن في الصحيحين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حصير في دارهم ، وصح عن عائشة أنه كان يصلي على الحمرة ، وقال ابن حزم : هذا الحديث منسوخ لأن فيه أن ذلك كان قبل

أن يبنى المسجد ، فاقضى أنه في أول الهجرة ، وقد صح عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم ببناء المساجد في الدور ، وأن تطيب وتنظف ، رواه أحمد وأبو داود وغيرهما ، وصححه ابن خزيمة وغيره ، ولأبي داود نحوه من حديث سمرة وزاد « وأن نظهرها » قال : وهذا بعد بناء المسجد . وما ادعاه من النسخ يقتضى الجواز ثم المنع ، وفيه نظر لأن إذنه صلى الله عليه وسلم في الصلاة في مرايض الغنم ثابت عند مسلم من حديث جابر بن سمرة . نعم ليس فيه دلالة على طهارة المرايض ، لكن فيه أيضاً النهى عن الصلاة في معاطن الإبل ، فلو اقتضى الإذن الطهارة لاقتضى النهى التنجيس ، ولم يقل أحد بالفرق ، لكن المعنى في الإذن والنهى بشيء لا يتعلق بالطهارة ولا النجاسة وهو أن الغنم من دواب الجنة والإبل خلقت من الشياطين . والله أعلم .

### ب ما يقع من النجاسات في السمن والماء

وقال الزهري : لا بأس بالماء ما لم يغيره طعم أو ريح أو لون . وقال حماد : لا بأس بريش الميتة . وقال الزهري في عظام الموتى - نحو الفيل وغيره - أدركت ناساً من سلف العلماء يمتشطون بها ويدهنون فيها ، لا يرون بأساً . وقال ابن سيرين وإبراهيم : لا بأس بتجارة العاج .

قوله ( باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء ) أى هل ينجسها أم لا ، ، أو لا ينجس الماء إلا إذا تغير دون غيره ؟ وهذا الذى يظهر من مجموع ما أورده المصنف في الباب من أثر وحديث .

قوله ( وقال الزهري ) وصله ابن وهب في جامعه عن يونس عنه ، وروى البيهقي معناه من طريق أبي عمرو وهو الأوزاعي عن الزهري .

قوله ( لا بأس بالماء ) أى لا حرج في استعماله في كل حالة ، فهو محكوم بطهارته ما لم يغيره طعم أى من شيء نجس أو ريح منه أو لون ، ولفظ يونس عنه كل ما فيه قوة عما يصيبه من الأذى حتى لا يغير ذلك طعمه ولا ريحه ولا لونه فهو طاهر ، ومقتضى هذا أنه لا يفرق بين القليل والكثير إلا بالقوة المانعة للملاقى أن يغير أحد أوصافه ، فالعبرة عنده بالتغير وعدمه ، ومذهب الزهري هذا صار إليه طوائف من العلماء ، وقد تعقبه أبو عبيد في كتاب الطهور بأنه يلزم منه أن من بال في إبريق ولم يغير للماء وصفاً أنه يجوز له التطهر به ، وهو مستبشع ، ولهذا نصر قول التفريق بالقلتين ، وإنما لم يخرج البخاري لاختلاف وقع في إسناده ، لكن رواه ثقات . وصححه جماعة من الأئمة ، إلا أن مقدار القلتين لم يتفق عليه ، واعتبره الشافعي بخمس قرب من قرب الحجاز احتياطاً ، وخصص به حديث ابن عباس مرفوعاً « الماء لا ينجسه شيء » وهو حديث صحيح رواه الأربعة وابن خزيمة وغيرهم ، وسيأتي مزيد للقول في هذا في الباب الذى بعده . وقول الزهري هذا ورد فيه حديث مرفوع قال الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله ، لكن لا أعلم في المسألة خلافاً ، يعنى في تنجيس الماء إذا تغير أحد أوصافه بالنجاسة ، والحديث المشار إليه أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة وإسناده ضعيف . وفيه اضطراب أيضاً .

قوله ( وقال حماد ) هو ابن أبي سليمان الفقيه الكوفي .

**قوله ( لا بأس بربش الميتة )** أى ليس نجساً ولا ينجس الماء بملاقاته ، سواء كان ريش مأكول أو غيره ، وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن معمر عنه .

**قوله ( وقال الزهرى فى عظام الموتى نحو الفيل وغيره )** أى نما لا يؤكل ( أدركت ناساً ) أى كثيراً والتنوين للتكثير .

**قوله ( ويدهنون )** بتشديد الدال من باب الافتعال ، ويجوز ضم أوله وإسكان الدال ، وهذا يدل على أنهم كانوا يقولون بطهارته ، وسند ذكر الخلاف فيه قريباً .

**قوله ( وقال ابن سيرين وإبراهيم )** لم يذكر السرخسى إبراهيم فى روايته ولا أكثر الرواة عن الفربرى ، وأثر ابن سيرين وصله عبد الرزاق بلفظ « أنه كان لا يرى بالتجارة فى العاج بأساً » وهذا يدل على أنه كان يراه طاهراً لأنه لا يميز بيع النجس ولا المتنجس الذى لا يمكن تطهيره بدليل قصته المشهورة فى الزيت . والعاج هو ناب الفيل ، قال ابن سيده : لا يسمى غيره عاجاً ، وقال القزاز : أنكر الخليل أن يسمى غير ناب الفيل عاجاً ، وقال ابن فارس والجوهري : العاج عظم الفيل ، فلم يخصه بالناب . وقال الخطابى تبعاً لابن قتيبة : العاج الذيل وهو ظهر السلحفاء البحرية ، وفيه نظر فى الصحاح : المسك السوار من عاج أو ذبل ، فغاير بينهما . لكن قال القالى : العرب تسمى كل عظم عاجاً ، فإن ثبت هذا فلا حجة فى الأثر المذكور على طهارة عظم الفيل ، لكن إيراد البخارى له عقب أثر الزهرى فى عظم الفيل يدل على اعتبار ما قال الخليل . وقد اختلفوا فى عظم الفيل بناء على أن العظم هل تحله الحياة أم لا ، فذهب إلى الأول الشافعى ، واستدل به بقوله تعالى ﴿ قال من يحيى العظام وهى رميم . قل يحيىها الذى أنشأها أول مرة ﴾ فهذا ظاهر فى أن العظم تحله الحياة ، وذهب إلى الثانى أبو حنيفة وقال بطهارة العظام مطلقاً ، وقال مالك : هو طاهر إن ذكى بناء على قوله إن غير المأكول يطهر بالتذكية وهو قول أبى حنيفة .

٢٣٣- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة سقطت فى سمن ، فقال : « ألقوها ، وما حولها ، وكلوا سمنكم » . [٢٣٥]

[الحديث ٢٣٥- أطرافه فى : ٢٣٦ ، ٥٥٣٨ ، ٥٥٣٩ ، ٥٥٤٠ .]

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أبى أويس .

**قوله ( عن ميمونة )** هى بنت الحارث خالة ابن عباس .

**قوله ( سئل عن فأرة )** بهمة ساكنة والسائل عن ذلك هى ميمونة . ووقع فى رواية يحيى القطان وجويرية عن مالك فى هذا الحديث « أن ميمونة استفتت » رواه الدارقطنى وغيره .

**قوله ( سقطت فى سمن )** زاد النسائى من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن مالك « فى سمن جامد » ، وزاد المصنف فى الذبائح من رواية ابن عينة عن ابن شهاب « فمات » .

**قوله ( وما حولها )** أى من السمن .



[٢٣٦]

٢٣٤- حدثنا علي بن عبد الله قال نا معن قال نا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة سقطت في سمن فقال: «خذوها وما حولها فاطرحوه». قال معن: حدثنا مالك ما لا أحصيه يقول: عن ابن عباس عن ميمونة.

قوله (حدثنا معن) هو ابن عيسى القزاز .

قوله (خلوها وما حولها فاطرحوه) أى الجميع وكلوا الباقي كما دلت عليه الرواية الأولى .

قوله (قال معن) هو قول علي بن عبد الله فهو متصل ، وأبعد من قال إنه معلق ، وإنما أورد البخارى كلام معن وساق حديثه بنزول - بالنسبة للإسناد الذى قبله - مع موافقته له فى السياق للإشارة إلى الاختلاف على مالك فى إسناده ، فرواه أصحاب الموطأ عنه واختلفوا ، فمنهم من ذكره عنه هكذا كيحيى بن يحيى وغيره ، ومنهم من لم يذكر فيه ميمونة كلقمى وغيره ، ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس كأشهب وغيره ، ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس ولا ميمونة كيحيى بن بكير وأبى مصعب ، ولم يذكر أحد منهم لفظة «جامد» إلا عبد الرحمن بن مهدى ، وكذا ذكرها أبو داود الطيالسى فى مسنده عن سفيان بن عيينة عن ابن شهاب ، ورواه الحميدى والحفاظ من أصحاب ابن عيينة بدونها وجودوا إسناده فذكروا فيه ابن عباس وميمونة وهو الصحيح ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب مجوداً ، وله فيه عن ابن شهاب إسناده آخر عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة ولفظه «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفأرة تقع فى السمن ، قال : إذا كان جامداً فألقوها وما حولها ، وإن كان مائعاً فلا تقربوه» وحكى الترمذى عن البخارى أنه قال فى رواية معمر هذه : هى خطأ . وقال ابن أبى حاتم عن أبيه : إنها وهم . وأشار الترمذى إلى أنها شاذة ، وقال الذهبى فى الزهريات : الطريقان عندنا محفوظان ، لكن طريق ابن عباس عن ميمونة أشهر . والله أعلم . وقد استشكل ابن التين إيراد البخارى كلام معن هذا مع كونه غير مخالف لرواية إسماعيل ، وأجيب بأن مراده أن إسماعيل لم ينفرد بتجويد إسناده . وظهر لى وجه آخر وهو أن رواية معن المذكورة وقعت خارج الموطأ هكذا ، وقد رواها فى الموطأ فلم يذكر ابن عباس ولا ميمونة ، كذا أخرجه الإسماعيلي وغيره من طريقه ، فأشار المصنف إلى أن هذا الاختلاف لا يضر ، لأن مالكاً كان يصله تارة ويرسله تارة ، ورواية الوصل عنه مقدمة قد سمعه منه معن بن عيسى مراراً وتابعه غيره من الحفاظ . والله أعلم .

(فائدة) : أخذ الجمهور بحديث معمر الدال على التفرقة بين الجامد والذائب ، ونقل ابن عبد البر الاتفاق على أن الجامد إذا وقعت فيه ميتة طرحت وما حولها منه إذا تحقق أن شيئاً من أجزائها لم يصل إلى غير ذلك منه ، وأما المائع فاختلفوا فيه ، فذهب الجمهور إلى أنه ينجس كله بملاقاة النجاسة ، وخالف فريق : منهم الزهرى والأوزاعى ، وسيأتى إيضاح ذلك فى كتاب الذبائح ، وكذلك مسألة الانتفاع بالدهن النجس أو المتنجس إن شاء الله تعالى . قال ابن المنير : مناسبة حديث السمن للآثار التى قبله اختيار المصنف

أن المعتبر في التنجيس تغير الصفات ، فلما كان ريش الميتة لا يتغير بتغيرها بالموت وكذا عظمها فكذلك السمن البعيد عن موقع الميتة إذا لم يتغير ، واقتضى ذلك أن الماء إذا لاقته النجاسة ولم يتغير أنه لا يتنجس .

[٢٣٧]

٢٣٥- حدثنا أحمد بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل كَلِمٍ يَكَلُمُهُ المسلم في سبيل الله تكون يوم القيامة كهيئتها إذا طُعِنَتْ تَفَجَّرَ دَمًا : اللون لونُ الدم ، والعَرَفُ عَرَفُ مِسْكٍ » .

[الحديث ٢٣٧- طرفاه في ٢٨٠٣، ٥٥٣٣] .

**قوله ( حدثنا أحمد بن محمد )** أى ابن أبى موسى المروزي المعروف بمردويه ، وعبد الله هو ابن المبارك

**قوله ( كل كلم )** بفتح الكاف وإسكان اللام ( يكلمه ) بضم أوله وإسكان الكاف وفتح اللام ، أى كل جرح يجرحه .

**قوله ( في سبيل الله )** قيد يخرج ما يصيب المسلم من الجراحات في غير سبيل الله ، وزاد في الجهاد من طريق الأعرج عن أبي هريرة « والله أعلم بمن يكلم في سبيله » وفيه إشارة إلى أن ذلك إنما يحصل لمن خلصت نيته .

**قوله ( تكون كهيئتها )** أعاد الضمير مؤنثاً لإرادة الجراحة ، ويوضحه رواية القاسبي عن أبي زيد المروزي عن الثوري « كل كلمة يكلمها » وكذا هو في رواية ابن عساكر .

**قوله ( تفجر )** بفتح الجيم المشددة وحذف التاء الأولى إذ أصله تتفجر .

**قوله ( والعرف )** بفتح المهملة وسكون الراء الريح ، والحكمة في كون الدم يأتي يوم القيامة على هيئته أنه يشهد لصاحبه بفضلله وعلى ظالمه بفعله ، وفائدة رائحته الطيبة أن تنتشر في أهل الموقف إظهاراً لفضيلته أيضاً ، ومن ثم لم يشرع غسل الشهيد في المعركة . وقد استشكل إيراد المصنف لهذا الحديث في هذا الباب ، فقال الإسماعيلي : هذا الحديث لا يدخل في طهارة الدم ولا نجاسته ، وإنما ورد في فضل المطعون في سبيل الله . وأجيب بأن مقصود المصنف بإيراده تأكيد مذهبه في أن الماء لا يتنجس بمجرد الملاقاة ما لم يتغير ، فاستدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة يؤثر في الموصوف ، فكما أن تغير صفة الدم بالرائحة الطيبة أخرجه من الدم إلى المدح فكذلك تغير صفة الماء إذا تغير بالنجاسة يخرج من صفة الطهارة إلى النجاسة . وتعقب بأن الغرض إثبات انحصار التنجيس بالتغير وما ذكر يدل على أن التنجيس يحصل بالتغير وهو وفاق ، لا أنه لا يحصل إلا به وهو موضع النزاع . وقال بعضهم : مقصود البخاري أن يبين طهارة المسك رداً على من يقول بنجاسته لكونه دماً انعقد ، فلما تغير عن الحالة المكروهة من الدم وهي الزهم وقبح الرائحة إلى الحالة المملوحة وهي طيب رائحة المسك دخل عليه الحل وانتقل من حالة النجاسة إلى حالة الطهارة ، كالخمرة إذا تخللت . وقال ابن رشيد : مراده أن انتقال الدم إلى الرائحة الطيبة هو الذي نقله من حالة الدم إلى حالة المدح ، فحصل من هذا

تغليب وصف واحد وهو الرائحة على وصفين وهما الطعم واللون ، فيستنبط منه أنه متى تغير أحد الأوصاف الثلاثة بصلاح أو فساد تبعه الوصفان الباقيان ، وكأنه أشار بذلك إلى رد ما نقل عن ربيعة وغيره أن تغير الوصف الواحد لا يؤثر حتى يجتمع وصفان ، قال : ويمكن أن يستدل به على أن الماء إذا تغير ريحه بشيء طيب لا يسلبه اسم الماء ، كما أن الدم لم ينتقل عن اسم الدم مع تغير رائحته إلى رائحة المسك لأنه قد سماه دماً مع تغير الريح ، فما دام الاسم واقعاً على المسمى فالحكم تابع له . اهـ كلامه . ويرد على الأول أنه يلزم منه أن الماء إذا كانت أوصافه الثلاثة فاسدة ثم تغيرت صفة واحدة منها إلى صلاح أنه يحكم بصلاحه كله ، وهو ظاهر الفساد . وعلى الثاني أنه لا يلزم من كونه لم يسلب اسم الماء أن لا يكون موصوفاً بصفة تمنع من استعماله مع بقاء اسم الماء عليه والله أعلم . وقال ابن دقيق العيد لما نقل قول من قال إن الدم لما انتقل بطيب رائحته من حكم النجاسة إلى الطهارة ومن حكم التقذارة إلى الطيب لتغير رائحته حتى حكم له بحكم المسك وبالطيب للشهيد ، فكذلك الماء ينتقل بتغير رائحته من الطهارة إلى النجاسة ، قال : هذا ضعيف مع تكلفه .

### باب الماء الدائم

[٢٣٨] ٢٣٦- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب قال أنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه يقول : « نحن الآخرون السابقون ».

[الحديث ٢٣٨- أطرافه في: ٨٧٦، ٨٩٦، ٦٩٢٦، ٣٤٨٦، ٦٦٢٤، ٦٨٨٧، ٧٠٣٦، ٧٤٩٥.]

[٢٣٩] ٢٣٧- وبإسناده قال : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه ».

قوله ( باب البول في الماء الدائم ) أى الساكن ، يقال دوم الطائر تدويماً إذا صف جناحيه في الهواء فلم يحركهما ، وفي رواية الأصيل « باب لا تبولوا في الماء الدائم » وهى بالمعنى .

قوله ( الأعرج ) كذا رواه شعيب ووافقه ابن عيينة فيما رواه الشافعى عنه عن أبى الزناد ، وكذا أخرجه الإسماعيلي ، ورواه أكثر أصحاب ابن عيينة عنه عن أبى الزناد عن موسى بن أبى عثمان عن أبيه عن أبى هريرة ، ومن هذا الوجه أخرجه النسائي ، وكذا أخرجه أحمد من طريق الثوري عن أبى الزناد ، والطحاوى من طريق عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه ، والطريقان معا صحيحان ، ولأبى الزناد فيه شيخان ، ولفظهما في سياق المتن مختلف كما سنشير إليه .

قوله ( نحن الآخرون السابقون ) اختلف في الحكمة في تقديم هذه الجملة على الحديث المقصود ، فقال ابن بطال : يحتمل أن يكون أبو هريرة سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم مع ما بعده في نسق واحد فحدث بهما جميعاً . ويحتمل أن يكون همام فعل ذلك لأنه سمعهما من أبى هريرة وإلا فليس في الحديث مناسبة للترجمة . قلت : جزم ابن التين بالأول ، وهو متعقب ، فإنه لو كان حديثاً واحداً ما فصله المصنف بقوله وبإسناده . وأيضاً فقوله « نحن الآخرون السابقون » طرف من حديث مشهور في ذكر يوم الجمعة

سيأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى ، فلو راعى البخارى ما ادعاه لساق المتن بتمامه . وأيضاً فحديث الباب مروي بطرق متعددة عن أبى هريرة في دواوين الأئمة ، وليس في طريق منها في أوله « نحن الآخرون السابقون » ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبى إيمان شيخ البخارى بدون هذه الجملة . وقول ابن بطال : ويحتمل أن يكون همام وهم ، تبعه عليه جماعة . وليس لهمام ذكر في هذا الإسناد . وقوله إنه ليس في الحديث مناسبة للترجمة صحيح ، وإن كان غيره تكلف فأبدى بينهما مناسبة كما سنذكره ، والصواب أن البخارى في الغالب يذكر الشيء كما سمعه جملة لتضمنه موضع الدلالة المطلوبة منه وإن لم يكن باقيه مقصوداً ، كما صنع في حديث عروة البارقي في شراء الشاة كما سيأتي بيانه في الجهاد ، وأمثلة ذلك في كتابه كثيرة . وقد وقع للمالك نحو هذا في الموطأ إذ أخرج في باب صلاة الصبح والعمرة متوناً بسند واحد أولها « مر رجل بغصن شوك » وآخرها « لو يعلمون ما في الصبح والعمرة لأتوهما ولو حبوا » وليس غرضه منها إلا الحديث الأخير لكنه أداها على الوجه الذى سمعه . قال ابن العربى في القبس : نرى الجهال يتعبون في تأويلها ، ولا تعلق للأول منها بالباب أصلاً . وقال غيره : وجه المناسبة بينهما أن هذه الأئمة آخر من يدفن من الأمم في الأرض وأول من يخرج منها ، لأن الوعاء آخر ما يوضع فيه أول ما يخرج منه ، فكذلك الماء الراكد آخر ما يقع فيه من البول أول ما يصادف أعضاء المتطهر ، فينبغى أن يجنب ذلك . ولا يخفى ما فيه . وقيل : وجه المناسبة أن بنى إسرائيل وإن سبقوا في الزمان ، لكن هذه الأمة سبقتهم باجتنب الماء الراكد إذا وقع البول فيه ، فلعلهم كانوا لا يجنبونه . وتعقب بأن بنى إسرائيل كانوا أشد مبالغة في اجتناب النجاسة بحيث كانت النجاسة إذا أصابت جلد أحدهم قرضه ، فكيف يظن بهم التساهل في هذا ؟ وهو استبعاد لا يستلزم رفع الاحتمال المذكور . وما قررناه أولى . وقد وقع البخارى في كتاب التعبير — في حديث أورده من طريق همام عن أبى هريرة مثل هذا — صدره أيضاً بقوله « نحن الآخرون السابقون » قال : وبإسناده . ولا يتأتى فيه المناسبة المذكورة مع ما فيها من التكلف . والظاهر أن نسخة أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة كنسخة معمر عن همام عنه ، ولهذا قلّ حديث يوجد في هذه إلا وهو في الأخرى ، وقد اشتملتا على أحاديث كثيرة أخرج الشيخان غالبها وابتداء كل نسخة منهما حديث « نحن الآخرون السابقون » ، فلهذا صدر به البخارى فيما أخرجه من كل منهما ، وسلك مسلم في نسخة همام طريقاً أخرى فيقول في كل حديث أخرجه منها : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيذكر الحديث الذى يريد به يشير بذلك إلى أنه من أثناء النسخة لا أولها والله أعلم .

**قوله ( الذى لا يجرى )** قيل هو تفسير للدائم وإيضاح لمعناه ، وقيل احترز به عن راكد يجرى بعضه كالبرك ، وقيل احترز به عن الماء الدائم لأنه جار من حيث الصورة ساكن من حيث المعنى ، ولهذا لم يذكر هذا القيد في رواية أبى عثمان عن أبى هريرة التى تقدمت للإشارة إليها حيث جاء فيها بلفظ « الراكد » بدل الدائم ، وكذا أخرجه مسلم من حديث جابر ، وقال ابن الأنبارى : الدائم من حروف الأضداد يقال للساكن والدائر ، ومنه أصاب الرأس دوام أى دوار ، وعلى هذا فقوله « الذى لا يجرى » صفة مخصوصة لأحد معنى المشترك ، وقيل الدائم والراكد مقابلان للجارى ، لكن الدائم الذى له نبع والراكد الذى لا نبع له .

**قوله ( ثم يغتسل )** بضم اللام على المشهور ، وقال ابن مالك : يجوز الجزم عطفاً على يبولن لأنه

مجزوم الموضع بلا الناهية ، ولكنه بنى على الفتح لتوكيده بالنون . ومنع ذلك القرطبي فقال : لو أراد النهى لقال ثم لا يغتسلن ، فحينئذ يتساوى الأمران في النهى عنهما لأن المجل الذي تواردا عليه شيء واحد وهو الماء . قال : فعدوله عن ذلك يدل على أنه لم يرد العطف ، بل نبه على مآل الحال ، والمعنى أنه إذا بال فيه قد يحتاج إليه فيمتنع عليه استعماله . ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم « لا يضربن أحدكم امرأته ضرب الأمة ثم يضاجعها » فإنه لم يروه أحد بالجزم ، لأن المراد النهى عن الضرب لأنه يحتاج في مآل حاله إلى مضاجعتها فتمتنع لإساءته إليها فلا يحصل له مقصوده . وتقدير اللفظ ثم هو يضاجعها . وفي حديث الباب « ثم هو يغتسل منه » وتعقب بأنه لا يلزم من تأكيد النهى أن لا يعطف عليه نهى آخر غير مؤكد ، لاحتمال أن يكون للتأكيد في أحدهما معنى ليس للآخر . قال القرطبي : ولا يجوز النصب ، إذ لا تضمن أن بعد ثم ، وأجازه ابن مالك بإعطاء ثم حكم الواو ، وتعقبه النووي بأن ذلك يقتضى أن يكون المنهى عنه الجمع بين الأمرين دون أفراد أحدهما ، وضعفه ابن دقيق العيد بأنه لا يلزم أن يدل على الأحكام المتعددة لفظ واحد ، فيؤخذ النهى عن الجمع بينهما من هذا الحديث إن ثبت رواية النصب ، ويؤخذ النهى عن الأفراد من حديث آخر . قالت : وهو ما رواه مسلم من حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « نهى عن البول في الماء الراكد » ، وعنده من طريق أبي السائب عن أبي هريرة بلفظ « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب » وروى أبو داود النهى عنهما في حديث واحد ولفظه « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة » واستدل به بعض الحنفية على تنجيس الماء المستعمل ، لأن البول ينجس الماء فكذلك الاغتسال ، وقد نهى عنهما معاً وهو للتحريم فيدل على النجاسة فيما . ورد بأنها دلالة اقتران وهي ضعيفة ، وعلى تقدير تسليمها فلا يلزم التسوية ، فيكون النهى عن البول لثلاث ينجسه ، وعن الاغتسال فيه لثلاث يسلبه الطهورية . ويزيد ذلك وضوحاً قوله في رواية مسلم « كيف يفعل يا أبا هريرة ؟ » قال : يتناوله تناولا « فدل على أن المنع من الانغماس فيه لثلاث يصير مستعملاً فيمتنع على الغير الانتفاع به ، والصحابي أعلم بموارد الخطاب من غيره . وهذا من أقوى الأدلة على أن المستعمل غير طهور ، وقد تقدمت الأدلة على طهارته ، ولا فرق في الماء الذي لا يجري في الحكم المذكور بين بول آدمي وغيره خلافاً لبعض الحنابلة ، ولا بين أن يبول في الماء أو يبول في إناء ثم يصبه فيه خلافاً للظاهرية ، وهذا كله محمول على الماء القليل عند أهل العلم على اختلافهم في حد القليل ، وقد تقدم قول من لا يعتبر إلا التغير وعدمه ، وهو قوى ، لكن الفصل بالثلاثين أقوى لصحة الحديث فيه ، وقد اعترف الطحاوي من الحنفية بذلك لكنه اعتذر عن القول به بأن القلة في العرف تطلق على الكبيرة والصغيرة كالجرة ، ولم يثبت من الحديث تقديرهما فيكون مجعلاً فلا يعمل به ، وقواه ابن دقيق العيد ، لكن استدلل به غيرهما فقال أبو عبيد القاسم بن سلام : المراد القلة الكبيرة ، إذ لو أراد الصغيرة لم يحتاج لذكر العدد . فإن الصغيرتين قدر واحدة كبيرة ، ويرجع في الكبيرة إلى العرف عند أهل الحجاز . والظاهر أن الشارع عليه السلام ترك تحديدهما على سبيل التوسعة ، والعلم محيط بأنه ما خاطب الصحابة إلا بما يفهمون ، فالنفي الإجمال ، لكن لعدم التحديد وقع الخلف بين السلف في مقدارهما على تصعة أقوال حكاهما ابن المنذر ، ثم حدث بعد ذلك تحديدهما بالأرطال ، واختلف فيه أيضاً . ونقل عن مالك أنه حمل النهى على التنزيه فيما لا يتغير وهو قول الباقرين في الكثير ، وقال القرطبي : يمكن حمله على التحريم مطلقاً على قاعدة سد الذريعة لأنه يفضي إلى تنجيس الماء .

**قوله** ( ثم يغتسل فيه ) كذا هنا ، وفي رواية ابن عيينة عن أبي الزناد « ثم يغتسل منه » ، وكذا لمسلم من طريق ابن سيرين ، وكل من اللفظين يفيد حكماً بالنص وحكماً بالاستنباط قاله ابن دقيق العيد ، ووجهه أن الرواية بلفظ « فيه » تدل على منع الانغماس بالنص وعلى منع التناول بالاستنباط ، والرواية بلفظ « منه » بعكس ذلك ، وكله مبنى على أن الماء ينجس بملاقاة النجاسة . والله أعلم .

### باب إذا أُلقيَ على ظهر المصلي قذرٌ أو جيفةٌ لم تفسد عليه صلاته

قال : وكان ابن عمر إذا رأى في ثوبه دماً وهو يصلي وضعه ومضى في صلاته . وكان ابن المسيب والشعبي إذا صلى وفي ثوبه دمٌ أو جنابةٌ أو لغير القبلة أو تيمم صلى ثم أدرك الماء في وقته لا يعيد .

**قوله** ( باب إذا أُلقيَ على ظهر المصلي قذر ) بفتح الذال المعجمة ، أى شيء نجس ( أو جيفة ) أى ميتة لها رائحة .

**قوله** ( لم تفسد ) محله ما إذا لم يعلم بذلك وتمادى ، ويحتمل الصحة مطلقاً على قول من ذهب إلى أن اجتناب النجاسة في الصلاة ليس بفرض ، وعلى قول من ذهب إلى منع ذلك في الابتداء دون ما يطراً ، وإليه ميل المصنف ، وعليه يتخرج صنيع الصحابي الذي استمر في الصلاة بعد أن سالت منه الدماء برى من رماه ، وقد تقدم الحديث عن جابر بذلك في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين .

**قوله** ( وكان ابن عمر ) هذا الأثر وصله ابن أبي شيبة من طريق برد بن سنان عن نافع عنه أنه « كان إذا كان في الصلاة فرأى في ثوبه دماً فاستطاع أن يضعه وضعه ، وإن لم يستطع خرج فغسله ثم جاء ، فبينى على ما كان صلى » . وإسناده صحيح ، وهو يقتضى أنه كان يرى التفرقة بين الابتداء والدوام ، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين والأوزاعي وإسحق وأبي ثور ، وقال الشافعي وأحمد : يعيد الصلاة ، وقيدها مالك بالوقت فإن خرج فلا قضاء ، وفيه بحث يطول ، واستدل للأولين بحديث أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم خلع نعليه في الصلاة ثم قال « إن جبريل أخبرني أن فيهما قذراً » أخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة . وله شاهد من حديث ابن مسعود أخرجه الحاكم ولم يذكر في الحديث إعادة . وهو اختيار جماعة من الشافعية . وأما مسألة البناء على ما مضى فتأتى في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى .

**قوله** ( وقال ابن المسيب والشعبي ) كذا للأكثر وهو الصواب ، وللمستملى والسرخسي « وكان » فإن كانت محفوظة فإفراد قوله « إذا صلى » على إرادة كل منهما ، والمراد بمسألة الدم ما إذا كان بغير علم المصلي ، وكذا الجنابة عند من يقول بنجاسة المني ، وبمسألة القبلة ما إذا كان عن اجتهاد ثم تبين الخطأ ، وبمسألة التيمم ما إذا كان غير واجد للماء ، وكل ذلك ظاهر من سياق الآثار الأربعة المذكورة عن التابعين المذكورين . وقد وصلها عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة مفرقة أوضحتها في تعليق التعليق ، وقد تقدمت الإشارة إلى مسألة الدم ، وأما مسألة التيمم فعدم وجوب الإعادة قول الأئمة

الأربعة وأكثر السلف، وذهب جمع من التابعين - منهم عطاء وابن سيرين ومكحول - إلى وجوب الإعادة مطلقاً وأما مسألة بيان الخطأ في القبلة فقال الثلاثة والشافعي في القديم : لا يعيد ، وهو قول الأكثر أيضاً ، وقال في الجديد : تجب الإعادة ، واستدل للأولين بحديث أخرجه الترمذي من طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه ، وقال حسن : لكن ضعفه غيره . وقال العقيلي : لا يروى من وجه يثبت ، وقال ابن العربي : مستند الجديد أن خطأ المجتهد يبطل إذا وجد النص بخلافه . قال : وهذا لا يتم في هذه المسألة إلا بمكة ، وأما في غيرها فلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد . وأجيب بأن هذه المسألة مصورة فيما إذا تيقن الخطأ فهو انتقال من يقين الخطأ إلى الظن القوي فليس فيه نقض اجتهاد باجتهاد ، والله أعلم .

[٢٤٠] ٢٣٨ - حدثنا عبدان قال أخبرني أبي عن شعبة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله قال : بينا رسول الله صلى الله عليه ساجد ... ح . وحدثني أحمد بن عثمان قال نا شريح ابن مسلمة قال نا إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق قال حدثني عمرو بن ميمون عن عبد الله بن مسعود حدثه أن النبي صلى الله عليه كان يصلي عند البيت وأبوجهل وأصحاب له جلوس إذ قال بعضهم لبعض أيكم يجيء بسلي جزور بني فلان فيضعه على ظهر محمد إذا سجد؟ فانبعث أشقى قوم فجاء به ، فنظر حتى إذا سجد النبي صلى الله عليه وضعه على ظهره بين كتفيه وأنا أنظر لا أغني شيئاً ، لو كانت لي منعة . قال : فجعلوا يضحكون ويحيل بعضهم على بعض ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم ساجد لا يرفع رأسه حتى جاءته فاطمة فطرحته عن ظهره ، فرفع رأسه ثم قال : « اللهم عليك بقريش » ( ثلاث مرات ) . فشق عليهم إذ دعا عليهم . قال : وكانوا يرون أن الدعوة في ذلك البلد مستجابة . ثم سمي : « اللهم عليك بأبي جهل ، و عليك بعتبة بن ربيعة ، وشيبة بن ربيعة ، والوليد بن عتبة ، وأميمة بن خلف ، وعقبة ابن أبي معيط » وعد السابغ فلم يحفظه . قال : والذي نفسي بيده ، لقد رأيت الذين عد رسول الله صلى الله عليه صرعى في القليب : قليب بدر .

[الحديث ٢٤٠ - أطرافه في : ٥٢٠ ، ٢٩٣٤ ، ٣١٨٥ ، ٣٨٥٤ ، ٣٩٦٠ .]

**قوله ( حدثنا عبدان )** أعاده المصنف في أواخر الجزية عنه فقال : حدثنا عبدان هو عبد الله بن عثمان ، وعرفنا من سياقه هناك أن اللفظ هنا لرواية أحمد بن عثمان ، وإنما قرننا برواية عبدان تقوية لها لأن في إبراهيم ابن يوسف مقالا ، وأحمد المذكور هو ابن عثمان بن حكيم الأزدى الكوفي وهو من صفار شيوخ البخاري ، وله في هذا الحديث إسناد آخر أخرجه النسائي عنه عن خالد بن مخلد عن علي بن صالح عن أبي إسحق ، ورجال إسناده جميعاً كوفيون ، وأبو إسحق هو السبيعي ، ويوسف الراوى عنه هو ابن ابنه إسحق ، وأفادت روايته التصريح بالتحديث لأبي إسحق عن عمرو بن ميمون ، ولعمرو عن عبد الله ، وعينت أيضاً عبد الله بأنه

ابن مسعود ، وعمرو بن ميمون هو الأودى تابعي كبير مخضرم ، أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ، ثم نزل الكوفة ، وهو غير عمرو بن ميمون الجزري الذي تقدم قريباً . وهذا الحديث لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بإسناد أبي إسحق هذا ، وقد رواه الشيخان من طريق الثوري ، والبخاري أيضاً من طريق إسرائيل وزهير ، ومسلم من رواية زكريا بن أبي زائدة ، وكلهم عن أبي إسحق . وسنذكر ما في اختلاف رواياتهم من الفوائد مبنياً إن شاء الله تعالى .

**قوله ( بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ساجد )** بقيته من رواية عبدان المذكور « وحوله ناس من قریش من المشركين » ثم ساق الحديث مختصراً .

**قوله ( أن عبد الله )** في رواية الكشميनी عن عبد الله .

**قوله ( وأبو جهل وأصحاب له )** هم السبعة المدعو عليهم بعد ، بينه البزار من طريق الأجلح عن أبي إسحق .

**قوله ( إذ قال بعضهم )** هو أبو جهل ، سماه مسلم من رواية زكريا المذكورة وزاد فيه « وقد نحررت جزور بالأمس » ، والجزور من الإبل ما يجرز أى يقطع ، وهو بفتح الجيم ، والسلي مقصور بفتح المهملة هي الجلدة التي يكون فيها الولد يقال لها ذلك من البهائم ، وأما من الآدميات فالمشيمة ، وحكى صاحب المحكم أنه يقال فيهن أيضاً سلى .

**قوله ( فيضعه )** زاد في رواية إسرائيل « فيعمد إلى فرثها ودمها وسلاها ثم يمهلها حتى يسجد » .

**قوله ( فانبعث أشقى القوم )** وللکشميینی والسرخسی « أشقى قوم » بالتشديد ففيه مبالغة ، لكن المقام يقتضى الأول ، لأن الشقاء هنا بالنسبة إلى أولئك الأقوام فقط كما سنقرره بعد ، وهو عقبة بن أبى معيط بمهملتين مصغراً سماه شعبة ، وفي سياقه عند المصنف اختصار يومهم أنه فعل ذلك ابتداء . وقد ساقه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة نحو رواية يوسف هذه وقال فيه : فجاء عقبة بن أبى معيط فقلده على ظهره . **قوله ( لا أغنى )** كذا للأكثر ، وللکشميینی والمستمل « لا أغير » ، ومعناها صحيح ، أى لا أغنى في كف شرهم ، أو لا أغير شيئاً من فعلهم .

**قوله ( لو كانت لى منعة )** قال النووى : المنعة بفتح النون القوة ، قال وحكى الإسكان وهو ضعيف . وجزم القرطبي بسكون النون قال : ويجوز الفتح على أنه جمع مانع ككاتب وكتبة ، وقد رجح القزاز والمروى الإسكان في المفرد ، وعكس ذلك صاحب إصلاح المنطق وهو معتمد النووى قال : وإنما قال ذلك لأنه لم يكن له بمكة عشيرة ، لكونه هذلياً حليفاً وكان حلفاؤه إذ ذاك كفاراً . وفي الكلام حذف تقديره : لطرخته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصرح به مسلم في رواية زكريا ، وللبزار « فأنا أرهب - أى أخاف - منهم » .

**قوله ( ويحبل بعضهم )** كذا هنا بالمهملة من الإحالة ، والمراد أن بعضهم ينسب فعل ذلك إلى بعض بالإشارة تهكماً ، ويحتمل أن يكون من حال يحبل بالفتح إذا وثب على ظهر دابته ، أى يشب بعضهم على بعض من المرح والبطر ، ولمسلم من رواية زكريا « ويحبل » بالميم ، أى من كثرة الضحك ، وكذا للمصنف من رواية إسرائيل .



**قوله (فاطمة)** هي بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، زاد إسرائيل « وهي جويرية ، فأقبلت تسعى ، وثبت النبي صلى الله عليه وسلم ساجداً » .

**قوله (فطرحته)** كذا للأكثر ، وللكشميني بحذف المفعول ، زاد إسرائيل « وأقبلت عليهم تشتمهم » زاد البزار « فلم يردوا عليها شيئاً » .

**قوله (فرفع رأسه)** زاد البزار من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحق « فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد اللهم » قال البزار : تفرد بقوله « أما بعد » زيد .

**قوله (ثم قال)** يشعر بمهلة بين الرفع والدعاء ، وهو كذلك ، ففي رواية الأجلح عند البزار « فرفع رأسه كما كان يرفعه عند تمام سجوده ، فلما قضى صلاته قال : « اللهم » ولمسلم والنسائي نحوه ، والظاهر منه أن الدعاء المذكور وقع خارج الصلاة ، لكن وقع وهو مستقبل الكعبة كما ثبت من رواية زهير عن أبي إسحق عند الشيخين .

**قوله (عليك بقريش)** أي بإهلاك قريش ، والمراد الكفار منهم أو من سمي منهم ، فهو عام أريد به الخصوص .

**قوله (ثلاث مرات)** كرهه إسرائيل في روايته لفظاً لا عدداً ، وزاد مسلم في رواية زكريا « وكان إذا دعا دعا ثلاثاً ، وإذا سأل سأل ثلاثاً » .

**قوله (فشق عليهم)** ولمسلم من رواية زكريا « فلما سمعوا صوته ذهب عنهم الضحك وخافوا دعوته » .

**قوله (وكانوا يرون)** بفتح أوله في روايتنا من الرأي أي يعتقدون ، وفي غيرها بالضم أي يظنون ، والمراد بالبلد مكة . ووقع في مستخرج أبي نعيم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري « في الثالثة » بدل قوله في ذلك البلد ، ويناسبه قوله « ثلاث مرات » ويمكن أن يكون ذلك مما بقي عندهم من شريعة إبراهيم عليه السلام .

**قوله (ثم سمي)** أي فصل من أجمل .

**قوله (بأبي جهل)** في رواية إسرائيل بعمر بن هشام وهو اسم أبي جهل ، فلعله سماه وكناه معاً .

**قوله (والوليد بن عتبة)** هو ولد المذكور بعد أبي جهل ، ولم تختلف الروايات في أنه بعين مهملة بعدها مثناة ساكنة ثم موحدة ، لكن عند مسلم من رواية زكريا بالقاف بدل المثناة ، وهو وهم قديم نبه عليه ابن سفيان الراوي عن مسلم ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق شيخ مسلم على الصواب .

**قوله (وأمية بن خلف)** في رواية شعبة « أو أبي بن خلف » شك شعبة ، وقد ذكر المصنف الاختلاف

فيه عقيب رواية الثوري في الجهاد وقال : الصحيح أمية ، لكن وقع عنده هناك « أبي بن خلف » وهو وهم منه أو من شيخه أبي بكر عبد الله بن أبي شيبة إذ حدثه فقد رواه شيخه أبو بكر في مسنده فقال « أمية » وكذا رواه مسلم عن أبي بكر والإسماعيلي وأبو نعيم من طريق أبي بكر كذلك وهو الصواب ، وأطبق أصحاب المغازي على أن المقتول بيد أمية ، وعلى أن أخاه أياً قتل بأحد ، وسيأتي في المغازي قتل أمية بيد إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وعد السابع فلم نحفظه )** وقع في روايتنا بالنون وهي للجمع ، وفي غيرها بالياء التحتانية ، قال الكرمانى فاعل عد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ابن مسعود وفاعل « فلم نحفظه » ابن مسعود أو عمرو ابن ميمون . قلت : ولا أدري من أين تنبأ له الجزم بذلك مع أن في رواية الثوري عند مسلم ما يدل على أن فاعل « فلم نحفظه » أبو إسحق ولفظه « قال أبو إسحق ونسيت السابع » ، وعلى هذا ففاعل عد عمرو بن ميمون ، على أن أبا إسحق قد تذكره مرة أخرى فسماه عمارة بن الوليد ، كذا أخرجه المصنف في الصلاة من رواية إسرائيل عن أبي إسحق ، وسماع إسرائيل من أبي إسحق في غاية الإتقان للزومه إياه لأنه جده ، وكان خصيصاً به ، قال عبد الرحمن بن مهدي : ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحق إلا اتكالا على إسرائيل ، لأنه كان يأتي به أتم . وعن إسرائيل قال : كنت أحفظ حديث أبي إسحق كما أحفظ سورة الحمد ، واستشكل بعضهم عد عمارة بن الوليد في المذكورين لأنه لم يقتل بلدر بل ذكر أصحاب المغازي أنه مات بأرض الحبشة ، وله قصة مع النجاشي إذ تعرض لامرأته فأمر النجاشي ساحراً فنفخ في إحليل عمارة من سمه عقوبة له فتوحش وصار مع البهائم إلى أن مات في خلافة عمر وقصته مشهورة . والجواب أن كلام ابن مسعود في أنه رآهم صرعى في القلب محمول على الأكثر ، ويدل عليه أن عقبة بن أبي معيط لم يطرح في القلب وإنما قتل صبراً بعد أن رحلوا عن بدر مرحلة ، وأميه بن خلف لم يطرح في القلب كما هو بل مقطوعاً كما سيأتي ، وسيأتي في المغازي كيفية مقتل المذكورين بلدر وزيادة بيان في أحوالهم إن شاء الله تعالى .

**قوله ( قال )** أي ابن مسعود ، والمراد باليد هنا القدرة ، وفي رواية مسلم « والذي بعث محمداً بالحق » وللنسائي « والذي أنزل عليه الكتاب » وكان عبد الله قال ذلك تأكيداً .

**قوله ( صرعى في القلب )** في رواية إسرائيل « لقد رأيته صرعى يوم بدر ثم سحبوا إلى القلب قلب بلدر » ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « وأتبع أصحاب القلب لعنة » وهذا يحتمل أن يكون من تمام الدعاء الماضي ، فيكون فيه علم عظيم من أعلام النبوة ، ويحتمل أن يكون قاله النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن ألقوا في القلب ، وزاد شعبة في روايته « إلا أمية فإنه تقطعت أوصاله » زاد « لأنه كان بادناً » ، قال العلماء : وإنما أمر بإلقائهم فيه لثلاث يتأذى الناس بريحتهم ، وإلا فالحرى لا يجب دفنه ، والظاهر أن البئر لم يكن فيها ماء معين .

**قوله ( قلب بلدر )** بالجر على البدلية ، والقلب بفتح القاف وآخره موحدة هو البئر التي لم تطو وقيل العادية القديمة التي لا يعرف صاحبها .

**( فائدة )** : روى هذا الحديث ابن إسحق في المغازي قال : حدثني الأجلح عن أبي إسحق فذكر هذا الحديث ، وزاد في آخره قصة أبي البختری مع النبي صلى الله عليه وسلم في سؤاله إياه عن القصة ، وضرب أبي البختری أبا جهل وشجه إياه ، والقصة مشهورة في السيرة ، وأخرجها البزار من طريق أبي إسحق وأشار إلى تفرد الأجلح بها عن أبي إسحق ، وفي الحديث تعظيم الدعاء بمكة عند الكفار ، وما ازدادت عند المسلمين إلا تعظيماً . وفيه معرفة الكفار بصدقه صلى الله عليه وسلم لخوفهم من دعائه ، ولكن حملهم الحسد على ترك الانقياد له ، وفيه حلمه صلى الله عليه وسلم عن آذاه ، ففي رواية الطيالسي عن شعبة في هذا الحديث أن

ابن مسعود قال : لم أره دعا عليهم إلا يومئذ . وإنما استحقوا الدعاء حينئذ لما أقدموا عليه من الاستخفاف به صلى الله عليه وسلم حال عبادة ربه . وفيه استحباب الدعاء ثلاثاً ، وقد تقدم في العلم استحباب السلام ثلاثاً وغير ذلك . وفيه جواز الدعاء على الظالم ، لكن قال بعضهم : محله ما إذا كان كافراً ، فأما المسلم فيستحب الاستغفار له والدعاء بالتوبة ، ولو قيل : لا دلالة فيه على الدعاء على الكافر لما كان بعيداً لاحتمال أن يكون اطلع صلى الله عليه وسلم على أن المذكورين لا يؤمنون ، والأولى أن يدعى لكل حي بالهداية . وفيه قوة نفس فاطمة الزهراء من صغرها ، لشرفها في قومها ونفسها ، لكونها صرخت بشتهم وهم رؤوس قریش ، فلم يردوا عليها . وفيه أن المباشرة أكد من السبب والإعانة لقوله في عقبه « أشقى القوم » مع أنه كان فيهم أبو جهل وهو أشد منه كفراً وأذى للنبي صلى الله عليه وسلم لكن الشقاء هنا بالنسبة إلى هذه القصة لأنهم اشتركوا في الأمر والرضا وانفرد عقبه بالمباشرة فكان أشقاهم ، ولهذا قتلوا في الحرب وقتل هو صبراً . واستدل به على أن من حدث له في صلاته ما يمنع انعقادها ابتداء لا تبطل صلاته ولو تمادى ، وعلى هذا ينزل كلام المصنف ، فلو كانت نجاسة فأزالها في الحال ولا أثر لها صحت اتفاقاً ، واستدل به على طهارة فرث ما يؤكل لحمه ، وعلى أن إزالة النجاسة ليست بفرض وهو ضعيف ، وحمله على ما سبق أولى . وتعقب الأول بأن الفرث لم يفرد بل كان مع الدم كما في رواية إسرائيل ، والدم نجس اتفاقاً . وأجيب بأن الفرث والدم كانا داخل السلي وجلدة السلي الظاهرة طاهرة فكان كحمل القارورة المرصصة . وتعقب بأنها ذبيحة وثني ، فجميع أجزائها نجسة لأنها ميتة ، وأجيب بأن ذلك كان قبل التعبد بتحريم ذبائحهم ، وتعقب بأنه يحتاج إلى تاريخ ولا يمكن فيه الاحتمال . وقال النووي : الجواب المرضي أنه صلى الله عليه وسلم لم يعلم ما وضع على ظهره ، فاستمر في مجوده استصحاباً لأصل الطهارة . وتعقب بأنه يشكل على قولنا بوجوب الإعادة في مثل هذه الصورة . وأجاب بأن الإعادة إنما تجب في الفريضة . فإن ثبت أنها فريضة فالوقت موسع فلعله أعاد . وتعقب بأنه لو أعاد لنقل ولم ينقل ، وبأن الله تعالى لا يقره على التمادي في صلاة فاسدة . وقد تقدم أنه خلع نعليه وهو في الصلاة لأن جبريل أخبره أن فيهما قدرأ ، ويدل على أنه علم بما ألقى على ظهره أن فاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه ، وعقب هو صلاته بالدعاء عليهم ، والله أعلم .

### باب البزاق والمخاط ونحوه في الشوب

قال عروة عن المسور ومروان : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه زمن حديبية . فذكر الحديث : وما تنخم النبي صلى الله عليه وسلم عليه نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم فدخل بها وجهه وجلده .

٢٣٩- حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن حميد عن أنس قال : بزق النبي صلى الله عليه وسلم عليه في ثوبه . قال أبو عبد الله : طوله ابن أبي مريم قال أنا يحيى بن أيوب قال حدثني حميد قال سمعت أنساً عن النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله (باب البصاق)** كذا في روايتنا ، وللاكثر بالزاي وهي لغة فيه ، وكذا السين وضعفت .

**قوله (في الثوب)** أي والبدن ونحوه ، ودخول هذا في أبواب الطهارة من جهة أنه لا يفسد الماء لو خالطه .

**قوله (وقال عروة)** هو ابن الزبير ، ومروان هو ابن الحكم ، وأشار بهذا التعليق إلى الحديث الطويل في قصة الحديبية ، وسيأتي بتمامه في الشروط من طريق الزهري عن عروة ، وقد علق منه موضعاً آخر كما مضى في باب استعمال فضل وضوء الناس .

**قوله (فذكر الحديث)** يعني وفيه « وما تنخم » ، وغفل الكرمانى فظن أن قوله « وما تنخم ... إلخ » حديث آخر فجوز أن يكون الراوى ساق الحديثين سوفاً واحداً ، أو يكون أمر التنخم وقع بالحديبية . انتهى . ولو راجع الموضع الذى ساق المصنف فيه الحديث تاماً لظهر له الصواب . والنخامة بالضم هي النخاعة كذا في المجمل والصحاح ، وقيل بالميم ما يخرج من الفم ، وبالعين ما يخرج من الخلق . والغرض من هذا الاستدلال على طهارة الريق ونحوه . وقد نقل بعضهم فيه الإجماع ، لكن روى ابن أبى شيبة بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي أنه ليس بطاهر ، وقال ابن حزم : صح عن سلمان الفارسي وإبراهيم النخعي أن اللعاب نجس إذا فارق الفم .

**قوله (حدثنا محمد بن يوسف)** هو الفريابي ، وسفيان هو الثوري . وقد روى أبو نعيم في مستخرجه هذا الحديث من طريق الفريابي وزاد في آخره « وهو في الصلاة » .

**قوله (طوله ابن أبي مريم)** هو سعيد بن الحكم المصرى أحد شيوخ البخارى ، نسب إلى جده . وأفادت روايته تصريح حميد بالسماع له من أنس ، خلافاً لما روى يحيى القطان عن حماد بن سلمة أنه قال : حديث حميد عن أنس في البزاق إنما سمعه من ثابت عن أبي نضرة ، فظهر أن حميداً لم يدلس فيه . ومفعول سمعت الثانى محذوف للعلم به ، والمراد أنه كالمتمن الذى قبله مع زيادات فيه . وقد وقع مطولاً أيضاً عند المصنف في الصلاة كما سيأتى في باب حك البزاق باليد في المسجد .

**باب لا يجوز الوضوء بالنبذ ولا المسكر .**

وكرهه الحسن وأبو العالية ، وقال عطاء : التيمم أحب إلي من الوضوء بالنبذ واللبن .

٢٤٠ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا الزهري عن أبي سلمة عن عائشة [٢٤٢]

عن النبي صلى الله عليه قال : « كل شراب أسكر فهو حرام » .

[الحديث ٢٤٢ - طرفاه في : ٥٥٨٥ ، ٥٥٨٦ .]

**قوله (باب لا يجوز الوضوء بالنبذ ولا المسكر)** هو من عطف العام على الخاص ، أو المراد بالنبذ ما لم يبلغ حد الإسكار .

**قوله (وكرهه الحسن)** أي البصرى ، روى ابن أبى شيبة وعبد الرزاق من طريقين عنه قال « لا توضأ بنبذ » وروى أبو عبيد من طريق أخرى عنه أنه لا بأس به ، فعلى هذا فكراهته عنده على التنزيه .

**قوله ( وأبو العالية )** روى أبو داود وأبو عبيد من طريق أبي خلدة قال : سألت أبا العالية عن رجل أصابته جنابة وليس عنده ماء أيقنسل به ؟ قال : لا ، وفي رواية أبي عبيد : فكرهه

**قوله ( وقال عطاء )** هو ابن أبي رباح ، روى أبو داود أيضاً من طريق ابن جريج عنه أنه كره الوضوء بالنبذ واللبن وقال : إن التيمم أحب إلى منه . وذهب الأوزاعي إلى جواز الوضوء بالأنبذة كلها ، وهو قول عكرمة مولى ابن عباس ، وروى عن علي وابن عباس ولم يصح عنهما ، وقيده أبو حنيفة في المشهور عنه بنيد التمر ، واشترط أن لا يكون بحضرة ماء وأن يكون خارج المصر أو القرية ، وخالفه صاحباه فقال محمد : يجمع بينه وبين التيمم ، قيل إيجاباً وقيل استحباباً ، وهو قول إسحق . وقال أبو يوسف بقول الجمهور : لا يتوضأ به بحال ، واختاره الطحاوي ، وذكر قاضيخان أن أبا حنيفة رجع إلى هذا القول ، لكن في المقيد من كتبهم إذا أُلقي في الماء تمرات فحلا ولم يزل عنه اسم الماء جاز الوضوء به بلا خلاف ، يعني عندهم . واستدلوا بحديث ابن مسعود حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن « ما في إداوتك ؟ » قال : نبذ . قال : ثمرة طيبة وماء طهور » رواه أبو داود والترمذي وزاد « فتوضأ به » وهذا الحديث أطبق علماء السلف على تضعيفه ، وقيل — على تقدير صحته — إنه منسوخ ، لأن ذلك كان بمكة ، ونزول قوله تعالى ﴿ فلم يجعلوا ماء فتيمموا ﴾ إنما كان بالمدينة بلا خلاف ، أو هو محمول على ماء ألقيت فيه تمرات يابسة لم تغير له وصفاً ، وإنما كانوا يصنعون ذلك لأن غالب مياههم لم تكن حلوة .

**قوله ( عن الزهري )** كذا للأصلي وغيره ، ولأبي ذر « حدثنا الزهري » .

**قوله ( كل شراب أسكر )** أي كان من شأنه الإسكار سواء حصل بشربه السكر أم لا ، قال الخطابي : فيه دليل على أن قليل المسكر وكثيره حرام من أي نوع كان ، لأنها صيغة عموم أشير بها إلى جنس الشراب الذي يكون منه السكر ، فهو كما لو قال : كل طعام أشبع فهو حلال ، فإنه يكون دالا على حل كل طعام من شأنه الإشباع وإن لم يحصل الشبع به لبعض دون بعض . ووجه احتجاج البخاري به في هذا الباب أن المسكر لا يحل شربه ، وما لا يحل شربه لا يجوز الوضوء به اتفاقاً ، والله أعلم . وسيأتي الكلام على حكم شرب النبيذ في الأشربة إن شاء الله تعالى .

## باب غسل المرأة أباهما الدم عن وجهه

وقال أبو العالية : امسحوا على رجلي فإنها مريضة .

٢٤١ - حدثنا محمد قال نا سفيان بن عيينة عن أبي حازم سمع سهل بن سعد الساعدي وسأله الناس - وما بيني وبينه أحد - : بأي شيء دُوي جرح النبي صلى الله عليه ؟ فقال : ما بقي أحد أعلم به مني : كان علي رضي الله عنه يجيء بترسه فيه ماء ، وفاطمة تغسل عن وجهه الدم . فأخذ حصيراً فأحرق ، فحشي به جرحه .

[الحديث ٢٤٣ - أطرافه في : ٢٩٠٣ ، ٢٩١١ ، ٣٠٣٧ ، ٤٠٧٥ ، ٥٢٤٨ ، ٥٧٢٢ .]

**قوله (باب غسل المرأة أباهما)** منصوب على المفعولية ، والدم منصوب على الاختصاص ، أو على البدل ، وهو إما اشتعال أو بعض من كل . ووقع في رواية ابن عساكر « غسل المرأة الدم عن وجهه أبيها » وهو بالمعنى .

**قوله (عن وجهه)** في رواية الكشميني « من وجهه » و « عن » في رواية غيره إما بمعنى من أو ضمن الغسل معنى الإزالة ، وهذه الترجمة معقودة لبيان أن إزالة النجاسة ونحوها يجوز الاستعانة فيها كما تقدم في الوضوء ، وبهذا يظهر مناسبة أثر أبي العالية لحديث سهل .

**قوله (وقال أبو العالية)** هو الرياحي بكسر الراء وياء تحتانية ، وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن معمر عن عاصم بن سليمان قال : دخلنا على أبي العالية وهو وجع فوضؤوه ، فلما بقيت لإحدى رجله قال : امسحوا على هذه فإنها مريضة ، وكان بها حمرة . وزاد ابن أبي شيبة « إنها كانت معصوبة » .

**قوله (حدثنا محمد)** قال أبو على الجبائي : لم ينسبه أحد من الرواة ، وهو عندى ابن سلام . قلت : وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج . وقد وقع في رواية ابن عساكر « حدثنا محمد يعنى ابن سلام » .

**قوله (وسأله الناس)** جملة حالية ، وأراد بقوله « وما بينى وبينه أحد » أى عند السؤال ، ليكون أدل على صحة سماعه لقربه منه .

**قوله (دوى)** بضم الدال على البناء للمجهول ، وحذفت إحدى الواوين في الكتابة كداود .

**قوله (ما بقى أحد)** إنما قال ذلك لأنه كان آخر من بقى من الصحابة بالمدينة كما صرح به المصنف في النكاح في روايته عن قتبية عن سفيان ، ووقع في رواية الحميدى عن سفيان « اختلف الناس بأى شيء دوى جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم » وسأقى ذكر سبب هذا الجرح وتسمية فاعله في المغازى في وقعة أحد إن شاء الله تعالى . وكان بينها وبين تحديث سهل بذلك أكثر من ثمانين سنة .

**قوله (فأخذ)** بضم الهمزة على البناء للمجهول ، وله في الطب « فلما رأت فاطمة الدم يزيد على الماء كثرة عمدت إلى حصير فأحرقتها وألصقتها على الجرح فرقأ الدم » وفي هذا الحديث مشروعية التداوى ، ومعالجة الجراح ، واتخاذ الترس في الحرب ، وأن جميع ذلك لا يقدح في التوكل لصدوره من سيد المتوكلين . وفيه مباشرة المرأة لأبيها ، وكذلك لغيره من ذوى محارمها ، ومداواتها لأمرضهم ، وغير ذلك مما يأتى الكلام عليه في المغازى إن شاء الله تعالى .

## باب السَّوَاكِ

وقال ابن عباس: بَيَّتْ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَاسْتَنْ .

٢٤٢ - حدثنا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن غيلان بن جرير عن أبي بردة عن أبيه قال : أتيتُ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلم فوجدته يستن بسواك بيده يقول : «أُعْ ، أُعْ» والسواك في فيه كأنه يتهوَّعُ . [٢٤٤]

**قوله ( باب السواك )** هو بكسر السين على الأفصح ، ويطلق على الآلة وعلى الفعل وهو المراد هنا .

**قوله ( وقال ابن عباس )** هذا التعليق سقط من رواية المستمل ، وهو طرف من حديث طويل في قصة ميت ابن عباس عند خالته ميمونة ليشهد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل ، وقد وصله المؤلف من طرق : منها بلفظه هذا في تفسير آل عمران واقتضى كلام عبد الحق أنه بهذا اللفظ من أفراد مسلم وليس يجيد **قوله ( عن أبي بردة )** هو ابن أبي موسى الأشعري .

**قوله ( يستن )** بفتح أوله وسكون المهملة وفتح المثناة وتشديد النون من السن بالكسر أو الفتح إما لأن السواك يمر على الأسنان ، أو لأنه يستنأى أي يحددها .

**قوله ( يقول )** أي النبي صلى الله عليه وسلم ، أو السواك مجازاً .

**قوله ( أع أع )** بضم الهززة وسكون المهملة ، كذا في رواية أبي ذر ، وأشار ابن التين إلى أن غيره رواه بفتح الهززة ، ورواه النسائي وابن خزيمة عن أحمد بن عبدة عن حماد بتقديم العين على الهززة ، وكذا أخرجه البيهقي من طريق اسماعيل القاضي عن عارم - وهو أبو النعمان - شيخ البخاري فيه ، ولأبي داود بهززة مكسورة ثم هاء ، وللجوزقي بخاء معجمة بدل الهاء ، والرواية الأولى أشهر ، وإنما اختلفت الرواة لتقارب مخارج هذه الأحرف ، وكلها ترجع إلى حكاية صوته إذ جعل السواك على طرف لسانه كما عند مسلم ، والمراد طرفه الداخل كما عند أحمد « يستن إلى فوق » ولهذا قال هنا « كأنه يتهوع » والتهوع التقيؤ ، أي له صوت كصوت المتقيئ على سبيل المبالغة . ويستفاد منه مشروعية السواك على اللسان طولاً ، أما الأسنان فالأحب فيها أن تكون عرضاً ، وفيه حديث مرسل عند أبي داود ، وله شاهد موصول عند العقيلي في الضعفاء وفيه تأكيد السواك وأنه لا يختص بالأسنان ، وأنه من باب التنظيف والتطيب لا من باب إزالة القاذورات ، لكونه صلى الله عليه وسلم لم يخفف به ، وبوبوا عليه « استياك الإمام بحضرة رعبته »

٢٤٣ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن أبي وائل عن حذيفة [٢٤٥]

قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك .

[الحديث ٢٤٥ - طرقاه في : ٨٨٩ ، ١١٣٦ .]

**قوله ( عن حذيفة )** هو ابن ايمان ، والإسناد كله كوفيون .

**قوله ( يشوص )** بضم المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة ، والشوص بالفتح الغسل والتنظيف ، كذا في الصحاح . وفي المحكم الغسل عن كراع والتنقية عن أبي عبيد والدلك عن ابن الإنباري . وقيل الإمرار على الأسنان من أسفل إلى فوق ، واستدل قائله بأنه مأخوذ من الشوصة وهي ريح ترفع القلب عن موضعه . وعكسه الخطابي فقال : هو ذلك الأسنان بالسواك أو الأصابع عرضاً ، قال ابن دقيق العيد : فيه استحباب السواك عند القيام من النوم لأن النوم مقتض لتغير التيم لما يتصاعد إليه من أبخرة المعدة . والسواك آلة تنظيفه فيستحب عند مقتضاه ، قال : وظاهر قوله « من الليل » عام في كل حالة ، ويحتمل أن يخص بما إذا قام إلى الصلاة . قلت : ويدل عليه رواية المصنف في الصلاة بلفظ « إذا قام للتهجد » ولمسلم نحوه . وحديث ابن

عباس يشهد له ، وكان ذلك هو السر في ذكره في الترجمة . وقد ذكر المصنف كثيراً من أحكام السواك في الصلاة وفي الصيام كما ستأتي في أماكنها إن شاء الله تعالى .

### باب دفع السواك إلى الأكبر

[٢٤٦]

٢٤٤- وقال عفان نا صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه قال : «أراني أتسوك بسواك ، فجاءني رجلان أحدهما أكبر من الآخر ، فناولت السواك الأصغر منهما ، فقيل لي : كبر ، فدفعته إلى الأكبر منهما» . قال أبو عبد الله : اختصره نعيم عن ابن المبارك عن أسامة عن نافع عن ابن عمر .

قوله ( باب دفع السواك إلى الأكبر ) وقال عفان قال الإسماعيلي : أخرجه البخاري ، بلا رواية . قلت : وقد وصله أبو عوانة في صحيحه عن محمد بن إسحق الصغاني وغيره عن عفان ، وكذا أخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريقه .

قوله ( أراني ) بفتح الهمزة من الرؤية ، ووهم من ضمها . وفي رواية المستمل « رأني » بتقديم الراء والأول أشهر ، ولمسلم من طريق علي بن نصر الجهضمي عن صخر « أراني في المنام » وللإسماعيلي « رأيت في المنام » فعلى هذا فهو من الرؤيا .

قوله ( فقيل لي ) قائل ذلك له جبريل عليه السلام كما سيذكر من رواية ابن المبارك .  
قوله ( كبر ) أى قدم الأكبر في السن .

قوله ( قال أبو عبد الله ) أى البخاري ( اختصره ) أى المتن ( نعيم ) هو ابن حماد ، وأسامة هو ابن زيد اللبني المدني ، ورواية نعيم هذه وصلها الطبراني في الأوسط عن بكر بن سهل عنه بلفظ « أمرني جبريل أن أكبر » وروايتها في الغيلانيات من رواية أبي بكر الشافعي عن عمر بن موسى عن نعيم بلفظ « أن أقدم الأكبر » وقد رواه جماعة من أصحاب ابن المبارك عنه بغير اختصار أخرجه أحمد والإسماعيلي والبيهقي عنهم بلفظ « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستن ، فأعطاه أكبر القوم ، ثم قال : إن جبريل أمرني أن أكبر » ، وهذا يقتضي أن تكون القضية وقعت في اللحظة . ويجمع بينه وبين رواية صخر أن ذلك لما وقع في اللحظة أخبرهم صلى الله عليه وسلم بما رآه في النوم تنبيهاً على أن أمره بذلك بوحى متقدم ، فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض . ويشهد لرواية ابن المبارك ما رواه أبو داود بإسناد حسن عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستن وعنده رجلان ، فأوحى إليه أن أعط السواك الأكبر » قال ابن بطال : فيه تقديم ذى السن في السواك ، ويلتحق به الطعام والشراب والمشى والكلام ، وقال المهلب : هذا ما لم يترتب القوم في الجلوس ، فإذا ترتبوا فالسنة حينئذ تقديم الأيمن ، وهو صحيح ، وسيأتي الحديث فيه في الأشربة ، وفيه أن استعمال سواك الغير ليس بمكروه ، إلا أن المستحب أن يغسله ثم يستعمله ، وفيه حديث عن عائشة في سنن أبي داود قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني السواك لأغسله فأبدأ به فأستاك »



ثم أغسله ثم أَدْفَعْهُ إِلَيْهِ » وهذا دال على عظيم أدبها وكبير فتنتها ، لأنها لم تغسله ابتداء حتى لا يفوتها الاستشفاء بريقه صلى الله عليه وسلم ، ثم غسلته تأدباً وامثالاً . وإن لم يكن المراد بأمرها بغسله تطييبه وتليينه بالماء قبل أن يستعمله ، والله أعلم .

### باب فضل من بات على الوضوء

[٢٤٧] ٢٤٥ - حدثنا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا سفيان عن منصور عن سعد ابن عبيدة عن البراء بن عازب قال : قال النبي صلى الله عليه : « إِذَا أَتَيْتَ مَضْجِعَكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ قُلْ : اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ إِلَيْكَ ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ . اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ . فَإِنْ مِتُّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ . وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ » . قال : فرددتها على النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما بلغت : « اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ » قلت : ورسولك . قال : « لا . ونبيك الذي أرسلت » .

[الحديث ٢٤٧ - أطرافه في : ٦٣١١ ، ٦٣١٣ ، ٦٣١٥ ، ٧٤٨٨] .

قوله ( باب فضل من بات على الوضوء ) ولغير أبي ذر على وضوء .

قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، وسفيان هو الثوري ، ومنصور هو ابن المعتمر .

قوله ( فتوضأ ) ظاهره استحباب تجديد الوضوء لكل من أراد النوم ولو كان على طهارة ، ويحتمل أن يكون مخصوصاً بمن كان محدثاً . ووجه مناسبته للترجمة من قوله « فإن مت من ليلتك فأنت على الفطرة » والمراد بالفطرة السنة . وقد روى هذا الحديث الشيخان وغيرهما من طرق عن البراء ، وليس فيها ذكر الوضوء إلا في هذه الرواية ، وكذا قال الترمذي . وقد ورد في الباب حديث عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود ، وحديث عن علي أخرجه البزار ، وليس واحد منهما على شرط البخاري ، وسيأتي الكلام على فوائد هذا المتن في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى .

قوله ( واجعلن آخر ما تقول ) في رواية الكشميनी « من آخر » وهي تبين أنه لا يمتنع أن يقول بعدهن شيئاً مما شرع من الذكر عند النوم .

قوله ( قال لا ونبيك الذي أرسلت ) قال الخطابي : فيه حجة لمن منع رواية الحديث على المعنى ، قال : ويحتمل أن يكون أشار بقوله « ونبيك » إلى أنه كان نبياً قبل أن يكون رسولا ، أو لأنه ليس في قوله « ورسولك الذي أرسلت » وصف زائد بخلاف قوله « ونبيك الذي أرسلت » وقال غيره ليس فيه حجة على منع ذلك ، لأن لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي ، ولا خلاف في المنع إذا اختلف المعنى ، فكأنه أراد أن يجمع الوصفين صريحاً وإن كان وصف الرسالة يستلزم وصف النبوة ، أو لأن ألفاظ الأذكار توقيفية في

تعيين اللفظ وتقدير الثواب ، فربما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان يرادفه في الظاهر ، أو لعله أوحى إليه بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده ، أو ذكره احترازاً ممن أرسل من غير نبوه كجبريل وغيره من الملائكة لأنهم رسل لا أنبياء ، فلعله أراد تخلص الكلام من اللبس ، أو لأن لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول لأنه مشترك في الإطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فإنه لا اشتراك فيه عرفاً ، وعلى هذا فقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح إطلاقه . وأما من استدل به على أنه لا يجوز إبدال لفظ قال نبي الله مثلاً في الرواية بلفظ قال رسول الله وكذا عكسه ولو أجزنا الرواية بالمعنى فلا حجة فيه ، وكذا لا حجة فيه لمن أجاز الأول دون الثاني لكون الأول أخص من الثاني ، لأننا نقول : الذات المخبر عنها في الرواية واحدة فبأي وصف وصف به تلك الذات من أوصافها اللاتقة بها علم القصد بالخبر عنه ولو تباينت معاني الصفات ، كما لو أبدل اسماً بكنية أو كنية باسم ، فلا فرق بين أن يقول الراوى مثلاً عن أبي عبد الله البخارى أو عن محمد بن إسماعيل البخارى ، وهذا بخلاف ما في حديث الباب فإنه يحتمل ما تقدم من الأوجه التي بينها من إرادة التوقيف وغيره والله أعلم .

( تنبيه ) : النكتة في ختم البخارى كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة أنه آخر وضوء أمر به المكلف في اليقظة ، ولقوله في نفس الحديث « واجعلهن آخر ما تقول » فأشعر ذلك بختم الكتاب والله الهادى للصواب .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الوضوء وما معه من أحكام المياه والاستطابة من الأحاديث المرفوعة على مائة وأربعة وخمسين حديثاً ، الموصول منها مائة وستة عشر حديثاً ، والمذكور منها بلفظ المتابعة وصيغة التعليق ثمانية وثلاثون حديثاً ، فالمكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة وسبعون حديثاً ، والخالص منها أحد وثمانون حديثاً ، ثلاثة منها معلقة والبقية موصولة وافقه مسلم على تخريجها سوى تسعة عشر حديثاً وهي الثلاثة المعلقة وحديث ابن عباس في صفة الوضوء وحديثه توضأ مرة مرة وحديث أبي هريرة ابغنى أحجاراً وحديث ابن مسعود في الحجريين والروثة وحديث عبد الله بن زيد في الوضوء مرتين مرتين وحديث أنس في ادخار شعر النبي صلى الله عليه وسلم وحديث أبي هريرة في الرجل الذي سقى الكلب وحديث السائب بن يزيد في خاتم النبوة وحديث سعد وعمر في المسح على الخفين وحديث عمرو بن أمية فيه وحديث سويد بن النعمان في المضمضة من السويق وحديث أنس إذا نعس في الصلاة فليتم وحديث أبي هريرة في قصة الذي بال في المسجد وحديث ميمونة في فأرة سقطت في سمن وحديث أنس في البزاق في الثوب وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين ثمانية وأربعون أثراً الموصول منها ثلاثة والبقية معلقة . والله أعلم .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الغسل

وقول الله عز وجل: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا...﴾

إلى قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى...﴾

إلى قوله: ﴿عَفْوَ غُفُورًا﴾

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الغسل) كذا في روايتنا بتقديم البسمة . ولأكثر بالعكس ، وقد تقدم توجيه ذلك ، وحذفت البسمة من رواية الأصيل وعنده « باب الغسل » وهو بضم الغين اسم للاغتسال ، وقيل إذا أريد به الماء فهو مضموم . وأما المصدر فيجوز فيه الضم والفتح حكاه ابن سيده وغيره ، وقيل المصدر بالفتح والاعتسال بالضم ، وقيل الغسل بالفتح فعل المقتسل وبالضم الماء الذي يغتسل به وبالكسر ما يجعل مع الماء كالأشنان . وحقيقة الغسل جريان الماء على الأعضاء . واختلف في وجوب ذلك فلم يوجبه الأكثر ، ونقل عن مالك والمزني وجوبه . واحتج ابن بطال بالإجماع على وجوب إمرار اليد على أعضاء الوضوء عند غسلها قال : فيجب ذلك في الغسل قياساً لعدم الفرق بينهما . وتعقب بأن جميع من لم يوجب ذلك أجازوا غمس اليد في الماء للمتوضي من غير إمرار فبطل الإجماع وانتفت الملائمة .

قوله (وقول الله تعالى : وإن كنتم جنبا فاطهروا) قال الكرماني : غرضه بيان أن وجوب الغسل على الجنب مستفاد من القرآن . قلت : وقدّم الآية التي من سورة المائدة على الآية التي من سورة النساء لدقيقة ، وهي أن لفظ التي في المائدة ﴿فاطهروا﴾ ففيها إجمال . ولفظ التي في النساء ﴿حتى تغتسلوا﴾ ففيها تصريح بالاغتسال وبيان للتطهير المذكور ، ودل على أن المراد بقوله تعالى ﴿فاطهروا﴾ فاغتسلوا قوله تعالى في الحائض ﴿ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن﴾ أي اغتسلن اتفاقاً . ودلت آية النساء على أن استحابة

الجنب الصلاة - وكذا اللبث في المسجد - يتوقف على الاغتسال ، وحقيقة الاغتسال غسل جميع الأعضاء مع تمييز ما للعبادة عما للعادة بانئية .

### باب الوضوء قبل الغسل

[٢٤٨]

٢٤٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ، ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ، ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ، ثم يصب على رأسه ثلاث غرف . ثم يفيض الماء على جلده كله .

[الحديث ٢٤٨ - طرفاه في : ٢٦٢ ، ٢٧٢] .

قوله ( باب الوضوء قبل الغسل ) أى استحبابه . قال الشافعى رحمه الله فى الأم : فرض الله الغسل مطلقاً لم يذكر فيه شيئاً يبدأ به قبل شيء ، فكيفما جاء به المغتسل أجزأه إذا أتى بغسل جميع بدنه والاختيار فى الغسل ما روت عائشة . ثم روى حديث الباب عن مالك بسنده ، وهو فى الموطأ كذلك ، ابن عبد البر هو من أحسن حديث روى فى ذلك . قلت : وقد رواه عن هشام وهو ابن عروة جماعة الحفاظ غير مالك كما سنشير إليه .

قوله ( كان إذا اغتسل ) أى شرع فى الفعل ، و « من » فى قوله « من الجنابة » سببية . قوله ( بدأ فغسل يديه ) يحتمل أن يكون غسلهما للتنظيف مما بهما من مستقذر ، وسيأتى فى حديث ميمونة تقوية ذلك . ويحتمل أن يكون هو الغسل المشروع عند القيام من النوم ، ويدل عليه زيادة ابن عينة فى هذا الحديث عن هشام « قبل أن يدخلهما فى الإناء » رواه الشافعى والترمذى ، وزاد أيضاً « ثم يغسل فرجه » ، وكذا لمسلم من رواية أبى معاوية ، ولأبى داود من رواية حماد بن زيد كلاهما عن هشام ، وهى زيادة جلية ، لأن بتقديم غسله يحصل الأمن من مسه فى أثناء الغسل .

قوله ( كما يتوضأ للصلاة ) فيه احتراز عن الوضوء اللغوى ، ويحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية الجسد فى الغسل ، ويحتمل أن يكتفى بغسلها فى الوضوء عن إعادته ، وعلى هذا فيحتاج إلى نية غسل الجنابة فى أول عضو ، وإنما قدم غسل أعضاء الوضوء تشريفاً لها ولتحصل له صورة الطهارتين الصغرى والكبرى ، وإلى هذا جنح الداودى شارح المختصر من الشافعية فقال : يقدم غسل أعضاء وضوئه على ترتيب الوضوء ، لكن بنية غسل الجنابة . ونقل ابن بطال الإجماع على أن الوضوء لا يجب مع الغسل ، وهو مردود ، فقد ذهب جماعة منهم أبو ثور وداود وغيرهما إلى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء للمحدث .

قوله ( فيخلل بها ) أى بأصابعه التى أدخلها فى الماء . ولمسلم « ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه فى أصول الشعر » ، ولترمذى والنسائى من طريق أبى عينة « ثم يشرب شعره الماء » .

**قوله (أصول الشعر)** وللكشميين «أصول شعره» أى شعر رأسه ، ويدل عليه رواية حماد بن سلمة عن هشام عند البيهقي «يخلل بها شق رأسه الأيمن فيتبع بها أصول الشعر ، ثم يفعل بشق رأسه الأيسر كذلك» وقال القاضي عياض : احتج به بعضهم على تحليل شعر الجسد في الغسل إما لعموم قوله «أصول الشعر» وإما بالقياس على شعر الرأس . وفائدة التحليل إيصال الماء إلى الشعر والبشرة ، ومباشرة الشعر باليد ليحصل تعميمه بالماء ، وتأنيس البشرة لئلا يصيبها بالصب ما تتأذى به . ثم هذا التحليل غير واجب اتفاقاً إلا إن كان الشعر ملبداً بشيء يحول بين الماء وبين الوصول إلى أصوله . والله أعلم .

**قوله (ثم يدخل)** إنما ذكره بلفظ المضارع ، وما قبله مذكور بلفظ الماضي - وهو الأصل - لإرادة استحضار صورة الحال للسامعين .

**قوله (ثلاث غرف)** بضم المعجمة وفتح الراء جمع غرفة وهي قدر ما يغرف من الماء بالكف ، وللكشميين «ثلاث غرفات» وهو المشهور في جمع القلة . وفيه استحباب التثليث في الغسل ، قال النووي : ولا نعلم فيه خلافاً إلا ما تفرد به الماوردي فإنه قال : لا يستحب التكرار في الغسل . قلت : وكذا قال الشيخ أبو علي السنجي في شرح الفروع وكذا قال القرطبي ، وحمل التثليث في هذه الرواية على رواية القاسم عن عائشة الآتية قريباً فإن مقتضاها أن كل غرفة كانت في جهة من جهات الرأس ، وسياق في آخر الكلام على حديث ميمونة زيادة في هذه المسألة .

**قوله (ثم يفيض)** أى يسيل ، والإفاضة الإسالة . واستدل به من لم يشترط ذلك وهو ظاهر ، وقال المازري : لا حجة فيه لأن أفاض بمعنى غسل ، والخلاف في الغسل قائم . قلت : ولا يخفى ما فيه والله أعلم . وقال القاضي عياض : لم يأت في شيء من الروايات في وضوء الغسل ذكر التكرار . قلت : بل ورد ذلك من طريق صحيحة أخرجهما النسائي والبيهقي من رواية أبي سلمة عن عائشة أنها وصفت غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة . . الحديث وفيه «ثم يتمضمض ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً ويغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثم يفيض على رأسه ثلاثاً» .

**قوله (على جلده كله)** هذا التأكيد يدل على أنه عمم جميع جسده بالغسل بعد ما تقدم ، وهو يؤيد الاحتمال الأول أن الوضوء سنة مستقلة قبل الغسل ، وعلى هذا فينوى المغسل الوضوء إن كان محدثاً وإلا فسنة الغسل ، واستدل بهذا الحديث على استحباب إكمال الوضوء قبل الغسل ، ولا يؤخر غسل الرجلين إلى فراغه وهو ظاهر من قولها «كما يتوضأ للصلاة» وهذا هو المحفوظ في حديث عائشة من هذا الوجه ، لكن رواه مسلم من رواية أبي معاوية عن هشام فقال في آخره «ثم أفاض على سائر جسده» ثم غسل رجليه «وهذه الزيادة تفرد بها أبو معاوية دون أصحاب هشام ، قال البيهقي هي غريبة صحيحة . قلت : لكن في رواية أبي معاوية عن هشام مقال ، نعم له شاهد من رواية أبي سلمة عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي فذكر حديث الغسل كما تقدم عند النسائي وزاد في آخره «فلذا فرغ غسل رجليه» فأما أن تحمل الروايات عن عائشة على أن المراد بقولها «وضوءه للصلاة» أى أكثره وهو ما سوى الرجلين ، أو يحمل على ظاهره ، ويستدل برواية أبي معاوية على جواز تفريق الوضوء ، ويحتمل أن يكون قوله في رواية أبي معاوية «ثم غسل

رجليه « أى أعاد غسلهما لاستيعاب الغسل بعد أن كان غسلهما في الوضوء فيوافق قوله في حديث الباب « ثم يفيض على جلده كله » .

[٢٤٩]

٢٤٧- حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه قال: توضأ رسول الله صلى الله عليه وضوءه للصلاة غير رجليه، وغسل فرجه وما أصابه من الأذى، ثم أفاض عليه الماء، ثم نحى رجليه فغسلهما. هذه غسله من الجنابة.

[الحديث ٢٤٩- أطرافه في: ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨١].

قوله (حدثنا محمد بن يوسف) هو الفريابي، وسفيان هو الثوري، وجزم الكرماني بأن محمد ابن يوسف هو اليكندي وسفيان هو ابن عيينة، ولا أدري من أين له ذلك.

قوله (وضوءه للصلاة غير رجليه) فيه التصريح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل الخ وهو مخالف لظاهر رواية عائشة. ويمكن الجمع بينهما إما بحمل رواية عائشة على الحجاز كما تقدم وإما بحمله على حالة أخرى، وبحسب اختلاف هاتين الحالتين اختلف نظر العلماء فذهب الجمهور إلى استحباب تأخير غسل الرجلين في الغسل، وعن مالك إن كان المكان غير نظيف فالمستحب تأخيرهما وإلا فالتقديم، وعند الشافعية في الأفضل قولان، قال النووي أحصهما وأشهرهما ومختارهما أنه يكمل وضوءه، قال: لأن أكثر الروايات عن عائشة وميمونة كذلك. انتهى. كذا قال، وليس في شيء من الروايات عنهما التصريح بذلك، بل هي إما محتملة كرواية «توضأ وضوءه للصلاة» أو ظاهرة تأخيرهما كرواية أبي معاوية المتقدمة، وشاهدها من طريق أبي سامة، ويوافقها أكثر الروايات عن ميمونة، أو صريحة في تأخيرهما كحديث الباب، وراوينا مقدم في الحفظ والفقه على جميع من رواه عن الأعمش، وقول من قال «لأنما فعل ذلك مرة لبيان الجواز» متعقب، فإن في رواية أحمد عن أبي معاوية عن الأعمش ما يدل على المواظبة، ولفظه «كان إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه» فذكر الحديث وفي آخره «ثم يتنحى فيغسل رجليه» قال القرطبي: الحكمة في تأخير غسل الرجلين ليحصل الافتتاح والاختتام بأعضاء الوضوء.

قوله (وغسل فرجه) فيه تقديم وتأخير، لأن غسل الفرج كان قبل الوضوء إذ الراو لا تقتضي الترتيب، وقد بين ذلك ابن المبارك عن الثوري عند المصنف في باب الستر في الغسل، فذكر أولاً غسل اليدين ثم غسل الفرج ثم مسح يده بالخائط ثم الوضوء غير رجليه، وأتى بتم الدالة على الترتيب في جميع ذلك.

قوله (هذه غسلة) الإشارة إلى الأفعال المذكورة، أو التقدير هذه صفة غسله، وللكشميني «هذا غسله» وهو ظاهر، وأشار الإسماعيلي إلى أن هذه الجملة الأخيرة مدرجة من قول سالم بن أبي الجعد، وأن زائدة بن قدامة بين ذلك في روايته عن الأعمش، واستدل البخاري بحديث ميمونة هذا على جواز تفريق الوضوء وعلى استحباب الإفراغ باليمين على الشمال للمغتفر من الماء لقوله في رواية أبي عوانة وحفص وغيرهما «ثم أفرغ يمينه على شماله» وعلى مشروعية المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة لقوله فيها «ثم

تمضمض واستنشق ، وتمسك به الحنفية للقول بوجوبهما ، وتعقب بأن الفعل المجرد لا يدل على الوجوب إلا إذا كان بياناً لجمل يتعلق به الوجوب ، وليس الأمر هنا كذلك قال ابن دقيق العيد : وعلى استحباب مسح اليد بالتراب من الحائط أو الأرض لقوله في الروايات المذكورة « ثم ذلك يده بالأرض أو بالحائط » قال ابن دقيق العيد : وقد يؤخذ منه الاكتفاء بغسلة واحدة لإزالة النجاسة والغسل من الجنابة لأن الأصل عدم التكرار ، وفيه خلاف . انتهى . وصحح النووي وغيره أنه يجزئ ، لكن لم يتعين في هذا الحديث أن ذلك كان لإزالة النجاسة ، بل يحتمل أن يكون للتنظيف فلا يدل على الاكتفاء ، وأما ذلك اليد بالأرض فللمبالغة فيه ليكون أنتى كما قال البخارى . وأبعد من استدلال به على نجاسة المني أو على نجاسة رطوبة الفرج لأن الغسل ليس مقصوراً على إزالة النجاسة . وقوله في حديث الباب « وما أصابه من أذى » ليس بظاهر في النجاسة أيضاً ، واستدل به البخارى أيضاً على أن الواجب في غسل الجنابة مرة واحدة ، وعلى أن من توضأ بنية الغسل أكمل باقي أعضاء بدنه لا يشرع له تجديد الوضوء من غير حدث ، وعلى جواز نفث يدي من ماء الغسل وكذا الوضوء ، وفيه حديث ضعيف أورده الرافعى وغيره ولفظه « لا تنفضوا أيديكم في الوضوء فلإنها مرواح الشيطان » وقال ابن الصلاح : لم أجده . وتبعه النووي . وقد أخرجه ابن حبان في الضعفاء وابن حاتم في العلل من حديث أبى هريرة ، ولو لم يعارضه هذا الحديث الصحيح لم يكن صالحاً أن يحتج به . وعلى استحباب التستر في الغسل ولو كان في البيت ، وقد عقد المصنف لكل مسألة باباً وأخرج هذا الحديث فيه بمغايرة الطرق ومدارها على الأعمش ، وعند بعض الرواة عنه ما ليس عند الآخر ، وقد جمعت فوائدها في هذا الباب . وصرح في رواية حفص بن غياث عن الأعمش بسماع الأعمش من سالم فأمن تدليسه . وفي الإسناد ثلاثة من التابعين على الولاء : الأعمش وسالم وكريب ، وصحبايان : ابن عباس وخالته ميمونة بنت الحارث . وفي الحديث من الفوائد أيضاً جواز الاستعانة بإحضار ماء الغسل والوضوء لقولها في رواية حفص وغيره « وضعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم غسلاً » وفي رواية عبد الواحد « ما يغتسل به » وفيه خدمة الزوجات لأزواجهن ، وفيه الصب باليمين على الشمال لغسل الفرج بها ، وفيه تقديم غسل الكفين على غسل الفرج لمن يريد الاغتراف لئلا يدخلهما في الماء وفيهما ما لعله يستقذر ، فأما إذا كان الماء في إبريق مثلاً فالأولى تقديم غسل الفرج لتوالى أعضاء الوضوء ، ولم يقع في شيء من طرق هذا الحديث التنصيص على مسح الرأس في هذا الوضوء ، وتمسك به المالكية لقولهم إن وضوء الغسل لا يمسح فيه الرأس بل يكفي عنه بغسله ، واستدل بعضهم بقولها في رواية أبى حمزة وغيره « فتاولته ثوباً فلم يأخذه » على كراهة التنشيف بعد الغسل ، ولا حجة فيه لأنها واقعة حال يتطرق إليها الاحتمال ، فيجوز أن يكون عدم الأخذ لأمر آخر لا يتعلق بكراهة التنشيف بل لأمر يتعلق بالحرقة . أو لكونه كان مستعجلاً ، أو غير ذلك . قال المهلب : يحتمل تركه الثوب لإبقاء بركة الماء أو للتواضع أو لشيء رآه في الثوب من حرير أو وسخ ، وقد وقع عند أحمد والإسماعيلي من رواية أبى عوانة في هذا الحديث عن الأعمش قال : فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي فقال : لا بأس بالمنديل ، وإنما رده مخافة أن يصير عادة . وقال التيمي في شرحه : في هذا الحديث دليل على أنه كان يتنشف ، ولولا ذلك لم تأت بالمنديل . وقال ابن دقيق العيد : نفثه الماء بيده يدل على أن لا كراهة في التنشيف ، لأن كلا منهما لإزالة . وقال النووي : اختلف أصحابنا فيه على خمسة أوجه أشهرها أن المستحب تركه ، وقيل مكروهه ، وقيل

مباح ، وقيل مستحب ، وقيل مكروه في الصيف مباح في الشتاء . واستدل به على طهارة الماء المتناثر من أعضاء المتطهر خلافاً لمن غلا من الحنفية فقال بنجاسته .

### باب غُسل الرجل مع امرأته

[٢٥٠] ٢٤٨- حدثنا آدم بن أبي إياس قال نا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه من إناء واحد ، من قدح يقال له الفرق .

[الحديث ٢٥٠- أطرافه في: ٢٦١، ٢٦٣، ٢٧٣، ٢٩٩، ٥٩٥٦، ٧٣٣٩.]

قوله ( باب غسل الرجل مع امرأته . عن عروة ) أي ابن الزبير كذا رواه أكثر أصحاب الزهري ، وخالفهم إبراهيم بن سعد فرواه عنه عن القاسم بن محمد أخرجه النسائي ، ورجح أبو زرعة الأول . ويحتمل أن يكون للزهري شيخان فإن الحديث محفوظ عن عروة والقاسم من طرق أخرى .

قوله ( أنا والنبي ) يحتمل أن يكون مفعولاً معه ويحتمل أن يكون عطفاً على الضمير وهو من باب تغليب المتكلم على الغائب لكونها هي السبب في الاغتسال ، فكانها أصل في الباب .

قوله ( من إناء واحد من قدح ) من الأولى : ابتدائية والثانية : بيانية ، ويحتمل أن يكون قدح بدلاً من إناء بتكرار حرف الجر ، وقال ابن التين : كان هذا الإناء من شبه ، وهو بفتح المعجمة والموحدة كما تقدم توضيحه في صفة الوضوء من حديث عبد الله بن زيد ، وكان مستنده ما رواه الحاكم من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه ولفظه « تور من شبه » .

قوله ( يقال له الفرق ) ، ولما لك عن الزهري : هو الفرق ، وزاد في روايته « من الجنابة » أي بسبب الجنابة ، ولأبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب « وذلك القدح يومئذ يدعى الفرق » قال ابن التين : الفرق بتسكين الراء ورويناه بفتحها وجوز بعضهم الأمرين ، وقال القتيبي وغيره هو بالفتح ، وقال النووي الفتح أفصح وأشهر ، وزعم أبو الوليد الباجي أنه الصواب قال : وليس كما قال ، بل هما لغتان . قلت : لعل مستند الباجي ما حكاه الأزهرى عن ثعلب وغيره : الفرق بالفتح والمحدثون يسكنونه ، وكلام العرب بالفتح انتهى . وقد حكى الإسكان أبو زيد وابن دريد وغيرهما من أهل اللغة ، والذي في روايتنا هو الفتح والله أعلم . وحكى ابن الأثير أن الفرق بالفتح ستة عشر رطلاً وبالإسكان مائة وعشرون رطلاً ، وهو غريب . وأما مقداره فعند مسلم في آخر رواية ابن عيينة عن الزهري في هذا الحديث قال سفيان يعني ابن عيينة : الفرق ثلاثة أصع ، قال النووي : وكذا قال الجماهير ، وقيل الفرق صاعان ، لكن نقل أبو عبيد الاتفاق على أن الفرق ثلاثة أصع ، وعلى أن الفرق ستة عشر رطلاً ولعله يريد اتفاق أهل اللغة وإلا فقد قال بعض الفقهاء من الحنفية وغيرهم : إن الصاع ثمانية أرتال ، وتمسكوا بما روى عن مجاهد في الحديث الآتي عن عائشة أنه



حزر الإناء ثمانية أرتال ، والصحيح الأول ، فإن الحزر لا يعارض به التحديد . وأيضاً فلم يصرح مجاهد بأن الإناء المذكور صاع فيحمل على اختلاف الأواني مع تقاربها ، ويؤيد كون الفرق ثلاثة أصع ما رواه ابن حبان من طريق عطاء عن عائشة بلفظ « قدر ستة أقساط » والقسط بكسر القاف وهو باتفاق أهل اللغة نصف صاع والاختلاف بينهم أن الفرق ستة عشر رطلاً فصاح أن الصاع خمسة أرتال وثلث ، وتوسط بعض الشافعية فقال الصاع الذى لماء الغسل ثمانية أرتال ، والذى لزكاة الفطر وغيرها خمسة أرتال وثلث ، وهو ضعيف . ومباحث المتن تقدمت في باب وضوء الرجل مع امرأته ، واستدل به الداودى على جواز نظر الرجل إلى عورة امرأته وعكسه ، ويؤيده ما رواه ابن حبان من طريق سليمان بن موسى أنه سئل عن الرجل ينظر إلى فرج امرأته فقال سأل عطاء فقال سألت عائشة فذكرت هذا الحديث بمعناه ، وهو نص في المسألة والله أعلم .

### باب الغسل بالصاع ونحوه

[٢٥١] ٢٤٩ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا عبد الصمد قال نا شعبة قال حدثني أبو بكر ابن حفص قال سمعت أبا سلمة يقول : دخلت أنا وأخو عائشة على عائشة فسألها أخوها عن غسل رسول الله صلى الله عليه ، فدعت بإناءٍ نحو من صاع فاغتسلت وأفاضت على رأسها ، وبيننا وبينها حجاب . قال أبو عبد الله : وقال يزيد بن هرون وبهز والجدي عن شعبة : قدر صاع .

**قوله ( باب الغسل بالصاع )** أى بملء الصاع ( ونحوه ) أى ما يقاربه ، والصاع تقدم أنه خمسة أرتال وثلث برطل بغداد ، وهو على ما قال الرافعى وغيره مائة وثلاثون درهما ، ورجح النووي أنه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم . وقد بين الشيخ الموفق سبب الخلاف في ذلك فقال : إنه في الأصل مائة وثمانية وعشرين وأربعة أسباع ، ثم زادوا فيه مثقالاً لإرادة جبر الكسر فصار مائة وثلاثين ، قال : والعمل على الأول لأنه هو الذى كان موجوداً وقت تقدير العلماء به .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد )** هو الجعفي ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث ، وأبو بكر بن حفص أى ابن عمر بن سعد بن أبى وقاص ، شارك شيخه أبا سلمة - وهو ابن عبد الرحمن بن عوف - في كونه زهرياً مدنياً مشهوراً بالكنية ، وقد قيل إن اسم كل منهما عبد الله .

**قوله ( وأخو عائشة )** زعم الداودى أنه عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق ، وقال غيره هو أخوها لأُمها وهو الطفيل بن عبد الله ولا يصح واحد منهما ، لما روى مسلم من طريق معاذ ، والنسائي من طريق خالد بن الحارث ، وأبو عوانة من طريق يزيد بن هارون كلهم عن شعبة في هذا الحديث أنه أخوها من الرضاة ، وقال النووي وجماعة إنه عبد الله بن يزيد ، معتمدين على ما وقع في صحيح مسلم في الجائز عن أبى قلابة عن عبد الله بن يزيد رضيع عائشة عنها فذكر حديثاً غير هذا ، ولم يتعين عندى أنه المراد هنا لأن لها أخاً آخر من الرضاة وهو كثير بن عبيد رضيع عائشة روى عنها أيضاً وحديث في الأدب المفرد للبخارى وسنن

أبى داود من طريق ابنه سعيد بن كثير عنه . وعبد الله بن يزيد بصرى ، وكثير بن عبيد كوفى ، فيحتمل أن يكون المبهم هنا أحدهما ويحتمل أن يكون غيرهما والله أعلم .

قوله ( فدعت بإناء نحو ) بالجر والتنوين صفة لإناء ، وفي رواية كريمة « نحواً » بالنصب على أنه نعت للمجرور باعتبار المحل أو بإضمار أعنى .

قوله ( وبيننا وبينها حجاب ) قال القاضى عياض : ظاهره أنها رأيا عملها في رأسها وأعلى جسدها مما يحل نظره للمحرم لأنها خالة أبى سلمة من الرضاع أَرْضَعَتْ أَخِيَّهَا أُمَ كُلْثُومَ ، وإنما سترت أسافل بدنهما مما لا يحل للمحرم النظر إليه قال : ولألا لم يكن لاغتسالها بحضرتها معنى . وفي فعل عائشة دلالة على استحباب التعليم بالفعل لأنه أوقع في النفس ، ولما كان السؤال محتملاً للكيفية والكمية ثبت لهما ما يدل على الأمرين معا : أما الكيفية فبالاقتصار على إفاضة الماء وأما الكمية فبالاكتفاء بالصاع .

قوله ( قال أبو عبد الله ) أى البخارى المصنف ( قال يزيد بن هارون ) هذا التعليق وصله أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما .

قوله ( وبهر ) بالزى المعجمة هو ابن أسد وحديثه موصول عند الإسماعيلي ، وزاد في روايتهما « من الجنابة » ، وعندهما أيضاً « على رأسها ثلاثاً » وكذا عند مسلم والنسائي .

قوله ( والجدى ) بضم الجيم وتشديد الدال نسبة إلى جدة ساحل مكة ، وكان أصله منها لكنه سكن البصرة .

قوله ( قلدر صاع ) بالكسر على الحكاية ، ويجوز النصب كما تقدم . والمراد من الروایتين أن الاغتسال وقع بملء الصاع من الماء تقريباً لا تحديداً .

٢٥٠ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا يحيى بن آدم قال نا زهير عن أبي إسحاق قال أبو جعفر أنه كان عند جابر بن عبد الله هو وأبوه وعنده قوم ، فسألوه عن الغسل ، فقال : يكفيك صاع . فقال رجل : ما يكفيني . فقال جابر : كان يكفي من هو أوفى منك شعراً أو خير منك . ثم أمنا في ثوب . [٢٥٢]

[الحديث ٢٥٢ - طرفاه في : ٢٥٥ ، ٢٥٦] .

قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجعفي .

قوله ( حدثنا يحيى بن آدم ) قال أبو علي الحلياني : ثبت لجميع الرواة - إلا لأبى ذر عن الحموي فسقط من روايته يحيى بن آدم ، وهو وهم - فلا يتصل السند إلا به .

قوله ( زهير ) هو ابن مغاوية ، وأبو إسحق هو السبيعي ، وأبو جعفر هو محمد بن علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب المعروف بالباقر .

قوله ( هو وأبوه ) أى علي بن الحسين ( وعنده ) أى عند جابر .

**قوله (قوم)** كذا في التسخ التي وقفت عليها من البخارى ، ووقع في العمدة « وعنده قومه » بزيادة الماء وجعلها شراحها ضميراً يعود على جابر وفيه ما فيه ، وليست هذه الرواية في مسلم أصلاً ، وذلك وارد أيضاً على قوله إنه يخرج المتفق عليه .

**قوله ( فسألوه عن الغسل )** أفاد إسحق بن راهويه في مسنده أن متولى السؤال هو أبو جعفر الراوى ، فأخرج من طريق جعفر بن محمد عن أبيه قال « سألت جابراً عن غسل الجنابة » ، وبين النسائي في روايته سبب السؤال فأخرج من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحق عن أبي جعفر قال « تمارينا في الغسل عند جابر ، فكان أبو جعفر تولى السؤال » ونسب السؤال في هذه الرواية إلى الجميع مجازاً لقصدتهم ذلك ، ولهذا أفرد جابر الجواب فقال « يكفيك » وهو بفتح أوله ، وسيأتى مزيد لهذا الموضع في الباب الذى يليه .

**قوله ( فقال رجل )** زاد الإسماعيلي « منهم » أى من القوم ، وهذا يؤيد ما ثبت في روايتنا لأن هذا المقاتل هو الحسن بن محمد بن على بن أبى طالب الذى يعرف أبوه بابن الحنفية كما جزم به صاحب العمدة ، وليس هو من قوم جابر لأنه هاشمى وجابر أنصارى .

**قوله ( لوفى )** يحتمل الصفة والمقدار أى أطول وأكثر .

**قوله ( وغير منك )** بالرفع عطفاً على أوفى المخبر به عن هو ، وفي رواية الأصيلي « أو خيراً » بالنصب عطفاً على الموصول .

**قوله ( ثم أمنا )** فاعل أمنا هو جابر كما سيأتى ذلك واضحاً من فعله في كتاب الصلاة ، ولا التفتات إلى من جعله من مقوله والفاعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه السلف من الاحتجاج بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم والانقياد إلى ذلك ، وفيه جواز الرد بعنف على من يمارى بغير علم إذا قصد الراد إيضاح الحق وتحذير السامعين من مثل ذلك ، وفيه كراهية التنطع والإسراف في الماء .

٢٥١ - حدثنا أبو نعيم قال نا ابن عيينة عن عمرو عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وميمونة كانا يغتسلان من إناء واحد . [٢٥٣]

قال : قال أبو عبد الله : كان ابن عيينة يقول أخيراً : « عن ابن عباس عن ميمونة » .

والصحيح ما روى أبو نعيم .

**قوله ( عن عمرو )** هو ابن دينار ، وفي مسند الحميدى « حدثنا سفيان أخبرنا عمرو أخبرنا أبو الشعثاء وهو جابر بن زيد المذكور .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** هو المصنف .

**قوله ( كان ابن عيينة )** كذا رواه عنه أكثر الرواة وإنما رواه عنه كما قال أبو نعيم من سمع منه قديماً ، وإنما رجح البخارى رواية أبى نعيم جرياً على قاعدة المحدثين ، لأن من جملة المرجحات عندهم قدم السماع لأنه مظنة قوة حفظ الشيخ ، ولرواية الآخرين جهة أخرى من وجوه الترجيح وهى كونهم أكثر

عدداً وملازمة لسفيان ، ورجحها الإسماعيلي من جهة أخرى من حيث المعنى وهي كون ابن عباس لا يطلع على النبي صلى الله عليه وسلم في حالة اغتساله مع ميمونة فيدل على أنه أخذه عنها . وقد أخرج الرواية المأثورة الشافعي والحميدي وابن أبي عمر وابن أبي شيبة وغيرهم في مسانيدهم عن سفيان ، ومسلم والنسائي وغيرهما من طريقه ، ويستفاد من هذا البحث أن البخاري لا يرى التسوية بين « عن فلان » وبين « إن فلاناً » وفي ذلك بحث يطول ذكره . وقد حققته فيما كتبت على كتاب ابن الصلاح . وادعى بعض الشارحين أن حديث ميمونة هذا لا مناسبة له بالترجمة لأنه لم يذكر فيه قدر الإناء ، والجواب أن ذلك يستفاد من مقدمة أخرى ، وهي أن أوانهم كانت صغاراً كما صرح به الشافعي في عدة مواضع ، فيدخل هذا الحديث تحت قوله « ونحوه » أي نحو الصاع ، أو يحمل المطلق فيه على المقيد في حديث عائشة وهو الفرق ، لكون كل منهما زوجة له واغتسلت معه ، فتكون حصه كل منهما أزيد من صاع ، فيدخل تحت الترجمة بالتقريب ، والله أعلم .

ب

من أفاض على رأسه ثلاثاً

[٢٥٤] ٢٥٢- حدثنا أبو نعيم قال نا زهير عن أبي إسحاق قال حدثني سليمان بن صرد قال حدثني جبير بن مطعم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أما أنا فأفيضُ على رأسي ثلاثاً» وأشار بيديه كليهما .

**قوله ( باب من أفاض على رأسه ثلاثاً )** تقدم حديث ميمونة وعائشة في ذلك .

**قوله ( حدثنا زهير )** هو ابن معاوية الجعفي وقد علا عنه في هذا الإسناد ، ونزل في الباب الذي قبله ، وأبو إسحق هو السبيعي أيضاً ، وسليمان بن صرد خزاعي وهو من أفاضل الصحابة ، وأبوه بضم المهملة وفتح الراء وشبهه من مشاهير الصحابة ، ففيه رواية الأقران .

**قوله ( أما أنا فأفيض )** بضم الهمزة ، وقسم « أما » مخدوف ، وقد ذكر أبو نعيم في المستخرج سببه من هذا الوجه وأوله عنده « ذكروا عند النبي صلى الله عليه وسلم الغسل من الجنابة » فذكره ، ولمسلم من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحق « تماروا في الغسل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض القوم : أما أنا فأغسل رأسي بكذا وكذا » فذكر الحديث ، وهذا هو القسم المخدوف ، ودل قوله « ثلاثاً » على أن المراد بكذا وكذا أكثر من ذلك ، ولمسلم من وجه آخر أن الذين سألوا عن ذلك هم وفد ثقيف ، والسياق مشعر بأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يفيض إلا ثلاثاً ، وهي محتملة لأن تكون للتكرار ، ومحتملة لأن تكون للتوزيع على جميع البدن ، لكن حديث جابر في آخر الباب يقوى الاحتمال الأول وستذكر ما فيه .

**قوله ( كليهما )** كذا للأكثر ، وللكشميني « كلاهما » وحكى ابن التين أن في بعض الروايات « كلاهما » وهي مخرجة على من يراها تثنية ويرى أن التثنية لا تتغير كقوله : قد بلغا في المجد غايتها . وهكذا

القول في رواية الكشميني ، وهو مذهب الفراء في « كلا » خلافاً للبصريين ، ويمكن أن يخرج الرفع فيما على القطع .

[٢٥٥]

٢٥٣- حدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن مخلول بن راشد عن محمد ابن علي عن جابر بن عبد الله قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يُفرغ على رأسه ثلاثاً .

**قوله ( حدثني )** وللأصيلي حدثنا ( محمد بن بشار ) هو بNDAR كما صرح به الإسماعيلي في روايته حيث أخرجه عن الحسن بن سفيان وغيره عنه ، وأبوه بالوحدة وتثنية المعجمة بلا خلاف . وليس في الصحيحين بهذه الصورة غيره قاله أبو علي الجبائي وجماعة بعده ، وغفل بعض المتأخرين فضبطه بمثناة وسين مهملة ، وإنما نهت عليه لثلاث يغتر به فإنه لا ينبغي على من له أدنى ممارسة في هذا الشأن .

**قوله ( مخلول )** بكسر أوله وإسكان المعجمة وبوزن محمد أيضاً ، وهذان الوجهان في رواية أبي ذر ، والأول للأكثر ، والثاني لابن عساكر ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، ومحمد بن علي شيخه هو أبو جعفر المعروف بالباقر .

**قوله ( يفرغ )** بضم أوله .

**قوله ( ثلاثاً )** أي غرفات . زاد الإسماعيلي « قال شعبة : أظنه من غسل الجنابة » وفيه « وقال رجل من بني هاشم : إن شعري كثير ، فقال جابر : شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أكثر من شعرك وأطيب » .

[٢٥٦]

٢٥٤- حدثنا أبو نعيم قال نا معمر بن يحيى بن سام قال حدثني أبو جعفر قال قال لي جابر : أتاني ابن عمك - يعرض بالحسن بن محمد بن الحنفية - قال : كيف الغسل من الجنابة ؟ فقلت : كان النبي صلى الله عليه وآله يأخذ ثلاثة أكف ويفيضها رأسه ، ثم يفيض على سائر جسده . فقال لي الحسن : إنني رجل كثير الشعر ، فقلت : كان النبي صلى الله عليه وآله عليه أكثر منك شعراً .

**قوله ( حدثنا معمر )** بإسكان العين في أكثر الروايات وبه جزم المزي ، وفي رواية القاسمي بوزن محمد وبه جزم الحاكم ، وليس له أيضاً في البخاري غير هذا الحديث ، وقد ينسب إلى جده سام فيقال معمر ابن سام وهو بالمهملة وتخفيف الميم .

**قوله ( ابن عمك )** فيه تجوز ، فإنه ابن عم والده علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، والحنفية كانت زوج علي بن أبي طالب تزوجها بعد فاطمة رضي الله عنها فولدت له محمداً فاشتهر بالنسبة إليها . وقول جابر « أتاني » يشعر بأن سؤال الحسن بن محمد كان في غيبة أبي جعفر فهو غير سؤال أبي جعفر الذي تقدم في الباب قبله ، لأن ذلك كان عن الكمية كما أشعر بذلك قوله في الجواب « يكفيك صاع » وهذا عن الكيفية وهو ظاهر من قوله « كيف الغسل » ، ولكن الحسن بن محمد في المسألتين جميعاً هو المنازع لجابر

في ذلك فقال في جواب الكمية « ما يكفيني » أي الصاع ولم يعلل ، وقال في جواب الكيفية « إني كثير الشعر » أي فأحتاج إلى أكثر من ثلاث غرفات ، فقال له جابر في جواب الكيفية « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر شعراً منك وأطيب » أي واكتفى بالثلاث فاقتضى أن الإنقاء يحصل بها ، وقال في جواب الكمية ما تقدم ، وناسب ذكر الخيرية لأن طلب الازدياد من الماء يلحظ فيه التحري في إيصال الماء إلى جميع الجسد ، وكان صلى الله عليه وسلم سيد الورعين وأتقى الناس لله وأعلمهم به . وقد اكتفى بالصاع ، فأشار جابر إلى أن الزيادة على ما اكتفى به تنقطع قد يكون مثاره الوسوسة فلا يلتفت إليه .

**قوله ( ثلاث أكف )** وفي رواية كريمة « ثلاثة أكف » وهي جمع كف والكف تذكر وتؤنث ، والمراد أنه يأخذ في كل مرة كفين ، ويدل على ذلك رواية إسحق بن راهويه من طريق الحسن بن صالح عن جعفر بن محمد عن أبيه قال في آخر الحديث « وبسط يديه » ، ويؤيده حديث جبير بن مطعم الذي في أول الباب ، والكف اسم جنس فيحمل على الإثنين ، ويحتمل أن تكون هذه الغرفات الثلاث لل تكرار ، ويحتمل أن يكون لكل جهة من الرأس غرفة كما سيأتي في حديث القاسم بن محمد عن عائشة قريباً .

### باب الغسل مرة واحدة

٢٥٥ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد [٢٥٧] عن كريب عن ابن عباس قال : قالت ميمونة : وضعت للنبي صلى الله عليه ماء للغسل ، فغسل يده مرتين أو ثلاثاً ، ثم أفرغ على شماله فغسل مذاكيره ، ثم مسح يده بالأرض ، ثم مضمض واستنشق ، وغسل وجهه ويديه ، ثم أفاض على جسده ، ثم تحول من مكانه فغسل قدميه .

**قوله ( باب الغسل مرة واحدة )** قال ابن بطال يستفاد ذلك من قوله « ثم أفاض على جسده » لأنه لم يقيد بعدد فيحمل على أقل ما يسمى وهو المرة الواحدة ، لأن الأصل عدم الزيادة عليها .

**قوله ( حدثنا عبد الواحد )** هو ابن زياد ، وباقي الإسناد والمتن تقدم في باب الوضوء قبل الغسل . قوله في هذه الرواية ( فغسل يده ) ، وللكشميني « يديه » ( مرتين أو ثلاثاً ) الشك من الأعمش كما سيأتي من رواية أبي عوانة عنه ، وغفل الكرماني فقال : الشك من ميمونة .

**قوله ( مذاكيره )** هو جمع ذكر على غير قياس ، وقيل واحده مذكار ، وكأنهم فرقوا بين العضو وبين خلاف الأنثى ، قال الأخفش : هو من الجمع الذي لا واحد له ، وقيل واحده مذكار ، وقال ابن خروف : إنما جمعه مع أنه ليس في الجسد إلا واحد بالنظر إلى ما يتصل به ، وأطلق على الكل اسمه فكانه جعل كل جزء من المجموع كالذكر في حكم الغسل .

### باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل

٢٥٦ - حدثني محمد بن المثنى قال نا أبو عاصم عن حنظلة عن القاسم عن عائشة رضي [٢٥٨]

الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه إذا اغتسل من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب فأخذ بكفيه فبدأ بشق رأسه الأيمن ، ثم الأيسر ، فقال بهما على وسط رأسه .

**قوله ( باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل )** مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب أشكل أمرها قديماً وحديثاً على جماعة من الأئمة ، فمنهم من نسب البخارى فيها إلى الوهم ، ومنهم من ضبط لفظ الحلاب على غير المعروف في الرواية لتتجه المطابقة ، ومنهم من تكلف لها توجيهاً من غير تغيير ، فأما الطائفة الأولى فأولهم الإسماعيلي فإنه قال في مستخرجه : رحم الله أبا عبد الله - يعني البخارى - من ذا الذى يسلم من الغلط ، سبق إلى قلبه أن الحلاب طيب وأى معنى للطيب عند الاغتسال قبل الغسل ، وإنما الحلاب إناء وهو ما يجلب فيه يسمى حلاباً ومحلباً . قال : وفي تأمل طرق هذا الحديث بيان ذلك حيث جاء فيه « كان يغتسل من حلاب » . انتهى . وهي رواية ابن خزيمة وابن حبان أيضاً ، وقال الخطابي في شرح أبى داود : الحلاب إناء يسع قدر حلب ناقة ، قال : وقد ذكره البخارى وتأوله على استعمال الطيب في الطهور ، وأحسبه توهم أنه أريد به المحلب الذى يستعمل في غسل الأيدي ، وليس الحلاب من الطيب فى شيء ، وإنما هو ما فسرت لك . قال وقال الشاعر :

صاح هل ريت أو سمعت براع رد فى الضرع ما فرى فى الحلاب

وتبع الخطابي ابن قرقول فى المطالع وابن الجوزى وجماعة . وأما الطائفة الثانية فأولهم الأزهري ، قال فى التهذيب : الحلاب فى هذا الحديث ضبطه جماعة بالمهمله واللام الخفيفة أى ما يجلب فيه كالحلب فصحفوه ، وإنما هو الجلاب بضم الجيم وتشديد اللام وهو ماء الورد فارسى معرب . وقد أنكر جماعة على الأزهري هذا من جهة أن المعروف فى الرواية بالمهمله والتخفيف ومن جهة المعنى أيضاً ، قال ابن الأثير لأن الطيب يستعمل بعد الغسل ألبق منه قبله وأولى ، لأنه إذا بدأ به ثم اغتسل أذهب الماء . وقال الحميدى فى الكلام على غريب الصحيحين : ضم مسلم هذا الحديث مع حديث الفرق وحديث قدر الصاع فى موضع واحد فكأنه تأولها على الإناء ، وأما البخارى فربما ظن ظان أنه تأوله على أنه نوع من الطيب يكون قبل الغسل لأنه لم يذكر فى الترجمة غير هذا الحديث . انتهى . فجعل الحميدى كون البخارى أراد ذلك احتمالاً ، أى ويحتمل أنه أراد غير ذلك لكن لم يفصح به ، وقال القاضى عياض : الحلاب والمحلب بكسر الميم إناء يملؤه قدر حلب الناقة ، وقيل المراد أى فى هذا الحديث محلب الطيب وهو بفتح الميم قال : وترجمة البخارى تدل على أنه التفت إلى التأويلين ، قال : وقد رواه بعضهم فى غير الصحيحين الجلاب بضم الجيم وتشديد اللام . يشير إلى ما قاله الأزهري . وقال النووى : قد أنكر أبو عبيد الهروى على الأزهري ما قاله . وقال القرطبي : الحلاب بكسر المهمله لا يصح غيرها ، وقد وهم من ظنه من الطيب وكذا من قاله بضم الجيم . انتهى . وأما الطائفة الثالثة فقال الحب الطبرى : لم يرد البخارى بقوله الطيب ماله عرف طيب ، وإنما أراد تطيب البدن بإزالة ما فيه من وسخ ودرن ونجاسة إن كانت ، وإنما أراد بالحلاب الإناء الذى يغتسل منه يبدأ به فيوضع فيه ماء الغسل . قال : و « أو » فى قوله « أو الطيب » بمعنى الزاوة ، وكذا ثبت فى بعض الروايات كما ذكره الحميدى ، ومحصل ما ذكره أنه يحمله على إعداد ماء الغسل ثم الشروع فى التنظيف قبل الشروع

في الغسل . وفي الحديث البداءة بشق الرأس لكونه أكثر شعثاً من بقية البدن من أجل الشعر ، وقيل يحتمل أن يكون البخارى أراد الإشارة إلى ما روى عن ابن مسعود أنه كان يغسل رأسه بخطمى ويكتفى بذلك في غسل الجنابة كما أخرجه ابن أبى شيبة وغيره عنه ، ورواه أبو داود مرفوعاً عن عائشة بإسناد ضعيف ، فكأنه يقول : دل هذا الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعمل الماء في غسل الجنابة ، ولم يثبت أنه كان يقدم على ذلك شيئاً مما يتقى البدن كالسدر وغيره . ويقوى ذلك ما في معظم الروايات « بالحلاب أو الطيب » ، ف قوله أو يدل على أن الطيب قسم الحلاب فيحمل على أنه من غير جنسه ، وجميع من اعترض عليه حمله على أنه من جنسه فلذلك أشكل عليهم ، والمراد بالحلاب على هذا الماء الذى فى الحلاب فأطلق على الحلال اسم المحل مجازاً ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون أراد بالحلاب الإناء الذى فيه الطيب فالمعنى بدأ تارة بطلب ظرف الطيب وتارة بطلب نفس الطيب فدل حديث الباب على الأول دون الثانى . انتهى . وهو مستمد من كلام ابن بطال ، فإنه قال بعد حكايته لكلام الخطابى : وأظن البخارى جعل الحلاب فى هذه الترجمة ضرباً من الطيب قال : فإن كان ظن ذلك فقد وهم ، وإنما الحلاب الإناء الذى كان فيه طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى كان يستعمله عند الغسل . قال : وفى الحديث الحوض على استعمال الطيب عند الغسل تأسيماً بالنبي صلى الله عليه وسلم . انتهى كلامه . فكأنه جعل قوله فى الحديث « فأخذ بكفه » أى من الطيب الذى فى الإناء « فبدأ بشق رأسه الأيمن » أى فطيه الخ . ومحصله أن الصفة المذكورة فى الحديث صفة التطيب لا الاغتسال ، وهو توجيه حسن بالنسبة لظاهر لفظ الرواية التى ساقها البخارى ، لكن من تأمل طرق الحديث كما قال الإسماعيلي عرف أن الصفة المذكورة للغسل لا للتطيب ، فروى الإسماعيلي من طريق مكى بن إبراهيم عن جنظلة فى هذا الحديث « كان يغتسل بقدح » بدل قوله بحلاب وزاد فيه « كان يغسل يديه ثم يغسل وجهه ثم يقول بيده ثلاث غرف » الحديث . وللجوزقى من طريق حمدان السلمى عن أبى عاصم « اغتسل فأتى بحلاب فغسل شق رأسه الأيمن » الحديث ، فقوله اغتسل ويغسل يدل على أنه إناء الماء لا إناء الطيب ، وأما رواية الإسماعيلي من طريق بندار عن أبى عاصم بلفظ « كان إذا أراد أن يغتسل من الجنابة دعا بشيء دون الحلاب فأخذ بكفه فبدأ بالشق الأيمن ثم الأيسر ثم أخذ بكفيه ماء فأفرغ على رأسه » فلولا قوله ماء لأمكن حمله على التطيب قبل الغسل ، لكن رواه أبو عوانة فى صحيحه عن يزيد بن سنان عن أبى عاصم بلفظ « كان يغتسل من حلاب فيأخذ غرفة بكفيه فيجعلها على شقه الأيمن ثم الأيسر كذلك » فقوله يغتسل وقوله غرفة أيضاً مما يدل على أنه إناء الماء ، وفى رواية لابن حبان والبيهقى « ثم يصب على شق رأسه الأيمن » والتطيب لا يعبر عنه بالصب ، فهذا كله يبعد تأويل من حمله على التطيب . ورأيت عن بعضهم - ولا أحفظه الآن - أن المراد بالطيب فى الترجمة الإشارة إلى حديث عائشة أنها كانت تطيب النبي صلى الله عليه وسلم عند الإحرام ، قال « والغسل من سنن الإحرام » وكان الطيب حصل عند الغسل ، فأشار البخارى هنا إلى أن ذلك لم يكن مستمراً من عادته . انتهى . ويقويه تبويب البخارى بعد ذلك بسبعة أبواب « باب من تطيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب » ثم ساق حديث عائشة « أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم طاف فى نسائه ثم أصبح محرماً » وفى رواية بعدها « كأتى أنظر إلى ويبص الطيب - أى لمعانه - فى مفرقه صلى الله عليه وسلم وهو محرم » وفى رواية أخرى عنده قبيل هذا الباب « ثم يصبح محرماً ينضخ طيباً » فاستنبط الاغتسال بعد التطيب



من قولها « ثم طاف على نسائه » لأنه كناية عن الجماع ومن لازمه الاغتسال ، فعرف أنه اغتسل بعد أن تطيب وبقى أثر الطيب بعد الغسل لكثرة ، لأنه كان صلى الله عليه وسلم يحب الطيب ويكثر منه ، فعلى هذا فقوله هنا « من بدأ بالحلاب » أى بإناء الماء الذى للغسل فاستدعى به لأجل الغسل ، أو « من بدأ بالطيب » عند إرادة الغسل ، فالترجمة مترددة بين الأمرين فدل حديث الباب على مداومته على البداءة بالغسل ، وأما التطيب بعده فعرف من شأنه ، وأما البداءة بالطيب قبل الغسل فبالإشارة إلى الحديث الذى ذكرناه . وهذا أحسن الأجوبة عندى وأليقها بتصرفات البخارى والله أعلم . وعرف من هذا أن قول الإسماعيلي « وأى معنى للطيب عند الغسل » معترض ، وكذا قول ابن الأثير الذى تقدم ، وفى كلام غيرهما مما تقدم مؤاخذات لم نتعرض لها لظهورها . والله الهادى للصواب .

( تكميل ) : أبو عاصم المذكور فى الإسناد هو النبيل وهو من كبار شيوخ البخارى وقد أكثر عنه فى هذا الكتاب لكنه نزل فى هذا الإسناد فأدخل بينه وبينه واسطة . وحفظه هو ابن أبى سفيان الجمحى . والقاسم هو ابن محمد بن أبى بكر . وقوله « كان إذا اغتسل » أى إذا أراد أن يغتسل كما تبين من رواية الإسماعيلي . وقوله « دعا » أى طلب . وقوله « نحو الحلاب » أى إناء قريب من الإناء الذى يسمى الحلاب ، وقد وصفه أبو عاصم بأنه أقل من شبر فى شبر أخرجه أبو عوانة فى صحيحه عنه ، وفى رواية لابن حبان « وأشار أبو عاصم بكفيه » فكأنه حلق بشبريه يصف به دوره الأعلى ، وفى رواية للبيهقى « كقدر كوز يسع ثمانية أرطال » ، وزاد مسلم فى روايته لهذا الحديث عن محمد بن المثنى أيضاً بهذا الإسناد بعد قوله الأيسر « ثم بكفيه فقال بهما على رأسه » فأشار بقوله أخذ بكفيه إلى الغرفة الثالثة كما صرح به رواية أبى عوانة ، وقوله « بكفه » وقع فى رواية الكشمينى « بكفيه » بالثنية وقوله « على وسط رأسه » هو بفتح السين قال الجوهري كل موضع صلح فيه « بين » فهو وسط بالسكون وإن لم يصلح فهو بالتحريك . وفى الحديث استحباب البداءة بالميا من فى التطهر ، وبذلك ترجم عليه ابن خزيمة والبيهقى . وفيه الاجتزاء بالغسل بثلاث غرفات ، وترجم على ذلك ابن حبان . وسندكر الكلام على قوله « فقال بهما » فى الباب الذى بعده إن شاء الله تعالى .

### باب المضمضة والاستنشاق فى الجنابة

[٢٥٩] ٢٥٧- حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبى قال حدثني الأعمش قال حدثني سالم عن كريب عن ابن عباس قال حدثنا ميمونة قالت : صبت للنبي صلى الله عليه غسلاً ، فأفرغ يمينه على يساره فغسلهما ، ثم غسل فرجه ، ثم قال بيده الأرض فمسحها بالتراب ، ثم غسلها ، ثم مضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه وأفاض على رأسه ، ثم تنحى فغسل قدميه ، ثم أتى بمنديل فلم ينفض بها .

قوله ( باب المضمضة والاستنشاق فى الجنابة ) أى فى غسل الجنابة ، والمراد هل هما واجبان فيه أم

لا ؟ وأشار ابن بطال وغيره إلى أن البخارى استنبط عدم وجوبهما من هذا الحديث ، لأن في رواية الباب الذى بعده في هذا الحديث « ثم توضأ وضوءه للصلاة » فدل على أنهما للوضوء ، وقام الإجماع على أن الوضوء في غسل الجنابة غير واجب ، والمضمضة والاستنشاق من توابع الوضوء فإذا سقط الوضوء سقطت توابعه ، ويحمل ما روى من صفة غسله صلى الله عليه وسلم على الكمال والفضل .

**قوله ( حدثنا عمر بن حفص )** أى ابن غياث كما ثبت في رواية الأصيلي .

**قوله ( غسلا )** بضم أوله أى ماء الاغتسال كما سبق في باب الغسل مرة .

**قوله ( ثم قال بيده الأرض )** كذا في روايتنا ، ولأكثر « بيده على الأرض » وهو من إطلاق القول على الفعل ، وقد وقع إطلاق الفعل على القول في حديث « لا حسد إلا في اثنتين » قال فيه في الذى يتلو القرآن « لو أوتيت مثل ما أوتي هذا لفعلت مثل ما يفعل » وسيأتى في باب نفث اليمين قريباً من رواية أبى حمزة عن الأعمش في هذا الموضع « فضرب بيده الأرض » فيفسر « قال » هنا بضرب .

**قوله ( ثم تنحى )** أى تحول إلى ناحية .

**قوله ( فلم ينفض بها )** زاد في رواية كريمة « قال أبو عبد الله يعنى لم يتمسح » وأنت الضمير على إرادة الخرقة لأن المنديل خرقة مخصوصة ، وسيأتى في باب من أفرغ على يمينه « قالت ميمونة فناولته خرقة » ، وبقية مباحث الحديث تقدمت في باب الوضوء قبل الغسل .

### ب) مسح اليد بالتراب لتكون أنقى

[٢٦٠]

٢٥٨ - حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدى قال نا سفيان قال نا الأعمش عن سالم بن

أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه اغتسل من الجنابة ، فغسل فرجه بيده ، ثم ذلك بها الحائط ثم غسلها ، ثم توضأ وضوءه للصلاة ، فلما فرغ من غسله غسل رجليه .

**قوله ( باب مسح اليد بالتراب لتكون أنقى )** أى لتصير اليد أنقى منها قبل المسح .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدى )** كذا في روايتنا ، واقتصر الأكثر على « حدثنا الحميدى » . وسفيان هو ابن عيينة .

**قوله ( فغسل فرجه )** هذه الفاء تفسيرية وليست تعقيبية لأن غسل الفرج لم يكن بعد الفراغ من الاغتسال ، وقد تقدمت مباحث هذا الحديث أيضاً . ومن فوائد هذا السياق الإتيان فيه بثم الدالة على ترتيب ما ذكر فيه من صفة الغسل

**باب هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها إذا لم يكن على يده قدر غير الجنابة؟**  
وأدخل ابن عمر والبراء بن عازب يده في الطهور ولم يغسلها، ثم توضأ. ولم ير ابن عمر وابن عباس بأساً بما ينتضح من غسل الجنابة.

**قوله (باب هل يدخل الجنب يده في الإناء) أى الذى فيه ماء الغسل (قبل أن يغسلها) أى خارج الإناء (إذا لم يكن على يده قدر) أى من نجاسة وغيرها (غير الجنابة) أى حكمها ، لأن أثرها مختلف فيه فدخل في قوله قدر ، وأما حكمها فقال المهلب : أشار البخارى إلى أن يد الجنب إذا كانت نظيفة جاز له إدخالها الإناء قبل أن يغسلها ، لأنه ليس شيء من أعضائه نجساً بسبب كونه جنباً .**  
**قوله (وأدخل ابن عمر والبراء بن عازب يده) أى أدخل كل واحد منهما يده ، وفي رواية لأبي الوقت «يديهما» بالثنية .**

**قوله (في الطهور) بفتح أوله أى الماء المعد للاغتسال ، وأثر ابن عمر وصله سعيد بن منصور بمعناه ، وروى عبد الرزاق عنه أنه كان يغسل يده قبل التطهر ، ويجمع بينهما بأن ينزلا على حالين : فحيث لم يغسل كان متيقناً أن لا قدر في يده ، وحيث غسل كان ظاناً أو متيقناً أن فيها شيئاً ، أو غسل للندب وترك للجواز .**  
وأثر البراء وصله ابن أبى شيبة بلفظ «أنه أدخل يده في المطهرة قبل أن يغسلها» وأخرج أيضاً عن الشعبي قال «كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلون أيديهم الماء قبل أن يغسلوها وهم جنب» .

**قوله (ولم ير ابن عمر وابن عباس) أما أثر ابن عمر فوصله عبد الرزاق بمعناه ، وأما أثر ابن عباس فوصله ابن أبى شيبة عنه ، وعبد الرزاق من وجه آخر أيضاً عنه ، وتوجيه الاستدلال به للترجمة أن الجنابة الحكيمة لو كانت تؤثر في الماء لامتنع الاغتسال من الإناء الذى تقاطر فيه ما لاقى بدن الجنب من ماء اغتساله ، ويمكن أن يقال : إنما لم ير الصحابي بذلك بأساً لأنه مما يشق الاحتراز منه ، فكان في مقام العفو ، كما روى ابن أبى شيبة عن الحسن البصرى قال : ومن يملك انتشار الماء ؟ إنا لرجو من رحمة الله ما هو أوسع من هذا .**

٢٥٩ - حدثنا عبد الله بن مسلمة قال نا أفلح عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها [٢٦١]  
قالت : كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه من إناء واحد تختلف أيدينا فيه .

**قوله (حدثنا عبد الله بن مسلمة) زاد مسلم «ابن قنبل» .**  
**قوله (حدثنا) ولكريمة «أخبرنا أفلح» وهو ابن حميد كما رواه مسلم ، ولم يخرج البخارى عن أفلح ابن سعيد شيئاً . والقاسم هو ابن محمد ، وقد تقدم هذا المتن في باب غسل الرجل مع امرأته من طريق أخرى مع مغايرة في آخره ، وزاد مسلم في آخره «من الجنابة» أى لأجل الجنابة ، ولأبي عوانة وابن حبان من طريق ابن وهب عن أفلح أنه سمع القاسم يقول سمعت عائشة .. فذكره وزاد فيه «وتلتقى» بعد قوله «تختلف أيدينا فيه» وللإسماعيلي من طريق إسحق بن سليمان عن أفلح «تختلف فيه أيدينا» يعنى حتى تلتقى ، ولليهيقي من طريقه «تختلف أيدينا فيه يعنى وتلتقى» وهذا يشعر بأن قوله «وتلتقى» مدرج ، وسيأتى في باب تحليل الشعر**

من وجه آخر عنها « كنا نغتسل من إناء واحد نغترف منه جميعاً » فلعل الراوى قال « وتلتقى » بالمعنى ، ومعنى « تختلف » أنه كان يغترف تارة قبلها وتغترف هي تارة قبله ، ولمسلم من طريق معاذة عن عائشة « فيبادرنى حتى أقول دع لى » زاد النسائى « وأبادره حتى يقول دع لى » وفى هذا الحديث جواز اغتراف الجنب من الماء القليل ، وأن ذلك لا يمنع من التطهر بذلك الماء ولا بما يفضل منه ، ويدل على أن النهى عن انغماس الجنب فى الماء الدائم إنما هو للتزويه كراهية أن يستقذر ، لا لكونه يصير نجساً بانغماس الجنب فيه ، لأنه لا فرق بين جميع بدن الجنب وبين عضو من أعضائه . وأما توجيه الاستدلال به للترجمة فلأن الجنب لما جاز له أن يدخل يده فى الإناء ليغترف بها قبل ارتفاع حدثه لتام الغسل كما فى حديث الباب دل على أن الأمر بغسل يده قبل إدخالها ليس لأمر يرجع إلى الجنابة . بل إلى ما لعله يكون بيده من نجاسة متيقنة أو مظنونة .

٢٦٠ - حدثنا مسدد قال نا حماد عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة غسل يده . [٢٦٢]

قوله ( حدثنا مسدد قال حدثنا حماد ) هو ابن زيد ، ولم يسمع من حماد بن سلمة . وهشام هو ابن عروة .

قوله ( غسل يده ) هكذا أورده مختصراً ، وقد أخرجه أبو داود تاماً عن مسدد بهذا السند لكن قال « يديه » بالثنية ، وزاد « يصب على يده اليمنى » أى من الإناء « فيغسل فرجه يفرغ على شماله ثم يتوضأ وضوءه للصلاة » الحديث . وهكذا أخرجه الإسماعيلي من طرق عن حماد بن زيد وسيأتي نحوه من وجوه آخر عن هشام فى باب تحليل الشعر ، قال المهلب : حمل البخارى أحاديث الباب التى لم يذكر فيها غسل اليدين قبل إدخالهما على حال تيقن نظافة اليد ، وحديث هشام - يعنى هذا - على ما إذا خشى أن يكون علق بها شيء ، فاستعمل من اختلاف الحديثين ما جمع بينهما ونفى التعارض عنهما . انتهى . ويمكن أن يحمل الفعل على الندب ، والترك على الجواز . أو يقال : حديث الترك مطلق وحديث الفعل مقيد ، فيحمل المطلق على المقيد لأن فى رواية الفعل زيادة لم تذكر فى الأخرى .

٢٦١ - حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة عن أبي بكر بن حفص عن عروة عن عائشة : كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه من إناء واحد من جنابة . وعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة مثله . [٢٦٣]

قوله ( حدثنا أبو الوليد ) هو الطيالسى .

قوله ( من جنابة ) وللكشمي « من الجنابة » أى لأجل الجنابة .

قوله ( وعن عبد الرحمن بن القاسم ) هو معطوف على قوله « شعبة عن أبى بكر بن حفص » فلشعبة فيه إسنادان إلى عائشة حدثه أحد شيوخه به عن عروة والآخر عن القاسم ، وقد وهم من زعم أن رواية عبد الرحمن معاقة ، وقد أخرجه أبو نعيم والبيهقى من طريق أبى الوليد بالإسنادين وقالوا : أخرجه البخارى

عن أبي الوليد بالإسنادين جميعاً ، وكذا قال أبو مسعود وغيره في الأطراف .  
**قوله ( مثله )** أى مثل المتن المذكور ، وللأصلي « بمثله » بزيادة موحدة في أوله .

[٢٦٤] ٢٦٢ - حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة عن عبد الله بن عبد الله بن جبر قال : سمعت أنس ابن مالك يقول : كان النبي صلى الله عليه والمرأة من نسائه يغتسلان من إناء واحد . زاد مسلم ووهب عن شعبة : من الجنابة .

**قوله ( حدثنا أبو الوليد )** هو الطيالسي أيضاً ، وهذا إسناد ثالث له عن شعبة أيضاً في هذا المتن ، لكن من طريق صحابي آخر . وهذا الإسناد بعينه تقدم لمتن آخر في باب علامة الإيمان .

**قوله ( والمرأة )** يجوز فيه الرفع على العطف والنصب على المعية واللام فيها للجنس .

**قوله ( زاد مسلم )** هو ابن ابراهيم وهو من شيوخ البخارى .

**قوله ( ووهب )** زاد الأصيلي « وأبو الوقت بن جرير » أى ابن حازم وبذلك جزم أبو نعيم وغيره ، ووقع في رواية أبي ذر ووهيب بالتصغير ، وأظنه وهماً فإن الحديث وجد بعد تتبع كثير من رواية وهب ابن جرير ولم نجده من رواية وهيب بن خالد ، ووهب بن جرير من الرواة عن شعبة . وأما وهيب فهو من أقرانه ، ومراد البخارى أن مسلم بن إبراهيم ووهب بن جرير روى هذا الحديث عن شعبة بهذا الإسناد الذى رواه عنه أبو الوليد فزادا في آخره « من الجنابة » وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية وهب بن جرير بدون هذه الزيادة ، والله أعلم .

### باب تفريق الغسل والوضوء

ويذكر عن ابن عمر أنه غسل قدميه بعد ما جف وضوؤه .

[٢٦٥] ٢٦٣ - حدثنا محمد بن محبوب قال نا عبد الواحد قال نا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس قالت ميمونة : وضعت للنبي صلى الله عليه ماء يغتسل به ، فأفرغ على يديه فغسلهما مرتين أو ثلاثاً ، ثم أفرغ بيمينه على شماله فغسل مذاكيره ، ثم ذلك يده بالأرض ، ثم تمضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ويديه ، ثم غسل رأسه ثلاثاً ، ثم أفرغ على جسده ، ثم تنحى من مقامه فغسل قدميه .

**قوله ( باب تفريق الغسل والوضوء )** أى جوازه ، وهو قول الشافعى في الجديد ، واحتج له بأن الله تعالى أوجب غسل أعضائه ، فن غسلها فقد أتى بما وجب عليه فرقها أو نسقها . ثم أيد ذلك بفعل ابن عمر ، وبذلك قال ابن المسيب وعطاء وجماعة ، وقال ربيعة ومالك : من تعمد ذلك فعليه الإعادة ، ومن نسي فلا . وعن مالك إن قرب التفريق بنى وإن طال أعاد . وقال قتادة والأوزاعي : لا يعيد إلا إن جف . وأجازه

النخعي مطلقاً في الغسل دون الوضوء . ذكر جميع ذلك ابن المنذر وقال : ليس مع من جعل الجفاف حداً لذلك حجة . وقال الطحاوي : الجفاف ليس يحدث فينقض كما لو جف جميع أعضاء الوضوء لم تبطل الطهارة قوله ( ويذكر عن ابن عمر ) هذا الأثر رويناه في الأم عن مالك عن نافع عنه ، لكن فيه أنه توضأ في السوق دون رجله . ثم رجع إلى المسجد ف مسح على خفيه ثم صلى . والإسناد صحيح ، فيحتمل أنه إنما لم يجزم به لكونه بالمعنى . قال الشافعي : لعله قد جف وضوؤه لأن الجفاف قد يحصل بأقل مما بين السوق والمسجد . قوله ( حدثنا محمد بن محبوب ) هو البصري ، وعبد الواحد هو ابن زياد البصري ، وقد تقدم هذا المتن من رواية موسى بن إسماعيل عنه في باب الغسل مرة وسياقهما واحد غالباً ، إلا أن في ذلك « ثم تحول من مكانه » وفي هذا « تنحى من مقامه » وهما بمعنى . وأبدي الكرمانى من هذا احتمال أن يكون اغتسل قائماً .

### باب مَنْ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فِي الْغُسْلِ

[٢٦٦] ٢٦٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة قال نا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس عن ميمونة بنت الحارث قالت : وضعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم غسلاً وسترته فصب على يده فغسلها مرة أو مرتين - قال سليمان : لا أدري أذكر الثالثة أم لا ؟ - ثم أفرغ بيمينه على شماله فغسل ، ثم ذلك يده بالأرض أو بالحائط ، ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه ويديه وغسل رأسه ، ثم صب على جسده ، ثم تنحى فغسل قدميه ، فناولته خرقه فقال بيده هكذا ، ولم يردّها .

قوله ( باب من أفرغ ) هذا الباب مقدم عند الأصيلي وابن عساكر على الذى قبله . واعترض على المصنف بأن الدعوى أعم من الدليل ، والجواب أن ذلك في غسل الفرج بالنص وفي غيره بما عرف من شأنه أنه كان يحب التيامن كما تقدم ، ومحلّه هنا فيما إذا كان يغترف من الإناء ، قاله الخطابي . قال : فأما إذا كان ضيقاً كالقمم فإنه يضعه عن يساره ويصب الماء منه على يمينه .

قوله ( حدثنا موسى بن إسماعيل ) تقدم هذا الحديث من روايته أيضاً في باب الغسل مرة ، لكن شيخه هناك عبد الواحد وهنا أبو عوانة وهو الواضح البصري .

قوله ( وسترته ) زاد ابن فضيل عن الأعمش « بثوب » والواو فيه حالية .

قوله ( فصب ) قيل دو معطوف على محذوف ، أى فأراد الغسل فكشف رأسه فأخذ الماء فصب على يده ، قاله الكرمانى . ولا يتعين ما قاله ، بل يحتمل أن يكون الوضع معقياً بالصب على ظاهره ، والإرادة والكشف يمكن كونهما وقعا قبل الوضع ، والأخذ هو عين الصب هنا ، والمعنى وضعت له ماء فشرع في الغسل ، ثم شرحت الصفة .

قوله ( قال سليمان ) أى الأعمش ، وقائل ذلك أبو عوانة ، وفاعل « أذكر » سالم بن أبي الجعد ، وقد

تقدم من رواية عبد الواحد وغيره عن الأعمش « فغسل يديه مرتين أو ثلاثاً » ولابن فضيل عن الأعمش « فصب على يديه ثلاثاً » ولم يشك ، أخرجه أبو عوانة في مستخرجه : فكان الأعمش كان يشك فيه ثم تذكر فنجزم لأن سماع ابن فضيل منه متأخر .

قوله ( ثم تمضمض ) وللأصيل « مضمض » بغير تاء .

قوله ( وغسل قدميه ) كذا لأبي ذر ، وللأكثر « فغسل » بالفاء .

قوله ( فقال بيده ) أى أشار ، وهو من إطلاق القول على الفعل كما تقدم مثله .

قوله ( ولم يردها ) بضم أوله وإسكان الدال من الإرادة ، والأصل « يريدتها » لكن جزم بلم ، ومن قالها بفتح أوله وتشديد الدال فقد صحف وأفسد المعنى ، وقد حكى في المطالع أنها رواية ابن السكن قال : وهى وهم . وقد رواه الإمام أحمد عن عفان عن أبي عوانة بهذا الإسناد وقال فى آخره « فقال هكذا وأشار بيده أن لا أريدها » وسأئى فى رواية أبى حمزة عن الأعمش « فناولته ثوباً فلم يأخذه » والله أعلم .

بى إذا جامع ثم عاد . ومن دار على نسائه في غسل واحد

٢٦٥ - حدثنا محمد بن بشار قال نا ابن أبي عدي ويحيى بن سعيد عن شعبة عن

[٢٦٧]

إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه قال : ذكرته لعائشة فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن ، كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه فيطوف على نسائه ثم يصبح محرماً ينضح طيباً .

[الحديث ٢٦٧ - طرفه في : ٢٧٠] .

قوله ( باب إذا جامع ثم عاد ) أى ما حكمه . وللكشيمى « عاود » أى الجماع ، وهو أعم من أن يكون لتلك المجامعة أو غيرها ، وقد أجمعوا على أن الغسل بينهما لا يجب ، ويدل على استحبابه حديث أخرجه أبو داود والنسائى عن أبى رافع « أنه صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نسائه يغتسل عند هذه وعند هذه ، قال فقلت : يا رسول الله ألا تجعله غسلًا واحداً ؟ قال : هذا أزكى وأطيب وأطهر » واختلفوا فى الوضوء بينهما فقال أبو يوسف : لا يستحب ، وقال الجمهور : يستحب . وقال ابن حبيب المالكى وأهل الظاهر : يجب . واحتجوا بحديث أبى سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءاً » أخرجه مسلم من طريق أبى حفص عن عاصم عن أبى المتوكل عنه . وأشار ابن خزيمة إلى أن بعض أهل العلم حمله على الوضوء اللغوى فقال : المراد به غسل الفرج ، ثم رده ابن خزيمة بما رواه من طريق ابن عينة عن عاصم فى هذا الحديث فقال « فليتوضأ وضوءاً للصلاة » وأظن المشار إليه هو إسحق بن راهويه ، فقد نقل ابن المنذر عنه أنه قال : لا بد من غسل الفرج إذا أراد العود . ثم استدلل ابن خزيمة على أن الأمر بالوضوء للندب لا للوجوب بما رواه من طريق شعبة عن عاصم فى حديث أبى سعيد المذكور كرواية ابن عينة وزاد « فإنه أنشط للعود » فدل على أن الأمر للإرشاد أو للندب . ويدل أيضاً على أنه لغير الوجوب ما رواه الطحاوى من طريق موسى بن عقبة عن أبى إسحق عن الأسود عن عائشة قالت « كان النبى صلى الله عليه وسلم يجامع ثم يعود ولا يتوضأ » .

قوله (ويحيى بن سعيد) هو القطان ، وينبغي أن يثبت في القراءة قبل قوله « عن شعبة » لفظ « كلاهما » لأن كلا من ابن أبي عدي ويحيى رواه محمد بن بشار عن شعبة وحذف كلاهما من الخط اصطلاح .

قوله (ذكرته) أى قول ابن عمر المذكور بعد باب وهو قوله « ما أحب أن أصبح محرماً أنضخ طيباً » وقد بينه مسلم في روايته عن محمد بن المنتشر قال « سألت عبد الله بن عمر عن الرجل يتطيب ثم يصبح محرماً » فذكره وزاد « قال ابن عمر : لأن أطل بقطران أحب إلى من أن أفعل ذلك » وكذا ساقه الإسماعيلي بنامه عن الحسن بن سفيان عن محمد بن بشار ، فكان المصنف اختصره لكونه المخلوف معلوماً عند أهل الحديث في هذه القصة ، أو حدثه به محمد بن بشار مختصراً .

قوله (أبا عبد الرحمن) يعنى ابن عمر ، استرحمت له عائشة إشعاراً بأنه قد سها فيها قاله ، إذ لو استحضر فعل النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل ذلك .

قوله (فيطوف) كناية عن الجماع ، وبذلك تظهر مناسبة الحديث للترجمة : وقال الإسماعيلي : يحتمل أن يراد به الجماع ، وأن يراد به تجديد العهد بهن . قلت : والاحتمال الأول يرجحه الحديث الثاني لقوله فيه « أعطى قوة ثلاثين » و « يطوف » في الأول مثل « يلور » في الثاني .

قوله (ينضخ) بفتح أوله وبفتح الضاد المعجمة وبالحاء المعجمة ، قال الأصمعي : النضخ بالمعجمة أكثر من النضج بالمهملة . وسوى بينهما أبو زيد ، وقال ابن كيسان : إنه بالمعجمة لما ثخن ، وبالمهملة لما رق . وظاهره أن عين الطيب بقيت بعد الإحرام ، قال الإسماعيلي : بحيث أنه صار كأنه يتساقط منه الشيء بعد الشيء . وسندكر حكم هذه المسألة في كتاب الحج إن شاء الله تعالى .

[٢٦٨] ٢٦٦ - حدثنا محمد بن بشار قال نا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال نا أنس بن مالك قال : كان النبي صلى الله عليه يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة . قلت لأنس : أو كان يطيقه ؟ قال : كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين . وقال سعيد عن قتادة أن أنساً حدثهم : تسع نسوة .

[الحديث ٢٦٨ - أطرافه في : ٢٨٤ ، ٥٠٦ ، ٥٢١٥] .

قوله (معاذ بن هشام) هو الدستوائي ، والإسناد كله بصريون .

قوله (( في الساعة الواحدة )) المراد بها قدر من الزمان ، لا ما اصطلاح عليه أصحاب الهيئة .

قوله (من الليل والنهار) الواو بمعنى « أو » جزم به الكرماني . ويحتمل أن تكون على بابها بأن تكون تلك الساعة جزءاً من آخر أحدهما ، وجزءاً من أول الآخر .

قوله (وهن إحدى عشرة) قال ابن خزيمة : تفرد بذلك معاذ بن هشام عن أبيه ، ورواه سعيد بن أبي هريرة وغيره عن قتادة فقالوا « تسع نسوة » . انتهى . وقد أشار البخاري إلى رواية سعيد بن أبي عروبة فعلقها هنا ، ووصلها بعد اثني عشر باباً بلفظ « كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة ، وله يومئذ تسع



نسوة» وقد جمع ابن حبان في صحيحه بين الروایتين بأن حمل ذلك على حالتين ، لكنه وهم في قوله « أن الأولى كانت في أول قدومه المدينة حيث كان تحته تسع نسوة ، والحالة الثانية في آخر الأمر حيث اجتمع عنده إحدى عشرة امرأة» وموضع الوهم منه أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة لم يكن تحته امرأة سوى سودة ، ثم دخل على عائشة بالمدينة ، ثم تزوج أم سلمة ، وحفصة ، وزينب بنت خزيمة في السنة الثالثة والرابعة ، ثم تزوج زينب بنت جحش في الخامسة ، ثم جويرية في السادسة ، ثم صفية وأم حبيبة وميمونة في السابعة ، وهؤلاء جميع من دخل بهن من الزوجات بعد الهجرة على المشهور واختلف في ريحانة وكانت من سبي بني قريظة فجزم ابن إسحق بأنه عرض عليها أن يتزوجها ويضرب عليها الحجاب فاختارت البقاء في ملكه ، والأكثر على أنها ماتت قبله في سنة عشر ، وكذا ماتت زينب بنت خزيمة بعد دخولها عليه بقليل ، قال ابن عبد البر : مكثت عنده شهرين أو ثلاثة . فعلى هذا لم يجتمع عنده من الزوجات أكثر من تسع ، مع أن سودة كانت وهبت يومها لعائشة كما سيأتي في مكانه ، فرجحت رواية سعيد . لكن تحمل رواية هشام على أنه ضم مارية وريحانة إليهن وأطلق عليهن لفظ « نسائه » تغلياً . وقد سرد الدمياطي - في السيرة التي جمعها - من اطلع عليه من أزواجه ممن دخل بها أو عقد عليها فقط أو طلقها قبل الدخول أو خطبها ولم يعقد عليها فبلغت ثلاثين ، وفي المختارة من وجه آخر عن أنس « تزوج خمس عشرة : دخل منهن بإحدى عشرة ومات عن تسع » . وسرد أسماءهن أيضاً أبو الفتح اليعمرى ثم مغلطاي فزدن على العدد الذي ذكره الدمياطي ، وأنكر ابن القيم ذلك . والحق أن الكثرة المذكورة محمولة على اختلاف في بعض الأسماء ، وبمقتضى ذلك تنقص العدة . والله أعلم .

**قوله ( أو كان )** بفتح الواو هو مقول قتادة والهمزة للاستفهام ومميز ثلاثين محذوف أي ثلاثين رجلاً ، ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق أبي موسى عن معاذ بن هشام « أربعين » بدل ثلاثين ، وهي شاذة من هذا الوجه ، لكن في مراسيل طاوس مثل ذلك ، وزاد « في الجماع » ، وفي صفة الجنة لأبي نعيم من طريق مجاهد مثله وزاد « من رجال أهل الجنة » ، ومن حديث عبد الله بن عمر ورفع « أعطيت قوة أربعين في البطش والجماع » وعند أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه « إن الرجل من أهل الجنة ليعطى قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والشهوة » فعلى هذا يكون حساب قوة نبيينا أربعة آلاف .

**قوله ( وقال سعيد )** هو ابن أبي عروبة ، كذا للجميع ، إلا أن الأصيلي قال : إنه وقع في نسخة « شعبة » بدل سعيد قال « وفي عرضنا على أبي زيد بمكة : سعيد » قال أبو علي الجبائي وهو الصواب . قلت : وقد ذكرنا قبل أن المصنف وصل رواية سعيد ، وأما رواية شعبة لهذا الحديث عن قتادة فقد وصلها الإمام أحمد . قال ابن المنير : ليس في حديث دورانه على نسائه دليل على الترجمة ، فيحتمل أنه طاف عليهن واغتسل في خلال ذلك عن كل فعلة غسلاً . قال والاحتمال في رواية الليلة أظهر منه في الساعة . قلت : التقييد بالليلة ليس صريحاً في حديث عائشة ، وأما حديث أنس فحيث جاء فيه التصريح بالليلة قيد الاغتسال بالمرة الواحدة . كذا وقع في روايات للنسائي وابن خزيمة وابن حبان ، ووقع التقييد بالغسل الواحد من غير ذكر الليلة في روايات أخرى لهم ولمسلم ، وحيث جاء في حديث أنس التقييد بالساعة لم يحتاج إلى تقييد الغسل بالمرة لأنه يتعذر أو يتعسر ، وحيث جاء فيها تكرار المباشرة والغسل معاً ، وعرف من هذا أن قوله في الترجمة « في

غسل واحد ، أشار به إلى ما ورد في بعض طرق الحديث وإن لم يكن منصوباً فيها أخرجه كما جرت به عادته ، ويحمل المطلق في حديث عائشة على المقيد في حديث أنس ليتوافقا ، ومن لازم جماعهن في الساعة أو الليلة الواحدة عود الجماع كما ترجم به ، والله أعلم . واستدل به المصنف في كتاب النكاح على استحباب الاستكثار من النساء ، وأشار فيه إلى أن القسم لم يكن واجباً عليه ، وهو قول طوائف من أهل العلم ، وبه جزم الإصطخري من الشافعية ، والمشهور عندهم وعند الأكثرين الوجوب ، ويحتاج من قال به إلى الجواب عن هذا الحديث فقيل : كان ذلك برضا صاحبة التوبة كما استأذنه أن يمرض في بيت عائشة ، ويحتمل أن يكون ذلك كان يحصل عند استيفاء القسمة ثم يستأنف القسمة ، وقيل كان ذلك عند إقباله من سفر ، لأنه كان إذا سافر أقرع بينهن فيسافر بمن يخرج سهمها فإذا انصرف استأنف ، وهو أخص من الاحتمال الثاني ، والأول أليق بحديث عائشة وكذا الثاني ، ويحتمل أن يكون ذلك كان يقع قبل وجوب القسمة ثم ترك بعدها ، وأغرب ابن العربي فقال : إن الله خص نبيه بأشياء منها أنه أعطاه ساعة في كل يوم لا يكون لأزواجه فيها حق ، يدخل فيها على جميعهن فيفعل ما يريد ثم يستقر عند من لها التوبة ، وكانت تلك الساعة بعد العصر ، فإن اشتغل عنها كانت بعد المغرب . ويحتاج إلى ثبوت ما ذكره مفصلاً . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم ما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم من القوة على الجماع ، وهو دليل على كمال البنية وصحة الذكورية ، والحكمة في كثرة أزواجه أن الأحكام التي ليست ظاهرة يطلعن عليها فينقلنها ، وقد جاء عن عائشة من ذلك الكثير الطيب ، ومن ثم فضلها بعضهم على الباقيات . واستدل به ابن التين لقول مالك بلزوم الظهار من الإماء بناء على أن المراد بالزائدتين على التسع مارية وريحانة ، وقد أطلق على الجميع لفظ نسائه ، وتعقب بأن الإطلاق المذكور للتغليب كما تقدم فليس فيه حجة لما ادعى ، واستدل به ابن المنير على جواز وطء الحرة بعد الأمة من غير غسل بينهما ولا غيره ، والمتقول عن مالك أنه لا يتأكد الاستحباب في هذه الصورة ، ويمكن أن يكون ذلك وقع لبيان الجواز فلا يدل على عدم الاستحباب .

### باب غسل المذي والوضوء منه

[٢٦٩] ٢٦٧- حدثنا أبو الوليد قال نا زائدة عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن عن علي رضي الله عنه قال : كنت رجلاً مذاءً ، فأمرت رجلاً أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم - لمكان ابنته - فسأله ، فقال : «توضأً ، واغسل ذكرَكَ» .

قوله ( باب غسل المذي والوضوء منه ) أى بسببه ، وفي المذي لغات أفصحها بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وتخفيف الياء ، ثم بكسر الذال وتشديد الياء ، وهو ماء أيض رقيق لزج يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع أو إرادته ، وقد لا يحس بخروجه .

قوله ( حدثنا أبو الوليد ) هو الطيالسي .

قوله ( عن أبي عبد الرحمن ) هو السلمي .

**قوله (مذاء)** صيغة مجالعة من المذى ، يقال مذى يمدى مثل مضى يمضى ثلاثياً ، ويقال أيضاً أمدى يمدى بوزن أعطى يعطى رباعياً .

**قوله (فأمرت رجلاً)** هو المقداد بن الأسود كما تقدم في باب الوضوء من المخرجين من وجه آخر ، وزاد فيه « فاستحييت أن أسأل » .

**قوله (لمكان ابنته)** في رواية مسلم من طريق ابن الحنفية عن علي « من أجل فاطمة » رضى الله عنهما .  
**قوله (توضاً)** هذا الأمر بلفظ الإفراد يشعر بأن المقداد سأل لنفسه ، ويحتمل أن يكون سأل لمبهم أو لعلّ فوجه النبي صلى الله عليه وسلم الخطاب إليه ، والظاهر أن علياً كان حاضر السؤال ، فقد أطبق أصحاب المسانيد والأطراف على إيراد هذا الحديث في مسند علي ، ولو حملوه على أنه لم يحضر لأوردوه في مسند المقداد . ويؤيده ما في رواية النسائي من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي حصين في هذا الحديث عن علي قال « فقلت لرجل جالس إلى جنبي سله فسأله » ووقع في رواية مسلم « فقال : يغسل ذكره ويتوضاً » بلفظ الغائب ، فيحتمل أن يكون سؤال المقداد وقع على الإبهام وهو الأظهر ، ففي مسلم أيضاً « فسأله عن المذى يخرج من الإنسان » وفي الموطأ نحوه ، ووقع في رواية لأبي داود والنسائي وابن خزيمة ذكر سبب ذلك من طريق حصين بن قبيصة عن علي قال « كنت رجلاً مذاء فجعلت اغتسل منه في الشتاء حتى تشقق ظهري ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تفعل » ولأبي داود وابن خزيمة من حديث سهل بن حنيف أنه وقع له نحو ذلك وأنه سأل عن ذلك بنفسه ، ووقع في رواية للنسائي أن علياً قال « أمرت عماراً أن يسأل » وفي رواية لابن حبان والإسماعيلي أن علياً قال « سألت » . وجمع ابن حبان بين هذا الاختلاف بأن علياً أمر عماراً أن يسأل ، ثم أمر المقداد بذلك ، ثم سأل بنفسه . وهو جمع جيد إلا بالنسبة إلى آخره لكونه مغايراً لقوله إنه استحيى عن السؤال بنفسه لأجل فاطمة فيتعين حمله على المجاز بأن بعض الرواة أطلق أنه سأل لكونه الأمر بذلك ، وبهذا جزم الإسماعيلي ثم النووي ، ويؤيد أنه أمر كلا من المقداد وعماراً بالسؤال عن ذلك ما رواه عبد الرزاق من طريق عائش بن أنس قال « تذاكر علي والمقداد وعمار المذى فقال علي : إنني رجل مذاء فأسألاً عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فسأله أحد الرجلين » وصحح ابن بشكوال أن الذي تولى السؤال عن ذلك هو المقداد ، وعلى هذا فنسبة عمار إلى أنه سأل عن ذلك محمولة على مجاز أيضاً لكونه قصده ، لكن تولى المقداد الخطاب دونه والله أعلم . واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم « توضاً » على أن الغسل لا يجب بخروج المذى ، وصرح بذلك في رواية لأبي داود وغيره وهو إجماع ، وعلى أن الأمر بالوضوء منه كالأمر بالوضوء من البول كما تقدم استدلال المصنف به في باب : من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ، وحكى الطحاوي عن قوم أنهم قالوا بوجوب الوضوء بمجرد خروجه ، ثم رد عليهم بما رواه من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المذى فقال « فيه الوضوء وفي المني الغسل » فعرف بهذا أن حكم المذى حكم البول وغيره من نواقض الوضوء لا أنه يوجب الوضوء بمجرد .

**قوله (واغسل ذكرك)** هكذا وقع في البخاري تقديم الأمر بالوضوء على غسله ، ووقع في العمدة نسبة إلى البخاري بالعكس ، لكن الواو لا ترتب فالمعنى واحد ، وهي رواية الإسماعيلي ، فيجوز تقديم غسله على الوضوء وهو أولى ، ويجوز تقديم الوضوء على غسله لكن من يقول بتقص الوضوء بمسه يشترط

أن يكون ذلك بمائل ، واستدل به ابن دقيق العيد على تعين الماء فيه دون الأحجار ونحوها لأن ظاهره يعين الغسل والمعين لا يقع الامتثال إلا به ، وهذا ما صححه النووي في شرح مسلم ، وصحح في باقي كتبه جواز الاقتصار إلحاقاً بالبول وحملاً للأمر بغسله على الاستحباب أو على أنه خرج مخرج الغالب وهذا المعروف في المذهب ، واستدل به بعض المالكية والحنابلة على إيجاب استيعابه بالغسل عملاً بالحقيقة ، لكن الجمهور نظروا إلى المعنى ، فإن الموجوب لغسله إنما هو خروج الخارج فلا تجب المجاوزة إلى غير محله ، ويؤيده ما عند الإسماعيلي في رواية « فقال توضأ واغسله » فأعاد الضمير على المذي ، ونظير هذا قوله « من مس ذكره فليتوضأ » فإن النقص لا يتوقف على مس جميعه ، واختلف القائلون بوجوب غسل جميعه هل هو معقول المعنى أو للتعب ؟ فعلى الثاني تجب النية فيه ، قال الطحاوي : لم يكن الأمر بغسله لوجوب غسله كله بل ليتقلص فيبطل خروجه كما في الضرع إذا غسل بالماء البارد يتفرق لبنه إلى داخل الضرع فينقطع بخروجه ، واستدل به أيضاً على نجاسة المذي وهو ظاهر ، وخرج ابن عقيل الحنبلي من قول بعضهم : إن المذي من أجزاء التي رواية بطهارته ، وتعقب بأنه لو كان منياً لوجب الغسل منه ، واستدل به على وجوب الوضوء على من به سلس المذي للأمر بالوضوء مع الوصف بصيغة المبالغة الدالة على الكثرة ، وتعقبه ابن دقيق العيد بأن الكثرة هنا ناشئة عن غلبة الشهوة مع صحة الجسد ، بخلاف صاحب السلس فإنه ينشأ عن علة في الجسد ، ويمكن أن يقال : أمر الشارع بالوضوء منه ولم يستفصل فدل على عموم الحكم ، واستدل به على قبول خبر الواحد ، وعلى جواز الاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على المقطوع وفيهما نظر لما قدمناه من أن السؤال كان بحضرة على ، ثم لو صح أن السؤال كان في غيبته لم يكن دليلاً على المدعى لاحتمال وجود القرائن التي تحذف الخبر فترقيه عن الظن إلى القطع قاله القاضي عياض ، وقال ابن دقيق العيد : المراد بالاستدلال به على قبول خبر الواحد مع كونه خبر واحد أنه صورة من الصور التي تدل وهي كثيرة تقوم الحجة بجملة لا بفرد معين منها . وفيه جواز الاستنباط في الاستفتاء ، وقد يؤخذ منه جواز دعوى الوكيل بحضرة موكله ، وفيه ما كان الصحابة عليه من حرمة النبي صلى الله عليه وسلم وتوقيره ، وفيه استعمال الأدب في ترك المواجهة بما يستحي منه عرفاً ، وحسن المعاشرة مع الأصهار وترك ذكر ما يتعلق بجماع المرأة ونحوه بحضرة أقاربها ، وقد تقدم استدلال المصنف به في العلم لمن استحي فأمر غيره بالسؤال ، لأن فيه جمعاً بين المصلحتين : استعمال الحياء ، وعدم التفريط في معرفة الحكم .

ب

مَنْ تَطَيَّبَ ثُمَّ اغْتَسَلَ، وَبَقِيَ أَثَرُ الطَّيِّبِ

٢٦٨ - حدثنا أبو النعمان قال نا أبو عوانة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه قال : سألت عائشة وذكرت لها قول ابن عمر : ما أحب أن أصبح محرماً أنضخ طيباً . فقالت عائشة : أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه ، ثم طاف في نسائه ، ثم أصبح محرماً .

[٢٧٠]

[٢٧١] ٢٦٩- حدثنا آدم بن أبي إياس قال نا شعبة قال نا الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفْرَقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ .

[الحديث ٢٧١- أطرافه في: ١٥٣٨، ٥٩١٨، ٥٩٢٣].

قوله ( باب من تطيب ثم اغتسل ) تقدم الكلام على الحديث قبل باب ، وموضع الاستدلال به أن قولها « طاف في نسائه » كناية عن الجماع ، ومن لازمه الاغتسال . وقد ذكرت أنها طيبته قبل ذلك ، وأنه أصبح محرماً . ومن فوائده أيضاً وقوع رد بعض الصحابة على بعض بالدليل ، وإطلاع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم على ما لا يطلع عليه غيرهن من أفاضل الصحابة ، وخدمة الزوجات لأزواجهن ، والتطيب عند الإحرام وسبأ في الحج . وقال ابن بطال : فيه أن السنة اتخاذ الطيب للرجال والنساء عند الجماع .

قوله ( حدثنا الحكم ) هو ابن عتيبة ، هو وشيخه إبراهيم النخعي وشيخه الأسود بن يزيد فقهاء كوفيون تابعيون .

قوله ( وبيص ) بفتح الواو وكسر الموحدة بعدها ياء تحتانية ثم صاد مهملة هو البريق ، وقال الإسماعيلي وبيص الطيب تألؤه وذلك لعين قائمة لا للريح فقط .

قوله ( مفروق ) بفتح الميم وكسر الراء ويجوز فتحها . ودلالة هذا المتن على الترجمة إما لكونها قصة واحدة ، وإما لأن من سنن الإحرام الغسل عنده ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يدعه . وفيه أن بقاء الطيب على بدن المحرم لا يضر بخلاف ابتدائه بعد الإحرام .

بـ تَخْلِيلِ الشَّعْرِ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشَرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ

[٢٧٢] ٢٧٠- حدثنا عبدان قال أنا عبد الله قال نا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله

عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ، وتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم اغتسل ثم يخلل بيده شعره ، حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليه الماء ثلاث مرات ، ثم غسل سائر جسده .

قوله ( باب تخليل الشعر ) أى في غسل الجنابة .

قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك .

قوله ( إذا اغتسل ) أى أراد أن يغتسل .

قوله ( إذا ظن ) يحتمل أن يكون على بابه ويكتفى فيه بالغلبة ، ويحتمل أن يكون بمعنى علم .

قوله ( أروى ) هو فعل ماض من الإرواء ، يقال أرواه إذا جعله رياناً ، والمراد بالبشرة هنا ما تحت الشعر .

قوله ( أفاض عليه ) أى على شعره .

قوله ( ثم غسل سائر جسده ) أى بقية جسده ، وقد تقدم من رواية مالك عن هشام في أول كتاب الغسل هنا « على جلده كله » فيحتمل أن يقال إن سائر هنا بمعنى الجميع جمعاً بين الروایتين . وبقيّة مباحث الحديث تقدمت هناك .

[٢٧٣] ٢٧١- وقالت : كنتُ أغتسلُ أنا ورسولُ الله صلى الله عليه من إناءٍ واحدٍ نغرفُ منه جميعاً .

قوله ( وقالت ) أى عائشة « وهو معطوف على الأول فهو متصل بالإسناد المذكور .  
قوله ( نغرف ) يأسكان المعجمة بعدها راء مكسورة ، وله في الاعتصام « نشرق فيه جميعاً » وقد تقدمت مباحثه في باب : هل يدخل الجنب يده في الطهور .

بِأَنَّهُ مَنْ تَوَضَّأَ فِي الْجَنَابَةِ ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ  
وَلَمْ يُعِدْ غَسْلَ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهُ مَرَّةً أُخْرَى

[٢٧٤] ٢٧٢- حدثنا يوسف بن عيسى قال نا الفضل بن موسى قال أنا الأعمش عن سالم عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس عن ميمونة قالت : وضع رسول الله صلى الله عليه وضوءاً لجنبه فأكفأ بيمينه على يساره مرتين أو ثلاثاً ، ثم غسل فرجه ، ثم ضرب يده بالأرض - أو الحائط - مرتين أو ثلاثاً ، ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ، ثم أفاض على رأسه الماء ، ثم غسل جسده ، ثم تنحى فغسل رجله . قالت : فأتيتُه بخِرْقَةٍ فلم يُردّها ، فجعل ينفض الماء بيده .

قوله ( باب من توضع في الجنابة ) سقط من أواخر الترجمة لفظ « منه » من رواية غير أبي ذر .

قوله ( أخبرنا ) ولأبي ذر ( حدثنا الفضل ) .

قوله ( وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوء الجنابة ) كذا للأكثر بالإضافة ، ولكريمة « وضوءاً » بالتثنية « لجنبه » بلام واحدة ، وللكشميني « للجنب » ، ولرفيقه « وضع » على البناء للمفعول « لرسول الله » بزيادة اللام أى لأجله « وضوء » بالرفع والتثنية .

قوله ( فكفأ ) ولغير أبي ذر « فأكفأ » أى قلب .

قوله ( على يساره ) كذا للأكثر ، وللمستمل وكريمة « على شماله » .

قوله ( ضرب يده بالأرض ) كذا للأكثر ، وللكشميني « ضرب يده الأرض » .

قوله ( ثم غسل جسده ) قال ابن بطال : حديث عائشة الذى في الباب قبله أليق بالترجمة ، لأن فيه « ثم غسل سائر جسده » وأما حديث الباب ففيه « ثم غسل جسده » فدخل في عموم مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ فلا

يطابق قوله « ولم يعد غسل مواضع الوضوء » وأجاب ابن المنير بأن قرينة الحال والعرف من سياق الكلام يخص أعضاء الوضوء فإن تقديم غسل أعضاء الوضوء وعرف الناس من مفهوم الجسد إذا أطلق بعده يعطى ذلك اهـ . ولا يخفى تكلفه . وأجاب ابن التين بأن مراد البخارى أن يبين أن المراد بقوله في هذه الرواية « ثم غسل جسده » أى ما بقى من جسده ، بدليل الرواية الأخرى . وهذا فيه نظر لأن هذه القصة غير تلك القصة كما قدمنا في أوائل الغسل . وقال الكرماني : لفظ « جسده » شامل لجميع أعضاء البدن فيحمل عليه الحديث السابق ، أو المراد هنا بسائر جسده أى باقيه بعد الرأس لا أعضاء الوضوء . قلت : ومن لازم هذا التقرير أن الحديث غير مطابق للترجمة . والذي يظهر لى أن البخارى حمل قوله « ثم غسل جسده » على المجاز أى ما بقى بعد ما تقدم ذكره ، ودليل ذلك قوله بعد « فغسل رجله » إذ لو كان قوله « غسل جسده » محمولا على عمومه لم يحتج لغسل رجله ثانياً ، لأن غسلهما كان يدخل في العموم ، وهذا أشبه بتصريفات البخارى ، إذ من شأنه الاعتناء بالأخفى أكثر من الأجل . واستنبط ابن بطال من كونه لم يعد غسل مواضع الوضوء أجزاء غسل الجمعة عن غسل الجنابة ، وإجزاء الصلاة بالوضوء المجدد لمن تبين أنه كان قبل التجديد محدثاً . والاستنباط المذكور مبنى عنده على أن الوضوء الواقع في غسل الجنابة سنة وأجزأ مع ذلك عن غسل تلك الأعضاء بعده . وهى دعوى مردودة ، لأن ذلك يختلف باختلاف النية ، فنوى غسل الجنابة وقدم أعضاء الوضوء لفضيلته ثم غسله وإلا فلا يصح البناء المذكور . والله أعلم .

قوله ( ينفض الماء بيده ) سقط « الماء » من غير رواية أبى ذر ، وللأصيل « فجعل ينفض بيده . وباقى مباحث المتن تقدم في أوائل الغسل . والله المستعان .

باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب يخرج كما هو ولا يتييم

٢٧٣- حدثنا عبد الله بن محمد قال نا عثمان بن عمر قال : أنا يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف قياماً ، فخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما قام في مصلاه ذكر أنه جنب فقال لنا : « مكانكم » ثم رجع فاغتسل ، ثم خرج إلينا ورأسه يقطر ، فكبر فصلينا معه . [٢٧٥]

تابعه عبد الأعلى عن معمر عن الزهري . ورواه الأوزاعي عن الزهري .

[الحديث ٢٧٥ - طرفاه في : ٦٣٩ ، ٦٤٠ .]

قوله ( باب إذا ذكر ) أى تذكر الرجل ، وهو ( فى المسجد أنه جنب خرج ) . ولأبى ذر وكريمة « يخرج » ( كما هو ) أى على حاله .

قوله ( ولا يتييم ) إشارة إلى رد من يوجهه فى هذه الصورة ، وهو منقول عن الثورى وإسحق ، وكذا قال بعض المالكية فيمن نام فى المسجد فاحتلم يتييم قبل أن يخرج . وورد « ذكر » بمعنى تذكر من الذكر بضم اللذال كثيراً ، وإن كان المتبادر أنه من الذكر بكسرها . وقوله « خرج كما هو » قال الكرماني :

هذه الكاف كاف المقارنة لا كاف التشبيه ، كذا قال ، وعلى التنزل فالتشبيه هنا ليس ممتنعاً لأن يتعلق بحالته ، أى خرج في حالة شبيهة بحالته التى قبل خروجه فيما يتعلق بالحدث لم يفعل ما يرفعه من غسل أو ما ينوب عنه من التيمم .

قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجعفي ، ويونس هو ابن يزيد .

قوله ( وعدلت ) أى سويت ، وكان من شأن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يكبر حتى تستوى الصفوف .

قوله ( فلما قام في مصلاه ذكر ) أى تذكر ، لا أنه قال ذلك لفظاً ، وعلم الراوى بذلك من قرائن الحال أو بإعلامه له بعد ذلك . وبين المصنف في الصلاة من رواية صالح بن كيسان عن الزهرى أن ذلك كان قبل أن يكبر النبي صلى الله عليه وسلم للصلاة .

قوله ( فقال لنا : مكانكم ) بالنصب أى : الزموا مكانكم . وفيه إطلاق القول على الفعل ، فإن في رواية الإسماعيلي « فأشار بيده أن مكانكم » ويحتمل أن يكون جمع بين الكلام والإشارة .

قوله ( ورأسه يقطر ) أى من ماء الغسل ، وظاهر قوله « فكبر » الاكتفاء بالإقامة السابقة ، فيؤخذ منه جواز التخلل الكثير بين الإقامة والدخول في الصلاة ، وسيأتى مع بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الصلاة قبيل أبواب صلاة الجماعة بعد أبواب الأذان إن شاء الله تعالى .

قوله ( تابعه عبد الأعلى ) هو ابن عبد الأعلى البصرى ، وروايته موصولة عند الإمام أحمد عنه ، وقد تابع عثمان بن عمر راويه عن يونس عن عبد الله بن وهب عند مسلم ، وهذه متابعة تامة .

قوله ( ورواه الأوزاعي ) روايته موصولة عند المؤلف في أوائل أبواب الإمامة كما سيأتى ، وظن بعضهم أن السبب في التفرقة بين قوله تابعه وبين قوله رواه كون المتابعة وقعت بلفظه والرواية بمعناه ، وليس كما ظن بل هو من التفتن في العبارة .

### باب نَفْضِ الْيَدَيْنِ مِنَ الْغُسْلِ عَنِ الْجَنَابَةِ

[٢٧٦]

٢٧٤- حدثنا عبدان قال نا أبو حمزة قال : سمعتُ الأعمشَ عن سالمٍ عن كُريبٍ عن ابنِ عباسٍ قال : قالتْ ميمونةُ رضي الله عنها : وضعتُ للنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُسلًا فسترتهُ بثوبٍ وصبَّ على يديه فغسلهما ثمَّ صبَّ بيمينه على شماله فغسلَ فرجَه فضربَ بيده الأرضَ فمسحَهما ، ثمَّ غسلهما ، فتمضمضَ واستنشقَ وغسلَ وجهه وذراعيه ، ثمَّ صبَّ على رأسه وأفاضَ على جسده ، ثمَّ تنحَّى فغسلَ قدميه ، فناولته ثوباً فلم يأخذه ، فانطلق وهو ينفُضُ يديه .

قوله ( باب نفض اليدين من الغسل عن الجنابة ) كذا لأبى ذر وكريمة . وللباقين « من غسل الجنابة » .

قوله ( أخبرنا أبو حمزة ) هو السكرى .



قوله ( فانطلق وهو ينفض يديه ) استدل به على جواز نفض ماء الغسيل والوضوء وقد تقدم ذلك في أوائل الغسل ، وهو ظاهر . وفي هذا الإسناد مروزيان : عبدان وشيخه ، وكوفيان الأعمش وشيخه ، ومدنيان كريب وشيخه ، وفيما قبله نيباب كذلك لأن يوسف بن عيسى وشيخه مروزيان ، وفيما قبل ذلك بصريان : موسى وأبو عوانة ، وكذا موسى وعبد الواحد ، وكذا محمد بن محبوب وعبد الواحد ، وفيما قبل أيضاً مكيان : الحميدى وسفيان ، وكلهم روه عن الأعمش بالإسناد المذكور .

### باب من بدأ بشق رأسه الأيمن في الغسل

٢٧٥- حدثنا خلاد بن يحيى قال نا إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة عن عائشة قالت : كنا إذا أصاب إحدانا جنابة أخذت بيديها ثلاثاً فوق رأسها ثم تأخذ بيدها على شقها الأيمن ، وبيدها الأخرى على شقها الأيسر . [٢٧٧]

قوله ( باب من بدأ بشق رأسه الأيمن في الغسل ) تقدم مثل ذلك في باب من بدأ بالحلاب . قوله ( حدثنا خلاد بن يحيى ) هذا من كبار شيوخ البخارى ، وهو كوفي سكن مكة ، ومن فوقه إلى عائشة مكيون .

قوله ( عن صفية ) وللإسماعيلي « أنه سمع صفية » وهى من صغار الصحابة ، وأبوها شيبة هو ابن عثمان الحنبل العبدري صحابى مشهور .

قوله ( أصاب ) ولكرمة « أصابت » ( إحداها ) أى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، وللحديث حكم الرفع لأن الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ، وهو مصير من البخارى إلى القول بأن لقول الصحابى « كنا نفعل كذا » حكم الرفع سواء صرح بإضافته إلى زمنه صلى الله عليه وسلم أم لا ، وبه جزم الحاكم .

قوله ( أخذت يديها ) ولكرمة « بيدها » أى الماء ، وصرح به الإسماعيلي فى روايته . قوله ( فوق رأسها ) أى فصبت فوق رأسها ، وللإسماعيلي « أخذت بيدها الماء ثم صبت على رأسها » . قوله ( وبيدها الأخرى ) فى رواية الإسماعيلي « ثم أخذت بيدها » وهى أدل على الترتيب من رواية المصنف ، وإن كان لفظ « الأخرى » يدل على أن لها أولى وهى متأخرة عنها . فإن قيل : الحديث دال على تقديم أيمن الشخص لا أيمن رأسه فكيف يطابق الترجمة ؟ أجاب الكرماني بأن المراد من أيمن الشخص أيمنه من رأسه إلى قدمه فيطابق ، والذي يظهر أنه حمل الثلاث فى الرأس على التوزيع كما سبق فى باب : من بدأ بالحلاب ، وفيه التصريح بأنه بدأ بشق رأسه الأيمن . والله أعلم .

### باب من اغتسل غريئاً وحده فى خلوة ، ومن تستر والتستر أفضل

وقال بهز عن أبيه عن جدّه عن النبي صلى الله عليه : « الله أحق أن يستحي منه من الناس » . ٢٧٦- حدثنا إسحاق بن نصر قال نا عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن [٢٧٨]

أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة ينظر بعضهم إلى بعض، وكان موسى يغتسل وحده». فقالوا: ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه آدر. فذهب مرة يغتسل، فوضع ثوبه على حجر ففر الحجر بثوبه، فخرج موسى في إثره يقول: ثوبي يا حجر، ثوبي يا حجر، حتى نظرت بنو إسرائيل إلى موسى فقالوا: والله ما بموسى من بأس. وأخذ ثوبه فطفق الحجر ضرباً فقال أبو هريرة: والله إنه لندب بالحجر ستة أو سبعة ضرباً بالحجر.

[الحديث ٢٧٨ - طرفاه في: ٣٤٠٤، ٤٧٩٩].

**قوله (باب من اغتسل عرياناً وحده في خلوة)** أي من الناس، وهو تأكيد لقوله «وحده»، ودل قوله «أفضل» على الجواز وعليه أكثر العلماء، وخالف فيه ابن أبي ليلي وكأنه تمسك بحديث يعلى بن أمية مرفوعاً «إذا اغتسل أحدكم فليستر» قاله لرجل رآه يغتسل عرياناً وحده رواه أبو داود، وللبزار نحوه من حديث ابن عباس مطولاً.

**قوله (وقال بهز) زاد الأصيلي «ابن حكيم».**

**قوله (عن جده)** هو معاوية بن حيدة بجاء مهملة وياء تختانية ساكنة صحابي معروف.

**قوله (أن يستحي منه من الناس)** كذا لأكثر الرواة، وللسرخسي «أحق أن يستتر منه» وهذا بالمعنى وقد أخرجه أصحاب السنن وغيرهم من طرق عن بهز وحسنه الترمذي وصححه الحاكم، وقال ابن أبي شيبة «حدثنا يزيد بن هارون حدثنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قلت يا نبي الله عورائنا ما نأق منها وما نذر؟ قال: احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك. قلت: يا رسول الله أحدننا إذا كان خالياً؟ قال: الله أحق أن يستحي منه من الناس» فالإسناد إلى بهز صحيح، ولهذا جزم به البخاري، وأما بهز وأبوه فليسا من شرطه، ولهذا لما علق في النكاح شيئاً من حديث جد بهز لم يجزم به بل قال «ويذكر عن معاوية بن حيدة» فعرف من هذا أن مجرد جزمه بالتعليق لا يدل على صحة الإسناد إلا إلى من علق عنه، وأما ما فوقه فلا يدل، وقد حققت ذلك فيما كتبت على ابن الصلاح، وذكرت له أمثلة وشواهد ليس هذا موضع بسطها. وعرف من سياق الحديث أنه وارد في كشف العورة، بخلاف ما قال أبو عبد الملك البوني إن المراد بقوله «أحق أن يستحي منه» أي فلا يعصى. ومفهوم قوله «إلا من زوجتك» يدل على أنه يجوز لها النظر إلى ذلك منه، وقياسه أنه يجوز له النظر، ويدل أيضاً على أنه لا يجوز النظر لغير من استثنى ومنه الرجل للرجل والمرأة للمرأة، وفيه حديث في صحيح مسلم. ثم إن ظاهر حديث بهز يدل على أن التعري في الخلوة غير جائز مطلقاً، لكن استدلل المصنف على جوازه في الغسل بقصة موسى وأيوب عليهما السلام، ووجه الدلالة منه - على ما قال ابن بطال - أنهما ممن أمرنا بالاعتداء به، وهذا إنما يأتي على رأى من يقول: شرع من قبلنا شرع لنا. والذي يظهر أن وجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وسلم قص القصتين ولم يتعقب شيئاً منهما فدل على موافقتهما لشرعنا، وإلا فلو كان فيهما شيء غير موافق لبينه، فعلى هذا فيجمع بين الحديثين

بحمل حديث بهز بن حكيم على الأفضل وإليه أشار في الترجمة ، ورجح بعض الشافعية تحريمه ، والمشهور عند متقدميهم كغيرهم الكراهة فقط .

قوله ( كانت بنو إسرائيل ) أى جماعتهم وهو كقوله تعالى ﴿ قالت الأعراب آمنا ﴾ .

قوله ( يغتسلون عراة ) ظاهره أن ذلك كان جائزاً في شرعهم وإلا لما أقرهم موسى على ذلك ، وكان هو عليه السلام يغتسل وحده أخذاً بالأفضل . وأغرب ابن بطلال فقال : هذا يدل على أنهم كانوا عصاة له ، وتبعه على ذلك القرطبي فأطال في ذلك .

قوله ( آدر ) بالمد وفتح الدال المهملة وتخفيف الراء قال الجوهري : الأدرة نفخة في الخصية ، وهى بفتحات وحكى بضم أوله وإسكان الدال .

قوله ( فجمع موسى ) أى جرى مسرعاً ، وفي رواية « فخرج » .

قوله ( ثوبى يا حجر ) أى أعطنى ، وإنما خاطبه لأنه أجراه مجرى من يعقل لكونه فر بثوبه فانتقل عنده من حكم الجماد إلى حكم الحيوان فناده ، فلما لم يعطه ضربه . وقيل يحتمل أن يكون موسى أراد بضربه إظهار المعجزة بتأثير ضربه فيه ، ويحتمل أن يكون عن وحى .

قوله ( حتى نظرت ) ظاهره أنهم رأوا جسده ، وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة مداواة وشبهها ، وأبدي ابن الجوزى احتمال أن يكون كان عليه مئزر لأنه يظهر ما تحته بعد البلل ، واستحسن ذلك ناقلاً له عن بعض مشايخه ، وفيه نظر .

قوله ( فطلق بالحجر ضرباً ) كذا لأكثر الرواة ، وللکشمينى والحثوبى « فطلق الحجر ضرباً » والحجر على هذا منصوب بفعل مقدر أى طلق يضرب الحجر ضرباً .

قوله ( قال أبو هريرة ) هو من تنمة مقول همام ، وليس بمعلق .

قوله ( لندب ) بالنون والدال المهملة المفتوحتين وهو الأثر ، وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث في أحاديث الأنبياء إن شاء الله تعالى .

[٢٧٩] ٢٧٧- وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « بينا أيوب يغتسل عرياناً فخر عليه جراد من ذهب ، فجعل أيوب يحتشى في ثوبه ، فناده ربه : يا أيوب ، ألم أكن أغنيك عما ترى ؟ قال : بلى وعزتك ، ولكن لا غنى بي عن بركتك » . ورواه إبراهيم عن موسى بن عتبة عن صفوان عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه : « بينا أيوب يغتسل عرياناً... » .

[الحديث ٢٧٩- طرفاه في : ٣٣٩١ ، ٧٤٩٣] .

قوله ( وعن أبي هريرة ) هو معطوف على الإسناد الأول ، وجزم الكرمانى بأنه تعليق بصيغة التقرىض

فأخطأ ، فإن الحديثين ثابتان في نسخة همام بالإسناد المذكور . وقد أخرج البخارى هذا الثانى من رواية عبد الرزاق بهذا الإسناد في أحاديث الأنبياء .

قوله ( يَحْتَنَى ) بإسكان المهملة وفتح المثناة بعدها مثلثة ، والحشية هى الأخذ باليد . ووقع في رواية القابسى عن أبى زيد « يَحْتَنَى » بنون في آخره بدل الياء .

قوله ( لا غنى ) بالقصر بلا تنوين ورويناہ بالتنوين أيضاً على أن « لا » بمعنى ليس .

قوله ( ورواه إبراهيم ) هو ابن طهمان ، وروايته موصولة بهذا الإسناد عند النسائى والإسماعيلى ، قال ابن بطال : وجه الدلالة من حديث أيوب أن الله تعالى علقه على جمع الجراد ، ولم يعاتبه على الاغتسال عرباناً فدل على جوازه . وسيأتى بقية الكلام عليه في أحاديث الأنبياء أيضاً .

### باب التَّسْتَرِّ فِي الْغُسْلِ عِنْدَ النَّاسِ

[٢٨٠] ٢٧٨- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن أبا مرة مولى أم هانئ بنت أبي طالب أخبره أنه سمع أم هانئ بنت أبي طالب تقول : ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه عام الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة تستره ، فقال : « من هذه ؟ » فقلت : أنا أم هانئ .

[الحديث ٢٨٠ - أطرافه في : ٣٥٧ ، ٣١٧١ ، ٦١٥٨ .]

قوله ( باب التستر ) لما فرغ من الاستدلال لأحد الشقين وهو التعرى في الخلوة أورد الشق الآخر .

قوله ( مولى عمر بن عبيد الله ) بالتصغير وهو التيمى ، وأم هانئ بهزة منونة .

قوله ( فقال من هذه ؟ ) يدل على أن الستر كان كثيفاً ، وعرف أنها امرأة لكون ذلك الموضع لا يدخل عليه فيه الرجال ، وسيأتى الكلام عليه في أواخر الجهاد حيث أورده المصنف تاماً .

[٢٨١] ٢٧٩- حدثنا عبدان قال أنا عبد الله قال نا سفيان عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة قالت : سترت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يغتسل من الجنابة ، فغسل يديه ، ثم صب بيمينه على شماله فغسل فرجه وما أصابه ، ثم مسح بيده على الحائط والأرض ، ثم توضأ وضوءه للصلاة غير رجليه ، ثم أفاض على جسده الماء ، ثم تنحى فغسل قدميه . تابعه أبو عوانة وابن فضال في التستر .

قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك وسفيان هو الثورى ، وقد تقدم الحديث في أول الفصل للمصنف عالياً إلى الثورى ، ونزل فيه هنا درجة . وكذلك نزل فيه شيخه عبدان لأنه سبق من روايته عن أبى حمزة عن الأعمش . والسبب في ذلك اعتناؤه بمغايرة الطرق عند تغاير الأحكام .

قوله (تابعه أبو عوانة) أى عن الأعمش بإسناده هذا ، وقد تقدمت هذه المتابعة موصولة عنده في باب : من أفرغ يمينه .

قوله (وابن فضيل) أى عن الأعمش أيضاً بهذا الإسناد ، وروايته موصولة في صحيح أبي عوانة الأسفراينى نحو رواية أبي عوانة البصرى ، وقد وقع ذكر الستر أيضاً في هذا الحديث من رواية أبي حمزة عند المصنف ، ومن رواية زائدة عند الإسماعيلى ، وسبقت مباحث الحديث في أول الغسل . والله المستعان .

### باب إذا احتلمت المرأة

٢٨٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت : جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه فقالت : يا رسول الله ، إن الله لا يستحيي من الحق ، هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم ، إذا رأت الماء » . [٢٨٢]

قوله (باب إذا احتلمت المرأة) إنما قيده بالمرأة مع أن حكم الرجل كذلك لموافقة صورة السؤال ، وللإشارة إلى الرد على من منع منه في حق المرأة دون الرجل كما حكاه ابن المنذر وغيره عن إبراهيم النخعي ، واستبعد النووي في شرح المذهب صحته عنه ، لكن رواه ابن أبي شيبة عنه بإسناد جيد .

قوله (عن زينب بنت أبي سلمة) تقدم هذا الحديث في باب الحياء في العلم من وجه آخر ، وفيه زينب بنت أم سلمة فنسبت هناك إلى أمها وهنا إلى أبيها ، وقد اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عنها ، ورواه مسلم أيضاً من رواية الزهري عن عروة لكن قال « عن عائشة » ، وفيه أن المراجعة وقعت بين أم سليم وعائشة ، ونقل القاضي عياض عن أهل الحديث أن الصحيح أن القصة وقعت لأم سلمة لا لعائشة ، وهذا يقتضى ترجيح رواية هشام ، وهو ظاهر صنيع البخارى ، لكن نقل ابن عبد البر عن الذهلي أنه صحح الروایتين ، وأشار أبو داود إلى تقوية رواية الزهري لأن نافع بن عبد الله تابعه عن عروة عن عائشة ، وأخرج مسلم أيضاً رواية نافع ، وأخرج أيضاً من حديث أنس قال « جاءت أم سليم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت له ، وعائشة عنده » فذكر نحوه . وروى أحمد من طريق إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن جدته أم سليم وكانت مجاورة لأم سلمة « فقالت أم سليم : يا رسول الله » ؛ فذكر الحديث وفيه أن أم سلمة هي التي راجعتها ، وهذا يقوى رواية هشام ، قال النووي في شرح مسلم : يحتمل أن تكون عائشة وأم سلمة جميعاً أنكرتا على أم سليم ، وهو جمع حسن لأنه لا يمتنع حضور أم سلمة وعائشة عند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس واحد . وقال في شرح المذهب : يجمع بين الروايات بأن أنساً وعائشة وأم سلمة حضروا القصة . انتهى . والذي يظهر أن أنساً لم يحضر القصة وإنما تلقى ذلك من أمه أم سليم ، وفي صحيح مسلم من حديث أنس ما يشير إلى ذلك ، وروى أحمد من حديث ابن عمر نحو هذه القصة ، وإنما تلقى ذلك ابن عمر من أم سليم أو غيرها . وقد سألت عن هذه المسألة أيضاً خولة بنت حكيم

عند أحمد والنسائي وابن ماجه ، وفي آخره « كما ليس على الرجل غسل إذا رأى ذلك فلم ينزل » وسهله بنت سهيل عند الطبراني ، وبسرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبة .

**قوله ( إن الله لا يستحي من الحق )** قدمت هذا القول تمهيداً لعذرهما في ذكر ما يستحي منه ، والمراد بالحياء هنا معناه اللغوي ، إذ الحياء الشرعي خير كله . وقد تقدم في كتاب الإيمان أن الحياء لغة : تغير وانكسار ، وهو مستحيل في حق الله تعالى ، فيحمل هنا على أن المراد أن الله لا يأمر بالحياء في الحق ، أو لا يمنع من ذكر الحق . وقد يقال إنما يحتاج إلى التأويل في الإثبات ولا يشترط في النفي أن يكون ممكناً ، لكن لما كان المفهوم يقتضي أنه يستحي من غير الحق عاد إلى جانب الإثبات فاحتجج إلى تأويله ، قاله ابن دقيق العيد .

**قوله ( هل على المرأة من غسل )** « من » زائدة ، وقد سقطت في رواية المصنف في الأدب .

**قوله ( احتملت )** الاحتلام افتعال من الحلم بضم المهملة وسكون اللام ، وهو ما يراه النائم في نومه ، يقال منه حلم بالفتح واحتمل ، والمراد به هنا أمر خاص منه وهو الجماع . وفي رواية أحمد من حديث أم سليم أنها قالت : يا رسول الله إذا رأت المرأة أن زوجها يجامعها في المنام أتغتسل ؟ .

**قوله ( إذا رأت الماء )** أي المنى بعد الاستيقاظ ، وفي رواية الحميدي عن سفيان عن هشام « إذا رأت إحداكن الماء فلتغتسل » وزاد « فقالت أم سلمة : وهل تحتلم المرأة ؟ » وكذلك روى هذه الزيادة أصحاب هشام عنه غير مالك فلم يذكرها ، وقد تقدمت من رواية أبي معاوية عن هشام في باب الحياء في العلم وفيه « أو تحتلم المرأة ؟ » وهو معطوف على مقدر يظهر من السياق أي أترى المرأة الماء وتحتلم ؟ وفيه « فغطت أم سلمة وجهها » ويأتي في الأدب من رواية يحيى القطان عن هشام « فضحكت أم سلمة » ، ويجمع بينهما بأنها تبسمت تعجباً وغطت وجهها حياء ، ولمسلم من رواية وكيع عن هشام « فقالت لها : يا أم سليم فضحت النساء » وكذا لأحمد من حديث أم سليم ، وهذا يدل على أن كتمان مثل ذلك من عاداتهن لأنه يدل على شدة شهوتهن للرجال . وقال ابن بطل : فيه دليل على أن كل النساء يحتلمن ، وعكسه غيره ، فقال : فيه دليل على أن بعض النساء لا يحتلمن ، والظاهر أن مراد ابن بطل الجواز لا الوقوع ، أي فيهن قابلية ذلك . وفيه دليل على وجوب الغسل على المرأة بالإنزال ، ونفي ابن بطل الخلاف فيه ، وقد قدمناه عن النخعي . وكان أم سليم لم تسمع حديث « الماء من الماء » ، أو سمعته وقام عندها ما يؤهم خروج المرأة عن ذلك وهو ندور بروز الماء منها . وقد روى أحمد من حديث أم سليم في هذه القصة أن أم سلمة قالت « يا رسول الله وهل للمرأة ماء ؟ فقال : هن شقائق الرجال » وروى عبد الرزاق في هذه القصة « إذا رأت إحداكن الماء كما يراه الرجل » ، وروى أحمد من حديث خولة بنت حكيم في نحو هذه القصة « ليس عايتها غسل حتى تنزل كما ينزل الرجل » وفيه رد على من زعم أن ماء المرأة لا يبرز ، وإنما يعرف إنزالها بشهوتها ، وحمل قوله « إذا رأت الماء » أي علمت به ، لأن وجود العلم هنا متعذر لأنه إذا أراد به علمها بذلك وهي نائمة فلا يثبت به حكم لأن الرجل لو رأى أنه جامع وعلم أنه أنزل في النوم ثم استيقظ فلم ير بللاً لم يجب عليه الغسل اتفاقاً ، فكذا المرأة . وإن أراد به علمها بذلك بعد أن استيقظت فلا يصح لأنه لا يستمر في اليقظة ما كان في النوم إن كان

مشاهداً ، فحمل الرؤية على ظاهرها هو الصواب . وفيه استفتاء المرأة بنفسها ، وسياق صور الأحوال في الوقائع الشرعية لما يستفاد من ذلك . وفيه جواز التبسم في التعجب ، وسيأتي الكلام على قوله « فم يشبهها ولدها » في بدء الخلق إن شاء الله تعالى .

## باب

### عَرَقُ الْجُنُبِ ، وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ

٢٨١- حدثنا علي بن عبد الله قال نا يحيى قال نا حميد قال نا بكر عن أبي رافع عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنبٌ ، فانخنستُ منه ، فذهب فاغتسل ثم جاء ، فقال : « أين كنت يا أبا هريرة ؟ » قال : كنت جنباً فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة . فقال : « سبحان الله ، إن المؤمن لا ينجس » . [٢٨٣]

[الحديث ٢٨٣ - طرفه في : ٢٨٥] .

**قوله ( باب عرق الجنب ، وأن المسلم لا ينجس )** كأن المصنف يشير بذلك إلى الخلاف في عرق الكافر ، وقال قوم إنه نجس بناء على القول بنجاسة عينه كما سيأتي ، فتقدير الكلام بيان حكم عرق الجنب ، وبيان أن المسلم لا ينجس ، وإذا كان لا ينجس فعرقه ليس بنجس ، ومفهومه أن الكافر ينجس فيكون عرقه نجساً .

**قوله ( حدثنا يحيى )** هو ابن سعيد القطان ، وحميد هو الطويل ، وبكر هو ابن عبد الله المزني ، وأبو رافع هو الصائغ وهو مدني سكن البصرة ، ومن دونه في الإسناد بصريون أيضاً ، وحميد وبكر وأبو رافع ثلاثة من التابعين في نسق .

**قوله ( في بعض طريق )** كذا للأكثر ، وفي رواية كريمة والأصلي « طرق » ولأبي داود والنسائي « لفيته في طريق من طرق المدينة » وهي توافق رواية الأصلي .

**قوله ( وهو جنب )** يعني نفسه ، وفي رواية أبي داود « وأنا جنب » .

**قوله ( فانخنست )** كذا للكشميني والحموي وكريمة بنون ثم خاء معجمة ثم نون ثم سين مهملة ، وقال القزاز : وقع في رواية « فانبخست » يعني بنون ثم موحدة ثم خاء معجمة ثم سين مهملة قال : ولا وجه له ، والصواب أن يقال « فانخنست » يعني كما تقدم ، قال : والمعنى مضيت عنه مستخفياً ، ولذلك وصف الشيطان بالخناس ، ويقويه الرواية الأخرى « فانسلت » . انتهى . وقال ابن بطال : وقعت هذه اللفظة « فانبخست » يعني كما تقدم قال : ولابن السكن بالجم ، قال : ويحتمل أن يكون من قوله تعالى ﴿ فانبخست منه اثنتا عشرة عينا ﴾ أي جرت واندفعت ، وهذه أيضاً رواية الأصلي وأبي الوقت وابن عساكر ، ووقع

في رواية المستملى « فانتجست » بنون ثم مثناة فوقانية ثم جيم أى اعتقدت نفسى نجساً . ووجهت الرواية التى أنكرها القرأز بأنها مأخوذة من البخس وهو النقص أى اعتقد نقصان نفسه بجنابته عن مجالسة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وثبت في رواية الترمذى مثل رواية ابن السكّن وقال : معنى انبخست منه تنحيت عنه ، ولم يثبت لى من طريق الرواية غير ما تقدم ، وأشبهها بالصواب الأولى ثم هذه . وقد نقل الشراح فيها ألفاظاً مختلفة مما صحفه بعض الرواة لا معنى للتشاغل بذكره ، كانتجست بشين معجمة من النجس ، وبنون وحاء مهملة ثم موحدة ثم سين مهملة من الانحباس .

**قوله ( إن المؤمن لا ينجس )** تمسك بمفهومه بعض أهل الظاهر فقال : إن الكافر نجس العين ، وقواه بقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد أن المؤمن طاهر الأعضاء لاعتياده مجانبية النجاسة ، بخلاف المشرك لعدم تحفظه عن النجاسة ، وعن الآية بأن المراد أنهم نجس في الاعتقاد والاستقذار ، وحجتهم أن الله تعالى أباح نكاح نساء أهل الكتاب ، ومعلوم أن عرقهن لا يسلم منه من يضاجعهن ، ومع ذلك فلم يجب عليه من غسل الكتابية إلا مثل ما يجب عليه من غسل المسلمة ، فدل على أن الآدمى الحى ليس بنجس العين إذ لا فرق بين النساء والرجال . وأغرب القرطبي في الجنائز من شرح مسلم فنسب القول بنجاسة الكافر إلى الشافعى ، وسيأتى الكلام على مسألة الميت في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . وفي هذا الحديث استحباب الطهارة عند ملابسة الأمور المعظمة ، واستحباب احترام أهل الفضل وتوقيرهم ومصاحبتهم على أكمل الهيآت . وكان سبب ذهاب أبى هريرة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا لقي أحداً من أصحابه مامحه ودعا له ، هكذا رواه النسائى وابن حبان من حديث حذيفة ، فلما ظن أبو هريرة أن الجنب ينجس بالحدث خشي أن يماحه صلى الله عليه وسلم كعادته ، فبادر إلى الاغتسال ، وإنما أنكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم قوله « وأنا على غير طهارة » ، وقوله « سبحان الله » تعجب من اعتقاد أبى هريرة التنجس بالجنابة ، أى كيف يخفى عليه هذا الظاهر ؟ وفيه استحباب استئذان التابع للمتبوع إذا أراد أن يفارقه لقوله « أين كنت ؟ » فأشار إلى أنه كان ينبغي له أن لا يفارقه حتى يعلمه . وفيه استحباب تنبيه المتبوع لتابعه على الصواب وإن لم يسأله . وفيه جواز تأخير الاغتسال عن أول وقت وجوبه ، وبوب عليه ابن حبان الرد على من زعم أن الجنب إذا وقع في البئر فنوى الاغتسال أن ماء البئر ينجس ، واستدل به البخارى على طهارة عرق الجنب لأن بدنه لا ينجس بالجنابة ، فكذلك ما تحلب منه . وعلى جواز تصرف الجنب في حوائجه قبل أن يغتسل فقال :

**بِالْجُنُبِ يَخْرُجُ وَيَمْشِي فِي السُّوقِ وَغَيْرِهِ**

وقال عطاء : يحتجم الجنبُ ويُقَلَّمُ أَظْفَارُهُ وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ وَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ .

٢٨٢- حدثنا عبد الأعلى بن حماد قال نا يزيد بن زريع قال نا سعيد عن قتادة أن أنس

[٢٨٤]

ابن مالك حدثهم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة ، وله يومئذ تسع نسوة .



(باب الجنب يخرج ويمشي في السوق) - قوله (وغيره) بالجر أى وغير السوق ، ويحتمل الرفع عطفاً على يخرج من جهة المعنى .

قوله (وقال عطاء) هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وزاد « ويطلب بالنورة » ولعل هذه الأفعال هي المرادة بقوله « وغيره » بالرفع في الترجمة .

قوله (حدثنا سعيد) هو ابن أبي عروبة ، كذا لم إلا الأصيلي فقال شعبة .

قوله (أن النبي) وفي رواية الأصيلي وكريمة « أن نبي الله صلى الله عليه وسلم » وقد تقدم الكلام على هذا الحديث برقم ٢٦٨ في باب إذا جامع ثم عاد . وإيراده له في هذا الباب يقوى رواية « وغيره » بالجر لأن حجر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كانت متقاربة فهو محتاج في الدخول من هذه إلى هذه إلى المشي ، وعلى هذا فناسبة إيراد أثر عطاء من جهة الاشتراك في جواز تشاغل الجنب بغير غسل ، وقد خالف عطاء غيره كما رواه ابن أبي شيبة عن الحسن البصري وغيره فقالوا : يستحب له الوضوء . وحديث أنس يقوى اختيار عطاء لأنه لم يذكر فيه أنه توضأ فكان المصنف أورده ليستدل له لا ليستدل به .

[٢٨٥] ٢٨٣ - حدثنا عياش قال نا عبد الأعلى قال نا حميد عن بكر عن أبي رافع عن أبي هريرة قال : لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا جنبٌ ، فأخذ بيدي فمشيتُ معه حتى قعد ، فانسلتُ وأتيتُ الرجلَ فاغتسلتُ ، ثم جئتُ وهو قاعدٌ فقال : أين كنتَ يا أبا هريرة ؟ فقلتُ له ، فقال : « سبحان الله ، إنَّ المؤمنَ لا ينجسُ » .

قوله (حدثنا عياش) بياء تحتانية وشين معجمة هو ابن الوليد الرقام ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى والإسناد أيضاً إلى أبي رافع بصريون ، وقد سبق الكلام على هذا الحديث في الباب الذي قبله .  
قوله (فانسلت) أى ذهبت في خفية ، والرجل بجاء مهملة ساكنة أى المكان الذى يأوى فيه ، وقوله « يا أبا هريرة » وقع في رواية المستمل والكشميني « يا أبا هر » بالترخيم .

ب

### كينونة الجنب في البيت

[٢٨٦] ٢٨٤ - حدثنا أبو نعيم قال : نا هشام وشيبان عن يحيى عن أبي سلمة قال : سألت عائشة أكان النبي صلى الله عليه يرقد وهو جنب ؟ قالت نعم ، ويتوضأ .

[الحديث ٢٨٦ - طرفه في : ٢٨٨] .

قوله (باب كينونة الجنب في البيت) أى استقراره فيه ، وكينونة مصدر كان يكون كوناً وكينونة ، ولم يحن على هذا إلا أحرف معدودة مثل ديمومة من دام .

**قوله (إذا توضأ)** زاد أبو الوقت وكرمة « قبل أن يغتسل » وسقط الجميع من رواية المستمل والحموي، قيل أشار المصنف بهذه الترجمة إلى تضعيف ما ورد عن علي مرفوعاً « إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب ولا صورة ولا جنب » رواه أبو داود وغيره ، وفيه نجى بضم النون وفتح الجيم الحضرمي ، ما روى عنه غير ابنه عبد الله فهو مجهول ، لكن وثقه العجلي وصحح حديثه ابن حبان والحاكم ، فيحتمل كما قال الخطابي أن المراد بالجنب من يتهاون بالاغتسال ويتخذ تركه عادة لا من يؤخره ليفعله ، قال : ويقويه أن المراد بالكلب غير ما أذن في اتخاذه ، وبالصورة ما فيه روح وما لا يمتن ، قال النووي : وفي الكلب نظر . انتهى . ويحتمل أن يكون المراد بالجنب في حديث علي من لم يرتفع حدثه كله ولا بعضه ، وعلى هذا فلا يكون بينه وبين حديث الباب منافاة ، لأنه إذا توضأ ارتفع بعض حدثه على الصحيح كما سيأتي تصويره .

**قوله (حدثنا هشام)** هو الدستوائي ، وشيخان هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وصرح بتحديث أبي سلمة له في رواية ابن أبي شيبة . ورواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن ابن عمر أخرجه النسائي .

**قوله (قال نعم ويتوضأ)** هو معطوف على ما سد لفظ « نعم » مسده أي يرقد ويتوضأ ، والواو لا تقتضي الترتيب فالمعنى يتوضأ ثم يرقد ، ولمسلم من طريق الزهري عن أبي سلمة بلفظ « كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة » ، وهذا السياق أوضح في المراد . وللمصنف مثله في الباب الذي بعد هذا من رواية عروة عن عائشة بزيادة « غسل الفرج » ، وزاد أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي نعيم شيخ البخاري في آخر حديث الباب « ويتوضأ وضوءه للصلاة » وللإسماعيلي من وجه آخر عن هشام نحوه ، وفيه رد على من حمل الوضوء هنا على التنظيف .

٢٨٥- حدثنا قتيبة قال نا الليث عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه : أيرقد أحدنا وهو جنب؟ قال : نعم ، إذا توضأ أحدكم فليرقد وهو جنب . [٢٨٧]

[الحديث ٢٨٧ - طرفاه في : ٢٨٩ ، ٢٩٠ .]

**قوله (أن عمر بن الخطاب سأل)** ظاهره أن ابن عمر حضر هذا السؤال ، فيكون الحديث من مسنده وهو المشهور من رواية نافع ، وروى عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه قال « يارسول الله » أخرجه النسائي ، وعلى هذا فهو من مسند عمر ، وكذا رواه مسلم من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر ، لكن ليس في هذا الاختلاف ما يقدح في صحة الحديث ، ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن جواز رقاد الجنب في البيت يقتضي جواز استقراره فيه يقظان لعدم الفرق ، أو لأن نومه يستلزم الجواز لحصول اليقظة بين وضوئه ونومه ، ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير . ووقع في رواية كريمة قبل حديث ابن عمر « باب نوم الجنب » وهذه الترجمة زائدة للاستغناء عنها بباب الجنب يتوضأ ثم ينام ، ويحتمل أن يكون ترجم على الإطلاق وعلى التقييد فلا تكون زائدة .

## باب الجنب يتوضأ ثم ينام

[٢٨٨] ٢٨٦- حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد ابن عبد الرحمن عن عروة عن عائشة كان النبي صلى الله عليه إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ للصلاة.

قوله ( عن محمد بن عبد الرحمن ) هو أبو الأسود الذي يقال له يقيم عروة . ونصف هذا الإسناد المبتدأ به بصريون ونصفه الأعلى مدنيون .  
قوله ( وتوضأ للصلاة ) أى توضأ وضوءاً كما للصلاة ، وليس المعنى أنه توضأ لأداء الصلاة ، وإنما المراد توضأ وضوءاً شرعياً لا لغوياً .

[٢٨٩] ٢٨٧- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا جويرية عن نافع عن عبد الله : استفتى عمر النبي صلى الله عليه أينام أحدنا وهو جنب ؟ فقال : « نعم ، إذا توضأ » .

قوله ( حدثنا جويرية ) بالجيم والراء مصغراً وهو اسم رجل ، واسم أبيه أسماء بن عبيد ، وقد سمع جويرية هذا من نافع مولى ابن عمر ومن مالك عن نافع .  
قوله ( عن عبد الله ) فى رواية ابن عساكر « عن ابن عمر » .  
قوله ( فقال نعم إذا توضأ ) ولمسلم من طريق ابن جريج عن نافع « ليتوضأ ثم لينم » .

[٢٩٠] ٢٨٨- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال : ذكر عمر بن الخطاب لرسول الله صلى الله عليه بأنه تصيبه الجنابة من الليل ، فقال له رسول الله صلى الله عليه : « توضأ واغسل ذكرَكَ ثم ثم » .

قوله ( عن عبد الله بن دينار ) هكذا رواه مالك فى الموطأ باتفاق من رواة الموطأ ، ورواه خارج الموطأ عن نافع بدل عبد الله بن دينار ، وذكر أبو على الجبائى أنه وقع فى رواية ابن السكن عن نافع بدل عبد الله بن دينار ، وكان كذلك عند الأصيبى إلا أنه ضرب على نافع وكتب فوقه « عبد الله بن دينار » قال أبو على : والحديث محفوظ لمالك عنهما جميعاً . انتهى كلامه . قال ابن عبد البر : الحديث لمالك عنهما جميعاً ، لكن المحفوظ عن عبد الله بن دينار وحديث نافع غريب . انتهى . وقد رواه عنه كذلك عن نافع خمسة أو ستة فلا غرابة ، وإن ساقه الدارقطنى فى غرائب مالك فمراده ما رواه خارج الموطأ ، فهى غرابة خاصة بالنسبة للموطأ ، نعم رواية الموطأ أشهر .

قوله ( ذكر عمر بن الخطاب ) مقتضاه أيضاً أنه من مسند ابن عمر كما هو عند أكثر الرواة ، ورواه أبو نوح عن مالك فزاد فيه عن عمر ، وقد بين النسائى سبب ذلك فى روايته من طريق ابن عون عن نافع قال :

أصاب ابن عمر جنابة فأتى عمر فذكر ذلك له ، فأتى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فاستأمره فقال « ليتوضأ ويرقد » وعلى هذا فالضمير في قوله في حديث الباب « أنه تصيبه » يعود على ابن عمر لا على عمر ، وقوله في الجواب « توضأ » يحتمل أن يكون ابن عمر كان حاضراً فوجه الخطاب إليه .

قوله ( بأنه ) كذا للمستمل والحموي وللباقيين « أنه » .

قوله ( فقال له ) سقط لفظ « له » من رواية الأصيلي .

قوله ( توضأ واغسل ذكرك ) في رواية أبي نوح « اغسل ذكرك ثم توضأ ثم نم » وهو يرد على من حمله على ظاهره فقال : يجوز تقديم الوضوء على غسل الذكر لأنه ليس بوضوء يرفع الحدث وإنما هو للتعب إذ الجنابة أشد من مس الذكر ، فتبين من رواية أبي نوح أن غسله مقدم على الوضوء ، ويمكن أن يؤخر عنه بشرط أن لا يمسه على القول بأن مسه ينقض . وقال ابن دقيق العيد : جاء الحديث بصيغة الأمر وجاء بصيغة الشرط ، وهو متمسك لمن قال بوجوبه . وقال ابن عبد البر : ذهب الجمهور إلى أنه للاستحباب ، وذهب أهل الظاهر إلى إيجابه وهو شنوذ . وقال ابن العربي : قال مالك والشافعي لا يجوز للجنب أن ينام قبل أن يتوضأ ، واستنكر بعض المتأخرين هذا النقل وقال : لم يقل الشافعي بوجوبه ، ولا يعرف ذلك أصحابه . وهو كما قال ، لكن كلام ابن العربي محمول على أنه أراد نفي الإباحة المستوية الطرفين لا إثبات الوجوب ، أو أراد بأنه واجب وجوب سنة أى متأكد الاستحباب ، ويدل عليه أنه قابله بقول ابن حبيب : هو واجب وجوب الفرائض ، وهذا موجود في عبارة المالكية كثيراً ، وأشار ابن العربي إلى تقوية قول ابن حبيب ، وبوب عليه أبو عوانة في صحيحه بإيجاب الوضوء عن الجنب إذا أراد النوم ، ثم استدل بعد ذلك هو وابن خزيمة على عدم الوجوب بحديث ابن عباس مرفوعاً « إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة » وقد تقدم ذكره في باب إذا جامع ثم عاد . وقد قدح في هذا الاستدلال ابن رشد المالكي ، وهو واضح . ونقل الطحاوي عن أبي يوسف أنه ذهب إلى عدم الاستحباب ، وتمسك بما رواه أبو إسحق عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان يجنب ثم ينام ولا يمس ماء رواه أبو داود وغيره ، وتعقب بأن الحفاظ قالوا إن أبا إسحق غلط فيه ، وبأنه لو صح حمل على أنه ترك الوضوء لبيان الجواز لثلا يعتد وجوبه ، أو أن معنى قوله لا يمس ماء أى للتسل ، وأورد الطحاوي من الطريق المذكورة عن أبي إسحق ما يدل على ذلك ، ثم جنح الطحاوي إلى أن المراد بالوضوء التنظيف ، واحتج بأن ابن عمر راوى الحديث وهو صاحب القصة كان يتوضأ وهو جنب ولا يغسل رجله كما رواه مالك في الموطأ عن نافع ، وأجيب بأنه ثبت تقييد الوضوء بالصلاة من روايته ومن رواية عائشة كما تقدم فيعتمد ويحمل ترك ابن عمر لغسل رجله على أن ذلك كان لعذر . وقال جمهور العلماء : المراد بالوضوء هنا الشرعي ، والحكمة فيه أنه يخفف الحدث ، ولا سيما على القول بجواز تفريق الغسل فينويه فيرفع الحدث عن تلك الأعضاء المخصوصة على الصحيح ، ويؤيده ما رواه ابن أبي شبة بسند رجاله ثقات عن شداد بن أوس الصحابي قال « إذا أجنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام فليتوضأ فإنه نصف غسل الجنابة » . وقيل : الحكمة فيه أنه إحدى الطهارتين ، فعلى هذا يقوم التيمم مقامه . وقد روى البيهقي بإسناد حسن عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أجنب فأراد أن ينام توضأ أو تيمم ، ويحتمل أن

يكون التيمم هنا عند عسر وجود الماء ، وقيل الحكمة فيه أنه ينشط إلى العود أو إلى الغسل ، وقال ابن دقيق العيد : نص الشافعي رحمه الله على أن ذلك ليس على الخائف ، لأنها لو اغتسلت لم يرتفع حدثها بخلاف الجنب ، لكن إذا انقطع دمها استحباب لها ذلك . وفي الحديث أن غسل الجنابة ليس على الفور ، وإنما يتصيق عند القيام إلى الصلاة ، واستحباب للتنظيف عند النوم ، قال ابن الجوزي : والحكمة فيه أن الملائكة تبعد عن الوسخ والريح الكريهة بخلاف الشياطين فإنها تقرب من ذلك ، والله أعلم .

### باب إذا التقى الختانان

٢٧٩- حدثنا معاذ بن فضالة قال نا هشام... ح .

[٢٩١]

وحدثنا أبو نعيم عن هشام عن قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل » .  
تابعه عمرو عن شعبة مثله .  
وقال موسى حدثنا أبان قال نا قتادة قال أنا الحسن مثله .

قوله ( باب إذا التقى الختانان ) المراد بهذه الثنية ختان الرجل والمرأة ، والختن قطع جلدة كمرته ، وخفاض المرأة والخفض قطع جلدة في أعلى فرجها تشبه عرف الديك بينها وبين مدخل الذكر جلدة رقيقة ، وإنما ثنيا بلفظ واحد تغليظاً وله نظائر ، وقاعدته رد الأثقل إلى الأخف والأدنى إلى الأعلى .

قوله ( هشام ) هو الدستوائي في الموضعين ، وإنما فرقهما لأن معاذاً قال « حدثنا » وأبا نعيم قال « عن » وطريق معاذ إلى الصحابي كلهم بصريون .

قوله ( إذا جلس ) الضمير المستتر فيه وفي قوله « جهدها » للرجل ، والضميران البارزان في قوله « شعبها » و « جهدها » للمرأة ، وترك إظهار ذلك للمعرفة به ، وقد وقع مصرحاً به في رواية لابن المنذر من وجه آخر عن أبي هريرة قال « إذا غشى الرجل امرأته فقع بين شعبها » الحديث ، والشعب جمع شعبة وهي القطعة من الشيء ، قيل المراد هنا يداها ورجلاها وقيل رجلاها وفخذاها وقيل ساقاها وفخذاها وقيل فخذاها وإسكتاها وقيل فخذاها وشفراها وقيل نواحي فرجها الأربع ، قال الأزهري : الإسكتان ناحيتا الفرج ، والشفران طرف الناحيتين ، ورجح القاضي عياض الأخير ، واختار ابن دقيق العيد الأول ، قال : لأنه أقرب إلى الحقيقة أو هو حقيقة في الجلوس ، وهو كناية عن الجماع فاكتفى به عن التصريح .

قوله ( ثم جهدها ) بفتح الجيم والماء ، يقال جهد وأجهد أى بلغ المشقة ، قيل معناه كدها بحركته أو بلغ جهده في العمل بها ، ولمسلم من طريق شعبة عن قتادة « ثم اجتهد » ، ورواه أبو داود من طريق شعبة وهشام معاً عن قتادة بلفظ « وألرق الختان بالختان » بدل قوله ثم جهدها ، وهذا يدل على أن الجهد هنا كناية عن معالجة الإيلاج ، ورواه البيهقي من طريق ابن أبي عروبة عن قتادة مختصراً ولفظه « إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل » وهذا مطابق للفظ الترجمة ، فكان المصنف أشار إلى هذه الرواية كمعادته في التبويب

بلفظ إحدى روايات حديث الباب ، وروى أيضاً بهذا اللفظ من حديث عائشة أخرجه الشافعي من طريق سعيد بن المسيب عنها وفي إسناده على بن زيد وهو ضعيف ، وابن ماجه من طريق القاسم بن محمد عنها ورجاله ثقات ، ورواه مسلم من طريق أبي موسى الأشعري عنها بلفظ « ومس الختان الختان » والمراد بالمس والالتقاء المحاذاة ، ويدل عليه رواية الترمذي بلفظ « إذا جاوز » وليس المراد بالمس حقيقته لأنه لا يتصور عند غيبة الحشفة ، ولو حصل المس قبل الإيلاج لم يجب الغسل بالإجماع ، قال النووي : معنى الحديث أن إيجاب الغسل لا يتوقف على الإنزال ، وتعقب بأنه يحتمل أن يراد بالجهد الإنزال لأنه هو الغاية في الأمر فلا يكون فيه دليل ، والجواب أن التصريح بعدم التوقف على الإنزال قد ورد في بعض طرق الحديث المذكور فانتفى الاحتمال ، ففي رواية مسلم من طريق مطر الوراق عن الحسن في آخر هذا الحديث « وإن لم ينزل » ، ووقع ذلك في رواية قتادة أيضاً رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن عفان قال حدثنا همام وأبان قالنا حدثنا قتادة به وزاد في آخره « أنزل أو لم ينزل » وكذا رواه الدارقطني وصححه من طريق علي بن سهل عن عفان ، وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي عن حماد بن سلمة عن قتادة .

قوله ( تابعه عمرو ) أى ابن مرزوق ، وصرح به في رواية كريمة ، وقد روينا حديثه موصولاً في فوائد عثمان بن أحمد السماك حدثنا عثمان بن عمر الضبي حدثنا عمرو بن مرزوق حدثنا شعبة عن قتادة ، فذكر مثل سياق حديث الباب لكن قال « وأجهدها » وعرف بهذا أن شعبة رواه عن قتادة عن الحسن لا عن الحسن نفسه ، والضمير في تابعه يعود على هشام لا على قتادة . وقرأت بخط الشيخ مغلطاي أن رواية عمرو بن مرزوق هذه عند مسلم عن محمد بن عمرو بن جبلة عن وهب بن جرير وابن أبي عدي كلاهما عن عمرو بن مرزوق عن شعبة ، وتبعه بعض الشراح على ذلك ، وهو غلط فإن ذكر عمرو بن مرزوق في إسناده مسلم زيادة ، بل لم يخرج مسلم لعمرو بن مرزوق شيئاً .

قوله ( وقال موسى ) أى ابن إسماعيل قال ( حدثنا ) وللأصيلي أخبرنا ( أبان ) وهو ابن يزيد العطار ، وأفادت روايته التصريح بتحديث الحسن لقتادة ، وقرأت بخط مغلطاي أيضاً أن رواية موسى هذه عند البيهقي أخرجه من طريق عفان وهمام كلاهما عن موسى عن أبان ، وهو تخليط تبعه عليه أيضاً بعض الشراح ، وإنما أخرجه البيهقي من طريق عفان عن همام وأبان جميعاً عن قتادة ، فهمام شيخ عفان لا رفيقه ، وأبان رفيق همام لا شيخه ، ولا ذكر لموسى فيه أصلاً بل عفان رواه عن أبان كما رواه عنه موسى فهو رفيقه لا شيخه ، والله الهادي إلى الصواب .

( تفييه ) : زاد هنا في نسخة الصغاني : هذا أجود وأؤكد ، وإنما بينا . . إلى آخر الكلام الآتي في آخر الباب الذي يليه . والله أعلم .

### باب غسل ما يصيب من فرج المرأة

٢٩٠ - حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث عن الحسين قال يحيى : وأخبرني أبو سلمة أن عطاء بن يسار أخبره أن زيد بن خالد الجهني أخبره أنه سأل عثمان بن عفان فقال : رأيت إذا

جامع الرجل امرأته فلم يَمْنِ؟ قال عثمان: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره، قال عثمان: سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم. فسألت عن ذلك علي بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبي بن كعب فأمروه بذلك. وأخبرني أبو سلمة أن عروة بن الزبير أخبره أن أبا أيوب أخبره أنه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

**قوله (باب غسل ما يصيب) أي الرجل (من فرج المرأة) أي من رطوبة وغيرها .**

**قوله (عن الحسين) زاد أبو ذر «المعلم» .**

**قوله (قال يحيى) هو ابن أبي كثير ، أي قال الحسين قال يحيى ، ولفظ قال الأولى تحذف في الخط عرفاً .**

**قوله (وأخبرني) هو عطف على مقدر ، أي أخبرني بكذا وأخبرني بكذا . ووقع في رواية مسلم بحذف الواو ، قال ابن العربي : لم يسمعه الحسين من يحيى فلهذا قال «قال يحيى» كذا ذكره ، ولم يأت بدليل . وقد وقع في رواية مسلم في هذا الموضع عن الحسين عن يحيى ، وليس الحسين بمدلس ، وعنينة غير المدلس محمولة على السماع إذا لقيه على الصحيح . على أنه وقع التصريح في رواية ابن خزيمة في رواية الحسين عن يحيى بالتحديث ولفظه «حدثني يحيى بن أبي كثير» ولم ينفرد الحسين مع ذلك به ، فقد رواه عن يحيى أيضاً معاوية بن سلام أخرجه ابن شاهين ، وشيبان بن عبد الرحمن أخرجه المصنف كما تقدم في باب الوضوء من المخرجين ، وسبق الكلام هناك على فوائد هذا الإسناد وألفاظ المتن .**

**قوله (فأمروه بذلك) فيه التفات ، لأن الأصل أن يقول فأمروني ، أو هو مقول عطاء بن يسار فيكون مرسلًا . وقال الكرماني : الضمير يعود على الجامع الذي في ضمن «إذا جامع» وجزم أيضاً بأنه عن عثمان إفتاء ورواية مرفوعة وعن الباقي إفتاء فقط . قلت : وظاهره أنهم أمروه بما أمره به عثمان فليس صريحاً في عدم الرفع ، لكن في رواية الإسماعيلي : فقالوا مثل ذلك ، وهذا ظاهره الرفع لأن عثمان أفناه بذلك وحدثه به عن النبي صلى الله عليه وسلم فالمثلثة تقتضي أنهم أيضاً أفنوه وحدثوه ، وقد صرح الإسماعيلي بالرفع في رواية أخرى له ولفظه «فقالوا مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم» وقال الإسماعيلي : لم يقل ذلك غير يحيى الحماني ، وليس هو من شرط هذا الكتاب .**

**قوله (أخبرني أبو سلمة) كذا لأبي ذر ، وللباقين «قال يحيى» : وأخبرني أبو سلمة وهو المراد ، وهو معطوف بالإسناد الأول وليس معلقاً ، وقد رواه مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه بالإسنادين معا .**

**قوله (أنه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال الدارقطني : هو وهم لأن أبا أيوب إنما سمعه من أبي بن كعب كما قال هشام بن عروة عن أبيه . قلت : الظاهر أن أبا أيوب سمعه منهما لاختلاف السياق ، لأن في روايته عن أبي بن كعب قصة ليست في روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مع أن أبا سلمة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف أكبر قدراً وسناً وعلماً من هشام بن عروة ، وروايته عن عروة من باب**

رواية الأقران لأنهما تابعيان فقيهان من طبقة واحدة ، وكذلك رواية أبي أيوب عن أبي بن كعب لأنهما فقيهان صحابييان كبيران ، وقد جاء هذا الحديث من وجه آخر عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه الدارمي وابن ماجه ، وقد حكى الأثرم عن أحمد أن حديث زيد بن خالد المذكور في هذا الباب معلول ، لأنه ثبت عن هؤلاء الخمسة الفتوى بخلاف ما في هذا الحديث ، وقد حكى يعقوب بن شيبه عن علي بن المديني أنه شاذ . والجواب عن ذلك أن الحديث ثابت من جهة اتصال إسناده وحفظ رواته ، وقد روى ابن عيينة أيضاً عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار نحو رواية أبي سلمة عن عطاء أخرجه ابن أبي شيبه وغيره فليس هو فرداً ، وأما كونهم أفتوا بخلافه فلا يقدح ذلك في صحته لاحتمال أنه ثبت عندهم ناسخه فذهبوا إليه ، وكمن من حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية . وقد ذهب الجمهور إلى أن ما دل عليه حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء إذا لم ينزل المجمع منسوخ بما دل عليه حديث أبي هريرة وعائشة المذكوران في الباب قبله ، والدليل على التسخ ما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري عن سهل بن سعد قال : حدثني أبي بن كعب أن الفتيا التي كانوا يقولون « الماء من الماء » رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بها في أول الإسلام ثم أمر بالاعتسال بعد ، صححه ابن خزيمة وابن حبان ، وقال الإسماعيلي : هو صحيح على شرط البخاري ، كذا قال ، وكأنه لم يطلع على علته ، فقد اختلفوا في كون الزهري سمعه من سهل . نعم أخرجه أبو داود وابن خزيمة أيضاً من طريق أبي حازم عن سهل ، ولهذا الإسناد أيضاً علة أخرى ذكرها ابن أبي حاتم ، وفي الجملة هو إسناد صالح لأن يحتاج به ، وهو صريح في النسخ . على أن حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح من حديث الماء من الماء ، لأنه بالمنطوق ، وترك الغسل من حديث الماء بالمفهوم ، أو بالمنطوق أيضاً لكن ذاك أصرح منه . وروى ابن أبي شيبه وغيره عن ابن عباس أنه حمل حديث « الماء من الماء » على صورة مخصوصة وهي ما يقع في المنام من رؤية الجماع ، وهو تأويل يجمع بين الحديثين من غير تعارض .

( تنبيه ) : في قوله « الماء من الماء » جناس تام ، والمراد بالماء الأول ماء الغسل وبالثاني المنى وذكر الشافعي أن كلام العرب يقتضي أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع وإن لم يكن معه إنزال ، فإن كل من خوطب بأن فلاناً أجنب من فلانه عقل أنه أصابها وإن لم ينزل ، قال : ولم يختلف أن الزنا الذي يجب به الحد هو الجماع ولو لم يكن معه إنزال . وقال ابن العربي : لإيجاب الغسل بالإيلاج بالنسبة إلى الإنزال نظير لإيجاب الوضوء بمس الذكر بالنسبة إلى خروج البول فهما متفقان دليلاً وتعليلاً . والله أعلم .

٢٩١ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن هشام بن عروة قال أخبرني أبي قال أخبرني أبو أيوب قال أخبرني أبي بن كعب أنه قال : يا رسول الله ، إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل ؟ قال : « يغسل ما مس المرأة منه ثم يتوضأ ويصلي » . [٢٩٣]

قال أبو عبد الله : الغسل أحوط ، وذلك الآخر . وإنما بينا لاختلافهم .



قوله ( عن هشام بن عروة قال أخبرني أبي ) يعني أباه عروة وهو واضح ، وإنما نهيت عليه لئلا يظن أنه نظير أبي بن كعب لكونه ذكر في الإسناد .

قوله ( ما مس المرأة منه ) أى يغسل الرجل العضو الذى مس فرج المرأة من أعضائه ، وهو من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم لأن المراد رطوبة فرجها .

قوله ( ثم يتوضأ ) صريح فى تأخير الوضوء عن غسل الذكر ، زاد عبد الرزاق عن الثورى عن هشام فيه « وضوءه للصلاة » .

قوله ( ويصلى ) هو أصرح فى الدلالة على ترك الغسل من الحديث الذى قبله .

قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ، وقائل ذلك هو الراوى عنه .

قوله ( الغسل أحوط ) أى على تقدير أن لا يثبت الناسخ ولا يظهر الترجيح ، فالاحتياط للدين الاغتسال .

قوله ( الأخير ) كذا لأبى زر ، ولغيره « الآخر » بالمد بغير ياء ، أى آخر الأمرين من الشارع أو من اجتهاد الأئمة . وقال ابن التين : ضبطناه بفتح الخاء ، فعلى هذا الإشارة فى قوله « وذلك » إلى حديث الباب قوله ( إنما بينا لاختلافهم ) وفى رواية كريمة « إنما بينا اختلافهم » وللأصيل « إنما بيناه لاختلافهم » وفى نسخة الصغاني « إنما بينا الحديث الآخر لاختلافهم » ، والماء أنقى ، واللام تعليلية أى حتى لا يظن أن فى ذلك إجماعاً . واستشكل ابن العربى كلام البخارى فقال : لإيجاب الغسل أطبق عليه الصحابة ومن بعدهم وما خالف فيه إلا داود ، ولا عبرة بخلافه ، وإنما الأمر الصعب مخالفة البخارى وحكمه بأن الغسل مستحب ، وهو أحد أئمة الدين وأجلة علماء المسلمين . ثم أخذ يتكلم فى تضعيف حديث الباب بما لا يقبل منه ، وقد أشرنا إلى بعضه ثم قال : ويحتمل أن يكون مراد البخارى بقوله « الغسل أحوط » أى فى الدين ، وهو باب مشهور فى الأصول ، قال : وهو أشبه بإمامة الرجل وعلمه . قلت : وهذا هو الظاهر من تصرفه ، فإنه لم يترجم بجواز ترك الغسل وإنما ترجم ببعض ما يستفاد من الحديث من غير هذه المسألة كما استدلل به على إيجاب الوضوء فيما تقدم ، وأما نقي ابن العربى الخلاف فمعترض ، فإنه مشهور بين الصحابة ، ثبت عن جماعة منهم ، لكن ادعى ابن القصار أن الخلاف ارتفع بين التابعين ، وهو معترض أيضاً فقد قال الخطابى : أنه قال به من الصحابة جماعة فسمى بعضهم ، قال : ومن التابعين الأعشى وتبعه عياض ، لكن قال : لم يقل به أحد بعد الصحابة غيره ، وهو معترض أيضاً فقد ثبت ذلك عن أبى سلمة بن عبد الرحمن وهو فى سنن أبى داود بإسناد صحيح ، وعن هشام بن عروة عند عبد الرزاق بإسناد صحيح ، وقال عبد الرزاق أيضاً عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا تطيب نفسى إذا لم أنزل حتى اغتسل من أجل اختلاف التامى لأخذنا بالعروة الوثقى ، وقال الشافعى فى اختلاف الحديث : حديث « الماء من الماء » ثابت لكنه منسوخ ، إلى أن قال : فخالفتنا بعض أهل ناحيتنا - يعنى من الحجازيين - فقالوا : لا يجب الغسل حتى ينزل اه . فعرف بهذا أن الخلاف كان مشهوراً بين التابعين ومن بعدهم ، لكن الجمهور على إيجاب الغسل ، وهو الصواب ، والله أعلم .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الغسل — وما معه من أحكام الجنابة — من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وستين حديثاً ، المكرر منها فيه وفيما مضى خمسة وثلاثون حديثاً ، الموصول منها أحد وعشرون والبقية تعليق ومتابعة ، والخالص ثمانية وعشرون منها واحد معلق وهو حديث بهز عن أبيه عن جده ، وقد وافقه مسلم على تخريجها سواء وسوى حديث جابر في الاكتفاء في الغسل بصاع وحديث أنس كان يدور على نسائه وهن إحدى عشرة امرأة في ليلة واحدة وحديثه في الاغتسال مع المرأة من إناء واحد وحديث عائشة في صفة غسل المرأة من الجنابة . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين عشرة المعلق منها سبعة والموصول ثلاثة وهي حديث زيد بن خالد عن علي وطلحة والزبير المذكور في الباب الأخير ، فإن كان مرفوعاً عنهم فتزيد عدة الخالص من المرفوع ثلاثة وهي أيضاً من أفرادها عن مسلم . والله أعلم .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الحيض

وقول الله عز وجل :

﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ... ﴾

إلى قوله تعالى : ﴿ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الحيض ) أصله السيلان ، وفي العرف جريان دم المرأة من موضع مخصوص في أوقات معلومة .

قوله ( وقول الله تعالى ) بالجر عطفاً على الحيض ، والحيض عند الجمهور هو الحيض ، وقيل زمانه ، وقيل مكانه .

قوله ( أذى ) قال الطبي : سمي الحيض أذى لثنته وقلبره ونجاسته . وقال الخطابي : الأذى المكروه الذي ليس بشديد ، كما قال تعالى ﴿ لَنْ يَضُرَّكُمْ إِلَّا أَذًى ﴾ ، فالمعنى أن الحيض أذى يعتزل من المرأة موضعه ولا يتعدى ذلك إلى بقية بدنها .

قوله ( فاعتزلوا النساء في الحيض ) روى مسلم وأبو داود من حديث أنس أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة أخرجوها من البيت ، فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فزلت الآية فقال « اصنعوا كل شيء إلا النكاح » فأنكرت اليهود ذلك ، فجاء أسيد بن حضير وعباد بن بشر فقالا : يا رسول الله ألا نجتمعهن في الحيض ؟ يعني خلافاً لليهود ، فلم يأذن في ذلك . وروى الطبري عن السدي أن الذي سأل أولاً عن ذلك هو ثابت بن الدجاج .

باب كيف كان بدء الحيض

وقول النبي صلى الله عليه : « هذا شيء كتبه الله على بنات آدم » .

وقال بعضهم : كان أول ما أرسل الحيض على بني إسرائيل . قال أبو عبد الله : وحديث النبي صلى الله عليه أكثر .

**قوله ( باب كيف كان بدء الحيض )** أى ابتداءه ، وفى إعراب « باب » الأوجه المتقدمة أول الكتاب .  
**قوله ( وقول النبي صلى الله عليه وسلم : هذا شئ )** يشير إلى حديث عائشة المذكور عقبه ، لكن بلفظ « هذا أمر » وقد وصله بلفظ « شئ » من طريق أخرى بعد خمسة أبواب أو ستة ، والإشارة بقوله « هذا » إلى الحيض .

**قوله ( وقال بعضهم : كان أول )** بالرفع لأنه اسم كان والخبر « على بنى إسرائيل » أى على نساء بنى إسرائيل ، وكأنه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود بإسناد صحيح قال « كان الرجال والنساء فى بنى إسرائيل يصلون جميعاً ، فكانت المرأة تتشرف للرجل ، فألقى الله عليهن الحيض ومنعهن المساجد » وعنده عن عائشة نحوه .

**قوله ( وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أكثر )** قيل معناه أشمل لأنه عام فى جميع بنات آدم ، فيتناول الإسرائيليات ومن قبلهن ، أو المراد أكثر شواهد أو أكثر قوة ، وقال الداودى ليس بينهما مخالفة فإن نساء بنى إسرائيل من بنات آدم ، فعلى هذا فقوله بنات آدم عام أريد به الخصوص . قلت : ويمكن أن يجمع بينهما مع القول بالتعميم بأن الذى أرسل على نساء بنى إسرائيل طول مكثه بهن عقوبة لهن لا ابتداء وجوده . وقد روى الطبرى وغيره عن ابن عباس وغيره أن قوله تعالى فى قصة إبراهيم ﴿ وامرأته قائمة فضحكت ﴾ أى حاضت . والقصة متقدمة على بنى إسرائيل بلا ريب ، وروى الحاكم وابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عباس « أن ابتداء الحيض كان على حواء بعد أن أهبطت من الجنة » ، وإذا كان كذلك فبنات آدم بناتها ، والله أعلم .

### باب الأمر بالنفساء إذا نفسن

٢٩٢- حدثنا علي بن عبد الله المدني قال نا سفيان قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم [٢٩٤] قال : سمعت القاسم يقول : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول : خرجنا لا نرى إلا الحج . فلما كنت بسرف حضت ، فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي ، قال : مالك ، أنفست ؟ قلت : نعم . قال : « إن هذا أمر كتب الله على بنات آدم ، فاقضي ما يقضي الحاج ، غير أن لا تطوفي بالبيت » قالت : وضحي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالبقر .

[الحديث ٢٩٤- أطرافه في : ٣٠٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٨ ، ١٥١٦ ، ١٥١٨ ، ١٥٥٦ ، ١٥٦٠ ، ١٥٦١ ،

١٥٦٢ ، ١٦٣٨ ، ١٦٥٠ ، ١٧٠٩ ، ١٧٢٠ ، ١٧٣٣ ، ١٧٥٧ ، ١٧٦٢ ، ١٧٧١ ، ١٧٧٢ ، ١٧٨٣ ، ١٧٨٦ ، ١٧٨٧ ، ١٧٨٨ ،

٢٩٥٢ ، ٢٩٨٤ ، ٤٣٩٥ ، ٤٤٠١ ، ٤٤٠٨ ، ٥٣٢٩ ، ٥٥٤٨ ، ٥٥٥٩ ، ٦١٥٧ ، ٧٢٢٩ .]

**قوله ( باب الأمر بالنفساء )** أى الأمر المتعلق بالنفساء ، والجمع فى قوله « إذا نفسن » باعتبار الجنس ، وسقطت هذه الترجمة من أكثر الروايات غير أبى ذر وأبى الوقت ، وترجم بالنفساء إشعاراً بأن ذلك يطلق على الحائض لقول عائشة فى الحديث « حضت » وقوله صلى الله عليه وسلم لها « أنفست »

وهو بضم النون وفتحها وكسر الفاء فيهما ، وقيل بالضم في الولادة وبالفتح في الحيض ، وأصله خروج الدم لأنه يسنى نفساً ، وسيأتي مزيد بسط لذلك بعد بايين .

قوله ( سمعت القاسم ) يعنى أباه ، وهو ابن محمد بن أبى بكر الصديق .

قوله ( لا نرى ) بالضم أى لا نظن . و « مرف » بفتح المهملة وكسر الراء بعدها فاء موضع قريب من مكة بينهما نحو من عشرة أميال ، وهو ممنوع من الصرف وقد يصرف .

قوله ( فاقضى ) المراد بالقضاء هنا الأداء وهما في اللغة بمعنى واحد .

قوله ( غير أن لا تطوفى بالبيت ) زاد في الرواية الآتية « حتى تطهرى » وهذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا بجميع أحوال المرأة ، وسيأتى الكلام على هذا الحديث بتامه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى .

### باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله

[٢٩٥] ٢٩٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : كنت أرجل رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا حائض .

[الحديث ٢٩٥ - أطرافه في: ٢٩٦، ٣٠١، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣١، ٢٠٤٦، ٢٩٢٥].

[٢٩٦] ٢٩٤ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال نا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أنا هشام بن عروة عن عروة أنه سئل : أتخدمني الحائض أو تدنو مني المرأة وهي جنب ؟ فقال عروة : كل ذلك عليّ هين ، وكل ذلك تخدمني وليس عليّ أحد في ذلك بأس ، أخبرني عائشة أنها كانت ترجل رسول الله صلى الله عليه وآله وهي حائض ، ورسول الله صلى الله عليه وآله حينئذ مجاور في المسجد ، يدني لها رأسه وهي في حجرتها فترجله وهي حائض .

قوله ( باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله ) بالجر عطفاً على غسل ، أى تسريح شعر رأسه . والحديث مطابق لما ترجم له من جهة الترجيل ، وألحق به الغسل قياساً ، أو إشارة إلى الطريق الآتية في باب مباشرة الحائض فإنها صريحة في ذلك ، وهو دال على أن ذات الحائض طاهرة ، وعلى أن حيضها لا يمنع ملامستها .

قوله ( أخبرنا هشام ) وفي رواية الأكثر « أخبرني هشام بن عروة » وفي هذا الإسناد لطيفة ، وهي اتفاق اسم شيخ الراوى وتلميذه ، مثاله هذا ابن جريج عن هشام وعنه هشام ، فالأعلى ابن عروة والأدنى ابن يوسف ، وهو نوع أغفله ابن الصلاح .

قوله ( مجاور ) أى معتكف ، وثبت هذا التفسير في نسخة الصغاني في الأصل ، وحجرة عائشة كانت ملاصقة للمسجد ، وألحق عروة الجنابة بالحيض قياساً ، وهو جلي لأن الاستقذار بالحائض أكثر من الجنب ،

وألقى الخدمة بالترجيل . وفي الحديث دلالة على طهارة بدن الحائض وعرقها ، وأن المباشرة الممنوعة للمعتكف هي الجماع ومقدماته ، وأن الحائض لا تدخل المسجد . وقال ابن بطال : فيه حجة على الشافعي في قوله أن المباشرة مطلقاً تنقض الوضوء ، كذا قال . ولا حجة فيه لأن الاعتكاف لا يشترط فيه الوضوء ، وليس في الحديث أنه عقب ذلك الفعل بالصلاة ، وعلى تقدير ذلك فس الشعر لا ينقض الوضوء . والله أعلم .

### باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض

وكان أبو وائل يرسل خادمته وهي حائض إلى أبي رزين لتأتيه بالمصحف فتمسكه بعلاقته .

٢٩٥- حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين سمع زهيراً عن منصور بن صفية أن أمه حدثته أن عائشة حدثتها أن النبي صلى الله عليه كان يتكى في حجرى وأنا حائض ثم يقرأ القرآن . [٢٩٧]

[الحديث ٢٩٧- طرفه في: ٧٥٤٩] .

قوله ( باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض ) الحجر بفتح المهملة وسكون الجيم ويمرر كسر أوله .

قوله ( وكان أبو وائل ) هو التابعي المشهور صاحب ابن مسعود ، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة عنه بإسناد صحيح .

قوله ( يرسل خادمته ) أى جاريته ، والخادم يطلق على الذكر والأنثى .

قوله ( إلى أبي رزين ) هو التابعي المشهور أيضاً .

قوله ( بعلاقته ) بكسر العين ، أى الخيط الذى يربط به كيسه ، وذلك مصير منهما إلى جواز حمل الحائض المصحف لكن من غير مسه ، ومناسبتة لحديث عائشة من جهة أنه نظر حمل الحائض العلاقة التي فيها المصحف بحمل الحائض المؤمن الذى يحفظ القرآن لأنه حامله في جوفه ، وهو موافق لمذهب أبي حنيفة ، ومنع الجمهور ذلك وفرقوا بأن الحمل محل بالتعظيم ، والاتكاء لا يسمى في العرف حملاً .

قوله ( سمع زهيراً ) هو ابن معاوية الجعفي ، ومنصور بن صفية منسوب إلى أمه لشهرتها وهو منصور ابن عبد الرحمن الحنفي وأمّه صفية بنت شيبة بن عثمان من صفار الصحابة .

قوله ( ثم يقرأ القرآن ) وللمصنف في التوحيد « كان يقرأ القرآن ورأسه في حجرى وأنا حائض » فلي هذا فالمراد بالاتكاء وضع رأسه في حجرها . قال ابن دقيق العيد : في هذا الفعل إشارة إلى أن الحائض لا تقرأ القرآن لأن قراءتها لو كانت جائزة لما توهم امتناع القراءة في حجرها حتى احتيج إلى التنصيص عليها ، وفيه جواز ملازمة الحائض وأن ذاتها وثيابها على الطهارة ما لم يلحق شيئاً منها نجاسة ، وهذا مبنى على منع القراءة في المواضع المستقلة ، وفيه جواز القراءة بقرب محل النجاسة ، قاله النووي . وفيه جواز استئناد المريض في صلاته إلى الحائض إذا كانت أثوابها طاهرة ، قاله القرطبي .

## باب من سَمِيَ النَّفَاسَ حَيْضًا

[٢٩٨] ٢٩٦- حدثنا المكيُّ بنُ إبراهيمَ قال نا هِشَامٌ عن يحيى بن أبي كثيرٍ عن أبي سلمةَ أنَّ زينبَ بنتَ أمِّ سلمةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ أمَّ سلمةَ حَدَّثَتْهَا قَالَتْ: بينا أنا مع النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُضْطَجَعَةٌ فِي خَمِيصَةٍ إِذْ حَضَتْ، فَانْسَلَّتْ فَأَخَذَتْ ثِيَابَ حَيْضَتِي. فَقَالَ: أَنْفِسْتِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. فِدَعَانِي فَاضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْخَمِيلَةِ.

[الحديث ٢٩٨- أطرافه في: ٣٢٢، ٣٢٣، ١٩٢٩].

قوله ( باب من سَمِيَ النَّفَاسَ حَيْضًا ) قيل هذه الترجمة مقلوبة لأن حقها أن يقول من سَمِيَ الْحَيْضَ نَفَاسًا ، وقيل يحمل على التقديم والتأخير ، والتقدير : من سَمِيَ حَيْضًا النَّفَاسَ ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « من سَمِيَ » من أطلق لفظ النفاس على الحيض فيطابق ما في الخبر بغير تكلف . وقال المهلب وغيره لما لم يجد المصنف نصاً على شرطه في النفاء ووجد تسمية الحيض نفاساً في هذا الحديث فهم منه أن حكم دم النفاس حكم دم الحيض . وثعقب بأن الترجمة في التسمية لا في الحكم ، وقد نازع الخطابي في التسوية بينهما من حيث الاشتقاق كما سيأتي ، وقال ابن رشيد وغيره : مراد البخاري أن يثبت أن النفاس هو الأصل في تسمية الدم الخارج ، والتعبير به تعبير بالمعنى الأعم ، والتعبير عنه بالحيض تعبير بالمعنى الأخص . فعبر النبي صلى الله عليه وسلم بالأول وعبرت أم سلمة بالثاني ، فالترجمة على هذا مطابقة لما عبرت به أم سلمة ، والله أعلم .

قوله ( حدثنا هشام ) هو الدستوائي .

قوله ( عن أبي سلمة ) في رواية مسلم حدثني أبو سلمة أخرجه من طريق معاذ بن هشام عن أبيه .  
قوله ( مضطجعة ) بالرفع ويجوز النصب .

قوله ( في خميصة ) بفتح الحاء المعجمة وبالصاد المهملة : كساء أسود له أعلام يكون من صوف وغيره ولم أر في شيء من طرقه بلفظ خميصة إلا في هذه الرواية . وأصحاب يحيى ثم أصحاب هشام كلهم قالوا خميصة باللام بدل الصاد ، وهو موافق لما في آخر الحديث ، قيل : الخميصة القطيفة ، وقيل الطنفسة . وقال الخليل : الخميصة ثوب له خمل أي هذب ، وعلى هذا لا منافاة بين الخميصة والخميصة فكأنها كانت كساء أسود لها أهداب

قوله ( فانسلت ) بلامين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة ، أي ذهبت في خفية . زاد المصنف من رواية شيبان عن يحيى كما سيأتي قريباً « فخرجت منها » أي من الخميصة . قال النووي كأنها خافت وصول شيء من دمهإليه ، أو خافت أن يطلب الاستمتاع بها فذهبت لتأهب لذلك ، أو تقلرت نفسها ولم ترضها لمصاحبتها ، فلذلك أذن لها في العود .

قوله ( ثياب حيضتي ) وقع في روايتنا الحاء وكسرها معاً ، ومعنى الفتح أخذت ثيابي التي ألبسها زمن الحيض ، لأن الخميصة بالفتح هي الحيض . ومعنى الكسر أخذت ثيابي التي أعددتها لألبسها حالة الحيض ، وجزم الخطابي برواية الكسر ورجحها النووي ، ورجح القرطبي رواية الفتح لوروده في بعض طرقه بلفظ حيضتي بغير تاء .

قوله ( أنفست ) ؟ قال الخطابي : أصل هذه الكلمة من النفس وهو الدم ، إلا أنهم فرقوا بين بناء الفعل من الحيض والنفاس ، فقالوا في الحيض نفست بفتح النون ، وفي الولادة بضمها . انتهى . وهذا قول كثير من أهل اللغة ، لكن حكى أبو حاتم عن الأصمعي قال : يقال نفست المرأة في الحيض والولادة ، بضم النون فيهما . وقد ثبت في روايتنا بالوجهين فتح النون وضمها ، وفي الحديث جواز النوم مع الحائض في ثيابها والاضطجاع معها في لحاف واحد ، واستحباب اتخاذ المرأة ثياباً للحيض غير ثيابها المعتادة ، وقد ترجم المصنف على ذلك كما سيأتي ، وسيأتي الكلام على مباشرتها في الباب الذي بعده .

### باب مباشرة الحائض

[٢٩٩] ٢٩٧- حدثنا قبيصة قال نا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه من إناء واحد كلانا جنب .

[٣٠٠] وكان يأمرني فأتزر فيباشرنى وأنا حائض .

[٣٠١] وكان يخرج رأسه إلي وهو معتكف فأغسله وأنا حائض .

[٣٠٢] ٢٩٨- حدثنا إسماعيل بن خليل قال أنا علي بن مسهر قال أنا أبو إسحاق - هو

الشييباني - عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت : كانت إحدانا إذا كانت حائضاً فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباشرها أمرها أن تتزر في فور حيضتها ثم يباشرها . قالت : وأيكم يملك إربه كما كان النبي صلى الله عليه يملك إربه ؟ تابعه خالد وجريير عن الشييباني .

قوله ( باب مباشرة الحائض ) المراد بالمباشرة هنا التقاء البشريتين ، لا الجماع .

قوله ( حدثنا قبيصة ) بالقاف والصاد المهملة هو ابن عقبة ، وسفيان هو الثوري ، ومنصور هو ابن المعتمر ، والإسناد كله إلى عائشة كوفيون ، وتقدم الكلام على اغتسالها مع النبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد في كتاب الغسل .

قوله ( فأتزر ) كذا في روايتنا ، وغيرها بتشديد التاء المثناة بعد الهمزة ، وأصله فأتزر بهمزة ساكنة بعد الهمزة المفتوحة ثم المثناة بوزن أفتعل ، وأنكر أكثر النحاة الإدغام حتى قال صاحب المفصل إنه خطأ ، لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين ، وحكاها الصغاني في مجمع البحرين . وقال ابن مالك : إنه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن محيص ﴿ فليؤد الذي أوتى ﴾ بالتشديد ، والمراد بذلك أنها تشد لإزارها على وسطها ، وحدد ذلك الفقهاء بما بين السرة والركبة عملاً بالعرف الغالب . وقد سبق الكلام على بقية الحديث قبل بباين .

قوله ( حدثنا إسماعيل بن خليل ) كذا في رواية أبي ذر وكريمة ، ولغيرهما « الخليل » . والإسناد أيضاً إلى عائشة كلهم كوفيون .



قوله ( إحدانا ) أى إحدى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( أن تزر ) بتشديد المثناة الثانية ، وقد تقدم توجيهها ، وللكشميني « أن تأتزر » بهمة ساكنة وهى أفصح .

قوله ( فى فور حيضتها ) قال الخطابى : فور الحيض أوله ومعظمه . وقال القرطبي : فور الحيضة معظم صبا ، من فوران القدر وجليانها .

قوله ( يملك إربه ) بكسر الهمزة وسكون الراء ثم موحدة ، قيل المراد عضوه الذى يستمتع به ، وقيل حاجته ، والحاجة تسمى إرباً بالكسر ثم السكون وأرباً بفتح الهمزة والراء ، وذكر الخطابى فى شرحه أنه روى هنا بالوجهين ، وأنكر فى موضع آخر كما نقله النووى وغيره عنه رواية الكسر ، وكذا أنكرها النحاس . وقد ثبت رواية الكسر ، وتوجيهها ظاهر فلا معنى لإنكارها ، والمراد أنه صلى الله عليه وسلم كان أملك الناس لأمره ، فلا يخشى عليه ما يخشى على غيره من أن يحوم حول الحمى . ومع ذلك فكان يباشر فوق الإزار تشريعاً لغيره ممن ليس بمعصوم . وبهذا قال أكثر العلماء ، وهو الجارى على قاعدة المالكية فى باب سد الذرائع . وذهب كثير من السلف والثورى وأحمد وإسحق إلى أن الذى يمتنع من الاستمتاع بالخائض الفرج فقط ، وبه قال محمد بن الحسن من الحنفية ورجعه الطحاوى ، وهو اختيار أصبغ من المالكية ، وأحد القولين أو الوجهين للشافعية واختاره ابن المنذر . وقال النووى : هو الأرجح دليلاً لحديث أنس فى مسلم « اصنعوا كل شئ إلا الجماع » وحملوا حديث الباب وشبهه على الاستحباب جمعاً بين الأدلة . وقال ابن دقيق العيد : ليس فى حديث الباب ما يقتضى منع ما تحت الإزار لأنه فعل مجرد . انتهى . ويدل على الجواز أيضاً ما رواه أبو داود بإسناد قوى عن عكرمة عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا أراد من الخائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً ، واستدل الطحاوى على الجواز بأن المباشرة تحت الإزار دون الفرج لا توجب حداً ولا غسلاً فأشبهت المباشرة فوق الإزار . وفصل بعض الشافعية فقال : إن كان يضبط نفسه عند المباشرة عن الفرج ويثقب منها باجتنابه جاز وإلا فلا ، واستحسنه النووى . ولا يبعد تخريج وجه مفرق بين ابتداء الحيض وما بعده لظاهر التقييد بقولها « فور حيضتها » ، ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد حسن عن أم سلمة أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتقى سورة الدم ثلاثاً ثم يباشر بعد ذلك ، ويجمع بينه وبين الأحاديث الدالة على المبادرة إلى المباشرة على اختلاف هاتين الحالتين .

قوله ( تابعه خالد ) هو ابن عبد الله الواسطى ، وجريرو هو ابن عبد الحميد ، أى تابعا على بن مسهر فى رواية هذا الحديث عن أبى إسحق الشيبانى بهذا الإسناد . وللشيبانى فيه إسناد آخر كما سيأتى عقبه ، ومتابعة خالد وصلها أبو القاسم التنوخى فى فوائده من طريق وهب بن بقية عنه ، وقد أوردت إسنادها فى تعليق التعليق ، ومتابعة جريرو وصلها أبو داود والإسماعيلي والحاكم فى المستدرک . وهذا مما وهم فى استدراكه لكونه مخرجاً فى الصحيحين من طريق الشيبانى . ورواه أيضاً عن الشيبانى عن عبد الرحمن بن الأسود بسنده هذا منصور بن أبى الأسود . أخرجه أبو عوانة فى صحيحه .

[٣٠٣]

٢٩٩- حدثنا أبو النعمان قال نا عبد الواحد قال نا الشيباني قال نا عبد الله ابن شداد قال سمعت ميمونة: «كان رسول الله صلى الله عليه إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه أمرها فاتزرت وهي حائض». رواه سفيان عن الشيباني.

قوله (حدثنا أبو النعمان) هو الذي يقال له عارم ، وعبد الواحد هو ابن زياد البصري .

قوله (عبد الله بن شداد) أي ابن أسامة بن الهاد الليثي ، وهو من أولاد الصحابة له رؤية .

قوله (أمرها) أي بالاتزار (فاتزرت) وهو في روايتنا بإثبات الهززة على اللغة الفصحى .

قوله (رواه سفيان) يعني الثوري (عن الشيباني) يعني بسند عبد الواحد ، وهو عند الإمام أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان نحوه . وقد رواه عن الشيباني أيضاً بهذا الإسناد خالد بن عبد الله عن مسلم وجرير بن عبد الحميد عن الإسماعيلي ، وذلك مما يدفع عنه توهم الاضطراب ، وكأن الشيباني كان يحدث به تارة من مسند عائشة وتارة من مسند ميمونة ، فسمعه منه جرير وخالد بالإسنادين ، وسمعه غيرهما بأحدهما . ورواه عنه أيضاً - بإسناد ميمونة - حفص بن غياث عن أبي داود وأبو معاوية عن الإسماعيلي وأسباط بن محمد عن أبي عوانة في صحيحه . وقد تقدم ذكر من رواه عنه بإسناد عائشة .

### باب ترك الحائض الصوم

[٣٠٤]

٣٠٠- حدثنا سعيد بن أبي مريم قال نا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد - هو ابن أسلم - عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال: «خرج رسول الله صلى الله عليه في أضحى - أو في فطر - إلى المصلى، فمر على النساء فقال: «يا معشر النساء تصدقن، فإني أريتكن أكثر أهل النار». فقلن: وبم يا رسول الله؟ قال: «تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن». قلن وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟ قال: «أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟» قلن: بلى. قال: «فذلك من نقصان عقلها. أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟» قلن: بلى. قال: «فذلك من نقصان دينها».

[الحديث ٣٠٤ - أطرافه في: ١٤٦٢، ١٩٥١، ٢٦٥٨].

قوله (باب ترك الحائض الصوم) قال ابن رشيد وغيره : جرى البخاري على عادته في إيفاح المشكل دون الجلي ، وذلك أن تركها الصلاة واضح من أجل أن الطهارة مشترطة في صحة الصلاة وهي غير طاهر ، وأما الصوم فلا يشترط له الطهارة فكان تركها له تعبداً محضاً فاحتاج إلى التنصيص عليه بخلاف الصلاة .

قوله (حدثنا سعيد بن أبي مريم) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم المصري الجمحي ، لقيه البخاري وروى مسلم وأصحاب السنن عنه بواسطة ، ومحمد بن جعفر هو ابن أبي كثير أخو إسماعيل ، والإسناد منه

فصاعداً مدنيون ، وفيه تابعى عن تابعى ، زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله وهو ابن أبى سرح العامرى ، لأبيه صحبة .

**قوله ( فى أضحى أو فطر ) شك من الراوى .**

**قوله ( إلى المصلى افر على النساء )** اختصره المؤلف هنا ، وقد ساقه فى كتاب الزكاة تاماً ولفظه : « إلى المصلى فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة فقال : أيها الناس تصدقوا ، ففر على النساء » ، وقد تقدم فى كتاب العلم من وجه آخر عن أبى سعيد أنه كان وعد النساء بأن يفردهن بالموعظة فأنجزه ذلك اليوم ، وفيه أنه وعظهن وبشرهن .

**قوله ( يا معشر النساء )** المعشر كل جماعة أمرهم واحد ، ونقل عن ثعلب أنه مخصوص بالرجال ، وهذا الحديث يرد عليه ، إلا إن كان مراده بالتخصيص حالة إطلاق المعشر لا تقييده كما فى الحديث .

**قوله ( أريتكن )** بضم الهزرة وكسر الراء على البناء للمفعول ، والمراد أن الله تعالى أراهن له ليلة الإسماء ، وقد تقدم فى العلم من حديث ابن عباس بلفظ « أريت النار فرأيت أكثر أهلها النساء » ويستفاد من حديث ابن عباس أن الرؤية المذكورة وقعت فى حال صلاة الكسوف كما سيأتى واضحاً فى باب صلاة الكسوف جماعة .

**قوله ( وبم ؟ )** الواو استئنافية والباء تعليلية والميم أصلها ما الاستفهامية فحذفت منها الألف تخفيفاً .

**قوله ( وتكفرن العشير )** أى يتحدثن حق الخليط — وهو الزوج — أو أعم من ذلك .

**قوله ( من ناقصات )** صفة موصوف محذوف قال الطيبى فى قوله « ما رأيت من ناقصات الخ » زيادة على الجواب تسمى الاستتباع ، كذا قال وفيه نظر ، ويظهر لى أن ذلك من جملة أسباب كونهن أكثر أهل النار ، لأنهن إذا كن سبياً لإذهاب عقل الرجل الحازم حتى يفعل أو يقول ما لا ينبغى فقد شاركته فى الإثم وزدن عليه .

**قوله ( أذهب )** أى أشد إذهاباً ، واللب أخص من العقل وهو الخالص منه ، والحازم الضابط لأمره ، وهذه مبالغة فى وصفهن بذلك لأن الضابط لأمره إذا كان يتفادهن فغير الضابط أولى ، واستعمال أفعل التفضيل من الإذهاب جائز عند سيبويه حيث جوزه من الثلاثى والمزيد .

**قوله ( قلن : وما نقصان ديننا )** ؟ كأنه خفى عليهن ذلك حتى سألن عنه ، ونفس السؤال دال على النقصان لأنهن مسلمن ما نسب إليهن من الأمور الثلاثة — الإكثار والكفران والإذهاب — ثم استشكلن كونهن ناقصات . وما ألفت ما أجابن به صلى الله عليه وسلم من غير تعنيف ولا لوم ، بل خاطبين على قدر عقولهن ، وأشار بقوله « مثل نصف شهادة الرجل » إلى قوله تعالى ﴿ فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ﴾ لأن الاستظهار بأخرى مؤذن بقلة ضبطها وهو مشعر بنقص عقلها ، وحكى ابن التين عن بعضهم أنه حمل العقل هنا على الدية وفيه بعد . قلت : بل سياق الكلام ياباه .

**قوله ( فذلك )** بكسر الكاف خطاباً التى تولت الخطاب ، ويجوز فتحها على أنه للخطاب العام .

**قوله (لم تصل ولم تصم)** فيه إشعار بأن منع الحائض من الصوم والصلاة كان ثابتاً بحكم الشرع قبل ذلك المجلس . وفي هذا الحديث من الفوائد : مشروعية الخروج إلى المصلى في العيد ، وأمر الإمام الناس بالصدقة فيه ، واستنبط منه بعض الصوفية جواز الطلب من الأغنياء للفقراء وله شروط ، وفيه حضور النساء العيد ، لكن بحيث ينفردن عن الرجال خوف الفتنة ، وفيه جواز عظة الإمام النساء على حدة وقد تقدم في العلم ، وفيه أن جحد النعم حرام ، وكذا كثرة استعمال الكلام القبيح كاللعن والشتم ، استدل النووي على أنهما من الكبائر بالتوعد عليها بالنار ، وفيه ذم اللعن وهو الدعاء بالإبعاد من رحمة الله تعالى ، وهو محمول على ما إذا كان في معين ، وفيه إطلاق الكفر على الذنوب التي لا تخرج عن الملة تغليظاً على فاعلها لقوله في بعض طرقه « بكفهرن » كم تقدم في الإيمان ، وهو كإطلاق نبي الإيمان ، وفيه الإغلاظ في النصيح بما يكون سبباً لإزالة الصفة التي تعاب ، وأن لا يواجه بذلك الشخص المعين لأن في التعميم تسهلاً على السامع ، وفيه أن الصدقة تدفع العذاب ، وأنها قد تكفر الذنوب التي بين المخلوقين ، وأن العقل يقبل الزيادة والنقصان ، وكذلك الإيمان كما تقدم ، وليس المقصود بذكر النقص في النساء لومهن على ذلك لأنه من أصل الخلقة ، لكن التنبيه على ذلك تحذيراً من الافتتان بهن ، ولهذا رتب العذاب على ما ذكر من الكفران وغيره لا على النقص ، وليس نقص الدين منحصرًا فيما يحصل به الإثم بل في أعم من ذلك قاله النووي ، لأنه أمر نسبي ، فالكامل مثلاً ناقص عن الأكل ، ومن ذلك الحائض لا تأثم بترك الصلاة زمن الحيض لكنها ناقصة عن المصلى ، وهل تثاب على هذا الترك لكونها مكلفة به كما يثاب المريض على النوافل التي كان يعملها في صحته وشغل بالمرض عنها ؟ قال النووي : الظاهر أنها لا تثاب ، والفرق بينها وبين المريض أنه كان يفعلها بنية الدوام عليها مع أعلينته ، والحائض ليست كذلك . وعندى - في كون هذا الفرق مستلزماً لكونها لا تثاب - وقفة ، وفي الحديث أيضاً مراجعة المتعلم لمعلمه والتابع لمتبوعه فيما لا يظهر له معناه ، وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الخلق العظيم والصفح الجميل والرفق والرأفة ، زاده الله تشريفاً وتكريماً وتعظيماً .

### باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت

وقال إبراهيم : لا بأس أن تقرأ الآية . ولم ير ابن عباس بالقراءة للجنب بأساً . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يذكّر الله على كل أحيانه . وقالت أم عطية : كنّا نؤمر أن نخرج الحيض فيكبرن بتكبيرهم ويدعون . وقال ابن عباس أخبرني أبو سفيان أن هرقل دعا بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم فقرأ فيه : « بسم الله الرحمن الرحيم . ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ ﴾ » الآية . وقال عطاء عن جابر : حاضت عائشة فنسكت المناسك غير الطواف بالبيت ولا تصلي . وقال الحكم : إني لأذبح وأنا جنب . وقال الله عز وجل : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ .

٣٠١ - حدثنا أبو نعيم قال نا عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة قالت : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم لا نذكر إلا الحج فلما جئنا سرف

طَمِثْتُ، فدخل النبي صلى الله عليه وآله وأنا أبكي، فقال: ما يُبكيك؟ قلتُ: لودِدْتُ والله أني لم أحجَّ العامَ. قال: لعلَّك نَفِسْتَ؟ قلتُ: نعم. قال: «فإنَّ ذاك شيءٌ كتبَهُ اللهُ على بناتِ آدمَ، فافعلي ما يفعلُ الحاجُّ غيرَ أنْ لا تطوفي بالبيتِ حتَّى تطهري».

قوله (باب تقضى الحائض) أى تؤدى (المناسك كلها إلا الطواف بالبيت) قيل مقصود البخارى بما ذكر فى هذا الباب من الأحاديث والآثار أن الحيض وما فى معناه من الجنابة لا ينافى جميع العبادات، بل صحت معه عبادات بدنية من أذكار وغيرها، فناسك الحج من جملة ما لا ينافيها، إلا الطواف فقط. وقى كون هذا مراده نظر، لأن كون مناسك الحج كذلك حاصل بالنص فلا يحتاج إلى الاستدلال عليه، والأحسن ما قاله ابن رشيد تبعاً لابن بطال وغيره: إن مراده الاستدلال على جواز قراءة الحائض والجنب بحديث عائشة رضى الله عنها، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستثن من جميع مناسك الحج إلا الطواف، وإنما استثناه لكونه صلاة مخصوصة، وأعمال الحج مشتملة على ذكر وتلبية ودعاء، ولم تمنع الحائض من شيء من ذلك، فكذلك الجنب لأن حدثها أغلظ من حدثه، ومنع القراءة إن كان لكونه ذكراً الله فلا فرق بينه وبين ما ذكر، وإن كان تعبداً فيحتاج إلى دليل خاص، ولم يصح عند المصنف شيء من الأحاديث الواردة فى ذلك، وإن كان مجموع ما ورد فى ذلك تقوم به الحجة عند غيره لكن أكثرها قابل للتأويل كما سنشير إليه، ولهذا تمسك البخارى ومن قال بالجواز غيره كالطبرى وابن المنذر وداود بعموم حديث «كان يذكر الله على كل أحيانه» لأن الذكر أعم من أن يكون بالقرآن أو غيره، وإنما فرق بين الذكر والتلاوة بالعرف والحديث المذكور وصله مسلم من حديث عائشة، وأورد المصنف أثر إبراهيم وهو النخعي بأن منع الحائض من القراءة ليس مجعماً عليه، وقد وصله الدارمى وغيره بلفظ «أربعة لا يقرءون القرآن: الجنب والحائض وعند الخلاء وفى الحمام، إلا الآية ونحوها للجنب والحائض»، وروى عن مالك نحو قول إبراهيم وروى عنه الجواز مطلقاً وروى عنه الجواز للحائض دون الجنب، وقد قيل إنه قول الشافعى فى القديم، ثم أورد أثر ابن عباس، وقد وصله ابن المنذر بلفظ «إن عباس كان يقرأ ورده وهو جنب» وأما حديث أم عطية فوصله المؤلف فى العيدين. وقوله فيه «ويدعون» كذا لأكثر الرواة، وللكشيمى «يدعين» بياء تحتانية بدل الواو، ووجه الدلالة منه ما تقدم من أنه لا فرق بين التلاوة وغيرها، ثم أورد المصنف طرفاً من حديث أبى سفيان فى قصة هرقل وهو موصول عنده فى بدء الوحى وغيره، ووجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب إلى الروم وهم كفار والكافر جنب، كأنه يقول: إذا جاز مس الكتاب للجنب مع كونه مشتملاً على آيتين فكذلك يجوز له قراءته، كذا قاله ابن رشيد. وتوجيه الدلالة منه إنما هى من حيث إنه إنما كتب إليهم ليقروه فاستلزم جواز القراءة بالنص لا بالاستنباط، وقد أجيب ممن منع ذلك - وهم الجمهور - بأن الكتاب اشتمل على أشياء غير الآيتين، فأشبه ما لو ذكر بعض القرآن فى كتاب فى الفقه أو فى التفسير فإنه لا يمنع قراءته ولا مسه عند الجمهور لأنه لا يقصد منه التلاوة، ونص أحمد أنه يجوز مثل ذلك فى المكتبة لمصلحة التبليغ، وقال به كثير من الشافعية، ومنهم من خص الجواز بالقليل كآية والآيتين، قال الثورى: لا بأس أن يعلم الرجل النصرانى الحرف من القرآن عسى الله أن يهديه، وأكره أن يعلمه الآية هو كالجنب، وعن

أحد أكره أن يضع القرآن في غير موضعه ، وعنه إن رجي منه الهداية جاز وإلا فلا ، وقال بعض من منع : لا دلالة في القصة على جواز تلاوة الجنب القرآن ، لأن الجنب إنما منع التلاوة إذا قصد بها وعرف أن الذي يقرأه قرآن ، أما لو قرأ في ورقة ما لا يعلم أنه من القرآن فإنه لا يمنع ، وكذلك الكافر . وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى .

( تلييه ) : ذكر صاحب المشرق أنه وقع في رواية القابسي والنسفي وعبسوس هنا ﴿ ويا أهل الكتاب ﴾ بزيادة واو قال : وسقطت لأبي ذر والأصيلي وهو الصواب . قلت فأفهم أن الأولى خطأ لكونها مخالفة للتلاوة ، وليست خطأ ، وقد تقدم توجيه إثبات الواو في بدء الوحي .

**قوله ( وقال عطاء عن جابر )** هو طرف من حديث موصول عند المصنف في كتاب الأحكام وفي آخره « غير أنها لا تطوف بالبيت ولا تصلى ، وأما أثر الحكم - وهو الفقيه الكوفي - فوصله البغوي في الجعديات من روايته عن علي بن الجعد عن شعبة عنه ، ووجه الدلالة منه أن الذبيح مستلزم لذكر الله بحكم الآية التي ساقها ، وفي جميع ما استدل به نزاع بطول ذكره ، ولكن الظاهر من تصرفه ما ذكرناه . واستدل الجمهور على المنع بحديث علي « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحجبه عن القرآن شيء ، ليس الجنابة » رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان ، وضعف بعضهم بعض رواته ، والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للحجة ، لكن قيل : في الاستدلال به نظر ، لأنه فعل مجرد فلا يدل على تحريم ما عداه ، وأجاب الطبري عنه بأنه محمول على الأكمل جمعاً بين الأدلة ، وأما حديث ابن عمر مرفوعاً « لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن » فضعيف من جميع طرقه ، وقد تقدم الكلام على حديث عائشة في أول كتاب الحيض ، وقولها « طمئت » بفتح الميم وإسكان المثناة أي حضت ، ويموز كسر الميم يقال طمئت المرأة بالفتح والكسر في الماضي طمئت بالضم في المستقبل .

### باب الاستحاضة

[٣٠٦] ٣٠٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة أنها قالت : قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه : يا رسول الله ، إني لا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه : « إنما ذلك عرق وليس بالحيضة ، فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة ، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلّي » .

**قوله ( باب الاستحاضة )** تقدم أنها جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه ، وأنه يخرج من عرق يقال له العاذل بعين مهملة وذال معجمة .

**قوله ( إني لا أطهر )** تقدم في باب غسل الدم من رواية أبي معاوية عن هشام وهو ابن عروة في هذا الحديث التصريح ببيان السبب وهو قولها « إني أستحاض » وكان عندها أن طهارة الحائض لا تعرف إلا بانقطاع الدم فكنت بعدم الطهر عن اتصاله ، وكانت قد علمت أن الحائض لا تصلى فظنت أن ذلك

الحكم مقترن بجريان الدم من الفرج فأرادت تحقق ذلك فقالت « أفادع الصلاة » .  
**قوله ( إنما ذلك )** بكسر الكاف وزاد في الرواية الماضية « فقال لا » .

**قوله ( وليس بالحيضة )** بفتح الحاء كما نقله الخطابي عن أكثر المحدثين أو كلهم ، وإن كان قد اختار الكسر على إرادة الحالة لكن الفتح هنا أظهر ، وقال النووي : وهو متعين أو قريب من المتعين لأنه صلى الله عليه وسلم أراد اثبات الاستحاضة ونفى الحيض . وأما قوله « فإذا أقبلت الحيضة » فيجوز فيه الوجهان معاً جوازاً حسناً . انتهى كلامه . والذي في روايتنا بفتح الحاء في الموضعين . والله أعلم .

**قوله ( فاغسلي عنك الدم وصلي )** أى بعد الاغتسال كما سيأتى التصريح به في باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة في هذا الحديث قال في آخره « ثم اغتسلي وصلي » ولم يذكر غسل الدم . وهذا الاختلاف واقع بين أصحاب هشام ، منهم من ذكر غسل الدم ولم يذكر الاغتسال ومنهم من ذكر الاغتسال ولم يذكر غسل الدم ، وكلهم ثقات وأحاديثهم في الصحيحين ، فيحمل على أن كل فريق اختصر أحد الأمرين لوضوحه عنده . وفيه اختلاف ثالث أشرنا إليه في باب غسل الدم من رواية أبي معاوية فذكر مثل حديث الباب وزاد « ثم توضئي لكل صلاة » ورددنا هناك قول من قال إنه مدرج ، وقول من جزم بأنه موقوف على عروة ، ولم ينفرد أبو معاوية بذلك فقد رواه النسائي من طريق حماد بن زيد عن هشام وادعى أن حماداً تفرد بهذه الزيادة ، وأوماً مسلم أيضاً إلى ذلك ، وليس كذلك ، فقد رواه الدارمي من طريق حماد بن سلمة والسراج من طريق يحيى بن سليم كلاهما عن هشام ، وفي الحديث دليل على أن المرأة إذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتعمل على إقباله وإدباره ، فإذا انقضى قدره اغتسلت عنه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتتوضأ لكل صلاة ، لكنها لا تصلى بذلك الوضوء أكثر من فريضة واحدة مؤداة أو مقضية لظاهر قوله « ثم توضئي لكل صلاة » ، وبهذا قال الجمهور ، وعند الحنفية أن الوضوء متعلق بوقت الصلاة فلها أن تصلى به الفريضة الحاضرة وما شاءت من الفوائت ما لم يخرج وقت الحاضرة ، وعلى قولهم المراد بقوله « وتوضئي لكل صلاة » أى لوقت كل صلاة ، ففيه مجاز الحذف ويحتاج إلى دليل . وعند المالكية يستحب لها الوضوء لكل صلاة ولا يجب إلا بمحدث آخر ، وقال أحمد وإسحق : إن اغتسلت لكل فرض فهو أحوط . وفيه جواز استفتاء المرأة بنفسها ومشافهتها للرجل فيما يتعلق بأحوال النساء ، وجواز مباح صونها للحاجة . وفيه غير ذلك . وقد استنبط منه الرازي الحنفى أن مدة أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة لقوله « قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها » لأن أقل ما يطلق عليه لفظ « أيام ثلاثة وأكثره عشرة فأما دون الثلاثة فإنما يقال يومان ويوم وأما فوق عشرة فإنما يقال أحد عشر يوماً وهكذا إلى عشرين ، وفي الاستدلال بذلك نظر .

### باب غَسْلِ دَمِ الْمَحِيضِ

٣٠٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت : سألت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، أرايت

إِحدَانَا إِذَا أَصَابَ ثَوْبَهَا الدَّمُ مِنَ الْخَيْضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ إِحْدَاكُنَّ الدَّمُ مِنَ الْخَيْضَةِ فَلْتَقْرِصْهُ ثُمَّ لَتَنْضَحْهُ بِمَاءٍ ثُمَّ لَتُصَلِّي فِيهِ».

( باب غسل دم الخيض ) هذه الترجمة أخص من الترجمة المتقدمة في كتاب الوضوء وهي غسل الدم ، وقد تقدم الكلام هناك على حديث أسماء هذا ، أخرجه هناك من رواية يحيى القطان عن هشام ، وإسناد هذه الرواية كالتى قبلها مدنيون سوى شيخه . وفيه من الفوائد ما فى الذى قبله ، وجواز سؤال المرأة عما يستحي من ذكره ، والإفصاح بذكر ما يستقذر للضرورة ، وأن دم الخيض كغيره من الدماء فى وجوب غسله . وفيه استحباب فرك النجاسة اليابسة ليون غسلها .

[٣٠٨] ٣٠٤ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ: كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ ثُمَّ تَقْتَرِصُ الدَّمَ مِنْ ثَوْبِهَا عِنْدَ طَهْرِهَا فَتَغْسِلُهُ وَتَنْضَحُ عَلَى سَائِرِهِ ثُمَّ تَصَلِّي فِيهِ.

قوله ( حدثنا أصبغ ) هو وشيخه وشيخه الثلاثة مصريون ، والباقون وهم ثلاثة أيضاً مدنيون . قوله ( كانت إحدانا ) أى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو محمول على أنهم كن يصنعن ذلك فى زمنه صلى الله عليه وسلم ، وبهذا يلتحق هذا الحديث بحكم المرفوع ، ويؤيده حديث أسماء الذى قبله ، قال ابن بطال : حديث عائشة يفسر حديث أسماء وأن المراد بالنضح فى حديث أسماء الغسل ، وأما قول عائشة « وتنضح على سائر » فإنما فعلت ذلك دفعاً للوسوسة ، لأنه قد بان سياق حديثها أنها كانت تغسل الدم لا بعضه ، وفى قولها « ثم تصلى فيه » إشارة إلى امتناع الصلاة فى الثوب النجس .

قوله ( ثم تقترص الدم ) بالقاف والصاد المهملة بوزن تفتعل أى تغسله بأطراف أصابعها . وقال ابن الجوزى : معناه تقتطع كأنها تحوزه دون باقى المواضع ، والأول أشبه بحديث أسماء . قوله ( عند طهرها ) كذا فى أكثر الروايات ، وللمستملى والحموى « عند طهره » أى الثوب ، والمعنى عند إرادة تطهيره . وفيه جواز ترك النجاسة فى الثوب عند عدم الحاجة إلى تطهيره .

### اعتكاف المستحاضة

[٣٠٩] ٣٠٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ نَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَكَفَ مَعَهُ بَعْضُ نِسَائِهِ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَرَى الدَّمَ، فَرُبَّمَا وَضَعَتِ الطَّسْتَ تَحْتَهَا مِنَ الدَّمِ. وَزَعَمَ أَنَّ عَائِشَةَ رَأَتْ مَاءَ الْعُصْفَرِ فَقَالَتْ: كَأَنَّ هَذَا شَيْءٌ كَانَتْ فُلَانَةٌ تَجِدُهُ.

[الحديث ٣٠٩ - أطرافه فى: ٣١٠، ٣١١، ٢٠٣٧].



[٣١٠] ٣٠٦ - حدثنا قتيبة قال نا يزيد بن زريع عن خالد عن عكرمة عن عائشة قالت : اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه امرأة من أزواجه فكانت ترى الدم والصفرة والطست تحتها وهي تصلي .

[٣١١] ٣٠٧ - حدثنا مسدد قال نا معتمر عن خالد عن عكرمة عن عائشة أن بعض أمهات المؤمنين اعتكفت وهي مستحاضة .

### قوله ( باب اعتكاف المستحاضة ) أى جوازه .

قوله ( حدثنا خالد بن عبد الله ) هو الطحان الواسطي ، وشيخه خالد هو ابن مهران الذى يقال له الحذاء بالحاء المهملة والذال المعجمة المثقلة ، ومدار الحديث المذكور عليه ، وعكرمة هو مولى ابن عباس .

قوله ( بعض نسائه ) قال ابن الجوزى : ما عرفنا من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من كانت مستحاضة ، قال : والظاهر أن عائشة أشارت بقولها من نسائه أى النساء المتعلقات به وهى أم حبيبة بنت جحش أخت زينب بنت جحش . قلت : يرد هذا التأويل قوله فى الرواية الثانية « امرأة من أزواجه » وقد ذكرها الحميدى عقب الرواية الأولى فما أدرى كيف غفل عنها ابن الجوزى ، وفى الرواية الثالثة « بعض أمهات المؤمنين » ومن المستبعد أن تعتكف معه صلى الله عليه وسلم امرأة غير زوجاته وإن كان لها به تعلق . وقد حكى ابن عبد البر أن بنات جحش الثلاث كن مستحاضات : زينب أم المؤمنين وحنّة زوج طلحة وأم حبيبة زوج عبد الرحمن بن عوف وهى المشهورة منهن بذلك ، وسيأتى حديثها فى ذلك . وذكر أبو داود من طريق سليمان بن كثير عن الزهرى عن عروة عن عائشة « استحيضت زينب بنت جحش فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اغتسلى لكل صلاة » وكذا وقع فى الموطأ أن زينب بنت جحش استحيضت ، وجزم ابن عبد البر بأنه خطأ لأنه ذكر أنها كانت تحت عبد الرحمن بن عوف والتى كانت تحت عبد الرحمن ابن عوف إنما هى أم حبيبة أختها . وقال شيخنا الإمام البلقيني : يحمل على أن زينب بنت جحش استحيضت وقتاً بخلاف أختها فإن استحاضتها دامت . قلت : وكذا يحمل على ما سأذكره فى حق سودة وأم سلمة والله أعلم . وقرأت بخط مغلطى فى عد المستحاضات فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم قال : وسودة بنت زمعة ذكرها العلاء بن المسيب عن الحكم عن أبى جعفر محمد بن على بن الحسين ، فلعلها هى المذكورة . قلت : وهو حديث ذكره أبو داود من هذا الوجه تعليقاً وذكر البيهقي أن ابن خزيمة أخرجه موصولاً . قلت : لكنه مرسل لأن أبا جعفر تابعى ولم يذكر من حديثه به . وقرأت فى السنن لسعيد بن منصور : حدثنا إسماعيل ابن إبراهيم حدثنا خالد هو الحذاء عن عكرمة أن امرأة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كانت معتكفة وهى مستحاضة . قال : وحدثنا به خالد مرة أخرى عن عكرمة أن أم سلمة كانت عاكفة وهى مستحاضة وربما جعلت الطست تحتها . قلت : وهذا أولى ما فسرته به هذه المرأة لاتحاد المخرج . وقد أرسله إسماعيل ابن على عن عكرمة ، ووصله خالد الطحان وي زيد بن زريع وغيرهما بذكر عائشة فيه ، ورجع البخارى

الموصول فأخرجه . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن إسماعيل بن علية هذا الحديث كما أخرجه سعيد بن منصور بدون تسمية أم سلمة . والله أعلم .

قوله ( من الدم ) أى لأجل الدم .

قوله ( وزعم ) هو معطوف على معنى العننة أى حدثني عكرمة بكذا وزعم كذا ، وأبعد من زعم أنه معلق .

قوله ( كان ) بالهمز وتشديد النون .

قوله ( فلانة ) الظاهر أنها تعنى المرأة التى ذكرتها قبل . ورأيت على حاشية نسخة صحيحة من أصل أبى ذر ما نصه « فلانة هى رملة أم حبيبة بنت أبى سفيان » فإن كان ثابتاً فهو قول ثالث فى تفسير المبهمة ، وعلى ما زعم ابن الجوزى من أن المستحاضة ليست من أزواجه فقد روى أن زينب بنت أم سلمة استحيضت ، روى ذلك البيهقي وإسماعيل فى جمعه حديث يحيى بن أبى كثير ، لكن الحديث فى سنن أبى داود من حكاية زينب عن غيرها وهو أشبه ، فلأنها كانت فى زمنه صلى الله عليه وسلم صغيرة لأنه دخل على أمها فى السنة الثالثة وزينب ترضع وأسماء بنت عميس حكاها الدارقطني من رواية سهيل بن أبى صالح عن الزهري عن عروة عنها . قلت : وهو عند أبى داود على التردد هل هو عن أسماء أو فاطمة بنت أبى حبيش ، وهاتان لهما به صلى الله عليه وسلم تعلق ، لأن زينب ربيته ، أسماء أخت امرأته ميمونة لأمها ، وكذا الحمئة وأم حبيبة به تعلق وحديثهما فى سنن أبى داود ، فهؤلاء سبع يمكن أن تفسر المبهمة بإحداهن . وأما من استحيض فى عهده صلى الله عليه وسلم من الصحابيات غيرهن فسهلة بنت سهيل ذكرها أبو داود أيضاً ، وأسماء بنت مرثد ذكرها البيهقي وغيره ، وبادية بنت غيلان ذكرها ابن منده ، وفاطمة بنت أبى حبيش وقصتها عن عائشة فى الصحيحين ، ووقع فى سنن أبى داود عن فاطمة بنت قيس فظن بعضهم أنها القرشية الفهرية والصواب أنها بنت أبى حبيش واسم أبى حبيش قيس ، فهؤلاء أربع نسوة أيضاً وقد كمن عسراً بحذف زينب بنت أبى سلمة . وفى الحديث جواز مكث المستحاضة فى المسجد وصحة اعتكافها وصلاتها وجواز حدثها فى المسجد عند أمن التلويت . ويلتحق بها دائم الحدث ومن به جرح يسيل .

باب هل تُصَلِّي المرأة فى ثوبٍ حاضت فيه؟

٣٠٨ - حدثنا أبو نعيم قال نا إبراهيم بن نافع عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قالت عائشة [٣١٢] ما كان لإحدانا إلا ثوبٌ واحدٌ تحيضُ فيه فإذا أصابه شيءٌ من دمٍ قالت بريقها فمصعته بظفرها ثم غسلته .

قوله ( باب هل تصلى المرأة فى ثوب حاضت فيه ) قيل مطابقة الترجمة لحديث الباب أن من لم يكن لها إلا ثوب واحد تحيض فيه فن المعلوم أنها تصلى فيه لكن بعد تطهيره ، وفى الجمع بينه وبين حديث أم سلمة الماضى الدال على أنه كان لها ثوب مختص بالحيض أن حديث عائشة محمول على ما كان فى أول الأمر

وحديث أم سلمة محمول على ما كان بعد اتساع الحال ، ويحتمل أن يكون مراد عائشة بقولها « ثوب واحد » مختص بالحيض ، وليس في سياقها ما يتقى أن يكون لها غيره في زمن الطهر فيوافق حديث أم سلمة ، وليس فيه أيضاً أنها صلت فيه فلا يكون فيه حجة لمن أجاز إزالة النجاسة بغير الماء ، وإنما أزال الدم بريقها ليذهب أثره ولم تقصد تطهيره ، وقد مضى قبل بباب عنها ذكر الغسل بعد القرص قالت « ثم تصلى فيه » فدل على أنها عند إرادة الصلاة فيه كانت تغسله . وقولها في حديث الباب « قالت بريقها » من إطلاق القول على الفعل ، وقولها « فصعته » بالصاد والعين المهملتين المفتوحتين أى حكته وفركته بظفرها ، ورواه أبو داود بالقاف بدل الميم ، والقصع الدلك . ووقع في رواية له من طريق عطاء عن عائشة بمعنى هذا الحديث « ثم ترى فيه قطرة من دم فتقصعه بظفرها » فعلى هذا فيحمل حديث الباب على أن المراد دم يسير يعنى عن مثله ، والتوجيه الأول أقوى .

( فائدة ) : طعن بعضهم في هذا الحديث من جهة دعوى الانقطاع ، ومن جهة دعوى الاضطراب . فأما الانقطاع فقال أبو حاتم : لم يسمع مجاهد من عائشة ، وهذا مردود ، فقد وقع التصريح بسماحه منها عند البخارى في غير هذا الإسناد ، وأثبتته على بن المدينى ، فهو مقدم على من نفاه . وأما الاضطراب فلرواية أبى داود له عن محمد بن كثير عن إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم بدل ابن أبى نجيع ، وهذا الاختلاف لا يوجب الاضطراب لأنه محمول على أن إبراهيم بن نافع سمعه من شيخين ، ولو لم يكن كذلك فأبو نعيم شيخ البخارى فيه أحفظ من محمد بن كثير شيخ أبى داود فيه ، وقد تابع أبى نعيم خلاد بن يحيى وأبو حذيفة والنعمان بن عبد السلام فرجحت روايته ، والرواية المرجوحة لا تؤثر في الرواية الراجحة . والله أعلم .

### باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض

٣٠٩ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن حفصة - قال أبو عبد الله أو هشام بن حسان عن حفصة - عن أم عطية قالت : كنا ننهى أن نحد على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ، ولا نكتحل ولا نتطيب ولا نلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب . وقد رخص لنا عند الطهر إذا اغتسلت إحدانا من مَحِيضِهَا في نُبْذَةٍ من كُسْتِ أظفار ، وكنا ننهى عن اتباع الجنائز . وروى هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية عن النبي صلى الله عليه وسلم .

[الحديث ٣١٣ - أطرافه في: ١٢٧٨، ١٢٧٩، ٥٣٤٠، ٥٣٤١، ٥٣٤٢، ٥٣٤٣.]

قوله ( باب الطيب للمرأة ) المراد بالترجمة أن تطيب المرأة عند الغسل من الحيض متأكد بحيث أنه رخص للحادة التي حرم عليها استعمال الطيب في شيء منه مخصوص .

قوله ( عن أيوب عن حفصة عن أم عطية ) زاد المستمل وكريمة « قال أبو عبد الله » أى المصنف « أو هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية » كأنه شك في شيخ حماد أو أيوب أو هشام ، ولم يذكر ذلك

باقى الرواة ولا أصحاب المستخرجات ولا الأطراف ، وقد أورد المصنف هذا الحديث فى كتاب الطلاق بهذا الإسناد فلم يذكر ذلك .

**قوله ( كنا نهى )** بضم النون الأولى وفاعل النهى النبى صلى الله عليه وسلم كما دلت عليه رواية هشام المعلقة المذكورة بعد ، وهذا هو السر فى ذكرها .

**قوله ( نحد )** بضم النون وكسر المهملة من الإحداد وهو الامتناع من الزينة .

**قوله ( إلا على زوج )** كذا للأكثر ، وفى رواية المستملى والحموي « إلا على زوجها » والأولى موافقة للفظ « نحد » وتوجيه الثانية أن الضمير يعود على الواحدة المندرجة فى قولها « كنا نهى » أى كل واحدة منهن .

**قوله ( ولا نكتحل )** بالرفع والنصب أيضاً على العطف ، و « لا » زائدة ، وأكد بها لأن فى النهى معنى النتى .

**قوله ( ثوب عصب )** بفتح العين وسكون الصاد المهملتين ، قال فى المحكم : هو ضرب من برود البين يعصب غزله أى يجمع ثم يصبغ ثم ينسج ، وسيأتى الكلام على أحكام الحادة فى كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فى نبذة )** أى قطعة .

**قوله ( كست أظفار )** كذا فى هذه الرواية قال ابن التين صوابه « قسط ظفار » كذا قال ، ولم أر هذا فى هذه الرواية ، لكن حكاه صاحب المشرق ، ووجهه بأنه منسوب إلى ظفار مدينة معروفة بسواحل اليمن يجلب إليها القسط الهندى ، وحكى فى ضبط ظفار وجهين كسر أوله وصرفه أو فتحه والبناء بوزن قظام ، ووقع فى رواية مسلم من هذا الوجه « من قسط أو أظفار » بإثبات « أو » وهى للتخيير ، قال فى المشرق : القسط بخور معروف وكذلك الأظفار ، قال فى البارع : الأظفار ضرب من العطر يشبه الظفر . وقال صاحب المحكم : الظفر ضرب من العطر أسود مغلف من أصله على شكل ظفر الإنسان يوضع فى البخور والجمع أظفار ، وقال صاحب العين : لا واحد له . والكست بضم الكاف وسكون المهملة بعدها مثناة هو القسط ، قاله المصنف فى الطلاق ، وكذا قاله غيره ، وحكى المفضل بن سلمة أنه يقال بالكاف والطاء أيضاً ، قال النووى : ليس القسط والظفر من مقصود التطيب ، وإنما رخص فيه للحادة إذا اغتسلت من الحيض لإزالة الرائحة الكريهة ، قال المهلب : رخص لها فى التبخر لدفع رائحة الدم عنها لما تستقبله من الصلاة . وسيأتى الكلام على مسألة اتباع الجنائز فى موضعه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وروى )** كذا لأبى ذر ، ولغيره « ورواه » أى الحديث المذكور ، وسيأتى موصولا عند المصنف فى كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى من حديث هشام المذكور ، ولم يقع هذا التعليق فى رواية المستملى ، وأغرب الكرمانى فجوز أن يكون قائل « ورواه » حماد بن زيد المذكور فى أول الباب فلا يكون تعليقا .

## باب ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من الحيض وكيف تغتسل وتأخذ فرصة ممسكة تتبع أثر الدم

[٣١٤] ٣١٠ - حدثنا يحيى قال نا ابن عيينة عن منصور بن صفية عن أمه عن عائشة أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه عن غسلها من الحيض فأمرها كيف تغتسل قال : « خذي فرصة من مسك فتطهري بها . قالت : كيف أتطهر بها ؟ قال : تطهري بها . قالت : كيف ؟ قال : سبحان الله ، تطهري . فاجتذبتها إلي فقلت تتبعي بها أثر الدم .  
[الحديث ٣١٤ - طرفاه في : ٣١٥ ، ٧٣٥٧ ] .

قوله ( باب ذلك المرأة نفسها . . إلى آخر الترجمة ) قيل : ليس في الحديث ما يطابق الترجمة لأنه ليس فيه كيفية الغسل ولا ذلك . وأجاب الكرماني تبعاً لغيره بأن تتبع أثر الدم يستلزم ذلك ، وبأن المراد من كيفية الغسل الصفة المختصة بغسل الحيض وهي التطيب لا نفس الاغتسال . انتهى . وهو حسن على ما فيه من كلفة ، وأحسن منه أن المصنف جرى على عادته في الترجمة بما تضمنه بعض طرق الحديث الذي يورده وإن لم يكن المقصود منصوفاً فيما ساقه . وبيان ذلك أن مسلماً أخرج هذا الحديث من طريق ابن عيينة عن منصور التي أخرجه منها المصنف ، فذكر بعد قرله كيف تغتسل « ثم تأخذ » زاد « ثم » الدالة على تراخي تعليم الأخذ عن تعليم الاغتسال ، ثم رواه من طريق أخرى عن صفية عن عائشة وفيها شرح كيفية الاغتسال المسكوت عنها في رواية منصور ولفظه « فقال تأخذ إحداكن ماءها وسدرتها فتطهر فتحسن الطهور ، ثم تصب على رأسها فتدلكه دلكاً شديداً حتى تبلغ شئون رأسها - أى أصوله - ثم تصب عليها الماء ، ثم تأخذ فرصة » فهذا مراد الترجمة لاشغالها على كيفية الغسل والدلك ، وإنما لم يخرج المصنف هذه الطريق لكونها من رواية إبراهيم بن مهاجر عن صفية وليس هو على شرطه .

قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن موسى البلخي كما جزم به ابن السكن في روايته عن القبري ، وقال البيهقي : هو يحيى بن جعفر ، وقيل إنه وقع كذلك في بعض النسخ .

قوله ( عن منصور بن صفية ) هي بنت شيبه بن عثمان بن أبي طلحة العبدري ، نسب إليها لشهرتها ، واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث بن أبي طلحة العبدري ، وهو من رهن زوجه صفية ، وشيبة له صحبة ولها أيضاً ، وقتل الحارث بن طلحة بأحد ، ولعبد الرحمن رؤية ، ووقع التصريح بالسماع في جميع السند عند الحميدي في مسنده .

قوله ( أن امرأة ) زاد في رواية وهيب « من الأنصار » وسماها مسلم في رواية أبي الأحوص عن إبراهيم بن مهاجر أسماء بنت شكل بالشين المعجمة والكاف المفتوحين ثم اللام ، ولم يسم أباه في رواية غندر عن شعبة عن إبراهيم ، وروى الخطيب في المبهات من طريق يحيى بن سعيد عن شعبة هذا الحديث فقال : أسماء بنت يزيد بن السكن بالمهمله والنون الأنصارية التي يقال لها خطيبة النساء ، وتبعه ابن الجوزي في التلخيص والديمياطي وزاد أن الذي وقع في مسلم تصحيح لأنه ليس في الأنصار من يقال له شكل ، وهو

رد للرواية الثابتة بغير دليل ، وقد يحتمل أن يكون شكل لقباً لا إسماء ، والمشهور في المسانيد والجوامع في هذا الحديث أسماء بنت شكل كما في مسلم ، أو أسماء لغير نسب كما في أبي داود ، وكذا في مستخرج أبي نعيم من الطريق التي أخرجه منها الخطيب ، وحكى النووى في شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح والله أعلم .

**قوله ( فأمرها كيف تغتسل قال : خذى )** قال الكرمانى هو بيان لقولها « أمرها » فإن قيل كيف يكون بياناً للاغتسال ، والاغتسال صب الماء لا أخذ الفرصة ؟ فالجواب أن السؤال لم يكن عن نفس الاغتسال لأنه معروف لكل أحد ، بل كان لقدر زائد على ذلك . وقد سبقه إلى هذا الجواب الرافعى في شرح المسند وابن أبى جمرة وقوفاً مع هذا اللفظ الوارد مع قطع النظر عن الطريق التي ذكرناها عند مسلم الدالة على أن بعض الرواة اختصر أو اقتصر ، والله أعلم .

**قوله ( فرصة )** بكسر الفاء وحكى ابن سيده تثليثها وبإسكان الراء وإهمال الصاد : قطعة من صوف أو قطن أو جلدة عليها صوف حكاه أبو عبيد وغيره ، وحكى أبو داود أن في رواية أبى الأحوص « قرصة » بفتح القاف ، ووجهه المندرى فقال : يعنى شيئاً يسيراً مثل القرصة بطرف الإصبعين . انتهى . ووهم من عزا هذه الرواية للبخارى ، وقال ابن قتيبة : هي « قرصة » بفتح القاف وبالضاد المعجمة . وقوله : « من مسك » بفتح الميم والمراد قطعة جلد ، وهي رواية من قاله بكسر الميم ، واحتج بأنهم كانوا في ضيق يمتنع معه أن يمتنعوا المسك مع غلاء ثمنه . وتبعه ابن بطال . وفي المشارك أن أكثر الروايات بفتح الميم . ورجح النووى الكسر وقال : إن الرواية الأخرى وهي قوله « فرصة ممسكة » تدل عليه ، وفيه نظر ، لأن الخطابى قال . يحتمل أن يكون المراد بقوله « ممسكة » أى مأخوذة باليد ، يقال أمسكته ومسكته . لكن يبقى الكلام ظاهر الركة لأنه يصير هكذا : خذى قطعة مأخوذة . وقال الكرمانى : صنع البخارى يشعر بأن الرواية عنده بفتح الميم حيث جعل للأمر بالطيب باباً مستقلاً . انتهى . واقتصر البخارى في الترجمة على بعض ما دلت عليه لا يدل على نفي ما عده ، ويقوى رواية الكسر وأن المراد التطيب ما في رواية عبد الرزاق حيث وقع عنده « من ذريرة » ، وما استبعده ابن قتيبة من إمتهان المسك ليس يبعد لما عرف من شأن أهل الحجاز من كثرة استعمال الطيب ، وقد يكون المأمور به من يقدر عليه . قال النووى : والمقصود باستعمال الطيب دفع الرائحة الكريهة على الصحيح . وقيل لكونه أسرع إلى الحل . حكاه الماوردى قال : فعلى الأول إن فقدت المسك استعملت ما يخلفه في طيب الريح ، وعلى الثانى ما يقوم مقامه في إسراع العلوق . وضعف النووى الثانى وقال : لو كان صحيحاً لاختصت به المزوجة . قال : وإطلاق الأحاديث يرده ، والصواب أن ذلك مستحب لكل مغتسلة من حيض أو نفاس ، ويكره تركه للقادرة ، فإن لم تجد مسكاً فطيماً ، فإن لم تجد فزيتاً كالطين وإلا فالماء كاف ، وقد سبق في الباب قبله أن الحادة تبخر بالقسط فيجزئها

**قوله ( فتظهرى )** قال في الرواية التي بعدها « توضئى » أى تنظئى .

**قوله ( سبحان الله )** زاد في الرواية الآتية « استحي وأعرض » ، وللإسماعيلي « فلما رأته استحي علمتها » وزاد الدارمى « وهو يسمع فلا ينكر » .

**قوله (أثر الدم)** قال التتوي : المراد به عند العلماء الفرج ، وقال المحاملي : يستحب لها أن تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها ، قال : ولم أره لغيره ، وظاهر الحديث حجة له . قلت : ويصرح به رواية الإسماعيلي « تتبعى بها مواضع الدم » . وفي هذا الحديث من الفوائد التسبيح عند التعجب ، ومعناه هنا كيف يخفى هذا الظاهر الذي لا يحتاج في فهمه إلى فكر ؟ وفيه استحباب الكنايات فيما يتعلق بالعورات . وفيه سؤال المرأة العالم عن أحوالها التي يحتشم منها ، ولهذا كانت عائشة تقول في نساء الأنصار « لم يمنعن الحياء أن يتفقهن في الدين » . كما أخرجه مسلم في بعض طرق هذا الحديث ، وتقدم في العلم معلقاً . وفيه الاكتفاء بالتعريض والإشارة في الأمور المستهجنة ، وتكرير الجواب لإفهام السائل ، وإنما كرره مع كونها لم تفهمه أولاً لأن الجواب به يؤخذ من إعراضه بوجهه عند قوله « توضئي » أي في المحل الذي يستحي من مواجهة المرأة بالتصريح به ، فاكتفى بلسان الحال عن لسان المقال ، وفهمت عائشة رضي الله عنها ذلك عنه فتولت تعليمها . وبوب عليه المصنف في الاعتصام « الأحكام التي تعرف بالدلائل » . وفيه تفسير كلام العالم بحضرتها لمن خفى عليه إذا عرف أن ذلك يعجبه . وفيه الأخذ عن المفضول بحضرة الفاضل . وفيه صحة العرض على المحدث إذا أقره ولو لم يقل عقبه نعم ، وأنه لا يشترط في صحة التحمل فهم السامع لجميع ما يسمعه . وفيه الفرق بالمتعلم وإقامة العذر لمن لا يفهم . وفيه أن المرأة مطلوب بستر عيوبه وإن كانت مما جبل عليها من جهة أمر المرأة بالتطيب لإزالة الرائحة الكريهة . وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وعظيم حلمه وحيائه . زاده الله شرفاً :

### باب غسل الحيض

[٣١٥] ٣١١- حدثنا مسلم قال نا وهيب قال نا منصور عن أمه عن عائشة أن امرأة من الأنصار قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : كيف أغتسل من الحيض ؟ قال : « خذي فرصة ممسكة وتوضئي ثلاثاً » ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم استحيى وأعرض بوجهه أو قال : توضئي بها . فأخذتها فجذبها فأخبرتها بما يريد النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( باب غسل الحيض )** تقدم توجيهه في الترجمة التي قبله .

**قوله ( حدثنا مسلم )** هو ابن إبراهيم ، ومنصور هو ابن صفية المذكور في الإسناد قبله .

**قوله ( وتوضئي ثلاثاً )** يحتمل أن يتعلق قوله « ثلاثاً » بتوضئي أي كرري الوضوء ثلاثاً ، ويحتمل أن يتعلق بقال ويؤيده السياق المتقدم ، أي قال لها ذلك ثلاث مرات .

**قوله ( أو قال )** كذا وقع بالشك في أكثر الروايات ، ووقع في رواية ابن عساكر « وقال » بالواو العاطفة ، والأولى أظهر ، وعمل التردد في لفظ « بها » هل هو ثابت أم لا ، أو التردد واقع بينه وبين لفظ « ثلاثاً » والله أعلم .

### باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض

[٣١٦]

٣١٦- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا إبراهيم قال نا ابن شهاب عن عروة أن عائشة قالت : أهملت مع رسول الله صلى الله عليه في حجة الوداع ، فكنت ممن تمتع ولم يسق الهدي . فزعمت أنها حاضت ولم تطهر حتى دخلت ليلة عرفة فقالت : يا رسول الله ، هذه ليلة يوم عرفة ، وإنما كنت تمتعت بعمره . فقال لها رسول الله صلى الله عليه : « انقضي رأسك وامتشطي وأمسكي عن عمرتك » ففعلت ، فلما قضيت الحج أمر عبد الرحمن ليلة الحصة فأعمرني من التنعيم ، مكان عمرتي التي نسكت .

قوله ( باب امتشاط المرأة . حدثنا إبراهيم ) هو ابن سعد .

قوله ( انقضي رأسك ) أى حلى صفه ( وامتشطي ) قبل ليس فيه دليل على الترجمة ، قاله الداودى ومن تبعه ، قالوا : لأن أمرها بالامتشاط كان للإهلال وهى حائض لا عند غسلها ، والجواب أن الإهلال بالحج يقتضى الاغتسال لأنه من سنة الإحرام ، وقد ورد الأمر بالاغتسال صريحاً فى هذه القصة فيما أخرجه مسلم من طريق أبى الزبير عن جابر ولفظه « فاغتسل ثم أهمل بالحج » فكأن البخارى جرى على عادته فى الإشارة إلى ما تضمنه بعض طرق الحديث وإن لم يكن منصوصاً فيما ساقه ، ويحتمل أن يكون الداودى أراد بقوله « لا عند غسلها » أى من الحيض ولم يرد نى الاغتسال مطلقاً ، والحامل له على ذلك ما فى الصحيحين أن عائشة إنما طهرت من حيضها يوم النحر فلم تغتسل يوم عرفة إلا للإحرام ، وأما ما وقع فى مسلم من طريق مجاهد عن عائشة أنها حاضت بسرف وتطهرت بعرفة فهو محمول على غسل الإحرام جمعاً بين الروایتين ، وإذا ثبت أن غسلها إذ ذاك كان للإحرام استفيد معنى الترجمة من دليل الخطاب لأنه إذا جاز لها الامتشاط فى غسل الإحرام وهو مندوب كان جوازه لغسل الحيض وهو واجب أولى .

قوله ( أمر عبد الرحمن ) يعنى ابن أبى بكر ، وليلة الحصة بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين ثم الموحدة هى الليلة التى نزلوا فيها فى المحصب ، وهو المكان الذى نزلوه بعد النفر من منى خارج مكة . قوله ( التى نسكت ) كذا للأكثر ، مأخوذ من النسك . وفى رواية أبى زيد المروزى « سكت » بحذف النون وتشديد آخره أى عنها ، والقابسى بمعجمة والتخفيف ، والضمير فيه راجع إلى عائشة على سبيل الالتفات ، وفى السياق التفات آخر بعد التفات ، وهو ظاهر للمتأمل .

### باب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض

[٣١٧]

٣١٧- حدثنا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : خرجنا موافين لهلال ذي الحجة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أحب أن يهل بعمره فليهل ، فإنى لولا أنى أهديت لأهللت بعمره » . فأهل بعضهم بعمره ، وأهل بعضهم بحج ،



وكنْتُ أنا ممن أهلَّ بعُمْرةٍ . فأدركني يومَ عرفةَ وأنا حائضٌ ، فشكوتُ إلى النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلم فقال : « دعي عُمركَ وانقضي رأسُك وامتشطي وأهلي بحجٍّ » ففعلتُ . حتى إذا كان ليلةَ الحُصبةِ أرسلَ معي أخي عبد الرحمن بن أبي بكرٍ فخرجتُ إلى التَّنعيمِ فأهللتُ بعُمْرةٍ مكانَ عمرتي . قال هشامٌ : ولم يكن في شيءٍ من ذلك هديٌّ ولا صومٌ ولا صدقةٌ .

**قوله ( باب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض )** أى هل يجب أم لا ؟ وظاهر الحديث الوجوب ، وبه قال الحسن وطاوس في الحائض دون الجنب ، وبه قال أحمد ، ورجح جماعة من أصحابه أنه للاستحباب فيهما . قال ابن قدامة : ولا أعلم أحداً قال بوجوده فيهما إلا ما روى عن عبد الله بن عمرو . قلت : وهو في مسلم عنه ، وفيه إنكار عائشة عليه الأمر بذلك ، لكن ليس فيه تصريح بأنه كان يوجهه . وقال النووي : حكاه أصحابنا عن النخعي ، واستدل الجمهور على عدم الوجوب بحديث أم سلمة « قالت : يا رسول الله إنى امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة ؟ » قال : لا ، رواه مسلم ، وفي رواية له « للحيضة والجنابة » وحملوا الأمر في حديث الباب على الاستحباب جمعاً بين الروایتين ، أو يجمع بالتفصيل بين من لا يصل الماء إليها إلا بالنقض فيلزم وإلا فلا .

**قوله ( فليهلل )** في رواية الأصيل « فليهل » بلام واحدة مشددة .

**قوله ( لأحلات )** في رواية كريمة و الحموي « لأهللت » بالهاء ، وسيأتى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث والذي قبله في كتاب الحج إن شاء الله تعالى .

### باب مَخْلَقَةٍ وَغَيْرِ مَخْلَقَةٍ

[٣١٨] ٣١٨ - حدثنا مسدد قال نا حماد عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس بن مالك عن النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلم قال : « إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَكَّلَ بِالرَّحِمِ مَلَكاً يَقُولُ : يَا رَبُّ نُطْفَةٍ ، يَا رَبُّ عُلْقَةٍ ، يَا رَبُّ مُضْغَةٍ ؟ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهُ قَالَ : أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى ؟ شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ ؟ فَمَا الرِّزْقُ ؟ وَمَا الْأَجَلُ ؟ فَيُكْتُبُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ .

[الحديث ٣١٨ - طرفاه في : ٣٣٣٣ ، ٦٥٩٥] .

**قوله ( باب مخلقة وغير مخلقة )** رويناه بالإضافة ، أى باب تفسير قوله تعالى ﴿ عُلْقَةٍ وَغَيْرِ عُلْقَةٍ ﴾ وبالتنوين وتوجيه ظاهر .

**قوله ( حدثنا حماد )** هو ابن زيد ، وعبيد الله بالتصغير ابن أبي بكر بن أنس بن مالك .

**قوله ( إن الله عز وكل )** وقع في روايتنا بالتخفيف ، يقال وكله بكذا إذا استكفاه إياه وصرف أمره إليه ، ولأكثر بالتشديد وهو موافق لقوله تعالى ﴿ ملك الموت الذى وكل بكم ﴾ .

**قوله ( يقول يارب نطفة )** بالرفع والتنوين ، أى وقعت في الرحم نطفة ، وفي رواية القابسي بالنصب

أى خلقت يا رب نطفة ، ونداء الملك بالأمور الثلاثة ليس فى دفعة واحدة ، بل بين كل حالة وحالة مدة تيين من حديث ابن مسعود الآتى فى كتاب القدر أنها أربعون يوماً ، وسأأتى الكلام هناك على بقية فوائده حديث أنس هذا ، والجمع بينه وبين ما ظاهره التعارض من حديث ابن مسعود المذكور ، ومناسبة الحديث للترجمة من جهة أن الحديث المذكور مفسر للآية . وأوضح منه سياقاً ما رواه الطبرى من طريق داود ابن أبى هند عن الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود قال : « إذا وقعت النطفة فى الرحم بعث الله ملكاً فقال : يا رب مخلقة أو غير مخلقة ؟ فإن قال غير مخلقة مجها الرحم دماً ، وإن قال مخلقة قال : يا رب فما صفة هذه النطفة ؟ » فذكر الحديث وإسناده صحيح ، وهو موقوف لفظاً مرفوع حكماً ، وحكى الطبرى لأهل التفسير فى ذلك أقوالاً وقال : الصواب قول من قال المخلقة المصورة خلقاً تاماً ، وغير المخلقة السقط قبل تمام خلقه ، وهو قول مجاهد والشعبي وغيرهما . وقال ابن بطال : غرض البخارى بإدخال هذا الحديث فى أبواب الحيض تقوية مذهب من يقول إن الحامل لا تحيض ، وهو قول الكوفيين وأحمد وأبى ثور وابن المنذر وطائفة ، وإليه ذهب الشافعى فى القديم ، وقال فى الجديد : إنها تحيض ، وبه قال إسحق ، وعن مالك روايتان . قلت : وفى الاستدلال بالحديث المذكور على أنها لا تحيض نظر ، لأنه لا يلزم من كون ما يخرج من الحامل هو السقط الذى لم يصور أن لا يكون الدم الذى تراه المرأة التى يستمر حملها ليس بحيض . وما ادعاه المخالف من أنه رشح من الولد أو من فضلة غذائه أو دم فساد لعله فحتم إلى دليل . وما ورد فى ذلك من خير أو أثر لا يثبت ، لأن هذا دم بصفات دم الحيض وفى زمن إمكانه فله حكم دم الحيض ، فمن ادعى خلافه فعليه البيان . وأقوى حججهم أن استبراء الأمة اعتبر بالحيض لتحقيق براءة الرحم من الحمل ، فلو كانت الحامل تحيض لم تتم البراءة بالحيض ، واستدل ابن المنير على أنه ليس بدم حيض بأن الملك موكل برحم الحامل ، والملائكة لا تدخل بيتاً فيه قدر ولا يلائمها ذلك . وأجيب بأنه لا يلزم من كون الملك موكلاً به أن يكون حالاً فيه ، ثم هو مشترك الإلزام لأن الدم كله قدر ، والله أعلم .

### باب كيف تُهل الحائض بالحج والعمرة ؟

[٣١٩] ٣١٥ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع ، فمنا من أهل بعمرة ومنا من أهل بحج . فقدمنا مكة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أحرم بعمرة ولم يهد فليحل ، ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يحل حتى يحل نحر هديه . ومن أهل بحج فليتم حجه » . قالت : فحضت فلم أزل حائضاً حتى كان يوم عرفة ، ولم أهلل إلا بعمرة ، فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أنقض رأسي وأمتشط وأهل بحج وأترك العمرة ، ففعلت ذلك حتى قضيت حجتي ، فبعث معي عبد الرحمن بن أبي بكر فأمرني أن أعتمر مكان عمرتي من التنعيم .

**قوله ( باب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة )** مراده بيان صحة إهلال الحائض ، ومعنى كيف في الترجمة الإعلام بالحال بصورة الاستفهام لا الكيفية التي يراد بها الصفة ، وبهذا التقرير يندفع اعتراض من زعم أن الحديث غير مناسب للترجمة ، إذ ليس فيها ذكر صفة الإهلال .

**قوله ( من أهل بحج )** في رواية المستمل « بحجة » في الموضعين ، وكذا للحموي في الموضع الثاني .

**قوله ( قالت فحضت )** أى بسرف قبل دخول مكة .

**قوله ( حتى قضيت حجتي )** في رواية كريمة وأبى الوقت « حجي » ، والكلام على فوائد الحديث يأتي في كتاب الحج إن شاء الله تعالى .

### باب إقبال الحيض وإدباره

وَكُنْ نِسَاءً يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ بِالدرْجَةِ فِيهَا الْكُرْسُفُ فِيهِ الصَّفْرَةُ فَتَقُولُ : لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ ، تَرِيدُ بِذَلِكَ الطَّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ . وَبَلَغَ بِنْتُ زَيْدٍ بِنْتُ ثَابِتٍ أَنَّ نِسَاءً يَدْعُونَ بِالمَصَابِيحِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ يَنْظُرْنَ إِلَى الطَّهْرِ فَقَالَتْ : مَا كَانَ النِّسَاءُ يَصْنَعْنَ هَذَا . وَعَابَتْ عَلَيْهِنَّ .

٣١٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ نَا سَفِيَّانَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حَبِيشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « ذَلِكَ عَرَقٌ ، وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدْعِي الصَّلَاةَ ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْتَسِلِي وَصَلِّي » . [٣٢٠]

**قوله ( باب إقبال الحيض وإدباره )** اتفق العلماء على أن إقبال الحيض يعرف بالدفعة من الدم في وقت إمكان الحيض ، واختلفوا في إدباره فقليل : يعرف بالجفوف ، وهو أن يخرج ما يحتشى به جافاً ، وقيل بالقصة البيضاء وإليه ميل المصنف كما سنوضحه .

**قوله ( وكن )** هو بصيغة جمع المؤنث ، و « نساء » بالرفع وهو بدل من الضمير نحو أكلوني البراغيث ، والتذكير في نساء للتنويع ، أى كان ذلك من نوع من النساء لا من كلهن . وهذا الأثر قد رواه مالك في الموطأ عن علقمة بن أبي علقمة المدني عن أمه - واسمها مرجانة مولاة عائشة - قالت « كان النساء » .

**قوله ( بالدرجة )** بكسر أوله وفتح الراء والجيم جمع درج بالضم ثم السكون . قال ابن بطال : كذا يرويه أصحاب الحديث وضبطه ابن عبد البر في الموطأ بالضم ثم السكون وقال : إنه تأنيث درج ، والمراد به ما تحتشى به المرأة من قطنه وغيرها لتعرف هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا .

**قوله ( الكرسف )** بضم الكاف والسين المهملة بينهما راء ساكنة هو القطن .

**قوله ( فيه الصفرة )** زاد مالك من دم الحيضة .

**قوله ( فتقول )** أى عائشة . والقصة بفتح القاف وتشديد المهملة هي النورة ، أى حتى تخرج القطة بيضاء نقية لا يخالطها صفرة ، وفيه دلالة على أن الصفرة والكدرية في أيام الحيض حيض ، وأما في غيرها

فسيأتي الكلام على ذلك في باب مفرد إن شاء الله تعالى . وفيه أن القصة البيضاء علامة لانتهاه الحيض ويتبين بها ابتداء الطهر ، واعترض على من ذهب إلى أنه يعرف بالجفوف بأن القطة قد تخرج جافة في أثناء الأمر فلا يدل ذلك على انقطاع الحيض ، بخلاف القصة وهي ماء أبيض يدفعه الرحم عند انقطاع الحيض . قال مالك : سألت النساء عنه فإذا هو أمر معلوم عندهن يعرفنه عند الطهر .

**قوله ( وبلغ ابنة زيد بن ثابت )** كذا وقعت مبهمة هنا ، وكذا في الموطأ حيث روى هذا الأثر عن عبد الله بن أبي بكر أي ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمته عنها ، وقد ذكروا لزيد بن ثابت من البنات حسنة وعمرة وأم كلثوم وغيرهن ، ولم أر لواحدة منهن رواية إلا لأم كلثوم - وكانت زوج سالم بن عبد الله ابن عمر - فكانت هي المبهمة هنا . وزعم بعض الشراح أنها أم سعد قال : لأن ابن عبد البر ذكرها في الصحابة . انتهى . وليس في ذكره لها دليل على المدعى لأنه لم يقل إنها صاحبة هذه القصة ، بل لم يأت لها ذكر عنده ولا عند غيره إلا من طريق عنبة بن عبد الرحمن وقد كذبوه ، وكان مع ذلك يضطرب فيها فتارة يقول بنت زيد بن ثابت وتارة يقول امرأة زيد ، ولم يذكر أحد من أهل المعرفة بالنسب في أولاد زيد من يقال لها أم سعد ، وأما عمه عبد الله بن أبي بكر فقال ابن الخلاء : هي عمرة بنت حزم عمه جد عبد الله بن أبي بكر ، وقيل لها عمته مجازاً . قلت : لكنها صحابية قديمة روى عنها جابر بن عبد الله الصحابي ، ففي روايتها عن بنت زيد بن ثابت بعد ، فإن كانت ثابتة فرواية عبد الله عنها منقطعة لأنه لم يدركها ، ويحتمل أن تكون المرادة عمته الحقيقية وهي أم عمرو أو أم كلثوم والله أعلم .

**قوله ( يدعون )** أي يطلبن . وفي رواية الكشميني « يدعين » وقد تقدم مثلها في « باب تقضي الحائض المناسك كلها » . وقال صاحب القاموس : دعيت لغة في دعوت ، ولم ينبه على ذلك صاحب المشارق ولا المطالع .

**قوله ( إلى الطهر )** أي إلى ما يدل على الطهر واللام في قولها « ما كان النساء » للعهد أي نساء الصحابة ، وإنما عابت عليهن لأن ذلك يقتضي الحرج والتنطع وهو مذموم ، قاله ابن بطال وغيره . وقيل لكون ذلك كان في غير وقت الصلاة وهو جوف الليل ، وفيه نظر لأنه وقت العشاء ، ويحتمل أن يكون العيب لكون الليل لا يتبين به البياض الخالص من غيره فيحسن أنهن طهرن وليس كذلك فيصليهن قبل الطهر ، وحديث فاطمة بنت أبي حبيش تقدم في باب الاستحاضة ، وسفيان في هذا الإسناد هو ابن عيينة لأن عبد الله بن محمد وهو المستند لم يسمع من الثوري .

### باب لا تقضي الحائض الصلاة

وقال جابر بن عبد الله وأبو سعيد عن النبي صلى الله عليه : « تدع الصلاة » .

٣١٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا همام قال نا قتادة قال حدثتني معاذاً أن امرأة قالت لعائشة : أتجزئ إحدانا صلاتها إذا طهرت؟ فقالت : أحرورية أنت؟ كنا نحيض مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا يأمرنا به . أو قالت : فلا نفعله . [٣٢١]

**قوله (باب لا تقضى الحائض الصلاة)** نقل ابن المنذر وغيره اجماع أهل العلم على ذلك ، وروى عبد الرزاق عن معمر أنه سأل الزهري عنه فقال : اجتمع الناس عليه ، وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يوجبونه ، وعن سمرة بن جندب أنه كان يأمر به فأنكرت عليه أم سلمة ، لكن استقر الإجماع على عدم الوجوب كما قاله الزهري وغيره .

**قوله (وقال جابر بن عبد الله وأبو سعيد)** هذا التعليق عن هذين الصحابين ذكره المؤلف بالمعنى ، فأما حديث جابر فأشار به إلى ما أخرجه في كتاب الأحكام من طريق حبيب عن عطاء عن جابر في قصة حيض عائشة في الحج وفيه « غير أنها لا تطوف ولا تصلي » ، ولمسلم نحوه من طريق أبي الزبير عن جابر ، وأما حديث أبي سعيد فأشار به إلى حديثه المتقدم في « باب ترك الحائض الصوم » وفيه « أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ » . فلن قيل : الترجمة لعدم القضاء ، وهذان الحديثان لعدم الإيقاع ، فما وجه المطابقة ؟ أجاب الكرماني بأن الترك في قوله « تدع الصلاة » مطلق أداء وقضاء . انتهى . وهو غير متجه ، لأن منعها إنما هو في زمن الحيض فقط ، وقد وضع ذلك من سياق الحديثين ، والذي يظهر لي أن المصنف أراد أن يستدل على الترك أولاً بالتعليق المذكور ، وعلى عدم القضاء بحديث عائشة ، فجعل المعاق كالمقدمة للحديث الموصول الذي هو مطابق للترجمة ، والله أعلم .

**قوله (حدثني معاذة)** هي بنت عبد الله العلوية ، وهي معدودة في فقهاء التابعين ، ورجال الإسناد المذكور إليها بصريون .

**قوله (أن امرأة قالت لعائشة)** كذا أبيهما همام ، وبين شعبة في روايته عن قتادة أنها هي معاذة الراوية . أخرجه الاسماعيلي من طريقه ، وكذا لمسلم من طريق عاصم وغيره عن معاذة .

**قوله (أنجزى)** بفتح أوله ، أى أنقضى . وصلاتها بالنصب على المفعولية ، ويروى أنجزى بضم أوله والهمز ، أى أنكى المرأة الصلاة الحاضرة وهي طاهرة ولا تحتاج إلى قضاء الفائتة في زمن الحيض ؟ فصلاتها على هذا بالرفع على الفاعلية ، والأولى أشهر .

**قوله (أحرورية)** الحرورى منسوب إلى حروراء بفتح الحاء وضم الراء المهملتين وبعد الواو الساكنة راء أيضاً ، بلدة على ميلين من الكوفة ، والأشهر أنها بالمد . قال المبرد : النسبة إليها حروراوى ، وكذا كل ما كان في آخره ألف تأنيث ممدودة ، ولكن قيل الحرورى بحذف الزوائد ، ويقال لمن يعتقد مذهب الخوارج حرورى لأن أول فرقة منهم خرجوا على عليّ بالبلدة المذكورة فاشتهروا بالنسبة إليها ، وهم فرق كثيرة ، لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم الأخذ بما دل عليه القرآن ورد ما زاد عليه من الحديث مطلقاً ، ولهذا استفهمت عائشة معاذة استفهام إنكار ، وزاد مسلم في رواية عاصم عن معاذة فقلت : لا ولكنى أسأل ، أى سؤالاً مجرداً لطلب العلم لا للتعنت ، وفهمت عائشة عنها طلب الدليل فاقترعت في الجواب عليه دون التعليل ، والذي ذكره العلماء في الفرق بين الصلاة والصيام أن الصلاة تتكرر فلم يجب قضاؤها للحرَج بخلاف الصيام ، ولئن يقول بأن الحائض مخاطبة بالصيام أن يفرق بأنها لم تخاطب بالصلاة أصلاً . وقال ابن دقيق العيد : اكتفاء عائشة في الاستدلال على إسقاط القضاء بكونها لم تؤمر به يحتمل وجهين : أحدهما

أنها أخذت إسقاط القضاء من إسقاط الأداء فيتمسك به حتى يوجد المعارض وهو الأمر بالقضاء كما في الصوم ، ثانيهما - قال وهو أقرب - أن الحاجة داعية إلى بيان هذا الحكم لتكرر الحيض منهن عنده صلى الله عليه وسلم ، وحيث لم يبين دل على عدم الوجوب ، لا سيما وقد اقترن بذلك الأمر بقضاء الصوم كما في رواية عاصم عن معاذة عند مسلم .

**قوله ( فلا يأمرنا به ، أو قالت : فلا نفعله )** كذا في هذه الرواية بالشك ، وعند الإسماعيلي من وجه آخر « فلم تكن نقضى ولم تؤمر به » والاستدلال بقولها فلم تكن نقضى أوضح من الاستدلال بقولها فلم تؤمر به ، لأن عدم الأمر بالقضاء هنا قد ينازع في الاستدلال به على عدم الوجوب ، لاحتمال الاكتفاء بالدليل العام على وجوب القضاء . والله أعلم .

### باب النوم مع الحائض وهي في ثيابها

٣١٨ - حدثنا سعد بن حفص قال نا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن زينب بنت أبي سلمة حدثت أن أم سلمة قالت : حضت وأنا مع النبي صلى الله عليه في الخميلة ، فانسلت فخرجت منها فأخذت ثياب حيضتي فلبستها ، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنفست ؟ » قلت : نعم . فدعاني فأدخلني معه في الخميلة . قالت : وحدثتني أن النبي صلى الله عليه كان يقبلها وهو صائم . وكنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه من إناء واحد من الجنابة . [٣٢٢]

**قوله ( باب النوم مع الحائض )** زاد في رواية الصاغاني « وهي في ثيابها » تقدم الكلام على ذلك في « باب من سقى النفس حيضاً » ، ويحيى المذكور هو ابن أبي كثير .

**قوله ( قالت وحدثتني )** هو مقول زينب بنت أم سلمة ، وفاعل « حدثتني » أمها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وسيأتي الكلام على ذلك في كتاب الصيام .

**قوله ( وكنت )** معطوف على جملة الحديث الذي قبله وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها ، وقد تقدم الكلام على فوائده في كتاب الغسل .

### باب من اتخذ ثياب الحيض سوى ثياب الطهر

٣١٩ - حدثنا معاذ بن فضالة قال نا هشام عن يحيى عن أبي سلمة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت : بينا أنا مع النبي صلى الله عليه وسلم مضطجعة في خميلة حضت فانسلت فأخذت ثياب حيضتي ، فقال : أنفست ؟ فقلت : نعم . فدعاني فاضطجعت معه في الخميلة . [٣٢٣]

**قوله ( باب من اتخذ ثياب الحيض )** وفي رواية الكشميني « من أعد » بالعين والذال المهملتين ،

وهشام المذكور هو الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، والكلام على الحديث قد تقدم في « باب من سمي النفاس حيضاً » .

### باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، ويعتزلن المصلّي

٣٢٠- حدثنا محمد بن سلام قال نا عبد الوهاب عن أيوب عن حفصة قالت : كنّا نمنع عواتقنا أن يخرجن في العيدين ، فقدمت امرأة فنزلت قصر بني خلف فحدثت عن أختها - وكان زوج أختها غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثنتي عشرة غزوة ، وكانت أختي معه في ست . قالت : كنّا نداوي الكلمى ، ونقوم على المرضى ، فسألت أختي النبي صلى الله عليه وسلم : أعلّى إحدانا بأساً إذا لم يكن لها جلباب أن لا تخرج ؟ قال : « لتلبسها صاحبها من جلبابها ، ولتشهد الخير ودعوة المسلمين » . فلما قدمت أم عطية سألتها : أسمعت النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : بيبى نعم - وكانت لا تذكره إلا قالت : بيبى - سمعته يقول : « تخرج العواتق ذوات الخدور - أو العواتق ذوات الخدر - والحائض ، وليشهدن الخير ودعوة المؤمنين ، ويعتزلن الحيض المصلّي » . قالت حفصة : فقلت : « الحائض » ؟ فقالت : أليس تشهد عرفة وكذا وكذا ؟

[الحديث ٣٢٤ - أطرافه في : ٣٥١ ، ٩٧١ ، ٩٧٤ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ١٦٥٢ .]

قوله ( باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن ) وفي رواية ابن عساكر « واعتزلن المصلّي » والجمع بالنظر إلى أن الحائض اسم جنس ، أو فيه حذف والتقدير ويعتزلن الحيض كما سيذكر بعد . قوله ( حدثنا محمد ) كذا للأكثر غير منسوب ، ولأبى ذر محمد بن سلام ، ولكريمة محمد بن سلام .

قوله ( حدثنا عبد الوهاب ) هو الثقفى .

قوله ( عواتقنا ) العواتق جمع عاتق وهى من بلغت الحلم أو قاربت ، أو استحقت الزويج ، أو هى الكريمة على أهلها ، أو التى عتقت عن الامتهان فى الخروج للخدمة ، وكأنهم كانوا يمنعون العواتق من الخروج لما حدث بعد العصر الأول من الفساد ، ولم تلاحظ الصحابة ذلك بل رأيت استمرار الحكم على ما كان عليه فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( فقدمت امرأة ) لم أقف على تسميتها . وقصر بنى خلف كان بالبصرة وهو منسوب إلى طلحة ابن عبد الله بن خلف الخزاعى المعروف بطلحة الطلحات وقد ولى إمرة بمحستان .

قوله ( فحدثت عن أختها ) قيل هى أم عطية ، وقيل غيرها وعليه مشى الكرمانى ، وعلى تقدير أن تكون أم عطية فلم نقف على تسمية زوجها أيضاً .

قوله ( ثلث عشرة ) زاد الأصيلي « غزوة » .

قوله ( وكانت أختي ) فيه حذف تقديره قالت المرأة وكانت أختي .

قوله ( قالت ) أى الأخت ، والكلمى بفتح الكاف وسكون اللام : جمع كلم أى جريح .

قوله ( من جلبابها ) قيل المراد به الجنس ، أى تعبرها من ثيابها ما لا تحتاج إليه . وقيل المراد تشركها معها فى لبس الثوب الذى عليها ، وهذا ينبئ على تفسير الجلباب - وهو بكسر الجيم وسكون اللام وبموجدين بينهما ألف - قيل : هو المقنعة أو الخمار أو أعرض منه ، وقيل الثوب الواسع يكون دون الرداء ، وقيل الإزار ، وقيل الملحفة ، وقيل الملائة ، وقيل القميص .

قوله ( ودعوة المسلمين ) فى رواية الكشميني « المؤمنين » وهى موافقة لرواية أم عطية .

قوله ( وكانت ) أى أم عطية ( لا تذكره ) أى النبي صلى الله عليه وسلم ( إلا قالت : بأبى ) أى هو مفدى بأبى ، وفى رواية عبدوس يبنى بياء تختانية بدل الهزمة فى الموضعين ، وللأصيلي بفتح الموحدة الثانية مع قلب الهزمة ياء - كعبدوس - لكن فتح ما بعدها كأنه جعله لكثرة الاستعمال واحداً ، ونقل عن الأصيلي أيضاً كالأصل لكن فتح الثانية أيضاً ، وقد ذكر ابن مالك هذه الأربعة فى شواهد التوضيح ، وقال ابن الأثير : قوله بأباً أصله بأبى هو ، يقال بأبأت الصبي إذا قلت له أفديك بأبى فقبلوا الياء ألفاً كما فى « ويلنا » .

قوله ( وذوات الخلدور ) بضم الخاء المعجمة والذال المهملة جمع خلدور بكسرها وسكون الدال ، وهو ستر يكون فى ناحية البيت تقعد البكر وراءه ، وللأصيلي وكريمة « العواتق وذوات الخلدور أو العواتق ذوات الخلدور » على الشك ، وبين العاتق والبكر عموم وخصوص وجهى .

قوله ( ويعتزل الحيض المصلى ) بضم اللام هو خبر بمعنى الأمر ، وفى رواية « ويعتزلن الحيض المصلى » وهو نحو أكلونى البراغيث . وحمل الجمهور الأمر المذكور على الندب لأن المصلى ليس بمسجد فيمتنع الحيض من دخوله ، وأغرب الكرماني فقال : الاعتزال واجب ، والخروج والشهود مندوب ، مع كونه نقل عن النووى تصويب عدم وجوبه ، وقال ابن المنير : الحكمة فى اعتزالهن أن فى وقوفهن وهن لا يصلين مع المصليات إظهار استهانة بالحال . فاستحب لمن اجتناب ذلك .

قوله ( فقلت : آلىض ) بهزة ممدودة ، كأنها تتعجب من ذلك ( فقالت ) أى أم عطية : ( أليس تشهد ) أى الحيض ، وللكشميني « أليست » وللأصيلي « أليس يشهدن » .

قوله ( وكذا وكذا ) أى ومزدلفة ومنى وغيرهما . وفيه أن الحائض لا تهجر ذكر الله ولا مواطن الخير كمجالس العلم والذكر سوى المساجد ، وفيه امتناع خروج المرأة بغير جلباب ، وغير ذلك مما سبأني استيفأه فى كتاب العيدين إن شاء الله تعالى .

بإ إذا حاضت فى شهر ثلاث حيض ، وما يصدق النساء فى الحيض والحمل فيما يمكن

من الحيض ، لقول الله عز وجل : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾

ويذكر عن علي وشريح : إن جاءت ببينة من بطانة أهلها ممن يرضى دينه أنها حاضت



ثلاثاً في شهر صدقت. وقال عطاء: أقرأوها ما كانت. وبه قال إبراهيم. وقال عطاء: الحيض يوم إلى خمس عشرة. وقال معتمر عن أبيه: سألت ابن سيرين عن المرأة ترى الدم بعد قرئها بخمسة أيام؟ قال: النساء أعلم بذلك.

**قوله (باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض) بفتح الياء جمع حيضة .**

**قوله (وما يصدق) بضم أوله وتشديد الدال المفتوحة .**

**قوله (فيما يمكن من الحيض) أى فإذا لم يمكن لم تصدق .**

**قوله (لقول الله تعالى) يشير إلى تفسير الآية المذكورة ، وقد روى الطبرى بإسناد صحيح عن الزهرى قال : بلغنا أن المراد بما خلق الله في أرحامهن الحمل أو الحيض ، فلا يحل لهن أن يكتمن ذلك لتنفى العدة ولا يملك الزوج الرجعة إذا كانت له . وروى أيضاً بإسناد حسن عن ابن عمر قال « لا يحل لها إن كانت حائضاً أن تكتم حيضها ، ولا إن كانت حاملاً أن تكتم حملها » . وعن مجاهد « لا تقول لى حائض وليست بحائض ، ولا لست بحائض وهى حائض ، وكذا في الحبل . ومطابقة الترجمة للآية من جهة أن الآية دالة على أنها يجب عليها الإظهار ، فلو لم تصدق فيه لم يكن له فائدة .**

**قوله (ويذكر عن علي) وصله الدارمى كما سيأتى ورجاله ثقات ، وإنما لم يجزم به للتردد في سماع الشعبي من علي ، ولم يقل إنه سمعه من شريح فيكون موصولاً .**

**قوله (أن جاءت) في رواية كريمة « إن امرأة جاءت » بكسر النون .**

**قوله (بينه من بطانة أهلها) أى خواصها . قال إسماعيل القاضي : ليس المراد أن يشهد النساء أن ذلك وقع ، وإنما هو فيما نرى أن يشهدن أن هذا يكون وقد كان في نسائهن . قلت : وسياق القصة يدفع هذا التأويل ، قال الدارمى : أخبرنا يعلى بن عبيد حدثنا إسماعيل بن أبى خالد عن عامر - هو الشعبي - قال : « جاءت امرأة إلى علي تخاصم زوجها طلقها فقالت : حضت في شهر ثلاث حيض ، فقال علي لشريح : اقض بينهما . قال : يا أمير المؤمنين وأنت ههنا ؟ قال : اقض بينهما . قال : إن جاءت من بطانة أهلها ممن يرضى دينه وأمانته تزعم أنها حاضت ثلاث حيض تطهر عند كل قرء وتصلى جاز لها وإلا فلا . قال علي : قالون » قال وقالون بلسان الروم أحسنت . فهذا ظاهر في أن المراد أن يشهدن بأن ذلك وقع منها ، وإنما أراد إسماعيل رد هذه القصة إلى موافقة مذهبه ، وكذا قال عطاء إنه يعتبر في ذلك عادتها قبل الطلاق ، وإليه الإشارة بقوله (أقرأوها) وهو بالمدم جمع قرء أى في زمان العدة (ما كانت) أى قبل الطلاق ، فلو ادعت في العدة ما يخالف ما قبلها لم يقبل . وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء .**

**قوله (وبه قال إبراهيم) يعنى النخعي ، أى قال بما قال عطاء ، ووصله عبد الرزاق أيضاً عن أبى معشر عن إبراهيم نحوه . وروى الدارمى أيضاً بإسناد صحيح إلى إبراهيم قال « إذا حاضت المرأة في شهر أو أربعين ليلة ثلاث حيض » فذكر نحو أثر شريح ، وعلى هذا فيحتمل أن يكون الضمير في قول البخاري « وبه » يعود على أثر شريح ، أو في النسخة تقديم وتأخير ، أو لإبراهيم في المسألة قولان .**

**قوله ( وقال عطاء ... إلخ )** وصله الدارمي أيضاً بإسناد صحيح قال « أقصى الحيض خمس عشرة ، وأدنى الحيض يوم » . ورواه الدارقطني بلفظ « أدنى وقت الحيض يوم وأكثر الحيض خمس عشرة » .  
**قوله ( وقال معتمر )** يعني ابن سليمان التيمي . وهذا الأثر وصله الدارمي أيضاً عن محمد بن عيسى عن معتمر .

[٣٢٥] ٣٢١ - حدثنا أحمد بن أبي رجاء قال نا أبو أسامة قال : سمعت هشام بن عروة قال أخبرني أبي عن عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش سألت النبي صلى الله عليه قالت : إني أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ قال : « لا ، إن ذلك عرق ، ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ، ثم اغتسلي وصلي » .

**قوله ( حدثنا أحمد بن أبي رجاء )** هو أحمد بن عبد الله بن أيوب الهروي يكنى أبا الوليد ، وهو حنفي النسب لا المذهب ، وقصة فاطمة بنت أبي حبيش تقدمت في باب الاستحاضة ، ومناسبة الحديث للترجمة من قوله « قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها » فوكل ذلك إلى أمانتها ورده إلى عاداتها ، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص . واختلف العلماء في أقل الحيض وأقل الطهر ، ونقل الداودي أنهم اتفقوا على أن أكثره خمسة عشر يوماً ، وقال أبو حنيفة : لا يجتمع أقل الطهر وأقل الحيض معاً . فأقل ما تنقضي به العدة عنده ستون يوماً ، وقال صاحباه : تنقضي في تسعة وثلاثين يوماً بناء على أن أقل الحيض ثلاثة أيام وأن أقل الطهر خمسة عشر يوماً وأن المراد بالقرء الحيض ، وهو قول الثوري ، وقال الشافعي : القرء الطهر وأقله خمسة عشر يوماً ، وأقل الحيض يوم وليلة فتتقضي عنده في اثنين وثلاثين يوماً ولحظتين ، وهو موافق لقصة علي وشريح المتقدمة إذا حمل ذكر الشهر فيها على إلغاء الكسر ، ويدل عليه رواية هشيم عن إسماعيل فيها بلفظ « حاضت في شهر أو خمسة وثلاثين يوماً »

### ب) الصفرة والكدر في غير أيام الحيض

[٣٢٦] ٣٢٢ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا إسماعيل عن أيوب عن محمد عن أم عطية : كنا لا نعد الكدر والصفرة شيئاً .

**قوله ( باب الصفرة والكدر في غير أيام الحيض )** يشير بذلك إلى الجمع بين حديث عائشة المتقدم في قولها « حتى ترين القصة البيضاء » وبين حديث أم عطية المذكور في هذا الباب بأن ذلك محمول على ما إذا رأت الصفرة أو الكدر في أيام الحيض ، وأما في غيرها فلي ما قالت أم عطية .

**قوله ( أيوب عن محمد )** هو ابن سيرين ، وكذا رواه إسماعيل وهو ابن علي عن أيوب ، ورواه وهيب بن خالد عن أيوب عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية أخرجه ابن ماجه . ونقل عن الذهلي أنه رجح رواية وهيب . وما ذهب إليه البخاري من تصحيح رواية إسماعيل أرجح لموافقة معمر له ، ولأن إسماعيل أحفظ لحديث أيوب من غيره ، ويمكن أن أيوب سمعه منهما .

**قوله (كنا لا نعد)** أى فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم مع علمه بذلك ، وبهذا يعطى الحديث حكم الرفع ، وهو مصير من البخارى إلى أن مثل هذه الصيغة تعد فى المرفوع ولو لم يصرح الصحابى بذكر زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، وبهذا جزم الحاكم وغيره خلافاً للخطيب .

**قوله ( الكدرة والصفرة )** أى الماء الذى تراه المرأة كالصديد يعلوه اصفرار .

**قوله ( شيئاً )** أى من الحيض ، ولأبى داود من طريق قتادة عن حفصة عن أم عطية « كنا لا نعد الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئاً » وهو موافق لما ترجم به البخارى . والله أعلم .

### باب عرق الاستحاضة

٣٢٣- حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي قال نا معن بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عروة عن عمرة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن أم حبيبة استحيضت سبع سنين فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأمرها أن تغتسل فقال : « هذا عرق » فكانت تغتسل لكل صلاة . [٣٢٧]

**قوله ( باب عرق الاستحاضة )** بكسر العين وإسكان الراء ، وقد تقدم بيانه فى باب الاستحاضة .

**قوله ( وعن عمرة )** يعنى كلاهما عن عائشة ، وكذا للأكثر ، وفى رواية أبى الوقت وابن عساكر بحذف الواو فصار من رواية عروة عن عمرة ، وكذا ذكر الإسماعيل أن أحمد بن الحسن الصوفى حدثهم به عن خلف بن سالم عن معن ، والمحفوظ إثبات الواو وأن الزهرى رواه عن شيخين عروة وعمرة كلاهما عن عائشة ، وكذا أخرجه الإسماعيل وغيره من طرق عن ابن أبي ذئب ، وكذا أخرجه مسلم من طريق عمرو ابن الحارث ، وأبو داود من طريق الأوزاعى كلاهما عن الزهرى عنهما ، وأخرجه مسلم أيضاً من طريق الليث عن الزهرى عن عروة وحده ، ومسلم أيضاً من طريق إبراهيم بن سعد ، وأبو داود من طريق يونس كلاهما عن الزهرى عن عمرة وحدها ، قال الدارقطنى : هو صحيح من رواية الزهرى عن عروة وعمرة جميعاً .

**قوله ( أن أم حبيبة )** هى بنت جحش أخت زينب أم المؤمنين ، وهى مشهورة بكنتيتها ، وقد قيل اسمها حبيبة وكنتيتها أم حبيب بغير هاء قاله الواقدي وتبعه الحربى ورجحه الدارقطنى ، والمشهور فى الروايات الصحيحة أم حبيبة بإثبات الهاء ، وكانت زوج عبد الرحمن بن عوف كما ثبت عند مسلم من رواية عمرو بن الحارث . ووقع فى الموطأ « عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبى سلمة أن زينب بنت جحش التى كانت تحت عبد الرحمن بن عوف كانت تستحاض » الحديث ، فقل هو وهم ، وقيل بل صواب وأن اسمها زينب وكنتيتها أم حبيبة ، وأما كون اسم أختها أم المؤمنين زينب فإنه لم يكن اسمها الأصل ، وإنما كان اسمها برة فغيره النبى صلى الله عليه وسلم ، وفى أسباب النزول للواحدى أن تغيير اسمها كان بعد أن تزوجها النبى صلى الله عليه وسلم فلعله صلى الله عليه وسلم سماها باسم أختها لكون أختها غلبت عليها الكنية فأمن اللبس ، ولهما أخت أخرى اسمها حنة بفتح المهملة وسكون الميم بعدها نون وهى إحدى المستحاضات كما تقدم ، وتعسف بعض المالكية

فزعهم أن اسم كل من بنات جحش زينب قال : فأما أم المؤمنين فاشتهرت باسمها ، وأما أم حبيبة فاشتهرت بكنيتها ، وأما حمزة فاشتهرت بلقبها ، ولم يأت بدليل على دعواه بأن حمزة لقب . ولم ينفرد الموطأ بتسمية أم حبيبة زينب ، فقد روى أبو داود الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب حديث الباب فقال « أن زينب بنت جحش » وقد تقدم توجيهه .

**قوله ( استحيضت سبع سنين )** قيل فيه حجة لابن القاسم في إسقاطه عن المستحاضة قضاء الصلاة إذا تركتها ظانة أن ذلك حيض ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمرها بالإعادة مع طول المدة ، ويحتمل أن يكون المراد بقولها « سبع سنين » بيان مدة استحاضتها مع قطع النظر هل كانت المدة كلها قبل السؤال أو لا فلا يكون فيه حجة لما ذكر .

**قوله ( فأمرها أن تغتسل )** زاد الإسماعيلي « وتصلي » ولمسلم نحوه ، وهذا الأمر بالاغتسال مطلق فلا يدل على التكرار ، فلعلها فهمت طلب ذلك منها بقرينة فهذا كانت تغتسل لكل صلاة ، وقال الشافعي : إنما أمرها صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتصلي ، وإنما كانت تغتسل لكل صلاة تطوعاً ، وكذا قال الليث ابن سعد في روايته عند مسلم : لم يذكر ابن شهاب أنه صلى الله عليه وسلم أمرها أن تغتسل لكل صلاة ، ولكنه شيء فعلته هي . وإلى هذا ذهب الجمهور قالوا : لا يجب على المستحاضة الغسل لكل صلاة ، إلا المتحيرة ، لكن يجب عليها الوضوء . ويؤيده ما رواه أبو داود من طريق عكرمة « أن أم حبيبة استحيضت فأمرها صلى الله عليه وسلم أن تنتظر أيام أقرائها ثم تغتسل وتصلي ، فإذا رأت شيئاً من ذلك توضأت وصلت » . واستدل المهلب بقوله لها « هذا عرق » على أنه لم يوجب عليها الغسل لكل صلاة لأن دم العرق لا يوجب غسلاً . وأما ما وقع عند أبي داود من رواية سليمان بن كثير وابن إسحق عن الزهري في هذا الحديث « فأمرها بالغسل لكل صلاة » فقد طعن الحفاظ في هذه الزيادة لأن الأثبات من أصحاب الزهري لم يذكروها ، وقد صرح الليث كما تقدم عند مسلم بأن الزهري لم يذكرها ، لكن روى أبو داود من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زينب بنت أبي سلمة في هذه القصة « فأمرها أن تغتسل عند كل صلاة » فيحمل الأمر على النذب جمعاً بين الروایتين ، هذه ورواية عكرمة ، وقد حمله الخطابي على أنها كانت متحيرة ، وفيه نظر لما تقدم من رواية عكرمة أنه أمرها أن تنتظر أيام أقرائها ، ولمسلم من طريق عراك بن مالك عن عروة في هذه القصة « فقال لها امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك » ولأبي داود وغيره من طريق الأوزاعي وابن عيينة عن الزهري في حديث الباب نحوه ، لكن استنكر أبو داود هذه الزيادة في حديث الزهري ، وأجاب بعض من زعم أنها كانت غير مميزة بأن قوله « فأمرها أن تغتسل لكل صلاة » أي من الدم الذي أصابها لأنه من إزالة النجاسة وهي شرط في صحة الصلاة ، وقال الطحاوي : حديث أم حبيبة منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حبيش ، أي لأن فيه الأمر بالوضوء لكل صلاة لا الغسل ، والجمع بين الحديثين يحمل الأمر في حديث أم حبيبة على النذب أولى . والله أعلم .

بالمراة تحيض بعد الإفاضة

٣٢٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد

ابن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وآله: يا رسول الله إن صفة قد حاضت. قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لعلها تحبسنا، ألم تكن طافت معكن؟ فقالوا: بلى. قال: فاخرجي.

[٣٢٩] ٣٢٥- حدثنا معلى بن أسد قال نا وهيب عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال: رخص للحائض أن تنفر إذا حاضت.

[الحديث ٣٢٩- طرفاه في: ١٧٥٥، ١٧٦١].

[٣٣٠] ٣٢٦- وكان ابن عمر يقول في أول أمره إنها لا تنفر، ثم سمعته يقول: تنفر، إن رسول الله صلى الله عليه وآله رخص لهن.

[الحديث ٣٣٠- طرفه في: ١٧٦١].

**قوله (باب المرأة تحيض بعد الإفاضة) أي هل تمنع من طواف الوداع أم لا.**

**قوله (عن عمرة بنت عبد الرحمن)** هي المذكورة في الإسناد الذي قبله، وهذا الإسناد - سوى شيخ البخاري - مدنيون، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وهم من بين مالك وعائشة.

**قوله (إن صفة)** أي زوج النبي صلى الله عليه وسلم.

**قوله (قالوا: بلى)** أي النساء ومن معهن من المحارم.

**قوله (فاخرجي)** كذا للأكثر بالإفراد خطاباً لصفة من باب العدول عن الغيبة، وهي قوله «ألم تكن طافت» إلى الخطاب، أو هو خطاب لعائشة، أي فاخرجي فهي تخرج معك، وللمستمل والكشميني «فاخرجن» وهو على وفق السياق، وسيأتي الكلام على هذا الحديث والذي بعده في كتاب الحج إن شاء الله تعالى. وقوله فيه «وكان ابن عمر» هو مقول طاوس لا ابن عباس، وكذا قوله «ثم سمعته يقول» وكان ابن عمر يفتي بأنه يجب عليها أن تتأخر إلى أن تطهر من أجل طواف الوداع، ثم بلغته الرخصة عن النبي صلى الله عليه وسلم لمن في تركه فصار إليه، أو كان نسي ذلك فتذكره. وفيه دليل على أن الحائض لا تطوف.

**باب إذا رأت المستحاضة الطهر**

قال ابن عباس: تغتسل وتصلّي ولو ساعة. ويأتيها زوجها إذا صلت، الصلاة أعظم.

[٣٣١] ٣٢٧- حدثنا أحمد بن يونس عن زهير قال نا هشام بن عروة عن عائشة قالت: قال

النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلّي».

**قوله ( باب إذا رأت المستحاضة الطهر )** أى تميز لها دم العرق من دم الحيض ، فسمى زمن الاستحاضة طهراً لأنه كذلك بالنسبة إلى زمن الحيض ، ويحتمل أن يريد به انقطاع الدم ، والأول أوفق للسياق .

**قوله ( قال ابن عباس تغتسل وتصلى ولو ساعة )** قال الداودي : معناه إذا رأت الطهر ساعة ثم عاودها دم فإنها تغتسل وتصلى . والتعليق المذكور وصله ابن أبي شيبة والدارمي من طريق أنس بن سيرين عن ابن عباس « أنه سأله عن المستحاضة فقال : أما ما رأت الدم البحراني فلا تصلى ، وإذا رأت الطهر ولو ساعة فلتغتسل وتصلى » وهذا موافق للاحتمال المذكور أولاً لأن الدم البحراني هو دم الحيض .

**قوله ( ويأتيها زوجها )** هذا أثر آخر عن ابن عباس أيضاً وصله عبد الرزاق وغيره من طريق عكرمة عنه قال « المستحاضة لا بأس أن يأتيها زوجها » ولأبي داود من وجه آخر عن عكرمة قال « كانت أم حبيبة تستحاض وكان زوجها يغشاها » وهو حديث صحيح إن كان عكرمة سمعه منها .

**قوله ( إذا صلت )** شرط محذوف الجزاء أو جزاؤه مقدم ، وقوله « الصلاة أعظم » أى من الجماع ، والظاهر أن هذا بحث من البخاري أراد به بيان الملازمة ، أى إذا جازت الصلاة فجواز الوطء أولى لأن أمر الصلاة أعظم من أمر الجماع ، ولهذا عقبه بحديث عائشة المختصر من قصة فاطمة بنت أبي حبيش المصرح بأمر المستحاضة بالصلاة ، وقد تقدمت مباحثه في باب الاستحاضة ، وزهير المذكور هنا هو ابن معاوية ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريقه تماماً ، وأشار البخاري بما ذكر إلى الرد على من منع وطء المستحاضة ، وقد نقله ابن المنذر عن إبراهيم النخعي والحكم والزهرى وغيرهم ، وما استدلل به على الجواز ظاهر فيه . وذكر بعض الشراح أن قوله « الصلاة أعظم » من بقية كلام ابن عباس ، وعزاه إلى تخريج ابن أبي شيبة ، وليس هو فيه ، نعم روى عبد الرزاق والدارمي من طريق سالم الأفطس أنه سأل سعيد ابن جبير عن المستحاضة أتجامع ؟ قال « الصلاة أعظم من الجماع »

### بـ الصلاة على النفساء وسنتها

[٣٣٢] ٣٢٨- حدثنا أحمد بن أبي سريج قال أنا شعبة قال أنا شعبه عن حسين المعلم عن أبي بريدة عن سمرة بن جندب أن امرأة ماتت في بطن، فصلّى عليها النبي صلى الله عليه وسلم فقام وسطها .

[الحديث ٣٣٢- طرفاه في: ١٣٣١، ١٣٣٢].

**قوله ( باب الصلاة على النفساء وسنتها )** أى سنة الصلاة عليها .

**قوله ( حدثنا أحمد بن أبي سريج )** تقدم أنه بالمهمل والجيم ، واسمه الصباح ، وقيل إن أحمد هو ابن عمر بن أبي سريج فكانه نسب إلى جده .

**قوله ( أن امرأة )** هى أم كعب سماها مسلم في روايته من طريق عبد الوارث عن حسين المعلم ، وذكر أبو نعيم في الصحابة أنها أنصارية .

**قوله ( ماتت في بطن )** أى بسبب بطن يعنى الحمل ، وهو نظير قوله « عذبت امرأة في هرة »

قال ابن التيمي : قيل وهم البخارى فى هذه الترجمة فظن أن قوله « ماتت فى بطن » ماتت فى الولادة ، قال : ومعنى ماتت فى بطن ماتت مبطونة . قلت : بل الموهم له هو الواهم ، فإن عند المصنف فى هذا الحديث من كتاب الجنائز « ماتت فى نفاسها » وكذا لمسلم .

**قوله ( فقام وسطها )** بفتح السين فى روايتنا ، وكذا ضبطه ابن التين ، وضبطه غيره بالسكون ، وللشمسبى « فقام عند وسطها » وسأق الكلام على ذلك فى كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . قال ابن بطل : يحتمل أن يكون البخارى قصد بهذه الترجمة أن النفساء وإن كانت لا تصلى لها حكم غيرها أى فى طهارة العين ، لصلاة النبي صلى الله عليه وسلم عليها ، قال وفيه رد على من زعم أن ابن آدم ينجس بالموت لأن النفساء جمعت الموت وحمل النجاسة بالدم اللازم لها ، فلما لم يضرها ذلك كان الميت الذى لا يسيل منه نجاسة أولى . وتعقبه ابن المنير بأن هذا أجنبى عن مقصود البخارى ، قال وإنما قصد أنها وإن ورد أنها من الشهداء فهى ممن يصلى عليها كغير الشهداء وتعقبه ابن رشيد بأنه أيضاً أجنبى عن أبواب الحيض ، قال : وإنما أراد البخارى أن يستدل بلزوم من لوازم الصلاة لأن الصلاة اقتضت أن المستقبل فيها ينبغى أن يكون محكوماً بطهارته ، فلما صلى عليها - أى إليها - لزوم من ذلك القول بطهارة عينها ، وحكم النفساء والحائض واحد ، قال : ويدل على أن هذا مقصوده إدخال حديث ميمونة فى الباب كما فى رواية الأصيلى وغيره . ووقع فى رواية أبى ذر قبل حديث ميمونة :

باب

[٣٣٣] ٣٢٩ - حدثنا الحسن بن مذكر قال نا يحيى بن حماد قال نا أبو عوانة من كتابه قال نا سليمان الشيباني عن عبد الله بن شداد قال سمعت خالتي ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تكون حائضاً لا تُصلي وهي مُفترشة بحذاء مسجد رسول الله صلى الله عليه وهو يُصلي على خُمرة إذا سجد أصابني بعض ثوبه .

[الحديث ٣٣٣ - أطرافه فى : ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٥١٧ ، ٥١٨] .

( باب ) غير مترجم وكذا فى نسخة الأصيلى ، وعادته فى مثل ذلك أنه بمعنى الفصل من الباب الذى قبله ، ومناسبتة له أن عين الحائض والنفساء طاهرة لأن ثوبه صلى الله عليه وسلم كان يصيبها إذا سجد وهى حائض ولا يضره ذلك .

**قوله ( حدثنا الحسن بن مذكر )** هو الطحان البصرى أحد الحفاظ ، وهو من صغار شيوخ البخارى ، بل البخارى أقدم منه ، وقد شاركه فى شيخه يحيى بن حماد المذكور هنا ، وكأن هذا الحديث فاته فاعتمد فيه على الحسن المذكور لأنه كان عارفاً بحديث يحيى بن حماد .

**قوله ( من كتابه )** إشاره إلى أن أبا عوانة حدث به من كتابه لا من حفظه ، وكان إذا حدث من كتابه أتمن مما إذا حدث من حفظه حتى قال عبد الرحمن بن مهدي : كتاب أبى عوانة أثبت من حفظ هشيم .

قوله ( كانت تكون ) أى تحصل أو تستقر ، ويحتمل أن قوله « تكون لا تصلى » خبر لكانت ، وقوله « حائضاً » حال نحو ( وجاءوا أباهم عشاء يبكون ) قاله الكرماني .

قوله ( بخلاء ) بكسر الخاء المهملة بعدها ذال معجمة ومدة أى يجنب مسجد والمراد بالمسجد مكان يعبده ، والحمرة بضم الخاء والمعجمة وسكون الميم قال الطبري : هو مصلى صغير يعمل من سعف النخل ، سميت بذلك لسترها الوجه والكفين من حر الأرض وبردها ، فإن كانت كبيرة سميت حصيراً ، وكنا قال الأزهري في تهذيبه وصاحبه أبو عبيد المروى وجماعة بعدهم ، وزاد في النهاية : ولا تكون خمرة إلا في هذا المقدار ، قال : وسميت خمرة لأن خيوطها مستورة بسعفها . وقال الخطابي : هي السجادة يسجد عليها المصلي . ثم ذكر حديث ابن عباس في الفأرة التي جرت الفتيلة حتى ألقتها على الحمرة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم قاعداً عليها . . الحديث قال : ففي هذا تصريح بإطلاق الحمرة على ما زاد على قدر الوجه ، قال : وسميت خمرة لأنها تغطي الوجه ، وستأني الإشارة إلى حكم الصلاة عليها في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الحيض من الأحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثاً ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وعشرون حديثاً الموصول منها عشرة أحاديث ، والبقية تعليق ومتابعة ، والخالص خمسة وعشرون حديثاً منها واحد معلق وهو حديث كان يذكر الله على كل أحيانه ، والبقية موصولة . وقد وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عائشة كانت لإحدانا نجحس ثم تقترص الدم وحديثها في اعتكاف المستحاضة ، وحديثها ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد ، وحديث أم عطية كنا لا نعد الصفرة ، وحديث ابن عمر رخص للحائض أن تنفر . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين خمسة عشر أثراً كلها معلقة . والله أعلم .



## باب التيمم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قول الله عز وجل:

﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾

٣٣٠- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه في بعض أسفاره حتى إذا كنا بالبيداء -أو بذات الجيش- انقطع عقد لي، فأقام رسول الله صلى الله عليه على التماسه، وأقام معه الناس، وليسوا على ماء. فأتى الناس إلى أبي بكر الصديق فقالوا: ألا ترى ما صنعت عائشة؟ أقامت برسول الله صلى الله عليه والناس، وليسوا على ماء وليس معهم ماء. فجاء أبو بكر ورسول الله صلى الله عليه واضع رأسه على فخذي قد نام، فقال: حبست رسول الله صلى الله عليه والناس، وليسوا على ماء وليس معهم ماء، فقالت عائشة: فعاتبني أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول، وجعل يطعنني بيده في خاصرتي، فلا يمنعي من التحرك إلا مكان رسول الله صلى الله عليه على فخذي، فقام رسول الله صلى الله عليه حين أصبح على غير ماء، فأنزل الله عز وجل آية التيمم، فتيمموا. فقال أسيد بن الحضير: ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر. قالت: فبعثنا البعير الذي كنت عليه، فأصبنا العقد تحته.

[الحديث ٣٣٤- أطرافه في: ٣٣٦، ٣٦٧٢، ٣٧٧٣، ٤٥٨٣، ٤٦٠٧، ٤٦٠٨، ٥١٦٤، ٥٢٥٠، ٥٨٨٢،

٦٨٤٤، ٦٨٤٥.]

قوله (باب التيمم) البسمة قبله لكرامة وبعده لأبى ذر، وقد تقدم توجيه ذلك: والتيمم في اللغة القصد، قال امرؤ القيس:

تيممها من أفرعات وأهلها يثرب أدنى دارها نظر على

أى قصدتها . وفى الشرع القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها  
وقال ابن السكيت : قوله ﴿ فتيمّموا صعيداً ﴾ أى اقصدا الصعيد ، ثم كثر استعمالهم حتى صار التيمم مسح  
الوجه واليدين بالتراب اه . فعلى هذا هو مجاز لقوى ، وعلى الأول هو حقيقة شرعية . واختلف فى التيمم  
هو عزيمة أو رخصة ؟ وفصل بعضهم فقال : هو لعدم الماء عزيمة ، وللعذر رخصة .

**قوله ( قول الله )** ، ، فى رواية الأصيلي « وقول الله » بزيادة واو ، والجملة استثنائية .

**قوله ( فلم تجحدوا ماء )** كذا للأكثر ، وللنسفي وعبدوس والمستمل والحموي « فإن لم تجحدوا » قال أبو  
ذر : كذا فى روايتنا ، والتلاوة ﴿ فلم تجحدوا ﴾ ، قال صاحب المشرق : هذا هو الصواب . قلت : ظهر  
لى أن البخارى أراد أن يبين أن المراد بالآية المبهمة فى قول عائشة فى حديث الباب « فأنزل الله آية التيمم »  
أنها آية المائدة ، وقد وقع التصريح بذلك فى رواية حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة فى قصتها  
المذكورة قال « فأنزل الله آية التيمم : فإن لم تجحدوا ماء فتيمّموا » الحديث ، فكان البخارى أشار إلى هذه  
الرواية المخصوصة ، واحتمل أن تكون قراءة شاذة لحامد بن سلمة أو غيره أو وهما منه ، وقد ظهر أنها عنت  
آية المائدة وأن آية النساء قد ترجم لها المصنف فى التفسير وأورد حديث عائشة أيضاً ولم يرد خصوص نزولها  
فى قصتها ، بل اللفظ الذى على شرطه محتمل للأمرين ، والعمدة على رواية حماد بن سلمة فى ذلك فإنها عينت  
ففيها زيادة على غيرها . والله أعلم .

**قوله ( وأيديكم )** إلى هنا فى رواية أبى ذر ، زاد فى رواية الشبوى وكريمة « منه » ، وهى تعين  
آية المائدة دون آية النساء ، وإلى ذلك نحا البخارى فأخرج حديث الباب فى تفسير سورة المائدة ، وأيد  
ذلك برواية عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم فى هذا الحديث ولفظه : فزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا  
إذا قمتم إلى الصلاة ﴾ إلى قوله ﴿ تشكرون ﴾ .

**قوله ( عن عبد الرحمن بن القاسم )** أى ابن محمد بن أبى بكر الصديق ورجاله سوى شيخ البخارى

مدنيون .

**قوله ( فى بعض أسفاره )** قال ابن عبد البر فى التمهيد : يقال إنه كان فى غزاة بنى المصطلق ، وجزم  
بذلك فى « الاستدكار » وسبقه إلى ذلك ابن سعد وابن حبان . وغزاة بنى المصطلق هى غزوة المريسيع ،  
وفىها وقعت قصة الإفك لعائشة ، وكان ابتداء ذلك بسبب وقوع عقدها أيضاً ، فإن كان ما جزموا به ثابتاً  
حمل على أنه سقط منها فى تلك السفرة مرتين لاختلاف القصتين كما هو مبين فى سياقهما ، واستبعد بعض  
شيوخنا ذلك قال : لأن المريسيع من ناحية مكة بين قديد والساحل ، وهذه القصة كانت من ناحية خيبر  
لقولها فى الحديث « حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش » وهما بين المدينة وخيبر كما جزم به النووى .  
قلت : وما جزم به مخالف لما جزم به ابن التين فإنه قال : البيداء هى ذو الحليفة بالقرب من المدينة من طريق  
مكة ، قال : وذات الجيش وراء ذى الحليفة . وقال أبو عبيد البكرى فى معجمه : البيداء أدنى إلى مكة  
من ذى الحليفة . ثم ساق حديث عائشة هذا . ثم ساق حديث ابن عمر قال « بيدأؤكم هذه التى تكذبون فيها »

ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من عند المسجد » الحديث . قال : والبيداء هو الشرف الذي قدام ذى الحليفة في طريق مكة . وقال أيضاً : ذات الجبش من المدينة على بريد ، قال : وبينها وبين العقيق سبعة أميال ، والعقيق من طريق مكة لا من طريق خيبر ، فاستقام ما قال ابن التين . ويؤيده ما رواه الحميدى في مسنده عن سفيان قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث فقال فيه « إن القلادة سقطت ليلة الأبواء » اهـ ، والأبواء بين مكة والمدينة . وفي رواية على بن مسهر في هذا الحديث عن هشام قال « وكان ذلك المكان يقال له الصلصل » رواه جعفر القرياني في كتاب الطهارة له وابن عبد البر من طريقه ، والصلصل بمهملتين مضمومتين ولامين الأولى ساكنة بين الصادين ، قال البكرى : هو جبل عند ذى الحليفة ، كذا ذكره في حرف الصاد المهملة ، وهم مغلطى في فهم كلامه فزعم أنه ضبطه بالضاد المعجمة ، وقلده في ذلك بعض الشراح وتصرف فيه فزاده وهماً على وهم ، وعرف من تصافر هذه الروايات تصويب ما قاله ابن التين ، واعتمد بعضهم في تعدد السفر على رواية للطبراني صريحة في ذلك كما سيأتى والله أعلم .

**قوله ( عقد )** بكسر المهملة كل ما يعقد ويلقى في العنق ، ويسمى قلادة كما سيأتى ، وفي التفسير من رواية عمرو بن الحارث « سقطت قلادة لى بالبيداء ونحن داخلون المدينة ، فأناخ النبي صلى الله عليه وسلم ونزل » وهذا مشعر بأن ذلك كان عند قربهم من المدينة .

**قوله ( على التماسه )** أى لأجل طلبه ، وسيأتى أن المبعوث في طلبه أسيد بن حضير وغيره .

**قوله ( وليسوا على ماء ، وليس معهم ماء )** كذا للأكثر في الموضعين ، وسقطت الجملة الثانية في الموضع الأول من رواية أبى زر ، واستدل بذلك على جواز الإقامة في المكان الذى لا ماء فيه ، وكذا سلوك الطريق التى لا ماء فيها ، وفيه نظر لأن المدينة كانت قرية منهم وهم على قصد دخولها ، ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم بعدم الماء مع الركب وإن كان قد علم بأن المكان لا ماء فيه ، ويحتمل أن يكون قوله « ليس معهم ماء » أى للوضوء ، وأما ما يحتاجون إليه للشرب فيحتمل أن يكون معهم ، والأول محتمل لجواز إرسال المطر أو نبع الماء من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم كما وقع في مواطن أخرى . وفيه اعتناء الإمام بحفظ حقوق المسلمين وإن قلت ، فقد نقل ابن بطال أنه روى أن ثمن العقد المذكور كان اثني عشر درهماً ، ويلتحق بتحصيل الضائع الإقامة للحقوق المنقطع ودفن الميت ونحو ذلك من مصالح الرعية ، وفيه إشارة إلى ترك إضاعة المال .

**قوله ( فأتى الناس إلى أبى بكر )** فيه شكوى المرأة إلى أبيها وإن كان لها زوج ، وكأنهم إنما شكوا إلى أبى بكر لكون النبي صلى الله عليه وسلم كان نائماً وكانوا لا يوقظونه . وفيه نسبة الفعل إلى من كان سبباً فيه لقولهم : صنعت وأقامت ، وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وإن كان زوجها عندها إذا علم رضاه بذلك ولم يكن حالة مباشرة .

**قوله ( فماتني أبو بكر ، وقال ما شاء الله أن يقول )** في رواية عمرو بن الحارث فقال : حبست الناس في قلادة ، أى بسببها . وسيأتى من الطبراني أن من جملة ما عاتبها به قوله « في كل مرة تكونين عناء » . والنكتة في قول عائشة « فماتني أبو بكر » ولم تقل أبى ، لأن قضية الأبوة الحنو ، وما وقع من العتاب بالقول والتأنيب بالفعل مغاير لذلك في الظاهر ، فلذلك أنزلته منزلة الأجنبي فلم تقل أبى .

**قوله ( يطعن )** هو بضم العين ، وكذا في جميع ما هو حسي ، وأما المعنوي فيقال يطعن بالفتح ، هذا المشهور فيهما ، وحكى فيهما الفتح معاً في المطالع وغيرها ، والضم فيهما حكاه صاحب الجامع . وفيه تأديب الرجل ابنته ولو كانت مزوجة كبيرة خارجة عن بيته ، ويلحق بذلك تأديب من له تأديبه ولو لم يأذن له الإمام .

**قوله ( فلا يمنعي من التحرك )** فيه استحباب الصبر لمن ناله ما يوجب الحركة أو يحصل به تشويش لنا ، وكذا لمصل أو قارئ أو مشغل بعلم أو ذكر .

**قوله ( فقام حين أصبح )** كذا أورده هنا ، وأورده في فضل أبي بكر عن قتبية عن مالك بلفظ « فنام حتى أصبح » وهي رواية مسلم ورواه الموطأ ، والمعنى فيهما متقارب لأن كلا منهما يدل على أن قيامه من نومه كان عند الصبح ، وقال بعضهم : ليس المراد بقوله « حتى أصبح » بيان غاية النوم إلى الصبح ، بل بيان غاية فقد الماء إلى الصبح ، لأنه قيد قوله « حتى أصبح » بقوله « على غير ماء » أي آل أمره إلى أن أصبح على غير ماء ، وأما رواية عمرو بن الحارث فللفظ « ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ وحضرت الصبح » فإن أعربت الواو حالية كان دليلاً على أن الاستيقاظ وقع حال وجود الصبح وهو الظاهر ، واستدل به على الرخصة في ترك التهجد في السفر إن ثبت أن التهجد كان واجباً عليه ، وعلى أن طلب الماء لا يجب إلا بعد دخول الوقت لقوله في رواية عمرو بن الحارث بعد قوله وحضرت الصبح « فالتمس الماء فلم يوجد » وعلى أن الوضوء كان واجباً عليهم قبل نزول آية الوضوء ولهذا استعظموا نزولهم على غير ماء . ووقع من أبي بكر في حق عائشة ما وقع . قال ابن عبد البر : معلوم عند جميع أهل المغازي أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل منذ افترضت الصلاة عليه إلا بوضوء ، ولا يدفع ذلك إلا جاهل أو معاند . قال : وفي قوله في هذا الحديث « آية التيمم » إشارة إلى أن الذي طرأ إليهم من العلم حينئذ حكم التيمم لا حكم الوضوء . قال : والحكمة في نزول آية الوضوء - مع تقدم العمل به - ليكون فرضه متلواً بالتنزيل . وقال غيره : يحتمل أن يكون أول آية الوضوء نزل قديماً فعملوا به الوضوء ، ثم نزل بقيتها وهو ذكر التيمم في هذه القصة ، وإطلاق آية التيمم على هذا من تسمية الكل باسم البعض ، لكن رواية عمرو بن الحارث التي قدمنا أن المصنف أخرجها في التفسير تدل على أن الآية نزلت جميعاً في هذه القصة ، فالظاهر ما قاله ابن عبد البر .

**قوله ( فأنزل الله آية التيمم )** قال ابن العربي : هذه معضلة ما وجدت لدائها من دواء ، لأننا لا نعلم أى الآيتين عنت عائشة . قال ابن بطال : هي آية النساء أو آية المائدة . وقال القرطبي : هي آية النساء . ووجهه بأن آية المائدة تسمى آية الوضوء وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء فيتجه تخصيصها بآية التيمم . وأورد الواحدى في أسباب النزول هذا الحديث عند ذكر آية النساء أيضاً ، وخفى على الجميع ما ظهر للبخارى من أن المراد بها آية المائدة بغير تردد لرواية عمرو بن الحارث إذ صرح فيها بقوله « فنزلت » يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة ﴿ الآية ﴾ .

**قوله ( فتييموا )** يحتمل أن يكون خبراً عن فعل الصحابة ، أى فتييم الناس بعد نزول الآية ، ويحتمل أن يكون حكاية لبعض الآية وهو الأمر في قوله ﴿ فتييموا صعيداً طيباً ﴾ بياناً لقوله « آية التيمم » أو

بدلاً . واستدل بالآية على وجوب النية في التيمم لأن معنى ﴿ فتيمموا ﴾ اقصموا كما تقدم ، وهو قول فقهاء الأمصار إلا الأوزاعي ، وعلى أنه يجب نقل التراب ولا يكفي هبوب الريح به بخلاف الوضوء كما لو أصابه مطر فنوى الوضوء به فإنه يجزئ ، والأظهر الإجزاء لمن قصد التراب من الريح الهابة ، بخلاف من لم يقصد ، وهو اختيار الشيخ أبي حامد . وعلى تعيين الصعيد الطيب للتيمم ، لكن اختلف العلماء في المراد بالصعيد الطيب كما سيأتي في بابه قريباً ، وعلى أنه يجب التيمم لكل فريضة ، وسند ذكر توجيهه وما يرد عليه بعد أربعة أبواب .

( تنبيه ) : لم يقع في شيء من طرق حديث عائشة هذا كيفية التيمم ، وقد روى عمار بن ياسر قصتها هذه فيبين ذلك ، لكن اختلف الرواة على عمار في الكيفية كما سنذكره ونبين الأصح منه في باب التيمم للوجه والكفين .

**قوله ( فقال أسيد )** هو بالتصغير ( ابن الحضير ) بمهملة ثم معجمة مصغراً أيضاً ، وهو من كبار الأنصار ، وسيأتي ذكره في المناقب . وإنما قال ما قال دون غيره لأنه كان رأس من بعث في طلب العقد الذي ضاع .

**قوله ( ما هي بأول بروكتكم )** أى بل هي مسبوقة بغيرها من البركات ، والمراد بآل أبى بكر نفسه وأهله وأتباعه . وفيه دليل على فضل عائشة وأبيها وتكرار البركة منهما . وفي رواية عمرو بن الحارث : لقد بارك الله للناس فيكم ، وفي تفسير إمام البستي من طريق ابن أبى مليكة عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها « ما كان أعظم بركة قلاذتك » وفي رواية هشام بن عروة الآتية في الباب الذى يليه « فوالله ما نزل بك من أمر تكرهينه إلا جعل الله للمسلمين فيه خيراً » وفي النكاح من هذا الوجه « إلا جعل الله لك منه مخرجاً ، وجعل للمسلمين فيه بركة » وهذا يشعر بأن هذه القصة كانت بعد قصة الإفك ، فيقوى قول من ذهب إلى تعدد ضياع العقد ، ومن جزم بذلك محمد بن حبيب الإخبارى فقال : سقط عقد عائشة في غزوة ذات الرقاع ، وفي غزوة بنى المصطلق . وقد اختلف أهل المغازى في أى هاتين الغزتين كانت أولاً . وقال الداودى : كانت قصة التيمم في غزاة الفتح . ثم تردد في ذلك ، وقد روى ابن أبى شيبة من حديث أبى هريرة قال : لما نزلت آية التيمم لم أدر كيف أصنع ... الحديث . فهذا يدل على تأخرها عن غزوة بنى المصطلق لأن إسلام أبى هريرة كان في السنة السابعة وهى بعدها بلا خلاف ، وسيأتى في المغازى أن البخارى يرى أن غزوة ذات الرقاع كانت بعد قدوم أبى موسى ، وقدومه كان وقت إسلام أبى هريرة . ومما يدل على تأخر القصة أيضاً عن قصة الإفك ما رواه الطبرانى من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت : لما كان من أمر عقدي ما كان ، وقال أهل الإفك ما قالوا ، خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة أخرى فسقط أيضاً عقدي حتى حبس الناس على التماسه . فقال لى أبو بكر : يا بنية في كل سفرة تكونين عناء وبلاء على الناس ؟ فأنزل الله عز وجل الرخصة في التيمم . فقال أبو بكر : إنك لمباركة ، ثلاثاً . وفي إسناده محمد بن حميد الرازى ، وفيه مقال ، وفي سياقه من القوائد بيان عتاب أبى بكر الذى أبهم في حديث الباب ، والتصريح بأن ضياع العقد كان مرتين في غزوتين ، والله أعلم .

**قوله ( فبعثنا )** أى أثرتنا ( البعير الذى كنت عليه ) أى حالة السفر .

**قوله ( فأصبنا العقد تحته )** ظاهر في أن الذين توجهوا في طلبه أولاً لم يجدوه . وفي رواية عروة في الباب الذي يليه « فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً فوجدها ، أى القلادة . وللمصنف في فضل عائشة من هذا الوجه وكذا لمسلم « فبعث ناساً من أصحابه في طلبها ، ولأبى داود « فبعث أسيد بن حضير وناساً معه ، وطريق الجمع بين هذه الروايات أن أسيداً كان رأس من بعث لذلك فلذلك سمي في بعض الروايات دون غيره ، وكذا أسند الفعل إلى واحد مبهم وهو المراد به ، وكأنهم لم يجدوا العقد أولاً . فلما رجعوا ونزلت آية التيمم وأرادوا الرحيل وأثاروا البعير وجده أسيد بن حضير ، فعلى هذا فقوله في رواية عروة الآتية : « فوجدها » أى بعد جميع ما تقدم من التفتيش وغيره . وقال النووي : يحتمل أن يكون فاعل وجدها النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد بالغ الداودي في توهم رواية عروة ، ونقل عن إسماعيل القاضي أنه حمل الوهم فيها على عبد الله بن نمير ، وقد بان بما ذكرنا من الجمع بين الروایتين أن لا تخالف بينهما ولا وهم . وفي الحديثين اختلاف آخر وهو قول عائشة « انقطع عقد لى » وقالت في رواية عمرو بن الحارث « سقطت قلادة لى » وفي رواية عروة الآتية عنها أنها استعارت قلادة من أسماء يعنى أختها فهلكت أى ضاعت ، والجمع بينهما أن إضافة القلادة إلى عائشة لكونها في يدها وتصرفها ، وإلى أسماء لكونها ملكها لتصريح عائشة في رواية عروة بأنها استعارتها منها ، وهذا كله بناء على اتحاد القصة . وقد جنح البخارى في التفسير إلى تعددها حيث أورد حديث الباب في تفسير المائدة وحديث عروة في تفسير النساء ، فكان نزول آية المائدة بسبب عقد عائشة ، وآية النساء بسبب قلادة أسماء ، وما تقدم من اتحاد القصة أظهر ، والله أعلم .

**( فائدة ) :** وقع في رواية عمار عند أبى داود وغيره في هذه القصة أن العقد المذكور كان من جزع ظفار ، وكذا وقع في قصة الإفك كما سيأتى في موضعه إن شاء الله تعالى . والجزع بفتح الجيم وسكون الزاى خرز يمنى . وظفار مدينة تقدم ذكرها في باب الطبيب للمرأة عند غسلها من الحيض ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز السفر بالنساء واتخاذهن الحلى تجملاً لأزواجهن ، وجواز السفر بالعارية وهو محمول على رضا صاحبها .

٣٣١- حدثنا محمد بن سنان قال نا هُشيمٌ... ح.

[٣٣٥]

وحدثني سعيد بن النضر قال أنا هُشيمٌ قال أنا سيَّارٌ قال نا يزيدُ الفقيرُ قال أنا جابرُ بنُ عبدِ اللهِ أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلم قال : « أُعْطِيتُ خُمْساً لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي : نصرتُ بالرَّعْبِ مسيرةَ شهرٍ ، وجُعِلَتْ لِي الأرضُ مسجداً وطهوراً ، فأَيُّما رجلٍ من أمتي أدركته الصلاةُ فليُصَلِّ ، وأُحِلَّتْ لِي الغنائمُ ولم تحلْ لأحدٍ قبلي ، وأُعْطِيتُ الشِّفَاعَةَ ، وكان النبيُّ يبعثُ إلى قَوْمِهِ خَاصَّةً وبعثتُ إلى الناسِ عَامَّةً » .

[الحديث ٣٣٥- طرفاه في: ٤٣٨، ٣١٢٢].

**قوله ( حدثني سعيد بن النضر ، قال أخبرنا هشيم )** إنما لم يجمع البخارى بين شيخيه في هذا الحديث مع كونهما حدثاه به عن هشيم لأنه سمعه منهما متفرقين ، وكأنه سمعه من محمد بن سنان مع غيره فلهذا جمع

فقال « حدثنا » وسمعه من سعيد وحده فلهذا أفرد فقال « حدثني » . وكان محمداً سمعه من لفظ هشيم فلهذا قال « حدثنا » وكان سعيداً قرأه أو سمعه يقرأ على هشيم فلهذا قال « أخبرنا » ومراعاة هذا كله على سبيل الاصطلاح . ثم إن سياق المتن لفظ سعيد ، وقد ظهر بالاستقراء من صنيع البخاري أنه إذا أورد الحديث عن غير واحد فإن اللفظ يكون للأخير والله أعلم .

**قوله ( أخبرنا سيار )** بمهملة بعدها تحتانية مشددة وآخره راء ، هو أبو الحكم العنزي الواسطي البصري واسم أبيه وردان على الأشهر ، ويكنى أبا سيار ، اتفقوا على توثيق سيار ، وأخرج له الأئمة الستة وغيرهم ، وقد أدرك بعض الصحابة لكن لم يلق أحداً منهم فهو من كبار أتباع التابعين . ولم يشيخ آخر يقال له سيار ، لكنه تابعي شامى أخرج له الترمذي وذكره ابن حبان في الثقات ، وإنما ذكرته لأنه روى معنى حديث الباب عن أبي أمامة ولم ينسب في الرواية كما لم ينسب سيار في حديث الباب فربما ظنهما بعض من لا تمييز له واحداً فيظن أن في الإسناد اختلافاً وليس كذلك .

**قوله ( حدثنا يزيد الفقير )** هو ابن صهيب يكنى أبا عثمان ، تابعي مشهور ، قيل له الفقير لأنه كان يشكو فقار ظهره ولم يكن فقيراً من المال . قال صاحب المحكم : رجل فقير مكسور فقار الظهر ، ويقال له فقير بالتشديد أيضاً .

**( فائدة )** : مدار حديث جابر هذا على هشيم بهذا الإسناد ، وله شواهد من حديث ابن عباس وأبي موسى وأبي ذر ، من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، رواها كلها أحمد بأسانيد حسنة .

**قوله ( أعطيت حساً )** بين في رواية عمرو بن شعيب أن ذلك كان في غزوة تبوك وهي آخر غزوات رسول الله صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( لم يعطهن أحد قبلي )** زاد في الصلاة عن محمد بن سنان « من الأنبياء » ، وفي حديث ابن عباس « لا أقولن فخراً » ومفهومه أنه لم يختص بغير الخمس المذكورة ، لكن روى مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً « فضلت على الأنبياء بست » فذكر أربعاً من هذه الخمس وزاد ثنتين كما سيأتي بعد ، وطريق الجمع أن يقال : لعله اطلع أولاً على بعض ما اختص به ثم اطلع على الباقي ، ومن لا يرى مفهوم العدد حجة يدفع هذا الإشكال من أصله ، وظاهر الحديث يقتضي أن كل واحدة من الخمس المذكورات لم تكن لأحد قبله ، وهو كذلك ، ولا يعترض بأن نوحاً عليه السلام كان مبعوثاً إلى أهل الأرض بعد الطوفان لأنه لم يبق إلا من كان مؤمناً معه وقد كان مرسلًا إليهم ، لأن هذا العموم لم يكن في أصل بعثته وإنما اتفق بالحادث الذي وقع وهو انحصار الخلق في الموجودين بعد هلاك سائر الناس ، وأما نبينا صلى الله عليه وسلم فعموم رسالته من أصل البعثة فثبت اختصاصه بذلك ، وأما قول أهل الموقف لنوح كما صح في حديث الشفاعة « أنت أول رسول إلى أهل الأرض » فليس المراد به عموم بعثته بل إثبات أولية إرساله ، وعلى تقدير أن يكون مراداً فهو مخصوص بتنصيبه سبحانه وتعالى في عدة آيات على أن إرسال نوح كان إلى قومه ولم يذكر أنه أرسل إلى غيرهم ، واستدل بعضهم لعموم بعثته بكونه دعا على جميع من في الأرض فأهلكوا بالغرق إلا أهل السفينة ، ولو لم يكن مبعوثاً إليهم لما أهلكوا لقوله تعالى ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ . وقد ثبت أنه أول

الرسول ، وأجيب بجواز أن يكون غيره أرسل إليهم في أثناء مدة نوح وعلم نوح بأنهم لم يؤمنوا فدعا على من لم يؤمن من قومه ومن غيرهم فأجيب . وهذا جواب حسن ، لكن لم ينقل أنه نبي في زمن نوح غيره . ويحتمل أن يكون معنى الخصوصية لئبينا صلى الله عليه وسلم في ذلك بقاء شريعته إلى يوم القيامة ، ونوح وغيره بصدده أن يبعث نبي في زمانه أو بعده فينسخ بعض شريعته ، ويحتمل أن يكون دعاؤه قومه إلى التوحيد بلغ بقية الناس فتمادوا على الشرك فاستحقوا العقاب ، وإلى هذا نحا ابن عطية في تفسير سورة هود قال : وغير ممكن أن تكون نبوته لم تبلغ القريب والبعيد لطول مدته ، ووجهه ابن دقيق العيد بأن توحيد الله تعالى يجوز أن يكون عاماً في حق بعض الأنبياء وإن كان التزام فروع شريعته ليس عاماً لأن منهم من قاتل غير قومه على الشرك ، ولو لم يكن التوحيد لازماً لهم لم يقاتلهم . ويحتمل أنه لم يكن في الأرض عند إرسال نوح إلا قوم نوح فبعثته خاصة لكونها إلى قومه فقط وهي عامة في الصورة لعدم وجود غيرهم ، لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن مبعوثاً إليهم . وغفل الداودي الشارح غفلة عظيمة فقال : قوله « لم يعطهم أحد » يعني لم تجمع لأحد قبله ، لأن نوحاً بعث إلى كافة الناس ، وأما الأربع فلم يعط أحد واحد منهم . وكأنه نظر في أول الحديث وغفل عن آخره لأنه نص صلى الله عليه وسلم على خصوصيته بهذه أيضاً لقوله « وكان النبي ، يبعث إلى قومه خاصة » وفي رواية مسلم « وكان كل نبي ... إلخ » .

**قوله ( نصرت بالرعب )** زاد أبو أمامة « يقذف في قلوب أعدائي » أخرجه أحمد .

**قوله ( مسيرة شهر )** مفهومه أنه لم يوجد لغيره النصر بالرعب في هذه المدة ولا في أكثر منها ، أما ما دونها فلا ، لكن لفظ رواية عمرو بن شعيب « ونصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر » فالظاهر اختصاصه به مطلقاً ، وإنما جعل الغاية شهراً لأنه لم يكن بين بلده وبين أحد من أعدائه أكثر منه ، وهذه الخصوصية حاصلة له على الإطلاق حتى لو كان وحده بغير عسكر ، وهل هي حاصلة لأمته من بعده ؟ فيه احتمال .

**قوله ( وجعلت لي الأرض مسجداً )** أي موضع سجود ، لا يختص السجود منها بموضع دون غيره ، ويمكن أن يكون مجازاً عن المكان المبني للصلاة ، وهو من مجاز التشبيه لأنه لما جازت الصلاة في جميعها كانت كالمسجد في ذلك ، قال ابن التين : قيل المراد جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً وجعلت لغيري مسجداً ولم تجعل له طهوراً ، لأن عيسى كان يسبح في الأرض ويصلي حيث أدركته الصلاة ، كذا قال . وسبقه إلى ذلك الداودي ، وقيل إنما أبيضت لهم في موضع يتقنون طهارته ، بخلاف هذه الأمة فأبيض لها في جميع الأرض إلا فيما يتقنون نجاسته . والأظهر ما قاله الخطابي وهو أن من قبله إنما أبيضت لهم الصلوات في أماكن مخصوصة كالبيع والصوامع ، ويؤيده رواية عمرو بن شعيب بلفظ « وكان من قبلي إنما كانوا يصلون في كنائسهم » . وهذا نص في موضع الزاع فثبتت الخصوصية ، ويؤيده ما أخرجه البزار من حديث ابن عباس نحو حديث الباب وفيه « ولم يكن من الأنبياء أحد يصلي حتى يبلغ محرابه » .

**قوله ( وطهروا )** استدلل به على أن الطهور هو المطهر لغيره ، لأن الطهور لو كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية ، والحديث إنما سبق لإثباتها . وقد روى ابن المنذر وابن الجارود بإسناد صحيح عن أنس



مرفوعاً « جعلت لى كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً » . ومعنى طيبة طاهرة ، فلو كان معنى طهوراً طاهراً للزم تحصيل الحاصل ، واستدل به على أن التيمم يرفع الحدث كالماء لاشتراكهما فى هذا الوصف ، وفيه نظر . وعلى أن التيمم جائز بجميع أجزاء الأرض ، وقد أكد فى رواية أبى أمامة بقوله « وجعلت لى الأرض كلها ولأمتى مسجداً وطهوراً » . وسيأتى البحث فى ذلك .

**قوله ( فأبما رجل )** أى مبتدأ فيه معنى الشرط ، و « ما » زائدة للتأكيد ، وهذه صيغة عموم يدخل تحتها من لم يجد ماء ولا تراباً ووجد شيئاً من أجزاء الأرض فإنه يتيمم به ، ولا يقال هو خاص بالصلاة ، لأننا نقول : لفظ حديث جابر مختصر ، وفى رواية أبى أمامة عند البيهقى « فأبما رجل من أمتى أتى الصلاة فلم يجد ماء وجد الأرض طهوراً ومسجداً » وعند أحمد « فعنده طهوره ومسجده » وفى رواية عمرو بن شعيب « فأبما أدركنى الصلاة تمسحت وصليت » واحتج من خص التيمم بالتراب بحديث حذيفة عند مسلم بلفظ « وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً » وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » . وهذا خاص فينبغى أن يحمل العام عليه فتخصص الطهورية بالتراب ، ودل الافتراق فى اللفظ حيث حصل التأكيد فى جعلها مسجداً دون الآخر على افتراق الحكم وإلا لعطف أحدهما على الآخر نسقاً كما فى حديث الباب . ومنع بعضهم الاستدلال بلفظ « التربة » على خصوصية التيمم بالتراب بأن قال : تربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره وأجيب بأنه ورد فى الحديث المذكور بلفظ « التراب » أخرجه ابن خزيمة وغيره . وفى حديث على « وجعل التراب لى طهوراً » أخرجه أحمد والبيهقى بإسناد حسن ، ويقوى القول بأنه خاص بالتراب أن الحديث سبق لإظهار التشريف والتخصيص ، فلو كان جائزاً بغير التراب لما اقتصر عليه .

**قوله ( فليصل )** عرف مما تقدم أن المراد فليصل بعد أن يتيمم .

**قوله ( وأحلت لى الغنائم )** وللكشمينى المغنم وهى رواية مسلم ، قال الخطابى : كان من تقدم على ضربين ، منهم من لم يؤذن له فى الجهاد فلم تكن لهم مغنم ، ومنهم من أذن له فيه لكن كانوا إذا غنموا شيئاً لم يحل لهم أن يأكلوه وجاءت نار فأحرقت . وقيل : المراد أنه خص بالتصرف فى الغنمة بصرفها كيف يشاء ، والأول أصوب وهو أن من مضى لم تحل لهم الغنائم أصلاً ، وسيأتى بسط ذلك فى الجهاد .

**قوله ( وأعطيت الشفاعة )** قال ابن دقيق العيد : الأقرب أن اللام فيها للعهد ، والمراد الشفاعة العظمى فى إراحة الناس من هول الموقف ، ولا خلاف فى وقوعها . وكذا جزم النووى وغيره . وقيل الشفاعة التى اختص بها أنه لا يرد فيما يسأل . وقيل الشفاعة لخروج من فى قلبه مثقال ذرة من إيمان ، لأن شفاعة غيره تقع فيمن فى قلبه أكثر من ذلك ، قاله عياض . والذى يظهر لى أن هذه مرادة مع الأولى لأنه يتبعها بها كما سيأتى واضحاً فى حديث الشفاعة إن شاء الله تعالى فى كتاب الرقاق . وقال البيهقى فى البعث : يحتمل أن الشفاعة التى يختص بها أنه يشفع لأهل الصغائر والكبائر ، وغيره إنما يشفع لأهل الصغائر دون الكبائر . ونقل عياض أن الشفاعة المختصة به شفاعة لا ترد . وقد وقع فى حديث ابن عباس « وأعطيت الشفاعة فأخبرتها لأمتى ، فهى لمن لا يشرك بالله شيئاً » . وفى حديث عمرو بن شعيب « فهى لكم ولن شهد أن لا إله إلا الله »

فالظاهر أن المراد بالشفاعة المختصة في هذا الحديث إخراج من ليس له عمل صالح إلا التوحيد ، وهو مخصص أيضاً بالشفاعة الأولى ، لكن جاء التنويه بذكر هذه لأنها غاية المطلوب من تلك لاقتضائها الراحة المستمرة ، والله أعلم . وقد ثبتت هذه الشفاعة في رواية الحسن عن أنس كما سيأتي في كتاب التوحيد « ثم أرجع إلى ربي في الرابعة فأقول : يارب ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله ، فيقول : وعزتي وجلالي لأخرجن منها من قال لا إله إلا الله » ولا يعكر على ذلك ما وقع عند مسلم قبل قوله « وعزتي » فيقول « ليس ذلك لك ، وعزتي .. إلخ » لأن المراد أنه لا يباشر الإخراج كما في المرات الماضية ، بل كانت شفاعته سبباً في ذلك في الجملة . والله أعلم . وقد تقدم الكلام على قوله « وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة » في أوائل الباب . وأما قوله « وبعثت إلى الناس عامة » فوقع في رواية مسلم « وبعثت إلى كل أحمر وأسود » فقيل المراد بالأحمر العجم وبالأسود العرب ، وقيل الأحمر الإنس والأسود الجن ، وعلى الأول التنصيص على الإنس من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى لأنه مرسل إلى الجميع ، وأصرح الروايات في ذلك وأشملها رواية أبي هريرة عند مسلم « وأرسلت إلى الخلق كافة » .

( تكميل ) : أول حديث أبي هريرة هذا « فضلت على الأنبياء بست » فذكر الخمس المذكورة في حديث جابر إلا الشفاعة وزاد خصلتين وهما « وأعطيت جوامع الكلم ، وختم بي النبيون » فتحصل منه . ومن حديث جابر سبع خصال . ولمسلم أيضاً من حديث حذيفة « فضلنا على الناس بثلاث خصال : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة » وذكر خصلة الأرض كما تقدم . قال : وذكر خصلة أخرى ، وهذه الخصلة المهمة بينها ابن خزيمة والنسائي وهي « وأعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش » . يشير إلى ما حطه الله عن أمته من الإصر وتحميل ما لا طاقة لهم به ، ورفع الخطأ والنسيان ، فصارت الخصال تسعاً . ولأحمد من حديث علي « أعطيت أربعاً لم يعطهن أحد من أنبياء الله : أعطيت مفاتيح الأرض ، وسميت أحمد ، وجعلت أمي خير الأمم » وذكر خصلة التراب فصارت الخصال اثنتي عشرة خصلة ، وعند البزار من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه « فضلت على الأنبياء بست » : غفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر وجعلت أمي خير الأمم ، وأعطيت الكوثر ، وإن صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم فمن دونه » وذكر ثنتين مما تقدم . وله من حديث ابن عباس رفعه « فضلت على الأنبياء بخصلتين : كان شيطاناً كافراً فأعاني الله عليه فأسلم » قال ونسيت الأخرى . قلت : فينتظم بهذا سبع عشرة خصلة . ويمكن أن يوجد أكثر من ذلك لمن أمعن تتبع . وقد تقدم طريق الجمع بين هذه الروايات ، وأنه لا تعارض فيها . وقد ذكر أبو سعيد النيسابوري في كتاب شرف المصطفى أن عدد الذي اختص به نبينا صلى الله عليه وسلم عن الأنبياء ستون خصلة . وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم مشروعية تعديد نعم الله ، وإلقاء العلم قبل السؤال ، وأن الأصل في الأرض الطهارة ، وأن صحة الصلاة لا تختص بالمسجد المبني لذلك . وأما حديث « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد » فضعيف أخرجه الدارقطني من حديث جابر . واستدل به صاحب المبسوط من الخفية على إظهار كرامة آدمي وقال : لأن الآدمي خلق من ماء وتراب ، وقد ثبت أن كلا منهما طهور . ففى ذلك بيان كرامته ، والله تعالى أعلم بالصواب .

## ب

إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تَرَاباً

[٣٣٦] ٣٣٢- حدثنا زكريا بن يحيى قال نا عبد الله بن نمير قال نا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها استعارت من أسماء قلادة فهلكت، فبعث رسول الله صلى الله عليه رجلاً فوجدها، فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء، فصلوا، فشكوا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه، فأنزل الله آية التيمم، فقال أسيد بن حضير لعائشة: جزاك الله خيراً، فوالله ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله ذلك لك وللمسلمين فيه خيراً.

قوله ( باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً ) قال ابن رشيد : كأن المصنف نزل فقد شرعية التيمم منزلة فقد التراب بعد شرعية التيمم ، فكأنه يقول : حكمهم في عدم المطهر - الذي هو الماء خاصة - كحكمنا في عدم المطهرين الماء والتراب . وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة ، لأن الحديث ليس فيه أنهم فقلوا التراب ، وإنما فيه أنهم فقلوا الماء فقط ، ففيه دليل على وجوب الصلاة لفاقد الطهورين . ووجهه أنهم صلوا معتقدين وجوب ذلك ، ولو كانت الصلاة حينئذ ممنوعة لأنكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وبهذا قال الشافعي وأحمد وجمهور الحديثين وأكثر أصحاب مالك ، لكن اختلفوا في وجوب الإعادة ، فالمنصوص عن الشافعي وجوبها ، وصححه أكثر أصحابه ، واحتجوا بأنه عن نادر فلم يسقط الإعادة ، والمشهور عن أحمد وبه قال المزني ومحمون وابن المنذر لا تجب ، واحتجوا بحديث الباب ، لأنها لو كانت واجبة لبينها لهم النبي صلى الله عليه وسلم إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة . وتعقب بأن الإعادة لا تجب على الفور فلم يتأخر البيان عن وقت الحاجة . وعلى هذا فلا بد من دليل على وجوب الإعادة . وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنهما : لا يصلي ، لكن قال أبو حنيفة وأصحابه : يجب عليه القضاء ، وبه قال الثوري والأوزاعي . وقال مالك فيما حكاه عنه المديون : لا يجب عليه القضاء . وهذه الأقوال الأربعة هي المشهورة في المسألة . وحكى النووي في شرح المذهب عن القديم : تستحب الصلاة وتجب الإعادة . وبهذا تصير الأقوال خمسة . والله أعلم .

قوله ( حدثنا زكريا بن يحيى ) هكذا وقع في جميع الروايات غير منسوب ، وكذا في قصة سعد بن معاذ فإنه أوردها في الصلاة والهجرة والمغازي بهذا الإسناد عنه ولم ينسبه ، وأعاده في التفسير تماماً ، ومثله في الصلاة حديث « مر أبا بكر أن يصلي بالناس » وكذا سبق في « باب خروج النساء إلى البراز » لكن من روايته عن أبي أسامة لا عن عبد الله بن نمير ، وأعاده في التفسير تماماً ، ومثله في التفسير حديث عائشة « كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن » وفي صفة إبليس حديث « لما كان يوم أحد انهزم المشركون » الحديث .

وجزم الكلاباذي بأنه اللؤلؤى البلخي ، . وقال ابن عدى : هو زكريا بن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، وإلى هذا مال الدارقطني لأنه كوفي ، وكذا الشيخان المذكوران عبد الله بن نمير وأبو أسامة ، وقد روى البخارى فى العيدين عن زكريا بن يحيى عن المحاربى لكن قال : حدثنا زكريا بن يحيى أبو السكين فيحتمل أن يكون هو المهمل فى المواضع الأخرى لأنه كوفي وشيخه كوفي أيضاً . وقد ذكر المزي فى التهذيب أنه روى عن ابن نمير وأبي أسامة أيضاً ، وجزم صاحب الزهرة بأن البخارى روى عن أبي السكين أربعة أحاديث ، وهو مصير منه إلى أنه المراد كما جوزناه ، وإلى ذلك مال أبو الوليد الباجى فى رجال البخارى . والله أعلم .

**قوله ( وليس معهم ماء فصلوا )** زاد الحسن بن سفيان فى مسنده عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه « فصلوا بغير وضوء » أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم من طريقه ، وكذا أخرجه الجوزقي من وجه آخر عن ابن نمير ، وكذا للمصنف فى فضل عائشة من طريق أبي أسامة ، وفى التفسير من طريق عبدة بن سليمان كلاهما عن هشام ، وكذا لمسلم من طريق أبي أسامة ، وأغرب ابن المنذر فادعى أن عبدة تفرد بهذه الزيادة . وقد تقدمت مباحث الحديث وطريق الجمع بين رواية عروة والقاسم فى الباب الذى قبله .

## باب

التيمم فى الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة

وبه قال عطاء ، وقال الحسن فى المريض عنده الماء ولا يجد من يناوله يتيّم .

وأقبل ابن عمر من أرضه بالجرف فحضرت العصر بمربد النعم فصلّى ، ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد .

٣٣٣ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال : سمعتُ عميراً مولى ابن عباس قال : أقبلتُ أنا وعبد الله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه حتى دخلنا على أبي جهيم بن الحارث بن الصمة الأنصاري ، فقال أبو جهيم : « أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل فلقية رجل فسلم عليه فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم السلام حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ، ثم رد عليه السلام » .

**قوله ( باب التيمم فى الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة )** جملة مقيداً بشرطين : خوف

خروج الوقت وفقد الماء ، ويلتحق بفقده عدم القدرة عليه .

**قوله ( وبه قال عطاء )** أى بهذا المذهب ، وقد وصله عبد الرزاق من وجه صحيح ، وابن أبي شيبة من وجه آخر ، وليس في المنقول عنه تعرض لوجوب الإعادة .

**قوله ( وقال الحسن )** وصله إسماعيل القاضي في الأحكام من وجه صحيح ، وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الحسن وابن سيرين قالا : لا يتيمم مارجاً أن يقدر على الماء في الوقت . ومفهومه يوافق ما قبله .

**قوله ( وأقبل ابن عمر )** قال الشافعي : « أخبرنا ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه أقبل من الجرف ، حتى إذا كان بالمربد تيمم ف مسح وجهه ويديه وصلى العصر » ، وذكر بقية الخبر كما علقه المصنف ، ولم يظهر لى سبب حذفه منه ذكر التيمم مع أنه مقصود الباب . وقد أخرجه مالك في الموطأ عن نافع مختصراً ، لكن ذكر فيه أنه تيمم ف مسح وجهه ويديه إلى المرفقين . وأخرجه الدارقطني والحاكم من وجه آخر عن نافع مرفوعاً لكن إسناده ضعيف . والجرف بضم الجيم والراء بعدها فاء موضع ظاهر المدينة كانوا يعسكرون به إذا أرادوا الغزو . وقال ابن إسحق : هو على فرسخ من المدينة ، والمربد بكسر الميم وسكون الراء بعدها موحدة مفتوحة ، وحكى ابن التين أنه روى بفتح أوله ، وهو من المدينة على ميل . وهذا يدل على أن ابن عمر كان يرى جواز التيمم للحاضر ، لأن مثل هذا لا يسمى سفراً ، وبهذا يناسب الترجمة . وظاهره أن ابن عمر لم يراع خروج الوقت لأنه دخل المدينة والشمس مرتفعة ، لكن يحتمل أن يكون ظن أنه لا يصل إلا بعد خروج الوقت ، ويحتمل أيضاً أن ابن عمر تيمم لا عن حدث بل لأنه كان يتوضأ لكل صلاة استحباباً فلعله كان على وضوء فأراد الصلاة ولم يجد الماء كعادته فاقصر على التيمم بدل الوضوء ، وعلى هذا فليس مطابقاً للترجمة إلا بجامع ما بينهما من التيمم في الحضر ، وأما كونه لم يعد فلا حجة فيه لمن أسقط الإعادة عن التيمم في الحضر ، لأنه على هذا الاحتمال لا تجب عليه الإعادة بالاتفاق ، وقد اختلف السلف في أصل المسألة ، فذهب مالك إلى عدم وجوب الإعادة على من تيمم في الحضر ، ووجهه ابن بطال بأن التيمم إنما ورد في المسافر والمريض لإدراك وقت الصلاة فيلتحق بهما الحاضر إذا لم يقدر على الماء قياساً . وقال الشافعي : تجب عليه الإعادة لندور ذلك . وعن أبي يوسف وزفر : لا يصل إلى أن يجد الماء ولو خرج الوقت .

**قوله ( عن جعفر بن ربيعة )** في رواية الإسماعيلي « حدثني جعفر » ، ونصف هذا الإسناد مصريون ونصفه الأعلى مديون .

**قوله ( سمعت عميراً مولى ابن عباس )** هو ابن عبد الله الماللي مولى أم الفضل بنت الحارث والددة ابن عباس ، وقد روى ابن إسحق هذا الحديث فقال « مولى عبيد الله بن عباس » ، وإذا كان مولى أم الفضل فهو مولى أولادها . وروى موسى بن عقبة وابن لهيعة وأبو الحويرث هذا الحديث عن الأعرج عن أبي الجهم

ولم يذكروا بينهما عميراً والصواب إثباته ، وليس له في الصحيح غير هذا الحديث وحديث آخر عن أم الفضل ، ورواية الأعرج عنه من رواية الأقران .

**قوله ( أقبلت أنا وعبد الله بن يسار )** هو أخو عطاء بن يسار التابعي المشهور ، ووقع عند مسلم في هذا الحديث « عبد الرحمن بن يسار » وهو وهم ، وليس له في هذا الحديث رواية ، ولهذا لم يذكره المصنفون في رجال الصحيحين .

**قوله ( على أبي جهيم )** قيل اسمه عبد الله ، وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه قال : يقال هو الحارث ابن الصمة ، فعلى هذا لفظة « ابن » زائدة بين أبي جهيم والحارث ، لكن صحح أبو حاتم أن الحارث اسم أبيه لا اسمه ، وفرق ابن أبي حاتم بينه وبين عبد الله بن جهيم يكنى أيضاً أبا جهيم ، وقال ابن منده « عبد الله ابن جهيم بن الحارث بن الصمة » فجعل الحارث اسم جده ، ولم يوافق عليه ، وكأنه أراد أن يجمع الأقوال المختلفة فيه . والصمة بكسر المهملة وتشديد الميم هو ابن عمرو بن عتيك الخزرجي ، ووقع في مسلم « دخلنا على أبي الجهيم » بإسكان الهاء والصواب أنه بالتصغير ، وفي الصحابة شخص آخر يقال له أبو الجهيم وهو صاحب الانبجانية ، وهو غير هذا لأنه قرشي وهذا أنصاري ، ويقال بحذف الألف واللام في كل منهما وإثباتهما .

**قوله ( من نحو بئر جمل )** أى من جهة الموضع الذى يعرف بذلك ، وهو معروف بالمدينة ، وهو بفتح الجيم والميم ، وفي النسائي بئر الجمل وهو من العقيق .

**قوله ( فلقه رجل )** هو أبو الجهيم الراوى ، بينه الشافعي في روايته لهذا الحديث من طريق أبي الحويرث عن الأعرج .

**قوله ( حتى أقبل على الجدار )** وللدارقطني من طريق ابن إسحق عن الأعرج « حتى وضع يده على الجدار » وزاد الشافعي « فحته بعضاً » ، وهو محمول على أن الجدار كان مباحاً ، أو مملوكاً لإنسان يعرف رضاه .

**قوله ( فسح بوجهه ويديه )** وللدارقطني من طريق أبي صالح عن الليث « فسح بوجهه وذراعيه » وكذا للشافعي من رواية أبي الحويرث ، وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أبو داود ، لكن خطأ الحفاظ روايته في رفعه وصوبوا وقفه ، وقد تقدم أن مالكا أخرجه موقوفاً بمعناه وهو الصحيح ، والثابت في حديث أبي جهيم أيضاً بلفظ « يديه » لا ذراعيه فإنها رواية شاذة مع ما في أبي الحويرث وأبي صالح من الضعف ، وسيأتى ذكر الخلاف في إيجاب مسح الذراعين بعد يباب واحد ، قال النووي : هذا الحديث محمول على أنه صلى الله عليه وسلم كان عادماً للماء حال التيمم . قات : وهو مقتضى صنيع البخاري ، لكن تعقب استدلاله به على جواز التيمم في الحضر بأنه ورد على سبب ، وهو إرادة ذكر الله ، لأن لفظ السلام من أسمائه ، وما أريد به استباحة الصلاة . وأجيب بأنه لما تيمم في الحضر لرد السلام - مع جوازه بدون الطهارة - فن خشي فوت الصلاة في الحضر جاز له التيمم بطريق الأولى لعدم جواز الصلاة بغير طهارة مع القدرة ، وقيل يحتمل أنه لم يرد صلى الله عليه وسلم بذلك التيمم رفع الحدث ، ولا استباحة محظور ، وإنما أراد التشبه بالمطهرين كما يشرع الإمساك في رمضان لمن يباح له الفطر ، أو أراد تخفيف الحدث بالتيمم كما يشرع

تخفيف حدث الجنب بالوضوء كما تقدم ، واستدل به ابن بطل على عدم اشتراط التراب قال : لأنه معلوم أنه لم يعلق بيده من الجدار تراب ، ونوقض بأنه غير معلوم بل هو محتمل ، وقد سبق من رواية الشافعي ما يدل على أنه لم يكن على الجدار تراب ، ولهذا أحتاج إلى حته بالعصا .

### باب هل ينفخ فيهما ؟

[٣٣٨] ٣٣٤- حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا الحكم عن زر عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي عن أبيه قال : جاء رجل إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : إني أجبت فلم أصب الماء ، فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب : أما تذكر أننا كنا في سفر أنا وأنت ، فأما أنت فلم تصل ، وأما أنا فتمعنت فصليت ، فذكرت للنبي صلى الله عليه ، فقال النبي صلى الله عليه : « إنما كان يكفيك هذا » فضرب بكفيه الأرض ونفخ فيهما ، ثم مسح بهما وجهه وكفيه .  
[الحديث ٣٣٨- أطرافه في : ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ .]

**قوله ( باب التيمم هل ينفخ فيهما )** أى في يديه ، وزعم الكرماني أن في بعض النسخ « باب هل ينفخ في يديه بعد ما يضرب بهما الصعيد للتيمم » وإنما ترجم بلفظ الاستفهام لينبه على أن فيه احتمالاً كما دلت ، لأن النفخ يحتمل أن يكون لشيء علق بيده خشى أن يصيب وجهه الكريم ، أو علق بيده من التراب شيء له كثرة فأراد تخفيفه لئلا يبقى له أثر في وجهه ، ويحتمل أن يكون لبيان التشريع ، ومن ثم تمسك به من أجاز التيمم بغير التراب زاعماً أن نفخه يدل على أن المشترط في التيمم الضرب من غير زيادة على ذلك ، فلما كان هذا الفعل محتملاً لما ذكر أورده بلفظ الاستفهام ليعرف الناظر أن للبحث فيه مجالاً .

**قوله ( حدثنا الحكم )** هو ابن عتيبة . الفقيه الكوفي ، وذو بالمعجمة هو ابن عبد الله المرهبي .

**قوله ( جاء رجل )** لم أقف على تسميته ، وفي رواية الطبراني أنه من أهل البادية ، وفي رواية سليمان ابن حرب الآتية أن عبد الرحمن بن أبي شهد ذلك .

**قوله ( فلم أصب الماء ، فقال عمار )** هذه الرواية اختصر فيها جواب عمر ، وليس ذلك من المصنف ، فقد أخرجه البيهقي من طريق آدم أيضاً بدونها ، وقد أورد المصنف الحديث المذكور في الباب الذي يليه من رواية ستة أنفس أيضاً عن شعبة بالإسناد المذكور ولم يسقه تماماً من رواية واحد منهم ، نعم ذكر جواب عمر مسلم من طريق يحيى بن سعيد ، والنسائي من طريق حجاج بن محمد كلاهما عن شعبة ولفظهما « فقال لا تصل » زاد السراج « حتى تجد الماء » والنسائي نحوه . وهذا مذهب مشهور عن عمر ، ووافقه عليه عبد الله بن مسعود ، وجرت فيه مناظرة بين أبي موسى وابن مسعود كما سيأتي في « باب التيمم ضربة » ، وقيل إن ابن مسعود رجع عن ذلك ، وسند ذكر هناك توجيه ما ذهب إليه عمر في ذلك والجواب عنه .

**قوله ( في سفر )** ولمسلم « في سرية » وزاد « فأجنبنا » وسيأتي للمصنف مثله في الباب الذي بعده من رواية سليمان بن حرب عن شعبة .

**قوله ( فتمسكت )** وفي الرواية الآتية بعد « فتمرغت » بالغين المعجمة أى تقلبت ، وكأن عماراً لا يعمل القياس في هذه المسألة لأنه لما رأى أن التيمم إذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء رأى أن التيمم عن الغسل يقع على هيئة الغسل . ويستفاد من هذا الحديث وقوع اجتهد الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن المجتهد لا لوم عليه إذا بذل وسعه وإن لم يصب الحق ، وأنه إذا عمل بالاجتهاد لا تجب عليه الإعادة ، وفي تركه أمر عمر أيضاً بقضائها متمسك لمن قال إن فاقده الطهورين لا يصلى ولا قضاء عليه كما تقدم .

**قوله ( إنما كان يكفيك )** فيه دليل على أن الواجب في التيمم هي الصفة المشروحة في هذا الحديث ، والزيادة على ذلك لو ثبتت بالأمر دلت على النسخ ولزم قبولها ، لكن إنما وردت بالفعل فتحمل على الأكمل ، وهذا هو الأظهر من حيث الدليل كما سيأتى .

**قوله ( وضرب بكفيه الأرض )** في رواية غير أبي ذر فضرب النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا للبيهقي من طريق آدم .

**قوله ( ونفخ فيهما )** وفي رواية حجاج الآتية « ثم أدناها من فيه » وهي كناية عن النفخ ، وفيها إشارة إلى أنه كان نفخاً خفيفاً ، وفي رواية سليمان بن حرب « تفل فيهما » والتفل قال أهل اللغة : هو دون البزق ، والنفث دونه . وسياق هؤلاء يدل على أن التعليم وقع بالفعل . ولمسلم من طريق يحيى بن سعيد ، وللإسماعيلي من طريق يزيد بن هرون وغيره - كلهم عن شعبة - أن التعليم وقع بالقول ، ولفظهم « إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض » زاد يحيى « ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك » واستدل بالنفخ على استحباب تخفيف التراب كما تقدم ، وعلى سقوط استحباب التكرار في التيمم لأن التكرار يستلزم عدم التخفيف ، وعلى أن من غسل رأسه بدل المسح في الوضوء أجزأه أخذاً من كون عمار تمرغ في التراب للتيمم وأجزأه ذلك ، ومن هنا يؤخذ جواز الزيادة على الضربتين في التيمم ، وسقوط إيجاب الترتيب في التيمم عن الجنبابة .

### باب التيمم للوجه والكفين

٣٣٥- حدثنا حجاج قال نا شعبة عن الحكم عن ذر عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى [٣٣٩] عن أبيه قال عمار بهذا ، وضرب شعبة بيديه الأرض ، ثم أدناها من فيه ، ثم مسح بهما وجهه وكفيه .

وقال النضر أنا شعبة عن الحكم سمعت ذراً عن ابن عبد الرحمن بن أبزى قال الحكم : وقد سمعت من ابن عبد الرحمن عن أبيه قال عمار .



[٣٤٠]

٣٣٦- حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن الحكم عن زر عن ابن عبد الرحمن ابن أبزي عن أبيه أنه شهد عمر وقال له عمار: كنا في سرية فأجنبنا. وقال: تفل فيهما.

قوله (باب التيمم للوجه والكفين) أى هو الواجب المجزئ ، وأتى بذلك بصيغة الجزم مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله ، فإن الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار ، وما عداهما فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه ، والراجح عدم رفعه ، فأما حديث أبي جهيم فورد بذكر اليدين مجملا ، وأما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الصحيحين وبذكر المرفقين في السنن ، وفي رواية إلى نصف الذراع ، وفي رواية إلى الآباط . فأما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال ، وأما رواية الآباط فقال الشافعي وغيره : إن كان ذلك وقع بأمر النبي صلى الله عليه وسلم فكل تيمم صح للنبي صلى الله عليه وسلم بعده فهو ناسخ له ، وإن كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمر به . وما يقوى رواية الصحيحين في الاختصار على الوجه والكفين كون عمار كان يفتي بعد النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، وراوى الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد ، وسيأتى الكلام على مسألة الاختصار على ضربة واحدة في باب إن شاء الله تعالى .

قوله (حدثنا حجاج) هو ابن منهال ، وقد روى النسائي هذا الحديث من طريق حجاج بن محمد عن شعبة بغير هذا السياق ، ولم يسمع البخاري من حجاج بن محمد ، وتابعه على هذا السياق عن حجاج ابن منهال على بن عبد العزيز البغوي أخرجه ابن المنذر والطبراني عنه ، وخالفهما محمد بن خزيمة البصري عنه فقال «عن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه» أخرجه الطحاوي عنه وأشار إلى أنه وهم فيه . قلت : سقطت من روايته لفظة «ابن» ولا بد منها لأن أبزي والد عبد الرحمن لا رواية له في هذا الحديث . والله أعلم .  
قوله (عن الحكم) في رواية كريمة والأصيلي «أخبرني الحكم» وهى رواية ابن المنذر أيضاً .  
قوله (عن ابن عبد الرحمن) في رواية أبي زر وأبى الوقت «عن سعيد بن عبد الرحمن» .

قوله (بهذا) أشار إلى سياق المتن الذى قبله من رواية آدم عن شعبة وهو كذلك ، إلا أنه ليس في رواية حجاج قصة عمر .

قوله (وقال النضر) هو ابن شميل ، وهذا التعليق موصول عند مسلم عن إسحق بن منصور عن النضر ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق إسحق بن راهويه عنه وأفاد النضر في هذه الرواية أن الحكم سمعه من شيخ شيخه سعيد بن عبد الرحمن ، والظاهر أنه سمعه من زر عن سعيد ثم لقي سعيداً فأخذه عنه ، وكان سماعه له من زر كان اتقن ولهذا أكثر ما يجيء في الروايات بإثباته ، وأفادت رواية سليمان بن حرب أن عمر أيضاً كان قد أجنب فلهاذا خالف اجتاده اجتهد عمار .

[٣٤١]

٣٣٧- حدثنا محمد بن كثير قال نا شعبة عن الحكم عن زر عن ابن عبد الرحمن ابن أبزي عن أبيه قال: قال عمار لعمر: تمعكت فأتيت النبي صلى الله عليه فقال: «يكفيك الوجه والكفين».

قوله في رواية محمد بن كثير ( يكفيك الوجه والكفان ) كذا في رواية الأصيل وغيره بالرفع فيما على الفاعلية وهو واضح ، وفي رواية أبي ذر وكريمة « يكفيك الوجه والكفين » بالنصب فيما على المفعولية إما بإضمار أعني أو التقدير يكفيك أن تمسح الوجه والكفين ، أو بالرفع في الوجه على الفاعلية وبالنصب في الكفين على أنه مفعول معه ، وقيل إنه روى بالجر فيما ووجهه ابن مالك بأن الأصل يكفيك مسح الوجه والكفين فحذف المضاف وبقي المجرور به على ما كان ، ويستفاد من هذا اللفظ أن ما زاد على الكفين ليس بفرض كما تقدم ، وإليه ذهب أحمد وإسحق وابن جرير وابن المنذر وابن خزيمة ، ونقله ابن الجهم وغيره عن مالك ، ونقله الخطابي عن أصحاب الحديث وقال النووي : رواه أبو ثور وغيره عن الشافعي في القديم ، وأكرر ذلك الماوردي وغيره . قال : وهو إنكار مردود لأن أبا ثور إمام ثقة . قال : وهذا القول وإن كان مرجوحاً فهو القوي في الدليل . انتهى كلامه في شرح المذهب . وقال في شرح مسلم في الجواب عن هذا الحديث : إن المراد به بيان صورة الضرب للتعليم ، وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به التيمم . وتعقب بأن سياق القصة يدل على أن المراد به بيان جميع ذلك ، لأن ذلك هو الظاهر من قوله « إنما يكفيك » ، وأما ما استدل به من اشتراط بلوغ المسح إلى المرفقين من أن ذلك مشروط في الوضوء فجوابه أنه قياس في مقابلة النص ، فهو فاسد الاعتبار وقد عارضه من لم يشترط ذلك بقياس آخر ، وهو الإطلاق في آية السرقة ، ولا حاجة لذلك مع وجود هذا النص .

[٣٤٢] ٣٣٨- حدثنا مسلم قال نا شعبة عن الحكم عن ذر عن ابن عبد الرحمن بن أبزي عن عبد الرحمن : شهدت عمر قال له عمار . . وساق الحديث .

[٣٤٣] ٣٣٩- حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن الحكم عن ذر عن ابن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه قال : قال عمار : فضرِب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفْيَهُ .

قوله ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم ، ولم يسق المتن في هذه الرواية بل قال « وساق الحديث » وظاهره أن لفظه يوافق اللفظ الذي قبله . ثم ساقه نازلاً من طريق غندر عن شعبة ، وأظنه قصد بإيراد هذه الطرق الإشارة إلى أن النضر تفرد بزيادته ، وأن الحكم سمعه من سعيد بلا واسطة . واختصر المصنف أيضاً سياق غندر ، وقد أخرجه أحمد عنه ، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن بشار شيخ البخاري وسياقه أتم ذكر فيه قصة عمر وذكر فيه انفخ أيضاً . والله أعلم .

بِالصَّعِيدِ الطَّيِّبِ وَضَوْءِ الْمُسْلِمِ يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ

وقال الحسن : يُجْزئُهُ التَّيْمُمُ مَا لَمْ يُحْدِثْ . وَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ وَهُوَ مُتَيَّمٌ . وَقَالَ يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ :

لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى السَّخَةِ وَالتَّيْمُمِ بِهَا .

**قوله ( باب )** بالتونين ( الصعيد الطيب وضوء لمسلم ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه البزار من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً وصححه ابن القطان ، لكن قال الدارقطني : أن الصواب إرساله . وروى أحمد وأصحاب السنن من طريق أبي قلابة عن عمرو بن بجدان - وهو بضم الموحدة وسكون الجيم - عن أبي ذر نحوه ، ولفظه « إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين » وصححه الترمذي وابن حبان والدارقطني .

**قوله ( وقال الحسن )** وصله عبد الرزاق ولفظه « يجزئ تيمم واحد ما لم يحدث » وابن أبي شبة ولفظه « لا ينقض التيمم إلا الحدث » وسعيد ابن منصور ولفظه « التيمم بمنزلة الوضوء ، إذا تيممت فأنت على وضوء حتى تحدث » وهو أصرح في مقصود الباب . وكذلك ما أخرجه حماد بن سلمة في مصنفه عن يونس ابن عبيد عن الحسن قال « تصلي الصلوات كلها بتيمم واحد مثل الوضوء ما لم تحدث » .

**قوله ( وأم ابن عباس وهو متيمم )** وصله ابن أبي شبة والبيهقي وغيرهما وإسناده صحيح ، وسيأتي في « باب إذا خاف الجنب » لعمر بن العاص مثله ، وأشار المصنف بذلك إلى أن التيمم يقوم مقام الوضوء ولو كانت الطهارة به ضعيفة لما أم ابن عباس وهو متيمم من كان متوضئاً . وهذه المسألة وافق فيها البخاري الكوفيين والجمهور ، وذهب بعضهم - من التابعين وغيرهم - إلى خلاف ذلك ، وحثهم أن التيمم طهارة ضرورية لاستباحة الصلاة قبل خروج الوقت ، ولذلك أعطى النبي صلى الله عليه وسلم الذي أجنب فلم يصل الإناء من الماء ليغتسل به بعد أن قال له « عليك بالصعيد فإنه يكفيك » ، لأنه وجد الماء فبطل تيممه . وفي الاستدلال بهذا على عدم جواز أكثر من فريضة بتيمم واحد نظر ، وقد أبيع عند الأكثر بالتيمم الواحد النوافل مع الفريضة ، إلا أن مالكاً رحمه الله يشترط تقدم الفريضة . وشذ شريك القاضي فقال : لا يصلي بالتيمم الواحد أكثر من صلاة واحدة فرضاً كانت أو نفلاً . قال ابن المنذر : إذا صحت النوافل بالتيمم الواحد صحت الفرائض ، لأن جميع ما يشترط للفرائض مشترط للنوافل إلا بدليل . انتهى . وقد اعترف البيهقي بأنه ليس في المسألة حديث صحيح من الطرفين . قال : لكن صح عن ابن عمر إيجاب التيمم لكل فريضة ، ولا يعلم له مخالف من الصحابة . وتعقب بما رواه ابن المنذر عن ابن عباس أنه لا يجب ، واحتج المصنف لعدم الوجوب بعموم قوله في حديث الباب « فإنه يكفيك » أي ما لم تحدث أو تجد الماء ، وحمله الجمهور على الفريضة التي تيمم من أجلها ويصلي به ما شاء من النوافل ، فإذا حضرت فريضة أخرى وجب طلب الماء ، فإن لم يجد تيمم . والله أعلم .

**قوله ( وقال يحيى بن سعيد )** هو الأنصاري . « والسبخة » بمهملة وموحدة ثم معجمة مفتوحات هي الأرض المالحة التي لا تكاد تنبت ، وإذا وصفت الأرض قلت هي أرض سبخة بكسر الموحدة . وهذا الأثر يتعلق بقوله في الترجمة « الصعيد الطيب » أي أن المراد بالطيب الطاهر ، وأما الصعيد فقد تقدم نقل الخلاف فيه وأن الأظهر اشتراط التراب ، ويدل عليه قوله تعالى ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾ فإن الظاهر أنها للتبعض ، قال ابن بطال : فإن قيل لا يقال مسح منه إلا إذا أخذ منه جزءاً ، وهذه صفة التراب لا صفة الصخر مثلاً الذي لا يعلق باليد منه شيء ، قال : فالجواب أنه يجوز أن يكون قوله « منه » صلة . وتعقب بأنه تعسف . قال صاحب الكشف : فإن قلت لا يفهم أحد من العرب من قول القائل

مسحت برأسي من الدهن أو غيره إلا معنى التبعض . قلت : هو كما تقول ، والإذعان للحق خير من المراء . انتهى . واحتج ابن خزيمة لجواز التيمم بالسبخة بحديث عائشة في شأن الهجرة أنه قال صلى الله عليه وسلم « أريت دار هجرتكم سبخة ذات نخل » يعني المدينة قال : وقد سمى النبي صلى الله عليه وسلم المدينة طيبة فدل على أن السبخة داخلية في الطيب ، ولم يخالف في ذلك إلا إسحق بن راهويه .

[٣٤٤]

٣٤٠ - حدثنا مسدد بن مسرهد قال نا يحيى بن سعيد قال نا عوف قال أنا أبو رجاء عن عمران قال : كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنا أسيرنا حتى كنا في آخر الليل وقعنا وقعة ولا وقعة أحلى عند المسافرين منها ، فما أيقظنا إلا حر الشمس ، فكان أول من استيقظ فلان ثم فلان ثم فلان - يسميهم أبو رجاء فنسي عوف - ثم عمر بن الخطاب الرابع ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا نام لم نوقظه حتى يكون هو يستيقظ ؛ لأننا لا ندري ما يحدث له في نومه . فلما استيقظ عمر ورأى ما أصاب الناس - وكان رجلاً جليداً - فكبر ورفع صوته بالتكبير ، فما زال يكبر ويرفع صوته بالتكبير حتى استيقظ لصوته النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما استيقظ شكوا إليه الذي أصابهم ، قال : « لا ضير - أو لا يضير - ارتحلوا » . فارتحل ، فسار غير بعيد ، ثم نزل فدعا بالوضوء فتوضأ ، ونودي بالصلاة فصلى بالناس ، فلما انفتل من صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم ، قال : ما منعك يا فلان أن تصلني مع القوم ؟ قال : أصابني جنابة ولا ماء . قال : عليك بالصعيد ، فإنه يكفيك . ثم سار النبي صلى الله عليه وسلم فاشتكى إليه الناس من العطش ، فنزل فدعا فلاناً - كان يسميه أبو رجاء فنسيه عوف - ودعا علياً فقال : « اذهب فابتغيا الماء » فانطلقا فتلقيا امرأة بين مزادتين - أو سطيحتين - من ماء على بعير لها ، فقال لها : أين الماء ؟ قالت عهدي بالماء أمس هذه الساعة ، ونفرنا خلوفاً . قال لها : انطلقني إذا . قالت : إلى أين ؟ قال : إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . قالت : الذي يقال له الصابي ؟ قال : هو الذي تعين ، فانطلقني . فجاء بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدثاه الحديث . قال : فاستنزلوها عن بعيرها ، ودعا النبي صلى الله عليه وسلم بإناء ففرغ فيه من أفواه المزداتين - أو السطيحتين - وأوكأ أفواههما وأطلق العزالي ونودي في الناس : باسقوا واستقوا . فسقى من سقاء واستقى من شاء ، وكان آخر ذلك أن أعطى الذي أصابته الجنابة إناء من ماء قال : اذهب فأفرغه عليك . وهي قائمة تنظر إلى ما يفعل بمائها . وأيم الله لقد أفلح عنها وإنها ليخيل إلينا أنها أشد ملاءة منها حين ابتداء فيها . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اجمعوا لها » . فجمعوا لها - من بين عجرة ودقيقة وسويقة - حتى جمعوا

لها طعاماً، فجعلوها في ثوب وحملوها على بغيرها ووضعوا الثوب بين يديها، قال لها: «تعلمين ما رزئنا من مائك شيئاً، ولكن الله هو الذي أسقانا». فأتت أهلها وقد احتبست عنهم. قالوا: ما حبسك يا فلانة؟ قالت العجب، لقيني رجلاً فذهبا بي إلى هذا الرجل الذي يقال له الصابئ، ففعل كذا وكذا، فوالله إنه لأسحر الناس من بين هذه وهذه- وقالت بإصبعها الوسطى والسبابة فرفعتهما إلى السماء تعني السماء والأرض- أو إنه لرسول الله حقاً. فكان المسلمون بعد ذلك يغيرون على من حولها من المشركين ولا يصيبون الصرم الذي هي منه. فقالت يوماً لقومها: ما أرى إن هؤلاء القوم يدعونكم عمداً، فهل لكم في الإسلام؟ فأطاعوها، فدخلوا في الإسلام.

قال أبو عبد الله: صبا: خرج من دين إلى غيره.

وقال أبو العالية: الصابئين فرقة من أهل الكتاب يقرؤون الزبور.

[الحديث ٣٤٤- طرفاه في: ٣٤٨، ٣٥٧١].

قوله (حدثنا مسدد) زاد أبو ذر «ابن مسرهد»، ويحيى بن سعيد هو القطان، وعوف بالفاء هو الأعرابي وأبو رجاء هو العطاردي وعمران هو ابن حصين وكلهم بصريون.

قوله (كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم) اختلف في تعيين هذا السفر: ففي مسلم من حديث أبي هريرة أنه وقع عند رجوعهم من خير قريب من هذه القصة، وفي أبي داود من حديث ابن مسعود «أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من الحديبية ليلاً فنزل فقال من يكلؤنا؟ فقال بلال أنا» الحديث. وفي الموطأ عن زيد بن أسلم مرسل «عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة بطريق مكة، ووكل بلالا»، وفي مصنف عبد الرزاق عن عطاء بن يسار مرسل أن ذلك كان بطريق تبوك، ولليبي في الدلائل نحوه من حديث عقبة ابن عامر، وروى مسلم من حديث أبي قتادة مطولاً والبخاري مختصراً في الصلاة قصة نومهم عن صلاة الصبح أيضاً في السفر لكن لم يعينه، ووقع في رواية لأبي داود أن ذلك كان في غزوة جيش الأمراء، وتعقبه ابن عبد البر بأن غزوة جيش الأمراء هي غزوة مؤتة ولم يشهد بها النبي صلى الله عليه وسلم، وهو كما قال، لكن يحتمل أن يكون المراد بغزوة جيش الأمراء غزوة أخرى غير غزوة مؤتة. وقد اختلف العلماء هل كان ذلك مرة أو أكثر، أعني نومهم عن صلاة الصبح، فجزم الأصيلي بأن القصة واحدة، وتعقبه القاضي عياض بأن قصة أبي قتادة مغايرة لقصة عمران بن حصين، وهو كما قال، فأن قصة أبي قتادة فيها أن أبا بكر وعمر لم يكونا مع النبي صلى الله عليه وسلم لما نام، وقصة عمران فيها أنهما كانا معه كما سنيته، وأيضاً فقصة عمران فيها أن أول من استيقظ أبو بكر ولم يستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم حتى أيقظه عمر بالتكبير، وقصة أبي قتادة فيها أن أول من استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم، وفي القصتين غير ذلك من وجوه المغايرات، ومع ذلك فالجمع بينهما ممكن لا سيما ما وقع عند مسلم وغيره أن عبد الله بن رباح راوى الحديث عن أبي

قتادة ذكر أن عمران بن حصين سمعه وهو يحدث بالحديث بطوله فقال له : أنظر كيف تحدث ، فإنني كنت شاهداً القصة . قال فما أنكر عليه من الحديث شيئاً . فهذا يدل على اتحادها . لكن لدعى التعدد أن يقول : يحتمل أن يكون عمران حضر القصتين فحدث بإحدهما وصدق عبد الله بن رباح لما حدث عن أبي قتادة بالأخرى . والله أعلم . ومما يدل على تعدد القصة اختلاف مواطنها كما قدمناه ، وحاول ابن عبد البر الجمع بينهما بأن زمان رجوعهم من خيبر قريب من زمان رجوعهم من الحديبية ، وأن اسم طريق مكة يصدق عليهما . ولا يخفى ما فيه من التكلف ، ورواية عبد الرزاق بتعيين غزوة تبوك ترد عليه . وروى الطبراني من حديث عمرو بن أمية شبيهها بقصة عمران ، وفيه أن الذي كلاً لهم الفجر ذو نجر ، وهو بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الموحدة ، وأخرجه من طريق ذي نجر أيضاً وأصله عند أبي داود ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم أن بلالاً هو الذي كلاً لهم الفجر ، وذكر فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أولهم استيقاظاً كما في قصة أبي قتادة . ولابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود أنه كلاً لهم الفجر ، وهذا أيضاً يدل على تعدد القصة والله أعلم .

**قوله ( أسرينا )** قال الجوهري : تقول سريت وأسريت بمعنى إذا سرت ليلاً ، وقال صاحب المحكم السرى سير عامة الليل وقيل سير الليل كله . وهذا الحديث يخالف القول الثاني .

**قوله ( وقعنا وقعة )** في رواية أبي قتادة عند المصنف ذكر سبب نزولهم في تلك الساعة وهو سؤال بعض القوم في ذلك ، وفيه أنه صلى الله عليه وسلم قال « أخاف أن تناموا عن الصلاة ، فقال بلال أنا أوقظهم »

**قوله ( فكان أول من استيقظ فلان )** بنصب أول لأنه خبر كان . وقوله « الرابع » هو في روايتنا بالرفع ، ويجوز نصبه على خبر كان أيضاً ، وقد بين عوف أنه نسي تسمية الثلاثة مع أن شيخه كان يسميهم ، وقد شاركه في روايته عند مسلم بن زهير فسمى أول من استيقظ ، أخرجه المصنف في علامات النبوة من طريقه ولفظه « فكان أول من استيقظ أبو بكر » . ويشبه والله أعلم أن يكون الثاني عمران راوى القصة لأن ظاهر سياقه أنه شاهد ذلك ولا يمكنه مشاهدته إلا بعد استيقاظه ، ويشبه أن يكون الثالث من شارك عمران في روايته هذه القصة المعينة ، ففي الطبراني من رواية عمرو بن أمية « قال ذو نجر : فما أيقظني إلا حر الشمس ، فجئت أدنى القوم فأيقظته ، وأيقظ الناس بعضهم بعضاً حتى استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( لانا لا ندرى ما يحدث له )** بضم الدال بعدها مثناة أى من الوحى ، كانوا يخافون من إيقاظه قطع الوحى فلا يوقظونه لاحتمال ذلك . قال ابن بطلال : يؤخذ منه التمسك بالأمر الأعم احتياطاً .

**قوله ( وكان رجلاً جليداً )** هو من الجلادة بمعنى الصلابة ، وزاد مسلم هنا « أجوف » أى رفيع الصوت ، يخرج صوته من جوفه بقوة . وفي استعماله التكبير سلوك طريق الأدب والجمع بين المصلحتين ، وخص التكبير لأنه أصل الدعاء إلى الصلاة .

**قوله ( الذى أصابهم )** أى من نومهم عن صلاة الصبح حتى خرج وقتها .

**قوله ( لا ضير )** أى لا ضرر . وقوله « أو لا يضير » شك من عوف صرح بذلك البيهقي في روايته ،

ولأبي نعيم في المستخرج « لايسوء ولا يضير » وفيه تأنيس لقلوب الصحابة لما عرض لهم من الأسف على قوات الصلاة في وقتها بأنهم لا حرج عليهم إذ لم يتعمدوا ذلك .

**قوله ( ارتحلوا )** بصيغة الأمر ، استدل به على جواز تأخير الفائتة عن وقت ذكرها إذا لم يكن عن تغافل أو استهانة ، وقد بين مسلم من رواية أبي حازم عن أبي هريرة السبب في الأمر بالارتحال من ذلك الموضع الذي ناموا فيه ولفظه « فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان » ولأبي داود من حديث ابن مسعود « تحولوا عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة » وفيه رد على ما زعم أن العلة فيه كون ذلك كان وقت الكراهة ، بل في حديث الباب أنهم لم يستيقظوا حتى وجدوا حر الشمس ، ولمسلم من حديث أبي هريرة « حتى ضربتهم الشمس » وذلك لا يكون إلا بعد أن يذهب وقت الكراهة ، وقد قيل إنما أخر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة لاشتغالهم بأحوالها ، وقيل تحرزاً من العدو ، وقيل انتظاراً لما ينزل عليه من الوحي ، وقيل لأن المحل محل غفلة كما تقدم عند أبي داود ، وقيل ليستيقظ من كان نائماً وينشط من كان كسلاناً . وروى عن ابن وهب وغيره أن تأخير قضاء الفائتة منسوخ بقوله تعالى ﴿ أقم الصلاة لذكري ﴾ وفيه نظر لأن الآية مكية والحديث مدني فكيف ينسخ المتقدم المتأخر ؟ وقد تكلم العلماء في الجمع بين حديث النوم هذا وبين قوله صلى الله عليه وسلم « إن عيني تنامان ولا ينام قلبي » قال النووي : له جوابان ، أحدهما أن القلب إنما يدرك الحسيات المتعلقة به كالحديث والألم ونحوهما ، ولا يدرك ما يتعلق بالعين لأنها نائمة والقلب يقظان . والثاني أنه كان له حالان : حال كان قلبه فيه لا ينام وهو الأغلب ، وحال ينام فيه قلبه وهو نادر ، فصادف هذا أي قصة النوم عن الصلاة . قال : والصحيح المعتمد هو الأول والثاني ضعيف . وهو كما قال . ولا يقال القلب وإن كان لا يدرك ما يتعلق بالعين من رؤية الفجر مثلاً لكنه يدرك إذا كان يقظاناً مرور الوقت الطويل ، فإن من ابتداء طلوع الفجر إلى أن حمت الشمس مدة طويلة لا تحق على من لم يكن مستغرقاً ، لأننا نقول : يحتمل أن يقال كان قلبه صلى الله عليه وسلم إذ ذاك مستغرقاً بالوحي ، ولا يلزم مع ذلك وصفه بالنوم ، كما كان يستغرق صلى الله عليه وسلم حالة إلقاء الوحي في اليقظة ، وتكون الحكمة في ذلك بيان التشريع بالفعل لأنه أوقع في النفس كما في قضية سهوة في الصلاة . وقريب من هذا جواب ابن المنير : أن القلب قد يحصل له السهو في اليقظة لمصلحة التشريع ، ففي النوم بطريق الأولى ، أو على السواء . وقد أجيب على أصل الإشكال بأجوبة أخرى ضعيفة ، منها أن معنى قوله « لا ينام قلبي » أي لا ينجح عليه حالة انتقاض وضوئه ، ومنها أن معناه لا يستغرق بالنوم حتى يوجد منه الحدث ، وهذا قريب من الذي قبله . قال ابن دقيق العيد : كان قائل هذا أراد تخصيص يقظة القلب بإدراك حالة الانتقاض ، وذلك بعيد ، وذلك أن قوله صلى الله عليه وسلم « إن عيني تنامان ولا ينام قلبي » خرج جواباً عن قول عائشة : أتنام قبل أن توتر ؟ وهذا كلام لا تعلق له بانتقاض الطهارة الذي تكلموا فيه ، وإنما هو جواب يتعلق بأمر التوتر فتحمل يقظته على تعلق القلب باليقظة للتوتر ، وفرق بين من شرع في النوم مطمئن القلب به وبين من شرع فيه متعلقاً باليقظة . قال : فعلى هذا فلا تعارض ولا إشكال في حديث النوم حتى طلعت الشمس ، لأنه يحمل على أنه اطمأن في نومه لما أوجبه تعب السير معتمداً على من وكله بكلاءة الفجر . اهـ ، والله أعلم . ومحصله تخصيص اليقظة المفهومة من قوله « ولا ينام قلبي » بإدراكه وقت التوتر إدراكاً معنوياً لتعلقه به ، وأن نومه في حديث الباب كان نوماً مستغرقاً ، ويؤيده

قول بلال له « أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك » كما فى حديث أبى هريرة عند مسلم ولم ينكر عليه ، ومعلوم أن نوم بلال كان مستغرقاً . وقد اعترض عليه بأن ما قاله يقتضى اعتبار خصوص السبب ، وأجاب بأنه يعتبر إذا قامت عليه قرينة وأرشد إليه السياق ، وهو هنا كذلك . ومن الأجوبة الضعيفة أيضاً قول من قال : كان قلبه يقظاناً وعلم بخروج الوقت لكن ترك إعلامهم بذلك عمداً لمصلحة التشريع . وقول من قال : المراد بنى النوم عن قلبه أنه لا يطرأ عليه أضغاث أحلام كما يطرأ على غيره ، بل كل ما يراه فى نومه حق ووحى . فهذه عدة أجوبة أقربها إلى الصواب الأول على الوجه الذى قررناه ، والله المستعان .

( فائدة ) : قال القرطبي : أخذ بهذا بعض العلماء فقال : من انتبه من نوم عن صلاة فاتته فى سفر فليتحول عن موضعه ، وإن كان وادياً فيخرج عنه . وقيل إنما يلزم فى ذلك الوادى بعينه ، وقيل : هو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم لأنه لا يعلم من حال ذلك الوادى ولا غيره ذلك إلا هو . وقال غيره : يؤخذ منه أن من حصلت له غفلة فى مكان عن عبادة استحب له التحول منه ، ومنه أمر الناس فى سماع الخطبة يوم الجمعة بالتحول من مكانه إلى مكان آخر .

قوله ( فسر غير بعيد ) يدل على أن الارتحال المذكور وقع على خلاف سيرهم المعتاد .

قوله ( ونودى بالصلاة ) استدل به على الأذان للفوائت ، وتعقب بأن النداء أعم من الأذان فيحتمل أن يراد به هنا الإقامة . وأجيب بأن فى رواية مسلم من حديث أبى قتادة التصريح بالتأذين ، وكذا هو عند المصنف فى أواخر المواقيت . وترجم له خاصة بذلك كما سيأتى .

قوله ( فصل بالناس ) فيه مشروعية الجماعة فى الفوائت .

قوله ( إذا هو برجل ) لم أقف على تسميته ، ووقع فى شرح العمدة للشيخ سراج الدين بن الملقن ما نصه : هذا الرجل هو خلاد بن رافع بن مالك الأنصارى أخو رفاع ، شهد بدرأ ، قال ابن الكلبي : وقتل يومئذ ، وقال غيره : له رواية . وهذا يدل على أنه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم . قلت : أما على قول ابن الكلبي فيستحيل أن يكون هو صاحب هذه القصة لتقدم وقعة بدر على هذه القصة بمدة طويلة بلا خلاف ، فكيف يحضر هذه القصة بعد قتله ؟ وأما على قول غير ابن الكلبي فيحتمل أن يكون هو ، لكن لا يلزم من كونه له رواية أن يكون عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم لاحتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة ، أو متصلة لكن نقلها عنه صحابي آخر ونحوه . وعلى هذا فلا منافاة بين هذا وبين من قال إنه قتل ببدر إلا أن نجى رواية عن تابعي غير مخضرم وصرح فيها بسماعه منه فحينئذ يلزم أن يكون عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن لا يلزم أن يكون هو صاحب هذه القصة ، إلا إن وردت رواية مخصوصة بذلك ، ولم أقف عليها إلى الآن .

قوله ( أصابني جنابة ولا ماء ) بفتح الهمزة ، أى معى أو موجود ، وهو أبلغ فى إقامة عذره . وفى هذه القصة مشروعية تيمم الجنب ، وسيأتى القول فيه فى الباب الذى بعده . وفيها جواز الاجتهاد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لأن سياق القصة يدل على أن التيمم كان معلوماً عندهم ، لكنه صريح فى الآية عن الحدث الأصغر ، بناء على أن المراد باللامسة ما دون الجماع ، وأما الحدث الأكبر فليست صريحة فيه ، فكأنه كان



يعتقد أن الجنب لا يتيمم ، فعن ذلك مع قدرته على أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا الحكم ، ويحتمل أنه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلاً فكان حكمه فاقداً للظهورين . ويؤخذ من هذه القصة أن للعالم إذا رأى فعلاً محتملاً أن يسأل فاعله عن الحال فيه ليوضح له وجه الصواب . وفيه التحريض على الصلاة في الجماعة ، وأن ترك الشخص الصلاة بحضرة المصلين معيب على فاعله بغير عذر . وفيه حسن الملاحظة ، والرفق في الإنكار .

**قوله ( عليك بالصعيد )** وفي رواية سلم بن زريق « فأمره أن يتيمم بالصعيد » واللام فيه للعهد المذكور في الآية الكريمة ، ويؤخذ منه الاكتفاء في البيان بما يحصل به المقصود من الإقحام ، لأنه أحاله على الكيفية المعلومة من الآية ، ولم يصرح له بها . ودل قوله بكفيك على أن التيمم في مثل هذه الحالة لا يلزمه القضاء ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « بكفيك » أى للأداء ، فلا يدل على ترك القضاء .

**قوله ( فدعا فلاناً )** هو عمران بن حصين ، ويدل على ذلك قوله في رواية سلم به زريق عند مسلم « ثم عجلني النبي صلى الله عليه وسلم في ركب بين يديه نطلب الماء » ودلت هذه الرواية على أنه كان هو وعلى فقط لأنهما خوطبا بلفظ التثنية ، ويحتمل أنه كان معهما غيرهما على سبيل التبعية لهما فيتجه لإطلاق لفظ ركب في رواية مسلم ، وخصاً بالخطاب لأنهما المقصودان بالإرسال .

**قوله ( فابتغيا )** وللأصيلي « فابغيا » ولأحمد « فأبغيانا » والمراد الطلب يقال ابتغ الشيء أى تطلبه ، وابغ الشيء أى اطلبه ، وأبغنى أى اطلب لى . وفيه الجرى على العادة في طلب الماء وغيره دون الوقوف عند خرمها ، وأن التسبب في ذلك غير قادح في التوكل .

**قوله ( بين مزادتين )** المزادة بفتح الميم والزاي قرينة كبيرة يزداد فيها جلد من غيرها ، وتسمى أيضاً « السطيحة » ، و « أو » هنا شك من عوف لخلو رواية مسلم عن أبي رجاء عنها ، وفي رواية مسلم « فلذا نحن بامرأة سادلة - أى مدلية - رجلها بين مزادتين » والمراد بهما الراوية .

**قوله ( أمس )** خبر لمبتدأ ، وهو مبنى على الكسر ، و « هذه الساعة » بالنصب على الظرفية . وقال ابن مالك : أصله في مثل هذه الساعة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أى بعد حذف « في » .

**قوله ( ونفرنا )** قال ابن سيدة النفر ما دون العشرة ، وقيل النفر الناس عن كراع . قلت : وهو اللائق هنا ، لأنها أرادت أن رجالها تخلفوا لطلب الماء . و « خلوف » بضم الخاء المعجمة واللام جمع خالف ، قال ابن فارس : الخالف المستقى ، ويقال أيضاً لمن غاب ، ولعله المراد هنا ، أى أن رجالها غابوا عن الحى ، ويكون قولها « ونفرنا خلوف » جملة مستقلة زائدة على جواب السؤال . وفي رواية المستملى والحموى « ونفرنا خلوفاً » بالنصب على الحال السادة مسد الخبر .

**قوله ( الصابى )** بلا همز أى المائل ، ويروى بالهمز من صباً صبوءاً ، أى خرج من دين إلى دين . وسيأتى تفسيره للمصنف في آخر الحديث .

**قوله ( هو الذى تعنين )** فيه أدب حسن ، ولو قالها « لا » لفات المقصود ، أو « نعم » لم يحسن بهما إذ فيه تقرير ذلك ، فتخلصاً أحسن تخلص . وفيه جواز الخلوة بالأجنبية في مثل هذه الحالة عند أمن الفتنة .

**قوله ( فاستزلوها عن بعيرها )** قال بعض الشراح المتقدمين : إنما أخذوها واستجازوا أخذ مأثها لأنها كانت كافرة حربية ، وعلى تقدير أن يكون لها عهد فضرورة العطش تبيح للمسلم الماء المملوك لغيره على عوض ، وإلا فنفس الشارع تغدى بكل شيء على سبيل الوجوب .

**قوله ( ففرغ )** وللكشميين « فأفرغ فيه من أفواه المزادتين » زاد الطبراني والبيهقي من هذا الوجه « فتمضمض في الماء وأعاد في أفواه المزادتين » وبهذه الزيادة تتضح الحكمة في ربط الأفواه بعد فتحها ، وإطلاق الأفواه هنا كقوله تعالى ﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾ إذ ليس لكل مزادة سوى فم واحد ، وعرف منها أن البركة إنما حصلت بمشاركة ريقه الظاهر المبارك للماء .

**قوله ( وأوكأ )** أى ربط ، وقوله ( وأطلق ) أى فتح « والعزالي » بفتح المهملة والزاي وكسر اللام ويجوز فتحها جمع عزلاء بإسكان الزاي . قال الخليل : هى مصب الماء من الراوية ، ولكل مزادة عزلاوان من أسفلها .

**قوله ( أسقوا )** بهزة قطع مفتوحة من أسقى ، أو بهزة وصل مكسورة من سقى ، والمراد أنهم سقوا غيرهم كالدواب ونحوها واستقوا هم .

**قوله ( وكان آخر ذلك أن أعطى )** بنصب آخر على أنه خبر مقدم ، وأن أعطى اسم كان ، ويجوز رفعه على أن أعطى الخبر لأن كليهما معرفة . قال أبو البقاء : والأول أقوى ، ومثله قوله تعالى : ﴿ فما كان جواب قومه ﴾ الآية . واستدل بهذه القصة على تقديم مصلحة شرب الآدمي والحيوان على غيره كمصلحة الطهارة بالماء لتأخير المحتاج إليها عن سقى واستقى ، ولا يقال قد وقع في رواية سلم بن زرير « غير أنا لم نسق بعيراً » لأننا نقول : هو محمول على أن الإبل لم تكن محتاجة إذ ذاك إلى السقى ، فيحمل قوله فسقى على غيرها .

**قوله ( وأيم الله )** بفتح الهمزة وكسرها والميم مضمومة أصله « أيم الله » وهو اسم وضع للقسم هكذا ثم حذفت منه النون تخفيفاً وألفه ألف وصل مفتوحة ولم ينجح كذلك غيرها ، وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف والتقدير أيم الله قسمي ، وفيها لغات جمع منها النوى في تهذيبه سبع عشرة وبلغ بها غيره عشرين ، وسيكون لنا إليها عودة لبيانها في كتاب الإيمان إن شاء الله تعالى . ويستفاد منه جواز التوكيد باليمين وإن لم يتعين .

**قوله ( أشد ملاء )** بكسر الميم وسكون اللام بعدها همزة ، وفي رواية للبيهقي « أملأ منها » ، والمراد أنهم يظنون أن ما بقى فيها من الماء أكثر مما كان أولاً .

**قوله ( اجمعوا لها )** فيه جواز الأخذ للمحتاج برضا المطلوب منه ، أو بغير رضاه إن تعين ، وفيه جواز المعاطاة في مثل هذا من الهبات والإباحات من غير لفظ من المعطى والآخذ .

**قوله ( من بين عجوة وسويقة )** العجوة معروفة ، والسويقة بفتح أوله وكذا الدقيقة ، وفي رواية كريمة بضمها مصغراً مثقلاً .

**قوله ( حتى جمعوا لها طعاماً )** زاد أحمد في روايته « كثيراً » وفيه إطلاق لفظ الطعام على غير الخنطة والذرة خلافاً لمن أبى ذلك ، ويحتمل أن يكون قوله « حتى جمعوا لها طعاماً » أى غير ما ذكر من العجوة وغيرها .

**قوله ( قال لها تعلمين )** بفتح أوله وثانيه وتشديد اللام أى اعلمى ، وللأصيلي « قالوا » وللإسماعيلي « قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم » فتحمل رواية الأصيلي على أنهم قالوا لها ذلك بأمره . وقد اشتمل ذلك على علم عظيم من أعلام النبوة .

**قوله ( ما رزقنا )** بفتح الراء وكسر الزاى - ويجوز فتحها - وبعدها همزة ساكنة أى نقصنا ، وظاهره أن جميع ما أخذوه من الماء مما زاده الله تعالى وأوجده ، وأنه لم يختلط فيه شيء من مائها فى الحقيقة وإن كان فى الظاهر مختلطاً ، وهذا أبدع وأغرب فى المعجزة ، وهو ظاهر قوله ( ولكن الله هو الذى أسقانا ) ويحتمل أن يكون المراد ما نقصنا من مقدار مائك شيئاً . واستدل بهذا على جواز استعمال أواني المشركين ما لم يتيقن فيها النجاسة ، وفيه إشارة إلى أن الذى أعطاها ليس على سبيل العوض عن مائها بل على سبيل التكرم والتفضل .

**قوله ( وقالت بإصبعيه )** أى أشارت ، وهو من إطلاق القول على الفعل .

**قوله ( يغيرون )** بالضم من أغار أى دفع الخيل فى الحرب .

**قوله ( الصرم )** بكسر المهملة ، أى أبياناً مجتمعة من الناس .

**قوله ( فقالت يوماً لقومها : ما أرى هؤلاء القوم يدعونكم عمداً )** هذه رواية الأكثر ، قال ابن مالك : ما موصولة ، وأرى بفتح الهمزة بمعنى أعلم ، والمعنى الذى أعتقده أن هؤلاء يتركونكم عمداً لا غفلة ولا نسياناً بل مراعاة لما سبق بينى وبينهم ، وهذه الغاية فى مراعاة الصحبة اليسيرة ، وكان هذا القول سبباً لرغبتهم فى الإسلام . وفى رواية أبى ذر « ما أرى أن هؤلاء القوم » وقال ابن مالك أيضاً : وقع فى بعض النسخ « ما أدرى » يعنى رواية الأصيلي . قال : وما موصولة وأن بفتح الهمزة وقال غيره : ما نافية وأن بمعنى لعل . وقيل : ما نافية وإن بالكسر ، ومعناه لا أعلم حالكم فى تخلفكم عن الإسلام مع أنهم يدعونكم عمداً . ومحصل القصة أن المسلمين صاروا يراعون قومها على سبيل الاستتلاف لهم حتى كان ذلك سبباً لإسلامهم . وبهذا يحصل الجواب عن الإشكال الذى ذكره بعضهم ، وهو أن الاستيلاء على الكفار بمجردة يوجب رق النساء والصبيان ، وإذا كان كذلك فقد دخلت المرأة فى الرق باستيلائهم عليها فكيف وقع إطلاقها وتزويدها كما تقدم ؟ لأننا نقول : أطلقت لمصلحة الاستتلاف الذى جر دخول قومها أجمعين فى الإسلام ، ويحتمل أنها كان لها أمان قبل ذلك ، أو كانت من قوم لهم عهد . واستدل به بعضهم على جواز أخذ أموال الناس عند الضرورة بضمن إن كان له ثمن ، وفيه نظر لأنه بناء على أن الماء كان مملوكاً للمرأة وأنها كانت معصومة النفس والمال ، ويحتاج إلى ثبوت ذلك . وإنما قدمناه احتمالاً . وأما قوله « بضمن » فكأنه أخذه من إعطائها ما ذكر ، وليس بمستقيم ، لأن العطية المذكورة متقومة ، والماء مثل ، وضمن المثل إنما يكون بالمثل . وينعكس ما قاله من جهة أخرى وهو أن المأخوذ من فضل الماء للضرورة لا يجب العوض عنه . وقال بعضهم : فيه جواز طعام الخارجة ، لأنهم تخرجوا فى عوض الماء ، وهو مبنى على ما تقدم . وفيه أن الخوارق لا تغير الأحكام الشرعية .

**قوله ( قال أبو عبد الله : صباً ... إلخ )** هذا فى رواية المستمل وحده ، ووقع فى نسخة الصغاني :

صبأ فلان : انخلع . وأصبأ ، أى كذلك . وكذا قوله « وقال أبو العالية ... إلخ » وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس عنه . وقال غيره : هم منسوبون إلى صابئ بن متوشلخ عم نوح عليه السلام . وروى ابن مردويه بإسناد حسن عن ابن عباس قال : الصابئون ليس لهم كتاب . انتهى . ووقع في نسخة الصغاني « أصبأ أمل » وهذا سيأتي في تفسير سورة يوسف إن شاء الله تعالى . وإنما أورد البخاري هذا هنا لبيان الفرق بين الصابئ المراد في هذا الحديث والصابئ المنسوب للطائفة المذكورة . والله أعلم .

**باب إذا خاف الجنبُ على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم**

ويُذكر أن عمرو بن العاصي أجنبَ في ليلة باردة فتيَّم وتلا : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يُعَنَّفْ .

قوله ( باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض... إلخ ) مراده إلحاق خوف المرض ، وفيه اختلاف بين الفقهاء بخوف العطش ولا اختلاف فيه .

قوله ( ويذكر أن عمرو بن العاص ) هذا التعليق وصله أبو داود والحاكم من طريق يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن عمرو بن العاص قال « احتملت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت أن أغتسل فأهلك ، فتيَّمت ، ثم صليت بأصحابي الصبح . فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ فأخبرته بالذى منعى من الاغتسال وقلت : إني سمعت الله يقول : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئاً » . وروياه أيضاً من طريق عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب ، لكن زاد عبد الرحمن بن جبير وعبد الله بن عمرو رجلاً وهو أبو قيس مولى عمرو بن العاص وقال في القصة « فغسل مغابنه وتوضأ » ولم يقل تيمم ، وقال فيه « لو اغتسلت مت » وذكر أبو داود أن الأوزاعي روى عن حسان بن عطية هذه القصة فقال فيها « فتيَّمت » . انتهى . ورواها عبد الرزاق من وجه آخر عن عبد الله ابن عمرو بن العاص ولم يذكر التيمم ، والسياق الأول أليق بمراد المصنف وإسناده قوى ، لكنه علقه بصيغة التريض لكونه اختصره ، وقد أوهم ظاهر سياقه أن عمرو بن العاص تلا الآية لأصحابه وهو جنب ، وليس كذلك ، وإنما تلاها بعد أن رجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أمره على غزوة ذات السلاسل كما سيأتي في المغازي . ووجه استدلاله بالآية ظاهر من سياق الرواية الثانية . وقال البيهقي يمكن الجمع بين الروايات بأنه توضأ ثم تيمم عن الباقي ، وقال النووي : وهو متعين .

قوله ( فلم يعنف ) حذف المفعول للعلم به ، أى لم يلم رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرأ ، فكان ذلك تقريراً دالاً على الجواز . ووقع في رواية الكشميني « فلم يعنفه » بزيادة هاء الضمير ، وفي هذا الحديث جواز التيمم لمن يتوقع من استعمال الماء الهلاك ، سواء كان لأجل برد أو غيره . وجواز صلاة المتيمم بالمتوضئين ، وجواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم .

[٣٤٥] ٣٤١- حدثنا بشر بن خالد قال نا محمد -هو غندر- عن شعبة عن سليمان عن أبي وائل قال أبو موسى لعبد الله بن مسعود: إذا لم يجد الماء لا يصلي؟ قال عبد الله: لو رخصت لهم في هذا كان إذا وجد أحدهم البرد قال هكذا -يعني تيمم- وصلى. قلت: فأين قول عمار لعمر؟ قال: إنني لم أر عمر قنع بقول عمار.

قوله (حدثنا محمد هو غندر) لم يقل الأصيلي «هو غندر» فكانها مقول من دون البخاري.

قوله (عن شعبة) للأصيلي «حدثنا شعبة»، وسليمان هو الأعمش.

قوله (فإذا لم يجد الماء لا يصلي) كذا في روايتنا بناء الخطاب، ويؤيده رواية الإسماعيلي من هذا الوجه ولفظه «فقال عبد الله نعم إن لم أجد الماء شهراً لا أصلي». وفي رواية كريمة بالياء التحنانية في الموضعين أي إذا لم يجد الجنب.

قوله (قال عبد الله) زاد ابن عساكر «نعم».

قوله (أحدهم) كذا للأكثر، وللحموي «أحدكم».

قوله (قال هكذا) فيه إطلاق القول على العمل، وقوله «يعني تيمم وصلى» شرح لقوله «هكذا» والظاهر أنه مقول أبي موسى.

قوله (فأين قول عمار لعمر) هكذا وقع في رواية شعبة مختصراً، وبيانه في رواية حفص الآتية ثم رواية أبي معاوية وهي أتم.

[٣٤٦] ٣٤٢- حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي عن الأعمش قال سمعت شقيق بن سلمة قال: كنت عند عبد الله وأبي موسى، فقال له أبو موسى: أرايت يا أبا عبد الرحمن إذا أجنب فلم يجد ماءً كيف يصنع؟ فقال عبد الله: لا يصلي حتى يجد الماء. فقال أبو موسى: فكيف تصنع بقول عمار حين قال له النبي صلى الله عليه: «كان يكفيك...» قال: ألم تر عمر لم يقنع بذلك منه؟ فقال أبو موسى: فدعنا من قول عمار، كيف تصنع بهذه الآية؟ فما درى عبد الله ما يقول. فقال: إننا لو رخصنا لهم في هذا لأوشك إذا برد على أحدهم الماء أن يدعه ويتيمم. فقلت لشقيق: فإنما كره عبد الله لهذا؟ فقال: نعم.

قوله (حدثنا عمر بن حفص) أي ابن غياث.

قوله (حدثنا الأعمش) في رواية أبي ذر وأبي الوقت «عن الأعمش» وأفادت رواية حفص التصريح بسماع الأعمش من شقيق.

قوله ( أريت ) أى أخبرنى ( يا أبا عبد الرحمن ) وهى كنية ابن مسعود .

قوله ( إذا أجنب ) أى الرجل .

قوله ( حين قال له النبى صلى الله عليه وسلم كان يكفيك ) كذا اختصر المتن وأبهم الآية ، وسيأتى

المراد من ذلك فى الباب الذى بعده .

قوله ( فلدعنا من قول عمار ) فيه جواز الانتقال من دليل إلى دليل أوضح منه ، وما فيه الاختلاف

إلى ما فيه الاتفاق . وفيه جواز التيمم بخلاف ما نقل عن عمر وابن مسعود . وفيه إشارة إلى ثبوت حجة أبى موسى لقوله « فادرى عبد الله ما يقول » وسيأتى الكلام على ذلك وعلى السبب فى كون عمر لم يقنع بقول عمار

### باب التيمم ضربة

[٣٤٧]

٣٤٣- حدثنا محمد بن سلام قال نا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق قال كنت جالساً

مع عبد الله وأبى موسى الأشعري، فقال له أبو موسى: لو أن رجلاً أجنب فلم يجد الماء شهراً أما كان يتيمم ويصلي؟ فكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾؟ فقال عبد الله: لو رخص لهم في هذا لأوشكوا إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا الصعيد. قلت: وإنما كرهتم هذا لذا؟ قال: نعم. فقال أبو موسى: ألم تسمع قول عمار لعمر بن الخطاب: بعثني رسول الله صلى الله عليه في حاجة فأجنبت فلم أجد الماء فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة. فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه فقال: «إنما كان يكفيك أن تصنع هكذا» وضرب بكفه ضربة على الأرض ثم نفضها ثم مسح بهما ظهر كفه بشماله، أو ظهر شماله بكفه ثم مسح بهما وجهه. فقال عبد الله: ألم تر عمر لم يقنع بقول عمار؟ زاد يعلى عن الأعمش عن شقيق قال: كنت مع عبد الله وأبى موسى، فقال أبو موسى: ألم تسمع قول عمار لعمر: إن رسول الله صلى الله عليه بعثني أنا وأنت فأجنبت فتمعكت بالصعيد، فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرناه فقال: «إنما كان يكفيك هكذا» ومسح وجهه وكفيه واحدة.

قوله ( باب التيمم ضربة ) رواية الأكثر بتوين باب ، وقوله التيمم ضربة بالرفع لأنه مبتدأ وخبر ،

وفى رواية الكشميني بغير تنوين وضربة بالنصب .

قوله ( حدثنا محمد بن سلام ) وللأصيلي محمد هو ابن سلام .

قوله ( ما كان يتيمم ويصلي ) ولكريمة والأصيلي « أما كان » بزيادة همزة الاستفهام ، ولمسلم

كيف يصنع بالصلاة ؟ قال عبد الله « لا يتيمم وإن لم يجد الماء شهراً » ونحوه لأبى داود « قال فقال أبو موسى فكيف تصنعون بهذه الآية » .

**قوله ( فكيف تصنعون في سورة المائدة )** وللكشميني « فكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة » وسقط لفظ الآية من رواية الأصيلي .

**قوله ( فلم تجلوا )** هو بيان للمراد من الآية ، ووقع في رواية الأصيلي « فلن لم تجلوا » وهو مغاير للتلاوة وقيل إنه كان كذلك في رواية أبي ذر ثم أصلحها على وفق الآية ، وإنما عين سورة المائدة لكونها أظهر في مشروعية تيمم الجنب من آية النساء نتقدم حكم الوضوء في المائدة ، قال الخطابي وغيره : فيه دليل على أن عبد الله كان يرى أن المراد بالملامسة الجماع فلماذا لم يدفع دليل أبي موسى وإلا لكان يقول له المراد من الملامسة التقاء البشريتين فيما دون الجماع ، وجعل التيمم بدلا من الوضوء لا يستلزم جعله بدلا جعله بدلا من الغسل .

**قوله ( إذا برد )** بفتح الراء على المشهور ، وحكى الجوهرى ضمها .

**قوله ( قلت وإنما كرهتم هذا لذا )** قائل ذلك هو شقيق قاله الكرمانى ، وليس كما قال بل هو الأعمش والمقول له شقيق كما صرح بذلك في رواية حفص التى قبل هذه .

**قوله ( فقال أبو موسى ألم تسمع )** ظاهره أن ذكر أبي موسى لقصة عمار متأخر عن احتجاجه بالآية ، وفي رواية حفص الماضية احتجاجه بالآية متأخر عن احتجاجه بحديث عمار ، ورواية حفص أرجح لأن فيها زيادة تدل على ضبط ذلك وهى قوله : فدعنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية .

**قوله ( كما تمرغ الدابة )** بفتح المثناة وضم الغين المعجمة وأصله تمرغ فحذفت إحدى التاءين .

**قوله ( إنما كان يكفيك )** فيه أن الكيفية المذكورة مجزئة فيحمل ما ورد زائداً عليها على الأكمل .

**قوله ( ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه )** كذا في جميع الروايات بالشك ، وفي رواية أبى داود تحرير ذلك من طريق أبى معاوية أيضاً ولفظه « ثم ضرب بشماله على يمينه وييمينه على شماله على الكفين ثم مسح وجهه . وفيه الاكتفاء بضرية واحدة في التيمم ، ونقله ابن المنذر عن جمهور العلماء واختاره . وفيه أن الترتيب غير مشروط في التيمم ، قال ابن دقيق العيد : اختلف في لفظ هذا الحديث فوقع عند البخارى بلفظ ثم وفي سياقه اختصار ولمسلم بالواو ولفظه « ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه » وللإسماعيلي ما هو أصرح من ذلك . قلت : ولفظه من طريق هرون الحمال عن أبى معاوية « إنما يكفيك أن تضرب بيدك على الأرض ثم تنفضهما ثم تمسح يمينك على شمالك وشمالك على يمينك ثم تمسح على وجهك » قال الكرمانى : في هذه الرواية إشكال من خمسة أوجه : أحدها الضربة الواحدة ، وفي الطرق الأخرى (١) ضربتان ، وقد قال النووى الأصح المنصوص ضربتان . قالت : مراد النووى ما يتعلق بنقل المذهب .

**قوله ( ألم تر عمر )** في رواية الأصيلي وكريمة « أفلم » بزيادة فاء ، وإنما لم يقنع عمر بقول عمار لكونه أخبره أنه كان معه في تلك الحال وحضر معه تلك القصة كما سيأتى في رواية يعلى بن عبيد ، ولم يتذكر ذلك عمر أصلاً ، ولهذا قال لعمار فيما رواه مسلم من طريق عبد الرحمن بن أبزى : اتق الله يا عمار ، قال : إن شئت لم أحدث به فقال عمر : نوليك ما توليت . قال النووى : معنى قول عمر « اتق الله يا عمار » أى فيما ترويه

ونثبت فيه ، فلعلك نسيت أو اشتبه عليك ، فإني كنت معك ولا أتذكر شيئاً من هذا ، ومعنى قول عمار : إن رأيت المصلحة في الإمساك عن التحديث به راجحة على التحديث به وافقتك وأمسكت فإني قد بلغته فلم يبق علي فيه حرج . فقال له عمر : نوليك ما توليت ، أي لا يلزم من كوني لا أتذكره أن لا يكون حقاً في نفس الأمر ، فليس لي منعك من التحديث به .

قوله ( زاد يعلى ) هو ابن عبيد ، والذي زاده يعلى في هذه القصة قول عمار لعمر « بعنني أنا وأنت » وبه يتضح علر عمر كما قدمناه ، وأما ابن مسعود فلا عذر له في التوقف عن قبول حديث عمار ، فلهذا جاء عنه أنه رجع عن الفتيا بذلك كما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد فيه انقطاع عنه ، ورواية يعلى بن عبيد لهذا الحديث وصلها أحمد في مسنده عنه .

قوله ( إنما كان يكفيك هكذا ) وللكشميني « هذا » .

قوله ( واحدة ) أي مسحة واحدة .

بـ

[٣٤٨] ٣٤٤ - حدثنا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا عوف عن أبي رجاء قال نا عمران بن حصين الخزاعي : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً معتزلاً لم يصل في القوم فقال : « يا فلان ما منعك أن تصل في القوم » فقال : يا رسول الله أصابتني جنابة ولا ماء . قال : « عليك بالصعيد فإنه يكفيك » .

قوله ( باب ) . كذا للأكثر بلا ترجمة ، وسقط من رواية الأصيلي أصلاً ، فعلى روايته هو من جملة الترجمة الماضية ، وعلى الأول هو بمنزلة الفصل من الباب كفظائره .

قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، وحديثه هذا مختصر من الحديث الطويل الماضي في « باب الصعيد الطيب » وليس فيه التصريح بكون الضربة في التيمم مرة واحدة ، فيحتمل أن يكون المصنف أخذه من عدم التقييد ، لأن المرة الواحدة أقل ما يحصل به الامتثال ، ووجوبها متيقن . والله أعلم .

( خاتمة ) اشتمل كتاب التيمم من الأحاديث المرفوعة على سبعة عشر حديثاً ، المكرر منها عشرة ، منها اثنان معلقان والخالص سبعة منها واحد معلق والبقية موصولة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عمرو بن العاص المعلق ، وفيه من الموقوفات على الصحابة والتابعين عشرة آثار ، منها ثلاثة موصولة وهي فنوى عمر وأبي موسى وابن مسعود ، ومن براعة الختام الواقعة للمصنف في هذا الكتاب ختمه كتاب التيمم بقوله « فإنه يكفيك » إشارة إلى أن الكفاية بما أورده نحصل لمن تدبر وتفهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## أول كتاب الصلاة

( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الصلاة ) تقدم في مقدمة هذا الشرح ذكر مناسبة كتب هذا الصحيح في الترتيب ملخصاً من كلام شيخنا شيخ الإسلام ، وفي أوائلها مناسبة تعقيب الطهارة بالصلاة لتقدم الشرط على المشروط والوسيلة على المقصود ، وقد تأملت كتاب الصلاة منه فوجدته مشتملاً على أنواع تزيد على العشرين : فرأيت أن أذكر مناسبتها في ترتيبها قبل الشروع في شرحها ، فأقول : بدأ أولاً بالشروط السابقة على الدخول في الصلاة وهي الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة ودخول الوقت ، ولما كانت الطهارة تشتمل على أنواع أفردتها بكتاب ، واستفتح كتاب الصلاة بذكر فرضيتها لتعين وقته دون غيره من أركان الإسلام ، وكان ستر العورة لا يختص بالصلاة فبدأ به لعمومه ثم تثنى بالاستقبال للزومه في الفريضة والنافلة إلا ما استثنى كشدة الخوف ونافلة السفر ، وكان الاستقبال يستدعي مكاناً فذكر المساجد ، ومن توابع الاستقبال ستره المصلي فذكرها ، ثم ذكر الشرط الباقي وهو دخول الوقت وهو خاص بالفريضة ، وكان الوقت يشرع بالإعلام به فذكر الأذان ، وفيه إشارة إلى أنه حق الوقت ، وكان الأذان إعلاماً بالاجتماع إلى الصلاة فذكر الجماعة ، وكان أقلها إماماً ومأموماً فذكر الإمامة . ولما انقضت الشروط وتوابعها ذكر صفة الصلاة ولما كانت الفرائض في الجماعة قد تختص بهيئة مخصوصة ذكر الجمعة والخوف ، وقدم الجمعة لأكثريتها . ثم تلا ذلك بما يشرع فيه الجماعة من النوافل فذكر العيدين والوتر والاستسقاء والكسوف وأخره لاختصاصه بهيئة مخصوصة وهي زيادة الركوع ، ثم تلاه بما فيه زيادة سجود فذكر سجود التلاوة لأنه قد يقع في الصلاة ، وكان إذا وقع اشتملت الصلاة على زيادة مخصوصة فتلاه بما يقع فيه نقص من عددها وهو قصر الصلاة ، ولما انقضى ما يشرع فيه الجماعة ذكر ما لا يستحب فيه وهو سائر التطوعات ، ثم للصلاة بعد الشروع فيها شروط ثلاثة وهي ترك الكلام وترك الأفعال الزائدة وترك المفطر فترجم لذلك ، ثم بطلانها يختص بما وقع على وجه العمدة فاقضى ذلك ذكر أحكام السهو ، ثم جميع ما تقدم متعلق بالصلاة ذات الركوع والسجود ف عقب ذلك بصلاة لا ركوع فيها ولا سجود وهي الجنائز . هذا آخر ما ظهر من مناسبة ترتيب كتاب الصلاة من هذا الجامع الصحيح ، ولم يتعرض أحد من الشراح لذلك . فله الحمد على ما ألهم وعلم .

### ب) كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ فِي الْإِسْرَاءِ؟

وقال ابن عباس: حدثني أبو سفيان في حديث هرقل فقال: يأمرنا -يعني النبي صلى الله عليه- بالصلاة والصدق والعفاف.

[٣٤٩]

٣٤٥- حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال: كان أبوذر يحدث أن رسول الله صلى الله عليه قال: «فُرج عن سقف بيتي وأنا بمكة، فنزل جبريل عليه السلام ففرج صدري، ثم غسله بماء زمزم، ثم جاء بطست من ذهب ممتلئ حكمة وإيماناً فأفرغه في صدري ثم أطبقه، ثم أخذ بيدي فخرج بي إلى السماء، فلما جئت إلى السماء الدنيا قال جبريل عليه السلام لخازن السماء: افتح. قال: من هذا؟ قال: جبريل. قال: هل معك أحد؟ قال: نعم، معي محمد. فقال: أرسل إليه؟ قال: نعم. فلما فتح علونا السماء الدنيا، فإذا رجل قاعد على يمينه أسودة وعلى يساره أسودة، إذا نظر قبل يمينه ضحك، وإذا نظر قبل شماله بكى، فقال: مرحباً بالنبي الصالح والابن الصالح. قلت لجبريل: من هذا؟ قال: هذا آدم، وهذه الأسودة عن يمينه وشماله نسَمُ بنيه، فأهل اليمن منهم أهل الجنة، والأسودة التي عن شماله أهل النار، فإذا نظر عن يمينه ضحك، وإذا نظر قبل شماله بكى. حتى عرج بي إلى السماء الثانية فقال لخازنها: افتح. فقال له خازنها مثل ما قال الأول، ففتح. قال أنس: فذكر أنه وجد في السماوات آدم وإدريس وموسى وعيسى وإبراهيم. ولم يثبت كيف منازلهم غير أنه ذكر أنه وجد آدم في السماء الدنيا، وإبراهيم في السماء السادسة. قال أنس: فلما مر جبريل بالنبي صلى الله عليه عليهما بإدريس قال: «مرحباً بالنبي الصالح والأخ الصالح. فقلت: من هذا؟ قال هذا إدريس. ثم مررت بموسى عليه السلام فقال: مرحباً بالنبي الصالح. قلت: من هذا؟ قال: هذا موسى. ثم مررت بعيسى فقال: مرحباً بالأخ الصالح والنبي الصالح. قلت: من هذا؟ قال: هذا عيسى. ثم مررت بإبراهيم فقال: مرحباً بالنبي الصالح والابن الصالح. قلت: من هذا؟ قال: هذا إبراهيم». قال ابن شهاب فأخبرني ابن حزم أن ابن عباس وأبا حبة الأنصاري كانا يقولان: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ثم عرج بي حتى ظهرت لمستوى أسمع فيه صريف الأقلام». قال ابن حزم وأنس بن مالك: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ففرض الله على أمتي خمسين صلاة، فرجعت بذلك حتى مررت على موسى فقال: ما فرض الله لك على أمتك؟ قلت: فرض

خمسین صلاة. قال : فارجع إلى ربك ، فإن أمتك لا تطيق . فراجعني فوضع شطرها . فرجعت إلى موسى قلت : وضع شطرها . قال : ارجع إلى ربك فإن أمتك لا تطيق . فراجعته ، فوضع شطرها . فرجعت إليه فقال : ارجع إلى ربك فإن أمتك لا تطيق . فراجعته فقال : هي خمس وهي خمسون ، لا يُبدل القول لدي . فرجعت إلى موسى فقال : ارجع إلى ربك . قلت : استحيت من ربي . ثم انطلق بي حتى انتهى بي لسدرة المنتهى ، وغشيها ألوان لا أدري ما هي ، ثم أدخلت الجنة ، فإذا فيها حبال اللؤلؤ ، وإذا ترابها المسك .

[الحديث ٣٤٩ - طرفاه في : ١٦٣٦ ، ٣٤٣٢] .

**قوله ( باب كيف فرضت الصلاة )** ، وفي رواية الكشميني والمستمل « الصلوات » . ( في الإسراء ) أى في ليلة الإسراء ، وهذا مصير من المصنف إلى أن المعراج كان في ليلة الإسراء ، وقد وقع في ذلك اختلاف فقيل : كانا في ليلة واحدة في يقظته صلى الله عليه وسلم وهذا هو المشهور عند الجمهور ، وقيل : كانا جميعاً في ليلة واحدة في منامه ، وقيل : وقعا جميعاً مرتين في ليلتين مختلفتين إحداها يقظة والأخرى مناماً ، وقيل كان الإسراء إلى بيت المقدس خاصة في اليقظة وكان المعراج مناماً إما في تلك الليلة أو في غيرها ، والذي ينبغي أن لا يجرى فيه الخلاف أن الإسراء إلى بيت المقدس كان في اليقظة لظاهر القرآن ، ولكون قریش كذبه في ذلك ولو كان مناماً لم تكذبه فيه ولا في أبعد منه ، وقد روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة لكن طرقه في الصحيحين تدور على أنس مع اختلاف أصحابه عنه ، فرواه الزهري عنه عن أبي ذر كما في هذا الباب ، ورواه قتادة عنه عن مالك بن صعصعة ، ورواه شريك بن أبي نمر وثابت البناني عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة ، وفي سياق كل منهم عنه ما ليس عند الآخر . والغرض من إيراد هنا ذكر فرض الصلاة فليقع الاقتصار هنا على شرحه ، ونذكر الكلام على اختلاف طرقه وتغاير ألفاظها وكيفية الجمع بينها في الموضع اللائق به وهو في السيرة النبوية قبيل الهجرة إن شاء الله تعالى . والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليلة المعراج أنه لما قدس ظاهراً وباطناً حين غسل بماء زمزم بالإيمان والحكمة ، ومن شأن الصلاة أن يتقدمها الطهور ناسب ذلك أن تفرض الصلاة في تلك الحالة ، وليظهر شرفه في الملاء الأعلى ، ويصلي بمن سكنه من الأنبياء وبالملائكة ، وليناجي ربه ، ومن ثم كان المصلي يناجي ربه جل وعلا .

**قوله ( وقال ابن عباس )** هذا طرف من حديث أبي سفيان المتقدم موصولاً في بدء الوحي ، والقائل « يأمرنا » هو أبو سفيان . ومناسبتة لهذه الترجمة أن فيه إشارة إلى أن الصلاة فرضت بمكة قبل الهجرة لأن أبا سفيان لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إلى الوقت الذي اجتمع فيه بهرقل لقاء نبياً له معه أن يكون آمراً له بطريق الحقيقة ، والإمراء كان قبل الهجرة بلا خلاف ، وبيان الوقت وإن لم يكن من الكيفية حقيقة لكنه من جملة مقدماتها كما وقع نظير ذلك في أول الكتاب في قوله « كيف كان بدء الوحي » وساق فيه ما يتعلق بالمتعلق بذلك فظهرت المناسبة .

**قوله ( فرج )** بضم الفاء وبالجيم أى فتح ، والحكمة فيه أن الملك انصب إليه من السماء انصبابة واحدة ولم يعرج على شيء سواه مبالغة في المناجاة وتنبيهاً على أن الطلب وقع على غير ميعاد ، ويحتمل أن يكون السر في ذلك التمهيد لما وقع من شق صدره ، فكأن الملك أراه بانفراج السقف والثامه في الحال كيفية ما سيصنع به لطفاً به وتثبيتاً له ، والله أعلم .

**قوله ( ففرج صدرى )** هو بفتح الفاء وبالجيم أيضاً أى شقه ، ورجح عياض أن شق الصدر كان وهو صغير عند مرضعته حليلة ، وتعقبه السهيلي بأن ذلك وقع مرتين وهو الصواب ، وسيأتى تحقيقه عند الكلام على حديث شريك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى ، ومحصله أن الشق الأول كان لاستعداده لنزع العلقه التي قيل له عندها هذا حظ الشيطان منك . والشق الثانى كان لاستعداده للتلقي الحاصل له في تلك الليلة ، وقد روى الطيالسي والحارث في مسنديهما من حديث عائشة أن الشق وقع مرة أخرى عند مجيء جبريل له بالوحي في غار حراء والله أعلم . ومناسبتة ظاهرة . وروى الشق أيضاً وهو ابن عشر أو نحوها في قصة له مع عبد المطلب أخرجهما أبو نعيم في الدلائل . وروى مرة أخرى خامسة ولا تثبت .

**قوله ( ثم جاء بطست )** بفتح الطاء وبكسرهما إناء معروف سبق تحقيقه في الوضوء ، وخص بذلك لأنه آلة الغسل عرفاً وكان من ذهب لأنه أعلى أواني الجنة ، وقد أبعد من استدلال به على جواز تحلية المصحف وغيره بالذهب لأن المستعمل له الملك ، فيحتاج إلى ثبوت كونهم مكلفين بما كلفنا به ، ووراء ذلك كان على أصل الإباحة لأن تحريم الذهب إنما وقع بالمدينة كما سيأتى واضحاً في اللباس .

**قوله ( ممثلي )** كذا وقع بالتذكير على معنى الإناء لا على لفظ الطست لأنها مؤنثة ، و ( حكمة وإيماناً ) بالنصب على التمييز ، والمعنى أن الطست جعل فيها شيء يحصل به كمال الإيمان والحكمة فسمى حكمة وإيماناً مجازاً ، أو مثلاً له بناء على جواز تمثيل المعاني كما يمثل الموت كبشاً ، قال النووي : في تفسير الحكمة أقوال كثيرة مضطربة صفاً لنا منها أن الحكمة العلم المشتمل على المعرفة بالله مع نفاذ البصيرة وتهذيب النفس وتحقيق الحق للعمل به والكف عن ضده ، والحكيم من حاز ذلك . اهـ ملخصاً . وقد تطلق الحكمة على القرآن وهو مشتمل على ذلك كله ، وعلى النبوة كذلك ، وقد تطلق على العلم فقط ، وعلى المعرفة فقط ونحو ذلك .

**قوله ( ثم أخذ يبدى )** استدلال به بعضهم على أن المعراج وقع غير مرة لكون الإسراء إلى بيت المقدس لم يذكر هنا ، ويمكن أن يقال هو من اختصار الراوى ، والإتيان بـ ثم مقتضية للتراخي لا ينافي وقوع أمر الإسراء بين الأمرين المذكورين وهما الأطباق والعروج بل يشير إليه ، وحاصله أن بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر ، ويؤيده ترجمة المصنف كما تقدم .

**قوله ( فخرج )** بالفتح أى الملك ( بنى ) وفي رواية الكشميني « به » على الالتفات أو التجريد .

**قوله ( افتح )** يدل على أن الباب كان مغلقاً . قال ابن المنير حكيمته التحقق أن السماء لم تفتح إلا من أجله ، بخلاف ما لو وجده مفتوحاً .

**قوله ( قال جبريل )** فيه من أدب الاستئذان أن المستأذن يسمى نفسه لثلاً يلتبس بغيره .

**قوله ( أأرسل إليه )** وللكشميني « أو أرسل إليه » يحتمل أن يكون خفي عليه أصل إرساله لاشتغاله

بعبادته ، ويحتمل أن يكون استفهم عن الإرسال إليه للعروج إلى السماء وهو الأظهر لقوله «إليه» ، ويؤخذ منه أن رسول الرجل يقوم مقام إذنه ، لأن الخازن لم يتوقف عن الفتح له على الوحي إليه بذلك ، بل عمل بلازم الإرسال إليه ، وسيأتي في هذا حديث مرفوع في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى ، ويؤيد الاحتمال الأول قوله في رواية شريك «أو قد بعث» لكنها من المواضع التي تعقبت كما سيأتي تحريرها في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى .

**قوله (أسودة) بوزن أزمنة وهي الأشخاص من كل شيء .**

**قوله (قلت لجبريل من هذا) ظاهره أنه سأل عنه بعد أن قال له آدم مرحباً ، ورواية مالك بن صعصعة بعكس ذلك وهي المعتمدة فتحمل هذه عليها إذ ليس في هذه أداة ترتيب .**

**قوله (نسم بنيه) النسم بالنون والمهمل المفتوحين جمع نسمة وهي الروح ، وحكى ابن التين أنه رواه بكسر الشين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف بعدها ميم وهو تصحيف ، وظاهره أن أرواح بني آدم من أهل الجنة والنار في السماء ، وهو مشكل . قال القاضي عياض : قد جاء أن أرواح الكفار في سجين وأن أرواح المؤمنين منعمة في الجنة ، يعني فكيف تكون مجتمعة في سماء الدنيا ؟ وأجاب بأنه يحتمل أنها تعرض على آدم أوقاتاً فصاف وقت عرضها مرور النبي صلى الله عليه وسلم ، ويدل - على أن كونهم في الجنة والنار إنما هو في أوقات دون أوقات - قوله تعالى ﴿النار يعرضون عليها غدواً وعشياً﴾ ، واعتراض بأن أرواح الكفار لا تفتح لها أبواب السماء كما هو نص القرآن . والجواب عنه ما أبداه هو احتمالاً أن الجنة كانت في جهة يمين آدم والنار في جهة شماله ، وكان يكشف له عنهما ، اهـ . ويحتمل أن يقال : إن النسم المرئية هي التي لم تدخل الأجساد بعد وهي مخلوقة قبل الأجساد ومستقرها عن يمين آدم وشماله . وقد أعلم بما سيصبرون إليه ، فلذلك كان يستبشر إذا نظر إلى من عن يمينه ويحزن إذا نظر إلى من عن يساره ، بخلاف التي في الأجساد فليست مرادة قطعاً ، وبخلاف التي انتقلت من الأجساد إلى مستقرها من جنة أو نار فليست مرادة أيضاً فيما يظهر . وبهذا يندفع الإيراد ويعرف أن قوله «نسم بنيه» عام مخصوص ، أو أريد به الخصوص . وأما ما أخرجه ابن إسحق والبيهقي من طريقه في حديث الإسراء «فإذا بآدم تعرض عليه أرواح ذريته المؤمنين فيقول روح طيبة ونفس طيبة اجعلوها في عليين ، ثم تعرض عليه أرواح ذريته الفجار فيقول روح خبيثة ونفس خبيثة اجعلوها في سجين» وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني والبخاري «فإذا عن يمينه باب يخرج منه ريح طيبة ، وعن شماله باب يخرج منه ريح خبيثة ، إذا نظر عن يمينه استبشر ، وإذا نظر عن شماله حزن» فهذا لو صح لكان المصير إليه أولى من جميع ما تقدم ، ولكن سنده ضعيف .**

**قوله (قال أنس فذكر) أي أبو ذر (أنه وجد) أي النبي صلى الله عليه وسلم .**

**قوله (ولم يثبت) أي أبو ذر .**

**قوله ( وإبراهيم في السماء السادسة ) هو موافق لرواية شريك عن أنس ، والثابت في جميع الروايات غير هاتين أنه في السابعة . فإن قلنا بتعدد المعراج فلا تعارض ، وإلا فالأرجح رواية الجماعة لقوله فيها «أنه رآه مسنداً ظهره إلى البيت المعمور» وهو في السابعة بلا خلاف ، وأما ما جاء عن علي أنه في السادسة عند**

شجرة طوبى فإن ثبت حمل على أنه البيت الذى فى السادسة بجانب شجرة طوبى لأنه جاء عنه أن فى كل سماء بيتاً يحاذى الكعبة وكل منها معمور بالملائكة ، وكذا القول فيما جاء عن الربيع بن أنس وغيره أن البيت المعمور فى السماء الدنيا ، فإنه محمول على أول بيت يحاذى الكعبة من بيوت السموات ويقال إن اسم البيت المعمور « الضراح » بضم المعجمة وتخفيف الراء وآخره مهملة ، ويقال بل هو اسم سماء الدنيا ، ولأنه قال هنا إنه لم يثبت كيف منازلهم فرواية من أثبتها أرجح ، وسأذكر مزيداً لهذا فى كتاب التوحيد .

**قوله ( قال أنس فلما مر )** ظاهره أن هذه القطعة لم يسمعها أنس من أبى ذر .

**قوله ( مر جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم بإدريس )** الباء الأولى للمصاحبة والثانية للإلصاق أو

بمعنى على .

**قوله ( ثم مرت بعيسى )** ليست « ثم » على بابها فى الترتيب ، إلا إن قيل بتعدد المعراج ، إذ الروايات

متفقة على أن المرور به كان قبل المرور بموسى .

**قوله ( قال ابن شهاب فأخبرنى ابن حزم )** أى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم . وأما أبوه محمد

فلم يسمع الزهرى منه لتقدم موته ، لكن رواية أبى بكر عن أبى حبة منقطعة لأنه استشهد بأحد قبل مولد أبى بكر بدهر وقبل مولد أبيه محمد أيضاً ، وأبو حبة يفتح المهملة وبالموحدة المشددة على المشهور ، وعند القابسى بمشاة تحتانية وغلط فى ذلك ، وذكره الواقدى بالنون .

**قوله ( حتى ظهرت )** أى ارتفعت ، و ( المستوى ) المصعد و ( صريف الأقلام ) بفتح الصاد المهملة

تصويتها حالة الكتابة ، والمراد ما تكتبه الملائكة من أقضية الله سبحانه وتعالى .

**قوله ( قال ابن حزم )** أى عن شيخه ( وأنس ) أى عن أبى ذر كذا جزم به أصحاب الأطراف ،

ويحتمل أن يكون مرسلًا من جهة ابن حزم ومن رواية أنس بلا واسطة .

**قوله ( ففرض الله على أمتى خمسين صلاة )** فى رواية ثابت عن أنس عند مسلم « فرض الله على خمسين

صلاة كل يوم وليلة » ونحوه فى رواية مالك بن صعصعة عند المصنف ، فيحتمل أن يقال فى كل من رواية الباب والرواية الأخرى اختصار ، أو يقال ذكر الفرض عليه يستلزم الفرض على الأمة وبالعكس إلا ما يستثنى من خصائصه .

**قوله ( فراجعنى )** وللكشمينى فراجعت والمعنى واحد .

**قوله ( فوضع شطرها )** فى رواية مالك بن صعصعة « فوضع عنى عشرًا » ومثله لشريك ، وفى

رواية ثابت « فحط عنى خمسًا » قال ابن المنير : ذكر الشطر أعم من كونه وقع فى دفعة واحدة . قلت :

وكذا العشر فكأنه وضع العشر فى دفعتين والشطرن فى خمس دفعات ، أو المراد بالشطرن فى حديث الباب البعض

وقد حققت رواية ثابت أن التخفيف كان خمساً خمساً وهى زيادة معتمدة يتعين حمل باقى الروايات عليها ،

وأما قول الكرمانى الشطر هو النصف فى المراجعة الأولى وضع خمساً وعشرين وفى الثانية ثلاثة عشر يعنى

نصف الخمسة والعشرين بجبر الكسر وفي الثالثة سبعا ، كذا قال . وليس في حديث الباب في المراجعة الثالثة ذكر وضع شيء ، إلا أن يقال حذف ذلك اختصاراً فيتجه ، لكن الجمع بين الروايات يأبى هذا الحمل ، فالمعتمد ما تقدم . وأبدى ابن المنير هنا نكتة لطيفة في قوله صلى الله عليه وسلم لموسى عليه السلام لما أمره أن يرجع بعد أن صارت خمساً فقال : استحيت من ربى ، قال ابن المنير : يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم تفرس من كون التخفيف وقع خمساً خمساً أنه لو سأل التخفيف بعد أن صارت خمساً لكان سائلاً في رفعها فلذلك استحى اه . ودلت مراجعته صلى الله عليه وسلم لربه في طلب التخفيف تلك المرات كلها أنه علم أن الأمر في كل مرة لم يكن على سنبل الإلزام ، بخلاف المرة الأخيرة ففيها ما يشعر بذلك لقوله سبحانه وتعالى : « لا يبدل القول لدى » . ويحتمل أن يكون سبب الاستحياء أن العشرة آخر جمع القلة وأول جمع الكثرة ، فخشى أن يدخل في الإلحاق في السؤال لكن الإلحاق في الطلب من الله مطلوب ، فكأنه خشى من عدم القيام بالشكر والله أعلم . وسيأتى في التوحيد زيادة في هذا ومخالفة . وأبدى بعض الشيوخ حكمة لاختيار موسى تكرير ترداد النبي صلى الله عليه وسلم فقال لما كان موسى قد سأل الرؤية فنع وعرف أنها حصلت لمحمد صلى الله عليه وسلم قصد بتكرير رجوعه تكرير رؤيته ليرى من رأى ، كما قيل : لعل أراهم أو أرى من رآهم قلت : ويحتاج إلى ثبوت تجدد الرؤية في كل مرة .

قوله ( هن خمس وهن خمسون ) وفي رواية غير أبي ذر « هى » بدل « هن » في الموضعين ، والمراد هن خمس عدداً باعتبار الفعل وخمسون اعتداداً باعتبار الثواب ، واستدل به على عدم فرضية ما زاد على الصلوات الخمس كالوتر ، وعلى دخول النسخ في الإنشآت ولو كانت مؤكدة ، خلافاً لقوم فيها أكد ، وعلى جواز النسخ قبل الفعل . قال ابن بطل وغيره : ألا ترى أنه عز وجل نسخ الخمسين بالخمسين قبل أن تصلى ، ثم تفضل عليهم بأن أكمل لهم الثواب . وتعقبه ابن المنير فقال : هذا ذكره طوائف من الأصوليين والشراح ، وهو مشكل على من أثبت النسخ قبل الفعل كالأشاعرة أو منعه كالمعتزلة ، لكنهم اتفقوا جميعاً على أن النسخ لا يتصور قبل البلاغ ، وحديث الإسراء وقع فيه النسخ قبل البلاغ ، فهو مشكل عليهم جميعاً . قال : وهذه نكتة مبتكرة . قلت : إن أراد قبل البلاغ لكل أحد فممنوع ، وإن أراد قبل البلاغ إلى الأمة فسلم ، لكن قد يقال : ليس هو بالنسبة إليهم نسخاً ، لكن هو نسخ بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كلف بذلك قطعاً ثم نسخ بعد أن بلغه وقبل أن يفعل ، فالمسألة صحيحة التصوير في حقه صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم . وسيأتى لذلك مزيد في شرح حديث الإسراء في الترجمة النبوية إن شاء الله تعالى .

قوله ( حبايل اللؤلؤ ) كذا وقع لجميع رواة البخارى في هذا الموضع بالحاء المهملة ثم الموحدة وبعد الألف تحتانية ثم لام ، وذكر كثير من الأئمة أنه تصحيف وإنما هو « جنابذ » بالجيم والتون وبعد الألف موحدة ثم ذال معجمة كما وقع عند المصنف في أحاديث الأنبياء من رواية ابن المبارك وغيره عن يونس ، وكذا عند غيره من الأئمة . ووجدت في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر في هذا الموضع « جنابذ » على الصواب وأظنه من إصلاح بعض الرواة ، وقال ابن حزم في أجوبته على مواضع من البخارى : قنشت على هاتين اللفظتين فلم أجدهما ولا واحدة منهما ولا وقفت على معنهما . انتهى . وذكر غيره أن الجنابذ شبه القباب

واحدها جنبذة بالضم ، وهو ما ارتفع من البناء ، فهو فارسي معرب وأصله بلسانهم كنبذة بوزنه لكن الموحدة مفتوحة والكاف ليست خالصة ، ويؤيده ما رواه المصنف في التفسير من طريق شيان عن قتادة عن أنس قال « لما عرج بالنبي صلى الله عليه وسلم قال : أتيت على نهر حافتاه قباب اللؤلؤ » وقال صاحب الطالع في الحباثل قيل : هي القلائد والعقود ، أو هي من حبال الرمل أى فيها لؤلؤ مثل حبال الرمل جمع جبل وهو ما استطال من الرمل ، وتعقب بأن الحباثل لا تكون إلا جمع حبال أو حيلة بوزن عظيمة ، وقال بعض من اعتنى بالبخارى : الحباثل جمع حبال وحباله جمع جبل على غير قياس ، والمراد أن فيها عقوداً وقلائد من اللؤلؤ .

[٣٥٠]

٣٤٦- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن صالح بن كيسان عن عروة بن الزبير

عن عائشة أم المؤمنين قالت : فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر والسفر ، فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر .

[الحديث ٣٥٠- طرفاه في : ١٠٩٠ ، ٣٩٣٥ .]

قوله ( عن عائشة قالت : فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين ) كررت لفظ ركعتين لتفيد عموم الثنية لكل صلاة ، زاد ابن إسحق « قال حدثني صالح بن كيسان بهذا الإسناد إلا المغرب فإنها كانت ثلاثاً » أخرجه أحمد من طريقه ، وللمصنف في كتاب الهجرة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت « فرضت الصلاة ركعتين ، ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت أربعاً » فعين في هذه الرواية أن الزيادة في قوله هنا « وزيد في صلاة الحضر » وقعت بالمدينة ، وقد أخذ بظاهر هذا الحديث الحنفية وبنوا عليه أن القصر في السفر عزيمة لا رخصة ، واحتج مخالفوهم بقوله سبحانه وتعالى ﴿ فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ﴾ لأن نفي الجناح لا يدل على العزيمة ، والقصر إنما يكون من شيء أطول منه . ويدل على أنه رخصة أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم « صدقة تصدق الله بها عليكم » وأجابوا عن حديث الباب بأنه من قول عائشة غير مرفوع وبأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة ، قاله الخطابي وغيره ، وفي هذا الجواب نظر . أما أولاً فهو مما لا مجال للرأى فيه فله حكم الرفع ، وأما ثانياً فعلى تقدير تسليم أنها لم تدرك القصة يكون مرسل صحابي وهو حجة ، لأنه يحتمل أن تكون أخذته عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي آخر أدرك ذلك ، وأما قول إمام الحرمين لو كان ثابتاً لنقل متواتراً ففيه أيضاً نظر ، لأن التواتر في مثل هذا غير لازم ، وقالوا أيضاً : يعارض حديث عائشة هذا حديث ابن عباس « فرضت الصلاة في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين » أخرجه مسلم ، والجواب أنه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن عباس كما سيأتي فلا تعارض ، وألزموا الحنفية على قاعدتهم فيما إذا عارض رأى الصحابي روايته بأنهم يقولون : العبرة بما رأى لا بما روى ، وخالفوا ذلك هنا ، فقد ثبت عن عائشة أنها كانت تتم في السفر فدل ذلك على أن المروى عنها غير ثابت ، والجواب عنهم أن عروة الراوى عنها قد قال لما سئل عن إتمامها في السفر إنها تأولت كما تأول عثمان ، فعلى هذا لا تعارض بين روايتها وبين رأيها ، فروايتها صحيحة ورأيها مبني على ما تأولت . والذي يظهر لي - وبه



تجتمع الأدلة السابقة — أن الصلوات فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب ، ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة إلا الصبح ، كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت « فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين ، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة واطمأن زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان ، وتركت صلاة الفجر لطول القراءة ، وصلاة المغرب لأنها وتر النهار » اهـ . ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة وهي قوله تعالى ﴿ فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ﴾ ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الأثير في شرح المسند أن قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة . وهو مأخوذ مما ذكره غيره أن نزول آية الخوف كان فيها ، وقيل كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية ذكره الدولابي وأورده السهيلي بلفظ « بعد الهجرة بعام أو نحوه ، وقيل بعد الهجرة بأربعين يوماً » ، فعلى هذا المراد بقول عائشة « فأقرت صلاة السفر » أى باعتبار ما آل إليه الأمر من التخفيف ، لا أنها استمرت منذ فرضت ، فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة ، وأما ما وقع في حديث ابن عباس « والخوف ركعة » فالبحث فيه يحمي إن شاء الله تعالى في صلاة الخوف .

( فائدة ) : ذهب جماعة إلى أنه لم يكن قبل الإسراء صلاة مفروضة إلا ما كان وقع الأمر به من صلاة الليل من غير تحديد ، وذهب الحربي إلى أن الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي ، وذكر الشافعي عن بعض أهل العلم أن صلاة الليل كانت مفروضة ثم نسخت بقوله تعالى ﴿ فاقرءوا ما تيسر منه ﴾ فصار الفرض قيام بعض الليل ، ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس . واستنكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال : الآية تدل على أن قوله تعالى ﴿ فاقرءوا ما تيسر منه ﴾ إنما نزل بالمدينة لقوله تعالى فيها ﴿ وآخرون يقاتلون في سبيل الله ﴾ والقتال إنما وقع بالمدينة لا بمكة ، والإسراء كان بمكة قبل ذلك ، اهـ . وما استدلل به غير واضح ، لأن قوله تعالى ﴿ علم أن سيكون ﴾ ظاهر في الاستقبال ، فكأنه سبحانه وتعالى امتن عليهم بتعجيل التخفيف قبل وجود المشقة التي علم أنها ستقع لهم ، والله أعلم .

### باب وجوب الصلاة في الثياب

وقول الله عز وجل : ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾

ومن صلى ملتحفاً في ثوب واحد

ويذكر عن سلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يَزُرُّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ » . في إسناده نظر .

ومن صلى في الثوب الذي يُجامع فيه ما لم يرَ أذى ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يطوف بالبيت عريان .

قوله ( باب وجوب الصلاة في الثياب ، وقول الله تعالى : خَلُّوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ) يشير بذلك إلى ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال « كانت المرأة تطوف بالبيت عريانة » الحديث وفيه « فنزلت خَلُّوا زِينَتَكُمْ » ووقع في تفسير طاوس قال في قوله تعالى ﴿ خَلُّوا زِينَتَكُمْ ﴾ قال : الثياب ، وصله البيهقي ، ونحوه عن مجاهد ، ونقل ابن حزم الاتفاق على أن المراد ستر العورة .

**قوله (ومن صلى ملتحمًا في ثوب واحد)** هكذا ثبت للمستمل وحده هنا ، وسيأتي قريباً في باب مفرد ، وعلى تقدير ثبوته هنا فله تعلق بحديث سلمة المعلق بعده كما سيظهر من سياقه .

**قوله (ويذكر عن سلمة)** قد بين السبب في ترك جزمه به بقوله (وفي إسناده نظر) . وقد وصله المصنف في تاريخه وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان واللفظ له من طريق الدراوردي عن موسى بن إبراهيم ابن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن سلمة بن الأكوع قال « قلت يا رسول الله إني رجل أتصيد ، أفأصلي في القميص الواحد ؟ قال : نعم ، زره ولو بشوكة » ورواه البخاري أيضاً عن إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن موسى بن إبراهيم عن أبيه عن سلمة ، زاد في الإسناد رجلاً ، ورواه أيضاً عن مالك بن إسماعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن إبراهيم قال حدثنا سلمة . فصرح بالتحديث بين موسى وسلمة ، فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من المزيد في متصل الأسانيد ، أو يكون التصريح في رواية عطاء وهما . فهذا وجه النظر في إسناده . وأما من صححه فاعتمد رواية الدراوردي وجعل رواية عطاء شاهدة لاتصالها ، وطريق عطاء أخرجهما أيضاً أحمد والنسائي ، وأما قول ابن القطان : إن موسى هو ابن محمد بن إبراهيم التيمي المضعف عند البخاري وأبي حاتم وأبي داود وأنه نسب هنا إلى جده فليس بمستقيم ، لأنه نسب في رواية البخاري وغيره مخزومياً وهو غير التيمي بلا تردد . نعم وقع عند الطحاوي موسى بن محمد بن إبراهيم ، فإن كان مخفوطاً فيحتمل على بعد أن يكونا جميعاً رويًا للحديث وحمله عنهما الدراوردي وإلا فذكر محمد فيه شاذ ، والله أعلم .

**قوله (يزره)** بضم الزاي وتشديد الراء ، أى يشد إزاره ويجمع بين طرفيه لثلاث تلبو عورته ، ولو لم يمكنه ذلك إلا بأن يغرز في طرفيه شوكة يستمسك بها . وذكر المؤلف حديث سلمة هذا إشارة إلى أن المراد بأخذ الزينة في الآية السابقة لبس الثياب لا تحسينها .

**قوله (ومن صلى في الثوب)** يشير إلى ما رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معاوية بن أبي سفيان أنه « سأل أخته أم حبيبة : هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في الثوب الذي يجامع فيه ؟ قالت نعم ، إذا لم ير فيه أذى » . وهذا من الأحاديث التي تضمنتها تراجم هذا الكتاب بغير صيغة رواية حتى ولا التعليق .

**قوله (ما لم ير فيه أذى)** سقط لفظ « فيه » من رواية المستمل والحموى .

**قوله (وأمر النبي صلى الله عليه وسلم)** أشار بذلك إلى حديث أبي هريرة في بحث على في حجة أبي بكر بذلك ، وقد وصله بعد قليل لكن ليس فيه التصريح بالأمر ، وروى أحمد بإسناد حسن من حديث أبي بكر الصديق نفسه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه « لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان » الحديث . ووجه الاستدلال به للباب أن الطواف إذا منع فيه التعرى فالصلاة أولى ، إذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة ، وقد ذهب الجمهور إلى أن ستر العورة من شروط الصلاة ، وعن بعض المالكية التفرقة بين الذاك والناسي ، ومنهم من أطلق كونه سنة لا يبطل تركها الصلاة . واحتج بأنه لو كان شرطاً في الصلاة لاختص بها ولافتقر إلى النية ، ولكان العاجز العريان ينتقل إلى بدل كالعاجز عن القيام ينتقل إلى القعود

والجواب عن الأول النقص بالإيمان فهو شرط في الصلاة ولا يختص بها ، وعن الثاني باستقبال القبلة فإنه لا يفتر للنية ، وعن الثالث على ما فيه بالعاجز عن القراءة ثم عن التسبيح فإنه يصلى ساكناً .

[٣٥١] ٣٤٧- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا يزيد بن إبراهيم عن محمد بن عطاء عن أم عطية قالت: أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيدين وذوات الخدور، فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم، ويعتزل الحيض عن مصلاهن. قالت امرأة: يا رسول الله، إحدانا ليس لها جلباب. قال: «لتلبسها صاحبته من جلبابها».

وقال عبد الله بن رجاء: حدثنا عمران قال نا محمد بن سيرين حدثنا أم عطية: سمعت النبي صلى الله عليه بهذا.

قوله (حدثنا يزيد بن إبراهيم) هو التستري ، ومحمد هو ابن سيرين ، والإسناد كله بصريون ، وكذا المعلق بعده .

قوله (أمرنا) بضم الهمزة ، ولمسلم من طريق هشام عن حفصة عن أم عطية قالت «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم» وقد تقدم هذا الحديث في الطهارة بآتم من هذا السياق في باب شهود الحائض العيدين ، وتقدم الكلام عليه ثم .

قوله (يوم العيدين) وفي رواية المستمل والكشميني «يوم العيد» بالافراد .

قوله (يعتزل الحيض عن مصلاهن) أى النساء اللاتي لسن يحض ، وللمستمل «عن مصلاهم» على التغليب ، وللكشميني «عن المصل» والمراد به موضع الصلاة . ودلالته على الترجمة من جهة تأكيد الأمر باللبس حتى بالعارية للخروج إلى صلاة العيد فيكون ذلك للفريضة أولى .

قوله (وقال عبد الله بن رجاء) هو الغداني بضم المعجمة وتخفيف المهملة وبعد الألف نون ، هكذا في أكثر الروايات ، ووقع عند الأصيلي في عرضه على أبي زيد بمكة «حدثنا عبد الله بن رجاء قال» وفي بعض النسخ عن أبي زيد «وقال عبد الله بن رجاء» كما قال الباقر . قلت : وهذا هو الذي اعتمده أصحاب الأطراف والكلام على رجال هذا الكتاب ، وعمران المذكور هو القطان ، وفائدة التعليق عنه تصريح محمد ابن سيرين بتحديث أم عطية له ، فبطل ما تخيله بعضهم من أن محمداً إنما سمعه من أخته حفصة عن أم عطية . وقد روياه موصولاً في الطبراني الكبير «حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا عبد الله بن رجاء» والله أعلم .

### باب عقد الإزار على القفا في الصلاة

وقال أبو حازم عن سهل: صلوا مع النبي صلى الله عليه عافدي أزرهم على عواتقهم .

٣٤٨- حدثنا أحمد بن يونس قال نا عاصم بن محمد قال ني واقد بن محمد عن محمد

ابن المنكدر قال: صَلَّى جَابِرٌ فِي إِزَارٍ قَدْ عَقَدَهُ مِنْ قَبْلِ قَفَاهُ وَثِيَابُهُ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الْمَشْجَبِ. فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: تُصَلِّي فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ؟

قال: إِنَّمَا صَنَعْتُ ذَلِكَ لِيَرَانِي أَحْمَقُّ.

[الحديث ٣٥٢ - أطرافه في: ٣٥٣، ٣٦١، ٣٧٠].

قوله (باب عقد الإزار على القفا) هو بالقصر .

قوله (وقال أبو حازم) هو ابن دينار ، وقد ذكره بتمامه موصولاً بعد قليل .

قوله (صلوا) بلفظ الماضي أى الطحابة و (عاقدي) جمع عاقد وحذفت النون للإضافة وهو في موضع الحال ، وفي رواية الكشميني «عاقدو» وهو خبر مبتدأ محذوف أى وهم عاقدو ، وإنما كانوا يفعلون ذلك لأنهم لم يكن لهم سراويلات فكان أحدهم يعقد إزاره في قفاه ليكون مستوراً إذا ركع وسجد ، وهذه الصفة صفة أهل الصفة كما سيأتي في «باب نوم الرجال في المسجد» .

قوله (حدثني واقد) هو أخو عاصم بن محمد الراوى عنه ، ومحمد أبوهما هو ابن زيد بن عبد الله ابن عمر ، وواقد ومحمد بن المنكدر مديان تابعيان من طبقة واحدة .

قوله (من قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة ، أى من جهة قفاه .

قوله (المشجب) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الجيم بعدها موحدة ، هو عيدان تضم رموسها ويفرج بين قوائمها توضع عليها الثياب وغيرها ، وقال ابن سيده : المشجب والشجاب خشبات ثلاث يعلق عليها الراعى دلوه وسقاه ، ويقال في المثل «فلان كالمشجب من حيث قصدته وجدته» .

قوله (فقال له قائل) وقع في رواية مسلم أنه عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت ، وسيأتي قريباً أن سعيد بن الحارث سأله عن هذه المسألة ، ولعلهما جميعاً سألاه ، وسيأتي عند المصنف في «باب الصلاة بغير رداء» من طريق ابن المنكدر أيضاً «فقلنا يا أبا عبد الله» فلعل السؤال تعدد ، وقال في جواب ابن المنكدر «فأحببت أن يراني الجاهل مثلكم» وعرف به أن المراد بقوله هنا «أحمق» أى جاهل . والحق وضع الشيء في غير موضعه مع العلم بقبحه ، قاله في النهاية . والغرض بيان جواز الصلاة في الثوب الواحد ولو كانت الصلاة في الثوبين أفضل ، فكأنه قال : صنعت عمداً لبيان الجواز إما ليقضى بي الجاهل ابتداءً أو ينكر على فاعلمه أن ذلك جائز . وإنما أغلظ لم في الخطاب زجراً عن الإنكار على العلماء ، وليحثهم على البحث عن الأمور الشرعية .

قوله (وأينا كان له) أى كان أكثرنا في عهده صلى الله عليه وسلم لا يملك إلا الثوب الواحد ، ومع ذلك فلم يكلف تحصيل ثوب ثان ليصلى فيه ، فدل على الجواز . وعقب المصنف حديثه هذا بالرواية الأخرى المصرحة بأن ذلك وقع من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ليكون بيان الجواز به أوقع في النفس ، لكونه أصرح في الرفع من الذي قبله . ونخني ذلك على الكرماني فقال : دلالة - أى الحديث الأخير - على الترجمة وهي عقد الإزار على القفا إما لأنه مخروم من الحديث السابق - أى هو طرف من الذي قبله - وإما لأنه يدل عليه

بحسب الغالب إذ لولا عقده على القفا لما ستر العورة غالباً ، اهـ . ولو تأمل لفظه وسياقه بعد ثمانية أبواب لعرف اندفاع احتماليه فإنه طرف من الحديث المذكور هناك لا من السابق ، ولا ضرورة إلى ما ادعاه من الغلبة ، فإن لفظه « وهو يصلي في ثوب ملتحقاً به » وهى قصة أخرى فيما يظهر كان الثوب فيها واسعاً فالتحف به ، وكان في الأولى ضيقاً فعقده ، وسيأتى ما يؤيد هذا التفصيل قريباً .

( فائدة ) : كان الخلاف في منع جواز الصلاة في الثوب الواحد قديماً ، روى ابن أبي شيبه عن ابن مسعود قال « لا تصلين في ثوب واحد وإن كان أوسع ما بين السماء والأرض » ونسب ابن بطل ذلك لابن عمر ثم قال : لم يتابع عليه ، ثم استقر الأمر على الجواز .

[٣٥٣] ٣٤٩ - حدثنا مطرف أبو مصعب قال نا عبد الرحمن بن أبي الموالي عن محمد ابن المنكدر قال : رأيت جابراً يصلي في ثوب واحد . وقال : رأيت النبي صلى الله عليه يصلي في ثوب .

قوله ( حدثنا مطرف ) هو ابن عبد الله بن سليمان الأصم صاحب مالك ، مدني هو وباقي رجال إسناده وقد شارك أبا مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري في صحة مالك ، وفي رواية الموطأ عنه ، وفي كنيته . لكن أحمد مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، ومطرف بالعكس .

### باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحقاً به

قال الزهري في حديثه : الملتحف : المتوشح ، وهو المخالف بين طرفيه على عاتقيه ، وهو الاشتمال على منكبيه . وقالت له أم هاني : التحف النبي صلى الله عليه بثوب وخالف بين طرفيه على عاتقيه .

قوله ( باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحقاً به ) لما كانت الأحاديث الماضية في الاقتصار على الثوب الواحد مطلقة أردفها بما يدل على أن ذلك يختص بحال الضيق ، أو بحال بيان الجواز .

قوله ( قال الزهري في حديثه ) أى الذى رواه في الالتحاق ، والمراد إما حديثه عن سالم بن عبد الله عن أبيه وهو عند ابن أبي شيبه وغيره ، أو عن سعيد عن أبي هريرة وهو عند أحمد وغيره ، والذى يظهر أن قوله ( وهو المخالف ... إلخ ) من كلام المصنف .

قوله ( وقالت أم هاني ) سيأتى حديثها موصولاً في أواخر الباب ، لكن ليس فيه « وخالف بين طرفيه » وهو عند مسلم من وجه آخر عن أبي مرة عنها ، ورواه أحمد من ذلك الوجه بلفظ المعلق .

[٣٥٤] ٣٥٠ - حدثنا عبيد الله بن موسى قال نا هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه .

[الحديث ٣٥٤ - طرفاه في : ٣٥٥ ، ٣٥٦ .]

[٣٥٥]

٣٥١- حدثنا محمد بن المنثني قال نا يحيى قال نا هشام قال حدثني أبي عن عمر ابن أبي سلمة أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد في بيت أم سلمة قد ألقى طرفيه على عاتقيه.

[٣٥٦]

٣٥٢- حدثنا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه أن عمر بن أبي سلمة أخبره قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد مُشتمل به في بيت أم سلمة واضعاً طرفيه على عاتقيه.

قوله ( حدثنا عبيد الله بن موسى حدثنا هشام بن عروة ) هذا الإسناد له حكم الثلاثيات وإن لم تكن له صورتها ، لأن أعلى ما يقع للبخارى ما بينه وبين الصحابي فيه اثنان ، فإن كان الصحابي يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم فحينئذ توجد فيه صورة الثلاثي ، وإن كان يرويه عن صحابي آخر فلا ، لكن الحكم من حيث العلو واحد لصدق أن بينه وبين الصحابي اثنين . وهكذا تقول بالنسبة إلى التابعي إذا لم يقع بينه وبينه إلا واحد ، فإن رواه التابعي عن صحابي فعلى ما تقدم ، وإن رواه عن تابعي آخر فله حكم العلو لا صورة الثلاثي كهذا الحديث ، فإن هشام بن عروة من التابعين ، لكنه حدث هنا عن تابعي آخر وهو أبوه ، فلو رواه عن صحابي ورواه ذلك الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم لكان ثلاثياً . والحاصل أن هذا من العلو النسبي لا المطلق والله أعلم . ثم أورد المصنف الحديث المذكور بنزول درجة من رواية يحيى القطان عن هشام وهو ابن عروة المذكور ، وفائدته ما وقع فيه من التصريح بأن الصحابي شاهد النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ما نقل عنه أولاً بالصورة المحتملة ، وفيه تعيين المكان وهو بيت أم سلمة وهي والدته الصحابي المذكور عمر ابن أبي سلمة ربيب النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه زيادة كون طرفي الثوب على عاتقي النبي صلى الله عليه وسلم على أن الإسماعيلي قد أخرج الحديث المذكور من طريق عبيد الله بن موسى وفيه جميع الزيادة فكان عبيد الله حدث به البخارى مختصراً . وفائدة إيراد المصنف الحديث المذكور ثالثاً بالنزول أيضاً من رواية أبي أسامة عن هشام تصريح هشام عن أبيه بأن عمر أخبره . ووقع في الروایتين الماضيتين بالنعنة . وفيه أيضاً ذكر الاشمال وهو مطابق لما تقدم من التفسير .

قوله ( مشتملاً به ) بالنصب للأكثر على الحال ، وفي رواية المستمل والحُموي بالجر على المجاورة أو الرفع على الحذف . قال ابن بطال : فائدة الالتحاف المذكور أن لا ينظر المصلي إلى عورة نفسه إذا ركع ، ولثلا يسقط الثوب عند الركوع والسجود .

[٣٥٧]

٣٥٣- حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني مالك بن أنس عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن أبا مرة مولى أم هانئ بنت أبي طالب أخبره أنه سمع أم هانئ بنت أبي طالب تقول : ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فوجدته يغتسل ، وفاطمة ابنته

تستره. قالت: فسلمت عليه. فقال: من هذه؟ فقلت: أنا أم هانئ بنت أبي طالب. فقال: مرحباً بأم هانئ. فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمان ركعات ملتحفاً في ثوب واحد. فلما انصرف قلت: يا رسول الله، زعم ابن أبي أنه قاتل رجلاً قد أجرته فلان بن هبيرة. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قد أجرنا من أجرنا يا أم هانئ» قالت أم هانئ: وذلك ضحى.

**قوله (عن أبي النضر)** هو المذني، وأبو مرة تقدم ذكره في العلم، وعرف هنا بأنه مولى أم هانئ وهناك بأنه مولى عقيل، وهو مولى أم هانئ حنيفة، وأما عقيل فلكونه أخاها فنسب إلى ولاته مجازاً بأدنى ملابسة، أو لكونه كان يكثر ملازمة عقيل كما وقع لمقسم مع ابن عباس. وقد تقدم الكلام على أوائل هذا الحديث في الفصل في باب التستر، ويأتى الكلام عليه أيضاً في صلاة الضحى: وموضع الحاجة منه هنا أن أم هانئ وصفت الالتحاف المذكور في هذه الطريق الموصولة بأنه المخالفة بين طرفي الثوب على العاتقين في الرواية المعلقة قبل، فطابق التفسير المتقدم في الترجمة.

**قوله (زعم ابن أمي)** هو علي بن أبي طالب، وفي رواية الحموي «ابن أبي» وهو صحيح في المعنى فإنه شقيقها، و«زعم» هنا بمعنى ادعى، وقولها (قاتل رجلاً) فيه إطلاق اسم الفاعل على من عزم على التلبس بالفعل.

**قوله (فلان بن هبيرة)** بالنصب على البدل أو الرفع على الحذف، وعند أحمد والطبراني من طريق أخرى عن أبي مرة عن أم هانئ «إني أجرت حمويين لي» قال أبو العباس بن سريج وغيره: هما جعدة بن هبيرة ورجل آخر من بني مخزوم كانا فيمن قاتل خالد بن الوليد ولم يقبلا الأمان، فأجارتهما أم هانئ وكانا من أحماها. وقال ابن الجوزي: إن كان ابن هبيرة منهما فهو جعدة كذا قال، وجعدة معدود فيمن له رؤية ولم تصح له صحبة، وقد ذكره من حيث الرواية في التابعين البخاري وابن حبان وغيرهما، فكيف يتها لمن هذه سبيله في صغر السن أن يكون عام الفتح مقاتلاً حتى يحتاج إلى الأمان؟ ثم لو كان ولد أم هانئ لم يهتم على بقتله لأنها كانت قد أسلمت وهرب زوجها وترك ولداً عندها، وجوز ابن عبد البر أن يكون ابناً لهبيرة من غيرها، مع نقله عن أهل النسب أنهم لم يذكروا لهبيرة ولداً من غير أم هانئ، وجزم ابن هشام في تهذيب السيرة بأن اللذين أجارتها أم هانئ هما الحارث بن هشام وزهير بن أبي أمية المخزوميان. وروى الأزرق بسند فيه الواقدي في حديث أم هانئ هذا أنهما الحارث بن هشام وعبد الله بن أبي ربيعة، وحكى بعضهم أنهما الحارث بن هشام وهبيرة بن أبي وهب، وليس بشيء لأن هبيرة هرب عند فتح مكة إلى نجران فلم يزل بها مشركاً حتى مات، كذا جزم به ابن إسحاق وغيره فلا يصح ذكره فيمن أجارته أم هانئ. وقال الكرماني قال الزبير بن بكار: فلان ابن هبيرة هو الحارث بن هشام. انتهى. وقد تصرف في كلام الزبير وإنما وقع عند الزبير في هذه القصة موضع فلان ابن هبيرة «الحارث بن هشام»، والذي يظهر لي أن في رواية الباب حذفاً، كأنه كان فيه «فلان ابن عم هبيرة» فسقط لفظ عم أو كان فيه «فلان قريب هبيرة» فتغير لفظ قريب بلفظ ابن، وكل من الحارث بن هشام وزهير بن أبي أمية وعبد الله بن أبي ربيعة يصح

وصفه بأنه ابن عم هيرة وقريبه ، لكون الجميع من بني مخزوم . وسيأتي الكلام على ما يتعلق بأمان المرأة في آخر كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى .

[٣٥٨]

٣٥٤- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن سائلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في ثوب واحد . فقال رسول الله صلى الله عليه عليه : « أو لكلكم ثوبان » ؟ .

[الحديث ٣٥٨ - طرفه في : ٣٦٥] .

قوله ( أن سائلاً سأل ) لم أقف على اسمه ، لكن ذكر شمس الأئمة السرخسي الحنفى في كتابه « المبسوط » أن السائل ثوبان .

قوله ( أو لكلكم ) قال الخطابي لفظه استخبار ومعناه الإخبار عما هم عليه من قلة الثياب ، ووقع في ضمنه الفتوى من طريق الفحوى ، كأنه يقول : إذا علمتم أن ستر العورة فرض والصلاة لازمة وليس لكل أحد منكم ثوبان فكيف لم تعلموا أن الصلاة في الثوب الواحد جائزة ؟ أى مع مراعاة ستر العورة به . وقال الطحاوى : معناه لو كانت الصلاة مكروهة في الثوب الواحد لكرهت لمن لا يجد إلا ثوباً واحداً . انتهى . وهذه الملازمة في مقام المنع للفرق بين التقادر وغيره ، والسؤال إنما كان عن الجواز وعدمه لا عن الكراهة .

( فائدة ) : روى ابن حبان هذا الحديث من طريق الأوزاعى عن ابن شهاب ، لكن قال في الجواب « ليتوشح به ثم ليصل فيه » فيحتمل أن يكونا حديثين ، أو حديثاً واحداً فرقه الرواة وهو الأظهر ، وكان المصنف أشار إلى هذا لذكره التوشح في الترجمة . والله أعلم .

### باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه

[٣٥٩]

٣٥٥- حدثنا أبو عاصم عن مالك عن أبي الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يُصلُّ أحدُكم في الثوب الواحد ليس على عاتقيه شيء » .

[الحديث ٣٥٩ - طرفه في : ٣٦٠] .

قوله ( باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه ) أى بعضه ، في رواية « عاتقه » بالإنفراد . والعاتق هو ما بين المنكبين إلى أصل العنق ، وهو مذكر وحكى تأنيثه .

قوله ( لا يصل ) قال ابن الأثير : كذا هو في الصحيحين بإثبات الياء ، ووجهه أن « لا » نافية ، وهو خبر بمعنى النهى . قلت : ورواه الدارقطنى في « غرائب مالك » من طريق الشافعى عن مالك بلفظ « لا يصل » بغير ياء ، ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك بلفظ « لا يصلين » بزيادة نون التأكيد . ورواه الإسماعيلي من طريق الثورى عن أبى الزناد بلفظ « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم » .



**قوله ( ليس على عاتقيه شيء )** زاد مسلم من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد « منه شيء » والمراد أنه لا يتزر في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقويه بل يتوشح بهما على عاتقيه ليحصلستر الجزء من أعلى البدن وإن كان ليس بعورة ، أو لكون ذلك أمكن في ستر العورة .

[٣٦٠] ٣٥٦- حدثنا أبو نعيم قال شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة سمعته - أو كنت سألته - قال : سمعت أبا هريرة يقول : أشهد أني سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « من صلى في ثوب فليخالف بين طرفيه » .

**قوله ( حدثنا شيبان )** هو ابن عبد الرحمن .

**قوله ( سمعته )** أى قال يحيى سمعت عكرمة ، ثم تردد هل سمعه ابتداء أو جواب سؤال منه . هذا ظاهر هذه الرواية . وأخرجه الإسماعيلي عن مكى بن عبدان عن حمدان السلمى عن أبى نعيم بلفظ « سمعته أو كتب به إلى » . فحصل التردد بين السماع والكتابة ، قال الإسماعيلي : ولا أعلم أحداً ذكر فيه سماع يحيى من عكرمة ، يعنى بالجزم . قال : وقد روينا من طريق حسين بن محمد عن شيبان بالتردد في السماع أو الكتابة أيضاً . قلت : قد رواه الحارث بن أبى أسامة في مسنده عن يزيد بن هرون عن شيبان نحو رواية البخارى قال « سمعته » أو « كنت سألته فسمعته » أخرجه أبو نعيم في المستخرج .

**قوله ( أشهد )** ذكره تأكيداً لحفظه واستحضاره .

**قوله ( من صلى في ثوب )** زاد الكشميني « واحد » . ودلالته على الترجمة من جهة أن المخالفة بين الطرفين لا تنسر الا بجعل شيء من الثوب على العانق ، كذا قال الكرماني وأولى من ذلك أن في بعض طرق هذا الحديث التصريح بالمراد فأشار إليه المصنف كعادته . فعند أحمد من طريق معمر عن يحيى فيه « فليخالف في طرفيه على عاتقيه » وكذا للإسماعيلي وأبى نعيم من طريق حسين عن شيبان . وقد حمل الجمهور هذا الأمر على الاستحباب . والنهى في الذى قلناه على التزجر . وعن أحمد لا تصح صلاة من قدر على ذلك تركه « جعله من الشرائط » ، وعنه « تصح ويأتى » جعله واجباً مستقبلاً . وقال الكرماني : طاهر النهى يقتضى التحريم لكن الإجماع منعقد على جواز تركه . كذا قال وغفل عما ذكره بعد قليل عن النووى من حكاية ما نقلناه عن أحمد ، وقد نقل ابن المنذر عن محمد بن على عدم الجواز ، وكلام الترمذى يدل على ثبوت الخلاف أيضاً ، وقد تقدم ذلك قبل بياب ، وعقد الطحاوى له باباً في شرح المعاني ونقل المنع عن ابن عمر ثم عن طاوس والنخعي ، ونقله غيره عن ابن وهب وابن جرير ، وجمع الطحاوى بين أحاديث الباب بأن الأصل أن يصلى مشتملاً فإن ضاق اتزر . ونقل الشيخ تقي الدين السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعى واختاره ، لكن المعروف في كتب الشافعية خلافه . واستدل الخطابي على عدم الوجوب بأنه صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهى نائمة ، قال : ومعلوم أن الطرف الذى هو لابس من الثوب غير متسع لأن يتزر به ويفضل منه ما كان لعاتقه ، وفيما قاله نظر لا يخفى ، والظاهر من تصرف المصنف التفصيل بين ما إذا كان الثوب واسعاً فيجب ، وبين ما إذا كان ضيقاً فلا يجب وضع شيء منه

على العاتق ، وهو اختيار ابن المنذر ، وبذلك تظهر مناسبة تعقيه بباب إذا كان الثوب ضيقاً .

بـ إذا كان الثوب ضيقاً

[٣٦١]

٣٥٧- حدثنا يحيى بن صالح قال نا فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث قال :

سألت جابر بن عبد الله عن الصلاة في الثوب الواحد فقال : خرجت مع النبي صلى الله عليه في بعض أسفاره ، فجئت ليلة لبعض أمري فوجدته يصلي ، وعلي ثوب واحد فاشتملت به وصليت إلى جانبه . فلما انصرف قال : ما السرى يا جابر ؟ فأخبرته بحاجتي . فلما فرغت قال : ما هذا الاشتمال الذي رأيت ؟ قلت : كان ثوب قال : « فإن كان واسعاً فالتحف به ، وإن كان ضيقاً فأتزر به » .

قوله ( في بعض أسفاره ) عينه مسلم في روايته من طريق عبادة بن الوليد بن عبادة عن جابر « غزوة بواط » . وهو بضم الموحدة وتخفيف الواو وهي من أوائل مغازيه صلى الله عليه وسلم .

قوله ( لبعض أمري ) أى حاجتي ، وفي رواية مسلم « أنه صلى الله عليه وسلم كان أرسله هو وجابر ابن مضر لتهيئة الماء في المنزل » .

قوله ( ما السرى ) أى ما سبب سراك أى سيرك في الليل

قوله ( ما هذا الاشتمال ) كأنه استفهام إنكار ، قال الخطابي : الاشتمال الذي أنكره هو أن يدبر الثوب على بدنه كله لا يخرج منه يده . قلت : كأنه أخذه من تفسير الصماء على أحد الأوجه . لكن بين مسلم في روايته أن الإنكار كان بسبب أن الثوب كان ضيقاً وأنه خالف بين طرفيه وتواقص - أى انحنى - عليه ، كأنه عند المحاذاة بين طرفي الثوب لم يصر ساتراً فانحنى ليستر ، فأعلمه صلى الله عليه وسلم بأن محل ذلك ما إذا كان الثوب واسعاً ، فأما إذا كان ضيقاً فإنه يجزئه أن يتزر به ، لأن الفصد الأصلي ستر العورة وهو يحصل بالاترار ولا يحتاج إلى التواقص المغاير للاعتدال المأمور به .

قوله ( كان ثوب ) كذا لأبي ذر وكريمة بالرفع على أن كان تامة ، ونغيرهما بالنصب أى كان المشتمل به ثوباً ، زاد الإسماعيلي : ضيقاً .

[٣٦٢]

٣٥٨- حدثنا مسدد قال نا يحيى عن سفيان قال نا أبو حازم عن سهل قال : كان رجال

يصلون مع النبي صلى الله عليه عاقدية أزهرهم على أعناقهم كهيئة الصبيان ، ويقال للنساء : لا ترفعن رؤوسكن حتى يستوي الرجال جلوساً .

[الحديث ٣٦٢ - طرفاه في : ٨١٤ ، ١٢١٥ .]

قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد القطان ، وسفيان هو الثوري ، وأبو حازم هو ابن دينار ، وسهل

هو ابن سعد .

قوله (كان رجال) التنكير فيه للتنويح وهو يقتضى أن بعضهم كان بخلاف ذلك وهو كذلك ، ووقع في رواية أبي داود « رأيت الرجال » واللام فيه للجنس فهو في حكم النكرة .

قوله (عاقدي أزهرهم على أعناقهم) في رواية أبي داود من طريق وكيع عن الثوري : عاقدي أزهرهم في أعناقهم من ضيق الأزر . ويؤخذ منه أن الثوب إذا أمكن الالتحاف به كان أولى من الاتزار لأنه أبلغ في التستر .

قوله (وقال للنساء) قال الكرمانى : فاعل قال هو النبي صلى الله عليه وسلم كذا جزم به ، وقد وقع في رواية الكشميى « ويقال للنساء » وفي رواية وكيع « فقال قائل يامعشر النساء » فكأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من يقول لهن ذلك ، ويغلب على الظن أنه بلال ، وإنما نهى النساء عن ذلك لئلا يلحقن عند رفع رعوسهن من السجود شيئاً من عورات الرجال بسبب ذلك عند نهوضهم . وعند أحمد وأبي داود التصريح بذلك من حديث أسماء بنت أبي بكر ولفظه « فلا ترفع رأسها حتى يرفع الرجال رعوسهم كراهية أن يرين عورات الرجال » ويؤخذ منه أنه لا يجب التستر من أسفل .

### باب الصلاة في الجبة الشامية

وقال الحسن في الثياب تنسجها المجوس لم ير بها بأساً ، وقال معمر : رأيت الزهري يلبس من ثياب اليمن ما صبغ بالبول . وصلى علي رضي الله عنه في ثوب غير مقصور .

٣٥٩ - حدثنا يحيى قال نا أبو معاوية عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن مغيرة بن شعبة قال : كنت مع النبي صلى الله عليه في سفر قال : يا مغيرة ، خذ الإداوة . فأخذتها . فانطلق رسول الله صلى الله عليه حتى توارى عني فقضى حاجته ، وعليه جبة شامية ، فذهب ليخرج يده من كمها فضاعت ، فأخرج يده من أسفلها ، فصبت عليه فتوضأ وضوءه للصلاة ، ومسح على خفيه ، ثم صلى . [٣٦٣]

قوله (باب الصلاة في الجبة الشامية) هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها ، وإنما عبر بالشامية مراعاة للفظ الحديث ، وكانت الشام إذ ذاك دار كفر ، وقد تقدم في باب المسح على الخفين أن في بعض طرق حديث المغيرة أن الجبة كانت صوفاً وكانت من ثياب الروم . ووجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم لبسها ولم يستفصل وروى عن أبي حنيفة كراهية الصلاة فيها إلا بعد الغسل ، وعن مالك إن فعل بعيد في الوقت .

قوله (وقال الحسن) أى البصرى ، و « ينسجها » بكسر السين المهملة وضمها وبضم الجيم .

قوله (المجوسى) كذا للحموي والكشميى بلفظ المفرد ، والمراد الجنس . وللباقين « المجوس » بصيغة الجمع .

قوله ( لم ير ) أى الحسن ، وهو من باب التجريد ، أو هو مقول الراوى ، وهذا الأثر وصله أبو نعيم بن حماد فى نسخته المشهورة عن معتمر عن هشام عنه ولفظه « لا بأس بالصلاة فى الثوب الذى ينسجه المجوسى قبل أن يغسل » ولأبى نعيم فى كتاب الصلاة عن الربيع عن الحسن « لا بأس بالصلاة فى رداء اليهودى والنصرانى ، وكره ذلك ابن سيرين » رواه ابن أبى شيبة :

قوله ( وقال معمر ) وصاه عبد الرزاق فى مصنفه عنه . وقوله « بالبول » إن كان للجنس فحمول على أنه كان يغسله قبل لبسه ، وإن كان للعهد فالمراد بول ما يؤكل لحمه لأنه كان يقول بطهارته .

قوله ( وصلى على ) فى ثوب غير مقصور أى خام ، والمراد أنه كان جديداً لم يغسل ، روى ابن سعد من طريق عطاء بن محمد قال : رأيت علياً صلى وعليه قميص كرايس غير مغسول .

قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن موسى البلخى ، قال أبو على الجبائى : روى البخارى فى « باب الجبة الشامية » وفى الجنائز وفى تفسير الدخان عن يحيى - غير منسوب - عن أبى معاوية فنسب ابن السكن الذى فى الجنائز يحيى بن موسى قال : ولم أجد الآخرين منسويين لأحد . قلت : فينبغى حمل ما أهمل على ما بين ، قد جزم أبو نعيم بأن الذى فى الجنائز هو يحيى بن جعفر اليكندى ، وذكر الكرماني أنه رأى فى بعض النسخ هنا مثله . قلت : والأول أرجح لأن أبا على بن شويه وافق ابن السكن عن الفربرى على ذلك فى الجنائز وهنا أيضاً ، ورأيت بخط بعض المتأخرين : يحيى هو ابن بكير ، وأبو معاوية هو شيان النحوى . وليس كما قال فليس ليحيى بن بكير عن شيان رواية . وبعد أن ردد الكرماني يحيى بين ابن موسى أو ابن جعفر أو ابن معين قال : وأبو معاوية يحتمل أن يكون شيان النحوى . وهو عجيب فإن كلا من الثلاثة لم يسمع من شيان المذكور ، وجزم أبو مسعود وكذا خلف فى الأطراف وتبعهما المزى بأن الذى فى الجنائز هو يحيى بن يحيى ، وما قدمناه عن ابن السكن يرد عليهم وهو المعتمد ، ولا سيما وقد وافقه ابن شويه ، ولم يختلفوا فى أن أبا معاوية هنا هو الضرير .

قوله ( عن مسلم ) هو أبو الضحى . وقد تقدم الكلام على فوائد حديث المغيرة فى « باب المسح على الخفين » .

### باب كراهية التعرّي في الصلاة وغيرها

٣٦٠ - حدثنا مطر بن الفضل قال نا روح قال نا زكريا بن إسحاق قال نا عمرو ابن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله يحدث أن رسول الله صلى الله عليه كان ينقل معهم الحجارة للكعبة وعليه إزاره ، فقال له العباس عمه : يا ابن أخي ، لو حلت إزارك فجعلت على منكبيك دون الحجارة . قال : فحلّه فجعله على منكبيه ، فسقط مغشياً عليه ، فما رُوي بعد ذلك عرياناً . [٣٦٤]

قوله ( باب كراهية التعرى في الصلاة ) زاد الكشميني والحموي « وغيرها » .

قوله ( حدثنا روح ) هو ابن عباد .

قوله ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينقل معهم ) أى مع قريش لما بنوا الكعبة ، وكان ذلك قبل البعثة ، فرواية جابر لذلك من مراسيل الصحابة ، فأما أن يكون سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك أو من بعض من حضر ذلك من الصحابة . والذي يظهر أنه العباس ، وقد حدث به عن العباس أيضاً ابنه عبد الله وسياقه أتم أخرجه الطبراني وفيه « فقام فأخذ إزاره وقال نهيت أن أمشي عرياناً » وسيأتى ذكره في كتاب الحج مع بقية فوائده في باب بنیان الكعبة إن شاء الله تعالى .

قوله ( فجعلت ) أى الإزار ، وللكشميني « فجعلته » وجواب لو محذوف إن كانت شرطية وتقديره : لكان أسهل عليك ، وإن كانت للتمنى فلا حذف .

قوله ( قال فحله ) يحتمل أن يكون مقول جابر أو مقول من حدثه به .

قوله ( فما رأى ) بضم الراء بعدها همزة مكسورة ، ويجوز كسر الراء بعدها مائة ثم همزة مفتوحة ، وفي رواية الإسماعيلي « فلم يتعر بعد ذلك » ومطابقة الحديث للترجمة من هذه الجملة الأخيرة لأنها تتناول ما بعد النبوة فيتم بذلك الاستدلال . وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان مصوناً عما يستقبح قبل البعثة وبعدها . وفيه النهي عن التعرى بحضرة الناس ، وسيأتى ما يتعلق بالخلوة بعد قليل . وقد ذكر ابن إسحق في السيرة أنه صلى الله عليه وسلم تعرى وهو صغير عند حليلة فلكمه لاكم فلم يعد يتعرى . وهذا إن ثبت حمل على نفي التعرى بغير ضرورة عادية ، والذي في حديث الباب على الضرورة العادية ، والنفي فيها على الإطلاق ، أو بتقيد بالضرورة الشرعية كحالة النوم مع الأهل أحياناً .

### باب الصلاة في القميص والسراويل والتبائن والقباء

٣٦١- حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة [٣٦٥]

قال : قام رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن الصلاة في الثوب الواحد ، فقال : « أوكلكم يجد ثوبين » . ثم سأل رجل عمر ، فقال : إذا وسع الله فأوسعوا . جمع رجل عليه ثيابه ، صلى رجل في إزار ورداء ، في إزار وقميص ، في إزار وقباء ، في سراويل ورداء ، في سراويل وقميص ، في سراويل وقباء ، في تبائن وقميص ، - قال : وأحسبه قال : في تبائن ورداء .

قوله ( باب الصلاة في القميص والسراويل ) قال ابن سيده : السراويل فارسي معرب يذكر ويؤنث . ولم يعرف أبو حاتم السجستاني التذكير ، والأشهر عدم صرفه .

قوله ( والتبائن ) بضم المثناة وتشديد الموحدة ، وهو على هيئة السراويل إلا أنه ليس له رجلان . وقد يتخذ من جلد .

قوله ( والقباء ) بالقصر وبالمدة قيل هو فارسي معرب ، وقيل عربي مشتق من قبوت الشيء إذا ضمنت أصابعك عليه ، سمي بذلك لانضمام أطرافه . وروى عن كعب أن أول من لبسه سليمان بن داود عليهما السلام .

قوله ( عن محمد ) هو ابن سيرين .

قوله ( قام رجل ) تقدم أنه لم يسم وتقدم الكلام على المرفوع منه .

قوله ( ثم سأله رجل عمر ) أى عن ذلك ، ولم يسم أيضاً ، ويحتمل أن يكون ابن مسعود لأنه اختلف هو وأبى بن كعب فى ذلك فقال أبى الصلاة فى الثوب الواحد يعنى لا تكره ، وقال ابن مسعود إنما كان ذلك وفى الثياب قلة ، فقام عمر على المنبر فقال : القول ما قال أبى ، ولم يأل ابن مسعود . أى لم يقصر . أخرجه عبد الرزاق .

قوله ( جمع رجل ) هو بقية قول عمر ، وأورده بصيغة الخبر ومراده الأمر ، قال ابن بطال : يعنى ليجمع وليصل . وقال ابن المنير : الصحيح أنه كلام فى معنى الشرط كأنه قال : إن جمع رجل عليه ثيابه فحسن . ثم فصل الجمع بصور على معنى البدلية . وقال ابن مالك : تضمن هذا الحديث فائدتين إحداهما ورود الفعل الماضى بمعنى الأمر وهو قوله « صلى » والمعنى ليصل ، ومثله قولهم اتقى الله عبد والمعنى ليتق . ثانيهما حذف حرف العطف ، فإن الأصل صلى رجل فى إزار ورداء وفى إزار وقميص ، ومثله قوله صلى الله عليه وسلم « تصدق امرؤ من ديناره ، من درهمه ، من صاع تمره » . انتهى ، فحصل فى كل من المسألتين توجيهان .

قوله ( قال : وأحسبه ) قائل ذلك أبو هريرة ، والضمير فى « أحسبه » راجع إلى عمر ، وإنما لم يحصل الجزم بذلك لإمكان أن عمر أهمل ذلك ، لأن الثبان لا يستر العورة كلها بناء على أن الفخذ من العورة فالستر به حاصل مع القباء ومع القميص ، وأما مع الرداء فقد لا يحصل . ورأى أبو هريرة أن انحصار القسمة يقتضى ذكر هذه الصورة وأن الستر قد يحصل بها إذا كان الرداء سابغاً ، ومجموع ما ذكر عمر من الملابس ستة ، ثلاثة للوسط وثلاثة لغيره ، فقدم ملابس الوسط لأنها محل ستر العورة ، وقدم أسترها أو أكثرها استعمالاً لهم ، وضم إلى كل واحد واحداً ، فخرج من ذلك تسع صور من ضرب ثلاثة فى ثلاثة ، ولم يقصد الحصر فى ذلك ، بل يلحق بذلك ما يقوم مقامه . وفى هذا الحديث دليل على وجوب الصلاة فى الثياب لما فيه من أن الاختصار على الثوب الواحد كان لضيق الحال . وفيه أن الصلاة فى الثوبين أفضل من الثوب الواحد وصرح القاضى عياض بنى الخلاف فى ذلك ، لكن عبارة ابن المنير قد تفهم إثباته لأنه لما حكى عن الأئمة جواز الصلاة فى الثوب الواحد قال : وقد استحج بعضهم الصلاة فى ثوبين . وعن أشهب فيمن اقتصر على الصلاة فى السراويل مع القدرة : يعيد فى الوقت ، إلا إن كان صفيقاً . وعن بعض الحنفية يكره

( فائدة ) : روى ابن حبان حديث الباب من طريق إسماعيل بن علية عن أيوب فأدرج الموقوف فى المرفوع ولم يذكر عمر ، ورواية حماد بن زيد هذه المفصلة أصح ، وقد وافقه على ذلك حماد بن سلمة فرواه عن أيوب وهشام وحبيب وعاصم كلهم عن ابن سيرين ، أخرجه ابن حبان أيضاً . وأخرج مسلم حديث ابن علية فاقتصر على المتفق على رفعه وحذف الباقي ، وذلك من حسن تصرفه . والله أعلم .

[٣٦٦] ٣٦٢ - حدثنا عاصم بن علي قال نا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال: سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ما يلبس المحرم؟ فقال: «لا يلبس القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوباً مسه زعفران ولا ورس، فمن لم يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين». وعن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه مثله.

قوله (حدثنا عاصم بن علي) هو الواسطي .  
قوله (سأل رجل) تقدم في آخر كتاب العلم أنه لم يسم ، وأخرنا الكلام عليه إلى موضعه في الحج . وموضع الحاجة منه هنا أن الصلاة تجوز بدون القميص والسراويل وغيرهما من المخيط لأمر المحرم باجتناب ذلك ، وهو مأمور بالصلاة .

قوله (حتى يكونا) في رواية الحموي والمستمل «حتى يكون» بالافراد أى كل واحد منهما .  
قوله (وعن نافع) معطوف على قوله «عن الزهري» وذلك بين في الرواية الماضية في آخر كتاب العلم ، فإنه أخرجه هناك عن آدم عن ابن أبي ذئب ، فقدم طريق نافع وعطف عليها طريق الزهري ، عكس ما هنا . وزعم الكرماني أن قوله «وعن نافع» تعليق من البخاري ، وقد قدمنا أن التجويزات العقلية لا يليق استعمالها في الأمور النقاية . والله الموفق .

### باب ما يستتر من العورة

[٣٦٧] ٣٦٣ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا ليث بن سعيد عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد الخدري أنه قال: نهى رسول الله صلى الله عليه عن اشتمال الصماء، وأن يحتبب الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء .  
[الحديث ٣٦٧ - أطرافه في: ١٩٩١، ٢١٤٤، ٢١٤٧، ٥٨٢٠، ٥٨٢٢، ٦٢٨٤].

قوله (باب ما يستتر من العورة) أى خارج الصلاة . والظاهر من تصرف المصنف أنه يرى أن الواجب ستر السواتين فقط ، وأما في الصلاة فعلى ما تقدم من التفصيل ، وأول أحاديث الباب يشهد له فإنه قيد النهى بما إذا لم يكن على الفرج شيء أى يستره ، ومقتضاه أن الفرج إذا كان مستوراً فلا نهى .

قوله (عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة) أى ابن مسعود . عن (أبي سعيد) هكذا رواه الليث عن ابن شهاب ووافقه ابن جريج كما أخرجه المصنف في اللباس ، ورواه في اللباس أيضاً من طريق أخرى عن الليث أيضاً عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد وسياقه أتم . وفيه النهى عن الملامسة والتأبلة أيضاً ، وفيه تفسير جميع ذلك . ورواه في الاستئذان من طريق سفيان عن ابن شهاب عن عطاء

ابن يزيد عن أبي سعيد بنحو رواية يونس لكن بدون التفسير ، والطرق الثلاثة صحيحة ، وابن شهاب سمع حديث أبي سعيد من ثلاثة من أصحابه فحدث به عن كل منهم بمفرده .

**قوله ( عن أشمال السماء )** هو بالصاد المهملة والمد ، قال أهل اللغة : هو أن يخلل جسده بالثوب لا يرفع منه جانباً ولا يبقى ما يخرج منه يده . قال ابن قتيبة : سميت صماء لأنه يسد المنافذ كلها فتصير كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق . وقال الفقهاء : هو أن يلتحف بالثوب ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيصير فرجه بادياً . قال النووي فعلى تفسير أهل اللغة يكون مكروهاً لثلا يعرض له حاجة فيتعسر عليه إخراج يده فيلحقه الضرر ، وعلى تفسير الفقهاء يحرم لأجل انكشاف العورة . قلت : ظاهر سياق المصنف من رواية يونس في اللباس أن التفسير المذكور فيها مرفوع ، وهو موافق لما قال الفقهاء . ولفظه : والسماء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه . وعلى تقدير أن يكون موقوفاً فهو حجة على الصحيح ، لأنه تفسير من الراوى لا يخالف ظاهر الخبر .

**قوله ( وأن يحتبى )** الاحتباء أن يقعد على أليته وينصب ساقيه ويلف عليه ثوباً ، ويقال له الحبو ، وكانت من شأن العرب . وفسرها في رواية يونس المذكورة بنحو ذلك .

٣٦٨ [ ] ٣٦٤ - حدثنا قبيصة بن عقبة قال نا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : نهى النبي صلى الله عليه عن بيعتين : عن اللباس والنباذ ، وأن يشتمل الصماء ، وأن يحتبى الرجل في ثوب واحد .

[الحديث ٣٦٨ - أطرافه في : ٥٨٤ ، ٥٨٨ ، ١٩٩٣ ، ٢١٤٥ ، ٢١٤٦ ، ٥٨١٩ ، ٥٨٢١ .]

**قوله ( حدثنا سفيان )** هو الثوري .

**قوله ( عن بيعتين )** بفتح الموحدة ، ويجوز كسرها على إرادة الهيئة . و ( اللباس ) بكسر أوله وكذا ( النباذ ) وأوله نون ثم موحدة خفيفة وآخره معجمة ، وسيأتى تفسيرهما في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى . والمطلق في الاحتباء هنا محمول على المقيد في الحديث الذي قبله .

٣٦٩ [ ] ٣٦٥ - حدثنا إسحاق قال نا يعقوب بن إبراهيم قال نا ابن أخي ابن شهاب عن عمه قال أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال : بعثني أبو بكر في تلك الحجة في مؤذنين يوم النحر نؤذنان بمنى أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان . قال حميد بن عبد الرحمن : ثم أرفد رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً فأمره أن يؤذن براءة . قال أبو هريرة فأذن معنا علي في أهل منى يوم النحر : لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان .

[الحديث ٣٦٩ - أطرافه في : ١٦٢٢ ، ٣١٧٧ ، ٤٣٦٣ ، ٤٦٥٥ ، ٤٦٥٦ ، ٤٦٥٧ .]

**قوله ( حدثنا إسحق )** كذا للأكثر غير منسوب ، وردده الحفاظ بين ابن منصور وبين ابن راهويه .



ووقع في نسختي من طريق أبي ذر إسحق بن إبراهيم فتعين أنه ابن راهويه ، إذ لم يرو البخاري عن إسحق ابن أبي إسرائيل . واسمه إبراهيم شيئاً ولا عن الصواف وهو دونهما في الطبقة .

**قوله ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم )** أي ابن سعد ورواة هذا الإسناد سري صحابيه وشيخ المصنف زهريون وهم أربعة .

**قوله ( أن لا يحج )** كذا للأكثر ، وللكشميني « ألا لا يحج » بأداة الاستفتاح قبل حرف النهي ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الحديث في « باب وجوب الصلاة في الثياب » وسيأتي الكلام على بقية مباحثه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى .

### باب الصلاة بغير رداء

[٣٧٠] ٣٦٦- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني ابن أبي الموالى عن محمد بن المنكدر قال : دخلت على جابر بن عبد الله وهو يصلي في ثوب ملتحفاً ورداؤه موضوع ، فلما انصرف قلنا : يا أبا عبد الله تصلي وردائك موضوع ؟ قال : نعم ، أحببت أن يراني الجهال مثلكم . رأيت النبي صلى الله عليه يصلي كذا .

**قوله ( باب الصلاة بغير رداء )** تقدم الكلام على حديث جابر في « باب عقد الإزار على القفا » وقوله هنا ( ملتحفاً به ) كذا للأكثر بالنصب على الحال ، وللمستملى والحموي « ملتحف » بالرفع على الحذف ، وفي نسختي عنهما بالجر على المجاورة ، وقوله في آخره « يصلي كذا » في رواية الكشميني « يصلي هكذا » وقوله ( الجهال مثلكم ) لفظ المثل مفرد لكنه اسم جنس فلذلك طابق لفظ الجهال وهو جمع ، أو اكتسب الجمعية من الإضافة .

### باب ما يذكر في الفخذ

قال أبو عبد الله : ويروى عن ابن عباس وجرهد ومحمد بن جحش عن النبي صلى الله عليه : « الفخذ عورة » . وقال أنس : حسر النبي صلى الله عليه عن فخذه ، وحديث أنس أسند ، وحديث جرهد أحوط ، حتى يخرج من اختلافهم . وقال أبو موسى : غطى النبي صلى الله عليه ركبتيه حين دخل عثمان . وقال زيد بن ثابت : أنزل الله على رسوله وفخذه على فخذي ، فثقلت علي حتى خفت أن ترص فخذي .

**قوله ( باب ما يذكر في الفخذ )** أي في حكم الفخذ ، وللكشميني « من الفخذ » .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** هو المصنف ، وسقط من رواية الأكثر .

**قوله ( ويروى عن ابن عباس )** وصله الترمذي ، وفي إسناده أبو يحيى القتات بقاف ومثاتين وهو ضعيف مشهور بكنيته ، واختلف في اسمه على ستة أقوال أو سبعة أشهرها دينار .

**قوله (وجرهد)** بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء ، وحديثه موصول عند مالك في الموطأ والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وضعفه المصنف في التاريخ للاضطراب في إسناده ، وقد ذكرت كثيراً من طرقه في تعليق التعليق .

**قوله (ومحمد بن جحش)** هو محمد بن عبد الله بن جحش ، نسب إلى جده ، له ولأبيه عبد الله محبة ، وزينب بنت جحش أم المؤمنين هي عمته ، وكان محمد صغيراً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد حفظ عنه ، وذلك بين في حديثه هذا ، فقد وصله أحمد والمصنف في التاريخ والحاكم في المستدرک کلهم من طريق إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن جحش عنه وقال « مر النبي صلى الله عليه وسلم وأنا معه على معمر وفخذه مكشوفتان ، فقال : يا معمر غط عليك فخذيك ، فإن الفخذين عورة » رجاله رجال الصحيح ، غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة لكن لم أجد فيه تصريحاً بتعديل ، ومعمر المشار إليه هو معمر بن عبد الله بن نضلة القرشي العدوي ، وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضاً ، ووقع لي حديث محمد بن جحش مسلسلاً بالمحمديين من ابتدائه إلى انتهائه ، وقد أملت في « الأربعين المتبينة » .

**قوله (وقال أنس : حسر)** بمهمات مفتوحات ، أى كشف . وقد وصل المصنف حديث أنس في الباب كما سيأتي قريباً .

**قوله (وحديث أنس أسند)** أى أصح إسناداً ، كأنه يقول حديث جرهد ولو قلنا بصحته فهو مرجوح بالنسبة إلى حديث أنس .

**قوله (وحديث جرهد)** أى وما معه (أحوط) أى للدين ، وهو يحتمل أن يريد بالاحتياط الوجوب أو الورع وهو أظهر لقوله (حتى يخرج من اختلافهم) و « يخرج » في روايتنا مضبوطة بفتح النون وضم الراء وفي غيرها بضم الياء وفتح الراء .

**قوله (وقال أبو موسى)** أى الأشعري والمذكور هنا من حديثه طرف من قصة أوردها المصنف في المناقب من رواية عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عنه فذكر الحديث ، وفيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قاعداً في مكان فيه ماء قد انكشف عن ركبتيه أو ركبته فلما دخل عثمان غطاها » وعرف بهذا الرد على الداودي الشارح حيث زعم أن هذه الرواية المعلقة عن أبي موسى وهم ، وأنه دخل حديث في حديث ، وأشار إلى ما رواه مسلم من حديث عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيتي كاشفاً عن فخذه أو ساقيه » الحديث . وفيه « فلما استأذن عثمان جلس » وهو عند أحمد بلفظ « كاشفاً عن فخذه » من غير تردد ، وله من حديث حفصة مثله ، وأخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق ابن جريج قال أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن سعيد المدني حدثني حفصة بنت عمر قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي يوماً وقد وضع ثوبه بين فخذه فدخل أبو بكر » الحديث . وقد بان بما قدمناه أنه لم يدخل على البخاري حديث في حديث بل هما قصتان متغايرتان في إحداهما كشف الركبة وفي الأخرى كشف الفخذ ، والأولى من رواية أبي موسى وهي المعلقة هنا والأخرى من رواية عائشة ووافقتها حفصة ولم يذكرهما البخاري .

**قوله (وقال زيد بن ثابت)** هو أيضاً طرف من حديث موصول عند المصنف في تفسير سورة النساء

في نزول قوله تعالى ﴿ لا يستوى القاعدون من المؤمنين ﴾ الآية ، وقد اعترض الإسماعيلي استدلال المصنف بهذا على أن الفخذ ليست بعورة ، لأنه ليس فيه التصريح بعدم الحائل ، قال : ولا يظن ظان أن الأصل عدم الحائل ، لأننا نقول العضو الذي يقع عليه الاعتماد يخبر عنه بأنه معروف الموضع ، بخلاف الثوب . انتهى . والظاهر أن المصنف تمسك بالأصل والله أعلم .

قوله ( أن ترض ) أى تكسر ، وهو بفتح أوله وضم الراء ويجوز عكسه .

[٣٧١] ٣٦٧- حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال نا إسماعيل بن عُلَيَّة قال نا عبد العزيز بن صهيب عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه غزا خيبر فصلينا عندها صلاة الغداة بغلس، فركب نبي الله صلى الله عليه وركب أبو طلحة وأنا رديف أبي طلحة، فأجرى نبي الله في زقاق خيبر وإن ركبتي لتمس فخذ نبي الله. ثم حسر الإزار عن فخذيه حتى أني أنظر إلى بياض فخذ نبي الله صلى الله عليه. فلما دخل القرية قال: «الله أكبر خربت خيبر، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين». قالها ثلاثاً. قال: وخرج القوم إلى أعمالهم، فقالوا: محمد!

قال عبد العزيز: -وقال بعض أصحابنا- والخميس يعني الجيش. قال: فأصبناها عنوة، فجمع السبي، فجاء دحية فقال يا نبي الله، أعطني جارية من السبي. فقال: «أذهب فخذ جارية». فأخذ صفية بنت حبي. فجاء رجل إلى النبي صلى الله عليه فقال: يا نبي الله، أعطيت دحية صفية بنت حبي سيدة قريظة والنضير، لا تصلح إلا لك. قال: ادعوه بها. فجاء بها. فلما نظر إليها النبي صلى الله عليه قال: «خذ جارية من السبي غيرها». قال: فأعتقها النبي صلى الله عليه وتزوجها. فقال له ثابت: يا أبا حمزة ما أصدقها؟ قال: نفسها، أعتقها وتزوجها. حتى إذا كان بالطريق جهزتها له أم سليم فأهدتها له من الليل، فأصبح النبي صلى الله عليه عروساً، فقال: من كان عنده شيء فليجيئ به ويسط نطعاً فجعل الرجل يجيء بالتمر، وجعل الرجل يجيء بالسمن. قال: وأحسبه قد ذكر السوق. قال: فحاسوا حيساً، فكانت وليمة رسول الله صلى الله عليه عليه.

[الحديث ٣٧١- أطرافه في: ٦١٠، ٩٤٧، ٢٢٢٨، ٢٢٣٥، ٢٨٨٩، ٢٨٩٣، ٢٩٤٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٩١، ٣٠٨٥، ٣٠٨٦، ٣٣٦٧، ٣٦٤٧، ٤٠٨٣، ٤٠٨٤، ٤١٩٧، ٤١٩٨، ٤١٩٩، ٤٢٠٠، ٤٢٠١، ٤٢١١، ٤٢١٢، ٤٢١٣، ٥٠٨٥، ٥١٥٩، ٥١٦٩، ٥٣٨٧، ٥٤٢٥، ٥٥٢٨، ٥٩٦٨، ٦١٨٥، ٦٣٦٣، ٦٣٦٩، ٧٣٣٣].

قوله ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم ) هو الدورقي .

قوله ( فصلينا عندها ) أى خارجاً منها .

قوله ( صلاة الغداة ) فيه جواز إطلاق ذلك على صلاة الصبح ، خلافاً لمن كرهه .

قوله ( وأنا رديف أبي طلحة ) فيه جواز الإرداف ، ومحله ما إذا كان الدابة مطيقة .

قوله ( فأجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم ) أى مركوبه .

قوله ( وإن ركبتى لتمس فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم ، ثم حسر الإزار عن فخذيه حتى إني أنظر ) وفي رواية الكشميني « لأنظر » ( إلى بياض فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم ) . هكذا وقع في رواية البخاري « ثم أنه حسر » والصواب أنه عنده بفتح المهملتين ، ويدل على ذلك تعليقه الماضي في أوائل الباب حيث قال « وقال أنس : حسر النبي صلى الله عليه وسلم » وضبطه بعضهم بضم أوله وكسر ثانيه على البناء للمفعول بدليل رواية مسلم « فأنحسر » وليس ذلك بمستقيم ، إذ لا يلزم من وقوعه كذلك في رواية مسلم أن لا يقع عند البخاري على خلافه ، ويكفي في كونه عند البخاري بفتحيتين ما تقدم من التعليق . وقد وافق مسلماً على روايته بلفظ « فأنحسر » أحمد بن حنبل عن ابن علية ، وكذا رواه الطبراني عن يعقوب شيخ البخاري ، ورواه الإسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن يعقوب المذكور ولفظه « فأجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خبير إذ خر الإزار » . قال الإسماعيلي : هكذا وقع عندي خر بالخاء المعجمة والراء ، فإن كان محفوظاً فليس فيه دليل على ما ترجم به ، وإن كانت روايته هي المحفوظة فهي دالة على أن الفخذ ليست بعورة . انتهى . وهذا مصير منه إلى أن رواية البخاري بفتحيتين كما قدمناه ، أى كشف الإزار عن فخذيه عند سوق مركوبه ليتمكن من ذلك . قال القرطبي : حديث أنس وما معه إنما ورد في قضايا معينة في أوقات مخصوصة يتطرق إليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل الإباحة ما لا يتطرق إلى حديث جرهد وما معه ، لأنه يتضمن إعطاء حكم كلي وإظهار شرع عام ، فكان العمل به أولى . ولعل هذا هو مراد المصنف بقوله « وحديث جرهد أحوط » . قال النووي : ذهب أكثر العلماء إلى أن الفخذ عورة ، وعن أحمد ومالك في رواية : العورة القبل والدبر فقط ، وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والاصطخري . قلت : في ثبوت ذلك عن ابن جرير نظر ، فقد ذكر المسألة في تهذيبه ورد على من زعم أن الفخذ ليست بعورة ، ومما احتجوا به قول أنس في هذا الحديث « وإن ركبتى لتمس فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم » إذ ظاهره أن المس كان بدون الحائل ، ومس العورة بدون حائل لا يجوز . وعلى رواية مسلم ومن تابعه في أن الإزار لم ينكشف بقصد منه صلى الله عليه وسلم يمكن الاستدلال على أن الفخذ ليست بعورة من جهة استمراره على ذلك ، لأنه وإن جاز وقوعه من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقر على ذلك لمكان عصمته صلى الله عليه وسلم ، ولو فرض أن ذلك وقع لبيان التشريع لغير المختار لكان ممكناً ، لكن فيه نظر من جهة أنه كان يتعين حينئذ البيان عقبه كما في قضية السهو في الصلاة ، وسياقه عند أبي عوانة والجوزقي من طريق عبد الوارث عن عبد العزيز ظاهر في استمرار ذلك ، ولفظه « فأجرى رسول الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خبير » وإن ركبتى لتمس فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم ، وإني لأرى بياض فخذيه » .

قوله ( فلما دخل القرية قال : الله أكبر ، خربت خبير ) قيل مناسبة ذلك القول أنهم استقبلوا الناس

بمساحيم ومكاتلهم ، وهي من آلات الهدم .

قوله ( قال عبد العزيز ) هو الراوى عن أنس ( وقال بعض أصحابنا ) أى أنه لم يسمع من أنس هذه

اللفظة ، بل سمع منه ( فقالوا محمد ) وسمع من بعض أصحابه عنه ( والخميس ) ووقع في رواية أبي عوانة والجوزقي المذكورة « فقالوا محمد والخميس » من غير تفصيل ، فدلّت رواية ابن علية هذه على أن في رواية عبد الوارث إدراجاً ، وكذا وقع لحماذ بن زيد عن عبد العزيز وثابت كما سيأتي في آخر صلاة الخوف . وبعض أصحاب عبد العزيز يحتمل أن يكون محمد بن سيرين فقد أخرجه البخاري من طريقه : أو ثابتاً البناني فقد أخرجه مسلم من طريقه .

**قوله ( يعنى الجيش )** تفسر من عبد العزيز أو ممن دونه ، وأدرجها عبد الوارث في روايته أيضاً ، وسمى خيساً لأنه خمسة أقسام : مقدمة ، وساقة ، وقلب ، وجناحان . وقيل من تخميس الغنيمة ، وتعقبه الأزهري بأن التخميس إنما ثبت بالشرع وقد كان أهل الجاهلية يسمون الجيش خيساً فبان أن القول الأول أولى .  
**قوله ( عنوة )** بفتح المهملة ، أى قهراً .

**قوله ( أعطى جارية )** يحتمل أن يكون لإذنه له في أخذ الجارية على سبيل التنفيل له إما من أصل الغنيمة أو من خمس الخمس بعد أن ميز ، أو قبل على أن تحسب منه إذا ميز ، أو أذن له في أخذها لتقوم عليه بعد ذلك وتحسب من سهمه .

**قوله ( فأخذ )** أى فذهب فأخذ

**قوله ( فجاء رجل )** لم أقف على اسمه .

**قوله ( خذ جارية من السبي غيرها )** ذكر الشافعي في « الأم » عن « سير الواقدي » أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه أحب كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق . انتهى وكان كنانة زوج صفية . فكأنه صلى الله عليه وسلم طيب خاطره لما اسرجع منه صفية بأن أعطاه أحب زوجها ، واسترجاع النبي صلى الله عليه وسلم صفية منه محمول على أنه إنما أذن له في أخذ جارية من حشو السبي لا في أخذ أفضلهم ، فجاز استرجاعها منه لثلاثيتميز بها على باقي الجيش مع أن فيهم من هو أفضل منه . ووقع في رواية لمسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى صفية منه بسبعة أرؤس ، وإطلاق الشراء على ذلك على سبيل المحاز ، وليس في قوله « سبعة أرؤس » ما ينافي قوله هنا « خذ جارية » إذ ليس هنا دلالة على نفي الزيادة . وسند ذكر بقية هذا الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، والكلام على قوله « أعتقها وتزوجها » في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فقال له )** أى لأنس ، وثابت هو البناني ، وأبو حمزة كنية أنس ، وأم سليم والدة أنس .  
**قوله ( فأهدتها )** أى زقتها .

**قوله ( وأحسبه )** أى أنساً ( قد ذكر السويق ) ، وجزم عبد الوارث في روايته بذكر السويق فيه .  
**قوله ( فحاسوا )** بمهملتين أى خاطوا ، والحيس بفتح أوله خليط السمن والتمر والأقط ، قال الشاعر :  
التمر والسمن جميعاً والأقط الحيس ، إلا أنه لم يختلط

وقد يختلط مع هذه الثلاثة غيرها كالسويق ، وسيأتي بقية فوائد ذلك في كتاب الوليمة إن شاء الله تعالى .

### باب في كم تُصلي المرأة من الثياب

وقال عكرمة: لو وارت جسدُها في ثوبٍ جاز.

[٣٧٢] ٣٦٨- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة أن عائشة قالت: «لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصلي الفجر فيشهد معه نساء من المؤمنات متلفعات في مُروطهن، ثم يرجعن إلى بيوتهن ما يعرفهن أحد».

[الحديث ٣٧٢- أطرافه في: ٥٧٨، ٨٦٧، ٨٧٢].

**قوله (باب) بالتثنية (في كم)** بحذف الميم أي كم ثوباً (تصلي المرأة) من الثياب، قال ابن المنذر بعد أن حكى عن الجمهور أن الواجب على المرأة أن تصلي في درع وخمار: المراد بذلك تغطية بدنِها ورأسها، فلو كان الثوب واسعاً فغطت رأسها بفضله جاز. قال: وما رويناه عن عطاء أنه قال «تصلي في درع وخمار وإزار» وعن ابن سيرين مثله وزاد «وملحفة» فإني أظنه محمولاً على الاستحباب.

**قوله (وقال عكرمة)** يعني مولى ابن عباس.

**قوله (جاز)** وفي رواية الكشميني «لأجزته» بفتح الجيم وسكون الزاي. وأثره هذا وصله عبد الرزاق ولفظه «لو أخذت المرأة ثوباً فتقنعت به حتى لا يرى من شعرها شيء أجزأ عنها».

**قوله (أن عائشة قالت: لقد)** اللام في لقد جواب قسم محذوف.

**قوله (متلفعات)** قال الأصمعي: التمتع أن تسمل بالتوب حتى تجل به جسدك. وفي شرح الموطأ لابن حبيب: النافع لا يكون إلا بتغطية الرأس. وانتلف يكون بتغطية الرأس وكشفه. و (المروط) جمع مروط بكسر أوله. كساء من خز أو صوف أو غيره. وعن النضر بن شميل ما يقتضي أنه خاص بلبس النساء وقد اعترض على استدلال المصنف به على جواز صلاة المرأة في الثوب الواحد بأن الانتفاع المذكور يحتمل أن يكون فوق ثياب أخرى. والجواب عنه أنه تمسك بأن الأصل عدم الزيادة على ما ذكر، على أنه لم يصرح بشيء إلا أن اختياره يؤخذ في العادة من الآثار التي يودعها في الترجمة.

**قوله (ما يعرفهن أحد)** زاد في المواقيت «من الغلس» وهو يعين أحد الاحتمالين: هل عدم المعرفة بهن لبقاء الظلمة أو لمبالغتهن في التغطية؟ وسيأتي الكلام على بقية مباحثه في المواقيت إن شاء الله تعالى.

### باب إذا صلى في ثوبٍ له أعلامٌ ونظر إلى عَلمِها

[٣٧٣] ٣٦٩- حدثنا أحمد بن يونس قال نا إبراهيم بن سعد قال نا ابن شهاب عن عروة عن

عائشة: أن النبي صلى الله عليه وسلم في خميصه لها أعلامٌ، فنظر إلى أعلامها نظرةً، فلما انصرف قال: «اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم واثنوني بأبجانية أبي جهم، فإنها ألهمتني

آنفاً عن صلاتي». وقال هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: قال النبي صلى الله عليه: «كنت أنظر إلى علمها وأنا في الصلاة فأخاف أن تفتنني».

[الحديث ٣٧٣ - طرفاه في: ٧٥٢، ٥٨١٧].

**قوله (باب إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى علمها)** قال الكرمانى : فى رواية « ونظر إلى علمه » والتأنيث فى علمها باعتبار الحميصة .

**قوله (خميصة)** بفتح المعجمة وكسر الميم وبالصاد المهملة ، كساء مربع له علمان ، والأنبجانية بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء النسبة : كساء غليظ لا علم له ، وقال ثعلب : يجوز فتح همزته وكسرها ، وكذا الموحدة ، يقال كبش أنبجاني إذا كان ملتقاً ، كثير الصوف . وكساء أنبجاني كذلك ، وأنكر أبو موسى المدني على من زعم أنه منسوب إلى منبج البلد المعروف بالشام . قال صاحب الصحاح : إذا نسبت إلى منبج فتحت الباء فقلت : كساء منبجاني أخرجوه منظراني . وفى الجمهرة : منبج موضع أعجمى تكلمت به العرب ونسبوا إليه الثياب المنبجانية . وقال أبو حاتم السجستاني : لا يقال كساء أنبجاني وإنما يقال منبجاني ، قال : وهذا مما تخطئ فيه العامة . وتعقبه أبو موسى كما تقدم فقال : الصواب أن هذه النسبة إلى موضع يقال له أنبجان ، والله أعلم .

**قوله (إلى أبي جهم)** هو عبيد الله - ويقال عامر - بن حذيفة القرشي العدوي صحابي مشهور ، وإنما خصه صلى الله عليه وسلم بإرسال الحميصة لأنه كان أهداها للنبي صلى الله عليه وسلم كما رواه مالك فى الموطأ من طريق أخرى عن عائشة قالت « أهدى أبو جهم بن حذيفة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خميصة لها علم فشهد فيها الصلاة ، فلما انصرف قال : ردى هذه الحميصة إلى أبي جهم » ووقع عند الزبير بن بكار ما يخالف ذلك ، فأخرج من وجه مرسل « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بخميصتين سوداوين فلبس إحداهما وبعث الأخرى إلى أبي جهم » ولأبي داود من طريق أخرى « وأخذ كرديا لأبي جهم ، فقيل : يارسول الله صلى الله عليه وسلم الحميصة كانت خيراً من الكردى » . قال ابن بطال : إنما طلب منه ثوباً غير ما يعلمه أنه لم يرد عليه هديته استخفافاً به ، قال : وفيه أن الواهب إذا ردت عليه عطيته من غير أن يكون هو الراجع فيها فله أن يقبلها من غير كراهة . قلت : وهذا مبنى على أنها واحدة ، ورواية الزبير والتي بعدها تصرح بالتعدد .

**قوله (أهتني)** أى شغلتنى ، يقال لى بالكسر إذا غفل ، ولها بالفتح إذا لعب .

**قوله (آنفاً) أى قريباً** ، وهو مأخوذ من ائتفاف الشيء أى ابتدائه .

**قوله (عن صلاتي)** أى عن كمال الحضور فيها ، كذا قيل ، والطريق الآتية المعلقة تدل على أنه لم يقع له شيء من ذلك وإنما خشى أن يقع لقوله « فأخاف » . وكذا فى رواية مالك « فكاد » فلتؤول الرواية الأولى . قال ابن دقيق العيد : فيه مبادرة الرسول إلى مصالح الصلاة ، ونفى ما لعله يخذش فيها . وأما بعثه بالخميصة إلى أبي جهم فلا يلزم منه أن يستعملها فى الصلاة . ومثله قوله فى حلة عطارى حيث بعث بها إلى عمر « لئى لم أبعث بها إليك لتلبسها » ويحتمل أن يكون ذلك من جنس قوله « كل فلانى أناجى من لا تناجى » ويستنبط منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة من الأصباغ والتقوش ونحوها . وفيه قبول الهدية من الأصحاب والإرسال إليهم

والطلب منهم . واستدل به الباجي على صحة المعاطاة لعدم ذكر الصيغة . وقال الطيبي : فيه إيدان بأن للصور والأشياء الظاهرة تأثيراً في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية ، يعني فضلاً عن دونها .

**قوله ( وقال هشام بن عروة )** أخرجه أحمد وابن أبي شيبة ومسلم وأبو داود من طريقه ، ولم أر في شيء من طرقهم هذا اللفظ . نعم اللفظ الذي ذكرناه عن الموطأ قريب من هذا اللفظ المعلق ، ولفظه : « فإني نظرت إلى علمها في الصلاة فكاد يفتنني » والجمع بين الروایتين بحمل قوله « ألهتنى » على قوله « كادت » فيكون إطلاق الأولى للمبالغة في القرب لا لتحقيق وقوع الإلهاء .

**( تنبيه )** : قوله « فأخاف أن تفتنني » في روايتنا بكسر المثناة وتشديد النون ، وفي رواية الباقرين بإظهار النون الأولى وهو بفتح أوله من الثلاثي .

**باب** إن صلى في ثوب مصلب أو تصاویر هل تفسد صلاته؟

وما ينهى عن ذلك

٣٧٠- حدثنا أبو معمر عبد الله بن عمرو قال نا عبد الوارث قال نا عبد العزيز بن صهيب [٣٧٤] عن أنس قال : كان قرام لعائشة سترت به جانب بيتها ، فقال النبي صلى الله عليه : « أميطي عن قرامك هذا ، فإنه لا تزال تصاویره تعرض في صلاتي » .  
[الحديث ٣٧٤- طرفه في : ٥٩٥٩] .

**قوله ( باب إن صلى في ثوب مصلب )** بفتح اللام المشددة ، أى فيه صلبان منسوجة أو منقوشة أو تصاویر ، أى في ثوب ذي تصاویر ، كأنه حذف المضاف لدلالة المعنى عليه . وقال الكرمانى : هو عطف على ثوب لا على مصلب ، والتقدير أو صلى في تصاویر . ووقع عند الإسماعيلي « أو بتصاویر » وهو يرجح الاحتمال الأول ، وعند أبي نعيم « في ثوب مصلب أو مصور » .

**قوله ( هل تفسد صلاته )** جرى المصنف على قاعدته في ترك الجزم فيما فيه اختلاف ، وهذا من المختلف فيه . وهذا مبنى على أن النهي هل يقتضى الفساد أم لا ؟ والجمهور إن كان لمعنى في نفسه اقتضاه ، وإلا فلا .

**قوله ( وما ينهى من ذلك )** أى وما ينهى عنه من ذلك ، وفي رواية غير أبي ذر « وما ينهى عن ذلك » وظاهر حديث الباب لا يوفى بجميع ما تضمنته الترجمة إلا بعد التأمل ، لأن الست وإن كان ذا تصاویر لكنه لم يلبسه ولم يكن مصلباً ولا نهى عن الصلاة فيه صريحاً . والجواب أما أولاً فلأن منع لبسه بطريق الأولى ، وأما ثانياً فإلحاق المصلب بالمصور لاشتراكهما في أن كلا منهما قد عبد من دون الله تعالى . وأما ثالثاً فالأمر بالإزالة مستلزم للنهي عن الاستعمال . ثم ظهر لى أن المصنف أراد بقوله مصلب الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق هذا الحديث كعادته ، وذلك فيما أخرجه في اللباس من طريق عمران عن عائشة قالت « لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك في بيته شيئاً فيه تصليب إلا نقضه » . وللإسماعيلي « ستر أو ثوباً » .



**قوله ( عبد الوارث )** هو ابن سعيد ، والإستاد كله بصريون .

**قوله ( قرام )** بكسر القاف وتخفيف الراء : ستر رقيق من صوف ذو ألوان .

**قوله ( أميطى )** أى أزيل وزناً ومعنى .

**قوله ( لا تزال تصاوير )** كذا فى روايتنا ، وللباقيين بإثبات الضمير ، والهاء فى روايتنا فى « فإنه » ضمير الشأن ، وعلى الأخرى يحتمل أن تعود على الثوب .

**قوله ( تعرض )** بفتح أوله وكسر الراء أى تلوح ، وللإسماعيلي « تعرض » بفتح العين وتشديد الراء ، أصله تتعرض . ودل الحديث على أن الصلاة لا تفسد بذلك لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقطعها ولم يعدها ، وسيأتى فى كتاب اللباس بقية الكلام على طرق حديث عائشة فى هذا ، والتوفيق بين ما ظاهره الاختلاف منها إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

**باب من صلى فى فرّوج حريرٍ ثم نزعَهُ**

[٣٧٥] ٣٧١- حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا الليث عن يزيد عن أبي الخير عن عقبة بن عامر قال : أهدى إلى النبي صلى الله عليه فرّوج حريرٍ فلبسه فصلّى فيه ، ثم انصرف فنزعَهُ شديداً كالكاره له وقال : « لا ينبغي هذا للمتقين » .  
[الحديث ٣٧٥ - طرفه فى : ٥٨٠١] .

**قوله ( باب من صلى فى فرّوج )** بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم ، هو القباء المفرج من خلف ، وحكى أبو زكريا التبريزى عن أبي العلاء المعرى جواز ضم أوله وتخفيف الراء .  
**قوله ( عن يزيد )** زاد الأصيلي هو ابن أبي حبيب ، وأبو الخير هو اليزنى بفتح الزاى بعدها نون ، والإستاد كله مصريون .

**قوله ( أهدى )** بضم أوله ، والذي أهده هو أكيدر كما سيأتى فى اللباس ، وظاهر هذا الحديث أن صلاته صلى الله عليه وسلم فيه كانت قبل تحريم لبس الحرير ، ويدل على ذلك حديث جابر عند مسلم بلفظ « صلى فى قباء ديباج ثم نزعهُ وقال : نهانى عنه جبريل » ويدل عليه أيضاً مفهوم قوله « لا ينبغي هذا للمتقين » لأن المتقى وغيره فى التحريم سواء ، ويحتمل أن يراد بالمتقى المسلم أى المتقى للكفر ، ويكون النهى سبب النزاع ، ويكون ذلك ابتداء التحريم ، وإذا تقرر هذا فلا حجة فيه لمن أجاز الصلاة فى ثياب الحرير لكونه صلى الله عليه وسلم لم يعد تلك الصلاة ، لأن ترك إعادتها لكونها وقعت قبل التحريم ، أما بعده فعند الجمهور تجزئ لكن مع التحريم ، وعن مالك يعيد فى الوقت ، والله أعلم .

**باب الصلاة فى الثوب الأحمر**

[٣٧٦] ٣٧٢- حدثنا محمد بن عرعة قال حدثني عمر بن أبي زائدة عن عون بن أبي جحيفة

عن أبيه قال: رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه في قُبَّةِ حمراءَ من آدم، ورأيتُ بلالاً أخذ وضوءَ رسولِ الله صلى الله عليه، ورأيتُ الناسَ يتدرون ذاكَ الوضوءَ، فمن أصاب منه شيئاً تمسَّحَ به، ومن لم يصب منه شيئاً أخذ من بلل يد صاحبه. ثم رأيتُ بلالاً أخذ عنزةً فركزها، وخرج النبي صلى الله عليه في حُلَّة حمراءَ مُشَمِّراً صلى إلى العنزة بالناسِ ركعتين، ورأيتُ الناسَ والدوابَّ يَمرون من بين يدي العنزة.

**قوله (باب الصلاة في الثوب الأحمر)** يشير إلى الجواز، والخلاف في ذلك مع الحنفية فإنهم قالوا يكرهه، وتأولوا حديث الباب بأنها كانت حلة من برود فيها خطوط حمر، ومن أدلتهم ما أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو قال «مر بالنبي صلى الله عليه وسلم رجل وعليه ثوبان أحمران، فسلم عليه فلم يرد عليه» وهو حديث ضعيف الإسناد، وإن وقع في بعض نسخ الترمذي أنه قال حديث حسن لأن في سنده كذا، وعلى تقدير أن يكون مما يحتج به فقد عارضه ما هو أقوى منه وهو واقعة عين، فيحتمل أن يكون ترك الرد عليه بسبب آخر. وحمله البيهقي على ما صيغ بعد التسج. وأما ما صيغ غزله ثم نسج فلا كراهية فيه. وقال ابن التين: زعم بعضهم أن لبس النبي صلى الله عليه وسلم لتلك الحلة كان من أجل الغزو، وفيه نظر لأنه كان عقب حجة الوداع ولم يكن له إذ ذاك غزو.

**قوله (أخذ وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم)** بفتح الواو، أى الماء الذى توضع به، وقد تقدم استدلال المصنف به على طهارة الماء المستعمل، ويأتى باقى مباحثه فى أبواب السترة إن شاء الله تعالى.

### بى الصلاة في المنبر والسطوح

قال أبو عبد الله: ولم ير الحسنُ بأساً أن يُصلِّي على الجُمْدِ والقناطرِ وإن جرى تحتها بولٌ أو فوقها أو أمامها إذا كان بينهما سُترة. وصلى أبو هريرة على ظهر المسجد بصلاة الإمام، وصلى ابن عمر على الثلج.

٣٧٣ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سُفيان قال نا أبو حازم سألوا سهل بن سعد من أي شيء المنبر؟ فقال: ما بقي بالناس أعلم مني، هو من أثل الغابة، عمله فلان مولى فلانة لرسول الله صلى الله عليه، وقام عليه رسول الله صلى الله عليه حين عمل ووضع فاستقبل القبلة، كبر وقام الناس خلفه، فقرأ وركع وركع الناس خلفه، ثم رفع رأسه، ثم رجع القهقري فسجد على الأرض، ثم عاد إلى المنبر، ثم قرأ ثم ركع ثم رفع رأسه، ثم رجع القهقري حتى سجد بالأرض، فهذا شأنه. قال أبو عبد الله: قال علي بن عبد الله سألني أحمد بن حنبل عن هذا

الحديث ، قال : فإنما أردتُ أن النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه كان أعلى من الناس ، فلا بأس أن يكون الإمامُ أعلى من الناس بهذا الحديث . قال : فقلت : إن سفيان بن عيينة كان يُسأل عن هذا كثيراً فلم تسمعه منه ؟ قال : لا .

[الحديث ٣٧٧ - أطرافه في : ٤٤٨ ، ٩١٧ ، ٢٠٩٤ ، ٢٥٦٩] .

**قوله ( باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب )** يشير بذلك إلى الجواز ، والخلاف في ذلك عن بعض التابعين وعن المالكية في المكان المرتفع لمن كان إماماً .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** هو المصنف ، والحسين هو البصري ، والحمد بفتح الجيم وسكون الميم بعدها دال مهملة : الماء إذا جمد ، وهو مناسب لأثر ابن عمر الآتي أنه صلى على الثلج ، وحكى ابن قرقول أن رواية الأصيلي وأبي ذر بفتح الميم ، قال القرأز : الحمد محرك الميم هو الثلج ، نقل ابن التين عن الصحاح : الحمد بضم الجيم والميم وبسكون الميم أيضاً مثل عسر وعسر المكان الصلب المرتفع . قلت : وليس ذلك مراداً هنا ، بل صوب ابن قرقول وغيره الأول لأنه المناسب للقناطر لاشتراكهما في أن كلا منهما قد يكون تحته ما ذكر من البول وغيره ، والغرض أن إزالة النجاسة يختص بما لاقي المصلي ، أما مع الحائل فلا .

**قوله ( وصلى أبو هريرة على ظهر المسجد )** ، وللمستملى « على سقف » . وهذا الأثر وصله ابن أبي شية من طريق صالح مولى التوأمة قال « صليت مع أبي هريرة فوق المسجد بصلاة الإمام » وصالح فيه ضعف ، لكن رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن أبي هريرة فاعتضد .

**قوله ( حدثنا علي بن عبد الله )** هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة ، وأبو حازم هو ابن دينار .

**قوله ( ما بقي بالناس )** وللكشيميني في الناس ( أعلم مني ) أي بذلك .

**قوله ( من أثل )** بفتح الهزة وسكون المثناة شجر معروف ، والغابة بالمعجمة والموحدة موضع معروف من عوالى المدينة .

**قوله ( عمله فلان مولى فلانة )** اختلف في اسم النجار المذكور كما سيأتي في الجمعة ، وأقربها ما رواه أبو سعيد في « شرف المصطفى » من طريق ابن لهيعة عن عمارة بن غزية عن عباس بن سهل عن أبيه قال : كان بالمدينة نجار واحد يقال له ميمون فذكر قصة المنبر . وأما المرأة فلا يعرف اسمها لكنها أنصارية . ونقل ابن التين عن مالك : أن النجار كان مولى لسعد بن عباد ، فيحتمل أن يكون في الأصل مولى امرأته ونسب إليه مجازاً ، واسم امرأته فكيهة بنت عبيد بن دليم ، وهى ابنة عمه ، أسلمت وبايعت ، فيحتمل أن تكون هى المرادة . لكن رواه إسحق بن راهويه في مسنده عن ابن عيينة فقال : مولى لبنى بياضة . وأما ما وقع في الدلائل لأبى موسى المديني نقلا عن جعفر المستغفرى أنه قال : في أسماء النساء من الصحابة علانة بالعين المهملة وبالمثناة ، ثم ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال : وفيه أرسل إلى علانة امرأة قد سماها سهل ، فقد قال أبو موسى : صحف فيه جعفر أو شيخه ، وإنما هو « فلانة » ، انتهى . ووقع عند الكرماني قبل : اسمها عائشة ، وأظنه صحف المصحف ، ولو ذكر ستنده في ذلك لكان أولى .

ثم وجدت في الأوسط للطبراني من حديث جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي إلى سارية في المسجد ويخطب إليها ويعتمد عليها ، فأمرت عائشة فصنعت له منبره هذا ، فذكر الحديث وإسناده ضعيف . ولو صح لما دل على أن عائشة هي المرادة في حديث سهل هذا إلا بتعسف ، والله أعلم . والغرض من إيراد هذا الحديث في هذا الباب جواز الصلاة على المنبر ، وفيه جواز اختلاف موقف الإمام والمأموم في العلو والسفل ، وقد صرح بذلك المصنف في حكايته عن شيخه على بن المديني عن أحمد بن حنبل . وابن دقيق العيد في ذلك بحث ، فإنه قال : من أراد أن يستدل به على جواز الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم ، لأن اللفظ لا يتناوله ، ولانفراد الأصل بوصف معتبر تقتضي المناسبة اعتباره فلا بد منه ، وفيه دليل على جواز العمل اليسير في الصلاة كما سيأتي في موضعه .

**قوله ( قال فقلت )** أى قال على لأحمد بن حنبل .

**قوله ( فلم تسمعه منه ؟ قال : لا )** صريح في أن أحمد بن حنبل لم يسمع هذا الحديث من ابن عيينة . وقد راجعت مسنده فوجدته قد أخرج فيه عن ابن عيينة بهذا الإسناد من هذا الحديث قول سهل « كان المنبر من أثل الغابة » فقط ، فتبين أن المنفى في قوله « فلم تسمعه منه ؟ قال : لا » جميع الحديث لا بعضه ، والغرض منه هنا وهو صلاته صلى الله عليه وسلم على المنبر داخل في ذلك البعض ، فلذلك سأل عنه علياً ، وله عنده طريق أخرى من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه . وفي الحديث جواز الصلاة على الخشب ، وكره ذلك الحسن وابن سيرين ، أخرجه ابن أبي شيبة عنهما . وأخرج أيضاً عن ابن مسعود وابن عمر نحوه وعن مسروق أنه كان يحمل لبنة ليسجد عليها إذا ركب السفينة ، وعن ابن سيرين نحوه . والقسول بالجواز هو المعتمد .

[٣٧٨]

٣٧٤- حدثنا محمد بن عبد الرحيم قال نا يزيد بن هارون قال أنا حميد الطويل عن

أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط عن فرس فجحشت ساقه - أو كتفه - وآلى من نسائه شهراً ، فجلس في مشربة له درجتها من جذوع ، فأناه أصحابه يعودونه فصلّى بهم جالساً وهم قيام ، فلمّا سلّم قال : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ؛ فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا ، وَإِنْ صَلَّى قَائِماً فَصَلُّوا قِيَاماً » .

ونزل لتسع وعشرين ، فقالوا : يا رسول الله إِنَّكَ آلَيْتَ شهراً . فقال : « إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعَ وَعَشْرُونَ » .

[الحديث ٣٧٨ - أطرافه في : ٦٨٩ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٨٠٥ ، ١١١٤ ، ١٩١١ ، ٢٤٦٩ ، ٥٢٠١ ، ٥٢٨٩ ، ٦٦٨٤ .]

**قوله ( حدثنا محمد بن عبد الرحيم )** هو الحافظ المعروف بصاعة .

**قوله ( عن أنس )** في رواية سعيد بن منصور عن هشيم عن حميد « حدثنا أنس » .

**قوله ( فجحشت )** بضم الجيم وكسر المهملة بعدها شين معجمة ، والجحش الخدش أو أشد منه قليلاً .

**قوله ( ساقه أو كتفه )** شك من الراوى ، وفي رواية بشر بن المفضل عن حميد عند الإسماعيلي

« انضكت قدمه » وفي رواية الزهري عن أنس في الصحيحين « فجحش شقه الأيمن » وهي أشمل مما قبلها .  
**قوله ( وآلى من نسائه )** أى حلف لا يدخل عليهن شهراً ، وليس المراد به الإيلاء المتعارف بين الفقهاء .  
**قوله ( مشربة )** بفتح أوله وسكون المعجمة وبضم الراء ويجوز فتحها ، هي الغرفة المرتفعة .  
**قوله ( من جنوع )** كذا للأكثر بالتنوين بغير إضافة ، وللكشميهني من جنوع النخل ، والغرض من هذا الحديث هنا صلاته صلى الله عليه وسلم في المشربة ، وهي معمولة من الخشب ، قاله ابن بطال .  
وتعقب بأنه لا يلزم من كون درجها من خشب أن تكون كلها خشباً ، فيحتمل أن يكون الغرض منه بيان جواز الصلاة على السطح إذ هي سقف في الجملة . وسيأتى الكلام على بقية فوائده في أبواب الإمامة إن شاء الله تعالى .

بـ إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد

[٣٧٩] ٣٧٥- حدثنا مسدد عن خالد قال نا سليمان الشيباني عن عبد الله بن شداد عن ميمونة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه يُصلي وأنا حذاءه وأنا حائضٌ ، وربما أصابني ثوبه إذا سجد ، قالت : وكان يُصلي على الخُمرة .

**قوله ( باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد )** أى هل تفسد صلاته أم لا ؟ والحديث دال على الصحة .

**قوله ( عن خالد )** هو ابن عبد الله الواسطي ، وسليمان الشيباني هو أبو إسحق مشهور بكنته . وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في الطهارة ، واستدل به هناك على أن عين الحائض طاهرة ، وهنا على أن ملاقة بدن الطاهر وثيابه لا تفسد الصلاة ولو كان متلبساً بنجاسة حكيمة . وفيه إشارة إلى أن النجاسة إذا كانت عينية قد تضر ، وفيه أن محاذاة المرأة لا تفسد الصلاة .

**قوله ( وكان يصلي على الخُمرة )** وقد تقدم ضبطها في آخر كتاب الحيض . قال ابن بطال : لا خلاف بين فقهاء الأمصار في جواز الصلاة عليها إلا ما روى عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يؤتى بتراب فيوضع على الخُمرة فيسجد عليه ، ولعله كان يفعله على جهة المبالغة في التواضع والخشوع فلا يكون فيه مخالفة للجماعة وقد روى ابن أبي شيبة عن عروة بن الزبير أنه كان يكره الصلاة على شيء دون الأرض ، وكذا روى عن غير عروة ، ويحتمل أن يحمل على كراهة التنزيه ، والله أعلم .

بـ الصلاة على الحَصِيرِ

وصلى جابر بن عبد الله وأبوسعيد في السفينة قائماً . وقال الحسن : تصلي قائماً ما لم تشقَّ على أصحابك تدورُ معها ، وإلا فقاعداً .

[٣٨٠] ٣٧٦- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن

أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليطعام صنعته له ، فأكل منه ثم قال : « قوموا فلأصلي لكم » . قال أنس : فقممت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس ، فنضحته بماء . فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشففت أنا واليتيم وراءه ، والعجوز من ورائنا . فصللى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ، ثم انصرف .

[الحديث ٣٨٠ - أطرافه في: ٧٢٧ ، ٨٦٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٤ ، ١١٦٤] .

**قوله ( باب الصلاة على الحصير )** قال ابن بطلال : إن كان ما يصلى عليه كبيراً قدر طول الرجل فأكثر فإنه يقال له حصير ، ولا يقال له خمرة . وكل ذلك يصنع من سعف النخل وما أشبهه .

**قوله ( وصلى جابر ... إلخ )** وصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي عتبة مولى أنس قال : سافرت مع أبي الدرداء وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وأناس قد سماهم ، قال : وكان إمامنا يصلى بنا في السفينة قائماً ونصلى خلفه قياماً ، ولو شئنا لأرفينا أى لأرسلنا . يقال أرسى السفينة بالسین المهملة وأرْفَأ بالفاء إذا وقف بها على الشط .

**قوله ( وقال الحسن : تصلى قائماً ما لم تشق على أصحابك تدور معها )** أى مع السفينة « ( وإلا فقاعداً ) أى وإن شق على أصحابك فصلّ قاعداً ، وقد روينا أثر الحسن في نسخة قتيبة من رواية النسائي عنه عن أبي عوانة عن عاصم الأحول قال : « ألت الحسن وابن سيرين وعامراً - يعنى الشعبي - عن الصلاة في السفينة فكلهم يقول : إن قدر على الخروج فليخرج . غير الحسن فإنه قال : إن لم يؤذ أصحابه ، أى فليصل . وروى ابن أبي شيبة عن عاصم عن الثلاثة المذكورين أنهم قالوا : صل في السفينة قائماً . وقال الحسن : لا تشق على أصحابك . وفي تاريخ البخاري من طريق هشام قال : سمعت الحسن يقول : در في السفينة كما تدور إذا صليت . قال ابن المنير : وجه إدخال الصلاة في السفينة في باب الصلاة على الحصير أنهما اشتركا في أن الصلاة عليهما صلاة على غير الأرض ، لئلا يتخيل متخيل أن مباشرة الأرض شرط ، لقوله في الحديث المشهور ، يعنى الذى أخرجه أبو داود وغيره « تَرَبَّ وجهك » . انتهى . وقد تقدم أثر عمر بن عبد العزيز في ذلك ، وأشار البخاري إلى خلاف أبي حنيفة في تجويزه الصلاة في السفينة قاعداً مع القدرة على القيام ، وفي هذا الأثر جوار ركوب البحر .

**قوله ( عن إسحق بن أبي طلحة )** كذا للكشيميني والحموي ، وللباقيين : إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة .

**قوله ( عن أنس بن مالك أن جدته مليكة )** هى بضم الميم تصغير ملكة ، والضمير في جدته يعود على إسحق ، جزم به ابن عبد البر وعبد الحق وعياض ، وصححه النووي . وجزم ابن سعد وابن منده وابن الحصار بأنها جدة أنس والدة أمه أم سليم ، وهو مقتضى كلام إمام الحرمين في النهاية ومن تبعه وكلام عبد الغنى في العمدة ، وهو ظاهر السياق ، ويؤيده ما روينا في فوائد العراقيين لأبي الشيخ من طريق القاسم بن يحيى المقدمي عن عبيد الله بن عمر عن إسحق بن أبي طلحة عن أنس قال « أرسلتني جدتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم واسمها مليكة فجاءنا فحضرت الصلاة » الحديث . وقال ابن سعد في الطبقات : أم - أيم بنت ملحان ، فساق

نسبها إلى عدى بن النجار وقال : وهي الغميصاء ويقال الرميساء ، ويقال اسمها سهلة ويقال أنيفة أى بالنون والفاء المصغرة ويقال رميثة ، وأمها مليكة بنت مالك بن عدى ، فساق نسبها إلى مالك بن النجار ثم قال : تزوجها أى أم سليم مالك بن النضر فولدت له أنس بن مالك ، ثم خلف عليها أبو طلحة فولدت له عبد الله وأبا عمير . قلت : وعبد الله هو والد إسحق ، روى هذا الحديث عن عمه أخى أبيه لأمه أنس بن مالك ، ومقتضى كلام من أعاد الضمير فى جدته إلى إسحق أن يكون اسم أم سليم مليكة ، ومستندهم فى ذلك ما رواه ابن عينة عن إسحق بن أبى طلحة عن أنس قال « صففت أنا ويقيم فى بيتنا خلف النبی صلى الله عليه وسلم ، وأمى أم سليم خلفنا » هكذا أخرجه المصنف كما سيأتى فى أبواب الصفوف ، والقصة واحدة طولها مالك واختصرها سفيان ، ويحتمل تعددها فلا تخالف ما تقدم ، وكون مليكة جدة أنس لا يبنى كونها جدة إسحق لما بيناه ، لكن الرواية التى سأذكرها عن « غرائب مالك » ظاهرة فى أن مليكة اسم أم سليم نفسها ، والله أعلم .

**قوله ( ل طعام )** أى لأجل طعام ، وهو مشعر بأن مجيئه كان لذلك لا ليصلى بهم ليتخذوا مكان صلاته مصلى لم كما فى قصة عتبان بن مالك الآتية ، وهذا هو السر فى كونه بدأ فى قصة عتبان بالصلاة قبل الطعام ، وهنا بالطعام قبل الصلاة ، فبدأ فى كل منهما بأصل ما دعى لأجله .

**قوله ( ثم قال قوموا )** استدل به على ترك الوضوء مما مست النار لكونه صلى بعد الطعام ، وفيه نظر ، لما رواه الدارقطني فى « غرائب مالك » عن البغوى عن عبد الله بن عون عن مالك ولفظه « صنعت مليكة لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً فأكل منه وأنا معه ، ثم دعا بوضوء فتوضأ » الحديث .

**قوله ( فلأصلى لكم )** كذا فى روايتنا بكسر اللام وفتح الياء ، وفى رواية الأصيبى بحذف الياء قال ابن مالك : روى بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة ، ووجهه أن اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كى والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة واللام ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف والتقدير قوموا فقيامكم لأصلى لكم ، ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا ، وعند سكون الياء يحتمل أن تكون اللام أيضاً لام كى وسكنت الياء تخفيفاً أو لام الأمر وثبتت الياء فى الجزم لإجراء للمعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل « إنه من يتقى ويصبر » ، وعند حذف الياء اللام لام الأمر ، وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل فى الاستعمال ومنه قوله تعالى ﴿ ولنحمل خطاياكم ﴾ قال : ويجوز فتح اللام . ثم ذكر توجيهه ، وفيه لغيره بحث اختصرته ، لأن الرواية لم ترد به ، وقيل : أن فى رواية الكشميى « فأصل » بحذف اللام ، وليس هو فيها وقفت عليه من النسخ الصحيحة ، وحكى ابن قرقول عن بعض الروايات « فلنصل » بالنون وكسر اللام والجزم ، واللام على هذا لام الأمر وكسرها لغة معروفة .

**قوله ( لكم )** أى لأجلكم قال السهيلي : الأمر هنا بمعنى الخبر ، وهو كقوله تعالى ﴿ فليمدد له الرحمن مداً ﴾ ويحتمل أن يكون أمراً لهم بالانتهام لكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله .

**قوله ( من طول ما لبس )** فيه أن الافتراش يسمى لبساً ، وقد استدل به على منع افتراش الحرير لعموم النهى عن لبس الحرير ، ولا يرد على ذلك أن من حلف لا يلبس حريراً فإنه لا يبحث بالافتراش لأن الإيمان مبناها على العرف .

**قوله ( فنضحته )** يحتمل أن يكون النضح لتلين الحصير أو لتنظيفه أو لتطهيره ، ولا يصح الجزم بالأخير ، بل المتبادر غيره لأن الأصل الطهارة .

**قوله ( وصففت أنا واليتيم )** كذا للأكثر ، وللمستملى والحموي « فصففت واليتيم » بغير تأكيد والأول أفصح ، ويجوز في « اليتيم » الرفع والنصب ، قال صاحب العمدة : اليتيم هو ضميرة جد حسين ابن عبد الله بن ضميرة ، قال ابن الحذاء : كذا سماه عبد الملك بن حبيب ولم يذكره غيره ، وأظنه سمعه من حسين بن عبد الله أو من غيره من أهل المدينة . قال : وضميرة هو ابن أبي ضميرة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واختلف في اسم أبي ضميرة فقيل روح ، وقيل غير ذلك . انتهى . ووهم بعض الشراح فقال : اسم اليتيم ضميرة وقيل روح ، فكأنه انتقل ذهنه من الخلاف في اسم أبيه إليه ، وسيأتي في « باب المرأة وحدها تكون صفا » ذكر من قال إن اسمه سليم وبيان وهمه في ذلك إن شاء الله تعالى . وجزم البخاري بأن اسم أبي ضميرة سعد الحميري ويقال سعيد ، ونسبه ابن حبان ليثياً .

**قوله ( والعجوز )** هي ملكية المذكورة أولاً .

**قوله ( ثم انصرف )** أى إلى بيته أو من الصلاة . وفي هذا الحديث من القوائد إجابة الدعوة ولو لم تكن عرساً ولو كان الداعي امرأة لكن حيث تؤمن الفتنة ، والأكل من طعام الدعوة ، وصلاة النافلة جماعة في البيوت ، وكأنه صلى الله عليه وسلم أراد تعليمهم أفعال الصلاة بالمشاهدة لأجل المرأة فلإنها قد يخفى عليها بعض التفاصيل بعد موقفها . وفيه تنظيف مكان المصلي ، وقيام الصبي مع الرجل صفاً ، وتأخير النساء عن صفوف الرجال ، وقيام المرأة صفاً وحدها إذا لم يكن معها امرأة غيرها . واستدل به على جواز صلاة المنفرد خلف الصف وحده ، ولا حجة فيه لذلك . وفيه الاقتصار في نافلة النهار على ركعتين خلافاً لمن اشترط أربعاً ، وسيأتي ذكر ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى . وفيه صحة صلاة الصبي المميز ووضوئه ، وأن محل الفضل الوارد في صلاة النافلة منفرداً حيث لا يكون هناك مصلحة كالتعليم ، بل يمكن أن يقال هو إذ ذاك أفضل ولا سيما في حقه صلى الله عليه وسلم .

**( نفيها )** : الأول أورد مالك هذا الحديث في ترجمة صلاة الضحى ، وتعقب بما رواه أنس بن سيرين عن أنس بن مالك أنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى إلا مرة واحدة في دار الأنصارى الضخم الذى دعاه ليصلى في بيته ، أخرجه المصنف كما سيأتي . وأجاب صاحب « القبس » بأن مالكاً نظر إلى كون الوقت الذى وقعت فيه تلك الصلاة هو وقت صلاة الضحى فحمله عليه ، وأن أنساً لم يطلع على أنه صلى الله عليه وسلم نوى بتلك الصلاة صلاة الضحى . الثاني النكتة في ترجمة الباب الإشارة إلى ما رواه ابن أبي شيبه وغيره من طريق شريح بن هانئ أنه سأل عائشة : أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى على الحصير والله يقول ﴿ وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً ﴾ فقالت لم يكن يصلى على الحصير ، فكأنه لم يثبت عند المصنف أو رآه شاذاً مردوداً لمعارضته ما هو أقوى منه كحديث الباب ، بل سيأتي عنده من طريق أبي سلمة عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حصير يبسطه ويصلى عليه » وفي مسلم من حديث أبي سعيد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلى على حصير .



### باب الصلاة على الخُمرة

[٣٨١] ٣٧٧- حدثنا أبو الوليد قال نا شُعْبَةُ قال نا سليمان الشيباني عن عبد الله بن شداد عن ميمونة قالت: كان النبي صَلَّى الله عليه يُصَلِّي على الخُمرة.

**قوله (باب الصلاة على الخُمرة)** تقدم الكلام عليها قريباً وأن ضبطها تقدم في أواخر الحيز ، وكأنه أفردها بترجمة لكون شيخه أبي الوليد حدثه بالحديث مختصراً . والله أعلم .

### باب الصلاة على الفراش

وصلَّى أنسٌ على فراشه، وقال أنس كُنَّا نُصَلِّي مع النبي صَلَّى الله عليه فيسجدُ أحدنا على ثوبه.

[٣٨٢] ٣٧٨- حدثنا إسماعيلُ قال حدثني مالكٌ عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صَلَّى الله عليه أنها قالت: كنتُ أنامُ بين يدي رسول الله صَلَّى الله عليه ورجلاي في قبلته، فإذا سجدَ غمزني فقبضتُ رجلي، وإذا قامَ بسطتهما. قالت: والبيوتُ يومئذٍ ليس فيها مصابيحُ.

[الحديث ٣٨٢- أطرافه في: ٣٨٣، ٣٨٤، ٥٠٨، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٩، ٩٩٧، ١٢٠٩، ٦٢٧٦].

**قوله (باب الصلاة على الفراش)** أي سواء كان ينام عليه مع امرأته أم لا ، وكأنه يشير إلى الحديث الذي رواه أبو داود وغيره من طريق الأشعث عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي في لحفنا » وكأنه أيضاً لم يثبت عنده ، أو رآه شاذاً مردوداً ، وقد بين أبو داود علته .

**قوله (وصلَّى أنس)** وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور كلاهما عن ابن المبارك عن حميد قال « كان أنس يصلي على فراشه » .

**قوله (وقال أنس : كُنَّا نُصَلِّي)** كذا للأكثر ، وسقط « أنس » من رواية الأصيلي فأوهم أنه بقية من الذي قبله ، وليس كذلك بل هو حديث آخر كما سيأتي موصولاً في الباب الذي بعده بمعناه . ورواه مسلم من الوجه المذكور وفيه اللفظ المعلق هنا وسياقه أتم ، وأشار البخاري بالترجمة إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن إبراهيم النخعي عن الأسود وأصحابه أنهم كانوا يكرهون أن يصلوا على الطنافس والفراء والمسوح . وأخرج عن جمع من الصحابة والتابعين جواز ذلك ، وقال مالك : لا أرى بأساً بالقيام عليها إذا كان يضع جبهته ويديه على الأرض .

**قوله (حدثنا إسماعيل)** هو ابن أبي أويس ، والإسناد كله مدنيون .

قوله ( كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبلته ) أى في مكان سجوده ، ويتبين ذلك من الرواية التي بعد هذه .

قوله ( فقبضت رجلى ) كذا بالثنية للأكثر ، وكذا في قولها « بسطتهما » وللمستملى والحموي « رجلى » بالإفراد ، وكذا « بسطتها » وقد استدلت بقولها « غمزني » على أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء ، وتعقب باحتمال الحائل ، أو بالخصوصية ، وعلى أن المرأة لا تقطع الصلاة ، وسيأتى مع بقية مباحثه في أبواب السرة إن شاء الله تعالى . وقولها « والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح » كأنها أرادت به الاعتذار عن نومها على تلك الصفة ، قال ابن بطال : وفيه إشعار بأنهم صاروا بعد ذلك يستصحبون . ومناسبة هذا الحديث للترجمة من قولها « كنت أنام » وقد صرحت في الحديث الذي يليه بأن ذلك كان على فراش أهله .

[٣٨٣] ٣٧٩- حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة أن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه كان يُصلي وهي بينه وبين القبلة على فراش أهله اعترض الجنابة .

قوله ( اعترض الجنابة ) منصوب بأنه مفعول مطلق بعامل مقدر أى معترضة اعترضاً كاعترض الجنابة والمراد أنها تكون نائمة بين يديه من جهة يمينه إلى جهة شماله كما تكون الجنابة بين يدي المصلي عليها .

[٣٨٤] ٣٨٠- حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث عن يزيد عن عراك عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُصلي وعائشة معترضة بينه وبين القبلة على الفراش الذي ينامان عليه .

قوله ( عن يزيد ) هو ابن أبي حبيب ، وعراك هو ابن مالك ، وعروة هو ابن الزبير ، والثلاثة من التابعين ، وصورة سياقه بهذا الإرسال ، لكنه محمول على أنه سمع ذلك من عائشة بدليل الرواية التي قبلها . والنكتة في إيراده أن فيه تقييد الفراش بكونه الذي ينامان عليه كما تقدمت الإشارة إليه أول الباب ، بخلاف الرواية التي قبلها فإن قولها « فراش أهله » أعم من أن يكون هو الذي نام عليه أو غيره ، وفيه أن الصلاة إلى النائم لا تكره ، وقد وردت أحاديث ضعيفة في النهي عن ذلك ، وهي محمولة - إن ثبتت - على ما إذا حصل شغل الفكر به .

### ب) السجود على الثوب في شدة الحر

وقال الحسن : كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ويداه في كُمه

[٣٨٥] ٣٨١- حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال نا بشر بن الفضل قال حدثني غالب القطان عن بكر بن عبد الله عن أنس بن مالك قال : كُنَّا نُصلي مع النبي صلى الله عليه فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود .

[الحديث ٣٨٥- طرفاه في: ٥٤٢، ١٢٠٨.]

**قوله ( باب السجود على الثوب في شدة الحر )** التثديد بشدة الحر للمحافظة على لفظ الحديث ، وإلا فهو في البرد كذلك ، بل القائل بالجواز لا يقيده بالحاجة .

**قوله ( وقال الحسن : كان القوم )** أى الصحابة كما سيأتى بيانه .

**قوله ( والقلنسوة )** بفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهمله وفتح الواو ، وقد تبدل ياء مشاة من تحت ، وقد تبدل ألفاً وتفتح السين فيقال قلنساء ، وقد تحذف النون من هذه بعدها هاء تأنيث : غشاء مبطن يستر به الرأس قاله القزاز في شرح الفصيح ، وقال ابن هشام : هى التى يقال لها العمامة الشاشية ، وفى المحكم : هى من ملابس الرأس معروفة ، وقال أبو هلال العسكري : هى التى تغطى بها العائم وتستر من الشمس والمطر ، كأنها عنده رأس البرنس .

**قوله ( ويداه )** أى يد كل واحد منهم ، وكأنه أراد بتغيير الأسلوب بيان أن كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقلنسوة معاً ، لكن فى كل حالة كان يسجد ويداه فى كفه . ووقع فى رواية الكشميني « ويديه فى كفه » وهو منصوب بفعل مقدر ، أى ويجعل يديه . وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن « أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسجدون وأيديهم فى ثيابهم ، ويسجد الرجل منهم على قلنسوته وعمامته » وهكذا رواه ابن أبى شيبة من طريق هشام .

**قوله ( حدثنا غالب القطان )** ، وللاكثر « حدثني » بالإفراد ، والإسناد كله بصريون .

**قوله ( طرف الثوب )** ولمسلم بسط ثوبه [ وكذا ] للمصنف فى أبواب العمل فى الصلاة ، وله من طريق خالد بن عبد الرحمن عن غالب « سجدنا على ثيابنا اتقاء الحر » والثوب فى الأصل يطلق على غير الخيط . وقد يطلق على الخيط مجازاً . وفى الحديث جواز استعمال الثياب وكذا غيرها فى الحيلولة بين المصلى وبين الأرض لاتقاء حرها وكذا بردها . وفيه إشارة إلى أن مباشرة الأرض عند السجود هو الأصل لأنه علق بسط الثوب بعدم الاستطاعة . واستدل به على إجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلى ، قال النووي : وبه قال أبو حنيفة والجمهور ، وحمله الشافعى على الثوب المنفصل . انتهى . وأيد البيهقى هذا الحمل بما رواه الإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ « فإخذ أحدنا الحصى فى يده فإذا برد وضعه وسجد عليه » قال : فلو جاز السجود على شئ متصل به لما احتاجوا إلى تبريد الحصى مع طول الأمر فيه . وتعقب باحتمال أن يكون الذى كان يبرد الحصى لم يكن فى ثوبه فضلة يسجد عايتها مع بقاء سترته له . وقال ابن دقيق العيد : يحتاج من استدل به على الجواز إلى أمرين : أحدهما أن لفظ « ثوبه » دال على المتصل به ، إما من حيث اللفظ وهو تعقيب السجود بالبسط يعنى كما فى رواية مسلم . وإما من خارج اللفظ وهو قلة الثياب عندهم . وعلى تقدير أن يكون كذلك — وهو الأمر الثانى — يحتاج إلى ثبوت كونه متناولاً لحل النزاع ، وهو أن يكون مما يتحرك بحركة المصلى ، وليس فى الحديث ما يدل عليه . والله أعلم . وفيه جواز العمل القليل فى الصلاة ، ومراعاة الخشوع فيها ، لأن الظاهر أن صنيعهم ذلك لإزالة التشويش العارض من حرارة الأرض . وفيه تقديم الظهر فى أول الوقت ، وظاهر الأحاديث الوارد فى الأمر بالإبراد كما سيأتى فى المواقيت يعارضه ، فمن قال الإبراد رخصة فلا إشكال ، ومن قال سنة فإما أن يقول التقديم المذكور رخصة ، وإما أن يقول منسوخ

بالأمر بالإبراد . وأحسن منهما أن يقال : إن شدة الحر قد توجد مع الإبراد فيحتاج إلى السجود على الثوب أو إلى تبريد الحصى لأنه قد يستمر حره بعد الإبراد ، وتكون فائدة الإبراد وجود ظل يمشى فيه إلى المسجد أو يصلي فيه في المسجد ، أشار إلى هذا الجمع القرطبي ثم ابن دقيق العيد ، وهو أولى من دعوى تعارض الحديثين . وفيه أن قول الصحابي « كنا نفعل كذا » من قبيل المرفوع لاتفاق الشيخين على تخريج هذا الحديث في صحيحيهما بل ومعظم المصنفين ، لكن قد يقال إن في هذا زيادة على مجرد الصيغة لكونه في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد كان يرى فيها من خلفه كما يرى من أمامه فيكون تقريره فيه مأخوذاً من هذه الطريق لامن مجرد صيغة « كنا نفعل »

### باب الصلاة في النعال

[٣٨٦] ٣٨٢- حدثنا آدم بن أبي إياس قال نا شعبة قال أنا أبو مسلمة سعيد بن يزيد الأزدي قال سألت أنس بن مالك : أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه ؟ قال : نعم . [الحديث ٣٨٦ - طرفه في : ٥٨٥٠ .]

قوله ( باب الصلاة في النعال ) بكسر النون جمع نعل ، وهي معروفة . ومناسبتة لما قبله من جهة جواز تغطية بعض أعضاء السجود .

قوله ( يصلي في نعليه ) قال ابن بطال : هو محمول على ما إذا لم يكن فيهما نجاسة ، ثم هي من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لا من المستحبات ، لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة ، وهو وإن كان من ملابس الزينة إلا أن ملاسته الأرض التي تكثر فيها النجاسات قد تقصر عن هذه الرتبة ، وإذا تعارضت مراعاة مصلحة التحسين ومراعاة إزالة النجاسة قدمت الثانية لأنها من باب دفع المفسد ، والأخرى من باب جلب المصالح . قال : إلا أن يرد دليل بالحقاقة بما يتجمل به فيرجع إليه ويترك هذا النظر . قلت : قد روى أبو داود والحاكم من حديث شداد بن أوس مرفوعاً « خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم » فيكون استحباب ذلك من جهة قصد المخالفة المذكورة . وورد في كون الصلاة في النعال من الزينة المأمور بأخذها في الآية حديث ضعيف جداً أورده ابن عدى في الكامل وابن مردويه في تفسيره من حديث أبي هريرة والعقيلي من حديث أنس .

### باب الصلاة في الخفاف

[٣٨٧] ٣٨٣- حدثنا آدم قال نا شعبة عن الأعمش قال سمعت إبراهيم يحدث عن همام ابن الحارث قال : رأيت جرير بن عبد الله بال ، ثم توضأ ومسح على خفيه ، ثم قام فصلى فسئل ، فقال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل هذا . قال إبراهيم فكان يعجبهم ، لأن جريراً كان من آخر من أسلم .

**قوله ( باب الصلاة في الخفاف )** يحتمل أنه أراد الإشارة بإيراد هذه الترجمة هنا إلى حديث شداد ابن أوس المذكور لجمعه بين الأمرين .

**قوله ( سمعت إبراهيم )** هو النخعي ، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين كوفيون إبراهيم وشيخه والراوى عنه .

**قوله ( ثم قام فصل )** ، ظاهر في أنه صلى في خفيه لأنه لو نزعهما بعد المسح لوجب غسل رجليه ، ولو غسلهما لنقل .

**قوله ( فسل )** ، وللطبراني من طريق جعفر بن الحارث عن الأعمش أن السائل له عن ذلك هو همام المذكور ، وله من طريق زائدة عن الأعمش « فعاب عليه ذلك رجل من القوم » .

**قوله ( قال إبراهيم فكان يعجبهم )** زاد مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش « كان يعجبهم هذا الحديث » ومن طريق عيسى بن يونس عنه « فكان أصحاب عبد الله بن مسعود يعجبهم » .

**قوله ( من آخر من أسلم )** ولمسلم « لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة » ولأبي داود من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير في هذه القصة « قالوا إنما كان ذلك - أي مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين - قبل نزول المائدة ، فقال جرير : ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة » وعند الطبراني من رواية محمد ابن سيرين عن جرير « إن ذلك كان في حجة الوداع » وروى الترمذي من طريق شهر بن حوشب قال : رأيت جرير بن عبد الله فذكر نحو حديث الباب ، قال « فقلت له أقبل المائدة أم بعدها ؟ قال : ما أسلمت إلا بعد المائدة » قال الترمذي هذا حديث مفسر ، لأن بعض من أنكر المسح على الخفين تأول أن مسح النبي صلى الله عليه وسلم كان قبل نزول آية الوضوء التي في المائدة فيكون منسوخاً ، فذكر جرير في حديثه أنه رآه بمسح بعد نزول المائدة ، فكان أصحاب ابن مسعود يعجبهم حديث جرير لأن فيه رداً على أصحاب التأويل المذكور . وذكر بعض المحققين أن إحدى القراءتين في آية الوضوء - وهي قراءة الخفض - دالة على المسح على الخفين ، وقد تقدمت سائر مباحثه في كتاب الوضوء .

[٣٨٨] ٣٨٤ - حدثنا إسحاق بن نصر قال نا أبو أسامة عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن المغيرة بن شعبة قال : وضأت النبي صلى الله عليه وسلم فمسح على خفيه وصلى .

**قوله ( حدثنا إسحاق بن نصر )** هو إسحاق بن إبراهيم بن نصر ، نسب إلى جده ، والإسناد كله كوفيون غيره . وفيه أيضاً ثلاثة من التابعين : الأعمش وشيخه مسلم وهو أبو الضحى ومسروق ، وتردد الكرمانى في أن مسلماً هل هو أبو الضحى أو البطين قصور ، فقد جزم الحفاظ بأنه أبو الضحى ، وقد تقدم الكلام على فوائد حديث المغيرة حيث أورده المصنف تاماً في كتاب الوضوء .

بِإِذَا لَمْ يُتِمَّ السَّجُودَ

[٣٨٩] ٣٨٥ - حدثنا الصلت بن محمد قال نا مهدي عن واصل عن أبي وائل عن حذيفة رأى

رجلاً لا يتم ركوعه ولا سجوده، فلما قضى صلاته قال له حذيفة: ما صليت. وأحسبه قال: لو مت مت على غير سنة محمد صلى الله عليه وسلم.

[الحديث ٣٨٩ - طرفاه في: ٧٩١، ٨٠٨].

**قوله (باب إذا لم يتم السجود)** كذا وقع عند أكثر الرواة هذه الترجمة وحديث حذيفة فيها والترجمة التي بعدها وحديث ابن بختمة فيها موصولاً ومعلقاً، ووقعنا عند الأصيل قبل «باب الصلاة في النعال» ولم يقع عند المستمل شيء من ذلك وهو الصواب، لأن جميع ذلك سيأتي في مكانه اللائق به، وهو أبواب صفة الصلاة. ولولا أنه ليس من عادة المصنف إعادة الترجمة وحديثها معاً لكان يمكن أن يقال مناسبة الترجمة الأولى لأبواب ستر العورة الإشارة إلى أن من ترك شرطاً لا تصح صلاته كمن ترك ركناً. ومناسبة الترجمة الثانية الإشارة إلى أن المجافاة في السجود لا تستازم عدم ستر العورة فلا تكون مبطلّة للصلاة، وفي الجملة إعادة هاتين الترجمتين هنا وفي أبواب السجود الحمل فيه عندى على النسخا بدليل سلامة رواية المستمل من ذلك وهو أحفظهم.

### باب يُبْدِي ضَبْعِيهِ وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ

٣٨٦ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا بكر بن مضر عن جعفر عن ابن هرمز عن عبد الله بن مالك بن بختمة أن النبي صلى الله عليه كان إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض إبطه. وقال الليث: حدثني جعفر بن ربيعة نحوه.

[٣٩٠]

[الحديث ٣٩٠ - طرفاه في: ٨٠٧، ٣٥٦٤].

**قوله (باب يبدى ضبعيه إلخ)** تقدم القول فيه قبل كما ترى.

(خاتمة) اشتملت أبواب ستر العورة وما قبلها من ذكر ابتداء فرض الصلاة من الأحاديث المرفوعة على تسعة وثلاثين حديثاً، فإن أضفت إليها حديثي الترجمتين المذكورتين صارت أحداً وأربعين حديثاً، المكرر منها فيها وفيما تقدم خمسة عشر حديثاً، وفيها من المعلقة أربعة عشر حديثاً، وإن أضفت إليها المعلق في الترجمة الثانية صارت خمسة عشر حديثاً، عشرة منها أو أحد عشر مكررة، وأربعة لا توجد فيه إلا معلقة وهي حديث سلمة بن الأكوع يزره ولو بشوكة، وأحاديث ابن عباس وجرهذ وابن جحش في الفخذ، وافقه مسلم على جميعها سوى هذه الأربعة وسوى حديث أنس في قرام لعائشة وحديث عكرمة عن أبي هريرة في الأمر بمخالفة طرفي الثوب، وفيه من الآثار الموقوفة أحد عشر أثراً كلها معلقة إلا أثر عمر «إذا وسع الله عليكم فوسعوا على أنفسكم» فإنه موصول.

### باب فضل استقبال القبلة، يستقبل بأطراف رجله القبلة

قاله أبو حميد: عن النبي صلى الله عليه وسلم.

[٣٩١]

٣٨٧- حدثنا عمرو بن عباس قال نا ابن مهدي قال نا منصور بن سعد عن ميمون ابن سياه عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا ، وَاسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا ، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا ، فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ ، فَلَا تَخْفَرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ » .

[الحديث ٣٩١- طرفاه في : ٣٩٢، ٣٩٣.]

( أبواب استقبال القبلة وما يتبعها من آداب المساجد ) .

قوله ( باب فضل استقبال القبلة . يستقبل بأطراف رجله القبلة - قاله أبو حميد ) يعني الساعدي عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني في صفة صلاته كما سيأتي بعد موصولا من حديثه ، والمراد بأطراف رجله رموس أصابعها ، وأراد بذكره هنا بيان مشروعية الاستقبال بجميع ما يمكن من الأعضاء .

قوله ( حدثنا عمرو بن عباس ) بالموحدة ثم المهمله ، وميمون بن سياه بكسر المهمله وتخفيف التحتانية ثم هاء منونة ويحوز ترك صرفه ، وهو فارسي معرب معناه الأسود ، وقيل عربى .  
قوله ( ذمة الله ) أى أمانته وعهده .

قوله ( فلا تخفروا ) بالضم من الرباعى ، أى لا تغدروا ، يقال أخفرت إذا غدرت ، وخفرت إذا حميت ، ويقال إن الهمة فى أخفرت للإزالة ، أى تركت حمايته .

قوله ( فلا تخفروا الله فى ذمته ) أى ولا رسوله ، وحذف للدلالة السياق عليه ، أو لاستلزام المذكور الخلو ، وقد أخذ بمفهومه من ذهب إلى قتل تارك الصلاة ، وله موضع غير هذا . وفى الحديث تعظيم شأن القبلة ، وذكر الاستقبال بعد الصلاة للتنويه به ، وإلا فهو داخل فى الصلاة لكونه من شروطها . وفيه أن أمور الناس محمولة على الظاهر ، فن أظهر شعار الدين أجريت عليه أحكام أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك .

[٣٩٢]

٣٨٨- وحدثنا نعيم قال ابن المبارك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا ، وَصَلُّوا صَلَاتَنَا ، وَاسْتَقْبَلُوا قِبَلَتَنَا ، وَذَبَحُوا ذَبِيحَتَنَا ، فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ » .

قوله ( حدثنا نعيم ) هو ابن حماد الخزاعى ، ووقع فى رواية حماد بن شاعر عن البخارى « قال نعيم ابن حماد » وفى رواية كريمة والأصيل « قال ابن المبارك » بغير ذكر نعيم ، وبذلك جزم أبو نعيم فى المستخرج ، وقد وقع لنا من طريق نعيم موصولا فى سنن الدارقطنى ، وتابعه حماد بن موسى وسعيد بن يعقوب وغيرهما عن ابن المبارك .

**قوله ( حتى يقولوا لا إله إلا الله )** اقتصر عليها ولم يذكر الرسالة وهي مرادة كما تقول قرأت الحمد وتريد السورة كلها ، وقيل أول الحديث ورد في حق من جحد التوحيد فإذا أقر به صار كالموحد من أهل الكتاب يحتاج إلى الإيمان بما جاء به الرسول ، فلهذا عطف الأفعال المذكورة عليها فقال « وصلوا صلاتنا الخ » والصلاة الشرعية متضمنة للشهادة بالرسالة ، وحكمة الاختصار على ما ذكر من الأفعال أن من يقر بالتوحيد من أهل الكتاب وإن صلوا واستقبلوا وذبحوا لكنهم لا يصلون مثل صلاتنا ولا يستقبلون قبلتنا ، ومنهم من ينبج لغير الله ، ومنهم من لا يأكل ذبيحتنا ، ولهذا قال في الرواية الأخرى « وأكل ذبيحتنا » والاطلاع على حال المرء في صلاته وأكله يمكن بسرعة في أول يوم ، بخلاف غير ذلك من أمور الدين .

**قوله ( فقد حرمت )** بفتح أوله وضم الراء ، ولم أره في شيء من الروايات بالتحديد ، وقد تقدمت سائر مباحثه في « باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة » من كتاب الإيمان .

٣٨٩- وقال علي بن عبد الله حدثنا خالد بن الحارث قال نا حميد قال سأل ميمون ابن سياه [٣٩٣] أنس بن مالك قال : يا أبا حمزة ، وما يحرم دم العبد وماله ؟ فقال : من شهد أن لا إله إلا الله ، واستقبل قبلتنا ، وصلى صلاتنا ، وأكل ذبيحتنا ، فهو المسلم : له ما للمسلم ، وعليه ما على المسلم . وقال ابن أبي مريم أخبرنا يحيى بن أيوب قال نا حميد قال نا أنس عن النبي صلى الله عليه .

**قوله ( وقال علي بن عبد الله )** هو ابن المديني ، وفائدة إيراد هذا الإسناد تقوية رواية ميمون بن سياه لمتابعة حميد له .

**قوله ( وما يحرم )** بالتحديد هو معطوف على شيء مخوف ، كأنه سأل عن شيء قبل هذا وعن هذا ، والواو استئنافية وسقطت من رواية الأصيلي وكريمة ، ولما لم يكن في قول حميد « سأل ميمون أنسا » التصريح بكونه حضر ذلك عقبه بطريق يحيى بن أيوب التي فيها تصريح حميد بأن أنسا حدثهم لئلا يظن أنه دلسه ، ولتصريحه أيضاً بالرفع ، وإن كان للأخرى حكمة . وقد روينا طريق يحيى بن أيوب موصولة في الإيمان لحمد بن نصر ولابن منده وغيرهما من طريق ابن أبي مريم المذكور . وأعل الإسماعيلي طريق حميد المذكورة فقال : الحديث حديث ميمون ، وحيد إنما سمعه منه ، واستدل على ذلك برواية معاذ بن معاذ عن حميد عن ميمون قال : سألت أنسا ، قال وحديث يحيى بن أيوب لا يحتج به - يعني في التصريح بالتحديث - قال : لأن عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر فيما يروونه . قلت هذا التعليل مردود ، ولو فتح هذا الباب ، لم يوثق برواية مدلس أصلا ولو صرح بالسماع ، والعمل على خلافه . ورواية معاذ لا دليل فيها على أن حميدا لم يسمعه من أنس لأنه لا مانع أن يسمعه من أنس ثم يستثبت فيه من ميمون - لعلمه بأنه كان السائل عن ذلك - فكان حقيقاً بضبطه فكان حميد تارة يحدث به عن أنس لأجل العلو ، وتارة عن ميمون لكونه ثبته فيه ، وقد جرت عادة حميد بهذا يقول « حدثني أنس وثبتني فيه ثابت » وكذا وقع لغير حميد .



**باب قِبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ، ليس في المشرق ولا في المغرب قِبلة**

لقول النبي صلى الله عليه : « لا تستقبلوا القبلة بغائطٍ أو بولٍ ، ولكن شرقوا أو غربوا » .

[٣٩٤] ٣٩٠ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن

أبي أيوب الأنصاري أن النبي صلى الله عليه قال : « إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ، ولكن شرقوا أو غربوا » قال أبو أيوب : فقد منا الشام فوجدنا مراحيض بُنيت قبل القبلة ، فنحرف ونستغفر الله .

وعن الزهري عن عطاء سمعت أبا أيوب عن النبي صلى الله عليه مثله .

**قوله ( باب قِبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق )** نقل عياض أن رواية الأكثر ضم قاف المشرق فيكون معطوفاً على باب ، ويحتاج إلى تقدير محذوف ، والذي في روايتنا بالحذف ، ووجه السهلي رواية الضم بأن الحامل على ذلك كون حكم المشرق في القبلة مخالفاً لحكم المدينة ، بخلاف الشام فإنه موافق . وأجاب ابن رشيد بأن المراد بيان حكم القبلة من حيث هو سواء توافقت البلاد أم اختلفت .

**قوله ( ليس في المشرق ولا في المغرب قِبلة )** هذه جملة مستأنفة من تفقه المصنف ، وقد نوزع في ذلك لأنه يحمل الأمر في قوله « شرقوا أو غربوا » على عمومه ، وإنما هو مخصوص بالمخاطبين وهم أهل المدينة ، ويلحق بهم من كان على مثل سمتهم من إذا استقبل المشرق أو المغرب لم يستقبل القبلة ولم يستدبرها ، أما من كان في المشرق فقبلته في جهة المغرب وكذلك عكسه ، وهذا معقول لا يخفى مثله على البخاري فيتعين تأويل كلامه بأن يكون مراده : ليس في المشرق ولا في المغرب قِبلة ، أي لأهل المدينة والشام ، ولعل هذا هو السر في تخصيصه المدينة والشام بالذكر . وقال ابن بطال : لم يذكر البخاري مغرب الأرض اكتفاء بذكر المشرق ، إذ العلة مشتركة ، ولأن المشرق أكثر الأرض المعمورة ، ولأن بلاد الإسلام في جهة مغرب الشمس قليلة . انتهى .

**قوله ( وعن الزهري )** يعني بالإسناد المذكور ، والمراد أن سفيان حدث به علياً مرتين : مرة صرح بتحديث الزهري له وفيه عن عطاء ، ومرة أتى بالعنعنة عن الزهري وبتصريح عطاء بالسماع . وادعى بعضهم أن الرواية الثانية معلقة ، وليس كذلك على ما قررته ، وقال الكرماني : قال في الأول عن أبي أيوب أن النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي الثاني سمعت أبا أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان الثاني أقوى لأن السماع أقوى من العنعنة والعنعنة أقوى من « أن » لكن فيه ضعف من جهة التعليق حيث قال « وعن الزهري » انتهى ، وفي دعواه ضعف « أن » بالنسبة إلى « عن » نظر ، فكأنه قلد في ذلك نقل ابن الصلاح عن أحمد ويعقوب بن شيبه ، وقد بين شيخنا في شرحه منظومته وهم ابن الصلاح في ذلك وأن حكمهما واحد ، إلا أنه يستثنى من التعبير بأن ما إذا أضاف إليها قصة ما أدركها الراوي ، وأما جزمه بكون السند الثاني معلقاً فهو بحسب الظاهر وإلا فحمله على ما قبله ممكن ، وقد رويناها في مسند إسحق بن راهويه قال : حدثنا سفيان .

فذكر مثل سياقها سواء ، فعلى هذا فلا ضعف فيه أصلاً . والله أعلم . وقد تقلعت فوائد المتن في أوائل كتاب الطهارة .

ب) قول الله عز وجل : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾

[٣٩٥] ٣٩١- حدثنا الحميدي قال نا سفيان قال نا عمرو بن دينار قال : سألتنا ابن عمر عن رجل طاف بالبيت العمرة ولم يطف بين الصفا والمروة ، أيأتي امرأته؟ فقال : قدم النبي صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت سبعاً وصلى خلف المقام ركعتين ، وطاف بين الصفا والمروة ، وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة .

[الحديث ٣٩٥- أطرافه في: ١٦٢٣، ١٦٢٧، ١٦٤٥، ١٦٤٧، ١٧٩٣.]

[٣٩٦] ٣٩٢- وسألنا جابر بن عبد الله فقال : لا يقرّبها حتى يطوف بين الصفا والمروة .

[الحديث ٣٩٦- أطرافه في: ١٦٢٤، ١٦٤٦، ١٧٩٤.]

قوله ( باب قوله تعالى : واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ) وقع في روايتنا « واتخذوا » بكسر الخاء على الأمر وهي إحدى القراءتين ، والأخرى بالفتح على الخبر ، والأمر دال على الوجوب ، لكن انعقد الإجماع على جواز الصلاة إلى جميع جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص ، وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الحجر الذي فيه أثر قدميه وهو موجود إلى الآن ، وقال مجاهد : المراد بمقام إبراهيم الحرم كله ، والأول أصح ، وقد ثبت دليله عند مسلم من حديث جابر ، وسيأتي عند المصنف أيضاً .

قوله ( مصلى ) أى قبله قاله الحسن البصري وغيره ، وبه يتم الاستدلال . وقال مجاهد : أى مدعى يدعى عنده ، ولا يصح حمله على مكان الصلاة لأنه لا يصلى فيه بل عنده ، ويرجع قول الحسن بأنه جار على المعنى الشرعى ، واستدل المصنف على عدم التخصيص أيضاً بصلاته صلى الله عليه وسلم داخل الكعبة ، فلو تعين استقبال المقام لما صحّت هناك لأنه كان حينئذ غير مستقبله ، وهذا هو السر في إيراد حديث ابن عمر عن بلال في هذا الباب ، وقد روى الأزرق في « أخبار مكة » بأسانيد صحيحة أن المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر في الموضع الذي هو فيه الآن ، حتى جاء سيل في خلافة عمر فاحتمله حتى وجد بأسفل مكة ، فأتى به فربط إلى أستار الكعبة حتى قدم عمر فاستثبت في أمره حتى تحقق موضعه الأول فأعاده إليه وبني حوله فاستقر ثم إلى الآن .

قوله ( طاف بالبيت للعمرة ) كذا للأكثر ، وللمستملى والحموي « طاف بالبيت لعمرة » بخلف اللام من قوله « للعمرة » ولا بد من تقديرها ليصح الكلام .

قوله ( أيأتي امرأته ) أى هل حل من إحرامه حتى يجوز له الجماع وغيره من محرمات الإحرام ؟ وخص إتيان المرأة بالذكر لأنه أعظم المحرمات في الإحرام ، وأجابهم ابن عمر بالإشارة إلى وجوب اتباع

النبي صلى الله عليه وسلم لا سباً في أمر المناسك ، لقوله صلى الله عليه وسلم « خذوا غنى مناسككم » وأجابهم جابر بصريح النهي ، وعليه أكثر الفقهاء ، وخالف فيه ابن عباس فأجاز للمعتمر التحلل بعد الطواف وقبل السعى ، وسيأتي بسط ذلك في موضعه من كتاب الحج إن شاء الله تعالى . والمناسب للترجمة من هذا الحديث قوله « وصلى خلف المقام ركعتين » وقد يشعر بحمل الأمر في قوله « واتخذوا » على تخصيص ذلك بركعتي الطواف ، وقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك خلف المقام كما سيأتي في مكانه في الحج إن شاء الله تعالى .

[٣٩٧] ٣٩٣- حدثنا مسدد قال نا يحيى عن سيف سمعت مجاهداً قال : أتى ابنُ عمرَ فقيل له : هذا رسولُ الله دخلَ الكعبةَ . فقال ابنُ عمرَ : فأقبلتُ والنبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلم قد خرجَ ، وأجدُ بلالاً قائماً بينَ البابينِ ، فسألتُ بلالاً فقلتُ : صَلَّى النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه في الكعبةِ ؟ قال : نعم ، ركعتينِ بينَ الساريتينِ اللتينِ على يساره إذا دخلتَ ، ثمَّ خرجَ فصلَّى في وجهِ الكعبةِ ركعتينِ .

[الحديث ٣٩٧- أطرافه في: ٤٦٨، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ١١٦٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ٢٩٨٨، ٤٢٨٩، ٤٤٠٠.]

قوله ( عن سيف ) هو ابن سليمان أو ابن أبي سليمان المكي .

قوله ( أتى ابن عمر ) لم أقف على اسم الذي أخبره بذلك .

قوله ( وأجد ) بعد قوله ( فأقبلت ) وكان المناسب للسياق أن يقول ووجدت ، وكأنه عدل عن الماضي إلى المضارع استحضاراً لتلك الصورة حتى كأن المخاطب يشاهدها .

قوله ( قائماً بين البابين ) أي المصراعين وحمله الكرمانى تجويزاً على حقيقة التثنية وقال : أراد بالبواب الثاني الذى لم تفتحه قريش حين بنت الكعبة باعتبار ما كان ، أو كان إخبار الراوى بذلك بعد أن فتحه ابن الزبير ، وهذا يازم منه أن يكون ابن عمر وجد بلالاً في وسط الكعبة ، وفيه بعد . وفي رواية الحمويّ « بين الناس » بنون وسين مهملة وهى أوضح .

قوله ( قال نعم ركعتين ) أى صلى ركعتين ، وقد استشكل الإسماعيلي وغيره هذا مع أن المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره أنه قال « ونسيت أن أسأله كم صلى » قال فدل على أنه أخبره بالكيفية وهى تعيين الموقف في الكعبة ، ولم يخبره بالكمية ، ونسى هو أن يسأله عنها ، والجواب عن ذلك أن يقال : يحتمل أن ابن عمر اعتمد في قوله في هذه الرواية ركعتين على القدر المتحقق له ، وذلك أن بلالاً أثبت له أنه صلى ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تنفل في النهار بأقل من ركعتين ، فكانت الركعتان متحققاً وقوعهما لما عرف بالاستقراء من عادته . فعلى هذا فقوله « ركعتين » من كلام ابن عمر لا من كلام بلال . وقد وجدت ما يؤيد هذا ويستفاد منه جمعاً آخر بين الحديثين ، وهو ما أخرجه عمر بن شبة في « كتاب مكة » من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث « فاستقبلني بلال فقلت : ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ههنا ؟ فأشار بيده أى صلى ركعتين بالسبابة والوسطى ، فعلى هذا فيحمل قوله « نسيت »

أن أسأله كم صلى « على أنه لم يسأله لفظاً ولم يجبه لفظاً ، وإنما استفاد منه صلاة الركعتين بإشارته لا بنطقه . وأما قوله في الرواية الأخرى « ونسيت أن أسأله كم صلى » فيحمل على أن مراده أنه لم يتحقق هل زاد على ركعتين أو لا . وأما قول بعض المتأخرين : يجمع بين الحديثين بأن ابن عمر نسي أن يسأل بلالا ثم لقيه مرة أخرى فسأله ، ففيه نظر من وجهين : أحدهما أن الذي يظهر أن القصة — وهي سؤال ابن عمر عن صلاته في الكعبة — لم تعدد ، لأنه أتى في السؤال بالفاء المعقبة في الروایتين معاً ، فقال في هذه فأقبلت ثم قال فسألت بلالا ، وقال في الأخرى فبدرت فسألت بلالا ، فدل على أن السؤال عن ذلك كان واحداً في وقت واحد . ثانيهما أن راوى قول ابن عمر « ونسيت » هو نافع مولاه ويبعد مع طول ملازمته له إلى وقت موته أن يستمر على حكاية النسيان ولا يتعرض لحكاية الذكر أصلاً . والله أعلم . وأما ما نقله عياض أن قوله « ركعتين » غلط من يحيى بن سعيد القطان لأن ابن عمر قد قال « نسيت أن أسأله كم صلى » قال : وإنما دخل الوهم عليه من ذكر الركعتين بعد ، فهو كلام مردود ، والمغلط هو الغالط ، فإنه ذكر الركعتين قبل وبعد فلم يهتم من موضع إلى موضع ، ولم ينفرد يحيى بن سعيد بذلك حتى يغلط ، فقد تابعه أبو نعيم عند البخاري والنسائي ، وأبو عاصم عند ابن خزيمة ، وعمر بن علي عند الإسماعيلي ، وعبد الله بن نمير عند أحمد كلهم عن سيف ، ولم ينفرد به سيف أيضاً فقد تابعه عليه خصيف عن مجاهد عند أحمد ، ولم ينفرد به مجاهد عن ابن عمر فقد تابعه عليه ابن أبي مليكة عند أحمد والنسائي ، وعمر بن دينار عند أحمد أيضاً باختصار ، ومن حديث عثمان ابن أبي طلحة عند أحمد والطبراني بإسناد قوى ، ومن حديث أبي هريرة عند البزار ، ومن حديث عبد الرحمن ابن صفوان قال « فلما خرج سألت من كان معه فقالوا : صلى ركعتين عند السارية الوسطى » أخرجه الطبراني بإسناد صحيح ، ومن حديث شيبه بن عثمان قال « لقد صلى ركعتين عند العمودين » أخرجه الطبراني بإسناد جيد ، فالعجب من الإقدام على تغليب جبل من جبال الحفظ بقول من خفى عليه وجه الجمع بين الحديثين فقال بغير علم ، ولو سكت لسلم . والله الموفق .

قوله ( في وجه الكعبة ) أى مواجه باب الكعبة ، قال الكرمانى : الظاهر من الترجمة أنه مقام إبراهيم — أى أنه كان عند الباب — قلت : قدمنا أنه خلاف المنقول عن أهل العلم بذلك ، وقدمنا أيضاً مناسبة الحديث للترجمة من غير هذه الحيشة ، وهى أن استقبال المقام غير واجب ، ونقل عن ابن عباس كما رواه الطبراني وغيره أنه قال : ما أحب أن أصلى في الكعبة ، من صلى فيها فقد ترك شيئاً منها خلفه ، وهذا هو السر أيضاً في إيراد حديث ابن عباس في هذا الباب .

[٣٩٨] ٣٩٤ - حدثنا إسحاق بن نصر قال نا عبد الرزاق قال أنا ابن جريج عن عطاء سمعتُ ابن عباس قال : لما دخل النبي صلى الله عليه البيت دعا في نواحيه كلها ولم يصل حتى خرج منه . فلما خرج ركع ركعتين في قبل الكعبة وقال : « هذه القبلة » .

[الحديث ٣٩٨ - أطرافه في : ١٦٠١ ، ٣٣٥١ ، ٣٣٥٢ ، ٤٢٨٨ .]

قوله ( إسحق بن نصر ) كذا وقع منسوباً في جميع الروايات التي وقفت عليها ، وبذلك جزم الإسماعيلي وأبو نعيم وابن مسعود وغيرهم ، وذكر أبو العباس الطبراني في الأطراف له أن البخاري أخرجه عن إسحق

غير منسوب ، وأخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق إسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق شيخ إسحاق بن نصر فيه بإسناده هذا فجعله من رواية ابن عباس عن أسامة بن زيد ، وكذلك رواه مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج وهو الأرجح ، وسيأتي وجه التوفيق بين رواية بلال المثبتة لصلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة وبين هذه الرواية النافية في كتاب الحج إن شاء الله تعالى .

**قوله ( في قبل الكعبة )** بضم القاف والموحدة وقد تسكن أى مقابلها أو ما استقبلك منها وهو وجهها ، وهذا موافق لرواية ابن عمر السالفة .

**قوله ( هذه القبلة )** الإشارة إلى الكعبة ، قيل المراد بذلك تقرير حكم الانتقال عن بيت المقدس ، وقيل المراد أن حكم من شاهد البيت وجوب مواجهة عينه جزماً بخلاف الغائب ، وقيل المراد أن الذي أمرتم باستقباله ليس هو الحرم كله ولا مكة ولا المسجد الذي حول الكعبة بل الكعبة نفسها ، أو الإشارة إلى وجه الكعبة أى هذا موقف الإمام ، ويؤيده ما رواه البزار من حديث عبد الله بن حبشي الخثعمي قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى إلى باب الكعبة وهو يقول : أيها الناس ، إن الباب قبلة البيت » (١) وهو محمول على الندب لقيام الإجماع على جواز استقبال البيت من جميع جهاته . والله أعلم .

### باب التوجه نحو القبلة حيث كان

وقال أبو هريرة : قال النبي صلى الله عليه : « استقبل القبلة فكبر » .

**قوله ( باب التوجه نحو القبلة حيث كان )** أى حيث وجد الشخص في سفر أو حضر ، والمراد بذلك في صلاة الفريضة كما يتبين ذلك في الحديث الثاني في الباب وهو حديث جابر .

**قوله ( وقال أبو هريرة )** هذا ظرف من حديثه في قصة المسىء صلاته ، وقد ساقه المصنف بهذا اللفظ في كتاب الاستئذان .

٣٩٥ - حدثنا عبد الله بن رجاء قال نا إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال : كان رسول الله صلى الله عليه صلى نحو بيت المقدس ستة عشر - أو سبعة عشر - شهراً ، وكان رسول الله صلى الله عليه عليه يحب أن يوجه إلى الكعبة ، فأنزل الله ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ فتوجه نحو الكعبة ، وقال السفهاء من الناس - وهم اليهود - ﴿ مَا وَلَاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ فصلى مع النبي صلى الله عليه رجال ، ثم خرج بعد ما صلى ، فمر على قوم من الأنصار في صلاة العصر نحو بيت المقدس فقال : هو يشهد أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه ، وأنه نحو الكعبة ، فتحرف القوم حتى توجهوا نحو الكعبة .

[٣٩٩]

**قوله ( عن البراء )** تقدم في « باب الصلاة من الإيمان » من كتاب الإيمان بيان من رواه عن أبي إسحق مصححاً بتحديث البراء له .

**قوله ( وكان يحب أن يوجه إلى الكعبة )** جاء بيان ذلك فيما أخرجه الطبري وغيره من طريق علي ابن أبي طلحة عن ابن عباس قال : لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة - واليهود أكثر أهلها - يستقبلون بيت المقدس أمره الله أن يستقبل بيت المقدس ، فقرحت اليهود ، فاستقبلها سبعة عشر شهراً ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يستقبل قبله إبراهيم ، فكان يدعو وينظر إلى السماء ، فترلت . ومن طريق مجاهد قال : إنما كان يحب أن يتحول إلى الكعبة لأن اليهود قالوا : يخالفنا محمد ويتبع قبلتنا ، فنزلت . وظاهر حديث ابن عباس هذا أن استقبال بيت المقدس إنما وقع بعد الهجرة إلى المدينة ، لكن أخرج أحمد من وجه آخر عن ابن عباس « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه » والجمع بينهما ممكن بأن يكون أمر صلى الله عليه وسلم لما هاجر أن يستمر على الصلاة لبيت المقدس ، وأخرج الطبراني من طريق ابن جريج قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم أول ما صلى إلى الكعبة ، ثم صرف إلى بيت المقدس وهو بمكة فصلى ثلاث حجج ، ثم هاجر فصلى إليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهراً ، ثم وجهه الله إلى الكعبة . فقوله في حديث ابن عباس الأول « أمره الله » يرد قول من قال إنه صلى إلى بيت المقدس باجتهاد . وقد أخرجه الطبري عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف ، وعن أبي العالية أنه صلى الله عليه وسلم صلى إلى بيت المقدس بتألف أهل الكتاب ، وهذا لا يبنى أن يكون بتوقيف .

**قوله ( نحو بيت المقدس )** أي بالمدينة قد تقدم في « باب الصلاة من الإيمان » في كتاب الإيمان تحرير المدة المذكورة وأنها ستة عشر شهراً وأيام .

**قوله ( يوجه )** بفتح الجيم أي يؤمر بالتوجه .

**قوله ( فصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم رجال )** كذا في رواية المستمل والحُمَويّ ، وفي رواية غيرهما « رجل » وهو المشهور ، وقد تقدم في الإيمان أن اسمه عباد بن بشر ، وتحتاج رواية المستمل إلى تقدير محذوف في قوله « ثم خرج » أي بعض أولئك الرجال .

**قوله ( في صلاة العصر نحو بيت المقدس )** وللشميني « في صلاة العصر يصلون نحو بيت المقدس » وفيه إفصاح بالمراد . ووقع في تفسير ابن أبي حاتم من طريق ثويلة بنت أسلم « صليت الظهر - أو العصر - في مسجد بني حارثة فاستقبلنا مسجد إيليا فصلينا سجدتين - أي ركعتين - ثم جاءنا من يخبرنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد استقبل البيت الحرام » . واختلفت الرواية في الصلاة التي تحولت القبلة عندها ، وكذا في المسجد فظاهر حديث البراء أنها الظهر ، وذكر محمد بن سعد في الطبقات قال : يقال إنه صلى ركعتين من الظهر في مسجده بالمسلمين ، ثم أمر أن يتوجه إلى المسجد الحرام ، فاستدار إليه ودار معه المسلمون . ويقال زار النبي صلى الله عليه وسلم أم بشر بن البراء بن معرور في بني سلمة فصنعت له طعاماً وحانت الظهر فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصحابه ركعتين ، ثم أمر فاستدار إلى الكعبة واستقبل

الميزاب فسمى « مسجد القبلتين » ، قال ابن سعد قال الواقدي : هذا أثبت عندنا . وأخرج ابن أبي داود بسند ضعيف عن عمارة بن روية قال « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في إحدى صلاتي العشي حين صرفت القبلة ، فدار ودارنا معه في ركعتين » ، وأخرج البزار من حيث أنس « انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيت المقدس وهو يصلي الظهر بوجهه إلى الكعبة » ، وللطبراني نحوه من وجه آخر عن أنس ، وفي كل منهما ضعف .

**قوله ( فقال )** أى الرجل ( هو يشهد ) يعنى بذلك نفسه ، وهو على سبيل التجريد ، ويحتمل أن يكون الراوى نقل كلامه بالمعنى ، ويؤيده الرواية المتقدمة في الإيمان بلفظ « أشهد » وقد تقدمت مباحثه هناك .

[٤٠٠] ٣٩٦- حدثنا مسلم نا هشام نا يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن جابر قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته حيث توجهت ، فإذا أراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة .

[الحديث ٤٠٠- أطرافه في : ١٠٩٤ ، ١٠٩٩ ، ٤١٤٠] .

**قوله ( حدثنا مسلم )** زاد الأصيلي « ابن إبراهيم » ( قال حدثنا هشام ) زاد الأصيلي « ابن أبي عبد الله » وهو الدستوائي ( عن محمد بن عبد الرحمن ) أى ابن ثوبان العامري المدني ، وليس له في الصحيح عن جابر غير هذا الحديث ، وفي طبقته محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ولم يخرج له البخارى عن جابر شيئاً .

**قوله ( حيث توجهت )** زاد الكشميني « به » . والحديث دال على عدم تولد استقبال القبلة في الفريضة وهو إجماع ، لكن رخص في شدة الخوف .

[٤٠١] ٣٩٧- حدثنا عثمان نا جريز عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال قال عبد الله : صلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه - قال إبراهيم : لا أدري زاد أو نقص - فلما سلم قيل له : يا رسول الله ، أحدث في الصلاة شيء ؟ قال : وما ذاك ؟ قالوا : صليت كذا وكذا . فثنى رجله واستقبل القبلة وسجد سجدتين ثم سلم . فلما أقبل علينا بوجهه قال : إنه لو حدث في الصلاة شيء لبأئكم به ، ولكن إنما أنا بشر مثلكم ، أنسى كما تنسون ، فإذا نسيت فذكروني ، وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب ، فليتم عليه ثم يسلم ، ثم يسجد سجدتين .

[الحديث ٤٠١- أطرافه في : ٤٠٤ ، ١٢٢٦ ، ٦٦٧١ ، ٧٢٤٩] .

**قوله ( عن منصور )** هو ابن المعتز ، وإبراهيم هو ابن يزيد النخعي ، وأخطأ من قال إنه غيره . وهذه الترجمة من أصح الأسانيد .

**قوله ( قال إبراهيم )** أى الراوى المذكور ( لا أدري زاد أو نقص ) أى النبي صلى الله عليه وسلم ،

والمراد أن إبراهيم شك في سبب سجود السهو المذكور هل كان لأجل الزيادة أو النقصان ، لكن سيأتي في الباب الذي بعده من رواية الحكم عن إبراهيم بإسناده هذا أنه صلى خمساً ، وهو يقتضى الجزم بالزيادة ، فله شك لما حدث منصوراً وتيقن لما حدث الحكم . وقد تابع الحكم على ذلك حماد بن أبي سليمان وطلحة ابن مصرف وغيرهما ، وعين في رواية الحكم أيضاً وحاد أنها الظاهر ، ووقع للطبراني من رواية طلحة بن مصرف عن إبراهيم أنها العصر ، وما في الصحيح أصح .

**قوله (أحدث )** بفتحات ومعناه السؤال عن حدوث شيء من الوحي يوجب تغيير حكم الصلاة عما عهدوه ، ودل استغفامهم عن ذلك على جواز النسخ عندهم وأنهم كانوا يتوقعونه .

**قوله ( قال وما ذاك )** فيه إشعار بأنه لم يكن عنده شعور مما وقع منه من الزيادة ، وفيه دليل على جواز وقوع السهو من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في الأفعال . قال ابن دقيق العيد : وهو قول عامة العلماء والنظار ، وشذت طائفة فقالوا : لا يجوز على النبي السهو ، وهذا الحديث يرد عليهم لقوله صلى الله عليه وسلم فيه « أنسى كما تنسون » ولقوله « فإذا نسيت فذكروني » أى بالتسبيح ونحوه ، وفي قوله ( لو حدث شيء في الصلاة لنبأكم به ) دليل على عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة . ومناسبة الحديث للترجمة من قوله ( فثنى رجله ) وللشمس بن الأصبلي « رجله » بالثنية ، ( واستقبل القبلة ) فدل على عدم ترك الاستقبال في كل حال من أحوال الصلاة ، واستدل به على رجوع الإمام إلى قول المأمومين ، لكن يحتمل أن يكون تذكراً عند ذلك أو علم بالوحي أو أن سؤالهم أحدث عنده شكاً فسجد لوجود الشك الذي طرأ لا لمجرد قولهم .

**قوله ( فليتحر الصواب )** بالحاء المهملة والراء المشددة أى فليقصد ، والمراد البناء على اليقين كما سيأتي واضحاً مع بقية مباحثه في أبواب السهو إن شاء الله تعالى .

**باب ما جاء في القبلة ، ومن لم ير إعادة على من سها فصللى إلى غير القبلة**

وقد سلم النبي صلى الله عليه في ركعتي الظهر وأقبل على الناس بوجهه ثم أتم ما بقي .

٣٩٨- حدثنا عمرو بن عون قال نا هُشيم عن حميد عن أنس قال قال عمر : وافقتُ [٤٠٢]

رَبِّي في ثلاث : قلتُ يا رسول الله : لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى فنزلت : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ ، وآية الحجاب ، قلتُ : يا رسول الله : لو أمرت نساءك أن يحتجبن فإنه يكلمهن البر والفاجر ، فنزلت آية الحجاب ، واجتمع نساء النبي صلى الله عليه في الغيرة عليه فقلتُ لهن : عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن ، فنزلت هذه الآية .

قال أبو عبد الله : وقال ابن أبي مريم أنا يحيى بن أيوب قال حدثني حميد قال سمعت أنساً بهذا .

[الحديث ٤٠٢ - أطرافه في : ٤٤٨٣ ، ٤٧٩٠ ، ٤٩١٦ .]

**قوله ( باب ما جاء في القبلة )** أى غير ما تقدم ( ومن لم ير إعادة على من سها فصلى إلى غير القبلة )



وأصل هذه المسألة في المجتهد في القبلة إذا تبين خطؤه ، فروى ابن أبي شية عن سعيد بن المسيب وعطاء الشعبي وغيرهم أنهم قالوا : لا تجب الإعادة ، وهو قول الكوفيين . وعن الزهري ومالك وغيرهما تجب في الوقت لا بعده ، وعن الشافعي يعيد إذا تيقن الخطأ مطلقاً . وفي الترمذي من حديث عامر بن ربيعة ما يوافق قول الأولين ، لكن قال : ليس إسناده بذلك .

**قوله ( وقد سلم النبي صلى الله عليه وسلم إلخ )** هو طرف من حديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين وهو موصول في الصحيحين من طرق ، لكن قوله « وأقبل على الناس » ليس هو في الصحيحين بهذا اللفظ موصولاً ، لكنه في الموطأ من طريق أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة . وهم ابن التين تبعاً لابن بظال حيث جزم بأنه طرف من حديث ابن مسعود الماضي ، لأن حديث ابن مسعود ليس في شيء من طرقه أنه سلم من ركعتين . ومناسبة هذا التعليق للترجمة من جهة أن بناءه على الصلاة دال على أنه في حال استدباره القبلة كان في حكم المصلي ، ويؤخذ منه أن من ترك الاستقبال ساهياً لا تبطل صلاته .

**قوله ( عن أنس قال : قال عمر )** هو من رواية صحابي عن صحابي ، لكنه صغير عن كبير .

**قوله ( وافقت ربي في ثلاث )** أي وقائع ، والمعنى وافقتني ربي فأنزل القرآن على وفق ما رأيت ، لكن لرعاية الأدب أسند الموافقة إلى نفسه ، أو أشار به إلى حدوث رؤية وقدم الحكم ، وليس في تخصيصه العدد بالثلاث ما ينفي الزيادة عليها ، لأنه حصلت له الموافقة في أشياء غير هذه من مشهورها قصة أسارى بلر وقصة الصلاة على المنافقين ، وهما في الصحيح ، وصحح الترمذي من حديث ابن عمر أنه قال « ما نزل بالناس أمر قط فقالوا فيه وقال فيه عمر إلا نزل القرآن فيه على نحو ما قال عمر » وهذا دال على كثرة موافقته ، وأكثر ما وقفنا منها بالتعيين على خمسة عشر لكن ذلك بحسب المنقول ، وقد تقدم الكلام على مقام إبراهيم ، وسيأتي الكلام على مسألة الحجاب في تفسير سورة الأحزاب ، وعلى مسألة التخيير في تفسير سورة التحريم ، وقوله في هذه الرواية « واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وسلم في الغيرة عليه فقلت لهن : عسى ربه إلخ » وذكر فيه من وجه آخر عن حميد في تفسير سورة البقرة زيادة يأتي التنبيه عليها في باب عشرة النساء في أواخر النكاح . وقال بعضهم : كان اللائق إيراد هذا الحديث في الباب الماضي وهو قوله ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ والجواب أنه عدل عنه إلى حديث ابن عمر للتخصيص فيه على وقوع ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف حديث عمر هذا فليس فيه التصريح بذلك ، وأما مناسبته للترجمة فأجاب الكرمانى بأن المراد من الترجمة ما جاء في القبلة وما يتعلق بها ، فأما على قول من فسر مقام إبراهيم بالكعبة فظاهر ، أو بالحرم كله فن في قوله ﴿ من مقام إبراهيم ﴾ للتبويض ، ومصلى أي قبلة ، أو بالحجر الذي وقف عليه إبراهيم وهو الأظهر فيكون تعلقه بالمتعلق بالقبلة لا بنفس القبلة ، وقال ابن رشيد : الذي يظهر لي أن تعلق الحديث بالترجمة الإشارة إلى موضع الاجتهاد في القبلة ، لأن عمر اجتهد في أن يختار أن يكون المصلى إلى مقام إبراهيم الذي هو في وجه الكعبة فاختر إحدى جهات القبلة بالاجتهاد ، وحصلت موافقته على ذلك فدل على تصويب اجتهاد المجتهد إذا بذل وسعه ولا يخفى ما فيه .

**قوله ( وقال ابن أبي مريم )** في رواية كريمة « حدثنا ابن أبي مريم » ، وفائدة إيراد هذا الإسناد

ما فيه من التصريح بسماع حميد من أنس فأمن من تدليسه ، وقوله ( بهذا ) أى إسناداً ومتناً ، فهو من رواية أنس عن عمر لا من رواية أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وفائدة التعليق المذكور تصريح حميد بسامعه له من أنس ، وقد تعقبه بعضهم بأن يحيى بن أيوب لم يحتج به البخارى وإن خرج له فى المتابعات . وأقول : وهذا من جملة المتابعات ، ولم ينفرد يحيى بن أيوب بالتصريح المذكور فقد أخرجه الإسماعيلي من رواية يوسف القاضى عن أبى الربيع الزهرانى عن هشيم أخبرنا حميد حدثنا أنس . والله أعلم .

[٤٠٣] ٣٩٩- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر : بينا الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال : إن رسول الله صلى الله عليه قد أنزل عليه الليلة قرآن ، وقد أمر أن يستقبل الكعبة ، فاستقبلوها . وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة .

[الحديث ٤٠٣- أطرافه في: ٤٤٨٨، ٤٤٩٠، ٤٤٩١، ٤٤٩٣، ٤٤٩٤، ٧٢٥١].

**قوله ( بينا الناس بقباء )** بالمذ والصرف وهو الأشهر ، ويجوز فيه التقصر وعدم الصرف وهو يذكر ويؤنث : موضع معروف ظاهر المدينة ، والمراد هنا مسجد أهل قباء ففيه مجاز الحذف ، واللام فى الناس للعهد الذهني والمراد أهل قباء ومن حضر معهم .

**قوله ( فى صلاة الصبح )** ولمسلم « فى صلاة الغداة » وهو أحد أسمائها ، وقد نقل بعضهم كراهية تسميتها بذلك . وهذا فيه مغايرة لحديث البراء المتقدم فإن فيه أنهم كانوا فى صلاة العصر ، والجواب أن لا منافاة بين الخبرين . لأن الخبر وصل وقت العصر إلى من هو داخل المدينة وهم بنو حارثة وذلك فى حديث البراء ، والآتى إليهم بذلك عباد بن بشر أو ابن نهيك كما تقدم ، ووصل الخبر وقت الصبح إلى من هو خارج المدينة وهم بنو عمرو بن عوف أهل قباء وذلك فى حديث ابن عمر ، ولم يسم الآتى بذلك إليهم ، وإن كان ابن طاهر وغيره نقلوا أنه عباد بن بشر ففيه نظر ، لأن ذلك إنما ورد فى حق بنى حارثة فى صلاة العصر ، فإن كان ما نقلوا محفوظاً فيحتمل أن يكون عباد آتى بنى حارثة أولاً فى وقت العصر ثم توجه إلى أهل قباء فأعلمهم بذلك فى وقت الصبح . ومما يدل على تعددهما أن مسلماً روى من حديث أنس « أن رجلاً من بنى سلمة مرّ وهم ركوع فى صلاة الفجر » فهذا موافق لرواية ابن عمر فى تعيين الصلاة ، وبنو سلمة غير بنى حارثة .

**قوله ( قد أنزل عليه الليلة قرآن )** فيه إطلاق الليلة على بعض اليوم الماضى واللييلة التى تليه مجازاً ، والتشكيك فى قوله « قرآن » لإرادة البعضية ، والمراد قوله « قد نرى قلب وجهك فى السماء » الآيات .

**قوله ( وقد أمر )** فيه أن ما يؤمر به النبي صلى الله عليه وسلم يلزم أمته ، وأن أفعاله يتأسى بها كأقواله حتى يقوم دليل الخصوص .

قوله ( فاستقبلوها ) بفتح الموحدة للأكثر أى فتحولوا إلى جهة الكعبة ، وفاعل « استقبلونا » مخاطبون بذلك وهم أهل قباء . وقوله ( وكانت وجوههم إلخ ) تفسير من الراوى للتحويل المذكور ، ويحتمل أن يكون فاعل استقبلوها النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه ، وضمير « وجوههم » لهم أو لأهل قباء على الاحتمالين . وفى رواية الأصيلي فاستقبلوها بكسر الموحدة بصيغة الأمر ، ويأتى فى ضمير وجوههم الاحتمالان المذكوران ، ، وعوده إلى أهل قباء أظهر ، ويرجح رواية الكسر أنه عند المصنف فى التفسير من رواية سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار فى هذا الحديث بلفظ « وقد أمر أن يستقبل الكعبة ، ألا فاستقبلوها » فدخول حرف الاستفتاح يشعر بأن الذى بعده أمر لا أنه بقية الخبر الذى قبله ، والله أعلم . ووقع بيان كيفية التحويل فى حديث ثويلة بنت أسلم عند ابن أبى حاتم وقد ذكرت بعضه قريباً وقالت فيه « فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء ، فصلينا السجدين الباقيتين إلى البيت الحرام » . قلت : وتصويره أن الإمام تحول من مكانه فى مقدم المسجد إلى مؤخر المسجد ، لأن من استقبل الكعبة استدبر بيت المقدس ، وهو لو دار كما هو فى مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف ، ولما تحول الإمام تحولت الرجال حتى صاروا خلفه وتحولت النساء حتى صرن خلف الرجال ، وهذا يستدعى عملاً كثيراً فى الصلاة فيحتمل أن يكون ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان قبل تحريم الكلام ، ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة ، أو لم تتوال الخطأ عند التحويل بل وقعت مفرقة . والله أعلم . وفى هذا الحديث أن حكم الناسخ لا يثبت فى حق المكلف حتى يبلغه ، لأن أهل قباء لم يؤمروا بالإعادة مع كون الأمر باستقبال الكعبة وقع قبل صلاتهم تلك بصلوات . واستنبط منه الطحاوى أن من لم يبلغه الدعوة ولم يمكنه استعلاء ذلك فالغرض غير لازم له . وفيه جواز الاجتهاد فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم لأنهم لما تداؤوا فى الصلاة ولم يقطعوها دل على أنه رجع عندهم التماضى والتحول على التقطع والاستثناء ، ولا يكون ذلك إلا عن اجتهاد ، كذا قيل ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون عندهم فى ذلك نص سابق . لأنه صلى الله عليه وسلم كان مترقباً التحول المذكور فلا مانع أن يعلمهم ما صنعوا من التماضى والتحول . وفيه قبول خبر الواحد ووجوب العمل به ونسخ ما تقرر بطريق العلم به ، لأن صلاتهم إلى بيت المقدس كانت عندهم بطريق القطع لمشاهدتهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى جهته ، ووقع تحولهم عنها إلى جهة الكعبة بخبر هذا الواحد ، وأجيب بأن الخبر المذكور احتفت به قرائن ومقدمات أفادت القطع عندهم بصدق ذلك الخبر فلم ينسخ عندهم ما يفيد العلم إلا بما يفيد العلم ، وقيل : كان النسخ بخبر الواحد جائزاً فى زمنه صلى الله عليه وسلم مطلقاً وإنما منع بعده ، ويحتاج إلى دليل . وفيه جواز تعليم من ليس فى الصلاة من هو فيها ، وأن استماع المصلى لكلام من ليس فى الصلاة لا يفسد صلاته . وقد تقدم الكلام على تعيين الوقت الذى حولت فيه القبلة فى الكلام على حديث البراء فى كتاب الإيمان ، ووجه تعلق حديث ابن عمر بترجمة الباب أن دلالة على الجزء الأول منها من قول « أمر أن يستقبل الكعبة » وعلى الجزء الثانى من حيث أنهم صلوا فى أول تلك الصلاة إلى القبلة الماضية جاهلين بوجوب التحول عنها وأجزأت عنهم مع ذلك ولم يؤمروا بالإعادة فيكون حكم السامى كذلك ، نكث يمكن أن يفرق بينهما بأن الجاهل مستصحب للحكم الأول مغتفر فى حقه ما لا يغتفر فى حق السامى لأنه إنما يكون عن حكم استقر عنده وعرفه .

[٤٠٤]

٤٠٠ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : صلى الظهر النبي صلى الله عليه خمسا ، فقالوا : أزيد في الصلاة ؟ قال : « وما ذاك » ؟ قالوا : صليت خمسا ، فثنى رجله وسجد سجدتين .

قوله ( عن عبد الله ) يعنى ابن مسعود . ( قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر خمسا ) تقدم الكلام عليه في الباب الذى قبله ، وتعلقه بالترجمة من قوله ( قال وما ذاك ) أى ما سبب هذا السؤال ؟ وكان تلك الحالة غير مستقبل القبلة سهواً كما يظهر في الرواية الماضية من قوله « فثنى رجله واستقبل القبلة » .

## باب

### حكُّ البزاق باليد من المسجد

[٤٠٥]

٤٠١ - حدثنا قتيبة قال نا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه رأى نخامة في القبلة ، فشق ذلك عليه حتى روى في وجهه ، فقام فحكّه بيده فقال : « إن أحدكم إذا قام في صلاته فإنه يناجي ربه - أو إن ربه بينه وبين القبلة - فلا يبزقن أحدكم قبل قبلته ، ولكن عن يساره أو تحت قدمه » ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه ، ثم ردّ بعضه على بعض فقال : « أو يفعل هكذا » .

قوله ( باب حك البزاق باليد من المسجد ) أى سواء كان بآلة أم لا . ونازع الإسماعيلي في ذلك فقال : قوله « فحكّه بيده » أى تولى ذلك بنفسه لا أنه باشر بيده النخامة ، ويؤيد ذلك الحديث الآخر أنه « حكها بعرجون » اهـ . والمصنف مشى على ما يحتمله اللفظ ، مع أنه لا مانع في القصة من التعدد ، وحديث العرجون رواه أبو داود من حديث جابر .

قوله ( عن حميد عن أنس ) كذا في جميع ما وقفت عليه من الطرق بالنعنة ، ولكن أخرجه عبد الرزاق فصرح بسباع حميد من أنس فأمن تدليسه .

قوله ( نخامة ) قيل هى ما يخرج من الصدر ، وقيل النخاعة بالعين من الصدر ، وبالميم من الرأس .

قوله ( في القبلة ) أى الحائط الذى من جهة القبلة .

قوله ( حتى روى ) أى شوهده في وجهه أثر المشقة ، وللنساءى « فغضب حتى أحر وجهه » وللمصنف في الأدب من حديث ابن عمر « فتغيظ على أهل المسجد » .

قوله ( إذا قام في صلاته ) أى بعد شروعه فيها .

قوله ( أو أن ربه ) كذا للأكثر بالشك كما سيأتى فى الرواية الأخرى بعد خمسة أبواب . والمستمل والحموي « وأن ربه » بوار العطف ، والمراد بالمناجاة من قبل العبد حقيقة النجوى ومن قبل الرب لازم ذلك فيكون مجازاً ، والمعنى إقباله عليه بالرحمة والرضوان ، وأما قوله ( أو إن ربه بينه وبين القبلة ) وكذا فى الحديث الذى بعده « فإن الله قبل وجهه » فقال الخطابى : معناه أن توجهه إلى القبلة مفض بالقصد منه إلى ربه فصار فى التقدير : فإن مقصوده بينه وبين قبلته . وقيل هو على حذف مضاف أى عظمة الله أو ثواب الله . وقال ابن عبد البر : هو كلام خرج على التعظيم لشأن القبلة . وقد نزع به بعض المعتزلة القائلين بأن الله فى كل مكان ، وهو جهل واضح ، لأن فى الحديث أنه يزق تحت قدمه ، وفيه نقض ما أصلوه ، وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته . ومهما تؤول به هذا جاز أن يتأول به ذلك والله أعلم . وهذا التعليل يدل على أن البزاق فى القبلة حرام سواء كان فى المسجد أم لا ولا سيما من المصلى فلا يجرى فيه الخلاف فى أن كراهية البزاق فى المسجد هل هى للتنزيه أو للتحريم . وفى صحيحى ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعاً « من تفل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتفله بين عينيه » وفى رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعاً « يبعث صاحب النخامة فى القبلة يوم القيامة وهى فى وجهه » ولأبى داود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد « أن رجلاً أمّ قوماً فبصق فى القبلة ، فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يصلى لكم » الحديث ، وفيه أنه قال له « إنك آذيت الله ورسوله » .

قوله ( قبل قبلته ) بكسر القاف وفتح الموحدة أى جهة قبلته .

قوله ( أو تحت قدمه ) أى اليسرى كما فى حديث أبى هريرة فى الباب الذى بعده ، وزاد أيضاً من طريق همام عن أبى هريرة « فيدفنها » كما سيأتى ذلك بعد أربعة أبواب .

قوله ( ثم أخذ طرف رداءه إلخ ) فيه البيان بالفعل ليكون أوقع فى نفس السامع ، وظاهر قوله ( أو يفعل هكذا ) أنه يخبر بين ما ذكر ، لكن سيأتى بعد أربعة أبواب أن المصنف حمل هذا الأخير على ما إذا بادره البزاق ، فأو — على هذا — فى الحديث للتنويع . والله أعلم .

[٤٠٦]

٤٠٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله

صلى الله عليه رأى بُصاقاً فى جدار القبلة فحكّه ، ثم أقبل على الناس فقال : « إذا كان أحدكم يُصلى فلا يبصق قبل وجهه فإن الله قبل وجهه إذا صلى » .

[الحديث ٤٠٦ - أطرافه فى : ٧٥٣ ، ١٢١٣ ، ٦١١١] .

قوله فى حديث ابن عمر ( رأى بصاقاً فى جدار القبلة ) وفى رواية المستمل « فى جدار المسجد » وللمصنف فى أواخر الصلاة من طريق أيوب عن نافع « فى قبة المسجد » وزاد فيه « ثم نزل فحكها بيده » وهو مطابق للترجمة وفيه إشعار بأنه كان فى حال الخطبة . وصرح الإسماعيل بذلك فى روايته من طريق شيخ البخارى فيه وزاد فيه أيضاً « قال وأحسبه دعا بزعران فلطخه به » زاد عبد الرزاق عن معمر عن أيوب « فلذلك صنع الزعران فى المساجد » .

[٤٠٧] ٤٠٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه رأى في جدار القبلة مخاطاً أو بصاقاً أو نخامةً فحكه .

قوله في حديث عائشة ( رأى في جدار القبلة مخاطاً أو بصاقاً أو نخامةً فحكه ) كذا هو في الموطأ بالشك ، وللإسماعيلي من طريق معن عن مالك « أو نخاعاً » بدل مخاطاً وهو أشبه ، وقد تقدم الفرق بين النخاعة والنخامة .

## باب

### حك المخاط بالخصي من المسجد

وقال ابن عباس: إن وطئت على قذر رطب فاغسله، وإن كان يابساً فلا .

[٤٠٨] ٤٠٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا إبراهيم بن سعد قال أنا ابن شهاب عن حميد

[٤٠٩] بن عبد الرحمن أن أباه ريرة وأباسعيد حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه رأى نخامةً في جدار المسجد فتناول حصاةً فحكها فقال: « إذا تنخم أحدكم فلا يتنخمن قبل وجهه ولا عن يمينه، وليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى » .

[الحديث ٤٠٨ - طرفاه في: ٤١٠، ٤١٦.]

[الحديث ٤٠٩ - طرفاه في: ٤١١، ٤١٤.]

قوله ( باب حك المخاط بالخصي من المسجد ) وجه المغايرة بين هذه الترجمة والتي قبلها من طريق الغالب ، وذلك أن المخاط غالباً يكون له جرم لزج فيحتاج في نزعهِ إلى معالجة ، والبصاق لا يكون له ذلك فيمكن نزعهِ بغير آلة إلا إن خالطه بلغم فيلتحق بالمخاط ، هذا الذي يظهر من مراده .

قوله ( وقال ابن عباس ) هذا التعليق وصله ابن أبي شيبة بسند صحيح وقال في آخره « وإن كان ناسياً لم يضره » ومطابقته للترجمة الإشارة إلى أن العلة العظمى في النهي احترام القبلة ، لا مجرد التأذي بالبزاق ونحوه ، فإنه وإن كان علة فيه أيضاً لكن احترام القبلة فيه أكد ، فلهذا لم يفرق فيه بين رطب ويابس ، بخلاف ما علة النهي فيه مجرد الاستقذار فلا يضر وطء اليابس منه . والله أعلم .

قوله ( فتناول حصاةً ) هذا موضع الترجمة ، ولا فرق في المعنى بين النخامة والمخاط ، فلذلك استدل بأحدهما على الآخر .

قوله ( فحكه ) وللکشميني « فحتها » بمثناة من فوق ، وهما بمعنى .

قوله ( ولا عن يمينه ) سيأتي الكلام عليه قريباً .

## باب لا يبصق عن يمينه في الصلاة

- [٤١٠] ٤٠٥ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن حميد ابن عبد الرحمن أن أبا هريرة وأبا سعيد أخبراه أن رسول الله صلى الله عليه رأى نخامة في حائط المسجد، فتناول رسول الله صلى الله عليه حصاة فحطها، ثم قال: «إذا تنخم أحدكم فلا يتنخم قبل وجهه ولا عن يمينه، وليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى».
- [٤١١] ٤٠٦ - حدثنا حفص بن عمر قال نا شعبة قال أخبرني قتادة قال سمعت أنساً قال: قال النبي صلى الله عليه: «لا يتفطن أحدكم بين يديه ولا عن يمينه، ولكن عن يساره أو تحت رجله».

قوله (باب لا يبصق عن يمينه في الصلاة) أورد فيه الحديث الذي قبله من طريق أخرى عن ابن شهاب، ثم حديث أنس من طريق قتادة عنه مختصراً من روايته عن حفص بن عمر، وليس فيهما تقييد ذلك بحالة الصلاة. نعم هو مقيد بذلك في رواية آدم الآتية في الباب الذي يليه، وكذا في حديث أبي هريرة التقييد بذلك في رواية همام الآتية بعد، فجري المصنف في ذلك على عادته في التمسك بما ورد في بعض طرق الحديث الذي يستدل به وإن لم يكن ذلك في سياق حديث الباب، وكأنه جنح إلى أن المطلق في الروایتين محمول على المقيد فيهما، وهو ساكت عن حكم ذلك خارج الصلاة. وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غيره، وقد نقل عن مالك أنه قال: لا بأس به، يعني خارج الصلاة. ويشهد للمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود أنه كره أن يبصق عن يمينه وليس في صلاة. وعن معاذ بن جبل قال: ما بصقت عن يميني منذ أسلمت. وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى ابنه عنه مطلقاً. وكان الذي خصه بحالة الصلاة أخذه من عله النهي المذكورة في رواية همام عن أبي هريرة حيث قال «فإن عن يمينه ملكاً» هذا إذا قلنا إن المراد بالملك غير الكاتب والحافظ، فيظهر حينئذ اختصاصه بحالة الصلاة. وسيأتي البحث في ذلك إن شاء الله تعالى. وقال القاضي عياض: النهي عن البصاق عن اليمين في الصلاة إنما هو مع إمكان غيره، فإن تعذر فله ذلك، قلت: لا يظهر وجود التعذر مع وجود الثوب الذي هو لابس، وقد أرشده الشارع إلى التفعل فيه كما تقدم. وقال الخطابي: إن كان عن يساره أحد فلا ييزق في واحد من الجهتين، لكن تحت قدمه أو ثوبه. قلت: وفي حديث طارق المحاربي عند أبي داود ما يرشد لذلك، فإنه قال فيه: أو تلقاء شمالك إن كان فارغاً. وإلا فهكذا، ويزق تحت رجله وذلك. ولعبد الرزاق من طريق عطاء عن أبي هريرة نحوه، ولو كان تحت رجله مثلاً شيء مبسوط أو نحوه تعين الثوب، ولو فقد الثوب مثلاً ففعل بلعه أولى من ارتكاب المنهى عنه. والله أعلم.

(تنبية): أخذ المصنف كون حكم النخامة والبصاق واحداً من أنه صلى الله عليه وسلم رأى النخامة فقال «لا ييزقن» فدل على تساويهما. والله أعلم.

### باب لِيَبْزُقَ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى

[٤١٣] ٤٠٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ نَا شُعْبَةُ قَالَ نَا قَتَادَةُ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يَنَاجِي رَبَّهُ ، فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ » .

[٤١٤] ٤٠٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ قَالَ نَا سَفِيَانُ قَالَ نَا الزَّهْرِيُّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَبْصَرَ نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَحَكَّهَا بِحَصَاةٍ ، ثُمَّ نَهَى أَنْ يَبْزُقَ الرَّجُلُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى .  
وعن الزهري سَمِعَ حُمَيْدًا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ... نَحْوَهُ .

قوله ( باب لِيَبْصُقَ عَنْ يَسَارِهِ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ ) زاد الأصيلي « ابن عبد الله » وهو ابن المديني ، والمتن هو الذي مضى من وجهين آخرين عن ابن شهاب وهو الزهري ، ولم يذكر سفيان - وهو ابن عيينة - فيه أبا هريرة ، كذا في الروايات كلها ، لكن وقع في رواية ابن عساكر « عن أبي هريرة » بدل أبي سعيد ، وهو وهم ، وكأن الحامل له على ذلك أنه رأى في آخره « وعن الزهري سمع حميداً عن أبي سعيد » فظن أنه عنده عن أبي هريرة وأبي سعيد معاً ، لكنه فرقهما . وليس كذلك ، وإنما أراد المصنف أن يبين أن سفيان رواه مرة بالنعنة ومرة صرح بسماع الزهري من حميد ، وهم بعض الشراح في زعمه أن قوله « وعن الزهري » معلق بل هو موصول وقد تقدمت له نظائر .

قوله ( ولكن عن يساره أو تحت قدمه ) كذا للأكثر ، وهو المطابق للترجمة . وفي رواية أبي الوقت « وتحت قدمه » بالواو . ووقع عند مسلم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة « ولكن عن يساره تحت قدمه » بحذف « أو » ، وكذا للمصنف من حديث أنس في أواخر الصلاة ، والرواية التي فيها « أو » أعم لكونها تشمل ما تحت القدم وغير ذلك .

### باب كَفَّارَةُ الْبُزَاقِ فِي الْمَسْجِدِ

[٤١٥] ٤٠٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ نَا شُعْبَةُ قَالَ نَا قَتَادَةُ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « الْبُزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا » .

قوله ( باب كفارة البزاق في المسجد ) أورد فيه حديث البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها من حديث أنس بإسناده الماضي في الباب قبله سواء ، ولمسلم « التفل » بدل البزاق ، والتفل بالمشاة من فوق أخف من البزاق ، والنفث بمثناة آخره أخف منه ، قال القاضي عياض : إنما يكون خطيئة إذا لم يدفنه ، وأما من أراد دفنه فلا . وردّه النووي فقال : هو خلاف صريح الحديث . قلت : وحاصل النزاع أن هنا عمومين تعارضاً ،



وهما قوله « البزاق في المسجد خطيئة » وقوله « وليبصق عن يساره أو تحت قدمه » فالنوى يجعل الأول عاماً ويخص الثاني بما إذا لم يكن في المسجد ، والقاضي بخلافه يجعل الثاني عاماً ويخص الأول بمن لم يرد دفنها وقد وافق القاضي جماعة منهم ابن مكي في « التنقيب » والقرطبي في « المفهم » وغيرهما . ويشهد لهم ما رواه أحمد بإسناد حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً قال « من تنخم في المسجد فليغيب نخامته أن تصيب جلد مؤمن أو ثوبه فتؤذيه » . وأوضح منه في المقصود ما رواه أحمد أيضاً والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعاً قال « من تنخم في المسجد فلم يدفنه فسيئة ، وإن دفنه فحسنة » فلم يجعله سيئة إلا بقيد عدم الدفن . ونحوه حديث أبي ذر عند مسلم مرفوعاً قال « ووجدت في مساوي أعمال أمتي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن » قال القرطبي : فلم يثبت لها حكم السيئة لمجرد إيقاعها في المسجد بل به وتركها غير مدفونة . انتهى . وروى سعيد بن منصور عن أبي عبيدة بن الجراح « أنه تنخم في المسجد ليلة ففسى أن يدفنها حتى رجع إلى منزله ، فأخذ شعلة من نار ثم جاء فطلبها حتى دفنها ، ثم قال : الحمد لله الذي لم يكتب عليّ خطيئة الليلة » فدل على أن الخطيئة تختص بمن تركها لا بمن دفنها . وعلة النهي ترشد إليه ، وهي تأذى المؤمن بها . ومما يدل على أن عمومها مخصوص بجواز ذلك في الثوب ولو كاف في المسجد بلا خلاف ، وعند أبي داود من حديث عبد الله بن الشخير « أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فبصق تحت قدمه اليسرى ثم دلّكه بنعله » إسناده صحيح ، وأصله في مسلم . والظاهر أن ذلك كان في المسجد ، فيؤيد ما تقدم . وتوسط بعضهم فحمل الجواز على ما إذا كان له عذر كأن لم يتمكن من الخروج من المسجد ، والمنع على ما إذا لم يكن له عذر ، وهو تفصيل حسن . والله أعلم . وينبغي أن يفصل أيضاً بين من بدأ بمعالجة الدفن قبل الفعل كمن حفر أولاً ثم بصق وأورى ، وبين من بصق أولاً بنية أن يدفن مثلاً ، فيجوز فيه الخلاف بخلاف الذي قبله ، لأنه إذا كان المكفر لثم إبرازها هو دفنها فكيف يأثم من دفنها ابتداء ؟ وقال النووي : قوله « كفارتها دفنها » قال الجمهور يدفنها في تراب المسجد أو رمله أو حصائه . وحكى الروياني أن المراد بدفنها إخراجها من المسجد أصلاً . قلت : الذي قاله الروياني يجرى على ما يقول النووي من المنع مطلقاً ، وقد عرف ما فيه .

( فليبه ) : قوله « في المسجد » ظرف للفعل فلا يشترط كون الفاعل فيه ، حتى لو بصق من هو خارج المسجد فيه تناوله النهي . والله أعلم .

### باب دفن النخامة في المسجد

٤١٠ - حدثنا إسحاق بن نصر قال أنا عبد الرزاق عن معمر عن همام سمع أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصق أمامه ، فإنما يناجي الله ما دام في مصلاته ، ولا عن يمينه فإن على يمينه ملكاً . وليبصق عن يساره أو تحت قدميه فيدفنها » . [٤١٦]

قوله ( باب دفن النخامة في المسجد ) أي جواز ذلك ، وأورد فيه حديث أبي هريرة من طريق همام عنه بلفظ « إذا قام أحدكم إلى الصلاة » ثم قال في آخره « فيدفنها » فأشعر قوله في الترجمة في المسجد بأنه فهم من قوله « إلى الصلاة » أن ذلك يختص بالمسجد ، لكن اللفظ أعم من ذلك . وقيل : إنما ترجم الذي قبله

بالكفارة وهذا بالدفن إشعاراً بالفرقة بين المتعمد بلا حاجة - وهو الذى أثبت عليه الخطيئة - وبين من غلبته النخامة وهو الذى أذن له فى الدفن أو ما يقوم مقامه .

قوله ( فإنما يناجى ) وللكشميني « فإنه » .

قوله ( ما دام فى مصلاه ) يقتضى تخصيص المنع بما إذا كان فى الصلاة ، لكن التعليل المتقدم بأذى المسلم يقتضى المنع فى جدار المسجد مطلقاً ولو لم يكن فى صلاة ، فيجمع بأن يقال : كونه فى الصلاة أشد إلماً مطلقاً ، وكونه فى جدار القبلة أشد إلماً من كونه فى غيرها من جدر المسجد ، فهى مراتب متفاوتة مع الاشتراك فى المنع .

قوله ( فإن عن يمينه ملكاً ) تقدم أن ظاهره اختصاصه بحالة الصلاة ، فإن قلنا : المراد بالملك الكاتب فقد استشكل اختصاصه بالمنع مع أن عن يساره ملكاً آخر ، وأجيب باحتمال اختصاص ذلك بملك اليمين تشريفاً له وتكريماً ، هكذا قاله جماعة من القدماء ولا يخفى ما فيه . وأجاب بعض المتأخرين بأن الصلاة أم الحسنات البدنية فلا دخل لكاتب السيآت فيها ، ويشهد له ما رواه ابن أبى شيبة من حديث حذيفة موقوفاً فى هذا الحديث قال « ولا عن يمينه ، فإن عن يمينه كاتب الحسنات » . وفى الطبرانى من حديث أبى أمامة فى هذا الحديث « فإنه يقوم بين يدي الله وملكه عن يمينه وقرينه عن يساره » ١ هـ . فالتفل حيثئذ إنما يقع على القرين وهو الشيطان ، ولعل ملك اليسار حينئذ يكون بحيث لا يصيبه شيء من ذلك ، أو أنه يتحول فى الصلاة إلى اليمين . والله أعلم .

قوله ( فيدفنها ) قال ابن أبى جرة : لم يقل يغطيها لأن التغطية يستمر الضرر بها إذ لا يأمن أن يجلس غيره عليها فتؤذيه ، بخلاف الدفن فإنه يفهم منه التعميق فى باطن الأرض ، وقال النووي فى الرياض : المراد بدفنها ما إذا كان المسجد ترابياً أو رملياً ، فأما إذا كان مبلطاً مثلاً فدلكتها عليه بشيء مثلاً فليس ذلك بدفن بل زيادة فى التقدير . قلت : لكن إذا لم يبق لها أثر البتة فلا مانع ، وعليه يحمل قوله فى حديث عبد الله ابن الشخير المتقدم « ثم دلكته بنعله » وكذا قوله فى حديث طارق عند أبى داود « وبزق تحت رجله وذلك » .

( فائدة ) : قال القفال فى فتاويه : هذا الحديث محمول على ما يخرج من الفم أو ينزل من الرأس ، أما ما يخرج من الصدر فهو نجس فلا يدفن فى المسجد ١ هـ . وهذا على اختياره ، لكن يظهر التفصيل فيما إذا كان طرفاً من قىء ، وكذا إذا خالط البزاق دم . والله أعلم .

بـ إذا بَدَرَهُ الْبُزَاقُ فَلْيَأْخُذْ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ

٤١١ - حدثنا مالك بن إسماعيل قال نا زهير قال نا حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله رأى نخامة فى القبلة فحكها بيده ، ورؤي منه كراهية - أو رؤي كراهيته لذلك وشدته عليه - وقال : « إن أحدكم إذا قام فى صلاته فإنما يناجى ربه - أو ربه بينه وبين القبلة - فلا يبزقن فى قبلته ، ولكن عن يساره أو تحت قدمه » . ثم أخذ طرف رداءه فبزق فيه ورد بعضه على بعض ، قال : « أو يفعل هكذا » . [٤١٧]

**قوله (باب إذا بدره البزاق) أنكر السروجي قوله « بدره »** وقال : المعروف في اللغة بدرت إليه وبادرته ، وأجيب بأنه يستعمل في المغالبة فيقال : بادرت كذا قبدرني أي سبقني ، واستشكل آخرون التقيد في الترجمة بالمبادرة ، مع أنه لا ذكر لها في الحديث الذي ساقه ، وكأنه أشار إلى ما في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما رواه مسلم من حديث جابر بلفظ « وليصق عن يساره وتحت رجله اليسرى ، فإن عجلت به بادرة فليقل بتوبه هكذا ثم طوى بعضه على بعض » ولابن أبي شيبه وأبي داود من حديث أبي سعيد نحوه وفسره في رواية أبي داود « بأن يتفل في ثوبه ثم يرد بعضه على بعض » والحديثان صحيحان لكنهما ليسا على شرط البخاري ، فأشار إليهما بأن حمل الأحاديث التي لا تفصيل فيها على ما فصل فيهما . والله أعلم . وقد تقدم الكلام على حديث أنس قبل خمسة أبواب ، وقوله هنا « ورؤى منه » بضم الراء بعدها واو مهموزة ، أي من النبي صلى الله عليه وسلم و « كراهيته » بالرفع أي ذلك الفعل ، وقوله « أو رؤى » شك من الراوي وقوله « وشدته » بالرفع عطفاً على كراهيته ويجوز الجر عطفاً على قوله « لذلك » . وفي الأحاديث المذكورة من الفوائد - غير ما تقدم - النذب إلى إزالة ما يستقنر أو يتنزه عنه من المسجد ، وتفقد الإمام أحوال المساجد وتعظيمها وصياتها ، وأن للمصلي أن يبصق وهو في الصلاة ولا تفسد صلاته ، وأن النفخ والتحنج في الصلاة جائزان لأن النخامة لا بد أن يقع معها شيء من نفخ أو تحنج ، ومحل ما إذا لم يفحش ولم يقصد صاحبه العبث ولم يبين منه مسمى كلام وأقله حرفان أو حرف ممدود ، واستدل به المصنف على جواز النفخ في الصلاة كما سيأتي في أواخر كتاب الصلاة ، والجمهور على ذلك ، لكن بالشرط المذكور قبل . وقال أبو حنيفة : إن كان النفخ يسمع فهو بمنزلة الكلام يقطع الصلاة ، واستدلوا له بحديث عن أم سلمة عند النسائي وبأثر عن ابن عباس عند ابن أبي شيبه . وفيها أن البصاق طاهر ، وكذا النخامة والمخاط خلافاً لمن يقول : كل ما تستقنره النفس حرام ، ويستفاد منه أن التحسين والتقيح إنما هو بالشرع ، فإن جهة اليمن مفضلة على اليسار ، وأن اليد مفضلة على القدم . وفيها الحث على الاستكثار من الحسنات وإن كان صاحبها ملأ لكونه صلى الله عليه وسلم باشر الحك بنفسه ، وهو دال على عظم تواضعه ، زاده الله تشریفاً وتعظيماً صلى الله عليه وسلم .

### باب عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة وذكر القبلة

٤١٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « هل ترون قبلي ها هنا ؟ فوالله ما يخفى علي رُكوعكم ولا خشوعكم ، إنني لأراكم من وراء ظهري » .

[الحديث ٤١٨ - طرفه في : ٧٤١]

**قوله (باب عظة الإمام الناس) بالنصب على المفعولية ، وقوله « في إتمام الصلاة »** أي بسبب ترك إتمام الصلاة .

**قوله (وذكر القبلة) بالجر عطفاً على عظة ، وأورده للإشعار بمناسبة هذا الباب لما قبله .**

**قوله ( هل ترون قبلي )** هو استفهام إنكار لما يلزم منه ، أى أنتم تظنون أنى لا أرى فعلكم لكون قبلى فى هذه الجهة لأن من استقبل شيئاً استدبر ما وراءه ، لكن بين النبى صلى الله عليه وسلم أن رؤيته لا تختص بجهة واحدة . وقد اختلف فى معنى ذلك فقيل : المراد بها العلم إما بأن يوحى إليه كيفية فعلهم وإما أن يلهم ، وفيه نظر ، لأن العلم لو كان مراداً لم يقيده بقوله من وراء ظهرى . وقيل المراد أنه يرى من عن يمينه ومن عن يساره ممن تدركه عينه مع التفات يسير فى النادر ، ويوصف من هو هناك بأنه وراء ظهره ، وهذا ظاهر التكلف ، وفيه عدول عن الظاهر بلا موجب . والصواب المختار أنه محمول على ظاهره ، وأن هذا الإبصار إدراك حقيقى خاص به صلى الله عليه وسلم انخرقت له فيه العادة ، وعلى هذا عمل المصنف فأخرج هذا الحديث فى علامات النبوة ، وكذا نقل عن الإمام أحمد وغيره . ثم ذلك الإدراك يجوز أن يكون برؤية عينه انخرقت له العادة فيه أيضاً فكان يرى بها من غير مقابلة ، لأن الحق عند أهل السنة أن الرؤية لا يشترط لها عقلاً عضو مخصوص ولا مقابلة ولا قرب ، وإنما تلك أمور عادية يجوز حصول الإدراك مع عدمها عقلاً ، ولذلك حكموا بجواز رؤية الله تعالى فى الدار الآخرة خلافاً لأهل البدع لوقوفهم مع العادة . وقيل كانت له عين خلف ظهره يرى بها من وراءه دائماً ، وقيل كان بين كتفيه عينان مثل سم الخياط يبصر بهما لا يحجبهما ثوب ولا غيره ، وقيل : بل كانت صورهم تنطبع فى حائط قبلته كما تنطبع فى المرآة فيرى أمثلتهم فيها فيشاهد أفعالهم .

**قوله ( ولا خشوعكم )** أى فى جميع الأركان ، ويحتمل أن يريد به السجود لأن فيه غاية الخشوع ، وقد صرح بالسجود فى رواية لمسلم .

**قوله ( إني لأراكم )** بفتح الهمزة .

[٤١٩] ٤١٣ - حدثنا يحيى بن صالح قال نا فليح بن سليمان عن هلال بن علي عن أنس ابن مالك قال : «صلى لنا رسول الله صلى الله عليه صلاة ، ثم رقي المنبر فقال فى الصلاة وفى الركوع : إني لأراكم من ورائي كما أراكم» .  
[الحديث ٤١٩ - طرفاه فى : ٧٤٢ ، ٦٦٤٤] .

**قوله فى حديث أنس ( صلى لنا )** أى لأجلنا . وقوله ( صلاة ) بالتنكير للإبهام . وقوله ( ثم رقي ) بكسر القاف .

**قوله ( فقال فى الصلاة )** أى فى شأن الصلاة ، أو هو متعلق بقوله بعد ( إني لأراكم ) عند من يميز تقدم الظرف . وقوله ( وفى الركوع ) أفردته بالذكر وإن كان داخلاً فى الصلاة اهتماماً به إما لكون التقصير فيه كان أكثر ، أو لأنه أعظم الأركان بدليل أن المسبوق يدرك الركعة بتمامها بإدراك الركوع .

**قوله ( كما أراكم )** يعنى من أمامى . وصرح به فى رواية أخرى كما سيأتى . ولمسلم « إني لأبصر من ورائي كما أبصر من بين يدي » وفيه دليل على المختار أن المراد بالرؤية الإبصار ، وظاهر الحديث أن ذلك يختص بحالة الصلاة ، ويحتمل أن يكون ذلك واقعاً فى جميع أحواله ، وقد نقل ذلك عن مجاهد . وحكى

بقى بن مخلد أنه صلى الله عليه وسلم كان يبصر في الظلمة كما يبصر في الضوء . وفي الحديث الحث على الخشوع في الصلاة والمحافظة على إتمام أركانها وأبعاضها ، وأنه ينبغي للإمام أن ينبه الناس على ما يتعلق بأحوال الصلاة ، ولا سيما إن رأى منهم ما يخالف الأولى . وسأذكر حكم الخشوع في أبواب صفة الصلاة حيث ترجم به المصنف مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى .

### باب هل يُقالُ مسجدُ بني فلان

[٤٢٠] ٤١٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه سابق بين الخليل التي أضمرت من الحفياء ، وأمدّها ثنية الوداع . وسابق بين الخليل التي لم تُضمّر من الثنية إلى مسجد بني زريق ، وأنّ عبد الله بن عمر كان فيمن سابق بها .  
[الحديث ٤٢٠ - أطرافه في : ٢٨٦٨ ، ٢٨٦٩ ، ٢٨٧٠ ، ٧٣٣٦] .

قوله ( باب هل يقال مسجد بني فلان ) أورد فيه حديث ابن عمر في المسابقة ، وفيه قول ابن عمر « إلى مسجد بني زريق » وزريق بتقديم الزاي مصغراً ، ويستفاد منه جواز إضافة المساجد إلى بانيتها أو المصلى فيها ، ويلتحق به جواز إضافة أعمال البر إلى أربابها ، وإنما أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام لينبه على أن فيه احتمالاً إذ يحتمل أن يكون ذلك قد علمه النبي صلى الله عليه وسلم بأن تكون هذه الإضافة وقعت في زمنه ، ويحتمل أن يكون ذلك مما حدث بعده ، والأول أظهر والجمهور على الجواز ، والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي فيما رواه ابن أبي شيبه عنه أنه كان يكره أن يقول مسجد بني فلان ويقول مصلى بني فلان لقوله تعالى ﴿ وأن المساجد لله ﴾ ، وجوابه أن الإضافة في مثل هذا إضافة تمييز لا ملك . وسيأتى الكلام على فوائد المتن في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) : الحفياء بفتح المهملة وسكون الفاء بعدها ياء أخيرة ممدودة ، والأمد الغاية . واللام في قوله « الثنية » للعهد من ثنية الوداع .

### باب القسمّة وتعليق القنوّ في المسجد

قال أبو عبد الله : القنوّ العِدْقُ ، والاثنان قنوان ، والجماعة أيضاً قنوان . مثل صنوّ وصنّوان .

[٤٢١] ٤١٥ - وقال إبراهيم - يعني ابن طهمان - عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال : أتى النبي صلى الله عليه بمال من البحرين فقال : انثروه في المسجد ، وكان أكثر مال أتى به رسول الله صلى الله عليه ، فخرج رسول الله صلى الله عليه إلى الصلاة ولم يلتفت إليه ، فلمّا قضى الصلاة جاء فجلس إليه ، فما كان يرى أحداً إلا أعطاه . إذ جاءه العباس فقال : يا رسول الله ، أعطني ، فأني فاديت نفسي وفاديت عقيلاً ، فقال له رسول الله صلى الله عليه : خذ . فحشا في ثوبه ، ثم ذهب

يَقُلُّهُ فَلَمْ يَسْتَطِعْ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُمِرَ بَعْضُهُمْ بِرَفْعِهِ إِلَيَّ. قَالَ: «لَا». قَالَ: فَارْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ. قَالَ: «لَا». فَنَشَرَ مِنْهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقُلُّهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُمِرَ بَعْضُهُمْ بِرَفْعِهِ عَلَيَّ. قَالَ: «لَا». قَالَ: فَارْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ. قَالَ: «لَا». فَنَشَرَ مِنْهُ. ثُمَّ احْتَمَلَهُ فَأَلْقَاهُ عَلَى كَاهِلِهِ، ثُمَّ انْطَلَقَ، فَمَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يُتْبِعُهُ بَصَرَهُ -حَتَّى خَفِيَ عَلَيْنَا- عَجَبًا مِنْ حَرَصِهِ. فَمَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَثَمَّ مِنْهَا دَرَاهِمٌ.

[الحديث ٤٢١ - طرفاه في: ٣٠٤٩، ٣١٦٥].

**قوله (باب القسمة)** أى جوازها ، والقنو بكسر القاف وسكون النون فسرّه في الأصل في روايتنا بالعذق ، وهو بكسر العين المهملة وسكون الذال المعجمة ، وهو العرجون بما فيه . وقوله (الإثنان قنوان) أى بكسر النون وقوله (مثل صنو وصنوان) أهمل الثالثة اكتفاء بظهورها .

**قوله (وقال إبراهيم بن طهمان)** كذا في روايتنا وهو صواب ، وأهمل في غيرها . وقال الإسماعيلي : ذكره البخارى عن إبراهيم وهو ابن طهمان فيما أحسب بغير إسناد . يعنى تعليقاً . قلت : وقد وصله أبو نعيم في مستخرجه والحاكم في مستدركه من طريق أحمد بن حفص بن عبد الله النيسابورى عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان ، وقد أخرج البخارى بهذا الإسناد إلى إبراهيم بن طهمان عدة أحاديث .

**قوله (عن عبد العزيز بن صهيب)** كذا في روايتنا ، وفي غيرها «عن عبد العزيز» غير منسوب ، فقال المزى في الأطراف : قيل إنه عبد العزيز بن رفيع ، وليس بشيء ، ولم يذكر البخارى في الباب حديثاً في تعليق القنو ، فقال ابن بطلال : أغفله ، وقال ابن التين : أنسيه . وليس كما قالوا ، بل أخذه من جواز وضع المال في المسجد بجامع أن كلا منهما وضع لأخذ المحتاجين منه . وأشار بذلك إلى ما رواه النسائي من حديث عوف بن مالك الأشجعي قال «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ويده عصا وقد علق رجل قنا حشف فجعل يطعن في ذلك القنو ويقول : لو شاء رب هذه الصدقة تصدق بأطيب من هذا» وليس هو على شرطه وإن كان إسناده قوياً ، فكيف يقال إنه أغفله ؟ وفي الباب أيضاً حديث آخر أخرجه ثابت في الدلائل بلفظ «أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من كل حائط بقتنو يعلق في المسجد» يعنى للمسكين ، وفي رواية له «وكان عليها معاذ بن جبل» أى على حفظها أو على قسمتها .

**قوله (بمال من البحرين)** روى ابن أبى شيبة من طريق حميد بن هلال مرسل أنه كان مائة ألف ، وأنه أرسل به العلاء بن الحضرمي من خراج البحرين ، قال : وهو أول خراج حمل إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وعند المصنف في المغازي من حديث عمرو بن عوف «أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وبعث أبا عبيدة بن الجراح إليهم ، فقدم أبو عبيدة بمال فسمعت الأنصار بقدمه» الحديث . فيستفاد منه تعيين الآتي بالمال ، لكن في الردة للواقدي أن رسول العلاء بن الحضرمي بالمال هو العلاء بن حارثة الثقفي ، فالعله كان رفيق أبي عبيدة . وأما حديث جابر «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : لو قد جاء مال البحرين أعطيتك» وفيه «فلم يقدم مال البحرين حتى مات النبي صلى الله عليه وسلم»

وسلم « الحديث ، فهو صحيح كما سيأتي عند المصنف ، وليس معارضاً لما تقدم بل المراد أنه لم يقدم في السنة التي مات فيها النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان مال خراج أو جزية فكان يقدم من سنة إلى سنة .

قوله ( فقال انثروه ) أى صبه .

قوله ( وفاديت عقيلاً ) أى ابن أبى طالب وكان أسر مع عمه العباس في غزوه بدر ، وقوله ( فحاثاً ) بمهملة ثم مثله مفتوحة ، والضمير في ثوبه يعود على العباس .

قوله ( يقله ) بضم أوله من الإقلال وهو الرفع والحمل .

قوله ( مر بعضهم ) بضم الميم وسكون الراء ، وفي رواية « أؤمر » بالهمزة ، وقوله ( يرفعه ) بالجزم لأنه جواب الأمر ، ويجوز الرفع أى فهو يرفعه .

قوله ( على كاهله ) أى بين كتفيه . وقوله ( يبعه ) بضم أوله من الاتباع ، و ( عجباً ) بالفتح . وقوله ( وثم منها درهم ) بفتح المثلثة أى هناك . وفي هذا الحديث بيان كرم النبي صلى الله عليه وسلم وعدم التفاته إلى المال قل أو كثر ، وأن الإمام ينبغي له أن يفرق مال المصالح في مستحقها ولا يؤخره ، وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث في كتاب الجهاد في باب فداء المشركين حيث ذكره المصنف فيه مختصراً إن شاء الله تعالى . وموضع الحاجة منه هنا جواز وضع ما يشترك المسلمون فيه من صدقة ونحوها في المسجد ، ومحل ما إذا لم يمنع مما وضع له المسجد من الصلاة وغيرها مما بنى المسجد لأجله ، ونحو وضع هذا المال وضع مال زكاة الفطر ، ويستفاد منه جواز وضع ما يعم نفعه في المسجد كالماء لشرب من يعطش ، ويحتمل التفرقة بين ما يوضع للتفرقة وبين ما يوضع للخزن فيمنع الثاني دون الأول ، وبالله التوفيق .

بِأَنَّ مَنْ دَعَى لَطْعَامٍ فِي الْمَسْجِدِ ، وَمَنْ أَجَابَ مِنْهُ

٤١٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة سمع أنساً: وجدت النبي صلى الله عليه في المسجد معه ناس، فقمْتُ، فقال لي: «أرسلَك أبا طلحة؟» قلت: نعم. فقال: «لَطْعَامٍ؟» قلت: نعم. قال لمن حوله: «قوموا». فانطلق وانطلقت بين أيديهم. [٤٢٢]

[الحديث ٤٢٢ - أطرافه في: ٣٥٧٨، ٥٣٨١، ٥٤٥٠، ٦٦٨٨].

قوله ( باب من دعا لطعام في المسجد ومن أجاب منه ) وفي رواية الكشمي « ومن أجاب إليه » . وأورد فيه حديث أنس مختصراً ، وأورد عليه أنه مناسب لأحد شقي الترجمة وهو الثاني ، ويجاب بأن قوله « في المسجد » متعلق بقوله « دعا » لا بقوله « طعام » فلمااسبة ظاهرة ، والغرض منه أن مثل ذلك من الأمور المباحة ليس من اللغو الذي يمنع في المساجد . و « من » في قوله « منه » ابتدائية والضمير يعود على المسجد ، وعلى رواية الكشمي يعود على الطعام ، وللكشمي « قال لمن معه » بدل لمن حوله . وفي الحديث جواز الدعاء إلى الطعام وإن لم يكن وليمة ، واستدعاء الكثير إلى الطعام القليل ، وأن المدعو إذا علم من الداعي أنه لا يكره أن يحضر معه غيره فلا بأس بإحضاره معه . وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث إن شاء الله تعالى حيث أورده المصنف تاماً في علامات النبوة .

### باب القضاء واللّعان في المسجد بين الرجال والنساء

٤١٧- حدثنا يحيى قال أنا عبد الرزاق قال أنا ابن جريج قال أخبرني ابن شهاب عن سهل بن سعد أن رجلاً قال: يا رسول الله، أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتلُهُ؟ فتلاعنا في المسجد وأنا شاهد.

[الحديث ٤٢٣- أطرافه في: ٤٧٤٥، ٤٧٤٦، ٥٢٥٩، ٥٣٠٨، ٥٣٠٩، ٦٨٥٤، ٧١٦٥، ٧١٦٦، ٧٣٠٤].

قوله (باب القضاء واللّعان في المسجد) هو من عطف الخاص على العام. وسقط قوله « بين الرجال والنساء » من رواية المستمل.

قوله (حدثنا يحيى) زاد الكشميني « ابن موسى » وكذا نسبه ابن السكن ، وأخطأ من قال هو ابن جعفر ، وسيأتي الكلام على ما يتعلق بحديث سهل بن سعد المذكور وتسمية من أتهم فيه في كتاب اللعان إن شاء الله تعالى . ويأتي ذكر الاختلاف في جواز القضاء في المسجد في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى .

### باب إذا دخل بيتاً يصلي حيث شاء، أو حيث أمر، ولا يتجسس

٤١٨- حدثنا عبد الله بن مسلمة قال نا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن محمود ابن الربيع عن عتيبان بن مالك: أن رسول الله صلى الله عليه وآله أتاه في منزله فقال: «أين تحب أن أصلي لك من بيتك؟» قال: فأشرت له إلى مكان، فكبر النبي صلى الله عليه وآله وصفاً خلفه، فصلّى ركعتين.

[الحديث ٤٢٤- أطرافه في: ٤٢٥، ٦٦٧، ٦٨٦، ٨٣٨، ٨٤٠، ١١٨٦، ٤٠٠٩، ٤٠١٠، ٥٤٠١، ٦٤٢٣، ٦٩٣٨].

قوله (باب إذا دخل بيتاً) أى لغیره (يصلي حيث شاء أو حيث أمر؟) قيل مراده الاستفهام ، لكن حذف أداته ، أى هل يتوقف على إذن صاحب المنزل أو يكفيه الإذن العام في الدخول ؟ فأو على هذا ليست للشك وقوله (ولا يتجسس) ضبطناه بالجيم ، وقيل إنه روى بالحاء المهملة ، وهو متعلق بالشق الثاني قال المهلب : دل حديث الباب على إلغاء حكم الشق الأول لاستئذانه صلى الله عليه وآله وسلم صاحب المنزل أين يصلي ؟ وقال المازري : معنى قوله « حيث شاء » أى من الموضع الذى أذن له فيه . وقال ابن المنير : إنما أراد البخارى أن المسألة موضع نظر ، فهل يصلى من دعى حيث شاء لأن الإذن في الدخول عام في أجزاء المكان ، فأينما جلس أو صلى تناوله الإذن ؟ أو يحتاج إلى أن يستأذن في تعيين مكان صلاته لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك ؟ الظاهر الأول . وإنما استأذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه دعى ليتبرك صاحب البيت بمكان صلاته فسأله ليصلى في البقعة التى يجب تخصيصها بذلك . وأما من صلى لنفسه فهو على عموم الإذن . قلت : إلا أن ينخص صاحب المنزل ذلك العموم فيختص . والله أعلم .

قوله (عن ابن شهاب) صرح أبو داود الطيالسى في مسنده بسماع إبراهيم بن سعد له من ابن شهاب .



قوله ( عن محمود بن الربيع ) وللصنف في « باب النوافل جماعة » كما سيأتي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن شهاب قال « أخبرني محمود » .

قوله ( عن عتبان ) زاد يعقوب المذكور في روايته قصة محمود في عقله المجنة كما تقدم من وجه آخر في كتاب العلم ، وصرح يعقوب أيضاً بسماع محمود من عتبان .

قوله ( أتاه في منزله ) اختصره المصنف هنا وساقه من رواية يعقوب المذكور تاماً كما أورده من طريق عقيل في الباب الآتي .

قوله ( أن أصلي من بيتك ) كذا للأكثر ، وكذا في رواية يعقوب وللمستمل هنا « أن أصلي لك » وللشميني « في بيتك » . وسيأتي الكلام على الحديث في الباب الذي بعده .

بالمساجد في البيوت وصلّى البراء بن عازب في مسجد في داره جماعة

٤١٩ - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثنا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري أن عتبان بن مالك وهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه من شهد بداراً من الأنصار أنه أتى رسول الله صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، قد أنكرت بصري وأنا أصلي لقومي ، فإذا كانت الأمطار سال الوادي الذي بيني وبينهم لم أستطع أن آتي مسجدهم فأصلي بهم . ووددت يا رسول الله أنك تأتيني فتصلي في بيتي فأخذته مصلياً . قال : فقال رسول الله صلى الله عليه : سأفعل إن شاء الله . قال عتبان : فعدا علي رسول الله صلى الله عليه وأبو بكر حين ارتفع النهار فاستأذن رسول الله صلى الله عليه فأذنت له ، فلم يجلس حين دخل البيت ثم قال : « أين تحب أن أصلي في بيتك » ؟ قال فأشرت له إلى ناحية من البيت ، فقام رسول الله صلى الله عليه فكبر ، فقمنا فصففنا فصلّى ركعتين ثم سلم . قال : وحسنأه على خزيمة صنعناها له . قال : فثاب في البيت رجال من أهل الدار ذوو عدد فاجتمعوا ، فقال قائل منهم : أين مالك بن الدخيسن - أو ابن الدخيسن - <sup>(١)</sup> ؟ فقال بعضهم : ذلك منافق لا يحب الله ورسوله . فقال رسول الله صلى الله عليه : « لا تقل ذلك ، ألا تراه قد قال لا إله إلا الله يريد بذلك وجه الله » ؟ قال : الله ورسوله أعلم ، قال : فإننا نرى وجهه ونصيحته إلى المنافقين . فقال رسول الله صلى الله عليه : « فإن الله قد حرم على النار من قال : لا إله إلا الله ، يبتغي بذلك وجه الله » . قال ابن شهاب : ثم سألت الحصين بن محمد الأنصاري - وهو أحد بني سالم وهو من سراتهم - عن حديث محمود بن الربيع ، فصدقه بذلك .

قوله ( باب المساجد ) أي اتخاذ المساجد ( في البيوت ) .

(١) قال الحافظ في الإصابة : مالك بن الدخشم : بضم المهملة والمعجمة بينهما خاء معجمة ، ويقال بالنون بدل الميم

ويقال كذلك بالتصغير أ.هـ. عبد القادر شعبة الحمد .

**قوله ( وصلى البراء بن عازب في مسجد في داره جماعة )** وللكشميني « في جماعة » وهذا الأثر أورد ابن أبي شبة معناه في قصة .

**قوله ( أن عتبان بن مالك )** أي الخزرجي السالمي من بني سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج ، هو بكسر العين ويجوز ضمها .

**قوله ( أنه أتى )** في رواية ثابت عن أنس عن عتبان عند مسلم أنه بعث إلى النبي صلى الله عليه وسلم يطلب منه ذلك ، فيحتمل أن يكون نسب إتيان رسوله إلى نفسه مجازاً ، ويحتمل أن يكون أتاها مرة وبعث إليه أخرى إما متقاضياً وإما مذكراً . وفي الطبراني من طريق أبي أويس عن ابن شهاب بسنده أنه « قال للنبي صلى الله عليه وسلم يوم جمعة : لو أتيتني يارسول الله » وفيه أنه أتاها يوم السبت ، وظهره أن مخاطبة عتبان بذلك كانت حقيقة لا مجازاً .

**قوله ( قد أنكرت بصرى )** كذا ذكره جمهور أصحاب ابن شهاب كما للمصنف من طريق إبراهيم ابن سعد ومعمّر ، ولمسلم من طريق يونس ، وللطبراني من طريق الزبيدي والأوزاعي ، وله من طريق أبي أويس « لما ساء بصرى » وللإسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن نمر « جعل بصرى يكل » ولمسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت « أصابني في بصرى بعض الشيء » وكل ذلك ظاهر في أنه لم يكن بلغ العمى إذ ذاك ، لكن أخرجه المصنف في باب الرخصة في المطر من طريق مالك عن ابن شهاب فقال فيه « إن عتبان كان يؤم قومه وهو أعمى ، وأنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إنها تكون الظلمة والسيول ، وأنا رجل ضرير البصر » الحديث . وقد قيل : إن رواية مالك هذه معارضة لغيره ، وليست عندي كذلك ، بل قول محمود « إن عتبان كان يؤم قومه وهو أعمى » أي حين لقيه محمود وسمع منه الحديث ، لا حين سؤاله للنبي صلى الله عليه وسلم . ويبيّنه قوله في رواية يعقوب « فجئت إلى عتبان وهو شيخ أعمى يؤم قومه » . وأما قوله « وأنا رجل ضرير البصر » أي أصابني فيه ضرر كقوله « أنكرت بصرى » . ويؤيد هذا الحمل قوله في رواية ابن ماجه من طريق إبراهيم بن سعد أيضاً « لما أنكرت من بصرى » وقوله في رواية مسلم « أصابني في بصرى بعض الشيء » فإنه ظاهر في أنه لم يكل عماء ، لكن رواية مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت بلفظ « أنه عمى فأرسل » وقد جمع ابن خزيمة بين رواية مالك وغيره من أصحاب ابن شهاب فقال : قوله « أنكرت بصرى » هذا اللفظ يطلق على من في بصره سوء وإن كان يبصر بصرأ ما ، وعلى من صار أعمى لا يبصر شيئاً . انتهى . والأولى أن يقال : أطلق عليه عمى لقربه منه ومشاركته له في فوات بعض ما كان يعهده في حال الصحة ، وبهذا تأتلف الروايات . والله أعلم .

**قوله ( أصلى لقوى )** أي لأجلهم ، والمراد أنه كان يؤمهم ، وصرح بذلك أبو داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد .

**قوله ( سال الوادي )** أي سال الماء في الوادي ، فهو من إطلاق المحل على الحال ، وللطبراني من طريق الزبيدي « وأن الأمطار حين تكون بمنعنى سيل الوادي » .

**قوله ( بيني وبينهم )** وفي رواية الإسماعيلي « يسيل الوادي الذي بين مسكني وبين مسجد قومي فيحول بيني وبين الصلاة معهم » .

**قوله ( فاصل بهم )** بالنصب عطفًا على « آتى » .

**قوله ( وددت )** بكسر الدال الأول أى تمنيت . وحكى القزاز جواز فتح الدال فى الماضى والواو فى المصدر ، والمشهور فى المصدر الضم وحكى فيه أيضاً الفتح فهو مثلث .

**قوله ( فتصل )** بسكون الياء ويمحوز النصب . لوقوع الفاء بعد التنى ، وكذا قوله **( فأتخذه )** بالرفع ويمحوز النصب .

**قوله ( سأفعل إن شاء الله )** هو هنا للتعليل لا لمحض التبرك ، كذا قيل ويمحوز أن يكون للتبرك لاحتمال اطلاعه صلى الله عليه وسلم بالوحي على الجزم بأن ذلك سيقع .

**قوله ( قال عتبان )** ظاهر هذا السياق أن الحديث من أوله إلى هنا من رواية محمود بن الربيع بغير واسطة ، ومن هنا إلى آخره من روايته عن عتبان صاحب القصة . وقد يقال : القدر الأول مرسل لأن محموداً بصغر عن حضور ذلك ، لكن وقع التصريح فى أوله بالتحديث بين عتبان ومحمود من رواية الأوزاعى عن ابن شهاب عند أبى عوانة ، وكذا وقع تصريحه بالسماع عند المصنف من طريق معمر ومن طريق إبراهيم بن سعد كما ذكرناه فى الباب الماضى ، فيحمل قوله « قال عتبان » على أن محموداً أعاد اسم شيخه اهتماماً بذلك لطول الحديث .

**قوله ( فغدا على )** زاد الإسماعيل « بالغد » ، وللطبرانى من طريق أبى أويس أن السؤال وقع يوم الجمعة ، والتوجه إليه وقع يوم السبت كما تقدم .

**قوله ( وأبو بكر )** لم يذكر جمهور الرواة عن ابن شهاب غيره ، حتى أن فى رواية الأوزاعى « فأتأذنا فأذنت لهما » لكن فى رواية أبى أويس « ومعه أبو بكر وعمر » ولمسلم من طريق أنس عن عتبان « فأثنى ومن شاء الله من أصحابه » وللطبرانى من وجه آخر عن أنس « فى نفر من أصحابه » فيحتمل الجمع بأن أبا بكر صحبه وحده فى ابتداء التوجه ثم عند الدخول أو قبله أجتمع عمر وغيره من الصحابة فدخلوا معه .

**قوله ( فلم يجلس حين دخل )** ، وللكشمينى « حتى دخل » قال عياض : زعم بعضهم أنها غلط ، وليس كذلك ، بل المعنى فلم يجلس فى الدار ولا غيرها حتى دخل البيت مبادراً إلى ما جاء بسببه . وفى رواية يعقوب عند المصنف وكذا عند الطيالسى « فلما دخل لم يجلس حتى قال ابن تحب » وكذا للإسماعيل من وجه آخر ، وهى أبين فى المراد ، لأن جلوسه إنما وقع بعد صلاته بخلاف ما وقع منه فى بيت مليكة حيث جلس فأكل ثم صلى ، لأنه هناك دعى إلى الطعام فبدأ به ، وهنا دعى إلى الصلاة فبدأ بها .

**قوله ( أن أصلى من بيتك )** كذا للأكثر والجمهور من رواة الزهرى ، ووقع عند الكشمينى وحده « فى بيتك » .

**قوله ( وحسنه )** أى منعه من الرجوع .

**قوله ( خزيمة )** بخاء معجمة مفتوحة بعدها زاي مكسورة ثم ياء تحتانية ثم راء ثم هاء نوع من الأطعمة قال ابن قتيبة : تصنع من لحم يقطع صغاراً ثم يصب عليه ماء كثير فإذا نضج ذر عليه الدقيق ، وإن لم يكن فيه لحم فهو عصيدة . وكذا ذكر يعقوب نحوه وزاد « من لحم بات ليلة » قال : وقيل هى حساء من دقيق فيه

دسم ، وحكى في الجمهرة نحوه ، وحكى الأزهرى عن أبى الهيثم أن الخزيرة من النخالة ، وكذا حكاها المصنف في كتاب الأطعمة عن النضر بن شميل ، قال عياض : المراد بالنخالة دقيق لم يغربل . قلت : ويؤيد هذا التفسير قوله في رواية الأوزاعى عند مسلم « على جشيشة » بجيم ومعجمتين ، قال أهل اللغة : هي أن تطحن الحنطة قليلاً ثم يلقى فيها شحم أو غيره ، وفي المطالع : أنها رويت في الصحيحين بحاء وراءين مهملات . وحكى المصنف في الأطعمة عن النضر أيضاً أنها - أى التى بمهملات - تصنع من اللبن .

**قوله ( فتاب في البيت رجال )** بمثلثة وبعد الألف موحدة ، أى اجتمعوا بعد أن تفرقوا . قال الخليل : المثابة يجتمع الناس بعد افتراقهم ، ومنه قيل للبيت مثابة . وقال صاحب المحكم : يقال تاب إذا رجع وثاب إذا أقبل .

**قوله ( من أهل الدار )** أى المحلة ، كقوله « خير دور الأنصار دار بنى النجار » أى محلهم ، والمراد أهلها .

**قوله ( فقال قائل منهم )** لم يسم هذا المبتدئ .

**قوله ( مالك بن الدخشن )** بضم الدال المهملة وفتح الحاء المعجمة وسكون الياء التحتانية بعدها شين معجمة مكسورة ثم نون

**قوله ( أو ابن الدخشن )** بضم الدال والشين وسكون الحاء بينهما وحكى كسر أوله ، والشك فيه من الراوى هل هو مصغر أو مكبر . وفي رواية المستملى هنا في الثانية بالميم بدل النون ، وعند المصنف في المحاربين من رواية معمر « الدخشن » بالنون مكبراً من غير شك ، وكذا لمسلم من طريق يونس ، وله من طريق معمر بالشك ، ونقل الطبرانى عن أحمد بن صالح أن الصواب « الدخشم » بالميم وهى رواية الطيالسى ، وكذا لمسلم من طريق ثابت عن أنس عن عتبان ، والطبرانى من طريق النضر بن أنس عن أبيه .

**قوله ( فقال بعضهم )** قيل هو عتبان راوى الحديث ، قال ابن عبد البر في التمهيد : الرجل الذى سار النبي صلى الله عليه وسلم في قتل رجل من المنافقين هو عتبان ، والمنافق المشار إليه هو مالك بن الدخشم . ثم ساق حديث عتبان المذكور في هذا الباب ، وليس فيه دليل على ما ادعاه من أن الذى ساره هو عتبان . وأغرب بعض المتأخرين فنقل عن ابن عبد البر أن الذى قال في هذا الحديث « ذلك منافق » هو عتبان أخذاً من كلامه هذا ، وليس فيه تصريح بذلك ، وقال ابن عبد البر : لم يختلف في شهود مالك بديراً وهو الذى أسر سهيل بن عمرو ، ثم ساق بإسناد حسن عن أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن تكلم فيه « أليس قد شهد بديراً » . قلت : وفي المغازى لابن إسحق أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مالكا هذا ومعن ابن عدى فحرقا مسجد الضرار ، فدل على أنه برىء مما اتهم به من النفاق ، أو كان قد أفلح عن ذلك ، أو النفاق الذى اتهم به ليس نفاق الكفر إنما أنكر الصحابة عليه تودده للمنافقين ، ولعل له عذراً في ذلك كما وقع لحاطب .

**قوله ( ألا تراه قد قال لا إله إلا الله )** وللطيالسى « أما يقول » ولمسلم « أليس يشهد » وكأنهم فهموا من هذا الاستفهام أن لا جزم بذلك . ولولا ذلك لم يقولوا في جوابه « إنه يقول ذلك وما هو في قلبه » كما وقع عند مسلم من طريق أنس عن عتبان .

قوله ( فإننا نرى وجهه ) أى توجهه .

قوله ( ونصيحته إلى المنافقين ) قال الكرماني : يقال نصحت له لا إليه ثم قال : قد ضمن معنى الانتباه ، كذا قال ، والظاهر أن قوله « إلى المنافقين » متعلق بقوله « وجهه » فهو الذى يتعدى إلى ، وأما متعلق نصيحته فمحذوف للعلم به .

قوله ( قال ابن شهاب ) أى بالإسناد الماضى ، وهم من قال إنه معلق .

قوله ( ثم سألت ) زاد الكشميهنى « بعد ذلك » والحصين بمهملتين لجميعهم إلا للقاسى فضبطه بالضاد المعجمة وغلطوه .

قوله ( من سرائهم ) بفتح المهملة أى خيارهم ، وهو جمع سرى ، قال أبو عبيد : هو المرتفع القدر من سرو الرجل يسرو إذا كان رفيع القدر ، وأصله من السراة وهو أرفع المواضع من ظهر الدابة ، وقيل هو رأسها .

قوله ( فصدقه بذلك ) يحتمل أن يكون الحصين سمعه أيضاً من عتبان ، ويحتمل أن يكون جملة عن صحابى آخر ، وليس للحصين ولا لعتبان فى الصحيحين سوى هذا الحديث . وقد أخرجه البخارى فى أكثر من عشرة مواضع مطولاً ومختصراً ، وقد سمعه من عتبان أيضاً أنس بن مالك كما أخرجه مسلم ، وسمعه أبو بكر بن أنس مع أبيه من عتبان أخرجه الطبرانى ، وسيأتى فى « باب النوافل جماعة » أن أبا أيوب الأنصارى سمع محمود بن الربيع يحدث به عن عتبان فأنكره لما يقتضيه ظاهره من أن النار محرمة على جميع الموحدين ، وأحاديث الشفاعة دالة على أن بعضهم يعذب ، لكن للعلماء أجوبة عن ذلك : منها ما رواه مسلم عن ابن شهاب أنه قال عقب حديث الباب « ثم نزلت بعد ذلك فرائض وأمر نرى أن الأمر قد انتهى إليها ، فن استطاع أن لا يغتر فلا يغتر » وفى كلامه نظر لأن الصلوات الخمس نزل فرضها قبل هذه الواقعة قطعاً ، وظاهره يقتضى أن تاركها لا يعذب إذا كان موحداً . وقيل المراد أن من قالها مخلصاً لا يترك الفرائض لأن الإخلاص يحمل على أداء اللازم . وتعقب بمنع الملازمة . وقيل المراد تحريم التخليد أو تحريم دخول النار المعدة للكافرين لا الطبقة المعدة للعصاة ، وقيل المراد تحريم دخول النار بشرط حصول قبول العمل الصالح والتجاوز عن السوء والله أعلم . وفى هذا الحديث من الفوائد : إمامة الأعمى ، وإخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة ولا يكون من الشكوى ، وأنه كان فى المدينة مساجد للجماعة سوى مسجده صلى الله عليه وسلم والتخلف عن الجماعة فى المطر والظلمة ونحو ذلك ، واتخاذ موضع معين للصلاة . وأما النهى عن إيطان موضع معين من المسجد ففيه حديث رواه أبو داود ، وهو محمول على ما إذا استلزم رياء ونحوه . وفيه تسوية الصفوف وأن عموم النهى عن إمامة الزائر من زاره مخصوص بما إذا كان الزائر هو الإمام الأعظم فلا يكره ، وكذا من أذن له صاحب المنزل . وفيه التبرك بالمواضع التى صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم أو وطنها ، ويستفاد منه أن من دعى من الصالحين ليتبرك به أنه يجب إذا أمن الفتنة . ويحتمل أن يكون

عتبان إنما طلب بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع ، وفيه إجابة الفاضل دعوة المفضل ، والتبرك بالمشيئة والوفاء بالوعد ، واستصحاب الزائر بعض أصحابه إذا علم أن المستدعى لا يكره ذلك ، والاستئذان على الداعي في بيته وإن تقدم منه طلب الحضور ، وأن اتخاذ مكان في البيت للصلاة لا يستلزم وقفته ولو أطلق عليه اسم المسجد ، وفيه اجتماع أهل المحلة على الإمام أو العالم إذا ورد منزل بعضهم ليستفيدوا منه ويتبركوا به والتنبية على من يظن به الفساد في الدين عند الإمام على جهة النصيحة ولا يعد ذلك غيبة ، وأن على الإمام أن يثبت في ذلك ويحمل الأمر فيه على الوجه الجميل ، وفيه افتقاد من غاب عن الجماعة بلا عذر ، وأنه لا يكفي الإيمان النطق من غير اعتقاد ، وأنه لا يخلد في النار من مات على التوحيد وترجم عليه البخاري غير ترجمة الباب والذي قبله الرخصة في الصلاة في الرحال عند المطر وصلاة النوافل جماعة وسلام المأموم حين يسلم الإمام وأن رد السلام على الإمام لا يجب ، وأن الإمام إذا زار قوماً أمهم ، وشهود عتبان بدرأ وأكل الخزيرة ، وأن العمل الذي يبتغي به وجه الله تعالى ينجي صاحبه إذا قبله الله تعالى ، وأن من نسب من يظهر الإسلام إلى النفاق ونحوه بقرينة تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق بل يعذر بالتأويل .

## باب

### التَّيْمُنُ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ

وكان ابنُ عمرَ يبدَأُ برِجلِهِ اليمَنِ ، فإذا خَرَجَ بدأَ برِجلِهِ اليسرى .

[٤٢٦] ٤٢٠ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن الأشعث بن سليم عن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يحبُّ التَّيْمُنَ ما استطاعَ في شأنه كله : في طُهوره ، وترَجُّله وتنعلِهِ .

قوله ( باب التيمن ) أى البداءة باليمين ( في دخول المسجد وغيره ) بالخفض عطفاً على الدخول ، ويجوز أن يعطف على المسجد لكن الأول أفيد .

قوله ( وكان ابن عمر ) أى في دخول المسجد ، ولم أره موصولاً عنه ، لكن في المستدرك للحاكم من طريق معاوية بن قرة عن أنس أنه كان يقول « من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى ، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى » والصحيح أن قول الصحابي « من السنة كذا » محمول على الرفع ، لكن لما لم يكن حديث أنس على شرط المصنف أشار إليه بأثر ابن عمر ، وعموم حديث عائشة يدل على البداءة باليمين في الخروج من المسجد أيضاً ، ويحتمل أن يقال : في قولها « ما استطاع » احتراز عما لا استطاع فيه التيمن شرعاً كدخول الخلاء والخروج من المسجد ، وكذا تعاطى الأشياء المستقدرة باليمين كالاستنجاء والتخيط . وعلمت عائشة رضي الله عنها حبه صلى الله عليه وسلم لما ذكرت إما بإخباره لها بذلك ، وإما بالقرائن . وقد تقدمت بقية مباحث حديثها هذا في « باب التيمن في الوضوء والغسل » .

باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية، ويتخذ مكانها مساجد؟

لقول النبي صلى الله عليه: «لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، وما يكره من الصلاة في القبور، ورأى عمر أنس بن مالك يصلي عند قبر فقال: القبر القبر. ولم يأمره بالإعادة.

[٤٢٧] ٤٢١ - حدثنا محمد بن المثنى قال نا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا كنيسة رأيتها بالحبشة فيها تصاوير، فذكرتا ذلك للنبي صلى الله عليه فقال: «إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور، وأولئك شرارُ الخلق عند الله يوم القيامة». [الحديث ٤٢٧ - أطرافه في: ٤٣٤، ١٣٤١، ٣٨٧٨].

[٤٢٨] ٤٢٢ - حدثنا مسدد قال نا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس قال: «قدم النبي صلى الله عليه المدينة، فنزل أعلى المدينة في حي يقال لهم بنو عمرو بن عوف، فأقام النبي صلى الله عليه فيهم أربعاً وعشرين ليلة، ثم أرسل إلى بني النجار فجاؤوا متقلدين السيوف، وكأني أنظر إلى النبي صلى الله عليه على راحلته وأبو بكر ردفه وملاً بني النجار حوله، حتى ألقى بفناء أبي أيوب، وكان يحب أن يصلي حيث أدركته الصلاة ويصلي في مرائب الغنم، وأنه أمر ببناء المسجد، فأرسل إلى ملاً بني النجار فقال: «يا بني النجار، ثامنوني بحائطكم هذا». قالوا: لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله. قال أنس: فكان فيه ما أقول لكم: قبور المشركين، وفيه خرب، وفيه نخل. فأمر النبي صلى الله عليه عليه بقبور المشركين فنبشت، ثم بالحرب فسويت، وبالنخل فقطع. فصفوا النخل قبله المسجد، وجعلوا عضادته الحجارة، وجعلوا ينقلون الصخر وهم يرتجزون، والنبي صلى الله عليه معهم وهو يقول: اللهم لا خير إلا خير الآخرة»

فاغفر للأنصار والمهاجرة»

قوله (باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية) أي دون غيرها من قبور الأنبياء وأتباعهم لما في ذلك من الإهانة لهم، بخلاف المشركين فإنهم لا حرمة لهم. وأما قوله «لقول النبي صلى الله عليه وسلم الخ» فوجه التعليل أن الوعيد على ذلك يتناول من اتخذ قبورهم مساجد تعظيماً ومغالة كما صنع أهل الجاهلية وجرحهم ذلك إلى عبادتهم، ويتناول من اتخذ أمكنة قبورهم مساجد بأن تنبش وترعى عظامهم، فهذا يختص بالأنبياء ويلتحق بهم أتباعهم، وأما الكفرة فإنه لا حرج في نبش قبورهم، إذ لا حرج في إهانتهم. ولا يلزم من اتخاذ

المساجد في أمكنتها تعظيم ، فعرف بذلك أن لا تعارض بين فعله صلى الله عليه وسلم في نبش قبور المشركين واتخاذ مسجده مكانها وبين لعنه صلى الله عليه وسلم من اتخذ قبور الأنبياء مساجد لما تبين من الفرق ، والمتن الذي أشار إليه وصله في باب الوفاة في أواخر المغازي من طريق هلال عن عروة عن عائشة بهذا اللفظ وفيه قصة ، ووصله في الجنائز من طريق أخرى عن هلال وزاد فيه « والنصارى » ، وذكره في عدة مواضع من طريق أخرى بالزيادة .

**قوله ( وما يكره من الصلاة في القبور )** يتناول ما إذا وقعت الصلاة على القبر أو إلى القبر أو بين القبرين . وفي ذلك حديث رواه مسلم من طريق أبي مرثد الغنوي مرفوعاً « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها أو عليها » . قلت : وليس هو على شرط البخاري فأشار إليه في الترجمة ، وأورد معه أثر عمر الدال على أن النهي عن ذلك لا يقتضي فساد الصلاة ، والأثر المذكور عن عمر رويناه موصولاً في كتاب الصلاة لأبي نعيم شيخ البخاري ولفظه « بينما أنس يصلي إلى قبر ناداه عمر : القبر القبر ، فظن أنه يعني القبر ، فلما رأى أنه يعني القبر جاز القبر وصلى » وله طرق أخرى بينها في « تعليق التعليق » منها من طريق حميد عن أنس نحوه وزاد فيه « فقال بعض من يليني إنما يعني القبر فتنجيت عنه » وقوله « القبر القبر » بالنصب فهما على التحذير .

**وقوله ( ولم يأمره بالإعادة )** استنبطه من تلمذ أنس على الصلاة ، ولو كان ذلك يقتضي فسادهما لقطعهما واستأنف .

**قوله ( حدثنا محمد بن المنثري قال حدثنا يحيى )** هو القطان ( عن هشام ) هو ابن عروة .

**قوله ( عن عائشة )** في رواية الإسماعيلي من هذا الوجه « أخبرني عائشة » .

**قوله ( أن أم حبيبة )** أي رملة بنت أبي سفيان الأموية ( وأم سلمة ) أي هند بنت أبي أمية الخزومية وهما من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكانتا ممن هاجر إلى الحبشة كما سيأتي في موضعه .

**قوله ( ذكرنا )** كذا لأكثر الرواة ، وللمستملى والحموي « ذكرنا » بالتذكير وهو مشكل .

**قوله ( رأيها )** أي هما ومن كان معهما ، وللكشميني والأصيل « رأيها » وسيأتي للمصنف قريباً في « باب الصلاة في البيعة » من طريق عبدة عن هشام أن تلك الكنيسة كانت تسمى ماريه بكسر الراء وتخفيف الياء التحتانية ، وله في الجنائز من طريق مالك عن هشام نحوه ، وزاد في أوله « لما اشتكى النبي صلى الله عليه وسلم » ومن طريق هلال عن عروة بلفظ « قال في مرضه الذي مات فيه » ولمسلم ما حاش جدب اه صلى الله عليه وسلم قال نحو ذلك قبل أن يتوفى بخمس وزاد فيه « فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أهاكم عن ذلك » . انتهى . وفائدة التنصيص على زمن النهي الإشارة إلى أنه من الأمر المحكم الذي لم ينسح لكونه صدر في آخر حياته صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( إن أولئك )** بكسر الكاف ريجوز فتحها . قوله ( فها ) عطف على قوله « كان » وقوله « نوا » جواب « إذا »



**قوله ( وصوروا فيه تلك الصور )** وللمستملى « تيك الصور » بالياء التحتانية بدل اللام ، وفي الكاف فيها وفي أولئك ما في أولئك الماضية ، وإنما فعل ذلك أوائلهم ليتأنسوا برؤية تلك الصور ويتذكروا أحوالهم الصالحة فيجتهدوا كاجتهادهم ، ثم خلف من بعدهم خلوف جهلوا مرادهم ووسوس لهم الشيطان أن أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها فعبدوها ، فحذر النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل ذلك سداً للذريعة المؤدية إلى ذلك . وفي الحديث دليل على تحريم التصوير ، وحمل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الأوثان ، وأما الآن فلا . وقد أطنب ابن تقي العيد في رد ذلك كما سيأتي في كتاب اللباس . وقال البيضاوى : لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور الأنبياء تعظيماً لشأنهم ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها واتخذوها أوثاناً لعنهم ومنع المسلمين عن مثل ذلك ، فأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا التعظيم له ولا التوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد . وفي الحديث جواز حكاية ما يشاهده المؤمن من العجائب ، وجوب بيان حكمه على العالم به ، وذم فاعل المحرمات ، وأن الاعتبار في الأحكام بالشرع لا بالعقل . وفيه كراهية الصلاة في المقابر سواء كانت يجنب القبر أو عليه أو إليه ، وسيأتي بيان ذلك قريباً ، ويأتي حديث أنس في بناء المسجد مبسوطاً في كتاب الهجرة ، وإسناده كلهم بصريون . وقوله فيه « فأقام فيهم أربعاً وعشرين » كذا للمستملى والحموى ، وللباقيين « أربع عشرة » وهو الصواب من هذا الوجه ، وكذا رواه أبو داود عن سدد شيخ البخارى وفيه « وقد اختلف فيه أهل السير » كما سيأتي . وقوله « وأرسل إلى بنى النجار » هم أخوال عبد المطلب لأن أمه سلمى منهم فأراد النبي صلى الله عليه وسلم النزول عندهم لما تحول من قباء ، والنجار بطن من الخزرج واسمه تيم اللات ابن ثعلبة .

**قوله ( متقلدين السيوف )** منصوب على الحال ، وفي رواية كريمة « متقلدى السيوف » بحذف النون ، والسيوف مجرورة بالإضافة .

**قوله ( وأبو بكر ردفه )** كأن النبي صلى الله عليه وسلم أردفه تشريفاً له وتنويهاً بقدره ، وإلا فقد كان لأبى بكر ناقة هاجر عليها كما سيأتي بيانه في الهجرة . وقوله ( ومالأ بنى النجار حوله ) أى جماعتهم ، وكأنهم مشوا معه أدباً . وقوله ( حتى ألقى ) أى ألقى رحله ، والفناء الناحية المتسعة أمام الدار .

**قوله ( وأنه أمر )** بالفتح على البناء للفاعل ، وقيل روى بالضم على البناء للمفعول .

**قوله ( ثامنوني )** بالمثلثة : اذكروا لى ثمنه لأذكر لكم الثمن الذى اختاره ، قال ذلك على سبيل المساومة ، فكأنه قال ساومونى فى الثمن .

**قوله ( لا نطلب ثمنه إلا إلى الله )** تقديره لا نطلب الثمن ، لكن الأمر فيه إلى الله ، أو « إلى » بمعنى من ، وكذا عند الإسماعيلي « لا نطلب ثمنه إلا من الله » وزاد ابن ماجه « أبداً » . وظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه ثمناً . وخالف في ذلك أهل السير كما سيأتي .

قوله ( فكان فيه ) أى فى الحائط الذى بنى فى مكانه المسجد .

قوله ( وفيه حرب ) قال ابن الجوزى : المعروف فيه فتح الحاء المعجمة وكسر الراء بعدها موحدة جمع خربة ككلم وكلمة ، قلت : وكذا ضبط فى سنن أبى داود ، وحكى الخطابى أيضاً كسر أوله وفتح ثانيه جمع خربة كعنب وعنبه ، وللكشمينى « حرث » بفتح الحاء المهملة وسكون الراء بعدها مثلثة ، وقد بين أبو داود أن رواية عبد الوارث بالمعجمة والموحدة ورواية حماد بن سلمة عن أبى التياح بالمهملة والمثلثة ، فعلى هذا فرواية الكشمينى وهم ، لأن البخارى إنما أخرجه من رواية عبد الوارث ، وذكر الخطابى فيه ضبطاً آخر ، وفيه بحث سياتى مع بقية ما فيه فى كتاب الهجرة إن شاء الله تعالى .

قوله فى آخره ( فاغفر للأنصار ) كذا للأكثر ، وللمستملى والحموي « فاغفر الأنصار » بحذف اللام ، ويوجه بأنه ضمن اغفر معنى استر ، وقد رواه أبو داود عن مسدد بلفظ « فأنصر الأنصار » . وفى الحديث جواز التصرف فى المقبرة المملوكة بالهبة والبيع ، وجواز نبش القبور الدارسة إذا لم تكن محترمة ، وجواز الصلاة فى مقابر المشركين بعد نبشها وإخراج ما فيها ، وجواز بناء المساجد فى أماكنها ، قيل وفيه جواز قطع الأشجار المثمرة للحاجة أخذاً من قوله « وأمر بالنخل فقطع » وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك مما لا يثمر إما بأن يكون ذكوراً وإما أن يكون طراً عليه ما قطع ثمرته . وسيأتى صفة هيئة بناء المسجد من حديث ابن عمر وغيره قريباً .

### باب الصلاة فى مرائب الغنم

٤٢٣- حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن أبى التياح عن أنس قال : كان النبى صلى الله عليه وسلم يصلى فى مرائب الغنم ثم سمعته بعد يقول : كان يصلى فى مرائب الغنم قبل أن يبنى المسجد . [٤٢٩]

قوله ( باب الصلاة فى مرائب الغنم ) أى أماكنها ، وهو بالموحدة والضاد المعجمة جمع مريض بكسر الميم ، وحديث أنس طرف من الحديث الذى قبله ، لكن بين هناك أنه كان يحب الصلاة حيث أدركته - أى حيث دخل وقتها - سواء كان فى مرائب الغنم أو غيرها ، وبين هناك أن ذلك كان قبل أن يبنى المسجد ، ثم بعد بناء المسجد صار لا يحب الصلاة فى غيره إلا لضرورة . قال ابن بطال : هذا الحديث حجة على الشافعى فى قوله بنجاسة أبوال غنم وأبعارها ، لأن مرائب الغنم لا تسلم من ذلك . وتعقب بأن الأصل الطهارة وعدم السلامة منها غالب ، وإذا تعارض الأصل والغالب قدم الأصل . وقد تقدم مزيد بحث فيه فى كتاب الطهارة فى باب أبوال الإبل .

( تلبية ) : القائل « ثم سمعته بعد يقول » هو شعبة يعنى أنه سمع شيخه يزيد فيه القيد المذكور بعد أن سمعه منه بدونه ، ومفهوم الزيادة أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل فى مرائب الغنم بعد بناء المسجد ، لكن قد ثبت لإذنه فى ذلك كما تقدم فى كتاب الطهارة .

## باب الصلاة في مواضع الإبل

[٤٣٠] ٤٢٤ - حدثنا صدقة بن الفضل قال نا سليمان بن حيان قال نا عبيد الله عن نافع قال : رأيت ابن عمر يُصلي إلى بعيره وقال : رأيت النبي صلى الله عليه يفعلهُ .  
[الحديث ٤٣٠ - طرفه في : ٥٠٧].

**قوله (باب الصلاة في مواضع الإبل)** كأنه يشير إلى أن الأحاديث الواردة في التفرقة بين الإبل والغنم ليست على شرطه ، لكن لها طرق قوية : منها حديث جابر بن سمرة عند مسلم ، وحديث البراء بن عازب عند أبي داود ، وحديث أبي هريرة عند الترمذي ، وحديث عبد الله بن مغفل عند النسائي ، وحديث سبرة بن معبد عند ابن ماجه ، وفي معظمها التعبير « بمعاطن الإبل » . ووقع في حديث جابر بن سمرة والبراء « مبارك الإبل » ، ومثله في حديث سليك عند الطبراني ، وفي حديث سبرة وكذا في حديث أبي هريرة عند الترمذي « أعطان الإبل » وفي حديث أسيد بن حضير عند الطبراني « مناخ الإبل » وفي حديث عبد الله ابن عمرو عند أحمد « مرابد الإبل » ، فعبر المصنف بالمواضع لأنها أشمل ، والمعاطن أخص من المواضع لأن المعاطن مواضع إقامتها عند الماء خاصة . وقد ذهب بعضهم إلى أن النهي خاص بالمعاطن دون غيرها من الأماكن التي تكون فيها الإبل . وقيل هو مأواها مطلقا نقله صاحب المغني عن أحمد ، وقد نازع الإسماعيلي المصنف في استدلاله بحديث ابن عمر المذكور بأنه لا يلزم من الصلاة إلى البعير وجعله سترة عدم كراهية الصلاة في مبركه ، وأجيب بأن مراده الإشارة إلى ما ذكر من علة النهي عن ذلك وهي كونها من الشياطين كما في حديث عبد الله بن مغفل فلإنها خاقت من الشياطين ، ونحوه في حديث البراء ، كأنه يقول : لو كان ذلك مانعا من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي ، وكذلك صلاة راكمها ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي النافلة وهو على بعيره كما سيأتي في أبواب الوتر ، وفرق بعضهم بين الواحد منها وبين كونها مجتمعة لما طبع عليه من التفار المفضي إلى تشويش قلب المصلي ، بخلاف الصلاة على المركوب منها أو إلى جهة واحد معقول ، وسيأتي بقية الكلام على حديث ابن عمر في أبواب سترة المصلي إن شاء الله تعالى . وقيل علة النهي في التفرقة بين الإبل والغنم بأن عادة أصحاب الإبل التغوط بقربها فتنجس أعطانها وعادة أصحاب الغنم تركه ، حكاه الطحاوي عن شريك واستبعده ، وغلط أيضاً من قال إن ذلك بسبب ما يكون في معاطنها من أبوالها وأروائها لأن مرائب الغنم تشركها في ذلك ، وقال : إن النظر يقتضي عدم التفرقة بين الإبل والغنم في الصلاة وغيرها كما هو مذهب أصحابه . وتعقب بأنه مخالف للأحاديث الصحيحة المصرحة بالتفرقة فهو قياس فاسد الاعتبار ، وإذا ثبت الخبر بطلت معارضته بالقياس اتفاقاً ، لكن جمع بعض الأئمة بين عموم قوله « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » وبين أحاديث الباب بحملها على كراهة التنزيه وهذا أولى . والله أعلم .

( تكملة ) : وقع في مسند أحمد من حديث عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في مرائب الغنم ولا يصلي في مرائب الإبل والبقر ، وسنده ضعيف ، فلو ثبت لأفاد أن حكم البقر حكم الإبل ، بخلاف ما ذكره ابن المنذر أن البقر في ذلك كالغنم .

بِ (باب من صلى وقدامه تنور أو نار أو شيء مما يُعبد فأراد به الله

وقال الزهري أخبرني أنس قال قال النبي صلى الله عليه : «عُرِضَتْ علي النار وأنا أصلي» .

[٤٣١]

٤٢٥ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس قال : انخسفت الشمس ، فصلّى رسول الله صلى الله عليه ثم قال : «أريت النار فلم أرَ منظرًا كالיום قطّ أقطع» .

قوله (باب من صلى وقدامه تنور) بالنصب على الظرف ، (التنور) بفتح المثناة وتشديد النون المضمومة : ما توقد فيه النار للخبز وغيره ، وهو في الأكثر يكون حفيرة في الأرض ، وربما كان على وجه الأرض ، ووجه من خصه بالأول . قيل هو معرب ، وقيل هو عربي توافقت عليه الألسنة ، وإنما خصه بالذكر مع كونه ذكر النار بعده اهتماماً به لأن عبدة النار من المجوس لا يعبدونها إلا إذا كانت متوقدة بالجمر كالتى في التنور ، وأشار به إلى ما ورد عن ابن سيرين أنه كره الصلاة إلى التنور وقال : هو بيت نار ، أخرجه ابن أبي شيبة . وقوله (أو شيء) من العام بعد الخاص ، فتدخل فيه الشمس مثلاً والأصنام والتماثيل ، والمراد أن يكون ذلك بين المصلى وبين القبلة .

قوله (وقال الزهري) هو طرف من حديث طويل يأتي موصولاً في «باب وقت الظهر» وقد تقدم طرف منه في كتاب العلم وسيأتي باللفظ الذى ذكره هنا في كتاب التوحيد ، وحديث ابن عباس يأتي الكلام عليه بتمامه في صلاة الكسوف ، فقد ذكره بتمامه هناك بهذا الإسناد ، وتقدم أيضاً طرف منه في كتاب الإيمان ، وقد نازعه الإسماعيلي في الترجمة فقال : ليس ما أرى الله نبيه من النار بمنزلة نار معبودة لقوم يتوجه المصلى إليها . وقال ابن التين : لا حجة فيه على الترجمة لأنه لم يفعل ذلك مختاراً ، وإنما عرض عليه ذلك للمعنى الذى أراد الله من تنبيه العباد . وتعقب بأن الاختيار وعدمه في ذلك سواء منه ، لأنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على باطل ، فدل على أن مثله جائز . وتفرقة الإسماعيلي بين القصد وعدمه وإن كانت ظاهرة لكن الجامع بين الترجمة والحديث وجود نار بين المصلى وبين قبلته في الجملة . وأحسن من هذا عندى أن يقال : لم يفصح المصنف في الترجمة بكراهة ولا غيرها ، فيحتمل أن يكون مراده التفرقة بين من بقى ذلك بينه وبين قبلته وهو قادر على إزالته أو انحرافه عنه ، وبين من لا يقدر على ذلك فلا يكره في حق الثانى ، وهو المطابق لحديثى الباب ، ويكره في حق الأول كما سيأتى التصريح بذلك عن ابن عباس في التماثيل ، وكما روى ابن أبي شيبة عن ابن سيرين أنه كره الصلاة إلى التنور أو إلى بيت نار ، ونازعه أيضاً من المتأخرين القاضى السروجي في شرح الهداية فقال : لا دلالة في هذا الحديث على عدم الكراهة لأنه صلى الله عليه وسلم قال «أريت النار» ولا يلزم أن تكون أمامه متوجهاً إليها ، بل يجوز أن تكون عن يمينه أو عن يساره أو غير ذلك . قال : ويحتمل أن يكون ذلك وقع له قبل شروعه في الصلاة . انتهى . وكأن البخارى رحمه الله كوشف بهذا الاعتراض فعجل بالجواب عنه حيث صدر الباب بالمعلق عن أنس ، ففيه «عرضت على النار وأنا أصلى» وأما كونه رآها أمامه فسياق حديث ابن عباس يقتضيه ، ففيه أنهم قالوا له بعد أن انصرف «يا رسول الله

رأيناك تناولت شيئاً في مقامك ثم رأيناك تكعكت « أى تأخرت إلى خلف ، وفي جوابه أن ذلك بسبب كونه أرى النار . وفي حديث أنس الملقن هنا عنده في كتاب التوحيد موصولاً « لقد عرضت على الجنة والنار أنفاً في عرض هذا الخائط وأنا أصلى » وهذا يدفع جواب من فرق بين القريب من المصلى والبعيد .

### باب كراهية الصلاة في المقابر

[٤٣٢] ٤٢٦- حدثنا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : « اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ، ولا تتخذوها قبوراً » .  
[الحديث ٤٣٢- طرفه في: ١١٨٧].

قوله ( باب كراهية الصلاة في المقابر ) استنبط من قوله في الحديث « ولا تتخذوها قبوراً » أن القبور ليست بمحل للعبادة فتكون الصلاة فيها مكروهة ، وكأنه أشار إلى أن ما رواه أبو داود والترمذى في ذلك ليس على شرطه ، وهو حديث أبي سعيد الخدرى مرفوعاً « الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام » رجاله ثقات ، لكن اختلف في وصله وإرساله ، وحكم مع ذلك بصحته الحاكم وابن حبان .

قوله ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وعبيد الله هو ابن عمر العمرى .

قوله ( من صلاتكم ) قال القرطبي « من » للتبويض ، والمراد التوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً « إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيباً من صلاته » ، قلت : وليس فيه ما ينفي الاحتمال . وقد حكى عياض عن بعضهم أن معناه : اجعلوا بعض فرائضكم في بيوتكم ليقتدى بكم من لا يخرج إلى المسجد من نسوة وغيرهن . وهذا وإن كان محتملاً لكن الأول هو الراجح . وقد بالغ الشيخ محى الدين فقال : لا يجوز حمله على الفريضة ، وقد نازع الإسماعيلي المصنف أيضاً في هذه الترجمة فقال : الحديث دال على كراهة الصلاة في القبر لا في المقابر . قلت : قد ورد بلفظ « المقابر » كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ « لا تجعلوا بيوتكم مقابر » وقال ابن التين : تأوله البخارى على كراهة الصلاة في المقابر ، وتأوله جماعة على أنه إنما فيه النذب إلى الصلاة في البيوت إذ الموتى لا يصلون ، كأنه قال : « لا تكونوا كالموتى الذين لا يصلون في بيوتهم » ، وهى القبور . قال : فأما جواز الصلاة في المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك . قلت : إن أراد أنه لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فسلم ، وإن أراد نفي ذلك مطلقاً فلا ، فقد قدمنا وجه استنباطه . وقال في النهاية تبعاً للمطالع : إن تأويل البخارى مرجوح ، والأولى قول من قال : معناه إن الميت لا يصلى في قبره . وقد نقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم أنهم استدلوا بهذا الحديث على أن المقبرة ليست بموضع الصلاة ، وكذا قال بغوى في شرح السنة والخطابى ، وقال أيضاً : يحتمل أن المراد لا تجعلوا بيوتكم وطناً للنوم فقط لا تصلون فيها فإن النوم أخو الموت والميت لا يصلى . وقال التوربشتى : حاصل ما يحتمله أربعة معان ، فذكر الثلاثة الماضية ورابعها : يحتمل أن يكون المراد أن من لم يصل في بيته جعل نفسه كالمت والميت كالقبر . قلت : ويؤيده ما رواه مسلم « مثل البيت الذى يذكر الله فيه والبيت الذى لا يذكر الله فيه كمثل الخى والميت » . قال الخطابى : وأما من تأوله على النهي عن دفن

الموتى فى البيوت فليس بشيء ، فقد دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيته الذى كان يسكنه أيام حياته ، قلت : ما ادعى أنه تأويل هو ظاهر لفظ الحديث ولا سيما أن جعل النهى حكماً منفصلاً عن الأمر . وما استدلل به على رده تعقبه الكرماني فقال : لعل ذلك من خصائصه . وقد روى أن الأنبياء يدفنون حيث يموتون . قلت : هذا الحديث رواه ابن ماجه مع حديث ابن عباس عن أبى بكر مرفوعاً « ما قبض نبي إلا دفن حيث يقبض » وفى إسناده حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف ، وله طريق أخرى مرسله ذكرها البيهقي فى الدلائل ، وروى الترمذى فى الشمائل والنسائى فى الكبرى من طريق سالم بن عبيد الأشجعي الصحابي عن أبى بكر الصديق أنه قيل له « فأين يدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : فى المكان الذى قبض الله فيه روحه ، فإنه لم يقبض روحه إلا فى مكان طيب » إسناده صحيح لكنه موقوف . والذى قبله أصرح فى المقصود . وإذا حمل دفنه فى بيته على الاختصاص لم يبعد نهى غيره عن ذلك ، بل هو متجه ، لأن استمرار الدفن فى البيوت ربما صيرها مقابر فتصير الصلاة فيها مكروهة ، ولفظ حديث أبى هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب وهو قوله « لا تجعلوا بيوتكم مقابر » فإن ظاهره يقتضى النهى عن الدفن فى البيوت مطلقاً . والله أعلم .

### باب الصلاة فى مواضع الخسف والعذاب

ويذكر أن علياً كره الصلاة بخسف بابل .

٤٢٧ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين ، إلا أن تكونوا باكين ، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم لا يصيبكم ما أصابهم » . [٤٣٣]

[الحديث ٤٣٣ - أطرافه فى : ٣٣٨٠ ، ٣٣٨١ ، ٤٤١٩ ، ٤٤٢٠ ، ٤٧٠٢ .]

قوله ( باب الصلاة فى مواضع الخسف والعذاب ) أى ما حكمها ؟ وذكر العذاب بعد الخسف من العام بعد الخاص لأن الخسف من جملة العذاب .

قوله ( ويذكر أن علياً ) هذا الأثر رواه ابن أبى شبة من طريق عبد الله بن أبى المحل وهو بضم الميم وكسر المهملة وتشديد اللام قال « كنا مع عليٍّ فررنا على الخسف الذى ببابل ، فلم يصل حتى أجازه » أى تعداه . ومن طريق أخرى عن عليٍّ قال « ما كنت لأصلى فى أرض خسف الله بها ثلاث مرار » والظاهر أن قوله « ثلاث مرار » ليس متعلقاً بالخسف لأنه ليس فيها إلا خسف واحد ، وإنما أراد أن علياً قال ذلك ثلاثاً ، ورواه أبو داود مرفوعاً من وجه آخر عن عليٍّ ولفظه « نهانى جيبى صلى الله عليه وسلم أن أصلى فى أرض بابل فإنها ملعونة » فى إسناده ضعف ، واللائق بتعليق المصنف ما تقدم ، والمراد بالخسف هنا ما ذكر الله تعالى فى قوله ﴿ فَأَنَّى اللَّهُ بُنِيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ الآية ، ذكر أهل التفسير والأخبار أن المراد بذلك أن الفروذ بن كنعان بنى ببابل بنياناً عظيماً يقال إن ارتفاعه كان خمسة آلاف ذراع ، فخسف الله بهم ، قال الخطابي : لا أعلم أحداً من العلماء حرم الصلاة فى أرض بابل ، فإن كان حديث عليٍّ ثابتاً فعله نهاه أن يتخذها وطناً لأنه إذا أقام بها كانت صلاته فيها ، يعنى أطلق المزموم وأراد اللازم . قال :

فبحتمل أن النبي خاص بعلي إنذاراً له بما لى من الفتنة بالعراق . قلت : وسياق قصة على الأولى يبعد هذا التأويل . والله أعلم .

**قوله ( حدثنا إسماعيل بن عبد الله )** هو ابن أبي أويس ابن أخت مالك .

**قوله ( لا تدخلوا )** كان هذا النبي لما مروا مع النبي صلى الله عليه وسلم بالحجر ديار ثمود في حال توجههم إلى تبوك ، وقد صرح المصنف في أحاديث الأنبياء من وجه آخر عن ابن عمر ببعض ذلك .

**قوله ( هؤلاء المعذنين )** بفتح الذال المعجمة . وله في أحاديث الأنبياء « لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم » .

**قوله ( إلا أن تكونوا باكين )** ليس المراد الاقتصار في ذلك على ابتداء الدخول ، بل دائماً عند كل جزء من الدخول ، وأما الاستقرار فالكيفية المذكورة مطلوبة فيه بالأولية ، وسيأتي أنه صلى الله عليه وسلم لم ينزل فيه البتة . قال ابن بطال : هذا يدل على إباحة الصلاة هناك ، لأن الصلاة موضع بكاء وتضرع ، كأنه يشير إلى عدم مطابقة الحديث لأثر على . قلت : والحديث مطابق له من جهة أن كلا منهما فيه ترك النزول كما وقع عند المصنف في المعازي في آخر الحديث « ثم قنع صلى الله عليه وسلم رأسه وأسرع السير حتى أجاز الوادي » فدل على أنه لم ينزل ولم يصل هناك كما صنع على في خسف بابل . وروى الحاكم في « الإكليل » عن أبي سعيد الخدري قال « رأيت رجلاً جاء بخاتم وجدته بالحجر في بيوت المعذنين فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم واستتر بيده أن ينظر إليه وقال : ألقه . فألقاه » لكن إسناده ضعيف ، وسيأتي مبه صلى الله عليه وسلم أن يستقى من مياهمهم في كتاب أحاديث الأنبياء إن شاء الله تعالى .

**قوله ( لا يصيبكم )** بالرفع على أن « لا » نافية والمعنى لئلا يصيبكم . ويجوز الجزم على أنها ناهية وهو أوجه ، وهو نهى بمعنى الخبر . وللمصنف في أحاديث الأنبياء « أن يصيبكم » أى خشية أن يصيبكم ، ووجه هذه الخشية أن البكاء يبعثه على الفكر والاعتبار ، فكأنه أمرهم بالتفكر في أحوال توجب البكاء من تقدير الله تعالى على أولئك بالكفر مع تمكيبهم لهم في الأرض وإمهالهم مدة طويلة ثم إيقاع نعمته بهم وشدة عذابه ، وهو سبحانه مقلب القلوب فلا يأمن المؤمن أن تكون عاقبته إلى مثل ذلك . والتفكر أيضاً في مقابلة أولئك نعمة الله بالكفر وإمهالهم أعمال عقولهم فيما يوجب الإيمان به والطاعة له ، فمن مر عليهم ولم يتفكر فيما يوجب البكاء اعتباراً بأحوالهم فقد شابههم في الإهمال ، ودل على قساوة قلبه وعدم خشوعه ، فلا يأمن أن يجره ذلك إلى العمل بمثل أعمالهم فيصيبه ما أصابهم ، وبهذا يندفع اعتراض من قال : كيف يصيب عذاب الظالمين من ليس بظالم ؟ لأنه بهذا التقرير لا يأمن أن يصير ظالماً فيعذب بظلمه . وفي الحديث الحث على المراقبة ، والزجر عن السكنى في ديار المعذنين ، والإسراع عند المرور بها ، وقد أشير إلى ذلك في قوله تعالى ﴿ وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾ .

### بـ الصلاة في البيعة

وقال عمر : إنا لا ندخل كنائسكم من أجل التماثيل التي فيها الصور .

وكان ابن عباس يصلي في البيعة إلا بيعة تماثيل .

[٤٣٤] ٤٢٨ - حدثنا محمد قال أنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن أم سلمة ذكرت لرسول الله صلى الله عليه كنيسته رأيتها بأرض الحبشة يقال لها مارية، فذكرت له ما رأت فيها من الصور، فقال رسول الله صلى الله عليه: «أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح - أو الرجل الصالح - بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرارُ الخلق عند الله».

قوله (باب الصلاة في البيعة) بكسر الموحدة بعدها مثناة تحتانية : معبد للنصارى . قال صاحب المحكم ، البيعة صومعة الراهب . وقيل كنيسة النصارى والثاني هو المعتمد . ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيت المدراس والصومعة وبيت الصنم وبيت النار ونحو ذلك .

قوله (وقال عمر : إنا لا ندخل كنائسكم) وفي رواية الأصيلي «كنائسهم» .

قوله (من أجل التماثيل) هو جمع تماثل، بمثناة ثم مثلثة بينهما ميم ، وبينه وبين الصورة عموم وخصوص مطلق فالصورة أعم .

قوله (التي فيها) الضمير يعود على الكنيسة ، والصور بالجر على أنها بدل من التماثيل أو بيان لها ، أو بالنصب على الاختصاص ، أو بالرفع أى أن التماثيل مصورة والضمير على هذا للتماثيل ، وفي رواية الأصيلي «والصور» بزيادة الواو العاطفة . وهذا الأثر وصله عبد الرزاق من طريق أسلم مولى عمر قال : لما قدم عمر الشام صنع له رجل من النصارى طعاماً وكان من عظامهم وقال : أحب أن تجيئني وتكرمني . فقال له عمر : إنا لا ندخل كنائسكم من أجل الصور التي فيها ، يعنى التماثيل . وتبين بهذا أن روايتي النصب والجر أوجه من غيرهما ، والرجل المذكور من عظامهم اسمه قسطنطين سماه مسلمة بن عبد الله الجهنى عن عمه أبى مسجعة بن ربيع عن عمر في قصة طويلة أخرجهما .

قوله (وكان ابن عباس) وصله البغوى في «الجعديات» وزاد فيه «فإن كان فيها تماثيل خرج فصلى في المطر» وقد تقدم في «باب من صلى وقدامه تنور» أن لا معارضة بين هذين البابين ، وأن الكراهة في حال الاختيار .

قوله (حدثنا محمد) هو ابن سلام كما صرح به ابن السكن في روايته . وعنده هو ابن سليمان ، وقد تقدم الكلام على المتن قبل خمسة أبواب ، ومطابقته للترجمة من قوله «بنوا على قبره مسجداً» فإن فيه إشارة إلى نهى المسلم عن أن يصلى في الكنيسة فيتخذها بصلاته مسجداً . والله أعلم .

ب

[٤٣٥] ٤٢٩ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة أن عائشة وعبد الله بن عباس قالوا : لما نزل برسول الله صلى الله عليه طفق يطرح خميصة

[٤٣٦]



على وجهه، فإذا اغتم بها كشفها عن وجهه فقال وهو كذلك: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد» يحذر ما صنعوا.

[الحديث ٤٣٥ - أطرافه في: ١٣٣٠، ١٣٩٠، ٣٤٥٣، ٤٤٤١، ٤٤٤٣، ٥٨١٥].

[الحديث ٤٣٦ - أطرافه في: ٣٤٥٤، ٤٤٤٤، ٥٨١٦].

٤٣٠ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «قاتل الله اليهود اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد».

**قوله (باب) كذا في أكثر الروايات بغير ترجمة، وسقط من بعض الروايات، وقد قررنا أن ذلك كالفصل من الباب، فله تعلق بالباب الذي قبله، والجامع بينهما الزجر عن اتخاذ القبور مساجد، وكأنه أراد أن يبين أن فعل ذلك مذموم سواء كان مع تصوير أم لا.**

**قوله (لما نزل) كذا لأبي ذر بفتحيتين والفاعل محذوف أى الموت، ولنيره بضم النون وكسر الزاى، وطفق أى جعل. والخميسة كساء له أعلام كما تقدم.**

**قوله (فقال وهو كذلك) أى فى تلك الحال، ويحتمل أن يكون ذلك فى الوقت الذى ذكرت فيه أم سلمة وأم حبيبة أمر الكنيسة التى رأتها بأرض الحبشة، وكأنه صلى الله عليه وسلم علم أنه مرتحل من ذلك المرض فخاف أن يعظم قبره كما فعل من مضى فلعن اليهود والنصارى إشارة إلى ذم من يفعل فعلهم، وقوله (اتخذوا) جملة مستأنفة على سبيل البيان لوجب اللعن، كأنه قيل ما سبب لعنهم؟ فأجيب بقوله «اتخذوا». وقوله (يحذر ما صنعوا) جملة أخرى مستأنفة من كلام الراوى، كأنه سئل عن حكمة ذكر ذلك فى ذلك الوقت فأجيب بذلك. وقد استشكل ذكر النصارى فيه لأن اليهود لهم أنبياء بخلاف النصارى فليس بين عيسى وبين نبينا صلى الله عليه وسلم نبي غيره وليس له قبر، والجواب أنه كان فيهم أنبياء أيضاً لكنهم غير مرسلين كالحواريين ومريم فى قول، أو الجمع فى قوله «أنبيائهم» بلزاء المجموع من اليهود والنصارى، والمراد الأنبياء وكبار أتباعهم فاكتفى بذكر الأنبياء، ويؤيده قوله فى رواية مسلم من طريق جندب «كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد» ولهذا لما أفرد النصارى فى الحديث الذى قبله قال «إذا مات فيهم الرجل الصالح» ولما أفرد اليهود فى الحديث الذى بعده قال «قبور أنبيائهم»، أو المراد بالاتخاذ أعم من أن يكون ابتداءً أو اتباعاً، فاليهود ابتدعت والنصارى اتبعت، ولا ريب أن النصارى تعظم قبور كثير من الأنبياء الذين تعظمهم اليهود.**

**ب) قول النبي صلى الله عليه: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً»**

٤٣١ - حدثنا محمد بن سنان قال نا هشيم قال نا سيار - هو أبو الحكم - قال نا يزيد الفقير قال نا جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه: «أُعْطِيتُ خَمْساً لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ

[٤٣٨]

من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس كافة، وأعطيت الشفاعة».

**قوله (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: جعلت لي الأرض)** تقدم الكلام على حديث جابر في أوائل كتاب التيمم، وأخرجه هناك عن محمد بن سنان أيضاً وسعيد بن النضر لكنه ساقه هناك على لفظ سعيد وهنا على لفظ ابن سنان وليس بينهما تفاوت من حيث المعنى لا في السند ولا في المتن، وإيراده له هنا يحتمل أن يكون أراد أن الكراهة في الأبواب المتقدمة ليست للتحريم لعموم قوله «جعلت لي الأرض مسجداً» أي كل جزء منها يصلح أن يكون مكاناً للسجود، أو يصلح أن يبنى فيه مكان للصلاة، ويحتمل أن يكون أراد أن الكراهة فيها للتحريم، وعموم حديث جابر مخصوص بها، والأول أولى لأن الحديث سيق في مقام الامتنان فلا ينبغي تخصيصه، ولا يرد عليه أن الصلاة في الأرض المتنجسة لا تصح، لأن التنجس وصف طارئ، والاعتبار بما قبل ذلك.

## باب

### نوم المرأة في المسجد

٤٣٢- حدثنا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة أن وليدة كانت سوداء لحي من العرب فأعتقوها فكانت معهم. قالت: فخرجت صبية لهم عليها وشاح أحمر من سيور. قالت: فوضعته -أو وقع منها- فمرت حديأة وهو ملقى، فحسبته لحماً فخطفته. قالت: فالتمسوه فلم يجدوه. قالت: فأتهموني به. قالت: فطفقوا يفتشون حتى فتشوا قبلها. قالت: والله إنني لقائمة معهم إذ مرت الحديأة فألقته، قالت: فوقع بينهم، قالت: فقلت: هذا الذي اتهمتموني به، زعمتم وأنا منه بريئة وهو ذا هو. قالت فجاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلمت. قالت عائشة: فكانت لها خباء في المسجد، أو حفش، قالت وكانت تأتيني فتحدث عني. قالت فلا تجلس عني مجلساً إلا قالت:

ويوم الوشاح من تعاجيب ربنا ألا إنه من بلدة الكفر أنجاني

قالت عائشة: فقلت لها ما شأنك لا تقعين معي مقعداً إلا قلت هذا؟ قال: فحدثتني

بهذا الحديث.

قوله (باب نوم المرأة في المسجد) أى وإقامتها فيه .

قوله (أن وليدة) أى أمة ، وهى فى الأصل المولودة ساعة تولد قاله ابن سيده ، ثم أطلق على الأمة وإن كانت كبيرة .

قوله ( قالت فخرجت ) القائلة ذلك هى الوليدة المذكورة ، وقد روت عنها عائشة هذه القصة ، والبيت الذى أنشدته ، ولم يذكرها أحد من صنف فى رواية البخارى ولا وقفت على اسمها ولا على اسم القبيلة التى كانت لهم ولا على اسم الصبية صاحبة الوشاح . والوشاح بكسر الواو ويجوز ضمها ويجوز إبدالها ألفاً : خيطان من لؤلؤ يخالف بينهما وتتوشح به المرأة ، وقيل ينسج من أديم عريضاً ويرصع باللؤلؤ وتشده المرأة بين عاتقها وكشحتها . وعن الفارسي : لا يسمى وشاحاً حتى يكون منظوماً بلؤلؤ وودع . انتهى . وقولها فى الحديث « من سيور » يدل على أنه كان من جلد ، وقولها بعد « فحسبته لحماً » لا يننى كونه مرصعاً لأن بياض اللؤلؤ على حمرة الجلد يصير كاللحم السمين .

قوله ( فوضعت أو وقع منها ) شك من الراوى ، وقد رواه ثابت فى الدلائل من طريق أبى معاوية عن هشام فزاد فيه أن الصبية كانت عروساً فدخلت إلى مغتسلها فوضعت الوشاح .

قوله ( حدياة ) بضم الحاء وفتح الدال المهملتين وتشديد الباء التحتانية تصغير حداة بالهمز بوزن عنبة ، ويجوز فتح أوله . وهى الطائر المعروف المأذون فى قتله فى الحل والحرم ، والأصل فى تصغيرها حدياة بسكون الباء وفتح الهمزة لكن سهلت الهمزة وأدغمت ثم أشبعت الفتحة فصارت ألفاً ، وتسمى أيضاً الحدى بضم أوله وتشديد الدال مقصور ، ويقال لها أيضاً الحدو بكسر أوله وفتح الدال الخفيفة وسكون الواو وجمعها حداً كالمعرد بلا هاء ، وربما قالوه بالمد . والله أعلم .

قوله ( حتى فتشوا قبلها ) كأنه من كلام عائشة ، وإلا فقتضى السياق أن تقول « قبلى » وكذا هو فى رواية المصنف فى أيام الجاهلية من رواية على بن مسهر عن هشام ، فالظاهر أنه من كلام الوليدة أوردته بلفظ الغيبة التثنية أو تجريداً ، وزاد فيه ثابت أيضاً « قالت : فدعوت الله أن يرثنى فجاءت الحديا وهم ينظرون » .

قوله ( وهو ذا هو ) تحتل أن يكون « هو » الثانى خبراً بعد خبر أو مبتدأ وخبره محذوف أو يكون خبراً عن ذا والمجموع خبراً عن الأول ويحتل غير ذلك . ووقع فى رواية أبى نعيم « وها هو ذا » وفى رواية ابن خزيمة « وهو ذا كما ترون » .

قوله ( قالت ) أى عائشة ( فجاءت ) أى المرأة .

قوله ( فكانت ) أى المرأة ، وللكشمينى « فكان » . والخباء بكسر المعجمة بعدها موحدة وبالمد : الخيمة من وبر أو غيره ، وعن أبى عبيد لا يكون من شعر . والحفش بكسر المهملة وسكون الفاء بعدها شين معجمة : البيت الصغير القريب السمك ، مأخوذ من الانحفاش وهو الانضمام ، وأصله الوعاء الذى تضع المرأة فيه غزلها .

قوله ( فتحدث ) بلفظ المضارع محذوف إحدى التاءين .

**قوله (تعاجيب)** أى أعاجيب واحدها أعجوبة ، ونقل ابن السيد أن تعاجيب لا واحد له من لفظه .  
**قوله (ألا إنه)** بتخفيف اللام وكسر الهمزة ، وهذا البيت الذى أنشدته هذه المرأة عروضة من الضرب الأول من الطويل وأجزاؤه ثمانية ووزنه فعولن مفاعيلن أربع مرات ، لكن دخل البيت المذكور القبض وهو حذف الخامس الساكن فى ثانى جزء منه ، فإن أشبعت حركة الحاء من الوشاح صار سالماً . أو قلت ويوم وشاح بالتونين بعد حذف التعريف صار القبض فى أول جزء من البيت وهو أخف من الأول ، واستعمال القبض فى الجزء الثانى وكذا السادس فى أشعار العرب كثير جداً نادر فى أشعار المولدين ، وهو عند الخليل بن أحمد أصلح من الكف ، ولا يجوز الجمع عندهم بين الكف - وهو حذف السابع الساكن - وبين القبض بل شترط أن يتعاقبا . وإنما أوردت هذا القدر هنا لأن الطبع السليم ينفر من القبض المذكور . وفى الحديث إباحة الميت والمقيل فى المسجد لمن لا مسكن له من المسلمين رجلاً كان أو امرأة عند أمن الفتنة ، وإباحة استغلاله فيه بالخيمة ونحوها ، وفيه الخروج من البلد الذى يحصل للمرء فيه الحنة ، ولعله يتحول إلى ما هو خير له كما وقع لهذه المرأة . وفيه فضل الهجرة من دار الكفر ، وإجابة دعوة المظلوم ولو كان كافراً لأن فى السياق أن إسلامها كان بعد قدومها المدينة والله أعلم .

### باب نوم الرجال فى المسجد

وقال أبو قلابة عن أنس: قدم رهطٌ من عُكْلٍ على النبي صلى الله عليه فكانوا فى الصُفَّةِ .

وقال عبد الرحمن بن أبي بكر: كان أصحاب الصُفَّةِ فقراء .

٤٣٣ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع قال أخبرني عبد الله [٤٤٠]

ابن عمر أنه كان ينام وهو شاب أعزب لا أهل له فى مسجد النبي صلى الله عليه .

[الحديث ٤٤٠ - أطرافه فى: ١١٢١، ١١٥٦، ٣٧٣٨، ٣٧٤٠، ٧٠١٥، ٧٠٢٨، ٧٠٣٠.]

٤٣٤ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل بن [٤٤١]

سعد قال: جاء رسول الله صلى الله عليه بيت فاطمة فلم يجد علياً فى البيت فقال: أين ابن عمك؟ قالت: كان بيني وبينه شيء فغاضبني فخرج فلم يقل عندي. فقال رسول الله صلى الله عليه لإنسان: انظر أين هو؟ فجاء فقال: يا رسول الله، هو فى المسجد راقداً. فجاء رسول الله صلى الله عليه وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن شقه وأصابه تراب، فجعل رسول الله صلى الله عليه يمسحه عنه ويقول: قم أبا تراب، قم أبا تراب.

[الحديث ٤٤١ - أطرافه فى: ٣٧٠٣، ٦٢٠٤، ٦٢٨٠.]

**قوله (باب نوم الرجال فى المسجد)** أى جواز ذلك ، وهو قول الجمهور ، وروى عن ابن عباس كراهيته إلا لمن يريد الصلاة ، وعن ابن مسعود مطلقاً ، وعن مالك التفصيل بين من له مسكن فيكره وبين من لا مسكن له فيباح .

**قوله** ( وقال أبو قلابة عن أنس ) هذا طرف من قصة العرنين ، وقد تقدم حديثهم في الطهارة . وهذا اللفظ أورده في المحاريب موصولاً من طريق وهيب عن أيوب عن أبي قلابة .

**قوله** ( وقال عبد الرحمن بن أبي بكر ) هو أيضاً طرف من حديث طويل يأتي في علامات النبوة . والصفة موضع مظل في المسجد النبوي كانت تأوى إليه المساكين ، وقد سبق البخاري إلى الاستدلال بذلك سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار رواه ابن أبي شيبة عنهما .

**قوله** ( حدثنا يحيى ) هو القطان ( عن عبيد الله ) هو العمري ، وحديث عبد الله بن عمر هذا مختصر أيضاً من حديث له طويل يأتي في باب فضل قيام الليل ، وأورده ابن ماجه مختصراً أيضاً بلفظ « كنا ننام » .

**قوله** ( أعزب ) بالمهمله والزاي أى غير متزوج . والمشهور فيه عزب بفتح العين وكسر الزاي ، والأول لغة قليلة مع أن القراز أنكرها . وقوله ( لا أهل له ) هو تفسير لقوله أعزب ، ويحتمل أن يكون من العام بعد الخصاص فيدخل فيه الأقارب ونحوهم . وقوله ( في مسجد ) متعلق بقوله بنام .

**قوله** ( عن أبي حازم ) هو سلمة بن دينار والد عبد العزيز المذكور .

**قوله** ( أين ابن عمك ) فيه اطلاق ابن العم على أقارب الأب لأنه ابن عم أبيها لا ابن عمها ، وفيه إرشادها إلى أن مخاطبه بذلك لما فيه من الاستعفاف بذكر القرابة ، وكأنه صلى الله عليه وسلم فهم ما وقع بينهما فأراد استعفافها عليه بذكر القرابة القرية التي بينهما .

**قوله** ( فلم يقل عندى ) بفتح الياء التحتانية وكسر القاف ، من القيلولة وهو نوم نصف النهار .

**قوله** ( فقال لإنسان ) يظهر لى أنه سهل راوى الحديث لأنه لم يذكر أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم غيره . وللمصنف في الأدب « فقال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة أين ابن عمك ؟ قالت في المسجد » وليس بينه وبين الذى هنا مخالفة لاحتمال أن يكون المراد من قوله ( انظر أين هو ) المكان المخصوص من المسجد . وعند الطبراني « فأمر إنساناً معه فوجده مضطجعاً في في الجدار » .

**قوله** ( هو راقد في المسجد ) فيه مراد الترجمة ، لأن حديث ابن عمر يدل على إباحته لمن لا مسكن له ، وكذا بنية أحاديث الباب ، إلا قصة على فإنها تقتضى التعميم ، لكن يمكن أن يفرق بين نوم الليل وبين قيلولة النهار . وفي حديث سهل هذا من الفوائد أيضاً جواز القائلة في المسجد ، وممازحة المغضب بما لا يغضب منه بل يحصل به تأنيسه ، وفيه التكنية بغير الولد وتكنية من له كنية ، والتلقيب بالكنية لمن لا يغضب ، وسيأتي في الأدب أنه كان يفرح إذا دعى بذلك . وفيه مداراة الصهر وتسكينه من غضبه ، ودخول الوالد بيت ابنته بغير إذن زوجها حيث يعلم رضاه ، وأنه لا بأس بإيذاء المنكيين في غير الصلاة . وسيأتي بقية ما يتعلق به في فضائل على - إن شاء الله تعالى .

٤٣٥ - حدثنا يوسف بن عيسى قال نا ابن فضيل عن أبيه عن أبي حازم عن أبي هريرة

[٤٤٢]

قال : لقد رأيت سبعين من أصحاب الصفة ما منهم رجل عليه رداء ، إما إزار وإما كساء قد ربطوا

في أعناقهم ، فمنها ما يبلغ نصف الساقين ، ومنها ما يبلغ الكعبين ، فيجمعه بيده كراهية أن ترى عورته .

قوله ( حدثنا ابن فضيل ) هو محمد بن فضيل بن غزوان ، وأبو حازم هو سلمان الأشجعي ، وهو أكبر من أبي حازم الذي قبله في السن واللقاء ، وإن كانا جميعاً مدنيين تابعين ثقتين .

قوله ( لقد رأيت سبعين من أصحاب الصفة ) يشعر بأنهم كانوا أكثر من سبعين ، وهؤلاء الذين رآهم أبو هريرة غير السبعين الذين بعثهم النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بئر معونة ، وكانوا من أهل الصفة أيضاً لكنهم استشهدوا قبل إسلام أبي هريرة ، وقد اعتنى بجمع أصحاب الصفة ابن الأعرابي والسلمي والحاكم وأبو نعيم ، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر ، وفي بعض ما ذكروه اعتراض ومناقشة ، لكن لا يسع هذا المختصر تفصيل ذلك .

قوله ( رداء ) هو ما يستر أعلى البدن فقط . وقوله ( إما إزار ) أى فقط ( وإما كساء ) أى على الهيئة المشروحة في المتن . وقوله ( قد ربطوا ) أى الأكسية فحذف المفعول للعلم به . وقوله ( فنها ) أى من الأكسية .

قوله ( فيجمعه بيده ) أى الواحد منهم ، زاد الإسماعيلي أن ذلك في حال كونهم في الصلاة . ومحصل ذلك أنه لم يكن لأحد منهم ثوبان . وقد تقدم نحو هذه الصفة في « باب إذا كان الثوب ضيقاً » .

### باب الصلاة إذا قدم من سفر

وقال كعب بن مالك : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فصلى فيه .

٤٣٦- حدثنا خلاد بن يحيى قال نا مسعر قال نا محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد - قال مسعر : أراه وهو ضحى - فقال : صل ركعتين . وكان لي عليه دين فقضاني وزادني . [٤٤٣]

[الحديث ٤٤٣- أطرافه في : ١٨٠١ ، ٢٠٩٧ ، ٢٣٠٩ ، ٢٣٨٥ ، ٢٣٩٤ ، ٢٤٠٦ ، ٢٤٧٠ ، ٢٦٠٣ ، ٢٦٠٤ ،

٢٧١٨ ، ٢٨٦١ ، ٢٩٦٧ ، ٣٠٨٧ ، ٣٠٨٩ ، ٣٠٩٠ ، ٤٠٥٢ ، ٥٠٧٩ ، ٥٠٨٠ ، ٥٢٤٣ ، ٥٢٤٤ ، ٥٢٤٥ ، ٥٢٤٦ ، ٥٢٤٧ ،

٥٣٦٧ ، ٦٣٨٧ ] .

قوله ( باب الصلاة إذا قدم من سفر ) أى في المسجد .

قوله ( وقال كعب ) هو طرف من حديثه الطويل في قصة تخلفه وتوبته ، وسيأتي في أواخر المغازي ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وذكر بعده حديث جابر ليجمع بين فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأمره فلا يظن أن ذلك من خصائصه .

قوله ( قال مسعر أراه ) بالضم أى أظنه ، والضمير لمحارب .

**قوله ( وكان لي عليه دين )** كذا للأكثر ، وللحموى وكان « له » أى لجابر « عليه » أى على النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي قوله بعد ذلك ( فقصاني ) التفات . وهذا الدين هو ثمن جل جابر . وسيأتي مطولا في كتاب الشروط ، ونذكر هناك فوائده إن شاء الله تعالى . وقد أخرج المصنف أيضاً في نحو من عشرين موضعاً مطولا ومختصراً وموصولاً ومعلقاً . ومطابقته للترجمة من جهة أن تقاضيه لثمن الحمل كان عند قدومه من السفر كما سيأتي واضحاً . وغفل مغلطاً حيث قال : ليس فيه ما بوب عليه . لأن لقائل أن يقول إن جابراً لم يقدم من سفر لأنه ليس فيه ما يشعر بذلك ، قال النووي : هذه الصلاة مقصودة للقدوم من السفر ينوي بها صلاة القدوم ، لا أنها تحية المسجد التي أمر الداخل بها قبل أن يجلس ، لكن تحصل التحية بها . وتمسك بعض من منع الصلاة في الأوقات المنهية ولو كانت ذات سبب بقوله « ضحى » ولا حجة فيه لأنها واقعة عين .

### باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين

٤٣٧- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو ابن سليم الزرقني عن أبي قتادة السلمي أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس » . [٤٤٤]

[الحديث ٤٤٤- طرفه في: ١١٦٣] .

**قوله ( باب إذا دخل المسجد )** حذف الفاعل للعلم به ، وذكر في رواية الأصيلي وكريمة كلفظ المتن .

**قوله ( عن أبي قتادة )** بفتحيتين ، هكذا اتفق عليه الرواة عن مالك ، ورواه سبيل بن أبي صالح عن عامر بن عبد الله بن الزبير فقال « عن جابر » بدل أبي قتادة ، وخطأه الترمذي والدارقطني وغيرهما .

**قوله ( السلمي )** بفتحيتين لأنه من الأنصار ، والإسناد كله مدني كالذي بعده .

**قوله ( فليركع )** أى فليصل ، من إطلاق الجزء وإرادة الكل .

**قوله ( ركعتين )** هذا العدد لا مفهوم لأكثره باتفاق ، واختلف في أقله ، والصحيح اعتباره فلا تتأدى هذه السنة بأقل من ركعتين . واتفق أئمة الفتوى على أن الأمر في ذلك للندب ، ونقل ابن بطال عن أهل الظاهر الوجوب ، والذي صرح به ابن حزم عدمه ، ومن أدلة عدم الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم الذي رآه يتخطى « اجلس فقد آذيت » ولم يأمره بصلاة ، كذا استدلل به الطحاوي وغيره وفيه نظر . وقال الطحاوي أيضاً : الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ليس هذا الأمر بداخل فيها . قلت : هما عومان تعارضا ، الأمر بالصلاة لكن داخل من غير تفصيل ، والنهي عن الصلاة في أوقات مخصوصة ، فلا بد من تخصيص أحد العمومين ، فذهب جمع إلى تخصيص النهى وتعميم الأمر - وهو الأصح عند الشافعية - وذهب جمع إلى عكسه وهو قول الحنفية والمالكية .

**قوله ( قبل أن يجلس )** صرح جماعة بأنه إذا خالف وجلس لا يشرع له التدارك ، وفيه نظر لما رواه

ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر أنه « دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أركعت ركعتين ؟ قال لا . قال : قم فاركعهما » ترجم عليه ابن حبان أن تحية المسجد لا تفوت بالجلوس . قلت : ومثله قصة سديك كما سيأتي في الجمعة . وقال المحب الطبري : يحتمل أن يقال وقتها قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده وقت جواز . أو يقال وقتها قبله أداء وبعده قضاء ، ويحتمل أن تحمل مشروعيتهما بعد الجلوس على ما إذا لم يطل الفصل .

( فائدة ) : حديث أبي قتادة هذا ورد على سبب ، وهو « أن أبا قتادة دخل المسجد فوجد النبي صلى الله عليه وسلم جالساً بين أصحابه فجلس معهم ، فقال له : ما منعك أن تركع ؟ قال : رأيتك جالساً والناس جلوس . قال : فإذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين » أخرجه مسلم . وعند ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي قتادة « أعطوا المساجد حقها ، قيل له : وما حقها ؟ قال ركعتين قبل أن تجلس » .

## باب

### الحديث في المسجد

[٤٤٥] ٤٣٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مُصلاه الذي صلى فيه ما لم يحدث ، تقول : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه » .

قوله (باب الحديث في المسجد) قال المنازري : أشار البخاري إلى الرد على من منع المحدث أن يدخل المسجد أو يجلس فيه وجعاه كالجنب . وهو مبني على أن الحديث هنا الريح ونحوه ، وبذلك فسرهُ أبو هريرة كما تقدم في الطهارة . وقد قيل المراد بالحديث هنا أعم من ذلك ، أي ما لم يحدث سوءاً . ويؤيده رواية مسلم « ما لم يحدث فيه ، ما لم يؤذ فيه » وفي أخرى للبخاري « ما لم يؤذ فيه يحدث فيه » ، وسيأتي قريباً بناء على أن الثانية تفسير للأولى .

قوله ( الملائكة تصلي ) وللكشميني « إن الملائكة تصلي » بزيادة إن ، والمراد بالملائكة الحفظة أو السيارة أو أعم من ذلك .

قوله ( تقول إلخ ) هو بيان لقوله تصلي .

قوله ( ما دام في مُصلاه ) مفهومه أنه إذا انصرف عنه انقضى ذلك ، وسيأتي في « باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة » بيان فضيلة من انتظر الصلاة مطلقاً سواء ثبت في مجامع ذلك من المسجد أم تحول إلى غيره ، ولفظه « ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة » فأثبت للمتتظر حكم المصلي ، فيمكن أن يحمل قوله « في مُصلاه » على المكان المعد للصلاة ، لا الموضع الخاص بالسجود ، فلا يكون بين الحديثين تخالف . وقوله ( ما لم يحدث ) يدل على أن الحديث يبطل ذلك ولو استمر جالساً . وفيه دليل على أن الحديث في المسجد أشد من النخامة لما تقدم من أن لها كفارة ، ولم يذكر لهذا كفارة ، بل عومل صاحبه بحرمان استغفار



الملائكة ، ودعاء الملائكة مرجو الإجابة لقوله تعالى ﴿ ولا يشفعون إلا لمن ارتضى ﴾ وسيأتى بقية فوائد هذا الحديث فى « باب من جلس ينتظر » إن شاء الله تعالى .

### بابُ بنيانِ المسجد

وقال أبو سعيد : كان سقفُ المسجد من جريد النَّخل . وأمرَ عمرُ ببنيانِ المسجد وقال : أكنَّ الناسَ من المطرِ ، وإياك أن تُحمَّرَ أو تصفَّر فتفتنَ الناسَ . وقال أنسٌ : يتباهون بها ثم لا يعمرونها إلا قليلاً . وقال ابنُ عباسٍ : لتُزخرِفَنَّها كما زخرِفَ اليهودُ والنصارى .

قوله ( باب بنيان المسجد ) أى النبوى .

قوله ( وقال أبو سعيد ) هو الخدرى ، والقدر المذكور هنا طرف من حديثه فى ذكر ليلة القدر ، وقد وصله المؤلف فى الاعتكاف وغيره من طريق أبى سلمة عنه ، وسيأتى قريباً فى أبواب صلاة الجماعة :  
قوله ( وأمر عمر ) هو طرف من قصة فى ذكر تجديد المسجد النبوى .

قوله ( وقال أكنَّ الناس ) وقع فى روايتنا أكن بضم الهمزة وكسر الكاف وتشديد النون المضمومة بلفظ الفعل المضارع من أكن الرباعى يقال : أكننت الشيء إكناً أى صنته وسترته ، وحكى أبو زيد كننته من الثلاثى بمعنى أكننته ، وفرق الكسائى بينهما فقال كننته أى سترته وأكننته فى نفسى أى أسررته ، ووقع فى رواية الأصيلي « أكن » بفتح الهمزة والنون فعل أمر من الإكنان أيضاً ويرجحه قوله قبله « وأمر عمر » وقوله بعده « وإياك » وتوجه الأولى بأنه خاطب القوم بما أراد ثم التفت إلى الصانع فقال له « وإياك » ، أو يحمل قوله وإياك على التجريد كأنه خاطب نفسه بذلك ، قال عياض : وفى رواية غير الأصيلي والقابسي - أى وأبى ذر - « كن الناس » بحذف الهمزة وكسر الكاف وهو صحيح أيضاً . وجوز ابن مالك ضم الكاف على أنه من كن فهو مكنون . انتهى . وهو متجه ، لكن الرواية لا تساعد .

قوله ( فتفتن الناس ) بفتح المثناة من فتن ، وضبطه ابن التين بالضم من أفتن ، وذكر أن الأصمعى أنكره وأن أبا عبيدة أجازاه فقال فتن وأفتن بمعنى ، قال ابن بطال : كأن عمر فهم ذلك من رد الشارع الحميصة إلى أبى جهم من أجل الأعلام التى فيها وقال « إنها ألھتنى عن صلاتى » . قلت : ويحتمل أن يكون عند عمر من ذلك علم خاص بهذه المسألة فقد روى ابن ماجه من طريق عمرو بن ميمون عن عمر مرفوعاً « ماساء عمل قوم قط إلا زخرِفوا مساجدهم » رجاله ثقات إلا شيخه جبارة بن المغلس ففيه مقال .

قوله ( وقال أنس : يتباهون بها ) بفتح الهاء أى يتفاخرون ، وهذا التعليق رويناه موصولاً فى مسند أبى يعلى وصحيح ابن خزيمة من طريق أبى قلابة أن أنساً قال « سمعته يقول : يأتى على أمتى زمان يتباهون بالمساجد ثم لا يعمرونها إلا قليلاً » وأخرجه أبو داود والنسائى وابن حبان مختصراً من طريق أخرى عن أبى قلابة عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس فى المساجد » والطريق الأولى أليق بمراد البخارى . وعند أبى نعيم فى كتاب المساجد من الوجه الذى عند ابن خزيمة « يتباهون بكثرة المساجد » .

(تفنيه) : قوله « ثم لا يعمرونها » المراد به عمارتها بالصلاة وذكر الله ، وليس المراد به بنيانها ، بخلاف ما يأتي في ترجمة الباب الذي بعده .

**قوله ( وقال ابن عباس : لتزخرقنها )** بفتح اللام وهى لام القسم وضم المثناة وفتح الزاى وسكون الخاء المعجمة وكسر الراء وضم الفاء وتشديد النون وهى نون التأكيد ، والزخرقة الزينة ، وأصل الزخرف الذهب ثم استعمل فى كل ما يتزين به . وهذا التعليق وصله أبو داود وابن حبان من طريق يزيد بن الأصم عن ابن عباس هكذا موقوفاً ، وقبله حديث مرفوع . ولفظه « ما أمرت بتشيد المساجد » وظن الطيبي فى شرح المشكاة أنهما حديث واحد فشرحه على أن اللام فى « لتزخرقنها » مكسورة وهى لام التعليل للمنى قبله ، والمعنى : ما أمرت بالتشيد لجعل ذريعة إلى الزخرقة ، قال : والنون فيه لمجرد التأكيد ، وفيه نوع توبيخ وتأنيب ، ثم قال : ويجوز فتح اللام على أنها جواب القسم . قلت : وهذا هو المعتمد ، والأول لم تثبت به الرواية أصلاً فلا يغتر به ، وكلام ابن عباس فيه مفصول من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فى الكتب المشهورة وغيرها ، وإنما لم يذكر البخارى المرفوع منه للاختلاف على يزيد بن الأصم فى وصله وإرساله ، قال البغوى : التشيد رفع البناء وتطويله ، وإنما زخرقت اليهود والنصارى معابدها حين حرفوا كتبهم وبدلوها .

[٤٤٦]

٤٣٩- حدثنا علي بن عبد الله قال نا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن صالح بن كيسان قال نا نافع أن عبد الله أخبره أن المسجد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه مبنياً باللبن وسقفه الجريد وعمده خشب النخل، فلم يزد فيه أبو بكر شيئاً، وزاد فيه عمر وبناءه على بنيانه في عهد رسول الله صلى الله عليه باللبن والجريد، وأعاد عمده خشباً. ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة، وبنى جداره بالحجارة المنقوشة والقصة، وجعل عمده من حجارة منقوشة، وسقفه بالساج.

**قوله ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم )** زاد الأصيلي ابن سعد . ورواية صالح بن كيسان عن نافع من رواية الأقران لأنهما مديان ثقتان تابعيان من طبقة واحدة ، وعبد الله « هو ابن عمر » .

**قوله ( باللبن )** بفتح اللام وكسر الموحدة .

**قوله ( وعمده )** بفتح أوله وثانيه ويجوز ضمهما ، وكذا قوله « خشب » .

**قوله ( وزاد فيه عمر وبناءه على بنيانه )** أى بجنس الآلات المذكورة ولم يغير شيئاً من هيئته إلا توسيعه .

**قوله ( ثم غيره عثمان )** ، أى من الوجهين : التوسيع ، وتغيير الآلات .

**قوله ( بالحجارة المنقوشة )** أى بدل اللبن ، وللحموى والمستمل « بحجارة منقوشة » .

**قوله ( والقصة )** بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة وهى الجص بلغة أهل الحجاز ، وقال الخطابى :

تشبه الجص وليست به .

**قوله (وسقفه)** بلفظ الماضي عطفاً على جعل ، وبإسكان القاف على عمده ، والساج نوع من الخشب معروف يؤتى به من الهند . وقال ابن بطال وغيره : هذا يدل على أن الستة في بنيان المسجد القصد وترك الغلو في تحسينه : فقد كان عمر مع كثرة الفتوح في أيامه وسعة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه ، وإنما احتاج إلى تجديده لأن جريد النخل كان قد نخر في أيامه ، ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر فحسنة بما لا يقتضى الزخرفة . ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه كما سيأتى بعد قليل . وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان ، وذلك في أواخر عصر الصحابة ، وسكت كثير من أهل العلم عن إنكار ذلك خوفاً من الفتنة . ورخص في ذلك بعضهم - وهو قول أبي حنيفة - إذا وقع على سبيل التعظيم للمساجد . ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال . وقال ابن المنير : لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صوتاً لها عن الاستهانة . وتعقب بأن المنع إن كان للحث على اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال : وإن كان لخشية شغل بال المصلى بالزخرفة فلا لبقاء العلة . وفي حديث أنس علم من أعلام النبوة لإخباره صلى الله عليه وسلم بما سيقع ، فوقع كما قال .

## باب

### التعاون في بناء المسجد

﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ ... ﴾ الآية .

٤٤٠ - حدثنا مسدد قال نا عبد العزيز بن مختار قال نا خالد الحذاء عن عكرمة قال لي [٤٤٧]

ابن عباس ولابنه علي : انطلقا إلى أبي سعيد فاسمعا من حديثه .

فانطلقنا ، فإذا هو في حائط يصلحه ، فأخذ رداءه فاحتبى ، ثم أنشأ يحدثنا ، حتى أتى على ذكر بناء المسجد فقال : كُنَّا نَحْمِلُ لَبْنَةً لَبْنَةً وَعِمَارٌ لَبْنَتَيْنِ لَبْنَتَيْنِ . فرآه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فينفضُ التُّرابَ عنه ويقول : « وَيْحَ عِمَارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ » .

قال : يقول عِمَارٌ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ .

[الحديث ٤٤٧ - طرفه في : ٢٨١٢] .

**قوله ( باب التعاون في بناء المسجد )** ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله ( كذا في رواية أبي زر . وزاد غيره قبل قوله ما كان « وقول الله عز وجل » وفي آخره « إلى قوله المهتدين » وذكره لهذه الآية مصير منه إلى ترجيح أحد الاحتمالين من أحد الاحتمالين في الآية ، وذلك أن قوله تعالى ﴿ مساجد الله ﴾ يحتمل أن يراد بها مواضع السجود ، ويحتمل أن يراد بها الأماكن المتخذة لإقامة الصلاة ، وعلى الثاني يحتمل أن يراد بعمارتيها بنيانها ، ويحتمل أن يراد بها الإقامة لذكر الله فيها .

قوله ( حدثنا مسدد ) هذا الإسناد كله بصرى . لأن ابن عباس أقام على البصرة أميراً مده ومعه مولاة عكرمة .

قوله ( انطلقا إلى أبي سعيد ) أى الحدرى .

قوله ( فإذا هو ) زاد المصنف فى الجهاد « فأتيناه وهو وأخوه فى حائط لهما » .

قوله ( يصلحه ) قال فى الجهاد « يسقيانه » والحائط البستان ، وهذا الأخ زعم بعض الشراح أنه قتادة بن النعمان وهو أخو أبي سعيد لأمه ، ولا يصح أن يكون هو . فإن على بن عبد الله بن عباس ولد فى أواخر خلافة على ومات قتادة بن النعمان قبل ذلك فى أواخر خلافة عمر بن الخطاب . وليس لأبي سعيد أخ شقيق ولا أخ من أبيه ولا من أمه إلا قتادة ، فيحتمل أن يكون المذكور أخاه من الرضاعة ولم أقف إلى الآن على اسمه . وفى الحديث إشارة إلى أن العلم لا يحوى جميعه أحد ، لأن ابن عباس مع سعة علمه أمر ابنه بالأخذ عن أبي سعيد ، فيحتمل أن يكون علم أن عنده ما ليس عنده ، ويحتمل أن يكون إرساله إليه لطلب علو الإسناد ، لأن أبا سعيد أقدم صحة وأكثر سماعاً من النبي صلى الله عليه وسلم من ابن عباس . وفيه ما كان السلف عليه من التواضع وعدم التكبر وتعاهد أحوال المعاش بأنفسهم والاعتراف لأهل الفضل بفضلهم وإكرام طلبة العلم وتقديم حوائجهم على حوائج أنفسهم .

قوله ( فأخذ رداءه فاحتجى ) فيه التأهب لإلقاء العلم وترك التحديث فى حالة المهنة إعظماً للحديث .

قوله ( حتى أتى على ذكر بناء المسجد ) أى النبوى ، وفى رواية كريمة « حتى إذا أتى » .

قوله ( وعمار لبنتين ) زاد معمر فى جامع « لبنة عنه ولبنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفيه جواز ارتكاب المشقة فى عمل البر ، وتوقير الرئيس والقيام عنه بما يتعاطاه من المصالح . وفضل بنيان المساجد .

قوله ( فرآه النبي صلى الله عليه وسلم فينفض ) فيه التعبير بصيغة المضارع فى موضع الماضى مبالغة لاستحضار ذلك فى نفس السامع كأنه يشاهد ، وفى رواية الكشميين « فجعل ينفض » .

قوله ( التراب عنه ) زاد فى الجهاد « عن رأسه » وكذا لمسلم ، وفيه إكرام العامل فى سبيل الله والإحسان إليه بالفعل والقول .

قوله ( ويقول ) أى فى تلك الحال ( ويح عمار ) هى كلمة رحمة ، وهى بفتح الحاء إذا أضيفت .

فإن لم تضاف جاز الرفع والنصب مع التنوين فيهما .

قوله ( يدعوهم ) أعاد الضمير على غير مذكور والمراد قتلته كما ثبت من وجه آخر « تقتله الفئة الباغية يدعوهم الخ » وسيأتى التنبيه عليه . فإن قيل كان قتله بصنيين وهو مع على والذين قتلوه مع معاوية وكان معه جماعة من الصحابة فكيف يجوز عليهم الدعاء إلى النار ؟ فالجواب أنهم كانوا ظانين أنهم يدعون إلى الجنة ، وهم يجتهدون لا لوم عليهم فى اتباع ظنونهم ، فالمراد بالدعاء إلى الجنة الدعاء إلى سببها وهو طاعة الإمام ، وكذلك كان عمار يدعوهم إلى طاعة على وهو الإمام الواجب الطاعة إذ ذاك . وكانوا هم يدعون إلى خلاف ذلك لكنهم معذورون للتأويل الذى ظهر لهم . وقال ابن بطال تبعاً للمهلب : إنما يصح هذا فى

الخوارج الذين بعث إليهم على عماراً يدعوهم إلى الجماعة ، ولا يصح في أحد من الصحابة . وتابعه على هذا الكلام جماعة من الشراح . وفيه نظر من أوجه : أحدها : أن الخوارج إنما خرجوا على علي بعد قتل عمار بلا خلاف بين أهل العلم بذلك ، فإن ابتداء أمر الخوارج كان عقب التحكيم ، وكان التحكيم عقب انتهاء القتال بصفتين وكان قتل عمار قبل ذلك قطعاً ، فكيف يبعثه إليهم على بعد موته . ثانيها : أن الذين بعث إليهم على عماراً إنما هم أهل الكوفة بعثه يستنفرهم على قتال عائشة ومن معها قبل وقعة الجمل ، وكان فيهم من الصحابة جماعة كمن كان مع معاوية وأفضل ، وسيأتي التصريح بذلك عند المصنف في كتاب الفتن ، فما فر منه المهلب وقع في مثله مع زيادة إطلاقه عليهم تسمية الخوارج وحاشاهم من ذلك . ثالثها : أنه شرح على ظاهر ما وقع في هذه الرواية الناقصة ، ويمكن حمله على أن المراد بالذين يدعوهم إلى النار كفار قريش كما صرح به بعض الشراح ، لكن وقع في رواية ابن السكن وكريمة وغيرهما وكذا ثبت في نسخة الصغاني التي ذكر أنه قابلهما على نسخة النفريري التي بخطه زيادة توضيح المراد وتفصح بأن الضمير يعود على قتلته وهم أهل الشام ولفظه « ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم » الحديث ، واعلم أن هذه الزيادة لم يذكرها الحميدي في الجمع وقال : إن البخاري لم يذكرها أصلاً ، وكذا قال أبو مسعود . قال الحميدي : ولعلها لم تقع للبخاري ، أو وقعت فحذفها عمداً . قال : وقد أخرجها الإسماعيلي والبرقاني في هذا الحديث . قلت : ويظهر لي أن البخاري حذفها عمداً وذلك لنكتة خفية ، وهي أن أبا سعيد الخدري اعترف أنه لم يسمع هذه الزيادة من النبي صلى الله عليه وسلم فدل على أنها في هذه الرواية مدرجة ، والرواية التي بينت ذلك ليست على شرط البخاري ، وقد أخرجها البزار من طريق داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد فذكر الحديث في بناء المسجد وحملهم لبنة لبنة وفيه فقال أبو سعيد « فحدثني أصحابي ولم أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : يا ابن سمية تقتلك الفئة الباغية » . وابن سمية هو عمار وسمية اسم أمه . وهذا الإسناد على شرط مسلم ، وقد عين أبو سعيد من حديثه بذلك ، ففي مسلم والنسائي من طريق أبي سلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال « حدثني من هو خير مني أبو قتادة ، فذكره » فاقصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره ، وهذا دال على دقة فهمه وتبحره في الاطلاع على علل الأحاديث . وفي هذا الحديث زيادة أيضاً لم تقع في رواية البخاري ، وهي عند الإسماعيلي وأبي نعيم في المستخرج من طريق خالد الواسطي عن خالد الحذاء وهي : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا عمار ألا تحمل كما يحمل أصحابك ؟ » قال : إني أريد من الله الأجر » وقد تقدمت زيادة معمر فيه أيضاً .

( فائدة ) : روى حديث « تقتل عماراً الفئة الباغية » جماعة من الصحابة : منهم قتادة بن النعمان كما تقدم ، وأم سلمة عند مسلم ، وأبو هريرة عند الترمذي ، وعبد الله بن عمرو بن العاص عند النسائي ، وعثمان بن عفان وحذيفة وأبو أيوب وأبو رافع وخزيمة بن ثابت ومعاوية وعمرو بن العاص وأبو اليسر وعمار نفسه ، وكلها عند الطبراني وغيره ، وغالب طرقها صحيحة أو حسنة ، وفيه عن جماعة آخرين يطول عددهم ، وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة وفضيلة ظاهرة لعل ولعمار ورد على النواصب الزاعمين أن علياً لم يكن مصيباً في حروبه . قوله في آخر الحديث ( يقول عمار أعوذ بالله من الفتن ) فيه دليل على استحباب الاستعاذة من الفتن ، ولو علم المرء أنه متمسك فيها بالحق ، لأنها قد تفضي إلى وقوع من لا يرى وقوعه . قال ابن بطال

وفيه رد للحديث الشائع : لا تستعينوا بالله من الفتن فإن فيها حصاد المنافقين . قلت : وقد سئل ابن وهب قديماً عنه فقال : إنه باطل ، وسيأتى في كتاب الفتن ذكر كثير من أحكامها وما ينبغى من العمل عند وقوعها . أعاذنا الله تعالى مما ظهر منها وما بطن .

### ب) الاستعانة بالنجار والصنّاع في أعواد المنبر والمسجد

[٤٤٨] ٤٤٨ - حدثنا قتيبة قال نا عبد العزيز قال حدثني أبو حازم عن سهل قال : بعث رسول الله صلى الله عليه إلى امرأة «مري غلامك النجار يعمل لي أعواداً أجلسُ عليهن» .

قوله ( باب الاستعانة بالنجار والصنّاع في أعواد المنبر والمسجد ) الصنّاع بضم المهملة جمع صانع ، وذكره بعد النجار من العام بعد الخاص ، أو في الترجمة لف ونشر فقوله في أعواد المنبر ليعلق بالنجار وقوله والمسجد يتعلق بالصنّاع ، أى والاستعانة بالصنّاع في المسجد أى في بناء المسجد . وحديث الباب من رواية سهل وجابر جميعاً يتعلق بالنجار فقط ، ومنه تؤخذ مشروعية الاستعانة بغيره من الصنّاع لعدم الفرق ، وكأنه أشار بذلك إلى حديث طلق بن علي قال « بنيت المسجد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يقول : قربوا إليّ من الطين ، فإنه أحسنكم له مساً وأشدكم له سبكاً » رواه أحمد . وفي لفظ له « فأخذت المسحاة فخلطت الطين فكانه أعجبه فقال : دعوا الحنئ والطين ، فإنه أضبطكم للطين » ورواه ابن حبان في صحيحه ولفظه « فقلت يا رسول الله أنقل كما ينقلون ؟ فقال : لا ولكن أخلط لهم الطين فأنت أعلم به » .

قوله ( حدثنا عبد العزيز ) هو ابن أبي حازم .

قوله ( إلى امرأة ) تقدم ذكرها في باب الصلاة على المنبر والسطوح ، والتنبيه على غلط من سماها علاثة ، وكذا التنبيه على اسم غلامها . وساق المتن هنا مختصراً ، وساقه بتمامه في البيوع بهذا الإسناد . وسنذكر فوائده في كتاب الجمعة إن شاء الله تعالى .

[٤٤٩] ٤٤٩ - حدثنا خلاد قال نا عبد الواحد بن أيمن عن أبيه عن جابر أن امرأة قالت : يا رسول الله ، ألا أجعل لك شيئاً تقعدُ عليه ؟ فإن لي غلاماً نجاراً . قال : « إن شئت » . فعملت المنبر .

[الحديث ٤٤٩ - أطرافه في : ٩١٨ ، ٢٠٩٥ ، ٣٥٨٤ ، ٣٥٨٥] .

قوله ( حدثنا خلاد ) هو ابن يحيى ، وأيمن بوزن أفعل وهو الحبشي مولى بني مخزوم .

قوله ( أن امرأة ) هي التي ذكرت في حديث سهل ، فإن قيل ظاهر سياق حديث جابر مخالف لسياق حديث سهل لأن في هذا أنها ابتدأت بالعرض ، وفي حديث سهل أنه صلى الله عليه وسلم هو الذي أرسل إليها يطلب ذلك ، أجاب ابن بطال باحتمال أن تكون المرأة ابتدأت بالسؤال متبرعة بذلك ، فلما حصل لها القبول أمكن أن يبطئ الغلام بعمله فأرسل يستنجزها لإتمامه لعلمه بطيب نفسها بما بذلته . قال : ويمكن إرساله إليها ليعرفها بصفة ما يصنعه الغلام من الأعواد وأن يكون ذلك منبراً . قلت : قد أخرجه

المصنف في علامات النبوة من هذا الوجه بلفظ « ألا أجعل لك منبراً » فلعل التعريف وقع بصفة للمنبر مخصوصة . أو يحتمل أنه لما فوض إليها الأمر بقوله لها « إن شئت » كان ذلك سبب البطء ، لا أن الغلام كان شرع وأبطأ ، ولا أنه جهل الصفة ، وهذا أوجه الأوجه في نظري .

**قوله ( ألا أجعل لك )** أضافت الجعل إلى نفسها مجازاً .

**قوله ( فإن لي غلاماً نجاراً )** في رواية الكشميني « فإني لي غلام نجار » وقد اختصر المؤلف هذا المتن أيضاً ، ويأتي يتامه في علامات النبوة . وفي الحديث قبول البذل إذا كان بغير سؤال ، واستنجاز الوعد ممن يعلم منه الإجابة ، والتقرب إلى أهل الفضل بعمل الخير ، وسيأتي بقية فوائده في علامات النبوة إن شاء الله تعالى .

### بني من بني مسجداً

[٤٥٠] ٤٤٣ - حدثنا يحيى بن سليمان قال نا ابن وهب قال أخبرني عمرو أن بكيراً حدثه أن عاصم بن عمر بن قتادة حدثه أنه سمع عبيد الله الخولاني أنه سمع عثمان بن عفان يقول - عند قول الناس فيه حين بنى مسجد الرسول صلى الله عليه - : إنكم أكثرتم ، وإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « من بنى مسجداً - قال بكير - حسبت أنه قال - يبتغي به وجه الله - بنى الله له مثله في الجنة » .

**قوله ( باب من بنى مسجداً )** أى ماله من الفضل .

**قوله ( أخبرني عمرو )** هو ابن الحارث ، وبكير بالتصغير هو ابن عبد الله بن الأشج ، وعبيد الله هو ابن الأسود . وفي هذا الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق : بكير وعاصم وعبيد الله ، وثلاثة من أوله مصريون ، وثلاثة من آخره مديون ، وفي وسطه مدني سكن مصر وهو بكير ، فانقسم الإسناد إلى مصري ومدني .

**قوله ( عند قول الناس فيه )** وقع بيان ذلك عند مسلم حيث أخرجه من طريق محمود بن لبيد الأنصاري - وهو من صفار الصحابة - قال « لما أراد عثمان بناء المسجد كره الناس ذلك وأحبوا أن يدعوه على هيئته » أى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وظهر بهذا أن قوله في حديث الباب « حين بنى » أى حين أراد أن يبني . وقال البغوي في شرح السنة : لعل الذي كره الصحابة من عثمان بناؤه بالحجارة المنقوشة لا مجرد توسيعه . انتهى . ولم يبن عثمان المسجد إنشاءً ، وإنما وسعه وشيده كما تقدم في باب بنیان المسجد ، فيؤخذ منه إطلاق البناء في حق من جدد كما يطلق في حق من أنشأ . أو المراد بالمسجد هنا بعض المسجد من إطلاق الكل على البعض .

**قوله ( مسجد الرسول )** كذا للأكثر ، وللحموي والكشميني « مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم » **قوله ( إنكم أكثرتم )** حذف المفعول للعلم به ، والمراد الكلام بالإنكار ونحوه .

( تنبيه ) : كان بناء عثمان للمسجد النبوي سنة ثلاثين على المشهور ، وقيل في آخر سنة من خلافته .  
ففي كتاب السير عن الحارث بن مسكين عن ابن وهب أخبرني مالك أن كعب الأحبار كان يقول عند بنيان  
عثمان المسجد : لوددت أن هذا المسجد لا ينتجز ، فإنه إذا فرغ من بنيانه قتل عثمان . قال مالك : فكان كذلك .  
قلت : ويمكن الجمع بين القولين بأن الأول كان تاريخ ابتدائه والثاني تاريخ انتهائه .

**قوله ( من بنى مسجداً )** التذكير فيه للشيوع فيدخل فيه الكبير والصغير ، ووقع في رواية أنس عند  
الترمذي صغيراً أو كبيراً ، وزاد ابن أبي شيبة في حديث الباب من وجه آخر عن عثمان « ولو كفحص  
قطاة » وهذه الزيادة أيضاً عند ابن حبان والبخاري من حديث أبي ذر . وعند أبي مسلم الكجى من حديث  
ابن عباس ، وعند الطبراني في الأوسط من حديث أنس وابن عمر ، وعند أبي نعيم في الحلية من حديث  
أبي بكر الصديق ، ورواه ابن خزيمة من حديث جابر بلفظ « كفحص قطاة أو أصغر » ، وحمل أكثر العلماء  
ذلك على المبالغة لأن المكان الذي تفحص القطاة عنه لتضع فيه بيضها وترقد عليه لا يكفي مقداره للصلاة فيه .  
ويؤيده رواية جابر هذه . وقيل بل هو على ظاهره ، والمعنى أن يزيد في مسجد قدراً يحتاج إليه تكون تلك  
الزيادة هذا القدر ، أو يشترك جماعة في بناء مسجد فتقع حصة كل واحد منهم ذلك القدر ، وهذا كله بناء  
على أن المراد بالمسجد ما يتبادر إلى الذهن ، وهو المكان الذي يتخذ للصلاة فيه ، فإن كان المراد بالمسجد  
موضع السجود وهو ما يسع الجبهة فلا يحتاج إلى شيء مما ذكر ، لكن قوله « بنى » يشعر بوجود بناء على  
الحقيقة . ويؤيده قوله في رواية أم حبيبة « من بنى لله بيتاً » أخرجه سمويه في فوائده بإسناد حسن ، وقوله في  
رواية عمر « من بنى مسجداً يذكر فيه اسم الله » أخرجه ابن ماجه وابن حبان ، وأخرج النسائي نحوه من  
حديث عمرو بن عبسة ، فكل ذلك مشعر بأن المراد بالمسجد المكان المتخذ لا موضع السجود فقط ، لكن  
لا يمتنع إرادة الآخر مجازاً ، إذ بناء كل شيء بحسبه ، وقد شاهدنا كثيراً من المساجد في طرق المسافرين  
يحوطونها إلى جهة القبلة وهي في غاية الصغر ، وبعضها لا تكون أكثر من قدر موضع السجود . وروى  
البيهقي في الشعب من حديث عائشة نحوه حديث عثمان وزاد : قلت وهذه المساجد التي في الطرق ؟ قال نعم .  
وللطبراني نحوه من حديث أبي قرصافة وإسنادهما حسن .

**قوله ( قال بكير حسبت أنه )** أى شيخه عاصم بالإسناد المذكور .

**قوله ( يبتغى به وجه الله )** أى يطلب به رضا الله ، والمعنى بذلك الإخلاص . وهذه الجملة لم يجزم  
بها بكير في الحديث ، ولم أرها إلا من طريقه هكذا ، وكأنها ليست في الحديث بلفظها ، فإن كل من روى  
حديث عثمان من جميع الطرق إليه لفظهم « من بنى لله مسجداً » فكان بكيراً نسبها فذكرها بالمعنى متردداً في  
اللفظ الذي ظنه ، فإن قوله « لله » بمعنى قوله يبتغى به وجه الله ، لاشتراكهما في المعنى المراد وهو الإخلاص .  
**فائدة :** قال ابن الجوزي من كتب اسمه على المسجد الذي يبنيه كان بعيداً من الإخلاص . انتهى .  
ومن بناه بالأجرة لا يحصل له هذا الوعد الخصوص لعدم الإخلاص وإن كان يؤجر في الجملة . وروى  
أصحاب السنن وابن خزيمة والحاكم من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً « إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة  
الجنة : صانعه المحتسب في صنعه ، والراى به ، والممد به » فقوله « المحتسب في صنعه » أى من يقصد بذلك



إعانة المجاهد ، وهو أعم من أن يكون متطوعاً بذلك أو بأجرة ، لكن الإخلاص لا يحصل إلا من المتطوع ، وهل يحصل الثواب المذكور لمن جعل بقعة من الأرض مسجداً بأن يكتفى بتحويلها من غير بناء ، وكذا من عمد إلى بناء كان يملكه فوقه مسجداً ؟ إن وقفنا مع ظاهر اللفظ فلا ، وإن نظرنا إلى المعنى فنعم وهو المتجه ، وكذا قوله « بنى » حقيقة في المباشر بشرطها ، لكن المعنى يقتضى دخول الأمر بذلك أيضاً ، وهو المنطبق على استدلال عثمان رضى الله عنه ، لأنه استدل بهذا الحديث على ما وقع منه ، ومن المعلوم أنه لم يباشر ذلك بنفسه .

**قوله ( بنى الله )** إسناد البناء إلى الله مجاز ، وإبراز الفاعل فيه لتعظيم ذكره جل اسمه ، أو لثلاث تنافر الضمائر ، أو يتوهم عوده على باني المسجد .

**قوله ( مثله )** صفة لمصدر محذوف أى بنى بناء مثله ، ولفظ « المثل » له استعمالان : أحدهما الأفراد مطلقا كقوله تعالى ﴿ فقالوا أنؤمن لبشرين مثلنا ﴾ والآخر المطابقة كقوله تعالى ﴿ أمم أمثالكم ﴾ فعلى الأول لا يمتنع أن يكون الجزاء أبنية متعددة ، فيحصل جواب من استشكل التقييد بقوله « مثله » مع أن الحسنه بعشرة أمثالها ، لاحتمال أن يكون المراد بنى الله له عشرة أبنية مثله ، والأصل أن ثواب الحسنه الواحدة واحد بحكم العدل ، والزيادة عليه بحكم الفضل . وأما من أجاب باحتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم قال ذلك قبل نزول قوله تعالى ﴿ من جاء بالحسنة فاه عشر أمثلها ﴾ ففيه بعد ، وكذا من أجاب بأن التقييد بالواحد لا يبنى الزيادة عليه . ومن الأجوبة المرضية أيضاً أن المثلية هنا بحسب الكمية ، والزيادة حاصلة بحسب الكيفية ، فكم من بيت خير من عشرة بل من مائة . أو أن المقصود من المثلية أن جزاء هذه الحسنه من جنس البناء لا من غيره مع قطع النظر عن غير ذلك ، مع أن التفاوت حاصل قطعاً بالنسبة إلى ضيق الدنيا وسعة الجنة ، إذ موضع شبر فيها خير من الدنيا وما فيها كما ثبت في الصحيح ، وقد روى أحمد من حديث وثالة بلفظ « بنى الله له في الجنة أفضل منه » وللطبراني من حديث أبى أمامة بلفظ « أوسع منه » . وهذا يشعر بأن المثلية لم يقصد بها المساواة من كل وجه . وقال النووي : يحتمل أن يكون المراد أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا .

**قوله ( في الجنة )** يتعلق ببنى ، أو هو حال من قوله « مثله » ، وفيه إشارة إلى دخول فاعل ذلك الجنة ، إذ المقصود بالبناء له أن يسكنه ، وهو لا يسكنه إلا بعد الدخول . والله أعلم .

## ب

يَأْخُذُ بِنُصُولِ النَّبْلِ إِذَا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ

[٤٥١] ٤٤٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ نَا سَفِيَانُ قَالَ : قُلْتُ لِعَمْرٍو : أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ :

مَرَّ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ سَهَامٌ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « أَمْسِكْ بِنِصَالِهَا » .

[الحديث ٤٥١ - طرفاه في : ٧٠٧٣ ، ٧٠٧٤ .]

**قوله ( باب يأخذ )** أى الشخص ( بنصول ) جمع نصل ، ويجمع أيضاً على نصال كما سيأتى في حديث

الباب الذى بعده . ( والنبل ) بفتح النون وسكون الموحدة وبعدها لام : السهام العربية ، وهى مؤنثة ولا واحد لها من لفظها . وجواب الشرط فى قوله ( إذا مر ) محذوف ويفسره قوله ( يأخذ ) ، أو التقدير يستحب لمن معه نبل أنه يأخذ الخ . وسفيان المذكور فى الإسناد هو ابن عيينة ، وعمرو هو ابن دينار . ولم يذكر قتبية فى هذا السياق جواب عمرو عن استفهام سفيان ، كذا فى أكثر الروايات ، وحكى عن رواية الأصيل أنه ذكره فى آخره « فقال نعم » ولم أره فيها . وقد ذكره غير قتبية أخرجه المصنف فى الفتن عن على بن عبد الله عن سفيان مثله وقال فى آخره « فقال نعم » ورواه مسلم من وجه آخر عن سفيان عن عمرو بغير سؤال ولا جواب ، لكن سياق المصنف يفيد تحقق الاتصال فيه ، وقد أخرجه الشيخان من غير طريق سفيان أيضاً أخرجاه من طريق حماد بن زيد عن عمرو ولفظه « أن رجلاً مر فى المسجد بأسهم قد أبدى نصولها ، فأمر أن يأخذ بنصولها كى لا نتخذه مسلماً » وليس فى سياق المصنف « كى » . وأفادت رواية سفيان تعيين الأمر المبهم فى رواية حماد ، وأفادت رواية حماد بيان علة الأمر بذلك . ولمسلم أيضاً من طريق أبى الزبير عن جابر أن المار المذكور كان يتصدق بالنبل فى المسجد ، ولم أقف على اسمه إلى الآن .

( فائدة ) : قال ابن بطال : حديث جابر لا يظهر فيه الإسناد لأن سفيان لم يقل إن عمرأ قال له نعم . قال : ولكن ذكره البخارى فى غير كتاب الصلاة وزاد فى آخره « فقال نعم » فبان بقوله نعم إسناد الحديث . قلت : هذا مبنى على المذهب المرجوح فى اشتراط قول الشيخ « نعم » إذا قال له القارئ مثلاً : أحدثك فلان ؟ والمذهب الراجح الذى عليه أكثر المحققين - ومنهم البخارى - أن ذلك لا يشترط ، بل يكتفى بسكوت الشيخ إذا كان متيقظاً ، وعلى هذا فالإسناد فى حديث جابر ظاهر والله أعلم . وفى الحديث إشارة إلى تعظيم قليل الدم وكثيره ، وتأكيده حرمة المسلم ، وجواز إدخال السلاح المسجد . وفى الأوسط للطبرانى من حديث أبى سعيد قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تقليب السلاح فى المسجد » والمعنى فيه ما تقدم .

### باب المرور فى المسجد

٤٤٥ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا أبو بردة بن عبد الله قال سمعت أبا بردة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه قال : « مَنْ مرَّ في شيءٍ من مساجدنا أو أسواقنا نبَّلَ فليأخذ على نِصَالِها لا يعقر بكفه مسلماً » .

[الحديث ٤٥٢ - طرفه فى : ٧٠٧٥] .

قوله ( باب المرور فى المسجد ) أى جوازه ، وهو مستنبط من حديث الباب من جهة الأولوية ، فإن قيل : ما وجه تخصيص حديث أبى موسى بترجمة المرور ، وحديث جابر بترجمة الأخذ بالنصال ، مع أن كلا من الحديثين يدل على كل من الترجمتين ؟ أجيب باحتمال أن يكون ذلك بالنظر إلى لفظ المتن ، فإن حديث جابر ليس فيه ذكر المرور من لفظ الشارع ، بخلاف حديث أبى موسى فإن فيه لفظ المرور مقصوداً حيث جعل شرطاً ورتب عليه الحكم ، وهذا بالنظر إلى اللفظ الذى وقع للمصنف على شرطه وإلا فقد رواه

النسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « إذا مر أحدكم » الحديث . وعبد الواحد المذكور في الإسناد هو ابن زياد ، وأبو بردة بن عبد الله اسمه بريد ، وشيخه هو جده أبو بردة بن أبي موسى الأشعري ، وقد أخرجه المصنف في الفتن من طريق أبي أسامة عن بريد نحوه ، وكذا أخرجه مسلم من طريقه .  
**قوله (أو أسواقنا)** هو تنويع من الشارع وليس شكاً من الراوى ، والباء في قوله « بنبل » للمصاحبة .  
**قوله (على نصالها)** ضمن الأخذ معنى الاستعلاء للمبالغة ، أو « على » بمعنى الباء كما تقدم في طريق حماد عن عمرو ، وسيأتى من طريق ثابت عن أبي بردة .

**قوله (لا يعقر)** أى لا يجرح ، وهو مجزوم نظراً إلى أنه جواب الأمر ، ويجوز الرفع .  
**قوله (بكفه)** متعلق بقوله « فليأخذ » وكذا رواية الأصيل « لا يعقر مسلماً بكفه » ليس قوله بكفه متعلقاً بيعقر ، والتقدير : فليأخذ بكفه على نصالها لا يعقر مسلماً . ويؤيده رواية أبي أسامة « فليمسك على نصالها بكفه أن يصيب أحداً من المسلمين » لفظ مسلم ، وله من طريق ثابت عن أبي بردة « فليأخذ بنصالها ، ثم ليأخذ بنصالها ثم ليأخذ بنصالها » .

## ب

### الشعر في المسجد

٤٤٦ - حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة ابن عبد الرحمن أنه سمع حسان بن ثابت يستشهد بأهريرة : أنشدك الله ، هل سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « يا حسان أجب عن رسول الله ، اللهم أیده بروح القدس ؟ » قال أبوهريرة : نعم . [الحديث ٤٥٣ - طرفاه في : ٣٢١٢ ، ٦١٥٢] .

### قوله (باب الشعر في المسجد) أى ما حكمه ؟

**قوله (عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة)** كذا رواه شعيب ، وتابعه إسحق بن راشد عن الزهري أخرجه النسائي ، ورواه سفيان بن عيينة عن الزهري فقال « عن سعيد بن المسيب » بدل أبي سلمة ، أخرجه المؤلف في بدء الخلق ، وتابعه معمر عند مسلم وإبراهيم بن سعد وإسماعيل بن أمية عند النسائي ، وهذا من الاختلاف الذى لا يضر ، لأن الزهري من أصحاب الحديث . فالراجح أنه عنده عنهما معا فكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، وهذا من جنس الأحاديث التى يتعقبها الدارقطني على الشيخين لكنه لم يذكره فليستدرك عليه . وفي الإسناد نظر من وجه آخر ، وهو على شرط التبع أيضاً ، وذلك أن لفظ رواية سعيد بن المسيب « مر عمر في المسجد وحسان ينشد فقال : كنت أنشديه وفيه من هو خير منك . ثم التفت إلى أبي هريرة فقال : أنشدك الله » الحديث . ورواية سعيد لهذه القصة عندهم مرسله ، لأنه لم يدرك زمن المرور ، ولكن يحمل على أن سعيداً سمع ذلك من أبي هريرة بعد أو من حسان ، أو وقع لحسان استشهاد أبي هريرة مرة أخرى فحضر ذلك سعيد ، ويقويه سياق حديث الباب فإن فيه أن أبا سلمة سمع حسان يستشهد أبا هريرة ،

وأبو سلمة لم يدرك زمن مرور عمر أيضاً فإنه أصغر من سعيد ، فدل على تعدد الاستشهاد ، ويجوز أن يكون التفات حسان إلى أبي هريرة واستشهاد به إنما وقع متأخراً لأن « ثم » لا تدل على الفورية ، والأصل عدم التعدد ، وغايته أن يكون سعيد أرسل قصة المرور ثم سمع بعد ذلك استشهاد حسان لأبي هريرة وهو المقصود لأنه المرفوع ، وهو موصولاً بلا تردد . والله أعلم .

**قوله ( يستشهد )** أى يطلب الشهادة ، والمراد الإخبار بالحكم الشرعى وأطلق عليه الشهادة مبالغة في تقوية الخبر .

**قوله ( أنشدك )** بفتح الهمزة وضم الشين المعجمة ، أى سألتك الله ، والنشد بفتح النون وسكون المعجمة التذكر .

**قوله ( أجب عن رسول الله )** في رواية سعيد « أجب عنى » فيحتمل أن يكون الذى هنا بالمعنى .

**قوله ( أيده )** أى قوّه ، وروح القدس المراد هنا جبريل ، بدليل حديث البراء عند المصنف أيضاً بلفظ « وجبريل معك » والمراد بالإجابة الرد على الكفار الذين هجوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وفي الترمذى من طريق أبي الزناد عن عروة عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصب لحسان منبراً في المسجد فيقوم عليه يهجو الكفار ، وذكر المزى في « الأطراف » أن البخارى أخرجه تعليقاً نحوه ، وأتم منه ، لكنى لم أره فيه ، قال ابن بطال : ليس في حديث الباب أن حسان أنشد شعراً في المسجد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم . لكن رواية البخارى في بدء الخلق من طريق سعيد تدل على أن قوله صلى الله عليه وسلم لحسان « أجب عنى » كان في المسجد . وأنه أنشد فيه ما أجاب به المشركين . وقال غيره : يحتمل أن البخارى أراد أن الشعر المشتمل على الحق حق ، بدليل دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لحسان على شعره ، وإذا كان حقاً جاز في المسجد كسائر الكلام الحق ، ولا يمنع منه كما يمنع من غيره من الكلام الخبيث واللغو الساقط . قالت : والأول أليق بتصريف البخارى ، وبذلك جزم المازرى وقال : إنما اختصر البخارى القصة لاشتهارها ولكونه ذكرها في موضع آخر . انتهى . وأما ما رواه ابن خزيمة في صحيحه والترمذى وحسنه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تناشد الأشعار في المساجد » وإسناده صحيح إلى عمرو - فن يصحح نسخته يصححه - وفي المعنى عدة أحاديث لكن في أسانيدھا مقال ، فالجمع بينهما وبين حديث الباب أن يحمل النبى على تناشد أشعار الجاهلية والمبطلين ، والمأذون فيه ما سلم من ذلك . وقيل : المنهى عنه ما إذا كان التناشد غالباً على المسجد حتى يتشاغل به من فيه . وأبعد أبو عبد الملك البونى فأعمل أحاديث النهى وادعى النسخ في حديث الإذن ولم يوافق على ذلك حكاه ابن التين عنه ، وذكر أيضاً أنه طرد هذه الدعوى فيما سأتى من دخول أصحاب الحراب المسجد وكذا دخول المشرك .

### باب أصحاب الحراب في المسجد

٤٤٧ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب

قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت: لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه يوماً على باب حجرتي والحبشة يلعبون في المسجد، ورسول الله صلى الله عليه يسترني بردائه أنظر إلى لعبهم.

[الحديث ٤٥٤ - أطرافه في: ٤٥٥، ٩٥٠، ٩٨٨، ٢٩٠٦، ٣٥٢٩، ٣٩٣١، ٥١٩٠، ٥٢٣٦].

[٤٥٥] ٤٤٨ - زاد إبراهيم بن المنذر: نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة: رأيت النبي صلى الله عليه والحبشة يلعبون بحرابهم.

**قوله (باب أصحاب الحراب في المسجد)** الحراب بكسر المهملة جمع حربة ، والمراد جواز دخولهم فيه ونصال حرابهم مشهورة ، وأظن المصنف أشار إلى تخصيص الحديث السابق في النهي عن المرور في المسجد بالنصل غير مغمود ، والفرق بينهما أن التحفظ في هذه الصورة وهي صورة اللعب بالحراب سهل ، بخلاف مجرد المرور فإنه قد يقع بغتة فلا يتحفظ منه .

**قوله في الإسناد (عن صالح)** هو ابن كيسان .

**قوله (لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً في باب حجرتي والحبشة يلعبون في المسجد)** فيه جواز ذلك في المسجد ، وحكى ابن التين عن أبي الحسن اللخمى أن اللعب بالحراب في المسجد منسوخ بالقرآن والسنة : أما القرآن فقوله تعالى ﴿ في بيوت أذن الله أن ترفع ﴾ وأما السنة فحديث « جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم » . وتعقب بأن الحديث ضعيف ، وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه ، ولا عرف التاريخ فيثبت النسخ . وحكى بعض المالكية عن مالك أن لعبهم كان خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد ، وهذا لا يثبت عن مالك فإنه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث ، وفي بعضها أن عمر أنكروا عليهم لعبهم في المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « دعهم » . واللعب بالحراب ليس لعباً مجرداً بل فيه تدريب الشجعان على مواقع الحروب والاستعداد للعدو . وقال المهلب : المسجد موضوع لأمر جماعة المسلمين ، فما كان من الأعمال يجمع منفعة الدين وأهله جاز فيه . وفي الحديث جواز النظر إلى اللهو المباح ، وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وسلم مع أهله ، وكرم معاشرته ، وفضل عائشة وعظيم نحلها عنده . وسيأتي بقية الكلام على فوائده في كتاب العيدين إن شاء الله تعالى .

**قوله (في باب حجرتي)** عند الأصيلي وكريمة على باب حجرتي .

**قوله (يسترني بردائه)** يدل على أن ذلك كان بعد نزول الحجاب ، ويدل على جواز نظر المرأة إلى الرجل . وأجاب بعض من منع بأن عائشة كانت إذ ذاك صغيرة ، وفيه نظر لما ذكرنا . وادعى بعضهم النسخ بحديث « أفعمياوان أنما ؟ » وهو حديث مختلف في صحته ، وسيأتي للمسألة مزيد بسط في موضعه إن شاء الله تعالى .

**قوله (وزاد إبراهيم المنذر)** يريد أن إبراهيم رواه من رواية يونس - وهو ابن يزيد - عن ابن

شهاب كرواية صالح ، لكن عين أن لعبهم كان بحراهم وهو المطابق للترجمة ، وفي ذلك إشارة إلى أن البخارى يقصد بالترجمة أصل الحديث لا خصوص السياق الذى يورده ، ولم أقف على طريق يونس من رواية إبراهيم بن المنذر موصولة ، نعم وصلها مسلم عن أبى طاهر بن السرح عن ابن وهب ، ووصلها الإسماعيلي أيضاً من طريق عثمان بن عمر عن يونس وفيه الزيادة .

### باب ذكر البيع والشراء على المنبر والمسجد

[٤٥٦] ٤٤٩- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن يحيى عن عمرة عن عائشة قالت : أتتها بريرة تسألها في كتابتها ، فقالت : إن شئت أعطيت أهلك ويكون الولاء لي . وقال أهلها : إن شئت أعطيتها ما بقي - وقال سفيان مرة : إن شئت أعتقتها ويكون الولاء لنا - فلما جاء رسول الله صلى الله عليه ذكرته ذلك فقال : « ابتاعوها فأعتقها ، فإنما الولاء لمن أعتق » . ثم قام رسول الله صلى الله عليه على المنبر . وقال سفيان مرة : فصعد رسول الله صلى الله عليه المنبر فقال : « ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليس في كتاب الله ! من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له ، وإن اشترط مائة مرة » . ورواه مالك عن يحيى عن عمرة أن بريرة ولم يذكر صعد المنبر . قال علي قال يحيى وعبد الوهاب عن يحيى عن عمرة . وقال جعفر بن عون عن يحيى سمعت عمرة سمعت عائشة .

[الحديث ٤٥٦- أطرافه في : ١٤٩٣ ، ٢١٥٥ ، ٢١٦٨ ، ٢٥٣٦ ، ٢٥٦٠ ، ٢٥٦١ ، ٢٥٦٣ ، ٢٥٦٤ ، ٢٥٦٥ ، ٢٥٧٨ ، ٢٧١٧ ، ٢٧٢٦ ، ٢٧٢٩ ، ٢٧٣٥ ، ٥٠٩٧ ، ٥٢٧٩ ، ٥٢٨٤ ، ٥٤٣٠ ، ٦٧١٧ ، ٦٧٥١ ، ٦٧٥٤ ، ٦٧٥٨ ، ٦٧٦٠ .]

قوله ( باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد ) مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب من قوله « ما بال أقوام يشترطون » فإن فيه إشارة إلى القصة المذكورة ، وقد اشتملت على بيع وشراء وعتق وولاء . ووهم بعض من تكلم على هذا الكتاب فقال : ليس فيه أن البيع والشراء وقعا في المسجد ، ظناً منه أن الترجمة معقودة لبيان جواز ذلك ، وليس كما ظن ، للفرق بين جريان ذكر الشيء والإخبار عن حكمه فإن ذلك حق وخير : وبين مباشرة العقد فإن ذلك يفضى إلى اللفظ المنهى عنه ، قال المازرى : واختلفوا في جواز ذلك في المسجد مع اتفاقهم على صحة العقد لو وقع . ووقع لابن المنير في تراجمه وهم آخر ، فإنه زعم أن حديث هذه الترجمة هو حديث أبى هريرة في قصة ثمامة بن أثال ، وشرع يتكلف لمطابقته لترجمة البيع والشراء في المسجد ، وإنما الذى في النسخ كلها في ترجمة البيع والشراء حديث عائشة ، وأما حديث أبى هريرة المذكور فسيأتى بعد أربعة أبواب بترجمة أخرى ، وكأنه انتقل بصره من موضع لموضع ، أو تصفح ورقة فانقلبت ثنتان .

**قوله ( حدثنا سفيان )** هو ابن عيينة ( عن يحيى ) هو ابن سعيد . وللحميدى فى مسنده « عن سفيان حدثنا يحيى » .

**قوله ( قالت أنها )** فيه التفات إن كان فاعل قالت عائشة ، ويحتمل أن يكون الفاعل عمرة فلا التفات .  
**قوله ( تسألها فى كتابها )** ضمن « تسأل » معنى تستعين ، وثبت كذلك فى رواية أخرى ، والمراد بقولها « أهلك » مواليك ، وحذف مفعول « أعطيت » الثانى لدلالة الكلام عليه ، والمراد بقية ما عليها ، وسيأتى تعيينه فى كتاب العتق إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال سفيان مرة )** أى أن سفيان حدث به على وجهين ، وهو موصول غير معلق .  
**قوله ( ذكرته ذلك )** كذا وقع هنا بتشديد الكاف ، فقليل : الصواب ما وقع فى رواية مالك وغيره بلفظ « ذكرت له ذلك » لأن التذكير يستدعى سبق علم بذلك ، ولا يتجه تخطئة هذه الرواية لاحتمال سبق أولاً على وجه الإجمال .

**قوله ( يشترطون شروطاً ليس فى كتاب الله )** كأنه ذكر باعتبار جنس الشرط ولفظ « مائة » للمبالغة فلا مفهوم له .

**قوله ( فى كتاب الله )** قال الخطابى : ليس المراد أن ما لم ينص عليه فى كتاب الله فهو باطل ، فإن لفظ « الولاء لمن أعتق » من قوله صلى الله عليه وسلم ، لكن الأمر بطاعته فى كتاب الله فجاز إضافة ذلك إلى الكتاب . وتعقب بأن ذلك لو جاز لجازت إضافة ما اقتضاه كلام الرسول صلى الله عليه وسلم إليه ، والجواب عنه أن تلك الإضافة إنما هى بطريق العموم لا بخصوص المسألة المعينة ، وهذا مصير من الخطابى إلى أن المراد بكتاب الله هنا القرآن ، ونظير ما جنح إليه ما قاله ابن مسعود لأم يعقوب فى قصة الواشمة .  
 ما لى لا ألن من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو فى كتاب الله . ثم استدل على كونه فى كتاب الله بقوله تعالى ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ . ويحتمل أن يكون المراد بقوله هنا « فى كتاب الله » أى فى حكم الله ، سواء ذكر فى القرآن أم فى السنة . أو المراد بالكتاب المكتوب أى فى اللوح المحفوظ . وحديث عائشة هذا فى قصة بريرة قد أخرجه البخارى فى مواضع أخرى من البيوع والعتق وغيرهما ، واعتنى به جماعة من الأئمة فأفردوه بالتصنيف . وسنذكر فوائده ملخصة مجموعة فى كتاب العتق إن شاء الله تعالى .

**قوله ( ورواه مالك )** وصله فى باب المكاتب عن عبد الله بن يوسف عنه ، وصورة سياقه الإرسال ، وسيأتى الكلام عليه هناك .

**قوله ( قال على )** يعنى ابن عبد الله المذكور أول الباب ، ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وعبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفى . والحاصل أن على بن عبد الله حدث البخارى عن أربعة أنفس حدثه كل منهم به عن يحيى بن سعيد الأنصارى ، وإنما أفرد رواية سفيان لمطابقتها الترجمة بذكر المنبر فيها ، ويؤيد ذلك أن التعليق عن مالك متأخر فى رواية كريمة عن طريق جعفر بن عون .

**قوله ( عن عمرة نحوه )** يعنى نحو رواية مالك ، وقد وصله الإسماعيلى من طريق محمد بن بشار عن يحيى القطان وعبد الوهاب كلاهما عن يحيى بن سعيد قال « أخبرتنى عمرة أن بريرة » فذكره ، وليس فيه

ذكر المنبر أيضاً ، وصورته أيضاً الإرسال ، لكن قال في آخره « فرعمت عائشة أنها ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث ، فظهر بذلك اتصاله . وأفادت رواية جعفر بن عون التصريح بسماع يحيى من عمرة وبسماع عمرة من عائشة فأمن بذلك ما يخشى فيه من الإرسال المذكور وغيره . وقد وصله النسائي والإسماعيلي أيضاً من رواية جعفر بن عون وفيه عن عائشة قالت « أتتني بريرة » فذكر الحديث وليس فيه ذكر المنبر أيضاً .

### باب التقاضي والملازمة في المسجد

٤٥٠ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا عثمان بن عمر قال أنا يونس عن الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك عن كعب أنه تقاضى ابن أبي حدرد ديناً كان له عليه في المسجد ، فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته ، فخرج إليهما حتى كشف سجد حجرته فنادى : « يا كعب » . قال : لبيك يا رسول الله . قال : « ضع من دينك هذا » . وأوماً إليه ، أي الشطر . قال : لقد فعلت يا رسول الله . قال : « قم فاقضه » .

[الحديث ٤٥٧ - أطرافه في : ٤٧١ ، ٢٤١٨ ، ٢٤٢٤ ، ٢٧٠٦ ، ٢٧١٠ .]

**قوله ( باب التقاضي )** أى مطالبة الغريم بتضاء الدين . ( والملازمة ) أى ملازمة الغريم ، و ( في المسجد ) يتعلق بالأمرين . فإن قيل : التقاضي ظاهر من حديث الباب دون الملازمة ، أجاب بعض المتأخرين فقال : كأنه أخذه من كون ابن أبي حدرد لزمه خصمه في وقت التقاضي ، وكأنهما كانا ينتظران النبي صلى الله عليه وسلم ليفصل بينهما . قال : فإذا جازت الملازمة في حال الخصومة فجوازها بعد ثبوت الحق عند الحاكم أولى . انتهى . قلت : والذي يظهر لى من عادة تصرف البخارى أنه أشار بالملازمة إلى ما ثبت في بعض طرقه ، وهو ما أخرجه هو في باب الصلح وغيره من طريق الأعرج عن عبد الله بن كعب عن أبيه أنه كان له على عبد الله بن أبي حدرد الأسلمي مال ، فلقبه فلزمه ، فتكلما حتى ارتفعت أصواتهما . ويستفاد من هذه الرواية أيضاً تسمية ابن أبي حدرد وذكر نسبته .

**( فائدة )** : قال الجوهري وغيره : لم يأت من الأسماء على « فلع » بـ كـ رير العين غير حدرد ، وهو بفتح المهملة بعدها دال مهملة ساكنة ثم راء مفتوحة ثم دال مهملة أيضاً .

**قوله ( عن كعب )** هو ابن مالك ، أبوه .

**قوله ( ديناً )** وقع في رواية زمعة بن صالح عن الزهري أنه كان أوقيتين أخرجه الطبراني .

**قوله ( في المسجد )** متعلق بتقاضى .

**قوله ( فخرج إليهما )** في رواية الأعرج « فر بهما النبي صلى الله عليه وسلم » فظاهر الروايتين التخالف ، وجمع بعضهم بينهما باحتمال أن يكون مر بهما أولاً ثم إن كعباً أشخص خصمه للمحكمة فسمعهما النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً وهو في بيته . قلت : وفيه بُعد ، لأن في الطريقتين أنه صلى الله عليه وسلم أشار إلى كعب



بالوضيعة وأمر غريمه بالقضاء ، فلو كان أمره صلى الله عليه وسلم بذلك تقدم لها لما احتاج إلى الإعادة .  
والأولى فيما يظهر لي أن يحمل المرور على أمر معنوي لا حسي .

قوله ( يحذف ) بكسر المهملة وسكون الجيم وحكى فتح أوله وهو الستر ، وقيل أحد طرفي الستر  
المفرج .

قوله ( أي الشطر ) بالنصب أي ضع الشطر ، لأنه تفسير لقوله « هذا » والمراد بالشطر النصف  
وصرح به في رواية الأعرج .

قوله ( لقد فعلت ) مبالغة في امتثال الأمر . وقوله « قم » خطاب لابن أبي حنرد ، وفيه إشارة إلى  
أنه لا يجتمع الوضيعة والتأجيل . وفي الحديث جواز رفع الصوت في المسجد ، وهو كذلك ما لم يتفاحش ،  
وقد أفرد له المصنف باباً يأتي قريباً ، والمنقول عن مالك منعه في المسجد مطلقاً ، وعنه التفرقة بين رفع  
الصوت بالعلم والخير وما لا بد منه فيجوز ، وبين رفعه باللفظ ونحوه فلا . قال المهلب : لو كان رفع  
الصوت في المسجد لا يجوز لما تركهما النبي صلى الله عليه وسلم ولين هما ذلك . قلت : ولمن منع أن يقول :  
لعاه تقدم نبيه عن ذلك فاكتفى به ، واقتصر على التوصل بالطريق المؤدية إلى ترك ذلك بالصلح المقتضى لترك  
المخاصمة الموجبة لرفع الصوت . وفيه الاعتماد على الإشارة إذا فهمت ، والشفاعة إلى صاحب الحق ، وإشارة  
الحاكم بالصلح وقبول الشفاعة ، وجواز إرخاء الستر على الباب .

### باب كنس المسجد ، والتقاط الخرق والقذى والعيان

٤٥١ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي  
هريرة أن رجلاً أسود - أو امرأة سوداء - كان يقيم المسجد ، فمات ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عنه  
فقالوا : مات . فقال : « أفلا كنتم آذنتموني به ، ذلوني على قبره - أو قال قبرها - » فأتى قبره فصلى  
عليه . [٤٥٨]

[الحديث ٤٥٨ - طرفاه في : ٤٦٠ ، ١٣٣٧] .

قوله ( باب كنس المسجد ، والتقاط الخرق والقذى والعيان ) أي منه .

قوله ( عن أبي رافع ) هو الصائغ تابعي كبير ، وهم بعض الشراح فقال : إنه أبو رافع الصحابي ،  
وقال : هو من رواية صحابي عن صحابي . وليس كما قال فإن ثابتاً البناني لم يدرك أبا رافع الصحابي .

قوله ( أن رجلاً أسود أو امرأة سوداء ) الشك فيه من ثابت لأنه رواه عنه جماعة هكذا ، أو من أبي  
رافع . وسيأتي بعد باب من وجه آخر عن حماد بهذا الإسناد قال : ولا أراه إلا امرأة ورواه ابن خزيمة من  
طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فقال امرأة سوداء ولم يشك . ورواه البيهقي بإسناد حسن  
من حديث ابن بريدة عن أبيه فساها « أم محجن » وأفاد أن الذي أجاب النبي صلى الله عليه وسلم عن سؤاله  
عنها أبو بكر الصديق . وذكر ابن منده في الصحابة « خرقاء امرأة سوداء كانت تقم المسجد » ووقع ذكرها

في حديث حماد بن زيد عن ثابت عن أنس ، وذكرها ابن حبان في الصحابة بذلك بدون ذكر السند ، فإن كان محفوظاً فهذا اسمها وكنيتها « أم محجن » .

**قوله ( كان يقيم المسجد )** بقاف مضمومة أى يجمع القمامة وهى الكناسة . فإن قيل : دل الحديث على كنس المسجد فن أين يؤخذ التقاط الحرق وما معه ؟ أجاب بعض المتأخرين بأنه يؤخذ بالقياس عليه ، والجامع التنظيف . قلت : والذي يظهر لى من تصرف البخارى أنه أشار بكل ذلك إلى ما ورد فى بعض طرقه صريحاً ، فى طريق العلاء المتقدمة « كانت تلتقط الحرق والعيدان من المسجد » وفى حديث بريدة المتقدم « كانت مولعة بلقط القذى من المسجد » والقذى بالقاف والذال المعجمة مقصور : جمع قذاة ، وجمع الجمع أقذية قال أهل اللغة القذى فى العين والشراب ما يسقط فيه ، ثم استعمل فى كل شيء يقع فى البيت وغيره إذا كان يسيراً . وتكلف من لم يطلع على ذلك فزعم أن حكم الترجمة يؤخذ من إتيان النبي صلى الله عليه وسلم القبر حتى صلى عليه ، قال : فيؤخذ من ذلك الترغيب فى تنظيف المسجد .

**قوله ( عنه )** أى عن حاله ، ومفعوله محذوف أى الناس .

**قوله ( أذنتموني )** بالمد أى أعلمتموني ، زاد المصنف فى الجنايز « قال فحقروا شأنه » وزاد ابن خزيمة فى طريق العلاء « قالوا مات من الليل فكرهنا أن نوقظك » وكذا فى حديث بريدة ، زاد مسلم عن أبى كامل الجحدري عن حماد بهذا الإسناد فى آخره ثم قال « إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها ، وإن الله ينورها لهم بصلاتي عليهم » وإنما لم يخرج البخارى هذه الزيادة لأنها مدرجة فى هذا الإسناد ، وهى من مراسيل ثابت ، بين ذلك غير واحد من أصحاب حماد بن زيد ، وقد أوضحت ذلك بدلائله فى كتاب « بيان المدرج » ، قال البيهقى : يغلب على الظن أن هذه الزيادة من مراسيل ثابت كما قال أحمد بن عبدة ، أو من رواية ثابت عن أنس يعنى كما رواه ابن منده . ووقع فى مسند أبى داود الطيالسى عن حماد بن زيد وأبى عامر الخزاز كلاهما عن ثابت بهذه الزيادة ، وزاد بعدها « فقال رجل من الأنصار : إن أبى - أو أخى - مات أو دفن فصل عليه . قال فانطلق معه رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وفى الحديث فضل تنظيف المسجد ، والسؤال عن الخادم والصدىق إذا غاب . وفيه المكافأة بالدعاء ، والترغيب فى شهود جنايز أهل الخير ، وندب الصلاة على الميت الحاضر عند قبره لمن لم يصل عليه ، والإعلام بالموت .

### باب تحريم تجارة الخمر فى المسجد

[٤٥٩]

٤٥٢ - حدثنا عبدان عن أبى حمزة عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة

قالت : لما أنزل الآيات من سورة البقرة فى الربا خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى المسجد فقراًهن على الناس ، ثم حرم تجارة الخمر .

[الحديث ٤٥٩ - أطرافه فى : ٢٠٨٤ ، ٢٢٢٦ ، ٤٥٤٠ ، ٤٥٤١ ، ٤٥٤٢ ، ٤٥٤٣ .]

**قوله ( باب تحريم تجارة الخمر فى المسجد )** أى جواز ذكر ذلك وتبيين أحكامه ، وليس مراده ما يقتضيه مفهومه من أن تحريمها يختص بالمسجد ، وإنما هو على حذف مضاف ، أى باب ذكر تحريم ، كما

تقدم نظيره في « باب ذكر البيع والشراء » . وموقع الترجمة أن المسجد منزّه عن الفواحش فعلاً وقولاً ، لكن يجوز ذكرها فيه للتحذير منها ونحو ذلك لها دل عليه هذا الحديث .

**قوله ( عن أبي حمزة )** هو السكري ، ومسلم هو ابن صبيح أبو الضحى . وسيأتى الكلام على حديث الباب في تفسير سورة البقرة إن شاء الله تعالى . قال القاضي عياض : كان تحريم الخمر قبل نزول آية الربا بمدة طويلة ، فيحتمل أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بتحريمها مرة بعد أخرى تأكيداً . قلت : ويحتمل أن يكون تحريم التجارة فيها تأخر عن وقت تحريم عيها . والله أعلم .

### باب الخدم للمسجد

وقال ابن عباس ﴿ نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ محرراً للمسجد تخدمها .

٤٥٣ - حدثنا أحمد بن واقد قال نا حماد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة أن امرأة - أو رجلاً - كانت تقيم المسجد - ولا أراه إلا امرأة - فذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على قبره . [٤٦٠]

**قوله ( باب الخدم للمسجد )** في رواية كريمة « الخدم في المسجد » .

**قوله ( وقال ابن عباس )** هذا التعليق وصله ابن أبي حاتم بمعناه .

**قوله ( محرراً )** أى معتقاً ، والظاهر أنه كان في شرعهم صحة النذر في أولادهم ، وكان غرض البخارى الإشارة بإيراد هذا إلى أن تعظيم المسجد بالخدمة كان مشروعاً عند الأمم السالفة حتى أن بعضهم وقع منه نذر ولده لخدمته . ومناسبة ذلك لحديث الباب من جهة صحة تبرع تلك المرأة بإقامة نفسها لخدمة المسجد لتقرير النبي صلى الله عليه وسلم لها على ذلك .

**قوله ( حدثنا أحمد بن واقد )** واقد جده ، واسم أبيه عبد الملك ، وشيخه حماد هو ابن زيد ، ورجاله إلى أبي هريرة بصريون .

**قوله ( ولا أراه )** بضم الهمزة ، أى أظنه .

**قوله ( فذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم )** أى الذى تقدم قبل باب .

### باب الأسير أو الغريم يُربط في المسجد

٤٥٤ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أنا روح ومحمد بن جعفر عن شعبة عن محمد

ابن زياد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّ عَفْرِيَّتَا مِنَ الْجِنِّ تَفَلَّتَا عَلَيَّ الْبَارِحَةَ - أو كلمة نحوها - لِيَقْطَعَ عَلَيَّ الصَّلَاةَ ، فَأَمَكَّنِي اللَّهُ مِنْهُ ، وَأَرَدْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي

المسجد حتى تصبحوا وتنظروا إليه كلُّكم، فذكرتُ قولَ أخي سليمانَ: [رب هب لي ملكاً لا ينبغي لأحدٍ من بعدي] قالَ روحٌ: فردّه خاسئاً.

[الحديث ٤٦١ - أطرافه في: ١٢١٠، ٣٢٨٤، ٣٤٢٣، ٤٨٠٨].

قوله (باب الأسير أو الغريم) كذا للأكثر بأو، وهي للتنويع، وفي رواية ابن السكن وغيره «والغريم» بواو العطف.

قوله (حدثنا روح) هو ابن عباد.

قوله (تفلت) بالفاء وتشديد اللام أى تعرض لى فلتة، أى بغته. وقال القرأز: يعنى توثب. وقال الجوهري: أفلت الشيء فانفلت وتفلت بمعنى.

قوله (البارحة) قال صاحب المنتهى: كل زائل بارح، ومنه سميت البارحة. وهى أدنى ليلة زالت عنك.

قوله (أو كلمة نحوها) قال الكرمانى: الضمير راجع إلى البارحة أو إلى جملة تفلت على البارحة. قلت: رواه شباية عن شعبة بلفظ «عرض لى فشد على» أخرجه المصنف فى أواخر الصلاة. وهو يؤيد الاحتمال الثانى. ووقع فى رواية عبد الرزاق «عرض لى فى صورة هر» ولمسلم من حديث أبى الدرداء «جاء بشهاب من نار ليجمعه فى وجهى» وللنسائى من حديث عائشة «فأخذته فصرعته فخنقته حتى وجدت لسانه على يدى» وفهم ابن بطل وغيره منه أنه كان حين عرض له غير متشكل بغير صورته الأصلية فقالوا: إن رؤية الشيطان على صورته التى خلق عليها خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم، وأما غيره من الناس فلا لقوله تعالى ﴿إنه يراكم هو وقييله﴾ الآية. وسنذكر بقية مباحث هذه المسألة فى «باب ذكر الجن» حيث ذكره المؤلف فى بدء الخلق، ويأتى الكلام على بقية فوائد حديث الباب فى تفسير سورة ص.

قوله (رب اغفر لى وهب لى) كذا فى رواية أبى ذر، وفى بقية الروايات هنا رب هب لى. قال الكرمانى: لعله ذكره على طريق الاقتباس لا على قصد التلاوة. قلت: ووقع عند مسلم كما فى رواية أبى ذر على نسق التلاوة، فالظاهر أنه تغيير من بعض الرواة.

قوله (قال روح فرده) أى النبي صلى الله عليه وسلم رد العفريت (خاسئاً) أى مطروداً. وظاهره أن هذه الزيادة فى رواية روح دون رفيقه محمد بن جعفر، لكن أخرجه المصنف فى أحاديث الأنبياء عن محمد ابن بشار عن محمد بن جعفر وحده، وزاد فى آخره أيضاً «فرده خاسئاً»، ورواه مسلم من طريق النضر عن شعبة بلفظ «فرده الله خاسئاً».

باب الاغتسال إذا أسلم، وربط الأسير أيضاً فى المسجد

وكان شريح يأمر الغريم أن يحبس إلى سارية المسجد

٤٥٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال حدثني سعيد بن أبي سعيد أنه سمع

أبا هريرة قال: بعث النبي صلى الله عليه وآله خيلاً قبل نجد، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال، فربطوه بسارية من سواري المسجد، فخرج إليه النبي صلى الله عليه وآله فقال: «أطلقوا ثمامة، فانطلق إلى نخل قريب من المسجد فاغتسل، ثم دخل المسجد فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله».

[الحديث ٤٦٢ - أطرافه في: ٤٦٩، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٤٣٧٢].

**قوله (باب الاغتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضاً في المسجد)** هكذا في أكثر الروايات، وسقط للأصلي وكريمة قوله « وربط الأسير إلخ »، وعند بعضهم « باب » بلا ترجمة، وكأنه فصل من الباب الذي قبله، ويحتمل أن يكون بيض للترجمة فسدَّ بعضهم النياض بما ظهر له، ويدل عليه أن الإسماعيلي ترجم عليه « باب دخول المشرك المسجد » وأيضاً فالبخاري لم تجر عاداته بإعادة لفظ الترجمة عقب الأخرى، والاعتسال إذا أسلم لا تعلق له بأحكام المساجد إلا على بعد، وهو أن يقال: الكافر جنب غالباً والجنب ممنوع من المسجد إلا لضرورة، فلما أسلم لم تبق ضرورة للبث في المسجد جنباً فاغتسل لتسوغ له الإقامة في المسجد. وادعى ابن المنير أن ترجمة هذا الباب ذكر البيع والشراء في المسجد. قال: ومطابقتها لقصة ثمامة أن من تخيل منع ذلك أخذه من عموم قوله « إنما بنيت المساجد لذكر الله » فأراد البخاري أن هذا العموم مخصوص بأشياء غير ذلك منها ربط الأسير في المسجد، فإذا جاز ذلك للمصلحة فكذلك يجوز البيع والشراء للمصلحة في المسجد. قلت: ولا يخفى ما فيه من التكلف، وليس ما ذكره من الترجمة مع ذلك في شيء من نسخ البخاري هنا، وإنما تقدمت قبل خمسة أبواب لحديث عائشة في قصة بريرة، ثم قال: فإن قيل لإيراد قصة ثمامة في الترجمة التي قبل هذه وهي « باب الأسير يربط في المسجد » أليق فالجواب أنه يحتمل أن البخاري أثر الاستدلال بقصة العفريت على قصة ثمامة، لأن الذي هم يربط العفريت هو النبي صلى الله عليه وسلم، والذي تولى ربط ثمامة غيره، وحيث رآه مربوطاً قال « أطلقوا ثمامة » قال فهو بأن يكون إنكاراً لربطه أولى من أن يكون تقريراً. انتهى. وكأنه لم ينظر سياق هذا الحديث تاماً لا في البخاري ولا في غيره، فقد أخرجه البخاري في أواخر المغازي من هذا الوجه بعينه مطولاً وفيه أنه صلى الله عليه وسلم مر على ثمامة ثلاث مرات وهو مربوط في المسجد، وإنما أمر بإطلاقه في اليوم الثالث، وكذا أخرجه مسلم غيره، وصرح ابن إسحق في المغازي من هذا الوجه أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمرهم بربطه، فبطل ما تخيله ابن المنير، وإني لا تعجب منه كيف جوز أن الصحابة يفعلون في المسجد أمراً لا يرضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فهو كلام فاسد، مبنى على فاسد، فالحمد لله على التوفيق.

**قوله (وكان شريح يأمر الغريم أن يحبس)** قال ابن مالك: فيه وجهان، أحدهما أن يكون الأصل يأمر بالغريم، وأن يحبس بدل اشتغال، ثم حذفت الباء. ثانيهما أن معنى قوله « أن يحبس » أي ينحبس، فجعل المطاوع موضع المطاوع لاستلزامه إياه. انتهى. والتعليق المذكور في رواية الحموي دون رفقة، وقد وصله معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال « كان شريح إذا قضى على رجل بحق أمر بحبسه في المسجد إلى أن يقوم بما عليه، فإن أعطى الحق وإلا أمر به إلى السجن ».

قوله (خيلا) أى فرساناً ، والأصل أنهم كانوا رجالا على خيل ، وثمامة بمثلثة مضمومة وأثال بضم الهمزة بعدها مثلثة خفيفة .

قوله (إلى نخل) فى أكثر الروايات بالخاء المعجمة ، وفى النسخة المقرؤة على أبى الوقت بالجيم ، وصوبها بعضهم ، وقال : والنخل الماء القليل التابع وقيل الجارى . قلت : ويؤيد الرواية الأولى أن لفظ ابن خزيمة فى صحيحه فى هذا الحديث « فانطلق إلى حائط أبى طلحة » وسيأتى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث حيث أورده المصنف تاماً إن شاء الله تعالى .

### باب الخيمة فى المسجد للمرضى وغيرهم

[٤٦٣] ٤٥٦- حدثنا زكريا بن يحيى قال نا عبد الله بن نُميرٍ قال نا هشامٌ عن أبيه عن عائشة قالت : أُصِيبَ سعدٌ يومَ الخندقِ في الأكحلِ ، فضربَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه خيمةٌ في المسجدِ ليعودَهُ من قريبٍ ، فلم يرُعَهُمْ - وفي المسجدِ خيمةٌ من بني غفارٍ - إلا الدمُ يسيلُ إليهم ، فقالوا : يا أهل الخيمة ما هذا الذي يأتينا من قبلكم ؟ فإذا سعدٌ يغذو جرحَهُ دماً ، فمات فيها .  
[الحديث ٤٦٣ - أطرافه فى : ٢٨١٣ ، ٣٩٠١ ، ٤١١٧ ، ٤١٢٢] .

قوله (باب الخيمة فى المسجد) أى جواز ذلك .

قوله (حدثنا زكريا بن يحيى) هو البلخى اللؤلؤى وكان حافظاً ، وفى شيوخ البخارى زكريا بن يحيى أبو السكين ، وقد شارك البلخى فى بعض شيوخه .

قوله (أصيب سعد) أى ابن معاذ .

قوله (فى الأكحل) هو عرق فى اليد .

قوله (خيمة فى المسجد) أى لسعد .

قوله (فلم يرعهم) أى يفزعهم ، قال الخطابى : المعنى أنهم بينا هم فى حال طمأنينة حتى أفزعهم رؤية الدم فارتاعوا له ، وقال غيره : المراد بهذا اللفظ السرعة لا نفس الفرع .

قوله (وفى المسجد خيمة) هذه الجملة معترضة بين الفعل والفاعل ، والتقدير : فلم يرعهم إلا الدم ، والمعنى فراعهم الدم .

قوله (من قبلكم) بكسر القاف ، أى من جهنكم .

قوله (يغذو) يغين وذال معجمتين ، أى يسيل .

قوله (فمات فيها) أى فى الخيمة ، أو فى تلك المرضة . وفى رواية المستمل والكشمينى «فمات منها» أى الجراحة . وسيأتى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث فى كتاب المغازى حيث أورده المؤلف هناك بآتم من هذا السياق .

## باب

## إدخال البعير في المسجد لليلة

وقال ابن عباس: «طاف النبي صلى الله عليه على بعير» .

[٤٦٤] ٤٥٧- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت: شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه أنني أشتكى. قال: «طوفي من وراء الناس وأنت راكبة». فطفت ورسول الله صلى الله عليه يصلي إلى جنب البيت يقرأ بالطور وكتاب مسطور.

[الحديث ٤٦٤- أطرافه في: ١٦١٩، ١٩٢٦، ١٦٣٣، ٤٨٥٣].

قوله (باب إدخال البعير في المسجد لليلة) أى للحاجة ، وفهم منه بعضهم أن المراد باليلة الضعف فقال هو ظاهر في حديث أم سلمة دون حديث ابن عباس ، ويحتمل أن يكون المصنف أشار بالتعليق المذكور إلى ما أخرجه أبو داود من حديثه أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة وهو يشتكى ، فطاف على راحلته ، وأما اللفظ المعلق فهو موصول عند المصنف كما سيأتى في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . ويأتى أيضاً قول جابر «أنه إنما طاف على بعيره ليراه الناس وليسألوه» ويأتى الكلام على حديث أم سلمة أيضاً في الحج ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، ورجال إسناده مدينون ، وفيه تابعيان محمد وعروة ، وصحابتان زينب وأمها أم سلمة . قال ابن بطال : في هذا الحديث جواز دخول الدواب التي يؤكل لحمها المسجد إذا احتيج إلى ذلك لأن بولها لا ينجسه ، بخلاف غيرها من الدواب . وتعقب بأنه ليس في الحديث دلالة على عدم الجواز مع [ عدم ] الحاجة ، بل ذلك دائر على التلوث وعدمه ، فحيث يخشى التلوث يمتنع الدخول . وقد قيل إن ناقتة صلى الله عليه وسلم كانت منوكة ، أى مدربة معلمة فيؤمن منها ما يحذر من التلوث وهى سائرة فيحتمل أن يكون بعير أم سلمة كان كذلك . والله أعلم .

## باب

[٤٦٥] ٤٥٨- فامحمد بن المثنى قال نا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال نا أنس أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه خرجا من عند النبي صلى الله عليه في ليلة مظلمة ومعهما مثل المصباحين يضيئان بين أيديهما ، فلما افترقا صار مع كل واحد منهما واحد حتى أتى أهله .

[الحديث ٤٦٥- طرفاه في: ٣٦٣٩، ٣٨٠٥].

قوله (باب) كذا هو الأصل بلا ترجمة ، وكأنه يبض له فاستمر كذلك . وأما قول ابن رشيد : إن مثل ذلك إذا وقع للبخاري كان كالفصل من الباب فهو حسن حيث يكون بينه وبين الباب الذي قبله مناسبة . بخلاف مثل هذا الموضع . وأما وجه تعلقه بأبواب المساجد فمن جهة أن الرجلين تأخرا مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد في تلك الليلة المظلمة لانتظار صلاة العشاء معه ، فعلى هذا كان يليق أن يترجم له فضل المشي إلى المسجد في الليلة المظلمة ، ويلمح بحديث « بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة » وقد أخرجه أبو داود وغيره من حديث بريدة ، وظهر شاهده في حديث الباب لإكرام الله تعالى هذين الصحابين بهذا النور الظاهر ، وادخر لهما يوم القيامة ما هو أعظم وأتم من ذلك إن شاء الله تعالى . وسنذكر بقية فوائد حديث أنس المذكور في كتاب المناقب ، فقد ذكر المصنف هناك أن الرجلين المذكورين هما أسيد بن حضير وعباد بن بشر .

### باب الخوخة والممر في المسجد

[٤٦٦]

٤٥٩ - حدثنا محمد بن سنان قال نا فليح قال نا أبو النضر عن عبيد بن حنين عن أبي سعيد الخدري قال خطب النبي صلى الله عليه فقال : « إِنَّ اللَّهَ خَيْرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ . فبكى أبوبكر ، فقلت في نفسي : ما يبكي هذا الشيخ ، إن يكن الله خَيْرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ ؟ ! فكَانَ رَسُولُ اللَّهِ هُوَ الْعَبْدُ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمُنَا . فقال : « يَا أَبَا بَكْرٍ لَا تَبْكُ ، إِنَّ أَمَنَ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ ، وَلَكِنْ أَخُوهُ الْإِسْلَامُ وَمَوَدَّتُهُ ، لَا يَبْقَيْنَ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ ، إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ » .

[الحديث ٤٦٦ - طرفاه في : ٣٦٥٤ ، ٣٩٠٤] .

[٤٦٧]

٤٦٠ - حدثنا عبد الله بن محمد الجعفي قال نا وهب بن جرير قال نا أبي قال سمعتُ يعلى بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس قال : خرج رسول الله صلى الله عليه في مرضه الذي مات فيه عاصباً رأسه بخارقة فقعد على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : « إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَنُّ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بَنِي قَحَافَةٍ ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا ، وَلَكِنْ خَلَّةُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ . سُدُّوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرَ خَوْخَةِ أَبِي بَكْرٍ » .

[الحديث ٤٦٧ - أطرافه في : ٣٦٥٦ ، ٣٦٥٧ ، ٦٧٣٨] .

قوله (باب الخوخة والممر في المسجد) الخوخة باب صغير قد يكون بمصرع وقد لا يكون ، وإنما أصلها فتح في حائط ، قاله ابن قرقول .



**قوله ( عن عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد )** هكذا في أكثر الروايات ، وسقط في رواية الأصيلي عن أبي زيد ذكر بسر بن سعيد فصار عن عبيد بن حنين عن أبي سعيد ، وهو صحيح في نفس الأمر لكن محمد بن سنان إنما حدث به كالذي وقع في بقية الروايات ، فقد نقل ابن السكن عن الفربري عن البخاري أنه قال : هكذا حدث به محمد بن سنان ، وهو خطأ ، وإنما هو عن عبيد بن حنين وعن بسر بن سعيد يعني بواو العطف ، فعلى هذا يكون أبو النضر سمعه من شيخين حدثه كل منهما به عن أبي سعيد ، وقد رواه مسلم كذلك عن سعيد بن منصور عن فليح عن أبي النضر عن عبيد وبسر جميعاً عن أبي سعيد وتابعه يونس ابن محمد عن فليح أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عنه ، ورواه أبو عامر العقدي عن فليح عن أبي النضر عن بسر وحده ، أخرجه المصنف في مناقب أبي بكر ، فكأن فليحاً كان يجمعهما مرة ويقتصر مرة على أحدهما . وقد رواه مالك عن أبي النضر عن عبيد وحده عن أبي سعيد أخرجه المصنف أيضاً في الهجرة ، وهذا مما يقوى أن الحديث عند أبي النضر عن شيخين ، ولم يبق إلا أن محمد بن سنان أخطأ في حذف الواو العاطفة مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديثه له به ، ويؤيد هذا الاحتمال أن المعافي بن سليمان الحراني رواه عن فليح كرواية محمد بن سنان ، وقد نبه المصنف على أن حذف الواو خطأ فلم يبق للاعتراض عليه سبيل ، قال الدارقطني : رواية من رواه عن أبي النضر عن عبيد عن بسر غير محفوظة .

**قوله ( إن يكن الله خيراً عبداً )** كذا للأكثر ، وللكشميني « إن يكن لله عبد خير » والهمزة في « إن » مكسورة على أنها شرطية ، وجوز ابن التين فتحها على أنها تعليلية وفيه نظر .

**قوله ( إن أمن الناس )** قال النووي : قال العلماء معناه أكثرهم جوداً لنا بنفسه وماله ، وليس هو من المن الذي هو الاعتداد بالصنعة ، لأن المنّة لله ولرسوله في قبول ذلك ، وقال القرطبي : هو من الامتنان ، والمراد أن أبا بكر له من الحقوق ما لو كان لغيره نظيرها لامتّن بها ، يؤيده قوله في رواية ابن عباس « ليس أحد أمنّ على » ، والله أعلم .

**قوله ( ولكن أخوة الإسلام )** كذا للأكثر وللأصيلي « ولكن خوة الإسلام » بحذف الألف كأنه نقل حركة الهمزة إلى النون وحذف الهمزة ، فعلى هذا يجوز ضم نون لكن كما قاله ابن مالك ، وخبر هذه الجملة محذوف ، والتقدير أفضل كما وقع في حديث ابن عباس الذي بعده « ولكن فيه خلة الإسلام » ويأتى ما في ذلك من الإشكال وبيان في كتاب المناقب إن شاء الله تعالى . وبين حديث ابن عباس أيضاً أن ذلك كان في مرض موته صلى الله عليه وسلم ، وذلك لما أمر أبا بكر أن يصلى بالناس ، فلذلك استثنى خوخته بخلاف غيره ، وقد قيل : إن ذلك من جملة الإشارات إلى استخلافه كما سيأتى أيضاً .

**قوله ( غير خوذة أبي بكر )** كذا للأكثر ، وللكشميني « إلا » بدل غير .

### باب الأبواب والغلق للكعبة والمساجد

قال أبو عبد الله : قال لي عبد الله بن محمد بن سفيان عن ابن جريج قال : قال لي ابن أبي مليكة : يا عبد الملك ، لو رأيت مساجد ابن عباس وأبوابها .

[٤٦٨]

٤٦٨ - حدثنا أبو النعمان وُقَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدِمَ مَكَّةَ فَدَعَا عِثْمَانَ بْنَ طَلْحَةَ فَفَتَحَ الْبَابَ ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِلَالٌ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَعِثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ ، ثُمَّ أَغْلَقَ الْبَابَ فَلَبِثَ فِيهِ سَاعَةً ثُمَّ خَرَجُوا . قَالَ ابْنُ عُمَرَ فَبَدَرْتُ فَسَأَلْتُ بِلَالاً فَقَالَ : صَلَّى فِيهِ ، فَقُلْتُ : فِي أَيِّ؟ قَالَ : بَيْنَ الْأُسْطُوَانَتَيْنِ . قَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَذَهَبَ عَلَيَّ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى .

قوله ( باب الأبواب والغلق ) بفتح المعجمة واللام ، أى ما يغلق به الباب .

قوله ( قال لى عبد الله بن محمد ) هو الجعفي ، وسفيان هو ابن عيينة ، وعبد الملك هو اسم ابن جريج . وقوله ( لو رأيت ) محذوف الجواب وتقديره : لرأيت عجباً أو حسناً ، لإتقانها أو نظافتها ونحو ذلك . وهذا السياق يدل على أنها في ذلك الوقت كانت قد اندرست .

قوله ( قال حدثنا حماد بن زيد ) لم يقل الأصيلي « ابن زيد » ، وسيأتي الكلام على حديث ابن عمر هذا في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . قال ابن بطال : الحكمة في غلق الباب حينئذ لئلا يظن الناس أن الصلاة فيه سنة فيلتزمون ذلك ، كذا قال . ولا يخفى ما فيه . وقال غيره : يحتمل أن يكون ذلك لئلا يزدحموا عليه ، لتوفر دواعيهم على مراعاة أفعاله ليأخذوها عنه ، أو ليكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع لخشوعه . وإنما أدخل معه عثمان لئلا يظن أنه عزل عن ولاية الكعبة ، وبلالاً وأسامَةَ للملازمة لخدمته . وقيل : فائدة ذلك التمكن من الصلاة في جميع جهاتها ، لأن الصلاة إلى جهة الباب وهو مفتوح لا تصح .

### باب دخول المشرك المسجد

[٤٦٩]

٤٦٩ - حدثنا قُتَيْبَةُ قَالَ نَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ رِيَّةً يَقُولُ : « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْلاً قَبْلَ نَجْدٍ ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ : ثَمَامَةُ بْنُ أُثَالٍ ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سُورِيِ الْمَسْجِدِ » .

قوله ( باب دخول المشرك المسجد ) هذه الترجمة ترد على الإسماعيلي حيث ترجم بها فيما مضى بدل ترجمة الاغتسال إذا أسلم ، وقد يقال إن في هذه الترجمة بالنسبة إلى ترجمة « الأسير يربط في المسجد » تكراراً ، لأن ربطه فيه يستلزم إدخاله . لكن يجاب عن ذلك بأن هذا أعم من ذاك ، وقد اختصر المصنف الحديث مقتصرأ على المقصود منه ، وسيأتي تأملاً في المغازي . وفي دخول المشرك المسجد مذاهب : فعن الحنفية الجواز مطلقاً ، وعن المالكية والمزني المنع مطلقاً ، وعن الشافعية التفصيل بين المسجد الحرام وغيره للآية . وقيل : يؤذن للكتابي خاصة ، وحديث الباب يرد عليه ، فإن ثمامة ليس من أهل الكتاب .

### باب رفع الصوت في المسجد

٤٦٣ - حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح المديني قال نا يحيى بن سعيد القطان

[٤٧٠]

قال نا الجعيد بن عبد الرحمن قال حدثني يزيد بن خُصيفة عن السائب بن يزيد قال : كنت قائماً في المسجد فحصبني رجل فنظرت فإذا عمر بن الخطاب فقال : اذهب فأتني بهذين ، فجئت بهما . فقال : من أنتم ؟ - ومن أين أنتم ؟ - قالوا : من أهل الطائف . قال : لو كنتم من أهل البلد لأوجعتكما ؛ ترفعان أصواتكما في مسجد رسول الله صلى الله عليه .

**قوله ( باب رفع الصوت في المسجد )** أشار بالترجمة إلى الخلاف في ذلك ، فقد كرهه مالك مطلقاً سواء كان في العلم أم في غيره ، و فرق غيره بين ما يتعلق بغرض ديني أو نفع دنيوي وبين ما لا فائدة فيه ، وساق البخاري في الباب حديث عمر الدال على المنع ، وحديث كعب الدال على عدمه ، إشارة منه إلى أن المنع فيما لا منفعة فيه وعدمه فيما تلجئ الضرورة إليه . وقد تقدم البحث فيه في باب التقاضي . ووردت أحاديث في النهي عن رفع الصوت في المساجد ، لكنها ضعيفة أخرج ابن ماجه بعضها ، فكان المصنف أشار إليها .

**قوله ( حدثنا الجعيد بن عبد الرحمن )** في رواية الإسماعيلي « الجعد بن أوس » وهو هو ، فإن اسمه الجعد وقد يصغر ، وهو ابن عبد الرحمن بن أوس ، فقد ينسب إلى جده .

**قوله ( حدثني يزيد بن خصيفة )** هو ابن عبد الله بن خصيفة نسب إلى جده ، وروى حاتم بن إسماعيل هذا الحديث عن الجعيد عن السائب بلا واسطة ، أخرجه الإسماعيلي ، والجعيد صح سماعه من السائب كما تقدم في الطهارة ، فليس هذا الاختلاف قادحاً ، وعند عبد الرزاق له طريق أخرى عن نافع قال « كان عمر يقول لا تكثروا اللغو . فدخل المسجد فإذا هو برجلين قد ارتفعت أصواتهما . فقال : إن مسجداً هذا لا يرفع فيه الصوت » الحديث . وفيه انقطاع ، لأن نافعاً لم يدرك ذلك الزمان .

**قوله ( كنت قائماً في المسجد )** كذا في الأصول بالقاف ، وفي رواية « نائماً » بالنون . ويؤيده رواية حاتم عن الجعيد بلفظ « كنت مضطجعاً » .

**قوله ( فحصبني )** أي رماني بالحصاء .

**قوله ( فإذا عمر )** الخبر محذوف تقديره قائم أو نحوه . ولم أقف على تسمية هذين الرجلين ، لكن في رواية عبد الرزاق أنهما ثقيان .

**قوله ( لو كنتم )** يدل على أنه كان تقدم نهيهم عن ذلك . وفيه المَعذرة لأهل الجهل بالحكم إذا كان مما يخفى مثله .

**قوله ( لأوجعتكما )** زاد الإسماعيلي « جلدأ » . ومن هذه الجهة يتبين كون هذا الحديث له حكم الرفع ، لأن عمر لا يتوعدهما بالجلد إلا على مخالفة أمر توقيني .

**قوله ( ترفعان )** هو جواب عن سؤال مقدر كأنهما قالاه : لم توجعنا ؟ قال : لأنكما ترفعان . وفي رواية الإسماعيلي « برفعكما أصواتكما » وهو يؤيد ما قدرناه . وقد تقدم توجيه جمع أصواتكما في حديث « يعذبان في قبورهما » .

[٤٧١] ٤٦٤ - حدثنا أحمد قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال : حدثني عبد الله بن كعب بن مالك أن كعب بن مالك أخبره أنه تقاضى ابن أبي حدرد ديناً كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وهو في بيته ، فخرج إليهما رسول الله صلى الله عليه حتى كشف سَجَفَ حجرته ونادى كعب بن مالك : « يا كعب » . قال : لبيك يا رسول الله . « فأشار بيده أن ضَعَّ الشَّطْرَ من دَيْنِكَ » . قال كعب : قد فعلتُ يا رسول الله . قال رسول الله صلى الله عليه : « قم فاقضه » .

قوله ( حدثنا أحمد ) في رواية أبي علي الشبوي عن الفربري « حدثنا أحمد بن صالح » وبذلك جزم ابن السكن ، وقد تقدم الكلام على حديث كعب في « باب التقاضى » قبل عشرة أبواب أو نحوها . وقوله هنا « حتى سمعها » في رواية الأصيلي « سمعها » .

### باب الحلق والجُلوس في المسجد

[٤٧٢] ٤٦٥ - حدثنا مسدد قال نا بشر بن الفضل عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : سأل رجل النبي صلى الله عليه - وهو على المنبر - ما ترى في صلاة الليل ؟ قال : « مثني مثني . فإذا خشي الصبح صلى واحدة فأوترت له ما صلى » وإنه كان يقول : اجعلوا آخر صلاتكم وتراً ، فإن النبي صلى الله عليه أمر به .

[الحديث ٤٧٢ - أطرافه في : ٤٧٣ ، ٩٩٠ ، ٩٩٣ ، ٩٩٥ ، ١١٣٧ .]

[٤٧٣] ٤٦٦ - حدثنا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر : أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وهو يخطب ، فقال : كيف صلاة الليل ؟ قال : « مثني مثني ، فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة توتر ما قد صليت » . وقال الوليد بن كثير : حدثني عبيد الله ابن عبد الله أن ابن عمر حدثهم أن رجلاً نادى النبي صلى الله عليه وهو في المسجد .

[٤٧٤] ٤٦٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أن أبا مرة مولى عقيل بن أبي طالب أخبره عن أبي واقد الليثي قال : بينما رسول الله صلى الله عليه في المسجد فأقبل ثلاثة نفر فأقبل اثنان إلى رسول الله صلى الله عليه وذهب واحد ، فأما أحدهما فرأى فرجة فجلس ، وأما الآخر فجلس خلفهم . فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه قال : « ألا أخبركم عن الثلاثة ؟ أما أحدهم فأوى إلى الله فأواه الله ، وأما الآخر فاستحيى فاستحيى الله منه ، وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه » .

**قوله ( باب الحلق )** بفتح المهملة ويجوز كسرها واللام مفتوحة على كل حال : جمع حاقة بإسكان اللام على غير قياس وحكى فتحها أيضاً .

**قوله ( عن عبيد الله )** هو ابن عمر العمرى .

**قوله ( سأل رجل )** لم أقف على اسمه .

**قوله ( ما ترى )** أى ما رأيك ؟ من رأى ، ومن الرؤية بمعنى العلم ، و ( مثنى مثنى ) بغير تنوين أى اثنتين اثنتين ، وكرر تأكيداً .

**قوله ( فأوترت )** بفتح الراء ، أى تلك الواحدة .

**قوله ( وأنه كان يقول )** بكسر الهمزة على الاستئناف ، وقائل ذلك هو نافع ، والضمير لابن عمر .

**قوله ( بالليل )** هى فى رواية الكشميى والأصيلى فقط .

**قوله فى طريق أبوب عن نافع ( توتر )** بالجزم جواباً للأمر ، وبالرفع على الاستئناف ، وزاد الكشميى والأصيلى « لك » .

**قوله ( قال الوليد بن كثير )** هذا التعليق وصله مسلم من طريق أبى أسامة عن الوليد ، وهو بمعنى حديث نافع عن ابن عمر ، وسيأتى الكلام على ذلك مفصلاً فى كتاب الوتر إن شاء الله تعالى . وأراد البخارى بهذا التعليق بيان أن ذلك كان فى المسجد ليتم له الاستدلال لما ترجم له . وقد اعترضه الإسماعيلي فقال : ليس فيما ذكر دلالة على الحلق ولا على الجلوس فى المسجد بحال . وأجيب بأن كونه كان فى المسجد صريح من هذا المعلق ، وأما التحلق فقال المهلب : شبه البخارى جلوس الرجال فى المسجد حول النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب بالتحلق حول العالم ، لأن الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم لا يكون فى المسجد وهو على المنبر إلا وعنده جمع جلوس محققين به كالتحلقين ، والله أعلم . وقال غيره : حديث ابن عمر يتعلق بأحد ركني الترجمة وهو الجلوس ، وحديث أبى واقد يتعلق بالركن الآخر وهو التحلق . وأما ما رواه مسلم من حديث جابر بن سمرة قال « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد وهم حاق فقال : ماى أراكم عزيزين » فلا معارضة بينه وبين هذا ، لأنه إنما كره تحلقهم على ما لا فائدة فيه ولا منفعة بخلاف تحلقهم حوله فإنه كان لسماح العلم والتعلم منه .

**قوله ( بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المسجد )** زاد فى العلم « والناس معه » وهو أصرح فيما ترجم له .

**قوله ( فرأى فرجة )** زاد فى العلم « فى الحلقة » وزادها الأصيلى والكشميى أيضاً فى هذه الرواية ، وقد تقدم الكلام على فوائده فى كتاب العلم .

### باب الاستلقاء في المسجد

٤٦٨- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عباد بن قيس عن عمه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مستلقياً في المسجد واضعاً إحدى رجليه على الأخرى .  
وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال : كان عمر وعثمان يفعلان ذلك .  
[الحديث ٤٧٥ - طرفاه في : ٥٩٦٩ ، ٦٢٨٧]

قوله ( باب الاستلقاء في المسجد ) زاد في نسخة الصغاني « ومد الرجل » .

قوله ( حدثنا عبد الله بن مسلمة ) هو القعني .

قوله ( عن عمه ) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني .

قوله ( واضعاً إحدى رجليه على الأخرى ) قال الخطابي : فيه أن النهي الوارد عن ذلك منسوخ ، أو يحمل النهي حيث يخشى أن تبدو العورة ، والجواز حيث يؤمن ذلك . قلت : الثاني أولى من ادعاء النسخ لأنه لا يثبت بالاحتمال ، ومن جزم به البيهقي والبغوي وغيرهما من المحدثين ، وجزم ابن بطلال ومن تبعه بأنه منسوخ . وقال المازني : إنما بوب على ذلك لأنه وقع في كتاب أبي داود وغيره ، لا في الكتب الصحاح ، النهي عن أن يضع إحدى رجليه على الأخرى ، لكنه عام لأنه قول يتناول الجميع ، واستلقاؤه في المسجد فعل قد يدعى قصره عليه فلا يؤخذ منه الجواز ، لكن لما صح أن عمر وعثمان كانا يفعلان ذلك دل على أنه ليس خاصاً به صلى الله عليه وسلم ، بل هو جائز مطلقاً ، فإذا تقرر هذا صار بين الحديثين تعارض ، فيجمع بينهما ، فذكر نحو ما ذكره الخطابي . وفي قوله عن حديث النهي « ليس في الكتب الصحاح » إغفال ، فإن الحديث عند مسلم في اللباس من حديث جابر ، وفي قوله « فلا يؤخذ منه الجواز » نظر لأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال ، والظاهر أن فعله صلى الله عليه وسلم كان ليبيان الجواز ، وكان ذلك في وقت الاستراحة لا عند مجتمع الناس لما عرف من عادته من الجلوس بينهم بالوقار التام صلى الله عليه وسلم . قال الخطابي : وفيه جواز الاتكاء في المسجد والاضطجاع وأنواع الاستراحة . وقال الداودي : فيه أن الأجر الوارد للابث في المسجد لا يختص بالجالس بل يحصل للمستلق أيضاً .

قوله ( وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ) هو معطوف على الإسناد المذكور ، وقد صرح بذلك أبو داود في روايته عن القعني ، وهو كذلك في الموطأ ، وقد غفل عن ذلك من زعم أنه معلق .

### باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر للناس فيه

وبه قال الحسن وأيوب ومالك .

٤٦٩- حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب فأخبرني عروة ابن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : « لم أعقل أبواي إلا وهما يدينان الدين ، ولم

يُمرُّ علينا يومٌ إلا يأتينا فيه رسولُ الله صلى الله عليه طرفي النهارِ بُكرةً وَعَشِيَّةً. ثمَّ بدا لأبي بكرٍ فابتنى مسجداً بفناء داره، فكان يُصَلِّي فيه ويقرأ القرآن، فيقفُ عليه نساءُ المشركين وأبنائهم يعجبون منه وينظرون إليه، وكان أبو بكرٍ رجلاً بكاءً لا يملكُ عينيه إذا قرأ القرآن، فأفرغ ذلك أشرافُ قُريشٍ من المشركين».

[الحديث ٤٧٦ - أطرافه في: ٢١٣٨، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٩٧، ٣٩٠٦، ٤٠٩٣، ٥٨٠٧، ٦٠٧٩].

**قوله (باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر بالناس)** قال المازري: بناء المسجد في ملك المرء جائز بالإجماع. وفي غير ملكه ممتنع بالإجماع، وفي المباحات حيث لا يضر بأحد جائز أيضاً، لكن شد بعضهم فنهه، لأن مباحات الطرق موضوعة لانتفاع الناس، فإذا بنى بها مسجد منع انتفاع بعضهم، فأراد البخاري الرد على هذا القائل واستدل بقصة أبي بكر، لكون النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وأقره. قلت: والمنع المذكور مروي عن ربيعة، ونقله عبد الرزاق عن علي وابن عمر، لكن بإسنادين ضعيفين. **قوله (وبه قال الحسن)** يعني أن المذكورين ورد التصريح عنهم بهذه المسألة، وإلا فالجمهور على ذلك كما تقدم.

**قوله (فأخبرني عمرو)** هو معطوف على مقدر، والمراد بأبوى عائشة أبو بكر وأم رومان، وهو دال على تقدم إسلام أم رومان.

**قوله (ثم بدا لأبي بكر)** اختصر المؤلف المتن هنا، وقد ساقه في كتاب الهجرة مطولاً بهذا الإسناد فذكر بعد قوله «وعشية» وقبل قوله «ثم بدا» قصة طويلة في خروج أبي بكر عن مكة ورجوعه في جوار ابن الدغنة واشترائه عليه أن لا يستعلن بعبادته، فعند فراغ القصة قال «ثم بدا لأبي بكر» أي ظهر له رأى فبنى مسجداً، فذكر باقي القصة مطولاً كما سيأتي الكلام عليه مبسوطاً هناك إن شاء الله تعالى. ولم يجد بعض المتأخرين - حيث شرح جميع الحديث هنا - مع أنه لم يقع منه هنا سوى قدر يسير، وقد اشتمل من فضائل الصديق على أمور كثيرة كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

### الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ السُّوقِ

وصَلَّى ابْنُ عَوْنٍ فِي مَسْجِدٍ فِي دَارٍ يُغْلَقُ عَلَيْهِمُ الْبَابُ.

[٤٧٧]

٤٧٠ - حدثنا مسدد قال نا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن

النبي صلى الله عليه قال: «صلاة الجميع تزيد على صلاته في بيته وصلاته في سوقه خمساً وعشرين درجة، فإن أحدكم إذا توضأ فأحسن، وأتى المسجد لا يريد إلا الصلاة لم يخط خطوة إلا رفعه الله بها درجة، أو حط عنه خطيئة، حتى يدخل المسجد. وإذا دخل المسجد كان في صلاة ما كانت تحبسه، وتصلّي الملائكة عليه ما دام في مجلسه الذي يصلّي فيه: اللهم اغفر له، اللهم ارحمه، ما لم يؤذ يحدث فيه».

**قوله ( باب الصلاة في مسجد السوق )** ولغير أبي ذر « مساجد » . موقع الترجمة الإشارة إلى أن الحديث الوارد في أن الأسواق شر البقاع وأن المساجد خير البقاع كما أخرجه البزار وغيره لا يصح إسناده ، ولو صح لم يمنع وضع المسجد في السوق لأن بقعة المسجد حينئذ تكون بقعة خير . وقيل : المراد بالمساجد في الترجمة مواضع إيقاع الصلاة لا الأبنية الموضوعة لذلك ، فكأنه قال : باب الصلاة في مواضع الأسواق ولا يخفى بعده .

**قوله ( وصلى ابن عون )** كذا في جميع الأصول ، وصحفه ابن المنير فقال : وجه مطابقة الترجمة لحديث ابن عمر - مع كونه لم يصل في سوق - أن المصنف أراد أن يبين جواز بناء المسجد داخل السوق لئلا يتخيل متخيل من كونه محجوراً منع الصلاة فيه لأن صلاة ابن عمر كانت في دار تغلق عليهم فلم يمنع التحجير اتخاذ المسجد . وقال الكرماني : لعل غرض البخاري منه الرد على الحنفية حيث قالوا بامتناع اتخاذ المسجد في الدار المحجوبة عن الناس اهـ . والذي في كتب الحنفية الكراهة لا التحريم ، وظهر بحديث أبي هريرة أن الصلاة في السوق مشروعة ، وإذا جازت الصلاة فيه فرادى كان أولى أن يتخذ فيه مسجد للجماعة ، أشار إليه ابن بطلال . وحديث أبي هريرة الذي ساقه المصنف هنا أخرجه بعد في « باب فضل صلاة الجماعة » ويأتي الكلام على فوائده هناك إن شاء الله تعالى . وزاد في هذه الرواية « وتصلى الملائكة ... إلخ » وقد تقدمت في « باب الحدث في المسجد » من وجه آخر عن أبي هريرة . قوله في هذه الرواية ( صلاة الجميع ) أي الجماعة ، وتكلف من قال التقدير في الجميع ، وقوله ( على صلاته ) أي الشخص .

**قوله ( فإن أحدم )** كذا للأكثر بالفاء ، وللکشميني بالموحدة وهي سببية أو للمصاحبة .

**قوله ( فأحسن )** أي أسبغ الوضوء .

**قوله ( ما لم يؤذ يحدث )** كذا للأكثر بالفعل المجزوم على البدلية ويجوز بالرفع على الاستئناف ، وللکشميني « ما لم يؤذ يحدث فيه » بلفظ الجار والمجرور متعلقاً بيؤذ ، والمراد بالحدث الناقض للوضوء . ويحتمل أن يكون أعم من ذلك ، لكن صرح في رواية أبي داود من طريق أبي رافع عن أبي هريرة بالأول .

**باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره**

[٤٧٨]

[٤٧٩]

[٤٨٠]



[٤٨١] ٤٧١- حدثنا خلاد بن يحيى قال نا سفيان عن أبي بردة بن عبد الله بن أبي بردة عن جدّه عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه قال : « إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضاً » وَشَبَّكَ أَصَابِعَهُ .

[الحديث ٤٨١- طرفاه في: ٢٤٤٦، ٦٠٢٦].

[٤٨٢] ٤٧٢- حدثنا إسحاق قال نا ابن شميل قال أنا ابن عون عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشَاءِ .

- قال ابن سيرين : قد سمّاها أبو هريرة ، ولكن نسيت أنا- قال فضلى بنا ركعتين ثم سلّم ، فقام إلى خشبة معروضة في المسجد فاتكأ عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى ، وشبك بين أصابعه ، ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى ، وخرجت السرعة من أبواب المسجد فقالوا : قُصِرَتِ الصَّلَاةُ ، وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا أن يكلماه ، وفي القوم رجل في يديه طول يُقال له ذواليدنين قال : يا رسول الله ، أنسيت أم قُصِرَتِ الصَّلَاةُ ؟ قال : « لم أنس ولم تُقصر » . فقال : « أكما يقول ذواليدنين » ؟ فقالوا : نعم . فتقدّم فضلى ما ترك ثم سلّم ، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول . ثم رفع رأسه وكبر ، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر ، فربما سألوه : ثم سلّم ؟ فيقول : نُبِئتُ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حِصِينٍ قَالَ : ثُمَّ سَلِمَ .

[الحديث ٤٨٢- أطرافه في: ٧١٤ ، ٧١٥ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ٦٠٥١ ، ٧٢٥٠].

**قوله ( باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره )** أورد فيه حديث أبي موسى ، وهو دال على جواز التشبيك مطلقاً ، وحديث أبي هريرة وهو دال على جوازه في المسجد ، وإذا جاز في المسجد فهو في غيره أجوز . ووقع في بعض الروايات قبل هذين الحديثين حديث آخر ، وليس هو في أكثر الروايات ولا استخرجه الإسماعيلي ولا أبو نعيم ، بل ذكره أبو مسعود في الأطراف عن رواية ابن رميح عن القريبري وحماد ابن شاكر جميعاً عن البخاري قال « حدثنا حامد بن عمر حدثنا بشر بن المفضل حدثنا عاصم بن محمد حدثنا واقد يعني أخاه ، عن أبيه يعني محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر أو ابن عمرو قال : شبك النبي صلى الله عليه وسلم أصابعه » . قال البخاري « وقال عاصم بن علي حدثنا عاصم بن محمد قال سمعت هذا الحديث من أبي فلم أحفظه فقومه لي واقد عن أبيه قال : سمعت أبي وهو يقول قال عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله بن عمرو كيف بك إذا بقيت في حثالة من الناس » وقد ساقه الحسیدی في الجمع بين الصحيحين نقلاً عن أبي مسعود ، وزاد هو « قد مرجت عهودهم وأماناتهم واختلفوا فصاروا هكذا وشبك بين أصابعه » الحديث . وحديث عاصم بن علي الذي علقه البخاري وصله إبراهيم الحزبي في غريب الحديث له قال « حدثنا عاصم بن علي حدثنا عاصم بن محمد عن واقد سمعت أبي يقول قال عبد الله قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم « فذكره . قال ابن بطلان : وجه ادخال هذه الترجمة في الفقه معارضة ما ورد في النهي عن التشبيك في المسجد ، وقد وردت فيه مراسيل مسندة من طرق غير ثابتة اهـ . وكأنه يشير بالمسند إلى حديث كعب بن عجرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أحدكم ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشبكن يديه فإنه في صلاة » أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، وفي إسناده اختلاف ضعفه بعضهم بسببه . وروى ابن أبي شيبه من وجه آخر بلفظ « إذا صلى أحدكم فلا يشبكن بين أصابعه فإن التشبيك من الشيطان . وإن أحدكم لا يزال في صلاة مادام في المسجد حتى يخرج منه » وفي إسناده ضعيف ومجهول . وقال ابن المنير : التحقيق أنه ليس بين هذه الأحاديث تعارض ، إذ المنهى عنه فعله على وجه العبث ، والذي في الحديث إنما هو لمقصود التثليل ، وتصوير المعنى في النفس بصورة الحسن . قلت : هو في حديث أبي موسى وابن عمر كما قال ، بخلاف حديث أبي هريرة . وجمع الإسماعيلي بأن النهي مقيد بما إذا كان في الصلاة أو قاصداً لها ، إذ منتظر الصلاة في حكم المصلي ، وأحاديث الباب الدالة على الجواز خالية عن ذلك ، أما الأولان فظاهران ، وأما حديث أبي هريرة فلأن تشبيكه إنما وقع بعد انقضاء الصلاة في ظنه ، فهو في حكم المنصرف من الصلاة . والرواية التي فيها النهي عن ذلك ما دام في المسجد ضعيفة كما قدمنا ، فهي غير معارضة لحديث أبي هريرة كما قال ابن بطلان . واختلف في حكمة النهي عن التشبيك فقليل : لكونه من الشيطان كما تقدم في رواية ابن أبي شيبه . وقيل لأن التشبيك يحلب النوم وهو [ من ] مظان الحدث ، وقيل لأن صورة التشبيك تشبه صورة الاختلاف كما نبه عليه في حديث ابن عمر فكره ذلك لمن هو في حكم الصلاة حتى لا يقع في المنهى عنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم للمصلين « ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم » وسيأتي الكلام عليه في موضعه ، ويأتي الكلام على حديث ابن عمر في كتاب الفتن ، وعلى حديث أبي موسى في كتاب الأدب ، وعلى حديث أبي هريرة في سجود السهو . وسفيان هو الثوري وأبو بردة هو ابن عبد الله . ووقع للكشيميني « عن بريد » وهو اسمه . وقوله ( يشد بعضه ) في رواية المستمل « شد » بلفظ الماضي .

قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن منصور كما جزم به أبو نعيم .

قوله ( إحدى صلاتي العشي ) كذا للأكثر وللمستمل والحموي العشاء بالمد وهو وهم ، فقد صح أنها الظهر أو العصر كما سيأتي ، وابتداء العشي من أول الزوال .

قوله ( ووضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى ) عند الكشيميني « خده الأيمن » بدل يده اليمنى وهو أشبه لئلا يلزم التكرار .

قوله ( فربما سألوه : ثم سلم ؟ ) أي ربما سألوا ابن سيرين هل في الحديث « ثم سلم فيقول نبئت الخ » وهذا يدل على أنه لم يسمع ذلك من عمران . وقد بين أشعث في روايته عن ابن سيرين الواسطة بينه وبين عمران فقال « قال ابن سيرين حدثني خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمه أبي المهلب عن عمران بن حصين » أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي ، ووقع لنا عالياً في جزء الذهلي ، فظهر أن ابن سيرين أبهل ثلاثة . وروايته عن خالد من رواية الأكابر عن الأصاغر .

## باب المساجد التي على طُرُق المدينة والمواضع التي صَلَّى فيها النبي صَلَّى الله عليه

[٤٨٣] ٤٧٣- حدثنا محمد بن أبي بكر المَدَمِيُّ قال نا فضيل بن سليمان قال نا موسى بن عقبة قال: رأيت سالم بن عبد الله يتحرى أماكن الطريق فيصلي فيها، ويحدث أن أباه كان يصلي فيها، وأنه رأى النبي صَلَّى الله عليه يصلي في تلك الأمكنة. وحدثني نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي في تلك الأمكنة. وسألت سالمًا فلا أعلمه إلا وافق نافعًا في الأمكنة كلها، إلا أنهما اختلفا في مسجد بشرف الروحاء.

[الحديث ٤٨٣- أطرافه في: ١٥٣٥، ٢٣٣٦، ٧٣٤٥].

[٤٨٤] ٤٧٤- حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي قال نا أنس بن عياض قال نا موسى بن عقبة عن نافع أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه كان ينزل بذي الحليفة حين يعتمر وفي حجته حين حج تحت سمرة في موضع المسجد الذي بذي الحليفة. وكان إذا رجع من غزوه كان في تلك الطريق أو حج أو عمرة هبط بطن واد، فإذا ظهر من بطن واد أناخ بالبطحاء التي على شفير الوادي الشرقية فعرس ثم حتى يصبح، ليس عند المسجد الذي بحجارة ولا على الأكمة التي عليها المسجد. كان ثم خليج يصلي عبد الله عنده في بطنه كُثِبَ كان رسول الله صلى الله عليه عليه ثم يصلي، فدحا فيه السيل بالبطحاء حتى دفن ذلك المكان الذي كان عبد الله يصلي فيه.

[الحديث ٤٨٤- أطرافه في: ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٧٩٩].

[٤٨٥] ٤٧٥- وأن عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صَلَّى الله عليه صلى حيث المسجد الصغير الذي دون المسجد الذي بشرف الروحاء، وقد كان عبد الله يعلم المكان الذي فيه صَلَّى النبي صَلَّى الله عليه يقول: ثم عن يمينك حين تقوم في المسجد تُصلي، وذلك المسجد على حافة الطريق اليمنى وأنت ذاهب إلى مكة، بينه وبين المسجد الأكبر رمية بحجر، أو نحو ذلك.

[٤٨٦] ٤٧٦- وأن ابن عمر كان يصلي إلى العرق الذي عند منصرف الروحاء، وذلك العرق انتهى طرفه على حافة الطريق دون المسجد الذي بينه وبين المنصرف وأنت ذاهب إلى مكة، وقد ابتني ثم مسجد فلم يكن عبد الله يصلي في ذلك المسجد، كان يتركه عن يساره ووراءه ويصلي أمامه إلى العرق نفسه، وكان عبد الله يروح من الروحاء فلا يصلي الظهر حتى يأتي ذلك المكان فيصلي فيه الظهر، وإذا أقبل من مكة فإن مر به قبل الصبح بساعة أو من آخر السحر عرس حتى يصلي بها الصبح.

[٤٨٧] ٤٧٧- وأنَّ عبدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَانَ يَنْزِلُ تَحْتَ سَرْحَةٍ ضَخْمَةٍ دُونَ الرُّوَيْثَةِ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ وَوَجَاهِ الطَّرِيقِ فِي مَكَانٍ بَطْحٍ سَهْلٍ حَتَّى يُفْضِيَ مِنْ أَكْمَةٍ دُوَيْنَ بَرِيدِ الرُّوَيْثَةِ بِمِيلَيْنِ وَقَدْ انْكَسَرَ أَعْلَاهَا فَانْتَشَى فِي جَوْفِهَا وَهِيَ قَائِمَةٌ عَلَى سَاقٍ وَفِي سَاقِهَا كُثْبٌ كَثِيرَةٌ.

[٤٨٨] ٤٧٨- وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ صَلَّى فِي طَرَفِ تَلْعَةٍ مِنْ وَرَاءِ الْعَرَجِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى هَضْبَةٍ عِنْدَ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ قَبْرَانِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، عَلَى الْقُبُورِ رَضَمٌ مِنْ حِجَارَةٍ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ عِنْدَ سَلِمَاتِ الطَّرِيقِ، بَيْنَ أُولَئِكَ السَّلِمَاتِ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرُوحُ مِنَ الْعَرَجِ بَعْدَ أَنْ تَمِيلَ الشَّمْسُ بِالْهَاجِرَةِ فَيُصَلِّي الظُّهْرَ فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ.

[٤٨٩] ٤٧٩- وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَزَلَ عِنْدَ سَرَحاتٍ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ فِي مَسِيلٍ دُونَ هَرِشَا، ذَلِكَ الْمَسِيلُ لَاصِقٌ بِكَرَاعِ هَرِشَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ قَرِيبٌ مِنْ غُلُوةٍ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ يَصَلِّي إِلَى سَرْحَةٍ هِيَ أَقْرَبُ السَرَحاتِ إِلَى الطَّرِيقِ وَهِيَ أَطْوَلُهُنَّ.

[٤٩٠] ٤٨٠- وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَانَ يَنْزِلُ فِي الْمَسِيلِ الَّذِي فِي أَدْنَى مَرِّ الظُّهْرَانِ قَبْلَ الْمَدِينَةِ حِينَ تَهْبِطُ مِنَ الصَّفَرَاوَاتِ، يَنْزِلُ فِي بَطْنِ ذَلِكَ الْمَسِيلِ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ لَيْسَ بَيْنَ مَنْزِلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ إِلَّا رَمِيَّةٌ بِحَجَرٍ.

[٤٩١] ٤٨١- وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَانَ يَنْزِلُ بِذِي طُوى وَيَبِيتُ حَتَّى يُصْبِحَ يُصَلِّي الصُّبْحَ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ وَمُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةٍ غَلِيظَةٍ لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ وَلَكِنْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةٍ غَلِيظَةٍ.

[الحديث ٤٩١ - طرفاه في: ١٧٦٧، ١٧٦٩.]

[٤٩٢] ٤٨٢- وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ اسْتَقْبَلَ فَرَضَتِي الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ نَحْوَ الْكَعْبَةِ فَجَعَلَ الْمَسْجِدَ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ يَسَارَ الْمَسْجِدَ بِطَرَفِ الْأَكْمَةِ وَمُصَلَّى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَسْفَلَ مِنْهُ عَلَى الْأَكْمَةِ السُّودَاءِ، تَدْعُ مِنَ الْأَكْمَةِ عَشْرَةَ أَذْرَعٍ أَوْ نَحْوَهَا ثُمَّ تُصَلِّي مُسْتَقْبَلَ الْفَرَضَتَيْنِ مِنَ الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ.

قوله (باب المساجد التي على طرق المدينة) أي في الطرق التي بين المدينة النبوية ومكة ، وقوله (والمواضع) أي الأماكن التي تجعل مساجد .

**قوله ( وحدثني نافع )** القائل ذلك هو موسى بن عقبة ، ولم يسق البخارى لفظ فضيل بن سليمان ، بل ساق لفظ أنس بن عياض ، وليس في روايته ذكر ، بل ذكر نافع فقط ، وقد دلت رواية فضيل على أن رواية سالم ونافع متفقتان إلا في الموضع الواحد الذى أشار إليه ، وكأنه اعتمد رواية أنس بن عياض لكونه أتقن من فضيل . ومحصل ذلك أن ابن عمر كان يتبرك بتلك الأماكن ، وتشده في الاتباع مشهور ، ولا يعارض ذلك ما ثبت عن أبيه أنه رأى الناس في سفر يتبادرون إلى مكان فسأل عن ذلك فقالوا : قد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : من عرضت له الصلاة فليصل وإلا فليمض ، فإنما هلك أهل الكتاب لأنهم تبعوا آثار أنبيائهم فاتخذوها كنائس وبيعاً ، لأن ذلك من عمر محمول على أنه كره زيارتهم لمثل ذلك بغير صلاة أو خشى أن يشكل ذلك على من لا يعرف حقيقة الأمر فيظنه واجباً ، وكلا الأمرين مأمون من ابن عمر ، وقد تقدم حديث عتيان وسؤاله النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلى في بيته ليتخذ مصلى وإجابة النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك ، فهو حجة في التبرك بآثار الصالحين .

**قوله ( تحت سمرة )** أى شجرة ذات شوك ، وهى التى تعرف بأمر غيلان .

**قوله ( وكان في تلك الطريق )** أى طريق ذى الخليفة .

**قوله ( بطن واد )** أى وادى العقيق .

**قوله ( فعرس )** بمهمات والراء مشددة ، قال الخطابى : التعريس نزول استراحة لغير إقامة ، وأكثر ما يكون في آخر الليل ، وخصه بذلك الأصمعى وأطلق أبو زيد .

**قوله ( على الأكمة )** هو الموضع المرتفع على ما حوله ، وقيل هو تل من حجر واحد .

**قوله ( كان ثم خليج )** تكرر لفظ « ثم » في هذه القصة ، وهو بفتح المثلة والمراد به الجهة ، والخليج واد له عمق ، والكثب بضم الكاف والمثلة جمع كتيب وهو رمل مجتمع .

**قوله ( فدحا )** بالحاء المهملة أى دفع . وفي رواية الإسماعيلي « فدخل » بالحاء المعجمة واللام ، ونقل بعض المتأخرين عن بعض الروايات « قد جاء » بالقاف والجيم على أنهما كلمتان حرف التحقيق والفعل الماضى من المجيء .

**قوله ( وأن عبد الله بن عمر حدثه )** أى بالإسناد المذكور إليه .

**قوله ( بشرف الروحاء )** هى قرية جامعة على ليلتين من المدينة ، وهى آخر السبيل للمتوجه إلى مكة ، والمسجد الأوسط هو فى الوادى المعروف الآن بوادى بنى سالم . وفى الآذان من صحيح مسلم أن بينهما ستة وثلاثين ميلاً .

**قوله ( يعلم المكان )** بضم أوله من أعلم يعلم من العلامة .

**قوله ( يقول ثم عن يمينك )** قال القاضى عياض : هو تصحييف ، والصواب « بعواسج عن يمينك » .

قلت : توجيه الأول ظاهر ، وما ذكره إن ثبت به رواية فهو أولى ، وقد وقع التوقف في هذا الموضع قديماً فأخرجه الإسماعيلي بلفظ « يعلم المكان الذى صلى » قال فيه هنا لفظة لم أضبطها « عن يمينك » الحديث .  
**قوله ( يصل إلى العرق )** أى عرق الظبية ، وهو واد معروف قاله أبو عبيد البكرى ، ( ومنصرف الروحاء ) بفتح الراء ، أى آخرها .

**قوله ( وقد ابتنى )** بضم المثناة مبنى للمفعول .

**قوله ( مريحة ضخمة )** أى شجرة عظيمة و ( الروثة ) بالراء والمثلثة مصغراً ، قرية جامعة بينها وبين المدينة سبعة عشر فرسخاً . ( ووجه الطريق ) بكسر الواو ، أى مقابلة .

**قوله ( بطح )** بفتح الموحدة وسكون الطاء وبكسرهما أيضاً ، أى واسع .

**قوله ( حتى يفضى )** كذا للأكثر ، وللمستملى والحموي « حين يفضى » .

**قوله ( دون بريد الروثة بميلين )** أى بينه وبين المكان الذى ينزل فيه البريد بالروثة ميلان ، قيل المراد بالبريد سكة الطريق .

**قوله ( فأنثنى )** بفتح المثناة مبنى للفاعل .

**قوله ( تلة )** بفتح المثناة وسكون اللام بعدها مهملة وهى مسيل الماء من فوق إلى أسفل ، ويقال أيضاً لما ارتفع من الأرض ولما انهبط ، و ( العرج ) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها جيم : قرية جامعة بينها وبين الروثة ثلاثة عشر أو أربعة عشر ميلاً و ( الهضبة ) بسكون الضاد المعجمة فوق الكتيب فى الارتفاع ودون الجبل ، وقيل الجبل المنبسط على الأرض ، وقيل الأكمة المساء و « الرضم » الحجارة الكبار واحداها رضة بسكون الضاد المعجمة فى الواحد والجمع ، ووقع عند الأصيلي بالتحريك .

**قوله ( عند سلمات الطريق )** أى ما يتفرع عن جوانبه ، والسلمات بفتح المهملة وكسر اللام فى رواية أبى ذر والأصيلي ، وفى رواية الباقيين بفتح اللام ، وقيل : هى بالكسر الصخرات ، وبالفتح الشجرات و « السرحات » بالتحريك جمع سرحة وهى الشجرة الضخمة كما تقدم .

**قوله ( فى مسيل دون هرشى )** المسيل المكان المنحدر ، وهرشى بفتح أوله وسكون الراء بعدها شين معجمة مقصور ، قال البكرى هو جبل على ملتقى طريق المدينة والشام قريب من الجحفة ، وكراع هرشى طرفها ، و « الغلوة » بالمعجمة المفتوحة غاية بلوغ السهم ، وقيل قدر ثلثي ميل .

**قوله ( مر الظهران )** بفتح الميم وتشديد الراء وبفتح الطاء المعجمة وسكون الهاء هو الوادى الذى تسميه العامة بطن مرو بإسكان الراء بعدها واو . قال البكرى : بينه وبين مكة ستة عشر ميلاً ، وقال أبو غسان سمي بذلك لأن فى بطن الوادى كتابة بعرق من الأرض أبيض هجاء « م ر ا » الميم منفصلة عن الراء ، وقيل سمي بذلك لمראה مائه .

**قوله ( قبل المدينة )** بكسر القاف وبفتح الموحدة ، أى مقابلها . و ( الصفراوات ) بفتح المهملة وسكون الفاء جمع صفراء وهو مكان بعد مر الظهران .

**قوله ( ينزل بذي طوى )** بضم الطاء للأكثر وبه جزم الجوهري ، وفي رواية الحمويّ والمستمل " بذي الطوى " بزيادة ألف ولام قيده الأصيلي بالكسر وحكى عياض وغيره الفتح أيضاً .

**قوله ( استقبل فرضي الجبل )** الفرضة بضم الفاء وسكون الراء بعدها ضاد معجمة : مدخا الطريق إلى الجبل ، وقيل الشق المرتفع كالشرافة ، ويقال أيضاً لمدخل النهر .

**( تنبيهات )** : الأول اشتمل هذا السياق على تسعة أحاديث أخرجهما الحسن بن سفيان في مسنده مفرقة من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن أنس بن عياض يعيد الإسناد في كل حديث ، إلا أنه لم يذكر الثالث . وأخرج مسلم منها الحديثين الأخيرين في كتاب الحج . الثاني : هذه المساجد لا يعرف اليوم منها غير مسجد ذي الحليفة ، والمساجد التي بالروحاء يعرفها أهل تلك الناحية . وقد وقع في رواية الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » له من طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث زيادة بسط في صفة تلك المساجد . وفي الترمذي من حديث عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادي الروحاء وقال « لقد صلى في هذا المسجد سبعون نبياً » . الثالث : عرف من صنع ابن عمر استحباب تتبع آثار النبي صلى الله عليه وسلم والتبرك بها ، وقد قال البغوي من الشافعية : إن المساجد - التي ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيها - لو نذر أحد الصلاة في شيء منها تعين كما تعين المساجد الثلاثة . الرابع : ذكر البخاري المساجد التي في طرق المدينة ، ولم يذكر المساجد التي كانت بالمدينة لأنه لم يقع له إسناد في ذلك على شرطه . وقد ذكر عمر بن شبة في « أخبار المدينة » المساجد والأماكن التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة مستوعباً ، وروى عن أبي غسان عن غير واحد من أهل العلم أن كل مسجد بالمدينة ونواحيها مبني بالحجارة المنقوشة المطابقة ، فقد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك أن عمر بن عبد العزيز حين بنى مسجد المدينة سأل الناس - وهم يومئذ متوافرون - عن ذلك ثم بناها بالحجارة المنقوشة المطابقة هـ . وقد عين عمر بن شبة منها شيئاً كثيراً ، لكن أكثره في هذا الوقت قد اندثر ، وبقي من المشهورة الآن مسجد قباء ، ومسجد الفضيخ وهو شرق مسجد قباء ، ومسجد بني قريظة ، ومشربة أم إبراهيم وهي شمال مسجد بني قريظة ، ومسجد بني ظفر شرق البقيع ويعرف بمسجد البغلة ، ومسجد بني معاوية ويعرف بمسجد الإجابة ، ومسجد الفتح قريب من جبل سلع ، ومسجد القبلتين في بني سلمة ، هكذا أثبتته بعض شيوخنا ، وفائدة معرفة ذلك ما تقدم عن البغوي ، والله أعلم .

## ب

### سُتْرَةُ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ مِنْ خَلْفِهِ

٤٨٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

[٤٩٣]

ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : « أَقْبَلْتُ رَاكِباً عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ

الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس بمنى إلى غير جدار، فمررت بين يدي بعض الصف فنزلت وأرسلت الأتان ترتع ودخلت في الصف، فلم ينكر ذلك علي أحد».

( أبواب سترة المصلي ) . قوله ( باب سترة الإمام سترة من خلفه ) أورد فيه ثلاثة أحاديث ، الثاني والثالث منها مطابقان للترجمة لكونه صلى الله عليه وسلم لم يأمر أصحابه أن يتخذوا سترة غير سترته ، وأما الأول وهو حديث ابن عباس في الاستدلال به نظر لأنه ليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم صلى إلى سترة ، وقد يوب عليه البيهقي « باب من صلى إلى غير سترة » وقد تقدم في كتاب العلم في الكلام على هذا الحديث في « باب متى يصح سماع الصغير » قول الشافعي : إن المراد بقول ابن عباس « إلى غير جدار » أي إلى غير سترة ، وذكرنا تأييد ذلك من رواية البزار ، وقال بعض المتأخرين : قوله « إلى غير جدار » لا يبنى غير الجدار ، إلا أن إخبار ابن عباس عن مروره بهم وعدم إنكارهم لذلك مشعر بحدوث أمر لم يعهدوه ، فلو فرض هناك سترة أخرى غير الجدار لم يكن لهذا الإخبار فائدة ، إذ مروره حينئذ لا ينكره أحد أصلاً . وكان البخاري حمل الأمر في ذلك على المؤلف المعروف من عاداته صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يصلي في الفضاء إلا والعزة أمامه ، ثم أيد ذلك بحديثي ابن عمر وأبي جحيفة ، وفي حديث ابن عمر ما يدل على المداومة وهو قوله بعد ذكر الحربة « وكان يفعل ذلك في السفر » وقد تبعه النووي فقال في شرح مسلم في كلامه على فوائد هذا الحديث : فيه أن سترة الإمام سترة لمن خلفه ، والله أعلم .

قوله ( ناهزت الاحتلام ) أي قاربته ، وقد ذكرت الاختلاف في قدر عمره في « باب تعليم الصبيان » من كتاب فضيلة القرآن وفي « باب الاختتان بعد الكبر » من كتاب الاستئذان . وتوجيه الجمع بين المختلف من ذلك وبيان الراجح من الأقوال والله الحمد .

قوله ( يصلي بالناس بمنى ) كذا قال مالك وأكثر أصحاب الزهري ، ووقع عند مسلم من رواية ابن عيينة « بعرفة » قال النووي : يحمل ذلك على أنهما قضيتان ، وتعقب بأن الأصل عدم التعدد ولا سيما مع اتحاد مخرج الحديث ، فالحق أن قول ابن عيينة « بعرفة » شاذ . ووقع عند مسلم أيضاً من رواية معمر عن الزهري « وذلك في حجة الوداع أو الفتح » وهذا الشك من معمر لا يعول عليه ، والحق أن ذلك كان في حجة الوداع .

قوله ( بعض الصف ) زاد المصنف في الحج من رواية ابن أخي ابن شهاب عن عمه « حتى سرت بين يدي بعض الصف الأول » . انتهى . وهو يعين أحد الاحتمالين اللذين ذكرناهما في كتاب العلم .

قوله ( فلم ينكر ذلك علي أحد ) قال ابن دقيق العيد : استدل ابن عباس بترك الإنكار على الجواز ، ولم يستدل بترك إعادتهم للصلاة لأن ترك الإنكار أكثر فائدة . قلت : وتوجيهه أن ترك الإعادة يدل على صحتها فقط لا على جواز المرور ، وترك الإنكار يدل على جواز المرور وصحة الصلاة معاً . ويستفاد منه أن ترك الإنكار حجة على الجواز بشرطه وهو انتفاء الموانع من الإنكار وثبوت العلم بالاطلاع على الفعل ، ولا يقال لا يلزم مما ذكر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لاحتمال أن يكون الصف حائلاً دون رؤية النبي صلى الله عليه وسلم له لأننا نقول قد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم كان يرى في الصلاة من ورائه كما يرى



من أمامه . وتقدم أن في رواية المصنف في الحج أنه مر بين يدي بعض الصف الأول ، فلم يكن هناك حائل دون الرؤية . ولو لم يرد شيء من ذلك لكان توفر دواعيهم على سؤاله صلى الله عليه وسلم عما يحدث لهم كافياً في الدلالة على اطلاعه على ذلك والله أعلم . واستدل به على مرور الحمار لا يقطع الصلاة ، فيكون ناسخاً لحديث أبي ذر الذي رواه مسلم في كون مرور الحمار يقطع الصلاة ، وكذا مرور المرأة والكلب الأسود . وتعقب بأن مرور الحمار متحقق في حال مرور ابن عباس وهو راكبه ، وقد تقدم أن ذلك لا يضر لكون الإمام سترة لمن خلفه ، وأما مروره بعد أن نزل عنه فيحتاج إلى نقل . وقال ابن عبد البر : حديث ابن عباس هذا يخص حديث أبي سعيد « إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداً يمر بين يديه » فإن ذلك مخصوص بالإمام والمنفرد ، فأما المأموم فلا يضره من مر بين يديه لحديث ابن عباس هذا ، قال : وهذا كله لا خلاف فيه بين العلماء . وكذا نقل عياض الاتفاق على أن المأمومين يصلون إلى سترة ، لكن اختلفوا هل سترتهم سترة الإمام أم سترتهم الإمام نفسه اهـ . فيه نظر ، لما رواه عبد الرزاق عن الحكم بن عمرو الغفاري الصحابي « أنه صلى بأصحابه في سفر وبين يديه سترة ، فمرت حمير بين يدي أصحابه فأعاد بهم الصلاة » . وفي رواية له أنه قال لهم « إنما لم تقطع صلاتي ولكن قطعت صلاتكم ، فهذا يعكر على ما نقل من الاتفاق . ولفظ ترجمة الباب ورد في حديث مرفوع رواه الطبراني في الأوسط من طريق سويد بن عبد العزيز عن عاصم عن أنس مرفوعاً « سترة الإمام سترة لمن خلفه » وقال : تفرد به سويد عن عاصم اهـ . وسويد ضعيف عندهم . ووردت أيضاً في حديث موقوف على ابن عمر أخرجه عبد الرزاق ، ويظهر أثر الخلاف الذي نقله عياض فيما لو مر بين يدي الإمام أحد ، فعلى قول من يقول إن سترة الإمام سترة من خلفه يضر صلاته وصلاتهم معاً . وعلى قول من يقول إن الإمام نفسه سترة من خلفه يضر صلاته ولا يضر صلاتهم ، وقد تقدمت بقية مباحث حديث ابن عباس في كتاب العلم .

[٤٩٤] ٤٨٤- حدثنا إسحاق قال نا عبد الله بن نعيم قال نا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحربة فتوضع بين يديه فيصلي إليها والناس وراءه ، كان يفعل ذلك في السفر ، فمن ثم اتخذها الأمراء .

[الحديث ٤٩٤- أطرافه في: ٤٩٨ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣] .

قوله ( حدثنا إسحاق ) قال أبو علي الجبائي : لم أجد إسحاق هذا منسوباً لأحد من الرواة : قلت : وقد جزم أبو نعيم وخلف وغيرهما بأنه إسحاق بن منصور .

قوله ( أمر بالحربة ) أي أمر خادمه بحمل الحربة ، وللمصنف في العيدين من طريق الأوزاعي عن نافع « كان يغدو إلى المصلى والعزلة تحمل وتنصب بين يديه فيصلي إليها » زاد ابن ماجه وابن خزيمة والإسماعيلي « وذلك أن المصلى كان فضاء ليس فيه شيء يستره » .

قوله ( والناس ) بالرفع عطفاً على فاعل فيصلي .

قوله ( وكان يفعل ذلك ) أي نصب الحربة بين يديه حيث لا يكون جدار .

**قوله ( فمن ثم )** أى فمن تلك الجهة اتخذ الأمراء الحربة يخرج بها بين أيديهم فى العيد ونحوه ، وهذه الجملة الأخيرة فصلها على ابن مسهر من حديث ابن عمر فجعلها من كلام نافع كما أخرجه ابن ماجه ، وأوضحته فى كتاب « المدرج » . وفى الحديث الاحتياط للصلاة وأخذ آلة دفع الأعداء لا سيما فى السفر ، وجواز الاستخدام وغير ذلك . والضمير فى « اتخذها » يحتمل عوده إلى الحربة نفسها أو إلى جنس الحربة ، وقد روى عمر بن شبة فى « أخبار المدينة » من حديث سعد القرظ « إن النجاشي أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم حربة فأمسكها لنفسه ، فهى التى يمشى بها مع الإمام يوم العيد » . ومن طريق الليث أنه بلغه أن العنزة التى كانت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كانت لرجل من المشركين ، فقتله الزبير بن العوام يوم أحد فأخذها منه النبي صلى الله عليه وسلم فكان ينصبها بين يديه إذا صلى . ويحتمل الجمع بأن عنزة الزبير كانت أولاً قبل حربة النجاشي .

**( فائدة )** حديث أبي جحيفة أخرجه المصنف مطولاً ومختصراً ، وقد تقدم فى الطهارة فى « باب استعمال فضل وضوء الناس » وفى حديث ستر العورة من الصلاة فى « باب الصلاة فى الثوب الأحمر » وذكره أيضاً هنا وبعد بابين أيضاً وفى الأذان وفى صفة النبي صلى الله عليه وسلم فى موضعين وفى اللباس فى موضعين ، ومداره عنده على الحكم بن عتيبة وعلى عون بن أبي جحيفة كلاهما عن أبي جحيفة وعند أحدهما ما ليس عند الآخر ، وقد سمعه شعبة منهما كما سيأتى واضحاً .

[٤٩٥]

٤٨٥- **قوله** « فإبى الوليد قال نا شعبة عن عون بن أبي جحيفة قال سمعت أبي أن النبي صلى الله عليه وسلم بهم بالبطحاء - وبين يديه عنزة - الظهر ركعتين والعصر ركعتين تمر بين يديه المرأة والحصار .

**قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى )** بهم بالبطحاء يعنى بطحاء مكة ، وهو موضع خارج مكة ، وهو الذى يقال له الأبطح ، وكذا ذكره من رواية أبى العميس عن عون ، وزاد من رواية آدم عن شعبة عن عون أن ذلك كان بالهاجرة ، فيستفاد منه - كما ذكره النووى - أنه صلى الله عليه وسلم جمع حينئذ بين الصلاتين فى وقت الأولى منهما ، ويحتمل أن يكون قوله « والعصر ركعتين » أى بعد دخول وقتها .

**قوله ( وبين يديه عنزة )** تقدم ضبطها وتفسيرها فى الطهارة فى حديث أنس . وفى رواية أبى العميس « جاء بلال فأذنه بالصلاة ، ثم خرج بالعنزة حتى ركزها بين يديه وأقام الصلاة » وأول رواية عمر بن أبى زائدة عن عون عن أبيه « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قبة حمراء من آدم ، ورأيت بلالاً أخذ وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورأيت الناس يتبدرون ذلك الوضوء ، فمن أصاب منه شيئاً تمسح به ، ومن لم يصب منه شيئاً أخذ من بلل يد صاحبه » وفيها أيضاً « وخرج فى حلة حمراء مشمرا » وفى رواية مالك بن مغول عن عون « كأتى أنظر إلى ويص ساقيه » وبين فيها أيضاً أن الوضوء الذى ابتلره الناس كان فضل الماء الذى توضع به النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا هو فى رواية شعبة عن الحكم ، وفى رواية مسلم

من طريق الثوري عن عون ما يشعر بأن ذلك كان بعد خروجه من مكة بقوله « ثم لم يزل يصلي ركعتين حتى رجع إلى المدينة » .

قوله ( يمر بين يديه ) أى بين العزة والقبلة لا بينه وبين العزة ، ففى رواية عمر بن أبى زائدة فى باب الصلاة فى الثوب الأحمر « ورأيت الناس والدواب يمرون بين يدي العزة » . وفى الحديث من الفوائد التماس البركة مما لامسه الصالحون ، ووضع السترة للمصلى حيث يخشى المرور بين يديه والاكتفاء فيها بمثل غلظ العزة ، وأن قصر الصلاة فى السفر أفضل من الإتمام لما يشعر به الخبر من مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه ، وأن ابتداء القصر من حين مفارقة البلد الذى يخرج منه ، وفيه تعظيم الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه استحباب تشمير الثياب لاسيا فى السفر ، وكذا استصحاب العزة ونحوها ، ومشروعية الأذان فى السفر كما سيأتى فى الأذان ، وجواز النظر إلى الساق وهو إجماع فى الرجل حيث لا فتنة ، وجواز لبس الثوب الأحمر ، وفيه خلاف يأتى ذكره فى كتاب اللباس إن شاء الله تعالى .

باب قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلى والسترة ؟

[٤٩٦] ٤٨٦ - حدثنا عمرو بن زرة قال نا عبدالعزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال : كان بين مصلى رسول الله صلى الله عليه وبين الجدار ممر الشاة .

[الحديث ٤٩٦ - طرفه فى : ٧٣٣٤] .

[٤٩٧] ٤٨٧ - حدثنا المكي بن إبراهيم قال نا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال : كان جدار المسجد عند المنبر ، ما كادت الشاة أن تجوزها .

قوله ( باب قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلى والسترة ) أى من ذراع ونحوه . ( والمصلى ) بكسر اللام على أنه اسم فاعل ، ويحتمل أن يكون بفتح اللام ، أى المكان الذى يصلى فيه .

قوله ( عن أبيه ) فى رواية أبى داود والإسماعيل « أخبرنى أبى » .

قوله ( عن سهل ) زاد الأصيل « ابن سعد » .

قوله ( كان بين مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى مقامه فى صلاته ، وكذا هو فى رواية أبى داود .

قوله ( وبين الجدار ) ، أى جدار المسجد مما يلي القبلة ، وصرح بذلك من طريق أبى غسان عن أبى حازم فى الاعتصام .

قوله ( ممر الشاة ) بالرفع ، وكان تامة ، أو ممر اسم كان بتقدير قدر أو نحوه ، والظرف الخبر . وأعربه الكرماني بالنصب على أن ممر خبر كان واسمها نحو قدر المسافة ، قال : والسياق يدل عليه .

قوله ( عن سلمة ) يعني ابن الأكوع وهذا ثاني ثلاثيات البخاري .

قوله ( كان جدار المسجد ) كذا وقع في رواية مكى ، ورواه الإسماعيلي من طريق أبي حاصم عن يزيد بلفظ « كان المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بينه وبين حائط القبلة إلا قدر ما تمر العزة ، فتبين بهذا السياق أن الحديث مرفوع .

قوله ( تجوزها ) ول بعضهم « أن تجوزها » أى المسافة ، وهى ما بين المنبر والجدار . فإن قيل : من أين يطابق الترجمة ؟ أجاب الكرمانى فقال : من حيث أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوم بجانب المنبر ، أى لم يكن لمسجده محراب . فتكون مسافة ما بينه وبين الجدار نظير ما بين المنبر والجدار ، فكأنه قال : والذي ينبغى أن يكون بين المصلّى وسترته قدر ما كان بين منبره صلى الله عليه وسلم وجدار القبلة . وأوضح من ذلك ما ذكره ابن رشيد أن البخاري أشار بهذه الترجمة إلى حديث سهل بن سعد الذى تقدم في « باب الصلاة على المنبر والخشب » فإن فيه أنه صلى الله عليه وسلم قام على المنبر حين عمل فصلى عليه فاقتضى ذلك أن ذكر المنبر يؤخذ منه موضع قيام المصلّى . فإن قيل : إن في ذلك الحديث أنه لم يسجد على المنبر ، وإنما نزل فسجد في أصله ، وبين أصل المنبر وبين الجدار أكثر من ممر الشاة ، أوجب بأن أكثر أجزاء الصلاة قد حصل في أعلى المنبر ، وإنما نزل عن المنبر لأن الدرجة لم تتسع لقدر سجوده فحصل به المقصود . وأيضاً فإنه لما سجد في أصل المنبر صارت الدرجة التى فوقه سترة له وهو قدر ما تقدم . قال ابن بطال : هذا أقل ما يكون بين المصلّى وسترته ، يعنى قدر ممر الشاة ، وقيل أقل ذلك ثلاثة أذرع لحديث بلال « إن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة وبينه وبين الجدار ثلاثة أذرع ، كما سأتى قريباً بعد خمسة أبواب . وجمع الداودى بأن أقله ممر الشاة . وأكثره ثلاثة أذرع . وجمع بعضهم بأن الأول في حال القيام والقعود ، والثاني في حال الركوع والسجود . وقال ابن الصلاح : قدروا ممر انشاة بثلاثة أذرع . قلت : ولا يخفى ما فيه . وقال بغوى : استحب أهل العلم الدنو من السترة بحيث يكون بينه وبينها قدر إمكان السجود ، وكذلك بين الصفوف . وقد ورد الأمر بالدنو منها ، وفيه بيان الحكمة في ذلك ، وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبي حثمة مرفوعاً « إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته » .

### باب الصلاة إلى الحرية

[٤٩٨] ٤٨٨ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه عليه كان تركز له الحرية فيصلي إليها .

قوله ( باب الصلاة إلى الحرية ) ساق فيه حديث ابن عمر مختصراً ، وقد تقدم قبل باب . وقوله ( تركز ) أى تغرز في الأرض .

### باب الصلاة إلى العنزة

[٤٩٩] ٤٨٩ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا عون بن أبي جحيفة قال : سمعت أبي قال : خرج

علينا النبي صلى الله عليه بالهاجرة، فأتي بوضوء فتوضأ فصلى بنا الظهر والعصر، وبين يديه عنزة والمرأة والحمار يمشون من ورائها.

[٥٠٠] ٤٩٠ - حدثنا محمد بن حاتم بن بزيع قال نا شاذان عن شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة قال : سمعت أنس بن مالك كان النبي صلى الله عليه إذا خرج لحاجته تبعته أنا و غلام ومعنا عكازة أو عصاً أو عنزة ومعنا إداوة، فإذا فرغ من حاجته ناولناه الإداوة.

قوله ( باب الصلاة إلى العنزة ) ساق فيه حديث أبي جحيفة عن آدم عن شعبة عن عون ، وقد تقدم الكلام عليه أيضاً . واعترض عليه في هذه الترجمة بأن فيها تكراراً فإن العنزة هي الحربة ، لكن قد قيل إن الحربة إنما يقال لها عنزة إذا كانت قصيرة ففي ذلك جهة مغايرة .

قوله ( والمرأة والحمار يمشون من ورائها ) كذا ورد بصيغة الجمع ، فكأنه أراد الجنس . ويؤيده رواية « والناس والدواب يمشون » كما تقدم ، أو فيه حذف تقديره وغيرهما أو المراد الحمار براكبه ، وقد تقدم بلفظ « يمر بين يديه المرأة والحمار » فالظاهر أن الذي وقع هنا من تصرف الرواة ، وقال ابن التين : الصواب يمران ، إذ في يمشون إطلاق صيغة الجمع على الإثنين . وقال ابن مالك : أعاد ضمير الذكور العقلاء على مؤنث ومذكر غير عاقل وهو مشكل ، والوجه فيه أنه أراد المرأة والحمار وراكبه فحذف الراكب للدلالة الحمار عليه . ثم غلب تذكير الراكب المفهوم على تأنيث المرأة وذا العقل على الحمار . وقد وقع الإخبار عن مذكور ومخوف في قولهم « راكب البعير طريحان » أي البعير وراكبه . ثم ساق البخاري حديث أنس ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الطهارة . قوله فيه ( ومعنا عكازة أو عصا عنزة ) كذا للأكثر بالمهمل والنون والزاي المفتوحات ، وفي رواية المستمل والحموي « أو غيره » بالمعجمة والياء والراء ، أي سواه ، أي المذكور . والظاهر أنه تصحيف .

### باب السترة بمكة وغيرها

[٥٠١] ٤٩١ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن الحكم عن أبي جحيفة قال : خرج رسول الله صلى الله عليه بالهاجرة فصلى بالبطحاء الظهر والعصر ركعتين، ونصب بين يديه عنزة وتوضأ فجعل الناس يتمسحون بوضوئه.

قوله ( باب السترة بمكة وغيرها ) ساق فيه حديث أبي جحيفة عن سليمان بن حرب عن شعبة عن الحكم ، والمراد منه هنا قوله « بالبطحاء » فقد قدمنا أنها بطحاء مكة . وقال ابن المنير : إنما خص مكة بالذكر دعماً لتوهم من يتوهم أن السترة قبة ، ولا ينبغي أن يكون لمكة قبة إلا الكعبة ، فلا يحتاج فيها إلى سترة . انتهى . والذي أظنه أنه أراد أن ينكت على ما ترجم به عبد الرزاق حيث قال في « باب لا يقطع الصلاة بمكة شيء » ثم أخرج عن ابن جريج عن كثير بن كثير بن المطالب عن أبيه عن جده قال « رأيت

النبي صلى الله عليه وسلم يصلى في المسجد الحرام ليس بينه وبينهم - أى الناس - سترة » وأخرجه من هذا الوجه أيضاً أصحاب السنن ، ورجاله موثقون إلا أنه معلول ، فقد رواه أبو داود عن أحمد عن ابن عينة قال : كان ابن جريج أخبرنا به هكذا ، فلقيت كثيراً فقال : ليس من أبى سمعته ، ولكن عن بعض أهلى عن جدى . فأراد البخارى التنبيه على ضعف هذا الحديث وأن لا فرق بين مكة وغيرها فى مشروعية السترة ، واستدل على ذلك بحديث أبى جحيفة ، وقد قدمنا وجه الدلالة منه . وهذا هو المعروف عند الشافعية وأن لا فرق فى منع المرور بين يدى المصلى بين مكة وغيرها . واغتفر بعض الفقهاء ذلك للطائفتين دون غيرهم ضرورة ، وعن بعض الخنابلة جواز ذلك فى جميع مكة .

### باب الصلاة إلى الأسطوانة

وقال عمر : المصلون أحق بالسواري من المتحدثين إليها .

ورأى عمر رجلاً يصلى بين أسطوانتين فأدناه إلى سارية فقال : صل إليها .

٤٩٢ - حدثنا المكي قال نا يزيد بن أبى عبيد قال : كنت أتى مع سلمة بن الأكوع [٥٠٢]

فيصلى عند الأسطوانة التي عند المصحف ، فقلت : يا أبا مسلم أراك تتحرى الصلاة عند هذه الأسطوانة ، قال : فإني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتحرى الصلاة عندها .

قوله ( باب الصلاة إلى الأسطوانة ) أى السارية ، وهى بضم الهمزة وسكون السين المهملة وضم الطاء بوزن أفعوانة على المشهور ، وقيل بوزن فعوانة ، والغالب أنها تكون من بناء ، بخلاف العمود فإنه من حجر واحد . قال ابن بطال : لما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى إلى الحربة ، كانت الصلاة إلى الأسطوانة أولى لأنها أشد سترة . قلت : لكن أفاد ذكر ذلك التنصيص على وقوعه ، والنص أعلى من الفحوى . قوله ( وقال عمر ) هذا التعليق وصله ابن أبى شيبه والحميدى من طريق همدان - وهو بفتح الهاء وسكون الميم وبالذال المهملة ، وكان يريد عمر ، أى رسوله إلى أهل اليمن - عن عمر به . ووجه الأحقية أنهما مشتركان فى الحاجة إلى السارية المتخذة إلى الاستناد والمصلى لجعلها سترة ، لكن المصلى فى عبادة محقة فكان أحق .

قوله ( ورأى ابن عمر ) كذا ثبت فى رواية أبى ذر والأصلي وغيرهما ، وعند بعض الرواة « ورأى عمر » بخذف ابن وهو أشبه بالصواب ، فقد رواه ابن أبى شيبه من طريق معاوية بن قره بن إياس المزنى عن أبيه وله صحبة قال « رآنى عمر وأنا أصلى » فذكر مثله سواء لكن زاد « فأخذ بقفاى » . وعرف بذلك تسمية المبهم المذكور فى التعليق . وأراد عمر بذلك أن تكون صلاته إلى سترة ، وأراد البخارى بإيراد أثر عمر هذا أن المراد بقول سلمة « يتحرى الصلاة عندها » أى إليها ، وكذا قول أنس « يتدرون السواري » أى يصلون إليها .

قوله ( حدثنا المكي ) هو ابن إبراهيم كما ثبت عند الأصلي وغيره ، وهذا ثالث ثلاثيات البخارى . وقد ساوى فيه البخارى شيخه أحمد بن حنبل ، فإنه أخرجه فى مسنده عن مكى بن إبراهيم .

**قوله ( التي عند المصحف )** هذا دال على أنه كان للمصحف موضع خاص به ، ووقع عند مسلم بلفظ « يصلى وراء الصندوق » وكأنه كان للمصحف صندوق يوضع فيه ، والأسطوانة المذكورة حقت لنا بعض مشايخنا أنها المتوسطة في الروضة المكرمة ، وأنها تعرف بأسطوانة المهاجرين . قال : وروى عن عائشة أنها كانت تقول « لو عرفها الناس لاضطربوا عليها بالسهام » وأنها أسرتها إلى ابن الزبير فكان يكثر الصلاة عندها . ثم وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن النجار وزاد « أن المهاجرين من قریش كانوا يجتمعون عندها » وذكره قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة .

**قوله ( يا أبا مسلم )** هي كنية سلمة ، و « يتحرى » أى يقصد .

[٥٠٣] ٤٩٣ - حدثنا قبيصة قال نا سفيان عن عمرو بن عامر عن أنس قال : لقد أدركت كبار أصحاب النبي صلى الله عليه يبتدرون السواري عند المغرب . وزاد شعبة عن عمرو عن أنس : حتى يخرج النبي صلى الله عليه .  
[الحديث ٥٠٣ - طرفه في : ٦٢٥] .

**قوله ( حدثنا سفيان )** هو الثوري ، وعمرو بن عامر هو الكوفي الأنصاري ، لا والد أسد فإنه يُجلى ، ولا عمرو بن عامر البصري فإنه سلمى .

**قوله ( لقد رأيت )** في رواية المستملى و الحمويّ : « لقد أدركت » .

**قوله ( عند المغرب )** أى عند أذان المغرب ، وصرح بذلك الإسماعيلي من طريق ابن مهدي عن سفيان ، ولمسلم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس نحوه .

**قوله ( وزاد شعبة عن عمرو )** هو ابن عامر المذكور ، قد وصله المصنف في كتاب الأذان من طريق غندر عن شعبة فقال « عن عمرو بن عامر الأنصاري » وزاد فيه أيضاً « يصلون الركعتين قبل المغرب » وسأى الكلام عليه هناك مع بقية مباحثه وتعيين من وقفنا عليه من كبار الصحابة المشار إليهم فيه إن شاء الله تعالى .

### باب الصلاة بين السواري في غير جماعة

[٥٠٤] ٤٩٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا جويرية عن نافع عن ابن عمر قال : « دخل النبي صلى الله عليه البيت وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وبلال ، فأطال ثم خرج ، كنت أول الناس دخل على أثره ، فسألت بلالاً : أين صلى ؟ فقال : بين العمودين المقدمين » .

[٥٠٥] ٤٩٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه دخل الكعبة وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة الحجابي ، فأغلقها عليه

ومكثَ فيها. فسألتُ بلالاً حينَ خرجَ: ما صنعَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه؟ قال: جعلَ عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه. وكان البيتُ يومئذٍ ستة أعمدة، ثمَّ صَلَّى وقال إسماعيلُ: حدثني مالكٌ فقال: عمودين عن يمينه.

**قوله (باب الصلاة بين السواري في غير جماعة)** إنما قيدها بغير الجماعة لأن ذلك يقطع الصفوف، وتسوية الصفوف في الجماعة مطلوب. وقال الرافعي في شرح المسند: احتج البخاري بهذا الحديث - أي حديث ابن عمر عن بلال - على أنه لا بأس بالصلاة بين الساريتين إذا لم يكن في جماعة، وأشار أن الأولى للمنفرد أن يصلي إلى السارية، ومع هذه الأولوية فلا كراهة في الوقوف بينهما - أي للمنفرد - وأما في الجماعة فالوقوف بين الساريتين كالصلاة إلى السارية. انتهى كلامه. وفيه نظر لورود النهي الخاص عن الصلاة بين السواري كما رواه الحاكم من حديث أنس بإسناد صحيح، وهو في السنن الثلاثة، وحسنه الترمذي. قال المحب الطبري: كره قوم الصف بين السواري للنهي الوارد عن ذلك، وعمل الكراهة عند عدم الضيق، والحكمة فيه إما لانقطاع الصف أو لأنه موضع النعال. انتهى. وقال القرطبي: روى في سبب كراهة ذلك أنه مصلي الجن المؤمنين.

**قوله (حدثنا جويرية)** هو بالجيم بصيغة التصغير وهو ابن أسماء الضبعية، واتفق أن اسمه واسم أبيه من الأعلام المشتركة بين الرجال والنساء. وقد سمع جويرية المذكور من نافع، وروى أيضاً عن مالك عنه.

**قوله (كنت أول الناس)** كذا في رواية أبي ذر وكريمة، وفي رواية الأصيلي وابن عساكر «وكنت» بزيادة واو في أوله وهي أشبه، ورواه الإسماعيلي من هذا الوجه فقال بعد قوله ثم خرج «ودخل عبد الله على أثره أول الناس».

**قوله (بين العمودين المقدمين)** في رواية الكشمي «المقدمين» كذا في هذه الرواية، وفي رواية مالك التي تليها «جعل عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه»، وليس بين الروایتين مخالفة، لكن قوله في رواية مالك «وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة» مشكل لأنه يشعر بكون ما عن يمينه أو يساره كان اثنين، ولهذا عقبه البخاري برواية إسماعيل التي قال فيها «عمودين عن يمينه»، ويمكن الجمع بين الروایتين بأنه حيث ثنى أشار إلى ما كان عليه البيت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وحيث أفرد أشار إلى ما صار إليه بعد ذلك ويرشد إلى ذلك قوله «وكان البيت يومئذ» لأن فيه إشعاراً بأنه تغير عن هيئته الأولى. وقال الكرماني: لفظ العمود جنس يحتمل الواحد والإثنين، فهو مجمل بينته رواية «وعمودين»، ويحتمل أن يقال: لم تكن الأعمدة الثلاثة على سمت واحد بل اثنان على سمت والثالث على غير سمتهما، ولفظ «المقدمين» في الحديث السابق مشعر به، والله أعلم. قلت: ويؤيده أيضاً رواية مجاهد عن ابن عمر التي تقدمت في «باب: واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى» فإن فيها «بين الساريتين اللتين على يسار الداخل» وهو صريح في أنه كان هناك عمودان على اليسار وأنه صلى بينهما، فيحتمل أنه كان ثم عمود آخر عن اليمين لكنه بعيد أو على غير سمت العمودين فيصح قول من قال «جعل عن يمينه عمودين» وقول من قلله «جعل عموداً



عن يمينه . وجوز الكرماني احتمالاً آخر وهو أن يكون هناك ثلاثة أعمدة مصطفة فصلى إلى جنب الأوسط ، فن قال جعل عموداً عن يمينه وعموداً عن يساره لم يعتبر الذي صلى إلى جنبه ومن قال عمودين اعتبره . ثم وجدته مسبقاً بهذا الاحتمال ، وأبعد منه قول من قال : انتقل في الركعتين من مكان إلى مكان ، ولا تبطل الصلاة بذلك لقلته ، والله أعلم .

**قوله (وقال إسماعيل) أى ابن أبى أويس ، كذا فى رواية أبى ذر والأصيلي « قال » مجردة ، وفى رواية كريمة « قال لنا » فوضح وصله . وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على مالك فيه ، فوافق الجمهور عبد الله بن يوسف فى قوله « عموداً عن يمينه وعموداً عن يساره » ووافق إسماعيل فى قوله « عمودين عن يمينه » ابن القاسم والقعنبي وأبو مصعب ومحمد بن الحسن وأبو حذافة وكذا الشافعي وابن مهدي فى إحدى الروايتين عنهما ، وقال يحيى بن يحيى النيسابورى فيما رواه عنه مسلم « جعل عمودين عن يساره وعموداً عن يمينه » عكس رواية إسماعيل ، وكذلك قال الشافعي وبشر بن عمر فى إحدى الروايتين عنهما ، وجمع بعض المتأخرين بين هاتين الروايتين باحتمال تعدد الواقعة ، وهو بعيد لاتحاد مخرج الحديث ، وقد جزم البيهقي بترجيح رواية إسماعيل ومن وافقه ، وفيه اختلاف رابع . قال عثمان بن عمر عن مالك « جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره » ويمكن توجيهه بأن يكون هناك أربعة أعمدة اثنان مجتمعان واثنان منفردان فوقف عند المجتمعين ، لكن يعكر عليه قوله « وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة » بعد قوله « وثلاثة أعمدة وراءه » وقد قال الدارقطني ، لم يتابع عثمان بن عمر على ذلك .**

## باب

[٥٠٦] ٤٩٦ - حدثنا إبراهيم بن المنذر قال نا أبو زمرة قال نا موسى بن عقبة عن نافع أن عبد الله كان إذا دخل الكعبة مشى قبل وجهه حين يدخل ، وجعل الباب قبل ظهره ، فمشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريباً من ثلاثة أذرع صلى ، يتوخى المكان الذي أخبره به بلال أن النبي صلى الله عليه صلى فيه . قال : وليس على أحدنا بأس إن صلى في أي نواحي البيت شاء .

**قوله (باب) كذا للأكثر بلا ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذى قبله ، وكأنه فصله عنه لأنه ليس فيه تصريح بكون الصلاة وقعت بين السورى ، لكن فيه بيان مقدار ما كان بينه وبين الجدار من المسافة . وسقط لفظ « باب » من رواية الأصيلي .**

**قوله (حتى يكون بينه وبين الجدار قريباً) كذا وقع بالنصب على أنه خبر كان واسمها محذوف .**

**قوله (من ثلاث أذرع) كذا لأبى ذر ، ولغيره ثلاثة بالتأنيث والذراع يذكر ويؤنث .**

**قوله (يتوخى) بالمعجمة ، أى يقصد .**

**قوله (قال) أى ابن عمر .**

**قوله ( أن يصلي )** كذا للكشميني ولغيره أن صلى بلفظ الماضي ، ومراد ابن عمر أنه لا يشترط في صحة الصلاة في البيت موافقة المكان الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، بل موافقة ذلك أولى وإن كان يحصل الغرض بغيره .

### باب الصلاة إلى الراحلة والبعير والشجر والرحل

[٥٠٧] ٤٩٧- حدثنا محمد بن أبي بكر المَقْدَمِيُّ البصري قال نا معتمر بن سليمان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يُعْرِضُ راحلته فيصلي إليها . قلتُ : أفرأيت إذا هبت الركاب؟ قال : كلُّ يأخذُ الرحلَ فيُعدُّلهُ فيصلي إلى آخرته - أو قال مؤخره - وكان ابن عمر يفعلهُ .

**قوله ( باب الصلاة إلى الراحلة والبعير )** قال الجوهري : الراحلة الناقة التي تصلح لأن يوضع الرحل عليها ، وقال الأزهري : الراحلة المركوب النجيب ذكر أكان أو أنثى . والهاء فيها للمبالغة ، والبعير يقال لما دخل في الخامسة .

**قوله ( والشجر والرحل )** المذكور في حديث الباب الراحلة والرحل ، فكأنه ألحق البعير بالراحلة بالمعنى الجامع بينهما ، ويحتمل أن يكون أشار إلى ما ورد في بعض طرقه ، فقد رواه أبو خالد الأحمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « كان يصلي إلى بعيره » . انتهى . فإن كان هذا حديثاً آخر حصل المقصود ، وإن كان مختصراً من الأول - كأن يكون المراد يصلي إلى مؤخرة رحل بعيره - اتجه الاحتمال الأول . ويؤيد الاحتمال الثاني ما أخرجه عبد الرزاق أن ابن عمر كان يكره أن يصلي إلى بعير إلا وعليه رحل ، وسأذكره بعد . وألحق الشجر بالرحل بطريق الأولوية ، ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى حديث علي قال « لقد رأيتنا يوم بدر وما فينا إنسان إلا نائم ، إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه كان يصلي إلى شجرة يدعو حتى أصبح » رواه النسائي بإسناد حسن .

**قوله ( يعرض )** بتشديد الراء ، أى يجعلها عرضاً .

**قوله ( قلت أفرأيت )** ظاهره أنه كلام نافع والمستول ابن عمر ، لكن بين الإسماعيلي من طريق عبيدة ابن حميد عن عبيد الله بن عمر أنه كلام عبيد الله والمستول نافع ، فعلى هذا هو مرسل لأن فاعل يأخذ هو النبي صلى الله عليه وسلم ولم يدركه نافع .

**قوله ( هبت الركاب )** أى هاجت الإبل ، يقال هب الفحل إذا هاج ، وهب البعير في السير إذا نشط . والركاب الإبل التي يسار عليها ولا واحد لها من لفظها ، والمعنى أن الإبل إذا هاجت شويشت على المصلي لعدم استقرارها ، فيعدل عنها إلى الرحل فيجعلها ستره . وقوله ( فيعدله ) بفتح أوله وسكون العين وكسر الدال ، أى يقيمه تلقاء وجهه . ويجوز التشديد . وقوله ( إلى آخرته ) بفتحات بلا مد ويجوز المد ، ( ومؤخرته ) بضم أوله ثم همزة ساكنة ، وأما الخاء فجزم أبو عبيد بكسرها وجوز الفتح ، وأنكر ابن قتيبة

الفتح ، وعكس ذلك ابن مكي فقال : لا يقال مقدم ومؤخر بالكسر إلا في العين خاصة ، وأما في غيرها ف يقال بالفتح فقط . ورواه بعضهم بفتح الهمزة وتشديد الحاء . والمراد بها العود الذي في آخر الرجل الذي يستند إليه الراكب . قال القرطبي : في هذا الحديث دليل على جواز التستر بما يستقر من الحيوان ، ولا يعارضه النهي في معاطن الإبل لأن المعاطن مواضع لإقامتها عند الماء ، وكراهة الصلاة حينئذ عندها إما لشدة نيتها وإما لأنهم كانوا يتخلون بينها مستترين بها ، انتهى . وقال غيره : علة النهي عن ذلك كون الإبل خلقت من الشياطين ، وقد تقدم ذلك ، فيحمل ما وقع منه في السفر من الصلاة إليها على حالة الضرورة ونظيره صلاته إلى السرير الذي عليه المرأة لكون البيت كان ضيقاً . وعلى هذا فقول الشافعي في البويطي : لا يستتر بامرأة ولا دابة ، أي في حال الاختيار . وروى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان يكره أن يصلى إلى بعير إلا وعليه رحل ، وكان الحكمة في ذلك أنها في حال شد الرحل عليها أقرب إلى السكون من حال تجريدها .

(تكملة) اعتبر الفقهاء مؤخرة الرحل في مقدار أقل السترة ، واختلفوا في تقديرها بفعل ذلك فقيل ذراع ، وقيل ثلثا ذراع وهو أشهر ، لكن في مصنف عبد الرزاق عن نافع أن مؤخرة زحل ابن عمر كانت قدر ذراع .

### باب الصلاة إلى السرير

[٥٠٨] ٤٩٨ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : أعدتُمونا بالكلب والحمار ؟ لقد رأيتني مضطجعة على السرير فيجيء النبي صلى الله عليه وسلم فيتوسط السرير فيصلي ، فأكره أن أسنحه ، فأنسل من قبل رجلي السرير حتى أنسل من الخافي .

قوله ( باب الصلاة إلى السرير ) أورد فيه حديث الأسود عن عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوسط السرير الذي هي مضطجعة عليه . واعترضه الإسماعيلي بأنه دال على الصلاة على السرير لا إلى السرير . ثم أشار إلى أن رواية مسروق عن عائشة دالة على المراد ، لأن لفظه « كان يصلي والسرير بينه وبين القبلة » كما سيأتي ، فكان ينبغي له ذكرها في هذا الباب . وأجاب الكرمانى عن أصل الاعتراض بأن حروف الجر تتناوب ، فعنى قوله في الترجمة « إلى السرير » أى على السرير ، وادعى قبل ذلك أنه وقع في بعض الروايات بلفظ على السرير . قلت : ولا حاجة إلى الحمل المذكور ، فإن قولها « فيتوسط السرير » يشمل ما إذا كان فوقه أو أسفل منه ، وقد بان من رواية مسروق عنها أن المراد الثانى .

قوله ( أعدتُمونا ) هو استفهام إنكار من عائشة ، قالته لمن قال بحضرتها « يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة » كما سيأتى من رواية مسروق عنها بعد خمسة أبواب ، وهناك نذكر مباحث هذا المتن إن شاء الله تعالى . وقولها « رأيتني » بضم المثناة وقولها « أن أسنحه » بفتح النون والحاء المهملة أى أظهر له من قدامه . وقال

الخطابي : هو من قولك سح لى الشيء إذا عرض لى ، تريد أنها كانت تخشى أن تستقبله وهو يصلى ببدنها ، أى منتصبه . وقولها « أنسل » بفتح السين المهملة وتشديد اللام ، أى أخرج بخفية أو برفق .

## ب

### يَرُدُّ الْمَصْلَى مِنْ مَرِّ بَيْنَ يَدَيْهِ

ورد ابن عمر في التشهد ، وفي الكعبة ، وقال : إن أبى إلا أن تقاتله قاتله .

[٥٠٩] ٤٩٩ - حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا يونس عن حميد بن هلال عن أبي صالح أن أبا سعيد قال : قال النبي صلى الله عليه ... ح .

ونا آدم قال نا سليمان بن المغيرة قال نا حميد بن هلال العدوي قال نا أبو صالح السمان قال : رأيت أبا سعيد الخدري في يوم الجمعة يصلي إلى شيء يسترهُ من الناس ، فأراد شاب من بني أبي معيط أن يجتاز بين يديه فدفع أبو سعيد في صدره ، فنظر الشاب فلم يجد مساعاً إلا بين يديه ، فعاد ليجتاز فدفعه أبو سعيد أشد من الأولى ، فنال من أبي سعيد . ثم دخل على مروان فشكا إليه ما لقي من أبي سعيد ، ودخل أبو سعيد خلفه على مروان ، فقال : ما لك ولا بن أخيك يا أبا سعيد ؟ قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « إذا صلى أحدكم إلى شيء يسترهُ من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه ، فإن أبى فليقاتله ، فإنما هو شيطان » .

[الحديث ٥٠٩ - طرفه في : ٣٢٧٤] .

قوله ( باب يرد المصلى من مر بين يديه ) أى سواء كان آدمياً أم غيره .

قوله ( ورد ابن عمر في التشهد ) أى رد المار بين يديه في حال التشهد ، وهذا الأثر وصله ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ، وعندهما أن المار المذكور هو عمرو بن دينار .

قوله ( وفي الكعبة ) قال ابن قرقول : وقع في بعض الروايات « وفي الركعة » وهو أشبه بالمعنى . قلت : ورواية الجمهور متجهة ، وتخصيص الكعبة بالذكر لئلا يتخيل أنه يغتفر فيها المرور لكونها محل المزاحمة . وقد وصل الأثر المذكور بذكر الكعبة فيه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له من طريق صالح بن كيسان قال « رأيت ابن عمر يصلى في الكعبة فلا يدع أحداً يمر بين يديه يبادره » قال : أى يرده . قوله ( إن أبى ) أى المار ( إلا أن يقاتله ) أى المصلى ( قاتله ) كذا للأكثر بصيغة الفعل الماضي وهو على سبيل المبالغة . وللكشمي « إلا أن تقاتله » بصيغة المخاطبة ( فقاتله ) بصيغة الأمر . وهذه الجملة الأخيرة من كلام ابن عمر أيضاً ، وقد وصلها عبد الرزاق ولفظه عن ابن عمر قال « لا تدع أحداً يمر بين يديك وأنت تصلى ، فإن أبى إلا أن تقاتله فقاتله » وهذا موافق لسياق الكشمي .

قوله (يونس) هو ابن عبيد ، وقد قرن البخارى روايته برواية سليمان بن المغيرة ، وتبين من إirاده أن القصة المذكورة في رواية سليمان لا في رواية يونس ، ولفظ المتن الذى ساقه هنا هو لفظ سليمان أيضاً لا لفظ يونس ، وإنما ظهر لنا ذلك من المصنف حيث ساق الحديث في كتاب بدء الخلق بالإسناد المذكور الذى ساقه هنا من رواية يونس بعينه ، ولفظ المتن مغاير للنظ الذى ساقه هنا ، وليس فيه تقييد الدفع بما إذا كان المصلى يصل إلى ستره . وذكر الإسماعيلي أن سليم بن حيان تابع يونس عن حميد على عدم التقييد . قلت : والمطلق في هذا محمول على المقيد ، لأن الذى يصل إلى غير ستره مقصر بتركها ولا سيما إن صلى في مشارع المشاة ، وقد روى عبد الرزاق عن معمر التفرقة بين من يصل إلى ستره وإلى غير ستره . وفي الروضة تبعاً لأصلها : ولو صلى إلى غير ستره أو كانت وتباعد منها فالأصح أنه ليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم المرور حينئذ بين يديه ولكن الأولى تركه .

( تنبيه ) : ذكر أبو مسعود وغيره أن البخارى لم يخرج لسليمان بن المغيرة شيئاً موصولاً إلا هذا الحديث .

قوله ( فأراء شاب من بنى أبي معيط ) وقع في كتاب الصلاة لأبي نعيم أنه الوليد بن عقبة بن أبي معيط أخرجه عن عبد الله بن عامر الأسلمى عن زيد بن أسلم قال « بينا أبو سعيد قائم يصل في المسجد فأقبل الوليد ابن عقبة بن أبي معيط فأراد أن يمر بين يديه ، فدفعه ، فأبى إلا أن يمر بين يديه فدفعه » هذا آخر ما أورده من هذه القصة . وفي تفسير الذى وقع في الصحيح بأنه الوليد هذا نظر ، لأن فيه أنه دخل على مروان . زاد الإسماعيلي « ومروان يومئذ على المدينة » اهـ . ومروان إنما كان أميراً على المدينة في خلافة معاوية ، ولم يكن الوليد حينئذ بالمدينة لأنه لما قتل عثمان تحول إلى الجزيرة فسكنها حتى مات في خلافة معاوية ، ولم يحضر شيئاً من الحروب التى كانت بين على ومن خالفه . وأيضاً فلم يكن الوليد يومئذ شاباً ، بل كان في عشر الخمسين فلعله كان فيه : فأقبل ابن الوليد بن عقبة فيتجه . وروى عبد الرزاق حديث الباب عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه فقال فيه « إذ جاء شاب » ولم يسمه أيضاً . وعن معمر عن زيد بن أسلم وقال فيه « فذهب ذو قرابة لمروان » . ومن طريق أبي العلاء فيه عن أبي سعيد فقال فيه « مر رجل بين يديه من بنى مروان » . وللنسائي من وجه آخر « فر ابن لمروان » وسماه عبد الرزاق من طريق سليمان بن موسى « داود بن مروان » ولفظه « أراد داود بن مروان أن يمر بين يدي أبي سعيد ومروان يومئذ أمير المدينة » فذكر الحديث ، وبذلك جزم ابن الجوزى ومن تبعه في تسمية المبهم الذى في الصحيح بأنه داود بن مروان ، وفيه نظر لأن فيه أنه من بنى أبي معيط وليس مروان من بنيه ، بل أبو معيط ابن عم والد مروان ، لأنه أبو معيط بن أبي عمرو بن أمية ، ووالد مروان هو الحكم بن أبي العاص بن أمية ، وليست أم داود ولا أم مروان ولا أم الحكم من ولد أبي معيط ، فيحتمل أن يكون داود نسب إلى أبي معيط من جهة الرضاعة أو لكون جده لأمه عثمان بن عفان كان أخاً للوليد بن عقبة بن أبي معيط لأمه فنسب داود إليه وفيه بعد ، والأقرب أن تكون الواقعة تعددت لأبي سعيد مع غير واحد ، ففى مصنف ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي سعيد في هذه القصة « فأراد عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن يمر بين يديه » الحديث ، وعبد الرحمن مخزومى ما له من أبي معيط نسبة ، والله أعلم .

**قوله ( فلم يجد مساعاً )** بالغين المعجمة ، أى مرراً . وقوله « فنال من أبى سعيد » ، أى أصاب من عرضه بالشم .

**قوله ( فقال مالك ولا بن أخيك ) ؟** أطلق الأخوة باعتبار الإيمان ، وهذا يؤيد أن المار غير الوليد ، لأن أباه عقبة قتل كافراً ، واستدل الرافعى بهذه القصة على مشروعية الدفع ولو لم يكن هناك مسلك غيره ، خلافاً لإمام الحرمين . ولا بن الرفعة فيه بحث سنشير إليه في الحديث الذى بعده إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فليدفعه )** ، ولمسلم « فليدفع فى نحره » قال القرطبي : أى بالإشارة ولطيف المنع . وقوله **( فليقاتله )** أى يزيد فى دفعه الثانى أشد من الأول . قال : وأجمعوا على أنه لا يلزمه أن يقاتله بالسلاح ، لمخالفة ذلك لقاعدة الإقبال على الصلاة والاستغفار بها والخشوع فيها اه . وأطلق جماعة من الشافعية أن له أن يقاتله حقيقة ، واستبعد ابن العربى ذلك فى « القبس » وقال : المراد بالمقاتلة المدافعة . وأغرب الباجى فقال : يحتمل أن يكون المراد بالمقاتلة اللعن أو التعنيف . وتعقب بأنه يستلزم التكلم فى الصلاة وهو مبطل ، بخلاف الفعل اليسير . ويمكن أن يكون أراد أنه يلعبه داعياً لا مخاطباً ، لكن فعل الصحابى يخالفه ، وهو أدرى بالمراد . وقد رواه الإسماعيلى بلفظ « فإن أبى فليجعل يده فى صدره ويدفعه » وهو صريح فى الدفع باليد . ونقل البيهقى عن الشافعى أن المراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الأول ، وما تقدم عن ابن عمر يقتضى أن المقاتلة إنما تشرع إذا تعينت فى دفعه ، وبنحوه صرح أصحابنا فقالوا : يرد به بأسهل الوجوه ، فإن أبى فبأشد ، ولو أدى إلى قتله . فلو قتل فلا شيء عليه لأن الشارع أباح له مقاتلته ، والمقاتلة المباحة لا ضمان فيها . ونقل عياض وغيره أن عندهم خلافاً فى وجوب الدية فى هذه الحالة . ونقل ابن بطلال وغيره الاتفاق على أنه لا يجوز له المشى من مكانه ليدفعه ، ولا العمل الكثير فى مدافعته ، لأن ذلك أشد فى الصلاة من المرور . وذهب الجمهور إلى أنه إذا مر ولم يدفعه فلا ينبغي له أن يردده لأن فيه إعادة للمرور ، وروى ابن أبى شيبة عن ابن مسعود وغيره أن له ذلك ، ويمكن حمله على ما إذا رده فامتنع وتمادى ، لا حيث يقصر المصلى فى الرد . وقال النووى : لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع ، بل صرح أصحابنا بأنه مندوب . انتهى . وقد صرح بوجوبه أهل الظاهر ، فكان الشيخ لم يراجع كلامهم فيه أو لم يعتد بخلافهم .

**قوله ( فإنما هو شيطان )** أى فعله فعل الشيطان ، لأنه أبى إلا التشويش على المصلى . وإطلاق الشيطان على المار من الإنس سائغ شائع ، وقد جاء فى القرآن قوله تعالى ﴿ شياطين الإنس والجن ﴾ . وقال ابن بطلال : فى هذا الحديث جواز إطلاق لفظ الشيطان على من يفتن فى الدين ، وأن الحكم للمعانى دون الأسماء ، لاستحالة أن يصير المار شيطاناً بمجرد مروره . انتهى . وهو مبنى على أن لفظ « الشيطان » يطلق حقيقة على الجنى ومجازاً على الإنسى ، وفيه بحث . ويحتمل أن يكون المعنى : فإنما الحامل له على ذلك الشيطان . وقد وقع فى رواية للإسماعيلى « فإنما معه الشيطان » ونحوه لمسلم من حديث ابن عمر بلفظ « فإن معه القرين » . واستنبط ابن أبى جمرة من قوله « فإنما هو شيطان » أن المراد بقوله « فليقاتله » المدافعة اللطيفة لا حقيقة القتال ، قال : لأن مقاتلة الشيطان إنما هى بالاستعاذة والتستر عنه بالتسمية ونحوها ، وإنما جاز الفعل اليسير فى الصلاة للضرورة ، فلو قاتله حقيقة المقاتلة لكان أشد على صلاته من المار . قال : وهل المقاتلة لخلل يقع فى

صلاة المصلّي من المرور ، أو لدفع الإثم عن المار ؟ الظاهر الثاني . انتهى . وقال غيره : بل الأول أظهر لأن إقبال المصلّي على صلاته أولى له من اشتغاله بدفع الإثم عن غيره . وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود « أن المرور بين يدي المصلّي يقطع نصف صلاته » وروى أبو نعيم عن عمر « لو يعلم المصلّي ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ما صلى إلا إلى شيء يستره من الناس » . فهذان الأثران مقتضاهما أن الدفع لخلل يتعلق بصلاة المصلّي ، ولا يختص بالمار ، وهما وإن كانا موقوفين لفظاً فحكمهما حكم الرفع ، لأن مثلهما لا يقال بالرأى .

### باب إثم المارّ بين يدي المصلّي

٥٠٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن بسر بن سعيد أن زيد بن خالد أرسله إلى أبي جهيم يسأله ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه في المارّ بين المصلّي ، فقال أبو جهيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو يعلم المارّ بين يدي المصلّي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمرّ بين يديه » . قال أبو النضر : لا أدري أربعين يوماً أو شهراً أو سنة . [٥١٠]

قوله ( باب إثم المارّ بين يدي المصلّي ) أورد فيه حديث بسر بن سعيد أن زيد بن خالد - أي الجهني الصحابي - أرسله إلى أبي جهيم ، أي ابن الحارث بن الصمة الأنصاري الصحابي الذي تقدم حديثه في « باب التيمم في الحضر » هكذا روى مالك هذا الحديث في الموطأ لم يختلف عليه فيه أن المرسل هو زيد ، وأن المرسل إليه هو أبو جهيم ، وتابعه سفيان الثوري عن أبي النضر عند مسلم وابن ماجه وغيرهما ، وخالفهما ابن عيينة عن أبي النضر فقال « عن بسر بن سعيد قال : أرسلني أبو جهيم إلى زيد بن خالد أسأله » فذكر هذا الحديث . قال ابن عبد البر : هكذا رواه ابن عيينة مقلوباً ، أخرجه ابن أبي خيثمة عن أبيه عن ابن عيينة . ثم قال ابن أبي خيثمة : سئل عنه يحيى بن معين فقال : هو خطأ ، إنما هو « أرسلني زيد إلى أبي جهيم » كما قال مالك . وتعقب ذلك ابن القطان فقال : ليس خطأ ابن عيينة فيه بمعتين ، لاحتمال أن يكون أبو جهيم بعث بسراً إلى زيد ، وبعثه زيد إلى أبي جهيم يستثبت كل واحد منهما ما عند الآخر . قلت : تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن ، فإذا قالوا خطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر ، بل هو راجع الاحتمال فيعتمد . ولولا ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ ، وهو ما يخالف الثقة من هو أرجح منه في حد الصحيح

قوله ( بين يدي المصلّي ) أي أمامه بالقرب منه ، وعبر باليدين لكون أكثر الشغل يقع بهما ، واختلف في تحديد ذلك فقيل : إذا مرّ بينه وبين مقدار سجوده ، وقيل بينه وبين قدر ثلاثة أذرع ، وقيل بينه وبين قدر رمية بحجر .

قوله ( ماذا عليه ) زاد الكشميني « من الإثم » وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات عند غيره ، والحديث في الموطأ بدونها . وقال ابن عبد البر : لم يختلف على مالك في شيء منه ، وكذا رواه باقي الستة

وأصحاب المسانيد والمستخرجات بلونها ، ولم أرها في شيء من الروايات مطلقاً . لكن في مصنف ابن أبي شيبة « يعني من الإثم » فيحتمل أن تكون ذكرت في أصل البخارى حاشية فظنها الكشميني أصلاً لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية . وقد عزاها المحب الطبري في الأحكام للبخارى وأطلق ، فعيب ذلك عليه وعلى صاحب العمدة في إيهامه أنها في الصحيحين ، وأنكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط على من أثبتها في الخبر فقال : لفظ الإثم ليس في الحديث صريحاً . ولما ذكره النووي في شرح المهذب دونها قال : وفي رواية روينها في الأربعين لعبد القادر الهروي « ماذا عليه من الإثم » .

**قوله ( لكان أن يقف أربعين )** يعني أن المار لو علم مقدار الإثم الذي يلحقه من مروره بين يدي المصلي لاختار أن يقف المدة المذكورة حتى لا يلحقه ذلك الإثم . وقال الكرماني : جواب « لو » ليس هو المذكور ، بل التقدير : لو يعلم ما عليه لوقف أربعين ولو وقف أربعين لكان خيراً له . وليس ما قاله متعيناً ، قال : وأبهم المعلوم تفخيماً للأمر وتعظيماً . قلت : ظاهر السياق أنه عين المعلوم ، ولكن شك الراوي فيه ، ثم أبدى الكرماني لتخصيص الأربعين بالذكر حكمتين ، إحداهما كون الأربعة أصل جميع الأعداد ، فلما أريد التكثير ضربت في عشرة . ثانيتهما كون كمال أطوار الإنسان بأربعين كالنطفة والمضغة والعلقة ، وكذا بلوغ الأشد . ويحتمل غير ذلك اهـ . وفي ابن ماجه وابن حبان من حديث أبي هريرة « لكان أن يقف مائة عام خيراً له من الخطوة التي خطاها » . وهذا يشعر بأن إطلاق الأربعين للمبالغة في تعظيم الأمر لا لخصوص عدد معين . وجنح الطحاوي إلى أن التقييد بالمائة وقع بعد التقييد بالأربعين زيادة في تعظيم الأمر على المار ، لأنهما لم يقعا معاً إذ المائة أكثر من الأربعين والمقام مقام زجر وتخويف فلا يناسب أن يتقدم ذكر المائة على الأربعين ، بل المناسب أن يتأخر . ومميز الأربعين إن كان هو السنة ثبت المدعى ، وأما دونها فمن باب الأولى ، وقد وقع في مسند البزار من طريق ابن عيينة التي ذكرها ابن القطان « لكان أن يقف أربعين خيراً » أخرجه عن أحمد بن عبدة الضبي عن ابن عيينة . وقد جعل ابن القطان الجزم في طريق ابن عيينة والشك في طريق غيره دالاً على التعدد ، لكن رواه أحمد وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وغيرهم من الحفاظ عن ابن عيينة عن أبي النضر على الشك أيضاً وزاد فيه « أو ساعة » فيبعد أن يكون الجزم والشك وقعا معاً من راو واحد في حالة واحدة ، إلا أن يقال : لعله تذكر في الحال فجزم ، وفيه ما فيه .

**قوله ( خيراً له )** كذا في روايتنا بالنصب على أنه خبر كان ، ول بعضهم « خير » بالرفع وهي رواية الترمذي ، وأعربها ابن العربي على أنها اسم كان ، وأشار إلى تسويغ الابتداء بالنكرة لكونها موصوفة . ويحتمل أن يقال : اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها .

**قوله ( قال أبو النضر )** هو كلام مالك وليس من تعليق البخارى ، لانه ثابت في الموطأ من جميع الطرق . وكذا ثبت في رواية الثوري وابن عيينة كما ذكرنا . قال النووي : فيه دليل على تحریم المرور ، فإن معنى الحديث النهي الأكيد والوعيد الشديد على ذلك . انتهى . ومقتضى ذلك أن يعد في الكبائر . وفيه أخذ القرين عن قرينه ما فاته أو استثنائه فيما سمع معه . وفيه الاعتماد على خبر الواحد لأن زياداً اقتصر على النزول مع القدرة على العلو اكتفاء برسوله المذكور . وفيه استعمال « لو » في باب الوعيد ، ولا يدخل ذلك



في التهي ، لأن محل التهي أن يشعر بما يعاند المقدور كما سيأتى في كتاب القدر حيث أورده المصنف إن شاء الله تعالى .

( نفيها ) : أحدها استنبط ابن بطل من قوله « لو يعلم » أن الإثم يختص بمن يعلم بالتهى وارتكبه . انتهى . وأخذه من ذلك فيه بعد ، لكن هو معروف من أدلة أخرى . ثانيا : ظاهر الحديث أن الوعيد المذكور يختص بمن مر لا بمن وقف عامداً مثلاً بين يدي المصلي أو قعد أو رقد ، لكن إن كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهو في معنى المار . ثالثاً : ظاهره عموم التهي في كل مصل ، وخصه بعض المالكية بالإمام والمنفرد لأن المأموم لا يضره من مر بين يديه لأن سترة إمامه سترة له أو إمامه سترة له اهـ . والتعليل المذكور لا يطابق المدعى ، لأن السترة تفيد رفع الحرج عن المصلي لا عن المار ، فاستوى الإمام والمأموم والمنفرد في ذلك . رابعها : ذكر ابن دقيق العيد أن بعض الفقهاء أى المالكية قسم أحوال المار والمصلي في الإثم وعلمه إلى أربعة أقسام : يأثم المار دون المصلي ، وعكسه ، يأثم جميعاً ، وعكسه . فالصورة الأولى أن يصلى إلى سترة في غير مشروع وللمار مندوحة فيأثم المار دون المصلي . الثانية أن يصلى في مشروع مسلوكة بغير سترة أو متباعداً عن السترة ولا يجد المار مندوحة فيأثم المصلي دون المار . الثالثة مثل الثانية لكن يجد المار مندوحة فيأثم جميعاً . الرابعة مثل الأولى لكن لم يجد المار مندوحة فلا يأثم جميعاً . انتهى . وظاهر الحديث يدل على منع المرور مطلقاً ولو لم يجد مسلوكة بل يقف حتى يفرغ المصلي من صلاته . ويؤيده قصة أبي سعيد السابقة فإن فيها « فنظر الشاب لم يجد مساعاً » وقد تقدمت الإشارة إلى قول إمام الحرمين : إن الدفع لا يشرع للمصلي في هذه الصور ، وتبعه الغزالي ، ونازعه الرافعي ، وتعقبه ابن الرفعة بما حاصله أن الشاب إنما استوجب من أبي سعيد الدفع لكونه قصر في التأخر عن الحضور إلى الصلاة حتى وقع الزحام . انتهى . وما قاله محتمل ، لكن لا يدفع الاستدلال ، لأن أبا سعيد لم يعتذر بذلك ، ولأنه متوقف على أن ذلك وقع قبل صلاة الجمعة أو فيها مع احتمال أن يكون ذلك وقع بعدها فلا يتجه ما قاله من التقصير بعدم التذكير ، بل كثرة الزحام حيثئذ أوجه ، والله أعلم . خامسها وقع في رواية أبي العباس السراج من طريق الضحاك ابن عثمان عن أبي النضر « لو يعلم المار بين يدي المصلي والمصلي » فحمله بعضهم على ما إذا قصر المصلي في دفع المار أو بأن صلى في الشارع ، ويحتمل أن يكون قوله « والمصلي » بفتح اللام أى بين يدي المصلي من داخل سترته ، وهذا أظهر ، والله أعلم .

### باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي

وكبره عثمان أن يستقبل الرجل وهو يصلي ، وهذا إذا اشتغل به ، فأما إذا لم يشتغل به فقد قال زيد بن ثابت : ما باليت ، إن الرجل لا يقطع صلاة الرجل .

٥٠١ - حدثنا إسماعيل بن خليل قال أنا علي بن مسهر عن الأعمش عن مسلم عن

[٥١١]

مسروق عن عائشة ذكر عندها ما يقطع الصلاة ، فقالوا : يقطعها الكلب والحمار والمرأة ، فقالت : لقد جعلتمونا كلاباً ، لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وإنني لبينه وبين القبلة وأنا مضطجعة

على السرير ، فتكون لي الحاجة وأكره أن أستقبله فأنسل أنسلأ .

وعن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة نحوه .

**قوله ( باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي )** في نسخة الصغاني « استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته » أى هل يكره أو لا ، أو يفرق بين ما إذا ألهاه أو لا ؟ وإلى هذا التفصيل جنح المصنف وجمع بين ما ظاهره الاختلاف من الأثرين اللذين ذكرهما عن عثمان وزيد بن ثابت ، ولم أره عن عثمان إلى الآن ، وإنما رأيته في مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهما من طريق هلال بن يساف عن عمر أنه زجر عن ذلك ، وفيهما أيضاً عن عثمان ما يدل على عدم كراهية ذلك ، فليتأمل لاحتمال أن يكون فيما وقع في الأصل تصحيف من عمر إلى عثمان . وقول زيد بن ثابت « ما باليت » يريد أنه لا حرج في ذلك .

**قوله ( فتكون لي الحاجة وأكره أن أستقبله )** ، كذا للأكثر بالواو ، وهي حالية . وللشميني فأكره بالفاء .

**قوله ( وعن الأعمش عن إبراهيم )** هو معطوف على الإسناد الذي قبله ، يعنى أن على بن مسهر روى هذا الحديث عن الأعمش بإسنادين إلى عائشة عن مسلم — وهو أبو الضحى — عن مسروق عنها باللفظ المذكور ، وعن إبراهيم عن الأسود عنها بإمضى ، وقد تقدم لفظه في « باب الصلاة على السرير » وأما ظن الكرماني أن مسلماً هذا هو البطين فلم يصب في ظنه ذلك ، قال ابن المنير : الترجمة لا تطابق حديث عائشة ، لكنه يدل على المقصود بالأولى ، لكن ليس فيه تصريح بأنها كانت مستقبلته ، فلعلها كانت منحرفة أو مستدبرة . وقال ابن رشيد قصيد البخاري أن شغل المصلي بالمرأة إذا كانت في قبلته على أى حالة كانت أشد من شغله بالرجل ، ومع ذلك فلم تضر صلاته صلى الله عليه وسلم لأنه غير مشتغل بها ، فكذلك لا تضر صلاة من لم يشتغل بها ، والرجل من باب الأولى . واقتنع الكرماني بأن حكم الرجل والمرأة واحد في الأحكام الشرعية ، ولا يخفى ما فيه .

### باب الصلاة خلف النائم

٥٠٢ - حدثنا مسدد قال نا يحيى قال نا هشام قال حدثني أبي عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا راقدة معترضة على فراشه ، فإذا أراد أن يوتر أيقظني فأوترت . [٥١٢]

**قوله ( باب الصلاة خلف النائم )** أورد فيه حديث عائشة أيضاً من وجه آخر بلفظ آخر للإشارة إلى أنه قد يفرق مفرق بين كونها نائمة أو يقظى ، وكأنه أشار أيضاً إلى تضعيف الحديث الوارد في النهي عن الصلاة إلى النائم ، فقد أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس . وقال أبو داود : طرقة كلها واهية ، يعنى حديث ابن عباس . انتهى . وفي الباب عن ابن عمر أخرجه ابن عدى ، وعن أبي هريرة

أخرج الطبراني في الأوسط وهما واهيان أيضاً . وكره مجاهد وطاوس ومالك الصلاة إلى النائم خشية أن يبدو منه ما يلهي المصلي عن صلاته . وظاهر تصرف المصنف أن عدم الكراهية حيث يحصل الأمن من ذلك . ( تنبيه ) : يحكي المذكور في الإسناد هو القطان ، وهشام هو ابن عروة .

### باب التطوع خلف المرأة

[٥١٣] ٥٠٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله أنها قالت : كنت أنا م بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله ورجلاي في قبلته ، فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي وإذا قام بسطتهما . قالت : والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح .

قوله ( باب التطوع خلف المرأة ) أورد فيه حديث عائشة أيضاً بلفظ آخر ، وقد تقدم في « باب الصلاة على الفراش » من هذا الوجه . ودلالة الحديث على التطوع من جهة أن صلاته هذه في بيته بالليل ، وكانت صلاته الفرائض بالجماعة في المسجد . وقال الكرماني : لفظ الترجمة يقتضي أن يكون ظهر المرأة إليه ، ولفظ الحديث لا تخصيص فيه بالظهر . ثم أجاب بأن السنة للنائم أن يتوجه إلى القبلة والغالب من حال عائشة ذلك . انتهى . ولا يخفى تكلفه . وسنة ذلك للنائم في ابتداء النوم لا في دوائه ، لأنه يتقلب وهو لا يشعر . والذي يظهر أن معنى « خلف المرأة » وراءها ، فتكون هي نفسها أمام المصلي لا خصوص ظهرها ، ولو أراد لقال : خلف ظهر المرأة ، والأصل عدم التقدير . وفي قولها « والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح » إشارة إلى عدم الاشتغال بها . ولا يعكر على ذلك كونه يغمزها عند السجود ليسجد مكان رجليها كما وقع صريحاً في رواية لأبي داود ، لأن الشغل بها مأهون في حقه صلى الله عليه وآله وسلم ، فمن أمن ذلك لم يكره في حقه . ( تنبيه ) : الظاهر أن هذه الحالة غير الحالة التي تقدمت في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم إلى جهة السرير الذي كانت عليه ، لأنه في تلك الحالة غير محتاج لأن يسجد مكان رجليها ، ويمكن أن يوجه بين الحالتين بأن يقال : كانت صلاته فوق السرير لا أسفل منه كما جنح إليه الإسماعيلي فيما سبق ، لكن حملته على حالتين أولى ، والله أعلم .

### باب من قال : لا يقطع الصلاة شيء

[٥١٤] ٥٠٤ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال أنا أبي قال نا الأعمش قال نا إبراهيم عن الأسود عن عائشة ، قال الأعمش وحدثني مسلم عن مسروق عن عائشة : ذكر عندها ما يقطع الصلاة - الكلب والحمار والمرأة - فقالت : شبهتمونا بالحمر والكلاب ، والله لقد رأيت النبي صلى الله عليه وآله يصلي أنا على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة ، فتبدو لي الحاجة فأكره أن أجلس فأوذي النبي صلى الله عليه وآله ، فأنسل من عند رجليه .

**قوله ( باب من قال لا يقطع الصلاة شيء )** أى من فعل غير المصلى . والجملة المترجم بها أوردتها في الباب صريحاً من قول الزهرى ، ورواها مالك في الموطأ عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه من قوله ، وأخرجها الدارقطنى مرفوعة من وجه آخر عن سالم لكن إسناده ضعيف ، ووردت أيضاً مرفوعة من حديث أبي سعيد عند أبي داود ، ومن حديث أنس وأبي أمامة عند الدارقطنى ، ومن حديث جابر عند الطبرانى في الأوسط وفي إسناده كل منهما ضعف ، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن علي وعثمان وغيرهما نحو ذلك موقوفاً .

**قوله ( قال الأعمش )** هو مقول حفص بن غياث وليس بتعليق ، وهو نحو ما تقدم من رواية علي بن مسهر .

**قوله ( عن عائشة ذكر عندها )** أى أنه ذكر عندها . وقوله الكلب إلخ فيه حذف ، وبيانه في رواية علي بن مسهر « ذكر عندها ما يقطع الصلاة فقالوا يقطعها » ورواه مسلم من طريق أبي بكر بن حفص عن عروة قال « قالت عائشة : ما يقطع الصلاة ؟ فقلت : المرأة والحصار » ولسعيد بن منصور من وجه آخر « قالت عائشة : يا أهل العراق قد عدتمونا » الحديث . وكأنها أشارت بذلك إلى ما رواه أهل العراق عن أبي ذر وغيره في ذلك مرفوعاً ، وهو عند مسلم وغيره من طريق عبد الله بن الصامت عن أبي ذر ، وقيد الكلب في روايته بالأسود . وعند ابن ماجه من طريق الحسن البصرى عن عبد الله بن مغفل ، وعند الطبرانى من طريق الحسن أيضاً ، عن الحكم بن عمر ونحوه من غير تقييد ، وعند مسلم من حديث أبي هريرة كذلك ، وعند أبي داود من حديث ابن عباس مثله ، لكن قيد المرأة بالحنائض ، وأخرج ابن ماجه كذلك وفيه تقييد الكلب أيضاً بالأسود . وقد اختلف العلماء في العمل بهذه الأحاديث ، قال الطحاوى وغيره إلى أن حديث أبي ذر وما وافقه منسوخ بحديث عائشة وغيرها ، وتعقب بأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا علم التاريخ وتعذر الجمع ، والتاريخ هنا لم يتحقق والجمع لم يتعذر . ومال الشافعى وغيره إلى تأويل القطع في حديث أبي ذر بأن المراد به نقص الخشوع لا الخروج من الصلاة ، ويؤيد ذلك أن الصحابى راوى الحديث سأل عن الحكمة في التقييد بالأسود فأجيب بأنه شيطان . وقد علم أن الشيطان لو مر بين يدي المصلى لم تفسد صلاته كما سيأتى في الصحيح « إذا ثوب بالصلاة أدبر الشيطان ، فإذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه » الحديث ، وسيأتى في « باب العمل في الصلاة » حديث « إن الشيطان عرض لى فشد على » الحديث . وللنسائى من حديث عائشة « فأخذته فصرعته فخنقته » ولا يقال قد ذكر في هذا الحديث أنه جاء ليقطع صلاته ، لأننا نقول : قد بين في رواية مسلم سبب القطع ، وهو أنه جاء بشهاب من نار ليجمعه في وجهه ، وأما مجرد المرور فقد حصل ولم تفسد به الصلاة . وقال بعضهم : حديث أبي ذر مقدم ، لأن حديث عائشة على أصل الإباحة . انتهى . وهو مبنى على أنهما متعارضان ، ومع إمكان الجمع المذكور لا تعارض . وقال أحمد : يقطع الصلاة الكلب الأسود . وفي النفس من الحمار والمرأة شيء . ووجه ابن دقيق العيد وغيره بأنه لم يجد في الكلب الأسود ما يعارضه ، ووجد في الحمار حديث ابن عباس . يعنى الذى تقدم في مروره وهو راكب بمنى ، ووجد في المرأة حديث عائشة يعنى حديث الباب . وسيأتى الكلام في دلالة على ذلك بفساد .

**قوله (شبهتمونا)** هذا اللفظ رواية مسروق ، ورواية الأسود عنها « أعدتمونا » والمعنى واحد . وتقدم من طريق علي بن مسهر بلفظ « جعلتمونا كلاباً » وهذا على سبيل المبالغة . قال ابن مالك : في هذا الحديث جواز تعدى المشبه به بالباء ، وأنكره بعض النحويين حتى بالغ فخطأ سيئويه في قوله : شبه كذا بكذا ، وزعم أنه لا يوجد في كلام من يوثق بعربيته ، وقد وجد في كلام من هو فوق ذلك وهي عائشة رضي الله عنها . قال : والحق أنه جائز وإن كان سقوطها أشهر في كلام المتقدمين وثبوتها لازم في عرف العلماء المتأخرين .

**قوله ( فأكره أن أجلس فأوذى النبي صلى الله عليه وسلم )** استدل به على أن التشويش بالمرأة وهي قاعدة يحصل منه ما لا يحصل بها وهي راقدة ، والظاهر أن ذلك من جهة الحركة والسكون ، وعلى هذا فرورها أشد . وفي النسائي من طريق شعبة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عنها في هذا الحديث « فأكره أن أقوم فأمر بين يديه ، فأنسل انسلا » فالظاهر أن عائشة إنما أنكرت إطلاق كون المرأة تقطع الصلاة في جميع الحالات ، لا المرور بخصوصه .

**قوله ( فأنسل )** برفع اللام عطفاً على « فأكره » .

٥٠٥ - حدثنا إسحاق قال أنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال نا ابن أخي ابن شهاب أنه سأل عمه عن الصلاة يقطعها شيء؟ فقال : لا يقطعها شيء ، أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه قالت : لقد كان رسول الله صلى الله عليه يقوم فيصلي من الليل وإني لمعرضة بينه وبين القبلة على فراش أهله . [٥١٥]

**قوله ( حدثنا إسحق بن إبراهيم )** هو الحنظلي المعروف بابن راهويه ، وبذلك جزم ابن السكن . وفي رواية غير أبي ذر « حدثنا إسحق » غير منسوب ، وزعم أبو نعيم أنه ابن منصور الكوسج ، والأول أولى .

**قوله ( أنه سأل عمه إلخ )** ووجه الدلالة من حديث عائشة الذي احتج به ابن شهاب أن حديث « يقطع الصلاة المرأة إلخ » يشمل ما إذا كانت مرة أو قائمة أو قاعدة أو مضطجعة ، فلما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى وهي مضطجعة أمامه دل ذلك على نسخ الحكم في المضطجع ، وفي الباقي بالقياس عليه . وهذا يتوقف على إثبات المساواة بين الأمور المذكورة ، وقد تقدم ما فيه ، فلو ثبت أن حديثها متأخر عن حديث أبي ذر لم يدل إلا على نسخ الاضطجاع فقط . وقد نازع بعضهم في الاستدلال به مع ذلك من أوجه أخرى : أحدها : أن العلة في قطع الصلاة بها ما يحصل من التشويش ، وقد قالت إن البيوت يومئذ لم يكن فيها مصابيح فانتفى المعاول بانتفاء عاتقها . ثانيها : أن المرأة في حديث أبي ذر مطابقة وفي حديث عائشة مقيدة بكونها زوجته ، فقد يحمل المطلق على المقيد ، ويقال بتقيد القطع بالأجنبية لخشية الافتتان بها بخلاف الزوجة فإنها حاصلة . ثالثها : أن حديث عائشة واقعة حال يتطرق إليها الاحتمال ، بخلاف حديث أبي ذر فإنه مسوق مساق التشريع العام ، وقد أشار ابن بطال إلى أن ذلك كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم لأنه كان يقدر من ملك أربه على ما لا يقدر عليه غيره . وقال بعض الحنابلة يعارض حديث أبي ذر وما وافقه أحاديث صحيحة غير

صريحة وصريحة غير صحيحة ، فلا يترك العمل بحديث أبي ذر الصريح بالاحتمال ، يعني حديث عائشة وما وافقه . والفرق بين المار وبين النائم في القبلة أن المرور حرام بخلاف الاستقرار نائماً كان أم غيره ، فهكذا المرأة يقطع مرورها دون لبها .

**قوله ( على فراش أهله )** كذا للأكثر . وهو متعلق بقوله فيصلي . ووقع للمستمل « عن فراش أهله » وهو متعلق بقوله « يقوم » والأول يقتضي أن تكون صلاته كانت واقعة على الفراش ، بخلاف الثاني ففيه احتمال . وقد تقدم في « باب الصلاة على الفراش » من رواية عقيل عن ابن شهاب مثل الأول .

### ب) إذا حمل جارية صغيرة على عنقه

٥٠٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو ابن سليم الزرقني عن أبي قتادة الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه كان يُصلي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه ولأبي العاص بن ربيعة بن عبد شمس ، فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها . [٥١٦]

[الحديث ٥١٦ - طرفه في: ٥٩٩٦].

**قوله ( باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه )** قال ابن بطال : أراد البخاري أن حمل المصلي الجارية إذا كان لا يضر الصلاة فمرورها بين يديه لا يضر لأن حملها أشد من مرورها . وأشار إلى نحو هذا الاستنباط الشافعي ، لكن تقييد المصنف بكونها صغيرة قد يشعر بأن الكبيرة ليست كذلك .

**قوله ( عن أبي قتادة )** في رواية عبد الرزاق عن مالك « سمعت أبا قتادة » وكذا في رواية أحمد من طريق ابن جريج عن عامر عن عمرو بن سليم أنه « سمع أبا قتادة » .

**قوله ( وهو حامل أمامة )** المشهور في الروايات بالتثنية ونصب أمامة ، وروى بالإضافة كما قرئ في قوله تعالى ﴿ إن الله بالغ أمره ﴾ بالوجهين ، وتخصيص الحمل في الترجمة بكونه على العنق - مع أن السياق يشمل ما هو أعم من ذلك - مأخوذ من طريق أخرى مصرحة بذلك وهي لمسلم من طريق بكير بن الأشج عن عمرو بن سليم ، ورواه عبد الرزاق عن مالك بإسناد حديث الباب فزاد فيه « على عاتقه » وكذا لمسلم وغيره من طرق أخرى ، ولأحمد من طريق ابن جريج « على رقبته » . وأمامة بضم الهمزة تخفيف الميمين كانت صغيرة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وتزوجها على بعد وفاة فاطمة بوصية منها ولم تعقب .

**قوله ( ولأبي العاص )** قال الكرماني : بالإضافة في قوله « بنت زينب » بمعنى اللام ، فأظهر في المعطوف وهو قوله « ولأبي العاص » ما هو مقدر في المعطوف عليه . انتهى . وأشار ابن العطار إلى أن الحكمة في ذلك كون والد أمامة كان إذ ذاك مشركاً فنسبت إلى أمها تنبيهاً على أن الولد ينسب إلى أشرف أبويه ديناً ونسباً . ثم بين أنها من أبي العاص تبييناً لحقيقة نسبها . انتهى . وهذا السياق للمالك وحده ، وقد رواه غيره عن عامر بن عبد الله فنسبها إلى أبيها ، ثم بينوا أنها بنت زينب كما هو عند مسلم وغيره ، ولأحمد من

طريق المقبرى عن عمرو بن سليم « يحمل أمانة بنت أبى العاص - وأما زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم - على عاتقه » .

**قوله ( ابن ربيعة بن عبد شمس )** كذا رواه الجمهور عن مالك ، ورواه يحيى بن بكير ومعن بن عيسى وأبو مصعب وغيرهم عن مالك فقالوا « ابن الربيع » وهو الصواب . وغفل الكرماني فقال خالف القوم البخارى فقال : ربيعة ، وعندهم الربيع ، والواقع أن من أخرجه من القوم من طريق مالك كالبخارى فالخالفه فيه إنما هي من مالك ، وادعى الأصيلي أنه ابن الربيع بن ربيعة فنسبه مالك مرة إلى جده ، وردّه عياض والقرطبي وغيرهما لإطباق النسابين على خلافه . نعم قد نسب مالك إلى جده في قوله « ابن عبد شمس » وإنما هو ابن عبد العزى بن عبد شمس ، أطبق على ذلك النسابون أيضاً ، واسم أبى العاص لقيط وقيل مقسم وقيل القاسم وقيل مهشم وقيل هشيم وقيل ياسر ، وهو مشهور بكنيته . أسلم قبل الفتح وهاجر ، ورد عليه النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب وماتت معه وأتت عليه في مصاهرته ، وكانت وفاته في خلافة أبى بكر الصديق .

**قوله ( فإذا سجد وضعها )** كذا لمالك أيضاً ، ورواه مسلم أيضاً من طريق عثمان بن أبى سليمان ومحمد ابن عجلان ، والنسائي من طريق الزبيدي ، وأحمد من طريق ابن جريج ، وابن حبان من طريق أبى العميس كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك فقالوا « إذا ركع وضعها » ولأبى داود من طريق المقبرى عن عمرو ابن سليم « حتى إذا أراد أن يركع أخذها فوضعها ثم ركع وسجد ، حتى إذا فرغ من سجوده قام وأخذها فردّها في مكانها » ، وهذا صريح في أن فعل الحمل والوضع كان منه لا منها ، بخلاف ما أوله الخطابي حيث قال : يشبه أن تكون الصبيّة كانت قد ألفتها ، فإذا سجد تعلقّت بأطرافه والتزمته فينهض من سجوده فتبقى محمولة كذلك إلى أن يركع فيرسلها . قال : هذا وجهه عندي . وقال ابن دقيق العيد : من المعلوم أن لفظ حمل لا يساوى لفظ وضع في اقتضاء فعل الفاعل لأننا نقول : فلان حمل كذا ولو كان غيره حملة ، بخلاف وضع ، فعلى هذا فالفعل الصادر منه هو الوضع لا الرفع فيقل العمل . قال : وقد كنت أحسب هذا حسناً إلى أن رأيت في بعض طرقه الصحيحة « فإذا قام أعادها » . قلت : وهى رواية لمسلم . ورواية أبى داود التي قدمناها أصرح في ذلك وهى « ثم أخذها فردّها في مكانها » ولأحمد من طريق ابن جريج « وإذا قام حملها فوضعها على رقبته » . قال القرطبي : اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث ، والذي أحوجهم إلى ذلك أنه عمل كثير ، فروى ابن القاسم عن مالك أنه كان في النافلة ، وهو تأويل بعيد ، فإن ظاهر الأحاديث أنه كان في فريضة . وسبقه إلى استبعاد ذلك المازرى وعياض ، لما ثبت في مسلم « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يؤم الناس وأمانة على عاتقه » . قال المازرى : إمامته بالناس في النافلة ليست بمعهودة . ولأبى داود « بينما نحن ننظر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر - أو العصر - وقد دعاه بلال إلى الصلاة إذ خرج علينا وأمانة على عاتقه فقام في مصلاه فقمنا خلفه فكبر فكبرنا وهى في مكانها » ، وعند الزبير بن بكار وتبعه السهيلي الصبح ، وروى من عزاه للصحيحين . قال القرطبي : وروى أشهب وعبد الله بن نافع عن مالك أن ذلك للضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها . انتهى . وقال بعض أصحابه : لأنه لو تركها لبكت وشغلت سره في صلاته أكثر من شغله بحملها . وفرق بعض أصحابه بين الفريضة والنافلة ، وقال الباجي : إن وجد

من يكفيه أمرها جاز في النافلة دون الفريضة ، وإن لم يجد جاز فيهما . قال القرطبي : وروى عبد الله بن يوسف التنيسي عن مالك أن الحديث منسوخ . قلت : روى ذلك الإسماعيلي عقب روايته للحديث من طريقه ، لكنه غير صريح ، ولفظه : قال التنيسي قال مالك : من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ناسخ ومنسوخ ، وليس العمل على هذا . وقال ابن عبد البر : لعله نسخ بتحريم العمل في الصلاة . وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتال ، وبأن هذه القصة كانت بعد قوله صلى الله عليه وسلم « إن في الصلاة لشغلا » لأن ذلك كان قبل الهجرة ، وهذه القصة كانت بعد الهجرة قطعاً بمدة مديدة . وذكر عياض عن بعضهم أن ذلك كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم لكونه كان معصوماً من أن تبول وهو حاملها ، ورد بأن الأصل عدم الاختصاص وبأنه لا يلزم من ثبوت الاختصاص في أمر ثبوته في غيره بغير دليل ، ولا مدخل للقياس في مثل ذلك . وحمل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوال لوجود الطمأنينة في أركان صلاته . وقال النووي : ادعى بعض المالكية أن هذا الحديث منسوخ ، وبعضهم أنه من الخصائص ، وبعضهم أنه كان لضرورة ، وكل ذلك دعاوى باطلة مردودة لا دليل عليها ، وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع لأن الآدمي طاهر ، وما في جوفه معفو عنه ، وثياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تتبين النجاسة ، والأعمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت ، ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك ، وإنما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لبيان الجواز . وقال الفاكهاني : وكان السر في حمله أمانة في الصلاة دفعاً لما كانت العرب تألفه من كراهة البنات وحملهن ، فخالفهم في ذلك حتى في الصلاة للمبالغة في ردعهم ، والبيان بالفعل قد يكون أقوى من القول . واستدل به على ترجيح العمل بالأصل على الغالب كما أشار إليه الشافعي . ولا ين دقيق العيد هنا بحث من جهة أن حكايات الأحوال لا عموم لها ، وعلى جواز إدخال الصبيان في المساجد ، وعلى أن لمس الصغار الصبايا غير مؤثر في الطهارة ، ويحتمل أن يفرق بين ذوات المحارم وغيرهن ، وعلى صحة صلاة من حمل آدمياً ، وكذا من حمل حيواناً طاهراً ، وللشافعية تفصيل بين المستحجر وغيره ، وقد يجاب عن هذه القصة بأنها واقعة حال فيحتمل أن تكون أمانة كانت حينئذ قد غسلت ، كما يحتمل أنه كان صلى الله عليه وسلم بمسها بحائل . وفيه تواضعه صلى الله عليه وسلم ، وشفقته على الأطفال ، وإكرامه لهم جبراً لهم ولوالديهم .

### ب) إذا صَلَّى إلى فراشٍ فيه حائضٌ

[٥١٧] ٥٠٧- حدثنا عمرو بن زرارة قال أنا هُشيمٌ عن الشيباني عن عبد الله بن شداد بن الهاد قال أخبرني خالتي ميمونة بنت الحارث قالت : كان فراشي حِيالَ مُصَلَّى النبي صَلَّى الله عليه فرُبُّما وقع ثوبه عليّ وأنا على فراشي .

[٥١٨] ٥٠٨- حدثنا أبو النعمان قال نا عبد الواحد بن زياد قال نا الشيباني سليمان قال نا عبد الله بن شداد قال : سمعتُ ميمونة تقول : كان النبي صَلَّى الله عليه يُصَلِّي وأنا إلى جنبه نائمةٌ ، فإذا سجدَ أصابني ثوبه وأنا حائضٌ .



**قوله ( باب إذا صلى إلى فراش فيه حائض )** أى هل يكره أو لا ؟ وحديث الباب يدل على أن لا كراهة . وقال الكرماني : جواب إذا محذوف تقديره صحته صلاته ، أو معناه باب حكم المسألة الفلانية ، وقد تقدم الكلام عليه في أبواب ستر العورة في « باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته » وهذه الترجمة أخص من تلك ، وتقدمت له طريق أخرى في آخر كتاب الحيض .

**قوله ( حيال )** بكسر المهملة بعدها ياء تحتانية أى يجنبه كما ذكره في الطريق الثانية .

**قوله ( فإذا سجد أصابني ثوبه )** كذا للأكثر ، وللمستملى والكشميني « ثيابه » وللأصيل « أصابتنى ثيابه » . قال ابن بطال : هذا الحديث وشبهه من الأحاديث التي فيها اعتراض المرأة بين المصلي وقبلته يدل على جواز القعود لا على جواز المرور . انتهى . وتعقب بأن ترجمة الباب ليست معقودة للاعتراض بل مسألة الاعتراض تقدمت ، والظاهر أن المصنف قصد بيان صحة الصلاة ولو كانت الحائض يجنب المصلي ولو أصابها ثيابه ، لا كون الحائض بين المصلي وبين القبلة . وتعبيره بقوله « لى » أعم من أن تكون بينه وبين القبلة ، فإن الانتهاء يصدق على ما إذا كانت أمامه أو عن يمينه أو عن شماله ، وقد صرح في الحديث بكونها كانت إلى جنبه .

**قوله ( وأنا حائض )** كذا لأبى ذر وسقطت هذه الجملة لغيره ، لكن في رواية كريمة بعد قوله « أصابني ثوبه » زاد مسدد عن خالد عن الشيباني « وأنا حائض » ، ورواية مسدد هذه ساقها المصنف في « باب إذا أصاب ثوب المصلي » وفيها هذه الزيادة ، وهى أصرح بمراد الترجمة . والله أعلم .

**باب هل يغمر الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد ؟**

[٥١٩] ٥٠٩ - حدثنا عمرو بن علي قال نا يحيى قال نا عبيد الله قال نا القاسم عن عائشة قالت : بشما عدلتمونا بالكلب والحمار ، لقد رأيتني ورسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة ، فإذا أراد أن يسجد غمز رجلي فقبضتُهما .

**قوله ( باب هل يغمر الرجل امرأته إلخ )** في الترجمة التي قبلها بيان صحة الصلاة ولو أصابت المرأة بعض ثياب المصلي ، وفي هذه الترجمة بيان صحتها ولو أصابها بعض جسده .

**قوله ( حدثنا عمرو بن علي )** هو الفلاس ، ويحيى هو القطان ، وعبيد الله هو العمري ، والقاسم هو ابن محمد بن أبى بكر .

**قوله ( بشما عدلتمونا )** بتخفيف الدال ، و « ما » نكرة مفسرة لفاعل بشس ، والمخصوص بالذم محذوف تقديره عدلكم ، أى تسويتكم إيانا بما ذكر . وقد تقدم الكلام على مباحث الحديث في « باب التطوع خلف المرأة » .

## باب المرأة تطرح عن المصلي شيئاً من الأذى

[٥٢٠]

٥١٠- حدثنا أحمد بن إسحاق قال حدثنا عبيد الله بن موسى قال حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وآله قائم يصلي عند الكعبة وجمع قريش في مجالسهم ، إذ قال قائل منهم : ألا تنظرون إلى هذا المرائي ؟ أيكم يقوم إلى جزور آل فلان فيعمد إلى فرثها ودمها وسلاها فيجيء به ، ثم يمهل حتى إذا سجد وضعه بين كتفيه ؟ فانبعث أشقاهم ، فلما سجد رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وضعه بين كتفيه ، وثبت النبي صلى الله عليه وآله عليه ساجداً . فضحكوا حتى مال بعضهم على بعض من الضحك ، فانطلق منطلق إلى فاطمة - وهي جويرية - فأقبلت تسعى ، وثبت النبي صلى الله عليه وآله عليه ساجداً حتى ألقته عنه ، وأقبلت عليهم تسبهم . فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه الصلاة قال : « اللهم عليك بقريش ، اللهم عليك بقريش ، اللهم عليك بقريش . ثم سمي : اللهم عليك بعمر بن هشام وعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة والوليد بن عتبة وأمية بن خلف وعقبة بن أبي معيط وعُمارة بن الوليد » قال عبد الله : فوالله لقد رأيتهم صرعى يوم بدر ، ثم سحّبوا إلى القليب قليب بدر ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه : « وأتبع أصحاب القليب لعنة » .

قوله ( باب المرأة تطرح عن المصلي شيئاً من الأذى ) قال ابن بطال : هذه الترجمة قريبة من التراجع التي قبلها ، وذلك أن المرأة إذا تناولت ما على ظهر المصلي فإنها تقصد إلى أخذه من أي جهة أمكنها تناوله ، فإن لم يكن هذا المعنى أشد من مرورها بين يديه فليس بدونه .

قوله ( حدثنا أحمد بن إسحاق ) هو من صغار شيوخ البخاري ، وقد شاركه في الرواية عن شيخه عبيد الله بن موسى المذكور ، وعبيد الله ومن فوقه كلهم كوفيون .

قوله ( ألا تنظرون إلى هذا المرائي ) مأخوذ من الرياء وهو التبعذ في الملاء دون الخلوة ليرى .

قوله ( جزور آل فلان ) لم أقف على تعيينهم لكن يشبه أن يكونوا آل أبي معيط لمبادرة عقبة بن أبي معيط إلى إحضار ما طلبوه منه ، وهو المعنى بقوله أشقاهم .

قوله ( فانطلق منطلق ) لم أقف على تسميته ، ويحتمل أن يكون هو ابن مسعود الراوي ، وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في الطهارة قبل الغسل بقليل .

( خاتمة ) : اشتملت أبواب استقبال القبلة - وما معها من أحكام المساجد وسترة المصلي - من الأحاديث المرفوعة على ستة وثمانين حديثاً ، المكرر منها ستة وثلاثون حديثاً عشرة تقدمت وستة وعشرون فيها الخالص منها خمسون حديثاً ، وافقه مسلم على تخريج أصولها سوى حديث أنس « من استقبل قبلتنا »

وحديث ابن عباس في الصلاة في قبل الكعبة ، لكن أوضحنا أن مسلماً أخرجه عن ابن عباس عن أسامة ، وحديث جابر في الصلاة على الراحلة ، وحديث عائشة في قصة الوليدة صاحبة الوشاح ، وحديث أبي هريرة « رأيت سبعين من أصحاب الصفة » ، وحديث ابن عمر « كان المسجد مبنياً باللبن » ، وحديث ابن عباس في قصة عمار في بناء المسجد ، وحديثه في الخطبة في خوذة أبي بكر ، وحديث عمر في رفع الصوت في المسجد ، وحديث ابن عمر في المساجد التي على طرق المدينة وهو مشتمل على عشرة أحاديث ، وحديث عائشة « لم أعقل أبوى إلا وهما يدينان الدين » . وفيها من المعلقات ثمانية عشر حديثاً كلها مكررة إلا حديث أنس في قصة العباس ومال البحرين وهو من أفرادهِ أيضاً عن مسلم ، فجملة ما فيها من الأحاديث بالمكرر مائة وأربعة أحاديث ، وفيها من الآثار ثلاثة وعشرون كلها معلقات ، إلا أثر مساجد ابن عباس ، وأثر عمر وعثمان أنهما كانا يستلقيان في المسجد ، وأثرهما أنهما زادا في المسجد ، فإن هذه موصولة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

### تم الجزء الأول

ويليه إن شاء الله الجزء الثاني ، وأوله كتاب مواقيت الصلاة



# فهرس

## الجزء الأول من فتح الباري

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق	٥ - ٥٤	الحياء من الإيمان	٩٣
مقدمة الشارح	٧	﴿فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم﴾	٩٤
كيف كان بدء الوحي		من قال إن الإيمان هو العمل	٩٧
كيف كان بدء الوحي	١٣	إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام	٩٩
حديث الحارث بن هشام : كيف يأتيك الوحي	٢٥	السلام من الإسلام	١٠٣
حديث عائشة : أول ما بدئ به صلى الله عليه من الوحي	٣٠	كفران العشير ، وكفر بعد كفر	١٠٤
حديث ابن عباس : كان يعالج من التنزيل شدة ..	٣٩	المعاصي من أمر الجاهلية ، ولا يكفر صاحبها إلا بالشرك	١٠٦
حديث ابن عباس : كان أجود ما يكون في رمضان	٤٠	ظلم دون ظلم	١٠٩
حديث أبي سفيان عند هرقل ، والكتاب النبوي إلى هرقل	٤٢	علامات المنافق	١١١
كتاب الإيمان		قيام ليلة القدر من الإيمان	١١٣
حديث : « بني الإسلام على خمس »	٦٠	الجهاد من الإيمان	١١٤
« دعاؤكم إيمانكم »	٦٤	تطوع قيام رمضان من الإيمان	١١٤
أمور الإيمان	٦٦	صوم رمضان احتساباً من الإيمان	١١٥
المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده	٦٩	الدين يسر	١١٦
أي الإسلام أفضل	٧٠	الصلاة من الإيمان	١١٨
إطعام الطعام من الإسلام	٧١	حسن إسلام المرء	١٢٢
من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه	٧٣	أحب الدين إلى الله أدومه	١٢٤
حب الرسول صلى الله عليه من الإيمان	٧٤	زيادة الإيمان ونقصانه	١٢٧
حلاوة الإيمان	٧٧	الزكاة من الإسلام	١٣٠
علامة الإيمان حب الأنصار	٨٠	اتباع الجنائز من الإيمان	١٣٣
بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً	٨١	خوف المؤمن أن يحبط عمله وهو لا يشعر	١٣٥
من الدين الفرار من الفتن	٨٧	سؤال جبريل النبي صلى الله عليه عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة	١٤٠
قول النبي صلى الله عليه أنا أعلمكم بالله	٨٨	طرف من أسئلة هرقل لأبي سفيان	١٥٣
من كره أن يعود في الكفر كما يكره أن يلقى في النار من الإيمان	٩١	فضل من استعبر لدينه	١٥٣
تفاضل أهل الإيمان في الأعمال	٩١	أداء الخمس من الإيمان	١٥٧
		الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرئ ما نوى	١٦٣
		الدين النصيحة : لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم	١٦٦

## كتاب العلم

فضل العلم	١٧٠
من سئل علماً وهو مشغول في حديثه	١٧١
من رفع صوته بالعلم	١٧٣
قول المحدث: حدثنا وأخبرنا	١٧٤
طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم	١٧٨
القراءة والعرض على المحدث	١٧٩
ما يذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان	١٨٥
من قعد حيث ينتهي به المجلس	١٨٨
رب مبلغ أوعى من سامع	١٩٠
العلم قبل القول والعمل	١٩٢
ما كان النبي صلى الله عليه يتخولهم بالموعظة والعلّم كي لا ينفروا	١٩٥
من جعل لأهل العلم أياماً معلومة	١٩٧
من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين	١٩٧
الفهم في العلم	١٩٨
الاغتياب في العلم والحكمة	١٩٩
ما ذكر في ذهاب موسى في البحر إلى الخضر	٢٠٢
قول النبي صلى الله عليه: «اللهم علمه الكتاب»	٢٠٤
متى يصح سماع الصغير	٢٠٥
الخروج في طلب العلم	٢٠٨
فضل من علم وعلم	٢١١
رفع العلم وظهور الجهل	٢١٣
فضل العلم	٢١٦
الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها	٢١٧
من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس	٢١٨
تحريض النبي صلى الله عليه وفد عبد القيس على أن يحفظوا الإيمان والعلم ويخبروا من وراءهم	٢٢١
الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهله	٢٢٢
التناوب في العلم	٢٢٣
الغضب في الموعظة والتعليم	٢٢٤
من برك على ركبتيه عند الإمام أو المحدث	٢٢٦
من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه	٢٢٧
تعليم الرجل أمته وأهله	٢٢٩

عظة الإمام النساء وتعليمهن	٢٣٢
الحرص على الحديث	٢٣٣
كيف يقبض العلم	٢٣٤
هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم	٢٣٦
من سمع شيئاً فراجع حتى عرفه	٢٣٧
ليبلغ العلم الشاهد الغائب	٢٣٨
إنهم من كذب على النبي صلى الله عليه	٢٤١
كتابة العلم	٢٤٦
العلم والعظة بالليل	٢٥٣
السمر في العلم	٢٥٥
حفظ العلم	٢٥٨
الإنصات للعلماء	٢٦٢
ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم فيكل العلم إلى الله	٢٦٣
من سأل وهو قائم عالماً جالساً	٢٦٨
السؤال والفتيا عند رمي الجمار	٢٦٩
«وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً»	٢٧٠
من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه	٢٧١
من خص بالعلم قومًا دون قوم كراهية أن لا يفهموا	٢٧٢
الحياة في العلم	٢٧٦
من استحيا فأمر غيره بالسؤال	٢٧٧
ذكر العلم والفتيا في المسجد	٢٧٨
من أجاب السائل بأكثر مما سأل	٢٧٨

## كتاب الوضوء

ما جاء في الوضوء	٢٨٠
لا تقبل صلاة بغير طهور	٢٨٢
فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء	٢٨٣
لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن	٢٨٥
التخفيف في الوضوء	٢٨٧
إسباغ الوضوء	٢٨٩
غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة	٢٩٠
التسمية على كل حال وعند الوقاع	٢٩١
ما يقول عند الخلاء	٢٩٢
وضع الماء عند الخلاء	٢٩٤

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء	٢٩٥	والحجارة	٣٦٠
جدار أو نحوه	٢٩٧	الوضوء من التور	٣٦٣
من تبرز على لبنتين	٢٩٩	الوضوء بالمد	٣٦٤
خروج النساء إلى البراز	٣٠١	المسح على الخفين	٣٦٥
التبرز في البيوت	٣٠١	إذا أدخل رجله وهما طاهرتان	٣٧٠
الاستنجاء بالماء	٣٠٣	من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق	٣٧١
من حمل معه الماء لطهوره	٣٠٣	من مضمض من السويق ولم يتوضأ	٣٧٣
حمل العذرة مع الماء في الاستنجاء	٣٠٤	هل يمضمض من اللبن	٣٧٤
النهي عن الاستنجاء باليمين	٣٠٦	الوضوء من النوم، ومن لم ير من النعسة	٣٧٥
لا يمكك ذكره يمينه إذا بال	٣٠٧	والنعستين أو الخفقة وضوءاً	٣٧٧
الاستنجاء بالحجارة	٣٠٨	الوضوء من غير حدث	٣٧٩
لا يستنجي بروت	٣١١	من الكبائر أن لا يستتر من بوله	٣٨٤
الوضوء مرة مرة	٣١١	ما جاء في غسل البول	٣٨٥
الوضوء مرتين مرتين	٣١١	ترك النبي صلى الله عليه والناس الأعرابي حتى	٣٨٦
الوضوء ثلاثاً ثلاثاً	٣١٥	فرغ من بوله في المسجد	٣٨٩
الاستنثار في الوضوء	٣١٦	صب الماء على البول في المسجد	٣٩١
الاستجمار وترأ	٣١٩	بول الصبيان	٣٩٣
غسل الرجلين ولا يمسخ على القدمين	٣٢٠	البول قائماً وقاعداً	٣٩٤
المضمضة في الوضوء	٣٢١	البول عند صاحبه والتستر بالخائط	٣٩٥
غسل الأعقاب	٣٢١	البول عند سباطة قوم	٣٩٧
غسل الرجلين في التعلين ولا يمسخ على التعلين	٣٢٣	غسل الدم	٣٩٩
التيمن في الوضوء والغسل	٣٢٥	غسل المني وفركه وغسل ما يصيب من المرأة	٤٠٠
التماس الوضوء إذا حانت الصلاة	٣٢٧	إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره	٤٠٨
الماء الذي يغسل به شعر الإنسان	٣٣٦	أبوال الإبل والدواب والغنم ومرايضها	٤١٢
من لم ير الوضوء إلا من المخرجين	٣٤٢	ما يقع من النجاسات في السمن والماء	٤١٥
الرجل يوضئ صاحبه	٣٤٣	البول في الماء الدائم	٤٢٠
قراءة القرآن بعد الحدث وغيره	٣٤٦	إذا ألقى على ظهر المصلي قدر أو جيفة لم تفسد	٤٢١
من لم يتوضأ إلا من الغشي الثقيل	٣٤٧	عليه صلاته	٤٢٢
مسح الرأس كله	٣٥٢	البزاق والمخاط ونحوه في الثوب	٤٢٣
غسل الرجلين إلى الكعنين	٣٥٣	لا يجوز الوضوء بالنيذ ولا المسكر	٤٢٥
استعمال فضل وضوء الناس	٣٥٥	غسل المرأة أباهما الدم عن وجهه	٤٢٦
من مضمض واستنشق من غرفة واحدة	٣٥٦	السواك	٤٢٩
مسح الرأس مرة	٣٥٧	دفع السواك إلى الأكبر	
وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة	٣٦٠	فضل من بات على الوضوء	
صب النبي صلى الله عليه وضوءه على المغمى			
عليه			
الغسل والوضوء في المخضب والقدر والخشب			

## كتاب الغسل

الوضوء قبل الغسل ٤٢٩

الموضوع	الصفحة
غسل الحائض رأس زوجها وترجيله	٤٧٨
قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض	٤٧٩
من سمي النفاس حيضاً	٤٨٠
مباشرة الحائض	٤٨١
ترك الحائض الصوم	٤٨٣
تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت	٤٨٥
الاستحاضة	٤٨٧
غسل دم المحيض	٤٨٨
اعتكاف المستحاضة	٤٨٩
هل تصلي المرأة في ثوب حاضت فيه	٤٩١
الطيب للمرأة عند غسلها من المحيض	٤٩٢
ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض، وكيف تغتسل وتأخذ فرصة ممسكة تتبع أثر الدم	٤٩٤
غسل المحيض	٤٩٦
امتنشاط المرأة عند غسلها من المحيض	٤٩٧
نقض المرأة شعرها عند غسل المحيض	٤٩٧
مخلقة وغير مخلقة	٤٩٨
كيف تهل الحائض بالحج والعمرة	٤٩٩
إقبال المحيض وإدباره	٥٠٠
لا تقضي الحائض الصلاة	٥٠١
النوم مع الحائض وهي في ثيابها	٥٠٣
من اتخذ ثياب الحيض سوى ثياب الطهر	٥٠٣
شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، واعتزالهن المصلى	٥٠٤
إذا حاضت في شهر ثلاث حيض	٥٠٥
الصفرة والكدر في غير أيام الحيض	٥٠٧
عرق الاستحاضة	٥٠٨
المرأة تحيض بعد الإفاضة	٥٠٩
إذا رأت المستحاضة الطهر	٥١٠
الصلاة على النفساء وسنتها	٥١١

### باب التيمم

حديث نزول آية التيمم	٥١٤
إذا لم يجد ماء ولا تراباً	٥٢٤
التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة	٥٢٥
التيمم هل ينفخ فيهما؟	٥٢٨

الموضوع	الصفحة
غسل الرجل مع امرأته	٤٣٣
الغسل بالصاع ونحوه	٤٣٤
من أفاض على رأسه ثلاثاً	٤٣٧
الغسل مرة واحدة	٤٣٩
من بدأ بالخلاب أو الطيب عند الغسل	٤٣٩
المضمضة والاستنشاق في الجنابة	٤٤٢
مسح اليد بالتراب ليكون أنقى	٤٤٣
هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها إذا لم يكن على يده قدر غير الجنابة؟	٤٤٤
تفريق الغسل والوضوء	٤٤٦
من أفرغ يمينه على شماله في الغسل	٤٤٧
إذا جامع ثم عاد، ومن دار على نسائه في غسل واحد	٤٤٨
غسل المذي والوضوء منه	٤٥١
من تطيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب	٤٥٣
تخليل الشعر حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليه	٤٥٤
من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر جسده ولم يعد غسل مواضع الوضوء مرة أخرى	٤٥٥
إذا ذكر في المسجد أنه جنب يخرج كما هو ولا يتيمم	٤٥٦
نفض اليدين من الغسل عن الجنابة	٤٥٧
من بدأ بشق رأسه الأيمن في الغسل	٤٥٨
من اغتسل عرياناً وحده في الخلوة ومن تستر فالتستر أفضل	٤٥٨
التستر في الغسل عند الناس	٤٦١
إذا احتلمت المرأة	٤٦٢
عرق الجنب، وأن المسلم لا ينجس	٤٦٤
الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره	٤٦٥
كينونة الجنب في البيت	٤٦٦
نوم الجنب	٤٦٧
الجنب يتوضأ ثم ينام	٤٦٨
إذا التقى الختانان	٤٧٠
غسل ما يصيب من فرج المرأة	٤٧١

### كتاب الحيض

كيف كان بدء الحيض؟	٤٧٦
--------------------	-----

الموضوع	الصفحة
﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾ .....	٥٩٥
التوجه نحو القبلة حيث كان .....	٥٩٨
ما جافى القبلة ومن لا يرى الإعادة على من سها	
فصلى إلى غير القبلة .....	٦٠١
حك البزاق باليد من المسجد .....	٦٠٥
حك المخاط بالخصى من المسجد .....	٦٠٧
لا يصق عن يمينه في الصلاة .....	٦٠٨
ليزق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى .....	٦٠٩
كفارة البزاق في المسجد .....	٦٠٩
دفن النخامة في المسجد .....	٦١٠
إذا بدره البزاق فليأخذ بطرف ثوبه .....	٦١١
عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة وذكر القبلة ..	٦١٢
هل يقال مسجد بني فلان .....	٦١٤
القسمة وتعليق القنوف في المسجد .....	٦١٤
من دعا لطعام في المسجد ومن أجاب منه ...	٦١٦
القضاء واللعان في المسجد بين الرجال والنساء ..	٦١٧
إذا دخل بيتاً يصلي حيث شاء أو حيث أمر ولا	
يتجسس .....	٦١٧
المساجد في البيوت .....	٦١٨
التيمن في دخول المسجد وغيره .....	٦٢٣
هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ويتخذ مكانها	
مساجد .....	٦٢٤
الصلاة في مرايض الغنم .....	٦٢٧
الصلاة في مواضع الإبل .....	٦٢٨
من صلى وقدامه تنور أو نار أو شيء مما يعبد	
فأراد به الله .....	٦٢٩
كراهية الصلاة في المقابر .....	٦٣٠
الصلاة في مواضع الخسف والعذاب .....	٦٣١
الصلاة في البيعة .....	٦٣٢
حديث اتخاذ قبور الأنبياء مساجد .....	٦٣٣
جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً .....	٦٣٤
نوم المرأة في المسجد .....	٦٣٥
نوم الرجال في المسجد .....	٦٣٧
الصلاة إذا قدم من سفر .....	٦٣٩
إذا دخل المسجد فليركع ركعتين .....	٦٤٠
الحدث في المسجد .....	٦٤١
بنیان المسجد .....	٦٤٢

الموضوع	الصفحة
التيمن للوجه والكفين .....	٥٢٩
الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء ...	٥٣١
إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو	
خاف العطش تيمم .....	٥٤١
التيمن ضربة .....	٥٤٣

## كتاب الصلاة

كيف فرضت الصلاة في الإسراء؟ .....	٥٤٧
وجوب الصلاة في الثياب .....	٥٥٤
عقد الإزار على القفا في الصلاة .....	٥٥٦
الصلاة في الثوب الواحد ملتحقاً به .....	٥٥٨
إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه	٥٦١
إذا كان الثوب ضيقاً .....	٥٦٣
الصلاة في الجبة الشامية .....	٥٦٤
كراهية التعري في الصلاة وغيرها .....	٥٦٥
الصلاة في القميص والسراويل والتبان والقباء ..	٥٦٦
ما يستر من العورة .....	٥٦٨
الصلاة بغير رداء .....	٥٧٠
ما يذكر في الفخذ .....	٥٧٠
في كم تصلي المرأة في الثياب .....	٥٧٥
إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى علمها ..	٥٧٥
إذا صلى في ثوب مصلب أو تصاوير هل تفسد	
صلاته؟ وما ينهى عن ذلك .....	٥٧٧
من صلى في فروج حرير ثم نزع .....	٥٧٨
الصلاة في الثوب الأحمر .....	٥٧٨
الصلاة في السطوح والمنبر والخشب .....	٥٧٩
إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد .....	٥٨٢
الصلاة على الحصير .....	٥٨٢
الصلاة على الخمرة .....	٥٨٦
الصلاة على الفراش .....	٥٨٦
السجود على الثوب في شدة الحر .....	٥٨٧
الصلاة في النعال .....	٥٨٩
الصلاة في الخفاف .....	٥٨٩
إذا لم يتم السجود .....	٥٩٠
ييدي ضبعيه ويجافي في السجود .....	٥٩١
فضل استقبال القبلة .....	٥٩١
قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق .....	٥٩٤



الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
التعاون في بناء المسجد .....	٦٤٤	الصلاة في مسجد السوق .....	٦٧٢
الاستعانة بالنجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد	٦٤٧	تشبيك الأصابع في المسجد وغيره .....	٦٧٣
من بنى مسجداً .....	٦٤٨	المساجد التي على طرق المدينة والمواقع التي	
يأخذ بنصول النبل إذا مر في المسجد .....	٦٥٠	صلى فيها النبي صلى الله عليه .....	٦٧٦
المروور في المسجد .....	٦٥١	سترة الإمام سترة من خلفه .....	٦٨٠
الشعر في المسجد .....	٦٥٢	قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلي والسترة؟ ..	٦٨٤
أصحاب الحراب في المسجد .....	٦٥٣	الصلاة إلى الحربة .....	٦٨٥
ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد .....	٦٥٥	الصلاة إلى العترة .....	٦٨٥
التقاضي والملازمة في المسجد .....	٦٥٧	السترة بمكة وغيرها .....	٦٨٦
كنس المسجد والتقاط الخرق والقذى والعيدان ..	٦٥٨	الصلاة إلى الأسطوانة .....	٦٨٧
تحريم تجارة الخمر في المسجد .....	٦٥٩	الصلاة بين السواري في غير جماعة .....	٦٨٨
الخدم للمسجد .....	٦٦٠	حدثنا إبراهيم بن المنذر .....	٦٩٠
الأسير أو الغريم يربط في المسجد .....	٦٦٠	الصلاة إلى الراحلة والبعر والشجر والرحل ..	٦٩١
الاغتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضاً في المسجد	٦٦١	الصلاة إلى السرير .....	٦٩٢
الخيمة في المسجد للمرضى وغيرهم .....	٦٦٣	يرد المصلي من مر بين يديه .....	٦٩٣
إدخال البعير في المسجد لليلة .....	٦٦٤	إثم المار بين يدي المصلي .....	٦٩٦
حديث رجلين خرجا من عند النبي صلى الله عليه		استقبال الرجل الرجل وهو يصلي .....	٦٩٨
في ليلة مظلمة ومعهما مثل المصباحين .....	٦٦٤	الصلاة خلف النائم .....	٦٩٩
الخوخة والممر في المسجد .....	٦٦٥	التطوع خلف المرأة .....	٧٠٠
الأبواب والغلق للكعبة والمسجد .....	٦٦٦	من قال لا يقطع الصلاة شيء .....	٧٠٠
دخول المشرك المسجد .....	٦٦٧	إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة ..	٧٠٣
رفع الصوت في المسجد .....	٦٦٧	إذا صلى إلى فراش فيه حائض .....	٧٠٥
الحلق والجلوس في المسجد .....	٦٦٩	هل يغمز الرجل امرأته عند السجود لكي	
الاستلقاء في المسجد ومد الرجل .....	٦٧١	يسجد؟ .....	٧٠٦
المسجد يكون في الطريق من غير ضرر بالناس ..	٦٧١	المرأة تطرح عن المصلي شيئاً من الأذى .....	٧٠٧

# فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

برواية أبي ذر الهروي  
عن مشايخه الثلاثة السرخسي والمستملي والكشميني

للإمام الحافظ  
أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني  
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

## الجزء الأول

تقديم وتحقيق وتعليق  
عبد القادر رشيدية الحمد  
عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا  
بالجامعة الإسلامية سابقاً  
والمدرس بالمسجد النبوي الشريف

طبع على نفقة  
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود  
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام  
حفظه الله في موازين حسناته وأمنه بعونه

ح) عبدالقادر شيبه الحمد، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي

فتح الباري شرح صحيح البخاري / تحقيق عبدالقادر شيبه الحمد - الرياض.

٧٦٨ ص، ٢٨×٢١ سم

ردمك: ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٩-٧٩١-٢٠-٩٩٦٠ (ج ١)

١- الحديث الصحيح ٢- الحديث - شرح

أ- شيبه الحمد، عبدالقادر (محقق) ب- العنوان

٢١ / ٣٣٨٩

ديوي ٢٣٥، ١

ردمك: ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ٢١ / ٣٣٨٩

٩-٧٩١-٢٠-٩٩٦٠ (ج ١)

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ / ٢٠٠١م





## المقدمة

### (قد يجمع الله الشيتين)

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فإني لا أعلم ؛ أن متناً من متون الكتب ؛ بلغ الغاية من الاشتهار بين أهل العلم - ولا سيما علماء الحديث - كما بلغ متن الجامع الصحيح للبخاري ، كما أنني لا أعلم شرحاً للبخاري ؛ بلغ في الشهرة حداً يداني شرح «فتح الباري» لصحيح البخاري ، الذي ألفه الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله ، حتى صار يقال فيه : لا هجرة بعد الفتح .

وبالنظر إلى أن رواية البخاري - من تلاميذه - قد بلغوا حداً كبيراً ، وكان أشهرهم حفظاً وإتقاناً هو محمد بن يوسف بن مطر الفربري ، الذي سمع «الصحيح» من البخاري مرتين ، وكان من أتقن الرواة وأحفظهم لصحيح البخاري ثلاثة من الأئمة الأعلام ، وهم الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي ، والحافظ أبو محمد عبد الله بن أحمد السرخسي ، وأبو الهيثم محمد بن مكي الكشميهني ، وقد رواه هؤلاء الثلاثة الأعلام ، وسمعوه من الحافظ الفربري ، ثم رواه عن هؤلاء الثلاثة الحافظ الإمام أبو ذر عبد أو عبد الله بن أحمد الهروي .

ولما عزم الحافظ ابن حجر العسقلاني على شرح «صحيح البخاري» ذكر أنه سيقصر في شرحه للجامع الصحيح على أتقن الروايات عنده ، وهي رواية أبي ذر الهروي عن مشايخه الثلاثة ، لضبطه لها وتمييزه لاختلاف سياقها ، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها .

كما ذكر الحافظ رحمه الله في مقدمة «فتح الباري» أنه كان عازماً على أن يسوق حديث الباب بلفظه قبل شرحه ، ثم رأى أن ذلك مما يطول به الكتاب جداً ، ولذلك لم يأت بمقتضى «البخاري» مع «الفتح» ، وقد غفل عامة من جمع متن «البخاري» مع «فتح الباري» عن شرط

الحافظ ابن حجر رحمه الله، فقد جاءت جميع المتون التي خُطت أو طُبعت مع «فتح الباري» ملفقة للرواة الآخرين.

ولذلك نجد كثيراً ما يشرح الحافظ ابن حجر كلمات لا وجود لها في المتن، أو نجد كلمات في المتن لا وجود لها في «فتح الباري» وقد لفت انتباهي لذلك حديث: «المدينة حرم من غير إلى ثور» حيث ذكره الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» بلفظ: عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «المدينة حرم ما بين غير إلى ثور» ثم قال: رواه مسلم، وقد أورد البخاري هذا الحديث في مواضع من صحيحه بعضها بلفظ: «المدينة حرم من كذا إلى كذا» وساقه بلفظ: «المدينة حرم من غير إلى كذا» وساقه بلفظ: «المدينة حرم من عائر إلى كذا»، وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في باب حرم المدينة: قوله: «المدينة حرم من كذا إلى كذا» هكذا جاء مبهماً، وسيأتي في حديث على رابع أحاديث الباب: «ما بين عائر إلى كذا» فعين الأول وهو بمهملة وزن فاعل، وذكره في الجزية وغيرها بلفظ: «غير» بسكون التحتانية، وهو جبل بالمدينة كما سنوضحه، واتفقت روايات البخاري كلها على إيهام الثاني أ.هـ.

وقد جاء في النسخ المطبوعة مع «فتح الباري» في كتاب الفرائض في باب: إثم من تبرأ من مواليه، بلفظ: «المدينة حرم ما بين غير إلى ثور»، ولم ترد في «فتح الباري» في شرح هذا الحديث، واكتفى بقوله في الشرح: «المدينة حرم» وقد مضى شرحه مستوفى في مكانه في فضل المدينة أ.هـ.

وقد استشكلتُ هذا في أول الأمر فأعدت النظر في مقدمة «فتح الباري» وتأكد لي أن الحافظ ابن حجر رحمه الله قد اقتصر في «الفتح» على رواية أبي ذر الهروي عن مشايخه الثلاثة، حيث إنها أتقن الروايات لصحيح البخاري، وقد نصَّ القسطلاني في «إرشاد الساري» عند شرحه لحديث البخاري في باب: إثم من تبرأ من مواليه، فقال في قوله: «حرم من غير إلى ثور»: في رواية أبي ذر: إلى كذا بدل قوله: إلى ثور أ.هـ.

وقد بدأت في البحث عن نسخة أبي ذر الهروي فاتصلت بمراكز خدمة السنة، وبالعلماء الذين عرفت منهم اشتغالهم بـ «صحيح البخاري» و«فتح الباري» وكان جواب كل من سألت

أنهم لا علم لهم بنسخة أبي ذر الهروي رحمه الله، وإنما ذكر بعض الناس أنها موجودة في ليبيا، وعزمت على الاستعانة بالله عز وجل في السعي لتحصيلها، راجياً الله عز وجل أن يجمع بين هذين الشيتين (رواية أبي ذر للجامع الصحيح للبخاري مع شرحه «فتح الباري» الذي مضى على تأليف الحافظ ابن حجر له حوالي ثمانية وسبعين وخمسمائة عام دون أن يجتمعا في كتاب واحد):

وقد يجمع الله الشيتين بعدما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا

وقد منَّ الله عزَّ وجلَّ بتيسير الحصول على نسخة أبي ذر الهروي رحمه الله دون بذل مال أو شدِّ رحال، فبحمد الله ومَنِّه وتوفيقه توجهت لزيارة قسم المخطوطات بمكتبة المسجد النبوي الشريف؛ للبدء في البحث عنها في هذه المكتبة العريقة، وسألت المسؤولين في قسم المخطوطات عن هذه النسخة، فسارع م فهرس القسم إلى الدخول في غرفة المخطوطات ليبحث بين مخطوطات القسم عنها، ولم يمضِ عليه إلا نحو نصف ساعة حتى رجع يُبشِّرني بأنه عثر على المخطوطة، وهي مكوَّنة من خمسة مجلدات، قد فُقد منها المجلد الثالث وهو يبدأ من «بدء الخلق» إلى أول التفسير، فطلبت من المسؤولين تصوير المجلدات الأربعة الموجودة فصوروها لي، وكان ذلك في أوائل شهر جمادى الثانية عام عشرين وأربعمئة وألف من الهجرة النبوية.

وفي ضحى يوم الثلاثاء الثالث من شهر رجب عام ١٤٢٠ هـ سمعت رنين الهاتف في منزلي بالمدينة، فرفعت سماعة الهاتف؛ فإذا المتصل هو الشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الجامع الأزهر، فرحبت به؛ فأخبرني أنه استمع لدرسي البارحة في المسجد النبوي، وكنت أفسر قوله عز وجل: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ...﴾ الآية، واستطردت إلى ذكر جُملة من السابقين من المهاجرين، وجُملة من السابقين من الأنصار، وذكرت العقبة الأولى والبيعة الأولى ليلة العقبة الثانية، والبيعة الثانية ليلة العقبة الثالثة، وأخبرني فضيلته أنه سرَّه ما سمع، وأنه يرغب في زيارتي في بيتي، فقلت له: بل الحق لك، أنا الذي أزورك في الفندق؛ فذهبت إليه، ثم أخبرني أنه سيزور الجامعة الإسلامية بدعوة من إدارتها، فصحبته إلى الجامعة، وفي مكتب مدير الجامعة أثرت موضوع نسخة أبي ذر الهروي والمجلد المفقود منها،



فتعهد فضيلة شيخ الأزهر بمتابعة البحث عنها في مكتبة الجامع الأزهر وغيرها من المكتبات في القاهرة، وطلب صورة للورقة الأولى والأخيرة من كل مجلد من مجلدات مخطوطة المسجد النبوي، فهيأتها له، ولم يمض طویل وقت على سفره حتى اتصل بي في المدينة النبوية، وبشّرني بعثوره على نسخة أبي ذر الهروي عن مشايخه الثلاثة في مكتبة الجامع الأزهر، وقد تفضل شيخ الأزهر فأصدر أمره الكريم بتصويرها وإرسالها لي، جزاه الله عنا وعن الإسلام وعن سنة رسول الله ﷺ خير الجزاء.

وفي يوم الإثنين الموافق للسابع من شهر شعبان عام ١٤٢٠هـ اتصل بي مدير مكتبة الأزهر وأخبرني أنه تم تصوير النسخة، إلا أن الجزء الأول مفقود منها، وطلب مني تصوير الجزء الأول من نسخة المسجد النبوي وإرسالها لمكتبة الأزهر لتكميل النسخة التي عندهم. وقد قمت بتصوير المجلد الأول من نسخة المسجد النبوي، وأرسلتها إلى فضيلة شيخ الأزهر مساء يوم الأربعاء التاسع من شهر شعبان ١٤٢٠هـ. هذا.

ومخطوطة المسجد النبوي هي نسخة أبي علي الصديقي، من روايته عن أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، عن أبي ذر الهروي، عن مشايخه الثلاثة: المستملي والسرخسي والكشميهني، عن محمد بن يوسف بن مطر الفربري، عن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

وقد نصّ الحافظ ابن حجر على أن رواية أبي ذر الهروي قد اتصلت له من طريق أبي مكتوم عيسى بن الحافظ أبي ذر الهروي، وقد ظهرت نسخة لصحيح البخاري من رواية أبي علي الصديقي، عن أبي الوليد الباجي، عن أبي ذر الهروي في طرابلس سنة (١٢١١) بخط الصديقي، وقد كتب عليها بخط السخاوي أن شيخه الحافظ ابن حجر كان يعتمد عليها وقت شرحه للبخاري، كما ذكر ذلك عبد الحي الكتاني المغربي في كتابه «فهرس الفهارس».

ومما يؤكد ما ذكره عبد الحي الكتاني عن السخاوي أن الحافظ ابن حجر رحمه الله قال في «الفتح» في (باب من ساق البدن معه) في شرح الحديث ١٦٩١ بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي:

تنبيه: وقع بين قوله: وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ وبين قوله: من أهدي وساق الهدي من الناس: «في رواية أبي الوقت لفظ: (باب) وقال: وفيه عن عروة عن عائشة إلخ» وهو خطأ شنيع، فإن قوله: من أهدي فاعل قوله: وفعل، فالفصل بينهما بلفظ (باب) خطأ، ويصير فاعل فعل محذوفاً، وأغرب الكرمانى فشرحه على أن فاعل فعل هو ابن عمر راوي الخبر، وأما أبونعيم في «المستخرج» فساق الحديث بتمامه إلخ، ثم أعاد هذا اللفظ بترجمة مستقلة، وساق حديث عائشة بالإسناد الذي قبله، وقال في كل منهما: أخرجه البخاري عن يحيى بن بكير. وهذا غريب، والأصوب ما رواه الأكثر، ووقع في رواية أبي الوليد الباجي عن أبي ذر بعد قوله: «ما فعل رسول الله ﷺ» فاصلة صورتها (.) وبعدها: «من أهدي وساق الهدي من الناس» وعن عروة أن عائشة أخبرته. قال أبو الوليد: أمرنا أبوذر أن نضرب على هذه الترجمة، يعني قوله: «من أهدي وساق الهدي من الناس» انتهى. وهو عجيب من أبي الوليد ومن شيخه أ. هـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» في (باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها) في شرح الحديث ٢١٩٣ بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي عند قوله: «ورواه علي بن بحر»: «هو القطان الرازي أحد شيوخ البخاري، وحكام هو ابن سلم بفتح المهملة وسكون اللام راوي أيضاً، وعنبسة بسكون النون وفتح الموحدة بعدها مهملة هو ابن سعيد بن الضريس بالضاد المعجمة مصغر ضرس كوفي ولي قضاء الري فعرف بالرازي، وقد روى أبو داود حديث الباب من طريق عنبسة بن خالد عن يونس بن يزيد وهو غير هذا، وقد خفي هذا على أبي علي الصدفي فرأيت بخطه في هامش نسخته ما نصه: حديث عنبسة الذي أخرجه البخاري عن حكام أخرجه الباجي من طريق أبي داود عن أحمد بن صالح عن عنبسة انتهى فظن أنهما واحد وليس كذلك، بل هما اثنان وشيخهما مختلف» أ. هـ.

وقال ابن حجر عند شرحه للحديث رقم ٤٩١٣ الوارد في كتاب التفسير من صحيح البخاري في تفسير سورة التحريم عند قول عمر رضي الله عنه: والله إن كنا في الجاهلية ما نعد للنساء أمراً حتى أنزل الله فيهن ما أنزل. قال الحافظ: قرأت بخط أبي علي الصدفي في هامش نسخته: قيل لا بد من اللام للتأكيد أ. هـ.

وهذا يرد ما ادعاه بعض طلبة العلم من المغاربة أن الحافظ ابن حجر لم تقع له نسخة أبي علي الصديقي .

وقد وجدتُ سماعات على مخطوطة المسجد النبوي وهي سماعات أبي عبد الله محمد ابن يوسف بن سعادة عن الصديقي ، وقد ذيلت بخط الصديقي رحمه الله ، فأحييت أن أترجم لهؤلاء ، ثم أصف مخطوطة المسجد النبوي ، ومخطوطة الجامع الأزهر ، وذكر السماعات الموجودة ، وعرض صور لغلاف بعض المجلدات الموجودة من النسختين ، والورقة الأولى والأخيرة ، وتاريخ توقيف كل واحدة من النسختين ، واسم الواقف المكتوب والمختوم على غلاف كل مجلد ، وبالله التوفيق .

## البخاري

شيخ الإسلام، وإمام الحفاظ، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه، الجعفي مولا هم، البخاري، صاحب «الصحیح» والتصانيف.

مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة، وأول سماعه للحديث سنة خمس ومائتين، وحفظ تصانيف ابن المبارك وهو صبي، ونشأ يتيماً، ورحل مع أمه وأخيه سنة عشر ومائتين، بعد أن سمع مرويات بلده من محمد بن سلام والمسندي ومحمد بن يوسف البيكندي، وسمع ببلخ من مكّي بن إبراهيم، وبيغداد من عفان، وبمكة من المقرئ، وبالبصرة من أبي عاصم والأنصاري، وبالكوفة من عبيد الله بن موسى، وبالشام من أبي المغيرة والفريابي، وبعسقلان من آدم، وبحمص من أبي اليمان، وبدمشق من أبي مسهر، شدا وصنف وحدث وما في وجهه شعرة، وكان رأساً في الذكاء، رأساً في العلم، ورأساً في الورع والعبادة.

حدث عنه: الترمذي، ومحمد بن نصر المروزي الفقيه، وصالح بن محمد جزرة، ومطين، وابن خزيمة، وأبو قريش محمد بن جمعة، وابن صاعد، وابن أبي داود، وأبو عبد الله الفريبي، وأبو حامد بن الشرقي، ومنصور بن محمد البزدوي، وأبو عبد الله المحاملي، وخلق كثير.

وكان شيخاً نحيفاً ليس بطويل ولا قصير إلى السُّمرة، كان يقول: لما طعنت في ثمانين عشرة سنة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاولهم في أيام عبيد الله بن موسى.

وعن البخاري قال: كتبت عن أكثر من ألف رجل.

ومن مناقبه: قال وراقه أبو جعفر محمد بن أبي حاتم البخاري: سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: كان البخاري يختلف معنا إلى السماع وهو غلام، فلا يكتب، حتى أتى على ذلك أياماً، فكنا نقول له فقال: إنكما قد أكثرتما عليّ فأعرضا عليّ ما كتبتما. فأخرجنا إليه ما كان عندنا فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلب، حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه، ثم قال: أترون أنني أختلف هدرأ وأضيع أيامي؟ فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد.

وقال محمد بن خميره: سمعت البخاري يقول: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح.

وقال ابن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من البخاري.

مات ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين من الهجرة النبوية رضي الله عنه.

## الفريري

المحدث الثقة العالم، أبو عبد الله، محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفريري، راوي «الجامع الصحيح» عن أبي عبد الله البخاري.

ولد الفريري سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

أرخ مولده أبو بكر السمعاني في «أماله»، وقال: كان ثقة ورعاً.

وقد سمع «صحيح البخاري» من البخاري مرة في سنة ثمان وأربعين ومائتين، ومرة أخرى سنة اثنتين وخمسين ومائتين:

حدث عنه: الفقيه أبو زيد المروزي، والحافظ أبو علي بن السكن، وأبو الهيثم الكشميهني، وأبو محمد بن حمويه السرخسي، ومحمد بن عمر بن شبويه، وأبو حامد أحمد بن عبد الله النعيمي، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي، وإسماعيل بن حاجب الكشاني، ومحمد بن محمد بن يوسف الجرجاني وآخرون، والكشاني آخرهم موتاً.

وكانت رحلة المستملي إلى الفريري في سنة أربع عشرة وثلاث مائة، وسمع ابن حمويه منه في سنة خمس عشرة، وقال أبو زيد المروزي: رحلت إلى الفريري سنة ثمان عشرة.

وقال الكشميهني: سمعت منه بفريري «الصحيح» في بيع الأول سنة عشرين.

وفريري: بكسر الفاء وبفتحها، وهي من قرى بخارى، حكى الوجهين القاضي عياض، وابن قرقول، والحازمي. وقال: الفتح أشهر، وأما ابن مأكولا، فما ذكر غير الفتح.

مات الفريري لعشر بقين من شوال سنة عشرين وثلاث مائة، وقد أشرف على التسعين.

## الكشميهني

المحدث الثقة، أبو الهيثم، محمد بن مكي بن محمد بن مكي بن زراع بن هارون المروزي الكشميهني.

حدث بـ «صحيح البخاري» مرات عن أبي عبد الله الفريري، وحدث عن عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن يزيد المروزي الداعوني، ومحمد بن أحمد بن عاصم، وإسماعيل بن محمد الصفار، وغيرهم.

حدّث عنه : أبو ذر الهروي ، وأبو عثمان سعيد بن محمد البجيرى ، وأبو الخير محمد ابن أبي عمران الصفّار ، وأبو سهل محمد بن أحمد الحفصي ، وكريمة المروزية المجاورة ، وآخرون .

مات في يوم عرفة سنة تسع وثمانين وثلاث مائة .

### المستملّي

الإمام المحدث الرّحّال الصادق ، أبو إسحاق ، إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود البلخيّ المستملّي ، راوي «الصحيح» عن الفربري .

حدّث عنه : أبو ذر عبد بن أحمد ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني بالأندلس ، والحافظ أحمد بن محمد بن العباس البلخي .

وكان سماعه للصحيح في سنة أربع عشرة وثلاث مائة .

قال أبو ذر : كان من الثقات المتقنين ببلخ ، طوّف وسمع الكثير ، وخرّج لنفسه معجماً .

توفي سنة ست وسبعين وثلاث مائة .

### ابن حمويه السرخسي

هو الإمام المحدث الصدوق المسند ، أبو محمد ، عبد الله بن أحمد بن حمويه بن يوسف ابن أعين ، خطيب سرخس ، الحمويّ بتشديد الميم المضمومة نسبة إلى جده حمويه ، وقد أكثر الحافظ ابن حجر رحمه الله من ذكر روايته في الفتح بهذا الوصف وقال في كتابه : تبصير المنتبه بتحرير المشتبه : الحمويّ بالثقل أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي راوي الصحيح ، ثم قال الحافظ : قلت : النسبة إلى حمويه بفتح أوله وضم الميم الثقيلة بإشباع ثم واو هكذا (الحمويّ) .

سمع في سنة ست عشرة وثلاث مائة «الصحيح» من أبي عبد الله الفربري ، وسمع «المسند الكبير» و«التفسير» لعبد بن حميد من إبراهيم بن خُزيم الشاشي ، وسمع «مسند الدارمي» من عيسى بن عمر السمرقندي ، عنه .

حدث عنه : الحافظ أبو ذر الهروي ، والحافظ أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم القرّاب ، ومحمد بن عبد الصمد الترابي المروزي ، وعلي بن عبد الله الهروي ، ومحمد بن أحمد بن محمد بن محمود ، وأبو الحسن عبدالرحمن بن محمد الداوودي ، وآخرون .

قال أبو ذر : قرأت عليه وهو ثقة ، صاحب أصول حسان .

مولده في سنة ثلاث وتسعين ومائتين .

وقال أبو يعقوب القرّاب : توفي لليلتين بقيتا من ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وثلاث مائة .

## أبو ذرّ الهروي

الإمام الحافظ ، عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن غفير ، الأنصاري ، المالكي ، ابن السماك ، شيخ الحرم .

سمع أبا الفضل بن خميروه ، وبشر بن محمد المزني ، وعدة بهراة ، وأبا محمد بن حمويه بهراة ، وزاهر بن أحمد بسرخس ، وأبا إسحاق المستملي ببلخ ، وأبا الهيثم الكشميهني بمر و ببلخ أيضاً ، وأبا بكر هلال بن محمد بن محمد وشيبان بن محمد الضبعي بالبصرة ، وأبا الفضل الزهري ، وأبا الحسن الدارقطني وأبا عمر بن حيويه ببغداد ، وعبدالوهاب بن الحسن الكلابي بدمشق ، وأبا مسلم الكاتب بمصر .

جاور بمكة ، وألف معجماً لشيوخه ، وعمل الصحيح ، وصنف التصانيف .

روى عنه : ولده عيسى ، وعلي بن محمد بن أبي الهول ، وموسى بن عيسى الصقلي ، وعبد الله بن الحسن التنيسي ، وأبو صالح النيسابوري المؤذن ، وعلي بن بكار الصوري ، وأحمد بن محمد القزويني ، وأبو الطاهر إسماعيل بن سعيد النحوي ، وأبو الحسين بن المهدي بالله ، وأبو الوليد الباجي ، وعبد الله بن سعيد الشتجالي ، وعبد الحق بن هارون السهمي ، وأبو بكر أحمد بن علي الطريشي ، وأبو شاكر أحمد بن علي العثماني ، وخلائق .

وبالإجازة : أبو بكر الخطيب ، وأبو عمر بن عبد البر ، وأحمد بن عبد القادر اليوسفي ، وأبو عبد الله أحمد بن محمد بن غلبون الخولاني .

ولد سنة خمس وخمسين وثلاث مائة تقريباً.

قال الخطيب: قدم أبو ذر بغداد وأنا غائب؛ فحدث بها، وحجَّ وجاور، ثم تزوج في العرب وسكن السروات، فكان يحجُّ كل عام ويحدث ويرجع، وكان ثقة ضابطاً ديناً. وقال أبو علي بن سكرة: توفي في عقب شوال سنة أربع وثلاثين وأربع مائة.

### أبو الوليد الباجي

الحافظ، العلامة، ذو الفنون، أبو الوليد، سليمان بن خلف بن سعيد بن أيوب بن وارث، التجيبي، القرطبي، الذهبي، صاحب التصانيف، أصله من مدينة بطليوس فانتقل جده إلى باجة المدينة التي بقرب إشبيلية فنُسب إليها، وليس هو من باجة القيروان التي يُنسب إليها الحافظ أبو محمد الباجي، وقال ابن عساكر: هو من باجة القيروان. ولد أبو الوليد سنة ثلاث وأربع مائة.

وحمل عن يونس بن عبدالله القاضي، ومكي بن أبي طالب، ومحمد بن إسماعيل، وأبي بكر محمد بن الحسن بن عبدالوارث، وارتحل سنة ست وعشرين فحجَّ وجاور ثلاثة أعوام ملازماً لأبي ذر الحافظ، وكان يسافر معه إلى سراة بني شباة ويخدمه.

ثم رحل إلى بغداد ودمشق ففاته أبو القاسم بن بشران، وسمع أبا القاسم بن الطبير، وعلي بن موسى السمسار، والسكن بن جميع الصيداوي، وأبا طالب عمر بن إبراهيم الزهري، وأبا طالب بن غيلان، وأبا القاسم عبيدالله الأزهرى، ومحمد بن علي الصوري، وطبقته.

وتفقه بالقاضي أبي الطيب الطبري، والقاضي أبي عبدالله الحسين الصيمري، وأبي الفضل بن عمرو المالكى، وأقام بالموصل سنة على أبي جعفر السمناني فأخذ عنه علم العقلية فبرع في الحديث وعلله ورجاله، وفي الفقه وغوامضه وخلافه، وفي الكلام ومضايقه، ورجع إلى الأندلس بعد ثلاثة عشر عاماً بعلم جم حصَّله مع الفقر والتعفف.

روى عنه الحافظان أبو بكر الخطيب وأبو عمر بن عبد البر، وهما أكبر منه، وأبو عبدالله



الحميدي، وعلي بن عبد الله الصقلي، وأحمد بن علي بن غزلون، والحافظ أبو علي الصدي وولده الإمام أبو القاسم أحمد بن أبي الوليد الزاهد، وأبو بكر الطرطوشي وأبو علي بن سهل السبتى، وأبو بحر سفيان بن العاص، ومحمد بن أبي الخير القاضي، وخلق سواهم.

قال القاضي عياض: أجر أبو الوليد نفسه ببغداد لحراسة درب، وكان لما رجع إلى الأندلس يضرب ورق الذهب للغزل ويعقد الوثائق، قال لي أصحابه: كان يخرج إلينا للإقراء وفي يده أثر المطرقة، إلى أن فشا علمه وهيئت الدنيا له، وعظم جاهه، وأجزلت صلاته حتى مات عن مال وافر.

وكان يستعمله الأعيان في ترسلهم، ويقبل جوائزهم، ولّي القضاء بمواضع من الأندلس، وصنف كتاب «المنتقى في الفقه»، وكتاب «المعاني في شرح الموطأ»، جاء في عشرين مجلداً عديم النظير، قال: وقد كان صنف كتاباً كبيراً جامعاً، بلغ فيه الغاية سماه كتاب «الاستيفاء»، وله كتاب «الإيماء في الفقه» خمس مجلدات، وكتاب «السراج في الخلاف» لم يتم، و«مختصر المختصر في مسائل المدونة»، وله كتاب «اختلاف الموطآت»، وكتاب «الجرح والتعديل»، وكتاب «التسديد إلى معرفة التوحيد»، وكتاب «الإشارة في أصول الفقه»، وكتاب «إحكام الفصول في أحكام الأصول»، وكتاب «الحدود»، وكتاب «شرح المنهاج»، وكتاب «سنن الصالحين وسنن العابدين»، وكتاب «سبيل المهتدين»، وكتاب «فرق الفقهاء»، وكتاب «التفسير» لم يتم، وكتاب «سنن المنهاج وترتيب الحجاج».

وقال أبو نصر بن مأكولا: أما الباجي، ذو الوزارتين، أبو الوليد، ففقيه، متكلم، أديب، شاعر، سمع بالعراق ودرس الكلام وصنف - إلى أن قال: وكان جليلاً رفيع القدر.

وقال أبو علي بن سكرة: ما رأيت مثل أبي الوليد الباجي، وما رأيت أحداً على سمته وهيئته وتوقير مجلسه، ولما كنت ببغداد قدم ولده أبو القاسم، فسرت معه إلى شيخنا قاضي القضاة الشامي فقلت له: أدام الله عزك، هذا ابن شيخ الأندلس، فقال: لعله ابن الباجي؟ قلت: نعم، فأقبل عليه.

قال القاضي عياض: كثرت القالة في أبي الوليد لمداخلته للرؤساء، ولي قضاء أماكن

تصغر عن قدره كاوربولة، فكان يبعث إليها خلفاءه، وربما أتاها المرة ونحوها، وكان في أول أمره مقلداً حتى احتاج في سفره إلى القصد بشعره، واستأجر نفسه مدة مقامه ببغداد - في ما سمعته - مستفيضاً لحراسة درب، وقد جمع ابنه شعره.

وكان ابتداء كتاب «الاستيفاء في الفقه» لم يصنع منه سوى كتاب الطهارة في مجلدات.

قال: ولما قدم الأندلس وجد لكلام ابن حزم طلاوة، إلا أنه كان خارجاً عن المذهب، ولم يكن بالأندلس من يشتغل بعلمه، فقصرت ألسنة الفقهاء عن مجادلته وكلامه، واتبعه على رأيه جماعة من أهل الجهل، وحلّ بجزيرة ميورقة فرأس بها واتبعه أهلها، فلما قدم أبو الوليد كلموه في ذلك فرحل إليه وناظره وشهر باطله، وله معه مجالس كثيرة.

ولما تكلم أبو الوليد في حديث الكتابة يوم الحديبية الذي في «البخاري» قال بظاهر لفظه، فأنكر عليه الفقيه أبو بكر بن الصائغ، وكفره بإجازة الكتب على رسول الله ﷺ النبي الأمي، وأنه تكذيب بالقرآن، فتكلم في ذلك من لم يفهم الكلام، حتى أطلقوا عليه الفتنة، وقبّحوا عند العامة ما أتى به، وتكلم به خطبائهم في الجمع، وقال شاعرهم:

برئت ممن شرى دنيا بآخرة      وقال إن رسول الله قد كتبنا

وصنّف أبو الوليد رسالة بيّن فيها أن ذلك غير قادح في المعجزة، فرجع بها جماعة.

قلت: ما كل من عرف أن يكتب اسمه فقط بخارج عن كونه أمياً، لأنه لا يسمى كاتباً، وجماعة من الملوك قد أدمنوا في كتابة العلامة وهم أميون، والحكم للغلبة لا للصورة النادرة فقد قال ﷺ: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ»، أي أكثرهم كذلك، لندور الكتابة في الصحابة، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢]، قلت: وأبو الوليد هو القائل:

إذا كنت أعلم علماً يقيناً      بأن جميع حياتي كساعة

فلم لا أكون ضنيناً بها      وأجعلها في صلاح وطاعة

قال ابن سكرة: مات بالمرية في تاسع عشر رجب سنة أربع وسبعين وأربع مائة، رحمة الله

عليه.

## ابن سكرة أبو علي الصدفي

الإمام، الحافظ، البارع، أبو علي، الحسين بن محمد بن فيرة -أو فيارة- بن حيون، الصدفي، السرقسطي الأندلسي.

سمع القاضي أبا الوليد الباجي، وطائفة وبيلنسية من أبي العباس بن دلهات العذري، وبالمرية محمد بن سعدون القروي، ثم حج سنة إحدى وثمانين وأربعمائة فدخل على أبي إسحاق الحبال فأجاز له، ولم يقدر على السماع لمنع المصريين الخلفاء للحبال، وسمع بالبصرة من عبد الملك بن شعبة، وحفص بن محمد العباداني وعدة، وبيغداد علي بن الحسين ابن قريش، وعاصم بن الحسن، ومالك بن أحمد البانياسي، وأبا عبد الله الحميدي، وبواسط أبا المعالي محمد بن عبد السلام بن احمولة، وبالأنبار أبا الحسن بن الأخضر الخطيب، وتفقه على أبي بكر الشاشي، وأخذ بدمشق عن الفقيه نصر المقدسي.

ورجع إلى الأندلس بعلم جم؛ فنزل مرسية، وتصدر للإفادة والإقراء بجامعها، ورحل الناس إليه، وكان عالماً بالقراءات، تلا على أصحاب الحمامي.

وله الباع الطويل في الرجال، والعلل، والأسماء، والجرح والتعديل. مليح الخط، متقن الضبط، حافظاً للمتن والإسناد، قائماً على إقراء «الصحيحين» و«جامع أبي عيسى».

ولي قضاء مرسية، ثم استعفى منه، وأقبل على نشر العلم وتأليفه، وكان صالحاً عاملاً بعلمه حليماً متواضعاً.

قال ابن بشكوال: هو أجل من كتب إلي بالإجازة.

قال القاضي عياض في أول المشيخة التي خرجها لأبي علي عن مائة وستين شيخاً: إن أبا علي أكره على القضاء فوليه، ثم اختفى حتى أعفى عنه.

قال: وقرأ بروايات، فتلا لقالون على رزق الله التميمي، وقرأ بروايات علي أبي الفضل ابن خيرون، وذكر أن الفقيه نصر بن إبراهيم المقدسي كتب عنه ثلاثة أحاديث.

وقد روى عنه: ابن صابر الدمشقي، وأخوه، وأبو المعالي محمد بن يحيى القرشي،

والقاضي عياض فسمع منه عياض «صحيح مسلم» وقال : حدثنا به عن أبي العباس العذري عن أحمد بن الحسن بن بدران الرازي . . . إلى أن قال : واستشهد أبو علي في وقعة قنطرة بئر الأندلس لست بقين من شهر ربيع الأول سنة أربع عشرة وخمس مائة ، وله نحو من ستين سنة ، وكان عيشه من كسب بضاعة مع ثقات إخوانه .

### عيسى بن أبي ذر الهروي

هو أبو مكتوم ، عيسى بن الحافظ الكبير أبي ذر عبد بن أحمد الأنصاري ، الهروي ، ثم السروي . تزوج والده الحافظ أبو ذر في سراة بني شبابة ، وتحول إلى السراة من مكة ، فولد له عيسى في سنة خمس عشرة وأربعمائة ، وسمع من أبيه شيئاً كثيراً وسمع من غير واحد .  
وقد روى عنه : أبو التوفيق مسعود بن سعيد ، وأبو عبيد نعمة الله بن زيادة الله الغفاري ، وعلي بن عمار المكي ، وميمون بن ياسين المرابط ، وابتاع منه «صحيح البخاري» أصل أبيه أبي ذر وآخرون ، وتوفي سنة سبع وتسعين وأربعمائة رحمه الله .

### ابن سعادة

هو أبو عبد الله ، محمد بن يوسف بن سعادة ، مولى سعيد بن نصر ، مولى عبد الرحمن الناصر ، من أهل مرسية ، سكن شاطبة وأصله من بلنسية ، وكان صهراً لأبي علي الصدفي .  
قال صاحب نفح الطيب : سمع أبا علي الصدفي ، واختص به ، وأخذ عنه ، وإليه صارت دواوينه وأصوله العتاق وأمهات كتبه الصحاح ؛ لصهر كان بينهما أهد .  
وقد توفي ابن سعادة - رحمه الله - سنة خمسمائة وست وستين من الهجرة النبوية .

### ابن حجر العسقلاني

هو الإمام ، الحافظ ، شهاب الدين ، أبو الفضل ، أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد ، الشهير بابن حجر ، العسقلاني الأصل ، المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة رحمه الله .

ولد في اليوم الثاني عشر من شهر شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة ، وحفظ القرآن

وهو ابن تسع سنوات ، ثم حفظ ألفية الحديث للحافظ زين الدين العراقي ، ومختصر ابن الحاجب في الأصول ، وتفقه وتلمذ للبلقيني والبرماوي وابن الملكن ، وأخذ عن العز بن جماعة .

ثم أقبل بكليته على علم الحديث وأكبَّ عليه ، ولازم الزين العراقي وحمل عنه علم الحديث سنداً وامتناً وعللاً واصطلاحاً . وارتحل إلى الشام والحجاز واليمن ، وسمع العالي والنازل ، واجتمع له من علم الحديث وفنونه ما لم يجتمع لغيره ، وشهد له بالحفظ والإتقان القريب والبعيد والعدو والصديق ، حتى أجمع العلماء على إطلاق لفظ «الحافظ» عليه ، وقد ألّف كتباً كثيرة ، هي مرجع العلماء والمؤلفين من عصره إلى اليوم .

وكان على رأس مؤلفاته : «فتح الباري» ، وقد شرع في تصنيفه سنة سبع عشرة وثمانمائة ، وانتهى منه في أول يوم من رجب سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة ، وقد تهادته الملوك .

وقد توفي -رحمه الله- في أواخر شهر الحجة عام اثنين وخمسين وثمانمائة . رحمه الله جزاء ما بذل من جهد في سبيل نشر سنة رسول الله ﷺ .

## وصف مخطوطة مكتبة المسجد النبوي

تقع هذه المخطوطة في خمسة أسفار، وفي ختام كل سفر من أسفارها ذكر المالك لها وتاريخ توقيفها وختمه، حيث كتب ما يلي: وقف هذا الكتاب الحاج علي بن الحاج محمد ابن سعدية الغماري على مكتبة الحرم الشريف في ١٧ شوال ١٣٦٢ هـ وهي بخط مغربي جيد.

وفي آخر السفر الخامس بعد ذكر المالك وتوقيفه وختمه: قال أبو ذر: سمعت أبا الهيثم يدعو بهذا الدعاء عند فراغه من قراءة كتاب البخاري: الحمد لله حمد معترف بذنبه، مستأنس بربه... إلخ. وعلى غلاف السفر الأول السماعات التالية:

### السماعات بصفحة الغلاف:

الحمد لله، كان على ظهر الأصل المتسخ منه الأصل المقابل به بخط شيخ الإسلام والحفاظ أبي علي الصديقي - رضي الله تعالى عنه ونفعنا به - ما نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد نبيه، قرأ عليّ هذا السّفر الفقيه الفاضل أبو عمران موسى بن سعادة - أكرمه الله بطاعته - أخبرت بجميعه عن شيخي القاضي الإمام أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي - رضي الله عنه - سمعت جميعه عليه أخبرنا به عن الشيخ الحافظ أبي ذر عبد بن أحمد الهروي - رحمه الله - عن شيوخه: أبي محمد عبد الله بن حمويه، وأبي إسحاق، إبراهيم بن أحمد، وأبي القاسم محمد بن أحمد المكي ابن زُراع، جميعاً عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربري، عن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رضي الله عن جميعهم.

وقرأته من طريق آخر ببغداد على الشيخ أبي الحسن علي بن الحسين بن علي بن أيوب البزار - رحمه الله - أخبرنا به عن أبي عبد الله الحسين بن محمد الخلال عن أبي علي إسماعيل ابن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني عن أبي عبد الله الفربري عن البخاري. وكتب حسين ابن محمد الصديقي بخطه عقب شهر المحرم سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة.

وسمع أيضاً جميع الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري - رحمه الله - مراراً محمد بن يوسف بن سعادة - وفقني الله وإياه . وكتب حسين بن محمد الصدفي بخطه في شهر رمضان المعظم سنة عشر وخمسمائة . . . والحمد لله انتهى .

وعلى ظهره أيضاً بغير خط الصدفي :

قرأ هذا الكتاب على الفقيه الإمام الحافظ قاضي القضاة أبي علي حسين بن محمد الصدفي - رضي الله عنه - بمدينة مرسية إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل بن جعفر الأشي . وسمعه بقراءته جماعة من الفقهاء والطلبة في شهر جمادى الأولى سنة سبع وخمسمائة والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله وسلم .

قرأت جميع كتاب البخاري من أوله إلى آخره على الفقيه الأجل المحدث الأنبيل الخطيب الحاج الأكمل أبي عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة ، بعضه بالمسجد الجامع بمرسية - عمره الله بالإسلام - وبعضه بالمسجد المنسوب لابن أبي جمرة ، وكتب حسين بن محمد الأنصاري لخمس بقين من محرم سنة ثلاثين وخمسمائة والحمد لله كثيراً كما هو أهله ، وصلى الله على محمد خاتم النبيين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً .

قرأ هذا السفر على الفقيه الأجل الإمام الحافظ الأوحـد القاضي الأعز أبي عبد الله محمد ابن يوسف بن سعادة - رضي الله عنه وعن سلفه - محمد بن عبد العزيز بن علي بن عيسى الصدفيـني وسمعه بقراءته علي بن عبد الرحمن بن علي وذاكر بحضرة مرسية في العشر الأواخر من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث و(بياض بالأصل) أبي عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة رضي الله عنه محمد بن أبي القاسم بن أبي العافية عام أربعة وخمسين وخمسمائة ، والحمد لله حق حمده ، والصلاة على محمد نبيه .

وسمعت جميع هذا السفر على سيدي ومولاي الفقيه الأجل الخطيب الإمام الحافظ المحدث الكامل القاضي الأعدل الواحد الأوحـد الولي الأفضل أبي عبد الله محمد بن يوسف ابن سعادة رضي الله عنه وعن أسلافه الكرام ، وكان الفراغ منه في شهر شوال الذي من سنة أربع وخمسين وخمسمائة وكتب السامع له محمد بن سعادة معارضة سماع علي صاحبه الفقيه المحدث المشاور الحافظ الأعدل الأفضل أبي عبد الله بن سعادة رضي الله عنه . يعقوب

ابن محمد بن طلحة الأنصاري، وكان الفراغ من السماع في عقب شهر رمضان المعظم سنة تسع وأربعين وخمسمائة، والله ولي العون والتوفيق برحمته.

قرأ جميع هذا السُّفَر على القاضي المحدث الأجل الحافظ الأكمل أبي عبدالله محمد بن يوسف بن سعادة - أحمد بن محمد بن عمر بن محمد بن واجب - وذلك في ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وخمسمائة.

قرأ جميع هذا الديوان على صاحبه الفقيه القاضي الأجل المحدث الأكمل أبي عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة - رضي الله عنه - محمد بن يوسف وفقه الله أحمد بن يوسف . . رضي الله عنه وكمل على ظهره.

أما مخطوطة الجامع الأزهر فتقع في عشرة أجزاء كما أسلفت، وقد تبين لي بعد مراجعتها أنها أحدث من نسخة المسجد النبوي، وأن ناسخها قد انتهى منها في أوائل شهر شعبان عام ١١٤٩ هـ، وأن المفقود منها هو شيء يسير يبدأ من أول الكتاب إلى نهاية الحديث الثامن والأربعين، وأن أول باب في الموجود هو باب الحياء في العلم، كما لاحظت أن ناسخها يكثر من استعمال الرمز فيقول: نأ بدل حدثنا، ويقول: أنا بدل أخبرنا، كما أن أسطر صفحات هذه النسخة أقل بحوالي الربع من أسطر نسخة المسجد النبوي، وقد نص واقف نسخة الأزهر الحاج حمدي بن الحاج علي الكشنتي على وقفها وتجبسها على طلبة العلم بالجامع الأزهر، وجعل مقرها رواق السادات المغاربة بالجامع الأزهر، وكتب من سمع منه وهو بحالة الصحة أوائل ربيع الأول سنة ١١٨٨ محمد بن إبراهيم الرسيني السوكني القاطن بالجامع الأزهر لطف الله به آمين اهـ.

أما مخطوطة المسجد النبوي فإن بعض خبراء الخطوط يقول: إن عمرها حوالي ثمانمائة سنة، وقد وجدتھا تتطابق مع نسخة الأزهر في طريقة كتابتها، وإصلاح ما قد يقع من السهو في أثناء كتابتها؛ حيث يضع كاتبها سهماً صغيراً بشكل معين ويضع الصواب في الهامش، ولا يكاد يوجد تفاوت بين النسختين في ألفاظ أحاديثهما، ونظراً إلى أن العصمة من الاختلاف إنما هي لكتاب الله وحده كما قال عز وجل: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، أما غير القرآن من الكتب فمهما حاول ناسخه أن يصونه من الخطأ فلن يتمكن من ذلك ولا سيما الكتب المطوَّعة على أنه والله الحمد لم نجد بين نسخة المسجد النبوي



ونسخة الأزهر تناقضاً في لفظ يغير حكماً أو يؤثر على منزلة أحاديثها في الضبط والإتقان، وإنما الاختلاف الذي قد يقع هو في نسبة اسم، كما جاء في (باب الحياء في العلم) في نسخة المسجد النبوي في سياقة سند الحديث: عن زينب بنت أبي سلمة، وفي نسخة الأزهر عن زينب بنت أم سلمة، وقد أثبتنا ما في نسخة الأزهر؛ لأن الحافظ ابن حجر رحمه الله قال في شرحه لهذا الحديث في الفتح: نسبت إلى أمها تشرifa لكونها زوج النبي ﷺ، وقال في شرحه لهذا الحديث في باب (إذا احتملت المرأة) حيث جاء في النسختين: عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قال الحافظ - رحمه الله -: قوله «عن زينب بنت أبي سلمة» تقدم هذا الحديث في (باب الحياء في العلم) من وجه آخر وفيه: زينب بنت أم سلمة فنسبت هناك إلى أمها وهنا إلى أبيها ١. هـ.

ونظراً إلى أن الحافظ ابن حجر رحمه الله يعتبر حكماً عند الاختلاف لضبطه لروايات البخاري ولا سيما رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة التي اعتمدها في شرحه فتح الباري كما ذكرت ذلك آنفاً، كما أشرت إلى أن رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة قد اتصلت إلى الحافظ ابن حجر من طريق أبي الحسن علي بن حميد بن عمار الطرابلسي أنبأنا أبو مكتوم عيسى بن الحافظ أبي ذر عبدالله بن أحمد الهروي أنبأنا أبي، وقد ثبت أن الحافظ ابن حجر كان يعتمد في شرحه لفتح الباري على نسخة أبي علي الصدفي أيضاً، كما ذكرت عن النسخة التي وجدت في طرابلس سنة ١٢١١ هـ، وأنه وجد عليها بخط السخاوي أن شيخه الحافظ ابن حجر كان يعتمد عليها في شرحه، وهو يدل دلالة ظاهرة على أن الحافظ ابن حجر رحمه الله كان يعتمد على أكثر من نسخة لرواية أبي ذر بحسب ما يتبين له من دقة الرواية وضبطها، وقد بين ذلك الحافظ ابن حجر - رحمه الله - حيث قال في شرحه للحديث رقم ٦٤٣٣ بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي عند كلامه على سند الحديث: (قوله: أن ابن أبان أخبره): قال عياض: وقع لأبي ذر والنسفي والكافة (أن ابن أبان أخبره)، ووقع لابن السكن (أن حمران ابن أبان)، ووقع للجرجاني وحده: (أن أبان أخبره) وهو خطأ، قلت: ووقع في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر (أن ابن أبان) ١. هـ.

وقد يقع أن تتفق نسخة المسجد النبوي ونسخة الأزهر على لفظ من الألفاظ التي لا تتصل بالرواية وإنما في العناوين كلفظ كتاب أو باب أو تقديم البسملة عن الكتاب أو الباب أو تأخيرها عنهما، ويخالف الحافظ ابن حجر ما في النسختين كما وقع في أول التيمم حيث جاء في

النسختين : بسم الله الرحمن الرحيم كتاب التيمم وقد قال الحافظ في الفتح : قوله : (باب التيمم) البسملة قبله لكرامة وبعده لأبي ذر اهـ . وهذا يدل على أن الرواية التي اعتمدها الحافظ في التيمم هنا ليست رواية الصدفي ، ونظراً لا اعتبارنا أن الحافظ يعتبر حكماً عند الاختلاف فقد اخترنا أن نكتب باب التيمم لا كتاب التيمم وإن كان متفقاً عليه في النسختين كما تقدم .

والظاهر أن هذا الاختلاف في عناوين بعض الكتب والأبواب التي جاءت في صحيح البخاري مردهُ إلى أن البخاري رحمه الله أحب أن لا يخلي هذا الكتاب الجليل من بعض الاستنباطات والفوائد الفقهية ، فأتى في بعض الأبواب والتراجم وما يتصل بها بأحاديث ليست على شرطه ، ولا تقدر في أن أحاديثه المسندة المتصلة هي أعلى ما وصل إلى المسلمين من أخبار رسول الله ﷺ وأدقها وأتقنها ، ولذلك قد ترك أشياء لم تتم ، وأشياء مبيضة ، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً ، ومنها أحاديث لم يترجم لها ، وقد يضم باباً لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب . قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري مقدمة فتح الباري : وقد أوضح السبب في ذلك الإمام أبو الوليد الباجي المالكي في مقدمة كتابه في أسماء رجال البخاري فقال : أخبرني الحافظ أبو ذر عبد الرحيم بن أحمد الهروي قال : حدثنا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي قال : انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري ، فرأيت فيه أشياء لم تتم ، وأشياء مبيضة ، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً ، ومنها أحاديث لم يترجم لها ، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض . قال أبو الوليد الباجي : ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي ، ورواية أبي محمد السرخسي ورواية أبي الهيثم الكشميهني ، ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير ، مع أنهم انتسخوا من أصل واحد ، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه ، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث اهـ .

كما بين الحافظ ابن حجر - رحمه الله - سبب ما قد وقع في بعض نسخ صحيح البخاري من تقديم أو تأخير بعض الأبواب كذكر قصة صالح بعد ذي القرنين وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ولوط وبقية قصة يعقوب ، ثم ذكر قصة صالح ثم يوسف ، فقال في شرح الحديث رقم ٣٣٨١ بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي : « تنبيه » وقع هذا الباب في أكثر نسخ

البخاري متأخراً عن هذا الموضع بعدة أبواب، والصواب إثباته هنا، وهذا مما يؤيد ما حكاه أبو الوليد الباجي عن أبي ذر الهروي أن نسخة الأصل من البخاري كانت ورقاً غير محبوبك، فربما وجدت الورقة في غير موضعها فنسخت على ما وجدت، فوقع في بعض التراجم إشكال بحسب ذلك، وإلا فقد وقع في القرآن ما يدل على أن ثمود كانوا بعد عاد كما كان عاد بعد قوم نوح ١. هـ.

وقد اتضح لي من ذلك كله أن البخاري رحمه الله قد يورد في التراجم وما يتبعها أحياناً من المفردات ومعانيها عند بعض أهل العلم أخباراً ليست على شرطه، أو ليست مسندة إلى رسول الله ﷺ ومثال ذلك أنه أورد في أول تفسير سورة يوسف خبرين عن مجاهد في تفسير كلمة (متكاً) حيث قال: قال فضيل عن حصين عن مجاهد وساق كلامه، ثم قال: وقال ابن عينة عن رجل عن مجاهد وساق كلاماً آخر، كما نقل كثيراً من المفردات عن أبي عبيدة معمر بن المثنى وهو ليس بشيء، حيث قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ: وليس هو بصاحب حديث بل سبق قلبي بكتابته.

وقد رأيت أن أعرض أيضاً صورة للورقة الأولى من أول الموجود من الجزء الأول من نسخة الأزهر، حيث ظهر على هامشها كلمات غير واضحة يبدو أنها تتعلق بالخرم والمقابلة من شخص اسمه يوسف وأن تاريخ ذلك هو يوم الأحد أول شعبان سنة ١١٥٩ هـ أي بعد عشر سنوات من تاريخ كتابة النسخة، كما رأيت أن أعرض صورة للورقة الأخيرة من الجزء العاشر؛ لأنه قد نص فيها على أن ناسخها قد انتهى منها في أوائل شهر شعبان عام ١١٤٩ هـ. كما رأيت أن أعرض صورة للورقة التي اشتملت على باب (إثم من تبرأ من مواليه) ليتيقن طالب العلم أن رواية أبي ذر في نسخة الأزهر ونسخة المسجد النبوي قد جاءت بلفظ: «المدينة حرم ما بين غير إلى كذا» ليزول ما علق في نفوس بعض طلبة العلم من أن البخاري قد ذكر ثوراً في كتاب الفرائض كما أشرت في أوائل هذه المقدمة، وأن الحافظ ابن حجر رحمه الله كان محقّقاً عندما قال: اتفقت روايات البخاري كلها على إبهام الثاني كما ذكرت سابقاً، والعلم عند الله عز وجل.

**تنبيه:** نظراً لاختلاف ترقيم رواية أبي ذر الهروي عن ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي فقد أثبتنا ترقيم رواية أبي ذر برقم ملاصق لأول الحديث ووضعنا ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي بين معكوفتين وذلك لعموم الفائدة.

## كلمة شكر وتقدير

هذا ولما كان فتح الباري مع متن البخاري يقع في ثمانية وعشرين جزءاً في أربعة عشر مجلداً كبيراً أيقنت أن خير من يتحف به العالم الإسلامي هو صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام لما عرف من سموه بالعمل على نشر الثقافة الإسلامية والمعارف العربية، وقد عرضت على إحدى المكتبات الكبرى بمدينة الرياض تقدير تكاليف طبع ثلاثة آلاف نسخة منه فأفادوا أنه يتكلف مبلغ ستمائة ألف ريال، فعزمت على رفع الأمر إلى سموه الكريم ليقيني بأن سموه سيرحب بذلك والقيام بطبعه على نفقته ليوزع مجاناً على المكتبات الحكومية في داخل المملكة العربية السعودية وغيرها من بلاد العالم الإسلامي وغيره.

وما إن درى معالي الأستاذ الشيخ ناصر الشثري المستشار بالديوان الملكي عن رغبتى هذه حتى رفعها إلى مقام صاحب السمو الملكي الأمير سلطان، وقد سارع سموه - حفظه الله وأمه بعونه وتوفيقه - بإصدار أمره الكريم بطبع فتح الباري مع رواية أبي ذر الهروي ليجتمع شمل هذين الشئتين بعد خمسمائة وثمانية وسبعين عاماً في كتاب واحد وفي طبعة جيدة.

فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين والعلماء والباحثين خير الجزاء، وأجزل مثوبته وجعل ذلك في موازين حسناته، وقد تم الاتفاق على أن تقوم مطبعة العبيكان بطبعه وقد بدأت في ذلك والحمد لله رب العالمين.

عبد القادر شيبه الحمد

المدرس بالمسجد النبوي الشريف

حرر في ٢٧/٨/١٤٢٠ هـ

هذا وقد حرص معالي الأستاذ الشيخ ناصر بن عبدالعزيز الشثري المستشار بالديوان الملكي على تسجيل شكره وامتنانه لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز على سرعة استجابة سموه لنشر هذا الكتاب فتح الباري مع متنه: رواية أبي ذر الهروي، فكتب الكلمة التالية:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد حمد الله والثناء عليه والصلاة والسلام على رسوله فإنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان والتقدير إلى صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام على جهوده العظيمة في خدمة الإسلام والدعوة إليه، وجهوده في نشر العلم الشرعي على كافة الأصعدة ومن ذلك نشر الكتب الإسلامية؛ ومنها هذا الكتاب (فتح الباري بشرح صحيح البخاري)، حيث أصدر سموه أمره الكريم بطبع هذا المرجع الكبير على نفقة سموه، لما لهذا الكتاب من قيمة علمية كبيرة، حيث لم يعرف أن كتاباً - بعد كتاب الله عز وجل - اهتم به العلماء في سائر الأقطار مثل اهتمامهم بصحيح البخاري حيث قدم للناس أجمعين أفضل صورة لأصدق كتاب بعد كتاب الله - عز وجل - وخصوصاً ما كان برواية أبي ذر الهروي عن مشايخه الثلاثة: المستملي والسرخسي والكشميهني؛ التي هي أثقن الروايات لصحيح البخاري، والتي اعتمدها ابن حجر في شرحه له، لكن الشرح لم يطبع مع الرواية المعتمدة فيه وإنما طبع مع رواية أخرى، وهذا ما جعل سمو الأمير سلطان - أعزه الله - يوجه بطبع الكتاب، ومثل هذا العمل لا يستغرب على سموه؛ فلسموه أعمال كثيرة في هذا المجال؛ كيف لا؛ ولسموه في ذلك رغبة صادقة ونفس باذلة وصفات جميلة مما يدل على معدن ثمين وأصل عريق؛ فأسأل الله الكريم لسموه التوفيق والرفعة، وأسأله سبحانه أن يجعل ذلك في موازين أعمال سموه، وأن يثيبه على ذلك أفضل الجزاء وإني لآمل من الله أن ينيله أجر جميع من قرأ فيه أو عمل به إلى قيام الساعة؛ فإن من نشر علماً كان له مثل أجر من عمل به إلى يوم القيامة كما وردت بذلك الأحاديث الصحيحة.

كما لا يفوتني أن أتقدم لشيخي الشيخ / عبد القادر شيبه الحمد بالشكر على ما بذله من جهد في الجمع بين هذين الشيتين: (فتح الباري وصحيح البخاري برواية أبي ذر)، فأسأل الله - عز وجل - أن

يثيبه على ذلك جزيل الأجر، وأن يثبت به بالقول الثابت في الحياة وبعد الممات، كما أتوجه لله - عز وجل - أن يحفظ ولاية أمورنا، وأن يديم توفيقهم وأن يكلاًهم بعينه ورعايته جزاء ما قدموا ويقدمون لأمتهم من الخير في دينهم ودنياهم.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ناصر بن عبدالعزيز الشثري

المستشار بالديوان الملكي

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

### صورة الغلاف والسماعات المدونة عليه

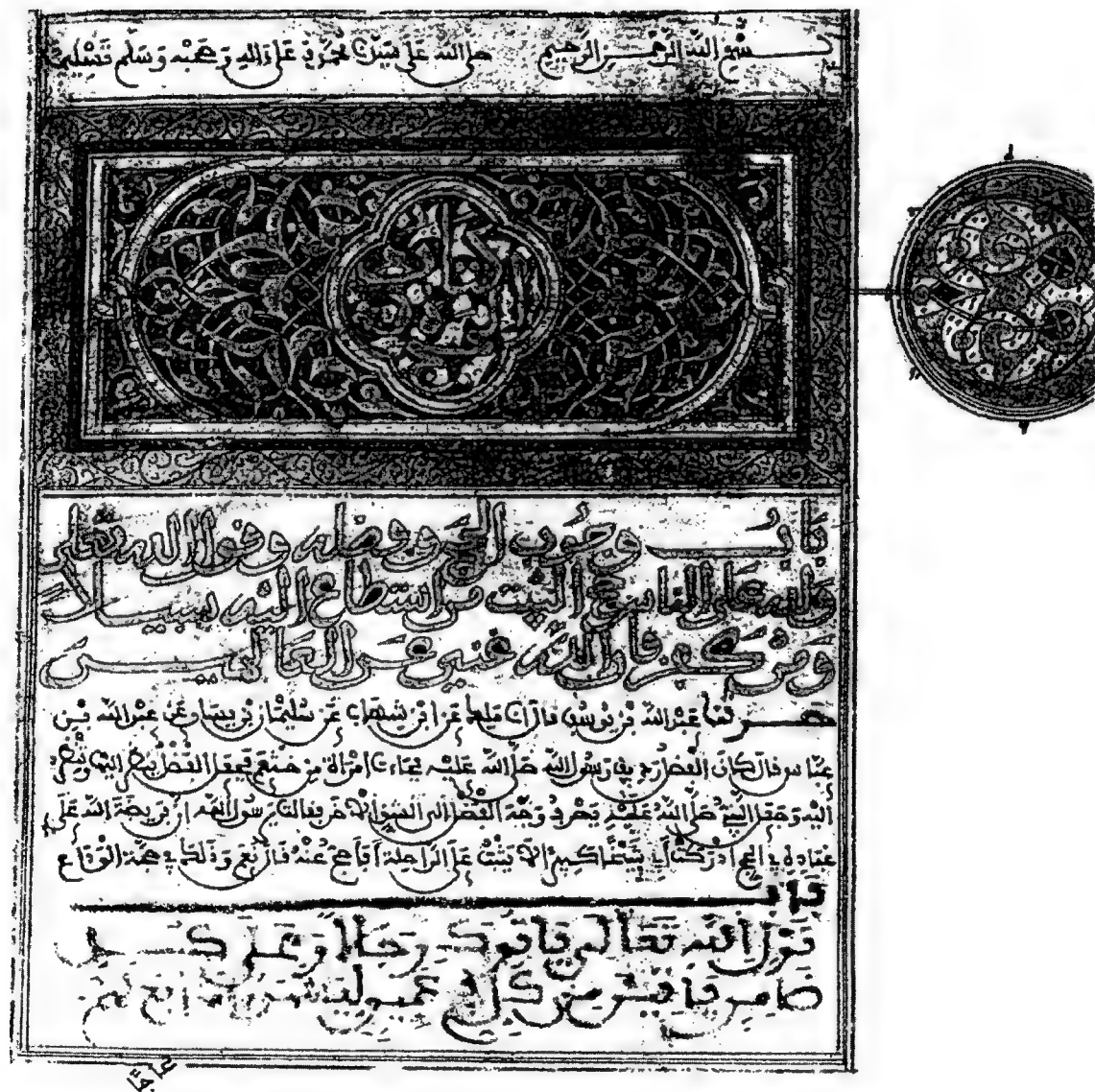


صورة الصفحة الأولى من السفر الأول



صورة الصفحة الثانية من السفر الأول





صورة الورقة الأولى من المجلد الثاني



انتهى الجمل الذي فيه النكتة الاولى  
في سنة ١٢٥٥ هـ

كتاب علي بن الحارث محمد بن سعيد  
الفلاس

وقف هذا الكتاب الحاج علي بن الحاج محمد بن محمد التماري على مكتبة  
الحرم الشريف النجف ١٧٤١ شوال ١٢٦٢ طلباً لرضاء الله تعالى ورغبة  
في مشيئته  
الموافق



صورة الورقة الأخيرة من المجلد الثاني





صورة الورقة الأولى من المجلد الرابع







وَنَامَتْ هِيَ وَانْتَسَحَمَ الْقُرْبُ بِالرُّؤْيَا فَفَارَقَ الْفَيْسُ مَضْرِبَ الْمُسْخَرِ وَهَوَّ الْقَادِرُ وَاعْتَمَلَا  
 الْقَائِمُ هُوَ الْجَاهِلُ حَسْرَتُنَا احْزَنْتَنَا اِسْكَاءُ قَالَ فَاَتَجِدُنِي بِقَيْلٍ عَنْ مَجْمَعٍ نَزَلَ الْقَضَاءُ  
 عَرَابُ زَنْجَةٍ عَرَابُ هَيْجَلٍ قَالَ فَاَنَا الشَّيْخُ صَلَّيْتُ عَلَى كَلِمَتَانِ حَيْثُ تَانِ الْمَرْحُومَانِ حَيْثُ تَانِ  
 عَلَى اللِّسَانِ قِيلَتَا زَيْدُ الْمَيِّتِ اِنْ سَمِعَ اللَّهُ وَجَدَ سَمِعَ اللَّهُ الْفَقِيرُ

علي بن الحاج محمد بن سعيد به  
 البخاري

دا ر ١٠٠٠

وقف هذا الكتاب ساله الحاج علي به الحاج محمد بن سعيد به  
 القمائي على مكتبته اكرم كثره الكرم في ١٧ شهر ربيع  
 طلباً لرضا الله تعالى ورغبته في مؤنته مكر الواقف



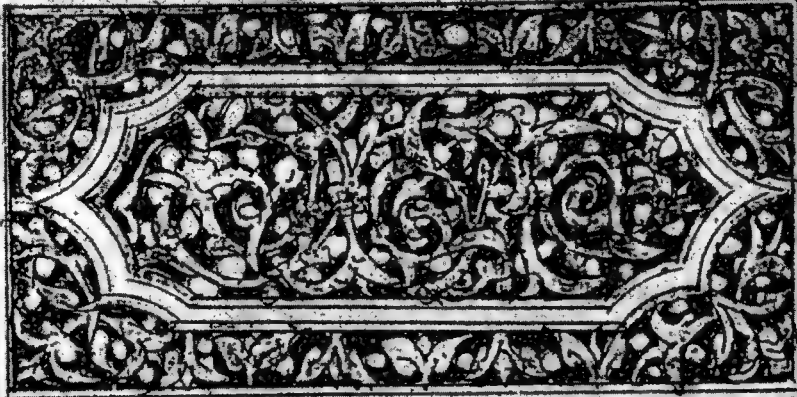
قَالَ أَمَّا نَارُ سِجِّينَ أُولَئِكَ فِيهَا تُصَلَّبُونَ دُونَ الْوُجُوهِ الدُّعَاءُ عِنْدَ مَوَاضِعِهِمْ فِي آيَةِ تَحْيَا الْبُخَّارِ  
 الْحَرَّةِ لِيَهْجُوهُ مَقْتُولٌ بِذُنُوبِهِ وَمُسْتَأْنَسٌ بِهِ جَعَلَ قَائِمَةً إِلَيْهِ وَاعْتَمَدَ بِالْعَبُودِ عَلَيْهِ  
 رُوحَ بَيْعَتِهِ وَنَدْوَى نَفْسِهِ رُوحَ قَلْبِهِ يَدُورُ وَخَاصَرُ قَلْبِهِ مِنْ حَرِّهِ لَا يُوجِبُهُ إِشْوَالُهُ إِلَّا وَالْخَرَسُ هَوَاهُ  
 فَلَمَّا وَجَّهَ الْقَلْبُ فِي قَافِ حَوَاقِشِ النَّارِ وَوَضَعَهُ الْعَارُ وَعَصَبَ الْمَلِكُ الْخَبْرَاءَ أَمِيرَ  
 الْأَخْبَارِ وَالْأَشْيَاءَ أَرْوَجِيهِ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَبَدَلَتْ الْأَرْضُ وَادْشَعَتِ السَّمُوءُ وَتَنَازَعَتِ  
 النُّجُومُ الرَّاكِبَاتُ وَالتَّكْسِرُ الْمُخَشَّوَرُ رَرَّ عَائِكُورٌ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ يَوْمُ رَأَى يَوْمَ يَوْمٍ يَوْمٌ مِنْ هَوَاهُ  
 الْمُتَسَبِّحُونَ وَيَجْرُقُ فِي بَحَارِ السَّمِينُونَ فِي يَوْمٍ تَلَاخَتْ أَرْجَاءُ اللَّهِ وَتَنَازَعَتِ أَعْمَالُهُ وَ  
 تَنَادَى الْمُنَادُونَ بِأَسْمِهِمْ نَدَى إِلَى السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مَا حَصَلَتْ مِنْ ذَلِكَ الْكُتَابُ وَذِفَارُ  
 تَيْسٍ يَدُورُ عَنَّا صِيَاوَةً مَسِيرٍ بِهِ إِلَيْهِ خَالِصًا قَائِمًا مَعْقُورًا وَصُفْرًا إِلَى الْجَنَّةِ  
 مَشِيرًا وَأَمَامَهُ وَطَرَعِيكَ فَصُفْرًا إِلَى النَّارِ مَا سَمِعُوا نَعْوَةً بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ وَنَسَلَتْ  
 النُّعْمَةُ مِنْهَا وَابْنُهُ عَلَيْهِ سَلَامٌ يَوْمَ حُجْوَانِهِ رَحِمَ وَمَلَئَ اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ رَحْمَةً  
 وَتَسْلَمُ نَسْلَمًا أَسِيًّا وَالْعَلَمُ

صورة ما كتبه أبو ذر الهروي بعد ختم الكتاب



وفقه وصبر خذ الله من  
 الشريف وهو صاحب البحار  
 ابن الخوارزمي بن أحمد بن الكاشغري على طلبه  
 العلم بالجامع الأزهر وحصل مقرة خاتمة  
 العارف بالله تقي سيد محمد النياتي بالجامع  
 الأزهر برواق الحفارية وحصل اللطيف  
 الأسلام الشيخ أبي الحسن النقلي التولوسي  
 وفقاص صاحب الشريعة الأبياء وكرهت  
 فضيلته بقدر ما سجد فأنما الحمد على الدين  
 بيد منتهى الله لجميع عليم وقريب  
 من سمع وهو كمال الصالح أو ابن الشريف  
 ربيع سنة ١١٨٨ من إبراهيم الزينبي  
 الشيخ القاطن بالجامع الأزهر  
 استدارك ثم النقط بعد الشيخ  
 أبي الحسن بن بعده في خطه الرواق  
 المذكور

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم



بَابُ  
فِي مَقَامِ الْمُسْلِمِينَ  
وَجُودُهُمْ وَاجْتِهَادُهُمْ فِي تَعْلِيمِهَا لِكُلِّ نَافِعٍ  
فَمَا مَحْضُهَا لِكُلِّ وَكَيْعٍ عَنْ عَشْرَةِ عَشْرٍ أَيْ عَشْرِينَ عَشْرًا  
عَلَى قِفَالِهَا عَشْرًا لِكِتَابِ نَفْسٍ وَلَا لِكِتَابِ اللَّهِ وَمَا هِيَ إِلَّا الْعِجْزُ  
فَالِإِيمَانِ الْإِيمَانُ وَالْإِسْنَانُ وَالْمَرْيُوتُ حَيْثُ مَا يَنْتَبِهُ إِلَى كِتَابِ  
مَنْ حَزَنَتْ فِيهَا حَزَنَاتُ الْوَاوِي فِيهَا عِزٌّ وَعِلْمٌ لِحُسْنِ اللَّهِ وَالْمَلَايِكَةُ  
وَالنَّاسُ الْجَمْعُ كَأَيْفَ أَمْنُهُ حَرْفٌ وَلَا عِزٌّ وَلَا عِزٌّ تَوَلَّى عِزُّهُ مَوَالِيهِ  
وَعِلْمُهُ مِثْلُ ذَلِكَ وَدَعَا الْمُسْلِمِينَ وَأَحْلَى لِقَاءَهُمْ مِثْلًا وَعِلْمُهُ لِكُلِّ

إِذَا قَالَ الْوَاصِبَانِ وَلَمْ يُجِيبَا إِلَّا سَلَامًا

وَقَالَ ابْنُ عَجْرٍ مَجْعَلُ خَالِدٍ يُقْتَلُ بِغَالِ النَّبِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَوْمَ مِمَّا  
صَنَعَ خَالِدٌ وَفَالِ عَمْرٍَا إِذَا قَالَ قُتِلَ مَنْ مَقَرَّاهُ اللَّهُ يَعْلَمُ السَّنَةَ  
لَهَا أَوْ قَالَ ذَلِكَ لَرَأْسِهِ

بَابُ  
الْمَوَاعِدَةِ وَالْمُصَالَحَةِ

مَعَ الْمُشْرِكِينَ بِالْمَنَالِ وَعَمَّا لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ بِالْعَمَلِ

وَأَخْبَرَنَا كَلْبُ بْنُ السَّلَمِ مَا جَنَعَ لِيَا دَلَايَةً مَسْرُودًا قَالَ كَبِشَ هَوَائِرَ  
الْمَقْبُضِ قَالَ عَجِي عَنْ نَبِيٍّ بَرِيٍّ عَمَّ سَهْلُ بْنُ أَبِي هَيْثَمٍ قَالَ إِنَّهُ لَخَلَقَ  
عَبْرَةَ اللَّهِ بَنِي سَهْلٍ وَمَحْبِضَةً بَرِيٍّ عَمَّ زَيْدُ بْنُ أَبِي هَيْثَمٍ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِصَلْحِ  
بَنِي سَهْلٍ فَاتَّقِ عَيْنَ اللَّهِ إِلَى عَيْنِ اللَّهِ بَرِيٍّ وَهُوَ يَسْتَحْكُمُ فِي دَمٍ قَتِيلًا  
بَرِيٍّ ثُمَّ قَدِمَ الْبَرِيَّةُ فَأَنَّهُ لَخَلَقَ عَبْرَةَ الرَّحْمَنِ بَنِي سَهْلٍ وَمَحْبِضَةً وَخَوْبَةً  
أَنبَأَ عَنْهُ هُوَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَزَهَبَ عَبْرَةُ الرَّحْمَنِ كَلْبُ فَقَالَ كَبِشُ  
كَبِشُ وَهُوَ أَحَرُّ النَّفْسِ مَسْكُوتٌ فَتَكَلَّمَ فَقَالَ اتَّخِذُوا وَتَسْتَحْفُونَ دَمَ  
فَاتْلُبُوا أَوْ ظَاهِبًا كَلْبُ فَقَالَ لَوْ كَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَسْهَرْ وَلَمْ نَسْهَرْ قَالَ بَقِيَّتُكَ يَوْمَ  
خَمْسِينَ مِائَةً لَوْ كَيْفَ نَأْخُذُ الْيَوْمَ كَبِشُ وَفَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

عَبْرَةَ بَابُ  
قَبْضِ الْوَقَائِدِ بِالْعَمَلِ



صورة الصفحة الأخيرة من الجزء الخامس



الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وقف وحسن المحترم الحاج محمد بن الحاج في الشان صحيح  
البحار وعلقه ابراهيم او جعل مقبره في ارض العارف  
بانه تولى سبيل الحق العيان في حقنا الله به اثنين  
ببره اوله لمفازيه و جعل اللطيف في الاصله  
الشيخاني احسن النور في القلوب وقفا شريفة  
صحيح الا بياض و ابو حبيب و ابراهيم  
فقط بده بعد ما سمع فانما انعم على الذين يريدون  
ان الله يسمع ما علم وتكتب من سمع منه وهو كالنار الهادئة  
روايل شهر الربيع سنة ١١٨٨ هـ في شهر ربيع الاول  
القاهن باجتماع الازهر في طبعه العبد المذنب

السادس من صحيح البخاري  
ط ١٧  
١٢٤٧  
١٢٤٧  
١٢٤٧



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَغَبَّوْهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَوَعَدَ

فَخَرَجَ بِهِ اللَّهُ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ۚ وَقَدْ أَلْهَمَ لَهُ مَا يَشَاءُ ۚ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 قُلِ الْغُثَيَّرِ فَإِنَّا نَسْمِعُ وَإِنَّا نُبَيِّنُ وَإِنَّمَا عَمِلَ فَلَا يَهْتُمُّ  
 فَيَسْأَلُونَ أَهْلَهُمْ عَثْ حَبَابًا يَقُولُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 هُوَ سِرٌّ جَزَاءٌ وَهُوَ كَلَامٌ الْكَلْبَةِ وَفَرَفِينَا مِنَ الْمَشْرِقِ سِرًّا  
 قُلْتُ لَا تَرْغَبُوا اللَّهَ بِفَعْلٍ وَفَوْضَلٍ وَجَهَةٍ فَقَالَ لَقَدْ  
 كُنْتُ فَبَلَغَ لِي مَشَقَّةً بِمَشَاكِ الْبَحْرِ بِلَادَةٍ وَنَظَامِهِ مِنْ  
 الْحَمْدِ وَنَحْنُ مَا يَصْرِفُهُ إِلَيْكَ عَرَبِيَّةً وَيُوضَعُ الْمَشَارِكُ  
 مَعْرِفٍ رَأْسِهِ بِنِسْوَةٍ تَتِمُّ مَا يَصِفُهُ ذَلِكَ عَرَبِيَّةً وَلَيْتَمَشَرَ  
 اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ إِلَى أَكْبَرِ مَرَضَعَاءِ الْخَضِرِ مَوْتًا  
 يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ زَادَ بَيَارُ وَالزَّيْبُ عَلَى غَنَمِهِ فَاسْتَلِمَ مِنْ  
 حَرْبٍ فَإِنَّ شَعْبَةَ عَرَابٍ أَمْكُوعًا إِلَّا شَوْءَ عَنْ عَنَّا اللَّهُ قَالَ  
 فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَجَرَ فَمَا بَقِيَ إِلَّا رَأْسُ سَجَرٍ رَدَّ  
 رَجُلًا رَأَيْتُهُ أَخْزَكَفًا مِنْ خَصِيٍّ مِنْ وَجْهِ سَجَرٍ عَلَيْهِ وَقَالَ هَذَا  
 يَكِينِي فَلَمَّا رَأَيْتُهُ قُتِلَ كَأَمْرًا بِاللَّهِ ثُمَّ نَظَرْتُ بِنِشَارٍ  
 فَإِنَّ عُنْرًا قَالَ نَا شَعْبَةَ عَرَابٍ أَمْكُوعًا مِنْ عَمُورٍ بِنِشَارٍ

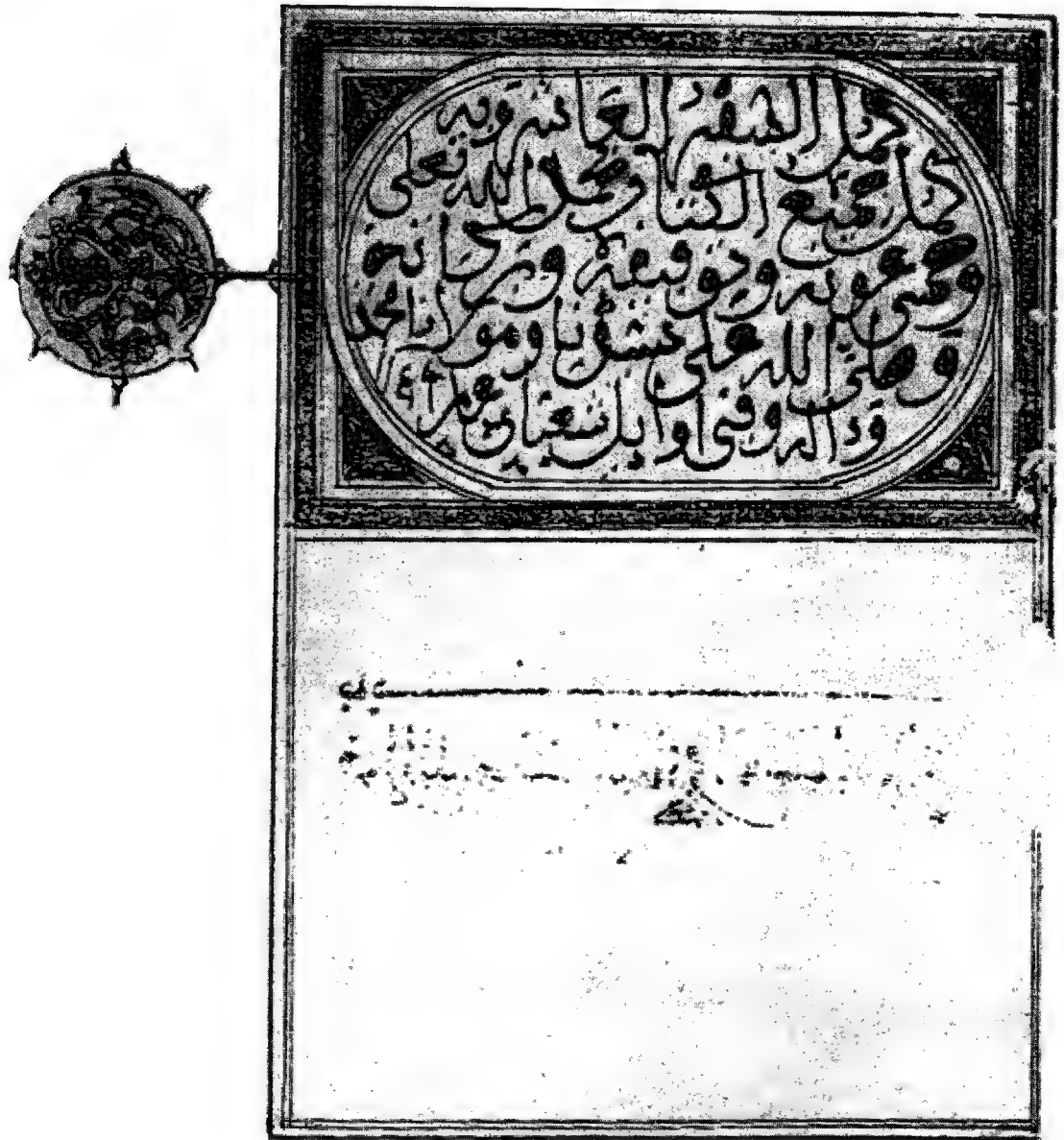
عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ اشْتَفَى خَلِيلَ ابْنَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 بِفَالِ الْوَابِئِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَاغَتِي أَذْكَمُ فَلَمْ يَكُنْ  
 اسْمًا مَعَهُ وَأَنَّهُ أَجْتُ النَّاسَ الرَّقَابَةَ اسْمُ جَبَلٍ فَالْحَرْشِيُّ فَلَمْ يَكُنْ  
 عَنْ جَبْرِ اللَّهِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ جَبْرِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍاءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ بَعَثًا وَأَعْرَضَ عَلَيْهِمْ اسْمًا مَعَهُ بَرْنُ بْنُ يَرْبُوعٍ عَنْ  
 ابْنِ أَبِي عَمْرٍاءَ بِفَالِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِفَالِ  
 تَحْمُوتٍ بِفَالِ عَمْرٍاءَ بِفَالِ كُنْتُمْ تَحْمُوتُونَ بِفَالِ الْوَابِئِ مِنْ  
 فَيْزٍ وَأَيْمَنَ اللَّهُ بِأَنَّ الْخَلِيلَ بِالْإِطَارِ وَأَنَّ الْوَابِئَ بِالْمُزَاحِمِ  
 النَّاسِ الرَّقَابَةَ مَعَهُ الْمُزَاحِمِ النَّاسِ الرَّقَابَةَ

بِقَائِهِ

فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ  
 ابْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ جَبْرِ  
 فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ  
 بِفَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ  
 فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ  
 فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ  
 فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ فَالِ الْوَابِئِ







صورة للورقة الأخيرة من الجزء العاشر من صحيح البخاري رواية أبي ذر الهروي في نسخة الأزهر  
وفيهما أنها تم تحريرها في أوائل شعبان عام ١١٤٩ هـ





# فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

برواية أبي ذر الهروي  
عن مشايخه الثلاثة السرخسي والمستملي والكشميهني

لإمام المأظ  
أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني  
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

## الجزء الثاني

تقديم وتحقيق وتعليق  
عبد القادر شيبه الحمد  
عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا  
بالجامعة الإسلامية سابقاً  
والمدرس بالمسجد النبوي الشريف

طبع على نفقة  
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود  
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام  
بإمر الله في موازين حسناته وأمنه بعبوته



ح) عبد القادر شيبه الحمد، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي

فتح الباري شرح صحيح البخاري / تحقيق عبد القادر شيبه الحمد - الرياض.

٦٩٤ ص، ٢٨×٢١ سم

ردمك: ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٧-٧٩٢-٢٠-٩٩٦٠ (ج ٢)

٢- الحديث - شرح

١- الحديث الصحيح

ب- العنوان

أ- شيبه الحمد، عبد القادر (محقق)

٢١ / ٣٣٨٩

ديوي ١، ٢٣٥

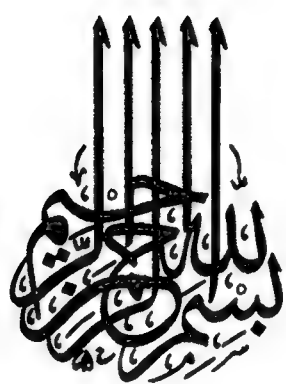
ردمك: ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ٢١ / ٣٣٨٩

٧-٧٩٢-٢٠-٩٩٦٠ (ج ٢)

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ / ٢٠٠١م





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وقوله: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾ مَوْقُوتًا، وَقْتَهُ عَلَيْهِم.

[٥٢١] ٥١١- حدثنا عبد الله بن مسلمة قال قرأت على مالك عن ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة يوماً، فدخل عليه عروة بن الزبير فأخبره أن المغيرة بن شعبه أخر الصلاة يوماً وهو بالعراق، فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري فقال: ما هذا يا مغيرة؟ أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلى فصلّي رسول الله صلى الله عليه، ثم صلي فصلّي رسول الله صلى الله عليه، ثم صلي فصلّي رسول الله صلى الله عليه، ثم صلي فصلّي رسول الله صلى الله عليه، ثم قال: «بهذا أمرت». فقال عمر لعروة: أعلم ما تحدث، أو إن جبريل هو أقام لرسول الله صلى الله عليه وقت الصلاة؟ قال عروة: وكذلك كان بشير بن أبي مسعود يحدث عن أبيه. قال عروة: ولقد حدثني عائشة أن رسول الله صلى الله عليه كان يصلي العصر<sup>(١)</sup>

[٥٢٢]

والشمس في حُجرتها قبل أن تظهر.

( باب مواقيت الصلاة - بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا للمستملى وبعده البسملة ، ولرفيقه البسملة مقدمة وبعدها « باب مواقيت الصلاة وفضلها » وكذا في نسخة الصغاني ، وكذا لكريمة لكن بلا بسملة ، وكذا للأصيلي لكن بلا باب . و « المواقيت » جمع ميقات وهو مفعال من الوقت وهو القدر المحدد للفعل من الزمان أو المكان .

قوله ( كتابا موقوتا موقتا وقته عليهم ) كذا وقع في أكثر الروايات . وسقط في بعضها لفظ « موقتا » فاستشكل ابن التين تشديد القاف من وقته . وقال : المعروف في اللغة التخفيف اهـ . والظاهر أن المصنف

(١) الرقمان ٥٢١ و ٥٢٢ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

أراد بقوله « موقناً » بيان أن قوله « موقوتاً » من التوقيت ، فقد جاء عن مجاهد في معنى قوله موقوتاً قال : مفروضاً ، وعن غيره مخلوذاً . وقال صاحب المنتهى : كل شيء جعل له حين وغاية فهو موقت ، يقال وقته ليوم كذا ، أى أجله .

قوله ( حدثنا عبد الله بن مسلمة ) هو القعني ، وهذا الحديث أول شيء في الموطأ ، ورجاله كلهم مدنيون .

قوله ( آخر الصلاة يوماً ) وللمصنف في بدء الخلق من طريق الليث عن ابن شهاب بيان الصلاة المذكورة ولفظه « آخر العصر شيئاً » قال ابن عبد البر : ظاهر سياقه أنه فعل ذلك يوماً ما ، لا أن ذلك كان عادة له وإن كان أهل بيته معروفين بذلك اهـ . وسيأتي بيان ذلك قريباً في « باب تضييع الصلاة عن وقتها » وكذا في نسخة الصغاني ، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب « آخر الصلاة مرة » يعني العصر ، وللطبراني من طريق أبي بكر بن حزم أن عروة حدث عمر بن عبد العزيز — وهو يومئذ أمير المدينة في زمان الوليد بن عبد الملك — وكان ذلك زمان يؤخرون فيه الصلاة ، يعني بني أمية . قال ابن عبد البر : المراد أنه أخرها حتى خرج الوقت المستحب ، لا أنه أخرها حتى غربت الشمس اهـ . ويؤيده سياق رواية الليث المتقدمة . وأما ما رواه الطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أسامة بن زيد الليثي عن ابن شهاب في هذا الحديث قال « دعا المؤذن لصلاة العصر فأمسى عمر بن عبد العزيز قبل أن يصلها » فمحمول على أنه قارب المساء لا أنه دخل فيه . وقد رجع عمر بن عبد العزيز عن ذلك ، فروى الأوزاعي عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن أبيه أن عمر بن عبد العزيز — يعني في خلافته — كان يصلي الظهر في الساعة الثامنة والعصر في الساعة العاشرة حين تدخل . قوله ( أن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة يوماً ) بين عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج عن ابن شهاب أن الصلاة المذكورة العصر أيضاً ، ولفظه « أمسى المغيرة بن شعبة بصلاة العصر » .

قوله ( وهو بالعراق ) في الموطأ رواية القعني وغيره عن مالك « وهو بالكوفة » ، وكذا أخرجه الإسماعيلي عن أبي خليفة عن القعني . والكوفة من جملة العراق ، فالتعبير بها أخص من التعبير بالعراق ، وكان المغيرة إذ ذاك أميراً عليها من قبل معاوية بن أبي سفيان .

قوله ( أبو مسعود ) أى عقبة بن عمرو البدرى .

قوله ( ما هذا ) أى التأخير .

قوله ( أليس ) كذا الرواية ، وهو استعمال صحيح ، لكن الأكثر في الاستعمال في مخاطبة الحاضر « ألسن » وفي مخاطبة الغائب « أليس » .

قوله ( قد علمت ) قال عياض يدل ظاهره على علم المغيرة بذلك ، ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل الظن من أبي مسعود لعلمه بصحبة المغيرة . قلت : ويؤيد الأول رواية شعيب عن ابن شهاب عند المصنف في غزوة بدر بلفظ « فقال لقد علمت » بغير أداة استفهام ، ونحوه لعبد الرزاق عن معمر وابن جريج جميعاً .

قوله ( أن جبريل نزل ) بين ابن إسحق في المغازي أن ذلك كان صبيحة الليلة التي فرضت فيها الصلاة وهي ليلة الإسراء ، قال ابن إسحق « حدثني عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير » وقال عبد الرزاق « عن ابن

جريح قال : قال نافع بن جبير وغيره : لما أصبح النبي صلى الله عليه وسلم من الليلة التي أسرى به لم يرعه إلا جبريل نزل حين زاغت الشمس ، ولذلك سميت « الأولى » أى صلاة الظهر ، فأمر فصيح بأصحابه : « الصلاة جامعة ، فاجتمعوا ، فصلّى به جبريل وصلى النبي صلى الله عليه وسلم بالناس » فذكر الحديث ، وفيه رد على من زعم أن بيان الأوقات إنما وقع بعد الهجرة ، والحق أن ذلك وقع قبلها ببيان جبريل ، وبعدها ببيان النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( نزل فصلي ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم )** قال عياض : ظاهره أن صلاته كانت بعد فراغ صلاة جبريل ، لكن المنصوص في غيره أن جبريل أمّ النبي صلى الله عليه وسلم ، فيحمل قوله « صلى فصلي » على أن جبريل كان كلما فعل جزءاً من الصلاة تابعه النبي صلى الله عليه وسلم بفعله اهـ . وبهذا جزم النووي . وقال غيره : الفاء بمعنى الواو ، واعترض بأنه يلزم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يتقدم في بعض الأركان على جبريل على ما يقتضيه مطلق الجمع . وأجيب بمراعاة الحثية وهي التبيين ، فكان لأجل ذلك يترأخى عنه . وقيل : الفاء للسببية كقوله تعالى ﴿ فوكره موسى فقضى عليه ﴾ وفي رواية الليث عند المصنف وغيره « نزل جبريل فأمنى فصليت معه » ، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر « نزل فصلى فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى الناس معه » وهذا يؤيد رواية نافع بن جبير المتقدمة ، وإنما دعاهم إلى الصلاة بقوله « الصلاة جامعة » لأن الأذان لم يكن شرع حينئذ ، واستدل بهذا الحديث على جواز الاتهام بمن يأتهم بغيره ، ويحجب عنه بما يحجب به عن قصة أبي بكر في صلاته خلف النبي صلى الله عليه وسلم وصلاة الناس خلفه ، فإنه محمول على أنه كان مبلغاً فقط كما سيأتى تقريره في أبواب الإمامة . واستدل به أيضاً على جواز صلاة المفترض خلف المتفضل من جهة أن الملائكة ليسوا مكلفين بمثل ما كلف به الإنس . قاله ابن العربي وغيره . وأجاب عياض باحتمال أن لا تكون تلك الصلاة كانت واجبة على النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ . وتعقبه بما تقدم من أنها كانت صبيحة ليلة فرض الصلاة ، وأجاب باحتمال أن الوجوب عليه كان معلقاً بالبيان . فلم يتحقق الوجوب إلا بعد تلك الصلاة . قال : وأيضاً لا نسلم أن جبريل كان متفلاً بل كانت تلك الصلاة واجبة عليه لأنه مكلف بتليغها ، فهي صلاة مفترض خلف مفترض اهـ . وقال ابن المنير : قد يتعلق به من يجوز صلاة مفترض بفرض خلف مفترض بفرض آخر ، كذا قال ، وهو مسلم له في صورة المؤداة مثلاً خلف المقضية لا في صورة الظهر خلف العصر مثلاً .

**قوله ( بهذا أمرت )** بفتح المثناة على المشهور ، والمعنى هذا انذى أمرت به أن تصلّيه كل يوم وليلة : وروى بالضم ، أى هذا الذى أمرت بتليغه لك .

**قوله ( اعلم )** بصيغة الأمر .

**قوله ( أو إن جبريل )** بفتح الهمزة وهي للاستفهام والواو هي العاطفة والعطف على شيء مقدر وبكسر همزة إن ويجوز الفتح .

**قوله ( ووقت الصلاة )** كذا للمستمل بصيغة الجمع . وللباقين « وقت الصلاة » بالافراد وهو للجنس .

**قوله ( كذلك كان بشير )** هو بفتح الموحدة بعدها معجمة بوزن فاعيل . وهو تابعي جليل ذكر في

الصحابة لكونه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ورآه . قال ابن عبد البر : هذا السياق منقطع عند جماعة من العلماء لأن ابن شهاب لم يقل حضرت مراجعة عروة لعمر ، وعروة لم يقل حدثني بشير ، لكن الاعتبار عند الجمهور بثبوت اللقاء والمجالسة لا بالصيغ اه . وقال الكرماني : أعلم أن الحديث بهذا الطريق ليس متصل الإسناد إذ لم يقل أبو مسعود : شاهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . قلت : هذا لا يسمى منقطعاً اصطلاحاً ، وإنما هو مرسل صحابي لأنه لم يدرك القصة ، فاحتمل أن يكون سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم أو بلغه عنه بتبليغ من شاهده أو سمعه كصحابي آخر . على أن رواية الليث عند المصنف تزيل الإشكال كله ، ولفظه « فقال عروة : سمعت بشير بن أبي مسعود يقول : سمعت أبي يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول » فذكر الحديث . وكذا سياق ابن شهاب ، وليس فيه التصريح بسماعه له من عروة ، وابن شهاب قد جرب عليه التدليس ، لكن وقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب قال « كنا مع عمر بن عبد العزيز » ، فذكره . وفي رواية شعيب عن الزهري « سمعت عروة يحدث عمر بن عبد العزيز » الحديث . قال القرطبي : قول عروة إن جبريل نزل ليس فيه حجة واضحة على عمر بن عبد العزيز إذ لم يعين له الأوقات . قال : وغاية ما يتوهم عليه أنه نبيه وذكره بما كان يعرفه من تفاصيل الأوقات . قال : وفيه بعد ، لإنكار عمر على عروة حيث قال له « اعلم ما تحدث يا عروة » قال : وظاهر هذا الإنكار أنه لم يكن عنده علم من إمامة جبريل . قلت : لا يلزم من كونه لم يكن عنده علم منها أن لا يكون عنده علم بتفاصيل الأوقات المذكورة من جهة العمل المستمر ، لكن لم يكن يعرف أن أصله بتبيين جبريل بالفعل ، فلهذا استثبت فيه ، وكأنه كان يرى أن لا مفاضلة بين أجزاء الوقت الواحد ، وكذا يحمل عمل المغيرة وغيره من الصحابة ، ولم أقف في شيء من الروايات على جواب المغيرة لأبي مسعود ، والظاهر أنه رجع إليه والله أعلم . وأما ما زاده عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري في هذه القصة قال : فلم يزل عمر يعلم الصلاة بعلامة حتى فارق الدنيا ، ورواه أبو الشيخ في « كتاب المواقيت » له من طريق الوليد عن الأوزاعي عن الزهري قال « ما زال عمر بن عبد العزيز يتعلم مواقيت الصلاة حتى مات » . ومن طريق إسماعيل بن حكيم « أن عمر بن عبد العزيز جعل ساعات ينقضين مع غروب الشمس » زاد من طريق ابن إسحق عن الزهري « فما أخرها حتى مات » فكله يدل على أن عمر لم يكن يخطأ في الأوقات كثير احتياط إلا بعد أن حدثه عروة بالحديث المذكور .

( تفيه ) : ورد في هذه القصة من وجه آخر عن الزهري يان أبي مسعود للأوقات ، وفي ذلك ما يرفع الإشكال ، ويوضح توجيه احتجاج عروة به ، فروى أبو داود وغيره ، وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق ابن وهب ، والطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب كلاهما عن أسامة بن زيد عن الزهري هذا الحديث بإسناده وزاد في آخره « قال أبو مسعود : فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر حين تزول الشمس » فذكر الحديث . وذكر أبو داود أن أسامة بن زيد تفرد بتفسير الأوقات فيه ، وأن أصحاب الزهري لم يذكروا ذلك . قال : وكذا رواه هشام بن عروة وحبيب بن أبي مرزوق عن عروة لم يذكرا تفسيراً اه . ورواية هشام أخرجه سعيد بن منصور في سننه ، ورواية حبيب أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده . وقد وجدت ما يعضد رواية أسامة ويزيد عليها أن البيان من فعل جبريل ، وذلك فيما رواه

الباغندي في « مسند عمر بن عبد العزيز » والبيهقي في « السنن الكبرى » من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي بكر بن حزم أنه بلغه عن أبي مسعود ، فذكره منقطعاً ، لكن رواه الطبراني من وجه آخر عن أبي بكر عن عروة ، فرجع الحديث إلى عروة ، ووضح أن له أصلاً ، وأن في رواية مالك ومن تابعه اختصاراً ، وبذلك جزم ابن عبد البر ، وليس في رواية مالك ومن تابعه ما ينفي الزيادة المذكورة فلا توصف والحالة هذه بالشذوذ . وفي الحديث من الفوائد : دخول العلماء على الأمراء ، وإنكارهم عليهم ما يخالف السنة ، واستثبات العالم فيما يستغربه السامع ، والرجوع عند التنازع إلى السنة . وفيه فضيلة عمر بن عبد العزيز . وفيه فضيلة المبادرة بالصلاة في الوقت الفاضل . وقبول خبر الواحد الثبت . واستدل به ابن بطل وغيره على أن الحجة بالمتصل دون المنقطع لأن عروة أجاب عن استفهام عمر له لما أن أرسل الحديث بذكر من حدثه به فرجع إليه ، فكأن عمر قال له : تأمل ما تقول ، فلعله بلغك عن غير ثبت . فكأن عروة قال له : بل قد سمعته ممن قد سمع صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والصاحب قد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم . واستدل به عياض على جواز الاحتجاج بمرسلة الثقة كصنيع عروة حين احتج على عمر قال : وإنما راجعه عمر لثبته فيه لا لكونه لم يرض به مرسل . كذا قال ، وظاهر السياق يشهد لما قال ابن بطل . وقال ابن بطل أيضاً : في هذا الحديث دليل على ضعف الحديث الوارد في أن جبريل أمّ بالنبي صلى الله عليه وسلم في يومين لوقتتين مختلفين لكل صلاة ، قال : لأنه لو كان صحيحاً لم ينكر عروة على عمر صلاته في آخر الوقت محتجاً بصلاة جبريل ، مع أن جبريل قد صلى في اليوم الثاني في آخر الوقت وقال « الوقت ما بين هذين » وأجيب باحتمال أن تكون صلاة عمر كانت خرجت عن وقت الاختيار وهو مصير ظل الشيء مثليه ، لا عن وقت الجواز وهو مغيب الشمس ، فينتج إنكار عروة ، ولا يلزم منه ضعف الحديث . أو يكون عروة أنكر مخالفة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصلاة في أول الوقت ورأى أن الصلاة بعد ذلك إنما هي لبيان الجواز ، فلا يلزم منه ضعف الحديث أيضاً . وقد روى سعيد بن منصور من طريق طلق بن حبيب مرسل قال « إن الرجل ليصلي الصلاة وما فاتته ، ولما فاتته من وقتها خير له من أهله وماله » ورواه أيضاً عن ابن عمر من قوله ، ويؤيد ذلك احتجاج عروة بحديث عائشة في كونه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر والشمس في حجرتها ، وهي الصلاة التي وقع الإنكار بسببها ، وبذلك تظهر مناسبة ذكره لحديث عائشة بعد حديث أبي مسعود ، لأن حديث عائشة يشعر بمواظبته على صلاة العصر في أول الوقت ، وحديث أبي مسعود يشعر بأن أصل بيان الأوقات كان بتعليم جبريل .

**قوله ( قال عروة : ولقد حدثتني عائشة )** قال الكرمانى : هو إما مقول ابن شهاب أو تعليق من البخارى . قلت : الاحتمال الثانى — على بعده — مغاير للواقع كما سيظهر فى « باب وقت العصر » قريباً . فقد ذكره مسنداً عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ، فهو مقوله وليس بتعليق ، وسنذكر الكلام على فوائده هناك إن شاء الله تعالى .



ب

﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾

٥١٢- حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا عباد - وهو ابن عباد - عن أبي جمرة عن ابن عباس قال: قدم وفد عبد القيس على رسول الله صلى الله عليه فقالوا: إنا هذا الحي من ربيعة، ولسنا نصل إليك إلا في الشهر الحرام، فمرنا بشيء نأخذُه عنك وندعو إليه من وراءنا. فقال: «أمركم بأربع، وأنهاكم عن أربع: الإيمان بالله - ثم فسرها لهم - شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدّوا إلي خمس ما غنمتم. وأنهى عن الدّبّاء، والخنتم، والنكير، والمُقير».

[انظر الحديث ٥٣ وأطرافه].

قوله (باب منيبين إليه) كذا عند أبي ذر بتنوين باب، ولغيره «باب قوله تعالى» بالإضافة. والمنيب: التائب، من الإنابة وهي الرجوع. وهذه الآية مما استدله من يرى تكفير تارك الصلاة لما يقتضيه مفهومها، وأجيب بأن المراد أن ترك الصلاة من أفعال المشركين فورد النهي عن التشبه بهم، لا أن من وافقهم في الترك صار مشركاً. وهي من أعظم ما ورد في القرآن في فضل الصلاة. ومناسبتها لحديث وفد عبد القيس أن في الآية اقتران نفي الشرك بإقامة الصلاة، وفي الحديث اقتران إثبات التوحيد بإقامتها، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الإيمان. وقوله في هذه الرواية «حدثنا عباد وهو ابن عباد» كذا لأبي ذر، وسقطت الواو لغيره، وهو ممن وافق اسمه اسم أبيه، واسم جده حبيب بن المهلب بن أبي صفرة. وقوله «إنا هذا الحي» هو بالنصب على الاختصاص، والله أعلم.

ب

البيعة على إقام الصلاة

٥١٣- حدثنا محمد بن المثنى قال نا يحيى قال نا إسماعيل قال نا قيس عن جرير بن عبد الله قال: بايعت النبي صلى الله عليه على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم.

[انظر الحديث ٥٧ وأطرافه].

قوله (باب البيعة على إقام الصلاة) وفي رواية كريمة «إقامة»، والمراد بالبيعة المبايعة على الإسلام، وكان النبي صلى الله عليه وسلم أول ما يشترط بعد التوحيد إقامة الصلاة لأنها رأس العبادات البدنية، ثم أداء الزكاة لأنها رأس العبادات المالية، ثم يعلم كل قوم ما حاجتهم إليه أمس، فبايع جريراً على النصيحة لأنه

كان سيد قومه فأرشدته إلى تعليمهم بأمره بالنصيحة لهم ، وببيع وفد عبد القيس على أداء الخمس لكونهم كانوا أهل محاربة مع من يليهم من كفار مضر ، وقد تقدم الكلام على حديث جرير أيضاً مستوفى في آخر كتاب الإيمان . و « يحيى » في الإسناد أيضاً هو القطان ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم .

### باب الصلاة كفارة

[٥٢٥]

٥١٤- حدثنا مسدد قال نا يحيى عن الأعمش قال حدثني شقيق قال سمعت حذيفة قال : كُنَّا جُلُوساً عِنْدَ عُمَرَ فَقَالَ : أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الْفِتْنَةِ ؟ قُلْتُ : أَنَا ، كَمَا قَالَهُ . قَالَ : إِنَّكَ عَلَيْهِ - أَوْ عَلَيْهَا - لَجَرِيءٌ . قُلْتُ : فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ يُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ . قَالَ : لَيْسَ هَذَا أُرِيدُ ، وَلَكِنْ الْفِتْنَةُ الَّتِي تَمُوجُ كَمَا يَمُوجُ الْبَحْرُ . قَالَ : لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بَأْسٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا لِبَابٌ مَغْلَقٌ . قَالَ : أَيُكْسَرُ أَمْ يَفْتَحُ ؟ قَالَ : يُكْسَرُ . قَالَ : إِذَنْ لَا يُغْلَقُ أَبَدًا . قُلْتُ : أَكَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ الْبَابَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . كَمَا أَنَّ دُونَ الْغَدِ اللَّيْلَةَ . إِنِّي حَدَّثْتُهُ بِحَدِيثٍ لَيْسَ بِالْأَغَالِيطِ . فَهَبْنَا أَنْ نَسْأَلَ حَذِيفَةَ ، فَأَمَرْنَا مَسْرُوقًا فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : الْبَابُ عُمَرُ .

[الحديث ٥٢٥- أطرافه في: ١٤٣٥، ١٨٩٥، ٣٥٨٦، ٧٠٩٦.]

قوله ( باب الصلاة كفارة ) كذا للأكثر ، وللمستملى « باب تكفير الصلاة » .

قوله ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وشقيق هو ابن سلمة أبو وائل .

قوله ( سمعت حذيفة ) للمستملى « حدثني حذيفة » .

قوله ( في الفتنة ) فيه دليل على جواز إطلاق اللفظ العام وإرادة الخاص . إذ تبين أنه لم يسأل إلا عن فتنة مخصوصة . ومعنى الفتنة في الأصل الاختبار والامتحان ، ثم استعملت في كل أمر يكشفه الامتحان عن سوء . وتطلق على الكفر ، والغلو في التأويل البعيد ، وعلى القضيحة والبلية والعذاب والقتال والتحول من الحسن إلى القبيح والميل إلى الشيء والإعجاب به ، وتكون في الخير والشر كقوله تعالى ﴿ وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً ﴾ .

قوله ( أنا كما قاله ) أى أنا أحفظ ما قاله ، والكاف زائدة للتأكيد ، أو هى بمعنى على . ويحتمل أن يراد بها المثلية ، أى أقول مثل ما قاله .

قوله ( عليه ) أى على النبي صلى الله عليه وسلم ( أو عليها ) أى على المقالة ، والشك من أحد رواته .

قوله ( الأمر والنهى ) أى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر كما صرح به في الزكاة .

قوله ( قلنا ) هو مقول شقيق . وقوله ( إني حدثته ) هو مقول حذيفة . و ( الأغاليط ) جمع أغلوطة .

وقوله ( فهبنا ) أى خفنا ، وهو مقول شقيق أيضاً . وقوله ( الباب عمر ) لا يغير قوله قبل ذلك ( إن بينه وبين الفتنة باباً ) لأن المراد بقوله بينك وبينها ، أى بين زمانك وبين زمان الفتنة وجود حياتك ، وسبأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث فى علامات النبوة إن شاء الله تعالى .

[٥٢٦] ٥١٥- حدثنا قتيبة قال نا يزيد بن زريع عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود أن رجلاً أصاب من امرأة قبله فأتى النبي صلى الله عليه فأخبره فأنزل الله : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ فقال الرجل : يا رسول الله ، ألي هذا ؟ قال : « لجميع أمتي كلهم » .

[الحديث ٥٢٦ - طرفه في : ٤٦٨٧] .

قوله ( أن رجلاً ) هو أبو اليسر بفتح التحتانية والمهمله الأنصارى ، رواه الترمذى وقيل غيره ، ولم أقف على اسم المرأة المذكورة ، ولكن جاء فى بعض الأحاديث أنها من الأنصار .  
قوله ( لجميع أمتي كلهم ) فيه مبالغة فى التأكيد وسقط « كلهم » من رواية المستملى ، وسبأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث فى آخر تفسير سورة هود إن شاء الله تعالى . واحتج المرجئة بظاهاه وظاهر الذى قبله على أن أفعال الخير مكفرة للكبائر والصغائر ، وحمله جمهور أهل السنة على الصغائر عملاً بحمل المطلق على المقيد كما سبأتي بسطه هناك إن شاء الله تعالى .

### باب فضل الصلاة لوقتها

[٥٢٧] ٥١٦- حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال نا شعبة قال الوليد بن العيزار أخبرني قال : سمعت أبا عمرو الشيباني يقول : حدثنا صاحب هذه الدار - وأشار إلى دار عبد الله - قال : « سألت النبي صلى الله عليه : أي العمل أحب إلى الله ؟ قال : الصلاة على وقتها . قال : ثم أي ؟ قال : ثم بر الوالدين . قال : ثم أي ؟ قال : الجهاد في سبيل الله » . قال : حدثني بهن . ولو استزدته لزادني .

[الحديث ٥٢٧ - أطرافه في : ٢٧٨٢ ، ٥٩٧٠ ، ٧٥٣٤] .

قوله ( باب فضل الصلاة لوقتها ) كذا ترجم ، وأورده بلفظ « على وقتها » وهى رواية شعبة وأكثر الرواة ، نعم أخرجه فى التوحيد من وجه آخر بلفظ الترجمة ، وكذا أخرجه مسلم باللفظين .  
قوله ( قال الوليد بن العيزار أخبرني ) هو على التقديم والتأخير .

قوله ( حدثنا صاحب هذه الدار ) كذا رواه شعبة مبهما ، ورواه مالك بن مغول عند المصنف فى الجهاد وأبو إسحق الشيباني فى التوحيد عن الوليد فصرحا باسم عبد الله ، وكذا رواه النسائي من طريق

أبى معاوية النخعي عن أبى عمرو الشيباني وأحمد من طريق أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه .

**قوله ( وأشار بيده )** فيه الاكتفاء بالإشارة المفهمة عن التصريح ، وعبد الله هو ابن مسعود .

**قوله ( أى العمل أحب إلى الله )** فى رواية مالك بن مغول « أى العمل أفضل » وكذا لأكثر الرواة ، فإن كان هذا اللفظ هو المستول به فلفظ حديث الباب ملزوم عنه . ومحصل ما أجاب به العلماء عن هذا الحديث وغيره مما اختلفت فيه الأجوبة بأنه أفضل الأعمال أن الجواب اختلف لاختلاف أحوال السائلين بأن أعلم كل قوم بما يحتاجون إليه ، أو بما لهم فيه رغبة ، أو بما هو لائق بهم ، أو كان الاختلاف باختلاف الأوقات بأن يكون العمل فى ذلك الوقت أفضل منه فى غيره ، فقد كان الجهاد فى ابتداء الإسلام أفضل الأعمال لأنه الوسيلة إلى القيام بها والتمكن من أدائها ، وقد تضافرت النصوص على أن الصلاة أفضل من الصدقة ، ومع ذلك فى وقت مواساة المضطر تكون الصدقة أفضل ، أو أن « أفضل » ليست على بابها بل المراد بها الفضل المطلق ، أو المراد من أفضل الأعمال فحذفت من وهى مرادة . وقال ابن دتبق العيد : الأعمال فى هذا الحديث محمولة على البدنية ، وأراد بذلك الاحتراز عن الإيمان لأنه من أعمال القلوب ، فلا تعارض حينئذ بينه وبين حديث أبى هريرة « أفضل الأعمال إيمان بالله » الحديث . وقال غيره : المراد بالجهاد هنا ما ليس بفرض عين ، لأنه يتوقف على إذن الوالدين فيكون برهما مقدماً عليه .

**قوله ( الصلاة على وقتها )** قال ابن بطال فيه أن البدار إلى الصلاة فى أول أوقاتها أفضل من التراخي فيها لأنه إنما شرط فيها أن تكون أحب الأعمال إذا أقيمت لوقتها المستحب . قلت : وفى أخذ ذلك من اللفظ المذكور نظر ، قال ابن دتبق العيد : ليس فى هذا اللفظ ما يقتضى أولاً ولا آخرأً ، وكأن المقصود به الاحتراز عما إذا وقعت قضاء . وتعقب بأن إخراجها عن وقتها محرم ، ولفظ « أحب » يقتضى المشاركة فى الاستحباب فيكون المراد الاحتراز عن إيقاعها آخر الوقت . وأجيب بأن المشاركة إنما هى بالنسبة إلى الصلاة وغيرها من الأعمال ، فإن وقعت الصلاة فى وقتها كانت أحب إلى الله من غيرها من الأعمال ؛ فوقع الاحتراز عما إذا وقعت خارج وقتها من معذور كالنائم والناسى فإن إخراجها لها عن وقتها لا يوصف بالتحريم ولا يوصف بكونه أفضل الأعمال مع كونه محبوباً ، لكن إيقاعها فى الوقت أحب .

( تنييه ) : اتفق أصحاب شعبة على اللفظ المذكور فى الباب وهو قوله « عن وقتها » وخالفهم على ابن حفص وهو شيخ صدوق من رجال مسلم فقال « الصلاة فى أول وقتها » أخرجه الحاكم والدارقطنى والبيهقى من طريقه . قال الدارقطنى : ما أحسبه حفظه ، لأنه كبر وتغير حفظه . قلت : ورواه الحسن بن على المعمرى فى « اليوم والليلة » عن أبى موسى محمد بن المثنى عن غندر عن شعبة كذلك . قال الدارقطنى : تفرد به المعمرى ، فقد رواه أصحاب أبى موسى عنه بلفظ « على وقتها » ثم أخرجه الدارقطنى عن الحاملى عن أبى موسى كرواية الجماعة ، وهكذا رواه أصحاب غندر عنه ، والظاهر أن المعمرى وهم فيه لأنه كان يحدث من حفظه ، وقد أطلق النووى فى « شرح المذهب » أن رواية « فى أول وقتها » ضعيفة اهـ ، لكن لها طريق أخرى أخرجها ابن خزيمة فى صحيحه والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن مالك بن مغول عن الوليد ، وتفرد عثمان بذلك ، والمعروف عن مالك بن مغول كرواية الجماعة ، كذا أخرجه المصنف وغيره ، وكأن من رواها

كذلك ظن أن المعنى واحد ، ويمكن أن يكون أخذه من لفظة « على » لأنها تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت فيتعين أوله ، قال القرطبي وغيره : قوله « لوقتها » اللام للاستقبال مثل قوله تعالى ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾ أى مستقبلات عدتهن ، وقيل للابتداء كقوله تعالى ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ وقيل بمعنى فى ، أى فى وقتها . وقوله « على وقتها » قيل على بمعنى اللام ففيه ما تقدم ، وقيل لإرادة الاستعلاء على الوقت ، وفائدته تحقق دخول الوقت ليقع الأداء فيه .

**قوله ( ثم أى )** قيل : الصواب أنه غير منون لأنه غير موقوف عليه فى الكلام ، والسائل ينتظر الجواب ، والتنوين لا يوقف عليه فتوينه ووصله بما بعده خطأ ، فيوقف عليه وقفة لطيفة ثم يوثى بما بعده قاله الفاكهاني . وحكى ابن الجوزى عن ابن الحشاش الجزم بتنوينه لأنه معرب غير مضاف ، وتعقب بأنه مضاف تقديرأ والمضاف إليه محذوف لفظاً ، والتقدير : ثم أى العمل أحب ؟ فيوقف عليه بلا تنوين . وقد نص سيبويه على أنها تعرب ولكنها تبنى إذا أضيفت ، واستشكله الزجاج .

**قوله ( قال بر الوالدين )** كذا للأكثر ، وللمستملى « قال ثم بر الوالدين » بزيادة ثم ، قال بعضهم : هذا الحديث موافق لقوله تعالى ﴿ أن اشكر لى ولوالديك ﴾ وكأنه أخذه من تفسير ابن عيينة حيث قال : من صلى الصلوات الخمس فقد شكر الله ، ومن دعا لوالديه عقبها فقد شكر لهما .

**قوله ( حدثني بهن )** هو مقول عبد الله بن مسعود ، وفيه تقرير وتأكيذ لما تقدم من أنه باشر السؤال وسمع الجواب .

**قوله ( ولو استزدته )** يحتمل أن يريد من هذا النوع وهو مراتب أفضل الأعمال ، ويحتمل أن يريد من مطلق المسائل المحتاج إليها ، وزاد الترمذى من طريق المسعودى عن الوليد « فسكت عنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو استزدته لزادنى » فكأنه استشعر منه مشقة ، ويؤيده ما فى رواية لمسلم « فما تركت أن أستزیده إلا إرعاء عليه » أى شفقة عليه لثلاث سأم . وفى الحديث فضل تعظيم الوالدين ، وأن أعمال البر يفضل بعضها على بعض . وفيه السؤال عن مسائل شتى فى وقت واحد ، والرفق بالعالم ، والتوقف عن الإكثار عليه خشية ملاله ، وما كان عليه الصحابة من تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم والشفقة عليه ، وما كان هو عليه من إرشاد المسترشدين ولو شق عليه . وفيه أن الإشارة تنزل منزلة التصريح إذا كانت معينة للمشار إليه مميزة له عن غيره . قال ابن بزيمة : الذى يقتضيه النظر تقديم الجهاد على جميع أعمال البدن ، لأن فيه بذل النفس ، إلا أن الصبر على المحافظة على الصلوات وأدائها فى أوقاتها والمحافظة على بر الوالدين أمر لازم متكرر دائم لا يصبر على مراقبة أمر الله فيه إلا الصديقون ، والله أعلم .

**باب الصلوات الخمس كفارة للخطايا إذا صلاهن لوقتها فى الجماعة وغيرها**

٥١٧ - حدثني إبراهيم بن حمزة قال نا ابن أبي حازم والدراردي عن يزيد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه

يقول: «أرأيتم لو أن نهراً باب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمساً، ما تقول ذلك يبقى من درنه؟ قالوا: لا يبقى من درنه شيئاً. قال: فذلك مثل الصلوات الخمس يحو الله به الخطايا».

قوله (باب) بالتونين (الصلوات الخمس كفارة) كذا ثبت في أكثر الروايات، وهي أخص من الترجمة السابقة على التي قبلها. وسقطت الترجمة من بعض الروايات، وعليه مشي ابن بطلال ومن تبعه، وزاد الكشميني بعد قوله «كفارة للخطايا إذا صلاهن لوقتهن في الجماعة وغيرها».

قوله (ابن أبي حازم والدروردي) كل منهما يسمى عبد العزيز، وهما مدنيان، وكذا بقية رجال الإسناد.

قوله (عن يزيد بن عبد الله) أي ابن أبي أسامة بن الهاد الليثي، وهو تابعي صغير، ولم أر هذا الحديث بهذا الإسناد إلا من طريقه. وأخرجه مسلم أيضاً من طريق الليث بن سعد وبكر بن مضر كلاهما عنه. نعم روى من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، أخرجه البيهقي في الشعب من طريق محمد بن عبيد عنه، لكنه شاذ لأن أصحاب الأعمش إنما روه عنه عن أبي سفيان عن جابر، وهو عند مسلم أيضاً من هذا الوجه. قوله (عن محمد بن إبراهيم) هو التيمي راوى حديث الأعمال، وهو من التابعين أيضاً، ففي الإسناد ثلاثة تابعيون على نسق.

قوله (أرأيتم) هو استفهام تقرير متعلق بالاستخبار، أي أخبروني هل يبق.

قوله (لو أن نهراً) قال الطيبي: لفظ «لو» يقتضي أن يدخل على الفعل وأن يجاب، لكنه وضع الاستفهام موضعه تأكيداً وتقريباً، والتقدير لو ثبت نهر صفته كذا لما بقى كذا، والنهر بفتح الهاء وسكونها ما بين جنبي الوادي، سمي بذلك لسعته، وكذلك سمي النهار لسعة ضوئه.

قوله (ما تقول) كذا في النسخ المعتمدة بإفراد المخاطب، والمعنى ما تقول يا أيها السامع؟ ولأبي نعيم في المستخرج على مسلم وكذا للإسماعيلي والجوزقي «ما تقولون» بصيغة الجمع، والإشارة في ذلك إلى الاغتسال، قال ابن مالك: فيه شاهد على إجراء فعل القول مجرى فعل الظن، وشرطه أن يكون مضارعاً مسنداً إلى المخاطب متصلاً باستفهام.

قوله (يقي) بضم أوله على الفاعلية.

قوله (من درنه) زاد مسلم «شيئاً» والدرن الوسخ، وقد يطلق الدرن على الحب الصغار التي تحصل في بعض الأجساد، ويأتي البحث في ذلك.

قوله (قالوا لا يقي) بضم أوله أيضاً، و (شيئاً) منصوب على المفعولية. ولمسلم «لا يقي» بفتح أوله و «شيء» بالرفع، والقاء في قوله «فذلك» جواب شيء محذوف، أي إذا تقرر ذلك عندكم فهو مثل الصلوات إلخ. وفائدة التمثيل التأكيد، وجعل المعقول كالمحسوس. قال الطيبي: في هذا الحديث مبالغة في نفي الذنوب لأنهم لم يقتصروا في الجواب على «لا» بل أعادوا اللفظ تأكيداً. وقال ابن العربي: وجه التمثيل أن المرء كما يتدنس بالأقذار المحسوسة في بدنه وثيابه ويطهره الماء الكثير فكذلك الصلوات تطهر العبد عن

أقلّاد الذنوب حتى لا تبقى له ذنباً إلا أسقطته ، انتهى . وظاهره أن المراد بالخطايا في الحديث ما هو أعم من الصغيرة والكبيرة ، لكن قال ابن بطلال : يؤخذ من الحديث أن المراد الصغائر خاصة ، لأنه شبه الخطايا بالدرن والدرن صغير بالنسبة إلى ما هو أكبر منه من القروح والخراجات ، انتهى . وهو مبنى على أن المراد بالدرن في الحديث الحب ، والظاهر أن المراد به الوسخ ، لأنه هو الذي يناسبه الاغتسال والتنظف . وقد جاء من حديث أبي سعيد الخدري التصريح بذلك ، وهو فيما أخرجه البرار والطبراني بإسناد لا بأس به من طريق عطاء بن يسار أنه سمع أبا سعيد الخدري يحدث أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « رأيت لو أن رجلاً كان له معتمل ، وبين منزله ومعتمله خمسة أنهار ، فإذا انطلق إلى معتمله عمل ما شاء الله فأصابه وسخ أو عرق ، فكلما مر بنهر اغتسل منه » الحديث . ولهذا قال القرطبي : ظاهر الحديث أن الصلوات الخمس تستقل بتكفير جميع الذنوب ، وهو مشكل ، لكن روى مسلم قبله حديث العلاء عن أبي هريرة مرفوعاً « الصلوات الخمس كفارة لما بينها ما اجتنبت الكبائر » فعلى هذا المقيد يحمل ما أطلق في غيره .

( فائدة ) : قال ابن بزيمة في « شرح الأحكام » : يتوجه على حديث العلاء إشكال يصعب التخلص منه ، وذلك أن الصغائر بنص القرآن مكفرة باجتناب الكبائر ، وإذا كان كذلك فما الذي تكفره الصلوات الخمس ؟ انتهى . وقد أجاب عنه شيخنا الإمام البلقيني بأن السؤال غير وارد ، لأن مراد الله « أن تجتنبوا » أى في جميع العمر ، ومعناه الموافاة على هذه الحالة من وقت الإيمان أو التكليف إلى الموت ، والذي في الحديث أن الصلوات الخمس تكفر ما بينها - أى في يومها - إذا اجتنبت الكبائر في ذلك اليوم ، فعلى هذا لا تعارض بين الآية والحديث ، انتهى . وعلى تقدير ورود السؤال فالتخلص منه بحمد الله سهل ، وذلك أنه لا يتم اجتناب الكبائر إلا بفعل الصلوات الخمس ، فن لم يفعلها لم يعد مجتنباً للكبائر ، لأن تركها من الكبائر فوقف التكفير على فعلها ، والله أعلم . وقد فصل شيخنا الإمام البلقيني أحوال الإنسان بالنسبة إلى ما يصدر منه من صغيرة وكبيرة ، فقال : تنحصر في خمسة ، أحدها : أن لا يصدر منه شيء البتة ، فهذا يعاوض برفع الدرجات . ثانياً : يأتي بصغائر بلا إصرار ، فهذا تكفر عنه جزماً . ثالثاً : مثله لكن مع الإصرار فلا تكفر إذا قلنا إن الإصرار على الصغائر كبيرة . رابعاً : أن يأتي بكبيرة واحدة وصغائر . خامساً : أن يأتي بكبائر وصغائر ، وهذا فيه نظر يحتمل إذا لم يجتنب الكبائر أن لا تكفر الكبائر بل تكفر الصغائر ، ويحتمل أن لا تكفر شيئاً أصلاً ، والثاني أرجح لأن مفهوم المخالفة إذا لم تتعين جهته لا يعمل به ، فهنا لا تكفر شيئاً إما لاختلاط الكبائر والصغائر أو لتحض الكبائر أو تكفر الصغائر فلم تتعين جهة مفهوم المخالفة لدورانه بين الفصاين فلا يعمل به ، ويؤيده أن مقتضى تجنب الكبائر أن هناك كبائر ، ومقتضى « ما اجتنبت الكبائر » أن لا كبائر فيصان الحديث عنه .

( تنبيه ) : لم أر في شيء من طرقه عند أحد من الأئمة الستة وأحمد بلفظ « ما تقول » إلا عند البخاري وليس هو عند أبي داود أصلاً وهو عند ابن ماجه من حديث عثمان لا من حديث أبي هريرة ، ولفظ مسلم « رأيت لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات هل كان يبقى من درنه شيء » وعلى لفظه اقتصر عبد الحق في الجمع بين الصحيحين وكذا الحميدى ، ووقع في كلام بعض المتأخرين بعد أن ساقه بلفظ « ما تقولون » أنه في الصحيحين والسنن الأربعة ، وكأنه أراد أصل الحديث ، لكن يرد عليه أنه ليس

عند أبي داود أصلاً ولا ابن ماجه من حديث أبي هريرة . ووقع في بعض النسخ المتأخرة من البخارى بالباء التحتانية آخر الحروف « من يقول » فزعم بعض أهل العصر أنه غلط وأنه لا يصح من حيث المعنى ، واعتمد على ما ذكره ابن مالك مما قدمته وأخطأ في ذلك ، بل له وجه وجيه ، والتقدير ما يقول أحدكم في ذلك . والشرط الذى ذكره ابن مالك وغيره من النحاة إنما هو لإجراء فعل القول مجرى فعل الظن كما تقدم ، وأما إذا ترك القول على حقيقته فلا ، وهذا ظاهر ، وإنما نهى عليه لئلا يغتر به .

### باب في تضييع الصلاة عن وقتها

٥١٨ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا مهدي عن غيلان عن أنس قال : ما أعرف شيئاً [٥٢٩]

مما كان على عهد النبي صلى الله عليه . قيل : الصلاة ؟ قال : أليس صنعتم ما صنعتم فيها ؟

٥١٩ - حدثنا عمرو بن زُرارة قال أنا عبد الواحد بن واصل أبو عبيدة الحداد عن عثمان [٥٣٠]

ابن أبي رواد أخو عبد العزيز - قال سمعت الزهري يقول : دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي فقلت : ما يبكيك ؟ فقال : لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة ، وهذه الصلاة قد ضيعت .

وقال بكر بن خلف : نا محمد بن بكر البرساني قال أنا عثمان بن أبي رواد نحوه .

قوله ( باب في تضييع الصلاة عن وقتها ) ثبتت هذه الترجمة في رواية الحموي والكشميني وسقطت للباقيين .

قوله ( مهدي ) هو ابن ميمون ، وغيلان هو ابن جرير ، والإسناد كله بصريون .

قوله ( قيل الصلاة ) أى قيل له الصلاة هى شئ مما كان على عهد صلى الله عليه وسلم وهى باقية فكيف يصح هذا السلب العام ؟ فأجاب بأنهم غيروها أيضاً بأن أخرجوها عن الوقت ، وهذا الذى قال لأنس ذلك يقال له أبو رافع ، بينه أحمد بن حنبل في روايته لهذا الحديث عن روح عن عثمان بن سعد عن أنس فذكر نحوه ، « فقال أبو رافع : يا أبا حمزة ولا الصلاة ؟ فقال له أنس : قد علمتم ما صنع الحجاج في الصلاة » .

قوله ( صنعت ) بالمهملتين والنون للأكثر ، وللکشميني بالمعجمة وتشديد الياء ، وهو أوضح في مطابقة الترجمة ، ويؤيد الأول ما ذكرته آنفاً من رواية عثمان بن سعد وما رواه الترمذى من طريق أبي عمران الجوني عن أنس فذكر نحو هذا الحديث وقال في آخره « أو لم يصنعوا في الصلاة ما قد علمتم ؟ » وروى ابن سعد في الطبقات سبب قول أنس هذا القول ، فأخرج في ترجمة أنس من طريق عبد الرحمن بن العريان الحارثي سمعت ثابتاً البناني قال : كنا مع أنس بن مالك ، فأخر الحجاج الصلاة ، فقام أنس يريد أن يكلمه ، فنهاه إخوانه شفقة عليه منه ، فخرج فركب دابته فقال في مسيره ذلك « والله ما أعرف شيئاً مما كنا عليه على



عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلا شهادة أن لا إله إلا الله » فقال رجل : فالصلاة يا أبا حمزة ؟ قال « قد جعلتم الظهر عند المغرب ، أفنك كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ » وأخرجه ابن أبي عمر في مسنده من طريق حماد عن ثابت مختصراً .

قوله ( عن عثمان بن أبي رواد ) هو خراساني سكن البصرة واسم أبيه ميمون .

قوله ( أخو عبد العزيز ) أي هو أخو عبد العزيز ، وللكشميني أخى عبد العزيز وهو بدل من قوله عثمان .

قوله ( بدمشق ) كان قدوم أنس دمشق في إمارة الحجاج على العراق ، قدمها شاكياً من الحجاج للخليفة ، وهو إذ ذاك الوليد بن عبد الملك .

قوله ( مما أدركت ) أي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قوله ( إلا هذه الصلاة ) بالنصب . والمراد أنه لا يعرف شيئاً موجوداً من الطاعات معمولاً به على وجهه غير الصلاة .

قوله ( وهذه الصلاة قد ضيعت ) قال المهلب : والمراد بتضييعها تأخيرها عن وقتها المستحب لا أنهم أخرجوها عن الوقت ، كذا قال ، وتبعه جماعة ، وهو مع عدم مطابقتها للترجمة مخالف للواقع ، فقد صح أن الحجاج وأميره الوليد وغيرهما كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها ، والآثار في ذلك مشهورة ، منها ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : أخر الوليد الجمعة حتى أمسى « فجئت فضليت الظهر قبل أن أجلس ثم صليت العصر وأنا جالس إيماء وهو يخطب . وإنما فعل ذلك عطاء خوفاً على نفسه من القتل . ومنها ما رواه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة من طريق أبي بكر بن عتبة قال : صليت إلى جنب أبي جحيفة ففسى الحجاج بالصلاة ، فقام أبو جحيفة فصلى . ومن طريق ابن عمر أنه كان يصلي مع الحجاج ، فلما أخر الصلاة ترك أن يشهدا معه . ومن طريق محمد بن أبي إسماعيل قال : كنت بمنى وصحف تقرأ للوليد فأخروا الصلاة ، فنظرت إلى سعيد بن جبير وعطاء يؤهئان إيماء وهما قاعدان .

قوله ( وقال بكر بن خاف ) هو البصري نزيل مكة ، وليس له في الجامع إلا هذا الموضع . وقد وصاه الإسماعيلي قال : أخبرنا محمود بن محمد الواسطي قال أخبرنا أبو بشر بكر بن خاف .

قوله ( نحوه ) سياقه عند الإسماعيلي موافق للذي قبله ، إلا أنه زاد فيه « وهو وحده » وقال فيه « لا أعرف شيئاً مما كنا عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » والباقي سواء .

( تنبيه ) : إطلاق أنس محمول على ما شاهدته من أمراء الشام والبصرة خاصة ، وإلا فسيأتي في هذا الكتاب أنه قدم المدينة فقال « ما أنكرت شيئاً إلا أنكم لا تقيمون الصفوف » والسبب فيه أنه قدم المدينة وعمر بن عبد العزيز أميرها حينئذ ، وكان على طريقة أهل بيته حتى أخبره عروة عن بشير بن أبي مسعود عن أبيه بالنص على الأوقات ، فكان يحافظ بعد ذلك على عدم إخراج الصلاة عن وقتها كما تقدم بيانه في أوائل الصلاة . ومع ذلك فكان يراعى الأمر معهم فيؤخر الظهر إلى آخر وقتها . وقد أنكر ذلك أنس أيضاً كما في حديث أبي أمامة بن سهل عنه .

## باب المصلي يناجي ربه

[٥٣١] ٥٢٠- حدثنا مسلم بن إبراهيم قال نا هشام عن قتادة عن أنس قال : قال النبي صلى الله عليه : «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى يُنَاجِي رَبَّهُ ، فَلَا يَتَفَلَّ عَنْ يَمِينِهِ ، وَلَكِنْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى» .  
وقال سعيد عن قتادة : لَا يَتَفَلَّ قَدَامَهُ أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ .  
وقال شعبة : لَا يَبْزُقُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ .  
وقال حميد عن أنس عن النبي صلى الله عليه : « لَا يَبْزُقُ فِي الْقِبْلَةِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ » .

قوله ( باب المصلي يناجي ربه ) تقدم الكلام على حديث هذا الباب في أبواب المساجد ، ومناسبة هذه الترجمة لما قبلها من جهة أن الأحاديث السابقة دلت على مدح من أوقع الصلاة في وقتها وذم من أخرجهما عن وقتها ، ومناجاة الرب جل جلاله أرفع درجات العبد ، فأشار المصنف بإيراد ذلك إلى الترغيب في المحافظة على الفرائض في أوقاتها لتحصيل هذه المنزلة السنية التي يخشى فواتها على من قصر في ذلك .  
قوله ( حدثنا هشام ) هو ابن عبد الله الدستوائي .

قوله ( وقال سعيد ) أي ابن أبي عروبة ( عن قتادة ) أي بالإسناد المذكور ، وطريقه موصولة عند الإمام أحمد وابن حبان . وقوله فيها « قدامه أو بين يديه » شك من الراوى .

قوله ( وقال شعبة ) أي عن قتادة بالإسناد أيضاً ، وطريقه موصولة عند المصنف فيما تقدم عن آدم عنه ، وتقدم أيضاً في « باب حك المخاط من المسجد » عن حفص بن عمر عن شعبة ، وأراد بهذين التعليقين بيان اختلاف ألفاظ أصحاب قتادة عنه في زواية هذا الحديث ، ورواية شعبة أتم الروايات ، لكن ليس فيها المناجاة . وقال الكرماني : ليس هذا التعليق موقوفاً على قتادة ولا على شعبة ، يعني بل هي مرفوعة عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : ويحتمل الدخول تحت الإسناد السابق بأن يكون معناه مثلاً : حدثنا مسلم حدثنا هشام ، وحدثنا مسلم قال : قال سعيد ، وحدثنا مسلم قال : قال شعبة . انتهى . وهو احتمال ضعيف بالنسبة لشعبة ، فإن مسلم بن إبراهيم سمع منه ، وباطل بالقسبة لسعيد فإنه لا رواية له عنه ، والذي ذكرته هو المعتمد . وكذا طريق حميد وصلها المؤلف في أول أبواب المساجد من طريق إسماعيل بن جعفر عنه ، لكن ليس فيها قوله « ولا عن يمينه » .

[٥٣٢] ٥٢١- حدثنا حفص بن عمر قال نا يزيد بن إبراهيم قال نا قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : «اعتدلوا في السجود ، ولا يبسط ذراعيه كالكلب ، وإذا بزق فلا يبزقن بين يديه ولا عن يمينه ، فإنما يناجي ربه» .

قوله ( اعتدلوا في السجود ) يأتي الكلام عليه في أبواب صفة الصلاة .

قوله ( فإنما يناجى ) في رواية الكشميني « فإنه يناجى ربه » . قال الكرماني ما حاصله : تقدم أن علة النهي عن البزاق عن اليمين بأن عن يمينه ملكاً ، وهنا علل بالمناجاة ، ولا تنافي بينهما ، لأن الحكم الواحد يجوز أن يكون له علتان سواء كانتا مجتمعتين أو منفردتين والمناجى تارة يكون قدام من يناجيه وهو الآخر وتارة يكون عن يمينه .

### باب الإبراد بالظهر في شدة الحر

٥٢٢- حدثنا أيوب بن سليمان قال نا أبو بكر عن سليمان قال صالح بن كيسان نا [٥٣٣] الأعرج عبد الرحمن وغيره عن أبي هريرة ، ونافع مولى عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر أنهما [٥٣٤] حدثاه عن رسول الله صلى الله عليه أنه قال : « إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم » .

[الحديث ٥٣٣- طرفه في : ٥٣٦] .

قوله ( باب الإبراد بالظهر في شدة الحر ) قدم المصنف باب الإبراد على باب وقت الظهر لأن لفظ الإبراد يستلزم أن يكون بعد الزوال لا قبله ، إذ وقت الإبراد هو ما إذا انحطت قوة الوهج من حر الظهيرة ، فكأنه أشار إلى أول وقت الظهر ، أو أشار إلى حديث جابر بن سمرة قال « كان بلال يؤذن الظهر إذا دحضت الشمس » أي مالت .

قوله ( حدثنا أيوب ) هو ابن سايان بن بلال كما في رواية أبي ذر ، وأبو بكر هو ابن أبي أويس وهو من أقران أيوب ، وسايان هو ابن بلال واند أيوب ، روى أيوب عنه تارة بواسطة وتارة بلا واسطة .

قوله ( حدثنا الأعرج عبد الرحمن وغيره ) هو أبو سامة بن عبد الرحمن فيما أظن ، وقد رواه أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن أيوب بن سايان فلم يقل فيه « وغيره » . والإستاد كله مدنيون .

قوله ( ونافع ) هو بالرفع عطفاً على الأعرج ، وهو من رواية صالح بن كيسان عن نافع ، وقد روى ابن ماجه من طريق عبد الرحمن الثقفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بعضه « أبردوا بالظهر » وروى الدراج من هذا الوجه بعضه « شدة الحر من فيح جهنم » .

قوله ( أنهما ) أي أبا هريرة وابن عمر ( حدثنا ) أي حدثنا من حدث صالح بن كيسان ، ويحتمل أن يكون ضمير أنهما يعود على الأعرج ونافع ، أي أن الأعرج ونافعاً حدثاه أي صالح بن كيسان عن شيخيهما بذلك . ووقع في رواية الإسماعيلي « أنهما حدثا » بغير ضمير فلا يحتاج إلى التقدير المذكور .

قوله ( إذا اشتد ) أصله اشتدد بوزن افتمل من الشدة ثم أدغمت إحدى الدالين في الأخرى ، ومفهومه أن الحر إذا لم يشتد لم يشرع الإبراد ، وكذا لا يشرع في البرد من باب الأولى .

قوله ( فأبردوا ) بقطع الهمزة وكسر الراء ، أى أخرؤا إلى أن يبرد الوقت . يقال أبرد إذا دخل في البرد كأظهر إذا دخل في الظهيرة ، ومثله في المكان أنجد إذا دخل نجداً ، وأتهم إذا دخل تهامة . والأمر بالإبراد أمر استحباب ، وقيل أمر إرشاد ، وقيل بل هو للوجوب . حكاه عياض وغيره ، وغفل الكرماني فنقل الإجماع على عدم الوجوب ، نعم قال جمهور أهل العلم يستحب تأخير الظهر في شدة الحر إلى أن يبرد الوقت وينكسر الوهج ، وخصه بعضهم بالجماعة ، فأما المنفرد فالتعجيل في حقه أفضل ، وهذا قول أكثر المالكية ، والشافعي أيضاً لكن خصه بالبلد الحار ، وقيد الجماعة بما إذا كانوا ينتابون مسجداً من بعد ، فلو كانوا مجتمعين أو كانوا يمشون في كن فالافضل في حقهم التعجيل ، والمشهور عن أحمد التسوية من غير تخصيص ولا قيد ، وهو قول إمامي والكوفيين وابن المنذر ، واستدل له الترمذي بحديث أبي ذر الآتي بعد هذا لأن في روايته أنهم كانوا في سفر ، وهي رواية للمصنف أيضاً ستأتي قريباً ، قال : فلو كان على ما ذهب إليه الشافعي لم يأمر بالإبراد لاجتماعهم في السفر وكانوا لا يحتاجون إلى أن ينتابوا من البعد . قال الترمذي والأول أولى للاتباع . وتعبه الكرماني بأن العادة في العسكر الكثير تفرقتهم في أطراف المنزل للتخفيف وطلب الرعى فلا نسلم اجتماعهم في تلك الحالة . انتهى . وأيضاً فلم تجر عاداتهم باتخاذ خباء كبير يجمعهم ، بل كانوا يتفرقون في ظلال الشجر . وليس هناك كن يمشون فيه ، فليس في سياق الحديث ما يخالف ما قاله الشافعي ، وغايته أنه استنبط من النص العام - وهو الأمر بالإبراد - معنى يخصه ، وذلك جائز على الأصح في الأصول ، لكنه مبني على أن العلة في ذلك تأذيتهم بالحر في طريقهم ، وللمتمسك بعمومه أن يقول : العلة فيه تأذيتهم بحر الرمضاء في جباههم حالة السجود ، ويؤيده حديث أنس « كنا إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم بالظهائر سجدنا على ثيابنا انتقاء الحر » رواه أبو عوانة في صحيحه بهذا اللفظ ، وأصله في مسلم ، وفي حديث أنس أيضاً في الصحيحين نحوه وسيأتي قريباً . والجواب عن ذلك أن العلة الأولى أظهر ، فإن الإبراد لا يزيل الحر عن الأرض ، وذهب بعضهم إلى أن تعجيل الظهر أفضل مطلقاً . وقالوا : معنى أبردوا صلوا في أول الوقت أخذاً من برد النهار وهو أوله ، وهو تأويل بعيد ، ويرده قوله « فإن شدة الحر من فيح جهنم » إذ التعليل بذلك يدل على أن المطلوب التأخير ، وحديث أبي ذر الآتي صريح في ذلك حيث قال « انتظر . . انتظر » والحامل لهم على ذلك حديث خباب « شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا » أى فلم يزل شكوانا . وهو حديث صحيح رواه مسلم . وتمسكوا أيضاً بالأحاديث الدالة على فضيلة أول الوقت : وبأن الصلاة حينئذ أكثر مشقة فتكون أفضل ، والجواب عن حديث خباب أنه محمول على أنهم طلبوا تأخيراً زائداً عن وقت الإبراد وهو زوال حر الرمضاء ، وذلك قد يستلزم خروج الوقت : فلذلك لم يجبه ، أو هو منسوخ بأحاديث الإبراد فإنها متأخرة عنه ، واستدل له الطحاوي بحديث المغيرة بن شعبة قال « كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر بالهاجرة ، ثم قال لنا أبردوا بالصلاة » الحديث ، وهو حديث رجاله ثقات رواه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان . ونقل الخلال عن أحمد أنه قال : هذا آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الإبراد رخصة والتعجيل أفضل ، وهو قول من قال إنه أمر إرشاد . وعكسه بعضهم فقال : الإبراد أفضل . وحديث خباب يدل على الجواز وهو الصارف للأمر عن الوجوب . كذا قيل وفيه نظر ، لأن ظاهره المنع

من التأخير . وقيل معنى قول خباب « فلم يشكنا » أى فلم يهوجنا إلى شكوى بل أذن لنا فى الإبراد ، حكى عن ثعلب ، ويرده أن فى الخبر زيادة رواها ابن المنذر بعد قوله « فلم يشكنا » وقال « إذا زالت الشمس فصلوا » وأحسن الأجوبة كما قال المازرى الأول ، والجواب عن أحاديث أول الوقت أنها عامة أو مطلقة ، والأمر بالإبراد خاص فهو مقدم ، ولا التفات إلى من قال التعجيل أكثر مشقة فيكون أفضل ، لأن الأفضلية لم تنحصر فى الأشق ، بل قد يكون الأخف أفضل كما فى قصر الصلاة فى السفر .

**قوله ( بالصلاة )** كذا للأكثر ، والباء للتعدية ، وقيل زائدة . ومعنى أبردوا أخرخوا على سبيل التضمين أى أخرخوا الصلاة . وفى رواية الكشمي « عن الصلاة » فقيل زائدة أيضاً أو عن بمعنى الباء ، أو هى للمجاوزة أى تجاوزوا وقتها المعتاد إلى أن تنكسر شدة الحر ، والمراد بالصلاة الظهر لأنها الصلاة التى يشتد الحر غالباً فى أول وقتها ، وقد جاء صريحاً فى حديث أبى سعيد كما سيأتى آخر الباب ، فلهذا حمل المصنف فى الترجمة المطلق على المقيد والله أعلم . وقد حمل بعضهم الصلاة على عمومها بناء على أن المفرد المعروف بعم ، فقال به أشهب فى العصر ، وقال به أحمد فى رواية عنه فى الشتاء حيث قال : تؤخر فى الصيف دون الشتاء ، ولم يقل أحد به فى المغرب ولا فى الصبح لضيق وقتها .

**قوله ( فإن شدة الحر )** تعليل لمشروعية التأخير المذكور ، وهل الحكمة فيه دفع المشقة لكونها قد تسلب الخشوع ؟ وهذا أظهر ، أو كونها الحالة التى ينتشر فيها العذاب ؟ ويؤيده حديث عمرو بن عبسة عند مسلم حيث قال له « أقصر عن الصلاة عند استواء الشمس فإنها ساعة تسجر فيها جهنم » وقد استشكل هذا بأن الصلاة سبب الرحمة ففعلها مظنة لطرد العذاب . فكيف أمر بتركها ؟ وأجاب عنه أبو الفتح اليعمرى بأن التعليل إذا جاء من جهة الشارع وجب قبوله وإن لم يفهم معناه ، واستنبط له الزين بن المنير معنى يناسبه فقال : وقت ظهور أثر الغضب لا ينجع فيه الطلب إلا ممن أذن له فيه ، والصلاة لا تنفك عن كونها طلباً ودعاءً فناسب الاقتصار عنها حينئذ . واستدل بحديث الشفاعة حيث اعتذر الأنبياء كلهم للأثم بأن الله تعالى غضب غضباً لم يغضب قبله مثله ولا يغضب بعده مثله ، سوى نبينا صلى الله عليه وسلم فلم يعتذر بل طلب لكونه أذن له فى ذلك . ويمكن أن يقال سجر جهنم سبب فيحها وفيحها سبب وجود شدة الحر وهو مظنة المشقة التى هى مظنة سلب الخشوع فناسب أن لا يصلى فيها . لكن يرد عليه أن سجرها مستمر فى جميع السنة والإبراد مختص بشدة الحر فهما متغايران ، فحكمة الإبراد دفع المشقة ، وحكمة الترك وقت سجرها لكونه وقت ظهور أثر الغضب والله أعلم .

**قوله ( من فيح جهنم )** أى من سعة انتشارها وتنفسها ، ومنه مكان أفيح أى متسع ، وهذا كناية عن شدة استعارها ، وظاهره أن مثار وهج الحر فى الأرض من فيح جهنم حقيقة ، وقيل هو من مجاز التشبيه ، أى كأنه نار جهنم فى الحر ، والأول أولى . ويؤيده الحديث الآتى : « اشتكت النار إلى ربها فأذن لها بنفسين » وسيأتى البحث فيه .

٥٢٣ - حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن المهاجر أبي الحسن سمع زيد ابن وهب عن أبي ذر : « أذن مؤذن النبي صلى الله عليه الظهر فقال : «أبرد أبرد» - أو قال : «انتظر

انتظر» - وقال: «شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة». حتى رأينا فيء التلؤلؤ.

[الحديث ٥٣٥ - أطرافه في: ٥٣٩، ٦٢٩، ٣٢٥٨].

قوله ( عن المهاجر أبي الحسن ) المهاجر اسم وليس بوصف والألف واللام فيه للمح الصفة كما في العباس ، وسيأتي في الباب الذي بعده بغير ألف ولام .

قوله ( عن أبي ذر ) في رواية المصنف في صفة النار من طريق أخرى عن شعبة بهذا الإسناد « سمعت أبا ذر » .

قوله ( أذن مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم ) هو بلال كما سيأتي قريباً .

قوله ( الظهر ) بالنصب ، أي أذن وقت الظهر ، ورواه الإسماعيلي بلفظ « أراد أن يؤذن بالظهر » وسيأتي بلفظ للظهر وهما واضحان .

قوله ( فقال أبرد ) ظاهره أن الأمر بالإبراد وقع بعد تقدم الأذان منه ، وسيأتي في الباب الذي بعده بلفظ فأراد أن يؤذن للظهر ، وظاهره أن ذلك وقع قبل الأذان فيجمع بينهما على أنه شرع في الأذان فقبل له أبرد فترك ، فمعنى أذن : شرع في الأذان ، ومعنى أراد أن يؤذن : أي يتم الأذان ، والله أعلم .

قوله ( حتى رأينا في التلؤلؤ ) كذا وقع هنا مؤخراً عن قوله « شدة الحر إلخ » ، وفي غير هذه الرواية وقع ذلك عقب قوله « أبردوا » وهو أوضح في السياق لأن الغاية متعلقة بالإبراد ، وسيأتي في الباب الذي بعده بقية مباحثه إن شاء الله تعالى .

[٥٣٦] ٥٢٤ - حدثنا علي بن عبد الله المديني قال نا سفيان قال حفظناه من الزهري عن سعيد

ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم ، واشتكت النار إلى ربها فقالت : رب أكل بعضي بعضاً . فأذن لها بنفسين : (١)

نفس في الشتاء ونفس في الصيف ، أشد ما تجدون من الحر ، وأشد ما تجدون من الزمهرير » .

[الحديث ٥٣٧ - طرفه في: ٣٢٦٠].

[٥٣٨] ٥٢٥ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا أبو صالح عن

أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه : « أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم » . تابعه سفيان ويحيى وأبو عوانة عن الأعمش .

[الحديث ٥٣٨ - طرفه في: ٣٢٥٩].

قوله ( حفظناه من الزهرى ) فى رواية الإسماعيلي عن جعفر الفريابي عن على بن المدينى شيخ المصنف فيه بلفظ « حدثنا الزهرى » .

قوله ( عن سعيد بن المسيب ) كذا رواه أكثر أصحاب سفيان عنه ، ورواه أبو العباس السراج عن أبي قدامة عن سفيان عن الزهرى عن سعيد أو أبى سامة أحدهما أو كلاهما ، ورواه أيضاً من طريق شعيب ابن أبى حمزة عن الزهرى عن سلمة وحده ، والطريقان محفوظان ، فقد رواه الليث وعمرو بن الحارث عند مسلم ، ومعمّر وابن جريج عند أحمد ، وابن أخى الزهرى وأسامة بن زيد عند السراج ، رَسَنَهم عن الزهرى عن سعيد وأبى سلمة كلاهما عن أبى هريرة .

قوله ( واشتكت النار ) فى رواية الإسماعيلي « قال واشتكت النار » وفاعل قال هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالإسناد المذكور قبل ، ووهم من جعله موقوفاً أو معلقاً . وقد أفرده أحمد فى مسنده عن سفيان ، وكذلك السراج من طريق سفيان وغيره ، وقد اختلف فى هذه الشكوى هل هى بلسان المقال أو بلسان الحال ؟ واختار كلا طائفة . وقال ابن عبد البر : لكلا القولين وجه ونظائر ، والأول أرجح ، وقال عياض : إنه الأظهر . وقال القرطبي : لا إحالة فى حمل اللفظ على حقيقته . قال : وإذا أخبر الصادق بأمر جائز لم يحتج إلى تأويله فحمله على حقيقته أولى . وقال النووى نحو ذلك ثم قال : حمله على حقيقته هو الصواب . وقال نحو ذلك الثوريشتي ، ورجح البيضاوى حمله على المجاز فقال : شكواها مجاز عن غليانها ، وأكلها بعضها بعضاً مجاز عن ازدحام أجزائها ، وتنفسها مجاز عن خروج ما يبرز منها . وقال الزين بن المنير : المختار حمله على الحقيقة لصلاحية القدرة لذلك ، ولأن استعارة الكلام للحال وإن عهدت وسمعت ، لكن الشكوى وتفسيرها والتعليل له والإذن والقبول والتنفس وقصره على اثنين فقط بعيد من المجاز خارج عما ألف من استعماله .

قوله ( بنفسين ) بفتح الفاء ، والنفس معروف وهو ما يخرج من الجوف ويدخل فيه من الهواء . قوله ( نفس فى الشتاء ونفس فى الصيف ) بالجر فيهما على البدل أو البيان ، ويجوز الرفع والنصب . قوله ( أشد ) يجوز الكسر فيه على البدل ، لكنه فى روايتنا بالرفع . قال البيضاوى : هو خبر مبتدأ محذوف تقديره فذلك أشد . وقال الطيبي : جعل أشد مبتدأ محذوف الخبر أولى ، والتقدير أشد ما تجدون من الحر من ذلك النفس . قلت : يؤيد الأول رواية الإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ فهو أشد ، ويؤيد الثانى رواية النسائي من وجه آخر بلفظ فأشد ما تجدون من الحر من حر جهنم ، وفى سياق المصنف لف ونشر غير مرتب ، وهو مرتب فى رواية النسائي . والمراد بالزمهرير شدة البرد ، واستشكل وجوده فى النار ، ولا إشكال لأن المراد بالنار محلها وفيها طبقة زمهريرية : وفى الحديث رد على من زعم من المعتزلة وغيرهم أن النار لا تخلق إلا يوم القيامة .

( تنبيهان ) الأول : قضية التعليل المذكور قد يتوهم منها مشروعية تأخير الصلاة فى وقت شدة البرد ، ولم يقل به أحد ، لأنها تكون غالباً فى وقت الصبح فلا تزول إلا بطلوع الشمس ، فلو أخرت لخرج الوقت . الثانى : النفس المذكور ينشأ عنه أشد الحر فى الصيف ، وإنما لم يقتصر فى الأمر بالإبراد على أشده لوجود

المشقة عند شديده أيضاً ، فالأشدية تحصل عند التنفس ، والشدة مستمرة بعد ذلك فيستمر الإبراد إلى أن تذهب الشدة ، والله أعلم .

**قوله ( بالظهر )** قد يحتج به على مشروعية الإبراد للجمعة ، وقال به بعض الشافعية ، وهو مقتضى صنيع المصنف كما سيأتى في بابه ، لكن الجمهور على خلافه كما سيأتى توجيهه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( تابعه سفيان )** هو الثورى . قد وصله المؤلف في صفة النار من بدء الخلق ولفظه « بالصلاة » ولم أره من طريق سفيان بلفظ « بالظهر » وفي إسناده اختلاف على الثورى رواه عبد الرزاق عنه بهذا الإسناد فقال « عن أبي هريرة » بدل أبي سعيد أخرجه أحمد عنه ، والجوزقى من طريق عبد الرزاق أيضاً ، ثم روى عن الذهلى قال : هذا الحديث رواه أصحاب الأعمش عنه عن أبي صالح عن أبي سعيد ، وهذه الطريق أشهر . ورواه زائدة وهو متفق عنه ، فقال : عن أبي هريرة . قال : والطريقان عندى محفوظان ، لأن الثورى رواه عن الأعمش بالوجهين .

**قوله ( ويحيى )** هو ابن سعيد القطان . وقد وصله أحمد عنه بلفظ « بالصلاة » ورواه الإسماعيلي عن أبي يعلى عن المقدسى عن يحيى بلفظ « بالظهر » .

**قوله ( وأبو عوانة )** لم أقف على من وصله عنه ، وقد أخرجه السراج من طريق محمد بن عبيد ، والبيهقى من طريق وكيع ، كلاهما عن الأعمش أيضاً بلفظ « بالظهر » .

( فائدة ) : رتب المصنف أحاديث هذا الباب ترتيباً حسناً ، فبدأ بالحديث المطلق ، وثنى بالحديث الذى فيه الإرشاد إلى غاية الوقت التى ينتهى إليها الإبراد وهو ظهور فى التلؤلؤل ، وثالث بالحديث الذى فيه بيان العلة فى كون ذلك المطلق محمولاً على المقيد ، وربّع بالحديث المفصّل بالتقييد . والله الموفق .

### باب الإبراد بالظّهر في السفر

[٥٣٩]

٥٢٦- حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا مهاجر أبو الحسن مولى بني تميم الله قال سمعت زيد ابن وهب عن أبي ذر الغفاري قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه في سفر ، فأراد المؤذن أن يؤذن للظّهر ، فقال النبي صلى الله عليه : « أبرد » . ثم أراد أن يؤذن فقال له : « أبرد » . حتى رأينا فيء التلؤلؤل ، فقال النبي صلى الله عليه : « إنّ شدة الحر من فيح جهنم ، فإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة » . وقال ابن عباس : يتفياً : يتميل .

**قوله ( باب الإبراد بالظّهر في السفر )** أراد بهذه الترجمة أن الإبراد لا يختص بالحضر ، لكن محل ذلك ما إذا كان المسافر نازلاً ، أما إذا كان سائراً أو على سير ففيه جمع التقديم أو التأخير كما سيأتى في بابه . وأورد فيه حديث أبي ذر الماضي مقيداً بالسفر ، مشيراً به إلى أن تلك الرواية المطلقة محمولة على هذه المقيدة . **قوله ( فأراد المؤذن )** في رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن شعبة ، ومسدد عن أمية بن خالد ، والترمذى



من طريق أبي داود الطيالسي وأبي عوانة من طريق حفص بن عمر ، ووهب بن جرير والطحاوي والجوزقي من طريق وهب أيضاً ، كلهم عن شعبة التصريح بأنه بلال .

قوله ( ثم أراد أن يؤذن فقال له أبرد ) زاد أبو داود في روايته عن أبي الوليد عن شعبة « مرتين أو ثلاثاً » وجزم مسلم بن إبراهيم عن شعبة بذكر الثالثة ، وهو عند المصنف في « باب الأذان للمسافرين » فإن قيل : الإبراد للصلاة فكيف أمر المؤذن به للأذان ؟ فالجواب أن ذلك مبنى على أن الأذان هل هو للوقت أو للصلاة ؟ وفيه خلاف مشهور ، والأمر المذكور يقوى القول بأنه للصلاة . وأجاب الكرمانى بأن عاداتهم جرت بأنهم لا يتخلفون عند سماع الأذان عن الحضور إلى الجماعة ، فالإبراد بالأذان لغرض الإبراد بالعبادة ، قال : ويحتمل أن المراد بالتأذين هنا الإقامة . قلت : ويشهد له رواية الترمذى من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ « فأراد بلال أن يقيم » لكن رواه أبو عوانة من طريق حفص بن عمر عن شعبة بلفظ « فأراد بلال أن يؤذن » وفيه « ثم أمره فأذن وأقام » ويجمع بينهما بأن إقامته كانت لا تتخلف عن الأذان لمحافظة صلى الله عليه وسلم على الصلاة في أول الوقت ، فرواية « فأراد بلال أن يقيم » أى أن يؤذن ثم يقيم ، ورواية « فأراد أن يؤذن » أى ثم يقيم .

قوله ( حتى رأينا فيء التلول ) هذه الغاية متعلقة بقوله « فقال له أبرد » أى كان يقول له في الزمان الذى قبل الرؤية أبرد ، أو متعلقة بأبرد أى قال له أبرد إلى أن ترى ، أو متعلقة بمقدر أى قال له أبرد فأبرد إلى أن رأينا ، والىء بفتح الفاء وسكون الياء بعدها همزة هو ما بعد الزوال من الظل ، والتلول جمع تل بفتح المثناة وتشديد اللام : كل ما اجتمع على الأرض من تراب أو رمل أو نحو ذلك ، وهى في الغالب منبطقة غير شاخصة فلا يظهر لها ظل إلا إذا ذهب أكثر وقت الظهر ، وقد اختلف العلماء في غاية الإبراد ، فقيل : حتى يصير الظل ذراعاً بعد ظل الزوال ، وقيل ربع قامة ، وقيل ثلثها ، وقيل نصفها ، وقيل غير ذلك . ونزلها المازرى على اختلاف الأوقات ، والجارى على القواعد أنه يختلف باختلاف الأحوال ، لكن يشترط أن لا يمتد إلى آخر الوقت ، وأما ما وقع عند المصنف في الأذان عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ « حتى ساوى الظل التلول » فظاهره يقتضى أنه أخرها إلى أن صار ظل كل شيء مثله ، ويحتمل أن يراد بهذه المساواة ظهور الظل بجانب التل بعد أن لم يكن ظاهراً فساواه في الظهور لا في المقدار ، أو يقال : قد كان ذلك في السفر فلعله أخر الظهر حتى يجمعها مع العصر .

قوله ( وقال ابن عباس : يتفياً : يتميل ) أى قال في تفسير قوله تعالى ﴿ يتفياً ظلاله ﴾ معناه يتميل ، كأنه أراد أن النىء سمي بذلك لأنه ظل مائل من جهة إلى أخرى ، وتتفياً في روايتنا بالمثناة فوقانية أى الظلال ، وقرئ أيضاً بالتحنانية ، أى الشيء ، والقراءتان شهيرتان . وهذا التعليق في رواية المستملى وكريمة ، وقد وصله ابن أبي حاتم في تفسيره .

## باب وقت الظهر عند الزوال

وقال جابر: كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالهاجرة

[٥٤٠]

٥٢٧- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حين زاغت الشمس فصلى الظهر، فقام على المنبر فذكر الساعة. فذكر أن فيها أموراً عظيماً، ثم قال: «من أحب أن يسأل عن شيء فليسأل، فلا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم ما دمت في مقامي». فأكثر الناس في البكاء، وأكثر أن يقول: «سلوا». فقام عبد الله بن حذافة السهمي فقال: من أبي؟ قال: «أبوك حذافة» ثم أكثر أن يقول: «سلوني». فبرك عمر على ركبتيه فقال: رضينا بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً، فسكت. ثم قال: «عرضت علي الجنة والنار أنفاً في عرض هذا الحائط، فلم أر كالحير والشر».

قوله (باب) بالتونين (وقت الظهر) أي ابتداءه (عند الزوال) أي زوال الشمس، وهو ميلها إلى جهة المغرب. وأشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم من الكوفيين أن الصلاة لا تجب بأول الوقت كما سيأتي. ونقل ابن بطال أن الفقهاء بأسرهم على خلاف ما نقل عن الكرخي عن أبي حنيفة أن الصلاة في أول الوقت تقع نفلاً، انتهى. والمعروف عند الحنفية تضعيف هذا القول. ونقل بعضهم أن أول الظهر إذا صار النى قدر الشراك.

قوله (وقال جابر) هو طرف من حديث وصله المصنف في «باب وقت المغرب» بلفظ «كان يصلي الظهر بالهاجرة» والهاجرة اشتداد الحر في نصف النهار، قيل سميت بذلك من الهجر وهو الترك لأن الناس يتركون التصرف حينئذ لشدة الحر ويقبلون. وحديث أنس تقدم في العلم في «باب من برك على ركبته» بهذا الإسناد لكن باختصار، وسيأتي الكلام على فوائده مستوعباً إن شاء الله تعالى في كتاب الاعتصام.

قوله (زاغت) أي مالت، وقد رواه الترمذي بلفظ «زالت» والغرض منه هنا صدر الحديث وهو قوله «خرج حين زاغت الشمس فصلى الظهر» فإنه يقتضي أن زوال الشمس أول وقت الظهر، إذ لم ينقل أنه صلى قبله، وهذا هو الذي استقر عليه الإجماع، وكان فيه خلاف قديم عن بعض الصحابة أنه جوز صلاة الظهر قبل الزوال. وعن أحمد وإسحق مثله في الجمعة كما سيأتي في بابه.

قوله (في عرض هذا الحائط) بضم العين، أي جانبه أو وسطه.

قوله (فلم أر كالحير والشر) أي المرئى في ذلك المقام.

[٥٤١]

٥٢٨- حدثنا حفص بن عمر قال نا شعبة عن أبي المنهال عن أبي برزة قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح وأحدنا يعرف جليسه، ويقرأ فيها ما بين الستين إلى المائة. ويصلي

الظهر إذا زالت الشمس، والعصر وأحدنا يذهب إلى أقصى المدينة رجع والشمس حية. ونسيت ما قال في المغرب. ولا يبالي بتأخير العشاء إلى ثلث الليل - ثم قال - إلى شطر الليل. وقال معاذ قال شعبة: ثم لقيته مرة فقال: أو ثلث الليل.

[الحديث ٥٤١ - أطرافه في: ٥٤٧، ٥٦٨، ٥٩٩، ٧٧١].

**قوله (عن أبي المنهال)** في رواية الكشميني «حدثنا أبو المنهال» وهو سيار بن سلامة الآتي ذكره في «باب وقت العصر» من رواية عوف عنه.

**قوله (يعرف جلسه)** أى الذى يجنبه، فى رواية الجوزقى من طريق وهب بن جرير عن شعبة «فينظر الرجل إلى جلسه إلى جنبه فيعرف وجهه» ولأحمد «فينصرف الرجل فيعرف وجه جلسه» وفى رواية لمسلم «فينظر إلى وجه جلسه الذى يعرف فيعرفه». وله فى أخرى «وننصرف حين يعرف بعضنا وجه بعض».

**قوله (والعصر)** بالنصب أى ويصلى العصر.

**قوله (وأحدنا يذهب إلى أقصى المدينة رجع والشمس حية)** كذا وقع هنا فى رواية أبى ذر والأصيلي، وفى رواية غيرهما «ويرجع» بزيادة واو وبصيغة المضارعة عليها شرح الخطابى، وظاهره حصول الذهاب إلى أقصى المدينة والرجوع من ثم إلى المسجد، لكن فى رواية عوف الآتية قريباً «ثم يرجع أحدنا إلى رحله فى أقصى المدينة والشمس حية» فليس فيه إلا الذهاب فقط دون الرجوع، وطريق الجمع بينها وبين رواية الباب أن يقال: يحتمل أن الواو فى قوله «وأحدنا» بمعنى «ثم» على قول من قال إنها ترد للترتيب مثل ثم، وفيه تقديم وتأخير، والتقدير ثم يذهب أحدنا أى ممن صلى معه. وأما قوله «رجع» فيحتمل أن يكون بمعنى يرجع ويكون بياناً لقوله يذهب، ويحتمل أن يكون رجع فى موضع الحال أى يذهب راجعاً. ويحتمل أن أداة الشرط سقطت إما لو أو إذا، والتقدير ولو يذهب أحدنا إلخ، وجوز الكرماني أن يكون رجع خبراً للمبتدأ الذى هو أحدنا ويذهب جملة حالية، وهو وإن كان محتملاً من جهة اللفظ لكنه بغير رواية عوف، وقد رواه أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبة بلفظ «والعصر يرجع الرجل إلى أقصى المدينة والشمس حية» ولمسلم والنسائي من طريق خالد بن الحارث عن شعبة مثله لكن بلفظ «يذهب» بدل يرجع. وقال الكرماني أيضاً بعد أن حكى احتمالاً آخر وهو أى قوله رجع عطف على يذهب والواو مقدرة ورجع بمعنى يرجع. انتهى. وهذا الاحتمال الأخير جزم به ابن بطال، وهو موافق للرواية التى حكيناها. ويؤيد ذلك رواية أبى داود عن حفص بن عمر شيخ المصنف فيه بلفظ «وإن أحدنا ليذهب إلى أقصى المدينة ويرجع والشمس حية» وقد قدمنا ما يرد عليها وأن رواية عوف أوضحت أن المراد بالرجوع الذهاب أى من المسجد، وإنما سمي رجوعاً لأن ابتداء الحجى كان من المنزل إلى المسجد فكان الذهاب منه إلى المنزل رجوعاً. وسيأتى الكلام على بقية مباحث هذا الحديث فى «باب وقت العصر» قريباً.

**قوله (وقال معاذ)** هو ابن معاذ البصرى (عن شعبة) أى بإسناده المذكور. وهذا التعليق وصله

مسلم عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه به ، والإسناد كله بصريون ، وكذا الذى قبله . وجزم حماد بن سلمة عن أبي المنهال عند مسلم بقوله « إلى ثلث الليل » وكذا لأحمد عن حجاج عن شعبة .

[٥٤٢]

٥٢٩- نا محمد بن مقاتل قال نا عبد الله قال أنا خالد بن عبد الرحمن قال حدثني غالب القطان عن بكر بن عبد الله المزني عن أنس بن مالك : كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه بالظهائر سجدنا على ثيابنا اتقاء الحر .

قوله ( حدثنا محمد ) كذا للأصيلي وغيره : ولأبي ذر « ابن مقاتل » .

قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك .

قوله ( أخبرنا خالد بن عبد الرحمن ) كذا وقع هنا مهملاً ، وهو السلمى واسم جده بكير ، وثبت الأمران في مستخرج الإسماعيلي ، وليس له عند البخاري غير هذا الحديث الواحد ، وفي طبقة خالد بن عبد الرحمن الخراساني نزيل دمشق وخالد بن عبد الرحمن الكوفي العبدى ولم يخرج لهما البخاري شيئاً .

قوله ( بالظهائر ) جمع ظهيرة وهي الهاجرة ، والمراد صلاة الظهر .

قوله ( سجدنا على ثيابنا ) كذا في رواية أبي ذر والأكثرين ، وفي رواية كريمة « فسجدنا » بزيادة فاء وهي عاطفة على شيء مقدر .

قوله ( اتقاء الحر ) أى للوقاية من الحر ، وقد روى هذا الحديث بشر بن المفضل عن غالب كما مضى ، ولفظه مغاير للفظه ، لكن المعنى متقارب ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب السجود على الثوب في شدة الحر » وفيه الجواب عن استدلال من استدلل به على جواز السجود على الثوب ولو كان يتحرك بحركته ، وفيه المبادرة لصلاة الظهر ولو كان في شدة الحر . ولا يخالف ذلك الأمر بالإبراد ، بل هو لبيان الجواز وإن كان الإبراد أفضل ، والله أعلم .

### بى تأخير الظهر إلى العصر

[٥٤٣]

٥٣٠- حدثنا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن عمرو - وهو ابن دينار - عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، فقال أيوب : لعله في ليلة مطيرة ؟ قال : عسى .

[الحديث ٥٤٣ - طرفاه في : ٥٦٢ ، ١١٧٤]

قوله ( باب تأخير الظهر إلى العصر ) أى إلى أول وقت العصر . والمراد أنه عند فراغه منها دخل وقت صلاة العصر كما سيأتى عن أبي الشعثاء راوى الحديث . وقال الزين بن المنير : أشار البخاري إلى إثبات القول باشتراك الوقتين ، لكن لم يصرح بذلك على عادته في الأمور المحتملة لأن لفظ الحديث يحتمل ذلك

ويحتمل غيره ، قال : والترجمة مشعرة بانتفاء الفاصلة بين الوقتين ، وقد نقل ابن بطال عن الشافعي وتبعه غيره فقالوا : قال الشافعي بين وقت الظهر وبين وقت العصر فاصلة لا تكون وقتا للظهر ولا للعصر اه . ولا يعرف ذلك في كتب المذهب عن الشافعي ، وإنما المنقول عنه أنه كان يذهب إلى أن آخر وقت الظهر ينفصل من أول وقت العصر ، ومراده نفي القول بالاشتراك . ويدل عليه أنه احتج بقول ابن عباس « وقت الظهر إلى العصر والعصر إلى المغرب » فكما أنه لا اشتراك بين العصر والمغرب فكذلك لا اشتراك بين الظهر والعصر .

قوله ( عن جابر بن زيد ) هو أبو الشعثاء ، والإسناد كاه بصريون .

قوله ( سبعاً وثمانياً ) أى سبعاً جميعاً وثمانياً جميعاً كما صرح به في « باب وقت المغرب » من طريق شعبة عن عمرو بن دينار .

قوله ( فقال أيوب ) هو السخيتاني ، والمقول له هو أبو الشعثاء .

قوله ( عسى ) أى أن يكون كما قلت ، واحتمال المطر قال به أيضاً مالك عقب إخراج هذا الحديث عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه ، وقال بدل قوله بالمدينة « من غير خوف ولا سفر » قال مالك : لعله كان في مطر ، لكن رواه مسلم وأصحاب السنن من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير بلفظ « من غير خوف ولا مطر » فانتفى أن يكون الجمع المذكور للخوف أو السفر أو المطر ، وجوز بعض العلماء أن يكون الجمع المذكور للمرض ، وقواه النووي ، وفيه نظر ، لأنه لو كان جمعه صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين لعارض المرض لما صلى معه إلا من به نحو ذلك العذر ، والظاهر أنه صلى الله عليه وسلم جمع بأصحابه ، وقد صرح بذلك ابن عباس في روايته ، قال النووي : ومنهم من تأوله على أنه كان في غيم فصلى الظهر ثم انكشف الغيم مثلاً فبان أن وقت العصر دخل فصلاها ، قال وهو باطل لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء اه . وكأن نفيه الاحتمال مبنى على أنه ليس للمغرب إلا وقت واحد ، واختار عنده خلافة ، وهو أن وقتها يمتد إلى العشاء ، فعلى هذا فلاحتمال قائم . قال : ومنهم من تأوله على أن الجمع المذكور صوري ، بأن يكون آخر الظهر إلى آخر وقتها وعجل العصر في أول وقتها . قال : وهو احتمال ضعيف أو باطل لأنه مخالف للظاهر مخالفة لا تحتل اه . وهذا الذي ضعفه استحسنة القرطبي ورجحه قبله إمام الحرمين وجزم به من القدماء ابن الماجشون والطحاوي وقواه ابن سيد الناس بأن أبا الشعثاء وهو راوى الحديث عن ابن عباس قد قال به ، وذلك فيما رواه الشيخان من طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار ، فذكر هذا الحديث وزاد : قلت يا أبا الشعثاء أظنه آخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء . قال : وأنا أظنه . قال ابن سيد الناس : وراوى الحديث أدرى بالمراد من غيره . قلت : لكن لم يجزم بذلك ، بل لم يستمر عليه ، فقد تقدم كلامه لأيوب وتجوزيه لأن يكون الجمع بعذر المطر ، لكن يقوى ما ذكره من الجمع الصوري أن طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع . فلما أن تحمل على مطلقها فيستلزم إخراج الصلاة عن وقتها المحدود بغير عذر ، وإما أن تحمل على صفة مخصوصة لا تستلزم الإخراج ويجمع بها بين مفترق الأحاديث ، والجمع الصوري أولى والله أعلم . وقد

ذهب جماعة من الأئمة إلى الأخذ بظاهر هذا الحديث ، فجوزوا الجمع في الحضر للحاجة مطلقاً لكن بشرط أن لا يتخذ ذلك عادة ، ومن قال به ابن سيرين وربيعة وأشهب وابن المنذر والقفال الكبير وحكاه الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث ، واستدل لهم بما وقع عند مسلم في هذا الحديث من طريق سعيد بن جبير قال : فقلت لابن عباس لم فعل ذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أحداً من أمته . وللنساء من طريق عمرو ابن هرم عن أبي الشعثاء أن ابن عباس صلى بالبصرة الأولى والعصر ليس بينهما شيء ، والمغرب والعشاء ليس بينهما شيء ، فعل ذلك من شغل ، وفيه رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي رواية لمسلم من طريق عبد الله بن شقيق أن شغل ابن عباس المذكور كان بالخطبة وأنه خطب بعد صلاة العصر إلى أن بدت النجوم ، ثم جمع بين المغرب والعشاء . وفيه تصديق أبي هريرة لابن عباس في رفعه . وما ذكره ابن عباس من التعليل بنى الحرج ظاهر في مطلق الجمع ، وقد جاء مثله عن ابن مسعود مرفوعاً أخرجه الطبراني ولفظه « جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء ، فقليل له في ذلك فقال : صنعت هذا لئلا تخرج أمتي » وإرادة نفي الحرج يقدح في حمله على الجمع الصوري ، لأن القصد إليه لا يخلو عن حرج .

### باب وقت العصر

وقال أبو أسامة عن هشام : من قعر حُجْرَتِهَا .

[٥٤٤] ٥٣١- نا إبراهيم بن المنذر قال نا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه أن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس لم تخرج من حُجْرَتِهَا .

[٥٤٥] ٥٣٢- حدثنا قتيبة قال نا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس في حُجْرَتِهَا ، لم يظهر الفيء من حُجْرَتِهَا .

[٥٤٦] ٥٣٣- نا أبو نعيم قال نا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة العصر والشمس طالعة في حُجْرَتِي ، لم يظهر الفيء بعد . قال أبو عبد الله : وقال مالك ويحيى بن سعيد وشعيب وابن أبي حفصة : « والشمس قبل أن تظهر » .

قوله ( باب وقت العصر . وقال أبو أسامة عن هشام من قعر حُجْرَتِهَا ) كذا وقع هذا التعليق في رواية أبي ذر والأصيلي وكريمة . والصواب تأخيرها عن الإسناد الموصول كما جرت به عادة المصنف . والحاصل أن أنس بن عياض وهو أبو ضمرة الليث وأبا أسامة روى الحديث عن هشام وهو ابن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة وزاد أبو أسامة التقييد بقعر الحجرة : وهو أوضح في تعجيل العصر من الرواية المطلقة ، وقد وصل الإسماعيلي طريق أبي أسامة في مستخرجه لكن بلفظ « والشمس واقعة في حُجْرَتِي » وعرف بذلك أن الضمير في قوله « حُجْرَتِهَا » لعائشة ، وفيه نوع الثقات . وإسناد أبي ضمرة كلهم مدنيون ، والمراد بالحجرة - وهي بضم المهملة وسكون الجيم - البيت ، والمراد بالشمس ضوءها . وقوله في رواية

الزهرى « والشمس في حجرتها » أى باقية . وقوله « لم يظهر النىء » أى فى الموضع الذى كانت الشمس فيه . وقد تقدم فى أول المواقيت من طريق مالك عن الزهرى بلفظ « والشمس فى حجرتها قبل أن تظهر » أى ترتفع ، فهذا الظهور غير ذلك الظهور . ومحصله أن المراد بظهور الشمس خروجها من الحجرة ، وبظهور النىء انبساطه فى الحجرة . وليس بين الروایتين اختلاف ، لأن انبساط النىء لا يكون إلا بعد خروج الشمس .

**قوله ( ابن عينة عن الزهرى )** فى رواية الحميدى فى مسنده « عن ابن عينة حدثنا الزهرى » وفى رواية محمد بن منصور عند الإسماعيلى « عن سفيان سمعته أذناى ووعاه قلبي من الزهرى » .

**قوله ( والشمس طالعة )** ، أى ظاهرة .

**قوله ( بعد )** بالضم بلا تنوين .

**قوله ( وقال مالك إلخ )** يعنى أن الأربعة المذكورين رووه عن الزهرى بهذا الإسناد فجعلوا الظهور للشمس ، وابن عينة جعله للنىء . وقد قدمنا توجيه ذلك وطريق الجمع بينهما ، وأن طريق مالك وصلها المؤلف فى أول المواقيت ، وأما طريق يحيى بن سعيد وهو الأنصارى فوصلها الذهلى فى الزهريات ، وأما طريق شعيب ، وهو ابن أبى حمزة فوصلها الطبرانى فى مسند الشاميين ، وأما طريق ابن أبى حفصة وهو محمد بن ميسرة فرويناها من طريق ابن عدى فى نسخة إبراهيم بن طهمان عن ابن أبى حفصة . والمستفاد من هذا الحديث تعجيل صلاة العصر فى أول وقتها ، وهذا هو الذى فهمته عائشة ، وكذا الراوى عنها عروة واحتج به على عمر بن عبد العزيز فى تأخير صلاة العصر كما تقدم . وشذ الطحاوى فقال : لا دلالة فيه على التعجيل لاحتمال أن الحجرة كانت قصيرة الجدار فلم تكن الشمس تحتجب عنها إلا بقرب غروبها فيدل على التأخير لا على التعجيل ، وتعقب بأن الذى ذكره من الاحتمال إنما يتصور مع اتساع الحجرة ، وقد عرف بالاستفاضة والمشاهدة أن حجر أزواج النبی صلى الله عليه وسلم لم تكن متسعة ، ولا يكون ضوء الشمس باقياً فى قعر الحجرة الصغيرة إلا والشمس قائمة مرتفعة ، وإلا متى مالت جداً ارتفع ضوءها عن قاع الحجرة ، ولو كانت الجدر قصيرة . قال النووى : كانت الحجرة ضيقة العرصة قصيرة الجدار بحيث كان طول جدارها أقل من مسافة العرصة بشئ يسير ، فإذا صار ظل الجدار مثله كانت الشمس بعد فى أواخر العرصة اه . وكأن المؤلف لما لم يقع له حديث على شرطه فى تعيين أول وقت العصر — وهو مصير ظل كل شئ مثله — استغنى بهذا الحديث الدال على ذلك بطريق الاستنباط ، وقد أخرج مسلم عدة أحاديث مصرحة بالمقصود . ولم ينقل عن أحد من أهل العلم مخالفة فى ذلك ، إلا عن أبى حنيفة ، فالمشهور عنه أنه قال : أول وقت العصر مصير ظل كل شئ مثليه بالثنية ، قال القرطبي : خالفه الناس كلهم فى ذلك حتى أصحابه — يعنى الآخذين عنه — وإلا فقد انتصر له جماعة ممن جاء بعدهم فقالوا ثبت الأمر بالإبراد ولا يحصل إلا بعد ذهاب اشتداد الحر ، ولا يذهب فى تلك البلاد إلا بعد أن يصير ظل الشئ مثليه ، فيكون أول وقت العصر مصير الظل مثليه ، وحكاية مثل هذا تغنى عن رده .

[٥٤٧] ٥٣٤- نا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا عوف عن سيار بن سلامة قال : دخلت

أنا وأبي على أبي برزة الأسلمي ، فقال له أبي : كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصلي المكتوبة ؟ فقال : كان يُصلي الهجير التي تدعوها الأولى حين تدحض الشمس ، ويُصلي العصر ثم يرجعُ أحدنا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية . ونسيتُ ما قال في المغرب . فكان يستحبُّ أن يؤخرَ من العشاء التي تدعوها العتمة ، وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها . وكان يفتل من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جليسه ، ويقرأ بالسيتين إلى المائة .

[٥٤٨] ٥٣٥- نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ابن

مالك قال : كنّا نُصلي العصر ، ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فيجدهم يُصلون العصر .

[الحديث ٥٤٨ - أطرافه في : ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٧٣٢٩] .

[٥٤٩] ٥٣٦- نا ابن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا أبو بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف ، قال

سمعتُ أبا أمامة يقول : صليت مع عمر بن عبد العزيز الظهر ، ثم خرجنا حتى دخلنا على أنس ابن مالك فوجدناه يُصلي العصر ، فقلتُ يا عم ، ما هذه الصلاة التي صليت ؟ قال : العصر ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كنّا نُصلي معه .

قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك وعوف هو الأعرابي .

قوله ( دخلت أنا وأبي ) زاد الإسماعيلي « زمن أخرج ابن زياد من البصرة » قلت : وكان ذلك في سنة أربع وستين كما سيأتي في كتاب الفتن ، وسلامة والد سيار حكى عنه ولده هنا ولم أجده من ترجمه ، وقد وقعت لابنه عنه رواية في الطبراني الكبير في ذكر الحوض .

قوله ( المكتوبة ) أي المفروضة ، واستدل به على أن الوتر ليس من المكتوبة لكون أبي برزة لم يذكره وفيه بحث .

قوله ( كان يصلي الهجير ) أي صلاة الهجير ، والهجير والهاجرة بمعنى ، وهو وقت شدة الحر ، وسميت الظهر بذلك لأن وقتها يدخل حينئذ .

قوله ( تدعوها الأولى ) قيل سميت الأولى لأنها أول صلاة النهار وقيل لأنها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم حين بين له الصلوات الخمس .

قوله ( حين تدحض الشمس ) أي تزول عن وسط السماء مأخوذ من الدحض وهو الزلق ، وفي رواية لمسلم « حين تزول الشمس » ومقتضى ذلك أنه كان يصلي الظهر في أول وقتها ، ولا يخالف ذلك الأمر بالإبراد لاحتمال أن يكون ذلك في زمن البرد أو قبل الأمر بالإبراد أو عند فقد شروط الإبراد لأنه يختص



بشدة الحر ، أو لبيان الجواز . وقد يتمسك بظاهره من قال إن فضيلة أول الوقت لا تحصل إلا بتقديم ما يمكن تقديمه من طهارة وستر وغيرهما قبل دخول الوقت ، ولكن الذى يظهر أن المراد بالحديث التقريب ، فتحصل الفضيلة لمن لم يتشاغل عند دخول الوقت بغير أسباب الصلاة .

**قوله ( إلى رحله )** بفتح الراء وسكون المهملة ، أى مسكنه .

**قوله ( فى أقصى المدينة )** صفة للرحل .

**قوله ( والشمس حية )** أى بيضاء نقية . قال الزين بن المنير : المراد بحياتها قوة أثرها حرارة ولوناً وشعاعاً وإنارة ، وذلك لا يكون بعد مصير الظل مثل الشئ ١٥ . وفى سنن أبى داود بإسناد صحيح عن خيشمة أحد التابعين قال : حياتها أن تجد حرها .

**قوله ( ونسيت ما قال فى المغرب )** قائل ذلك هو سيار ، بينه أحمد فى روايته عن حجاج عن شعبة عنه .

**قوله ( أن يؤخر من العشاء )** أى من وقت العشاء ، قال ابن دقيق العيد : فيه دليل على استحباب التأخير قليلاً لأن التبعض يدل عليه ، وتعقب بأنه بعض مطلق لا دلالة فيه على قلة ولا كثرة ، وسيأتى فى « باب وقت العشاء » من حديث جابر أن التأخير إنما كان لانتظار من يجيء لشهود الجماعة .

**قوله ( التى تدعوها العتمة )** فيه إشارة إلى ترك تسميتها بذلك ، وسيأتى الكلام عليه فى باب مفرد . وقال الطيبى : لعل تقييده الظهر والعشاء دون غيرهما للاهتمام بأمرهما ، فتسمية الظهر بالأولى يشعر بتقديمها ، وتسمية العشاء بالعتمة يشعر بتأخيرها ، وسيأتى الكلام على كراهة النوم قبلها فى باب مفرد .

**قوله ( وكان يفتل )** أى ينصرف من الصلاة ، أو يلتفت إلى المأمومين .

**قوله ( من صلاة الغداة )** أى الصبح ، وفيه أنه لا كراهة فى تسمية الصبح بذلك .

**قوله ( حين يعرف الرجل جليسه )** تقدم الكلام على اختلاف ألفاظ الرواية فيه ، واستدل بذلك على التعجيل بصلاة الصبح لأن ابتداء معرفة الإنسان وجه جليسه يكون فى أواخر الغلس ، وقد صرح بأن ذلك كان عند فراغ الصلاة . ومن المعلوم من عادته صلى الله عليه وسلم ترتيل القراءة وتعديل الأركان ، فقتضى ذلك أنه كان يدخل فيها مغسلاً ، وادعى الزين بن المنير أنه مخالف لحديث عائشة الآتى حيث قالت فيه : « لا يعرفن من الغلس » ، وتعقب بأن الفرق بينهما ظاهر ، وهو أن حديث أبى برزة متعلق بمعرفة من هو مسفر جالس إلى جنب المصلى فهو ممكن ، وحديث عائشة متعلق بمن هو متلفف مع أنه على بعد فهو بعيد .

**قوله ( ويقرأ )** أى فى الصبح ( بالستين إلى المائة ) يعنى من الآتى . وقدرها فى رواية الطبرانى بسورة الحاقة ونحوها ، وتقدم فى « باب وقت الظهر » بلفظ « ما بين الستين إلى المائة » وأشار الكرماني أن القياس أن يقول ما بين الستين والمائة لأن لفظ « بين » يقتضى الدخول على متعدد . قال : ويحتمل أن يكون التقدير : ويقرأ ما بين الستين وفوقها إلى المائة ، فحذف لفظ فوقها لدلالة الكلام عليه . وفى السياق تأدب الصغير مع الكبير ، ومسارعة المسئول بالجواب إذا كان عارفاً به .

**قوله ( إلى بنى عمرو بن عوف )** أى بقاء لأنها كانت منازلهم . وإخراج المصنف لهذا الحديث مشعر بأنه كان يرى أن قول الصحابى « كنا نفعل كذا » مسند ولو لم يصرح بإضافته إلى زمن النبى صلى الله عليه وسلم

وهو اختيار الحاكم ، وقال الدارقطني والخطيب وغيرهما : هو موقوف . والحق أنه موقوف لفظاً مرفوع حكماً ، لأن الصحابي أوردته في مقام الاحتجاج ، فيحمل على أنه أراد كونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد روى ابن المبارك هذا الحديث عن مالك فقال فيه « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر » الحديث ، أخرجه النسائي . قال النووي : قال العلماء كانت منازل بني عمرو بن عوف على ميلين من المدينة ، وكانوا يصلون العصر في وسط الوقت لأنهم كانوا يشتغلون بأعمالهم وحروثهم ، فدل هذا الحديث على تعجيل النبي صلى الله عليه وسلم بصلاة العصر في أول وقتها ، وسيأتي في طريق الزهري عن أنس أن الرجل كان يأتيهم والشمس مرتفعة .

**قوله ( سمعت أبا أمامة )** هو أسعد بن سهل بن حنيف ، وهو عم الراوى عنه . وفي القصة دليل على أن عمر بن عبد العزيز كان يصلي الصلاة في آخر وقتها تبعاً لسفله ، إلى أن أنكر عليه عروة فرجع إليه كما تقدم ، وإنما أنكر عليه عروة في العصر دون الظهر لأن وقت الظهر لا كراهة فيه بخلاف وقت العصر . وفيه دليل على صلاة العصر في أول وقتها أيضاً ، وهو عند انتهاء وقت الظهر ، ولهذا تشكك أبو أمامة في صلاة أنس أمي الظهر أو العصر ، فدل أيضاً على عدم الفاصلة بين الوقتين . وقوله « يا عم » هو على سبيل التوقير ولكونه أكبر سنّاً منه مع أن نسبهما مجتمع في الأنصار ، لكنه ليس عمه على الحقيقة ، والله أعلم .

[٥٥٠] ٥٣٧- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال حدثني أنس بن مالك قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية ، فيذهب الذاهب إلى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة ، وبعض العوالي من المدينة على أربعة أميال أو نحوه .

[٥٥١] ٥٣٨- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال : كنا نصلّي العصر ، ثم يذهب الذاهب منا إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة .

**قوله ( باب وقت العصر )** كذا وقع في رواية المستمل دون غيره ، وهو خطأ لأنه تكرار بلا فائدة . **قوله ( والشمس مرتفعة حية )** فيه إشارة إلى بقاء حرها وضوئها كما تقدم . وقوله بعد ذلك ( فيأتيهم والشمس مرتفعة ) أي دون ذلك الارتفاع . لكنها لم تصل إلى الحد الذي توصف به بأنها منخفضة ، وفي ذلك دليل على تعجيله صلى الله عليه وسلم لصلاة العصر لوصف الشمس بالارتفاع بعد أن تمضي مسافة أربعة أميال ، وروى النسائي والطحاوي واللفظ له من طريق أبي الأبيض عن أنس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا العصر والشمس بيضاء حلقة » ، ثم أرجع إلى قومي في ناحية المدينة فأقول لهم قوموا فصلوا فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صلى » قال الطحاوي : نحن نعلم أن أولئك - يعني قوم أنس - لم يكونوا يصلونها إلا قبل اصفرار الشمس ، فدل ذلك على أنه صلى الله عليه وسلم كان يعجلها .

**قوله ( وبعض العوالي )** كذا وقع هنا أي بين بعض العوالي والمدينة المسافة المذكورة ، وروى البيهقي حديث الباب من طريق أبي بكر الصغاني عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه وقال في آخره « وبعد العوالي »

بضم الموحدة وبالذال المهملة ، وكذلك أخرجه المصنف في الاعتصام تعليقاً ، ووصله البيهقي من طريق الليث عن يونس عن الزهري لكن قال « أربعة أميال أو ثلاثة » ، وروى هذا الحديث أبو عوانة في صحيحه وأبو العباس السراج جميعاً عن أحمد بن الفرّج أبي عتبة عن محمد بن حمير عن إبراهيم بن أبي عبلة عن الزهري ولفظه « والعوالى من المدينة على ثلاثة أميال » ، أخرجه الدارقطني عن الحاملي عن أبي عتبة المذكور بسنده فوقع عنده « على ستة أميال » ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فقال فيه « على مياين أو ثلاثة » فتحصل من ذلك أن أقرب العوالى من المدينة مسافة مياين وأبعدها مسافة ستة أميال إن كانت رواية الحاملي محفوظة . ووقع في المدونة عن مالك « أبعاد العوالى مسافة ثلاثة أميال » قال عياض : كأنه أراد معظم عمارتها وإلا فأبعدها ثمانية أميال . انتهى . وبذلك جزم ابن عبد البر وغير واحد آخرهم صاحب النهاية . ويحتمل أن يكون أراد أنه أبعاد الأمكنة التي كان يذهب إليها الذهاب في هذه الوقعة ، والعوالى عبارة عن القرى المجتمعة حول المدينة من جهة نجدها ، وأما ما كان من جهة تهامتها فيقال لها السافلة .

( تنبيه ) : قوله ( وبعض العوالى إلخ ) مدرج من كلام الزهري في حديث أنس ، بينه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في هذا الحديث فقال فيه — بعد قوله والشمس حية — قال الزهري : والعوالى من المدينة على مياين أو ثلاثة ، ولم يقف الكرمانى على هذا فقال : هو إما كلام البخارى أو أنس أو الزهري كما هو عادته .

قوله في الطريق الأخرى ( كنا نصلى العصر ) أى مع النبي صلى الله عليه وسلم كما يظهر ذلك من الطرق الأخرى ، وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك كذلك مصرحاً به أخرجه الدارقطني في غرائب .

قوله ( ثم يذهب الذهاب منا إلى قباء ) كأن أنساً أراد بالذهاب نفسه كما تشعر بذلك رواية أبى الأبيض المتقدمة . قال ابن عبد البر : لم يختلف على مالك أنه قال في هذا الحديث « إلى قباء » ولم يتابعه أحد من أصحاب الزهري بل كلهم يقولون « إلى العوالى » وهو الصواب عند أهل الحديث . قال : وقول مالك إلى قباء وهم لا شك فيه . وتعقب بأنه روى عن ابن أبى ذئب عن الزهري « إلى قباء » كما قال مالك ، نقله الباجي عن الدارقطني فنسب الوهم فيه إلى مالك منتقداً ، فإنه إن كان وهما احتمل أن يكون منه وأن يكون من الزهري حين حدث به مالكا ، وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك فقال فيه « إلى العوالى » كما قال الجماعة ، فقد اختلف فيه على مالك وتويع عن الزهري بخلاف ما جزم به ابن عبد البر . وأما قوله : الصواب عند أهل الحديث العوالى ، فصحيح من حيث اللفظ . ومع ذلك فالمعنى متقارب ، لكن رواية مالك أخص لأن قباء من العوالى وليست العوالى كل قباء ، ولعل مالكا لما رأى أن في رواية الزهري إجمالاً حملها على الرواية المفسرة وهى روايته المتقدمة عن إسحق حيث قال فيها « ثم يخرج الإنسان إلى بنى عمرو بن عوف » وقد تقدم أنهم أهل قباء ، فبنى مالك على أن القصة واحدة لأنهما جميعاً حدثاه عن أنس والمعنى متقارب ، فهذا الجمع أولى من الجزم بأن مالكا وهم فيه . وأما استدلال ابن بطال على أن الوهم فيه ممن دون مالك برواية خالد بن مخلد المتقدمة الموافقة لرواية الجماعة عن الزهري ففيه نظر ، لأن مالكا أثبتته في الموطأ باللفظ الذى رواه عنه كافة أصحابه ، فرواية خالد بن مخلد عنه شاذة . فكيف تكون دالة على أن رواية الجماعة وهم ؟ بل إن سلمنا أنها وهم فهو من مالك كما جزم به البزار والدارقطني ومن تبعهما ؟ أو من الزهري حين حدثه به ؟ والأولى سلوك طريق

الجمع التي أوضحناها والله الموفق . قال ابن رشيد : قضى البخارى بالصواب للمالك بأحسن إشارة وأوجز عبارة ، لأنه قدم أولاً المجل ثم أتبعه بحديث مالك المفسر المعين .

( فتيه ) : قباء تقدم ضبطها في باب ما جاء في القبلة .

قوله ( إلى قباء فيأتيهم ) أى أهل قباء وهو على حد قوله تعالى ﴿ واسأل القرية ﴾ والله أعلم . قال النووي : في الحديث المبادرة بصلاة العصر في أول وقتها ، لأنه لا يمكن أن يذهب بعد صلاة العصر ميلين أو أكثر والشمس لم تتغير ، فتيه دليل للجمهور في أن أول وقت العصر مصير ظل كل شيء مثله خلافاً لأبي حنيفة . وقد مضى ذلك في الباب الذي قبله .

### باب إثم من فاتته العصر

[٥٥٢]

٥٣٩- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله » .

قال أبو عبد الله : يتركهم وترت الرجل إذا قتلت له قتيلاً أو أخذت ماله .

قوله ( باب إثم من فاتته صلاة العصر ) أشار المصنف بذكر الإثم إلى أن المراد بالفوات تأخيرها عن وقت الجواز بغير عذر ، لأن الإثم إنما يترتب على ذلك ، وسيأتى البحث في ذلك .

قوله ( الذي تفوته ) قال ابن بزيمة : فيه رد على من كره أن يقول فاتتنا الصلاة . قلت : وسيأتى الكلام على ذلك في باب مفرد في صلاة الجماعة .

قوله ( صلاة العصر فكأنما ) كذا للكشميني ، وسقط للأكثر لفظ صلاة والفاء من قوله فكأنما .

قوله ( وتر أهله ) هو بالنصب عند الجمهور على أنه مفعول ثان لوتر ، وأضمر في وتر مفعول لم يسم فاعله وهو عائد على الذي فاتته ، فالعنى أصيب بأهله وماله . وهو متعد إلى مفعولين . ومثله قوله تعالى ﴿ ولن يترك أعمالكم ﴾ ، وإلى هذا أشار المصنف فيما وقع في رواية المستمل قال : قال أبو عبد الله يتركهم . انتهى . وقيل وتر هنا بمعنى نقص ، فعل هذا يجوز نصبه ورفع ، لأن من رد النقص إلى الرجل نصب وأضمر ما يقوم مقام الفاعل ، ومن رده إلى الأهل رفع . وقال القرطبي : يروى بالنصب على أن وتر بمعنى سلب وهو يتعدى إلى مفعولين ، وبالرفع على أن وتر بمعنى أخذ فيكون أهله هو المفعول الذي لم يسم فاعله . ووقع في رواية المستمل أيضاً وترت الرجل إذا قتلت له قتيلاً أو أخذت ماله ، وحقيقة الوتر كما قال الخليل هو الظلم في الدم ، فعلى هذا فاستعماله في المال مجاز ، لكن قال الجوهري : الموتور هو الذي قتل له قتيلاً فلم يدرك بدمه ، تقول منه وتر وتقول أيضاً وتره حقه أى نقصه . وقيل الموتور من أخذ أهله أو ماله وهو ينظر إليه وذلك أشد لغمه ، فوقع التشبيه بذلك لمن فاتته الصلاة لأنه يجتمع عليه غمان : غم الإثم وغم فقد الثواب . كما يجتمع على الموتور غمان : غم السلب ، وغم الطلب بالنار . وقيل : معنى وتر أخذ أهله وماله فصار وترأ أى فرداً ، ويؤيد الذي قبله رواية أبي مسلم الكجى من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع فذكر نحو

هذا الحديث وزاد في آخره « وهو قاعد » . وظاهر الحديث التغايز على من تفوته العصر . وأن ذلك مختص بها . وقال ابن عبد البر : يحتمل أن يكون هذا الحديث خرج جواباً لسائل سأل عن صلاة العصر فأجيب . فلا يمنع ذلك إلحاق غيرها من الصلوات بها . وتعقبه النووي بأنه إنما يلحق غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفت العلة واشتركا فيها . قال : والعلة في هذا الحكم لم تتحقق فلا يلتحق غير العصر بها . انتهى . وهذا لا يدفع الاحتمال . وقد احتج ابن عبد البر بما رواه ابن أبي شيبة وغيره من طريق أبي قلابة عن أبي الدرداء مرفوعاً « من ترك صلاة مكتوبة حتى تفوته » الحديث . قلت : وفي إسناده انقطاع لأن أبا قلابة لم يسمع من أبي الدرداء . وقد رواه أحمد من حديث أبي الدرداء بلفظ « من ترك العصر » فرجع حديث أبي الدرداء إلى تعيين العصر . وروى ابن حبان وغيره من حديث نوفل بن معاوية مرفوعاً « من فاتته الصلاة فكأنما وتر أهله وماله » وهذا ظاهره العموم في الصلوات المكتوبات . وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن نوفل بلفظ « لأن يوتر أحدكم أهله وماله خير له من أن يفوته وقت صلاة » وهذا أيضاً ظاهره العموم . ويستفاد منه أيضاً ترجيح توجيه رواية النصب المصدر بها ، لكن المحفوظ من حديث نوفل بلفظ « من الصلوات صلاة من فاتته فكأنما وتر أهله وماله » أخرجه المصنف في علامات النبوة ومسلم أيضاً والطبراني وغيرهم ، ورواه الطبراني من وجه آخر وزاد فيه عن الزهري : قلت لأبي بكر - يعني ابن عبد الرحمن وهو الذي حدث به - ما هذه الصلاة ؟ قال : العصر . ورواه ابن أبي خيثمة من وجه آخر فصرح بكونها العصر في نفس الخبر ، والمحفوظ أن كونها العصر من تفسير أبي بكر بن عبد الرحمن ، ورواه الطحاوي والبيهقي من وجه آخر وفيه أن التفسير من قول ابن عمر ، فالظاهر اختصاص العصر بذلك ، وسيأتي تقريره في الكلام على الحديث الذي بعده . وما يدل على أن المراد بتفويتها إخراجها عن وقتها ما وقع في رواية عبد الرزاق فإنه أخرج هذا الحديث عن ابن جريج عن نافع فذكر نحوه وزاد « قلت لنافع : حين تغيب الشمس ؟ قال : نعم » وتفسير الراوي إذا كان فقيهاً أولى من غيره ، لكن روى أبو داود عن الأوزاعي أنه قال في هذا الحديث « وفواتها أن تدخل الشمس صفرة » ولعله مبنى على مذهبه في خروج وقت العصر . ونقل عن ابن وهب أن المراد بإخراجها عن الوقت المختار . وقال المهلب ومن تبعه من الشراح : إنما أراد فواتها في الجماعة لا فواتها باصفرار الشمس أو بمغيبها . قال : ولو كان لفوات وقتها كله لبطل اختصاص العصر ، لأن ذهاب الوقت موجود في كل صلاة ونوقض بعين ما ادعاه ، لأن فوات الجماعة موجود في كل صلاة لكن في صدر كلامه أن العصر اختصت بذلك لاجتماع المتعاقبين من الملائكة فيها ، وتعقبه ابن المنير بأن الفجر أيضاً فيها اجتماع المتعاقبين فلا يختص العصر بذلك ، قال : والحق أن الله تعالى يختص ما شاء من الصلوات بما شاء من الفضيلة . انتهى . وبوب الترمذي على حديث الباب « ما جاء في السهو عن وقت العصر » فحمله على الساهي ، وعلى هذا فالمراد بالحديث أنه يلحقه من الأسف عند معاينة الثواب لمن صلى ما يلحق من ذهب منه أهله وماله ، وقد روى بمعنى ذلك عن سالم بن عبد الله بن عمر ، ويؤخذ منه التنبيه على أن أسف العائد أشد ، لاجتماع فقد الثواب وحصول الإثم . قال ابن عبد البر : في هذا الحديث إشارة إلى تحقير الدنيا وأن قليل العمل خير من كثير منها . وقال ابن بطال : لا يوجد حديث يقوم مقام هذا الحديث ، لأن الله تعالى قال ﴿ حافظوا على الصلوات ﴾ وقال : ولا يوجد حديث فيه تكييف المحافظة غير هذا الحديث .

## بِ مَن تَرَكَ الْعَصْرَ

[٥٥٣]

٥٤٠ - حدثنا مُسلمُ بنُ إبراهيم قال نا هِشامُ قال أنا يحيى بنُ أبي كثيرٍ عن أبي قلابَةَ عن أبي المليح قال : كُنَّا مع بُريدةَ في غزوةٍ في يومٍ ذي غيمٍ ، فقال : بَكُرُوا بِصلاةِ العصرِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : « مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبَطَ عَمَلُهُ » .  
[الحديث ٥٥٣ - طرفه في : ٥٩٤] .

**قوله ( باب من ترك العصر )** أى ما يكون حكمه ؟ قال ابن رشيد : أجاد البخارى حيث اقتصر على صدر الحديث فأبني فيه محلاً للتأويل . وقال غيره : كان ينبغي أن يذكر حديث الباب في الباب الذى قبله ولا يحتاج إلى هذه الترجمة . وتعقب بأن الترك أصرح بإرادة التعمد من القوات .

**قوله ( حدثنا مسلم بن إبراهيم )** سقط عند الأصيل « ابن إبراهيم » .  
**قوله ( حدثنا هشام )** وقع عند غير أبى ذر « أنبأنا هشام » وهو ابن أبى عبد الله الدستوائى .  
**قوله ( أخبرنا يحيى )** عند غير أبى ذر « حدثنا » .

**قوله ( عن أبى قلابَةَ )** عند ابن خزيمة من طريق أبى داود الطيالسى عن هشام عن يحيى أن أباً قلابَةَ حدثه .  
**قوله ( عن أبى المليح )** عند المصنف فى « باب التبكير بالصلاة فى يوم الغيم » عن معاذ بن فضالة عن هشام فى هذا الإسناد أن أباً المليح حدثه ، وأبو المليح هو ابن أسامة بن عمير الهذلى ، وقد تقدم أن اسمه عامر وأبوه صحابى ، وفى الإسناد ثلاثة من التابعين على نسق . وتابع هشاماً على هذا الإسناد عن يحيى بن أبى كثير شيبان ومعمّر وحديثهما عند أحمد ، وخالفهم الأوزاعى فرواه عن يحيى عن أبى قلابَةَ عن أبى المهاجر عن بريدة ، والأول هو المحفوظ ، وخالفهم أيضاً فى سياق المتن كما سيأتى التنبيه عليه فى « باب التبكير » المذكور إن شاء الله تعالى .

**قوله ( كنا مع بريدة )** هو ابن الحصيب الأسلمى .

**قوله ( ذى غيم )** قيل خص يوم الغيم بذلك لأنه مظنة التأخير إما لمنقطع يحتاط لدخول الوقت فيبالغ فى التأخير حتى يخرج الوقت ، أو لمتشاغل بأمر آخر فيظن بقاء الوقت فيسترسل فى شغله إلى أن يخرج الوقت .  
**قوله ( بكروا )** أى عجلوا ، والتبكير يطلق لكل من بادر بأى شئ كان فى أى وقت كان ، وأصله المبادرة بالشئ أول النهار .

**قوله ( فإن النبى صلى الله عليه وسلم )** الفاء للتعليل ، وقد استشكل معرفة تيقن دخول أول الوقت مع وجود الغيم لأنهم لم يكونوا يعتمدون فيه إلا على الشمس ، وأجيب باحتمال أن بريدة قال ذلك عند معرفة دخول الوقت ، لأنه لا مانع فى يوم الغيم من أن تظهر الشمس أحياناً . ثم إنه لا يشترط - إذا احتجبت الشمس - اليقين بل يكفى الاجتهاد .

**قوله ( من ترك صلاة العصر )** زاد معمّر فى روايته « متعمداً » وكذا أخرجه أحمد من حديث أبى الدرداء .

قوله ( فقد حبط ) سقط « فقد » من رواية المستملى ، وفي رواية معمر « أحبط الله عمله » . وقد استدل بهذا الحديث من يقول بتكفير أهل المعاصي من الخوارج وغيرهم وقالوا : هو نظير قوله تعالى ﴿ ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله ﴾ وقال ابن عبد البر : مفهوم الآية أن من لم يكفر بالإيمان لم يحبط عمله فيتعارض مفهومها ومنطوق الحديث فيتعين تأويل الحديث ، لأن الجمع إذا أمكن كان أولى من الترجيح . وتمسك بظاهر الحديث أيضاً الحنابلة ومن قال بقولهم من أن تارك الصلاة يكفر ، وجوابهم ما تقدم . وأيضاً فلو كان على ما ذهبوا إليه لما اختصت العصر بذلك . وأما الجمهور فتأولوا الحديث ، فافترقوا في تأويله فرقاً . فمنهم من أول سبب الترك ، ومنهم من أول الحبط ، ومنهم من أول العمل قليل : المراد من تركها جاحداً لوجوبها ، أو معترفاً لكن مستخفاً مستهزئاً بمن أقامها . وتعقب بأن الذي فهمه الصحابي إنما هو التفريط ، ولهذا أمر بالمبادرة إليها ، وفهمه أولى من فهم غيره كما تقدم . وقيل المراد من تركها متكاسلاً لكن خرج الوعيد مخرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد كقوله « لا يزني الزاني وهو مؤمن » وقيل هو من مجاز التشبيه كأن المعنى : فقد أشبه من حبط عمله ، وقيل معناه كاد أن يحبط ، وقيل المراد بالحبط نقصان العمل في ذلك الوقت الذي ترفع فيه الأعمال إلى الله ، فكأن المراد بالعمل الصلاة خاصة ، أى لا يحصل على أجر من صلى العصر ولا يرتفع له عملها حينئذ ، وقيل المراد بالحبط الإبطال أى يبطل انتفاعه بعمله في وقت ما ثم ينتفع به ، كمن رجحت سيئاته على حسناته فإنه موقوف في المشيئة فإن غفر له فجرد الوقوف لإبطال لنفع الحسنات إذ ذاك وإن عذب ثم غفر له فكذلك . قال معنى ذلك القاضي أبو بكر بن العربي ، وقد تقدم مبسوطاً في كتاب الإيمان في « باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله » ومحصل ما قال أن المراد بالحبط في الآية غير المراد بالحبط في الحديث ، وقال في شرح الترمذى : الحبط على قسمين ، حبط إسقاط وهو إحباط الكفر للإيمان وجميع الحسنات ، وحبط موازنة وهو إحباط المعاصي للانتفاع بالحسنات عند رجحانها عليها إلى أن تحصل النجاة فيرجع إليه جزاء حسناته . وقيل المراد بالعمل في الحديث عمل الدنيا الذى يسبب الاشتغال به ترك الصلاة ، بمعنى أنه لا ينتفع به ولا يتمتع ، وأقرب هذه التأويلات قول من قال : إن ذلك خرج مخرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد ، والله أعلم .

### باب فضل صلاة العصر

[٥٥٤] ٥٤١- حدثنا الحميدي قال نا مروان بن معاوية قال نا إسماعيل عن قيس عن جرير بن عبد الله قال : كنا عند النبي صلى الله عليه فنظر إلى القمر ليلة فقال : « إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ، لا تضامون في رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا » . ثم قرأ : ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ ﴾ . قال إسماعيل : افعلوا ، لا تفوتنكم .

[الحديث ٥٥٤- أطرافه في: ٥٧٣، ٤٨٥١، ٧٤٣٤، ٧٤٣٥، ٧٤٣٦.]

٥٤٢- ناعبدُالله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم -وهو أعلم بهم-: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون».

[الحديث ٥٥٥- أطرافه في: ٣٢٢٣، ٧٤٢٩، ٧٤٨٦].

قوله (باب فضل صلاة العصر) أى على جميع الصلوات إلا الصبح، وإنما حملته على ذلك لأن حديثي الباب لا يظهر منهما رجحان العصر عليها، ويحتمل أن يكون المراد أن العصر ذات فضيلة لا ذات أفضلية قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي خالد، وقيس هو ابن أبي حازم، ووقع عند ابن مردويه من طريق شعبة عن إسماعيل التصريح بسماع إسماعيل من قيس وسماع قيس من جرير.

قوله (فنظر إلى القمر ليلة) زاد مسلم «ليلة البدر» وكذا للمصنف من وجه آخر، وهو خال من العننة أيضاً كما سيأتى في «باب فضل صلاة الفجر».

قوله (لا تضامون) بضم أوله مخففاً، أى لا يحصل لكم ضم حينئذ، وروى بفتح أوله والتشديد من الضم، والمراد نقي الازدحام، وسيأتى بسط ذلك في كتاب التوحيد.

قوله (فإن استطعتم أن لا تغلبوا) فيه إشارة إلى قطع أسباب الغلبة المنافية للاستطاعة كالنوم والشغل ومقاومة ذلك بالاستعداد له. وقوله (فافعلوا) أى عدم الغلبة، وهو كناية عما ذكر من الاستعداد. ووقع في رواية شعبة المذكورة «فلا تغفلوا عن صلاة» الحديث.

قوله (قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) زاد مسلم «يعنى العصر والفجر» ولابن مردويه من وجه آخر عن إسماعيل «قبل طلوع الشمس صلاة الصبح وقبل غروبها صلاة العصر» وقال ابن بطلال قال المهلب: قوله «فإن استطعتم أن لا تغلبوا عن صلاة» أى في الجماعة. قال: وخص هذين الوقتين لاجتماع الملائكة فيهما ورفعهم أعمال العباد لئلا يفوتهم هذا الفضل العظيم. قلت: وعرف بهذا مناسبة إيراد حديث «يتعاقبون» عقب هذا الحديث، لكن لم يظهر لى وجه تقييد ذلك بكونه في جماعة، وإن كان فضل الجماعة معلوماً من أحاديث آخر، بل ظاهر الحديث يتناول من صلاهما ولو منفرداً، إذ مقتضاه التحريض على فعلهما أعم من كونه جماعة أو لا.

قوله (فافعلوا) قال الخطابي: هذا يدل على أن الرؤية قد يرجى نيلها بالمحافظة على هاتين الصلاتين اه. وقد يستشهد لذلك بما أخرجه الترمذى من حديث ابن عمر رفعه، قال «إن أدنى أهل الجنة منزلة» فذكر الحديث وفيه «وأكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه غدوة وعشية» وفي سنده ضعف.

قوله (ثم قرأ) كذا في جميع روايات الجامع، وأكثر الروايات في غيره بإبهام فاعل قرأ، وظاهره أنه النبي صلى الله عليه وسلم، لكن لم أر ذلك صريحاً، وحمله عليه جماعة من الشراح، ووقع عند مسلم



عن زهير بن حرب عن مروان بن معاوية بإسناد حديث الباب « ثم قرأ جرير » أى الصحابي ، وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق يعلى بن عبيد عن إسماعيل بن أبي خالد ، فظهر أنه وقع في سياق حديث الباب وما وافقه إدراج . قال العلماء : ووجه مناسبة ذكر هاتين الصلاتين عند ذكر الرؤية أن الصلاة أفضل الطاعات ، وقد ثبت لهاتين الصلاتين من الفضل على غيرهما ما ذكر من اجتماع الملائكة فيهما ورفع الأعمال وغير ذلك ، فهما أفضل الصلوات ، فناسب أن يجازى المحافظ عليهما بأفضل العطايا وهو النظر إلى الله تعالى . وقيل لما حقق رؤية الله تعالى برؤية القمر والشمس — وهما آيتان عظيمتان شرعت لحسوفهما الصلاة والذكر — ناسب من يحب رؤية الله تعالى أن يحافظ على الصلاة عند غروبها اهـ . ولا يخفى بعده وتكلفه ، والله أعلم .

**قوله ( يتعاقبون )** أى تأتى طائفة عقب طائفة ، ثم تعود الأولى عقب الثانية . قال ابن عبد البر : وإنما يكون التعاقب بين طائفتين أو رجلين بأن يأتى هذا مرة ويعقبه هذا ، ومنه تعقيب الجيوش أن يجهز الأمير بعثاً إلى مدة ثم يأذن لهم في الرجوع بعد أن يجهز غيرهم إلى مدة ، ثم يأذن لهم في الرجوع بعد أن يجهز الأولين . قال القرطبي : الواو في قوله « يتعاقبون » علامة الفاعل المذكر المجموع على لغة بلحارث وهم القائلون أكلوني البراغيث ، ومنه قول الشاعر « بحوران يعصرن السليط أقاربه » وهى لغة فاشية وعليها حمل الأخفش قوله تعالى ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ قال : وقد تعسف بعض النحاة في تأويلها وردّها للبدل ، وهو تكلف مستغنى عنه ، فإن تلك اللغة مشهورة ولها وجه من القياس واضح . وقال غيره في تأويل الآية : قوله ﴿ وأسروا ﴾ عائد على الناس المذكورين أولاً . و ﴿ الذين ظلموا ﴾ بدل من الضمير . وقيل التقدير أنه لما قيل ﴿ وأسروا النجوى ﴾ قيل : من هم ؟ قال : ﴿ الذين ظلموا ﴾ حكاه الشيخ محي الدين ، والأول أقرب إذ الأصل عدم التقدير . وتوارد جماعة من الشراح على أن حديث الباب من هذا القبيل ، ووافقهم ابن مالك وناقشه أبو حيان زاعماً أن هذه الطريق انتصرها الراوى ، واحتج لذلك بما رواه البزار من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » الحديث ، وقد سومح في العزو إلى مسند البزار مع أن هذا الحديث بهذا اللفظ في الصحيحين فالعزو إليهما أولى ، وذلك أن هذا الحديث رواه عن أبي الزناد مالك في الموطأ ولم يختلف عليه باللفظ المذكور وهو قوله « يتعاقبون فيكم » وتابعه على ذلك عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخرجه سعيد بن منصور عنه ، وقد أخرجه البخارى في بدء الخلق من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد بلفظ « الملائكة يتعاقبون : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » ، وأخرجه النسائي أيضاً من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزناد بلفظ « إن الملائكة يتعاقبون فيكم » فاختلف فيه على أبي الزناد ، فالظاهر أنه كان تارة يذكره هكذا وتارة هكذا ، فيقوى بحث أبي حيان ، ويؤيد ذلك أن غير الأعرج من أصحاب أبي هريرة قد رووه تاماً فأخرجه أحمد ومسلم من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة مثل رواية موسى بن عقبة لكن بحذف « إن » من أوله ، وأخرجه ابن خزيمة والسراج من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « إن لله ملائكة يتعاقبون » وهذه هى الطريقة التى أخرجهما البزار ، وأخرجه أبو نعيم في الحلية بإسناد صحيح من طريق أبي موسى عن أبي هريرة بلفظ « إن الملائكة فيكم يعقبون » وإذا عرف ذلك فالعزو إلى الطريق التى تتحد مع الطريق التى وقع القول فيها أولى من طريق مغايرة لها ، فليعز ذلك إلى تخريج البخارى والنسائي من طريق أبي الزناد لما أوضحته . والله الموفق .

**قوله ( فيكم )** أى المصلين أو مطلق المؤمنين .

**قوله ( ملائكة )** قيل هم الحفظة نقله عياض وغيره عن الجمهور ، وتردد ابن بزيّة ، وقال القرطبي : الأظهر عندي أنهم غيرهم ، ويقويه أنه لم ينقل أن الحفظة يفارقون العبد ، ولا أن حفظة الليل غير حفظة النهار ، وبأنهم لو كانوا هم الحفظة لم يقع الاكتفاء في السؤال منهم عن حالة الترك دون غيرها في قوله « كيف تركتم عبادي » .

**قوله ( ويجتمعون )** قال الزين بن المنير : التعاقب مغاير للاجتماع ، لكن ذلك منزل على حالين . قلت : وهو ظاهر ، وقال ابن عبد البر : الأظهر أنهم يشهدون معهم الصلاة في الجماعة ، واللفظ محتمل للجماعة وغيرها ، كما يحتمل أن التعاقب يقع بين طائفتين دون غيرهم ، وأن يقع التعاقب بينهم في النوع لا في الشخص . قال عياض : والحكمة في اجتماعهم في هاتين الصلاتين من لطف الله تعالى بعباده وإكرامه لهم بأن جعل اجتماع ملائكته في حال طاعة عباده لتكون شهادتهم لهم بأحسن الشهادة . قلت : وفيه شيء ، لأنه رجح أنهم الحفظة ، ولا شك أن الذين يصعدون كانوا مقيمين عندهم مشاهدين لأعمالهم في جميع الأوقات ، فالأولى أن يقال : الحكمة في كونه تعالى لا يسألهم إلا عن الحالة التي تركوهم عليها ما ذكر ، ويحتمل أن يقال إن الله تعالى يستر عنهم ما يعملونه فيما بين الوقتين ، لكنه بناء على أنهم غير الحفظة . وفيه إشارة إلى الحديث الآخر « إن الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما » فن ثم وقع السؤال من كل طائفة عن آخر شيء فارقوم عليهم .

**قوله ( ثم يعرج الذين باتوا فيكم )** استدلل به بعض الحنفية على استحباب تأخير صلاة العصر ليقع عروج الملائكة إذا فرغ منها آخر النهار ، وتعقب بأن ذلك غير لازم ، إذ ليس في الحديث ما يقتضى أنهم لا يصعدون إلا ساعة الفراغ من الصلاة بل جائز أن تفرغ الصلاة ويتأخروا بعد ذلك إلى آخر النهار ، ولا مانع أيضاً من أن تصعد ملائكة النهار وبعض النهار باق وتقيم ملائكة الليل ، ولا يرد على ذلك وصفهم بالمبيت بقوله « باتوا فيكم » لأن اسم المبيت صادق عليهم ولو تقدمت إقامتهم بالليل قطعة من النهار .

**قوله ( الذين باتوا فيكم )** اختلف في سبب الاختصار على سؤال الذين باتوا دون الذين ظلوا ، فقيل : هو من باب الاكتفاء بذكر أحد المثلين عن الآخر كقوله تعالى ﴿ فذكر إن نفع الذكرى ﴾ أى وإن لم تنفع ، وقوله تعالى ﴿ سراويل تقيكم الحر ﴾ أى والبرد ، وإلى هذا أشار ابن التين وغيره ، ثم قيل : الحكمة في الاختصار على ذلك أن حكم طرفي النهار يعلم من حكم طرفي الليل ، فلو ذكره لكان تكراراً . ثم قيل : الحكمة في الاختصار على هذا الشق دون الآخر أن الليل مظنة المعصية فلما لم يقع منهم عصيان — مع إمكان دواعي الفعل من إمكان الإخفاء ونحوه — واشتغلوا بالطاعة كان النهار أولى بذلك ، فكان السؤال عن الليل أبلغ من السؤال عن النهار لكون النهار محل الاشتغال . وقيل : الحكمة في ذلك أن ملائكة الليل إذا صلوا الفجر عرجوا في الحال ، وملائكة النهار إذا صلوا العصر لبثوا إلى آخر النهار لضبط بقية عمل النهار ، وهذا ضعيف ، لأنه يقتضى أن ملائكة النهار لا يسئلون عن وقت العصر ، وهو خلاف ظاهر الحديث كما سيأتى . ثم هو مبني على أنهم الحفظة وفيه نظر لما سنبينه ، وقيل بناء أيضاً على أنهم الحفظة أنهم ملائكة النهار فقط وهم لا يبرحون عن ملازمة بني آدم ،

وملائكة الليل هم الذين يعرجون ويتعاقبون ، ويؤيده ما رواه أبو نعيم في « كتاب الصلاة » له من طريق الأسود بن يزيد النخعي قال : يلتقي الحارسان - أى ملائكة الليل وملائكة النهار - عند صلاة الصبح فيسلم بعضهم على بعض فتصعد ملائكة الليل وتلبث ملائكة النهار . وقيل : يحتمل أن يكون العروج إنما يقع عند صلاة الفجر خاصة ، وأما النزول فيقع في الصلاتين معاً ، وفيه التعاقب ، وصورته أن تنزل طائفة عند العصر وتبيت ، ثم تنزل طائفة ثانية عند الفجر ، فيجتمع الطائفتان في صلاة الفجر ، ثم يعرج الذين باتوا فقط ويستمر الذين نزلوا وقت الفجر إلى العصر فتنزل الطائفة الأخرى فيحصل اجتماعهم عند العصر أيضاً ولا يصعد منهم أحد بل تبيت الطائفتان أيضاً ثم تعرج إحدى الطائفتين ويستمر ذلك فتصبح صورة التعاقب مع اختصاص النزول بالعصر والعروج بالفجر ، فلهذا خص السؤال بالذين باتوا ، والله أعلم . وقيل : إن قوله في هذا الحديث « ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر » وهم لأنه ثبت في طرق كثيرة أن الاجتماع في صلاة الفجر من غير ذكر صلاة العصر كما في الصحيحين من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في أثناء حديث قال فيه « وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر » قال أبو هريرة : وأقروا إن شئتم ﴿ وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً ﴾ وفي الترمذى والنسائى من وجه آخر بإسناد صحيح عن أبي هريرة في قوله تعالى ﴿ إن قرآن الفجر كان مشهوداً ﴾ قال : « تشهد ملائكة الليل والنهار » وروى ابن مردويه من حديث أبي الدرداء مرفوعاً نحوه ، قال ابن عبد البر : ليس في هذا دفع للرواية التى فيها ذكر العصر ، إذ لا يلزم من عدم ذكر العصر في الآية والحديث الآخر عدم اجتماعهم في العصر لأن المسكوت عنه قد يكون في حكم المذكور بدليل آخر ، قال : ويحتمل أن يكون الاختصار وقع في الفجر لكونها جهرية ، وبحته الأول متجه لأنه لا سبيل إلى ادعاء توهيم الراوى الثقة مع إمكان التوفيق بين الروايات ، ولا سيما أن الزيادة من العدل الضابط مقبولة . ولم لا يقال : إن رواية من لم يذكر سؤال الذين أقاموا في النهار واقع من تقصير بعض الرواة ، أو يحمل قوله « ثم يعرج الذين باتوا » على ما هو أعم من المبيت بالليل والإقامة بالنهار ، فلا يخص ذلك بليل دون نهار ولا عكسه ، بل كل طائفة منهم إذا صعدت سثلت ، وغاية ما فيه أنه استعمل لفظ « بات » في أقام مجازاً ، ويكون قوله « فيسلم » أى كلا من الطائفتين في الوقت الذى يصعد فيه ، ويدل على هذا الحمل رواية موسى بن عقبة عن أبي الزناد عند النسائى ولفظه « ثم يعرج الذين كانوا فيكم » فعلى هذا لم يقع في المتن اختصار ولا اقتصار ، وهذا أقرب الأجوبة . وقد وقع لنا هذا الحديث من طريق أخرى واضحاً وفيه التصريح بسؤال كل من الطائفتين ، وذلك فيما رواه ابن خزيمة في صحيحه وأبو العباس السراج جميعاً عن يوسف بن موسى عن جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر وصلاة العصر ، فيجتمعون في صلاة الفجر ، فتصعد ملائكة الليل وتبيت ملائكة النهار ، ويجتمعون في صلاة العصر فتصعد ملائكة النهار وتبيت ملائكة الليل ، فيسلم ربهم : كيف تركتم عبادى » الحديث . وهذه الرواية تزيل الإشكال وتغنى عن كثير من الاحتمالات المتقدمة ، فهى المعتمدة ، ويحمل ما نقص منها على تقصير بعض الرواة .

قوله ( فيسلم ) قيل الحكمة فيه استدعاء شهادتهم لبني آدم بالخير ، واستنطاقهم بما يقتضى التعطف عليهم ، وذلك لإظهار الحكمة في خلق نوع الإنسان في مقابلة من قال من الملائكة ﴿ أتجعل فيها من يفسد فيها

ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك ، قال إني أعلم ما لا تعلمون ﴿ أى وقد وجد فيهم من يسبح ويقدم مثلكم بنص شهادتكم ، وقال عياض : هذا السؤال على سبيل التعبد للملائكة كما أمروا أن يكتبوا أعمال بني آدم ، وهو سبحانه وتعالى أعلم من الجميع بالجميع .

**قوله ( كيف تركتم عبادي )** قال ابن أبي جمرة . وقع السؤال عن آخر الأعمال لأن الأعمال بخواتيمها . قال والعباد المسؤول عنهم المذكورون في قوله تعالى ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان ﴾ .

**قوله ( تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون )** لم يراعوا الترتيب الوجودي ، لأنهم بدؤوا بالترك قبل الإتيان ، والحكمة فيه أنهم طابقوا السؤال لأنه قال : كيف تركتم ؟ ولأن الخبر به صلاة العباد والأعمال بخواتيمها فناسب ذلك إخبارهم عن آخر عملهم قبل أوله ، وقوله « تركناهم وهم » ظاهره أنهم فارقوهم عند شروعه في العصر سواء تمت أم منع مانع من إتمامها وسواء شرع الجميع فيها أم لا لأن المنتظر في حكم المصلي ، ويحتمل أن يكون المراد بقولهم « وهم يصلون » أى ينتظرون صلاة المغرب . وقال ابن التين : الواو في قوله « وهم يصلون » واو الحال أى تركناهم على هذه الحال ، ولا يقال يلزم منه أنهم فارقوهم قبل انقضاء الصلاة فلم يشهدوها معهم ، والخبر ناطق بأنهم يشهدونها لأننا نقول : هو محمول على أنهم شهدوا الصلاة مع من صلاها في أول وقتها ، وشهدوا من دخل فيها بعد ذلك ، ومن شرع في أسباب ذلك .

**( تنبيه )** : استنبط منه بعض الصوفية أنه يستحب أن لا يفارق الشخص شيئاً من أموره إلا وهو على طهارة كشره إذا حلقة وظفره إذا قلعه وثوبه إذا أبدله ونحو ذلك . وقال ابن أبي جمرة : أجابت الملائكة بأكثر مما سئلوا عنه ، لأنهم علموا أنه سؤال يستدعى التعطف على بني آدم فزادوا في موجب ذلك . قلت : ووقع في صحيح ابن خزيمة من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث « فاغفر لهم يوم الدين » قال : ويستفاد منه أن الصلاة أعلى العبادات لأنه عنها وقع السؤال والجواب ، وفيه الإشارة إلى عظم هاتين الصلاتين لكونهما تجتمع فيهما الطائفتان وفي غيرهما طائفة واحدة والإشارة إلى شرف الوقتين المذكورين ، وقد ورد أن الرزق يقسم بعد صلاة الصبح ، وأن الأعمال ترفع آخر النهار ، فمن كان حينئذ في طاعة بورك في رزقه وفي عمله ، والله أعلم . ويترتب عليه حكمة الأمر بالمحافظة عليهما والاهتمام بهما ، وفيه تشریف هذه الأمة على غيرها ، ويستلزم تشریف نبيها على غيره . وفيه الإخبار بالغيوب ، ويترتب عليه زيادة الإيمان . وفيه الإخبار بما نحن فيه من ضبط أحوالنا حتى نتيقظ ونتحفظ في الأوامر والنواهي ونفرح في هذه الأوقات بقدم رسل ربنا وسؤال ربنا عنا . وفيه إعلامنا بحب ملائكة الله لنا لئلا نزيد فيهم حباً ونتقرب إلى الله بذلك . وفيه كلام الله تعالى مع ملائكته . وغير ذلك من الفوائد والله أعلم . وسيأتى الكلام على ذلك في « باب قوله ثم يعرج » في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى .

### باب مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ الْغُرُوبِ

٥٤٣ - حدثنا أبو نعيم قال نا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم » [٥٥٦]

صلاته، وإذا أدرك سجدةً من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتمّ صلاته».

[الحديث ٥٥٦ - طرفاه في: ٥٧٩، ٥٨٠].

[٥٥٧] ٥٤٤ - نا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أنه أخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه يقول: «إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس؛ أوتي أهل التوراة التوراة، فعملوا حتى إذا انتصف النهار عجزوا، فأعطوا قيراطاً قيراطاً، ثم أوتي أهل الإنجيل الإنجيل فعملوا إلى صلاة العصر، ثم عجزوا فأعطوا قيراطاً قيراطاً، ثم أوتينا القرآن فعملنا إلى غروب الشمس، فأعطينا قيراطين قيراطين. فقال أهل الكتابين: أي ربنا، أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين وأعطينا قيراطاً قيراطاً، ونحن كنا أكثر عملاً. قال: قال الله: هل ظلمتكم من أجركم من شيء؟ قالوا: لا. قال: فهو فضلي أوتيه من شاء».

[الحديث ٥٥٧ - أطرافه في: ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٣٤٥٩، ٥٠٢١، ٧٤٦٧، ٧٥٣٣].

[٥٥٨] ٥٤٥ - نا أبو كريب قال نا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه: «مثل المسلمين واليهود والنصارى كمثل رجل استأجر قوماً يعملون له عملاً إلى الليل، فعملوا إلى نصف النهار، فقالوا: لا حاجة لنا إلى أجرك، فاستأجر آخرين فقال: أكملوا بقية يومكم ولكم الذي شرطت. فعملوا حتى إذا كان حين صلاة العصر قالوا: لك ما عملنا. فاستأجر قوماً فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمس، واستكملوا أجر الفريقين».

[الحديث ٥٥٨ - طرفه في: ٢٢٧١].

قوله (باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب) أورد فيه حديث أبي سلمة عن أبي هريرة «إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته» فكأنه أراد تفسير الحديث، وأن المراد بقوله «فيه سجدة» أي ركعة. وقد رواه الإسماعيلي من طريق حسين بن محمد عن شيان بلفظ «من أدرك منكم ركعة» فدل على أن الاختلاف في الألفاظ وقع من الرواة، وستأتي رواية مالك في أبواب وقت الصبح بلفظ «من أدرك ركعة» ولم يختلف على روايتها في ذلك فكان عليها الاعتماد. وقال الخطابي: المراد بالسجدة الركعة بركوعها وسجودها، والركعة إنما يكون تمامها بسجودها فسميت على هذا المعنى سجدة. انتهى. وقد روى البيهقي هذا الحديث من طريق محمد بن الحسين بن أبي الحسين عن الفضل بن دكين وهو أبو نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ «إذا أدرك أحدكم أول سجدة من صلاة العصر» وإنما لم يأت المصنف في

الترجمة بجواب الشرط لما في لفظ المتن الذي أورده من الاحتمال وهو قوله « فليتم صلاته » لأن الأمر بالإتمام أعم من أن يكون ما يتمه أداء أو قضاء ، فحذف جواب الشرط لذلك . ويحتمل أن تكون « من » في الترجمة موصولة ، وفي الكلام حذف تقديره : باب حكم من أدرك إلخ ، لكن سيأتي من حديث مالك بلفظ « فقد أدرك الصلاة » وهو يقتضى أن تكون أداء ، وستأتي مباحثه هناك إن شاء الله تعالى .

قوله ( إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأثم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس ) ظاهره أن بقاء هذه الأمة وقع في زمان الأثم السالفة ، وليس ذلك المراد قطعاً ، وإنما معناه أن نسبة مدة هذه الأمة إلى مدة من تقدم من الأثم مثل ما بين صلاة العصر وغروب الشمس إلى بقية النهار ، فكأنه قال : إنما بقاؤكم بالنسبة إلى ما سلف إلخ ، وحاصله أن « في » بمعنى إلى ، وحذف المضاف وهو لفظ « نسبة » . وقد أخرج المصنف هذا الحديث وكذا حديث أبي موسى الآتي بعده في أبواب الإجارة ، ويقع استيفاء الكلام عليهما هناك إن شاء الله تعالى ، والغرض هنا بيان مطابقتها للترجمة والتوفيق بين ما ظاهره الاختلاف منهما .

قوله ( أوتى أهل التوراة التوراة ) ظاهره أن هذا كالشرح والبيان لما تقدم من تقدير مدة الزمانين ، وقد زاد المصنف من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر في فضائل القرآن هنا « وأن مثلكم ومثل اليهود والنصارى إلخ » وهو يشعر بأنهما قضيتان .

قوله ( قيراطاً قيراطاً ) كرر قيراطاً ليدل على تقسيم القراريط على العمال ، لأن العرب إذا أرادت تقسيم الشيء على متعدد كررته كما يقال : اقسم هذا المال على بني فلان درهماً درهماً ، لكل واحد درهم . قوله في حديث ابن عمر ( عجزوا ) قال الداودي : هذا مشكل ، لأنه إن كان المراد من مات منهم مسلماً فلا يوصف بالعجز لأنه عمل ما أمر به ، وإن كان من مات بعد التغيير والتبديل فكيف يعطى القيراط من حبط عمله بكفره ؟ وأورده ابن التين قائلاً : قال بعضهم ولم ينفصل عنه وأجيب بأن المراد من مات منهم مسلماً قبل التغيير والتبديل ، وعبر بالعجز لكونهم لم يستوفوا عمل النهار كله وإن كانوا قد استوفوا عمل ما قدر لهم ، فقوله عجزوا أى عن إحراز الأجر الثاني دون الأول ، لكن من أدرك منهم النبي صلى الله عليه وسلم وآمن به أعطى الأجر مرتين كما سبق مصرحاً به في كتاب الإيمان . قال المهلب ما معناه : أورد البخارى حديث ابن عمر وحديث أبي موسى في هذه الترجمة ليدل على أنه قد يستحق بعمل البعض أجر الكل ، مثل الذى أعطى من العصر إلى الليل أجر النهار كله ، فهو نظير من يعطى أجر الصلاة كلها ولو لم يدرك إلا ركعة ، وبهذا تظهر مطابقة الحديثين للترجمة . قلت : وتكلمة ذلك أن يقال إن فضل الله الذى أقام به عمل ربيع النهار مقام عمل النهار كله هو الذى اقتضى أن يقوم إدراك الركعة الواحدة من الصلاة الرباعية التى هى العصر مقام إدراك الأربع في الوقت ، فاشتركا في كون كل منهما ربيع العمل ، وحصل بهذا التقرير الجواب عن استشكل وقوع الجميع أداء مع أن الأكثر إنما وقع خارج الوقت ، فيقال في هذا ما أجيب به أهل الكتابين ( ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ) . وقد استبعد بعض الشراح كلام المهلب ثم قال : هو متفك عن محل الاستدلال ، لأن الأمة عملت آخر النهار فكان أفضل من عمل المتقدمين قبلها ، ولا خلاف أن تقديم الصلاة أفضل من تأخيرها . ثم هو من الخصوصيات التى لا يقاس عليها ، لأن صيام آخر النهار لا يجزئ عن جملته ، فكذلك سائر العبادات . قلت : فاستبعد غير مستبعد ، وليس في كلام المهلب ما يقتضى أن لإقاع العبادة في آخر

وقتها أفضل من إيقاعها في أوله . وأما إجزاء عمل البعض عن الكل فمن قبيل الفضل ، فهو كالخصوصية سواء . وقال ابن المنير : يستنبط من هذا الحديث أن وقت العمل ممتد إلى غروب الشمس ، وأقرب الأعمال المشهورة بهذا الوقت صلاة العصر ، قال : فهو من قبيل الإشارة لا من صريح العبارة ، فإن الحديث مثال ، وليس المراد العمل الخاص بهذا الوقت ، بل هو شامل لسائر الأعمال من الطاعات في بقية الأمهال إلى قيام الساعة . وقد قال إمام الحرمين : أن الأحكام لا تؤخذ من الأحاديث التي تأتي لضرب الأمثال . قلت : وما أبداه مناسب لإدخال هذا الحديث في أبواب أوقات العصر لا لخصوص الترجمة وهي « من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب » بخلاف ما أبداه المهلب وأكملناه ، وأما ما وقع من المخالفة بين سياق حديث ابن عمر وحديث أبي موسى فظاهرهما أنهما قضيتان ، وقد حاول بعضهم الجمع بينهما فتعسف . وقال ابن رشيد ما حاصله : إن حديث ابن عمر ذكر مثالا لأهل الأعذار لقوله « فمعجزوا » فأشار إلى أن من عجز عن استيفاء العمل من غير أن يكون له صنيع في ذلك أن الأجر يحصل له تاماً فضلاً من الله . قال : وذكر حديث أبي موسى مثالا لمن أخر بغير عذر ، وإلى ذلك الإشارة بقوله عنهم ( لا حاجة لنا إلى أجرك ) فأشار بذلك إلى أن من أخر عامداً لا يحصل له ما حصل لأهل الأعذار . قوله في حديث أبي موسى ( فقال أكملوا ) كذا للأكثر بهزة قطع وبالكاف وكذا وقع في الإجازة . ووقع هنا للكشميني « اعملوا » بهزة وصل وبالعين .

قوله في حديث ابن عمر ( ونحن كنا أكثر عملاً ) تمسك به بعض الحنفية كأبي زيد في كتاب الأسرار إلى أن وقت العصر من مصير ظل كل شيء مثليه ، لأنه لو كان من مصير ظل كل شيء مثله لكان مساوياً لوقت الظهر ، وقد قالوا ( كنا أكثر عملاً ) فدل على أنه دون وقت الظهر ، وأجيب بمنع المساواة ، وذلك معروف عند أهل العلم بهذا الفن ، وهو أن المدة التي بين الظهر والعصر أطول من المدة التي بين العصر والمغرب ، وأما ما نقله بعض الحنابلة من الإجماع على أن وقت العصر ربع النهار فمحمول على التقريب إذا فرغنا على أن أول وقت العصر مصير الظل مثله كما قال الجمهور ، وأما على قول الحنفية فالذي من الظهر إلى العصر أطول قطعاً ، وعلى النزول لا يلزم من التمثيل والتشبيه التسوية من كل جهة ، وبأن الخبر إذا ورد في معنى مقصود لا تؤخذ منه المعارضة لما ورد في ذلك المعنى بعينه مقصوداً في أمر آخر ، وبأنه ليس في الخبر نص على أن كلا من الطائفتين أكثر عملاً لصدق أن كلهم مجتمعين أكثر عملاً من المسلمين ، وباحتمال أن يكون أطلق ذلك تغليياً ، وباحتمال أن يكون ذلك قول اليهود خاصة فيندفع الاعتراض من أصله كما جزم به بعضهم ، وتكون نسبة ذلك للجميع في الظاهر غير مرادة بل هو عموم أريد به الخصوص أطلق ذلك تغليياً ، وبأنه لا يلزم من كونهم أكثر عملاً أن يكونوا أكثر زماناً لاحتمال كون العمل في زمنهم كان أشق ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ﴾ . ومما يؤيد كون المراد كثرة العمل وقتله لا بالنسبة إلى طول الزمان وقصره كون أهل الأخبار متفقين على أن المدة التي بين عيسى ونبينا صلى الله عليه وسلم دون المدة التي بين نبينا صلى الله عليه وسلم وقيام الساعة لأن جمهور أهل المعرفة بالأخبار قالوا أن مدة الفترة بين عيسى ونبينا صلى الله عليه وسلم ستائة سنة وثبت ذلك في صحيح البخاري عن سلمان ، وقيل إنها دون ذلك حتى جاء عن بعضهم أنها مائة وخمس وعشرون سنة وهذه مدة المسلمين بالمشاهدة أكثر من ذلك ،

فلو تمسكنا بأن المراد التمثيل بطول الزمانين وقصرهما للزم أن يكون وقت العصر أطول من وقت الظهر ولا قائل به ، فدل على أن المراد كثرة العمل وقتله ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

### باب وقت المغرب

وقال عطاء : يجمع المريض بين المغرب والعشاء

[٥٥٩] ٥٤٦- حدثنا محمد بن مهران قال نا الوليد قال نا الأوزاعي قال حدثني أبو النجاشي مولى رافع - هو عطاء بن صهيب - قال سمعت رافع بن خديج يقول : كُنَّا نُصَلِّيُ الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيُبْصِرُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِ .

[٥٦٠] ٥٤٧- حدثنا محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن سعد عن محمد ابن عمرو بن الحسن بن علي قال : قَدِمَ الْحَجَّاجُ فَسَأَلَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يُصَلِّيُ الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةً ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ ، وَالْعِشَاءَ أحياناً وَأحياناً ؛ فَإِذَا رَأَاهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا ، وَإِذَا رَأَاهُمْ أَبْطَأُوا أَخْرًا ، وَالصُّبْحَ - كَانُوا ، أَوْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - يُصَلِّيُهَا بِغُلَسٍ .

[الحديث ٥٦٠ - طرفه في : ٥٦٥] .

[٥٦١] ٥٤٨- حدثنا المكي بن إبراهيم قال نا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال : كُنَّا نُصَلِّيُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْمَغْرِبَ إِذَا تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ .

[٥٦٢] ٥٤٩- نا آدم قال نا شعبة قال نا عمرو بن دينار قال : سمعت جابر بن زيد عن ابن عباس قال : صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ سَبْعًا جَمِيعًا ، وَثَمَانِيًا جَمِيعًا .

**قوله ( باب وقت المغرب . وقال عطاء : يجمع المريض بين المغرب والعشاء )** أشار بهذا الأثر في هذه الترجمة إلى أن وقت المغرب يمتد إلى العشاء ، وذلك أنه لو كان مضيقاً لانفصل عن وقت العشاء ، ولو كان منفصلاً لم يجمع بينهما كما في الصبح والظهر . ولهذا النكتة ختم الباب بحديث ابن عباس الدال على أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر في وقت إحداهما وبين المغرب والعشاء في وقت إحداهما ، وأما الأحاديث التي أوردها في الباب فليس فيها ما يدل على أن الوقت مضيق ، لأنه ليس فيها إلا مجرد المبادرة إلى الصلاة في أول وقتها ، وكانت تلك عادته صلى الله عليه وسلم في جميع الصلوات إلا فيما ثبت فيه خلاف ذلك كالإبراد وتأخير العشاء إذا أبطأوا كما في حديث جابر والله أعلم . وأما أثر عطاء فوصله عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عنه ، واختلف العلماء في المريض هل يجوز له أن يجمع بين الصلاتين كالمسافر لما فيه من الرفق



به أو لا ؟ فجوزه أحمد وإسحق مطلقاً ، واختاره بعض الشافعية ، وجوزه مالك بشرطه ، والمشهور عن الشافعي وأصحابه المنع ، ولم أر في المسألة نقلاً عن أحد من الصحابة .

**قوله ( الوليد )** هو ابن مسلم .

**قوله ( هو عطاء بن صهيب )** هو مولى رافع بن خديج شيخه ، قال ابن حبان : صحبه ست سنين .

**قوله ( وأنه ليصير مواقع نبلة )** بفتح النون وسكون الموحدة ، أى المواضع التى تصل إليها سهامه إذا رمى بها . وروى أحمد في مسنده من طريق على بن بلال عن ناس من الأنصار قالوا « كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ثم نرجع فنترامى حتى تأتى ديارنا ، فإيخنى علينا مواقع سهامنا » إسناده حسن ، والنبلة هى السهام العربية ، وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها ، قاله ابن سيده ، وقيل واحدها نبلة مثل تمر وتمرة ، ومقتضاه المبادرة بالمغرب فى أول وقتها بحيث أن الفراغ منها يقع والضوء باق .

**قوله ( محمد بن جعفر )** هو غنر .

**قوله ( عن محمد بن عمرو )** فى مسلم من طريق معاذ عن شعبة عن سعد « سمع محمد بن عمرو بن الحسن » .

**قوله ( قدم الحجاج )** بفتح الحاء المهملة وتشديد الجيم وآخره جيم هو ابن يوسف الثقفى ، وزعم الكرماني أن الرواية بضم أوله قال : وهو جمع حاج . انتهى . وهو تحريف بلا خلاف ، فقد وقع فى رواية أبى عوانة فى صحيحه من طرق أبى النضر عن شعبة : سألنا جابر بن عبد الله فى زمن الحجاج وكان يؤخر الصلاة عن وقت الصلاة ، وفى رواية مسلم من طريق معاذ عن شعبة « كان الحجاج يؤخر الصلاة » .

**( فائدة )** : كان قدوم الحجاج المدينة أميراً عليها من قبل عبد الملك بن مروان سنة أربع وسبعين وذلك عقب قتل ابن الزبير ، فأمره عبد الملك على الحرمة وما معها ، ثم نقله بعد هذا إلى العراق .

**قوله ( بالهاجرة )** ظاهره يعارض حديث الإبراد ، لأن قوله كان يفعل يشعر بالكثرة والدوام عرفاً قاله ابن دقيق العيد ، ويجمع بين الحديثين بأن يكون أطلق الهاجرة على الوقت بعد الزوال مطلقاً لأن الإبراد كما تقدم مقيد بحال شدة الحر وغير ذلك كما تقدم ، فإن وجدت شروط الإبراد أبرد وإلا عجل ، فالمعنى كان يصلى الظهر بالهاجرة إلا إن احتاج إلى الإبراد . وتعقب بأنه لو كان ذلك مراده لفصل كما فصل فى العشاء ، والله أعلم .

**قوله ( نقية )** بالنون أوله ، أى خالصة صافية لم تدخلها صفرة ولا تغير .

**قوله ( إذا وجبت )** أى غابت ، وأصل الوجوب السقوط ، والمراد سقوط قرص الشمس ، وفاعل وجبت مستتر وهو الشمس . وفى رواية أبى داود عن مسلم بن إبراهيم « والمغرب إذا غربت الشمس » ولأبى عوانة من طريق أبى النضر عن شعبة « والمغرب حين تجب الشمس » وفيه دليل على أن سقوط قرص الشمس يدخل به وقت المغرب ، ولا يخفى أن محله ما إذا كان لا يحول بين رؤيتها غاربة وبين الرأى حائل ، والله أعلم .

**قوله ( والعشاء أحياناً وأحياناً )** ولمسلم « أحياناً يؤخرها وأحياناً يعجل ، كان إذا رآهم قد اجتمعوا إلخ » وللمصنف في « باب وقت العشاء » عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة « إذا كثّر الناس عجل ، وإذا قلوا أخر » ونحوه لأبي عوانة في رواية . والأحيان جمع حين ، وهو اسم مبهم يقع على القليل والكثير من الزمان على المشهور ، وقيل الحين ستة أشهر وقيل أربعون سنة وحديث الباب يقوى المشهور . وسيأتى الكلام على حكم وقت العشاء في بابهِ . وقال ابن دقيق العيد : إذا تعارض في شخص أمران أحدهما أن يقدم الصلاة في أول الوقت منفرداً أو يؤخرها في الجماعة ، أيهما أفضل ؟ الأقرب عندي أن التأخير لصلاة الجماعة أفضل ، وحديث الباب يدل عليه لقوله « وإذا رآهم أبطلوا أخر » فيؤخر لأجل الجماعة مع إمكان التقديم . فلت : ورواية مسلم بن إبراهيم التي تقدمت تدل على أخص من ذلك ، وهو أن انتظار من تكثر بهم الجماعة أولى من التقديم ، ولا يخفى أن محل ذلك ما إذا لم يفحش التأخير ولم يشق على الحاضرين ، والله أعلم .

**قوله ( كانوا أو كان )** قال الكرماني : الشك من الراوى عن جابر ، ومعناها متلازمان لأن أيهما كان يدخل فيه الآخر ، إن أراد النبي صلى الله عليه وسلم فالصحابه في ذلك كانوا معه ، وإن أراد الصحابة فالنبي صلى الله عليه وسلم كان إمامهم ، أى كان شأنه التعجيل لها دائماً لا كما كان يصنع في العشاء من تعجيلها أو تأخيرها . وخبر كانوا محذوف يدل عليه قوله يصلونها ، أى كانوا يصلون . والغلس بفتح اللام ظلمة آخر الليل ، وقال ابن بطلال ما حاصله : فيه حذفان ، حذف خبر كانوا وهو جائز كحذف خبر المبتدأ في قوله « واللأئى لم يحضن » أى فعلتهن مثل ذلك ، والحذف الثانى حذف الجملة التى بعد « أو » تقديره : أو لم يكونوا مجتمعين . قال ابن التين : ويصح أن يكون كانوا هنا تامة غير ناقصة بمعنى الحضور والوقوع ، فيكون المحذوف ما بعد « أو » خاصة . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون شكاً من الراوى هل قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ، أو كانوا . ويحتمل أن يكون تقديره : والصبح كانوا مجتمعين مع النبي ، أو كان النبي صلى الله عليه وسلم وحده يصلونها بالغلس . قات : والتقدير المتقدم أولى . والحق أنه شك من الراوى ، فقد وقع في رواية مسلم « والصبح كانوا أو قال كان النبي صلى الله عليه وسلم » ، وفيه حذف واحد تقديره : والصبح كانوا يصلونها — أو كان النبي صلى الله عليه وسلم — يصلونها بغلس ، فقوله « بغلس » يتعلق بأى اللفظين كان هو الواقع ، ولا يلزم من قوله « كانوا يصلونها » أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن معهم ، ولا من قوله « كان النبي صلى الله عليه وسلم » أنه كان وحده ، بل المراد بقوله « كانوا يصلونها » أى النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه ، وهكذا قوله « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلونها » أى بأصحابه ، والله أعلم .

**قوله ( عن سلمة )** هو ابن الأكوع ، وهذا من ثلاثيات البخارى .

**قوله ( إذا توارت بالحجاب )** أى استترت ، والمراد الشمس ، قال الخطابى : لم يذكرها اعتماداً على أفهام السامعين ، وهو كقوله في القرآن « حتى توارت بالحجاب » . انتهى . وقدرناه مسلم من طريق حاتم ابن إسماعيل عن يزيد بن أبى عبيد بلفظ « إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب » فدل على أن الاختصار في المتن من شيخ البخارى ، وقد صرح بذلك الإسماعيلي . ورواه عبد بن حميد عن صفوان بن عيسى ، وأبو عوانة والإسماعيلي من طريق صفوان أيضاً عن يزيد بن أبى عبيد بلفظ « كان يصلى المغرب ساعة تغرب الشمس حين يغيب حاجبها » والمراد حاجبها الذى يبقى بعد أن يغيب أكثرها ، والرواية التى فيها « توارت »

أصرح في المراد . وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس في الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر والله أعلم . واستدل بهذه الأحاديث على ضعف حديث أبي بصرة بالموحدة ثم المهمله رفعه في أثناء حديث « ولا صلاة بعدها حتى يرى الشاهد » والشاهد النجم .

### باب من كره أن يقال للمغرب العشاء

[٥٦٣]

٥٥٠- حدثنا أبو معمر - هو عبد الله بن عمرو - قال نا عبد الوارث عن الحسين قال نا عبد الله بن بريدة قال حدثني عبد الله المزني أن النبي صلى الله عليه قال : « لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب » ، قال : « ويقول الأعراب : هي العشاء » .

قوله ( باب من كره أن يقال للمغرب العشاء ) قال الزين بن المنير : عدل المصنف عن الجزم كأن يقول باب كراهية كذا لأن لفظ الخبر لا يقتضي نهياً مطلقاً ، لكن فيه النهي عن غلبة الأعراب على ذلك ، فكان المصنف رأى أن هذا القدر لا يقتضي المنع من إطلاق العشاء عليه أحياناً ، بل يجوز أن يطلق على وجه لا يترك له التسمية الأخرى كما ترك ذلك الأعراب وقوفاً مع عاداتهم ، قال : وإنما شرع لها التسمية بالمغرب لأنه اسم يشعر بمسماها أو بابتداء وقتها ، وكره إطلاق اسم العشاء عليها لثلاثيقع الالتباس بالصلاة الأخرى ، وعلى هذا لا يكره أيضاً أن تسمى العشاء بقيد كأن يقول العشاء الأولى ، ويؤيده قولهم العشاء الآخرة كما ثبت في الصحيح ، وسيأتى من حديث أنس في الباب الذي يليه ، ونقل ابن بطال عن غيره أنه لا يقال للمغرب العشاء الأولى ويحتاج إلى دليل خاص ، أما من حديث الباب فلا حجة له .

قوله ( عبد الوارث ) هو ابن سعيد التنوري ، وقوله ( عن الحسين ) هو المعلم .

قوله ( حدثني عبد الله المزني ) كذا للأكثر لم يذكر اسم أبيه ، زاد في رواية كريمة هو ابن مغفل بالغين المعجمة والفاء المشددة ، وكذلك وقع منسوباً بذكر أبيه في رواية عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عند الإسماعيلي وغيره ، والإسناد كله بصريون .

قوله ( لا تغلبكم ) قال الطيبي : يقال غلبه على كذا غصبه منه أو أخذه منه قهراً ، والمعنى لا تتعرضوا لما هو من عادتهم من تسمية المغرب بالعشاء والعشاء بالعتمة فيغصب منكم الأعراب اسم العشاء التي سماها الله بها . قال : فالنهي على الظاهر للأعراب وعلى الحقيقة لهم . وقال غيره : معنى الغلبة أنكم تسمونها اسماً وهم يسمونها اسماً ، فإن سميتوها بالاسم الذي يسمونها به وافقتموهم ، وإذا وافق الخصم خصمه صار كأنه انقطع له حتى غلبه ، ولا يحتاج إلى تقدير غصب ولا أخذ . وقال التوربشتي : المعنى لا تطلقوا هذا الاسم على ما هو متداول بينهم فيغلب مصطلحهم على الاسم الذي شرعته لكم . وقال القرطبي : الأعراب من كان من أهل البادية وإن لم يكن عربياً ، والعربي من ينتسب إلى العرب ولو لم يسكن البادية .

قوله ( على اسم صلاتكم ) التعبير بالاسم يبعد قول الأزهرى أن المراد بالنهي عن ذلك أن لا تؤخر صلاتها عن وقت الغروب ، وكذا قول ابن المنير : السر في النهي سد النريعة لثلاث تسمى عشاء فيظن امتداد

وقتها عن غروب الشمس أخذاً من لفظ العشاء اهـ . وكأنه أراد تقوية مذهبه في أن وقت المغرب مضيق ، وفيه نظر ، إذ لا يلزم من تسميتها المغرب أن يكون وقتها مضيقاً ، فإن الظهر سميت بذلك لأن ابتداء وقتها عند الظهيرة وليس وقتها مضيقاً بلا خلاف .

**قوله ( قال وتقول الأعراب هي العشاء )** سر النهي عن موافقتهم على ذلك أن لفظ العشاء لغة هو أول ظلام الليل ، وذلك من غيبوبة الشفق ، فلو قيل للمغرب عشاء لأدى إلى أن أول وقتها غيبوبة الشفق ، وقد جزم الكرمانى بأن فاعل قال هو عبد الله المزني راوى الحديث ، ويحتاج إلى نقل خاص لذلك وإلا فظاهر إيراد الإسماعيلي أنه من تنمة الحديث ، فإنه أورده بلفظ « فإن الأعراب تسميها » والأصل في مثل هذا أن يكون كلاماً واحداً حتى يقوم دليل على إدراجه .

**( فائدة ) :** لا يتناول النهي تسمية المغرب عشاء على سبيل التغليب كمن قال مثلاً : صليت العشاءين ، إذا قلنا إن حكمة النهي عن تسميتها عشاء خوف اللبس لزوال اللبس في الصيغة المذكورة ، والله أعلم .

**( تفيه ) :** أورد الإسماعيلي حديث الباب من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه ، واختلف عليه في لفظ المتن فقال هارون الحمال عنه كرواية البخارى . قلت : وكذلك رواه أحمد بن حنبل في مسنده وأبو خيثمة زهير بن حرب عند أبي نعيم في مستخرجه وغير واحد عن عبد الصمد ، وكذلك رواه ابن خزيمة في صحيحه عن عبد الوارث بن عبد الصمد عن أبيه اهـ . وقال أبو مسعود الرازي عن عبد الصمد « لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم فإن الأعراب تسميها عتمة » قلت : وكذلك رواه علي بن عبد العزيز البغوى عن أبي معمر شيخ البخارى فيه أخرجه الطبراني عنه ، وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه عن الطبراني كذلك ، وجنح الإسماعيلي إلى ترجيح رواية أبي مسعود لموافقة حديث ابن عمر - يعنى الذى رواه مسلم - كما سذكروه في صدر الباب الذى يليه . والذى يتبين لى أنهما حديثان : أحدهما في المغرب ، والآخر في العشاء ، كانا جميعاً عند عبد الوارث بسند واحد ، والله تعالى أعلم .

### باب ذكر العشاء والعتمة، ومن رآه واسعاً

قال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه : « أثقل الصلاة على المنافقين العشاء والفجر » . وقال : « لو يعلمون ما في العتمة والفجر » . قال أبو عبد الله : والاختيار أن يقول العشاء لقوله : « ومن بعد صلاة العشاء » . ويذكر عن أبي موسى : « كنا نتناوب النبي صلى الله عليه عند صلاة العشاء فأعتم بها . وقال ابن عباس وعائشة : أعتم النبي صلى الله عليه بالعشاء . وقال بعضهم عن عائشة : أعتم النبي صلى الله عليه بالعتمة . وقال جابر : كان النبي صلى الله عليه يصلي العشاء . وقال أبو برة : كان النبي صلى الله عليه يؤخر العشاء . وقال أنس : أخر النبي صلى الله عليه العشاء الآخرة . وقال ابن عمر وأبو أيوب وابن عباس : صلى النبي صلى الله عليه المغرب والعشاء .

[٥٦٤] ٥٥١- فاعبدان قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال سالم أخبرني عبد الله قال : صلى لنا النبي صلى الله عليه ليلة صلاة العشاء - وهي التي يدعو الناس العتمة - ثم انصرف فأقبل علينا فقال : «أرأيتم ليلتكم هذه ، فإن رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد» .

**قوله (باب ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعا) غاير المصنف بين هذه الترجمة والتي قبلها مع أن سياق الحديثين الواردين فيهما واحد ، وهو النهي عن غلبة الأعراب على التسميتين ، وذلك لأنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم إطلاق اسم العشاء على المغرب ، وثبت عنه إطلاق اسم العتمة على العشاء ، فتصرف المصنف في الترجمتين بحسب ذلك . والحديث الذي ورد في العشاء أخرجه مسلم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر بلفظ « لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم فإنها في كتاب الله العشاء ، وأنهم يعتمدون بحلاب الإبل » ، ولابن ماجه نحوه من حديث أبي هريرة وإسناده حسن ، ولأبي يعلى والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف كذلك ، زاد الشافعي في روايته في حديث ابن عمر « وكان ابن عمر إذا سمعهم يقولون العتمة صاح وغضب » . وأخرج عبد الرزاق هذا الموقوف من وجه آخر عن ابن عمر ، واختلف السلف في ذلك : فمنهم من كرهه كابن عمر راوى الحديث ، ومنهم من أطلق جوازه ، نقله ابن أبي شيبة عن أبي بكر الصديق وغيره ، ومنهم من جعله خلاف الأولى وهو الراجح ، وسيأتي للمصنف ، وكذلك نقله ابن المنذر عن مالك والشافعي واختاره ، ونقل القرطبي عن غيره : إنما نهى عن ذلك تنزيها لهذه العبادة الشرعية الدينية عن أن يطلق عليها ما هو اسم لفعلة دنيوية وهي الحلبة التي كانوا يجلبونها في ذلك الوقت ويسمون العتمة . قلت : وذكر بعضهم أن تلك الحلبة إنما كانوا يعتمدونها في زمان الجلب خوفاً من السؤال والصعاليك ، فعلى هذا فهي فعلة دنيوية مكروهة لا تطاق على فعلة دينية محبوبة ، ومعنى العتم في الأصل تأخير مخصوص ، وقال الطبري : العتمة بقية اللين تغبق بها الناقة بعد هوى من الليل ، فسميت الصلاة بذلك لأنهم كانوا يصلونها في تلك الساعة . وروى ابن أبي شيبة من طريق ميمون بن مهران قال : قلت لابن عمر من أول من سمي صلاة العشاء العتمة ؟ قال : الشيطان .**

**قوله (وقال أبو هريرة) شرع المصنف في إيراد أطراف أحاديث مخنوفة الأسانيد كلها صحيحة مخرجة في أمكنة أخرى ، حاصلها ثبوت تسمية هذه الصلاة تارة عتمة وتارة عشاء ، وأما الأحاديث التي لا تسمية فيها بل فيها إطلاق الفعل كقوله « أعم النبي صلى الله عليه وسلم ففائدة إيرادها الإشارة إلى أن النهي عن ذلك إنما هو لإطلاق الاسم ، لا لمنع تأخير هذه الصلاة عن أول الوقت . وحديث أبي هريرة المذكور وصله المصنف باللفظ الأول في « باب فضل العشاء جماعة » ، وباللفظ الثاني وهو العتمة في « باب الاستهام في الأذان » .**

**قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف .**

**قوله (والاختيار) قال الزين بن المنير : هذا لا يتناوله لفظ الترجمة فإن لفظ الترجمة يفهم التسوية**

وهذا ظاهر في الترجيح . قلت : لا تنافي بين الجواز والأولية ، فالشيثان إذا كانا جائزى الفعل قد يكون أحدهما أولى من الآخر ، وإنما صار عنده أولى لموافقته لفظ القرآن ، ويترجح أيضاً بأنه أكثر ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وبأن تسميتها عشاء يشعر بأول وقتها بخلاف تسميتها عتمة لأنه يشعر بخلاف ذلك ، وبأن لفظه في الترجمة لا ينافي ما ذكر أنه الاختيار . وهو واضح لمن نظره ، لأنه قال « من كره » فأشار إلى الخلاف ، ومن نقل الخلاف لا يمتنع عليه أن يختار .

**قوله ( ويذكر عن أبي موسى )** سيأتي موصولاً عند المصنف مطبوعاً بعد باب واحد ، وكأنه لم يجزم به لأنه اختصر لفظه ، نبه على ذلك شيخنا الحافظ أبو الفضل ، وأجاب به من اعترض على ابن الصلاح حيث فرق بين الصيغتين ، وحاصل الجواب أن صيغة الجزم تدل على القوة ، وصيغة التريض لا تدل . ثم بين مناسبة العدول في حديث أبي موسى عن الجزم مع صحته إلى التريض بأن البخاري قد يفعل ذلك لمعنى غير التضعيف ، وهو ما ذكره من إيراد الحديث بالمعنى ، وكذا الاقتصار على بعضه لوجود الاختلاف في جوازه وإن كان المصنف يرى الجواز .

**قوله ( وقال ابن عباس وعائشة )** أما حديث ابن عباس فوصله المصنف في « باب النوم قبل العشاء » كما سيأتي قريباً ، وأما حديث عائشة بلفظ « أتم بالعشاء » فوصله في « باب فضل العشاء » من طريق عقيل ، وفي الباب الذي بعده من طريق صالح بن كيسان كلاهما عن الزهري عن عروة عنها ، وأما حديثها بلفظ « أتم بالعتمة » فوصله المصنف أيضاً في « باب خروج النساء إلى المساجد بالليل » بعد « باب وضوء الصبيان » من كتاب الصلاة أيضاً من طريق شعيب عن الزهري بالسند المذكور ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق عقيل أيضاً ويونس وابن أبي ذئب وغيرهم عن الزهري بلفظ « أتم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة بالعشاء » وهي التي يدعو الناس العتمة « وهذا يشعر بأن السياق المذكور من تصرف الراوى .

( تنبيه ) : معنى أتم دخل في وقت العتمة ، ويطلق أتم بمعنى آخر لكن الأول هنا أظهر .

**قوله ( وقال جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي العشاء )** هو طرف من حديث وصله المؤلف في « باب وقت المغرب » وفي « باب وقت العشاء » .

**قوله ( وقال أبو برزة : كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤخر العشاء )** هو طرف من حديث وصله المؤلف في « باب وقت العصر » .

**قوله ( وقال أنس : أخر النبي صلى الله عليه وسلم العشاء )** هو طرف من حديث وصله المؤلف في « باب وقت العشاء إلى نصف الليل » .

**قوله ( وقال ابن عمر وأبو أيوب وابن عباس : صلى النبي صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء )** أما حديث ابن عمر فأسنده المؤلف في الحج بلفظ « صلى النبي صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً » وأما حديث أبي أيوب فوصله أيضاً بلفظ « جمع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بين المغرب والعشاء » وأما حديث ابن عباس فوصله في « باب تأخير الظهر إلى العصر » كما تقدم .

**قوله ( قال سالم أخبرني عبد الله )** هو سالم بن عبد الله بن عمر ، وشيخه عبد الله هو أبوه .

قوله ( صلى لنا ) أى لأجلنا أو اللام بمعنى الباء .

قوله ( وهى التى يدعونها الناس العتمة ) تقدم نظير ذلك فى حديث أبى برزة فى قوله « وكان يستحب أن يؤخر من العشاء التى تدعونها العتمة » وتقدم أيضاً من حديث عائشة عند الإسماعيلى ، وفى كل ذلك إشعار بغلبة استعمالهم لها بهذا الاسم ، فصار من عرف النهى عن ذلك يحتاج إلى ذكره لقصد التعريف ، قال النووى وغيره : يجمع بين النهى عن تسميتها عتمة وبين ما جاء من تسميتها عتمة بأمرين : أحدهما أنه استعمل ذلك لبيان الجواز وأن النهى للتنزيه لا للتحريم ، والثانى بأنه خاطب بالعتمة من لا يعرف العشاء لكونه أشهر عندهم من العشاء ، فهو لقصد التعريف لا لقصد التسمية . ويحتمل أنه استعمل لفظ العتمة فى العشاء لأنه كان مشتهراً عندهم استعمال لفظ العشاء للمغرب ، فلو قال : لو يعلمون ما فى الصبح والعشاء ، لتوهوا أنها المغرب . قلت : وهذا ضعيف لأنه قد ثبت فى نفس هذا الحديث « لو يعلمون ما فى الصبح والعشاء » ، فالظاهر أن التعبير بالعشاء تارة وبالعتمة تارة من تصرف الرواة ، وقيل إن النهى عن تسمية العشاء عتمة نسخ الجواز ، وتعقب بأن نزول الآية كان قبل الحديث المذكور ، وفى كل من القولين نظر للاحتياج فى مثل ذلك إلى التاريخ ، ولا بعد فى أن ذلك كان جائزاً ، فلما كثر إطلاقهم له نهوا عنه لئلا تغلب السنة الجاهلية على السنة الإسلامية ، ومع ذلك فلا يحرم ذلك بدليل أن الصحابة الذين رووا النهى استعملوا التسمية المذكورة وأما استعمالها فى مثل حديث أبى هريرة فلرفع الالتباس بالمغرب ، والله أعلم .

قوله ( وهى التى يدعو الناس العتمة ) فيه إشعار بغلبة هذه التسمية عند الناس ممن لم يبلغهم النهى ، وقد تقدم الكلام على متن الحديث فى « باب السر فى العلم » .

باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا

٥٥٢ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال نا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن محمد بن عمرو - [٥٦٥] هو ابن الحسن بن علي - قال : سألنا جابر بن عبد الله عن صلاة النبي صلى الله عليه فقال : كان النبي صلى الله عليه يصلي الظهر بالهاجرة ، والعصر والشمس حية ، والمغرب إذا وجبت ، والعشاء إذا كثر الناس عجل وإذا قلوا أخر ، والصبح بغلس .

قوله ( باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا ) أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال إنها تسمى العشاء إذا عجلت والعتمة إذا أخرت ، أخذاً من اللفظين . وأراد هذا القائل الجمع بوجه غير الأوجه المتقدمة فاحتج عليه المصنف بأنها قد سميت فى حديث الباب فى حال التقديم والتأخير باسم واحد ، وقد تقدم الكلام على حديث جابر فى « باب وقت المغرب » .

باب فضل العشاء

٥٥٣ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة أن [٥٦٦]

عائشة أخبرته قالت : أعتَمَ رسولُ الله صلى الله عليه ليلةَ العشاءِ ، وذلكَ قبلَ أن يفشو الإسلامُ ، فلم يخرج حتى قال عمرُ : نامَ النساءُ والصبيانُ . فخرجَ فقال لأهلِ المسجدِ : « ما ينتظرُها أحدٌ من أهلِ الأرضِ غيرُكم » .

[الحديث ٥٦٦ - أطرافه في : ٥٦٩ ، ٨٦٢ ، ٨٦٤] .

[٥٦٧]

٥٥٤ - حدثنا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بُريدٍ عن أبي بردة عن أبي موسى قال : كنتُ أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السفينة نزولاً في بقيع بطحان - والنبى صلى الله عليه بالمدينة - فكان يتناوبُ النبى صلى الله عليه عند صلاة العشاء كل ليلة نفرٌ منهم ، فوافقنا النبى صلى الله عليه أنا وأصحابي ، وله بعضُ الشغل في بعضِ أمره ، فأعتم بالصلاة حتى إِبْهَارَ الليل ، ثم خرج النبى صلى الله عليه فصلّى بهم ، فلما قضى صلاته قال لمن حضره : « على رسلِكم أبشروا ، إنَّ من نعمة الله عليكم أنه ليس أحدٌ من الناس يُصلي هذه الساعة غيرُكم » - أو قال : « ما صلي هذه الساعة أحدٌ غيرُكم » لا يدري أيّ الكلمتين قال - قال أبو موسى : فرجعنا فرحى بما سمعنا من رسول الله صلى الله عليه .

قوله ( باب فضل العشاء ) لم أر من تكلم على هذه الترجمة ، فإنه ليس في الحديثين اللذين ذكرهما المؤلف في هذا الباب ما يقتضى اختصاص العشاء بفضيلة ظاهرة ، وكأنه مأخوذ من قوله « ما ينتظرها أحد من أهل الأرض غيركم » فعلى هذا في الترجمة حذف تقديره « باب فضل انتظار العشاء » والله أعلم .

قوله ( عن عروة ) عند مسلم في رواية يونس عن ابن شهاب « أخبرني عروة » .

قوله ( وذلك قبل أن يفشو الإسلام ) أى في غير المدينة ، وإنما فشا الإسلام في غيرها بعد فتح مكة .

قوله ( حتى قال عمر ) زاد المصنف من رواية صالح عن ابن شهاب في « باب النوم قبل العشاء » :

« حتى ناداه عمر : الصلاة » . وهى بالنصب بفعل مضمر تقديره مثلاً صل الصلاة ، وساغ هذا الحذف لدلالة السياق عليه .

قوله ( نام النساء والصبيان ) أى الحاضرون في المسجد ، وإنما خصهم بذلك لأنهم مظنة قلة الصبر عن النوم ، وعمل الشفقة والرحمة ، بخلاف الرجال . وسيأتى قريباً في حديث ابن عمر في هذه القصة « حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا » ونحوه في حديث ابن عباس ، وهو محمول على أن الذى رقد بعضهم لا كلهم ، ونسب الرقاد إلى الجميع مجازاً . وسيأتى الكلام على بقية هذا الحديث في « باب النوم قبل العشاء لمن غلب » .

قوله ( عن بريد ) هو بالموحدة والراء بلفظ التصغير ، وشيخه أبو بردة هو جده .



**قوله ( في بقیع بطحان )** بفتح الموحدة من بقیع وضمها من بطحان .

**قوله ( وله بعض الشغل في بعض أمره فأعتم بالصلاة )** فيه دلالة على أن تأخير النبي صلى الله عليه وسلم إلى هذه الغاية لم يكن قصداً . ومثله قوله في حديث ابن عمر الآتي قريباً « شغل عنها ليلة » وكذا قوله في حديث عائشة « أعتم بالصلاة ليلة » يدل على أن ذلك لم يكن من شأنه ، والفیصل في هذا حديث جابر « كانوا إذا اجتمعوا عجل ، وإذا أبطئوا أخر » .

**( فائدة )** : الشغل المذكور كان في تجهيز جيش ، رواه الطبري من وجه صحيح عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر .

**قوله ( حتى أبهار الليل )** بالموحدة وتشديد الراء ، أى طلعت نجومه واشتبكت ، والباهر الممتلئ نوراً ، قاله أبو سعيد الضرير . وعن سيويه : أبهار الليل كثرت ظلمته وأبهار القمر كثرت ضوؤه . وقال الأصمعي : أبهار : انتصف مأخوذ من بهرة الشيء وهو وسطه ، ويؤيده أن في بعض الروايات « حتى إذا كان قريباً من نصف الليل » ، وهو في حديث أبي سعيد كما سيأتي ، وسيأتي في حديث أنس عند المصنف « إلى نصف الليل » . وفي الصحاح : أبهار الليل ذهب معظمه وأكثره . وعند مسلم من رواية أم كلثوم عن عائشة « حتى ذهب عامة الليل » .

**قوله ( على رسلكم )** بكسر الراء ويجوز فتحها ، المعنى تأنوا .

**قوله ( إن من نعمة الله )** بكسر همز إن ، وهم من ضبطه بالفتح ، وأما قوله « أنه ليس أحد » فهو بفتح أنه للتعليل ، واستدل بذلك على فضل تأخير صلاة العشاء ، ولا يعارض ذلك فضيلة أول الوقت لما في الانتظار من الفضل ، لكن قال ابن بطال : ولا يصلح ذلك الآن للأئمة لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بالتخفيف وقال « إن فيهم الضعيف وذا الحاجة » فترك التطويل عليهم في الانتظار أولى . قلت : وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري « صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العتمة ، فلم يخرج حتى مضى نحو من شطر الليل فقال : إن الناس قد صلوا وأخذوا مضاجعهم ، وإنكم لن تزالوا في صلاة ما انتظرت الصلاة ، ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة لأخرت هذه الصلاة إلى شطر الليل » وسيأتي في حديث ابن عباس قريباً « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا » . ولترمذي وصححه من حديث أبي هريرة « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه » فعلى هذا من وجد به قوة على تأخيرها ولم يغلبه النوم ولم يشق على أحد من المؤمنين فالتأخير في حقه أفضل ، وقد قرر النووي ذلك في شرح مسلم ، وهو اختيار كثير من أهل الحديث من الشافعية وغيرهم ، والله أعلم . ونقل ابن المنذر عن الليث وإسحق أن المستحب تأخير العشاء إلى قبل الثلث ، وقال الطحاوي : يستحب إلى الثلث ، وبه قال مالك وأحمد وأكثر الصحابة والتابعين ، وهو قول الشافعي في الجديد ، وقال في القديم : التعجيل أفضل ، وكذا قال في الإملاء وصححه النووي وجماعة وقالوا : إنه مما يفتى به على القديم ، وتعقب بأنه ذكره في الإملاء وهو من كتبه الجديدة ، والمختار من حيث الدليل أفضلية التأخير ، ومن حيث النظر التفصيل ، والله أعلم .

قوله ( فرحى ) جمع فرحان على غير قياس ، ومثله « وترى الناس سكرى » فى قراءة ، أو تأنيث فراح وهو نحو الرجال فعلت ، وفى رواية الكشميين « فرجعنا وفرحنا » ول بعضهم « فرجعنا فرحا » بفتح الراء على المصدر ، ووقع عند مسلم كالرواية الأولى ، وسبب فرحهم علمهم باختصاصهم بهذه العبادة التى هى نعمة عظمى مستلزمة للمثوبة الحسنى مع ما انضاف إلى ذلك من تجميعهم فيها خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم .

### باب ما يكره من النوم قبل العشاء

[٥٦٨] ٥٥٥- حدثنا محمد بن سلام قال نا عبد الرهاب الثقفى نا خالد الحذاء عن أبي المنهال عن أبي برزة: « أن رسول الله صلى الله عليه كان يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها ».

قوله ( باب ما يكره من النوم قبل العشاء ) قال الترمذى : كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء ، ورخص بعضهم فيه فى رمضان خاصة . انتهى . ومن نقلت عنه الرخصة قيدت عنه فى أكثر الروايات بما إذا كان له من يوقظه أو عرف من عادته أنه لا يستغرق وقت الاختيار بالنوم ، وهذا جيد حيث قلنا إن علة النهى خشية خروج الوقت ، وحمل الطحاوى الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء ، والكرهية على ما بعد دخوله .

قوله ( حدثنا محمد بن سلام ) كذا فى رواية أبى ذر ووافقه ابن السكن . وفى أكثر الروايات « حدثنا محمد » غير منسوب ، وقد تعين من رواية أبى ذر وابن السكن وحديث أبى برزة المذكور طرف من حديثه الآتى فى السمر بعد العشاء .

قوله ( والحديث بعدها ) أى الحادثة . وسيأتى بعد أبواب أن هذه الكراهة مخصوصة بما إذا لم يكن فى أمر مطلوب ، وقيل : الحكمة فيه لئلا يكون سبباً فى ترك قيام الليل ، أو للاستغراق فى الحديث ثم يستغرق فى النوم فيخرج وقت الصبح ، وسيأتى الجمع بين هذا الحديث وبين حديثه صلى الله عليه وسلم بعد صلاة العشاء فى الباب المذكور .

### باب النوم قبل العشاء لمن غلب

[٥٦٩] ٥٥٦- حدثنا أيوب بن سليمان قال حدثني أبو بكر عن سليمان - هو ابن بلال - قال صالح بن كيسان أخبرني ابن شهاب عن عروة أن عائشة قالت : أعتم رسول الله صلى الله عليه بالعشاء حتى ناداه عمر : الصلاة ، نام النساء والصبيان . فخرج فقال : « ما ينتظرها أحد من أهل الأرض غيركم » . قال : ولا يصلى يومئذ إلا بالمدينة ، قال : وكانوا يصلون فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول .

**قوله ( باب النوم قبل العشاء لمن غلب )** في الترجمة إشارة إلى أن الكراهة مختصة بمن تعاطى ذلك مختاراً ، وقبل ذلك مستفاد من ترك إنكاره صلى الله عليه وسلم على من رقد من الذين كانوا ينتظرون خروجه لصلاة العشاء ، ولو قيل بالفرق بين من غلبه النوم في مثل هذه الحالة وبين من غلبه وهو في منزله مثلاً لكان متجهساً .

**قوله ( حدثني أبو بكر )** هو عبد الحميد بن أبي أويس واسمه عبد الله أخو إسماعيل شيخ البخاري ويعرف بالأعشى .

**قوله ( ولا تصلي )** بالمشناة الفوقانية وفتح اللام المشددة أى صلاة العشاء ، والمراد أنها لا تصلى بالهيئة المخصوصة وهي الجماعة إلا بالمدينة ، وبه صرح الداودي ، لأن من كان بمكة من المستضعفين لم يكونوا يصلون إلا سراً ، وأما غير مكة والمدينة من البلاد فلم يكن الإسلام دخلها .

**قوله ( وكانوا )** أى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وفي هذا بيان الوقت المختار لصلاة العشاء لما يشعر به السياق من المواظبة على ذلك ، وقد ورد بصيغة الأمر في هذا الحديث عند النسائي من رواية إبراهيم ابن أبي عبله عن الزهري ولفظه « ثم قال صلوها فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل » وليس بين هذا وبين قوله في حديث أنس « أنه أخر الصلاة إلى نصف الليل » معارضة لأن حديث عائشة محمول على الأغلب من عادته صلى الله عليه وسلم .

**( فائدة )** : زاد مسلم من رواية يونس عن ابن شهاب في هذا الحديث : قال ابن شهاب وذكر لي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « وما كان لكم أن تزوروا رسول الله صلى الله عليه وسلم للصلاة » وذلك حين صاح عمر ، وقوله « تزوروا » بفتح المثناة الفوقانية وسكون النون وضم الزاى بعدها راء ، أى تلحوا عليه ، وروى بضم أوله بعدها موحدة ثم راء مكسورة ثم زاي أى تخرجوا .

٥٥٧- حدثنا محمود قال نا عبد الرزاق قال أنا ابن جريج قال أخبرني نافع قال نا عبد الله [٥٧٠]

بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عنها ليلة فأخبرها حتى رقدنا في المسجد ، ثم استيقظنا ، ثم رقدنا ، ثم استيقظنا ، ثم خرج علينا النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس أحد من أهل الأرض ينتظر الصلاة غيركم » . وكان ابن عمر لا يبالي أقدمها أم أخرها ، إذا كان لا يخشى أن يغلبه النوم عن وقتها . وكان يرقد قبلها . قال ابن جريج قلت لعطاء . فقال سمعت ابن عباس يقول : أعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة بالعشاء حتى رقد الناس واستيقظوا ، وركدوا واستيقظوا ، فقام عمر بن الخطاب فقال : الصلاة . قال عطاء قال ابن عباس فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم كأي أنظر إليه الآن يقطر رأسه ماءً واضعاً يده على رأسه فقال : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها » [٥٧١]

هكذا» فاستثبت عطاء: كيف وضع النبي صلى الله عليه على رأسه يده كما أنبأه ابن عباس؟ فبدد لي عطاء بين أصابعه شيئاً من تبديد، ثم وضع أطراف أصابعه على قرن الرأس ثم ضمها يمرها كذلك على الرأس حتى مست إبهامه طرف الأذن مما يلي الوجه على الصدغ وناحية اللحية لا يعصر ولا يبطش إلا كذلك، وقال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوا هكذا».

[الحديث ٥٧١ - طرفه في: ٧٢٣٩].

**قوله (حدثنا محمود) هو ابن غيلان .**

**قوله (شغل عنها ليلة فأخرها)** هذا التأخير مغاير للتأخير المذكور في حديث جابر وغيره المقيد بتأخير اجتماع المصلين ، وسياقه يشعر بأن ذلك لم يكن من عادته .

**قوله (حتى رقدنا في المسجد)** استدل به من ذهب إلى أن النوم لا ينقض الوضوء ، ولا دلالة فيه لاحتمال أن يكون الراقد منهم كان قاعداً متمكناً ، أو لاحتمال أن يكون مضطجعاً لكنه توضأ وإن لم ينقل ، اكتفاء بما عرف من أنهم لا يصلون على غير وضوء .

**قوله (وكان) أي ابن عمر (يرقد قبلها)** أي قبل صلاة الغشاء ، وهو محمول على ما إذا لم ينحس أن يغلبه النوم عن وقتها كما صرح به قبل ذلك حيث قال «وكان لا يبالي أقدمها أم أخرها» وروى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع أن ابن عمر كان ربما رقد عن الغشاء الآخرة ويأمر أن يوقظوه ، والمصنف حمل ذلك في الترجمة على ما إذا غلبه النوم ، وهو اللائق بحال ابن عمر .

**قوله (قال ابن جريج)** هو بالإسناد الذي قبله - وهو محمود عن عبد الرزاق عن ابن جريج - وهو من زعم أنه معلق ، وقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بالإسنادين ، وأخرجه من طريقه الطبراني ، وعنه أبو نعيم في مستخرجه .

**قوله (اقام عمر فقال : الصلاة)** ، زاد في التثنية «رقد النساء والصبيان» وهو مطابق لحديث عائشة الماضي .

**قوله (واضعاً يده على رأسه) كذا للأكثر** ، وللكشميني «على رأسي» وهو وهم لما ذكر بعده من هيئة عصره صلى الله عليه وسلم شعره من الماء ، وكأنه كان اغتسل قبل أن يخرج .

**قوله (فاستثبت)** هو مقول ابن جريج ، وعطاء هو ابن أبي رباح ، وهو من زعم أنه ابن يسار .

**قوله (فبدد)** أي فرق . وقرن الرأس جانبه .

**قوله (ثم ضمها)** كذا له بالضاد المعجمة والميم ، ولمسلم «وصبها» بالمهملة والموحدة ، وصوبه عياض قال : لأنه يصف عصر الماء من الشعر باليد . قلت : ورواية البخاري موجهة ، لأن ضم اليد صفة للعاصر .

**قوله (حتى مست إبهامه)** كذا بالإفراد للكشميني ، ولغيره «إبهاميه» وهو منصوب بالمفعولية

وفاعله طرف الأذن ، وعلى هذا فهو مرفوع . وعلى الرواية الأولى « طرف » منصوب وفاعله إبهامه وهو مرفوع ، ويؤيد رواية الأكثر رواية حجاج عن ابن جريج عند النسائي وأبي نعيم « حتى مست إبهاماه طرف الأذن » .

**قوله ( لا يقصر ولا يبطش )** أى لا يبطئ ولا يستعجل ، ويقصر بالقاف للأكثر ووقع عند الكشيبي « لا يعصر » بالعين ، والأولى أصوب .

**قوله ( لأمرتهم أن يصلوها )** كذا بين ذلك في كتاب التتبي عند المصنف من رواية سفيان بن عيينة عن ابن جريج وغيره في هذا الحديث وقال « إنه للوقت لولا أن أشق على أمتي » .

**( فائدة )** : وقع في الطبراني من طريق طاوس عن ابن عباس في هذا الحديث بمعناه قال : وذهب الناس إلا عثمان بن مظعون في ستة عشر رجلا ، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فقال « ما صلى هذه الصلاة أمة قبلكم » .

### باب وقت العشاء إلى نصف الليل

وقال أبو برزة : كان النبي صلى الله عليه وسلم يستحب تأخيرها

٥٥٨ - حدثنا عبد الرحيم المحاربي قال نا زائدة عن حميد الطويل عن أنس قال : أخر النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء إلى نصف الليل ، ثم صلى ثم قال : « قد صلى الناس وناموا ، أما إنكم في صلاة ما انتظرتوها » . وزاد ابن أبي مريم : قال أنا يحيى بن أيوب قال حدثني حميد سمع أنسا : كاني أنظر إلى وبيص خاتمه ليلتئذ .

[الحديث ٥٧٢ - أطرافه في : ٦٠٠ ، ٦٦١ ، ٨٤٧ ، ٥٨٦٩ .]

**قوله ( باب وقت العشاء إلى نصف الليل )** في هذه الترجمة حديث صريح أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في بيان أول الأوقات وآخرها وفيه « فإذا صليتم العشاء فإنه وقت إلى نصف الليل » . قال النووي : معناه وقت لأدائها اختياراً ، وأما وقت الجواز فيمتد إلى طلوع الفجر ، لحديث أبي قتادة عند مسلم « إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يبيء وقت الصلاة الأخرى » . وقال الاصطخري إذا ذهب نصف الليل صارت قضاء . قال : ودليل الجمهور حديث أبي قتادة المذكور . قلت : وعموم حديث أبي قتادة مخصوص بالإجماع في الصباح ، وعلى قول الشافعي الجديد في المغرب فلا يصطخري أن يقول إنه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الأحاديث في العشاء والله أعلم .

**قوله ( وقال أبو برزة )** هو طرف من حديثه المتقدم في « باب وقت العصر » وليس فيه تصريح بمقد نصف الليل ، لكن أحاديث التأخير والتوقيت لما جاءت مرة مقيدة بالثلث وأخرى بالنصف كان النصف غاية التأخير ، ولم أر في امتداد وقت العشاء إلى طلوع الفجر حديثاً صريحاً يثبت .

**قوله ( حدثنا عبد الرحيم المحاربي )** كذا لأبي ذر ، ووقع لأبي الوقت وغيره عبد الرحيم بغير صبغة

أداء ، وهو عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن محمد المحاربي الكوفي ، يكنى أبا زياد ، وهو من قدماء شيوخ البخارى ، وليس له فى الصحيح عنه غير هذا الحديث الواحد .

قوله ( صلاة العشاء ) زاد مسلم « ليلة » وفيه إشعار بأنه لم يكن يواظب على ذلك .

قوله ( قد صلى الناس ) أى المعهودون ممن صلى من المسلمين إذ ذاك .

قوله ( وزاد ابن أبى مريم ) يعنى سعيد بن الحكم المصرى ، ومراده بهذا التعليق بيان سماع حميد للحديث من أنس .

قوله ( كأنى أنظر إلخ ) الجملة فى موضع المفعول لقوله « زاد » . وقد وقع لنا هذا التعليق موصولا عالياً من طريق أبى طاهر المخلص فى الجزء الأول من فوائده ، قال : حدثنا البغوى حدثنا أحمد بن منصور حدثنا ابن أبى مريم بسنده وأوله « سئل أنس : هل اتخذ النبي صلى الله عليه وسلم خاتماً ؟ قال : نعم ، آخر العشاء » فذكره ، وفى آخره « وكأنى أنظر إلى ويص خاتمه ليلتذ « الوييص بالموحدة والصاد المهملة : البريق ، وسيأتى الكلام على فضل انتظار الصلاة فى أبواب الجماعة ، وعلى الخاتم ولبسه فى كتاب اللباس إن شاء الله تعالى .

### باب فضل صلاة الفجر والحديث

٥٥٩ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن إسماعيل قال نا قيس قال لي جرير بن عبد الله : [٥٧٣]

كنا عند النبي صلى الله عليه إذ نظر إلى القمر ليلة البدر فقال : « أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا لا تضامون - أو قال : لا تضاهون - فى رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا » ثم قال : « وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها » .

٥٦٠ - حدثنا هبة بن خالد قال نا همام حدثني أبو جمرة عن أبى بكر عن أبيه أن [٥٧٤]

رسول الله صلى الله عليه قال : « من صلى البردين دخل الجنة » .

وقال ابن رجاء نا همام عن أبى جمرة أن أبا بكر بن عبد الله بن قيس أخبره بهذا .

نا إسحاق قال نا حبان قال نا همام قال نا أبو جمرة عن أبى بكر بن عبد الله عن أبيه عن

النبي صلى الله عليه .. مثله .

قوله ( باب فضل صلاة الفجر ) وقع فى رواية أبى ذر بعد هذا « والحديث » ولم يظهر لقوله « والحديث » توجيه فى هذا الموضع ، ووجه الكرماني بأن الغرض منه باب كذا وباب الحديث الوارد فى فضل صلاة الفجر . قلت : ولا يخفى بعده ، ولم أر هذه الزيادة فى شيء من المستخرجات ، ولا عرج عليها أحد من الشراح ، فالظاهر أنها وهم ، ويدل لذلك أنه ترجم لحديث جرير أيضاً « باب فضل صلاة العصر »

بغير زيادة ، ويحتمل أنه كان فيه « باب فضل صلاة الفجر والعصر » فتحرفت الكلمة الأخيرة ، والله أعلم .  
**قوله ( يحيى )** هو القطان ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم . وقد تقدم الكلام على حديث جرير في « باب فضل صلاة العصر » .

**قوله ( أبو جمرة )** بالجيم والراء وهو الضبعى ، وشيخه أبو بكر هو ابن أبي موسى الأشعري بدليل الرواية التي بعده حيث وقع فيها « أن أبا بكر بن عبد الله بن قيس » وعبد الله بن قيس هو أبو موسى ، وقد قيل إنه أبو بكر بن عمارة بن روية والأول أرجح كما سيأتى آخر الباب .

**قوله ( من صلى البردين )** بفتح الموحدة وسكون الراء تثنية برء ، والمراد صلاة الفجر والعصر ، ويدل على ذلك قوله في حديث جرير « صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها » زاد في رواية مسلم « يعنى العصر والفجر : سميتا بردين لأنهما تصليان في بردى النهار وهما طرفاه حين يطيب الهواء وتذهب سورة الحر ، ونقل عن أبي عبيد أن صلاة المغرب تدخل في ذلك أيضاً . وقال البزار في توجيه اختصاص هاتين الصلاتين بدخول الجنة دون غيرهما من الصلوات ما محصله : إن من موصولة لا شرطية ، والمراد الذين صلوهما أول ما فرضت الصلاة ثم ماتوا قبل فرض الصلوات الخمس ، لأنها فرضت أولاً ركعتين بالنداء وركعتين بالعشى ، ثم فرضت الصلوات الخمس ، فهو خبر عن ناس مخصوصين لا عموم فيه . قال : ولا يخفى ما فيه من التكلف ، والأوجه أن « من » في الحديث شرطية . وقوله « دخل » جواب الشرط ، وعدل عن الأصل وهو فعل المضارع كأن يقول يدخل الجنة إرادة للتأكيد في وقوعه يجعل ما سيقع كالواقع .

**قوله ( وقال ابن رجاء )** هو عبد الله البصرى الغداني ، وهو أحد شيوخ البخارى ، وقد وصله محمد بن يحيى الذهلى قال « حدثنا عبد الله بن رجاء » ورويناه عالياً من طريقه في الجزء المشهور المروى عنه من طريق السلفى ولفظ المتن واحد .

**قوله ( حدثنا إسحق )** هو ابن منصور ، ولم يقع منسوباً في شيء من الكتب والروايات ، واستدل أبو على الغسانى على أنه ابن منصور بأن مسلماً روى عن إسحق بن منصور عن حبان بن هلال حديثاً غير هذا . قلت : رأيت في رواية أبي على الشبوى عن الفربرى في « باب البيعان بالخيار » حدثنا إسحق بن منصور حدثنا حبان بن هلال فذكر حديثاً ، فهذه القرينة أقوى من القرينة التي في رواية مسلم .

**قوله ( حدثنا حبان )** هو ابن هلال وهو بفتح الحاء المهملة ، فاجتمعت الروايات عن همام بأن شيخ أبي جمرة هو أبو بكر بن عبد الله ، فهذا بخلاف من زعم أنه ابن عمارة بن روية ، وحديث عمارة أخرجه مسلم وغيره من طرق عن أبي بكر بن عمارة عن أبيه لكن لفظه « لن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها » وهذا اللفظ مغاير للفظ حديث أبي موسى وإن كان معناهما واحداً ، فالصواب أنهما حديثان .

## باب وَقْتُ الْفَجْرِ

٥٦١- فاعمرؤ بن عاصم قال نا همام عن قتادة عن أنس أن زيد بن ثابت حدثه أنهم

تسحرُوا مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ ثُمَّ قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ. قلت: كم بينهما؟ قال: قدر خمسين أو ستين، يعني آية.

[الحديث ٥٧٥ - طرفه في: ١٩٢١].

[٥٧٦] ٥٦٢ - نا الحسن بن الصباح سمع روح بن عبادة قال نا سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك: «أن نبي الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وزيد بن ثابت تسحرا، فلما فرغا من سحورهما قام نبي الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ إلى الصلاة فصلينا. قلت لأنس: كم كان بين فراغهما من سحورهما ودخولهما في الصلاة؟ قال: قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية.

[الحديث ٥٧٦ - طرفه في: ١١٣٤].

[٥٧٧] ٥٦٣ - نا إسماعيل بن أبي أويس عن أخيه عن سليمان عن أبي حازم أنه سمع سهل بن سعد يقول: كنت أتسحر في أهلي ثم تكون سرعة في أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ عليه.

[الحديث ٥٧٧ - طرفه في: ١٩٢٠].

[٥٧٨] ٥٦٤ - نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة ابن الزبير أن عائشة أخبرته قالت: كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ صلاة الفجر متلفعات بمروطهن، ثم ينقلبن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من الغلس.

قوله (باب وقت الفجر) ذكر فيه حديث «تسحر زيد بن ثابت مع النبي صلى الله عليه وسلم» من وجهين عن أنس، فأما رواية همام عن قتادة فهي عن أنس أن زيد بن ثابت حدثه، فجعله من مسند زيد ابن ثابت، ووافقه هشام عن قتادة كما سيأتي في الصيام. وأما رواية سعيد - وهو ابن أبي عروبة - عن قتادة فهي «عن أنس أن نبي الله وزيد بن ثابت تسحرا» وفي رواية السرخسي والمستمل «تسحروا» فجعله من مسند أنس، وأما قوله «تسحروا» بصيغة الجمع فشاذا وترجع عند مسلم رواية همام فإنه أخرجها وأعرض عن رواية سعيد ويدل على رجحانها أيضاً أن الإسماعيلي أخرج رواية سعيد من طريق خالد بن الحارث عن سعيد فقال «عن أنس عن زيد بن ثابت» والذي يظهر لي في الجمع بين الروایتين أن أنساً حضر ذلك لكنه لم يتسحر معهما، ولأجل هذا سأل زيداً عن مقدار وقت السحور كما سيأتي بعد، ثم وجدت ذلك صريحاً في رواية النسائي وابن حبان ولفظهما «عن أنس قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا أنس إني أريد الصيام، أطمعني شيئاً. فجئت به بتمر وإناء فيه ماء، وذلك بعد ما أذن بلال. قال: يا أنس انظر



رجلاً يأكل كل معي ، فدعوت زيد بن ثابت . فجاء فتسحر معه . ثم قام فصلى ركعتين ، ثم خرج إلى الصلاة .  
فعل هذا فالمراد بقوله « كم كان بين الأذان والسحور » أي أذان ابن أم مكتوم ، لأن بلالا كان يؤذن قبل  
الفجر . والآخر يؤذن إذا طلع .

**قوله ( قلت كم كان بينهما ؟ )** سقط لفظ « كان » من رواية السرخسي والمستمل ، ووقع عند  
الإسماعيلي من رواية عفان عن همام « قلنا لزيد » ، ومن رواية خالد بن الحارث عن سعيد قال خالد :  
أنس القائل كم كان بينهما . ووقع عند المصنف من رواية روح عن سعيد : قلت لأنس ، فهو مقول قتادة .  
قال الإسماعيلي : والروايتان صحيحتان بأن يكون أنس سأل زيدا ، وقاتدة سأل أنساً . والله أعلم .

**قوله ( قام نبي الله صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة فصليا )** كذا للكشميني بصيغة التثنية ، ولغيره فصلينا  
بصيغة الجمع وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . واستدل المصنف  
به على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر لأنه الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب ، والمدة التي بين الفراغ  
من السحور والدخول في الصلاة - وهي قراءة الخمسين آية أو نحوها - قدر ثلث خمس ساعة ، ولعلها مقدار  
ما يتوضأ . فأشعر ذلك بأن أول وقت الصبح أول ما يطلع الفجر . وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يدخل  
فيها بغلس ، والله أعلم .

**قوله ( عن أخيه )** هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، وسيأتي الكلام على حديث  
سهل بن سعد في الصيام . والغرض منه هنا الإشارة إلى مبادرة النبي صلى الله عليه وسلم بصلاة الصبح في أول  
الوقت . وحديث عائشة تقدم في أبواب ستر العورة ولفظه أصرح في مراده في هذا الباب من جهة التغليس  
بالصبح وأن سياقه يقتضي المواظبة على ذلك ، وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود أنه  
صلى الله عليه وسلم أسفر بالصبح مرة ثم كانت صلاته بعد بالغاس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر . وأما ما رواه  
أصحاب السنن وصححه غير واحد من حديث رافع بن خديج قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر » فقد حماه الشافعي وغيره على أن المراد بذلك تحقق طلوع الفجر ، وحمله  
الطحاوي على أن المراد الأمر بتطويل القراءة فيها حتى يخرج من الصلاة مسفراً ، وأبعد من زعم أنه ناسخ  
للصلاة في الغلس . وأما حديث ابن مسعود الذي أخرجه المصنف وغيره أنه قال « ما رأيت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم صلى صلاة في غير وقتها ذلك اليوم » يعني في الفجر يوم المزدلفة ، فحمول على أنه دخل فيها  
مع طلوع الفجر من غير تأخير ، فإن في حديث زيد بن ثابت وسهل بن سعد ما يشعر بتأخير يسير ، لا أنه  
صلاها ، قبل أن يطلع الفجر . والله سبحانه وتعالى أعلم .

**قوله في حديث عائشة ( كن )** قال الكرماني : هو مثل أكلوني البراغيث لأن قياسه الإفراد وقد جمع .  
**قوله ( نساء المؤمنات )** تقديره نساء الأنفس المؤمنات أو نحوها ذلك حتى لا يكون من إضافة الشيء  
إلى نفسه ، وقيل إن « نساء » هنا بمعنى الفاضلات أي فاضلات المؤمنات كما يقال رجال القوم أي فضلاؤهم .  
**قوله ( يشهدن )** أي يحضرن ، وقوله ( لا يعرفهن أحد ) قال الداودي : معناه لا يعرفن أنساء أم  
رجال ، أي لا يظهر للرأي إلا الأشباح خاصة ، وقيل لا يعرف أعيانهم فلا يفرق بين خديجة وزينب ،

وضعه النووي بأن المتلفعة في النهار لا تعرف عينها فلا يبقى في الكلام فائدة ، وتعقب بأن المعرفة إنما تتعلق بالأعيان ، فلو كان المراد الأول لعبر بنى العلم ، وما ذكره من أن المتلفعة بالنهار لا تعرف عينها فيه نظر ، لأن لكل امرأة هيئة غير هيئة الأخرى في الغالب ولو كان بدنهما مغطى . وقال الباجي : هذا يدل على أنهم كن سافرات إذ لو كن متنقيات لمنع تغطية الوجه من معرفتهن لا الغلس . قلت : وفيه ما فيه ، لأنه مبنى على الاشتباه الذي أشار إليه النووي ، وأما إذا قلنا إن لكل واحدة منهن هيئة غالباً فلا يلزم ما ذكر . والله أعلم .

**قوله ( متلفعات )** تقدم شرحه ، ( والمروط ) جمع مرط بكسر الميم وهو كساء معلم من خز أو صوف أو غير ذلك ، وقيل لا يسمى مرطاً إلا إذا كان أخضر ولا يلبسه إلا النساء ، وهو مردود بقوله مرط من شعر أسود .

**قوله ( ينقلبن )** أى يرجعن .

**قوله ( من الغلس )** من ابتدائية أو تعليلية ، ولا معارضة بين هذا وبين حديث أبي برزة السابق أنه كان ينصرف من الصلاة حين يعرف الرجل جلسه ، لأن هذا إخبار عن رؤية المتلفعة على بعد ، وذلك إخبار عن رؤية الجلّيس . وفي الحديث استحباب المبادرة بصلاة الصبح في أول الوقت وجواز خروج النساء إلى المساجد لشهود الصلاة في الليل ، ويؤخذ منه جوازه في النهار من باب أولى لأن الليل مظنة الريبة أكثر من النهار ، ومحل ذلك إذا لم يخش عليهن أو بهن فتنة ، واستدل به بعضهم على جواز صلاة المرأة مختمرة الأنف والشم ، فكانه جعل التلفع صفة لشهود الصلاة . وتعقبه عياض بأنها إنما أخبرت عن هيئة الانصراف ، والله أعلم .

### باب مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً

[٥٧٩]

٥٦٥- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج يحدثونه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّبْحَ ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ » .

**قوله ( باب من أدرك من الفجر ركعة )** تقدم الكلام على الحكمة في حذف جواب الشرط من الترجمة في « باب من أدرك من العصر ركعة » .

**قوله ( يحدثونه )** أى يحدثون زيد بن أسلم . ورجال الإسناد كلهم مدنيون .

**قوله ( فقد أدرك الصبح )** الإدراك الوصول إلى الشيء ، فظاهره أنه يكتفى بذلك ، وليس ذلك مراداً بالإجماع ، فقيل يحمل على أنه أدرك الوقت ، فإذا صلى ركعة أخرى فقد كملت صلاته ، وهذا قول الجمهور ، وقد صرح بذلك في رواية الدراوردي عن زيد بن أسلم أخرجه البيهقي من وجهين ولفظه « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعد ما تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة » وأصرح منه

رواية أبي غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن عطاء - وهو ابن يسار - عن أبي هريرة بلفظ « من صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، ثم صلى ما بقي بعد غروب الشمس فلم يفته العصر » . وقال مثل ذلك في الصباح ، وقد تقدمت رواية المصنف في « باب من أدرك من العصر ركعة » من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة وقال فيها « فليتم صلاته » ، وللنسائي من وجه آخر « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة كلها ، إلا أنه يقضى ما فاتته » ، وللبهقي من وجه آخر « من أدرك ركعة من الصباح قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى » . ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوي حيث خص الإدراك باحتلام الصبي وطهر الحائض وإسلام الكافر ونحوها ، وأراد بذلك نصرة مذهبه في أن من أدرك من الصباح ركعة تفسد صلاته لأنه لا يكملها إلا في وقت الكراهة ، وهو مبنى على أن الكراهة تتناول الفرض والنفل وهي خلافية مشهورة ، قال الترمذي : وبهذا يقول الشافعي وأحمد وإسحق ، وخالف أبو حنيفة فقال : من طاعت عليه الشمس وهو في صلاة الصباح بطلت صلاته . واحتج لذلك بالأحاديث الواردة في النهي عن الصلاة عند طواع الشمس ، وادعى بعضهم أن أحاديث النهي ناسخة لهذا الحديث ، وهي دعوى تحتاج إلى دليل ، فإنه لا يصار إلى النسخ بالاحتمال ، والجمع بين الحديثين ممكن بأن تحمل أحاديث النهي على ما لا سبب له من النوافل ، ولا شك أن التخصيص أولى من ادعاء النسخ ، ومفهوم الحديث أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون مدركاً للوقت ، وللفقهاء في ذلك تفاصيل بين أصحاب الأعدار وغيرهم ، وبين مدرك الجماعة ومدرك الوقت ، وكذا مدرك الجمعة ، ومقدار هذه الركعة قدر ما يكبر للإحرام ويقرأ أم القرآن ويركع ويرفع ويسجد بسجدين بشروط كل ذلك ، وقال الرافعي : المعتبر فيها أخف ما يقدر عليه أحد ، وهذا في حق غير أصحاب الأعدار ، أما أصحاب الأعدار - كمن أفاق من إغماء ، أو طهرت من حيض أو غير ذلك - فإن بقي من الوقت هذا القدر كانت الصلاة في حقهم أداء . وقد قال قوم : يكون ما أدرك في الوقت أداء وبعده قضاء ، وقيل يكون كذلك لكنه ياتحق بالأداء حكماً ، والمختار أن الكل أداء وذلك من فضل الله تعالى . ونقل بعضهم الاتفاق على أنه لا يجوز لمن ليس له عذر تأخير الصلاة حتى لا يبقى منها إلا هذا القدر . والله أعلم .

( لطيفة ) أورد المصنف في « باب من أدرك من العصر » طريق أبي سلمة عن أبي هريرة ، وفي هذا الباب طريق عطاء بن يسار ومن معه عن أبي هريرة ، لأنه قدم في طريق أبي سلمة ذكر العصر ، وقدم في هذا ذكر الصباح فناسب أن يذكر في كل منهما ما قدم لما يشعر به التقديم من اهتمام . والله الهادي للصواب .

### باب من أدرك من الصلاة ركعة

٥٦٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » . [٥٨٠]

قوله ( باب من أدرك من الصلاة ركعة ) هكذا ترجم ، وساق الحديث بلفظ « من أدرك ركعة من

الصلاة فقد أدرك الصلاة . وقد رواه مسلم من رواية عبيد الله العمري عن الزهري ، وأحال به على حديث مالك ، وأخرجه البيهقي وغيره من الوجه الذي أخرجه منه مسلم ولفظه كاللفظ ترجمة هذا الباب ، قدم قوله « من الصلاة » على قوله « ركعة » وقد وضع لنا بالاستقراء أن جميع ما يقع في تراجم البخاري مما يترجم بلفظ الحديث لا يقع فيه شيء مغاير للفظ الحديث الذي يورده إلا وقد ورد من وجه آخر بذلك اللفظ المغاير ، فله دره ما أكثر اطلاعه . والظاهر أن هذا أعم من حديث الباب الماضي قبل عشرة أبواب ، ويحتمل أن تكون اللام عهدية فيتحدا ، ويؤيده أن كلا منهما من رواية أبي سامة عن أبي هريرة ، وهذا مطلق وذاك مقيد فيحمل المطلق على المقيد . وقال الكرماني : الفرق بينهما أن الأول فيمن أدرك من الوقت قدر ركعة ، وهنا فيمن أدرك من الصلاة ركعة ، كذا قال . وقال بعد ذلك : وفي الحديث أن من دخل في الصلاة فصل ركعة وخرج الوقت كان مدركاً لجميعها ، وتكون كلها أداء ، وهو الصحيح . انتهى . وهذا يدل على اتحاد الحديثين عنده لجعلهما متعلقين بالوقت ، بخلاف ما قال أولاً . وقال التيمي : معناه من أدرك مع الإمام ركعة فقد أدرك فضل الجماعة . وقيل : المراد بالصلاة الجمعة ، وقيل غير ذلك . وقوله ( فقد أدرك الصلاة ) ليس على ظاهره بالإجماع ، لما قدمناه من أنه لا يكون بالركعة الواحدة مدركاً لجميع الصلاة بحيث تحصل براءة ذمته من الصلاة ، فإذا فيه اضمار تقديره : فقد أدرك وقت الصلاة ، أو حكم الصلاة ، أو نحو ذلك ، ويلزمه إتمام بقية . وقد تقدم بقية مباحثه في الباب الذي قبله . ومفهوم التقييد بالركعة أن من أدرك دون الركعة لا يكون مدركاً لها ، وهو الذي استقر عليه الاتفاق ، وكان فيه شذوذ قديم منها إدراك الإمام راكمياً يجزئ ولو لم يدرك معه الركوع ، وقيل يدرك الركعة ولو رفع الإمام رأسه ما لم يرفع بقية من اتهم به رؤوسهم ولو بقي واحد ، وعن الثوري وزفر : إذا كبر قبل أن يرفع الإمام رأسه أدرك إن وضع يديه على ركبتيه قبل رفع الإمام ، وقيل : من أدرك تكبيرة الإحرام وتكبيرة الركوع أدرك الركعة ، وعن أبي العالية : إذا أدرك السجود أكمل بقية الركعة معهم ثم يقوم فيركع فقط ونجزه .

### باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس

[٥٨١] ٥٦٧- حدثنا حفص بن عمر قال نا هشام عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس قال : شهد عندي رجال مرضيئون ، وأرضاهم عندي عمر أن النبي صلى الله عليه نهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب .  
فا مسدد قال نا يحيى عن شعبة عن قتادة سمعت أبا العالية عن ابن عباس قال : حدثني ناس بهذا .

[٥٨٢] ٥٦٨- فا مسدد قال نا يحيى بن سعيد عن هشام قال أخبرني أبي قال أخبرني ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها » .

[٥٨٣] ٥٦٩- قال وحدثني ابنُ عمرَ قال رسولُ الله صلى الله عليه : «إذا طلعَ حاجِبُ الشمسِ فأخروا الصلاةَ حتَّى يرتفعَ ، وإذا غابَ حاجِبُ الشمسِ فأخروا الصلاةَ حتَّى يغيبَ» . تابعه عبدة .

[الحديث ٥٨٣ - طرفه في : ٣٢٧٢] .

[٥٨٤] ٥٧٠- نا عبيدُ بنُ إسماعيلَ عن أبي أسامةَ عن عبيدِ الله عن خبيبِ بنِ عبدِ الرحمنِ عن حفصِ بنِ عاصمٍ عن أبي هريرةَ : «أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه نهى عن بيعتين ، وعن لبستين ، وعن صلاتين : نهى عن الصلاة بعد الفجرِ حتَّى تطلعَ الشمسُ ، وبعد العصرِ حتَّى تغربَ الشمسُ . وعن اشتمالِ الصَّماءِ ، وعن الاحتباءِ في ثوبٍ واحدٍ يُفضي فرجه إلى السماءِ ، وعن المنابذة ، والملاسة» .

قوله ( باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ) يعني ما حكها ؟ قال الزين بن المنير : لم يثبت حكم النهي ، لأن تعين المنهى عنه في هذا الباب مما كثر فيه الاختلاف ، وخص الترجمة بالفجر من اشتمال الأحاديث على الفجر والعصر ، لأن الصبح هي المذكورة أولاً في سائر أحاديث الباب . قلت : أو لأن العصر ورد فيها كونه صلى الله عليه وسلم صلى بعدها ، بخلاف الفجر .

قوله ( هشام ) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي .

قوله ( عن أبي العالية ) هو الرياحي بالياء التحتانية واسمه رفيع بالتصغير ، ووقع مصرحاً به عند الإسماعيلي من رواية غندر عن شعبة ، وأورد المصنف طريق يحيى وهو القطان عن شعبة عن قتادة سمعت أبا العالية . والسر فيها التصريح بسماع قتادة له من أبي العالية وإن كانت طريق هشام أعلى منها .

قوله ( شهد عندي ) أي أعلمني أو أخبرني ، ولم يرد شهادة الحكم .

قوله ( مرضيون ) أي لا شك في صدقهم ودينهم ، وفي رواية الإسماعيلي من طريق يزيد بن زريع عن همام «شهد عندي رجال مرضيون فيهم عمر» وله من رواية شعبة «حدثني رجال أحبهم إلى عمر» .

قوله ( ناس بهذا ) أي بهذا الحديث بمعناه ، فإن مسدداً رواه ومن طريقه البيهقي ولفظه «حدثني ناس أعجبهم إلى عمر» وقال فيه «حتى تطلع الشمس» ووقع في الترمذي عنه «سمعت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر ، وكان من أحبهم إلى» .

قوله ( بعد الصبح ) أي بعد صلاة الصبح لأنه لا جائز أن يكون الحكم فيه معلقاً بالوقت ، إذ لا بد من أداء الصبح ، فتعين التقدير المذكور . قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث معمول به عند فقهاء الأمصار ، وخالف بعض المتقدمين وبعض الظاهرية من بعض الوجوه .

قوله ( حتى تشرق ) بضم أوله من أشرق ، يقال أشرقت الشمس ارتفعت وأضاءت ، ويؤيده

حديث أبي سعيد الآتي في الباب بعده بلفظ « حتى ترتفع الشمس » ويروى بفتح أوله وضم ثالثه بوزن تغرب يقال شرقت الشمس أى طلعت ، ويؤيده رواية البيهقي من طريق أخرى عن ابن عمر شيخ البخارى فيه بلفظ « حتى تشرق الشمس أو تطلع » على الشك ، وقد ذكرنا أن في رواية مسدد « حتى تطلع الشمس » بغير شك ، وكذا هو في حديث أبي هريرة الآتي آخر الباب بلفظ « حتى تطلع الشمس » بالجزم ، ويجمع بين الحديثين بأن المراد بالطلوع طلوع مخصوص ، أى حتى تطلع مرتفعة . قال النووي : أجمعت الأمة على كراهة صلاة لا سبب لها في الأوقات المنهى عنها ، واتفقوا على جواز الفرائض المؤداة فيها ، واختلفوا في النوافل التي لها سبب كصلاة تحية المسجد وسجود التلاوة والشكر وصلاة العيد والكسوف وصلاة الجنائز وقضاء الفائتة ، فذهب الشافعي وطائفة إلى جواز ذلك كله بلا كراهة ، وذهب أبو حنيفة وآخرون إلى أن ذلك داخل في عموم النهي ، واحتج الشافعي بأنه صلى الله عليه وسلم قضى سنة الظهر بعد العصر ، وهو صريح في قضاء السنة الفائتة فالخاضرة أولى والفريضة المقضية أولى ، ويلتحق ما له سبب . قلت : وما نقله من الإجماع والاتفاق متعقب ، فقد حكى غيره عن طائفة من السلف الإباحة مطلقاً وأن أحاديث النهي منسوخة ، وبه قال داود وغيره من أهل الظاهر ، وبذلك جزم ابن حزم ، وعن طائفة أخرى المنع مطلقاً في جميع الصلوات ، وصح عن أبي بكرة وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرض في هذه الأوقات ، وحكى آخرون الإجماع على جواز صلاة الجنائز في الأوقات المكروهة ، وهو متعقب بما سيأتي في بابه ، وما ادعاه ابن حزم وغيره من النسخ مستنداً إلى حديث « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى » فدل على إباحة الصلاة في الأوقات المنهية . انتهى . وقال غيرهم : ادعاء التخصيص أولى من ادعاء النسخ فيحمل النهي على ما لا سبب له ، ويخص منه ما له سبب جمعاً بين الأدلة ، والله أعلم . وقال البيضاوي : اختلفوا في جواز الصلاة بعد الصبح والعصر وعند الطلوع والغروب وعند الاستواء ، فذهب داود إلى الجواز مطلقاً وكأنه حمل النهي على التنزيه . قلت : بل المحكى عنه أنه ادعى النسخ كما تقدم ، قال : وقال الشافعي تجوز الفرائض وما له سبب من النوافل ، وقال أبو حنيفة : يحرم الجميع سوى عصر يومه ، وتحرم المنذورة أيضاً . وقال مالك : تحرم النوافل دون الفرائض ، ووافقه أحمد ، لكنه استثنى ركعتي الطواف .

( تنبيه ) : لم يقع لنا تسمية الرجال المرضيين الذين حدثوا ابن عباس بهذا الحديث ، وبلغني أن بعض من تكلم على العمدة تجاسر وزعم أنهم المذكورون فيها عند قول مصنفها : وفي الباب عن فلان وفلان . ولقد أخطأ هذا المتجاسر خطأ يبنياً فلا حول ولا قوة إلا بالله .

قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة بن الزبير .

قوله ( لا تحروا ) أصله لا تتحروا ، فحذفت إحدى التاءين ، والمعنى لا تقصدوا . واختلف أهل العلم في المراد بذلك ، فمنهم من جعله تفسيراً للحديث السابق وميناً للمراد به فقال : لا تكره الصلاة بعد الصبح ولا بعد العصر إلا لمن قصد بصلاته طلوع الشمس وغروبها ، وإلى ذلك جنح بعض أهل الظاهر وقواه

ابن المنذر واحتج له . وقد روى مسلم من طريق طاوس عن عائشة قالت : وهم عمر ، إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتحرى طلوع الشمس وغروبها . انتهى . وسيأتى من قول ابن عمر أيضاً ما يدل على ذلك قريباً بعد بابين ، وربما قوى ذلك بعضهم بحديث « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فليضف إليها الأخرى » فأمر بالصلاة حينئذ ، فدل على أن الكراهة مختصة بمن قصد الصلاة في ذلك الوقت لا من وقع له ذلك اتفاقاً ، وسيأتى لهذا مزيد بيان في آخر الباب الذى بعده ، ومنهم من جعله نهياً مستقلاً ، وكره الصلاة في تلك الأوقات سواء قصد لها أم لم يقصد ، وهو قول الأكثر . قال البيهقي : إنما قالت ذلك عائشة لأنها رأت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى بعد العصر ، فحملت نهيه على من قصد ذلك لا على الإطلاق ، وقد أجيب عن هذا بأنه صلى الله عليه وسلم إنما صلى حينئذ قضاء كما سيأتى ، وأما النهى فهو ثابت من طريق جماعة من الصحابة غير عمر رضى الله عنه ، فلا اختصاص له بالوهم والله أعلم .

**قوله ( وقال : حدثني ابن عمر )** هو مقول عروة أيضاً ، وهو حديث آخر ، وقد أفرده الإسماعيلي وذكر أنه وقع له الحديثان معاً من رواية على بن مسهر وعيسى بن يونس ومحمد بن بشر ووكيعة ومالك ابن سعيد ومحاضر كلهم عن هشام ، وأنه وقع له الحديث الثاني فقط من رواية عبد الله بن نمير عن هشام .

**قوله ( حتى ترتفع )** جعل ارتفاعها غاية النهى ، وهو يقوى رواية من روى الحديث الماضي بلفظ « حتى تشرق » من الإشراق وهو الارتفاع كما تقدم .

**قوله ( تابعه عبدة )** يعنى ابن سليمان ، والضمير يعود على يحيى بن سعيد وهو القطان ، يعنى تابع يحيى القطان على روايته لهذا الحديث عن هشام ، ورواية عبدة هذه موصولة عند المصنف في بدء الخلق ، وفيه الحديثان معاً وقال فيه « حتى تبرز » بدل ترتفع . وقال فيه « لا تحينوا » بالياء التحتانية والنون وزاد فيه « فإنها تطلع بين قرني شيطان » وفيه إشارة إلى علة النهى عن الصلاة في الوقتين المذكورين ، وزاد مسلم من حديث عمرو بن عبسة « وحينئذ يسجد لها الكفار » فالنهي حينئذ لترك مشابهة الكفار ، وقد اعتبر ذلك الشرع في أشياء كثيرة . وفي هذا تعقب على أبي محمد البغوي حيث قال : إن النهى عن ذلك لا يدرك معناه ، وجعله من قبيل التبعيد الذى يجب الإيمان به ، وسيأتى الكلام على المراد بقوله « بين قرني الشيطان » في أوائل بدء الخلق إن شاء الله تعالى .

**قوله ( حاجب الشمس )** أى طرف قرصها ، قال الجوهري : حواجب الشمس نواحيها .

**قوله ( عن عبيد الله )** هو ابن عمر العمرى .

**قوله ( حفص بن عاصم )** أى ابن عمر بن الخطاب ، وهو جد عبيد الله بن عمر المذكور في هذا الإسناد .

**قوله ( وعن صلاتين )** محصل ما في الباب أربعة أحاديث : الأول والأخير يتعلقان بالفعل ، والثاني والثالث يتعلقان بالوقت ، وقد تقدم نقل اختلاف العلماء في ذلك . وسيأتى الكلام على البيعتين في كتاب البيع ، وعلى اللبستين في كتاب اللباس .

**قوله ( بعد الفجر )** أى بعد صلاة الفجر كما تقدم .

بـ

### لا تتحرى الصلاة قبل غروب الشمس

[٥٨٥] ٥٧١- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال: «لا يتحرى أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس، ولا عند غروبها».

[٥٨٦] ٥٧٢- نا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال حدثني عطاء بن يزيد الجندعي أنه سمع أباسعيد الخدري يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس».

[الحديث ٥٨٦- أطرافه في: ١١٨٨، ١١٩٧، ١٨٦٤، ١٩٩٢، ١٩٩٥].

[٥٨٧] ٥٧٣- نا محمد بن أبان قال نا غندر قال نا شعبة عن أبي التياح قال سمعت حمرا بن أبان يحدث عن معاوية قال: إنكم لتصلون صلاة، لقد صحبنا رسول الله صلى الله عليه فما رأيناه يصليهما، ولقد نهى عنهما - يعني الركعتين بعد العصر.

[الحديث ٥٨٧- طرفه في: ٣٧٦٦].

[٥٨٨] ٥٧٤- نا محمد بن سلام قال نا عبدة عن عبيد الله عن خبيب عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله صلى الله عليه عن صلاتين: بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس.

**قوله (باب لا تتحرى)** بضم المثناة الفوقانية، والصلاة بالرفع لأنها في مقام الفاعل، أو بفتح المثناة التحتانية، والصلاة بالنصب والفاعل محذوف أى المصلي، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر في الباب الذى قبله، ولا تنافى بين قوله فى الترجمة «قبل الغروب» وبين قوله فى الحديث «عند الغروب» لما نذكره قريباً.

**قوله (لا يتحرى)** كذا وقع بلفظ الخبر، قال السهيلي: يجوز الخبر عن مستقر أمر الشرع، أى لا يكون إلا هذا.

**قوله (فيصلي)** بالنصب، والمراد نفي التحرى والصلاة معاً، ويجوز الرفع أى لا يتحرى أحدكم الصلاة فى وقت كذا فهو يصلى فيه، وقال ابن خروف: يجوز فى «فيصلي» ثلاثة أوجه: الجزم على العطف أى لا يتحرى ولا يصلى، والرفع على القطع أى لا يتحرى فهو يصلى، والنصب على جواب النهى والمعنى لا يتحرى مصلياً. وقال الطيبي: قوله لا يتحرى نفي بمعنى النهى، ويصلى بالنصب لأنه جوابه، كأنه قيل:



لا يتحرى ، فقيل : لم ؟ فأجيب : خيفة أن يصلى . ويحتمل أن يقدر غير ذلك . وقد وقع في رواية القعنبى في الموطأ « لا يتحرى أحدكم أن يصلى » ومعناه لا يتحرى الصلاة .

قوله ( عن صالح ) هو ابن كيسان ولم يخرج البخارى لصالح بن أبى الأخضر شيئاً .

قوله ( لا صلاة ) قال ابن دقيق العيد : وصيغة النفي في ألفاظ الشارع إذا دخلت على فعل كان الأولى حملها على نفي الفعل الشرعى لا الحسى ، لأننا لو حملناه على نفي الفعل الحسى لاحتجنا في تصحيحه إلى إضمار ، والأصل عدمه . وإذا حملناه على الشرعى لم نحتاج إلى إضمار ، فهذا وجه الأولوية . وعلى هذا فهو نفي بمعنى النهى ، والتقدير لا تصلوا . وحكى أبو الفتح اليعمرى عن جماعة من السلف أنهم قالوا : إن النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر إنما هو إعلام بأنهما لا يتطوع بعدهما ، ولم يقصد الوقت بالنهى كما قصد به وقت الطلوع ووقت الغروب ، ويؤيد ذلك ما رواه أبو داود والنسائى بإسناد حسن عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر ، إلا أن تكون الشمس نقية » وفي رواية « مرتفعة » ، فدل على أن المراد بالبعدية ليس على عمومها ، وإنما المراد وقت الطلوع ووقت الغروب ما قاربهما والله أعلم . ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الصلاة المنهية غير صحيحة ، فلازمه أن لا يقصد لها المكلف ، إذ العاقل لا يشتغل بما لا فائدة فيه .

قوله ( لا صلاة بعد الصبح ) أى بعد صلاة الصبح ، وصرح به مسلم من هذا الوجه في الموضعين .

قوله ( حدثنا محمد بن أبان ) هو البلخى ، وقيل الواسطى ، ولكل من القولين مرجح وكلاهما ثقة .

قوله ( عن معاوية ) في رواية الإسماعيلي من طريق معاذ وغيره عن شعبة « خطبنا معاوية » واتفق أصحاب شعبة على أنه من رواية أبى التياح عن حمران ، وخالفهم عثمان بن عمر وأبو داود الطيالسى فقالا « عن أبى التياح عن معبد الجهنى عن معاوية » والطريق التى أختارها البخارى أرجح ، ويجوز أن يكون لأبى التياح فيه شيخان .

قوله ( يصليهما ) أى الركعتين ، وللحمؤي « يصليهما » أى الصلاة . وكذا وقع الخلاف بين الرواة في قوله عنها أو عنهما ، وكلام معاوية مشعر بأن من خاطبهم كانوا يصلون بعد العصر ركعتين على سبيل التطوع الراتب لها كما يصلى بعد الظهر ، وما نفاه من رؤية صلاة النبى صلى الله عليه وسلم لهما قد أثبتته غيره ، والمثبت مقدم على الناقى . وسيأتى في الباب الذى بعده قول عائشة « كان لا يصليهما في المسجد » لكن ليس في رواية الإثبات معارضة للأحاديث الواردة في النهى ، لأن رواية الإثبات لها سبب كما سيأتى في الباب الذى بعده ، فالحق بها ما له سبب وبقى ما عدا ذلك على عمومها ، والنهى فيه محمول على ما لا سبب له . وأما من يرى عموم النهى ولا يخصه بما له سبب فيحمل إنكار معاوية على من يتطوع ويحمل الفعل على الخصوصية ، ولا ينجى رجحان الأول ، والله أعلم .

قوله ( حدثنا عبدة ) هو ابن سليمان ، وبقيّة الإسناد والمتن تقدم بآتم سياق في الباب الذى قبله .

## باب من لم يكره الصلاة إلا بعد العصر والفجر

رواهُ عمرُ، وابنُ عمرَ، وأبو سعيدٍ، وأبو هريرةَ.

[٥٨٩]

٥٧٥- نا أبو النعمان قال نا حمادُ عن أيوبَ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ قال : أصلي كما رأيتُ أصحابي يصلُّونَ ، لا أنهى أحداً يصلِّي ليلٍ ونهارٍ ما شاء ، غيرَ أن لا تحروا طلوعَ الشمسِ ولا غروبها .

قوله ( باب من لم يكره الصلاة إلا بعد العصر والفجر ) قيل : أثر البخارى الترجمة بذكر المذاهب على ذكر الحكم للبراءة من عهدة بت القول فى موضع كثر فيه الاختلاف ، وحصل ما ورد من الأخبار فى تعيين الأوقات التى تكره فيها الصلاة أنها خمسة : عند طلوع الشمس . وعند غروبها ، وبعد صلاة الصبح ، وبعد صلاة العصر ، وعند الاستواء . وترجع بالتحقيق إلى ثلاثة : من بعد صلاة الصبح إلى أن ترتفع الشمس ، فيدخل فيه الصلاة عند طلوع الشمس ، وكذا من صلاة العصر إلى أن تغرب الشمس ، ولا يعكر على ذلك أن من لم يصل الصبح مثلاً حتى بزغت الشمس يكره له التنفل حينئذ لأن الكلام إنما هو جار على الغالب المعتاد ، وأما هذه الصورة النادرة فليست مقصودة . وفى الجملة عدها أربعة أجود ، وبقي خامس وهو الصلاة وقت استواء الشمس وكأنه لم يصح عند المؤلف على شرطه فترجم على نفيه ، وفيه أربعة أحاديث : حديث عقبة بن عامر وهو عند مسلم ولفظه « وحين يقوم قائم الظهيرة حتى ترتفع » ، وحديث عمرو بن عبسة وهو عند مسلم أيضاً ولفظه « حتى يستقل الظل بالرمح ، فإذا أقبلت النوى فصل » وفى لفظ لأبى داود « حتى يعدل الرمح ظلّه » ، وحديث أبى هريرة وهو عند ابن ماجه والبيهقى ولفظه « حتى تستوى الشمس على رأسك كالرمح ، فإذا زالت فصل » ، وحديث الصنابجى وهو فى الموطأ ولفظه « ثم إذا استوت قارنهما ، فإذا زالت فارقتها » وفى آخره « ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فى تلك الساعات » وهو حديث مرسل مع قوة رجاله . وفى الباب أحاديث أخر ضعيفة ، وبقضية هذه الزيادة قال عمر بن الخطاب فنهى عن الصلاة نصف النهار . وعن ابن مسعود قال « كنا نهى عن ذلك » وعن أبى سعيد المقبرى قال « أدركت الناس وهم يتقون ذلك » وهو مذهب الأئمة الثلاثة والجمهور ، وخالف مالك فقال : ما أدركت أهل الفضل إلا وهم يجتهدون ويصلون نصف النهار . وقال ابن عبد البر : وقد روى مالك حديث الصنابجى ، فلما أنه لم يصح عنده وإما أنه رده بالعمل الذى ذكره . انتهى . وقد استثنى الشافعى ومن وافقه من ذلك يوم الجمعة ، وحجتهم أنه صلى الله عليه وسلم ندب الناس إلى التكبير يوم الجمعة ورغب فى الصلاة إلى خروج الإمام كما سيأتى فى بابهِ ، وجعل الغاية خروج الإمام ، وهو لا يخرج إلا بعد الزوال ، فدل على عدم الكراهة . وجاء فيه حديث عن أبى قتادة مرفوعاً « أنه صلى الله عليه وسلم كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة » فى إسناده إنقطاع . وقد ذكر له البيهقى شواهد ضعيفة إذا ضمت قوى الخبر . والله أعلم .

( فائدة ) : فرق بعضهم بين حكمة النهى عن الصلاة بعد صلاة الصبح والعصر ، وعن الصلاة عند

طلوع الشمس وعند غروبها فقال : يكره في الحالتين الأولين ، ويحرم في الحالتين الآخرين . ومن قال بذلك محمد بن سيرين ومحمد بن جرير الطبري واحتج بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى بعد العصر ، فدل على أنه لا يحرم ، وكأنه يحمل فعله على بيان الجواز . وسيأتى ما فيه في الباب الذى بعده . وروى عن ابن عمر تحريم الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وإباحتها بعد العصر حتى تصفر ، وبه قال ابن حزم واحتج بحديث على أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر إلا والشمس مرتفعة ، ورواه أبو داود بإسناد صحيح قوى ، والمشهور إطلاق الكراهة في الجميع فقل : هي كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه ، والله أعلم .

**قوله ( رواه عمر إلخ )** يريد أن أحاديث هؤلاء الأربعة وهي التى تقدم إيرادها في البابين السابقين ليس فيها تعرض للاستواء ، لكن لمن قال به أن يقول : إنه زيادة من حافظ ثقة فيجب قبولها .  
**قوله ( حدثنا حماد )** هو ابن زيد .

**قوله ( أصلى )** زاد الإسماعيلي في أوله من وجهين عن حماد بن زيد « كان لا يصلى من أول النهار حتى تزول الشمس ويقول أصلى إلخ » .

**قوله ( أن لا تحروا )** أصله تتحروا أى تقصدوا ، وزاد عبد الرزاق في آخر هذا الحديث عن ابن جريج عن نافع « فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك وقال : إنه يطلع قرن الشيطان مع طلوع الشمس » .

( تنبيه ) : قال بعض العلماء : المراد بحصر الكراهة في الأوقات الخمسة إنما هو بالنسبة إلى الأوقات الأصلية وإلا فقد ذكروا أنه يكره التنفل وقت إقامة الصلاة ، ووقت صعود الإمام لخطبة الجمعة ، وفي حالة الصلاة المكتوبة جماعة لمن لم يصلها . وعند المالكية كراهة التنفل بعد الجمعة حتى ينصرف الناس ، وعند الحنفية كراهة التنفل قبل صلاة المغرب ، وسيأتى ثبوت الأمر به في هذا الجامع الصحيح .

**ب** ما يُصَلَّى بعدَ العصرِ مِنَ الفَوَائِتِ ونحوها

وقال كُريبٌ عن أم سلمة: صَلَّى النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بعدَ العصرِ ركعتينِ وقال: «شغلني ناسٌ من عبدِ القيسِ عنِ الركعتينِ بعدَ الظُّهرِ» .

[٥٩٠] ٥٧٦- حدثنا أبو نعيم قال نا عبد الواحد بن أيمن قال حدثني أبي أنه سمع عائشة قالت : «والذي ذهب به ما تركهما حتى لقي الله، وما لقي الله حتى ثقل عن الصلاة، وكان يصلي كثيراً من صلاته قاعداً- تعني الركعتين بعد العصر- وكان النبي صلى الله عليه وسلم عليه يصليهما، ولا يصليهما في المسجد مخافة أن يثقل على أمته، وكان يحب ما خفف عنهم .

[٥٩١] ٥٧٧- نا مسدد قال نا يحيى قال نا هشام قال أخبرني أبي قال : قالت عائشة : ابن أختي ما ترك النبي صلى الله عليه السجدين بعد العصر عندي قط .

[٥٩٢] ٥٧٨- نا موسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا الشيباني قال نا عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت : ركعتان لم يكن رسول الله صلى الله عليه يدعهما سرّاً ولا علانية : ركعتان قبل صلاة الصبح ، وركعتان بعد العصر .

[٥٩٣] ٥٧٩- نا محمد بن عرعة قال نا شعبة عن أبي إسحاق قال رأيت الأسود ومسروقاً شهدا على عائشة قالت : ما كان النبي صلى الله عليه يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين .

قوله ( باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت ونحوها ) قال الزين بن المنير : ظاهر الترجمة إخراج النافلة المحضة التي لا سبب لها . وقال أيضاً : إن انسرق في قوله « ونحوها » ليدخل فيه رواتب النوافل وغيرها .

قوله ( وقال كريب ) يعني مولى ابن عباس ( عن أم سلمة إلخ ) وهو طرف من حديث أورده المؤلف مطولاً في « باب إذا كلم وهو يصلى فأشار بيده » قبيل كتاب الجنائز وقال في آخره « أتاني ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان » .

قوله في حديث عائشة ( والذي ذهب به ما تركهما حتى لقي الله ) وقولها في الرواية الأخرى : ( ما ترك السجدين بعد العصر عندي قط ) وفي الرواية الأخرى ( لم يكن يدعهما سرّاً ولا علانية ) وفي الرواية الأخيرة ( ما كان يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين ) تمسك بهذه الروايات من أجاز التنفل بعد العصر مطلقاً ما لم يقصد الصلاة عند غروب الشمس ، وقد تقدم نقل المذهب في ذلك ، وأجاب عنه من أطلق الكراهة بأن فعله هذا يدل على جواز استدراك ما فات من الرواتب من غير كراهة ، وأما مواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك فهو من خصائصه ، والدليل عليه رواية ذكوان مولى عائشة أنها حدثته أنه صلى الله عليه وسلم « كان يصلى بعد العصر وينهى عنها ، ويواصل وينهى عن الوصال » رواه أبو داود ، ورواية أبي سلمة عن عائشة في نحو هذه القصة وفي آخره « وكان إذا صلى صلاة أثبتتها » رواه مسلم ، قال البيهقي : الذي اختص به صلى الله عليه وسلم المداومة على ذلك لا أصل القضاء ، وأما ما روى عن ذكوان عن أم سلمة في هذه القصة أنها قالت « فقلت يا رسول الله أنقضيهما إذا فاتتا ؟ فقال لا » . فهي رواية ضعيفة لا تقوم بها حجة قلت : أخرجها الطحاوي واحتج بها على أن ذلك كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم وفيه ما فيه .

( فائدة ) : روى الترمذى من طريق جرير عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « إنما صلى النبي صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر ،

فصلاهما بعد العصر ، ثم لم يعد « قال الترمذى حديث حسن . قلت : وهو من رواية جرير عن عطاء ، وقد سمع منه بعد اختلاطه ، وإن صح فهو شاهد لحديث أم سلمة ، لكن ظاهر قوله « ثم لم يعد » معارض لحديث عائشة المذكور في هذا الباب ، فيحمل النفي على علم الراوى فإنه لم يطلع على ذلك ، والمثبت مقدم على النافي . وكذا ما رواه النسائي من طريق أبي سلمة عن أم سلمة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في بيتها بعد العصر ركعتين مرة واحدة » الحديث ، وفي رواية له عنها « لم أره يصليهما قبل ولا بعد » فيجمع بين الحديثين بأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يصليهما إلا في بيته ، فلذلك لم يره ابن عباس ولا أم سلمة ، ويشير إلى ذلك قول عائشة في رواية الأولى « وكان لا يصليهما في المسجد مخافة أن يتقل على أمته » .

**قوله ( أنه سمع عائشة قالت: والذي ذهب به )** في رواية البيهقي من طريق إسحق بن الحسن ، والإسماعيلي من طريق أبي زرعة كلاهما عن أبي نعيم شيخ البخارى فيه أنه دخل عليها فسألها عن ركعتين بعد العصر فقالت « والذي ذهب بنفسه » تعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وزاد فيه أيضاً « فقال لها أيمن : إن عمر كان ينهى عنهما ويضرب عليهما » فقالت « صدقت » ولكن كان النبي صلى الله عليه وسلم يصليهما « فذكره . والخبر بذلك عن عمر أيضاً ثابت في رواية كريب عن أم سلمة التي ذكرناها في « باب إذا كلم وهو يصلى » ففي أول الخبر عن كريب أن ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن أزهر أرسلوه إلى عائشة فقالوا : اقرأ عليها السلام منا جميعاً وسلها عن الركعتين بعد صلاة العصر وقل لها إنا أخبرنا أنك تصليهن ، وقد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنهما ، وقال ابن عباس : وقد كنت أضرب الناس مع عمر عليهما ، الحديث . ( تنبيه ) روى عبد الرزاق من حديث زيد بن خالد سبب ضرب عمر الناس على ذلك فقال عن زيد ابن خالد : إن عمر رآه وهو خليفة ركع بعد العصر فضربه ، فذكر الحديث وفيه « فقال عمر : يا زيد لولا أنى أخشى أن يتخذها الناس سلباً إلى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيهما » فلعل عمر كان يرى أن النهى عن الصلاة بعد العصر إنما هو خشية إيقاع الصلاة عند غروب الشمس ، وهذا يوافق قول ابن عمر الماضى وما نقلناه عن ابن المنذر وغيره ، وقد روى يحيى بن بكير عن الليث عن أبي الأسود عن عروة عن تميم الدارى نحو رواية زيد بن خالد وجواب عمر له وفيه « ولكنى أخاف أن يأتى بعدكم قوم يصلون ما بين العصر إلى المغرب حتى يمروا بالساعة التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلى فيها » وهذا أيضاً يدل لما قلناه . والله أعلم .

**قوله ( ما خفف عنهم )** في رواية المستمل « ما يخفف عنهم » وسيأتى الكلام على ذلك في أعلام النبوة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( هشام )** هو ابن عروة .

**قوله ( ابن أخى )** بالنصب على النداء وحرف النداء محذوف وأثبتته الإسماعيلي في روايته .

**قوله ( عبد الواحد )** هو ابن زياد ، والشيباني هو أبو إسحق ، وأبو إسحق المذكور في الإسناد الذى بعده هو السبيعي .

**قوله ( يدعهما )** زاد النسائي « في بيتي » .

( فائدة ) : فهمت عائشة رضي الله عنها من مواظبته صلى الله عليه وسلم على الركعتين بعد العصر أن ينهيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس مختص بمن قصد الصلاة عند غروب الشمس لا إطلاقه ، فلماذا قالت ما تقدم نقله عنها ، وكانت تتنفل بعد العصر . وقد أخرجه المصنف في الحج من طريق عبد العزيز بن رفيع قال : رأيت ابن الزبير يصلي ركعتين بعد العصر ويخبر أن عائشة حدثته أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل بيتها إلا صلاهما . وكان ابن الزبير فهم من ذلك ما فهمته خالته عائشة . والله أعلم . وقد روى النسائي أن معاوية سأل ابن الزبير عن ذلك فرد الحديث إلى أم سلمة ، فذكرت أم سلمة قصة الركعتين حيث شغل عنهما فرجع الأمر إلى ما تقدم .

( تنبيه ) : قول عائشة « ما تركهما حتى لقي الله عز وجل » وقولها « لم يكن يدعهما » وقولها « ما كان يأتيني في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين » مرادها من الوقت الذي شغل عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ، ولم ترد أنه كان يصلي بعد العصر ركعتين من أول ما فرضت الصلوات مثلاً إلى آخر عمره ، بل في حديث أم سلمة ما يدل على أنه لم يكن يفعلهما قبل الوقت الذي ذكرت أنه قضاها فيه .

### باب التبكير بالصلاة في يوم غيم

[٥٩٤] ٥٨٠ - حدثنا معاذ بن فضالة قال نا هشام عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي قلابة أن أبا مليح حدثه قال : كنا مع بريدة في يوم ذي غيم فقال : بكرؤا بالصلاة فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ترك صلاة العصر حبط عمله » .

قوله ( باب التبكير بالصلاة في يوم غيم ) أورد فيه حديث بريدة الذي تقدم في أوقات العصر في « باب من ترك العصر » قال الإسماعيلي : جعل البخاري الترجمة لقول بريدة لا للحديث ، وكان حق هذه الترجمة أن يورد فيها الحديث المطابق لها ، ثم أوردته من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بلفظ « بكرؤا بالصلاة في يوم الغيم ، فإن من ترك صلاة العصر حبط عمله » . قلت : من عادة البخاري أن يترجم ببعض ما تشتمل عليه ألفاظ الحديث ولو لم يوردها بل ولو لم يكن على شرطه ، فلا إيراد عليه . وروينا في سنن سعيد بن منصور عن عبد العزيز بن رفيع قال : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « عجلوا صلاة العصر في يوم الغيم » إسناده قوى مع إرساله ، وقد تقدم الكلام على المتن في « باب من ترك العصر » .

( فائدة ) : المراد بالتبكير المبادرة إلى الصلاة في أول الوقت ، وأصل التبكير فعل الشيء بكرة والبكرة أول النهار ، ثم استعمل في فعل الشيء في أول وقته . وقيل المراد تعجيل العصر وجمعها مع الظهر ، وروى ذلك عن عمر قال « إذا كان يوم غيم فأخروا الظهر وعجلوا العصر » .

### باب الأذان بعد ذهاب الوقت

[٥٩٥] ٥٨١ - حدثنا عمران بن ميسرة قال نا محمد بن فضيل قال نا حصين عن عبد الله بن أبي

قتادة عن أبيه قال : سرنا مع النبي صلى الله عليه ليلة ، فقال بعض القوم : لو عرست بنا يا رسول الله . قال : « أخاف أن تناموا عن الصلاة » . قال بلال : أنا أوقظكم . فاضطجعوا ، وأسند بلال ظهره إلى راحلته فغلبته عيناه فنام . فاستيقظ النبي صلى الله عليه وقد طلع حاجب الشمس ، فقال : « يا بلال أين ما قلت ؟ » قال : ما ألقيت عليّ نومة مثلها قط . قال : « إن الله قبض أرواحكم حين شاء ، وردّها عليكم حين شاء . يا بلال قم فأذن بالناس بالصلاة » . فتوضأ ، فلما ارتفعت الشمس وابتاضت قام فصلى .

[الحديث ٥٩٥ - طرفه في : ٧٤٧١] .

**قوله ( باب الأذان بعد ذهاب الوقت )** سقط لفظ « ذهاب » من رواية المستملي ، قال ابن المنير : إنما صرح المؤلف بالحكم على خلاف عادته في المختلف فيه لقوة الاستدلال من الخبر على الحكم المذكور .  
**قوله ( حدثنا حصين )** هو ابن عبد الرحمن الواسطي .

**قوله ( سرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة )** كان ذلك في رجوعه من خير ، كذا جزم به بعض الشراح معتمداً على ما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة ، وفيه نظر ، لما بينته في « باب الصعيد الطيب » من كتاب التيمم . ولأبي نعيم في المستخرج من هذا الوجه في أوله « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو يسير بنا » وزاد مسلم من طريق عبد الله بن رباح عن أبي قتادة في أول الحديث قصة له في مسيره مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنه صلى الله عليه وسلم نفس حتى مال عن راحلته ، وأن أبا قتادة دعمه ثلاث مرات ، وأنه في الأخيرة مال عن الطريق فزل في سبعة أنفس فوضع رأسه ثم قال « احفظوا علينا صلاتنا » ولم يذكر ما وقع عند البخاري من قول بعض القوم « لو عرست بنا » ولا قول بلال « أنا أوقظكم » ولم أقف على تسمية هذا السائل . والتعريس نزول المسافر لغير إقامة ، وأصله نزول آخر الليل . وجواب « لو » مخوف تقديره : لكان أسهل علينا .

**قوله ( أنا أوقظكم )** زاد مسلم في رواية « فن يوقظنا ؟ قال بلال : أنا » .

**قوله ( فغلبته عيناه )** في رواية السرخسي « فغلبت » بغير ضمير .

**قوله ( فاستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم وقد طلع حاجب الشمس )** في رواية مسلم « فكان أول من استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم والشمس في ظهره » .

**قوله ( يا بلال أين ما قلت ؟ )** أي أين الوفاء بقولك أنا أوقظكم .

**قوله ( مثلها )** أي مثل النومة التي وقعت له .

**قوله ( إن الله قبض أرواحكم )** هو كقوله تعالى ﴿ الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها ﴾ ولا يلزم من قبض الروح الموت ، فالموت انقطاع تعاق الروح بالبدن ظاهراً وباطناً ، والنوم انقطاعه عن ظاهره فقط . زاد مسلم « أما أنه ليس في النوم تفريط » الحديث .

قوله ( حين شاء ) حين في الموضعين ليس لوقت واحد ، فإن نوم القوم لا يتفق غالباً في وقت واحد بل يتتابعون ، فيكون حين الأولى خبراً عن أحيان متعددة .

قوله ( قم فأذن بالناس بالصلاة ) كذا هو بتشديد ذال أذن وبالموحدة فيهما ، وللكشميني فأذن بالمد وحذف الموحدة من « بالناس » . وآذن معناه أعلم وسيأتي ما فيه بعد .

قوله ( فتوضاً ) زاد أبو نعيم في المستخرج « فتوضاً الناس ، فلما ارتفعت » ، في رواية المصنف في التوحيد من طريق هشيم عن حصين « فقصوا حوائجهم فتوضوا إلى أن طلعت الشمس » وهو أبين سياقاً ، ونحوه لأبي داود من طريق خالد عن حصين ، ويستفاد منه أن تأخير الصلاة إلى أن طلعت الشمس وارتفعت كان بسبب الشغل بقضاء حوائجهم ، لا لخروج وقت الكراهة .

قوله ( وابتاضت ) وزنه أفعال بتشديد اللام مثل احمار وابهار ، أى صفت . وقيل إنما يقال ذلك في كل لون بين لونين ، فأما الخالص من البياض مثلاً فلأنما يقال له أبيض .

قوله ( فصل ) زاد أبو داود « بالناس » . وفي الحديث من الفوائد جواز التماس الأتباع ما يتعلق بمصالحهم الدينية وغيرها ولكن بصيغة العرض لا بصيغة الاعتراض ، وأن على الإمام أن يراعى المصالح الدينية والاحتراز عما يحتمل فوات العبادة عن وقتها بسببه ، وجواز التزام الخادم القيام بمراقبة ذلك والاكتفاء في الأمور المهمة بالواحد ، وقبول العذر ممن اعتذر بأمر سائع ، وتسويغ المطالبة بالوفاء بالالتزام ، وتوجهت المطالبة على بلال بذلك تنبيهاً له على اجتناب الدعوى والثقة بالنفس وحسن الظن بها لاسيما في مظان الغلبة وسلب الاختيار ، وإنما بادر بلال إلى قوله « أنا أوقفكم » اتباعاً لعادته في الاستيقاظ في مثل ذلك الوقت لأجل الأذان ، وفيه خروج الإمام بنفسه في الغزوات والسرايا ، وفيه الرد على منكرى القدر وأنه لا واقع في الكون إلا بقدر ، وفي الحديث أيضاً ما ترجم له وهو الأذان للفائتة ، وبه قال الشافعي في تقديم راحم وأبو ثور وابن المنذر ، وقال الأوزاعي ومالك والشافعي في الجديد : لا يؤذن لها ، واختار عند كثير من أصحابه أن يؤذن لصحة الحديث . وحمل الأذان هنا على الإقامة متعقب ، لأنه عقب الأذان بالوضوء ثم بارتفاع الشمس ، فلو كان المراد به الإقامة لما أخر الصلاة عنها . نعم يمكن حمله على المعنى اللغوي وهو محض الإعلام ولاسيما على رواية الكشميني . وقد روى أبو داود وابن المنذر من حديث عمران بن حصين في نحو هذه القصة « فأمر بلالاً فأذن فصلينا ركعتين ، ثم أمره فأقام فصلى الغداة » وسيأتي الكلام على الحديث الذي احتج به من لم ير التأذين في الباب بعد هذا ، وفيه مشروعية الجماعة في الفوائت وسيأتي في الباب الذي بعده أيضاً ، واستدل به بعض المالكية على عدم قضاء السنة الراتبة لأنه لم يذكر فيه أنهم صلوا ركعتي الفجر ، ولا دلالة فيه لأنه لا يلزم من عدم الذكر عدم الوقوع ، لا سيما وقد ثبت أنه ركعها في حديث أبي قتادة هذا عند مسلم ، وسيأتي في باب مفرد لذلك في أبواب التطوع ، واستدل به المهلب على أن الصلاة الوسطى هي الصبح قال : لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر أحداً بمراقبة وقت صلاة غيرها ، وفيما قاله نظر لا يخفى ، قال : ويدل على أنها هي المأمور بالمحافظة عليها أنه صلى الله عليه وسلم لم تفته صلاة غيرها لغير عذر شغله عنها . وهو كلام متدافع ، فأى عذر أبين من النوم ، واستدل به على قبول خبر الواحد ، قال ابن بزرقة



وليس هو بقاطع فيه لاحتمال أنه صلى الله عليه وسلم لم يرجع إلى قول بلال بمجردده ، بل بعد النظر إلى الفجر لو استيقظ مثلاً ، وفيه جواز تأخير قضاء الفائتة عن وقت الانتباه مثلاً ، وقد تقدم ذلك مع بقية فوائده في « باب الصعيد الطيب » من كتاب التيمم .

### باب مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ جَمَاعَةً بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ

[٥٩٦] ٥٨٢- حدثنا معاذُ بنُ فضالة قال نا هشامٌ عن يحيى عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله : أن عمرَ بنَ الخطاب جاء يومَ الخندقِ بعدَ ما غربتِ الشمسُ ، فجعلَ يسبُّ كفَّارَ قريشٍ ، قال : يا رسولَ الله ، ما كدتُ أصليَ العصرَ حتى كادتِ الشمسُ تغربُ . قال النبيُّ صلى الله عليه : « والله ما صليتها » . فقمنا إلى بُطحانَ فتوضأُ للصلاةِ وتوضأنا لها ، فصلَّى العصرَ بعدَ ما غربتِ الشمسُ ، ثمَّ صليَ بعدها المغربَ .

[الحديث ٥٩٦- أطرافه في: ٥٩٨، ٦٤١، ٩٤٥، ٤١١٢].

قوله ( باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت ) قال الزين بن المنير : إنما قال البخارى « بعد ذهاب الوقت » ولم يقل مثلاً لمن صلى صلاة فائتة للإشعار بأن إيقاعها كان قرب خروج وقتها لا كالفوائت التي جهل يومها أو شهرها .

قوله ( هشام ) هو ابن أبي عبد الله الدستوائى ، ويحيى هو ابن أبى كثير ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن . قوله ( إن عمر بن الخطاب ) قد اتفق الرواة على أن هذا الحديث من رواية جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا حجاج بن نصير فإنه رواه عن على بن المبارك عن يحيى بن أبى كثير فقال فيه « عن جابر عن عمر » فجعله من مسند عمر ، تفرد بذلك حجاج وهو ضعيف .

قوله ( يوم الخندق ) سيأتى شرح أمره في كتاب المغازى . قوله ( بعد ما غربت الشمس ) في رواية شيبان عن يحيى عند المصنف « وذلك بعد ما أفطر الصائم » والمعنى واحد .

قوله ( يسب كفار قريش ) لأنهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها ، إما المختار كما وقع لعمر ، وإما مطلقاً كما وقع لغيره .

قوله ( ما كدت ) قال اليعمرى : لفظه « كاد » من أفعال المقاربة ، فإذا قلت كاد زيد يقوم فهم منها أنه قارب القيام ولم يتم ، قال : والراجع فيها أن لا تقرن بأن ، بخلاف عسى فإن الراجع فيها أن تقرن . قال : وقد وقع في مسلم في هذا الحديث « حتى كادت الشمس أن تغرب » . قلت : وفي البخارى في « باب غزوة الخندق » أيضاً وهو من تصرف الرواة ، وهل تسوغ الرواية بالمعنى في مثل هذا أو لا ؟ الظاهر الجواز ، لأن المقصود الإخبار عن صلاته العصر كيف وقعت ، لا الإخبار عن عمر هل تكلم بالراجحة أو المرجوحة .

قال : وإذا تقرر أن معنى « كاد » المقاربة فقول عمر « ما كادت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب » معناه أنه صلى العصر قرب غروب الشمس ، لأن نفي الصلاة يقتضي إثباتها ، وإثبات الغروب يقتضي نفيه ، فتحصل من ذلك لعمر ثبوت الصلاة ولم يثبت الغروب اه . وقال الكرماني : لا يلزم من هذا السياق وقوع الصلاة في وقت العصر ، بل يلزم منه أن لا تقع الصلاة لأنه يقتضي أن كيدودته كانت كيدودتها ، قال : وحاصله عرفاً ما صليت حتى غربت الشمس اه . ولا يخفى ما بين التقريرين من الفرق ، وما ادعاه من العرف ممنوع وكذا العندية ، للفرق الذي أوضحه اليعمرى من الإثبات والنفي لأن كاد إذا أثبتت نفت وإذا نفت أثبتت كما قال فيها المعرى ملغزاً :

إذا نفيت والله أعلم أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود

هذا إلى ما في تعبيره بلفظ كيدودة من الثقل والله الهادي إلى الصواب . فإن قيل : الظاهر أن عمر كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فكيف اختص بأن أدرك صلاة العصر قبل غروب الشمس بخلاف بقية الصحابة ، والنبي صلى الله عليه وسلم معهم ؟ فالجواب أنه يحتمل أن يكون الشغل وقع بالمشركون إلى قرب غروب الشمس ، وكان عمر حينئذ متوضئاً فبادر فأوقع الصلاة ، ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأعلمه بذلك في الحال التي كان النبي صلى الله عليه وسلم فيها قد شرع يتهيأ للصلاة ، ولهذا قام عند الإخبار هو وأصحابه إلى الوضوء . وقد اختلف في سبب تأخير النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة ذلك اليوم ، فقيل كان ذلك نسياناً ، واستبعد أن يقع ذلك من الجميع . ويمكن أن يستدل له بما رواه أحمد من حديث أبي جمعة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب يوم الأحزاب ، فلما سلم قال : هل علم رجل منكم أنني صليت العصر ؟ قالوا : لا يا رسول الله ، فصلى العصر ثم صلى المغرب » اه . وفي صحة هذا الحديث نظر ، لأنه مخالف لما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم لعمر « والله ما صليتها » ويمكن الجمع بينهما بتكلف . وقيل كان عمداً لكونهم شغلوه فلم يمكنوه من ذلك ، وهو أقرب ، لاسيما وقد وقع عند أحمد والنسائي من حديث أبي سعيد أن ذلك كان قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف ﴿ فرجالاً أو ركباً ﴾ وقد اختلف في هذا الحكم هل نسح أم لا كما سيأتي في كتاب صلاة الخوف إن شاء الله تعالى .

**قوله ( بطحان )** بضم أوله وسكون ثانيه : واد بالمدينة ، وقيل هو بفتح أوله وكسر ثانيه حكاه أبو عبيد البكري .

**قوله ( فصلي العصر )** وقع في الموطأ من طريق أخرى أن الذي فاتهم الظهر والعصر ، وفي حديث أبي سعيد الذي أشرنا إليه الظهر والعصر والمغرب ، وأنهم صلوا بعد هوى من الليل . وفي حديث ابن مسعود عند الترمذي والنسائي « أن المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله » وفي قوله « أربع » تجوز لأن العشاء لم تكن فاتت . قال اليعمرى : من الناس من رجح ما في الصحيحين ، وصرح بذلك ابن العربي فقال : إن الصحيح أن الصلاة التي شغل عنها واحدة وهي العصر . قلت : ويؤيده حديث علي في مسلم « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر » قال : ومنهم من جمع بأن الخندق كانت وقعت يوماً فكان ذلك في أوقات مختلفة في تلك الأيام ، قال : وهذا أولى . قلت :

ويقربه أن روايتي أبي سعيد وابن مسعود ليس فيهما تعرض لقصة عمر ، بل فيهما أن قضاءه للصلاة وقع بعد خروج وقت المغرب . وأما رواية حديث الباب ففيها أن ذلك كان عقب غروب الشمس . قال الكرمانى : فإن قلت كيف دل الحديث على الجماعة ؟ قلت : إما أنه يحتمل أن فى السياق اختصاراً ، وإما من إجراء الراوى الفائتة التى هى العصر والحاضرة التى هى المغرب مجرى واحداً . ولا شك أن المغرب كانت بالجماعة لما هو معلوم من عادته اهـ . وبالإحتمال الأول جزم ابن المنير زين الدين فقال : فلأن قيل ليس فيه تصريح بأنه صلى فى جماعة ، أجيب بأن مقصود الترجمة مستفاد من قوله « فقام وقتنا وتوضأ وتوضأنا » . قلت : الاحتمال الأول هو الواقع فى نفس الأمر ، فقد وقع فى رواية الإسماعيل ما يقتضى أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم أخرجه من طريق يزيد بن زريع عن هشام بلفظ « فصلى بنا العصر » ، وفى الحديث من الفوائد ترتيب الفوائد ، والأكثر على وجوبه مع الذكر لا مع النسيان . وقال الشافعى : لا يجب الترتيب فيها ، واختلفوا فيما تذكر فائتة فى وقت حاضرة ضيق هل يبدأ بالفائتة - وإن خرج وقت الحاضرة - أو يبدأ بالحاضرة ، أو يتخير ؟ فقال بالأول مالك . وقال بالثانى الشافعى وأصحاب الرأى وأكثر أصحاب الحديث ، وقال بالثالث أشهب . وقال عياض : محل الخلاف إذا لم تكثر الصلوات الفوائد ، فأما إذا كثرت فلا خلاف أنه يبدأ بالحاضرة ، واختلفوا فى حد القليل ، فقيل : صلاة يوم ، وقيل أربع صلوات . وفيه جواز اليمين من غير استحلاف إذا اقتضت مصلحة من زيادة طمأنينة أو نفي توهم . وفيه ما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه من مكارم الأخلاق وحسن التأني مع أصحابه وتألفهم وما ينبغى الاقتداء به فى ذلك ، وفيه استحباب قضاء الفوائد فى الجماعة وبه قال أكثر أهل العلم إلا الليث مع أنه أجاز صلاة الجمعة جماعة إذا فاتت والإقامة للصلاة الفائتة ، واستدل به على عدم مشروعيه الأذان لفائتة ، وأجاب من اعتبره بأن المغرب كانت حاضرة ولم يذكر الراوى الأذان لها ، وقد عرف من عادته صلى الله عليه وسلم الأذان للحاضرة ، فدل على أن الراوى ترك ذكر ذلك لا أنه لم يقع فى نفس الأمر ، وتعقب باحتمال أن تكون المغرب لم يتبأ لإيقاعها إلا بعد خروج وقتها على رأى من يذهب إلى القول بتضييقه . وعكس ذلك بعضهم فاستدل بالحديث على أن وقت المغرب متسع ، لأنه قدم العصر عليها فلو كان ضيقاً لبدا بالمغرب ولا سيما على قول الشافعى فى قوله بتقديم الحاضرة وهو الذى قال بأن وقت المغرب ضيق فيحتاج إلى الجواب عن هذا الحديث ، وهذا فى حديث جابر ، وأما حديث أبي سعيد فلا يتأتى فيه هذا لما تقدم أن فيه أنه صلى الله عليه وسلم صلى بعد مضى هوى من الليل .

باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر ، ولا يعيد إلا تلك الصلاة

وقال إبراهيم : من ترك صلاة واحدة عشرين سنة لم يعِدْ إلا تلك الصلاة الواحدة

[٥٩٧]

٥٨٣- فأبو نعيم وموسى بن إسماعيل قالوا حدثنا همام عن قتادة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه قال : « من نسي صلاة فليصل إذا ذكر لا كفارة لها إلا ذلك : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدِكْرِي ﴾ » . قال موسى قال همام : سمعته يقول بعد ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدِكْرِي ﴾ . وقال حبان نا همام قال نا قتادة قال نا أنس عن النبي صلى الله عليه نحوه .

**قوله (باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر ، ولا يعيد إلا تلك الصلاة)** قال علي بن المنير : صرح البخارى بإثبات هذا الحكم مع كونه مما اختلف فيه لقوة دليله ، ولكونه على وفق القياس ، إذ الواجب خمس صلوات لا أكثر . فمن قضى الفاتحة كمل العدد المأمور به ، ولكونه على مقتضى ظاهر الخطاب لقول الشارع « فليصلها » ولم يذكر زيادة ، وقال أيضاً « لا كفارة لها إلا ذلك » فاستفيد من هذا الحصر أن لا يجب غير إعادتها . وذهب مالك إلى أن من ذكر بعد أن صلى صلاة أنه لم يصل التي قبلها فإنه يصلى التي ذكر ثم يصلى التي كان صلاها مراعاة للترتيب . انتهى . ويحتمل أن يكون البخارى أشار بقوله « ولا يعيد إلا تلك الصلاة » إلى تضعيف ما وقع في بعض طرق حديث أبي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن الصلاة حيث قاله « فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها » فإن بعضهم زعم أن ظاهره إعادة المقضية مرتين عند ذكرها وعند حضور مثلها من الوقت الآتى ، ولكن اللفظ المذكور ليس نصاً في ذلك لأنه يحتمل أن يريد بقوله « فليصلها » عند وقتها أى الصلاة التي تحضر لا أنه يريد أن يعيد التي صلاها بعد خروج وقتها ، لكن في رواية أبى داود من حديث عمران بن حصين في هذه القصة « من أدرك منكم صلاة الغداة من غد صالحاً فليقض معها مثلها » قال الخطابي : لا أعلم أحداً قال بظاهره وجوباً . قال : ويشبه أن يكون الأمر فيه للاستحباب ليحوز فضيلة الوقت في القضاء . انتهى . ولم يقل أحد من السلف باستحباب ذلك أيضاً ، بل عدّوا الحديث غلطاً من راويه . وحكى ذلك الترمذى وغيره عن البخارى . ويؤيد ذلك ما رواه النسائى من حديث عمران بن حصين أيضاً « أنهم قالوا : يا رسول الله ألا نقضيها لوقتها من الغد ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : لا ينهاكم الله عن الربا ويأخذ منكم ».

**قوله (وقال إبراهيم) أى النخعي :** وأثره هذا موصول عند الثورى في جامعه عن منصور وغيره عنه .

**قوله (عن همام) هو ابن يحيى ، والإسناد كله بصريون .**

**قوله (من نسي صلاة فليصل)** كذا وقع في جميع الروايات بحذف المفعول ، ورواه مسلم عن هدا بن خالد عن همام بلفظ « فليصلها » وهو أبين للمراد . وزاد مسلم أيضاً من رواية سعيد عن قتادة « أو نام عنها » وله من رواية المثني بن سعيد الضبيعي عن قتادة نحوه وسيأتى لفظه ، وقد تمسك بدليل الخطاب منه القائل إن العامد لا يقضى الصلاة لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فيلزم منه أن من لم ينس لا يصلى وقال من قال يقضى العامد بأن ذلك مستفاد من مفهوم الخطاب ، فيكون من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى ، لأنه إذا وجب القضاء على الناسى — مع سقوط الإثم ورفع الحرج عنه — فالعامد أولى . وادعى بعضهم أن وجوب القضاء على العامد يؤخذ من قوله « نسي » لأن النسيان يطلق على الترك سواء كان عن ذهول أم لا ، ومنه قوله تعالى ﴿ نسوا الله فأنساهم أنفسهم — نسوا الله فأنسيهم ﴾ . قال : ويقوى ذلك قوله « لا كفارة لها » والتائم والناسى لا إثم عليه . قلت : وهو بحث ضعيف ، لأن الخبر بذكر التائم ثابت وقد قال فيه « لا كفارة لها » والكفارة قد تكون عن الخطأ كما تكون عن العمد ، والقائل بأن العامد لا يقضى لم يرد أنه أخف حالا من الناسى ، بل يقول إنه لو شرع له القضاء لكان هو والناسى سواء ، والناسى غير مأثوم بخلاف العامد فالعامد أسوأ حالا من الناسى فكيف يستويان ؟ ويمكن أن يقال إن إثم العامد بإخراجه الصلاة عن وقتها باق عليه ولو قضاها ، بخلاف الناسى فإنه لا إثم عليه مطلقاً ، ووجوب القضاء على العامد بالخطاب الأول لأنه

قد خوطب بالصلاة وترتبت في ذمته فصارت ديناً عليه ، والدين لا يسقط إلا بأدائه فيأثم بإخراجه لها عن الوقت المحدود لها ويسقط عنه الطلب بأدائها ، فمن أفطر في رمضان عامداً فإنه يجب عليه أن يقضيه مع بقاء لثم الإفطار عليه ، والله أعلم .

**قوله ( قال موسى )** أى دون أبى نعيم ( قال همام سمعته ) يعنى قتادة ( يقول بعد ) أى في وقت آخر ( للذكرى ) يعنى أن همام سمعه من قتادة مرة بلفظ ( للذكرى ) بلامين وفتح الراء بعدها ألف مقصورة - ووقع عند مسلم من طريق يونس أن الزهري كان يقرأها كذلك - ومرة كان يقولها قتادة بلفظ « لذكرى » بلام واحدة وكسر الراء وهى القراءة المشهورة . وقد اختلف في ذكر الآية هل هى من كلام قتادة أو هى من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، وفى رواية مسلم عن هداى قال قتادة ( وأتم الصلاة للذكرى ) وفى روايته من طريق المثني عن قتادة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله يقول ( أتم الصلاة للذكرى ) وهذا ظاهر أن الجميع من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . واستدل به على أن شرع من قبلنا شرع لنا ، لأن المخاطب بالآية المذكورة موسى عليه الصلاة والسلام ، وهو الصحيح في الأصول ما لم يرد ناسخ ، واختلف في المراد بقوله « لذكرى » ف قيل المعنى لتذكرنى فيها . وقيل لأذكرك بالمدح ، وقيل إذا ذكرتها ، أى لتذكيرى لك إياها ، وهذا يعضد قراءة من قرأ « للذكرى » . وقال النخعي : اللام للظرف ، أى إذا ذكرتنى أى إذا ذكرت أمرى بعد ما نسيت ، وقيل لا تذكر فيها غيرى ، وقيل شكراً للذكرى ، وقيل المراد بقوله ذكرى ذكر أمرى ، وقيل المعنى إذا ذكرت الصلاة فقد ذكرتنى فإن الصلاة عبادة لله فتى ذكرها ذكر المعبود فكأنه أراد لذكر الصلاة . وقال الثوري : الأولى أن يقصد إلى وجه يوافق الآية والحديث ، وكأن المعنى أتم الصلاة لذكرها ، لأنه إذا ذكرها ذكر الله تعالى ، أو يقدر مضاف أى لذكر صلاتى أو ذكر الضمير فيه موضع الصلاة لشرفها .

**قوله ( وقال حبان )** هو بفتح أوله والموحدة وهو ابن هلال ، وأراد بهذا التعليق بيان سماع قتادة له من أنس لتصريحه فيها بالتحديث ، وقد وصله أبو عوانة في صحيحه عن عمار بن رجاء عن حبان بن هلال وفيه أن هماماً سمعه من قتادة مرتين كما في رواية موسى .

### باب قضاء الصلاة الأولى فالأولى

[٥٩٨] ٥٨٤ - حدثنا مسدد قال أنا يحيى قال نا هشام قال نا يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلمة عن جابر قال : جعل عمر يوم الخندق يسب كفارهم فقال : ما كدت أصلي العصر حتى غربت . قال : فنزلنا ببطحان فصلّى بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى المغرب .

**قوله ( باب قضاء الصلاة )** وللكشمينى الصلوات ( الأولى فالأولى ) . وهذه الترجمة عبر عنها بعضهم بقوله « باب ترتيب الفوائت » وقد تقدم نقل الخلاف في حكم هذه المسألة . ويحيى المذكور فيه هو القطان ، وبقيّة الإسناد تقدم قبل . وأورد المتن هنا مختصراً ، ولا ينهض الاستدلال به لمن يقول بوجوب

ترتيب الفوائت إلا إذا قلنا إن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم المجردة للوجوب ، اللهم إلا أن يستدل له بعموم قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » فيقوى ، وقد اعتبر ذلك الشافعية في أشياء غير هذه .

### باب ما يكره من السمر بعد العشاء

السامر من السمر ، والجميع السمار ، والسمار هاهنا في موضع الجمع .

[٥٩٩] ٥٨٥- ناسد قال نا يحيى قال نا عوف قال نا أبو المنهال قال : انطلقت مع أبي إلى أبي برزة الأسلمي ، فقال له أبي : حدثنا كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي المكتوبة ؟ قال : كان يصلي الهجير - وهي التي تدعوها الأولى - حين تدحض الشمس ، ويصلي العصر ثم يرجع أحدنا إلى أهله في أقصى المدينة والشمس حية . ونسيت ما قال في المغرب . قال : وكان يستحب أن يؤخر العشاء . قال : وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها . وكان يفتل من صلاة الغداة حين يعرف أحدنا جليسه ، ويقرأ من الستين إلى المائة .

قوله ( باب ما يكره من السمر بعد العشاء ) أى بعد صلاتها ، قال عياض : السمر رويانه بفتح الميم ، وقال أبو مروان بن مراج : الصواب سكونها لأنه اسم الفعل ، وأما بالفتح فهو اعتماد السمر للمحادثة ، وأصله من لون ضوء القمر ، لأنهم كانوا يتحدثون فيه ، والمراد بالسمر في الترجمة ما يكون في أمر مباح لأن المحرم لا اختصاص لكرامته بما بعد صلاة العشاء بل هو حرام في الأوقات كلها ، وأما ما يكون مستحباً فسيأتى في الباب الذي بعده .

قوله ( السامر من السمر إلخ ) هكذا وقع في رواية أبي ذر وحده ، واستشكل ذلك لأنه لم يتقدم للسامر ذكر في الترجمة ، والذي يظهر لي أن المصنف أراد تفسير قوله تعالى ﴿ سامراً تهجرون ﴾ وهو المشار إليه بقوله ههنا أى في الآية ، والحاصل أنه لما كان الحديث بعد العشاء يسمى السمر ، والسمر والسمار مشتقان من السمر وهو يطلق على الجمع والواحد ظهر وجه مناسبة ذكر هذه اللفظة هنا ، وقد أكثر البخاري من هذه الطريقة إذا وقع في الحديث لفظة توافق لفظة في القرآن يستغنى بتفسير تلك اللفظة من القرآن ، وقد استقرى للبخاري أنه إذا مر له لفظ من القرآن يتكلم على غريبه . وقد تقدم الكلام على حديث أبي برزة المذكور في هذا الباب في « باب وقت العصر » . وموضع الحاجة منه هنا قوله « وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها » لأن النوم قبلها قد يؤدي إلى إخراجها عن وقتها مطلقاً أو عن الوقت المختار ، والسمر بعدها قد يؤدي إلى النوم عن الصبح أو عن وقتها المختار أو عن قيام الليل ، وكان عمر بن الخطاب يضرب الناس على ذلك ويقول : أسمروا أول الليل ونوما آخره ؟ وإذا تقرر أن علة النهي ذلك فقد يفرق فارق بين الليالي الطوال والقصار ، ويمكن أن تحمل الكراهة على الإطلاق حسماً للمادة ، لأن الشيء إذا شرع لكونه مظنة قد يستمر فيصير مثنة ، والله أعلم .

### باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء

[٦٠٠] ٥٨٦- حدثنا عبد الله بن صباح قال نا أبو علي الحنفي قال نا قرّة بن خالد : انتظرنا الحسن ، وراث علينا حتى قريباً من وقت قيامه ، فجاء وقال : دعانا جيراننا هؤلاء . ثم قال : قال أنس : نظرنا النبي صلى الله عليه ذات ليلة حتى كان شطر الليل يبلغه ، فجاء فصلّى لنا ، ثم خطبنا فقال : « ألا إنّ الناس قد صلّوا ثم رقدوا وإنكم لم تزالوا في صلاة ما انتظرتُم الصلاة » . قال الحسن : وإنّ القوم لا يزالون في خير ما انتظروا الخير . قال قرّة : هو من حديث أنس عن النبي صلى الله عليه .

[٦٠١] ٥٨٧- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال حدثني سالم بن عبد الله بن عمر وأبو بكر بن أبي حشمة أن عبد الله بن عمر قال : صلى النبي صلى الله عليه صلاة العشاء في آخر حياته ، فلما سلم قام النبي صلى الله عليه فقال : « أرايتكم ليلتكم هذه ، فإن رأس مائة سنة لا يبقى من هو اليوم على ظهر الأرض أحد » . فوهل الناس في مقالة رسول الله صلى الله عليه إلى ما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة . وإنما قال النبي صلى الله عليه : « لا يبقى من هو اليوم على ظهر الأرض » يريد بذلك أنها تخرم ذلك القرن .

قوله ( باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء ) قال علي بن المنير : الفقه يدخل في عموم الخير ، لكنه خصه بالذكر تنويهاً بذكره وتنبيهاً على قدره ، وقد روى الترمذي من حديث عمر محسناً « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمر هو وأبو بكر في الأمر من أمور المسلمين وأنا معهما » .

قوله ( حدثنا عبد الله بن صباح ) هو العطار وهو بصرى وكذا بقية رجال هذا الإسناد .

قوله ( انتظرنا الحسن ) أي ابن أبي الحسن البصري .

قوله ( وراث علينا ) الواو للحال وراث بمثابة غير مهموز أي أبطأ .

قوله ( من وقت قيامه ) أي الذي جرت عادته بالعود معهم فيه كل ليلة في المسجد لأخذ العلم عنه .

قوله ( دعانا جيراننا ) بكسر الجيم ، كأن الحسن أورد هذا مورد الاعتذار عن تخلفه عن العود على عادته .

قوله ( ثم قال ) أي الحسن ( قال أنس نظرنا ) وفي رواية الكشميني « انتظرنا » وهما بمعنى .

قوله ( حتى كان شطر الليل ) برفع شطر ، وكان تامة ، وقوله ( يبلغه ) أي يقرب منه .

قوله ( ثم خطبنا ) هو موضع الترجمة لما قررناه من أن المراد بقوله « بعدها » أي بعد صلاتها .

وأورد الحسن ذلك لأصحابه مؤنساً لهم ومعرفاً أنهم وإن كان فاتهم الأجر على ما يتعلمونه منه في تلك الليلة على ظنهم فلم يفتهم الأجر مطلقاً لأن منتظر الخير في خير فيحصل له الأجر بذلك ، والمراد أنه يحصل لهم الخير في الجملة لا من جميع الجهات ، وبهذا يجاب عن استشكل قوله « أنهم في صلاة » مع أنهم جاز لهم الأكل والحديث وغير ذلك . واستدل الحسن على ذلك بفعل النبي صلى الله عليه وسلم فإنه أنس أصحابه بمثل ذلك ، ولهذا قال الحسن بعد : وأن القوم لا يزالون بخير ما انتظروا الخير .

**قوله ( قال قره : هو من حديث أنس )** يعنى الكلام الأخير ، وهذا هو الذى يظهر لى ، لأن الكلام الأول ظاهر فى كونه عن النبي صلى الله عليه وسلم والأخير هو الذى لم يصرح الحسن برفعه ولا بوصله فأراد قره الذى اطلع على كونه فى نفس الأمر موصولاً مرفوعاً أن يعلم من رواه عنه بذلك .

**( ثنبيه ) :** أخرج مسلم وابن خزيمة فى صحيحيهما عن عبد الله بن الصباح شيخ البخارى بإسناده هذا حديثاً خالفاً البخارى فيه فى بعض الإسناد والمتن فقالا « عن أبى على الحنفى عن قره بن خالد عن قتادة عن أنس قال : نظرنا النبي صلى الله عليه وسلم ليلة حتى كان قريباً من نصف الليل ، قال فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فصلى . قال : فكأنما أنظر إلى ويص خاتمه حلقة فضة » انتهى . وأخرجه الإسماعيلى فى مستخرجه عن عمر بن سهل عن عبد الله بن الصباح كذلك من رواية قره عن قتادة ، ولم يصب فى ذلك فإن الذى يظهر لى أنه حديث آخر كان عند أبى على الحنفى عن قره أيضاً وسمعه منه عبد الله بن الصباح كما سمع منه الحديث الآخر عن قره عن الحسن ، ويدل على ذلك أن فى كل من الحديثين ما ليس فى الآخر ، وقد أورد أبو نعيم فى مستخرجه الحديثين من الطريقين : فأورد حديث قره عن قتادة من طرق منها عن يزيد بن عمر عن أبى على الحنفى ، وحديث قره عن الحسن من رواية حجاج بن نصير عن قره ، وهو فى التحقيق حديث واحد عن أنس اشترك الحسن وكتادة فى سماعه منه فاقتصر الحسن على موضع حاجته منه فلم يذكر قصة الخاتم وزاد مع ذلك على قتادة ما لم يذكره ، والله أعلم .

**قوله ( وأبو بكر بن أبى حثمة )** نسبة إلى جده ، وهو أبو بكر بن سليمان بن أبى حثمة ، وقد تقدم كذلك فى « باب السمر بالعلم » من كتاب العلم ، وتقدم الكلام على حديث ابن عمر هناك .

**قوله ( فوهل الناس )** أى غلطوا أو توهوا أو فزعوا أو نسوا ، والأول أقرب هنا ، وقيل وهل بالفتح بمعنى وهم بالكسر ووهل بالكسر مثله ، وقيل بالفتح غلط ، وبالكسر فزع .

**قوله ( فى مقالة )** وفى رواية المستمل والكشمينى من مقالة .

**قوله ( إلى ما يتحدثون فى هذه )** وفى رواية الكشمينى « من هذه » .

**قوله ( عن مائة سنة )** لأن بعضهم كان يقول إن الساعة تقوم عند تقضى مائة سنة كما روى ذلك الطبرانى وغيره من حديث أبى مسعود البدرى ، ورد ذلك عليه على بن أبى طالب ، وقد بين ابن عمر فى هذا الحديث مراد النبي صلى الله عليه وسلم وأن مراده أن عند انقضاء مائة سنة من مقالته تلك ينخزم ذلك القرن فلا يبقى أحد ممن كان موجوداً حال تلك المقالة ، وكذلك وقع بالاستقراء فكان آخر من ضبط أمره ممن كان موجوداً



حينئذ أبو الطفيل عامر بن وائلة ، وقد أجمع أهل الحديث على أنه كان آخر الصحابة موتاً ، وغاية ما قيل فيه إنه بقي إلى سنة عشر ومائة وهي رأس مائة سنة من مقالة النبي صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم . قال النووي وغيره : احتج البخارى ومن قال بقوله بهذا الحديث على موت الخضر ، والجمهور على خلافه ، وأجابوا عنه بأن الخضر كان حينئذ من ساكنى البحر فلم يدخل في الحديث ، قالوا : ومعنى الحديث لا يبقى ممن ترونه أو تعرفونه ، فهو عام أريد به الخصوص . وقيل احترز بالأرض عن الملائكة ، وقالوا : خرج عيسى من ذلك وهو حي لأنه في السماء لا في الأرض : وخرج إبليس زئجه على الماء أو في الهواء ، وأبعد من قال : إن اللام في الأرض عهدية والمراد أرض المدينة ، والحق أنها للعموم وتتناول جميع بني آدم ، وأما من قال : المراد أمة محمد سواء أمة الإجابة وأمة الدعوة ، وخرج عيسى والخضر لأنهما ليسا من أمته ، فهو قول ضعيف ، لأن عيسى يحكم بشريعتة فيكون من أمته ، والقول في الخضر إن كان حياً كالقول في عيسى ، والله أعلم .

## باب

### السَّمَرِ مَعَ الْأَهْلِ وَالضَّيْفِ

[٦٠٢] ٥٨٨ - حدثنا أبو النعمان قال نا معتمر بن سليمان قال نا أبي قال نا أبو عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر أن أصحاب الصفة كانوا أناساً فقراء ، وأن النبي صلى الله عليه قال : « مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ ، وَإِنْ أَرْبَعٌ فَخَامِسٌ أَوْ سَادِسٌ » . وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ جَاءَ بِثَلَاثَةٍ فَانْطَلِقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِعَشْرَةٍ . قال : فهو أنا وأبي وأمي - ولا أدري هل قال : وامراتي - وخادم بين بيتنا وبيت أبي بكر . وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ثُمَّ لَبِثَ حَيْثُ صَلَّيْتَ الْعِشَاءَ ، ثُمَّ رَجَعَ فَلَبِثَ حَتَّى تَعَشَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ . قالت له امرأته : ما حبسك عن أضيافك - أو قالت ضيفك - قال : أو ما عشييتهم ؟ قالت : أبوا حتى تجيء ، قد عرضوا فأبوا : قال : فذهبت أنا فاخبتأت . قال : يا غنثر - فجدع وسب - وقال : كلوا لا هنيئاً . فقال : والله لا أطعمه أبداً . وأيم الله ، ما كنا نأخذ من لقمة إلا ربا من أسفلها أكثر منها . قال : شبعوا ، وصارت أكثر مما كانت قبل ذلك . فنظر إليها أبو بكر فإذا هي كما هي أو أكثر . فقال لامراته : يا أخت بني فراس ما هذا ؟ قالت : لا وقرة عيني ، لهي الآن أكثر منها قبل ذلك بثلاث مرات . فأكل منها أبو بكر وقال : إنما كان ذلك من الشيطان - يعني يمينه - ثم أكل منها لقمة ، ثم حملها إلى النبي صلى الله عليه فأصبحت عنده وكانت بيننا وبين قوم

عقد، فمضى الأجل ففرقنا اثني عشر رجلاً مع كل رجلٍ منهم أناسُ الله أعلمُ كم مع كل رجلٍ، فأكلوا منها أجمعون، أو كما قال.

[الحديث ٦٠٢ - أطرافه في: ٣٥٨١، ٦١٤٠، ٦١٤١].

**قوله (باب السمر مع الأهل والضيف)** قال علي بن المنير ما محصله : اقتطع البخاري هذا الباب من «باب السمر في الفقه والخير» لاختطاط رتبته عن مسمى الخير ، لأن الخير متمحض للطاعة لا يقع على غيرها ، وهذا النوع من السمر خارج عن أصل الضيافة والصلة بالمأمور بهما ، فقد يكون مستغنى عنه في حقهما فيلتحق بالسمر الجائز أو المتردد بين الإباحة والتدب . ووجه الاستدلال من حديث عبد الرحمن ابن أبي بكر المذكور في الباب اشتغال أبي بكر بعد صلاة العشاء بمجيئه إلى بيته ومراجعته لخبر الأضياف واشتغاله بما دار بينهم ، وذلك كله في معنى السمر ، لأنه سمر مشتمل على مخاطبة وملاطفة ومعاتبه . انتهى .

**قوله (كانوا أناساً) للكشميين** «كانوا ناساً» .

**قوله (فهو أنا وأبي)** زاد الكشميين «وأبي» وللمستمل «فهو وأنا وأبي» .

**قوله (ثم لبث حيث صليت العشاء)** في رواية الكشميين «حتى» بدل حيث .

**قوله (ففرقنا)** أي جعلنا فرقاً ، وسنذكر فوائد هذا الحديث وما اشتمل عليه من الأحكام وغيرها في «علامات النبوة» مفصلاً إن شاء الله تعالى .

**(خاتمة) :** اشتمل كتاب المواقيت على مائة حديث وسبعة عشر حديثاً ، المعلق من ذلك منته ثلاثون حديثاً والباقي موصول ، الخالص منها ثمانية وأربعون حديثاً والمكرر منها فيه وفيما تقدم تسعة وستون حديثاً ، وافقه مسلم على جميعها سوى ثلاثة عشر حديثاً وهي حديث أنس في السجود على الظواهر وقد أخرج معناه ، وحديثه «ما أعرف شيئاً» وحديثه في المعنى «هذه الصلاة قد ضيعت» وحديث ابن عمر «أبردوا» وكذا حديث أبي سعيد وحديث ابن عمر «إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم» وحديث أبي موسى «مثل المسلمين واليهود» وحديث أنس «كنا نصلي العصر» وقد اتفقا على أصله ، وحديث عبد الله بن مغفل «لا يغلبنكم الأعراب» وحديث ابن عباس «لولا أن أشق» وحديث سهل بن سعد «كنت أتسحر» وحديث معاوية في الركعتين بعد العصر ، وحديث أبي قتادة في النوم عن الصبح ، على أن مسلماً أخرج أصل الحديث من وجه آخر لكن بينا في الشرح أنهما حديثان لقصتين ، والله أعلم . وفيه من الآثار الموقوفة ثلاثة آثار والله سبحانه وتعالى أعلم .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب أبواب الأذان ) الأذان لغة الإعلام ، قال الله تعالى ﴿ وأذان من الله ورسوله ﴾ . واشتقاقه من الأذن بفتح الحين وهو الاستماع . وشرعاً الإعلام بوقت الصلاة بالفاظ مخصوصة . قال القرطبي وغيره : الأذان على قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقيدة لأنه بدأ بالأكبرية وهي تتضمن وجود الله وكماله ، ثم ثنى بالتوحيد ونفى الشريك ، ثم بإثبات الرسالة لمحمد صلى الله عليه وسلم ، ثم دعا إلى الطاعة المخصوصة عقب الشهادة بالرسالة لأنها لا تعرف إلا من جهة الرسول ، ثم دعا إلى الفلاح وهو البقاء الدائم وفيه الإشارة إلى المعاد ، ثم أعاد ما أعاد تأكيداً . ويحصل من الأذان الإعلام بدخول الوقت ، والدعاء إلى الجماعة ، وإظهار شعائر الإسلام . والحكمة في اختيار القول له دون الفعل سهولة القول وتيسره لكل أحد في كل زمان ومكان ، واختلف أيما أفضل الأذان أو الإمامة ؟ ثالثها إن علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة فهي أفضل وإلا فالأذان ، وفي كلام الشافعي ما يؤمّن إليه . واختلف أيضاً في الجمع بينهما فقيل يكره ، وفي البيهقي من حديث جابر مرفوعاً النهي عن ذلك لكن سنده ضعيف ، وصح عن عمر « لو أطيع الأذان مع الخلافة لأذنت » رواه سعيد بن منصور وغيره . وقيل هو خلاف الأولى ، وقيل يستحب وصححه النووي .

### بدء الأذان

وقوله : ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ .

وقوله : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ .

[٦٠٣] ٥٨٩ - حدثنا عمران بن ميسرة قال نا عبد الوارث قال نا خالد عن أبي قلابة عن أنس قال : ذكروا النار والناقوس ، فذكروا اليهود والنصارى ، فأمر بلال أن يشفع الأذان وأن يوتر الإقامة .

[الحديث ٦٠٣ - أطرافه في : ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٣٤٥٧] .

٥٩٠- نا محمود بن غيلان قال نا عبد الرزاق قال أنا ابن جريج قال أخبرني نافع أن ابن عمر كان يقول : كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحيتون الصلاة ليس يُنادى لها . فتكلموا يوماً في ذلك ، فقال بعضهم : اتَّخَذُوا نَاقوساً مثلَ نَاقوسِ النصارى ، وقال بعضهم : بل بوقاً مثلَ قرنِ اليهود . فقال عمر : أَوَلَا تَبْعَثُونَ رجلاً يُنادي بالصلاة ؟ فقال رسولُ الله صلى الله عليه : يا بلال ، قم فنادِ بالصلاة .

**قوله (باب بدء الأذان)** أى ابتدائه . وسقط لفظ « باب » من رواية أبى ذر ، وكذلك سقطت البسمة من رواية القابسي وغيره .

**قوله (وقول الله عز وجل ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ الآية)** يشير بذلك إلى أن ابتداء الأذان كان بالمدينة ، وقد ذكر بعض أهل التفسير أن اليهود لما سمعوا الأذان قالوا : لقد ابتدعت يا محمد شيئاً لم يكن فيما مضى ، فنزلت ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ الآية .

**قوله (وقوله تعالى ﴿ إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ )** يشير بذلك أيضاً إلى الابتداء ، لأن ابتداء الجمعة إنما كان بالمدينة كما سيأتى فى بابه . واختلف فى السنة التى فرض فيها : فالراجح أن ذلك كان فى السنة الأولى ، وقيل بل كان فى السنة الثانية ، وروى عن ابن عباس أن فرض الأذان نزل مع هذه الآية . أخرجه أبو الشيخ .

**(تفسيه) :** الفرق بين ما فى الآيتين من التعدية بلإلى واللام أن صلات الأفعال تختلف بحسب مقاصد الكلام ، فقصد فى الأولى معنى الانتهاء وفى الثانية معنى الاختصاص قاله الكرماني . ويحتمل أن تكون اللام بمعنى إلى أو العكس والله أعلم . وحديث ابن عمر المذكور فى هذا الباب ظاهر فى أن الأذان إنما شرع بعد الهجرة ، فإنه نفي النداء بالصلاة قبل ذلك مطلقاً . وقوله فى آخره « يا بلال قم فناد بالصلاة » كان ذلك قبل رؤيا عبد الله بن زيد ، وسياق حديثه يدل على ذلك كما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن إسحق قال : حدثني محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال حدثني عبد الله بن زيد ، فذكر نحوه حديث ابن عمر ، وفى آخره « فبينما هم على ذلك أرى عبد الله النداء » فذكر الرؤيا وفيها صفة الأذان لكن بغير ترجيع ، وفيه تربيع التكبير وإفراد الإقامة وتثنية « قد قامت الصلاة » وفى آخره قوله صلى الله عليه وسلم « إنها لرؤيا حق إن شاء الله تعالى ، فقم مع بلال فألقها عليه فإنه أندى صوتاً منك » وفيه مجيء عمر وقوله إنه رأى مثل ذلك ، وقد أخرج الترمذى فى ترجمة بدء الأذان حديث عبد الله بن زيد مع حديث عبد الله بن عمر ، وإنما لم يخرج البخارى لأنه على غير شرطه ، وقد روى عن عبد الله بن زيد من طرق ، وحكى ابن خزيمة عن الذهلى أنه ليس فى طريقه أصح من هذه الطريق ، وشاهده حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب مرسل - ومنهم من وصله عن سعيد - عن عبد الله بن زيد ، والمرسل أقوى إسناداً . ووقع فى الأوسط للطبرانى أن أبا بكر أيضاً رأى الأذان ، ووقع فى الوسيط للغزالي أنه رآه بضعة عشر رجلاً ، وعبارة الجيلي فى شرح التنبيه أربعة عشر رجلاً ، وأنكره ابن الصلاح ثم النووى ،

ونقل مغلطاي أن في بعض كتب الفقهاء أنه رآه سبعة ، ولا يثبت شيء من ذلك إلا لعبد الله بن زيد ، وقصة عمر جاءت في بعض طرقه وفي مسند الحارث بن أبي أسامة بسند واه قال : أول من أذن بالصلاة جبريل في سماء الدنيا ، فسمعه عمر وبلال ، فسبق عمر وبلال ، فسبق عمر بلالا فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم جاء بلال فقال له : سبقك بهما عمر .

(فالتان) الأولى : وردت أحاديث تدل على أن الأذان شرع بمكة قبل الهجرة ، منها للطبراني من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : لما أسرى بالنبي صلى الله عليه وسلم أوحى الله إليه الأذان فنزل به فعلمه بلالا . وفي إسناده طلحة بن زيد وهو متروك . وللدارقطني في « الأطراف » من حديث أنس أن جبريل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالأذان حين فرضت الصلاة ، وإسناده ضعيف أيضاً . ولا بن مردويه من حديث عائشة مرفوعاً : لما أسرى بي أذن جبريل فظننت الملائكة أنه يصلي بهم فقدمني فصليت ، وفيه من لا يعرف . وللزار وغيره من حديث على قال : لما أراد الله أن يعلم رسوله الأذان أتاه جبريل بدابة يقال لها البراق فركبها . فذكر الحديث وفيه : إذ خرج ملك من وراء الحجاب فقال : الله أكبر ، الله أكبر ، وفي آخره : ثم أخذ الملك بيده فأمر بأهل السماء . وفي إسناده زياد بن المنذر أبو الجارود وهو متروك أيضاً . ويمكن على تقدير الصحة أن يحمل على تعدد الإسرائ فيكون ذلك وقع بالمدينة . وأما قول القرطبي : لا يلزم من كونه سمعه ليلة الإسرائ أن يكون مشروعاً في حقه ، ففيه نظر لقوله في أوله : لما أراد الله أن يعلم رسوله الأذان ، وكذا قول المحب الطبري يحمل الأذان ليلة الإسرائ على المعنى اللغوي وهو الإعلام ففيه نظر أيضاً لتصريحه بكيفيته المشروعة فيه . والحق أنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث . وقد جزم ابن المنذر بأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بغير أذان منذ فرضت الصلاة بمكة إلى أن هاجر إلى المدينة وإلى أن وقع التشاور في ذلك على ما في حديث عبد الله بن عمر ثم حديث عبد الله بن زيد . انتهى . وقد حاول السبيلي الجمع بينهما فتكلف وتعسف ، والأخذ بما صحح أولى ، فقال بانياً على صحة الحكمة في مجيء الأذان على لسان الصحابي أن النبي صلى الله عليه وسلم سمعه فوق سبع سموات وهو أقوى من الوحي ، فلما تأخر الأمر بالأذان عن فرض الصلاة وأراد إعلامهم بالوقت فرأى الصحابي المنام فقصها فوافقت ما كان النبي صلى الله عليه وسلم سمعه فقال « إنها لرؤيا حق » وعلم حينئذ أن مراد الله بما أراه في السماء أن يكون سنة في الأرض ، وتقوى ذلك بموافقة عمر لأن السكينة تنطق على لسانه ، والحكمة أيضاً في إعلام الناس به على غير لسانه صلى الله عليه وسلم التنويه بقدره والرفع لذكره بلسان غيره ليكون أقوى لأمره وأفخم لشأنه . انتهى ملخصاً . والثاني : حسن بديع ، ويؤخذ منه عدم الاكتفاء برؤيا عبد الله بن زيد حتى أضيف عمر للتقوية التي ذكرها . لكن قد يقال : فلم لا اقتصر على عمر ؟ فيمكن أن يجاب ليصير في معنى الشهادة ، وقد جاء في رواية ضعيفة سبقت ما ظاهره أن بلالا أيضاً رأى لكنها مؤولة فإن لفظها « سبقك بها بلال » فيحمل المراد بالسبق على مباشرة التأذين برؤيا عبد الله بن زيد . ومما كثر السؤال عنه هل باشر النبي صلى الله عليه وسلم الأذان بنفسه ؟ وقد وقع عند السبيلي أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في سفر وصلى بأصحابه وهم على رواحهم السماء من فوقهم والبله من أسفلهم أخرجه الترمذي من طريق تدور على عمر بن الرماح يرفعه إلى أبي هريرة اه . وليس هو من حديث أبي هريرة وإنما هو من حديث يعلى بن مرة ، وكذا جزم النووي بأن النبي صلى الله عليه وسلم أذن

مرة في السفر وعزاه للترمذي وقواه ، ولكن وجدناه في مسند أحمد من الوجه للذي أخرجه الترمذي ولفظه « فأمر بلالا فأذن » فعرف أن في رواية الترمذي اختصاراً وأن معنى قوله « أذن » أمر بلالا به كما يقال أعطى الخليفة العالم الفلاني ألفاً ، وإنما باشر العطاء غيره ونسب للخليفة لكونه أمراً به . ومن أغرب ما وقع في بدء الأذان ما رواه أبو الشيخ بسند فيه مجهول عن عبد الله بن الزبير قال : أخذ الأذان من أذان إبراهيم ؑ وأذن في الناس بالحج الآية . قال : فأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما رواه أبو نعيم في الحلية بسند فيه مجاهيل أن جبريل نادى بالأذان لآدم حين أهبط من الجنة .

( الفائدة الثانية ) : قال الزين بن المنير : أعرض البخاري عن التصريح بحكم الأذان لعدم إفصاح الآثار الواردة فيه عن حكم معين ، فأثبت مشروعيته وسلم من الاعتراض . وقد اختلف في ذلك ، ومنشأ الاختلاف أن مبدأ الأذان لما كان عن مشورة أوقعها النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه حتى استقر برؤيا بعضهم فأقره كان ذلك بالمندوبات أشبه ، ثم لما واطب على تقريره ولم يتقل أنه تركه ولا أمر بتركه ولا رخص في تركه كان ذلك بالواجبات أشبه . انتهى . وسيأتي بقية الكلام على ذلك قريباً إن شاء الله تعالى .

قوله ( حدثنا عبد الوارث ) هو ابن سعيد ، وخالد هو الخذاء كما ثبت في رواية كريمة ، والإسناد كله بصريون .

قوله ( ذكروا النار والناقوس فذكروا اليهود والنصارى ) كذا ساقه عبد الوارث مختصراً ، ورواية عبد الوهاب الآتية في الباب الذي بعده أوضح قليلاً حيث قال « لما كثر الناس ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يعرفونه ، فذكروا أن يوروا ناراً أو يضربوا ناقوساً » وأوضح من ذلك رواية روح بن عطاء عن خالد عند أبي الشيخ ولفظه « فقالوا لو اتخذنا ناقوساً . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاك للنصارى . فقالوا : لو اتخذنا بوقاً ، فقال : ذاك لليهود . فقالوا : لو رفعنا ناراً ، فقال : ذاك للمجوس » فعلى هذا ففي رواية عبد الوارث اختصار كأنه كان فيه : ذكروا النار والناقوس والبوق فذكروا اليهود والنصارى والمجوس واللف والنشر فيه معكوس ، فالنار للمجوس والناقوس للنصارى والبوق لليهود . وسيأتي في حديث ابن عمر التنصيص على أن البوق لليهود . وقال الكرماني : يحتمل أن تكون النار والبوق جميعاً لليهود جمعاً بين حديثي أنس وابن عمر . انتهى . ورواية روح تغني عن هذا الاحتمال .

قوله ( فأمر بلال ) هكذا في معظم الروايات على البناء للمفعول ، وقد اختلف أهل الحديث وأهل الأصول في اقتضاء هذه الصيغة للرفع ، واختار عند محقق الطائفتين أنها تقتضيه ، لأن الظاهر أن المراد بالأمر من له الأمر الشرعي الذي يازم اتباعه وهو الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويؤيد ذلك هنا من حيث المعنى أن التقرير في العبادة إنما يؤخذ عن توقيف فيقوى جانب الرفع جداً . وقد وقع في رواية روح بن عطاء المذكورة « فأمر بلالا » بالنصب وفاعل أمر هو النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو بين في سياقه . وأصرح من ذلك رواية النسائي وغيره عن قتبية عن عبد الوهاب بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بلالا » قال الحاكم : صرح برفعه لإمام الحديث بلا مدافعة قتبية . قلت : ولم يتفرد به ، فقد أخرجه أبو عوانة من طريق مروان

المروزي عن قتيبة ويحيى بن معين كلاهما عن عبد الوهاب ، وطريق يحيى عند الدارقطني أيضاً ، ولم ينفرد به عبد الوهاب . وقد رواه اللافري من طريق ابن شهاب الخياط عن أبي قلابة : وقضية وقوع ذلك عقب المشاورة في أمر النداء إلى الصلاة ظاهر في أن الأمر بذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم لا غيره كما استدل به ابن المنذر وابن حبان ، واستدل بورود الأمر به من قال بوجوب الأذان . وتعقب بأن الأمر إنما ورد بصفة الأذان لا بنفسه ، وأجيب بأنه إذا ثبت الأمر بالصفة لزم أن يكون الأصل مأموراً به ، قاله ابن دقيق العيد . ومن قال بوجوبه مطلقاً الأوزاعي وداود وابن المنذر وهو ظاهر قول مالك في الموطأ وحكى عن محمد بن الحسن ، وقيل واجب في الجمعة فقط وقيل فرض كفاية ، والجمهور على أنه من السنن المؤكدة ، وقد تقدم ذكر منشأ الخلاف في ذلك ، وأخطأ من استدل على عدم وجوبه بالإجماع لما ذكرناه والله أعلم .

قوله ( إن ابن عمر كان يقول ) في رواية مسلم « عن عبد الله بن عمر أنه قال » .

قوله ( حين قدموا المدينة ) أى من مكة في الهجرة .

قوله ( فيتحننون ) بحاء مهملة بعدها مثناة تحتانية ثم نون ، أى يقبلون أحيائها ليأتوا إليها ، والحين الوقت والزمان .

قوله ( ليس ينادى لها ) بفتح الدال على البناء للمفعول ، قال ابن مالك : فيه جواز استعمال ليس حرفاً لا اسم لها ولا خبر ، وقد أشار إليه سيبويه . ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن والجملة بعدها خبر . قلت : ورواية مسلم تؤيد ذلك ، فإن لفظه « ليس ينادى بها أحد » .

قوله ( فتكلموا يوماً في ذلك ، فقال بعضهم اتخذوا ) لم يقع لى تعين المتكلمين في ذلك ، واختصر الجواب في هذه الرواية ، ووقع لابن ماجه من وجه آخر عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم استشار الناس لما يجمعهم إلى الصلاة ، فذكروا البوق ، فكرهه من أجل اليهود . ثم ذكروا الناقوس ، فكرهه من أجل النصارى » وقد تقدمت رواية روح بن عطاء نحوه . وفي الباب عن عبد الله بن زيد عند أبي الشيخ وعند أبي عمير بن أنس عن عمومته عن سعيد بن منصور .

قوله ( بل بوقاً ) أى بل اتخذوا بوقاً ، ووقع في بعض النسخ « بل قرناً » وهى رواية مسلم والنسائي . والبوق القرن معروفان ، والمراد أنه ينفخ فيه فيجتمعون عند سماع صوته ، وهو من شعار اليهود ، ويسمى أيضاً « الشبور » بالشين المعجمة المفتوحة والموحدة المضمومة الثقيلة .

قوله ( فقال عمر لا أو ) الهمة للاستفهام والواو للعطف على مقدر كما في نظائره . قال الطيبي : الهمة إنكار للجملة الأولى أى المقدرة وتقرير للجملة الثانية .

قوله ( رجلاً ) زاد الكشمي « منكم » .

قوله ( ينادى ) قال القرطبي : يحتمل أن يكون عبد الله بن زيد لما أخبر برؤياه وصدقه النبي صلى الله عليه وسلم بادر عمر فقال : أو لا تبعثون رجلاً ينادى - أى يؤذن - للرؤيا المذكورة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « قم يا بلال » فعلى هذا فالقاء في سياق حديث ابن عمر هي الفصيحة ، والتقدير فافترقوا فرأى

عبد الله بن زيد ، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقص عليه قصده فقال عمر . قلت : وسياق حديث عبد الله بن زيد يخالف ذلك ، فإن فيه أنه لما قص رؤياه على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ألقها على بلال فليؤذن بها ، قال فسمع عمر الصوت فخرج فألقى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لقد رأيت مثل الذي رأى ، فدل على أن عمر لم يكن حاضراً لما قص عبد الله بن زيد رؤياه . والظاهر أن إشارة عمر بإرسال رجل ينادى للصلاة كانت عقب المشاورة فيما يفعلونه ، وأن رؤيا عبد الله بن زيد كانت بعد ذلك والله أعلم . وقد أخرج أبو داود بسند صحيح إلى أبي عمير بن أنس عن عمومته من الأنصار قالوا : « اهتم النبي صلى الله عليه وسلم للصلاة كيف يجمع الناس لها ، فقال : انصب راية عند حضور وقت الصلاة فإذا رأوها أذن بعضهم بعضاً ، فلم يعجبه » الحديث . وفيه « ذكروا القنع - بضم القاف وسكون النون يعني البوق - وذكروا الناقوس ، فانصرف عبد الله بن زيد وهو مهتم فأرى الأذان ، فعدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : وكان عمر رآه قبل ذلك فكتمه عشرين يوماً ثم أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ما منعك أن تخبرنا ؟ قال : سبقني عبد الله بن زيد فاستحييت . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بلال قم فانظر ما يأمر بك به عبد الله بن زيد فافعله » ترجم له أبو داود « بدء الأذان » وقال أبو عمر بن عبد البر : روى قصة عبد الله بن زيد جماعة من الصحابة بالفاظ مختلفة ومعان متقاربة وهي من وجوه حسان وهذا أحسنها . قلت : وهذا لا يخالفه ما تقدم أن عبد الله بن زيد لما قص منامه فسمع عمر الأذان فجاء فقال قد رأيت ، لأنه يحمل على أنه لم يخبر بذلك عقب إخبار عبد الله بل متراخياً عنه لقوله « ما منعك أن تخبرنا » أي عقب إخبار عبد الله فاعتذر بالاستحياء ، فدل على أنه لم يخبر بذلك على الفور ، وليس في حديث أبي عمير التصريح بأن عمر كان حاضراً عند قص عبد الله رؤياه ، بخلاف ما وقع في روايته التي ذكر بها « فسمع عمر الصوت فخرج فقال » فإنه صريح في أنه لم يكن حاضراً عند قص عبد الله ، والله أعلم .

**قوله ( فناد بالصلاة )** في رواية الإسماعيلي « فأذن بالصلاة » قال عياض : المراد الإعلام المحض بحضور وقتها لا خصوص الأذان المشروع . وأغرب القاضي أبو بكر بن العربي فحمل قوله « أذن » على الأذان المشروع ، وطعن في صحة حديث ابن عمر وقال : عجباً لأبي عيسى كيف صححه . والمعروف أن شرع الأذان إنما كان برؤيا عبد الله بن زيد . انتهى . ولا تدفع الأحاديث الصحيحة بمثل هذا مع إمكان الجمع كما قدمناه ، وقد قال ابن مندة في حديث ابن عمر : إنه يجمع على صحته .

**قوله ( يا بلال قم )** قال عياض وغيره : فيه حجة لشرع الأذان قائماً . قلت : وكذا احتج ابن خزيمة وابن المنذر ، وتعقبه النووي بأن المراد بقوله « قم » أي اذهب إلى موضع بارز فناد فيه بالصلاة ليسمعك الناس ، قال : وليس فيه تعرض للقيام في حال الأذان . انتهى . وما نفاه ليس يبعد من ظاهر اللفظ ، فإن الصيغة محتملة للأمرين ، وإن كان ما قاله أرجح . ونقل عياض أن مذهب العلماء كافة أن الأذان قاعداً لا يجوز ، إلا أبا ثور ووافقه أبو الفرج المالكي . وتعقب بأن الخلاف معروف عند الشافعية ، وبأن المشهور عند الحنفية كلهم أن القيام سنة ، وأنه لو أذن قاعداً صح ، والصواب ما قال ابن المنذر أنهم اتفقوا على أن القيام من السنة .

**( فائدة )** : كان اللفظ الذي ينادى به بلال للصلاة قوله « الصلاة جامعة » أخرجه ابن سعد في



الطبقات من مراسيل سعيد بن المسيب . وظن بعضهم أن بلالا حينئذ إنما أمر بالأذان المعهود فذكر مناسبة اختصاص بلال بذلك دون غيره لكونه كان لما عذب ليرجع عن الإسلام فيقول : أحد أحد ، فجوزى بولاية الأذان المشتملة على التوحيد في ابتدائه وانتهائه ، وهى مناسبة حسنة في اختصاص بلال بالأذان ، إلا أن هذا الموضع ليس هو محلها . وفي حديث ابن عمر دليل على مشروعية طلب الأحكام من المعاني المستنبطة دون الاختصار على الظواهر . قاله ابن العري ، وعلى مراعاة المصالح والعمل بها ، وذلك أنه لما شق عليهم التكبير إلى الصلاة فتفوتهم أشغالهم ، أو التأخير فيفوتهم وقت الصلاة ، نظروا في ذلك . وفيه مشروعية التشاور في الأمور المهمة وأنه لا حرج على أحد من المشاورين إذا أخبر بما أدى إليه اجتهاده ، وفيه منقبة ظاهرة لعمر . وقد استشكل إثبات حكم الأذان برويا عبد الله بن زيد لأن رؤيا غير الأنبياء لا يبنى عليها حكم شرعى ، وأجيب باحتمال مقارنة الوحي لذلك ، أو لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بمقتضاها لينظر أيقن على ذلك أم لا ، ولا سيما لما رأى نظمها يبعد دخول الوسواس فيه ، وهذا يبنى على القول بجواز اجتهاده صلى الله عليه وسلم في الأحكام وهو المنصور في الأصول ، ويؤيد الأول ما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل من طريق عبيد بن عمير اللبثي أحد كبار التابعين أن عمر لما رأى الأذان جاء ليخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فما راعه إلا أذان بلال ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « سبقك بذلك الوحي » وهذا أصح مما حكى الداودي عن ابن إسحق أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم بالأذان قبل أن يخبره عبد الله بن زيد وعمر بثمانية أيام ، وأشار السهيلي إلى أن الحكمة في ابتداء شرع الأذان على لسان غير النبي صلى الله عليه وسلم والتنويه بعلو قدره على لسان غيره ليكون أفخم لشأنه ، والله أعلم .

### باب الأذان مثنى

[٦٠٥] ٥٩١- حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن سماك بن عطية عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال : أمر بلال أن يشفع الأذان وأن يوتر الإقامة إلا الإقامة .

[٦٠٦] ٥٩٢- حدثني محمد قال نا عبد الوهاب الثقفي قال نا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال : لما كثر الناس قال ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يعرفونه فذكروا أن يوروا نارا أو يضربوا ناقوساً ، فأمر بلال أن يشفع الأذان وأن يوتر الإقامة .

قوله ( باب الأذان مثنى ) في رواية الكشميني « مثنى مثنى » أى مرتين مرتين ، ومتى معلول عن اثنين اثنين وهو بغير تنوين ، فتحمل رواية الكشميني على التوكيد لأن الأول يفيد تثنية كل لفظ من ألفاظ الأذان والثاني يؤكد ذلك .

( فائدة ) : ثبت لفظ هذه الترجمة في حديث لابن عمر مرفوع أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده فقال فيه « مثنى مثنى » وهو عند أبي داود والنسائي ، وصححه ابن خزيمة وغيره من هذا الوجه لكن بلفظ « مرتين مرتين » .

قوله ( عن سماك بن عطية ) هو بصرى ثقة ، روى عن أيوب وهو من أقرانه ، وقد روى حماد بن زيد عنهما جميعاً وقال : مات سماك قبل أيوب ، ورجال إسناده كلهم بصريون .

قوله ( أن يشفع ) يفتح أوله وفتح الفاء أى يأتي بألفاظه شفعا . قال الزين بن المنير : وصف الأذان بأنه شفع يفسره قوله « مثنى مثنى » أى مرتين مرتين وذلك يقتضى أن تستوى جميع ألفاظه فى ذلك ، لكن لم يختلف فى أن كلمة التوحيد التى فى آخره مفردة فيحمل قوله « مثنى » على ما سواها ، وكأنه أراد بذلك تأكيد مذهبه فى ترك تربيع التكبير فى أوله ، لكن لمن قال بالتربيع أن يدعى نظير ما ادعاه لثبوت الخبر بذلك ، وسيأتى فى الإقامة توجيهه يقتضى أن القائل به لا يحتاج إلى دعوى التخصيص .

قوله ( وأن يوتر الإقامة إلا الإقامة ) المراد بالمثنى غير المراد بالثبوت ، فالمراد بالثبوت جميع الألفاظ المشروعة عند القيام إلى الصلاة ، والمراد بالمثنى خصوص قوله « قد قامت الصلاة » كما سيأتى ذلك صريحا . وحصل من ذلك جناس تام .

( تنبيه ) : ادعى ابن مندة أن قوله « إلا الإقامة » من قول أيوب غير مسند كما فى رواية إسماعيل ابن إبراهيم ، وأشار إلى أن فى رواية سماك بن عطية هذه إدراجاً ، وكذا قال أبو محمد الأصيلي : قوله « إلا الإقامة » هو من قول أيوب وليس من الحديث . وفيما قاله نظر ، لأن عبد الرزاق رواه عن معمر عن أيوب بسنده متصل بالخبر مفسراً ولفظه « كان بلال يثنى الأذان ويوتر الإقامة » ، إلا قوله قد قامت الصلاة » وأخرجه أبو عوانة فى صحيحه والسراج فى مسنده وكذا هو فى مصنف عبد الرزاق ، وللإسماعيلي من هذا الوجه « ويقول قد قامت الصلاة مرتين » والأصل أن ما كان فى الخبر فهو منه حتى يقوم دليل على خلافه ، ولا دليل فى رواية إسماعيل لأنه إنما يتحصل منها أن خالداً كان لا يذكر الزيادة وكان أيوب يذكرها ، وكل منهما روى الحديث عن أبي قلابة عن أنس ، فكان فى رواية أيوب زيادة من حافظ فتقبل ، والله أعلم وقد استشكل عدم استثناء التكبير فى الإقامة ، وأجاب بعض الشافعية بأن الثنية فى تكبيرة الإقامة بالنسبة إلى الأذان أفراد ، قال النووى : ولهذا يستحب أن يقول المؤذن كل تكبيرتين بنفس واحد . قلت : وهذا إنما يتأتى فى أول الأذان لا فى التكبير الذى فى آخره . وعلى ما قال النووى ينبغى للمؤذن أن يفرّد كل تكبيرة من اللتين فى آخره بنفس ، ويظهر بهذا التقرير ترجيح قول من قال بتربيع التكبير فى أوله على من قال بثنيتين ، مع أن لفظ « الشفع » يتناول الثنية والتربيع ، فليس فى لفظ حديث الباب ما يخالف ذلك بخلاف ما يوهمه كلام ابن بطال . وأما الترجيح فى التشهدين فالأصح فى صورته أن يشهد بالوحدانية ثنتين ثم بالرسالة ثنتين ثم يرجع فيشهد كذلك ، فهو وإن كان فى العدد مربعا فهو فى الصورة مثنى والله أعلم

قوله ( حدثنى محمد وهو ابن سلام ) كذا فى رواية أبي ذر وأهمله الباقون .

قوله ( حدثنى عبد الوهاب الثقفى ) فى رواية كريمة أخبرنا ، وفى رواية الأصيلي حدثنا وليس فى رواية كريمة « الثقفى » .

قوله ( حدثنا خالد ) كذا لأبي ذر والأصيلي ، ولغيرهما أخبرنا .

قوله ( قال لما كثر الناس ، قال ذكروا ) « قال » الثانية زائدة ، ذكرت تأكيداً

قوله ( أن يعلموا ) بضم أوله من الإعلام ، وفي رواية كريمة بفتح أوله من العلم .

قوله ( أن يوروا ناراً ) أى يوقدوها ، يقال ورى الزند إذا خرجت ناره ، وأوربته إذا أخرجه . ووقع في رواية مسلم « أن ينوروا ناراً » أى يظهرها نورها ، والناقوس خشبة تضرب بخشبة أصغر منها فيخرج منها صوت وهو من شعار النصارى .

قوله ( وأن يوتر الإقامة ) احتج به من قال بإفراد قوله « قد قامت الصلاة » والحديث الذى قبله حجة عليه لما قدمناه ، فإن احتج بعمل أهل المدينة عورض بعمل أهل مكة ومعهم الحديث الصحيح .

### باب الإقامة واحدة إلا قوله : قد قامت الصلاة

٥٩٣- حدثنا علي بن عبد الله قال نا إسماعيل بن إبراهيم قال نا خالد عن أبي قلابة عن أنس [٦٠٧] قال : أمر بلال أن يشفع الأذان وأن يوتر الإقامة ، قال إسماعيل : فذكرت لأيوب فقال : إلا الإقامة .

قوله ( باب الإقامة واحدة ) قال الزين بن المنير : خالف البخارى لفظ الحديث في الترجمة فعدل عنه إلى قوله « واحدة » لأن لفظ الوتر غير منحصر في المرة فعدل عن لفظ فيه الاشتراك إلى ما لا اشتراك فيه . قلت : وإنما لم يقل واحدة واحدة مراعاة للفظ الخبر الوارد في ذلك ، وهو عند ابن حبان في حديث ابن عمر الذى أشرت إليه في الباب الماضى ولفظه « الأذان مثنى والإقامة واحدة » وروى الدارقطنى وحسنه في حديث لأبى مخنورة « وأمره أن يقيم واحدة واحدة » .

قوله ( إلا قوله قد قامت الصلاة ) هو لفظ معمر عن أيوب كما تقدم ، قيل واعترضه الإسماعيلي بأن إيراد حديث سماك بن عطية في هذا الباب أولى من إيراد حديث ابن عليه ، والجواب أن المصنف قصد رفع توهم من يتوهم أنه موقوف على أيوب لأنه أورده في مقام الاحتجاج به ، ولو كان عنده مقطوعاً لم يحتج به . قوله ( حدثنا خالد ) هو الخذاء كما تقدم ، والإسناد كله بصريون .

قوله ( قال إسماعيل ) هو ابن إبراهيم المذكور في أول الإسناد وهو المعروف بابن عليه ، وليس هو معلقاً .

قوله ( فذكرت ) كذا للأكثر بحذف المفعول ، وللكشمينى والأصيل « فذكرته » أى حديث خالد ، وهذا الحديث حجة على من زعم أن الإقامة مثنى مثل الأذان . وأجاب بعض الحنفية بدعوى النسخ ، وأن أفراد الإقامة كان أولاً ثم نسخ بحديث أبى مخنورة ، يعنى الذى رواه أصحاب السنن وفيه تثنية الإقامة ، وهو متأخر عن حديث أنس فيكون ناسخاً . وعورض بأن في بعض طرق حديث أبى مخنورة المحسنة الترييع والترجييع فكان يلزمهم القول به ، وقد أنكر أحمد على من ادعى النسخ بحديث أبى مخنورة واحتج بأن النبى صلى الله عليه وسلم رجع بعد الفتح إلى المدينة وأقر بلالا على أفراد الإقامة وعلمه سعد القرظ فأذن به بعده كما رواه الدارقطنى والحاكم ، وقال ابن عبد البر : ذهب أحمد وإسحق وداود وابن جرير إلى أن ذلك من الاختلاف المباح ، فإن ربح التكبير الأول في الأذان ، أو ثناه ، أو رجع في التشهد أو لم يرجع ، أو ثنى الإقامة أو أفردا كلها

أو إلا « قد قامت الصلاة » فالجميع جاثر . وعن ابن خزيمة إن رجع الأذان ورجع فيه ثنى الإقامة وإلا أفردا ، وقيل لم يقل بهذا التفصيل أحد قبله والله أعلم .

( فائدة ) : قيل الحكمة في ثنية الأذان وإفراد الإقامة أن الأذان لإعلام الغائبين فيكرر ليكون أو إليهم ، بخلاف الإقامة فلإنها للحاضرين ، ومن ثم استحب أن يكون الأذان في مكان عال بخلاف الإقامة ، وأن يكون الصوت في الأذان أرفع منه في الإقامة ، وأن يكون الأذان مرتلاً والإقامة مسرعة ، وكرر « قد قامت الصلاة » لأنها المقصودة من الإقامة بالذات . قلت : توجيه ظاهر ، وأما قول الخطابي : لو سوى بينهما لاشتبه الأمر عند ذلك وصار لأن يفوت كثيراً من الناس صلاة الجماعة ، ففيه نظر ، لأن الأذان يستحب أن يكون على مكان عال لتشارك الأسماع كما تقدم ، وقد تقدم الكلام على ثنية التكبير ، وتؤخذ حكمة الجميع مما تقدم ، وإنما اختص بالتشهد لأنه أعظم ألفاظ الأذان ، والله أعلم .

### باب فضل التأذين

[٦٠٨]

٥٩٤- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه قال : « إذا نودي للصلاة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع التأذين ، فإذا قضي النداء أقبل ، حتى إذا ثوب بالصلاة أدبر ، حتى إذا قضى التشويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول : اذكر كذا ، اذكر كذا - لما لم يكن يذكر - حتى يظل الرجل لا يدرى كم صلى » .

[الحديث ٦٠٨ - أطرافه في : ١٢٢٢ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ٣٢٨٥] .

قوله ( باب فضل التأذين ) راعى المصنف لفظ « التأذين » لوروده في حديث الباب ، وقال الزين ابن المنير : التأذين يتناول جميع ما يصدر عن المؤذن من قول وفعل وهيئة ، وحقيقة الأذان تعقل بدون ذلك ، كذا قال . والظاهر أن التأذين هنا أطلق بمعنى الأذان لقوله في الحديث « حتى لا يسمع التأذين » وفي رواية لمسلم « حتى لا يسمع صوته » فالتقييد بالسماع لا يدل على فعل ولا على هيئة ، مع أن ذلك هو الأصل في المصدر .

قوله ( إذا نودي للصلاة ) وللنساء عن قتبية عن مالك « بالصلاة » وهي رواية لمسلم أيضاً ، ويمكن حملهما على معنى واحد .

قوله ( له ضراط ) جملة إسمية وقعت حالا بدون واو لحصول الارتباط بالضمير ، وفي رواية الأصيلي « وله ضراط » وهي للمصنف من وجه آخر في بدء الخلق ، قال عياض : يمكن حمله على ظاهره لأنه جسم متغذى يصح منه خروج الريح ، ويحتمل أنها عبارة عن شدة نفاره ، ويقويه رواية لمسلم « له حصاص » بمهمات مضموم الأول فقد فسره الأصمعي وغيره بشدة العدو . قال الطيبي : شبه شغل الشيطان نفسه عن سماع الأذان بالصوت الذي يملأ السمع ويمنعه عن سماع غيره ، ثم سماه ضراطاً تقييحاً له .

( فنيه ) الظاهر أن المراد بالشیطان إبليس ، وعليه يدل كلام كثير من الشراح كما سيأتي ، ويحتمل أن المراد جنس الشيطان وهو كل متمرد من الجن والإنس ، لكن المراد هنا شيطان الجن خاصة .

**قوله ( حتى لا يسمع التأذين )** ظاهره أنه يعتمد لإخراج ذلك إما ليشغل بسماع الصوت الذي يخرج من سماع المؤذن ، أو يصنع ذلك استخفافاً كما يفعله السفهاء ، ويحتمل أن لا يعتمد ذلك بل يحصل له عند سماع الأذان شدة خوف يحدث له ذلك الصوت بسببها ، ويحتمل أن يعتمد ذلك ليقابل ما يناسب الصلاة من الطهارة بالحديث ، واستدل به على استحباب رفع الصوت بالأذان لأن قوله « حتى لا يسمع » ظاهر في أنه يبعد إلى غاية ينتفي فيها سماعه للصوت ، وقد وقع بيان الغاية في رواية لمسلم من حديث جابر فقال « حتى يكون مكان الروحاء » وحكى الأعمش عن أبي سفيان راويه عن جابر أن بين المدينة والروحاء ستة وثلاثين ميلاً ، هذه رواية قتيبة عن جرير عند مسلم ، وأخرجه عن إسحق عن جرير ولم يسق لفظه ، ولفظ إسحق في مسنده « حتى يكون بالروحاء » وهي ثلاثون ميلاً من المدينة « فأدرجه في الخبر ، والمعتمد رواية قتيبة ، وسيأتي حديث أبي سعيد في « فضل رفع الصوت بالأذان » بعده .

**قوله ( قضى )** بضم أوله ، والمراد بالقضاء الفراغ أو الانتهاء ، ويروى بفتح أوله على حذف الفاعل ، والمراد المنادى ، واستدل به على أنه كان بين الأذان والإقامة فصل ، خلافاً لمن شرط في إدراك فضيلة أول الوقت أن ينطبق أول التكبير على أول الوقت .

**قوله ( إذا ثوب )** بضم المثناة وتشديد الواو المكسورة قيل هو من ثاب إذا رجع ، وقيل من ثوب إذا أشار بثوبه عند الفراغ لإعلام غيره ، قال الجمهور : المراد بالثوب هنا الإقامة ، وبذلك جزم أبو عوانة في صحيحه والخطابي والبيهقي وغيرهم ، قال القرطبي : ثوب بالصلاة إذا أقيمت ، وأصله أنه رجع إلى ما يشبه الأذان ، وكل من ردد صوتاً فهو مثوب ، ويدل عليه رواية مسلم في رواية أبي صالح عن أبي هريرة « فإذا سمع الإقامة ذهب » وزعم بعض الكوفيين أن المراد بالثوب قول المؤذن بين الأذان والإقامة « حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح ، قد قامت الصلاة » وحكى ذلك ابن المنذر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وزعم أنه تفرد به ، لكن في سنن أبي داود عن ابن عمر أنه كره الثوب بين الأذان والإقامة ، فهذا يدل على أن له سلفاً في الجملة ، ويحتمل أن يكون الذي تفرد به القول الخاص ، وقال الخطابي : لا يعرف العامة الثوب إلا قول المؤذن في الأذان « الصلاة خير من النوم » لكن المراد به في هذا الحديث الإقامة ، والله أعلم .

**قوله ( أقبل )** زاد مسلم في رواية أبي صالح عن أبي هريرة « فوسوس » .

**قوله ( أقبل حتى يخطر )** بضم الطاء ، قال عياض : كذا سمعناه من أكثر الرواة ، وضبطناه عن المتقين بالكسر ، وهو الوجه ، ومعناه يوسوس ، وأصله من خطر البعير بذنبه إذا حركه فضر به فخذبه ، وأما بالضم فن المرور أى يدنو منه فيمر بينه وبين قلبه فيشغله ، وضعف الحجري في نواتره الضم مطلقاً وقال : هو يخطر بالكسر في كل شيء .

**قوله ( بين المرء ونفسه )** أى قلبه ، وكذا هو للمصنف من وجه آخر في بدء الخلق ، قال الباجي : المعنى أنه يحول بين المرء وبين ما يريده من إقباله على صلاته وإخلاصه فيها .

**قوله ( يقول : اذكر كذا اذكر كذا )** وقع في رواية كريمة بواو العطف « واذكر كذا » وهي لمسلم ، وللمصنف في صلاة السهو « اذكر كذا وكذا » زاد مسلم من رواية عبد ربه عن الأعرج « فهناه ومناه وذكر من حاجاته ما لم يكن يذكر » .

**قوله ( لما لم يكن يذكر )** أى لشيء لم يكن على ذكره قبل دخوله في الصلاة ، وفي رواية لمسلم « لما لم يكن يذكر من قبل » ، ومن ثم استنبط أبو حنيفة للذى شكاه إليه أنه دفن مالا ثم لم يهتد لمكانه أن يصلى ويحرص أن لا يحدث نفسه بشيء من أمر الدنيا ، ففعل ، فذكر مكان المال في الحال . قيل : خصه بما يعلم دون ما لا يعلم لأنه يعلم لما يعلم أكثر لتحقيق وجوده ، والذى يظهر أنه لأعم من ذلك فيذكره بما سبق له به علم ليشغل باله به وبما لم يكن سبق له ليوقه في الفكرة فيه ، وهذا أعم من أن يكون في أمور الدنيا أو في أمور الدين كالعلم ، لكن هل يشمل ذلك التفكير في معاني الآيات التى يتلوها ؟ لا يبعد ذلك ، لأن غرضه نقص خشوعه وإخلاصه بأى وجه كان .

**قوله ( حتى يظل الرجل )** كذا للجمهور بالطاء المشالة المفتوحة ، ومعنى يظل فى الأصل اتصاف المخبر عنه بالخبر نهائياً لكنها هنا بمعنى يصير أو يبقى ، ووقع عند الأصيلي « يضل » بكسر الساقطة أى ينسى ، ومنه قوله تعالى ﴿ أن تضل إحداهما ﴾ أو بفتحها ، أى يخطئ ومنه قوله تعالى ﴿ لا يضل ربى ولا ينسى ﴾ والمشهور الأول .

**قوله ( لا يدرى )** وفي رواية في صلاة السهو « إن يدرى » بكسر همزة إن وهي نافية بمعنى لا ، وحكى ابن عبد البر عن الأكثر في الموطأ فتح الهمزة ووجهه بما تعقبه عليه جماعة ، وقال القرطبي : ليست رواية الفتح لشيء إلا مع رواية الضاد الساقطة فتكون أن مع الفعل بتأويل المصدر ومفعول ضل أن بإسقاط حرف الجر أى يضل عن درايته .

**قوله ( كم صلى )** وللمصنف في بدء الخلق من وجه آخر عن أبي هريرة « حتى لا يدرى أثلاثاً صلى أم أربعاً » وسيأتى الكلام عليه في أبواب السهو إن شاء الله تعالى . وقد اختلف العلماء في الحكمة في هروب الشيطان عند سماع الأذان والإقامة دون سماع القرآن والذكر في الصلاة ، فقيل يهرب حتى لا يشهد للمؤذن يوم القيامة ، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس إلا شهد له كما يأتى بعد ، ولعل البخارى أشار إلى ذلك بإيراده الحديث المذكور عقب هذا الحديث . ونقل عياض عن بعض أهل العلم أن اللفظ عام والمراد به خاص ، وأن الذى يشهد من تصح منه الشهادة كما سيأتى القول فيه في الباب الذى بعده . وقيل إن ذلك خاص بالمؤمنين فأما الكفار فلا تقبل لهم شهادة ، وردة لما جاء من الآثار بخلافه ، وبالعالم الزين بن المنير في تقرير الأول وهو مقام احتمال ، وقيل يهرب نفوراً عن سماع الأذان ثم يرجع موسوساً ليفسد على المصلى صلاته ، فصار رجوعه من جنس فراره ، والجامع بينهما الاستخفاف . وقيل لأن الأذان دعاء إلى الصلاة المشتملة على السجود الذى أباه وعصى بسببه ، واعترض بأنه يعود قبل السجود ، فلو كان هربه لأجابه لم يعد إلا عند فراغه ، وأجيب بأنه يهرب عند سماع الدعاء بذلك ليغالط نفسه بأنه لم يخالف أمراً ثم يرجع ليفسد على المصلى سجدته الذى أباه ، وقيل إنما يهرب لاتفاق الجميع على الإعلان بشهادة الحق وإقامة الشريعة ،

واعترض بأن الاتفاق على ذلك حاصل قبل الأذان وبعده من جميع من يصلى ، وأجيب بأن الإعلان أخص من الاتفاق فإن الإعلان المختص بالأذان لا يشاركه فيه غيره من الجهر بالتكبير والتلاوة مثلاً ، ولهذا قال لعبد الله بن زيد « ألقه على بلال فإنه أئدى صوتاً منك » أى أقعد فى المد والإطالة والإسماع ليعم الصوت ويطول أمد التأذين فيكثر الجمع ويفوت على الشيطان مقصوده من إلهاء الآدمى عن إقامة الصلاة فى جماعة أو إخراجها عن وقتها أو وقت فضيلتها فيفر حينئذ ، وقد يئأس عن أن يردهم عما أعلنوا به ثم يرجع لما طبع عليه من الأذى والوسوسة . وقال ابن الجوزى : على الأذان هبة يشتد انزعاج الشيطان بسببها ، لأنه لا يكاد يقع فى الأذان رياء ولا غفلة عند النطق به ، بخلاف الصلاة فإن النفس تحضر فيها فيفتح لها الشيطان أبواب الوسوسة . وقد ترجم عليه أبو عوانة « الدليل على أن المؤذن فى أذانه وإقامته منى عنه الوسوسة والرياء لتباعد الشيطان منه » وقيل لأن الأذان إعلام بالصلاة التى هى أفضل الأعمال بألفاظ هى من أفضل الذكر لا يزداد فيها ولا ينقص منها ، بل تقع على وفق الأمر ، فيفر من سماعها . وأما الصلاة فلما يقع من كثير من الناس فيها من التفريط فيتمكن الخبيث من المفرط ، فلو قدر أن المصلى وفى بجميع ما أمر به فيها لم يقر به إذا كان وحده وهو نادر ، وكذا إذا انضم إليه من هو مثله فإنه يكون أندر ، أشار إليه ابن أبى جمرة نفع الله بيركته .

( فائدة ) : قال ابن بطال يشبه أن يكون الزجر عن خروج المرء من المسجد بعد أن يؤذن المؤذن من هذا المعنى ، لئلا يكون متشبهاً بالشيطان الذى يفر عند سماع الأذان والله أعلم .

( تنبيهان ) : ( الأول ) فهم بعض السلف من الأذان فى هذا الحديث الإتيان بصورة الأذان وإن لم توجد فيه شرائط الأذان من وقوعه فى الوقت وغير ذلك ، ففى صحيح مسلم من رواية سهيل بن أبى صالح عن أبيه أنه قال « إذا سمعت صوتاً فناد بالصلاة » واستدل بهذا الحديث ، وروى مالك عن زيد بن أسلم نحوه .

( الثانى ) وردت فى فضل الأذان أحاديث كثيرة ذكر المصنف بعضها فى مواضع أخرى ، واقتصر على هذا هنا ، لأن هذا الخبر تضمن فضلاً لا ينال بغير الأذان ، بخلاف غيره من الأخبار فإن الثواب المذكور فيها يترك بأنواع أخرى من العبادات ، والله أعلم .

### ب) رَفَعَ الصَّوْتُ بِالنِّدَاءِ

وقال عمر بن عبد العزيز : أَدْنُ أَذَاناً سَمَحاً ، وَإِلَّا فَاعْتَزَلْنَا .

٥٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ [٦٠٩]

عبد الرحمن ابن أبي صعصعة الأنصاري ثم المازني عن أبيه أنه أخبره أن أباسعيد الخدري قال له : « إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ ، فَإِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ - أَوْ بَادِيَتِكَ - فَأَذْنْتَ بِالصَّلَاةِ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ حَنْ وَلَا إِنْسٌ وَلَا شَيْءٌ إِلَّا يَشْهَدُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ .

[الحديث ٦٠٩ - طرفاه فى : ٣٢٩٦ ، ٧٥٤٨] .

**قوله (باب رفع الصوت بالنداء)** قال الزين بن المنير : لم ينص على حكم رفع الصوت لأنه من صفة الأذان ، وهو لم ينص في أصل الأذان على حكم كما تقدم ، وقد ترجم عليه النسائي « باب الثواب على رفع الصوت بالأذان » .

**قوله (وقال عمر بن عبد العزيز)** وصله ابن أبي شيبة من طريق عمر عن سعيد بن أبي حسين أن مؤذناً أذن فطرب في أذانه فقال له عمر بن عبد العزيز . . فذكره ، ولم أقف على اسم هذا المؤذن وأظنه من بني سعد القرظ لأن ذلك وقع حيث كان عمر بن عبد العزيز أميراً على المدينة ، والظاهر أنه خاف عليه من التطريب الخروج عن الخشوع ، لا أنه نهاه عن رفع الصوت . وقد روى نحو هذا من حديث ابن عباس مرفوعاً أخرجه الدارقطني وفيه إسحق بن أبي يحيى الكعبي وهو ضعيف عند الدارقطني وابن عدى ، وقال ابن حبان : لا تحل الرواية عنه ، ثم غفل فذكره في الثقات .

**قوله (عن أبيه)** زاد ابن عيينة « وكان يتبا في حجر أبي سعيد وكانت أمه عند أبي سعيد » أخرجه ابن خزيمة من طريقه ، لكن قلبه ابن عيينة فقال : عن عبد الرحمن بن عبد الله والصحيح قول مالك ووافقه عبد العزيز الماجشون . وزعم أبو مسعود في الأطراف أن البخاري أخرجه روايته ، لكن لم نجد ذلك ولا ذكرها خلف قاله ابن عساكر . واسم أبي صعصعة عمرو بن زيد بن عوف بن مبدول بن عمرو بن غنم بن مازن ابن النجار ، مات أبو صعصعة في الجاهلية ، وابنه عبد الرحمن صحابي ، روى ابن شاهين في الصحابة من طريق قيس بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن جده حديثاً سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي سياقه أن جده كان بديراً ، وفيه نظر لأن أصحاب المغازي لم يذكروه فيهم وإنما ذكروا أخاه قيس بن أبي صعصعة .

**قوله (أن أبا سعيد الخدري قال له)** أي لعبد الله بن عبد الرحمن .

**قوله (تحب الغنم والبادية)** أي لأجل الغنم لأن محبتها يحتاج إلى إصلاحها بالمرعى ، وهو في الغالب يكون في البادية وهي الصحراء التي لا عمارة فيها .

**قوله (في غنمك أو باديته)** يحتمل أن تكون «أو» شكاً من الراوى ، ويحتمل أن تكون للتنويع لأن الغنم قد لا تكون في البادية ، ولأنه قد يكون في البادية حيث لا غنم .

**قوله (فأذنت للصلاة)** أي لأجل الصلاة ، وللمصنف في بدء الخلق « بالصلاة » أي أعلمت بوقتها .

**قوله (فارفع)** فيه إشعار بأن أذان من أراد الصلاة كان مقررأ عندهم لاقتصاره على الأمر بالرفع دون أصل التأذين ، واستدل به الرافعي للقول الصائر إلى استحباب أذان المنفرد ، وهو الراجح عند الشافعية بناء على أن الأذان حق الوقت ، وقيل لا يستحب بناء على أن الأذان لاستدعاء الجماعة للصلاة ، ومنهم من فصل بين من يرجو جماعة أو لا .

**قوله (بالنداء)** أي بالأذان .

**قوله (لا يسمع مدى صوت المؤذن)** أي غاية صوته ، قال البيضاوى : غاية الصوت تكون أخفى



من ابتدائه ، فإذا شهد له من بعد عنه ووصل إليه منتهى صوته فلأن يشهد له من دنا منه وسمع مبادئ صوته أولى .

**قوله ( جن ولا إنس ولا شيء )** ظاهره يشمل الحيوانات والجمادات ، فهو من العام بعد الخاص ، ويؤيده ما في رواية ابن خزيمة « لا يسمع صوته شجر ولا مدر ولا حجر ولا جن ولا إنس » ، ولأبي داود والنسائي من طريق أبي يحيى عن أبي هريرة بلفظ « المؤذن يغفر له مدى صوته ، ويشهد له كل رطب ويابس » ونحوه للنسائي وغيره من حديث البراء وصححه ابن السكن ، فهذه الأحاديث تبين المراد من قوله في حديث الباب « ولا شيء » وقد تكلم بعض من لم يطلع عليها في تأويله على غير ما يقتضيه ظاهره ، قال القرطبي : قوله « ولا شيء » المراد به الملائكة . وتعقب بأنهم دخلوا في قوله جن لأنهم يستخفون عن الأبصار ، وقال غيره : المراد كل ما يسمع المؤذن من الحيوان حتى ما لا يعقل دون الجمادات . ومنهم من حملة على ظاهره ، وذلك غير ممتنع عقلاً ولا شرعاً . قال ابن بزيمة ، تقرر في العادة أن السماع والشهادة والتسبيح لا يكون إلا من حي ، فهل ذلك حكاية عن لسان الحال لأن الموجودات ناطقة بلسان حالها بجلال باريها ، أو هو على ظاهره ؟ وغير ممتنع عقلاً أن الله يخلق فيها الحياة والكلام . وقد تقدم البحث في ذلك في قول النار « أكل بعضى بعضاً » وسيأتى في الحديث الذي فيه « أن البقرة قالت إنما خلقت للحرث » وفي مسلم من حديث جابر ابن سمرة مرفوعاً « إني لأعرف حجراً كان يسلم على » اهـ . ونقل ابن التين عن أبي عبد الملك : إن قوله هنا « ولا شيء » نظير قوله تعالى ﴿ وإن من شيء إلا يسبح بحمده ﴾ وتعقبه بأن الآية تختلف فيها ، وما عرفت وجه هذا التعقب فإنهما سواء في الاحتمال ونقل الاختلاف ، إلا أن يقول إن الآية لم يختلف في كونها على عمومها ، وإنما اختلف في تسبيح بعض الأشياء هل هو على الحقيقة أو انجاز بخلاف الحديث . والله أعلم .

**( فائدة )** : السر في هذه الشهادة مع أنها تقع عند عالم الغيب والشهادة أن أحكام الآخرة جرت على نعت أحكام الخلق في الدنيا من توجيه الدعوى والجواب والشهادة ، قاله الزين بن المنير . وقال التوربشتي : المراد من هذه الشهادة اشتهاؤ المشهود له يوم القيامة بالفضل وعلو الدرجة ، وكما أن الله يفضح بالشهادة قوماً فكذلك يكرم بالشهادة آخرين .

**قوله ( إلا شهد له )** للكشميني إلا يشهد له ، ووتوجيهها واضح .

**قوله ( قال أبو سعيد سمعته )** قال الكرماني : أى هذا الكلام الأخير وهو قوله إنه لا يسمع إلخ . قلت : وقد أورد الرافعي هذا الحديث في الشرح بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي سعيد إنك رجل تحب الغنى » وساقه إلى آخره ، وسبقه إلى ذلك الغزالي وإمامه والقاضي حسين وابن داود شارح المختصر وغيرهم ، وتعقبه النووي ، وأجاب ابن الرفعة عنهم بأنهم فهموا أن قول أبي سعيد « سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم » عائد على كل ما ذكر اهـ . ولا يخفى بعده . وقد رواه ابن خزيمة من رواية ابن عيينة ولفظه « قال أبو سعيد : إذا كنت في البوادي فارفع صوتك بالنداء ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يسمع » فذكره ، ورواه يحيى القطان أيضاً عن مالك بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا أذنت فارفع صوتك ، فإنه لا يسمع » فذكره . فالظاهر أن ذكر الغنى والبادية موقوف ، والله أعلم . وفي الحديث استحباب رفع الصوت بالأذان ليكثر من يشهد له ما لم يجهد أو يتأذى به ، وفيه أن

حب الغم والبادية ولا سيما عند نزول الفتنة من عمل السلف الصالح ، وفيه جواز التبدى ومساكنة الأعراب ومشاركتهم في الأسباب بشرط حظ من العلم وأمن من غلبة الجفاء . وفيه أن أذان الفذ مندوب إليه ولو كان في قفر ولو لم يرتج حضور من يصلى معه ، لأنه إن فاته دعاء المصلين فلم يفته استشهاد من سمعه من غيرهم .

### باب ما يُحَقَّنُ بِالْأَذَانِ مِنَ الدَّمَاءِ

[٦١٠]

٥٩٦- حدثني قتيبة قال نا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس عن النبي صلى الله عليه كان إذا غزا بنا قوماً لم يكن يغز بنا حتى يُصبحَ وينظر ، فإن سمع أذاناً كف عنهم ، وإن لم يسمع أذاناً أغار عليهم . قال فخرجنا إلى خيبر ، فأنتهينا إليهم ليلاً ، فلما أصبح ولم يسمع أذاناً ركب وركبت خلف أبي طلحة ، وإن قدمي لتمس قدم النبي صلى الله عليه . قال : فخرجوا إلينا بمكاتلهم ومساحيهم . فلما رأوا النبي صلى الله عليه قالوا : محمد والله ، محمد والخميس . قال فلما رآهم رسول الله صلى الله عليه قال : « الله أكبر ، الله أكبر ، خربت خيبر . إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين » .

قوله ( باب ما يحقن بالأذان من الدماء ) قال الزين بن المنير : قصد البخارى بهذه الترجمة واللتين قبلها استيفاء ثمرات الأذان ، فالأولى فيها فضل التأذين لقصد الاجتماع للصلاة ، والثانية فيها فضل أذان المنفرد لإيداع الشهادة له بذلك ، والثالثة فيها حقن الدماء عند وجود الأذان . قال : وإذا انتفت عن الأذان فائدة من هذه الفوائد لم يشرع إلا في حكايته عند سماعه ، ولهذا عقبه بترجمة ما يقول إذا سمع المنادى اه . كلامه ملخصاً . ووجه الاستدلال للترجمة من حديث الباب ظاهر ، وباقي المتن من متعلقات الجهاد . وقد أورده المصنف هناك بهذا الإسناد وسياقه أتم مما هنا ، وسيأتى الكلام على فوائده هناك إن شاء الله تعالى . وقد روى مسلم طرفه المتعلق بالأذان وسياقه أوضح ، أخرجه من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغير إذا طلع الفجر ، وكان يستمع الأذان ، فإن سمع أذاناً أمسك وإلا أغار » . قال الخطابي : فيه أن الأذان شعار الإسلام ، وأنه لا يجوز تركه ، ولو أن أهل بلد اجتمعوا على تركه كان للسلطان قتالهم عليه اه . وهذا أحد أقوال العلماء كما تقدم ، وهو أحد الأوجه في المذهب . وأغرب ابن عبد البر فقال : لا أعلم فيه خلافاً ، وأن قول أصحابنا من نطق بالشهاد في الأذان حكم بإسلامه إلا إذا كان عيسوياً فلا يرد عليه مطلق حديث الباب ، لأن العيسوية طائفة من اليهود حدثت في آخر دولة بني أمية فاعترفوا بأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكن إلى العرب فقط ، وهم منسوبون إلى رجل يقال له أبو عيسى أحدث لهم ذلك .

( تنبيه ) : وقع في سياق حديث الباب « لم يكن يغربنا » واختلف في ضبطه ، ففي رواية المستمل « يغرب » من الإغارة مجزوم على أنه بدل من قوله يكن ، وفي رواية الكشميني « يغد » بإسكان الغين وبالبدال المهملة من الغدو ، وفي رواية كريمة « يغزو » بزاي بعدها واو من الغزو ، وفي رواية الأصيلي « يغير »

كالأول لكن بإثبات الياء ، وفي رواية غيرهم بضم أوله وإسكان الغين من الإغراء ، ورواية مسلم تشهد لرواية من رواه من الإغارة ، والله أعلم .

### باب ما يقول إذا سمع المنادي

[٦١١] ٥٩٧- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه قال : «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن» .

[٦١٢] ٥٩٨- نا معاذ بن فضالة قال نا هشام عن يحيى عن محمد بن إبراهيم بن الحارث قال حدثني عيسى بن طلحة أنه سمع معاوية يوماً فقال بمثله إلى قوله : «وأشهد أن محمداً رسول الله» نا إسحاق قال نا وهب بن جرير قال نا هشام عن يحيى ... نحوه .  
[الحديث ٦١٢- طرفاه في: ٦١٣، ٩١٤] .

[٦١٣] ٥٩٩- قال يحيى : وحدثني بعض إخواننا أنه قال : «لما قال حي على الصلاة قال : لا حول ولا قوة إلا بالله» . وقال : هكذا سمعنا نبيكم صلى الله عليه يقول» .

قوله ( باب ما يقول إذا سمع المنادي ) هذا لفظ رواية أبي داود الطيالسي عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري في حديث الباب ، وأثر المصنف عدم الجزم بحكم ذلك لقوة الخلاف فيه كما سيأتي . ثم ظاهر صنيعة يقتضي ترجيح ما عليه الجمهور ، وهو أن يقول مثل ما يقول من الأذان إلا الخيعتين ، لأن حديث أبي سعيد الذي بدأ به عام ، وحديث معاوية الذي تلاه به يخصصه ، والخاص مقدم على العام .

قوله ( عن عطاء بن زيد ) في رواية ابن وهب عن مالك ويونس عن الزهري أن عطاء بن يزيد أخبره ، أخرجه أبو عوانة .

( فائدة ) : اختلف على الزهري في إسناد هذا الحديث ، وعلى مالك أيضاً ، لكنه اختلاف لا يقدح في صحته ، فرواه عبد الرحمن بن إسحق عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وابن ماجه ، وقال أحمد بن صالح وأبو حاتم وأبو داود والترمذي : حديث مالك ومن تابعه أصح ، ورواه يحيى القطان عن مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد أخرجه مسدد في مسنده عنه ، وقال الدارقطني : إنه خطأ والصواب الرواية الأولى ، وفيه اختلاف آخر دون ما ذكر لا نطيل به .

قوله ( إذا سمعتم ) ظاهره اختصاص الإجابة بمن يسمع حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثلاً في الوقت وعلم أنه يؤذن لكن لم يسمع أذانه لبعد أو صمم لا تشرع له المتابعة ، قاله النووي في شرح المذهب .

**قوله ( فقولوا مثل ما يقول المؤذن )** ادعى ابن وضاح أن قول « المؤذن » مدرج ، وأن الحديث انتهى عند قوله « مثل ما يقول » . وتعقب بأن الإدراج لا يثبت بمجرد الدعوى ، وقد انفقت الروايات في الصحيحين والموطأ على إثباتها ، ولم يصب صاحب العمدة في حذفها .

**قوله ( ما يقول )** قال الكرماني : قال « ما يقول » ولم يقل مثل ما قال ليشعر بأنه يجيبه بعد كل كلمة مثل كلمتها . قلت : والصريح في ذلك ما رواه النسائي من حديث أم حبيبة « أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت » وأما أبو الفتح اليعمرى فقال : ظاهر الحديث أنه يقول مثل ما يقول عقب فراغ المؤذن ، لكن الأحاديث التي تضمنت لإجابة كل كلمة عقبها دلت على أن المراد المساوقة ، يشير إلى حديث عمر بن الخطاب الذي عند مسلم وغيره ، فلو لم يجاوبه حتى فرغ استحب له التدارك إن لم يطل الفصل . قاله النووي في شرح المذهب بحثاً . وقد قالوه فيما إذا كان له عذر كالصلاة ، وظاهر قوله مثل أنه يقول مثل قوله في جميع الكلمات ، لكن حديث عمر أيضاً وحديث معاوية الآتي يدلان على أنه يستثنى من ذلك « حتى على الصلاة وحى على الفلاح » فيقول بدلها « لا حول ولا قوة إلا بالله » كذلك استدل به ابن خزيمة وهو المشهور عند الجمهور ، وقال ابن المنذر يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح فيقول تارة كذا وتارة كذا ، وحكى بعض المتأخرين عن بعض أهل الأصول أن الخاص والعام إذا أمكن الجمع بينهما وجب إعمالهما ، قال : فلم لا يقال يستحب للسامع أن يجمع بين الحيلة والحوقة ، وهو وجه عند الحنابلة . وأجيب عن المشهور من حيث المعنى بأن الأذكار الزائدة على الحيلة يشترك السامع والمؤذن في ثوابها ، وأما الحيلة فقصدوها الدعاء إلى الصلاة ، وذلك يحصل من المؤذن ، فعوض السامع عما يفوته من ثواب الحيلة بثواب الحوقة . ولقائل أن يقول : يحصل للمجيب الثواب لامتناله الأمر ، ويمكن أن يزداد استيقاظاً وإسراعاً إلى القيام إلى الصلاة إذا تكرر على سمعه الدعاء إليها من المؤذن ومن نفسه . ويقرب من ذلك الخلاف في قول المأموم « سمع الله لمن حمده » كما سيأتي في موضعه . وقال الطيبي : معنى الحيلتين هلم بوجهك وسريرتك إلى الهدى عاجلاً والفوز بالنعيم آجلاً ، فناسب أن يقول : هذا أمر عظيم لا أستطيع مع ضعفى القيام به إلا إذا وفقني الله بحوله وقوته . ومما لوحظت فيه المناسبة ما نقل عبد الرزاق عن ابن جريج قال : حدثت أن الناس كانوا ينصتون للمؤذن إنصاتهم للقراءة فلا يقول شيئاً إلا قالوا مثله ، حتى إذا قال « حتى على الصلاة » قالوا « لا حول ولا قوة إلا بالله » وإذا قال « حتى على الفلاح » قالوا « ما شاء الله » . انتهى . وإلى هذا صار بعض الحنفية . وروى ابن أبي شيبة مثله عن عثمان ، وروى عن سعيد بن جبيرة قال : يقول في جواب الحيلة : سمعنا وأطعنا . ووراء ذلك وجوه من الاختلاف أخرى ، قيل لا يجيبه إلا في التشهدين فقط ، وقيل هما والتكبير ، وقيل يضيف إلى ذلك الحوقة دون ما في آخره ، وقيل مهما أتى به مما يدل على التوحيد والإخلاص كفاه وهو اختيار الطحاوى ، وحكوا أيضاً خلافاً : هل يجيب في الترجيع أو لا ، وفيما إذا أذن مؤذن آخر هل يجيبه بعد إجابته للأول أو لا . قال النووي : لم أر فيه شيئاً لأصحابنا . وقال ابن عبد السلام : يجيب كل واحد بإجابة لتعدد السبب ، وإجابة الأول أفضل ، إلا في الصبح والجمعة فإنهما سواء لأنهما

مشروعان . وفي الحديث دليل على أن لفظ المثل لا يقتضى المساواة من كل جهة ، لأن قوله مثل ما يقول لا يقصد به رفع الصوت المطلوب من المؤذن ، كذا قيل وفيه بحث ، لأن المماثلة وقعت في القول لا في صفته ، والفرق بين المؤذن والمجيب في ذلك أن المؤذن مقصوده الإعلام فاحتاج إلى رفع الصوت ، والسماع مقصوده ذكر الله فيكتفى بالسر أو الجهر لا مع الرفع . نعم لا يكفي أن يجريه على خاطره من غير تلفظ لظاهر الأمر بالقول . وأغرب ابن المنير فقال : حقيقة الأذان جميع ما يصدر عن المؤذن من قول وفعل وهيئة . وتعقب بأن الأذان معناه الإعلام لغة ، وخصه الشرع بألفاظ مخصوصة في أوقات مخصوصة فإذا وجدت الأذان ، وما زاد على ذلك من قول أو فعل أو هيئة يكون من مكملاته . ويوجد الأذان من دونها . ولو كان على ما أطلق لكأن ما أحدث من التسبيح قبل الصبح وقبل الجمعة ومن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من جملة الأذان ، وليس كذلك لا لغة ولا شرعاً . واستدل به على جواز إجابة المؤذن في الصلاة عملاً بظاهر الأمر ، ولأن المجيب لا يقصد مخاطبة ، وقيل يؤخر الإجابة حتى يفرغ لأن في الصلاة شغلاً ، وقيل يجب إلا في الحيعلتين لأنهما كالمخاطب للأدبيين والباقي من ذكر الله فلا يمنع . لكن قد يقال : من يبدل الحيلة بالحوقلة لا يمنع ، لأنها من ذكر الله ، قاله ابن دقيق العيد . وفرق ابن عبد السلام في فتاويه بين ما إذا كان يقرأ الفاتحة فلا يجب بناء على وجوب موالاتها وإلا فيجيب ، وعلى هذا إن أجاب في الفاتحة استأنف ، وهذا قاله بحثاً ، والمشهور في المذهب كراهة الإجابة في الصلاة بل يؤخرها حتى يفرغ ، وكذا في حال الجماع والخلاء ، لكن إن أجاب بالحيلة بطلت كذا أطلقه كثير منهم ، ونص الشافعي في الأم على عدم فساد الصلاة بذلك ، واستدل به على مشروعية إجابة المؤذن في الإقامة ، قالوا : إلا في كلمتي الإقامة فيقول « أقامها الله وأدامها » وقياس إبدال الحيلة بالحوقلة في الأذان أن يحىء هنا ، لكن قد يفرق بأن الأذان إعلام عام فيعسر على الجميع أن يكونوا دعاء إلى الصلاة ، والإقامة إعلام خاص وعدد من يسمعها محصور فلا يعسر أن يدعو بعضهم بعضاً . واستدل به على وجوب إجابة المؤذن ، حكاه الطحاوى عن قوم من السلف وبه قال الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب ، واستدل للجمهور بحديث أخرجه مسلم وغيره « إنه صلى الله عليه وسلم سمع مؤذناً فلما كبر قال : على الفطرة ، فلما تشهد قال : خرج من النار » قال : فلما قال عليه الصلاة والسلام غير ما قال المؤذن علمنا أن الأمر بذلك للاستحباب . وتعقب بأنه ليس في الحديث أنه لم يقل مثل ما قال ، فيجوز أن يكون قاله ولم ينقله الراوى اكتفاء بالعادة ونقل القول الزائد ، وبأنه يحتمل أن يكون ذلك وقع قبل صدور الأمر ، ويحتمل أن يكون الرجل لما أمر لم يرد أن يدخل نفسه في عموم من خوطب بذلك ، قيل ويحتمل أن يكون الرجل لم يقصد الأذان لكن يرد هذا الأخير أن في بعض طرقه أنه حضرته الصلاة

قوله ( حدثنا هشام ) هو الدستوائى ويحيى هو ابن أبى كثير .

قوله ( أنه سمع معاوية يوماً فقال مثله - إلى قوله - وأشهد أن محمداً رسول الله ) هكذا أورد المتن هنا مختصراً ، وقد رواه أبو داود الطيالسى في مسنده عن هشام ولفظه « كنا عند معاوية فنأدى المناذى بالصلاة فقال مثل ما قال ، ثم قال : هكذا سمعت نبيكم » ثم قال البخارى : حدثنا إسحق أنبأنا وهب بن جرير حدثنا

هشام عن يحيى نحوه . قال يحيى : وحدثني بعض إخواننا « أنه لما قال حي على الصلاة قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وقال : هكذا سمعت نبيكم يقول » . انتهى . فأحال بقوله نحوه على الذي قبله ، وقد عرفت أنه لم يسق لفظه كله ، وقد وقع لنا هذا الحديث من طرق عن هشام المذكور تاماً ، منها للإسماعيلي من طريق معاذ ابن هشام عن أبيه عن يحيى حدثنا محمد بن إبراهيم حدثنا عيسى بن طلحة قال « دخلنا على معاوية ، فنأدى مناد بالصلاة ، فقال : الله أكبر الله أكبر ، فقال معاوية الله أكبر الله أكبر . فقال : أشهد أن لا إله إلا الله . فقال معاوية : وأنا أشهد أن لا إله إلا الله . فقال : أشهد أن محمداً رسول الله ، فقال معاوية : وأنا أشهد أن محمداً رسول الله » قال يحيى فحدثني صاحب لنا « أنه لما قال حي على الصلاة قال : لا حول ولا قوة إلا بالله . ثم قال هكذا سمعنا نبيكم » . انتهى . فاشتمل هذا السياق على فوائد : أحدها تصريح يحيى بن أبي كثير بالسماع له من محمد بن إبراهيم فأمن ما يخشى من تدليس ، ثانيها بيان ما اختصر من روايتي البخاري ، ثالثها أن قوله في الرواية الأولى « أنه سمع معاوية يوماً فقال مثله » فيه حذف تقديره أنه سمع معاوية يسمع المؤذن يوماً فقال مثله ، رابعها أن الزيادة في رواية وهب بن جرير لم ينفرد بها المتابعة معاذ بن هشام له ، خامسها أن قوله « قال يحيى » ليس تعليقاً من البخاري كما زعمه بعضهم ، بل هو عنده بإسناد إسحق . وأبدى الحافظ قطب الدين إجمالا أنه عنده بإسنادين ، ثم إن إسحق هذا لم ينسب وهو ابن راهويه ، كذلك صرح به أبو نعيم في مستخرجه ، وأخرجه من طريق عبد الله بن شيرويه عنه . وأما المبهم الذي حدث يحيى به عن معاوية فلم أقف في شيء من الطرق على تعيينه ، وحكى الكرماني عن غيره أن المراد به الأوزاعي ، وفيه نظر ، لأن الظاهر أن قائل ذلك ليحيى حدثه به عن معاوية ، وأين عصر الأوزاعي من عصر معاوية ؟ وقد غلب على ظني أنه علقمة ابن وقاص إن كان يحيى بن أبي كثير أدركه ، وإلا فأحد ابنه عبد الله بن علقمة أو عمرو بن علقمة ، وإنما قلت ذلك لأنني جمعت طرقه عن معاوية فلم أجده هذه الزيادة في ذكر الحوقلة إلا من طريقين : أحدهما عن نهشل التميمي عن معاوية وهو في الطبراني بإسناد واه ، والآخر عن علقمة بن وقاص عنه ، وقد أخرجه النسائي واللفظ له ، وابن خزيمة وغيرهما من طريق ابن جريج أخبرني عمرو بن يحيى أن عيسى بن عمرو أخبره عن عبد الله بن علقمة بن وقاص عن أبيه قال « إني لعند معاوية إذ أذن مؤذن ، فقال معاوية كما قال ، حتى إذا قال حي على الصلاة قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فلما قال حي على الفلاح قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وقال بعد ذلك ما قال المؤذن ، ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك » ورواه ابن خزيمة أيضاً من طريق يحيى القطان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن جده قال : كنت عند معاوية فذكر مثله ، وأوضح سياقاً منه ، وتبين بهذه الرواية أن ذكر الحوقلة في جواب حي على الفلاح اختصر في حديث الباب ، بخلاف ما تمسك به بعض من وقف مع ظاهره ، وأن « إلى » في قوله في الطريق الأولى « فقال مثل قوله إلى أشهد أن محمداً رسول الله » بمعنى « مع » كقوله تعالى ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ .

( تنبيه ) : أخرج مسلم من حديث عمر بن الخطاب نحو حديث معاوية ، وإنما لم يخرج البخاري لاختلاف وقع في وصاه وإرساله كما أشار إليه الدارقطني ، ولم يخرج مسلم حديث معاوية لأن الزيادة المقصودة منه ليست على شرط الصحيح للمبهم الذي فيها ، لكن إذا انضم أحد الحديثين إلى الآخر قوى جدا . وفي

الباب أيضاً عن الحارث بن نوفل الهاشمي وأبي رافع - وهما في الطبراني وغيره - وعن أنس في البزار وغيره ، والله تعالى أعلم .

### باب الدعاء عند النداء

[٦١٤] ٦٠٠ - حدثنا علي بن عيَّاش قال نا شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر ابن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه قال : « من قال حين يسمع النداء : « اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته . حلت له شفاعتي يوم القيامة » .  
[الحديث ٦١٤ - طرفه في : ٤٧١٩ ] .

قوله ( باب الدعاء عند النداء ) أى عند تمام النداء ، وكأن المصنف لم يقيد بذلك اتباعاً لإطلاق الحديث كما سيأتى البحث فيه .

قوله ( حدثني علي بن عيَّاش ) بالياء الأخيرة والشين المعجمة وهو الحمصي من كبار شيوخ البخاري ولم يلقه من الأئمة الستة غيره ، وقد حدث عنه القدماء بهذا الحديث ، أخرجه أحمد في مسنده عنه ، ورواه علي بن المديني شيخ البخاري مع تقدمه علي أحمد عنه ، أخرجه الإسماعيلي من طريقه .

قوله ( عن محمد بن المنكدر ) ذكر الترمذي أن شعبياً تفرد به عن ابن المنكدر فهو غريب مع صحته ، وقد توبع ابن المنكدر عليه عن جابر أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق أبي الزبير عن جابر نحوه ، ووقع في زوائد الإسماعيلي : أخبرني ابن المنكدر .

قوله ( من قال حين يسمع النداء ) أى الأذان ، واللام للعهد ، ويحتمل أن يكون التقدير : من قال حين يسمع نداء المؤذن . وظاهره أنه يقول الذكر المذكور حال سماع الأذان ولا يتقيد بفراغه ، لكن يحتمل أن يكون المراد من النداء تمامه ، إذ المطلق يحمل على الكامل ، ويؤيده حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم بلفظ « قولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على ، ثم سلوا الله لى الوسيلة » ففي هذا أن ذلك يقال عند فراغ الأذان . واستدل الطحاوى بظاهر حديث جابر على أنه لا يتعين إجابة المؤذن بمثل ما يقول ، بل لو اقتصر على الذكر المذكور كفاه . وقد بين حديث عبد الله بن عمرو المراد ، وأن الحين محمول على ما بعد الفراغ ، واستدل به ابن بزيمة على عدم وجوب ذلك لظاهر إيراده ، لكن لفظ الأمر في رواية مسلم قد يتمسك به من يدعى الوجوب ، وبه قال الحنفية وابن وهب من المالكية وخالف الطحاوى أصحابه فوافق الجمهور .

قوله ( رب هذه الدعوة ) بفتح الدال ، زاد البيهقي من طريق محمد بن عون عن علي بن عيَّاش « اللهم إني أسألك بحق هذه الدعوة التامة » والمراد بها دعوة التوحيد كقوله تعالى ﴿ له دعوة الحق ﴾ وقيل لدعوة

التوحيد « تامة » لأن الشركة نقص . أو التامة التي لا يدخلها تغيير ولا تبديل ، بل هي باقية إلى يوم النشور ، أو لأنها هي التي تستحق صفة التمام وما سواها فعرض للفساد . وقال ابن التين : وصفت بالتامة لأن فيها أتم القول وهو « لا إله إلا الله » . وقال الطيبي : من أوله إلى قوله « محمد رسول الله » هي الدعوة التامة ، والحييلة هي الصلاة القائمة في قوله يقيمون الصلاة ، ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة الدعاء وبالقائمة الدائمة من قام على الشيء إذا داوم عليه ، وعلى هذا فقول « والصلاة القائمة » بيان للدعوة التامة ، ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة المعهودة المدعو إليها حينئذ وهو أظهر .

**قوله ( الوسيلة )** هي ما يتقرب به إلى الكبير ، يقال توسلت أى تقربت ، وتطلق على المنزلة العلية ، ووقع ذلك في حديث عبد الله بن عمرو عند مسلم بلفظ « فإنها منزلة في الجنة لا تنبئ إلا لعبد من عباد الله » الحديث ، ونحوه للبخاري عن أبي هريرة ، ويمكن ردها إلى الأول بأن الواصل إلى تلك المنزلة قريب من الله فتكون كالقربة التي يتوسل بها .

**قوله ( والفضيلة )** أى المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ، ويحتمل أن تكون منزلة أخرى أو تفسيراً للوسيلة .

**قوله ( مقاماً محموداً )** أى يحمد القائم فيه ، وهو مطلق في كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات ، ونصب على الظرفية ، أى ابعثه يوم القيامة فأقره مقاماً محموداً ، أو ضمن ابعثه معنى أقره ، أو على أنه مفعول به ومعنى ابعثه أعطه ، ويجوز أن يكون حالاً أى ابعثه ذا مقام محمود . قال النووي : ثبتت الرواية بالتنكير وكأنه حكاية للفظ القرآن ، وقال الطيبي : إنما نكره لأنه أفخم وأجزل ، كأنه قيل مقاماً أى مقاماً محموداً بكل لسان . قلت : وقد جاء في هذه الرواية بعينها من رواية علي بن عياش شيخ البخاري فيه بالتعريف عند النسائي ، وهى في صحيح ابن خزيمة وابن حبان أيضاً ، وفي الطحاوى والطبرانى في الدعاء والبيهقي ، وفيه تعقب على من أنكر ذلك كالنوى .

**قوله ( الذى وعدته )** زاد في رواية البيهقي « إنك لا تخلف الميعاد » وقال الطيبي : المراد بذلك قوله تعالى ﴿ عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ﴾ وأطلق عليه الوعد لأن عسى من الله واقع كما صح عن ابن عيينة وغيره ، والموصول إما بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للنكرة ، ووقع في رواية النسائي وابن خزيمة وغيرهما « المقام المحمود » بالألف واللام فيصح وصفه بالموصول والله أعلم . قال ابن الجوزي : والأكثر على أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة ، وقيل لإجلاله على العرش ، وقيل على الكرسي ، وحكى كلا من القولين عن جماعة ، وعلى تقدير الصحة لا ينافي الأول لاحتمال أن يكون الإجلال علامة الإذن في الشفاعة ، ويحتمل أن يكون المراد بالمقام المحمود الشفاعة كما هو مشهور وأن يكون الإجلال هي المنزلة المعبر عنها بالوسيلة أو الفضيلة . ووقع في صحيح ابن حبان من حديث كعب بن مالك مرفوعاً « يبعث الله الناس ، فيكسونى ربى حلة خضراء ، فأقول ما شاء الله أن أقول » فذلك المقام المحمود ، ويظهر أن المراد بالقول المذكور هو الثناء الذى يقدمه بين يدي الشفاعة . ويظهر أن المقام المحمود هو مجموع ما يحصل له في



تلك الحالة ، ويشعر قوله في آخر الحديث « حلت له شفاعتي » بأن الأمر المطلوب له الشفاعة ، والله أعلم .  
**قوله ( حلت له )** أى استحققت ووجبت أو نزلت عليه ، يقال حل يحل بالضم إذا نزل ، واللام بمعنى على ، ويؤيده رواية مسلم « حلت عليه » . ووقع في الطحاوى من حديث ابن مسعود « وجبت له » ولا يجوز أن يكون حلت من الحل لأنها لم تكن قبل ذلك محرمة .

**قوله ( شفاعتي )** استشكل بعضهم جعل ذلك ثواباً لقائل ذلك مع ما ثبت من أن الشفاعة للمذنبين ، وأجيب بأن له صلى الله عليه وسلم شفاعات أخرى : كإدخال الجنة بغير حساب ، وكرفع الدرجات فيعطى كل أحد ما يناسبه . ونقل عياض عن بعض شيوخه أنه كان يرى اختصاص ذلك بمن قاله مخلصاً مستحضرًا لإجلال النبي صلى الله عليه وسلم ، لا من قصد بذلك مجرد الثواب ونحو ذلك ، وهو تحكم غير مرضى ، ولو كان أخرج الغافل اللاهى لكان أشبه . وقال المهلب : في الحديث الحظ على الدعاء في أوقات الصلوات لأنه حال رجاء الإجابة ، والله أعلم .

### باب الاستهام في الأذان

ويذكر أن قومًا اختلفوا في الأذان فأقرع بينهم سعدٌ .

[٦١٥]

٦٠١ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن سُمي مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لا يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه ، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبواً » .

[الحديث ٦١٥ - أطرافه في : ٦٥٤ ، ٧٢١ ، ٢٦٨٩] .

**قوله ( باب الاستهام في الأذان )** أى الاقتراع ، ومنه قوله تعالى ﴿ فساهم فكان من المدحضين ﴾ قال الخطابي وغيره : قيل له الاستهام لأنهم كانوا يكتبون أسماءهم على سهام إذا اختلفوا في الشيء فمن خرج سهمه غلب .

**قوله ( ويذكر أن قومًا اختلفوا )** أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريق أبي عبيد كلاهما عن هشيم عن عبد الله بن شبرمة قال « تشاح الناس في الأذان بالقادسية فاختلفوا إلى سعد بن أبي وقاص ، فأقرع بينهم . وهذا منقطع . وقد وصله سيف بن عمر في الفتوح والطبري من طريقه عنه عن عبد الله ابن شبرمة عن شقيق - وهو أبو وائل - قال « افتتحنا القادسية صدر النهار ، فراجعنا وقد أصيب المؤذن » فذكره وزاد « فخرجت القرعة لرجل منهم فأذن » .

**( فائدة )** : القادسية مكان بالعراق معروف ، نسب إلى قادم رجل نزل به ، وحكى الجوهري أن إبراهيم عليه السلام قدس على ذلك المكان فلذلك صار منزلاً للحجاج ، وكانت به وقعة للمسلمين مشهورة مع

الفرس وذلك في خلافة عمر ستة خمس عشرة ، وكان سعد يومئذ الأمير على الناس .

قوله ( عن سمى ) بضم أوله بلفظ التصغير .

قوله ( مولى أبى بكر ) أى ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام .

قوله ( لو يعلم الناس ) قال الطيبى : وضع المضارع موضع الماضى ليفيد استمرار العلم .

قوله ( ما فى النداء ) أى الأذان ، وهى رواية بشر بن عمر عن مالك عند السراج .

قوله ( والصف الأول ) زاد أبو الشيخ فى رواية له من طريق الأعرج عن أبى هريرة « من الخير والبركة » وقال الطيبى : أطلق مفعول يعلم وهو ما ولم يبين الفضيلة ما هى ليفيد ضرباً من المبالغة وأنه مما لا يدخل تحت الوصف ، والإطلاق إنما هو فى قدر الفضيلة وإلا فقد بينت فى الرواية الأخرى بالخير والبركة .

قوله ( ثم لم يجدوا ) فى رواية المستملى والحُمَويّ « ثم لا يجدون » وحكى الكرماني أن فى بعض الروايات « ثم لا يجدوا » ووجهه بجواز حذف النون تخفيفاً ، ولم أقف على هذه الرواية .

قوله ( إلا أن يستهموا ) أى لم يجدوا شيئاً من وجوه الأولوية ، أما فى الأذان فبأن يستووا فى معرفة الوقت وحسن الصوت ونحو ذلك من شرائط المؤذن وتكملاته ، وأما فى الصف الأول فبأن يصلوا دفعة واحدة ، ويستووا فى الفضل فيقرع بينهم ، إذا لم يتراضوا فيما بينهم فى الحالين . واستدل به بعضهم لمن قال بالاختصار على مؤذن واحد ، وليس بظاهر لصحة استهم أكثر من واحد فى مقابلة أكثر من واحد ، ولأن الاستهم على الأذان يتوجه من جهة التولية من الإمام لما فيه من المزية ، وزعم بعضهم أن المراد بالاستهم هنا الترامى بالسهم ، وأنه أخرج مخرج المبالغة . واستأنس بحديث لفظه « لتجالدوا عليه بالسيوف » لكن الذى فهمه البخارى منه أولى ، ولذلك استشهد له بقصة سعد ، ويدل عليه رواية لمسلم « لكنت قرعة » .

قوله ( عليه ) أى على ما ذكر ليشمل الأمرين الأذان والصف الأول ، وبذلك يصح تبويب المصنف . وقال ابن عبد البر : الهاء عائدة على الصف الأول لا على النداء ، وهو حق الكلام . لأن الضمير يعود لأقرب مذكور . ونازعه القرطبي وقال : إنه يلزم منه أن يبقى النداء ضامناً لا فائدة له ، قال : والضمير يعود على معنى الكلام المتقدم ، ومثله قوله تعالى ﴿ ومن يفعل ذلك يلق أثاماً ﴾ أى جميع ذلك . قالت : وقد رواه عبد الرزاق عن مالك بلفظ « لاستهموا عليهما » فهذا مفصح بالمراد من غير تكلف .

قوله ( التهجير ) أى التبكير إلى الصلاة ، قال الهروى : وحمله الخليل وغيره على ظاهره فقالوا : المراد الإتيان إلى صلاة الظهر فى أول الوقت ، لأن التهجير مشتق من الهاجرة وهى شدة الحر نصف النهار وهو أول وقت الظهر ، وإلى ذلك مال المصنف كما سيأتى ، ولا يرد على ذلك مشروعية الإبراد لأنه أريد به الرفق ، وأما من ترك قائلته وقصد إلى المسجد لينتظر الصلاة فلا يخفى ما له من الفضل .

قوله ( لاستبقوا إليه ) قال ابن أبى جمرة المراد بالاستباق معنى لا حساً ، لأن المسابقة على الأقدام حساً تقتضى السرعة فى المشى وهو ممنوع منه . انتهى . وسيأتى الكلام على بقية الحديث فى « باب فضل صلاة العشاء فى الجماعة » قريباً ، ويأتى الكلام على المراد بالصف الأول فى أواخر أبواب الإمامة إن شاء الله تعالى .

## باب الكلام في الأذان

وتكلم سليمان بن صرد في أذانه. وقال الحسن: لا بأس أن يضحك وهو يؤذن أو يُقيم

[٦١٦] ٦٠٢ - حدثنا مسدد قال نا حماد عن أيوب وعبد الحميد صاحب الزياتي وعاصم الأحول عن عبد الله بن الحارث قال: خطبنا ابن عباس في يوم رزغ، فلما بلغ المؤذن حي على الصلاة فأمره أن ينادي: الصلاة في الرحال، فنظر القوم بعضهم إلى بعض، فقال: فعل هذا من هو خير منه، وإنها عزيمة.

[الحديث ٦١٦ - طرفاه في: ٦٦٨، ٩٠١].

قوله (باب الكلام في الأذان) أي في أثنائه بغير ألفاظه. وجرى المصنف على عادته في عدم الجزم بالحكم الذي دلالة غير صريحة، لكن الذي أورده فيه يشعر بأنه يختار الجواز، وحكى ابن المنذر الجواز مطلقاً عن عروة وعطاء والحسن وقتادة، وبه قال أحمد، وعن النخعي وابن سيرين والأوزاعي الكراهة، وعن الثوري المنع، وعن أبي حنيفة وصاحبيه أنه خلاف الأولى، وعليه يدل كلام مالك والشافعي، وعن إسماعيل بن راهويه يكره، إلا إن كان فيما يتعلق بالصلاة، واختاره ابن المنذر لظاهر حديث ابن عباس المذكور في الباب، وقد نازع في ذلك الداودي فقال: لا حجة فيه على جواز الكلام في الأذان، بل القول المذكور مشروع من جملة الأذان في ذلك محل.

قوله (وتكلم سليمان بن صرد في أذانه) وصله أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له، وأخرجه البخاري في التاريخ عنه وإسناده صحيح ولفظه «أنه كان يؤذن في العسكر فيأمر غلامه بالحاجة في أذانه». قوله (وقال الحسن) لم أره موصولاً، والذي أخرجه ابن أبي شيبة وغيره من طرق عنه جواز الكلام بغير قيد الضحك، قيل مطابقتها للترجمة من جهة أن الضحك إذا كان بصوت قد يظهر منه حرف مفهوم أو أكثر فتفسد الصلاة، ومن منع الكلام في الأذان أراد أن يساويه بالصلاة، وقد ذهب الأكثر إلى أن تعمد الضحك يبطل الصلاة ولو لم يظهر منه حرف، فاستوى مع الكلام في بطلان الصلاة بعمده.

قوله (حماد) هو ابن زيد، وعبد الحميد هو ابن دينار، وعبد الله بن الحارث هو البصري ابن عم ابن سيرين وزوج ابنته وهو تابعي صغير، ورواية الثلاثة عنه من باب رواية الأقران لأن الثلاثة من صفار التابعين، ورجال الإسناد كلهم بصريون، وقد جمعهم حماد كمسدد كما هنا، وكذلك رواه سليمان بن حرب عنه عند أبي عوانة وأبي نعيم في المستخرج، وكان حماد ربما اقتصر على بعضهم كما سيأتي قريباً في «باب هل يصلى الإمام بمن حضر» عن عبد الله بن عبد الوهاب الحنفي عن حماد عن عبد الحميد وعن عاصم فرقهما، ورواه مسلم عن الربيع عن حماد عن أيوب وعاصم من طرق أخرى منها وهيب عن أيوب، وحكى عن وهيب أن أيوب لم يسمعه من عبد الله بن الحارث وفيه نظر، لأن في رواية سليمان بن حرب عن حماد عن

أيوب وعبد الحميد قالا : سمعنا عبد الله بن الحارث كذلك أخرجه الإسماعيلي وغيره ، ولمسدد فيه شيخ آخر وهو ابن عليه كما سيأتي في كتاب الجمعة إن شاء الله .

قوله ( بخطبنا ) استدل به ابن الجوزي على أن الصلاة المذكورة كانت الجمعة ، وفيه نظر . نعم وقع التصريح بذلك في رواية ابن عليه ولفظه « أن الجمعة عزمة » .

قوله ( في يوم رزغ ) بفتح الراء وسكون الزاي بعدها غين معجمة كذا للأكثر هنا ، ولا بن السكن والكشميني وأبى الوقت بالدال المهملة بدل الزاي ، وقال القرطبي ، إنها أشهر ، وقال : والصواب الفتح فإنه الاسم ، وبالسكون المصدر . انتهى . وبالفتح رواية القابسي ، قال صاحب المحكم : الرزغ الماء القليل في التمداد ، وقيل إنه طين وحل ، وفي العين : الردغة الوحل والرزغة أشد منها . وفي الجمهرة والردغة والرزغة الطين القليل من مطر أو غيره .

( تنبيه ) : وقع هنا يوم رزغ بالإضافة ، وفي رواية الحجبي الآتية في يوم ذي رزغ وهي أوضح ، وفي رواية ابن عليه في يوم مطير .

قوله ( فلما بلغ المؤذن حي على الصلاة فأمره ) كذا فيه ، وكأن هنا حذفاً تقديره أراد أن يقولها فأمره ، ويؤيده رواية ابن عليه « إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل حي على الصلاة » وبوب عليه ابن خزيمة وتبعه ابن حبان ثم المحب الطبري حذف « حي على الصلاة في يوم المطر » وكأنه نظر إلى المعنى لأن حي على الصلاة والصلاة في الرحال وصلّوا في بيوتكم يناقض ذلك ، وعند الشافعية وجه أنه يقول ذلك بعد الأذان ، وآخر أنه يقوله بعد الحيلتين ، والذي يقتضيه الحديث ما تقدم . وقوله « الصلاة في الرحال » ينصب الصلاة والتقدير صلوا الصلاة ، والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل وما فيه من أثائه . قال النووي : فيه أن هذه الكلمة تقال في نفس الأذان . وفي حديث ابن عمر يعني الآتي في « باب الأذان للمسافر » أنها تقال بعده ، قال : والأمران جائزان كما نص عليه الشافعي ، لكن بعده أحسن ليم نظم الأذان . قال : ومن أصحابنا من يقول لا يقوله إلا بعد الفراغ ، وهو ضعيف مخالف لصريح حديث ابن عباس . انتهى . وكلامه يدل على أنها تزداد مطلقاً إما في أثائه وإما بعده ، لا أنها بدل من حي على الصلاة ، وقد تقدم عن ابن خزيمة ما يخالفه ، وقد ورد الجمع بينهما في حديث آخر أخرجه عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح عن نعيم ابن الحزام قال « أذن مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم للصبح في ليلة باردة ، فتمنيت لو قال : ومن قعد فلا خرج . فلما قال الصلاة خير من النوم قالها » .

قوله ( فقال فعل هذا ) كأنه فهم من نظرهم الإنكار . وفي رواية الحجبي « كأنهم أنكروا ذلك » وفي رواية ابن عليه « فكان الناس استنكروا ذلك » .

قوله ( من هو خير منه ) وللكشميني « منهم » وللحجبي « مني » يعني النبي صلى الله عليه وسلم ، كذا في أصل الرواية ، ومعنى رواية الباب من هو خير من المؤذن ، يعني فعله مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خير من هذا المؤذن ، وأما رواية الكشميني ففيها نظر ، ولعل من أذن كانوا جماعة إن كانت محظوظة ، أو أراد جنس المؤذنين ، أو أراد خير من المنكرين .

قوله ( وإنها ) أى الجمعة كما تقدم ( عزمة ) بسكون الزاى ضد الرخصة ، زاد ابن عليه « وإنى كرهت أن أخرجكم فتمشون فى الطين » وفى رواية الحجبى من طريق عاصم « إنى أوثمكم » وهى ترجح رواية من روى « أخرجكم » بالحاء المهملة ، وفى رواية جرير عن عاصم عند ابن خزيمة « أن أخرج الناس وأكلفهم أن يحملوا الحب من طرفهم إلى مسجدكم » وسأبقى الكلام على ما يتعلق بسقوط الجمعة بعذر المطر فى كتاب الجمعة إن شاء الله تعالى . ومطابقة الحديث للترجمة أنكرها الداودى فقال : لا حجة فيه على جواز الكلام فى الأذان ، بل القول المذكور من جملة الأذان فى ذلك المحل ، وتعقب بأنه وإن ساغ ذكره فى هذا المحل لكنه ليس من ألفاظ الأذان المعهود ، وطريق بيان المطابقة أن هذا الكلام لما جازت زيادته فى الأذان للحاجة إليه دل على جواز الكلام فى الأذان لمن يحتاج إليه .

### باب أذان الأعمى إذا كان له من يخبره

[٦١٧] ٦٠٣ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم » قال : وكان رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له : أصبحت أصبحت .  
[الحديث ٦١٧ - أطرافه فى : ٦٢٠ ، ٦٢٣ ، ١٩١٨ ، ٢٦٥٦ ، ٧٢٤٨ .]

### قوله ( باب أذان الأعمى ) أى جوازه .

قوله ( إذا كان له من يخبره ) أى بالوقت ، لأن الوقت فى الأصل مبنى على المشاهدة ، وعلى هذا القيد يحمل ما روى ابن أبى شيبة وابن المنذر عن ابن مسعود وابن الزبير وغيرهما أنهم كرهوا أن يكون المؤذن أعمى ، وأما ما نقله النووى عن أبى حنيفة وداود أن أذان الأعمى لا يصح فقد تعقبه السروجى بأنه غلط على أبى حنيفة ، نعم فى المحيط للحنفية أنه يكره .

قوله ( حدثنا عبد الله بن مسلمة ) هو القعنبي ، قال الدارقطنى : تفرد القعنبي بروايته إياه فى الموطأ موصولا عن مالك ، ولم يذكر غيره من رواة الموطأ فيه ابن عمر ، ووافقه على وصله عن مالك - خارج الموطأ - عبد الرحمن بن مهدى وعبد الرزاق وروح بن عباد وأبو قرة . وكامل بن طلحة وآخرون ، ووصله عن الزهرى جماعة من حفاظ أصحابه .

قوله ( إن بلالاً يؤذن بليل ) فيه إشعار بأن ذلك كان من عادته المستمرة ، وزعم بعضهم أن ابتداء ذلك باجتهاد منه ، وعلى تقدير صحته فقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فصار فى حكم المأمور به ، وسأبقى الكلام على تعيين الوقت الذى كان يؤذن فيه من الليل بعد باب .

قوله ( فكلوا ) فيه إشعار بأن الأذان كان علامة عندهم على دخول الوقت فبين لهم أن أذان بلال بخلاف ذلك .

قوله ( ابن أم مكتوم ) اسمه عمرو كما سيأتي موصولاً في الصيام وفضائل القرآن ، وقيل : كان اسمه الحصين فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله ، ولا يمتنع أنه كان له اسمان ، وهو قرشي عامري ، أسلم قديماً ، والأشهر في اسم أبيه قيس بن زائدة . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يكرمه ويستخلفه على المدينة ، وشهد القادسية في خلافة عمر فاستشهد بها ، وقيل رجع إلى المدينة فمات ، وهو الأعمى المذكور في سورة عبس ، واسم أمه عاتكة بنت عبد الله المخزومية . وزعم بعضهم أنه ولد أعمى فكثبت أمه أم مكتوم لانكثام نور بصره ، والمعروف أنه عمى بعد بلر بستين .

قوله ( وكان رجلاً أعمى ) ظاهره أن فاعل قال هو ابن عمر ، وبذلك جزم الشيخ الموفق في « المغني » لكن رواه الإسماعيلي عن أبي خليفة والطحاوي عن يزيد بن سنان كلاهما عن القعني فعيثنا أنه ابن شهاب ، وكذلك رواه إسماعيل بن إسحق ومعاذ بن المنثري وأبو مسلم الكجي الثلاثة عند الدارقطني ، والخزاعي عند أبي الشيخ ، وتمام عند أبي نعيم ، وعثمان الدارمي عند البيهقي ، كلهم عن القعني . وعلى هذا ففي رواية البخاري إدراج . ويحاج عن ذلك بأنه لا يمنع كون ابن شهاب قاله أن يكون شيخه قاله ، وكذا شيخ شيخه ، وقد رواه البيهقي من رواية الربيع بن سليمان عن ابن وهب عن يونس والليث جميعاً عن ابن شهاب وفيه « قال سالم : وكان رجلاً ضرير البصر » ففي هذا أن شيخ ابن شهاب قاله أيضاً ، وسيأتي في كتاب الصيام عن المصنف من وجه آخر عن ابن عمر ما يؤدي معناه ، وسنذكر لفظه قريباً ، فثبت صحة وصله . ولا بن شهاب فيه شيخ آخر أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه عن سعيد بن المسيب وفيه الزيادة ، قال ابن عبد البر : هو حديث آخر لابن شهاب ، وقد وافق ابن إسحق معمرأ فيه عن ابن شهاب .

قوله ( أصبحت أصبحت ) أي دخلت في الصباح ، هذا ظاهره ، واستشكل لأنه جعل أذانه غاية للأكل ، فلو لم يؤذن حتى يدخل في الصباح للزم منه جواز الأكل بعد طلوع الفجر ، والإجماع على خلافه إلا من شذ كالأعمش . وأجاب ابن حبيب وابن عبد البر والأصيلي وجماعة من الشراح بأن المراد قارب الصباح ويعكر على هذا الجواب أن في رواية الربيع التي قدمناها « ولم يكن يؤذن حتى يقول له الناس حين ينظرون إلى بزوغ الفجر : أذن » وأبلغ من ذلك أن لفظ رواية المصنف التي في الصيام « حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » وإنما قلت إنه أبلغ لكون جميعه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وأيضاً فقوله « إن بلالاً يؤذن بليل » يشعر أن ابن أم مكتوم بخلافه ، ولأنه لو كان قبل الصبح لم يكن بينه وبين بلال فرق لصديق أن كلا منهما أذن قبل الوقت ، وهذا الموضع عندى في غاية الإشكال ، وأقرب ما يقال فيه إن أذانه جعل علامة لتحريم الأكل والشرب ، وكأنه كان له من يراعى الوقت بحيث يكون أذانه مقارناً لابتداء طلوع الفجر وهو المراد بالزوغ ، وعند أخذه في الأذان يعترض الفجر في الأفق ، ثم ظهر لي أنه لا يلزم من كون المراد بقولهم « أصبحت » أي قارب الصباح وقوع أذانه قبل الفجر لاحتمال أن يكون قولهم ذلك يقع في آخر جزء من الليل وأذانه يقع في أول جزء من طلوع الفجر ، وهذا وإن كان مستبعداً في العادة فليس بمستبعد من مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم المؤيد بالملائكة ، فلا يشاركه فيه من لم يكن بتلك الصفة ، وقد روى أبو قرة من وجه آخر عن ابن عمر حديثاً فيه « وكان ابن أم مكتوم يتوخي الفجر

فلا يخطئه . وفي هذا الحديث جواز الأذان قبل طلوع الفجر ، وسيأتي بعد باب ، واستحباب أذان واحد بعد واحد . وأما أذان اثنين معاً فنع منه قوم ، ويقال إن أول من أحدثه بنو أمية ، وقال الشافعية : لا يكره إلا إن حصل من ذلك تهوُّش ، واستدل به على جواز اتخاذ مؤذنين في المسجد الواحد ، قال ابن دقيق العيد : وأما الزيادة على الإثنين فليس في الحديث تعرض له . انتهى . ونص الشافعي على جوازه ولفظه : ولا يتضيق إن أذن أكثر من اثنين ، وعلى جواز تقليد الأعمى للبصير في دخول الوقت وفيه أوجه ، واختلف فيه الترجيح ، وصحح النووي في كتبه أن للأعمى والبصير اعتماد المؤذن الثقة ، وعلى جواز شهادة الأعمى ، وسيأتي ما فيه في كتاب الشهادات . وعلى جواز العمل بنحبر الواحد ، وعلى أن ما بعد الفجر من حكم النهار ، وعلى جواز الأكل مع الشك في طلوع الفجر لأن الأصل بقاء الليل ، وخالف في ذلك مالك فقال : يجب القضاء . وعلى جواز الاعتماد على الصوت في الرواية إذا كان عارفاً به وإن لم يشاهد الراوى ، وخالف في ذلك شعبة لاحتمال الاشتباه . وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من العاهة إذا كان يقصد التعريف ونحوه ، وجواز نسبة الرجل إلى أمه إذا اشتهر بذلك واحتج إليه .

### باب الأذان بعد الفجر

[٦١٨] ٦٠٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر قال : أخبرتني حفصة أن رسول الله صلى الله عليه كان إذا اعتكف المؤذن للصبح وبدا الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل أن تُقام الصلاة .

[الحديث ٦١٨ - طرفاه في : ١١٧٣ ، ١١٨١] .

[٦١٩] ٦٠٥ - نا أبو نعيم قال نا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن عائشة : كان النبي صلى الله عليه يصلي ركعتين خفيفتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح .

[الحديث ٦١٩ - طرفه في : ١١٥٩] .

[٦٢٠] ٦٠٦ - نا عبد الله بن يوسف أنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : «إنَّ بلالاً يُنادي بليل ، فكلُّوا واشربوا حتى يُنادي ابنُ أمِّ مكتوم» .

قوله ( باب الأذان في الفجر ) قال الزين بن المنير : قدم المصنف ترجمة الأذان بعد الفجر على ترجمة الأذان قبل الفجر فخالف الترتيب الوجودي ، لأن الأصل في الشرع أن لا يؤذن إلا بعد دخول الوقت ، فقدم ترجمة الأصل على ما ندر عنه . وأشار ابن بطال إلى الاعتراض على الترجمة بأنه لا خلاف فيه بين الأئمة ، وإنما الخلاف في جوازه قبل الفجر . والذي يظهر لي أن مراد المصنف بالترجعتين أن يبين أن المعنى الذي كان يؤذن لأجله قبل الفجر غير المعنى الذي كان يؤذن لأجله بعد الفجر ، وأن الأذان قبل الفجر لا يكتفى به عن الأذان بعده ، وأن أذان ابن أم مكتوم لم يكن يقع قبل الفجر ، والله أعلم .

**قوله ( كان إذا اعتكف المؤذن للصبح )** هكذا وقع عند جمهور رواة البخارى وفيه نظر ، وقد استشكله كثير من العلماء ، ووجهه بعضهم كما سيأتى ، والحديث فى الموطأ عند جميع رواة بلفظ « كان إذا سكت المؤذن من الأذان لصلاة الصبح » وكذا رواه مسلم وغيره وهو الصواب ، وقد أصلح فى رواية ابن شويه عن الفربرى كذلك ، وفى رواية الهمداني « كان إذا أذن » بدل اعتكف ، وهى أشبه بالرواية المصوبة . ووقع فى رواية النسفى عن البخارى بلفظ كان إذا اعتكف وأذن المؤذن وهو يقتضى أن صنيعة ذلك كان مختصاً بحال اعتكافه ، وليس كذلك ، والظاهر أنه من إصلاحه . وقد أطلق جماعة من الحفاظ القول بأن الوهم فيه من عبد الله بن يوسف شيخ البخارى ، ووجه ابن بطل وغيره بأن معنى « اعتكف المؤذن » أى لازم ارتقابه ونظره إلى أن يطلع الفجر ليؤذن عند أول إدراكه . قالوا : وأصل العكوف لزوم الإقامة بمكان واحد ، وتعقب بأنه يلزم منه أنه كان لا يصلحهما إلا إذا وقع ذلك من المؤذن لما يقتضيه مفهوم الشرط ، وليس كذلك لمواظبته عليهما مطلقاً ، والحق أن لفظ « اعتكف » محرف من لفظ « سكت » وقد أخرجه المؤلف فى باب الركعتين بعد الظهر من طريق أيوب عن نافع بلفظ « كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر » .

**قوله ( وبدا الصبح )** بغير همز أى ظهر ، وأغرب الكرماني فصيح أنه بالنون المكسورة والهمزة بعد المد ، وكأنه ظن أنه معطوف على قوله « للصبح » فيكون التقدير واعتكف لنداء الصبح ، وليس كذلك فإن الحديث فى جميع النسخ من الموطأ والبخارى ومسلم وغيرها بالباء الموحدة المفتوحة وبعد الدال ألف مقصورة والواو فيه واو الحال لا واو العطف ، وبذلك تم مطابقة الحديث للترجمة ، وسيأتى بقية الكلام عليه فى أبواب التطوع إن شاء الله تعالى .

**قوله ( عن يحيى )** هو ابن أبى كثير .

**قوله ( بين النداء والإقامة )** قال الزين بن المنير : حديث عائشة أبعد فى الاستدلال به للترجمة من حديث حفصة ، لأن قولها « بين النداء والإقامة » لا يستلزم كون الأذان بعد الفجر . ثم أجاب عن ذلك بما محصله : إنها بالركعتين ركعتى الفجر ، وهما لا يصلحان إلا بعد الفجر ، فإذا صلاهما بعد الأذان استلزم أن يكون الأذان وقع بعد الفجر . انتهى . وهو مع ما فيه من التكلف غير سالم من الانتقاد . والذى عندى أن المصنف جرى على عادته فى الإيماء إلى بعض ما ورد فى طرق الحديث الذى يستدل به ، وبيان ذلك فيما أورده بعد بايين من وجه آخر عن عائشة ولفظه « كان إذا سكت المؤذن قام فركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الصبح بعد أن يستين الفجر » .

**قوله ( عن عبد الله بن دينار )** هذا إسناد آخر للمالك فى هذا الحديث ، قال ابن عبد البر : لم يختلف عليه فيه ، ولعترض ابن التيمى فقال : هذا الحديث لا يدل على الترجمة ، لجعله غاية الأكل ابتداء أذان ابن أم مكتوم ، فدل على أن أذانه كان يقع قبل الفجر بقليل . وجوابه ما تقدم تقريره فى الباب الذى قبله . وقال الزين بن المنير : الاستدلال بحديث ابن عمر أوجه من غيره ، فإن قوله « حتى ينادى ابن أم مكتوم » يقتضى أنه ينادى حين يطلع الفجر ، لأنه لو كان ينادى قبله لكان كبلال ينادى بليل .

**( تفيه )** : قال ابن منده حديث عبد الله بن دينار مجمع على صحته ، رواه جماعة من أصحابه عنه ،



ورواه عنه شعبة فاختلف عليه فيه : رواه يزيد بن هرون عنه على الشك أن بلالا كما هو المشهور ، أو « أن ابن أم مكتوم ينادى بليل فكلوا وأشربوا حتى يؤذن بلال » . قال : ولشعبة فيه إسناد آخر ، فإنه رواه أيضاً عن خبيب بن عبد الرحمن عن عمته أنيسة فذكره على الشك أيضاً ، أخرجه أحمد عن غندر عنه ، ورواه أبو داود الطيالسي عنه جازماً بالأول ، ورواه أبو الوليد عنه جازماً بالثاني ، وكذا أخرجه ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان من طرق عن شعبة ، وكذلك أخرجه الطحاوي والطبراني من طريق منصور بن زاذان عن خبيب بن عبد الرحمن ، وادعى ابن عبد البر وجماعة من الأئمة بأنه مقلوب وأن الصواب حديث الباب ، وقد كنت أميل إلى ذلك إلى أن رأيت الحديث في صحيح ابن خزيمة من طريقين آخرين عن عائشة ، وفي بعض ألفاظه ما يبعد وقوع الوهم فيه وهو قوله « إذا أذن عمرو فإنه ضرير البصر فلا يفرنكم ، وإذا أذن بلال فلا يطعمن أحد » وأخرجه أحمد ، وجاء عن عائشة أيضاً أنها كانت تنكر حديث ابن عمر وتقول إنه غلط ، أخرج ذلك البيهقي من طريق الدراوردي عن هشام عن أبيه عنها فذكر الحديث وزاد « قالت عائشة : وكان بلال يبصر الفجر » قال : وكانت عائشة تقول : غلط ابن عمر . انتهى . وقد جمع خزيمة والضبعي بين الحديثين بما حاصله : أنه يحتمل أن يكون الأذان كان نوباً بين بلال وابن أم مكتوم ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم الناس أن أذان الأول منهما لا يحرم على الصائم شيئاً ولا يدل على دخول وقت الصلاة بخلاف الثاني . وجزم ابن حبان بذلك ولم ييده احتمالاً ، وأنكر ذلك عليه الضياء وغيره ، وقيل : لم يكن نوباً ، وإنما كانت لهما حالتان مختلفتان : فإن بلالا كان في أول ما شرع الأذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبح حتى يطلع الفجر ، وعلى ذلك تحمل رواية عروة عن امرأة من بني النجار قالت « كان بلال يجلس على بيتي وهو أعلى بيت في المدينة ، فإذا رأى الفجر تمطأ ثم أذن » أخرجه أبو داود وإسناده حسن ، ورواية حميد عن أنس « أن سائلاً سأل عن وقت الصلاة ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأذن حين طلع الفجر » الحديث أخرجه النسائي وإسناده صحيح ، ثم أردف بابن أم مكتوم وكان يؤذن بليل واستمر بلال على حاله الأولى ، وعلى ذلك تنزل رواية أنيسة وغيرها ، ثم في آخر الأمر أخر ابن أم مكتوم لضعفه ووكل به من يراعى له الفجر ، واستقر أذان بلال بليل ، وكان سبب ذلك ما روى أنه ربما كان أخطأ الفجر فأذن قبل طلوعه ، وأنه أخطأ مرة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فيقول « ألا إن العبد نام » يعني أن غلبة النوم على عينيه منعه من تبين الفجر ، وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر موصولاً مرفوعاً ورجاله ثقات حفاظ ، لكن اتفق أئمة الحديث على ابن المديني وأحمد ابن حنبل والبخاري والذهلي وأبو حاتم وأبو داود والترمذي والأثرم والدارقطني على أن حماداً أخطأ في رفعه ، وأن الصواب وقفه على عمر بن الخطاب ، وأنه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنه وأن حماداً انفرد برفعه ، ومع ذلك فقد وجد له متابع ، أخرجه البيهقي من طريق سعيد بن زربي وهو بفتح الزاي وسكون الراء بعدها موحدة ثم ياء كياء النسب فرواه عن أيوب موصولاً لكن سعيد ضعيف . ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب أيضاً ، لكنه أعضله فلم يذكر نافعاً ولا ابن عمر . وله طريق أخرى عن نافع عند الدارقطني وغيره اختلف في رفعها ووقفها أيضاً ، وأخرى مرسله من طريق يونس بن عبيد وغيره عن حميد بن هلال وأخرى من طريق سعيد عن قتادة مرسله ووصلها يونس عن سعيد بذكر أنس ، وهذه طرق يقوى بعضها بعضاً قوة

ظاهرة ، فلهذا والله أعلم استقر أن بلالا يؤذن الأذان الأول ، وسنذكر اختلافهم في تعيين الوقت المراد من قوله « يؤذن بليل » في الباب الذي بعد هذا .

### باب الأذان قبل الفجر

[٦٢١] ٦٠٧- حدثنا أحمد بن يونس قال نا زهير قال نا سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يمنع أحدكم - أو أحداً منكم - أذان بلال من سحره ، فإنه يؤذن - أو ينادي - بليل ، ليرجع قائمكم ، ولينبه نائمكم وليس أن يقول الفجر أو الصبح - وقال بأصابه ورفعها إلى فوق وطأاً إلى أسفل - حتى يقول هكذا » . وقال زهير بسبأتيه إحداهما فوق الأخرى ، ثم مدّهما عن يمينه وشماله .

[الحديث ٦٢١ - طرفاه في : ٥٢٩٨ ، ٧٢٤٧] .

[٦٢٢] ٦٠٨- حدثني إسحاق قال أنا أبو أسامة قال عبيد الله نا عن القاسم بن محمد عن عائشة ، وعن نافع عن ابن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه ... ح .

[٦٢٣] وحدثني يوسف بن عيسى قال نا الفضل نا عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة عن النبي صلى الله عليه أنه قال : « إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » .

[الحديث ٦٢٢ - طرفه في : ١٩١٩] .

قوله ( باب الأذان قبل الفجر ) أى ما حكمه ؟ هل يشرع أو لا ؟ وإذا شرع هل يكتفى به عن إعادة الأذان بعد الفجر أو لا ؟ وإلى مشروعيته مطلقاً ذهب الجمهور . وخالف الثوري وأبو حنيفة ومحمد ، وإلى الاكتفاء مطلقاً ذهب مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم ، وخالف ابن خزيمة وابن المنذر وطائفة من أهل الحديث وقال به الغزالي في الإحياء ، وادعى بعضهم أنه لم يرد في شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء ، وتعقب بحديث الباب ، وأجيب بأنه مسكوت عنه فلا يدل ، وعلى التنزل فمحله فيما إذا لم يرد نطق بخلافه ، وهنا قد ورد حديث ابن عمر وعائشة بما يشعر بعدم الاكتفاء ، وكأن هذا هو السر في إيراد البخاري لحديثهما في هذا الباب عقب حديث ابن مسعود ، نعم حديث زياد بن الحارث عند أبي داود يدل على الاكتفاء ، فإن فيه أنه أذن قبل الفجر بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه استأذنه في الإقامة فنهى ، إلى أن طلع الفجر فأمره فأقام ، لكن في إسناده ضعف . وأيضاً فهي واقعة عين وكانت في سفر ، ومن ثم قال القرطبي : إنه مذهب واضح ، غير أن العمل المنقول بالمدينة على خلافه . انتهى . فلم يرد إلا بالعمل على قاعدة المالكية . وادعى بعض الحنفية - كما نكاه السروجي منهم - أن النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الأذان ، وإنما كان تذكيراً أو تسجيحاً كما يقع للناس اليوم ، وهذا مردود ، لكن الذي يصنعه الناس اليوم محدث قطعاً ،

وقد تضافرت الطرق على التعبير بلفظ الأذان ، فحمله على معناه الشرعى مقدم ، ولأن الأذان الأول لو كان بالفاظ مخصوصة لما التبس على السامعين . وسياق الخبر يقتضى أنه خشى عليهم الالتباس . وادعى ابن القطان أن ذلك كان فى رمضان خاصة وفيه نظر .

**قوله ( زهير )** هو ابن معاوية الجعفى .

**قوله ( عن أبى عثمان )** فى رواية ابن خزيمة من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه « حدثنا أبو عثمان » ولم أر هذا الحديث من حديث ابن مسعود فى شيء من الطرق إلا من رواية أبى عثمان عنه ، ولا من رواية أبى عثمان إلا من رواية سليمان التيمى عنه . واشتهر عن سليمان ، وله شاهد فى صحيح مسلم من حديث سمرة بن جندب .

**قوله ( أحذكم أو أحد منكم )** شك من الراوى وكلاهما يفيد العموم وإن اختلفت الحثية .

**قوله ( من صوره )** بفتح أوله اسم لما يؤكل فى السحر ، ويجوز الضم وهو اسم الفعل .

**قوله ( ليرجع )** بفتح الياء وكسر الجيم المخففة يستعمل هذا لازماً ومتعدياً ، يقال رجع زيد ورجعت زيدا ولا يقال فى المتعدى بالثقل . فعلى هذا من رواه بالضم والثقل خطأ فإنه يصير من الترجيع وهو التردد ، وليس مرادنا هنا ، وإنما معناه يرد القائم — أى المتجهد — إلى راحته ليقوم إلى صلاة الصبح نشيطاً ، أو يكون له حاجة إلى الصيام فيتسحر ، ويوقظ النائم ليتأهب لها بالغسل ونحوه ، وتمسك الطحاوى بحديث ابن مسعود هذا لمذهبه فقال : فقد أخبر أن ذلك النداء كان لما ذكر لا للصلاة . وتعقب بأن قوله « لا للصلاة » زيادة فى الخبر ، وليس فيه حصر فيما ذكر ، فإن قيل تقدم فى تعريف الأذان للشرعى أنه إعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة والأذان قبل الوقت ، ليس إعلاماً بالوقت ، فالجواب أن الإعلام بالوقت أعم من أن يكون إعلاماً بأنه دخل أو قارب أن يدخل ، وإنما اختصت الصبح بذلك من بين الصلوات لأن الصلاة فى أول وقتها مرغّب فيه ، والصبح يأتي غالباً عقب نوم فناسب أن ينصب من يوقظ الناس قبل دخول وقتها ليتأهبوا ويدركوا فضيلة أول الوقت ، والله أعلم .

**قوله ( وليس أن يقول الفجر )** فيه إطلاق القول على الفعل أى يظهر ، وكذا قوله ( وقال بأصابعه ورفعها ) أى أشار . وفى رواية الكشمينى « بإصبعيه ورفعهما » .

**قوله ( إلى فوق )** بالضم على البناء ، وكذا ( أسفل ) لنية المضاف إليه دون لفظه نحو ﴿ الله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ .

**قوله ( وقال زهير )** أى الراوى ، وهى أيضاً بمعنى أشار ، وكأنه جمع بين إصبعيه ثم فرقهما ليحكى صفة الفجر الصادق لأنه يطلع معترضاً ثم يعم الأفق ذاهباً يميناً وشمالاً ، بخلاف الفجر الكاذب وهو الذى تسميه العرب « ذنب السرحان » فإنه يظهر فى أعلى السماء ثم ينخفض . وإلى ذلك أشار بقوله رفع وطأطأ رأسه ، وفى رواية الإسماعيلى من طريق عيسى بن يونس عن سليمان « فإن الفجر ليس هكذا ولا هكذا . ولكن الفجر هكذا » فكان أصل الحديث كان بهذا اللفظ مقروناً بالإشارة الدالة على المراد : وبهذا اختلفت عبارة الرواة ، وأخصر ما وقع فيها رواية جرير عن سليمان عند مسلم « وليس الفجر المعترض ولكن المستطيل » .

**قوله ( حدثني إسحق )** لم أراه منسوباً ، وتردد فيه الجياني ، وهو عندى ابن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه كما جزم به المزى ، ويدل عليه تعبيره بقوله « أخبرنا » فإنه لا يقول قط حدثنا بخلاف إسحق ابن منصور وإسحق بن نصر ، وأما ما وقع بخط الدمياطى أنه الواسطى ثم فسر به بأنه ابن شاهين فليس بصواب لأنه لا يعرف له عن أبى أسامة شيء ، لأن أبى أسامة كوفى وليس فى شيوخ ابن شاهين أحد من أهل الكوفة .

**قوله ( قال عبيد الله حدثنا )** فاعل قال أبو أسامة ، وعبيد الله قائل حدثنا ، فالتقدير حدثنا عبيد الله .

**قوله ( عن نافع )** هو معطوف على « عن القاسم بن محمد » . والحاصل أنه أخرج الحديث عن عبيد الله بن عمر من وجهين : الأول ذكر له فيه إسناده نافع عن ابن عمر والقاسم عن عائشة ، وأما الثانى فاقصر فيه على الإسناد الثانى .

**قوله ( حتى يؤذن )** فى رواية الكشميرى « حتى ينادى » ، وقد أورده فى الصيام بلفظ « يؤذن » وزاد فى آخره « فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » قال القاسم : لم يكن بين أذانيهما إلا أن يرقى ذا وينزل ذا ، وفى هذا تقييد لما أطلق فى الروايات الأخرى من قوله « إن بلالا يؤذن بليل » ، ولا يقال إنه مرسل لأن القاسم تابعى فلم يدرك القصة المذكورة ، لأنه ثبت عند النسائى من رواية حفص بن غياث ، وعند الطحاوى من رواية يحيى القطان كلاهما عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة فذكر الحديث قالت « ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا » وعلى هذا فعنى قوله فى رواية البخارى « قال القاسم » أى فى روايته عن عائشة . وقد وقع عند مسلم فى رواية ابن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثل هذه الزيادة ، وفيها نظر أوضحته فى كتاب « المدرج » وثبتت الزيادة أيضاً فى حديث أنيسة الذى تقدمت الإشارة إليه ، وفيه حجة لمن ذهب إلى أن الوقت الذى يقع فيه الأذان قبل الفجر هو وقت السحور ، وهو أحد الأوجه فى المذهب واختاره السبكي فى شرح المنهاج وحكى تصحيحه عن القاضى حسين والمتولى وقطع به البغوى ، وكلام ابن دقيق العيد يشعر به ، فإنه قال بعد أن حكاه : يرجح هذا بأن قوله « إن بلالا ينادى بليل » خبر يتعاق به فائدة للسامعين قطعاً ، وذلك إذا كان وقت الأذان مشتبهاً محتملاً لأن يكون عند طلوع الفجر فينبى صلى الله عليه وسلم أن ذلك لا يمنع الأكل والشرب بل الذى يمنعه طلوع الفجر الصادق ، قال : وهذا يدل على تقارب وقت أذان بلال من الفجر . انتهى . ويقويه أيضاً ما تقدم من أن الحكمة فى مشروعيتها التأهب لإدراك الصبح فى أول وقتها ، وصحح النووي فى أكثر كتبه أن مبدأه من نصف الليل الثانى ، وأجاب عن الحديث فى شرح مسلم فقال : قال العلماء معناه أن بلالا كان يؤذن ويتربص بعد أذانه للدعاء ونحوه ، فإذا قارب طلوع الفجر نزل فأخبر ابن أم مكتوم فيتأهب بالطهارة وغيرها ثم يرقى ويشترع فى الأذان مع أول طلوع الفجر . وهذا - مع وضوح مخالفته لسياق الحديث - يحتاج إلى دليل خاص لما صححه حتى يسوغ له التأويل . ووراء ذلك أقوال أخرى معروفة فى الفقهيات . واحتج الطحاوى لعدم مشروعية الأذان قبل الفجر بقوله : لما كان بين أذانيهما من القرب ما ذكر فى حديث عائشة ثبت أنهما كانا يقصدان وقتاً واحداً وهو طلوع الفجر فيخطئه بلال ويصبيه ابن أم مكتوم . وتعقب بأنه لو كان كذلك لما أقره النبى صلى الله عليه وسلم مؤذناً واعتمد عليه ، ولو كان كما ادعى لكان وقوع ذلك منه نادراً . وظاهر حديث ابن عمر يدل على أن ذلك كان شأنه وعادته ، والله أعلم .

### باب كم بين الأذان والإقامة؟

[٦٢٤] ٦٠٩ - حدثنا إسحاق الواسطي قال نا خالد عن الجريري عن ابن بريدة عن عبد الله بن مغفل المزني أن رسول الله صلى الله عليه قال : « بين كل أذانين صلاة - ثلاثاً - لمن شاء » .  
[الحديث ٦٢٤ - طرفه في : ٦٢٧] .

[٦٢٥] ٦١٠ - نا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة قال سمعت عمرو بن عامر الأنصاري عن أنس بن مالك قال : « كان المؤذن إذا أذن قام ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه يستدرون السواري حتى يخرج النبي صلى الله عليه وهم كذلك يصلون الركعتين قبل المغرب ، ولم يكن بين الأذان والإقامة شيء » . قال عثمان بن جبلة وأبو داود عن شعبة : « لم يكن بينهما إلا قليل » .

قوله ( باب كم بين الأذان والإقامة ) أما « باب » فهو في روايتنا بلا تنوين و « كم » استفهامية ومميزها محذوف وتقديره ساعة أو صلاة أو نحو ذلك ، ولعله أشار بذلك إلى ما روى عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال « اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله والشارب من شربه والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته » أخرجه الترمذي والحاكم لكن إسناده ضعيف ، وله شاهد من حديث أبي هريرة ومن حديث سلمان أخرجهما أبو الشيخ ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند وكلها واهية ، فكأنه أشار إلى أن التقدير بذلك لم يثبت ، وقال ابن بطال : لا حد لذلك غير تمكن دخول الوقت واجتماع المصلين ، ولم يختلف العلماء في التطوع بين الأذان والإقامة إلا في المغرب كما سيأتي . ووقع هنا في رواية نسبت للكشيميني « ومن انتظر الإقامة » وهو خطأ فإن هذا اللفظ ترجمة تلي هذه .

قوله ( حدثنا إسحاق الواسطي ) هو ابن شاهين ، ويحتمل أن يكون هو الذي عنه الدمياطي ونقلناه عنه في الذي مضى ، لكن رأيت كما نقلته أولاً بخط القطب الحلبي ، وقد روى البخاري عن إسحق بن وهب العلاف وهو واسطي أيضاً لكن ليست له رواية عن خالد وهو ابن عبد الله الطحان ، والجريري سعيد بن أبياس وهو بضم الجيم كما تقدم في المقدمة ، ووقع مسمى في رواية وهب بن بقية عن خالد عند الإسماعيلي وهي إحدى فوائد المستخرجات ، وهو معدود فيمن اختلط ، واتفقوا على أن سماع المتأخرين منه كان بعد اختلاطه وخالد منهم ، لكن أخرجه الإسماعيلي من رواية يزيد بن زريع وعبد الأعلى وابن عليه وهم ممن سمع منه قبل اختلاطه ، وهي إحدى فوائد المستخرجات أيضاً ، وهو عند مسلم من طريق عبد الأعلى أيضاً ، وقد قال العجلي إنه من أصحابهم سماعاً من الجريري ، فإنه سمع منه قبل اختلاطه بثمان سنين ، ولم ينفرد به مع ذلك الجريري بل تابعه عليه كهمس بن الحسن عن ابن بريدة ، وسيأتي عند المصنف بعد باب ، وفي رواية يزيد ابن زريع من الفوائد أيضاً تسمية ابن بريدة عبد الله والتصريح بتحديثه للجريري .

قوله ( بين كل أذانين ) أي أذان وإقامة ، ولا يصح حمله على ظاهره لأن الصلاة بين الأذانين مفروضة ، والخبر ناطق بالتخير لقوله « لمن شاء » ، وأجرى المصنف الترجمة مجرى البيان للخبر لجزمه

بأن ذلك المراد . وتوارد الشراح على أن هذا من باب التغليب كقولهم القمرين للشمس والقمر ، ويحتمل أن يكون أطلق على الإقامة أذان لأنها إعلام بحضور فعل الصلاة . كما أن الأذان إعلام بدخول الوقت ، ولا مانع من حمل قوله « أذانين » على ظاهره لأنه يكون التقدير بين كل أذانين صلاة نافلة غير المفروضة .

**قوله ( صلاة )** أى وقت صلاة ، أو المراد صلاة نافلة ، أو نكرت لكونها تتناول كل عدد نواه المصلى من النافلة كركعتين أو أربع أو أكثر . ويحتمل أن يكون المراد به الحث على المبادرة إلى المسجد عند سماع الأذان لانتظار الإقامة ، لأن منتظر الصلاة فى صلاة ، قاله الزين بن المنير .

**قوله ( ثلاثاً )** أى قالها ثلاثاً ، وسيأتى بعد باب بلفظ « بين كل أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة » ثم قال فى الثالثة « لمن شاء » وهذا يبين أنه لم يقل لمن شاء إلا فى المرة الثالثة ، بخلاف ما يشعر به ظاهر الرواية الأولى من أنه قيد كل مرة بقوله « لمن شاء » . ولمسلم والإسماعيلي « قال فى الرابعة لمن شاء » وكان المراد بالرابعة فى هذه الرواية المرة الرابعة ، أى أنه اقتصر فيها على قوله « لمن شاء » فأطلق عليها بعضهم رابعة باعتبار مطلق القول ، وبهذا توافق رواية البخارى . وقد تقدم فى العلم حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً وكأنه قال بعد الثلاث « لمن شاء » ليدل على أن التكرار لتأكيد الاستحباب . وقال ابن الجوزى : فائدة هذا الحديث أنه يجوز أن يتوهم أن الأذان للصلاة يمنع أن يفعل سوى الصلاة التى أذن لها ، فبين أن التطوع بين الأذان والإقامة جائز فى حديث أنس ، وقد صح ذلك فى الإقامة كما سيأتى . ووقع عند أحمد « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التى أقيمت » وهو أخص من الرواية المشهورة « إلا المكتوبة » .

**قوله فى حديث أنس ( كان المؤذن إذا أذن )** فى رواية الإسماعيلي « إذا أخذ المؤذن فى أذان المغرب » .

**قوله ( قام ناس )** فى رواية النسائي « قام كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » وكذا تقدم للمؤلف فى أبواب ستر العورة .

**قوله ( يتلدون )** أى يستبقون . و ( السواري ) جمع سارية ، وكان غرضهم بالاستباق إليها الاستئثار بها ممن يمر بين أيديهم لكونهم يصلون فرادى .

**قوله ( وهم كذلك )** أى فى تلك الحال . وزاد مسلم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس : « فيجئ الغريب فيحسب أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصليهما » .

**قوله ( ولم يكن بينهما )** أى الأذان والإقامة .

**قوله ( شيء )** التنوين فيه للتعظيم ، أى لم يكن بينهما شيء كثير ، وبهذا يندفع قول من زعم أن الرواية المعلقة معارضة للرواية الموصولة ، بل هى مبينة لها ، ونفى الكثير يقتضى إثبات القليل ، وقد أخرجهما الإسماعيلي موصولة من طريق عثمان بن عمر عن شعبة بلفظ « وكان بين الأذان والإقامة قريب » ولمحمد بن نصر من طريق أبى عامر عن شعبة نحوه ، وقال ابن المنير : يجمع بين الروایتين بحمل النفي المطلق على المبالغة مجازاً ، والإثبات للقليل على الحقيقة . وحمل بعض العلماء حديث الباب على ظاهره فقال : دل قوله « ولم يكن بينهما شيء » على أن عموم قوله « بين كل أذانين صلاة » مخصوص بغير المغرب ، فإنهم لم يكونوا يصلون

بينهما بل كانوا يشرعون في الصلاة في أثناء الأذان ويفرغون مع فراغه . قال : ويؤيد ذلك ما رواه البزار من طريق حيان بن عبيد الله عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مثل الحديث الأول ، وزاد في آخره « إلا المغرب » اهـ . وفي قوله « ويفرغون مع فراغه » نظر لأنه ليس في الحديث ما يقتضيه ، ولا يلزم من شروعهم في أثناء الأذان ذلك ، وأما رواية حيان وهو بفتح المهملة والتحتانية فشاذاً لأنه وإن كان صدوقاً عند البزار وغيره لكنه خالف الحفاظ من أصحاب عبد الله بن بريدة في إسناد الحديث ومثله ، وقد وقع في بعض طرقه عند الإسماعيلي : وكان بريدة يصلي ركعتين قبل صلاة المغرب فلو كان الاستثناء محفوظاً لم يخالف بريدة روايته . وقد نقل ابن الجوزي في الموضوعات عن الفلاس أنه كذب حياناً المذكور ، وقال القرطبي وغيره : ظاهر حديث أنس أن الركعتين بعد المغرب وقبل صلاة المغرب كان أمراً أقر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه عليه وعملوا به حتى كانوا يستبقون إليه ، وهذا يدل على الاستحباب ، وكأن أصله قوله صلى الله عليه وسلم : « بين كل أذانين صلاة » . وأما كونه صلى الله عليه وسلم لم يصلهما فلا ينفي الاستحباب ، بل يدل على أنهما ليستا من الرواتب . وإلى استحبابهما ذهب أحمد وإسحق وأصحاب الحديث ، وروى عن ابن عمر قال : ما رأيت أحداً يصليهما على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن الخلفاء الأربعة وجماعة من الصحابة أنهم كانوا لا يصلونهما . وهو قول مالك والشافعي ، وادعى بعض المالكية نسخهما فقال : إنما كان ذلك في أول الأمر حيث نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، فبين لم بذلك وقت الجواز ، ثم ندب إلى المبادرة إلى المغرب في أول وقتها : فلو استمرت المواظبة على الاشتغال بغيرها لكان ذلك ذريعة إلى مخالفة إدراك أول وقتها . وتعقب بأن دعوى النسخ لا دليل عليها ، والمنقول عن ابن عمر رواه أبو داود من طريق طاوس عنه ، ورواية أنس المثبتة مقدمة على نفيه ، والمنقول عن الخلفاء الأربعة رواه محمد بن نصر وغيره من طريق إبراهيم النخعي عنهم ، وهو منقطع ، ولو ثبت لم يكن فيه دليل على النسخ ولا الكراهة . وسيأتى في أبواب التطوع أن عقبة بن عامر سئل عن الركعتين قبل المغرب فقال : كنا نفعلهما على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، قيل له : فما يمنعك الآن ؟ قال : الشغل . فلعل غيره أيضاً منعه الشغل . وقد روى محمد بن نصر وغيره من طرق قوية عن عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب وأبي الدرداء وأبي موسى وغيرهم أنهم كانوا يواظبون عليهما . وأما قول أبي بكر ابن العربي : اختلف فيها الصحابة ولم يفعلها أحد بعدهم ، فردود بقول محمد بن نصر ، وقد رويناه عن جماعة من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يصلون الركعتين قبل المغرب ، ثم أخرج ذلك بأسانيد متعددة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى وعبد الله بن بريدة ويحيى بن عقيل والأعرج وعامر بن عبد الله بن الزبير وعراك بن مالك ، ومن طريق الحسن البصري أنه سئل عنهما فقال : حسنتين والله لمن أراد الله بهما . وعن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : حق على كل مؤمن إذا أذن المؤذن أن يركع ركعتين . وعن مالك قول آخر باستحبابهما . وعند الشافعية وجه رجحه النووي ومن تبعه ، وقال في شرح مسلم : قول من قال إن فعلهما يؤدي إلى تأخير المغرب عن أول وقتها خيال فاسد منابذ للسنّة ، ومع ذلك فزمنهما زمن يسير لا تتأخر به الصلاة عن أول وقتها . قلت : ومجموع الأدلة يرشد إلى استحباب تخفيفهما كما في ركعتي الفجر ، قيل والحكمة في الندب إليهما رجاء إجابة الدعاء ، لأن الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد ، وكالما كان الوقت أشرف كان ثواب العبادة فيه أكثر ، واستدل بحديث أنس على امتداد وقت المغرب ، وليس ذلك بواضح .

(تبيينان) : (أحدهما) مطابقة حديث أنس للترجمة من جهة الإشارة إلى أن الصحابة إذا كانوا يتدرون إلى الركعتين قبل صلاة المغرب مع قصر وقتها فالمبادرة إلى التنقل قبل غيرها من الصلوات تقع من باب الأولى ، ولا يتقيد بركعتين إلا ما ضاهى المغرب في قصر الوقت كالصبح .

(الثاني) : لم تتصل لنا رواية عثمان بن جبلة - وهو بفتح الجيم والموحدة - إلى الآن . وزعم مغلطاي ومن تبعه أن الإسماعيلي وصلها في مستخرجه ، وليس كذلك ، فإن الإسماعيلي إنما أخرجه من طريق عثمان بن عمر ، وكذلك لم تتصل لنا رواية أبي داود وهو الطيالسي فيما يظهر لي ، وقيل هو الحفري بفتح المهملة والفاء . وقد وقع لنا مقصود روايتهما من طريق عثمان بن عمر وأبي عامر والله الحمد .

### بِأَنَّ مَنْ أَنْتَظَرَ بِالإِقَامَةِ

[٦٢٦] ٦١١ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أنا عروة بن الزبير أن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سكت المؤذن بالأولى من صلاة الفجر قام يركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الفجر بعد أن يستبين الفجر ، ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للإقامة » .

[الحديث ٦٢٦ - أطرافه في : ٩٩٤ ، ١١٢٣ ، ١١٦٠ ، ١١٧٠ ، ٦٣١٠] .

**قوله (باب من انتظر الإقامة)** موضع الترجمة من الحديث قوله « ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن » وأوردها مورد الاحتمال تنبيهاً على اختصاص ذلك بالإمام لأن المأموم مندوب إلى إحراز الصف الأول ، ويحتمل أن يشارك الإمام في ذلك من كان منزله قريباً من المسجد ، وقيل يستفاد من حديث الباب أن الذي ورد من الحظض على الاستباق إلى المسجد هو لمن كان على مسافة من المسجد ، وأما من كان يسمع الإقامة من داره فانتظاره للصلاة إذا كان متنبهاً لها كانظاره إياها في المسجد ، وفي مقصود الترجمة أيضاً ما أخرجه مسلم من حديث جابر بن سمرة قال « كان بلال يؤذن ثم لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم » .

**قوله (إذا سكت المؤذن)** أي فرغ من الأذان بالسكوت عنه ، هذا في الروايات المعتمدة بالمشناة الفوقانية ، وحكى ابن التين أنه روى بالموحدة ، ومعناه صب الأذان وأفرغه في الآذان ، ومنه أفرغ في أذني كلاماً حسناً اه . والرواية المذكورة لم تثبت في شيء من الطرق ، وإنما ذكرها الخطابي من طريق الأوزاعي عن الزهري وقال : إن سويد بن نصر - راويها عن ابن المبارك عنه - ضبطها بالموحدة . وأفرط الصغاني في العباب فجزم أنها بالموحدة ، وكذا ضبطها في نسخته التي ذكر أنه قابلهما على نسخة القبربري ، وأن المحدثين يقولونها بالمشناة ، ثم ادعى أنها تصحيف وليس كما قال .

**قوله (بالأولى)** أي عن الأولى ، وهي متعلقة بسكت يقال سكت عن كذا إذا تركه ، والمراد بالأولى الأذان الذي يؤذن به عند دخول الوقت ، وهو أول باعتبار الإقامة وثان باعتبار الأذان الذي قبل الفجر ، وجاءه التأنيث إما من قبل مؤاخاته للإقامة أو لأنه أراد المناداة أو الدعوة التامة ، ويحتمل أن يكون صفة لمخدوف والتقدير إذا سكت عن المرة الأولى أو في المرة الأولى .



( تنبيه ) : أخرج البيهقي من طريق موسى بن عقبة عن سالم أبي النضر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج بعد النداء إلى المسجد ، فإن رأى أهل المسجد قليلاً جلس حتى يجتمعوا ثم يصلي » ، وإسناده قوى مع إرساله ، وليس بينه وبين حديث الباب تعارض لأنه يحمل على غير الصبح ، أو كان يفعل ذلك بعد أن يأتيه المؤذن ويخرج معه إلى المسجد .

قوله ( يَسْتَنِينَ ) بموحدة وآخره نون ، وفي رواية « يستنير » بنون وآخره راء ، وسيأتي الكلام على ركعتي الفجر في أبواب التطوع إن شاء الله تعالى .

### باب بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ لِمَنْ شَاءَ

[٦٢٧] ٦١٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ قَالَ نَا كَهْمَسُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُغْفَلٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ ، بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ - ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ - : لِمَنْ شَاءَ » .

قوله ( باب بين كل أذانين صلاة ) تقدم الكلام على فوائده قبل باب ، وترجم هنا بلفظ الحديث ، وهناك ببعض ما دل عليه .

### باب مَنْ قَالَ : لِيُؤْذَنَ فِي السَّفَرِ مُؤْذَنٌ وَاحِدٌ

[٦٢٨] ٦١٣- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ نَا وَهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِي ، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً ، وَكَانَ رَحِيماً رَفِيقاً ، فَلَمَّا رَأَى شَوْقَنَا إِلَى أَهْلِينَا قَالَ : « ارْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ وَصَلُّوا ، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ ، وَلِيُؤْمَكُم أَكْبَرُكُمْ » .

[الحديث ٦٢٨ - أطرافه في : ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٥٨ ، ٦٨٥ ، ٨١٩ ، ٢٨٤٨ ، ٦٠٩٩ ، ٧٢٤٦] .

قوله ( باب من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد ) كأنه يشير إلى ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح « أن ابن عمر كان يؤذن للصبح في السفر أذانين » وهذا مصير منه إلى التسوية بين الحضر والسفر ، وظاهر حديث الباب أن الأذان في السفر لا يتكرر ، لأنه لم يفرق بين الصبح وغيرها ، والتعليل الماضي في حديث ابن مسعود يؤيده ، وعلى هذا فلا مفهوم لقوله مؤذن واحد في السفر لأن الحضر أيضاً لا يؤذن فيه إلا واحد ، ولو احتيج إلى تعددهم لتباعد أقطار البلد أذن كل واحد في جهة ولا يؤذنون جميعاً ، وقد قيل أن أول من أحدث التأذين جميعاً بنو أمية . وقال الشافعي في « الأم » : وأحب أن يؤذن مؤذن بعد مؤذن ولا يؤذن جماعة معاً ، وإن كان مسجد كبير فلا بأس أن يؤذن في كل جهة منه مؤذن يسمع من يليه في وقت واحد .

قوله ( في نفر ) هم من ثلاثة إلى عشرة .

قوله ( من قوى ) هم بنو ليث بن بكر بن عبد مناف بن كنانة ، وكان قدوم وفد بني ليث فيما ذكره ابن سعد بأسانيد متعددة أن وائلة الليثي قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يتجهز لتبوك .

قوله ( رفيقاً ) بقاء ثم قاف من الرفق ، وفي رواية الأصيلي قيل والكشميني بقافين أى رقيق القلب :

قوله ( وصلوا ) زاد في رواية اسماعيل بن عليه عن أيوب « كما رأيتموني أصلى » ، وهو في « باب رحمة الناس والبهائم » من كتاب الأدب ، ومثله في باب خبر الواحد من رواية عبد الوهاب الثقفي عن أيوب

قوله ( فإذا حضرت الصلاة ) وجه مطابقته للترجمة مع أن ظاهره يخالفها لقوله « فكونوا فيهم وعلموهم فإذا حضرت » فظاهره أن ذلك بعد وصولهم إلى أهلهم وتعليمهم ، لكن المصنف أشار إلى الرواية الآتية في الباب الذي بعد هذا فإن فيها « إذا أنتما خرجتما فأذنا » ، ولا تعارض بينهما أيضاً وبين قوله في هذه الترجمة « مؤذن واحد » لأن المراد بقوله أذنا أى من أحب منكما أن يؤذن فليؤذن ، وذلك لاستوائهما في الفضل ، ولا يعتبر في الأذان السن بخلاف الإمامة ، وهو واضح من سياق حديث الباب حيث قال « فليؤذن لكم أحداكم وليؤمكم أكبركم » واستدل بهذا على أفضلية الإمامة على الأذان وعلى وجوب الأذان ، وقد تقدم القول فيه في أوائل الأذان وبيان خطأ من نقل الإجماع على عدم الوجوب ، وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث في « باب إذا استووا في القراءة » من أبواب الإمامة إن شاء الله تعالى .

## ب

الأذان للمُسَافِرِ إذا كانوا جماعة وإقامة

وكذلك بعرفة وجمع

وقول المؤذّن : « الصلاة في الرحال » في الليلة الباردة أو المطيرة .

[٦٢٩] ٦١٤ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال نا شعبة عن المهاجر أبي الحسن عن زيد بن وهب عن أبي ذر قال :

كنا مع النبي صلى الله عليه في سفر ، فأراد المؤذّن أن يؤذّن فقال له : « أبرد » . ثم أراد أن يؤذّن فقال له : « أبرد » . ثم أراد أن يؤذّن فقال له : « أبرد » : حتى ساوى الظل التلول ، فقال النبي صلى الله عليه : « إن شدة الحر من فيح جهنم » .

[٦٣٠] ٦١٥ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك ابن الحويرث قال : أتى رجلان النبي صلى الله عليه يريدان السفر ، فقال النبي صلى الله عليه : « إذا أنتما خرجتما فأذنا ، ثم أقيما ، ثم ليؤمكما أكبركما » .

**قوله (باب الأذان للمسافرين) كذا للكشميني والباقيين « للمسافر » بالإفراد ، وهو للجنس .**

**قوله ( إذا كانوا جماعة )** هو مقتضى الأحاديث التي أوردها ، لكن ليس فيها ما يمنع أذان المنفرد ، وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يقول : إما التأذين لجيش أو ركب عليهم أمير فينادى بالصلاة ليجتمعوا لها ، فأما غيرهم فإنما هي الإقامة . وحكى نحو ذلك عن مالك . وذهب الأئمة الثلاثة والثوري وغيرهم إلى مشروعية الأذان لكل أحد ، وقد تقدم حديث أبي سعيد في « باب رفع الصوت بالنداء » وهو يقتضى استحباب الأذان للمنفرد ، وبالحق عطاء فقال : إذا كنت في سفر فلم تؤذن ولم تقم فأعد الصلاة ، ولعله كان يرى ذلك شرطاً في صحة الصلاة أو يرى استحباب الإعادة لا وجوبها .

**قوله (والإقامة) بالخفض عطفاً على الأذان ، ولم يختلف في مشروعية الإقامة في كل حال .**

**قوله ( وكذلك بعرفة )** لعله يشير إلى حديث جابر الطويل في صفة الحج ، وهو عند مسلم ، وفيه أن بلالا أذن وأقام لما جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر يوم عرفة .

**قوله ( وجمع )** بفتح الجيم وسكون الميم هي مزدلفة ، وكأنه أشار بذلك إلى حديث ابن مسعود الذي ذكره في كتاب الحج وفيه : أنه صلى المغرب بأذان وإقامة ، والعشاء بأذان وإقامة ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله .

**قوله ( وقول المؤذن )** هو بالخفض أيضاً ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي ذر مستوفى في « باب الإبراد بالظهر » في المواقيت ، وفيه البيان أن المؤذن هو بلال وأنه أذن وأقام ، فيطابق هذه الترجمة .

**قوله ( حدثنا محمد بن يوسف )** هو الفريابي ، وبذلك صرح أبو نعيم في المستخرج وسفيان هو الثوري وقد روى البخاري عن محمد بن يوسف أيضاً عن سفيان بن عيينة ، لكنه محمد بن يوسف البيكندی وليست له رواية عن الثوري ، والفريابي وإن كان يروى أيضاً عن ابن عيينة لكنه إذا أطلق « سفيان » فإنما يريد به الثوري ، وإذا روى عن ابن عيينة بينه ، وقد قدمنا ذلك .

**قوله ( أتى رجلاً )** هما مالك بن الحويرث راوى الحديث ورفيقه ، وسيأتي في « باب سفر الاثنين » من كتاب الجهاد بلفظ « انصرفت من عند النبي صلى الله عليه وسلم أنا وصاحب لي » ولم أر في شيء من طرقه تسمية صاحبه .

**قوله ( فأذنا )** قال أبو الحسن بن القصار : أراد به الفضل ، وإلا فأذان الواحد يجزئ ، وكأنه فهم منه أنه أمرهما أن يؤذنا جميعاً كما هو ظاهر اللفظ ، فإن أراد أنهما يؤذنان معاً فليس ذلك بمراد ، وقد قدمنا النقل عن السلف بخلافه . وإن أراد أن كلا منهما على حدة ففيه نظر ، فإن أذان الواحد يكفي الجماعة . نعم يستحب لكل أحد إجابة المؤذن ، فالأولى حمل الأمر على أن أحدهما يؤذن والآخر يجيب ، وقد تقدم له توجيه آخر في الباب الذي قبله ، وأن الحامل على صرفه عن ظاهره قوله فيه « فليؤذن لكم أحكم » . وللطبراني

من طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء في هذا الحديث « إذا كنت مع صاحبك فأذن وأقم ، وليؤمكما أكبركما » واستروح القرطبي فحمل اختلاف ألفاظ الحديث على تعدد القصة ، وهو بعيد ، وقال الأكرماني : قد يطلق الأمر بالثنية وبالجمع والمراد واحد ، كقوله : يا حرسى اضربا عنقه ، وقوله : قتله بنو تميم ، مع أن القاتل والضارب واحد .

**قوله ( ثم أقم )** فيه حجة لمن قال باستحباب إجابة المؤذن بالإقامة إن حمل الأمر على ما مضى ، وإلا فالذي يؤذن هو الذي يقيم .

**( فنيه )** : وقع هنا في رواية أبي الوقت « حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب عن أيوب » فذكر حديث مالك بن الحويرث مطولا نحو ما مضى في الباب قبله ، وسيأتي بهامه في « باب خبر الواحد » ، وعلى ذكره هناك اقتصر باقي الرواة .

[٦٣٢] ٦١٦- فامسدد قال نا يحيى عن عبيد الله بن عمر قال حدثني نافع قال : أذن ابن عمر في ليلة باردة بضجنان ، ثم قال : صلوا في رحالكم . وأخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه كان يأمر مؤذنا يؤذن ثم يقول على إثره : « ألا صلوا في الرحال في الليلة الباردة أو المطيرة في السفر » .  
[الحديث ٦٣٢ - طرفه في : ٦٦٦] .

[٦٣٣] ٦١٧- فإسحاق قال أنا جعفر بن عون قال نا أبو العميس عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه بالأبطح ، فجاءه بلال فأذنه بالصلاة ، ثم خرج بلال بالعنزة حتى ركزها بين يدي رسول الله صلى الله عليه بالأبطح ، وأقام الصلاة .

**قوله ( حدثنا يحيى )** هو القطان .

**قوله ( بضجنان )** هو بفتح الضاد المعجمة وبالجمبع بعدها نون على وزن فعلان غير مصروف ، قال صاحب الصحاح وغيره : هو جبل بناحية مكة . وقال أبو موسى في ذيل الغريين : هو موضع أو جبل بين مكة والمدينة . وقال صاحب المشارق ومن تبعه : هو جبل على بريد من مكة . وقال صاحب الفائق : بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلا ، وبينه وبين وادي مريسة أميال . انتهى . وهذا القدر أكثر من بريدين . وضبطه بالأميال يدل على مزيد اعتناء ، وصاحب الفائق ممن شاهد تلك الأماكن واعتنى بها ، خلاف من تقدم ذكره ممن لم يرها أصلا . ويؤيده ما حكاه أبو عبيد البكري قال : وبين قديد وضجنان يوم . قال معبد الخزاعي :

قد جعلت ماء قديد موعدي وماء ضجنان لها ضحى الغد

**قوله ( وأخبرنا )** أي ابن عمر .

**قوله ( كان يأمر مؤذنا )** في رواية مسلم كان يأمر المؤذن .

قوله ( ثم يقول على أثره ) صريح في أن القول المذكور كان بعد فراغ الأذان ، وقال القرطبي : لما ذكر رواية مسلم بلفظ « يقول في آخر ندائه » يحتمل أن يكون المراد في آخره قبيل الفراغ منه ، جمعاً بينه وبين حديث ابن عباس . انتهى . وقد قدمنا في « باب الكلام في الأذان » عن ابن خزيمة أنه حمل حديث ابن عباس على ظاهره ، وأن ذلك يقال بدلا من الحيلة نظراً إلى المعنى لأن معنى « حتى على الصلاة » هلموا إليها ، ومعنى « الصلاة في الرحال » تأخروا عن الحجى ولا يناسب إيراد اللفظين معاً لأن أحدهما نقيض الآخر اهـ . ويمكن الجمع بينهما ، ولا يلزم منه ما ذكر بأن يكون معنى الصلاة في الرحال رخصة لمن أراد أن يترخص ، ومعنى هلموا إلى الصلاة ندب لمن أراد أن يستكمل الفضيلة واو تحمل المشقة . ويؤيد ذلك حديث جابر عند مسلم قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ، فطرنا ، فقال : ليصل من شاء منكم في رحله .

قوله ( في الليلة الباردة أو المطيرة ) قال الكرمانى فعيلة بمعنى فاعلة ، وإسناد المطر إليها مجاز ، ولا يقال إنها بمعنى مفعولة — أى ممطر فيها — لوجود الماء في قوله مطيرة إذ لا يصح ممطرة فيها اهـ . ملخصاً . وقوله ( أو ) للتنويع لا للشك ، وفي صحيح أبي عوانة « ليلة باردة أو ذات مطر أو ذات ريح » ودل ذلك على أن كلا من الثلاثة عذر في التأخر عن الجماعة ، ونقل ابن بطال فيه الإجماع ، لكن المعروف عند الشافعية أن الريح عذر في الليل فقط ، وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل ، لكن في السنن من طريق ابن إسحق عن نافع في هذا الحديث « في الليلة المطيرة والغداة القرة » ، وفيها بإسناد صحيح من حديث أبي المليح عن أبيه « أنهم مطروا يوماً فرخص لهم » ولم أر في شيء من الأحاديث الترخص بعذر الريح في النهار صريحاً ، لكن القياس يقتضى إلحاقه ، وقد نقله ابن الرفعة وجهاً .

قوله ( في السفر ) ظاهره اختصاص ذلك بالسفر ، ورواية مالك عن نافع الآتية في أبواب صلاة الجماعة مطلقة ، وبها أخذ الجمهور ، لكن قاعدة حمل المطلق على المقيد تقتضى أن يختص ذلك بالمسافر مطلقاً ، ويلحق به من تلحقه بذلك مشقة في الحضر دون من لا تلحقه ، والله أعلم .

قوله ( حدثنا إسحق ) وقع في رواية أبي الوقت أنه ابن منصور ، وبذلك جزم خلف في الأطراف ، وقد تردد الكلاباذى هل هو ابن إبراهيم أو ابن منصور ، ورجح الجياني أنه ابن منصور واستدل على ذلك بأن مسلماً أخرج هذا الحديث بهذا الإسناد عن إسحق بن منصور .

قوله ( فأذنه بالصلاة ثم خرج بلال ) اختصره المصنف ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طرق عن جعفر ابن عون فقال بعد قوله بالصلاة « فدعا بوضوء فتوضأ » فذكر القصة .

قوله ( وأقام الصلاة ) اختصر بقيته ، وهى عند الإسماعيلي أيضاً وهى « وركزها بين يديه والظن بمرون » الحديث ، وقد قدمنا الكلام عليه في « باب سترة الإمام سترة لمن خلفه » .

قوله ( بالأبطح ) هو موضع معروف خارج مكة ، وقد بيناه في ذلك الباب ، وفهم بعضهم أن المراد بالأبطح موضع جمع لذكره لها في الترجمة ، وليس ذلك مراده ، بل بين جمع والأبطح مسافة طويلة ، وإنما أورد حديث أبي جحيفة لأنه يدخل في أصل الترجمة وهى مشروعية الأذان والإقامة للمسافرين .

باب هل يتتبع المؤذن فاه ها هنا وها هنا؟ وهل يلتفت في الأذان؟

ويذكر عن بلال أنه جعل إصبعيه في أذنيه. وكان ابن عمر لا يجعل إصبعيه في أذنيه.  
وقال إبراهيم: لا بأس أن يؤذن على غير وضوء. وقال عطاء: الوضوء حق وسنة.  
وقالت عائشة: كان النبي صلى الله عليه يذكركم الله على كل أحيانه.

٦١٨ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه: أنه رأى بلالاً يؤذن فجعلت أتتبع فاه ها هنا وها هنا بالأذان. [٦٣٤]

قوله ( باب هل يتتبع المؤذن فاه ها هنا وها هنا ) هو بياء تحتانية ثم بتاءين مفتوحات ثم بموحدة مشددة من التتبع ، وفي رواية الأصيل « يتبع » بضم أوله وإسكان المثناة وكسر الموحدة من الاتباع ، والمؤذن بالرفع لأنه فاعل التتبع ، وفاه منصوب على المفعولية ، و « ههنا وههنا » ظرفا مكان والمراد بهما جهتا اليمن والشمال كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الكلام على الحديث . وقال الكرماني : لفظ المؤذن بالنصب وفاعله محذوف تقديره الشخص ونحوه ، وفاه بالنصب بدل من المؤذن ، قال : ليوافق قوله في الحديث « فجعلت أتتبع فاه » اه . وليس ذلك بلازم ، لما عرف من طريقة المصنف أنه لا يقف مع اللفظ الذي يورده غالباً بل يترجم له ببعض ألفاظه الواردة فيه ، وكذا وقع ههنا ، فإن في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عند أبي عوانة في صحيحه « فجعل يتتبع بفيه يميناً وشمالاً » . وفي رواية وكيع عن سفيان عند الإسماعيلي « رأيت بلالاً يؤذن يتتبع بفيه » ووصف سفيان يميل برأسه يميناً وشمالاً ، والحاصل أن بلالاً كان يتتبع بفيه الناحيتين ، وكان أبو جحيفة ينظر إليه فكل منهما متتبع باعتبار .

قوله ( وهل يلتفت في الأذان ) يشير إلى ما قدمناه في رواية وكيع وفي رواية إسحق الأزرق عن سفيان عند النسائي « فجعل ينحرف يميناً وشمالاً » وسيأتي في رواية يحيى بن آدم بلفظ « والتفت » .

قوله ( ويذكر عن بلال أنه جعل إصبعيه في أذنيه ) يشير بذلك إلى ما وقع في رواية عبد الرزاق وغيره عن سفيان كما سنوضحه بعد .

قوله ( وكان ابن عمر إلخ ) أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق نسير وهو بالنون والمهملة مصغر ابن ذعلوق بضم الهمزة وسكون العين المهملة وضم اللام عن ابن عمر .

قوله ( وقال إبراهيم ) يعني النخعي إلخ وصله سعيد بن منصور وابن أبي شيبة عن جرير عن منصور عنه بذلك وزاد « ثم يخرج فيتوضأ ثم يرجع فيقيم » .

قوله ( وقال عطاء إلخ ) وصله عبد الرزاق عن ابن جرير قال « قال لي عطاء : حق وسنة مسنونة أن لا يؤذن المؤذن إلا متوضئاً ، هو من الصلاة ، هو فاتحة الصلاة » ولابن أبي شيبة من وجه آخر عن عطاء « أنه كره أن يؤذن الرجل على غير وضوء » وقد ورد فيه حديث مرفوع أخرجه الترمذي والبيهقي من حديث أبي هريرة وفي إسناده ضعف .

**قوله ( وقالت عائشة )** تقدم الكلام عليه في « باب تقضي الحائض المناسك » من كتاب الحيض ، وأن مسلماً وصله . وفي إيراد البخارى له هنا إشارة إلى اختيار قول النخعي . وهو قول مالك والكوفيين لأن الأذان من جملة الأذكار فلا يشترط فيه ما يشترط في الصلاة من الطهارة ولا من استقبال القبلة ، كما لا يستحب فيه الخشوع الذي ينافيه الالتفات وجعل الإصبع في الأذن ، وبهذا تعرف مناسبة ذكره لهذه الآثار في هذه الترجمة واختلاف نظر العلماء فيها أوردتها بلفظ الاستفهام ولم يجزم بالحكم .

**قوله ( حدثنا محمد بن يوسف )** هو الفريابي ، وسفيان هو الثوري .

**قوله ( هاهنا وهاهنا بالأذان )** كذا أوردته مختصراً ، ورواية وكيع عن سفيان عند مسلم أتم حيث قال « فجعلت أتبع فاه ههنا وههنا يميناً وشمالاً يقول : حى على الصلاة ، حى على الفلاح » وهذا فيه تقييد للالتفات في الأذان وأن محله عند الحيعلتين ، وبوب عليه ابن خزيمة « انحراف المؤذن عند قوله حى على الصلاة حى على الفلاح بضمه لا ببدنه كله » قال : وإنما يمكن الانحراف بالضم بانحراف الوجه ، ثم ساقه من طريق وكيع أيضاً بلفظ « فجعل يقول في أذانه هكذا ، ويحرف رأسه يميناً وشمالاً » وفي رواية عبد الرزاق عن الثوري في هذا الحديث زيادتان : إحداها الاستدارة ، والأخرى وضع الإصبع في الأذن ، ولفظه عند الترمذى « رأيت بلالاً يؤذن ويدور ويتبع فاه ههنا وههنا وإصبعه في أذنيه » فأما قوله « ويدور » فهو مدرج في رواية سفيان عن عون ، بين ذلك يحيى بن آدم عن سفيان عن عون عن أبيه قال « رأيت بلالاً أذن فأتبع فاه ههنا وههنا والتفت يميناً وشمالاً » قال سفيان : كان حجاج - يعنى ابن أرقطاة - يذكر لنا عن عون أنه قال « فاستدار في أذانه » فلما لقينا عوناً لم يذكر فيه الاستدارة ، أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من طريق يحيى بن آدم ، وكذا أخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان ، لكن لم يسم حجاجاً ، وهو مشهور عن حجاج أخرجه ابن ماجه وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم من طريقه ولم ينفرد به بل وافقه إدريس الأودي ومحمد العزمي عن عون ، لكن الثلاثة ضعفاء : وقد خالفهم من هو مثلهم أو أمثل وهو قيس بن الربيع فرواه عن عون فقال في حديثه « ولم يستدر » أخرجه أبو داود ، ويمكن الجمع بأن من أثبت الاستدارة عني استدارة الرأس ، ومن نفاها عني استدارة الجسد كله . ومثى ابن بطلال ومن تبعه على ظاهره فاستدل به على جواز الاستدارة بالبدن كله ، قال ابن دقيق العيد : فيه دليل على استدارة المؤذنين للإسماع عند التللف بالحيعلتين ، واختلف هل يستدير ببدنه كله أو بوجهه فقط وقدماه قارتان مستقبل القبلة ؟ واختلف أيضاً هل يستدير في الحيعلتين الأوليين مرة وفي الثانية مرة ، أو يقول حى على الصلاة عن يمينه ثم حى على الصلاة عن شماله وكذا في الأخرى ؟ قال : ورجح الثاني لأنه يكون لكل جهة نصيب منهما . قال : والأول أقرب إلى لفظ الحديث . وفي المغني عن أحمد : لا يدور إلا إن كان على منارة يقصد إسماع أهل الجهتين . وأما وضع الإصبعين في الأذنين فقد رواه مؤمل أيضاً عن سفيان أخرجه أبو عوانة ، وله شواهد ذكرتها في « تعليق التعليق » من أصحها ما رواه أبو داود وابن حبان من طريق أبي سلام الدهشقي أن عبد الله الهوزني حدثه قال : قلت لبلال كيف كانت نفقة النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فذكر الحديث وفيه « قال بلال : فجعلت إصبعي في أذني فأذنت » ولا ابن ماجه والحاكم من حديث سعد القرظ « أن النبي صلى الله عليه وسلم

أمر بلالا أن يجعل إصبعيه في أذنيه « وفي إسناده ضعف . قال العلماء في ذلك فائدتان : إحداهما أنه قد يكون أرفع لصوته ، وفيه حديث ضعيف أخرجه أبو الشيخ من طريق سعد القرظ عن بلال ، ثانيهما أنه علامة للمؤذن ليعرف من رآه على بعد أو كان به صمم أنه يؤذن . ومن ثم قال بعضهم : يجعل يده فوق أذنه حسب ، قال الترمذى : استحَب أهل العلم أن يدخل المؤذن إصبعيه في أذنيه في الأذان . قال : واستحب الأوزاعي في الإقامة أيضاً .

( تنبيه ) : لم يرد تعيين الإصبع التي يستحب وضعها ، وجزم النووي أنها المسبحة ، وإطلاق الإصبع مجاز عن الأئمة .

( تنبيه آخر ) : وقع في المغنى للموفق نسبة حديث أبي جحيفة بلفظ « أن بلالا أذن ووضع إصبعيه في أذنيه » إلى تخريج البخارى ومسلم ، وهو وهم ، وساق أبو نعيم في المستخرج حديث الباب من طريق عبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق عن سفيان بلفظ عبد الرزاق من غير بيان فإجاد ، لإيهامه أنها متوافقتان ، وقد عرفت ما في رواية عبد الرزاق من الإدراج ، وسلامة رواية عبد الرحمن من ذلك ، والله المستعان .

### باب قول الرجل فاتتنا الصلاة

وكره ابن سيرين من أن يقول : فاتتنا ، وليقل : لم ندرك .  
وقول النبي صلى الله عليه وسلم : أصح .

[٦٣٥] ٦١٩ - فابن سيرين قال نا شيان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : بينما نحن نصلّي مع النبي صلى الله عليه ، إذ سمع جلبة رجال ، فلما صلى قال : « ما شأنكم ؟ » قالوا : استعجلنا إلى الصلاة . قال : « فلا تفعلوا ، إذا أتيتُم الصلاة فعليكم بالسكينة ، فما أدركتم فصلّوا ، وما فاتكم فأتموا » .

قوله ( باب قول الرجل فاتتنا الصلاة ) أى هل يكره أم لا ؟

قوله ( وكره ابن سيرين إلخ ) وصله ابن أبي شيبة عن أزهر عن ابن عون قال « كان محمد - يعنى ابن سيرين - يكره » فذكره .

قوله ( وقول النبي صلى الله عليه وسلم ) هو بالرفع على الابتداء . وأصح خبره . وهذا كلام المصنف راداً على ابن سيرين . ووجه الرد أن الشارع أطلق لفظ القوات فدل على الجواز ، وابن سيرين مع كونه كرهه فإنما كرهه من جهة اللفظ لأنه قال « وليقل لم ندرك » وهذا محصل معنى القوات ، لكن قوله لم ندرك فيه نسبة عدم الإدراك إليه بخلاف فاتتنا ، فلعل ذلك هو الذى لحظه ابن سيرين . وقوله أصح معناه صحيح أى بالنسبة إلى قول ابن سيرين ، فإنه غير صحيح لثبوت النص بخلافه . وعند أحمد من حديث أبي قتادة في قصة



نومهم عن الصلاة « فقلت يا رسول الله فاتتنا الصلاة » ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، وموقع هذه الترجمة وما بعدها من أبواب الأذان والإقامة أن المرء عند إجابة المؤذن يحتمل أن يدرك الصلاة كلها أو بعضها أو لا يدرك شيئاً ، فاحتيج إلى جواز إطلاق الفوات وكيفية الإتيان إلى الصلاة وكيفية العمل عند فوات البعض ونحو ذلك .

قوله ( شيبان ) هو ابن عبد الرحمن . ويحيى هو ابن أبي كثير .

قوله ( عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ) في رواية مسلم من طريق معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير التصريح بإخبار عبد الله له به وإخبار أبي قتادة لعبد الله .

قوله ( جلبة الرجال ) وفي رواية كريمة والأصيلي « جلبة رجال » بغير ألف ولام وهما للعهد الذهني ، وقد سمي منهم أبو بكره فيما رواه الطبراني من رواية يونس عن الحسن عنه نحوه في نحو هذه القصة . و«جلبة» يجيم ولام وموحدة مفتوحات ، أي أصواتهم حال حركتهم . واستدل به على أن التفات خاطر المصلي إلى الأمر الحادث لا يفسد صلاته ، وسنذكر الكلام على المتن في الباب الذي بعده .

### باب لا يسعى إلى الصلاة ، وليأتها بالسكينة والوقار

وقال : ما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتموا . وقاله أبو قتادة عن النبي صلى الله عليه

٦٢٠ - حدثنا آدم قال نا ابن أبي ذئب قال نا الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه . وعن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم بالسكينة والوقار ، ولا تسرعوا ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتموا » . [٦٣٦]

[الحديث ٦٣٦ - طرفه في : ٩٠٨] .

قوله ( باب لا يسعى إلى الصلاة إلخ ) سقطت هذه الترجمة من رواية الأصيلي ومن رواية أبي ذر عن غير السرخسي : وثبتها أصوب لقوله فيها « وقاله أبو قتادة » لأن الضمير يعود على ما ذكر في الترجمة ، ولولا ذلك لعاد الضمير إلى المتن السابق فيكون ذكر أبي قتادة تكراراً بلا فائدة لأنه ساقه عنه .

قوله ( وعن الزهري ) أي بالإسناد الذي قبله : وهو آدم عن ابن أبي ذئب عنه ، أي أن ابن أبي ذئب حدث به عن الزهري عن شيخين حدثاه به عن أبي هريرة ، وقد جمعهما المصنف في « باب المشي إلى الجمعة » عن آدم فقال فيه « عن سعيد وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة » وكذلك أخرجه مسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عنهما ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الزهري وجزم بأنه عنده عنهما جميعاً قال : وكان ربما اقتصر على أحدهما . وأما الترمذي فإنه أخرجه من طريق يزيد بن زريع عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة وحده . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد وحده ، قال :

وقول عبد الرزاق أصح ، ثم أخرجه من طريق ابن عينة عن الزهري كما قال عبد الرزاق ، وهذا عمل صحيح لو لم يثبت أن الزهري حدث به عنهما . وقد أخرجه المصنف في « باب المثني إلى الجمعة » من طريق شعيب ومسلم من طريق يونس كلاهما عن الزهري عن أبي سلامة وحده فترجح ما قال الدارقطني .

**قوله ( إذا سمعتم الإقامة )** هو أخص من قوله في حديث أبي قتادة « إذا أُنِيت الصلاة » لكن الظاهر أنه من مفهوم الموافقة ، لأن المسمع إذا أقيمت الصلاة يترجى إدراك فضيلة التكبيرة الأولى ونحو ذلك ، ومع ذلك فقد نهى عن الإسراع ، فغيره ممن جاء قبل الإقامة لا يحتاج إلى الإسراع لأنه يتحقق إدراك الصلاة كلها فينهى عن الإسراع من باب الأولى . وقد لحظ فيه بعضهم معنى غير هذا فقال : الحكمة في التقييد بالإقامة أن المسمع إذا أقيمت الصلاة يصل إليها وقد انبه فيقراً وهو في تلك الحالة فلا يحصل له تمام الخشوع في الترتيل وغيره ، بخلاف من جاء قبل ذلك فإن الصلاة قد لا تقام فيه حتى يستريح . انتهى . وقضية هذا أنه لا يكره الإسراع لمن جاء قبل الإقامة ، وهو مخالف لصريح قوله « إذا أُنِيت الصلاة » لأنه يتناول ما قبل الإقامة ، وإنما قيد في الحديث الثاني بالإقامة لأن ذلك هو الحامل في الغالب على الإسراع .

**قوله ( عليكم بالسكينة )** كذا في رواية أبي ذر ، ولغيره « وعليكم السكينة » بغير باء ، وكذا في رواية مسلم من طريق يونس ، وضبطها القرطبي شارحه بالنصب على الإغراء ، وضبطها النووي بالرفع على أنها جملة في موضع الحال ، واستشكل بعضهم دخول الباء قال : لأنه متعد بنفسه كقوله تعالى ﴿ عليكم أنفسكم ﴾ وفيه نظر لثبوت زيادة الباء في الأحاديث الصحيحة كحديث « عليكم برخصة الله » وحديث « فعليه بالصوم فإنه له وجاء » وحديث « فعليك بالمرأة » قاله لأبي طلحة في قصة صفية ، وحديث « عليك بعبيتك » قالته عائشة لعمر ، وحديث « عليكم بقيام الليل » وحديث « عليك بخويصة نفسك » وغير ذلك . ثم إن الذي علل به هذا المعارض غير موف بمقصوده ، إذ لا يلزم من كونه يجوز أن يتعدى بنفسه امتناع تعديه بالباء ، وإذا ثبت ذلك فيدل على أن فيه لغتين والله أعلم .

**( فائدة )** : الحكمة في هذا الأمر تستفاد من زيادة وقعت في مسلم من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة . فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره « فإن أحذركم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة » أي أنه في حكم المصلي ، فينبغي له اعتماد ما ينبغى للمصلي اعتماده واجتناب ما ينبغى للمصلي اجتنابه .

**قوله ( والوقار )** قال عياض والقرطبي : هو بمعنى السكينة ، وذكر على سبيل التأكيد . وقال النووي : الظاهر أن بينهما فرقاً . وأن السكينة الثأني في الحركات واجتناب العبث ، والوقار في الهيئة كفض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات .

**قوله ( ولا تسرعوا )** فيه زيادة تأكيد ، ويستفاد منه الرد على من أول قوله في حديث أبي قتادة « لا تفعلوا » أي الاستعجال المفضي إلى عدم الوقار ، وأما الإسراع الذي لا ينافي الوقار كمن خاف فوت التكبيرة فلا ، وهذا محكي عن إسحق بن راهويه وقد تقدمت رواية العلاء التي فيها « فهو في صلاة » قال النووي : نبه بذلك على أنه لم يدرك من الصلاة شيئاً لكان محصلاً لمقصوده لكونه في صلاة ، وعدم الإسراع أيضاً يستلزم كثرة الخطأ وهو معنى مقصود لذاته وردت فيه أحاديث كحديث جابر عند مسلم « أن بكل خطوة

درجة » ولأبي داود من طريق سعيد بن المسيب عن رجل من الأنصار مرفوعاً « إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى المسجد ، لم يرفع قدمه اليمنى إلا كتب الله له حسنة ولم يضع قدمه اليسرى إلا حط الله عنه سيئة ، فإن أتى المسجد فصلى في جماعة غفر له ، فإن أتى وقد صلوا بعضاً وبقي بعض فصلى ما أدرك وأتم ما بقي كان كذلك ، وإن أتى المسجد وقد صلوا فأتم الصلاة كان كذلك » .

**قوله ( فما أدركتم فصلوا )** قال الكرمانى : الفاء جواب شرط محذوف ، أى إذا بينت لكم ما هو أولى بكم فما أدركتم فصلوا . قلت : أو التقدير إذا فعلتم فما أدركتم أى فعلتم الذى أمرتكم به من السكينة وترك الإسراع . واستدل بهذا الحديث على حصول فضيلة الجماعة بإدراك جزء من الصلاة لقوله « فما أدركتم فصلوا » ولم يفصل بين القليل والكثير ، وهذا قول الجمهور ، وقيل : لا تدرك الجماعة بأقل من ركعة للحديث السابق « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك » وقياساً على الجمعة ، وقد قدمنا الجواب عنه فى موضعه وأنه ورد فى الأوقات ، وأن فى الجمعة حديثاً خاصاً بها . واستدل به أيضاً على استحباب الدخول مع الإمام فى أى حالة وجد عليها ، وفيه حديث أصرح منه أخرجه ابن أبى شعبة من طريق عبد العزيز بن رفيع عن رجل من الأنصار مرفوعاً « من وجدنى راکماً أو قائماً أو ساجداً فليكن معى على حالتي التى أنا عليها » .

**قوله ( وما فاتكم فأتوا )** أى أكلوا ، هذا هو الصحيح فى رواية الزهرى ، ورواه عنه ابن عيينة بلفظ « فاقضوا » وحكم مسلم فى التمييز عليه بالوهم فى هذه اللفظة ، مع أنه أخرج إسناده فى صحيحه لكن لم يسق لفظه ، وكذا روى أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبى هريرة فقال « فاقضوا » وأخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق بلفظ « فأتوا » . واختلف أيضاً فى حديث أبى قتادة ، فرواية الجمهور « فأتوا » ووقع لمعاوية بن هشام عن سفيان « فاقضوا » كذا ذكره ابن أبى شعبة عنه ، وأخرج مسلم إسناده فى صحيحه عن ابن أبى شعبة فلم يسق لفظه أيضاً ، وروى أبو داود مثله عن سعد بن إبراهيم عن أبى سلمة عن أبى هريرة ، قال : ووقعت فى رواية أبى رافع عن أبى هريرة ، واختلف فى حديث أبى ذر قال : وكذا قال ابن سيرين عن أبى هريرة « وليقض » . قلت : ورواية ابن سيرين عند مسلم بلفظ « صل ما أدركت ، واقض ما سبقك » والحاصل أن أكثر الروايات ورد بلفظ « فأتوا » وأقلها بلفظ « فاقضوا » وإنما تظهر فائدة ذلك إذا جعلنا بين الإتمام والقضاء مغايرة ، لكن إذا كان مخرج الحديث واحداً واختلف فى لفظه منه وأمكن رد الاختلاف إلى معنى واحد كان أولى ، وهنا كذلك لأن القضاء وإن كان يطلق على الفائت غالباً لكنه يطلق على الأداء أيضاً ، ويرد بمعنى الفراغ كقوله تعالى ﴿ فلإذا قضيت الصلاة فانتشروا ﴾ ، ويرد بمعان أخر فيحمل قوله فاقضوا على معنى الأداء أو الفراغ فلا يغاير قوله فأتوا ، فلا حجة فيه لمن تمسك برواية فاقضوا على أن ما أدركه المأموم هو آخر صلاته حتى استحب له الجهر فى الركعتين الأخيرتين وقراءة السورة وترك القنوت ، بل هو أولها وإن كان آخر صلاة إمامه لأن الآخر لا يكون إلا عن شىء تقدمه ، وأوضح دليل على ذلك أنه يجب عليه أن يتشهد فى آخر صلاته على كل حال ، فلو كان ما يدركه مع الإمام آخرها له لما احتاج إلى إعادة التشهد . وقول ابن بطال إنه ما تشهد إلا لأجل السلام لأن السلام يحتاج إلى سبق تشهد ليس بالجواب الناهض على دفع الإبراد المذكور ، واستدل ابن المنذر لذلك أيضاً على أنهم أجمعوا على أن تكبيرة الافتتاح لا تكون إلا فى الركعة الأولى ، وقد عمل بمقتضى اللفظين الجمهور فإنهم قالوا : إن ما أدرك المأموم هو أول صلاته

إلا أنه يقضى مثل الذى فاته من قراءة السورة مع أم القرآن فى الرباعية ، لكن لم يستحبوا له إعادة الجهر فى الركعتين الباقيتين ، وكان الحجة فيه قوله « ما أدركت مع الإمام فهو أول صلاتك واقض ما سبقك به من القرآن » أخرجه البيهقى ، وعن إسحق والمزنى لا يقرأ إلا أم القرآن فقط وهو القياس ، واستدل به على أن من أدرك الإمام رакعاً لم تحسب له تلك الركعة للأمر بإتمام ما فاته ، لأنه فاتته الوقوف والقراءة فيه ، وهو قول أبى هريرة وجماعة ، بل حكاها البخارى فى « القراءة خلف الإمام » عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام ، واختاره ابن خزيمة والضبعى وغيرهما من محدثى الشافعية ، وقواه الشيخ تقي الدين السبكي من المتأخرين والله أعلم . وحجة الجمهور حديث أبى بكره حيث ركع دون الصف ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم « زادك الله حرصاً ولا تعد » ولم يأمره بإعادة تلك الركعة ، وسيأتى فى أثناء صفة الصلاة إن شاء الله تعالى .

## باب

متى يقوم الناس إذا رآوا الإمام عند الإقامة ؟

٦٢١- حدثنا مسلم بن إبراهيم قال نا هشام قال : كتب إلي يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه : « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني » . [الحديث ٦٣٧- طرفاه في : ٦٣٨ ، ٩٠٩] .

قوله ( باب متى يقوم الناس إذا رآوا الإمام عند الإقامة ؟ ) قيل أود الترجمة بلفظ الاستفهام لأن قوله فى الحديث « لا تقوموا » نهى عن القيام ، وقوله « حتى تروني » تسويغ للقيام عند الرؤية ، وهو مطلق غير مقيد بشيء من ألفاظ الإقامة ، ومن ثم اختلف السلف فى ذلك كما سيأتى .  
قوله ( هشام ) هو الدستوائى ، وقد رواه أبو داود عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخارى فيه هنا عن أبان العطار عن يحيى ، فاعله له فيه شيخان .

قوله ( كتب إلى يحيى ) ظاهر فى أنه لم يسمعه منه ، وقد رواه إسماعيل من طريق هشيم عن هشام وحجاج الصواف كلاهما عن يحيى ، وهو من تدليس الصيغ وصرح أبو نعيم فى المستخرج من وجه آخر عن هشام أن يحيى كتب إليه أن عبد الله بن أبى قتادة حدثه ، فأمن بذلك تدليس يحيى .  
قوله ( إذا أقيمت ) أى إذا ذكرت ألفاظ الإقامة .

قوله ( حتى تروني ) أى خرجت وصرح به عبد الرزاق وغيره عن معمر عن يحيى أخرجه مسلم ، ولابن حبان من طريق عبد الرزاق وحده « حتى تروني خرجت إليكم » ؛ وفيه مع ذلك حذف تقديره فقوموا ، وقال مالك فى الموطأ : لم أسمع فى قيام الناس حين تقام الصلاة بحد محدود ، إلا أنى أرى ذلك على طاقة الناس ، فإن منهم الثقيل والخفيف . وذهب الأكثرون إلى أنهم إذا كان الإمام معهم فى المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الإقامة ، وعن أنس أنه كان يقوم إذا قال المؤذن « قد قامت الصلاة » رواه ابن المنذر وغيره ، وكذا رواه سعيد بن منصور من طريق أبى إسحق عن أصحاب عبد الله ، وعن سعيد بن المسيب قال « إذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام ، وإذا قال حى على الصلاة عدلت الصفوف ، وإذا قال لا إله إلا الله كبر الإمام » وعن أبى حنيفة

يقومون إذا قال حي على الفلاح ، فإذا قال قد قامت الصلاة كبر الإمام ، وأما إذا لم يكن الإمام في المسجد فذهب الجمهور إلى أنهم لا يقومون حتى يروه ، وخالف من ذكرنا على التفصيل الذي شرحنا ، وحديث الباب حجة عليهم وفيه جواز الإقامة والإمام في منزله إذا كان يسمعها وتقدم إذنه في ذلك . قال القرطبي : ظاهر الحديث أن الصلاة كانت تقام قبل أن يخرج النبي صلى الله عليه وسلم من بيته ، وهو معارض لحديث جابر بن سمرة « أن بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم » أخرجه مسلم . ويجمع بينهما بأن بلالا كان يراقب خروج النبي صلى الله عليه وسلم فأول ما يراه يشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس ، ثم إذا رأوه قاموا فلا يقوم في مقامه حتى تعتدل صفوفهم . قلت : ويشهد له ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب « أن الناس كانوا ساعة يقول المؤذن الله أكبر يقومون إلى الصلاة ، فلا يأتي النبي صلى الله عليه وسلم مقامه حتى تعتدل الصفوف » ؛ وأما حديث أبي هريرة الآتي قريباً بلفظ « أقيمت الصلاة فسوى الناس صفوفهم » فخرج النبي صلى الله عليه وسلم « ولفظه في مستخرج أبي نعيم » فصاف الناس صفوفهم ثم خرج علينا « ولفظه عند مسلم » أقيمت الصلاة فقمنا فعدلنا الصفوف قبل أن يخرج إلينا النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتي فقام مقامه « الحديث . وعنه في رواية أبي داود « إن الصلاة كانت تقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيأخذ الناس مقامهم قبل أن يجيء النبي صلى الله عليه وسلم » فيجمع بينه وبين حديث أبي قتادة بأن ذلك ربما وقع لبيان الجواز وبأن صنيعهم في حديث أبي هريرة كان سبب النهي عن ذلك في حديث أبي قتادة ، وأنهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة ولو لم يخرج النبي صلى الله عليه وسلم ، فهاهم عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يبطئ فيه عن الخروج فيشق عليهم انتظاره ولا يرد هذا حديث أنس الآتي أنه قام في مقامه طويلاً في حاجة بعض القوم ، لاحتمال أن يكون ذلك وقع نادراً ، أو فعله لبيان الجواز .

### باب لا يقوم إلى الصلاة مستعجلاً ، وليقم إليها بالسكينة والوقار

[٦٣٨] ٦٢٢- حدثنا أبو نعيم قال نا شيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني ، وعليكم بالسكينة والوقار » . تابعه علي بن المبارك .

قوله ( باب لا يقوم إلى الصلاة مستعجلاً ، وليقم إليها بالسكينة والوقار ) كذا في رواية الحموي ، وفي رواية المستمل « باب لا يسعى إلى الصلاة » وسقط من رواية الكشميني ، وجمعا في رواية الباقرين بلفظ « باب لا يسعى إلى الصلاة ولا يقوم إليها مستعجلاً إلخ » .

قوله ( لا يسعى ) كأنه يشير بذلك إلى رواية ابن سيرين في حديث أبي هريرة عند مسلم ولفظه « إذا ثوب بالصلاة فلا يسعى إليها أحدهم » وفي رواية أبي سلمة عن أبي هريرة عند المصنف في « باب المشي إلى الجمعة » من كتاب الجمعة « إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون » وسيأتي وجه الجمع بينه وبين قوله تعالى ﴿ فاسعوا إلى ذكر الله ﴾ هناك إن شاء الله تعالى .

قوله ( وعليكم بالسكينة ) كذا في رواية أبي ذر وكريمة ، وفي رواية الأصيل وأبي الوقت « وعليكم السكينة » بحذف الباء ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طرق عن شيبان .

قوله ( تابعه على بن المبارك ) أى عن يحيى ، ومتابعته وصلها المؤلف فى كتاب الجمعة ، ولفظه « عليكم السكينة » بغير باء أيضاً . وقال أبو العباس الطرقى : تفرد شيبان وعلى بن المبارك عن يحيى بهذه الزيادة ، وتعقب بأن معاوية بن سلام تابعهما عن يحيى ، ذكره أبو داود عقب رواية أبان عن يحيى فقال : رواه معاوية بن سلام وعلى بن المبارك عن يحيى وقالاه فيه « حتى ترونى وعليكم السكينة » . قلت : وهذه الرواية المعالقة وصلها الإسماعيلي من طريق الوليد بن مسلم عن معاوية بن سلام وشيبان جميعاً عن يحيى كما قال أبو داود .

### باب هل يخرج من المسجد لعلّة؟

[٦٣٩]

٦٢٣- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه خرج وقد أقيمت الصلاة وعُدلت الصفوف ، حتى إذا قام في مصلاه انتظرنا أن يكبر ، انصرف قال : « على مكانكم » . فمكثنا على هيئتنا ، حتى خرج إلينا ينطف رأسه ماءً وقد اغتسل .

قوله ( باب هل يخرج من المسجد لعلّة ) أى لضرورة ، وكأنه يشير إلى تخصيص ما رواه مسلم وأبو داود وغيرهما من طريق أبي الشعثاء عن أبي هريرة « أنه رأى رجلاً خرج من المسجد بعد أن أذن المؤذن فقال : أما هذا فقد عصى أبا القاسم » فإن حديث الباب يدل على أن ذلك مخصوص بمن ليس له ضرورة ، فيلحق بالجنب المحدث والراعى والهاقن ونحوهم ، وكذا من يكون إماماً لمسجد آخر ومن فى معناه . وقد أخرجه الطبرانى فى الأوسط من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه فصرح برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبالتخصيص ولفظه « لا يسمع النداء فى مسجد ثم يخرج منه إلا الحاجة ثم لا يرجع إليه إلا منساق » .

قوله ( خرج وقد أقيمت الصلاة ) يحتمل أن يكون المعنى خرج فى حال الإقامة ، ويحتمل أن تكون الإقامة تقدمت خروجه ، وهو ظاهر الرواية التى فى الباب الذى بعده ، لتعقيب الإقامة بالتسوية ، وتعقيب التسوية بخروجه جميعاً بالفاء ، ويحتمل أن يجمع بين الروایتين بأن الجملتين وقعتا حالاً أى خرج والحال أن الصلاة أقيمت والصفوف عدلت ، وقال الكرماني : لفظ « قد » تقرب الماضى من الحال ، وكأنه خرج فى حال الإقامة وفى حال التعديل ، ويحتمل أن يكونوا إنما شرعوا فى ذلك بإذن منه أو قرينة تدل عليه . قلت : وتقدم احتمال أن يكون ذلك سبباً للنهى فلا يلزم منه مخالفتهم له ، وقد تقدم الجمع بينه وبين حديث أبى قتادة « لا تقوموا حتى ترونى قريباً » .

قوله ( وعدلت الصفوف ) أى سويت .

قوله ( حتى إذا قام فى مصلاه ) زاد مسلم من طريق يونس عن الزهرى « قبل أن يكبر فانصرف » وقد تقدم فى « باب إذا ذكر فى المسجد أنه جنب » من أبواب الغسل من وجه آخر عن يونس بلفظ « فلما قام فى مصلاه ذكر » ففيه دليل على أنه انصرف قبل أن يدخل فى الصلاة ، وهو معارض لما رواه أبو داود وابن حبان عن أبى بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل فى صلاة الفجر فكبر ثم أوماً إليهم ، ولما لك من

طريق عطاء بن يسار مرسل أنه صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده أن امكثوا ، ويمكن الجمع بينهما بحمل قوله « كبر » على أراد أن يكبر ، أو بأنهما واقعتان ، أبداه عياض والقرطبي احتمالاً وقال النووي إنه الأظهر ، وجزم به ابن حبان كعادته ، فإن ثبت وإلا فما في الصحيح أصح ، ودعوى ابن بطل أن الشافعي احتج بحديث عطاء على جواز تكبير المأموم قبل تكبير الإمام قال فناقض أصله فاحتج بالمرسل ، متعقبه بأن الشافعي لا يرد المراسيل مطلقاً ، بل يحتج منها بما يعتضد ، والأمر هنا كذلك لحديث أبي بكره الذي ذكرناه .

**قوله ( انتظرونا )** جملة حالية ، وقوله ( انصرف ) أى إلى حجرته وهو جواب إذا ، وقوله ( قال ) استئناف أو حال .

**قوله ( على مكانكم )** أى كونوا على مكانكم .

**قوله ( على هيتنا )** بفتح الهاء بعدها ياء تحتانية ساكنة ثم همزة مفتوحة ثم مثناة ، والمراد بذلك أنهم امثلوا أمره في قوله « على مكانكم » فاستمروا على الهيئة - أى الكيفية - التي تركهم عليها ، وهى قيامهم في صفوفهم المعتدلة . وفي رواية الكشميني « على هيتنا » بكسر الهاء وبعد الياء نون مفتوحة ، والهيئة الرفق ، ورواية الجماعة أوجه .

**قوله ( ينطف )** بكسر الطاء وضمها أى يقطر كما صرح به في الرواية التي بعد هذه .

**قوله ( وقد اغتسل )** زاد الدارقطني من وجه آخر عن أبي هريرة فقال « إني كنت جنباً فنسيت أن اغتسل » وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما مضى في كتاب الغسل جواز النسيان على الأنبياء في أمر العبادة لأجل التشريع ، وفيه طهارة الماء المستعمل وجواز الفصل بين الإقامة والصلاة ، لأن قوله « فصلى » ظاهر في أن الإقامة لم تعد ، والظاهر أنه مقيد بالضرورة وبأمن خروج الوقت . وعن مالك إذا بعدت الإقامة من الإحرام تعاد ، وينبغي أن يحمل على ما إذا لم يكن عذر . وفيه أنه لا حياة في أمر الدين ، وسبيل من غلب أن يأتي بعذر موهم كأن يمسك بأنفه ليوم أنه رعب . وفيه جواز انتظار المأمومين بحجاء الإمام قياماً عند الضرورة ، وهو غير القيام المنهى عنه في حديث أبي قتادة . وأنه لا يجب على من احتلم في المسجد فأراد الخروج منه أن يتيمم كما تقدم في الغسل . وجواز الكلام بين الإقامة والصلاة وسيأتي في باب مفرد . وجواز تأخير الجنب الغسل عن وقت الحدث .

**( فائدة ) :** وقع في بعض النسخ هنا : قيل لأبي عبد الله - أى البخارى - إذا وقع هذا لأحدنا يفعل مثل هذا ؟ قال : نعم . قيل : فينتظرون الإمام قياماً أو قعوداً ؟ قال : إن كان قبل التكبير فلا بأس أن يقعدوا ، وإن كان بعد التكبير انتظروه قياماً . ووقع في بعضها في آخر الباب الذى بعده .

**باب إذا قال الإمام : مكانكم حتى نرجع . انتظروه**

٦٢٤ - حدثنا إسحاق قال أنا محمد بن يوسف قال نا الأوزاعي عن الزهري عن أبي

[٦٤٠]

سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : أقيمت الصلاة ، فسوى الناس صفوفهم ، فخرج رسول

الله صلى الله عليه فتقدم وهو جنب . فقال : « على مكانكم » . فرجع فاغتسل ، ثم خرج ورأسه يقطر ماءً ، فصلّى بهم .

**قوله ( باب إذا قال الإمام مكانكم )** هذا اللفظ في رواية يونس عن الزهري كما مضى في الغسل بلفظ « فقال لنا مكانكم » بحذف حرف الجر .

**قوله ( حتى نرجع )** بالنون للكشميني ، وبالهزمة للأصيلي ، وبالتحتانية للباقيين .

**قوله ( حدثنا إسحق )** كذا في جميع الروايات غير منسوب ، وجوز ابن طاهر والجياي أن إسحق بن منصور ، وبه جزم المزني ، وكنت أجوز أنه ابن راهويه لثبوته في مسنده عن الفريابي إلى أن رأيت في سياقه له مغايرة . ومحمد بن يوسف هو الفريابي وقد أكثر البخاري عنه بغير واسطة .

**قوله ( عن الزهري عن أبي سلمة )** صرح بالتحديث في الموضعين إسحق بن راهويه في روايته له عن الفريابي ، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المستخرج .

**قوله ( فتقدم وهو جنب )** أي في نفس الأمر ، لا أنهم اطاعوا على ذلك منه قبل أن يعلمهم ، وقد تقدم في الغسل في رواية يونس « فلما قام في مصلاه ذكر أنه جنب » ، وفي رواية أبي نعيم « ذكر أنه لم يغتسل » ، ومضت فوائده في الباب الذي قبله .

### باب قول الرجل للنبي صلى الله عليه : ما صلينا

٦٢٥ - حدثنا أبو نعيم قال نا شيبان عن يحيى قال سمعت أبا سلمة يقول : أنا جابر بن [٦٤١]

عبد الله : أن النبي صلى الله عليه جاءه عمر بن الخطاب يوم الخندق فقال : يا رسول الله ، والله ما كدت أن أصلي حتى كادت الشمس تغرب ، وذلك بعد ما أفطر الصائم . فقال النبي صلى الله عليه : « والله ما صليتُها » . فنزل النبي صلى الله عليه إلى بطحان وأنا معه ، فتوضأ ثم صلى العصر بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب .

**قوله ( باب قول الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم ما صلينا )** قال ابن بطال : فيه رد لقول إبراهيم النخعي : يكره أن يقول الرجل لم نصل ويقول نصل . قلت : وكراهة النخعي إنما هي في حق منتظر الصلاة ، وقد صرح ابن بطال بذلك ، ومنتظر الصلاة في صلاة كما ثبت بالنص ، فإطلاق المنتظر « ما صلينا » يقتضي نفي ما أثبتته الشارع فلذلك كرهه ، والإطلاق الذي في حديث الباب إنما كان من ناس لها أو مشتغل عنها بالحرب كما تقدم تقريره في « باب من صلى بالناس جماعة بعد خروج الوقت » في أبواب المواقيت ، فافترق حكمهما وتغايرا . والذي يظهر لي أن البخاري أراد أن ينبه على أن الكراهة المخكية عن النخعي ليست على إطلاقها لما دل عليه حديث الباب ، ولو أراد الرد على النخعي مطلقاً لأفصح به كما أفصح بالرد على ابن سيرين في ترجمة « فاتنا الصلاة » ، ثم إن اللفظ الذي أورده المؤلف وقع النفي فيه من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا من قول الرجل ، لكن في بعض طرقه وقوع ذلك من الرجل أيضاً ، وهو عمر كما أورده في المغازي ،



وهذه عادة معروفة للمؤلف يترجم ببعض ما وقع في طرق الحديث الذي يسوقه ولو لم يقع في الطريق التي يوردها في تلك الترجمة : ويدخل في هذا ما في الطبراني من حديث جندب في قصة النوم عن الصلاة « فقالوا : يا رسول الله سهونا فلم نصل حتى طلعت الشمس » وبقية فوائد الحديث تقدمت في المواقيت .

**قوله ( ماكدت أن أصلي حتى كادت الشمس تغرب )** وذلك بعد ما أفطر الصائم ، قال الكرماني مستشكلاً : كيف يكون المجيء بعد الغروب ؟ لأن الصائم إنما يفطر حينئذ مع تصريحه بأنه جاء في اليوم ، ثم أجاب بأن المراد بقوله يوم الخندق زمان الخندق ، والمراد به بيان التاريخ لا خصوص الوقت اهـ . والذي يظهر لي أن الإشارة بقوله « وذلك بعد ما أفطر الصائم » إشارة إلى الوقت الذي خاطب به عمر النبي صلى الله عليه وسلم لا إلى الوقت الذي صلى فيه عمر العصر : فإنه كان قرب الغروب كما تدل عليه « كاد » . وأما إطلاق اليوم وإرادة زمان الوقعة لا خصوص النهار فهو كثير .

### باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة

[٦٤٢] ٦٢٦- حدثنا أبو معمر عبد الله بن عمرو قال نا عبد الوارث قال نا عبد العزيز - هو ابن صهيب - عن أنس قال : أقيمت الصلاة والنبي صلى الله عليه وآله يناجي رجلاً في جانب المسجد ، فما قام إلى الصلاة حتى نام بعض القوم .  
[الحديث ٦٤٢ - طرفاه في : ٦٤٣ ، ٦٢٩٢ .]

**قوله ( باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة )** أى هل يباح له التشاغل بها قبل الدخول في الصلاة أو لا ؟ وتعرض بكسر الراء أى تظهر .

**قوله ( عن أنس )** في رواية لمسلم « سمع أنساً » والإسناد كله بصريون .

**قوله ( أقيمت الصلاة )** أى صلاة العشاء ، بينه حماد عن ثابت عن أنس عند مسلم .

**قوله ( يناجي رجلاً )** أى يناجيه . ولم أقف على اسم هذا الرجل ، وذكر بعض الشراح أنه كان كبيراً في قومه فأراد أن يتألفه على الإسلام ، ولم أقف على مستند ذلك . قيل ويحتمل أن يكون ملكاً من الملائكة جاء بوحي من الله عز وجل . ولا يخفى بعد هذا الاحتمال .

**قوله ( حتى نام بعض القوم )** زاد شعبة عن عبد العزيز « ثم قام فصلى » أخرجه مسلم ، وهو عند المصنف في الاستئذان . ووقع عند إسماعيل بن راهويه في مسنده عن ابن علية عن عبد العزيز في هذا الحديث « حتى نعس بعض القوم » وكذا هو عند ابن حبان من وجه آخر عن أنس ، وهو يدل على أن النوم المذكور لم يكن مستغرقاً ، وقد تقدم الكلام على هذه المسألة في « باب الوضوء من النوم » من كتاب الطهارة ، وفي الحديث جواز مناجاة الواحد غيره بحضور الجماعة ، وترجم عليه المؤلف في الاستئذان « طول التجوى » ، وفيه جواز الفصل بين الإقامة والإحرام إذا كان الحاجة ، أما إذا كان لغير حاجة فهو مكروه ، واستدل به للرد على من أطلق من الحنفية أن المؤذن إذا قال قد قامت الصلاة وجب على الإمام التكبير ، قال الزين

ابن المنير : خص المصنف الإمام بالذكر مع أن الحكم عام لأن لفظ الخبر يشعر بأن المناجاة كانت لحاجة النبي صلى الله عليه وسلم لقوله « والنبي صلى الله عليه وسلم يناجي رجلاً » ولو كان لحاجة الرجل لقال أنس : ورجل يناجي النبي صلى الله عليه وسلم . انتهى . وهذا ليس بلازم ، وفيه غفلة منه عما في صحيح مسلم بلفظ : أقيمت الصلاة ، فقال رجل : لى حاجة . فقام النبي صلى الله عليه وسلم يناجيه « والذي يظهر لى أن هذا الحكم إنما يتعلق بالإمام ، لأن المأموم إذا عرضت له الحاجة لا يتقيد به غيره من المأمومين بخلاف الإمام . ولما أن كانت مسألة الكلام بين الإحرام والإقامة تشمل المأموم والإمام أطلق المؤلف الترجمة ولم يقيدھا بالإمام فقال .

بـ

### الكلام إذا أقيمت الصلاة

[٦٤٣] ٦٢٧- حدثنا عيَّاشُ بنُ الوليدِ قال نا عبدُ الأعلى قال نا حميدٌ سألتُ ثابتاً البُنانيَّ عن الرجل يتكلَّمُ بعد ما تُقامُ الصلاةُ، فحدثني عن أنس بن مالكٍ قال : أقيمت الصلاةُ، فعرضَ للنبيِّ صَلَّى اللهُ عليه رجلاً فحبسه بعد ما أقيمت الصلاةُ.

قوله ( باب الكلام إذا أقيمت الصلاة ) وأشار بذلك إلى الرد على من كرهه مطلقاً .  
قوله ( حدثنا عيَّاش بن الوليد ) هو الرقام وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامى بالمهملة ، والإسناد كله بصريون أيضاً . وقول حميد « سألت ثابتاً » يشعر بأن الاختلاف فى حكم المسألة كان قديماً ، ثم إنه ظاهر فى كونه أخذه عن أنس بواسطة ، وقد قال البزار : إن عبد الأعلى بن عبد الأعلى تفرد عن حميد بذلك ، ورواه عامة أصحاب حميد عنه عن أنس بغير واسطة . قلت كذا أخرجه أحمد عن يحيى القطان وجماعة عن حميد ، وكذلك أخرجه ابن حبان من طريق هشيم عن حميد ، لكن لم أقف فى شيء من طرقه على تصريح بسامعه له من أنس وهو مدلس ، فالظاهر أن رواية عبد الأعلى هى المتصلة .

قوله ( فحبسه ) أى منعه من الدخول فى الصلاة ، وزاد هشيم فى روايته « حتى نعس بعض القوم » ويدخل فى هذا الباب ما سياتى فى الإمامة من طريق زائدة عن حميد قال « حدثنا أنس قال : أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بوجهه » زاد ابن حبان « قبل أن يكبر فقال : أقيموا صفوفكم وتراصوا » ، لكن لما كان هذا يتعلق بمصلحة الصلاة كان الاستدلال بالأول أظهر فى جواز الكلام مطلقاً ، والله أعلم .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الأذان وما معه من الأحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثاً : المعلق منها ستة أحاديث ، المكرر فيه وفيها مضى ثلاثة وعشرون والخالص أربعة وعشرون ، ووافقه مسلم على تخريجها سوى أربعة أحاديث : حديث أبى سعيد « لا يسمع مدى صوت المؤذن » وحديث معاوية وجابر فى القول عند سماع الأذان ، وحديث بلال فى جعل لإصبعيه فى أذنيه . وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثمانية آثار ، والله أعلم .

( أبواب صلاة الجماعة والإمامة ) ولم يفرد البخارى بكتاب فيما رأينا من نسخ كتابه ، بل أتبع به كتاب الأذان لتعلقه به ، لكن ترجم عليه أبو نعيم فى المستخرج « كتاب صلاة الجماعة » فاعلمها رواية شيخه أبى أحمد الجرجاني .

## ب

### وُجُوبُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

وقال الحسنُ: إِنْ مَنَعَتْهُ أُمُّهُ عَنِ الْعِشَاءِ فِي الْجُمُعَةِ شَفَقَةً لَمْ يُطْعَمْهَا

[٦٤٤] ٦٢٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمَرَ بِحُطْبٍ يُحُطَّبُ، ثُمَّ أَمُرُ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنُ لَهَا، ثُمَّ أَمُرُ رَجُلًا فَيُؤَمُّ النَّاسَ، ثُمَّ أَخَالِفُ إِلَى رَجَالٍ فَأُحَرِّقُ عَلَيْهِمْ بَيُوتَهُمْ. وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عِرْقًا سَمِينًا أَوْ مَرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ».

[الحديث ٦٤٤- أطرافه في: ٦٥٧، ٢٤٢٠، ٧٢٢٤].

**قوله (باب وجوب صلاة الجماعة)** هكذا بت الحكم فى هذه المسألة ، وكان ذلك لقوة دليلها عنده ، لكن أطلق الوجوب وهو أعم من كونه وجوب عين أو كفاية ، إلا أن الأثر الذى ذكره عن الحسن يشعر بكونه يريد أنه وجوب عين ، لما عرف من عاداته أنه يستعمل الآثار فى التراجم لتوضيحها وتكملها وتعين أحد الاحتمالات فى حديث الباب ، وبهذا يجاب من اعترض عليه بأن قول الحسن يستدل له لا به ، ولم ينبه أحد من الشراح على من وصل أثر الحسن ، وقد وجدته بمعناه وأتم منه وأصرح فى كتاب الصيام للحسين ابن الحسن المروزى بإسناد صحيح « عن الحسن فى رجل يصوم - يعنى تطوعاً - فتأمره أمه أن يفطر ، قال : ليس فليفطر ولا قضاء عليه ، وله أجر الصوم وأجر البر . قيل : فتنهاه أن يصلى العشاء فى جماعة ، قال : ليس ذلك لها ، هذه فريضة » وأما حديث الباب فظاهر فى كونها فرض عين ، لأنها لو كانت سنة لم يهدد تاركها بالتحريق ، ولو كانت فرض كفاية لكانت قائمة بالرسول ومن معه . ويحتمل أن يقال : التهديد بالتحريق المذكور يمكن أن يقع فى حق تاركى فرض الكفاية كمشروعية قتال تاركى فرض الكفاية ، وفيه نظر لأن التحريق الذى قد يفضى إلى القتل أخص من المقاتلة ، ولأن المقاتلة إنما تشرع فيما إذا تملاً الجميع على الترك ، وإلى القول بأنها فرض عين ذهب عطاء والأوزاعى وأحمد وجماعة من محدثى الشافعية كأبى ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان ، وبالحق داود ومن تبعه فجعلها شرطاً فى صحة الصلاة ، وأشار ابن دقيق العيد إلى أنه مبنى على أن ما وجب فى العبادة كان شرطاً فيها ، فلما كان الهم المذكور دالاً على لازمه وهو الحضور ، ووجوب الحضور دليلاً على لازمه وهو الاشتراط ، ثبت الاشتراط بهذه الوسيلة . إلا أنه لا يتم إلا بتسليم أن ما وجب فى العبادة كان شرطاً فيها ، وقد قيل إنه الغالب . ولما كان الوجوب قد ينفك عن الشرطية قال

أحمد : إنها واجبة غير شرط . انتهى . وظاهر نص الشافعي أنها فرض كفاية ، وعليه جمهور المتقدمين من أصحابه وقال به كثير من الحنفية والمالكية ، والمشهور عند الباقيين أنها سنة مؤكدة ، وقد أجابوا عن ظاهر حديث الباب بأجوبة : منها ما تقدم . ومنها وهو ثانيها ونقاه إمام الحرمين عن ابن خزيمة ، والذي نقله عنه النووي الوجوب حسباً قال ابن بزيمة إن بعضهم استنبط من نفس الحديث عدم الوجوب لكونه صلى الله عليه وسلم هم بالتوجه إلى المتخلفين فلو كانت الجماعة فرض عين ما هم بتركها إذا توجه . وتعقب بأن الواجب يجوز تركه لما هو أوجب منه . قلت : وليس فيه أيضاً دليل على أنه لو فعل ذلك لم يتداركها في جماعة آخرين . ومنها وهو ثالثها ما قال ابن بطلال وغيره : لو كانت فرضاً لقال حين توعدهم بالإحراق من تخلف عن الجماعة لم تجزئه صلاته ، لأنه وقت البيان . وتعقبه ابن دقيق العيد بأن البيان قد يكون بالتنصيص وقد يكون بالدلالة ، فلما قال صلى الله عليه وسلم « لقد هممت إلخ » دل على وجوب الحضور وهو كاف في البيان . ومنها وهو رابعها ما قال الباجي وغيره إن الخبر ورد مورد الزجر وحقيقته غير مرادة . وإنما المراد المبالغة . ويرشد إلى ذلك وعيدهم بالعقوبة التي يعاقب بها الكفار ، وقد انعقد الإجماع على منع عقوبة المسلمين بذلك ، وأجيب بأن المنع وقع بعد نسخ التعذيب بالنار ، وكان قبل ذلك جائزاً بدليل حديث أبي هريرة الآتي في الجهاد الدال على جواز التحريق بالنار ثم على نسخه ، فحمل التهديد على حقيقته غير ممتنع . ومنها وهو خامسها كونه صلى الله عليه وسلم ترك تحريقهم بعد التهديد ، فلو كان واجباً ما عفا عنهم ، قال القاضي عياض ومن تبعه : ليس في الحديث حجة لأنه عليه السلام هم ولم يفعل ، زاد النووي : ولو كانت فرض عين لما تركهم ، وتعقبه ابن دقيق العيد فقال : هذا ضعيف لأنه صلى الله عليه وسلم لا يهم إلا بما يجوز له فعله لو فعله ، وأما الترك فلا يدل على عدم الوجوب لاحتمال أن يكونوا انزجروا بذلك وتركوا التخلف الذي ذمهم بسببه ، على أنه قد جاء في بعض الطرق بيان سبب الترك وهو فيما رواه أحمد من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ : « لولا ما في البيوت من النساء والذرية لأقتل صلاة العشاء وأمرت فتيتي يحرقون » الحديث . ومنها وهو سادسها أن المراد بالتهديد قوم تركوا الصلاة رأساً لا مجرد الجماعة ، وهو متعقب بأن في رواية مسلم : « لا يشهدون الصلاة » أي لا يحضرون ، وفي رواية عجلان عن أبي هريرة عند أحمد « لا يشهدون العشاء في الجميع » أي في الجماعة ، وفي حديث أسامة بن زيد عند ابن ماجه مرفوعاً « ليتبين رجال عن تركهم الجماعات أو لأحرقن بيوتهم » . ومنها وهو سابعها أن الحديث ورد في الحث على مخالفة فعل أهل النفاق والتحذير من التشبه بهم لا لخصوص ترك الجماعة فلا يتم الدليل ، أشار إليه الزين بن المنير ، وهو قريب من الوجه الرابع . ومنها وهو ثامنها أن الحديث ورد في حق المنافقين ، فليس التهديد لترك الجماعة بخصوصه فلا يتم الدليل ، وتعقب باستبعاد الاعتناء بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع العلم بأنه لا صلاة لهم ، وأنه كان معرضاً عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبيتهم وقد قال « لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه » وتعقب ابن دقيق العيد هذا التعقيب بأنه لا يتم إلا إذا ادعى أن ترك معاقبة المنافقين كان واجباً عليه ولا دليل على ذلك ، فإذا ثبت أنه كان مخيراً فليس في إعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم . انتهى . والذي يظهر لي أن الحديث ورد في المنافقين لقوله في صدر الحديث الآتي بعد أربعة أبواب « ليس صلاة أثقل على المنافقين من العشاء والفجر » الحديث ، ولقوله « لو يعلم أحدهم إلخ » لأن هذا الوصف لا يتقن بالمنافقين

لا بالمؤمن الكامل ، لكن المراد به نفاق المعصية لا نفاق الكفر بدليل قوله في رواية عجلان « لا يشهدون العشاء في الجميع » وقوله في حديث أسامة « لا يشهدون الجماعة » وأصرح من ذلك قوله في رواية يزيد بن الأصم عن أبي هريرة عند أبي داود « ثم آتى قوماً يصلون في بيوتهم ليست بهم علة » فهذا يدل على أن نفاقهم نفاق معصية لا كفر ، لأن الكافر لا يصل في بيته إنما يصل في المسجد رياء وسمعة ، فإذا خلا في بيته كان كما وصفه الله به من الكفر والاستهزاء ، نبه عليه القرطبي . وأيضاً فقوله في رواية المقبري « لولا ما في البيوت من النساء والذرية » يدل على أنهم لم يكونوا كفاراً لأن تحريق بيت الكافر إذا تعين طريقاً إلى الغلبة عليه لم يمنع ذلك وجود النساء والذرية في بيته ، وعلى تقدير أن يكون المراد بالنفاق في الحديث نفاق الكفر فلا يدل على الوجوب من جهة المبالغة في ذم من تخلف عنها ، قال الطيبي : خروج المؤمن من هذا الوعيد ليس من جهة أنهم إذا سمعوا النداء جاز لهم التخلف عن الجماعة ، بل من جهة أن التخلف ليس من شأنهم بل هو من صفات المنافقين ، ويدل عليه قول ابن مسعود « لقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة إلا منافق » رواه مسلم ، انتهى كلامه . وروى ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بإسناد صحيح عن أبي عمير بن أنس حدثني عموماً من الأنصار قالوا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما يشهدهما منافق » يعني العشاء والفجر . ولا يقال فهذا يدل على ما ذهب إليه صاحب هذا الوجه لانتفاء أن يكون المؤمن قد يتخلف ، وإنما ورد الوعيد في حق من تخلف لأني أقول بل هذا يقوى ما ظهر لي أولاً أن المراد بالنفاق نفاق المعصية لا نفاق الكفر ، فعلى هذا الذي خرج هو المؤمن الكامل لا العاصي الذي يجوز إطلاق النفاق عليه مجازاً لما دل عليه مجموع الأحاديث . ومنها وهو تاسعها ما ادعاه بعضهم أن فرضية الجماعة كانت في أول الإسلام لأجل سد باب التخلف عن الصلاة على المنافقين ثم نسخ حکاه عياض ، ويمكن أن يتقوى بثبوت نسخ الوعيد المذكور في حقهم وهو التحريق بالنار كما سيأتي واضحاً في كتاب الجهاد ، وكذا ثبوت نسخ ما يتضمنه التحريق من جواز العقوبة بالمال ، ويدل على النسخ الأحاديث الواردة في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد كما سيأتي بيانه في الباب الذي بعد هذا ، لأن الأفضلية تقتضي الاشتراك في أصل الفضل ، ومن لازم ذلك الجواز . ومنها وهو عاشرها أن المراد بالصلاة الجمعة لا باقي الصلوات ، ونصره القرطبي ، وتعقب بالأحاديث المصرحة بالعشاء ، وفيه بحث لأن الأحاديث اختلفت في تعيين الصلاة التي وقع التهديد بسببها هل هي الجمعة أو العشاء ، أو العشاء والفجر معاً ؟ فإن لم تكن أحاديث مختلفة ولم يكن بعضها أرجح من بعض وإلا وقف الاستدلال ، لأنه لا يتم إلا إن تعين كونها غير الجمعة ، أشار إليه ابن دقيق العيد ، ثم قال فليتأمل الأحاديث الواردة في ذلك . انتهى . وقد تأملتها فرأيت التعيين ورد في حديث أبي هريرة وابن أم مكتوم وابن مسعود ، أما حديث أبي هريرة فحديث الباب من رواية الأعرج عنه يؤمى إلى أنها العشاء لقوله في آخره « لشهد العشاء » وفي رواية مسلم « يعني العشاء » ولهما من رواية أبي صالح عنه أيضاً الإيحاء إلى أنها العشاء والفجر ، وعينها السراج في رواية له من هذا الوجه العشاء حيث قال في صدر الحديث « أخر العشاء ليلة فخرج فوجد الناس قليلاً فغضب » فذكر الحديث . وفي رواية ابن حبان من هذا الوجه « يعني الصلاتين العشاء والغداة » وفي رواية عجلان والمقبري عند أحمد التصريح بتعيين العشاء ، ثم سائر الروايات عن أبي هريرة على الإبهام . وقد أورده مسلم من طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم عنه فلم يسق لفظه وساقه الترمذي

وغيره من هذا الوجه بإيهام الصلاة ، وكذلك رواه السراج وغيره من طرق عن جعفر ، وخالفهم معمر عن جعفر فقال « الجمعة » أخرجه عبد الرزاق عنه والبيهقي من طريقه وأشار إلى ضعفها لشذوذها ، ويدل على وهمه فيها رواية أبي داود والطبراني في الأوسط من طريق يزيد بن يزيد بن جابر عن يزيد بن الأصم فذكر الحديث ، قال يزيد : قلت ليزيد بن الأصم : يا أبا عوف الجمعة عنى أو غيرها ؟ قال : صمت أذنأى إن لم أكن سمعت أبا هريرة يأثره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكر جمعة ولا غيرها . فظهر أن الراجح في حديث أبي هريرة أنها لا تختص بالجمعة ، وأما حديث ابن أم مكتوم فسأذكره قريباً وأنه موافق لأبي هريرة . وأما حديث ابن مسعود فأخرجه مسلم وفيه الجزم بالجمعة وهو حديث مستقل لأن مخرجه مغاير لحديث أبي هريرة ، ولا يقدح أحدهما في الآخر فيحمل على أنهما واقعتان كما أشار إليه النووي والمحب الطبري ، وقد وافق ابن أم مكتوم أبا هريرة على ذكر العشاء ، وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة وأحمد والحاكم من طريق حصين بن عبد الرحمن عن عبد الله بن شداد عن ابن أم مكتوم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استقبل الناس في صلاة العشاء فقال : لقد هممت أنى آتى هؤلاء الذين يتخلفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم . فقام ابن أم مكتوم فقال : يا رسول الله قد علمت ما بى ؟ وليس لى قائد - زاد أحمد - وأن بينى وبين المسجد شجراً ونحلاً ولا أقدر على قائد كل ساعة . قال : أسمع الإقامة ؟ قال : نعم . قال فاحضرها . ولم يرخص له » ولابن حبان من حديث جابر قال « أسمع الأذان ؟ قال : نعم . قال : فأتها ولو حبواً » . وقد حملة العلماء على أنه كان لا يشق عليه التصرف بالمشى وحده ككثير من العميان . واعتمد ابن خزيمة وغيره حديث ابن أم مكتوم هذا على فرضية الجماعة في الصلوات كلها ورجحوه بحديث الباب وبالأحاديث الدالة على الرخصة في التخلف عن الجماعة ، قالوا : لأن الرخصة لا تكون إلا عن واجب ، وفيه نظر ، ووراء ذلك أمر آخر ألزم به ابن دقيق العيد من يتمسك بالظاهر ولا يتقيد بالمعنى ، وهو أن الحديث ورد في صلاة معينة فيدل على وجوب الجماعة فيها دون غيرها ، وأشار للانفصال عنه بالتمسك بدلالة العموم ، لكن نوزع في كون القول بما ذكر أولاً ظاهرياً محضاً فإن قاعدة حمل المطلق على المقيد تقتضيه ، ولا يستلزم ذلك ترك اتباع المعنى ، لأن غير العشاء والفجر مظنة الشغل بالتكسب وغيره ، أما العصران فظاهر ، وأما المغرب فلائها في الغالب وقت الرجوع إلى البيت والأكل ولاسيما للصائم مع ضيق وقتها ، بخلاف العشاء والفجر فليس للمتخلف عنهما عذر غير الكسل المذموم ، وفي المحافظة عليهما في الجماعة أيضاً انتظام الألفة بين المتجاورين في طرفي النهار ، وليختتموا النهار بالاجتماع على الطاعة ويفتحوه كذلك . وقد وقع في رواية عجلان عن أبي هريرة عند أحمد تخصيص التهديد بمن حول المسجد ، وسيأتى توجيه كون العشاء والفجر أثقل على المنافقين من غيرهما . وقد أطلت في هذا الموضوع لارتباط بعض الكلام ببعض ، واجتمع من الأجوبة لمن لم يقل بالوجوب عشرة أجوبة لا توجد مجموعة في غير هذا الشرح .

قوله ( عن الأعرج ) في رواية السراج من طريق شعيب عن أبي الزناد سمع الأعرج .

قوله ( والذي نفسى بيده ) هو قسم كان النبي صلى الله عليه وسلم كثيراً ما يقسم به ، والمعنى أن أمر

نفوس العباد بيد الله ، أى بتقديره وتديره . وفيه جواز القسم على الأمر الذى لا شك فيه تنبيهاً على عظم شأنه ، وفيه الرد على من كره أن يحلف بالله مطلقاً .

قوله ( لقد هممت ) اللام جواب القسم ، والهم العزم وقيل دونه ، وزاد مسلم فى أوله « أنه صلى الله عليه وسلم فقد ناساً فى بعض الصلوات فقال : لقد هممت » فأفاد ذكر سبب الحديث .

قوله ( يحطّب ليحطّب ) كذا للحمويّ والمستملّى بلام التعليل ، وللكشمينى والباقرين « فيحطّب » بالفاء ، وكذا هو فى الموطأ . ومعنى يحطّب يكسر ليسهل اشتعال النار به . ويحتمل أن يكون أطلق عليه ذلك قبل أن يتصف به تجوزاً بمعنى أنه يتصف به .

قوله ( ثم أخالف إلى رجال ) أى آتيتهم من خلفهم ، وقال الجوهري : خالف إلى فلان أى أتاه إذا غاب عنه ، أو المعنى أخالف الفعل الذى أظهرت من إقامة الصلاة وأتركه وأسير إليهم ، أو أخالف ظنهم فى أنى مشغول بالصلاة عن قصدى إليهم ، أو معنى أخالف أتخلف — أى عن الصلاة — إلى قصدى المذكورين ، والتقيد بالرجال يخرج النساء والصبيان .

قوله ( فأحرق ) بالتشديد ، والمراد به التكثير ، يقال حرقه إذا بالغ فى تحريقه .

قوله ( عليهم ) يشعر بأن العقوبة ليست قاصرة على المال ، بل المراد تحريق المقصودين ، والبيوت تبعاً للقاطنين بها . وفى رواية مسلم من طريق أبى صالح « فأحرق بيوتاً على من فيها » .  
قوله ( والذى نفسى بيده ) فيه إعادة اليمين للمبالغة فى التأكيد .

قوله ( عرقاً ) بفتح العين المهملة وسكون الراء بعدها قاف قال الخليل : العراق العظم بلا لحم ، وإن كان عليه لحم فهو عرق ، وفى المحكم عن الأصمعى : العرق بسكون الراء قطعة لحم . وقال الأزهري : العرق واحد العراق وهى العظام التى يؤخذ منها هبر اللحم ، ويبقى عليها لحم رقيق فيكسر ويطحخ ويؤكل ما على العظام من لحم دقيق ويتشمس العظام ، يقال عرقت اللحم واعترقته وتعرقته إذا أخذت اللحم منه نهشاً ، وفى المحكم : جمع العرق على عراق بالضم عزيز ، وقول الأصمعى هو اللائق هنا .

قوله ( أو مرماتين ) ثنية مرماة بكسر الميم وحكى الفتح ، قال الخليل : هى ما بين ظلنى الشاة ، وحكاها أبو عبيد وقال : لا أدرى ما وجهه . ونقله المستملّى فى روايته فى كتاب الأحكام عن الفربرى قال : قال يونس عن محمد بن سليمان عن البخارى : المرماة بكسر الميم مثل مسناة وميضاة ما بين ظلنى الشاة من اللحم ، قال عياض فاليم على هذا أصلية ، وقال الأخفش : المرماة لعبة كانوا يابعونها بنصال محدودة يرمونها فى كوم من تراب ، فأبهم أثبتها فى الكوم غلب ، وهى المرماة والمدحاة . قلت : ويبعد أن تكون هذه مراد الحديث لأجل الثنية ، وحكى الحربى عن الأصمعى أن المرماة سهم الهدف ، قال : ويؤيده ما حدثنى . . ثم ساق من طريق أبى رافع عن أبى هريرة نحو الحديث بلفظ « لو أن أحدهم إذا شهد الصلاة معى كان له عظم من شاة سمينة أو سهمان لفعل » وقيل المرماة سهم يتعلم عليه الرمى ، وهو سهم دقيق مستو غير محدد ، قال الزين

ابن المنير : ويدل على ذلك التثنية ، فإنها مشعرة بتكرار الرمي بخلاف السهام المحددة الحربية فإنها لا يتكرر رميها وقال الزمخشري : تفسير المرماة بالسهم ليس بوجيه ، ويدفعه ذكر العرق معه . ووجهه ابن الأثير بأنه لما ذكر العظم السمين وكان مما يؤكل أتبعه بالسهمين لأنهما مما يلهى به . انتهى . وإنما وصف العرق بالسمن والمرماة بالحسن ليكون ثم باعث نفساني على تحصيلهما . وفيه الإشارة إلى ذم المتخلفين عن الصلاة بوصفهم بالحرص على الشيء الحقير من مطعوم أو ملعوب به ، مع التفريط فيما يحصل رفيع الدرجات ومنازل الكرامة . وفي الحديث من الفوائد أيضاً تقديم الوعيد والتهديد على العقوبة ، وسره أن المفسدة إذا ارتفعت بالأهون من الزجر اكتفى به عن الأعلى من العقوبة ، نبه عليه ابن دقيق العيد ، وفيه جواز العقوبة بالمال . كذا استدل به كثير من القائلين بذلك من المالكية وغيرهم ، وفيه نظر لما أسلفناه ، ولاحتمال أن التحريق من باب ما لا يتم الواجب إلا به ، إذ الظاهر أن الباعث على ذلك أنهم كانوا يختفون في بيوتهم فلا يتوصل إلى عقوبتهم إلا بتحريقها عليهم . وفيه جواز أخذ أهل الجرائم على غرة لأنه صلى الله عليه وسلم هم بذلك في الوقت الذي عهد منه فيه الاشتغال بالصلاة بالجماعة ، فأراد أن يبعثهم في الوقت الذي يتحققون أنه لا يطرقهم فيه أحد . وفي السياق إشعار بأنه تقدم منه زجرهم عن التخلف بالقول حتى استحقوا التهديد بالفعل ، وترجم عليه البخاري في كتاب الأشخاص وفي كتاب الأحكام « باب إخراج أهل المعاصي والريب من البيوت بعد المعرفة » يريد أن من طلب منهم بحق فاخفى أو امتنع في بيته لبدأ ومطلا أخرج منه بكل طريق يتوصل إليه بها ، كما أراد صلى الله عليه وسلم إخراج المتخلفين عن الصلاة بالقاء النار عليهم في بيوتهم . واستدل به ابن العربي وغيره على مشروعية قتل تارك الصلاة متهاوناً بها ، ونوزع في ذلك . ورواية أبي داود التي فيها أنهم كانوا يصلون في بيوتهم كما قلناه تعكر عليه . نعم يمكن الاستدلال منه بوجه آخر وهو أنهم إذا استحقوا التحريق بترك صفة من صفات الصلاة خارجة عنها سواء قلنا واجبة أو مندوبة كان من تركها أصلاً رأساً أحق بذلك ، لكن لا يلزم من التهديد بالتحريق حصول القتل لا دائماً ولا غالباً ، لأنه يمكن الفرار منه أو الإخماد له بعد حصول المقصود منه من الزجر والإرهاب . وفي قوله في رواية أبي داود « ليست بهم علة » دلالة على أن الأعداء تبيح التخلف عن الجماعة ولو قلنا إنها فرض ، وكذا الجمعة . وفيه الرخصة للإمام أو نائبه في ترك الجماعة لأجل إخراج من يستخفي في بيته ويتركها ، ولا بعد في أن تلحق بذلك الجمعة ، فقد ذكروا من الأعداء في التخلف عنها خوف فوات الغريم وأصحاب الجرائم في حق الإمام كالغرماء . واستدل به على جواز إمامة المفضل مع وجود الفاضل إذا كان في ذلك مصلحة ، قال ابن بزيمة : وفيه نظر لأن الفاضل في هذه الصورة يكون غائباً ، وهذا لا يختلف في جوازه ، واستدل به ابن العربي على جواز إعدام محل المعصية كما هو مذهب مالك ، وتعقب بأنه منسوخ كما قيل في العقوبة بالمال ، والله أعلم .

ب

### فصل صلاة الجماعة

وكان الأسود إذا فاتته الجماعة ذهب إلى مسجد آخر .



وجاء أنسٌ إلى مسجدٍ قد صَلَّى فيه ، فأذَّنَ وأقامَ وصَلَّى جماعةً .

[٦٤٥] ٦٢٩- حدثنا عبدُ اللهِ بنُ يوسفَ قال أنا مالكٌ عن نافعٍ عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ أن رسولَ اللهِ

صلى اللهُ عليه قال : « صلاةُ الجماعةِ تفضلُ صلاةَ الفذِّ بسبعٍ وعشرينَ درجةً » .

[الحديث ٦٤٥ - طرفه في : ٦٤٩] .

[٦٤٦] ٦٣٠- نا عبدُ اللهِ بنُ يوسفَ قال حدثني الليثُ قال حدثني ابنُ الهادي عن عبدِ اللهِ بنِ

خبَّابٍ عن أبي سعيدٍ أنه سمعَ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه يقولُ : « صلاةُ الجماعةِ تفضلُ صلاةَ الفذِّ

بخمسةٍ وعشرينَ درجةً » .

[٦٤٧] ٦٣١- حدثنا موسى بنُ إسماعيلَ قال نا عبدُ الواحدِ قال نا الأعمشُ قال سمعتُ

أبا صالحٍ يقولُ سمعتُ أبا هريرةَ يقولُ : قال رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه : « صلاةُ الرجلِ في الجماعةِ

تُضعِفُ على صلاتِهِ في بيتِهِ وفي سوقِهِ خمسةٌ وعشرينَ ضعفاً ، وذلك إذا توضأَ فأحسنَ الوضوءَ ،

ثمَّ خرجَ إلى المسجدِ لا يُخرجُهُ إلا الصلاةُ ، لم يخطُ خطوةً إلا رُفِعَتْ لَهُ بها درجةٌ وحُطَّ عَنْهُ بها

خطيئةٌ ، فإذا صَلَّى لم تزلِ الملائكةُ تصليُّ عليه ما دامَ في مصلاه : اللهم صلِّ عليه ، اللهم ارحمه .

ولا يزالُ أحدُكم في صلاةٍ ما انتظرَ الصلاةَ » .

**قوله ( باب فضل صلاة الجماعة )** أشار الزين بن المنير إلى أن ظاهر هذه الترجمة يناقِ الترجمة التي

قبلها ، ثم أطال في الجواب عن ذلك ، ويكفي منه أن كون الشيء واجباً لا يناقِ كونه ذا فضيلة ، ولكن

الفضائل تتفاوت ، فالمراد منها بيان زيادة ثواب الجماعة على صلاة الفذ .

**قوله ( وكان الأسود )** أي ابن يزيد النخعي أحد كبار التابعين ، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبه بإسناد

صحيح ولفظه « إذا فاتته الجماعة في مسجد قومه » . ومناسبه للترجمة أنه لولا ثبوت فضيلة الجماعة عنده لما

ترك فضيلة أول الوقت والمبادرة إلى خلاص الذمة وتوجه إلى مسجد آخر ، كذا أشار إليه ابن المنير ، والذي

يظهر لي أن البخاري قصد الإشارة بأثر الأسود وأنس إلى أن الفضل الوارد في أحاديث الباب مقصور على

من جمع في المسجد دون من جمعه في بيته مثلاً كما سيأتي البحث فيه في الكلام على حديث أبي هريرة ، لأن

التجميع لو لم يكن مختصاً بالمسجد لجمع الأسود في مكانه ولم ينتقل إلى مسجد آخر لطلب الجماعة ولما جاء

أنس إلى مسجد بني رفاعه كما سنبينه .

**قوله ( وجاء أنس )** وصله أبو يعلى في مسنده من طريق الجعد أبي عثمان قال : « مر بنا أنس بن مالك

في مسجد بني ثعلبة » فذكر نحوه قال : وذلك في صلاة الصبح ، وفيه « فأمر رجلا فأذن وأقام ثم صلى بأصحابه » وأخرجه ابن أبي شيبة من طرق عن الجعد ، وعند البيهقي من طريق أبي عبد الصمد العمي عن الجعد نحوه وقال « مسجد بني رفاعه » وقال « فجاء أنس في نحو عشرين من فتياه » وهو يؤيد ما قلناه من إرادة التجميع في المسجد .

**قوله ( صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد )** بالمعجمة أي المنفرد ، يقال فذ الرجل من أصحابه إذا بقي منفرداً وحده . وقد رواه مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع وسياقه أوضح ولفظه « صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده » .

**قوله ( سبع وعشرين درجة )** قال الترمذي عامة من رواه قالوا خمساً وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال سبعاً وعشرين . قلت : لم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عند عبد الرزاق عن عبد الله العمري عن نافع فقال فيه خمس وعشرون لكن العمري ضعيف ، ووقع عند أبي عوانة في مستخرجه من طريق أبي أسامة عن عبيد الله ابن عمر عن نافع فإنه قال فيه بخمس وعشرين وهي شاذة مخالفة لرواية الحفاظ من أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع وإن كان راويها ثقة . وأما ما وقع عند مسلم من رواية الضحاك بن عثمان عن نافع بلفظ بضع وعشرين فليست مغايرة لرواية الحفاظ لصدق البضع على السبع ، وأما غير ابن عمر فصح عن أبي سعيد وأبي هريرة كما في هذا الباب ، وعن ابن مسعود عند أحمد وابن خزيمة ، وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه والحاكم ، وعن عائشة وأنس عند السراج ، وورد أيضاً من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت وكلها عند الطبراني ، واتفق الجميع على خمس وعشرين سوى رواية أبي فقال أربع أو خمس على الشك ، وسوى رواية لأبي هريرة عند أحمد قال فيها سبع وعشرون وفي إسنادهما شريك القاضي وفي حفظه ضعف ، وفي رواية لأبي عوانة بضعاً وعشرين وليست مغايرة أيضاً لصدق البضع على الخمس ، فرجعت الروايات كلها إلى الخمس والسبع إذ لا أثر للشك ، واختلف في أيهما أرجح فقبل رواية الخمس لكثرة روايات ، وقبل رواية السبع لأن فيها زيادة من عدل حافظ ، ووقع الاختلاف في موضع آخر من الحديث وهو ميمز العدد المذكور ، ففي الروايات كلها التعبير بقوله « درجة » أو حذف الميمز ، إلا طرق حديث أبي هريرة ففي بعضها « ضعفاً » وفي بعضها « جزءاً » وفي بعضها « درجة » وفي بعضها « صلاة » ووقع هذا الأخير في بعض طرق حديث أنس ، والظاهر أن ذلك من تصرف الرواة ، ويحتمل أن يكون ذلك من التفتن في العبارة . وأما قول ابن الأثير : إنما قال درجة ولم يقل جزءاً ولا نصيباً ولا حظاً ولا نحو ذلك لأنه أراد الثواب من جهة العلو والارتفاع فإن ذلك فوق هذه بكذا وكذا لأن الدرجات إلى جهة فوق ، فكأنه بناء على أن الأصل لفظ درجة وما عدا ذلك من تصرف الرواة ، لكن نفيه ورود « الجزء » مردود ، فإنه ثابت ، وكذلك الضعف ، وقد جمع بين روايتي الخمس والسبع بوجوه : منها أن ذكر القليل لا ينفي الكثير ، وهذا قول من لا يعتبر مفهوم العدد ، لكن قد قال به جماعة من أصحاب الشافعي وحكى عن نصه ، وعلى هذا فقبل وهو الوجه الثاني : لعله صلى الله عليه وسلم أخبر بالخمس ، ثم أعلمه الله بزيادة الفضل فأخبر بالسبع ، وتعقب بأنه يحتاج إلى التاريخ ، وبأن دخول النسخ في الفضائل مختلف فيه ، لكن إذا فرعنا على المنع تعين تقدم الخمس على السبع من جهة أن الفضل من الله يقبل الزيادة لا النقص . ثالثاً أن اختلاف العددين باختلاف ميمزهما ، وعلى هذا

فقيل : الدرجة أصغر من الجزء ، وتعقب بأن الذى روى عنه الجزء روى عند الدرجة . وقال بعضهم :  
الجزء فى الدنيا والدرجة فى الآخرة ، وهو مبنى على التغاير . رابعها الفرق بقرب المسجد وبعده . خامسها  
الفرق بحال المصلى كأن يكون أعلم أو أخشع . سادسها الفرق بإيقاعها فى المسجد أو فى غيره . سابعها الفرق  
بالمستظر للصلاة وغيره . ثامنها الفرق بإدراك كلها أو بعضها . تاسعها الفرق بكثرة الجماعة وقتهم . عاشرها  
السبع مخصصة بالفجر والعشاء وقيل بالفجر والعصر والخمس بما عدا ذلك . حادى عشرها السبع مخصصة  
بالجهرية والخمس بالسرية ، وهذا الوجه عندى أوجهها لما سألته . ثم إن الحكمة فى هذا العدد الخاص غير  
محقة المعنى . ونقل الطيبي عن التوريشتى ما حاصله : إن ذلك لا يدرك بالرأى ، بل مرجعه إلى علم النبوة  
التي قصرت علوم الألباء عن إدراك حقيقتها كلها ، ثم قال : ولعل الفائدة هي اجتماع المسلمين مصطفىين  
كصفوف الملائكة ، والافتداء بالإمام ، وإظهار شعائر الإسلام وغير ذلك . وكأنه يشير إلى ما قدمته عن  
غيره وغفل عن مراد من زعم أن هذا الذى ذكره لا يفيد المطلوب ، لكن أشار الكرماني إلى احتمال أن يكون  
أصله كون المكتوبات خمساً فأريد المبالغة فى تكثيرها فضربت فى مثلها فصارت خمساً وعشرين . ثم ذكر للسبع  
مناسبة أيضاً من جهة عدد ركعات الفرائض ورواتها ، وقال غيره : الحسنة بعشر للمصلى منفرداً فإذا انضم  
إليه آخر بعشرين ثم زيد بقدر عدد الصلوات الخمس ، أو يزداد عدد أيام الأسبوع ، ولا يخفى فساد هذا .  
وقيل : الأعداد عشرات ومئين وألوف وخير الأمور الوسط فاعتبرت المائة والعدد المذكور ربعها ، وهذا  
أشد فساداً من الذى قبله . وقرأت بخط شيخنا البلقيني فيما كتب على العمدة : ظهر لى فى هذين العديدين شيء  
لم أسبق إليه ، لأن لفظ ابن عمر « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد » ومعناه الصلاة فى الجماعة كما وقع  
فى حديث أبى هريرة « صلاة الرجل فى الجماعة » وعلى هذا فكل واحد من المحكوم له بذلك صلى فى جماعة ،  
وأدنى الأعداد التي يتحقق فيها ذلك ثلاثة حتى يكون كل واحد صلى فى جماعة وكل واحد منهم أتى بحسنة  
وهى بعشرة فيحصل من مجموعه ثلاثون فاقصر فى الحديث على الفضل الزائد وهو سبعة وعشرون دون  
الثلاثة التي هي أصل ذلك . انتهى . وظهر لى فى الجمع بين العديدين أن أقل الجماعة لإمام ومأموم ، فلولا  
الإمام ما سمي المأموم وكذا عكسه ، فإذا تفضل الله على من صلى جماعة بزيادة خمس وعشرين درجة حمل  
الخبر الوارد بلفظها على الفضل الزائد ، والخبر الوارد بلفظ سبع وعشرين على الأصل والفضل . وقد خاض  
قوم فى تعيين الأسباب المقتضية للدرجات المذكورة ، قال ابن الجوزى : وما جاءوا بباطل . وقال المحب  
الطبرى : ذكر بعضهم أن فى حديث أبى هريرة - يعنى ثالث أحاديث الباب - إشارة إلى بعض ذلك ،  
ويضاف إليه أمور أخرى وردت فى ذلك ، وقد فصلها ابن بطلال وتبعه جماعة من الشارحين ، وتعقب الزين  
ابن المنير بعض ما ذكره واختار تفصيلاً آخر أورده ، وقد نقحت ما وقفت عليه من ذلك وحذفت ما لا  
يختص بصلاة الجماعة : فأولها إجابة المؤذن بنية الصلاة فى الجماعة ، والتبكير إليها فى أول الوقت ، والمشى  
إلى المسجد بالسكينة ، ودخول المسجد داعياً ، وصلاة التحية عند دخوله كل ذلك بنية الصلاة فى الجماعة ،  
سادسها انتظار الجماعة ، سابعها صلاة الملائكة عليه واستغفارهم له ، ثامنها شهادتهم له ، تاسعها إجابة الإقامة ،  
عاشرها السلامة من الشيطان حين يفر عند الإقامة ، حادى عشرها الوقوف منتظراً لإحرام الإمام أو الدخول  
معه فى أى هيئة وجده عليها ، ثانى عشرها إدراك تكبيرة الإحرام كذلك ، ثالث عشرها تسوية الصفوف

وسد فرجها ، رابع عشرها جواب الإمام عند قوله سمع الله لمن حمده ، خامس عشرها الأمن من السهو غالباً وتنبيه الإمام إذا سها بالتسبيح أو الفتح عليه ، سادس عشرها حصول الخشوع والسلامة عما يلهي غالباً ، سابع عشرها تحسين الهيئة غالباً ، ثامن عشرها احتفاف الملائكة به ، تاسع عشرها التدريب على تجويد القراءة وتعلم الأركان والأبعاض ، العشرون إظهار شعائر الإسلام ، الحادى والعشرون إرغام الشيطان بالاجتماع على العبادة والتعاون على الطاعة ونشاط المتكاسل ، الثانى والعشرون السلامة من صفة النفاق ومن إساءة غيره الظن بأنه ترك الصلاة رأساً ، الثالث والعشرون رد السلام على الإمام ، الرابع والعشرون الانقطاع باجتماعهم على الدعاء والذكر وعود بركة الكامل على الناقص ، الخامس والعشرون قيام نظام الألفة بين الجيران وحصول تعاهدهم فى أوقات الصلوات . فهذه خمس وعشرون خصلة ورد فى كل منها أمر أو ترغيب يخصه ، وبقي منها أمران يختصان بالجهرية وهما الإنصات عند قراءة الإمام والاستماع لها والتأمين عند تأمينه ليوافق تأمين الملائكة ، وبهذا يترجح أن السبع تختص بالجهرية والله أعلم .

( تنبيهات ) : ( الأول ) مقتضى الحصال التى ذكرناها اختصاص التضعيف بالتجمع فى المسجد وهو الراجح فى نظرى كما سيأتى البحث فيه ، وعلى تقدير أن لا يختص بالمسجد فإنما ذكرته ثلاثة أشياء وهى المشى والدخول والتحية ، فيمكن أن تعوض من بعض ما ذكر مما يشتمل على خصلتين متقاربتين أقيمتا مقام خصلة واحدة كالأخيرتين لأن منفعة الاجتماع على الدعاء والذكر غير منفعة عود بركة الكامل على الناقص ، وكذا فائدة قيام نظام الألفة غير فائدة حصول التعاهد ، وكذا فائدة أمن المؤمنين من السهو غالباً غير تنبيه الإمام إذا سها . فهذه ثلاثة يمكن أن يعوض بها الثلاثة المذكورة فيحصل المطلوب .

( الثانى ) لا يرد على الحصال التى ذكرتها كون بعض الحصال يختص ببعض من صلى جماعة دون بعض كالتبكير فى أول الوقت وانتظار الجماعة وانتظار إحرام الإمام ونحو ذلك ، لأن أجر ذلك يحصل لقاصده بمجرد النية ولو لم يقع كما سبق ، والله أعلم .

( الثالث ) معنى الدرجة أو الجزء حصول مقدار صلاة المنفرد بالعدد المذكور للمجمع ، وقد أشار ابن دقيق العيد إلى أن بعضهم زعم خلاف ذلك قال : والأول أظهر ، لأنه قد ورد مبيناً فى بعض الروايات . انتهى . وكأنه يشير إلى ما عند مسلم فى بعض طرقه بلفظ « صلاة الجماعة تعدل خمساً وعشرين من صلاة الفرد » وفى أخرى « صلاة مع الإمام أفضل من خمس وعشرين صلاة يصليها وحده » ولأحمد من حديث ابن مسعود بإسناد رجاله ثقات نحوه وقال فى آخره « كلها مثل صلاته » وهو مقتضى لفظ رواية أبى هريرة الآتية حيث قال « تضعف » لأن الضعف كما قال الأزهري المثل إلى ما زاد ليس بمقصود على المثلىين تقول هذا ضعف الشيء أى مثله أو مثلاه فصاعداً لكن لا يزداد على العشرة . وظاهر قوله « تضعف » وكذا قوله فى روايتى ابن عمر وأبى سعيد « تفضل » أى تزيد ، وقوله فى رواية أبى هريرة السابقة « فى باب مساجد السوق » يريد أن صلاة الجماعة تساوى صلاة المنفرد وتزيد عليها العدد المذكور فيكون لمصلى الجماعة ثواب ست أو ثمان وعشرين من صلاة المنفرد .

**قوله ( عن عبد الله بن خباب )** بمعجمة وموحدتين الأولى مثقلة ، وهو أنصاري مدني ، ويوافقه في اسمه واسم أبيه عبد الله بن خباب بن الأرت ، لكن ليست له في الصحيحين رواية .

**قوله ( بخمس وعشرين )** في رواية الأصيلي « خمساً وعشرين » زاد ابن حبان وأبو داود من وجه آخر عن أبي سعيد « فإن صلاها في فلاة فأتى ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة » وكان السر في ذلك أن الجماعة لا تتأكد في حق المسافر لوجود المشقة ، بل حكى النووي أنه لا يجري فيه الخلاف في وجوبها لكن فيه نظر فإنه خلاف نص الشافعي ، وحكى أبو داود عن عبد الواحد قال : في هذا الحديث أن صلاة الرجل في الفلاة تضاعف على صلاته في الجماعة . انتهى . وكأنه أخذه من إطلاق قوله « فإن صلاها » لتناوله الجماعة والانفراد ، لكن حملة على الجماعة أولى ، وهو الذي يظهر من السياق ، ويلزم على ما قال النووي أن ثواب المندوب يزيد على ثواب الواجب عند من يقول بوجوب الجماعة ، وقد استشكله القرافي على أصل الحديث بناء على القول بأنها سنة ، ثم أورد عليه أن الثواب المذكور مرتب على صلاة الفرض وصفته من صلاة الجماعة ، فلا يلزم منه زيادة ثواب المندوب على الواجب . وأجاب بأنه تفرض المسألة فيمن صلى وحده ثم أعاد في جماعة فإن ثواب الفرض يحصل له بصلاته وحده ، والتضعيف يحصل بصلاته في الجماعة ، فبقى الإشكال على حاله ، وفيه نظر لأن التضعيف لم يحصل بسبب الإعادة وإنما حصل بسبب الجماعة ، إذ لو أعاد منفرداً لم يحصل له إلا صلاة واحدة فلا يلزم منه زيادة ثواب المندوب على الواجب . ومما ورد من الزيادة على العدد المذكور ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عكرمة عن ابن عباس موقوفاً عليه قال « فضل صلاة الجماعة على صلاة المنفرد خمس وعشرون درجة . قال : فإن كانوا أكثر من ذلك فعل عدد من في المسجد . فقال رجل : وإن كانوا عشرة آلاف ؟ قال نعم » وهذا له حكم الرفع لأنه لا يقال بالرأي ، لكنه غير ثابت .

( نفيه ) : سقط حديث أبي سعيد من هذا الباب في رواية كريمة وثبت للباقيين ، وأورده الإسماعيلي قبل حديث عمر .

**قوله في حديث أبي هريرة ( صلاة الرجل في الجماعة )** في رواية الحموي والكشيري « في جماعة » بالتنكير .

**قوله ( خمسة وعشرين ضعفاً )** كذا في الروايات التي وقفنا عليها ، وحكى الكرمانى وغيره أن فيه خمساً وعشرين درجة ، بتأويل الضعف بالدرجة أو الصلاة .

**قوله ( في بيته وفي سوقه )** مقتضاه أن الصلاة في المسجد جماعة تزيد على الصلاة في البيت وفي السوق جماعة وفرداً قاله ابن دقيق العيد ، قال : والذي يظهر أن المراد بمقابل الجماعة في المسجد الصلاة في غيره منفرداً ، لكنه خرج مخرج الغالب في أن من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى منفرداً ، قال : وبهذا يرتفع الإشكال عن استشكل تسوية الصلاة في البيت والسوق . انتهى . ولا يلزم من حمل الحديث على ظاهره التسوية المذكورة ، إذ لا يلزم من استوائهما في المفضولية عن المسجد أن لا يكون أحدهما أفضل من الآخر ، وكذا لا يلزم منه أن كون الصلاة جماعة في البيت أو السوق لا فضل فيها على الصلاة منفرداً ، بل الظاهر أن

التضعيف المذكور مختص بالجماعة في المسجد ، والصلاة في البيت مطلقاً أولى منها في السوق لما ورد من كون الأسواق موضع الشياطين ، والصلاة جماعة في البيت وفي السوق أولى من الانفراد . وقد جاء عن بعض الصحابة قصر التضعيف إلى خمس وعشرين على التجميع ، وفي المسجد العام مع تقرير الفضل في غيره . وروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن أوس المعافري أنه قال لعبد الله بن عمرو بن العاص : أرأيت من توضأ فأحسن الوضوء ثم صلى في بيته ؟ قال : حسن جميل . قال : فإن صلى في مسجد عشيرته ؟ قال : خمس عشرة صلاة . قال : فإن مشى إلى مسجد جماعة فصلى فيه ؟ قال : خمس وعشرون . انتهى . وأخرج حميد بن زنجويه في « كتاب الترغيب » نحوه من حديث واثلة ، وخص الخمس والعشرون بمسجد القبائل . قال : وصلاته في المسجد الذي يجمع فيه - أي الجمعة - بخمسة ، وسنده ضعيف .

**قوله ( وذلك أنه إذا توضأ )** ظاهر في أن الأمور المذكورة علة للتضعيف المذكور ، إذ التقدير : وذلك لأنه ، فكأنه يقول : التضعيف المذكور سببه كيت وكيت ، وإذا كان كذلك فما رتب على موضوعات متعددة لا يوجد بوجود بعضها إلا إذا دل الدليل على إلغاء ما ليس معتبراً أو ليس مقصوداً لذاته . وهذه الزيادة التي في حديث أبي هريرة معقولة المعنى ، فالأخذ بها متوجه ، والروايات المطلقة لا تنافيها بل يحمل مطلقها على هذه المقيدة ، والذين قالوا بوجوب الجماعة على الكفاية ذهب كثير منهم إلى أن الحرج لا يسقط بإقامة الجماعة في البيوت ، وكذا روى عن أحمد في فرض العين ، ووجهه بأن أصل المشروعية إنما كان في جماعة المساجد ، وهو وصف معتبر لا ينبغي إلغاؤه فيختص به المسجد ، ويلحق به ما في معناه مما يحصل به إظهار الشعار .

**قوله ( لا يخرج إلا الصلاة )** أي قصد الصلاة في جماعة ، واللام فيها للعهد لما بيناه .

**قوله ( لم يخط )** بفتح أوله وضم الطاء . وقوله ( خطوة ) ضبطناه بضم أوله ويجوز الفتح ، قال الجوهري : الخطوة بالضم ما بين القدمين ، وبالفتح المرة الواحدة . وجزم اليعمرى أنها هنا بالفتح ، وقال القرطبي : إنها في روايات مسلم بالضم ، والله أعلم .

**قوله ( فإذا صلى )** قال ابن أبي جمر : أي صلى صلاة تامة ، لأنه صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلاته « ارجع فصل فإنك لم تصل » .

**قوله ( في مصلاه )** أي في المكان الذي أوقع فيه الصلاة من المسجد ، وكأنه خرج مخرج الغالب ، وإلا فلو قام إلى بقعة أخرى من المسجد مستمراً على نية انتظار الصلاة كان كذلك .

**قوله ( اللهم ارحمه )** أي قاتلين ذلك ، زاد ابن ماجه « اللهم تب عليه » وفي الطريق الماضية في باب مسجد السوق « اللهم اغفر له » واستدل به على أفضلية الصلاة على غيرها من الأعمال لما ذكر من صلاة الملائكة عليه ودعائهم له بالرحمة والمغفرة والتوبة ، وعلى تفضيل صالحى الناس على الملائكة لأنهم يكونون في تحصيل الدرجات بعبادتهم والملائكة مشغولون بالاستغفار والدعاء لهم . واستدل بأحاديث الباب على أن

الجماعة ليست شرطاً لصحة الصلاة لأن قوله « على صلاته وحده » يقتضي صحة صلاته منفرداً لاقتضاء صيغة أفعّل الاشتراك في أصل التفاضل ، فإن ذلك يقتضي وجود فضيلة في صلاة المنفرد ، وما لا يصح لا فضيلة فيه . قال القرطبي وغيره : ولا يقال إن لفظة أفعّل قد ترد لإثبات صفة الفضل في إحدى الجهتين كقوله تعالى ﴿ وأحسن مقيلاً ﴾ لأننا نقول إنما يقع ذلك على قلة حيث ترد صيغة أفعّل مطلقة غير مقيدة بعدد معين ، فإذا قلنا هذا العدد أزيد من هذا بكذا فلا بد من وجود أصل العدد ، ولا يقال يحمل المنفرد على المعنور لأن قوله « صلاة الفرد » صيغة عموم فيشمل من صلى منفرداً بعذر وبغير عذر ، فحمله على المعنور يحتاج إلى دليل . وأيضاً ففضل الجماعة حاصل للمعنور لما سيأتي في هذا الكتاب من حديث أبي موسى مرفوعاً « إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً » . وأشار ابن عبد البر إلى أن بعضهم حمله على صلاة النافلة ، ثم رده بحديث « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » واستدل بها على تساوى الجماعات في الفضل سواء كثرت الجماعة أم قلت ، لأن الحديث دل على فضيلة الجماعة على المنفرد بغیر واسطة فيدخل فيه كل جماعة ، كذا قال بعض المالكية ، وقواه بما روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي قال : إذا صلى الرجل مع الرجل فهما جماعة لهم التضعيف خمساً وعشرين . انتهى . وهو مسلم في أصل الحصول ، لكنه لا ينفي مزيد الفضل لما كان أكثر ، لاسيما مع وجود النص المصرح به وهو ما رواه أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث أبي بن كعب مرفوعاً « صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل ، وما كثر فهو أحب إلى الله » ، وله شاهد قوى في الطبراني من حديث قباث بن أشيم وهو بفتح القاف والموحدة وبعد الألف مثله ، وأبوه بالمعجزة بعدها تحتانية بوزن أحمر ، ويترتب على الخلاف المذكور أن من قال بالتفاوت استحج إعادة الجماعة مطلقاً لتحصيل الأكرية ، ولم يستحب ذلك الآخرون ، ومنهم من فصل فقال : تعاد مع الأعم أو الأورع أو في البقعة الفاضلة ، ووافق مالك على الأخير لكن قصره على المساجد الثلاثة ، والمشهور عنه بالمسجدين المكي والمدني . وكما أن الجماعة تتفاوت في الفضل بالقلة والكثرة وغير ذلك مما ذكر كذلك يفوق بعضها بعضاً ، ولذلك عقب المصنف الترجمة المطلقة في فضل الجماعة بالترجمة المقيدة بصلاة الفجر ، واستدل بها على أن أقل الجماعة إمام ومأموم ، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد قريباً إن شاء الله تعالى .

بـ

### فَضْلُ صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ

[٦٤٨] ٦٣٢ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب وأبوسلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « تفضل صلاة الجميع صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءاً ، وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر » ثم يقول أبو هريرة : فاقروا إن شئتم : ﴿ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ .

[٦٤٩] ٦٣٣- قال شعيبٌ: وحدثني نافعٌ عن عبد الله بن عمر قال: تفضلها بسبع وعشرين درجةً.

[٦٥٠] ٦٣٤- حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال سمعتُ سالمًا قال سمعتُ

أم الدرداء تقول: دخل علي أبو الدرداء وهو مغضبٌ، فقلت: ما أغضبك؟ فقال: والله ما أعرف من أمة محمد صلى الله عليه شيئاً إلا أنهم يصلون جميعاً.

[٦٥١] ٦٣٥- نا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي

موسى قال: قال النبي صلى الله عليه: «أعظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم فأبعدهم ممشي والذي ينتظر الصلاة حتى يصل إليها مع الإمام أعظم أجراً من الذي يصلي ثم ينام».

قوله (باب فضل صلاة الفجر في جماعة) هذه الترجمة أخص من التي قبلها، ومناسبة حديث أبي هريرة لها من قوله «وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر» فإنه يدل على مزية لصلاة الفجر على غيرها. وزعم ابن بطال أن في قوله «وتجتمع» إشارة إلى أن الدرجتين الزائدتين على خمس وعشرين تؤخذ من ذلك، ولهذا عقبه برواية ابن عمر التي فيها بسبع وعشرين، وقد تقدم الكلام على الاجتماع المذكور في «باب فضل صلاة العصر» من المواقيت.

قوله (بخمس وعشرين جزءاً) كذا في النسخ التي وقفت عليها، ونقل الزركشي في نكتته أنه وقع في الصحيحين «خمس» بحذف الموحدة من أوله والهاء من آخره، قال: وخفض خمس على تقدير الباء كقول الشاعر «أشارت كليب بالأكف الأصابع» أي إلى كليب. وأما حذف الهاء فعلى تأويل الجزء بالدرجة. انتهى. وقد أورده المؤلف في التفسير من طريق معمر عن الزهري بلفظ «فضل صلاة الجميع على صلاة الواحد خمس وعشرون درجة».

قوله (قال شعيب وحدثني نافع) أي بالحديث مرفوعاً نحوه، إلا أنه قال «بسبع وعشرين درجة»، وهو موافق لرواية مالك وغيره عن نافع كما تقدم، وطريق شعيب هذه موصولة، وجوز الكرمانى أن تكون معلقة وهو بعيد، بل هي معطوفة على الإسناد الأول، والتقدير حدثنا أبو أيمن قال شعيب: ونظائر هذا في الكتاب كثيرة، ولكن لم أر طريق شعيب هذه إلا عند المصنف، ولم يستخرجها الإسماعيلي ولا أبو نعيم ولا أوردها الطبراني في مسند الشاميين في ترجمة شعيب.

قوله (سمعت سالمًا) هو ابن أبي الجعد، وأم الدرداء هي الصغرى التابعة لا الكبرى الصحابية لأن الكبرى ماتت في حياة أبي الدرداء وعاشت الصغرى بعده زماناً طويلاً. وقد جزم أبو حاتم بأن سالم بن أبي الجعد لم يدرك أبا الدرداء، فعلى هذا لم يدرك أم الدرداء الكبرى. وفسرها الكرمانى هنا بصفات الكبرى وهو خطأ لقول سالم «سمعت أم الدرداء» وقد تقدم في المقدمة أن اسم الصغرى هجيمة والكبرى خيرة.

قوله (من أمة محمد) كذا في رواية أبي ذر وكريمة، وللباقين «من محمد» بحذف المضاف، وعليه شرح ابن بطال ومن تبعه فقال: يريد من شريعة محمد شيئاً لم يتغير عما كان عليه إلا الصلاة في جماعة،



فحذف المضاف لدلالة الكلام عليه . انتهى . ووقع في رواية أبي الوقت « من أمر محمد » بفتح الهمزة وسكون الميم بعدها راء ، وكذا ساقه الحميدى في جمعه ، وكذا هو في مسند أحمد ومستخرجى الإسماعيلى وأبى نعيم من طرق عن الأعمش ، وعندهم « ما أعرف فيهم » أى فى أهل البلد الذى كان فيه ، وكان لفظ « فيهم » لما حذف من رواية البخارى صحف بعض النقلة « أمر » بأمة ليعود الضمير فى أنهم على الأمة .

**قوله ( يصلون جميعاً )** أى مجتمعين ، وحذف المفعول وتقديره الصلاة أو الصلوات ، ومراد أبى الدرداء أن أعمال المذكورين حصل فى جميعها النقص والتغيير إلا التجميع فى الصلاة ، وهو أمر نسبي لأن حال الناس فى زمن النبوة كان أتم مما صار إليه بعدها ، ثم كان فى زمن الشيخين أتم مما صار إليه بعدهما وكان ذلك صدر من أبى الدرداء فى أواخر عمره وكان ذلك فى أواخر خلافة عثمان ، فيا ليت شعرى إذا كان ذلك العصر الفاضل بالصفة المذكورة عند أبى الدرداء فكيف بمن جاء بعدهم من الطبقات إلى هذا الزمان ؟ وفى هذا الحديث جواز الغضب عند تغير شيء من أمور الدين ، وإنكار المنكر بإظهار الغضب إذا لم يستطع أكثر منه ، والقسم على الخبر لتأكيد فيه فى نفس السامع .

**قوله ( أبعدهم فأبعدهم ممشى )** أى إلى المسجد ، وسيأتى الكلام على ذلك بعد باب واحد .

**قوله ( مع الإمام )** زاد مسلم « فى جماعة » وبين أنها رواية أبى كريب - وهو محمد بن العلاء - الذى أخرجه البخارى عنه .

**قوله ( من الذى يصل ثم ينام )** أى سواء صلى وحده أو فى جماعة ، ويستفاد منه أن الجماعة تتفاوت كما تقدم .

**( تكميل )** : استشكل إيراد حديث أبى موسى فى هذا الباب ، لأنه ليس فيه لصلاة الفجر ذكر ، بل آخره يشعر بأنه فى العشاء . ووجهه ابن المنير وغيره بأنه دل على أن السبب فى زيادة الأجر وجود المشقة بالمشى إلى الصلاة ، وإذا كان كذلك فالمشى إلى صلاة الفجر فى جماعة أشق من غيرها ، لأنها وإن شاركها العشاء فى المشى فى الظلمة فإنها تزيد عليها بمفارقة النوم المشتبه طبعاً ، ولم أر أحداً من الشراح نبه على مناسبة حديث أبى الدرداء للترجمة إلا الزين بن المنير فإنه قال : تدخل صلاة الفجر فى قوله « يصلون جميعاً » وهى أخص بذلك من باقى الصلوات . وذكر ابن رشيد نحوه وزاد أن استشهاد أبى هريرة فى الحديث الأول بقوله تعالى : ﴿ إن قرآن الفجر كان مشهوداً ﴾ يشير إلى أن الاهتمام بها أكد . وأقول : تفنن المصنف بإيراد الأحاديث الثلاثة فى الباب إذ تؤخذ المناسبة من حديث أبى هريرة بطريق الخصوص ، ومن حديث أبى الدرداء بطريق العموم ، ومن حديث أبى موسى بطريق الاستنباط . ويمكن أن يقال : لفظ الترجمة يحتمل أن يراد به فضل الفجر على غيرها من الصلوات ، وأن يراد به ثبوت الفضل لها فى الجملة ، فحديث أبى هريرة شاهد للأول ، وحديث أبى الدرداء شاهد للثانى ، وحديث أبى موسى شاهد لهما ، والله أعلم .

### باب فضل التهجير إلى الظهر

[٦٥٢] ٦٣٦- حدثني قتيبة عن مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «بينما رجل يمشي بطريق وجد غصن شوك على الطريق فأخذه، فشكر الله له، فغفر له»، ثم قال: «الشهداء خمس: المطعون، والمبطون، والغريق، [٦٥٣] وصاحب الهدم، والشهيد في سبيل الله». وقال: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه»، «ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا».

قوله (باب فضل التهجير إلى الظهر) كذا للأكثر وعليه شرح ابن التين وغيره، وفي بعضها «إلى الصلاة» وعليه شرح ابن بطلال. وقد تقدم الكلام عليه في «باب الاستهام في الأذان». قوله (بينما رجل) في هذا المتن ثلاثة أحاديث: قصة الذي نحى غصن الشوك، والشهداء، والترغيب في النداء وغيره مما ذكر. والمقصود منه ذكر التهجير، وقد تقدم الحديث الثالث مفرداً في «باب الاستهام» عن عبد الله بن يوسف عن مالك، ويأتي الثاني في الجهاد عنه أيضاً، والأول في المظالم كذلك وتكلمنا على شرحه هناك، وكان قتيبة حدث به عن مالك هكذا مجموعاً فلم يتصرف فيه المصنف كعادته في الاختصار، وتكلف الزين بن المنير إبداء مناسبة للأول من جهة أنه دال على أن الطاعة وإن قلت فلا ينبغي أن تترك، واعترف بعدم مناسبة الثاني.

قوله (فأخذه) في رواية الكشميني «فأخذه».

قوله (فشكر الله له) أي رضى بفعله وقبل منه، وفيه فضل إمالة الأذى عن الطريق، وقد تقدم في كتاب الإيمان أنها أدنى شعب الإيمان.

قوله (الشهداء خمس) كذا لأبي ذر عن الحموي، وللباقين «خمس» وهو الأصل في المذكر، وجاز الأول لأن المميز غير مذكور وسيأتي الكلام على مباحثه في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى.

### باب احتساب الآثار

[٦٥٥] ٦٣٧- حدثنا محمد بن عبد الله بن حوشب قال نا عبد الوهاب قال حدثني حميد عن

(١) الأرقام ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ هي لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي ثلاثة أحاديث.

أنس قال : قال النبي ﷺ : « يا بني سلمة ألا تحتسبون آثاركم ؟ » .

[الحديث ٦٥٥ - طرفاه في : ٦٥٦ ، ١٨٨٧ .]

٦٣٨- وقال ابن أبي مريم أنا يحيى بن أيوب قال حدثني حميد عن أنس وحدثنا ابن أبي مريم قال أنا يحيى بن أيوب قال : حدثني حميد قال : حدثني أنس : أن بني سلمة أرادوا أن يتحولوا عن منازلهم فينزلوا قريباً من النبي ﷺ ، قال فكره النبي ﷺ عليه أن يُعروا فقال : « ألا تحتسبون آثاركم » . [٦٥٦]

وقال مجاهد : خطاهم : آثارهم ، والمشي في الأرض بأرجلهم .

قوله ( باب احتساب الآثار ) أى إلى الصلاة ، وكأنه لم يقيداً لتشمل كل مشى إلى كل طاعة .

قوله ( حدثنا عبد الوهاب ) هو الثقفى .

قوله ( يا بني سلمة ) بكسر اللام وهم بطن كبير من الأنصار ثم من الخزرج ، وقد غفل القزاز وتبعه الجوهري حيث قال : ليس في العرب سائمة بكسر اللام غير هذا القليل ، فإن الأئمة الذين صنفوا في المؤلف والمختلف ذكروا عدداً من الأسماء كذلك ، لكن يحتمل أن يكون أراد بقيد القبيلة أو البطن فله بعض اتجاه .

قوله ( ألا تحتسبون ) كذا في النسخ التي وقفنا عليها بإثبات النون ، وشرحه الكرماني بحذفها ، ووجهه بأن النحاة أجازوا ذلك - معنى تخفيفاً - قال : والمعنى ألا تعدون خطاكم عند مشيكم إلى المسجد ؟ فإن لكل خطوة ثواباً هـ . والاحتساب وإن كان أصابه العد لكنه يستعمل غالباً في معنى طلب تحصيل الثواب بنية خالصة .

قوله ( وحدثنا ابن أبي مريم ) كذا لأبي ذر وحده ، وفي رواية الباقرين « وقال ابن أبي مريم » وذكره صاحب الأطراف بلفظ « وزاد ابن أبي مريم » وقال أبو نعيم في المستخرج ذكره البخاري بلا رواية يعنى معلقاً ، وهذا هو الصواب ، وله نظائر في الكتاب في رواية يحيى بن أيوب لأنه ليس على شرطه في الأصول .

قوله ( عن أنس ) كذا لأبي ذر وحده أيضاً وللباقرين « حدثنا أنس » وكذا ذكره أبو نعيم أيضاً ، وكذا سمعناه في الأول من فوائد المخلص من طريق أحمد بن منصور عن ابن أبي مريم ولفظه « سمعت أنساً » ، وهذا هو السر في إيراد طريق يحيى بن أيوب عقب طريق عبد الوهاب لبيان الأمن من تدليس حميد ، وقد تقدم نظيره في « باب وقت العشاء » وقد أخرجه في الحج من طريق مروان الفزاري عن حميد وساق المتن كاملاً .

قوله ( فينزلوا قريباً ) يعنى لأن ديارهم كانت بعيدة من المسجد ، وقد صرح بذلك في رواية مسلم من طريق أبي الزبير قال « سمعت جابر بن عبد الله يقول : كانت ديارنا بعيدة من المسجد ، فأردنا أن نبتاع بيوتاً فنقرب من المسجد ، فها أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : إن لكم بكل خطوة درجة » وللسراج من طريق أبي نضرة عن جابر : أرادوا أن يقربوا من أجل الصلاة . ولابن مردويه من طريق أخرى عن أبي نضرة عنه قال « كانت منازلنا بساح » ولا يعارض هذا ما سيأتى في الاستسقاء من حديث أنس « وما بيننا وبين سلع من دار » لاحتمال أن تكون ديارهم كانت من وراء سلع ، وبين سلع والمسجد قدر ميل .

**قوله ( أن يعرفوا المدينة )** في رواية الكشميني « أن يعرفوا منازلهم » وهو بضم أوله وسكون العين المهملة وضم الراء ، أى يتركونها خالية ، يقال أعراه إذا أخلاه ، والعراء الأرض الخالية وقيل الواسعة وقيل المكان الذى لا يستتر فيه بشئ . ونبه بهذه الكراهة على السبب فى منعهم من القرب من المسجد لتبقى جهات المدينة عامرة بساكنها . واستفادوا بذلك كثرة الأجر لكثرة الخطأ فى المشى إلى المسجد . وزاد فى رواية الفزارى التى فى الحجج « فأقاموا » ومثله فى رواية المخلص التى ذكرناها ، ولترمذى من حديث أبى سعيد « فلم ينتقلوا » ولمسلم من طريق أبى نضرة عن جابر « فقالوا ما يسرنا أنا كنا نحولنا » .

**قوله ( وقال مجاهد خطاهم آثارهم والمشى فى الأرض بأرجلهم )** كذا لأبى ذر وللباقين ، وقال مجاهد « ونكتب ما قدموا وآثارهم » قال : خطاهم . وكذا وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبى نجيح عنه قال فى قوله تعالى « ونكتب ما قدموا » قال : أعمالهم ، وفى قوله « وآثارهم » قال : خطاهم . وأشار البخارى بهذا التعليق إلى أن قصة بنى سلمة كانت سبب نزول هذه الآية ، وقد ورد مصرحاً به من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس أخرجه ابن ماجه وغيره وإسناده قوى ، وفى الحديث أن أعمال البر إذا كانت خالصة تكتب آثارها حسنات . وفيه استحباب السكنى بقرب المسجد إلا لمن حصلت به منفعة أخرى أو أراد تكثير الأجر بكثرة المشى ما لم يحمل على نفسه ، ووجهه أنهم طلبوا السكنى بقرب المسجد للفضل الذى علموه منه ، فما أنكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، بل رجع درء المفسدة بإخلاصهم جوانب المدينة على المصلحة المذكورة ، وأعلمهم بأن لهم فى التردد إلى المسجد من الفضل ما يقوم مقام السكنى بقرب المسجد أو يزيد عليه . واختلف فيما كانت داره قريبة من المسجد فقارب الخطأ بحيث تساوى خطأ من داره بعيدة هل يساويه فى الفضل أو لا ؟ وإلى المساواة جنح الطبرى ، وروى ابن أبى شيبة من طريق أنس قال « مشيت مع زيد بن ثابت إلى المسجد فقارب بين الخطأ وقال : أردت أن تكثر خطانا إلى المسجد » وهذا لا يلزم منه المساواة فى الفضل وإن دل على أن فى كثرة الخطأ فضيلة ، لأن ثواب الخطأ الشاق ليس كثواب الخطأ السهلة ، وهو ظاهر حديث أبى موسى الماضى قبل باب حيث جعل أبعدهم ممشى أعظمهم أجراً ، واستنبط منه بعضهم استحباب قصد المسجد البعيد ولو كان يجنبه مسجد قريب ، وإنما يتم ذلك إذا لم يلزم من ذهابه إلى البعيد هجر القريب وإلا فإحياؤه بذكر الله أولى ، وكذا إذا كان فى البعيد مانع من الكمال كأن يكون إمامه مبتدعاً .

### باب فضل صلاة العشاء فى الجماعة

٦٣٩ - حدثنا عمر بن حفص قال نا أبى قال نا الأعمش قال حدثني أبو صالح عن أبى هريرة [٦٥٧] قال : قال النبي صلى الله عليه : « ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء ، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبواً . لقد هممت أن أمر المؤذنين فيقيم ، ثم أمر رجلاً يؤم الناس ، ثم أخذ شعلًا من نار فأحرق على من لا يخرج إلى الصلاة بعد » .

**قوله ( باب فضل صلاة العشاء فى الجماعة )** أورد فيه الحديث الدال على فضل العشاء والفجر ، فيحتمل أن يكون مراد الترجمة إثبات فضل العشاء فى الجملة أو إثبات أفضليتها على غيرها ، والظاهر الثانى ،

ووجهه أن صلاة الفجر ثبتت أفضليتها كما تقدم ، وسوى في هذا بينها وبين العشاء ، ومساوى الأفضل يكون أفضل جزءاً .

قوله ( ليس أثقل ) كذا للأكثر بحذف الاسم ، وبينه الكشميني في رواية أبي ذر وكريمة عنه فقال « ليس صلاة أثقل » ودل هذا على أن الصلاة كلها ثقيلة على المنافقين ، ومنه قوله تعالى ﴿ ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ﴾ وإنما كانت العشاء والفجر أثقل عليهم من غيرهما لقوة الداعي إلى تركهما ، لأن العشاء وقت السكون والراحة والصبح وقت لذة النوم . وقيل وجهه كون المؤمنين يفوزون بما ترتب عليهما من الفضل لقيامهم بهما دون المنافقين .

قوله ( ولو يعلمون ما فيهما ) أى من مزيد الفضل ( لأتوهما ) أى الصلاتين ، والمراد لأتوا إلى المحل الذى يصليان فيه جماعة وهو المسجد .

قوله ( ولو حبواً ) أى يزحفون إذا منعهم مانع من المشى كما يزحف الصغير ، ولابن أبي شيبة من حديث أبي الترداء « ولو حبواً على المرافق والركب » وقد تقدم الكلام على باقى الحديث فى « باب وجوب صلاة الجماعة » .

قوله فى آخره ( على من لا يخرج إلى الصلاة بعد ) كذا للأكثر بلفظ « بعد » ضد قبل ، وهى مبنية على الضم ، ومعناه بعد أن يسمع النداء إليها أو بعد أن يبلغه التهديد المذكور ، وللكشميني بلها « يقدر » أى لا يخرج وهو يقدر على الحياء ، ويؤيده ما قدمناه من رواية لأبى داود « وليست بهم علة » ووقع عند الداودى الشارح هنا « لا لعذر » وهى أوضح من غيرها لكن لم نقف عليها فى شيء من الروايات عند غيره .

### باب اثنان فما فوقهما جماعة

٦٤٠ - حدثنا مسدد قال نا يزيد بن زريع قال نا خالد عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيما ، ثم ليؤمكما أكبركما » . [٦٥٨]

قوله ( باب اثنان فما فوقهما جماعة ) هذه الترجمة لفظ حديث ورد من طرق ضعيفة ، منها فى ابن ماجه من حديث أبى موسى الأشعرى وفى معجم البغوى من حديث الحكم بن عمير وفى أفراد الدارقطنى من حديث عبد الله بن عمرو وفى البيهقى من حديث أنس وفى الأوسط للطبرانى من حديث أبى أمامة وعند أحمد من حديث أبى أمامة أيضاً « أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلى وحده فقال : ألا رجل يتصدق على هذا فيصلى معه ؟ فقام رجل فصلى معه ، فقال : هذان جماعة » والقصة المذكورة دون قوله « هذان جماعة » أخرجهما أبو داود والترمذى من وجه آخر صحيح .

قوله ( إذا حضرت الصلاة ) تقدم من هذا الوجه فى « باب الأذان للمسافر » وأوله « أتى رجلان النبي صلى الله عليه وسلم يريدان السفر فقال لهما » فذكره . وقد اعترض على الترجمة بأنه ليس فى حديث مالك ابن الحويرث تسمية صلاة الإثنين جماعة ، والجواب أن ذلك مأخوذ بالاستنباط من لازم الأمر بالإمامة ، لأنه لو استوت صلاتهما معاً مع صلاتهما منفردين لا كفى بأمرهما بالصلاة كأن يقول : أذنا وأقيما وصليا .

واعترض أيضاً على أصل الاستدلال بهذا الحديث بأن مالك بن الحويرث كان مع جماعة من أصحابه ، فلعل الاقتصار على الثنية من تصرف الرواة . والجواب أنهما قضيتان كما تقدم ، واستدل به على أن أقل الجماعة إمام ومأموم أعم من أن يكون المأموم رجلاً أو صبيّاً أو امرأة . وتكلم ابن بطال هنا على مسألة أقل الجمع والاختلاف فيها ، وردّه الزين بن المنير بأنه لا يلزم من قوله « الإثنان جماعة » أن يكون أقل الجمع اثنين وهو واضح .

باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة ، وفضل المساجد

[٦٥٩] ٦٤١ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « الملائكة تُصلي على أحدكم ما دام في مصلاه ما لم يحدث : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه . لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه ، لا يمنعه أن ينقلب إلى أهله إلا الصلاة » .

قوله ( باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة ) أى ليصلها جماعة .

قوله ( تصلي على أحدكم ) أى تستغفر له ، قبل عبر بتصلى ليتناسب الجزاء والعمل .

قوله ( ما دام في مصلاه ) أى ينتظر الصلاة كما صرح به في الطهارة من وجه آخر .

قوله ( لا يزال أحدكم إلخ ) هذا القدر أفرد مالك في الموطأ عما قبله ، وأكثر الرواة ضموه إلى الأول فجعلوه حديثاً واحداً ، ولا حرج في ذلك .

قوله ( في صلاة ) أى في ثواب صلاة لا في حكمها ، لأنه يحل له الكلام وغيره مما منع في الصلاة .

قوله ( ما دامت ) في رواية الكشميني « ما كانت » وهو عكس ما مضى في الطهارة .

قوله ( لا يمنعه ) يقتضى أنه إذا صرف نيته عن ذلك صارف آخر انقطع عنه الثواب المذكور ، وكذلك إذا شارك نية الانتظار أمر آخر ، وهل يحصل ذلك لمن نيته إيقاع الصلاة في المسجد ولو لم يكن فيه ؟ الظاهر خلافه ، لأنه رتب الثواب المذكور على المجموع من النية وشغل البقعة بالعبادة ، لكن للمذكور ثواب يخصه ، ولعل هذا هو السر في إيراد المصنف الحديث الذى يليه وفيه « ورجل قلبه معلق في المساجد » وقد تقدم الكلام في الطهارة على معنى قوله « ما لم يحدث » وفيه زيادة على ما هنا ، وأن المراد بالحدث حدث الفرج ، لكن يؤخذ منه أن اجتناب حدث اليد واللسان من باب الأولى ، لأن الأذى منهما يكون أشد ، أشار إلى ذلك ابن بطال . وقد تقدم الكلام على باقى فوائده في « باب فضل صلاة الجماعة » ويؤخذ من قوله « في مصلاه الذى صلى فيه » أن ذلك مقيد بمن صلى ثم انتظر صلاة أخرى ، وبتقييد الصلاة الأولى بكونها مجزئة ، أما لو كان فيها نقص فإنها تجبر بالنافلة كما ثبت في الخبر الآخر .

قوله ( اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه ) هو مطابق لقوله تعالى ﴿ والملائكة يسبحون بحمد ربهم ويستغفرون لمن فى الأرض ﴾ ، قبل : السر فيه أنهم يطلعون على أفعال بنى آدم وما فيها من المعصية والخلل

في الطاعة فيقتصرون على الاستغفار لهم من ذلك ، لأن دفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة ، ولو فرض أن فيهم من تحفظ من ذلك فإنه يعوض من المغفرة بما يقابلها من الثواب .

[٦٦٠] ٦٤٢- فامحمد بن بشار قال نا يحيى عن عبيد الله قال حدثني خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله : الإمام العادل ، وشاب نشأ في عبادة ربه ، ورجل قلبه متعلق في المساجد ، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجل طلبته ذات منصب وجمال فقال : إني أخاف الله ، ورجل تصدق أخفى حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه» .

[الحديث ٦٦٠- أطرافه في : ١٤٢٣ ، ٦٤٧٩ ، ٦٨٠٦] .

قوله ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وعبيد الله هو ابن عمر العمري ، وخبيب بضم المعجمة وهو خال عبيد الله الراوى عنه ، وحفص بن عاصم هو ابن عمر بن الخطاب وهو جد عبيد الله المذكور لأبيه .

قوله ( عن أبي هريرة ) لم تختلف الرواة عن عبيد الله في ذلك ، ورواه مالك في الموطأ عن خبيب فقال « عن أبي سعيد وأبي هريرة » على الشك ، ورواه أبو قرة عن مالك بواو العطف فجعله عنهما ، وتابعه مصعب الزبيري ، وشذا في ذلك عن أصحاب مالك ، والظاهر أن عبيد الله حفظه لكونه لم يشك فيه ولكونه من رواية خاله وجده ، والله أعلم .

قوله ( سبعة ) ظاهره اختصاص المذكورين بالثواب المذكور ، ووجه الكرماني بما محصله أن الطاعة إما أن تكون بين العبد وبين الرب أو بينه وبين الخلق ، فالأول باللسان وهو الذكر ، أو بالقاب وهو المعلق بالمسجد ، أو بالبدن وهو الناشئ في العبادة . والثاني عام وهو العادل ، أو خاص بالقلب وهو التحاب ، أو بالمال وهو الصدقة ، أو بالبدن وهو العفة . وقد نظم السبعة العلامة أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل فيما أنشدناه أبو إسحق التنوخي إذنا عن أبي الهدي أحمد بن أبي شامة عن أبيه سماعاً من لفظه قال :

وقال النبي المصطفى إن سبعة يظلهم الله الكريم بظله  
عجب عفيف ناشئ متصدق وبالك مصل والإمام بعدله

ووقع في صحيح مسلم من حديث أبي اليسر مرفوعاً « من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله » وهاتان الحصلتان غير السبعة الماضية فدل على أن العدل المذكور لا مفهوم له . وقد ألفت هذه المسألة على العالم شمس الدين بن عطاء الرازي المعروف بالهروى لما قدم القاهرة وادعى أنه يحفظ صحيح مسلم ، فسألته بحضرة الملك المؤيد عن هذا وعن غيره فما استحضر في ذلك شيئاً ، ثم تبعت بعد ذلك الأحاديث الواردة في مثل ذلك فزادت على عشر خصال ، وقد انتقيت منها سبعة وردت بأسانيد جياد ونظمها في بيتين تذيلاً على بيتي أبي شامة وهما :

وزد سبعة : إظلال غاز وعونه وإنظار ذى عسر وتخفيف حملة  
وإرفاد ذى غرم وعون مكاتب وتاجر صدق في المقال وفعله

فأما إظلال الغازى فرواه ابن حبان وغيره من حديث عمر ، وأما عون المجاهد فرواه أحمد والحاكم من حديث سهم بن حنيفة ، وأما إنظار المعسر والوضيعة عنه ففى صحيح مسلم كما ذكرنا ، وأما إرفاد الغارم وعون المكاتب فرواهما أحمد والحاكم من حديث سهل بن حنيف المذكور ، وأما التاجر الصدوق فرواه البغوى فى شرح السنة من حديث سلمان وأبو القاسم التيمى من حديث أنس ، والله أعلم . ونظمته مرة أخرى فقلت فى السبعة الثانية :

وتحسين خلق مع إعانة غارم خفيف يد حتى مكاتب أهله  
وحديث تحسين الخلق أخرجه الطبرانى من حديث أبى هريرة بإسناد ضعيف ، ثم تتبع ذلك فجمعت سبعة أخرى ونظمتها فى بيتين آخرين وهما :

وزد سبعة : حزن ومشى لمسجد وكره وضوء ثم مطعم فضله  
وآخذ حق باذل ثم كافل وتاجر صدق فى المقال وفعله

ثم تتبع ذلك فجمعت سبعة أخرى ، ولكن أحاديثها ضعيفة وقلت فى آخر البيت : « تربع به السبعات من فيض فضله » . وقد أوردت الجميع فى « الأمالى » ، وقد أفردته فى جزء سميته « معرفة الحصال الموصلة إلى الظلال » .

**قوله ( فى ظله )** قال عياض : إضافة الظل إلى الله إضافة ملك ، وكل ظل فهو ملكه . كذا قال ، وكان حقه أن يقول إضافة تشریف ، ليحصل امتياز هذا على غيره ، كما قيل للكعبة بيت الله مع أن المساجد كلها ملكه . وقيل المراد بظله كرامته وحمايته كما يقال فلان فى ظل الملك ، وهو قول عيسى بن دينار وقواه عياض ، وقيل المراد ظل عرشه ، ويدل عليه حديث سلمان عند سعيد بن منصور بإسناد حسن « سبعة يظلهم الله فى ظل عرشه » فذكر الحديث ، وإذا كان المراد ظل العرش استلزم ما ذكر من كونهم فى كنف الله وكرامته من غير عكس فهو أرجح ، وبه جزم القرطبى ، ويؤيده أيضاً تقييد ذلك بيوم القيامة كما صرح به ابن المبارك فى روايته عن عبيد الله بن عمر وهو عند المصنف فى كتاب الحدود ، وبهذا يندفع قول من قال : المراد ظل طوبى أو ظل الجنة لأن ظلها إنما يحصل لهم بعد الاستقرار فى الجنة . ثم إن ذلك مشترك لجميع من يدخلها ، والسياق يدل على امتياز أصحاب الحصال المذكورة ، فيرجح أن المراد ظل العرش ، وروى الترمذى وحسنه من حديث أبى سعيد مرفوعاً « أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلساً إمام عادل » .

**قوله ( الإمام العادل )** اسم فاعل من العدل ، وذكر ابن عبد البر أن بعض الرواة عن مالك رواه بلفظ « العدل » قال وهو أبلغ لأنه جعل المسمى نفسه عدلاً ، والمراد به صاحب الولاية العظمى ، ويلتحق به كل من ولى شيئاً من أمور المسلمين فعدل فيه ، ويؤيده رواية مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رفعه « أن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن ، الذين يعدلون فى حكمهم وأهليهم وما ولوا » وأحسن



ما فسر به العادل أنه الذى يتبع أمر الله بوضع كل شيء فى موضعه من غير إفراط ولا تفريط ، وقدمه فى الذكر لعموم النفع به .

قوله ( وشاب ) خص الشاب لكونه مظنة غلبة الشهوة لما فيه من قوة الباعث على متابعة الهوى ؛ فإن ملازمة العبادة مع ذلك أشد وأدل على غلبة التقوى .

قوله ( فى عبادة ربه ) فى رواية الإمام أحمد عن يحيى القطان « بعبادة الله » وهى رواية مسلم ، وهما بمعنى ، زاد حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر « حتى توفى على ذلك » أخرجه الجوزى . وفى حديث سلمان « أفنى شبابه ونشاطه فى عبادة الله » .

قوله ( معلق فى المساجد ) هكذا فى الصحيحين ، وظاهره أنه من التعليق كأنه شبهه بالشئ المعلق فى المسجد كالتقديب مثلاً إشارة إلى طول الملازمة بقلبه وإن كان جسده خارجاً عنه ، ويدل عليه رواية الجوزى « كأنما قلبه معلق فى المسجد » ويحتمل أن يكون من العلاقة وهى شدة الحب ، ويدل عليه رواية أحمد « معلق بالمساجد » وكذا رواية سلمان « من حباها » وزاد الحموي والمستمل « متعلق » بزيادة مثناة بعد الميم وكسر اللام ، زاد سلمان « من حباها » وزاد مالك « إذا خرج منه حتى يعود إليه » . وهذه الخصلة هى المقصودة من هذا الحديث للترجمة ، ومناسبتها للركن الثانى من الترجمة وهو فضل المساجد ظاهرة ، وللأول من جهة ما دل عليه من الملازمة للمسجد واستمرار الكون فيه بالقلب وإن عرض للجسد عارض .

قوله ( تحابا ) بتشديد الباء وأصله تحابياً أى اشتركا فى جنس المحبة وأحب كل منهما الآخر حقيقة لا إظهاراً فقط ، ووقع فى رواية حماد بن زيد « ورجلان قال كل منهما للآخر إني أحبك فى الله فصلدرا على ذلك » ونحوه فى حديث سلمان .

قوله ( اجتماعاً على ذلك وتفرقاً عليه ) فى رواية الكشميى « اجتماعاً عليه » وهى رواية مسلم أى على الحب المذكور ، والمراد أنهما داما على المحبة الدينية ولم يقطعاها بعراض دنيوى سواء اجتماعاً حقيقة أم لا حتى فرق بينهما الموت . ووقع فى الجمع للحميدى « اجتماعاً على خير » ولم أر ذلك فى شئ من نسخ الصحيحين ولا غيرهما من المستخرجات وهى عندى تحريف .

( ثنبيه ) : عدت هذه الخصلة واحدة مع أن متعاطيها اثنان لأن المحبة لا تتم إلا باثنين ، أو لما كان المتحابان بمعنى واحد كان عد أحدهما مغنياً عن عد الآخر ، لأن الغرض عد الحصول لا عد جميع من اتصف بها .

قوله ( ورجل طلبته ذات منصب ) بين المخذوف أحمد فى روايته عن يحيى القطان فقال « دعت امرأة » وكذا فى رواية كريمة ، ولمسلم وهو للمصنف فى الحدود عن ابن المبارك ، والمراد بالمنصب الأصل أو الشرف ، وفى رواية مالك « دعت ذات حسب » وهو يطلق على الأصل وعلى المال أيضاً ، وقد وصفها بأكمل الأوصاف التى جرت العادة بمزيد الرغبة لمن تحصل فيه وهو المنصب الذى يستلزمه الجاه والمال مع الجمال وقل من يجتمع ذلك فيها من النساء ، زاد ابن المبارك « إلى نفسها » والبيهقى فى الشعب من طريق أبى صالح عن أبى هريرة « فعرضت نفسها عليه » والظاهر أنها دعت إلى الفاحشة وبه جزم القرطبي ولم يحك غيره ، وقال بعضهم

يحتمل أن تكون دعتة إلى الزوج بها فخاف أن يشتغل عن العبادة بالافتتان بها ، أو خاف أن لا يقوم بحققها لشغله بالعبادة عن التكسب بما يليق بها ، والأول أظهر ، ويؤيده وجود الكناية في قوله « إلى نفسها » ولو كان المراد التزويج لصرح به ، والصبر عن الموصوفة بما ذكر من أكمل المراتب لكثرة الرغبة في مثلها وعسر تحصيلها لا سيما وقد أغنت من مشاق التوصل إليها بمراودة ونحوها .

قوله ( فقال إني أخاف الله ) زاد في رواية كريمة « رب العالمين » والظاهر أنه يقول ذلك بلسانه إما ليزجرها عن الفاحشة أو ليعتذر إليها ، ويحتمل أن يقوله بقلبه ، قال عياض قال القرطبي : إنما يصدر ذلك عن شدة خوف من الله تعالى ومتين تقوى وحياء .

قوله ( تصدق أخني ) بلفظ الماضي ، قال الكرمانى هو جملة حالية بتقدير قد ، ووقع في رواية أحمد « تصدق فأخني » وكذا للمصنف في الزكاة عن مسدد عن يحيى « تصدق بصدقة فأخفاها » ومثله للمالك في الموطأ ، فالظاهر أن راوى الأولى حذف العاطف ، ووقع في رواية الأصيلي « تصدق إخفاء » بكسر الهمزة ممدوداً على أنه مصدر أو نعت لمصدر محذوف ، ويحتمل أن يكون حالا من الفاعل أى مخفياً ، وقوله « بصدقة » نكرها ليشمل كل ما يتصدق به من قليل وكثير ، وظاهره أيضاً يشمل المنذوبة والمفروضة ، لكن نقل النووى عن العلماء أن إظهار المفروضة أولى من إخفاها .

قوله ( حتى لا تعلم ) بضم الميم وفتحها .

قوله ( شماله ما تنفق يمينه ) هكذا وقع في معظم الروايات في هذا الحديث في البخارى وغيره ، ووقع في صحيح مسلم مقلوباً « حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله » وهو نوع من أنواع علوم الحديث أغفله ابن الصلاح وإن كان أفرد نوع المقلوب لكنه قصره على ما يقع في الإسناد ، ونبه عليه شيخنا في محاسن الاصطلاح ومثل له بحديث « إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل » وقد قدمنا الكلام عليه في كتاب الأذان ، وقال شيخنا : ينبغي أن يسمى هذا النوع المعكوس . انتهى . والأولى تسميته مقلوباً فيكون المقلوب تارة في الإسناد وتارة في المتن كما قالوه في المدرج سواء . وقد سماه بعض من تقدم مقلوباً ، قال عياض : هكذا في جميع النسخ التي وصلت إلينا من صحيح مسلم وهو مقلوب أو الصواب الأول وهو وجه الكلام لأن السنة المعهودة في الصدقة إعطاؤها باليمين ، وقد ترجم عليه البخارى في الزكاة « باب الصدقة باليمين » قال : ويشبه أن يكون الوهم فيه ممن دون مسلم بدليل قوله في رواية مالك لما أوردها عقب رواية عبيد الله بن عمر فقال بمثل حديث عبيد الله فلو كانت بينهما مخالفة لبيها كما نبه على الزيادة في قوله « ورجل قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه » . انتهى . وليس الوهم فيه ممن دون مسلم ولا منه بل هو من شيخه أو من شيخه يحيى القطان ، فإن مسلماً أخرجه عن زهير بن حرب وابن نمير كلاهما عن يحيى وأشعر سياقه بأن اللفظ لزهير ، وكذا أخرجه أبو يعلى في مسنده عن زهير ، وأخرجه الجوزقى في مستخرجه عن أبي حامد بن الشرقى عن عبد الرحمن ابن بشر بن الحكم عن يحيى القطان كذلك . وعقبه بأن قال : سمعت أبا حامد بن الشرقى يقول يحيى القطان عندنا وأهم في هذا . إنما هو « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » قلت : والجزم بكون يحيى هو الوهم فيه نظر ، لأن الإمام أحمد قد رواه عنه على الصواب . وكذلك أخرجه البخارى هنا عن محمد بن بشار وفي الزكاة عن مسدد ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق يعقوب الدورقى وحفص بن عمر وكلهم عن يحيى ، وكأن أبا حامد

لما رأى عبد الرحمن قد تابع زهيراً ترجح عنده أن الوهم من يحيى ، وهو محتمل بأن يكون منه لما حدث به هذين خاصة ، مع احتمال أن يكون الوهم منهما توارداً عليه . وقد تكلف بعض المتأخرين توجيه هذه الرواية المقلوبة ، وليس بجيد لأن المخرج متحد ولم يختلف فيه على عبيد الله بن عمر شيخ يحيى فيه ولا على شيخه خبيب ولا على مالك رفيق عبيد الله بن عمر فيه . وأما استدلال عياض على أن الوهم فيه ممن دون مسلم بقوله في رواية مالك مثل عبيد الله فقد عكسه غيره فواخذ مسلماً بقوله مثل عبيد الله لكونهما ليستا متساويتين ، والذي يظهر أن مسلماً لا يقصر لفظ المثل على المساوى في جميع اللفظ والترتيب ، بل هو في المعظم إذا تساوى في المعنى ، والمعنى المقصود من هذا الموضع إنما هو إخفاء الصدقة والله أعلم ، ولم نجد هذا الحديث من وجه من الوجوه إلا عن أبي هريرة ، إلا ما وقع عند مالك من التردد هل هو عنه أو عن أبي سعيد كما قدمناه قبل ، ولم نجده عن أبي هريرة إلا من رواية حفص ، ولا عن حفص إلا من رواية خبيب . نعم أخرجه البيهقي في الشعب من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة والراوى له عن سهيل عبد الله بن عامر الأسلمي وهو ضعيف لكنه ليس بمتروك ، وحديثه حسن في المتابعات ، ووافق في قوله « تصدق بيمينه » وكذا أخرجه سعيد بن منصور من حديث سلمان الفارسي بإسناد حسن موقوفاً عليه لكن حكمه الرفع . وفي مسند أحمد من حديث أنس بإسناد حسن مرفوعاً : « إن الملائكة قالت : يارب هل من خلقتك شيء أشد من الجبال ؟ قال : نعم الحديد . قالت : فهل أشد من الحديد ؟ قال : نعم النار . قالت : فهل أشد من النار ؟ قال : نعم الماء . قالت : فهل أشد من الماء ؟ قال : نعم الريح . قالت : فهل أشد من الريح ؟ قال : نعم ابن آدم يتصدق بيمينه فيخفيها عن شماله » ثم إن المقصود منه المبالغة في إخفاء الصدقة بحيث أن شماله مع قربها من يمينه وتلازمهما لو تصور أنها تعلم لما علمت ما فعلت أيمن لشدة إخفائها ، فهو على هذا من مجاز التشبيه . ويؤيده رواية حماد بن زيد عند الجوزقي « تصدق بصدقة كأنما أخفى يمينه من شماله » ويحتمل أن يكون من مجاز الحذف والتقدير حتى لا يعلم ملك شماله . وأبعد من زعم أن المراد بشماله نفسه وأنه من تسمية الكل باسم الجزء فإنه ينحل إلى أن نفسه لا تعلم ما تنفق نفسه ، وقيل هو من مجاز الحذف والمراد بشماله من على شماله من الناس كأنه قال مجاور شماله ، وقيل المراد أنه لا يراى بصدقته فلا يكتبها كاتب الشمال ، وحكى القرطبي عن بعض مشايخه أن معناه أن يتصدق على الضعيف المكتسب في صورة الشراء لترويج سلعته أو رفع قيمتها واستحسنه ، وفيه نظر إن كان أراد أن هذه الصورة مراد الحديث خاصة ، وإن أراد أن هذا من صور الصدقة الخفية فسلم والله أعلم .

**قوله ( ذكر الله )** أى بقلبه من التذكر أو بلسانه من الذكر ، و ( خالياً ) أى من الخلو لأنه يكون حينئذ أبعد من الرياء والمراد خالياً من الالتفات إلى غير الله ولو كان في ملاء ، ويؤيده رواية البيهقي « ذكر الله بين يديه » ويؤيد الأول رواية ابن المبارك وحماد بن زيد « ذكر الله في خلاء » أى في موضع خال وهى أصح .

**قوله ( ففاضت عيناه )** أى فاضت الدموع من عينيه ، وأسند الفيض إلى العين مبالغة كأنها هى التى فاضت ، قال القرطبي : وفيض العين بحسب حال الذاكر وبحسب ما يكشف له ، ففي حال أوصاف الجلال يكون البكاء من خشية الله ، وفي حال أوصاف الجمال يكون البكاء من الشوق إليه . قلت : قد خص في

بعض الروايات بالأول ، ففي رواية حماد بن زيد عند الجوزقي « ففاضت عيناه من خشية الله » ونحوه في رواية البيهقي ، ويشهد له ما رواه الحاكم من حديث أنس مرفوعاً « من ذكر الله ففاضت عيناه من خشية الله حتى يصيب الأرض من دموعه لم يعذب يوم القيامة » .

( تنبيهان ) : ( الأول ) ذكر الرجال في هذا الحديث لا مفهوم له بل يشترك النساء معهم فيما ذكر ، إلا إن كان المراد بالإمام العادل الإمامة العظمى ، وإلا فيمكن دخول المرأة حيث تكون ذات عيال فتعدل فيهم . وتخرج خصلة ملازمة المسجد لأن صلاة المرأة في بيتها أفضل من المسجد ، وما عدا ذلك فالمشاركة حاصلة لمن ، حتى الرجل الذي دعت المرأة فإنه يتصور في امرأة دعاها ملك جميل مثلاً فامتنعت خوفاً من الله تعالى مع حاجتها ، أو شاب جميل دعاها ملك إلى أن يزوجه ابنته مثلاً فخشى أن يرتكب منه الفاحشة فامتنع مع حاجته إليه .

( الثاني ) استوعبت شرح هذا الحديث هنا وإن كان مخالفاً لما شرطت لأن ألبق المواضع به كتاب الرقاق ، وقد اختصرها المصنف حيث أورده فيه ، وساقه تاماً في الزكاة والحدود ، فاستوفيته هنا لأن للأولية وجهاً من الأولوية .

[٦٦١] ٦٤٣ - نَأْتِيَةُ قَالَ نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ : سُئِلَ أَنَسٌ : هَلِ اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ خَاتِماً ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، أَخْرَجَ لَيْلَةَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ بَعْدَ مَا صَلَّى فَقَالَ : « صَلَّى النَّاسُ وَرَقَدُوا وَلَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مِنْذُ انْتَضَرْتُمُوهَا » . قَالَ : فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ خَاتِمِهِ .

قوله ( سئل أنس ) تقدم التصريح بسماع حميد له منه في « باب وقت العشاء » .  
قوله ( صلى الناس ) أى غير المخاطبين ممن صلى في داره أو مسجد قبيلته ، ويستأنس به لمن قال بأن الجماعة غير واجبة .

قوله ( ولم تزالوا في صلاة ) أى في ثواب صلاة كما تقدم .  
قوله ( وبيص ) بكسر الموحدة وبالمهمل أى بريقه ولمعانه ، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في « باب وقت العشاء » ويأتى الكلام على الخاتم في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى .

بِ فَضْلٍ مَنْ يَخْرُجُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَنْ رَاحَ

[٦٦٢] ٦٤٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَطْرَفٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : « مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَاحَ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ نَزْلَهُ مِنَ الْجَنَّةِ كُلَّمَا غَدَا أَوْ رَاحَ » .

قوله ( باب فضل من غدا للمسجد ومن راح ) هكذا للأكثر موافقاً للفظ الحديث في الغدو والرواح ، ولأبى ذر بلفظ « خرج » بدل غدا ، وله عن المستملى والسرخسى بلفظ « من يخرج » بصيغة المضارع ، وعلى هذا فالمراد بالغدو الذهاب وبالرواح الرجوع ، والأصل في الغدو المضى من بكرة النهار والرواح بعد الزوال ، ثم قد يستعملان في كل ذهاب ورجوع توسعاً .  
قوله ( أعد ) أى هيا .

قوله ( نزله ) للكشيمى « نزلا » بالنكير ، والنزل بضم النون والزأى المكان الذى يهيا للنزول فيه ، وبسكون الزأى ما يهيا للقادم من الضيافة ونحوها ، فعلى هذا « من » فى قوله من الجنة للتبويض على الأول وللتبيين على الثانى ، ورواه مسلم وابن خزيمة وأحمد بلفظ « نزلا فى الجنة » وهو محتمل للمعنيين .  
قوله ( كلما غدا أو راح ) أى بكل غدوة وروحة . وظاهر الحديث حصول الفضل لمن أتى المسجد مطلقاً ، لكن المقصود منه اختصاصه بمن يأتبه للعبادة ، والصلاة رأسها ، والله أعلم .

### باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة

٦٤٥ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن حفص بن عاصم عن عبد الله بن مالك بن بحينة قال : مر النبي صلى الله عليه برجل ... وحدثني عبد الرحمن قال نا بهز بن أسد قال نا شعبة قال أخبرني سعد بن إبراهيم قال سمعت حفص بن عاصم قال : سمعت رجلاً من الأزد يقال له : مالك بن بحينة أن رسول الله صلى الله عليه رأى رجلاً وقد أقيمت الصلاة يصلي ركعتين ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه لاث به الناس ، فقال له رسول الله صلى الله عليه : « الصبح أربعاً ، الصبح أربعاً » تابعه غندر ومعاذ عن شعبة في مالك . وقال ابن إسحاق : عن سعد بن حفص عن عبد الله بن بحينة . وقال حماد : أنا سعد عن حفص عن مالك .

قوله ( باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من رواية عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبى هريرة ، واختلف على عمرو بن دينار فى رفعه ووقفه ، وقيل إن ذلك هو السبب فى كون البخارى لم يخرج به ، ولما كان الحكم صحيحاً ذكره فى الترجمة وأخرج فى الباب ما يغنى عنه ، لكن حديث الترجمة أعم من حديث الباب لأنه يشمل الصلوات كلها وحديث الباب يختص بالصبح كما سنوضحه ، ويحتمل أن يقال : اللام فى حديث الترجمة عهدية فيتفقان ، هذا من حيث اللفظ ، وأما من حيث المعنى فالحكم فى جميع الصلوات واجد ، وقد أخرجه أحمد من وجه آخر بلفظ « فلا صلاة إلا التى أقيمت » .

قوله ( إذا أقيمت ) أى إذا شرع فى الإقامة ، وصرح بذلك محمد بن جحادة عن عمرو بن دينار فيما

أخرجه ابن حبان بلفظ « إذا أخذ المؤذن في الإقامة » وقوله « فلا صلاة » أى صحيحة أو كاملة ، والتقدير الأول أولى لأنه أقرب إلى نقي الحقيقة ، لكن لما لم يقطع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة المصلى واقتصر على الإنكار دل على أن المراد نفي الكمال . ويحتمل أن يكون النفي بمعنى النهى ، أى فلا تصلوا حينئذ ، ويؤيده ما رواه البخارى في التاريخ والبخارى وغيرهما من رواية محمد بن عمار عن شريك بن أبى نمر عن أنس مرفوعاً في نحو حديث الباب وفيه « ونهى أن يصلوا إذا أقيمت الصلاة » وورد بصيغة النهى أيضاً فيما رواه أحمد من وجه آخر عن ابن بحنة في قصته هذه فقال « لا تجعلوا هذه الصلاة مثل الظهر واجعلوا بينهما فصلاً » والنهى المذكور للتنزيه لما تقدم من كونه لم يقطع صلاته .

**قوله ( إلا المكتوبة )** فيه منع التنفل بعد الشروع في إقامة الصلاة سواء كانت راتبة أم لا ، لأن المراد بالمكتوبة المفروضة ، وزاد مسلم بن خالد عن عمرو بن دينار في هذا الحديث « قيل يا رسول الله ولا ركعتي الفجر ؟ قال : ولا ركعتي الفجر » أخرجه ابن عدى في ترجمة يحيى بن نصر بن الحجاب وإسناده حسن ، والمفروضة تشمل الحاضرة والفائتة ، لكن المراد الحاضرة ، وصرح بذلك أحمد والطحاوى من طريق أخرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة بلفظ « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت » .

**قوله ( مر النبي صلى الله عليه وسلم برجل )** لم يسق البخارى لفظ رواية إبراهيم بن سعد ، بل تحول إلى رواية شعبة فأوهم أنهما متوافقتان ، وليس كذلك فقد ساق مسلم رواية إبراهيم بن سعد بالسند المذكور ولفظه « مر برجل يصلى وقد أقيمت صلاة الصبح ، فكلمه بشيء لا ندرى ما هو ، فلما انصرفنا أحطنا به نقول : ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال قال لى : يوشك أحدكم أن يصلى الصبح أربعاً » ففى هذا السياق مخالفة لسياق شعبة في كونه صلى الله عليه وسلم كلم الرجل وهو يصلى ، ورواية شعبة تقتضى أنه كلمه بعد أن فرغ ، ويمكن الجمع بينهما بأنه كلمه أولاً سراً فلهذا احتجوا أن يسألوه ، ثم كلمه ثانياً جهراً فسمعه ، وفائدة التكرار تأكيد الإنكار .

**قوله ( حدثني عبد الرحمن )** هو ابن بشر بن الحكم كما جزم به ابن عساكر وأخرجه الجوزقى من طريقه .

**قوله ( سمعت رجلاً الأزدي )** في رواية الأصيلي « من الأسد » بالمهملة الساكنة بدل الزاى الساكنة وهى لغة صحيحة .

**قوله ( يقال له مالك بن بحنة )** هكذا يقول شعبة في هذا الصحابي ، وتابعه على ذلك أبو عوانة وحماد ابن سلمة ، وحكم الحفاظ يحيى بن معين وأحمد والبخارى ومسلم والنسائي والإسماعيلي وابن الشرقى والدارقطني وأبو مسعود وآخرون عليهم بالوهم فيه في موضعين : أحدهما أن بحنة والد عبد الله لا مالك ، وثانيهما أن الصحبة والرواية لعبد الله لا لمالك ، وهو عبد الله بن مالك بن القشب بكسر القاف وسكون المعجمة بعدها موحدة وهو لقب واسمه جندب بن نضلة بن عبد الله ، قال ابن سعد : قدم مالك بن القشب مكة يعنى في الجاهلية فحالف بنى المطلب بن عبد مناف وتزوج بحنة بنت الحارث بن المطلب واسمها عبدة ، وبحنة لقب ، وأدركت بحنة الإسلام فأسلمت وصحبت ، وأسلم ابنها عبد الله قديماً ، ولم يذكر أحد مالكاً في الصحابة

إلا بعض ممن تلقاه من هذا الإسناد ممن لا تميز له ، وكذا أغرب الداودي الشارح فقال : هذا الاختلاف لا يضر فأى الرجلين كان فهو صاحب ، وحكى ابن عبد البر اختلافاً في بحينة هل هي أم عبد الله أو أم مالك ؟ والصواب أنها أم عبد الله كما تقدم ، فينبغي أن يكتب ابن بحينة بزيادة ألف ويعرب إعراب عبد الله كما في عبد الله بن أبي بن سلول ومحمد بن علي بن الحنفية .

**قوله ( رأى رجلاً )** هو عبد الله الراوى كما رواه أحمد من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم مر به وهو يصلى ، وفي رواية أخرى له « خرج وابن القشب يصلى » ووقع لبعض الرواة هنا « ابن أبي القشب » وهو خطأ كما بينته في كتاب الصحابة . ووقع نحو هذه القصة أيضاً لابن عباس قال « كنت أصلى وأخذ المؤذن في الإقامة ، فجذبني النبي صلى الله عليه وسلم وقال : أتصلى الصبح أربعاً ؟ » أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والبخاري والمسلم وغيرهم ، فيحتمل تعدد القصة .

**قوله ( لا ث )** بمثلثة خفيفة ، أى أدار وأحاط . قال ابن قتيبة : أصل اللوث الطى ، يقال لا ث عماثته إذا أدارها .

**قوله ( به الناس )** ظاهره أن الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم ، لكن طريق إبراهيم بن سعد المتقدمة تقتضى أنه للرجل .

**قوله ( أالصبح أربعاً ؟ )** بهزة ممدودة في أوله ، ويجوز قصرها ، وهو استفهام إنكار ، وأعاده تأكيداً للإنكار . والصبح بالنصب بإضمار فعل تقديره أتصلى الصبح ؟ وأربعاً منصوب على الحال ، قاله ابن مالك . وقال الكرماني على البدلية قال : ويجوز رفع الصبح أى الصبح تصلى أربعاً ؟ . واختلف في حكمة هذا الإنكار فقال القاضى عياض وغيره : لثلاث يتناول الزمان فيظن وجوبها . ويؤيده قوله في رواية إبراهيم بن سعد « يوشك أحدكم » وعلى هذا إذا حصل الأمن لا يكره ذلك ، وهو متعقب بعموم حديث الترجمة . وقيل لثلاث تلتبس صلاة الفرض بالنفل . وقال النووي : الحكمة فيه أن يتفرغ للفريضة من أولها فيشرع فيها عقب شروع الإمام ، والمحافظة على مكملات الفريضة أولى من التشاغل بالنافلة اهـ . وهذا يليق بقول من يرى بقضاء النافلة وهو قول الجمهور ، ومن ثم قال من لا يرى بذلك : إذا علم أنه يدرك الركعة الأولى مع الإمام . وقال بعضهم : إن كان في الأخيرة لم يكره له التشاغل بالنافلة ، بشرط الأمن من الالتباس كما تقدم ، والأول عن المالكية ، والثاني عن الحنفية ولهم في ذلك سلف عن ابن مسعود وغيره ، وكأنهم لما تعارض عندهم الأمر بتحصيل النافلة والنهي عن إيقاعها في تلك الحالة جمعوا بين الأمرين بذلك ، وذهب بعضهم إلى أن سبب الإنكار عدم الفصل بين الفرض والنفل لثلاث يلتبسا ، وإلى هذا جنح الطحاوى واحتج له بالأحاديث الواردة بالأمر بذلك ، ومقتضاه أنه لو كان في زاوية المسجد لم يكره ، وهو متعقب بما ذكر ، إذ لو كان المراد مجرد الفصل بين الفرض والنفل لم يحصل إنكار أصلاً ، لأن ابن بحينة سلم من صلاته قطعاً ثم دخل في الفرض ، ويدل على ذلك أيضاً حديث قيس بن عمرو الذى أخرجه أبو داود وغيره « أنه صلى ركعتي الفجر بعد الفراغ من صلاة الصبح » ، فلما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم حين سأل لم ينكر عليه قضاءهما بعد الفراغ من صلاة الصبح متصلاً بها فدل على أن الإنكار على ابن بحينة إنما كان للتنفل حال صلاة الفرض ، وهو موافق لعموم

حديث الترجمة . وقد فهم ابن عمر اختصاص المنع بمن يكون في المسجد لا خارجاً عنه ، فصح عنه أنه كان يحسب من يتنفل في المسجد بعد الشروع في الإقامة ، وصح عنه أنه قصد المسجد فسمع الإقامة فصلى ركعتي الفجر في بيت حفصة ثم دخل المسجد فصلى مع الإمام ، قال ابن عبد البر وغيره : الحجة عند التنازع السنة ، فمن أدل بها فقد أفلح ، وترك التنفل عند إقامة الصلاة وتداركها بعد قضاء الفرض أقرب إلى اتباع السنة ، ويتأيد ذلك من حيث المعنى بأن قوله في الإقامة « حى على الصلاة » معناه هلموا إلى الصلاة أى التي يقام لها ، فأسعد الناس بامتنال هذا الأمر من لم يتشاغل عنه بغيره والله أعلم . واستدل بعموم قوله « فلا صلاة إلا المكتوبة » لمن قال يقطع النافلة إذا أقيمت الفريضة ، وبه قال أبو حامد وغيره من الشافعية ، وخص آخرون النهى بمن ينشئ النافلة عملاً بعموم قوله تعالى ﴿ ولا تبطلوا أعمالكم ﴾ ، وقيل يفرق بين من يخشى فوت الفريضة في الجماعة فيقطع وإلا فلا ، واستدل بقوله « التي أقيمت » بأن المأموم لا يصلى فرضاً ولا نفلاً خلف من يصلى فرضاً آخر ، كالظهر مثلاً خلف من يصلى العصر ، وإن جازت إعادة الفرض خلف من يصلى ذلك الفرض .

**قوله (تابعه غندر ومعاذ عن شعبة عن مالك)** أى تابعه بهز بن أسد في روايته عن شعبة بهذا الإسناد فقلاً عن مالك بن بحينة ، وفي رواية الكشميني عن شعبة عن مالك أى بإسناده ، والأول يقتضى اختصاص المتابعة بقوله عن مالك بن بحينة فقط ، والثاني يشمل جميع الإسناد والمثنى ، وهو أولى لأنه الواقع في نفس الأمر . وطريق غندر وصلها أحمد في مسنده عنه كذلك ، وطريق معاذ — وهو ابن معاذ العنبري البصري — وصلها الإسماعيلي من رواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه ، وقد رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة ، وكذا أخرجه أحمد عن يحيى القطان وحجاج والنسائي من رواية وهب بن جرير والإسماعيلي من رواية يزيد ابن هارون كلهم عن شعبة كذلك .

**قوله (وقال ابن إسحق)** أى صاحب المغازي عن سعد أى ابن إبراهيم ، وهذه الرواية موافقة لرواية إبراهيم بن سعد عن أبيه وهي الراجحة .

**قوله (وقال حماد)** يعنى ابن سلمة كما جزم به المزى وآخرون ، وكذا أخرجه الطحاوى وابن منده موصولاً من طريقه ، ووهم الكرماني في زعمه أنه حماد بن زيد ، والمراد أن حماداً وافق شعبة في قوله عن مالك بن بحينة ، وقد وافقهما أبو عوانة فيما أخرجه الإسماعيلي عن جعفر الفريابي عن قتيبة عنه ، لكن أخرجه مسلم والنسائي عن قتيبة فوق في روايتهما عن ابن بحينة مبهماً ، وكأن ذلك وقع من قتيبة في وقت عمداً ليكون أقرب إلى الصواب ، قال أبو مسعود : أهل المدينة يقولون عبد الله بن بحينة وأهل العراق يقولون مالك بن بحينة ، والأول هو الصواب . انتهى . فيحتمل أن يكون السهو فيه من سعد بن إبراهيم لما حدث به بالعراق . وقد رواه القعنبي عن إبراهيم بن سعد على وجه آخر من الوهم قال « عن عبد الله بن مالك ابن بحينة عن أبيه » قال مسلم في صحيحه : قوله عن أبيه خطأ . انتهى . وكأنه لما رأى أهل العراق يقولون عن مالك بن بحينة ظن أن رواية أهل المدينة مرسله فوهم في ذلك ، والله أعلم .



### باب حَدِّ الْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ

[٦٦٤] ٦٤٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ قَالَ نَا أَبِي قَالَ نَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ الْأَسْوَدُ قَالَ : كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ ، فَذَكَرْنَا الْمَوَاطِبَةَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالتَّعْظِيمَ لَهَا قَالَتْ : لَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذَّنَ ، فَقَالَ : «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» . فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ إِذَا قَامَ مَقَامَكَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ . وَأَعَادَ ، فَأَعَادُوا لَهُ . فَأَعَادَ الثَّالِثَةَ فَقَالَ : «إِنَّكُمْ صَوَاحِبُ يَوْسُفَ ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» . فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي . فَوَجَدَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نَفْسِهِ خَفَّةً ، فَخَرَجَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ ، كَأَنِّي أَنْظُرُ رِجْلَيْهِ تَخْطُانِ مِنَ الْوَجْعِ ، فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَتَأَخَّرَ ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ مَكَانَكَ . ثُمَّ أَتَى بِهِ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ .

فَقِيلَ لِلْأَعْمَشِ : فَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاتِهِ ، وَالنَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ ؟ فَقَالَ بِرَأْسِهِ : نَعَمْ .

رواه أبو داود عن شعبة عن الأعمش بعبارة.

وزاد أبو معاوية : جلس عن يسار أبي بكر ، فكان أبو بكر يُصَلِّي قائماً .

[٦٦٥] ٦٤٧ - نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ نَا هِشَامُ بْنُ يَوْسُفَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ : لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يَمْرُضَ فِي بَيْتِي ، فَأَذَّنَ لَهُ . فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَخْطُرُ رِجْلَاهُ الْأَرْضَ ، وَكَانَ بَيْنَ عَبَّاسٍ وَرَجُلٍ آخَرَ .

قَالَ عَبِيدُ اللَّهِ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ ، فَقَالَ لِي : وَهَلْ تَدْرِي مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ .

قوله ( باب حَدِّ الْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ ) قَالَ ابْنُ التِّينِ تَبَعاً لِابْنِ بَطَالٍ : مَعْنَى الْحَدِّ هَاهُنَا الْحَدَّةُ ، وَقَدْ نَقَلَهُ الْكِسَائِيُّ . وَمِثْلُهُ قَوْلُ عُمَرَ فِي أَبِي بَكْرٍ « كُنْتُ أَرَى مِنْهُ بَعْضَ الْحَدِّ » أَيْ الْحَدَّةُ ، قَالَ : وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْحُضُّ عَلَى شَهَادَةِ الْجَمَاعَةِ . قَالَ ابْنُ التِّينِ : وَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ هُنَا « جَدٌّ » بِكسْرِ الْجِيمِ وَهُوَ الْجَهْدُ فِي الْأَمْرِ ، لَكِنْ لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَرَوَاهُ بِالْجِيمِ . انْتَهَى . وَقَدْ أَثْبَتَ ابْنُ قُرْقُولٍ رَوَايَةَ الْجِيمِ وَعَزَاهَا لِلْقَاسِمِيِّ . وَقَالَ ابْنُ رَشِيدٍ : إِنَّمَا الْمَعْنَى مَا يَحْدُ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ مَعَهُ الْجَمَاعَةُ فَإِذَا جَاوَزَ ذَلِكَ الْحَدَّ لَمْ يَسْتَحِبَّ لَهُ شَهَادَتُهُ . وَمُنَاسِبَةٌ ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ خُرُوجُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَوَكِّئًا عَلَى غَيْرِهِ مِنْ شِدَّةِ الضَّعْفِ فَكَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ مِنْ بَلْغٍ إِلَى تِلْكَ الْحَالِ لَا يَسْتَحِبُّ لَهُ تَكْلُفُ الْخُرُوجِ لِلْجَمَاعَةِ إِلَّا إِذَا وَجَدَ مِنْ يَتَوَكَّأُ عَلَيْهِ . وَأَنَّ قَوْلَهُ فِي الْحَدِيثِ الْمَاضِي

« لأتوهما ولو حبواً » وقع على طريق المبالغة ، قال : ويمكن أن يقال معناه باب الحد الذي للمريض أن يأخذ فيه بالعزيمة في شهود الجماعة . انتهى ملخصاً .

**قوله ( مرضه الذي مات فيه )** سيأتي الكلام عليه مبيناً في آخر المغازي في سببه ووقت ابتدائه وقدره ، وقد بين الزهري في روايته كما في الحديث الثاني من هذا الباب أن ذلك كان بعد أن اشتد به المرض واستقر في بيت عائشة .

**قوله ( فحضرت الصلاة )** هي العشاء كما في رواية موسى بن أبي عائشة الآتية قريباً في « باب إنما جعل الإمام ليؤتم به » وسنذكر هناك الخلاف في ذلك إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فاذن )** بضم الهمزة على البناء للمفعول . وفي رواية الأصيل « وأذن بالواو » وهو أوجه ، والمراد به أذان الصلاة . ويحتمل أن يكون معناه أعلم ، ويقويه رواية أبي معاوية عن الأعمش الآتية في « باب الرجل يأتى بالإمام » ولفظه « جاء بلال يؤذنه بالصلاة » واستفيد منه تسمية المبهم ، وسيأتي في رواية موسى ابن أبي عائشة أنه صلى الله عليه وسلم بدأ بالسؤال عن حضور وقت الصلاة وأنه أراد أن يتبأ للخروج إليها فأغمى عليه .. الحديث .

**قوله ( مروا أبا بكر فليصل )** استدل به على أن الأمر بالأمر بالشيء يكون أمراً به ، وهي مسألة معروفة في أصول الفقه ، وأجاب المانعون بأن المعنى بلغوا أبا بكر أنى أمرته . وفصل النزاع أن الثاني إن أراد أنه ليس أمراً حقيقة فسلم لأنه ليس فيه صيغة أمر للثاني ، وإن أراد أنه لا يستلزمه فردود والله أعلم .

**قوله ( فقيل له )** قائل ذلك عائشة كما سيأتي .

**قوله ( أسيف )** بوزن فاعيل وهو بمعنى فاعل من الأسف وهو شدة الحزن ، والمراد أنه رقيق القلب . ولا بن حبان من رواية عاصم عن شقيق عن مسروق عن عائشة في هذا الحديث : قال عاصم والأسيف الرقيق الرحيم ، وسيأتي بعد ستة أبواب من حديث ابن عمر في هذه القصة « فقالت له عائشة : إنه رجل رقيق ، إذا قرأ غلبه البكاء » ومن حديث أبي موسى نحوه ، ومن رواية مالك عن هشام عن أبيه عنها بلفظ « قالت عائشة : قلت إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فر عمر » .

**قوله ( فأعادوا له )** أى من كان في البيت ، والمخاطب بذلك عائشة كما ترى ، لكن جمع لأنهم كانوا في مقام الموافقين لها على ذلك . ووقع في حديث أبي موسى بالإفراد ولفظه « فعادت » ولا بن عمر « فعادته » .

**قوله ( فأعاد الثالثة فقال : إنكن صواحب يوسف )** فيه حذف بينه مالك في روايته المذكورة ، وأن المخاطب له حينئذ حفصة بنت عمر بأمر عائشة ، وفيه أيضاً « فر عمر » فقال : مه إنكن لأنتن صواحب يوسف « وصواحب جمع صاحبة ، والمراد أنهن مثل صواحب يوسف في إظهار خلاف ما في الباطن . ثم إن هذا الخطاب وإن كان بلفظ الجمع فالمراد به واحد وهي عائشة فقط ، كما أن « صواحب » صيغة جمع والمراد زليخا فقط ، ووجه المشابهة بينهما في ذلك أن زليخا استدعت النسوة وأظهرت لهن الإكرام بالضيافة ومرادها زيادة على ذلك وهو أن ينظرن إلى حسن يوسف ويعنرنها في محبته ، وأن عائشة أظهرت أن سبب لإرادتها صرف الإمامة عن أبيها كونه لا يسمع المأمومين القراءة لبكائه ، ومرادها زيادة على ذلك وهو أن

لا يتشام الناس به . وقد صرحت هي فيما بعد ذلك فقالت « لقد راجعته وما حملني على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلاً قام مقامه أبداً » الحديث . وسيأتي بتامه في « باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم » في أواخر المغازي إن شاء الله تعالى . وأخرجه مسلم أيضاً . وبهذا التقرير يندفع إشكال من قال إن صواحب يوسف لم يقع منهم إظهار بخالف ما في الباطن . ووقع في مرسل الحسن عند ابن أبي خيثمة أن أبا بكر أمر عائشة أن تكلم النبي صلى الله عليه وسلم أن يصرف ذلك عنه ، فأرادت التوصل إلى ذلك بكل طريق فلم يتم . ووقع في أمالي ابن عبد السلام أن النسوة آتين امرأة العزيز يظهرن تعنيفها ، ومقصودهن في الباطن أن يدعون يوسف إلى أنفسهن ، كذا قال وليس في سياق الآية ما يساعد ما قال .

( فائدة ) : زاد حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم في هذا الحديث أن أبا بكر هو الذي أمر عائشة أن تشير على رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يأمر عمر بالصلاة ، أخرجه الدورق في مسنده ، وزاد مالك في روايته التي ذكرناها « فقالت حفصة لعائشة : ما كنت لأصيب منك خيراً » . ومثله للإسماعيلي في حديث الباب ، وإنما قالت حفصة ذلك لأن كلامها صادف المرة الثالثة من المعادة ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يراجع بعد ثلاث ، فلما أشار إلى الإنكار عاينها بما ذكر من كونهن صواحب يوسف وجدت حفصة في نفسها من ذلك لكون عائشة هي التي أمرتها بذلك ، ولعلها تذكرت ما وقع لها معها أيضاً في قصة المغافير كما سيأتي في موضعه .

قوله ( فليصل بالناس ) في رواية الكشميनी « للناس » .

قوله ( فخرج أبو بكر ) فيه حذف دل عليه سياق الكلام ، وقد بينه في رواية موسى بن أبي عائشة المذكورة ولفظه « فاتاه الرسول » أي بلال لأنه هو الذي أعلم بحضور الصلاة فأجيب بذلك . وفي روايته أيضاً « فقال له إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرك أن تصلي بالناس . فقال أبو بكر - وكان رجلاً رقيقاً - يا عمر صلى بالناس فقال له عمر : أنت أحق بذلك » انتهى . وقول أبي بكر هذا لم يرد به ما أرادت عائشة . قال النووي : تأوله بعضهم على أنه قاله تواضعاً ، وليس كذلك ، بل قاله للعدو المذكور وهو كونه رقيق القلب كثير البكاء ، فخشي أن لا يسمع الناس . انتهى . ويحتمل أن يكون رضى الله عنه فهم من الإمامة الصغرى الإمامة العظمى وعلم ما في تحملها من الخطر ، وعلم قوة عمر على ذلك ، فاختره . ويؤيده أنه عند البيعة أشار عليهم أن يبايعوه أو يبايعوا أبا عبيدة بن الجراح . والظاهر أنه لم يطاع على المراجعة المتقدمة ، وفهم من الأمر له بذلك تفويض الأمر له في ذلك سواء باشر بنفسه أو استخلف . قال القرطبي : ويستفاد منه أن للمستخلف في الصلاة أن يستخلف ولا يتوقف على إذن خاص له بذلك .

قوله ( فصل ) في رواية المستملى والسرخسي « يصلي » وظاهره أنه شرع في الصلاة ، ويحتمل أن يكون المراد أنه تهيأ لها . وسيأتي في رواية أبي معاوية عن الأعمش بافظ « فلما دخل في الصلاة » وهو محتمل أيضاً بأن يكون المراد دخل في مكان الصلاة ، ويأتي البحث مع من حماه على ظاهره إن شاء الله تعالى .

قوله ( لوجد النبي صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة ) ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم وجد ذلك في تلك الصلاة بعينها ، ويحتمل أن يكون ذلك بعد ذلك وأن يكون فيه حذف كما تقدم مثله في قوله « فخرج

أبو بكر ، وأوضح منه رواية موسى بن أبي عائشة المذكور « فصلى أبو بكر تلك الأيام . ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد من نفسه خفة » وعلى هذا لا يتعين أن تكون الصلاة المذكورة هي العشاء .

**قوله ( يهادى )** بضم أوله وفتح الدال أى يعتمد على الرجلين متمايلاً فى مشيه من شدة الضعف ، والتهادى التمايل فى المشى البطيء ، وقوله « يخطان الأرض » أى لم يكن يقدر على تمكينهما من الأرض ، وسقط لفظ « الأرض » من رواية الكشميهنى ، وفى رواية عاصم المذكورة عند ابن حبان « إني لأنظر إلى بطون قدميه » .

**قوله ( بين رجلين )** فى الحديث الثانى من حديثى الباب أنهما العباس بن عبد المطلب وعلى بن أبى طالب ومثله فى رواية موسى بن أبى عائشة ، ووقع فى رواية عاصم المذكورة « وجد خفة من نفسه فخرج بين بريرة ونوبة » ويجمع كما قال النووى بأنه خرج من البيت إلى المسجد بين هذين ، ومن ثم إلى مقام الصلاة بين العباس وعلى ، أو يحمل على التعدد ، ويدل عليه ما فى رواية الدارقطنى أنه خرج بين أسامة بن زيد والفضل بن العباس . وأما ما فى مسلم أنه خرج بين الفضل بن العباس وعلى فذلك فى حال مجيئه إلى بيت عائشة .

**( نفيه )** : نوبة بضم النون وبالموحدة ذكره بعضهم فى النساء الصحابييات فوهم ، وإنما هو عبد أسود كما وقع عند سيف فى كتاب الردة . ويؤيده حديث سالم بن عبيد فى صحيح ابن خزيمة بلفظ « خرج بين بريرة ورجل آخر » .

**قوله ( فأراد أبو بكر )** زاد أبو معاوية عن الأعمش « فلما سمع أبو بكر حسه » وفى رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس فى هذا الحديث « فلما أحس الناس به سبخوا » أخرجه ابن ماجه وغيره بإسناد حسن .  
**قوله ( أن مكانك )** فى رواية عاصم المذكورة « أن اثبت مكانك » وفى رواية موسى بن أبى عائشة فأوماً إليه بأن لا يتأخر .

**قوله ( ثم أتى به )** كذا هنا بضم الهمزة . وفى رواية موسى بن أبى عائشة أن ذلك كان بأمره ولفظه « فقال أجلسانى إلى جنبه ، فأجلساه » وعين أبو معاوية عن الأعمش فى إسناد حديث الباب — كما سيأتى بعد أبواب — مكان الجلوس فقال فى روايته « حتى جلس عن يسار أبى بكر » وهذا هو مقام الإمام ، وسيأتى القول فيه . وأغرب القرطبى شارح مسلم لما حكى الخلاف هل كان أبو بكر إماماً أو مأموماً ؟ فقال : لم يقع فى الصحيح بيان جلوسه صلى الله عليه وسلم هل كان عن يمين أبى بكر أو عن يساره . انتهى . ورواية أبى معاوية هذه عند مسلم أيضاً ، فالعجب منه كيف يغفل عن ذلك فى حال شرحه له .

**قوله ( فقبل للأعمش إلخ )** ظاهره الانقطاع ، لأن الأعمش لم يسنده . لكن فى رواية أبى معاوية عنه ذكر ذلك متصلاً بالحديث ، وكذا فى رواية موسى بن أبى عائشة وغيرها .

**قوله ( رواه أبو داود )** هو الطيالسى .

**قوله ( بعضه )** بالنصب وهو بدل من الضمير . وروايته هذه وصلها البزار قال : حدثنا أبو موسى محمد بن المنثرى حدثنا أبو داود به ولفظه « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم المقدم بين يدى أبى بكر ، كذا رواه مختصراً ، وهو موافق لقضية حديث الباب . لكن رواه ابن خزيمة فى صحيحه عن محمد بن بشار عن

أبي داود بسنده هذا عن عائشة قالت « من الناس من يقول : كان أبو بكر المقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف ، ومنهم من يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المقدم » ورواه مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر » أخرجه ابن المنذر ، وهذا عكس رواية أبي موسى ، وهو اختلاف شديد . ووقع في رواية مسروق عنها أيضاً اختلاف فأخرجه ابن حبان من رواية عاصم عن شقيق عنه بلفظ « كان أبو بكر يصلي بصلاته ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر » وأخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة من رواية شعبة عن نعيم بن أبي هند عن شقيق بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر » وظاهر رواية محمد بن بشار أن عائشة لم تشاهد الهيئة المذكورة ، ولكن تضافرت الروايات عنها بالجزم بما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان هو الإمام في تلك الصلاة ، منها رواية موسى ابن أبي عائشة التي أشرنا إليها ف فيها « فجعل أبو بكر يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والناس بصلاة أبي بكر » وهذه رواية زائدة بن قدامة عن موسى ، وخالفه شعبة أيضاً فرواه عن موسى بلفظ « أن أبا بكر صلى بالناس ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف خلفه » فن العلماء من سلك الترجيح فقدم الرواية التي فيها أن أبا بكر كان مأموماً للجزم بها ، ولأن أبا معاوية أحفظ في حديث الأعمش من غيره ، ومنهم من سلك عكس ذلك ورجح أنه كان إماماً ، وتمسك بقول أبي بكر في « باب من دخل ليؤم الناس » حيث قال « ما كان لابن أبي قحافة أن يتقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم » . ومنهم من سلك الجمع فحمل القصة على التعدد . وأجاب عن قول أبي بكر كما سيأتي في بابه . ويؤيده اختلاف النقل عن الصحابة غير عائشة ، فحديث ابن عباس فيه أن أبا بكر كان مأموماً كما سيأتي في رواية موسى بن أبي عائشة ، وكذا في رواية أرقم بن شرحبيل التي أشرنا إليها عن ابن عباس ، وحديث أنس فيه أن أبا بكر كان إماماً أخرجه الترمذي وغيره من رواية حميد عن ثابت عنه بلفظ « آخر صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر في ثوب » وأخرجه النسائي من وجه آخر عن حميد عن أنس فلم يذكر ثابتاً ، وسيأتي بيان ما ترتب على هذا الاختلاف من الحكم في « باب إنما جعل الإمام ليؤتم به » قريباً إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وزاد أبو معاوية عن الأعمش : جلس عن يسار أبي بكر فكان أبو بكر يصلي قائماً )** يعني روى الحديث المذكور أبو معاوية عن الأعمش كما رواه حفص بن غياث مطولاً وشعبة مختصراً كلهم عن الأعمش بإسناده المذكور ، فزاد أبو معاوية ما ذكر . وقد تقدمت الإشارة إلى المكان الذي وصله المصنف فيه . وغفل مغلطاً ومن تبعه فنسبوا وصله إلى رواية ابن نمير عن أبي معاوية في صحيح ابن حبان ، وليس بجيد من وجهين : أحدهما أن رواية ابن نمير ليس فيها عن يسار أبي بكر ، والثاني أن نسبته إلى تخريج صاحب الكتاب أولى من نسبته لغيره فيه .

**قوله في الحديث الثاني ( لما ثقل على النبي صلى الله عليه وسلم )** أي اشتد به مرضه ، يقال ثقل في مرضه إذا ركدت أعضاؤه عن خفة الحركة .

**قوله ( فأذن له )** بفتح الهمزة وكسر المعجمة وتشديد النون أي الأزواج ، وحكى الكرماني أنه روى بضم الهمزة وكسر الذال وتخفيف النون على البناء للمجهول ، واستدل به على أن القسم كان واجباً عليه

صلى الله عليه وسلم كما سيأتى فى موضعه إن شاء الله تعالى . وقد تقدم حديث الزهرى هذا فى « باب الغسل والوضوء من الخضب » وفيه زيادة على الذى هنا ، وسيأتى فى رواية ابن أبى عائشة عن عبيد الله شيخ الزهرى وسياقه آتم من سياق الزهرى .

**قوله ( قال هو على بن أبى طالب )** زاد الإسماعيلي من رواية عبد الرزاق عن معمر « ولكن عائشة لا تطيب نفسها له بخير » ولابن إسحق فى المغازى عن الزهرى « ولكنها لا تقدر على أن تذكره بخير » ولم يقف الكرماني على هذه الزيادة فعبر عنها بعبارة شنيعة ، وفى هذا رد على من تنطع فقال لا يجوز أن يظن ذلك بعائشة ، ورد على من زعم أنها أبهمت الثانى لكونه لم يتعين فى جميع المسافة إذ كان تارة يتوكأ على الفضل وتارة على أسامة وتارة على عليّ ، وفى جميع ذلك الرجل الآخر هو العباس ، واختص بذلك إكراماً له ، وهذا توهم ممن قاله والواقع خلافه ، لأن ابن عباس فى جميع الروايات الصحيحة جازم بأن المبهم علىّ فهو المعتمد والله أعلم . ودعوى وجود العباس فى كل مرة والذى يتبدل غيره مردودة بدليل رواية عاصم التى قدمت الإشارة إليها وغيرها صريح فى أن العباس لم يكن فى مرة ولا فى مرتين منها والله أعلم . وفى هذه القصة من الفوائد غير ما مضى تقديم أبى بكر ، وترجيحه على جميع الصحابة ، وفضيلة عمر بعده ، وجواز الثناء فى الوجه لمن أمن عليه الإعجاب . وملاطفة النبي صلى الله عليه وسلم لأزواجه وخصوصاً لعائشة ، وجواز مراجعة الصغير الكبير ، والمشاورة فى الأمر العام ، والأدب مع الكبير لم أبى بكر بالتأخر عن الصف ، وإكرام الفاضل لأنه أراد أن يتأخر حتى يستوى مع الصف فلم يتركه النبي صلى الله عليه وسلم يتزحزح عن مقامه . وفيه أن البكاء ولو كثر لا يبطل الصلاة لأنه صلى الله عليه وسلم بعد أن علم حال أبى بكر فى رقة القلب وكثرة البكاء لم يعدل عنه . ولا نهاه عن البكاء ، وأن الإيماء يقوم مقام النطق ، واقتصار النبي صلى الله عليه وسلم على الإشارة يحتمل أن يكون لضعف صوته ، ويحتمل أن يكون للإعلام بأن غاطبة من يكون فى الصلاة بالإيماء أولى من النطق . وفيه تأكيد أمر الجماعة والأخذ فيها بالأشد وإن كان المرض يرخص فى تركها ، ويحتمل أن يكون فعل ذلك لبيان جواز الأخذ بالأشد وإن كانت الرخصة أولى ، وقال الطبرى : إنما فعل ذلك لئلا يعذر أحد من الأئمة بعده نفسه بأدنى عذر فيتخلف عن الإمامة ، ويحتمل أن يكون قصد إفهام الناس أن تقديمه لأبى بكر كان لأهليته لذلك حتى إنه صلى الله عليه وسلم استدل به على جواز استخلاف الإمام لغير ضرورة لصنيع أبى بكر ، وعلى جواز مخالفة موقف المأموم للضرورة كمن قصد أن يبلغ عنه ، ويلتحق به من زحم عن الصف . وعلى جواز اتهام بعض المأمومين ببعض وهو قول الشعبي واختيار الطبرى وأوماً إليه البخارى كما سيأتى ، وتعقب بأن أبى بكر إنما كان مبالغاً كما سيأتى فى « باب من أسمع الناس التكبير » من رواية أخرى عن الأعمش ، وكذا ذكره مسلم على هذا ، فعنى الاقتداء اقتداؤهم بصوته ، ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم كان جالساً وكان أبو بكر قائماً فكان بعض أفعاله يخفى على بعض المأمومين فمن ثم كان أبو بكر كالإمام فى حقهم والله أعلم . وفيه اتباع صوت المكبر ، وصحة صلاة المستمع والسامع ، ومنهم من شرط فى صحته تقدم إذن الإمام ، واستدل به الطبرى على أن للإمام أن يقطع الاقتداء به ويقتدى هو بغيره من غير أن يقطع الصلاة . وعلى جواز إنشاء القدوة فى أثناء الصلاة ، وعلى جواز تقدم إحرام المأموم على الإمام بناء على أن أبى بكر كان دخل فى الصلاة ثم قطع القدوة واتم برسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد قدمنا أنه ظاهر الرواية . ويؤيده أيضاً أن في رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس « فابتدأ النبي صلى الله عليه وسلم القراءة من حيث انتهى أبو بكر ، واستدل به على صحة صلاة القادر على القيام قائماً خلف القاعد خلافاً للمالكية مطلقاً ولأحمد حيث أوجب القعود على من يصلي خلف القاعد كما سيأتي الكلام عليه في » باب إنما جعل الإمام ليؤتم به « إن شاء الله تعالى .

### باب الرخصة في المطر والعلة أن يصلي في رحله

[٦٦٦] ٦٤٨- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع: أن ابن عمر أذن بالصلاة في ليلة ذات بردٍ وريحٍ ثم قال: ألا صلُّوا في الرحال. ثم قال: إن رسول الله صلى الله عليه كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة ذات بردٍ ومطرٍ يقول: «ألا صلُّوا في الرحال».

[٦٦٧] ٦٤٩- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع الأنصاري: أن عتبان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى، وإنه قال لرسول الله صلى الله عليه: يا رسول الله، إنها تكون الظلمة والسيول، وأنا رجلٌ ضريبُ البصر، فصل يا رسول الله في بيتي مكاناً أتخذه مُصلِّي. فجاءه رسول الله صلى الله عليه فقال: «أين تحب أن أصلي؟» فأشار إلى مكان من البيت، فصلَّى فيه رسول الله صلى الله عليه.

قوله ( باب الرخصة في المطر والعلة أن يصلي في رحله ) ذكر العلة من عطف العام على الخاص لأنها أعم من أن تكون بالمطر أو غيره ، والصلاة في الرحل أعم من أن تكون بجماعة أو منفرداً لكنها مظنة الانفراد ، والمقصود الأصلي في الجماعة إيقاعها في المسجد ، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر في كتاب الأذان ، وعلى حديث عتبان في « باب المساجد في البيوت » وسياقه هناك أتم ، واسماعيل شيخه هنا هو ابن أبي أويس .

### باب هل يصلي الإمام بمن حضر؟ وهل يخطب يوم الجمعة؟

[٦٦٨] ٦٥٠- حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا حماد بن زيد قال حدثنا عبد الحميد صاحب الزيادي قال: سمعتُ عبد الله بن الحارث قال: خطبنا ابن عباس في يوم ذي رزغ، فأمر المؤذن لما بلغ: «حي على الصلاة» قال قل: الصلاة في الرحال، فنظر بعضهم إلى بعض كأنهم أنكروا فقال: كأنكم أنكرتم هذا، إن هذا فعله من هو خيرٌ مني - يعني رسول الله صلى الله عليه - إنها عزيمة، وإنني كرهت أن أخرجكم.

وعن حماد عن عاصم عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس نحوه، غير أنه قال: كرهت أن أوثمكم، فتجيئون تدوسون الطين إلى ركبكم.

[٦٦٩]

٦٥١- نا مسلم قال نا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال : سألت أبا سعيد الخدري فقال : جاءت سحابة فمطرت حتى سال السقف - وكان من جريد النخل - فأقيمت الصلاة ، فرأيت رسول الله صلى الله عليه يسجد في الماء والطين ، حتى رأيت أثر الطين في جبهته .

[الحديث ٦٦٩ - أطرافه في : ٨١٣ ، ٨٣٦ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٨ ، ٢٠٣٦ ، ٢٠٤٠ .]

[٦٧٠]

٦٥٢- حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا أنس بن سيرين قال سمعت أنساً يقول : قال رجل من الأنصار : إني لا أستطيع الصلاة معك - وكان رجلاً ضخماً - فصنع للنبي صلى الله عليه طعاماً فدعاه إلى منزله ، فبسط له حصيراً ، ونضح طرف الحصير ، فصلّى عليه ركعتين .

فقال رجل من آل الجارود لأنس : أكان النبي صلى الله عليه يصلي الضحى ؟ قال : ما رأيته

صلاها إلا يومئذ .

[الحديث ٦٧٠ - طرفاه في : ١١٧٩ ، ٦٠٨٠ .]

**قوله ( باب هل يصلي الإمام بمن حضر )** أى مع وجود العلة المرخصة للتخلف ، فلو تكلف قوم الحضور فصلّى بهم الإمام لم يكره ، فالأمر بالصلاة في الرحال على هذا للإباحة لا للندب ، ومطابقة ذلك لحديث ابن عباس من قوله فيه « فنظر بعضهم إلى بعض » لما أمر المؤذن أن يقول « الصلاة في الرحال » فإنه دال على أن بعضهم حضر وبعضهم لم يحضر ومع ذلك خطب وصلى بمن حضر ، وأما قوله « وهل يخطب يوم الجمعة في المطر » فظاهر من حديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في الأذان أيضاً وفيه أن ذلك كان يوم الجمعة وأن قوله « إنها عزمة » أى الجمعة ، وأما مطابقة حديث أبي سعيد فمن جهة أن العادة في يوم المطر أن يتخلف بعض الناس ، وأما قول بعض الشراح يحتمل أن يكون ذلك في الجمعة فردود لأنه سيأتي في الاعتكاف أنها كانت في صلاة الصبح ، وحديث أنس لا ذكر للخطبة فيه . ولا يلزم أن يدل كل حديث في الباب على كل ما في الترجمة .

**قوله ( وعن حماد )** هو معطوف على قوله « حدثنا حماد بن زيد » وليس بمعلق . وقد تقدم في الأذان عن مسدد عن حماد عنهما جميعاً .

**قوله ( نحوه )** أى بمعظم لفظه وجميع معناه . ولهذا استثنى منه لفظ « أخرجكم » وأن في هذا بدلها « أو ثمكم » إلخ ، ويحتمل أن يكون المراد بالاستثناء أنها متفقان في المعنى وفي الرواية الثانية هذه الزيادة .

**قوله ( فتجيئون )** كذا للأكثر بإثبات النون ، وهو على حذف مقدر ، وللكشيبى « فتجيئوا » وقد تقدمت مباحث الحديث في كتاب الأذان ، وحديث أبي سعيد يأتي في الاعتكاف . ومسلم شيخه فيه هنا هو ابن إبراهيم ، وهشام هو الدستوائى ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن ، وقوله « سألت أبا سعيد » أى عن ليلة القدر .



قوله في حديث أنس ( قال رجل من الأنصار ) قيل إنه عتيان بن مالك ، وهو محتمل لتقارب القصتين ، لكن لم أر ذلك صريحاً . وقد وقع في رواية ابن ماجه الآتية أنه بعض عمومة أنس وليس عتيان عما لأنس إلا على سبيل المجاز لأنهما من قبيلة واحدة وهي الخزرج لكن كل منهما من بطن .  
قوله ( معك ) أى في الجماعة في المسجد .

قوله ( وكان رجلاً ضخماً ) أى سميناً . وفي هذا الوصف إشارة إلى علة تخلفه ، وقد عده ابن حبان من الأعدار المرخصة في التأخر عن الجماعة ، وزاد عبد الحميد عن أنس « وإنى أحب أن تأكل في بيتي وتصل فيه » .

قوله ( فبسط له حصيراً ) سبق الكلام فيه في حديث أنس في أوائل الصلاة في « باب الصلاة على الحصير » .

قوله ( فصلي عليه ركعتين ) زاد عبد الحميد « فصلي وصلينا معه » .

قوله ( فقال رجل من آل الجارود ) في رواية على بن الجعد عن شعبة الآتية للمصنف في صلاة الضحى « فقال فلان ابن فلان ابن الجارود » وكأنه عبد الحميد بن المنذر بن الجارود البصرى ، وذلك أن البخارى أخرج هذا الحديث من رواية شعبة ، وأخرجه في موضع آخر من رواية خالد الحذاء كلاهما عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس ، وأخرجه ابن ماجه وابن حبان من رواية عبد الله بن عون عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس ، فاقترض ذلك أن في رواية البخارى انقطاعاً ، وهو مندفع بتصريح أنس بن سيرين عنده بسامعه من أنس ، فحينئذ رواية ابن ماجه إما من المزيدي متصل الأسانيد ، وإما أن يكون فيها وهم لكون ابن الجارود كان حاضراً عند أنس لما حدث بهذا الحديث وسأله عما سأله من ذلك ، فظن بعض الرواة أن له فيه رواية . وسيأتى الكلام على فوائده في « باب صلاة الضحى » ومطابقته لهذه الترجمة إما من جهة ما يلزم من الرخصة لمن له عذر أن يتخلف عن الحضور فإن ضرورة مواظبته صلى الله عليه وسلم على الصلاة بالجماعة أن يصلى بمن بقي ، وإما من جهة ما ورد في طريق عبد الحميد المذكورة حيث قال أنس « فصلي وصلينا معه » فإنه مطابق لقوله « وهل يصلى بمن حضر » والله أعلم .

### باب إذا حضر الطَّعَامُ وأُقيمتِ الصَّلَاةُ

وكان ابن عمر يبدأ بالعشاء .

وقال أبو الدرداء : من فقه المرء إقباله على حاجته حتى يُقبل على صلاته وقلبه فارغ .

٦٥٣ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن هشام قال حدثني أبي قال : سمعت عائشة عن [٦٧١]

النبي صلى الله عليه قال : « إذا وُضِعَ العشاءُ وأُقيمتِ الصلاةُ فابدؤوا بالعشاء » .

[الحديث ٦٧١ - طرفه في : ٥٤٦٥] .

[٦٧٢] ٦٥٤- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه قال: «إِذَا قَدَّمَ الْعِشَاءُ فَابْدُؤُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تَصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَلَا تُعْجَلُوا عَنْ عِشَائِكُمْ».

[الحديث ٦٧٢ - طرفه في: ٥٤٦٣].

[٦٧٣] ٦٥٥- نا عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «إِذَا وَضَعَ عِشَاءَ أَحَدِكُمْ فَأَقِمْتِ الصَّلَاةَ فَابْدُؤُوا بِالْعِشَاءِ، وَلَا يَعْجَلُ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهُ». وكان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة، فلا يأتيها حتى يفرغ، وإنه يسمع قراءة الإمام.

[الحديث ٦٧٣ - طرفاه في: ٦٧٤، ٥٤٦٤].

[٦٧٤] ٦٥٦- وقال زهير ووهب بن عثمان عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال النبي صلى الله عليه: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ فَلَا يَعْجَلُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ وَإِنْ أَقِمْتِ الصَّلَاةَ» قال أبو عبد الله: رواه إبراهيم بن المنذر عن وهب بن عثمان، ووهب مديني.

**قوله (باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة)** قال الزين بن المنير: حذف جواب الشرط في هذه الترجمة إشعاراً بعدم الجزم بالحكم لقوة الخلاف. انتهى. وكأنه أشار بالأثرين المذكورين في الترجمة إلى منزع العلماء في ذلك، فإن ابن عمر حمله على إطلاقه، وأشار أبو الدرداء إلى تقييده بما إذا كان القلب مشغولاً بالأكل، وأثر ابن عمر مذكور في الباب بمعناه، وأثر أبي الدرداء وصله ابن المبارك في «كتاب الزهد» وأخرجه محمد بن نصر المروزي في «كتاب تعظيم قدر الصلاة» من طريقه.

**قوله (حدثنا يحيى)** هو ابن سعيد القطان، وقد أخرجه السراج من طريق يحيى بن سعيد الأموي عن هشام بن عروة أيضاً لكن لفظه «إذا حضر» وذكره المصنف في كتاب الأطعمة من طريق سفيان عن هشام بلفظ «إذا حضر» وقال بعده «قال يحيى بن سعيد ووهيب عن هشام إذا وضع» انتهى. ورواية وhib وصلها الإسماعيلي، وأخرجه مسلم من رواية ابن نمير وحفص ووکیع بلفظ «إذا حضر» ووافق كلا جماعة من الرواة عن هشام، لكن الذين رووه بلفظ «إذا وضع» كما قال الإسماعيلي أكثر، والفرق بين اللفظين أن الحضور أعم من الوضع، فيحمل قوله «حضر» أي بين يديه لتألف الروايات لاتحاد المخرج، ويؤيده حديث أنس الآتي بعده بلفظ «إذا قدم العشاء» ولمسلم «إذا قرب العشاء» وعلى هذا فلا يناط الحكم بما إذا حضر العشاء لكنه لم يقرب للأكل كما لو لم يقرب.

**قوله (وأقيمت الصلاة)** قال ابن دقيق العيد: الألف واللام في «الصلاة» لا ينبغي أن تحمل على الاستغراق ولا على تعريف الماهية، بل ينبغي أن تحمل على المغرب، لقوله «فابدؤوا بالعشاء» ويترجع

حملة على المغرب لقوله في الرواية الأخرى « فابدؤوا به قبل أن تصلوا المغرب » والحديث يفسر بعضه بعضاً ، وفي رواية صحيحة « إذا وضع العشاء وأحدكم صائم » انتهى . وسندكر من أخرج هذه الرواية في الكلام على الحديث الثاني . وقال الفاكهاني : ينبغي حملة على العموم نظراً إلى العلة وهي التشويش المفضي إلى ترك الخشوع ، وذكر المغرب لا يقتضي حصراً فيها لأن الجائع غير الصائم قد يكون أشوق إلى الأكل من الصائم . انتهى . وحملة على العموم إنما هو بالنظر إلى المعنى إلحاقاً للجائع بالصائم وللغداء بالعشاء لا بالنظر إلى اللفظ الوارد .

**قوله ( فابدؤوا بالعشاء )** حمل الجمهور هذا الأمر على الندب ، ثم اختلفوا : فمنهم من قيده بمن كان محتاجاً إلى الأكل وهو المشهور عند الشافعية ، وزاد الغزالي ما إذا خشي فساد المأكول ، ومنهم من لم يقيده وهو قول الثوري وأحمد وإسحق ، وعليه يدل فعل ابن عمر الآتي ، وأفرط ابن حزم فقال : تبطل الصلاة . ومنهم من اختار البداءة بالصلاة إلا إن كان الطعام خفيفاً نقله ابن المنذر عن مالك ، وعند أصحابه تفصيل قالوا : يبدأ بالصلاة إن لم يكن متعلق النفس بالأكل ، أو كان متعلقاً به لكن لا يعجله عن صلاته ، فإن كان يعجله عن صلاته بدأ بالطعام واستحبت له الإعادة .

**قوله ( عن عقيل )** في رواية الإسماعيلي « حدثني عقيل » وعنده أيضاً عن ابن شهاب « أخبرني أنس » .

**قوله ( إذا قدم العشاء )** زاد ابن حبان والطبراني في الأوسط من رواية موسى بن أعين عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب « وأحدكم صائم » وقد أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن عمرو بدون هذه الزيادة ، وذكر الطبراني أن موسى بن أعين تفرد بها . انتهى . وموسى ثقة متفق عليه .

**قوله ( ولا تعجلوا )** بضم المثناة وبفتحها والجيم مفتوحة فيهما ، ويروى بضم أوله وكسر الجيم .

**قوله في حديث ابن عمر ( إذا وضع عشاء أحدكم )** هذا أخص من الرواية الماضية حيث قال « إذا وضع العشاء » فيحمل العشاء في تلك الرواية على عشاء من يريد الصلاة ، فلو وضع عشاء غيره لم يدخل في ذلك ، ويحتمل أن يقال بالنظر إلى المعنى : لو كان جائعاً واشتغل خاطره بطعام غيره كان كذلك ، وسبيله أن ينتقل عن ذلك المكان أو يتناول مأكولاً يزيل شغل باله ليدخل في الصلاة وقلبه فارغ ، ويؤيد هذا الاحتمال عموم قوله في رواية مسلم من طريق أخرى عن عائشة « لا صلاة بحضرة طعام » الحديث ، وقول أبي الدرداء الماضي إقباله على حاجته .

**قوله ( ولا يعجل )** أى أحدكم المذكور أولاً ، وقال الطبري : أفرد قوله « يعجل » نظراً إلى لفظ أحد ، وجمع قوله « فابدؤوا » نظراً إلى لفظ كم ، وقال : والمعنى إذا وضع عشاء أحدكم فابدؤوا أنتم بالعشاء ولا يعجل هو حتى يفرع معكم منه . انتهى .

**قوله ( وكان ابن عمر )** هو موصول عطفاً على المرفوع ، وقد رواه السراج من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع فذكر المرفوع ثم قال « قال نافع : وكان ابن عمر إذا حضر عشاؤه وسمع الإقامة

وقراءة الإمام لم يتم حتى يفرغ » ورواه ابن حبان من طريق ابن جريج عن نافع « أن ابن عمر كان يصلي المغرب إذا غابت الشمس . وكان أحياناً يلقاه وهو صائم فيقدم له عشاؤه وقد نوى للصلاة ثم تقام وهو يسمع فلا يترك عشاءه ، ولا يعجل حتى يقضى عشاءه ، ثم يخرج فيصلي » انتهى ، وهذا أصرح ما ورد عنه في ذلك .

**قوله ( وإنه يسمع )** في رواية الكشميني « وإنه يسمع » بزيادة لام التأكيد في أوله .

**قوله ( وقال زهير )** هو ابن معاوية الجعفي ، وطريقه هذه موصولة عند أبي عوانة في مستخرجه ، وأما رواية وهب بن عثمان فقد ذكر المصنف أن إبراهيم بن المنذر رواها عنه ، وإبراهيم من شيوخ البخاري ، وقد وافق زهيراً ووهباً أبو ضمرة عند مسلم وأبو بدر عند أبي عوانة والدروردي عند السراج كلهم عن موسى بن عقبة ، قال النووي : في هذه الأحاديث كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله ، لما فيه من ذهاب كمال الخشوع ، ويلتحق به ما في معناه مما يشغل القلب ، وهذا إذا كان في الوقت سعة ، فإن ضاق صلى على حاله محافظة على حرمة الوقت ولا يجوز التأخير . وحكى المتولي وجهاً أنه يبدأ بالأكل وإن خرج الوقت ، لأن مقصود الصلاة الخشوع فلا يفوته . انتهى . وهذا إنما يجيء على قول من يوجب الخشوع ، ثم فيه نظر . ن المفسدين إذا تعارضتا اقتصر على أحفهما ، وخروج الوقت أشد من ترك الخشوع بدليل صلاة الخوف والغريق وغير ذلك ، وإذا صلى لمحافظة الوقت صحت مع الكراهة وتستحب الإعادة عند الجمهور . وادعى ابن حزم أن في الحديث دلالة على امتداد الوقت في حق من وضع له الطعام ولو خرج الوقت المحدود ، وقال مثل ذلك في حق النائم والناسي ، واستدل النووي وغيره بحديث أنس على امتداد وقت المغرب ، واعترضه ابن دقيق العيد بأنه إن أريد بذلك التوسعة إلى غروب الشفق ففيه نظر ، وإن أريد به مطلق التوسعة فسلم ولكن ليس محل الخلاف المشهور ، فإن بعض من ذهب إلى ضيق وقتها جعله مقدراً بزمان يدخل فيه مقدار ما يتناول لقيات يكسر بها سورة الجوع . واستدل به القرطبي على أن شهود صلاة الجماعة ليس بواجب ، لأن ظاهره أنه يشتغل بالأكل وإن فاتته الصلاة في الجماعة ، وفيه نظر لأن بعض من ذهب إلى الوجوب كابن حبان جعل حضور الطعام عذراً في ترك الجماعة فلا دليل فيه حينئذ على إسقاط الوجوب مطلقاً ، وفيه دليل على تقديم فضيلة الخشوع في الصلاة على فضيلة أول الوقت ، واستدل بعض الشافعية والحنابلة بقوله « فابدؤوا » على تخصيص ذلك بمن لم يشرع في الأكل ، وأما من شرع ثم أقيمت الصلاة فلا يتأدى بل يقوم إلى الصلاة ، قال النووي : وصنيع ابن عمر يبطل ذلك ، وهو الصواب . وتعقب بأن صنيع ابن عمر اختيار له وإلا فالنظر إلى المعنى يقتضي ما ذكروه ، لأنه يكون قد أخذ من الطعام ما دفع شغل البال به ، ويؤيد ذلك حديث عمرو بن أمية المذكور في الباب بعده ، ولعل ذلك هو السر في إيراد المصنف له عقبه ، وروى سعيد بن منصور وابن أبي شيبة بإسناد حسن عن أبي هريرة وابن عباس « أنهما كانا يأكلان طعاماً وفي النور شواء ، فأراد المؤذن أن يقيم فقال له ابن عباس : لا تعجل لئلا تقوم وفي أنفسنا منه شيء » . وفي رواية ابن أبي شيبة « لئلا يعرض لنا في صلاتنا » ، وله عن الحسن ابن علي قال « العشاء قبل الصلاة يذهب النفس اللوامة » وفي هذا كله إشارة إلى أن العلة في ذلك تشوف النفس إلى الطعام ، فينبغي أن يدار الحكم مع علته وجوداً وعدماً ولا يتقيد بكل ولا بعض ، ويستثنى من ذلك

الصائم فلا تكره صلاته بحضرة الطعام ، إذ الممتنع بالشرع لا يشغل العاقل نفسه به ، لكن إذا غلب استحباب له التحول من ذلك المكان .

( فالتان ) : ( الأولى ) قال ابن الجوزي : ظن قوم أن هذا من باب تقديم حق العبد على حق الله ، وليس كذلك ، وإنما هو صيانة لحق الحق ليدخل الخلق في عبادته بقلوب مقبلة . ثم إن طعام القوم كان شيئاً يسيراً لا يقطع عن لحاق الجماعة غالباً .

( الثانية ) ما يقع في بعض كتب الفقه إذا حضر العشاء والعشاء فابدؤوا بالعشاء لا أصل له في كتب الحديث بهذا اللفظ ، كذا في شرح الترمذي لشيخنا أبي الفضل ، لكن رأيت بخط الحافظ قطب الدين أن ابن أبي شيبه أخرج عن إسماعيل وهو ابن علي عن ابن إسحق قال حدثني عبد الله ابن رافع عن أم سلمة مرفوعاً « إذا حضر العشاء وحضرت العشاء فابدؤوا بالعشاء » فإن كان ضبطه فذاك ، وإلا فقد رواه أحمد في مسنده عن إسماعيل بلفظ « وحضرت الصلاة » ثم راجعت مصنف ابن أبي شيبه فرأيت الحديث فيه كما أخرجه أحمد ، والله أعلم .

### باب إذا دُعي الإمام إلى الصلاة وبِيدِهِ ما يأكلُ

٦٥٧- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية أن أباه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يأكل ذراعاً يحتزُّ منها ، فدُعي إلى الصلاة فقام فطرح السكين فصلى ولم يتوضأ » . [٦٧٥]

قوله ( باب إذا دُعي الإمام إلى الصلاة وبِيدِهِ ما يأكل ) قيل أشار بهذا إلى أن الأمر الذي في الباب قبله للندب لا للوجوب ، وقد قدمنا قول من فصل بين ما إذا أقيمت الصلاة قبل الشروع في الأكل أو بعده ، فيحتمل أن المصنف كان يرى التفصيل ، ويحتمل تقييده في الترجمة بالإمام أنه كان يرى تخصيصه به ، وأما غيره من المأمومين فالأمر متوجه إليهم مطلقاً ، ويؤيده قوله فيما سبق « إذا وضع عشاء أحدكم » وقد قدمنا تقرير ذلك مع بقية فوائد الحديث في « باب من لم يتوضأ من لحم الشاة » من كتاب الطهارة . وقال الزين بن المنير : لعله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ في خاصة نفسه بالعزيمة فقدم الصلاة على الطعام ، وأمر غيره بالرخصة لأنه لا يقوى على مدافعة الشهوة قوته ، وأيكم يملك أربه . انتهى . ويعكر على من استدل به على أن الأمر للندب احتمال أن يكون اتفق في تلك الحالة أنه قضى حاجته من الأكل فلا يتم الدلالة به . وإبراهيم المذكور في الإسناد هو ابن سعد ، وصالح هو ابن كيسان ، والإسناد كله مدنيون .

### باب

مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ أَهْلِهِ فَأَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ فَخَرَجَ

٦٥٨- حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا الحكم عن إبراهيم عن الأسود سألت عائشة : ما

[٦٧٦]

كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَكُونُ فِي مَهْنَةِ بَيْتِ أَهْلِهِ -تَعْنِي خِدْمَةَ أَهْلِهِ- فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ.

[الحديث ٦٧٦ - طرفاه في: ٥٣٦٣، ٦٠٣٩].

**قوله (باب من كان في حاجة أهله)** كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أنه لا يلحق بحكم الطعام كل أمر يكون للنفس تشوف إليه ، إذ لو كان كذلك لم يبق للصلاة وقت في الغالب . وأيضاً فوضع الطعام بين يدي الآكل فيه زيادة تشوف ، وكلما تأخر تناوله ازداد ، بخلاف باقي الأمور . ومحل النص إذا اشتمل على وصف اعتباره يتعين عدم إلقائه .

**قوله (في مهنة أهله)** بفتح الميم وكسرهما وسكون الهاء فيهما ، وقد فسرهما في الحديث بالخدمة ، وهي من تفسير آدم بن أبي إياس شيخ المصنف لأنه أخرجه في الأدب عن حفص بن عمر ، وفي النفقات عن محمد بن عرعة ، وأخرجه أحمد عن يحيى القطان وغندر والإسماعيلي من طريق ابن مهدي ، ورواه أبو داود الطيالسي كلهم عن شعبة بدونها . وفي الصحاح المهنة بالفتح الخدمة ، وهذا موافق لما قاله ، لكن فسرهما صاحب المحكم بأخص من ذلك فقال : المهنة الحذق بالخدمة والعمل . ووقع في رواية المستملي وحده « في مهنة بيت أهله » وهي موجهة مع شذوذها ، والمراد بالأهل نفسه أو ما هو أعم من ذلك . وقد وقع مفسراً في الشئباني للترمذي من طريق عمرة عن عائشة بلفظ « ما كان إلا بشراً من البشر : يفلى ثوبه ، ويحلب شاته ، ويخدم نفسه » ولأحمد وابن حبان من رواية عروة عنها « يخيظ ثوبه ، ويخصف نعله » وزاد ابن حبان « ويرقع دلوه » زاد الحاكم في الإكلیل « ولا رأيته ضرب بيده امرأة ولا خادماً » .

**قوله (إذا حضرت الصلاة)** في رواية ابن عرعة « فإذا سمع الأذان » وهو أخص . ووقع في الترجمة « فأقيمت الصلاة » وهي أخص ، وكأنه أخذها من حديثها المتقدم في « باب من انتظر الإقامة » فإن فيه « حتى يأتيه المؤذن للإقامة » . واستدل بحديث الباب على أنه لا يكره التشمير في الصلاة ، وأن النهي عن كف الشعر والثياب للتنزيه ، لكونها لم تذكر أنه أزاح عن نفسه هيئة المهنة ، كذا ذكره ابن بطال ومن تبعه ، وفيه نظر لأنه يحتاج إلى ثبوت أنه كان له هيئتان ، ثم لا يلزم من ترك ذكر التهيئة للصلاة عدم وقوعه . وفيه الترغيب في التواضع وترك التكبر وخدمة الرجل أهله وترجم عليه المؤلف في الأدب « كيف يكون الرجل في أهله » .

باب

مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَهُمْ  
صَلَاةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

٦٥٩- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا أيوب عن أبي قلابة قال : جاءنا

[٦٧٧]

مالكُ بنُ الحويرث في مسجدنا هذا فقال: إني لأُصلي بكم وما أريدُ الصلاة، أُصلي كيف رأيتُ النبيَّ صلى الله عليه يُصلي. فقلت لأبي قلابة: كيف كان يُصلي؟ قال: مثل شيخنا هذا، وكان الشيخ يجلسُ إذا رفع رأسه من السجود قبل أن ينهض في الركعة الأولى.

[الحديث ٦٧٧ - أطرافه في: ٨٠٢، ٨١٨، ٨٢٤].

**قوله (باب من صلى بالناس إلخ)** والحديث مطابق للترجمة . وكأنه لم يجزم فيها بالحكم لما سنيته .

**قوله (حدثنا وهيب)** هو ابن خالد ، والإسناد كله بصريون .

**قوله (إني لأصل بكم وما أريد الصلاة)** استشكل نبي هذه الإرادة لما يلزم عليها من وجود صلاة غير قرينة ومثلها لا يصح ، وأجيب بأنه لم يرد نبي القرينة وإنما أراد بيان السبب الباعث له على الصلاة في غير وقت صلاة معينة جماعة ، وكأنه قال ليس الباعث لي على هذا الفعل حضور صلاة معينة من أداء أو إعادة أو غير ذلك ، وإنما الباعث لي عليه قصد التعليم ، وكأنه كان تعين عليه حينئذ لأنه أحد من خطب بقوله «صلوا كما رأيتموني أصلي» كما سيأتي ، ورأى أن التعليم بالفعل أوضح من القول ، ففيه دليل على جواز مثل ذلك وأنه ليس من باب التشريك في العبادة .

**قوله (أصل)** زاد في «باب كيف يعتمد على الأرض» عن معلى عن وهيب «ولكني أريد أن أريكم» .

**قوله (مثل شيخنا)** هو عمرو بن سلمة كما سيأتي في «باب اللبث بين السجدين» وسياقه هناك أتم ، ونذكر فوائده هناك إن شاء الله تعالى .

**(نفيه)** : أخرج صاحب العمدة هذا الحديث ، وليس هو عند مسلم من حديث مالك بن الحويرث .

### باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة

٦٦٠ - حدثني إسحاق بن نصر قال نا حسين عن زائدة عن عبد الملك بن عمير قال [٦٧٨]

حدثني أبو بردة عن أبي موسى قال: مرض النبي صلى الله عليه فاشتد مرضه، فقال: «مروا أبابكر فليصل بالناس». قالت عائشة: إنه رجل رقيق، إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس. قال: «مري أبابكر فليصل بالناس». فعادت. فقال: «مري أبابكر فليصل بالناس، فإنكن صواحب يوسف». فاتاه الرسول، فصلّى بالناس في حياة النبي صلى الله عليه.

[الحديث ٦٧٨ - طرفه في: ٣٣٨٥].

٦٦١ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم [٦٧٩]

المؤمنين أنها قالت: إن رسول الله صلى الله عليه قال في مرضه: «مروا أبابكر فليصل بالناس». قالت عائشة: قلت: إن أبابكر إذا قام مقامك لم يسمع الناس من البكاء فمر عمر فليصل

بالناس . قالت عائشة : قلت لحفصة قولني له : إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فمر عمر فليصل بالناس . ففعلت حفصة ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « مه ، فإنك لن لأنن صواحب يوسف ، مروا أبا بكر فليصل بالناس » . فقالت حفصة لعائشة : ما كنت لأصيب منك خيراً .

[٦٨٠] ٦٦٢ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك الأنصاري - وكان تبع النبي صلى الله عليه وخدمه وصحبه - أن أبا بكر كان يصلي لهم في وجع النبي صلى الله عليه الذي توفي فيه ، حتى إذا كان يوم الإثنين وهم صفوف في الصلاة ، فكشف النبي صلى الله عليه ستر الحجرة ينظر إلينا وهو قائم كأن وجهه ورقة مصحف ، ثم تبسم يضحك ، فهممنا أن نفتتن من الفرح برؤية النبي صلى الله عليه ، فنكص أبو بكر على عقبيه ليصل الصف ، وظن أن النبي صلى الله عليه خارج إلى الصلاة ، فأشار إلينا النبي صلى الله عليه « أن أتموا صلاتكم » ، وأرخى الستر ، فتوفي من يومه .

[الحديث ٦٨٠ - أطرافه في : ٦٨١ ، ٧٥٤ ، ١٢٠٥ ، ٤٤٤٨] .

[٦٨١] ٦٦٣ - حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا عبد العزيز عن أنس قال : لم يخرج النبي صلى الله عليه ثلاثاً ، فأقيمت الصلاة ، فذهب أبو بكر يتقدم ، فقال نبي الله صلى الله عليه بالحجاب فرفعه ، فلما وضع وجه النبي صلى الله عليه ما نظرنا منظرأ كان أعجب إلينا من وجه النبي صلى الله عليه حين وضع لنا . فأومأ النبي صلى الله عليه بيده إلى أبي بكر أن يتقدم ، وأرخى النبي صلى الله عليه الحجاب فلم يقدر عليه حتى مات .

[٦٨٢] ٦٦٤ - نا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال حدثني يونس عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله أنه أخبره عن أبيه قال : لما اشتد برسول الله صلى الله عليه وجعه قيل له في الصلاة قال : « مروا أبا بكر فليصل بالناس » ، قالت عائشة : إن أبا بكر رجل رقيق إذا قرأ غلبه البكاء . قال : « مروه فليصل » . فعاودته . قال : « مروه فليصل ، فإنك صواحب يوسف » . تابعه الزبيدي وابن أخي الزهري وإسحاق بن يحيى الكلبي عن الزهري . وقال عقیل ومعمّر عن الزهري عن حمزة عن النبي صلى الله عليه .

قوله ( باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة ) أى من ليس كذلك ، ومقتضاه أن الأعل والأفضل



أحق من العالم والفاضل ، وذكر الفضل بعد العلم من العام بعد الخاص ، وسيأتي الكلام على ترتيب الأئمة بعد باين .

قوله ( حدثنا حسين ) هو ابن علي الجعفي ، والإسناد سوى الراوى عنه كلهم كوفيون ، وأبو بردة هو ابن أبي موسى ، وهم من زعم أنه هنا أخوه .

قوله ( رقيق ) أى رقيق القلب .

قوله ( لم يستطع ) أى من البكاء .

قوله ( فأتاه الرسول ) هو بلال .

قوله ( فصل بالناس فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى إلى أن مات ، وكذا صرح به موسى ابن عقبة فى المغازى .

قوله ( عن أبيه عن عائشة ) كذا رواه جماعة عن مالك موصولا ، وهو فى أكثر نسخ الموطأ مرسل ليس فيه عائشة .

قوله ( مه ) هى كلمة زجر بنيت على السكون .

قوله ( فليصل بالناس ) فى رواية الكشميني « للناس » وقد تقدم الكلام على فوائد هذين الحبيثين فى « باب حد المريض أن يشهد الجماعة » والظاهر أن حديث أبى موسى من مراسيل الصحابة ، ويحتمل أن يكون تأقاه عن عائشة أو بلال . وحديث أنس من طريق الزهرى سيأتى فى الوفاة من آخر المغازى .  
قوله ( حدثنا أبو معمر ) هو عبد الله بن عمرو ، لا إسماعيل بن إبراهيم . وعبد العزيز هو ابن صهيب . والإسناد كله بصريون .

قوله ( ثلاثاً ) كان ابتداءها من حين خرج النبى صلى الله عليه وسلم فصلى بهم قاعداً كما تقدم .

قوله ( فقال نبى الله صلى الله عليه وسلم بالحجاب ) هو من إجراء قال مجرى فعل وهو كثير .

قوله ( ما رأينا ) فى رواية الكشميني « ما نظرنا » وقوله « فأولاً بيده إلى أبى بكر أن يتقدم » ليس مخالفاً لقوله فى أوله « فتقدم أبو بكر » بل فى السياق حذف يظهر من رواية الزهرى حيث قال فيها « فنكص أبو بكر » والحاصل أنه تقدم ثم ظن أن النبى صلى الله عليه وسلم خرج فتأخر ، فأشار إليه حينئذ أن يرجع إلى مكانه .

( فائدة ) : وقع فى حديث ابن عباس فى نحو هذه القصة أنه صلى الله عليه وسلم قال لهم فى تلك الحالة « ألا وإنى نهي أن أقرأ راعياً أو ساجداً » الحديث ، أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن مسعود عنه .

قوله ( عن حمزة بن عبد الله ) أى ابن عمر بن الخطاب ، وفى كلام ابن بطلان ما يروى أنه حمزة ابن عمرو الأسامى وهو خطأ .

قوله ( فعاودته ) بفتح الدال وسكون المثناة أى عائشة ، وبسكون الدال وفتح النون ، أى هى ومن معها من النساء .

**قوله (تابعه الزبيدي)** أى تابع يونس بن يزيد ، ومتابعته هذه وصلها الطبراني في مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه موصولا مرفوعاً وزاد فيه قولها « فر عمر » وقال فيه « فراجعت عائشة » . ومتابعة ابن أخى الزهرى وصلها ابن عدى من رواية الدراوردي عنه ، ومتابعة إسمحق بن يحيى وصلها أبو بكر بن شاذان البغدادي في نسخة لإسمحق بن يحيى في رواية يحيى بن صالح عنه .

**( تنبيه )** : ظن بعضهم أن قوله « عن الزهرى » أى موقوفاً عليه ، وهو فاسد لما بيناه .

**قوله (وقال عقيل ومعمّر إلخ)** قال الكرمانى : الفرق بين رواية الزبيدي وابن أخى الزهرى وإسمحق بن يحيى وبين رواية عقيل ومعمّر أن الأولى متبعة والثانية مقولة اهـ . ومراده بالمقولة الإتيان فيها بصيغة قال ، وليس في اصطلاح المحدثين صيغة مقولة وإنما السر في تركه عطف رواية عقيل ومعمّر على رواية يونس ومن تابعه أنها أرسلها الحديث وأولئك وصلوه ، أى أنها خالفاً يونس ومن تابعه فأرسلها الحديث ، فأما رواية عقيل فوصلها الذهلي في الزهريات ، وأما معمّر فاختلف عليه فرواه ابن المبارك عنه مرسلًا كذلك أخرجه ابن سعد وأبو يعلى من طريقه ، ورواه عبد الرزاق عن معمّر موصولا لكن قال « عن عائشة » بدل قوله « عن أبيه » كذلك أخرجه مسلم ، وكأنه رجح عنده لكون عائشة صاحبة القصة ولقاء حمزة لها ممكن ، ورجح الأول عند البخارى لأن المحفوظ في هذا عن الزهرى من حديث عائشة روايته لذلك عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنها ، ومما يؤيده أن في رواية عبد الرزاق عن معمّر متصلاً بالحديث المذكور أن عائشة قالت « وقد عاودته ، وما حملني على معاودته إلا أني خشيت أن يتشائم الناس بأبي بكر » الحديث . وهذه الزيادة إنما تحفظ من رواية الزهرى عن عبيد الله عنها لا من رواية الزهرى عن حمزة ، وقد روى الإسماعيلي هذا الحديث عن الحسن بن سفيان عن يحيى بن سليمان شيخ البخارى فيه مفصلاً ، فجعل أوله من رواية الزهرى عن حمزة عن أبيه بالقدر الذى أخرجه البخارى ، وآخره من رواية الزهرى عن عبيد الله عنها ، والله أعلم .

### باب مَنْ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ لِعِلَّةٍ

٦٦٥ - حدثنا زكريا بن يحيى قال نا ابنُ نميرٍ قال أنا هشامُ بنُ عروةَ عن أبيه عن عائشةَ قالت : أمرَ رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليهُ وأبأكبرُ أن يصليَ بالناسِ في مرضه ، فكان يصليَ بهم . قال عروة : فوجدَ رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليهُ من نفسه خِفَةً فخرج ، فإذا أبوبكرُ يؤمُّ الناسَ ، فلمَّا رآه أبوبكرُ استأخَرَ ، فأشارَ إليه أن كما أنتَ ، فجلسَ رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليهُ حذاءَ أبي بكرٍ إلى جنبه ، فكان أبوبكرُ يصليَ بصلاةِ رسولِ اللهِ صلى اللهُ عليهُ ، والناسُ يصلُّونَ بصلاةِ أبي بكرٍ .

**قوله (باب من قام) أى صلى (إلى جنب الإمام لعلّة)** أى سبب اقتضى ذلك ، وقد تقدم ما فيه في « باب حد المريض » .

**قوله ( قال عروة فوجد )** هو بالإسناد المذكور ، ووه من جعله معلقاً . ثم إن ظاهره الإرسال من قوله « فوجد الخ » لكن رواه ابن أبي شيبة عن ابن نمير بهذا الإسناد متصلاً بما قبله ، وأخرجه ابن ماجه عنه ، وكذا وصله الشافعي عن يحيى بن حبان عن حماد بن سلمة عن هشام ، وكذا وصله عن عروة عنها كما تقدم ، ويحتمل أن يكون عروة أخذه عن عائشة وعن غيرها ، فلذلك قطعه عن القدر الأول الذي أخذه عنها وحدها ، والأصل في الإمام أن يكون متقدماً على المأمومين إلا إن ضاق المكان أو لم يكن إلا مأموم واحد ، وكذا لو كانوا عراة ، وما عدا ذلك يجوز ولكن تفوت الفضيلة .

**باب من دخل ليؤم الناس فجاء الإمام الأول فتأخر الأول أو لم يتأخر جازت صلاته**  
فيه عائشة عن النبي صلى الله عليه .

[٦٨٤] ٦٦٦ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم، فحانت الصلاة، فجاء المؤذن إلى أبي بكر فقال: أتصلي بالناس فأقيم؟ قال: نعم. فصلّى أبوبكر، فجاء رسول الله صلى الله عليه والناس في الصلاة، فتخلص حتى وقف في الصف، فصفق الناس، وكان أبوبكر لا يلتفت في صلاته، فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى النبي صلى الله عليه، فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه أن امكث مكانك، فرفع أبوبكر يديه فحمد الله على ما أمر به رسول الله صلى الله عليه من ذلك. ثم استأخر أبوبكر حتى استوى في الصف، وتقدم رسول الله صلى الله عليه فصلّى، فلما انصرف قال: «يا أبا بكر ما منعك أن تثبت إذ أمرتكم؟» فقال أبوبكر: ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه. فقال رسول الله صلى الله عليه: «مالي رأيتمكم أكثرتم التصفيق؟ من نابه شيء في صلاته فليسبح، فإنه إذا سبح التفت إليه، وإنما التصفيق للنساء».

[الحديث ٦٨٤ - أطرافه في: ١٢٠١، ١٢٠٤، ١٢١٨، ١٢٣٤، ٢٦٩٠، ٢٦٩٣، ٧١٩٠.]

**قوله ( باب من دخل )** أى إلى الخراب مثلاً ( ليؤم الناس فجاء الإمام الأول ) أى الراتب ( فتأخر الأول ) أى الداخل فكل منهما أول باعتبار . والمعرفة إذا أعيدت كانت عين الأولى إلا بقرينة ، وقرينة كونها غيرها هنا ظاهرة .

**قوله ( فيه عائشة )** يشير بالشق الأول وهو ما إذا تأخر إلى رواية عروة عنها في الباب الذي قبله حيث قال « فلما رآه استأخر » وبالتالي وهو ما إذا لم يستأخر إلى رواية عبد الله عنها حيث قال « فأراد أن يتأخر » وقد تقدمت في « باب حد المريض » والجواز مستفاد من التقرير ، وكلا الأمرين قد وقعا في حديث الباب .  
**قوله ( عن سهل بن سعد )** في رواية النسائي من طريق سفيان عن أبي حازم « سمعت سهلاً » .

**قوله ( ذهب إلى بني عمرو بن عوف )** أى ابن مالك بن الأوس ، والأوس أحد قبيلتي الأنصار وهما الأوس والخزرج ، وبني عمرو بن عوف بطن كبير من الأوس فيه عدة أحياء كانت منازلهم بقباء ، منهم بنو أمية بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف وبنو ضبيعة بن زيد وبنو ثعلبة بن عمرو بن عوف ، والسبب في ذهابه صلى الله عليه وسلم إليهم ما في رواية سفيان المذكورة قال « وقع بين حين من الأنصار كلام » وللمؤلف في الصلح من طريق محمد بن جعفر عن أبي حازم « أن أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة ، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ، فقال : اذهبوا بنا نصلح بينهم » وله فيه من رواية أبي غسان عن أبي حازم « فخرج في أناس من أصحابه » وسمى الطبراني منهم من طريق موسى بن محمد عن أبي حازم أبي بن كعب وسهيل بن بيضاء ، وللمؤلف في الأحكام من طريق حماد بن زيد عن أبي حازم أن توجهه كان بعد أن صلى الظهر ، وللطبراني من طريق عمر بن علي عن أبي حازم أن الخبر جاء بذلك وقد أذن بلال لصلاة الظهر .

**قوله ( فحانت الصلاة )** أى صلاة العصر ، وصرح به في الأحكام ولفظه « فلما حضرت صلاة العصر أذن وأقام وأمر أبا بكر فتقدم » ولم يسم فاعل ذلك ، وقد أخرجه أحمد وأبو داود وابن حبان من رواية حماد المذكورة فيين الفاعل وأن ذلك كان بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولفظه « فقال لبلال إن حضرت العصر ولم آتكم فرأى أبا بكر فليصل بالناس ، فلما حضرت العصر أذن بلال ثم أقام ثم أمر أبا بكر فتقدم » ونحوه للطبراني من رواية موسى بن محمد عن أبي حازم ، وعرف بهذا أن المؤذن بلال . وأما قوله لأبي بكر « أتصل للناس » فلا يخالف ما ذكر لأنه يحمل على أنه استفهمه هل يبادر أول الوقت أو ينتظر قليلاً ليأتى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ورجح عند أبي بكر المبادرة لأنها فضيلة متحققة فلا تترك لفضيلة متوهمه .

**قوله ( فأقيم )** بالنصب ويجوز الرفع .

**قوله ( قال نعم )** زاد في رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه « إن شئت » وهو في « باب رفع الأيدي » عند المؤلف ، وإنما فوض ذلك له لاحتمال أن يكون عنده زيادة علم من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك .

**قوله ( فصل أبو بكر )** أى دخل في الصلاة ، ولفظ عبد العزيز المذكور « وتقدم أبو بكر فكبر » وفي رواية المسعودي عن أبي حازم « فاستفتح أبو بكر الصلاة » وهي عند الطبراني ، وبهذا يجاب عن الفرق بين المقامين حيث امتنع أبو بكر هنا أن يستمر إماماً وحيث استمر في مرض موته صلى الله عليه وسلم حين صلى خلفه الركعة الثانية من الصبح كما صرح به موسى بن عقبة في المغازي ، فكأنه لما أن مضى معظم الصلاة حسن الاستمرار ولما أن لم يمض منها إلا اليسير لم يستمر . وكذا وقع لعبد الرحمن بن عوف حيث صلى النبي صلى الله عليه وسلم خلفه الركعة الثانية من الصبح فإنه استمر في صلاته إماماً لهذا المعنى ، وقصة عبد الرحمن عند مسلم من حديث المغيرة بن شعبه .

**قوله ( فتخلص )** في رواية عبد العزيز « فجاء النبي صلى الله عليه وسلم يمشي في الصفوف يشقها شقاً حتى قام في الصف الأول » ولمسلم « فخرق الصفوف حتى قام عند الصف المتقدم » ،

قوله ( فصفق الناس ) في رواية عبد العزيز « فأخذ الناس في التصفيح . قال سهل : أتدرون ما التصفيح ؟ هو التصفيق » . انتهى . وهذا يدل على ترادفهما عنده فلا يانفت إلى ما يخالف ذلك ، وسيأتي البحث فيه في باب مفرد .

قوله ( وكان أبو بكر لا يلتفت ) قيل كان ذلك لعلمه بالنهي عن ذلك ، وقد صبح أنه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد كما سيأتي في باب مفرد في صفة الصلاة « فلما أكثر الناس التصفيق » في رواية حماد بن زيد « فلما رأى التصفيح لا يمسك عنه التفت » .

قوله ( فأشار إليه أن امكث مكانك ) في رواية عبد العزيز « فأشار إليه بأمره أن يصلي » وفي رواية عمر بن علي « فدفع في صدره ليتقدم فأبى » .

قوله ( فرفع أبو بكر يديه فحمد الله ) ظاهره أنه تلفظ بالحمد ، لكن في رواية الحميدى عن سفيان « فرفع أبو بكر رأسه إلى السماء شكراً لله ورجع القهقري » وادعى ابن الجوزى أنه أشار بالشكر والحمد بيده ولم يتكلم ، وليس في رواية الحميدى ما يمنع أن يكون تلفظ ، ويقوى ذلك ما عند أحمد من رواية عبد العزيز الماجشون عن أبي حازم « يا أبا بكر لم رفعت يديك وما منعك أن تثبت حين أشرت إليك ؟ قال : رفعت يدي لأني حمدت الله على ما رأيت منك » زاد المسعودي « فلما تنحى تقدم النبي صلى الله عليه وسلم » ونحوه في رواية حماد بن زيد .

قوله ( أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في رواية الحمادين والماجشون « أن يؤم النبي صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( أكثرتم التصفيق ) ظاهره أن الإنكار إنما حصل عليهم لكثرة لا لمطلقه ، وسيأتي البحث فيه . قوله ( من نابه ) أى أصابه .

قوله ( فليسبح ) في رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم « فليقل سبحان الله » وسيأتي في باب الإشارة في الصلاة .

قوله ( التفت إليه ) بضم المثناة على البناء للمجهول ، وفي رواية يعقوب المذكورة « فإنه لا يسمعه أحد حين يقول سبحان الله إلا التفت » .

قوله ( وإنما التصفيق للنساء ) في رواية عبد العزيز « وإنما التصفيح للنساء » زاد الحميدى « والتسبيح للرجال » وقد روى المصنف هذه الجملة الأخيرة مقتصرأ عليها من رواية الثوري عن أبي حازم كما سيأتي في « باب التصفيق للنساء » ووقع في رواية حماد بن زيد بصيغة الأمر ولفظه « إذا نابكم أمر فليسبح الرجال وليصفح النساء » . وفي هذا الحديث فضل الإصلاح بين الناس وجمع كلمة القبيلة وحسم مادة القطيعة ، وتوجه الإمام بنفسه إلى بعض رعيته لذلك . وتقديم مثل ذلك على مصلحة الإمامة بنفسه . واستنبط منه توجه الحاكم لسباع دعوى بعض الخصوم إذا رجح ذلك على استحضارهم . وفيه جواز الصلاة الواحدة بإمامين أحدهما بعد الآخر ، وأن الإمام الراتب إذا غاب يستخلف غيره ، وأنه إذا حضر بعد أن دخل نائبه في

الصلاة يتخير بين أن يأتى به أو يؤم هو ويصير النائب مأموماً من غير أن يقطع الصلاة ، ولا يبطل شيء من ذلك صلاة أحد من المأمومين . وادعى ابن عبد البر أن ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ، وادعى الإجماع على عدم جواز ذلك لغيره صلى الله عليه وسلم ، ونوقض بأن الخلاف ثابت ، فالصحيح المشهور عند الشافعية الجواز ، وعن ابن القاسم في الإمام يحدث فيستخلف ثم يرجع فيخرج المستخلف ويتم الأول أن الصلاة صحيحة ، وفيه جواز إحرام المأموم قبل الإمام ، وأن المرء قد يكون في بعض صلاته إماماً وفي بعضها مأموماً ، وأن من أحرم منفرداً ثم أقيمت الصلاة جاز له الدخول مع الجماعة من غير قطع لصلاته ، كذا استنبطه الطبري من هذه القصة ، وهو مأخوذ من لازم جواز إحرام الإمام بعد المأموم كما ذكرنا ، وفيه فضل أبي بكر على جميع الصحابة . واستدل به جمع من الشراح ومن الفقهاء كالرويانى على أن أبا بكر كان عند الصحابة أفضلهم لكونهم اختاروه دون غيره ، وعلى جواز تقديم الناس لأنفسهم إذا غاب إمامهم ، قالوا : ومحل ذلك إذا أمنت الفتنة والإنكار من الإمام ، وأن الذى يتقدم نيابة عن الإمام يكون أصلحهم لذلك الأمر وأقومهم به ، وأن المؤذن وغيره يعرض التقدم على الفاضل وأن الفاضل يوافقه بعد أن يعلم أن ذلك برضا الجماعة اهـ . وكل ذلك مبنى على أن الصحابة فعلوا ذلك بالاجتهاد ، وقد قدمنا أنهم إنما فعلوا ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه أن الإقامة واستدعاء الإمام من وظيفة المؤذن ، وأنه لا يقيم إلا بإذن الإمام ، وأن فعل الصلاة - لاسيما العصر - في أول الوقت مقدم على انتظار الإمام الأفضل ، وفيه جواز التسبيح والحمد في الصلاة لأنه من ذكر الله ولو كان مراد المسبح لإعلام غيره بما صدر منه ، وسيأتى في باب مفرد ، وفيه رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء والثناء وسيأتى كذلك ، وفيه استحباب حمد الله لمن تجددت له نعمة ولو كان في الصلاة ، وفيه جواز الالتفات للحاجة وأن مخاطبة المصلى بالإشارة أولى من مخاطبته بالعبارة . وأنها تقوم مقام النطق لمعانة النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر على مخالفة إشارته . وفيه جواز شق الصفوف والمشى بين المصلين لقصد الوصول إلى الصف الأول لكنه مقصور على من يليق ذلك به كالإمام أو من كان بصدد أن يحتاج الإمام إلى استخلافه أو من أراد سد فرجة في الصف الأول أو ما يليه مع ترك من يليه سدها ولا يكون ذلك معدوداً من الأذى . قال المهلب : لا تعارض بين هذا وبين النهى عن التخطى ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ليس كغيره في أمر الصلاة ولا غيرها ، لأن له أن يتقدم بسبب ما ينزل عليه من الأحكام ، وأطال في تقرير ذلك . وتعقب بأن هذا ليس من الخصائص ، وقد أشار هو إلى المعتمد في ذلك فقال : ليس في ذلك شيء من الأذى والجفاء الذى يحصل من التخطى ، وليس كمن شق الصفوف والناس جلوس لما فيه من تخطى رقابهم . وفيه كراهية التصفيق في الصلاة وسيأتى في باب مفرد ، وفيه الحمد والشكر على الوجاهة في الدين وأن من أكرم بكرامة يتخير بين القبول والترك إذا فهم أن ذلك الأمر على غير جهة الزوم وكأن القرينة التى بينت لأبى بكر ذلك هى كونه صلى الله عليه وسلم شق الصفوف إلى أن انتهى إليه فكأنه فهم من ذلك أن مراده أن يؤم الناس ، وأن أمره إياه بالاستمرار في الإمامة من باب الإكرام له والتنويه بقدره ، فسلك هو طريق الأدب والتواضع ، ورجح ذلك عنده احتمال نزول الوحي في حال الصلاة لتغيير حكم من أحكامها ، وكأنه لأجل هذا لم يتعقب صلى الله عليه وسلم اعتذاره برد عليه . وفيه جواز إمامة المفضول للفاضل ، وفيه سؤال الرئيس عن سبب مخالفة أمره قبل الزجر عن ذلك ، وفيه

إكرام الكبير بمخاطبته بالكنية ، واعتماد ذكر الرجل لنفسه بما يشعر بالتواضع من جهة استعمال أبي بكر خطاب الغيبة مكان الحضور . إذ كان حد الكلام أن يقول أبو بكر : ما كان لي ، فعدل عنه إلى قوله : ما كان لابن أبي قحافة ، لأنه أدل على التواضع من الأول ، وفيه جواز العمل القليل في الصلاة لتأخر أبي بكر عن مقامه إلى الصف الذي يليه ، وأن من احتاج إلى مثل ذلك يرجع القهقري ولا يستدبر القبلة ولا ينحرف عنها . واستنبط ابن عبد البر منه جواز الفتح على الإمام ، لأن التسبيح إذا جاز جازت التلاوة من باب الأولى ، والله أعلم .

## باب

إذا استَوُوا في القراءة فليؤمهم أكبرهم

[٦٨٥] ٦٦٧- حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن مالك ابن الحويرث قال : قدمنا على النبي صلى الله عليه ونحن شَبَبَةٌ فلبثنا عنده نحواً من عشرين ليلةً ، وكان النبي صلى الله عليه رحيماً فقال : « لو رجعتم إلى بلادكم فعلمتموهم ، مروهم فليصلُّوا صلاة كذا في حين كذا ، وصلاة كذا في حين كذا ، وإذا حضرت الصلاة فليؤذِّنْ لكم أحدكم ، وليؤمكم أكبركم » .

قوله ( باب إذا استَوُوا في القراءة فليؤمهم أكبرهم ) هذه الترجمة مع ما سأبينه من زيادة في بعض طرق حديث الباب منزعة من حديث أخرجه مسلم من زواية أبي مسعود الأنصاري مرفوعاً « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانت قراءتهم سواء فليؤمهم أقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء فليؤمهم أكبرهم سنّاً » الحديث . ومداره على إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضمعج عنه ، وليساً جميعاً من شرط البخاري ، وقد نقل ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه أن شعبة كان يتوقف في صحة هذا الحديث ، ولكن هو في الجملة يصلح للاحتجاج به عند البخاري ، وقد علق منه طرفاً بصيغة الجزم كما سيأتي ، واستعمله هنا في الترجمة ، وأورد في الباب ما يؤدي معناه وهو حديث مالك بن الحويرث لكن ليس فيه التصريح باستواء المخاطبين في القراءة ، وأجاب الزين بن المنير وغيره بما حاصله أن تساوى هجرتهم وإقامتهم وغرضهم بها مع ما في الشباب غالباً من الفهم - ثم توجه الخطاب إليهم بأن يُعلموا من وراءهم من غير تخصيص بعضهم دون بعض - دال على استوائهم في القراءة والتفقه في الدين . قلت : وقد وقع التصريح بذلك فيما رواه أبو داود من طريق مسلمة بن محمد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة في هذا الحديث قال « وكنا يومئذ متقاربين في العلم » انتهى . وأظن في هذه الرواية إدراجاً ، فإن ابن خزيمة رواه من طريق إسماعيل بن علية عن خالد قال « قلت لأبي قلابة فأين القراءة ؟ قال : إنهما كانا متقاربين » وأخرجه مسلم من طريق حفص بن غياث عن خالد الحذاء وقال فيه « قال الحذاء : وكنا متقاربين في القراءة » . ويحتمل

أن يكون مستند أبي قلابة في ذلك هو إخبار مالك بن الحويرث ، كما أن مستند الحذاء هو إخبار أبي قلابة له به فينبغي الإدراج عن الإسناد والله أعلم .

( تنبيه ) : ضمعج والد أوس بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم وفتح العين المهملة بعدها جيم معناه الغليظ ، وقوله في حديث أبي مسعود « أقرؤهم » قبل المراد به الأفقه وقيل هو على ظاهره ، وبحسب ذلك اختلف الفقهاء . قال النووي قال أصحابنا : الأفقه مقدم على الأقرأ ، فإن الذي يحتاج إليه من القراءة مضبوط والذي يحتاج إليه من الفقه غير مضبوط ، فقد يعرض في الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصلاة فيه إلا كامل الفقه ، ولهذا قدم النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر في الصلاة على الباقرين مع أنه صلى الله عليه وسلم نص على أن غيره أقرأ منه ، كأنه عني حديث أقرؤكم أبي . قال : وأجابوا عن الحديث بأن الأقرأ من الصحابة كان هو الأفقه . قلت : وهذا الجواب يلزم منه أن من نص النبي صلى الله عليه وسلم على أنه أقرأ من أبي بكر كان أفقه من أبي بكر فيفسد الاحتجاج بأن تقديم أبي بكر كان لأنه الأفقه . ثم قال النووي بعد ذلك : إن قوله في حديث أبي مسعود « فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة » فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم في الهجرة « يدل على تقديم الأقرأ مطلقاً انتهى . وهو واضح للمغايرة . وهذه الرواية أخرجها مسلم أيضاً من وجه آخر عن إسماعيل بن رجاء ، ولا يخفى أن محل تقديم الأقرأ إنما هو حيث يكون عارفاً بما يتعين معرفته من أحوال الصلاة ، فأما إذا كان جاهلاً بذلك فلا يقدم اتفاقاً ، والسبب فيه أن أهل ذلك العصر كانوا يعرفون معاني القرآن لكونهم أهل اللسان ، فالأقرأ منهم بل القارئ كان أفقه في الدين من كثير من الفقهاء الذين جاءوا بعدهم .

قوله ( ونحن شبة ) بفتح المعجمة والموحدين جمع شاب ، زاد في الأدب من طريق ابن علية عن أيوب « شبة متقاربون » والمراد تقاربهم في السن ، لأن ذلك كان في حال قدومهم .

قوله ( نحواً من عشرين ) في رواية ابن علية المذكورة الجزم به ولفظه « فأقنا عنده عشرين ليلة » والمراد بأيامها ، ووقع التصريح بذلك في روايته في خبر الواحد من طريق عبد الوهاب عن أيوب .

قوله ( رجياً فقال لو رجعت ) في رواية ابن علية وعبد الوهاب « رجياً رقيقاً » فظن أنا اشتقنا إلى أهلنا ، وسألنا عن تركنا بعدنا فأخبرناه فقال : ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم وعلموهم » ، ويمكن الجمع بينهما بأن يكون عرض ذلك عليهم على طريق الإيناس بقوله « لو رجعت » إذ لو بدأهم بالأمر بالرجوع لأمكن أن يكون فيه تنفير فيحتمل أن يكونوا أجابوه بنعم فأمرهم حينئذ بقوله « ارجعوا » ، واقتصار الصحابي على ذكر سبب الأمر برجوعهم بأنه الشوق إلى أهليهم دون قصد التعليم هو لما قام عنده من القرينة الدالة على ذلك ، ويمكن أن يكون عرف ذلك بتصريح القول منه صلى الله عليه وسلم وإن كان سبب تعليمهم قومهم أشرف في حقهم ، لكنه أخبر بالواقع ولم يترن بما ليس فيهم ، ولما كانت نيتهم صادقة صادف شوقهم إلى أهلهم الحظ الكامل في الدين وهو أهلية التعليم كما قال الإمام أحمد في الحرص على طاب الحديث : حظ وافق حقاً .



**قوله (وليؤمكم أكبركم)** ظاهره تقديم الأكبر بكثير السن وقليله ، وأما من جوز أن يكون مراده بالأكبر ما هو أعم من السن أو القدر كالتقدم في الفقه والقراءة والدين فبعد لما تقدم من فهم راوى الخبر حيث قال للتابعي « فأين القراءة » فإنه دال على أنه أراد أكبر السن ، وكذا دعوى من زعم أن قوله « وليؤمكم أكبركم » معارض بقوله « يؤم القوم أقرؤهم » لأن الأول يقتضي تقديم الأكبر على الأقرأ والثاني عكسه ، ثم انفصل عنه بأن قصة مالك بن الحويرث واقعة عين قابلة للاختلال بخلاف الحديث الآخر فإنه تقرير قاعدة تفيد التعميم ، قال : فيحتمل أن يكون الأكبر منهم كان يومئذ هو الأفقه . انتهى . والنصيص على تقاربهم في العلم يرد عليه ، فالجمع الذي قدمناه أولى والله أعلم . وفي الحديث أيضاً فضل الهجرة والرحلة في طلب العلم وفضل التعليم ، وما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الشفقة والاهتمام بأحوال الصلاة وغيرها من أمور الدين ، وإجازة خبر الواحد وقيام الحجة به ، وتقدم الكلام على بقية فوائده في « باب من قال يؤذن في السفر مؤذن واحد » . ويأتى الكلام على قوله صلوا كما رأيتموني أصلى في « باب إجازة خبر الواحد » إن شاء الله تعالى .

### ب) إذا زار الإمام قوماً فأمهمهم

٦٦٨- حدثنا معاذ بن أسد قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن الزهري قال أخبرني محمود ابن الربيع قال سمعت عتبان بن مالك الأنصاري قال : استأذن النبي صلى الله عليه فأذنت له ، فقال : « أين تحب أن أصلي من بيتك ؟ » فأشرت له إلى المكان الذي أحب ، فقام وصففنا خلفه ، ثم سلم فسلمنا . [٦٨٦]

**قوله (باب إذا زار الإمام قوماً فأمهمهم)** قيل أشار بهذه الترجمة إلى أن حديث مالك بن الحويرث الذي أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه مرفوعاً « من زار قوماً فلا يؤمهم ، وليؤمهم رجل منهم » محمول على من عدا الإمام الأعظم ، وقال الزين بن المنير : مراده أن الإمام الأعظم ومن يجرى مجراه إذا حضر بمكان مملوك لا يتقدم عليه مالك الدار أو المنفعة ، ولكن ينبغي للمالك أن يأذن له ليجمع بين الحقين حق الإمام في التقدم ، وحق المالك في منع التصرف بغير إذنه . انتهى ملخصاً . ويحتمل أنه أشار إلى ما في حديث أبي مسعود المتقدم « ولا يؤم الرجل في سلطانه ، ولا يجلس على تكريمته إلا بإذنه » فإن مالك الشيء سلطان عليه ، والإمام الأعظم سلطان على المالك ، وقوله « إلا بإذنه » يحتمل عوده على الأمرين الإمامة والجلوس ، وبذلك جزم أحمد كما حكاه الترمذي عنه ، فتحصل بالإذن مراعاة الجانبين .

**قوله (حدثنا معاذ بن أسد)** هو مروزي سكن البصرة وليس هو أخاً لمعلي بن أسد أحد شيوخ البخاري أيضاً ، كان معاذ المذكور كاتباً لعبد الله بن المبارك وهو شيخه في هذا الإسناد ، وقد تقدم الكلام على حديث عتبان مستوفى في « باب المساجد التي في البيوت » .

ب) إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ

وَصَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي مَرْضَاهُ الَّذِي تُوْفِّي فِيهِ بِالنَّاسِ وَهُوَ جَالِسٌ، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ إِذَا رَفَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ يَعُودُ فَيَمْكُثُ بِقَدْرٍ مَا رَفَعَ ثُمَّ يَتَّبِعُ الْإِمَامَ، وَقَالَ الْحَسَنُ -فَيَمْنُ يَرْكَعُ مَعَ الْإِمَامِ رَكَعَتَيْنِ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى السُّجُودِ: يَسْجُدُ لِلرَّكَعَةِ الْآخِرَةِ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ يَقْضِي الرَّكَعَةَ الْأُولَى بِسُجُودِهَا. وَفَيَمْنُ نَسِيَ سَجْدَةً حَتَّى قَامَ: يَسْجُدُهَا.

[٦٨٧] ٦٦٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ نَا زَائِدَةُ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ: أَلَا تَحْدِثِينِي عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ؟ قَالَتْ: بَلَى، ثَقُلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» فَقُلْنَا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ. قَالَ: «ضَعُونِي مَاءً فِي الْمَخْضَبِ». قَالَتْ: فَفَعَلْنَا. فَاغْتَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَذَهَبَ لِيَنْوِيَ فَأَغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «ضَعُونِي مَاءً فِي الْمَخْضَبِ». قَالَتْ: فَقَعَدَ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوِيَ فَأَغْمِيَ عَلَيْهِ. ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْتُ: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «ضَعُونِي مَاءً فِي الْمَخْضَبِ». قَعَدَ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوِيَ فَأَغْمِيَ عَلَيْهِ. ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ -وَالنَّاسُ عَكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لصلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ- فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بِأَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَأَتَاهُ الرَّسُولُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَأْمُرُكَ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ -وَكَانَ رَجُلًا رَقِيقًا- يَا عُمَرُ صَلِّ بِالنَّاسِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ. فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ تِلْكَ الْأَيَّامَ. ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ خَفَةً، وَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ -أَحَدُهُمَا الْعَبَّاسُ- لصلَاةِ الظُّهْرِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ، قَالَ: «أَجْلِسَانِي إِلَى جَنْبِهِ»، فَأَجْلَسَاهُ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ. قَالَ: فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّيَ وَهُوَ يَأْتُمُّ بِصلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَالنَّاسُ بِصلَاةِ أَبِي بَكْرٍ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَاعِدٌ. قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ لَهُ: أَلَا أَعْرِضُ عَلَيْكَ مَا حَدَّثَنِي عَائِشَةُ عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: هَاتِ. فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَدِيثَهَا، فَمَا أَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئًا، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: أَسَمَّتَ لَكَ الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ مَعَ الْعَبَّاسِ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ.

[٦٨٨] ٦٧٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ

المؤمنين أنها قالت : صَلَّى رسولُ اللَّهِ صلى اللَّهُ عليه في بيته وهو شاكٍ ، فصلَّى جالساً وصلَّى وراءَهُ قومٌ قياماً ، فأشارَ إليهم أن اجلسوا . فلما انصرف قال : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لَنَ حَمْدِهِ فَقُولُوا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَإِذَا صَلَّى جَالِساً فَصَلُّوا جُلُوساً » .

[الحديث ٦٨٨ - أطرافه في : ١١١٣ ، ١٢٣٦ ، ٥٦٥٨] .

[٦٨٩] ٦٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى اللَّهُ عليه رَكِبَ فَرَساً فَصُرِعَ عَنْهُ ، فَجَحَشَ شِقَهُ الْأَيْمَنُ ، فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ فَعُوداً ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا صَلَّى قَائِماً فَصَلُّوا قِيَاماً ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لَنَ حَمْدِهِ فَقُولُوا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَإِذَا صَلَّى جَالِساً فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعُونَ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : قَالَ الْحَمِيدِيُّ : قَوْلُهُ : « إِذَا صَلَّى جَالِساً فَصَلُّوا جُلُوساً » هُوَ فِي مَرَضِهِ الْقَدِيمِ ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صلى اللَّهُ عليه جَالِساً وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَاماً ، لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْقُعُودِ ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ فَالْآخِرُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صلى اللَّهُ عليه .

قَوْلُهُ ( بَابُ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ) هَذِهِ التَّرْجُمَةُ قِطْعَةً مِنَ الْحَدِيثِ الْآتِي فِي الْبَابِ ، وَالْمُرَادُ بِهَا أَنَّ الْإِتِّمَامَ يَقْتَضِي مُتَابَعَةَ الْمُأْمُومِ لِإِمَامِهِ فِي أَحْوَالِ الصَّلَاةِ ، فَتَنْتَنِي الْمُقَارَنَةُ وَالْمُسَابَقَةُ وَالْمُخَالَفَةُ إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ عَلَيْهِ ، وَلِهَذَا صَدَرَ الْمُصَنِّفُ الْبَابَ بِقَوْلِهِ « وَصَلَّى النَّبِيُّ صلى اللَّهُ عليه وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ وَهُوَ جَالِسٌ ، أَيْ وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَاماً وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْجُلُوسِ كَمَا سَأَلْتَنِي ، فَدَلَّ عَلَى دُخُولِ التَّخْصِصِ فِي عَمُومِ قَوْلِهِ « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ » .

قَوْلُهُ ( وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ الْخ ) وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَسَيَاقُهُ أَتَمُّ وَلَفْظُهُ « لَا تَبَادَرُوا أَتَمَّتْكُمْ بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالسُّجُودِ ، وَإِذَا رَفَعَ أَحَدُكُمْ رَأْسَهُ وَالْإِمَامُ سَاجِدٌ فَلْيَسْجُدْ ، ثُمَّ لِيَمْكُثْ قَدْرَ مَا سَبَقَهُ بِهِ الْإِمَامُ » . وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِهِ صلى اللَّهُ عليه وَسَلَّمَ « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ » وَمِنْ قَوْلِهِ « وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتَمُّوا » . وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ عَمْرِو بْنِ نُحَيْلٍ قَوْلَ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلَفْظُهُ « أَيَّمَا رَجُلٍ رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ فِي رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ فَلْيَضَعْ رَأْسَهُ بِقَدْرِ رَفْعِهِ إِيَّاهُ » وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ : إِذَا كَانَ الرَّافِعُ الْمَذْكُورُ يُؤْمَرُ عِنْدَهُ بِقَضَاءِ الْقَدَرِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ عَنِ الْإِمَامِ فَأُولَئِكَ أَنْ يَتَّبِعَهُ فِي جُمْلَةِ السُّجُودِ فَلَا يَسْجُدُ حَتَّى يَسْجُدَ . وَظَهَرَتْ بِهَذَا مَنَاسِبَةُ هَذَا الْأَثَرِ لِلتَّرْجُمَةِ .

قَوْلُهُ ( وَقَالَ الْحَسَنُ الْخ ) فِيهِ فَرَعَانِ : أَمَّا الْفَرَعُ الْأَوَّلُ فَوَصَلَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي كِتَابِهِ الْكَبِيرِ وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ هِشْمٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ وَلَفْظُهُ « فِي الرَّجُلِ يَرْكَعُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَيُزَحِمُهُ النَّاسُ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى السُّجُودِ - قَالَ - فَإِذَا فَرَّغُوا مِنْ صَلَاتِهِمْ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ لِرُكْعَتِهِ الْأُولَى ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رُكْعَةً

ومجديتين ، ومقتضاه أن الإمام لا يتحمل الأركان ، فمن لم يقدر على السجود معه لم تصح له الركعة ، ومناسبته للترجمة من جهة أن المأموم لو كان له أن يفرد عن الإمام لم يستمر متابعاً في صلاته التي اختل بعض أركانها حتى يحتاج إلى تداركه بعد فراغ الإمام . وأما الفرع الثاني فوصله ابن أبي شيبة وسياقه أتم ولفظه « في رجل نسي سجدة من أول صلاته فلم يذكرها حتى كان آخر ركعة من صلاته - قال - يسجد ثلاث سجديات ، فإن ذكرها قبل السلام يسجد سجدة واحدة ، وإن ذكرها بعد انقضاء الصلاة يستأنف الصلاة » وقد تقدم الكلام على حديث عائشة الأول في « باب حد المريض أن يشهد الجماعة » وقد ذكرنا مناسبته للترجمة قبل ، وقوله فيه « ضعوني ماء » كذا للمستمل والسرخسي بالنون وللباقين « ضعوا لي » وهو أوجه ، وكذلك أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه ، والأول كما قال الكرمانى محمول على تضمين الوضع معنى الإعطاء أو على نزع الخافض أى ضعوني في ماء . والخضب تقدم الكلام عليه في أبواب الوضوء ، وأن الماء الذي اغتسل به كان من سبع قرب ، وذكرت حكمة ذلك هناك .

**قوله ( ذهب )** في رواية الكشمي « ثم ذهب » . ( لينوء ) بضم النون بعدها مدة ، أى لينهض بجهد

**قوله ( فأغمى عليه )** فيه أن الإغماء جائز على الأنبياء لأنه شبيه بالنوم : قال النووي : جاز عليهم لأنه مرض من الأمراض بخلاف الجنون فلم يجز عليهم لأنه نقص .

**قوله ( ينتظرون النبي عليه السلام لصلاة العشاء )** كذا للأكثر بلام التعليل ، وفي رواية المستمل والسرخسي « لصلاة العشاء الآخرة » ، وتوجيهه أن الراوى كأنه فسر الصلاة المسئول عنها في قوله صلى الله عليه وسلم « أصلى الناس » فذكره ، أى الصلاة المسئول عنها هى العشاء الآخرة .

**قوله ( فخرج بين رجلين )** كذا للكشمي وللباقين « وخرج » بالواو .

**قوله ( لصلاة الظهر )** هو صريح في أن الصلاة المذكورة كانت الظهر ، وزعم بعضهم أنها الصبح ، واستدل بقوله في رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس « وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم القراءة من حيث بلغ أبو بكر » هذا لفظ ابن ماجه وإسناده حسن ، لكن في الاستدلال به نظر لاحتال أن يكون صلى الله عليه وسلم سمع لما قرب من أبى بكر الآية التي كان انتهى إليها خاصة ، وقد كان هو صلى الله عليه وسلم يسمع الآية أحياناً في الصلاة السرية كما سيأتى من حديث أبى قتادة ، ثم لو سلم لم يكن فيه دليل على أنها الصبح بل يحتمل أن تكون المغرب ، فقد ثبت في الصحيحين عن أم الفضل بنت الحارث قالت « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالمرسلات عرفاً ، ثم ما صلى لنا بعدها حتى قبضه الله » وهذا لفظ البخاري ، وسيأتى في باب الوفاة من آخر المغازى ، لكن وجدت بعد في النساء أن هذه الصلاة التي ذكرتها أم الفضل كانت في بيته ، وقد صرح الشافعي بأنه صلى الله عليه وسلم لم يصل بالناس في مرض موته في المسجد إلا مرة واحدة ، وهى هذه التي صلى فيها قاعداً ، وكان أبو بكر فيها أولاً إماماً ثم صار مأموماً يسمع الناس التكبير .

**قوله ( فجعل أبو بكر يصلى وهو قائم )** كذا للأكثر ، وللمستمل والسرخسي « وهو يأتى » من

الالتزام . واستدل بهذا الحديث على أن استخلاف الإمام الراتب إذا اشتكى أولى من صلاته بهم قاعداً ، لأنه صلى الله عليه وسلم استخلف أبا بكر ولم يصل بهم قاعداً غير مرة واحدة ، واستدل به على صحة إمامة القاعد المعذور بمثله وبالقائم أيضاً ، وخالف في ذلك مالك في المشهور عنه ومحمد بن الحسن فيما حكاه الطحاوي ، ونقل عنه أن ذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم واحتج بحديث جابر عن الشعبي مرفوعاً « لا يؤمن أحد بعدى جالساً » واعترضه الشافعي فقال : قد علم من احتج بهذا أن لا حجة فيه لأنه مرسل ، ومن رواية رجل يرغب أهل العلم عن الرواية عنه يعني جابراً الجعفي ، وقال ابن بزيمة : لو صح لم يكن فيه حجة لأنه يحتمل أن يكون المراد منع الصلاة بالجالس ، أي يعرب قوله جالساً مفعولاً لا حالا . وحكى عياض عن بعض مشايخهم أن الحديث المذكور يدل على نسخ أمره المتقدم لهم بالجلوس لما صلوا خلفه قياماً . وتعقب بأن ذلك يحتاج لو صح إلى تاريخ ، وهو لا يصح . لكنه زعم أنه تقوى بأن الخلفاء الراشدين لم يفعلوه أحد منهم ، قال : والنسخ لا يثبت بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن مواظبتهم على ترك ذلك تشهد لصحة الحديث المذكور . وتعقب بأن عدم النقل لا يدل على عدم الوقوع ، ثم لو سلم لا يلزم منه عدم الجواز لاحتمال أن يكونوا اكتفوا باستخلاف القادر على القيام للاتفاق على أن صلاة القاعد بالقائم مرجوحة بالنسبة إلى صلاة القائم بمثله ، وهذا كاف في بيان سبب تركهم الإمامة من قعود ، واحتج أيضاً بأنه صلى الله عليه وسلم إنما صلى بهم قاعداً لأنه لا يصح التقدم بين يديه لنهي الله عن ذلك ولأن الأئمة شفعاء ولا يكون أحد شافعاً له . وتعقب بصلاته صلى الله عليه وسلم خلف عبد الرحمن بن عوف ، وهو ثابت بلا خلاف . وصح أيضاً أنه صلى خالف أبي بكر كما قدمناه . والعجب أن عمدة مالك في منع إمامة القاعد قول ربيعة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في تلك الصلاة مأموماً خلف أبي بكر ، وإنكاره أن يكون صلى الله عليه وسلم أمم في مرض موته قاعداً كما حكاه عنه الشافعي في الأم ، فكيف يدعى أصحابه عدم تصوير أنه صلى مأموماً ؟ وكان حديث إمامته المذكور لما كان في غاية الصحة ولم يمكنهم رده سلكوا في الانتصار وجوها مختلفة ، وقد تبين بصلاته خلف عبد الرحمن بن عوف أن المراد بمنع التقدم بين يديه في غير الإمامة ، وأن المراد بكون الأئمة شفعاء أي في حق من يحتاج إلى الشفاعة . ثم لو سلم أنه لا يجوز أن يؤمه أحد لم يدل ذلك على منع إمامة القاعد . وقد أم قاعداً جماعة من الصحابة بعده صلى الله عليه وسلم منهم أسيد بن حضير وجابر وقيس بن قهده وأنس بن مالك . والأسانيد عنهم بذلك صحيحة أخرجها عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم ، بل ادعى ابن حبان وغيره إجماع الصحابة على صحة إمامة القاعد كما سيأتي . وقال أبو بكر بن العربي : لا جواب لأصحابنا عن حديث مرض النبي صلى الله عليه وسلم يخلص عند السبك ، واتباع السنة أولى ، والتخصيص لا يثبت بالاحتمال . قال : إلا أنني سمعت بعض الأسياف يقول : الحال أحد وجوه التخصيص ، وحال النبي صلى الله عليه وسلم والتبرك به وعدم العوض عنه يقتضي الصلاة معه على أي حال كان عليها ، وليس ذلك لغيره . وأيضاً فنقص صلاة القاعد عن القائم لا يتصور في حقه ، ويتصور في حق غيره . والجواب عن الأول رده بعموم قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، وعن الثاني بأن النقص إنما هو في حق القادر في النافلة ، وأما المعذور في الفريضة فلا نقص في صلاته عن القائم . واستدل به على نسخ الأمر بصلاة المأموم قاعداً إذا صلى الإمام قاعداً لكونه صلى الله عليه وسلم أقر

الصحابة على القيام خلفه وهو قاعد ، هكذا قرره الشافعي ، وكذا نقله المصنف في آخر الباب عن شيخه الحميدى وهو تلميذ الشافعي . وبذلك يقول أبو حنيفة وأبو يوسف والأوزاعي ، وحكاه الوليد بن مسلم عن مالك . وأنكر أحمد نسخ الأمر المذكور بذلك وجمع بين الحديثين بتزليلهما على حالتين : إحداهما إذا ابتداء الإمام الراتب الصلاة قاعداً لمرض يرجى برؤه فحينئذ يصلون خلفه قعوداً ، ثانيتهما إذا ابتداء الإمام الراتب قائماً لزم المأمومين أن يصلوا خلفه قياماً سواء طرأ ما يقتضى صلاة إمامهم قاعداً أم لا كما في الأحاديث التي في مرض موت النبي صلى الله عليه وسلم . فإن تقريره لهم على القيام دل على أنه لا يلزمهم الجالس في تلك الحالة لأن أبا بكر ابتداء الصلاة بهم قائماً وصلوا معه قياماً ، بخلاف الحالة الأولى فإنه صلى الله عليه وسلم ابتداء الصلاة جالساً فلما صلوا خلفه قياماً أنكر عليهم . ويقوى هذا الجمع أن الأصل عدم النسخ ، لا سيما وهو في هذه الحالة يستلزم دعوى النسخ مرتين . لأن الأصل في حكم القادر على القيام أن لا يصلى قاعداً ، وقد نسخ إلى القعود في حق من صلى إمامه قاعداً ، فدعوى نسخ القعود بعد ذلك تقتضى وقوع النسخ مرتين وهو بعيد ، وأبعد منه ما تقدم عن نقل عياض فإنه يقتضى وقوع النسخ ثلاث مرات ، وقد قال بقول أحمد جماعة من محدثي الشافعية كابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان ، وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة أخرى منها قول ابن خزيمة : إن الأحاديث التي وردت بأمر المأموم أن يصلى قاعداً تبعاً لإمامه لم يختلف في صحتها ولا في سياقها ، وأما صلاته صلى الله عليه وسلم قاعداً فاختلف فيها هل كان إماماً أو مأموماً . قال : وما لم يختلف فيه لا ينبغي تركه لمختلف فيه . وأجيب بدفع الاختلاف والحمل على أنه كان إماماً مرة ومأموماً أخرى . ومنها أن بعضهم جمع بين القستين بأن الأمر بالجلوس كان للندب ، وتقريره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز . فعلى هذا الأمر من أم قاعداً لعذر تخير من صلى خلفه بين القعود والقيام ، والقعود أولى لثبوت الأمر بالالتزام والاتباع وكثرة الأحاديث الواردة في ذلك . وأجاب ابن خزيمة عن استبعاد من استبعد ذلك بأن الأمر قد صدر من النبي صلى الله عليه وسلم بذلك واستمر عليه عمل الصحابة في حياته وبعده . فروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن قيس بن قهد بفتح القاف وسكون الهاء الأنصاري « أن إماماً لم اشتكى لهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فكان يؤمنا وهو جالس ونحن جلوس » . وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن أسيد بن حضير « أنه كان يؤم قومه ، فاشتكى ، فخرج إليهم بعد شكواه ، فأمرهم أن يصلى بهم فقال : إني لا أستطيع أن أصلى قائماً فاقعدوا ، فصلى بهم قاعداً وهم قعود » . وروى أبو داود من وجه آخر عن أسيد بن حضير أنه قال « يا رسول الله إن إمامنا مريض ، قال : إذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً » وفي إسناده انقطاع . وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن جابر « أنه اشتكى ، فحضرت الصلاة فصلى بهم جالساً وصلوا معه جلوساً » وعن أبي هريرة أنه أففى بذلك وإسناده صحيح أيضاً ، وقد ألزم ابن المنذر من قال بأن الصحابي أعلم بتأويل ما روى بأن يقول بذلك لأن أبا هريرة وجابراً رويا الأمر المذكور . واستمرا على العمل به والفتيا بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، ويلزم ذلك من قال إن الصحابي إذا روى وعمل بخلافه أن العبرة بما عمل من باب الأولى لأنه هنا عمل بوفق ما روى . وقد ادعى ابن حبان الإجماع على العمل به وكأنه أراد السكوت ، لأنه حكاه عن أربعة من الصحابة الذين تقدم ذكرهم وقال : إنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة غيرهم القول بخلافه لا من طريق صحيح ولا ضعيف . وكذا قال ابن حزم

إنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك ، ثم نازع في ثبوت كون الصحابة صلوا خلفه صلى الله عليه وسلم وهو قاعد قياماً غير أبي بكر ، قال : لأن ذلك لم يرد صريحاً ، وأطال في ذلك بما لا طائل فيه . والذي ادعى نفيه قد أثبتته الشافعي وقال : إنه في رواية إبراهيم عن الأسود عن عائشة ، ثم وجدته مصرحاً به أيضاً في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء فذكر الحديث ولفظه « فصلى النبي صلى الله عليه وسلم قاعداً وجعل أبو بكر وراءه بينه وبين الناس وصلى الناس وراءه قياماً » وهذا مرسل يعتضد بالرواية التي علقها الشافعي عن النخعي ، وهذا هو الذي يقتضيه النظر ، فإنهم ابتدؤا الصلاة مع أبي بكر قياماً بلا نزاع ، فمن ادعى أنهم قعدوا بعد ذلك فعليه البيان . ثم رأيت ابن حبان استدلل على أنهم قعدوا بعد أن كانوا قياماً بما رواه من طريق أبي الزبير عن جابر قال « اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره ، قال فالتفت إلينا فرأنا قياماً فأشار إلينا فقعنا . فلما سلم قال : إن كدتم لتفعلون فعل فارس والروم ، فلا تفعلوا » الحديث . وهو حديث صحيح أخرجه مسلم ، لكن ذلك لم يكن في مرض موته ، وإنما كان ذلك حيث سقط عن القرس كما في رواية أبي سفيان عن جابر أيضاً قال « ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً بالمدينة فصرعه على جذع نخلة فانفكت قدمه » الحديث أخرجه أبو داود وابن خزيمة بإسناد صحيح ، فلا حجة على هذا لما ادعاه ، إلا أنه تمسك بقوله في رواية أبي الزبير « وأبو بكر يسمع الناس التكبير » وقال إن ذلك لم يكن إلا في مرض موته لأن صلاته في مرضه الأول كانت في مشربة عائشة ومعه نفر من أصحابه لا يحتاجون إلى من يسمعهم تكبيره بخلاف صلاته في مرض موته فإنها كانت في المسجد بجمع كثير من الصحابة فاحتاج أبو بكر أن يسمعهم التكبير . انتهى . ولا راحة له فيما تمسك به لأن إسماعيل التكبير في هذا لم يتابع أبا الزبير عليه أحد ، وعلى تقدير أنه حفظه فلا مانع أن يسمعهم أبو بكر التكبير في تلك الحالة لأنه يحمل على أن صوته صلى الله عليه وسلم كان خفياً من الوجد ، وكان من عادته أن يجهر بالتكبير فكان أبو بكر يجهر عنه بالتكبير لذلك . ووراء ذلك كله أنه أمر محتتمل لا يترك لأجله الخبر الصريح بأنهم صلوا قياماً كما تقدم في مرسل عطاء وغيره ، بل في مرسل عطاء أنهم استمروا قياماً إلى أن انقضت الصلاة . نعم وقع في مرسل عطاء المذكور متصلاً به بعد قوله : وصلى الناس وراءه قياماً « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما بصليت إلا قعوداً ، فصلوا صلاة إمامكم ما كان ، إن صلى قائماً فصلوا قياماً وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً » وهذه الزيادة تقوى ما قال ابن حبان أن هذه القصة كانت في مرض موت النبي صلى الله عليه وسلم ، ويستفاد منها نسخ الأمر بوجوب صلاة المأمومين قعوداً إذا صلى إمامهم قاعداً لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم في هذه المرة الأخيرة بالإعادة ، لكن إذا نسخ الوجوب بقي الجواز ، والجواز لا ينافي الاستحباب فيحمل أمره الأخير بأن يصلوا قعوداً على الاستحباب لأن الوجوب قد رفع بتقريره لهم وترك أمرهم بالإعادة . هذا مقتضى الجمع بين الأدلة وبالله التوفيق والله أعلم . وقد تقدم الكلام على باقي فوائد هذا الحديث في « باب حد المريض أن يشهد الجماعة »

**قوله ( في بيته )** أي في المشربة التي في حجرة عائشة كما بينه أبو سفيان عن جابر ، وهو دال على أن تلك الصلاة لم تكن في المسجد ، وكأنه صلى الله عليه وسلم عجز عن الصلاة بالناس في المسجد فكان يصلي في بيته بمن حضر ، لكنه لم ينقل أنه استخلف ، ومن ثم قال عياض : أن الظاهر أنه صلى في حجرة عائشة

واتم به من حضر عنده ومن كان في المسجد ، وهذا الذي قاله محتمل ، ويحتمل أيضاً أن يكون استخلف وإن لم يتقل ، ويلزم على الأول صلاة الإمام أعلى من المأمومين ومذهب عياض خلافه ، لكن له أن يقول محل المنع ما إذا لم يكن مع الإمام في مكانه العالى أحد وهنا كان معه بعض أصحابه .

**قوله ( وهو شاك )** بتخفيف الكاف بوزن قاض من الشكاية وهى المرض ، وكان سبب ذلك ما في حديث أنس المذكور بعده أنه سقط عن فرس .

**قوله ( فصل جالساً )** قال عياض : يحتمل أن يكون أصابه من السقطة رض في الأعضاء منعه من القيام . قلت : وليس كذلك ، وإنما كانت قدمه صلى الله عليه وسلم انفكت كما في رواية بشر بن المفضل عن حميد عن أنس عند الإسماعيلي ، وكذا لأبي داود وابن خزيمة من رواية أبي سفيان عن جابر كما قدمناه . وأما قوله في رواية الزهرى عن أنس بن مالك « جحش شقه الأيمن » وفي رواية يزيد عن حميد عن أنس « جحش ساقه » أو « كتفه » كما تقدم في « باب الصلاة على السطوح » فلا ينافى ذلك كون قدمه انفكت لاحتمال وقوع الأمرين ، وقد تقدم تفسير الجحش بأنه الخدش والخدش قشر الجلد ، ووقع عند المصنف في « باب يهوى بالتكبير » من رواية سفيان عن الزهرى عن أنس قال سفيان : حفظت من الزهرى شقه الأيمن ، فلما خرجنا قال ابن جريج : ساقه الأيمن . قلت : ورواية ابن جريج أخرجهما عبد الرزاق عنه ، وليست مصحفة كما زعم بعضهم لموافقة رواية حميد المذكورة لها ، وإنما هى مفسرة لمحل الخدش من الشق الأيمن لأن الخدش لم يستوعبه . وحاصل ما في القصة أن عائشة أبهمت الشكوى ، وبين جابر وأنس السبب وهو السقوط عن الفرس ، وعين جابر العلة في الصلاة قاعداً وهى انفكاك القدم ، وأفاد ابن حبان أن هذه القصة كانت في ذى الحجة سنة خمس من الهجرة .

**قوله ( وصلى وراءه قوم قياماً )** ولمسلم من رواية عبدة عن هشام « فدخل عليه ناس من أصحابه يعودونه » الحديث ، وقد سمي منهم في الأحاديث أنس كما في الحديث الذى بعده عند الإسماعيلي ، وجابر كما تقدم ، وأبو بكر كما في حديث جابر ، وعمر كما في رواية الحسن مرسلًا عند عبد الرزاق .

**قوله ( فأشار إليهم )** كذا للأكثر هنا من الإشارة ، وكذا لجميعهم في الطب من رواية يحيى القطان عن هشام ، ووقع هنا للحموي « فأشار عليهم » من المشورة ، والأول أصح فقد رواه أيوب عن هشام بلفظ « فأومأ إليهم » ورواه عبد الرزاق عن معمر عن هشام بلفظ « فاخلف بيده يومئ بها إليهم » وفي مرسل الحسن « ولم يبلغ بها الغاية » .

**قوله ( إنما جعل الإمام ليؤتم به )** قال البيضاوى وغيره : الاتمام الاقتداء والاتباع ، أى جعل الإمام إماماً ليقتردى به ويتبع ، ومن شأن التابع أن لا يسبق متبوعه ولا يساويه ولا يتقدم عليه في موقفه ، بل يراقب أحواله ويأتى على أثره بنحو فعله ، ومقتضى ذلك أن لا يخالفه في شيء من الأحوال . وقال النووى وغيره : متابعة الإمام واجبة في الأفعال الظاهرة ، وقد نبه عليها في الحديث فذكر الركوع وغيره ، بخلاف النية فإنها لم تذكر وقد خرجت بدليل آخر ، وكأنه يعنى قصة معاذ الآتية . ويمكن أن يستدل من هذا الحديث على عدم دخولها لأنه يقتضى الحصر في الاقتداء به في أفعاله لا في جميع أحواله كما لو كان محدثاً أو حامل



نجاسة فإن الصلاة خلفه تصح لمن لم يعلم حاله على الصحيح عند العلماء ، ثم مع وجوب المتابعة ليس شيء منها شرطاً في صحة القدوة إلا تكبيرة الإحرام ، واختلف في الإتيان ، والمشهور عند المالكية اشتراطه مع الإحرام والقيام من التشهد الأول ، وخالف الحنفية فقالوا : تكفي المقارنة ، قالوا لأن معنى الإتيان الامتثال ومن فعل مثل فعل إمامه عد ممثلاً ، وسيأتي بعد باب الدليل على تحريم التقدم على الإمام في الأركان .

**قوله ( فإذا ركع فاركعوا )** قال ابن المنير : مقتضاه أن ركوع المأموم يكون بعد ركوع الإمام إما بعد تمام انحائه وإما أن يبعقه الإمام بأوله فيشرع فيه بعد أن يشرع ، قال : وحديث أنس أتم من حديث عائشة لأنه زاد فيه المتابعة في القول أيضاً . قلت : قد وقعت الزيادة المذكورة وهي قوله « وإذا قال سمع الله لمن حمده » في حديث عائشة أيضاً ، ووقع في رواية الليث عن الزهري عن أنس زيادة أخرى في الأقوال وهي قوله في أوله « فإذا كبر فكبروا » وسيأتي في « باب إيجاب التكبير » وكذا فيه من رواية الأعرج عن أبي هريرة ، وزاد في رواية عبدة عن هشام في الطب « وإذا رفع فارفعوا ، وإذا سجد فاسجدوا » وهو يتناول الرفع من الركوع والرفع من السجود وجميع السجودات ، وكذا وردت زيادة ذلك في حديث أنس الذي في الباب ، وقد وافق عائشة وأنساً وجابراً على رواية هذا الحديث دون القصة التي في أوله أبو هريرة ، وله طرق عنه عند مسلم ، منها ما اتفق عليه الشيخان من رواية همام عنه كما سيأتي في « باب إقامة الصف » وفيه جميع ما ذكر في حديث عائشة وحديث أنس بالزيادة ، وزاد أيضاً بعد قوله ليؤتم به : « فلا تختلفوا عليه » ولم يذكرها المصنف في رواية أبي الزناد عن الأعرج عنه من طريق شعيب عن أبي الزناد في « باب إيجاب التكبير » لكن ذكرها السراج والطبراني في الأوسط وأبو نعيم في المستخرج عنه من طريق أبي اليمان شيخ البخاري فيه وأبو عوانة من رواية بشر بن شعيب عن أبيه شيخ أبي اليمان ومسلم من رواية مغيرة بن عبد الرحمن والإسماعيلي من رواية مالك وورقاء كلهم عن أبي الزناد شيخ شعيب . وأفادت هذه الزيادة أن الأمر بالاتباع يعم جميع المأمومين ولا يكفي في تحصيل الإتيان اتباع بعض دون بعض ، ومسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح عنه « لا تبادروا الإمام ، إذا كبر فكبروا » الحديث ، وزاد أبو داود من رواية مصعب بن محمد عن أبي صالح « ولا تركعوا حتى يركع ولا تسجدوا حتى يسجد » وهي زيادة حسنة تنفي احتمال إرادة المقارنة من قوله إذا كبر فكبروا .

**( فائدة )** : جزم ابن بطلال ومن تبعه حتى ابن دقيق العيد أن الفاء في قوله « فكبروا » للتعقيب ، قالوا ومقتضاه الأمر بأن أفعال المأموم تقع عقب فعل الإمام ، لكن تعقب بأن الفاء التي للتعقيب هي العاطفة ، وأما التي هنا فهي لارتباط فقط لأنها وقعت جواباً للشرط ، فعلى هذا لا تقتضي تأخر أفعال المأموم عن الإمام إلا على القول بتقدم الشرط على الجزاء ، وقد قال قوم إن الجزاء يكون مع الشرط ، فعلى هذا لا تنفي المقارنة ، لكن رواية أبي داود هذه صريحة في انتفاء التقدم والمقارنة ، والله أعلم .

**قوله ( فقولوا ربنا ولك الحمد )** كذا لجميع الرواة في حديث عائشة بإثبات الواو ، وكذا لم في حديث أبي هريرة وأنس إلا في رواية الليث عن الزهري في « باب إيجاب التكبير » فللكشميهني بحذف الواو

ورجح إثبات الواو بأن فيها معنى زائداً لكونها عاطفة على محذوف تقديره ربنا استجب أو ربنا أطعناك ولك الحمد فيشتمل على الدعاء والثناء معاً ، ورجح قوم حذفها لأن الأصل عدم التقدير فتكون عاطفة على كلام غير تام ، والأول أوجه كما قال ابن دقيق العيد . وقال النووي : ثبتت الرواية بإثبات الواو وحذفها ، والوجهان جائزان بغير ترجيح ، وسيأتي في أبواب صفة الصلاة الكلام على زيادة « اللهم » قبلها ، ونقل عياض عن القاضي عبد الوهاب أنه استدل به على أن الإمام يقتصر على قوله « سمع الله لمن حمده » وأن المأموم يقتصر على قوله « ربنا ولك الحمد » وليس في السياق ما يقتضي المنع من ذلك لأن السكوت عن الشيء لا يقتضي ترك فعله ، نعم مقتضاه أن المأموم يقول « ربنا لك الحمد » عقب قول الإمام « سمع الله لمن حمده » فأما منع الإمام من قول ربنا ولك الحمد فليس بشيء لأنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بينهما كما سيأتي في « باب ما يقول عند رفع رأسه من الركوع » ويأتي باقي الكلام عليه هناك .

**قوله ( عن أنس )** في رواية شعيب عن الزهري « أخبرني أنس » .

**قوله ( فصلي صلاة من الصلوات )** في رواية سفيان عن الزهري « فحضرت الصلاة » وكذا في رواية حميد عن أنس عند الإسماعيلي ، قال القرطبي : اللام للعهد ظاهراً ، والمراد الفرض ، لأنها التي عرف من عاداتهم أنهم يجتمعون لها بخلاف النافلة . وحكى عياض عن ابن القاسم أنها كانت نفلاً ، وتعقب بأن في رواية جابر عند ابن خزيمة وأبي داود الجزم بأنها فرض كما سيأتي ، لكن لم أقف على تعيينها ، إلا أن في حديث أنس « فصلي بنا يومئذ » فكأنها نهائية ، الظهر أو العصر .

**قوله ( فصلينا وراءه قعوداً )** ظاهره يخالف حديث عائشة ، والجمع بينهما أن في رواية أنس هذه اختصاراً ، وكأنه اقتصر على ما آل إليه الحال بعد أمره لم يجلس ، وقد تقدم في « باب الصلاة في السطوح » من رواية حميد عن أنس بلفظ « فصلي بهم جالساً وهم قيام » ، فلما سلم قال : إنما جعل الإمام « فيها أيضاً اختصاراً لأنه لم يذكر فيه قوله لم « اجلسوا » ، والجمع بينهما أنهم ابتدؤوا الصلاة قياماً فأومأ إليهم بأن يقعدوا فقعدوا ، فنقل كل من الزهري وحميد أحد الأمرين ، وجمعتهما عائشة ، وكذا جمعتهما جابر عند مسلم ، وجمع القرطبي بين الحديثين باحتمال أن يكون بعضهم قعد من أول الحال وهو الذي حكاه أنس ، وبعضهم قام حتى أشار إليه بالجلوس وهذا الذي حكته عائشة . وتعقب باستبعاد قعود بعضهم بغير إذنه صلى الله عليه وسلم لأنه يستلزم النسخ بالاجتهاد لأن فرض القادر في الأصل القيام . وجمع آخرون بينهما باحتمال تعدد الواقعة وفيه بعد ، لأن حديث أنس إن كانت القصة فيه سابقة لزم منه ما ذكرنا من النسخ بالاجتهاد ، وإن كانت متأخرة لم يحتج إلى إعادة قول « إنما جعل الإمام ليؤتم به إلخ » لأنهم قد امتثلوا أمره السابق وصلوا قعوداً لكونه قاعداً .

**( فائدة )** : وقع في رواية جابر عند أبي داود أنهم دخلوا يعودونه مرتين فصلي بهم فيهما ، لكن بين أن الأولى كانت نافلة وأقرهم على القيام وهو جالس ، والثانية كانت فريضة وابتدؤوا قياماً فأشار إليهم بالجلوس . وفي رواية بشر عن حميد عن أنس عند الإسماعيلي نحوه .

**قوله ( وإذا صلى جالساً )** استدل به على صحة إمامة الجالس كما تقدم . وادعى بعضهم أن المراد

بالأمر أن يقتدى به في جلوسه في التشهد وبين السجدين ، لأنه ذكر ذلك عقب ذكر الركوع والرفع منه . وسجود ، قال : فيحمل على أنه لما جلس للتشهد قاموا تعظيماً له فأمرهم بالجلوس تواضعاً ، وقد نبه على ذلك بقوله في حديث جابر « إن كدتم أن تفعلوا فعل فارس والروم ، يقومون على ماوكلهم وهم قعود ، فلا تفعلوا » وتعقبه ابن دقيق العيد وغيره بالاستبعاد ، وبأن سياق طرق الحديث تأباه ، وبأنه لو كان المراد الأمر بالجلوس في الركن لقال وإذا جلس فاجلسوا ليناسب قوله وإذا سجد فاسجدوا ، فلما عدل على ذلك إلى قوله « وإذا صلى جالساً » كان كقوله وإذا صلى قائماً ، فالمراد بذلك جميع الصلاة . ويؤيد ذلك قول أنس « فصلينا وراءه قعوداً » .

**قوله ( أجمعون )** كذا في جميع الطرق في الصحيحين بالواو ، إلا أن الرواة اختلفوا في رواية همام عن أبي هريرة كما سيأتي في « باب إقامة الصف » فقال بعضهم « أجمعين » بالياء والأول تأكيد لضمير الفاعل في قوله « صاروا » ، وأخطأ من ضعفه فإن المعنى عليه ، والثاني نصب على الحال أى جاوساً مجتمعين . أو على التأكيد لضمير مقدر منصوب كأنه قال : أعنيكم أجمعين . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم مشروعية ركوب الخيل والتدرب على أخلاقها والتأسي لمن يحصل له سقوط ونحوه بما اتفق للنبي صلى الله عليه وسلم في هذه الواقعة وبه الأسوة الحسنة . وفيه أنه يجوز عليه صلى الله عليه وسلم ما يجوز على البشر من الأسقام ونحوها من غير نقص في مقداره بذلك ، بل ليزداد قدره رفعة ومنصبه جلالة .

### باب متى يسجد من خلف الإمام؟

وقال أنس عن النبي صلى الله عليه : « فإذا سجد فاسجدوا »

٦٧٢- نامسدد قال نا يحيى بن سعيد عن سفيان قال حدثني أبو إسحاق قال حدثني عبد الله بن يزيد قال حدثني البراء - وهو غير كذوب - قال : كان رسول الله صلى الله عليه إذا قال : « سمع الله لمن حمده » لم يحن أحد منا ظهره حتى يقع النبي صلى الله عليه ساجداً ، ثم نفع سجوداً بعده . نا أبو نعيم قال نا سفيان عن أبي إسحاق نحوه .

[الحديث ٦٩٠ - طرفاه في : ٧٤٧ ، ٨١١] .

**قوله ( باب متى يسجد من خلف الإمام )** أى إذا اعتدل أو جلس بين السجدين .

**قوله ( وقال أنس )** هو طرف من حديثه الماضي في الباب قبله ، لكن في بعض طرقه دون بعض ، وسيأتي في « باب إيجاب التكبير » من رواية الليث عن الزهري بلفظه ، ومناسبته لحديث الباب مما قدمناه أنه يقتضى تقديم ما يسمى ركوعاً من الإمام بناء على تقدم الشرط على الجزاء وحديث الباب يفسره .

**قوله ( عن سفيان )** هو الثوري ، وأبو إسحق هو السبيعي ، وعبد الله بن يزيد هو الخطمي ، كذا وقع منسوباً عند الإسماعيلي في رواية لشعبة عن أبي إسحق ، وهو منسوب إلى خطمة بفتح المعجمة وإسكان الطاء بطن من الأوس ، وكان عبد الله المذكور أميراً على الكوفة في زمن ابن الزبير ، ووقع للمصنف في

« باب رفع البصر في الصلاة » أن أبا إسحق قال « سمعت عبد الله بن يزيد يخطب » ، وأبو إسحق معروف بالرواية عن البراء بن عازب لكنه سمع هذا عنه بواسطة . وفيه لطيفة وهي رواية صحابي ابن صحابي عن صحابي ابن صحابي من الأنصار ثم من الأوس وكلاهما سكن الكوفة .

**قوله ( وهو غير كذوب )** الظاهر أنه من كلام عبد الله بن يزيد وعلى ذلك جرى الحميدى في جمعه وصاحب العمدة ، لكن روى عباس الدوري في تاريخه عن يحيى بن معين أنه قال : قوله « هو غير كذوب » إنما يريد عبد الله بن يزيد الراوى عن البراء لا البراء . ولا يقال لرجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم غير كذوب ، يعنى أن هذه العبارة إنما تحسن في مشكوك في عدالته والصحابة كلهم عدول لا يحتاجون إلى تزكية . وقد تعقبه الخطابى فقال : هذا القول لا يوجب تهمة في الراوى إنما يوجب حقيقة الصدق له ، قال : وهذه عادتهم إذا أرادوا تأكيد العلم بالراوى والعمل بما روى ، كان أبو هريرة يقول « سمعت خليلي الصادق المصدوق » . وقال ابن مسعود « حدثني الصادق المصدوق » وقال عياض وتبعه النووي : لا وسم في هذا على الصحابة لأنه لم يرد به التعديل ، وإنما أراد به تقوية الحديث إذ حدث به البراء وهو غير متهم ، ومثل هذا قول أبي مسلم الخولاني : حدثني الحبيب الأمين . وقد قال ابن مسعود وأبو هريرة فذكرهما . قال : وهذا قالوه تنبيهاً على صحة الحديث لا أن قائله قصد به تعديل راويه . وأيضاً فتزيه ابن معين للبراء عن التعديل لأجل صحبته ولم ينزه عن ذلك عبد الله بن يزيد لوجه له ، فإن عبد الله بن يزيد معدود في الصحابة . انتهى كلامه . وقد علمت أنه أخذ كلام الخطابى فبسطه واستدرك عليه الإلزام الأخير ، وليس بوارد لأن يحيى بن معين لا يثبت صحة عبد الله بن يزيد ، وقد نفاه أيضاً مصعب الزبيري وتوقف فيها أحمد بن حنبل وأبو حاتم وأبو داود وأثبتها ابن البرقي والدارقطني وآخرون . وقال النووي : معنى الكلام حدثني البراء وهو غير متهم كما علمتم فثقتوا بما أخبركم به عنه ، وقد اعترض بعض المتأخرين على التنظير المذكور فقال : كأنه لم يلم بشيء من علم البيان ، للفرق الواضح بين قولنا فلان صدوق وفلان غير كذوب لأن في الأول إثبات الصفة للموصوف ، وفي الثاني نفي ضدها عنه فهما مفترقان . قال : والسرف فيه أن نفي الضد كأنه يقع جواباً لمن أثبتته يخالف إثبات الصفة . انتهى . والذي يظهر لي أن الفرق بينهما أنه يقع في الإثبات بالمطابقة وفي النفي بالالتزام ، لكن التنظير صحيح بالنسبة إلى المعنى المراد باللفظين ، لأن كلا منهما يرد عليه أنه تزكية في حق مقطوع بتزكيته فيكون من تحصيل الحاصل ، ويحصل الانفصال عن ذلك بما تقدم من أن المراد بكل منهما تفخيم الأمر وتقويته في نفس السامع . وذكر ابن دقيق العيد أن بعضهم استدل على أنه كلام عبد الله بن يزيد بقول أبي إسحق في بعض طرقه : سمعت عبد الله بن يزيد وهو يخطب يقول « حدثنا البراء وكان غير كذوب » قال وهو محتمل أيضاً . قلت : لكنه أبعد من الأول . وقد وجدت الحديث من غير طريق أبي إسحق عن عبد الله بن يزيد وفيه قوله أيضاً « حدثنا البراء وهو غير كذوب » أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق محارب بن دثار قال : سمعت عبد الله بن يزيد على المنبر يقول ... فذكره . وأصله في مسلم ، لكن ليس فيه قوله « وكان غير كذوب » وهذا يقوى أن الكلام لعبد الله بن يزيد ، والله أعلم .

( فائدة ) : روى الطبراني في مسند عبد الله بن يزيد هذا شيئاً يدل على سبب روايته لهذا الحديث .

فإنه أخرج من طريقه أنه كان يصلي بالناس بالكوفة فكان الناس يضعون رءوسهم قبل أن يضع رأسه ويرفعون قبل أن يرفع رأسه ، فذكر الحديث في إنكاره عليهم .

قوله ( إذا قال سمع الله لمن حمده ) في رواية شعبة « إذا رفع رأسه من الركوع » ولمسلم من رواية حارث بن دينار « فإذا رفع رأسه من الركوع فقال سمع الله لمن حمده لم نزل قياماً » .

قوله ( لم يحن ) بفتح التحتانية وسكون المهملة أى لم يثن ، يقال حنيت العود إذا ثنيته . وفي رواية لمسلم « لا يحنو » وهى لغة صحيحة يقال حنيت وحنوت بمعنى .

قوله ( حتى يقع ساجداً ) في رواية إسرائيل عن أبي إسحق « حتى يضع جبهته على الأرض » وسيأتى في « باب سجود السهو » ، ونحوه لمسلم من رواية زهير عن أبي إسحق ، ولأحمد عن غندر عن شعبة « حتى يسجد ثم يسجدون » واستدل به ابن الجوزى على أن المأموم لا يشرع في الركن حتى يتمه الإمام ، وتعقب بأنه ليس فيه إلا التأخر حتى يتلبس الإمام بالركن الذى ينتقل إليه بحيث يشرع المأموم بعد شروعه وقبل الفراغ منه . ووقع في حديث عمرو بن حريث عند مسلم « فكان لا يحنى أحد منا ظهره حتى يستتم ساجداً » ولأبي يعلى من حديث أنس « حتى يتمكن النبي صلى الله عليه وسلم من السجود » وهو أوضح في انتفاء المقارنة . واستدل به على الطمأنينة وفيه نظر ، وعلى جواز النظر إلى الإمام لاتباعه في انتقالاته .

قوله ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان ... نحوه ) هكذا في رواية المستمل وكريمة ، وسقط للباقيين . وقد أخرجه أبو عوانة عن الصغاني وغيره عن أبي نعيم ولفظه « كنا إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم لم يحن أحد منا ظهره حتى يضع رسول الله صلى الله عليه وسلم جبهته » .

### باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام

[٦٩١] ٦٧٣- حدثنا حجاج بن منهال قال نا شعبة عن محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « أما يخشى أحدكم - أو لا يخشى أحدكم - إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار ، أو يجعل الله صورته صورة حمار » .

قوله ( باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام ) أى من السجود كما سيأتى بيانه .

قوله ( عن محمد بن زياد ) هو الجمحي مدني سكن البصرة وله في البخارى أحاديث عن أبي هريرة ، وفي التابعين أيضاً محمد بن زياد الالطاني الحمصي وله عنده حديث واحد عن أبي أمامة في المزارعة .

قوله ( أما يخشى أحدكم ) في رواية الكشمي « أو لا يخشى » ولأبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة « أما يخشى أو ألا يخشى » بالشك . و « أما » بتخفيف الميم حرف استفتاح مثل ألا ، وأصلها النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وهو هنا استفهام توبيخ .

قوله ( إذا رفع رأسه قبل الإمام ) زاد ابن خزيمة من رواية حماد بن زيد عن محمد بن زياد « في صلاته » ، وفي رواية حفص بن عمر المذكورة « الذى يرفع رأسه والإمام ساجد » فتبين أن المراد الرفع

من السجود ففيه تعقب على من قال إن الحديث نص في المنع من تقدم المأموم على الإمام في الرفع من الركوع والسجود معاً ، وإنما هو نص في السجود ، ويلتحق به الركوع لكونه في معناه ، ويمكن أن يفرق بينهما بأن السجود له مزيد مزية لأن العبد أقرب ما يكون فيه من ربه لأنه غاية الخضوع المطلوب منه ، فلذلك خص بالتنصيص عليه . ويحتمل أن يكون من باب الاكتفاء ، وهو ذكر أحد الشئيين المشتركين في الحكم إذا كان للمذكور مزية ، وأما التقدم على الإمام في الخفض في الركوع والسجود فقليل يلتحق به من باب الأولى ، لأن الاعتدال والجلوس بين السجدين من الوسائل ، والركوع والسجود من المقاصد ، وإذا دل الدليل على وجوب الموافقة فيما هو وسيلة فأولى أن يجب فيما هو مقصد ، ويمكن أن يقال ليس هذا بواضح لأن الرفع من الركوع والسجود يستلزم قطعه عن غاية كماله ، ودخول النقص في المقاصد أشد من دخوله في الوسائل ، وقد ورد الزجر عن الخفض والرفع قبل الإمام في حديث آخر أخرجه البزار من رواية مليح بن عبد الله السعدي عن أبي هريرة مرفوعاً « الذي يخفض ويرفع قبل الإمام إنما ناصيته بيد شيطان » . وأخرجه عبد الرزاق من هذا الوجه موقوفاً وهو المحفوظ .

**قوله ( أو يجعل الله صورته صورة حمار )** الشك من شعبة ، فقد رواه الطيالسي عن حماد بن سلمة وابن خزيمة من رواية حماد بن زيد ومسلم من رواية يونس بن عبيد والربيع بن مسلم كلهم عن محمد بن زياد بنغير تردد ، فأما الحمادان فقالا « رأس » وأما يونس فقال « صورة » وأما الربيع فقال « وجه » ، والظاهر أنه من تصرف الرواة . قال عياض : هذه الروايات متفقة لأن الوجه في الرأس ومعظم الصورة فيه . قلت : لفظ الصورة يطلق على الوجه أيضاً ، وأما الرأس فرواتها أكثر وهي أشمل فهي المعتمدة ، وخص وقوع الوعيد عليها لأن بها وقعت الجناية وهي أشمل ، وظاهر الحديث يقتضي تحريم الرفع قبل الإمام لكونه توعده عليه بالمسوخ وهو أشد العقوبات . وبذلك جزم النووي في شرح المذهب . ومع القول بالتحريم فالجمهور على أن فاعله يأثم وتجزئ صلاته . وعن ابن عمر تبطل وبه قال أحمد في رواية وأهل الظاهر بناء على أن النهي يقتضي الفساد ، وفي المغني عن أحمد أنه قال في رسالته : ليس لمن سبق الإمام صلاة لهذا الحديث ، قال : ولو كانت له صلاة لرجى له الثواب ولم ينحس عليه العقاب . واختلف في معنى الوعيد المذكور فقليل يحتمل أن يرجع ذلك إلى أمر معنوي ، فإن الحمار موصوف بالبلادة فاستعير هذا المعنى للجاهل بما يجب عليه من فرض الصلاة ومتابعة الإمام . ويرجح هذا المجازي أن التحويل لم يقع مع كثرة الفاعلين ، لكن ليس في الحديث ما يدل على أن ذلك يقع ولا بد . وإنما يدل على كون فاعله متعرضاً لذلك وكون فعله ممكناً لأن يقع عنه ذلك الوعيد ، ولا يلزم من التعرض للشيء وقوع ذلك الشيء ، قاله ابن دقيق العيد . وقال ابن بزيّة : يحتمل أن يراد بالتحويل المسخ أو تحويل الهيئة الحسية أو المعنوية أو هما معاً . وحمله آخرون على ظاهره إذ لا مانع من جواز وقوع ذلك . وسيأتي في كتاب الأشربة الدليل على جواز وقوع المسخ في هذه الأمة . وهو حديث أبي مالك الأشعري في المغازي فإن فيه ذكر الحسف وفي آخره « ويمسخ آخرون قردة وخنازير إلى يوم القيامة » وسيأتي مزيد لذلك في تفسير سورة الأنعام إن شاء الله تعالى . ويقوى حمله على ظاهره أن في رواية ابن حبان من وجه آخر عن محمد بن زياد « أن يحول الله رأسه رأس كلب » فهذا يبعد

الحجاز لانتفاء المناسبة التي ذكروها من بلادة الحمار . ومما يبعده أيضاً إيراد الوعيد بالأمر المستقبل وباللفظ الدال على تغيير الهيئة الحاصلة ، ولو أريد تشبيهه بالحمار لأجل البلادة لقال مثلاً فرأسه رأس حمار ، وإنما قلت ذلك لأن الصفة المذكورة وهي البلادة حاصلة في فاعل ذلك عند فعله المذكور فلا يحسن أن يقال له يخشى إذا فعلت ذلك أن تصير بليداً ، مع أن فعله المذكور إنما نشأ عن البلادة . وقال ابن الجوزي في الرواية التي عبر فيها بالصورة : هذه اللفظة تمنع تأويل من قال المراد رأس حمار في البلادة ، ولم يبين وجه المنع . وفي الحديث كمال شفقتة صلى الله عليه وسلم بأمته وبيانه لهم الأحكام وما يترتب عليها من الثواب والعقاب ، واستدل به على جواز المقارنة ، ولا دلالة فيه لأنه دل بمنطوقه على منع المسابقة ، وبمفهومه على طلب المتابعة ، وأما المقارنة فسكوت عنها . وقال ابن بزيمة : استدل بظاهره قوم لا يعقلون على جواز التناسخ . قلت : وهو مذهب رديء مبنى على دعاوى بغير برهان ، والذي استدل بذلك منهم إنما استدل بأصل التسخ لا بخصوص هذا الحديث .

( لطيفة ) : قال صاحب « القبس » : ليس للتقدم قبل الإمام سبب إلا طلب الاستعجال ، ودواؤه أن يستحضر أنه لا يسلم قبل الإمام فلا يستعجل في هذه الأفعال ، والله أعلم .

## باب

### إمامة العبد والمولى

وكان عائشة يؤمها عبدها ذكوان من المصحف . وولد البغي والأعرابي ، والغلام الذي لم يحتلم ، لقول النبي صلى الله عليه : « يؤمهم أقرؤهم لكتاب الله » ، ولا يمنع العبد من الجماعة بغير علة .

[٦٩٢] ٦٧٤- فإبراهيم بن المنذر قال نا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع عن عبد الله بن عمر قال : لما قدم المهاجرون الأولون العصبية - موضع بقاء - قبل مقدم النبي صلى الله عليه كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة وكان أكثرهم قرأناً .  
[الحديث ٦٩٢ - طرفه في : ٧١٧٥] .

[٦٩٣] ٦٧٥- حدثنا محمد بن بشار قال نا يحيى قال نا شعبة قال نا أبو التياح عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل حبشي كأن رأسه زبيبة » .  
[الحديث ٦٩٣ - طرفاه في : ٦٩٦ ، ٧١٤٢] .

قوله ( باب إمامة العبد والمولى ) أى العتيق ، قال الزين بن المنير : لم يفصح بالجواز لكن لوح به لإيراده أدلته .

**قوله ( وكانت عائشة إلخ )** وصله أبو داود في « كتاب المصاحف » من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة أن عائشة كان يؤمها غلامها ذكوان في المصحف ، ووصله ابن أبي شيبة قال حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبي بكر بن أبي مليكة عن عائشة أنها أعتقت غلاماً لها عن دبر ، فكان يؤمها في رمضان في المصحف . ووصله الشافعي وعبد الرزاق من طريق أخرى عن ابن أبي مليكة أنه كان يأتي عائشة بأعلى الوادي - هو وأبوه وعبيد بن عمير والمسور بن مخرمة وناس كثير - فيؤمهم أبو عمرو مولى عائشة وهو يومئذ غلام لم يعتق ، وأبو عمرو المذكور هو ذكوان ، وإلى صحة إمامة العبد ذهب الجمهور . وخالف مالك فقال : لا يؤم الأحرار إلا إن كان قارئاً وهم لا يقرءون فيؤمهم ، إلا في الجمعة لأنها لا تجب عليه . وخالفه أشهب واحتج بأنها تجزئه إذا حضرها .

**قوله ( في المصحف )** استدلل به على جواز قراءة المصلى من المصحف ، ومنع منه آخرون لكونه عملاً كثيراً في الصلاة .

**قوله ( وولد البغي )** بفتح الموحدة وكسر المعجمة والتشديد أي الزانية ، ونقل ابن التين أنه رواه بفتح الموحدة وسكون المعجمة والتخفيف ، والأول أولى ، وهو معطوف على قوله « والمولى » لكن فصل بين المتعاطفين بأثر عائشة ، وغفل القرطبي في مختصر البخاري فجعله من بقية الأثر المذكور ، وإلى صحة إمامة ولد الزنا ذهب الجمهور أيضاً ، وكان مالك يكره أن يتخذ إماماً راتباً ، وعلته عنده أنه يصير معرضاً لكلام الناس فيأثمون بسببه ، وقيل لأنه ليس في الغالب من يفقهه فيغلب عليه الجهل .

**قوله ( والأعرابي )** بفتح الهمزة أي ساكن البادية ، وإلى صحة إمامته ذهب الجمهور أيضاً . وخالف مالك وعلته عنده غلبة الجهل على سكان البوادي ، وقيل لأنهم يديمون نقص السنن وترك حضور الجماعة غالباً

**قوله ( والغلام الذي لم يحتمل )** ظاهره أنه أراد المراهق ، ويحتمل الأعم لكن يخرج منه من كان دون سن التمييز بدليل آخر ، ولعل المصنف راعى اللفظ الوارد في النهي عن ذلك وهو فيما رواه عبد الرزاق من حديث ابن عباس مرفوعاً « لا يؤم الغلام حتى يحتمل » وإسناده ضعيف ، وقد أخرج المصنف في غزوة الفتح حديث عمرو بن سلمة بكسر اللام أنه كان يؤم قومه وهو ابن سبع سنين ، وقيل إنما لم يستدل به هنا لأن أحمد بن حنبل توقف فيه فقيل : لأنه ليس فيه اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ، وقيل لاحتمال أن يكون أراد أنه كان يؤمهم في النافلة دون الفريضة ، وأجيب عن الأول بأن زمان نزول الوحي لا يقع فيه لأحد من الصحابة التقرير على ما لا يجوز فعله ، ولهذا استدلل أبو سعيد وجابر على جواز العزل بأنهم كانوا يعزلون والقرآن ينزل كما سيأتي في موضعه ، وأيضاً فالوفد الذين قدموا عمرو بن سلمة كانوا جماعة من الصحابة ، وقد نقل ابن حزم أنه لا يعلم لهم في ذلك مخالف منهم . وعن الثاني بأن سياق رواية المصنف تدل على أنه كان يؤمهم في الفرائض لقوله فيه « صلوا صلاة كذا في حين كذا فإذا حضرت الصلاة » الحديث . وفي رواية لأبي داود قال عمرو « فما شهدت مشهداً في جرم إلا كنت إمامهم » وهذا يعم الفرائض والنوافل



واحتج ابن حزم على عدم الصحة بأنه صلى الله عليه وسلم أمر أن يؤمهم أقرؤهم قال : فعلى هذا إنما يؤم من يتوجه إليه الأمر ، والصبي ليس بمأمور لأن القلم رفع عنه فلا يؤم ، كذا قال ، ولا يخفى فسادُه لأننا نقول : المأمور من يتوجه إليه الأمر من البالغين بأنهم يقدمون من اتصف بكونه أكثر قرأناً فبطل ما احتج به ، وإلى صحة إمامة الصبي ذهب أيضاً الحسن البصري والشافعي وإسحق ، وكرهها مالك والثوري ، وعن أبي حنيفة وأحمد روايتان والمشهور عنهما الإجزاء في النوافل دون الفرائض .

**قوله ( لقول النبي صلى الله عليه وسلم يؤمهم أقرؤهم لكتاب الله )** أى فكل من اتصف بذلك جازت إمامته من عبد وصبي وغيرهما ، وهذا طرف من حديث أبي مسعود الذى ذكرناه فى « باب أهل العلم أحق بالإمامة » وقد أخرجه مسلم وأصحاب السنن بلفظ « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله » الحديث . وفى حديث عمرو بن سلمة المذكور عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وليؤمكم أكثركم قرأناً » وفى حديث أبى سعيد عند مسلم أيضاً « إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم » واستدل بقوله أقرؤهم على أن إمامة الكافر لا تصح لأنه لا قراءة له .

**قوله ( ولا يمنع العبد من الجماعة )** هذا من كلام المصنف ، وليس من الحديث المعلق .

**قوله ( بغير علة )** أى بغير ضرورة لسببه ، فلو قصد تفويت الفضيلة عليه بغير ضرورة لم يكن له ذلك ، وسنذكر مستنده فى الكلام على قصة سالم فى أول حديثى الباب .

**قوله ( عن عبيد الله )** هو العمرى .

**قوله ( لما قدم المهاجرون الأولون )** أى من مكة إلى المدينة وبه صرح فى رواية الطبرانى .

**قوله ( العصب )** بالنصب على الظرفية لقوله « قدم » كذا فى جميع الروايات ، وفى رواية أبى داود « نزلوا العصب » أى المكان المسمى بذلك وهو بإسكان الصاد المهملة بعدها موحدة ، واختلف فى أوله فقيل بالفتح وقيل بالضم ، ثم رأيت فى النهاية ضبطه بعضهم بفتح العين والصاد المهملتين ، قال أبو عبيد البكرى : لم يضبطه الأصيل فى روايته ، والمعروف « المعصب » بوزن محمد بالتشديد وهو موضع بقاء .

**قوله ( وكان يؤمهم سالم مولى أبى حذيفة )** زاد فى الأحكام من رواية ابن جريج عن نافع « وفيهم أبو بكر وعمر وأبو سلمة - أى ابن عبد الأسد - وزيد أى ابن حارثة وعامر بن ربيعة » واستشكل ذكر أبى بكر فيهم إذ فى الحديث أن ذلك كان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر كان رفيقه ، ووجهه البينى باحتمال أن يكون سالم المذكور استمر على الصلاة بهم فيصح ذكر أبى بكر ، ولا يخفى ما فيه . ووجه الدلالة منه إجماع كبار الصحابة القرشيين على تقديم سالم عليهم ، وكان سالم المذكور مولى امرأة من الأنصار فأعتقته . وكان إمامته بهم كانت قبل أن يعتق ، وبذلك تظهر مناسبة قول المصنف « ولا يمنع العبد » . وإنما قيل له مولى أبى حذيفة لأنه لازم أباً حذيفة بن عتبة بن ربيعة بعد أن عتق فتبناه ، فلما نهوا عن ذلك قيل له مولاه كما سيأتى فى موضعه . واستشهد سالم بالإمامة فى خلافة أبى بكر رضى الله عنهما .

**قوله ( وكان أكثرهم قرأناً )** إشارة إلى سبب تقديمهم له مع كونهم أشرف منه ، وفى رواية للطبرانى « لأنه كان أكثرهم قرأناً » .

قوله ( حدثنا يحيى ) هو القطان .

قوله ( اسمعوا وأطيعوا ) أى فيما فيه طاعة لله .

قوله ( وإن استعمل ) أى جعل عاملاً ، وللمصنف فى الأحكام عن مسدد عن يحيى « وإن استعمل عليكم عبد حبشى » وهو أصرح فى مقصود الترجمة ، وذكره بعد باب من طريق غندر عن شعبة بلفظ « قال النبى صلى الله عليه وسلم لأبى ذر : اسمع وأطع » الحديث ، وقد أخرجه مسلم من طريق غندر أيضاً لكن بإسناد له آخر عن شعبة عن أبى عمران الجوفى عن عبد الله بن الصامت عن أبى ذر قال « إن خليلي صلى الله عليه وسلم أوصاني أن اسمع وأطع وإن كان عبداً حبشياً مجذع الأطراف » . وأخرجه الحاكم والبيهقي من هذا الوجه ، وفيه قصة أن أبا ذر انتهى إلى الربذة وقد أقيمت الصلاة فإذا عبد يؤمهم ، قال فقبل : هذا أبو ذر ، فذهب بتأخر ، فقال أبو ذر : « أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث . وأخرج مسلم أيضاً من طريق غندر أيضاً عن شعبة عن يحيى بن الحصين سمعت جدي تحدث أنها سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يخطب فى حجة الوداع يقول « ولو استعمل عليكم عبد يقودكم بكتاب الله » وفى هذه الرواية فائدتان : تعيين جهة الطاعة ، وتاريخ الحديث وأنه كان فى أواخر عهد النبى صلى الله عليه وسلم .

قوله ( كان رأسه زبيبة ) قيل شبهه بذلك لصغر رأسه ، وذلك معروف فى الحبشة ، وقيل لسواده ، وقيل لقصر شعر رأسه وتفلفه . ووجه الدلالة منه على صحة إمامة العبد أنه إذا أمر بطاعته فقد أمر بالصلاة خلفه قاله ابن بطال . ويحتمل أن يكون مأخوذاً من جهة ما جرت به عادتهم أن الأمير هو الذى يتولى الإمامة بنفسه أو نائبه ، واستدل به على المنع من القيام على السلاطين وإن جاروا لأن القيام عليهم يفضى غالباً إلى أشد مما ينكر عليهم ، ووجه الدلالة منه أنه أمر بطاعة العبد الحبشى والإمامة العظمى إنما تكون بالاستحقاق فى قريش فيكون غيرهم متغلباً ، فإذا أمر بطاعته استلزم النهى عن مخالفته والقيام عليه . ورده ابن الجوزى بأن المراد بالعامل هنا من يستعمله الإمام لا من يلى الإمامة العظمى ، وبأن المراد بالطاعة الطاعة فيما وافق الحق . انتهى . ولا مانع من حمله على أعم من ذلك ، فقد وجد من ولى الإمامة العظمى من غير قريش من ذوى الشوكة متغلباً ، وسيأتى بسط ذلك فى كتاب الأحكام . وقد عكسه بعضهم فاستدل به على جواز الإمامة فى غير قريش ، وهو متعقب ، إذ لا تلازم بين الإجزاء والجواز ، والله أعلم .

بإِذَا لَمْ يُتِمَّ الْإِمَامُ وَأَتَمَّ مِنْ خَلْفِهِ

٦٧٦ - حدثنا الفضل بن سهل قال نا الحسن بن موسى الأشيب قال نا عبد الرحمن ابن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « يُصَلُّونَ لَكُمْ ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ ، وَإِنْ أَخْطَرُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ » . [٦٩٤]

قوله ( باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه ) يشير بذلك إلى حديث عقبة بن عامر وغيره كما سيأتى .

قوله ( حدثنا الفضل بن سهل ) هو البغدادى المعروف بالأعرج من صغار شيوخ البخارى ومات

قبله بسنة .

قوله ( يصلون ) أى الأئمة ، واللام فى قوله « لكم » للتعليل .

قوله ( فإن أصابوا فلكم ) أى ثواب صلاتكم ، زاد أحمد عن الحسن بن موسى بهذا السند « ولهم » أى ثواب صلاتهم ، وهو يغنى عن تكلف توجيه حذفها ، وتمسك ابن بطل بظاهر الرواية المحذوفة فزعم أن المراد بالإصابة هنا إصابة الوقت ، واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعاً « لعلكم تدركون أقواماً يصلون الصلاة لغير وقتها ، فإذا أدركتموهم فصلوا فى بيوتكم فى الوقت ثم صلوا معهم واجعلوها سبحة » وهو حديث حسن أخرجه النسائى وغيره ، فالتقدير على هذا : فإن أصابوا الوقت وإن أخطؤوا الوقت فلكم يعنى الصلاة التى فى الوقت . انتهى . وغفل عن الزيادة التى فى رواية أحمد فإنها تدل على أن المراد صلاتهم معهم لا عند الانفراد ، وكذا أخرجه الإسماعيلى وأبو نعيم فى مستخرجيهما من طرق عن الحسن بن موسى . وقد أخرج ابن حبان حديث أبى هريرة من وجه آخر أصرح فى مقصود الترجمة ولفظه « يكون أقوام يصلون الصلاة ، فإن أتموا فلكم ولهم » وروى أبو داود من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً « من أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم » . وفى رواية أحمد فى هذا الحديث « فإن صلوا الصلاة لوقتها وأتموا الركوع والسجود فهى لكم ولهم » فهذا يبين أن المراد ما هو أعم من ترك إصابة الوقت ، قال ابن المنذر : هذا الحديث يرد على من زعم أن صلاة الإمام إذا فسدت فسدت صلاة من خلفه .

قوله ( وإن أخطؤوا ) أى ارتكبوا الخطيئة ، ولم يرد به الخطأ المقابل للعمد لأنه لا إثم فيه . قال المهلب : فيه جواز الصلاة خلف البر والفاجر إذا خيف منه . ووجه غيره قوله إذا خيف منه بأن الفاجر إنما يؤم إذا كان صاحب شوكة . وقال البغوى فى شرح السنة : فيه دليل على أنه إذا صلى بقوم محدثاً أنه تصح صلاة المأمومين وعليه الإعادة . واستدل به غيره على أعم من ذلك وهو صحة الائتمام بمن يخل بشيء من الصلاة ركناً كان أو غيره إذا أتم المأموم ، وهو عند الشافعية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه ، والأصح عندهم صحة الاقتداء بمن علم أنه ترك واجباً . ومنهم من استدل به على الجواز مطلقاً بناء على أن المراد بالخطأ ما يقابل العمد ، قال : ومحل الخلاف فى الأمور الاجتهادية كمن يصلى خلف من لا يرى قراءة البسمة ولا أنها من أركان القراءة ولا أنها آية من الفاتحة بل يرى أن الفاتحة تجزئ بدونها قال : فإن صلاة المأموم تصح إذا قرأ هو البسمة لأن غاية حال الإمام فى هذه الحالة أن يكون أخطأ . وقد دل الحديث على أن خطأ الإمام لا يؤثر فى صحة صلاة المأموم إذا أصاب .

( قنبيه ) : حديث الباب من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وفيه مقال . وقد ذكرنا له شاهداً عند ابن حبان . وروى الشافعى معناه من طريق صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة مرفوعاً بلفظ « يأتى قوم فيصلون لكم ، فإن أتموا كان لهم ولكم ، وإن نقصوا كان عليهم ولكم » .

### باب إمامة المفتون والمبتدع

وقال الحسن : صلْ وعليه بدعته

٦٧٧- قال : وقال لنا محمد بن يوسف نا الأوزاعي قال نا الزهري عن حميد بن عبد الرحمن

عن عبيد الله بن عدي بن الحيار: أنه دخل على عثمان وهو محصور فقال: إنك إمام عامة، ونزل بك ما ترى، ويصلي لنا إمام فتنة ونتحرج. فقال: الصلاة أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسن الناس فأحسن معهم، وإذا أساؤا فاجتنب إساءتهم.

وقال الزبيدي: قال الزهري: لا نرى أن يصلي خلف المخنث إلا من ضرورة لا بد منها.

[٦٩٦] ٦٧٨- حدثني محمد بن أبان قال نا غندر عن شعبة عن أبي التياح سمع أنس بن مالك قال النبي صلى الله عليه لأبي ذر: «اسمع وأطع ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة».

قوله (باب إمامة المفتون) أى الذى دخل فى الفتنة فخرج على الإمام ، ومنهم من فسر به بما هو أعم من ذلك .

قوله (والمبتدع) أى من اعتقد شيئاً مما يخالف أهل السنة والجماعة .

قوله (وقال الحسن صل وعليه بدعته) وصله سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن هشام بن حسان أن الحسن سئل عن الصلاة خلف صاحب البدعة فقال الحسن «صل خلفه وعليه بدعته» .

قوله (وقال لنا محمد بن يوسف) هو الفريابي ، قيل عبر بهذه الصيغة لأنه مما أخذه من شيخه فى المذاكرة فلم يقل فيه حدثنا ، وقيل إن ذلك مما تحمله بالإجازة أو المناولة أو العرض ، وقيل : هو متصل من حيث اللفظ منقطع من حيث المعنى . والذى ظهر لى بالاستقراء خلاف ذلك ، وهو أنه متصل لكنه لا يعبر بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن موقوفاً أو كان فيه راوٍ ليس على شرطه ، والذى هنا من قبيل الأول ، وقد وصله الإسماعيلي من رواية محمد بن يحيى قال : حدثنا محمد بن يوسف الفريابي .

قوله (عن حميد بن عبد الرحمن) أى ابن عوف ، وفى رواية الإسماعيلي «أخبرني حميد» . وأخرجه الإسماعيلي من طريق أخرى عن الأوزاعي ، وخالفه يونس بن يزيد فقال : عن الزهري عن عروة أخرجه الإسماعيلي أيضاً ، وكذلك رواه معمر عن الزهري أخرجه عمر بن شبة فى «كتاب مقتل عثمان» عن غندر عنه ، ويحتمل أن يكون للزهري فيه شيخان .

قوله (عن عبيد الله بن عدي) فى رواية ابن المبارك عن الأوزاعي عند الإسماعيلي وأبى نعيم «حدثني عبيد الله بن عدي بن الحيار من بنى نوفل بن عبد مناف» وعبيد الله المذكور تابعى كبير معدود فى الصحابة لكونه ولد فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان عثمان من أقارب أمه كما سيأتى فى موضعه .

قوله (إنك إمام عامة) أى جماعة ، وفى رواية يونس «وأنت الإمام» أى الأعظم .

قوله (ونزل بك ما نرى) أى من الحصار .

قوله (ويصلى لنا) أى يؤمننا .

قوله (إمام فتنة) أى رئيس فتنة ، واختلف فى المشار إليه بذلك فقليل : هو عبد الرحمن بن عديس البلوى أحد رءوس المصريين الذين حصروا عثمان ، قاله ابن وضاح فيما نقله عنه ابن عبد البر وغيره ،

وقاله ابن الجوزى وزاد : إن كثانة بن بشر أحد رعوهم صلى بالناس أيضاً . قلت : وهو المراد هنا ، فإن سيف بن عمر روى حديث الباب في « كتاب الفتوح » من طريق أخرى عن الزهرى بسنده فقال فيه « دخلت على عثمان وهو محصور وكثانة يصلى بالناس فقلت كيف ترى » الحديث . وقد صلى بالناس يوم حصر عثمان أبو أمامة بن سهل بن حنيف الأنصارى لكن يأذن عثمان ، ورواه عمر بن شبة بسند صحيح ، ورواه ابن المديني من طريق أبي هريرة . وكذلك صلى بهم على بن أبي طالب فيما رواه اسماعيل الخطي في « تاريخ بغداد » من رواية ثعلبة بن يزيد الحماني قال : فلما كان يوم عيد الأضحى جاء على فصلى بالناس . وقال ابن المبارك فيما رواه الحسن الحلواني : لم يصل بهم غيرها . وقال غيره : صلى بهم عدة صلوات وصلى بهم أيضاً سهل بن حنيف ، رواه عمر بن شبة بإسناد قوى . وقيل صلى بهم أيضاً أبو أيوب الأنصارى وطلحة بن عبيد الله ، وليس واحد من هؤلاء مراداً بقوله إمام فتنه . وقال الداودي : معنى قوله « إمام فتنه » أى إمام وقت فتنه ، وعلى هذا لا اختصاص له بالخارجي . قال : ويدل على صحة ذلك أن عثمان لم يذكر الذى أمهم بمكرهه بل ذكر أن فعله أحسن الأعمال . انتهى . وهذا مغاير لمراد المصنف من ترجمته ، ولو كان كما قال لم يكن قوله « ونخرج » مناسباً .

**قوله ( ونخرج )** في رواية ابن المبارك « وأنا لتخرج من الصلاة معه » والتخرج التأثم ، أى نخاف الوقوع في الإثم ، وأصل الخرج الضيق ، ثم استعمل للإثم لأنه يضيق على صاحبه .

**قوله ( فقال الصلاة أحسن )** في رواية ابن المبارك « أن الصلاة أحسن » وفي رواية معقل بن زياد عن الأوزاعي عند الإسماعيلي « من أحسن » .

**قوله ( فإذا أحسن الناس فأحسن )** ظاهره أنه رخص له في الصلاة معهم كأنه يقول لا يضرك كونه مفتوناً ، بل إذا أحسن فوافقه على إحسانه واترك ما افتتن به ، وهو المطابق لسياق الباب ، وهو الذى فهمه الداودي حتى احتاج إلى تقدير حذف في قوله إمام فتنه ، وخالف ابن المنير فقال : يحتمل أن يكون رأى أن الصلاة خلفه لا تصح فحاد عن الجواب بقوله إن الصلاة أحسن ، لأن الصلاة التى هى أحسن هى الصلاة الصحيحة ، وصلاة الخارجى غير صحيحة لأنه إما كافر أو فاسق . انتهى . وهذا قاله نصره للمذهب في عدم صحة الصلاة خلف الفاسق ، وفيه نظر لأن سيفاً روى في الفتوح عن سهل بن يوسف الأنصارى عن أبيه قال : كره الناس الصلاة خلف الذين حصروا عثمان إلا عثمان فإنه قال : من دعا إلى الصلاة فأجيبوه . انتهى . فهذا صريح في أن مقصوده بقوله « الصلاة أحسن » الإشارة إلى الإذن بالصلاة خلفه ، وفيه تأييد لما فهمه المصنف من قوله إمام فتنه ، وروى سعيد بن منصور من طريق مكحول قال : قالوا لعثمان إنا نتخرج أن نصلى خلف هؤلاء الذين حصروك ، فذكر نحو حديث الزهرى . وهذا منقطع إلا أنه اعتضد .

**قوله ( وإذا أسأوا فاجتنب )** فيه تحذير من الفتنه والدخول فيها ومن جميع ما ينكر من قول أو فعل أو اعتقاد ، وفي هذا الأثر الحض على شهود الجماعة ولا سيما في زمن الفتنه لئلا يزداد تفرق الكلمة ، وفيه أن الصلاة خلف من تكره الصلاة خلفه أولى من تعطيل الجماعة ، وفيه رد على زعم أن الجمعة لا يجزئ أن تقام بغير إذن الإمام .

**قوله ( وقال الزبيدي )** بضم الزاى هو محمد بن الوليد .

**قوله ( الخنث )** رويناه بكسر النون وفتحها ، فالأول المراد به من فيه تكسر وثثن وتشبه بالنساء . والثاني المراد به من يؤتى ، وبه جزم أبو عبد الملك فيما حكاه ابن التين محتجاً بأن الأول لا مانع من الصلاة خلفه إذا كان ذلك أصل خلقته . ورد بأن المراد من يعتمد ذلك فيتشبه بالنساء فإن ذلك بدعة قبيحة ، ولهذا جوز الداودي أن يكون كل منهما مراداً . قال ابن بطال : ذكر البخارى هذه المسألة هنا لأن الخنث مفتن في طريقته .

**قوله ( إلا من ضرورة )** أى بأن يكون ذا شوكة أو من جهته فلا تعطل الجماعة بسببه ، وقد رواه معمر عن الزهرى بغير قيد أخرجه عبد الرزاق عنه ولفظه « قلت : فالخنث ؟ قال : لا ولا كرامة ، لا يؤتم به » وهو محمول على حالة الاختيار .

**قوله ( حدثنا محمد بن أبان )** هو الباخي مستمل وكيع ، وقيل الواسطى وهو محتمل لكن لم نجد للواسطى رواية عن غندر بخلاف البلخي ، وقد تقدم عنه بموضع آخر في المواقيت وهذا جميع ما أخرج عنه البخارى .

**قوله ( اسمع وأطع )** تقدم الكلام عليه قبل بباب ، قال ابن المنير : وجه دخوله في هذا الباب أن الصفة المذكورة إنما توجد غالباً في عجمي حديث عهد بالإسلام لا يخلو من جهل بدينه ، وما يخلو من هذه صفته ارتكاب البدعة ، ولو لم يكن إلا افتتانه بنفسه حتى تقدم للإمامة وليس من أهلها .

بـ

يَقُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ بِحِذَاهُ سَوَاءٌ إِذَا كَانَا اثْنَيْنِ

[٦٩٧] ٦٧٩- حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن الحكم قال : سمعتُ سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « بتُّ في بيت خالتي ميمونة فصلَّى رسولُ الله صلى الله عليه العشاء ، ثم جاء فصلَّى أربع ركعات ، ثم نام ، ثم قام ، فجئتُ فقمْتُ عن يساره فجعلني عن يمينه ، فصلَّى خمس ركعات ، ثم صلى ركعتين ، ثم نام حتى سمعتُ غطيظه - أو قال خطيظه - ثم خرج إلى الصلاة » .  
[انظر الحديث ١١٧ وأطرافه] .

**قوله ( باب يقوم )** أى المأموم ( عن يمين الإمام بحذائه ) بكسر المهملة وزال معجمة بعدها مدة ، بجنبه ، فأخرج بذلك من كان خلفه أو مائلاً عنه . وقوله ( سواء ) أخرج به من كان إلى جنبه لكن على سعة ، كذا قال الزين بن المنير ، والذي يظهر أن قوله بحذائه يخرج هذا أيضاً . وقوله سواء أى لا يتقدم ولا يتأخر ، وفي انتزاع هذا من الحديث الذى أورده بعد . وقد قال أصحابنا : يستحب أن يقف المأموم دونه قليلاً ، وكأن المصنف أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه ، فقد تقدم في الطهارة من رواية مخرمة عن كريب عن ابن عباس بلفظ « فقمْتُ إلى جنبه » وظاهره المساواة . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس نحوه من هذه القصة ، وعن ابن جريج قال قلت لعطاء : الرجل يصلى مع الرجل

أين يكون منه ؟ قال : إلى شقه الأيمن . قالت : أيجاذى به حتى يصف معه لا يفوت أحدهما الآخر ؟ قال : نعم . قلت : أتحب أن يساويه حتى لا تكون بينهما فرجة ؟ قال : نعم . وفي الموطأ عن عبد الله بن عتبة ابن مسعود قال « دخلت على عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح ، فقممت وراءه فقربني حتى جعلني حذاءه عن يمينه » .

**قوله ( إذا كانا )** أى إماماً ومأموماً ، بخلاف ما إذا كانا مأمومين مع إمام فلهما حكم آخر .

( نفيه ) : هكذا في جميع الروايات « باب » بالتونين « يقوم إلخ » ، وأورده الزين بن المنير بلفظ « باب من يقوم » بالإضافة وزيادة من ، وشرحه على ذلك ، وتردد بين كونها موصولة أو استفهامية ثم أطل في حكمة ذلك وأن سببه كون المسألة مختلفاً فيها . والواقع أن من محذوفه والسياق ظاهر في أن المصنف جازم بحكم المسألة لا متردد والله أعلم . وقد نقل بعضهم الاتفاق على أن المأموم الواحد يقف عن يمين الإمام إلا النخعي فقال « إذا كان الإمام ورجل قام الرجل خلف الإمام ، فإن ركع الإمام قبل أن يجيء أحد قام عن يمينه » أخرجه سعيد بن منصور ، ووجهه بعضهم بأن الإمام مظنة الاجتماع فاعتبرت في موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك ، وهو حسن لكنه مخالف للنص ، وهو قياس فاسد . ثم ظهر لى أن إبراهيم إنما كان يقول بذلك حيث يظن ظناً قوياً بجيء ثان ، وقد روى سعيد بن منصور أيضاً عنه قال « ربما قمت خلف الأسود وحدي حتى يجيء المؤذن » وذكر البيهقي أنه يستفاد من حديث الباب امتناع تقديم المأموم على الإمام خلافاً للمالك ، لما في رواية مسلم « فقممت عن يساره فأدارني من خلفه حتى جعلني عن يمينه » وفيه نظر .

**باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام**

**فحولهُ الإمامُ إلى يمينهِ لم تفسدْ صلاتهُما**

٦٨٠ - حدثنا أحمدُ قال نا ابنُ وهبٍ قال نا عمروُ عن عبدِ ربِّهِ بنِ سعيدٍ عن مخرمةَ بنِ سليمانَ عن كُريبٍ مولى ابنِ عباسٍ عن ابنِ عباسٍ قال : نِمْتُ عِنْدَ مِيمُونَةَ والنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عِنْدَهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ ، فَتَوَضَّأْتُ ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَخَذَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، فَصَلَّى ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكَعَةٍ ، ثُمَّ نَامَ حَتَّى نَفَخَ - وَكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ - ثُمَّ أَتَاهُ الْمُؤَذِّنُ فَخَرَجَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . قَالَ عَمْرُو فَحَدَّثْتُ بِهِ بُكَيْرًا فَقَالَ : حَدَّثَنِي كُريبٌ بِذَلِكَ .

[٦٩٨]

**قوله ( باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام إلخ )** وجه الدلالة من حديث ابن عباس المذكور أنه صلى الله عليه وسلم لم يبطل صلاة ابن عباس مع كونه قام عن يساره أولاً ، وعن أحمد تبطل لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقره على ذلك ، والأول هو قول الجمهور ، بل قال سعيد بن المسيب : إن موقف المأموم الواحد يكون عن يسار الإمام ، ولم يتابع على ذلك .

**قوله ( حدثنا أحمد )** لم أره منسوباً في شيء من الروايات ، لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن صالح وأخرجه من طريقه .

قوله ( عمرو ) هو ابن الحارث المصرى ، وكذا وقع عند أبى نعيم .

قوله ( عن عبد ربه ) بفتح الراء وتشديد الموحدة وهو أخو يحيى بن سعيد الأنصارى ، وفى الإسناد ثلاثة من التابعين مدنيون على نسق .

قوله ( نمت ) فى رواية الكشميهنى « بت » .

قوله ( فأخذنى فجعلنى ) قد تقدم أنه أداره من خلفه ، واستدل به على أن مثل ذلك من العمل لا يفسد الصلاة كما سيأتى .

قوله ( قال عمرو ) أى ابن الحارث المذكور بالإسناد المذكور إليه ، ووهم من زعم أنه من تعليق البخارى ، فقد ساقه أبو نعيم مثل سياقه ، وبكير المذكور فى هذا هو ابن عبد الله بن الأشج ، واستفاد عمرو بن الحارث بهذه الرواية عنه العلو برجل .

### باب إذا لم ينو الإمام أن يؤم ، ثم جاء قوم فأمهم

[٦٩٩] — ٦٨١ - حدثنا مسدد قال نا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس قال : بتُّ عند خالتي ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم من الليل فقمْتُ أصلي معه ، فقمْتُ عن يساره ، فأخذ برأسي فأقامني عن يمينه .

قوله ( باب إذا لم ينو الإمام أن يؤم إلخ ) لم يجزم بحكم المسألة لما فيه من الاحتمال ، لأنه ليس فى حديث ابن عباس التصريح بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينو الإمامة ، كما أنه ليس فيه أنه نوى لا فى ابتداء صلاته ولا بعد أن قام ابن عباس فصلى معه ، لكن فى إيقافه إياه منه موقف المأموم ما يشعر بالثانى ، وأما الأول فالأصل عدمه . وهذه المسألة تختلف فيها ، والأصح عند الشافعية لا يشترط لصحة الاقتداء أن ينو الإمام الإمامة ، واستدل ابن المنذر أيضاً بحديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فى شهر رمضان قال « فجئت فقمْتُ إلى جنبه ، وجاء آخر فقام إلى جنبى حتى كنا رهطاً ، فلما أحس النبي صلى الله عليه وسلم بنا تجوز فى صلاته » الحديث ، وهو ظاهر فى أنه لم ينو الإمامة ابتداء ، واثموا هم به وأقرهم . وهو حديث صحيح أخرجه مسلم وعلقه البخارى كما سيأتى فى كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . وذهب أحمد إلى التفرقة بين النافلة والفريضة فشرط أن ينو فى الفريضة دون النافلة ، وفيه نظر لحديث أبى سعيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلى وحده فقال : ألا رجل يتصدق على هذا فيصلى معه » أخرجه أبو داود وحسنه الترمذى وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم .

قوله ( عن عبد الله بن سعيد بن جبير ) هو من أقران أيوب الراوى عنه ، ورجال الإسناد كلهم بصريون ، وسيأتى الكلام على بقية فوائد حديث ابن عباس المذكور فى هذه الأبواب الثلاثة تاماً فى كتاب الوتر إن شاء الله تعالى .



### باب إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة فخرج وصلى

[٧٠٠] ٦٨٢- حدثنا مسلم قال نا شعبة عن عمرو عن جابر بن عبد الله: أن معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي صلى الله عليه، ثم يرجع فيؤم قومه.  
[الحديث ٧٠٠- أطرافه في: ٧٠١، ٧٠٥، ٧١١، ٦١٠٦].

[٧٠١] ٦٨٣- وحدثني محمد بن بشار قال نا عندر قال نا شعبة عن عمرو سمعت جابر بن عبد الله قال: كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي صلى الله عليه ثم يرجع فيؤم قومه، فصلى العشاء فقرأ بالبقرة، فانصرف الرجل فكان معاذاً تناول منه، فبلغ النبي صلى الله عليه فقال: «فَتَان، فَتَان، فَتَان» (ثلاث مرار)، أو قال: «فَاتِنَا، فَاتِنَا، فَاتِنَا». وأمره بسورتين من أوسط المفصل. قال عمرو: لا أحفظهما.

قوله (باب إذا طول الإمام وكان للرجل) أي المأموم (حاجة فخرج وصلى) وللشمسني «فصلى» بالفاء، وهذه الترجمة عكس التي قبلها، لأن في الأولى جواز الائتمام بمن لم ينو الإمامة، وفي الثانية جواز قطع الائتمام بعد الدخول فيه، وأما قوله في الترجمة «فخرج» فيحتمل أنه خرج من القدوة، أو من الصلاة رأساً، أو من المسجد، قال ابن رشيد: الظاهر أن المراد خرج إلى منزله فصلى فيه، وهو ظاهر قوله في الحديث «فانصرف الرجل». قال: وكان سبب ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الذي رآه يصلي «أصلتان معاً» كما تقدم. قلت: وليس الواقع كذلك، فإن في رواية النسائي «فانصرف الرجل فصلى في ناحية المسجد» وهذا يحتمل أن يكون قطع الصلاة أو القدوة، لكن في مسلم «فانصرف الرجل فسلم ثم صلى وحده». واعلم أن هذا الحديث رواه عن جابر عمرو بن دينار ومحارب بن دثار وأبو الزبير وعبيد الله بن مقسم، فرواية عمرو للمصنف هنا عن شعبة وفي الأدب عن سليم بن حيان ولسلم عن ابن عيينة ثلاثهم عنه، ورواية محارب تأتي بعد باين، وهي عند النسائي مقرونة بأبي صالح، ورواية أبي الزبير عند مسلم. ورواية عبيد الله عند ابن خزيمة، وله طرق أخرى غير هذه سأذكر ما يحتاج إليه منها معزواً، وإنما قدمت ذكر هذه لتسهيل الحوالة عليها.

قوله (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم، والظاهر أن روايته عن شعبة مختصرة كما هنا وكذلك أخرجها البيهقي من طريق محمد بن أيوب الرازي عنه. وقال الكرماني: الظاهر من قوله «فصلى العشاء إلخ» داخل تحت الطريق الأولى، وكان الحامل له على ذلك أنها لو خلت عن ذلك لم تطابق الترجمة ظاهراً. لكن لقائل أن يقول: إن مراد البخاري بذلك الإشارة إلى أصل الحديث على عادته. واستفاد بالطريق الأولى علو الإسناد، كما أن في الطريق الثانية فائدة التصريح بسماع عمرو من جابر.

قوله (يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم) زاد مسلم من رواية منصور عن عمرو «عشاء الآخرة» فكان العشاء هي التي كان يواظب فيها على الصلاة مرتين.

**قوله ( ثم يرجع فيؤم قومه )** في رواية منصور المذكورة « فيصلى بهم تلك الصلاة » وللمصنف في الأدب « فيصلى بهم الصلاة » أى المذكورة ، وفي هذا رد على من زعم أن المراد أن الصلاة التى كان يصليها مع النبي صلى الله عليه وسلم غير الصلاة التى كان يصليها بقومه ، وفي رواية ابن عيينة « فصلى ليلة مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم أتى قومه فأمهم » وفي رواية الحميدى عن ابن عيينة « ثم يرجع إلى بنى سلمة فيصليها بهم » ولا مخالفة فيه لأن قومه هم بنو سلمة ، وفي رواية الشافعى عنه « ثم يرجع فيصليها بقومه في بنى سلمة » ولأحمد « ثم يرجع فيؤمنا » .

**قوله ( فصلى العشاء )** كذا في معظم الروايات ، ووقع في رواية لأبى عوانة والطحاوى من طريق محارب « صلى بأصحابه المغرب » وكذا لعبد الرزاق من رواية أبى الزبير ، فإن حمل على تعدد القصة كما سيأتى أو على أن المراد بالمغرب العشاء مجازاً تم ، وإلا فما فى الصحيح أصح .

**قوله ( فقرأ بالبقرة )** استدل به على من يكره أن يقول البقرة بل سورة البقرة ، لكن في رواية الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن بشار شيخ البخارى فيه « فقرأ سورة البقرة » ولمسلم عن ابن عيينة نحوه ، وللمصنف في الأدب « فقرأ بهم البقرة » فالظاهر أن ذلك من تصرفات الرواة ، والمراد أنه ابتداء في قراءتها ، وبه صرح مسلم ولفظه « فافتتح سورة البقرة » وفي رواية محارب « فقرأ بسورة البقرة أو النساء » على الشك ، وللراجح من رواية « سمر عن محارب « فقرأ بالبقرة والنساء » كذا رأيت بخط الزكى البرزالي بالواو ، فإن كان ضبطه احتمال أن يكون قرأ في الأولى بالبقرة وفي الثانية بالنساء ، ووقع عند أحمد من حديث بريدة بإسناد قوى « فقرأ اقتربت الساعة » وهى شاذة إلا إن حمل على التعدد ، ولم يقع فى شيء من الطرق المتقدمة تسمية هذا الرجل ، لكن روى أبو داود الطيالسى فى مسنده والبخارى من طريقه عن طالب بن حبيب عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه قال « مرّ حزم بن أبى بن كعب بمعاذ بن جبل وهو يصلى بقومه صلاة العتمة فافتتح بسورة طويلة ومع حزم ناضح له » الحديث . قال البخارى : لا نعلم أحداً سماه عن جابر إلا ابن جابر اه . وقد رواه أبو داود فى السنن من وجه آخر عن طالب فجعله عن ابن جابر عن حزم صاحب القصة ، وابن جابر لم يدرك حزماً . ووقع عنده « صلاة المغرب » وهو نحو ما تقدم من الاختلاف فى رواية محارب ، ورواه ابن لهيعة عن أبى الزبير عن جابر فسماه حازماً وكأنه صحفه أخرجه ابن شاهين من طريقه ، ورواه أحمد والنسائى وأبو يعلى وابن السكن بإسناد صحيح عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال « كان معاذ يؤم قومه فدخل حرام وهو يريد أن يسقى نخله » الحديث كذا فيه براء بعدها ألف ، وظن بعضهم أنه حرام بن ملحان خال أنس وبذلك جزم الخطيب فى المبهمات ، لكن لم أره منسوباً فى الرواية ، ويحتمل أن يكون تصحيحاً من حزم فتجتمع هذه الروايات ، وإلى ذلك يومئ صنيع ابن عبد البر فإنه ذكر فى الصحابة حرام بن أبى بن كعب وذكر له هذه القصة ، وعزا تسميته لرواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس ، ولم أقف فى رواية عبد العزيز على تسمية أبيه وكأنه بنى على أن اسمه تصحف والأب واحد ، سماه جابر ولم يسمه أنس ، وجاء فى تسميته قول آخر أخرجه أحمد أيضاً من رواية معاذ بن رفاعة عن رجل من بنى سلمة يقال له سليم أنه « أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يابى الله ، أنا نطل فى أعمالنا فأتى حين نمسى فنصلى ، فأتى معاذ بن جبل فينادى بالصلاة فأتته فيطول علينا » الحديث ، وفيه أنه استشهد

بأحد ، وهذا مرسل لأن معاذ بن رفاعه لم يدركه ، وقد رواه الطحاوى والطبرانى من هذا الوجه عن معاذ ابن رفاعه أن رجلا من بنى سلمة فذكره مرسل ، ورواه البزار من وجه آخر عن جابر وسماء سليما أيضاً ، لكن وقع عند ابن حزم من هذا الوجه أن اسمه سلم بفتح أوله وسكون اللام وكأنه تصحيف والله أعلم . وجمع بعضهم بين هذا الاختلاف بأنهما واقعتان ، وأيد ذلك بالاختلاف فى الصلاة هل هى العشاء أو المغرب وبالاختلاف فى السورة هل هى البقرة أو اقتربت ، وبالاختلاف فى عذر الرجل هل هو لأجل التطويل فقط لكونه جاء من العمل وهو تعب أو لكونه أراد أن يستق نخله إذ ذاك أو لكونه خاف على الماء فى النخل كما فى حديث بريدة . واستشكل هذا الجمع لأنه لا يظن بمعاذ أنه صلى الله عليه وسلم يأمره بالتخفيف ثم يعود إلى التطويل ، ويحجب عن ذلك باحتمال أن يكون قرأ أولاً بالبقرة فلما نهاه قرأ اقتربت وهى طويلة بالنسبة إلى السور التى أمره أن يقرأ بها كما سيأتى ، ويحتمل أن يكون النهى أولاً وقع لما يخشى من تنفير بعض من يدخل فى الإسلام ، ثم لما اطمأنت نفوسهم بالإسلام ظن أن المانع زال فقرأ باقتربت لأنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ فى المغرب بالطور فصادف صاحب الشغل ، وجمع النووى باحتمال أن يكون قرأ فى الأولى بالبقرة فانصرف رجل ، ثم قرأ اقتربت فى الثانية فانصرف آخر . ووقع فى رواية أبى الزبير عند مسلم « فانطلق رجل منا » وهذا يدل على أنه كان من بنى سلمة ، ويقوى رواية من سماه سليما ، والله أعلم .

**قوله ( فانصرف الرجل )** اللام فيه للعهد ذهنى ، ويحتمل أن يراد به الجنس ، فكأنه قال واحد من الرجال ، لأن المعروف تعريف الجنس كالنكرة فى مؤداه . ووقع فى رواية الإسماعيلي « فقام رجل فانصرف » وفى رواية سليم بن حيان « فتجوز رجل فصلى صلاة خفيفة » ولا بن عيينة عند مسلم « فانصرف رجل فسلم ثم صلى وحده » وهو ظاهر فى أنه قطع الصلاة ، لكن ذكر البيهقي أن محمد بن عباد شيخ مسلم تفرد عن ابن عيينة بقوله « ثم سلم » ، وأن الحفاظ من أصحاب ابن عيينة وكذا من أصحاب شيخه عمرو بن دينار وكذا من أصحاب جابر لم يذكرُوا السلام ، وكأنه فهم أن هذه اللفظة تدل على أن الرجل قطع الصلاة لأن السلام يتحلل به من الصلاة ، وسائر الروايات تدل على أنه قطع القدوة فقط ولم يخرج من الصلاة بل استمر فيها منفرداً . قال الرافعى فى « شرح المسند » فى الكلام على رواية الشافعى عن ابن عيينة فى هذا الحديث « فتنحى رجل من خلفه فصلى وحده » . هذا يحتمل من جهة اللفظ أنه قطع الصلاة وتنحى عن موضع صلاته واستأنفها لنفسه ، لكنه غير محمول عليه لأن الفرض لا يقطع بعد الشروع فيه . انتهى . ولهذا استدل به الشافعية على أن المأموم أن يقطع القدوة ويتم صلاته منفرداً . ونازع النووى فيه فقال : لا دلالة فيه لأنه ليس فيه أنه فارقه وبني على صلاته ، بل فى الرواية التى فيها أنه سلم دليل على أنه قطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها ، فيدل على جواز قطع الصلاة وإبطائها لعذر .

**قوله ( فكأن معاذ ينال منه )** وللمستمل « تناول منه » وللكشميهنى « فكأن — بهمة ونون مشددة — معاذاً تناول منه » والأولى تدل على كثرة ذلك منه بخلاف الثانية ، ومعنى ينال منه أو تناوله : ذكره بسوء ، وقد فسره فى رواية سليم بن حيان ولفظه « فبلغ ذلك معاذاً فقال إنه منافق » وكذا لأبى الزبير ، ولا بن عيينة « فقالوا له : أنافقت يا فلان ؟ قال : لا ، والله لآتين رسول الله صلى الله عليه وسلم فلاخبرنه » وكان معاذاً قال ذلك أولاً ثم قاله أصحاب معاذ للرجل .

**قوله ( فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم )** بين ابن عيينة في روايته وكذا محارب وأبو الزبير أن الذي جاء فاشتكى من معاذ ، وفي رواية التيساني « فقال معاذ : لئن أصبحت لأذكرن ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر ذلك له ، فأرسل إليه فقال : ما حملك على الذي صنعت؟ فقال : يا رسول الله عملت على ناصح لي » فذكر الحديث ، وكأن معاذاً سبقه بالشكوى ، فلما أرسل إليه جاء فاشتكى من معاذ .

**قوله ( فقال فتان )** في رواية ابن عيينة « أفنان أنت » زاد محارب « ثلاثاً » .

**قوله ( أو قال فاتناً )** شك من الراوى ، وهو منصوب على أنه خبر كان المقدرة ، وفي رواية أبي الزبير « أتريد أن تكون فاتناً » ولأحمد في حديث معاذ بن رفاعة المتقدم « يا معاذ لا تكن فاتناً » وزاد في حديث أنس « لا تطول بهم » ومعنى الفتنة هاهنا أن التطويل يكون سبباً لخروجهم من الصلاة وللتكره للصلاة في الجماعة ، وروى البيهقي في الشعب بإسناد صحيح عن عمر قال « لا تبغضوا إلى الله عباده يكون أحدكم إماماً فيطول على القوم الصلاة حتى يبغض إليهم ما هم فيه » وقال الداودي : يحتمل أن يريد بقوله « فتان » أى معذب لأنه عذبهم بالتطويل ، ومنه قول الله تعالى ﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين ﴾ قيل معناه عذبوهم .

**قوله ( وأمره بسورتين من أوسط المفصل ، قال عمرو )** أى ابن دينار ( لا أحفظهما ) وكأنه قال ذلك في حال تحديثه لشعبة ، وإلا ففي رواية سليم بن حيان عن عمرو « اقرأ والشمس وضحاها وسبح اسم ربك الأعلى ونحوها » . وقال في رواية ابن عيينة عند مسلم « اقرأ بكذا وقرأ بكذا » قال ابن عيينة : فقلت لعمرو إن أبا الزبير حدثنا عن جابر أنه قال « اقرأ بالشمس وضحاها والليل إذا يغشى وبسبح اسم ربك الأعلى » فقال عمرو نحو هذا ، وجزم بذلك محارب في حديثه عن جابر ، وفي رواية الليث عن أبي الزبير عند مسلم مع الثلاثة « اقرأ باسم ربك » زاد ابن جريج عن أبي الزبير « والضحي » أخرجه عبد الرزاق ، وفي رواية الحميدى عن ابن عيينة مع الثلاثة الأول « والسماء ذات البروج والسماء والطارق » وفي المراد بالمفصل أقوال ستأتى في فضائل القرآن أحصاها أنه من أول ق إلى آخر القرآن .

**قوله ( أوسط )** يحتمل أن يريد به المتوسط والسور التي مثل بها من قصار المتوسط ، ويحتمل أن يريد به المعتدل أى المناسب للحال من المفصل ، والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على صحة اقتداء المفترض بالمتنفل ، بناء على أن معاذاً كان ينوى بالأولى الفرض وبالثانية النفل ، ويدل عليه ما رواه عبد الرزاق والشافعى والطحاوى والدارقطنى وغيرهم من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر في حديث الباب زاد « هى له تطوع ولم فريضة » وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح ، وقد صرح ابن جريج في رواية عبد الرزاق بسماحه فيه فانتفت تهمة تدليسه ، فقول ابن الجوزى إنه لا يصح مردود ، وتعليل الطحاوى له بأن ابن عيينة ساقه عن عمرو أتم من سياق ابن جريج ولم يذكر هذه الزيادة ليس بقادح في صحته ، لأن ابن جريج أسن وأجل من ابن عيينة وأقدم أخذاً عن عمرو منه ، ولو لم يكن كذلك فهى زيادة من ثقة حافظ ليست منافية لرواية من هو أحفظ منه ولا أكثر عدداً فلا معنى للتوقف في الحكم بصحتها . وأما رد الطحاوى لها باحتمال أن تكون مدرجة فجوابه أن الأصل عدم الإدراج حتى يثبت التفصيل ، فهما كان

مضموماً إلى الحديث فهو ولا سيما إذا روى من وجهين ، والأمر هنا كذلك ، فإن الشافعي أخرجهما من وجه آخر عن جابر متابعاً لعمر بن دينار عنه ، وقول الطحاوي هو ظن من جابر مردود لأن جابر إذا كان ممن يصلي مع معاذ فهو محمول على أنه سمع ذلك منه ولا يظن بجابر أنه يخبر عن شخص بأمر غير مشاهد إلا بأن يكون ذلك الشخص أطلاعاً عليه . وأما احتجاج أصحابنا لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » فليس بجيد ، لأن حاصله النهي عن التلبس بصلاة غير التي أقيمت من غير تعرض لنية فرض أو نفل ، ولو تعينت نية الفريضة لامتنع على معاذ أن يصلي الثانية بقومه لأنها ليست حينئذ فرضاً له ، وكذلك قول بعض أصحابنا لا يظن بمعاذ أن يترك فضيلة الفرض خلف أفضل الأئمة في المسجد الذي هو من أفضل المساجد ، فإنه وإن كان فيه نوع ترجيح لكن للمخالف أن يقول : إذا كان ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتنع أن يحصل له الفضل بالاتباع ، وكذلك قول الخطابي إن العشاء في قوله « كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء » حقيقة في المفروضة ، فلا يقال كان ينوي بها التطوع لأن مخالفته أن يقول : هذا لا ينافي أن ينوي بها التفل . وأما قول ابن حزم : إن المخالفين لا يجوزون لمن عليه فرض إذا أقيم أن يصليه متطوعاً فكيف ينسبون إلى معاذ ما لا يجوز عندهم ؟ فهذا إن كان كما قال نقص قوى ، وأسلم الأجوبة التمسك بالزيادة المتقدمة . وأما قول الطحاوي : لا حجة فيها لأنها لم تكن بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقريره ، فجوابه أنهم لا يختلفون في أن رأى الصحابي إذا لم يخالفه غيره حجة ، والواقع هنا كذلك ، فإن الذين كان يصلي بهم معاذ كلهم صحابة وفيهم ثلاثون عقيباً وأربعون بديراً ، قاله ابن حزم ، قال : ولا يحفظ عن غيرهم من الصحابة امتناع ذلك ، بل قال معهم بالجواز عمر وابن عمر وأبو الدرداء وأنس وغيرهم . وأما قول الطحاوي : لو سلمنا جميع ذلك لم يكن فيه حجة لاحتمال أن ذلك كان في الوقت الذي كانت الفريضة فيه تصلى مرتين ، أي فيكون منسوخاً ، فقد تعقبه ابن دقيق العيد بأنه يتضمن إثبات النسخ بالاحتمال وهو لا يسوغ ، وبأنه يلزمه إقامة الدليل على ما ادعاه من إعادة الفريضة اهـ . وكأنه لم يقف على كتابه فإنه قد ساق فيه دليل ذلك وهو حديث ابن عمر رفعه « لا تصلوا الصلاة في اليوم مرتين » ومن وجه آخر مرسل « إن أهل الأعلى كانوا يصلون في بيوتهم ثم يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم قبله ذلك فهاهم » ففي الاستدلال بذلك على تقدير صحته نظر ، لاحتمال أن يكون النهي عن أن يصلوها مرتين على أنها فريضة ، وبذلك جزم البيهقي جمعاً بين الحديثين ، بل لو قال قائل : هذا النهي منسوخ بحديث معاذ ، لم يكن بعيداً ، ولا يقال القصة قديمة لأن صاحبها استشهد بأحد لأننا نقول : كانت أحد في أواخر الثالثة فلا مانع أن يكون النهي في الأولى والإذن في الثالثة مثلاً ، وقد قال صلى الله عليه وسلم للرجلين اللذين لم يصليا معه « إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فإنها نافلة » أخرجه أصحاب السنن من حديث يزيد بن الأسود العامري وصححه ابن خزيمة وغيره ، وكان ذلك في حجة الوداع في أواخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، ويدل على الجواز أيضاً أمره صلى الله عليه وسلم لمن أدرك الأئمة الذين يأتون بعده ويؤخرون الصلاة عن ميقاتها أن « صلوا في بيوتكم في الوقت ثم اجعلوها معهم نافلة » . وأما استدلال الطحاوي أنه صلى الله عليه وسلم نهى معاذاً عن ذلك بقوله في حديث سليم بن الحارث « إما أن تصلي معي وإما أن تخفف بقومك » ودعواه أن معناه إما أن تصلي معي ولا تصل بقومك وإما أن تخفف بقومك ولا تصل معي ، ففيه نظر لأن

مخالفه أن يقول : بل التقدير إما أن تصلى معي فقط إذا لم تخفف وإما أن تخفف بقومك فتصلى معي ، وهو أولى من تقديره ، لما فيه من مقابلة التخفيف بترك التخفيف لأنه هو المسئول عنه المتنازع فيه ، وأما تقوية بعضهم بكونه منسوخاً بأن صلاة الخوف وقعت مراراً على صفة فيها مخالفة ظاهرة بالأفعال المنافية في حال الأمن ، فلو جازت صلاة المفترض خلف المتنفل لصلى النبي صلى الله عليه وسلم بهم مرتين على وجه لا تقع فيه منافاة ، فلما لم يفعل دل ذلك على المنع ، فجوابه أنه ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم صلاة الخوف مرتين كما أخرجه أبو داود عن أبي بكرة صريحاً . ولمسلم عن جابر نحوه ، وأما صلاته بهم على نوع من المخالفة فليبان الجواز . وأما قول بعضهم كان فعل معاذ للضرورة لقلة القراء في ذلك الوقت فهو ضعيف كما قال ابن دقيق العيد ، لأن القدر المجزئ من القراءة في الصلاة كان حافظوه كثيراً ، وما زاد لا يكون سبباً لارتكاب أمر ممنوع منه شرعاً في الصلاة . وفي حديث الباب من الفوائد أيضاً استحباب تخفيف الصلاة مراعاة لحال المأمومين : وأما من قال لا يكره التطويل إذا علم رضاه المأمومين فيشكل عليه أن الإمام قد لا يعلم حال من يأتي فيأتي به بعد دخوله في الصلاة كما في حديث الباب ، فعلى هذا يكره التطويل مطلقاً إلا إذا فرض في مصلى يقوم محصورين راضين بالتطويل في مكان لا يدخله غيرهم . وفيه أن الحاجة من أمور الدنيا عذر في تخفيف الصلاة . وجواز إعادة الواحدة في اليوم الواحد مرتين وجواز خروج المأموم من الصلاة لعذر ، وأما بغير عذر فاستدل به بعضهم وتعقب ، وقال ابن المنير : لو كان كذلك لم يكن لأمر الأئمة بالتخفيف فائدة ، وفيه نظر لأن فائدة الأمر بالتخفيف المحافظة على صلاة الجماعة ، ولا ينافي ذلك جواز الصلاة منفرداً ، وهذا كما استدلل بعضهم بالقصة على وجوب صلاة الجماعة وفيه نحو هذا النظر . وفيه جواز صلاة المنفرد في المسجد الذي يصلى فيه بالجماعة إذا كان بعذر . وفيه الإنكار بلطف لوقوعه بصورة الاستفهام ، ويؤخذ منه تعزيز كل أحد بحسبه ، والاكتفاء في التعزيز بالقول ، والإنكار في المكروهات ، وأما تكراره ثلاثاً فللتأكيد . وقد تقدم في العلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يعيد الكلمة ثلاثاً لفهم عنه . وفيه اعتذار من وقع منه خطأ في الظاهر . وجواز الوقوع في حق من وقع في محذور ظاهر وإن كان له عذر باطن للتغير عن فعل ذلك ، وأنه لا لوم على من فعل ذلك متأولاً . وأن التخلف عن الجماعة من صفة المنافق .

## باب

### تخفيف الإمام في القيام ، وإتمام الركوع والسجود

[٧٠٢] ٦٨٤ - حدثنا أحمد بن يونس قال نا زهير قال نا إسماعيل قال سمعتُ قيساً قال : أخبرني أبو مسعود : أن رجلاً قال : والله يا رسول الله ، إنني لأتأخر عن صلاة الغداة من أجل فلان مما يطيل بنا . فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في موعظة أشد غضباً منه يومئذ . ثم قال : «إن منكم منفرين ، فأياكم ما صلى بالناس فليجتوز ، فإن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة» .

قوله ( باب تخفيف الإمام في القيام وإتمام الركوع والسجود ) قال الكرمانى : الواو بمعنى مع كأنه

قال باب التخفيف بحيث لا يفوقه شيء من الواجبات ، فهو تفسير لقوله في الحديث « فليتجوز » لأنه لا يأمر بالتجاوز المؤدى إلى فساد الصلاة ، قال ابن المنير وتبعه ابن رشيد وغيره : خص التخفيف في الترجمة بالقيام مع أن لفظ الحديث أعم حيث قال « فليتجوز » لأن الذى يطول فى الغالب إنما هو القيام ، وما عداه لا يشق إتمامه على أحد ، وكأنه حمل حديث الباب على قصة معاذ ، فإن الأمر بالتخفيف فيها مختص بالقراءة . انتهى ملاحظاً . والذى يظهر لى أن البخارى أشار بالترجمة إلى بعض ما ورد فى بعض طرق الحديث كعادته ، وأما قصة معاذ فغايرة لحديث الباب لأن قصة معاذ كانت فى العشاء وكان الإمام فيها معاذاً وكانت فى مسجد بنى سلمة ، وهذه كانت فى الصبح وكانت فى مسجد قباء ، ووهم من فسر الإمام المبهم هنا بمعاذ ، بل المراد به أبى بن كعب كما أخرجه أبو يعلى بإسناد حسن من رواية عيسى بن جارية وهو بالجيم عن جابر قال : « كان أبى بن كعب يصلى بأهل قباء فاستفتح سورة طويلة ، فدخل معه غلام من الأنصار فى الصلاة ، فلما سمعه استفتحها انفتل من صلاته ، فغضب أبى فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يشكو الغلام ، وأتى الغلام يشكو أياً ، فغضب النبي صلى الله عليه وسلم حتى عرف الغضب فى وجهه ثم قال : إن منكم منفرين ، فإذا صليتم فأوجزوا ، فإن خلفكم الضعيف والكبير والمريض وذا الحاجة » فأبان هذا الحديث أن المراد بقوله فى حديث الباب « مما يطيل بنا فلان » أى فى القراءة ، واستفيد منه أيضاً تسمية الإمام وبأى موضع كان . وفى الطبرانى من حديث عدى بن حاتم « من أمنا فليتم الركوع والسجود » . وفى قول ابن المنير إن الركوع والسجود لا يشق إتمامهما نظر ، فإنه إن أراد أقل ما يطلق عليه اسم تمام فذلك لا بد منه ، وإن أراد غاية التمام فقد يشق ، فسيأتى حديث البراء قريباً أنه صلى الله عليه وسلم كان قيامه وركوعه وسجوده قريباً من السواء .

**قوله ( حدثنا زهير )** هو ابن معاوية الجعفى ، وإسماعيل هو ابن أبى خالد ، وقيس هو ابن أبى حازم ، وأبو مسعود هو الأنصارى البدرى ، والإسناد كله كوفيون .

**قوله ( أن رجلاً )** لم أقف على اسمه ، ووهم من زعم أنه حزم بن أبى بن كعب لأن قصته كانت مع معاذ لا مع أبى بن كعب .

**قوله ( إنى لأتأخر عن صلاة الغداة )** أى فلا أحضرها مع الجماعة لأجل التطويل ، وفى رواية ابن المبارك فى الأحكام « والله إنى لأتأخر » بزيادة القسم ، وفيه جواز مثل ذلك لأنه لم ينكر عليه . وتقدم فى كتاب العلم فى « باب الغضب فى العلم » بلفظ « إنى لا أكاد أدرك الصلاة » وتقدم توجيهه . ويحتمل أيضاً أن يكون المراد أن الذى ألفه من تطويله اقتضى له أن يتشاغل عن المحبىء فى أول الوقت وثوقاً بتطويله ، بخلاف ما إذا لم يكن يطول فإنه كان يحتاج إلى المبادرة إليه أول الوقت ، وكأنه يعتمد على تطويله فيتشاغل ببعض شغله ثم يتوجه فيصادف أنه تارة يدركه وتارة لا يدركه فلذلك قال « لا أكاد أدرك مما يطول بنا » أى بسبب تطويله . واستدل به على تسمية الصبح بذلك ، ووقع فى رواية سفيان الآتية قريباً « عن الصلاة فى الفجر » وإنما خصها بالذكر لأنها تطول فيها القراءة غالباً ، ولأن الانصراف منها وقت التوجه لمن له حرفة إليها .

**قوله ( أشد )** بالنصب وهو نعت لمصدر محذوف أى غضباً أشد . وسببه إما مخالفة الموعظة أو للتقصير فى تعلم ما ينبغى تعلمه ، كذا قاله ابن دقيق العيد ، وتعبه تلميذه أبو الفتح اليعمرى بأنه يتوقف على تقدم الإعلام بذلك . قال : ويحتمل أن يكون ما ظهر من الغضب لإرادة الاهتمام بما يلقيه لأصحابه

ليكونوا من سماعه على بال لثلا يعود من فعل ذلك إلى مثله . وأقول : هذا أحسن في الباعث على أصل إظهار الغضب ، أما كونه أشد فلاحتمال الثاني أوجه ولا يرد عليه التعقب المذكور .

**قوله ( إن منكم منفرين )** فيه تفسير للمراد بالفتنة في قوله في حديث معاذ « أفتان أنت » ويحتمل أن تكون قصة أبي هذه بعد قصة معاذ ، فلهذا أتى بصيغة الجمع . وفي قصة معاذ واجهه وحده بالخطاب ، وكذا ذكر في هذا الغضب ولم يذكره في قصة معاذ ، وبهذا يتوجه الاحتمال الأول لابن دقيق العيد .

**قوله ( فأبكم ما صلى )** ما زائدة ، ووقع في رواية سفيان « فن أم الناس » .

**قوله ( فليخفف )** قال ابن دقيق العيد : التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية فقد يكون الشيء خفيفاً بالنسبة إلى عادة قوم طويلاً بالنسبة لعادة آخرين . قال : وقول الفقهاء لا يزيد الإمام في الركوع والسجود على ثلاث تسبيحات لا يخالف ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يزيد على ذلك لأن رغبة الصحابة في الخير تقتضي أن لا يكون ذلك تطويلاً . قلت : وأولى ما أخذ حد التخفيف من الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي عن عثمان بن أبي العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له « أنت إمام قومك ، وأقدر القوم بأضعفهم » إسناده حسن وأصله في مسلم .

**قوله ( فإن فيهم )** في رواية سفيان « فإن خلفه » وهو تعليل الأمر المذكور ، ومقتضاه أنه متى لم يكن فيهم متصف بصفة من المذكورات لم يضر التطويل ، وقد قدمت ما يرد عليه في الباب الذي قبله من إمكان مجيء من يتصف بإحداها ، وقال اليعمرى : الأحكام إنما تناط بالغالب لا بالصورة النادرة ، فينبغي للأئمة التخفيف مطلقاً . قال : وهذا كما شرع القصر في صلاة المسافر وعلل بالمشقة ، وهو مع ذلك يشرع ولو لم يشق عملاً بالغالب ، لأنه لا يدرى ما يطرأ عليه ، وهنا كذلك .

**قوله ( الضعيف والكبير )** كذا للأكثر ، ووقع في رواية سفيان في العلم « فإن فيهم المريض والضعيف » وكأن المراد بالضعيف هنا المريض وهناك من يكون ضعيفاً في خلقته كالنحيف والمسن ، وسيأتى في الباب الذي بعده مزيد قول فيه .

**ب) إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء**

٦٨٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة [٧٠٣] أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إذا صلى أحدكم للناس فليخفف ، فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير ، وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء » .

**قوله ( باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء )** يريد أن عموم الأمر بالتخفيف يختص بالأئمة ، فأما المنفرد فلا حرج عليه في ذلك . لكن اختلف فيما إذا أطل القراءة حتى خرج الوقت كما سنذكره .

**قوله ( فإن فيهم )** كذا للأكثر ، وللشميني « فإن منهم » .

**قوله ( الضعيف والسقيم )** المراد بالضعيف هنا ضعيف الحلقة وبالسقيم من به مرض ، زاد مسلم



من وجه آخر عن أبي الزناد « والصغير والكبير » وزاد الطبراني من حديث عثمان بن أبي العاص « والحامل والمرضع » وله من حديث عدى بن حاتم « والعابر السبيل » وقوله في حديث أبي مسعود الماضي « وذا الحاجة » وهي أشمل الأوصاف المذكورة .

**قوله ( فليطول ما شاء )** ولمسلم « فليصل كيف شاء » أى مخففاً أو مطولاً واستدل به على جواز إطالة القراءة ولو خرج الوقت ، وهو المصحح عند بعض أصحابنا وفيه نظر ، لأنه يعارضه عموم قوله في حديث أبي قتادة « إنما التفريط أن يؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى » أخرجه مسلم ، وإذا تعارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها كانت مراعاة ترك المفسدة أولى ، واستدل بعمومه أيضاً على جواز تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين .

**باب من شك إمامه إذا طَوَّلَ**

وقال أبو أسيد: طَوَّلْتُ بنا يا بُنَيَّ .

[٧٠٤] ٦٨٦ - نا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود قال: قال رجل: يا رسول الله، إني لأتأخر عن الصلاة في الفجر مما يطيل بنا فلان فيها . فغضب رسول الله صلى الله عليه ما رأيته غضب في موضع كان أشد غضباً منه يومئذ . ثم قال: « يا أيها الناس، إن منكم منفرين، فمن أم الناس فليتجوّز، فإن خلفه الضعيف والكبير وذا الحاجة » .

[٧٠٥] ٦٨٧ - نا آدم بن أبي إياس قال نا شعبة قال نا محارب بن دثار قال سمعت جابر بن عبد الله الأنصاري قال: أقبل رجل بناضحين - وقد جنح الليل - فوافق معاذاً يصلي، فترك ناضحه وأقبل إلى معاذ، فقرأ بسورة البقرة - أو النساء - فانطلق الرجل، وبلغه أن معاذاً نال منه، فأتى النبي صلى الله عليه فشكا إليه معاذاً، فقال النبي صلى الله عليه: « يا معاذ، أفتأت أنت - أو فاتن أنت؟ - (ثلاث مرات) ، فلولا صليت بسبح اسم ربك الأعلى، والشمس وضحاها، والليل إذا يغشى، فإنه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة » . أحسب في الحديث .

وتابعه سعيد بن مسروق ومُسَعَّرُ والشيباني .  
قال عمرو وعبيد الله بن مقسم وأبو الزبير عن جابر: قرأ معاذ في العشاء بالبقرة . وتابعه الأعمش عن محارب .

**قوله ( باب من شك إمامه إذا طَوَّلَ )** فيه حديث أبي مسعود وهو ظاهر في الترجمة ، وكذا حديث جابر ، والتعليق عن أبي أسيد وهو الأنصاري وصله ابن أبي شيبة من رواية المنذر بن أبي أسيد قال « كان

أبى يصلى خلفى ، فربما قال : يا بنى طولت بنا اليوم « واستفيد منه تسمية الابن المذكور ، وفيه حجة على من كره للرجل أن يؤم أباه كعطاء ، ورأيت بخط البدر الزركشى أنه رأى فى بعض نسخ البخارى « وكره عطاء أن يؤم الرجل أباه » فإن ثبت ذلك فقد وصل ابن أبى شيبة هذا التعليق ، وكان المنذر كان إماماً راتباً فى المسجد .

( تنبيه ) : وقع فى رواية المستمل « أبو أسيد » بفتح الهمزة والصواب الضم كما للباقيين .

قوله فى حديث محارب عن جابر ( أقبل رجل بناضحين ) الناضح بالنون والضاد المعجمة والحاء المهملة ما استعمل من الإبل فى سقى النخل والزرع .

قوله ( وقد جنح الليل ) أى أقبل بظلمته ، وهو يؤيد أن الصلاة المذكورة كانت العشاء كما تقدم .

قوله ( بسورة البقرة أو النساء ) زاد أبو داود الطيالسى عن شعبة شك محارب ، وفى هذا رد على من زعم أن الشك فيه من جابر .

قوله ( فلولاً صليت ) أى فهلاً صليت .

قوله ( فإنه يصلى وراءك ) تقدم شرحه فى الباب الذى قبله فكان هذا هو الحامل لمن وحد بين القصتين ، لكن فى ثبوت هذه الزيادة فى هذه القصة نظر ، لقوله بعدها ( أحسب هذا فى الحديث ) يعنى هذه الجملة الأخيرة « فإنه يصلى إلخ » ، وقائل ذلك هو شعبة الراوى عن محارب ، وقد رواه غير شعبة من أصحاب محارب عنه بدونها ، وكذا أصحاب جابر .

قوله ( تابعه سعيد بن مسروق ) هو والد سفيان الثورى ، وروايته هذه وصلها أبو عوانة من طريق أبى الأحوص عنه ، ومتابعة مسعر وصلها السراج من رواية أبى نعيم عنه ، ومتابعة الشيبانى وهو أبو إسحق وصلها البزار من طريقه كلهم عن محارب ، والمراد أنهم تابعوا شعبة عن محارب فى أصل الحديث لا فى جميع ألفاظه .

قوله ( قال عمرو ) هو ابن دينار وقد تقدمت روايته قبل بيايين ، ورواية عبيد الله بن مقسم وصلها ابن خزيمة من رواية محمد بن عجلان عنه وهى عند أبى داود باختصار ، ورواية أبى الزبير وصلها عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وهى عند مسلم من طريق الليث عنه لكن لم يعين أن السورة البقرة .

قوله ( وتابعه الأعمش عن محارب ) أى تابع شعبة ، وروايته عند النسائى من طريق محمد بن فضيل عن الأعمش عن محارب وأبى صالح كلاهما عن جابر بطوله وقال فيه « فيطول بهم معاذ » ولم يعين السورة .

بى

٦٨٨ - حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا عبد العزيز عن أنس قال : كان النبى صلى الله عليه يوجز فى الصلاة ويكملها . [٧٠٦]

قوله ( باب الإيجاز فى الصلاة وأكملها ) ثبتت هذه الترجمة عند المستمل وكريمة ، وكذا ذكرها الإسماعيلى ، وسقطت للباقيين ، وعلى تقدير سقوطها فناسبة حديث أنس للترجمة من جهة أن من سلك طريق

النبي صلى الله عليه وسلم في الإيجاز والإتمام لا يشكى منه تطويل ، وروى ابن أبي شعبة من طريق أبي مجلز قال « كانوا - أي الصحابة - يتمون ويوجزون ويأدرون الوسوسة » فينب العلة في تخفيفهم ، ولهذا عقب المصنف هذه الترجمة بالإشارة إلى أن تخفيف النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لهذا السبب لعصمته من الوسوسة بل كان يخفف عند حدوث أمر يقتضيه بكاء صبي .

قوله ( عبد العزيز ) هو ابن صهيب ، والإسناد كله بصريون . والمراد بالإيجاز مع الإكمال الإتيان بأقل ما يمكن من الأركان والأبعاد .

### باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي

[٧٠٧] ٦٨٩- حدثنا إبراهيم بن موسى قال نا الوليد قال نا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه قال : « إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها ، فأسمع بكاء الصبي فأتجوّز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه » . تابعه بشر ابن بكر وابن المبارك وبقيّة عن الأوزاعي .  
[الحديث ٧٠٧ - طرفه في : ٨٦٨] .

[٧٠٨] ٦٩٠- حدثنا خالد بن مخلد قال نا سليمان بن بلال قال حدثني شريك بن عبد الله سمعت أنس بن مالك يقول : ما صلّيت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم من النبي صلى الله عليه ، وإن كان ليسمع بكاء الصبي فيخفف مخافة أن يفتن أمه .

[٧٠٩] ٦٩١- نا علي بن عبد الله قال نا يزيد بن زريع قال نا سعيد قال نا قتادة أن أنس بن مالك حدّثه أن نبي الله صلى الله عليه قال : « إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد إطالتها ، فأسمع بكاء الصبي فأتجوّز في صلاتي ممّا أعلم من شدة وجد أمه من بكائه » .  
[الحديث ٧٠٩ - طرفه في : ٧١٠] .

[٧١٠] ٦٩٢- حدثنا محمد بن بشار قال نا ابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة ، عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه قال : « إني لأدخل في الصلاة فأريد إطالتها ، فأسمع بكاء الصبي فأتجوّز ممّا أعلم من شدة وجد أمه من بكائه » . وقال موسى : نا أبان قال نا قتادة نا أنس عن النبي صلى الله عليه . مثله .

قوله ( باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي ) قال الزين بن المنير : التراجع السابقة بالتخفيف تتعلق بحق المأمومين ، وهذه الترجمة تتعلق بقدر زائد على ذلك وهو مصلحة غير المأموم : لكن حيث تتعلق بشيء يرجع إليه .

**قوله ( عن يحيى بن أبي كثير )** في رواية بشر بن بكر الآتية عن الأوزاعي « حدثني يحيى » .  
**قوله ( عن عبد الله بن أبي قتادة )** في رواية ابن سماعة عن الأوزاعي عند الإسماعيلي « حدثني عبد الله ابن أبي قتادة » .

**قوله ( إني لأقوم في الصلاة أريد )** في رواية بشر بن بكر « لأقوم إلى الصلاة وأنا أريد » .  
**قوله ( تابعه بشر بن بكر )** هي موصولة عند المؤلف في « باب خروج النساء إلى المساجد » قبيل كتاب الجمعة ، ومتابعة ابن المبارك وصلها النسائي ، ومتابعة بقية وهو ابن الوليد لم أقف عليها ، واستدل بهذا الحديث على جواز إدخال الصبيان المساجد ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون الصبي كان مخلفاً في بيت يقرب من المسجد بحيث يسمع بكاءه . وعلى جواز صلاة النساء في الجماعة مع الرجال ، وفيه شفقة النبي صلى الله عليه وسلم على أصحابه ، ومراعاة أحوال الكبير منهم والصغير .  
**قوله ( حدثني شريك بن عبد الله )** أي ابن أبي نمر ، والإسناد كله مدينون غير خالد فهو كوفي سكن المدينة .

**قوله ( أخف صلاة ولا أتم )** إلى هنا أخرج مسلم من هذا الحديث ، من رواية إسماعيل بن جعفر عن شريك ، ووافق سليمان بن بلال على تكلمته أبو ضمرة عند الإسماعيلي .

**قوله ( فيخفف )** بين مسلم في رواية ثابت عن أنس محل التخفيف ولفظه « فيقرأ بالسورة القصيرة » ، وبين ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن سابط مقدارها ولفظه « أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الركعة الأولى بسورة طويلة فسمع بكاء صبي فقرأ بالثانية بثلاث آيات » وهذا مرسل .

**قوله ( أن تفتن أمه )** أي تلتهى عن صلاتها لاشتغال قلبها ببيكائه ، زاد عبد الرزاق من مرسل عطاء « أو تركه فيضيع » .

**قوله ( حدثنا سعيد )** هو ابن أبي عروبة ، والإسناد كله بصريون ، وكذا ما بعده موصولا ومعلقاً .  
**قوله ( وأنا أريد إطالتها )** فيه أن من قصد في الصلاة الإتيان بشيء مستحب لا يجب عليه الوفاء به خلافاً لأشبه حيث ذهب إلى أن من نوى التطوع قائماً ليس له أن يتمه جالساً .

**قوله في رواية ابن أبي عدي ( مما أعلم )** وفي رواية الكشميني « لما أعلم » .  
**قوله ( وجد أمه )** أي حزنها . قال صاحب « المحكم » وجد يجد و جداً — بالسكون والتحريك — حزن ، وكان ذكر الأم هنا خرج مخرج الغالب ، وإلا فمن كان في معناها ملتحق بها .

**قوله ( وقال موسى )** أي ابن إسماعيل وهو أبو سلمة التبوذكي ، وأبان هذا ابن يزيد العطار ، والمراد بهذا بيان سماع قتادة له من أنس ، وروايته هذه وصلها السراج عن عبيد الله بن جرير وابن المنذر عن محمد ابن إسماعيل كلاهما عن أبي سلمة . ووقع التصريح أيضاً عند الإسماعيلي من رواية خالد بن الحارث عن سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك حدثه . قال ابن بطال : احتج به من قال يجوز للإمام إطالة الركوع إذا سمع بحس داخل ليدركه ، وتعقبه ابن المنير بأن التخفيف نقيض التطويل فكيف يقاس عليه ؟ قال : ثم إن فيه مغايرة للمطلوب ، لأن فيه إدخال مشقة على جماعة لأجل واحد . انتهى . ويمكن أن يقال : محل ذلك

ما لم يشق على الجماعة ، وبذلك قيده أحمد وإسحق وأبو ثور ، وما ذكره ابن بطال سبقه إليه الخطابي ، ووجهه بأنه إذا جاز التخفيف لحاجة من حاجات الدنيا كان التطويل لحاجة من حاجات الدين أجوز ، وتعقبه القرطبي بأن في التطويل هنا زيادة عمل في الصلاة غير مطلوب ، بخلاف التخفيف فإنه مطلوب ، انتهى . وفي هذه المسألة خلاف عند الشافعية وتفصيل ، وأطلق النووي عن المذهب استحباب ذلك ، وفي التجريد للمحاملي نقل كراهيته عن الجديد ، وبه قال الأوزاعي ومالك وأبو حنيفة وأبو يوسف ، وقال محمد بن الحسن : أخشى أن يكون شركاً .

### باب إذا صلى ثم أمَّ قوماً

[٧١١] ٦٩٣- حدثنا سليمان بن حرب وأبو النعمان قالنا نا حماد بن زيد عن أيوب عن عمرو ابن دينار عن جابر : كان معاذ يصلي مع النبي صلى الله عليه ثم يأتي قومه فيصلي بهم .

قوله ( باب إذا صلى ثم أم قوماً ) قال الزين بن المنير : لم يذكر جواب إذا جريا على عادته في ترك الجزم بالحكم المختلف فيه ، وقد تقدم البحث في ذلك قريباً ، وتقدم الحديث من وجه آخر عن عمرو .

### باب من أسمع الناس تكبير الإمام

[٧١٢] ٦٩٤- حدثنا مسدد قال نا عبد الله بن داود قال نا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : لما مرض النبي صلى الله عليه مرضه الذي مات فيه أتاه يؤذنه بالصلاة قال : «مروا أبا بكر فليصل بالناس» . قلت : إن أبا بكر رجل أسيف ، إن يقيم مقامك يبكي فلا يقدر على القراءة . فقال : «مروا أبا بكر فليصل» . فقلت مثله . فقال في الثالثة - أو الرابعة : «إنكن صواحب يوسف ، مروا أبا بكر فليصل» . فصلى . وخرج النبي صلى الله عليه يهادى بين رجلين ، كأني أنظر إليه يخطو برجليه الأرض . فلما رآه أبو بكر ذهب يتأخر ، فأشار إليه أن صل ، فتأخر أبو بكر وقعد النبي صلى الله عليه إلى جنبه وأبو بكر يسمع الناس التكبير .  
تابعه محاضر عن الأعمش .

قوله ( باب من أسمع الناس تكبير الإمام ) تقدم الكلام على حديث عائشة في « باب حد المريض أن يشهد الجماعة » والشاهد فيه قوله « وأبو بكر يسمع الناس التكبير » وهذه اللفظة مفسرة عند الجمهور للمراد بقوله في الرواية الماضية « وكان أبو بكر يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يصاون بصلاة أبي بكر » وقد ذكر البخاري أن محاضراً تابع عبد الله بن داود على ذلك ، وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي بعده ، قال ابن مالك : ووقع في بعض الروايات هنا « إن يقيم مقامك يبكي » ، ومروا أبا بكر يصلي « بإثبات الياء

فيهما ، وهو من قبيل إجراء المعتل لمجرى الصحيح والاكتفاء بحذف الحركة ومنه قراءة من قرأ ﴿ إنه من ينق ويصبر ﴾ .

( تفيه ) : سقط في رواية أبي زيد المروزي من هذا الإسناد « إبراهيم » ولا بد منه .

### باب الرجل يَأْتُمُ بالإمام ، ويَأْتُمُ الناسُ بالمأموم

ويذكر عن النبي صَلَّى الله عليه : « ائتموا بي ، وليَأْتُمُ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ »

[٧١٣]

٦٩٥ - نبي قتيبة قال نا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : لما ثَقُلَ رسولُ الله صلى الله عليه جاء بلالٌ يُؤذنه بالصلاة فقال : « مُرُوا أَبابكرَ يُصَلِّيَ بالناسِ » . قلتُ : يا رسولَ الله ، إِنَّ أَبابكرَ رجلٌ أَسِيفٌ ، وإنه متى ما يقومُ مقامك لا يُسمعُ الناسَ ، فلو أمرتَ عمرَ . فقال : « مُرُوا أَبابكرَ أَنْ يُصَلِّيَ بالناسِ » . فقلتُ لحفصة : قولي له : إِنَّ أَبابكرَ رجلٌ أَسِيفٌ ، وإنه متى يقومُ مقامك لا يُسمعُ الناسَ ، فلو أمرتَ عمرَ . فقال : « إِنَّكَ لَأَنْتَ صَواحبُ يوسف ، مُرُوا أَبابكرَ أَنْ يُصَلِّيَ بالناسِ » . فلما دخل في الصلاة وجد رسولُ الله صلى الله عليه في نفسه خِفَةً ، فقام يُهادى بين رجلين ورجلاه تَخْطآن في الأرض حتى دخل المسجد ، فلما سمعَ أَبوبكرَ حِسَّهُ ذهبَ أَبوبكرُ يتأخَّرُ ، فأومأ إليه رسولُ الله صلى الله عليه ، فجاء النبيُّ صلى الله عليه حتى جلسَ يسارَ أبي بكرٍ ، فكانَ أَبوبكرُ يُصَلِّي قائماً ، وكان رسولُ الله صلى الله عليه عليه يُصَلِّي قاعداً ، يقتدي أَبوبكرُ بصلاة رسولِ الله صلى الله عليه ، والناسُ مُقتدونَ بصلاة أبي بكرٍ .

قوله ( باب الرجل يَأْتُمُ بالإمام ويَأْتُمُ الناسُ بالمأموم ) قال ابن بطال : هذا موافق لقول مسروق والشعبي إن الصفوف يؤم بعضها بعضاً خلافاً للجمهور ، قلت : وليس المراد أنهم يَأْتُمون بهم في التبليغ فقط كما فهمه بعضهم بل الخلاف معنوي ، لأن الشعبي قال فيمن أحرم قبل أن يرفع الصف الذي يليه رموسهم من الركعة : إنه أدركها ولو كان الإمام رفع قبل ذلك ، لأن بعضهم لبعض أئمة . انتهى . فهذا يدل على أنه يرى أنهم يتحملون عن بعضهم بعض ما يتحملة الإمام ، وأثر الشعبي الأول وصله عبد الرزاق ، والثاني وصله ابن أبي شيبة ، ولم يفصح البخاري باختياره في هذه المسألة لأنه بدأ بالترجمة الدالة على أن المراد بقوله « ويَأْتُمُ الناسُ بأبي بكر » أي أنه في مقام المبلغ ، ثم ثنى بهذه الرواية التي أطلق فيها اقتداء الناس بأبي بكر ، ورشح ظاهرها بظاهر الحديث المعلق ، فيحتمل أن يكون يذهب إلى قول الشعبي ويرى أن قوله في الرواية الأولى « يسمع الناس التكبير » لا ينفي كونهم يَأْتُمون به لأن إسماعله لم التكبير جزء من أجزاء ما يَأْتُمون به فيه ، وليس فيه نفي لغيره . ويؤيد ذلك رواية الإسماعيلي من طريق عبد الله بن داود المذكور ووکیع جميعاً عن الأعمش بهذا الإسناد قال فيه « والناس يَأْتُمون بأبي بكر وأبو بكر يسمعهم » .

**قوله ( ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم )** هذا طرف من حديث أبي سعيد الخدري قال « رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه تأخراً فقال : تقدموا واثموا بنى وليأتكم بكم من بعدكم » الحديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن من رواية أبي نضرة عنه . قيل : وإنما ذكره البخاري بصيغة التريض لأن أبا نضرة ليس على شرطه لضعف فيه ، وهذا عندي ليس بصواب ، لأنه لا يلزم من كونه على غير شرطه أنه لا يصلح عنده للاحتجاج به ، بل قد يكون صالحاً للاحتجاج به عنده وليس هو على شرط صحيحه الذي هو أعلى شروط الصحة . والحق أن هذه الصيغة لا تختص بالضعيف بل قد تستعمل في الصحيح أيضاً ، بخلاف صيغة الجزم فإنها لا تستعمل إلا في الصحيح ، وظاهره يدل لمذهب الشعبي . وأجاب النووي بأن معنى « وليأتكم بكم من بعدكم » أى يقتدى بكم من خلفكم مستدلين على أفعالي بأفعالكم ، قال : وفيه جواز اعتماد المأموم في متابعة الإمام الذي لا يراه ولا يسمعه على مبلغ عنه أو صف قدامه يراه متابِعاً للإمام ، وقيل : معناه تعلموا منى أحكام الشريعة ولتعلم منكم التابعون بعدكم وكذلك أتباعهم إلى انقراض الدنيا .

**قوله ( مروا أبا بكر يصلى )** كذا فيه بإثبات الياء ، وقد تقدم توجيه ابن مالك له . ووقع في رواية الكشميني « أن يصلى » .

**قوله ( متى يقوم )** كذا وقع للأكثر في الموضعين بإثبات الواو ، ووجهه ابن مالك بأنه شبه متى بإذا فلم تجزم ، كما شبه إذا بمتى في قوله « إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين » فحذف النون . ووقع في رواية الكشميني « متى ما يقيم » ولا إشكال فيها .

**قوله ( تحطآن الأرض )** في رواية الكشميني « يحطآن في الأرض » . وقد تقدمت بقية مباحث الحديث في « باب حد المريض » وقوله في السند « الأعمش عن إبراهيم عن الأسود » كذا للجميع وهو الصواب ، وسقط إبراهيم بين الأعمش والأسود من رواية أبي زيد المروزي وهو وهم قاله الجياني .

**ب) هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس؟**

[٧١٤] ٦٩٦- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك بن أنس عن أيوب بن أبي تيممة السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه انصرف من اثنتين ، فقال له ذو اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه : « أصدق ذو اليدين ؟ » فقال الناس : نعم . فقام رسول الله صلى الله عليه فصلى اثنتين أخريين ، ثم سلم ، ثم كبر ، فسجد مثل سجوده أو أطول .

[٧١٥] ٦٩٧- نا أبو الوليد قال نا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : صلى النبي صلى الله عليه الظهر ركعتين ، فقليل : قد صليت ركعتين ، فصلى ركعتين ثم سلم ثم سجد سجدتين .

**قوله ( باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس )** أورد فيه قصة ذى الدين فى السهو ، وسأنى الكلام عليها فى موضعه . قال الزين بن المنير : أراد أن محل الخلاف فى هذه المسألة هو ما إذا كان الإمام شاكاً ، أما إذا كان على يقين من فعل نفسه فلا خلاف أنه لا يرجع إلى أحد . انتهى . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم شك بأخبار ذى الدين فسألم إرادة تيقن أحد الأمرين ، فلما صدقوا ذى الدين علم صحة قوله ، قال : وهذا الذى أراد البخارى بتبويبه . وقال ابن بطل بعد أن حكى الخلاف فى هذه المسألة : حمل الشافعى رجوعه عليه الصلاة والسلام على أنه تذكر فذكر ، وفيه نظر ، لأنه لو كان كذلك لبينه لهم ليرتفع اللبس ، ولو بينه لنقل ، ومن ادعى ذلك فليذكره . قلت : قد ذكره أبو داود من طريق الأوزاعى عن الزهرى عن سعيد وعبيد الله عن أبى هريرة بهذه القصة قال « ولم يسجد سجدة فى السهو حتى يقنه الله ذلك » .

### باب إذا بكى الإمام فى الصلاة

وقال عبد الله بن شداد : سمعتُ نسيحَ عمرَ وأنا فى آخر الصفوفِ فقراً : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ .

[٧١٦] ٦٩٨ - نا إسماعيل قال حدثني مالك بن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين : أن رسول الله صلى الله عليه قال فى مرضه : «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ» . قالت عائشة : قلتُ إنَّ أبا بَكْرٍ إذا قامَ مقامَكَ لم يُسمعَ الناسَ من البكاءِ فمُرْ عمرَ يصلي . فقال : «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» . فقالت عائشة : فقلتُ لحفصة : قولي له إنَّ أبا بَكْرٍ رجلٌ أسيفٌ إذا قامَ مقامَكَ لم يُسمعَ الناسَ من البكاءِ ، فمُرْ عمرَ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ . ففعلتُ حفصة ، فقال رسولُ الله صلى الله عليه : «مه ، إنَّكُنَّ لَأَتْنَنَّ صَوَاحِبُ يَوْسُفَ ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» . فقالت حفصة لعائشة : ما كنتُ لأُصِيبَ مِنْكَ خيراً .

**قوله ( باب إذا بكى الإمام فى الصلاة )** أى هل تفسد أو لا ؟ والأثر والخبر اللذان فى الباب يدلان على الجواز ، وعن الشعبي والنخعى والثورى أن البكاء والأبىن يفسد الصلاة . وعن المالكية والحنفية إن كان لذكر النار والخوف لم يفسد ، وفى مذهب الشافعى ثلاثة أوجه أصحها إن ظهر منه حرفان أفسد وإلا فلا . ثانياً وحكى عن نصه فى الإملاء أنه لا يفسد مطلقاً لأنه ليس من جنس الكلام ولا يكاد يبين منه حرف محقق فأشبه الصوت الغفل . ثالثاً عن القفال إن كان فيه مطبقاً لم يفسد وإلا أفسد إن ظهر منه حرفان ، وبه قطع المتولى . والوجه الثانى أقوى دليلاً .

( فائدة ) : أطلق جماعة التسوية بين الضحك والبكاء ، وقال المتولى : لعل الأظهر فى الضحك البطلان مطلقاً لما فيه من هتك حرمة الصلاة ، وهذا أقوى من حيث المعنى ، والله أعلم .

**قوله ( وقال عبد الله بن شداد )** أى ابن الهاد ، وهو تابعى كبير له رؤية ولأبيه صحة .



قوله ( سمعت نشيج عمر ) النشيج — بفتح النون وكسر المعجمة وآخره جيم — قال ابن فارس : نشج الباكي ينشج نشيجاً إذا غص بالبكاء في حلقه من غير انتحاب . وقال الهروي : النشيج صوت معه ترجيع كما يردد الصبي بكاءه في صدره . وفي « المحكم » : هو أشد البكاء . وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور عن ابن عينة عن إسماعيل بن محمد بن سعد سمع عبد الله بن شداد بهذا وزاد « في صلاة الصبح » . وأخرجه ابن المنذر من طريق عبيد بن عمير عن عمر بن الخطاب ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي بكر وقوله فيه « من البكاء » أى لأجل البكاء . وفي الباب حديث عبد الله بن الشخير « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا وفي صدره أزيز كأزيز المرجل من البكاء » رواه أبو داود والنسائي والترمذي في الشمائل وإسناده قوى ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، ووهم من زعم أن مسلماً أخرجه . والمرجل بكسر الميم وفتح الجيم القدر إذا غلت . والأزيز بفتح الهمزة بعدها راء ثم تحتانية ساكنة ثم زاي أيضاً وهو صوت القدر إذا غلت ، وفي لفظ « كأزيز الرحى » .

### باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها

[٧١٧] ٦٩٩- حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال نا شعبة قال حدثني عمرو بن مرة قال سمعت سالم بن أبي الجعد قال : سمعت النعمان بن بشير يقول : قال النبي صلى الله عليه : « لتسوون صفوفكم ، أو ليخالفن الله بين وجوهكم » .

[٧١٨] ٧٠٠- نا أبو معمر قال نا عبد الوارث عن عبد العزيز عن أنس أن النبي صلى الله عليه قال : « أقيموا الصفوف فإني أراكم خلف ظهري » .

[الحديث ٧١٨- طرفاه في : ٧١٩ ، ٧٢٥] .

قوله ( باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها ) ليس في حديثي الباب دلالة على تقييد التسوية بما ذكر ، لكن أشار بذلك إلى ما في بعض الطرق كمادته ، ففي حديث النعمان عند مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك عندما كاد أن يكبر ، وفي حديث أنس في الباب الذي بعد هذا « أقيمت الصلاة فأقبل علينا فقال » .

قوله ( لتسون ) بضم التاء المثناة وفتح السين وضم الواو المشددة وتشديد النون ، وللمستمل « لتسوون » بواو ين . قال البيضاوي : هذه اللام هي التي يتلقى بها القسم ، والقسم هنا مقدر ولهذا أكد بالنون المشددة . انتهى . وسيأتي من رواية أبي داود قريباً إبراز القسم في هذا الحديث .

قوله ( أو ليخالفن الله بين وجوهكم ) أى إن لم تسووا ، والمراد بتسوية الصفوف اعتدال القائمين بها على سمت واحد ، أو يراد بها سد الخلل الذى في الصف كما سيأتى . واختلاف في الوعيد المذكور فقيل : هو على حقيقته والمراد تسوية الوجه بتحويل خلقه عن وضعه يجعله موضع التقفا أو نحو ذلك ، فهو نظير ما تقدم من الوعيد فيمن رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار ، وفيه من اللطائف وقوع الوعيد من جنس الجناية وهى المخالفة ، وعلى هذا فهو واجب ، والتفريط فيه حرام ، وسيأتى البحث في

ذلك في « باب إثم من لم يتم الصفوف » قريباً ، ويؤيد حمله على ظاهره حديث أبي أمامة « لتسون الصفوف أو لتطمسن الوجوه » أخرجه أحمد وفي إسناده ضعف ، ولهذا قال ابن الجوزي : الظاهر أنه مثل الوعيد المذكور في قوله تعالى ﴿ من قبل أن نطمس وجوهاً فنردها على أدبارها ﴾ ، وحديث أبي أمامة أخرجه أحمد وفي إسناده ضعف . ومنهم من حمله على المجاز ، قال النووي : معناه يوقع بينكم العداوة والبغضاء واختلاف القلوب ، كما تقول : تغير وجه فلان على ، أى ظهر لى من وجهه كراهية ، لأن مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم . واختلاف الطوائف سبب لاختلاف البواطن . ويؤيده رواية أبي داود وغيره بلفظ أو ليخالفن الله بين قلوبكم كما سيأتى قريباً . وقال القرطبي : معناه تفرقون فيأخذ كل واحد وجهاً غير الذي أخذ صاحبه ، لأن تقدم الشخص على غيره مظنة الكبر المفسد للقلب الداعي إلى القطيعة . والحاصل أن المراد بالوجه إن حمل على العضو المخصوص فالمخالفة إما بحسب الصورة الإنسانية أو الصفة أو جعل القدم وراء ، وإن حمل على ذات الشخص فالمخالفة بحسب المقاصد . أشار إلى ذلك الكرمانى . ويحتمل أن يراد بالمخالفة في الجزاء فيجازى المسوى بخير ومن لا يسوى بشر .

قوله في حديث أنس ( أقيموا ) أى عدلوا ، يقال أقام العود إذا عداه وسواه .

قوله ( فإنى أراكم ) فيه إشارة إلى سبب الأمر بذلك ، أى إنما أمرت بذلك لأنى تحققت منكم خلافة . وقد تقدم القول في المراد بهذه الرواية في « باب عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة » وأن المختار حملها على الحقيقة خلافاً لمن زعم أن المراد بها خلق علم ضرورى له بذلك . ونحو ذلك قال الزين بن المنير لا حاجة إلى تأويلها لأنه في معنى تعطيل لفظ الشارع من غير ضرورة . وقال القرطبي : بل حملها على ظاهرها أولى لأن فيه زيادة في كرامة النبي صلى الله عليه وسلم .

### باب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف

٧٠١- حدثنا أحمد بن أبي رجاء قال نا معاوية بن عمرو قال نا زائدة بن قدامة قال نا حميد الطويل قال نا أنس بن مالك قال : أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله صلى الله عليه بوجهه فقال : « أقيموا صفوفكم وتراصوا ، فإنى أراكم من وراء ظهري » . [٧١٩]

قوله ( باب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف ) أورد فيه حديث أنس الذى فى الباب قبله ، وقد تقدم الكلام عليه فيه .

قوله ( حدثنا معاوية بن عمرو ) هو من قدماء شيوخ البخارى ، وروى له هنا بواسطة ، فكأنه لم يسمعه منه وإنما نزل فيه لما وقع فى الإسناد من تصريح حميد بتحديث أنس له فأمن بذلك تدليس .

قوله ( وتراصوا ) بتشديد الصاد المهملة أى تلاصقوا بغير خلل ، ويحتمل أن يكون تأكيداً لقوله أقيموا ، والمراد بأقيموا سوا كما وقع فى رواية معمر عن حميد عند الإسماعيل بدل أقيموا واعتدلوا ، وفيه جواز الكلام بين الإقامة والدخول فى الصلاة ، وقد تقدم فى باب مفرد ، وفيه مراعاة الإمام لرعيته والشفقة عليهم وتحذيرهم من المخالفة .

## باب الصَّفِّ الأوَّل

[٧٢٠] ٧٠٢ - حدثنا أبو عاصم عن مالك عن سُمَيٍّ عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال  
[٧٢١] النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه : «الشهداء : الغرقُ ، والمبطونُ ، والمطعون ، والهدمُ» . وقال : «ولو يعلمون ما  
في التهجير لاستبقوا إليه ، ولو يعلمون ما في العتمة والصُّبح لأتوهما ولو حبواً ، ولو يعلمون ما  
في الصَّفِّ المقدَّم لاستهَموا» .

قوله ( باب الصَّفِّ الأوَّل ) والمراد به ما يلي الإمام مطلقاً ، وقيل أول صف تام يلي الإمام ، لا ما  
تخلله شيء كقصورة . وقيل المراد به من سبق إلى الصلاة ولو صلى آخر الصفوف قاله ابن عبد البر واحتج  
بالاتفاق على أن من جاء أول الوقت ولم يدخل في الصَّفِّ الأوَّل فهو أفضل ممن جاء في آخره وزاحم إليه ،  
ولا حجة له في ذلك كما لا يخفى . قال النووي : القول الأوَّل هو الصحيح المختار وبه صرح المحققون ،  
والقولان الآخران غلط صريح . انتهى . وكأن صاحب القول الثاني لحظ أن المطاق ينصرف إلى الكامل ،  
وما فيه خلل فهو ناقص . وصاحب القول الثالث لحظ المعنى في تفضيل الصَّفِّ الأوَّل دون مراعاة لفظه ،  
وإلى الأوَّل أشار البخاري لأنه ترجم بالصَّفِّ الأوَّل وحديث الباب فيه الصَّفِّ المقدَّم وهو الذي لا يتقدمه  
إلا الإمام ، قال العلماء : في الحُض على الصَّفِّ الأوَّل المسارعة إلى خلاص الذمة ، والسبق لدخول المسجد ،  
والقرب من الإمام . واستماع قراءته والتعلم منه : والفتح عليه ، والتبليغ عنه ، والسلامة من اختراق المارة  
بين يديه . وسلامة البال من رؤية من يكون قدامه . وسلامة موضع سجوده من أذيال المصلين .

## باب إقامة الصَّفِّ من تمام الصلاة

[٧٢٢] ٧٠٣ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن همام عن أبي هريرة  
عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه قال : «إنما جعل الإمام ليؤتمَّ به ، فلا تختلفوا عليه ، فإذا ركع فاركعوا ،  
وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا صلى جالساً  
فصلُّوا جلوساً أجمعون ، وأقيموا الصَّفِّ في الصلاة ، فإن إقامة الصَّفِّ من حُسْن الصلاة» .  
[الحديث ٧٢٢ - طرفه في : ٧٣٤] .

[٧٢٣] ٧٠٤ - نا أبو الوليد قال نا شعبة عن قتادة عن أنس عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه قال : «سَوُّوا  
صفوفكم فإنَّ تسوية الصفوف من إقامة الصلاة» .

قوله ( باب إقامة الصَّفِّ من تمام الصلاة ) أورد فيه حديث أبي هريرة «إنما جعل الإمام ليؤتمَّ به »  
وسأنى الكلام عايه في «باب إيجاب التكبير » قريباً وفي آخره هنا «وأقيموا الصفوف إلخ » وهو المقصود  
بهذه الترجمة ، وقد أفردته مسلم وأحمد وغيرهما من طريق عبد الرزاق المذكورة عما قبله فجعلوه حديثين .

(١) الرقمان ٧٢٠ و ٧٢١ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

**قوله ( من حسن الصلاة )** قال ابن رشيد : إنما قال البخاري في الترجمة « من تمام الصلاة » ولفظ الحديث « من حسن الصلاة » لأنه أراد أن يبين أنه المراد بالحسن هنا ، وأنه لا يعني به الظاهر المرئي من الترتيب ، بل المقصود منه الحسن الحكيم بدليل حديث أنس وهو الثاني من حديثي الباب حيث عبر بقوله « من إقامة الصلاة » .

**قوله في حديث أنس ( فإن تسوية الصفوف )** وفي رواية الأصيل « الصف » بالإفراد . والمراد به الجنس .

**قوله ( من إقامة الصلاة )** هكذا ذكره البخاري عن أبي الوليد ، وذكره غيره عنه بلفظ « من تمام الصلاة » كذلك أخرجه الإسماعيلي عن ابن حزيمة والبيهقي من طريق عثمان الدارمي كلاهما عنه ، وكذلك أخرجه أبو داود عن أبي الوليد وغيره : وكذا مسلم وغيره من طريق جماعة عن شعبة ، وزاد الإسماعيلي من طريق أبي داود الطيالسي قال « سمعت شعبة يقول : داهنت في هذا الحديث لم أسأل قتادة أسمعته من أنس أم لا ؟ انتهى . ولم أره عن قتادة إلا معننا ، ولعل هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث أبي هريرة معه في الباب تقوية له . واستدل ابن حزم بقوله « إقامة الصلاة » على وجوب تسوية الصفوف قال : لأن إقامة الصلاة واجبة . وكل شيء من الواجب واجب ، ولا يخفى ما فيه ، ولا سيما وقد بينا أن الرواة لم يتفقوا على هذه العبارة . وتمسك ابن بطل بظاهر لفظ حديث أبي هريرة فاستدل به على أن التسوية سنة قال : لأن حسن الشيء زيادة على تمامه ، وأورد عليه رواية « من تمام الصلاة » . وأجاب ابن دقيق العبد فقال : قد يؤخذ من قوله تمام الصلاة الاستحباب لأن تمام الشيء في العرف أمر زائد على حقيقته التي لا يتحقق إلا بها ، وإن كان يطلق بحسب الوضع على بعض ما لا تتم الحقيقة إلا به . كذا قال : وهذا الأخذ بعيد لأن لفظ الشارع لا يحمل إلا على ما دل عليه الوضع في اللسان العربي ، وإنما يحمل على العرف إذا ثبت أنه عرف الشارع لا العرف الحادث .

( تنبيه ) : لفظ الترجمة أورده عبد الرزاق من حديث جابر .

**باب إثم من لم يتم الصفوف**

٧٠٥- حدثنا معاذ بن أسد قال أنا الفضل بن موسى قال أنا سعيد بن عبيد الطائي عن [٧٢٤] بشير بن يسار الأنصاري عن أنس بن مالك : أنه قدم المدينة ، فقبل له : ما أنكرت منذ يوم عهدت رسول الله صلى الله عليه ؟ قال : ما أنكرت شيئاً إلا أنكم لا تقيمون الصفوف . وقال عقبه بن عبيد عن بشير بن يسار : قدم علينا أنس المدينة . بهذا .

**قوله ( باب إثم من لم يتم الصفوف )** قال ابن رشيد : أورد فيه حديث أنس « ما أنكرت شيئاً إلا أنكم لا تقيمون الصفوف » وتعقب بأن الإنكار قد يقع على ترك السنة فلا يدل ذلك على حصول الإثم ،

وأجيب بأنه لعله حمل الأمر في قوله تعالى ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾ على أن المراد بالأمر الشأن والحال لا مجرد الصيغة ، فيلزم منه أن من خالف شيئاً من الحال التي كان عليها صلى الله عليه وسلم أن يأثم لما يدل عليه الوعيد المذكور في الآية ، وإنكار أنس ظاهر في أنهم خالفوا ما كانوا عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من إقامة الصفوف ، فعلى هذا تستلزم المخالفة التأثم . انتهى كلام ابن رشيد ملخصاً . وهو ضعيف لأنه يفرض إلى أن لا يبقى شيء مسنون ، لأن التأثم إنما يحصل عن ترك واجب . وأما قول ابن بطال : إن تسوية الصفوف لما كانت من السنن المندوب إليها التي يستحق فاعلها المدح عليها دل على أن تاركها يستحق الذم ، فهو متعقب من جهة أنه لا يلزم من ذم تارك السنة أن يكون آثماً . سلمنا ، لكن يرد عليه التعقب الذي قبله . ويحتمل أن يكون البخاري أخذ الوجوب من صيغة الأمر في قوله «سوا صفوفكم» ومن عموم قوله «صاوا كما رأيتوني أصلي» ومن ورود الوعيد على تركه ، فرجح عنده بهذه القرائن أن إنكار أنس إنما وقع على ترك الواجب وإن كان الإنكار قد يقع على ترك السنن ، ومع القول بأن التسوية واجبة فصلاة من خالف ولم يسو صحيحة لاختلاف الجهتين ، ويؤيد ذلك أن أنساً مع إنكاره عليهم لم يأمرهم بإعادة الصلاة . وأفرط ابن حزم فجزم بالبطلان ، ونازع من ادعى الإجماع على عدم الوجوب بما صح عن عمر أنه ضرب قدم أبي عثمان النهدي لإقامة الصف ، وبما صح عن سويد بن غفلة قال «كان بلال يسوى مناكبنا ويضرب أقدامنا في الصلاة» فقال : ما كان عمر وبلال يضربان أحداً على ترك غير الواجب وفيه نظر ، لجواز أنهما كانا يريان التعزير على ترك السنة .

قوله ( بشير ) هو بالمعجمة مصغر .

قوله ( ما أنكرت منذ يوم عهدت ) في رواية المستمل والكشميني « ما أنكرت منا منذ عهدت » .

قوله ( وقال عقبة بن عبيد ) هو أبو الرحال بفتح الراء وتشديد الحاء المهملة وهو أخو سعيد بن عبيد راوى الإسناد الذي قبله ، وليس لعقبة في البخاري إلا هذا الموضع المعلق ، وأراد به بيان سماع بشير بن يسار له من أنس ، وقد وصله أحمد في مسنده عن يحيى القطان عن عقبة بن عبيد الطائي « حدثني بشير بن يسار قال : جاء أنس إلى المدينة فقلنا ما أنكرت منا من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : ما أنكرت منكم شيئاً غير أنكم لا تقيمون الصفوف » .

( تنبيه ) : هذه المقدمة لأنس غير المقدمة التي تقدم ذكرها في « باب وقت العصر » ، فإن ظاهر الحديث فيها أنه أنكر تأخير الظهر إلى أول وقت العصر كما مضى ، وهذا الإنكار أيضاً غير الإنكار الذي تقدم ذكره في « باب تضييع الصلاة عن وقتها » حيث قال « لا أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلا الصلاة وقد ضيعت » فإن ذاك كان بالشام وهذا بالمدينة ، وهذا يدل على أن أهل المدينة كانوا في ذلك الزمان أمثل من غيرهم في التمسك بالسنن .

### باب إلزاق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف

وقال النعمان بن بشير: رأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه.

[٧٢٥]

٧٠٦- حدثنا عمرو بن خالد قال نا زهير عن حميد عن أنس عن النبي صلى الله عليه

قال: «أقيموا صفوفكم، فإني أراكم من وراء ظهري». وكان أحدنا يلزق منكبه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه.

قوله (باب إلزاق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف) المراد بذلك المبالغة في تعديل الصف

وسد خلله، وقد ورد الأمر بسد خلل الصف والترغيب فيه في أحاديث كثيرة أجمعها حديث ابن عمر عند أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم ولفظه «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسلوا الحلل ولا تدرؤا فرجات للشيطان، ومن وصل صفاً وصله الله، ومن قطع صفاً قطعه الله».

قوله (وقال النعمان بن بشير) هذا طرف من حديث أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من رواية

أبي القاسم الجذلي واسمه حسين بن الحارث قال «سمعت النعمان بن بشير يقول: أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس بوجهه فقال: أقيموا صفوفكم ثلاثاً، والله لتقيمن صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم». قال: فلقد رأيت الرجل منا يلزق منكبه بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه «واستدل بحديث النعمان هذا على أن المراد بالكعب في آية الوضوء العظم النائي في جانبي الرجل - وهو عند ملتقى الساق والقدم - وهو الذي يمكن أن يلزق بالذي يجنبه، خلافاً لمن ذهب أن المراد بالكعب مؤخر القدم، وهو قول شاذ ينسب إلى بعض الحنفية ولم يثبت محققهم وأثبت بعضهم في مسألة الحج لا الوضوء. وأنكر الأصمعي قول من زعم أن الكعب في ظهر القدم».

قوله (عن أنس) رواه سعيد بن منصور عن هشيم فصرح فيه بتحديث أنس لحميد وفيه الزيادة التي

في آخره وهي قوله «وكان أحدنا إلخ» وصرح بأنها من قول أنس. وأخرجه الإسماعيلي من رواية معمر عن حميد بلفظ «قال أنس: فلقد رأيت أحدنا إلخ» وأفاد هذا التصريح أن الفعل المذكور كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وبهذا يتم الاحتجاج به على بيان المراد بإقامة النصف وتسويته، وزاد معمر في روايته «ولو فعلت ذلك بأحدهم اليوم لنفر كأنه بغل شمس».

باب

إذا قام الرجل عن يسار الإمام

وحولهُ الإمام خلفه إلى يمينه ثَمَّتْ صَلَاتُهُ

٧٠٧- حدثني قتيبة قال نا داود عن عمرو بن دينار عن كريب مولى ابن عباس عن ابن

[٧٢٦]

عباس قال : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَمْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، فَصَلَّيْتُ وَرَقْدًا ، فَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ فَقَامَ يَصَلِّي وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .

قوله ( باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام خلفه إلى يمينه تمت صلاته ) تقدم أكثر لفظ هذه الترجمة قبل بنحو من عشرين باباً لكن ليس هناك لفظ « خلفه » وقال هناك « لم تفسد صلاتهما » بدل قوله « تمت صلاته » وأخرج هناك حديث ابن عباس هذا لكن من وجه آخر ، ولم ينبه أحد من الشراح على حكمة هذه الإعادة ، بل أسقط بعضهم الكلام على هذا الباب . والذي يظهر لي أن حكمهما مختلف لاختلاف الجوابين ، فقوله « لم تفسد صلاتهما » أي بالعمل الواقع منهما لكونه خفيفاً وهو من مصلحة الصلاة أيضاً ، وقوله « تمت صلاته » أي المأموم ولا يضر وقوفه عن يسار الإمام أولاً مع كونه في غير موقفه ، ولأنه معذور بعدم العلم بذلك الحكم . ويحتمل أن يكون الضمير للإمام وتوجيهه أن الإمام وحده في مقام الصف ، ومحاولته لتحويل المأموم فيه التفات ببعض بدنه ولكن ليس تركاً لإقامة الصف للمصلحة المذكورة ، فصلاته على هذا لا نقص فيها من هذه الجهة والله أعلم . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون الضمير للرجل لأن الفاعل وإن تأخر لفظاً لكنه متقدم رتبة فلكل منهما قرب من وجه . قلت : لكن إذا عاد الضمير للإمام أفاد أنه احتراز أن يحوله من بين يديه لئلا يصير كالمار بين يديه .

### باب المرأة وحدها تكون صفّاً

٧٠٨ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا سفيان عن إسحاق عن أنس بن مالك قال :

[٧٢٧]

صَلَّيْتُ أَنَا وَيَتِيمٌ فِي بَيْتِنَا خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَأُمِّي - أُمُّ سُلَيْمٍ - خَلْفَنَا .

قوله ( باب المرأة وحدها تكون صفّاً ) أي في حكم الصف ، وبهذا يندفع اعتراض الإسماعيلي حيث قال : الشخص الواحد لا يسمى صفّاً ، وأقل ما يقوم الصف باثنين . ثم إن هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه ابن عبد البر من حديث عائشة مرفوعاً « والمرأة وحدها صف » .

قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجعفي ، وإن كان عبد الله بن محمد بن أبي شيبة قد روى هذا الحديث أيضاً عن سفيان وهو ابن عيينة .

قوله ( عن إسحاق عن أنس ) في رواية الحميدي عند أبي نعيم وعلي بن المديني عند الإسماعيلي كلاهما عن سفيان « حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك » .

قوله ( صليت أنا ويقيم ) كذا للجميع : وكذا وقع في خبر يحيى بن يحيى المشهور من روايته عن ابن عيينة . ووقع عند ابن فتحون فيما رواه عن ابن السكن بسنده في الخبر المذكور « صليت أنا وسليم » بسين مهملة ولام مصغراً فتصحفت على الراوى من لفظ « يقيم » ومشى على ذلك ابن فتحون فقال في ذيله على الاستيعاب : سليم غير منسوب وساق هذا الحديث . ثم إن هذا طرف من حديث اختصره سفيان وطوله مالك كما تقدم في « باب الصلاة على الحصر » واستدل بقوله « فصفت أنا واليتيم وراءه » على أن السنة في

موقف الإثنين أن يصتفا خلف الإمام ، خلافاً لمن قال من الكوفيين أن أحدهما يقف عن يمينه والآخر عن يساره ، وحجتهم في ذلك حديث ابن مسعود الذي أخرجه أبو داود وغيره عنه أنه أقام علقمة عن يمينه والأسود عن شماله ، وأجاب عنه ابن سيرين بأن ذلك كان لضيق المكان ، رواه الطحاوي .

**قوله ( وأى أم سليم خلفنا )** فيه أن المرأة لا تصف مع الرجال ، وأصله ما يخشى من الافتتان بها فلو خالفت أجزأت صلاتها عند الجمهور ، وعن الحنفية تفسد صلاة الرجل دون المرأة . وهو عجيب وفي توجيهه تعسف حيث قال قائلهم : دليله قول ابن مسعود « أخرجهن من حيث أخرهن الله » والأمر للوجوب ، وحيث ظرف مكان ولا مكان يجب تأخرهن فيه إلا مكان الصلاة فإذا حاذت الرجل فسدت صلاة الرجل لأنه ترك ما أمر به من تأخيرها ، وحكاية هذا تغني عن تكلف جوابه ، والله المستعان . فقد ثبت النهي عن الصلاة في الثوب المغصوب وأمر لابسه أن ينزعه ، فلو خالف فصلى فيه ولم ينزعه أثم وأجزأته صلاته ، فلم لا يقال في الرجل الذي حاذته المرأة ذلك ؟ وأوضح منه لو كان لباب المسجد صفة مملوكة فصلى فيها شخص بغير إذنه مع اقتداره على أن ينتقل عنها إلى أرض المسجد بخطوة واحدة صحت صلاته وأثم ، وكذلك الرجل مع المرأة التي حاذته ولا سيما إن جاءت بعد أن دخل في الصلاة فصلت بجنبه . وقال ابن رشيد : الأقرب أن البخاري قصد أن يبين أن هذا مستثنى من عموم الحديث الذي فيه « لا صلاة لمنفرد خلف الصف » يعني أنه مختص بالرجال ، والحديث المذكور أخرجه ابن حبان من حديث علي بن شيبان ، وفي صحته نظر كما سنذكره في « باب إذا ركع دون الصف » واستدل به ابن بطال على صحة صلاة المنفرد خلف الصف خلافاً لأحمد ، قال : لأنه لما ثبت ذلك للمرأة كان للرجل أولى ، لكن لمخالفة أن يقول : إنما ساغ ذلك لامتناع أن تصف مع الرجال ، بخلاف الرجل فإن له أن يصف معهم وأن يراحمهم وأن يجذب رجلاً من حاشية الصف فيقوم معه فافترقا . وباقي مباحثه تقدمت في « باب الصلاة على الحصر » .

## ب

### مِيمَنَةُ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ

[٧٢٨]

٧٠٩- حدثنا موسى قال أنا ثابت بن يزيد قال نا عاصم عن الشعبي عن ابن عباس قال : قمت ليلة أصلي عن يسار النبي صلى الله عليه ، فأخذ بيدي -أو بعضدي- حتى أقامني عن يمينه ، وقال بيده من ورائي .

**قوله ( باب ميمنة المسجد والإمام )** أورد فيه حديث ابن عباس مختصراً . وهو موافق للترجمة : أما للإمام فبالمطابقة ، وأما للمسجد فباللزوم . وقد تعقب من وجه آخر . وهو أن الحديث إنما ورد فيما إذا كان المأموم واحداً ، أما إذا كثروا فلا دليل فيه على فضيلة ميمنة المسجد . وكأنه أشار إلى ما أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن البراء قال « كنا إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم أحببنا أن نكون عن يمينه » . ولأبي داود بإسناد حسن عن عائشة مرفوعاً « أن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف » . وأما ما رواه



ابن ماجه عن ابن عمر قال « قيل للنبي صلى الله عليه وسلم : إن ميسرة المسجد تعطلت ، فقال : من عمر ميسرة المسجد كتب له كفلان من الأجر » ففي إسناده مقال . وإن ثبت فلا يعارض الأول لأن ما ورد لمعنى عارض يزول بزواله .

قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن إسماعيل التبوذكى ، وعاصم هو ابن سليمان .

قوله ( وقال بيده ) أى تناول ، ويدل عليه رواية الإسماعيلي « فأخذ بيدي » .

قوله ( من ورأى ) فى رواية الكشمينى « من ورأته » وهو أوجه .

باب إِذَا كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ الْقَوْمِ حَائِطٌ أَوْ سُرَّةٌ

وقال الحسن : لا بأس أن تُصَلِّيَ وبينك وبينه نهرٌ .

وقال أبو مجلز : يَأْتُمُ بِالْإِمَامِ - وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ أَوْ جِدَارٌ - إِذَا سَمِعَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ

٧١٠ - حدثني محمدٌ قال أنا عبدةٌ عن يحيى بن سعيدٍ الأنصاري عن عمرة عن عائشة

[٧٢٩]

قالت : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فِي حَجْرَتِهِ وَجِدَارُ الْحَجَرَةِ قَصِيرٌ ، فَرَأَى النَّاسُ شَخْصَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَقَامَ نَاسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ ، فَأَصْبَحُوا فَتَحَدَّثُوا بِذَلِكَ ، فَقَامَ لَيْلَةَ الثَّانِيَةِ فَقَامَ مَعَهُ أَنَاسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ ، صَنَعُوا ذَلِكَ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَخْرُجْ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ ذَكَرَ ذَلِكَ النَّاسُ ، فَقَالَ : « إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُكْتَبَ عَلَيْكُمْ صَلَاةُ اللَّيْلِ » .

[الحديث ٧٢٩ - أطرافه في : ٧٣٠ ، ٩٢٤ ، ١١٢٩ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٥٨٦١ .]

قوله ( باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط أو سرة ) أى هل يضر ذلك بالاعتداء أو لا ؟ والظاهر من نصرفه أنه لا يضر كما ذهب إليه المالكية . والمسألة ذات خلاف شهير ، ومنهم من فرق بين المسجد وغيره .

قوله ( وقال الحسن ) لم أره موصولا بلفظه . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه فى الرجل يصلى خلف الإمام أو فوق سطح يَأْتُمُ بِهِ : لا بأس بذلك .

قوله ( وقال أبو مجلز ) وصله ابن أبى شيبة عن معتمر عن ليث بن أبى سليم عنه بمعناه ، وليث ضعيف ، لكن أخرجه عبد الرزاق عن ابن التيمى وهو معتمر عن أبيه عنه ، فإن كان مضبوطاً فهو إسناد صحيح .

قوله ( حدثني محمد ) هو ابن سلام ، قاله أبو نعيم وبه جزم ابن عساكر فى روايته ، وعبدة هو ابن سليمان .

قوله ( فى حجرته ) ظاهره أن المراد حجرة بيته ، ويدل عليه ذكر جدار الحجرة ، وأوضح منه

رواية حماد بن زيد عن يحيى عند أبي نعيم بلفظ « كان يصلي في حجرة من حجر أزواجه » ويحتمل أن المراد الحجرة التي كان احتجروها في المسجد بالحصير كما في الرواية التي بعد هذه ، وكذا حديث زيد بن ثابت الذي بعده ، ولأبي داود ومحمد بن نصر من وجهين آخرين عن أبي سلمة عن عائشة أنها هي التي نصبت له الحصير على باب بيتها ، فلما أن يحمل على التعدد ، أو على المجاز في الجدار وفي نسبة الحجرة إليها .  
قوله ( فقام ناس ) في رواية الكشميني « فقام أناس » وهذا موضع الترجمة لأن مقتضاه أنهم كانوا يصلون بصلاته وهو داخل الحجرة وهم خارجها .

قوله ( فقام ليلة الثانية ) كذا للأكثر ، وفيه حذف تقديره ليلة الغداة الثانية ، وفي رواية الأصيل « فقام الليلة الثانية » .

قوله ( فلما أصبح ذكر ذلك الناس ) أي له ، وأفاد عبد الرزاق أن الذي خاطبه بذلك عمر رضى الله عنه ، أخرجه عن معمر عن الزهري عن عروة عنها .

قوله ( أن تكتب عليكم ) أي تفرض ، وهي رواية حماد بن زيد عند أبي نعيم ، وكذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري عن عروة عنها ، وستأتي بقية مباحثه في كتاب التهجد إن شاء الله تعالى .

### باب صلاة الليل

٧١١- حدثنا إبراهيم بن المنذر قال نا ابن أبي الفديك قال نا ابن أبي ذئب عن المقبري [٧٣٠]  
عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أن النبي صلى الله عليه كان له حصير يسطه بالنهار ويحتجروه بالليل ، فثار إليه ناس فصفوا وراءه .

٧١٢- نا عبد الأعلى بن حماد قال نا وهيب قال نا موسى بن عقبة عن سالم أبي النضر [٧٣١]  
عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت : أن رسول الله صلى الله عليه اتخذ حجرة - قال حسبت أنه قال : من حصير - في رمضان فصلّى فيها ليالي ، فصلّى بصلاته ناس من أصحابه . فلما علم بهم جعل يقعد ، فخرج إليهم فقال : « قد عرفت الذي رأيتم من صنعكم ، فصلّوا أيها الناس في بيوتكم ، فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته ، إلا المكتوبة » .

[الحديث ٧٣١ - طرفاه في : ٦١١٣ ، ٧٢٩٠] .

قوله ( باب صلاة الليل ) كذا وقع في رواية المستمل وحده ، ولم يعرج عليه أكثر الشراح ولا ذكره الإسماعيلي : وهو السياق لأن التراجم متعلقة بأبواب الصفوف وإقامتها ، ولما كانت الصلاة بالحائل قد يتخيل أنها مانعة من إقامة الصف . ترجم لها وأوردها ما عنده فيها ، فأما صلاة الليل بخصوصها فلها كتاب مفرد سيأتي في أواخر الصلاة . وكان النسخة وقع فيها تكرير لفظ « صلاة الليل » وهي الجملة التي في آخر الحديث الذي قبله فظن الراوي أنها ترجمة مستقلة فصدرها بلفظ « باب » وقد تكلف ابن رشيد توجيهها بما حاصله : إن من صلى بالليل مأموماً في الظلمة كانت فيه مشابة بمن صلى وراء حائل . وأبعد منه من قال : يريد أن من

صلى بالليل مأموماً في الظلمة كان كمن صلى وراء حائط . ثم ظهر لي احتمال أن يكون المراد صلاة الليل جماعة فحذف لفظ جماعة . والذي يأتي في أبواب التهجد إنما هو حكم صلاة الليل وكيفية في عدد الركعات أو في المسجد أو البيت ونحو ذلك .

**قوله ( عن المقبرى )** هو سعيد ، والإسناد كله مدنيون .

**قوله ( ويحتج به )** كذا للأكثر بالراء أى يتخذ مثل الحجرة . وفي رواية الكشميني بالزاي بدل الراء أى يجعله حاجزاً بينه وبين غيره .

**قوله ( فتاب )** كذا للأكثر بثلاثة ثم موحدة أى اجتمعوا ، ووقع عند الخطابي « آبا » أى رجعوا ، وفي رواية الكشميني والسرخسي « فثار » بالمثلثة والراء أى قاموا .

**قوله ( فصلوا وراءه )** كذا أورده مختصراً ، وغرضه بيان أن الحجرة المذكورة في الرواية التي قبل هذه كانت حصيراً . وقد ساقه الإسماعيلي من وجه آخر عن ابن أبي ذئب تماماً ، وسنذكر الكلام على فوائده في كتاب التهجد إن شاء الله تعالى .

**قوله ( عن سالم أبي النضر )** كذا لأكثر الرواة عن موسى بن عقبة ، وخالفهم ابن جريج عن موسى فلم يذكر أبا النضر في الإسناد أخرجه النسائي . ورواية الجماعة أولى . وقد وافقهم مالك في الإسناد لكن لم يرفعه في الموطأ ، وروى عنه خارج الموطأ مرفوعاً ، وفيه ثلاثة من التابعين مدنيون على نسق أولهم موسى المذكور .

**قوله ( حجرة )** كذا للأكثر بالراء ، وللكشميني أيضاً بالزاي .

**قوله ( من صنعكم )** كذا للأكثر وللكشميني بضم الصاد وسكون النون ، وليس المراد به صلاتهم فقط . بل كونهم رفعوا أصواتهم وسبّحوا به ليخرج إليهم ، وحصب بعضهم الباب لظنهم أنه نائم كما ذكر المؤلف ذلك في الأدب وفي الاعتصام . وزاد فيه « حتى خشيت أن يكتب عليكم » ، ولو كتب عليكم ما قتم به « وقد استشكل الخطابي هذه الخشية كما سنوضحه في كتاب التهجد إن شاء الله تعالى .

**قوله ( أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة )** ظاهره أنه يشمل جميع النوافل ، لأن المراد بالمكتوبة المفروضة . لكنه محمول على ما لا يشرع فيه التجميع ، وكذا ما لا يخص المسجد كركعتي التحية . كذا قال بعض أئمتنا . ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة ما يشرع في البيت وفي المسجد معاً فلا تدخل تحية المسجد لأنها لا تشرع في البيت . وأن يكون المراد بالمكتوبة ما تشرع فيه الجماعة . وهل يدخل ما وجب بعارض كالمندورة ؟ فيه نظر . والمراد بالمكتوبة الصلوات الخمس لا ما وجب بعارض كالمندورة . والمراد بالمرء جنس الرجال فلا يرد استثناء النساء لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم « لا تمنعوهن المساجد وبيوتهن خير لهن » أخرجه مسلم . قال النووي : إنما حث على النافلة في البيت لكونه أخفى وأبعد من الرياء ، وليترك البيت بذلك فتزل فيه الرحمة وينفر منه الشيطان ، وعلى هذا يمكن أن يخرج بقوله « في بيته » بيت غيره ولو أمن فيه من الرياء .

**قوله ( قال عفان )** كذا في رواية كريمة وحدها ، ولم يذكره الإسماعيلي ولا أبو نعيم ، وذكر خلف في الأطراف في رواية حماد بن شاکر « حدثنا عفان » وفيه نظر لأنه أخرجه في كتاب الاعتصام بواسطة بينه وبين عفان . ثم فائدة هذه الطريق بيان سماع موسى بن عقبة له من أبي النضر . والله أعلم .

( خاتمة ) : اشتملت أبواب الجماعة والإمامة من الأحاديث المرفوعة على مائة واثنين وعشرين حديثاً ، الموصول منها ستة وتسعون ، والمعلق ستة وعشرون ، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعون حديثاً ، الخالص اثنان وثلاثون ، وافقه مسلم على تخريجها سوى تسعة أحاديث وهي : حديث أبي سعيد في فضل الجماعة ، وحديث أبي البرداء « ما أعرف شيئاً » ، وحديث أنس « كان رجل من الأنصار ضخماً » ، وحديث مالك بن الحويرث في صفة الصلاة ، وحديث ابن عمر « لما قدم المهاجرون » . وحديث أبي هريرة « يصلون فإن أصابوا » ، وحديث النعمان المعلق في الصفوف ، وحديث أنس « كان أحدنا يلزق منكبه » ، وحديثه في إنكاره إقامة الصفوف . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين سبعة عشر أثراً كلها معلقة إلا أثر ابن عمر أنه « كان يأكل قبل أن يصلي » ، وأثر عثمان « الصلاة أحسن ما يعمل الناس » فإنهما موصولان والله سبحانه وتعالى أعلم .

### باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة

٧١٣- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه ركب فرساً فجحش شقه الأيمن - قال أنس - فصللى لنا يومئذ صلاة من الصلوات وهو قاعد ، فصلينا وراءه قعوداً ، ثم قال لما سلم : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد » . [٧٣٢]

٧١٤- حدثنا قتيبة قال نا الليث عن ابن شهاب عن أنس قال : خر رسول الله صلى الله عليه عن فرس فجحش ، فصلى لنا قاعداً ، فصلينا معه قعوداً ، ثم انصرف فقال : « إنما الإمام - أو إنما جعل الإمام - ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا » . [٧٣٣]

٧١٥- نا أبو اليمان قال أخبرني شعيب قال حدثني أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا » .

٧١٦- نا أبو اليمان قال أخبرني شعيب قال حدثني أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع » . [٧٣٤]

فاركعوا، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا صلى جالساً فصلوا جُلوساً أجمعون».

( أبواب صفة الصلاة ) . قوله ( باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة ) قيل : أطلق الإيجاب والمراد الوجوب تجزئاً ، لأن الإيجاب خطاب الشارع ، والوجوب ما يتعلق بالملكف وهو المراد هنا . ثم الظاهر أن الواو عاطفة إما على المضاف وهو إيجاب وإما على المضاف إليه وهو التكبير ، والأول أولى إن كان المراد بالافتتاح الدعاء لكنه لا يجب ، والذي يظهر من سياقه أن الواو بمعنى مع ، وأن المراد بالافتتاح الشروع في الصلاة . وأبعد من قال إنها بمعنى الموحدة أو اللام ، وكأنه أشار إلى حديث عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتتح بالتكبير » وسيأتى بعد باين حديث ابن عمر « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم افتتح التكبير في الصلاة » واستدل به وبحديث عائشة على تعيين لفظ التكبير دون غيره من ألفاظ التعظيم ، وهو قول الجمهور ، ووافقهم أبو يوسف . وعن الحنفية تنعقد بكل لفظ يقصد به التعظيم . ومن حجة الجمهور حديث رفاعة في قصة المسىء صلاته أخرجه أبو داود بلفظ « لا تتم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر » ورواه الطبراني بلفظ « ثم يقول الله أكبر » وحديث أبي حميد « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه ثم قال : الله أكبر » أخرجه ابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، وهذا فيه بيان المراد بالتكبير وهو قول « الله أكبر » . وروى البزار بإسناد صحيح على شرط مسلم عن عليّ « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة قال : الله أكبر » ولأحمد والنسائي من طريق واسع بن حبان أنه سأل ابن عمر عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « الله أكبر كلما وضع ورفع » ثم أورد المصنف حديث أنس « إنما جعل الإمام ليؤتم به » من وجهين ثم حديث أبي هريرة في ذلك ، واعترضه الإسماعيلي فقال : ليس في الطريق الأول ذكر التكبير ولا في الثاني والثالث بيان إيجاب التكبير وإنما فيه الأمر بتأخير المأموم عن الإمام قال : ولو كان ذلك إيجاباً للتكبير لكان قوله « فقولوا ربنا ولك الحمد » إيجاباً لذلك على المأموم . وأجيب عن الأول بأن مراد المصنف أن يبين أن حديث أنس من الطريقين واحد اختصره شعيب وأتمه الليث ، وإنما احتاج إلى ذكر الطريق المختصرة لتصريح الزهري فيها بإخبار أنس له ، وعن الثاني بأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ، وفعله بيان لحمل الصلاة ، وبيان الواجب واجب ، كذا وجهه ابن رشيد ، وتعقب بالاعتراض الثالث وليس بوارد على البخاري لاحتمال أن يكون قائلاً بوجوبه كما قال به شيخه إسحق بن راهويه . وقيل في الجواب أيضاً ، إذا ثبت إيجاب التكبير في حالة من الأحوال طابق الترجمة ، ووجوبه على المأموم ظاهر من الحديث ، وأما الإمام فمسكوت عنه . ويمكن أن يقال : في السياق إشارة إلى الإيجاب لتعبيره بإذا التي تختص بما يجزم بوقوعه . وقال الكرمانى : الحديث دال على الجزء الثاني من الترجمة لأن لفظ « إذا صلى قائماً » متناول لكون الافتتاح في حال القيام فكأنه قال : إذا افتتح الإمام الصلاة قائماً فافتتحوا أنتم أيضاً قياماً . قال : ويحتمل أن تكون الواو بمعنى مع والمعنى باب إيجاب التكبير عند افتتاح الصلاة ، فحينئذ دلالة على الترجمة مشكل . انتهى . ومحصل كلامه أنه لم يظهر له توجيه لإيجاب التكبير من هذا الحديث ، والله أعلم . وقال في قوله « فقولوا ربنا ولك الحمد » لولا الدليل

الخارجي وهو الإجماع على عدم وجوبه لكان هو أيضاً واجباً . انتهى . وقد قال بوجوبه جماعة من السلف منهم الحميدى شيخ البخارى ، وكأنه لم يطلع على ذلك . وقد تقدم الكلام على فوائد المتن المذكور مستوفى في « باب إنما جعل الإمام ليؤتم به » . ووقع في رواية المستملى وحده في طريق شعيب عن الزهرى « وإذا سجد فاجعلوا » . ووقع في رواية الكشميى في طريق الليث « ثم انصرف » بدل قوله « فلما انصرف » وزيادة الواو في قوله « ربنا لك الحمد » وسقط لفظ « جعل » عند السرخسى في حديث أبى هريرة من قوله « إنما جعل الإمام ليؤتم به » .

( فائدة ) : تكبيرة الإحرام ركن عند الجمهور ، وقيل شرط وهو عند الحنفية ، ووجه عند الشافعية ، وقيل سنة . قال ابن المنذر : لم يقل به أحد غير الزهرى ، ونقله غيره عن سعيد بن المسيب والأوزاعى ومالك ولم يثبت عن أحد منهم تصريحاً ، وإنما قالوا فيمن أدرك الإمام راكمًا تجزئه تكبيرة الركوع . نعم نقله الكرخى من الحنفية عن إبراهيم بن علي وأبى بكر الأصم ، ومخالفتها للجمهور كثيرة .

( تنبيه ) : لم يختلف في إيجاب النية في الصلاة ، وقد أشار إليه المصنف في أواخر الإيمان حيث قال : « باب ما جاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم الأعمال بالنية » فدخل فيه الإيمان والوضوء والصلاة والزكاة إلى آخر كلامه .

### باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء

٧١٧- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه : أن رسول الله صلى الله عليه كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة ، وإذا كبر للركوع ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضاً وقال : « سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد » ، وكان لا يفعل ذلك في السجود . [الحديث ٧٣٥- أطرافه في : ٧٣٦ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩] .

قوله ( باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء ) هو ظاهر قوله في حديث الباب « يرفع يديه إذا افتتح الصلاة » وفي رواية شعيب الآتية بعد باب « يرفع يديه حين يكبر » فهذا دليل المقارنة . وقد ورد تقديم الرفع على التكبير وعكسه أخرجهما مسلم ، ففي حديث الباب عنده من رواية ابن جريج وغيره عن ابن شهاب بلفظ « رفع يديه ثم كبر » وفي حديث مالك بن الحويرث عنده « كبر ثم رفع يديه » وفي المقارنة وتقديم الرفع على التكبير خلاف بين العلماء ، والمرجح عند أصحابنا المقارنة ، ولم أر من قال بتقديم التكبير على الرفع ، ويرجح الأول حديث وائل بن حجر عند أبى داود بلفظ « رفع يديه مع التكبير » وقضية المعية أنه ينتهى باتتهائه ، وهو الذى صححه النووى في شرح المذهب ونقله عن نص الشافعى ، وهو المرجح عند المالكية . وصحح في الروضة - تبعاً لأصلها - أنه لا حد لاتتهائه . وقال صاحب الهداية من الحنفية : الأصح يرفع ثم يكبر ، لأن الرفع نفي صفة الكبرياء عن غير الله ، والتكبير إثبات ذلك له ، والنفي سابق على الإثبات كما في كلمة الشهادة . وهذا مبنى على أن الحكمة في الرفع ما ذكر . وقد قال فريق



سالم عن عبد الله بن عمر: رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه إذا قامَ في الصلاة رفعَ يديه حتى يكونَ حذو منكبيه، وكان يفعلُ ذلكَ حينَ يُكَبِّرُ للركوع، ويفعلُ ذلكَ إذا رفعَ رأسَهُ من الركوع ويقول: «سمع الله لمن حمده»، ولا يفعلُ ذلكَ في السجود.

[٧٣٧]

٧١٩- حدثنا إسحاق الواسطي قال نا خالد بن عبد الله عن خالد عن أبي قلابة أنه رأى مالك بن الحويرث إذا صلى كَبَّرَ ورفعَ يديه، وإذا أراد أن يركع رفعَ يديه، وإذا رفعَ رأسَهُ من الركوع رفعَ يديه، وحدث أن رسولَ الله صلى الله عليه صنعَ هكذا.

قوله (باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع) قد صنف البخاري في هذه المسألة جزءاً منفرداً، وحكى فيه عن الحسن وحמיד بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك. قال البخاري: ولم يستثن الحسن أحداً. وقال ابن عبد البر: كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه فعله إلا ابن مسعود. وقال محمد بن نصر المروزي: أجمع علماء الأمصار على مشروعية ذلك إلا أهل الكوفة. وقال ابن عبد البر: لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيهما إلا ابن القاسم. والذي نأخذ به الرفع على حديث ابن عمر، وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك، ولم يحك الترمذي عن مالك غيره، ونقل الخطابي وتبعه القرطبي في المفهم أنه آخر قول مالك وأصحهما، ولم أر للمالكية دليلاً على تركه ولا متمسكاً إلا بقول ابن القاسم. وأما الحنفية فعولوا على رواية مجاهد أنه صلى خلف ابن عمر فلم يره يفعل ذلك. وأجيبوا بالظعن في إسناده لأن أبا بكر بن عياش راويه ساء حفظه بآخره، وعلى تقدير صحته فقد أثبت ذلك سالم ونافع وغيرهما عنه، وستأتي رواية نافع بعد بايين، والعدد الكثير أولى من واحد، لاسيما وهم مثبتون وهو نافع، مع أن الجمع بين الروايتين ممكن وهو أنه لم يكن يراه واجباً ففعله تارة وتركه أخرى. ومما يدل على ضعفه ما رواه البخاري في «جزء رفع اليدين» عن مالك أن ابن عمر كان إذا رأى رجلاً لا يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رماه بالحصى، واحتجوا بحديث ابن مسعود «أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود» أخرجه أبو داود، ورده الشافعي بأنه لم يثبت، قال: ولو ثبت لكان المثبت مقدماً على الثاني، وقد صححه بعض أهل الحديث، لكنه استدلل به على عدم الوجوب، والطحاوي إنما نصب الخلاف مع من يقول بوجوبه كالأوزاعي وبعض أهل الظاهر، ونقل البخاري عقب حديث ابن عمر في هذا الباب عن شيخه علي بن المديني قال: حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر هذا، وهذا في رواية ابن عساكر. وقد ذكره البخاري في «جزء رفع اليدين» وزاد: وكان عليّ أعلم أهل زمانه. ومقابل هذا قول بعض الحنفية إنه يبطل الصلاة. ونسب بعض متأخري المغاربة فاعله إلى البدعة، ولهذا مال بعض محققهم كما حكاه ابن دقيق العيد إلى تركه درءاً لهذه المفسدة. وقد قال البخاري في «جزء رفع اليدين»: من زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحابة فإنه لم يثبت عن أحد منهم تركه. قال: ولا أسانيد أصح من أسانيد الرفع. انتهى. والله أعلم. وذكر البخاري أيضاً أنه رواه سبعة عشر



رجلا من الصحابة ، وذكر الحاكم وأبو القاسم بن منده عن رواه العشرة المبشرة ، وذكر شيخنا أبو الفضل الحافظ أنه تتبع من رواه من الصحابة فبلغوا خمسين رجلا .

**قوله ( أخبرنا عبد الله )** هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . وأفادت هذه الطريق تصريح الزهري بإخبار سالم له به .

**قوله ( عن أبيه )** سماه غير أبي ذر فقالوا « عن عبد الله بن عمر » .

**قوله ( حين يكبر للركوع )** أى عند ابتداء الركوع ، وهو مقتضى رواية مالك بن الحويرث المذكورة في الباب حيث قال « وإذا أراد أن يركع رفع يديه » وسيأتى في « باب التكبير إذا قام من السجود » من حديث أبي هريرة « ثم يكبر حين يركع » .

**قوله ( ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع )** أى إذا أراد أن يرفع . ويؤيده رواية أبي داود من طريق الزبيدي عن الزهري بلفظ « ثم إذا أراد أن يرفع صلبه رفعهما حتى يكونا حذو منكبيه » ومقتضاه أنه يبتدىء رفع يديه عند ابتداء القيام من الركوع . وأما رواية ابن عيينة عن الزهري التي أخرجها عنه أحمد وأخرجها عن أحمد أبو داود بلفظ « وبعد ما يرفع رأسه من الركوع » فعنائه بعد ما يشرع في الرفع لتتفق الروايات .

**قوله ( ولا يفعل ذلك في السجود )** أى لا في الهوى إليه ولا في الرفع منه كما في رواية شعيب في الباب الذي بعده حيث قال « حين يسجد ولا حين يرفع رأسه » وهذا يشمل ما إذا نهض من السجود إلى الثانية والرابعة والتشهدين . ويشمل ما إذا قام إلى الثالثة أيضاً لكن بدون تشهد لكونه غير واجب . وإذا قلنا باستحباب جلسة الاستراحة لم يدل هذا اللفظ على نفي ذلك عند القيام منها إلى الثانية والرابعة ، لكن قد روى يحيى القطان عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً هذا الحديث وفيه « ولا يرفع بعد ذلك » أخرجه الدارقطني في الغرائب بإسناد حسن . وظاهره يشمل النفي عما عدا المواطن الثلاثة ، وسيأتى لإثبات ذلك في موطن رابع بعد باب .

**قوله ( عن خالد )** هو الخذاء . وفي رواية المستملى والسرخسي « حدثنا خالد » .

**قوله ( إذا صلى كبر ووقع يديه )** في رواية مسلم « ثم رفع » وزاد مسلم من رواية نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث « حتى يحاذي بهما أذنيه » وهم انحب الطبري فعزاه للمتفق .

**قوله ( وحدث )** أى مالك بن الحويرث . وليس معطوفاً على قوله « رأى » فيبقى فاعله أبو قلابة فيصير مرسلًا .

## باب

إلى أين يرفع يديه؟

وقال أبو حميد في أصحابه: رفع النبي صلى الله عليه حذو منكبيه .

[٧٣٨]

٧٢٠- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن

عبد الله بن عمر قال: رأيت النبي صلى الله عليه افتتح التكبير في الصلاة فرفع يديه حين يكبر حتى يجعلهما حذو منكبيه، وإذا كبر للركوع فعل مثله، وإذا قال: «سمع الله لمن حمده» فعل مثله وقال: «ربنا ولك الحمد»، ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود.

قوله (باب إلى أين يرفع يديه) لم يجزم المصنف بالحكم كما جزم به قبل وبعد جرياً على عادته فيما إذا قوى الخلاف، لكن الأرجح عنده محاذاة المنكبين لاقتصاره على إيراد دليله.

قوله (وقال أبو حميد إلخ) هذا التعليق طرف من حديث سيأتي في «باب سنة الجلوس في التشهد» وسنذكر هناك من عرفنا اسمه من أصحابه المذكورين إن شاء الله تعالى.

قوله (حذو منكبيه) بفتح المهملة وإسكان الذال المعجمة أى مقابلهما، والمنكب مجمع عظم العضد والكتف، وبهذا أخذ الشافعي والجمهور. وذهب الحنفية إلى حديث مالك بن الحويرث المتقدم ذكره عند مسلم، وفي لفظ له عنه حتى يحاذي بهما فروع أذنيه، وعند أبي داود من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر بلفظ «حتى حاذتا أذنيه» ورجح الأول لكون إسناده أصح. وروى أبو ثور عن الشافعي أنه جمع بينهما فقال: يحاذي بظهر كفيه المنكبين وبأطراف أنامله الأذنين. ويؤيده رواية أخرى عن وائل عند أبي داود بلفظ «حتى كانتا حيال منكبيه»، وحاذى بإبهاميه أذنيه» وبهذا قال المتأخرون من المالكية فيما حكاه ابن شاس في الجواهر لكن روى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه حذو منكبيه في الافتتاح، وفي غيره دون ذلك، أخرجه أبو داود. ويعارضه قول ابن جريج: قلت لنافع أكان ابن عمر يجعل الأولى أرفعهن؟ قال: لا. ذكره أبو داود أيضاً وقال: لم يذكر رفعهما دون ذلك غير مالك فيما أعلم.

قوله (وإذا قال سمع الله لمن حمده فعل مثله) ظاهره أنه يقول التسميع في ابتداء ارتفاعه من الركوع، وسيأتي الكلام عليه بعد أبواب قليلة.

(فائدة): لم يرد ما يدل على التفرقة في الرفع بين الرجل والمرأة، وعن الحنفية يرفع الرجل إلى الأذنين والمرأة إلى المنكبين لأنه أستر لها. والله أعلم.

## باب

رفع اليدين إذا قام من الركعتين

[٧٣٩]

٧٢١- حدثنا عياش قال نا عبد الأعلى قال نا عبيد الله عن نافع أن ابن عمر كان إذا دخل

في الصلاة كبر ورفع يديه، وإذا ركع رفع يديه، وإذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه، وإذا قام

من الركعتين رفع يديه . ورفع ذلك ابن عمر إلى نبي الله صلى الله عليه . ورواه حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .

ورواه ابن طهمان عن أيوب وموسى بن عقبة مختصراً .

**قوله ( باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين )** أى بعد التشهد ، فيخرج ما إذا تركه ونهض قائماً من السجود لعموم قوله في الرواية التي قبله « ولا حين يرفع رأسه من السجود » ، ويحتمل حمل النفي هناك على حالة رفع الرأس من السجود لا على ما بعد ذلك حين يستوى قائماً . وأبعد من استدلال بقول سالم في روايته « ولا يفعل ذلك في السجود » على موافقة رواية نافع في حديث هذا الباب حيث قال « وإذا قام من الركعتين » لأنه لا يلزم من كونه لم ينه أنه أثبت بل هو ساكت عنه . وأبعد أيضاً من استدلال برواية سالم على ضعف رواية نافع ، والحق أنه ليس بين روايتي نافع وسالم تعارض ، بل في رواية نافع زيادة لم ينهها سالم ، وستأتي الإشارة إلى أن سالمًا أثبتها من وجه آخر .

**قوله ( حدثنا عياض )** هو بالمشناة التحتانية وبالمعجمة وهو ابن الوليد الرقام ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى ، وعبيد الله هو ابن عمر بن حفص .

**قوله ( ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم )** في رواية أبي ذر « إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم » قال أبو داود : رواه الثقفى يعنى عبد الوهاب عن عبيد الله فلم يرفعه وهو الصحيح ، وكذا رواه الليث بن سعد وابن جريج ومالك يعنى عن نافع موقوفاً ، وحكى الدارقطنى في العلل الاختلاف في وقفه ورفعته وقال : الأشبه بالصواب قول عبد الأعلى . وحكى الإسماعيلي عن بعض مشايخه أنه أوماً إلى أن عبد الأعلى أخطأ في رفعه ، قال الإسماعيلي : وخالفه عبد الله بن إدريس وعبد الوهاب الثقفى والمعتبر يعنى عن عبيد الله فرووه موقوفاً عن ابن عمر . قلت : وقفه معتمر وعبد الوهاب عن عبيد الله عن نافع كما قال ، لكن رفعاه عن عبيد الله عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر أخرجهما البخارى في « جزء رفع اليدين » وفيه الزيادة ، وقد توبع نافع على ذلك عن ابن عمر ، وهو فيما رواه أبو داود وصححه البخارى في الجزء المذكور من طريق محارب بن دثار عن ابن عمر قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام في الركعتين كبر ورفع يديه » وله شواهد منها حديث أبي حميد الساعدى وحديث على بن أبى طالب أخرجهما أبو داود وصححهما ابن خزيمة وابن حبان ، وقال البخارى في الجزء المذكور : ما زاده ابن عمر وعلى وأبو حميد في عشرة من الصحابة من الرفع عند القيام من الركعتين صحيح ، لأنهم لم يحكوا صلاة واحدة فاختلفوا فيها وإنما زاد بعضهم على بعض ، والزيادة مقبولة من أهل العلم . وقال ابن بطال : هذه زيادة يجب قبولها لمن يقول بالرفع . وقال الخطابى : لم يقل به الشافعى ، وهو لازم على أصالة في قبول الزيادة . وقال ابن خزيمة : هو سنة . وإن لم يذكره الشافعى فالإسناد صحيح ، وقد قال : قولوا بالسنة ودعوا قولى وقال ابن دقيق العيد : قياس نظر الشافعى أنه يستحب الرفع فيه لأنه أثبت الرفع عند الركوع والرفع منه لكونه زائداً على من اقتصر

عليه عند الافتتاح ، والحجة في الموضعين واحدة ، وأول راض سيرة من يسيرها . قال : والصواب إثباته ، وأما كونه مذهباً للشافعي لكونه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي ففيه نظر . انتهى . ووجه النظر أن محل العمل بهذه الوصية ما إذا عرف أن الحديث لم يطلع عليه الشافعي ، أما إذا عرف أنه اطلع عليه ورده أو تأوله بوجه من الوجوه فلا ، والأمر هنا محتمل . واستنبط البيهقي من كلام الشافعي أنه يقول به لقوله في حديث أبي حميد المشتمل على هذه السنة وغيرها : وبهذا نقول . وأطلق النووي في الروضة أن الشافعي نص عليه ، لكن الذي رأيت في الأم خلاف ذلك فقال في « باب رفع اليدين في التكبير في الصلاة » بعد أن أورد حديث ابن عمر من طريق سالم وتكلم عليه : ولا نأمره أن يرفع يديه في شيء من الذكر في الصلاة التي لها ركوع وسجود إلا في هذه المواضع الثلاثة . وأما ما وقع في أواخر البويطي : يرفع يديه في كل خفض ورفع ، فيحمل الخفض على الركوع والرفع على الاعتدال ، وإلا فحمله على ظاهره يقتضي استحبابه في السجود أيضاً وهو خلاف ما عليه الجمهور ، وقد نفاه ابن عمر . وأغرب الشيخ أبو حامد في تعليقه فنقل الإجماع على أنه لا يشرع الرفع في غير المواطن الثلاثة ، وتعقب بصحة ذلك عن ابن عمر وابن عباس وطاوس ونافع وعطاء كما أخرجه عبد الرزاق وغيره عنهم بأسانيد قوية ، وقد قال به من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وأبو على الطبري والبيهقي والبخاري وحكاها ابن خويز مندد عن مالك وهو شاذ . وأصح ما وقفت عليه من الأحاديث في الرفع في السجود ما رواه النسائي من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن نصر ابن عاصم عن مالك بن الحويرث « أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في صلاته إذا ركع ، وإذا رفع رأسه من ركوعه ، وإذا سجد ، وإذا رفع رأسه من سجوده حتى يحاذي بهما فروع أذنيه » وقد أخرج مسلم بهذا الإسناد طرفه الأخير كما ذكرناه في أول الباب الذي قبل هذا ، ولم ينفرد به سعيد فقد تابعه همام عن قتادة عند أبي عوانة في صحيحه . وفي الباب عن جماعة من الصحابة لا يخلو شيء منها عن مقال ، وقد روى البخاري في « جزء رفع اليدين » في حديث على المرفوع « ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد » وأشار إلى تضعيف ما ورد في ذلك .

( تنبيه ) : روى الطحاوي حديث الباب في مشكله من طريق نصر بن علي عن عبد الأعلى بلفظ « كان يرفع يديه في كل خفض ورفع وركوع وسجود وقيام وقعود وبين السجدين ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك » وهذه رواية شاذة ، فقد رواه الإسماعيلي عن جماعة من مشايخه الحفاظ عن نصر بن علي المذكور بلفظ عياش شيخ البخاري ، وكذا رواه هو وأبو نعيم من طرق أخرى عن عبد الأعلى كذلك .

قوله ( رواه حماد بن سلمة عن أيوب إلخ ) وصله البخاري في الجزء المذكور عن موسى بن إسماعيل عن حماد مرفوعاً ولفظه « كان إذا كبر رفع يديه ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع » .

قوله ( ورواه ابن طهمان ) يعني إبراهيم عن أيوب وموسى بن عقبة ، وهذا وصله البيهقي من طريق عمر بن عبد الله بن رزين عن إبراهيم بن طهمان بهذا السند موقوفاً نحو حديث حماد وقال في آخره « وكان

رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك . واعترض الإسماعيلي فقال : ليس في حديث حماد ولا ابن طهمان الرفع من الركعتين المعقود لأجله الباب ، قال : فاعل المحدث عنه دخل له باب في باب ، يعني أن هذا التعليق يليق بحديث سالم الذي في الباب الماضي . وأجيب بأن البخاري قصد الرد على من جزم بأن رواية نافع لأصل الحديث موقوفة وأنه خالف في ذلك سالماً كما نقله ابن عبد البر وغيره ، وقد تبين بهذا التعاقب أنه اختلف على نافع في وقفه ورفعه لا خصوص هذه الزيادة ، والذي يظهر أن السبب في هذا الاختلاف أن نافعاً كان يرويه موقوفاً ثم يعقبه بالرفع ، فكأنه كان أحياناً يقتصر على الموقوف أو يقتصر عليه بعض الرواة عنه ، والله أعلم .

### باب وضع اليمنى على اليسرى

٧٢٢- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : كان [٧٤٠] الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة . قال أبو حازم لا أعلمه إلا ينمي ذلك إلى النبي صلى الله عليه . قال إسماعيل : ينمي ذلك ، ولم يقل : « ينمي » .

قوله ( باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ) أى في حال القيام .

قوله ( كان الناس يؤمرون ) هذا حكم الرفع لأنه محمول على أن الأمر لهم بذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي .

قوله ( على ذراعه ) أبهم موضعه من الذراع ، وفي حديث وائل عند أبي داود والنسائي « ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفة اليسرى والرسغ والساعد » وصححه ابن خزيمة وغيره ، وأصاه في صحيح مسلم بدون الزيادة ، والرسغ بضم الراء وسكون السين المهملة بعدها معجمة هو المفصل بين الساعد والكف ، وسيأتي أثر على نحوه في أواخر الصلاة ، ولم يذكر أيضاً عليهما من الجسد . وقد روى ابن خزيمة من حديث وائل أنه وضعهما على صدره ، والبزار عند صدره ، وعند أحمد في حديث هلب الطائي نحوه . وهلب بضم الهاء وسكون اللام بعدها موخدة ، وفي زيادات المسند من حديث علي أنه وضعهما تحت السرة وإسناده ضعيف واعترض الداني في أطراف الموطأ فقال : هذا معلول ، لأنه ظن من أبي حازم ، ورد بأن أبا حازم لا يقل لا أعلمه إلخ لكان في حكم المرفوع ، لأن قول الصحابي كنا نؤمر بكذا يصرف بظاهره إلى من له الأمر وهو النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن الصحابي في مقام تعريف الشرع فيحمل على من صدر عنه الشرع ، ومثله قول عائشة كنا نؤمر بقضاء الصوم فإنه محمول على أن الأمر بذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم . وأطلق البيهقي أنه لا خلاف في ذلك بين أهل النقل والله أعلم . وقد ورد في سنن أبي داود والنسائي وصحيح ابن السكن شيء يستأنس به على تعيين الأمر والمأمور ، فروى عن ابن مسعود قال « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم واضعاً يدي اليسرى على يدي اليمنى فزعاها ووضع اليمنى على اليسرى » إسناده حسن . قيل : لو كان مرفوعاً ما احتاج أبو حازم إلى قوله لا أعلمه إلخ ، والجواب أنه أراد الانتقال إلى التصريح . فالأول لا يقال له مرفوع وإنما يقال : له حكم الرفع . قال العلماء : الحكمة في هذه الهيئة أنه صفة السائل الدليل .

وهو أمتع من العبث وأقرب إلى الخشوع ، وكأن البخاري لحظ ذلك فعقبه بباب الخشوع . ومن اللطائف قول بعضهم : القلب موضع النية ، والعادة أن من احترز على حفظ شيء جعل يديه عليه . قال ابن عبد البر : لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه خلاف ، وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين ، وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ، ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره . وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال ، وصار إليه أكثر أصحابه ، وعنه التفرقة بين الفريضة والنافلة . ومنهم من كره الإمساك . ونقل ابن الحاجب أن ذلك حيث يمسك معتمداً لقصد الراحة .

**قوله ( قال أبو حازم )** يعني راويه بالسند المذكور إليه ( لا أعلمه ) أى سهل بن سعد ( إلا ينمى ) بفتح أوله وسكون النون وكسر الميم ، قال أهل اللغة : نمت الحديث إلى غيرى رفعته وأسندته وصرح بذلك معن بن عيسى وابن يوسف الإسماعيلي والدارقطني ، وزاد ابن وهب : ثلاثهم عن مالك بلفظ « يرفع ذلك » ، ومن اصطلاح أهل الحديث إذا قال الراوى ينميه فراده يرفع ذلك إذا، النبي صلى الله عليه وسلم ولو لم يقيده .

**قوله ( وقال إسماعيل ينمى ذلك ولم يقل ينمى )** الأول بضم أوله وفتح الميم بلفظ المجهول ، والثاني وهو المنى كرواية القعني ، فعلى الأول الهاء ضمير الشأن فيكون مرسل لأن أبا حازم لم يعين من نماء له ، وعلى رواية القعني الضمير لسهل شيخه فهو متصل . وإسماعيل هذا هو ابن أبي أويس شيخ البخاري كما جزم به الحميدى في الجمع . وقرأت بخط مغلاطى هو إسماعيل بن إسحق القاضي ، وكأنه رأى الحديث عند الجوزقي والبيهقي وغيرهما من روايته عن القعني فظن أنه المراد ، وليس كذلك لأن رواية إسماعيل بن إسحق موافقة لرواية البخاري . ولم يذكر أحد أن البخاري روى عنه وهو أصغر سنّاً من البخاري وأحدث سماعاً ، وقد شاركه في كثير من مشايخه البصريين القدماء : ووافق إسماعيل بن أبي أويس على هذه الرواية عن مالك ابن سويد بن سعيد فيما أخرجه الدارقطني في الغرائب .

( تنبيه ) : حكى في المطالع أن رواية القعني بضم أوله من أنمى ، قال : وهو غلط ، وتعقب بأن الزجاج ذكر في « كتاب فعلت وأفعلت » : نمت الحديث وأنميته ، وكذا حكاه ابن دريد وغيره . ومع ذلك فالذى ضبطناه في البخاري عن القعني بفتح أوله من الثلاثي : فلعل الضم رواية القعني في الموطأ ، والله أعلم .

### الخشوع في الصلاة

[٧٤١] ٧٢٣- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « هل ترون قبلي ها هنا ؟ والله لا يخفى عليّ ركوعكم ولا خشوعكم ، وإنّي لأراكم وراء ظهري » .

[٧٤٢] ٧٢٤- فامحمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه قال : « أقيموا الركوع والسجود ، فوالله إنني لأراكم من بعدي - وربما قال - من بعد ظهري إذا ركعتم وإذا سجدتم » .

**قوله ( باب الخشوع في الصلاة )** سقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر . والخشوع تارة يكون من فعل القلب كالخشية ، وتارة من فعل البدن كالسكون ، وقيل : لا بد من اعتبارهما حكاه الفخر الرازي في تفسيره . وقال غيره : هو معنى يقوم بالنفس يظهر عنه سكون في الأطراف بلاثم مقصود العبادة . ويدل على أنه من عمل القلب حديث على « الخشوع في القلب » أخرجه الحاكم . وأما حديث « لو خشع هذا خشعت جوارحه » ففيه إشارة إلى أن الظاهر عنوان الباطن . وحديث أبي هريرة من هذا الوجه سبق الكلام عليه في « باب عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة » من أبواب القبلة . وأورد فيه أيضاً حديث أنس من وجه آخر ببعض مغايرة .

**قوله ( عن أنس )** عند الإسماعيلي من رواية أبي موسى عن غندر التصريح بقولي قتادة « سمعت أنس بن مالك » .

**قوله ( أقيموا الركوع والسجود )** أي أكملوها ، وفي رواية معاذ عن شعبة عن الإسماعيلي « أتموا » بدل أقيموا .

**قوله ( فوالله إني لأراكم من بعدى )** تقدم الكلام على معنى هذه الرواية . وأغرب الداودي الشارح فحمل البعدية هنا على ما بعد الوفاة ، يعني أن أعمال الأمة تعرض عليه ، وكأنه لم يتأمل سياق حديث أبي هريرة حيث بين فيه سبب هذه المقالة ، وقد تقدم في الباب المذكور ما يدل على أن حديث أبي هريرة وحديث أنس في قضية واحدة ، وهو مقتضى صنيع البخاري في إيراده الحديتين في هذا الباب ، وكذا أوردهما مسلم معاً . واستشكل لإيراد البخاري لحديث أنس هذا لكونه لا ذكر فيه للخشوع الذي ترجم له ، وأجيب بأنه أراد أن ينبه على أن الخشوع يدرك بسكون الجوارح إذ الظاهر عنوان الباطن . وروى البيهقي بإسناد صحيح عن مجاهد قال « كان ابن الزبير إذا قام في الصلاة كأنه عود » وحديث أن أبا بكر الصديق كان كذلك . قال وكان يقال : ذلك الخشوع في الصلاة . واستدل بحديث الباب على أنه لا يجب إذ لم يأمرهم بالإعادة ، وفيه نظر . نعم في حديث أبي هريرة من وجه آخر عند مسلم « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً ثم انصرف فقال : يا فلان ألا تحسن صلاتك » وله في رواية أخرى « أتموا الركوع والسجود » وفي أخرى « أقيموا الصفوف » وفي أخرى « لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود » وعند أحمد « صلى بنا الظهر وفي مؤخر الصفوف رجل فأساء الصلاة » وعنده من حديث أبي سعيد الخدري أن بعض الصحابة تعمد المسابقة لينظر هل يعلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لا ؟ فلما قضى الصلاة نهاه عن ذلك . واختلاف هذه الأسباب يدل على أن جميع ذلك صدر من جماعة في صلاة واحدة أو في صلوات ، وقد حكى النووي الإجماع على أن الخشوع ليس بواجب . ولا يرد عليه قول القاضي حسين : إن مدافعة الأخبثين إذا انتهت إلى حد يذهب معه الخشوع أبطلت الصلاة . وقاله أيضاً أبو زيد المروزي . لجواز أن يكون بعد الإجماع السابق أو المراد بالإجماع أنه لم يصرح أحد بوجوبه ، وكلاهما في أمر يحصل من مجموع المدافعة وترك الخشوع ، وفيه تعقب على من نسب إلى القاضي وأبي زيد أنهما قالوا أن الخشوع شرط في صحة الصلاة ،

وقد حكاها المحب الطبري وقال : هو محمول على أن يحصل في الصلاة في الجملة لا في جميعها ، والخلاف في ذلك عند الحنابلة أيضاً ، وأما قول ابن بطال : فإن قال قائل فإن الخشوع فرض في الصلاة ، قيل له بحسب الإنسان أن يقبل على صلاته بقلبه ونيته يريد بذلك وجه الله عز وجل ولا طاقة له بما اعترضه من الخواطر . فحاصل كلامه أن القدر المذكور هو الذي يجب من الخشوع ، وما زاد على ذلك فلا . وأنكر ابن المنير إطلاق الفرضية وقال : الصواب أن عدم الخشوع تابع لما يظهر عنه من الآثار وهو أمر متفاوت ، فإن أثر نقصاً في الواجبات كان حراماً وكان الخشوع واجباً وإلا فلا . وقد سئل عن الحكمة في تحذيرهم من النقص في الصلاة برؤيته إياهم دون تحذيرهم برؤية الله تعالى لهم ، وهو مقام الإحسان المبين في سؤال جبريل كما تقدم في كتاب الإيمان « اعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك » فأجيب بأن في التعليل برؤيته صلى الله عليه وسلم تنبيهاً على رؤية الله تعالى لهم ، فإنهم إذا أحسنوا الصلاة لكون النبي صلى الله عليه وسلم يراهم أيقظهم ذلك إلى مراقبة الله تعالى مع ما تضمنه الحديث من المعجزة له صلى الله عليه وسلم بذلك ، ولكونه يبعث شهيداً عليهم يوم القيامة فإذا علموا أنه يراهم تحفظوا في عبادتهم ليشهد لهم بحسن عبادتهم .

## باب

ما يقول بعد التكبير

[٧٤٣] ٧٢٥- حدثنا حفص بن عمر قال نا شعبة عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وأبابكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين.

[٧٤٤] ٧٢٦- فاموسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد بن زياد قال نا عمارة بن القعقاع قال نا أبو زرعة قال نا أبو هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه يسكت بين التكبير وبين القراءة إسكاته - قال أحسبه قال هنية - فقلت : بأبي وأمي يا رسول الله ، إسكاتك بين التكبير والقراءة ما تقول ؟ قال أقول : « اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم نقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد » .

قوله ( باب ما يقول بعد التكبير ) في رواية المستمل « باب ما يقرأ » بدل « ما يقول » وعليها اقتصر الإسماعيلي . واستشكل لإيراد حديث أبي هريرة إذ لا ذكر للقراءة فيه ، وقال الزين بن المنير : ضمن قوله ما يقرأ ما يقول من الدعاء قولاً متصلاً بالقراءة ، أو لما كان الدعاء والقراءة يقصد بهما التقرب إلى الله تعالى استغنى بذكر أحدهما عن الآخر كما جاء « علفتها تبناً وماء بارداً » . وقال ابن رشيد : دعاء الافتتاح يتضمن مناجاة الرب والإقبال عليه بالسؤال ، وقراءة الفاتحة تتضمن هذا المعنى ، فظهرت المناسبة بين الحديثين .



**قوله (كانوا يفتتحون الصلاة )** أى القراءة فى الصلاة ، وكذلك رواه ابن المنذر والجوزقى وغيرهما من طريق أبى عمر الدورى وهو حفص بن عمر شيخ البخارى فيه بلفظ « كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين » وكذلك رواه البخارى فى « جزء القراءة خلف الإمام » عن عمرو بن مرزوق عن شعبة وذكر أنها أبين من رواية حفص بن عمر .

**قوله ( بالحمد لله رب العالمين )** بضم الدال على الحكاية . واختلف فى المراد بذلك فقيل : المعنى كانوا يفتتحون بالفاتحة ، وهذا قول من أثبت البسمة فى أولها ، وتعقب بأنها إنما تسمى الحمد فقط ، وأجيب بمنع الحصر ، ومستندة ثبوت تسميتها بهذه الجملة وهى « الحمد لله رب العالمين » فى صحيح البخارى أخرجه فى فضائل القرآن من حديث أبى سعيد بن المولى « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال له : ألا أعلمك أعظم سورة فى القرآن » فذكر الحديث وفيه قال « الحمد لله رب العالمين هى السبع المثاني » وسأنى الكلام عليه إن شاء الله تعالى . وقيل المعنى كانوا يفتتحون بهذا اللفظ تمسكاً بظاهر الحديث ، وهذا قول من نفى قراءة البسمة ، لكن لا يلزم من قوله كانوا يفتتحون بالحمد أنهم لم يقرؤوا بسم الله الرحمن الرحيم سراً ، وقد أطلق أبوهريرة السكوت على القراءة سراً كما فى الحديث الثانى من الباب ، وقد اختلف الرواة عن شعبة فى لفظ الحديث : فرواه جماعة من أصحابه عنه بلفظ « كانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين » ورواه آخرون عنه بلفظ « فلم أسمع أحداً منهم يقرأ ببسم الله الرحمن الرحيم » كذا أخرجه مسلم من رواية أبى داود الطيالسى ومحمد بن جعفر ، وكذا أخرجه الخطيب من رواية أبى عمر الدورى شيخ البخارى فيه ، وأخرجه ابن خزيمة من رواية محمد بن جعفر باللفظين ، وهؤلاء من أثبت أصحاب شعبة ، ولا يقال هذا اضطراب من شعبة لأننا نقول قد رواه جماعة من أصحاب قتادة عنه باللفظين . فأخرجه البخارى فى « جزء القراءة » والنسائى وابن ماجه من طريق أبوب وهؤلاء والترمذى من طريق أبى عوانة والبخارى فى « جزء القراءة » وأبو داود من طريق هشام الدستوائى والبخارى فيه وابن حبان من طريق حماد بن سلمة والبخارى فيه والسراج من طريق همام كلهم عن قتادة باللفظ الأول . وأخرجه مسلم من طريق الأوزاعى عن قتادة بلفظ « لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم » . وقد قدح بعضهم فى صحته بكون الأوزاعى رواه عن قتادة مكاتبه ، وفيه نظر فإن الأوزاعى لم ينفرد به فقد رواه أبو يعلى عن أحمد الدورى والسراج عن يعقوب الدورى وعبد الله بن أحمد بن عبد الله السلمى ثلاثتهم عن أبى داود الطيالسى عن شعبة بلفظ « فلم يكونوا يفتتحون القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم » . قال شعبة قلت لقتادة : سمعته من أنس ؟ قال : نحن سألناه . لكن هذا النفى محمول على ما قدمناه أن المراد أنه لم يسمع منهم البسمة ، فيحتمل أن يكونوا يقرءونها سراً ، ويؤيده رواية من رواه عنه بلفظ « فلم يكونوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم » كذا رواه سعيد بن أبى عروبة عند النسائى وابن حبان وهمام عند الدارقطنى وشيبان عند الطحاوى وابن حبان وشعبة أيضاً من طريق وكيع عنه عند أحمد أربعمائة عن قتادة . ولا يقال هذا اضطراب من قتادة لأننا نقول : قد رواه جماعة من أصحاب أنس عنه كذلك : فرواه البخارى فى « جزء القراءة » والسراج وأبو عوانة فى صحيحه من طريق إسحق بن أبى طلحة والسراج من طريق ثابت البناتى والبخارى فيه من طريق مالك بن دينار كلهم عن أنس باللفظ الأول ، ورواه الطبرانى فى الأوسط من طريق إسحق أيضاً وابن خزيمة من طريق ثابت أيضاً والنسائى من

طريق منصور بن زاذان وابن حبان من طريق أبي قلابة والطبراني من طريق أبي نعمة كلهم عن أنس باللفظ الثاني للجهر ، فطريق الجمع بين هذه الألفاظ حمل نفي القراءة على نفي السماع ونفي السماع على نفي الجهر . ويؤيده أن لفظ رواية منصور بن زاذان « فلم يسمنا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم » ، وأصرح من ذلك رواية الحسن عن أنس عند ابن خزيمة بلفظ « كانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم » فاندفع بهذا تعليل من أعلاه بالاضطراب كابن عبد البر ، لأن الجمع إذا أمكن تعين المصير إليه . وأما من قدح في صحته بأن أبا سلمة سعيد بن يزيد سأل أنساً عن هذه المسألة فقال « إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه ولا سألتني عنه أحد قبلك » ودعوى أبي شامة أن أنساً سئل عن ذلك سؤالين فسؤال أبي سلمة « هل كان الافتتاح بالبسملة أو الحمدلة » وسؤال قتادة « هل كان يبدأ بالفاتحة أو غيرها » قال : ويدل عليه قول قتادة في صحيح مسلم « نحن سألناه » انتهى . فليس بجيد ، لأن أحمد روى في مسنده بإسناد الصحيحين أن سؤال قتادة نظير سؤال أبي سلمة ، والذي في مسلم إنما قاله عقب رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة ، ولم يبين مسلم صورة المسألة ، وقد بينا أبو يعلى والسراج وعبد الله بن أحمد في رواياتهم التي ذكرناها عن أبي داود أن السؤال كان عن افتتاح القراءة بالبسملة ، وأصرح من ذلك رواية ابن المنذر عن طريق أبي جابر عن شعبة عن قتادة قال « سألت أنساً : أيقرا الرجل في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم ؟ فقال : ضليت وراء رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فلم أسمع أحداً منهم يقرأ ببسم الله الرحمن الرحيم » فظهر اتحاد سؤال أبي سلمة وفتادة وغايته أن أنساً أجاب قتادة بالحكم دون أبي سلمة ، فلعله تذكره لما سأله فتادة بدليل قوله في رواية أبي سلمة « ما سألتني عنه أحد قبلك » أو قاله لهما معاً فحفظه فتادة دون أبي سلمة فإن فتادة أحفظ من أبي سلمة بلا نزاع ، وإذا انتهى البحث إلى أن محصل حديث أنس نفي الجهر بالبسملة على ما ظهر من طريق الجمع بين مختلف الروايات عنه فتنى وجدت رواية فيها إثبات الجهر قدمت على نفيه ، لا لجرد تقديم رواية المثبت على النافي لأن أنساً يبعد جداً أن يصحب النبي صلى الله عليه وسلم مدة عشر سنين ثم يصحب أبا بكر وعمر وعثمان خمساً وعشرين سنة فلم يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة ، بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كأنه لبعد عهده به ، ثم تذكر منه الجزم بالافتتاح بالحمد جهراً ولم يستحضر الجهر بالبسملة ، فيتعين الأخذ بحديث من أثبت الجهر . وسيأتي الكلام على ذلك في « باب جهر المأموم بالتأمين » إن شاء الله قريباً . وترجم له ابن خزيمة وغيره « إباحة الإسرار بالبسملة في الجهرية » وفيه نظر لأنه لم يختلف في إباحته ، بل في استحبابه ، واستدل به المالكية على ترك دعاء الافتتاح ، وحديث أبي هريرة الذي بعده يرد عليه ، وكأن هذا هو السر في إيراده ، وقد تحرر أن المراد بحديث أنس بيان ما يفتتح به القراءة ، فليس فيه تعرض لنفي دعاء الافتتاح .

( تنبيه ) : وقع ذكر عثمان في حديث أنس في رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عند البخاري في « جزء القراءة » وكذا في رواية حجاج بن محمد عن شعبة عند أبي عوانة ، وهو في رواية شيبان وهشام والأوزاعي . وقد أشرنا إلى روايتهم فيما تقدم .

قوله ( حدثنا أبو زرعة ) هو ابن عمرو بن جرير البجلي .

**قوله ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسكت )** ضبطناه بفتح أوله من السكوت ، وحكى الكرماني عن بعض الروايات بضم أوله من الإسكات ، قال الجوهري : يقال تكلم الرجل ثم سكت بغير ألف ، فإذا انقطع كلامه فلم يتكلم قلت أسكت .

**قوله ( إسكاته )** بكسر أوله بوزن إفعالة من السكوت ، وهو من المصادر الشاذة نحو أثبته لإثباته ، قال الخطابي : معناه سكوت يقتضي بعده كلاماً مع قصر المدة فيه ، وسياق الحديث يدل على أنه أراد السكوت عن الجهر لا عن مطلق القول ، أو السكوت عن القراءة لا عن الذكر .

**قوله ( قال أحسبه قال هنية )** هذه رواية عبد الواحد بن زياد بالظن ، ورواه جرير عند مسلم وغيره وابن فضيل عند ابن ماجه وغيره بلفظ « سكت هنية » بغير تردد ، وإنما اختار البخاري رواية عبد الواحد لوقوع التصريح بالتحديث فيها في جميع الإسناد ، وقال الكرماني : المراد أنه قال - بدل إسكاته - هنية : قلت : وليس بواضح ، بل الظاهر أنه شك هل وصف الإسكاته بكونها هنية أم لا ، وهنية بالنون بلفظ التصغير ، وهو عند الأكثر بتشديد الباء ، وذكر عياض والقرطبي أن أكثر رواة مسلم قالوه بالهمزة ، وأما النووي فقال : الهمز خطأ . قال : وأصله هنوة فلما صغر صار هنية فاجتمعت واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت . قال غيره : لا يمنع ذلك إجازة الهمز ، فقد قلبت الياء همزة . وقد وقع في رواية الكشمي هنية بقلبها هاء ، وهي رواية إسحق والحميدي في مسنديهما عن جرير .

**قوله ( بأبي وأمي )** الباء متعلقة بمحذوف اسم أو فعل والتقدير أنت مفدى أو أفديك : واستدل به على جواز قول ذلك ، وزعم بعضهم أنه من خصائصه صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( إسكانك )** بكسر أوله وهو بالرفع على الابتداء ، وقال المظهرى شارح المضاييح : هو بالنصب على أنه مفعول بفعل مقدر أى أسألك إسكانك . أو على نزع الخافض . انتهى . والذي في روايتنا بالرفع للأكثر ، ووقع في رواية المستملى والسرخسي بفتح الهمزة وضم السين على الاستفهام ، وفي رواية الحميدي « ما تقول في سكتك بين التكبير والقراءة » ولمسلم « رأيت سكوتك » وكله مشعر بأن هناك قولاً لكونه قال « ما تقول » ولم يقل هل تقول ؟ نبه عليه ابن دقيق العيد قال : ولعله استدل على أصل القول بحركة الفم كما استدل غيره على القراءة باضطراب اللحية . قلت : وسأق من حديث خباب بعد باب . ونقل ابن بطال عن الشافعي أن سبب هذه السكنة للإمام أن يقرأ المأموم فيها الفاتحة . ثم اعترضه بأنه لو كان كذلك لقال في الجواب : أسكت لكى يقرأ من خلقى . ورده ابن المنير بأنه لا يلزم من كونه أخبره بصفة ما يقول أن لا يكون سبب السكوت ما ذكر . انتهى . وهذا النقل من أصله غير معروف عن الشافعي ولا عن أصحابه . إلا أن الغزالي قال في الإحياء : إن المأموم يقرأ الفاتحة إذا اشتغل الإمام بدعاء الافتتاح . وخولف في ذلك . بل أطلق المتولى وغيره كراهة تقديم المأموم قراءة الفاتحة على الإمام . وفي وجه إن فرغها قبله بطلت صلاته . والمعروف أن المأموم يقرأها إذا سكت الإمام بين الفاتحة والسورة . وهو الذى حكاه عياض وغيره عن الشافعي ، وقد نص الشافعي على أن المأموم يقول دعاء الافتتاح كما يقوله الإمام ، والسكنة التى بين الفاتحة والسورة ثبت فيها حديث سمرة عند أبي داود وغيره .

**قوله ( باعد )** المراد بالمباعدة محو ما حصل منها والعصمة عما سيأتى منها ، وهو مجاز لأن حقيقة المباعدة إنما هي في الزمان والمكان ، وموقع التشبيه أن التقاء المشرق والمغرب مستحيل فكأنه أراد أن لا يبق لها منه اقتراب بالكلية . وقال الكرمانى : كرر لفظ « بين » لأن العطف على الضمير المجرور يعاد فيه الخافض .

**قوله ( نفى )** مجاز عن زوال الذنوب ومحو أثرها ، ولما كان الدنس في الثوب الأبيض أظهر من غيره من الألوان وقع التشبيه به ، قاله ابن دقيق العيد .

**قوله ( بالماء والتلج والبرد )** قال الخطابى : ذكر الثلج والبرد تأكيد ، أو لأنهما ما أن لم تمسهما الأيدي ولم يمتنهما الاستعمال . وقال ابن دقيق العيد : عبر بذلك عن غاية المحو ، فإن الثوب الذى يتكرر عليه ثلاثة أشياء منقية يكون في غاية النقاء ، قال : ويحتمل أن يكون المراد أن كل واحد من هذه الأشياء مجاز عن صفة يقع بها المحو وكأنه كقوله تعالى ﴿ واعف عنا واغفر لنا وارحمنا ﴾ وأشار الطبي إلى هذا بحثاً فقال : يمكن أن يكون المطلوب من ذكر الثلج والبرد بعد الماء شمول أنواع الرحمة والمغفرة بعد العفو لإطفاء حرارة عذاب النار التى هي في غاية الحرارة ، ومنه قولهم برّد الله مضجعه أى رحمه ووقاه عذاب النار . انتهى .

ويؤيده ورود وصف الماء بالبرودة في حديث عبد الله بن أبى أوفى عند مسلم ، وكأنه جعل الخطايا بمنزلة جهنم لكونها مسببة عنها ، فعبر عن إطفاء حرارتها بالغسل وبالغ فيه باستعمال المبردات ترقياً عن الماء إلى أبرد منه . وقال التوربشتى : خص هذه الثلاثة بالذكر لأنها منزلة من السماء . وقال الكرمانى : يحتمل أن يكون في الدعوات الثلاث إشارة إلى الأزمنة الثلاثة « فالمباعدة للمستقبل ، والتنقية للحال ، والغسل للماضى » انتهى .

وكان تقديم المستقبل للاهتمام بدفع ما سيأتى قبل رفع ما حصل . واستدل بالحديث على مشروعية الدعاء بين التكبير والقراءة خلافاً للمشهور عن مالك ، وورد فيه أيضاً حديث « وجهت وجهى إلخ » وهو عند مسلم من حديث علىّ لكن قيده بصلاة الليل . وأخرجه الشافعى وابن خزيمة وغيرهما بلفظ « إذا صلى المكتوبة » واعتمده الشافعى في الأم ، وفي الترمذى وصحيح ابن حبان من حديث أبى سعيد الافتتاح بسبحانك اللهم ، ونقل الساجى عن الشافعى استحباب الجمع بين التوجيه والتسبيح وهو اختيار ابن خزيمة وجماعة من الشافعية وحديث أبى هريرة أصح ما ورد في ذلك ، واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما ليس في القرآن خلافاً للحنفية . ثم هذا الدعاء صدر منه صلى الله عليه وسلم على سبيل المبالغة في إظهار العبودية ، وقيل قاله على سبيل التعليم لأمته ، واعترض بكونه لو أراد ذلك لجهر به ، وأجيب بورود الأمر بذلك في حديث سمرة عند البزار ، وفيه ما كان الصحابة عليه من المحافظة على تتبع أحوال النبي صلى الله عليه وسلم في حركاته وسكناته وإسرايره وإعلانه حتى حفظ الله بهم الدين ، واستدل به بعض الشافعية على أن الثلج والبرد مطهران ، واستبعده ابن عبد السلام ، وأبعد منه استدلال بعض الحنفية به على نجاسة الماء المستعمل .

٧٢٧- حدثنا ابن أبي مريم قال أنا نافع بن عمر قال حدثني ابن أبي مليكة عن أسماء

[٧٤٥]

بنت أبي بكر: أن النبي صلى الله عليه صلى صلاة الكسوف، فقام فأطال القيام، ثم ركع فأطال الركوع، ثم قام فأطال القيام، ثم ركع فأطال الركوع، ثم رفع، ثم سجد فأطال السجود، ثم رفع،

ثمَّ سجدَ فأطالَ السجودَ ، ثمَّ قامَ فأطالَ القيامَ ، ثمَّ ركعَ فأطالَ الركوعَ ، ثمَّ رفعَ فأطالَ القيامَ ، ثمَّ ركعَ فأطالَ الركوعَ ، ثمَّ رفعَ فسجدَ فأطالَ السجودَ ، ثمَّ رفعَ ثمَّ سجدَ فأطالَ السجودَ ، ثمَّ انصرفَ فقال : « قد دنتُ مني الجنةُ حتى لو اجترأتُ عليها لجئتكم بِقِطافٍ من قِطافِها . ودنتُ مني النارُ حتى قلتُ : أي ربُّ أو أنا معهم ؟ فإذا امرأةٌ - حسبتُ أنه قال - تَخْدِشُها هِرَّةٌ ، قلتُ : ما شأنُ هذه ؟ قالوا حسبَتَها حتى ماتت جوعاً ، لا أطعمَتَها ، ولا أرسلتُها تَأْكُلُ » ، قال نافعٌ حسبتُ أنه قال : « من خَشِيشِ الأرضِ » أو « خَشاشِ » .

[الحديث ٧٤٥ - طرفه في : ٢٣٦٤] .

**قوله ( باب )** كذا في رواية الأصيلي وكريمة بلا ترجمة ، وكذا قال الإسماعيلي « باب » بلا ترجمة ، وسقط من رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وكذا لم يذكره أبو نعيم . وعلى هذا فتناسبة الحديث غير ظاهرة للترجمة ، وعلى تقدير ثبوت لفظ باب فهو كالفصل من الباب الذي قبله كما قررناه غير مرة فله به تعلق أيضاً . قال الكرماني : وجه المناسبة أن دعاء الافتتاح مستلزم لتطويل القيام ، وحديث الكسوف فيه تطويل القيام فتناسبا . وأحسن منه ما قال ابن رشيد : يحتمل أن تكون المناسبة في قوله « حتى قلتُ أي ربُّ أو أنا معهم » لأنه وإن لم يكن فيه دعاء ففيه مناجاة واستعطاف ، فيجمعه مع الذي قبله جواز دعاء الله ومناجاته بكل ما فيه خضوع ، ولا يختص بما ورد في القرآن خلافاً لبعض الحنفية .

**قوله ( أو أنا معهم )** كذا للأكثر بهمزة الاستفهام بعدها واو عاطفة وهي على مقدر ، وفي رواية كريمة بحذف الهمزة وهي مقدر .

**قوله ( حسبت أنه قال تخدشها )** قائل ذلك هو نافع بن عمر راوى الحديث ، بيّنه الإسماعيلي ، فالضمير في « أنه » لابن أبي مليكة .

**قوله ( لا هي أطعمتها )** سقط لفظ « هي » من رواية الكشميبي والحموي .

**قوله ( تأكل من خشيش - أو خشاش - الأرض )** كذا في هذه الرواية على الشك ، وكل من اللفظين بمعجمات مفتوح الأول والمراد حشرات الأرض ، وأنكر الخطابي رواية خشيش ، وضبطها بعضهم بضم أوله على التصغير من لفظ خشاش ، فعلى هذا لا إنكار ، ورواها بعضهم بحاء مهملة ، وقال عياض هو تصحيف . وسيأتي الكلام على بقية فوائده في كتاب الكسوف ، وعلى قصة المرأة صاحبة الهرة في كتاب بدء الخلق إن شاء الله تعالى .

ب

رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ

وقالت عائشة: قال النبي صلى الله عليه في صلاة الكسوف: «رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَحِطُّمُ بَعْضُهَا بَعْضًا حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأْخُرْتُ»

[٧٤٦] ٧٢٨- فَا مُوسَى قَالَ نَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ نَا الْأَعْمَشُ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ قَالَ: قُلْنَا لَخُبَابٍ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقُلْنَا: بِمَ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ؟ قَالَ: بِاضْطِرَابِ لِحِيَّتِهِ.

[الحديث ٧٤٦ - أطرافه في: ٧٦٠، ٧٦١، ٧٧٧].

[٧٤٧] ٧٢٩- فَا حَجَّاجُ قَالَ نَا شُعْبَةُ قَالَ أَنْبَأَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ يَخْطُبُ نَا الْبِرَاءُ - وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ - أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا صَلُّوا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامُوا قِيَامًا حَتَّى يَرُونَهُ قَدْ سَجَدَ.

[٧٤٨] ٧٣٠- فَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَصَلَّى. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْنَاكَ تَنَاوُلُ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكْعَكَعْتَ. فَقَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ فَتَنَاوَلْتُ مِنْهَا عَنْقُودًا وَلَوْ أَخَذْتُه لَأَكَلْتُ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا».

[٧٤٩] ٧٣١- فَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ قَالَ نَا فُلَيْحٌ قَالَ نَا هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ رَفَعَ الْمَنِيرَ فَأَشَارَ بِيَدَيْهِ قَبْلَ قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ الْآلَانَ - مِنْذُ صَلَّيْتُ لَكُمْ الصَّلَاةَ - الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مُمَثِّلَتَيْنِ فِي قِبْلَةِ هَذَا الْجِدَارِ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ» (ثَلَاثًا).

قوله (باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة) قال الزين بن المنير: نظر المأموم إلى الإمام من مقاصد الاهتمام، فإذا تمكن من مراقبته بغير التفات كان ذلك من إصلاح صلاته. وقال ابن بطال: فيه حجة لمالك في أن نظر المصلّي يكون إلى جهة القبلة، وقال الشافعي والكوفيون: يستحب له أن ينظر إلى موضع سجوده لأنه أقرب للخشوع، وورد في ذلك حديث أخرجه سعيد بن منصور من مرسل محمد بن سيرين ورجاله ثقات، وأخرجه البيهقي موصولاً وقال: المرسل هو المحفوظ. وفيه أن ذلك سبب نزول قوله تعالى ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾. ويمكن أن يفرق بين الإمام والمأموم فيستحب للإمام النظر إلى موضع السجود، وكذا للمأموم إلا حيث يحتاج إلى مراقبة إمامه، وأما المنفرد فحكمه حكم الإمام، والله أعلم.

**قوله ( وقالت عائشة إلخ )** هذا طرف من حديث وصله المؤلف في « باب إذا انفلتت الدابة » وهو في أواخر الصلاة ، وموضع الترجمة منه قوله « حين رأيتموني » .

**قوله ( حدثنا موسى )** هو ابن اسماعيل ، وعبد الواحد هو ابن زياد .

**قوله ( عن عمارة )** في رواية حفص بن غياث عن الأعمش « حدثنا عمارة » وسيأتي بعد أربعة أبواب ، ويأتي الكلام على المتن قريباً ، وموضع الترجمة منه قوله « باضطراب لحيته » .

**قوله ( حدثنا حجاج )** هو ابن منهال ، ولم يسمع البخاري من حجاج بن محمد . وقد تقدم الكلام على حديث البراء في « باب متى يسجد من خلف الإمام » ووقع فيه هنا في رواية كريمة وأبي الوقت وغيرهما « حتى يروونه قد سجد » بإثبات النون ، وفي رواية أبي ذر والأصيلي بحذفها وهو أوجه ، وجاز الأول على لإرادة الحال . وحديث ابن عباس يأتي في الكسوف ، وهو ظاهر المناسبة . وحديث أنس يأتي في الرقاق وفيه التصريح بسماع هلال له من أنس . واعترض الإسماعيلي على إيراده له هنا فقال : ليس فيه نظر المأمومين إلى الإمام . وأجيب بأن فيه أن الإمام يرفع بصره إلى ما أمامه ، وإذا ساغ ذلك للإمام ساغ للمأموم . والذي يظهر لي أن حديث أنس مختصر من حديث ابن عباس ، وأن القصة فيهما واحدة ، فسيأتي في حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال « رأيت الجنة والنار » كما قال في حديث أنس ، وقد قالوا له في حديث ابن عباس « رأيناك تكلمت » فهذا موضع الترجمة ، ويحتمل أن يكون مأخوذاً من قوله « فأشار بيده قبلة قبل المسجد » فإن رؤيتهم الإشارة تقتضي أنهم كانوا يراقبون أفعاله . قلت : لكن يطرق هنا احتمال أن يكون سبب رفع بصرهم إليه وقوع الإشارة منه ، لا أن الرفع كان مستمراً . ويحتمل أن يكون المراد بالترجمة أن الأصل نظر المأموم إلى موضع سجوده لأنه المطلوب في الخشوع إلا إذا احتاج إلى رؤية ما يفعله الإمام ليقنتى به مثلاً ، والله أعلم .

## ب

### رفع البصر إلى السماء في الصلاة

٧٣٢- حدثنا علي بن عبد الله قال نا يحيى بن سعيد قال نا ابن أبي عروبة قال نا قتادة [٧٥٠] أن أنس بن مالك حدثه قال : قال النبي صلى الله عليه : « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم ؟ » فاشتد قوله في ذلك حتى قال : « لينتهن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم » .

**قوله ( باب رفع البصر إلى السماء في الصلاة )** قال ابن بطال : أجمعوا على كراهة رفع البصر في الصلاة ، واختلفوا فيه خارج الصلاة في الدعاء . فكرهه شريح وطائفة ، وأجازوه الأكثرون لأن السماء قبله الدعاء كما أن الكعبة قبله الصلاة . قال عياض : رفع البصر إلى السماء في الصلاة فيه نوع إعراض عن القبلة . وخروج عن هيئة الصلاة .

**قوله ( حدثنا قتادة )** فيه دفع لتعليل ما أخرجه ابن عدى في الكامل فأدخل بين سعيد بن أبى عروبة و قتادة رجلا ، وقد أخرجه ابن ماجه من رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن سعيد - وهو من أثبت أصحابه - وزاد في أوله بيان سبب هذا الحديث ولفظه « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً بأصحابه ، فلما قضى الصلاة أقبل عليهم بوجهه » فذكره ، وقد رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مرسل لم يذكر أنساً ، وهى علة غير قاذحة لأن سعيداً أعلم بحديث قتادة من معمر ، وقد تابعه همام على وصله عن قتادة أخرجه السراج .

**قوله ( فى صلاتهم )** زاد مسلم من حديث أبى هريرة « عند الدعاء » فإن حمل المطلق على هذا المقيد اقتضى اختصاص الكراهة بالدعاء الواقع فى الصلاة . وقد أخرجه ابن ماجه وابن حبان من حديث ابن عمر بغير تقييد ولفظه « لا ترفعوا أبصاركم إلى السماء » يعنى فى الصلاة ، وأخرجه بغير تقييد أيضاً مسلم من حديث جابر بن سمرة والطبرانى من حديث أبى سعيد الخدرى وكعب بن مالك ، وأخرج ابن أبى شيبه من رواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين « كانوا يلتفتون فى صلاتهم حتى نزلت ﴿ قد أفلح المؤمنون الذين هم فى صلاتهم خاشعون ﴾ فأقبلوا على صلاتهم ونظروا أمامهم ، وكانوا يستحبون أن لا يجاوز بصر أحدهم موضع سجوده » . ووصله الحاكم بذكر أبى هريرة فيه ، ورفعته إلى النبى صلى الله عليه وسلم وقال فى آخره « فطأ رأسه » .

**قوله ( ليتبين )** كذا للمستملى والحموي بضم الياء وسكون النون وفتح المثناة والهاء والياء وتشديد النون على البناء للمفعول والنون للتأكيد ، وللباقين « ليتبين » بفتح أوله وضم الهاء على البناء للفاعل .

**قوله ( أو لتخطفن أبصارهم )** ولمسلم من حديث جابر بن سمرة « أو لا ترجع إليهم » يعنى أبصارهم . واختلف فى المراد بذلك : ف قيل هو وعيد ، وعلى هذا فالفعل المذكور حرام ، وأفرط ابن حزم فقال : يبطل الصلاة . وقيل المعنى أنه يخشى على الأبصار من الأنوار التى تنزل بها الملائكة على المصلين كما فى حديث أسيد بن حضير الآتى فى فضائل القرآن إن شاء الله تعالى ، أشار إلى ذلك الداودى ، ونحوه فى جامع حماد بن سلمة عن أبى مجلز أحد التابعين . و « أو » هنا للتخيير نظير قوله تعالى ﴿ تقاتلونهم أو يسلمون ﴾ أى يكون أحد الأمرين إما المقاتلة وإما الإسلام ، وهو خبر فى معنى الأمر .

### باب الالتفات فى الصلاة

٧٣٣- **حدثنا مسدد قال نا أبو الأحوص قال نا أشعث بن سليم عن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت :** سألت رسول الله صلى الله عليه عن الالتفات فى الصلاة فقال : « هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد » .  
[الحديث ٧٥١- طرفه فى : ٣٢٩١].

٧٣٤- **حدثنا قتيبة قال نا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة :** أن النبى صلى الله



عليه صلى في خميسة لها أعلام فقال: «شغلني أعلام هذه، اذهبوا به إلى أبي جهم وأتوني بأنبجانية».

قوله (باب الالتفات في الصلاة) لم يبين المؤلف حكمه، لكن الحديث الذي أورده دل على الكراهة وهو إجماع، لكن الجمهور على أنها للتنزيه. وقال المتولى: يحرم إلا للضرورة، وهو قول أهل الظاهر. وورد في كراهية الالتفات صريحاً على غير شرطه عدة أحاديث، منها عند أحمد وابن خزيمة من حديث أبي ذر رفعه «لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت»، فإذا صرف وجهه عنه انصرف «ومن حديث الحارث الأشعري نحوه وزاد «فإذا صليتم فلا تلتفتوا» وأخرج الأول أيضاً أبو داود والنسائي. والمراد بالالتفات المذكور ما لم يستدبر القبلة بصدرة أو عنقه كله. وسبب كراهة الالتفات يحتمل أن يكون لنقص الخشوع، أو لترك استقبال القبلة ببعض البدن.

قوله (عن أبيه) هو أبو الشعثاء المحاربي، ووافق أبا الأحوص على هذا الإسناد شيان عند ابن خزيمة وزائدة عند النسائي ومسعر عند ابن حبان، وخالفهم إسرائيل فرواه عن أشعث عن أبي عطية عن مسروق. ووقع عند البيهقي من رواية مسعر عن أشعث عن أبي وائل، فهذا اختلاف على أشعث، والراجح رواية أبي الأحوص. وقد رواه النسائي من طريق عمارة بن عمير عن أبي عطية عن عائشة ليس بينهما مسروق، ويحتمل أن يكون للأشعث فيه شيخان، أبوه وأبو عطية بناء على أن يكون أبو عطية حمله عن مسروق ثم لقي عائشة فحماه عنها. وأما الرواية عن أبي وائل فشاذة لأنه لا يعرف من حديثه والله أعلم.

قوله (هو اختلاس) أى اختطاف بسرعة، ووقع في النهاية: والاختلاس افتعال من الخلسة وهي ما يؤخذ سلباً مكابرة، وفيه نظر. وقال غيره: المختلس الذى يخطف من غير غلبة ويهرب ولو مع معاينة المالك له والناهب يأخذ بقوة، والسارق يأخذ في خفية. فلما كان الشيطان قد يشغل المصلي عن صلاته بالالتفات إلى شيء ما بغير حجة يقيمها أشبه المختلس. وقال ابن بزيمة: أضيف إلى الشيطان لأن فيه انقطاعاً من ملاحظة التوجه إلى الحق سبحانه. وقال الطيبي: سمي اختلاساً تصويراً لقبح تلك القفلة بالمختلس، لأن المصلي يقبل عليه الرب سبحانه وتعالى. والشيطان مرتصد له ينتظر فوات ذلك عليه، فإذا التفت اغتم الشيطان الفرصة فسلبه تلك الحالة.

قوله (يختلس) كذا للأكثر بحذف المفعول، وللشميني «يختلسه» وهي رواية أبي داود عن مسدد شيخ البخاري. قيل: الحكمة في جعل سجود السهو جابراً للمشكوك فيه دون الالتفات وغيره مما ينقص الخشوع لأن السهو لا يؤاخذ به المكلف، فشرع له الجبر دون العمد ليتيقظ العبد له فيجتنبه. ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة أنبجانية أبي جهم، وقد تقدم الكلام عليه في «باب إذا صلى في ثوب له أعلام» في أوائل الصلاة. ووجه دخوله في الترجمة أن أعلام الخميسة إذا لحظها المصلي وهي على عاتقه كان قريباً من الالتفات ولذلك خلعه معلقاً بوقوع بصره على أعلامها وسماه شغلاً عن صلاته، وكان المصنف أشار إلى أن علة كراهة الالتفات كونه يؤثر في الخشوع كما وقع في قصة الخميسة. ويحتمل أن

يكون أراد أن ما لا استطاع دفعه معفو عنه ، لأن لمح العين يغلب الإنسان ولهذا لم يعد النبي صلى الله عليه وسلم تلك الصلاة .

قوله ( شغلني ) في رواية الكشميني « شغلني » وهو أوجه ، وكذا اختلفوا في « اذهبوا بها » أو « به » .

قوله ( إلى أبي جهم ) كذا للأكثر وهو الصحيح ، وللكشميني جهيم بالتصغير .

باب هل يلتفت لأمر ينزل به؟ أو يرى شيئاً أو بصاقاً في القبلة

وقال سهل: التفت أبوبكر فرأى النبي صلى الله عليه .

٧٣٥- حدثني قتيبة قال حدثني ليث عن نافع عن ابن عمر أنه قال: رأى رسول الله صلى الله عليه نخامة في قبلة المسجد وهو يصلي بين يدي الناس فحشها، ثم قال حين انصرف: « إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإن الله قبل وجهه، فلا يتنخمن أحد قبل وجهه في الصلاة » رواه موسى بن عقبة وابن أبي رواد عن نافع. [٧٥٣]

٧٣٦- فإحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال: أخبرني أنس بن مالك قال: بينما المسلمون في صلاة الفجر لم يفجأهم إلا رسول الله صلى الله عليه كشف ستر حجرة عائشة فنظر إليهم وهم صفوف، فتبسّم يضحك، ونكص أبوبكر على عقبيه ليصل له الصف، فظن أنه يريد الخروج، وهم المسلمون أن يفتنوا في صلاتهم، فأشار إليهم أن أتموا صلاتكم، وأرخی الستر، وتوفي من آخر ذلك اليوم صلى الله عليه. [٧٥٤]

قوله ( باب هل يلتفت لأمر ينزل به أو يرى شيئاً أو بصاقاً في القبلة ) الظاهر أن قوله « في القبلة » يتعلق بقوله « بصاقاً » وأما قوله « شيئاً » فأعم من ذلك ، والجامع بين جميع ما ذكر في الترجمة حصول التأمل المغاير للخشوع وأنه لا يقدر إلا إذا كان لغير حاجة .

قوله ( وقال سهل ) هو ابن سعد ، وهذا طرف من حديث تقدم موصولاً في « باب من دخل ليؤم الناس » ، ووجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر أبا بكر بالإعادة ، بل أشار إليه أن يتأدى على إمامته وكان التفاته لحاجة .

قوله في حديث ابن عمر ( بين يدي الناس ) يحتمل أن يكون متعلقاً بقوله « وهو يصلي » أو بقوله « رأى نخامة » .

قوله ( فحشها ثم قال حين انصرف ) ظاهره أن الحت وقع منه داخل الصلاة ، وقد تقدم من رواية مالك عن نافع غير مقيد بحال الصلاة ، وسبق الكلام على فوائده في أواخر أبواب القبلة ، وأورده هناك أيضاً من رواية أبي هريرة وأبي سعيد وعائشة وأنس من طرق كلها غير مقيدة بحال الصلاة .

قوله ( رواه موسى بن عقبة ) وصله مسلم من طريقه .

قوله ( وابن أبي رواد ) اسم أبي رواد ميمون ، وصله أحمد عن عبد الرزاق عن عبد العزيز ابن أبي رواد المذكور وفيه أن الحك كان بعد الفراغ من الصلاة ، فالغرض منه على هذا المتابعة في أصل الحديث . ثم أورد المصنف حديث أنس المتقدم في « باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة » قال ابن بطال : وجه مناسبته للترجمة أن الصحابة لما كشف صلى الله عليه وسلم السر التفتوا إليه ، ويدل على ذلك قول أنس « فأشار إليهم » ولولا التفاتهم لما رأوا إشارته اه . ويوضحه كون الحجرة عن يسار القبلة فالناظر إلى إشارة من هو فيها يحتاج إلى أن يلتفت ، ولم يأمرهم صلى الله عليه وسلم بالإعادة ، بل أقرهم على صلاتهم بالإشارة المذكورة ، والله أعلم .

باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلاة كلها  
في الحضر والسفر، وما يُجهر فيها وما يُخافت

٧٣٧- حدثنا موسى قال نا أبو عوانة قال نا عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال : [٧٥٥]  
شكا أهل الكوفة سعداً إلى عمر، فعزله، واستعمل عليهم عمّاراً، فشكوا حتى ذكروا أنه لا يُحسنُ يُصلي، فأرسل إليه فقال : يا أبا إسحاق إن هؤلاء يزعمون أنك لا تحسنُ تُصلي . قال : أما أنا والله فإنني كنتُ أُصلي بهم صلاة رسول الله صلى الله عليه ما أُخِرِمُ عنها، أُصلي صلاة العشاء فأركدُ في الأوليين وأُخِفُ في الآخرين . قال : ذاك الظنُّ بك يا أبا إسحاق . فأرسل معه رجلاً - أو رجلاً - إلى الكوفة يسأل عنه أهل الكوفة، ولم يدعُ مسجداً إلا سأل عنه، ويثنون معروفاً . حتى دخل مسجداً لبني عبس، فقام رجلٌ منهم يُقال له : أسامة بن قتادة يُكنى أبا سعدة قال : أما إذ نشدتنا فإن سعداً كان لا يسير بالسرية، ولا يقسم بالسوية، ولا يعدل في القضية . قال سعد : أما والله لأدعون بثلاث : اللهم إن كان عبدك هذا كاذباً قام رياءً وسُمعةً فأطل عمره، وأطل فقره، وعرضه للفتن، وكان بعد إذا سئل يقول : شيخٌ كبيرٌ مفتون، أصابتني دعوة سعد . قال عبد الملك : وأنا رأيته بعد قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر، وإنه يتعرض للجواري في الطريق ويغمزهن .

[الحديث ٧٥٥- طرفاه في : ٧٥٨ ، ٧٧٠ .]

٧٣٨- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا الزُّهري عن محمود بن الربيع عن عبادة [٧٥٦]

ابن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » .

٧٣٩- حدثني محمد بن بشار قال نا يحيى عن عبيد الله قال حدثني سعيد بن أبي [٧٥٧]

سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه دخل المسجد، فدخل رجل فصلّى كما

صلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه فردّ فقال : «ارجع فصل فإنك لم تصل» . فرجع فصلى كما صلى ، ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه ، فقال : «ارجع فصل فإنك لم تصل» (ثلاثاً) - . فقال : والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره ، فعلمني . فقال : «إذا قمت إلى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راکعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، وافعل في صلاتك كلها» .

[الحديث ٧٥٧ - أطرافه في : ٧٩٣ ، ٦٢٥١ ، ٦٢٥٢ ، ٦٦٦٧] .

### باب القراءة في الظهر

[٧٥٨]

٧٤٠ - حدثنا أبو النعمان قال نا أبو عوانة عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال سعد : كنت أصلي بهم صلاة رسول الله صلى الله عليه صلاتي العشي لا أحرّم عنها : كنت أركد في الأوليين وأحذف في الأخيرين . فقال عمر : ذاك الظن بك .

قوله ( باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر ) لم يذكر المنفرد لأن حكمه حكم الإمام ، وذكر السفر لئلا يتخيل أنه يترخص فيه بترك القراءة كما رخص فيه بحذف بعض الركعات .

قوله ( وما يجهر فيها وما يخافت ) هو بضم أول كل منهما على البناء للمجهول ، وتقدير الكلام وما يجهر به وما يخافت ، لأنه لازم فلا يبنى منه ، قال ابن رشيد : قوله « وما يجهر » معطوف على قوله « في الصلوات » لا على القراءة ، والمعنى وجوب القراءة فيما يجهر فيه ويخافت ، أي أن الوجوب لا يختص بالسرية دون الجهرية خلافاً لمن فرق في المأموم . انتهى . وقد اعتنى البخاري بهذه المسألة فصنف فيها جزءاً مفرداً سنداً ما يحتاج إليه في هذا الشرح من فوائده إن شاء الله تعالى .

قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن إسماعيل .

قوله ( عن جابر بن سمرة ) هو الصحابي ، ولأبيه سمرة بن جندبة صحبة أيضاً . وقد صرح ابن عينة بسماع عبد الملك له من جابر أخرجه أحمد وغيره .

قوله ( شكاه أهل الكوفة سعداً ) هو ابن أبي وقاص ، وهو خال ابن سمرة الراوى عنه ، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن عبد الملك عن جابر بن سمرة قال « كنت جالساً عند عمر إذ جاء أهل الكوفة يشكون إليه سعد بن أبي وقاص حتى قالوا إنه لا يحسن الصلاة » انتهى . وفي قوله أهل الكوفة مجاز ، وهو من إطلاق الكل على البعض ، لأن الذين شكوه بعض أهل الكوفة لا كلهم ، ففي رواية زائدة عن عبد الملك في صحيح أبي عوانة « جعل ناس من أهل الكوفة » ، ونحوه لإسحق بن راهويه عن جرير عن عبد الملك وسمى منهم عند سيف والطبراني الجراح بن سنان وقبيصة وأربد الأسديون ، وذكر العسكري في الأوائل أن منهم الأشعث بن قيس .

**قوله ( فعزله )** كان عمر بن الخطاب أُمّر سعد بن أبي وقاص على قتال الفرس في سنة أربع عشرة ففتح الله العراق على يديه ، ثم اختط الكوفة سنة سبع عشرة واستمر عليها أميراً إلى سنة إحدى وعشرين في قول خليفة بن خياط ، وعند الطبري سنة عشرين ، فوقع له مع أهل الكوفة ما ذكر .

**قوله ( واستعمل عليهم عماراً )** هو ابن ياسر ، قال خليفة : استعمل عماراً على الصلاة وابن مسعود على بيت المال وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض . انتهى . وكان تخصيص عمار بالذكر لوقوع التصريح بالصلاة دون غيرها مما وقعت فيه الشكوى .

**قوله ( فشكوا )** ليست هذه الفاء عاطفة على قوله « فعزله » بل هي تفسيرية عاطفة على قوله شكوا عطف تفسير ، وقوله « فعزله واستعمل » اعتراض إذ الشكوى كانت سابقة على العزل ، وبينته رواية معمر الماضية .

**قوله ( حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلي )** ظاهره أن جهات الشكوى كانت متعددة ، ومنها قصة الصلاة . وصرح بذلك في رواية أبي عون الآتية قريباً ، فقال عمر : لقد شكوك في كل شيء حتى في الصلاة . وذكر ابن سعد وسيف أنهم زعموا أنه حابي في بيع خمس باعه . وأنه صنع على داره باباً مبوباً من خشب ، وكان السوق مجاوراً له فكان يتأذى بأصواتهم ، فزعموا أنه قال : انقطع التصويت . وذكر سيف أنهم زعموا أنه كان يلهيه الصيد عن الخروج في السرايا . وقال الزبير بن بكار في « كتاب النسب » : رفع أهل الكوفة عليه أشياء كشفها عمر فوجدها باطلة اه . ويقويه قول عمر في وصيته « فلاني لم أعزله من عجز ولا خيانة » وسيأتي ذلك في مناقب عثمان .

**قوله ( فأرسل إليه فقال )** فيه حذف تقديره فوصل إليه الرسول فجاء إلى عمر ، وسيأتي تسمية الرسول . **قوله ( يا أبا إسحق )** هي كنية سعد ، كنى بذلك بأكبر أولاده ، وهذا تعظيم من عمر له ، وفيه دلالة على أنه لم تقدح فيه الشكوى عنده .

**قوله ( أما أنا والله )** أما بالتشديد وهي للتقسيم ، والقسم هنا محذوف تقديره وأما هم فقالوا ما قالوا . وفيه القسم في الخبر لتأكيدده في نفس السامع ، وجواب القسم يدل عليه قوله « فلاني كنت أصلي بهم » . **قوله ( صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم )** بالنصب أي مثل صلاة .

**قوله ( ما أخرم )** بفتح أوله وكسر الراء أي لا أنقص ، وحكى ابن التين عن بعض الرواه أنه بضم أوله ففعله من الرباعي واستضعفه .

**قوله ( أصلي صلاة العشاء )** كذا هنا بالفتح والمد للجميع . غير الجرجاني فقال « العشي » ، وفي الباب الذي بعده « صلاتي العشي » بالكسر والتشديد لم إلا الكشميني ، ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن أبي عوانة بلفظ « صلاتي العشي » وكذا في رواية عبد الرزاق عن معمر وكذا لزائدة في صحيح أبي عوانة وهو الأرجح ، ويدل عليه التثنية ، والمراد بهما الظهر والعصر ولا يبعد أن تقع التثنية في المملود ويراد

بهما المغرب والعشاء ، لكن يعكر عليه قوله الآخرين لأن المغرب إنما لها أخرى واحدة والله اعلم وأبدى الكرمانى لتخصيص العشاء بالذكر حكمة ، وهو أنه لما أتقن فعل هذه الصلاة التي وقتها وقت الإستراحة كان ذلك في غيرها بطريق الأولى وهو حسن ، ويقال مثله في الظهر والعصر لأنهما وقت الاشتغال بالقائلة والمعاش . والأولى أن يقال : لعل شكواهم كانت في هاتين الصلاتين خاصة فلذلك خصهما بالذكر .

**قوله ( فأركد في الأولين )** قال القزاز : أركد أى أقيم طويلا ، أى أطول فيهما القراءة . قلت : ويحتمل أن يكون التطويل بما هو أعم من القراءة كالركوع والسجود ، لكن المعهود في التفرقة بين الركعات إنما هو في القراءة ، وسيأتى قريباً من رواية أبى عون عن جابر بن سمرة « أمد في الأولين » والأولين بتحتنيتين تنية الأولى وكذا الآخرين .

**قوله ( وأخف )** بضم أوله وكسر الخاء المعجمة ، وفي رواية الكشميني وأحذف بفتح أوله وسكون المهملة ، وكذا هو في رواية عثمان بن سعيد الدارمي عن موسى بن إسماعيل شيخ البخارى فيه أخرجه البيهقي ، وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث التي وقفت عليها ، إلا أن في رواية محمد بن كثير عن شعبة عند الإسماعيلي بالميم بدل الفاء ، والمراد بال حذف التطويل لا حذف أصل القراءة فكأنه قال أحذف الركود .

**قوله ( ذلك الظن بك )** أى هذا الذى تقول هو الذى كنا نظنه ، زاد مسعر عن عبد الملك وابن عون معاً « فقال سعد أعلمنى الأعراب الصلاة » أخرجه مسلم ، وفيه دلالة على أن الذين شكوه لم يكونوا من أهل العلم ، وكأنهم ظنوا مشروعية التسوية بين الركعات فأنكروا على سعد التفرقة ، فيستفاد منه ذم القول بالرأى الذى لا يستند إلى أصل ، وفيه أن القياس في مقابلة النص فاسد الاعتبار ، قال ابن بطال : وجه دخول حديث سعد في هذا الباب أنه لما قال « أركد وأخف » علم أنه لا يترك القراءة في شيء من صلاته ، وقد قال إنها مثل صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واختصره الكرمانى فقال : ركود الإمام يدل على قراءته عادة . قال ابن رشيد : ولهذا أتبع البخارى في الباب الذى بعده حديث سعد بحديث أبى قتادة كالمفسر له . قلت : وليس في حديث أبى قتادة هنا ذكر القراءة في الآخرين . نعم هو مذكور من حديثه بعد عشرة أبواب ، وإنما تم الدلالة على الوجوب إذا ضم إلى ما ذكر قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلى » فيحصل التطابق بهذا لقوله « القراءة للإمام » وما ذكر من الجهر والخافتة ، وأما الحضر والسفر وقراءة المأموم فمن غير حديث سعد مما ذكر في الباب ، وقد يؤخذ السفر والحضر من إطلاق قوله صلى الله عليه وسلم فإنه لم يفصل بين الحضر والسفر ، وأما وجوب القراءة على الإمام فمن حديث عبادة في الباب ، ولعل البخارى اكتفى بقوله صلى الله عليه وسلم للمسئء صلاته وهو ثالث أحاديث الباب « وافعل ذلك في صلاتك كلها » ، وبهذا التقرير يندفع اعتراض الإسماعيلي وغيره حيث قال : لا دلالة في حديث سعد على وجوب القراءة ، وإنما فيه تخفيفها في الآخرين عن الأولين .

**قوله ( فأرسل معه رجلاً أو رجلاً )** كذا لم بالشك ، وفي رواية ابن عيينة « فبعث عمر رجلاً » وهذا يدل على أنه أعاده إلى الكوفة ليحصل له الكشف عنه بحضرته ليكون أبعد من التهمة ، لكن كلام سيف يدل على أن عمر إنما سأله عن مسألة الصلاة بعد ما عاد به محمد بن مسامة من الكوفة . وذكر سيف

والطبري أن رسول عمر بذلك محمد بن مسلمة قال : وهو الذي كان يقتص آثار من شكى من العمال في زمن عمر . وحكى ابن التين أن عمر أرسل في ذلك عبد الله بن أرقم ، فإن كان محفوظاً فقد عرف الرجلان . وروى ابن سعد من طريق مليح بن عوف السلمى قال : بعث عمر محمد بن مسلمة وأمرني بالمسير معه وكنت دليلاً بالبلاد ، فذكر القصة وفيها « وأقام سعداً في مساجد الكوفة يسألم عنه » وفي رواية إسحق عن جرير « فطيف به في مساجد الكوفة » .

قوله ( ويشنون عليه معروفاً ) في رواية ابن عيينة « فكلهم يثنى عليه خيراً » .

قوله ( لبني عبس ) بفتح المهملة وسكون الموحدة بعدها مهملة قبيلة كبيرة من قيس .

قوله ( أبا سعدة ) بفتح المهملة بعدها مهملة ساكنة ، زاد سيف في روايته « فقال محمد بن مسلمة : أنشد الله رجلاً يعلم حقاً إلا قال » .

قوله ( أما ) بتشديد الميم ، وقسيمها مخنوف أيضاً ، قوله « نشدتنا » أى طلبت منا القول .

قوله ( لا يسير بالسرية ) الباء للمصاحبة والسرية بفتح المهملة وكسر الراء المخففة قطعة من الجيش ، ويحتمل أن يكون صفة لمخنوف أى لا يسير بالطريقة السرية أى العادلة ، والأول أولى لقوله بعد ذلك : « ولا يعدل » . والأصل عدم التكرار ، والتأسيس أولى من التأكيد . ويؤيده رواية جرير وسفيان بلفظ « ولا ينفر في السرية » .

قوله ( في القضية ) أى الحكومة ، وفي رواية سفيان وسيف « في الرعية » .

قوله ( قال سعد ) في رواية جرير « فغضب سعد » . وحكى ابن التين أنه قال « أعلى تسجع » .

قوله ( أما والله ) بتخفيف الميم حرف استفتاح .

قوله ( لأدعون بثلاث ) أى عليك ، والحكمة في ذلك أنه نفي عنه الفضائل الثلاث وهى الشجاعة حيث قال « لا ينفر » والعفة حيث قال « لا يقسم » والحكمة حيث قال « لا يعدل » فهذه الثلاثة تتعلق بالنفس والمال والدين ، فقابلها بمثلها : فطول العمر يتعلق بالنفس ، وطول الفقر يتعلق بالمال ، والوقوع في الفتن يتعلق بالدين ، ولما كان في الثنتين الأوليين ما يمكن الاعتذار عنه دون الثالثة قابلهما بأمرين دنيويين والثالثة بأمر ديني ، وبيان ذلك أن قوله « لا ينفر بالسرية » يمكن أن يكون حقاً لكن رأى المصلحة في إقامته ليرتب مصالح من يغزو ومن يقيم ، أو كان له عذر كما وقع وهو في القادسية وقوله « لا يقسم بالسوية » يمكن أن يكون حقاً فإن للإمام تفضيل أهل الغناء في الحرب والقيام بالمصالح ، وقوله « لا يعدل في القضية » هو أشدها لأنه سلب عنه العدل مطلقاً وذلك قدح في الدين ، ومن أعجب العجب أن سعداً مع كون هذا الرجل واجهة بهذا وأغضبه حتى دعا عليه في حال غضبه راعى العدل والإنصاف في الدعاء عليه ، إذ علقه بشرط أن يكون كاذباً وأن يكون الحامل له على ذلك الغرض الدنيوى .

قوله ( رياء وسمعة ) أى ليراه الناس ويسمعه فيشبهوا ذلك عنه فيكون له بذلك ذكر . وسيأتي

مزيد في ذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وأطل فقره )** في رواية جرير « وشدد فقره » وفي رواية سيف « وأكثر عياله » قال الزين ابن المنير : في الدعوات الثلاث مناسبة للحال ، أما طول عمره فليراه من سمع بأمره فيعلم كرامة سعد ، وأما طول فقره فلتقيض مطلوبه لأن حاله يشعر بأنه طلب أمراً دنيوياً ، وأما تعرضه للفتن فلكونه قام فيها ورضيها دون أهل بلده .

**قوله ( فكان بعد )** أى أبو سعدة ، وقائل ذلك عبد الملك بن عمير بينه جرير في روايته .

**قوله ( إذا سئل )** في رواية ابن عيينة « إذ قيل له كيف أنت » .

**قوله ( شيخ كبير مفتون )** قيل لم يذكر الدعوة الأخرى وهي الفقر لكن عموم قوله « أصابتنى دعوة سعد » يدل عليه . قلت : قد وقع التصريح به في رواية الطبراني من طريق أسد بن موسى ، وفي رواية أبى يعلى عن إبراهيم بن الحجاج كلاهما عن أبى عوانة ولفظه « قال عبد الملك : فأنا رأيته يتعرض للإماء في السكك ، فإذا سأله قال : كبير فقير مفتون » وفي رواية إسحق عن جرير « فافتقر وافتتن » وفي رواية سيف « فعمى واجتمع عنده عشر بنات ، وكان إذا سمع بحس المرأة تشبث بها ، فإذا أنكر عليه قال : دعوة المبارك سعد » وفي رواية ابن عيينة « ولا تكون فتنة إلا وهو فيها » وفي رواية محمد بن جحادة عن مصعب ابن سعد نحو هذه القصة قال « وأدرك فتنة المختار فقتل فيها » رواه المخلص في فوائده . ومن طريقه ابن عساكر ، وفي رواية سيف أنه عاش إلى فتنة الجماجم وكانت سنة ثلاث وثمانين ، وكانت فتنة المختار حين غلب على الكوفة من سنة خمس وستين إلى أن قتل سنة سبع وستين .

**قوله ( دعوة سعد )** أفردا لإرادة الجنس وإن كانت ثلاث دعوات ، وكان سعد معروفاً بإجابة الدعوة ، روى الطبراني من طريق الشعبي قال « قيل لسعد متى أصبت الدعوة ؟ قال : يوم بدر ، قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم استجب لسعد » وروى الترمذى وابن حبان والحاكم من طريق قيس بن أبى حازم عن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اللهم استجب لسعد إذا دعاك » . وفي هذا الحديث من الفوائد سوى ما تقدم جواز عزل الإمام بعض عماله إذا شكى إليه وإن لم يثبت عليه شيء إذا اقتضت ذلك المصلحة ، قال مالك : قد عزل عمر سعداً وهو أعدل من يأتى بعده إلى يوم القيامة . والذي يظهر أن عمر عزله حسباً لمادة الفتنة ، ففي رواية سيف « قال عمر : لولا الاحتياط وأن لا يتقى من أمير مثل سعد لما عزلته » . وقيل عزله إيثاراً لقربه منه لكونه من أهل الشورى ، وقيل لأن مذهب عمر أنه لا يستمر بالعامل أكثر من أربع سنين ، وقال المازرى : اختلفوا هل يعزل القاضى بشكوى الواحد أو الإثنين أو لا يعزل حتى يجتمع الأكثر على الشكوى منه ؟ وفيه استفسار العامل عما قيل فيه ، والسؤال عن شكى في موضع عمله ، والاقتصار في المسألة على من يظن به الفضل . وفيه أن السؤال عن عدالة الشاهد ونحوه يكون ممن يجاوره ، وأن تعريض العدل للكشف عن حاله لا ينافى قبول شهادته في الحال . وفيه خطاب الرجل الجليل بكنيته ، والاعتذار لمن سمع في حقه كلام يسوؤه . وفيه الفرق بين الافتراء الذى يقصد به السب ، والافتراء الذى يقصد به دفع الضرر ، فيعزر قاتل الأول دون الثانى . ويحتمل أن يكون سعد لم يطلب حقه منهم أو عفا عنهم واكتفى بالدعاء على الذى كشف قناعه في الافتراء عليه دون غيره فإنه صار كالمنفرد بأذيته . وقد جاء في الخبر



« من دعا على ظالمه فقد انتصر » فلعله أراد الشفقة عليه بأن عجل له العقوبة في الدنيا ، فانتصر لنفسه وراعى حال من ظلمه لما كان فيه من وفور الديانة . ويقال إنه إنما دعا عليه لكونه انتهك حرمة من صحب صاحب الشريعة ، وكأنه قد انتصر لصاحب الشريعة . وفيه جواز الدعاء على الظالم المعين بما يستلزم النقص في دينه ، وليس هو من طلب وقوع المعصية ، ولكن من حيث أنه يؤدي إلى نكايه الظالم وعقوبته . ومن هذا القبيل مشروعية طلب الشهادة وإن كانت تستلزم ظهور الكافر على المسلم ، ومن الأول قول موسى عليه السلام : ﴿ ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم ﴾ الآية . وفيه سلوك الورع في الدعاء ، واستدل به على أن الأوليين من الرباعية متساويتان في الطول ، وسيأتى البحث في ذلك في الباب الذى بعده .

**قوله ( عن محمود بن الربيع )** في رواية الحميدى عن سفيان « حدثنا الزهرى سمعت محمود بن الربيع » ولا بن أبى عمر عن سفيان بالإسناد عند الإسماعيل « سمعت عبادة بن الصامت » ولمسلم من رواية صالح بن كيسان « عن ابن شهاب أن محمود بن الربيع أخبره أن عبادة بن الصامت أخبره » ، وبهذا التصريح بالإخبار يندفع تعليل من أعله بالانقطاع لكون بعض الرواة أدخل بين محمود وعبادة رجلاً وهى رواية ضعيفة عند الدارقطنى .

**قوله ( لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب )** زاد الحميدى عن سفيان « فيها » كذا فى مسنده . وهكذا رواه يعقوب بن سفيان عن الحميدى ، أخرجه البيهقى . وكذا لابن أبى عمر عند الإسماعيل ، ولقتيبة وعثمان ابن أبى شبة عند أبى نعيم فى المستخرج ، وهذا يعين أن المراد القراءة فى نفس الصلاة ، قال عياض : قيل يحمل على نفي الذات وصفاتها ، لكن الذات غير منتفية فيخص بدليل خارج ، ونوزع فى تسليم عدم نفي الذات على الإطلاق لأنه إن ادعى أن المراد بالصلاة معناها اللغوى فغير مسلم ، لأن ألفاظ الشارع محمولة على عرفه لأنه المحتاج إليه فيه لكونه بعث لبيان الشرعيات لا لبيان موضوعات اللغة ، وإذا كان المنفى الصلاة الشرعية استقام دعوى نفي الذات ، فعلى هذا لا يحتاج إلى إضمار الإجزاء ولا الكمال ، لأنه يؤدي إلى الإجمال كما نقل عن القاضي أبى بكر وغيره حتى مال إلى التوقف ، لأن نفي الكمال يشعر بحصول الإجزاء فلو قلر الإجزاء منتفياً لأجل العموم قدر ثابتاً لأجل إشعار نفي الكمال بثبوته فيتناقض ، ولا سبيل إلى إضمارهما معاً لأن الإضمار إنما احتيج إليه للضرورة ، وهى مندفة بإضمار فرد فلا حاجة إلى أكثر منه ، ودعوى إضمار أحدهما ليست بأولى من الآخر ، قاله ابن دقيق العيد ، وفى هذا الأخير نظر لأننا إن سلمنا تعذر الحمل على الحقيقة فالحمل على أقرب المجازين إلى الحقيقة أولى من الحمل على أبعدهما ، ونفي الإجزاء أقرب إلى نفي الحقيقة وهو السابق إلى الفهم ، ولأنه يستلزم نفي الكمال من غير عكس فيكون أولى ، ويؤيده رواية الإسماعيلى من طريق العباس بن الوليد النرسى أحد شيوخ البخارى عن سفيان بهذا الإسناد بلفظ « لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » وتابعه على ذلك زياد بن أيوب أحد الأثبات أخرجه الدارقطنى ، وله شاهد من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة مرفوعاً بهذا اللفظ ، أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ، ولأحمد من طريق عبد الله بن سودة القشيري عن رجل عن أبيه مرفوعاً « لا تقبل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن » وقد أخرج ابن خزيمة عن محمد بن الوليد القرشي عن سفيان حديث الباب بلفظ « لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب » فلا يمتنع أن يقال إن قوله « لا صلاة » نفي بمعنى النهى أى لا تصلوا إلا بقراءة

فاتحة الكتاب ، ونظيره ما رواه مسلم من طريق القاسم عن عائشة مرفوعاً « لا صلاة بحضرة الطعام » فإنه في صحيح ابن حبان بلفظ « لا يصلي أحدكم بحضرة الطعام » أخرجه مسلم من طريق حاتم بن إسماعيل وغيره عن يعقوب بن مجاهد عن القاسم ، وابن حبان من طريق حسين بن علي وغيره عن يعقوب به ، وأخرج له ابن حبان أيضاً شاهداً من حديث أبي هريرة بهذا اللفظ ، وقد قال بوجوب قراءة الفاتحة في الصلاة الخفية لكن بنوا على قاعدتهم أنها مع الوجوب ليست شرطاً في صحة الصلاة لأن وجوبها إنما ثبت بالسنة ، والذي لا تتم الصلاة إلا به فرض ، والفرض عندهم لا يثبت بما يزيد على القرآن ، وقد قال تعالى ﴿ فاقروا ما تيسر من القرآن ﴾ فالفرض قراءة ما تيسر ، وتعين الفاتحة إنما ثبت بالحديث فيكون واجباً يأثم من يتركه وتجزئ الصلاة بدونه ، وإذا تقرر ذلك لا يتقاضى عجبى ممن يتعمد ترك قراءة الفاتحة منهم وترك الطمأنينة فيصلى صلاة يريد أن يتقرب بها إلى الله تعالى وهو يتعمد ارتكاب الإثم فيها مبالغة في تحقيق مخالفته للمذهب غيره ، واستدل به على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة بناء على أن الركعة الواحدة تسمى صلاة لو تجردت ، وفيه نظر لأن قراءتها في ركعة واحدة من الرباعية مثلاً يقتضى حصول اسم قراءتها في تلك الصلاة ، والأصل عدم وجوب الزيادة على المرة الواحدة ، والأصل أيضاً عدم إطلاق الكل على البعض ، لأن الظاهر مثلاً كلها صلاة واحدة حقيقة كما صرح به في حديث الإسراء حيث سمي المكتوبات خمساً ، وكذا حديث عبادة « خمس صلوات كتبهن الله على العباد » وغير ذلك ، فإطلاق الصلاة على ركعة منها يكون مجازاً ، قال الشيخ تقي الدين : وغاية ١٠ في هذا البحث أن يكون في الحديث دلالة مفهوم على صحة الصلاة بقراءة الفاتحة في كل ركعة واحدة منها ، فإن دل دليل خارج منطوق على وجوبها في كل ركعة كان مقدماً . انتهى . وقال بمقتضى هذا البحث الحسن البصرى رواه عنه ابن المنذر بإسناد صحيح ، ودليل الجمهور قوله صلى الله عليه وسلم « وافعل ذلك في صلاتك كلها » بعد أن أمره بالقراءة ، وفي رواية لأحمد وابن حبان « ثم افعل ذلك في كل ركعة » ولعل هذا هو السر في إيراد البخارى له عقب حديث عبادة « واستدل به على وجوب قراءة الفاتحة على المأموم سواء أسر الإمام أم جهر ، لأن صلاته صلاة حقيقة فتنتى عند انتفاء القراءة إلا إن جاء دليل يقتضى تخصيص صلاة المأموم من هذا العموم فيقدم ، قاله الشيخ تقي الدين ، واستدل من أسقطها عن المأموم مطلقاً كالحنفية بحديث « من صلى خلف إمام فقراءة الإمام له قراءة » لكنه حديث ضعيف عند الحفاظ ، وقد استوعب طرده وعلاه الدارقطنى وغيره ، واستدل من أسقطها عنه في الجهرية كالمالكية بحديث « وإذا قرأ فأنصتوا » وهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث أبي موسى الأشعرى ، ولا دلالة فيه لإمكان الجمع بين الأمرين : فينصت فيما عدا الفاتحة ، أو ينصت إذا قرأ الإمام ويقرأ إذا سكت ، وعلى هذا فيتعين على الإمام السكوت في الجهرية ليقرأ المأموم لئلا يوقعه في ارتكاب النهى حيث لا ينصت إذا قرأ الإمام . وقد ثبت الإذن بقراءة المأموم الفاتحة في الجهرية بغير قيد ، وذلك فيما أخرجه البخارى في « جزء القراءة » والترمذى وابن حبان وغيرهما من رواية مكحول عن محمود بن الربيع « أن النبي صلى الله عليه وسلم ثقلت عليه القراءة في الفجر ، فلما فرغ قال : لعلكم تقرأون خلف إمامكم ؟ قلنا : نعم . قال : فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب . فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » ، والظاهر أن حديث الباب مختصر من هذا وكان هذا سببه والله أعلم . وله شاهد من حديث أبي قتادة عند أبي داود والترمذى . ومن حديث أنس عند ابن حبان ، وروى عبد الرزاق

عن سعيد بن جبير قال : لا بد من أم القرآن ، ولكن من مضى كان الإمام يسكت ساعة قدر ما يقرأ المأموم بأم القرآن .

( فائدة ) : زاد معمر عن الزهري في آخر حديث الباب « فصاعداً » أخرجه النسائي وغيره ، واستدل به على وجوب قدر زائد على الفاتحة . وتعقب بأنه ورد لدفع توهم قصر الحكم على الفاتحة ، قال البخاري في « جزء القراءة » : هو نظير قوله « تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً » وادعى ابن حبان والقرطبي وغيرهما الإجماع على عدم وجوب قدر زائد عليها ، وفيه نظر لثبوتها عن بعض الصحابة ومن بعدهم فيها رواه ابن المنذر وغيره ، ولعلمهم أرادوا أن الأمر استقر على ذلك ، وسيأتي بعد ثمانية أبواب حديث أبي هريرة « وإن لم ترد على أم القرآن أجزاء » ولابن خزيمة من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قام فصلي ركعتين لم يقرأ فيها إلا بفاتحة الكتاب » ثم ذكر البخاري حديث أبي هريرة في قصة المسيء صلواته وسيأتي الكلام عليه بعد أربعة وعشرين باباً ، وموضع الحاجة منه هنا قوله « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » وكأنه أشار بإيراده عقب حديث عبادة أن الفاتحة إنما تتحتم على من يحسنها ، وأن من لا يحسنها يقرأ بما تيسر عليه ، وأن إطلاق القراءة في حديث أبي هريرة مقيد بالفاتحة كما في حديث عبادة والله أعلم . قال الخطابي : قوله « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » ظاهر الإطلاق التخيير ، لكن المراد به فاتحة الكتاب لمن أحسنها بدليل حديث عبادة ، وهو كقوله تعالى ﴿ فااستيسر من الهدى ﴾ ثم عينت السنة المراد . وقال النووي : قوله « ما تيسر » محمول على الفاتحة فإنها متيسرة ، أو على ما زاد من الفاتحة بعد أن يقرأها ، أو على من عجز عن الفاتحة . وتعقب بأن قوله « ما تيسر » لا إجمال فيه حتى يبين بالفاتحة ، والتقييد بالفاتحة ينافي التيسير الذي يدل عليه الإطلاق فلا يصح حمله عليه . وأيضاً فسورة الإخلاص متيسرة وهي أقصر من الفاتحة فلم ينحصر التيسير في الفاتحة ، وأما الحمل على ما زاد فبني على تسليم تعين الفاتحة وهي محل النزاع . وأما حمله على من عجز فبعيد ، والجواب القوي عن هذا أنه ورد في حديث المسيء صلواته تفسير ما تيسر بالفاتحة كما أخرجه أبو داود من حديث رفاع بن رافع رفعه « وإذا قمت فتوجهت فكبر ثم اقرأ بأم القرآن وبما شاء الله أن تقرأ ، وإذا ركعت فضع راحتك على ركبتك » الحديث . ووقع فيه في بعض طرقه « ثم اقرأ إن كان معك قرآن ، فإن لم يكن فاحمد الله وكبر وهلل » فإذا جمع بين ألفاظ الحديث كان تعين الفاتحة هو الأصل لمن معه قرآن ، فإن عجز عن تعلمها وكان معه شيء من القرآن قرأ ما تيسر ، وإلا انتقل إلى الذكر . ويحتمل الجمع أيضاً أن يقال : المراد بقوله « فاقرأ ما تيسر معك من القرآن » أي بعد الفاتحة ، ويؤيده حديث أبي سعيد عند أبي داود بسند قوي « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر » .

٧٤١- فابن أبي نعيم قال نا شيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال :

[٧٥٩]

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين يطول في الأولى ويقصر في الثانية ويسمع الآية أحياناً .

وكان يقرأ في العصر بفاتحة الكتاب وسورتين وكان يطول في الأولى .

وكان يطوّل في الركعة الأولى من صلاة الصبح ويُقصرُ في الثانية.

[الحديث ٧٥٩ - أطرافه في: ٧٦٢، ٧٧٦، ٧٧٨، ٧٧٩].

[٧٦٠]

٧٤٢ - ناعمرُ قال نا أبي قال نا الأعمشُ قال نا عُمارةُ عن أبي معمر: سألنا خُبَّاباً: أكان النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه يقرأُ في الظهرِ والعصرِ؟ قال: نعم. قلت: بأيُّ شيءٍ كنتم تعرفون؟ قال: باضطرابِ لحيته.

**قوله (باب القراءة في الظهر)** هذه الترجمة والتي بعدها يحتمل أن يكون المراد بهما لإثبات القراءة فيهما وأنها تكون سرّاً إشارة إلى من خالف في ذلك كابن عباس كما سيأتي البحث فيه بعد ثمانية أبواب، ويحتمل أن يراد به تقدير المقرء أو تعينه، والأول أظهر لكونه لم يتعرض في البابين لإخراج شيء مما يتعلق بالاحتمال الثاني، وقد أخرج مسلم وغيره في ذلك أحاديث مختلفة سيأتي بعضها، وجمع بينها بوقوع ذلك في أحوال متغايرة، إما لبيان الجواز أو لغير ذلك من الأسباب، واستدل ابن العربي باختلافها على عدم مشروعية سورة معينة في صلاة معينة، وهو واضح فيما اختلف لا فيما لم يختلف كتنزيل وهل أتى في صبح الجمعة.

**قوله (حدثنا شيبان)** هو ابن عبد الرحمن، ويحيى هو ابن أبي كثير.

**قوله (عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه)** في رواية الجوزي من طريق عبيد الله بن موسى عن شيبان التصريح بالإخبار ليحيى من عبد الله ولعبد الله من أبيه، وكذا للنسائي من رواية الأوزاعي عن يحيى لكن بلفظ التحديث فيهما، وكذا عنده من رواية أبي إبراهيم القنصاد عن يحيى حدثني عبد الله فأمن بذلك تدليس يحيى.

**قوله (الأولين)** بتحتانيتين تثنية الأولى.

**قوله (صلاة الظهر)** فيه جواز تسمية الصلاة بوقتها.

**قوله (وسورتين)** أي في كل ركعة سورة كما سيأتي صريحاً في الباب الذي بعده، واستدل به على أن قراءة سورة أفضل من قراءة قدرها من طويلة قاله النووي، وزاد البغوي: ولو قصرت السورة عن المقرء، كأنه مأخوذ من قوله كان يفعل، لأنها تدل على اللوام أو الغالب.

**قوله (يطول في الأولى ويقصر في الثانية)** قال الشيخ تقي الدين: كان السبب في ذلك أن النشاط في الأولى يكون أكثر فناسب التخفيف في الثانية حذراً من الملل. انتهى. وروى عبد الرزاق عن معمر عن يحيى في آخر هذا الحديث «فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة»، ولأبي داود وابن خزيمة نحوه من رواية أبي خالد عن سفيان عن معمر، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: إني لأحب أن يطول الإمام الركعة الأولى من كل صلاة حتى يكثُر الناس، واستدل به على استحباب تطويل الأولى على الثانية وسيأتي في باب مفرد، وجمع بينه وبين حديث سعد الماضي حيث قال «أمد في الأوليين» أن المراد تطويلهما على الآخرين لا التسوية بينهما في الطول. وقال من استحَب استواءهما: إنما طالت الأولى

بدعاء الافتتاح والتعوذ ، وأما في القراءة فهما سواء ، ويدل عليه حديث أبي سعيد عند مسلم « كان يقرأ في الظهر في الأولين في كل ركعة قدر ثلاثين آية » وفي رواية لابن ماجه أن الذين حذروا ذلك كانوا ثلاثين من الصحابة ، وادعى ابن حبان أن الأولى إنما طالت على الثانية بالزيادة في الترتيل فيها مع استواء المقروء فيهما ، وقد روى مسلم من حديث حفصة « أنه صلى الله عليه وسلم كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها » ، واستدل به بعض الشافعية على جواز تطويل الإمام في الركوع لأجل الداخل ، قال القرطبي : ولا حجة فيه ، لأن الحكمة لا يعلل بها لحفاؤها أو لعدم انضباطها ، ولأنه لم يكن يدخل في الصلاة يريد تقصير تلك الركعة ثم يطيلها لأجل الآتي ، وإنما كان يدخل فيها ليأتي بالصلاة على سنتها من تطويل الأولى ، فافترق الأصل والفرع فامتنع الإلحاق . انتهى . وقد ذكر البخاري في « جزء القراءة » كلاماً معناه أنه لم يرد عن أحد من السلف في انتظار الداخل في الركوع شيء والله أعلم . ولم يقع في حديث أبي قتادة هذا هنا ذكر القراءة في الآخرين ، فتمسك به بعض الحنفية على إسقاطها فيهما ، لكنه ثبت في حديثه من وجه آخر كما سيأتي من حديثه بعد عشرة أبواب .

**قوله ( ويسمع الآية أحياناً )** في الرواية الآتية « ويسمعنا » وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية شيبان ، وللنسائي من حديث البراء « كنا نصلّي خلف النبي صلى الله عليه وسلم الظهر فنسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات » ولابن خزيمة من حديث أنس نحوه لكن قال « بسبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث العاشية » واستدل به على جواز الجهر في السرية وأنه لا سجود على من فعل ذلك خلافاً لمن قال ذلك من الحنفية وغيرهم سواء قلنا كان يفعل ذلك عمداً لبيان الجواز أو بغير قصد للاستغراق في التدبر ، وفيه حجة على من زعم أن الإسرار شرط لصحة الصلاة السرية . وقوله « أحياناً » يدل على تكرار ذلك منه . وقال ابن دقيق العيد : فيه دليل على جواز الاكتفاء بظاهر الحال في الأخبار دون التوقف على اليقين ، لأن الطريق إلى العلم بقراءة السورة في السرية لا يكون إلا بسماع كلها ، وإنما يفيد يقين ذلك لو كان في الجهرية ، وكأنه مأخوذ من سماع بعضها مع قيام القرينة على قراءة باقيها . ويحتمل أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم كان يخبرهم عقب الصلاة دائماً أو غالباً بقراءة السورتين ، وهو بعيد جداً والله أعلم .

**قوله ( حدثنا عمر )** هو ابن حفص بن غياث .

**قوله ( حدثني عمارة )** هو ابن عمير كما في الباب الذي بعده .

**قوله ( عن أبي معمر )** هو عبد الله بن سفيان بفتح المهملة والموحدة بينهما خاء معجمة ساكنة الأزدي ، وأفاد الدمياطي أن لأبيه صحبة ، ووجه بعضهم في ذلك فإن الصحابي أخرج حديثه الترمذي وقال في سياقه « عن سفيان وليس بالأزدي » . قلت : لكن جزم البخاري وابن أبي خيثمة وابن حبان بأنه الأزدي ، والعلم عند الله .

**قوله ( باضطراب لحيته )** فيه الحكم بالدليل لأنهم حكموا باضطراب لحيته على قراءته ، لكن لا بد من قرينة تعين القراءة دون الذكر والدعاء مثلاً لأن اضطراب اللحية يحصل بكل منهما ، وكأنهم نظروه بالصلاة الجهرية لأن ذلك المحل منها هو محل القراءة لا الذكر والدعاء ، وإذا انضم إلى ذلك قول أبي قتادة

« كان يسمعون الآية أحياناً » قوى الاستدلال ، والله أعلم . وقال بعضهم : احتمال الذكر ممكن لكن جزم الصحابي بالقراءة مقبول ، لأنه أعرف بأحد المحتملين فيقبل تفسيره ، واستدل به المصنف على مخافته القراءة في الظهر والعصر كما سيأتي ، وعلى رفع بصر المأموم إلى الإمام كما مضى ، واستدل به البيهقي على أن الإسرار بالقراءة لا بد فيه من إسماع المرء نفسه ، وذلك لا يكون إلا بتحريك اللسان والشفيتين ، بخلاف ما لو أطبق شفتيه وحرك لسانه بالقراءة فإنه لا تضطرب بذلك لحيته فلا يسمع نفسه . انتهى وفيه نظر لا يخفى .

### باب القراءة في العصر

[٧٦١] ٧٤٣- حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن أبي معمر قلت لخباب بن الأرت: أكان النبي صلى الله عليه يقرأ في الظهر والعصر؟ قال: نعم. قال: بأي شيء كنتم تعلمون قراءته؟ قال: باضطراب لحيته.

[٧٦٢] ٧٤٤- نا المكي بن إبراهيم عن هشام عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: كان النبي صلى الله عليه يقرأ في الركعتين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة سورة، ويستمعون الآية أحياناً.

قوله ( باب القراءة في العصر ) أورد فيه حديث خباب المذكور قبله ، وكذا حديث أبي قتادة مختصراً ، وقد تقدم الكلام عليهما في الباب الذي قبله وعلى ما يؤخذ من الترجمة تصريحاً أو إشارة .  
قوله ( قلنا ) في رواية الحموي والمستمل « قلت لخباب » .  
قوله ( ابن الأرت ) بفتح الراء وتشديد المثناة فوقانية .  
قوله ( هشام ) هو الدستوائي .

### باب القراءة في المغرب

[٧٦٣] ٧٤٥- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن ابن عباس أنه قال: إن أم الفضل سمعته وهو يقرأ ﴿ وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ﴾ فقالت: يا بني، لقد ذكرتني بقراءتك هذه السورة، إنها لآخر ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه يقرأ بها في المغرب.

[الحديث ٧٦٣- طرفه في: ٤٤٢٩].

[٧٦٤] ٧٤٦- حدثني أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم قال: قال لي زيد بن ثابت: ما لك تقرأ في المغرب بقصار، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه يقرأ بطولى الطولين.

**قوله ( باب القراءة في المغرب )** المراد تقديرها لا إثباتها لكونها جهرية ، بخلاف ما تقدم في « باب القراءة في الظهر » من أن المراد إثباتها .

**قوله ( أن أم الفضل )** هي والددة ابن عباس الراوى عنها ، وبذلك صرح الترمذى في روايته فقال « عن أمه أم الفضل » وقد تقدم في المقدمة أن اسمها لبابة بنت الحارث الهلالية ، ويقال إنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة ، والصحيح أخت عمر زوج سعيد بن زيد لما سيأتى في المناقب من حديثه « لقد رأيتني وعمر موتى وأخته على الإسلام » واسمها فاطمة .

**قوله ( سمعته )** أى سمعت ابن عباس ، وفيه التفات لأن السياق يقتضى أن يقول سمعنى .

**قوله ( لقد ذكرتنى )** أى شيئاً نسبته ، وصرح عقيل في روايته عن ابن شهاب أنها آخر صلوات النبى صلى الله عليه وسلم ولفظه « ثم ما صلى لنا بعدها حتى قبضه الله » أورده المصنف في « باب الوفاة » وقد تقدم في « باب إنما جعل الإمام ليؤتم به » من حديث عائشة أن الصلاة التى صلاها النبى صلى الله عليه وسلم بأصحابه في مرض موته كانت الظهر ، وأشرنا إلى الجمع بينه وبين حديث أم الفضل هذا بأن الصلاة التى حكها عائشة كانت في المسجد ، والتى حكها أم الفضل كانت في بيته كما رواه النسائى ، لكن يعكر عليه رواية ابن إسحق عن ابن شهاب في هذا الحديث بلفظ « خرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عاصب رأسه في مرضه فصلى المغرب » الحديث أخرجه الترمذى ، ويمكن حمل قولها « خرج إلينا » أى من مكانه الذى كان راقداً فيه إلى من في البيت فصلى بهم ، فتلتزم الروايات .

**قوله ( يقرأ بها )** هو في موضع الحال أى سمعته في حال قراءته .

**قوله ( عن ابن أبى مليكة )** في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج « حدثني ابن أبى مليكة » ومن طريقه أخرجه أبو داود وغيره .

**قوله ( عن عروة )** في رواية الإسماعيلي من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج « سمعت ابن أبى مليكة أخبرني عروة أن مروان أخبره » .

**قوله ( قال لي زيد بن ثابت مالك تقرأ )** كان مروان حينئذ أميراً على المدينة من قبل معاوية .

**قوله ( بقصار )** كذا الأكثر بالتونين وهو عوض عن المضاف إليه ، وفي رواية الكشميني « بقصار المفصل » وكذا للطبراني عن أبى مسلم الكجى ، والبيهقى من طريق الصغاني كلاهما عن أبى عاصم شيخ البخارى فيه ، وكذا في جميع الروايات عند أبى داود والنسائى وغيرهما ، لكن في رواية النسائى « بقصار السور » وعند النسائى من رواية أبى الأسود عن عروة عن زيد بن ثابت أنه قال لمروان « أبا عبد الملك ، أتقرأ في المغرب بقل هو الله أحد وإنا أعطيناك الكوثر » ، وصرح الطحاوى من هذا الوجه بالإخبار بين عروة وزيد ، فكان عروة سمعه من مروان عن زيد ثم لقي زيدا فأخبره .

**قوله ( وقد سمعت )** استدل به ابن المنير على أن ذلك وقع منه صلى الله عليه وسلم نادراً ، قال : لأنه لو لم يكن كذلك لقال كان يفعل يشعر بأن عادته كانت كذلك . انتهى . وغفل عما في رواية البيهقى من

طريق أبي عاصم شيخ البخارى فيه بلفظ « لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ » ، ومثله في رواية حجاج عن ابن جريج عند الإسماعيلي .

**قوله ( بطول الطولين )** أى بأطول السورتين الطويلتين وطول تأنيث أطول ، والطولين بتحتانيتين تنثية طول ، وهذه رواية الأكثر . ووقع في رواية كريمة « بطول » بضم الطاء وسكون الواو ، ووجهه الكرماني بأنه أطلق المصدر وأراد الوصف أى كان يقرأ بمقدار طول الطولين وفيه نظر لأنه يلزم منه أن يكون قرأ بقدر السورتين ، وليس هو المراد كما سنوضحه . وحكى الخطابى أنه ضبطه عن بعضهم بكسر الطاء وفتح الواو . قال : وليس بشيء ، لأن الطول الحبل ولا معنى له هنا . انتهى . ووقع في رواية الإسماعيلي « بأطول الطولين » بالتذكير ، ولم يقع تفسيرهما في رواية البخارى . ووقع في رواية أبي الأسود المذكورة « بأطول الطولين المص » وفي رواية أبي داود « قال قلت وما طول الطولين ؟ قال : الأعراف » وبين النسائي في رواية له أن التفسير من قول عروة ولفظه « قال قلت يا أبا عبد الله » وهي كنية عروة . وفي رواية البيهقي « قال فقلت لعروة » . وفي رواية الإسماعيلي « قال ابن أبي مليكة وما طول الطولين » زاد أبو داود « قال - - - يعنى ابن جريج - - - وسألت أنا ابن أبي مليكة فقال لى من قبل نفسه المائدة والأعراف » كذا رواه عن الحسن بن على عن عبد الرزاق . وللجوزقي من طريق عبد الرحمن بن بشر عن عبد الرزاق مثله لكن قال « الأنعام » بدل المائدة وكذا في رواية حجاج بن محمد والصغاني المذكورتين ، وعند أبي مسلم الكجى عن أبي عاصم بدل الأنعام يونس أخرجه الطبراني وأبو نعيم في المستخرج ، فحصل الاتفاق على تفسير الطولى بالأعراف ، وفي تفسير الأخرى ثلاثة أقوال المحفوظ منها الأنعام ، قال ابن بطال : البقرة أطول السبع الطوال فلو أرادها لقال طولى الطوال ، فلما لم يردّها دل على أنه أراد الأعراف لأنها أطول السور بعد البقرة . وتعقب بأن النساء أطول من الأعراف ، وليس هذا التعقيب بمضى لأنه اعتبر عدد الآيات وعدد آيات الأعراف أكثر من عدد آيات النساء وغيرها من السبع بعد البقرة والمتعقب اعتبر عدد الكلمات لأن كلمات النساء تزيد على كلمات الأعراف بمائتي كلمة . وقال ابن المنير : تسمية الأعراف والأنعام بالطولين إنما هو لعرف فيهما لا أنهما أطول من غيرهما والله أعلم . واستدل بهذين الحديثين على امتداد وقت المغرب ، وعلى استحباب القراءة فيها بغير قصار المفصل ، وسيأتى البحث في ذلك في الباب الذى بعده .

### باب الجهر في المغرب

٧٤٧- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير [٧٦٥]

ابن مطعم عن أبيه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور .

[الحديث ٧٦٥- أطرافه في : ٣٠٥٠ ، ٤٠٢٣ ، ٤٨٥٤ .]

**قوله ( باب الجهر في المغرب )** اعترض الزين بن المنير على هذه الترجمة والتي بعدها بأن الجهر فيهما لا خلاف فيه ، وهو عجيب لأن الكتاب موضوع لبيان الأحكام من حيث هي ، وليس هو مقصوراً على الخلافات .



**قوله ( عن محمد بن جبير )** في رواية ابن خزيمة من طريق سفيان عن الزهري « حدثني محمد ابن جبير » .

**قوله ( قرأ في المغرب بالطور )** في رواية ابن عساكر « يقرأ » وكذا هو في الموطأ وعند مسلم ، زاد المصنف في الجهاد من طريق محمد بن عمرو عن الزهري « وكان جاء في أسارى بدر » ولابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن الزهري « في فداء أهل بدر » وزاد الإسماعيلي من طريق معمر « وهو يومئذ مشرك » وللمصنف في المغازي من طريق معمر أيضاً في آخره قال « وذلك أول ما قرأ الإيمان في قلبي » وللطبراني من رواية أسامة بن زيد عن الزهري نحوه وزاد « فأخذني من قراءته الكرب » ولسعيد بن منصور عن هشيم عن الزهري « فكأنما صدع قلبي حين سمعت القرآن » واستدل به على صحة أداء ما تحمله الراوي في حال الكفر ، وكذا الفسق إذا أداه في حال العدالة . وستأتي الإشارة إلى زوائد أخرى فيه لبعض الرواة .

**قوله ( بالطور )** أي بسورة الطور ، وقال ابن الجوزي : يحتمل أن تكون الباء بمعنى من كقوله تعالى ﴿ عينا يشرب بها عباد الله ﴾ وسند كرم فيه قريباً . قال الترمذي : ذكر عن مالك أنه كره أن يقرأ في المغرب بالسور الطوال نحو الطور والمرسلات . وقال الشافعي : لا أكره ذلك بل أستحبه . وكذا نقله البغوي في شرح السنة عن الشافعي ، والمعروف عند الشافعية أنه لا كراهية في ذلك ولا استحباب . وأما مالك فاعتمد العمل بالمدينة بل وبغيرها . قال ابن دقيق العيد : استمر العمل على تطويل القراءة في الصبح وتقصيرها في المغرب ، والحق عندنا أن ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وثبتت مواظبته عليه فهو مستحب ، وما لم تثبت مواظبته عليه فلا كراهة فيه . قلت : الأحاديث التي ذكرها البخاري في القراءة هنا ثلاثة مختلفة المقادير لأن الأعراف من السبع الطوال ، والطور من طوال المفصل ، والمرسلات من أوساطه . وفي ابن حبان من حديث ابن عمر أنه قرأ بهم في المغرب بالذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ، ولم أر حديثاً مرفوعاً فيه التنصيص على القراءة فيها بشيء من قصار المفصل إلا حديثاً في ابن ماجه عن ابن عمر نص فيه على الكافرون والإخلاص ، ومثله لابن حبان عن جابر بن سمرة . فأما حديث ابن عمر فظاهر إسناده الصحة إلا أنه معاول ، قال الدارقطني : أخطأ فيه بعض رواة . وأما حديث جابر بن سمرة ففيه سعيد بن سماك وهو متروك ، والمحفوظ أنه قرأ بهما في الركعتين بعد المغرب واعتمد بعض أصحابنا وغيرهم حديث سليمان بن يسار عن أبي هريرة أنه قال « ما رأيت أحداً أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من فلان ، قال سليمان : فكان يقرأ في الصبح بطوال المفصل وفي المغرب بقصار المفصل » الحديث أخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة وغيره . وهذا يشعر بالمواظبة على ذلك ، لكن في الاستدلال به نظر يأتي مثله في « باب جهر الإمام بالتأمين » بعد ثلاثة عشر باباً . نعم حديث رافع الذي تقدم في المواقيت أنهم كانوا ينتصلون بعد صلاة المغرب يدل على تخفيف القراءة فيها ، وطريق الجمع بين هذه الأحاديث أنه صلى الله عليه وسلم كان أحياناً يطيل القراءة في المغرب إما لبيان الجواز وإما لعلمه بعدم المشقة على المأمومين ، وليس في حديث جبير بن مطعم دليل على أن ذلك تكرر منه ، وأما حديث زيد بن ثابت ففيه إشعار بذلك لكونه أنكر على مروان المواظبة على القراءة بقصار المفصل ، ولو كان مروان يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم واظب على ذلك لاحتج به على

زيد ، لكن لم يرد زيد منه فيما يظهر المواظبة على القراءة بالطوال ، وإنما أراد منه أن يتعاهد ذلك كما رآه من النبي صلى الله عليه وسلم . وفي حديث أم الفضل إشعار بأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الصحة بأطول من المرسلات لكونه كان في حال شدة مرضه وهو مظنة التخفيف ، وهو يرد على أبي داود ادعاء نسخ التطويل لأنه روى عقب حديث زيد بن ثابت من طريق عروة أنه كان يقرأ في المغرب بالقصار ، قال : وهذا يدل على نسخ حديث زيد ، ولم يبين وجه الدلالة ، وكأنه لما رأى عروة راوى الخبر عمل بخلافه حملة على أنه اطلع على ناسخه ، ولا يخفى بعد هذا الحمل ، وكيف تصح دعوى النسخ وأم الفضل تقول : إن آخر صلاة صلاها بهم قرأ بالمرسلات . قال ابن خزيمة في صحيحه : هذا من الاختلاف المباح ، فجاء المصلي أن يقرأ في المغرب وفي الصلوات كلها بما أحب ، إلا أنه إذا كان إماماً استحب له أن يخفف في القراءة كما تقدم اه . وهذا أولى من قول القرطبي : ما ورد في مسلم وغيره من تطويل القراءة فيما استقر عليه التقصير أو عكسه فهو متروك ، وادعى الطحاوي أنه لا دلالة في شيء من الأحاديث الثلاثة على تطويل القراءة ، لاحتمال أن يكون المراد أنه قرأ بعض السورة . ثم استدلل لذلك بما رواه من طريق هشيم عن الزهري في حديث جبير بلفظ : فسمعت يقول ﴿ إن عذاب ربك لواقع ﴾ قال فأخبر أن الذي سمعه من هذه السورة هي هذه الآية خاصة اه . وليس في السياق ما يقتضي قوله « خاصة » مع كون رواية هشيم عن الزهري بخصوصها مضعفة ، بل جاء في روايات أخرى ما يدل على أنه قرأ السورة كلها ، فعند البخاري في التفسير « سمعته يقرأ في المغرب بالطور ، فلما بلغ هذه الآية ﴿ أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون ﴾ الآيات إلى قوله ﴿ المصيطرون ﴾ كاد قلبي يطير » ونحوه لقاسم بن أصبغ ، وفي رواية أسامة ومحمد بن عمرو المتقدمين « سمعته يقرأ والطور وكتاب مسطور » ومثله لابن سعد ، وزاد في أخرى فاستمعت قراءته حتى خرجت من المسجد . ثم ادعى الطحاوي أن الاحتمال المذكور يأتي في حديث زيد بن ثابت ، وكذا أبداه الخطابي احتمالاً ، وفيه نظر لأنه لو كان قرأ بشيء منها يكون قدر سورة من قصار الفصل لما كان لإنكار زيد معنى . وقد روى حديث زيد هشام بن عروة عن أبيه عنه أنه قال لمروان « إنك لتخفف القراءة في الركعتين من المغرب فوالله لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها بسورة الأعراف في الركعتين جميعاً » أخرجه ابن خزيمة . واختلف على هشام في صحابه والمخفوظ عن عروة أنه زيد بن ثابت ، وقال أكثر الرواة : عن هشام عن زيد بن ثابت أو أبي أيوب ، وقيل عن عائشة أخرجه النسائي مقتصرأ على المتن دون القصة ، واستدل به الخطابي وغيره على امتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق ، وفيه نظر لأن من قال إن لها وقتاً واحداً لم يحده بقراءة معينة بل قالوا : لا يجوز تأخيرها عن أول غروب الشمس ، وله أن يمد القراءة فيها ولو غاب الشفق . واستشكل المحب الطبري إطلاق هذا ، وحمله الخطابي قبله على أنه يوقع ركعة في أول الوقت ويديم الباقي ولو غاب الشفق ، ولا يخفى ما فيه ، لأن تعمد إخراج بعض الصلاة عن الوقت ممنوع ، ولو أجزأت فلا يحمل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك . واختلف في المراد بالفصل مع الاتفاق على أن انتهاء آخر القرآن هل هو من أول الصافات أو الجاثية أو القتال أو الفتح أو الحجرات أو ق أو الصف أو تبارك أو سبح أو الضحى إلى آخر القرآن أقوال أكثرها مستغرب اقتصر في شرح المذهب على أربعة من الأوائل سوى الأول والرابع ، وحكى الأول والسابع والثامن ابن أبي الصيف اليمنى ، وحكى الرابع

والثامن الذماری فی « شرح التنبیه » وحكى التاسع المروزقى فی شرحه ، وحكى الخطابى والماوردى العاشر ، والراجح الحجرات ذكره النووى . ونقل المحب الطبرى قولاً شاذاً أن المفصل جميع القرآن ، وأما ما أخرجه الطحاوى من طريق زرارة بن أوفى قال : أقرأنى أبو موسى كتاب عمر إليه : أقرأ فى المغرب آخر المفصل . وآخر المفصل من ﴿ لم يكن ﴾ إلى آخر القرآن فليس تفسيراً للمفصل بل لآخره ، فدل على أن أوله قبل ذلك .

### باب الجهر في العشاء

[٧٦٦] ٧٤٨- حدثنا أبو النعمان قال نا معتمر عن أبيه عن بكر عن أبي رافع صليت مع أبي هريرة العتمة فقرأ : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ فسجد ، فقلت له . قال : سجدت خلف أبي القاسم صلى الله عليه ، فلا أزال أسجد بها حتى ألقاه .

[الحديث ٧٦٦- أطرافه في : ٧٦٨ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٨ .]

[٧٦٧] ٧٤٩- نا أبو الوليد قال نا شعبة عن عدي سمعت البراء أن النبي صلى الله عليه كان في سفر فقرأ في العشاء في إحدى الركعتين بالتين والزيتون .

[الحديث ٧٦٧- أطرافه في : ٧٦٩ ، ٤٩٥٢ ، ٧٥٤٦ .]

قوله ( باب الجهر في العشاء ) قدم ترجمة الجهر على ترجمة القراءة عكس ما صنع في المغرب ثم الصبح ، والذي في المغرب أولى ولغاه من النساخ .

قوله ( حدثنا معتمر ) هو ابن سليمان التيمي ، وبكر هو ابن عبد الله المزني ، وأبو رافع هو الصائغ ، وهو ومن قبله من رجال الإسناد بصريون ، وهو من كبار التابعين وبكر من أوساطهم وسليمان من صغارهم .

قوله ( فقلت له ) أى فى شأن السجدة يعنى سألته عن حكمها ، وفى الرواية التى بعدها « فقلت ما هذه ؟ » .

قوله ( سمعت ) زاد غير أبى ذر « بها » أى بالسجدة : أو الباء للظرف أى فيها يعنى السورة ، وفى الرواية الآتية لغير الكشميين « سمعت فيها » .

قوله ( خلف أبى القاسم صلى الله عليه وسلم ) أى فى الصلاة . وبه يتم استدلال المصنف لهذه الترجمة والتى بعدها . ونوزع فى ذلك لأن سجوده فى السورة أعم من أن يكون داخل الصلاة أو خارجها فلا ينهض الدليل . وقال ابن المنير : لا حجة فيه على مالك حيث كره السجدة فى الفريضة يعنى فى المشهور عنه ، لأنه ليس مرفوعاً ، وغفل عن رواية أبى الأشعث عن معتمر بهذا الإسناد بلفظ « صليت خلف أبى القاسم

فسجد بها « أخرجه ابن خزيمة ، وكذلك أخرجه الجوزقي من طريق يزيد بن هارون عن سليمان التيمي بلفظ « صليت مع أبي القاسم فسجد فيها » .

قوله ( حتى ألقاه ) كناية عن الموت ، وسيأتي الكلام على بقية فوائده في أبواب سجود التلاوة إن شاء الله تعالى .

قوله ( عن عدي ) هو ابن ثابت كما في الرواية الآتية بعد باب .

قوله ( في سفر ) زاد الإسماعيلي « فصلي العشاء ركعتين » .

قوله ( في إحدى الركعتين ) في رواية النسائي « في الركعة الأولى » .

قوله ( بالتين ) أى بسورة التين ، وفي الرواية الآتية « والتين » على الحكاية : وإنما قرأ في العشاء بقصار المفصل لكونه كان مسافراً والسفر يطلب فيه التخفيف . وحديث أبي هريرة محمول على الحضر فلذلك قرأ فيها بأوساط المفصل .

### باب القراءة في العشاء بالسجدة

٧٥٠- حدثني مسدد قال نا يزيد بن زريع قال نا التيمي عن بكر عن أبي رافع قال : [٧٦٨]

صليت مع أبي هريرة العتمة ، فقرأ : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ فسجد . فقلت : ما هذه ؟ قال : سجدت فيها خلف أبي القاسم صلى الله عليه ، فلا أزال أسجد فيها حتى ألقاه .

قوله ( باب القراءة في العشاء بالسجدة ) تقدم ما فيه قبل . والقول في إسناده كالذي قبله . والتيمي هو سليمان بن طرخان والد المعتمر .

### باب القراءة في العشاء

٧٥١- حدثنا خلاد بن يحيى قال نا مسعر قال نا عدي بن ثابت سمع البراء قال : [٧٦٩]

سمعت النبي صلى الله عليه يقرأ بالتين والزيتون في العشاء ، وما سمعت أحداً أحسن صوتاً منه أو قراءةً .

قوله ( باب القراءة في العشاء ) تقدم أيضاً ، وقوله فيه ( وما سمعت أحداً أحسن صوتاً منه ) يأتي الكلام عليه في أواخر كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى .

### باب يطول في الأوليين ، ويحذف في الآخرين

٧٥٢- حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن أبي عون قال : سمعت جابر بن سمرة [٧٧٠]

قال : قال عمر لسعد : قد شكوك في كل شيء حتى الصلاة . قال : أما أنا فأمد في الأوليين

وأحذفُ في الآخرينِ ولا آلو ما اقتديتُ به من صلاةِ رسولِ الله صلى الله عليه . قال : صدقتُ ، ذاكَ الظنُّ بك ، أو ظنِّي بك .

قوله ( باب يطول في الأولين ) أى من صلاة العشاء ، ذكر فيه حديث سعد ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب وجوب القراءة » ، ووجهه هنا إما الإشارة إلى إحدى الروايتين في قوله « صلاتي العشاء أو العشي » وإما لإلحاق العشاء بالظهر والعصر لكون كل منهن رباعية .

### باب القراءة في الفجر

وقالت أم سلمة : قرأ النبي صلى الله عليه بالطور .

[٧٧١] ٧٥٣- نأدم قال نا شعبة قال نا سيار بن سلامة قال : دخلتُ أنا وأبي على أبي برزة الأسلمي فسألناه عن وقت الصلوات فقال : كان النبي صلى الله عليه يُصلي الظهر حين تزول الشمس والعصر ، ويرجع الرجل إلى أقصى المدينة والشمس حيّة ، ونسيتُ ما قال في المغرب . ولا يُبالي بتأخير العشاء إلى ثلث الليل ، ولا يحب النوم قبلها ولا الحديث بعدها ، ويُصلي الصبح فينصرف الرجل فيعرف جليسه . وكان يقرأ في الركعتين أو إحداهما ما بين الستين إلى المائة .

[٧٧٢] ٧٥٤- حدثنا مسدد قال نا إسماعيل بن إبراهيم قال أنا ابن جريج قال أخبرني عطاء أنه سمع أبا هريرة يقول : في كل صلاة يُقرأ ، فما أسمعنا رسول الله صلى الله عليه أسمعناكم ، وما أخفى عنا أخفينا ، وإن لم تزد على أم القرآن أجزاء ، وإن زدت فهو خير .

قوله ( باب القراءة في الفجر ) يعني صلاة الصبح .

قوله ( وقالت أم سلمة قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بالطور ) يأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده .  
قوله ( عن وقت الصلاة ) في رواية غير أبي ذر « الصلوات » والمراد المكتوبات ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي برزة المذكور في المواقيت ، وقوله هنا ( وكان يقرأ في الركعتين أو إحداهما ما بين الستين إلى المائة ) أى من الآيات ، وهذه الزيادة تفرد بها شعبة عن أبي المنهال والشك فيه منه ، وقد تقدم عن رواية الطبراني تقديرها بالحاقة ونحوها ، فعلى تقدير أن يكون ذلك في كل الركعتين فهو منطبق على حديث ابن عباس في قراءاته في صبح الجمعة تنزيل السجدة وهل أتى ، وعلى تقدير أن يكون في كل ركعة فهو منطبق على حديث جابر بن سمرة في قراءاته في الصبح بـ « ق » أخرجه مسلم ، وفي رواية له بالصفات ، وفي أخرى عند الحاكم بالواقعة . وكأن المصنف قصد بإيراد حديثي أم سلمة وأبي برزة في هذا الباب بيان حالتي السفر والحضر ، ثم ثلث بحديث أبي هريرة الدال على عدم اشتراط قدر معين .

**قوله ( إسماعيل بن إبراهيم )** هو المعروف بابن علي ، وقد تكلم يحيى بن معين في حديثه عن ابن جريج خاصة لكن تابعه عليه عبد الرزاق ومحمد بن بكر ويحيى بن أبي الحجاج عند أبي عوانة وغندر عند أحمد وخالد بن الحارث عند النسائي وابن وهب عند ابن خزيمة ستهتم عن ابن جريج ، منهم من ذكر الكلام الأخير ومنهم من لم يذكره . وتابع ابن جريج حبيب المعلم عند مسلم وأبي داود ، وحبيب بن الشهيد عند مسلم وأحمد ، ورقية بن مصقلة عند النسائي ، وقيس بن سعد وعمارة بن ميمون عند أبي داود ، وحسين المعلم عند أبي نعيم في المستخرج ستهتم عن عطاء ، منهم من طوله ومنهم من اختصره .

**قوله ( في كل صلاة يقرأ )** بضم أوله على البناء للمجهول ، ووقع في رواية الأصيلي « نقرأ » بنون مفتوحة في أوله كذا هو موقوف ، وكذا هو عند من ذكرنا روايته إلا حبيب بن الشهيد فرواه مرفوعاً بلفظ « لا صلاة إلا بقراءة » هكذا أورده مسلم من رواية أبي أسامة عنه ، وقد أنكره الدارقطني على مسلم وقال : إن المحفوظ عن أبي أسامة وقفه كما رواه أصحاب ابن جريج ، وكذا رواه أحمد عن يحيى القطان وأبي عبيدة الجداد كلاهما عن حبيب المذكور موقوفاً ، وأخرجه أبو عوانة من طريق يحيى بن أبي الحجاج عن ابن جريج كرواية الجماعة لكن زاد في آخره « وسمعت يقول : لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » وظاهر سياقه أن ضمير « سمعته » للنبي صلى الله عليه وسلم فيكون مرفوعاً ، بخلاف رواية الجماعة . نعم قوله « ما أسمعنا وما أنحنى عنا » يشعر بأن جميع ما ذكره متلقى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيكون للجميع حكم الرفع .

**قوله ( وإن لم تزد )** بلفظ الخطاب ، وبينته رواية مسلم عن أبي خيثمة وعمرو الناقد عن إسماعيل « فقال له رجل إن لم أزد » ، وكذا رواه يحيى بن محمد عن مسدد شيخ البخاري فيه أخرجه البيهقي ، وزاد أبو يعلى في أوله عن أبي خيثمة بهذا السند « إذا كنت إماماً فخفف ، وإذا كنت وحدك فطول ما بدا لك ، وفي كل صلاة قراءة » الحديث .

**قوله ( أجزأت )** أى كفت . وحكى ابن التين رواية أخرى « جزت » بغير ألف وهى رواية القاسبي واستشكاه ، ثم حكى عن الخطابي قال : يقال جزى وأجزى مثل وفى وأوفى قال : فزال الإشكال .

**قوله ( فهو خير )** فى رواية حبيب المعلم « فهو أفضل » وفى هذا الحديث أن من لم يقرأ الفاتحة لم تصح صلاته ، وهو شاهد لحديث عبادة المتقدم . وفيه استحباب السورة أو الآيات مع الفاتحة وهو قول الجمهور فى الصبح والجمعة والأوليين من غيرهما ، وصح إيجاب ذلك عن بعض الصحابة كما تقدم وهو عثمان ابن أبي العاص . وقال به بغض الحنفية وابن كنانة من المالكية ، وحكاها القاضى الفراء الحنبلى فى الشرح الصغير رواية عن أحمد ، وقيل يستحب فى جميع الركعات وهو ظاهر حديث أبي هريرة هذا ، والله أعلم .

### باب الجَهْرُ بِقِرَاءَةِ الْفَجْرِ

وقالت أم سلمة : طُفْتُ وراءَ الناسِ والنبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ يُصَلِّيُ وَيَقْرَأُ بِالطَّوْرِ

٧٥٥- حدثنا مسدد قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس

[٧٧٣]

قال : انطلق النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سَوْقٍ عَكَظَ ، وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ

الشياطين وبين خبر السماء، وأرسلت عليهم الشهب، فرجعت الشياطين إلى قومهم فقالوا: ما لكم؟ قالوا: حيل بيننا وبين خبر السماء، وأرسلت علينا الشهب. قالوا: ما حال بينكم وبين خبر السماء إلا شيء حدث، فاضربوا مشارق الأرض ومغاريها فانظروا هذا الذي حال بينكم وبين خبر السماء. فانصرف أولئك الذين توجهوا نحو تهامة إلى النبي صلى الله عليه وهو بنخلة عامدين إلى سوق عكاظ وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر، فلما سمعوا القرآن استمعوا له، فقالوا: هذا والله الذي حال بينكم وبين خبر السماء، فهناك حين رجعوا إلى قومهم فقالوا: يا قومنا إنا سمعنا قرآناً عجباً. يهدي إلى الرشد فأمننا به ولن نشرك بربنا أحداً. فأنزل الله على نبيه: ﴿قُلْ أُوْحِي إِلَيَّ﴾، وإنما أُوْحِي إليه قول الجن.

[الحديث ٧٧٣ - طرفه في: ٤٩٢١].

[٧٧٤] ٧٥٦- فامسدد قال نا إسماعيل قال نا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال: قرأ النبي صلى الله عليه فيما أمر، وسكت فيما أمر. ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾. ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

قوله ( باب الجهر بقراءة صلاة الصبح ) ولغير أبي ذر « صلاة الفجر » وهو موافق للترجمة الماضية ، وعلى رواية أبي ذر فلهذه أشار إلى أنها تسمى بالأمرين .

قوله ( وقالت أم سلمة إلخ ) وصله المصنف في « باب طواف النساء » من كتاب الحج من رواية مالك عن أبي الأسود عن عروة عن زينب عن أمها أم سلمة قالت « شكوت إلى النبي صلى الله عليه وسلم أني أشتكي - أي أن بها مرضاً - فقال : طوفي وراء الناس وأنت راكبة . قالت : فطفت حينئذ والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي » الحديث ، وليس فيه بيان أن الصلاة حينئذ كانت الصبح ، ولكن تبين ذلك من رواية أخرى أوردتها بعد ستة أبواب من طريق يحيى بن أبي زكريا الغساني عن هشام بن عروة عن أبيه ولفظه « فقال : إذا أقيمت الصلاة للصبح فطوفي » وهكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية حسان بن إبراهيم عن هشام ، وأما ما أخرجه ابن خزيمة من طريق ابن وهب عن مالك وابن لهيعة جميعاً عن أبي الأسود في هذا الحديث قال فيه « قالت وهو يقرأ في العشاء الآخرة » فشاذ ، وأظن سياقه لفظ ابن لهيعة . لأن ابن وهب رواه في الموطأ عن مالك فلم يعين الصلاة كما رواه أصحاب مالك كلهم أخرجه الدارقطني في الموطآت له من طرق كثيرة عن مالك ، منها رواية ابن وهب المذكورة . وإذا تقرر ذلك فابن لهيعة لا يحتاج به إذا انفرد فكيف إذا خالف . وعرف بهذا اندفاع الاعتراض الذي حكاه ابن التين عن بعض المالكية حيث أنكروا أن تكون الصلاة المذكورة صلاة الصبح فقال : ليس في الحديث بيانها ، والأولى أن تحمل على النافلة لأن الطواف يتمتع إذا كان الإمام في صلاة الفريضة . انتهى . وهو رد للحديث الصحيح بغير حجة . بل يستفاد من هذا الحديث جواز

ما منعه ، بل يستفاد من الحديث التفصيل فنقول : إن كان الطائف بحيث يمر بين يدي المصلين فيمتنع كما قال وإلا فيجوز ، وحال أم سلمة هو الثاني لأنها طافت من وراء الصفوف . ويستنبط منه أن الجماعة في الفريضة ليست فرضاً على الأعيان ، إلا أن يقال كانت أم سلمة حينئذ شاكية فهي معذورة ، أو الوجوب يختص بالرجال . وسياق بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وقال ابن رشيد : ليس في حديث أم سلمة نص على ما ترجم له من الجهر بالقراءة ، إلا أنه يؤخذ بالاستنباط من حيث أن قولها « طفت وراء الناس » يستلزم الجهر بالقراءة لأنه لا يمكن سماعها للطائف من ورائهم إلا إن كانت جهرية ، قال : ويستفاد منه جواز إطلاق « قرأ » وإرادة جهر ، والله أعلم . ثم ذكر البخاري حديث ابن عباس في قصة سماع الجن القرآن ، وسياق الكلام عليه في موضعه من التفسير ، ويأتي بيان عكاظ في كتاب الحج في شرح حديث ابن عباس أيضاً « كانت عكاظ من أسواق الجاهلية » الحديث . والمقصود منه هنا قوله « وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر فلما سمعوا القرآن استمعوا له » وهو ظاهر في الجهر ، ثم ذكر حديث ابن عباس أيضاً قال « قرأ النبي صلى الله عليه وسلم فيما أمر وسكت فيما أمر ، (وما كان ربك نسياً) » ، « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » ووجه المناسبة منه ما تقدم من إطلاق « قرأ » على جهر ، لكن كان يبقى خصوص تناول ذلك لصلاة الصبح فيستفاد ذلك من الذي قبله ، فكأنه يقول : هذا الإجمال هنا مفسر بالبيان في الذي قبله ، لأن المحدث بهما واحد ، أشار إلى ذلك ابن رشيد . ويمكن أن يكون مراد البخاري بهذا ختم تراجم القراءة في الصلوات إشارة منه إلى أن المعتمد في ذلك هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأنه لا ينبغي لأحد أن يغير شيئاً مما صنعه . وقال الإسماعيلي : إيراد حديث ابن عباس هنا يغير ما تقدم من إثبات القراءة في الصلوات ، لأن مذهب ابن عباس كان ترك القراءة في السرية . وأجيب بأن الحديث الذي أورده البخاري ليس فيه دلالة على الترك ، وأما ابن عباس فكان يشك في ذلك تارة وينتفي القراءة أخرى وربما أثبتا ، أما نفية فرواه أبو داود وغيره من طريق عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن عمه « أنهم دخلوا عليه فقالوا له : هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر ؟ قال : لا . قيل : لعله كان يقرأ في نفسه ؟ قال : هذه شر من الأولى ، كان عبداً مأموراً بلغ ما أمر به » وأما شكه فرواه أبو داود أيضاً والطبري من رواية حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال « ما أدري أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر أم لا » انتهى . وقد أثبت قراءته فيهما خباب وأبو قتادة وغيرهما كما تقدم : فروايتهم مقدمة على من نفي ، فضلاً على من شك . ولعل البخاري أراد بإيراد هذا إقامة الحجة عليه : لأنه احتج بقوله تعالى « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » فيقال له قد ثبت أنه قرأ فيلزمك أن تقرأ ، والله أعلم . وقد جاء عن ابن عباس إثبات ذلك أيضاً رواه أيوب عن أبي العالية البراء قال « سألت ابن عباس : أقرأ في الظهر والعصر ؟ قال هو أمامك اقرأ منه ما قل أو كثر » . أخرجه ابن المنذر والطحاوي وغيرهما .

قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن إبراهيم المعروف بابن علية .

قوله (وما كان ربك نسياً) — و — لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ( قال الخطابي : مراده

أنه لو شاء الله أن ينزل بيان أحوال الصلاة حتى تكون قرآنًا يتلى لفعل ولم يتركه عن نسيان ، ولكنه وكل



الأمر في ذلك إلى بيان نبيه صلى الله عليه وسلم ، ثم شرع الاقتداء به . قال : ولا خلاف في وجوب أفعاله التي هي لبيان مجمل الكتاب . وقوله ﴿ أسوة ﴾ بكسر الهمزة وضمها أى قدوة .

### باب الجمع بين السورتين في ركعة

والقراءة بالخواتم، وبسورة قبل سورة، وبأول سورة.

ويذكر عن عبد الله بن السائب : قرأ النبي صلى الله عليه في الصُّبح ، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى أخذته سَعلة فركع .

وقرأ عمر في الركعة الأولى بمائة وعشرين آية من البقرة ، وفي الثانية بسورة من المثاني .

وقرأ الأحنف بالكهف في الأولى وفي الثانية بيوسف أو يونس . وذكر أنه صلى مع عمر الصبح بهما .

وقرأ ابن مسعود بأربعين آية من الأنفال ، وفي الثانية بسورة من المفصل .

وقال قتادة - فيمن يقرأ بسورة واحدة في ركعتين ، أو يردُّ سورة واحدة في ركعتين - : كل كتاب الله .

[٧٧٤م] ٧٥٧- وقال عبيد الله عن ثابت عن أنس كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء . فكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة مما يقرأ به افتتح بقل هو الله أحد حتى يفرغ منها ، ثم يقرأ بسورة أخرى معها ، وكان يصنع ذلك في كل ركعة ، فكلَّمه أصحابه وقالوا : إنك تفتتح بهذه السورة لا ترى أنها تجزيك حتى تقرأ بأخرى ، فإما تقرأ بها وإما أن تدعها وتقرأ بأخرى ، فقال : ما أنا بتاركها ، إن أحببتُم أن أوْمَكُم بذلك فعلتُ ، وإن كرهتُم تركتكم . وكانوا يرون أنه من أفضلهم وكرهوا أن يؤمهم غيره ، فلما أتاهم النبي صلى الله عليه أخبروه الخبر ، فقال : « يا فلان ، ما يمنعك أن تفعل ما يأمرُك به أصحابك ، وما يحملك على لزوم هذه السورة في كل ركعة ؟ » فقال : إني أحبُّها . فقال : « حُبُّك إياها أدخلك الجنة » .

[٧٧٥م] ٧٥٨- نا آدم قال نا شعبة قال نا عمرو بن مرة قال : سمعتُ أبا وائل قال : جاء رجل إلى ابن مسعود فقال : قرأتُ المفصل الليلة في ركعة . فقال : هذا كهذا الشعر . لقد عرفتُ النظائر

التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرن بينهما، فذكر عشرين سورة من المفصل، سورتين في ركعة.

[الحديث ٧٧٥ - طرفاه في: ٤٩٩٦، ٥٠٤٣].

**قوله (باب الجمع بين السورتين في ركعة ، والقراءة بالخواتم ، وبسورة قبل سورة ، وبأول سورة )** اشتمل هذا الباب على أربع مسائل : فأما الجمع بين سورتين فظاهر من حديث ابن مسعود ومن حديث أنس أيضاً ، وأما القراءة بالخواتم فيؤخذ بالإلحاق من القراءة بالأوائل والجامع بينهما أن كلا منهما بعض سورة ، ويمكن أن يؤخذ من قوله « قرأ عمر بمائة من البقرة » ويتأيد بقول قتادة « كل كتاب الله » وأما تقديم السورة على السورة على ما في ترتيب المصحف فن حديث أنس أيضاً ومن فعل عمر في رواية الأحنف عنه ، وأما القراءة بأول سورة فن حديث عبد الله بن السائب ومن حديث ابن مسعود أيضاً .

**قوله ( ويذكر عن عبد الله بن السائب )** أي ابن أبي السائب بن صبيح بن عابد بموحدة ابن عبد الله ابن عمر بن مخزوم ، وحديثه هذا وصله مسلم من طريق ابن جريج قال « سمعت محمد بن عباد بن جعفر يقول أخبرني أبو سلمة بن سفیان وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن المسيب العابد كلهم عن عبد الله ابن السائب قال : صلى لنا النبي صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح بسورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى وهارون - أو ذكر عيسى ، شك محمد بن عباد - أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة فركع » وفي رواية بحذف « فركع » . وقوله « ابن عمرو بن العاص » وهم من بعض أصحاب ابن جريج ، وقد روياه في مصنف عبد الرزاق عنه فقال « عبد الله بن عمرو القارئ » وهو الصواب . واختلف في إسناده على ابن جريج فقال ابن عيينة عنه عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن السائب أخرجه ابن ماجه ، وقال أبو عاصم عنه عن محمد بن عباد عن أبي سلمة بن سفیان - أو سفیان بن أبي سلمة - وكان البخاري علقه بصيغة « ويذكر » لهذا الاختلاف ، مع أن إسناده مما تقوم به الحجة . قال النووي : قوله « ابن العاص » غلط عند الحفاظ ، فليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي المعروف ، بل هو تابعي حجازي ، قال : وفي الحديث جواز قطع القراءة وجواز القراءة ببعض السورة ، وكرهه مالك . انتهى . وتعقب بأن الذي كرهه مالك أن يقتصر على بعض السورة مختاراً ، والمستدل به ظاهر في أنه كان للضرورة فلا يرد عليه ، وكذا يرد على من استدل به على أنه لا يكره قراءة بعض الآية أخذاً من قوله « حتى جاء ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى » . لأن كلا من الموضعين يقع في وسط آية وفيه ما تقدم . نعم الكراهة لا تثبت إلا بدليل ، وأدلة الجواز كثيرة . وقد تقدم حديث زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم قرأ الأعراف في الركعتين ولم يذكر ضرورة ففيه القراءة بالأول وبالأخير ، وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي بكر الصديق أنه أم الصحابة في صلاة الصبح بسورة البقرة فقرأها في الركعتين . وهذا إجماع منهم . وروى محمد بن عبد السلام الحشني - بضم الحاء المعجمة بعدها معجمة مفتوحة خفيفة ثم نون - من طريق الحسن البصري قال « غرونا خراسان ومعنا ثلاثمائة من الصحابة فكان الرجل منهم يصلي بنا فيقرأ الآيات من السورة ثم يركع » أخرجه ابن حزم محتجاً به . وروى الدارقطني بإسناد قوى عن ابن عباس أنه قرأ الفاتحة وآية من البقرة في كل ركعة .

**قوله ( أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة )** بفتح أوله من السعال ، ويجوز الضم . ولا بن ماجه « شرقة » بمعجمة وقاف . وقوله في رواية مسلم « فحذف » أى ترك القراءة . وفسره بعضهم برمى النخامة الناشئة عن السعلة ، والأول أظهر لقوله « فركع » ولو كان أزال ما عاقه عن القراءة لتمادى فيها . واستدل به على أن السعال لا يبطل الصلاة ، وهو واضح فيما إذا غلبه . وقال الرافعى في شرح المسند : قد يستدل به على أن سورة المؤمنين مكية وهو قول الأكثر ، قال : ولمن خالف أن يقول يحتمل أن يكون قوله « بمكة » أى في الفتح أو حجة الوداع . قلت : قد صرح بقضية الاحتمال المذكور النسائى في روايته فقال « في فتح مكة » ويؤخذ منه أن قطع القراءة لعارض السعال ونحوه أولى من التمدادى في القراءة مع السعال والتنحنح ، ولو استلزم تخفيف القراءة فيما استحب فيه تطويلها .

**قوله ( وقرأ عمر إلخ )** وصله ابن أبي شعبة من طريق أبى رافع قال « كان عمر يقرأ في الصبح بمائة من البقرة ويتبعها بسورة من المثاني » . انتهى . والمثاني قيل ما لم يبلغ مائة آية أو بلغها . وقيل ما عدا السبع الطوال إلى المفصل ، قيل سميت مثاني لأنها ثنيت السبع ، وسميت الفائحة المثاني لأنها تنهى في كل صلاة . وأما قوله سبحانه وتعالى ﴿ ولقد آتيناك سبعاً من المثاني ﴾ فالمراد بها سورة الفاتحة وقيل غير ذلك .

**قوله ( وقرأ الأحنف )** وصله جعفر الفريابي في « كتاب الصلاة » له من طريق عبد الله بن شقيق قال « صلى بنا الأحنف » فذكره وقال « في الثانية يونس » ولم يشك . قال : وزعم أنه صلى خاف عمر كذلك . ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم في المستخرج .

**قوله ( وقرأ ابن مسعود إلخ )** وصله عبد الرزاق بلفظه من رواية عبد الرحمن بن يزيد النخعى عنه ، وأخرجه هو وسعيد بن منصور من وجه آخر عن عبد الرزاق بلفظ « فافتتح الأنفال حتى بلغ ونعم النصير » . انتهى . وهذا الموضع هو رأس أربعين آية ، فالروايتان متوافقتان ، وتبين بهذا أنه قرأ بأربعين من أولها ، فاندفع الاستدلال به على قراءة خاتمة السورة بخلاف الأثر عن عمر فإنه محتمل . قال ابن التين إن لم تؤخذ القراءة بالخواتم من أثر عمر أو ابن مسعود وإلا فلم يأت البخاري بدليل على ذلك ، وفاته ما قدمناه من أنه مأخوذ بالإلحاق مؤيد بقول قتادة .

**قوله ( وقال قتادة )** وصله عبد الرزاق ، وقاتدة تابعى صغير يستدل لقوله ولا يستدل به : وإنما أراد البخاري منه قوله ( كل كتاب الله ) فإنه يستنبط منه جواز جميع ما ذكر في الترجمة : وأما قول قتادة في ترديد السورة فلم يذكره المصنف في الترجمة : فقال ابن رشيد : لعله لا يقول به : لما روى فيه من الكراهة عن بعض العلماء . قلت : وفيه نظر ، لأنه لا يراعى هذا القدر إذا صح له الدليل . قال الزين ابن المنير : ذهب مالك إلى أن يقرأ المصلى في كل ركعة بسورة كما قال ابن عمر : لكل سورة حظها من الركوع والسجود . قال : ولا تقسم السورة في ركعتين ، ولا يقتصر على بعضها ويترك الباقي : ولا يقرأ بسورة قبل سورة يخالف ترتيب المصحف ، قال : فإن فعل ذلك كله لم تفسد صلاته ، بل هو خلاف الأولى .

قال : وجميع ما استدلل به البخارى لا يخالف ما قال مالك ، لأنه محمول على بيان الجواز . انتهى . وأما حديث ابن مسعود فقيه إشعار بالمواظبة على الجمع بين سورتين كما سيأتى فى الكلام عليه . وقد نقل البيهقى فى مناقب الشافعى عنه أن ذلك مستحب ، وما عدا ذلك مما ذكر أنه خلاف الأولى هو مذهب الشافعى أيضاً ، وعن أحمد والخنفية كراهية قراءة سورة قبل سورة تخالف ترتيب المصحف ، واختلف هل رتبة الصحابة بتوقيف من النبى صلى الله عليه وسلم أو باجتهاد منهم ؟ قال القاضى أبو بكر : الصحيح الثانى ، وأما ترتيب الآيات فتوقيفى بلا خلاف . ثم قال ابن المنير ؛ والذى يظهر أن التكرير أخف من قسم السورة فى ركعتين انتهى . وسبب الكراهة فيما يظهر أن السورة مرتبط ببعضها ببعض فأى موضع قطع فيه لم يكن كانهائه إلى آخر السورة ، فإنه إن قطع فى وقف غير تام كانت الكراهة ظاهرة ، وإن قطع فى وقف تام فلا يخفى أنه خلاف الأولى . وقد تقدم فى الطهارة قصة الأنصارى الذى رماه العدو بسهم فلم يقطع صلاته وقال « كنت فى سورة فكرهت أن أقطعها » وأقره النبى صلى الله عليه وسلم على ذلك .

**قوله ( وقال عبيد الله بن عمر )** أى ابن حفص بن عاصم ، وحديثه هذا وصله الترمذى والبخارى عن إسماعيل بن أبى أويس ، والبيهقى من رواية محرز بن سلمة كلاهما عن عبد العزيز الدراوردى عنه بطوله ، قال الترمذى : حسن صحيح غريب من حديث عبيد الله عن ثابت . قال : وقد روى مبارك ابن فضالة عن ثابت فذكر طرفاً من آخره ، وذكر الطبرانى فى الأوسط أن الدراوردى تفرد به عن عبيد الله ، وذكر الدارقطنى فى العلل أن حماد بن سلمة خالف عبيد الله فى إسناده فرواه عن ثابت عن حبيب بن سبيعة مرسلًا قال : وهو أشبه بالصواب ، وإنما رجحه لأن حماد بن سلمة مقدم فى حديث ثابت ، لكن عبيد الله ابن عمر حافظ حجة ، وقد وافقه مبارك فى إسناده فيحتمل أن يكون لثابت فيه شيخان .

**قوله ( كان رجل من الأنصار يؤمهم فى مسجد قباء )** هو كلثوم بن الهدم ، رواه ابن منده فى كتاب التوحيد من طريق أبى صالح عن ابن عباس ، كذا أورده بعضهم . والهدم بكسر الهاء وسكون الدال ، وهو من بنى عمرو بن عوف سكان قباء ، وعليه نزل النبى صلى الله عليه وسلم حين قدم فى الهجرة إلى قباء . قيل وفى تعيين المبهم به هنا نظر ، لأن فى حديث عائشة فى هذه القصة أنه كان أمير سرية . وكلثوم بن الهدم مات فى أوائل ما قدم النبى صلى الله عليه وسلم المدينة فيما ذكره الطبرى وغيره من أصحاب المغازى ، وذلك قبل أن يبعث السرايا . ثم رأيت بخط بعض من تكلم على رجال العمدة كلثوم بن زهدم وعزاه لابن منده ، لكن رأيت أنا بخط الحافظ رشيد الدين العطار فى حواشى مبهمات الخطيب نقلاً عن صفة التصوف لابن طاهر : أخبرنا عبد الوهاب بن أبى عبد الله بن منده عن أبيه فسماه كرز بن زهدم ، فالتة أعلم . وعلى هذا فالذى كان يؤم فى مسجد قباء غير أمير السرية ، ويدل على تغييرهما أن فى رواية الباب أنه كان يبدأ بقل هو الله أحد وأمير السرية كان يختم بها ، وفى هذا أنه كان يصنع ذلك فى كل ركعة ولم يصرح بذلك فى قصة الآخر ، وفى هذا أن النبى صلى الله عليه وسلم سأل وأمير السرية أمر أصحابه أن يسألوه ، وفى هذا أنه قال إنه يحبها فبشره بالجنة وأمير السرية قال إنها صفة الرحمن فبشره بأن الله يحبه . والجمع بين هذا التغيير كله

ممکن لولا ما تقدم من كون كلثوم بن الهدم مات قبل البعوث والسرايا ، وأما من فسر به بأنه قتادة بن النعمان فأبعد جداً ، فإن في قصة قتادة أنه كان يقرؤها في الليل يرددھا ، ليس فيه أنه أم بها لا في سفر ولا في حضر ، ولا أنه سئل عن ذلك ولا بشر . وسيأتى ذلك واضحاً في فضائل القرآن . وحديث عائشة الذي أشرنا إليه أورده المصنف في أوائل كتاب التوحيد كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

**قوله ( مما يقرأ به )** أى من السورة بعد الفاتحة .

**قوله ( افتتح بقل هو الله أحد )** تمسك به من قال : لا يشترط قراءة الفاتحة ، وأجيب بأن الراوى لم يذكر الفاتحة اعتناء بالعلم لأنه لا بد منها فيكون معناه افتتح بسورة بعد الفاتحة ، أو كان ذلك قبل ورود الدليل الدال على اشتراط الفاتحة .

**قوله ( فكلمه أصحابه )** يظهر منه أن صنيعه ذلك خلاف ما ألفوه من النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( وكرهوا أن يؤمهم غيره )** إما لكونه من أفضلهم كما ذكر في الحديث ، وإما لكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذى قرره .

**قوله ( ما يأمر بك به أصحابك )** أى يقولون لك ، ولم يرد الأمر بالصيغة المعروفة لكنه لازم من التخيير الذى ذكره كأنهم قالوا له افعل كذا وكذا .

**قوله ( ما يمنعك وما يحملك )** سأله عن أمرين فأجابه بقوله : إني أحبها ، وهو جواب عن الثانى مستلزم للأول بانضمام شيء آخر وهو إقامة السنة المعهودة في الصلاة ، فالمانع مركب من المحبة والأمر المعهود ، والحامل على الفعل المحبة وحدها ، ودل تبشيره له بالجنة على الرضا بفعله ، وعبر بالفعل الماضى في قوله « أدخلك » وإن كان دخول الجنة مستقبلاً تحقيقاً لوقوع ذلك ، قال ناصر الدين بن المنير : في هذا الحديث أن المقاصد تغير أحكام الفعل لأن الرجل لو قال إن الحامل له على إعادتها أنه لا يحفظ غيرها لأمكن أن يأمره بحفظ غيرها ، لكنه اعتل بحبها فظهرت صحة قصده فصوبه . قال : وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بميل النفس إليه والاستكثار منه ولا يعد ذلك هجراناً لغيره ، وفيه ما يشعر بأن سورة الإخلاص مكية .

**قوله ( جاء رجل إلى ابن مسعود )** هو نبيك بفتح النون وكسر الهاء ابن سنان البجلي ، سباه منصور في روايته عن أبى وائل عند مسلم ، وسيأتى من وجه آخر .

**قوله ( قرأت المفصل )** تقدم أنه من ق إلى آخر القرآن على الصحيح ، وسمى مفصلاً لكثرة الفصل بين سورة بالبسملة على الصحيح . ولقول هذا الرجل قرأت المفصل سبب بينه مسلم في أول حديثه من رواية وكيع عن الأعمش عن أبى وائل قال : جاء رجل يقال له نبيك بن سنان إلى عبد الله فقال : يا أبا عبد الرحمن كيف تقرأ هذا الحرف ﴿ من ماء غير آسن ﴾ أو غير ياسن ؟ فقال عبد الله : كل القرآن أحصيت غير هذا ، قال : إني لأقرأ المفصل في ركعة .

**قوله ( هذا )** بفتح الهاء وتشديد الذال المعجمة ، أى سرداً وإفراطاً في السرعة ، وهو منصوب على المصدر ، وهو استفهام إنكار بحذف أداة الاستفهام ، وهى ثابتة في رواية منصور عند مسلم وقال ذلك لأن

تلك الصفة كانت عادتهم في إنشاد الشعر . وزاد فيه مسلم من رواية وكيع أيضاً أن أقواماً يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، وزاد أحمد عن أبي معاوية وإسحق عن عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش فيه « ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع » وهو في رواية مسلم دون قوله نفع .

**قوله ( لقد عرفت النظائر )** أى السور المتماثلة في المعاني كالموعظة أو الحكم أو القصص ، لا المتماثلة في عدد الآي ، لما سيظهر عند تعيينها . قال المحب الطبري : كنت أظن أن المراد أنها متساوية في العدد ، حتى اعتبرتها فلم أجد فيها شيئاً متساوياً .

**قوله ( يقرن )** بضم الراء وكسرهما .

**قوله ( عشرين سورة من المفصل وسورتين من آل حم في كل ركعة )** وقع في فضائل القرن من رواية واصل عن أبي وائل « ثمانى عشرة سورة من المفصل وسورتين من آل حم » وبين فيه من رواية أبي حمزة عن الأعمش أن قوله عشرين سورة إنما سمعة أبو وائل من علقمة عن عبد الله ولفظه « فقام عبد الله ودخل علقمة معه ثم خرج علقمة فسألناه فقال : عشرون سورة من المفصل على تأليف ابن مسعود آخرهن حم الدخان وعم يتساءلون » ولابن خزيمة من طريق أبي خالد الأحمر عن الأعمش مثله وزاد فيه « فقال الأعمش : أولهن الرحمن وآخرهن الدخان » ثم سردها ، وكذلك سردها أبو إسحق عن علقمة والأسود عن عبد الله فيما أخرجه أبو داود متصلاً بالحديث بعد قوله « كان يقرأ النظائر السورتين في ركعة : الرحمن والنجم في ركعة واقتربت والحاقة في ركعة والذاريات والطور في ركعة والواقعة ونون في ركعة وسأل والنازعات في ركعة وويل للمطففين وعبس في ركعة والمدثر والمزمل في ركعة وهل أتى ولا أقسم في ركعة وعم يتساءلون والمرسلات في ركعة وإذا الشمس كورت والدخان في ركعة » هذا لفظ أبي داود والآخر مثله إلا أنه لم يقل « في ركعة » في شيء منها ، وذكر السورة الرابعة قبل الثالثة والعاشرة قبل التاسعة ولم يخالفه في الاقتران ، وقد سردها أيضاً محمد بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن أبي وائل فيما أخرجه الطبراني لكن قدم وأخر في بعض وحذف بعضها ، ومحمد ضعيف . وعرف بهذا أن قوله في رواية واصل « وسورتين من آل حم » مشكل لأن الروايات لم تختلف أنه ليس في العشرين من الحواميم غير الدخان فيحمل على التغليب . أو فيه حذف كأنه قال وسورتين إحداهما من آل حم ، وكذا قوله في رواية أبي حمزة « آخرهن حم الدخان وعم يتساءلون » مشكل لأن حم الدخان آخرهن في جميع الروايات . وأما عم فهي في رواية أبي خالد السابعة عشرة وفي رواية أبي إسحق الثامنة عشرة فكان فيه تجوزاً . لأن عم وقعت في الركعتين الأخيرتين في الجملة ، ويتبين بهذا أن قوله في حديث الباب « عشرين سورة من المفصل » تجوزاً لأن الدخان ليست منه ، ولذلك فصلها من المفصل في رواية واصل . نعم يصح ذلك على أحد الآراء في حد المفصل كما تقدم وكما سيأتي بيانه أيضاً في فضائل القرآن . وفي هذا الحديث من الفوائد كراهة الإفراط في سرعة التلاوة لأنه يناقض المطلوب من التدبر والتفكير في معاني القرآن ، ولا خلاف في جواز السرد بدون تدبر لكن القراءة بالتدبر أعظم أجراً ، وفيه جواز تطويل الركعة الأخيرة على ما قبلها ، وهذا الحديث أول حديث موصول أورده في هذا الباب ، فلهذا صدر الترجمة بما دل عليه ، وفيه ما ترجم له وهو الجمع بين السور لأنه إذا جمع بين السورتين ساغ

الجمع بين ثلاث فصاعداً لعدم الفرق ، وقد روى أبو داود وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الله بن شقيق قال « سألت عائشة : أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين السور ؟ قالت : نعم من المفصل » ولا يخالف هذا ما سيأتى في التهجد أنه جمع بين البقرة وغيرها من الطوال ، لأنه يحمل على النادر . وقال عياض في حديث ابن مسعود هذا يدل على أن هذا القدر كان قدر قراءته غالباً ، وأما تطويله فلأنما كان في التدبر والترتيل ، وما ورد غير ذلك من قراءة البقرة وغيرها في ركعة فكان نادراً . قلت : لكن ليس في حديث ابن مسعود ما يدل على المواظبة ، بل فيه أنه كان يقرن بين هذه السور المعينات إذا قرأ من المفصل ، وفيه موافقة لقول عائشة وابن عباس : إن صلاته بالليل كانت عشر ركعات غير الوتر ، وفيه ما يقوى قول القاضي أبى بكر المتقدم : إن تأليف السور كان عن اجتهاد من الصحابة ، لأن تأليف عبد الله المذكور مغاير لتأليف مصحف عثمان ، وسيأتى ذلك في باب مفرد في فضائل القرآن إن شاء الله تعالى .

### باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب

[٧٧٦] ٧٥٩- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا همام عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه : أن النبي صلى الله عليه كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأُم الكتاب وسورتين ، وفي الركعتين الآخرين بأُم الكتاب ، ويسمعنا الآية ، ويطول في الركعة الأولى مما لا يطيل في الركعة الثانية ، وهكذا في العصر ، وهكذا في الصبح .

قوله ( باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب ) يعنى بغير زيادة ، وسكت عن ثلاثة المغرب رعاية للفظ الحديث مع أن حكمها حكم الآخرين من الرباعية ، ويحتمل أن يكون لم يذكرها لما رواه مالك من طريق الصنابحي أنه سمع أبا بكر الصديق يقرأ فيها ﴿ ربنا لا ترغ قلوبنا ﴾ الآية .

قوله ( عن يحيى ) هو ابن أبى كثير .

قوله ( بأُم الكتاب ) فيه ما ترجم له ، وفيه التنصيص على قراءة الفاتحة في كل ركعة ، وقد تقدم البحث فيه . قال ابن خزيمة : قد كنت زماناً أحسب أن هذا اللفظ لم يروه عن يحيى غير همام وتابعه أبان ، إلى أن رأيت الأوزاعى قد رواه أيضاً عن يحيى يعنى أن أصحاب يحيى اقتصروا على قوله « كان يقرأ في الأوليين بأُم الكتاب وسورة » كما تقدم عنه من طرق ، وأن هماماً زاد هذه الزيادة وهى الاختصار على الفاتحة في الآخرين ، فكان يخشى شذوذها إلى أن قويت عنده بمتابعة من ذكر ، لكن أصحاب الأوزاعى لم نفقوا على ذكرها كما سيظهر ذلك بعد باب .

قوله ( ما لا يطيل ) كذا للأكثر ، ولكريمة « ما لا يطول » . و « ما » نكرة موصوفة أو مصدرية ، وفى رواية المستملى والحموي « بما لا يطيل » واستدل به على تطويل الركعة الأولى على الثانية ، وقد تقدم البحث في ذلك في « باب القراءة في الظهر » وسيأتى أيضاً .

### باب من خافت القراءة في الظهر والعصر

[٧٧٧] ٧٦٠- حدثني قتيبة قال نا جرير عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن أبي معمر: قلنا لحباب: أكان رسول الله صلى الله عليه يقرأ في الظهر والعصر؟ قال: نعم. قلنا: من أين علمت؟ قال: باضطراب لحيته.

قوله (باب من خافت القراءة) أى أسر. وفي رواية الكشميني «خافت بالقراءة» وهو أوجه. ودلالة حديث حباب للترجمة واضحة، وقد تقدم الكلام على بقية فوائده قريباً.

### باب إذا سمع الإمام الآية

[٧٧٨] ٧٦١- حدثنا محمد بن يوسف قال حدثني الأزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه كان يقرأ بأُم الكتاب وسورة معها في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر وصلاة العصر، ويُسمِعنا الآية أحياناً، وكان يطول في الركعة الأولى.

قوله (باب إذا سمع) وللكشميني «إذا سمع» بتشديد الميم (الإمام الآية) أى في السرية، خلافاً لمن قال يسجد للسجود إن كان ساهياً، وكذا لمن قال يسجد مطلقاً، وحديث أبي قتادة واضح في الترجمة وقد تقدم الكلام عليه أيضاً.

### باب يطول في الركعة الأولى

[٧٧٩] ٧٦٢- حدثنا أبو نعيم قال نا هشام عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه: أن النبي صلى الله عليه كان يطول في الركعة الأولى من صلاة الظهر، ويُقصر في الثانية، ويفعل ذلك في صلاة الصبح.

قوله (باب يطول في الركعة الأولى) أى في جميع الصلوات، وهو ظاهر الحديث المذكور في الباب، وقد تقدم البحث فيه أيضاً، وعن أبي حنيفة يطول في أولى الصبح خاصة، وقال البيهقي في الجمع بين أحاديث المسألة: يطول في الأولى إن كان ينتظر أحداً وإلا فليسو بين الأوليين. وروى عبد الرزاق نحوه عن ابن جريج عن عطاء قال: إني لأحب أن يطول الإمام الأولى من كل صلاة حتى يكثر الناس، فإذا صليت لنفسى فلأني أحرص على أن أجعل الأوليين سواء. وذهب بعض الأئمة إلى استحباب تطويل الأولى من الصبح دائماً، وأما غيرها فلإن كان يترجى كثرة المأمومين ويبادر هو أول الوقت فينتظر وإلا فلا. وذكر في حكمة اختصاص الصبح بذلك أنها تكون عقب النوم والراحة وفي ذلك الوقت يواطئ السمع واللسان القلب لفراغه وعدم تمكن الاشتغال بأمور المعاش وغيرها منه، والعلم عند الله.



(تفنيه) : أبو يعفور المذكور في السند هو الأكبر ، واسمه واقد بالقاف وقيل وقدان ، وجزم النوى في شرح مسلم بأنه الأصغر واسمه عبد الرحمن بن عبيد ، وبالأول جزم أبو على الجبائي والنزى وغيرهما وهو الصواب

### باب جهر الإمام بالتأمين

وقال عطاء : آمين دعاء . أمّن ابن الزبير ومن وراءه حتى إنّ للمسجد للجة .

وكان أبو هريرة يُنادي الإمام : لا تفتني بآمين .

وقال نافع : كان ابن عمر لا يدعه ، ويحضّهم ، وسمعت منه في ذلك خبراً .

٧٦٣- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيّب وأبي سلمة

[٧٨٠]

ابن عبد الرحمن أنهما أخبراه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : «إذا أمّن الإمام فأمنوا ، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه» . وقال ابن شهاب : وكان رسول الله صلى الله عليه يقول : «آمين» .

[الحديث ٧٨٠- طرفه في : ٦٤٠٢] .

قوله ( باب جهر الإمام بالتأمين ) أى بعد الفاتحة في الجهر ، والتأمين مصدر أمّن بالتشديد أى قال آمين وهى بالمد والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء ، وحكى الواحدي عن حمزة والكسائي الإمالة ، وفيها ثلاث لغات أخرى شاذة : القصر حكاة ثعلب وأنشد له شاهدأ ، وأنكره ابن درستويه وطعن في الشاهد بأنه لضرورة الشعر ، وحكى عياض ومن تبعه عن ثعلب أنه إنما أجازه في الشعر خاصة . والتشديد مع المد والقصر . وخطأهما جماعة من أهل اللغة . وآمين من أسماء الأفعال مثل صه للسكوت ، وتفتح في الوصل لأنها مبنية بالاتفاق مثل كيف ، وإنما لم تكسر لثقل الكسرة بعد الياء ومعناها اللهم استجب عند الجمهور ، وقيل غير ذلك مما يرجع جميعه إلى هذا المعنى ، كتقول من قال : معناه اللهم آمنا بخير ، وقيل كذلك يكون ، وقيل درجة في الجنة تجب لقائلها ، وقيل لمن استجيب له كما استجيب للملائكة ، وقيل هو اسم من أسماء الله تعالى رواه عبد الرزاق عن أبي هريرة بإسناد ضعيف وعن هلال بن يساف التابعي مثله ، وأنكره جماعة ، وقال من مد وشدد : معناها قاصدين إليك ونقل ذلك عن جعفر الصادق ؛ وقال من قصر وشدد : هى كلمة عبرانية أو سريانية . وعند أبي داود من حديث أبي زهير النخعي الصحيح أن آمين مثل الطابع على الصحيفة ، ثم ذكر قوله صلى الله عليه وسلم « إن ختم بآمين فقد أوجب » .

قوله ( وقال عطاء إلى قوله بآمين ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : قالت له أكان ابن الزبير يؤمن على أثر أم القرآن ؟ قال : نعم ويؤمن من وراءه ؛ حتى إنّ للمسجد للجة . ثم قال : إنما آمين دعاء . قال : وكان أبو هريرة يدخل المسجد وقد قام الإمام فيناديه فيقول : لا تسبقني بآمين . وقوله حتى إن بكسر الهمزة للمسجد أى لأهل المسجد للجة اللام للتأكيد والالفة قال أهل اللغة : الصوت المرتفع ،

وروى « للعبة » بموحدة وتخفيف الجيم حكاه ابن التين ، وهى الأصوات المختلطة . ورواه البيهقي « لربة » بالراء بدل اللام كما سيأتى .

**قوله ( لا تفتنى )** بضم الفاء وسكون المثناة ، وحكى بعضهم عن بعض النسخ بالفاء والشين المعجمة ولم أر ذلك فى شيء من الروايات ، وإنما فيها بالمثناة من القوافى وهى بمعنى ما تقدم عند عبد الرزاق من السبق ، ومراد أبى هريرة أن يؤمن مع الإمام داخل الصلاة ، وقد تمسك به بعض المالكية فى أن الإمام لا يؤمن وقال : معناه لا تنازعنى بالتأمين الذى هو من وظيفة المأموم ، وهذا تأويل بعيد ، وقد جاء عن أبى هريرة من وجه آخر أخرجه البيهقي من طريق حماد عن ثابت عن أبى رافع قال : كان أبو هريرة يؤذن لمروان ، فاشترط أن لا يسبقه بالضالين حتى يعلم أنه دخل فى الصف ، وكأنه كان يشغل بالإقامة وتعديل الصفوف ، وكان مروان يبادر إلى الدخول فى الصلاة قبل فراغ أبى هريرة وكان أبو هريرة ينهأ عن ذلك ، وقد وقع له ذلك مع غير مروان : فروى سعيد بن منصور من طريق محمد بن سيرين أن أبا هريرة كان مؤذناً بالبحرين وأنه اشترط على الإمام أن لا يسبقه بآمين ، والإمام بالبحرين كان العلاء بن الحضرمي ، بينه عبد الرزاق من طريق أبى سلمة عنه ، وقد روى نحوه قول أبى هريرة عن بلال أخرجه أبو داود من طريق أبى عثمان عن بلال أنه قال « يا رسول الله ، لا تستبقنى بآمين » ورجاله ثقات . لكن قيل إن أبا عثمان لم يلق بلالا ، وقد روى عنه بلفظ « أن بلالا قال » وهو ظاهر الإرسال ، ورجحه الدارقطني وغيره على الموصول ، وهذا الحديث يضعف التأويل السابق لأن بلالا لا يقع منه ما حمل هذا القائل كلام أبى هريرة عليه ، وتمسك به بعض الحنفية بأن الإمام يدخل فى الصلاة قبل فراغ المؤذن من الإقامة ، وفيه نظر لأنها واقعة عين وسببها محتمل فلا يصح التمسك بها ، قال ابن المنير : مناسبة قول عطاء للترجمة أنه حكم بأن التأمين دعاء فاقضى ذلك أن يقوله الإمام لأنه فى مقام الداعى ، بخلاف قول المانع إنها جواب للدعاء فيختص بالمأموم ، وجوابه أن التأمين قائم مقام التلخيص بعد البسط ، فالداعى فصل المقاصد بقوله « اهدنا الصراط المستقيم » إلى آخره ، والمؤمن أتى بكلمة تشمل الجميع فإن قالها الإمام فكأنه دعا مرتين مفصلاً ثم مجملاً .

**قوله ( وقال نافع إلخ )** وصله عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا نافع أن ابن عمر كان إذا ختم أم القرآن قال آمين لا يدع أن يؤمن إذا ختمها ويحضهم على قولها ، قال « سمعت منه فى ذلك خيراً » . وقوله ( ويحضهم ) بالضاد المعجمة ، وقوله ( خيراً ) بسكون التحتانية أى فضلاً وثواباً وهى رواية الكشميهنى ، ولغيره « خيراً » بفتح الموحدة أى حديثاً مرفوعاً ، ويشعر به ما أخرجه البيهقي « كان ابن عمر إذا أمن الناس آمن معهم ويرى ذلك من السنة » . ورواية عبد الرزاق مثل الأول ، وكذلك رويناه فى فوائد يحيى بن معين قال حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج ، ومناسبة أثر ابن عمر من جهة أنه كان يؤمن إذا ختم الفاتحة ، وذلك أعم من أن يكون إماماً أو مأموماً .

**قوله ( عن ابن شهاب )** فى الترمذى من طريق زيد بن الحباب عن مالك « أخبرنا ابن شهاب » .

**قوله ( أنهما أخبراه )** ظاهره أن لفظهما واحد ، لكن سيأتى فى رواية محمد بن عمرو عن أبى سلمة

مغايرة يسيرة للفظ الزهرى .

قوله ( إذا آمن الإمام فأمتنوا ) ظاهر في أن الإمام يؤمن ، وقيل معناه إذا دعا ، والمراد دعاء الفاتحة من قوله ( اهدنا ) إلى آخره بناء على أن التأمين دعاء ، وقيل معناه إذا بلغ إلى موضع استدعى التأمين وهو قوله ( ولا الضالين ) ويرد ذلك التصريح بالمراد في حديث الباب ، واستدل به على مشروعية التأمين للإمام ، قيل وفيه نظر لكونها قضية شرعية ، وأجيب بأن التعبير بإذا يشعر بتحقيق الوقوع ، وخالف مالك في إحدى الروايتين عنه وهي رواية ابن القاسم فقال : لا يؤمن الإمام في الجهرية ، وفي رواية عنه لا يؤمن مطلقاً ، وأجاب عن حديث ابن شهاب هذا بأنه لم يره في حديث غيره ، وهي علة غير قاذحة فإن ابن شهاب إمام لا يضره التفرد ، مع ما سيذكر قريباً أن ذلك جاء في حديث غيره ، ورجح بعض المالكية كون الإمام لا يؤمن من حيث المعنى بأنه داع فناسب أن يختص المأموم بالتأمين ، وهذا يجيء على قولهم إنه لا قراءة على المأموم ، وأما من أوجبها عليه فله أن يقول : كما اشتركا في القراءة فينبغي أن يشتركا في التأمين ، ومنهم من أول قوله « إذا آمن الإمام » فقال : معناه دعا ، قال وتسمية الداعي مؤمناً سائغة لأن المؤمن يسمى داعياً كما جاء في قوله تعالى ( قد أجيب دعوتكما ) وكان موسى داعياً وهرون مؤمناً كما رواه ابن مردويه من حديث أنس ، وتعقب بعدم الملازمة فلا يلزم من تسمية المؤمن داعياً عكسه قاله ابن عبد البر ، على أن الحديث في الأصل لم يصح ، ولو صح فإطلاق كون هرون داعياً إنما هو للتغليب ، وقال بعضهم : معنى قوله « إذا آمن » بلغ موضع التأمين كما يقال أنجد إذا بلغ نجداً وإن لم يدخلها ، قال ابن العربي : هذا بعيد لغة وشرعاً . وقال ابن دقيق العيد : وهذا مجاز ، فإن وجد دليل يرجحه عمل به وإلا فالأصل عدمه . قالت : استدلو له برواية أبي صالح عن أبي هريرة الآتية بعد باب بلفظ « إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين » قالوا فالجمع بين الروايتين يقتضي حمل قوله « إذا آمن » على المجاز . وأجاب الجمهور — على تسليم المجاز المذكور — بأن المراد بقوله إذا آمن أى أراد التأمين ليتوافق تأمين الإمام والمأموم معاً ، ولا يلزم من ذلك أن لا يقولها الإمام ، وقد ورد التصريح بأن الإمام يقولها وذلك في رواية ، ويدل على خلاف تأويلهم رواية معمر عن ابن شهاب في هذا الحديث بلفظ « إذا قال الإمام ولا الضالين فقالوا آمين فإن الملائكة تقول آمين وإن الإمام يقول آمين » الحديث ، أخرجه أبو داود والنسائي والسراج وهو صريح في كون الإمام يؤمن . وقيل في الجمع بينهما : المراد بقوله « إذا قال ولا الضالين فقولوا آمين » أى ولو لم يقل الإمام آمين ، وقيل يؤخذ من الخبرين تخير المأموم في قولها مع الإمام أو بعده قاله الطبري ، وقيل الأول لمن قرب من الإمام والثاني لمن تباعد عنه ، لأن جهر الإمام بالتأمين أخفض من جهره بالقراءة ، فقد يسمع قراءته من لا يسمع تأمينه ، فمن سمع تأمينه آمن معه ، وإلا يؤمن إذا سمعه يقول ولا الضالين لأنه وقت تأمينه قاله الخطابي . وهذه الوجوه كلها محتملة وليست بدون الوجه الذى ذكره ، وقد رده ابن شهاب بقوله « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين » كأنه استشعر التأويل المذكور فبين أن المراد بقوله « إذا آمن » حقيقة التأمين ، وهو وإن كان مرسلًا فقد اعتضد بصنيع أبى هريرة راويه كما سيأتى بعد باب ، وإذا ترجح أن الإمام يؤمن فيجهر به في الجهرية كما ترجم به المصنف وهو قول الجمهور ، خلافاً للكوفيين ورواية عن مالك فقال : يسر به مطلقاً . ووجه الدلالة من الحديث أنه لو لم يكن التأمين مسموعاً للمأموم لم يعلم به وقد علق تأمينه بتأمينه ، وأجابوا بأن موضعه معلوم فلا يستلزم الجهر به وفيه نظر لاحتمال أن يخل به فلا يستلزم علم المأموم به ،

وقد روى روح بن عباد عن مالك في هذا الحديث قال ابن شهاب « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال ولا الضالين جهر بآمين » أخرجه السراج ، ولابن حبان من رواية الزبيدي في حديث الباب عن ابن شهاب « كان إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال آمين » وللحميدي من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة نحوه بلفظ « إذا قال ولا الضالين » ولأبي داود من طريق أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة مثله وزاد « حتى يسمع من يليه من الصف الأول » ولأبي داود وصححه ابن حبان من حديث وائل ابن حجر نحو رواية الزبيدي ، وفيه رد على من أوما إلى النسخ فقال : إنما كان صلى الله عليه وسلم يجهر بالتأمين في ابتداء الإسلام ليعلمهم فإن وائل بن حجر إنما أسلم في أواخر الأمر .

**قوله ( فأمونا )** استدل به على تأخير تأمين المأموم عن تأمين الإمام لأنه رتب عليه بالفاء . لكن تقدم في الجمع بين الروایتين أن المراد المقارنة وبذلك قال الجمهور ، وقال الشيخ أبو محمد الجريسي : لا تستحب مقارنة الإمام في شيء من الصلاة غيره ، قال إمام الحرمين : يمكن تعليقه بأن التأمين لقراءة الإمام لا لتأمينه ، فلذلك لا يتأخر عنه وهو واضح . ثم إن هذا الأمر عند الجمهور للندب ، وحكى ابن بريزة عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم عملاً بظاهر الأمر ، قال : وأوجه الظاهرية على كل مصل ثم في مطلق أمر المأموم بالتأمين أنه يؤمن ولو كان مشغلاً بقراءة الفاتحة ، وبه قال أكثر الشافعية . ثم اختلفوا هل تنقطع بذلك الموالة ؟ على وجهين : أحدهما لا تنقطع لأنه مأمور بذلك لمصلحة الصلاة ، بخلاف الأمر الذي لا يتعلق بها كالحمد للعاطس والله أعلم .

**قوله ( فإنه من وافق )** زاد يونس عن ابن شهاب عند مسلم « فإن الملائكة تؤمن » قبل قوله « فمن وافق » وكذا لابن عيينة عن ابن شهاب كما سيأتي في الدعوات ، وهو دال على أن المراد الموافقة في القول والزمان ، خلافاً لمن قال المراد الموافقة في الإخلاص والخشوع كابن حبان فإنه لما ذكر الحديث قال : يريد موافقة الملائكة في الإخلاص بغير إعجاب ، وكذا جنح إليه غيره فقال نحو ذلك من الصفات المحمودة ، أو في إجابة الدعاء ، أو في الدعاء بالطاعة خاصة ، أو المراد بتأمين الملائكة استغفارهم للمؤمنين . وقال ابن المنير : الحكمة في إثبات الموافقة في القول والزمان أن يكون المأموم على يقظة للإتيان بالوظيفة في محلها . لأن الملائكة لا غفلة عندهم ، فمن وافقهم كان متيقظاً . ثم إن ظاهره أن المراد بالملائكة جميعهم ، واختاره ابن بريزة . وقيل : الحفظة منهم ، وقيل الذين يتعاقبون منهم إذا قلنا إنهم غير الحفظة . والذي يظهر أن المراد بهم من يشهد تلك الصلاة من الملائكة ممن في الأرض أو في السماء . وسيأتي في رواية الأعرج بعد باب « وقالت الملائكة في السماء آمين » وفي رواية محمد بن عمرو الآتية أيضاً « فوافق ذلك قول أهل السماء » ونحوها لسهيل عن أبيه عند مسلم ، وروى عبد الرزاق عن عكرمة قال « صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء ، فإذا وافق آمين في الأرض آمين في السماء غفر للعبد » انتهى . ومثله لا يقال بالرأى فالمصير إليه أولى .

**قوله ( غفر له ما تقدم من ذنبه )** ظاهره غفران جميع الذنوب الماضية ، وهو محمول عند العلماء

على الصغائر ، وقد تقدم البحث في ذلك في الكلام على حديث عثمان فيمن توضأ كوضوئه صلى الله عليه وسلم في كتاب الطهارة .

(قائلة) : وقع في أمالي الجرجاني عن أبي العباس الأصم عن بحر بن نصر عن ابن وهب عن يونس في آخر هذا الحديث « وما تأخر » وهي زيادة شاذة فقد رواه ابن الجارود في المتتقي عن بحر بن نصر بدونها ، وكذا رواه مسلم عن حرمله وابن خزيمة عن يونس بن عبد الأعلى كلاهما عن ابن وهب وكذلك في جميع الطرق عن أبي هريرة إلا أنني وجدته في بعض النسخ من ابن ماجه عن هشام بن عمار وأبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن ابن عينة بإثباتها ، ولا يصح ، لأن أبا بكر قد رواه في مسنده ومصنفه بدونها ، وكذلك حفاظ أصحاب ابن عينة الحميدى وابن المديني وغيرهما . وله طريق أخرى ضعيفة من رواية أبي فروة محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه عن عثمان والوليد ابني ساج عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة .

قوله ( قال ابن شهاب ) هو متصل إليه برواية مالك عنه ، وأخطأ من زعم أنه معلق . ثم هو من مراسيل ابن شهاب ، وقد قدمنا وجه اعتضاده . وروى عنه موصولا أخرجه الدارقطني في الغرائب والعلل من طريق حفص بن عمر العدني عن مالك عنه . وقال الدارقطني : تفرد به حفص بن عمر وهو ضعيف ، وفي الحديث حجة على الإمامية في قولهم إن التأمين يبطل الصلاة . لأنه ليس بلفظ قرآن ولا ذكر ، ويمكن أن يكون مستندهم ما نقل عن جعفر الصادق أن معنى آمين أى قاصدين إليك ، وبه تمسك من قال إنه بالمد والتشديد ، وصرح المتولي من الشافعية بأن من قاله هكذا بطلت صلاته . وفيه فضيلة الإمام لأن تأمين الإمام يوافق تأمين الملائكة ، ولهذا شرعت للمأموم موافقته . وظاهر سياق الأمر أن المأموم إنما يؤمن إذا أمن الإمام لا إذا ترك ، وقال به بعض الشافعية كما صرح به صاحب « الذخائر » وهو مقتضى إطلاق الرافعي الخلاف . وادعى النووي في « شرح المذهب » الاتفاق على خلافه ، ونص الشافعي في « الأم » على أن المأموم يؤمن ولو تركه الإمام عمداً أو سهواً ، واستدل به القرطبي على تعيين قراءة الفاتحة للإمام ، وعلى أن المأموم ليس عليه أن يقرأ فيما جهر به إمامه ، فأما الأول فكأنه أخذه من أن التأمين مختص بالفاتحة فظاهر السياق يقتضي أن قراءة الفاتحة كانت أمراً معلوماً عندهم ، وأما الثاني فقد يدل على أن المأموم لا يقرأ الفاتحة حال قراءة الإمام لها لا أنه لا يقرأها أصلاً .

## ب

### فضل التأمين

٧٦٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إذا قال أحدكم آمين ، وقالت الملائكة في السماء آمين ، فوافقت أحدهما الأخرى ، غفر له ما تقدم من ذنبه » .

[٧٨١]

قوله (باب فضل التأمين) أورد فيه رواية الأعرج لأنها مطلقة غير مقيدة بحال الصلاة . قال ابن المنير : وأى فضل أعظم من كونه قولاً لا كلفه فيه ، ثم قد ترتبت عليه المغفرة اهـ . ويؤخذ منه مشروعية التأمين لكل من قرأ الفاتحة سواء كان داخل الصلاة أو خارجها لقوله « إذا قال أحدكم » لكن في رواية مسلم من هذا الوجه « إذا قال أحدكم في صلاته » فيحمل المطلق على المقيد . نعم في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد - وساق مسلم إسناده - « إذا أمن القارئ فأمنوا » فهذا يمكن حمله على الإطلاق فيستحب التأمين إذا أمن القارئ مطلقاً لكل من سمعه من مصل أو غيره . ويمكن أن يقال : المراد بالقارئ الإمام إذا قرأ الفاتحة . فإن الحديث واحد اختلفت ألفاظه . واستدل به بعض المعزلة على أن الملائكة أفضل من الآدميين ، وسيأتي البحث في ذلك في « باب الملائكة » من بدء الخلق إن شاء الله تعالى .

### باب جهر المأموم بالتأمين

٧٦٥- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إذا قال الإمام ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ فقولوا : آمين ، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » . تابعه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه . ونعيم المجر عن أبي هريرة . [الحديث ٧٨٢- طرفه في : ٤٤٧٥] [٧٨٢]

قوله (باب جهر المأموم بالتأمين) كذا للأكثر ، وفي رواية المستمل والحموي « جهر الإمام بآمين » والأول هو الصواب لثلاث يتكرر .

قوله (مولى أبي بكر) أي ابن عبد الرحمن بن الحارث .

قوله (إذا قال الإمام إلخ) استدلل به على أن الإمام لا يؤمن ، وقد تقدم البحث فيه قبل ، قال الزين بن المنير : مناسبة الحديث للترجمة من جهة أن في الحديث الأمر بقول آمين ، والقول إذا وقع به الخطاب مطلقاً حمل على الجهر ، ومتى أريد به الإسرار أو حديث النفس قيد بذلك . وقال ابن رشيد : تؤخذ المناسبة منه من جهات : منها أنه قال « إذا قال الإمام فقولوا » فقابل القول بالقول ، والإمام إنما قال ذلك جهراً فكان الظاهر الاتفاق في الصفة . ومنها أنه قال « فقولوا » ولم يقيد بجهر ولا غيره ، وهو مطلق في سياق الإثبات ، وقد عمل به في الجهر بدليل ما تقدم يعنى في مسألة الإمام ، والمطلق إذا عمل به في صورة لم يكن حجة في غيرها باتفاق . ومنها أنه تقدم أن المأموم مأمور بالاعتداء بالإمام ، وقد تقدم أن الإمام يجهر فلزم جهره بجهره اهـ . وهذا الأخير سبق إليه ابن بطل ، وتعقب بأنه يستلزم أن يجهر المأموم بالقراءة لأن الإمام جهر بها ، لكن يمكن أن ينفصل عنه بأن الجهر بالقراءة خلف الإمام قد نهى عنه ، فبقى التأمين داخل تحت عموم الأمر باتباع الإمام ، ويتقوى ذلك بما تقدم عن عطاء أن من خلف ابن الزبير كانوا يؤمنون جهراً ، وروى البيهقي من وجه آخر عن عطاء قال « أدركت مائتين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المسجد إذا قال الإمام ولا الضالين سمعت لهم رجة بآمين » . والجهر للمأموم ذهب إليه

الشافعي في القديم وعليه الفتوى ، وقال الرافعي : قال الأكثر في المسألة قولان أحدهما أنه يجهر .

**قوله ( تابعه محمد بن عمرو )** أي ابن علقمة الليثي ، ومتابعته وصلها أحمد والدارمي عن يزيد بن هارون وابن خزيمة من طريق إسماعيل بن جعفر والبيهقي من طريق النضر بن شميل ثلاثهم عن محمد بن عمرو نحو رواية سمى عن أبي صالح ، وقال في روايته « فوافق ذلك قول أهل السماء » .

**قوله ( ونعيم المحمر )** بالرفع عطفاً على محمد بن عمرو ، وأغرب الكرماني فقال : حاصله أن سمياً ومحمد بن عمرو ونعياً ثلاثهم روى عنهم مالك هذا الحديث ، لكن الأول والثاني روايا عن أبي هريرة بالواسطة ونعيم بدونها ، وهذا جزم منه بشيء لا يدل عليه السياق ، ولم يرو مالك طريق نعيم ولا طريق محمد بن عمرو أصلاً ، وقد ذكرنا من وصل طريق محمد ، وأما طريق نعيم فرواها النسائي وابن خزيمة والسراج وابن حبان وغيرهم من طريق سعيد بن أبي هلال عن نعيم المحمر قال « صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قرأ بأم القرآن حتى بلغ ولا الضالين فقال آمين وقال الناس آمين ، ويقول كلما سجد الله أكبر ، وإذا قام من الجلوس في الإثنين قال الله أكبر ، ويقول إذا سلم : والذي نفسى بيده إنى لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم » بؤب النسائي عليه « الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم » وهو أصح حديث ورد في ذلك ، وقد تعقب استدلاله باحتمال أن يكون أبو هريرة أراد بقوله « أشبهكم » أي في معظم الصلاة لا في جميع أجزائها ، وقد رواه جماعة غير نعيم عن أبي هريرة بدون ذكر البسملة كما سيأتي قريباً ، والجواب أن نعياً ثقة فتقبل زيادته ، والخبر ظاهر في جميع الأجزاء فيحمل على عمومته حتى يثبت دليل يخصه .  
( تنبيه ) : عرف مما ذكرناه أن متابعة نعيم في أصل إثبات التأمين فقط ، بخلاف متابعة محمد بن عمرو ، والله أعلم .

### باب إذا ركع دون الصف

٧٦٦- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا همّام عن الأعلم - وهو زياد - عن الحسن عن أبي بكر : أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وآله وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله فقال : « زادك الله حرصاً ، ولا تعد » . [٧٨٣]

**قوله ( باب إذا ركع دون الصف )** كان اللائق لإيراد هذه الترجمة في أبواب الإمامة ، وقد سبق هناك ترجمة « المرأة وحدها تكون صفّاً » وذكرت هناك أن ابن بطل استدلل بحديث أنس المذكور فيه في صلاة أم سليم لصحة صلاة المنفرد خلف الصف إلحاقاً للرجل بالمرأة ، ثم وجدته مسبوقة بالاستدلال به عن جماعة من كبار الأئمة ، لكنه متعقب ، وأقدم من وقفت على كلامه ممن تعقبه ابن خزيمة فقال : لا يصح الاستدلال به لأن صلاة المرأة خلف الصف وحده منهي عنها باتفاق ممن يقول تجزئه أو لا تجزئه ، وصلاة المرأة وحدها إذا لم يكن هناك امرأة أخرى مأمور بها باتفاق ، فكيف يقاس مأمور على منهي ؟ والظاهر أن الذي استدلل به نظر إلى مطلق الجواز حملاً للنهي على التنزيه والأمر على الاستحباب ، وقال ناصر الدين

ابن المنير : هذه الترجمة مما نوزع فيها البخارى حيث لم يأت بجواب « إذا » لإشكال الحديث واختلاف العلماء في المراد بقوله « ولا تعد » .

**قوله ( عن الأعم هو زياد )** في رواية عن عفان عن همام حدثنا زياد الأعم أخرجه ابن أبي شيبة ، وزياد هو ابن حسان بن قرة الباهلى من صغار التابعين ، قيل له الأعم لأنه كان مشقوق الشفة ، والإسناد كله بصريون .

**قوله ( عن الحسن ) هو البصرى .**

**قوله ( عن أبي بكرة ) هو الثقفى ،** وقد أعله بعضهم بأن الحسن عنعنه ، وقيل إنه لم يسمع من أبي بكرة وإنما يروى عن الأحنف عنه ، ورد هذا الإعلال برواية سعيد بن أبي عروبة عن الأعم قال « حدثني الحسن أن أبا بكرة حدثه » أخرجه أبو داود والنسائى .

**قوله ( أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم )** في رواية سعيد المذكورة « أنه دخل المسجد » زاد الطبرانى من رواية عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيه « وقد أقيمت الصلاة فانطلق يسعى » وللطحاوى من رواية حماد بن سلمة عن الأعم « وقد حفزه النفس » .

**قوله ( فذكر ذلك )** في رواية حماد عند الطبرانى « فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أيكم دخل الصف وهو راكم » .

**قوله ( زادك الله حرصاً )** أى على الخير ، قال ابن المنير صوب النبي صلى الله عليه وسلم فعل أبي بكرة من الجهة العامة وهى الحرص على إدراك فضيلة الجماعة ، وخطأه من الجهة الخاصة .

**قوله ( ولا تعد )** أى إلى ما صنعت من السعى الشديد ثم الركوع دون الصف ثم من المشى إلى الصف ، وقد ورد ما يقتضى ذلك صريحاً في طرق حديثه كما تقدم بعضها ، وفي رواية عبد العزيز المذكورة « فقال من الساعى » وفي رواية يونس بن عبيد عن الحسن عند الطبرانى « فقال أيكم صاحب هذا النفس ؟ قال : خشيت أن تفوتني الركعة معك » وله من وجه آخر عنه في آخر الحديث « صل ما أدركت واقض ما سبقك » وفي رواية حماد عند أبي داود وغيره « أيكم الراكع دون الصف » وقد تقدم من روايته قريباً « أيكم دخل الصف وهو راكم » وتمسك المهلب بهذه الرواية الأخيرة فقال : إنما قال له « لا تعد » لأنه مثل بنفسه في مشيه راکعاً لأنها كمشية البهائم اهـ . ولم ينحصر النهى في ذلك كما حررته ، ولو كان منحصراً لاقتضى ذلك عدم الكراهة في إحرام المنفرد خلف الصف ، وقد تقدم نقل الاتفاق على كراهيته ، وذهب إلى تحريمه أحمد وإسحق وبعض محدثى الشافعية كابن خزيمة ، واستدلوا بحديث وابصة بن معبد « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلى خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة » أخرجه أصحاب السنن وصححه أحمد وابن خزيمة وغيرهما . ولابن خزيمة أيضاً من حديث على بن شيبان نحوه وزاد « لا صلاة لمنفرد خلف الصف » واستدل الشافعى وغيره بحديث أبي بكرة على أن الأمر في حديث وابصة للاستحباب لكون أبي بكرة أتى بجزء من الصلاة خلف الصف ولم يؤمر بالإعادة ، لكن نهى عن العود إلى ذلك ، فكانه أرشد إلى ما هو الأفضل . وروى البيهقى من طريق المغيرة عن إبراهيم فيمن صلى خلف الصف وحده فقال :



صلاته تامة وليس له تضعيف ، وجمع أحمد وغيره بين الحديثين بوجه آخر ، وهو أن حديث أبي بكره مخصص لعموم حديث وابصة ، فمن ابتداء الصلاة منفرداً خلف الصف ثم دخل في الصف قبل القيام من الركوع لم تجب عليه الإعادة كما في حديث أبي بكره ، ولا فتجب على عموم حديث وابصة وعلى بن شيان . واستنبط بعضهم من قوله « لا تعد » أن ذلك الفعل كان جائزاً ثم ورد النهي عنه بقوله لا تعد ، فلا يجوز العود إلى ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وهذه طريقة البخاري في « جزء القراءة خلف الإمام » ويؤخذ مما حررته جواب من قال : لم لا دعا له بعدم العود إلى ذلك كما دعا له بزيادة الحرص ؟ وأجاب بأنه جوز أنه ربما تأخر في أمر يكون أفضل من إدراك أول الصلاة اهـ . وهو مبني على أن النهي إنما وقع عن التأخير وليس كذلك .

( تنبيه ) : قوله « ولا تعد » ضبطناه في جميع الروايات بفتح أوله وضم العين من العود ، وحكى بعض شراح المصابيح أنه روى بضم أوله وكسر العين من الإعادة ، ويرجح الرواية المشهورة ما تقدم من الزيادة في آخره عند الطبراني « صل ما أدركت واقض ما سبقك » وروى الطحاوي بإسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعاً « إذا أتى أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأخذ مكانه من الصف » واستدل بهذا الحديث على استحباب موافقة الداخل للإمام على أي حال وجدته عليها ، وقد ورد الأمر بذلك صريحاً في سنن سعيد بن منصور من رواية عبد العزيز بن رفيع عن أناس من أهل المدينة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من وجدني قائماً أو راکعاً أو ساجداً فليكن معي على الحال التي أنا عليها » وفي الترمذي نحوه عن علي ومعاذ بن جبل مرفوعاً وفي إسناده ضعف ، لكنه ينتج بطريق سعيد بن منصور المذكورة .

### باب إتمام التكبير في الركوع

وقاله ابن عباس عن النبي صلى الله عليه . فيه مالك بن الحويرث

٧٦٧- نا إسحاق الواسطي قال نا خالد عن الجريري عن أبي العلاء عن مطرف عن [٧٨٤]

عمران بن حصين قال : صلى مع علي بالبصرة فقال : ذكرنا هذا الرجل صلاة كنا نصليها مع رسول الله صلى الله عليه ، فذكر أنه كان يكبر كلما رفع وكلما وضع .

[الحديث ٧٨٤- طرفاه في : ٧٨٦ ، ٨٢٦] .

٧٦٨- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة : [٧٨٥]

أنه كان يصلي بهم فيكبر كلما خفض ورفع ، فإذا انصرف قال : إني لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه .

[الحديث ٧٨٥- أطرافه في : ٧٨٩ ، ٧٩٥ ، ٨٠٣] .

قوله ( باب إتمام التكبير في الركوع ) أي مده بحيث ينتهي بتمامه ، أو المراد إتمام عدد تكبيرات الصلاة بالتكبير في الركوع قاله الكرماني . قلت : ولعله أراد بلفظ الإتمام الإشارة إلى تضعيف ما رواه أبو داود

من حديث عبد الرحمن بن أبزي قال « صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يتم التكبير » وقد نقل البخاري في التاريخ عن أبي داود الطيالسي أنه قال : هذا عندنا باطل ، وقال الطبري والبزار : تفرد به الحسن بن عمران وهو مجهول ، وأجيب على تقدير صحته بأنه فعل ذلك لبيان الجواز ، أو المراد لم يتم الجهر به أو لم يمهده .

**قوله ( قاله ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم )** أى الإتمام ومراده أنه قال ذلك بالمعنى ، لأنه أشار بذلك إلى حديثه الموصول في آخر الباب الذى بعده وفيه قوله لعكرمة لما أخبره عن الرجل الذى كبر في الظهر ثنتين وعشرين تكبيرة « إنها صلاة النبي صلى الله عليه وسلم » فيستلزم ذلك أنه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم إتمام التكبير ، لأن الرباعية لا يقع فيها لذاتها أكثر من ذلك ، ومن لازم ذلك التكبير في الركوع . وهذا يبعد الاحتمال الأول .

**قوله ( وفيه مالك بن الحويرث )** أى يدخل في الباب حديث مالك ، وقد أورده المؤلف بعد أبواب في « باب المكث بين السجدين » ولفظه « فقام ثم ركع فكبر » .

**قوله ( أخبرنا خالد )** هو الطحان ، والجري هو سعيد ، وأبو العلاء هو يزيد بن عبد الله بن الشخير أخو مطرف الذى روى هذا الحديث عنه ، والإسناد كله بصريون وفيه رواية الأقران والإخوة .

**قوله ( صلى )** أى عمران ( مع على ) أى ابن أبى طالب ( بالبصرة ) يعنى بعد وقعة الجمل .

**قوله ( ذكرنا )** بتشديد انكاف وفتح الراء ، وفيه إشارة إلى أن التكبير الذى ذكره كان قد ترك ، وقد روى أحمد والطحاوى بإسناد صحيح عن أبى موسى الأشعري قال « ذكرنا على صلاة كنا نصليها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إما نسيناها وإما تركناها عمداً » ولأحمد من وجه آخر عن مطرف قال : قلنا - يعنى لعمران بن حصين - يا أبا نجيد ، هو بالنون والجيم مضمر ، من أول من ترك التكبير ؟ قال : عثمان بن عفان حين كبر . وضعف صوته . وهذا يحتمل إرادة ترك الجهر . وروى الطبراني عن أبى هريرة أن أول من ترك التكبير معاوية . وروى أبو عبيد أن أول من تركه زياد . وهذا لا ينافي الذى قبله لأن زياداً تركه بترك معاوية ، وكأن معاوية تركه بترك عثمان . وقد حمل ذلك جماعة من أهل العلم على الإخفاء ، ويرشحه حديث أبى سعيد الآتى في « باب يكبر وهو ينهض من السجدين » ، لكن حكى الطحاوى أن قوماً كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع ، قال : وكذلك كانت بنو أمية تفعل ، وروى ابن المنذر نحوه عن ابن عمر وعن بعض السلف أنه كان لا يكبر سوى تكبيره الإحرام ، وفرق بعضهم بين المنفرد وغيره ، ووجهه بأن التكبير شرع للإيذان بحركة الإمام فلا يحتاج إليه المنفرد ، لكن استقر الأمر على مشروعية التكبير في الخفض والرفع لكل مصل ، فالجمهور على ندية ما عدا تكبيرة الإحرام . وعن أحمد وبعض أهل العلم بالظاهر يجب كله قال ناصر الدين بن المنير : الحكمة في مشروعية التكبير في الخفض والرفع أن المكلف أمر بالنية أول الصلاة مقرونة بالتكبير ، وكان من حقه أن يستصحب النية إلى آخر الصلاة ، فأمر أن يحدد العهد في أثنائها بالتكبير الذى هو شعار النية .

قوله ( كلما رفع وكلما وضع ) هو عام في جميع الانتقالات في الصلاة ، لكن خص منه الرفع من الركوع بالإجماع فإنه شرع فيه التحميد ، وقد جاء بهذا اللفظ العام أيضاً من حديث أبي هريرة في الباب ، ومن حديث أبي موسى الذي ذكرناه عند أحمد والنسائي ، ومن حديث ابن مسعود عند الدارمي والطحاوي ، ومن حديث ابن عباس في الباب الذي بعده ، ومن حديث ابن عمر عند أحمد والنسائي ، ومن حديث عبد الله بن زيد عند سعيد بن منصور ، ومن حديث وائل بن حجر عند ابن حبان ، ومن حديث جابر عند البزار ، وسياق مفسراً من حديث أبي هريرة فيه .

قوله في حديث أبي هريرة ( يصلي بهم ) في رواية الكشميني « يصلي لهم » .

## باب

### إتمام التكبير في السجود

[٧٨٦] ٧٦٩- حدثنا أبو النعمان قال نا حماد عن غيلان بن جرير عن مطرف بن عبد الله قال : صليت خلف علي بن أبي طالب أنا وعمران بن حصين فكان إذا سجد كبر ، وإذا رفع رأسه كبر ، وإذا نهض من الركعتين كبر . فلما قضى الصلاة أخذ بيدي عمران بن حصين فقال : قد ذكرني هذا صلاة محمد - أو قال - لقد صلى بنا صلاة محمد صلى الله عليه .

[٧٨٧] ٧٧٠- نا عمرو بن عون قال نا هشيم عن أبي بشر عن عكرمة قال : رأيت رجلاً عند المقام يكبر في كل خفض ورفع ، وإذا قام وإذا وضع . فأخبرت ابن عباس قال : أو ليس تلك صلاة النبي صلى الله عليه لا أم لك ؟ .

[الحديث ٧٨٧- طرفه في : ٧٨٨] :

قوله ( باب إتمام التكبير في السجود ) فيه ما تقدم في الذي قبله .

قوله ( حدثنا حماد ) هو ابن زيد .

قوله ( صليت خلف علي بن أبي طالب أنا وعمران ) استدل به على أن موقف الإثنين يكون خلف الإمام خلافاً لمن قال يجعل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله ، وفيه نظر لأنه ليس فيه أنه لم يكن معهما غيرهما . وقد تقدم أن ذلك كان بالبصرة وكذا رواه سعيد بن منصور من رواية حميد بن هلال عن عمران ، ووقع

لأحمد من طريق سعيد بن أبي عروبة عن غيلان بالكوفة ، وكذا لعبد الرزاق عن معمر عن قتادة وغير واحد عن مطرف ، فيحتمل أن يكون ذلك وقع منه بالبلدين ، وقد ذكره في رواية أبي العلاء بصيغة العموم وهنا بذكر السجود والرفع والنهوض من الركعتين فقط ففيه إشعار بأن هذه المواضع الثلاثة هي التي كان ترك التكبير فيها حتى تذكرها عمران بصلاة على .

قوله ( قد ذكرني ) في رواية الكشميني « لقد ذكرني » .

قوله ( أو قال ) هو شك من أحد رواة ، ويحتمل أن يكون من حماد فقد رواه أحمد من رواية سعيد بن أبي عروبة بلفظ « صلى بنا هذا مثل صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولم يشك ، وفي رواية قتادة عن مطرف قال عمران « ما صليت منذ حين أو منذ كذا وكذا أشبه بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه الصلاة » قال ابن بطل : ترك التكبير على من ترك التكبير يدل على أن السلف لم يتلقوه على أنه ركن من الصلاة ، وأشار الطحاوي إلى أن الإجماع استقر على أن من تركه فصلاته تامة ، وفيه نظر لما تقدم عن أحمد ، والخلاف في بطلان الصلاة بتركه ثابت في مذهب مالك إلا أن يريد إجماعاً سابقاً .

قوله ( عن أبي بشر ) صرح سعيد بن منصور عن هشيم بأن أبا بشر حدثه .

قوله ( رأيت رجلاً عند المقام ) في رواية الإسماعيلي « صليت خلف شيخ بالأبطح » والأولى أصح ، إلا أن يكون المراد بالأبطح البطحاء التي تفرش في المسجد ، وسيأتي في أول الباب الذي بعده بلفظ « صليت خلف شيخ بمكة » وأنه سماه في بعض الطرق أبا هريرة ، واتفقت هذه الروايات على أنه رآه بمكة ، وللراجح من طريق حبيب بن الزبير عن عكرمة « رأيت رجلاً يصلي في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم » فإن لم يحمل على التجوز وإلا فهي شاذة .

قوله ( أوليس تلك صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ) هو استفهام إنكار للإنكار المذكور ، ومقتضاه الإثبات لأنه نفي النفي .

قوله ( لا أم لك ) هي كلمة تقولها العرب عند الزجر ، وكذا قوله في الرواية التي بعدها « ثكلتك أمك » فكأنه دعا عليه أن يفقد أمه أو أن تفقد أمه ، لكنهم قد يطلقون ذلك ولا يريدون حقيقته . واستحق عكرمة ذلك عند ابن عباس لكونه نسب ذلك الرجل الجليل إلى الحمق الذي هو غاية الجهل وهو برئ من ذلك .

ب

التكبير إذا قام من السجود

٧٧١- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا همام عن قتادة عن عكرمة قال : صليت خلف شيخ بمكة ، فكبرَ ثنتين وعشرين تكبيرةً ، فقلت لابن عباس : إنه أحمق ، فقال : ثكلتك أمك ، سنة أبي القاسم صلى الله عليه .

[٧٨٨]

قال موسى نا أبان نا قتادة قال نا عكرمة .

[٧٨٩]

٧٧٢- فايحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث أنه سمع أبا هريرة يقول : كان رسول الله صلى الله عليه إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : «سمع الله لمن حمده» حين يرفع صلبه من الركوع ، ثم يقول وهو قائم : «ربنا ولك الحمد» ، قال عبد الله بن صالح : ولك الحمد ، ثم يكبر حين يهوي ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يسجد ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ، ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس .

قوله ( باب التكبير إذا قام من السجود ) .

قوله ( صليت خلف شيخ ) زاد سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عند الإسماعيلي « الظهر » وبذلك يصح عدد التكبير الذي ذكره ، لأن في كل ركعة خمس تكبيرات فيقع في الرباعية عشرون تكبيرة مع تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القيام من التشهد الأول ، ولأحمد والطحاوي والطبراني من طريق عبد الله الداناج وهو بالنون والجيم الخفيفتين عن عكرمة قال « صلى بنا أبو هريرة » .

قوله ( وقال موسى ) هو ابن إسماعيل راوى الحديث عن همام ، وهو عنده متصل عن همام وأبان كلاهما عن قتادة ، وإنما أفردهما لكونه على شرطه في الأصول ، بخلاف أبان فإنه على شرطه في المتابعات . وأفادت رواية أبان تصريح قتادة بالتحديث عن عكرمة ، وقد وقع مثله من رواية سعيد بن أبي عروبة المذكورة عند الإسماعيلي . وقوله ( سنة ) بالرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره تلك سنة ، وثبت ذلك في رواية عبيد الله بن موسى عن همام عند الإسماعيلي .

قوله ( أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن ) كذا قال عقيل ، وتابعه ابن جريج عن ابن شهاب عند مسلم ، وقال مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن كما تقدم قبل بباب مختصراً ، وكذا أخرجه مسلم والنسائي مطولاً من رواية يونس عن ابن شهاب ، وتابعه معمر عن ابن شهاب عند السراج ، وليس هذا الاختلاف قادحاً بل الحديث عند ابن شهاب عنهما معاً كما سيأتي في « باب يهوى بالتكبير » من رواية شعيب عنه عنهما جميعاً عن أبي هريرة .

قوله ( يكبر حين يقوم ) فيه التكبير قائماً ، وهو بالاتفاق في حق القادر .

قوله ( ثم يكبر حين يركع ) قال النووي : فيه دليل على مقارنة التكبير للحركة وبسطه عليها ، فيبدأ بالتكبير حين يشرع في الانتقال إلى الركوع ، ويمدده حتى يصل إلى حد الركوع . انتهى . ودلالة هذا اللفظ على البسط الذي ذكره غير ظاهرة .

قوله ( حين يرفع إلخ ) فيه أن التسميع ذكر النهوض ، وأن التحميد ذكر الاعتدال ، وفيه دليل على أن الإمام يجمع بينهما خلافاً للمالك ، لأن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الموصوفة محمولة على حال الإمامة لكون ذلك هو الأكثر الأغلب من أحواله ، وسيأتي البحث فيه بعد خمسة أبواب .

قوله ( قال عبد الله بن صالح عن الليث : ولك الحمد ) يعنى أن ابن صالح زاد في روايته عن الليث الواو في قوله « ولك الحمد » ، وأما باقي الحديث فاتفقا فيه ، وإنما لم يسقه عنهما معاً وهما شيخاه لأن يحيى من شرطه في الأصول ، وابن صالح إنما يورده في المتابعات وسيأتى من رواية شعيب أيضاً عن ابن شهاب بإثبات الواو ، وكذا في رواية ابن جريج عند مسلم ويونس عند النسائي ، قال العلماء : الرواية بثبوت الواو أرجح ، وهى زائدة وقيل عاطفة على محذوف وقيل هى واو الحال قاله ابن الأثير وضعف ما عدها .

قوله ( ثم يكبر حين يهوى ) يعنى ساجداً ، وكذا هو في رواية شعيب ، و « يهوى » ضبطناه بفتح أوله ، أى يسقط .

قوله ( يكبر حين يقوم من الثنتين ) أى الركعتين الأوليين ، وقوله ( بعد الجلوس ) أى في التشهد الأول . وهذا الحديث مفسر للأحاديث المتقدمة حيث قال فيها « كان يكبر في كل خفض ورفع » .

### باب وضع الأكف على الركب في الركوع

وقال أبو حميد في أصحابه : أمكن النبي صلى الله عليه يديه من ركبتيه

٧٧٣- نا أبو الوليد قال نا شعبة عن أبي يعفور قال سمعت مصعب بن سعد يقول : صليت إلى جنب أبي فطبقت بين كفي ثم وضعتهما بين فخذي ، فبهاني أبي وقال : كنا نفعله فنهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب . [٧٩٠]

قوله ( باب وضع الأكف على الركب في الركوع ) أى كل كف على ركة .

قوله ( وقال أبو حميد ) سيأتى موصولاً مطولاً في « باب سنة الجلوس في التشهد » والغرض منه هنا بيان الصفة المذكورة في الركوع . يقويه ما أشار إليه سعد من نسخ التطبيق .

قوله ( عن أبي يعفور ) بفتح التختانية وبالفاء وآخره راء وهو الأكبر كما جزم به المزى وهو مقتضى صنيع ابن عبد البر ، وصرح الدارمى في روايته من طريق إسرائيل عن أبي يعفور بأنه العبدى والعبدى هو الأكبر بلا نزاع ، وذكر النووى في شرح مسلم أنه الأصغر ، وتعقب ، وقد ذكرنا اسمهما في المقدمة . قوله ( مصعب بن سعد ) أى ابن أبى وقاص .

قوله ( فطبقت ) أى ألصقت بين باطنى كفى في حال الركوع .

قوله ( كنا نفعله فنهينا عنه وأمرنا ) استدل به على نسخ التطبيق المذكور بناء على أن المراد بالآمر والناهى في ذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذه الصيغة تختلف فيها ، والراجح أن حكمها الرفع ، وهو مقتضى تصرف البخارى . وكذا مسلم إذ أخرجه في صحيحه . وفي رواية إسرائيل المذكورة عند الدارمى « كان بنو عبد الله بن مسعود إذا ركعوا جعلوا أيديهم بين أفعالهم ، فصلت إلى جنب أبى فضرب يدي » الحديث ، فأفادت هذه الزيادة مستند مصعب في فعل ذلك ، وأولاد ابن مسعود أخذوه عن أبيهم . قال الترمذى : التطبيق منسوخ عند أهل العلم لا خلاف بين العلماء في ذلك إلا ما روى عن ابن مسعود وبعض

أصحابه أنهم كانوا يطبقون . انتهى . وقد ورد ذلك عن ابن مسعود متصلاً في صحيح مسلم وغيره من طريق إبراهيم عن علقمة والأسود أنهما دخلا على عبد الله فذكر الحديث قال « فوضعنا أيدينا على ركبنا ، فضرب أيدينا ثم طبق بين يديه ثم جعلهما بين فخذيه ، فلما صلى قال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وحمل هذا على أن ابن مسعود لم يبلغه النسخ . وقد روى ابن المنذر عن ابن عمر بإسناد قوى قال « إنما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة » يعني التطبيق ، وروى ابن خزيمة من وجه آخر عن علقمة عن عبد الله قال « علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أراد أن يركع طبق يديه بين ركبتيه فركع ، فبلغ ذلك سعداً فقال : صدق أخى ، كنا نفعل هذا ثم أمرنا بهذا » يعني الإمساك بالركب . فهذا شاهد قوى لطريق مصعب ابن سعد . وروى عبد الرزاق عن عمر ما يوافق قول سعد ، أخرجه من وجه آخر عن علقمة والأسود قال « صلينا مع عبد الله فطبق ، ثم لقينا عمر فصلينا معه فطبقنا ، فلما انصرف قال : ذلك شيء كنا نفعله ثم ترك » وفي الترمذى من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال « قال لنا عمر بن الخطاب : إن الركب سنت لكم فخذوا بالركب » ورواه البيهقي بلفظ « كنا إذا ركعنا جعلنا أيدينا بين أفخاذنا ، فقال عمر : إن من السنة الأخذ بالركب » وهذا أيضاً حكمه حكم الرفع لأن الصحابي إذا قال السنة كذا أو سن كذا كان الظاهر انصراف ذلك إلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم ولا سيما إذا قاله مثل عمر .

**قوله ( فنهينا عنه )** استدل به ابن خزيمة على أن التطبيق غير جائز ، وفيه نظر لاحتمال حمل النهي على الكراهة ، فقد روى ابن أبي شبة من طريق عاصم بن ضمرة عن علي قال « إذا ركعت فإن شئت قات هكذا - يعني وضعت يديك على ركبتيك - وإن شئت طبقت » وإسناده حسن ، وهو ظاهر في أنه كان يرى التخيير ، فلما أنه لم يبلغه النهي وإما حملة على كراهة التنزيه . ويدل على أنه ليس بحرام كون عمر وغيره ممن أنكره لم يأمر من فعله بالإعادة .

**( فائدة )** : حكى ابن بطال عن الطحاوى وأقره أن طريق النظر يقتضى أن تفريق اليدين أولى من تطبيقهما ، لأن السنة جاءت بالتجاف في الركوع والسجود ، وبالمراوحة بين القدمين ، قال : فلما اتفقوا على أولوية تفريقهما في هذا واختلفوا في الأول اقتضى النظر أن يلحق ما اختلفوا فيه بما اتفقوا عليه ، قال : فثبت انتفاء التطبيق ووجوب وضع اليدين على الركبتين . انتهى كلامه . وتعقبه الزين بن المنير بأن الذى ذكره معارض بالمواضع التى سن فيها الضم كوضع اليمنى على اليسرى فى حال القيام ، قال : وإذا ثبت مشروعية الضم فى بعض مقاصد الصلاة بطل ما اعتمده من القياس المذكور . نعم لو قال أن الذى ذكره ما يقتضى مزية التفريق على التطبيق لكان له وجه . قلت : وقد وردت الحكمة فى إثبات التفريق على التطبيق عن عائشة رضى الله عنها ، أورد سيف فى الفتوح من رواية مسروق أنه سأها عن ذلك فأجابت بما محصله : أن التطبيق من صنيع اليهود ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه لذلك ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ، ثم أمر فى آخر الأمر بمخالفتهم ، والله أعلم .

**قوله ( أن نضع أيدينا )** أى أكفنا من إطلاق الكل وإرادة الجزء ، ورواه مسلم من طريق أبي عوانة عن أبي يعفور بلفظ « وأمرنا أن نضرب بالأكف على الركب » وهو مناسب للفظ الترجمة .

## باب

## إِذَا لَمْ يُتِمَّ الرُّكُوعَ

[٧٩١]

٧٧٤- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ نَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ قَالَ :

رَأَى حُذَيْفَةَ رَجُلًا لَا يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ قَالَ : مَا صَلَّيْتُ ، وَلَوْ مِتُّ مِتُّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ .

قوله (باب إذا لم يتم الركوع) أفرد الركوع بالذكر مع أن السجود مثله لكونه لأفرده بترجمة تأتي ، وغرضه سياق صفة الصلاة على ترتيب أركانها ، واكتفى عن جواب « إذا » بما ترجم به بعد من أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لم يتم ركوعه بالإعادة .

قوله ( عن سليمان ) هو الأعمش .

قوله ( رأى حذيفة رجلاً ) لم أقف على اسمه لكن عند ابن خزيمة وابن حبان من طريق الثوري عن الأعمش أنه كان عند أبواب كندة ، ومثله لعبد الرزاق عن الثوري .

قوله ( لا يتم الركوع والسجود ) في رواية عبد الرزاق « فجعل ينثر ولا يتم ركوعه » زاد أحمد عن محمد بن جعفر عن شعبة « فقال : منذ كم صليت ؟ فقال : منذ أربعين سنة » ومثله في رواية الثوري ، وللنسائي من طريق طلحة بن مصرف عن زيد بن وهب مثله ، وفي حمله على ظاهره نظر ، وأظن ذلك هو السبب في كون البخاري لم يذكر ذلك ، وذلك لأن حذيفة مات سنة ست وثلاثين فعلى هذا يكون ابتداء صلاة المذكور قبل الهجرة بأربع سنين أو أكثر ولعل الصلاة لم تكن فرضت بعد ، فلعله أطلق وأراد المبالغة ، أو لعله ممن كاد يصلي قبل إسلامه ثم أسلم فحصلت المدة المذكورة من الأمرين .

قوله ( ما صليت ) هو نظير قراه صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاته « فإنك لم تصل » وسيأتي بعد باب .

قوله ( فطر الله محمداً ) زاد الكشميني « عليها » واستدل به على وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود وعلى أن الإخلال بها مبطل للصلاة ، وعلى تكفير تارك الصلاة لأن ظاهره أن حذيفة نفي الإسلام عن أهل بعض أركانها فيكون نفيه عن أهل كلها أولى ، وهذا بناء على أن المراد بالفطرة الدين ، وقد أطلق الكفر على من لم يصل كما رواه مسلم وهو إما على حقيقته عند قوم وإما على المبالغة في الزجر عند آخرين ، قال الخطابي : الفطرة الملة أو الدين ، قال : ويحتمل أن يكون المراد بها هنا السنة كما جاء « خمس من الفطرة » الحديث ، ويكون حذيفة قد أراد توبيخ الرجل ليرتدع في المستقبل ، ويرجعه وروده من وجه آخر بلفظ « سنة محمد » كما سيأتي بعد عشرة أبواب ، وهو مصير من البخاري إلى أن الصحابي إذا قال سنة محمد أو فطرته كان حديثاً مرفوعاً ، وقد خالف فيه قوم والراجح الأول .



### باب استواء الظهر في الركوع

وقال أبو حميد في أصحابه: ركع النبي صلى الله عليه ثم هصر ظهره.

قوله ( باب استواء الظهر في الركوع ) أى من غير ميل في الرأس عن البدن ولا عكسه .

قوله ( وقال أبو حميد ) هو الساعدي .

قوله ( هصر ظهره ) بفتح الهاء والصاد المهملة أى أماله ، وفي رواية الكشميني « حنى » بالمهملة والنون الخفيفة وهو بمعناه ، وسيأتى حديث أبى حميد هذا موصولا مطولا في « باب سنة الجلوس في التشهد » بلفظ « ثم ركع فوضع يديه على ركبتيه ثم هصر ظهره » زاد أبو داود من وجه آخر عن أبى حميد « ووتر يديه فتجافى عن جنبيه » وله من وجه آخر « أمكن كفيه من ركبتيه وفرج بين أصابعه ثم هصر ظهره غير مقنع رأسه ولا صافح بخصده » .

### وحد إتمام الركوع والاعتدال فيه ، والاطمأنينة

٧٧٥- حدثنا بدل بن الحبحر قال نا شعبة قال أخبرني الحكم عن ابن أبي ليلى عن البراء:

[٧٩٢]

كان ركوع النبي صلى الله عليه وسجوده وبين السجدين وإذا رفع رأسه من الركوع - ما خلا القيام والقعود - قريبا من السواء .

[الحديث ٧٩٢ - طرفاه في: ٨٠١ ، ٨٢٠] .

قوله ( وحد إتمام الركوع والاعتدال فيه ) وقع في بعض الروايات عند الكشميني وهو للأصيل هنا « باب إتمام الركوع » فقصاه عن الباب الذى قبله بباب ، وعند الباقيين الجميع في ترجمة واحدة إلا أنهم جعلوا التعليق عن أبى حميد في أثناءها لاختصاصه بالجملة الأولى ، ودلالة حديث البراء على ما بعدها ، وبهذا يجاب عن اعتراض ناصر الدين بن المنير حيث قال : حديث البراء لا يطابق الترجمة للاستواء في الركوع السالم من الزيادة في حنو الرأس دون بقية البدن أو العكس ، والحديث في تساوى الركوع مع السجود وغيره في الإطالة والتخفيف اهـ . وكأنه لم يتأمل ما بعد حديث أبى حميد من بقية الترجمة ، ومطابقة حديث البراء لقوله « حد إتمام الركوع » من جهة أنه دال على تسوية الركوع والسجود والاعتدال والجلوس بين السجدين : وقد ثبت في بعض طرقه عند مسلم تطويل الاعتدال فيؤخذ منه إطالة الجميع ، والله أعلم .

قوله ( والاطمأنينة ) كذا للأكثر بكسر الهمزة ، ويجوز الضم وسكون الطاء ، وللكشميني : « والاطمأنينة » بضم الطاء وهى أكثر في الاستعمال ، والمراد بها السكون ، وحدها ذهاب الحركة التى قبلها كما سيأتى مفسراً في حديث أبى حميد .

قوله ( أخبرنا الحكم ) هو ابن عتيبة ( عن ابن أبي ليلى ) هو عبد الرحمن ، ووقع التصريح بتحديثه

له عند مسلم .

قوله ( ما خلا القيام والقعود ) بالنصب فيهما ، قيل المراد بالقيام الاعتدال والقعود الجلوس بين

السجدين ، وجزم به بعضهم ، وتمسك به في أن الاعتدال والجلوس بين السجدين لا يطولان ، ورده ابن القيم في كلامه على حاشية السنن فقال : هذا سوء فهم من قائله ، لأنه قد ذكرهما بعينهما فكيف يستثنيهما ؟ وهل يحسن قول القائل جاء زيد وعمرو وبكر وخالد إلا زيدا وعمرا ، فإنه متى أراد نفي المحيى عنهما كان تناقضا اه . وتعقب بأن المراد بذكرها إدخالها في الطمأنينة وباستثناء بعضها لإخراج المستثنى من المساواة ، وقال بعض شيوخ شيوخنا : معنى قوله « قريبا من السواء » أن كل ركن قريب من مثله ، فالقيام الأول قريب من الثاني والركوع في الأولى قريب من الثانية ، والمراد بالقيام والقعود اللذين استثنيا الاعتدال والجلوس بين السجدين ولا ينحى تكلفه . واستدل بظاهره على أن الاعتدال ركن طويل ولا سيما قوله في حديث أنس « حتى يقول القائل قد نسي » وفي الجواب عنه تعسف والله أعلم . وسيأتى هذا الحديث بعد أبواب بغير استثناء ، وكذا أخرجه مسلم من طرق ، وقيل المراد بالقيام والقعود القيام للقراءة والجلوس للتشهد لأن القيام للقراءة أطول من جميع الأركان في الغالب ، واستدل به على تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين كما سيأتى في « باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع » مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى .

### باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يتم ركوعه بالإعادة

[٧٩٣] ٧٧٦- حدثنا مسدد قال نا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال حدثني سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلّى ، ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، فردّ النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام فقال : « ارجع فصل فإنك لم تصل » ، فصلّى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ارجع فصل فإنك لم تصل » (ثلاثا) . فقال : والذي بعثك بالحق ما أحسنُ غيره فعلمني . فقال : « إذا قمت إلى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راکعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع ذلك في صلاتك كلها » .

قوله ( باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يتم الركوع بالإعادة ) قال الزين بن المنير : هذه من التراجم الخفية ، وذلك أن الخبر لم يقع فيه بيان ما نقصه المصلي المذكور ، لكنه صلى الله عليه وسلم لما قال له « ثم اركع حتى تطمئن راکعاً » إلى آخر ما ذكر له من الأركان اقتضى ذلك تساويها في الحكم لتناول الأمر كل فرد منها ، فكل من لم يتم ركوعه أو سجوده أو غير ذلك مما ذكر مأمور بالإعادة . قلت : ووقع في حديث رفاع بن رافع عند ابن أبي شيبه في هذه القصة « دخل رجل فصلّى صلاة خفيفة لم يتم ركوعها ولا سجودها » فالظاهر أن المصنف أشار بالترجمة إلى ذلك .

قوله ( عن عبيد الله ) هو ابن عمر العمري .

قوله ( عن أبيه ) قال الدارقطني : خالف يحيى القطان أصحاب عبيد الله كلهم في هذا الإسناد ،

فلأنهم لم يقولوا عن أبيه ؛ ويحيى حافظ قال : فيشبه أن يكون عبيد الله حدث به على الوجهين . وقال البزار : لم يتابع يحيى عليه ، ورجح الترمذى رواية يحيى . قلت : لكل من الروایتين وجه مرجح ، أما رواية يحيى فللزيادة من الحافظ ، وأما الرواية الأخرى فللكثرة ، ولأن سعيداً لم يوصف بالتدليس وقد ثبت سماعه من أبي هريرة ، ومن ثم أخرج الشيخان الطريقتين . فأخرج البخارى طريق يحيى هنا وفى « باب وجوب القراءة » وأخرج فى الاستئذان طريق عبيد الله بن نمير ، وفى الإيمان والنور طريق أبى أسامة كلاهما عن عبيد الله ليس فيه عن أبيه ، وأخرجه مسلم من رواية الثلاثة . وللحديث طريق أخرى من غير رواية أبى هريرة أخرجه أبو داود والنسائى من رواية إسحق بن أبى طلحة ومحمد بن إسحق ومحمد بن عمرو ومحمد بن عجلان وداود بن قيس كلهم عن على بن يحيى بن خلاد بن رافع الزرقى عن أبيه عن عمه رفاعه بن رافع ، فمنهم من لم يسم رفاعه قال « عن عم له بدرى » ومنهم من لم يقل عن أبيه ، ورواه النسائى والترمذى من طريق يحيى بن على بن يحيى عن أبيه عن جده . عن رفاعه لكن لم يقل الترمذى عن أبيه ، وفيه اختلاف آخر نذكره قريباً .

**قوله ( فدخل رجل )** فى رواية ابن نمير « ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فى ناحية المسجد وللنسائى من رواية إسحق بن أبى طلحة « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس ونحن حوله » وهذا الرجل هو خلاد بن رافع جد على بن يحيى راوى الخبر : بينه ابن أبى شيبه عن عباد بن العوام عن محمد بن عمرو عن على بن يحيى عن رفاعه أن خلاداً دخل المسجد . وروى أبو موسى فى الذيل من جهة ابن عيينة عن ابن عجلان عن على بن يحيى بن عبد الله بن خلاد عن أبيه عن جده أنه دخل المسجد اهـ . وفيه أمران : زيادة عبد الله فى نسب على بن يحيى ، وجعل الحديث من رواية خلاد جد على . فأما الأول فوهم من الراوى عن ابن عيينة ، وأما الثانى فمن ابن عيينة لأن سعيد بن منصور قد رواه عنه كذلك لكن بإسقاط عبد الله ، والمحفوظ أنه من حديث رفاعه ، كذلك أخرجه أحمد عن يحيى بن سعيد القطان وابن أبى شيبه عن أبى خالد الأحمر كلاهما عن محمد بن عجلان . وأما ما وقع عند الترمذى « إذ جاء رجل كالبندوى فصلى فأخف صلاته » فهذا لا يمنع تفسيره بخلاص لأن رفاعه شبهه بالبندوى لكونه أخف الصلاة أو لغير ذلك .

**قوله ( فصل )** زاد النسائى من رواية داود بن قيس « ركعتين » وفيه إشعار بأنه صلى نفلاً . والأقرب أنها تحية المسجد ، وفى الرواية المذكورة « وقد كان النبى صلى الله عليه وسلم يرمقه فى صلاته » زاد فى رواية إسحق بن أبى طلحة « ولا ندرى ما يعيب منها » وعند ابن أبى شيبه من رواية أبى خالد « يرمقه ونحن لا نشعر » وهذا محمول على حالهم فى المرة الأولى ، وهو مختصر من الذى قبله كأنه قال : ولا نشعر بما يعيب منها .

**قوله ( ثم جاء فسلم )** فى رواية أبى أسامة « فجاء فسلم » وهى أولى لأنه لم يكن بين صلاته ومجيئه تراخ . **قوله ( فرد النبى صلى الله عليه وسلم )** فى رواية مسلم وكذا فى رواية ابن نمير فى الاستئذان « فقال وعليك السلام » وفى هذا تعقب على ابن المنير حيث قال فيه : أن الموعظة فى وقت الحاجة أهم من رد السلام ، ولأنه لعله لم يرد عليه السلام تأديباً على جهاه فيؤخذ منه التأديب بالهجر وترك السلام اهـ . والذى وقفنا عليه من نسخ الصحيحين ثبوت الرد فى هذا الموضع وغيره ، إلا الذى فى الإيمان والنور وقد ساق الحديث

صاحب « العمدة » بلفظ الباب إلا أنه حذف منه « فرد النبي صلى الله عليه وسلم » فلعل ابن المنير اعتمد على النسخة التي اعتمد عليها صاحب العمدة .

**قوله ( ارجع )** في رواية ابن عجلان فقال « أعد صلاتك » .

**قوله ( فإنك لم تصل )** قال عياض : فيه أن أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزئ ، وهو مبني على أن المراد بالنفي نفي الإجزاء وهو الظاهر ، ومن حمله على نفي الكمال تمسك بأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمره بعد التعليم بالإعادة فدل على إجزائها وإلا لزم تأخير البيان ، كذا قاله بعض المالكية وهو المهلب ومن تبعه ، وفيه نظر لأنه صلى الله عليه وسلم قد أمره في المرة الأخيرة بالإعادة ، فسأله التعليم فعلمه ، فكانه قال له أعد صلاتك على هذه الكيفية ، أشار إلى ذلك ابن المنير ، وسيأتي في آخر الكلام على الحديث مزيد بحث في ذلك .

**قوله ( ثلاثاً )** في رواية ابن نمير « فقال في الثالثة أو في التي بعدها » وفي رواية أبي أسامة « فقال في الثانية أو الثالثة » وترجع الأولى لعدم وقوع الشك فيها ولكونه صلى الله عليه وسلم كان من عادته استعمال الثلاث في تعليمه غالباً .

**قوله ( فعلمني )** في رواية يحيى بن علي « فقال الرجل فأرني وعلمني فلإنما أنا بشر أصيب وأخطئ فقال : أجل » .

**قوله ( إذا قلت إلى الصلاة فكبر )** في رواية ابن عمير « إذا قلت إلى الصلاة فأصبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر » وفي رواية يحيى بن علي « فتوضأ كما أمرك الله ثم تشهد وأقم » . وفي رواية إسحق بن أبي طلحة عند النسائي إنها لم تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين ثم يكبر الله ويحمده ويمجده « وعند أبي داود « ويثنى عليه » بدل ويمجده .

**قوله ( ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن )** لم تختلف الروايات في هذا عن أبي هريرة ، وأما رفاعة ففي رواية إسحق المذكورة « وقرأ ما تيسر من القرآن مما علمه الله » وفي رواية يحيى بن علي « فإن كان معك قرآن فاقرأ وإلا فاحمد الله وكبره وهله » . وفي رواية محمد بن عمرو عند أبي داود « ثم اقرأ بأمر القرآن أو بما شاء الله » . ولأحمد وابن حبان من هذا الوجه « ثم اقرأ بأمر القرآن ثم اقرأ بما شئت » ترجم له ابن حبان بباب فرض المصلي قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة .

**قوله ( حتى تطمئن راحكاً )** في رواية أحمد هذه القرية « فإذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتيك وامدد ظهرك وتمكن لركوعك » . وفي رواية إسحق بن أبي طلحة « ثم يكبر فيركع حتى تطمئن مفاصله ويسترخى » .

**قوله ( حتى تعتدل قائماً )** في رواية ابن نمير عند ابن ماجه « حتى تطمئن قائماً » أخرجه ابن أبي شبة عنه ، وقد أخرج مسلم إسناده بعينه في هذا الحديث لكن لم يسبق لفظه فهو على شرطه ، وكذا أخرجه إسحق ابن راهويه في مسنده عن أبي أسامة ، وهو في مستخرج أبي نعيم من طريقه ، وكذا أخرجه السراج عن

يوسف بن موسى أحد شيوخ البخارى عن أبي أسامة ، فثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ، ومثله في حديث رفاعة عند أحمد وابن حبان ، وفي لفظ لأحمد « فأقم صابك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها » وعرف بهذا أن قول إمام الحرمين : في القلب من إيجابها - أى الطمأنينة في الرفع من الركوع - شئء لأنها لم تذكر في حديث المسئء صلاته ، دال على أنه لم يقف على هذه الطرق الصحيحة .

قوله ( ثم السجد ) في رواية إسحق بن أبي طلحة « ثم يكبر فيسجد حتى يمكن وجهه أو جبهته حتى تطمئن مفاصله وتسترخى » .

قوله (ثم ارفع) في رواية إسحق المذكورة «ثم يكبر فيركع حتى يستوى قاعداً على مقعدته ويقيم صلبه» وفي رواية محمد بن عمرو «فإذا رفعت رأسك فاجلس على فخذك اليسرى». وفي رواية إسحق «فإذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن جالساً ثم افترش فخذك اليسرى ثم تشهد».

قوله ( ثم افعِلْ ذلك في صلاتك كلها ) في رواية محمد بن عمرو « ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة » .  
( تنبيه ) : وقع في رواية ابن نمير في الاستئذان بعد ذكر السجود الثاني « ثم ارفع حتى تطمئن جالساً » . وقد قال بعضهم : هذا يدل على إيجاب جلسة الاستراحة ولم يقل به أحد ، وأشار البخاري إلى أن هذه اللفظة وهم ، فإنه عقبه بأن قال « قال أبو أسامة في الأخير حتى تستوي قائماً » ويمكن أن يحمل إن كان محفوظاً على الجلوس للشهد ، ويقويه رواية إسحق المذكورة قريباً ، وكلام البخاري ظاهر في أن أبا أسامة خالف ابن نمير ، لكن رواه إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة كما قال ابن نمير بلفظ : « ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم اقعده حتى تطمئن قاعداً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم اقعده حتى تطمئن قاعداً ، ثم افعِلْ ذلك في كل ركعة » . وأخرجه البيهقي من طريقه وقال : كذا قال إسحق بن راهويه عن أبي أسامة ، والصحيح رواية عبيد الله بن سعيد أبي قدامة ويوسف بن موسى عن أبي أسامة بلفظ : « ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تستوي قائماً » ثم ساقه من طريق يوسف بن موسى كذلك . واستدل بهذا الحديث على وجوب الطمأنينة في أركان الصلاة ، وبه قال الجمهور ، واشتهر عن الحنفية أن الطمأنينة سنة ، وصرح بذلك كثير من مصنفهم ، لكن كلام الطحاوي كالصريح في الوجوب عندهم ، فإنه ترجم مقدار الركوع والسجود ، ثم ذكر الحديث الذي أخرجه أبو داود وغيره في قوله « سبحان ربّي العظيم ثلاثاً في الركوع وذلك أدناه » . قال : فذهب قوم إلى أن هذا مقدار الركوع والسجود لا يجزئ أدنى منه ، قال : وخالفهم آخرون فقالوا : إذا استوى راکعاً وأطمأن ساجداً أجزأ ، ثم قال : وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . قال ابن دقيق العيد : تكرر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعلى عدم وجوب ما لم يذكر ، أما الوجوب فلتعلق الأمر به ، وأما عدمه فليس لمجرد كون الأصل عدم الوجوب ، بل لكون الموضع تعليم وبيان للجاهل ، وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر . ويتقوى ذلك بكونه صلى الله عليه وسلم ذكر ما تعلقت به الإساءة من هذا المصلي وما لم تتعلق به ، فدل على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت به الإساءة . قال : فكل موضع اختلف الفقهاء في وجوبه وكان مذكوراً في هذا الحديث فلنا أن نتمسك به في وجوبه ، وبالعكس . لكن يحتاج أولاً إلى جمع طرق هذا الحديث وإحصاء الأمور المذكورة فيه والأخذ بالزائد فالزائد ، ثم إن عارض الوجوب أو عدمه دليل أقوى منه

عمل به ، وإن جاءت صيغة الأمر في حديث آخر بشيء لم يذكر في هذا الحديث قدمت . قلت : قد امتثلت ما أشار إليه وجمعت طرقه القوية من رواية أبي هريرة ورفاعة ، وقد أملت الزيادات التي اشتملت عليها . فما لم يذكر فيه صريحاً من الواجبات المتفق عليها : النية ، والتعود الأخير ومن المختلف فيه التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه ، والسلام في آخر الصلاة . قال النووي : وهو محمول على أن ذلك كان معلوماً عند الرجل اهـ . وهذا يحتاج إلى تكملة ، وهو ثبوت الدليل على إيجاب ما ذكر كما تقدم ، وفيه بعد ذلك نظر . قال : وفيه دليل على أن الإقامة والتعوذ ودعاء الافتتاح ورفع اليدين في الإحرام وغيره ووضع اليمنى على اليسرى وتكبيرات الانتقالات وتسبيحات الركوع والسجود وهيئات الجلوس ووضع اليد على الفخذ ونحو ذلك مما لم يذكر في الحديث ليس بواجب اهـ . وهو في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق كما تقدم بيانه ، فيحتاج من لم يقل بوجوبه إلى دليل على عدم وجوبه كما تقدم تقريره . واستدل به على تعيين لفظ التكبير ، خلافاً لمن قال يجزئ بكل لفظ يدل على التعظيم ، وقد تقدمت هذه المسألة في أول صفة الصلاة . قال ابن دقيق العيد : ويتأيد ذلك بأن العبادات محل التبعيدات ، ولأن رتب هذه الأذكار مختلفة ، فقد لا يتأدى برتبة منها ما يقصد برتبة أخرى . ونظيره الركوع ، فإن المقصود به التعظيم بالخضوع ، فلو أبدله بالسجود لم يجزئ ، مع أنه غاية الخضوع . واستدل به على أن قراءة الفاتحة لا تتعين ، قال ابن دقيق العيد : ووجهه أنه إذا تيسر فيه غير الفاتحة فقرأه يكون ممثلاً فيخرج عن العهدة ، قال : والذين عينوها أجابوا بأن الدليل على تعيينها تقييد للمطلق في هذا الحديث ، وهو متعقب ، لأنه ليس بمطلق من كل وجه بل هو مقيد بقيد التيسير الذي يقتضي التخيير ، وإنما يكون مطلقاً لو قال : اقرأ قرآنًا ، ثم قال : اقرأ فاتحة الكتاب . وقال بعضهم : هو بيان للمجمل ، وهو متعقب أيضاً ، لأن المجمل ما لم تنضح دلالاته ، وقوله « ما تيسر » متضح لأنه ظاهر في التخيير ، قال : وإنما يقرب ذلك إن جعلت « ما » موصولة ، وأريد بها شيء معين وهو الفاتحة لكثرة حفظ المسلمين لها ، فهي المتيسرة . وقيل هو محمول على أنه عرف من حال الرجل أنه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك كان الواجب عليه قراءة ما تيسر . وقيل : محمول على أنه منسوخ بالدليل على تعيين الفاتحة ، ولا يخفى ضعفهما . لكنه محتمل ، ومع الاحتمال لا يترك الصريح وهو قوله « لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » وقيل : إن قوله « ما تيسر » محمول على ما زاد على الفاتحة جمعاً بينه وبين دليل إيجاب الفاتحة . ويؤيده الرواية التي تقدمت لأحمد وابن حبان حيث قال فيها « اقرأ بأم القرآن ، ثم اقرأ بما شئت » واستدل به على وجوب الطمأنينة في الأركان . واعتذر بعض من لم يقل به بأنه زيادة على النص ، لأن المأمور به في القرآن مطلق السجود فيصدق بغير طمأنينة ، فالطمأنينة زيادة والزيادة على المتواتر بالأحاد لا تعتبر . وعورض بأنها ليست زيادة لكن بيان للمراد بالسجود ، وأنه خالف السجود للغوى لأنه مجرد وضع الجبهة فينت السنة أن السجود الشرعى ما كان بالطمأنينة . ويؤيده أن الآية نزلت تأكيداً لوجوب السجود ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه يصلون قبل ذلك ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بغير طمأنينة . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم : وجوب الإعادة على من أخل بشيء من واجبات الصلاة . وفيه أن الشروع في النافلة ملزم ، لكن يحتمل أن تكون تلك الصلاة كانت فريضة فيقف الاستدلال . وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وحسن التعليم بغير تعنيف ،

وإيضاح المسألة ، وتخليص المقاصد ، وطلب المتعلم من العالم أن يعلمه . وفيه تكرار السلام ورده وإن لم يخرج من الموضع إذا وقعت صورة انفصال . وفيه أن القيام في الصلاة ليس مقصوداً لذاته ، وإنما يقصد للقراءة فيه . وفيه جلوس الإمام في المسجد وجلوس أصحابه معه . وفيه التسليم للعالم والانقياد له والاعتراف بالتقصير والتصريح بحكم البشرية في جواز الخطأ وفيه أن فرائض الوضوء مقصورة على ما ورد به القرآن لا ما زادته السنة فيندب . وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وسلم ولطف معاشرته ، وفيه تأخير البيان في المجلس للمصلحة . وقد استشكل تقرير النبي صلى الله عليه وسلم له على صلاته وهي فاسدة على القول بأنه أدخل ببعض الواجبات ، وأجاب المازري بأنه أراد استدراجه بفعل ما يجهله مرات لاحتقال أن يكون فعله ناسياً أو غافلاً فيتذكره فيفعله من غير تعليم ، وليس ذلك من باب التقرير على الخطأ ، بل من باب تحقق الخطأ . وقال النووي نحوه ، قال : وإنما لم يعلمه أولاً ليكون أبلغ في تعريفه وتعريف غيره بصفة الصلاة المجزئة . وقال ابن الجوزي : يحتمل أن يكون ترديده لتفخيم الأمر وتعظيمه عليه ، ورأى أن الوقت لم يفته ، فرأى إيقاظ الفطنة للمتروك . وقال ابن دقيق العيد : ليس التقرير بدليل على الجواز مطلقاً ، بل لا بد من ابتناء الموانع . ولا شك أن في زيادة قبول المتعلم لما يلقي إليه بعد تكرار فعله واستجماع نفسه وتوجه سؤاله مصلحة مانعة من وجوب المبادرة إلى التعليم ، لا سيما مع عدم خوف الفترات ، إما بناء على ظاهر الحال ، أو بوحى خاص . وقال التوربشتي : إنما سكنت عن تعليمه أولاً لأنه لما رجع لم يستكشف الحال من مورد الوحي ، وكأنه اغتر بما عنده من العلم فسكت عن تعليمه زجراً له وتأديباً وإرشاداً إلى استكشاف ما استبهم عليه ، فلما طلب كشف الحال من مورده أرشد إليه . انتهى . لكن فيه مناقشة ، لأنه إن تم له في الصلاة الثانية والثالثة لم يتم له في الأولى ، لأنه صلى الله عليه وسلم بدأه لما جاء أول مرة بقوله « ارجع فصل فإنك لم تصل » فالسؤال وارد على تقريره له على الصلاة الأولى كيف لم ينكر عليه في أثنائها ؟ لكن الجواب يصلح بياناً للحكمة في تأخير البيان بعد ذلك ، والله أعلم . وفيه حجة على من أجاز القراءة بالفارسية لكون ما ليس بلسان العرب لا يسمى قرآناً ، قاله عياض . وقال النووي : وفيه وجوب القراءة في الركعات كلها ، وأن المفتي إذا سئل عن شيء وكان هناك شيء آخر يحتاج إليه السائل يستحب له أن يذكره له وإن لم يسأله عنه ويكون من باب النصيحة لا من الكلام فيما لا معنى له . ووضع الدلالة منه كونه قال « علمني » أي الصلاة فعلمه الصلاة ومقدماتها .

## باب

### الدعاء في الركوع

[٧٩٤] ٧٧٧- نا حفص بن عمر قال نا شعبة عن منصور عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده : « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي » .

[الحديث ٧٩٤- أطرافه في : ٨١٧ ، ٤٢٩٣ ، ٤٩٦٧ ، ٤٩٦٨ .]

**قوله ( باب الدعاء في الركوع )** ترجم بعد هذا بأبواب التسبيح والدعاء في السجود ، وساق فيه حديث الباب ، فقيل : الحكمة في تخصيص الركوع بالدعاء دون التسبيح - مع أن الحديث واحد - أنه قصد الإشارة إلى الرد على من كره الدعاء في الركوع كمالك ، وأما التسبيح فلا خلاف فيه ، فاهتم هنا بذكر الدعاء لذلك . وحجة المخالف الحديث الذي أخرجه مسلم من رواية ابن عباس مرفوعاً وفيه « فأما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء ، فقمن أن يستجاب لكم » لكنه لا مفهوم له ، فلا يمنع الدعاء في الركوع كما لا يمنع التعظيم في السجود . وظاهر حديث عائشة أنه كان يقول هذا الذكر كله في الركوع وكذا في السجود ، وسيأتي بقية الكلام عليه في الباب المذكور إن شاء الله تعالى .

### باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع

٧٧٨- حدثنا آدم قال نا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : كان النبي صلى الله عليه إذا قال : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » قال : اللهم ربنا ولك الحمد . وكان النبي صلى الله عليه إذا ركع وإذا رفع رأسه يكبر ، وإذا قام من السجدين قال : « الله أكبر » . [٧٩٥]

**قوله ( باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع )** . وقع في شرح ابن بطلال هنا « باب القراءة في الركوع والسجود وما يقول الإمام ومن خلفه إلخ » وتعقبه بأن قال : لم يدخل فيه حديثاً لجواز القراءة ولا منعها . وقال ابن رشيد : هذه الزيادة لم تقع فيما رويناه من نسخ البخاري . انتهى . وكذلك أقول ، وقد تبع ابن المنير ابن بطلال ، ثم اعتذر عن البخاري بأن قال : يحتمل أن يكون وضعها للأمرين فذكر أحدهما وأخلى للآخر بياضاً ليذكر فيه ما يناسبه ، ثم عرض له مانع فبقيت الترجمة بلا حديث . وقال ابن رشيد : يحتمل أن يكون ترجم بحديث مشيراً إليه ولم يخرج له لأنه ليس على شرطه لأن في إسناده اضطراباً ، وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عباس في أثناء حديث ، وفي آخره « ألا وإني نهيته أن أقرأ القرآن راکعاً أو ساجداً » ثم تعقبه على نفسه بأن ظاهر الترجمة الجواز وظاهر الحديث المنع . قال : فيحتمل أن يكون معنى الترجمة باب حكم القراءة ، وهو أعم من الجواز أو المنع ، وقد اختلف السلف في ذلك جوازاً ومنعاً فلعله كان يرى الجواز لأن حديث النهي لم يصح عنده . انتهى ملخصاً . ومال الزين بن المنير إلى هذا الأخير ، لكن حملة على وجه أخص منه فقال : لعله أراد أن الحمد في الصلاة لا حجر فيه ، وإذا ثبت أنه من مطالبها ظهر تسويغ ذلك في الركوع وغيره بأي لفظ كان : فيدخل في ذلك آيات الحمد كفتتح الأنعام وغيرها . فإن قيل : ليس في حديث الباب ذكر ما يقوله المأموم ، أجاب ابن رشيد بأنه أشار إلى التذكير بالمقدمات لتكون الأحاديث عند الاستنباط نصب عيني المستنبط . فقد تقدم حديث « إنما جعل الإمام ليؤتم به » وحديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » . قال : ويمكن أن يكون قاس المأموم على الإمام لكن فيه ضعف . قلت : وقد ورد في ذلك حديث عن أبي هريرة أيضاً أخرجه الدارقطني بلفظ « كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سمع الله لمن حمده ، قال من وراءه سمع الله لمن حمده »



ولكن قال الدارقطني : المحفوظ في هذا « فليقل من وراءه ربنا ولك الحمد » وسنذكر الاختلاف في هذه المسألة في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( إذا قال سمع الله لمن حمده )** في رواية أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب « كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد » ولا منافاة بينهما لأن أحدهما ذكر ما لم يذكره الآخر .

**قوله ( اللهم ربنا )** ثبت في أكثر الطرق هكذا ، وفي بعضها يحذف « اللهم » وثبوتها أرجح ، وكلاهما جائز ، وفي ثبوتها تكرير النداء كأنه قال يا الله يا ربنا .

**قوله ( ولك الحمد )** كذا ثبت زيادة الواو في طرق كثيرة ، وفي بعضها كما في الباب الذي يليه يحذفها ، قال النووي : المختار لا ترجيح لأحدهما على الآخر . وقال ابن دقيق العيد : كأن إثبات الواو دال على معنى زائد ، لأنه يكون التقدير مثلاً ربنا استجب ولك الحمد ، فيشتمل على معنى الدعاء ومعنى الخبر . انتهى . وهذا بناء على أن الواو عاطفة ، وقد تقدم في « باب التكبير إذا قام من السجود » قول من جعلها حالية ، وأن الأكثر رجحوا ثبوتها . وقال الأثرم : سمعت أحمد يثبت الواو في « ربنا ولك الحمد » ويقول : ثبت فيه عدة أحاديث .

**قوله ( إذا ركع وإذا رفع رأسه )** أي من السجود ، وقد ساق البخاري هذا المتن مختصراً ، ورواه أبو يعلى من طريق شعبة وأوله عنده عن أبي هريرة وقال « أنا أشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان يكبر إذا ركع ، وإذا قال سمع الله لمن حمده قال : اللهم ربنا لك الحمد ، وكان يكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه وإذا قام من السجدين » ورواه الإسماعيلي من وجه آخر عن ابن أبي ذئب بلفظ « وإذا قام من الثنتين كبر » ورواه الطيالسي بلفظ « وكان يكبر بين السجدين » والظاهر أن المراد بالثنتين الركعتان ، والمعنى أنه كان يكبر إذا قام إلى الثالثة ، ويؤيده الرواية الماضية في « باب التكبير إذا قام من السجود » بلفظ « ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس » وأما رواية الطيالسي فالمراد بها التكبير للسجدة الثانية ، وكان بعض الرواة ذكر ما لم يذكر الآخر .

**قوله ( قال الله أكبر )** كذا وقع مغير الأسلوب إذ عبر أولاً بلفظ « يكبر » قال الكرمانى : هو للتفنن أو لإرادة التعميم ، لأن التكبير يتناول التعريف ونحوه . انتهى . والذي يظهر أنه من تصرف الرواة ، فإن الروايات التي أشرنا إليها جاءت كلها على أسلوب واحد ، ويحتمل أن يكون المراد به تعيين هذا اللفظ دون غيره من ألفاظ التعظيم ، وقد تقدم الكلام على بقية فوائده في « باب التكبير إذا قام من السجود » ويأتى الكلام على محل التكبير عند القيام من التشهد الأول بعد بضعة عشر باباً .

**فضل « اللهم ربنا لك الحمد »**

٧٧٩- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن [٧٩٦]

رسول الله صلى الله عليه قال : « إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد ، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » .

[الحديث ٧٩٦- أطرافه في : ٣٢٢٨] .

قوله ( باب فضل اللهم ربنا لك الحمد ) في رواية الكشميني « ولك الحمد » بإثبات الواو ، وفيه رد على ابن القيم حيث جزم بأنه لم يرد الجمع بين اللهم والواو في ذلك . وثبت لفظ « باب » عند عدا أبا ذر والأصيل ، والراجع حذفه كما سيأتي .

قوله ( إذا قال الإمام إلخ ) استدلل به على أن الإمام لا يقول « ربنا لك الحمد » وعلى أن المأموم لا يقول « سمع الله لمن حمده » لكون ذلك لم يذكر في هذه الرواية كما حكاه الطحاوي ، وهو قول مالك وأبي حنيفة ، وفيه نظر لأنه ليس فيه ما يدل على النفي ، بل فيه أن قول المأموم ربنا لك الحمد يكون عقب قول الإمام سمع الله لمن حمده ، والواقع في التصوير ذلك لأن الإمام يقول التسميع في حال انتقاله والمأموم يقول التحميد في حال اعتداله ، فقوله يقع عقب قول الإمام كما في الخبر ، وهذا الموضع يقرب من مسألة التأمين كما تقدم من أنه لا يلزم من قوله « إذا قال ولا الضالين فقولوا آمين » أن الإمام لا يؤمن بعد قوله ولا الضالين ، وليس فيه أن الإمام يؤمن كما أنه ليس في هذا أنه يقول ربنا لك الحمد ، لكنهما مستفادان من أدلة أخرى صحيحة صريحة كما تقدم في التأمين وكما مضى في الباب الذي قبله وفي غيره ويأتي أنه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين التسميع والتحميد . وأما ما احتجوا به من حيث المعنى من أن معنى سمع الله لمن حمده طلب التحميد فيناسب حال الإمام ، وأما المأموم فتناسبه الإجابة بقوله ربنا لك الحمد ويقويه حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم وغيره ، ففيه « وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد يسمع الله لكم . فجوابه أن يقال لا يدل ما ذكرتم على أن الإمام لا يقول ربنا ولك الحمد ، إذ لا يمتنع أن يكون طالباً ومجيباً ، وهو نظير ما تقدم في مسألة التأمين من أنه لا يلزم من كون الإمام داعياً والمأموم مؤمناً أن لا يكون الإمام مؤمناً ، ويقرب منه ما تقدم البحث فيه في الجمع بين الحيلة والحوالة لسامع المؤذن ، وقضية ذلك أن الإمام يجمعهما وهو قول الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد والجمهور ، والأحاديث الصحيحة تشهد له ، وزاد الشافعي أن المأموم يجمع بينهما أيضاً لكن لم يصح في ذلك شيء ولم يثبت عن ابن المنذر أنه قال إن الشافعي انفرد بذلك لأنه قد نقل في الإشراف عن عطاء وابن سيرين وغيرهما القول بالجمع بينهما للمأموم ، وأما المنفرد فحكى الطحاوي وابن عبد البر الإجماع على أنه يجمع بينهما ، وجعله الطحاوي حجة لكون الإمام يجمع بينهما للاتفاق على اتحاد حكم الإمام والمنفرد ، لكن أشار صاحب الهداية إلى خلاف عندهم في المنفرد .

قوله ( فإنه من وافق قوله ) فيه إشعار بأن الملائكة تقول ما يقول المأمومون ، وقد تقدم باقي البحث فيه في « باب التأمين » .

## باب

٧٨٠ - حدثنا معاذ بن فضالة قال نا هشام عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : لأقربين صلاة النبي صلى الله عليه . فكان أبو هريرة يقنن في الركعة الأخرى من صلاة

الظهر، وصلاة العشاء وصلاة الصبح بعد ما يقول سمع الله لمن حمده، فيدعو للمؤمنين ويلعن الكفار.

[الحديث ٧٩٧ - أطرافه في: ٨٠٤، ١٠٠٦، ٢٩٣٢، ٣٣٨٦، ٤٥٦٠، ٤٥٩٨، ٦٢٠٠، ٦٣٩٣، ٦٩٤٠].

[٧٩٨] ٧٨١- فاعبد الله بن أبي الأسود قال نا إسماعيل عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس قال: كان القنوت في المغرب والفجر.

[الحديث ٧٩٨ - طرفه في: ١٠٠٤].

[٧٩٩] ٧٨٢- فاعبد الله بن مسلمة عن مالك عن نعيم بن عبد الله المجر عن علي بن يحيى ابن خلاد الزرقني عن أبيه عن رفاعة بن رافع الزرقني قال: كنا نصلي يوماً وراء النبي صلى الله عليه، فلما رفع رأسه من الركعة قال: «سمع الله لمن حمده» فقال رجل: ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه. فلما انصرف قال: «من المتكلم؟» قال: أنا. قال: «رأيت بضعا وثلاثين ملكاً يتبدرونها أيهم يكتبها أول».

قوله (باب) كذا للجميع بغير ترجمة إلا للأصلي فحذفه، وعليه شرح ابن بطال ومن تبعه، والراجح إثباته كما أن الراجح حذف باب من الذي قبله، وذلك أن الأحاديث المذكورة فيه لا دلالة فيها على فضل اللهم ربنا لك الحمد إلا بتكاثف، فالأولى أن يكون بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله كما تقدم في عدة مواضع، وذلك أنه لما قال أولاً «باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع» وذكر فيه قوله صلى الله عليه وسلم «اللهم ربنا ولك الحمد» استطرد إلى ذكر فضل هذا القول بخصوصه، ثم فصل بلفظ «باب» لتكميل الترجمة الأولى فأورد بقية ما ثبت على شرطه مما يقال في الاعتدال كالقنوت وغيره. وقد وجه الزين بن المنير دخول الأحاديث الثلاثة تحت ترجمة فضل «اللهم ربنا لك الحمد» فقال: وجه دخول حديث أبي هريرة أن القنوت لما كان مشروعاً في الصلاة كانت هي مفتاحه ومقدمته، ولعل ذلك سبب تخصيص القنوت بما بعد ذكرها. انتهى. ولا يخفى ما فيه من التكلف، وقد تعقب من وجه آخر وهو أن الخبر المذكور في الباب لم يقع فيه قول «ربنا لك الحمد» لكن له أن يقول وقع في هذه الطريق اختصار وهي مذكورة في الأصل، ولم يتعرض لحديث أنس. لكن له أن يقول إنما أورده استطراداً لأجل ذكر المغرب. قال: وأما حديث رفاعة فظاهر في أن الابتداء الذي تنشأ عنه الفضيلة إنما كان لزيادة قول الرجل. لكن لما كانت الزيادة المذكورة صفة في التحميد جارية مجرى التأكيد له تعين جعل الأصل سبباً أو سبباً للسبب فثبت بذلك الفضيلة، والله أعلم. وقد ترجم بعضهم له بباب القنوت ولم أره في شيء من روايتنا.

قوله (حدثنا هشام) هو الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير.

قوله (عن أبي سلمة) في رواية مسلم من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن يحيى «حدثني أبو سلمة».

**قوله ( لأقربن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم )** في رواية مسلم المذكورة « لأقربن لكم » وللإسماعيلي « إني لأقربكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( فكان أبو هريرة إلى آخره )** قبل المرفوع من هذا الحديث وجود القنوت لا وقوعه في الصلوات المذكورة فإنه موقوف على أبي هريرة ، ويوضحه ما سيأتي في تفسير النساء من رواية شيبان عن يحيى من تخصيص المرفوع بصلاة العشاء ، ولأبي داود من رواية الأوزاعي عن يحيى « قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة العتمة شهراً » ونحوه لمسلم ، لكن لا ينافي هذا كونه صلى الله عليه وسلم قنت في غير العشاء ، والظاهر سياق حديث الباب أن جميعه مرفوع ولعل هذا هو السر في تعقب المصنف له بحديث أنس إشارة إلى أن القنوت في النازلة لا يختص بصلاة معينة . واستشكل التقييد في رواية الأوزاعي بشهر لأن المحفوظ أنه كان في قصة الذين قتلوا أصحاب بئر معونة كما سيأتي في آخر أبواب الوتر ، وسيأتي في تفسير آل عمران من رواية الزهري عن أبي سلمة في هذا الحديث أن المراد بالمؤمنين من كان مأسوراً بمكة ، وبالكافرين قريش ، وأن مدته كانت طويلة فيحتمل أن يكون التقييد بشهر في حديث أبي هريرة يتعلق بصفة من الدعاء مخصوصة وهي قوله « اشد وطأتك على مضر » .

**قوله ( في الركعة الأخرى )** في رواية الكشمي « الآخرة » وسيأتي بعد باب من رواية الزهري عن أبي سلمة أن ذلك كان بعد الركوع ، وسيأتي في تفسير آل عمران بيان الخلاف في مدة الدعاء عليهم والتنبيه على أحوال من سمى منهم . وقد اختصر يحيى سياق هذا الحديث عن أبي سلمة وطوله الزهري كما سيأتي بعد باب ، وسيأتي في الدعوات بالإسناد الذي ذكره المصنف أتم مما ساقه هنا إن شاء الله تعالى .

**قوله ( إسماعيل )** هو المعروف بابن علي ، والإسناد كله بصريون . وعبد الله بن أبي الأسود نسب إلى جد أبيه ، واسم أبيه محمد بن حميد .

**قوله ( كان القنوت )** أى في أول الأمر ، واحتج بهذا على أن قول الصحابي كنا نفعل كذا له حكم الرفع وإن لم يقيده بزمن النبي صلى الله عليه وسلم كما هو قول الحاكم . وقد اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث في المسند الصحيح وليس فيه تقييد ، وسنذكر اختلاف النقل عن أنس في القنوت في محله من الصلاة وفي أى الصلوات شرع ، وهل استمر مطلقاً أو مدة معينة أو في حالة دون حالة حيث أورد المصنف بعض ذلك في آخر أبواب الوتر إن شاء الله تعالى .

**قوله ( الجمر )** بالخفض وهو صفة لنعيم ولأبيه .

**قوله ( عن علي بن يحيى )** في رواية ابن خزيمة أن علي بن يحيى حدثه ، والإسناد كله مديون ، وفيه رواية الأكابر عن الأصاغر لأن نعيماً أكبر سناً من علي بن يحيى وأقدم سماعاً ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وهم من بين مالك والصحابي ، هذا من حيث الرواية وأما من حيث شرف الصحبة فيحيى بن خلاد والد علي المذكور في الصحابة لأنه قيل إن النبي صلى الله عليه وسلم حنكه لما ولد .

**قوله ( فلما رفع رأسه من الركعة قال : سمع الله لمن حمده )** ظاهره أن قول التسميع وقع بعد رفع الرأس من الركوع فيكون من أذكار الاعتدال ، وقد مضى في حديث أبي هريرة وغيره ما يدل على أنه ذكر

الانتقال وهو المعروف ، ويمكن الجمع بينهما بأن معنى قوله « فلما رفع رأسه » أى فلما شرع فى رفع رأسه ابتداء القول المذكور وأتمه بعد أن اعتدل .

**قوله ( قال رجل )** زاد الكشميهنى « وراءه » قال ابن بشكوال : هذا الرجل هو رفاعه بن رافع راوى الخبر ، ثم استدل على ذلك بما رواه النسائى وغيره عن قتيبة عن رفاعه بن يحيى الزرقى عن عم أبيه معاذ بن رفاعه عن أبيه قال « صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فغطت فقلت : الحمد لله » الحديث ، ونوزع تفسيره به لاختلاف سياق السبب والقصة ، والجواب أنه لا تعارض بينهما بل يحمل على أن عطاسه وقع عند رفع رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا مانع أن يكنى عن نفسه لقصد إخفاء عمله ، أو كنى عنه لنسيان بعض الرواة لاسمه ، وأما ما عدا ذلك من الاختلاف فلا يتضمن إلا زيادة لعل الراوى اختصرها كما سنبيته ، وأفاد بشر بن عمر الزهرانى فى روايته عن رفاعه بن يحيى أن تلك الصلاة كانت المغرب .

**قوله ( مباركاً فيه )** زاد رفاعه بن يحيى « مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى » فأما قوله « مباركاً عليه » فيحتمل أن يكون تأكيداً وهو الظاهر ، وقيل الأول بمعنى الزيادة والثانى بمعنى البقاء ، قال الله تعالى : ﴿ وبارك فيها وقدر فيها أقواتها ﴾ فهذا يناسب الأرض لأن المقصود به النماء والزيادة لا البقاء لأنه بصدد التغير . وقال تعالى ﴿ وباركنا عليه وعلى إسحق ﴾ فهذا يناسب الأنبياء لأن البركة باقية لهم ، ولما كان الحمد يناسبه المعنيان جمعهما ، كذا قرره بعض الشراح ولا يخفى ما فيه . وأما قوله كما يحب ربنا ويرضى ففيه من حسن التفويض إلى الله تعالى ما هو الغاية فى القصد .

**قوله ( من المتكلم )** زاد رفاعه بن يحيى فى الصلاة « فلم يتكلم أحد » ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ، ثم قالها الثالثة فقال رفاعه بن رافع : أنا . قال : كيف قلت ؟ فذكره . فقال : والذى نفسى بيده « الحديث .

**قوله ( بضعة وثلاثين )** فيه رد على من زعم كالجوهري أن البضع يختص بما دون العشرين .

**قوله ( أيهم يكتبها أول )** فى رواية رفاعه بن يحيى المذكورة « أيهم يصعد بها أول » وللطبرانى من حديث أبى أيوب « أيهم يرفعها » قال السهيلي روى أول بالضم على البناء لأنه ظرف قطع من الإضافة ، وبالنصب على الحال . انتهى . وأما « أيهم » فرويانه بالرفع وهو مبتدأ وخبره يكتبها ، قاله الطيبي وغيره تبعاً لأبى البقاء فى إعراب قوله تعالى ﴿ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم ﴾ قال : وهو فى موضع نصب ، والعامل فيه ما دل عليه ﴿ يلقون ﴾ وأى استفهامية ، والتقدير مقول فيهم أيهم يكتبها ، ويجوز فى أيهم النصب بأن يقدر المحذوف فينظرون أيهم ، وعند سيويه أى موصولة ، والتقدير ينتدرون الذى هو يكتبها أول ، وأنكر جماعة من البصريين ذلك ، ولا تعارض بين روايتي يكتبها ويصعد بها لأنه يحمل على أنهم يكتبونها ثم يصعدون بها ، والظاهر أن هؤلاء الملائكة غير الحفظة ، ويؤيده ما فى الصحيحين عن أبى هريرة مرفوعاً « إن لله ملائكة يطوفون فى الطرق يلتمسون أهل الذكر » الحديث . واستدل به على أن بعض الطاعات قد يكتبها غير الحفظة ، وقد استشكل تأخير رفاعه إجابة النبي صلى الله عليه وسلم حين كرر سؤاله ثلاثاً مع أن إجابته واجبة عليه ، بل وعلى كل من سمع رفاعه ، فإنه لم يسأل المتكلم وحده . وأجيب بأنه لما لم يعين واحداً بعينه لم تتعين المبادرة بالجواب من المتكلم ولا من واحد بعينه ، فكأنهم انتظروا بعضهم ليجيب ، وحملهم

على ذلك خشية أن يبدو في حقه شيء ظناً منهم أنه أخطأ فيما فعل ، ورجوا أن يقع العفو عنه . وكأنه صلى الله عليه وسلم لما رأى سكوتهم فهم ذلك فعرفهم أنه لم يقل بأساً ، ويدل على ذلك أن في رواية سعيد بن عبد الجبار عن رفاعه بن يحيى عند ابن قانع قال رفاعه « فوددت أني خرجت من مالي وأنى لم أشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم تلك الصلاة » . ولأبي داود من حديث عامر بن ربيعة قال « من القائل الكأمة ؟ فإنه لم يقل بأساً . فقال : أنا قلتها ، لم أرد بها إلا خيراً » والطبراني من حديث أبي أيوب « فسكت الرجل ورأى أنه قد هجم من رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء كرهه . فقال : من هو ؟ فإنه لم يقل إلا صواباً . فقال الرجل : أنا يا رسول الله قلتها ، أرجو بها الخير » ويحتمل أيضاً أن يكون المصلون لم يعرفوه بعينه إما لإقبالهم على صلاتهم وإما لكونه في آخر الصفوف فلا يرد السؤال في حقهم ، والمتر عنه هو ما قدمناه ، والحكمة في سؤاله صلى الله عليه وسلم له عن قال أن يتعلم السامعون كلامه فيقولوا مثله . واستدل به على جواز إحداث ذكر في الصلاة غير مأثور إذا كان مخالف للمأثور ، وعلى جواز رفع الصوت بالذكر ما لم يشوش على من معه ، وعلى أن العاطس في الصلاة يحمد الله بغير كراهة ، وأن المتلبس بالصلاة لا يتعين عليه تسميت العاطس (٢) وعلى تطويل الاعتدال بالذكر كما سيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده . واستنبط منه ابن بطال جواز رفع الصوت بالتبليغ خلف الإمام ، وتعقبه الزين بن المنير بأن سماعه صلى الله عليه وسلم لصوت الرجل لا يستلزم رفعه لصوته كرفع صوت المبلغ ، وفي هذا التعقب نظر ، لأن غرض ابن بطال إثبات جواز الرفع في الجملة ، وقد سبق إليه ابن عبد البر واستدل له بإجماعهم على أن الكلام الأجنبي يبطل عمده الصلاة ولو كان سراً ، قال : وكذلك الكلام المشروع في الصلاة لا يبطلها ولو كان جهرأ . وقد تقدم الكلام على مسألة المبلغ في « باب من أسمع الناس تكبير الإمام » .

( فائدة ) : قيل الحكمة في اختصاص العدد المذكور من الملائكة بهذا انذكر أن عدد حروفه مطابق للعدد المذكور . فإن البضع مع الثلاث إلى التسع وعدد الذكر المذكور ثلاثة وثلاثون حرفاً ، ويعكر على هذا الزيادة المتقدمة في رواية رفاعه بن يحيى وهي قوله « مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى » بناء على أن القصة واحدة . ويمكن أن يقال : المتبادر إليه هو الثناء الزائد على المعتاد وهو من قوله « حمداً كثيراً إلخ » دون قوله « مباركاً عليه » فإنه كما تقدم للتأكيد وعدد ذلك سبعة وثلاثون حرفاً ، وأما ما وقع عند مسلم من حديث أنس « لقد رأيت اثني عشر ملكاً يتندرونها » وفي حديث أبي أيوب عند الطبراني « ثلاثة عشر » فهو مطابق لعدد الكلمات المذكورة في سياق رفاعه بن يحيى ولعددتها أيضاً في سياق حديث الباب لكن على اصطلاح النحاة ، والله أعلم .

باب

الاطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع

وقال أبو حميد : رَفَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَاسْتَوَى جَالِساً حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ .

[٨٠٠] ٧٨٣- نا أبو الوليد قال نا شعبة عن ثابت قال : كان أنس ينعت لنا صلاة النبي صلى الله

عليه ، فكان يصلي إذا رفع رأسه من الركوع قام حتى نقول : قد نسي .

[الحديث ٨٠٠ - طرفه في : ٨٢١] .

[٨٠١] ٧٨٤- حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن البراء : كان ركوع

النبي صلى الله عليه وسجوده وإذا رفع من الركوع وبين السجدين قريباً من السواء .

[٨٠٢] ٧٨٥- نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة قال : كان مالك

ابن الحويرث يرينا كيف كان صلاة النبي صلى الله عليه ، وذلك في غير وقت الصلاة ، فقام

فأمكن القيام ، ثم ركع فأمكن الركوع ، ثم رفع رأسه فأنصت هنية . قال : فصلى بنا صلاة شيخنا

هذا ( أبي بريد ) .

وكان أبو بريد إذا رفع رأسه من السجدة الآخرة استوى قاعداً ، ثم نهض .

قوله ( باب الاطمأنينة ) كذا للأكثر ، وللكشيمى « الطمانينة » وقد تقدم الكلام عليها في « باب

استواء الظهر »

قوله ( وقال أبو حميد ) يأتي موصولاً مطولا في « باب سنة الجالوس في التشهد » . وقوله « رفع »

أى من الركوع « فاستوى » أى قائماً كما سيأتى بيانه هناك ، وهو ظاهر فيما ترجم له . ووقع في رواية كريمة

« جالساً » بعد قوله « فاستوى » فإن كان محفوظاً حمل على أنه عبر عن السكون بالجلوس وفيه بعد ، أو لعل

المصنف أراد إلحاق الاعتدال بالجلوس بين السجدين بجامع كون كل منهما غير مقصود لذاته فيطبق الترجمة .

قوله ( ينعت ) بفتح المهملة ، أى يصف . وهذا الحديث ساقه شعبة عن ثابت مختصراً ، ورواه عنه

حماد بن زيد مطولا كما سيأتى في « باب المكث بين السجدين » فقال في أوله « عن أنس قال : إني لا آلو

أن أصلى بكم كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بنا » فصرح بوصف أنس لصلاة النبي صلى الله

عليه وسلم بالفعل ، وقوله « لا آلو » بهزة ممدودة بعد حرف النون ولام مضمومة بعدها واو خفيفة أى

لا أقصر . وزاد حماد بن زيد أيضاً « قال ثابت : فكان أنس يصنع شيئاً لا أراكم تصنعونه » وفيه إشعار

بأنهم كانوا يخلون بتطويل الاعتدال ، وقد تقدم حديث أنس وإنكاره عليهم في أمر الصلاة في أبواب المواقيت

وقوله « حتى نقول » بالنصب . وقوله « قد نسي » أى نسي وجوب الهوى إلى السجود قاله الكرمانى ،

ويحتمل أن يكون المراد أنه نسي أنه في صلاة ، أو ظن أنه وقت القنوت حيث كان معتدلاً أو وقت التشهد

حيث كان جالساً . ووقع عند الإسماعيلي من طريق غندر عن شعبة « قلنا قد نسي من طول القيام » أى لأجل

طول قيامه . وحديث البراء تقدم التنبيه عليه في « باب استواء الظهر » . وقوله « قريباً من السواء » فيه إشعار بأن فيها تفاوتاً لكنه لم يعينه ، وهو دال على الطمأنينة في الاعتدال وبين السجدين لما علم من عادته من تطويل الركوع والسجود .

**قوله ( وإذا رفع )** أى ورفع إذا رفع ، وكذا قوله « وبين السجدين » أى وجلسه بين السجدين ، والمراد أن زمان ركوعه وسجوده واعتداله وجلسه متقارب ، ولم يقع في هذه الطريق الاستثناء الذى مر في « باب استواء الظهر » وهو قوله « ما خلا القيام والقعود » ووقع في رواية لمسلم « فوجدت قيامه فركعته فاعتداله » الحديث ، وحكى ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه نسب هذه الرواية إلى الوهم ثم استبعده لأن توهم الراوى الثقة على خلاف الأصل ، ثم قال في آخر كلامه : فلينظر ذلك من الروايات وبحقق الاتحاد أو الاختلاف من مخارج الحديث اهـ . وقد جمعت طرقه فوجدت مداره على ابن أبى لىلى عن البراء ، لكن الرواية التى فيها زيادة ذكر القيام من طريق هلال بن أبى حميد عنه ، ولم يذكره الحكم عنه وليس بينهما اختلاف فى سوى ذلك ، إلا ما زاده بعض الرواة عن شعبة عن الحكم من قوله « ما خلا القيام والقعود » وإذا جمع بين الروایتين ظهر من الأخذ بالزيادة فيهما أن المراد بالقيام المستثنى للقيام للقراءة ، وكذا القعود والمراد به القعود للتشهد كما تقدم ، قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث يدل على أن الاعتدال ركن طويل ، وحديث أنس يعنى الذى قبله أصرح فى الدلالة على ذلك ، بل هو نص فيه فلا ينبغى العدول عنه لدليل ضعيف وهو قولهم : لم يسن فيه تكرير التسيبحات كالركوع والسجود . ووجه ضعفه أنه قياس فى مقابلة النص وهو فاسد ، وأيضاً فالذكر المشروع فى الاعتدال أطول من الذكر المشروع فى الركوع ، فتكرير سبحان ربى العظيم ثلاثاً يحىء قدر قوله اللهم ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، وقد شرع فى الاعتدال ذكر أطول كما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن أبى أوفى وأبى سعيد الخدرى وعبد الله بن عباس بعد قوله حمداً كثيراً طيباً « ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شئ بعد » زاد فى حديث ابن أبى أوفى « اللهم طهرنى بالثلج إلخ » وزاد فى حديث الآخرين « أهل الثناء والمجد إلخ » وقد تقدم فى الحديث الذى قبله ترك إنكار النبى صلى الله عليه وسلم على من زاد فى الاعتدال ذكراً غير مأثور ، ومن ثم اختار النووى جواز تطويل الركن القصير بالذكر خلافاً للمرجح فى المذهب ، واستدل لذلك أيضاً بحديث حذيفة فى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قرأ فى ركعة بالبقرة أو غيرها ثم ركع نحواً مما قرأ ثم قام بعد أن قال « ربنا لك الحمد » قياماً طويلاً قريباً مما ركع . قال النووى : الجواب عن هذا الحديث صعب ، والأقوى جواز الإطالة بالذكر اهـ . وقد أشار الشافعى فى الأم إلى عدم البطالان فقال فى ترجمة « كيف القيام من الركوع » : ولو أطال القيام بذكر الله أو يدعو أو ساهياً وهو لا ينوى به القنوت كرهت له ذلك ولا إعادة ، إلى آخر كلامه فى ذلك . فالعجب ممن يصحح مع هذا بطالان الصلاة بتطويل الاعتدال ، وتوجيههم ذلك أنه إذا أطيل انتفت الموالاة معترض بأن معنى الموالاة أن لا يتخلل فصل طويل بين الأركان بما ليس منها ، وما ورد به الشرع لا يصح نفي كونه منها ، والله أعلم . وأجاب بعضهم عن حديث البراء أن المراد بقوله « قريباً من السواء » ليس أنه كان يركع بقدر قيامه وكذا السجود والاعتدال بل المراد أن صلاته كانت قريباً معتدلة فكان إذا أطال القراءة أطال بقية الأركان وإذا أخفها أخف بقية الأركان ، فقد ثبت أنه قرأ فى



الصبح بالصفات وثبت في السنن عن أنس أنهم حزروا في السجود قدر عشر تسبيحات فيحمل على أنه قرأ بدون الصفات اقتصر على دون العشر ، وأقله كما ورد في السنن أيضاً ثلاث تسبيحات .

**قوله ( كان مالك بن الحويرث )** في رواية الكشميني « قام » الأول يشعر بتكرير ذلك منه وقد تقدم بعض الكلام عليه في « باب من صلى بالناس وهولا يريد إلا أن يعلمهم » ويأتى بقية الكلام عليه في « باب المكث بين السجدين » .

**قوله ( فأنصت )** في رواية الكشميني - همزة مقطوعة وآخره مثناة خفيفة . وللباقين بألف موصولة وآخره موحدة مشددة ، وحكى ابن التين أن بعضهم ضبطه بالمثناة المشددة بدل الموحدة ، ووجهه بأن أصله انصوت فأبدل من الواو تاء ثم أدغمت إحدى التاءين في الأخرى ، وقياس إعلاله إنصات تحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً ، قال : ومعنى إنصات استوت قامت بعد الانحناء كأنه أقبل شبا به ، قال الشاعر :

وعمر بن دهمان الهيدة عاشها وتسعين عاماً ثم قوم فأنصاتا  
وعاد سواد الرأس بعد ايضاضه وعادته شرح الشباب الذي فاتا

هـ . وعرف بهذا أن من نقل عن ابن التين - وهو السفاقي - أنه ضبطه بتشديد الموحدة فقد صحف ، ومعنى رواية الكشميني أنصت أى سكت فلم يكبر للهوى في الحال . قال بعضهم : وفيه نظر ، والأوجه أن يقال هو كناية عن سكون أعضائه . عبر عن عدم حركتها بالإنصات وذلك دال على الطمأنينة . وأما الرواية المشهورة بالموحدة المشددة انفعل من الصب كأنه كنى عن رجوع أعضائه عن الانحناء إلى القيام بالانصباب ، ووقع عند الإسماعيلي « فانتصب قائماً » وهى أوضح من الجميع .

**قوله ( هنية )** أى قليلا ، وقد تقدم ضبطها في « باب ما يقول بعد التكبير » .

**قوله ( صلاة شيخنا هذا أبى يزيد )** هو عمرو بن سلمة الجرمي ، واختلف في ضبط كنيته ، ووقع هنا للأكثر بالتحنانية والزاي ، وعند الحموي وكريمة بالموحدة والراء مصغراً وكذا ضبطه مسلم في الكنى ، وقال عبد الغنى بن سعيد لم أسمع من أحد إلا بالزاي لكن مسلم أعلم ، والله أعلم .

**بـ يهوي بالتكبير حين يسجد**

وقال نافع : كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبتيه

٧٨٦ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن [٨٠٣] ابن الحارث بن هشام وأبوسلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة من المكتوبة وغيرها في رمضان وغيره فيكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده ، ثم يقول : ربنا ولك الحمد قبل أن يسجد ، ثم يقول : الله أكبر حين يهوي ساجداً ، ثم يكبر حين يرفع رأسه من السجود ، ثم يكبر حين يسجد ، ثم يكبر حين يرفع رأسه من السجود ، ثم يكبر

حين يقوم من الجلوس في الاثنتين، ويفعل ذلك في كل ركعة حتى يفرغ من الصلاة، ثم يقول حين ينصرف: والذي نفسي بيده، إني لأقربكم شهاً بصلاة رسول الله صلى الله عليه. إن كانت هذه لصلاته حتى فارق الدنيا.

[٨٠٤]

٧٨٧- قالوا: وقال أبوهريرة: وكان رسول الله صلى الله عليه حين يرفع رأسه يقول: «سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد» يدعو لرجال فيسميهم بأسمائهم فيقول: «اللهم أئج الوليد بن الوليد، وسلمة بن هشام، وعياش بن أبي ربيعة، والمستضعفين من المؤمنين، اللهم اشدد وطأتك على مضر، واجعلها عليهم كسني يوسف». وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له.

[٨٠٥]

٧٨٨- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان غير مرة عن الزهري قال: سمعت أنس بن مالك يقول: سقط رسول الله صلى الله عليه عن فرس - وربما قال سفيان من فرس - فجحش شقه الأيمن، فدخلنا عليه نعوذه، فحضرت الصلاة فصلّى بنا قاعداً وقعدنا.

وقال سفيان مرة: صلّينا قعوداً، فلما قضى الصلاة قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا». كذا جاء به معمر، قلت: نعم. قال: لقد حفظ. كذا قال الزهري: ولك الحمد، حفظت من شقه الأيمن. فلما خرجنا من عند الزهري قال ابن جريج وأنا عنده: فجحش ساقه الأيمن.

قوله (باب يهوى بالتكبير حين يسجد) قال ابن التين: رويناه بالفتح وضبطه بعضهم بالضم والفتح أرجح، ووقع في روايتنا بالوجهين.

قوله (كان ابن عمر إلخ) وصله ابن خزيمة والطحاوي وغيرهما من طريق عبد العزيز الدراوردي عن عبيد الله بن عمر عن نافع بهذا وزاد في آخره «ويقول: كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك» قال البيهقي: كذا رواه عبد العزيز ولا أراه إلا وهماً، يعني رفعه. قال: والمحفوظ ما اخترنا. ثم أخرج من طريق أبيوب عن نافع عن ابن عمر قال «إذا سجد أحدكم فليضع يديه، وإذا رفع فليرفعهما» اهـ. ولقائل أن يقول: هذا الموقوف غير المرفوع، فإن الأول في تقديم وضع اليدين على الركبتين والثاني في إثبات وضع اليدين في الجملة. واستشكل إيراد هذا الأثر في هذه الترجمة، وأجاب الزين بن المنير بما حاصله: أنه لما ذكر صفة الهوى إلى السجود القولية أردفها بصفته الفعلية، وقال أخوه: أراد بالترجمة وصف حال الهوى من فعال ومقال اهـ. والذي يظهر أن أثر ابن عمر من جملة الترجمة، فهو مترجم به لا مترجم له،

والترجمة قد تكون مفسرة لمجمل الحديث وهذا منها ، وهذه من المسائل المختلف فيها . قال مالك : هذه الصفة أحسن في خشوع الصلاة ، وبه قال الأوزاعي ، وفيه حديث عن أبي هريرة رواه أصحاب السنن ، وعورض بحديث عنه أخرجه الطحاوي ، وقد روى الأثرم حديث أبي هريرة « إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ، ولا يبرك بروك الفحل ، ولكن إسناده ضعيف . وعند الحنفية والشافعية الأفضل أن يضع ركبتيه ثم يديه ، وفيه حديث في السنن أيضاً عن وائل بن حجر قال الخطابي : هذا أصح من حديث أبي هريرة ، ومن ثم قال النووي : لا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر من حيث السنة اهـ . وعن مالك وأحمد رواية بالتخير ، وادعى ابن خزيمة أن حديث أبي هريرة منسوخ بحديث سعد قال « كنا نضع اليدين قبل الركبتين ، فأمرنا بالركبتين قبل اليدين » وهذا لو صح لكان قاطعاً للنزاع ، لكنه من أفراد إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه وهما ضعيفان . وقال الطحاوي : مقتضى تأخير وضع الرأس عنهما في الانحطاط ورفع قبلهما أن يتأخر وضع اليدين عن الركبتين لاتفاقهم على تقديم اليدين عليهما في الرفع . وأبدى الزين بن المنير لتقديم اليدين مناسبة وهي أن يلقى الأرض عن جبهته ويعتصم بتقدميهما على إيلام ركبتيه إذا جثا عليهما ، والله أعلم .

قوله ( أن أبا هريرة كان يكبر ) زاد النسائي من طريق يونس عن الزهري « حين استخلفه مروان على المدينة » .

قوله ( ثم يقول : الله أكبر حين يهوى ساجداً ) فيه أن التكبير ذكر الهوى ، فيبتدئ به من حين يشرع في الهوى بعد الاعتدال إلى حين يتمكن ساجداً .

قوله ( ثم يكبر حين يقوم من الجلوس في الإثنتين ) فيه أنه يشرع في التكبير من حين ابتداء القيام إلى الثالثة بعد التشهد الأول ، خلافاً لمن قال إنه لا يكبر حتى يستوى قائماً ، وسيأتي في باب مفرد بعد بضعة عشر باباً .

قوله ( إن كانت هذه لصلاته ) قال أبو داود : هذا الكلام يؤيد رواية مالك وغيره عن الزهري عن علي بن حسين ، يعني مرسلأ . قلت : وكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن الزهري ، لكن لا يلزم من ذلك أن لا يكون الزهري رواه أيضاً عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وغيره عن أبي هريرة ، ويؤيد ذلك ما تقدم في « باب التكبير إذا قام من السجود » من طريق عقيل عن الزهري فإنه صريح في أن الصفة المذكورة مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( قال ) يعني أبا بكر بن عبد الرحمن وأبا سلمة المذكورين ، وهو موصول بالإسناد المذكور إليهما ، والكلام على المتن المذكور يأتي في تفسير آل عمران إن شاء الله تعالى ، وإنما ذكره هنا استطراداً . وقد أورده مختصراً في الباب الذي ذكر فيه ما يقول في الاعتدال ، واستدل به على أن محل القنوت بعد الرفع من الركوع ، وعلى أن تسمية الرجال بأسمائهم فيما يدعى لهم وعليهم لا تفسد الصلاة .

قوله ( عن فرس وربما قال سفيان - وهو ابن عيينة - من فرس ) فيه إشعار بتثبت علي بن عبد الله ومحافظة علي الإتيان بألفاظ الحديث ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب إنما جعل الإمام ليؤتم به » وأن قوله

« جحش » أى خدش ، ووقع في قصر الصلاة عن أبي نعيم عن ابن عيينة بلفظ « فجحش أو خدش » على الشك .  
 قوله ( كذا جاء به معمر ) القائل هو سفيان ، والمقول له عليّ ، وهزمة الاستفهام قبل كذا مقدرة .  
 قوله ( قلت نعم ) كأن مستند عليّ في ذلك رواية عبد الرزاق عن معمر فإنه من مشايخه ، بخلاف معمر فإنه لم يدركه ، وإنما يروى عنه بواسطة . وكلام الكرمانى يوهم خلاف ذلك .  
 قوله ( قال لقد حفظ ) أى حفظاً جيداً ، وفيه إشعار بقوة حفظ سفيان بحيث يستجيد حفظ معمر إذا وافقه ، وقوله « كذا قال الزهرى ولك الحمد » فيه إشارة إلى أن بعض أصحاب الزهرى لم يذكر الواو في « ولك الحمد » وقد وقع ذلك في رواية الليث وغيره عن الزهرى كما تقدم في « باب إيجاب التكبير » .  
 قوله ( حفظت ) في رواية ابن عساكر « وحفظت » بزيادة واو وهى أوضح ، وقوله « من شقه الأيمن إلخ » فيه إشارة إلى ما ذكرناه من جودة ضبط سفيان ، لأن ابن جريج سمعه معهم من الزهرى بلفظ « شقه » فحدث به عن الزهرى بلفظ « ساقه » وهى أخص من شقه ، لكن هذا محمول على أن ابن جريج عرف من الزهرى في وقت آخر أن الذى خدش هو ساقه لبعد أن يكون نسي هذه الكلمة في هذه المدة البسيرة ، وقد قدمنا الدلالة على ذلك في « باب إنما جعل الإمام ليؤتم به » وقوله « وأنا عنده » قال الكرمانى : هو معطوف على مقدار أو جملة حالية من فاعل قال مقدراً ، إذ تقديره قال الزهرى وأنا عنده ، ويحتمل أن يكون هو مقول سفيان ، والضмир لابن جريج . قلت : وهذا أقرب إلى الصواب ، ومقول ابن جريج هو « فجحش إلخ » والله أعلم .

### باب فضل السجود

[٨٠٦]

٧٨٩- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال: أخبرني سعيد بن المسيب وعطاء بن يزيد الليثي أن أبا هريرة أخبرهما: أن الناس قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال: «هل تمارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب؟» قالوا: لا يا رسول الله. قال: «فهل تمارون في الشمس ليس دونها سحاب؟» قالوا: لا. قال: «فإنكم ترونه كذلك، يحشر الناس يوم القيامة فيقول: من كان يعبد شيئاً فليتبّع، فمنهم من يتبع الشمس، ومنهم من يتبع القمر، ومنهم من يتبع الطواغيت، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها، فيأتهم الله فيقول: أنا ربكم، فيقولون: هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا جاء ربنا عرفناه. فيأتهم الله عز وجل فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا، فيدعوهم ويضرب الصراط بين ظهرائي جهنم، فأكون أول من يجوز من الرسل بأمته، ولا يتكلم يومئذ أحد إلا الرسل، وكلام الرسل يومئذ: اللهم سلم سلم. وفي جهنم كاليب مثل شوك السعدان، هل رأيتم شوك السعدان؟ قالوا: نعم. قال: فإنها مثل شوك السعدان، غير أنه لا يعلم قدر عظمها إلا الله، تخطف الناس بأعمالهم، فمنهم من يوبق

بعمله، ومنهم من يُخردلُ ثمَّ ينجو . حتى إذا أراد الله رحمة من أراد من أهل النار أمر الله الملائكة أن يخرجوا من كان يعبد الله، فيخرجونهم، ويعرفونهم بآثار السجود، وحرّم الله على النار أن تأكل أثر السجود . فيخرجون من النار، فكلُّ ابن آدم تأكله النار إلا أثر السجود، فيخرجون من النار قد امتحشوا، فيُصبُّ عليهم ماء الحياة، فينبئون كما تنبت الحبة في حميل السيل . ثم يفرغ الله من القضاء بين العباد، ويبقى رجل بين الجنة والنار - وهو آخر أهل النار دخولا الجنة - مقبلاً بوجهه قبل النار، فيقول : يا ربُّ اصرف وجهي من النار، قد قشبنى ريحها وأحرقني ذكاؤها . فيقول : هل عسيت إن فعلت ذلك بك أن تسأل غير ذلك ؟ فيقول : لا وعزتك . فيُعطي الله ما يشاء من عهد وميثاق، فيصرف الله وجهه عن النار، فإذا أقبل به على الجنة رأى بهجتها، سكت ما شاء الله أن يسكت، ثم قال : يا ربُّ قد مني عند باب الجنة . فيقول الله له : أليس قد أعطيت العهود والميثاق أن لا تسأل غير الذي كنت سألت ؟ فيقول : يا رب، لا أكون أشقى خلقك . فيقول : فما عسيت أن أُعطيت ذلك أن لا تسأل غيره، فيقول : لا، وعزتك لا أسألك غير ذلك . فيُعطي ربُّه ما شاء من عهد وميثاق، فيُقدِّمه إلى باب الجنة، فإذا بلغ بابها فرأى زهرتها وما فيها من النضرة والسرور فيسكت ما شاء الله أن يسكت، فيقول : يا ربُّ أدخلني الجنة . فيقول الله عز وجل : ويحك يا ابن آدم، ما أغدرك ! أليس قد أعطيت العهد والميثاق ألا تسأل غير الذي أُعطيت ؟ فيقول : يا ربُّ لا تجعلني أشقى خلقك . فيضحك الله منه، ثم يأذن له في دخول الجنة، فيقول : تمنّ، فيتمنّى . حتى إذا انقطع أمنيته قال الله : زد من كذا وكذا - أقبل أن يذكره ربُّه - حتى إذا انتهت الأمانى قال الله : لك ذلك ومثله معه . وقال أبو سعيد الخدري لأبي هريرة : إن رسول الله صلى الله عليه قال : « قال الله عز وجل : لك ذلك وعشرة أمثاله » . قال أبو هريرة : لم أحفظه من رسول الله صلى الله عليه إلا قوله : « لك ذلك ومثله معه » . قال أبو سعيد : إني سمعته يقول : « ذلك لك وعشرة أمثاله » .

[الحديث ٨٠٦ - طرفاه في : ٦٥٧٣، ٧٤٣٧].

**قوله ( باب فضل السجود )** أورد فيه حديث أبي هريرة في صفة البعث والشفاعة ، والمقصود منه هنا قوله « وحرّم الله على النار أن تأكل آثار السجود » وقد ورد بهتمامه أيضاً في أبواب صفة الجنة والنار من كتاب الرقاق ويأتى الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى ، مع ذكر اختلاف ألفاظ رواته . واختلف في المراد بقوله « آثار السجود » فقيل هي الأعضاء السبعة الآتى ذكرها في حديث ابن عباس قريباً وهذا هو الظاهر . وقال عياض : المراد الجبهة خاصة . ويؤيده ما في رواية مسلم من وجه آخر « أن قوماً يخرجون

من النار يحترقون فيها إلا دارات وجوههم » فإن ظاهر هذه الرواية يخص العموم الذي في الأولى .

### باب يدي ضبعيه ويَجَافِي فِي السُّجُودِ

[٨٠٧] ٧٩٠- حدثنا يحيى بن بكير قال حدثني بكر بن مضر عن جعفر عن ابن هرمرز عن عبد الله بن مالك بن بحينة : أن النبي صلى الله عليه كان إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه . وقال الليث : حدثني جعفر بن ربيعة نحوه .

قوله ( باب يدي ضبعيه ) بفتح المعجمة وسكون الموحدة تثنية ضبع وهو وسط العضد من داخل وقيل هو لحمه تحت الإبط .

قوله ( عن جعفر ) هو ابن ربيعة ، وابن هرمرز هو عبد الرحمن الأعرج ، والإسناد كله بصريون .  
قوله ( فرج بين يديه ) أى نحى كل يد عن الجنب الذى يليها ، قال القرطبي : الحكمة في استحباب هذه الهيئة في السجود أنه يخف بها اعتماده عن وجهه ولا يتأثر أنفه ولا جبهته ، ولا يتأذى بملاقاة الأرض ، وقال غيره : هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والأنف من الأرض مع مغاييرته لهيئة الكسلان ، وقال ناصر الدين بن المنير في الحاشية : الحكمة فيه أن يظهر كل عضو بنفسه ويتميز حتى يكون الإنسان الواحد في سجوده كأنه عدد ، ومقتضى هذا أن يستقل كل عضو بنفسه ولا يعتمد بعض الأعضاء على بعض في سجوده ، وهذا ضد ما ورد في الصفوف من التصاق بعضهم ببعض لأن المقصود هناك إظهار الاتحاد بين المصلين حتى كأنهم جسد واحد ، وروى الطبراني وغيره من حديث ابن عمر بإسناد صحيح أنه قال : « لا تفرش اقتراش السبع ، وادعم على راحتك وأبد ضبعيك ، فإذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك » ، ولمسلم من حديث عائشة « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يفرش الرجل ذراعيه اقتراش السبع » وأخرج الترمذي وحسنه من حديث عبد الله بن أرقم « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكنت أنظر إلى عفرتي إبطيه إذا سجد » ، ولابن خزيمة عن أبي هريرة رفعه « إذا سجد أحدكم فلا يفرش ذراعيه اقتراش الكلب ، وليضم فخذه » ، وللحاكم من حديث ابن عباس نحوه حديث عبد الله بن أرقم ، وعنه عند الحاكم « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد يرى وضوح إبطيه » وله من حديثه ولمسلم من حديث البراء رفعه « إذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقك » وهذه الأحاديث - مع حديث ميمونة عند مسلم « كان النبي صلى الله عليه وسلم يجافي يديه ، فلو أن بهيمة أرادت أن تمر لمرت » مع حديث ابن بحينة المعلق هنا - ظاهرة وجوب التفريج المذكور . لكن أخرج أبو داود ما يدل على أنه للاستحباب وهو حديث أبي هريرة « شكوا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا ، فقال : استعينوا بالركب » وترجم له « الرخصة في ذلك » أى في ترك التفريج ، قال ابن عجلان أحد رواة : وذلك أن يضع مرفقيه على ركبتيه إذا طال السجود وأعياء ، وقد أخرج الترمذي الحديث المذكور ولم يقع في روايته « إذا انفرجوا » فترجم له « ما جاء في الاعتماد إذا قام من السجود » فجعل محل الاستعانة بالركب لمن يرفع من السجود طالباً للقيام ، واللفظ محتمل ما قال . لكن الزيادة التي أخرجها أبو داود تعين المراد ، وقال ابن التين : فيه دليل على أنه لم يكن

عليه قيص لانكشاف إبطيه ، وتعقب باحتمال أن يكون القميص واسع الأكمام ، وقد روى الترمذى في « الشائل » عن أم سلمة قالت « كان أحب الثياب إلى النبي صلى الله عليه وسلم القميص » أو أراد الراوى أن موضع بياضهما لو لم يكن عليه ثوب لرئى قاله القرطبي ، واستدل به على أن إبطيه صلى الله عليه وسلم لم يكن عليهما شعر ، وفيه نظر فقد حكى الحب الطبرى في الاستسقاء من الأحكام له أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن الإبط من جميع الناس متغير اللون غيره ، واستدل بإطلاقه على استحباب التفريج في الركوع أيضاً ، وفيه نظر لأن في رواية قتيبة عن بكر بن مضر التقييد بالسجود ، وأخرجه المصنف في المناقب ، والمطلق إذا استعمل في صورة اكتفى بها .

قوله ( وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة نحوه ) وصله مسلم من طريقه بلفظ « كان إذا سجد فرج يديه عن إبطيه حتى إني لأرى بياض إبطيه » .

( تنبيه ) : تقدم قبيل أبواب القبلة أنه وقع في كثير من النسخ وقوع هاتين الترجمتين هذه والتي بعدها هناك وأعيدا هنا وأن الصواب إثباتهما هنا . وذكرنا توجيه ذلك بما يغنى عن إعادته .

### باب يَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ

قاله أبو حميد عن النبي صلى الله عليه .

قوله ( باب يستقبل القبلة بأطراف رجله قاله أبو حميد ) يأتي موصولا في « باب سنة الجلوس في التشهد » قريبا وأنه ورد في صفة السجود « قال الزين بن المنير : المراد أن يجعل قدميه قائمتين على بطون أصابعهما وعقباه مرتفعان فيستقبل بظهور قدميه القبلة ، قال أخوه : ومن ثم ندب ضم الأصابع في السجود لأنها لو تفرجت انحرفت رءوس بعضها عن القبلة .

### باب إذا لم يَتِمَّ سُجُودُهُ

٧٩١- حدثنا الصلت بن محمد قال نا مهدي عن واصل عن أبي وائل عن حذيفة رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده ، فلما قضى صلاته قال له حذيفة : ما صليت . قال فأحسبه قال : لو مت مت على غير سنة محمد صلى الله عليه . [٨٠٨]

قوله ( باب إذا لم يتم سجوده ) أورد فيه حديث حذيفة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب إذا لم يتم الركوع » .

### باب السُّجُودُ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ

٧٩٢- حدثنا قبيصة قال نا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس : أمر [٨٠٩]

النبي صلى الله عليه أن يسجد على سبعة أعضاء، ولا يكف شعراً، ولا ثوباً: الجبهة، واليدين، والرُكبتين، والرُجلين.

[الحديث ٨٠٩ - أطرافه في: ٨١٠، ٨١٢، ٨١٥، ٨١٦].

[٨١٠] ٧٩٣- حدثنا مسلم بن إبراهيم قال نا شعبة عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال: «أمرنا أن نسجد على سبعة أعظم ولا نكف ثوباً ولا شعراً».

[٨١١] ٧٩٤- نا آدم قال نا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن يزيد نا البراء بن عازب - وهو غير كذوب - كُنَّا نصلِّي خلف النبي صلى الله عليه، فإذا قال: «سمع الله لمن حمده» لم يحن أحد منا ظهره حتى يضع النبي صلى الله عليه جبهته على الأرض.

قوله (باب السجود على سبعة أعظم) لفظ المتن الذي أورده في هذا الباب «على سبعة أعضاء» لكنه أشار بذلك إلى لفظ الرواية الأخرى، وقد أوردها من وجه آخر في الباب الذي يليه، قال ابن دقيق العيد: يسمى كل واحد عظماً باعتبار الجملة وإن اشتمل كل واحد على عظام، ويجوز أن يكون من باب تسمية الجملة باسم بعضها.

قوله (سفيان) هو الثوري.

قوله (أمر النبي صلى الله عليه وسلم) هو بضم الهمزة في جميع الروايات بالبناء لما لم يسم فاعله، والمراد به الله جل جلاله، قال البيضاوي: عرف ذلك بالعرف، وذلك يقتضي الوجوب، قيل: وفيه نظر لأنه ليس فيه صيغة أفعّل. ولما كان هذا السياق يحتمل الخصوصية عقبه المصنف بلفظ آخر دال على أنه لعموم الأمة، وهومن رواية شعبة عن عمرو بن دينار أيضاً بلفظ «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أمرنا» وعرف بهذا أن ابن عباس تلقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم إما سماعاً منه وإما بلاغاً عنه، وقد أخرجه مسلم من حديث العباس بن عبد المطلب بلفظ «إذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب» الحديث، وهذا يرجح أن النون في أمرنا نون الجمع: والآراب بالمد جمع إرب بكسر أوله وإسكان ثانيه وهو العضو: ويحتمل أن يكون ابن عباس تلقاه عن أبيه رضى الله عنه.

قوله (ولا يكف شعراً ولا ثوباً) جملة معترضة بين المجلد وهو قوله «سبعة أعضاء» والمفسر وهو قوله «الجبهة إلخ» وذكره بعد باب من وجه آخر بلفظ «ولا نكف الثياب والشعر» والكفت بمثناة في آخره هو الضم وهو بمعنى الكف. والمراد أنه لا يجمع ثيابه ولا شعره. وظاهره يقتضي أن النهي عنه في حال الصلاة، وإليه جرح الداودي. وترجم المصنف بعد قليل «باب لا يكف ثوبه في الصلاة» وهي تؤيد ذلك، ورده عياض بأنه خلاف ما عليه الجمهور، فإنهم كرهوا ذلك للمصلي سواء فعله في الصلاة أو قبل أن يدخل فيها، واتفقوا على أنه لا يفسد الصلاة، لكن حكى ابن المنذر عن الحسن وجوب



الإعادة ، قيل : والحكمة في ذلك أنه إذا رفع ثوبه وشعره عن مباشرة الأرض أشبه المتكبر .

**قوله ( الجبهة )** زاد في رواية ابن طاوس عن أبيه في الباب الذي يليه « وأشار بيده على أنفه » كأنه ضمن « أشار » معنى أمرٌ بتشديد الرائء فلذلك عداه بعلی دون إلى ، ووقع في العمدة بلفظ « إلى » وهي في بعض النسخ من رواية كريمة وعند النسائي من طريق سفيان بن عيينة عن ابن طاوس فذكر هذا الحديث وقال في آخره « قال ابن طاوس : ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال : هذا واحد » فهذه رواية مفسرة ، قال القرطبي : هذا يدل على أن الجبهة الأصل في السجود والأنف تبع ، وقال ابن دقيق العيد : قيل معناه أنهما جعلتا كعضو واحد وإلا لكانت الأعضاء ثمانية ، قال : وفيه نظر لأنه يلزم منه أن يكتفى بالسجود على الأنف كما يكتفى بالسجود على بعض الجبهة ، وقد احتج بهذا لأبي حنيفة في الاكتفاء بالسجود على الأنف ، قال : والحق أن مثل هذا لا يعارض التصريح بذكر الجبهة وإن أمكن أن يعتقد أنهما كعضو واحد ، فذاك في التسمية والعبارة لا في الحكم الذي دل عليه الأمر ، وأيضاً فإن الإشارة قد لا تعين المشار إليه فإنها إنما تتعلق بالجبهة لأجل العبادة ، فإذا تقارب ما في الجبهة أمكن أن لا يعين المشار إليه بيقيناً ، وأما العبارة فإنها معينة لما وضعت له فتقديمه أولى . انتهى . وما ذكره من جواز الاختصار على بعض الجبهة قال به كثير من الشافعية ، وكأنه أخذ من قول الشافعي في « الأم » إن الاختصار على بعض الجبهة يكره ، وقد ألزمهم بعض الحنفية بما تقدم ، ونقل ابن المنذر إجماع الصحابة على أنه لا يجزئ السجود على الأنف وحده ، وذهب الجمهور إلى أنه يجزئ على الجبهة وحدها ، وعن الأوزاعي وأحمد وإسحق وابن حبيب من المالكية وغيرهم يجب أن يجمعهما وهو قول للشافعي أيضاً .

**قوله ( واليدين )** قال ابن دقيق العيد : المراد بهما الكفان لثلا يدخل تحت المنهى عنه من اقتراش السبع والكلب . انتهى . ووقع بلفظ « الكفين » في رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عند مسلم .

**قوله ( والرجلين )** في رواية ابن طاوس المذكورة « وأطراف القدمين » وهو مبين للمراد من الرجلين ، وقد تقدمت كيفية السجود عليهما قبل بياب . قال ابن دقيق العيد : ظاهره يدل على وجوب السجود على هذه الأعضاء . واحتج بعض الشافعية على أن الواجب الجبهة دون غيرها بحديث المسىء صلاته حيث قال فيه « ويمكن جبهته » قال : وهذا غاية أنه مفهوم لقب . والمنطوق مقدم عليه ، وليس هو من باب تخصيص العموم . قال : وأضعف من هذا استدلالهم بحديث « سجد وجهي » فإنه لا يلزم من إضافة السجود إلى الوجه انحصار السجود فيه ، وأضعف منه قولهم إن مسمى السجود يحصل بوضع الجبهة لأن هذا الحديث يدل على إثبات زيادة على المسمى وأضعف منه المعارضة بقياس شبهي كأن يقال : أعضاء لا يجب كشفها فلا يجب وضعها . قال : وظاهر الحديث أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء لأن مسمى السجود يحصل بوضعها دون كشفها ، ولم يختلف في أن كشف الركبتين غير واجب لما يحذر فيه من كشف العورة ، وأما عدم وجوب كشف القدمين فلدليل لطيف وهو أن الشارع وقت المسح على الخف بمدة تقع فيها الصلاة بالخف ، فلو وجب كشف القدمين لوجب نزع الخف المقتضى لنقض الطهارة فتبطل الصلاة . انتهى . وفيه نظر فللمخالف أن يقول : يخص لا يلبس الخف لأجل الرخصة . وأما كشف اليدين فقد تقدم البحث فيه

في « باب السجود على الثوب في شدة الحر » قيل أبواب استقبال القبلة ، وفيه أثر الحسن في نقله عن الصحابة ترك الكشف ، ثم أورد المصنف حديث البراء في الركوع ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب متى يسجد من خلف الإمام » ومراده منه هنا قوله في آخره « حتى يضع جبهته على الأرض » قال الكرمانى : ومناسبتة للترجمة من حيث أن العادة أن وضع الجبهة إنما هو باستعانة الأعظم الستة غالباً . انتهى . والذي يظهر في مراده أن الأحاديث الواردة بالاختصار على الجبهة كهذا الحديث لا تعارض الحديث المنصوص فيه على الأعضاء السبعة ، بل الاختصار على ذكر الجبهة إما لكونها أشرف الأعضاء المذكورة أو أشهرها في تحصيل هذا الركن ، فليس فيه ما ينفي الزيادة الى غيره . وقيل : أراد أن يبين أن الأمر بالجبهة للوجوب وغيرها للندب ، ولهذا اقتصر على ذكرها في كثير من الأحاديث ، والأول أليق بتصرفه .

### باب السجود على الأنف

[٨١٢]

٧٩٥- حدثنا معلى بن أسد قال نا وهيب عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس

قال : قال النبي صلى الله عليه : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم : على الجبهة - وأشار بيده على الأنف - واليدين والركبتين وأطراف القدمين . ولا تكفت الثياب والشعر » .

قوله ( باب السجود على الأنف ) أورد فيه حديث ابن عباس من جهة وهيب وهو ابن خالد ( عن عبد الله بن طاوس عن أبيه ) وقد أسلفنا الكلام عليه قبل .

قوله فيه ( على سبعة أعظم ، على الجبهة ) قال الكرمانى : « على » الثانية بدل من الأولى التي في حكم الطرح ، أو الأولى متعلقة بنحو حاصل أى اسجد على الجبهة حال كون السجود على سبعة أعضاء .

### باب

### السجود على الأنف والسجود على الطين

[٨١٣]

٧٩٦- حدثنا موسى قال نا همام عن يحيى عن أبي سلمة قال : انطلقت إلى أبي سعيد

فقلت : ألا تخرج بنا إلى النخل نتحدث ؟ فخرج . قال : قلت : حدثني ما سمعت من النبي صلى الله عليه في ليلة القدر ؟ قال : اعتكف رسول الله صلى الله عليه العشر الأول من رمضان واعتكفنا معه ، فاتاه جبريل فقال : إن الذي تطلب أمامك . فاعتكف العشر الأوسط واعتكفنا معه ، فاتاه جبريل فقال : إن الذي تطلب أمامك قام النبي صلى الله عليه خطيباً صبيحة عشرين من رمضان فقال : « من كان اعتكف مع النبي فليرجع فإنني أريت ليلة القدر ، وإنني نسيتها ، وإنها في العشر الأواخر في وتر ، وإنني رأيت كأني أسجد في طين وماء » . وكان سقف المسجد جريد النخل وما نرى في السماء شيئاً ، فجاءت قزعة فأمطرنا ، فصلى بنا النبي صلى الله عليه حتى رأيت أثر الطين والماء على جبهة رسول الله صلى الله عليه وأرنبته تصديق رؤياه .

قوله ( باب السجود على الأنف في الطين ) كذا للأكثر ، وللمستملى « السجود على الأنف والسجود على الطين » والأول أنسب لثلاثي التكرار ، وهذه الترجمة أخص من التي قبلها ، وكأنه يشير إلى تأكيد أمر السجود على الأنف بأنه لم يترك مع وجود عذر الطين الذي أثر فيه ، ولا حجة فيه لمن استدل به على جواز الاكتفاء بالأنف لأن في سياقه أنه سجد على جبهته وأرنبته ، فوضح أنه إنما قصد بالترجمة ما قدمناه وهو دال على وجوب السجود عليهما ولولا ذلك لصانها عن لوث الطين ، قاله الخطابي ، وفيه نظر : وفيه استحباب ترك الإسراع إلى إزالة ما يصيب جبهة الساجد من غبار الأرض ونحوه ، وسندكر بقية مباحث الحديث المذكور في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى .

### باب عقد الثياب وشدها

ومن ضم إليه ثوبه إذا خاف أن تنكشف عورته

٧٩٧- حدثنا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : كان [٨١٤] الناس يصلون مع النبي صلى الله عليه وهم عاقدي أزهرهم من الصغر على رقابهم ، فقليل للنساء لا ترفعن رؤوسكن حتى يستوي الرجال جلوساً .

قوله ( باب عقد الثياب وشدها ، ومن ضم إليه ثوبه إذا خاف أن تنكشف عورته ) كأنه يشير إلى أن النهي الوارد عن كف الثياب في الصلاة محمول على غير حالة الاضطراب ، ووجه إدخال هذه الترجمة في أحكام السجود من جهة أن حركة السجود والرفع منه تسهل مع ضم الثياب وعقدها لا مع إرسالها وسدها ، أشار إلى ذلك الزين بن المنير .

قوله ( عن أبي حازم ) هو ابن دينار ، وقد تقدم في « باب إذا كان الثوب ضيقاً » في أوائل الصلاة من وجه آخر عن سفيان قال « حدثني أبو حازم » وقد تقدم الكلام على فوائد المتن هناك .

### باب لا يكف شعراً

٧٩٨- حدثنا أبو النعمان قال نا حماد - هو ابن زيد - عن عمرو بن دينار عن طاوس عن [٨١٥] ابن عباس قال : أمر النبي صلى الله عليه أن يسجد على سبعة أعظم ، ولا يكف ثوبه ولا شعرة .

قوله ( باب لا يكف شعراً ) أي المصلى ، و « يكف » ضبطناه في روايتنا بضم الفاء وهو الراجع ، ويجوز الفتح ، والمراد بالشعر شعر الرأس ، ومناسبة هذه الترجمة لأحكام السجود من جهة أن الشعر يسجد مع الرأس إذا لم يكف أو يلف ، وجاء في حكمة النهي عن ذلك أن غرزة الشعر يقعد فيها الشيطان حالة الصلاة . وفي سنن أبي داود بإسناد جيد « أن أبا رافع رأى الحسن بن علي يصلي قد غرز ضفيرته في قناه فحلها وقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ذلك مقعد الشيطان » وقد تقدم الكلام على بقية الحديث مستوفى قبل ثلاثة أبواب .

بـ

### لا يَكُفُّ ثَوْبَهُ فِي الصَّلَاةِ

[٨١٦]

٧٩٩- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال : «أمرت أن أسجد على سبعة ، لا أكفُّ شعراً ولا ثوباً» .  
قوله ( باب لا يكف ثوبه في الصلاة ) أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر وقد تقدم ما فيه .

### بـ التَّسْبِيحُ والدُّعَاءُ فِي السُّجُودِ

[٨١٧]

٨٠٠- حدثنا مسدد قال نا يحيى عن سفيان قال حدثني منصور عن مسلم عن مسروق عن عائشة : كان النبي صلى الله عليه يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» . يتأول القرآن .

قوله ( باب التسبيح والدعاء في السجود ) تقدم الكلام على هذه الترجمة في باب الدعاء في الركوع .  
قوله ( يحيى ) هو القطان ، وسفيان هو الثوري .

قوله ( يكثر أن يقول ) كذا في رواية منصور وقد بين الأعمش في روايته عن أبي الضحى كما سيأتي في التفسير ابتداء هذا الفعل وأنه واضب عليه صلى الله عليه وسلم ولفظه « ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة بعد أن نزلت عليه ﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ﴾ إلا يقول فيها » الحديث . قيل اختار النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة لهذا القول لأن حالها أفضل من غيرها . انتهى . وليس في الحديث أنه لم يكن يقول ذلك خارج الصلاة أيضاً ، بل في بعض طرقه عند مسلم ما يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم كان يواظب على ذلك داخل الصلاة وخارجها ، وفي رواية منصور بيان المحل الذي كان صلى الله عليه وسلم يقول فيه من الصلاة وهو الركوع والسجود .

قوله ( يتأول القرآن ) أى يفعل ما أمر به فيه ، وقد تبين من رواية الأعمش أن المراد بالقرآن بعضه وهو السورة المذكورة والذكر المذكور . ووقع في رواية ابن السكن عن الفربري : قال أبو عبد الله يعنى قوله تعالى ﴿ فسبح بحمد ربك ﴾ الآية . وفي هذا تعيين أحد الاحتمالين في قوله تعالى ﴿ فسبح بحمد ربك ﴾ لأنه يحتمل أن يكون المراد بسبح نفس الحمد لما تضمنه الحمد من معنى التسبيح الذى هو التنزيه لاقتضاء الحمد نسبة الأفعال المحمود عليها إلى الله سبحانه وتعالى ، فعلى هذا يكفى في امتثال الأمر الاقتصار على الحمد ويحتمل أن يكون المراد فسبح متلبساً بالحمد فلا يمتثل حتى يجمعهما وهو الظاهر ، قال ابن دقيق العيد : يؤخذ من هذا الحديث إباحة الدعاء في الركوع وإباحة التسبيح في السجود ، ولا يعارضه قوله صلى الله عليه وسلم « أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء » قال : ويمكن أن يحمل حديث الباب على الجواز ، وذلك على الأولوية ويحتمل أن يكون أمر في السجود بتكثير الدعاء لإشارة قوله

« فاجتهدوا » والذي وقع في الركوع من قوله « اللهم اغفر لي » ليس كثيراً فلا يعارض ما أمر به السجود ، انتهى . واعترضه الفاكهاني بأن قول عائشة « كان يكثر أن يقول » صريح في كون ذلك وقع منه كثيراً فلا يعارض ما أمر به في السجود ، هكذا نقله عنه شيخنا ابن الملقن في شرح العمدة ، وقال : فليتأمل . وهو عجيب ، فإن ابن دقيق العيد أراد بنى الكثرة عدم الزيادة على قوله « اللهم اغفر لي » في الركوع الواحد ، فهو قليل بالنسبة إلى السجود المأمور فيه بالاجتهاد في الدعاء المشعر بتكثير الدعاء ، ولم يرد أنه كان يقول ذلك في بعض الصلوات دون بعض حتى يعترض عليه بقول عائشة « كان يكثر » .

( تنبيه ) : الحديث الذي ذكره ابن دقيق العيد « أما الركوع إلخ » أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ، وفيه بعد قوله « فاجتهدوا في الدعاء : فقم أن يستجاب لكم » وقن بفتح القاف والميم وقد تكسر معناه حقيق . وجاء الأمر بالإكثار من الدعاء في السجود ، وهو أيضاً عند مسلم وأبي داود والنسائي من حديث أبي هريرة بلفظ « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، فأكثروا فيه من الدعاء » والأمر بإكثار الدعاء في السجود يشمل الحث على تكثير الطلب لكل حاجة كما جاء في حديث أنس « ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى شسع نعله » أخرجه الترمذي ، ويشمل التكرار للسؤال الواحد والاستجابة تشمل استجابة الداعي بإعطاء سؤاله واستجابة المثني بتعظيم ثوابه . وسيأتي الكلام على تفسير سورة النصر وتعيين الوقت الذي نزلت فيه والبحث في السؤال الذي أورده ابن دقيق العيد على ظاهر الشرط في قوله « إذا جاء » وعلى قول عائشة « ما صلى صلاة بعد أن نزلت إلا قال إلخ » والتوفيق بين ما ظاهره التعارض من ذلك في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى .

### باب المكث بين السجدين

[٨١٨] ٨٠١- حدثنا أبو النعمان قال نا حماد عن أيوب عن أبي قلابة : أن مالك بن الحويرث قال لأصحابه : ألا أنبئكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه ؟ قال : وذلك في غير حين صلاة - فقام ، ثم ركَع فكَبَّر ، ثم رَفَعَ رَأْسَهُ فقام هُنِيَّةً ، ثم سَجَد ، ثم رَفَعَ رَأْسَهُ هُنِيَّةً - فصلَّى صلاةَ عمرو بن سلمة شيخنا هذا - قال أيوب : كان يفعل شيئاً لم أرهم يفعلونه ، كان يقعد في الثالثة أو الرابعة ،<sup>(١)</sup> فأتينا النبي صلى الله عليه فأقمنا عنده فقال : « لو رجعتُم إلى أهاليكم ، صلُّوا صلاةَ كذا في حين كذا ، صلُّوا صلاةَ كذا في حين كذا ، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم ، وليؤمكم أكبركم » .

[٨٢٠] ٨٠٢- نا محمد بن عبد الرحيم قال نا أبو أحمد محمد بن عبد الله الزبيري قال نا مسعر عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء قال : كان سجود النبي صلى الله عليه وركوعه وقعوده بين السجدين قريباً من السواء .

(١) الرقمان ٨١٨ و ٨١٩ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

[٨٢١]

٨٠٣- نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس: إني لا آلو أن أصلي بكم كما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بنا - قال ثابت: كان أنس يصنع شيئاً لم أركم تصنعونه - كان إذا رفع رأسه من الركوع قام حتى يقول القائل: قد نسي، وبين السجدين حتى يقول القائل: قد نسي.

قوله (باب المكث بين السجدين) في رواية الحموي بين السجود .  
قوله (ألا أنبئكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) الإنباء بعدى بنفسه وبالباء ، قال الله تعالى ﴿ من أنبأك هذا ﴾ وقال ﴿ قل أنبئكم بخير من ذلكم ﴾ .

قوله (قال) أي أبو قلابه (وذلك في غير حين صلاة) أي غير وقت صلاة من المفروضة ، ويتعين حمله على ذلك حتى لا يدخل فيه أوقات المنع من النافلة لتنزيه الصحابي عن التنفل حينئذ ، وليس في اليوم واليلة وقت أجمع على أنه غير وقت لصلاة من الخمس إلا من طلوع الشمس إلى زوالها ، وقد تقدم هذا الحديث في « باب الطمأنينة في الركوع » وفي غيره . والغرض منه هنا قوله « ثم رفع رأسه هنية » بعد قوله « ثم سجد » لأنه يقتضي الجلوس بين السجدين قدر الاعتدال .

قوله (قال أيوب) أي بالسند المذكور إليه .

قوله (كان يقعد في الثالثة أو الرابعة) هو شك من الراوى ، والمراد منه بيان جلسة الاستراحة ، وهى تقع بين الثالثة والرابعة كما تقع بين الأولى والثانية ، فكأنه قال : كان يقعد في آخر الثالثة أو في أول الرابعة ، والمعنى واحد فشك الراوى أيهما قال ، وسيأتى الحديث بعد باب واحد بلفظ « فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعداً » .

قوله (فأتينا النبي صلى الله عليه وسلم) هو مقول مالك بن الحويرث والفاء عاطفة على شيء محذوف تقديره أسلمنا فأتينا ، أو أرسلنا قومنا فأتينا ونحو ذلك ، وقد تقدم الكلام عليه في أبواب الإمامة وفي الأذان ، وحديث البراء تقدم الكلام عليه في « باب استواء الظهر في الركوع » وحديث أنس تقدم الكلام عليه في « باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع » وفي قواه في هذه الطريق « قال ثابت : كان أنس يصنع شيئاً لم أركم تصنعونه إلخ » إشعار بأن من خاطبهم كانوا لا يطيلون الجلوس بين السجدين ، ولكن السنة إذا ثبتت لا يبالي من تمسك بها بمخالفة من خالفها ، والله المستعان .

ب لا يفترش ذراعيه في السجود

وقال أبو حميد: سجد النبي صلى الله عليه وسلم ووضع يديه غير مفترش ولا قابضهما

[٨٢٢]

٨٠٤- نا محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس ابن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اعتدلوا في السجود، ولا ينبسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب» .

**قوله ( باب لا يفترش ذراعيه في السجود )** يجوز في « يفترش » الجزم على النهى والرفع على النفي وهو بمعنى النهى ، قال الزين بن المنير : أخذ لفظ الترجمة من حديث أبي حميد ، والمعنى من حديث أنس ، وأراد بذلك أن الافتراش المذكور في حديث أبي حميد بمعنى الانبساط في حديث أنس هـ . والذي يظهر لي أنه أشار إلى رواية أبي داود ، فإنه أخرج الباب عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ « ولا يفترش » بدل ينبسط . وروى أحمد والترمذي وابن خزيمة من حديث جابر نحوه بلفظ « إذا سجد أحدكم فليعتدل ولا يفترش ذراعيه » الحديث ، ولمسلم عن عائشة نحوه .

**قوله ( وقال أبو حميد إلخ )** هو طرف من حديث يأتي مطولاً بعد ثلاثة أبواب .

**قوله ( ولا قابضهما )** أى بأن يضمهما ولا يجافيهما عن جنبه .

**قوله ( عن أنس )** في رواية أبي داود الطيالسي عند الترمذي وفي رواية معاذ عند الإسماعيلي كلاهما عن شعبة التصريح بسماع قتادة له من أنس .

**قوله ( اعتدلوا )** أى كونوا متوسطين بين الافتراش والقبض ، وقال ابن دقيق العيد : لعل المراد بالاعتدال هنا وضع هيئة السجود على وفق الأمر ، لأن الاعتدال الحسى المطلوب في الركوع لا يتأتى هنا ، فإنه هناك استواء الظهر والعنق ، والمطلوب هنا ارتفاع الأسافل على الأعلى ، قال : وقد ذكر الحكم هنا مقروناً بعلته ، فإن التشبه بالأشياء الحسية يناسب تركه في الصلاة . انتهى . والهيئة المنهى عنها أيضاً مشعرة بالتهاون وقلة الاعتناء بالصلاة .

**قوله ( ولا ينبسط )** كذا للأكثر بنون ساكنة قبل الموحدة وللحموى « ينبتط » بمثناة بعد موحدة ، وفي رواية ابن عساكر بموحدة ساكنة فقط وعليها اقتصر العمدة ، وقوله « انبساط » بالنون في الأولى والثالثة وبالمثناة وهى ظاهرة والثالثة تقديرها ولا يبسط ذراعيه فينبسط لانبساط الكلب .

**ب** من استوى قاعداً في وتر من صلاته ثم نهض

٨٠٥ - حدثنا محمد بن الصباح قال أنا هشيم قال أنا خالد الحذاء عن أبي قلابة قال أخبرني مالك بن الحويرث الليثي أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي ، فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً . [٨٢٣]

**قوله ( باب من استوى قاعداً في وتر من صلاته )** ذكر فيه حديث مالك بن الحويرث ومطابقته واضحة ، وفيه مشروعية جلسة الاستراحة ، وأخذ بها الشافعي وطائفة من أهل الحديث ، وعن أحمد روايتان ، وذكر الخلال أن أحمد رجع إلى القول بها ، ولم يستحبها الأكثر ، واحتج الطحاوي بخلو حديث أبي حميد عنها فإنه ساقه بلفظ « فقام ولم يتورك » وأخرجه أبو داود أيضاً كذلك قال : فلما تحالفا احتمل أن يكون ما فعله في حديث مالك بن الحويرث لعله كانت به فقع لأجلها ، لا أن ذلك من سنة الصلاة ، ثم قوى ذلك بأنها لو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص ، وتعقب بأن الأصل عدم العلة وبأن مالك بن الحويرث

هو راوى حديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » فحكايته لصفات صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم داخلة تحت هذا الأمر . ويستدل بحديث أبي حميد المذكور على عدم وجوبها فكأنه تركها لبيان الجواز ، وتمسك من لم يقل باستحبابها بقوله صلى الله عليه وسلم « لا تبادروني بالقيام والقعود ، فلأنى قد بدنت » فدل على أنه كان يفعلها لهذا السبب ، فلا يشرع إلا في حق من اتفق له نحو ذلك ، وأما الذكر المخصوص فلأنها جلسة خفيفة جداً استغنى فيها بالتكبير المشروع للقيام ، فلأنها من جملة النهوض إلى القيام ، ومن حيث المعنى إن الساجد يضع يديه وركبتيه ورأسه ميمزاً لكل عضو وضع ، فكذا ينبغي إذا رفع رأسه ويديه أن يميز رفع ركبتيه ، وإنما يتم ذلك بأن يجلس ثم ينهض قائماً ، نبه عليه ناصر الدين بن المنير في الحاشية ، ولم تتفق الروايات عن أبي حميد على نفي هذه الجلسة كما يفهمه صنيع الطحاوى ، بل أخرجه أبو داود أيضاً من وجه آخر عنه بإثباتها ، وسيأتى ذلك عند الكلام على حديثه بعدد باين إن شاء الله تعالى . وأما قول بعضهم : لو كانت سنة لذكرها كل من وصف صلاته ، فيقوى أنه فعلها للحاجة ففيه نظر ، فإن السنن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد من وصف ، وإنما أخذ مجموعها عن مجموعهم .

### ب) كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة

٨٠٦ - حدثنا معلى بن أسد قال نا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة قال : جاءنا مالك ابن الحويرث فصلّى بنا في مسجدنا هذا فقال : إني لأصلي بكم وما أريد الصلاة ، لكنني أريد أن أريكم كيف رأيتم رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي . قال أيوب : فقلت لأبي قلابة وكيف كانت صلاته ؟ قال : مثل صلاة شيخنا هذا - يعني عمرو بن سلمة - قال أيوب : وكان ذلك الشيخ يتم التكبير ، وإذا رفع رأسه عن السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ، ثم قام . [٨٢٤]

قوله ( باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة ) أى أى ركعة كانت ، وفي رواية المستمل والكشميني من الركعتين أى الأولى والثالثة .

قوله ( عن السجدة ) في رواية المذكورين « في السجدة » وفي بعض نسخ أبي ذر « من السجدة » وهى رواية الإسماعيلي ، وقد تقدم الكلام على حديث مالك بن الحويرث ، والغرض منه هنا ذكر الاعتماد على الأرض عند القيام من السجود أو الجلوس ، والإشارة إلى رد ما روى بخلاف ذلك ، فعند سعيد بن منصور بإسناد ضعيف عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم كان ينهض على صدور قدميه ، وعن ابن مسعود مثله بإسناد صحيح ، وعن إبراهيم أنه كره أن يعتمد على يديه إذا نهض . فلأن قيل ترجم على كيفية الاعتماد ، والذي في الحديث إثبات الاعتماد فقط ، أجاب الكرمانى بأن بيان الكيفية مستفاد من قوله جلس واعتمد على الأرض ثم قام ، فكأنه أراد بالكيفية أن يقوم معتمداً عن جلوس لا عن سجود . وقال ابن رشيد : أفاد في الترجمة الى قبل هذه إثبات الجلوس فى الأولى والثالثة ، وفي هذه أن ذلك الجلوس جلوس اعتماد على الأرض بتمكن ، بدليل الإتيان بحرف « ثم » الدال على المهلة وأنه ليس جلوس استيفاز ، فأفاد فى الأولى



مشروعية الحكم وفي الثانية صفته اهـ ملخصاً . وفيه شيء إذ لو كان ذلك المراد لقال كيف يجلس مثلاً . وقيل يستفاد من الاعتماد أنه يكون باليد لأنه افتعال من العماد والمراد به الاتكاء وهو باليد ، وروى عبد الرزاق عن ابن عمر أنه كان يقوم إذا رفع رأسه من السجدة معتمداً على يديه قبل أن يرفعهما .

## باب

### يُكَبِّرُ وَهُوَ يَنْهَضُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ

وكان ابن الزبير يُكَبِّرُ فِي نَهْضَتِهِ

[٨٢٥] ٨٠٧- نا يحيى بن صالح قال نا فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث قال : صَلَّى لَنَا أَبُو سَعِيدٍ ، فَجَهَرَ بِالتَّكْبِيرِ حِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ وَحِينَ سَجَدَ وَحِينَ رَفَعَ وَحِينَ قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ وَقَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ .

[٨٢٦] ٨٠٨- حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد قال نا غيلان بن جرير عن مطرف قال : صَلَّيْتُ أَنَا وَعُمَرَانُ صَلَاةَ خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ ، وَإِذَا رَفَعَ كَبَّرَ ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ . فَلَمَّا سَلَّمَ أَخَذَ عُمَرَانُ بِيَدِي فَقَالَ : لَقَدْ صَلَّيْنَا هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ - أَوْ قَالَ - لَقَدْ ذَكَّرَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ .

قوله ( باب يكبر وهو ينهض من السجدين ) ذهب أكثر العلماء إلى أن المصلي يشرع في التكبير أو غيره عند ابتداء الخفض أو الرفع ، إلا أنه اختلف عن مالك في القيام إلى الثالثة من التشهد الأول ، فروى في الموطأ عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أنهم كانوا يكبرون في حال قيامهم ، وروى ابن وهب عنه أن التكبير بعد الاستواء أولى ، وفي المدونة : لا يكبر حتى يستوي قائماً . ووجه بعض أتباعه بأن تكبير الافتتاح يقع بعد القيام فينبغي أن يكون هذا نظيره من حيث أن الصلاة فرضت أولاً ركعتين ثم زيدت الرابعة فيكون افتتاح المزيد كافتتاح المزيد عليه . وكان ينبغي لصاحب هذا الكلام أن يستحب رفع اليدين حينئذ لتكمل المناسبة ، ولا قائل منهم به .

قوله ( وكان ابن الزبير ) وصله ابن أبي شعبة بإسناد صحيح .

قوله ( صلى لنا أبو سعيد ) أي الخلدري بالمدينة ، وبين الإسماعيلي في روايته من طريق يونس بن محمد عن فليح سبب ذلك ولفظه « اشكى أبو هريرة - أو غاب - فصلى أبو سعيد ، فجهر بالتكبير حين افتتح وحين ركع » الحديث ، وزاد في آخره أيضاً « فلما انصرف قيل له : قد اختلف الناس على صلاتك ، فقام عند المنبر فقال : إني والله ما أبالي اختلفت صلاتكم أم لم تختلف ، إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا يصلي » والذي يظهر أن الاختلاف بينهم كان في الجهر بالتكبير والإمرار به ، وكان مروان

وغیره من بنی أمیة یسرونه کما تقدم فی « باب إتمام التکبیر فی الركوع » وكان أبو هريرة یصلی بالناس فی إمارة مروان علی المدينة . وأما مقصود الباب فالمشهور عن أبي هريرة أنه كان یکبر حین یقوم ولا یؤخره حتی یتسوی قائماً کما تقدم عن الموطأ ، وأما ما تقدم فی « باب ما یقول الإمام ومن خلفه » من حدیثه بلفظ « وإذا قام من السجدة قال الله أكبر » فیحمل علی أن المعنی إذا شرع فی القيام ، قال الزین بن المنیر : أجرى البخاری الترجمة وأثر ابن الزبیر مجرى التبيين لحديثی الباب ، لأنهما لیسا صریحین فی أن ابتداء التکبیر یکون مع أول النهوض . وقال ابن رشید : فی هذه الترجمة إشکال ، لأنه ترجم فیما مضی « باب التکبیر إذا قام من السجود » وأورد فی حدیث ابن عباس وأبی هريرة وفیهما التنصيص علی أنه یکبر فی حالة النهوض ، وهو الذی اقتضته هذه الترجمة ، فكان ظاهرها التکرار ویحمل قوله « من السجدة » علی أنه أراد من الركعتین ، لأن الركعة تسمى سجدة مجازاً ، ثم استبعده ، ثم رجح أن المراد بهذه الترجمة بیان محل التکبیر حین ینهض من السجدة الثانية بأنه إذا قعد علی الوتر یکون تکبیره فی الرفع إلی القعود ولا یؤخره إلی ما بعد القعود ، ویتوجه ذلك بأن الترجمتین اللتین قبله فیهما بیان الجلوس ، ثم بیان الاعتماد ، فبین فی هذه الثالثة محل التکبیر اهـ ملخصاً . ویحتمل أن یکون مراده بقوله « من السجدة » ما هو أعم من ذلك فیشمل ما قبل أولاً وثانياً ، ویؤید ذلك اشتمال حدیثی الباب علی ذلك ، ففی حدیث أبی سعید « حین رفع رأسه من السجود وحین قام من الركعتین » وفی حدیث عمران بن حصین « وإذا رفع کبر وإذا نهض من الركعتین کبر » وأما أثر ابن الزبیر فیمکن شموله الأمرین لأن النهضة تحتملهما ، لكن استعمالها فی القيام أكثر ، وهذا یرجح الحمل الأول الذی استبعده ابن رشید ، ولا بعد فیہ فقد تقدم أن خلاف مالک إنما هو فی النهوض من الركعتین بعد التشهد الأول . والكلام علی حدیث عمران بن حصین قد تقدم فی « باب إتمام التکبیر فی الركوع » .

### باب سنة الجلوس فی التشهد

وكانت أم الدرداء تجلس فی صلاتها جلسة الرجل ، وكانت فقیهة

٨٠٩ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن عبد الله أنه أخبره أنه كان يرى عبد الله بن عمر يتربع في الصلاة إذا جلس ، ففعلته وأنا يومئذ حديث السن ، فنهاني عبد الله بن عمر قال : إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثنى اليسرى ، فقلت : إنك تفعل ذلك ، فقال : إن رجلاي لا تحملاني . [٨٢٧]

٨١٠ - فإحيى بن بكير قال نا الليث عن خالد عن سعيد عن محمد بن عمرو ابن حنبل عن محمد بن عمرو بن عطاء قال . وحدثني الليث عن يزيد بن أبي حبيب ويزيد ابن محمد عن محمد بن عمرو بن حنبل عن محمد بن عمرو بن عطاء : أنه كان جالساً مع نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه ، فذكرنا صلاة النبي صلى الله عليه فقال أبو حميد الساعدي : [٨٢٨]

أنا كنتُ أحفظكم لصلاة النبي صلى الله عليه، رأيته إذا كبر جعل يديه حذو منكبيه، وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه، ثم هصر ظهره، فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقار مكانه، فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما، واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة، وإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى، وإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته. وسمع الليث يزيد بن أبي حبيب، ويزيد محمدًا وابن حنبل بن أبي حبيب أن محمد بن عمرو حدثه: كل فقارة.

**قوله (باب سنة الجلوس في التشهد)** أى السنة في الجلوس الهيئة الآتى ذكرها، ولم يرد أن نفس الجلوس سنة. ويحتمل إرادته على أن المراد بالسنة الطريقة الشرعية التي هي أهم من الواجب والمندوب. وقال الزين بن المنير: ضمن هذه الترجمة ستة أحكام، وهي أن هيئة الجلوس غير مطلق الجلوس، والفرقة بين الجلوس للتشهد الأول والأخير وبينهما وبين الجلوس بين السجدين، وأن ذلك كله سنة، وأن لا فرق بين الرجال والنساء، وأن ذا العلم يحتاج بعمله اه. وهذا الأخير إنما يتم إذا ضم أثر أم الدرداء إلى الترجمة. وقد تقدم تقرير ذلك، وأثر أم الدرداء المذكور وصله المصنف في التاريخ الصغير من طريق مكحول باللفظ المذكور، وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه، لكن لم يقع عنده قول مكحول في آخره «وكانت فقيهة» فجزم بعض الشراح بأن ذلك من كلام البخارى لا من كلام مكحول، فقال مغلطى: القائل: «وكانت فقيهة» هو البخارى فيما أرى. وتبعه شيخنا ابن الملق فقال: الظاهر أنه قول البخارى اه. وليس كما قال، فقد رويناه تماماً في مسند الفريابي أيضاً بسنده إلى مكحول، ومن طريقة البخارى أن الدليل إذا كان عاماً وعمل بعمومه بعض العلماء رجح به وإن لم يحتاج به بمجرد، وعرف من رواية مكحول أن المراد بأم الدرداء الصغرى التابعة لا الكبرى الصحابية لأنه أدرك الصغرى ولم يدرك الكبرى. وعمل التابعي بمفرده ولو لم يخالف لا يحتاج به. وإنما وقع الاختلاف في العمل بقول الصحابي كذلك، ولم يورد البخارى أثر أم الدرداء ليحتاج به بل للتقوية.

**قوله (عن عبد الله بن عبد الله)** أى ابن عمر، وهو تابعي ثقة سمي باسم أبيه وكنى بكنته.

**قوله (أنه أخبره)** صريح في أن عبد الرحمن بن القاسم حمله عنه بلا واسطة، وقد اختلف فيه الرواة عن مالك فأدخل معن بن عيسى وغيره عنه فيه — بين عبد الرحمن بن القاسم وعبد الله بن عبد الله القاسم بن محمد والد عبد الرحمن، بين ذلك الإسماعيلي وغيره، فكان عبد الرحمن سمعه من أبيه عنه، ثم لقيه أو سمعه منه معه وثبته فيه أبوه.

**قوله (وتنفي اليسرى)** لم يبين في هذه الرواية ما يصنع بعد ثنيها هل يجلس فوقها أو يتورك، ووقع في الموطأ عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس في التشهد فنصب رجلاه اليمنى وتنفي اليسرى وجلس على وركه اليسرى ولم يجلس على قدمه ثم قال: أراني هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر وحدثني أن

أباه كان يفعل ذلك . فتبين من رواية القاسم ما أجمل في رواية ابنه ، وإنما اقتصر البخاري على رواية عبد الرحمن لتصريحه فيها بأن ذلك هو السنة لاقتضاء ذلك الرفع ، بخلاف رواية القاسم ، ورجح ذلك عنده حديث أبي حميد المفصل بين الجلوس الأول والثاني ، على أن الصفة المذكورة قد يقال إنها لا تخالف حديث أبي حميد لأن في الموطأ أيضاً عن عبد الله بن دينار التصريح بأن جلوس ابن عمر المذكور كان في التشهد الأخير ، وروى النسائي من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد أن القاسم حدثه عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال « من سنة الصلاة أن ينصب اليمنى ويجلس على اليسرى » فإذا حملت هذه الرواية على التشهد الأول ورواية مالك على التشهد الأخير انتفى عنهما التعارض ووافق ذلك التفصيل المذكور في حديث أبي حميد ، والله أعلم .

**قوله ( فقلت إنك تفعل ذلك )** أى التربع قال ابن عبد البر : اختلفوا في التربع في النافلة وفي الفريضة للمريض ، وأما الصحيح فلا يجوز له التربع في الفريضة بإجماع العلماء ، كذا قال ، وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال « لأن أقعد على رصفتين أحب إلى من أن أقعد متربعا في الصلاة » وهذا يشعر بتحريمه عنده ، ولكن المشهور عن أكثر العلماء أن هيئة الجلوس في التشهد سنة ، فلعل ابن عبد البر أراد بنى الجواز إثبات الكراهة .

**قوله ( إن رجلى )** كذا للأكثر ، وفي رواية حكاهما ابن التين « أن رجلاى » ووجهها على « إن » بمعنى نعم ، ثم استأنف فقال « رجلاى لا تحملانى » أو على اللغة المشهورة لغة بنى الحارث ، ولها وجه آخر لم يذكره ، وقد ذكرت الأوجه في قراءة من قرأ ﴿ إن هذان لساحران ﴾ .

**قوله ( لا تحملانى )** بتشديد النون ويجوز التخفيف .

**قوله ( عن خالد )** هو ابن يزيد الجمحي المصري ، وهو من أقران سعيد بن أبي هلال شيخه في هذا الحديث .

**قوله ( قال حدثنا الليث )** قائل ذلك هو يحيى بن بكير المذكور . والحاصل أن بين الليث وبين محمد ابن عمرو بن حلحلة في الرواية الأولى اثنين ، وبينهما في الرواية الثانية واسطة واحدة ، وي زيد بن أبي حبيب مصرى معروف من صغار التابعين ، وي زيد بن محمد رفيقه في هذا الحديث من بنى قيس بن مخزومة بن المطلب مدنى سكن مصر ، وكل من فوقهم مدنى أيضاً ، فالإسناد دائر بين مدنى ومصرى . وأردف الرواية النازلة بالرواية العالية على عادة أهل الحديث ، وربما وقع لها ضد ذلك لمعنى مناسب .

**قوله ( أنه كان جالساً في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية كريمة « مع نفر » وكذا اختلف ، على عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ، ففي رواية بعاصم عنه عند أبي داود وغيره « سمعت أبا حميد في عشرة » ، وفي رواية هشيم عنه عند سعيد بن منصور « رأيت أبا حميد مع عشرة » ولفظ « مع » يرجح أحد الاحتمالين في لفظ « في » لأنها محتملة لأن يكون أبو حميد من العشرة أو زائداً عليهم ، ثم إن رواية الليث ظاهرة في اتصاله بين محمد بن عمرو وأبي حميد ، ورواية عبد الحميد صريحة في ذلك . وزعم ابن القطان تبعاً للطحاوى أنه غير متصل لأمرين : أحدهما أن عيسى بن عبد الله بن مالك

رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء فأدخل بينه وبين الصحابة عباس بن سهل أخرجه أبو داود وغيره ، ثانيهما أن في بعض طرقه تسمية أبي قتادة في الصحابة المذكورين وأبو قتادة قديم الموت يصغر سن محمد بن عمرو ابن عطاء عن إدراكه . والجواب عن ذلك : أما الأول فلا يضر الثقة المصرح بسماحه أن يدخل بينه وبين شيخه واسطة ، إما لزيادة في الحديث ، وإما ليثبت فيه ، وقد صرح محمد بن عمرو المذكور بسماحه فتكون رواية عيسى عنه من المزيد في متصل الأسانيد ، وأما الثاني فالمعتمد فيه قول بعض أهل التاريخ إن أبا قتادة مات في خلافة علي وصلى عليه علي وكان قتل على سنة أربعين وأن محمد بن عمرو بن عطاء مات بعد سنة عشرين ومائة وله نيف وثمانون سنة فعلى هذا لم يدرك أبا قتادة ، والجواب أن أبا قتادة اختلف في وقت موته ، فقيل مات سنة أربع وخمسين وعلى هذا فلقاء محمد له ممكن ، وعلى الأول فلعل من ذكر مقدار عمره أو وقت وفاته وهم ، أو الذي سمي أبا قتادة في الصحابة المذكورين وهم في تسميته ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الحديث الذي رواه غلطاً لأن غيره ممن رواه معه عن محمد بن عمرو بن عطاء أو عن عباس ابن سهل قد وافقه .

( فائدة ) : سمي من نفر المذكورين في رواية فليح عن عباس بن سهل مع أبي حميد أبو العباس سهل بن سعد وأبو أسيد الساعدي ومحمد بن مسلمة أخرجهما أحمد وغيره ، وسمي منهم في رواية عيسى ابن عبد الله عن عباس المذكورين سوى محمد بن مسلمة فذكر بدله أبو هريرة أخرجهما أبو داود وغيره ، وسمي منهم في رواية ابن إسحق عن عباس عند ابن خزيمة ، وفي رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء عند أبي داود والترمذي أبو قتادة ، وفي رواية عبد الحميد المذكورة أنهم كانوا عشرة كما تقدم ، ولم أقف على تسمية الباقيين . وقد اشتمل حديث أبي حميد هذا على جملة كثيرة من صفة الصلاة ، وسأبين ما في رواية غير الليث من الزيادة ناسباً كل زيادة إلى مخرجها إن شاء الله تعالى . وقد أشرت قبل إلى مخارج الحديث ، لكن سياق الليث فيه حكاية أبي حميد لصفة الصلاة بالقول ، وكذا في رواية كل من رواه عن محمد بن عمرو بن حنبل ، ونحوه رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ، ووافقهما فليح عن عباس بن سهل ، وخالف الجميع عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس فحكى أن أبا حميد وصفها بالفعل ولفظه عند الطحاوي وابن حبان « قالوا فأرنا ، فقام يصلي وهم ينظرون ، فبدأ فكبر » الحديث . ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون وصفها مرة بالقول ومرة بالفعل ، وهذا يؤيد ما جمعنا به أولاً ، فإن عيسى المذكور هو الذي زاد عباس بن سهل بين محمد بن عمرو بن عطاء وأبي حميد ، فكان محمداً شهد هو وعباس حكاية أبي حميد بالقول فحملها عنه من تقدم ذكره ، وكان عباساً شهدها وحده بالفعل فسمع ذلك منه محمد بن عمرو بن عطاء فحدث بها كذلك ، وقد وافق عيسى أيضاً عنه عطاء بن خالد لكنه أبهم عباس بن سهل أخرجه الطحاوي أيضاً ، ويقوى ذلك أن ابن خزيمة أخرج من طريق ابن إسحق أن عباس بن سهل حدثه فساق الحديث بصفة الفعل أيضاً ، والله أعلم .

قوله ( أنا كنت أحفظكم ) زاد عبد الحميد « قالوا فلم ؟ فوالله ما كنت بأكثرنا له اتباعاً » - وفي رواية الترمذي إثباتاً - ولا أقدمنا له صحبة » ، وفي رواية عيسى بن عبد الله « قالوا فكيف ؟ قال : اتبعت ذلك

منه حتى حفظته « زاد عبد الحميد » قالوا فاعرض « وفي روايته عند ابن حبان « استقبل القبلة ثم قال : الله أكبر » ، وزاد فليح عند ابن خزيمة فيه ذكر الوضوء .

**قوله ( جعل يديه حذو منكبيه )** زاد ابن إسحق « ثم قرأ بعض القرآن » ونحوه لعبد الحميد :

**قوله ( ثم هصر ظهره )** بالهاء والصاد المهملة المفتوحين ، أى ثناه فى استواء من غير تقويس ذكره الخطابى ، وفى رواية عيسى « غير مقنع رأسه ولا مصوبه » ونحوه لعبد الحميد ، وفى رواية فليح عند أبى داود « فوضع يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما » ووتر يديه فتجافى عن جنبيه « وله فى رواية ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب « وفرج بين أصابعه » .

**قوله ( فإذا رفع رأسه استوى )** زاد عيسى عند أبى داود « فقال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ، ورفع يديه » ، ونحوه لعبد الحميد وزاد « حتى يحاذى بهما منكبيه معتدلاً » .

**قوله ( حتى يعود كل فقار )** الفقار بفتح الفاء والقاف جمع فقارة وهى عظام الظهر ، وهى العظام التى يقال لها خرز الظهر قاله القزاز . وقال ابن سيده : هى من الكاهل إلى العجب ، وحكى ثعلب عن نوادر بن الأعرابى أن عدتها سبعة عشر . وفى أمالى الزجاج : أصولها سبع غير التوابع وعن الأصمعى : هى خمس وعشرون ، سبع فى العنق وخمس فى الصلب وبقيتها فى أطراف الأضلاع ، وحكى فى المطالع أنه وقع فى رواية الأصيلى بفتح الفاء ولابن السكن بكسرهما ، والصواب بفتحها ، وسيأتى ما فيه فى آخر الحديث والمراد بذلك كمال الاعتدال . وفى رواية هشيم عن عبد الحميد « ثم يمكث قائماً حتى يقع كل عظم موقعه » **قوله ( فإذا سجد وضع يديه غير مفترش )** أى لهما ، ولابن حبان من رواية عتبة بن أبى حكيم عن عباس بن سهل « غير مفترش ذراعيه » .

**قوله ( ولا قابضهما )** أى بأن يضمهما إليه ، وفى رواية عيسى « فإذا سجد فرج بين فخذه غير حامل بطنه على شئ » منها « وفى رواية عتبة المذكورة « ولا حامل بطنه على شئ » من فخذه « وفى رواية عبد الحميد « جافى يديه عن جنبيه » وفى رواية فليح « ونحى يديه عن جنبيه ووضع يديه حذو منكبيه » وفى رواية ابن إسحق « فاعلولى على جنبيه وراحته وركبتيه وصدور قدميه حتى رأيت بياض إبطيه ما تحت منكبيه ، ثم ثبت حتى اطمأن كل عظم منه ، ثم رفع رأسه فاعتدل » وفى رواية عبد الحميد « ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه ويثنى رجله اليسرى فيقع عليها حتى يرجع كل عظم إلى موضعه » ونحوه فى رواية عيسى بلفظ « ثم كبر فجلس فتورك ونصب قدمه الأخرى ثم كبر فسجد » وهذا يخالف رواية عبد الحميد فى صفة الجلوس ، ويقوى رواية عبد الحميد ورواية فليح عند ابن حبان بلفظ « كان إذا جلس بين السجدين افترش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته » أورده مختصراً هكذا فى كتاب الصلاة له . وفى رواية ابن إسحق خلاف الروایتين ولفظه « فاعتدل على عقبيه وصدور قدميه » فإن لم يحمل على التعدد وإلا فرواية عبد الحميد أرجح .

**قوله ( فإذا جلس فى الركعتين )** أى الأوليين ليتشهد ، وفى رواية فليح « ثم جلس فافترش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ووضع كفه اليمنى على ركبته اليسرى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار

بإصبعه « وفي رواية عيسى بن عبد الله » ثم جلس بعد الركعتين حتى إذا هو أراد أن ينهض إلى القيام قام بتكبير « وهذا يخالف في الظاهر رواية عبد الحميد حيث قال « إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه كما كبر عند افتتاح الصلاة » ويمكن الجمع بينهما بأن التشبيه واقع على صفة التكبير لا على محله ، ويكون معنى قوله « إذا قام » أى أراد القيام أو شرع فيه .

**قوله ( وإذا جلس في الركعة الآخرة إلخ )** في رواية عبد الحميد « حتى إذا كانت السجدة التي يكون فيها التسليم » وفي روايته عند ابن حبان « التي تكون خاتمة الصلاة أخرج رجله اليسرى وقعد متوركاً على شقه الأيسر » زاد ابن إسحق في روايته « ثم سلم » وفي رواية عيسى عند الطحاوى « فلما سلم سلم عن يمينه سلام عليكم ورحمة الله وعن شماله كذلك » وفي رواية أبي عاصم عن عبد الحميد عند أبي داود وغيره « قالوا — أى الصحابة المذكورون — صدقت ، هكذا كان يصلى » وفي هذا الحديث حجة قوية للشافعى ومن قال بقوله في أن هيئة الجلوس في التشهد الأول مغايرة لهيئة الجلوس في الأخير ، وخالف في ذلك المالكية والحنفية فقالوا : يسوى بينهما ، لكن قال المالكية : يتورك فيهما كما جاء في التشهد الأخير ، وعكسه الآخرون . وقد قيل في حكمة المغايرة بينهما أنه أقرب إلى عدم اشتباه عدد الركعات ، ولأن الأول تعقبه حركة بخلاف الثانى ، ولأن المسبوق إذا رآه علم قدر ما سبق به ، واستدل به الشافعى أيضاً على أن تشهد الصبح كالتشهد الأخير من غيره لعموم قوله « في الركعة الأخيرة » ، واختلف فيه قول أحمد ، والمشهور عنه اختصاص التورك بالصلاة التي فيها تشهدان . وفي الحديث من الفوائد أيضاً جواز وصف الرجل نفسه بكونه أعلم من غيره إذا أمن الإعجاب وأراد تأكيد ذلك عند من سمعه لما في التعليم والأخذ عن أعلم من الفضل . وفيه أن « كان » تستعمل فيما مضى وفيما يأتى لقول أبي حميد كنت أحفظكم وأراد استمراره على ذلك أشار إليه ابن التين . وفيه أنه كان يخفى على الكثير من الصحابة بعض الأحكام المتلقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم وربما تذكره بعضهم إذا ذكر . وفي الطرق التي أشرت إلى زيادتها جملة من صفة الصلاة ظاهرة لمن تدبر ذلك وتفهمه .

**قوله ( وسمع الليث إلخ )** إعلام منه بأن العننة الواقعة في إسناد هذا الحديث بمنزلة السماع ، وهو كلام المصنف ، ووهم من جزم بأنه كلام يحيى بن بكير ، وقد وقع التصريح بتحديث ابن حنبل في رواية ابن المبارك كما سيأتى .

**قوله ( وقال أبو صالح عن الليث )** يعنى بإسناده الثانى عن يزيد بن عيسى ، كذلك وصله الطبرانى عن مطلب بن شبيب وابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ كلاهما عن أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث ، ووهم من جزم بأن أبا صالح هنا هو ابن عبد الغفار الحراني .

**قوله ( كل قفار )** ضبط في روايتنا بتقديم القاف على الفاء ، وكذا للأصيلي ، وعند الباقيين بتقديم الفاء كرواية يحيى بن بكير ، لكن ذكر صاحب المطالع أنهم كسروا الفاء ، وجزم جماعة من الأئمة بأن تقديم القاف تصحيف ، وقال ابن التين : لم يتبين لى وجهه .

**قوله ( وقال ابن المبارك إلخ )** وصله الجوزقى في جمعه وإبراهيم الحراني في غريبه وجعفر الفرياني

في صفة الصلاة كلهم من طريق ابن المبارك بهذا الإسناد ، ووقع عندهم بلفظ « حتى يعود كل فقار مكانه » وهي نحو رواية يحيى بن بكير ، ووقع في رواية الكشميني وحده « كل فقاره » واختلف في ضبطه فقيل بهاء الضمير وقيل بهاء التأنيث أي حتى تعود كل عظمة من عظام الظهر مكانها ، والأول معناه حتى يعود جميع عظام ظهره . وأما رواية يحيى بن بكير ففيها إشكال ، وكأنه ذكر الضمير لأنه أعاده على لفظ الفقار ، والمعنى حتى يعود كل عظام مكانها ، أو استعمل الفقار للواحد تجوزاً .

### باب من لم ير التشهد الأول واجباً

لأن النبي صلى الله عليه قام من الركعتين ولم يرجع

[٨٢٩]

٨١١- حدثنا أبو اليمان قال نا شعيب عن الزهري قال حدثني عبد الرحمن بن هُرْمُز مولى بني عبد المطلب - وقال مرة : مولى ربيعة بن الحارث - أن عبد الله بن بَحِينَةَ وهو من أزد شَنْوَةَ ، وهو حليف لبني عبد مناف ، وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه : أن النبي صلى الله عليه عليه وسلم بهم الظهر ، فقام في الركعتين الأوليين لم يجلس ، فقام الناس معه ، حتى إذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس ، فسجد سجدتين قبل أن يسلم ، ثم سلم .

[الحديث ٨٢٩- أطرافه في : ٨٣٠ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٣٠ ، ٦٦٧٠ .]

قوله ( باب من لم ير التشهد الأول واجباً لأن النبي صلى الله عليه وسلم قام من الركعتين ولم يرجع ) قال الزين بن المنير : ذكر في هذه الترجمة الحكم ودليله ، ولم يثبت الحكم مع ذلك كأن يقول باب لا يجب التشهد الأول ، وسببه ما يطرق الدليل المذكور من الاحتمال . وقد أشار إلى معارضته في الترجمة التي تلي هذه حيث أوردتها بنظير ما أورد به الترجمة التي بعدها ، وفي لفظ حديث الباب فيها ما يشعر بالوجوب حيث قال « وعليه جلوس » وهو محتمل أيضاً ، وسيأتي الكلام على حديث التشهد ، وورد الأمر بالتشهد الأول أيضاً . ووجه الدلالة من حديث الباب أنه لو كان واجباً لرجع إليه لما سبحوا به بعد أن قام كما سيأتي بيانه في الكلام على حديث الباب في أبواب سجود السهو . ويعرف منه أن قول ناصر الدين بن المنير في الحاشية : لو كان واجباً لسبحوا به ولم يسارعوا إلى الموافقة على الترك ، غفلة عن الرواية المنصوص فيها على أنهم سبحوا به ، قال ابن بطال : والدليل على أن سجود السهو لا ينوب عن الواجب أنه لو نسي تكبيرة الإحرام لم تجبر فكذلك التشهد ، ولأنه ذكر لا يجهر به بحال فلم يجب كدعاء الافتتاح ، واحتج غيره بتقريره صلى الله عليه وسلم الناس على متابعتة بعد أن علم أنهم تعمدوا تركه ، وفيه نظر . ومن قال بوجوبه الليث وإسحق وأحمد في المشهور وهو قول للشافعي ، وفي رواية عند الحنفية . واحتج الطبري لوجوبه بأن الصلاة فرضت أولاً ركعتين وكان التشهد فيها واجباً فلما زيدت لم تكن الزيادة مزيلة لذلك الواجب . وأجيب بأن الزيادة لم تتعين في الأخيرتين بل يحتمل أن يكونا هما الفرض الأول والمزيد هما الركعتان الأولتان بتشهدهما . ويؤيده استمرار السلام بعد التشهد الأخير كما كان ، واحتج أيضاً بأن من تعمد ترك الجلوس الأول بطلت صلاته ، وهذا لا يرد لأن من لا يوجهه لا يبطل الصلاة بتركه .



قوله (التشهد) هو تفعل من تشهد ، سمي بذلك لاشتغاله على النطق بشهادة الحق تغليبا لها على بقية أذكاره لشرفها .

قوله (حدثني عبد الرحمن بن هرمز) هو الأعرج المذكور في الإسناد الذي بعده .  
 قوله (مولى بني عبد المطلب وقال مرة) أي الزهري (مولى ربيعة بن الحارث) ولا تنافي بينهما لأنه مولى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، فذكره أولاً بجده مواله الأعلى وثانياً بمولاه الحقيقي .  
 قوله (أزد شنوءة) بفتح الميم وسكون الزاي بعدها مهملة ثم معجمة مفتوحة ثم نون مضمومة وهززة مفتوحة وزن فعولة قبيلة مشهورة .

قوله (حليف لبني عبد مناف) صواب لأن جده حالف المطلب بن عبد مناف ، قاله ابن سعد وغيره ، وسيأتي ما فيه في أبواب سجود السهو إن شاء الله تعالى .  
 قوله (فقام في الركعتين الأوليين لم يجلس) أي للتشهد ، ووقع في رواية ابن عساكر « ولم يجلس » بزيادة واو ، وفي صحيح مسلم « فلم يجلس » بالفاء ، وسيأتي في السهو كذلك ، قال ابن رشيد : إذا أطلق في الأحاديث الجلوس في الصلاة من غير تقييد فالمراد به جلوس التشهد ، وبهذا يظهر وجه مناسبة الحديث للترجمة .

### باب التشهد في الأولى

[٨٣٠] ٨١٢ - حدثنا قتيبة قال نا بكر عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن عبد الله بن مالك ابن بحنة قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه الطهر ، فقام وعليه جلوس فلما كان في آخر صلاته سجد سجدتين وهو جالس .

قوله (باب التشهد في الأولى) أي الجلسة الأولى من ثلاثية أو رباعية ، قال الكرماني : الفرق بين هذه الترجمة والتي قبلها أن الأولى لبيان عدم وجوب التشهد الأول ، والثانية لبيان مشروعيته ، أي والمشروعية أعم من الواجب والمندوب .

قوله (بكر) هو ابن مضر ، وعبد الله بن مالك بن بحنة هو عبد الله بن بحنة المذكور في الإسناد الذي قبله ، وبحنة والد عبد الله على المشهور فينبغي أن تثبت الألف في ابن بحنة إذا ذكر مالك ويعرب إعراب عبد الله .

(فائدة) : لا خلاف في أن ألفاظ التشهد في الأولى كالتى في الأخيرة ، إلا ما روى الزهري عن سالم قال : وكان ابن عمر لا يسلم في التشهد الأول ، كان يرى ذلك نسخاً لصلاته . قال الزهري : فأما أنا فأسلم ، يعني قوله « السلام عليك أيها النبي - إلى - الصالحين » هكذا أخرجه عبد الرزاق .

## باب التشهد في الآخرة

[٨٣١]

٨١٣- حدثنا أبو نعيم قال نا الأعمش عن شقيق بن سلمة قال : قال عبد الله : كنا إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه قلنا : السلام على جبريل وميكائيل ، السلام على فلان وفلان . فالتفت إلينا رسول الله صلى الله عليه فقال : « إن الله هو السلام ، فإذا صلى أحدكم فليقل : التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين - فإنكم إذا قلمتموها أصابت كل عبد لله صالح في السماء والأرض أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » .

[الحديث ٨٣١- أطرافه في : ٨٣٥ ، ١٢٠٢ ، ٦٢٣٠ ، ٦٢٦٥ ، ٦٣٢٨ ، ٧٣٨١ .]

**قوله ( باب التشهد في الآخرة )** أي الجلسة الآخرة ، قال ابن رشيد : ليس في حديث الباب تعيين محل القول ، لكن يؤخذ ذلك من قوله « فإذا صلى أحدكم فليقل » فإن ظاهر قوله « إذا صلى » أي أتم صلاته ، لكن تعذر الحمل على الحقيقة لأن التشهد لا يكون بعد السلام ، فلما تعين المجاز كان حمله على آخر جزء من الصلاة أولى لأنه هو الأقرب إلى الحقيقة . قلت : وهذا التقرير على مذهب الجمهور في أن السلام جزء من الصلاة ، لا أنه للتحلل منها فقط ، والأشبه بتصرف البخاري أنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه من تعيين محل القول كما سيأتي قريباً .

**قوله ( عن شقيق )** في رواية يحيى الآتية بعد باب « عن الأعمش حدثني شقيق » .

**قوله ( كنا إذا صلينا )** في رواية يحيى المذكورة « كنا إذا كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة » ولأبي داود عن مسدد شيخ البخاري فيه « إذا جلسنا » ومثله للإسماعيلي من رواية محمد بن خلاد عن يحيى ، وله من رواية علي بن مسهر ، ولابن إسحق في مسنده عن عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش نحوه .

**قوله ( قلنا السلام على جبريل )** وقع في هذه الرواية اختصار ثبت في رواية يحيى المذكورة وهو « قلنا السلام على الله من عباده » كذا وقع للمصنف فيها ، وأخرجه أبو داود عن مسدد شيخ البخاري فيه فقال « قبل عباده » وكذا للمصنف في الاستئذان من طريق حفص بن غياث عن الأعمش وهو المشهور في أكثر الروايات وبهذه الزيادة يتبين موقع قوله صلى الله عليه وسلم « إن الله هو السلام » ولفظه في رواية يحيى المذكورة « لا تقولوا السلام على الله ، فإن الله هو السلام » .

**قوله ( السلام على فلان وفلان )** في رواية عبد الله بن نعيم عن الأعمش عند ابن ماجه يعنون الملائكة ، ولالإسماعيلي من رواية علي بن مسهر « فنعد الملائكة » ومثله للسراج من رواية محمد بن فضيل عن الأعمش بلفظ « فنعد من الملائكة ما شاء الله » .

**قوله ( فالتفت )** ظاهره أنه كلمهم بذلك في أثناء الصلاة . ونحوه في رواية حصين عن أبي وائل وهو شقيق عند المصنف . في أواخر الصلاة بلفظ « فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : قولوا » لكن بين حفص بن غياث في روايته المذكورة الحل الذي خاطبهم بذلك فيه وأنه بعد الفراغ من الصلاة ولفظه

« فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم أقبل علينا بوجهه » وفي رواية عيسى بن يونس أيضاً « فلما انصرف من الصلاة قال » .

**قوله ( إن الله هو السلام )** قال البيضاوي ما حاصله : أنه صلى الله عليه وسلم أنكر التسليم على الله وبين أن ذلك عكس ما يجب أن يقال ، فإن كل سلام ورحمة له ومنه وهو مالكتها ومعطيا . وقال التوربشتي : وجه النهي عن السلام على الله لأنه المرجوع إليه بالمسائل المتعالي عن المعاني المذكورة فكيف يدعى له وهو المدعو على الحالات . وقال الخطابي : المراد أن الله هو ذو السلام فلا تقولوا السلام على الله فإن السلام منه بدأ وإليه يعود ، ومرجع الأمر في إضافته إليه أنه ذو السلام من كل آفة وعيب . ويحتمل أن يكون مرجعها إلى حظ العبد فيما يطلبه من السلامة من الآفات والمهلك . وقال النووي : معناه أن السلام اسم من أسماء الله تعالى ، يعنى السالم من النقائص ، ويقال : المسلم أولياء وقيل المسلم عليهم ، قال ابن الأنباري أمرهم أن يصرفوه إلى الخلق لحاجتهم إلى السلامة وغناه سبحانه وتعالى عنها .

**قوله ( فإذا صلى أحدكم فليقل )** بين حفص في روايته المذكورة محل القول ولفظه « فإذا جلس أحدكم في الصلاة » وفي رواية حصين المذكورة « إذا قعد أحدكم في الصلاة » وللنسائي من طريق أبي الأحوص عن عبد الله « كنا لا ندرى ما نقول في كل ركعتين ، وأن محمداً علم فواتح الخير وخواتمه فقال : إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا » وله من طريق الأسود عن عبد الله « فقولوا في كل جلسة » ولابن خزيمة من وجه آخر عن الأسود عن عبد الله « علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها » وزاد الطحاوي من هذا الوجه في أوله « وأخذت التشهد من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقننيه كلمة كلمة » وللمصنف في الاستئذان من طريق أبي معمر عن ابن مسعود « علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد وكفى بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن » واستدل بقوله « فليقل » على الوجوب خلافاً لمن لم يقل به كمالك ، وأجاب بعض المالكية بأن التسبيح في الركوع والسجود مندوب ، وقد وقع الأمر به في قوله صلى الله عليه وسلم لما نزلت ﴿ فسبح باسم ربك العظيم ﴾ « اجعلوها في ركوعكم » الحديث فكذلك التشهد ، وأجاب الكرمانى بأن الأمر حقيقته الوجوب فيحمل عليه إلا إذا دل دليل على خلافه ، ولولا الإجماع على عدم وجوب التسبيح في الركوع والسجود لحملناه على الوجوب . انتهى . وفي دعوى هذا الإجماع نظر ، فإن أحمد يقول بوجوبه ويقول بوجوب التشهد الأول أيضاً ، ورواية أبي الأحوص المتقدمة وغيرها تقويه ، وقد قدمنا ما فيه قبل بباب ، وقد جاء عن ابن مسعود التصريح بفرضية التشهد ، وذلك فيما رواه الدارقطني وغيره بإسناد صحيح من طريق علقمة عن ابن مسعود « كنا لا ندرى ما نقول قبل أن يفرض علينا التشهد » .

**قوله ( التحيات )** جمع تحية ومعناها السلام وقيل البقاء وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات والنقص وقيل الملك . وقال أبو سعيد الضرير : ليست التحية الملك نفسه لكنها الكلام الذي يحيا به الملك . وقال ابن قتيبة : لم يكن يحيا إلا الملك خاصة ، وكان لكل ملك تحية تخصه فلهذا جمعت ، فكان المعنى التحيات التي كانوا يسلمون بها على الملوك كلها مستحقة لله . وقال الخطابي ثم البغوى . ولم يكن في تحياتهم شيء يصلح للثناء على الله . فلهذا أبهت ألفاظها واستعمل منها معنى التعظيم فقال : قولوا التحيات لله .

أى أنواع التعظيم له . وقال الحب الطبرى : يحتمل أن يكون لفظ التحية مشتركاً بين المعانى المقدم ذكرها ، وكونها بمعنى السلام أنسب هنا .

**قوله ( والصلوات )** قيل المراد الخمس ، أو ما هو أعم من ذلك من الفرائض والنوافل فى كل شريعة وقيل المراد العبادات كلها ، وقيل الدعوات ، وقيل المراد الرحمة ، وقيل التحيات العبادات القولية والصلوات العبادات الفعلية والطيبات الصدقات المالية .

**قوله ( والطيبات )** أى ما طاب من الكلام وحسن أن يثنى به على الله دون ما لا يليق بصفاته مما كان الملوك يحبون به ، وقيل الطيبات ذكر الله ، وقيل الأقوال الصالحة كالدعاء والثناء ، وقيل الأعمال الصالحة وهو أعم ، قال ابن دقيق العيد : إذا حمل التحية على السلام فيكون التقدير التحيات التى تعظم بها الملوك مستمرة لله ، وإذا حمل على البقاء فلا شك فى اختصاص الله به ، وكذلك الملك الحقيقى والعظمة التامة ، وإذا حملت الصلاة على العهد أو الجنس كان التقدير أنها لله واجبة لا يجوز أن يقصد بها غيره ، وإذا حملت على الرحمة فيكون معنى قوله « لله » أنه المتفضل بها لأن الرحمة التامة لله يؤتيها من يشاء . وإذا حملت على الدعاء فظاهر ، وأما الطيبات فقد فسرت بالأقوال ، ولعل تفسيرها بما هو أعم أولى فتشمل الأفعال والأقوال والأوصاف ، وطيبها كونها كاملة خالصة عن الشوائب . وقال القرطبي : قوله « لله » فيه تنبيه على الإخلاص فى العبادة ، أى أن ذلك لا يفعل إلا لله ، ويحتمل أن يراد به الإعتراف بأن ملك الملوك وغير ذلك مما ذكر كله فى الحقيقة لله تعالى . وقال البيضاوى : يحتمل أن يكون والصلوات والطيبات عطفاً على التحيات ، ويحتمل أن تكون الصلوات مبتدأ وخبره محذوف والطيبات معطوفة عليها والواو الأولى لعطف الجملة على الجملة ، والثانية لعطف المفرد على الجملة . وقال ابن مالك : إن جعلت التحيات مبتدأ ولم تكن صفة لموصوف محذوف كان قولك والصلوات مبتدأ ثلثا يعطف نعت على منعوته فيكون من باب عطف الجمل بعضها على بعض ، وكل جملة مستقلة بفائدتها ، وهذا المعنى لا يوجد عند إسقاط الواو .

**قوله ( السلام عليك أيها النبي )** قال النووى : يجوز فيه وفيما بعده أى السلام حذف اللام وإثباتها والإثبات أفضل وهو الموجود فى روايات الصحيحين . قلت : لم يقع فى شيء من طرق حديث ابن مسعود بحذف اللام ، وإنما اختلف ذلك فى حديث ابن عباس وهو من أفراد مسلم ، قال الطيبى : أصل سلام عليك سلمت سلاماً عليك ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ، وعدل عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبوت المعنى واستقراره ، ثم التعريف إما للعهد التقديرى ، أى ذلك السلام الذى وجه إلى الرسل والأنبياء عليك أيها النبي ، وكذلك السلام الذى وجه إلى الأمم السالفة علينا وعلى إخواننا ، وإما للجنس والمعنى أن حقيقة السلام الذى يعرفه كل واحد وعمن يصدر وعلى من ينزل عليك وعلينا ، ويجوز أن يكون للعهد الخارجى إشارة إلى قوله تعالى ﴿ وسلام على عباده الذين اصطفى ﴾ قال : ولا شك أن هذه التقادير أولى من تقدير النكرة . انتهى . وحكى صاحب الإقليد عن أبى حامد أن التنكير فيه للتعظيم ، وهو وجه من وجوه الترجيح لا يقصر عن الوجوه المتقدمة . وقال البيضاوى : علمهم أن يفردوه صلى الله عليه وسلم

بالذكر لشرفه ومزيد حقه عليهم ، ثم علمهم أن يخصصوا أنفسهم أولاً لأن الاهتمام بها أهم ، ثم أمرهم بتعميم السلام على الصالحين إعلاماً منه بأن الدعاء للمؤمنين ينبغي أن يكون شاملاً لهم . وقال الثوريشتي : السلام بمعنى السلامة كالمقام والمقامة ، والسلام من أسماء الله تعالى وضع المصدر موضع الإسم مبالغة ، والمعنى أنه سالم من كل عيب وآفة ونقص وفساد ، ومعنى قولنا السلام عليك الدعاء أى سلمت من المكاره ، وقيل معناه اسم السلام عليك كأنه تبرك عليه باسم الله تعالى . فإن قيل كيف شرع هذا اللفظ وهو خطاب بشر مع كونه منهياً عنه في الصلاة ؟ فالجواب أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ، فإن قيل ما الحكمة في العدول عن الغيبة إلى الخطاب في قوله عليك أيها النبي مع أن لفظ الغيبة هو الذي يقتضيه السياق كأن يقول السلام على النبي فينتقل من تحية الله إلى تحية النبي ثم إلى تحية النفس ثم إلى الصالحين ، أجاب الطيبي بما محصله : نحن نتبع لفظ الرسول بعينه الذي كان علمه الصحابة . ويحتمل أن يقال على طريق أهل العرفان : إن المصلين لما استفتحوا باب الملكوت بالتحيات أذن لهم بالدخول في حريم الحى الذى لا يموت فقُرت أعينهم بالمناجاة فنبهوا على أن ذلك بواسطة نبي الرحمة وبركة متابته فالتفتوا فإذا الحبيب في حرم الحبيب حاضر فأقبلوا عليه قائلين : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته اه . وقد ورد في بعض طرق حديث ابن مسعود هذا ما يقتضى المغايرة بين زمانه صلى الله عليه وسلم فيقال بلفظ الخطاب ، وأما بعده فيقال بلفظ الغيبة ، وهو مما يחדش في وجه الاحتمال المذكور ، ففي الاستئذان من صحيح البخارى من طريق أبى معمر عن ابن مسعود بعد أن ساق حديث التشهد قال « وهو بين ظهرائنا ، فلما قبض قلنا السلام » يعنى على النبي ، كذا وقع في البخارى ، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه والسراج والجوزقى وأبو نعيم الأصبهاني والبيهقي من طرق متعددة إلى أبى نعيم شيخ البخارى فيه بلفظ « فلما قبض قلنا السلام على النبي » بحذف لفظ يعنى ، وكذلك رواه أبو بكر بن أبى شيبة عن أبى نعيم ، قال السبكي في شرح المنهاج بعد أن ذكر هذه الرواية من عند أبى عوانة وحده : إن صح هذا عن الصحابة دل على أن الخطاب في السلام بعد النبي صلى الله عليه وسلم غير واجب فيقال السلام على النبي . قلت : قد صح بلاريب وقد وجدت له متابعا قويا . قال عبد الرزاق : « أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء أن الصحابة كانوا يقولون والنبي صلى الله عليه وسلم حى : السلام عليك أيها النبي ، فلما مات قالوا : السلام على النبي » وهذا إسناد صحيح . وأما ما روى سعيد بن منصور من طريق أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم علمهم التشهد فذكره قال فقال ابن عباس : إنما كنا نقول السلام عليك أيها النبي إذ كان حياً ، فقال ابن مسعود : هكذا علمنا وهكذا نعلم ، فظاهر أن ابن عباس قاله بحثاً وأن ابن مسعود لم يرجع إليه ، لكن رواية أبى معمر أصح لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه والإسناد إليه مع ذلك ضعيف ، فإن قيل لم عدل عن الوصف بالرسالة إلى الوصف بالنبوة مع أن الوصف بالرسالة أعم في حق البشر ؟ أجاب بعضهم بأن الحكمة في ذلك أن يجمع له الوصفين لكونه وصفه بالرسالة في آخر التشهد وإن كان الرسول البشرى يستلزم النبوة ، لكن التصريح بهما أبلغ . قيل والحكمة في تقديم الوصف بالنبوة أنها كذا وجدت في الخارج لزول قوله تعالى ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ قبل قوله ﴿ يا أيها المدثر قم فأنذر ﴾ والله أعلم .

قوله ( ورحمة الله ) أى إحسانه ، ( وبركاته ) أى زيادته من كل خير .

**قوله (السلام علينا)** استدل به على استحباب البداء بالنفس في الدعاء وفي الترمذى مصححاً من حديث أبي بن كعب «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا ذكر أحداً فدعا له بدأ بنفسه» وأصله في مسلم ، ومنه قول نوح وإبراهيم عليهما السلام كما في التنزيل .

**قوله (عباد الله الصالحين)** الأشهر في تفسير الصالح أنه القائم بما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده وتتفاوت درجاته ، قال الترمذى الحكيم : من أراد أن يحظى بهذا السلام الذي يسلمه الخلق في الصلاة فليكن عبداً صالحاً وإلا حرم هذا الفضل العظيم . وقال الفاكهاني : ينبغي للمصلي أن يستحضر في هذا المحل جميع الأنبياء والملائكة والمؤمنين ، يعني ليتوافق لفظه مع قصده .

**قوله (فإنكم إذا قلمتموها)** أى «وعلى عباد الله الصالحين» وهو كلام معترض بين قوله الصالحين وبين قوله أشهد إلخ ، وإنما قدمت للاهتمام بها لكونه أنكر عليهم عد الملائكة واحداً واحداً ولا يمكن استيعابهم لهم مع ذلك ، فعلمهم لفظاً يشمل الجميع مع غير الملائكة من النبيين والمرسلين والصدّيقين وغيرهم بغير مشقة ، وهذا من جوامع الكلم التي أوتيتها صلى الله عليه وسلم ، وإلى ذلك الإشارة بقول ابن مسعود «وأن محمداً علم فوائح الخير وخواتمه» كما تقدم . وقد ورد في بعض طرقه سياق التشهد متوالياً وتأخير الكلام المذكور بعد ، وهو من تصرف الرواة ، وسيأتى في أواخر الصلاة .

**قوله (كل عبد لله صالح)** استدل به على أن الجمع المضاف والجمع المحلى بالألف واللام يعم ، لقوله أولاً عباد الله الصالحين ثم قال أصابت كل عبد صالح . وقال القرطبي : فيه دليل على أن جمع التكسير للعموم ، وفي هذه العبارة نظر واستدل به على أن للعموم صيغة ، قال ابن دقيق العيد : وهو مقطوع به عندنا في لسان العرب وتصرفات ألفاظ الكتاب والسنة ، قال : والاستدلال بهذا فرد من أفراد لا تخصي ، لا للاقتصار عليه .

**قوله (في السماء والأرض)** في رواية مسدد عن يحيى «أو بين السماء والأرض» والشك فيه من مسدد ، وإلا فقد رواه غيره عن يحيى بلفظ «من أهل السماء والأرض» وأخرجه الإسماعيلي وغيره .

**قوله (أشهد أن لا إله إلا الله)** زاد ابن أبي شيبة من رواية أبي عبيدة عن أبيه «وحده لا شريك له» وسنده ضعيف ، لكن ثبتت هذه الزيادة في حديث أبي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ . وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني ، إلا أن سنده ضعيف . وقد روى أبو داود من وجه آخر صحيح عن ابن عمر في التشهد «أشهد أن لا إله إلا الله» قال ابن عمر : زدت فيها «وحده لا شريك له» وهذا ظاهره الوقف .

**قوله (وأشهد أن محمداً عبده ورسوله)** لم تختلف الطرق عن ابن مسعود في ذلك ، وكذا هو في حديث أبي موسى وابن عمر وعائشة المذكور وجابر وابن الزبير عند الطحاوي وغيره «وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال «بيننا النبي صلى الله عليه وسلم يعلم التشهد إذ قال رجل : وأشهد أن محمداً رسوله وعبده ، فقال عليه الصلاة والسلام : لقد كنت عبداً قبل أن أكون رسولا . قل : عبده ورسوله» ورجاله ثقات إلا أنه مرسل ، وفي حديث ابن عباس عند مسلم وأصحاب السنن «وأشهد أن محمداً رسول الله» ومنهم من حذف «وأشهد» ورواه ابن ماجه بلفظ ابن مسعود ، قال الترمذى : حديث ابن مسعود روى

عنه من غير وجه ، وهو أصح حديث روى في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم . قال : وذهب الشافعي إلى حديث ابن عباس في التشهد ، وقال البزار لما سئل عن أصح حديث في التشهد قال : هو عندى حديث ابن مسعود ، وروى من نيف وعشرين طريقاً ، ثم سرد أكثرها وقال : لا أعلم في التشهد أثبت منه ولا أصح أسانيد ولا أشهر رجالاته . ولا اختلاف بين أهل الحديث في ذلك ، ومن جزم بذلك بغوى في شرح السنة ، ومن رجحانه أنه متفق عليه دون غيره ، وأن الرواة عنه من الثقات لم يختلفوا في ألفاظه بخلاف غيره ، وأنه تلقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم تلقيناً فروى الطحاوى من طريق الأسود بن يزيد عنه قال « أخذت التشهد من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقنيته كلمة كلمة » وقد تقدم أن في رواية أبي معمر عنه « علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد وكفى بين كفيه » ولابن أبي شيبه وغيره من رواية جامع بن أبي راشد عن أبي وائل عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن » وقد وافقه على هذا اللفظ أبو سعيد الخدرى وساقه بلفظ ابن مسعود أخرجه الطحاوى ، لكن هذا الأخير ثبت مثله في حديث ابن عباس عند مسلم ورجح أيضاً بثبوت الواو في الصلوات والطيبات ، وهى تقتضى المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه فتكون كل جملة ثناء مستقلاً ، بخلاف ما إذا حذف فلإنها تكون صفة لما قبلها ، وتعدد الثناء في الأول صريح فيكون أولى ، ولو قيل إن الواو مقصورة في الثانى ، ورجح بأنه ورد بصيغة الأمر بخلاف غيره فإنه مجرد حكاية . ولأحمد من حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد وأمره أن يعلمه الناس ، ولم ينقل ذلك لغيره ، ففيه دليل على مزيته . وقال الشافعي بعد أن أخرج حديث ابن عباس : رويت أحاديث في التشهد مختلفة ، وكان هذا أحب إلى لأنه أكملها . وقال في موضع آخر ، وقد سئل عن اختياره تشهد ابن عباس : لما رأيته واسعاً وسمعت عن ابن عباس صحيحاً كان عندى أجمع وأكثر لفظاً من غيره ، وأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره مما صح . ورجحه بعضهم بكونه مناسباً للفظ القرآن في قوله تعالى ﴿ تحية من عند الله مباركة طيبة ﴾ وأما من رجحه بكون ابن عباس من أحداث الصحابة فيكون اضبط لما روى ، أو بأنه أفقه من رواه ، أو بكون إسناده حديثه حجازياً وإسناده ابن مسعود كوفياً وهو مما يرجح به فلا طائل فيه لمن أنصف ، نعم يمكن أن يقال إن الزيادة التى في حديث ابن عباس وهى « المباركات » لا تنافى رواية ابن مسعود ، ورجح الأخذ بها لكون أخذه عن النبي صلى الله عليه وسلم كان في الأخير ، وقد اختار مالك وأصحابه تشهد عمر لكونه علمه للناس وهو على المنبر ولم ينكروه فيكون إجماعاً ، ولفظه نحو حديث ابن عباس إلا أنه قال « الزاكيات » بدل المباركات وكأنه بالمعنى ، لكن أورد على الشافعي زيادة « بسم الله » في أول التشهد ، ووقع في رواية عمر المذكورة لكن من طريق هشام بن عروة عن أبيه لا من طريق الزهرى عن عروة التى أخرجه مالك أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وغيرهما وصححه الحاكم مع كونه موقوفاً ، وثبت في الموطأ أيضاً عن ابن عمر موقوفاً ووقع أيضاً في حديث جابر المرفوع تفرد به أيمن بن نابل بالنون ثم الموحدة عن أبي الزبير عنه ، وحكم الحفاظ - البخارى وغيره - على أنه خطأ في إسناده وأن الصواب رواية أبي الزبير عن طاوس وغيره عن ابن عباس . وفي الجملة لم تصح هذه الزيادة . وقد ترجم البيهقي عليها « من استجب أو أباح التسمية قبل التحية » وهو وجه لبعض الشافعية وضعف ، ويدل على عدم اعتبارها

أنه ثبت في حديث أبي موسى المرفوع في التشهد وغيره « فإذا قعد أحدكم فليكن أول قوله التحيات لله » الحديث . كذا رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة بسنده ، وأخرج مسلم من طريق عبد الرزاق هذه ، وقد أنكر ابن مسعود وابن عباس وغيرهما على من زادها أخرجه البيهقي وغيره . ثم إن هذا الاختلاف إنما هو في الأفضل وكلام الشافعي المتقدم يدل على ذلك ، ونقل جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التشهد بكل ما ثبت ، لكن كلام الطحاوي يشعر بأن بعض العلماء يقول بوجوب التشهد المروي عن عمر ، وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر إلى اختيار تشهد ابن مسعود ، وذهب بعضهم كابن خزيمة إلى عدم الترجيح ، وقد تقدم الكلام عن المالكية أن التشهد مطلقاً غير واجب ، والمعروف عند الحنفية أنه واجب لا فرض ، بخلاف ما يوجد عنهم في كتب مخالفهم . وقال الشافعي : هو فرض ، لكن قال : لو لم يزد رجل على قوله « التحيات لله سلام عليك أيها النبي إلخ » كرهت ذلك له ولم أر عليه إعادة ، هذا لفظه في الأم . وقال صاحب الروضة تبعاً لأصله : وأما أقل التشهد فنص الشافعي وأكثر الأصحاب إلى أنه . فذكره ، لكنه قال « وأن محمداً رسول الله » قال : ونقله ابن كعب والصيدلاني فقالا « وأشهد أن محمداً رسول الله » لكن أسقطا « وبركاته » اهـ . وقد استشكل جواز حذف « الصلوات » مع ثبوتها في جميع الروايات الصحيحة وكذلك « الطيبات » مع جزم جماعة من الشافعية بأن المختصر عليه هو الثابت في جميع الروايات ، ومنهم من وجه الحذف بكونهما صفتين كما هو الظاهر من سياق ابن عباس ، لكن يعكر على هذا ما تقدم من البحث في ثبوت العطف فيهما في سياق غيره وهو يقتضي المغايرة .

( فائدة ) : قال القفال في فتاويه : ترك الصلاة يضر بجميع المسلمين لأن المصلي يقول : اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات ، ولا بد أن يقول في التشهد « السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين » فيكون مقصراً بخدمة الله وفي حق رسوله وفي حق نفسه وفي حق كافة المسلمين ، ولذلك عظمت المعصية بتركها . واستنبط منه السبكي أن في الصلاة حقاً للعباد مع حق الله ، وأن من تركها أخل بحق جميع المؤمنين من مضى ومن يحمي إلى يوم القيامة لوجوب قوله فيها « السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين » .

( تنبيه ) : ذكر خلف في الأطراف أن في بعض النسخ من صحيح البخاري عقب حديث الباب في التشهد عن أبي نعيم « حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن الأعمش ومنصور وحماة عن أبي وائل » وبذلك جزم أبو نعيم في مستخرجه فأخرجه من طريق أبي نعيم عن الأعمش به . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان به ، ثم أخرجه من طريق أبي نعيم عن يوسف بن سليمان وقال : أخرجه البخاري عن أبي نعيم فيما أرى اهـ . وبذلك جزم المزني في الأطراف ، ولم أره في شيء من الروايات التي اتصلت لنا هنا لا عن قبيصة ولا عن أبي نعيم عن سيف ، نعم هو في الاستئذان عن أبي نعيم . بهذا الإسناد ، والله أعلم .

### باب الدعاء قبل السلام

٨١٤ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أنا عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله أخبرته : أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يدعو في الصلاة : « اللهم إني



أعوذُ بك من عذابِ القبرِ ، وأعوذُ بك من فتنةِ المسيحِ الدجالِ ، وأعوذُ بك من فتنةِ الحيا وفتنةِ المماتِ . اللهم إني أعوذُ بك من المأثمِ والمغرمِ » ، فقال له قائلٌ : ما أكثر ما تستعيدُ من المغرمِ ؟ فقال : « إنَّ الرجلَ إذا غرِمَ حَدَّثَ فكذبَ ، ووعدَ فأخلفَ » . قال محمد بن يوسف : سمعتُ خلفَ ابنِ عامرٍ يقولُ في المسيحِ والمسيحِ : ليس بينهم فرقٌ هما واحدٌ ، أحدهما عيسى والآخِرُ الدجالُ .

[الحديث ٨٣٢ - أطرافه في : ٨٣٣ ، ٢٣٩٧ ، ٦٣٦٨ ، ٦٣٧٥ ، ٦٣٧٦ ، ٦٣٧٧ ، ٧١٢٩ .]

٨١٥ - وعن الزُّهري أخبرني عروة أن عائشة قالت : سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه يستعيدُ في صلاتِهِ من فتنةِ الدَّجالِ . [٨٣٣]

٨١٦ - ناقتيبة عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو عن أبي بكر الصديق أنه قال لرسول الله صلى الله عليه : علّمني دُعَاءَ أدعوه به في صلاتي . قال : « قل : اللهم إني ظلمتُ نفسي ظلماً كثيراً ، ولا يغفر الذنوبَ إلا أنت ، فاغفر لي مغفرةً من عندك ، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم » . [٨٣٤]

[الحديث ٨٣٤ - طرفاه في : ٦٣٢٦ ، ٧٣٨٨ .]

قوله ( باب الدعاء قبل السلام ) أي بعد التشهد : هذا الذي يتبادر من ترتيبه ، لكن قوله في الحديث « كان يدعو في الصلاة » لا تقييد فيه بما بعد التشهد . وأجاب الكرمانى فقال : من حيث أن لكل مقام ذكراً مخصوصاً فتعين أن يكون محله بعد الفراغ من الكل اهـ . وفيه نظر ، لأن التعيين الذي ادعاه لا يختص بهذا المحل لورود الأمر بالدعاء في السجود . فكما أن للسجود ذكراً مخصوصاً ومع ذلك أمر فيه بالدعاء فكذلك الجلوس في آخر الصلاة له ذكر مخصوص وأمر فيه مع ذلك بالدعاء إذا فرغ منه . وأيضاً فإن هذا هو ترتيب البخارى ، لكنه مطالب بدليل اختصاص هذا المحل بهذا الذكر ، ولو قطع النظر عن ترتيبه لم يكن بين الترجمة والحديث منافاة ، لأن قبل السلام يصدق على جميع الأركان ، وبذلك جزم الزين بن المنير وأشار إليه النووي ، وسأذكر كلامه آخر الباب . وقال ابن دقيق العيد في الكلام على حديث أبي بكر - وهو ثاني حديثي الباب - هذا يقتضى الأمر بهذا الدعاء في الصلاة من غير تعيين محله ، ولعل الأولى أن يكون في أحد موطنين - السجود أو التشهد - لأنهما أمر فيهما بالدعاء . قلت : والذي يظهر لى أن البخارى أشار إلى ما ورد في بعض الطرق من تعيينه بهذا المحل ، فقد وقع في بعض طرق حديث ابن مسعود بعد ذكر التشهد « ثم ليتخير من الدعاء ما شاء » وسيأتى البحث فيه . ثم قد أخرج ابن خزيمة من رواية ابن جريج أخبرني عبد الله بن طاوس عن أبيه أنه كان يقول بعد التشهد كلمات يعظمهن جداً . قلت في المتن كلها ؟ قال بل في التشهد الأخير ، قلت : ما هي ؟ قال « أعوذ بالله من عذاب القبر » الحديث . قال ابن جريج : أخبرني عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . ولمسلم من طريق محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة مرفوعاً « إذا تشهد أحدكم فليقل » فذكر نحوه . هذه رواية وكيع عن الأوزاعي عنه ، وأخرجه أيضاً من رواية الوليد بن مسلم

عن الأوزاعي بلفظ « إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير » فذكره ، وصرح بالتحديث في جميع الإسناد ، فهذا فيه تعيين هذه الاستعاذة بعد الفراغ من التشهد ، فيكون سابقاً على غيره من الأدعية . وما ورد الإذن فيه أن المصلي يتخير من الدعاء ما شاء يكون بعد هذه الاستعاذة وقبل السلام .  
**قوله ( من عذاب القبر )** فيه رد على من أنكره ، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى .

**قوله ( من فتنة المسيح الدجال )** قال أهل اللغة : الفتنة الامتحان والاختبار ، قال عياض : واستعمالها في العرف لكشف ما يكرهه . وتطلق على القتل والإحراق والنيمة وغير ذلك . والمسيح بفتح الميم وتخفيف المهملة المكسورة وآخره حاء مهملة يطلق على الدجال وعلى عيسى بن مريم عليه السلام ، لكن إذا أريد الدجال قيد به . وقال أبو داود في السنن : المسيح مثل الدجال ومخفف عيسى ، والمشهور الأول . وأما ما نقل الفريري في رواية المستملى وحده عنه عن خلف بن عامر وهو الهمداني أحد الحفاظ أن المسيح بالتشديد والتخفيف واحد يقال للدجال ويقال لعيسى وأنه لا فرق بينهما بمعنى لا اختصاص لأحدهما بأحد الأمرين فهو رأى ثالث . وقال الجوهري : من قاله بالتخفيف فلمسحه الأرض ، ومن قاله بالتشديد فلكونه مسح العين . وحكى بعضهم أنه قال بالخاء المعجمة في الدجال ونسب قائله إلى التصحيف . واختلف في تلقيب الدجال بذلك ، فقليل : لأنه مسح العين ، وقيل لأن أحد شقي وجهه خلق مسحاً لا عين فيه ولا حاجب ، وقيل لأنه يمسح الأرض إذا خرج . وأما عيسى فقليل : سمي بذلك لأنه خرج من بطن أمه مسحاً بالدهن ، وقيل لأن زكريا مسح ، وقيل لأنه كان لا يمسح ذا عاهة إلا برئ ، وقيل لأنه كان يمسح الأرض بسياحته ، وقيل لأن رجله كانت لا أخص لها ، وقيل لللبسه المسوح ، وقيل هو بالعبرانية ماشيخاً فعرب المسيح ، وقيل المسيح الصديق كما سيأتي في التفسير ذكر قائله إن شاء الله تعالى . وذكر شيخنا الشيخ مجد الدين الشيرازي صاحب القاموس أنه جمع في سبب تسمية عيسى بذلك خمسين قولاً أوردها في شرح المشارق .

**قوله ( فتنة الحيا وفتنة الممات )** قال ابن دقيق العيد : فتنة الحيا ما يعرض للإنسان مدة حياته من الافتتان بالدنيا والشهوات والجهالات ، وأعظمها والعباد بالله أمر الخاتمة عند الموت . وفتنة الممات يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت أضيفت إليه لقربها منه ، ويكون المراد بفتنة الحيا على هذا ما قبل ذلك ، ويجوز أن يراد بها فتنة القبر ، وقد صح يعنى في حديث أسماء الآتي في الجنائز « إنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريباً من فتنة الدجال » ولا يكون مع هذا الوجه متكرراً مع قوله « عذاب القبر » لأن العذاب مرتب عن الفتنة وانسبب غير المسبب . وقيل أراد بفتنة الحيا الابتلاء مع زوال الصبر ، وبتفتنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة ، وهذا من العام بعد الخاص ، لأن عذاب القبر داخل تحت فتنة الممات ، وفتنة الدجال داخل تحت فتنة الحيا . وأخرج الحكيم الترمذي في نوادر الأصول عن سفيان الثوري أن الميت إذا سئل « من ربك » تراعى له الشيطان فيشير إلى نفسه إني أنا ربك ، فلهذا ورد سؤال التثبيت له حين يسأل . ثم أخرج بسند جيد إلى عمرو بن مرة « كانوا يستحبون إذا وضع الميت في القبر أن يقولوا : اللهم أعذه من الشيطان » .

**قوله ( والمغرم )** أي الدين ، يقال غرم بكسر الراء أى أدا . قيل والمراد به ما يستدان فيما لا يجوز وفيما يجوز ثم يعجز عن أدائه ، ويحتمل أن يراد به ما هو أعم من ذلك . وقد استعاذ صلى الله عليه وسلم من

غلبة الدين . وقال القرطبي : المغرم الغرم ، وقد نبه في الحديث على الضرر اللاحق من المغرم ، والله أعلم .  
**قوله ( فقال له قائل )** لم أقف على اسمه ، ثم وجدت في رواية للنسائي من طريق معمر عن الزهري أن السائل عن ذلك عائشة ولفظها « فقلت : يا رسول الله ما أكثر ما تستعيد إلخ » .

**قوله ( ما أكثر )** بفتح الراء على التعجب . وقوله ( إذا غرم ) بكسر الراء .

**قوله ( ووعده فأخلف )** كذا للأكثر ، وفي رواية الحموي « وإذا وعد أخلف » والمراد أن ذلك شأن من يستدين غالباً .

**قوله ( وعن الزهري )** الظاهر أنه معطوف على الإسناد المذكور ، فكأن الزهري حدث به مطولاً ومختصراً ، لكن لم أره في شيء من المسانيد والمستخرجات من طريق شعيب عنه إلا مطولاً ورأيت باللفظ المختصر المذكور سنداً ومتمناً عند المصنف في كتاب الفتن من طريق صالح بن كيسان عن الزهري ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق صالح . وقد استشكل دعاؤه صلى الله عليه وسلم بما ذكر مع أنه معصوم مغفور له ما تقدم وما تأخر ، وأجيب بأجوبة ، أحدها : أنه قصد التعليم لأئمة ، ثانيها : أن المراد السؤال منه لأئمة فيكون المعنى هنا أعوذ بك لأئمتي ، ثالثها : سلوك طريق التواضع وإظهار العبودية وإلزام خوف الله وإعظامه والافتقار إليه وامتنال أمره في الرغبة إليه ، ولا يمتنع تكرار الطلب مع تحقيق الإجابة لأن ذلك يحصل الحسنات ويرفع الدرجات ، وفيه تحريض لأئمة على ملازمة ذلك لأنه إذا كان مع تحقق المغفرة لا يترك التضرع فمن لم يتحقق ذلك أخرى بالملازمة . وأما الاستعاذة من فتنة الدجال مع تحققه أنه لا يدركه فلا إشكال فيه على الوجهين الأولين ، وقيل على الثالث : يحتمل أن يكون ذلك قبل تحقيق عدم إدراكه ، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر عند مسلم « إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه » الحديث ، والله أعلم .

**قوله ( عن أبي الخير )** هو اليزني بالتحانية والزاي المفتوحين ثم نون ، والإسناد كله سوى طرفيه مصريون ، وفيه تابعي عن تابعي وهو يزيد عن أبي الخير ، وصحابي عن صحابي وهو عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، هذه رواية الليث عن يزيد ومقتضاها أن الحديث من مسند الصديق رضي الله عنه ، وأوضح من ذلك رواية أبي الوليد الطيالسي عن الليث فإن لفظه عن أبي بكر قال « قلت يا رسول الله » أخرجه البزار من طريقه . وخالف عمرو بن الحارث الليث فجعله من مسند عبد الله ابن عمرو ولفظه « عن أبي الخير أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول : إن أبا بكر قال للنبي صلى الله عليه وسلم » هكذا رواه ابن وهب عن عمرو ، ولا يقدح هذا الاختلاف في صحة الحديث . وقد أخرج المصنف طريق عمرو معلقة في الدعوات وموصولة في التوحيد ، وكذلك أخرج مسلم الطريقتين طريق الليث وطريق ابن وهب وزاد مع عمرو بن الحارث رجلاً مبهماً ، وبين ابن خزيمة في روايته أنه ابن لبيعة .

**قوله ( ظلمت نفسي )** أي بملازمة ما يستوجب العقوبة أو ينقص الحظ . وفيه أن الإنسان لا يعرى عن تقصير ولو كان صديقاً :

**قوله ( ولا يغفر الذنوب إلا أنت )** فيه إقرار بالوحدانية واستجلاب للمغفرة ، وهو كقوله تعالى ﴿ والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ﴾ الآية ، فأتى على المستغفرين وفي ضمن ثنائه عليهم بالاستغفار

لوح بالأمر به كما قيل : إن كل شيء أثنى الله على فاعله فهو أمر به ، وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه .  
**قوله ( مغفرة من عندك )** قال الطيبي : دل التنكير على أن المطلوب غفران عظيم لا يدرك كنهه ،  
 ووصفه بكونه من عنده سبحانه وتعالى مريداً لذلك العظم لأن الذي يكون من عند الله لا يحيط به وصف .  
 وقال ابن دقيق العيد : يحتمل وجهين ، أحدهما الإشارة إلى التوحيد المذكور كأنه قال لا يفعل هذا إلا أنت  
 فافعله لي أنت ، والثاني - وهو أحسن - أنه إشارة إلى طلب مغفرة متفضل بها لا يقتضيها سبب من العبد  
 من عمل حسن ولا غيره . انتهى . وبهذا الثاني جزم ابن الجوزي فقال : المعنى هب لي المغفرة تفضلاً  
 وإن لم أكن لها أهلاً بعمل .

**قوله ( إنك أنت الغفور الرحيم )** هما صفتان ذكرتا ختاً للكلام على جهة المقابلة لما تقدم ، فالغفور  
 مقابل لقوله اغفر لي ، والرحيم مقابل لقوله ارحمني ، وهي مقابلة مرتبة . وفي هذا الحديث من الفوائد  
 أيضاً استحباب طلب التعليم من العالم ، خصوصاً في الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلم . ولم يصرح في  
 الحديث بتعيين محله . وقد تقدم كلام ابن دقيق العيد في ذلك في أوائل الباب الذي قبله ، قال : ولعله ترجح  
 كونه فيما بعد التشهد لظهور العناية بتعليم دعاء مخصوص في هذا المحل . ونازعه الفاكهاني فقال : الأولى  
 الجمع بينهما في المحلين المذكورين ، أي السجود والتشهد . وقال النووي : استدلال البخاري صحيح ، لأن  
 قوله « في صلاتي » يعم جميعها ، ومن مظانه هذا الموطن . قلت : ويحتمل أن يكون سؤال أبي بكر عن ذلك  
 كان عند قوله لما علمهم التشهد « ثم ليتخير من الدعاء ما شاء » ومن ثم أعقب المصنف الترجمة بذلك .

### باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد ، وليس بواجب

٨١٧- حدثنا مسدد قال نا يحيى عن الأعمش قال حدثني شقيق عن عبد الله قال : كنا  
 [٨٣٥] إذا كنا مع النبي صلى الله عليه في الصلاة قلنا : السلام على الله من عباده ، السلام على فلان  
 وفلان ، فقال النبي صلى الله عليه : « لا تقولوا السلام على الله ، فإن الله هو السلام ، ولكن قولوا :  
 التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا  
 وعلى عباد الله الصالحين - فإنكم إذا قلتم ذلك أصاب كل عبد في السماء أو بين السماء والأرض -  
 أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو » .

**قوله ( باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد ، وليس بواجب )** يشير إلى أن الدعاء السابق في الباب  
 الذي قبله لا يجب وإن كان قد ورد بصيغة الأمر كما أشرت إليه ، لقوله في آخر حديث التشهد « ثم ليتخير »  
 والمنى وجوبه يحتمل أن يكون الدعاء الذي لا يجب دعاء مخصوص ، وهذا واضح مطابق للحديث ، وإن كان  
 التخيير مأموراً به . ويحتمل أن يكون المنى التخيير ، ويحمل الأمر الوارد به على الندب ، ويحتاج إلى دليل .  
 قال ابن رشيد : ليس التخيير في آحاد الشيء بدال على عدم وجوبه ، فقد يكون أصل الشيء واجباً ويقع  
 التخيير في وصفه . وقال الزين بن المنير : قوله « ثم ليتخير » وإن كان بصيغة الأمر لكنها كثيراً ما ترد للندب ،

وادعى بعضهم الإجماع على عدم الوجوب ، وفيه نظر ، فقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاوس ما يدل على أنه يرى وجوب الاستعاذة المأمور بها في حديث أبي هريرة المذكور في الباب قبله ، وذلك أنه سأل ابنه : هل قالها بعد التشهد ؟ فقال : لا ، فأمره أن يعيد الصلاة . وبه قال بعض أهل الظاهر . وأفرط ابن حزم فقال بوجوبها في التشهد الأول أيضاً ، وقال ابن المنذر : لولا حديث ابن مسعود « ثم ليتخير من الدعاء » قللت بوجوبها ، وقد قال الشافعي أيضاً بوجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد ، وادعى أبو الطيب الطبري من أتباعه والطحاوي وآخرون أنه لم يسبق إلى ذلك ، واستدلوا على نديتها بحديث الباب مع دعوى الإجماع ، وفيه نظر لأنه ورد عن أبي جعفر الباقر والشعبي وغيرهما ما يدل على القول بالوجوب . وأعجب من ذلك أنه صح عن ابن مسعود راوى حديث الباب ما يقتضيه ، فعند سعيد بن منصور وأبي بكر بن أبي شيبة بإسناد صحيح إلى أبي الأحوص قال : قال عبد الله يتشهد الرجل في الصلاة ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو لنفسه بعد . وقد وافق الشافعي أحمد في إحدى الروايتين عنه وبعض أصحاب مالك ، وقال إمام بن راهويه أيضاً بالوجوب لكن قال : إن تركها ناسياً رجوت أن يجزئه ، فقل إن له في المسألة قولين كأحمد ، وقيل بل كان يراها واجبة لا شرطاً . ومنهم من قيد تفرد الشافعي بكونه عنها بعد التشهد لا قبله ولا فيه حتى لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في أثناء التشهد مثلاً لم يجزئ عنده . وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى .

**قوله ( ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو )** زاد أبو داود عن مسدد شيخ البخاري فيه « فيدعو به » ونحوه النسائي من وجه آخر بلفظ « فليدع به » وإمام بن راهويه عن عيسى عن الأعمش « ثم ليتخير من الدعاء ما أحب » وفي رواية منصور عن أبي وائل عند المصنف في الدعوات « ثم ليتخير من الثناء ما شاء » ونحوه لمسلم بلفظ « من المسألة » واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما اختار المصلي من أمر الدنيا والآخرة ، قال ابن بطلان : خالف في ذلك النخعي وطاوس وأبو حنيفة فقالوا : لا يدعو في الصلاة إلا بما يوجد في القرآن ، كذا أطلق هو ومن تبعه عن أبي حنيفة ، والمعروف في كتب الحنفية أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما جاء في القرآن أو ثبت في الحديث ، وعبارة بعضهم : ما كان مأثوراً ، قال قائلهم : والمأثور أعم من أن يكون مرفوعاً أو غير مرفوع ، لكن ظاهر حديث الباب يرد عليهم ، وكذا يرد على قول ابن سيرين : لا يدعو في الصلاة إلا بأمر الآخرة ، واستثنى بعض الشافعية ما يقبح من أمر الدنيا ، فإن أراد الفاحش من اللفظ فمحتمل ، وإلا فلا شك أن الدعاء بالأمر المحرمة مطلقاً لا يجوز ، وقد ورد فيما يقال بعد التشهد أخبار من أحسنها ما رواه سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة عن طريق عمير بن سعد قال « كان عبد الله - يعني ابن مسعود - يعلمنا التشهد في الصلاة ثم يقول : إذا فرغ أحدكم من التشهد فليقل اللهم إني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم ، وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم . اللهم إني أسألك من خير ما سألك منه عبادك الصالحون ، وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه عبادك الصالحون . ربنا آتنا في الدنيا حسنة الآية . قال ويقول : لم يدع نبي ولا صالح بشيء إلا دخل في هذا الدعاء . وهذا من المأثور غير مرفوع ، وليس هو مما ورد في القرآن . وقد استدلل البيهقي بالحديث المتفق عليه « ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو به » وبحديث أبي هريرة رفعه « إذا فرغ أحدكم من التشهد فليتعوذ بالله » الحديث . وفي آخره

« ثم ليدعو لنفسه بما بدا له » هكذا أخرجه البيهقي . وأصل الحديث في مسلم . وهذه الزيادة صحيحة لأنها من الطريق التي أخرجهما مسلم .

باب من لم يمسح جبهته وأنفه حتى صلى

قال أبو عبد الله: رأيت الحميدي يحتج بهذا الحديث أن لا تمسح الجبهة في الصلاة.

[٨٣٦]

٨١٨- فامسلم بن إبراهيم قال نا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال: سألت أباسعيد الخدري فقال: رأيت رسول الله صلى الله عليه يسجد في الماء والطين، حتى رأيت أثر الطين في جبهته.

قوله (باب من لم يمسح جبهته وأنفه حتى صلى) قال الزين بن المنير ما حاصله: ذكر البخاري المستدل ودليله، ووكل الأمر فيه لنظر المجتهد هل يوافق الحميدي أو يخالفه، وإنما فعل ذلك لما يتطرق إلى الدليل من الاحتمالات، لأن بقاء أثر الطين لا يستلزم نفي مسح الجبهة، إذ يجوز أن يكون مسحها وبقي الأثر بعد المسح، ويحتمل أن يكون ترك المسح ناسياً أو تركه عامداً لتصديق رؤياه، أو لكونه لم يشعر ببقاء أثر الطين في جبهته، أو لبيان الجواز، أو لأن ترك المسح أولى لأن المسح عمل وإن كان قليلاً، وإذا تطرقت هذه الاحتمالات لم ينهض الاستدلال، لا سيما وهو فعل من الجلبليات لا من القرب.

قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف، والحميدي هو شيخه المشهور أحد تلامذة الشافعي.

قوله (يحتج بهذا) فيه إشارة إلى أنه يوافقه على ذلك، ومن ثم لم يتعقبه، وقد تقدم ما فيه وأنه إن احتج به على المنع جملة لم يسلم من الاعتراض وأن الترك أولى.

قوله (حدثنا هشام) هو الدستوائي، ويحيى هو ابن أبي كثير.

قوله (حتى رأيت أثر الطين) هو محمول على أثر خفيف لا يمنع مباشرة الجبهة للسجود، وسيأتي بقية الكلام على فوائده في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى.

باب التسليم

[٨٣٧]

٨١٩- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا إبراهيم بن سعد قال نا الزهري عن هند بنت الحارث أن أم سلمة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه إذا سلم قام النساء حين يقضي تسليمه، ومكث يسيراً قبل أن يقوم. قال ابن شهاب: فأرى -والله أعلم- أن مكثه لكي ينفذ النساء قبل أن يدر كهن من انصرف من القوم. [الحديث ٨٣٧- طرفاه في: ٨٤٩، ٨٥٠].

قوله (باب التسليم) أي من الصلاة، قيل لم يذكر المصنف حكمه لتعارض الأدلة عنده في الوجوب وعدمه، ويمكن أن يؤخذ الوجوب من حديث الباب حيث جاء فيه «كان إذا سلم» لأنه يشعر بتحقيق مواظبته

على ذلك ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وحديث « تحليلها التسليم » أخرجه أصحاب السنن بسند صحيح . أما حديث « إذا أحدث وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته » فقد ضعفه الحفاظ ، وسيأتي الكلام على بقية فوائده بعد أربعة أبواب .

( تفييه ) : لم يذكر عدد التسليم ، وقد أخرج مسلم من حديث ابن مسعود ومن حديث سعد بن أبي وقاص التسليمتين وذكر العقيلي وابن عبد البر أن حديث التسليمة الواحدة معاول ، وبسط ابن عبد البر الكلام على ذلك .

### باب يُسَلِّمُ حِينَ يُسَلِّمُ الْإِمَامُ

وكان ابن عمر يستحب إذا سلم الإمام أن يسلم من خلفه .

٨٢٠- فاحيان بن موسى قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن الزهري عن محمود - هو ابن الربيع - عن عتيان بن مالك قال : صلينا مع رسول الله صلى الله عليه ، فسلمنا حين سلم . [٨٣٨]

قوله ( باب يسلم ) أى المأموم ( حين يسلم الإمام ) قال الزين بن المنير : ترجم بلفظ الحديث ، وهو محتمل لأن يكون المراد أنه يبتدئ السلام بعد ابتداء الإمام له ، فيشرع المأموم فيه قبل أن يتمه الإمام ، ويحتمل أن يكون المراد أن المأموم يبتدئ السلام إذا أتمه الإمام ، قال : فلما كان محتملا للأمرين وكل النظر فيه إلى المجتهد . انتهى . ويحتمل أن يكون أراد أن الثانى ليس بشرط ، لأن اللفظ يحتمل الصورتين ، فأيهما فعل المأموم جاز ، وكأنه أشار إلى أنه يندب أن لا يتأخر المأموم فى سلامه بعد الإمام متشاعلا بدعاء وغيره ، ويدل على ذلك ما ذكره عن ابن عمر ، والأثر المذكور لم أقف على من وصله ، لكن عند ابن أبى شيبة عن ابن عمر ما يعطى معناه . وقد تقدم الكلام على حديث عتيان مطولا فى أوائل الصلاة ، وأورده هنا مختصراً جداً . وفى الباب الذى يليه أتم منه ، وكلاهما من طريق عبد الله وهو ابن المبارك .

### باب من لم يردد السلام على الإمام ، واكتفى بتسليم الصلاة

٨٢١- حدثنا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن الزهري قال أخبرني محمود [٨٣٩]

ابن الربيع - وزعم أنه عقل رسول الله صلى الله عليه ، وعقل مجة مجها من ذلك كان فى دارهم - قال : سمعت عتيان بن مالك الأنصاري - ثم أحد بني سالم - قال : كنت أصلي لقومي بني سالم فأتيت النبي صلى الله عليه فقلت : إني أنكرت بصري ، وإن السيول تحول بيني وبين مسجد قومي ، فلوددت أنك جئت فصليت فى بيتي مكاناً أتخذهُ مسجداً . فقال : « أفعل إن شاء الله » . فغدا على رسول الله صلى الله عليه وأبو بكر معه بعد ما اشتد النهار فاستأذن النبي صلى الله عليه

فَأَذْنْتُ لَهُ ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى قَالَ : « أَيْنَ تَجِبُ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ ؟ » فَأَشَارَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي أَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ ، فَقَامَ وَصَفَّقْنَا خَلْفَهُ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، وَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ .

قوله ( باب من لم يرد السلام على الإمام واكتفى بتسليم الصلاة ) أورد فيه حديث عتبان كما ذكرنا ، واعتماده فيه على قوله « ثم سلم وسلمنا حين سلم » فإن ظاهره أنهم سلموا نظير سلامه ، وسلامه إما واحدة وهي التي يتحلل بها من الصلاة وإما هي وأخرى معها ، فيحتاج من استحباب تسليمة الثالثة على الإمام بين التسليمتين — كما تقوله المالكية — إلى دليل خاص ، وإلى رد ذلك أشار البخاري ، وقال ابن بطال : أظنه قصد الرد على من يوجب التسليمة الثانية ، وقد نقله الطحاوي عن الحسن بن الحسن . انتهى . وفي هذا الظن بعد ، والله أعلم .

قوله ( وزعم ) الزعم يطلق على القول المحقق وعلى القول المشكوك فيه وعلى الكذب ، وينزل في كل موضع على ما يليق به ، والظاهر أن المراد به هنا الأول ، لأن محمود بن الربيع موثق عند الزهري ، فقوله عنده مقبول .

قوله ( من دلو كانت في دارهم ) قال الكرماني : كانت صفة لموصوف محذوف أى من بر كانت في دارهم ، ولفظ الدلو يدل عليه . وقال غيره : بل الدلو يذكر ويؤنث فلا يحتاج إلى تقدير .

قوله ( سمعت عتبان بن مالك الأنصاري ثم أحد بنى سالم ) بنصب أحد عطفاً على قوله الأنصاري ، وهو بمعنى قوله الأنصاري ثم السالمي ، هذا الذي يكاد من له أدنى ممارسة بمعرفة الرجال أن يقطع به ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون عطفاً على عتبان يعني سمعت عتبان ثم سمعت أحد بنى سالم أيضاً ، قال : والمراد به فيما يظهر الحصين بن محمد ، فكان محموداً سمع من عتبان ، ومن الحصين . قال : وهو بخلاف ما تقدم في « باب المساجد في البيوت » أن الزهري هو الذي سمع محموداً والحصين ، قال : ولا منافاة بينهما لاحتمال أن الزهري ومحموداً سمعا جميعاً من الحصين ، قال : ولو روى برفع أحد بأن يكون عطفاً على محمود لساغ ووافق الرواية الأولى ، يعني فيصير التقدير : قال الزهري أخبرني محمود بن الربيع ثم أخبرني أحد بنى سالم أى الحصين . انتهى . وكأن الحامل له على ذلك كله قول الزهري في الرواية السابقة « ثم سألت الحصين بن محمد الأنصاري وهو أحد بنى سالم » فكانه ظن أن المراد بقوله ثم أحد بنى سالم هنا هو المراد بقوله أحد بنى سالم هناك ، ولا حاجة لذلك ، فإن عتبان من بنى سالم أيضاً ، وهو عتبان بن مالك ابن عمرو بن العجلان بن زياد بن غنم بن سالم بن عوف ، وقيل في نسبه غير ذلك مع الاتفاق على أنه من بنى سالم ، والأصل عدم التقدير في إدخال أخبرني بين ثم وأحد ، وعلى الاحتمال الذي ذكره إشكال آخر لأنه يلزم منه أن يكون الحصين بن محمد هو صاحب القصة المذكورة ، أو أنها تعددت له ولعتبان ، وليس كذلك فإن الحصين المذكور لا صحبة له ، بل لم أر من ذكر أباه في الصحابة . وقد ذكر ابن أبي حاتم الحصين ابن محمد في الجرح والتعديل ولم يذكر له شيخاً غير عتبان بن مالك ، ونقل عن أبيه أن روايته عنه مرسلة ، ولم يذكر أحد ممن صنف في الرجال لمحمود بن الربيع رواية عن الحصين ، والله أعلم .

قوله ( فلو ددت ) أى فوالله لو ددت .



قوله ( اشتد النهار ) أى ارتفعت الشمس .

قوله ( فأشار إليه من المكان الذى أحب أن يصلى فيه ) قال الكرمانى فاعل أشار النبي صلى الله عليه وسلم ومن للتبعيض ، قال : ولا ينافى ما تقدم أنه قال فأشرت له إلى المكان ، لا مكان وقوع الإشارتين منه ومن النبي صلى الله عليه وسلم إما معاً وإما سابقاً ولاحقاً . قلت : والذى يظهر أن فاعل أشار هو عتبان ، لكن فيه التفات ، إذ ظاهر السياق أن يقول : فأشرت إلخ ، وبهذا تتوافق الروايات ، والله أعلم .

### باب الذكر بعد الصلاة

[٨٤١] ٨٢٢- حدثنا إسحاق بن نصر قال أنا عبد الرزاق قال أنا ابن جريج قال أخبرني عمرو أن أبا معبد مولى ابن عباس أخبره أن ابن عباس أخبره : أن رفع الصوت بالذكر - حين ينصرف الناس من المكتوبة - كان على عهد رسول الله صلى الله عليه .  
وقال ابن عباس : كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته .  
[الحديث ٨٤١ - طرفه في : ٨٤٢] .

[٨٤٢] ٨٢٣- قال علي بن نا سفيان قال نا عمرو قال أخبرني أبو معبد عن ابن عباس قال : كنت أعرف انقضاء صلاة النبي صلى الله عليه بالتكبير .  
وقال علي بن نا سفيان عن عمرو قال : كان أبو معبد أصدق موالي ابن عباس واسمه نافذ .

[٨٤٣] ٨٢٤- حدثنا محمد بن أبي بكر قال نا معتمر عن عبيد الله عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : جاء الفقراء إلى النبي صلى الله عليه فقالوا : ذهب أهل الدثور من الأموال بالدرجات العلى والنعيم المقيم : يصلون كما نصلي ، ويصومون كما نصوم ، ولهم فضل من أموال يحجبون بها ويعتمرون ، ويجاهدون ويتصدقون . قال : « ألا أحدثكم بما إن أخذتم به أدرتكم ولم يدركم أحد بعدكم ، وكنتم خير من أنتم بين ظهرائيه ، إلا من عمل مثله : تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين » ، فاختلفنا بيننا ، فقال بعضهم : تسبح ثلاثاً وثلاثين ، ونحمد ثلاثاً وثلاثين ، ونكبر أربعاً وثلاثين . فرجعت إليه ، فقال : « تقول سبحان الله ، والحمد لله ، والله أكبر ، حتى يكون منهن كلهن ثلاثاً وثلاثون » .  
[الحديث ٨٤٣ - طرفه في : ٦٣٢٩] .

[٨٤٤] ٨٢٥- نا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن عبد الملك بن عمير عن وراد كاتب المغيرة قال : أملئ علي المغيرة بن شعبة - في كتاب إلى معاوية - أن النبي صلى الله عليه كان يقول في

دُبِّرَ كُلُّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ».

وقال شعبة عن عبد الملك بهذا. وقال الحسن: جدٌ غنيٌّ بهذا. وعن الحكم عن القاسم ابن مخيمرة عن وراد بهذا.

[الحديث ٨٤٤ - أطرافه في: ١٤٧٧، ٢٤٠٨، ٥٩٧٥، ٦٣٣٠، ٩٤٧٣، ٦٦١٥، ٧٢٩٢].

قوله (باب الذكر بعد الصلاة) أورد فيه أولاً حديث ابن عباس من وجهين أحدهما أتم من الآخر، وأغرب المزى فجعلهما حديثين، والذي يظهر أنهما حديث واحد كما سنبينه.

قوله (أخبرني عمرو) هو ابن دينار المكي.

قوله (كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) فيه أن مثل هذا عند البخارى يحكم له بالرفع خلافاً لمن شذ ومنع ذلك، وقد وافقه مسلم والجمهور على ذلك، وفيه دليل على جواز الجهر بالذكر عقب الصلاة. قال الطبري: فيه الإبانة عن صحة ما كان يفعله بعض الأمراء من التكبير عقب الصلاة، وتعقبه ابن بطلان بأنه لم يقف على ذلك عن أحد من السلف إلا ما حكاه ابن حبيب في «الواضحة» أنهم كانوا يستحبون التكبير في العساكر عقب الصبح والعشاء تكبيراً عالياً ثلاثاً، قال: وهو قديم من شأن الناس. قال ابن بطلان: وفي «العتبة» عن مالك أن ذلك محدث. قال: وفي السياق إشعار بأن الصحابة لم يكونوا يرفعون أصواتهم بالذكر في الوقت الذي قال فيه ابن عباس ما قال. قلت: في التقييد بالصحابة نظر، بل لم يكن حينئذ من الصحابة إلا القليل، وقال النووي: حمل الشافعي هذا الحديث على أنهم جهروا به وقتاً يسيراً لأجل تعليم صفة الذكر، لا أنهم داوموا على الجهر به، واختار أن الإمام والمأموم يخفيان الذكر إلا إن احتيج إلى التعليم.

قوله (وقال ابن عباس) هو موصول بالإسناد المبدأ به كما في رواية مسلم عن إسحق بن منصور عن عبد الرزاق به.

قوله (كنت أعلم) فيه إطلاق العلم على الأمر المستند إلى الظن الغالب.

قوله (إذا انصرفوا) أى أعلم انصرفهم بذلك أى برفع الصوت إذا سمعته أى الذكر، والمعنى كنت أعلم بسماع الذكر انصرفهم.

قوله (حدثني علي) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وعمرو هو ابن دينار.

قوله (كنت أعرف انقضاء صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالتكبير) وقع في رواية الحميدى عن سفيان بصيغة الحصر. ولفظه «ما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بالتكبير» وكذا أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان: واختلف في كون ابن عباس قال ذلك، فقال عياض: الظاهر أنه لم يكن يحضر الجماعة لأنه كان صغيراً ممن لا يواظب على ذلك ولا يلزم به، فكان يعرف انقضاء

الصلاة بما ذكر . وقال غيره : يحتمل أن يكون حاضراً في أواخر الصفوف فكان لا يعرف انقضاءها بالتسليم ، وإنما كان يعرفه بالتكبير . وقال ابن دقيق العيد : يؤخذ منه أنه لم يكن هناك مبلغ جهر الصوت يسمع من بعد .

**قوله ( بالتكبير )** هو أخص من رواية ابن جريج التي قبلها ، لأن الذكر أعم من التكبير ، ويحتمل أن تكون هذه مفسرة لذلك فكان المراد أن رفع الصوت بالذكر أى بالتكبير . وكأنهم كانوا يبدؤون بالتكبير بعد الصلاة قبل التسبيح والتحميد ، وسيأتي الكلام على ذلك في الحديث الذي بعده .

**قوله ( قال على )** هو ابن المديني المذكور وثبتت هذه الزيادة في رواية المستملي والكشميني ، وزاد مسلم في روايته المذكورة « قال عمرو - يعني ابن دينار - وذكرت ذلك لأبي معبد بعد فأنكره وقال لم أحدثك بهذا . قال عمرو : قد أخبرتني قبل ذلك » قال الشافعي بعد أن رواه عن سفيان كأنه نسيه بعد أن حدثه به . انتهى . وهذا يدل على أن مسلماً كان يرى صحة الحديث ولو أنكره راويه إذا كان الناقل عنه عدلاً ، ولأهل الحديث فيه تفصيل : قالوا إما أن يجزم برده أو لا ، وإذا جزم فلما أن يصرح بتكذيب الراوي عنه أو لا فإن لم يجزم بالرد كأن قال لا أذكره فهو متفق عندهم على قبوله لأن الفرع ثقة والأصل لم يطعن فيه ، وإن جزم وصرح بالتكذيب فهو متفق عندهم على رده لأن جزم الفرع بكون الأصل حدثه يستلزم تكذيب الأصل في دعواه أنه كذب عليه ، وليس قبول قول أحدهما بأولى من الآخر ، وإن جزم بالرد ولم يصرح بالتكذيب فالراجح عندهم قبوله . وأما الفقهاء فاختلفوا : فذهب الجمهور في هذه الصورة إلى القبول ، وعن بعض الحنفية ورواية عن أحمد لا يقبل قياساً على الشاهد ، وللإمام فخر الدين في هذه المسألة تفصيل نحو ما تقدم وزاد . فإن كان الفرع متردداً في سماعه والأصل جازماً بعدمه سقط لوجود التعارض ، ومحصل كلامه آنفاً أنهما إن تساويا فالرد ، وإن رجح أحدهما عمل به ، وهذا الحديث من أمثلته ، وأبعد من قال إنما نقي أبو معبد التحديث ولا يلزم منه نقي الإخبار ، وهو الذي وقع من عمرو ولا مخالفة ، وترده الرواية التي فيها « فأنكره » ولو كان كما زعم لم يكن هناك إنكار ، ولأن الفرق بين التحديث والإخبار إنما حدث بعد ذلك ، وفي كتب الأصول حكاية الخلاف في هذه المسألة عن الحنفية .

**قوله ( عن عبيد الله )** هو ابن عمر العمري ، وسمى هو مولى أبي بكر بن عبد الرحمن وهما مديان ، وعبيد الله تابعي صغير ، ولم أقف لسمى على رواية عن أحد من الصحابة فهو من رواية الكبير عن الصغير ، وهما مديان وكذا أبو صالح .

**قوله ( جاء الفقراء )** سمي منهم في رواية محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة أبو ذر الغفاري أخرجه أبو داود وأخرجه جعفر الفريابي في كتاب الذكر له من حديث أبي ذر نفسه ، وسمى منهم أبو الدرداء عند النسائي وغيره من طرق عنه ، ولمسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أنهم قالوا : « يا رسول الله » فذكر الحديث ، والظاهر أن أبا هريرة منهم . وفي رواية النسائي عن زيد بن ثابت قال « أمرنا أن نسبح » الحديث كما سيأتي لفظه ، وهذا يمكن أن يقال فيه إن زيد بن ثابت كان منهم ، ولا يعارضه

قوله في رواية ابن عجلان عن سمى عند مسلم : « جاء فقراء المهاجرين » لكون زيد بن ثابت من الأنصار لاحتمال التغليب .

**قوله ( الدثور )** بضم المهملة والمثلثة جمع دثر بفتح ثم سکون هو المال الكثير ، و « من » في قوله « من الأموال » للبيان ، ووقع عند الخطابي « ذهب أهل الدور من الأموال » وقال : كذا وقع الدور جمع دار والصواب الدثور . انتهى . وذكر صاحب المطالع عن رواية أبي زيد المروزى أيضاً الدور .

**قوله ( بالدرجات العلى )** بضم العين جمع العلاء وهى تأنيث الأعلى : ويحتمل أن تكون حسية ، والمراد درجات الجنات ، أو معنوية والمراد علو القدر عند الله .

**قوله ( والنعيم المقيم )** وصفه بالإقامة إشارة إلى ضده وهو النعيم العاجل : فإنه قل ما يصفو ، وإن صفا فهو بضدد الزوال . وفي رواية محمد بن أبى عائشة المذكورة « ذهب أصحاب الدثور بالأجور » وكذا لمسلم من حديث أبى ذر ، زاد المصنف فى الدعوات من رواية ورقاء عن سمى « قال كيف ذلك » ونحوه لمسلم من رواية ابن عجلان عن سمى .

**قوله ( ويصومون كما نصوم )** زاد فى حديث أبى الدرداء المذكور « ويذكرون كما نذكر » وللبزار من حديث ابن عمر « صدقوا تصديقنا ، وآمنوا إيماننا » .

**قوله ( ولهم فضل أموال )** كذا للأكثر بالإضافة ، وفى رواية الأصيبى « فضل الأموال » وللکشميرى « فضل من أموال » .

**قوله ( يحجون بها )** أى ولا نحج ، يشکل عليه ما وقع فى رواية جعفر الفريابى من حديث أبى الدرداء « ويحجون كما نحج » ونظيره ما وقع هنا « ويجاهدون » ووقع فى الدعوات من رواية ورقاء عن سمى : « وجاهدوا كما جاهدنا » لكن الجواب عن هذا الثانى ظاهر وهو التفرقة بين الجهاد الماضى فهو الذى اشتركوا فيه وبين الجهاد المتوقع فهو الذى تقدر عليه أصحاب الأموال غالباً . ويمكن أن يقال مثله فى الحج ، ويحتمل أن يقرأ « يحجون بها » بضم أوله من الرباعى أى يعينون غيرهم على الحج بالمال .

**قوله ( ويتصدقون )** عند مسلم من رواية ابن عجلان عن سمى « ويتصدقون ولا نتصدق ، ويعتقون ولا نعتق » .

**قوله ( فقال ألا أحدثكم بما إن أخذتم به )** فى رواية الأصيبى « بأمر إن أخذتم » وكذا للإسماعيلى ، وسقط قوله « بما » من أكثر الروايات ، وكذا قوله « به » وقد فسر الساقط فى الرواية الأخرى ، وفى رواية مسلم « أفلا أعلمكم شيئاً » وفى رواية أبى داود « فقال يا أبا ذر ألا أعلمك كلمات تقولهن » .

**قوله ( أدركتم من سبقكم )** أى من أهل الأموال الذين امتازوا عليكم بالصدقة . والسبقية هنا يحتمل أن تكون معنوية وأن تكون حسية ، قال الشيخ تقي الدين : والأول أقرب وسقط قوله « من سبقكم » من رواية الأصيبى .

**قوله ( وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيهم )** بفتح النون وسكون التحتانية ، وفى رواية كريمة وأبى الوقت ظهرانيه بالإفراد ، وكذا للإسماعيلى . وعند مسلم من رواية ابن عجلان « ولا يكون أحد أفضل منكم »

قبل ظاهره يخالف ما سبق لأن الإدراك ظاهره المساواة ، وهذا ظاهره الأفضلية . وأجاب بعضهم بأن الإدراك لا يلزم منه المساواة فقد يدرك ثم يفوق ، وعلى هذا فالتقرب بهذا الذكر راجح على التقرب بالمال . ويحتمل أن يقال : الضمير في كنتم للمجموع من السابق والمدرّك ، وكذا قوله « إلا من عمل مثل عملكم » أى من الفقراء فقال الذكر ، أو من الأغنياء فتصدق ، أو أن الخطاب للفقراء خاصة لكن يشاركهم الأغنياء في الخيرية المذكورة فيكون كل من الصنفين خيراً ممن لا يتقرب بذكر ولا صدقة ، ويشهد له قواه في حديث ابن عمر عند البزار « أدركتم مثل فضلهم » ولمسلم في حديث أبي ذر « أو ليس قد جعل لكم ما تتصدقون ؟ إن بكل تسبيحة صدقة ، وبكل تكبيرة صدقة » الحديث . واستشكل تساوى فضل هذا الذكر بفضل التقرب بالمال مع شدة المشقة فيه ، وأجاب الكرمانى بأنه لا يلزم أن يكون الثواب على قدر المشقة في كل حالة ، واستدل لذلك بفضل كلمة الشهادة مع سهولتها على كثير من العبادات الشاقة .

**قوله ( وتسبحون وتحملون وتكبرون )** كذا وقع في أكثر الأحاديث تقديم التسبيح على التحميد وتأخير التكبير ، وفي رواية ابن عجلان تقديم التكبير على التحميد خاصة ، وفيه أيضاً قول أبي صالح « يقول الله أكبر وسبحان الله والحمد لله » ومثله لأبي داود من حديث أم الحكم ، وله من حديث أبي هريرة « تكبر وتحمد وتسبح » وكذا في حديث ابن عمر . وهذا الاختلاف دال على أن لا ترتيب فيها ، ويستأنس لذلك بقوله في حديث الباقيات الصالحات « لا يضررك بأيهن بدأت » لكن يمكن أن يقال : الأولى البداءة بالتسبيح لأنه يتضمن نفي النقائص عن الباري سبحانه وتعالى ، ثم التحميد لأنه يتضمن إثبات الكمال له ، إذ لا يلزم من نفي النقائص إثبات الكمال . ثم التكبير إذ لا يلزم من نفي النقائص وإثبات الكمال أن يكون هناك كبير آخر . ثم يحتم بالتلهيل الدال على انفراده سبحانه وتعالى بجميع ذلك .

**قوله ( خلف كل صلاة )** هذه الرواية مفسرة للرواية التي عند المصنف في الدعوات وهي قوله « دبر كل صلاة » ولجعفر الفريابي في حديث أبي ذر « أتر كل صلاة » وأما رواية « دبر » فهي بضميتين ، قال الأزهري : دبر الأمر يعنى بضميتين ودبره يعنى بفتح ثم سكون : آخره . وادعى أبو عمرو الزاهد أنه لا يقال بالضم إلا للجارحة ، ورد بمثل قولهم أعتق غلامه عن دبر ، ومقتضى الحديث أن الذكر المذكور يقال عند الفراغ من الصلاة ، فلو تأخر ذلك عن الفراغ فإن كان يسيراً بحيث لا يعد معرضاً أو كان ناسياً أو متشاغلاً بما ورد أيضاً بعد الصلاة كآية الكرسي فلا يضر ، وظاهر قوله « كل صلاة » يشمل الفرض والنفل ، لكن حمله أكثر العلماء على الفرض ، وقد وقع في حديث كعب بن عجرة عند مسلم التقييد بالمكتوبة ، وكأنهم حملوا المطلقات عليها . وعلى هذا هل يكون التشاغل بعد المكتوبة بالراتبة بعدها فاصلاً بين المكتوبة والذكر أو لا ؟ محل النظر ، والله أعلم .

**قوله ( ثلاثاً وثلاثين )** يحتمل أن يكون المجموع للجميع فإذا وزع كان لكل واحد إحدى عشرة ، وهو الذى فهمه سهيل بن أبى صالح كما رواه مسلم من طريق روح بن القاسم عنه ، لكن لم يتابع سهيل على ذلك ، بل لم أر فى شيء من طرق الحديث كلها التصريح بإحدى عشرة إلا فى حديث ابن عمر عند البزار

وإسناده ضعيف ، والأظهر أن المراد أن المجموع لكل فرد فرد ، فعلى هذا ففيه تنازع ثلاثة أفعال في ظرف ومصدر والتقدير تسبحون خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين وتحمدون وتكبرون كذلك .

**قوله ( فاختلطنا بيننا )** ظاهره أن أبا هريرة هو القائل ، وكذا قوله « فرجعت إليه » وأن الذي رجع أبو هريرة إليه هو النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى هذا فالخلاف في ذلك وقع بين الصحابة ، لكن بين مسلم في رواية ابن عجلان عن سمي أن القائل « فاختلطنا » هو سمي ، وأنه هو الذي رجع إلى أبي صالح ، وأن الذي خالفه بعض أهله ولفظه « قال سمي : فحدثت بعض أهل هذا الحديث ، قال : وهمت ، فذكر كلامه . قال : فرجعت إلى أبي صالح » وعلى رواية مسلم اقتصر صاحب العمدة ، لكن لم يوصل مسلم هذه الزيادة ، فإنه أخرج الحديث عن قتيبة عن الليث عن ابن عجلان ثم قال : زاد غير قتيبة في هذا الحديث عن الليث : فذكرها . والغير المذكور يحتمل أن يكون شعيب بن الليث أو سعيد بن أبي مريم ، فقد أخرجه أبو عوانة في مستخرجه عن الربيع بن سليمان عن شعيب ، وأخرجه الجوزقي والبيهقي من طريق سعيد ، وتبين بهذا أن في رواية عبيد الله بن عمر عن سمي في حديث الباب إدراجاً ، وقد روى ابن حبان هذا الحديث من طريق المعتمر بن سليمان بالإسناد المذكور فلم يذكر قوله « فاختلطنا إلخ » .

**قوله ( ونكبر أربعاً وثلاثين )** هو قول بعض أهل سمي كما تقدم التنبيه عليه من رواية مسلم ، وقد تقدم احتمال كونه من كلام بعض الصحابة ، وقد جاء مثله في حديث أبي برداء عند النسائي ، وكذا عنده من حديث ابن عمر بسند قوى ، ومثله لمسلم من حديث كعب بن عجرة ، ونحوه لابن ماجه من حديث أبي ذر لكن شك بعض رواته في أنهن أربع وثلاثون ، ويخالف ذلك ما في رواية محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة عند أبي داود ففيه « ويحتم المائة بلا إله إلا الله وحده لا شريك له إلخ » ، وكذا لمسلم في رواية عطاء بن يزيد عن أبي هريرة ، ومثله لأبي داود في حديث أم الحكم ، ولجعفر القرياني في حديث أبي ذر ، قال النووي : ينبغي أن يجمع بين الروایتين بأن يكبر أربعاً وثلاثين ويقول معها لا إله إلا الله وحده إلخ . وقال غيره : بل يجمع بأن يحتم مرة بزيادة تكبيرة ومرة بلا إله إلا الله على وفق ما وردت به الأحاديث .

**قوله ( حتى يكون منهن كلهن )** بكسر اللام تأكيداً للضمير المجرور .

**قوله ( ثلاث وثلاثون )** بالرفع وهو اسم كان ، وفي رواية كريمة والأصيلي وأبي الوقت « ثلاثاً وثلاثين » وتوجه بأن اسم كان محذوف والتقدير حتى يكون العدد منهن كلهن ثلاثاً وثلاثين ، وفي قوله « منهن كلهن » الاحتمال المتقدم : هل العدد للجميع أو المجموع ، وفي رواية ابن عجلان ظاهرها أن العدد للجميع لكن يقول ذلك مجموعاً ، وهذا اختيار أبي صالح . لكن الرواية الثابتة عن غيره الأفراد ، قال عياض : وهو أولى . ورجح بعضهم الجمع للإتيان فيه بواو العطف والذي يظهر أن كلا من الأمرين حسن ، إلا أن الأفراد يتميز بأمر آخر وهو أن الذاكر يحتاج إلى العدد ، وله على كل حركة لذلك — سواء كان بأصابعه أو غيرها — ثواب لا يحصل لصاحب الجمع منه إلا الثلث .

**( تنبيهان )** : الأول وقع في رواية ورفاء عن سمي عند المصنف في الدعوات في هذا الحديث « تسبحون عشراً وتحمدون عشراً وتكبرون عشراً » ، ولم أقف في شيء من طرق حديث أبي هريرة على من تابع ورفاء

على ذلك لا عن سمي ولا عن غيره ، ويحتمل أن يكون تأول ما تأول سهيل من التوزيع ، ثم ألغى الكسر . ويعكر عليه أن السياق صريح في كونه كلام النبي صلى الله عليه وسلم . وقد وجدت لرواية العشر شواهد : منها عن علي عند أحمد ، وعن سعد بن أبي وقاص عند النسائي ، وعن عبد الله بن عمرو عنده ، وعن أبي داود والترمذي ، وعن أم سلمة عند البزار ، وعن أم مالك الأنصارية عند الطبراني . وجمع البغوي في « شرح السنة » بين هذا الاختلاف باحتمال أن يكون ذلك صدر في أوقات متعددة أولها عشراً ثم إحدى عشرة ثم ثلاثاً وثلاثين ثلاثاً وثلاثين ، ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل التخيير ، أو يفترق بافتراق الأحوال . وقد جاء من حديث زيد بن ثابت وابن عمر « أنه صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يقولوا كل ذكر منها خمساً وعشرين ويزيدوا فيها لا إله إلا الله خمساً وعشرين » ولفظ زيد بن ثابت « أمرنا أن نسبح في دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ونحمد ثلاثاً وثلاثين ونكبر أربعاً وثلاثين ، فأتى رجل في منامه فقليل له : أمركم محمد أن تسبحوا - فذكره - قال : نعم . قال : اجعلوها خمساً وعشرين ، واجعلوها فيها التهليل . فلما أصبح أتى النبي صلى الله عليه وسلم وأخبره فقال : فافعلوه » أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان ، ولفظ ابن عمر « رأى رجل من الأنصار فيما يرى النائم - فذكر نحوه وفيه - فقليل له سبح خمساً وعشرين واحمد خمساً وعشرين وكبر خمساً وعشرين وهلل خمساً وعشرين فقلت مائة . فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يفعلوا كما قال » أخرجه النسائي وجعفر الفريابي . واستنبط من هذا أن مراعاة العدد المخصوص في الأذكار معتبرة وإلا لكان يمكن أن يقال لهم : أضيفوا لها التهليل ثلاثاً وثلاثين . وقد كان بعض العلماء يقول : إن الأعداد الواردة كالذكر عقب الصلوات إذا رتب عليها ثواب مخصوص فزاد الآتي بها على العدد المذكور لا يحصل له ذلك الثواب المخصوص لاحتمال أن يكون لتلك الأعداد حكمة وخاصية تفوت بمجاوزة ذلك العدد ، قال شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي : وفيه نظر ، لأنه أتى بالمقدار الذي رتب الثواب على الإتيان به فحصل له الثواب بذلك ، فإذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة مزيلة لذلك الثواب بعد حصوله ؟ اهـ . ويمكن أن يفترق الحال فيه بالنية ، فإن نوى عند الانتهاء إليه امتثال الأمر الوارد ثم أتى بالزيادة فالأمر كما قال شيخنا لا محالة ، وإن زاد بغير نية بأن يكون الثواب رتب على عشرة مثلاً فرتبه هو على مائة فينتجه القول الماضي . وقد بالغ القرافي في القواعد فقال : من البدع المكروهة الزيادة في المندوبات المحدودة شرعاً ، لأن شأن العظماء إذا حلوا شيئاً أن يوقف عنده ويعد الخارج عنه مسيئاً للأدب اهـ . وقد مثله بعض العلماء بالدواء يكون مثلاً فيه أوقية سكر فلو زيد فيه أوقية أخرى لتخلف الانتفاع به ، فلو اقتصر على الأوقية في الدواء ثم استعمل من السكر بعد ذلك ما شاء لم يتخلف الانتفاع . ويؤيد ذلك أن الأذكار المتغيرة إذا ورد لكل منها عدد مخصوص مع طلب الإتيان بجميعها متوالية لم تحسن الزيادة على العدد المخصوص لما في ذلك من قطع الموالاة لاحتمال أن يكون للموالاة في ذلك حكمة خاصة تفوت بفواتها ، والله أعلم .

( التنبيه الثاني ) : زاد مسلم في رواية ابن عجلان عن سمي « قال أبو صالح فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلناه ففعلوا مثله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء » ثم ساقه مسلم من رواية روح بن القاسم عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة فذكر طرفاً منه ثم قال بمثل حديث قتيبة ، قال : إلا أنه أدرج في حديث أبي هريرة قول

أبي صالح : فرجع فقراء المهاجرين . قلت : وكذا رواه أبو معاوية عن سهيل مدرجاً أخرجه جعفر الفريابي ، وتبين بهذا أن الزيادة المذكورة مرسلة ، وقد روى الحديث البزار من حديث ابن عمر وفيه « فرجع الفقراء » فذكره موصولاً لكن قد قدمت أن إسناده ضعيف . ورواه جعفر الفريابي من رواية حرام بن حكيم وهو بجاء وراء مهملتين عن أبي ذر وقال فيه « فقال أبو ذر : يا رسول الله إنهم قد قالوا مثل ما نقول . فقال : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء » ونقل الخطيب أن حرام بن حكيم يرسل الرواية عن أبي ذر ، فعلى هذا لم يصح بهذه الزيادة إسناده ، إلا أن هذين الطريقين يقوى بهما مرسل أبي صالح . قال ابن بطال عن المهلب : في هذا الحديث فضل الغنى نصاً لا تأويلاً ، إذا استوت أعمال الغنى والفقير فيما افترض الله عليهما ، فللغنى حينئذ فضل عمل البر من الصدقة ونحوها مما لا سبيل للفقير إليه . قال : ورأيت بعض المتكلمين ذهب إلى أن هذا الفضل يخص الفقراء دون غيرهم ، أى الفضل المترتب على الذكر المذكور ، وغفل عن قوله في نفس الحديث « إلا من صنع مثل ما صنعتم » فجعل الفضل لقائله كائناً من كان . وقال القرطبي : تأول بعضهم قوله « ذلك فضل الله يؤتيه » بأن قال : الإشارة راجعة إلى الثواب المترتب على العمل الذى يحصل به التفضيل عند الله ، فكأنه قال : ذلك الثواب الذى أخبرتكم به لا يستحقه أحد بحسب الذكر ولا بحسب الصدقة ، وإنما هو بفضل الله . قال : وهذا التأويل فيه بعد ، ولكن اضطره إليه ما يعارضه . وتعقب بأن الجمع بينه وبين ما يعارضه ممكن من غير احتياج إلى التعسف . وقال ابن دقيق العيد : ظاهر الحديث القريب من النص أنه فضل الغنى ، وبعض الناس تأوله بتأويل مستكره كأنه يشير إلى ما تقدم . قال : والذى يقتضيه النظر أنهما إن تساويا وفضلت العبادة المالية أنه يكون الغنى أفضل ، وهذا لا شك فيه ، وإنما النظر إذا تساويا وانفرد كل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما أفضل ؟ إن فسر الفضل بزيادة الثواب فالقياس يقتضى أن المصالح المتعدية أفضل من القاصرة فيترجع الغنى ، وإن فسر بالإشرف بالنسبة إلى صفات النفس فالذى يحصل لها من التطهير بسبب الفقر أشرف فيترجع الفقر ، ومن ثم ذهب جمهور الصوفية إلى ترجيح الفقر الصابر . وقال القرطبي : للعلماء في هذه المسألة خمسة أقوال ، ثالثها الأفضل الكفاف ، رابعها يختلف باختلاف الأشخاص ، خامسها التوقف . وقال الكرماني : قضية الحديث أن شكوى الفقر تبقى نجحاً . وأجاب بأن مقصودهم كان تحصيل الدرجات العلا والنعيم المقيم لهم أيضاً لا نفي الزيادة عن أهل الدثور مطلقاً . والذى يظهر أن مقصودهم إنما كان طلب المساواة . ويظهر أن الجواب وقع قبل أن يعلم النبي صلى الله عليه وسلم أن متعنى الشيء يكون شريكاً لفاعله في الأجر كما سبق في كتاب العلم في الكلام على حديث ابن مسعود الذى أوله « لا حسد إلا في اثنتين » فإن في رواية الترمذى من وجه آخر التصريح بأن المنفق والمتعنى إذا كان صادق النية في الأجر سواء ، وكذا قوله صلى الله عليه وسلم « من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من يعمل بها من غير أن ينقص من أجره شيء » فإن الفقراء في هذه القصة كانوا السبب في تعلم الأغنياء الذكر المذكور ، فإذا استوتوا معهم في قوله امتاز الفقراء بأجر السبب مضافاً إلى الثمن ، فاعل ذلك يقاوم التقرب بالمال ، وتبقى المقايضة بين صبر الفقير على شظف العيش وشكر الغنى على التمتع بالمال ، ومن ثم وقع التردد في تفضيل أحدهما على الآخر ، وسيكون لنا عودة إلى ذلك في الكلام على حديث « الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر » في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى . وفي الحديث من الفوائد غير



ما تقدم أن العالم إذا سئل عن مسألة يقع فيها الخلاف أن يجيب بما يلحق به المنفصول درجة الفاضل ، ولا يجيب بنفس الفاضل لتلايق الخلاف ، كذا قال ابن بطلال ، وكأنه أخذه من كونه صلى الله عليه وسلم أجاب بقوله « ألا أدلكم على أمر تساوونهم فيه » وعدل عن قوله نعم هم أفضل منكم بذلك . وفيه التوسعة في الغبطة ، وقد تقدم تفسيرها في كتاب العلم ، والفرق بينها وبين الحسد المذموم . وفيه المسابقة إلى الأعمال المحصلة للدرجات العالية لمبادرة الأغنياء إلى العمل بما بلغهم ، ولم ينكر عليهم صلى الله عليه وسلم فيؤخذ منه أن قوله « إلا من عمل » عام للفقراء والأغنياء خلافاً لمن أوله بغير ذلك . وفيه أن العمل السهل قد يدرك به صاحبه فضل العمل الشاق . وفيه فضل الذكر عقب الصلوات ، واستدل به البخارى على فضل الدعاء عقب الصلاة كما سيأتى في الدعوات لأنه في معناها ، ولأنها أوقات فاضلة يرتجى فيها إجابة الدعاء . وفيه أن العمل القاصر قد يساوى المتعدى خلافاً لمن قال إن المتعدى أفضل مطلقاً ، نبه على ذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام .

قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثوري ، ورجال الإسناد كلهم كوفيون إلا محمد بن يوسف وهو الفريابي .

قوله ( عن وراذ ) في رواية معتبر بن سليمان عن سفيان عند الإسماعيلي « حدثني وراذ » .

قوله ( أُملي على المغيرة ) أى ابن شعبة ( في كتاب إلى معاوية ) كان المغيرة إذ ذاك أميراً على الكوفة من قبل معاوية وسيأتى في الدعوات من وجه آخر عن وراذ بيان السبب في ذلك ، وهو أن معاوية كتب إليه : اكتب لي بحديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي القدر من رواية عبدة بن أبي لبابة عن وراذ قال « كتب معاوية إلى المغيرة : اكتب إلى ما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول خلف الصلاة » . وقد قيدها في رواية الباب بالمكتوبة فكان المغيرة فهم ذلك من قرينة في السؤال واستدل به على العمل بالمكاتبة وإجرائها مجرى السماع في الرواية ولولم تقتزن بالإجازة . وعلى الاعتماد على خبر الشخص الواحد . وسيأتى في القدر في آخره أن وراذاً قال « ثم وفدت بعد على معاوية فسمعته يأمر الناس بذلك » وزعم بعضهم أن معاوية كان قد سمع الحديث المذكور ، وإنما أراد استثبات المغيرة واحتج بما في الموطأ من وجه آخر عن معاوية أنه كان يقول على المنبر « أيها الناس ، إنه لا مانع لما أعطى الله ، ولا معطى لما منع الله ، ولا ينفع ذا الجدة منه الجد . من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين . ثم يقول : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الأعواد » .

قوله ( له الملك وله الحمد ) زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة « يحيى ويميت وهو حي لا يموت ، بيده الخير - إلى - قدير » ورواته موثقون . وثبت مثله عند البزار من حديث عبد الرحمن ابن عوف بسند ضعيف ، لكن في القول إذا أصبح وإذا أمسى .

قوله ( ولا ينفع ذا الجدة منك الجد ) قال الخطابي : الجد الغنى ويقال الحظ ، قال : و « من » في قوله « منك » بمعنى البذل ، قال الشاعر :

فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان

يريد يمت لنا بدل ماء زمزم اهـ . وفي الصحاح : معنى « منك » هنا عندك ، أى لا ينفع ذا الغنى عندك

غناه ، إنما ينفعه العمل الصالح . وقال ابن التين : الصحيح عندى أنها ليست بمعنى البدل ولا عند ، بل هو كما تقول : ولا ينفعك منى شيء إن أنا أردتك بسوء . ولم يظهر من كلامه معنى ، ومقتضاه أنها بمعنى عند أو فيه حذف تقديره من قضائى أو سطوتى أو عذابى . واختار الشيخ جمال الدين فى المغنى الأول ، قال ابن دقيق العيد : قوله منك يجب أن يتعلق بينفع ، وينبغى أن يكون ينفع قد ضمن معنى يمنع وما قاربه ، ولا يجوز أن يتعلق منك بالجد كما يقال حظى منك كثير لأن ذلك نافع اهـ . والجد مضبوط فى جميع الروايات بفتح الجيم ومعناه الغنى كما نقله المصنف عن الحسن ، أو الحظ . وحكى الراغب أن المراد به هنا أبو الأب ، أى لا ينفع أحداً نسبه . قال القرطبي : حكى عن أبى عمرو الشيبانى أنه رواه بالكسر وقال : معناه لا ينفع ذا الاجتهاد اجتهاده . وأنكره الطبرى . وقال القزاز فى توجيه إنكاره : الاجتهاد فى العمل نافع لأن الله قد دعا الخلق إلى ذلك ، فكيف لا ينفع عنده ؟ قال : فيحتمل أن يكون المراد أنه لا ينفع الاجتهاد فى طلب الدنيا وتضييع أمر الآخرة . وقال غيره : لعل المراد أنه لا ينفع بمجرد ما لم يقارنه القبول ، وذلك لا يكون إلا بفضل الله ورحمته ، كما تقدم فى شرح قوله « لا يدخل أحداً منكم الجنة عمله » وقيل المراد على رواية الكسر السعى التام فى الحرص أو الإسراع فى الهرب . قال النووى : الصحيح المشهور الذى عليه الجمهور أنه بالفتح وهو الحظ فى الدنيا بالمال أو الولد أو العظمة أو السلطان ، والمعنى لا ينجم حظه منك ، وإنما ينجم فضلك ورحمتك . وفى الحديث استحباب هذا الذكر عقب الصلوات لما اشتمل عليه من ألفاظ التوحيد ونسبة الأفعال إلى الله والمنع والإعطاء وتمام القدرة ، وفيه المبادرة إلى امتثال السنن وإشاعتها .

( فائدة ) : اشتهر على الألسنة فى الذكر المذكور زيادة « ولا راد لما قضيت » وهى فى مسند عبد ابن حميد من رواية معمر عن عبد الملك بن عمير بهذا الإسناد ، لكن حذف قوله « ولا معطى لما منعت » ووقع عند الطبرانى تماماً من وجه آخر كما سندكره فى كتاب القدر إن شاء الله تعالى . ووقع عند أحمد والنسائى وابن خزيمة من طريق هشيم عن عبد الملك بالإسناد المذكور أنه كان يقول الذكر المذكور أولاً ثلاث مرات .

قوله ( وقال شعبة عن عبد الملك بن عمير بهذا ) وصله السراج فى مسنده ، والطبرانى فى الدعاء ، وابن حبان من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة ولفظه عن عبد الملك بن عمير « سمعت وراداً كاتب المغيرة بن شعبة أن المغيرة كتب إلى معاوية » فذكره . وفى قوله « كتب » تجوز لما تبين من رواية سفيان وغيره أن الكاتب هو وراد ، لكنه كتب بأمر المغيرة وإملائه عليه . وعند مسلم من رواية عبدة عن وراد قال « كتب المغيرة إلى معاوية ، كتب ذلك الكتاب له وراد » فجمع بين الحقيقة والحجاز .

قوله ( وقال الحسن جد غنى ) الأولى فى قراءة هذا الحرف أن يقرأ بالرفع بغير تنوين على الحكاية ، ويظهر ذلك من لفظ الحسن ، فقد وصله ابن أبى حاتم من طريق أبى رجاء وعبد بن حميد من طريق سليمان التيمي كلاهما عن الحسن فى قوله تعالى ﴿ وأنه تعالى جد ربنا ﴾ قال : غنى ربنا . وعادة البخارى إذا وقع فى الحديث لفظة غريبة وقع مثلها فى القرآن يحكى قول أهل التفسير فيها وهذا منها . ووقع فى رواية كريمة « قال الحسن الجد غنى » وسقط هذا الأثر من أكثر الروايات .

قوله (وعن الحكم) هكذا وقع في رواية أبي ذر التعليق عن الحكم مؤخرًا عن أثر الحسن ، وفي رواية كريمة بالعكس وهو الأصوب ، لأن قوله وعن الحكم معطوف على قوله عن عبد الملك ، فهو من رواية شعبة عن الحكم أيضاً ، وكذلك أخرجه السراج والطبراني وابن حبان بالإسناد المذكور إلى شعبة ولفظه كلفظ عبد الملك إلا أنه قال فيه « كان إذا قضى صلاته وسلم قال » فذكره ، ووقع نحو هذا التصريح لمسلم من طريق المسيب بن رافع عن ورّاد به .

### باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم

[٨٤٥] ٨٢٦- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا جرير بن حازم قال نا أبورجاء عن سمرة ابن جندب قال : كان النبي صلى الله عليه إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه .

[الحديث ٨٤٥- أطرافه في: ١١٤٣، ١٣٨٦، ٢٠٨٥، ٢٧٩١، ٣٢٣٦، ٣٣٥٤، ٤٦٧٤، ٦٠٩٦، ٧٠٤٧].

[٨٤٦] ٨٢٧- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني أنه قال : صلى لنا رسول الله صلى الله عليه صلاة الصبح بالحديبية - على إثر سماء كانت من الليل - فلما انصرف أقبل على الناس فقال : « هل تدرون ماذا قال ربكم ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : « أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر ؛ فأما من قال : مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب ، وأما من قال : مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب » .

[الحديث ٨٤٦- أطرافه في: ١٠٣٨، ٤١٤٧، ٧٥٠٣].

[٨٤٧] ٨٢٨- نا عبد الله بن منير سمع يزيد أنا حميد عن أنس قال : أخر رسول الله صلى الله عليه الصلاة ذات ليلة إلى شطر الليل ، ثم خرج علينا ، فلما صلى أقبل علينا بوجهه فقال : « إن الناس قد صلوا وركدوا ، وإنكم لن تزالوا في صلاة ما انتظرت الصلاة » .

قوله (باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم) أورد فيه ثلاثة أحاديث : أحدها حديث سمرة بن جندب ، وسيأتي مطولا في أواخر الجناز ، ثانيها حديث زيد بن خالد الجهني ، وسيأتي في كتاب الاستسقاء . ثالثها : حديث أنس ، وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت وفي فضل انتظار الصلاة من أبواب الجماعة . والأحاديث الثلاثة مطابقة لما ترجم له ، وأصرحها حديث زيد بن خالد حيث قال فيه « فلما انصرف » وأما قوله في حديث سمرة « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه » فالمعنى إذا صلى صلاة ففرغ منها أقبل علينا ، لضرورة أنه لا يتحول عن القبلة قبل فراغ الصلاة . وقوله في حديث أنس « فلما صلى أقبل » يأتي فيه نحو ذلك ، وسياق سمرة ظاهره أنه كان يواظب على ذلك . قيل الحكمة في استقبال المؤمنين أن يعلمهم ما يحتاجون إليه ، فعلى هذا يختص بمن كان في مثل حاله صلى الله عليه وسلم من قصد التعليم

والموعظة . وقيل الحكمة فيه تعريف الداخل بأن الصلاة انقضت ، إذ لو استمر الإمام على حاله لأوهم أنه في التشهد مثلاً . وقال الزين بن المنير : استدبار الإمام المأمومين إنما هو لحق الإمامة : فإذا انقضت الصلاة زال السبب ، فاستقبالهم حينئذ يرفع الحيلاء والترفع على المأمومين ، والله أعلم .

### باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام

[٨٤٨] ٨٢٩- وقال لنا آدم نا شعبة عن أيوب عن نافع: كان ابن عمر يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفريضة، وفعله القاسم، ويذكر عن أبي هريرة رفعه: «لا يتطوع الإمام في مكانه». ولم يصح.

[٨٤٩] ٨٣٠- نا أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال نا إبراهيم بن سعد قال نا الزهري عن هند بنت الحارث عن أم سلمة: أن النبي صلى الله عليه كان إذا سلم يمكث في مكانه يسيراً. قال ابن شهاب: فترى -والله أعلم- لكي ينفذ من ينصرف من النساء.

[٨٥٠] ٨٣١- قال ابن أبي مريم أنا نافع بن يزيد قال حدثني جعفر بن ربيعة أن ابن شهاب كتب إليه قال: حدثتني هند ابنة الحارث الفراسية عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه -وكانت من صواحباتها- قالت: كان يسلم فينصرف النساء فيدخلن بيوتهن من قبل أن ينصرف رسول الله صلى الله عليه. وقال ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال: أخبرتني هند الفراسية. وقال عثمان بن عمر أنا يونس عن الزهري قال حدثتني هند القرشية. وقال الزبيدي أخبرني الزهري أن هند بنت الحارث القرشية أخبرته -وكانت تحت المعبد بن المقداد وهو حليف بني زهرة- وكانت تدخل على أزواج النبي صلى الله عليه. وقال شعيب عن الزهري حدثتني هند القرشية. وقال ابن أبي عتيق عن الزهري عن هند الفراسية. وقال الليث حدثني يحيى بن سعيد حدثتني ابن شهاب عن امرأة من قریش حدثتني عن النبي صلى الله عليه.

قوله (باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام) أي وبعد استقبال القوم ، فيلأثم ما تقدم ثم أن المكث لا يتقيد بحال من ذكر أو دعاء أو تعليم أو صلاة نافلة . ولهذا ذكر في الباب مسألة تطوع الإمام في مكانه . قوله (وقال لنا آدم الخ) هو موصول . وإنما عبر بقوله «قال لنا» لكونه موقوفاً مغايرة بينه وبين المرفوع ، هذا الذي عرفته بالاستقراء من صنيعه . وقيل إنه لا يقول ذلك إلا فيما حملاه مذاكرة . وهو محتمل لكنه ليس بمطرد . لأنني وجدت كثيراً مما قال فيه «قال لنا» في الصحيح قد أخرجه في تصانيف أخرى بصيغة «حدثنا» وقد روى ابن أبي شيبة أثر ابن عمر من وجه آخر عن أيوب عن نافع قال «كان ابن عمر يصلي سبحة مكانه» .

**قوله ( وفعله القاسم )** أى ابن محمد بن أبى بكر الصديق ، وقد وصله ابن أبى شيبة عن معتمر عن عبيد الله بن عمر قال « رأيت القاسم وسالماً يصليان الفريضة ثم يتطوعان فى مكانهما » .

**قوله ( ويذكر عن أبى هريرة رفعه )** أى قال فيه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( لا يتطوع الإمام فى مكانه )** ذكره بالمعنى ، ولفظه عند أبى داود « أيعجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله فى الصلاة » ، ولابن ماجه « إذا صلى أحدكم » زاد أبو داود يعنى فى السبحة ولليث « إذا أراد أحدكم أن يتطوع بعد الفريضة فليتقدم » الحديث .

**قوله ( ولم يصح )** هو كلام البخارى ، وذلك لضعف إسناده واضطرابه تفرد به ليث بن أبى سليم وهو ضعيف ، واختلف عليه فيه . وقد ذكر البخارى الاختلاف فيه فى تاريخه وقال « لم يثبت هذا الحديث » وفى الباب عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً أيضاً بلفظ « لا يصلى الإمام فى الموضع الذى صلى فيه حتى يتحول » رواه أبو داود وإسناده منقطع ، وروى ابن أبى شيبة بإسناد حسن عن على قال « من السنة أن لا يتطوع الإمام حتى يتحول من مكانه » ، وحكى ابن قدامة فى « المغنى » عن أحمد أنه كره ذلك وقال : لا أعرفه عن غير على ، فكأنه لم يثبت عنده حديث أبى هريرة ولا المغيرة ، وكان المعنى فى كراهة ذلك خشية التباس النافلة بالفريضة . وفى مسلم « عن السائب بن يزيد أنه صلى مع معاوية الجمعة فتنفل بعدها ، فقال له معاوية : إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تتكلم أو تخرج ، فإن النبى صلى الله عليه وسلم أمرنا بذلك » فى هذا إرشاد إلى طريق الأمن من الالتباس . وعليه تحمل الأحاديث المذكورة . ويؤخذ من مجموع الأدلة أن للإمام أحوالاً لأن الصلاة إما أن تكون مما يتطوع بعدها أو لا يتطوع ، الأول اختلف فيه هل يتشاغل قبل التطوع بالذكر المأثور ثم يتطوع ؟ وهذا الذى عليه عمل الأكثر ، وعند الحنفية يبدأ بالتطوع . وحجة الجمهور حديث معاوية . ويمكن أن يقال لا يتعين انفصل بين الفريضة والنافلة بالذكر ، بل إذا تنحى من مكانه كفى . فإن قيل : لم يثبت الحديث فى التنحى ، قلنا : قد ثبت فى حديث معاوية « أو تخرج » ويترجح تقديم الذكر المأثور بتقييده فى الأخبار الصحيحة بدبر الصلاة . وزعم بعض الحنابلة أن المراد بدبر الصلاة ما قبل السلام ، وتعقب بحديث « ذهب أهل الدثور » فإن فيه « تسبحون دبر كل صلاة وهو بعد السلام جزماً ، فكذلك ما شابهه . وأما الصلاة التى لا يتطوع بعدها فيتشاغل الإمام ومن معه بالذكر المأثور ولا يتعين له مكان بل إن شاءوا انصرفوا وذكروا ، وإن شاءوا مكثوا وذكروا . وعلى الثانى إن كان للإمام عادة أن يعلمهم أو يعظهم فيستحب أن يقبل عليهم بوجهه جميعاً ، وإن كان لا يزيد على الذكر المأثور فهل يقبل عليهم جميعاً أو ينفلت فيجعل يمينه من قبل المأمومين ويساره من قبل القبلة ويدعو ؟ الثانى هو الذى جزم به أكثر الشافعية . ويحتمل إن قصر زمن ذلك أن يستمر مستقبلاً للقبلة من أجل أنها أليق بالدعاء ، ويحمل الأول على ما لو طال الذكر والدعاء ، والله أعلم .

**قوله ( عن هند بنت الحارث )** هى تابعة ولا أعرف عنها راوياً غير الزهرى ، وهى من أفراد البخارى عن مسلم ، وسيأتى الخلاف فى نسبتها .

**قوله (قال ابن شهاب) هو الزهرى ، وهو موصولا بالإسناد المذكور . وقوله (فترى) بضم النون أى نظن .**

**قوله (من النساء) زاد فى « باب التسليم » من هذا الوجه « قبل أن يدركهن من انصرف من القوم » أى الرجال ، وهو لفظه فى رواية يحيى بن قزعة الآتية بعد أبواب .**

**قوله (وقال ابن أبى مریم) رويناه موصولا فى « الزهريات » لمحمد بن يحيى الذهلى قال « حدثنا سعيد بن أبى مریم » فذكره .**

**قوله (من صواحباتها) جمع صاحبة وهى لغة ، والمشهور صواحب كضوارب وضاربة ، وقيل هو جمع صواحب وهو جمع صاحبة .**

**قوله (كان يسم) أى النبى صلى الله عليه وسلم . وأفادت هذه الرواية الإشارة إلى أقل مقدار كان يمكنه صلى الله عليه وسلم .**

**قوله (وقال ابن وهب إلخ) وصله النسائى عن محمد بن سلمة عنه بالإسناد المذكور ولفظه « أن النساء كن إذا سلمن قن وثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن صلى من الرجال ما شاء الله ، فإذا قام رسول الله صلى الله عليه وسلم قام الرجال .**

**قوله (وقال عثمان بن عمر) سيأتى موصولا بعد أربعة أبواب من طريقه .**

**قوله (وقال الزبيدى) وصله الطبرانى فى مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم عنه بتمامه ، وفيه « أن النساء كن يشهدن الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا سلم قام النساء فانصرفن إلى بيوتهن قبل أن يقوم الرجال » .**

**قوله (وقال شعيب) هو ابن أبى حمزة . وابن أبى عتيق هو محمد بن عبد الله ، وروايتهما موصولة فى « الزهريات » أيضاً . ومراد البخارى ببيان الاختلاف فى نسب هند وأن منهم من قال الفراسية نسبة إلى بنى فراس بكسر الفاء وتخفيف الراء آخره مهمله وهم بطن من كنانة . ومنهم من قال القرشية ، فن قال من أهل النسب إن كنانة جماع قريش فلا مغايرة بين النسبتين . ومن قال إن جماع قريش فهر بن مالك فيحتمل أن يكون اجتماع النسبتين لهند على أن إحداهما بالأصالة والأخرى بالمخالفة . وأشار البخارى برواية الليث الأخيرة إلى الرد على من زعم أن قول من قال « القرشية » تصحيف من الفراسية . لقوله فيه « عن امرأة من قريش » وفى رواية الكشميين « أن امرأة » وقوله فيه « عن النبى صلى الله عليه وسلم » غير موصولة لأنها تابعة كما تقدم ، وكأن التقصير فيه من يحيى بن سعيد وهو الأنصارى ، وروايته عن ابن شهاب من رواية الأقران : وفى الحديث مراعاة الإمام أحوال المأمومين ، والاحتياط فى اجتناب ما قد**

يفضى إلى المحذور . وفيه اجتناب مواضع اتهم ، وكراهة مخالطة الرجال للنساء في الطرقات فضلا عن البيوت . ومقتضى التعليل المذكور أن المأمومين إذا كانوا رجالا فقط أن لا يستحب هذا المكث ، وعليه حمل ابن قدامة حديث عائشة « أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول : اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام » أخرجه مسلم : وفيه أن النساء كن يحضرن الجماعة في المسجد ، وستأق المسألة قريباً .

### باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطأهم

٨٣٢- حدثنا محمد بن عبيد قال نا عيسى بن يونس عن عمر بن سعيد قال أخبرني ابن أبي مليكة عن عقبة قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه بالمدينة العصر ، فسلم ، فقام مسرعاً فتخطى رقاب الناس إلى بعض حجر نساؤه ، ففزع الناس من سرعته ، فخرج عليهم فرأى أنهم عجبوا من سرعته فقال : « ذكرت شيئاً من تبر عندنا ، فكرهت أن يحبسني ، فأمرت بقسمته » . [٨٥١]

[الحديث ٨٥١- أطرافه في : ١٢٢١ ، ١٤٣٠ ، ٦٢٧٥] .

قوله ( باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطأهم ) الغرض من هذه الترجمة بيان أن المكث المذكور في الباب قبله محله ما إذا لم يعرض ما يحتاج معه إلى القيام .

قوله ( حدثنا محمد بن عبيد ) أي ابن ميمون العلاف ، وثبت كذلك في رواية ابن عساكر .

قوله ( عن عمر بن سعيد ) أي ابن أبي حسين المكي .

قوله ( عن عقبة ) هو ابن الحارث النوفلي ، وللمصنف في الزكاة من رواية أبي عاصم عن عمر بن سعيد أن عقبة بن الحارث حدثه .

قوله ( فسلم فقام ) في رواية الكشميني « ثم قام » .

قوله ( ففزع الناس ) أي خافوا ، وكانت تلك عادتهم إذا رأوا منه غير ما يعهدونه خشية أن ينزل فيهم شيء يسوؤهم .

قوله ( فرأى أنهم قد عجبوا ) في رواية أبي عاصم « فقلت أو فليل له » وهو شك من الراوى ، فإن كان قوله فقلت محفوظاً فقد تعين الذى سأل النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة عن ذلك .

قوله ( ذكرت شيئاً من تبر ) في رواية روح عن عمر بن سعيد في أواخر الصلاة « ذكرت وأنا في الصلاة » وفي رواية أبي عاصم « تبراً من الصدقة » والتبر بكسر المثناة وسكون الموحدة الذهب الذى لم يصف ولم يضرب ، قال الجوهري : لا يقال إلا للذهب . وقد قاله بعضهم في الفضة . انتهى . وأطلقه بعضهم على جميع جواهر الأرض قبل أن تصاغ أو تضرب . حكاه ابن الانبارى عن الكسائى ، وكذا أشار إليه ابن دريد . وقيل هو الذهب المكسور ، حكاه ابن سيده .

قوله ( يحسنى ) أى يشعنى التفكير فيه عن التوجه والإقبال على الله تعالى . وفهم منه ابن بطلال معنى آخر فقال : فيه أن تأخير الصدقة تحبس صاحبها يوم القيامة .

قوله ( فأمرت بقسمته ) فى رواية أبى عاصم « فقسمته » وفى الحديث أن المكث بعد الصلاة ليس بواجب ، وأن التخطى للحاجة مباح ، وأن التفكير فى الصلاة فى أمر لا يتعلق بالصلاة لا يفسدها ولا ينقص من كمالها ، وأن إنشاء العزم فى أثناء الصلاة على الأمور الجائزة لا يضر ، وفيه إطلاق الفعل على ما يأمر به الإنسان ، وجواز الاستنابة مع القدرة على المباشرة .

### باب الانفتال والانصراف عن اليمين والشمال

وكان أنس يفتل عن يمينه وعن يساره، ويعيب على من يتوخى -أو من تعمّد- الانفتال عن يمينه .  
٨٣٣- نا أبو الوليد قال نا شعبة عن سليمان عن عمار بن عمير عن الأسود قال قال عبد الله : لا يجعل أحدكم للشيطان شيئاً من صلاته يرى أن حقاً عليه ألا ينصرف إلا عن يمينه، لقد رأيت النبي صلى الله عليه كثيراً ينصرف عن يساره . [٨٥٢]

قوله ( باب الانفتال والانصراف عن اليمين والشمال ) قال الزين بن المنير : جمع فى الترجمة بين الانفتال والانصراف للإشارة إلى أنه لا فرق فى الحكم بين الماكث فى مصلاه إذا انفتل لاستقبال المأمومين ، وبين المتوجه لحاجته إذا انصرف إليها .

قوله ( وكان أنس بن مالك إلخ ) وصله مسدد فى مسنده الكبير من طريق سعيد عن قتادة قال « كان أنس » فذكره وقال فيه « ويعيب على من يتوخى ذلك أن لا يفتل إلا عن يمينه ويقول : يدور كما يدور الحمار » وقوله « يتوخى » بخاء معجمة مشددة أى يقصد ، وقوله ( أو يعمد ) شك من الراوى . قلت : وظاهر هذا الأثر عن أنس يخالف ما رواه مسلم من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن السدى قال « سألت أنساً كيف أنصرف إذا صليت عن يمينى أو عن يسارى ؟ قال : أما أنا فأكثر ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه » ويجمع بينهما بأن أنساً عاب من يعتقد تحم ذلك ووجوبه : وأما إذا استوى الأمران فجهة اليمين أولى .

قوله ( عن سليمان ) هو الأعمش .

قوله ( عن عمار ) فى رواية أبى داود الطيالسى عن شعبة عن الأعمش « سمعت عمار بن عمير » وفى الإسناد ثلاثة من التابعين كوفيون فى نسق آخرهم الأسود وهو ابن يزيد النخعى .

قوله ( لا يجعل ) فى رواية الكشميين « لا يجعلن » بزيادة نون التأكيد .

قوله ( شيئاً من صلاته ) فى رواية وكيع وغيره عن الأعمش عند مسلم « جزءاً من صلاته » .

قوله ( يرى ) بفتح أوله أى يعتقد ، ويجوز الضم أى يظن . وقوله ( أن حقاً عليه ) هو بيان للجعل

فى قوله « لا يجعل » .



قوله ( أن لا ينصرف ) أى يرى أن عدم الانصراف حق عليه ، فهو من باب القلب قاله الكرماني في الجواب عن ابتدائه بالنكرة . قال : أو لأن النكرة المخصوصة كالمعروفة .

قوله ( كثير ) ينصرف عن يساره ) في رواية مسلم « أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف عن شماله » فأما رواية البخارى فلا تعارض حديث أنس الذى أشرت إليه عند مسلم ، وأما رواية مسلم فظاهرة التعارض لأنه عبر في كل منهما بصيغة أفعل ، قال النووي : يجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل تارة هذا وتارة هذا ، فأخبر كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر ، وإنما كره ابن مسعود أن يعتقد وجوب الانصراف عن اليمين . قلت : وهو موافق للأثر المذكور أولاً عن أنس ، ويمكن أن يجمع بينهما بوجه آخر ، وهو أن يحمل حديث ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد ، لأن حجرة النبي صلى الله عليه وسلم كانت من جهة يساره ، ويحمل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر ، ثم إذا تعارض اعتقاد ابن مسعود وأنس رجح ابن مسعود لأنه أعلم وأسن وأجل وأكثر ملازمة للنبي صلى الله عليه وسلم وأقرب إلى موقفه في الصلاة من أنس ، وبأن في إسناد حديث أنس من تكلم فيه وهو السدى ، وبأنه متفق عليه بخلاف حديث أنس في الأمرين ، وبأن رواية ابن مسعود توافق ظاهر الحال لأن حجرة النبي صلى الله عليه وسلم كانت على جهة يساره كما تقدم . ثم ظهر لى أنه يمكن الجمع بين الحديثين بوجه آخر ، وهو أن من قال كان أكثر انصرافه عن يساره نظر إلى هيئته في حال الصلاة ، ومن قال كان أكثر انصرافه عن يمينه نظر إلى هيئته في حالة استقباله القوم بعد سلامه من الصلاة ، فعلى هذا لا يختص الانصراف بجهة معينة ، ومن ثم قال العلماء : يستحب الانصراف إلى جهة حاجته . . لكن قالوا : إذا استوت الجهتان في حقه فاليمين أفضل لعموم الأحاديث المصرحة بفضل التيامن كحديث عائشة المتقدم في كتاب الطهارة . قال ابن المنير : فيه أن المندوبات قد تنقلب مكروهات إذا رفعت عن رتبها ، لأن التيامن مستحب في كل شيء أى من أمور العبادة ، لكن لما خشي ابن مسعود أن يعتقدوا وجوبه أشار إلى كراهته ، والله أعلم .

ب

ما جاء في الثوم النيئ والبصل والكراث

وقول النبي صلى الله عليه : « من أكل الثوم أو البصل من الجوع أو غيره فلا يقربن مسجدنا » .

٨٣٤- فاعبد الله بن محمد قال نا أبو عاصم قال أنا ابن جريج قال أخبرني عطاء قال سمعت جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه : « من أكل من هذه الشجرة -يريد الثوم- فلا يغشانا في مسجدنا » . قلت : ما يعني به ؟ قال : ما أراه يعني إلا نيئه . وقال مغلد بن يزيد عن ابن جريج : إلا ننته .

[الحديث ٨٥٤- أطرافه في: ٨٥٥، ٥٤٥٢، ٧٣٥٩] .

[٨٥٣]

٨٣٥- نا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه قال في غزوة خيبر: «من أكل من هذه الشجرة -يعني الثوم- فلا يقربن مسجدنا».

[الحديث ٨٥٣- أطرافه في: ٤٢١٥، ٤٢١٧، ٤٢١٨، ٥٥٢١، ٥٥٢٢.]

[٨٥٥]

٨٣٦- نا سعيد بن عفير قال نا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب زعم عطاء أن جابر ابن عبد الله زعم أن النبي صلى الله عليه قال: «من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا -أو فليعتزل مسجدنا- وليقعد في بيته». وأن النبي صلى الله عليه أتى بقدر في خضرات من بقول فوجد لها ريحاً، فسأل، فأخبر بما فيها من البقول فقال: «قربوها» -إلى بعض أصحابه كان معه- فلما رآه كره أكلها قال: «كل، فإني أناجي من لا تناجي».

وقال أحمد بن صالح عن ابن وهب: أتى بيدر قال ابن وهب: يعني طبقاً فيه خضرات. ولم يذكر الليث وأبو صفوان عن يونس قصة القدر، فلا أدري هو من قول الزهري أو في الحديث.

[٨٥٦]

٨٣٧- نا أبو معمر قال نا عبد الوارث عن عبد العزيز قال: سأل رجل أنساً: ما سمعت نبي الله صلى الله عليه في الثوم؟ فقال: قال النبي صلى الله عليه: «من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنا -و- لا يصلين معنا».

[الحديث ٨٥٦- طرفه في: ٥٤٥١.]

**قوله (باب ما جاء في الثوم)** هذه الترجمة والتي بعدها من أحكام المساجد. وأما التراجع التي قبلها فكلها من صفة الصلاة. لكن مناسبة هذه الترجمة وما بعدها لذلك من جهة أنه بني صفة الصلاة على الصلاة في الجماعة، ولهذا لم يفرد ما بعد كتاب الأذان بكتاب، لأنه ذكر فيه أحكام الإقامة ثم الإمامة ثم الصفوف ثم الجماعة ثم صفة الصلاة، فلما كان ذلك كله مرتبطاً ببعضه ببعض واقتضى فضل حضور الجماعة بطريق العموم ناسب أن يورد فيه من قام به عارض كأكل الثوم، ومن لا يجب عليه ذلك كالصبيان، ومن تندب له في حالة دون حالة كالنساء، فذكر هذه التراجع فحتم بها صفة الصلاة.

**قوله (الثوم)** بضم التاء المثناة، (والثيء) بكسر النون وبعدها تحتانية ثم همزة وقد تدغم، وتقيد به بالناء حمل منه للأحاديث المطلقة في الثوم على غير النصيب منه. وقوله في الترجمة «والكرات» لم يقع ذكره في أحاديث الباب التي ذكرها، لكنه أشار به إلى ما وقع في بعض طرق حديث جابر كما سأذكره، وهذا أولى من قول بعضهم إنه قاسه على البصل. ويحتمل أن يكون استنبط الكرات من عموم الحضرات فإنه يدخل فيها دخولا أولوياً لأن رائحته أشد.

**قوله (وقول النبي صلى الله عليه وسلم)** هو بكسر اللام، وقوله (من الجوع أو غيره) لم أر التقيد بالجوع وغيره صريحاً لكنه مأخوذ من كلام الصحابي في بعض طرق حديث جابر وغيره، فعند مسلم من

رواية أبي الزبير عن جابر قال « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل البصل والكراث ، ففلبتنا الحاجة » الحديث . وله من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد « لم نعد أن فتحت خير فوقتنا في هذه البقلة والناس جياع » الحديث . وقال ابن المنير في الحاشية : ألحق بعض أصحابنا المجذوم وغيره بآكل الثوم في المنع من المسجد ، قال : وفيه نظر لأن آكل الثوم أدخل على نفسه باختياره هذا المانع ، والمجذوم علته سماوية . قال : لكن قوله صلى الله عليه وسلم « من جوع أو غيره » يدل على التسوية بينهما . انتهى . وكأنه رأى قول البخارى في الترجمة وقول النبي صلى الله عليه وسلم إلخ فظنه لفظ حديث ، وليس كذلك ، بل هو من تفقه البخارى وتجويزه لذكر الحديث بالمعنى .

**قوله ( من أكل )** قال ابن بطال هذا يدل على إباحة أكل الثوم ، لأن قوله « من أكل » لفظ إباحة . وتعقبه ابن المنير بأن هذه الصيغة إنما تعطى الوجود لا الحكم ، أى من وجد منه الأكل ، وهو أعم من كونه مباحاً أو غير مباح ، وفي حديث أبي سعيد الذى أشرت إليه عند مسلم الدلالة على عدم تحريره كما سيأتى .

**قوله ( حدثنا يحيى )** هو القطان وعبيد الله هو ابن عمر .

**قوله ( قال في غزوة خيبر )** قال الداودى أى حين أراد الخروج أو حين قدم . وتعقبه ابن التين بأن الصواب أنه قال ذلك وهو فى الغزاة نفسها ، قال ولا ضرورة تمنع أن يخبرهم بذلك فى السفر . انتهى . فكان الذى حمل الداودى على ذلك قوله فى الحديث « فلا يقربن مسجدنا » لأن الظاهر أن المراد به مسجد المدينة فلهذا حمل الخبر على ابتداء التوجه إلى خيبر أو الرجوع إلى المدينة ، لكن حديث أبي سعيد عند مسلم دال على أن القول المذكور صدر منه صلى الله عليه وسلم عقب فتح خيبر فعلى هذا فقوله مسجدنا يريد به المكان الذى أعد ليصل فيه مدة إقامته هناك أو المراد بالمسجد الجنس والإضافة إلى المسلمين أى فلا يقربن مسجد المسلمين . ويؤيده رواية أحمد عن يحيى القطان فيه بلفظ « فلا يقربن المساجد » ونحوه لمسلم وهذا يدفع قول من خص النهى بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتى ، وقد حكاها ابن بطال عن بعض أهل العلم ووهاه . وفى مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء هل النهى للمسجد الحرام خاصة أو فى المساجد ؟ قال : لا بل فى المساجد .

**قوله ( من هذه الشجرة يعنى الثوم )** لم أعرف القائل يعنى ويحتمل أن يكون عبيد الله بن عمر . فقد رواه السراج من رواية يزيد بن الهادى عن نافع بدونها ولفظه « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الثوم يوم خيبر » وزاد مسلم من رواية ابن نمير عن عبيد الله « حتى يذهب ريحها » . وفى قوله شجرة مجاز لأن المعروف فى اللغة أن الشجرة ما كان لها ساق وما لا ساق له يقال له نجم . وبهذا فسر ابن عباس وغيره قوله تعالى ﴿ والنجم والشجر يسجدان ﴾ ، ومن أهل اللغة من قال : كل ما ثبت له أرومة ، أى أصل فى الأرض يخلف ما قطع منه فهو شجر . وإلا فنجم . وقال الخطابى : فى هذا الحديث إطلاق الشجر على الثوم والعامة لا تعرف الشجر إلا ما كان له ساق اه . ومنهم من قال : بين الشجر والنجم عموم وخصوص . فكل نجم شجر من غير عكس كالشجر والنخل . فكل نخل شجر من غير عكس .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد )** هو المسندى وأبو عاصم هو النبيل وهو شيخ البخارى وربما روى عنه بواسطة كما هنا .

**قوله ( يريد الثوم )** لم أعرف الذى فسرهُ أيضاً وأظنه ابن جريج فإن فى الرواية التى تلى هذه عن الزهرى عن عطاء الجزم بذكر الثوم . على أنه قد اختلف فى سياقه عن ابن جريج فقد رواه مسلم من رواية يحيى القطان عن ابن جريج بلفظ « من أكل من هذه البقلة الثوم » وقال مرة « من أكل البصل والثوم والكراث » ورواه أبو نعيم فى المستخرج من طريق روح بن عباد عن ابن جريج مثله وعين الذى قال ، وقال مرة ولفظه : قال ابن جريج وقال عطاء فى وقت آخر « الثوم والبصل والكراث » ورواه أبو الزبير عن جابر بلفظ « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل البصل والكراث » قال « ولم يكن ببلدنا يومئذ الثوم » هكذا أخرجه ابن خزيمة من رواية يزيد بن إبراهيم وعبد الرزاق عن ابن عيينة كلاهما عن أبى الزبير . قلت : وهذا لا ينافى التفسير المتقدم إذ لا يلزم من كونه لم يكن بأرضهم أن لا يجلب إليهم ، حتى لو امتنع هذا الحمل لكانت رواية المثلث مقدمة على رواية النافى ، والله أعلم .

**قوله ( فلا يغشانا )** كذا فيه بصيغة النفى التى يراد بها النهى ، قال الكرماني : أو على لغة من يجرى المعتل مجرى الصحيح ، أو أشبع الراوى الفتحة فظن أنها ألف . والمراد بالغشيان الإتيان ، أى فلا يأتينا .

**قوله ( فى مسجدا )** فى رواية الكشمينى وأبى الوقت « مساجدنا » بصيغة الجمع .

**قوله ( قلت ما يعنى به )** لم أقف على تعيين القائل والمقول له وأظن السائل ابن جريج والمسئول عطاء ، وفى مصنف عبد الرزاق ما يرشد إلى ذلك ، وجزم الكرماني بأن القائل عطاء والمسئول جابر ، وعلى هذا فالضمير فى « أراه » للنبي صلى الله عليه وسلم وهو بضم الهمزة أى أظنه ، و « نيته » تقدم ضبطه .

**قوله ( وقال محمد بن يزيد عن ابن جريج إلا نثنه )** بفتح النون وسكون المثناة من فوق بعدها نون أخرى ، ولم أجد طريق محمد بن يزيد هذه موصولة بالإسناد المذكور ، وقد أخرج السراج عن أبى كريب عن محمد هذا الحديث ، لكن قال « عن أبى الزبير » بدل عطاء عن جابر . ولم يذكر المقصود من التعليق المذكور ، إلا أنه قال فيه « ألم أنهيكم عن هذه البقلة الخبيثة أو المنتنة » فإن كان أشار إلى ذلك وإلا فما أظنه إلا تصحيحاً . فقد رواه أبو عوانة فى صحيحه من طريق روح بن عباد عن ابن جريج كما قال أبو عاصم ، ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج بلفظ « أراه يعنى النيثة التى لم تطبخ » وكذا لأبى نعيم فى المستخرج من طريق ابن أبى عدى عن ابن جريج بلفظ « يريد النىء الذى لم يطبخ » وهو تفسير للنىء بأنه الذى لم يطبخ وهو حقيقته كما تقدم ، وقد يطلق على أعم من ذلك وهو ما لم ينضج فيدخل فيه ما طبخ قليلا ولم يبلغ النضج .

**قوله ( عن يونس )** هو ابن يزيد .

**قوله ( زعم عطاء )** هو ابن أبى رباح وفى رواية الأصيل « عن عطاء » ، ولمسلم من وجه آخر عن ابن وهب « حدثنى عطاء » .

**قوله ( أن جابر بن عبد الله زعم )** قال الخطابى لم يقل زعم على وجه التهمة . لكنه لما كان أمراً مختلفاً فيه أتى بلفظ الزعم لأن هذا اللفظ لا يكاد يستعمل إلا فى أمر يرتاب به أو يختلف فيه . قلت : وقد يستعمل فى القول المحقق أيضاً كما تقدم ، وكلام الخطابى لا يبنى ذلك ، وفى رواية أحمد بن صالح الآتية عن جابر ولم يقل « زعم » .

**قوله ( فليعتزلنا أو فليعتزل مسجدنا )** شك من الراوى وهو الزهرى ، ولم تختلف الرواة عنه فى ذلك .  
**قوله ( أو ليقعد فى بيته )** كذا لأبى ذر بالشك أيضاً ، ولغيره « وليقعد فى بيته » بواو العطف ، وكذا لمسلم ، وهى أخص من الاعتزال لأنه أعم من أن يكون فى البيت أو غيره .

**قوله ( وأن النبى صلى الله عليه وسلم )** هذا حديث آخر ، وهو معطوف على الإسناد المذكور ، والتقدير وحدثنا سعيد بن عفير بإسناده أن النبى صلى الله عليه وسلم أتى . وقد تردد البخارى فيه هل هو موصول أو مرسل كما سيأتى وهذا الحديث الثانى كان متقدماً على الحديث الأول بست سنين ، لأن الأول تقدم فى حديث ابن عمر وغيره أنه وقع منه صلى الله عليه وسلم فى غزوة خيبر وكانت سنة سبع ، وهذا وقع فى السنة الأولى عند قدومه صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ونزوله فى بيت أبى أيوب الأنصارى كما سأليناه .  
**قوله ( أتى بقدر )** بكسر القاف وهو ما يطبخ فيه ، ويجوز فيه التأنيث والتذكير ، والتأنيث أشهر ، لكن الضمير فى قوله « فيه خضرات » يعود على الطعام الذى فى القدر ، فالتقدير أتى بقدر من طعام فيه خضرات ، ولهذا لما أعاد الضمير على القدر أعاده بالتأنيث حيث قال « فأخبر بما فيها » وحيث قال « قربوها » وقوله « خضرات » بضم الخاء وفتح الضاد المعجمتين كذا ضبط فى رواية أبى ذر ، ولغيره بفتح أوله وكسر ثانية وهو جمع خضرة ، ويجوز مع ضم أوله ضم الضاد وتسكينها أيضاً .

**قوله ( إلى بعض أصحابه )** قال الكرماني فيه النقل بالمعنى ، إذ الرسول صلى الله عليه وسلم لم يقله بهذا اللفظ بل قال قربوها إلى فلان مثلاً . أو فيه حذف أى قال قربوها مشيراً أو أشار إلى بعض أصحابه . قلت : والمراد بالبعض أبو أيوب الأنصارى ، ففى صحيح مسلم من حديث أبى أيوب فى قصة نزول النبى صلى الله عليه وسلم عليه قال فكان يصنع للنبى صلى الله عليه وسلم طعاماً فإذا جرىء به إليه — أى بعد أن يأكل النبى صلى الله عليه وسلم منه — سأل عن موضع أصابع النبى صلى الله عليه وسلم ، فصنع ذلك مرة فقبل له : لم يأكل ، وكان الطعام فيه ثوم ، فقال : أحرام هو يا رسول الله ؟ قال : لا ولكن أكرهه .

**قوله ( كل فإنى أناجى من لا تناجى )** أى الملائكة ، وفى حديث أبى أيوب عند ابن خزيمة وابن حبان من وجه آخر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إليه بطعام من خضرة فيه بصل أو كراث فلم ير فيه أثر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأبى أن يأكل ، فقال له : ما منعك ؟ قال : لم أر أثر يدك قال : أستحى من ملائكة الله وليس بمحرم » ولهما من حديث أم أيوب قالت : نزل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فتكلفنا له طعاماً فيه بعض البقول ، فذكر الحديث نحوه وقال فيه « كلوا ، فإنى لست كأحد منكم ، إنى أخاف أودى صاحبي » .

**قوله ( وقال أحمد بن صالح عن ابن وهب أتى ببدر )** مراده أن أحمد بن صالح خالف سعيد بن عفير فى هذه اللفظة فقط وشاركه فى سائر الحديث عن ابن وهب بإسناده المذكور ، وقد أخرجه البخارى فى الاعتصام قال « حدثنا أحمد بن صالح » فذكره بلفظ « أتى ببدر » وفيه قول ابن وهب « يعنى طبقاً فيه خضرات » ، وكذا أخرجه أبو داود عن أحمد بن صالح ، لكن آخر تفسير ابن وهب فذكره بعد فراغ الحديث . وأخرجه مسلم عن أبى الطاهر وحرمله كلاهما عن ابن وهب فقال « بقدر » بالقاف ورجح جماعة من الشراح رواية أحمد بن صالح لكون ابن وهب فسر « البدر » بالطبق فدل على أنه حدث به كذلك ،

وزعم بعضهم أن لفظة « بقدر » تصحيف لأنها تشعر بالطبخ وقد ورد الإذن بأكل البقول مطبوخة ، بخلاف الطبق فظاھرہ أن البقول كانت فيه نيئة . والذي يظهر لى أن رواية « القدر » أصح لما تقدم من حديث أبي أيوب وأم أيوب جميعاً ، فإن فيه التصريح بالطعام ، ولا تعارض بين امتناعه صلى الله عليه وسلم من أكل الثوم وغيره مطبوخاً وبين إذنه لهم في أكل ذلك مطبوخاً ، فقد علل ذلك بقوله « إني لست كأحد منكم » وترجم ابن خزيمة على حديث أبي أيوب ذكر ما خص الله نبيه به من ترك أكل الثوم ونحوه مطبوخاً ، وقد جمع القرطبي في « المفهم » بين الروایتين بأن الذى فى القدر لم يتضح حتى تضمحل رائحته فبقى فى حكم النىء .

**قوله ( بيلدر )** بفتح الموحدة وهو الطبق ، سمي بذلك لاستدارته تشبيهاً له بالقمر عند كماله .

**قوله ( ولم يذكر الليث وأبو صفوان عن يونس قصة القدر )** أما رواية الليث فوصلها الذهلي في « الزهريات » وأما رواية أبي صفوان وهو الأموى فوصلها المؤلف في الأطلعة عن علي بن المديني عنه واقتصر على الحديث الأول وكذا اقتصر عقيل عن الزهرى كما أخرجه ابن خزيمة .

**قوله ( فلا أدري إلخ )** هو من كلام البخارى ، ووهم من زعم أنه كلام أحمد بن صالح أو من فوقه ، وقد قال البيهقي : الأصل أن ما كان من الحديث متصلاً به فهو منه حتى يجيء البيان الواضح بأنه مدرج فيه .

**قوله ( عن عبد العزيز )** هو ابن صهيب .

**قوله ( سأل رجل )** لم أقف على تسميته ، وقد تقدم الكلام على إطلاق الشجرة على الثوم ، وقوله « فلا يقربن » بفتح الراء والموحدة وتشديد النون ، وليس في هذا تقييد النهى بالمسجد فيستدل بعمومه على إلحاق المجامع بالمساجد كصلى العيد والجنائز ومكان الوليمة ، وقد ألحقها بعضهم بالقياس والتسكك بهذا العموم أولى ، ونظيره قوله « وليقعد في بيته » كما تقدم ، لكن قد علل المنع في الحديث بترك أذى الملائكة وترك أذى المسلمين ، فإن كان كل منهما جزء علة اختص النهى بالمساجد وما في معناها ، وهذا هو الأظهر ، وإلا لعم النهى كل مجمع كالأسواق ، ويؤيد هذا البحث قوله في حديث أبي سعيد عند مسلم « من أكل من هذه الشجرة شيئاً فلا يقربنا في المسجد » قال القاضي ابن العربي : ذكر الصفة في الحكم يدل على التعليل بها ، ومن ثم رد على المازرى حيث قال : لو أن جماعة مسجد أكلوا كلهم ما له رائحة كريهة لم يمنعوا منه ، بخلاف ما إذا أكل بعضهم ، لأن المنع لم يختص بهم بل بهم وبالملائكة ، وعلى هذا يتناول المنع من تناول شيئاً من ذلك ودخل المسجد مطلقاً ولو كان وحده . واستدل بأحاديث الباب على أن صلاة الجماعة ليست فرض عين . قال ابن دقيق العيد لأن اللازم من منعه أحد أمرين : إما أن يكون أكل هذه الأمور مباحاً فتكون صلاة الجماعة ليست فرض عين ، أو حراماً فتكون صلاة الجماعة فرضاً . وجمهور الأمة على إباحة أكلها فيلزم أن لا تكون الجماعة فرض عين . وتقريره أن يقال : أكل هذه الأمور جائز ، ومن لوازمه ترك صلاة الجماعة ، وترك الجماعة في حق آكلها جائز ، ولأزم الجائز جائز وذلك ينافي الوجوب .

ونقل عن أهل الظاهر أو بعضهم تحريمها بناء على أن الجماعة فرض عين ، وتقريره أن يقال : صلاة الجماعة فرض عين ، ولا تتم إلا بترك أكلها ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، فترك أكل هذا واجب فيكون حراماً اهـ . وكذا نقله غيره عن أهل الظاهر ، لكن صرح ابن حزم منهم بأن أكلها حلال مع قوله بأن الجماعة

فرض عين ، وانفصل عن اللزوم المذكور بأن المنع من أكلها يختص بمن علم بخروج الوقت قبل زوال الرائحة . ونظيره أن صلاة الجمعة فرض عين بشروطها ، ومع ذلك تسقط بالسفر . وهو في أصله مباح ، لكن يحرم على من أنشأه بعد سماع النداء . وقال ابن دقيق العيد أيضاً : قد يستدل بهذا الحديث على أن أكل هذه الأمور من الأعذار المرخصة في ترك حضور الجماعة ، وقد يقال : إن هذا الكلام خرج مخرج الزجر عنها فلا يقتضى ذلك أن يكون عذراً في تركها إلا أن تدعو إلى أكلها ضرورة . قال : ويبعد هذا من وجهه تقريبه إلى بعض أصحابه ، فإن ذلك ينفي الزجر اهـ . ويمكن حمله على حالتين ، والفرق بينهما أن الزجر وقع في حق من أراد إتيان المسجد ، والإذن في التقريب وقع في حالة لم يكن فيها ذلك ، بل لم يكن المسجد النبوي إذ ذاك بني ، فقد قدمت أن الزجر متأخر عن قصة التقريب بست سنين . وقال الخطابي : توهم بعضهم أن أكل الثوم عذر في التخلف عن الجماعة ، وإنما هو عقوبة لآكله على فعله إذ حرم فضل الجماعة اهـ . وكأنه يخص الرخصة بما لا سبب للمرء فيه كالمطر مثلاً ، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون أكلها حراماً ، ولا أن الجماعة فرض عين . واستدل المهلب بقوله « فإني أناجي من لا تناجي » على أن الملائكة أفضل من الآدميين . وتعقب بأنه لا يلزم من تفضيل بعض الأفراد على بعض تفضيل الجنس على الجنس ، واختلف هل كان أكل ذلك حراماً على النبي صلى الله عليه وسلم أو لا ؟ والراجح الحل لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « وليس بمحرم » كما تقدم من حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة . ونقل ابن التين عن مالك قال : الفجل إن كان يظهر ريحه فهو كالثوم . وقيده عياض بالجشاء . قلت : وفي الطبراني الصغير من حديث أبي الزبير عن جابر التنصيص على ذكر الفجل في الحديث ، لكن في إسناده يحيى بن راشد وهو ضعيف . وألحق بعضهم بذلك من بفيه بخر أو به جرح له رائحة . وزاد بعضهم فألحق أصحاب الصنائع كالسماك ، والعاهات كالجذوم ، ومن يؤذى الناس بلسانه ، وأشار ابن دقيق العيد إلى أن ذلك كله توسع غير مرضى .

( فائدة ) : حكم رحبة المسجد وما قرب منها حكمه ، ولذلك كان صلى الله عليه وسلم إذا وجد ريحها في المسجد أمر بإخراج من وجدت منه إلى البقيع كما ثبت في مسلم عن عمر رضي الله عنه .

( تنبيه ) : وقع في حديث حذيفة عند ابن خزيمة « من أكل من هذه البقلة الخبيثة فلا يقرن مسجداً ، ثلاثاً » . وبوب عليه « توقيت النهي عن إتيان الجماعة لآكل الثوم » وفيه نظر ، لاحتمال أن يكون قوله « ثلاثاً » يتعلق بالقول ، أي قال ذلك ثلاثاً ، بل هذا هو الظاهر ، لأن علة المنع وجود الرائحة وهي لا تستمر هذه المدة .

ب

وَضُوءُ الصَّبِيَّانِ ، وَمَتَى يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْغُسْلُ وَالطُّهُورُ ؟

وَحُضُورُهُمُ الْجَمَاعَةَ وَالْعِيدَيْنِ وَالْجَنَائِزَ وَصُفُوفَهُمْ

٨٣٨ - حدثني ابنُ المثنى قال نا غنْدَرٌ قال نا شعبةُ قال سمعتُ سليمانَ الشيبانيَّ

سمعتُ الشعبيُّ قال : أخبرني مَنْ مرَّ مع النبيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ على قبرٍ منبوذٍ فأَمَّهم وصَفَّوا عليه .  
فقلتُ : يا أبا عمرو من حدثك ؟ قال : ابنُ عباس .

[الحديث ٨٥٧ - أطرافه في : ١٢٤٧، ١٣١٩، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٦، ١٣٣٦، ١٣٤٠.]

[٨٥٨] ٨٣٩- نا عليُّ بنُ عبدِ اللهِ قال نا سفيانُ قال حدثني صفوانُ بنُ سليمٍ عن عطاءِ بنِ يسارٍ  
عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ قال : «الغسلُ يومَ الجمعةِ واجبٌ على كلِّ  
مُحتلمٍ» .

[الحديث ٨٥٨ - أطرافه في : ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٩٥، ٢٦٦٥.]

[٨٥٩] ٨٤٠- نا عليُّ بنُ عبدِ اللهِ قال نا سفيانُ عن عمروٍ قال أخبرني كُريبٌ عن ابنِ عباسٍ : بَتُّ  
عندَ خالتي ميمونةَ ليلةً ، فنامَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ ، فلما كانَ في بعضِ الليلِ قامَ رسولُ اللهِ صَلَّى  
اللهُ عليه فتوضَّأَ من شَنِّ مُعلَقٍ وضوءاً خفيفاً -يُخَفِّفُ عمرو ويُقلِّلهُ جداً- ثمَّ قامَ يُصَلِّي ، فقمتُ  
فتوضَّأتُ نحوهً مما توضَّأَ ، ثمَّ جئتُ فقمتُ عن يساره ، فحوَّلني فجعلني من يمينه ، ثمَّ صَلَّى ما شاءَ  
اللهُ ، ثم اضطجعَ فنامَ حتى نفخ . فأتاهُ المنادي يأذنهُ بالصلاةِ ، فقامَ معه إلى الصلاةِ فصَلَّى ولم  
يتوضَّأ . قلنا لعمرو : إنَّ ناساً يقولونَ : إنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليهِ تنامُ عينه ولا ينامُ قلبه .  
قال عمرو : سمعتُ عبيدَ بنَ عميرٍ يقول : إن رؤيا الأنبياءِ وحىٌ ثمَّ قرأ : ﴿إِنِّي أَرَى فِي  
الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ .

[٨٦٠] ٨٤١- نا إسماعيلُ قال حدثني مالكٌ عن إسحاقَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي طلحةَ عن أنسٍ  
ابنِ مالكٍ أنَّ جدَّتهُ مُليكةَ دَعَتْ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عليهِ لطعامٍ صنعتهُ ، فأكلَ منه فقال : «قوموا  
فلاُصَلِّي بكم» ، فقمتُ إلى حصيرٍ لنا قد اسودَّ من طولِ ما لبِثُ ، فنضحتهُ بماءٍ ، فقامَ رسولُ اللهِ  
صلى اللهُ عليهِ واليتيمُ معي والعجوزُ من ورائنا ، فصَلَّى بنا ركعتين .

[٨٦١] ٨٤٢- نا عبدُ اللهِ بنُ مسلمةَ عن مالكٍ عن ابنِ شهابٍ عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عتبةَ عن  
عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ أنه قال : أقبلتُ راكباً على حمارٍ أتان ، وأنا يومئذٍ قد ناهزتُ الاحتلامَ ، ورسولُ  
اللهِ صَلَّى اللهُ عليهِ يُصَلِّي بالناسِ بمنى إلى غيرِ جدارٍ ، فمررتُ بينَ يدي بعضِ الصفِّ ، فنزلتُ  
وأرسلتُ الأتانَ ترتعُ ، ودخلتُ في الصفِّ ، فلم يُنكرْ ذلكَ عليَّ أحدٌ .

[٨٦٢] ٨٤٣- نا أبو اليمانِ قال نا شعيبٌ عن الزهريِّ قال أخبرني عروةُ بنُ الزبيرِ أن عائشةَ  
قالت : أَعْتَمَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليهِ ... وقال عِيَّاشُ نا عبدُ الأعلى قال نا معمرٌ عن الزهريِّ عن



عروة عن عائشة قالت: أعتَمَ رسولُ الله صلى الله عليه في العشاءِ حتى ناداهُ عمرُ: قد نامَ النساءُ والصبيانُ. قالت: فخرجَ رسولُ الله صلى الله عليه فقال: «إنه ليسَ أحدٌ من أهلِ الأرضِ يُصلي هذه الصلاةَ غيرُكم». ولم يكن أحدٌ يومئذٍ يُصلي غيرَ أهلِ المدينة.

[٨٦٣] ٨٤٤- فاعمرُ بن علي قال نا يحيى قال نا سفيان قال حدثني عبد الرحمن بن عباس قال سمعتُ ابنَ عباسٍ وقال له رجلٌ: شهدتُ الخروجَ مع رسولِ الله صلى الله عليه؟ قال: نعم، ولولا مكانِي منه ما شهدتهُ -يعني من صِغَرِه- أتى العَلَمُ الذي عندَ دارِ كثيرِ بنِ الصلتِ، ثم خطبَ، ثم أتى النساءَ فوعظهنَّ وذكرهنَّ وأمرهنَّ أن يتصدقنَّ، فجعلتِ المرأةُ تُهوي بيدها إلى حلقِها تُلقِي في ثوبِ بلالٍ، ثم أتى هو وبلالُ البيت.

قوله (باب وضوء الصبيان) قال الزين بن المنير: لم ينص على حكمه، لأنه لو عبر بالنصب لاقتضى صحة صلاة الصبي بغير وضوء، ولو عبر بالوجوب لاقتضى أن الصبي يعاقب على تركه كما هو حد الواجب، فأتى بعبارة سالمة من ذلك، وإنما لم يذكر الغسل لندور موجب من الصبي بخلاف الوضوء، ثم أردفه بذكر الوقت الذي يجب فيه ذلك عليه فقال «ومتى يجب عليهم الغسل والظهور» وقوله «والظهور» من عطف العام على الخاص، وليس في أحاديث الباب تعيين وقت الإيجاب إلا في حديث أبي سعيد فإن مفهومه أن غسل الجمعة لا يجب على غير المحتلم، فيؤخذ منه أن الاحتلام شرط لوجوب الغسل، وأما ما رواه أبو داود والترمذي وصححه وكذا ابن خزيمة والحاكم من طريق عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده مرفوعاً «علموا الصبي الصلاة ابن سبع، واضربوه عليها ابن عشر» فهو وإن اقتضى تعيين وقت الوضوء لتوقف الصلاة عليه فلم يقل بظاهره إلا بعض أهل العلم، قالوا: تجب الصلاة على الصبي للأمر بضربه على تركها، وهذه صفة الوجوب، وبه قال أحمد في رواية، وحكى البندنجي أن الشافعي أوماً إليه. وذهب الجمهور إلى أنها لا تجب عليه إلا بالباوغ، وقالوا: الأمر بضربه للتدريب. وجزم البيهقي بأنه منسوخ بحديث «رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم» لأن الرفع يستدعي سبق وضع. وسيأتي البحث في ذلك في كتاب النكاح. ويؤخذ من إطلاق الصبي على ابن سبع الرد على من زعم أنه لا يسمى صبيّاً إلا إذا كان رضيعاً، ثم يقال له غلام إلى أن يصير ابن سبع، ثم يصير يافعاً إلى عشر، ويوافق الحديث قول الجوهري: الصبي الغلام.

قوله (وحضورهم) بالجر عطفاً على قوله «وضوء الصبيان» وكذا قوله «وصفوفهم». ثم أورد في الباب سبعة أحاديث أولها حديث ابن عباس في الصلاة على القبر، والغرض منه صلاة ابن عباس معهم ولم يكن إذ ذاك بالغاً كما سيأتي دليله في خامس أحاديث الباب، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى. ثانيها حديث أبي سعيد، وقد تقدم توجيه إirاده، ويأتي الكلام عليه في كتاب الجمعة إن شاء الله تعالى. ثالثها حديث ابن عباس في ميته في بيت ميمونة، وفيه وضوؤه وصلاته مع النبي صلى الله عليه وسلم وتقريره له على ذلك بأن حوله فجعله عن يمينه، وقد تقدم من هذا الوجه في أوائل كتاب الطهارة،

ويأتى بقية مباحثه فى كتاب الوتر إن شاء الله تعالى . رابعها حديث أنس فى صف اليتيم معه خلف النبى صلى الله عليه وسلم ، ومطابقته للترجمة من جهة أن اليتيم دال على الصبا إذ لا يتم بعد احتلام ، وقد أقره صلى الله عليه وسلم على ذلك . خامسها حديث ابن عباس فى مجيئه إلى منى ومروره بين يدي بعض الصف ، ودخوله معهم وتقريره على ذلك وقال فيه إنه كان ناهز الاحتلام أى قاربه ، وقد تقدمت مباحثه فى أبواب ستره المصلى . سادسها حديث عائشة فى تأخير العشاء حتى قال عمر « نام النساء والصبيان » قال ابن رشيد : فهم منه البخارى أن النساء والصبيان الذين ناموا كانوا حضوراً فى المسجد ، وليس الحديث صريحاً فى ذلك ، إذ يحتمل أنهم ناموا فى البيوت ، لكن الصبيان جمع محلى باللام فيعم من كان منهم مع أمه أو غيرها فى البيوت ومن كان مع أمه فى المسجد ، وقد أورد المصنف فى الباب الذى يليه حديث أبى قتادة رفعه « إني لأقوم إلى الصلاة » الحديث وفيه « فأسمع بكاء الصبي فأتجوز فى صلاتي كراهية أن أشق على أمه » وقد قدمنا فى شرحه فى أبواب الجماعة أن الظاهر أن الصبي كان مع أمه فى المسجد وأن احتمال أنها كانت تركته نائماً فى بيتها وحضرت الصلاة فاستيقظ فى غيبتها فبكى بعيد ، لكن الظاهر الذى فهمه أن القضاء بالمرئى أولى من القضاء بالمقدر . انتهى . وقد تقدمت مباحثه فى أبواب المواقيت ، وساقه المصنف هنا من طريق معمر وشعيب بلفظ معمر ثم ساق لفظ شعيب فى الباب الذى بعده ، وقوله « قال عياش » وقع فى بعض الروايات « قال لى عياش » وهو بالتحثانية والمعجمة ، وتحول الإسناد عند الأكثر من بعد الزهرى ، وأتمه فى رواية المستملى ، ثم ختم الباب بحديث ابن عباس فى شهوده صلاة العيد مع النبى صلى الله عليه وسلم وقد صرح فيه بأنه كان صغيراً وسيأتى الكلام عليه فى كتاب العيدين ، وترجم له هناك « باب خروج الصبيان إلى المصلى » واستشكل قوله فى الترجمة « وصفوفهم » لأنه يقتضى أن يكون للصبيان صفوف تخصهم وليس فى الباب ما يدل على ذلك وأجيب بأن المراد بصفوفهم وقوفهم فى الصف مع غيرهم ، وفقه ذلك هل يخرج من وقف معه الصبي فى الصف عن أن يكون فرداً حتى يسلم من بطلان صلاته عند من يمنعه أو كراهته وظاهر حديث أنس يقتضى الإجزاء ، فهو حجة على من منع ذلك من الحنابلة مطلقاً ، وقد نص أحمد على أنه يجزئ فى النفل دون الفرض وفيه ما فيه .

## باب

### خروج النساء إلى المساجد بالليل والغلس

[٨٦٤] ٨٤٥ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة قالت : أعتَم رسولُ الله صلى الله عليه بالعمّة حتى ناداهُ عمرُ : نامَ النساءُ والصبيانُ . فخرجَ النبيُّ صلى الله عليه فقال : « ما ينتظرُها أحدٌ غيرُكم من أهلِ الأرضِ » . ولا يُصلى يومئذٍ إلا بالمدينة ، وكانوا يُصلُّونَ العمّةَ فيما بين أن يغيب الشفقُ إلى ثلثِ الليلِ الأوّلِ .

٨٤٦- فَاُعْبِدُ اللَّهَ بِنُ مُوسَى عَنْ حَنْظَلَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنْكُمْ نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأُذِّنُوا لَهُنَّ».

تَابِعَهُ شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.

[الحديث ٨٦٥- أطرافه في: ٨٧٣، ٨٩٩، ٩٠٠، ٥٢٣٨].

**قوله ( باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والغلس )** أورد فيه ستة أحاديث تقدم الكلام عليها إلا الثاني والأخير ، وبعضها مطلق في الزمان وبعضها مقيد بالليل أو الغلس ، فحمل المطلق في الترجمة على المقيد ، وللفقهاء في ذلك تفاصيل ستأتي الإشارة إلى بعضها . فأول أحاديث الباب حديث عائشة في تأخير العشاء حتى نادى عمر : نام النساء والصبيان ، وقد تقدم سادساً لأحاديث الباب الذي قبله . ثانياً حديث ابن عمر في النهي عن منع النساء عن المسجد . ثالثاً حديث أم سلمة في مكث الإمام بعد السلام حتى ينصرف النساء ، وقد تقدم الكلام عليه قبل أربعة أبواب . رابعاً حديث عائشة في صلاة الصبح بغلس ورجوع النساء متلفعات ، وقد تقدم الكلام عليه قبل في المواقيت . خامساً حديث أبي قتادة في تخفيف الصلاة حين بكى الصبي لأجل أمه ، وقد تقدم الكلام عليه في الإمامة . سادساً حديث عائشة في منع نساء بني إسرائيل المساجد ، وسأذكر فوائده بعد الكلام على الحديث الثاني وهو حديث ابن عمر .

**قوله ( عن حنظلة )** هو ابن أبي سفيان الجمحي ، وسالم بن عبد الله أي ابن عمر .

**قوله ( إذا استأذنكم نساؤكم بالليل إلى المسجد )** لم يذكر أكثر الرواة عن حنظلة قوله « بالليل » كذلك أخرجه مسلم وغيره ، وقد اختلف فيه على الزهري عن سالم أيضاً ، فأورده المصنف بعد باين من رواية معمر ومسلم من رواية يونس بن يزيد وأحمد من رواية عقيل والسراج من رواية الأوزاعي كلهم عن الزهري بغير تقييد ، وكذا أخرجه المصنف في النكاح عن علي بن المديني عن سفيان بن عيينة عن الزهري بغير قيد ، ووقع عند أبي عوانة في صحيحه عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن عيينة مثله لكن قال في آخره « يعني بالليل » وبين ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء أن سفيان بن عيينة هو القائل « يعني » ، وله عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابن عيينة قال « قال نافع بالليل » ، وله عن يحيى بن حكيم عن ابن عيينة قال « جاءنا رجل فحدثنا عن نافع قال : إنما هو بالليل » وسمى عبد الرزاق عن ابن عيينة الرجل المبهم فقال بعد روايته عن الزهري « قال ابن عيينة وحدثنا عبد الغفار - يعني ابن القاسم - أنه سمع أبا جعفر يعني الباقر يخبر بمثل هذا عن ابن عمر ، قال فقال له نافع مولى ابن عمر : إنما ذلك بالليل » وكأن اختصاص الليل بذلك لكونه أستر ، ولا يخفى أن محل ذلك إذا أمنت المفسدة منهن وعليهن ، قال النووي : استدل به على أن المرأة لا تخرج من بيت زوجها إلا بإذنه لتوجه الأمر إلى الأزواج بالإذن ، وتعقبه ابن دقيق العيد بأنه إن أخذ من المفهوم فهو مفهوم لقب وهو ضعيف ، لكن يتقوى بأن يقال : إن منع الرجال نساءهم أمر مقرر ، وإنما علق الحكم بالمساجد لبيان محل الجواز فيبقى ما عداه على المنع ، وفيه إشارة إلى أن الإذن المذكور لغير الوجوب ، لأنه لو كان واجباً لانتفى معنى الاستئذان ، لأن ذلك إنما يتحقق إذا كان المستأذن مخيراً في الإجابة أو الرد .

قوله ( تابعه شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر ) ذكر المزى في الأطراف تبعاً لخلف وأبي مسعود أن هذه المتابعة وقعت بعد رواية ورقاء عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن ابن عمر بهذا الحديث ، ولم أقف على ذلك في شيء من الروايات التي اتصلت لنا من البخارى في هذا الموضع ، وإنما وقعت المتابعة المذكورة عقب رواية حنظلة عن سالم ، وقد وصلها أحمد قال « حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة » فذكر الحديث بزيادة سيأتى ذكرها قريباً . نعم أخرج البخارى رواية ورقاء في أوائل كتاب الجمعة بلفظ « ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد » ولم يذكر بعده متابعة ولا غيرها ، ووافقه مسلم على إخراجها من هذا الوجه أيضاً وزاد فيه « فقال له ابن له يقال له واقد : إذا يتخذنه دغلا ، قال : فضرب في صدره وقال : أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول لا » ولم أر لهذه القصة ذكراً في شيء من الطرق التي أخرجها البخارى لهذا الحديث ، وقد أوهم صنيع صاحب العمدة خلاف ذلك ، ولم يتعرض لبيان ذلك أحد من شراحه ، وأظن البخارى اختصرها للاختلاف في تسمية ابن عبد الله بن عمر ، فقد رواه مسلم من وجه آخر عن ابن عمر وسمى الابن بلالا فأخرجه من طريق كعب بن علقمة عن بلال بن عبد الله بن عمر عن أبيه بلفظ « لا تمنعوا النساء حظوظهن من المساجد إذا استأذنكم ، فقال بلال : والله لنمنعن » الحديث . وللطبراني من طريق عبد الله بن هبيرة عن بلال بن عبد الله نحوه وفيه « فقلت أما أنا فسامع أهلى ، فمن شاء فليسرح أهله » وفي رواية يونس عن ابن شهاب الزهري عن سالم في هذا الحديث « قال فقال بلال بن عبد الله : والله لنمنعن ! ومثله في رواية عقيل عند أحمد ، وعنده في رواية شعبة عن الأعمش المذكورة » فقال سالم أو بعض بنيه : والله لا ندعهن يتخذنه دغلا » الحديث . والراجح من هذا أن صاحب القصة بلال لورود ذلك من روايته نفسه ومن رواية أخيه سالم ، ولم يختلف عليهما في ذلك . وأما هذه الرواية الأخيرة فرجوحة لوقوع الشك فيها ، ولم أره مع ذلك في شيء من الروايات عن الأعمش مسمى ولا عن شيخه مجاهد ، فقد أخرجه أحمد من رواية إبراهيم بن مهاجر وابن أبي نجيح وليث بن أبي سليم كلهم عن مجاهد ولم يسمه أحد منهم ، فإن كانت رواية عمرو بن دينار عن مجاهد محفوظة في تسميته واقداً فيحتمل أن يكون كل من بلال وواقع وقع منه ذلك إما في مجلس أو في مجلسين ، وأجاب ابن عمر كلا منهما بجواب يليق به ، ويقويه اختلاف النقلة في جواب ابن عمر ، ففي رواية بلال عند مسلم « فأقبل عليه عبد الله فسهب سباً سيثاً ما سمعته يسبه مثله قط » وفسر عبد الله بن هبيرة في رواية الطبراني السب المذكور باللعن ثلاث مرات ، وفي رواية زائدة عن الأعمش « فأنهره وقال : أف لك » وله عن ابن نمير عن الأعمش « فعل الله بك وفعل » ومثله للترمذى من رواية عيسى بن يونس ، ولمسلم من رواية أبي معاوية « فزبره » ولأبى داود من رواية جرير « فسهب وغضب » فيحتمل أن يكون بلال البادئ فلذلك أجابه بالسب المفسر باللعن ، وأن يكون واقد بدأه فلذلك أجابه بالسب المفسر بالتأفيف مع الدفع في صدره ، وكأن السر في ذلك أن بلالا عارض الخبر برأيه ولم يذكر علة المخالفة ، ووافقه واقد لكن ذكرها بقوله « يتخذنه دغلا » وهو بفتح المهملة ثم المعجمة وأصله الشجر الملتف ثم استعمل في المخادعة لكون المخادع يلف في ضميره أمراً ويظهر غيره ، وكأنه قال ذلك لما رأى من فساد بعض النساء في ذلك الوقت وحملته على ذلك الغيرة ، وإنما أنكر عليه ابن عمر لتصريحه بمخالفة الحديث ، وإلا فلو قال مثلاً إن الزمان قد تغير وإن بعضهن ربما ظهر منه قصد المسجد وإضمار غيره لكان

يظهر أن لا ينكر عليه ، وإلى ذلك أشارت عائشة بما ذكر في الحديث الأخير . وأخذ من إنكار عبد الله على ولده تأديب المعارض على السنن برأيه ، وعلى العالم بهواه ، وتأديب الرجل ولده وإن كان كبيراً إذا تكلم بما لا ينبغي له ، وجواز التأديب بالهجران ، فقد وقع في رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد عند أحمد « فأكلمه عبد الله حتى مات » وهذا إن كان محفوظاً يحتمل أن يكون أحدهما مات عقب هذه القصة بيسير .

[٨٦٦] ٨٤٧- حدثنا عبد الله بن محمد قال نا عثمان بن عمر قال أنا يونس عن الزهري قال :

حدثتني هند بنت الحارث أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه أخبرتها : أن النساء في عهد رسول الله صلى الله عليه كن إذا سلمن من المكتوبة قمن وثبت رسول الله صلى الله عليه ومن صلى من الرجال ما شاء الله ، فإذا قام رسول الله صلى الله عليه قام الرجال .

[٨٦٧] ٨٤٨- نا عبد الله بن مسلمة عن مالك ... ح .

ونا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت : إن كان رسول الله صلى الله عليه ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس .

[٨٦٨] ٨٤٩- نا محمد بن مسكين قال نا بشر قال أنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير

عن عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إني لأقوم إلى الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها ، فأسمع بكاء الصبي فأتجوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه » .

[٨٦٩] ٨٥٠- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت :

لو أدرك رسول الله صلى الله عليه ما أحدث النساء لمنعهن كما منعت نساء بني إسرائيل . قلت لعمرة : أو منعن ؟ قالت : نعم .

ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث في مطلق حضور النساء الجماعة مع الرجال وهي حديث أم سلمة « أن النساء كن إذا سلمن من الصلاة قمن وثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم » وقد مضى الكلام عليه في أواخر صفة الصلاة . وحديث عائشة « إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات » وقد تقدم شرحه في المواقيت . وحديث أبي قتادة رفعه « إني لأقوم في الصلاة » الحديث وفيه « فأتجوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه » وقد تقدم شرحه في أبواب الإمامة ، قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث عام في النساء ، إلا أن الفقهاء خصوه بشروط : منها أن لا تتطيب ، وهو في بعض الروايات « وليخرجن تفلات » . قلت : هو بفتح المثناة وكسر الفاء أي غير متطيبات . ويقال امرأة تفلت إذا كانت

متغيرة الريح ، وهو عند أبي داود وابن خزيمة من حديث أبي هريرة وعند ابن حبان من حديث زيد بن خالد وأوله « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » ولمسلم من حديث زينب امرأة ابن مسعود « إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمنن طيباً » انتهى . قال : ويلحق بالطيب ما في معناه لأن سبب المنع منه ما فيه من تحريك داعية الشهوة كحسن الملبس والحلى الذى يظهر والزينة الفاخرة وكذا الاختلاط بالرجال ، وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر ، إلا إن أخذ الخوف عليها من جهتها لأنها إذا عريت مما ذكر وكانت مستترة حصل الأمن عليها ولا سيما إذا كان ذلك بالليل . وقد ورد في بعض طرق هذا الحديث وغيره ما يدل على أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد ، وذلك في رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر بلفظ « لا تمنعوا نساءكم المساجد ، وبيوتهن خير لهن » أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة . ولأحمد والطبراني من حديث أم حميد الساعدية « أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ، إني أحب الصلاة معك . قال : قد علمت ، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك ، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجد الجماعة » وإسناد أحمد حسن ، وله شاهد من حديث ابن مسعود عند أبي داود . ووجه كون صلاتها في الإخفاء أفضل لتحقيق الأمن فيه من الفتنة ، ويتأكد ذلك بعد وجود ما أحدث النساء من التبرج والزينة ، ومن ثم قالت عائشة ما قالت ، وتمسك بعضهم بقول عائشة في منع النساء مطلقاً وفيه نظر ، إذ لا يترتب على ذلك تغير الحكم لأنها علقته على شرط لم يوجد بناء على ظن ظنته فقالت « لو رأى المنع » فيقال عليه : لم ير ولم يمنع ، فاستمر الحكم حتى أن عائشة لم تصرح بالمنع وإن كان كلامها يشعر بأنها كانت ترى المنع . وأيضاً فقد علم الله سبحانه ما سيحدثن فأوحى إلى نبيته بمنعهن ، ولو كان ما أحدثن يستلزم منعهن من المساجد لكان منعهن من غيرها كالأسواق أولى . وأيضاً فالأحداث إنما وقع من بعض النساء لا من جميعهن ، فإن تعين المنع فليكن لمن أحدثت ، والأولى أن ينظر إلى ما ينحشى منه الفساد فيجتنب لإشارته صلى الله عليه وسلم إلى ذلك بمنع التطيب والزينة ، وكذلك التقيد بالليل كما سبق .

قوله في حديث عائشة آخر أحاديث الباب ( كما منعت نساء بني إسرائيل ) وقول عمرة ( نعم ) في جواب سؤال يحيى بن سعيد لها يظهر أنها تلقته عن عائشة ، ويحتمل أن يكون عن غيرها ، وقد ثبت ذلك من حديث عروة عن عائشة موقوفاً أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح ولفظه « قالت : كن نساء بني إسرائيل يتخذن أرجلا من خشب يتشرفن للرجال في المساجد ، فحرم الله عليهن المساجد ، وسلطت عليهن الحيضة » وهذا وإن كان موقوفاً فحكمه حكم الرفع لأنه لا يقال بالرأى ، وروى عبد الرزاق أيضاً نحوه بإسناد صحيح عن ابن مسعود ، وقد أشرت إلى ذلك في أول كتاب الحيض .

( تنبيه ) : وقع في رواية كريمة عقب الحديث الثاني من هذا الباب « باب انتظار الناس قيام الإمام العالم » وكذا في نسخة الصغاني ، وليس ذلك بمعتمد إذ لا تعلق لذلك بهذا الموضع ، بل قد تقدم في موضعه من الإمامة بمعناه .

## باب صلاة النساء خلف الرجال

- [٨٧٠] ٨٥١- حدثنا يحيى بن قزعة قال نا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن هند بنت الحارث عن أم سلمة كان رسول الله صلى الله عليه إذا سلم قام النساء حين يقضي تسليمه، ويمكث هو في مقامه يسيراً قبل أن يقوم. قال: نرى -والله أعلم- أن ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يدركهن أحد من الرجال.
- [٨٧١] ٨٥٢- نا أبو نعيم قال نا ابن عيينة عن إسحاق عن أنس قال: «صلى النبي صلى الله عليه في بيت أم سليم، فقمت ویتیم خلفه، وأم سليم خلفنا».

قوله ( باب صلاة النساء خلف الرجال ) أورد فيه حديث أم سلمة في مكث الرجال بعد التسليم ، وقد تقدم الكلام عليه . ومطابقته للترجمة من جهة أن صف النساء لو كان أمام الرجال أو بعضهم للزم من انصرافهن قبلهم أن يتخطينهم وذلك منهي عنه . ثم أورد فيه حديث أنس في صلاة أم سليم خلفه والیتیم معه ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم الكلام عليه في آخر أبواب الصفوف . وقوله فيه « فقت ویتیم خلفه » فيه شاهد للمذهب الكوفيين في إجازة العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون التأكيد .

## باب

### سرعة انصراف النساء من الصبح وقلة مقامهن في المسجد

- [٨٧٢] ٨٥٣- نا يحيى بن موسى قال نا سعيد بن منصور قال نا فليح عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة: أن رسول الله صلى الله عليه كان يصلي الصبح بغلَس فينصرفن نساء المؤمنین لا يعرفن من الغلَس، أو لا يعرف بعضهن بعضاً.

قوله ( باب سرعة انصراف النساء من الصبح ) قيد بالصبح لأن طول التأخير فيه يفضي إلى الإسفار ، فناسب الإسراع ، بخلاف العشاء فإنه يفضي إلى زيادة الظلمة فلا يضر المكث .

قوله ( سعيد بن منصور ) هو من شيوخ البخاري ، وربما روى عنه بواسطة كما هنا .

قوله ( فينصرفن ) هو على لغة بني الحارث ، وكذا قوله « لا يعرفن بعضهن بعضاً » وهذا في رواية الحموي والكشميني وغيرهما « لا يعرف » بالافراد على الجادة .

قوله ( نساء المؤمنين ) ذكر الكرماني أن في بعض النسخ « نساء المؤمنات » وذكر توجيهه ، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أبواب المواقيت .

## باب

### استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد

[٨٧٣] ٨٥٤- فامسدد قال نا يزيد بن زريع عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا استأذنت امرأة أحدكم فلا يمنعها » .

قوله ( باب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد ) أورد فيه حديث ابن عمر ، وقد تقدم الكلام عليه قريباً ، لكن أورده هنا من طريق يزيد بن زريع عن معمر وليس فيه تقييد بالمسجد . نعم أخرجه الإسماعيلي من هذا الوجه بذكر المسجد ، وكذا أخرجه أحمد عن عبد الأعلى عن معمر وزاد فيه زيادة ستأتي قريباً . ومقتضى الترجمة أن جواز الخروج يحتاج إلى إذن الزوج ، وقد تقدم البحث فيه أيضاً ، والله المستعان .

(١)  
[٨٧٤]

[٨٧٥]

( خاتمة ) : اشتملت أبواب صفة الصلاة إلى هنا من الأحاديث المرفوعة على مائة وثمانين حديثاً ، المعلق منها ثمانية وثلاثون حديثاً ، والبقية موصولة . المكرر منها - فيها وفيما مضى - مائة حديث وخمسة أحاديث وهي جملة المعلق إلا ثلاثة منه وسبعون أخرى موصولة ، فالخالص منها خمسة وسبعون منها الثلاثة المعلقة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى ثلاثة عشر حديثاً وهي : حديث ابن عمر في الرفع عند القيام من الركعتين ، وحديث أنس في النهي عن رفع البصر في الصلاة ، وحديث عائشة في أن الالتفات اختلاس من الشيطان ، وحديث زيد بن ثابت في قراءة الأعراف في المغرب ، وحديث أنس في قراءة الرجل قل هو الله أحد وهو معلق ، وحديث أبي بكرة في الركوع دون الصف ، وحديث أبي هريرة في جمع الإمام بين التسميع والتحميد ، وحديث رفاعة في القول في الاعتدال ، وحديث أبي سعيد في الجهر بالتكبير ، وحديث ابن عمر في سنة الجلوس في التشهد ، وحديث أم سلمة في سرعة انصراف النساء بعد السلام ، وحديث

(١) الحديثان ٨٧٤ و ٨٧٥ حسب ترقيم فؤاد عبد الباقي غير موجودين في رواية أبي ذر الهروي .



أبي هريرة « لا يتطوع الإمام في مكانه » وهو معلق ، وحديث عقبة بن الحارث في قصة التبر . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة وغيرهم ستة عشر أثراً منها ثلاثة موصولة وهي : حديث أبي يزيد عمرو بن سلمة في موافقته في صفة الصلاة لحديث مالك بن الحويرث وقد ذكره ، وحديث ابن عمر في صلاته متربعاً ذكره في أثناء حديثه في سنة الجلوس في التشهد ، وحديثه في تطوعه في المكان الذي صلى فيه الفريضة والبقية معلقات . والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب .

سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

## كتاب الجمعة

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( كتاب الجمعة ) ثبتت هذه الترجمة للأكثر ، ومنهم من قدمها على البسملة ، وسقطت لكرامة وأبي ذر عن الحموي . والجمعة بضم الميم على المشهور ، وقد تسكن وقرأ بها الأعمش ، وحكى الواحدى عن الفراء فتحها ، وحكى الزجاج الكسر أيضاً . والمراد بيان أحكام صلاة الجمعة . واختلف فى تسمية اليوم بذلك - مع الاتفاق على أنه كان يسمى فى الجاهلية العروبة - بفتح العين المهملة وضم الراء وبالموحدة - فقيل : سمي بذلك لأن كمال الخلائق جمع فيه ، ذكره أبو حذيفة النجارى فى المبتدأ عن ابن عباس وإسناده ضعيف . وقيل : لأن خلق آدم جمع فيه ورد ذلك من حديث سلمان أخرجه أحمد وابن خزيمة وغيرهما فى أثناء حديث ، وله شاهد عن أبي هريرة ذكره ابن أبي حاتم موقوفاً بإسناد قوى ، وأحمد مرفوعاً بإسناد ضعيف . وهذا أصح الأقوال . ويلى ما أخرجه عبد بن حميد عن ابن سيرين بسند صحيح إليه فى قصة تجميع الأنصار مع أسعد بن زرارة ، وكانوا يسمون يوم الجمعة يوم العروبة ، فصلى بهم وذكرهم فسموه الجمعة حين اجتمعوا إليه ، ذكره ابن أبي حاتم موقوفاً . وقيل : لأن كعب بن لؤى كان يجمع قومه فيه فيذكرهم ويأمرهم بتعظيم الحرم ويخبرهم بأنه سيبعث منه نبي ، روى ذلك الزبير فى « كتاب النسب » عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف مقطوعاً وبه جزم الفراء وغيره . وقيل : إن قصياً هو الذى كان يجمعهم ذكره ثعلب فى أماليه . وقيل سمي بذلك لاجتماع الناس للصلاة فيه ، وبهذا جزم ابن حزم فقال : إنه اسم إسلامى لم يكن فى الجاهلية وإنما كان يسمى العروبة . انتهى . وفيه نظر ، فقد قال أهل اللغة : أن العروبة اسم قديم كان للجاهلية ، وقالوا فى الجمعة هو يوم العروبة ، فالظاهر أنهم غيروا أسماء الأيام السبعة بعد أن كانت تسمى : أول ، أهون ، جبار ، دبار ، مؤنس ، عروبة ، شبار . وقال الجوهري : كانت العرب تسمى يوم الإثنين أهون فى أسمائهم القديمة ، وهذا يشعر بأنهم أحدثوا لها أسماء ، وهى هذه المتعارفة الآن كالسبت والأحد إلى آخرها . وقيل : إن أول من سمي الجمعة العروبة كعب بن لؤى وبه جزم الفراء وغيره ، فيحتاج من قال إنهم غيروها إلا الجمعة فأبقوه على تسمية العروبة إلى نقل خاص . وذكر ابن القيم فى الهدى ليوم الجمعة اثنين وثلاثين خصوصية ، وفيها أنها يوم عيد ولا يصام منفرداً ، وقراءة ألم تنزيل وهل أتى فى صبيحتها والجمعة والمنافقين فيها . والغسل لها والطيب والسواك ولبس أحسن الثياب ،

وتبخير المسجد والتبكير والاشتغال بالعبادة حتى يخرج الخطيب ، والخطبة والإنصات ، وقراءة الكهف ، ونفى كراهية النافلة وقت الاستواء ، ومنع السفر قبلها ، وتضعيف أجر الذهاب إليها بكل خطوة أجر سنة ، ونفى تسجير جهنم في يومها ، وساعة الإجابة ، وتكفير الآثام ، وأنها يوم المزيد والشاهد المدخر لهذه الأمة ، وخير أيام الأسبوع ، وتجتمع فيه الأرواح إن ثبت الخبر فيه ، وذكر أشياء آخر فيها نظر ، وترك أشياء يطول تتبعها . انتهى ملخصا والله أعلم .

## باب

### فرض الجمعة

لِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ .

[٨٧٦] ٨٥٥- نا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج مولى ربيعة بن الحارث حدثه أنه سمع أبا هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه يقول : «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، ثم هذا يومهم الذي فرض الله عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله له ، فالناس لنا تبع : اليهود غداً ، والنصارى بعد غد» .

قوله (باب فرض الجمعة) لقول الله تعالى : ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ إلى هنا عند الأكثر ، وسياق بقية الآية في رواية كريمة وأبي ذر .

قوله (فاسعوا فامضوا) هذا في رواية أبي ذر عن الحموي وحدة ، وهو تفسير منه للمراد بالسعي هنا بخلاف قوله في الحديث المتقدم «فلا تأتوها تسعون» فالمراد به الجري . وسياق في التفسير أن عمر قرأ «فامضوا» وهو يؤيد ذلك . واستدلال البخاري بهذه الآية على فرضية الجمعة سبقه إليه الشافعي في الأم ، وكذا حديث أبي هريرة ثم قال : فالتنزيل ثم السنة يدلان على إيجابها ، قال : وعلم بالإجماع أن يوم الجمعة هو الذي بين الخميس والسبت . وقال الشيخ الموفق : الأمر بالسعي يدل على الوجوب إذ لا يجب السعي إلا إلى واجب . واختلف في وقت فرضيتها فالأكثر على أنها فرضت بالمدينة وهو مقتضى ما تقدم أن فرضيتها بالآية المذكورة وهي مدنية ، وقال الشيخ أبو حامد : فرضت بمكة ، وهو غريب . وقال الزين ابن المنير : وجه الدلالة من الآية الكريمة مشروعية النداء لها ، إذ الأذان من خواص الفرائض ، وكذا النهي عن البيع لأنه لا ينهى عن المباح - يعني نهى تحريم - إلا إذا أفضى إلى ترك واجب ، ويضاف إلى ذلك التوبيخ على قطعها . قال : وأما وجه الدلالة من الحديث فهو من التعبير بالفرض لأنه للإلزام ، وإن أطلق على غير الإلزام كالتقدير لكنه متعين له لاشتماله على ذكر الصرف لأهل الكتاب عن اختياره وتعيينه لهذه الأمة سواء كان ذلك وقع لهم بالتنصيص أم بالاجتهاد . وفي سياق القصة إشعار بأن فرضيتها على الأعيان لا على الكفاية ، وهو من جهة إطلاق الفرضية ومن التعميم في قوله «فهدانا الله له والناس لنا فيه تبع» .

**قوله (نحن الآخرون السابقون)** في رواية ابن عيينة عن أبي الزناد عند مسلم «نحن الآخرون ونحن السابقون» أي الآخرون زماناً الأولون منزلة ، والمراد أن هذه الأمة وإن تأخر وجودها في الدنيا عن الأمم الماضية فهي سابقة لهم في الآخرة بأنهم أول من يحشر وأول من يحاسب وأول من يقضى بينهم وأول من يدخل الجنة . وفي حديث حذيفة عند مسلم «نحن الآخرون من أهل الدنيا والأولون يوم القيامة المقضى لهم قبل الخلائق» . وقيل : المراد بالسبق هنا إحراز فضيلة اليوم السابق بالفضل ، وهو يوم الجمعة ، ويوم الجمعة وإن كان مسبوقاً بسبت قبله أو أحد لكن لا يتصور اجتماع الأيام الثلاثة متوالية إلا ويكون يوم الجمعة سابقاً . وقيل المراد بالسبق أي إلى القبول والطاعة التي حرمها أهل الكتاب فقالوا سمعنا وعصينا ، والأول أقسوى .

**قوله (بيد)** بموحدة ثم تحتانية ساكنة مثل غير وزناً ومعنى ، وبه جزم الخليل والكسائي ورجحه ابن سيده ، وروى ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن الربيع عنه أن معنى «بيد» من أجل ، وكذا ذكره ابن حبان والبيهقي عن المزني عن الشافعي . وقد استبعده عياض ولا بعد فيه ، بل معناه أنا سبقنا بالفضل إذ هدينا للجمعة مع تأخرنا في الزمان ، بسبب أنهم ضلوا عنها مع تقدمهم ، ويشهد له ما وقع في فوائد ابن المقرئ من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «نحن الآخرون في الدنيا ونحن السابقون أول من يدخل الجنة لأنهم أوتوا الكتاب من قبلنا» وفي موطأ سعيد بن عفير عن مالك عن أبي الزناد بلفظ «ذلك بأنهم أوتوا الكتاب» وقال الداودي : هي بمعنى على أو مع ، قال القرطبي : إن كانت بمعنى غير فنصب على الاستثناء ، وإن كانت بمعنى مع فنصب على الظرف . وقال الطبري : هي للاستثناء ، وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم ، والمعنى نحن السابقون للفضل غير أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، ووجه التأكيد فيه ما أدمج فيه من معنى النسخ ، لأن الناسخ هو السابق في الفضل وإن كان متأخراً في الوجود ، وبهذا التقرير يظهر موقع قوله «نحن الآخرون» مع كونه أمراً واضحاً .

**قوله (أوتوا الكتاب)** اللام للجنس ، والمراد التوراة والإنجيل ، والضمير في «أوتيناه» للقرآن . وقال القرطبي : المراد بالكتاب التوراة ، وفيه نظر لقوله «وأوتيناه من بعدهم» فأعاد الضمير على الكتاب ، فلو كان المراد التوراة لما صح الإخبار ، لأننا إنما أوتينا القرآن . وسقط من الأصل قوله «وأوتيناه من بعدهم» وهي ثابتة في رواية أبي زرعة الدمشقي عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه ، أخرجه الطبراني في مسند الشاميين عنه ، وكذا لمسلم من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد ، وسيأتي تماماً عند المصنف بعد أبواب من وجه آخر عن أبي هريرة .

**قوله (ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم)** كذا للأكثر ، وللحموي «الذي فرض الله عليهم» والمراد باليوم يوم الجمعة ، والمراد باليوم بفرضه فرض تعظيمه ، وأشير إليه بهذا لكونه ذكر في أول الكلام كما عند مسلم من طريق آخر عن أبي هريرة ، ومن حديث حذيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا» الحديث . قال ابن بطال : ليس المراد أن يوم الجمعة فرض عليهم بعينه فتركوه ، لأنه لا يجوز لأحد أن يترك ما فرض الله عليه وهو مؤمن ، وإنما يدل - والله أعلم - أنه فرض عليهم يوم من الجمعة وكل إلى اختيارهم ليقيموا فيه شريعتهم ، فاختلفوا في أي الأيام هو ولم يهتدوا

ليوم الجمعة ، ومال عياض إلى هذا ورشحه بأنه لو كان فرض عليهم بعينه لقبل فخالفوا بدل فاختلفوا . وقال النووي : يمكن أن يكونوا أمروا به صريحاً فاختلفوا هل يلزم تعيينه أم يسوغ إبداله بيوم آخر فاجتهدوا في ذلك فأخطئوا . انتهى . ويشهد له ما رواه الطبري بإسناد صحيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾ قال : أرادوا الجمعة فأخطئوا وأخذوا السبت مكانه . ويحتمل أن يراد بالاختلاف اختلاف اليهود والنصارى في ذلك ، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق أسباط بن نصر عن السدي التصريح بأنهم فرض عليهم يوم الجمعة بعينه فأبوا ، ولفظه « إن الله فرض على اليهود الجمعة فأبوا وقالوا : يا موسى إن الله لم يخلق يوم السبت شيئاً فاجعله لنا ، فجعل عليهم » وليس ذلك بعجيب من مخالفتهم كما وقع لهم في قوله تعالى ﴿ ادخلوا الباب سجداً وقولوا حِطَّةٌ ﴾ وغير ذلك ، وكيف لا وهم القائلون ﴿ سمعنا وعصينا ﴾ .

**قوله ( فهدانا الله له )** يحتمل أن يراد بأن نص لنا عليه ، وأن يراد الهداية إليه بالاجتهاد ، ويشهد للثاني ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن محمد بن سيرين قال « جمع أهل المدينة قبل أن يقدمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل أن تنزل الجمعة ، فقالت الأنصار : إن لليهود يوماً يجتمعون فيه كل سبعة أيام ، وللنصارى كذلك ، فسلم فلنجعل يوماً نجتمع فيه فنذكر الله تعالى ونصلي ونشكره . فجعلوه يوم العروبة ، واجتمعوا إلى أسعد بن زرارة فصلى بهم يومئذ ، وأنزل الله تعالى بعد ذلك ﴿ إِذَا نودى للصلاة من يوم الجمعة ﴾ الآية ، وهذا وإن كان مرسلًا فله شاهد بإسناد حسن أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه ومصححه ابن خزيمة وغير واحد من حديث كعب بن مالك قال « كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أسعد بن زرارة » الحديث . فرسل ابن سيرين يدل على أن أولئك الصحابة اختاروا يوم الجمعة بالاجتهاد ، ولا يمنع ذلك أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم علمه بالوحى وهو بمكة فلم يتمكن من إقامتها ، ثم فقد ورد فيه حديث عن ابن عباس عند الدارقطني ، ولذلك جمع بهم أول ما قدم المدينة كما حكاه ابن إسحق وغيره ، وعلى هذا فقد حصلت الهداية للجمعة بجهتي البيان والتوفيق . وقيل في الحكمة في اختيارهم الجمعة وقوع خلق آدم فيه ، والإنسان إنما خلق للعبادة فناسب أن يشتغل بالعبادة فيه ، ولأن الله سأل أكمل فيه الموجودات وأوجد فيه الإنسان الذى ينتفع بها فناسب أن يشكر على ذلك بالعبادة فيه .

**قوله ( اليهود غدا والنصارى بعد غد )** في رواية أبي سعيد المقبرى عن أبي هريرة عند ابن خزيمة « فهو لنا ، ولليهود يوم السبت والنصارى يوم الأحد » والمعنى أنه لنا بهداية الله تعالى ولهم باعتبار اختيارهم وخطئهم في اجتهدهم . قال القرطبي : غداً هنا منصوب على الظرف ، وهو متعلق بمحذوف وتقديره اليهود يعظمون غداً ، وكذا قوله « بعد غد » ولا بد من هذا التقدير لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة . انتهى . وقال ابن مالك : الأصل أن يكون الخبر عنه بظرف الزمان من أسماء المعاني كقولك غداً للتأهب وبعد غد للرحيل فيقدر هنا مضافان يكون ظرفا الزمان خبرين عنهما ، أى تعييد اليهود غداً وتعييد النصارى بعد غداً . وسبقه إلى نحو ذلك عياض ، وهو أوجه من كلام القرطبي . وفي الحديث دليل على فرضية الجمعة كما قال النووي ، لقوله « فرض عليهم فهدانا الله له » فإن التقدير فرض عليهم وعلينا فضلوا وهُدبنا ، وقد وقع في رواية سفيان عن أبي الزناد عند مسلم بلفظ « كتب علينا » . وفيه أن الهداية والإضلال

من الله تعالى كما هو قول أهل السنة ، وأن سلامة الإجماع من الخطأ مخصوص بهذه الأمة ، وأن استنباط معنى من الأصل يعود عليه بالإبطال باطل ، وأن القياس مع وجود النص فاسد ، وأن الاجتهاد في زمن نزول الوحي جائز ، وأن الجمعة أول الأسبوع شرعاً ، ويدل على ذلك تسمية الأسبوع كله جمعة وكانوا يسمون الأسبوع سبتاً كما سيأتي في الاستسقاء في حديث أنس ، وذلك أنهم كانوا مجاورين لليهود فتبعوهم في ذلك ، وفيه بيان واضح لمزيد فضل هذه الأمة على الأمم السابقة زادها الله تعالى .

## باب

### فضل الغسل يوم الجمعة

وهل على الصبي شهود يوم الجمعة ، أو على النساء ؟

[٨٧٧] ٨٥٦- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل » .  
[الحديث ٨٧٥- طرفاه في : ٨٩٤ ، ٩١٩] .

[٨٧٨] ٨٥٧- نا عبد الله بن محمد بن أسماء قال نا جويرية عن مالك عن الزهري عن سالم ابن عبد الله بن عمر عن ابن عمر : أن عمر بن الخطاب بينا هو قائم في الخطبة يوم الجمعة إذ جاء رجل من المهاجرين الأولين من أصحاب النبي صلى الله عليه ، فناداه عمر : أية ساعة هذه ؟ قال : إني شغلت فلم أنقلب إلى أهلي حتى سمعت التأذين ، فلم أزد أن توضأت . فقال : والوضوء أيضاً ؟ وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه كان يأمر بالغسل .  
[الحديث ٨٧٨- طرفه في : ٨٨٢] .

[٨٧٩] ٨٥٨- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه قال : « غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم » .

قوله ( باب فضل الغسل يوم الجمعة ) قال الزين بن المنير : لم يذكر الحكم لما وقع فيه من الخلاف ، واقتصر على الفضل لأن معناه الترغيب فيه وهو القدر الذي تتفق الأدلة على ثبوته .

قوله ( وهل على الصبي شهود يوم الجمعة أو على النساء ) اعترض أبو عبد الملك فيما حكاه ابن التين على هذا الشق الثاني من الترجمة فقال : ترجم هل على الصبي أو النساء جمعة ؟ وأورد « إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل » وليس فيه ذكر وجوب شهود ولا غيره ، وأجاب ابن التين بأنه أراد سقوط الوجوب عنهم ، أما الصبيان فبالحديث الثالث في الباب حيث قال « على كل محتلم » فدل على أنها غير واجبة على الصبيان ، قال : وقال الداودي فيه دليل على سقوطها عن النساء لأن الفروض تجب عليهن في الأكثر بالحض لا

بالاحتلام ، وتعقب بأن الحيض في حقهن علامة للباوغ كالاختلام ، وليس الاحتلام مختصاً بالرجال وإنما ذكر في الخبر لكونه الغالب وإلا فقد لا يحتمل الإنسان أصلاً ويبلغ بالإنزال أو السن وحكمه حكم المحتلم . وقال الزين بن المنير : إنما أشار إلى أن غسل الجمعة شرع للرواح إليها كما دلت عليه الأخبار ، فيحتاج إلى معرفة من يطلب رواحه فيطلب غسله ، واستعمل الاستفهام في الترجمة للإشارة إلى وقوع الاحتلام في حق الصبي في عموم قوله « أحكمكم » لكن تقيده بالمحتلم في الحديث الآخر يخرج ، وأما النساء فيقع فيهن الاحتلام بأن يدخلن في « أحكمكم » بطريق التبع ، وكذا احتمال عموم النهي في منعهن المساجد ، لكن تقيده بالليل يخرج الجمعة اهـ . ولعل البخاري أشار بذكر النساء إلى ما سيأتي قريباً في بعض طرق حديث نافع ، وإلى الحديث المصرح بأن لا جمعة على امرأة ولا صبي لكونه ليس على شرطه وإن كان الإسناد صحيحاً وهو عند أبي داود من حديث طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ورجاله ثقات ، لكن قال أبو داود : لم يسمع طارق من النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه رآه اهـ . وقد أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق طارق عن أبي موسى الأشعري ، قال الزين بن المنير : ونقل عن مالك أن من يحضر الجمعة من غير الرجال أن حضرها لابتغاء الفضل شرع له الغسل وسائر آداب الجمعة ، وإن حضرها لأمر اتفاق فلا . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث :

**أحدها :** حديث نافع عن ابن عمر أخرجه من حديث مالك عنه بلفظ « إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل » وقد رواه ابن وهب عن مالك أن نافعاً حدثهم فذكره ، أخرجه البيهقي ، والفاء للتعقيب ، وظاهره أن الغسل يعقب المحبىء ، وليس ذلك المراد وإنما التقدير إذا أراد أحدكم ، وقد جاء مصرحاً به في رواية الليث عن نافع عند مسلم ولفظه « إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل » ونظير ذلك قوله تعالى ﴿ إذا ناجيت الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾ فإن المعنى إذا أردتم المناجاة بلا خلاف . ويقوى رواية الليث حديث أبي هريرة الآتي قريباً بلفظ « من اغتسل يوم الجمعة ثم راح » فهو صريح في تأخير الرواح عن الغسل ، وعرف بهذا فساد قول من حمله على ظاهره واحتج به على أن الغسل لليوم لا للصلاة ، لأن الحديث واحد ومخرجه واحد ، وقد بين الليث في روايته المراد ، وقواه حديث أبي هريرة ، ورواية نافع عن ابن عمر لهذا الحديث مشهورة جداً فقد اعتنى بتخريج طرقه أبو عوانة في صحيحه فساقه من طريق سبعين نفساً رَوَاهُ عن نافع ، وقد تتبع ما فاتته وجمعت ما وقع لى من طرقه في جزء مفرد لغرض اقتضى ذلك فبلغت أسماء من رواه عن نافع مائة وعشرين نفساً ، فما استفاد منه هنا ذكر سبب الحديث ، ففي رواية إسماعيل بن أمية عن نافع عند أبي عوانة وقاسم بن أصبغ « كان الناس يغفلون في أعمالهم ، فإذا كانت الجمعة جاؤوا وعليهم ثياب متغيرة ، فشكوا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : من جاء منكم الجمعة فليغتسل » ومنها ذكر محل القول ، ففي رواية الحكم بن عتيبة عن نافع عن ابن عمر « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على أعواد هذا المنبر بالمدينة يقول » أخرجه يعقوب الجصاص في فوائده من رواية اليسع بن قيس عن الحكم ، وطريق الحكم عند النسائي وغيره من رواية شعبة عنه بدون هذا السياق بلفظ حديث الباب إلا قوله « جاء » فعنده « راح » وكذا رواه النسائي من رواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب ومنصور ومالك ثلاثهم عن نافع ، ومنها ما يدل على تكرار ذلك ففي رواية صخر بن

جويرية عن نافع عند أبي مسلم الكجى بلفظ « كان إذا خطب يوم الجمعة قال » الحديث . ومنها زيادة في المتن ، ففي رواية عثمان بن واقد عن نافع عند أبي عوانة وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم بلفظ « من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ، ومن لم يأتها فليس عليه غسل » ورجاله ثقات ، لكن قال البزار : أخشى أن يكون عثمان بن واقد وهم فيه . ومنها زيادة في المتن والإسناد أيضاً ، أخرجه أبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من طرق عن مفضل بن فضالة عن عياش بن عباس القتباني عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الجمعة واجبة على كل محتلم ، وعلى من راح إلى الجمعة الغسل » قال الطبراني في الأوسط : لم يروه عن نافع بزيادة حفصة إلا بكير ، ولا عنه إلا عياش تفرد به مفضل . قلت : رواه ثقات ، فإن كان محفوظاً فهو حديث آخر ولا مانع أن يسمعه ابن عمر من النبي صلى الله عليه وسلم ومن غيره من الصحابة ، فسيأتي في ثاني أحاديث الباب من رواية ابن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا سيما مع اختلاف المتن ، قال ابن دقيق العيد : في الحديث دليل على تعليق الأمر بالغسل بالمجيء إلى الجمعة ، واستدل به لمالك في أنه يعتبر أن يكون الغسل متصلاً بالذهاب ، ووافقه الأوزاعي والليث والجمهور قالوا : يجزئ من بعد الفجر ، ويشهد لهم حديث ابن عباس الآتي قريباً . وقال الأثرم : سمعت أحمد سئل عن اغتسل ثم أحدث هل يكفي الوضوء ؟ فقال : نعم . ولم أسمع فيه أعلى من حديث ابن أبيزى . يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى عن أبيه وله صحبة « أنه كان يغتسل يوم الجمعة ثم يحدث فيتوضأ ولا يعيد الغسل » ومقتضى النظر أن يقال : إذا عرف أن الحكمة في الأمر بالغسل يوم الجمعة والتنظيف رعاية الحاضرين من التأذى بالرائحة الكريهة ، فمن خشي أن يصيبه في أثناء النهار ما يزيل تنظيفه استحب له أن يؤخر الغسل لوقت ذهابه ، ولعل هذا هو الذي لحظه مالك فشرط اتصال الذهاب بالغسل ليحصل الأمن مما يغير التنظيف والله أعلم . قال ابن دقيق العيد : ولقد أبعد الظاهري إبعاداً يكاد أن يكون مجزوماً ببطلانه حيث لم يشترط تقدم الغسل على إقامة صلاة الجمعة حتى لو اغتسل قبل الغروب كفى عنده تعلقاً بإضافة الغسل إلى اليوم ، يعني كما سيأتي في حديث الباب الثالث ، وقد تبين من بعض الروايات أن الغسل لإزالة الروائح الكريهة يعني كما سيأتي من حديث عائشة بعد أبواب ، قال : وفهم منه أن المقصود عدم تأذى الحاضرين وذلك لا يتأتى بعد إقامة الجمعة ، وكذلك أقول لو قدمه بحيث لا يتحصل هذا المقصود لم يعتد به . والمعنى إذا كان معلوماً كالنص قطعاً أو ظناً مقارناً للقطع فاتباعه وتعليق الحكم به أولى من اتباع مجرد اللفظ . قلت : وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على أن من اغتسل بعد الصلاة لم يغتسل للجمعة ولا فعل ما أمر به . وادعى ابن حزم أنه قول جماعة من الصحابة والتابعين وأطال في تقرير ذلك بما هو بصدد المنع ، والرد يفضى إلى التطويل بما لا طائل تحته ، ولم يورد عن أحد ممن ذكر التصريح بإجزاء الاغتسال بعد صلاة الجمعة ، وإنما أورد عنهم ما يدل على أنه لا يشترط اتصال الغسل بالذهاب إلى الجمعة ، فأخذ هو منه أنه لا فرق بين ما قبل الزوال أو بعده والفرق بينهما ظاهر كالشمس ، والله أعلم . واستدل من مفهوم الحديث على أن الغسل لا يشرع لمن لم يحضر الجمعة ، وقد تقدم التصريح بمقتضاه في آخر رواية عثمان بن واقد عن نافع ، وهذا هو الأصح عند الشافعية ، وبه قال الجمهور خلافاً لأكثر الحنفية ، وقوله فيه « الجمعة »



المراد به الصلاة أو المكان الذي تقام فيه ، وذكر الحجى لكونه الغالب وإلا فالحكم شامل لمن كان مجاوراً للجامع أو مقبلاً به ، واستدل به على أن الأمر لا يحمل على الوجوب إلا بقربه لقوله كان يأمرنا مع أن الجمهور حملوه على الندب كما سيأتى فى الكلام على الحديث الثالث ، وهذا بخلاف صيغة أفعّل فلإنها على الوجوب حتى تظهر قرينة على الندب .

**الحديث الثانى :** حديث مالك عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن عمر بن الخطاب بينا هو قائم فى الخطبة يوم الجمعة » الحديث أورده من رواية جويرية ابن أسماء عن مالك وهو عند رواية الموطأ عن مالك ليس فيه ذكر ابن عمر ، فحكى الإسماعيل عن البغوى بعد أن أخرجه من طريق روح بن عباد عن مالك أنه لم يذكر فى هذا الحديث أحد عن مالك عن عبد الله بن عمر غير روح بن عباد وجويرية اهـ . وقد تابعهما أيضاً عبد الرحمن بن مهدى ، أخرجه أحمد ابن حنبل عنه بذكر ابن عمر . وقال الدارقطنى فى الموطأ رواه جماعة من أصحاب مالك الثقات عنه خارج الموطأ موصولاً عنهم فذكر هؤلاء الثلاثة ثم قال : وأبو عاصم النبيل وإبراهيم بن طهمان والوليد بن مسلم وعبد الوهاب بن عطاء ، وذكر جماعة غيرهم فى بعضهم مقال ، ثم ساق أسانيدهم إليهم بذلك ، وزاد ابن عبد البر فيمن وصله عن مالك القعنبي فى رواية لإسماعيل بن إسحاق القاضى عنه ، ورواه عن الزهرى موصولاً يونس بن يزيد عند مسلم ومعمر عند أحمد وأبو أويس عند قاسم بن أصبغ ، ولجويرية بن أسماء فيه إسناد آخر أعلى من روايته عن مالك أخرجه الطحاوى وغيره من رواية أبى غسان عنه عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما .

**قوله ( بينا )** أصله « بين » وأشعبت الفتحة ، وقد تبقى بلا إشباع ويزاد فيها « ما » فتصير « بينما » وهى رواية يونس ، وهى ظرف زمان فيه معنى المفاجأة .

**قوله ( إذ جاء رجل )** فى رواية المستمل والأصيل وكريمة « إذ دخل » .

**قوله ( من المهاجرين الأولين )** قيل فى تعريفهم من صلى إلى القبلتين ، وقيل من شهد بدرأ ، وقيل من شهد بيعة الرضوان . ولا شك أنها مراتب نسبية والأول أولى فى التعريف لسبقه ، فمن هاجر بعد تحويل القبلة وقبل وقعة بدر هو آخر بالنسبة إلى من هاجر قبل التحويل ، وقد سمي ابن وهب وابن القاسم فى روايتهما عن مالك فى الموطأ الرجل المذكور عثمان بن عفان ، وكذا سماه معمر فى روايته عن الزهرى عند الشافعى وغيره ، وكذا وقع فى رواية ابن وهب عن أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر ، قال ابن عبد البر : لا أعلم خلافاً فى ذلك ، وقد سماه أيضاً أبو هريرة فى روايته لهذه القصة عند مسلم كما سيأتى بعد باين .

**قوله ( فناداه )** أى قال له يا فلان .

**قوله ( أية ساعة هذه )** أية بتشديد التحتانية تأنيث أى يستفهم بها ، والساعة اسم لجزء من النهار مقدر وتطلق على الوقت الحاضر وهو المراد هنا ، وهذا الاستفهام استفهام توبيخ وإنكار ، وكأنه يقول لم تأخرت إلى هذه الساعة ؟ وقد ورد التصريح بالإنكار فى رواية أبى هريرة فقال عمر : لم تحتبسوا عن الصلاة ، وفى رواية مسلم « فعرض عنه عمر فقال ما بال رجال يتأخرون بعد النداء » والذى يظهر أن عمر قال ذلك

كله فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر ، ومراد عمر التلميح إلى ساعات التذكير التي وقع الترغيب فيها وأنها إذا انقضت طوت الملائكة الصحف كما سيأتي قريباً ، وهذا من أحسن التعويضات وأرشق الكتابات ، وفهم عثمان ذلك فبادر إلى الاعتذار عن التأخر .

**قوله ( إني شغلت )** بضم أوله ، وقد بين جهة شغله في رواية عبد الرحمن بن مهدي حيث قال « انقلب من السوق فسمعت النداء » والمراد به الأذان بين يدي الخطيب كما سيأتي بعد أبواب .

**قوله ( فلم أزد على أن توضأت )** لم أشتغل بشيء بعد أن سمعت النداء إلا بالوضوء ، وهذا يدل على أنه دخل المسجد في ابتداء شروع عمر في الخطبة .

**قوله ( والوضوء أيضاً ؟ )** فيه إشعار بأنه قبل عذره في ترك التذكير لكنه استنبط منه معنى آخر اتجه له عليه فيه إنكار ثان مضاف إلى الأول ، وقوله « والوضوء » في روايتنا بالنصب ، وعليه اقتصر النووي في شرح مسلم ، أي والوضوء أيضاً اقتصرت عليه أو اخترته دون الغسل ؟ والمعنى ما اكتفيت بتأخير الوقت وتفويت الفضيلة حتى تركت الغسل واقتصرت على الوضوء ؟ وجوز القرطبي الرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف أي والوضوء أيضاً يقتصر عليه ، وأغرب السهيلي فقال : اتفق الرواة على الرفع لأن النصب يخرجهم إلى معنى الإنكار ، يعني والوضوء لا ينكر ، وجوابه ما تقدم . والظاهر أن الواو عاطفة . وقال القرطبي : هي عوض عن همزة استفهام كقراءة ابن كثير « قال فرعون وآمنتم به » وقوله « أيضاً » أي ألم يكفك أن فاتك فضل التذكير إلى الجمعة حتى أضفت إليه ترك الغسل المرغب فيه ؟ ولم أقف في شيء من الروايات على جواب عثمان عن ذلك ، والظاهر أنه سكت عنه اكتفاء بالاعتذار الأول لأنه قد أشار إلى أنه كان ذاهلاً عن الوقت ، وأنه بادر عند سماع النداء ، وإنما ترك الغسل لأنه تعارض عنده إدراك سماع الخطبة والاشتغال بالغسل وكل منهما مرغّب فيه فآثر سماع الخطبة ، ولعله كان يرى فرضيته فلذلك آثره ، والله أعلم .

**قوله ( كان يأمر بالغسل )** كذا في جميع الروايات لم يذكر المأمور ، إلا أن في رواية جويرية عن نافع بلفظ « كنا نؤمر » وفي حديث ابن عباس عند الطحاوي في هذه القصة « أن عمر قال له : لقد علم أنا أمرنا بالغسل . قلت : أنتم المهاجرون الأولون أم الناس جميعاً ؟ قال : لا أدري » رواه ثقات ، إلا أنه معلول . وقد وقع في رواية أبي هريرة في هذه القصة « أن عمر قال : ألم تسمعوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل » كذا هو في الصحيحين وغيرهما ، وهو ظاهر في عدم التخصيص بالمهاجرين الأولين . وفي هذا الحديث من الفوائد القيام في الخطبة وعلى المنبر ، وتفقد الإمام رعيته ، وأمره لهم بمصالح دينهم : وإنكاره على من أخل بالفضل وإن كان عظيم المحل ، ومواجهته بالإنكار ليرتدع من هو دونه بذلك ، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أثناء الخطبة لا يفسدها ، وسقوط منع الكلام عن مخاطب بذلك . وفيه الاعتذار إلى ولاية الأمر ، وإباحة الشغل والتصرف يوم الجمعة قبل النداء ولو أفضى إلى ترك فضيلة البكور إلى الجمعة ، لأن عمر لم يأمر برفع السوق بعد هذه القصة . واستدل به مالك على أن السوق لا تمنع يوم الجمعة قبل النداء لكونها كانت في زمن عمر ، ولكون الذهاب إليها مثل عثمان . وفيه شهود الفضلاء السوق ، ومعاناة المتجر فيها . وفيه أن فضيلة التوجه إلى الجمعة إنما تحصل قبل

التأذين . وقال عياض : فيه حجة لأن السعى إنما يجب بسماع الأذان ، وأن شهود الخطبة لا يجب ، وهو مقتضى قول أكثر المالكية . وتعقب بأنه لا يلزم من التأخير إلى سماع النداء فوات الخطبة ، بل تقدم ما يدل على أنه لم يفت عثمان من الخطبة شيء . وعلى تقدير أن يكون فاته منها شيء فليس فيه دليل على أنه لا يجب شهودها على من تنعقد به الجمعة . واستدل به على أن غسل الجمعة واجب لقطع عمر الخطبة وإنكاره على عثمان تركه ، وهو متعقب لأنه أنكر عليه ترك السنة المذكورة وهي التذكير إلى الجمعة فيكون الغسل كذلك ، وعلى أن الغسل ليس شرطاً لصحة الجمعة . وسيأتي البحث فيه في الحديث بعده .

**الحديث الثالث :** حديث مالك أيضاً عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري ، لم تختلف رواية الموطأ على مالك في إسناده ، ورجاله مدينون كالأول ، وفيه رواية تابعي عن تابعي صفوان عن عطاء ، وقد تابع مالكاً على روايته الدراوردي عن صفوان عند ابن حبان ، وخالفهما عبد الرحمن بن إسحق فرواه عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أخرجه أبو بكر المروذي في كتاب الجمعة له .

**قوله ( غسل يوم الجمعة )** استدل به لمن قال الغسل لليوم للإضافة إليه ، وقد تقدم ما فيه ، واستنبط منه أيضاً أن ليوم الجمعة غسلاً مخصوصاً حتى لو وجدت صورة الغسل فيه لم يجز عن غسل الجمعة إلا بالنية ، وقد أخذ بذلك أبو قتادة فقال لابنه وقد رآه يغتسل يوم الجمعة « إن كان غسلك عن جنابة فأعد غسلاً آخر للجمعة » أخرجه الطحاوي وابن المنذر وغيرهما . ووقع في رواية مسلم في حديث الباب الغسل يوم الجمعة وكذا هو في الباب الذي بعد هذا ، وظاهره أن الغسل حيث وجد فيه كفي لكون اليوم جعل ظرفاً للغسل ، ويحتمل أن يكون اللام للعهد فتتفق الروايتان .

**قوله ( واجب على كل محتمل )** أي بالغ ، وإنما ذكر الاحتلام لكونه الغالب ، واستدل به على دخول النساء في ذلك كما سيأتي بعد ثمانية أبواب ، واستدل بقوله واجب على فرضية غسل الجمعة ، وقد حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة وعمار بن ياسر وغيرهما ، وهو قول أهل الظاهر وإحدى الروایتين عن أحمد ، وحكاه ابن حزم عن عمر وجمع جم من الصحابة ومن بعدهم ، ثم ساق الرواية عنهم لكن ليس فيها عن أحد منهم التصريح بذلك إلا نادراً ، وإنما اعتمد في ذلك على أشياء محتملة كقول سعد « ما كنت أظن مسلماً يدع غسل يوم الجمعة » ، وحكاه ابن المنذر والخطابي عن مالك ، وقال القاضي عياض وغيره ليس ذلك بمعروف في مذهبه ، قال ابن دقيق العيد : قد نص مالك على وجوبه فحملة من لم يمارس مذهبه على ظاهره وأبى ذلك أصحابه اهـ . والرواية عن مالك بذلك في التمهيد . وفيه أيضاً من طريق أشهب عن مالك أنه سئل عنه فقال : حسن وليس بواجب . وحكاه بعض المتأخرين عن ابن خزيمة من أصحابنا ، وهو غلط عليه فقد صرح في صحيحه بأنه على الاختيار ، واحتج لكونه مندوباً بعدة أحاديث في عدة تراجم . وحكاه شارح الغنية لابن سريج قولاً للشافعي واستغرب ، وقد قال الشافعي في الرسالة بعد أن أورد حديثي ابن عمر وأبي سعيد : احتمل قوله واجب معنيين ، الظاهر منهما أنه واجب فلا تجزى الطهارة لصلاة الجمعة إلا بالغسل ، واحتمل أنه واجب في الاختيار وكرم الأخلاق والنظافة . ثم استدل لاحتمال الثاني بقصة عثمان مع عمر التي تقدمت قال : فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل ولم يأمره عمر بالخروج للغسل دل ذلك على أنهما

قد علما أن الأمر بالغسل للاختيار اهـ . وعلى هذا الجواب عول أكثر المصنفين في هذه المسألة كابن خزيمة والطبري والطحاوي وابن حبان وابن عبد البر وهلم جرا ، وزاد بعضهم فيه أن من حضر من الصحابة وافقوهما على ذلك فكان إجماعاً منهم على أن الغسل ليس شرطاً في صحة الصلاة وهو استدلال قوى ، وقد نقل الخطابي وغيره الإجماع على أن صلاة الجمعة بدون الغسل مجزئة ، لكن حكى الطبري عن قوم أنهم قالوا بوجوبه ولم يقولوا إنه شرط بل هو واجب مستقل تصح الصلاة بدونه كأن أصله قصد التنظيف وإزالة الروائح الكريهة التي يتأذى بها الحاضرون من الملائكة والناس ، وهو موافق لقول من قال : يحرم أكل الثوم على من قصد الصلاة في الجماعة ، ويرد عليهم أنه يلزم من ذلك تأثم عثمان ، والجواب أنه كان معذوراً لأنه إنما تركه ذاهلاً عن الوقت ، مع أنه يحتمل أن يكون قد اغتسل في أول النهار ، لما ثبت في صحيح مسلم عن حمران أن عثمان لم يكن يمضي عليه يوم حتى يفيض عليه الماء ، وإنما لم يعتذر بذلك لعمر كما اعتذر عن التأخر لأنه لم يتصل غسله بذهابه إلى الجمعة كما هو الأفضل ، وعن بعض الحنابلة التفصيل بين ذى النظافة وغيره ، فيجب على الثاني دون الأول نظراً إلى العلة ، حكاه صاحب الهدى ، وحكى ابن المنذر عن إسحق بن راهويه أن قصة عمر وعثمان تدل على وجوب الغسل لا على عدم وجوبه من جهة ترك عمر الخطبة واشتغاله بمعاينة عثمان وتوبيخ مثله على رعوس الناس ، فلو كان ترك الغسل مباحاً لما فعل عمر ذلك ، وإنما لم يرجع عثمان للغسل لضيق الوقت إذ لو فعل لفاتته الجمعة أو لكونه كان اغتسل كما تقدم . قال ابن دقيق العيد : ذهب الأكثرون إلى استحباب غسل الجمعة وهم محتاجون إلى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر ، وقد أولوا صيغة الأمر على الندب وصيغة الوجوب على التأكيد كما يقال : إكرامك على واجب ، وهو تأويل ضعيف إنما يصار إليه إذا كان المعارض راجحاً على هذا الظاهر . وأقوى ما عارضوا به هذا الظاهر حديث « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » ولا يعارض سنده هذه الأحاديث ، قال : وربما تأولوه تأويلاً مستكراً كمن حمل لفظ الوجوب على السقوط . انتهى . فأما الحديث فعول على المعارضة به كثير من المصنفين ، ووجه الدلالة منه قوله « فالغسل أفضل » فإنه يقتضى اشتراك الوضوء والغسل في أصل الفضل ، فيستلزم أجزاء الوضوء . ولهذا الحديث طرق أشهرها وأقواها رواية الحسن عن سمرة أخرجهما أصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان ، وله علتان : إحداهما أنه من عننة الحسن ، والأخرى أنه اختلف عليه فيه . وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس ، والطبراني من حديث عبد الرحمن ابن سمرة ، والبزار من حديث أبي سعيد ، وابن عدى من حديث جابر وكلها ضعيفة . وعارضوا أيضاً بأحاديث ، منها الحديث الآتي في الباب الذي بعده فإن فيه « وأن يستن ، وأن يمسه طيباً » قال القرطبي : ظاهره وجوب الاستئنان والطيب لذكرهما بالعاطف . فالتقدير الغسل واجب والاستئنان والطيب كذلك ، قال : وليسوا بواجبين اتفاقاً ، فدل على أن الغسل ليس بواجب ، إذ لا يصح تشريك ما ليس بواجب مع الواجب بلفظ واحد . انتهى . وقد سبق إلى ذلك الطبري والطحاوي ، وتعقبه ابن الجوزي بأنه لا يمتنع عطف ما ليس بواجب على الواجب ، لا سيما ولم يقع التصريح بحكم المعطوف . وقال ابن المنير في الحاشية : إن سلم أن المراد بالواجب الفرض لم ينفع دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه لأن للقاتل أن يقول : أخرج بدليل فبقى ما عداه على الأصل ، وعلى أن دعوى الإجماع في الطيب مردودة . فقد روى سفيان بن عيينة

في جامعه عن أبي هريرة أنه كان يوجب الطيب يوم الجمعة وإسناده صحيح ، وكذا قال بوجوبه بعض أهل الظاهر . ومنها حديث أبي هريرة مرفوعاً « من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له » أخرجه مسلم . قال القرطبي : ذكر الوضوء وما معه مرتباً عليه الثواب المقتضى للصحة ، فدل على أن الوضوء كاف . وأجيب بأنه ليس فيه نفي الغسل . وقد ورد من وجه آخر في الصحيحين بلفظ « من اغتسل » فيحتمل أن يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب فاحتاج إلى إعادة الوضوء . ومنها حديث ابن عباس أنه « سئل عن غسل يوم الجمعة أواجب هو ؟ فقال : لا ، ولكنه أطهر لمن اغتسل ، ومن لم يغتسل فليس بواجب عليه . وسأخبركم عن بدء الغسل : كان الناس مجهودين يلبسون الصوف ويعملون ، وكان مسجدهم ضيقاً ، فلما آذى بعضهم بعضاً قال النبي صلى الله عليه وسلم : أيها الناس ، إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا » قال ابن عباس « ثم جاء الله بالخير ، ولبسوا غير الصوف ، وكفوا العمل ، ووسع المسجد » . أخرجه أبو داود والطحاوي وإسناده حسن ، لكن الثابت عن ابن عباس خلافه كما سيأتي قريباً . وعلى تقدير الصحة فالمرفوع منه ورد بصيغة الأمر الدالة على الوجوب ، وأما نفي الوجوب فهو موقوف لأنه من استنباط ابن عباس ، وفيه نظر إذ لا يلزم من زوال السبب زوال المسبب كما في الرمل والجمار ، على تقدير تسليمه فلمن قصر الوجوب على من به رائحة كريهة أن يتمسك به . ومنها حديث طاوس « قلت لابن عباس : زعموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اغتسلوا يوم الجمعة واغسلوا رؤوسكم إلا أن تكونوا جنباً » الحديث . قال ابن حبان بعد أن أخرجه : فيه أن غسل الجمعة يجزئ عنه غسل الجنابة ، وأن غسل الجمعة ليس بفرض ، إذ لو كان فرضاً لم يجز عنه غيره . انتهى . وهذه الزيادة « إلا أن تكونوا جنباً » تفرد بها ابن إسحاق عن الزهري ، وقد رواه شعيب عن الزهري بلفظ « وأن تكونوا جنباً » وهذا هو المحفوظ عن الزهري كما سيأتي بعد باين . ومنها حديث عائشة الآتي بعد أبواب بلفظ « لو اغتسلتم » ففيه عرض وتنبية لا حتم ووجوب ، وأجيب بأنه ليس فيه نفي الوجوب ، وبأنه سابق على الأمر به والإعلام بوجوبه . ونقل الزين بن المنير بعد قول الطحاوي لما ذكر حديث عائشة : فدل على أن الأمر بالغسل لم يكن للوجوب ، وإنما كان لعله ثم ذهب تلك العلة فذهب الغسل ، وهذا من الطحاوي يقتضى سقوط الغسل أصلاً فلا يعد فرضاً ولا مندوباً لقوله زالت العلة إلخ ، فيكون مذهباً ثالثاً في المسألة . انتهى . ولا يلزم من زوال العلة سقوط الندب تعبداً ، ولا سيما مع احتمال وجود العلة المذكورة . ثم إن هذه الأحاديث كلها لو سلمت لما دلت إلا على نفي اشتراط الغسل لا على الوجوب المجرد كما تقدم . وأما ما أشار إليه ابن دقيق العيد من أن بعضهم أوله بتأويل مستكره فقد نقله ابن دحية عن القدوري من الحنفية وأنه قال : قوله واجب أى ساقط ، وقوله على بمعنى عن ، فيكون المعنى أنه غير لازم ، ولا يخفى ما فيه من التكلف . وقال الزين بن المنير : أصل الوجوب في اللغة السقوط ، فلما كان في الخطاب على المكلف عبء ثقيل كان كل ما أكد طلبه منه يسمى واجباً كأنه سقط عليه ، وهو أعم من كونه فرضاً أو ندباً . وهذا سبقه ابن بزيمة إليه ، ثم تعقبه بأن اللفظ الشرعي خاص بمقتضاه شرعاً لا وضعاً ، وكان الزين استشعر هذا الجواب فزاد أن تخصيص الواجب بالفرض اصطلاح حادث . وأجيب بأن « وجب » في اللغة لم ينحصر في السقوط ، بل ورد بمعنى مات ، وبمعنى اضطرب ، وبمعنى لزم وغير ذلك . والذي يتبادر إلى الفهم منها في الأحاديث أنها بمعنى لزم ، لا سيما إذا سقت لبيان

الحكم . وقد تقدم في بعض طرق حديث ابن عمر « الجمعة واجبة على كل محتلم » وهو بمعنى الزوم قطعاً ويؤيده أن في بعض طرق حديث الباب « واجب كغسل الجنابة » أخرجه ابن حبان من طريق الدراوردي عن صفوان بن سليم ، وظاهره الزوم ، وأجاب عنه بعض القائلين بالنديية بأن التشبيه في الكيفية لا في الحكم ، وقال ابن الجوزي : يحتمل أن تكون لفظة « الوجوب » مغيرة من بعض الرواة أو ثابتة ونسخ الوجوب ، ورد بأن الطعن في الروايات الثابتة بالظن الذي لا مستند له لا يقبل ، والنسخ لا يصار إليه إلا بدليل ، ومجموع الأحاديث يدل على استمرار الحكم ، فإن في حديث عائشة أن ذلك كان في أول الحال حيث كانوا مجهودين ، وأبو هريرة وابن عباس إنما صحبا النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن حصل التوسع بالنسبة إلى ما كانوا فيه أولاً ، ومع ذلك فقد سمع كل منهما منه صلى الله عليه وسلم الأمر بالغسل والحث عليه والترغيب فيه فكيف يدعى النسخ بعد ذلك ؟ .

( فائدة ) : حكى ابن العربي وغيره أن بعض أصحابهم قالوا : يجزئ عن الاغتسال للجمعة التطيب لأن المقصود النظافة . وقال بعضهم : لا يشترط له الماء المطلق بل يجزئ بماء الورد ونحوه ، وقد عاب ابن العربي ذلك وقال : هؤلاء وقفوا مع المعنى وأغفلوا المحافظة على التعبد بالمعنى ، والجمع بين التعبد والمعنى أولى . انتهى . وعكس ذلك قول بعض الشافعية بالتييم ، فإنه تعبد دون نظر إلى المعنى ، أما الاكتفاء بغير الماء المطلق فردود لأنها عبادة لثبوت الترغيب فيها فيحتاج إلى النية ولو كان لمحض النظافة لم تكن كذلك ، والله أعلم .

## باب

### الطيب للجمعة

[٨٨٠] ٨٥٩- نا علي قال نا حرمي بن عمار قال نا شعبة عن أبي بكر بن المنكدر قال نا عمرو ابن سليم الأنصاري : أشهد على أبي سعيد قال : أشهد على رسول الله صلى الله عليه قال : « الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ، وأن يستن ، وأن يمس طيباً إن وجد » . قال عمرو : أما الغسل فأشهد أنه واجب ، وأما الاستن والطيب فالله أعلم أوجب هو أم لا ، ولكن هكذا في الحديث . قال أبو عبد الله : هو أخو محمد بن المنكدر . ولم يسم أبوبكر هذا . روى عنه بكير بن الأشج وسعيد بن أبي هلال وعدة . وكان محمد بن المنكدر يكنى بأبي بكر وأبي عبد الله .

قوله ( باب الطيب للجمعة ) لم يذكر حكمه أيضاً لوقوع الاحتمال فيه كما سبق .

قوله ( حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر ) كذا في رواية ابن عساكر ، وهو ابن المديني ، واقتصر الباقون على « حدثنا علي » .

قوله ( قال أشهد على أبي سعيد ) ظاهر في أنه سمعه منه ، قال ابن التين : أراد بهذا اللفظ التأكيد

لرواية . انتهى . وقد أدخل بعضهم بين عمرو بن سليم القائل « أشهد » وبين أبي سعيد رجلاً كما سيأتي .

**قوله ( وأن يستن )** أى يدلك أسنانه بالسواك .

**قوله ( وأن يمسه )** بفتح الميم على الأفصح .

**قوله ( إن وجد )** متعلق بالطيب ، أى إن وجد الطيب مسه ، ويحتمل تعاقبه بما قبله أيضاً . وفي رواية مسلم « ويمس من الطيب ما يقدر عليه » وفي رواية « ولو من طيب المرأة » قال عياض : يحتمل قوله : « ما يقدر عليه » إرادة التأكيد ليفعل ما أمكنه ، ويحتمل إرادة الكثرة ، والأول أظهر . ويؤيده قوله : « ولو من طيب المرأة » لأنه يكره استعماله للرجل ، وهو ما ظهر لونه وخفى ريحه ، فإباحته للرجل لأجل عدم غيره يدل على تأكيد الأمر في ذلك . ويؤخذ من اقتصراره على المس الأخذ بالتخفيف في ذلك . قال الزين ابن المنير : فيه تنبيه على الفرق ، وعلى تيسير الأمر في التطيب بأن يكون بأقل ما يمكن حتى إنه يجزئ مسه من غير تناول قدر ينقصه تحريضاً على امتثال الأمر فيه .

**قوله ( قال عمرو )** أى ابن سليم راوى الخبر ، وهو موصول بالإسناد المذكور إليه .

**قوله ( وأما الاستئنان والطيب فالله أعلم )** هذا يؤيد ما تقدم من أن العطف لا يقتضى التشريك من جميع الوجوه ، وكأن القدر المشترك تأكيد الطلب للثلاثة ، وكأنه جزم بوجوب الغسل دون غيره للتصريح به في الحديث ، وتوقف فيما عداه لوقوع الاحتمال فيه . قال الزين بن المنير : يحتمل أن يكون قوله « وأن يستن » معطوفاً على الجملة المصرحة بوجوب الغسل فيكون واجباً أيضاً ، ويحتمل أن يكون مستأنفاً فيكون التقدير وأن يستن ويتطيب استحباباً ، ويؤيد الأول ما سيأتي في آخر الباب من رواية الليث عن خالد بن يزيد حيث قال فيها « إن الغسل واجب » ثم قال « والسواك وأن يمسه من الطيب » ويأتى في شرح « باب الدهن يوم الجمعة » حديث ابن عباس « وأصيبوا من الطيب » وفيه تردد ابن عباس في وجوب الطيب ، وقال ابن الجوزى : يحتمل أن يكون قوله « وأن يستن إلخ » من كلام أبي سعيد خلطه الراوى بكلام النبي صلى الله عليه وسلم . انتهى . وإنما قال ذلك لأنه ساقه بلفظ « قال أبو سعيد وأن يستن » وهذا لم أره في شيء من نسخ الجمع بين الصحيحين الذى تكلم ابن الجوزى عليه . ولا في واحد من الصحيحين ولا في شيء من المسانيد والمستخرجات ، بل ليس في جميع طرق هذا الحديث « قال أبو سعيد » فدعوى الإدراج فيه لا حقيقة لها ، ويلتحق بالاستئنان والتطيب التزين باللباس ، وسيأتى استعمال الخمس التى عدت من الفطرة ، وقد صرح ابن حبيب من المالكية به فقال : يلزم الآتى الجمعة جميع ذلك ، وسيأتى في « باب الدهن للجمعة » « ويدهن من دهنه ويمس من طيبه » والله أعلم .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** أى البخارى ، ومراده بما ذكر أن محمد بن المنكدر وإن كان يكنى أيضاً أبا بكر لكنه ممن كان مشهوراً باسمه دون كنيته ، بخلاف أخيه أبي بكر راوى هذا الخبر فإنه لا اسم له إلا كنيته ، هو مدنى تابعى كشيخه .

**قوله ( روى عنه بكير بن الأشج وسعيد بن أبي هلال )** كذا في رواية أبي ذر ، ولغيره « رواه عنه » وكأن المراد أن شعبة لم ينفرد برواية هذا الحديث عنه لكن بين رواية بكير وسعيد مخالفة في موضع من

الإسناد ، فرواية بكير موافقة لرواية شعبة ورواية سعيد أدخل فيها عمرو بن سليم وأبي سعيد واسطة كما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق عمرو بن الحارث أن سعيد بن أبي هلال وبكير بن الأشج حدثاه عن أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه فذكر الحديث وقال في آخره « إلا أن بكيراً لم يذكر عبد الرحمن » وكذلك أخرج أحمد من طريق ابن لهيعة عن بكير ليس فيه عبد الرحمن ، وغفل الدارقطني في « العلل » عن هذا الكلام الأخير فجزم بأن بكيراً وسعيداً خالفاً شعبة فزادا في الإسناد عبد الرحمن وقال : إنهما ضبطا إسناده وجوداه وهو الصحيح ، وليس كما قال ، بل المنفرد بزيادة عبد الرحمن هو سعيد بن أبي هلال ، وقد وافق شعبة وبكيراً على إسقاطه محمد بن المنكدر أخو أبي بكر أخرجه ابن خزيمة من طريقه ، والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد . والذي يظهر أن عمرو ابن سليم سمعه من عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه ، ثم لقي أبا سعيد فحدثه ، وسماعه منه ليس بمنكر لأنه قديم ولد في خلافة عمر بن الخطاب ولم يوصف بالتدليس . وحكى الدارقطني في « العلل » فيه اختلافاً آخر على علي بن المديني شيخ البخاري فيه ، فذكر أن الباغندي حدث به عنه بزيادة عبد الرحمن أيضاً ، وخالفه تمام عنه فلم يذكر عبد الرحمن ، وفيما قال نظر ، فقد أخرجه الإسماعيلي عن الباغندي بإسقاط عبد الرحمن ، وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن أبي إسحق بن حمزة وأبي أحمد الغطريني كلاهما عن الباغندي ، فهؤلاء ثلاثة من الحفاظ حدثوا به عن الباغندي فلم يذكروا عبد الرحمن في الإسناد ، فلعل الوهم فيه ممن حدث به الدارقطني عن الباغندي ، وقد وافق البخاري على ترك ذكره محمد بن يحيى الذهلي عند الجوزقي ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة عند ابن خزيمة وعبد العزيز بن سلام عند الإسماعيلي وإسماعيل القاضي عند ابن منده في « غرائب شعبة » كلهم عن علي بن المديني ، ووافق علي بن المديني على ترك ذكره أيضاً إبراهيم ابن محمد وإسماعيل بن عرعة عن حرمي بن عماره عند أبي بكر المروذي في « كتاب الجمعة » له ولم أقف عليه من حديث شعبة إلا من طريق حرمي وأشار ابن منده إلى أنه تفرد به عنه .

( تنبيه ) : ذكر المازي في « الأطراف » أن البخاري قال عتب رواية شعبة هذه : وقال الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه ، ولم أقف على هذا التعليق في شيء من النسخ التي وقعت لنا من الصحيح ، ولا ذكره أبو مسعود ولا خلف ، وقد وصله من طريق الليث كذلك أحمد والنسائي وابن خزيمة بلفظ « أن الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ، والسواك ، وأن يمس من الطيب ما يقدر عليه » .

## ب

### فضل الجمعة

٨٦٠ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن سُميٍّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن [٨٨١] أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « من اغتسل يوم الجمعة غُسلَ



الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة. فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر.

قوله ( باب فضل الجمعة ) أورد فيه حديث مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة « من اغتسل يوم الجمعة ثم راح » الحديث . وإسناده مدينون ، ومناسبته للترجمة من جهة ما اقتضاه الحديث من مساواة المبادر إلى الجمعة للمتقرب بالمال فكأنه جمع بين عبادتين بدنية ومالية ، وهذه خصوصية للجمعة لم تثبت لغيرها من الصلوات .

قوله ( من اغتسل ) يدخل فيه كل من يصح التقرب منه من ذكر أو أنثى جر أو عبد .

قوله ( غسل الجنابة ) بالنصب على أنه نعت لمصدر محذوف أى غسل كغسل الجنابة ، وهو كقوله تعالى ﴿ وهى تمر مر السحاب ﴾ وفى رواية ابن جريج عن سمي عند عبد الرزاق « فاغتسل أحدكم كما يغتسل من الجنابة » وظاهره أن التشبيه للكيفية لا للحكم وهو قول الأكثر ، وقيل فيه إشارة إلى الجماع يوم الجمعة ليغتسل فيه من الجنابة ، والحكمة فيه أن تسكن نفسه فى الرواح إلى الصلاة ولا تمتد عينه إلى شيء يراه ، وفيه حمل المرأة أيضاً على الاغتسال ذلك اليوم ، وعليه حمل قائل ذلك حديث « من غسل واغتسل » المخرج فى السنن على رواية من روى غسل بالتشديد ، قال النووي : ذهب بعض أصحابنا إلى هذا وهو ضعيف أو باطل ، والصواب الأول . انتهى . وقد حكاه ابن قدامة عن الإمام أحمد ، وثبت أيضاً عن جماعة من التابعين ، وقال القرطبي : إنه أنسب الأقوال فلا وجه لادعاء بطلانه وإن كان الأول أرجح ولعله عنى أنه باطل فى المذهب .

قوله ( ثم راح ) زاد أصحاب الموطأ عن مالك « فى الساعة الأولى » .

قوله ( فكأنما قرب بدنة ) أى تصدق بها متقرباً إلى الله ، وقيل المراد أن للمبادر فى أول ساعة نظير ما لصاحب البدنة من الثواب من شرع له القربان ، لأن القربان لم يشرع لهذه الأمة على الكيفية التى كانت للأمم السالفة . وفى رواية ابن جريج المذكورة « فله من الأجر مثل الجزور » وظاهره أن المراد أن الثواب لو تجسد لكان قدر الجزور . وقيل ليس المراد بالحديث إلا بيان تفاوت المبادرين إلى الجمعة ، وأن نسبة الثانى من الأول نسبة البقرة إلى البدنة فى القيمة مثلاً ، ويدل عليه أن فى مرسل طاوس عند عبد الرزاق « كفضل صاحب الجزور على صاحب البقرة » ووقع فى رواية الزهرى الآتية فى « باب الاستماع إلى الخطبة » بلفظ « كمثل الذى يهدى بدنة » فكأن المراد بالقربان فى رواية الباب الإهداء إلى الكعبة . قال الطيبى : فى لفظ الإهداء إدماج بمعنى التعظيم للجمعة ، وأن المبادر إليها كمن ساق الهدى ، والمراد بالبدنة البعير ذكراً كان أو أنثى ، والهاء فيها للوحدة لا للتأنيث ، وكذا فى باقى ما ذكر . وحكى ابن التين عن مالك أنه كان يتعجب ممن يخص البدنة بالأنثى . وقال الأزهرى فى شرح ألفاظ المختصر : البدنة لا تكون إلا من الإبل ،

وصح ذلك عن عطاء ، وأما الهدى فمن الإبل والبقر والغنم ، هذا لفظه . وحكى النووى عنه أنه قال : البدنة تكون من الإبل والبقر والغنم ، وكأنه خطأ نشأ عن سقط . وفي الصحاح : البدنة ناقة أو بقرة تنحر بمكة ، سميت بذلك لأنهم كانوا يسمنونها . انتهى . والمراد بالبدنة هنا الناقة بلا خلاف ، واستدل به على أن البدنة تختص بالإبل لأنها قوبلت بالبقرة عند الإطلاق ، وقسم الشيء لا يكون قسيمة ، أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد . وقال إمام الحرمين : البدنة من الإبل ، ثم الشرع قد يقيم مقامها البقرة وسبعاً من الغنم . وتظهر ثمرة هذا فيما إذا قال : لله على بدنة ، وفيه خلاف ، الأصح تعين الإبل إن وجدت ، وإلا فالبقرة أو سبع من الغنم . وقيل : تعين الإبل مطلقاً ، وقيل يتخير مطلقاً .

**قوله ( دجاجة ) بالفتح ، ويجوز الكسر ، وحكى الليث الضم أيضاً . وعن محمد بن حبيب أنها بالفتح من الحيوان وبالكسر من الناس . واستشكل التعبير في الدجاجة والبيضة بقوله في رواية الزهرى « كالذى يهدى » لأن الهدى لا يكون منهما ، وأجاب القاضي عياض تبعاً لابن بطال بأنه لما عطفه على ما قبله أعطاه حكمه في اللفظ فيكون من الاتباع كقوله « متقلداً سيفاً ورحماً » . وتعقبه ابن المنير في الحاشية بأن شرط الاتباع أن لا يصرح باللفظ في الثانى فلا يسوغ أن يقال متقلداً سيفاً ومتقلداً رحماً . والذي يظهر أنه من باب المشاكلة ، وإلى ذلك أشار ابن العربى بقوله : هو من تسمية الشيء باسم قرينه . وقال ابن دقيق العيد : قوله « قرب بيضة » وفي الرواية الأخرى « كالذى يهدى » يدل على أن المراد بالتقريب الهدى ، وينشأ منه أن الهدى يطلق على مثل هذا حتى لو التزم هدياً هل يكفيه ذلك أو لا ؟ انتهى . والصحيح عند الشافعية الثانى ، وكذا عند الحنفية والحنابلة ، وهذا ينبى على أن النذر هل يسلك به مسلك جائز الشرع أو واجبه ؟ فعلى الأول يكفى أقل ما يتقرب به ، وعلى الثانى يحمل على أقل ما يتقرب به من ذلك الجنس ، ويقوى الصحيح أيضاً أن المراد بالهدى هنا التصديق كما دل عليه لفظ التقرب ، والله أعلم .**

**قوله ( فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر ) استنبط منه الماوردى أن التبكير لا يستحب للإمام ، قال : ويدخل للمسجد من أقرب أبوابه إلى المنبر ، وما قاله غير ظاهر لإمكان أن يجمع الأمرين بأن يبكر ولا يخرج من المكان المعد له في الجامع إلا إذا حضر الوقت ، أو يحمل على من ليس له مكان معد . وزاد في رواية الزهرى الآتية « طووا صحفهم » ولمسلم من طريقه « فإذا جلس الإمام طووا الصحف وجاءوا يستمعون الذكر » وكان ابتداء طي الصحف عند ابتداء خروج الإمام وانهاءه بجلوسه على المنبر ، وهو أول سماعهم للذكر ، والمراد به ما في الخطبة من المواعظ وغيرها . وأول حديث الزهرى « إذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على باب المسجد يكتبون الأول فالأول » ونحوه في رواية ابن عجلان عن سمى عند النسائى ، وفي رواية العلاء عن أبيه عن أبى هريرة عند ابن خزيمة « على كل باب من أبواب المسجد ملكان يكتبان الأول فالأول » فكان المراد بقوله في رواية الزهرى « على باب المسجد » جنس الباب ، ويكون من مقابلة المجموع بالمجموع ، فلا حجة فيه لمن أجاز التعبير عن الإثنين بلفظ الجمع . ووقع في حديث ابن عمر صفة الصحف المذكورة ، أخرجه أبو نعيم في الحلية مرفوعاً بلفظ « إذا كان يوم الجمعة بعث الله ملائكة بصفحة من نور وأقلام من نور » الحديث ، وهو دال على أن الملائكة المذكورين غير**

الحفظة ، والمراد بطي الصحف طي صحف الفضائل المتعلقة بالمبادرة إلى الجمعة دون غيرها من سماع الخطبة وإدراك الصلاة والذكر والدعاء والخشوع ونحو ذلك ، فإنه يكتبه الحافظان قطعاً ، ووقع في رواية ابن عيينة عن الزهري في آخر حديثه المشار إليه عند ابن ماجه « فن جاء بعد ذلك فلنما يجيء لحق الصلاة » وفي رواية ابن جريج عن سمي من الزيادة في آخره « ثم إذا استمع وأنصت غفر له ما بين الجمعتين وزيادة ثلاثة أيام » . وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن خزيمة « فيقول بعض الملائكة لبعض : ما حبس فلاناً ؟ فتقول : اللهم إن كان ضالاً فاهده ، وإن كان فقيراً فأغنّه ، وإن كان مريضاً فعافه » . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم الحظ على الاغتسال يوم الجمعة وفضله ، وفضل التبكير إليها ، وأن الفضل المذكور إنما يحصل لمن جمعهما . وعليه يحمل ما أطلق في باقي الروايات من ترتب الفضل على التبكير من غير تقييد بالغسل . وفيه أن مراتب الناس في الفضل بحسب أعمالهم ، وأن القليل من الصدقة غير محتقر في الشرع ، وأن التقرب بالإبل أفضل من التقرب بالبقر وهو بالاتفاق في الهدى ، واختلف في الضحايا ، والجمهور على أنها كذلك . وقال الزين بن المنير : فرق مالك بين التقريين باختلاف المقصودين ، لأن أصل مشروعية الأضحية التذكير بقصة الذبيح ، وهو قد فدى بالغنم . والمقصود بالهدى التوسعة على المساكين فناسب البدن . واستدل به على أن الجمعة تصح قبل الزوال كما سيأتي نقل الخلاف فيه بعد أبواب ، ووجه الدلالة منه تقسيم الساعة إلى خمس . ثم عقب بخروج الإمام ، وخروجه عند أول وقت الجمعة ، فيقتضى أنه يخرج في أول الساعة السادسة وهي قبل الزوال . والجواب أنه ليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكر الإتيان من أول النهار ، فلعل الساعة الأولى منه جعلت للتأهب بالاغتسال وغيره ، ويكون مبدأ الحجىء من أول الثانية فهي أولى بالنسبة للمجىء ثانية بالنسبة للنهار ، وعلى هذا فآخر الخامسة أول الزوال فيرتفع الإشكال ، وإلى هذا أشار الصيدلاني شارح المختصر حيث قال : إن أول التبكير يكون من ارتفاع النهار ، وهو أول الضحى ، وهو أول الهاجرة . ويؤيده الحث على التهجير إلى الجمعة . ولغيره من الشافعية في ذلك وجهان اختلف فيهما الترجيح ، فقيل : أول التبكير طلوع الشمس ، وقيل طلوع الفجر ، ورجحه جمع ، وفيه نظر إذ يلزم منه أن يكون التأهب قبل طلوع الفجر ، وقد قال الشافعي : يجزئ الغسل إذا كان بعد الفجر فأشعر بأن الأولى أن يقع بعد ذلك . ويحتمل أن يكون ذكر الساعة السادسة لم يذكره الراوى ، وقد وقع في رواية ابن عجلان عن سمي عند النسائي من طريق الليث عنه زيادة مرتبة بين الدجاجة والبيضة وهي العصفور ، وتابعة صفوان بن عيسى عن ابن عجلان ، أخرجه محمد بن عبد السلام الحشنى ، وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه حميد بن زنجويه في الترغيب له بلفظ « فكمهدى البدنة إلى البقرة إلى الشاة إلى علية الطير إلى العصفور » الحديث ، ونحوه في مرسل طاوس عند سعيد بن منصور ، ووقع عند النسائي أيضاً في حديث الزهري من رواية عبد الأعلى عن معمر زيادة البطة بين الكباش والدجاجة ، لكن خالفه عبد الرزاق ، وهو أثبت منه في معمر فلم يذكرها ، وعلى هذا فخرج الإمام يكون عند انتهاء السادسة ، وهذا كله مبنى على أن المراد بالساعات ما يتبادر الذهن إليه من العرف فيها ، وفيه نظر إذ لو كان ذلك المراد لاختلف الأمر في اليوم الشاق والصائف ، لأن النهار ينتهى في القصر إلى عشر ساعات وفي الطول إلى أربع عشرة . وهذا الإشكال للفضال ، وأجاب عنه القاضي حسين بأن المراد بالساعات ما لا يختلف عدده بالطول والقصر .

فالنهار اثنا عشرة ساعة لكن يزيد كل منها وينقص والليل كذلك . وهذه تسمى الساعات الآفاقية عند أهل الميقات وتلك التعديلية ، وقد روى أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث جابر مرفوعاً « يوم الجمعة اثنا عشرة ساعة » وهذا وإن لم يرد في حديث التبكير فيستأنس به في المراد بالساعات ، وقيل المراد بالساعات بيان مراتب المبكرين من أول النهار إلى الزوال وأنها تنقسم إلى خمس ، ونجاسر الغزالي قسمها برأيه فقال : الأولى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، والثانية إلى ارتفاعها ، والثالثة إلى انبساطها ، والرابعة إلى أن ترمض الأقدام ، والخامسة إلى الزوال . واعترضه ابن دقيق العيد بأن الرد إلى الساعات المعروفة أولى وإلا لم يكن لتخصيص هذا العدد بالذكر معنى لأن المراتب متفاوتة جداً ، وأولى الأجوبة الأول إن لم تكن زيادة ابن عجلان محفوفة ، وإلا فهي المعتمدة . وانفصل المالكية إلا قليلاً منهم وبعض الشافعية عن الإشكال بأن المراد بالساعات الخمس لحظات لطيفة أولها زوال الشمس وآخرها قعود الخطيب على المنبر ، واستدلوا على ذلك بأن الساعة تطلق على جزء من الزمان غير محدود ، تقول جئت ساعة كذا ، وبأن قوله في الحديث « ثم راح » يدل على أن أول الذهاب إلى الجمعة من الزوال ، لأن حقيقة الرواح من الزوال إلى آخر النهار ، والغدو من أوله إلى الزوال . قال المازري : تمسك مالك بحقيقة الرواح وتجاوز في الساعة وعكس غيره . انتهى . وقد أنكر الأزهري على من زعم أن الرواح لا يكون إلا بعد الزوال ، ونقل أن العرب تقول « راح » في جميع الأوقات بمعنى ذهب ، قال : وهي لغة أهل الحجاز ، ونقل أبو عبيد في « الغريين » نحوه . قلت : وفيه رد على الزين بن المنير حيث أطلق أن الرواح لا يستعمل في الماضي في أول النهار بوجه ، وحيث قال إن استعمال الرواح بمعنى الغدو لم يسمع ولا ثبت ما يدل عليه . ثم إنى لم أر التعبير بالرواح في شيء من طرق هذا الحديث إلا في رواية مالك هذه عن سمي ، وقد رواه ابن جريج عن سمي بلفظ « غداً » ورواه أبو سلمة عن أبي هريرة بلفظ « المتعجل إلى الجمعة كالمهedy بدنة » الحديث وصححه ابن خزيمة ، وفي حديث سمرة « ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الجمعة في التبكير كتناحر البدنة » الحديث ، أخرجه ابن ماجه ، ولأبي داود من حديث علي مرفوعاً « إذا كان يوم الجمعة غدت الشياطين برأياتها إلى الأسواق ، وتغدو الملائكة فتجلس على باب المسجد فتكتب الرجل من ساعة والرجل من ساعتين » الحديث ، فدل مجموع هذه الأحاديث على أن المراد بالرواح الذهاب ، وقيل : النكته في التعبير بالرواح الإشارة إلى أن الفعل المقصود إنما يكون بعد الزوال ، فيسمى الذهاب إلى الجمعة راحاً وإن لم يجئ وقت الرواح ، كما سمي القاصد إلى مكة حاجاً . وقد اشد إنكار أحمد وابن حبيب من المالكية ما نقل عن مالك من كراهية التبكير إلى الجمعة وقال أحمد : هذا خلاف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . واحتج بعض المالكية أيضاً بقوله في رواية الأزهري « مثل المهجر » لأنه مشتق من التهجر وهو السير في وقت الهجرة ، وأجيب بأن المراد بالتهجير هنا التبكير كما تقدم نقله عن الخليل في المواقيت ، وقال ابن المنير في الحاشية : يحتمل أن يكون مشتقاً من المهجر بالكسر وتشديد الجيم وهو ملازمة ذكر الشيء ، وقيل : هو من هجر المنزل وهو ضعيف لأن مصدره الهجر لا التهجير . وقال القرطبي : الحق أن التهجير هنا من الهجرة وهو السير وقت الحر ، وهو صالح لما قبل الزوال وبعده ، فلا حجة فيه لمالك . وقال التوربشتي : جعل الوقت الذي يرتفع فيه النهار ويأخذ الحر في الازدياد من الهجرة تغلياً ، بخلاف ما بعد زوال الشمس

فإن الحر يأخذ في الانحطاط ، ومما يدل على استعمالهم التهجير في أول النهار ما أنشد ابن الأعرابي في نواته لبعض العرب « تهجرون تهجير الفجر » . واحتجوا أيضاً بأن الساعة لو لم تطل للزم تساوى الآتين فيها ، والأدلة تقتضى رجحان السابق ، بخلاف ما إذا قلنا إنها لحظة لطيفة . والجواب ما قاله النووى في شرح المذهب تبعاً لغيره . أن التساوى وقع في مسمى البدنة والتفاوت في صفاتها ، ويؤيده أن في رواية ابن عجلان تكرير كل من المتقرب به مرتين حيث قال « كرجل قدم بدنة ، وكرجل قدم بدنة » الحديث ولا يرد على هذا أن في رواية ابن جريج « وأول الساعة وآخرها سواء » لأن هذه التسوية بالنسبة إلى البدنة كما تقرر . واحتج من كره التبكير أيضاً بأنه يستلزم تخطى الرقاب في الرجوع لمن عرضت له حاجة فخرج لها ثم رجع ، وتعقب بأنه لا حرج عليه في هذه الحالة لأنه قاصد للوصول لحقه ، وإنما الحرج على من تأخر عن الحجى ثم جاء فتخطى ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

## باب

[٨٨٢] ٨٦١- حدثنا أبو نعيم قال نا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة: أن عمرَ بينما هو يخطب يوم الجمعة إذ دخل رجلٌ، فقال عمرُ: لم تحبسون عن الصلاة؟ فقال الرجلُ: ما هو إلا أن سمعتُ النداء توضأتُ. فقال: ألم تسمعوا أن النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه قال: «إذا راح أحدُكم إلى الجمعة فليغتسل»؟

قوله ( باب ) كذا في الأصل بغير ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذى قبله ، ووجه تعلقه به أن فيه إشارة إلى الرد على من ادعى إجماع أهل المدينة على ترك التبكير إلى الجمعة لأن عمر أنكر عدم التبكير بمحض من الصحابة وكبار التابعين من أهل المدينة . ووجه دخوله في فضل الجمعة ما يلزم من إنكار عمر على الداخل احتباسه مع عظم شأنه ، فإنه لولا عظم الفضل في ذلك لما أنكر عليه ، وإذا ثبت الفضل في التبكير إلى الجمعة ثبت الفضل لها .

قوله ( إذ دخل رجل ) سماه عبيد الله بن موسى في روايته عن شيبان « عثمان بن عفان » أخرجه الإسماعيلي ومحمد بن سابق عن شيبان عند قاسم بن أصبغ ، وكذا سماه الأوزاعي عند مسلم وحرب بن شداد عند الطحاوى كلاهما عن يحيى بن أبي كثير ، وصرح مسلم في روايته بالتحديث في جميع الإسناد . وقد تقدمت بقية مباحثه في « باب فضل الغسل يوم الجمعة » .

## باب الدهن للجمعة

[٨٨٣] ٨٦٢- نا آدم قال نا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري قال أخبرني أبي عن ابن أبي وديعة عن سلمان الفارسي قال: قال النبي صَلَّى اللهُ عليه: «لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر»

ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو يمس من طيب بيته، ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين، ثم يصلي ما كتب له، ثم ينصت إذا تكلم الإمام، إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى».

[الحديث ٨٨٣ - طرفه في: ٩١٠].

[٨٨٤] ٨٦٣ - فأبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال طاوس: قلت لابن عباس: ذكروا أن النبي صلى الله عليه قال: «اغتسلوا يوم الجمعة واغسلوا رؤوسكم وإن لم تكونوا جنباً وأصيبوا من الطيب».

قال ابن عباس: أما الغسل فنعم، وأما الطيب فلا أدري.

[الحديث ٨٨٤ - طرفه في: ٨٨٥].

[٨٨٥] ٨٦٤ - فأبراهيم بن موسى قال أنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني إبراهيم ابن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس أنه ذكر قول النبي صلى الله عليه في الغسل يوم الجمعة، فقلت لابن عباس: أيمس طيباً أو دهنًا إن كان عند أهله؟ فقال: لا أعلمه.

قوله (باب الدهن للجمعة) أي استعمال الدهن، ويجوز أن يكون بفتح الدال فلا يحتاج إلى تقدير.

قوله (عن ابن وداعة) هو عبد الله، سماه أبو علي الحنفى عن ابن أبي ذئب بهذا الإسناد عند الدارمى، وليس له في البخارى غير هذا الحديث، وهو تابعى جليل، وقد ذكره ابن سعد في الصحابة، وكذا ابن منده، وعزاه لأبى حاتم. ومستندهم أن بعض الرواة لم يذكر بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أحداً، لكنه لم يصرح بسماحه، فالصواب إثبات الوسطة. وهذا من الأحاديث التى تتبعها الدارقطنى على البخارى وذكر أنه اختلف فيه على سعيد المقبرى فرواه ابن أبى ذئب عنه هكذا، ورواه ابن عجلان عنه فقال: عن أبى ذر بدل سلمان، وأرساه أبو معشر عنه فلم يذكر سلمان ولا أباً ذر، ورواه عبيد الله العمرى عنه فقال: عن أبى هريرة اه. ورواية ابن عجلان المذكور عند ابن ماجه ورواية أبى معشر عند سعيد بن منصور ورواية العمرى عند أبى يعلى، فأما ابن عجلان فهو دون ابن أبى ذئب في الحفظ فروايته مرجوحة، مع أنه يحتمل أن يكون ابن وداعة سمعه من أبى ذر وسلمان جميعاً، ويرجح كونه عن سلمان وروده من وجه آخر عنه، أخرجه النسائى وابن خزيمة من طريق علقمة بن قيس عن قرئع الضبى، وهو بقاف مفتوحة وراء ساكنة ثم مثناة، قال: وكان من القراء الأولين، وعن سلمان نحوه ورجاله ثقات، وأما أبو معشر فضعيف، وقد قصر فيه بإسقاط الصحابى، وأما العمرى فحافظ وقد تابعه صالح بن كيسان عن سعيد عند ابن خزيمة، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن رجل عن سعيد، وأخرجه ابن السكن من وجه آخر عن عبد الرزاق وزاد فيه مع أبى هريرة عمارة بن عامر الأنصارى اه. وقوله «ابن عامر» خطأ، فقد رواه الليث عن ابن عجلان عن سعيد فقال «عمارة بن عمرو بن حزم» أخرجه ابن خزيمة،

وبين الضحاك بن عثمان عن سعيد أن عمارة إنما سمعه من سلمان ذكره الإسماعيلي . وأفاد في هذه الرواية أن سعيداً حضر أباه لما سمع هذا الحديث من ابن وديعة ، وساقه الإسماعيلي من رواية حماد بن مسعدة وقاسم بن يزيد الجرمي كلاهما عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن ابن وديعة ليس فيه عن أبيه ، فكأنه سمعه مع أبيه من ابن وديعة ، ثم استثبت أباه فيه فكان يرويه على الوجهين . وإذا تقرر ذلك عرف أن الطريق التي اختارها البخاري أتقن الروايات ، وبقيتها إما موافقة لها أو قاصرة عنها أو يمكن الجمع بينهما . وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق ، فإن ثبت أن لابن وديعة صحبة ففيه تابعيان وصحبايان كلهم من أهل المدينة .

**قوله ( ويتطهر ما استطاع من الطهر )** في رواية الكشمي « من طهر » والمراد به المبالغة في التنظيف ، ويؤخذ من عطفه على الغسل أن إفاضة الماء تكني في حصول الغسل ، أو المراد به التنظيف بأخذ الشارب والظفر والعانة ، أو المراد بالغسل غسل الجسد ، وبالتطهير غسل الرأس .

**قوله ( ويدهن )** المراد به إزالة شعث الشعر به وفيه إشارة إلى التزین يوم الجمعة .

**قوله ( أو يمس من طيب بيته )** أي إن لم يجد دهنًا ، ويحتمل أن يكون « أو » بمعنى الواو ، وإضافته إلى البيت تؤذن بأن السنة أن يتخذ المرء لنفسه طيباً ويجعل استعماله له عادة فيدخره في البيت . كذا قال بعضهم بناء على أن المراد بالبيت حقيقته ، لكن في حديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود « أو يمس من طيب امرأته » فعلى هذا فالمعنى إن لم يتخذ لنفسه طيباً فليستعمل من طيب امرأته ، وهو موافق لحديث أبي سعيد الماضي ذكره عند مسلم حيث قال فيه « ولو من طيب المرأة » . وفيه أن بيت الرجل يطلق ويراد به امرأته . وفي حديث عبد الله بن عمرو المذكور من الزيادة « ويلبس من صالح ثيابه » . وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا .

**قوله ( ثم يخرج )** زاد في حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة « إلى المسجد » ولأحمد من حديث أبي الدرداء « ثم يمشي وعليه السكينة » .

**قوله ( فلا يفرق بين اثنين )** في حديث عبد الله بن عمرو المذكور « ثم لم يتخط رقاب الناس » . وفي حديث أبي الدرداء « ولم يتخط أحداً ولم يؤذ » .

**قوله ( ثم يصلي ما كتب له )** في حديث أبي الدرداء « ثم يركع ما قضى له » وفي حديث أبي أيوب « فيركع إن بدا له » .

**قوله ( ثم ينصت إذا تكلم الإمام )** زاد في رواية قرئع الضبي « حتى يقضى صلاته » ونحوه في حديث أبي أيوب .

**قوله ( غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى )** في رواية قاسم بن يزيد « حط عنه ذنوب ما بينه وبين الجمعة الأخرى » والمراد بالأخرى التي مضت ، بينه الليث عن ابن عجلان في روايته عند ابن خزيمة ولفظه « غفر له ما بينه وبين الجمعة التي قبلها » ، ولابن حبان من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة « غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام من التي بعدها » وهذه الزيادة أيضاً في رواية سعيد عن عمارة عن سلمان ، لكن لم يقل من التي بعدها ، وأصله عند مسلم من حديث أبي هريرة

باختصار وزاد ابن ماجه في رواية أخرى عن أبي هريرة « ما لم يغش الكبائر » ونحوه لمسلم . وفي هذا الحديث من القوائد أيضاً كراهة التخطي يوم الجمعة ، قال الشافعي : أكره التخطي إلا لمن لا يجد السبيل إلى المصلي إلا بذلك اه . وهذا يدخل فيه الإمام ومن يريد وصل الصف المنقطع إن أبي السابق من ذلك ومن يريد الرجوع إلى موضعه الذي قام منه لضرورة كما تقدم ، واستثنى المتولى من الشافعية من يكون معظماً لدينه أو علمه أو ألف مكاناً يجلس فيه أنه لا كراهة في حقه ، وفيه نظر ، وكان مالك يقول : لا يكره التخطي إلا إذا كان الإمام على المنبر . وفيه مشروعنة النافلة قبل صلاة الجمعة لقوله « صلى ما كتب له » ثم قال « ثم ينصت إذا تكلم الإمام » فدل على تقدم ذلك على الخطبة ، وقد بينه أحمد من حديث نبيشة الهذلي بلفظ « فإن لم يجد الإمام خرج صلى ما بدا له » وفيه جواز النافلة نصف النهار يوم الجمعة ، واستدل به على أن التبكير ليس من ابتداء الزوال لأن خروج الإمام يعقب الزوال فلا يسع وقتاً يتنفل فيه . وتبين بمجموع ما ذكرنا أن تكفير الذنوب من الجمعة إلى الجمعة مشروط بوجود جميع ما تقدم من غسل وتنظف وتطيب أو دهن ولبس أحسن الثياب والمشي بالسكينة وترك التخطي والفرقة بين الإثنين وترك الأذى والتنفل والإنصات وترك اللغو . ووقع في حديث عبد الله بن عمرو « فمن تخطى أو لغا كانت له ظهراً » ودل التقييد بعدم غشيان الكبائر على أن الذي يكفر من الذنوب هو الصغائر فتحمل المطلقات كلها على هذا المقيد ، وذلك أن معنى قوله « ما لم تغش الكبائر » أي فإنها إذا غشيت لا تكفر ، وليس المراد أن تكفير الصغائر شرطه اجتناب الكبائر (١) إذ اجتناب الكبائر بمجرده يكفرها كما نطق به القرآن ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكفرها إلا اجتناب الكبائر ، وإذا لم يكن للمرء صغائر تكفى رجلي له أن يكفر عنه بمقدار ذلك من الكبائر ، وإلا أعطى من الثواب بمقدار ذلك ، وهو جار في جميع ما ورد في نظائر ذلك ، والله أعلم .

**قوله ( ذكروا )** لم يسم طاوس من حديثه بذلك ، والذي يظهر أنه أبو هريرة فقد رواه ابن خزيمة وابن حبان والطحاوي من طريق عمرو بن دينار عن طاوس عن أبي هريرة نحوه ، وثبت ذكر الطيب أيضاً في حديث أبي سعيد وسلمان وأبي ذر وغيرهم كما تقدم .

**قوله ( اغتسلوا يوم الجمعة وإن لم تكونوا جنباً )** معناه اغتسلوا يوم الجمعة إن كنتم جنباً للجنابة ، وإن لم تكونوا جنباً للجمعة . وأخذ منه أن الاغتسال يوم الجمعة للجنابة يجزئ عن الجمعة سواء نواه للجمعة أم لا ، وفي الاستدلال به على ذلك بعد . نعم روى ابن حبان من طريق ابن إسحق عن الزهري في هذا الحديث « اغتسلوا يوم الجمعة إلا أن تكونوا جنباً » وهذا أوضح في الدلالة على المطلوب ، لكن رواية شعيب عن الزهري أصح . قال ابن المنذر : حفظنا الإجزاء عن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين اه . والخلاف في هذه المسألة منتشر في المذاهب ، واستدل به على أنه لا يجزئ قبل طلوع الفجر لقوله « يوم الجمعة » وطلوع الفجر أول اليوم شرعاً .

**قوله ( واغسلوا رءوسكم )** هو من عطف الخاص على العام للتنبيه على أن المطلوب الغسل التام لثلاث يظن أن إفاضة الماء دون حل الشعر مثلاً يجزئ في غسل الجمعة ، وهو موافق لقوله في حديث أبي هريرة « كغسل الجنابة » ويحتمل أن يراد بالثاني المبالغة في التنظيف .



**قوله ( وأصيبوا من الطيب )** ليس في هذه الرواية ذكر الدهن المترجم به ، لكن لما كانت العادة تقتضي استعمال الدهن بعد غسل الرأس أشعر ذلك به ، كذا وجه الزين بن المنير جواباً لقول الداودي : ليس في الحديث دلالة على الترجمة ، والذي يظهر أن البخاري أراد أن حديث طاوس عن ابن عباس واحد ذكر فيه إبراهيم بن ميسرة الدهن ولم يذكره الزهري ، وزيادة الثقة الحافظ مقبولة . وكأنه أراد بإيراد حديث ابن عباس عقب حديث سلمان الإشارة إلى أن ما عدا الغسل من الطيب والدهن والسواك وغيرها ليس هو في التأكد كالغسل ، وإن كان الترغيب ورد في الجميع ، لكن الحكم يختلف إما بالوجوب عند من يقول به أو بتأكيد بعض المندوبات على بعض .

**قوله ( قال ابن عباس : أما الغسل فنعيم ، وأما الطيب فلا أدرى )** هذا يخالف ما رواه عبيد بن السباق عن ابن عباس مرفوعاً « من جاء إلى الجمعة فليغتسل وإن كان له طيب فليمس منه » أخرجه ابن ماجه من رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عبيد ، وصالح ضعيف ، وقد خالفه مالك فرواه عن الزهري عن عبيد بن السباق بمعناه مرسلًا ، فإن كان صالح حفظ فيه ابن عباس احتمال أن يكون ذكره بعد ما نسيه أو عكس ذلك ، وهشام المذكور في طريق ابن عباس الثانية هو ابن يوسف الصنعاني .

## باب

### يَلْبَسُ أَحْسَنَ مَا يَجِدُ

٨٦٥- نا عبد الله بن يوسف عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال : يا رسول الله ، لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة وللوفد إذا قدموا عليك . فقال رسول الله صلى الله عليه : « إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة » . ثم جاءت رسول الله صلى الله عليه منها حلل ، فأعطى عمر بن الخطاب منها حلة ، فقال عمر : يا رسول الله ، كسوتنيها وقد قلت في حلة عطارد ما قلت . قال رسول الله صلى الله عليه : « إنني لم أكسكها لتلبسها » . فكساها عمر بن الخطاب أخاه له بمكة مشركاً .

[٨٨٦]

[الحديث ٨٨٦- أطرافه في: ٩٤٨، ٢١٠٤، ٢٦١٢، ٢٦١٩، ٣٠٥٤، ٥٨٤١، ٥٩٨١، ٦٠٨١.]

**قوله ( باب يلبس أحسن ما يجد )** أى يوم الجمعة من الجائز . أورد فيه حديث ابن عمر « أن عمر رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال : يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة » الحديث . ووجه الاستدلال به من جهة تقريره صلى الله عليه وسلم لعمر على أصل التجميل للجمعة ، وقصر الإنكار على لبس مثل تلك الحلة لكونها كانت حريراً . وقد تعقبه الداودي بأنه ليس في الحديث دلالة على الترجمة . وأجاب ابن بطال بأنه كان معهوداً عندهم أن يلبس المرء أحسن ثيابه للجمعة . وتبعه ابن التين . وما تقدم أولى . وقد ورد الترغيب في ذلك في حديث أبي أيوب وعبد الله بن عمر ، وعند ابن خزيمة بلفظ « ولبس

من خير ثيابه » ونحوه في رواية الليث عن ابن عجلان ، ولأبي داود من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة وأبي أمامة عن أبي سعيد وأبي هريرة نحو حديث سلمان وفيه « ولبس من أحسن ثيابه » وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين لجمعته سوى ثوبي مهنته » ووصله ابن عبد البر في « التمهيد » من طريق يحيى بن سعيد الأموي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها ، وفي إسناده نظر ، فقد رواه أبو داود من طريق عمرو بن الحارث وسعيد بن منصور عن ابن عيينة وعبد الرزاق عن الثوري ثلاثهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان مرسلًا ، ووصله أبو داود وابن ماجه من وجه آخر عن محمد بن يحيى عن عبد الله ابن سلام ، ولحديث عائشة طريق عند ابن خزيمة وابن ماجه ، وسيأتي الكلام على حديث ابن عمر في كتاب اللباس . وقوله « سيرا » بكسر المهملة وفتح التحتانية ثم راء ثم مد أي حرير . قال ابن قرقول : ضبطناه عن المتقين بالإضافة كما يقال ثوب خز ، وعن بعضهم بالتونين على الصفة أو البدل . قال الخطابي : يقال حلة سيرا كناية عن شراء . ووجهه ابن التين فقال : يريد أن شراء مأخوذ من عشرة أي أكملت الناقة عشرة أشهر فسميت عشراء ، وكذلك الحلة سميت سيرا لأنها مأخوذة من السور ، هذا وجه التشبيه ، وعطارده صاحب الحلة هو ابن حاجب التميمي . وقوله « فكساها أخت له بمكة مشركا » سيأتي أن اسمه عثمان بن حكيم ، وكان أختا عمر من أمه ، وقيل غير ذلك ، وقد اختلف في إسلامه ، والله أعلم .

## باب

### السَّوَاكُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

وقال أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه : يَسْتَنُّ .

[٨٨٧] ٨٦٦- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لولا أن أشق على أمتي - أو على الناس - لأمرتهم بالسَّوَاكِ مع كل صلاة » .

[الحديث ٨٨٧ - طرفه في : ٧٢٤٠٠] .

[٨٨٨] ٨٦٧- نا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا شعيب بن الحبحاب قال نا أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه : « أكثرت عليكم في السَّوَاكِ » .

[٨٨٩] ٨٦٨- نا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن منصور وحُصَيْن عن أبي وائل عن حذيفة قال : كان النبي صلى الله عليه إذا قام من الليل يشوص فاه .

قوله ( باب السَّوَاكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ) أورد فيه حديثاً معلقاً وثلاثة موصولة ، والمعلق طرف من حديث

أبي سعيد المذكور في « باب الطيب للجمعة » فإن فيه « وأن يستن » أى بذلك أستانه بالسواك . وأما الموصولة فأولها حديث أبي هريرة « لولا أن أشق » ومطابقته للترجمة من جهة اندراج الجمعة في عموم قوله « كل صلاة » وقال الزين بن المنير : لما خصت الجمعة بطلب تحسين الظاهر من الغسل والتنظيف والتطيب ناسب ذلك تطيب الفم الذى هو محل الذكر والمناجاة ، وإزالة ما يضر الملائكة وبنى آدم . ثانياً الموصولة حديث أنس « أكثرت عليكم في السواك » قال ابن رشيد مناسبتة للذى قبله من جهة أن سبب منعه من إيجاب السواك واحتياجه إلى الاعتذار عن إكثاره عليهم فيه وجود المشقة ، ولا مشقة في فعل ذلك في يوم واحد وهو يوم الجمعة . ثالثاً الموصولة حديث حذيفة « أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قام من الليل يشوص فاه » ووجه مناسبتة أنه شرع في الليل لتجمل الباطن فيكون في الجمعة أخرى لأنه شرع لها التجمل في الباطن والظاهر ، وقد تقدم الكلام على حديث حذيفة في آخر كتاب الوضوء . وأما حديث أبي هريرة فلم يختلف على مالك في إسناده وإن كان له في أصل الحديث إسناده آخر بلفظ آخر سيأتى الكلام عليه في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى .

**قوله ( أو لولا أن أشق على الناس )** هو شك من الراوى ، ولم أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من الروايات عن مالك ولا عن غيره ، وقد أخرجه الدارقطني في الموطآت من طريق الموطأ لعبد الله بن يوسف شيخ البخارى فيه بهذا الإسناد بلفظ « أو على الناس » لم يعد قوله « لولا أن أشق » وكذا رواه كثير من رواة الموطأ ورواه أكثرهم بلفظ « المؤمنين » بدل « أمتي » ورواه يحيى بن يحيى الليثي بلفظ « على أمتي » دون الشك .

**قوله ( لأمرتهم بالسواك )** أى باستعمال السواك ، لأن السواك هو الآلة ، وقد قيل إنه يطلق على الفعل أيضاً . فعلى هذا لا تقدير . والسواك مذكر على الصحيح ، وحكى في المحكم تأنيثه ، وأنكر ذلك الأزهرى .

**قوله ( مع كل صلاة )** لم أرها أيضاً في شيء من روايات الموطأ إلا عن معن بن عيسى لكن بلفظ « عند كل صلاة » وكذا النسائي عن قتيبة عن مالك ، وكذا رواه مسلم من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد ، وخالفه سعيد بن أبي هلال عن الأعرج فقال « مع الوضوء » بدل الصلاة أخرجه أحمد من طريقه ، قال القاضي البيضاوى : « لولا » كلمة تدل على انتفاء الشيء لثبوت غيره ، والحق أنها مركبة من « لو » الدالة على انتفاء الشيء لانتفاء غيره و « لا » النافية ، فدل الحديث على انتفاء الأمر لثبوت المشقة لأن انتفاء النفي ثبوت فيكون الأمر منفياً لثبوت المشقة ، وفيه دليل على أن الأمر للوجوب من وجهين : أحدهما أنه نفي الأمر مع ثبوت الندية ، ولو كان للندب لما جاز النفي . ثانيهما أنه جعل الأمر مشقة عليهم وذلك إنما يتحقق إذا كان الأمر للوجوب ، إذ الندب لا مشقة فيه لأنه جائز الترك . وقال الشيخ أبو إسحق في « اللمع » في هذا الحديث دليل على أن الاستدعاء على جهة الندب ليس بأمر حقيقة لأن السواك عند كل صلاة مندوب إليه ، وقد أخبر الشارع أنه لم يأمر به اهـ . ويؤكد قوله في رواية سعيد المقبرى عن أبي هريرة عند النسائي بلفظ « لفرضت عليهم » بدل لأمرتهم . وقال الشافعى : فيه دليل على أن السواك ليس بواجب لأنه لو كان واجباً لأمرهم شق عليهم به أو لم يشق اهـ . وإلى القول بعدم وجوبه صار أكثر أهل العلم ، بل ادعى بعضهم فيه الإجماع ، لكن حكى الشيخ أبو حامد وتبعه الماوردى عن إسحق بن راهويه قال : هو واجب لكل صلاة ، فمن تركه

عامداً بطلت صلاته . وعن داود أنه قال : وهو واجب لكن ليس شرطاً . واحتج من قال بوجوبه بورود الأمر به ، فعند ابن ماجه من حديث أبي أمامة مرفوعاً « تسوكوا » ولأحمد نحوه من حديث العباس ، وفي الموطأ في أثناء حديث « عليكم بالسواك » ولا يثبت شيء منها ، وعلى تقدير الصحة فالمنفي في مفهوم حديث الباب الأمر به مقيداً بكل صلاة لا مطلق الأمر ، ولا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق ولا من ثبوت المطلق التكرار كما سيأتي . واستدل بقوله « كل صلاة » على استحبابه للفرائض والنوافل ، ويحتمل أن يكون المراد الصلوات المكتوبة وما ضاهاها من النوافل التي ليست تبعاً لغيرها كصلاة العيد ، وهذا اختاره أبو شامة ، ويتأيد بقوله في حديث أم حبيبة عند أحمد بلفظ « لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة كما يتوضئون » وله من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء ، ومع كل وضوء بسواك » فسوى بينهما . وكما أن الوضوء لا يندب للراتبة التي بعد الفريضة إلا إن طال الفصل مثلاً ، فكذلك السواك . ويمكن أن يفرق بينهما بأن الوضوء أشق من السواك ، ويتأيد بما رواه ابن ماجه من حديث ابن عباس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتين ، ثم ينصرف فيستاك » وإسناده صحيح ، لكنه مختصر من حديث طويل أورده أبو داود ، وبين فيه أنه تحلل بين الانصراف والسواك نوم . وأصل الحديث في مسلم مبيناً أيضاً . واستدل به على أن الأمر يقتضي التكرار ، لأن الحديث دل على كون المشقة هي المانعة من الأمر بالسواك ، ولا مشقة في وجوبه مرة ، وإنما المشقة في وجوب التكرار . وفي هذا البحث نظر ، لأن التكرار لم يؤخذ هنا من مجرد الأمر ، وإنما أخذ من تقييده بكل صلاة . وقال المهلب : فيه أن المندوبات ترتفع إذا خشي منها الحرج . وفيه ما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه من الشفقة على أمته . وفيه جواز الاجتهاد منه فيما لم ينزل عليه فيه نص ، لكونه جعل المشقة سبباً لعدم أمره ، فلو كان الحكم متوقفاً على النص لكان سبب انتفاء الوجوب عدم ورود النص لا وجود المشقة . قال ابن دقيق العيد : وفيه بحث ، وهو كما قال ، ووجهه أنه يجوز أن يكون إخباراً منه صلى الله عليه وسلم بأن سبب عدم ورود النص وجود المشقة ، فيكون معنى قوله « لأمرتهم » أي عن الله بأنه واجب . واستدل به النسائي على استحباب السواك للصائم بعد الزوال ، لعموم قوله « كل صلاة » ، وسيأتي البحث فيه في كتاب الصيام .

**(فائدة) :** قال ابن دقيق العيد : الحكمة في استحباب السواك عند القيام إلى الصلاة كونها حلالاً تقرب إلى الله ، فاقتضى أن تكون حال كمال ونظافة إظهاراً لشرف العبادة ، وقد ورد من حديث عليّ عند البزار ما يدل على أنه لأمر يتعلق بالملك الذي يستمع القرآن من المصل ، فلا يزال يدنو منه حتى يضع فاه على فيه ، لكنه لا يناق ما تقدم . وأما حديث أنس فرجال إسناده بصريون ، وقوله « أكثرت » وقع في رواية الإسماعيلي « لقد أكثرت إلخ » أي بالغت في تكرير طلبه منكم ، أو في إيراد الأخبار في الترغيب فيه . وقال ابن التين : معناه أكثرت عليكم ، وتحقيق أن أفعل ، وتحقيق أن تطيعوا . وحكى الكرماني أنه روى بضم أوله أي بولغت من عند الله بطلبه منكم . ولم أقف على هذه الرواية إلى الآن صريحة .

**(تنبية) :** ذكره ابن المنير بلفظ « عليكم بالسواك » ولم يقع ذلك في شيء من الروايات في صحيح البخاري . وقد تعقبه ابن رشيد . واللفظ المذكور وقع في الموطأ عن الزهري عن عبيد بن السباق مرسلًا ، وهو في أثناء حديث وصله ابن ماجه من طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري يذكر ابن عباس فيه ،

وسبق الكلام عليه في آخر « باب الدهن للجمعة » ورواه معمر عن الزهري قال « أخبرني من لا أنهم من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أنهم سمعوه يقول ذلك » .

### باب من تسوك بسواك غيره

[٨٩٠] ٨٦٩- نا إسماعيل قال ني سليمان بن بلال قال هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة

قالت : دخل عبد الرحمن بن أبي بكر ومعه سواك يستن به ، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه ، فقلت له : أعطني هذا السواك يا عبد الرحمن ، فأعطانيه ، فقصمته ثم مضغته ، فأعطيته رسول الله صلى الله عليه ، فاستن به وهو مستند إلى صدري .

[الحديث ٨٩٠- أطرافه في : ١٣٨٩ ، ٣١٠٠ ، ٣٧٧٤ ، ٤٤٣٨ ، ٤٤٤٦ ، ٤٤٤٩ ، ٤٤٥٠ ، ٤٤٥١ ، ٥٢١٧ ،

[٦٥١٠] .

قوله ( باب من تسوك بسواك غيره ) أورد فيه حديث عائشة في قصة دخول عبد الرحمن بن أبي بكر على النبي صلى الله عليه وسلم ومعه سواك ، وأنها أخذته منه فاستاك به النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن مضغته . وهو مطابق لما ترجم له ، والكلام عليه يذكر مستوفى إن شاء الله تعالى في أواخر المغازي عند ذكر وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن القصة كانت في مرض موته . وقولها فيه « فقصمته » بقاف وصاد مهمة للأكثر ، أي كسرتة ، وفي رواية كريمة وابن السكن بضاد معجمة ، والقضم بالمعجمة الأكل بأطراف الأسنان ، قال ابن الجوزي . وهو أصح . قلت : ويحمل الكسر على كسر موضع الاستياك ، فلا ينافي الثاني ، والله أعلم . وقد أورد الزين بن المنير على مطابقة الترجمة بأن تعيين عائشة موضع الاستياك بالقطع ، وأجاب أن استعماله بعد أن مضغته واف بالمقصود . وتعقب بأنه إطلاق في موضع التقييد ، فينبغي تقييد الغير بأن يكون ممن لا يعاف أثره ، إذ لولا ذلك ما غيرته عائشة . ولا يقال لم يتقدم فيه استعمال ، لأن في نفس الخبر يستن به ، وفيه دلالة على تأكيد أمر السواك لكونه صلى الله عليه وسلم لم يخل به مع ما هو فيه من شغل المرض .

( فائدة ) : رجال الإسناد مديون ، وإسماعيل شيخ البخاري هو ابن أبي أويس ، ولم أره في شيء من الروايات من غير طريق البخاري عنه بهذا الإسناد ، وقد ضاق على الإسماعيلي مخرجه فاستخرجه من طريق البخاري نفسه عن إسماعيل ، وكأن إسماعيل تفرد به أيضاً فإنني لم أره من رواية غيره عن سليمان ابن بلال ، إلا أن أبا نعيم أوردته في المستخرج من طريق محمد بن الحسن المدني عن سليمان ، ومحمد ضعيف جداً . فكان ما صنعه الإسماعيلي أولى . وقد سمع إسماعيل من سليمان ويروي عنه أيضاً بواسطة كثير .

### باب ما يُقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة

٨٧٠- نا أبو نعيم قال نا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن هُرْمَز عن

[٨٩١]

أبي هريرة قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة : الم تنزيل ، وهل أتى على الإنسان .

[الحديث ٨٩١ - طرفه في : ١٠٦٨] .

قوله ( باب ما يقرأ ) بضم الياء - ويجوز فتحها أى الرجل - ولم يقع قوله ( يوم الجمعة ) في أكثر الروايات في الترجمة . وهو مراد . قال الزين بن المنير « ما » في قوله « ما يقرأ » الظاهر أنها موصولة لا استفهامية .

قوله ( حدثنا أبو نعيم ) في نسخة من رواية كريمة « حدثنا محمد بن يوسف » أى الفريابي ، وذكرنا في بعض النسخ جميعاً . وسفيان هو الثوري . وسعد بن إبراهيم أى ابن عبد الرحمن بن عوف نسبة النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي وغيره عن الثوري . وهو تابعي صغير ، وشيخه تابعي كبير ، وهما معاً مدنيان . قوله ( في الفجر يوم الجمعة ) في رواية كريمة والأصيلي « في الجمعة في صلاة الفجر » .

قوله ( الم تنزيل ) بضم اللام على الحكاية ، زاد في رواية كريمة « السجدة » وهو بالنصب .

قوله ( وهل أتى على الإنسان ) زاد الأصيلي في روايته « حين من الدهر » والمراد أن يقرأ في كل ركعة بسورة ، وكذا بينه مسلم من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه بلفظ « الم تنزيل » في الركعة الأولى ، وفي الثانية : هل أتى على الإنسان » وفيه دليل على استحباب قراءة هاتين السورتين في هذه الصلاة من هذا اليوم لما تشعر الصيغة به من مواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك أو إكثاره منه ، بل ورد من حديث ابن مسعود التصريح بمداومته صلى الله عليه وسلم على ذلك ، أخرجه الطبراني ولفظه « يديم ذلك » وأصله في ابن ماجه بدون هذه الزيادة ورجاله ثقات ، لكن صوب أبو حاتم إرساله . وكأن ابن دقيق العيد لم يقف عليه فقال في الكلام على حديث الباب : ليس في الحديث ما يقتضي فعل ذلك دائماً اقتضاء قوياً ، وهو كما قال بالنسبة لحديث الباب ، فإن الصيغة ليست نصاً في المداومة لكن الزيادة التي ذكرناها نص في ذلك . وقد أشار أبو الوليد الباجي في رجال البخاري إلى الطعن في سعد بن إبراهيم لروايته لهذا الحديث ، وأن مالكاً امتنع من الرواية عنه لأجله ، وأن الناس تركوا العمل به لاسيما أهل المدينة اهـ . وليس كما قال ، فإن سعداً لم ينفرد به مطلقاً ، فقد أخرجه مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله ، وكذا ابن ماجه والطبراني من حديث ابن مسعود ، وابن ماجه من حديث سعد بن أبي وقاص ، والطبراني في الأوسط من حديث علي . وأما دعواه أن الناس تركوا العمل به فباطلة ، لأن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين قد قالوا به كما نقله ابن المنذر وغيره ، حتى إنه ثابت عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف والد سعد وهو من كبار التابعين من أهل المدينة أنه أم الناس بالمدينة بهما في الفجر يوم الجمعة ، أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ، وكلام ابن العربي يشعر بأن ترك ذلك أمر طرأ على أهل المدينة لأنه قال : وهو أمر لم يعلم بالمدينة ، فإله أعلم بمن قطعه كما قطع غيره اهـ . وأما امتناع مالك من الرواية عن سعد فليس لأجل هذا الحديث ، بل لكونه طعن في نسب مالك ، كذا حكاه ابن البرقي عن يحيى بن معين ، وحكى أبو حاتم عن علي بن المديني قال : كان سعد بن إبراهيم لا يحدث بالمدينة فلذلك لم يكتب عنه أهلها . وقال الساجي : أجمع

أهل العلم على صدقه . وقد روى مالك عن عبد الله بن إدريس عن شعبة عنه ، فصح أنه حجة باتفاقهم . قال : ومالك إنما لم يرو عنه لمعنى معروف ، فأما أن يكون تكلم فيه فلا أحفظ ذلك اهـ . وقد اختلف تعليل المالكية بكراهة قراءة السجدة في الصلاة ، فقيل لكونها تشتمل على زيادة سجود في الفرض ، قال القرطبي : وهو تعليل فاسد بشهادة هذا الحديث . وقيل لخشية التخليط على المصلين ، ومن ثم فرق بعضهم بين الجهرية والسرية لأن الجهرية يؤمن معها التخليط ، لكن صح من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قرأ سورة فيها سجدة في صلاة الظهر فسجد بهم فيها ، أخرجه أبو داود والحاكم . فبطلت التفرقة . ومنهم من علل الكراهة بخشية اعتقاد العوام أنها فرض ، قال ابن دقيق العيد : أما القول بالكراهة مطلقاً فيأباه الحديث ، لكن إذا انتهى الحال إلى وقوع هذه المفسدة فينبغي أن تترك أحياناً لتندفع ، فإن المستحب قد يترك لدفع المفسدة المتوقعة ، وهو يحصل بالترك في بعض الأوقات اهـ . وإلى ذلك أشار ابن العربي بقوله : ينبغي أن يفعل ذلك في الأغلب للقدوة . ويقطع أحياناً لثلاثه العامة سنة اهـ . وهذا على قاعدتهم في التفرقة بين السنة والمستحب . وقال صاحب المحيط من الحنفية : يستحب قراءة هاتين السورتين في صبح يوم الجمعة بشرط أن يقرأ غير ذلك أحياناً لئلا يظن الجاهل أنه لا يجزئ غيره . وأما صاحب الهداية منهم فذكر أن علة الكراهة هجران الباقي وإيهام التفضيل . وقول الطحاوي يناسب قول صاحب المحيط ، فإنه خص الكراهة بمن يراه حتماً لا يجزئ غيره أو يرى القراءة بغيره مكروهة .

( فائدتان ) الأولى : لم أر في شيء من الطرق التصريح بأنه صلى الله عليه وسلم سجد لما قرأ سورة

تنزيل السجدة في هذا المحل إلا في كتاب الشريعة لابن أبي داود من طريق أخرى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « غدت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة في صلاة الفجر فقرأ سورة فيها سجدة فسجد » الحديث ، وفي إسناده من ينظر في حاله . وللطبراني في الصغير من حديث علي « أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في صلاة الصبح في تنزيل السجدة » لكن في إسناده ضعف .

الثانية : قيل الحكمة في اختصاص يوم الجمعة بقراءة سورة السجدة قصد السجود الزائد حتى

أنه يستحب لمن لم يقرأ هذه السورة بعينها أن يقرأ سورة غيرها فيها سجدة ، وقد عاب ذلك على فاعله غير واحد من العلماء ، ونسبهم صاحب الهدى إلى قلة العلم ونقص المعرفة ، لكن عند ابن أبي شيبه بإسناد قوى عن إبراهيم النخعي أنه قال : يستحب أن يقرأ في الصبح يوم الجمعة بسورة فيها سجدة . وعنده من طريقه أيضاً أنه فعل ذلك فقرأ سورة مريم . ومن طريق ابن عون قال : كانوا يقرؤون في الصبح يوم الجمعة بسورة فيها سجدة . وعنده من طريقه أيضاً قال : وسألت محمداً - يعني ابن سيرين - عنه فقال لا أعلم به بأساً اهـ . فهذا قد ثبت عن بعض علماء الكوفة والبصرة فلا ينبغي القطع بتزييفه . وقد ذكر النووي في زيادات الروضة هذه المسألة وقال : لم أر فيها كلاماً لأصحابنا ، ثم قال : وقياس مذهبنا أنه يكره في الصلاة إذا قصده اهـ . وقد أفتى ابن عبد السلام قبله بالمنع وببطلان الصلاة بقصد ذلك ، قال صاحب المهمات : مقتضى كلام القاضي حسين الجواز . وقال الفارقي في فوائد المذهب : لا تستحب قراءة سجدة غير تنزيل ، فإن ضاق الوقت عن قراءتها قرأ بما أمكن منها واو بآية السجدة منها . ووافقه ابن أبي عصرون في كتاب الانتصار وفيه نظر .

(تكملة) : قال الزين بن المنير : مناسبة ترجمة الباب لما قبلها أن ذلك من جملة ما يتعلق بفضل يوم الجمعة لاختصاص صباحها بالمواطبة على قراءة هاتين السورتين . وقيل : إن الحكمة في هاتين السورتين الإشارة إلى ما فيهما من ذكر خلق آدم وأحوال يوم القيامة ، لأن ذلك كان وسيقع يوم الجمعة ، ذكره ابن دحية في العلم المشهور وقرره تقريراً حسناً .

## ب

### الجمعة في القرى والمدن

[٨٩٢] ٨٧١- حدثني محمد بن المثنى قال نا أبو عامر العقدي قال نا إبراهيم بن طهمان عن أبي جمرة الضُبَيْعِي عن ابن عباس قال : إن أول جمعة جمعت - بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه - في مسجد عبد القيس بجواثي من البحرين .  
[الحديث ٨٩٢ - طرفه في : ٤٣٧١] .

[٨٩٣] ٨٧٢- حدثني بشر بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال أنا سالم عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : «كلكم راع» . وزاد الليث : قال يونس كتب رزيق بن حكيم إلى ابن شهاب - وأنا معه يومئذ بوادي القرى - هل ترى أن أجمع؟ ورزيق عامل على أرض يعملها وفيها جماعة من السودان وغيرهم ، ورزيق يومئذ على أيلة ، فكتب ابن شهاب - وأنا أسمع - يأمره أن يجمع ، يخبره أن سالماً حدثه أن عبد الله بن عمر يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» ، الإمام راع ومسؤول عن رعيته ، والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيته ، والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته - قال : وحسبت أن قد قال : «والرجل راع في مال أبيه ومسؤول عن رعيته» ، وكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته .  
[الحديث ٨٩٣ - أطرافه في : ٢٤٠٩ ، ٢٥٥٤ ، ٢٥٥٨ ، ٢٧٥١ ، ٥١٨٨ ، ٥٢٠٠ ، ٧١٣٨] .

قوله ( باب الجمعة في القرى والمدن ) في هذه الترجمة إشارة إلى خلاف من خص الجمعة بالمدن دون القرى ، وهو مروى عن الحنفية . وأسند ابن أبي شيبة عن حذيفة وعلى وغيرهما . وعن عمر أنه كتب إلى أهل البحرين أن جمعوا حيثما كنتم . وهذا يشمل المدن والقرى . أخرج ابن أبي شيبة أيضاً من طريق أبي رافع عن أبي هريرة عن عمر ، وصححه ابن خزيمة . وروى البيهقي من طريق الوليد بن مسلم سألت الليث ابن سعد فقال : كل مدينة أو قرية فيها جماعة أمروا بالجمعة ، فإن أهل مصر وسواحلها كانوا يجمعون



الجمعة على عهد عمر وعثمان بأمرهما وفيهما رجال من الصحابة . وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يرى أهل المياه بين مكة والمدينة يجمعون فلا يعيب عليهم ، فلما اختلف الصحابة وجب الرجوع إلى المرفوع .

قوله ( عن ابن عباس ) كذا رواه الحفاظ من أصحاب إبراهيم بن طهمان عنه ، وخالفهم المعافى ابن عمران فقال : عن ابن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة ، أخرجه النسائي ، وهو خطأ من المعافى ، ومن ثم تكلم محمد بن عبد الله بن عمار في إبراهيم بن طهمان ولا ذنب له فيه كما قاله صالح جزرة ، وإنما الخطأ في إسناده من المعافى . ويحتمل أن يكون لإبراهيم فيه إسنادان .

قوله ( إن أول جمعة جمعت ) زاد وكيع عن ابن طهمان « في الإسلام » أخرجه أبو داود .

قوله ( بعد جمعة ) زاد المصنف في أواخر المغازي « جمعت » .

قوله ( في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في رواية وكيع « بالمدينة » ووقع في رواية المعافى المذكورة « بمكة » وهو خطأ بلا مرية .

قوله ( بجوائى ) بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تهمز ثم مثلثة خفيفة .

قوله ( من البحرين ) في رواية وكيع « قرية من قرى البحرين » وفي أخرى عنه « من قرى عبد القيس » وكذا للإسماعيلي من رواية محمد بن أبي حفصة عن ابن طهمان ، وبه يتم مراد الترجمة . ووجه الدلالة منه أن الظاهر أن عبد القيس لم يجمعوا إلا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لما عرف من عادة الصحابة من عدم الاستبداد بالأمور الشرعية في زمن نزول الوحي ، ولأنه لو كان ذلك لا يجوز لنزل فيه القرآن كما استدل جابر وأبو سعيد على جواز العزل بأنهم فعلوه والقرآن ينزل فلم ينهوا عنه . وحكى الجوهري والزنجشري وابن الأثير أن جوائى اسم حصن بالبحرين ، وهذا لا ينافي كونها قرية . وحكى ابن التين (٢) عن أبي الحسن اللخمي أنها مدينة ، وما ثبت في نفس الحديث من كونها قرية أصح مع احتمال أن تكون في الأول قرية ثم صارت مدينة ، وفيه إشعار بتقديم إسلام عبد القيس على غيرهم من أهل القرى ، وهو كذلك كما قررته في أواخر كتاب الإيمان .

قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد الأيلي .

قوله ( كلكم راع وزاد الليث إلخ ) فيه إشارة إلى أن رواية الليث متفقة مع ابن المبارك إلا في القصة فإنها مختصة برواية الليث ، ورواية الليث معلقة ، وقد وصلها الذهلي عن أبي صالح كاتب الليث عنه ، وقد ساق المصنف رواية ابن المبارك بهذا الإسناد في كتاب الوصايا فلم يخالف رواية الليث إلا في إعادة قوله في آخره « وكلكم راع إلخ » .

قوله ( وكتب رزيق بن حكيم ) هو بتقديم الراء على الزاي ، والتصغير في اسمه واسم أبيه في روايتنا ، وهذا هو المشهور في غيرها . وقيل بتقديم الزاي وبالتصغير فيه دون أبيه .

قوله ( أجمع ) أى أصلى بمن معنى الجمعة .

قوله ( على أرض يعملها ) أى يزرع فيها .

قوله ( ورزىق يومئذ على أيلة ) بفتح الهمزة وسكون التحتانية بعدها لام بلدة معروفة فى طريق الشام بين المدينة ومصر على ساحل القلزم ، وكان رزىق أميراً عليها من قبل عمر بن عبد العزيز ، والذي يظهر أن الأرض التى كان يزرعها من أعمال أيلة ، ولم يسأل عن أيلة نفسها لأنها كانت مدينة كبيرة ذات قلعة وهى الآن خراب ينزل بها الحاج المصرى والغزيرى وبعض آثارها ظاهر .

قوله ( وأنا أسمع ) هو قول يونس ، والجملة حالية ، وقوله « يأمره » حالة أخرى ، وقوله « يخبره » حال من فاعل يأمره ، والمكتوب هو الحديث ، والمسموع المأمور به قاله الكرمانى . والذي يظهر أن المكتوب هو عين المسموع ، وهو الأمر والحديث معاً ، وفى قوله « كتب » تجوز كأن ابن شهاب أملاه على كاتبه فسمعه يونس منه ، لويحتمل أن يكون الزهرى كتبه بخطه وقرأه بلفظه فيكون فيه حذف تقديره فكتب ابن شهاب وقرأه وأنا أسمع ، ووجه ما احتج به على التجميع من قوله صلى الله عليه وسلم « كلكم راع » أن على من كان أميراً إقامة الأحكام الشرعية - والجمعة منها - وكان رزىق عاملاً على الطائفة التى ذكرها ، وكان عليه أن يراعى حقوقهم ومن جعلتها إقامة الجمعة . قال الزين بن المنير : فى هذه القصة إيماء إلى أن الجمعة تنعقد بغير إذن من السلطان إذا كان فى القوم من يقوم بمصالحهم . وفيه إقامة الجمعة فى القرى خلافاً لمن شرط لها المدن ، فإن قيل ؛ قوله « كلكم راع » يعنى جميع الناس فيدخل فيه المرعى أيضاً ، فالجواب أنه مرعى باعتبار ، راع باعتبار ، حتى ولو لم يكن له أحد كان راعياً لجوارحه وحواسه ، لأنه يجب عليه أن يقوم بحق الله وحق عباده ، وسيأتى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث فى كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى .

قوله فيه ( قال وحسبت أن قد قال ) جزم الكرمانى بأن فاعل « قال » هنا هو يونس ، وفيه نظر ، والذي يظهر أنه سالم ، ثم ظهر لى أنه ابن عمر . وسيأتى فى كتاب الاستقراض بيان ذلك إن شاء الله تعالى . وقد رواه الليث أيضاً عن نافع عن ابن عمر بدون هذه الزيادة ، أخرجه مسلم .

بى

هل عَلَى مَنْ لَا يَشْهَدُ الْجُمُعَةَ غَسْلٌ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَغَيْرِهِمْ ؟

وقال ابنُ عمرَ : إِنَّمَا الْغُسْلُ عَلَى مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ .

٨٧٣- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال حدثني سالم بن عبد الله أنه سمع

عبد الله بن عمر يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « من جاء منكم الجمعة فليغتسل » .

[٨٩٤]

[٨٩٥] ٨٧٤- فَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ».

[٨٩٦] ٨٧٥- فَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ نَا وَهَيْبٌ قَالَ نَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا وَأَوْتَيْنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ، فَهَذَا الْيَوْمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ فَهَدَانَا اللَّهُ، فَغَدًا لِلْيَهُودِ، وَبَعْدَ غَدٍ لِلنَّصَارَى»<sup>(١)</sup> فَسَكَتَ. ثُمَّ قَالَ: «حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا يَغْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ». رَوَاهُ أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لِلَّهِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَقٌّ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا».

[الحديث ٨٩٧- طرفاه في: ٨٩٨، ٣٤٨٧].

[٨٩٩] ٨٧٦- فَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ نَا شَبَابَةُ قَالَ نَا وَرْقَاءُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «ائْذَنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ».

[٩٠٠] ٨٧٧- فَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى قَالَ نَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ نَا عَبِيدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ: كَانَتْ امْرَأَةٌ لِعَمْرِو تَشْهَدُ صَلَاةَ الصُّبْحِ وَالْعِشَاءِ فِي الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقِيلَ لَهَا: لَمْ تَخْرُجِيْنَ وَقَدْ تَعْلَمِينَ أَنَّ عَمْرًا يَكْرَهُ ذَلِكَ وَيُغَارُ؟ قَالَتْ: فَمَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْهَانِي؟ قَالَ: يَمْنَعُهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَا تَتَمَنَّعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ».

**قوله (باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم)** تقدم التنبيه على ما تضمنته هذه الترجمة في «باب فضل الغسل» ويدخل في قوله «وغيرهم» العبد والمسافر والمعتور، وكأنه استعمل الاستفهام في الترجمة للاحتمال الواقع في حديث أبي هريرة «حق على كل مسلم أن يغتسل» فإنه شامل للجميع، والتقييد في حديث ابن عمر بمن جاء منكم يخرج من لم يجئ، والتقييد في حديث أبي سعيد بالاحتلم يخرج الصبيان، والتقييد في النهي عن منع النساء المساجد بالليل يخرج الجمعة. وعرف بهذا وجه إيراد هذه الأحاديث في هذه الترجمة، وقد تقدم الكلام على أكثرها.

**قوله (وقال ابن عمر إنما الغسل على من تجب عليه الجمعة)** وصله البيهقي بإسناد صحيح عنه وزاد «والجمعة على من يأتي أهله» ومعنى هذه الزيادة أن الجمعة تجب عنده على من يمكنه الرجوع إلى موضعه قبل دخول الليل، فمن كان فوق هذه المسافة لا تجب عليه عنده. وسيأتي البحث فيه بعد باب. وقد تقرر

أن الآثار التي يوردها البخاري في التراجم تدل على اختيار ما تضمنته عنده ، فهذا مصير منه إلى أن الغسل للجمعة لا يشرع إلا لمن وجبت عليه .

**قوله** في حديث أبي هريرة ( فسكت ثم قال : حق على كل مسلم إلخ ) فاعل « سكت » هو النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد أورده المصنف في ذكر بني إسرائيل من وجه آخر عن وهيب بهذا الإسناد دون قوله « فسكت ثم قال » ويؤكد كونه مرفوعاً برواية مجاهد عن طاوس المقتصرة على الحديث الثاني ، ولهذه النكتة أورده بعده فقال « رواه أبان بن صالح إلخ » وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن وهيب مقتصراً ، وهذا التعليق عن مجاهد قد وصله البيهقي من طريق سعيد بن أبي هلال عن أبان المذكور ، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن طاوس وصرح فيه بسماعه له من أبي هريرة ، أخرجه من طريق عمرو بن دينار عن طاوس وزاد فيه « ويمس طيباً إن كان لأهله » واستدل بقوله « لله على كل مسلم حق » للقائل بالوجوب ، وقد تقدم البحث فيه .

**قوله ( في كل سبعة أيام يوماً )** هكذا أبهم في هذه الطريق ، وقد عينه جابر في حديثه عند النسائي بلفظ « الغسل واجب على كل مسلم في أسبوع يوماً وهو يوم الجمعة » وصححه ابن خزيمة . ولسعيد بن منصور وأبي بكر بن أبي شيبة من حديث البراء بن عازب مرفوعاً نحوه ولفظه « إن من الحق على المسلم أن يغتسل يوم الجمعة » الحديث ، ونحوه للطحاوي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن رجل من الصحابة أنصاري مرفوعاً .

**قوله ( عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد )** هكذا ذكره مختصراً ، وأورده مسلم من طريق مجاهد عن ابن عمر مطولاً ، وقد تقدم ذكره في « باب خروج النساء إلى المساجد » وهو قبيل كتاب الجمعة ، وتقدم هناك ما يتعلق به مطولاً . وقوله « بالليل » فيه إشارة إلى أنهم ما كانوا يمنعونهم بالنهار لأن الليل مظنة الريبة ، ولأجل ذلك قال ابن عبد الله بن عمر : لا تأذن لمن يتخذنه دغلاً ، كما تقدم ذكره من عند مسلم . وقال الكرماني عادة البخاري إذا ترجم بشيء ذكر ما يتعلق به وما يناسب التعليق ، فلذلك أورد حديث ابن عمر هذا في ترجمته « هل على من لم يشهد الجمعة غسل ؟ » قال : فإن قيل مفهوم التقييد بالليل يمنع النهار والجمعة نهائية ، وأجاب بأنه من مفهوم الموافقة لأنه إذا أذن لمن بالليل — مع أن الليل مظنة الريبة — فالإذن بالنهار بطريق الأولى . وقد عكس هذا بعض الحنفية فجرى على ظاهر الخبر فقال : التقييد بالليل لكون الفساق فيه في شغل بفسقهم ونومهم ، بخلاف النهار فإنهم ينتشرون فيه ، وهذا وإن كان ممكناً لكن مظنة الريبة في الليل أشد ، وليس لكلهم في الليل ما يجد ما يشتغل به ، وأما النهار فالغالب أنه يفضحهم غالباً ، ويصددهم عن التعرض لمن ظاهراً لكثرة انتشار الناس ورؤية من يتعرض فيه لما لا يحل له فينكر عليه . والله أعلم .

**قوله** في رواية نافع عن ابن عمر ( قال كانت امرأة لعمر ) هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل أخت سعيد بن زيد أحد العشرة : سماها الزهري فيما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه قال « كانت عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل عند عمر بن الخطاب . وكانت تشهد الصلاة في المسجد ، وكان عمر يقول لها :

والله إنك لتعلمين أني ما أحب هذا . قالت : والله لا أنتهي حتى تنهاني . قال : فلقد طعن عمر وإنها لفي المسجد « كذا ذكره مرسل ، ووصله عبد الأعلى عن معمر بذكر سالم بن عبد الله عن أبيه ، لكن أبهم المرأة . أخرجه أحمد عنه ، وسماها أحمد من وجه آخر عن سالم قال « كان عمر رجلاً غيوراً وكان إذا خرج إلى الصلاة اتبعته عاتكة بنت زيد » الحديث ، وهو مرسل أيضاً ، وعرف من هذا أن قوله في حديث الباب « فقبل لها لم تخرجين إلخ » أن قائل ذلك كله هو عمر بن الخطاب ، ولا مانع أن يعبر عن نفسه بقوله : « إن عمر إلخ » فيكون من باب التجريد أو الالتفات ، وعلى هذا فالحديث من مسند عمر كما صرح به في رواية سالم المرسل ، ويحتمل أن تكون المخاطبة دارت بينها وبين ابن عمر أيضاً لأن الحديث مشهور من روايته ، ولا مانع أن يعبر عن نفسه بقبل لها إلخ ، وهذا مقتضى ما صنع الحميدى وأصحاب الأطراف ، فلأنهم أخرجوا هذا الحديث من هذا الوجه في مسند ابن عمر ، وقد تقدم الكلام على فوائده مستوفى قبيل كتاب الجمعة .

( تنبيه ) : قال الإسماعيلي : أورد البخاري حديث مجاهد عن ابن عمر بلفظ « ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد » وأراد بذلك أن الإذن إنما وقع لهن بالليل فلا تدخل فيه الجمعة . قال : ورواية أبي أسامة التي أوردتها بعد ذلك تدل على خلاف ذلك ، يعني قوله فيها « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » انتهى . والذي يظهر أنه جنح إلى أن هذا المطلق يحمل على ذلك المقيد . والله أعلم .

### باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر

٨٧٨- حدثنا مسدد قال نا إسماعيل قال أنا عبد الحميد صاحب الزياتي قال نا عبد الله [٩٠١] ابن الحارث ابن عم محمد بن سيرين قال ابن عباس لمؤذنه في يوم مطير : إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل : حي على الصلاة ، قل : صلوا في بيوتكم . فكأن الناس استنكروا ، قال : فعله من هو خير مني ، إن الجمعة عزمة ، وإني كرهت أن أخرجكم فتمشون في الطين والدحض .

قوله ( باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر ) ضبط في روايتنا بكسر إن وهي الشرطية ، ويحضر بفتح أوله أي الرجل . وضبطه الكرماني بفتح أن ويحضر بلفظ المبني للمفعول ، وهو متجه أيضاً . وأورد المصنف هنا حديث ابن عباس من رواية إسماعيل وهو المعروف بابن علي ، وهو مناسب لما ترجم له ، وبه قال الجمهور . ومنهم من فرق بين قليل المطر وكثيره . وعن مالك : لا يرخص في تركها بالمطر . وحديث ابن عباس هذا حجة في الجواز . وقال الزين بن المنير : الظاهر أن ابن عباس لا يرخص في ترك الجمعة ، وأما قوله « صلوا في بيوتكم » فإشارة منه إلى العصر ، فرخص لهم في ترك الجماعة فيها ، وأما الجمعة فقد جمعهم لها فالظاهر أنه جمع بهم فيها . قال : ويحتمل أن يكون جمعهم للجمعة ليعلمهم بالرخصة في تركها في مثل ذلك ليعملوا به في المستقبل . انتهى . والذي يظهر أنه لم يجمعهم ، وإنما أراد بقوله صلوا في بيوتكم مخاطبة من لم يحضر وتعليم من حضر .

قوله ( إن الجمعة عزمة ) استشكله الإسماعيلي فقال : لا أخاله صحيحاً ، فإن أكثر الروايات بلفظ « إنها عزمة » أى كلمة المؤذن وهى « حى على الصلاة » لأنها دعاء إلى الصلاة تقتضى لسماعه الإجابة ، ولو كان معنى الجمعة عزمة لكانت العزيمة لا تزول بترك بقية الأذان . انتهى . والذى يظهر أنه لم يترك بقية الأذان ، وإنما أبدل قوله « حى على الصلاة » بقوله « صلوا فى بيوتكم » والمراد بقوله « إن الجمعة عزمة » أى فلو تركت المؤذن يقول حى على الصلاة لبادر من سمعه إلى الحجى فى المطر فيشق عليهم فأمرته أن يقول صلوا فى بيوتكم لتعلموا أن المطر من الأعذار التى تصير العزيمة رخصة .

قوله ( والدحض ) بفتح الدال المهملة وسكون الحاء المهملة - ويجوز فتحها - وآخره ضاد معجمة هو الزلق ، وحكى ابن التين أن فى رواية القابسي بالراء بدل الدال وهو الغسل ، قال : ولا معنى له هنا إلا إن حمل على أن الأرض حين أصابها المطر كالمغتسل والجامع بينهما الزلق . وقد تقدمت بقية مباحث الحديث فى أبواب الأذان .

( تنبيه ) : وقع فى السياق عن عبد الله بن الحارث ابن عم محمد بن سيرين ، وأنكره الديلمى فقال : كان زوج بنت سيرين فهو صهر ابن سيرين لا ابن عمه . قلت : ما المانع أن يكون بين سيرين والحارث أخوة من رضاع ونحوه ، فلا ينبغى تغليط الرواية الصحيحة مع وجود الاحتمال المقبول .

باب من أين تؤتى الجمعة ، وعلى من تجب ؟

لقول الله ﷻ ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾

وقال عطاء : إذا كنت فى قرية جامعة فنودي بالصلاة من يوم الجمعة فحق عليك أن تشهدها ، سمعت النداء أو لم تسمعه ، وكان أنس فى قصره أحياناً يجمع ، وأحياناً لا يجمع ، وهو بالزاوية على فرسخين .

[٩٠٢] ٨٧٩- نا أحمد بن صالح قال نا عبد الله بن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن

عبيد الله بن أبي جعفر أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه قالت : كان الناس ينتابون الجمعة من منازلهم والعوالي فيأتون فى الغبار يصيبهم الغبار والعرق ، فيخرج منهم العرق ، فأتى رسول الله صلى الله عليه إنسان منهم - وهو عندي - فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لو أنكم تطهروا ليومكم هذا » .

قوله ( باب من أين تؤتى الجمعة ، وعلى من تجب ؟ لقول الله تعالى : إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ) يعنى أن الآية ليست صريحة فى وجوب بيان الحكم المذكور ، فلذلك أتى فى الترجمة بصيغة الاستفهام . والذى ذهب إليه الجمهور أنها تجب على من سمع النداء أو كان فى قوة السامع سواء كان داخل البلد أو خارجه ، ومجمله كما صرح به الشافعى ما إذا كان المنادى صيئاً والأصوات هادئة

والرجل سمياً . وفي السنن لأبي داود من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً « إنما الجمعة على من سمع النداء » وقال : إنه اختلف في رفعه ووقفه . وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً ، ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لابن أم مكتوم « أسمع النداء ؟ قال : نعم . قال : فأجب » وقد تقدم في صلاة الجماعة ذكر من احتج به على وجوبها ، فيكون في الجمعة أولى لثبوت الأمر بالسعي إليها . وأما حديث « الجمعة على من آواه الليل إلى أهله » فأخرجه الترمذي ، ونقل عن أحمد أنه لم يره شيئاً ، وقال لمن ذكره : استغفر ربك . وقد تقدم قبل بياب من قول ابن عمر نحوه ، والمعنى أنها تجب على من يمكنه الرجوع إلى أهله قبل دخول الليل ، واستكمل بأنه يلزم منه أنه يجب السعي من أول النهار وهو بخلاف الآية .

**قوله ( وقال عطاء الخ )** وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه ، وقوله « سمعت النداء أو لم تسمعه ، يعني إذا كنت داخل البلد ، وبهذا صرح أحمد ، ونقل النووي أنه لا خلاف فيه ، وزاد عبد الرزاق في هذا الأثر عن ابن جريج أيضاً قلت لعطاء : ما القرية الجامعة ؟ قال : ذات الجماعة والأمير والقاضي والدور المجتمعة الآخذ بعضها ببعض مثل جدة .

**قوله ( وكان أنس - إلى قوله - لا يجمع )** وصله مسدد في مسنده الكبير عن أبي عوانة عن حميد بهذا . وقوله « يجمع » أي يصلي بمن معه الجمعة ، أو يشهد الجمعة بجامع البصرة .

**قوله ( وهو ) أي القصر ،** والزاوية موضع ظاهر البصرة معروف كانت فيه وقعة كبيرة بين الحجاج وابن الأشعث . قال أبو عبيد البكري : هو بكسر الواو موضع دان من البصرة . وقوله « على فرسين » أي من البصرة . وهذا وصله ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أنس أنه كان يشهد الجمعة من الزاوية وهي على فرسين من البصرة ، وهذا يرد على من زعم أن الزاوية موضع بالمدينة النبوية كان فيه قصر لأنس على فرسين منها ويرجع الاحتمال الثاني ، وعرف بهذا أن التعليق المذكور ملفق من أثرين ، ولا يعارض ذلك ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن ثابت قال « كان أنس يكون في أرضه وبينه وبين البصرة ثلاثة أميال فيشهد الجمعة بالبصرة » المكون الثلاثة أميال فرسخاً واحداً لأنه يجمع بأن الأرض المذكورة غير القصر ، وبأن أنساً كان يرى التجميع حتماً إن كان على فرسخ ولا يراه حتماً إذا كان أكثر من ذلك ، ولهذا لم يقع في رواية ثابت التخيير في رواية حميد .

**قوله ( حدثنا أحمد بن صالح )** كذا في رواية أبي ذر ، ووافقه ابن السكن ، وعند غيرهما « حدثنا أحمد » غير منسوب ، وجزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن عيسى ، والأول أصوب وفي هذا الإسناد لطيفة ، وهو أن فيه ثلاثة دون عبيد الله بن أبي جعفر من أهل مصر وثلاثة فوقه من أهل المدينة .

**قوله ( يتأبون الجمعة )** أي يحضرونها نوباً ، والانتياب افتعال من النوبة ، وفي رواية « يتناوبون » .

**قوله ( والعوالي )** تقدم تفسيرها في المواقيت وأنها على أربعة أميال فصاعداً من المدينة .

**قوله ( فيأتون في الغبار فيصيبهم الغبار )** كذا وقع للأكثر . وعند الثعلبي « فيأتون في العباء » بفتح المهملة والمد وهو أصوب ، وكذا هو عند مسلم والإسماعيلي وغيرهما من طريق ابن وهب .

قوله ( إنسان منهم ) لم أقف على اسمه ، وللإسماعيلي « ناس منهم » .  
قوله ( لو أنكم تطهروا ليومكم هذا ) لو للتمنى فلا تحتاج إلى جواب ، أو للشرط والجواب محذوف تقديره لكان حسناً . وقد وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود أن هذا كان مبدء الأمر بالغسل للجمعة ، ولأبي عوانة من حديث ابن عمر نحوه ، وصرح في آخره بأنه صلى الله عليه وسلم قال حينئذ « من جاء منكم الجمعة فليغتسل » وقد استدلت به عمرة على أن غسل الجمعة شرع للتنظيف لأجل الصلاة كما سيأتي في الباب الذي بعده ، فعلى هذا فعنى قوله « ليومكم هذا » أى في يومكم هذا . وفي هذا الحديث من القوائد أيضاً رفق العالم بالمعلم ، واستحباب التنظيف لمجالسة أهل الخير ، واجتناب أذى المسلم بكل طريق ، وحرص الصحابة على امتثال الأمر ولو شق عليهم . وقال القرطبي : فيه رد على الكوفيين حيث لم يوجبوا الجمعة على من كان خارج المصر ، كذا قال . وفيه نظر لأنه لو كان واجباً على أهل العوالي ما تناوبوا وكانوا يحضرون جميعاً ، والله أعلم .

بـ

### وقت الجمعة إذا زالت الشمس

وكذلك يذكر عن عمر وعلي والنعمان بن بشير وعمرو بن حريص .

[٩٠٣] ٨٨٠- فاعبدان قال أنا عبد الله قال أنا يحيى بن سعيد أنه سأل عمرة عن الغسل يوم الجمعة فقالت : قالت عائشة : كان الناس مهنة أنفسهم ، وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيئتهم ، فقيل لهم : لو اغتسلتم .  
[الحديث ٩٠٣ - طرفه في : ٢٠٧١] .

[٩٠٤] ٨٨١- فاسريج بن النعمان قال نا فليح بن سليمان عن عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس .  
[٩٠٥] ٨٨٢- فاعبدان قال أنا عبد الله قال أنا حميد عن أنس قال : كنا نبكر بالجمعة ، ونُقيل بعد الجمعة .

[الحديث ٩٠٥ - طرفه في : ٩٤٠] .

قوله ( باب وقت الجمعة ) أى أوله ( إذا زالت الشمس ) جزم بهذه المسألة مع وقوع الخلاف فيها لضعف دليل المخالف عنده .

قوله ( وكذا يذكر عن عمر وعلي والنعمان بن بشير وعمرو بن حريص ) قيل إنما اقتصر على هؤلاء من الصحابة دون غيرهم لأنه نقل عنهم خلاف ذلك ، وهذا فيه نظر لأنه لا خلاف عن علي ومن بعده في ذلك ، وأغرب ابن العربي فنقل الإجماع على أنها لا تجب حتى تزول الشمس ، إلا ما نقل عن أحمد أنه إن صلاها



قبل الزوال أجزاء اه . وقد نقله ابن قدامة وغيره عن جماعة من السلف كما سيأتي ، فأما الأثر عن عمر فروى أبو نعيم شيخ البخارى فى كتاب الصلاة له وابن أبى شيبه من رواية عبد الله بن سيدان قال « شهدت الجمعة مع أبى بكر فكانت صلاته وخطبته قبل نصف النهار ، وشبهتها مع عمر رضى الله عنه فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول قد انتصف النهار » رجاله ثقات إلا عبد الله بن سيدان وهو بكسر المهملة بعدها تحتانية ساكنة فإنه تابعى كبير إلا أنه غير معروف العدالة ، قال ابن عدى شبه المجهول . وقال البخارى لا يتابع على حديثه ، بل عارضه ما هو أقوى منه فروى ابن أبى شيبه من طريق سويد بن غفلة أنه صلى مع أبى بكر وعمر حين زالت الشمس إسناده قوى ، وفى الموطأ عن مالك بن أبى عامر قال « كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبى طالب تطرح يوم الجمعة إلى جدار المسجد الغربى ، فإذا غشيا ظل الجدار خرج عمر » إسناده صحيح ، وهو ظاهر فى أن عمر كان يخرج بعد زوال الشمس ، وفهم منه بعضهم عكس ذلك ، ولا يتجه إلا إن حمل على أن الطنفسة كانت تفرش خارج المسجد وهو بعيد ، والذى يظهر أنها كانت تفرش له داخل المسجد ، وعلى هذا فكان عمر يتأخر بعد الزوال قليلا ، وفى حديث السقيفة عن ابن عباس قال « فلما كان يوم الجمعة وزالت الشمس خرج عمر فجلس على المنبر ، وأما على فروى ابن أبى شيبه من طريق أبى رزين قال « كنا نصلى مع على الجمعة فأحيانا نجد فيئا وأحيانا لا نجد » وهذا محمول على المبادرة عند الزوال أو التأخير قليلا ، وأما النعمان بن بشير فروى ابن أبى شيبه بإسناد صحيح عن سماك بن حرب قال « كان النعمان بن بشير يصلى بنا الجمعة بعد ما تزول الشمس » . قلت : وكان النعمان أميراً على الكوفة فى أول خلافة يزيد بن معاوية ، وأما عمرو بن حريث فأخرجه ابن أبى شيبه أيضاً من طريق الوليد بن العيزار قال « ما رأيت إماماً كان أحسن صلاة للجمعة من عمرو بن حريث ، فكان يصلها إذا زالت الشمس » إسناده صحيح أيضاً . وكان عمرو ينوب عن زياد وعن ولده فى الكوفة أيضاً . وأما ما يعارض ذلك عن الصحابة فروى ابن أبى شيبه من طريق عبد الله بن سلمة وهو بكسر اللام قال « صلى بنا عبد الله - يعنى ابن مسعود - الجمعة ضحى وقال : خشيت عليكم الحر » وعبد الله صدوق إلا أنه ممن تخير لما كبر قاله شعبة وغيره . ومن طريق سعيد بن سويد قال « صلى بنا معاوية الجمعة ضحى » وسعيد ذكره ابن عدى فى الضعفاء واحتج بعض الحنابلة بقوله صلى الله عليه وسلم « إن هذا يوم جعله الله عيد للمسلمين » قال فلما سماه عيداً جازت الصلاة فيه وقت العيد كالفطر والأضحى ، وتعقب بأنه لا يازم من تسمية يوم الجمعة عيداً أن يشتمل على جميع أحكام العيد ، بدليل أن يوم العيد يحرم صومه مطابقاً سواء صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة باتفاقهم .

قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، ويحيى بن سعيد هو الأنصارى .

قوله ( كان الناس مهنة ) بنون وفتحات جمع ما هن ككتبة وكاتب أى خدم أنفسهم ، وحكى ابن التين أنه روى بكسر أوله وسكون الهاء ومعناه بإسقاط مخدوف أى ذوى مهنة . واسلم من طريق الليث عن يحيى بن سعيد « كان الناس أهل عمل ولم يكن لهم كفاة » أى لم يكن لهم من يكفيهم العمل من الخدم . قوله ( وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا فى هيتهم ) استدلل البخارى بقوله « راحوا » على أن

ذلك كان بعد الزوال لأنه حقيقة الرواح كما تقدم عن أكثر أهل اللغة ، ولا يعارض هذا ما تقدم عن الأزهري أن المراد بالرواح في قوله « من اغتسل يوم الجمعة ثم راح » الذهاب مطلقاً لأنه إما أن يكون مجازاً أو مشتركاً ، وعلى كل من التقديرين فالقرينة مخصصه وهى في قوله « من راح في الساعة الأولى » قائمة في إرادة مطلق الذهاب ، وفي هذا قائمة في الذهاب بعد الزوال لما جاء في حديث عائشة المذكور في الطريق التي في آخر الباب الذي قبل هذا حيث قالت « يصيبهم الغبار والعرق » لأن ذلك غالباً إنما يكون بعد ما يشتد الحر ، وهذا في حال مجيئهم من العوالى ، فالظاهر أنهم لا يصلون إلى المسجد إلا حين الزوال أو قريباً من ذلك ، وعرف بهذا توجيه إيراد حديث عائشة في هذا الباب .

( تنبيه ) : أورد أبو نعيم في المستخرج طريق عمرة هذه في الباب الذى قبله وعلى هذا فلا إشكال فيه أصلاً .

قوله ( عن أنس ) صرح في رواية الإسماعيلي من طريق زيد بن الحباب عن فليح بسامع عثمان له من أنس .

قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى الجمعة حين تميل الشمس ) فيه إشعار بمواظبته صلى الله عليه وسلم على صلاة الجمعة إذا زالت الشمس ، وأما رواية حميد التي بعد هذا عن أنس « كنا نبكر بالجمعة ونقبل بعد الجمعة » فظاهره أنهم كانوا يصاون الجمعة باكر النهار ، لكن طريق الجمع أولى من دعوى التعارض ، وقد تقرر فيما تقدم أن التبكير يطلق على فعل الشيء في أول وقته أو تقديمه على غيره وهو المراد هنا ، والمعنى أنهم كانوا يبدؤون بالصلاة قبل القياولة ، بخلاف ما جرت به عادتهم في صلاة الظهر في الحر فإنهم كانوا يقياون ثم يصلون لمشروعية الإيراد ، ولهذا النكتة أورد البخارى طريق حميد عن أنس عقب طريق عثمان بن عبد الرحمن عنه ، وسيأتى في الترجمة التي بعد هذه التعبير بالتبكير والمراد به الصلاة في أول الوقت وهو يؤيد ما قلناه . قال الزين بن المنير في الحاشية : فسر البخارى حديث أنس الثانى بحديث أنس الأول إشارة منه إلى أنه لا تعارض بينهما .

( تنبيهان ) الأول : حكى ابن التين عن أبى عبد الملك أنه قال : إنما أورد البخارى الآثار عن الصحابة لأنه لم يجد حديثاً مرفوعاً في ذلك ، وتعقبه بحديث أنس هذا وهو كما قال الثانى : لم يقع التصريح عند المصنف برفع حديث أنس الثانى ، وقد أخرجه الطبرانى في الأوسط من طريق فضيل بن عياض عن حميد فزاد فيه « مع النبي صلى الله عليه وسلم » وكذا أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق محمد بن إسحق حدثني حميد الطويل ، وله شاهد من حديث سهل بن سعد يأتى في آخر كتاب الجمعة ، وفيه رد على من زعم أن الساعات المطاوعة في الذهاب إلى الجمعة من عند الزوال لأنهم يتبادرون إلى الجمعة قبل القائلة .

ب

إذا اشتد الحر يوم الجمعة

٨٨٣ - حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي قال نا حرمي بن عمارة قال نا أبوخلدة - هو

خالد بن دينار - قال : سمعت أنساً يقول : كان النبي صلى الله عليه إذا اشتد البرد بكر بالصلاة ، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة يعني الجمعة .

وقال يونس بن بكير : أنا أبوخلدة وقال : بالصلاة ولم يذكر الجمعة . وقال بشر بن ثابت : نا أبوخلدة : صلى بنا أمير الجمعة ، ثم قال لأنس : كيف كان النبي صلى الله عليه يصلي الظهر ؟ .

قوله ( باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة ) لما اختلف ظاهر النقل عن أنس وتقرر أن طريق الجمع أن يحمل الأمر على اختلاف الحال بين الظهر والجمعة كما قدمناه ، جاء عن أنس حديث آخر يومهم خلاف ذلك فترجم المصنف هذه الترجمة لأجله .

قوله ( حدثنا أبوخلدة ) بفتح المعجمة وسكون اللام ، والإسناد كله بصريون .

قوله ( بكر بالصلاة ) أى صلاها فى أول وقتها .

قوله ( وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة ) لم يجزم المصنف بحكم الترجمة للاحتمال الواقع فى قوله « يعنى الجمعة » لاحتمال أن يكون من كلام التابعى أو من دونه ، وهو ظن ممن قاله ، والتصريح عن أنس فى رواية حميد المأضية أنه كان يبكر بها مطلقاً من غير تفصيل ، ويؤيده الرواية المعاصرة الثانية فإن فيها البيان بأن قوله « يعنى الجمعة » إنما أخذه قائله مما فهمه من التسوية بين الجمعة والظهر عند أنس حيث استدلل لما سئل عن الجمعة بقوله « كان يصلى الظهر » ، وأوضح من ذلك رواية الإسماعيلي من طريق أخرى عن حرمى ولفظه « سمعت أنساً - وناداه يزيد الضبي يوم جمعة : يا أبا حمزة قد شهدت الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكيف كان يصلى الجمعة ؟ - » فذكره ولم يقل بعده يعنى الجمعة .

قوله ( وقال يونس بن بكير ) وصاه المصنف فى « الأدب المفرد » ولفظه « سمعت أنس بن مالك وهو مع الحكم أمير البصرة على السرير يقول : كان النبی صلى الله عليه وسلم إذا كان الحر أبرد بالصلاة ، وإذا كان البرد بكر بالصلاة » وأخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن يونس وزاد « يعنى الظهر » . والحكم المذكور هو ابن أبى عقيل الثقفى كان نائباً عن ابن عمه الحجاج بن يوسف ، وكان على طريقة ابن عمه فى تطويل الخطبة يوم الجمعة حتى يكاد الوقت أن يخرج . وقد أورد أبو يعلى قصة يزيد الضبي المذكور وإنكاره على الحكم هذا الصنيع واستشهاده بأنس واعتذار أنس عن الحكم بأنه أخر الإبراد ، فساقها مطولة فى نحو ورقة . وعرف بهذا أن الإبراد بالجمعة عند أنس إنما هو بالقياس على الظهر لا بالنص ، لكن أكثر الأحاديث تدل على التفرقة بينهما .

قوله ( وقال بشر بن ثابت ) وصاه الإسماعيلي والبيهقي باللفظ « كان إذا كان الشتاء بكر بالظهر ، وإذا كان الصيف أبرد بها » وعرف من طريق « الأدب المفرد » تسمية الأمير المبهم فى هذه الرواية المعاصرة ، ومن رواية الإسماعيلي وغيره سبب تحديث أنس بن مالك بذلك حتى سمعه أبوخلدة . وقال الزين بن المنير : نحا البخارى إلى مشروعية الإبراد بالجمعة ولم يبت الحكم بذلك ، لأن قوله « يعنى الجمعة » يحتمل أن يكون قول التابعى مما فهمه ، ويحتمل أن يكون من نقله ، فرجح عنده إلحاقها بالظهر ، لأنها إما ظهر وزيادة

أو بدل عن الظهر ، وأيد ذلك قول أمير البصرة لأنس يوم الجمعة « كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر » وجواب أنس من غير إنكار ذلك ، وقال أيضاً : إذا تقرر أن الإبراد يشرع في الجمعة أخذ منه أنها لا تشرع قبل الزوال ، لأنه لو شرع لما كان اشتداد الحر سبباً لتأخيرها ، بل كان يستغنى عنه بتعجيلها قبل الزوال . واستدل به ابن بطال على أن وقت الجمعة وقت الظهر لأن أنساً سوى بينهما في جوابه ، خلافاً لمن أجاز الجمعة قبل الزوال ، وقد تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله . وفيه إزالة التشويش عن المصلحة بكل طريق محافظة على الخشوع لأن ذلك هو السبب في مراعاة الإبراد في الحر دون البرد .

### باب المشي إلى الجمعة

وقول الله ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾

ومن قال : السعي العمل والذهاب لقوله : ﴿ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا ﴾ .

وقال ابن عباس : يحرم البيع حينئذ .

وقال عطاء : تحرم الصناعات كلها .

وقال إبراهيم بن سعد عن الزهري : إذا أذن المؤذن يوم الجمعة وهو مسافر فعليه أن يشهد .

[٩٠٧]

٨٨٤ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا الوليد بن مسلم قال نا يزيد بن أبي مريم قال نا

عبادة بن رفاع قال : أدركني أبو عيسى وأنا أذهب إلى الجمعة فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمه الله على النار » .

[الحديث ٩٠٧ - طرفه في : ٢٨١١] .

[٩٠٨]

٨٨٥ - نا آدم قال نا ابن أبي ذئب قال نا الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة عن

النبي صلى الله عليه . ونا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون ، وأتوها تمشون ، عليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا » .

[٩٠٩]

٨٨٦ - حدثني عمرو بن علي قال نا أبو قتيبة قال نا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير

عن عبد الله بن أبي قتادة لا أعلم إلا عن أبيه عن النبي صلى الله عليه قال : « لا تقوموا حتى تروني ، وعليكم السكينة » .

قوله ( باب المشي إلى الجمعة وقول الله جل ذكره ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ) ومن قال السعي العمل والذهاب لقوله تعالى ﴿ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا ﴾ . قال ابن المنير في الحاشية : لما قابل الله بين الأمر بالسعي والنهي عن البيع دل على أن المراد بالسعي العمل الذي هو الطاعة لأنه هو الذي يقابل بسعي الدنيا كالبيع والصناعة .

والحاصل أن المأمور به سعى الآخرة ، والمنهى عنه سعى الدنيا . وفي الموطأ عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن هذه الآية فقال : كان عمر يقرؤها « إذا نودي للصلاة فامضوا » وكأنه فسر السعى بالذهاب ، قال مالك : وإنما السعى العمل لقول الله تعالى ﴿ وإذا تولى سعى في الأرض ﴾ وقال ﴿ وأما من جاءك يسعى ﴾ قال مالك : وليس السعى الاشتداد اهـ . وقراءة عمر المذكورة سيأتي الكلام عاينها في التفسير . وقد أورد المصنف في الباب حديث « لا تأتوها وأنتم تسعون » إشارة منه إلى أن السعى المأمور به في الآية غير السعى المنهى عنه في الحديث ، والحجة فيه أن السعى في الآية فسر بالمضي ، والسعى في الحديث فسر بالعلو لمقابلته بالمشي حيث قال : لا تأتوها تسعون وأتوها تمشون .

**قوله ( وقال ابن عباس يحرم البيع حينئذ )** أي إذا نودي بالصلاة ، وهذا الأثر ذكره ابن حزم من طريق عكرمة عن ابن عباس بلفظ « لا يصلح البيع يوم الجمعة حين ينادى للصلاة ، فإذا قضيت الصلاة فاشتر وبع » ورواه ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً ، وإلى القول بالتحريم ذهب الجمهور ، وابتدأوه عندهم من حين الأذان بين يدي الإمام لأنه الذي كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي قريباً . وروى عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من طريق مكحول أن النداء كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذن يوم الجمعة مؤذن واحد حين يخرج الإمام ، وذلك النداء الذي يحرم عنده البيع ، وهو مرسل يعتضد بشواهد تأتي قريباً . وأما الأذان الذي عند الزوال فيجوز عندهم البيع فيه مع الكراهة ، وعن الحنفية يكره مطلقاً ولا يحرم ، وهل يصح البيع مع القول بالتحريم ؟ قولان مبنيان على أن النهي هل يقتضي الفساد مطلقاً أو لا ؟ .

**قوله ( وقال عطاء تحرم الصناعات كلها )** وصله عبد بن حميد في تفسيره بلفظ « إذا نودي بالأذان حرم اللهو والبيع والصناعات كلها والرقاد وأن يأتي الرجل أهله وأن يكتب كتاباً » وبهذا قال الجمهور أيضاً . **قوله ( وقال إبراهيم بن سعد عن الزهري إلخ )** لم أره من رواية إبراهيم ، وقد ذكره ابن المنذر عن الزهري وقال : إنه اختلف عليه فيه فقبل عنه هكذا ، وقيل عنه مثل قول الجماعة إنه لا جمعة على مسافر ، كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري ، قال ابن المنذر : وهو كالإجماع من أهل العلم على ذلك ، لأن الزهري اختلف عليه فيه اهـ . ويمكن حمل كلام الزهري على حالين ، فحيث قال « لا جمعة على مسافر » أراد على طريق الوجوب ، وحيث قال « فعليه أن يشهد » أراد على طريق الاستحباب . ويمكن أن تحمل رواية إبراهيم بن سعد هذه على صورة مخصوصة ، وهو إذا اتفق حضوره في موضع تقام فيه الجمعة فسمع النداء لها ، لا أنها تازم المسافر مطلقاً حتى يحرم عليه السفر قبل الزوال من البلد الذي يدخلها مجتازاً مثلاً . وكأن ذلك رجح عند البخاري ، ويتأيد عنده بعموم قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ﴾ فلم يخص مقيماً من مسافر ، وأما ما احتج به ابن المنذر على سقوط الجمعة عن المسافر بكونه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر جميعاً بعرفة وكان يوم جمعة فدل ذلك من فعائه على أنه لا جمعة على مسافر فهو عمل صحيح ، إلا أنه لا يدفع الصورة التي ذكرتها . وقال الزين بن المنير : قرر البخاري في هذه الترجمة إثبات المشي إلى الجمعة مع معرفته بقول من فسرها بالذهاب الذي يتناول المشي والركوب ، وكأنه حمل الأمر بالسكينة والوقار على عمومه في

الصلوات كلها فتدخل الجمعة كما هو مقتضى حديث أبي هريرة ، وأما حديث أبي قتادة فيؤخذ من قوله « وعليكم السكينة » فإنه يقتضى عدم الإسراع في حال السعى إلى الصلاة أيضاً .

قوله ( حدثني علي بن عبد الله ) هو ابن المديني .

قوله ( يزيد ) بالتحانية والزاي ، و ( عباية ) بفتح المهملة بعدها موحدة وهو ابن رفاعه بن رافع

ابن خديج .

قوله ( أدركني أبو عبس ) بفتح المهملة وسكون الموحدة ، وهو ابن جبر بفتح الجيم وسكون

الموحدة واسمه عبد الرحمن على الصحيح ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد .

قوله ( وأنا أذهب ) كذا وقع عند البخاري أن القصة وقعت لعباية مع أبي عبس ، وعند الإسماعيلي

من رواية علي بن بحر وغيره عن الوليد بن مسلم أن القصة وقعت ليزيد بن أبي مريم مع عباية ، وكذا أخرجه النسائي عن الحسين بن حريث عن الوليد ولفظه « حدثني يزيد قال : لحقني عباية بن رفاعه وأنا ماش إلى الجمعة » زاد الإسماعيلي في روايته « وهو راكب ، فقال : احتسب خطاك هذه » وفي رواية النسائي « فقال أبشر فإن خطاك هذه في سبيل الله ، فإني سمعت أبا عبس بن جبر » فذكر الحديث ، فإن كان محفوظاً احتمل أن تكون القصة وقعت لكل منهما . وسيأتي الكلام على المتن في كتاب الجهاد ، وأورده هنا لعموم قوله « في سبيل الله » فدخلت فيه الجمعة ، ولكون راوي الحديث استدل به على ذلك . وقال ابن المنير في الحاشية : وجه دخول حديث أبي عبس في الترجمة من قوله « أدركني أبو عبس » لأنه لو كان يعدو لما احتمل وقت المحادثة لتعذرهما مع الجري . ولأن أبا عبس جعل حكم السعى إلى الجمعة حكم الجهاد . وليس العدو من مطالب الجهاد فكذلك الجمعة ، انتهى . وحديث أبي هريرة تقدم الكلام عليه في أواخر أبواب الأذان ، وقد سبق في أول هذا الباب توجيه إيراده هنا .

قوله ( عن عبد الله بن أبي قتادة قال أبو عبد الله : لا أعلمه إلا عن أبيه ) انتهى . أبو عبد الله هذا

هو المصنف . وقع قوله « قال أبو عبد الله » في رواية المستمل وجده ، وكأنه وقع عنده توقف في وصله لكونه كتبه من حفظه أو لغير ذلك . وهو في الأصل موصول لا ريب فيه ، فقد أخرجه الإسماعيلي عن ابن ناجية عن أبي حفص — وهو عمرو بن علي شيخ البخاري فيه — فقال « عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه » ولم يشك ، وأغرب الكرماني فقال : إن هذا الإسناد منقطع وإن حكم البخاري بكونه موصولاً لأن شيخه لم يروه إلا منقطعاً ، انتهى . وقد تقدم في أواخر الأذان أن البخاري علق هذه الطريق من جهة علي ابن المبارك ولم يتعرض للشك الذي هنا ، وتقدم الكلام على المتن أيضاً ، وهو وضع الحاجة منه هنا قوله « وعليكم السكينة » قال ابن رشيد : والنكتة في التهي عن ذلك لئلا يكون مقامهم سبباً لإسراعه في الدخول إلى الصلاة فينافي مقصوده من هيئة الوقار . قال : وكأن البخاري استشعر إيراد الفرق بين الساعي إلى الجمعة وغيرها بأن السعى إلى الصلاة غير الجمعة منهي لأجل ما يلحق الساعي من التعب وضيق النفس فيدخل في الصلاة وهو منبر فينافي ذلك خشوعه . وهذا بخلاف الساعي إلى الجمعة فإنه في العادة يحضر قبل إقامة الصلاة فلا تقام حتى يستريح مما يلحقه من الانبهار وغيره ، وكأنه استشعر هذا الفرق فأخذ يستدل على أن كل ما آل إلى إذهاب الوقار منع منه . فاشتركت الجمعة مع غيرها في ذلك ، والله أعلم .

### باب لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة

[٩١٠] ٨٨٧- حدثنا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن ابن وديعة عن سلمان الفارسي قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « من اغتسل يوم الجمعة وتطهر بما استطاع من طهر ، ثم أدهن أو مس من طيب ، ثم راح فلم يفرق بين اثنين فصلّى ما كتب له ، ثم إذا خرج الإمام أنصت ، غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى » .

قوله ( باب لا يفرق ) أى الداخل ( بين اثنين ) كذا ترجم ولم يثبت الحكم ، وقد نقل الكراهة عن الجمهور ابن المنذر واختار التحريم ، وبه جزم النووي في « زوائد الروضة » والأكثر على أنها كراهة تنزيه ، ونقله الشيخ أبو حامد عن النص ، والمشهور عند الشافعية الكراهة كما جزم به الرافعي ، والأحاديث الواردة في الزجر عن التخطي مخرجة في المسند والسنن وفي غالبها ضعف ، وأقوى ما ورد فيه ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق أبي الزاهرية قال « كنا مع عبد الله بن بسر صاحب النبي صلى الله عليه وسلم فذكر أن رجلاً جاء يتخطى والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال : اجلس فقد آذيت » ولأبي داود من طريق عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده رفعه « ومن تخطى رقاب الناس كانت له ظهراً » وقيد مالك والأوزاعي الكراهة بما إذا كان الخطيب على المنبر ، قال الزين بن المنير : التفرقة بين اثنين يتناول القعود بينهما وإخراج أحدهما والقعود مكانه ، وقد يطلتي على مجرد التخطي ، وفي التخطي زيادة رفع رجله على رءوسهما أو أكتافهما ، وربما تعلق بشياهما شيء مما برجله ، وقد استثنى من كراهة التخطي ما إذا كان في الصفوف الأول فرجة فأراد الداخل سدها فيغتنفر له لتقصيرهم .. أورد فيه حديث سلمان ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب الدهن للجمعة » .

### باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد في مكانه

[٩١١] ٨٨٨- حدثني محمد قال أنا مخلد بن يزيد قال أنا ابن جريج قال سمعت نافعاً قال : سمعت ابن عمر يقول : نهى النبي صلى الله عليه أن يقيم الرجل أخاه من مقعده ويجلس فيه . قلت لنافع : الجمعة ؟ قال : الجمعة وغيرها .

[الحديث ٩١١ - طرفاه في : ٦٢٦٩ ، ٦٢٧٠ .]

قوله ( باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد مكانه ) هذه الترجمة المقيدة بيوم الجمعة ورد فيها حديث صحيح لكنه ليس على شرط البخاري ، أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر بلفظ « لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالف إلى مقعده فيه ولكن يقول تفسحوا » ويؤخذ منه أن الذي يتخطى بعد الاستئذان خارج عن حكم الكراهة ، وقوله في الحديث « لا يقيم الرجل أخاه » لا مفهوم له بل ذكر لمزيد التفسير عن ذلك لقبحه ، لأنه إن فعله من جهة الكبر كان قبيحاً ، وإن فعله من جهة الأثرة كان أقبح ، وكأن

البخارى اغتنى عنه بعموم حديث ابن عمر المذكور في الباب ، وبالعوم المذكور احتج نافع حين سألته ابن جريج عن الجمعة . وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . وقد تقدم بيان دخول هذه الصورة في التفرقة التي قبلها . وشيخ البخارى فيه هو محمد بن سلام كما وقع منسوباً في رواية أبي ذر .

## باب

### الأذان يوم الجمعة

[٩١٢]

٨٨٩- حدثنا آدم قال نا ابن أبي ذئب عن الزهري عن السائب بن يزيد قال : كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي صلى الله عليه وأبي بكر وعمر . فلما كان عثمان - وكثر الناس - زاد النداء الثالث على الزوراء .

قال أبو عبد الله : الزوراء موضع بالسوق بالمدينة .

[الحديث ٩١٢ - أطرافه في : ٩١٣ ، ٩١٥ ، ٩١٦ .]

قوله ( باب الأذان يوم الجمعة ) أى متى يشرع .

قوله ( عن السائب بن يزيد ) في رواية عقيل عن ابن شهاب أن السائب بن يزيد أخبره ، وفي رواية يونس عن الزهري سمعت السائب ، وسيأتيان بعد هذا .

قوله ( كان النداء يوم الجمعة ) في رواية أبي عامر عن ابن أبي ذئب عند ابن خزيمة كان ابتداء النداء الذى ذكره الله في القرآن يوم الجمعة ، وله في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب « كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر أذانين يوم الجمعة » قال ابن خزيمة : قوله أذانين يريد الأذان والإقامة ، يعنى تغليبا أو لاشتراكهما في الإعلام كما تقدم في أبواب الأذان .

قوله ( إذا جلس الإمام على المنبر ) في رواية أبي عامر المذكورة « إذا خرج الإمام وإذا أقيمت الصلاة » وكذا للبيهقي من طريق ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب ، وكذا في رواية الماجشون الآتية عن الزهري ولفظه « وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام ، يعنى على المنبر » وأخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن الماجشون بدون قوله « يعنى » وللنسائي من رواية سليمان التيمي عن الزهري « كان بلال يؤذن إذا جلس النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر . فإذا نزل أقام » وقد تقدم نحوه في مرسل مكحول قريباً . قال المهلب : الحكمة في جعل الأذان في هذا المحل ليعرف الناس بجاوس الإمام على المنبر فينصتوا له إذا خطب ، كذا قال وفيه نظر ، فإن في سياق ابن إسحق عند الطبراني وغيره عن الزهري في هذا الحديث « إن بلالا كان يؤذن على باب المسجد » فالظاهر أنه كان لطلاق الإعلام لا لخصوص الإنصات ، نعم لما زيد الأذان الأول كان للإعلام ، وكان الذى بين يدي الخطيب للإنصات .



قوله ( فلما كان عثمان ) أى خليفة .

قوله ( وكثر الناس ) أى بالمدينة ، وصرح به فى رواية الماجشون ، وظاهره أن عثمان أمر بذلك فى ابتداء خلافته ، لكن فى رواية أبى ضمرة عن يونس عند أبى نعيم فى المستخرج أن ذلك كان بعد مضى مدة من خلافته .

قوله ( زاد النداء الثالث ) فى رواية وكيع عن ابن أبى ذئب فأمر عثمان بالأذان الأول ، ونحوه للشافعى من هذا الوجه ، ولا منافاة بينهما لأنه باعتبار كونه مزيداً يسمى ثالثاً ، وباعتبار كونه جعل مقدماً على الأذان والإقامة يسمى أولاً ، ولفظ رواية عقيل الآتية بعد باين « أن التأذين بالثانى أمر به عثمان » وتسميته ثانياً أيضاً متوجه بالنظر إلى الأذان الحقيقى لا الإقامة .

قوله ( على الزوراء ) بفتح الزاى وسكون الواو وبعدها راء مملودة ، وقوله « قال أبو عبد الله » هو المصنف ، وهذا فى رواية أبى ذر وحده ، وما فسر به الزوراء هو المعتمد ، وجزم ابن بطال بأنه حجر كبير عند باب المسجد ، وفيه نظر لما فى رواية ابن إسحق عن الزهرى عند ابن خزيمة وابن ماجه بلفظ « زاد النداء الثالث على دار فى السوق يقال لها الزوراء » وفى روايته عند الطبرانى « فأمر بالنداء الأول على دار له يقال لها الزوراء . فكان يؤذن له عليها ، فإذا جلس على المنبر أذن مؤذنه الأول ، فإذا نزل أقام الصلاة » . وفى رواية له من هذا الوجه « فأذن بالزوراء قبل خروجه ليعلم الناس أن الجمعة قد حضرت » ونحوه فى مرسل مكحول المتقدم . وفى صحيح مسلم من حديث أنس « أن نبى الله وأصحابه كانوا بالزوراء ، والزوراء بالمدينة عند السوق » الحديث ، زاد أبو عامر عن ابن أبى ذئب « ثبت ذلك حتى الساعة » وسأنى نحوه قريباً من رواية يونس بلفظ « ثبت الأمر كذلك » والذى يظهر أن الناس أخذوا بفعل عثمان فى جميع البلاد إذ ذاك لكونه خليفة مطاع الأمر . لكن ذكر الفاكهاني أن أول من أحدث الأذان الأول بمكة الحجاج وبالبصرة زياد ، وبلغنى أن أهل المغرب الأدنى الآن لا تأذين عندهم سوى مرة ، وروى ابن أبى شيبة من طريق ابن عمر قال « الأذان الأول يوم الجمعة بدعة » فيحتمل أن يكون قال ذلك على سبيل الإنكار ، ويحتمل أنه يريد أنه لم يكن فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم وكل ما لم يكن فى زمنه يسمى بدعة ، لكن منها ما يكون حسناً ومنها ما يكون بخلاف ذلك . وتبين بما مضى أن عثمان أحدثه لإعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياساً على بقية الصلوات فألحق الجمعة بها وأبقى خصوصيتها بالأذان بين يدى الخطيب ، وفيه استنباط معنى من الأصل لا يبطله ، وأما ما أحدث الناس قبل وقت الجمعة من الدعاء إليها بالذكر والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم فهو فى بعض البلاد دون بعض ، واتباع السلف الصالح أولى .

( تنبيهان ) الأول : ورد ما يخالف هذا الخبر أن عمر الذى زاد الأذان ، ففى تفسير جوير عن الضحاك

من زيادة الراوى عن برد بن سنان عن مكحول عن معاذ « أن عمر أمر مؤذنين أن يؤذنا للناس الجمعة خارجاً من المسجد حتى يسمع الناس . وأمر أن يؤذن بين يديه كما كان فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر ، ثم قال عمر : نحن ابتدعناه لكثرة المسلمين » انتهى . وهذا منقطع بين مكحول ومعاذ ، ولا يثبت لأن معاذاً كان خرج من المدينة إلى الشام فى أول ما غزوا الشام واستمر إلى أن مات بالشام فى طاعون عمواس . وقد تواردت الروايات أن عثمان هو الذى زاده فهو المعتمد . ثم وجدت لهذا الأثر ما يقويه ، فقد أخرج

عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال سليمان بن موسى « أول من زاد الأذان بالمدينة عثمان ، فقال عطاء : كلا ، إنما كان يدعو الناس دعاء ولا يؤذن غير آذان واحد » انتهى . وعطاء لم يدرك عثمان فرواية من أثبت ذلك عنه مقدمة على إنكاره ، ويمكن الجمع بأن الذي ذكره عطاء هو الذي كان في زمن عمر واستمر على عهد عثمان ثم رأى أن يجعله أذاناً ، وأن يكون على مكان عال ففعل ذلك فنسب إليه لكونه بالفاظ الأذان ، وترك ما كان فعله عمر لكونه مجرد إعلام . الثاني : تواردت الشراح على أن معنى قوله « الأذان الثالث » أن الأولين الأذان والإقامة لكن نقل الداودي أن الأذان أولاً كان في سفل المسجد ، فلما كان عثمان جعل من يؤذن على الزوراء ، فلما كان هشام - يعني ابن عبد الملك - جعل من يؤذن بين يديه فصاروا ثلاثة ، فسمى فعل عثمان ثالثاً لذلك ، انتهى . وهذا الذي ذكره يغني ذكره عن تكلف رده ، فليس له فيما قاله سلف ، ثم هو خلاف الظاهر فتسمية ما أمر به عثمان ثالثاً يستدعي سبق اثنين قبله ، وهشام إنما كان بعد عثمان بثمانين سنة . واستدل البخاري بهذا الحديث أيضاً على الجلوس على المنبر قبل الخطبة خلافاً لبعض الحنفية ، واختلف من أثبت هل هو للأذان أو لراحة الخطيب ؟ فعلى الأول لا يسن في العيد إذ لا أذان هناك . واستدل به أيضاً على أن التأذين قبيل الخطبة ، وعلى ترك تأذين اثنين معاً ، وعلى أن الخطبة يوم الجمعة سابقة على الصلاة ، ووجهه أن الأذان لا يكون إلا قبل الصلاة ، وإذا كان يقع حين يجلس الإمام على المنبر دل على سبق الخطبة على الصلاة .

### باب المؤذن الواحد يوم الجمعة

٨٩٠ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن الزهري عن السائب بن يزيد : أن الذي زاد التأذين الثالث يوم الجمعة عثمان بن عفان - حين كثر أهل المدينة - ولم يكن للنبي صلى الله عليه مؤذن غير واحد ، وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام على المنبر . [٩١٣]

قوله ( باب المؤذن الواحد يوم الجمعة ) أورد فيه حديث السائب بن يزيد المذكور في الباب قبله وزاد فيه « ولم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم مؤذن غير واحد » ومثله للنسائي وأبي داود من رواية صالح ابن كيسان ، ولأبي داود وابن خزيمة من رواية ابن إسحق كلاهما عن الزهري ، وفي مرسل مكحول المتقدم نحوه ، وهو ظاهر في إرادة نفي تأذين اثنين معاً ، والمراد أن الذي كان يؤذن هو الذي كان يقيم . قال الإسماعيلي لعل قوله « مؤذن » يريد به التأذين فعبر عنه بلفظ المؤذن لدلالته عليه . انتهى . وما أدري ما الحامل له على هذا التأويل ؟ فإن المؤذن الراتب هو بلال ، وأما أبو مخنورة وسعد القرظ فكان كل منهما بمسجده الذي رتب فيه ، وأما ابن أم مكتوم فلم يرد أنه كان يؤذن إلا في الصبح كما تقدم في الأذان ، فلعل الإسماعيلي استشعر إيراد أحد هؤلاء فقال ما قال ، ويمكن أن يكون المراد بقوله « مؤذن واحد » أي في الجمعة فلا ترد الصبح مثلاً ، وعرف بهذا الرد على ما ذكر ابن حبيب أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا رقى المنبر وجلس أذن المؤذنون وكانوا ثلاثة واحد بعد واحد ، فإذا فرغ الثالث قام فخطب ، فإنه دعوى تحتاج

للدليل ، ولم يرد ذلك صريحاً من طريق متصلة يثبت مثلها . ثم وجدته في مختصر البويطى عن الشافعى .

### باب يُجيبُ الإمامُ على المنبرِ إذا سمعَ النداءَ

[٩١٤] ٨٩١- حدثنا ابنُ مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا أبو بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف عن أبي أُمَامَةَ بنِ سهل بن حنيف قال : سمعتُ معاويةَ بنَ أبي سفيانَ وهو جالسٌ على المنبرِ أذُنَ المؤذُنِ فقال : اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ ، قال معاويةُ : اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ . فقال : أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ ، قال معاويةُ : وأنا . قال : أشهدُ أنَّ محمداً رسولُ اللهِ ، قال معاويةُ : وأنا . فلما أن قضى التَّأذِينَ قال : يا أيُّهَا النَّاسُ ، إِنِّي سمعتُ رسولَ اللهِ صلى اللهُ عليه على هذا المجلسِ - حينَ أذُنَ المؤذُنِ - يقولُ : ما سمعتم مِنِّي من مقالتي .

قوله ( باب يجيب الإمام على المنبر إذا سمع النداء ) في رواية كريمة « يؤذن » بدل يجيب ، فكأنه سماه أذناً لكونه بلفظه .

قوله ( عن أبي أُمَامَةَ ) في رواية الإسماعيلي من طريق حبان وعبدان عن عبد الله - وهو ابن المبارك - سمعت أبا أُمَامَةَ .

قوله ( وأنا ) أى أشهد ، أو أنا أقول مثله .

قوله ( فلما أن قضى ) أى فرغ « وأن » زائدة ، وسقطت في رواية الأصيلي ، وللكشميني « فلما أن انقضى » أى انتهى . وفي هذا الحديث من الفوائد تعلم العلم وتعليمه من الإمام وهو على المنبر ، وأن الخطيب يجيب المؤذن وهو على المنبر ، وأن قول الجيب « وأنا كذلك » ونحوه يكنى في إجابة المؤذن ، وفيه إباحة الكلام قبل الشروع في الخطبة ، وأن التكرير في أول الأذان غير مرجع وفيهما نظر ، وفيه الجلوس قبل الخطبة . وبقيّة مباحثه تقدمت في أبواب الأذان .

### باب الجلوس على المنبر عند التأذين

[٩١٥] ٨٩٢- حدثني يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن السائب ابن يزيد أخبره أن التأذين الثاني يوم الجمعة أمر به عثمان - حين كثر أهل المسجد - وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام .

قوله ( باب الجلوس على المنبر عند التأذين ) تقدمت مباحث حديث السائب قريباً ، ومناسبته للذى قبله ظاهرة جداً ، وأشار الزين بن المنير إلى أن مناسبة هذه الترجمة الإشارة إلى خلاف من قال الجلوس على المنبر عند التأذين غير مشروع وهو عن بعض الكوفيين . وقال مالك والشافعى والجمهور : هو سنة .

قال الزين : والحكمة فيه سكون اللفظ ، والتهيو للإنصات ، والاستنصات لسماع الخطبة ، وإحضار الذهن للذكر .

ب

### التأذين عند الخطبة

[٩١٦] ٨٩٣- حدثنا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال سمعتُ

السائب بن يزيد يقول : إن الأذان يوم الجمعة كان أوله حين يجلس الإمام يوم الجمعة على المنبر في عهد رسول الله صلى الله عليه وأبي بكر وعمر ، فلما كان في خلافة عثمان - وكثروا - أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث ، فأذن به على الزوراء ، فثبت الأمر على ذلك .

قوله ( باب التأذين عند الخطبة ) أى عند إرادتها ، أورد فيه حديث السائب أيضاً وقد تقدم ما فيه . وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد .

ب

### الخطبة على المنبر

وقال أنس : خطب النبي صلى الله عليه على المنبر .

[٩١٧] ٨٩٤- حدثني قتيبة قال نا يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري

القرشي الإسكندراني قال نا أبو حازم بن دينار : أن رجلاً أتوا سهل بن سعد الساعدي ، وقد امتروا في المنبر ثم عودته ؟ فسألوه عن ذلك فقال : والله إني لأعرف مما هو ، ولقد رأيته أول يوم وضع ، وأول يوم جلس عليه رسول الله صلى الله عليه . أرسل رسول الله صلى الله عليه إلى فلانة - امرأة قد سماها سهل - مري غلامك النجار أن يعمل لي أعواداً أجلس عليهن إذا كلمت الناس ، فأمرته فعملها من طرفاء الغاية ، ثم جاء بها فأرسلت إلى رسول الله صلى الله عليه فأمر بها فوضعت هاهنا . ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه صلى عليها ، وكبر وهو عليها ، ثم ركع وهو عليها ، ثم نزل القهقري فسجد في أصل المنبر ثم عاد . فلما فرغ أقبل على الناس فقال : «أيها الناس ، إنما صنعت هذا لتأتوا ، ولتعلموا صلاتي» .

[٩١٨] ٨٩٥- نا سعيد بن أبي مريم قال نا محمد بن جعفر قال أخبرني يحيى بن سعيد قال :

أخبرني ابن أنس أنه سمع جابر بن عبد الله قال : كان جذع يقوم إليه النبي صلى الله عليه ، فلما وضع له المنبر سمعنا للجذع مثل أصوات العشار ، حتى نزل النبي صلى الله عليه فوضع يده عليه . قال سليمان عن يحيى أخبرني حفص بن عبيد الله بن أنس أنه سمع جابراً .

[٩١٩]

٨٩٦- نَادِمُ قَالَ نَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَخْطُبُ عَلَى الْمَنْبَرِ فَقَالَ : « مِنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ » .

قوله ( باب الخطبة على المنبر ) أى مشروعيها ، ولم يقيدھا بالجمعة ليتناولھا ويتناول غيرها .

قوله ( وقال أنس خطب النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر ) هذا طرف من حديث أورده المصنف فى الاعتصام وفى الفتن مطولاً وفيه قصة عبد الله بن حذافة ، ومن حديثه أيضاً فى الاستسقاء فى قصة الذى قال « هلك المال » وسيأتى ثم .

قوله ( أن رجلاً أتوا سهل بن سعد ) لم أقف على أسمائهم .

قوله ( امترؤا ) من المماراة وهى المجادلة ، وقال الكرماني : من الامتراء وهو الشك ، ويؤيد الأول قوله فى رواية عبد العزيز بن أبى حازم عن أبيه عند مسلم « أن تمارؤا » فإن معناه تجادلوا ، قال الراغب : الامتراء والمماراة المجادلة ، ومنه « فلا تمار فيهم إلا مرأ ظاهراً » . وقال أيضاً : المرية التردد فى الشيء ، ومنه « فلا تكن فى مرية من لقائه » .

قوله ( والله إني لأعرف مما هو ) فيه القسم على الشيء لإرادة تأكيده للسامع ، وفى قوله « ولقد رأيته أول يوم وضع ، وأول يوم جلس عليه » زيادة على السؤال ، لكن فائدته إعلامهم بقوة معرفته بما سأله عنه ، وقد تقدم فى باب الصلاة على المنبر أن سهلاً قال « ما بقى أحد أعلم به منى » .

قوله ( أرسل إلخ ) هو شرح الجواب .

قوله ( إلى فلانة امرأة من الأنصار ) فى رواية أبى غسان عن أبى حازم « امرأة من المهاجرين » كما سيأتى فى الهبة ، وهو وهم من أبى غسان لإطباق أصحاب أبى حازم على قولهم « من الأنصار » ، وكذا قال أئمن عن جابر كما سيأتى فى علامات النبوة ، وقد تقدم الكلام على اسمها فى « باب الصلاة على المنبر » فى أوائل الصلاة .

قوله ( مرى غلامك النجار ) سماه عباس بن سهل عن أبيه فيما أخرجه قاسم بن أصبغ وأبو سعد فى « شرف المصطفى » جميعاً من طريق يحيى بن بكير عن ابن لهيعة حدثنى عمارة بن غزيرة عنه ولفظه « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب إلى خشبة ، فلما كثر الناس قيل له : لو كنت جعلت منبراً . قال وكان بالمدينة نجار واحد يقال له ميمون » فذكر الحديث ، وأخرجه ابن سعد من رواية سعيد بن سعد الأنصارى عن ابن عباس نحو هذا السياق ولكن لم يسمه ، وفى الطبرانى من طريق أبى عبد الله الغفارى « سمعت سهل بن سعد يقول : كنت جالساً مع خال لى من الأنصار . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أخرج إلى الغابة واتنى من خشبها فاعمل لى منبراً » الحديث . وجاء فى صانع المنبر أقوال أخرى : أحدها اسمه إبراهيم ، أخرجه الطبرانى فى الأوسط من طريق أبى نضرة عن جابر . وفى إسناده العلاء بن مسلمة الرواس وهو متروك ، ثانيها باقول بموحدة وقاف مضمومة ، رواه عبد الرزاق بإسناد ضعيف منقطع ، ووصله أبو نعيم فى المعرفة لكن قال باقوم آخره . ميم وإسناده ضعيف أيضاً . ثالثها صباح بضم المهملة بعدها

موحدة خفيفة وآخره مهملة أيضاً ذكره ابن بشكوال بإسناد شديد الانقطاع . رابعها قبيصة أو قبيصة الخزومي مولاها ، ذكره عمر بن شبة في « الصحابة » بإسناد مرسل . خامسها كلاب مولى العباس كما سيأتي . سادسها تميم الداري رواه أبو داود مختصراً والحسن بن سفيان والبيهقي من طريق أبي عاصم عن عبد العزيز ابن أبي رواد « عن نافع عن ابن عمر أن تيمم الداري قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم لما كثر لحمه : ألا تتخذ لك منبراً يحمل عظامك ؟ قال : بلى ، فاتخذ له منبراً » الحديث وإسناده جيد ، وسيأتي ذكره في علامات النبوة ، فإن البخاري أشار إليه ثم ، وروى ابن سعد في « الطبقات » من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب وهو مستند إلى جذع فقال : إن القيام قد شق على . فقال له تميم الداري : ألا أعمل لك منبراً كما رأيت يصنع بالشام ؟ فشاور النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين في ذلك فرأوا أن يتخذوه ، فقال العباس بن عبد المطلب : إن لي غلاماً يقال له كلاب أعمل الناس ، فقال : مره أن يعمل » الحديث رجاله ثقات إلا الواقدي . سابعها ميناء ذكره ابن بشكوال عن الزبير بن بكار « حدثني إسماعيل - هو ابن أبي أويس - عن أبيه قال : عمل المنبر غلام لامرأة من الأنصار من بني سلمة - أو من بني ساعدة أو امرأة لرجل منهم - يقال له ميناء » انتهى . وهذا يحتمل أن يعود الضمير فيه على الأقرب فيكون ميناء اسم زوج المرأة ، وهو بخلاف ما حكيناه في « باب الصلاة على المنبر والسطوح » عن ابن التين أن المنبر عمله غلام سعد بن عبادة ، وجوزنا أن تكون المرأة زوج سعد . وليس في جميع هذه الروايات التي سمي فيها النجار شيء قوى السند إلا حديث ابن عمر ، وليس فيه التصريح بأن الذي اتخذ المنبر تميم الداري ، بل قد تبين من رواية ابن سعد أن تيمم لم يعمل . وأشبه الأقوال بالصواب قول من قال هو ميمون لكون الإسناد من طريق سهل بن سعد أيضاً ، وأما الأقوال الأخرى فلا اعتداد بها لوهاها . ويبعد جداً أن يجمع بينها بأن النجار كانت له أسماء متعددة . وأما احتمال كون الجميع اشتركوا في عمله فيمنع منه قوله في كثير من الروايات السابقة « لم يكن بالمدينة إلا نجار واحد » إلا إن كان يحمل على أن المراد بالواحد الماهر في صناعته والبقية أعوانه فيمكن والله أعلم . ووقع عند الترمذي وابن خزيمة وصحاحه من طريق عكرمة بن عمار عن إسماعيل بن أبي طلحة عن أنس « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم يوم الجمعة فيسند ظهره إلى جذع منصوب في المسجد يخطب ، فجاء إليه رومي فقال : ألا أصنع لك منبراً » الحديث ، ولم يسمه يحتمل أن يكون المراد بالرومي تميم الداري لأنه كان كثير السفر إلى أرض الروم . وقد عرف مما تقدم سبب عمل المنبر ، وجزم ابن سعد بأن ذلك كان في السنة السابعة ، وفيه نظر لذكر العباس وتيمم فيه وكان قدوم العباس بعد الفتح في آخر سنة ثمان ، وقدوم تيمم سنة تسع . وجزم ابن النجار بأن عمله كان سنة ثمان ، وفيه نظر أيضاً لما ورد في حديث الإفك في الصحيحين عن عائشة قالت « فثار الحيان الأوس والخزرج حتى كادوا أن يقتتلوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر ، فنزل فحفظهم حتى سكنوا » فإن حمل على التجوز في ذكر المنبر وإلا فهو أصح مما مضى . وحكى بعض أهل السير أنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب على منبر من طين قبل أن يتخذ المنبر الذي من خشب ، ويعكر عليه أن في الأحاديث الصحيحة أنه كان يستند إلى الجذع إذا خطب ، ولم يزل المنبر على حاله ثلاث درجات حتى زاده مروان في خلافة معاوية ست درجات من أسفله ، وكان سبب ذلك ما حكاه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بإسناده إلى حميد

ابن عبد الرحمن بن عوف قال « بعث معاوية إلى مروان - وهو عامله على المدينة - أن يحمل إليه المنبر ، فأمر به فقلع ، فأظلمت المدينة ، فخرج مروان فخطب وقال : إنما أمرني أمير المؤمنين أن أرفعه ، فدعا نجاراً ، وكان ثلاث درجات فزاد فيه الزيادة التي هي عليها اليوم » ، ورواه من وجه آخر قال : فكسفت الشمس حتى رأينا النجوم وقال « فزاد فيه ست درجات وقال : إنما زدت فيه حين كثر الناس » قال ابن النجار وغيره : استمر على ذلك إلا ما أصاح منه إلى أن احترق مسجد المدينة سنة أربع وخمسين وستائة فاحترق ، ثم جدد المظفر صاحب اليمن سنة ست وخمسين منبراً ، ثم أرسل الظاهر بيبرس بعد عشر سنين منبراً فأزيل منبر المظفر ، فلم يزل إلى هذا العصر فأرسل الملك المؤيد سنة عشرين وثمانمائة منبراً جديداً ، وكان أرسل في سنة ثمانى عشرة منبراً جديداً إلى مكة أيضاً ، شكر الله له صالح عماله آمين .

**قوله ( فعملها من طرفاء الغابة )** في رواية سفيان عن أبي حازم « من أثلة الغابة » كما تقدم في أوائل الصلاة ، ولا مغايرة بينهما فإن الأثل هو الطرفاء وقيل يشبه الطرفاء وهو أعظم منه ، والغابة بالمعجمة وتخفيف الموحدة موضع من عوالى المدينة جهة الشام ، وهى اسم قرية بالبحرين أيضاً ، وأصلها كل شجر ملتف .

**قوله ( فأرسلت )** أى المرأة تعلم بأنه فرغ .

**قوله ( فأمر بها فوضعت )** أنت لإرادة الأعواد والدرجات ، ففي رواية مسلم من طريق عبد العزيز ابن أبي حازم « فعمل له هذا الدرجات الثلاث » .

**قوله ( ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى عليها )** أى على الأعواد ، وكانت صلاته على الدرجة العليا من المنبر .

**قوله ( وكبر وهو عليها ثم ركع وهو عليها ثم نزل القهقري )** لم يذكر القيام بعد الركوع في هذه الرواية وكذا لم يذكر القراءة بعد التكبيرة ، وقد تبين ذلك في رواية سفيان عن أبي حازم ولفظه « كبر فقراً وركع ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري » والقهقري بالقصر المشى إلى خلف . والحامل عليه المحافظة على استقبال القبلة ، وفي رواية هشام بن سعد عن أبي حازم عند الطبراني « فخطب الناس عليه ثم أقيمت الصلاة فكبر وهو على المنبر » فأفادت هذه الرواية تقدم الخطبة على الصلاة .

**قوله ( فى أصل المنبر )** أى على الأرض إلى جنب الدرجة السفلى منه .

**قوله ( ثم عاد )** زاد مسلم من رواية عبد العزيز حتى فرغ من صلاته .

**قوله ( ولتعلموا )** بكسر اللام وفتح المثناة وتشديد اللام أى لتعلموا ، وعرف منه أن الحكمة في صلاته في أعلى المنبر ليراه من قد يخفى عليه رؤيته إذا صلى على الأرض ويستفاد منه أن من فعل شيئاً يخالف العادة أن يبين حكمته لأصحابه . وفيه مشروعية الخطبة على المنبر لكل خطيب خائفة كان أو غيره . وفيه

جواز قصد تعليم المأمومين أفعال الصلاة بالفعل ، وجواز العمل اليسير في الصلاة ، وكذا الكثير إن تفرق ، وقد تقدم البحث فيه وكذا في جواز ارتفاع الإمام في « باب الصلاة في السطوح » . وفيه استحباب اتخاذ المنبر لكونه أبلغ في مشاهدة الخطيب والسماع منه ، واستحباب الافتتاح بالصلاة في كل شيء جديد إما شكراً وإما تبركاً . وقال ابن بطلال : إن كان الخطيب هو الخليفة فسنه أن يخطب على المنبر ، وإن كان غيره يخبر بين أن يقوم على المنبر أو على الأرض . وتعقبه الزين بن المنبر بأن هذا خارج عن مقصود الترجمة ولأنه إخبار عن شيء أحدثه بعض الخلفاء ، فإن كان من الخلفاء الراشدين فهو سنة متبعة ، وإن كان من غيرهم فهو بالبدعة أشبه بالسنة . قلت : ولعل هذا هو حكمة هذه الترجمة ، أشار بها إلى أن هذا التفصيل غير مستحب ، ولعل مراد من استحبه أن الأصل أن لا يرتفع الإمام عن المأمومين ، ولا يلزم من مشروعية ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ثم لمن ولي الخلافة أن يشرع لمن جاء بعدهم ، وحجة الجمهور وجود الاشتراك في وعظ السامعين وتعليمهم بعض أمور الدين ، والله الموفق .

**قوله ( أخبرني يحيى بن سعيد )** هو الأنصاري ، وابن أنس هو حفص بن عبيد الله بن أنس كما سيأتي في الزاوية المعلقة ، ونسب في هذه إلى جده ، قال أبو مسعود الدمشقي في « الأطراف » : إنما أبهم البخاري حفصاً لأن محمد بن جعفر بن أبي كثير يقول « عبيد الله بن حفص » فيقلبه . قلت : كذا رواه أبو نعيم في المستخرج من طريق محمد بن مسكين عن ابن أبي مريم شيخ البخاري فيه ، ولكن أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي الأحوص محمد بن الهيثم عن ابن أبي مريم فقال « عن حفص بن عبيد الله » على الصواب ، وقلبه أيضاً عبد الله بن يعقوب بن إسحق عن يحيى بن سعيد أخرجه الإسماعيلي من طريقه وقال : الصواب فيه حفص بن عبيد الله . وفي تاريخ البخاري « حفص بن عبيد الله بن أنس » وقال بعضهم : عبيد الله بن حفص ، ولا يصح عبيد الله .

**قوله ( أصوات العشار )** بكسر المهملة بعدها معجمة قال الجوهري : العشار جمع عشار بالضم ثم الفتح وهي الناقة الحامل التي مضت لها عشرة أشهر ولا يزال ذلك اسمها إلى أن تلد وقال الخطابي : العشار الحوامل من الإبل التي قاربت الولادة . ويقال : اللواتي أتى على حملهن عشرة أشهر ، يقال ناقة عشار ونوق عشار على غير قياس . وسيأتي الكلام على حديث الجذع في علامات النبوة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال سليمان عن يحيى أخبرني حفص بن عبيد الله )** أما سليمان فهو ابن بلال ، وأما يحيى فهو ابن سعيد ، وقد وصله المصنف في علامات النبوة بهذا الإسناد ، وزعم بعضهم أنه سليمان بن كثير لأنه رواه عن يحيى بن سعيد ، لكن فيه نظر لأن سليمان بن كثير قال فيه عن يحيى عن سعيد بن المسيب عن جابر كذلك أخرجه الدارمي عن محمد بن كثير عن أخيه سليمان ، فإن كان ممنوعاً فليحيى بن سعيد فيه شيخان والله أعلم .

**قوله ( يخطب على المنبر )** هذا القدر هو المقصود لإرادته في هذا الباب ، وقد تقدم الكلام على ما أتى في « باب فضل الغسل يوم الجمعة » ويستفاد منه أن للخطيب تعيم الحكم على المنبر .



## باب الخطبة قائماً

وقال أنس: بينا النبي صلى الله عليه وسلم يخطب قائماً

٨٩٧- حدثني عبيد الله بن عمر قال نا خالد بن الحارث قال نا عبيد الله بن عمر عن [٩٢٠]  
نافع عن ابن عمر قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب قائماً، ثم يقعد، ثم يقوم، كما يفعلون الآن.

[الحديث ٩٢٠- طرفه في: ٩٢٨].

قوله (باب الخطبة قائماً) قال ابن المنذر الذي حمل عليه جل أهل العلم من علماء الأمصار ذلك ، ونقل غيره عن أبي حنيفة أن القيام في الخطبة سنة وليس بواجب ، وعن مالك رواية أنه واجب ؛ فإن تركه أساء وصحت الخطبة ، وعند الباقي أن القيام في الخطبة يشترط للقادر كالصلاة ، واستدل للأول بحديث أبي سعيد الآتي في المناقب « أن النبي صلى الله عليه وسلم جالس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله » وبحديث سهل الماضي قبل « مري غلامك يعمل لي أعواداً أجاس عليها » والله الموفق . وأجيب عن الأول أنه كان في غير خطبة الجمعة ، وعن الثاني باحتمال أن تكون الإشارة إلى الجلوس أول ما يصعد وبين الخطبتين ، واستدل للجمهور بحديث جابر بن سمرة المذكور وبحديث كعب بن عجرة أنه دخل المسجد وعبد الرحمن بن أبي الحكم يخطب قاعداً ، فأنكر عليه وتلا ﴿ وتركوك قائماً ﴾ وفي رواية ابن خزيمة ما رأيت كالיום قط إماماً يؤم المسلمين يخطب وهو جالس ، يقول ذلك مرتين » وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس « خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً وأبو بكر وعمر وعثمان ، وأول من جلس على المنبر معاوية » وبمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على القيام ، وبمشرعية الجلوس بين الخطبتين ، فلو كان القعود مشروعاً في الخطبتين ما احتجج إلى الفصل بالجلوس ، ولأن الذي نقل عنه القعود كان معذوراً . فعند ابن أبي شيبة من طريق الشعبي أن معاوية إنما خطب قاعداً لما كثر شحم بطنه ولحمه ، وأما من احتج بأنه لو كان شرطاً ما صلى من أنكر ذلك مع القاعد فجوابه أنه محمول على أن من صنع ذلك خشي الفتنة ، أو أن الذي قعد قعد باجتهاد كما قالوا في إتمام عثمان الصلاة في السفر ، وقد أنكر ذلك ابن مسعود ثم إنه صلى خلفه فآتم معه واعتذر بأن الخلاف شر .

قوله (وقال أنس إلخ) هو طرف من حديث الاستسقاء أيضاً وسيأتي في بابه . ثم أورد في الباب حديث ابن عمر ، وقد ترجم له بعد بايين « القعدة بين الخطبتين » وسيأتي الكلام عليه ثم . وفي الباب حديث جابر بن سمرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائماً ، فن نبأك أنه كان يخطب جالساً فقد كذب » أخرجه مسلم ، وهو أصرح في المواظبة من حديث ابن عمر إلا أن إسناده ليس على شرط البخاري . وروى ابن أبي شيبة من طريق طاوس قال « أول من خطب قاعداً معاوية حين كثر شحم بطنه » وهذا مرسل ، يعضده ما روى سعيد بن منصور عن الحسن قال « أول من استراح في الخطبة يوم الجمعة عثمان ، وكان إذا أعيا جلس ولم يتكلم حتى يقوم ، وأول من خطب جالساً معاوية »

وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة « أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يخطبون يوم الجمعة ، حتى شق على عثمان القيام فكان يخطب قائماً ثم يجلس ، فلما كان معاوية خطب الأولى جالساً والأخرى قائماً » ولا حجة في ذلك لمن أجاز الخطبة قاعداً لأنه تبين أن ذلك للضرورة .

### باب استقبال الناس الإمام إذا خطب

واستقبل ابن عمر وأنس الإمام .

[٩٢١] ٨٩٨- فامعاذ بن فضالة قال نا هشام عن يحيى عن هلال بن أبي ميمونة قال نا عطاء ابن يسار أنه سمع أبا سعيد الخدري : أن النبي صلى الله عليه جلس ذات يوم على المنبر ، وجلسنا حوله .

[الحديث ٩٢١- أطرافه في : ١٤٦٥ ، ٢٨٤٢ ، ٦٤٢٧] .

قوله ( باب استقبال الناس الإمام إذا خطب ) زاد في رواية كريمة في أول الترجمة « يستقبل الإمام القوم » ولم يبت الحكم وهو مستحب عند الجمهور ، وفي وجه يجب ، جزم به أبو الطيب الطبري من الشافعية فإن فعل أجزأ ، وقيل لا ، ذكره الشاشي ، ونقل في شرح المذهب أن الالتفات يمينا وشمالا مكروه اتفاقاً إلا ما حكى عن بعض الحنفية فقال أكثرهم : لا يصح ، ومن لازم الاستقبال استدبار الإمام القبلة ، واغتفر لثلا يصير مستدبر القوم الذين يعظمهم ومن حكمة استقبالهم للإمام التهيؤ لسماع كلامه وسلوك الأدب معه في استماع كلامه ، فإذا استقبله بوجهه وأقبل عليه بجسده وبقلبه وحضور ذهنه كان أدعى لفهم موعظته وموافقته فيما شرع له القيام لأجله .

قوله ( واستقبل ابن عمر وأنس الإمام ) أما ابن عمر فرواه البيهقي من طريق الوليد بن مسلم قال : ذكرت لليث بن سعد فأخبرني عن ابن عجلان أنه أخبره عن نافع أن ابن عمر كان يفرغ من سبحته يوم الجمعة قبل خروج الإمام ، فإذا خرج لم يقعد الإمام حتى يستقبله . وأما أنس فرويانه في نسخة نعيم ابن حماد بإسناد صحيح عنه أنه كان إذا أخذ الإمام في الخطبة يوم الجمعة يستقبله بوجهه حتى يفرغ من الخطبة ، ورواه ابن المنذر من وجه آخر « عن أنس أنه جاء يوم الجمعة فاستند إلى الحائط واستقبل الإمام » قال ابن المنذر : لا أعلم في ذلك خلافاً بين العلماء . وحكى غيره عن سعيد بن المسيب والحسن شيئا محتملا ، وقال الترمذي : لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء ، يعني صريحاً . وقد استنبط المصنف من حديث أبي سعيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله » مقصود الترجمة ، وهو طرف من حديث طويل سيأتي بهذا الإسناد في كتاب الزكاة في باب الصدقة على اليتامى ، ويأتي الكلام عليه في الرقاق إن شاء الله تعالى . ووجه الدلالة منه أن جلوسهم حوله لسماع كلامه يقتضى نظرهم إليه غالباً ، ولا يعكر على ذلك ما تقدم من القيام في الخطبة لأن هذا محمول على أنه كان يتحدث وهو جالس على مكان

عال وهم جلوس أسفل منه ، وإذا كان ذلك في غير حال الخطبة كان حال الخطبة أولى لورود الأمر بالاستماع لها والإنصات عندها ، والله أعلم .

ب

من قال في الخطبة بعد الثناء : أما بعدُ

رواه عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه .

[٩٢٢] ٨٩٩- وقال محمود نا أبو أسامة قال نا هشام بن عروة قال أخبرني فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر قالت : دخلتُ على عائشة والناس يُصلُّون ، قلتُ : ما شأن الناس ؟ فأشارت برأسها إلى السماء ، فقلت : آية ؟ فأشارت برأسها - أي نعم - قالت : فأطال رسولُ الله صلى الله عليه جدًّا حتى تجلاني الغشيُّ وإلى جنبي قربة فيها ماءٌ ففتحتُها ، فجعلتُ أصب منها على رأسي ، فانصرف رسولُ الله صلى الله عليه وقد تجلَّت الشمسُ ، فخطب الناس وحمد الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعدُ : قالت : ولَغَطَ نِسوةٌ من الأنصارِ ، فانكفأتُ إليهنَّ لأسكتهنَّ . فقلتُ لعائشة : ما قال ؟ قالت : قال : « ما من شيءٍ لم أكن أريته إلا وقد رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار ، وإنه قد أوحى إليَّ أنكم تُفتنون في القبورِ مثل - أو قريبَ من - فتنة المسيح الدجال ، يُؤتى أحدكم فيقال له : ما علمك بهذا الرجل ؟ فأما المؤمنُ - أو قال الموقنُ ، شكَّ هشامٌ - فيقول : هو رسولُ الله ، هو محمد ، جاءنا بالبينات والهدى ، فآمنَّا ، وأجبنا ، واتَّبَعْنَا ، وصدَّقْنَا ، فيقال له : نعم صالحاً ، قد كنَّا نعلمُ إن كنتَ لموقناً به . وأما المنافقُ - أو المرتابُ ، شكَّ هشامٌ - فيقال له : ما علمك بهذا الرجل ؟ فيقول : لا أدري ، سمعتُ الناس يقولون شيئاً ، فقلتُ » .

قال هشامٌ : فلقد قالت لي فاطمة فأوعيتُها ، غير أنها ذكرتُ ما يُغلَظُ عليه .

[٩٢٣] ٩٠٠- نا محمد بن معمرٍ قال نا أبو عاصمٍ عن جرير بن حازمٍ قال سمعتُ الحسن يقول نا عمرو بن تغلب : أن رسولَ الله صلى الله عليه أتى بجال - أو بشيء - فقسَّمه فأعطى رجالاً وترك رجالاً . فبلغه أن الذين ترك عتبوا ، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : « أما بعدُ ، فوالله إني لأعطي الرجلَ وأدع الرجلَ والذي أدع أحبُّ إليَّ من الذي أعطي ، ولكن أعطي أقواماً لما أرى في قلوبهم من الجزع والهلع ، وأكل أقواماً إلى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير ، فيهم عمرو ابن تغلب » فوالله ما أحبُّ أن لي بكلمة رسول الله صلى الله عليه عليه حمراً النعم .

[الحديث ٩٢٣ - طرفاه في : ٣١٤٥ ، ٧٥٣٥] .

[٩٢٤]

٩٠١- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عُقيل عن ابن شهاب قال: أخبرني عروة عن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد، فصلّى رجالٌ بصلاته، فأصبح الناس فتحدثوا، فاجتمع أكثرُ منهم فصلّوا معه، فأصبح الناس فتحدثوا، فكثُرَ أهلُ المسجد من الليلة الثالثة، فخرج رسولُ الله صلى الله عليه فصلّوا بصلاته. فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح. فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال: «أما بعد، فإنه لم يخف عليّ مكانكم، لكنني خشيتُ أن تُفرض عليكم فتعجزوا عنها». تابعه يونس.

[٩٢٥]

٩٠٢- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة عن أبي حميد الساعدي أنه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه قام عشيّة بعد الصلاة فتشهد وأثنى على الله بما هو أهله ثم قال: «أما بعد». تابعه أبو معاوية وأبو أسامة عن هشام عن أبيه عن أبي حميد عن النبي صلى الله عليه قال: «أما بعد». تابعه العدني عن سفيان في: «أما بعد».

[الحديث ٩٢٥- أطرافه في: ١٥٠٠، ٢٥٩٧، ٦٦٣٦، ٦٩٧٩، ٧١٧٤، ٧١٩٧].

[٩٢٦]

٩٠٣- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال حدثني علي بن حسين عن المسور ابن مخرمة: قام رسول الله صلى الله عليه فسمعتُه يقول حين تشهد: «أما بعد». تابعه الزبيدي عن الزهري.

[الحديث ٩٢٦- أطرافه في: ٣١١٠، ٣٧١٤، ٣٧٢٩، ٣٧٦٧، ٥٢٣٠، ٥٢٧٨].

[٩٢٧]

٩٠٤- نا إسماعيل بن أبان الوراق قال نا ابن الغسيل قال نا عكرمة عن ابن عباس قال: صعد النبي صلى الله عليه المنبر وكان آخر مجلسٍ جلسهُ مُتَعَطِّفًا مُلْحَفَةً على منكبيه قد عصب رأسه بعصابة دسمة، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أيها الناسُ إليّ». فثابوا إليه. ثم قال: «أما بعد، فإن هذا الحي من الأنصار يقلّون ويكثرُ الناسُ. فمن ولي شيئاً من أمة محمد فاستطاع أن يضرّ فيه أحداً أو ينفع فيه أحداً فليقبل من مُحسِنِهِمْ، ويتجاوز عن مُسيئِهِمْ».

[الحديث ٩٢٧- طرفاه في: ٣٦٢٨، ٣٨٠٠].

قوله (باب من قال في الخطبة بعد البناء: أما بعد) قال الزين بن المنير: يحتمل أن تكون «من» موصولة بمعنى الذي والمراد به النبي صلى الله عليه وسلم كما في أخبار الباب. ويحتمل أن تكون شرطية

والجواب مخدوف والتقدير فقد أصاب السنة ، وعلى التقديرين فينبغي للخطباء أن يستعملوها تأسيماً واتباعاً اهـ .  
ملخصاً . ولم يجد البخارى في صفة خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة حديثاً على شرطه ، فاقصر  
على ذكر الثناء ، واللفظ الذى وضع للفصل بينه وبين ما بعده من موعظة ونحوها . قال سيبويه : أما بعد  
معناها مهما يكن من شيء بعد . وقال أبو إسحق هو الزجاج : إذا كان الرجل في حديث فأراد أن يأتي  
بغيره قال أما بعد ، وهو مبنى على الضم لأنه من الظروف المقطوعة عن الإضافة ، وقيل التقدير أما الثناء  
على الله فهو كذا ، وأما بعد فكذا . ولا يلزم في قسمه أن يصرح بالفظ ، بل يكفي ما يقوم مقامه . واختلف  
في أول من قالها ، فقيل داود عليه السلام رواه الطبراني مرفوعاً من حديث أبي موسى الأشعري وفي إسناده  
ضعف ، وروى عبد بن حميد والطبراني عن الشعبي موقوفاً أنها فصل الخطاب الذى أعطيه داود ، وأخرجه  
سعيد بن منصور من طريق الشعبي فزاد فيه عن زياد بن سمية . وقيل أول من قالها يعقوب رواه الدارقطني  
بسند رواه في غرائب مالك . وقيل أول من قالها يعرب بن قحطان ، وقيل كعب بن لؤى أخرجه القاضى  
أبو أحمد الغسانى من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بسند ضعيف . وقيل سحبان بن وائل . وقيل  
قس بن ساعدة ، والأول أشبه . ويجمع بينه وبين غيره بأنه بالنسبة إلى الأولية المحضة ، والبقية بالنسبة إلى  
العرب خاصة ، ثم يجمع بينها بالنسبة إلى القبائل .

**قوله ( رواه عكرمة عن ابن عباس )** سيأتى موصولاً آخر الباب . ثم أورد في الباب أيضاً ستة  
أحاديث ظاهرة المناسبة لما ترجم له : أولها حديث أسماء بنت أبي بكر في كسوف الشمس ، وفيه « فحمد  
الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد » ثم ذكر قصة فتنة القبر . وسيأتى الكلام عليه في الكسوف ، وذكره  
هنا عن محمود وهو ابن غيلان أحد شيوخه بصيغة « قال محمود » وكلام أبي نعيم في المستخرج يشعر بأنه قال  
« حدثنا محمود » . ثانيها حديث عمرو بن تغلب - وهو بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام بعدها  
موحدة - وفيه « فحمد الله ثم أثني عليه ثم قال : أما بعد » وسيأتى الكلام عليه في كتاب الخمس ، ووقع  
هنا في بعض النسخ « تابعه يونس » وهو ابن عبيد . وقد وصله أبو نعيم في مسند يونس بن عبيد له بإسناده  
عنه عن الحسن بن عمرو . ثالثها حديث عائشة في قصة صلاة الليل وفيه « فتشهد ثم قال أما بعد » وسيأتى  
الكلام عليه في أبواب التطوع .

**قوله ( تابعة يونس )** هو ابن يزيد ؛ وقد وصله مسلم من طريقه بتمامه ، وكلام المزى في « الأطراف »  
يدل على أن يونس إنما تابع شعبياً في « أما بعد » فقط وليس كذلك . رابعها حديث أبي حميد الساعدي  
« أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام عشية بعد الصلاة فتشهد وأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد »  
هكذا أوردته مختصراً بتمامه بهذا الإسناد في الإيمان والندور ، وفيه قصة ابن اللثبية ، ويأتى الكلام عليه  
تماماً في الزكاة .

**قوله ( تابعه أبو معاوية وأبو أسامة عن هشام )** يعني ابن عروة عن أبيه عن أبي حميد وقد وصله  
مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة وأبي معاوية وغيرهما مفرقاً ، وأورده الإسماعيلي من طريق يوسف

ابن موسى حدثنا جرير ووكيع وأبو أسامة وأبو معاوية قالوا حدثنا هشام بن عروة به ، وقد وصل المصنف رواية أبي أسامة في الزكاة أيضاً باختصار .

**قوله (وتابعه العدني عن سفيان)** يحتمل أن يكون العدني هو عبد الله بن الوليد وسفيان هو الثوري ، ومن هذا الوجه وصله الإسماعيلي ، وفيه قوله « أما بعد » ، ويحتمل أن يكون العدني هو محمد بن يحيى ابن أبي عمر ، وسفيان هو ابن عيينة ، وقد وصله مسلم عنه وأحال به على رواية أبي كريب عن أبي أسامة ، وقد تبين أن فيها قوله « أما بعد » وهو المقصود هنا ، ولم أره مع ذلك في مسند ابن أبي عمر . خامسها حديث المسور بن مخرمة قال « قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعتة حين تشهد يقول : أما بعد » وهذا طرف من حديثه في قصة خطبة علي بن أبي طالب بنت أبي جهل ، وسيأتي بتأمله في المناقب ، ويأتي الكلام عليه ثم .

**قوله (تابعه الزبيدي)** وصله الطبراني في مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه عن الزهري بتأمله . سادسها حديث ابن عباس قال « صعد النبي صلى الله عليه وسلم المنبر وكان - أي صعوده - آخر مجلس جلس فيه » الحديث وفيه « فحمد الله وأثنى عليه » وفيه « ثم قال أما بعد » وسيأتي في فضائل الأنصار بتأمله ، ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى . وفي الباب بما لم يذكره عن عائشة في قصة الإفك ، وعن أبي سفيان في الكتاب إلى هرقل متفق عليهما ، وعن جابر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب أحمرت عيناه وعلا صوته » الحديث وفيه « فيقول : أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله » أخرجه مسلم ، وفي رواية له عنه « كان خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة يحمد الله ويثنى عليه ثم يقول على أثر ذلك وقد علا صوته » فذكر الحديث وفيه « يقول : أما بعد ، فإن خير الحديث كتاب الله » وهذا أليق بمراد المصنف للتخصيص فيه على الجمعة . لكنه ليس على شرطه كما قدمناه . ويستفاد من هذه الأحاديث أن « أما بعد » لا تختص بالخطب ، بل تقال أيضاً في صدور الرسائل والمصنفات ، ولا اقتصار عليها في إرادة الفصل بين الكلامين ، بل ورد في القرآن في ذلك لفظ « هذا وأن » وقد كثر استعمال المصنفين لها بلفظ « وبعد » ومنهم من صدر بها كلامه فيقول في أول الكتاب « أما بعد حمد الله فإن الأمر » كذا ولا حجر في ذلك . وقد تتبع طرق الأحاديث التي وقع فيها « أما بعد » الحافظ عبد القادر الرهاوي في خطبة الأربعين المتباعدة له فأخرجه عن اثنين وثلاثين صحابياً . منها ما أخرجه من طريق ابن جريج عن محمد بن سيرين عن المسور بن مخرمة « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب خطبة قال : أما بعد » ورجاله ثقات ، وظاهره المواظبة على ذلك .

## ب

### القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة

٩٠٥ - حدثنا مسدد قال نا بشر بن المفضل قال نا عبيد الله عن نافع عن عبد الله قال :

[٩٢٨]

كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين يقعد بينهما .

**قوله ( باب القعدة بين الخطبتين )** قال الزين بن المنير : لم يصرح بحكم الترجمة لان مستند ذلك الفعل ولا عموم له اهـ . ولا اختصاص بذلك لهذه الترجمة فإنه لم يصرح بحكم غيرها من أحكام الجمعة ، وظاهر صنيعه أنه يقول بوجوبها كما يقول به في أصل الخطبة .

**قوله ( يخطب خطبتين يقعد بينهما )** مقتضاه أنه كان يخطبهما قائماً ، وصرح به في رواية خالد بن الحارث المتقدمة قبل بياين ولفظه « كان يخطب قائماً ثم يقعد ثم يقوم » وللنسائي والدارقطني من هذا الوجه « كان يخطب خطبتين قائماً يفصل بينهما يجالس » وغفل صاحب العمدة فعزا هذا اللفظ للصحيحين ، ورواه أبو داود بلفظ « كان يخطب خطبتين : كان يجالس إذا صعد المنبر حتى يفرغ المؤذن ، ثم يقوم فيخطب ، ثم يجالس فلا يتكلم ، ثم يقوم فيخطب » واستفيد من هذا أن حال الجالس بين الخطبتين لا كلام فيه ، لكن ليس فيه نفي أن يذكر الله أو يدعو سراً . واستدل به الشافعي في إيجاب الجالس بين الخطبتين لمواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك مع قوله « صالوا كما رأيتموني أصلي » . قال ابن دقيق العيد : يتوقف ذلك على ثبوت أن إقامة الخطبتين داخل تحت كيفية الصلاة ، وإلا فهو استدلال بمجرد الفعل . وزعم الطحاوي أن الشافعي تفرد بذلك ، وتعقب بأنه محكى عن مالك أيضاً في رواية ، وهو المشهور عن أحمد نقله شيخنا في شرح الترمذي ، وحكى ابن المنذر أن بعض العلماء عارض الشافعي بأنه صلى الله عليه وسلم واضب على الجالس قبل الخطبة الأولى ، فإن كانت مواظبته دليلاً على شرطية الجلسة الوسطى فلتكن دليلاً على شرطية الجلسة الأولى ، وهذا متعقب بأن جل الروايات عن ابن عمر ليست فيها هذه الجلسة الأولى وهي من رواية عبد الله العمري المضعف فلم تثبت المواظبة عليها ، بخلاف التي بين الخطبتين . وقال صاحب « المغني » : لم يوجبها أكثر أهل العلم لأنها جلسة ليس فيها ذكر مشروع فلم تجب ، وقدرها من قال بوجوبها بقدر جلسة الاستراحة وبقدر ما يقرأ سورة الإخلاص . واختلف في حكمها فقليل : للفصل بين الخطبتين ، وقيل للراحة وعلى الأول - وهو الأظهر - يكفى السكوت بقدرها ، ويظهر أثر الخلاف أيضاً فيمن خطب قاعداً لعجزه عن القيام . وقد ألزم الطحاوي من قال بوجوب الجالس بين الخطبتين أن يوجب القيام في الخطبتين ، لأن كلا منهما اقتصر على فعل شيء واحد . وتعقبه الزين بن المنير . وبالله التوفيق .

### ب) الاستماع إلى الخطبة

٩٠٦ - حدثنا آدم قال نا ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة [٩٢٩] قال : قال النبي صلى الله عليه : « إذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على باب المسجد يكتبون الأول فالأول . ومثل المهجر كمثل الذي يهدي بدنة ، ثم كالذي يهدي بقرة ، ثم كبشاً ، ثم دجاجة ، ثم بيضة . فإذا خرج الإمام طوّوا صُحفهم ويستمعون الذكر . »

[الحديث ٩٢٩ - طرفه في : ٣٢١١] .

**قوله ( باب الاستماع )** أى الإصغاء للسمع . فكل مستمع سامع من غير عكس ، وأورد المصنف

فيه حديث كتابة الملائكة من يبكر يوم الجمعة ، وفيه « فإذا خرج الإمام طووا صحفهم ويستمعون الذكر » وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب فضل الجمعة » وفيه إشارة إلى أن منع الكلام من ابتداء الإمام في الخطبة لأن الاستماع لا يتجه إلا إذا تكلم . وقالت الحنفية : يحرم الكلام من ابتداء خروج الإمام ، وورد فيه حديث ضعيف سنذكره في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى .

**باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب**

**أمره أن يصلي ركعتين**

٩٠٧- حدثنا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال : جاء رجل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس يوم الجمعة فقال : « صليت يا فلان ؟ » فقال : لا . قال : « قم فاركع » . [٩٣٠]

[الحديث ٩٣٠- طرفاه في: ٩٣١، ١١٦].

**قوله ( باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب أمره أن يصلي ركعتين )** أى إذا كان لم يصلهما قبل أن يراه .

**قوله ( عن جابر بن عبد الله )** صرح في الباب الذي يليه بسماع عمرو له من جابر .

**قوله ( جاء رجل )** هو سليك بمهمل مصغراً ابن هدية وقيل ابن عمرو الغطفاني بفتح المعجمة ثم المهملة بعدها فاء من غطفان بن سعد بن قيس عيلان ، ووقع مسمى في هذه القصة عند مسلم من رواية الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر ، فقعده سليك قبل أن يصلي ، فقال له : أصليت ركعتين ؟ فقال : لا . فقال : قم فاركعهما » ومن طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر نحوه وفيه « فقال له : يا سليك ، قم فاركع ركعتين وتجاوز فيهما » هكذا رواه حفاظ أصحاب الأعمش عنه ، ووافقه الوليد أبو بشر عن أبي سفيان عند أبي داود والدارقطني ، وشذ منصور بن أبي الأسود عن الأعمش بهذا الإسناد فقال « جاء النعمان بن نوفل » فذكر الحديث أخرجه الطبراني ، قال أبو حاتم الرازي : وهم فيه منصور يعني في تسمية الآتي ، وقد رواه الطحاوي من طريق حفص بن غياث عن الأعمش قال : سمعت أبا صالح يحدث بحديث سليك الغطفاني ، ثم سمعت أبا سفيان يحدث به عن جابر ، فتحرر أن هذه القصة لسليك . وروى الطبراني أيضاً من طريق أبي صالح عن أبي ذر « أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب فقال لأبي ذر : صليت ركعتين ؟ قال : لا » الحديث . وفي إسناده ابن لهيعة ، وشذ بقوله « وهو يخطب » فإن الحديث مشهور عن أبي ذر أنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في المسجد ، أخرجه ابن حبان وغيره . وأما ما رواه الدارقطني من حديث أنس قال « دخل رجل من قيس المسجد » فذكر نحو قصة سليك ، فلا يخالف كونه سليكاً فإن غطفان من قيس كما تقدم ، وإن كان بعض شيوخنا غاير بينهما وجوز أن تكون الواقعة تعددت فإنه لم يتبين لى ذلك . واختلف فيه على الأعمش اختلافاً آخر رواه الثوري عنه عن أبي سفيان عن جابر عن سليك فجعل الحديث من مسند



سليك ، قال ابن عدى : لا أعلم أحداً قاله عن الثورى هكذا غير الفريابى وإبراهيم بن خالد اه . وقد قاله عنه أيضاً عبد الرزاق ، أخرجه هكذا فى مصنفه وأحمد عنه وأبو عوانة والدارقطنى من طريقه ، ونقل ابن هدى عن النسائى أنه قال : هذا خطأ اه . والذى يظهر لى أنه ما عنى أن جابراً حمل القصة عن سليك ، وإنما معناه أن جابراً حدثهم عن قصة سليك ، ولهذا نظير سأذكره فى حديث أبى مسعود فى قصة أبى شعيب اللحام فى كتاب البيوع إن شاء الله تعالى . ومن المستغربات ما حكاه ابن بشكوال فى المبهمات أن الداخل المذكور يقال له أبو هدية ، فإن كان محفوظاً فلعلها كنية سليك صادفت اسم أبيه .

قوله ( فقال صليت ؟ ) كذا للأكثر بحذف همزة الاستفهام وثبت فى رواية الأصيل .

قوله ( قم فاركع ) زاد المستمل والأصيل « ركعتين » وكذا فى رواية سفيان فى الباب الذى بعده « فصل ركعتين » ، واستدل به على أن الخطبة لا تمنع الداخل من صلاة تحية المسجد ، وتعقب بأنها واقعة عين لا عموم لها فيحتمل اختصاصها بسليك ، ويدل عليه قوله فى حديث أبى سعيد الذى أخرجه أصحاب السنن وغيرهم « جاء رجل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب والرجل فى هيئة بذة » فقال له : أصليت ؟ قال : لا . قال : صل ركعتين ، وحض الناس على الصدقة « الحديث فأمره أن يصلى ليراه بعض الناس وهو قائم فيتصدق عليه ، ويؤيده أن فى هذا الحديث عند أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن هذا الرجل دخل المسجد فى هيئة بذة فأمرته أن يصلى ركعتين وأنا أرجو أن يفتن له رجل فيتصدق عليه » وعرف بهذه الرواية الرد على من طعن فى هذا التأويل فقال : لو كان كذلك لقال لهم : إذا رأيتم ذا بذة فتصدقوا عليه ، أو إذا كان أحد ذا بذة فليقم فليركع حتى يتصدق الناس عليه . والذى يظهر أنه صلى الله عليه وسلم كان يعنى فى مثل هذا بالإجمال دون التفصيل كما كان يصنع عند المعاتبة ، ومما يضعف الاستدلال به أيضاً على جواز التحية فى تلك الحال أنهم أطلقوا أن التحية تفوت بالجلوس ، وورد أيضاً ما يؤكد الخصوصية وهو قوله صلى الله عليه وسلم لسليك فى آخر الحديث « لا تعودن لمثل هذا » أخرجه ابن حبان ، انتهى ما اعتل به من طعن فى الاستدلال بهذه القصة على جواز التحية ، وكله مردود ، لأن الأصل عدم الخصوصية . والتعليل بكونه صلى الله عليه وسلم قصد التصديق عليه لا يمنع القول بجواز التحية ، فإن المانع منها لا يجوز التطوع اعله التصديق ، قال ابن المنير فى الحاشية : لو ساغ ذلك لساغ مثله فى التطوع عند طلوع الشمس وسائر الأوقات المكروهة ولا قائل به ، ومما يدل على أن أمره بالصلاة لم ينحصر فى قصد التصديق معاودته صلى الله عليه وسلم بأمره بالصلاة أيضاً فى الجمعة الثانية بعد أن حصل له فى الجمعة الأولى ثوبين فدخل بهما فى الثانية فتصدق بأحدهما فهما النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك أخرجه النسائى وابن خزيمة من حديث أبى سعيد أيضاً ، ولأحمد وابن حبان أنه كرر أمره بالصلاة ثلاث مرات فى ثلاث جمع ، فدل على أن قصد التصديق عليه جزء عله لا علة كاملة . وأما إطلاق من أطلق أن التحية تفوت بالجلوس فقد حكى النووى فى شرح مسلم عن المحققين أن ذلك فى حق العامد العالم ، أما الجاهل أو الناسى فلا ، وحال هذا الداخل محمولة فى الأولى على أحدهما وفى المرتين الأخريين على النسيان ، والحامل للمانعين على التأويل المذكور أنهم زعوا أن ظاهره معارض للأمر بالإنصات والاستماع للخطبة ، قال ابن العربى : عارض قصة سليك ما هو أقوى منها كقوله تعالى ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم « إذا قلت لصاحبك

أنصت والإمام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت « متفق عليه ، قال : فإذا امتنع الأمر بالمعروف وهو أمر اللاغى بالإنصات مع قصر زمنه فنع التشاغل بالتحية مع طول زمنها أولى . وعارضوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب الذى دخل يتخطى رقاب الناس « اجلس فقد آذيت » أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث عبد الله بن بشر ، قالوا : فأمره بالجلوس ولم يأمره بالتحية . وروى الطبراني من حديث ابن عمر رفعه « إذا دخل أحدكم والإمام على المنبر فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الإمام » والجواب عن ذلك كله أن المعارضة التى تتول إلى إسقاط أحد الدليلين إنما يعمل بها عند تعلل الجمع ، والجمع هنا ممكن أما الآية فليست الخطبة كلها قرآناً ، وأما ما فيها من القرآن فالجواب عنه كالجواب عن الحديث وهو تخصيص عمومته بالداخل ، - وأيضاً فصلى التحية يجوز أن يطلق عليه أنه منصت ، فقد تقدم فى افتتاح الصلاة من حديث أبى هريرة أنه قال « يا رسول الله سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول فيه ؟ » فأطلق على القول : سرا السكوت ، وأما حديث ابن بشر فهو أيضاً واقعة عين لا عموم فيها ، فيحتمل أن يكون ترك أمره بالتحية قبل مشروعيتهما ، وقد عارض بعضهم فى قصة سليك بمثل ذلك ، ويحتمل أن يجمع بينهما بأن يكون قوله له « اجلس » أى بشرطه ، وقد عرف قوله للداخل « فلا تجلس حتى تصلى ركعتين » فعنى قوله اجلس أى لا تتخط ، أو ترك أمره بالتحية لبيان الجواز فإنها ليست واجبة ، أو لكون دخوله وقع فى أواخر الخطبة بحيث ضاق الوقت عن التحية ، وقد اتفقوا على استثناء هذه الصورة . ويحتمل أن يكون صلى التحية فى مؤخر المسجد ثم تقدم ليقرب من سماع الخطبة فوقع منه التخطي فأنكر عليه . والجواب عن حديث ابن عمر بأنه ضعيف فيه أيوب بن نهيك وهو منكر الحديث ، قاله أبو زرعة وأبو حاتم والأحاديث الصحيحة لا تعارض بمثله . وأما قصة سليك فقد ذكر الترمذى أنها أصح شيء روى فى هذا الباب وأقوى ، وأجاب المانعون أيضاً بأجوبة غير ما تقدم ، اجتمع لنا منها زيادة على عشرة أوردتها ملخصة مع الجواب عنها لتستفاد : ( الأول ) قالوا : إنه صلى الله عليه وسلم لما خاطب سليكا سكت عن خطبته حتى فرغ سليك من صلاته ، فعلى هذا فقد جمع سليك بين سماع الخطبة وصلاة التحية ، فليس فيه حجة لمن أجاز التحية والخطيب يخطب ، والجواب أن الدارقطنى الذى أخرجه من حديث أنس قد ضعفه وقال : إن الصواب أنه من رواية سليمان التيمي مرسل أو معضلا ، وقد تعقبه ابن المنير فى الحاشية بأنه لو ثبت لم يسغ على قاعدتهم ، لأنه يستلزم جواز قطع الخطبة لأجل الداخل ، والعمل عندهم لا يجوز قطعه بعد الشروع فيه لاسيما إذا كان واجبا . ( الثانى ) قيل : لما تشاغل النبي صلى الله عليه وسلم بمخاطبة سليك سقط فرض الاستماع عنه ، إذ لم يكن منه حينئذ خطبة لأجل تلك المخاطبة ، قاله ابن العربى وادعى أنه أقوى الأجوبة . وتعقب بأنه من أضعفها لأن المخاطبة لما انقضت رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خطبته ، وتشاغل سليك بامتنال ما أمره به من الصلاة ، فصح أنه صلى فى حال الخطبة . ( الثالث ) : قيل كانت هذه القصة قبل شروعه صلى الله عليه وسلم فى الخطبة ، ويدل عليه قوله فى رواية الليث عند مسلم « والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد على المنبر » وأجيب بأن القعود على المنبر لا يختص بالابتداء ، بل يحتمل أن يكون بين الخطبتين أيضاً ، فيكون كلمه بذلك وهو قاعد ، فلما قام ليصلى قام النبي صلى الله عليه وسلم لخطبة لأن زمن القعود بين الخطبتين لا يطول . ويحتمل أيضاً أن يكون الراوى تجاوز فى قوله « قاعد » لأن الروايات

الصحيحة كلها مطبقة على أنه دخل والنبي صلى الله عليه وسلم بخطب . (الرابع) قيل : كانت هذه القصة قبل تحريم الكلام في الصلاة ، وتعقب بأن سليكاً متأخر الإسلام جداً وتحريم الكلام متقدم جداً كما سيأتي في موضعه في أواخر الصلاة ، فكيف يدعى نسخ المتأخر بالمتقدم مع أن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، وقيل : كانت قبل الأمر بالإنصات ، وقد تقدم الجواب عنه ، وعورض هذا الاحتمال بمثله في الحديث الذي استدلوا به وهو ما أخرجه الطبراني عن ابن عمر « إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام » لاحتمال أن يكون ذلك قبل الأمر بصلاة التحية ، والأولى في هذا أن يقال على تقدير تسليم ثبوت رفعه : يخص عمومه بحديث الأمر بالتحية خاصة كما تقدم . (الخامس) قيل : اتفقوا على أن منع الصلاة في الأوقات المكروهة يستوى فيه من كان داخل المسجد أو خارجه ، وقد اتفقوا على أن من كان داخل المسجد يمتنع عليه التنفل حال الخطبة فليكن الآتي كذلك قاله الطحاوي ، وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد ، وما نقله من الاتفاق وافقه عليه الماوردي وغيره ، وقد شد بعض الشافعية فقال : يبنى على وجوب الإنصات ، فإن قلنا به امتنع التنفل وإلا فلا . (السادس) قيل : اتفقوا على أن الداخل والإمام في الصلاة تسقط عنه التحية ، ولا شك أن الخطبة صلاة فتسقط عنه فيها أيضاً ، وتعقب بأن الخطبة ليست صلاة من كل وجه والفرق بينهما ظاهر من وجوه كثيرة ، والداخل في حال الخطبة مأمور بشغل البقعة بالصلاة قبل جلوسه ، بخلاف الداخل في حال الصلاة فإن إتيانه بالصلاة التي أقيمت يحصل المقصود ، هذا مع تفريق الشارع بينهما فقال « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » وقد وقع في بعض طرقه « فلا صلاة إلا التي أقيمت » ولم يقل ذلك في حال الخطبة بل أمرهم فيها بالصلاة . (السابع) قيل : اتفقوا على سقوط التحية عن الإمام مع كونه يجلس على المنبر مع أن له ابتداء الكلام في الخطبة دون المأموم ، فيكون ترك المأموم التحية بطريق الأولى ، وتعقب بأنه أيضاً قياس في مقابلة النص فهو فاسد ، ولأن الأمر وقع مقيداً بحال الخطبة فلم يتناول الخطيب . وقال الزين بن المنير : منع الكلام إنما هو لمن شهد الخطبة لا لمن خطب ، فكذلك الأمر بالإنصات واستماع الخطبة . (الثامن) قيل : لا نسلم أن المراد بالركعتين المأمور بهما تحية المسجد ، بل يحتمل أن تكون صلاة فائته كالصبح مثلاً قاله بعض الحنفية وقواه ابن المنير في الحاشية وقال : لعله صلى الله عليه وسلم كان كشف له عن ذلك ، وإنما استفهمه ملاطفة له في الخطاب ، قال : ولو كان المراد بالصلاة التحية لم يحتج إلى استفهامه لأنه قد رآه لما دخل . وقد تولى رده ابن حبان في صحيحه فقال : لو كان كذلك لم يتكرر أمره له بذلك مرة بعد أخرى . ومن هذه المادة قولهم : إنما أمره بسنة الجمعة التي قبلها ، ومستندهم قوله في قصة سليك عند ابن ماجه « أصليت قبل أن تجيء » لأن ظاهره قبل أن تجيء من البيت ، ولهذا قال الأوزاعي : إن كان صلى في البيت قبل أن يجيء فلا يصلى إذا دخل المسجد . وتعقب بأن المانع من صلاة التحية لا يجيز التنفل حال الخطبة مطلقاً ، ويحتمل أن يكون معنى قبل أن تجيء أى إلى الموضع الذي أنت به الآن وفائدة الاستفهام احتمال أن يكون صلاتها في مؤخر المسجد ثم تقدم ليقرب من سماع الخطبة كما تقدم في قصة الذي تخطى ، ويؤكد أنه في رواية لمسلم « أصليت الركعتين » بالآلف واللام وهو للعهد ولا عهد هناك أقرب من تحية المسجد . وأما سنة الجمعة التي قبلها فلم يثبت فيها شيء كما سيأتي في بابه . (التاسع) قيل : لا نسلم أن الخطبة المذكورة كانت للجمعة ، ويدل على أنها كانت لغيرها قوله للدخل « أصليت » لأن وقت الصلاة

لم يكن دخل اه . وهذا ينبنى على أن الاستفهام وقع عن صلاة الفرض فيحتاج إلى ثبوت ذلك ، وقد وقع في حديث الباب وفي الذي بعده أن ذلك كان يوم الجمعة فهو ظاهر في أن الخطبة كانت لصلاة الجمعة .

( العاشر ) قال جماعة منهم القرطبي : أقوى ما اعتمده المالكية في هذه المسألة عمل أهل المدينة خلفاً عن سلف من لدن الصحابة إلى عهد مالك أن التنفل في حال الخطبة ممنوع مطلقاً ، وتعقب بمنع اتفاق أهل المدينة على ذلك ، فقد ثبت فعل التحية عن أبي سعيد الخدري وهو من فقهاء الصحابة من أهل المدينة وحمله عنه أصحابه من أهل المدينة أيضاً ، فروى الترمذى وابن خزيمة وصحاحه عن عياض بن أبي سرح « أن أبا سعيد الخدري دخل ومروان يخطب فصلي الركعتين ، فأراد حرس مروان أن يمنعه فأبى حتى صلاهما ثم قال : ما كنت لأدعهما بعد أن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بهما » انتهى . ولم يثبت عن أحد من الصحابة صريحاً ما يخالف ذلك . وأما ما نقله ابن بطلال عن عمر وعثمان وغير واحد من الصحابة من المنع مطلقاً فاعتماده في ذلك على روايات عنهم فيها احتمال ، كقول ثعلبة بن أبي مالك « أدركت عمر وعثمان - وكان الإمام - إذا خرج تركنا الصلاة » ووجه الاحتمال أن يكون ثعلبة عني بذلك من كان داخل المسجد خاصة ، قال شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذى : كل من نقل عنه - يعنى من الصحابة - منع الصلاة والإمام يخطب محمول على من كان داخل المسجد لأنه لم يقع عن أحد منهم التصريح بمنع التحية ، وقد ورد فيها حديث يخصها فلا تترك بالاحتمال ، انتهى . ولم أقف على ذلك صريحاً عن أحد من الصحابة .

وأما ما رواه الطحاوى « عن عبد الله بن صفوان أنه دخل المسجد وابن الزبير يخطب فاستلم الركن ثم سلم عليه ثم جلس ولم يركع » وعبد الله بن صفوان وعبد الله بن الزبير صحابيان صغيران فقد استدلل به الطحاوى فقال : لما لم ينكر ابن الزبير على ابن صفوان ولا من حضرهما من الصحابة ترك التحية دل على صحة ما قلناه ، وتعقب بأن تركهم التكبير لا يدل على تحریمهما بل يدل على عدم وجوبها ، ولم يقل به مخالفوهم . وسيأتى في أواخر الكلام على هذا الحديث البحث في أن صلاة التحية هل تعم كل مسجد ، أو يستثنى المسجد الحرام لأن تحيته الطواف ؟ فلعل ابن صفوان كان يرى أن تحيته استلام الركن فقط . وهذه الأجوبة التي قد قدمناها تندفع من أصلها بعموم قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي قتادة « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » متفق عليه ، وقد تقدم الكلام عليه . وورد أخص منه في حال الخطبة ، ففي رواية شعبة عن عمرو بن دينار قال « سمعت جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب : إذا جاء أحدكم والإمام يخطب - أو قد خرج - فليصل ركعتين » متفق عليه أيضاً ، ولمسلم من طريق أبي سفيان عن جابر أنه قال ذلك في قصة سليك ولفظه بعد قوله فاركعهما وتجاوز فيهما » ثم قال : إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز فيهما » قال النووي : هذا نص لا يتطرق إليه التأويل ولا أظن عالماً يبلغه هذا اللفظ ويعتقده صحيحاً فيخالفه . وقال أبو محمد بن أبي جمرة : هذا الذي أخرجه مسلم نص في الباب لا يحتمل التأويل . وحكى ابن دقيق العيد أن بعضهم تأول هذا العموم بتأويل مستكره ، وكأنه يشير إلى بعض ما تقدم من ادعاء النسخ أو التخصيص . وقد عارض بعض الحنفية الشافعية بأنهم لا حجة لهم في قصة سليك ، لأن التحية عندهم تسقط بالجلوس ، وقد تقدم جوابه . وعارض بعضهم بحديث أبي سعيد رفعه « لا تصلوا والإمام يخطب » وتعقب بأنه لا يثبت ، وعلى تقدير ثبوته فيخص عموم

بالأمر بصلاة التحية . وبعضهم بأن عمر لم يأمر عثمان بصلاة التحية مع أنه أنكر عليه الاقتصار على الوضوء ، وأجيب باحتمال أن يكون صلاهما . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز صلاة التحية في الأوقات المكروهة ، لأنها إذا لم تسقط في الخطبة مع الأمر بالإنصات لها فغيرها أولى . وفيه أن التحية لا تفوت بالعود ، لكن قيده بعضهم بالجاهل أو الناسي كما تقدم ، وأن للخطيب أن يأمر في خطبته وينهى ويبين الأحكام المحتاج إليها ، ولا يقطع ذلك التوالى المشترط فيها ، بل لقائل أن يقول كل ذلك يعد من الخطبة . واستدل به على أن المسجد شرط للجمعة للاتفاق على أنه لا تشرع التحية لغير المسجد وفيه نظر . واستدل به على جواز رد السلام وتشميت العاطس في حال الخطبة لأن أمرهما أخف وزمنهما أقصر ولا سيما رد السلام فإنه واجب ، وسيأتى البحث في ذلك بعد ثلاثة أبواب .

( فائدة ) : قيل يخص عموم حديث الباب بالداخل في آخر الخطبة كما تقدم ، قال الشافعي : أرى للإمام أن يأمر الآتي بالركعتين ويزيد في كلامه ما يمكنه الإتيان بهما قبل إقامة الصلاة ، فإن لم يفعل كرهت ذلك . وحكى النووي عن المحققين أن المختار إن لم يفعل أن يقف حتى تقام الصلاة لئلا يكون جالساً بغير تحية أو متنفلاً حال إقامة الصلاة . واستثنى الحاملي المسجد الحرام لأن تحيته الطواف ، وفيه نظر لطول زمن الطواف بالنسبة إلى الركعتين . والذي يظهر من قولهم إن تحية المسجد الحرام الطواف إنما هو في حق القادم ليكون أول شيء يفعله الطواف ، وأما المقيم فحكم المسجد الحرام وغيره في ذلك سواء ، ولعل قول من أطلق أنه يبدأ في المسجد الحرام بالطواف لكون الطواف يعقبه صلاة الركعتين فيحصل شغل البقعة بالصلاة غالباً وهو المقصود ، ويختص المسجد الحرام بزيادة الطواف ، والله أعلم .

ب من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين

٩٠٨ - حدثنا علي قال نا سفيان عن عمرو سمع جابراً قال : دخل رجل يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه يخطب فقال : « صليت ؟ » قال : لا . قال : « فصل ركعتين » . [٩٣١]

قوله ( باب من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين ) قال الإسماعيلي : لم يقع في الحديث الذي ذكره التقييد بكونهما خفيفتين . قلت : هو كما قال ، إلا أن المصنف جرى على عادته في الإشارة إلى ما في بعض طرق الحديث وهو كذلك ، وقد أخرجه أبو قرة في السنن عن الثوري عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر بلفظ « قم فاركع ركعتين خفيفتين » وقد تقدم أنه عند مسلم بلفظ « وتجاوز فيهما » . وقال الزين بن المنير ما ملخصه : في الترجمة الأولى أن الأمر بالركعتين يتقيد برؤية الإمام الداخل في حال الخطبة بعد أن يستفسره هل صلى أم لا ؟ وذلك كله خاص بالخطيب ، وأما حكم الداخل فلا يتقيد بشيء من ذلك ، بل يستحب له أن يصلي تحية المسجد ، فأشار المصنف إلى ذلك كله بالترجمة الثانية بعد الأولى ، مع أن الحديث فيهما واحد .

قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار ، ووقع التصريح بسماع سفيان منه في هذا الحديث في مسند الحميدي ، وهو عند أبي نعيم في المستخرج :

**قوله ( صليت )** كذا للأكثر أيضاً بحذف الهزرة ، وثبتت لكريمة والمستمل .  
**قوله ( قال فصل )** زاد في رواية أبي ذر « قال قم فصل » .

### باب رفع اليدين في الخطبة

[٩٣٢]

٩٠٩ حدثنا مسدد قال نا حماد بن زيد عن عبد العزيز عن أنس ، وعن يونس عن ثابت عن أنس قال : بينما النبي صلى الله عليه يخطب يوم الجمعة إذ قام رجل فقال : يا رسول الله ، هلك الكراع هلك الشاء ، فادع الله أن يسقينا . فمد يده ودعا .

[الحديث ٩٣٢ - أطرافه في: ٩٣٣، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢١،

١٠٢٩، ١٠٣٣، ٣٥٨٢، ٦٠٩٣، ٦٣٤٢.]

**قوله ( باب رفع اليدين في الخطبة )** أورد فيه طرفاً من حديث أنس في قصة الاستسقاء ، وقد ساقه المصنف بتمامه في علامات النبوة من هذا الوجه ، وهو مطابق للترجمة ، وفيه إشارة إلى أن حديث عمارة ابن روية الذي أخرجه مسلم في إنكار ذلك ليس على إطلاقه لكن قيد مالك الجواز بدعاء الاستسقاء كما في هذا الحديث .

**قوله ( وعن يونس عن ثابت )** يونس هو ابن عبيد ، وهو معطوف على الإسناد المذكور ، والتقدير : وحدثنا مسدد أيضاً عن حماد بن زيد عن يونس . وقد أخرجه أبو داود عن مسدد أيضاً بالإسنادين معاً ، وأخرجه البزار أيضاً من طريق مسدد وقال : تفرد به حماد بن زيد عن يونس بن عبيد . والرجال من الطريقين كلهم بصريون .

**قوله ( فمد يديه ودعا )** في الحديث الذي بعده « فرفع يديه » كلفظ الترجمة ، وكأنه أراد أن يبين أن المراد بالرفع هنا المد ، لا كالرفع الذي في الصلاة . وسيأتي في كتاب الدعوات صفة رفع اليدين في الدعاء ، فإن في رفعهما في دعاء الاستسقاء صفة زائدة على رفعهما في غيره ، وعلى ذلك يحمل حديث أنس « لم يكن يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء » وأنه أراد الصفة الخاصة بالاستسقاء ، ويأتي شيء من ذلك في الاستسقاء أيضاً إن شاء الله تعالى .

### باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة

[٩٣٣]

٩١٠ - حدثنا إبراهيم بن المنذر قال نا الوليد قال نا أبو عمرو قال حدثني إسحاق ابن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال : أصابت الناس سنة على عهد النبي صلى الله عليه عليه فيينا النبي صلى الله عليه يخطب في يوم الجمعة قام أعرابي فقال : يا رسول الله ، هلك المال ، وجاع العيال ، فادع الله لنا ، فرفع يديه - وما نرى في السماء قزعة - فوالذي نفسي بيده ما وضعها حتى ثار السحاب أمثال الجبال ، ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتحادر على

لحيته . فمُطِرنا يومنا ذلك ، ومن الغد ، ومن بعد الغد ، والذي يليه حتى الجمعة الأخرى . وقام ذلك الأعرابي -أو قال غيره- فقال : يا رسول الله ، تهدم البناء ، وغرق المال ، فادع الله لنا . فرفع يديه : « اللهم حوالينا ولا علينا » . فما يشير بيده إلى ناحية من السحاب إلا انفرجت ، وصارت المدينة مثل الجوبة . وسال الوادي قناة شهراً ، ولم يجئ أحد من ناحية إلا حدث بالجود .

قوله ( باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة ) أورد فيه الحديث المذكور مطولاً من وجه آخر عن أنس ، وهو مطابق للترجمة أيضاً وفيه الاكتفاء في الاستسقاء بخطبة الجمعة وصلاتها ، وبأى الكلام عليه مستوفى في كتاب الاستسقاء إن شاء الله تعالى . واستدل به على جواز الكلام في الخطبة كما سيأتي في الباب الذي بعده .

### باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب

وإذا قال لصاحبه : أنصت فقد لغا . وقال سلمان عن النبي صلى الله عليه : « ينصت إذا تكلم الإمام » .

٩١١- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عُقيل عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد ابن المسيب أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة : أنصت والإمام يخطب فقد لغوت » . [٩٣٤]

قوله ( باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب ) أشار بهذا إلى الرد على من جعل وجوب الإنصات من خروج الإمام ، لأن قوله في الحديث « والإمام يخطب » جملة حالية يخرج ما قبل خطبته من حين خروجه وما بعده إلى أن يشرع في الخطبة : نعم الأولى أن ينصت كما تقدم الترغيب فيه في « باب فضل الغسل للجمعة » وأما حال الجلوس بين الخطبتين فحكى صاحب « المغني » عن العلماء فيه قولين بناء على أنه غير خاطب ، أو أن زمن سكوته قليل فأشبهه السكوت للتنفس .

قوله ( وإذا قال لصاحبه أنصت فقد لغا ) هو كلفظ حديث الباب في بعض طرقه ، وهي رواية النسائي عن قتيبة عن الليث بالإسناد المذكور ولفظه « من قال لصاحبه يوم الجمعة والإمام يخطب أنصت فقد لغا » والمراد بالصاحب من يخاطبه بذلك مطلقاً ، وإنما ذكر صاحب لكونه الغالب .

قوله ( وقال سلمان ) هو طرف من حديثه المتقدم في « باب الدهن للجمعة » وقوله « ينصت » بضم الأولى على الأفصح ويجوز الفتح . قال الأزهرى : يقال أنصت ونصت وانتصت ، قال ابن خزيمة : المراد بالإنصات السكوت عن مكالمة الناس دون ذكر الله . وتعقب بأنه يلزم منه جواز القراءة والذكر حال الخطبة ، فالظاهر أن المراد السكوت مطلقاً ومن فرق احتاج إلى دليل ، ولا يلزم من تجويز التحية لدليلها الخاص جواز الذكر مطلقاً .

قوله ( أخبرني ابن شهاب ) هكذا رواه يحيى بن بكير عن الليث ، ورواه شعيب بن الليث عن

أبيه فقال « عن عقيل عن ابن شهاب عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ عن أبي هريرة » أخرجه مسلم والنسائي ، والطريقان معاً صحيحان ، وقد رواه أبو صالح عن الليث بالإسنادين معاً أخرجه الطحاوي ، وكذا رواه ابن جريج وغيره عن الزهري بهما أخرجه عبد الرزاق وغيره ، ورواه مالك عند أبي داود وابن أبي ذئب عند ابن ماجه كلاهما عن الزهري بالإسناد الأول .

قوله ( يوم الجمعة ) مفهومه أن غير يوم الجمعة بخلاف ذلك ، وفيه بحث .

قوله ( فقد لغوت ) قال الأخفش : اللغو الكلام الذى لا أصل له من الباطل وشبهه ، وقال ابن عرفة : اللغو السقط من القول ، وقيل : الميل عن الصواب ، وقيل : اللغو الإثم كقوله تعالى ﴿ وإذا مروا باللغو مروا كراماً ﴾ . وقال الزين بن المنير اتفقت أقوال المفسرين على أن اللغو ما لا يحسن من الكلام . وأغرب أبو عبيد الهروى فى « الغريب » فقال : معنى لغا تكلم ، كذا أطلق . والصواب التقييد . وقال النضر ابن شميل . معنى لغوت خبت من الأجر ، وقيل بطلت فضيلة جمعتك ، وقيل صارت جمعتك ظهراً . قلت : أقوال أهل اللغة متقاربة المعنى ، ويشهد للقول الأخير ما رواه أبو داود وابن خزيمة من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً « ومن لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهراً » قال ابن وهب أحد رواة : معناه أجزأت عنه الصلاة وحرم فضيلة الجمعة . ولأحمد من حديث عليّ مرفوعاً « من قال صه فقد تكلم ، ومن تكلم فلا جمعة له » ولأبى داود نحوه ، ولأحمد والبخاري من حديث ابن عباس مرفوعاً « من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب فهو كالحمار يحمل أسفاراً ، والذى يقول له أنصت ليست له جمعة » وله شاهد قوى فى جامع حماد بن سلمة عن ابن عمر موقوفاً ، قال العلماء : معناه لا جمعة له كاملة للإجماع على إسقاط فرض الوقت عنه ، وحكى ابن التين عن بعض من جوز الكلام فى الخطبة أنه تأول قوله « فقد لغوت » أى أمرت بالإنصات من لا يجب عليه ، وهو جمود شديد ، لأن الإنصات لم يختلف فى مطلوبيته فكيف يكون من أمر بما طلبه الشرع لاغياً ، بل النهى عن الكلام مأخوذ من حديث الباب بدلالة الموافقة ، لأنه إذا جعل قوله « أنصت » مع كونه أمراً بمعروف لغواً فغيره من الكلام أولى أن يسمى لغواً . وقد وقع عند أحمد من رواية الأعرج عن أبي هريرة فى آخر هذا الحديث بعد قوله « فقد لغوت : عليك بنفسك » واستدل به على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة ، وبه قال الجمهور فى حق من سمعها ، وكذا الحكم فى حق من لا يسمعها عند الأكثر . قالوا : وإذا أراد الأمر بالمعروف فليجعله بالإشارة . وأغرب ابن عبد البر فنقل الإجماع على وجوب الإنصات على من سمعها إلا عن قليل من التابعين ولفظه : لا خلاف علمته بين فقهاء الأمصار فى وجوب الإنصات للخطبة على من سمعها فى الجمعة . وأنه غير جائز أن يقول من سمعه من الجهال يتكلم والإمام يخطب : أنصت ، ونحوها ، أخذاً بهذا الحديث . وروى عن الشعبي وناس قليل أنهم كانوا يتكلمون إلا فى حين قراءة الإمام فى الخطبة خاصة ، قال : وفعلهم فى ذلك مردود عند أهل العلم ، وأحسن أحوالهم أن يقال إنه لم يبلغهم الحديث . قلت : للشافعى فى المسألة قولان مشهوران وبناهما بعض الأصحاب على الخلاف فى أن الخطبتين بدل عن الركعتين أم لا ؟ فعلى الأول يحرم لا على الثانى ، والثانى هو الأصح عندهم ، فن ثم أطلق من أطلق منهم إباحة الكلام حتى شنع عليهم من شنع من المخالفين . وعن أحمد أيضاً روايتان ، وغنما أيضاً التفرقة بين من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها ، ولبعض الشافعية التفرقة



بين من تنعقد بهم الجمعة فيجب عليهم الإنصات دون من زاد فجعله شبيهاً بفروض الكفاية . واختلف السلف إذا خطب بما لا ينبغي من القول ، وعلى ذلك يحمل ما نقل عن السلف من الكلام حال الخطبة . والذي يظهر أن من نفي وجوبه أراد أنه لا يشترط في صحة الجمعة ، بخلاف غيره . ويدل على الوجوب في حق السامع أن في حديث علي المشار إليه آنفاً « ومن دنا فلم ينصت كان عليه كفلان من الوزر » لأن الوزر لا يترتب على من فعل مباحاً ولو كان مكروهاً كراهة تنزيه ، وأما ما استدل به من أجاز مطلقاً من قصة السائل في الاستسقاء ونحوه ففيه نظر ، لأنه استدلال بالأخص على الأعم ، فيمكن أن يخص عموم الأمر بالإنصات بمثل ذلك كأمر عارض في مطلحة عامة ، كما خص بعضهم منه رد السلام لوجوبه . ونقل صاحب « المغني » الاتفاق على أن الكلام الذي يجوز في الصلاة يجوز في الخطبة كتحذير الضريح من البر ، وعبرة الشافعي : وإذا خاف على أحد لم أر بأساً إذا لم يفهم عنه بالإيماء أن يتكلم . وقد استثنى من الإنصات في الخطبة ما إذا انتهى الخطيب إلى كل ما لم يشرع مثل الدعاء للسلطان مثلاً ، بل جزم صاحب التهذيب بأن الدعاء للسلطان مكروه ، وقال النووي : محله ما إذا جازف وإلا فالدعاء لولاة الأمور مطلوب اهـ . وعمل الترك إذا لم يخف الضرر ، وإلا فيباح للخطيب إذا خشي على نفسه ، والله أعلم .

## باب

### الساعة التي في يوم الجمعة

[٩٣٥] ٩١٢ - حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه ذكر يوم الجمعة فقال : « فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه » وأشار بيده يقللها .

[الحديث ٩٣٥ - طرفاه في : ٥٢٩٤ ، ٦٤٠٠ .]

قوله ( باب الساعة التي في يوم الجمعة ) أي التي يجاب فيها الدعاء .

قوله ( عن أبي الزناد ) كذا رواه أصحاب مالك في الموطأ ، ولهم فيه إسناد آخر إلى أبي هريرة وفيه قصة له مع عبد الله بن سلام .

قوله ( فيه ساعة ) كذا فيه مبهم ، وعينت في أحاديث آخر كما سيأتي .

قوله ( لا يوافقها ) أي يصادفها ، وهو أعم من أن يقصد لها أو يتفق له وقوع الدعاء فيها .

قوله ( وهو قائم يصلي يسأل الله ) هي صفات لمسلم أعربت حالا ، ويحتمل أن يكون يصلي حالا منه لاتصافه بقائم ، ويسأل حال مترادفة أو متداخلة ، وأفاد ابن عبد البر أن قواه « وهو قائم » سقط من رواية أبي مصعب وابن أبي أويس ومطرف والتنيسي وقتيبة وأثبتها الباقون ، قال : وهي زيادة محفوظة

عن أبي الزناد من رواية مالك وورقاء وغيرهما عنه ، وحكى أبو محمد بن السيد عن محمد بن وضاح أنه كان يأمر بحذفها من الحديث ، وكان السبب في ذلك أنه يشكل على أصح الأحاديث الواردة في تعيين هذه الساعة ، وهما حديثان أحدهما أنها من جلوس الخطيب على المنبر إلى انصرافه من الصلاة ، والثاني أنها من بعد العصر إلى غروب الشمس . وقد احتج أبو هريرة على عبد الله بن سلام لما ذكر له القول الثاني بأنها ليست ساعة صلاة وقد ورد النص بالصلاة فأجابه بالنص الآخر أن منتظر الصلاة في حكم المصلي ، فلو كان قوله « وهو قائم » عند أبي هريرة ثابتاً لاحتج عليه بها لكنه سلم له الجواب وارتضاه وأفتى به بعده . وأما إشكاله على الحديث الأول فمن جهة أنه يتناول حال الخطبة كله وليست صلاة على الحقيقة ، وقد أجيب عن هذا الإشكال بحمل الصلاة على الدعاء أو الانتظار ، ويحمل القيام على الملازمة والمواظبة ، ويؤيد ذلك أن حال القيام في الصلاة غير حال السجود والركوع والتشهد مع أن السجود مظنة لإجابة الدعاء ، فلو كان المراد بالقيام حقيقته لأخرجه ، فدل على أن المراد مجاز القيام وهو المواظبة ونحوها ومنه قوله تعالى ﴿ إلا ما دمت عليه قائماً ﴾ فعلى هذا يكون التعبير عن المصلي بالقائم من باب التعبير عن الكل بالجزء ، والنكتة فيه أنه أشهر أحوال الصلاة .

قوله ( شيئاً ) أى مما يليق أن يدعو به المسلم ويسأل ربه تعالى ، وفي رواية سلمة بن علقمة عن محمد ابن سيرين عن أبي هريرة عند المصنف في الطلاق « يسأل الله خيراً » ولمسلم من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة مثله ، وفي حديث أبي لبابة عند ابن ماجه « ما لم يسأل حراماً » وفي حديث سعد بن عبادة عند أحمد « ما لم يسأل إنمأً أو قطيعة رحم » وهو نحو الأول ، وقطيعة الرحم من جملة الإثم فهو من عطف الخاص على العام للاهتمام به .

قوله ( وأشار بيده ) كذا هنا بإيهام الفاعل ، وفي رواية أبي مصعب عن مالك « وأشار رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية سلمة بن علقمة التي أشرت إليها « ووضع أناملته على بطن الوسطى أو الخنصر قلنا يزهدا » وبين أبو مسلم الكجى أن الذى وضع هو بشر بن المفضل راويه عن سلمة بن علقمة ، وكأنه فسر الإشارة بذلك ، وأنها ساعة لطيفة تنتقل ما بين وسط النهار إلى قرب آخره ، وبهذا يحصل الجمع بينه وبين قوله « يزهدا » أى يقللها ، ولمسلم من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة « وهى ساعة خفيفة » وللطبراني في الأوسط في حديث أنس « وهى قدر هذا ، يعنى قبضة » قال الزين بن المنير : الإشارة لتقليلها هو للترغيب فيها والحض عايتها ليسارة وقتها وغزارة فضلها . وقد اختلف أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في هذه الساعة هل هى باقية أو رفعت ؟ وعلى البقاء هل هى فى كل جمعة أو فى جمعة واحدة من كل سنة ؟ وعلى الأول هل هى وقت من اليوم معين أو مبهم ؟ وعلى التعيين هل تستوعب الوقت أو تبهم فيه ؟ وعلى الإيهام ما ابتداءه وما انتهاه ؟ وعلى كل ذلك هل تستمر أو تنتقل ؟ وعلى الانتقال هل تستغرق اليوم أو بعضه ؟ وما أذا ذكر تلخيص ما اتصل إلى من الأقوال مع أدلتها ، ثم أعود إلى الجمع بينها والترجيح . فالأول : أنها رفعت ، حكاها ابن عبد البر عن قوم وزيفه ، وقال عياض : رده السلف على قائله . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني داود بن أبي عاصم عن عبد الله بن عباس مولى معاوية قال « قلت لأبي هريرة : إنهم زعموا أن الساعة التى فى يوم الجمعة يستجاب فيها الدعاء رفعت ، فقال : كذب »

من قال ذلك . قلت : فهي في كل جمعة ؟ قال نعم ، إسناده قوى . وقال صاحب الهدى : إن أراد قائله أنها كانت معلومة فرفع علمها عن الأمة فصارت مبهمة احتمال ، وإن أراد حقيقتها فهو مردود على قائله ، القول الثاني : أنها موجودة لكن في جمعة واحدة من كل سنة ، قاله كعب الأخبار لأبي هريرة ، فرد عليه فرجع إليه ، رواه مالك في الموطأ وأصحاب السنن . الثالث : أنها مخفية في جميع اليوم كما أخفيت ليلة القدر في العشر . روى ابن خزيمة والحاكم من طريق سعيد بن الحارث عن أبي سلمة « سألت أبا سعيد عن ساعة الجمعة فقال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم عنها فقال : قد أعلمتها ثم أنسيتها كما أنسيت ليلة القدر » . وروى عبد الرزاق عن معمر أنه سأل الزهري فقال : لم أسمع فيها بشيء ، إلا أن كعباً كان يقول لو أن إنساناً قسم جمعة في جمع لأتى على تلك الساعة ، قال ابن المنذر : معناه أنه يبدأ فيدعو في جمعة من الجمع من أول النهار إلى وقت معلوم ، ثم في جمعة أخرى يبتدئ من ذلك الوقت إلى وقت آخر حتى يأتى على آخر النهار . قال : وكعب هذا هو كعب الأخبار ، قال : وروينا عن ابن عمر أنه قال : إن طلب حاجة في يوم ليسير ، قال : معناه أنه ينبغي المداومة على الدعاء يوم الجمعة كله ليمر بالوقت الذي يستجاب فيه الدعاء انتهى . والذي قاله ابن عمر يصلح لمن يقوى على ذلك ، وإلا فالذي قاله كعب سهل على كل أحد ، وقضية ذلك أنهما كانا يريان أنها غير معينة ، وهو قضية كلام جمع من العلماء كالرافعي وصاحب المغني وغيرهما حيث قالوا : يستحب أن يكثر من الدعاء يوم الجمعة رجاء أن يصادف ساعة الإجابة ، ومن حجة هذا القول تشبيهها بليلة القدر والاسم الأعظم في الأسماء الحسنى ، والحكمة في ذلك حث العباد على الاجتهاد في الطلب واستيعاب الوقت بالعبادة ، بخلاف ما لو تحقق الأمر في شيء من ذلك لكان مقتضياً للاقتصار عليه وإهمال ما عداه . الرابع : أنها تنتقل في يوم الجمعة ولا تلزم ساعة معينة لا ظاهرة ولا مخفية ، قال الغزالي : هذا أشبه الأقوال ، وذكره الأثرم احتمالاً ، وجزم به ابن عساكر وغيره ، وقال المحب الطبري إنه الأظهر ، وعلى هذا لا يتأتى ما قاله كعب في الجزم بتحصيلها . الخامس : إذا أذن المؤذن لصلاة الغداة ، ذكره شيخنا الحافظ أبو الفضل في « شرح الترمذي » وشيخنا سراج الدين بن الملقن في « شرحه على البخاري » ونسباه لتخريج ابن أبي شيبة عن عائشة ، وقد رواه الروياني في مسنده عنها فأطلق الصلاة ولم يقيدها . رواه ابن المنذر فقيدها بصلاة الجمعة ، والله أعلم . السادس : من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، رواه ابن عساكر من طريق أبي جعفر الرازي عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة ، وحكاها القاضي أبو الطيب الطبري وأبو نصر بن الصباغ وعياض والقرطبي وغيرهم وعبارة بعضهم : ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس . السابع مثله وزاد : ومن العصر إلى الغروب . رواه سعيد بن منصور عن خلف بن خليفة عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة ، وتابعه فضيل بن عياض عن ليث عند ابن المنذر . وليث ضعيف وقد اختلف عليه كما ترى . الثامن مثله وزاد : وما بين أن ينزل الإمام من المنبر إلى أن يكبر رواه حميد بن زنجويه في الترغيب في الترغيب له من طريق عطاء بن قرعة عن عبد الله بن ضمرة عن أبي هريرة قال « اتسوا الساعة التي يجاب فيها الدعاء يوم الجمعة في هذه الأوقات الثلاثة » فذكرها . التاسع : أنها أول ساعة بعد طلوع الشمس حكاها الجيلي في « شرح التنبيه » وتبعه المحب الطبري في شرحه . العاشر : عند طلوع الشمس حكاها الغزالي في الإحياء وعبر عنه الزين بن المنير في شرحه بقوله : هي ما بين أن ترتفع الشمس شبراً إلى

ذراع ، وعزاه لأبي ذر . الحادى عشر : أنها فى آخر الساعة الثالثة من النهار حكاها صاحب « المغنى » وهو فى مسند الإمام أحمد من طريق على بن أبى طلحة عن أبى هريرة مرفوعاً « يوم الجمعة فيه طبت طينة آدم ، وفى آخر ثلاث ساعات منه ساعة من دعا الله فيها استجيب له » وفى إسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف ، وعلى لم يسمع من أبى هريرة ، قال المحب الطبرى : قوله « فى آخر ثلاث ساعات » يحتمل أمرين : أحدهما أن يكون المراد الساعة الأخيرة من الثلاث الأول ، ثانيهما أن يكون المراد أن فى آخر كل ساعة من الثلاث ساعة لإجابة ، فيكون فيه تجوز لإطلاق الساعة على بعض الساعة . الثانى عشر : من الزوال إلى أن يصير الظل نصف ذراع حكاها المحب الطبرى فى الأحكام وقبله الزكى المنذرى . الثالث عشر : مثله لكن قال أن يصير الظل ذراعاً حكاها عياض والقرطبي والنوى . الرابع عشر : بعد زوال الشمس بشبر إلى ذراع رواه ابن المنذر وابن عبد البر بإسناد قوى إلى الحارث بن يزيد الحضرمى عن عبد الرحمن بن حجيرة عن أبى ذر أن امرأته سألتها عنها فقال ذلك ، ولعله مأخذ القولين اللذين قبله . الخامس عشر : إذا زالت الشمس حكاها ابن المنذر عن أبى العالية ، وورد نحوه فى أثناء حديث عن على ، وروى عبد الرزاق من طريق الحسن أنه كان يتحرأها عند زوال الشمس بسبب قصة وقعت لبعض أصحابه فى ذلك ، وروى ابن سعد فى الطبقات عن عبيد الله بن نوفل نحو القصة ، وروى ابن عساكر من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة قال : كانوا يرون الساعة المستجاب فيها الدعاء إذا زالت الشمس ، وكأن مأخذهم فى ذلك أنها وقت اجتماع الملائكة وابتداء دخول وقت الجمعة وابتداء الأذان ونحو ذلك . السادس عشر : إذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة رواه ابن المنذر عن عائشة قالت « يوم الجمعة مثل يوم عرفة تفتح فيه أبواب السماء ، وفيه ساعة لا يسأل الله فيها العبد شيئاً إلا أعطاه . قيل : أية ساعة ؟ قالت : إذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة » وهذا يغاير الذى قبله من حيث أن الأذان قد يتأخر عن الزوال ، قال الزين بن المنير : ويتعين حمله على الأذان الذى بين يدى الخطيب . السابع عشر : من الزوال إلى أن يدخل الرجل فى الصلاة ذكره ابن المنذر عن أبى السوار العدوى ، وحكاها ابن الصباغ بلفظ : إلى أن يدخل الإمام . الثامن عشر : من الزوال إلى خروج الإمام حكاها القاضى أبو الطيب الطبرى . التاسع عشر : من الزوال إلى غروب الشمس حكاها أبو العباس أحمد بن على بن كشاسب الدزمارى وهو بزاز ساكنة وقبل بقاء النسب راء مهملة فى نكته على التنبيه عن الحسن ونقله عنه شيخنا سراج الدين ابن الملقن فى شرح البخارى ، وكان الدزمارى المذكور فى عصر ابن الصلاح . العشرون : ما بين خروج الإمام إلى أن تقام الصلاة رواه ابن المنذر عن الحسن . وروى أبو بكر المروزى فى « كتاب الجمعة » بإسناد صحيح إلى الشعبي عن عوف بن حصيرة رجل من أهل الشام مثله . الحادى والعشرون : عند خروج الإمام رواه حميد بن زنجويه فى « كتاب التريغيب » عن الحسن أن رجلاً مرت به وهو ينحس فى ذلك الوقت . الثانى والعشرون : ما بين خروج الإمام إلى أن تنقضى الصلاة رواه ابن جرير من طريق إسماعيل بن سالم عن الشعبي قوله . ومن طريق معاوية بن قررة عن أبى بردة عن أبى موسى قوله ، وفيه أن ابن عمر استصوب ذلك . الثالث والعشرون : ما بين أن يحرم البيع إلى أن يحل رواه سعيد بن منصور وابن المنذر عن الشعبي قوله أيضاً ، قال الزين بن المنير : ووجهه أنه أخص أحكام الجمعة لأن العقد باطل عند الأكثر فلو اتفق ذلك فى غير هذه الساعة بحيث ضاق الوقت فتشاغل اثنان بعقد البيع فخرج وفاتت تلك الصلاة لأثما ولم يبطل

البيع . الرابع والعشرون : ما بين الأذان إلى انقضاء الصلاة رواه حميد بن زنجويه عن ابن عباس وحكاه البغوى فى شرح السنة عنه . الخامس والعشرون : ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن تقضى الصلاة رواه مسلم وأبو داود من طريق مخزومة بن بكير عن أبيه عن أبي بردة بن أبي موسى أن ابن عمر سأله عما سمع من أبيه فى ساعة الجمعة فقال : سمعت أبى يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره ، وهذا القول يمكن أن يتخذ من اللذين قبله . السادس والعشرون : عند التأذين وعند تذكير الإمام وعند الإقامة رواه حميد بن زنجويه من طريق سليم بن عامر عن عوف بن مالك الأشجعى الصحابى . السابع والعشرون : مثله لكن قال : إذا أذن وإذا رقى المنبر وإذا أقيمت الصلاة رواه ابن أبى شيبه وابن المنذر عن أبى أمامة الصحابى قوله ، قال الزين بن المنير : ما ورد عند الأذان من إجابة الدعاء فيتأكد يوم الجمعة وكذلك الإقامة ، وأما زمانه جلوس الإمام على المنبر فلأنه وقت استماع الذكر ، والابتداء فى المقصود من الجمعة . الثامن والعشرون : من حين يفتتح الإمام الخطبة حتى يفرغ رواه ابن عبد البر من طريق محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً وإسناده ضعيف . التاسع والعشرون : إذا بلغ الخطيب المنبر وأخذ فى الخطبة حكاه الغزالي فى الإحياء . الثلاثون : عند الجلوس بين الخطبتين حكاه الطبرى عن بعض شراح المصابيح . الحادى والثلاثون : أنها عند نزول الإمام من المنبر رواه ابن أبى شيبه وحميد بن زنجويه وابن جرير وابن المنذر بإسناد صحيح إلى أبى إسحق عن أبى بردة قوله ، وحكاه الغزالي قولاً بلفظ : إذا قام الناس إلى الصلاة . الثانى والثلاثون : حين تقام الصلاة حتى يقوم الإمام فى مقامه حكاه ابن المنذر عن الحسن أيضاً ، وروى الطبرانى من حديث ميمونة بنت سعد نحوه مرفوعاً بإسناد ضعيف ، الثالث والثلاثون : من إقامة الصف إلى تمام الصلاة رواه الترمذى وابن ماجه من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعاً وفيه : قالوا آية ساعة يارسول الله ؟ قال : حين تقام الصلاة إلى الانصراف منها ، وقد ضعف كثير رواية كثير ، ورواه البيهقى فى الشعب من هذا الوجه بلفظ ما بين أن ينزل الإمام من المنبر إلى أن تنقضى الصلاة ورواه ابن أبى شيبه من طريق مغيرة عن واصل الأحدب عن أبى بردة قوله ، وإسناده قوى إليه ، وفيه أن ابن عمر استحس ذلك منه وبرك عليه ومسح على رأسه ، وروى ابن جرير وسعيد بن منصور عن ابن سيرين نحوه . الرابع والثلاثون : هى الساعة التى كان النبى صلى الله عليه وسلم يصلى فيها الجمعة رواه ابن عساكر بإسناد صحيح عن ابن سيرين ، وهذا يغاير الذى قبله من جهة إطلاق ذاك وتقييد هذا ، وكأنه أخذه من جهة أن صلاة الجمعة أفضل صلوات ذلك اليوم ، وأن الوقت الذى كان يصلى فيه النبى صلى الله عليه وسلم أفضل الأوقات ، وأن جميع ما تقدم من الأذان والخطبة وغيرها وسائل وصلاة الجمعة هى المقصودة بالذات ، ويؤيده ورود الأمر فى القرآن بتكثير الذكر حال الصلاة كما ورد الأمر بتكثير الذكر حال القتال وذلك فى قوله تعالى ﴿ إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون ﴾ وفى قوله ﴿ إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ﴾ إلى أن ختم الآية بقوله . واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون ﴾ وليس المراد إيقاع الذكر بعد الانتشار وإن عطف عليه ، وإنما المراد تكثير المشار إليه أول الآية . والله أعلم .

الخامس والثلاثون : من صلاة العصر إلى غروب الشمس رواه ابن جرير من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس موقوفاً ، ومن طريق صفوان بن سليم عن أبى سلمة عن أبى سعيد مرفوعاً بلفظ « فاتمسوها بعد العصر »

وذكر ابن عبد البر أن قوله « فالتسوها إلخ » مدرج في الخبر من قول أبي سلمة ، ورواه ابن منده من هذا الوجه وزاد « أغفل ما يكون الناس » ورواه أبو نعيم في الحلية من طريق الشيباني عن عون بن عبد الله بن عتبة عن أخيه عبيد الله كقول ابن عباس ، ورواه الترمذي من طريق موسى بن وردان عن أنس مرفوعاً بلفظ « بعد العصر إلى غيوبة الشمس » وإسناده ضعيف. السادس والثلاثون : في صلاة العصر رواه عبد الرزاق عن عمر بن ذر عن يحيى بن إسحق بن أبي طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا وفيه قصة. السابع والثلاثون : بعد العصر إلى آخر وقت الاختيار حكاية الغزالي في الإحياء. الثامن والثلاثون : بعد العصر كما تقدم عن أبي سعيد مطلقاً ، ورواه ابن عساكر من طريق محمد بن سلمة الأنصاري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعاً بلفظ « وهى بعد العصر » ورواه ابن المنذر عن مجاهد مثله ، ورواه ابن جريج من طريق إبراهيم بن ميسرة عن رجل أرسله عمرو بن أويس إلى أبي هريرة فذكر مثله قال : وسمعت عن الحكم عن ابن عباس مثله ، ورواه أبو بكر المروذي من طريق الثوري وشعبة جميعاً عن يونس بن خباب قال الثوري : عن عطاء ، وقال شعبة : عن أبيه عن أبي هريرة مثله « وقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه أنه كان يتحراها بعد العصر ، وعن ابن جريج عن بعض أهل العلم قال : لا أعلمه إلا عن ابن عباس مثله ، فقيل له : لا صلاة بعد العصر ، فقال : بلى ، لكن من كان في مصلاه لم يقم منه فهو في صلاة ». التاسع والثلاثون : من وسط النهار إلى قرب آخر النهار كما تقدم أول الباب عن سلمة بن علقمة. الأربعون : من حين تصفر الشمس إلى أن تغيب رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن إسماعيل بن كيسان عن طاوس قوله ، وهو قريب من الذي بعده. الحادي والأربعون : آخر ساعة بعد العصر رواه أبو داود والنسائي والحاكم بإسناد حسن عن أبي سلمة عن جابر مرفوعاً وفي أوله « أن النهار اثنتا عشرة ساعة » ورواه مالك وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام قوله ، وفيه مناظرة أبي هريرة له في ذلك واحتجاج عبد الله بن سلام بأن منتظر الصلاة في صلاة ، وروى ابن جرير من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً مثله ولم يذكر عبد الله بن سلام قوله ولا القصة ، ومن طريق ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن كعب الأحبار قواه . وقال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة أنه سمع أبا سلمة يقول : حدثنا عبد الله بن عامر فذكر مثله ، وروى البزار وابن جرير من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام مثله ، وروى ابن أبي خيثمة من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأبي سعيد فذكر الحديث وفيه : قال أبو سلمة فلقيت عبد الله بن سلام فذكرت له ذلك فلم يعرض بذكر النبي صلى الله عليه وسلم بل قال : النهار اثنتا عشرة ساعة ، وإنما لقي آخر ساعة من النهار . ولا بن خزيمة من طريق أبي النضر عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال : قلت - ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس - إنا لنجد في كتاب الله أن في الجمعة ساعة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو بعض ساعة ، قلت : نعم أو بعض ساعة الحديث ، وفيه : قلت أي ساعة ؟ فذكره . وهذا يحتمل أن يكون القائل « قلت » عبد الله بن سلام فيكون مرفوعاً ، ويحتمل أن يكون أبا سلمة فيكون موقوفاً وهو الأرجح لتصريحه في رواية يحيى بن أبي كثير بأن عبد الله بن سلام لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الجواب. الثاني والأربعون :

من حين يغيب نصف قرص الشمس ، أو من حين تدلى الشمس للغروب إلى أن يتكامل غروبها رواه الطبراني في الأوسط والدارقطني في العلل والبيهقي في الشعب وفضائل الأوقات من طريق زيد بن علي ابن الحسين بن علي حدثني مرجانة مولاة فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : حدثتني فاطمة عليها السلام عن أبيها فذكر الحديث ، وفيه : قلت للنبي صلى الله عليه وسلم أى ساعة هي ؟ قال : إذا تدلى نصف الشمس للغروب . فكانت فاطمة إذا كان يوم الجمعة أرسلت غلاماً لها يقال له زيد ينظر لها الشمس فإذا أخبرها أنها تدلت للغروب أقبلت على الدعاء إلى أن تغيب ، في إسناده اختلاف على زيد بن علي ، وفي بعض رواته من لا يعرف حاله . وقد أخرج إسحق بن راهويه في مسنده من طريق سعيد بن راشد عن زيد بن علي عن فاطمة لم يذكر مرجانة وقال فيه : إذا تدلت الشمس للغروب وقال فيه : تقول لغلام يقال له أربد : اصعد على الطراب ، فإذا تدلت الشمس للغروب فأخبرني ، والباقي نحوه ، وفي آخره : ثم تصلى يعني المغرب . فهذا جميع ما اتصل إلى من الأقوال في ساعة الجمعة مع ذكر أدلتها وبيان حالها في الصحة والضعف والرفع والوقف والإشارة إلى مأخذ بعضها ، وليست كلها متغايرة من كل جهة بل كثير منها يمكن أن يتحد مع غيره . ثم ظفرت بعد كتابة هذا بقول زائد على ما تقدم وهو غير منقول ، استنبطه صاحبنا العلامة الحافظ شمس الدين الجزري وأذن لي في روايته عنه في كتابه المسمى « الحصن الحصين » في الأدعية لما ذكر الاختلاف في ساعة الجمعة واقتصر على ثمانية أقوال مما تقدم ثم قال ما نصه : والذي أعتقد أنه وقت قراءة الإمام الفاتحة في صلاة الجمعة إلى أن يقول آمين ، جمعاً بين الأحاديث التي صححت . كذا قال ، ويخشد فيه أنه يفوت على الداعي حينئذ الإنصات لقراءة الإمام ، فليتأمل . قال الزين بن المنير : يحسن جمع الأقوال ، وكان قد ذكر مما تقدم عشرة أقوال تبعاً لابن بطلال . قال : فتكون ساعة الإجابة واحدة منها لا بعينها ، فيصادفها من اجتهد في الدعاء في جميعها والله المستعان . وليس المراد من أكثرها أنه يستوعب جميع الوقت الذي عين ، بل المعنى أنها تكون في أثنائه لقوله فيما مضى « يقللها » وقوله « وهي ساعة خفيفة » . وفائدة ذكر الوقت أنها تنتقل فيه فيكون ابتداء مظنتها ابتداء الخطبة مثلاً وانتهائه انتهاء الصلاة . وكأن كثيراً من القائلين عين ما اتفق له وقوعها فيه من ساعة في أثناء وقت من الأوقات المذكورة ، فهذا التقرير يقل الانتشار جداً . ولا شك أن أرجح الأقوال المذكورة حديث أبي موسى وحديث عبد الله بن سلام كما تقدم . قال المحب الطبري : أصح الأحاديث فيها حديث أبي موسى ، وأشهر الأقوال فيها قول عبد الله بن سلام اه . وما عداهما إما موافق لهما أو لأحدهما أو ضعيف الإسناد أو موقوف استند قائله إلى اجتهاد دون توقيف ، ولا يعارضهما حديث أبي سعيد في كونه صلى الله عليه وسلم أنسيها بعد أن علمها لاحتمال أن يكونا سمعا ذلك منه قبل أن أنسى ، أشار إلى ذلك البيهقي وغيره . وقد اختلف السلف في أيهما أرجح ، فروى البيهقي من طريق أبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري أن مسلماً قال : حديث أبي موسى أجود شيء في هذا الباب وأصح ، وبذلك قال البيهقي وابن العربي وجماعة . وقال انقرطي : هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره . وقال النووي : هو الصحيح . بل الصواب . وجزم في الروضة بأنه الصواب ، ورجحه أيضاً بكونه مرفوعاً صريحاً وفي أحد الصحيحين ، وذهب آخرون إلى ترجيح قول عبد الله بن سلام فحكى الترمذي عن أحمد أنه قال : أكثر الأحاديث على ذلك . وقال

ابن عبد البر : إنه أثبت شيء في هذا الباب . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن أن ناساً من الصحابة اجتمعوا فتذاكروا ساعة الجمعة ثم افرقوا فلم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة . ورجحه كثير من الأئمة أيضاً كأحمد وإسحق ومن المالكية الطرطوشي ، وحكى العلاني أن شيخه ابن الزمكاني شيخ الشافعية في وقته كان يختاره ويحكيه عن نص الشافعي . وأجابوا عن كونه ليس في أحد الصحيحين بأن الترجيح بما في الصحيحين أو أحدهما إنما هو حيث لا يكون مما انتقده الحفاظ ، كحديث أبي موسى هذا فإنه أعل بالانقطاع والاضطراب : أما الانقطاع فلأن مخرمة بن بكير لم يسمع من أبيه ، قاله أحمد عن حماد بن حماد عن خالد عن مخرمة نفسه ، وكذا قال سعيد بن أبي مريم عن موسى بن سلمة عن مخرمة وزاد : إنما هي كتب كانت عندنا . وقال علي بن المديني : لم أسمع أحداً من أهل المدينة يقول عن مخرمة إنه قال في شيء من حديثه سمعت أبي ، ولا يقال مسلم يكنى في المعنعن بإمكان اللقاء مع المعاصرة وهو كذلك هنا ، لأننا نقول : وجود التصريح عن مخرمة بأنه لم يسمع من أبيه كاف في دعوى الانقطاع . وأما الاضطراب فقد رواه أبو إسحق وواصل الأحمد ومعاوية بن قرة وغيرهم عن أبي بردة من قوله ، وهؤلاء من أهل الكوفة وأبو بردة كوفي فهم أعلم بحديثه من بكير المدني . وهم عدد وهو واحد . وأيضاً فلو كان عند أبي بردة مرفوعاً لم يفت فيه برأيه بخلاف المرفوع ، ولهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب . وسلك صاحب الهدى مسلكاً آخر فاختر أن ساعة الإجابة منحصرة في أحد الوقتين المذكورين ، وأن أحدهما لا يعارض الآخر لاحتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر ، وهذا كقول ابن عبد البر : الذي ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين . وسبق إلى نحو ذلك الإمام أحمد ، وهو أولى في طريق الجمع . وقال ابن المنير في الحاشية : إذا علم أن فائدة الإبهام لهذه الساعة وليلة القدر بعث الداعي على الإكثار من الصلاة والدعاء ، ولو بين لا تكل الناس على ذلك وتركوا ما عداها ، فالعجب بعد ذلك ممن يجتهد في طلب تحديدها . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم فضل يوم الجمعة لاختصاصه بساعة الإجابة ، وفي مسلم أنه خير يوم طلعت عليه الشمس . وفيه فضل الدعاء واستحباب الإكثار منه ، واستدل به على بقاء الإجمال بعد النبي صلى الله عليه وسلم وتعقب بأن لا خلاف في بقاء الإجمال في الأحكام الشرعية لا في الأمور الوجودية كوقت الساعة ، فهذا الاختلاف في إجماله ، والحكم الشرعي المتعلق بساعة الجمعة وليلة القدر - وهو تحصيل الأفضلية - يمكن الوصول إليه والعمل بمقتضاه باستيعاب اليوم أو الليلة ، فلم يبق في الحكم الشرعي إجمال والله أعلم . فإن قيل : ظاهر الحديث حصول الإجابة لكل داع بالشرط المتقدم ، مع أن الزمان يختلف باختلاف البلاد والمصلى فيتقدم بعض على بعض ، وساعة الإجابة متعلقة بالوقت ، فكيف تتفق مع الاختلاف ؟ أجيب باحتمال أن تكون ساعة الإجابة متعلقة بفعل كل مصل ، كما قيل نظيره في ساعة الكراهة . ولعل هذا فائدة جعل الوقت الممتد مظنة لها وإن كانت هي خفيفة ، ويحتمل أن يكون عبر عن الوقت بالفعل فيكون التقدير وقت جواز الخطبة أو الصلاة ونحو ذلك ، والله أعلم .



## باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة

### فصل صلاة الإمام ومن بقي جائزة

٩١٣- حدثنا معاوية بن عمرو قال نا زائدة عن حصين عن سالم بن أبي الجعد قال نا جابر بن عبد الله قال : بينما نحن نصلّي مع النبي صلى الله عليه إذ أقبلت عير تحمل طعاماً ، فالتفتوا إليها حتى ما بقي مع النبي صلى الله عليه إلا اثنا عشر رجلاً . فنزلت هذه الآية : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ۖ ﴾ .

[الحديث ٩٣٦- أطرافه في : ٢٠٥٨ ، ٢٠٦٤ ، ٤٨٩٩ .]

قوله ( باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة إلخ ) ظاهر الترجمة أن استمرار الجماعة الذين تنعقد بهم الجمعة إلى تمامها ليس بشرط في صحتها ، بل الشرط أن تبقى منهم بقية ما . ولم يتعرض البخاري لعدد من تقوم بهم الجمعة لأنه لم يثبت منه شيء على شرطه ، وجملة ما للعلماء فيه خمسة عشر قولاً : أحدها تصح من الواحد ، نقله ابن حزم . الثاني اثنان كالجماعة ، وهو قول النخعي وأهل الظاهر والحسن بن حي . الثالث اثنان مع الإمام ، عند أبي يوسف ومحمد . الرابع ثلاثة معه ، عند أبي حنيفة . الخامس سبعة ، عند عكرمة . السادس تسعة ، عند ربيعة . السابع اثنا عشر عنه في رواية . الثامن مثله غير الإمام عند إسحاق . التاسع عشرون في رواية ابن حبيب عن مالك . العاشر ثلاثون كذلك . الحادي عشر أربعون بالإمام عند الشافعي . الثاني عشر غير الإمام عنه وبه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة . الثالث عشر خمسون عن أحمد في رواية وحكي عن عمر بن عبد العزيز . الرابع عشر ثمانون حكاه المازري . الخامس عشر جمع كثير بغير قيد . ولعل هذا الأخير أرجحها من حيث الدليل . ويمكن أن يزداد العدد باعتبار زيادة شرط كالدكورة والحرية والبلوغ والإقامة والاستيطان فيكمل بذلك عشرون قولاً .

### قوله ( جائزة ) في رواية الأصيل « تامة » .

قوله ( عن حصين ) هو ابن عبد الرحمن الواسطي ومدار هذا الحديث في الصحيحين عليه ، وقد رواه تارة عن سالم بن أبي الجعد وحده كما هنا وهي رواية أكثر أصحابه ، وتارة عن أبي سفيان طلحة بن نافع وحده وهي رواية قيس بن الربيع وإسرائيل عند ابن مردويه ، وتارة جمع بينهما عن جابر وهي رواية خالد بن عبد الله عند المصنف في التفسير وعند مسلم ، وكذا رواية هشيم عنده أيضاً .

قوله ( بينما نحن نصلّي ) في رواية خالد المذكورة عند أبي نعيم في المستخرج « بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة » وهذا ظاهر في أن انفضاضهم وقع بعد دخولهم في الصلاة ، لكن وقع عند مسلم من رواية عبد الله بن إدريس عن حصين « ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب » وله في رواية هشيم « بينما النبي صلى الله عليه وسلم قائم — زاد أبو عوانة في صحيحه والترمذي والدارقطني من طريقه يخطب » ومثله لأبي عوانة من طريق عباد بن العوام ، ولعبد بن حميد من طريق سليمان بن كثير كلاهما عن حصين ، وكذا وقع في رواية قيس بن الربيع وإسرائيل ، ومثله في حديث ابن عباس عند البزار . وفي

حديث أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط وفي مرسل قتادة عند الطبراني وغيره . فعلى هذا فقوله « نصلى » أى ننظر الصلاة . وقوله « فى الصلاة » أى فى الخطبة مثلاً وهو من تسمية الشيء بما قاربه ، فهذا يجمع بين الروایتين ، ويؤيده استدلال ابن مسعود على القيام فى الخطبة بالآية المذكورة كما أخرجه ابن ماجه بإسناد صحيح ، وكذا استدلل به كعب بن عجرة فى صحيح مسلم ، وحمل ابن الجوزى قوله « بخطب قائماً » على أنه خبر آخر غير خبر كونهم كانوا معه فى الصلاة فقال : التقدير صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يخطب قائماً الحديث ، ولا يخفى تكلفه .

**قوله ( إذ أقبلت غير )** بكسر المهملة هى الإبل التى تحمل التجارة طعاماً كانت أو غيره ، وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها . ونقل ابن عبد الحق فى جمعه أن البخارى لم يخرج قوله إذ أقبلت غير تحمل طعاماً وهو ذهول منه ، نعم سقط ذلك فى التفسير وثبت هنا وفى أوائل البيوع وزاد فيه أنها أقبلت من الشام ، ومثله لمسلم من طريق جرير عن حصين ، ووقع عند الطبرى من طريق السدى عن أبى مالك ومرة فرقهما أن الذى قدم بها من الشام دحية بن خليفة الكلبي ، ونحوه فى حديث ابن عباس عند البزار ، ولابن مردويه من طريق الضحاك عن ابن عباس « جاءت غير لعبد الرحمن بن عوف » وجمع بين هاتين الروایتين بأن التجارة كانت لعبد الرحمن بن عوف وكان دحية السفير فيها أو كان مقارضاً . ووقع فى رواية ابن وهب عن الليث أنها كانت لوبرة الكلبي ، ويجمع بأنه كان رفيق دحية .

**قوله ( فالتفتوا إليها )** فى رواية ابن فضيل فى البيوع « فانفض الناس » وهو موافق للفظ القرآن ودال على أن المراد بالالتفات الانصراف ، وفيه رد على من حمل الالتفات على ظاهره فقال : لا يفهم من هذا الانصراف عن الصلاة وقطعها ، وإنما يفهم منه التفتاتهم بوجوههم أو بقلوبهم ، وأما هيئة الصلاة المجزئة فباقية . ثم هو مبنى على أن الانفضاض وقع فى الصلاة ، وقد ترجع فيما مضى أنه إنما كان فى الخطبة ، فلو كان كما قيل لما وقع هذا الإنكار الشديد ، فإن الالتفات فيها لا ينافى الاستماع ، وقد غفل قائله عن بقية ألفاظ الخبر . وفى قوله « فالتفتوا » الحديث التفتات ، لأن السياق يقتضى أن يقول فالتفتنا ، وكأن الحكمة فى عدول جابر عن ذلك أنه هو لم يكن ممن التفت كما سيأتى .

**قوله ( إلا اثني عشر )** قال الكرماني ليس هذا الاستثناء مفرغاً فيجب رفعه ، بل هو من ضمير بقى الذى يعود إلى المصلى فيجوز فيه الرفع والنصب ، قال : وقد ثبت الرفع فى بعض الروايات اهـ . ووقع فى تفسير الطبرى وابن أبى حاتم بإسناد صحيح إلى أبى قتادة قال « قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كم أنتم ؟ فعدوا أنفسهم ، فإذا هم اثنا عشر رجلاً وامرأة » وفى تفسير إسماعيل بن أبى زياد الشامي « وامرأتان » ولابن مردويه من حديث ابن عباس « وسبع نسوة » لكن إسناده ضعيف . واتفقت هذه الروايات كلها على اثني عشر رجلاً إلا ما رواه على بن عاصم عن حصين بالإسناد المذكور فقال « إلا أربعين رجلاً » أخرجه الدارقطني وقال : تفرد به على بن عاصم وهو ضعيف الحفظ ، وخالفه أصحاب حصين كلهم . وأما تسميتهم فوق فى رواية خالد الطحان عند مسلم أن جابراً قال « أنا فيهم » ، وله فى رواية هشيم « فيهم

أبو بكر وعمر ، ، وفي الترمذى أن هذه الزيادة في رواية حصين عن أبي سفيان دون سالم ، وله شاهد عند عبد بن حميد عن الحسن مرسلًا ورجال إسناده ثقات ، وفي تفسير إسماعيل بن أبي زياد الشامي « أن سالمًا مولى أبي حذيفة منهم » وروى العقيلي عن ابن عباس « أن منهم الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأناسًا من الأنصار » وحكى السهيلي أن أسد بن عمرو روى بسند منقطع « أن الإثني عشر هم العشرة المبشرة وبلال وابن مسعود » قال وفي رواية « عمار » بدل ابن مسعود اهـ . ورواية العقيلي أقوى وأشبه بالصواب ، ثم وجدت رواية أسد بن عمرو عند العقيلي بسند متصل لا كما قال السهيلي أنه منقطع أخرجه من رواية أسد عن حصين عن سالم .

**قوله ( فنزلت هذه الآية )** ظاهر في أنها نزلت بسبب قدوم العير المذكورة ، والمراد باللهو على هذا ما ينشأ من رؤية القادمين وما معهم . ووقع عند الشافعي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه مرسلًا « كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة ، وكانت لهم سوق كانت بنو سليم يجلبون إليها الخيل والإبل السمن ، فقدموا فخرج إليهم الناس وتركوه ، وكان لهم هو يضربونه فنزلت » ووصله أبو عوانة في صحيحه والطبري بذكر جابر فيه « أنهم كانوا إذا نكحوا تضرب الجوارى بالمزامر فيشتد الناس إليهم ويدعون رسول الله صلى الله عليه وسلم قائمًا فنزلت هذه الآية » وفي مرسل مجاهد عن عبد بن حميد « كان رجال يقومون إلى نواضحهم ، وإلى السفر يقدمون يبتغون التجارة واللهو ، فنزلت » ولا بعد في أن تنزل في الأمرين معاً وأكثر ، وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى مع تفسير الآية المذكورة في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى . والنكتة في قوله ﴿ انفضوا إليها ﴾ دون قوله إليهما أو إليه أن الله لم يكن مقصوداً لذاته وإنما كان تبعاً للتجارة ، أو حذف للدلالة أحدهما على الآخر . وقال الزجاج : أعيد الضمير إلى المعنى ، أى انفضوا إلى الرؤية أى ليروا ما سمعوه .

**( فائدة ) :** ذكر الحميدى في الجمع أن أبا مسعود الدمشقي ذكر في آخر هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال « لو تابعتكم حتى لم يبق منكم أحد لسال بكم الوادى ناراً » قال : وهذا لم أجده في الكتابين ولا في مستخرجي الإسماعيلي والبرقاني ، قال : وهى فائدة من أبي مسعود ، ولعلنا نجد بها بالإسناد فيما بعد انتهى . ولم أر هذه الزيادة في الأطراف لأبي مسعود ولا هى في شيء من طرق حديث جابر المذكورة ، وإنما وقعت في مرسل الحسن وقتادة المتقدم ذكرهما ، وكذا في حديث ابن عباس عند ابن مردويه وفي حديث أنس عند إسماعيل بن أبي زياد وسنده ساقط . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الخطبة تكون عن قيام كما تقدم ، وأنها مشترطة في الجمعة حكاه القرطبي واستبعده ، وأن البيع وقت الجمعة ينعقد ترجم عليه سعيد بن منصور ، وكأنه أخذه من كونه صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم بفسخ ما تابعوا فيه من العير المذكورة ولا ينحى ما فيه . وفيه كراهية ترك سماع الخطبة بعد الشروع فيها ، واستدل به على جواز انعقاد الجمعة باثني عشر نفساً وهو قول ربيعة ، ويحى أيضاً على قول مالك ، ووجه الدلالة منه أن العدد المعتبر في الابتداء يعتبر في الدوام فلما لم تبطل الجمعة بانفضاض الزائد على الاثني عشر دل على أنه كاف . وتعب بأنه يحتمل أنه تهادى حتى عادوا أو عاد من تجزئ بهم ، إذ لم يرد في الخبر أنه أتم الصلاة . ويحتمل أيضاً أن يكون أتمها ظهراً . وأيضاً فقد فرق كثير من العلماء بين الابتداء والدوام في هذا فقيل : إذا انعقدت لم

يضر ما طرأ بعد ذلك ولو بقي الإمام وحده . وقيل : يشترط بقاء واحد معه ، وقيل اثنين ، وقيل يفرق بين ما إذا انقضوا بعد تمام الركعة الأولى فلا يضر بخلاف ما قبل ذلك ، وإلى ظاهر هذا الحديث صار لإسحق بن راهويه فقال : إذا تفرقوا بعد الانعقاد فيشترط بقاء اثني عشر رجلاً . وتعقب بأنها واقعة عين لا عموم فيها ، وقد تقدم أن ظاهر ترجمة البخاري تقتضي أن لا يتقيد الجمع الذي يبقى مع الإمام بعدد معين ، وتقدم ترجيح كون الانقضاء وقع في الخطبة لا في الصلاة ، وهو اللائق بالصحابة تحسناً للظن بهم ، وعلى تقدير أن يكون في الصلاة حمل على أن ذلك وقع قبل النهي كآية ﴿ لا تبطلوا أعمالكم ﴾ ، وقبل النهي عن الفعل الكثير في الصلاة . وقول المصنف في الترجمة « فصلاة الإمام ومن بقي جائزة » يؤخذ منه أنه يرى أن الجميع لو انقضوا في الركعة الأولى ولم يبق إلا الإمام وحده أنه لا تصح له الجمعة ، وهو كذلك عند الجمهور كما تقدم قريباً . وقيل تصح إن بقي واحد ، وقيل إن بقي اثنان ، وقيل ثلاثة ، وقيل إن كان صلى بهم الركعة الأولى صححت لمن بقي ، وقيل يتمها ظهراً مطلقاً . وهذا الخلاف كله أقوال مخرجة في مذهب الشافعي إلا الأخير فهو قوله في الجديد ، وإن ثبت قول مقاتل بن حيان الذي أخرجه أبو داود في المراسيل أن الصلاة كانت حينئذ قبل الخطبة زال الإشكال ، لكنه مع شذوذه معضل . وقد استشكل الأصيلي حديث الباب فقال : إن الله تعالى قد وصف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بأنهم ﴿ لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ﴾ ثم أجاب باحتمال أن يكون هذا الحديث كان قبل نزول الآية . انتهى . وهذا الذي يتعين المصير إليه مع أنه ليس في آية النور التصريح بنزولها في الصحابة ، وعلى تقدير ذلك فلم يكن تقدم لهم نهى عن ذلك ، فلما نزلت آية الجمعة وفهموا منها ذم ذلك اجتنبوه فوصفوا بعد ذلك بما في آية النور . والله أعلم .

### باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها

[٩٣٧]

٩١٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله

صلى الله عليه كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعدها ركعتين ، وبعد المغرب ركعتين في بيته ، وبعد العشاء ركعتين . وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلي ركعتين .

[الحديث ٩٣٧ - أطرافه في: ١١٦٥، ١١٧٢، ١١٨٠.]

قوله . (باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها) أورد فيه حديث ابن عمر في التطوع بالرواتب وفيه « وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلي ركعتين » ولم يذكر شيئاً في الصلاة قبلها . قال ابن المنير في الحاشية : كأنه يقول الأصل استواء الظهر والجمعة حتى يدل دليل على خلافه ، لأن الجمعة بدل الظهر . قال : وكانت عنايته بحكم الصلاة بعدها أكثر ، ولذلك قدمه في الترجمة على خلاف العادة في تقديم القبل على البعد انتهى . ووجه العناية المذكورة ورود الخبر في البعد صريحاً دون القبل . وقال ابن بطال : إنما أعاد ابن عمر ذكر الجمعة بعد الظهر من أجل أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي سنة الجمعة في بيته بخلاف الظهر ، قال : والحكمة فيه أن الجمعة لما كانت بدل الظهر واقتصر فيها على ركعتين ترك التنفل بعدها في المسجد خشية أن يظن أنها التي حذفت . انتهى . وعلى هذا فينبغي أن لا يتنفل قبلها ركعتين متصلتين بها في المسجد

لهذا المعنى . وقال ابن التين : لم يقع ذكر الصلاة قبل الجمعة في هذا الحديث ، فلعل البخارى أراد إثباتها قياساً على الظهر . انتهى . وقواه الزين بن المنير بأنه قصد التسوية بين الجمعة والظهر في حكم التنفل كما قصد التسوية بين الإمام والمأموم في الحكم ، وذلك يقتضى أن النافلة لهما سواء . انتهى . والذي يظهر أن البخارى أشار إلى ما وقع في بعض طرق حديث الباب ، وهو ما رواه أبو داود وابن حبان من طريق أيوب عن نافع قال « كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلى بعدها ركعتين في بيته ويحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك » احتج به النووى في الخلاصة على إثبات سنة الجمعة التي قبلها ، وتعقب بأن قوله « وكان يفعل ذلك » عائد على قوله « ويصلى بعد الجمعة ركعتين في بيته » ويدل عليه رواية الليث عن نافع عن عبد الله أنه كان إذا صلى الجمعة انصرف فسجد سجدتين في بيته ثم قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك » أخرجه مسلم . وأما قوله « كان يطيل الصلاة قبل الجمعة » فإن كان المراد بعد دخول الوقت فلا يصح أن يكون مرفوعاً لأنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج إذا زالت الشمس فيشتغل بالخطبة ثم بصلاة الجمعة ، وإن كان المراد قبل دخول الوقت فذلك مطلق نافلة لا صلاة راتبة فلا حجة فيه لسنة الجمعة التي قبلها بل هو تنفل مطلق ، وقد ورد الترغيب فيه كما تقدم في حديث سلمان وغيره حيث قال فيه « ثم صلى ما كتب له » . وورد في سنة الجمعة التي قبلها أحاديث أخرى ضعيفة منها عن أبي هريرة رواه البزار بلفظ « كان يصلى قبل الجمعة ركعتين وبعدها أربعاً » وفي إسناده ضعف ، وعن علي مثله رواه الأثرم والطبرانى في الأوسط بلفظ « كان يصلى قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً » وفيه محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخارى وغيره ، وقال الأثرم إنه حديث واه . ومنها عن ابن عباس مثله وزاد « لا يفصل في شيء منهن » أخرجه ابن ماجه بسند واه ، قال النووى في الخلاصة : إنه حديث باطل . وعن ابن مسعود عند الطبرانى أيضاً مثله وفي إسناده ضعف وانقطاع . ورواه عبد الرزاق عن ابن مسعود موقوفاً وهو الصواب . وروى ابن سعد عن صفية زوج النبي صلى الله عليه وسلم موقوفاً نحو حديث أبي هريرة ، وقد تقدم في أثناء الكلام على حديث جابر في قصة سليك قبل سبعة أبواب قول من قال : إن المراد بالركعتين اللتين أمر بهما النبي صلى الله عليه وسلم سنة الجمعة ، والجواب عنه ، وقد تقدم نقل المذاهب في كراهة التطوع نصف النهار ومن استثنى يوم الجمعة دون بقية الأيام في « باب من لم يكره الصلاة إلا بعد العصر والفجر » في أواخر المواقيت . وأقوى ما يتمسك به في مشروعية ركعتين قبل الجمعة عموم ما صححه ابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعاً « ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها ركعتان » ومثله حديث عبد الله بن مغفل الماضى في وقت المغرب بين كل أذانين صلاة ، وسيأتى الكلام على بقية حديث ابن عمر في أبواب التطوع إن شاء الله تعالى

بـ

قول الله: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾

٩١٥ - حدثني سعيد بن أبي مریم قال نا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل قال :

[٩٣٨]

كانت فينا امرأة تجعل على أربعاء في مزرعة لها سلقاً ، فكانت إذا كان يوم الجمعة تنزع أصول

السلق فتجعلهُ في قدرٍ ثمَّ تجعلُ عليه قبضةً من شعير تطحنها فتكون أصولُ السلق عرقهُ، وكُنَّا ننصرفُ من صلاةِ الجمعةِ فنسلمُ عليها، فتُقرَّبُ ذلكُ الطعامُ إلينا فنلعقهُ، وكُنَّا نتمنى يومَ الجمعةِ لطعامها ذلكَ.

[الحديث ٩٣٨ - أطرافه في: ٩٣٩، ٩٤١، ٢٣٤٩، ٥٤٠٣، ٦٢٤٨، ٦٢٧٩].

[٩٣٩]

٩١٦ - حدثنا عبد الله بن مسلمة قال نا ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل بهذا وقال: ما كُنَّا نَقِيلُ ولا نَتَغَدَّى إلا بعدَ الجمعةِ.

**قوله (باب قول الله عز وجل ﴿ فإذا قضيت الصلاة ﴾ الآية)** . أورد فيه حديث سهل بن سعد في قصة المرأة التي كانت تطعمهم بعد الجمعة ، ف قيل أراد بذلك بيان أن الأمر في قوله ﴿ فانتشروا - وابتغوا ﴾ للإباحة لا للوجوب لأن انصرافهم إنما كان للغداء ثم للقائلة عوضاً مما فاتهم من ذلك في وقته المعتاد لاشتغالهم بالتأهب للجمعة ثم بحضورها ووهم من زعم أن الصارف للأمر عن الوجوب هنا كونه ورد بعد الحظر لأن ذلك لا يستلزم عدم الوجوب ، بل الإجماع هو الدال على أن الأمر المذكور للإباحة ، وقد جنح الداودي إلى أنه على الوجوب في حق من يقدر على الكسب ، وهو قول شاذ نقل عن بعض الظاهرية . وقيل هو في حق من لا شيء عنده ذلك اليوم فأمر بالطلب بأي صورة اتفقت ليفرح عياله ذلك اليوم لأنه يوم عيد ، والذي يرجح أن في قوله ﴿ انتشروا - وابتغوا ﴾ إشارة إلى استدراك ما فاتكم من الذي انفضضتم إليه فتنحل إلى أنها قضية شرطية ، أي من وقع له في حال خطبة الجمعة وصلاتها زمان يحصل فيه ما يحتاج إليه من أمر دنياه ومعاشه فلا يقطع العبادة لأجله بل يفرغ منها ويذهب حينئذ لتحصيل حاجته ، وبالله التوفيق .

**قوله (حدثنا أبو غسان)** هو محمد بن مطرف المدني ، وأبو حازم هو سلمة بن دينار ، ووهم من زعم أنه سلمان مولى عزة صاحب أبي هريرة .

**قوله (كانت فينا امرأة)** لم أقف على اسمها .

**قوله (تجعل)** في رواية الكشميني تحقل بمهملة بعدها قاف أي تزرع ، والأربعاء جمع ربيع كأنصباء ونصيب ، والربيع الجدول وقيل الصغير وقيل الساقية الصغيرة وقيل حافات الأحواض ، والمزرعة بفتح الراء وحكى ابن مالك جواز تأنيثها ، والصلق بكسر المهملة معروف وحكم الكرماني أنه وقع هنا سلق بالرفع وتكلف في توجيهه .

**قوله (تطحنها)** في رواية المستملى « تطبخها » بتقديم الموحدة بعدها معجمة وكلاهما صحيح .

**قوله (فتكون أصول السلق عرقه)** بفتح المهملة وسكون الراء بعدها قاف ثم هاء ضمير أي عرق الطعام ، والعرق اللحم الذي على العظم ، والمراد أن السلق يقوم مقامه عندهم . وسيأتي في الأطعمة من وجه آخر في آخر الحديث « والله ما فيه شحم ولا ودك » وفي رواية الكشميني « غرقة » بفتح المعجمة وكسر الراء وبعد القاف هاء التأنيث ، والمراد أن السلق يغرق في المرقة لشدة نضجه ، وفي هذا الحديث جواز

السلام على النسوة الأجانب ، واستحباب التقرب بالخير ولو بالشيء الحقير ، وبين ما كان الصحابة عليه من القناعة وشدة العيش والمبادرة إلى الطاعة رضى الله عنهم .

**قوله ( بهذا )** أى بالحديث الذى قبله ، وظاهره أن أبا غسان وعبد العزيز بن أبي حازم اشتركا فى رواية هذا الحديث عن أبي حازم ، وزاد عبد العزيز الزيادة المذكورة وهى قوله « ما كنا نقيّل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة » وقد رواها أبو غسان مفردة كما فى الباب الذى بعده ، لكن ليس فيه ذكر الغداء ، وبين رواية أبي غسان وعبد العزيز تفاوت يأتى بيانه فى « باب تسليم الرجال على النساء » من كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . واستدل بهذا الحديث لأحمد على جواز صلاة الجمعة قبل الزوال وترجم عليه ابن أبي شيبة « باب من كان يقول الجمعة أول النهار » وأورد فيه حديث سهل هذا وحديث أنس الذى بعده وعن ابن عمر مثله وعن عمر وعثمان وسعد وابن مسعود مثله من قولهم ، وتعقب بأنه لا دلالة فيه على أنهم كانوا يصلون الجمعة قبل الزوال ، بل فيه أنهم كانوا يتشاغلون عن الغداء والقائلة بالتهيؤ للجمعة ثم بالصلاة ، ثم ينصرفون فيتداركون ذلك . بل ادعى الزين بن المنير أنه يؤخذ منه أن الجمعة تكون بعد الزوال لأن العادة فى القائلة أن تكون قبل الزوال فأخبر الصحابى أنهم كانوا يشتغلون بالتهيؤ للجمعة عن القائلة ويؤخرون القائلة حتى تكون بعد صلاة الجمعة .

### باب القائلة بعد الجمعة

[٩٤٠] ٩١٧- حدثنا محمد بن عتبة الشيباني قال نا أبو إسحاق الفزاري عن حميد قال سمعت أنساً يقول: كُنَّا نُبَكِّرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ نَقِيلُ.

[٩٤١] ٩١٨- حدثني سعيد بن أبي مریم قال نا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل قال: كنا نصلّي مع النبيّ صلى الله عليه الجمعة، ثم تكون القائلة.

**قوله ( باب القائلة بعد الجمعة )** أورد فيه حديث أنس ، وقد تقدم فى « باب وقت الجمعة » وحديث سهل وقد تقدم فى الباب الذى قبله والله الموفق .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الجمعة من الأحاديث المرفوعة على تسعة وسبعين حديثاً الموصول منها أربعة وستون حديثاً ، والمعلق والمتابعة خمسة عشر حديثاً ، المكرر منها فيها وفيما مضى ستة وثلاثون حديثاً ، والخاص ثلاثة وأربعون حديثاً كلها موصولة ، وافقه مسلم على تخريجها إلا حديث سلمان فى الاغتسال والدهن والطيب ، وحديث عمر وامرأة عمر فى النهى عن منع النساء المساجد ، وحديث أنس فى صلاة الجمعة حين تميل الشمس ، وحديثه فى القائلة بعدها وحديثه « كان إذا اشتد البرد بكر بالصلاة » وحديث أبي عبس « من اغبرت قدماء » وحديث السائب بن يزيد فى النداء يوم الجمعة ، وحديث أنس فى الجذع ، وحديث عمرو بن تغلب « إني أكل أقواماً » وحديث ابن عباس فى الوصية بالإنصات ، وحديث سهل بن سعد الأخير فى قصة المرأة والقائلة بعد الجمعة . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين أربعة عشر أثراً .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### أبواب صلاة الخوف

وقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ...﴾ إلى قوله: ﴿عَذَابًا مُهِينًا﴾.

[٩٤٢] ٩١٩- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري سألتُه: هل صَلَّى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - يعني صلاة الخوف- فقال: أنا سالم أنَّ عبد الله بن عمر قال: غزوتُ مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ قَبْلَ نَجْدٍ، فَوَازَيْنَا الْعَدُوَّ فَصَافَفْنَا لَهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ يُصَلِّي لَنَا، فَقَامَتُ طَائِفَةٌ مَعَهُ، وَأَقْبَلَتُ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوِّ، وَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بَيْنَ مَعَهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ، فَجَاوَزُوا فَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بِهِمْ رُكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلِمَ، فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ رُكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

[الحديث ٩٤٢- أطرافه في: ٩٤٣، ٤١٣٢، ٤١٣٣، ٤٥٣٥].

قوله ( أبواب صلاة الخوف ) ثبت لفظ أبواب للمستمل وأبي الوقت ، وفي رواية الأصيلي وكريمة « باب » بالإنفراد ، وسقط للباقيين .

قوله ( وقول الله عز وجل ) ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ثبت سياق الآيتين بلفظهما إلى قوله ﴿مُهَيَّنًا﴾ في رواية كريمة ، واقتصر في رواية الأصيلي على ما هنا وقال : إلى قوله ﴿عَذَابًا مُهِينًا﴾ . وأما أبو ذر فساق الأولى بتمامها ومن الثانية إلى قوله ﴿مَعَكَ﴾ ثم قال إلى قوله ﴿عَذَابًا مُهِينًا﴾ . قال الزين بن المنير : ذكر صلاة الخوف أثر صلاة الجمعة لأنهما من جملة الخمس ، لكن خرج كل منهما عن قياس حكم باقي الصلوات ، ولما كان خروج الجمعة أخف قدمه تلو الصلوات



الخمس ، وعقبه بصلاة الخوف لكثرة المخالفة ولا سيما عند شدة الخوف ، وساق الآيتين في هذه الترجمة مشيراً إلى أن خروج صلاة الخوف عن هيئة بقية الصلوات ثبت بالكتاب قولاً وبالسنة فعلاً . انتهى ملخصاً . ولما كانت الآيتان قد اشتملتا على مشروعية القصر في صلاة الخوف وعلى كيفية ساقتهما معاً وأثر تخريج حديث ابن عمر لقوة شبه الكيفية التي ذكرها فيه بالآية . ومعنى قوله تعالى ﴿ وإذا ضربتم ﴾ أى سافرتم ، ومفهومه أن القصر يختص بالسفر وهو كذلك . وأما قوله ﴿ إن خفتم ﴾ فمفهومه اختصاص القصر بالخوف أيضاً ، وقد سأل يعلى بن أمية الصحابي عمر بن الخطاب عن ذلك فذكر أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » أخرجه مسلم ، فنبت القصر في الأمن ببيان السنة ، واختلف في صلاة الخوف في الحضر فنعه ابن الماجشون أخذاً بالمفهوم أيضاً وأجاز به الباقر . وأما قوله ﴿ وإذا كنت فيهم ﴾ فقد أخذ بمفهومه أبو يوسف في إحدى الروايتين عنه والحسن بن زياد اللؤلؤي من أصحابه وإبراهيم بن عليه ، وحكى عن المزني صاحب الشافعي ، واحتج عليهم بإجماع الصحابة على فعل ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم وبقوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » فعموم منطوقه مقدم على ذلك المفهوم . وقال ابن العربي وغيره : شرط كونه صلى الله عليه وسلم فيهم وإنما ورد لبيان الحكم لا لوجوده ، والتقدير : بين لهم بفعلك لكونه أوضح من القول . ثم إن الأصل أن كل عذر طرأ على العبادة فهو على التساوي كالقصر ، والكيفية وردت لبيان الحذر من العدو ، وذلك لا يقتضي التخصيص بقوم دون قوم . وقال الزين بن المنير : الشرط إذا خرج مخرج التعليم لا يكون له مفهوم كالخوف في قوله تعالى ﴿ أن تقصروا من الصلاة إن خفتم ﴾ وقال الطحاوي : كان أبو يوسف قد قال مرة : لا تصلي صلاة الخوف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وزعم أن الناس إنما صلوا معه فضل الصلاة معه صلى الله عليه وسلم ، قال : وهذا القول عندنا ليس بشيء ، وقد كان محمد بن شجاع يعيبه ويقول : إن الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وإن كانت أفضل من الصلاة مع الناس جميعاً إلا أنه يقطعها ما يقطع الصلاة خاف غيره انتهى . وسيأتي سبب النزول وبيان أول صلاة صليت في الخوف في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى .

**قوله ( عن الزهري سألته )** القائل هو شعيب والمستول هو الزهري وهو القائل « أخبرني سالم » أى ابن عبد الله بن عمر ، ووقع بخط بعض من نسخ الحديث عن الزهري قال سألته فأثبت قال ظناً أنها حذف خطأ على العادة ، وهو محتمل ، ويكون حذف فاعل قال ، لا أن الزهري هو الذى قال : والمتجه حذفها وتكون الجملة حالية أى أخبرني الزهري حال سؤالى إياه . وقد رواه النسائي من طريق بقية عن شعيب حدثني الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه ، وأخرجه السراج عن محمد بن يحيى عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه فزاد فيه ولفظه « سألت هل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف أم لا ؟ وكيف صلاها إن كان صلاها ؟ وفي أى مغازيه كان ذلك ؟ » فأفاد بيان المستول عنه وهو صلاة الخوف .

**قوله ( غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل نجد )** بكسر القاف وفتح الموحدة أى جهة نجد ، ونجد كل ما ارتفع من بلاد العرب ، وسيأتي بيان هذه الغزوة في الكلام على غزوة ذات الرقاع من المغازي .

**قوله ( فوازيها )** بالزاي أى قابلنا ، قال صاحب الصحاح : يقال آزيت ، يعنى بهمة ممدودة لا بالواو . والذي يظهر أن أصله الهمة فقلبت واواً .

قوله ( فصاففناهم ) في رواية المستملى والسرخسى « فصاففنا لهم » وقوله « فصلى لنا » أى لأجلنا أو بنا .

قوله ( ثم انصرفوا مكان الطائفة التى لم تصل ) أى فقاموا في مكانهم ، وصرح به في رواية بقية المذكورة ، ومالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر « ثم استأخروا مكان الذين لم يصلوا ولا يسامون » وسيأتى عند المصنف في التفسير .

قوله ( ركعة وسجد سجدتين ) زاد عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري « مثل نصف صلاة الصبح » وفي قوله مثل نصف صلاة الصبح إشارة إلى أن الصلاة المذكورة كانت غير الصبح ، فعلى هذا فهى رباعية ، وسيأتى في المغازى ما يدل على أنها كانت العصر ، وفيه دليل على أن الركعة المقضية لا بد فيها من القراءة لكل من الطائفتين خلافاً لمن أجاز للثانية ترك القراءة .

قوله ( فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ) لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا ، وظاهره أنهم أتموا لأنفسهم في حالة واحدة ، ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب وهو الراجح من حيث المعنى وإلا فيستلزم تضییع الحراسة المطلوبة ، وإفراد الإمام وحده . ويرجحه ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود ولفظه « ثم سلم فقام هؤلاء أى الطائفة الثانية فقصوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا ، ثم ذهبوا ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا » اهـ . وظاهره أن الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة الأولى بعدها ، ووقع في الرافعى تبعاً لغيره من كتب الفقه أن في حديث ابن عمر هذا أن الطائفة الثانية تأخرت وجاءت الطائفة الأولى فأتوا ركعة ، ثم تأخروا وعادت الطائفة الثانية فأتوا ، ولم نقف على ذلك في شيء من الطرق ، وبهذه الكيفية أخذ الحنفية ، واختار الكيفية التى في حديث ابن مسعود أشهب والأوزاعى ، وهى الموافقة لحديث سهل بن أبى حشمة من رواية مالك عن يحيى بن سعيد ، واستدل بقوله طائفة على أنه لا يشترط استواء الفريقين في العدد ، لكن لا بد أن تكون التى تحرس يحصل الثقة بها في ذلك ، والطائفة تطلق على الكثير والقليل حتى على الواحد ، فلو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف جاز لأحدهم أن يصلى بواحد ويحرس واحد ثم يصلى الآخر ، وهو أقل ما يتصور في صلاة الخوف جماعة على القول بأقل الجماعة مطلقاً ، لكن قال الشافعى : أكره أن تكون كل طائفة أقل من ثلاثة لأنه أعاد عليهم ضمير الجمع بقوله « أسلحتهم » ذكره النووى في شرح مسلم وغيره ، واستدل به على عظم أمر الجماعة ، بل على ترجيح القول بوجوبها لارتكاب أمور كثيرة لا تغتفر في غيرها ، ولو صلى كل امرئ منفرداً لم يقع الاحتياج إلى معظم ذلك ، وقد ورد في كيفية صلاة الخوف صفات كثيرة ، ورجح ابن عبد البر هذه الكيفية الواردة في حديث ابن عمر على غيرها لقوة الإسناد لموافقة الأصول في أن المأموم لا يتم صلاته قبل سلام إمامه ، وعن أحمد قال : ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أيها فعل المرء جاز ، ومال إلى ترجيح حديث سهل ابن أبى حشمة الآتى في المغازى ، وكذا رجحه الشافعى ، ولم يختر إسحق شيئاً على شيء ، وبه قال الطبرى وغير واحد منهم ابن المنذر وسرد ثمانية أوجه ، وكذا ابن حبان في صحيحه وزاد تاسعاً . وقال ابن حزم : صح فيها أربعة عشر وجهاً . وبينها في جزء مفرد . وقال ابن العربى في « القبس » : جاء فيها روايات كثيرة

أصحها ستة عشر رواية مختلفة ، ولم يبينها . وقال النووي نحوه في شرح مسلم ولم يبينها أيضاً ، وقد بينها شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذى وزاد وجهاً آخر فصارت سبعة عشر وجهاً ، لكن يمكن أن تتداخل . قال صاحب الهدى : أصولها ست صفات ، وبلغها بعضهم أكثر ، وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهاً من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما هو من اختلاف الرواة . وهذا هو المعتمد ، وإليه أشار شيخنا بقوله : يمكن تداخلها . وحكى ابن القصار المالكي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها عشر مرات ، وقال ابن العربي : صلاها أربعاً وعشرين مرة ، وقال الخطابي : صلاها النبي صلى الله عليه وسلم في أيام مختلفة بأشكال متباينة يتحرى فيها ما هو الأحوط للصلاة والأبلغ للحراسة ، فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى . وفي كتب الفقه تفاصيل لها كثيرة وفروع لا يتحمل هذا الشرح بسطها والله المستعان .

## باب

### صلاة الخوف رجالاً وركباً

راجل : قائم .

[٩٤٣] ٩٢٠ - حدثنا سعيد بن سعيد القرشي قال حدثني أبي قال نا ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر نحوه من قول مجاهد إذا اختلطوا قياماً .  
وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه : « وإن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قياماً وركباً » .

قوله ( باب صلاة الخوف رجالاً وركباً ) قيل : مقصوده أن الصلاة لا تستط عند العجز عن النزول عن الدابة ولا تؤخر عن وقتها ، بل تصلى على أى وجه حصلت القدرة عليه بدليل الآية .

قوله ( راجل : قائم ) يريد أن قوله « رجالاً » جمع راجل والمراد به هنا القائم ، ويطلق على الماشى أيضاً وهو المراد في سورة الحج بقوله تعالى ﴿ يأتوك رجالاً ﴾ أى مشاة ، وفي تفسير الطبرى بسند صحيح عن مجاهد ﴿ فإن خفتم فرجالاً أو ركباً ﴾ إذا وقع الخوف فليصل الرجل على كل جهة قائماً أو راكباً .

قوله ( عن نافع عن ابن عمر نحوه من قول مجاهد إذا اختلطوا قياماً ، وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم « وإن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قياماً وركباً » ) هكذا أورده البخارى مختصراً وأحال على قول مجاهد ، ولم يذكره هنا ولا في موضع آخر من كتابه ، فأشكل الأمر فيه فقال الكرمانى : معناه أن نافعاً روى عن ابن عمر نحوه مما روى مجاهد عن ابن عمر ، المروى المشترك بينهما هو ما إذا اختلطوا قياماً ، وزيادة نافع على مجاهد قوله « وإن كانوا أكثر من ذلك إلخ » قال : ومفهوم كلام ابن بطل أن ابن عمر

قال مثل قول مجاهد ، وأن قولهما مثلاً في الصورتين ، أى في الاختلاط وفي الأكرية ، وأن الذى زاد هو ابن عمر لا نافع اه . وما نسب لـ ابن بطلال بين في كلامه إلا المثلية في الأكرية فهى مختصة بابن عمر وكلام ابن بطلال هو الصواب وإن كان لم يذكر دليله . والحاصل أنهما حديثان : مرفوع وموقوف ، فالرفوع من رواية ابن عمر وقد يروى كله أو بعضه موقوفاً عليه أيضاً ، والموقوف من قول مجاهد لم يروه عن ابن عمر ولا غيره ، ولم أعرف من أين وقع للكرمانى أن مجاهداً روى هذا الحديث عن ابن عمر فإنه لا وجود لذلك فى شيء من الطرق ، وقد رواه الطبرى عن سعيد بن يحيى شيخ البخارى فيه بإسناده المذكور عن ابن عمر قال « إذا اختلطوا » يعنى فى القتال « فإنما هو الذكر وإشارة الرأس » قال ابن عمر : قال النبي صلى الله عليه وسلم « فإن كانوا أكثر من ذلك فيصلون قياماً وركبناً » هكذا اقتصر على حديث ابن عمر ، وأخرجه الإسماعيلي عن الهيثم بن خلف عن سعيد المذكور مثل ما ساقه البخارى سواء ، وزاد بعد قوله « اختلطوا : فإنما هو الذكر وإشارة الرأس » اه . وتبين من هذا أن قوله فى البخارى « قياماً » الأولى تصحيف من قوله « فإنما » وقد ساقه الإسماعيلي من طريق أخرى بين لفظ مجاهد وبين فيها الواسطة بين ابن جريج وبينه ، فأخرجه من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عبد الله بن كثير عن مجاهد قال « إذا اختلطوا فإنما هو الإشارة بالرأس » قال ابن جريج « حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر بمثل قول مجاهد إذا اختلطوا فإنما هو الذكر وإشارة الرأس » وزاد عن النبي صلى الله عليه وسلم « فإن كثروا فليصلوا ركبناً أو قياماً على أقدامهم » فتبين من هذا سبب التعبير بقوله « نحو قول مجاهد » لأن بين لفظه وبين لفظ ابن عمر مغايرة ، وتبين أيضاً أن مجاهداً إنما قاله برأيه لا من روايته عن ابن عمر والله أعلم . وقد أخرج مسلم حديث ابن عمر من طريق سفيان الثوري عن موسى بن عقبة فذكر صلاة الخوف نحو سياق الزهري عن سالم وقال فى آخره « قال ابن عمر : فإذا كان خوف أكثر من ذلك فليصل ركبناً أو قائماً يوءى إيماء » يرواه ابن المنذر من طريق داود بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة موقوفاً لكن قال فى آخره « وأخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يخبر بهذا عن النبي صلى الله عليه وسلم » فاقضى ذلك رفعه كاه . وروى مالك فى الموطأ عن نافع كذلك لكن قال فى آخره « قال نافع : لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم » وزاد فى آخره « مستقبل القبلة أو غير مستقبلها » . وقد أخرجه المصنف من هذا الوجه فى تفسير سورة البقرة ، ورواه عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً كله بغير شك أخرجه ابن ماجه ولفظه « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صلاة الخوف : أن يكون الإمام يصلى بطائفة » فذكر نحو سياق سالم عن أبيه وقال فى آخره « فإن كان خوف أشد من ذلك فرجالاً وركبناً » وإسناده جيد . والحاصل أنه اختلف فى قوله « فإن كان خوف أشد من ذلك » هل هو مرفوع أو موقوف على ابن عمر ، والراجح رفعه ، والله أعلم

قوله ( وإن كانوا أكثر من ذلك ) أى إن كان العدو ، والمعنى أن الخوف إذا اشتد والعدو إذا كثر فخيف من الانقسام لذلك جازت الصلاة حينئذ بحسب الإمكان ، وجاز ترك مراعاة ما لا يقدر عليه من الأركان . فينتقل عن القيام إلى الركوع ، وعن الركوع والسجود إلى الإيماء إلى غير ذلك ، وبهذا قال

الجمهور ، ولكن قال المالكية : لا يصنعون ذلك حتى يخشى فوات الوقت ، وسيأتي مذهب الأوزاعي في ذلك بعد باب .

( تنبيه ) : ابن جريج سمع الكثير من نافع ، وقد أدخل في هذا الحديث بينه وبين نافع موسى بن عقبة ، ففي هذا التقوية لمن قال إنه أثبت الناس في نافع ، ولا ابن جريج فيه إسناد آخر أخرجه عبد الرزاق عنه عن الزهري عن سالم عن أبيه .

### باب يَحْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ

٩٢١ - حدثنا حيوة بن شريح قال نا محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال : قام النبي صلى الله عليه وسلم وقام الناس معه فكبروا وكبروا معه ، وركع وركع ناس منهم ، ثم سجد وسجدوا معه . ثم قام للثانية فقام الذين سجدوا وحرسوا إخوانهم ، وأتت الطائفة الأخرى فركعوا وسجدوا معه ، والناس كلهم في صلاة ولكن يحرس بعضهم بعضاً . [٩٤٤]

قوله ( باب يحرس بعضهم بعضاً في الخوف ) قال ابن بطلان : محل هذه الصورة إذا كان العدو في جهة القبلة فلا يفرقون والحالة هذه ، بخلاف الصورة الماضية في حديث ابن عمر . وقال الطحاوي : ليس هذا بخلاف القرآن لجواز أن يكون قوله تعالى ﴿ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى ﴾ إذا كان العدو في غير القبلة ، وذلك ببيانه صلى الله عليه وسلم . ثم بين كيفية الصلاة إذا كان العدو في جهة القبلة ، والله أعلم .

قوله ( عن الزبيدي ) في رواية الإسماعيلي « حدثنا الزبيدي » ولم أره من حديثه إلا من رواية محمد ابن حرب عنه ، وافقه عليه النعمان بن راشد عن الزهري أخرجه البزار . وقال : لا نعلم رواه عن الزهري إلا النعمان ، ولا عنه إلا وهيب يعني ابن خالد اه . ورواية الزبيدي ترد عليه .

قوله ( وركع ناس منهم ) زاد الكشميني « معه » .

قوله ( ثم قام للثانية فقام الذين سجدوا معه ) في رواية النسائي والإسماعيلي « ثم قام إلى الركعة الثانية فتأخر الذين سجدوا معه » .

قوله ( فركعوا وسجدوا ) في روايتهما أيضاً « فركعوا مع النبي صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( في صلاة ) زاد الإسماعيلي « يكبرون » ولم يقع في رواية الزهري هذه هل أكملوا الركعة الثانية أم لا ، وقد رواه النسائي من طريق أبي بكر بن أبي الجهم عن شيخه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فزاد في آخره « ولم يقضوا » وهذا كالصریح في اقتصارهم على ركعة ركعة . وفي الباب عن حذيفة وعن زيد ابن ثابت عند أبي داود والنسائي وابن حبان ، وعن جابر عند النسائي ، ويشهد له ما رواه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق مجاهد عن ابن عباس قال « فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر

ركعتين وفي الخوف ركعة « وبالاقتصار في الخوف على ركعة واحدة يقول إسحق والثوري ومن تبعهما ، وقال به أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وغير واحد من التابعين ، ومنهم من قيد ذلك بشدة الخوف ، وسيأتي عن بعضهم في شدة الخوف أسهل من ذلك . وقال الجمهور : قصر الخوف قصر هيئة لا قصر عدد ، وتأولوا رواية مجاهد هذه على أن المراد به ركعة مع الإمام ، وليس فيه نفي الثانية ، وقالوا : يحتمل أن يكون قوله في الحديث السابق « لم يقضوا » أى لم يعيدوا الصلاة بعد الأمن والله أعلم .

(فائدة) : لم يقع في شيء من الأحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب ، وقد أجمعوا على أنه لا يدخلها قصر ، واختلفوا هل الأولى أن يصلى بالأولى ثنتين والثانية واحدة أو العكس :

## باب

### الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو

وقال الأوزاعي : إن كان تهيأ الفتح ولم يقدرُوا على الصلاة صلُّوا إيماء كلِّ امرئٍ لنفسه ، فإن لم يقدرُوا على الإيماء أخرُوا الصلاة حتى ينكشف القتال أو يأمنُوا فيُصلُّوا ركعتين ، فإن لم يقدرُوا صلُّوا ركعةً وسجدتين فإن لم يقدرُوا لا يُجزئهم التكبير ، ويؤخرونها حتى يأمنُوا . وبه قال مكحول . وقال أنس : حضرت مناهضة حصن تستر عند إضاءة الفجر - واشتدَّ اشتعال القتال - فلم يقدرُوا على الصلاة ، فلم نصل إلا بعد ارتفاع النهار ، فصليناها ونحن مع أبي موسى ، ففتح لنا . قال أنس : وما يسرُّني بتلك الصلاة الدنيا وما فيها .

٩٢٢ - حدثنا يحيى بن جعفر البخاري قال نا وكيع عن علي بن مبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله قال : جاء عمر يوم الخندق فجعل يسب كفار قريش ويقول : يا رسول الله ، ما صليتُ العصر حتى كادت الشمس أن تغيب . فقال النبي صلى الله عليه وآله : « وأنا والله ما صليتها بعد » . قال فنزل إلى بطحان فتوضأ وصلى العصر بعد ما غابت الشمس ، ثم صلى المغرب بعدها . [٩٤٥]

قوله ( باب الصلاة عند مناهضة الحصون ) أى عند إمكان فتحها ، وغلبة الظن على القدرة على ذلك . قوله ( ولقاء العدو ) وهو من عطف الأعم على الأخص ، قال الزين بن المنير : كأن المصنف خص هذه الصورة لاجتماع الرجاء والخوف في تلك الحالة ، فإن الخوف يقتضى مشروعية صلاة الخوف والرجاء بحصول الظفر يقتضى اغتفار التأخير لأجل استكمال مصلحة الفتح ، فلهذا خالف الحكم في هذه الصورة الحكم في غيرها عند من قال به .

قوله ( وقال الأوزاعي إلخ ) كذا ذكره الوليد بن مسلم عنه في كتاب السير .

قوله ( إن كان نهياً للفتح ) أى تمكن ، وفي رواية القابسي « إن كان بها الفتح » بموحدة وهاء الضمير

وهو تصحيف .

قوله ( فإن لم يقدروا على الإيماء ) قيل : فيه إشكال لأن العجز عن الإيماء لا يتعذر مع حصول العقل ، إلا أن تقع دهشة فيعزب استحضاره ذلك ، وتعقب . قال ابن رشيد : من باشر الحرب واشتغال القلب والجوارح إذا اشتغلت عرف كيف يتعذر الإيماء ، وأشار ابن بطلان إلى أن عدم القدرة على ذلك يتصور بالعجز عن الوضوء أو التيمم للاشتغال بالقتال ، ويحتمل أن الأوزاعي كان يرى استقبال القبلة شرطاً في الإيماء فيتصور العجز عن الإيماء إليها حينئذ .

قوله ( فلا يجزئهم التكبير ) فيه إشارة إلى خلاف من قال يجزئ كالثوري ، وروى ابن أبي شبة من طريق عطاء وسعيد بن جبير وأبي البختری في آخرين قالوا « إذا التقى الزحفان وحضرت الصلاة فقولوا : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، فتلك صلاتهم بلا إعادة » وعن مجاهد والحكم : إذا كان عند الطراد والمسابقة يجزئ أن تكون صلاة الرجل تكبيراً ، فإن لم يكن إلا تكبيرة واحدة أجزأته أين كان وجهه . وقال إسحق بن راهويه : يجزئ عند المسابقة ركعة واحدة يؤم بها إيماء ، فإن لم يقدر فسجدة ، فإن لم يقدر فتكبيرة .

قوله ( وبه قال مكحول ) قال الكرمانى : يحتمل أن يكون بقية من كلام الأوزاعي ، ويحتمل أن يكون من تعليق البخارى . انتهى . وقد وصله عبد بن حميد في تفسيره عنه من غير طريق الأوزاعي بلفظ « إذا لم يقدر التوم على أن يصلوا على الأرض صلوا على ظهر الدواب ركعتين ، فإن لم يقدروا فركعة وسجدة ، فإن لم يقدروا أخرخوا الصلاة حتى يأمنوا فيصلوا بالأرض » .

( تنبيه ) : ذكر ابن رشيد أن سياق البخارى لكلام الأوزاعي مشوش ، وذلك أنه جعل الإيماء مشروطاً بتعذر القدرة ، والتأخير مشروطاً بتعذر الإيماء ، وجعل غاية التأخير انكشاف القتال ، ثم قال « أو يأمنوا فيصلوا ركعتين » فجعل الأمن قسم الانكشاف يحصل الأمن فكيف يكون قسمه ؟ وأجاب الكرمانى عن هذا بأن الانكشاف قد يحصل ولا يحصل الأمن لخوف المعادة ، كما أن الأمن يحصل بزيادة القوة واتصال المدد بغير انكشاف ، فعلى هذا فالأمن قسم الانكشاف أيهما حصل اقتضى صلاة ركعتين . وأما قوله « فإن لم يقدروا » فعناه على صلاة ركعتين بالفعل أو بالإيماء « فواحدة » وهذا يؤخذ من كلامه الأول قال « فإن لم يقدروا عليها أخرخوا » أى حتى يحصل الأمن التام . والله أعلم .

قوله ( وقال أنس ) وصله ابن سعد وابن أبي شبة من طريق قتادة عنه ، وذكره « خليفة في تاريخه » وعمر بن شبة في « أخبار البصرة » من وجهين آخرين عن قتادة ، ولفظ عمر « سئل قتادة عن الصلاة إذا حضر القتال فقال : حدثني أنس بن مالك أنهم فتحوا تستر وهو يومئذ على مقدمة الناس وعبد الله بن قيس - يعنى أبا موسى الأشعري - أميرهم » .

قوله ( تستر ) بضم المثناة فوقانية وسكون المهملة وفتح المثناة أيضاً بلد معروف من بلاد الأهواز ، وذكر خليفة أن فتحها كان في سنة عشرين في خلافة عمر ، وسيأتي الإشارة إلى كيفيته في أواخر الجهاد إن شاء الله تعالى .

قوله ( اشتعال القتال ) بالعين المهملة .

قوله ( فلم يقدوا على الصلاة ) يحتمل أن يكون للعجز عن النزول ، ويحتمل أن يكون للعجز عن الإيماء أيضاً ، فيوافق ما تقدم عن الأوزاعي ، وجزم الأصيلي بأن سببه أنهم لم يجدوا إلى الوضوء سبيلاً من شدة القتال .

قوله ( إلا بعد ارتفاع النهار ) في رواية عمر بن شبة « حتى انتصف النهار » .

قوله ( ما يسرني بتلك الصلاة ) أي بدل تلك الصلاة ، وفي رواية الكشميني « من تلك الصلاة » .

قوله ( الدنيا وما فيها ) في رواية خليفة : الدنيا كلها ، والذي يتبادر إلى الذهن من هذا أن مراده الاغتباط بما وقع ، فالمراد بالصلاة على هذا هي المقضية التي وقعت ، ووجه اغتباطه كونهم لم يشتغلوا عن العبادة إلا بعبادة أهم منها عندهم ، ثم تداركوا ما فاتهم منها فقصوه ، وهو كقول أبي بكر الصديق « لو طلعت لم نجدنا غافلين » وقيل : مراد أنس الأسف على التفويت الذي وقع لهم ، والمراد بالصلاة على هذه الفائتة ومعناه : لو كانت في وقتها كانت أحب إلى الله أعلم ، ومن جزم بهذا الزين بن المنير فقال : إثار أنس الصلاة على الدنيا وما فيها يشعر بمخالفته لأبي موسى في اجتهاده المذكور ، وأن أنساً كان يرى أن يصلي للوقت وإن فات الفتح ، وقوله هذا موافق لحديث « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » انتهى ، وكأنه أراد الموافقة في اللفظ ، وإلا فقصة أنس في المفروضة والحديث في النافلة ، ويجدش فيما ذكره عن أنس من مخالفة اجتهاد أبي موسى أنه لو كان كذلك لصلى أنس وحده ولو بالإيماء ، لكنه وافق أبا موسى من معه فكيف يعد مخالفاً ؟ والله أعلم .

قوله ( حدثنا يحيى حدثنا وكيع ) كذا في معظم الروايات ، ووقع في رواية أبي ذر في نسخة « يحيى ابن موسى » وفي أخرى « يحيى بن جعفر » وهذا المعتمد ، وهي نسخة صحيحة بعلامة المستملي ، وفي بعض النسخ « يحيى بن موسى بن جعفر » وهو غلط ولعله كان فيه يحيى بن موسى وفي الحاشية ابن جعفر على أنها نسخة فجمع بينهما بعض من نسخ الكتاب ، واسم جد يحيى بن موسى عبد ربه بن سالم وهو الملقب خت بفتح المعجمة بعدها مثناة فوقانية ثقيلة ، واسم جد يحيى بن جعفر أعين وكلاهما من شيوخ البخاري وكلاهما من أصحاب وكيع .

قوله ( عن جابر ) تقدم الكلام على حديثه في أواخر المواقيت ، ونقل الاختلاف في سبب تأخير الصلاة يوم الخندق هل كان نسياناً أو عمداً ، وعلى الثاني هل كان للشغل بالقتال أو لتعذر الطهارة أو قبل نزول آية الخوف ؟ وإلى الأول وهو الشغل جنح البخاري في هذا الموضع ونزل عليه الآثار التي ترجم لها



بالشروط المذكورة ، ولا يردده ما تقدم من ترجيح كون آية الخوف نزلت قبل الخندق لأن وجهه أنه أقر على ذلك ، وآية الخوف التي في البقرة لا تخالفه لأن التأخير مشروط بعدم القدرة على الصلاة مطلقاً ، وإلى الثاني جنح المالكية والحنابلة لأن الصلاة لا تبطل عندهم بالشغل الكثير في الحرب إذا احتيج إليه ، وإلى الثالث جنح الشافعية كما تقدم في الموضع المذكور ، وعكس بعضهم فادعى أن تأخيرته صلى الله عليه وسلم للصلاة يوم الخندق دال على نسخ صلاة الخوف ، قال ابن القصار : وهو قول من لا يعرف السنن ، لأن صلاة الخوف أنزلت بعد الخندق فكيف ينسخ الأول الآخر ؟ فالله المستعان .

### باب صلاة الطالب والمطلوب راكباً وإيماءً

وقال الوليد : ذكرت للأوزاعي صلاة شرحبيل بن السمط وأصحابه على ظهر الدابة فقال : كذلك الأمر عندنا إذا تخوف الفوت . واحتج الوليد بقول النبي صلى الله عليه : « لا يُصَلِّينَ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ » .

٩٢٣- فابعد الله بن محمد بن أسماء قال نا جويرية عن نافع عن ابن عمر قال : قال النبي صلى الله عليه لنا لما رجع من الأحزاب : « لا يُصَلِّينَ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ » ، فأدرك بعضهم العصر في الطريق ، وقال بعضهم : لا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا ، وقال بعضهم : بل نُصَلِّي ، لم يرد منا ذلك . فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه فلم يُعَنِّفْ أَحَدًا مِنْهُمْ . [الحديث ٩٤٦- طرفه في : ٤١١٩] .

قوله ( باب صلاة الطالب والمطلوب راكباً وإيماءً ) كذا للأكثر ، وفي رواية الحموي من الطريقين إليه « وقائماً » قال ابن المنذر : كل من أحفظ عنه من أهل العلم يقول : إن المطلوب يصلي على دابته يومئ إيماءً ، وإن كان طالباً نزل فصلى على الأرض ، قال الشافعي : إلا أن ينقطع عن أصحابه فيخاف عود المطلوب عليه فيجزئه ذلك . وعرف بهذا أن الطالب فيه التفصيل بخلاف المطلوب ، ووجه الفرق أن شدة الخوف في المطلوب ظاهرة لتحقق السبب المقتضي لها ، وأما الطالب فلا يخاف استيلاء العدو عليه وإنما يخاف أن يفوته العدو . وما نقله ابن المنذر متعقب بكلام الأوزاعي ، فإنه قيده بخوف الفوت ولم يستثن طالباً من مطلوب ، وبه قال ابن حبيب من المالكية ، وذكر أبو إسحق الفزاري في « كتاب السير » له عن الأوزاعي قال : إذا خاف الطالبون إن نزلوا بالأرض فوت العدو صلوا حيث وجهوا على كل حال ، لأن الحديث جاء « إن النصر لا يرفع ما دام الطلب » .

قوله ( وقال الوليد ) كذا ذكره في « كتاب السير » ورواه الطبري وابن عبد البر من وجه آخر عن الأوزاعي قال « قال شرحبيل بن السمط لأصحابه : لا تصلوا الصبح إلا على ظهر ، فنزل الأشرع يعني النخعي فصلى على الأرض ، فقال شرحبيل : مخالف خالف الله به » وأخرجه ابن أبي شيبة . من طريق رجاء بن حيوة قال « كان ثابت بن السمط في خوف ، فحضرت الصلاة فصلوا ركباناً ، فنزل الأشرع - يعني النخعي -

فقال : مخالف خولف به « فلعن ثابثاً كان مع أخيه شرحبيل في ذلك الوجه ، وشرحبيل المذكور بضم المعجمة وفتح الراء وسكون الحاء المهملة بعدها موحدة مكسورة ثم ياء تحتانية ساكنة كندى هو الذى افتتح حمص ثم ولى امرتها ، وقد اختلف في صحبته ، وليس له في البخارى غير هذا الموضع .

قوله ( إذا تخوف الفوت ) زاد المستملى « في الوقت » .

قوله ( واحتج الوليد ) معناه أن الوليد قوى مذهب الأوزاعى في مسألة الطالب بهذه القصة ، قال ابن بطلال : لو وجد في بعض طرق الحديث أن الذين صلوا في الطريق صلوا ركباناً لكان بيننا في الاستدلال ، فإن لم يوجد ذلك فذكر ما حاصله أن وجه الاستدلال يكون بالقياس فكما ساغ لأولئك أن يؤخروا الصلاة عن وقتها المفترض كذلك يسوغ للطالب ترك إتمام الأركان والانتقال إلى الإيماء . قال ابن المنير : والأين عندي أن وجه الاستدلال من جهة أن الاستعجال المأمور به يقتضى ترك الصلاة أصلاً كما جرى لبعضهم ، أو الصلاة على الدواب كما وقع للآخرين ، لأن النزول ينافى مقصود الجد في الوصول ، فالأولون بنوا على أن النزول معصية لمعارضته للأمر الخاص بالإسراع ، وكان تأخيرهم لها لوجود المعارض ، والآخرون جمعوا بين دليلي وجوب الإسراع ووجوب الصلاة في وقتها فصاوا ركباناً ، فالو فرضنا أنهم نزلوا لكان ذلك مضاداً للأمر بالإسراع ، وهو لا يظن بهم لما فيه من المخالفة . انتهى . وهذا الذى حاوله ابن المنير قد أشار إليه ابن بطلال بقوله : لو وجد في بعض طرق الحديث إلخ ، فلم يستحسن الجزم في النقل بالاحتمال . وأما قوله : لا يظن بهم المخالفة ، فاعترض بمثله بأن يقال لا يظن بهم المخالفة بتغيير هيئة الصلاة بغير توقيف ، والأولى في هذا ما قاله ابن المرباط ووافقه الزين بن المنير أن وجه الاستدلال منه بطريق الأولوية ، لأن الذين أخرخوا الصلاة حتى وصلوا إلى بنى قريظة لم يعنفوا مع كونهم فوتوا الوقت ، فصلاة من لا يفوت الوقت بالإيماء - أو كيف ما يمكن - أولى من تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها ، والله أعلم .

قوله ( حدثنا جويرية ) هو بالجيم تصغير جارية ، وهو عم عبد الله الراوى عنه .

قوله ( لا يصلين أحد العصر ) في رواية مسلم عن عبد الله بن محمد بن أسماء شيخ البخارى في هذا الحديث « الظهر » وسياق بيان الصواب من ذلك في كتاب المغازى مع بقية الكلام على هذا الحديث إن شاء الله تعالى .

( فائدة ) : أخرج أبو داود في صلاة الطالب حديث عبيد الله بن أنيس إذ بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى سفیان الهذلى قال « فرأيتك وحضرت العصر فخشيت فوتها فانطلقت أمشى وأنا أصلى أومئ إيماء » وإسناده حسن .

بالتكبير والغسل بالصبح ، والصلاة عند الإغارة والحرب

٩٢٤ - حدثنا مسدد قال نا حماد عن عبد العزيز بن صهيب وثابت البناني عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بغلس ، ثم ركب فقال : « الله أكبر ، خربت خيبر ، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين » . فخرجوا يسعون في السكك ويقولون : محمد والخميس [٩٤٧]

- قال : والخميسُ : الجيشُ - فظهرَ عليهم رسولُ الله صلى الله عليه ، فقتلَ المُقاتلةَ وسبى الذَّراريَّ ، فصارت صفيّةٌ لدحية الكلبِي ، وصارت لرسولِ الله صلى الله عليه ، ثم تزوّجَهَا ، وجعلَ صداقَهَا عتقَهَا . فقال عبد العزيز لثابت : يا أبا محمد ، أنتَ سألتَ أنساً ما مهرَهَا ؟ فقال : أمهرَهَا نفسَهَا . فتبسّمَ .

**قوله ( باب التكبير )** كذا للأكثر ، وللشميني من الطريقتين « التكبير » بتقديم الموحدة وهو أوجه . **قوله ( والصلاة عند الإغارة )** بكسر الهزرة بعدها معجمة ، وهي متعلقة بالصلاة وبالتكبير أيضاً . أورد فيه حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بغلس ثم ركب ، وقد تقدم في أوائل الصلاة في « باب ما يذكر في الفخذ » من طريق أخرى عن أنس وأوله « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر فصلى عندها صلاة الغداة » الحديث بطوله ، وهو أتم سياقاً مما هنا ، وقوله « ويقولون : محمد والخميس » فيه حمل لرواية عبد العزيز بن صهيب على رواية ثابت ، فقد تقدم في الباب المذكور أن عبد العزيز لم يسمع من أنس قوله « والخميس » وأنها في رواية ثابت عند مسلم .

**قوله ( فصارت صفيّة لدحية الكلبِي ، وصارت لرسول الله صلى الله عليه وسلم )** ظاهره أنها صارت لهما معاً ، وليس كذلك بل صارت لدحية أولاً ثم صارت بعده لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما تقدم إيضاحه في الباب المذكور ، وسيأتي بقية الكلام عليه في المغازي وفي النكاح إن شاء الله تعالى . ووجه دخول هذه الترجمة في أبواب صلاة الخوف للإشارة إلى أن صلاة الخوف لا يشترط فيها التأخير إلى آخر الوقت كما شرطه من شرطه في صلاة شدة الخوف عند التحام المقاتلة ، أشار إلى ذلك الزين بن المنير . ويحتمل أن يكون للإشارة إلى تعيين المبادرة إلى الصلاة في أول وقتها قبل الدخول في الحرب والاشتغال بأمر العدو . وأما التكبير فلأنه ذكر مأثور عند كل أمر مهول ، وعند كل حادث سرور ، شكراً لله تعالى وتبرئة له من كل ما نسب إليه أعداؤه ولاسيما اليهود قبحهم الله تعالى .

**( خاتمة )** : اشتملت أبواب صلاة الخوف على ستة أحاديث مرفوعة موصولة ، تكرر منها فيما مضى حديثان والأربعة خالصة وافقه مسلم على تخريجها إلا حديث ابن عباس . وفيها من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة آثار ، منها واحد موصول وهو أثر مجاهد ، والله أعلم .

## أبواب العیدین

ب

في العیدین والتَّجْمُل فيه

[٩٤٨] ٩٢٥ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال : أخذ عمرُ جُبَّةً من استبرقٍ تُباعُ في السوقِ فأخذها ، فأَتى رسولُ الله صلى الله عليه فقال : يا رسولَ الله ، ابتاعَ هذه ، تَجْمَلُ بها للعیدِ والوفودِ ؟ فقال له رسولُ الله صلى الله عليه : « إنما هذه لباسٌ من لا خلاقَ له » . فلبثَ عمرُ ما شاءَ الله أن يلبثَ ، ثم أُرسلَ إليه رسولُ الله صلى الله عليه بجُبَّةٍ ديباجٍ ، فأقبلَ بها عمرُ فأَتى بها رسولُ الله صلى الله عليه فقال : يا رسولَ الله ، إنك قلتَ إنما هذه لباسٌ من لا خلاقَ له ، وأرسلتَ إليَّ بهذه الجُبَّةِ . فقال له رسولُ الله صلى الله عليه : « تبیعُها وتُصیبُ بها حاجتَكَ » .

قوله ( باب في العیدین والتَّجْمُل فيه ) كذا في رواية أبي علي بن شويه ، ونحوه لابن عساكر ، وسقطت البسمة لأبي ذر ، وله في رواية المستملی « أبواب » بدل « كتاب » . واقتصر في رواية الأصيلي والباقيين على قوله « باب إلخ » والضمير في « فيه » راجع إلى جنس العید ، وفي رواية الكشميهني « فيهما » .  
قوله ( أخذ عمر جبة من استبرق تباع في السوق ، فأخذها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ) كذا للأكثر « أخذ » بهمة وخاء وذاك معجمتين في الموضعين ، وفي بعض النسخ « وجد » بواو وجيم في الأول وهو أوجه ، وكذا أخرجه الإسماعيلي والطبراني في مسند الشاميين وغير واحد من طرق إلى أبي اليمان شيخ البخاري فيه . ووجه الكرماني الأول بأنه أراد ملزوم الأخذ وهو الشراء وفيه نظر لأنه لم يقع منه ذلك ، فلعله أراد السوم .

قوله ( ابتاع هذه تجمل بها ) كذا للأكثر بصيغة الأمر مجزوماً وكذا جوابه . ووقع في رواية أبي ذر عن المستملی والسرخسي « ابتاع هذه تجمل » وضبط في نسخ معتمدة بهمة استفهام ممدودة ومقصورة وضم لام تجمل على أن أصله تتجمل فحذفت إحدى التاءين كأن عمر استأذن أن يبتاعها ليتجمل بها النبي

صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يكون بعض الرواة أشبع فتحة التاء فظنت ألفاً . وقال الكرماني قوله « هذه » إشارة إلى نوع الجبة ، كذا قال ، والذي يظهر لإشارة إلى عيناها ويلتحق بها جنسها ، وقد تقدم في كتاب الجمعة توجيه الترجمة وأنها مأخوذة من تقريره صلى الله عليه وسلم على أصل التجمل ، وإنما زجره عن الجبة لكونها كانت حريراً .

**قوله ( للعيد والوفود )** تقدم في كتاب الجمعة بافظ « للجمعة » بدل للعيد وهي رواية نافع ، وهذه رواية سالم ، وكلاهما صحيح . وكان ابن عمر ذكرهما معاً فاقصر كل راو على أحدهما .

**قوله ( تبعها وتصيب بها حاجتك )** في رواية الكشميني « أو تصيب » ومعنى الأول وتصيب بشئها ، والثاني يحتمل أن « أو » بمعنى الواو فهو كالأول أو التقسيم ، والمراد المقايضة أو أهم من ذلك والله أعلم . وسيأتي الكلام على بقية فوائدها هذا الحديث في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى .

**( فائدة )** : روى ابن أبي الدنيا والبيهقي بإسناد صحيح إلى ابن عمر أنه كان يلبس أحسن ثيابه في العيدين .

### باب الحراب والدَّرَق يوم العيد

٩٢٦- حدثنا أحمد قال نا ابن وهب قال أنا عمرو أن محمد بن عبد الرحمن الأسدي [٩٤٩] حدثه عن عروة عن عائشة قالت : دخل علي النبي صلى الله عليه وعندي جاريتان تغنيان بغناء بُعَاثَ ، فاضطجع على الفراش وحول وجهه . ودخل أبو بكر فانتهرني وقال : مزماره الشيطان عند النبي صلى الله عليه ! فأقبل عليه صلى الله عليه فقال : دعهما . فلما غفل غمزتهما [٩٥٠] فخرجتا . وكان يوم عيد يلعب السودان بالدَّرَق والحراب ، فإما سألت رسول الله صلى الله عليه وإما قال : « تشتهين تنظرين ؟ » فقلت : نعم . فأقامني وراءه خدي على خده وهو يقول : « دونكم يا بني أرفدة » . حتى إذا مللت قال : « حسبك ؟ » قلت : نعم . قال : « فاذهبي » .

[الحديث ٩٤٩- أطرافه في : ٩٥٢ ، ٩٨٧ ، ٢٩٠٧ ، ٣٥٣٠ ، ٣٩٣١] .

**قوله ( باب الحراب والدَّرَق يوم العيد )** الحراب بكسر المهملة جمع حربة ، والدَّرَق جمع درقة وهي الترس . قال ابن بطال : حمل السلاح في العيد لا مدخل له في سنة العيد ولا في صفة الخروج إليه ، ويمكن أن يكون صلى الله عليه وسلم كان محارباً خائفاً فرأى الاستظهار بالسلاح ، لكن ليس في حديث الباب أنه صلى الله عليه وسلم خرج بأصحاب الحراب معه يوم العيد ، ولا أمر أصحابه بالتأهب بالسلاح ، يعني فلا يطابق الحديث الترجمة . وأجاب ابن المنير في الحاشية بأن مراد البخاري الاستدلال على أن العيد يغتفر فيه من الانبساط ما لا يغتفر في غيره اهـ . وليس في الترجمة أيضاً تقييده بحال الخروج إلى العيد ، بل الظاهر أن لعب الحبشة إنما كان بعد رجوعه صلى الله عليه وسلم من المصلى ، لأنه كان يخرج أول النهار فيصلي ثم يرجع .

**قوله (حدثنا أحمد)** كذا للأكثر غير منسوب ، وفي رواية أبي ذر وابن عساکر « حدثنا أحمد ابن عيسى » وبه جزم أبو نعيم في المستخرج ، ووقع في رواية أبي علي بن شبيب « حدثنا أحمد بن صالح » وهو مقتضى إطلاق أبي علي بن السكن حيث قال : كل ما في البخاري « حدثنا أحمد » غير منسوب فهو ابن صالح .

**قوله (أخبرنا عمرو)** هو ابن الحارث المصري ، وشطر هذا الإسناد الأول مصريون والثاني مدنيون .

**قوله (دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم)** زاد في رواية الزهري عن عروة « في أيام منى » وسيأتي بعد ثلاثة وعشرين باباً .

**قوله (جاريقان)** زاد في الباب الذي بعده « من جوارى الأنصار » للطبراني من حديث أم سلمة أن إحداهما كانت لحسان بن ثابت ، وفي الأربعين للسامى أنهما كانتا لعبد الله بن سلام ، وفي العيدين لابن أبي الدنيا من طريق فليح عن هشام بن عروة « وحمامة وصاحبها تغنيان » وإسناده صحيح ، ولم أقف على تسمية الأخرى ، لكن يحتمل أن يكون اسم الثانية زينب وقد ذكره في كتاب النكاح ، ولم يذكر حمامة الذين صنفوا في الصحابة وهي على شرطهم .

**قوله (تغنيان)** زاد في رواية الزهري « تدفنان » بفاءين أى تضربان بالدف ، ولمسلم في رواية هشام أيضاً « تغنيان بدف » وللنسائي « بدفين » والدف بضم الدال على الأشهر وقد تفتح ، ويقال له أيضاً الكربال بكسر الكاف وهو الذي لا جلاجل فيه ، فإن كانت فيه فهو المزهر ، وفي حديث الباب الذي بعده « بما تقاولت به الأنصار يوم بعث » أى قال بعضهم لبعض من فخر أو هجاء ، وللمصنف في الهجرة « بما تعازفت » بمهمله وزاى وفاء من العزف وهو الصوت الذي له دوى ، وفي رواية « تقاذفت » بقاف بدل العين وذال معجمة بدل الزاى وهو من القذف وهو هجاء بعضهم لبعض ، ولأحمد من رواية حماد ابن سلمة عن هشام يذكر أن يوم بعث يوم قتل فيه صناديد الأوس والخزرج اه . وبعث بضم الموحدة وبعدها مهملة وآخره مثله قال عياض ومن تبعه : أعجمها أبو عبيدة وحده ، وقال ابن الأثير في الكامل : أعجمها صاحب العين يعنى الخليل وحده ، وكذا حكى أبو عبيد البكري في معجم البلدان عن الخليل ، وجزم أبو موسى في ذيل الغريب بأنه تصحيف وتبعه صاحب النهاية ، قال البكري : هو موضع من المدينة على ليلتين ، وقال أبو موسى وصاحب النهاية : هو اسم حصن للأوس ، وفي كتاب أبي الفرج الأصفهاني في ترجمة أبي قيس بن الأسلت : هو موضع في دار بنى قريظة فيه أموال لهم ، وكان موضع الوقعة في مزرعة لهم هناك . ولا منافاة بين القولين . وقال صاحب المطالع : الأشهر فيه ترك الصرف . قال الخطابي : يوم بعث يوم مشهور من أيام العرب كانت فيه مقتلة عظيمة للأوس على الخزرج ، وبقيت الحرب قائمة مائة وعشرين سنة إلى الإسلام على ما ذكر ابن إسحق وغيره . قلت : تبعه على هذا جماعة من شراح الصحيحين ، وفيه نظر لأنه يوم أن الحرب التي وقعت يوم بعث دامت هذه المدة ، وليس كذلك فسيأتي في أوائل الهجرة قول عائشة « كان يوم بعث يوماً قدمه الله لرسوله فقدم المدينة وقد افترق ملوهم وقتلت

سراتهم « وكذا ذكره ابن إسحق والواقدي وغيرهما من أصحاب الأخبار ، وقد روى ابن سعد بأسانيد أنه نفر الستة أو الثمانية الذين لقوا النبي صلى الله عليه وسلم بمنى أول من لقيه من الأنصار - وكانوا قد قدموا إلى مكة ليحالفوا قريشاً - كان في جملة ما قالوه له لما دعاهم إلى الإسلام والنصر له : واعلم أننا كانت وقعة بعث عام الأول ، فوعدك الموسم القابل ، فقدموا في السنة التي تليها فبايعوه ، وهي البيعة الأولى ، ثم قدموا الثانية فبايعوه وهم سبعون نفساً ، وهاجر النبي صلى الله عليه وسلم في أوائل التي تليها . فدل ذلك على أن وقعة بعث كانت قبل الهجرة بثلاث سنين ، وهو المعتمد ، وهو أصح من قول ابن عبد البر في ترجمة زيد بن ثابت من الاستيعاب : إنه كان يوم بعث ابن ست سنين ، وحين قدم النبي صلى الله عليه وسلم كان ابن إحدى عشرة ، فيكون يوم بعث قبل الهجرة بخميس سنين . نعم دامت الحرب بين الحيين الأوس والخزرج المدة التي ذكرها في أيام كثيرة شهيرة ، وكان أولها فيما ذكر ابن إسحق وهشام بن الكلبي وغيرهما أن الأوس والخزرج لما نزلوا المدينة وجدوا اليهود مستوطنين بها فحالفوهم وكانوا تحت قهرهم ، ثم غالبوا على اليهود في قصة طويلة بمساعدة أبي جيلة ملك غسان ، فلم يزلوا على اتفاق بينهم حتى كانت أول حرب وقعت بينهم حرب سمير - بالمهمله مصغراً - بسبب رجل يقال له كعب من بني ثعلبة نزل على مالك ابن عجلان الخزرجي فحالفه ، فقتله رجل من الأوس يقال له سمير فكان ذلك سبب الحرب بين الحيين ، ثم كانت بينهم وقائع من أشهرها يوم السراة بمهملات ، ويوم فارغ بقاء ومهملة ، ويوم الفجار الأول والثاني ، وحرب حصين بن الأسلت ، وحرب حاطب بن قيس ، إلى أن كان آخر ذلك يوم بعث وكان رئيس الأوس فيه حضير والد أسيد وكان يقال له حضير الكتائب ، وجرح يومئذ ثم مات بعد مدة من جراحته ، وكان رئيس الخزرج عمرو بن النعمان ، وجاءه سهم في القتال فصرعه فهزموا بعد أن كانوا قد ستظفروا ، ولحسان وغيره من الخزرج وكذا لقيس بن الحطيم وغيره من الأوس في ذلك أشعار كثيرة شهيرة في دواوينهم .

**قوله ( فاضطجع على الفراش )** في رواية الزهري المذكورة أنه « تغشى بثوبه » وفي رواية مسلم « تسجى » أي التف بثوبه .

**قوله ( وجاء أبو بكر )** في رواية هشام بن عروة في الباب الذي بعده « دخل على أبو بكر وكأنه جاء زائراً لها بعد أن دخل النبي صلى الله عليه وسلم بيته » .

**قوله ( فانتهرني )** في رواية الزهري « فانتهرهما » أي الجاريتين ، ويجمع بأنه شرك بينهن في الانتهاز والزجر ، أما عائشة فلتقريرها ، وأما الجاريتان فلفعلهما .

**قوله ( مزماره الشيطان )** بكسر الميم يعني الغناء أو الدف ، لأن المزمار أو المزمار مشتق من الزمير وهو الصوت الذي له الصفير ، ويطلق على الصوت الحسن وعلى الغناء ، وسميت به الآلة المعروفة التي يزم بها ، وإضافتها إلى الشيطان من جهة أنها تلهي ، فقد تشغل القلب عن الذكر . وفي رواية حماد بن سلمة عند أحمد « فقال : يا عباد الله أبزمور الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال القرطبي : المزمر الصوت ، ونسبته إلى الشيطان ذم على ما ظهر لأبي بكر ، وضبطه عياض بضم الميم وحكى فتحها .

**قوله ( فأقبل عليه )** في رواية الزهري « فكشف النبي صلى الله عليه وسلم عن وجهه » وفي رواية فليح « فكشف رأسه » وقد تقدم أنه كان ملتفاً .

**قوله ( دعهما )** زاد في رواية هشام « يا أبا بكر إن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا » ففيه تعليل الأمر بتركهما ، وإيضاح خلاف ما ظنه الصديق من أنهما فعلتا ذلك بغير علمه صلى الله عليه وسلم لكونه دخل فوجده مغطى بثوبه فظننه نائماً فتوجه له الإنكار على ابنته من هذه الأوجه مستصحباً لما تقرر عنده من منع الغناء واللهو ، فبادر إلى إنكار ذلك قياماً عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك مستنداً إلى ما ظهر له ، فأوضح له النبي صلى الله عليه وسلم الحال ، وعرفه الحكم مقروناً ببيان الحكمة بأنه يوم عيد ، أى يوم سرور شرعى ، فلا ينكر فيه مثل هذا كما لا ينكر في الأعراس ، وبهذا يرتفع الإشكال عمن قال : كيف ساغ للصديق إنكار شيء أقره النبي صلى الله عليه وسلم ؟ وتكلف جواباً لا يخفى تعسفه . وفي قوله « لكل قوم » أى من الطوائف وقوله « عيد » أى كالنيروز والمهرجان ، وفي النسائي وابن حبان بإسناد صحيح عن أنس « قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما ، فقال : قد أبدلكم الله تعالى بهما خيراً منهما : يوم الفطر والأضحى » واستنبط منه كراهة الفرح في أعياد المشركين والتشبه بهم ، وبالغ الشيخ أبو حفص الكبير النسفي من الحنفية فقال : من أهدى فيه بيضة إلى مشرك تعظيماً لليوم فقد كفر بالله تعالى . استنبط من تسمية أيام منى بأنها أيام عيد مشروعية قضاء صلاة العيد فيها لمن فاتته كما سيأتى بعد . واستدل جماعة من الصوفية بحديث الباب على إباحة الغناء وسماعه بآلة وبغير آلة ، ويكنى في رد ذلك تصريح عائشة في الحديث الذى في الباب بعده بقولها « وليستا بمغنيات » فنفت عنهما من طريق المعنى ما أثبتته لهما باللفظ ، لأن الغناء يطلق على رفع الصوت وعلى الترم الذى تسميه العرب النصب بفتح النون وسكون المهملة على الحداء . ولا يسمى فاعله مغنياً وإنما يسمى بذلك من ينشد بتمطيط وتكسير وتهنيج وتشويق بما فيه تعريض بالفواحش أو تصريح ، قال القرطبي : قولها « وليستا بمغنيات » أى ليستا ممن يعرف الغناء كما يعرفه المغنيات المعروفات بذلك ، وهذا منها تحرز عن الغناء المعتاد عند المشتهرين به ، وهو الذى يحرك الساكن ويبعث الكامن ، وهذا النوع إذا كان في شعر فيه وصف محاسن النساء والحمد وغيرهما من الأمور المحرمة لا يختلف في تحريمه ، قال : وأما ما ابتدعه الصوفية في ذلك فمن قبيل ما لا يختلف في تحريمه ، لكن النفوس الشهوانية غلبت على كثير ممن ينسب إلى الخير ، حتى لقد ظهرت من كثير منهم فعلات المجانين والصبيان ، حتى زقصوا بحركات متطابقة وتقطيعات متلاحقة ، وانتهى التواقع بقوم منهم إلى أن جعلوها من باب القرب وصالح الأعمال ، وأن ذلك يثمر سنى الأحوال وهذا — على التحقيق — من آثار الزندقة ، وقول أهل المخرفة والله المستعان اه . وينبغى أن يعكس مرادهم ويقرأ « سىء » عوض النون الخفيفة المكسورة بغير همز بمثابة تحتانية ثقيلة مهموزاً . وأما الآلات فسيأتى الكلام على اختلاف العلماء فيها عند الكلام على حديث المعازف في كتاب الأشربة ، وقد حكى قوم الإجماع على تحريمها ، وحكى بعضهم عكسه ، وسندكر بيان شبهة الفريقين إن شاء الله تعالى . ولا يلزم من إباحة الضرب بالدف في العرس ونحوه إباحة غيره من الآلات كالعود ونحوه كما سندكر ذلك في وليمة العرس إن شاء الله تعالى . وأما التفافه صلى الله عليه وسلم بثوبه ففيه إعراض عن ذلك لكون مقامه يقتضى أن يرتفع عن الإصغاء إلى ذلك ، لك عدم إنكاره دال



على تسويغ مثل ذلك على الوجه الذى أقره إذ لا يقر على باطل ، والأصل التنزه عن اللعب واللهو فيقتصر على ما ورد فيه النص وقتاً وكيفية تقليداً لمخالفة الأصل والله أعلم . وفى هذا الحديث من الفوائد مشروعية التوسعة على العيال فى أيام الأعياد بأنواع ما يحصل لهم بسط النفس وترويح البدن من كلف العبادة ، وأن الإعراض عن ذلك أولى . وفيه أن إظهار السرور فى الأعياد من شعار الدين . وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وهى عند زوجها إذا كان له بذلك عادة ، وتأديب الأب بحضرة الزوج وإن تركه الزوج ، إذ التأديب وظيفة الآباء ، والعطف مشروع من الأزواج للنساء . وفيه الرفق بالمرأة واستجلاب مودتها ، وأن مواضع أهل الخير تنزه عن اللهو واللغو وإن لم يكن فيه إثم إلا بإذنهم . وفيه أن التلميذ إذا رأى عند شيخه ما يستكره مثله بادر إلى إنكاره ، ولا يكون فى ذلك افتئات على شيخه ، بل هو أدب منه ورعاية لحرمة وإجلال لمنصبه ، وفيه فتوى التلميذ بحضرة شيخه بما يعرف من طريقته ، ويحتمل أن يكون أبو بكر ظن أن النبي صلى الله عليه وسلم نام فخشى أن يستيقظ فيغضب على ابنته فبادر إلى سد هذه الذريعة . وفى قول عائشة فى آخر هذا الحديث « فلما غفل غمزتهما فخرجتا » دلالة على أنها مع ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم لها فى ذلك راعت خاطر أبيها وخشيت غضبه عليها فأخرجتهما ، واقتناعها فى ذلك بالإشارة فيما يظهر للحياة من الكلام بحضرة من هو أكبر منها والله أعلم . واستدل به على جواز سماع صوت الجارية بالغناء ولو لم تكن مملوكة لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر على أبى بكر سماعه بل أنكر إنكاره ، واستمرتا إلى أن أشارت إليهما عائشة بالخروج . ولا يخفى أن محل الجواز ما إذا أمنت الفتنة بذلك ، والله أعلم .

**قوله ( وكان يوم عيد )** هذا حديث آخر وقد جمعهما بعض الرواة وأفردهما بعضهم ، وقد تقدم هذا الحديث الثانى من وجه آخر عن الزهرى عن عروة فى أبواب المساجد ، ووقع عند الجوزقى فى حديث الباب هنا « وقالت - أى عائشة - كان يوم عيد » فتبين بهذا أنه موصول كالأول .

**قوله ( يلعب فيه السودان )** فى رواية الزهرى المذكورة « والحبشة يلعبون فى المسجد » وزاد فى رواية معلقة ووصلها مسلم « بحراهم » ولمسلم من رواية هشام عن أبيه « جاء حبش يلعبون فى المسجد » ، قال المحب الطبرى : هذا السياق يشعر بأن عاداتهم ذلك فى كل عيد ، ووقع فى رواية ابن حبان « لما قدم وفد الحبشة قاموا يلعبون فى المسجد » وهذا يشعر بأن الترخيص لهم فى ذلك بحال القدوم ، ولا تنافى بينهما لاحتمال أن يكون قدومهم صادف يوم عيد وكان من عاداتهم اللعب فى الأعياد ففعلوا ذلك كعادتهم ثم صاروا يلعبون يوم كل عيد ، ويؤيده ما رواه أبو داود عن أنس قال « لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة لعبت الحبشة فرحاً بذلك لعبوا بحراهم » ؛ ولا شك أن يوم قدومه صلى الله عليه وسلم كان عندهم أعظم من يوم العيد ، قال الزين بن المنير : سماه لعباً وإن كان أصله التدريب على الحرب وهو من الجد لما فيه من شبه اللعب ، لكونه يقصد إلى الطعن ولا يفعله ويوهم بذلك قرنه ولو كان أباه أو ابنته .

**قوله ( فلما سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم وإما قال : تشتهين تنظرين )** هذا تردد منها فيما كان وقع له هل كان أذن لها فى ذلك ابتداء منه أو عن سؤال منها ، وهذا بناء على أن سألت بسكون اللام على أنه كلامها ، ويحتمل أن يكون بفتح اللام فيكون كلام الراوى فلا ينافى مع ذلك قوله « وإما قال تشتهين تنظرين » وقد اختلفت الروايات عنها فى ذلك : ففى رواية التيسافى من طريق يزيد بن رومان عنها « سمعت لفظاً وصوت

صبيان ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم فإذا حبشية تزفن - أى ترقص - والصبيان حولها فقال : يا عائشة ، تعالى فانظري « ففى هذا أنه ابتدأها ، وفى رواية عبيد بن عمير عنها عند مسلم أنها قالت للعائين « وددت أنى أراهم » ففى هذا أنها سألت ، ويجمع بينهما بأنها التمت منه ذلك فأذن لها ، وفى رواية النسائي من طريق أبى سلمة عنها « دخل الحبشة يلعبون ، فقال لى النبي صلى الله عليه وسلم يا حميراء أنتحين أن تنظري إليهم ؟ فقلت : نعم » إسناده صحيح ولم أر فى حديث صحيح ذكر الحميراء إلا فى هذا . وفى رواية أبى سلمة هذه من الزيادة عنها قالت « ومن قولهم يومئذ : أبا القاسم طيباً » كذا فيه بالنصب ، وهو حكاية قول الحبشة ، ولأحمد والسراج وابن حبان من حديث أنس « أن الحبشة كانت تزفن بين يدى النبي صلى الله عليه وسلم ويتكلمون بكلام لهم ، فقال : ما يقولون ؟ قال يقولون : محمد عبد صالح » .

**قوله ( فأقامنى وراءه خدى على خده )** أى متلاصقين وهى جملة حالية بدون واو كما قيل فى قوله تعالى ﴿ اهبطوا بعضكم لبعض علوا ﴾ وفى رواية هشام عن أبيه عند مسلم « فوضعت رأسى على منكبه » وفى رواية أبى سلمة المذكورة « فوضعت ذقتى على عاتقه وأسندت وجهى إلى خده » وفى رواية عبيد ابن عمير عنها « أنظر بين أذنيه وعاتقه » ومعانيها متقاربة ، ورواية أبى سلمة أيّنها . وفى رواية الزهرى الآتية بعد عن عروة « فيسترنى وأنا أنظر » وقد تقدم فى أبواب المساجد بلفظ « يسترنى بردائه » ويتعقب به على الزين بن المنير فى استنباطه من لفظ حديث الباب جواز اكتفاء المرأة بالتستر بالقيام خلف من تستر به من زوج أو ذى محرم إذا قام ذلك مقام الرداء ، لأن القصة واحدة ، وقد وقع فيها التخصيص على وجود التستر بالرداء .

**قوله ( وهو يقول : دونكم )** بالنصب على الظرفية بمعنى الإغراء والمغرى به مخدوف وهو لعبهم بالحراب . وفيه إذن وتهييز لهم وتنشيط .

**قوله ( يا بنى أرفدة )** بفتح الهمزة وسكون الراء وكسر الفاء وقد تفتح ، قيل هو لقب للحبشة ، وقيل هو اسم جنس لهم ، وقيل اسم جدهم الأكبر وقيل المعنى يا بنى الإمام ، زاد فى رواية الزهرى عن عروة « فزجرهم عمر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أمنا بنى أرفدة » وبين الزهرى أيضاً عن سعيد عن أبى هريرة وجه الزجر حيث قال « فأهوى إلى الحصاء فحصبهم بها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعهم يا عمر » وسيأتى فى الجهاد ، وزاد أبو عوانة فى صحيحه « فلأنهم بنو أرفدة » كأنه يعنى أن هذا شأنهم وطريقتهم وهو من الأمور المباحة فلا إنكار عليهم . قال المحب الطبرى : فيه تنبيه على أنه يغتفر لهم ما لا يغتفر لغيرهم ، لأن الأصل فى المساجد تنزيها عن اللعب فيقتصر على ما ورد فيه النص ، انتهى . وروى السراج من طريق أبى الزناد عن عروة عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قال يومئذ « لتعلم يهود أن فى ديننا فسحة ، إني بعثت بحنيفة سمحة » وهذا يشعر بعدم التخصيص ، وكأن عمر بنى على الأصل فى تنزيه المساجد فبين له النبي صلى الله عليه وسلم وجه الجواز فيما كان هذا سبيله كما سيأتى تقريره ، أو لعله لم يكن علم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يراهم .

قوله ( حتى إذا مللت ) بكسر اللام الأولى ، وفي رواية الزهري « حتى أكون أنا الذي أسأم » ولمسلم من طريقه « ثم يقوم من أجلي حتى أكون أنا الذي أنصرف » وفي رواية يزيد بن رومان عند النسائي « أما شيعت ؟ أما شيعت ؟ قالت : فجعلت أقول : لا ، لأنظر منزلتي عنده » وله من رواية أبي سلمة عنها : « قلت : يا رسول الله لا تعجل ، فقام لي ثم قال : حسبك ؟ قلت : لا تعجل . قالت : وما بي حب النظر إليهم ولكن أحببت أن يبلغ النساء مقامه لي ومكاني منه » وزاد في النكاح في رواية الزهري « فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو » وقولها « اقدروا » بضم الدال من التقدير ويجوز كسرهما ، وأشارت بذلك إلى أنها كانت حينئذ شابة ، وقد تمسك به من ادعى نسخ هذا الحكم وأنه كان في أول الإسلام كما تقدمت حكايته في أبواب المساجد ، ورد بأن قولها : « يسترني بردائه » دال على أن ذلك كان بعد نزول الحجاب ، وكذا قولها « أحببت أن يبلغ النساء مقامه لي » مشعر بأن ذلك وقع بعد أن صارت لها ضرائر ، أرادت الفخر عليهن ، فالظاهر أن ذلك وقع بعد بلوغها ، وقد تقدم من رواية ابن حبان أن ذلك وقع لما قدم وفد الحبشة وكان قلوبهم سنة سبع فيكون عمرها حينئذ خمس عشرة سنة ، وقد تقدم في أبواب المساجد شيء نحو هذا والجواب عنه واستدل به على جواز اللعب بالسلاح على طريق التواضع للتدريب على الحرب والتنشيط عليه ، واستنبط منه جواز المفاخرة لما فيها من تمرين الأيدي على آلات الحرب ، قال عياض : وفيه جواز نظر النساء إلى فعل الرجال الأجانب لأنه إنما يكره لمن النظر إلى المحاسن والاستلذاذ بذلك ، ومن تراجم البخاري عليه « باب نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم من غير ريبة » وقال النووي : أما النظر بشهوة وعند خشية الفتنة فحرام اتفاقاً ، وأما بغير شهوة فالأصح أنه محرم . وأجاب عن هذا الحديث بأنه يحتمل أن يكون ذلك قبل بلوغ عائشة ، وهذا قد تقدمت الإشارة إلى ما فيه ، قال : أو كانت تنظر إلى لعبهم بحراهم لا إلى وجوههم وأبدانهم ، وإن وقع بلا قصد أمكن أن تصرفه في الحال . انتهى . وقد تقدمت بقية فوائده في أبواب المساجد . وسيأتي بعد ستة أبواب وجه الجمع بين ترجمة البخاري هذا الباب والباب الآتي هناك حيث قال « باب ما يكره من حمل السلاح في العيد » إن شاء الله تعالى .

## باب

### الدعاء في العيد سنة العيدين لأهل الإسلام

[٩٥١] ٩٢٧- حدثنا حجاج قال نا شعبة قال أخبرني زيد قال سمعت الشعبي عن البراء قال : سمعت النبي صلى الله عليه يخطب فقال : « إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنُحْرِمَ ، فَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا » .

[الحديث ٩٥١- أطرافه في : ٩٥٥ ، ٩٦٥ ، ٩٦٨ ، ٩٧٦ ، ٩٨٣ ، ٥٥٤٥ ، ٥٥٥٦ ، ٥٥٥٧ ، ٥٥٦٠ ، ٥٥٦٣ ،

[٦٦٧٣] .

[٩٥٢] ٩٢٨- نا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : دخل أبو بكر وعندي جاريتان من جوارى الأنصار تغنيان بما تقاولت الأنصار يوم يعاث ، قالت : وليستا

بمغنيّتين . فقال أبوبكر : أجمير الشيطان في بيت رسول الله صلى الله عليه ؟ وذلك في يوم عيد ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « يا أبا بكر ، إنّ لكل قوم عيداً ، وهذا عيدنا » .

**قوله ( باب سنة العيدين لأهل الإسلام )** كذا للأكثر ، وقد اقتصر عليه الإسماعيلي في المستخرج وأبو نعيم وزاد أبو ذر عن الحمويّ في أول الترجمة « الدعاء في العيد » قال ابن رشيد أراه تصحيفاً ، وكأنه كان فيه اللعب في العيد ، يعني فيناسب حديث عائشة وهو الثاني من حديثي الباب ، ويحتمل أن يوجه بأن الدعاء بعد صلاة العيد يؤخذ حكمه من جواز اللعب بعدها بطريق الأولى . وقد روى ابن عدى من حديث واثلة أنه « لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عيد فقال : تقبل الله منا ومنك ، فقال : نعم تقبل الله منا ومنك » وفي إسناده محمد بن إبراهيم الشامي وهو ضعيف ، وقد تفرد به مرفوعاً ، وخولف فيه ، فروى البيهقي من حديث عبادة بن الصامت أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال « ذلك فعل أهل الكتابين » وإسناده ضعيف أيضاً ، وكأنه أراد أنه لم يصح فيه شيء . وروينا في « المحامليات » بإسناد حسن عن جبير بن نفير قال « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا التقوا يوم العيد يقول بعضهم لبعض : تقبل الله منا ومنك » وأما مناسبة حديث عائشة للترجمة التي اقتصر عليها الأكثر فقد قيل : لأنها من قوله « وهذا عيدنا » لإشعاره بالنذب إلى ذلك ، وفيه نظر لأن اللعب لا يوصف بالندبية ، لكن يقربه أن المباح قد يرتفع بالنية إلى درجة ما يثاب عليه ، ويحتمل أن يكون المراد أن تقديم العبادة على اللعب سنة أهل الإسلام ، أو تحمل « السنة » في الترجمة على المعنى اللغوي . وأما حديث البراء فهو طرف من حديث سيأتي بتمامه بعد باب ، وحجاج المذكور في الإسناد هو ابن مهال . واستشكل الزين بن المنير مناسبة للترجمة من حيث أنه قال فيها العيدين بالثنائية مع أنها لا تتعلق إلا بعيد النحر ، وأجاب بأن في قوله « إن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي » إشعاراً بأن الصلاة ذلك اليوم هي الأمر المهم ، وأن ما سواها من الخطبة والنحر والذكر وغير ذلك من أعمال البر يوم النحر فبطريق التبعية ، وهذا القدر مشترك بين العيدين ، فحسن أن لا تفرد الترجمة بعيد النحر . انتهى . وقد تقدم الكلام على حديث عائشة مستوفى في الباب الذي قبله .

### باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج

٩٢٩ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم قال أنا سعيد بن سليمان قال نا هشيم قال أنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس : كان رسول الله صلى الله عليه لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات . وقال مرجى بن رجاء حدثني عبيد الله قال حدثني أنس عن النبي صلى الله عليه : ويأكلهن وتراً .

[٩٥٣]

**قوله ( باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج )** أي إلى صلاة العيد .

**قوله ( أخبرنا عبيد الله )** هو بالتصغير ، وفي نسخة الصغاني « حدثنا عبيد الله بن أنس » بحذف

أبي بكر ، هكذا رواه سعيد بن سليمان عن هشيم ، وتابعه أبو الربيع الزهراني عند الإسماعيلي ، وجبارة ابن المغلس عند ابن ماجه ، ورواه عن هشيم قتيبة عند الترمذي ، وأحمد بن منيع عند ابن خزيمة ، وأبو بكر ابن أبي شيبة عند ابن حبان والإسماعيلي ، وعمرو بن عون عند الحاكم فقالوا كلهم « عن هشيم عن محمد ابن إسحق عن حفص بن عبيد الله بن أنس عن أنس » قال الترمذي صحيح غريب ، وأعله الإسماعيلي بأن هشيم مدلس ، وقد اختلف عليه فيه ، وابن إسحق ليس من شرط البخاري . قلت : وهي علة غير قاذحة لأن هشيم قد صرح فيه بالإخبار فأمن تدليسه ، ولهذا نزل فيه البخاري درجة لأن سعيد بن سليمان من شيوخه ، وقد أخرج هذا الحديث عنه بواسطة لكونه لم يسمعه منه ولم يلق من أصحاب هشيم مع كثرة من لقيه منهم من يحدث به مصرحاً عنه فيه بالإخبار ، وقد جزم أبو مسعود الدمشقي بأنه كان عند هشيم على الوجهين ، وأن أصحاب هشيم القدماء كانوا يروونه عنه على الوجه الأول فلا تضر طريق ابن إسحق المذكورة ، قال البيهقي : ويؤكد ذلك أن سعيد بن سليمان قد رواه عن هشيم على الوجهين ، ثم ساقه من رواية معاذ بن المنثري عنه عن هشيم بالإسنادين المذكورين فرجح صنيع البخاري ، ويؤكد ذلك متابعة مرجى بن رجاء لهشيم على روايته له عن عبيد الله بن أبي بكر ، وقد علقها البخاري هنا ، وأفادت ثلاث فوائد : الأولى هذه ، والثانية تصريح عبيد الله فيه بالإخبار عن أنس ، والثالثة تقييد الأكل بكونه وترأ . وقد وصلها ابن خزيمة والإسماعيلي وغيرهما من طريق أبي النضر عن مرجى بلفظ « يخرج » بدل « يغدو » والباقي مثل لفظ هشيم وفيه الزيادة ، وكذا وصله أبو ذر في زياداته في الصحيح عن أبي حامد بن نعيم عن الحسين بن محمد بن مصعب عن أبي داود السنجي عن أبي النضر ، وأخرجه الإمام أحمد عن حرمي بن عمار عن مرجى بلفظ « يأكلهن أفراداً » ومن هذا الوجه أخرجه البخاري في تاريخه ، وله راوٍ ثالث عن عبيد الله بن أبي بكر أخرجه الإسماعيلي أيضاً وابن حبان والحاكم من رواية عتبة بن حميد عنه بلفظ « ما خرج يوم فطر حتى يأكل تمرات ثلاثاً أو خساً أو سبعمائة أو أقل من ذلك أو أكثر وترأ » ، وهي أصرح في المداومة على ذلك ، قال المهلب : الحكمة في الأكل قبل الصلاة أن لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يصلي العيد ، فكأنه أراد سد هذه الذريعة . وقال غيره : لما وقع وجوب الفطر عقب وجوب الصوم استحباب تعجيل الفطر مبادرة إلى امتثال أمر الله تعالى ، ويشعر بذلك اقتصاره على القليل من ذلك ، ولو كان لغیر الامتثال لأكل قدر الشيع ، وأشار إلى ذلك ابن أبي جمرة . وقال بعض المالكية : لما كان المعتكف لا يتم اعتكافه حتى يغدو إلى المصلي قبل انصرافه إلى بيته خشي أن يعتمد في هذا الجزء من النهار باعتبار استحباب الصائم ما يعتمد من استحباب الاعتكاف . ففرق بينهما بمشروعية الأكل قبل الغدو . وقيل لأن الشيطان الذي يحبس في رمضان لا يطلق إلا بعد صلاة العيد ، فاستحب تعجيل الفطر بداراً إلى السلامة من وسوسته . وسيأتي توجيه آخر لابن المنير في الباب الذي بعده . وقال ابن قدامة : لا نعلم في استحباب تعجيل الأكل يوم الفطر اختلافاً . انتهى . وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود التخيير فيه ، وعن النخعي أيضاً مثله . والحكمة في استحباب التمر لما في الحلو من تقوية البصر الذي يضعفه الصوم ، ولأن الحلو مما يوافق الإيمان ويعبر به المنام ويرق به القاب وهو أيسر من غيره . ومن ثم استحباب بعض التابعين أنه يفطر على الحلو مطلقاً كالغسل رواه ابن أبي شيبة عن معاوية بن قررة وابن سيرين وغيرهما ، وروى فيه معنى آخر عن ابن عون أنه سئل عن ذلك فقال : إنه يحبس البول ، هذا كما

في حق من يقدر على ذلك وإلا فينبغي أن يفطر ولو على الماء ليحصل له شبه ما من الاتباع أشار إليه ابن أبي جمرة . وأما جعلهن وترأ فقال المهلب : للإشارة إلى وحدانية الله تعالى ، وكذلك كان صلى الله عليه وسلم يفعله في جميع أموره تبركاً بذلك .

( تنبيه ) : مرجى بوزن معلى ، وأبوه بلفظ رجاء ضد الخوف بصرى مختلف في الاحتجاج به ، وليس له في البخارى غير هذا الموضع الواحد .

### باب الأكل يوم النحر

[٩٥٤] ٩٣٠- حدثنا مسدد قال نا إسماعيل عن أيوب عن محمد عن أنس قال قال النبي صلى الله عليه : « من ذبح قبل الصلاة فليعد » . فقام رجل فقال : هذا يوم يشتهى فيه اللحم ، وذكر من جيرانه ، فكان النبي صلى الله عليه صدقه ، قال : وعندي جذعة أحب إلي من شاتي لحم فرخص له النبي صلى الله عليه ، فلا أدري أبلغت الرخصة من سواه أم لا .  
[الحديث ٩٥٤ - أطرافه في : ٩٨٤ ، ٥٥٤٦ ، ٥٥٤٩ ، ٥٥٦١] .

[٩٥٥] ٩٣١- نا عثمان نا جرير عن منصور عن الشعبي عن البراء بن عازب قال : خطبنا النبي صلى الله عليه يوم الأضحى بعد الصلاة فقال : « من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك ، ومن نسك قبل الصلاة فإنه قبل الصلاة ولا نسك له » . فقال أبو بردة بن نيار خال البراء - : يا رسول الله ، فإنني نسكت شاتي قبل الصلاة وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب ، وأحببت أن تكون شاتي أول شاة تذبح في بيتي ، فذبحت شاتي وتغديت قبل أن آتي الصلاة . قال : « شاتك شاة لحم » . فقال : يا رسول الله فإن عندنا عناقاً جذعة أحب إلي من شاتين أفتجزئ عني ؟ قال : « نعم . ولن تجزئ عن أحد بعدك » .

قوله ( باب الأكل يوم النحر ) قال الزين بن المنير ما محصله : لم يقيد المصنف الأكل يوم النحر بوقت معين كما قيده في الفطر ، ووجه ذلك من حديث أنس قول الرجل « هذا يوم يشتهى فيه اللحم » وقوله في حديث البراء « أن اليوم يوم أكل وشرب » ولم يقيد ذلك بوقت . انتهى . ولعل المصنف أراد الإشارة إلى تضعيف ما ورد في بعض طرق الحديث الذي قبله من مغايرة يوم الفطر ليوم النحر من استحباب البداءة بالصلاة يوم النحر قبل الأكل ، لأن في حديث البراء أن أبا بردة أكل قبل الصلاة يوم النحر ، فبين له صلى الله عليه وسلم أن التي ذبحها لا تجزئ عن الأضحية وأقره على الأكل منها ، وأما ما ورد في الترمذى والحاكم من حديث بريدة قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ، ولا يطعم يوم الأضحى حتى يصلى » ونحوه عند البزار عن جابر بن سمرة ، وروى الطبرانى والدارقطنى من حديث ابن عباس قال « من السنة أن لا يخرج يوم الفطر حتى يخرج الصدقة ويطعم شيئاً قبل أن يخرج » وفي كل

من الأسانيد الثلاثة مقال ، وقد أخذ أكثر الفقهاء بما دلت عليه ، قال الزين بن المنير : وقع أكله صلى الله عليه وسلم في كل من العيدين في الوقت المشروع لإخراج صدقتهما الخاصة بهما فلم يخرج صدقة الفطر قبل الغدو إلى المصلى وإخراج صدقة الأضحية بعد ذبحها فاجتمعا من جهة واقتربا من جهة أخرى ، واختار بعضهم تفصيلا آخر فقال : من كان له ذبح استحب له أن يبدأ بالأكل يوم النحر منه ، ومن لم يكن له ذبح تخير . وسأني الكلام على حديثي أنس والبراء المذكورين في هذا الباب في كتاب الأضاحي إن شاء الله تعالى . وقوله في حديث البراء « ومن نسك قبل الصلاة فإنه قبل الصلاة ولا نسك له » كذا في الأصول بإثبات الواو ، وحذفها النسائي وهو أوجه ، ويمكن توجيه إثباتها بتقدير لا يجزئ ولا نسك له ، وهو قريب من حديث « فن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » وقد أخرجه مسلم عن عثمان ابن أبي شيبة هذا وإسحق بن إبراهيم جميعاً عن جرير بلفظه ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق أبي خيثمة ويوسف بن موسى وعثمان هذا ثلاثتهم عن جرير بلفظ « ومن نسك قبل الصلاة فشاته بشاة لحم » وذكر أن معناه واحد ، وقد أخرجه أبو يعلى عن أبي خيثمة بهذا اللفظ ، وأظن التصرف فيه من عثمان رواه بالمعنى والله أعلم . وفي حديثي أنس والبراء من الفوائد تأكيد أمر الأضحية ، وأن المقصود منها طيب اللحم وإيثار الجار على غيره ، وأن المفتي إذا ظهرت له من المستفتي أمانة الصدق كان له أن يسهل عليه ، حتى لو استفتاه اثنان في قضية واحدة جاز أن يفتي كلا منهما بما يناسب حاله ، وجواز إخبار المرء عن نفسه بما يستحق الثناء به عليه بقدر الحاجة .

### باب الخروج إلى المصلى بغير منبر

٩٣٢- حدثنا سعيد بن أبي مریم قال نا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد عن عياض ابن عبد الله بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري قال : كان النبي صلى الله عليه يخرج يوم الفطر والأضحية إلى المصلى ، فأول شيء يبدأ به الصلاة ، ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس - والناس جلوس على صفوفهم - فيعظهم ، ويؤصيههم ، ويأمرهم . فإن كان يريد أن يقطع بعثاً قطعه أو يأمر بشيء أمر به ، ثم ينصرف . فقال أبو سعيد : فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان - وهو أمير المدينة - في أضحية أو فطر ، فلما أتينا المصلى إذا منبر بناه كثير بن الصلت ، فإذا مروان يريد أن يرتقيه قبل أن يصلي ، فجبذت ثوبه ، فجبذني ، فارتفع فخطب قبل الصلاة فقلت له : غيرتم والله . فقال : أبا سعيد ، قد ذهب ما تعلم ، فقلت : ما أعلم والله خير مما لا أعلم ، فقال : إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة ، فجعلتها قبل الصلاة .

قوله ( باب الخروج إلى المصلى بغير منبر ) يشير إلى ما ورد في بعض طرق حديث أبي سعيد الذي ساقه في هذا الباب ، وهو ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من طريق الأعمش عن إسماعيل بن رجاء

عن أبيه قال « أخرج مروان المنبر يوم عيد وبدأ بالخطبة قبل الصلاة ، فقام إليه رجل فقال : يا مروان خالفت السنة » الحديث .

**قوله ( حدثنا محمد بن جعفر )** أى ابن أبي كثير المدني ، وعياض بن عبد الله أى ابن سعد بن أبي سرح القرشي المدني ، ورجاله كلهم مدنيون .

**قوله ( عن أبي سعيد )** فى رواية عبد الرزاق عن داود بن قيس عن عياض قال : سمعت أبا سعيد ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق ابن وهب عن داود .

**قوله ( إلى المصلى )** هو موضع بالمدينة معروف ليلته وبين باب المسجد ألف ذراع قاله عمر بن شبة فى « أخبار المدينة » عن أبي غسان الكنانى صاحب مالك .

**قوله ( ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس )** فى رواية ابن حبان من طريق داود بن قيس عن عياض « فينصرف إلى الناس قائماً فى مصلاه » ولابن خزيمة فى رواية مختصرة « خطب يوم عيد على رجله » وهذا مشعر بأنه لم يكن بالمصلى فى زمانه صلى الله عليه وسلم منبر ، ويدل على ذلك قول أبى سعيد « فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان » ومقتضى ذلك أن أول من اتخذ مروان ، وقد وقع فى المدونة للمالك ورواه عمر بن شبة عن أبى غسان عنه قال « أول من خطب الناس فى المصلى على المنبر عثمان بن عفان كأمهم على منبر من طين بناه كثير بن الصلت ، وهذا معضل ، وما فى الصحيحين أصح فقد رواه مسلم من طريق داود بن قيس عن عياض نحو رواية البخارى ، ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم تركه حتى أعاده مروان ولم يطلع على ذلك أبو سعيد ، وإنما اختص كثير بن الصلت ببناء المنبر بالمصلى لأن داره كانت مجاورة للمصلى ، كما سيأتى فى حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم أتى فى يوم العيد إلى العلم الذى عند دار كثير بن الصلت ، قال ابن سعد : كانت دار كثير بن الصلت قبلة المصلى فى العيدين وهى تطل على بطن بطحان الوادى الذى فى وسط المدينة ، انتهى . وإنما بنى كثير بن الصلت داره بعد النبى صلى الله عليه وسلم بمدة ، لكنها لما صارت شهيرة فى تلك البقعة وصف المصلى بمجاورتها . وكثير المذكور هو ابن الصلت ابن معاوية الكندى ، تابعى كبير ولد فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، وقدم المدينة هو وأخويه بعده فسكنها وحالف بنى جمح ، وروى ابن سعد بإسناد صحيح إلى نافع قال : كان اسم كثير بن الصلت قليلاً فسماه عمر كثيراً . ورواه أبو عوانة فوصله بذكر ابن عمر ورفع به بذكر النبى صلى الله عليه وسلم والأول أصح . وقد صح سماع كثير من عمر فن بعده ، وكان له شرف وذكر ، وهو ابن أخى جمد بفتح الجيم وسكون الميم أو فتحها أحد ماوك كندة الذين قتلوا فى الردة ، وقد ذكر أبوه فى الصحابة لابن منده وفى صحة ذلك نظر .

**قوله ( فإن كان يريد أن يقطع بعثاً )** أى يخرج طائفة من الجيش إلى جهة من الجهات .

**قوله ( خرجت مع مروان )** زاد عبد الرزاق عن داود بن قيس « وهو بينى وبين أبى مسعود » يعنى عقبة بن عمرو الأنصارى .

**قوله ( فجلبته بثوبه )** أى ليبدأ بالصلاة قبل الخطبة على العادة ، وقوله « فقات له غير تم والله » صريح فى أن أبا سعيد هو الذى أنكر ، ووقع عند مسلم من طريق طارق بن شهاب قال « أول من بدأ



بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان . فقام إليه رجل فقال : الصلاة قبل الخطبة ، فقال : قد ترك ما هنالك . فقال أبو سعيد : أما هذا فقد قضى ما عليه « وهذا ظاهر في أنه غير أبي سعيد ، وكذا في رواية رجاء عن أبي سعيد التي تقدمت في أول الباب ، فيحتمل أن يكون هو أبا مسعود الذي وقع في رواية عبد الرزاق أنه كان معهما ، ويحتمل أن تكون القصة تعددت » ويدل على ذلك المغايرة الواقعة بين روايتي عياض ورجاء ، ففي رواية عياض أن المنبر بنى بالمصلى ، وفي رواية رجاء أن مروان أخرج المنبر معه ، ففعل مروان لما أنكروا عليه إخراج المنبر ترك إخراجه بعد وأمر بينائه من لبن وطين بالمصلى ، ولا بعد في أن ينكر عليه تقديم الخطبة على الصلاة مرة بعد أخرى ، ويدل على التغاير أيضاً أن إنكار أبي سعيد وقع بينه وبينه ، وإنكار الآخر وقع على رموس الناس .

**قوله ( إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجعلتها )** أى الخطبة ( قبل الصلاة ) وهذا يشعر بأن مروان فعل ذلك باجتهاد منه ، وسيأتى في الباب الذى بعده أن عثمان فعل ذلك أيضاً لكن لعلة أخرى ، وفي هذا الحديث من الفوائد ببيان المنبر ، قال الزين بن المنير : وإنما اختاروا أن يكون باللبن لا من الخشب لكونه يترك بالصحراء في غير حرز فيؤمن عليه النقل ، بخلاف خشب منبر الجامع . وفيه أن الخطبة على الأرض عن قيام في المصلى أولى من القيام على المنبر ، والفرق بينه وبين المسجد أن المصلى يكون بمكان فيه فضاء فيتمكن من رؤيته كل من حضر ، بخلاف المسجد فإنه يكون في مكان محصور فقد لا يراه بعضهم . وفيه الخروج إلى المصلى في العيد ، وأن صلاتها في المسجد لا تكون إلا عن ضرورة ، وفيه إنكار العلماء على الأمراء إذا صنعوا ما يخالف السنة ، وفيه حلف العالم على صدق ما ينخبر به ، والمباحثة في الأحكام ، وجواز عمل العالم بخلاف الأولى إذا لم يوافق الحاكم على الأولى لأن أبا سعيد حضر الخطبة ولم ينصرف ، فيستدل به على أن المبداءة بالصلاة فيها ليس بشرط في صحتها والله أعلم . قال ابن المنير في الحاشية : حمل أبو سعيد فعل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك على التعيين ، وحماله مروان على الأولوية ، واعتذر عن ترك الأولى بما ذكره من تغير حال الناس ، فرأى أن المحافظة على أصل السنة - وهو إسماع الخطبة - أولى من المحافظة على هيئة فيها ليست من شرطها والله أعلم . واستدل به على استحباب الخروج إلى الصحراء لصلاة العيد وأن ذلك أفضل من صلاتها في المسجد ، لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك مع فضل مسجده . وقال الشافعي في الأم : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج في العيدين إلى المصلى بالمدينة ، وكذا من بعده إلا من عذر مطر ونحوه ، وكذلك عامة أهل البلدان إلا أهل مكة . ثم أشار إلى أن سبب ذلك سعة المسجد وضيق أطراف مكة قال : فلو عمر بلد فكان مسجده أهله يسعهم في الأعياد لم أر أن يخرجوا منه ، فإن كان لا يسعهم كرهت الصلاة فيه ولا إعادة . ومقتضى هذا أن العلة تدور على الضيق والسعة ، لا لذات الخروج إلى الصحراء ، لأن المطلوب حصول عموم الاجتماع ، فإذا حصل في المسجد مع أفضليته كان أولى .

## باب المشي والركوب إلى العيد بغير أذان ولا إقامة

[٩٥٧] ٩٣٣- حدثنا إبراهيم بن المنذر قال نا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع عن عبد الله ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه كان يصلي في الأضحى والفطر، ثم يخطب بعد الصلاة. [الحديث ٩٥٧- طرفه في: ٩٦٣].

[٩٥٨] ٩٣٤- نا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني عطاء عن جابر بن عبد الله قال سمعته يقول: إن النبي صلى الله عليه خرج يوم الفطر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة. [الحديث ٩٥٨- طرفاه في: ٩٦١، ٩٧٨].

[٩٥٩] ٩٣٥- وأخبرني عطاء أن ابن عباس أرسل إلى ابن الزبير في أول ما بويع له: إنه لم يكن يؤذن بالصلاة يوم الفطر، وإنما الخطبة بعد الصلاة.

[٩٦٠] ٩٣٦- وأخبرني عطاء عن ابن عباس، وعن جابر بن عبد الله قالا: لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحى.

[٩٦١] ٩٣٧- وعن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه قام فبدأ بالصلاة ثم خطب الناس بعد، فلما فرغ نبي الله صلى الله عليه نزل فأتى النساء فذكرهن وهو يتوكأ على يد بلال، وبلال باسط ثوبه يلقي فيه النساء صدقة. قلت لعطاء: أترى حقاً على الإمام الآن أن يأتي النساء فيذكرهن حين يفرغ؟ قال: إن ذلك لحق عليهم، وما لهم أن لا يفعلوا؟!]

قوله ( باب المشي والركوب إلى العيد ، والصلاة قبل الخطبة ، وبغير أذان ولا إقامة ) في هذه الترجمة ثلاثة أحكام : صفة التوجه وتأخير الخطبة عن الصلاة وترك النداء فيها . فأما الأول فقد اعترض عليه ابن التين فقال : ليس فيما ذكره من الأحاديث ما يدل على مشي ولا ركوب . وأجاب الزين بن المنير بأن عدم ذلك مشعر بتسويغ كل منهما وألا مزية لأحدهما على الآخر ، ولعله أشار بذلك إلى تضعيف ما ورد في التدب إلى المشي ، ففي الترمذي عن علي قال : « من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً » . وفي ابن ماجه عن سعد القرظ « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي العيد ماشياً » وفيه عن أبي رافع نحوه ، وأسانيد الثلاثة ضعاف . وقال الشافعي في الأم : بلغنا عن الزهري قال : ما ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيد ولا جنازة قط . ويحتمل أن يكون البخاري استنبط من قوله في حديث جابر « وهو يتوكأ على يد بلال » مشروعية الركوب إن احتاج إليه ، وكأنه يقول : الأولى المشي حتى يحتاج إلى الركوب ، كما خطب النبي صلى الله عليه وسلم قائماً على رجله فلما تعب من الوقوف توكأ على بلال . والجامع بين

الركوب والتوكؤ الارتفاق بكل منهما ، أشار إلى ذلك ابن المرباط ، وأما الحكم الثاني فظاهر من أحاديث الباب ، وسيأتى الكلام عليه في الباب الذى بعده . واختلف في أول من غير ذلك ، فرواية طارق بن شهاب عن أبي سعيد عند مسلم صريحة في أنه مروان كما تقدم في الباب قبله ، وقيل بل سبقه إلى ذلك عثمان ، وروى ابن المنذر بإسناد صحيح إلى الحسن البصرى قال « أول من خطب قبل الصلاة عثمان ، صلى بالناس ثم خطبهم - يعنى على العادة - فرأى ناساً لم يدركوا الصلاة ، ففعل ذلك » أى صار يخطب قبل الصلاة . وهذه العلة غير التى اعتل بها مروان . لأن عثمان رأى مصلحة الجماعة في إدراكهم الصلاة ، وأما مروان فراعى مصلحتهم في إسماعهم الخطبة ، لكن قيل : إنهم كانوا في زمن مروان بتعمدون ترك سماع خطبته لما فيها من سب من لا يستحق السب والإفراط في مدح بعض الناس ، فعلى هذا إنما راعى مصلحة نفسه ، ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك أحياناً ، بخلاف مروان فواظب عليه ، فذلك نسب إليه . وقد روى عن عمر مثل فعل عثمان ، قال عياض ومن تبعه : لا يصح عنه ، وفيما قالوه نظر ، لأن عبد الرزاق وابن أبى شبة روياه جميعاً عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن يوسف بن عبد الله بن سلام ، وهذا إسناد صحيح ، لكن يعارضه حديث ابن عباس المذكور في الباب الذى بعده ، وكذا حديث ابن عمر ، فإن جمع بوقوع ذلك منه نادراً وإلا فما في الصحيحين أصح ، وقد أخرج الشافعى عن عبد الله بن يزيد نحو حديث ابن عباس وزاد « حتى قدم معاوية فقدم الخطبة » فهذا يشير إلى أن مروان إنما فعل ذلك تبعاً لمعاوية لأنه كان أمير المدينة من جهته ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهرى قال « أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية » وروى ابن المنذر عن ابن سيرين أن أول من فعل ذلك زياد بالبصرة . قال عياض : ولا مخالفة بين هذين الأثرين وأثر مروان ، لأن كلا من مروان وزياد كان عاملاً لمعاوية فيحمل على أنه ابتداء ذلك وتبعه عماله ، والله أعلم . وأما الحكم الثالث فليس في أحاديث الباب ما يدل عليه إلا حديث ابن عباس في ترك الأذان ، وكذا أحد طريقى جابر . وقد وجهه بعضهم بأنه يؤخذ من كون الصلاة قبل الخطبة بخلاف الجمعة فتخالفها أيضاً في الأذان والإقامة ولا يخفى بعده . والذى يظهر أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الأحاديث التى ذكرها ، أما حديث ابن عمر ففى رواية النسائى « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم عيد فصلى بغير أذان ولا إقامة » الحديث . وأما حديث ابن عباس وجابر ففى رواية عبد الملك ابن أبى سليمان عن عطاء عن جابر عند مسلم « فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة » وعنده من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن جابر قال « لا أذان للصلاة يوم العيد ولا إقامة ولا شيء » وفى رواية يحيى القطان عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس قال لابن الزبير « لا تؤذن لها ولا تقم » أخرجه ابن أبى شبة عنه ، ولأبى داود من طريق طاوس عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العيد بلا أذان ولا إقامة » إسناده صحيح ، وفى الحديث عن جابر بن سمرة عند مسلم وعن سعد بن أبى وقاص عند البزار وعن البراء عند الطبرانى فى الأوسط ، وقال مالك فى الموطأ سمعت غير واحد من علمائنا يقول « لم يكن فى الفطر ولا فى الأضحى نداء ولا إقامة منذ زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليوم » وتلك للسنة التى لا اختلاف فيها عندنا . وعرف بهذا توجيه أحاديث الباب ومطابقتها للترجمة ، واستدل بقول جابر « ولا إقامة ولا شيء » على أنه لا يقال أمام صلاتها شيء من الكلام ، لكن روى الشافعى عن الثقة

عن الزهري قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر المؤذن في العيدين أن يقول : الصلاة جامعة » وهذا مرسل يعضده القياس على صلاة الكسوف لثبوت ذلك فيها كما سيأتي ، قال الشافعي : أحب أن يقول : الصلاة ، أو الصلاة جامعة ، فإن قال : هلموا إلى الصلاة لم أكرهه ، فإن قال : حتى على الصلاة أو غيرها من ألفاظ الأذان أو غيرها كرهت له ذلك . واختلف في أول من أحدث الأذان فيها أيضاً فروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن المسيب أنه معاوية ، وروى الشافعي عن الثقة عن الزهري مثله وزاد : فأخذ به الحجاج حين أمر على المدينة . وروى ابن المنذر عن حصين بن عبد الرحمن قال : أول من أحدثه زياد بالبصرة . وقال الداودي : أول من أحدثه مروان . وكل هذا لا ينافي أن معاوية أحدثه كما تقدم في البداية بالخطبة . وقال ابن حبيب : أول من أحدثه هشام . وروى ابن المنذر عن أبي قلابة قال : أول من أحدثه عبد الله بن الزبير . وقد وقع في حديث الباب أن ابن عباس أخبره أنه لم يكن يؤذن لها ، لكن في رواية يحيى القطان أنه لما ساء ما بينهما أذن - يعني ابن الزبير - وأقام . وقوله يؤذن بفتح الذال على البناء للمجهول والضمير ضمير الشأن ، وهشام المذكور في الإسناد الثاني هو ابن يوسف الصنعاني .

قوله ( قال وأخبرني عطاء ) القائل هو ابن جريج في الموضعين وهو معطوف على الإسناد المذكور ، وكذا قوله « وعن جابر بن عبد الله » معطوف أيضاً ، والمراد بقوله لم يكن يؤذن ، أى في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو مصير من البخاري إلى أن هذه الصيغة حكم الرفع .

قوله ( أول ما يبيع له ) أى لابن الزبير بالخلافة ، وكان ذلك في سنة أربع وستين عقب موت يزيد بن معاوية . وقوله « وإنما الخطبة بعد الصلاة » كذا للأكثر وهو الصواب ، وفي رواية المستملى « وأما » بدل وإنما ، وهو تصحيف . وسيأتي الكلام على بقية فوائد حديث جابر بعد عشرة أبواب إن شاء الله تعالى .

## ب

### الخطبة بعد العيد

[٩٦٢] ٩٣٨ - حدثنا أبو عاصم قال أنا ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس قال : شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وأبي بكر وعمر وعثمان ، فكلهم كانوا يصلُّون قبل الخطبة .

[٩٦٣] ٩٣٩ - نا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبو أسامة قال نا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وأبو بكر وعمر يصلُّون العيدين قبل الخطبة .

[٩٦٤] ٩٤٠ - نا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن

ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ صَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلُهَا وَلَا بَعْدَهَا، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلْنَ يُلْقِينَ، تُلْقِي الْمَرْأَةُ خُرْصَهَا وَسَخَابَهَا.

[٩٦٥] ٩٤١- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ نَا شُعْبَةُ قَالَ نَا زَيْدٌ قَالَ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نَصَلِّيَ ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرُ. فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ نَحَرَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدِمَهُ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو بَرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَبَحْتُ وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسْنَةٍ. قَالَ: «اجْعَلْهُ مَكَانَهُ وَلَنْ تُوفِّيَ - أَوْ تَجْزِيَ - عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

قوله ( باب الخطبة بعد العيد ) أى بعد صلاة العيد ، وهذا مما يرجح رواية الذين أسقطوا قوله « والصلاة قبل الخطبة » من الترجمة التى قبل هذه وهم الأكثر ، وقال ابن رشيد : أعاد هذه الترجمة لأنه أراد أن يخص هذا الحكم بترجمة اعتناء به لكونه وقع فى التى قبلها بطريق التبع اه . وحديث ابن عباس صريح فيما ترجم له ، وسيأتى فى أواخر العيدين أتم مما هنا ، وحديث ابن عمر أيضاً صريح فيه . وأما حديث ابن عباس الثانى فمن جهة أن أمره للنساء بالصدقة كان من تنمة الخطبة كما يرشد إلى ذلك حديث جابر الذى فى الباب قبله ، ويحتمل أن يكون ذكره لتعلقه بصلاة العيدين فى الجملة فهو كالتنمة للفائدة . وقوله فيه « خرصها » بضم المعجمة وحكى كسرهما وسكون الراء بعدها صاد مهملة هو الحلقة من الذهب أو الفضة ، وقيل هو القرط إذا كان بحبة واحدة . وقوله « وسخاها » بكسر المهيمنة ثم معجمة ثم موحدة هو قلادة من عنبر أو قرنفل أو غيره ولا يكون فيه خرز ، وقيل هو خيط فيه خرز ، وسمى سخاباً لصوت خرزه عند الحركة مأخوذ من السخب وهو اختلاط الأصوات ، يقال بالصاد والسين . وسيأتى الكلام على بقية فوائده عند الكلام على حديث جابر بعد عشرة أبواب ، ويأتى الكلام على التنفل يوم العيد بعد ذلك بستة أبواب . وأما حديث البراء فظاهره يخالف الترجمة ، لأن قوله « أول ما نبدأ به فى يومنا هذا أن نصلى ثم نرجع فننحر » مشعر بأن هذا الكلام وقع قبل إيقاع الصلاة فيستلزم تقديم الخطبة على الصلاة بناء على أن هذا الكلام من الخطبة ، ولأنه عقب الصلاة بالنحر ، والجواب أن المراد أنه صلى الله عليه وسلم صلى العيد ثم خطب فقال هذا الكلام ، وأراد بقوله « إن أول ما نبدأ به » أى فى يوم العيد تقديم الصلاة فى أى عيد كان . والتعقيب بـ ثم لا يستلزم عدم تخلل أمر آخر بين الأمرين . قال ابن بطال : غلط النسائي فترجم بحديث البراء فقال « باب الخطبة قبل الصلاة » قال : وخفى عليه أن العرب قد تضع الفعل المستقبل مكان الماضى ، وكأنه قال عليه الصلاة والسلام : أول ما يكون به الابتداء فى هذا اليوم الصلاة التى قدمنا فعلها . قال : وهو مثل قوله تعالى ﴿ وما نقوموا منهم إلا أن يؤمنوا ﴾ أى الإيمان المتقدم منهم اه . والمعتمد فى صحة ما تأولناه رواية محمد بن طلحة عن زبيد الآتية بعد ثمانية أبواب فى هذا الحديث بعينه بلفظ « خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوم أضحي إلى البقيع فصلى ركعتين ، ثم أقبل علينا بوجهه وقال : إن أول نسكنا فى يومنا هذا أن نبدأ بالصلاة ثم نرجع فننحر » الحديث ، فتبين أن ذلك الكلام وقع منه بعد الصلاة . وقال الكرماني :

المستفاد من حديث البراء أن الخطبة مقدمة على الصلاة ، ثم قال في موضع آخر : فإن قلت فما دلالة على الترجمة ؟ قلت : لو قدم الخطبة على الصلاة لم تكن الصلاة أول ما بدئ به ، ولا يلزم من كون هذا الكلام وقع قبل الصلاة أن تكون الخطبة وقعت قبلها اهـ . وحاصله أنه يجعل الكلام المذكور سابقاً على الصلاة ، ويمنع كونه من الخطبة . لكن قد بينت رواية محمد بن طلحة عن زبيد المذكورة أن الصلاة لم يتقدمها شيء ، لأنه عقب الخروج إليها بالفاء . وصرح منصور في روايته عن الشعبي في هذا الحديث بأن الكلام المذكور وقع في الخطبة ، ولفظه « عن البراء بن عازب قال : خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم الأضحى بعد الصلاة فقال » فذكر الحديث . وقد تقدم قبل بابين ويأتي أيضاً في أواخر العيد ، فيتعين التأويل الذي قدمناه . والله أعلم .

### باب ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم

وقال الحسن : نهوا أن يحملوا السلاح يوم العيد ، إلا أن يخافوا عدواً

[٩٦٦] ٩٤٢- نازكرياً بن يحيى أبو السكين قال نا الحاربي قال نا محمد بن سؤقة عن سعيد ابن جبير : كنت مع ابن عمر حين أصابه سنان الرمح في أخمص قدمه ، فلزقت قدمه بالركاب ، فنزلت فنزعته - وذلك بمنى - فبلغ الحجاج فجعل يعوده . فقال الحجاج : لو نعلم من أصابك ؟ فقال ابن عمر : أنت أصبتني . قال : وكيف ؟ قال : حملت السلاح في يوم لم يكن يحمل فيه ، وأدخلت السلاح في الحرم ، ولم يكن السلاح يدخل الحرم .

[الحديث ٩٦٦ - طرفه في : ٩٦٧] .

[٩٦٧] ٩٤٣- حدثنا أحمد بن يعقوب قال حدثني إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد ابن العاصي عن أبيه قال : دخل الحجاج على ابن عمر وأنا عنده ، فقال : كيف هو ؟ قال : صالح . قال : من أصابك ؟ قال : أصابني من أمر بحمل السلاح في يوم لا يحل فيه حمله ، يعني الحجاج .

قوله ( باب ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم ) هذه الترجمة تخالف في الظاهر الترجمة المتقدمة وهي « باب الحراب والدرق يوم العيد » لأن تلك دائرة بين الإباحة والندب على ما دل عليه حديثها ، وهذه دائرة بين الكراهة والتحريم لقول ابن عمر « في يوم لا يحل فيه حمل السلاح » ويجمع بينهما بحمل الحالة الأولى على وقوعها ممن حملها بالدربة وعهدت منه السلامة من إيذاء أحد من الناس بها ، وحمل الحالة الثانية على وقوعها ممن حملها بطراً وأشراً أو لم يتحفظ حال حملها وتجريدها من إصابتها أحداً من الناس ، ولا سيما عند المراحة وفي المسالك الضيقة .

قوله ( وقال الحسن ) أي البصري ( نهوا أن يحملوا السلاح يوم عيد إلا أن يخافوا عدواً ) لم أقف عليه موصولاً ، إلا أن ابن المنذر قد ذكر نحوه عن الحسن ، وفيه تقييد لإطلاق قول ابن عمر أنه لا يحل ،

وقد ورد مثله مرفوعاً مقيداً وغير مقيد ، فروى عبد الرزاق بإسناد مرسل قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرج بالسلاح يوم العيد » وروى ابن ماجه بإسناد ضعيف عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يلبس السلاح في بلاد الإسلام في العيدين ، إلا أن يكونوا بحضرة العدو » وهذا كله في العيد ، وأما في الحرم فروى مسلم من طريق معقل بن عبيد عن أبي الزبير عن جابر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحمل السلاح بمكة » .

**قوله (أبو السكين)** بالمهمله والكاف مصغراً ، والمحاربي هو عبد الرحمن بن محمد لا ابنه عبد الرحيم ، ومحمد بن سودة بضم السين المهمله وبالقف تابعي صغيراً من أجلاء الناس .

**قوله (أخص قدمه)** الأخص بإسكان الحاء المعجمة وفتح الميم بعدها مهملة : باطن القدم وما رق من أسفلها ، وقيل هو خصر باطنها الذي لا يصيب الأرض عند المشي .

**قوله (بالركاب)** أى وهى فى راحلته .

**قوله (فزعتها)** ذكر الضمير مؤنثاً مع أنه أعاده على السنان وهو مذكر لأنه أراد الحديد . ويحتمل أنه أراد القدم .

**قوله (فبلغ الحجاج)** أى ابن يوسف الثقفي وكان إذ ذاك أميراً على الحجاز وذلك بعد قتل عبد الله ابن الزبير .

**قوله (فجعل يعود)** فى رواية المستمل « فجاء » ، ويؤيده رواية الإسماعيلي « فأتاه » .

**قوله (لو نعلم من أصابك)** فى رواية أبى ذر عن الحمويّ والمستمل « ما أصابك » وحذف الجواب للدلالة السياق عليه ، أو هى للتمنى فلا محذوف ، ويرجع الأول أن ابن سعد أخرجه عن أبى نعيم عن إسحق ابن سعيد فقال فيه « لو نعلم من أصابك عاقبناه » وهو يرجع رواية الأكثر أيضاً ، وله من وجه آخر قال « لو أعلم الذى أصابك لضربت عنقه » .

**قوله (أنت أصبني)** فيه نسبة الفعل إلى الأمر بشيء يتسبب منه ذلك الفعل وإن لم يعن الأمر ذلك . لكن حكى الزبير فى الأنساب أن عبد الملك لما كتب إلى الحجاج أن لا يخالف ابن عمر شق عليه فأمر رجلاً معه حربى يقال إنها كانت مسمومة فلصق ذلك الرجل به فأمر الحربى على قدمه ففرض منها أياماً ثم مات . وذلك فى ستة أربع وسبعين . فعلى هذا ففيه نسبة الفعل إلى الأمر به فقط وهو كثير . وفى هذه القصة تعقب على المهلب حيث استدلل به على سد الذرائع لأن ذلك مبنى على أن الحجاج لم يقصد ذلك .

**قوله (حملت السلاح)** أى فتبعك أصحابك فى حملة ، أو المراد بقوله حملت أى أمرت بحمله . **قوله (فى يوم لم يكن يحمل فيه)** هذا موضع الترجمة ، وهو مصير من البخارى إلى أن قول الصحابي كان يفعل كذا على البناء لما لم يسم فاعله يحكم برفعه .

**قوله (أصابني من أمر)** هذا فيه تعريض بالحجاج ، ورواية سعيد بن جبير التى قبلها مصرحة بأنه الذى فعل ذلك ، ويجمع بينهما بتعدد الواقعة أو السؤال ، فلعله عرض به أولاً . فلما أعاد عليه السؤال صرح . وقد روى ابن سعد من وجه آخر رجاله لا بأس بهم أن الحجاج دخل على ابن عمر يعود له لما أصيبت

رجله فقال له : يا أبا عبد الرحمن هل تدري من أصاب رجلك ؟ قال : لا . قال : أما والله لو علمت من أصابك لقتلته . قال فأتى ابن عمر فجعل لا يكلمه ولا يلتفت إليه ، فوثب كالمنغضب . وهذا محمول على أمر ثالث كأنه عرض به ، ثم عاوده فصرح ، ثم عاوده فأعرض عنه .

**قوله ( يعنى الحجاج )** بالنصب على المفعولية وفاعله القائل وهو ابن عمر ، زاد الإسماعيلي في هذه الطريق « قال لو عرفناه لعاقبناه » قال : وذلك لأن الناس نفروا عشية ورجل من أصحاب الحجاج عارض حربته فضرب ظهر قدم ابن عمر فأصبح وهناً منها حتى مات .

**( تنبيه )** : وقع في الأطراف للمزى في ترجمة سعيد بن جبير عن ابن عمر في هذا الحديث : البخارى عن أحمد بن يعقوب عن إسحق بن سعيد ، وعن أبي السكين عن المحاربى كلاهما عن محمد بن سوسة عنه به . ووهم في ذلك فإن إسحق بن سعيد إنما رواه عن أبيه عن ابن عمر لا عن محمد بن سوسة . وقد ذكره هو بعد ذلك في ترجمة سعيد عن ابن عمر على الصواب .

### باب التذكير إلى العيد

وقال عبد الله بن بسر : إن كنا فرغنا في هذه الساعة . وذلك حين التسبيح .

٩٤٤ - نا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن زبيد عن الشعبي عن البراء قال : خطبنا النبي صلى الله عليه يوم النحر فقال : « إن أول ما نبداً به في يومنا هذا أن نصلّي ، ثم نرجع فننحر ، فمن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ، ومن ذبح قبل أن يصلّي فإنما هو لحم عجله لأهله ليس من النسك في شيء » . فقام خالي أبو بردة بن نيار فقال : يا رسول الله ، إني ذبحت قبل أن أصلي ، وعندى جذعة خير من مسنة . فقال : « اجعلها مكانها » - أو قال : « اذبحها - ولن تجزئ جذعة عن أحد بعدك » . [٩٦٨]

**قوله ( باب التذكير للعيد )** كذا الأكثر بتقديم الموحدة من البكور ، وعلى ذلك جرى شارحوه ومن استخرج عليه . ووقع للمستمل التذكير بتقديم الكاف وهو تحريف .

**قوله ( وقال عبد الله بن بسر )** يعنى المازنى الصحابى ابن الصحابى ، وأبوه بضم الموحدة وسكون المهملة .

**قوله ( إن كنا فرغنا في هذه الساعة )** إن هي الخففة من الثقلة وهذا التعليق وصله أحمد وصرح برفعه وسياقه ، ثم أخرجه من طريق يزيد بن خنير وهو بالمعجمة مصغر قال « خرج عبد الله بن بسر صاحب النبي صلى الله عليه وسلم مع الناس يوم عيد فطر أو أضحى فأنكر إبطاء الإمام وقال « إن كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وقد فرغنا ساعتنا هذه » وكذا رواه أبو داود عن أحمد والحاكم من طريق أحمد أيضاً وصححه . **قوله ( وذلك حين التسبيح )** أى وقت صلاة السبحة وهي النافلة ، وذلك إذا مضى وقت الكراهة .



وفي رواية صحيحة للطبراني وذلك حين تسييح الضحى ، قال ابن بطلال : أجمع الفقهاء على أن العيد لا تصل قبل طلوع الشمس ولا عند طلوعها ، وإنما تجوز عند جواز النافلة . ويعكر عليه إطلاق من أطلق أن أول وقتها عند طلوع الشمس ، واختلفوا هل يمتد وقتها إلى الزوال أو لا ، واستدل ابن بطلال على المنع بحديث عبد الله بن بسر هذا ، وليس دلالة على ذلك بظاهرة . ثم أورد المصنف حديث البراء « إن أول ما نبدا به في يومنا هذا أن نصلي » وهو دال على أنه لا ينبغي الاشتغال في يوم العيد بشيء غير التأهب للصلاة والخروج إليها ، ومن لازمه أن لا يفعل قبلها شيء غيرها فاقضى ذلك التكبير إليها .

### باب فضل العمل في أيام التشريق

وقال ابن عباس : ( واذكروا الله في أيام معلومات ) : أيام العشر . والأيام المعدودات : أيام التشريق .

وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى السوق في أيام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما . وكبر محمد بن علي خلف النافلة .

٩٤٥ - حدثنا محمد بن عرعة قال نا شعبة عن سليمان عن مسلم البطين عن سعيد ابن جبيرة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه أنه قال : « ما العمل في أيام أفضل منها في هذه . قالوا : ولا الجهاد ؟ قال : ولا الجهاد ، إلا رجل يخاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء » . [٩٦٩]

قوله ( باب فضل العمل في أيام التشريق ) مقتضى كلام أهل اللغة والفقهاء أن أيام التشريق ما بعد يوم النحر ، على اختلافهم هل هي ثلاثة أو يومان ، لكن ما ذكرناه من سبب تسميتها بذلك يقتضي دخول يوم العيد فيها . وقد حكى أبو عبيد أن فيه قولين : أحدهما لأنهم كانوا يشرقون فيها لحوم الأضاحي ، أي يقدونها ويبرزونها للشمس . ثانيهما لأنها كلها أيام تشريق لصلاة يوم النحر فصارت تبعاً ليوم النحر . قال : وهذا أعجب القولين إلى ، وأظنه أراد ما حكاه غيره أن أيام التشريق سميت بذلك لأن صلاة العيد إنما تصلى بعد أن تشرق الشمس . وعن ابن الأعرابي قال : سميت بذلك لأن الهدايا والضحايا لا تنحر حتى تشرق الشمس ، وعن يعقوب بن السكيت قال : هو من قول الجاهلية : أشرق ثبير كما نغير ، أي ندفع لننحر . انتهى . وأظنهم أخرجوا يوم العيد منها لشهرته بلقب يخصه وهو يوم العيد ، وإلا فهي في الحقيقة تبع له في التسمية كما تبين من كلامهم . ومن ذلك حديث علي « لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع » أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح إليه موقوفاً ، ومعناه لا صلاة جمعة ولا صلاة عيد . قال : وكان أبو حنيفة يذهب بالتشريق في هذا إلى التكبير في دبر الصلاة يقول : لا تكبير إلا على أهل الأمصار . قال : وهذا لم نجد أحداً يعرفه ، ولا وافقه عليه أصحابه ولا غيرهما . انتهى . ومن ذلك حديث « من ذبح قبل التشريق - أي قبل صلاة العيد - فليعد » رواه أبو عبيد من مرسل الشعبي ورجاله ثقات ، وهذا كله يدل على أن يوم العيد من أيام التشريق ، والله أعلم .

**قوله ( وقال ابن عباس : وذكروا اسم الله في أيام معلومات )** كذا لأبي ذر عن الكشميني . وفي رواية كريمة وابن شبيوه « وقال ابن عباس : واذكروا الله إلخ » وللحمويّ والمستمل « وذكروا الله في أيام معلودات » واعترض عليه بأن التلاوة ﴿ وذكروا اسم الله في أيام معلومات ﴾ أو ﴿ واذكروا الله في أيام معلودات ﴾ وأجيب بأنه لم يقصد التلاوة ، وإنما حكى كلام ابن عباس ، وابن عباس أراد تفسير « المعلومات والمعلومات » وقد وصاه عبد بن حميد من طريق عمرو بن دينار عنه وفيه « الأيام المعلومات أيام التشريق ، والأيام المعلومات أيام العشر » وروى ابن مردويه من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « الأيام المعلومات التي قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة ، والمعلومات أيام التشريق » إسناده صحيح ، وظاهره إدخال يوم العيد في أيام التشريق . وقد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن عباس « أن المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده » ورجح الطحاوي هذا لقوله تعالى ﴿ وذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ﴾ فإنه مشعر بأن المراد أيام النحر . انتهى . وهذا لا يمنع تسمية أيام العشر معلومات ، ولا أيام التشريق معلودات ، بل تسمية أيام التشريق معلودات متفق عليه لقوله تعالى ﴿ واذكروا الله في أيام معلودات ﴾ الآية . وقد قيل : إنها إنما سميت معلودات لأنها إذا زيد عليها شيء عد ذلك حصراً أى في حكم حصر العدد ، والله أعلم .

**قوله ( وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى السوق في أيام العشر إلخ )** لم أره موصولاً عنهما ، وقد ذكره البيهقي أيضاً معلقاً عنهما وكذا البغوي ، وقال الطحاوي : كان مشايخنا يقولون بذلك أى بالتكبير في أيام العشر . وقد اعترض على البخاري في ذكر هذا الأثر في ترجمة العمل في أيام التشريق ، وأجاب الكرماني بأن عادته أن يضيف إلى الترجمة ما له بها أدنى ملاسة استطراداً . انتهى . والذي يظهر أنه أراد تساوي أيام التشريق بأيام العشر لجامع ما بينهما مما يقع فيهما من أعمال الحج ، ويدل على ذلك أن أثر أبي هريرة وابن عمر صريح في أيام العشر ، والأثر الذي بعده في أيام التشريق . وسيأتي مزيد بيان لذلك بعد قليل .

**قوله ( وكبر محمد بن خلف النافلة )** هو أبو جعفر الباقر ، وقد وصاه الدارقطني في المؤلف من طريق معن بن عيسى القزاز قال حدثنا أبو وهنة رزيق المدني قال « رأيت أبا جعفر محمد بن علي يكبر بمعى في أيام التشريق خلف النوافل » وأبو وهنة بفتح الواو وسكون الهاء بعدها نون ، ورزيق بتقديم الراء مصغراً ، وفي سياق هذا الأثر تعقب على الكرماني حيث جعله يتعلق بتكبير أيام العشر كالذي قبله ، قال ابن التين : لم يتابع محمداً على هذا أحد ، كذا قال ، والخلاف ثابت عند المالكية والشافعية هل يختص التكبير الذي بعد الصلاة في العيد بالفرائض أو يعم ، واختلف الترجيح عند الشافعية ، والراجح عند المالكية الاختصاص .

**قوله ( عن سليمان )** هو الأعمش ، ومسلم هو البطين بفتح الموحدة لقب بذلك لعظم بطنه ، وقد رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فصرح بسماع الأعمش له منه ولفظه « عن الأعمش قال سمعت مسلماً » وهكذا رواه الثوري وأبو معاوية وغيرهما من الحفاظ عن الأعمش ، وأخرجه أبو داود من رواية وكيع عن الأعمش فقال « عن مسلم ومجاهد وأبي صالح عن ابن عباس » فأما طريق مجاهد فقد

رواه أبو عوانة من طريق موسى بن أبي عائشة عن مجاهد فقال « عن ابن عمر » بدل ابن عباس . وأما طريق أبي صالح فقد رواه أبو عوانة أيضاً من طريق موسى بن أعين عن الأعمش فقال « عن أبي صالح عن أبي هريرة » والمحفوظ في هذا حديث ابن عباس ، وفيه اختلاف آخر عن الأعمش رواه أبو إسحق الفزاري عن الأعمش فقال « عن أبي وائل عن ابن مسعود » أخرجه الطبراني ، وقد وافق الأعمش على روايته له عن مسلم البطين سلمة بن كهيل عند أبي عوانة أيضاً ، ورواه عن سعيد بن جبير أيضاً القاسم بن أبي أيوب عند الدارمي وأبو عوانة وأبو جرير السخيتاني عند أبي عوانة وعدى بن ثابت عند البيهقي ، وسندكر ما في رواياتهم من القوائد والزوائد إن شاء الله تعالى .

**قوله ( ما العمل في أيام أفضل منها في هذه )** كذا لأكثر الرواة بالإيهام ، ووقع في رواية كريمة عن الكشميني « ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه » وهذا يقتضي نفى أفضلية العمل في أيام العشر على العمل في هذه الأيام إن فسرت بأنها أيام التشريق ، وعلى ذلك جرى بعض شراح البخاري ، وحمله على ذلك ترجمة البخاري المذكورة فزعم أن البخاري فسر الأيام المبهمة في هذا الحديث بأنها أيام التشريق ، وفسر العمل بالتكبير لكونه أورد الآثار المذكورة المتعلقة بالتكبير فقط . وقال ابن أبي جمرة : الحديث دال على أن العمل في أيام التشريق أفضل من العمل في غيره ، قال : ولا يعكر على ذلك كونها أيام عيد كما تقدم من حديث عائشة ، ولا ما صح من قوله عليه الصلاة والسلام « أنها أيام أكل وشرب » كما رواه مسلم ، لأن ذلك لا يمنع العمل فيها ، بل قد شرع فيها أعلى العبادات وهو ذكر الله تعالى ، ولم يمنع فيها منها إلا الصيام . قال : وسر كون العبادة فيها أفضل من غيرها أن العبادة في أوقات الغفلة فاضلة على غيرها ، وأيام التشريق أيام غفلة في الغالب فصار للعابد فيها مزيد فضل على العابد في غيرها كمن قام في جوف الليل وأكثر الناس نيام ، وفي أفضلية أيام التشريق نكتة أخرى وهي أنها وقعت فيها محنة الخليل بولده ثم من عليه بالفداء ، فثبت لها الفضل بذلك اهـ . وهو توجيه حسن إلا أن المنقول يعارضه ، والسياق الذي وقع في رواية كريمة شاذ مخالف لما رواه أبو ذر وهو من الحفاظ عن الكشميني شيخ كريمة بلفظ « ما العمل في أيام أفضل منها في هذا العشر » وكذا أخرجه أحمد وغيره عن غندر عن شعبة بالإسناد المذكور . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال « في أيام أفضل منه في عشر ذي الحجة » وكذا رواه الدارمي عن سعيد بن الربيع عن شعبة . ووقع في رواية وكيع المقدم ذكرها « ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام » يعني أيام العشر ، وكذا رواه ابن ماجه من طريق أبي معاوية عن الأعمش ، ورواه الترمذي من رواية أبي معاوية فقال « من هذه الأيام العشر » بدون يعني ، وقد ظن بعض الناس أن قوله « يعني أيام العشر » تفسير من بعض رواته ، لكن ما ذكرناه من رواية الطيالسي وغيره ظاهر في أنه من نفس الخبر . وكذا وقع في رواية القاسم بن أبي أيوب بلفظ « ما من عمل أركى عند الله ولا أعظم أجراً من خير يعمل في عشر الأضحي » وفي حديث جابر في صحيح أبي عوانة وابن حبان « ما من أيام أفضل عند الله من أيام عشر ذي الحجة » فظهر أن المراد بالأيام في حديث الباب أيام عشر ذي الحجة ، لكنه مشكل على ترجمة البخاري بأيام التشريق ويجاب بأجوبة . أحدها : أن الشيء يشرف بمجاورته للشيء الشريف ، وأيام التشريق تقع تلو أيام العشر ، وقد ثبتت الفضيلة لأيام العشر بهذا الحديث فثبتت بذلك الفضيلة لأيام

التشريق . ثانيها : أن عشر ذى الحجة إنما شرف لوقوع أعمال الحج فيه ، وبقية أعمال الحج تقع في أيام التشريق كالرمي والطواف وغير ذلك من تيماته فصارت مشتركة معها في أصل الفضل ، ولذلك اشتركت معها في مشروعية التكبير في كل منها ، وبهذا تظهر مناسبة إيراد الآثار المذكورة في صدر الترجمة لحديث ابن عباس كما تقدمت الإشارة إليها . ثالثها : أن بعض أيام التشريق هو بعض أيام العشر وهو يوم العيد ، وكما أنه خاتمة أيام العشر فهو مفتتح أيام التشريق ، فهما ثبت لأيام العشر من الفضل شاركها فيه أيام التشريق ، لأن يوم العيد بعض كل منها بل هو رأس كل منها وشريفه وعظيمه ، وهو يوم الحج الأكبر كما سيأتي في كتاب الحج إن شاء الله تعالى .

**قوله ( قالوا ولا الجهاد )** في رواية سلمة بن كهيل المذكورة « فقال رجل » ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث تعيين هذا السائل ، وفي رواية غندر عند الإسماعيلي قال « ولا الجهاد في سبيل الله مرتين » وفي رواية سلمة بن كهيل أيضاً « حتى أعادها ثلاثاً » ودل سؤالهم هذا على تقرر أفضلية الجهاد عندهم ، وكانهم استفادوه من قوله صلى الله عليه وسلم في جواب من سأله عن عمل يعدل الجهاد فقال « لا أجده » الحديث . وسيأتي في أوائل كتاب الجهاد من حديث أبي هريرة ، ونذكر هناك وجه الجمع بينه وبين هذا الحديث إن شاء الله تعالى .

**قوله ( إلا رجل خرج )** كذا للأكثر ، والتقدير إلا عمل رجل ، وللمستملى « إلا من خرج » .

**قوله ( يخاطر )** أى يقصد قهر عدوه ولو أدى ذلك إلى قتل نفسه .

**قوله ( فلم يرجع بشيء )** أى فيكون أفضل من العامل في أيام العشر أو مساوياً له ، قال ابن بطال : هذا اللفظ يحتمل أمرين ، أن لا يرجع بشيء من ماله وإن رجع هو ، وأن لا يرجع هو ولا ماله بأن يرزقه الله الشهادة . وتعقبه الزين بن المنير بأن قوله « فلم يرجع بشيء » يستلزم أنه يرجع بنفسه ولا بده . وهو تعقب مردود ، فإن قوله « فلم يرجع بشيء » نكرة في سياق النفي فتعم ما ذكر ، وقد وقع في رواية الطيالسي وغندر وغيرهما عن شعبة وكذا في أكثر الروايات التي ذكرناها « فلم يرجع من ذلك بشيء » . والحاصل أن نفي الرجوع بالشئ لا يستلزم إثبات الرجوع بغير شئ ، بل هو على الاحتمال كما قال ابن بطال ، ويدل على الثاني ورود بلفظ يقتضيه ، فعند أبي عوانة من طريق إبراهيم بن حميد عن شعبة بلفظ « إلا من عقر جواده وأهريق دمه » وعنده في رواية القاسم بن أبي أيوب « إلا من لا يرجع بنفسه ولا ماله » وفي طريق سلمة بن كهيل « فقال ، لا إلا أن لا يرجع » وفي حديث جابر « إلا من عفر وجهه في التراب » فظهر بهذه الطرق ترجيح ما رده ، والله أعلم . وفي الحديث تعظيم قدر الجهاد وتفاوت درجاته وأن الغاية القصوى فيه بذل النفس لله ، وفيه تفضيل بعض الأزمنة على بعض كالأمكنة ، وفضل أيام عشر ذى الحجة على غيرها من أيام السنة ، وتظهر فائدة ذلك فيمن نذر الصيام أو عاق عملاً من الأعمال بأفضل الأيام ، فلو أفرد يوماً منها تعيين يوم عرفة ، لأنه على الصحيح أفضل أيام العشر المذكور ، فإن أراد أفضل أيام الأسبوع تعيين يوم الجمعة : جمعاً بين حديث الباب وبين حديث أبي هريرة مرفوعاً « خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة » رواه مسلم ، أشار إلى ذلك كله النووي في شرحه ، وقال الداودي : لم يرد عليه الصلاة والسلام أن هذه الأيام خير من يوم الجمعة ، لأنه قد يكون فيها يوم الجمعة : يعنى فيلزم تفضيل

الشيء على نفسه . وتعقب بأن المراد أن كل يوم من أيام العشر أفضل من غيره من أيام السنة سواء كان يوم الجمعة أم لا ، ويوم الجمعة فيه أفضل من الجمعة في غيره لاجتماع الفضائل فيه . واستدل به على فضل صيام عشر ذي الحجة لاندراج الصوم في العمل ، واستشكل بتحريم الصوم يوم العيد ، وأجيب بأنه محمول على الغالب ، ولا يرد على ذلك ما رواه أبو داود وغيره عن عائشة قالت « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صائماً العشر قط » لاحتمال أن يكون ذلك لكونه كان يترك العمل وهو يجب أن يعمل خشية أن يفرض على أمته ، كما رواه الصحيحان من حديث عائشة أيضاً . والذي يظهر أن السبب في امتياز عشر ذي الحجة لمكان اجتماع أمهات العبادات فيه ، وهي الصلاة والصيام والصدقة والحج ، ولا يتأتى ذلك في غيره . وعلى هذا هل يختص الفضل بالحاج أو يعم المقيم ؟ فيه احتمال . وقال ابن بطلال وغيره : المراد بالعمل في أيام التشريق التكبير فقط ، لأنه ثبت أنها أيام أكل وشرب وبغال ، وثبت تحريم صومها ، وورد فيه إباحة اللهو بالحراب ونحو ذلك ، فدل على تفرغها لذلك ، مع الحض على الذكر المشروع منه فيها التكبير فقط ، ومن ثم اقتصر المصنف على إيراد الآثار المتعلقة بالتكبير . وتعقبه الزين بن المنير بأن العمل إنما يفهم منه عند إطلاقه العبادة ، وهي لا تنافي استيفاء حظ النفس من الأكل وسائر ما ذكر ، فإن ذلك لا يستغرق اليوم والليلة . وقال الكرمانى : الحث على العمل في أيام التشريق لا ينحصر في التكبير ، بل المتبادر إلى الذهن منه أنه المناسك من الرمي وغيره الذى يجتمع مع الأكل والشرب ، قال : مع أنه لو حمل على التكبير وحده لم يبق لقول المصنف بعده « باب التكبير أيام منى » معنى ، ويكون تكراراً محضاً اهـ . والذي يجتمع مع الأكل والشرب لكل أحد من العبادة هو الذكر المأمور به ، وقد فسر بالتكبير كما قال ابن بطلال ، وأما المناسك فمختصة بالحاج ، وجزمه بأنه تكرار متعقب ، لأن الترجمة الأولى لفضل التكبير والثانية لمشروعيته وصفته ، أو أراد تفسير العمل المحمل في الأولى بالتكبير المصرح به في الثانية فلا تكرار . وقد وقع في رواية ابن عمر من الزيادة في آخره « فأكثروا فيهن من التهليل والتحميد والتكبير » ولليهنى في الشعب من طريق عدى بن ثابت في حديث ابن عباس « فأكثروا فيهن من التهليل والتكبير » وهذا يؤيد ما ذهب إليه ابن بطلال ، وفي رواية عدى من الزيادة « وأن صيام يوم منها يعدل صيام سنة ، والعمل بسبعمائة ضعف » وللترمذى من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة « يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة ، وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر » لكن إسناده ضعيف ، وكذا الإسناد إلى عدى بن ثابت ، والله أعلم .

### باب التكبير أيام منى ، وإذا غدا إلى عرفة

وكان عمرُ يُكَبِّرُ في قُبَّتِهِ بمنى فيسمعه أهل المسجد فيكبرون ، ويكبر أهل الأسواق حتى ترتج منى تكبيراً . وكان ابن عمر يُكَبِّرُ بمنى تلك الأيام وخلف الصلاة وعلى فراشه وفي فسطاطه ومجلسه وممشاه تلك الأيام جميعاً . وكانت ميمونة تكبر يوم النحر ، وكان النساء يكبرن خلف أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز ليالي التشريق مع الرجال في المسجد .

٩٤٦ - حدثنا أبو نعيم قال نا مالك بن أنس قال حدثني محمد بن أبي بكر الثقفي قال :

سألت أنس بن مالك - ونحن غاديان من منى إلى عرفات - عن التلبية: كيف كنتم تصنعون مع النبي صلى الله عليه؟ قال: كان يلبي الملبى لا ينكر عليه، ويكبر المكبر فلا ينكر عليه.

[الحديث ٩٧٠ - طرفه في: ١٦٥٩].

[٩٧١]

٩٤٧- نا محمد قال نا عمر بن حفص قال نا أبي عن عاصم عن حفصة عن أم عطية: كنا نؤمر أن نخرج يوم العيد، حتى نخرج البكر من خدرها، حتى نخرج الحيض فيكن خلف الناس فيكبرن بتكبيرهم ويدعون بدعائهم، يرجون بركة ذلك اليوم وطهرته.

**قوله (باب التكبير أيام منى)** أى يوم العيد والثلاثة بعده، وقوله (وإذا غدا إلى عرفة) أى صبح يوم التاسع، قال الخطابي: حكمة التكبير في هذه الأيام أن الجاهلية كانوا يذبحون لطواغيتهم فيها فشرع التكبير فيها إشارة إلى تخصيص الذبح له وعلى اسمه عز وجل.

**قوله (وكان عمر يكبر في قبته بمنى إلخ)** وصله سعيد بن منصور من رواية عبيد بن عمير قال «كان عمر يكبر في قبته بمنى، ويكبر أهل المسجد ويكبر أهل السوق، حتى ترتج منى تكبيراً» ووصله أبو عبيد من وجه آخر بلفظ التعليق، ومن طريقه البيهقي. وقوله «ترتج» بثقل الجيم أى تضطرب وتتحرك، وهى مبالغة فى اجتماع رفع الأصوات.

**قوله (وكان ابن عمر إلخ)** وصله ابن المنذر والفاكهي في «أخبار مكة» من طريق ابن جريج «أخبرني نافع أن ابن عمر «فذكره سواء». والفسطاط بضم الفاء ويجوز كسرهما ويجوز مع ذلك بالمشاة بدل الطاء وبإدغامها في السين فتلك ست لغات، وقوله فيه «وتلك الأيام جميعاً» أراد بذلك التأكيد، ووقع في رواية أبي ذر بدون واو على أنها ظرف لما تقدم ذكره.

**قوله (وكانت ميمونة)** أى بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم، ولم أقف على أثرها بهذا موصولا.

**قوله (وكان النساء)** فى رواية غير أبى ذر «وكن النساء» وهى على اللغة القليلة، وأبان المذكور هو ابن عثمان بن عفان، وكان أميراً على المدينة فى زمن ابن عم أبيه عبد الملك بن مزوان، وقد وصل هذا الأثر أبو بكر بن أبى الدنيا فى «كتاب العيدين» وحديث أم عطية فى الباب سلفهن فى ذلك، وقد اشتملت هذه الآثار على وجود التكبير فى تلك الأيام عقب الصلوات وغير ذلك من الأحوال. وفيه اختلاف بين العلماء فى مواضع: فمنهم من قصر التكبير على أعقاب الصلوات، ومنهم من خص ذلك بالمكتوبات دون النوافل، ومنهم من خصه بالرجال دون النساء، وبالجماعة دون المنفرد، وبالمؤداة دون المقضية، وبالمقيم دون المسافر، وبساكن المصر دون القرية. وظاهر اختيار البخارى شمول ذلك للجميع، والآثار التى ذكرها تساعده. وللعلماء اختلاف أيضاً فى ابتدائه وانتهائه فقليل: من صبح يوم عرفة، وقيل من ظهره، وقيل من عصره، وقيل من صبح يوم النحر، وقيل من ظهره. وقيل فى الانتهاء إلى ظهر يوم النحر، وقيل إلى عصره. وقيل إلى ظهر ثانيه، وقيل إلى صبح آخر أيام التشريق، وقيل إلى ظهره، وقيل إلى

عصره . حكى هذه الأقوال كلها النووى إلا الثانى من الانتهاء . وقد رواه البيهقى عن أصحاب ابن مسعود ولم يثبت فى شيء من ذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم حديث ، وأصح ما ورد فيه عن الصحابة قول على وابن مسعود إنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى أخرجه ابن المنذر وغيره والله أعلم . وأما صيغة التكبير فأصح ما ورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان قال « كبروا الله ، الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر كبيراً » ونقل عن سعيد بن جبير ومجاهد وعبد الرحمن بن أبى ليلى أخرجه جعفر الفريابى فى « كتاب العيدين » من طريق يزيد بن أبى زياد عنهم وهو قول الشافعى وزاد « والله الحمد » ، وقيل يكبر ثلاثاً ويزيد « لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلخ » ، وقيل يكبر ثنتين بعدهما « لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد » جاء ذلك عن عمر ، وعن ابن مسعود نحوه وبه قال أحمد وإسحق ، وقد أحدث فى هذا الزمان زيادة فى ذلك لا أصل لها .

**قوله ( سألت أنساً ) فى رواية أبى ذر سألت أنس بن مالك .**

**قوله ( ويكبر المكبر فلا ينكر عليه )** هذا موضع الترجمة ، وهو متعلق بقوله فيها « وإذا غدا إلى عرفة » وظاهره أن أنساً احتج به على جواز التكبير فى موضع التلبية . ويحتمل أن يكون من كبر أضاف التكبير إلى التلبية ، وسيأتى بسط الكلام عليه فى كتاب الحج إن شاء الله تعالى .

**قوله ( حدثنا محمد حدثنا عمر بن حفص )** كذا فى بعض النسخ عن أبى ذر وكذا لكريمة وأبى الوقت « حدثنا محمد » غير منسوب ، وسقط من رواية ابن شبيب وابن السكن وأبى زيد المروزى وأبى أحمد الجرجانى ، ووقع فى رواية الأصيلى عن بعض مشايخه « حدثنا محمد البخارى » فعلى هذا لا واسطة بين البخارى وبين عمر بن حفص فيه ، وقد حدث البخارى عنه بالكثير بغير واسطة ، وربما أدخل بينه وبينه الواسطة أحياناً ، والراجع سقوط الواسطة بينهما فى هذا الإسناد ، وبذلك جزم أبو نعيم فى المستخرج . ووقع فى حاشية بعض النسخ لأبى ذر : محمد هذا يشبه أن يكون هو الذهلى فالله أعلم . وعاصم المذكور فى الإسناد هو ابن سليمان ، وحفصة هى بنت سيرين ، وسيأتى الكلام على المتن بعد سبعة أبواب . وسبق بعضه فى كتاب الحىض . وموضع الترجمة منه قوله « ويكبرن بتكبيرهم » لأن ذلك فى يوم العيد وهو من أيام منى ، ويلتحق به بقية الأيام للجامع ما بينهما من كونهن أياماً معدودات وقد ورد الأمر بالذكر فيهن .

**قوله ( كنا نؤمر )** كذا فى هذه ، وسيأتى قريباً بلفظ « أمرنا نبينا » .

**قوله ( حتى نخرج )** بضم النون وحتى للغاية ، والتى بعدها للمبالغة .

**قوله ( من خلدها )** بكسر المعجمة أى سترها ، وفى رواية الكشميهنى « من خدرتها » بالتأنيث . وقوله فى آخره « وطهرته » بضم الطاء المهملة وسكون الهاء لغة فى الطهارة ، والمراد بها التطهر من الذنوب . **قوله ( فيكبرن بتكبيرهم )** ذكر التكبير فى حديث أم عطية من هذا الوجه من غرائب الصحيح ، وقد أخرجه مسلم أيضاً

### باب الصلاة إلى الحرب يوم العيد

[٩٧٢] ٩٤٨- حدثني محمد بن بشار قال نا عبد الوهاب قال نا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه كان تركز الحرب فدامه يوم الفطر والنحر، ثم يصلي.

قوله (باب الصلاة إلى الحرب) زاد الكشميني «يوم العيد» وقد تقدمت هذه الترجمة بهذا الحديث دون زيادة الكشميني في أبواب السترة. وعبد الوهاب المذكور هنا هو ابن عبد الحميد الثقفي.

### باب حمل العنزة - أو الحرب - بين يدي الإمام يوم العيد

[٩٧٣] ٩٤٩- حدثنا إبراهيم بن المنذر قال نا الوليد قال نا أبو عمرو قال حدثني نافع عن ابن عمر قال: كان النبي صلى الله عليه يغدو إلى المصلى والعنزة بين يديه تحمل وتُنصب بالمصلى بين يديه، فصلى إليها.

قوله (باب حمل العنزة أو الحرب بين يدي الإمام) أورد فيه حديث ابن عمر المذكور من وجه آخر، وكأنه أفرد له ترجمة ليشر بمغايرة الحكم، لأن الأولى تبين أن سترة المصلى لا يشترط فيها أن توارى جسده، والثانية تثبت مشروعية المشي بين يدي الإمام بآلة من السلاح، ولا يعارض ذلك ما تقدم من النهي عن حمل السلاح يوم العيد لأن ذلك إنما هو عند خشية التأذى كما تقدم قريباً. والوليد المذكور هنا هو ابن مسلم، وقد صرح بتحديث الأوزاعي له وبتحديث نافع للأوزاعي فأمن تدليس الوليد وتسويته، وليس للأوزاعي عن نافع عن ابن عمر موصولاً في الصحيح غير هذا الحديث، أشار إلى ذلك الحميدي. وقد تقدم الكلام على المتن في «باب سترة الإمام» مستوفى بحمد الله تعالى.

### باب خروج النساء والحیض إلى المصلى

[٩٧٤] ٩٥٠- حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا حماد عن أيوب عن محمد عن أم عطية قالت: أمرنا أن نخرج العواتق ذوات الخدور. وعن أيوب عن حفصة بنحوه. وزاد في حديث حفصة قال -أو قالت-: العواتق وذوات الخدور، ويعتزلن الحيض المصلى.

قوله (باب خروج النساء والحيض إلى المصلى) أي يوم العيد.

قوله (حدثنا حماد) كذا لكريمة، ونسبه الباقون «ابن زيد».

قوله (أمرنا نبينا صلى الله عليه وسلم) كذا لأبي ذر عن الحموي والمستمل، وللباقين «أمرنا» بضم الهمزة وحذف لفظ نبينا، ووقع لمسلم عن أبي الربيع الزهراني عن حماد «قالت أمرنا» تغني النبي صلى الله عليه وسلم، وفي رواية سليمان بن حرب عن حماد عند الإسماعيلي «قالت أمرنا بأبا» بكسر الموحدة بعدها همزة مفتوحة ثم موحدة مائلة وعلى هذا فكأنه كان في رواية الحجي كذلك لكن بإبدال الهمزة ياء تحتانية



فتصير صورتها « بييا » فكأنها تصحفت فصارت نيينا ، وأضاف إليها بعض الكتاب الصلاة بعد التصحيف .  
وأما رواية مسلم فكأنها كانت أمرنا على البناء كما وقع عند الكشميين وغيره فأفصح بعض الرواة بتسمية  
الآمر والله أعلم . وإنما قلت ذلك لأن سليمان بن حرب أثبت الناس في حماد بن زيد . وقد تقدم معنى قول  
أم عطية « بأبي » في كتاب الخيض .

**قوله ( وعن أيوب )** هو معطوف على الإسناد المذكور . والحاصل أن أيوب حدث به حماداً  
عن أم عطية ، وعن حفصة عن أم عطية أيضاً ، وقد وقع ذلك صريحاً في رواية سليمان بن حرب المذكورة ،  
ورواه أبو داود عن محمد بن عبد الله ، وأبو يعلى عن أبي الربيع كلاهما عن حماد عن أيوب عن محمد عن  
أم عطية ، وعن أيوب عن حفصة عن امرأة تحدث عن امرأة أخرى ، وزاد أبو الربيع في رواية حفصة  
ذكر الجلباب ، وتبين بذلك أن سياق محمد بن سيرين مغاير لسياق حفصة لإسناداً أو متناً ، ولم يصب من  
حمل لإحدى الروائين على الأخرى . وسيأتى الكلام على الجلباب وعلى بقية فوائد هذا الحديث بعد أربعة  
أبواب إن شاء الله تعالى .

### باب خروج الصبيان إلى المصلّى

٩٥١- حدثنا عمرو بن عباس قال نا عبد الرحمن قال نا سفيان عن عبد الرحمن بن  
عابس قال سمعت ابن عباس قال : خرجت مع النبي صلى الله عليه يوم فطر أو أضحي ، فصلّى ،  
ثم خطب ، ثم أتى النساء فوعظهن فذكرهن ، وأمرهن بالصدقة ، فرأيتهن يهوين بأيديهن يقذفنه  
في ثوب بلال ، ثم انطلق هو وبلال إلى بيته . [٩٧٥]

**قوله ( باب خروج الصبيان إلى المصلّى )** أى في الأعياد ، وإن لم يصلوا . قال الزين بن المنير :  
آثر المصنف في الترجمة قوله « إلى المصلّى » على قوله صلاة العيد ليعم من يتأتى منه الصلاة ومن لا يتأتى .  
**قوله ( عن عبد الرحمن ابن عباس )** بموحدة مكسورة ثم مهملة ، وصرح يحيى القطان عن الثوري  
بأن عبد الرحمن المذكور حدثه كما سيأتى بعد باب .

**قوله ( خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم فطر أو أضحي )** ليس في هذا السياق بيان كونه  
كان صبيّاً حينئذ ليطابق الترجمة ، لكن جرى المصنف على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق  
الحديث الذي يورده ، فسيأتى بعد باب بلفظ « ولولا مكانى من الصغر ما شهدته » ويأتى بقية الكلام عليه  
في الباب المذكور إن شاء الله تعالى . وقوله « يوم فطر أو أضحي » شك من الراوى عن ابن عباس ، وسيأتى  
بعد بابين من وجه آخر عن ابن عباس الجزم بأنه يوم الفطر .

### باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد

وقال أبو سعيد : قام النبي صلى الله عليه مُقابل الناس .

٩٥٢- نا أبو نعيم قال نا محمد بن طلحة عن زبيد عن الشعبي عن البراء : خرج النبي [٩٧٦]

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ أَضْحَى إِلَى الْبَقِيعِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بَوَجْهِهِ وَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ نُسْكِنَا فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نَبْدَأَ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ. فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ وَافَقَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ شَيْءٌ عَجَلُهُ لِأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ». فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي ذَبَحْتُ وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ. قَالَ: «اذْبَحْهَا، وَلَا تَفِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

**قوله (باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد)** قال الزين بن المنير ما حاصله : إن إعادة هذه الترجمة بعد أن تقدم نظيرها في الجمعة لرفع احتمال من يتوهم أن العيد يخالف الجمعة في ذلك ، وأن استقبال الإمام في الجمعة يكون ضروريا لكونه يخطب على المنبر ، بخلاف العيد فإنه يخطب فيه على رجليه كما تقدم في «باب خطبة العيد» ، فأراد أن يبين أن الاستقبال سنة على كل حال .

**قوله (قال أبو سعيد : قام النبي صلى الله عليه وسلم مقابل الناس)** هو طرف من حديث وصله المصنف في «باب الخروج إلى المصلى» وقد تقدم قبل عشرة أبواب بلفظ «ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس» وفي رواية مسلم «قام فأقبل على الناس» الحديث .

**قوله في حديث البراء (فإنه شيء عجله لأهله)** في رواية المستمل «فإنما هو شيء» وقوله فيه : «ولا تنى عن أحد بعدك» كذا للمستمل والحموي بقاء ، وللكشميني والباقي «ولا تغنى» بالغين المعجمة والنون وضم أوله ، والمعنى متقارب . وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الأضاحي إن شاء الله تعالى . وموضع الترجمة منه قوله «ثم أقبل علينا بوجهه» .

### باب العلم بالمصلى

٩٥٣- حدثنا مسدد قال نا يحيى قال نا سفيان قال حدثني عبد الرحمن بن عباس قال : [٩٧٧] سمعت ابن عباس قيل له : أشهدت العيد مع النبي صلى الله عليه ؟ قال : نعم ، ولولا مكاني من الصغر ما شهدت ، حتى أتى العلم الذي عند دار كثير بن الصلت فصلّى ثم خطب ، ثم أتى النساء ومعه بلال فوعظهن وذكرهن وأمرهن بالصدقة فرأيتهن يهوين بأيديهن يقذفنه في ثوب بلال ، ثم انطلق هو وبلال إلى بيته .

**قوله (باب العلم الذي بالمصلى)** تقدم في «باب الخروج إلى المصلى بغير منبر» التعريف بمكان المصلى ، وأن تعريفه بكونه عند دار كثير بن الصلت على سبيل التقريب للسامع ، وإلا فدار كثير بن الصلت محدثة بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وظهر من هذا الحديث أنهم جعلوا المصلاه شيئا يعرف به وهو المراد بالعلم ، وهو بفتحتين : الشيء الشاخص .

**قوله (ولولا مكاني من الصغر ما شهدت)** أي حضرته ، وهذا مفسر للمراد من قوله في «باب وضوء الصبيات» : ولولا مكاني منه ما شهدت ، فدل هذا على أن الضمير في قوله «منه» يعود على غير

مذكور وهو الصغر ، ومشى بعضهم على ظاهر ذلك السياق فقال : إن الضمير يعود على النبي صلى الله عليه وسلم ، والمعنى ولولا منزلتي من النبي صلى الله عليه وسلم ما شهدت معه العيد ، وهو متجه لكن هذا السياق يخالفه ، وفيه نظر لأن الغالب أن الصغر في مثل هذا يكون مانعاً لا مقتضياً ، فاعل فيه تقديماً وتأخيراً ، ويكون قوله من الصغر متعلقاً بما بعده فيكون المعنى لولا منزلتي من النبي صلى الله عليه وسلم ما حضرت لأجل صغري ، ويمكن حمله على ظاهره وأراد : بشهود ما وقع من وعظه للنساء ، لأن الصغر يقتضي أن يغتفر له الحضور معهن بخلاف الكبر ، قال ابن بطلال : خروج الصبيان للمصلي إنما هو إذا كان الصبي ممن يضبط نفسه عن اللعب ويعقل الصلاة ويتحفظ مما يفسدها ، ألا ترى إلى ضبط ابن عباس القصة اهـ . وفيه نظر لأن مشروعية إخراج الصبيان إلى المصلي إنما هو للتبرك وإظهار شعار الإسلام بكثرة من يحضر منهم ، ولذلك شرع للحيض كما سيأتي ، فهو شامل لمن تقع منهم الصلاة أو لا . وعلى هذا إنما يحتاج أن يكون مع الصبيان من يضبطهم عما ذكر من اللعب ونحوه سواء صلوا أم لا . وأما ضبط ابن عباس القصة فلعله كان لفرط ذكائه ، والله أعلم .

**قوله ( حتى أتى العلم )** كذا وقع في هذه الرواية ذكر الغاية بغير ابتداء ، والمعنى خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم أو شهدت الخروج معه حتى أتى ، وكأنه حذف للدلالة السياق عليه .

**قوله ( ثم أتى النساء )** يشعر بأن النساء كن على حدة من الرجال غير مختلطات بهم .

**قوله ( ومعه بلال )** فيه أن الأدب في مخاطبة النساء في الموعظة أو الحكم أن لا يحضر من الرجال إلا من تدعو الحاجة إليه من شاهد ونحوه ، لأن بلالا كان خادماً للنبي صلى الله عليه وسلم ومتولى قبض الصدقة ، وأما ابن عباس فقد تقدم أن ذلك اغتفر له بسبب صغره .

**قوله ( يهون )** بضم أوله أى يلقين ، وقوله ( يقدفنه ) أى يلقين الذى يهون به ، وقد فسر في الباب الذى يليه من طريق أخرى من حديث ابن عباس أيضاً وسيأخذه .

**( تنبيه )** : وقع في رواية أبى على الكشاني عقب هذا الحديث قال محمد بن كثير : العلم . انتهى . وقد وصل المؤلف طريق ابن كثير هذا في كتاب الاعتصام فقال « حدثنا محمد بن كثير حدثنا سفيان » فذكره . ولما أخرج البيهقي طريق ابن كثير هذا في العيدين قال : أخرجه البخاري فقال : وقال ابن كثير : فكأنه أشار إلى هذه الرواية ولم يستحضر الطريق التي في الاعتصام .

### باب موعظة الإمام النساء يوم العيد

٩٥٤ - حدثني إسحاق بن إبراهيم بن نصر قال نا عبدالرزاق قال أنا ابن جريج قال [٩٧٨]

أخبرني عطاء عن جابر بن عبد الله قال سمعته يقول : قام النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفطر فصلى ، فبدأ بالصلاة ثم خطب . فلما فرغ نزل فأتى النساء فذكرهن وهو يتوكأ على يد بلال ، وبلال باسط ثوبه يلقي فيه النساء الصدقة . قلت لعطاء : زكاة يوم الفطر ؟ قال : لا ، ولكن صدقة

يتصدقن حينئذ : تلقى فتخها ويلقين . قلت : أترى حقاً ؟ قال : على الإمام ذلك ويذكرهن وقال : إنه لحق عليهن ، وما لهن لا يفعلونه ؟ .

[٩٧٩] ٩٥٥- قال ابن جريج : وأخبرني الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس قال : شهدت الفطر مع النبي صلى الله عليه وأبي بكر وعمر وعثمان يصلونها قبل الخطبة ، ثم يخطب بعد . خرج النبي صلى الله عليه كأنني أنظر إليه حين يجلس بيده ، ثم أقبل يشقهم حتى جاء النساء معه بلال فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايَعَنَّكَ ﴾ الآية . ثم قال حين فرغ منها : « آتَنَ عَلَى ذَلِكَ ؟ » قالت امرأة واحدة منهن - لم تجبه غيرها - : نعم . لا يدري حسن من هي . قال : « فتصدقن » ، فبسط بلال ثوبه ثم قال : « هلم ، لكن فداءً أبي وأمي » . فيلقين الفتح والخواتيم في ثوب بلال . قال عبدالرزاق : الفتح : الخواتيم العظام كانت في الجاهلية .

قوله ( باب موعظة الإمام النساء يوم العيد ) أى إذا لم يسمعن الخطبة مع الرجال .

قوله ( حدثني إسحق بن إبراهيم بن نصر ) نسب في رواية الأصيل إلى جده فقال إسحق بن نصر .

قوله ( ثم خطب ، فلما فرغ نزل ) فيه إشعار بأنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب على مكان مرتفع لما يقتضيه قوله « نزل » وقد تقدم في « باب الخروج إلى المصلى » أنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب في المصلى على الأرض ، فلعل الراوى ضمن النزول معنى الانتقال . وزعم عياض أن وعظه للنساء كان في أثناء الخطبة وأن ذلك كان في أول الإسلام وأنه خاص به صلى الله عليه وسلم ، وتعقبه النووى بهذه المصراحة بأن ذلك كان بعد الخطبة وهو قوله « فلما فرغ نزل فأتى النساء » والخصائص لا تثبت بالاحتمال .

قوله ( قلت لعطاء ) القائل هو ابن جريج ، وهو موصول بالإسناد المذكور ، وقد تقدم الحديث من وجه آخر عن ابن جريج في « باب المشى » بدون هذه الزيادة . ودل هذا السؤال على أن ابن جريج فهم من قوله « الصدقة » أنها صدقة الفطر بقرينة كونها يوم الفطر وأخذ من قوله « وبلال باسط ثوبه » لأنه يشعر بأن الذى يلقى فيه شيء يحتاج إلى ضم فهو لائق بصدقة الفطر المقدرة بالكيل ، لكن بين له عطاء أنها كانت صدقة تطوع ، وأنها كانت مما لا يجزئ في صدقة الفطر من خاتم ونحوه .

قوله ( تلقى ) أى المرأة ، والمراد جنس النساء ، ولذلك عطف عليه بصيغة الجمع فقال « ويلقين » أو المعنى تلقى الواحدة ، وكذلك الباقيات يلقين .

قوله ( فتخها ) بفتح الفاء والمثناة من فوق وبالحاء المعجمة كذا للأكثر ، وللمستملى والحموي « فتختها » بالتأنيث ، وسيأتى تفسيره قريباً ، وحذف مفعول يلقين اكتفاء ، وكرر الفعل المذكور في رواية مسلم إشارة إلى التنويع ، وسيأتى في حديث ابن عباس بلفظ « فيلقين الفتح والخواتم » .

قوله ( قلت ) القائل أيضاً ابن جريج ، والمستول عطاء . وقوله « أنه لحق عليهن » ظاهره أن عطاء

كان يرى وجوب ذلك ، ولهذا قال عياض : لم يقل بذلك غيره . وأما النووى فحماله على الاستحباب . وقال : لا مانع من القول به ، إذا لم يترتب على ذلك مفسدة .

**قوله ( قال ابن جريج وأخبرني الحسن بن مسلم )** هو معطوف على الإسناد الأول وقد أفرد مسلم الحديث من طريق عبد الرزاق ، وساق الثاني قبل الأول فقدم حديث ابن عباس على حديث جابر ، وقد تقدم من وجه آخر عن ابن جريج مختصراً في « باب الخطبة » .

**قوله ( خرج النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا فيه بغير أداة عطف ، وسيأتى في « باب تفسير الممتحنة » من وجه آخر عن ابن جريج بلفظ « فنزل نبي الله صلى الله عليه وسلم » ، وكذا مسلم من طريق عبد الرزاق هذه ، وقوله « ثم يخطب » بضم أوله على البناء للمجهول .

**قوله ( حين يجلس )** بتشديد اللام المكسورة ، وحذف مفعوله ، وهو ثابت في رواية مسلم بلفظ « يجلس الرجال بيده » ، وكأنهم لما انتقل عن مكان خطبته أرادوا الانصراف فأمرهم بالجلوس حتى يفرغ من حاجته ثم ينصرفوا جميعاً ، أو لعلهم أرادوا أن يتبعوه فتنههم فيقوى البحث الماضي في آخر الباب الذي قبله .

**قوله ( فقالت امرأة واحدة منهن لم يجبه غيرها : نعم )** زاد مسلم « يا نبي الله » وفيه دلالة على الاكتفاء في الجواب بنعم وتنزيلها منزلة الإقرار ، وأن جواب الواحد عن الجماعة كاف إذا لم ينكروا ولم يمنع مانع من إنكارهم .

**قوله ( لا يدرى حسن من هي )** حسن هو الراوى له عن طاوس ووقع في مسلم وحده « لا يدرى حينئذ » وجزم جمع من الحفاظ بأنه تصحيف ، ووجهه النووى بأمر محتمل لكن اتحاد المخرج دال على ترجيح رواية الجماعة ولا سيما وجود هذا الموضع في مصنف عبد الرزاق الذي أخرجه من طريقه في البخارى موافقاً لرواية الجماعة . والفرق بين الروایتين أن في رواية الجماعة تعيين الذي لم يدر من المرأة ، بخلاف رواية مسلم . ولم أقف على تسمية هذه المرأة ، إلا أنه يختلج في خاطري أنها أسماء بنت يزيد ابن السكن التي تعرف بخطيبة النساء ، فإنها روت أصل هذه القصة في حديث أخرجه البيهقي والطبراني وغيرهما من طريق شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى النساء وأنا معهن فقال : يا معشر النساء إنكن أكثر حطب جهنم . فناديت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت عليه جريئة : لم يا رسول الله ؟ قال : لأنكن تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير » الحديث ، فلا يبعد أن تكون هي التي أجابته أولاً بنعم ، فإن القصة واحدة ، فلعل بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر كما في نظائره والله أعلم . وقد روى الطبراني من وجه آخر عن أم سلمة الأنصارية — وهي أسماء المذكورة — أنها كانت في النسوة اللاتي أخذ عليهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أخذ الحديث ، ولابن سعد من حديثها « أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق ... الآية » .

**قوله ( قال فتصدقن )** هو فعل أمر لهن بالصدقة والفاء سببية أو داخلية على جواب شرط محذوف

تقديره إن كنتن على ذلك فتصدقن ، ومناسبتة للآية من قوله « ولا يعصينك في معروف » فإن ذلك من جملة المعروف الذي أمرن به .

قوله ( ثم قال هلم ) القائل هو بلال ، وهو على اللغة الفصحى في التعبير بها للمفرد والجمع .

قوله ( لكن ) بضم الكاف وتشديد النون ، وقوله « فدا » بكسر الفاء والقصر .

قوله ( قال عبد الرزاق : الفتنخ الخواتيم العظام كانت في الجاهلية ) لم يذكر عبد الرزاق في أى شيء كانت تلبس ، وقد ذكر ثعلب أنهن كن يلبسها في أصابع الأرجل اهـ . ولهذا عطف عليها الخواتيم لأنها عند الإطلاق تنصرف إلى ما يلبس في الأيدي ، وقد وقع في بعض طرقة عند مسلم هنا ذكر الخلاخيل ، وحكى عن الأصمعي أن الفتنخ الخواتيم التي لا فصوص لها ، فعلى هذا هو من عطف الأعم على الأخص . وفي هذا الحديث من الفوائد أيضاً استحباب وعظ النساء وتعليمهن أحكام الإسلام وتذكيرهن بما يجب عليهن ، ويستحب حثن على الصدقة وتخصيصهن بذلك في مجالس منفرد ، ومحل ذلك كله إذا أمن الفتنة والمفسدة . وفيه خروج النساء إلى المصلى كما سيأتى في الباب الذى بعده . وفيه جواز التفدية بالأب والأم ، وملاطفة العامل على الصدقة بمن يدفعها إليه . واستدل به على جواز صدقة المرأة من مالها من غير توقف على إذن زوجها أو على مقدار معين من مالها كالثلث خلافاً لبعض المالكية ووجه الدلالة من القصة ترك الاستفصال عن ذلك كله . قال القرطبي : ولا يقال في هذا إن أزواجهن كانوا حضوراً لأن ذلك لم ينقل ولو نقل فليس فيه تسليم أزواجهن لمن ذلك لأن من ثبت له الحق فالأصل بقاءه حتى يصرح بإسقاطه ولم ينقل أن القوم صرحوا بذلك اهـ . وأما كونه من الثلث فما دونه فإن ثبت أنهن لا يجوز لمن التصرف فيما زاد على الثلث لم يكن في هذه القصة ما يدل على جواز الزيادة ، وفيه أن الصدقة من دوافع العذاب لأنه أمرهن بالصدقة ثم علل بأنهن أكثر أهل النار لما يقع منهن من كفران النعم وغير ذلك كما تقدم في كتاب الحيض من حديث أبي سعيد . ووقع نحوه عند مسلم من وجه آخر في حديث جابر ، وعند البيهقي من حديث أسماء بنت يزيد كما تقدمت الإشارة إليه . وفيه بذل النصيحة والإغلاظ بها لمن احتيج في حقه إلى ذلك ، والعناية بذكر ما يحتاج إليه لتلاوة آية الممتحنة لكونها خاصة بالنساء . وفيه جواز طلب الصدقة من الأغنياء للمحتاجين ولو كان الطالب غير محتاج ، وأخذ منه الصوفية جواز ما اصطالحوا عليه من الطلب ، ولا يخفى ما يشترط فيه من أن المطلوب له أ يكون غير قادر على التكسب مطلقاً أو لما لا بد له منه . وفي مبادرة تلك النسوة إلى الصدقة بما يعز عليهن من حلين مع ضيق الحال في ذلك الوقت دلالة على رفيع مقامهن في الدين وحرصهن على امتثال أمر الرسول صلى الله عليه وسلم ورضى عنهن ، وقد تقدمت بقية فوائد هذا الحديث في كتاب الحيض .

باب إذا لم يكن لها جلباب في العيد

٩٥٦- حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا أيوب عن حفصة بنت سيرين قالت : كنا نمنع جوارينا أن يخرجن يوم العيد ، فجاءت امرأة فنزلت قصر بني خلف ، فأتيتها فحدثت أن زوجها أختها غزا مع النبي صلى الله عليه ثنتي عشرة غزوة ، فكانت أختها معه في ست غزوات ، [٩٨٠]

قالت : فكنا نقوم على المرضى ، ونداوي الكلى . فقالت : يا رسول الله ، على إحدانا بأسٌ - إذا لم يكن لها جلبابٌ - ألا تخرج ؟ فقال : لتلبسها صاحبها من جلبابها ، فليشهدن الخير ودعوة المؤمنين . قالت حفصة : فلما قدمت أم عطية أتيتها فسألتها : أسمعت في كذا وكذا ؟ فقالت : نعم ، بأبي - ولما ذكرت النبي صلى الله عليه إلا قالت : بأبي - ليخرج العواتق ذات الخدور - أو قال : العواتق وذات الخدور ، شك أيوب - والحیض ، فيعتزلن الحيض المصلی ، وليشهدن الخير ودعوة المؤمنين . قالت : فقلت لها : الحيض ؟ قالت : نعم ، أليس الحائض تشهد عرفات وتشهد كذا وتشهد كذا ؟ .

قوله ( باب إذا لم يكن لها جلباب ) بكسر الجيم وسكون اللام وموحدين ، تقدم تفسيره في كتاب الحيض في « باب شهود الحائض العيدين » قال الزين بن المنير : لم يذكر جواب الشرط في الترجمة حواله على ما ورد في الخبر اه . والذي يظهر لي أنه حذفه لما فيه من الاحتمال ، فقد تقدم في الباب المذكور أنه يحتمل أن يكون للجنس ، أى تعيرها من جنس ثيابها ، ويؤيده رواية ابن خزيمة « من جلابيها » ولترمذى « فلتعيرها أختها من جلابيها » والمراد بالأخت الصاحبة ، ويحتمل أن يكون المراد تشركها معها في ثوبها ، ويؤيده رواية أبى داود « تلبسها صاحبها طائفة من ثوبها » يعنى إذا كان واسعاً ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « ثوبها » جنس الثياب فيرجع للأول . ويؤخذ منه جواز اشتغال المرأتين في ثوب واحد عند التستر ، وقيل : إنه ذكر على سبيل المبالغة ، أى يخرجن على كل حال ولو اثنتين في جلباب .

قوله ( قالت نعم بأبي ) بموحدين بينهما همزة مفتوحة والثانية خفيفة ، وفي رواية كريمة وأبى الوقت « بأبى » بكسر الثانية على الأصل ، أى أفديه بأبى ، وقد تقدم في الباب المذكور بلفظ « ببى » بإبدال الهمزة ياء تحتانية ، ووقع عند أحمد من طريق حفصة عن أم عطية قالت « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبى وأمى » .

قوله ( لتخرج العواتق وذوات الخدور ) كذا للأكثر على أنه صفته وللشميني ( أو قال : العواتق وذوات الخدور ، شك أيوب ) يعنى هل هو بواو العطف أو لا ، وقد تقدم نحوه في الباب المذكور . قوله ( فقلت لها ) القائلة المرأة والمقول لها أم عطية ، ويحتمل أن تكون القائلة حفصة والمقول لها المرأة وهى أخت أم عطية ، والأول أرجح والله أعلم .

### باب اعتزال الحيض المصلی

٩٥٧ - حدثني محمد بن المثنى قال نا ابن أبي عدي عن ابن عون عن محمد قال قالت أم عطية : أمرنا أن نخرج فنخرج الحيض والعواتق وذوات الخدور - قال ابن عون : أو العواتق وذوات الخدور - فأما الحيض فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم ويعتزلن مصلاتهم .

قوله (باب اعتزال الحيض المصلي) مضمون هذه الترجمة بعض ما تضمنه الحديث الذي في الباب الماضي ، وكأنه أعاد هذا الحكم للاهتمام به ، وقد تقدم مضموماً إلى الباب المذكور في كتاب الحيض .

قوله (عن ابن عون) هو عبد الله ، ومحمد هو ابن سيرين ، وقد شك ابن عون في العواتق كما شك أيوب في الذي قبله ، ووقع في رواية منصور بن زاذان عن ابن سيرين عند الترمذي « تخرج الأبكار والعواتق وذوات الخدور » . وفي هذا الحديث من القوائد جواز مداواة المرأة للرجال الأجانب إذا كانت بإحضار الدواء مثلاً والمعالجة بغير مباشرة ، إلا إن احتيج إليها عند أمن الفتنة . وفيه أن من شأن العواتق والمخدرات عدم البروز إلا فيما أذن لهن فيه . وفيه استحباب إعداد الجلباب للمرأة ، ومشروعية عارية الثياب . واستدل به على وجوب صلاة العيد ، وفيه نظر لأن من جملة من أمر بذلك من ليس بمكلف ، فظهر أن القصد منه إظهار شعار الإسلام بالمبالغة في الاجتماع ولتعم الجميع البركة ، والله أعلم . وفيه استحباب خروج النساء إلى شهود العيدين سواء كن شواب أم لا وذوات هيات أم لا ، وقد اختلف فيه السلف ، ونقل عياض وجوبه عن أبي بكر وعلى وابن عمر ، والذي وقع لنا عن أبي بكر وعلى ما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنهما فالأحق على كل ذات نطاق الخروج إلى العيدين ، وقد ورد هذا مرفوعاً بإسناد لا بأس به أخرجه أحمد وأبو يعلى وابن المنذر من طريق امرأة من عبد القيس عن أخت عبد الله بن رباح به والمرأة لم تسم ، والأخت اسمها عمرة صحابية . وقوله « حق » يحتمل الوجوب ويحتمل تأكيد الاستحباب ، روى ابن أبي شيبة أيضاً عن ابن عمر أنه كان يخرج إلى العيدين من استطاع من أهله ، وهذا ليس صريحاً في الوجوب أيضاً ، بل قد روى عن ابن عمر المنع فيحتمل أن يحمل على جالين ، ومنهم من حمّله على الندب وجزم بذلك الجرجاني من الشافعية وابن حامد من الحنابلة ، ولكن نص الشافعي في الأم يقتضي استثناء ذوات الهيات قال : وأحب شهود العجائز وغير ذوات الهيئة الصلاة ، وإنا لشهودهن الأعياد أشد استحباباً . وقد سقطت واو العطف من رواية المزني في المختصر فصارت غير ذوات الهيئة صفة للعجائز فشئى على ذلك صاحب النهاية ومن تبعه وفيه ما فيه ، بل قد روى البيهقي في المعرفة عن الربيع قال قال الشافعي : قد روى حديث فيه أن النساء يتركن إلى العيدين ، فإن كان ثابتاً قلت به ، قال البيهقي : قد ثبت وأخرجه الشيخان — يعني حديث أم عطية هذا — فيلزم الشافعية القول به ، ونقاه ابن الرفعة عن البندنجي وقال : إنه ظاهر كلام التنبيه ، وقد ادعى بعضهم النسخ فيه ، قال الطحاوي : وأمره عليه السلام بخروج الحيض وذوات الخدور إلى العيد يحتمل أن يكون في أول الإسلام والمسلمون قليل فأريد التكثير بحضورهن إرهاباً للعدو ، وأما اليوم فلا يحتاج إلى ذلك . وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، قال الكرماني : تاريخ الوقت لا يعرف قلت : بل هو معروف بدلالة حديث ابن عباس أنه شاهده وهو صغير وكان ذلك بعد فتح مكة فلم يتم مراد الطحاوي ، وقد صرح في حديث أم عطية بعلّة الحكم وهو شهودهن الخير ودعوة المسلمين ورجاء بركة ذلك اليوم وطهرته ، وقد أفتت به أم عطية بعد النبي صلى الله عليه وسلم بمدة كما في هذا الحديث ولم يثبت عن أحد من الصحابة مخالفتها في ذلك ، وأما قول عائشة « لو رأى النبي صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المساجد » فلا يعارض ذلك لندوره إن سلمنا أن فيه دلالة على أنها أفتت بخلافه ، مع أن الدلالة منه بأن عائشة أفتت بالمنع ليست صريحة ، وفي قوله « إرهاباً للعدو » نظر لأن الاستنصار بالنساء والتكثير بهن



في الحرب دال على الضعف ، والأولى أن يخص ذلك بمن يؤمن عليها وبها الفتنة ولا يترتب على حضورها محذور ولا تزاحم الرجال في الطرق ولا في المجامع ، وقد تقدمت بقية فوائد هذا الحديث في الباب المشار إليه من كتاب الحيض .

### باب النحر والذبح يوم النحر بالمصلّى

[٩٨٢] ٩٥٨- حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال حدثني كثير بن فرقد عن نافع عن

ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه كان ينحر -أو يذبح- بالمصلّى.

[الحديث ٩٨٢- أطرافه في: ١٧١٠، ١٧١١، ٥٥٥١، ٥٥٥٢].

قوله ( باب النحر والذبح بالمصلّى يوم النحر ) أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك ، قال الزين بن المنير : عطف الذبح على النحر في الترجمة وإن كان حديث الباب ورد بأو المقتضية للتردد إشارة إلى أنه لا يمتنع أن يجمع يوم النحر بين نسكين أحدهما مما ينحر والآخر مما يذبح ، وليفهم اشتراكهما في الحكم انتهى . ويحتمل أن يكون أشار إلى أنه ورد في بعض طرقه بواو الجمع كما سيأتي في كتاب الأضاحي ، ويأتي الكلام هناك على فوائده إن شاء الله تعالى .

### باب

#### كلام الإمام والناس في خطبة العيد

وإذا سئل الإمام عن شيء وهو يخطب

[٩٨٣] ٩٥٩- حدثنا مسدد قال نا أبو الأحوص قال نا منصور بن المعتمر عن الشعبي عن البراء

ابن عازب قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه يوم النحر بعد الصلاة فقال : « من صلى صلاتنا ، ونسك نسكنا ، فقد أصاب النسك . ومن نسك قبل الصلاة فتلک شاة لحم » . فقام أبو بردة ابن نيار فقال : يا رسول الله ، والله لقد نسكت قبل أن أخرج إلى الصلاة ، وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب ، فتعجّلت ، وأكلت وأطعمت أهلي وجيرانني . فقال رسول الله صلى الله عليه : « تلك شاة لحم » . قال فإن عندي عناقاً جذعة هي خير من شاتي لحم ، فهل تجزئ عني ؟ قال : « نعم ، ولن تجزئ عن أحد بعدك » .

[٩٨٤] ٩٦٠- نا حامد بن عمر عن حماد بن زيد عن أيوب عن محمد أن أنس بن مالك قال : إن

رسول الله صلى الله عليه صلى يوم النحر ، ثم خطب فأمر من ذبح قبل الصلاة أن يعيد ذبحه . فقام رجل من الأنصار فقال : يا رسول الله ، جيران لي -إما قال : بهم خصاصة ، وإما قال : فقر- وإنني ذبحت قبل الصلاة ، وعندي عناق لي أحب إلي من شاتي لحم . فرخص له فيها .

[٩٨٥] ٩٦١- نَا مُسْلِمٌ قَالَ نَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ جُنْدَبٍ قَالَ : صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ خَطَبَ ، ثُمَّ ذَبَحَ وَقَالَ : « مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ أُخْرَى مَكَانَهَا ، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِسْمِ اللَّهِ » .

[الحديث ٩٨٥ - أطرافه في: ٥٥٠٠ ، ٥٥٦٢ ، ٦٦٧٤ ، ٧٤٠٠] .

قوله ( باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد ، وإذا سئل الإمام عن شيء وهو يخطب ) في هذه الترجمة حكمان وظن بعضهم أن فيها تكراراً وليس كذلك ، بل الأول الأعم من الثاني ، ولم يذكر المصنف الجواب استغناء بما في الحديث ، ووجهه من حديث البراء أن المراجعة الصادرة بين أبي بردة وبين النبي صلى الله عليه وسلم دالة على الحكم الأول ، وسؤال أبي بردة عن حكم العناق دال على الحكم الثاني .  
قوله ( عن الأسود ) هو ابن قيس لا ابن يزيد ، لأن شعبة لم يلحق ابن يزيد ، وجندب هو ابن عبد الله البجلي .

قوله ( وقال من ذبح ) هو من جملة الخطبة وليس معطوفاً على قوله « ثم ذبح » لئلا يلزم تحلل الذبح بين الخطبة وهذا القول ، وليس الواقع ذلك على ما بينه حديث البراء الذي قبله وسيأتي الكلام عليهما في كتاب الأضاحي إن شاء الله تعالى .

### ب) مَنْ خَالَفَ الطَّرِيقَ إِذَا رَجَعَ يَوْمَ الْعِيدِ

[٩٨٦] ٩٦٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْحَارِثِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ يَوْمَ عِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ .  
تَابِعَهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ فُلَيْحٍ . وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ .

قوله ( باب من خالف الطريق ) أي التي توجه منها إلى المصلى .

قوله ( حدثنا محمد ) كذا للأكثر غير منسوب وفي رواية أبي علي بن السكن حدثنا محمد بن سلام ، وكذا للحفصي وجزم به الكلاباذي وغيره ، وفي نسخة من أطراف خلف أنه وجد في حاشية أنه محمد بن مقاتل . انتهى . وكذا هو في رواية أبي علي بن شبيب ، والأول هو المعتمد ، وقد رواه عن أبي تيملة أيضاً - ممن اسمه محمد - محمد بن حميد الرازي لكنه خالف في اسم صحابه كما سيأتي ، وليس هو ممن خرج عنهم البخاري في صحيحه ، وأبو تيملة بالمشناة مصغراً مروزي قيل إن البخاري ذكره في الضعفاء لكن لم يوجد ذلك في التصنيف المذكور قاله الذهبي ، ثم إنه لم يتفرد به كما سيأتي . نعم تفرد به شيخه فليح وهو مضعف عند ابن معين والنسائي وأبي داود ووثقه آخرون فحديثه من قبيل الحسن ، لكن له شواهد من حديث ابن عمر وسعد القرظ وأبي رافع وعثمان بن عبيد الله التيمي وغيرهم يعضد بعضها بعضاً ، فعلى هذا هو من القسم الثاني من قسمي الصحيح .

قوله ( عن سعيد بن الحارث ) هو ابن أبي سعيد بن المعلى الأنصارى .

قوله ( إذا كان يوم عيد خالف الطريق ) كان تامة ، أى إذا وقع ، وفى رواية الإسماعيلي « كان إذا خرج إلى العيد رجع من غير الطريق الذى ذهب فيه » قال الترمذى : أخذ بهذا بعض أهل العلم فاستحبه للإمام ، وبه يقول الشافعى . انتهى . والذى فى « الأم » أنه يستحب للإمام والمأموم ، وبه قال أكثر الشافعية ، وقال الرافعى : لم يتعرض فى الوجيز إلا للإمام اه . وبالتعميم قال أكثر أهل العلم ، ومنهم من قال إن علم المعنى وبقيت العلة بقى الحكم وإلا انتفى بانتفاؤها ، وإن لم يعلم المعنى بقى الاقتداء . وقال الأكثر يبقى الحكم ولو انتفت العلة للاقتداء كما فى الرمل وغيره ، وقد اختلف فى معنى ذلك على أقوال كثيرة اجتمع لى منها أكثر من عشرين ، وقد لخصتها وبينت الواهى منها ، قال القاضى عبد الوهاب المالكى : ذكر فى ذلك فوائد بعضها قريب وأكثرها دعاوى فارغة . انتهى . فمن ذلك أنه فعل ذلك ليشهد له الطريقان وقيل سكانهما من الجن والإنس ، وقيل ليسوى بينهما فى مزية الفضل بمروره أو فى التبرك به أو ليشم رائحة المسك من الطريق التى يمر بها لأنه كان معروفاً بذلك ، وقيل لأن طريقه للمصلى كانت على اليمين فلو رجع منها لرجع على جهة الشمال فرجع من غيرها وهذا يحتاج إلى دليل ، وقيل لإظهار شعار الإسلام فيهما ، وقيل لإظهار ذكر الله ، وقيل ليغيب المنافقين أو اليهود ، وقيل ليرهبهم بكثرة من معه ورجحه ابن بطال ، وقيل حذراً من كيد الطائفتين أو إحداهما ، وفيه نظر لأنه لو كان كذلك لم يكرره قاله ابن التين ، وتعقب بأنه لا يلزم من مواظبته على مخالفة الطريق المواظبة على طريق منها معين ، لكن فى رواية الشافعى من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب مرسل أنه صلى الله عليه وسلم « كان يغتسل يوم العيد إلى المصلى من الطريق الأعظم ويرجع من الطريق الأخرى » وهذا لو ثبت لقوى بحث ابن التين ، وقيل فعل ذلك ليعمهم فى السرور به أو التبرك بمروره وبرؤيته والانتفاع به فى قضاء حوائجهم فى الاستفتاء أو التعلم والاقتداء والاسترشاد أو الصداقة أو السلام عليهم وغير ذلك . وقيل ليزور أقاربه الأحياء والأموات . وقيل ليصل رحمه ، وقيل ليتفاعل بتغير الحال إلى المغفرة والرضا . وقيل كان فى ذهابه يتصدق فإذا رجع لم يبق معه شيء فيرجع فى طريق أخرى لئلا يرد من يسأله وهذا ضعيف جداً مع احتياجه إلى الدليل . وقيل فعل ذلك لتخفيف الزحام وهذا رجحه الشيخ أبو حامد وأيده الحب الطبرى بما رواه البيهقى فى حديث ابن عمر فقال فيه ليسع الناس ، وتعقب بأنه ضعيف وبأن قوله ليسع الناس يحتمل أن يفسر ببركته وفضله وهذا الذى رجحه ابن التين ، وقيل كان طريقه التى يتوجه منها أبعد من التى فيها فأراد تكثير الأجر بتكثير الخطأ فى الذهاب وأما فى الرجوع فليسرع إلى منزله وهذا اختيار الرافعى ، وتعقب بأنه يحتاج إلى دليل وبأن أجر الخطأ يكتب فى الرجوع أيضاً كما ثبت فى حديث أبى بن كعب عند الترمذى وغيره ، فلو عكس ما قال لكان له اتجاه ويكون سلوك الطريق القريب للمبادرة إلى فعل الطاعة وإدراك فضيلة أول الوقت ، وقيل لأن الملائكة تقف فى الطرقات فأراد أن يشهد له فريقان منهم . وقال ابن جمرة : هو فى معنى قول يعقوب لبنيه ﴿ لا تدخلوا من باب واحد ﴾ فأشار إلى أنه فعل ذلك حذر إصابة العين وأشار صاحب الهدى إلى أنه فعل ذلك لجميع ما ذكر من الأشياء المحتملة القرينة والله أعلم .

قوله ( تابعه يونس بن محمد عن فليح وحديث جابر أصبح ) كذا عند جمهور رواة البخارى من

طريق الفربرى ، وهو مشكل لأن قوله « أصح » يبين قوله « تابعه » إذ لو تابعه لساواه فكيف تتجه الأصحية الدالة على عدم المساواة . وذكر أبو على الجبائى أنه سقط قوله « وحديث جابر أصح » من رواية إبراهيم ابن معقل النسفى عن البخارى فلا إشكال فيها قال : ووقع فى رواية ابن السكن « تابعه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبى هريرة » وفى هذا توجيه قوله أصح ، ويبقى الإشكال فى قوله تابعه فإنه لم يتابعه بل خالفه ، وقد أزال هذا الأشكال أبو نعيم فى المستخرج فقال « أخرجه البخارى عن محمد عن أبى تميلة وقال : تابعه يونس بن محمد عن فليح ، وقال محمد بن الصلت : عن فليح عن سعيد عن أبى هريرة ، وحديث جابر أصح » . وبهذا جزم أبو مسعود فى الأطراف ، وكذا أشار إليه البرقانى ، وقال البيهقى : إنه وقع كذلك فى بعض النسخ وكأنها رواية حماد بن شاذان عن البخارى . ثم راجعت رواية النسفى فلم يذكر قوله « وحديث جابر أصح » فلم من الإشكال وهو مقتضى قول الترمذى « رواه أبو تميلة ويونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن جابر » فعلى هذا يكون سقط من رواية الفربرى قوله « وقال محمد بن الصلت عن فليح » فقط وبقي ما عدا ذلك ، هذا على رواية أبى على بن السكن ، وقد وقع كذلك فى نسختي من رواية أبى ذر عن مشايخه ، وأما على رواية الباقرين فيكون سقط إسناد محمد بن الصلت كله . وقال أبو على الصدفى فى حاشية نسخته التى بخطه من البخارى : لا يظهر معناه من ظاهر الكتاب ، وإنما هى إشارة إلى أن أبا تميلة ويونس المتابع له خولفا فى سند الحديث وروايتهما أصح ، ومخالفهما - وهو محمد بن الصلت - رواه عن فليح شيخهما فخالفهما فى صحاييه فقال : عن أبى هريرة . قلت : فيكون معنى قوله « وحديث جابر أصح » أى من حديث من قال فيه عن أبى هريرة ، وقد اعترض أبو مسعود فى الأطراف على قوله : تابعه يونس اعتراضاً آخر فقال : إنما رواه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبى هريرة لا جابر ، وأجيب بمنع الحصر فإنه ثابت عن يونس بن محمد كما قال البخارى أخرجه الإسماعيلى وأبو نعيم فى مستخرجيهما من طريق أبى بكر بن أبى شيبة عن يونس وكذا هو فى مسنده ومصنفه ، نعم رواه ابن خزيمة والحاكم والبيهقى من طريق أخرى عن يونس بن محمد - كما قال أبو مسعود - وكأنه اختلف عليه فيه ، وكذا اختلف فيه على أبى تميلة فأخرجه البيهقى من وجه آخر عنه فقال عن أبى هريرة ، وأما رواية محمد بن الصلت المشار إليها فوصلها الدارمى وسمويه كلاهما عنه والترمذى وابن السكن والعقلى كلهم من طريقه بلفظ « كان إذا خرج يوم العيد فى طريق رجع فى غيره » وذكر أبو مسعود أن الهيثم بن جميل رواه عن فليح - كما قال ابن الصلت - عن أبى هريرة . والذى يغلب على الظن أن الاختلاف فيه من فليح فلعل شيخه سمعه من جابر ومن أبى هريرة ، ويقوى ذلك اختلاف اللفظين ، وقد رجح البخارى أنه عن جابر وخالفه أبو مسعود والبيهقى فرجحا أنه عن أبى هريرة ولم يظهر لى فى ذلك ترجيح والله أعلم .

### باب إذا فاتهُ العيدُ يُصَلِّي ركعتين

وكذلك النساءُ ومن كان في البيوت والقرى، لقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «هذا عيدنا يا أهل الإسلام»، وأمر أنسُ بن مالكٍ مولاهُ ابن أبي عتبة بالزاوية فجمع أهله وبنيه وصَلَّى كصلاة أهل المصر وتكبيرهم.

وقال عكرمة: أهل السواد يجتمعون في العيد يُصَلُّون ركعتين كما يصنع الإمام.  
وقال عطاء: إذا فاتهُ العيدُ صَلَّى ركعتين.

[٩٨٧] ٩٦٣- فإيحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنَّ أبا بكرٍ دخلَ عليها وعندها جارتان في أيام منى تُدَقِّفان وتضربان -والنبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ مُتَغَشٍّ بثوبه- فانتهرهما أبو بكرٍ فكشف النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ عن وجهه فقال: «دعهما يا أبا بكرٍ، فإنها أيام عيدٍ. وتلك الأيام أيام منى».

[٩٨٨] ٩٦٤- وقالت عائشة: رأيتُ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ يَسْتُرْنِي وأنا أنظرُ إلى الحبشة وهم يلعبون في المسجد، فزجرهم، فقال النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «دعهم. أمناً بني أرفدة» يعني من الأمن.

قوله (باب إذا فاتهُ العيد) أى مع الإمام (يُصَلِّي ركعتين). في هذه الترجمة حكام : مشروعية استدراك صلاة العيد إذا فاتت مع الجماعة سواء كانت بالاضطرار أو بالاختيار ، وكونها تقضى ركعتين كأصلها ، وخالف في الأول جماعة منهم المزني فقال : لا تقضى ، وفي الثاني الثوري وأحمد قالا : إن صلاها وحده صلى أربعاً ، ولهما في ذلك سلف : قال ابن مسعود « من فاتهُ العيد مع الإمام فليصل أربعاً » أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح ، وقال إسحق : إن صلاها في الجماعة فركعتين وإلا فأربعاً . قال الزين بن المنير : كأنهم قاسوها على الجمعة ، لكن الفرق ظاهر لأن من فاتته الجمعة يعود لفرضه من الظهر ، بخلاف العيد . انتهى . وقال أبو حنيفة : يتخير بين القضاء والترك وبين الثنتين والأربع . وأورد البخاري في هذا حديث عائشة في قصة الجاريتين المغنيتين ، وأشككت مطابقتها للترجمة على جماعة . وأجاب ابن المنير بأن ذلك يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم « إنها أيام العيد » فأضاف نسبة العيد إلى اليوم فيستوى في إقامتها الفذ والجماعة والنساء والرجال ، قال ابن رشيد : وتنمته أن يقال إنها أيام عيد أى لأهل الإسلام بدليل قوله في الحديث الآخر « عيدنا أهل الإسلام » ولهذا ذكره البخاري في صدر الباب ، وأهل الإسلام شامل لجميعهم أفراداً وجمعاً ، وهذا يستفاد منه الحكم الثاني لا مشروعية القضاء ، قال : والذي يظهر لى أنه أخذ مشروعية القضاء من قوله « فإنها أيام عيد » أى أيام منى ، فلما سماها أيام عيد كانت محلاً لأداء هذه الصلاة ، لأنها شرعت ليوم العيد فيستفاد من ذلك أنها تقع أداء وأن لوقت الأداء آخرأ وهو

آخر أيام منى . قال : ووجدت بخط أبي القاسم بن الورد : لما سوغ صلى الله عليه وسلم للنساء راحة العيد المباحة كان أكد أن يندبهن إلى صلاته في بيوتهن قوله في الترجمة « وكذلك النساء » مع قوله في الحديث « دعهما فلإنها أيام عيد » .

**قوله ( ومن كان في البيوت والقرى )** يشير إلى مخالفة ما روى عن علي « لا الجمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع » وقد تقدم في « باب فضل العمل في أيام التشريق » عن الزهري « ليس على المسافر صلاة عيد » ووجه مخالفته كون عموم الحديث المذكور يخالف ذلك .

**قوله ( لقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا عيدنا أهل الإسلام )** هذا الحديث لم أره هكذا ، وإنما أوله في حديث عائشة في قصة المغنيتين ، وقد تقدم في ثالث الترجمة من كتاب العيدين بلفظ « إن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا » وأما باقيه فلمله مأخوذ من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً « أيام منى عيدنا أهل الإسلام » وهو في السنن ومصححه ابن خزيمة ، وقوله « أهل الإسلام » بالنصب على أنه منادى مضاف حذف منه حرف النداء ، أو بإضمار أعني أو أخص ، وجوز فيه أبو البقاء في إعراب المسند الجر على أنه بدل من الضمير في قوله عيدنا .

**قوله ( وأمر أنس بن مالك مولاه )** في رواية المستمل « مولاهم » .

**قوله ( ابن أبي غنية )** كذا لأبي ذر بالمعجمة والتون بعدها تختانية مثقلة ، وللاكثر بضم المهملة وسكون المثناة بعدها موحدة وهو الراجح .

**قوله ( بالزاوية )** بالزاي موضع على فرسخين من البصرة كان به لأنس قصر وأرض وكان يقيم هناك كثيراً وكانت بالزاوية وقعة عظيمة بين الحجاج وابن الأشعث . وهذا الأثر وصاه ابن أبي شبة « عن ابن علي عن يونس هو ابن عبيد حدثني بعض آل أنس أن أنساً كان ربما جمع أهله وحشمه يوم العيد فيصلي بهم عبد الله بن أبي عتبة مولاه ركعتين » والمراد بالبعض المذكور عبد الله بن أبي بكر بن أنس ، روى البيهقي من طريقه قال « كان أنس إذا فاتته العيد مع الإمام جمع أهله فصلي بهم مثل صلاة الإمام في العيد » .

**قوله ( وقال عكرمة )** وصله ابن أبي شبة من طريق قتادة عنه قال في القوم يكونون في السواد وفي السفر في يوم عيد فطر أو أضحي قال : يجتمعون ويؤمهم أحدهم .

**قوله ( وقال عطاء )** في رواية الكشميني « وكان عطاء » والأول أصح ، فقد رواه الفريابي في مصنفه عن الثوري عن ابن جريج عن عطاء قال « من فاتته العيد فليصل ركعتين » وأخرجه ابن أبي شبة من وجه آخر عن ابن جريج وزاد « ويكبر » ، وهذه الزيادة تشير إلى أنها تقضى كهيتها لا أن الركعتين مطلق نفل . وأما حديث عائشة فتقدم الكلام عليه مستوفى في أوائل كتاب العيدين ، وقوله فيه « وقالت عائشة » معطوف على الإسناد المذكور كما تقدم بيانه ، وقوله « فزجرهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : دعهم » كذا في الأصول بحذف فاعل زجرهم ، ووقع في رواية كريمة « فزجرهم عمر » كذا هنا ، وسيأتي بهذا الإسناد في أوائل المناقب بحذفه أيضاً للجميع ، وضرب النسب بين زجرهم وبين فقال إشارة إلى الحذف ،

وقد ثبت بلفظ عمر في طرق أخرى كما تقدم في أوائل العيدين ، وقوله فيه « أمتاً » بسكون الميم ( يعني من الأمان ) يشير إلى أن المعنى اتركهم من جهة إنا آمنهم أمتاً ، أو أراد أنه مشتق من الأمان لا من الأمان الذي للكفار ، والله أعلم .

### باب الصلاة قبل العيد وبعدها

وقال أبو المعلى : سمعتُ سعيداً عن ابن عباسٍ كره الصلاة قبل العيد

٩٦٥- نا أبو الوليد قال نا شعبة قال أخبرني عدي بن ثابت قال سمعتُ سعيد بن جبير [٩٨٩] عن ابن عباسٍ أن النبي صلى الله عليه خرج يوم الفطر فصلى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها ، ومعه بلال .

قوله ( باب الصلاة قبل العيد وبعدها ) أورد فيه أثر ابن عباس أنه كره الصلاة قبل العيد وحديثه المرفوع في ترك الصلاة قبلها وبعدها ولم يجزم بحكم ذلك لأن الأثر يحتمل أن يراد به منع التنفل أو نفي الراتبة ، وعلى المنع فهل هو لكونه وقت كراهة أو لأعم من ذلك . ويؤيد الأول الاقتصار على القبل ، وأما الحديث فليس فيه ما يدل على المواظبة فيحتمل اختصاصه بالإمام دون المأموم أو بالمصلي دون البيت . وقد اختلف السلف في جميع ذلك فذكر ابن المنذر عن أحمد أنه قال : الكوفيون يصلون بعدها لا قبلها . والبصريون يصلون قبلها لا بعدها ، والمدنيون لا قبلها ولا بعدها . وبالأول قال الأوزاعي والثوري والحنفية ، وبالثاني قال الحسن البصري وجماعة ، وبالثالث قال الزهري وابن جريج وأحمد . وأما مالك فنعه في المصلي ، وعنه في المسجد روايتان . وقال الشافعي في الأم - ونقله البيهقي عنه في المعرفة بعد أن روى حديث ابن عباس حديث الباب - ما نصه : وهكذا يجب للإمام أن لا يتنفل قبلها ولا بعدها ، وأما المأموم فمخالف له في ذلك . ثم بسط الكلام في ذلك . وقال الرافعي : يكره للإمام التنفل قبل العيد وبعدها . وقيد في البويطي بالمصلي ، وجرى على ذلك الصيمري فقال : لا بأس بالنافلة قبلها وبعدها مطلقاً إلا للإمام في موضع الصلاة ، وأما النووي في شرح مسلم فقال : قال الشافعي وجماعة من السلف لا كراهة في الصلاة قبلها ولا بعدها ، فإن حمل كلامه على المأموم وإلا فهو مخالف لنص الشافعي المذكور ، ويؤيد ما في البويطي حديث أبي سعيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي قبل العيد شيئاً ، فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين » أخرجه ابن ماجه بإسناد حسن ، وقد صححه الحاكم ، وبهذا قال إسحق . ونقل بعض المالكية الإجماع على أن الإمام لا يتنفل في المصلي ، وقال ابن العربي : التنفل في المصلي لو فعل لنقل . ومن أجاز له رأى أنه وقت مطلق للصلاة ، ومن تركه رأى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله ، ومن اقتدى فقد اهتدى انتهى . والحاصل أن صلاة العيد لم يثبت لها سنة قبلها ولا بعدها خلافاً لمن قاسها على الجمعة ، وأما مطلق النفل فلم يثبت فيه منع بدليل خاص إلا إن كان ذلك في وقت الكراهة الذي في جميع الأيام ، والله أعلم .

قوله ( وقال أبو المعلى ) بضم الميم وتشديد اللام المفتوحة اسمه يحيى بن ميمون العطار الكوفي

وليس له عند البخارى سوى هذا الموضع ، ولم أقف على أثره هذا موصولا . وقد تقدم حديث ابن عباس المرفوع بآتم من هذا السياق فى « باب الخطبة بعد العيد » .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب العيدين من الأحاديث المرفوعة على خمسة وأربعين حديثاً ، المعلق منها أربعة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ستة وعشرون والبقية خالصة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أنس فى أكل التمر قبل صلاة عيد الفطر ، وحديث ابن عمر فى قصته مع الحجاج ، وحديث ابن عباس فى العمل فى ذى الحجة ، وحديث ابن عمر فى الذبج بالمصلى . وحديث جابر فى مخالفة الطريق ، وأما حديث عقبة بن عامر المشار إليه فى الباب الماضى فإن كان مراداً زادت العدة واحداً معلقاً ، وليس هو فى مسلم ، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ثلاثة وعشرون أثراً معلقة إلا أثر أبى بكر وعمر وعثمان فى الصلاة قبل الخطبة فإنها موصولة فى حديث ابن عباس . والله الهادى إلى الصواب .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[٩٩٣] ٩٦٩- نايحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا أردت أن تنصرف فاركع ركعة توتر لك ما صليت». قال القاسم: ورأينا أناساً منذ أدر كنا يوترون بثلاث، وإن كلاً لواسع وأرجو أن لا يكون بشيء منه بأس.

[٩٩٤]

٩٧٠- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري حدثني عروة أن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه كان يُصلي إحدى عشرة ركعة كانت تلك صلاته - تعني بالليل - فيسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل أن يرفع رأسه، ويركع ركعتين قبل صلاة الفجر، ثم يضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للصلاة.

( أبواب الوتر ) كذا عند المستمل ، وعند الباقيين « باب ما جاء في الوتر » وسقطت البسملة عند ابن شويه والأصيلي وكريمة . والوتر بالكسر الفرد ، وبالفتح الثأر ، وفي لغة مترادفان . ولم يتعرض البخاري لحكمه لكن لإفراده بترجمة عن أبواب التهجد والتطوع يقتضي أنه غير ماحق بها عنده ، ولولا أنه أورد الحديث الذي فيه إيقاعه على الدابة إلا المكتوبة لكان في ذلك إشارة إلى أنه يقول بوجوبه . أورد البخاري فيه ثلاثة أحاديث مرفوعة : حديث ابن عمر من وجهين ، وحديث ابن عباس ، وحديث عائشة . فأما حديث ابن عمر فأخرجه من الموطأ ولم يختلف على مالك في إسناده إلا أن في رواية مكى بن إبراهيم عن مالك أن نافعا وعبد الله بن دينار أخبراه كذا في الموطآت للدارقطني ، وأورده الباقيون بالعنعنة .

( فائدة ) : قال ابن التين : اختلف في الوتر في سبعة أشياء : في وجوبه ، وعدده ، واشتراط النية فيه ، واختصاصه بقراءة ، واشتراط شفع قبله ، وفي آخر وقته ، وصلاته في السفر على الدابة . قلت : وفي قضائه ، والقنوت فيه ، وفي محل القنوت منه ، وفيما يقال فيه ، وفي فصله ووصله ، وهل تسن ركعتان بعده ، وفي صلاته من قعود . لكن هذا الأخير ينبغي على كونه مندوباً أو لا . وقد اختلفوا في أول وقته أيضاً ، وفي كونه أفضل صلاة التطوع ، أو الرواتب أفضل منه ، أو خصوص ركعتي الفجر . وقد ترجم البخاري لبعض ما ذكرناه ، ويأتي الكلام على ما لم يترجم له أثناء الكلام على أحاديث الباب وما بعدها .

قوله ( أن رجلاً ) لم أقف على اسمه ، ووقع في المعجم الصغير للطبراني أن السائل هو ابن عمر ، لكن يعكر عليه رواية عبد الله بن شقيق عن ابن عمر « أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم وأنا بينه وبين السائل » فذكر الحديث ، وفيه « ثم سأله رجل على رأس الحول وأنا بذلك المكان منه » قال « فما أدري أهو ذلك الرجل أو غيره » وعند النسائي من هذا الوجه أن السائل المذكور من أهل البادية ، وعند محمد بن نصر في « كتاب أحكام الوتر » وهو كتاب نفيس في مجلده من رواية عطية عن ابن عمر أن أعرابياً سأل ، فيحتمل أن يجمع بتعدد من سأل . وقد سبق في « باب الحلق في المسجد » أن السؤال المذكور وقع في المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم على المنبر .

قوله ( عن صلاة الليل ) في رواية أيوب عن نافع « في باب الحلق في المسجد » : « أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب فقال : كيف صلاة الليل » ونحوه في رواية سالم عن أبيه في أبواب التطوع ، وقد تبين من الجواب أن السؤال وقع عن عددها أو عن الفصل والوصل ، وفي رواية محمد بن

نصر من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « قال رجل : يا رسول الله كيف تأمرنا أن نصلي من الليل » وأما قول ابن بريدة جوابه بقوله مثنى يدل على أنه فهم من السائل طلب كيفية العدد لا مطلق الكيفية ففيه نظر ، وأولى ما فسر به الحديث من الحديث ، واستدل بمفهومه على أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون أربعاً وهو عن الحنفية وإسحق ، وتعقب بأنه مفهوم لقب وليس بحجة على الراجح ، وعلى تقدير الأخذ به فليس بمنحصر في أربع ، وبأنه خرج جواباً للسؤال عن صلاة الليل فقيد الجواب بذلك مطابقة للسؤال ، وبأنه قد تبين من رواية أخرى أن حكم المسكوت عنه حكم المنطوق به ، ففي السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق على الأزدي عن ابن عمر مرفوعاً « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » وقد تعقب هذا الأخير بأن أكثر أئمة الحديث أعلوا هذه الزيادة وهي قوله « والنهار » بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه وحكم النسائي على راويها بأنه أخطأ فيها ، وقال يحيى بن معين : من على الأزدي حتى أقبل منه ؟ وادعى يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع أن ابن عمر كان يتطوع بالنهار أربعاً لا يفصل بينهما ، ولو كان حديث الأزدي صحيحاً لما خالفه ابن عمر ، يعني مع شدة اتباعه رواه عنه محمد بن نصر في سؤالاته ، لكن روى ابن وهب بإسناد قوى عن ابن عمر قال « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » موقوف أخرجه ابن عبد البر من طريقه ، فلعل الأزدي اختلط عليه الموقوف بالمرفوع فلا تكون هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذاً ، وقد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يصلي بالنهار أربعاً أربعاً وهذا موافق لما نقله ابن معين .

**قوله ( مثنى مثنى )** أي اثنين اثنين ، وهو غير منصرف لتكرار العدل فيه قاله صاحب الكشاف ، وقال آخرون : للعدل والوصف ، وأما إعادة مثنى فللمبالغة في التأكيد ، وقد فسره ابن عمر راوى الحديث فعند مسلم من طريق عقبة بن حريث قال قلت لابن عمر : ما معنى مثنى مثنى ؟ قال : تسلم من كل ركعتين . وفيه رد على من زعم من الحنفية أن معنى مثنى أن يتشهد بين كل ركعتين لأن راوى الحديث أعلم بالمراد به ، وما فسره به هو المتبادر إلى الفهم لأنه لا يقال في الرباعية مثلاً إنها مثنى ، واستدل بهذا على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل ، قال ابن دقيق العيد : وهو ظاهر السياق لحصر المبتدأ في الخبر ، وحماه الجمهور على أنه لبيان الأفضل لما صح من فعله صلى الله عليه وسلم بخلافه ، ولم يتعين أيضاً كونه لذلك ، بل يحتمل أن يكون للإرشاد إلى الأخف ، إذ السلام بين كل ركعتين أخف على المصلي من الأربع فما فوقها لما فيه من الراحة غالباً وقضاء ما يعرض من أمر مهم ، ولو كان الوصل لبيان الجواز فقط لم يواظب عليه صلى الله عليه وسلم ، ومن ادعى اختصاصه به فعليه البيان ، وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم الفصل كما صح عنه الوصل ، فعند أبي داود ومحمد بن نصر من طريق الأوزاعي وابن أبي ذئب كلاهما عن الزهري عن عروة عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ما بين أن يفرغ من العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين » وإسنادهما على شرط الشيخين ، واستدل به أيضاً على عدم التقصان عن ركعتين في النافلة ما عدا الوتر ، قال ابن دقيق العيد : والاستدلال به أقوى من الاستدلال بامتناع قصر الصبح في السفر إلى ركعة ، يشير بذلك إلى الطحاوي فإنه استدل على منع التنفل بركعة بذلك ، واستدل بعض الشافعية

للجواز بعموم قوله صلى الله عليه وسلم « الصلاة خير موضوع ، فمن شاء استكثر ومن شاء استقل » صححه ابن حبان . وقد اختلف السلف في الفصل والوصل في صلاة الليل أيهما أفضل ، وقال الأثرم عن أحمد : الذي اختاره في صلاة الليل مثنى مثنى ، فإن صلى بالنهار أربعاً فلا بأس . وقال محمد بن نصر نحوه في صلاة الليل قال : وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أوتر بخمس لم يجلس إلا في آخرها إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على الوصل ، إلا أنا نختار أن يسلم من كل ركعتين لكونه أجاب به السائل ولكون أحاديث الفصل أثبت وأكثر طرقات ، وقد تضمن كلامه الرد على الداودي الشارح ومن تبعه في دعواهم أنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى النافلة أكثر من ركعتين ركعتين .

**قوله ( فإذا خشي أحدكم الصبح )** استدل به على خروج وقت الوتر بطلوع الفجر ، وأصرح منه ما رواه أبو داود والنسائي وصححه أبو عوانة وغيره من طريق سليمان بن موسى عن نافع أنه حدثه أن ابن عمر كان يقول « من صلى من الليل فليجعل آخر صلاته وترأ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بذلك ، فإذا كان الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر » وفي صحيح ابن خزيمة من طريق قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً « من أدركه الصبح ولم يوتر فلا وتر له » وهذا محمول على التعمد أو على أنه لا يقع أداء ، لما رواه من حديث أبي سعيد أيضاً مرفوعاً « من نسي الوتر أو نام عنه فليصله إذا ذكره » وقيل معنى قوله « إذا خشي أحدكم الصبح - أي وهو في شفع - فليصرف على وتر » وهذا ينبغي على أن الوتر لا يفتقر إلى نية . وحكى ابن المنذر عن جماعة من السلف أن الذي يخرج بالفجر وقته الاختياري ويبقى وقت الضرورة إلى قيام صلاة الصبح ، وحكاها القرطبي عن مالك والشافعي وأحمد ، وإنما قاله الشافعي في القديم . وقال ابن قدامة : لا ينبغي لأحد أن يتعمد ترك الوتر حتى يصبح ، واختلف السلف في مشروعية قضائه فنفاه الأكثر ، وفي مسلم وغيره عن عائشة « أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا نام من الليل من وجع أو غيره فلم يقم من الليل صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة » وقال محمد بن نصر : لم نجد عن النبي صلى الله عليه وسلم في شيء من الأخبار أنه قضى الوتر ولا أمر بقضائه ، ومن زعم أنه صلى الله عليه وسلم في ليلة نومهم عن الصبح في الوادي قضى الوتر فلم يصب . وعن عطاء والأوزاعي : يقضى ولو طلعت الشمس ، وهو وجه عند الشافعية حكاها النووي في شرح مسلم ، وعن سعيد بن جبير : يقضى من القابلة ، وعن الشافعية : يقضى مطلقاً ، ويستدل لهم بحديث أبي سعيد المتقدم والله أعلم .

**( فائدة )** : يؤخذ من سياق هذا الحديث أن ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس من النهار شرعاً ، وقد روى ابن دريد في أماليه بسند جيد أن الخليل بن أحمد سئل عن حد النهار فقال : من الفجر المستطير إلى بداءة الشفق . وحكى عن الشعبي أنه وقت منفرد لا من الليل ولا من النهار .

**قوله ( صلى ركعة واحدة )** في رواية الشافعي وعبد الله بن وهب ومكي بن إبراهيم ثلاثتهم عن مالك « فليصل ركعة » أخرجه الدارقطني في الموطآت هكذا بصيغة الأمر ، وسيأتي بصيغة الأمر أيضاً من طريق ابن عمر الثانية في هذا الباب ، ولمسلم من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعاً نحوه ، واستدل

بهذا على أنه لا صلاة بعد الوتر ، وقد اختلف السلف في ذلك في موضعين : أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر عن جلوس ، والثاني فيمن أوتر ثم أراد أن يتنفل في الليل هل يكتفي بوتره الأول وليتنفل ما شاء أو يشفع وتره بركة ثم يتنفل ثم إذا فعل ذلك هل يحتاج إلى وتر آخر أو لا ؟ فأما الأول فوقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم « كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس » وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعلوا الأمر في قوله « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترأ » مختصاً بمن أوتر آخر الليل . وأجاب من لم يقل بذلك بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر ، وحمله النووي على أنه صلى الله عليه وسلم فعله لبيان جواز التنفل بعد الوتر وجواز التنفل جالساً . وأما الثاني فذهب الأكثر إلى أنه يصلي شفعا ما أراد ولا ينقض وتره عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم « لا وتران في ليلة » ، وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث طلق بن علي . وإنما يصح نقض الوتر عند من يقول بمشروعية التنفل بركعة واحدة غير الوتر ، وقد تقدم ما فيه . وروى محمد بن نصر من طريق سعيد بن الحارث أنه سأل ابن عمر عن ذلك فقال : إذا كنت لا تخاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صلى ما بدا لك ثم أوتر ، وإلا فصل وترك على الذي كنت أوترت . ومن طريق أخرى عن ابن عمر أنه سئل عن ذلك فقال : أما أنا فأصلي مثني ، فإذا انصرفت ركعت ركعة واحدة . فقيل : أرايت أن أوترت قبل أن أنام ثم قت من الليل فشفعت حتى أصبح ؟ قال : ليس بذلك بأس . واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم « صل ركعة واحدة » على أن فصل الوتر أفضل من وصله ، وتعقب بأنه ليس صريحاً في الفصل ، فيحتمل أن يريد بقوله « صل ركعة واحدة » أي مضافة إلى ركعتين مما مضى . واحتج بعض الحنفية لما ذهب إليه من تعيين الوصل والاقتصار على ثلاث بأن الصحابة أجمعوا على أن الوتر بثلاث موصولة حسن جائز ، واختلفوا فيما عداه ، قال : فأخذنا بما أجمعوا عليه وتركنا ما اختلفوا فيه . وتعقبه محمد بن نصر المروزي بما رواه من طريق عراك ابن مالك عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً « لا توتروا بثلاث تشبهوا بصلاة المغرب » وقد صححه الحاكم من طريق عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة والأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه ، وإسناده على شرط الشيخين ، وقد صححه ابن حبان والحاكم ، ومن طريق مقسم عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث ، وأخرجه النسائي أيضاً . وعن سليمان بن يسار أنه كره الثلاث في الوتر وقال : لا يشبه التطوع الفريضة فهذه الآثار تفدح في الإجماع الذي نقله . وأما قول محمد بن نصر : لم نجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبراً ثابتاً صريحاً أنه أوتر بثلاث موصولة ، نعم ثبت عنه أنه أوتر بثلاث ، لكن لم يبين الراوي هل هي موصولة أو مفصولة . انتهى . فيرد عليه ما رواه الحاكم من حديث عائشة أنه كان صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن . وروى النسائي من حديث أبي بن كعب نحوه ولفظه « يوتر بسبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ولا يسلم إلا في آخرهن » وبين في عدة طرق أن السور الثلاث بثلاث ركعات ، ويحجب عنه باحتمال أنهما لم يثبتا عنده ، والجمع بين هذا وبين ما تقدم من النهي عن التشبه بصلاة المغرب أن يحمل النهي على صلاة الثلاث بتشهدين ، وقد فعله السلف أيضاً ، فروى محمد بن نصر من طريق الحسن أن عمر كان ينهض في الثالثة من الوتر بالتكبير ، ومن طريق المسور بن مخرمة أن عمر أوتر بثلاث لم يسلم إلا في آخرهن ، ومن طريق ابن طاوس عن أبيه أنه كان يوتر بثلاث لا يقعد بينهما ،

ومن طريق قيس بن سعد عن عطاء وحماة بن زيد عن أيوب مثله ، وروى محمد بن نصر عن ابن مسعود وأنس وأبي العالية أنهم أوتروا بثلاث كالمغرب ، وكأنهم لم يبلغهم النهى المذكور . وسيأتي في هذا الباب قول القاسم بن محمد في تجويز الثلاث ، ولكن النزاع في تعيين ذلك فإن الأخبار الصحيحة تأباه .

**قوله ( توتر له ما قد صلى )** استدل به على أن الركعة الأخيرة هي الوتر وأن كل ما تقدمها شفع ، وادعى بعض الحنفية أن هذا إنما يشرع لمن طرقة الفجر قبل أن يوتر فيكتفى بواحدة لقوله « فإذا خشي الصبح » فيحتاج إلى دليل تعين الثلاث ، وسنذكر ما فيه من رواية القاسم الآتية . واستدل به على تعيين الشفع قبل الوتر وهو عن المالكية بناء على أن قوله « ما قد صلى » أي من النفل . وحمله من لا يشترط سبق الشفع على ما هو أعم من النفل والفرض وقالوا : إن سبق الشفع شرط في الكمال لا في الصحة ، ويؤيده حديث أبي أيوب مرفوعاً « الوتر حق ، فمن شاء أوتر بخمس ومن شاء بثلاث ومن شاء بواحدة » أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم ، وصح عن جماعة من الصحابة أنهم أوتروا بواحدة من غير تقدم نفل قبلها ، ففي كتاب محمد بن نصر وغيره بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد أن عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها ، وسيأتي في المغازي حديث عبد الله بن ثعلبة أن سعداً أوتر بركعة ، وسيأتي في المناقب عن معاوية أنه أوتر بركعة وأن ابن عباس استصوبه ، وفي كل ذلك رد على ابن التين في قوله : إن الفقهاء لم يأخذوا بعمل معاوية في ذلك ، وكأنه أراد فقهاءهم .

**قوله ( وعن نافع )** هو معطوف على الإسناد الأول ، وهو في الموطأ كذلك إلا أنه ليس مقروناً في سياق واحد بل بين المرفوع والموقوف عدة أحاديث ، ولهذا فصله البخاري عنه .

**قوله ( أن عبد الله بن عمر كان يسلم بين الركعة والركعتين في الوتر حتى يأمر ببعض حاجته )** ظاهره أنه كان يصلي الوتر موصولاً فإن عرضت له حاجة فصل ثم بنى على ما مضى ، وفي هذا دفع لقول من قال : لا يصح الوتر إلا مفصلاً . وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال : صلى ابن عمر ركعتين ثم قال يا غلام أرحل لنا ، ثم قام فأوتر بركعة . وروى الطحاوي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة ، وأخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله ، وإسناده قوى . ولم يعتذر الطحاوي عنه إلا باحتمال أن يكون المراد بقوله بتسليمة أي التسليمة التي في التشهد ولا يخفى بعد هذا التأويل والله أعلم . وأما حديث ابن عباس فقد تقدم في عدة مواضع في العلم والطهارة والمساجد والإمامة وأحلت بشرحه على ما هنا . وقد رواه عن ابن عباس جماعة منهم كريب وسعيد بن جبير وعلي بن عبد الله بن عباس وعطاء وطاوس والشعبي وطلحة بن نافع ويحيى بن الجزار وأبو جمرة وغيرهم مطولاً ومختصراً ، وسأذكر ما في طرقة من الفوائد ناسباً كل رواية إلى مخرجها إن شاء الله تعالى .

**قوله ( أنه بات عند ميمونة )** زاد شريك بن أبي نمر عن كريب عند مسلم « فرقت رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصلي » زاد أبو عوانة في صحيحه من هذا الوجه « بالليل » ، ولمسلم من طريق عطاء عن ابن عباس قال « بعثني العباس إلى النبي صلى الله عليه وسلم » زاد النسائي من طريق حبيب بن أبي ثابت عن كريب « في إبل أعطاه إياها من الصدقة » ولأبي عوانة من طريق علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه

« أن العباس بعثه إلى النبي صلى الله عليه وسلم في حاجة ، قال : فوجدته جالساً في المسجد فلم أستطع أن أكلمه ، فلما صلى المغرب قام فركع حتى أذن بصلاة العشاء » ولابن خزيمة من طريق طلحة بن نافع عنه « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وعد العباس ذوداً من الإبل ، فبعثنى إليه بعد العشاء وكان في بيت ميمونة » وهذا يخالف ما قبله ، ويجمع بأنه لما لم يكلمه في المسجد أعاده إليه بعد العشاء إلى بيت ميمونة ، ولمحمد بن نصر في كتاب قيام الليل من طريق محمد بن الوليد بن نوفع عن كريب من الزيادة « فقال لي : يا بني بت الليلة عندنا » وفي رواية حبيب المذكورة « فقلت : لا أنام حتى أنظر ما يصنع في صلاة الليل » وفي رواية مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن غمرة « فقلت لميمونة : إذا قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأيقظيني » وكان عزم في نفسه على السهر ليطلع على الكيفية التي أرادها ، ثم خشي أن يغلبه النوم فوصى ميمونة أن توقظه .

**قوله ( في عرض وسادة )** في رواية محمد بن الوليد المذكورة « وسادة من آدم حشوها ليف » وفي رواية طلحة بن نافع المذكورة « ثم دخل مع امرأته في فراشها » وزاد أنها « كانت ليلتئذ حائضاً » وفي رواية شريك بن أبي نمر عن كريب في التفسير « فتحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهله ساعة » وقد سبقت الإشارة إليه في كتاب العلم ، وتقدم الكلام على الاضطجاع والعرض ومسح النوم والعشر الآيات في « باب قراءة القرآن بعد الحدث » وكذا على الشن .

**قوله ( حتى انتصف الليل أو قريباً منه )** جزم شريك بن أبي نمر في روايته المذكورة « بثلاث الليل الأخير » ويجمع بينهما بأن الاستيقاظ وقع مرتين : ففي الأولى نظر إلى السماء ثم تلا الآيات ثم عاد لمضجعه فنام ، وفي الثانية أعاد ذلك ثم توضأ وصلى ، وقد بين ذلك محمد بن الوليد في روايته المذكورة . وفي رواية الثوري عن سلمة بن كهيل عن كريب في الصحيحين « فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل فأتى حاجته ثم غسل وجهه ويديه ثم نام ، ثم قام فأتى القربة » الحديث . وفي رواية سعيد بن مسروق عن سلمة عند مسلم « ثم قام قومة أخرى » وعنده من رواية شعبة عن سلمة « فبال » بدل فأتى حاجته .

**قوله ( ثم قام إلى شن )** زاد محمد بن الوليد « ثم استفرغ من الشن في إناء ثم توضأ » .

**قوله ( فأحسن الوضوء )** في رواية محمد بن الوليد وطلحة بن نافع جميعاً « فأسبغ الوضوء » وفي رواية عمرو بن دينار عن كريب « فتوضأ وضوءاً خفيفاً » وقد تقدمت في « باب تخفيف الوضوء » ويجمع بين هاتين الروایتين برواية الثوري فإن لفظه « فتوضأ وضوءاً بين وضوءين لم يكثر وقد أبلغ » ولمسلم من طريق عياض عن غمرة « فأسبغ الوضوء ولم يمس من الماء إلا قليلاً » وزاد فيها « فتسوك » وكذا لشريك عن كريب « فاستن » كما تقدمت الإشارة إليه قبيل كتاب الغسل .

**قوله ( ثم قام يصلي )** في رواية محمد بن الوليد ثم أخذ برداً له حضرمياً فتوشحه ثم دخل البيت فقام يصلي .

**قوله ( فصنعت مثله )** يقتضي أنه صنع جميع ما ذكر من القول والنظر والوضوء والسواك والتوشح ، ويحتمل أن يحمل على الأغلب ، وزاد سلمة عن كريب في الدعوات في أوله « فقامت فتمطيت كراهية

أن يرى أنى كنت أرقبه « وكأنه خشى أن يترك بعض عمله لما جرى من عاداته صلى الله عليه وسلم أنه كان يترك بعض العمل خشية أن يفرض على أمته .

**قوله ( وقت إلى جنبه )** تقدم الكلام عليه في أبواب الإمامة مستوفى .

**قوله ( وأخذ بأذنى )** زاد محمد بن الوليد في روايته « فعرفت أنه إنما صنع ذلك ليؤنسني بيده في ظلمة الليل » وفي رواية الضحاك بن عثمان « فجعلت إذا أغفيت أخذ بشحمة أذنى » وفي هذا رد على من زعم أن أخذ الأذن إنما كان في حالة إدارته له من اليسار إلى اليمين متمسكاً برواية سلمة بن كهيل الآتية في التفسير حيث قال « فأخذ بأذنى فأدارني عن يمينه » لكن لا يلزم من إدارته على هذه الصفة أن لا يعود إلى مسك أذنه لما ذكره من تأنيسه وإيقاظه لأن حاله كانت تقتضى ذلك لصغر سنه .

**قوله ( فصلى ركعتين ثم ركعتين )** كذا في هذه الرواية ، وظاهره أنه فصل بين كل ركعتين ، ووقع التصريح بذلك في رواية طلحة بن نافع حيث قال فيها « يسلم من كل ركعتين » ولمسلم من رواية على بن عبد الله بن عباس التصريح بالفصل أيضاً وأنه استاك بين كل ركعتين إلى غير ذلك . ثم إن رواية الباب فيها التصريح بذكر الركعتين ست مرات ثم قال « ثم أوتر » ، ومقتضاه أنه صلى ثلاث عشرة ركعة ، وصرح بذلك في رواية سلمة الآتية في الدعوات حيث قال « فتتامت » ولمسلم « فتكاملت صلاته ثلاث عشرة ركعة » ، وفي رواية عبد ربه بن سعيد الماضية في الإمامة عن كريب فضلى ثلاث عشرة ركعة ، وفي رواية محمد بن الوليد المذكورة مثله وزاد « وركعتين بعد طلوع الفجر قبل صلاة الصبح » وهى موافقة لرواية الباب لأنه قال بعد قوله « ثم أوتر : فقام فصلى ركعتين » فاتفق هؤلاء على الثلاث عشرة ، وصرح بعضهم بأن ركعتي الفجر من غيرها ، لكن رواية شريك بن أبي نمر الآتية في التفسير عن كريب تخالف ذلك ولفظه « فصلى إحدى عشرة ركعة ثم أذن بلال فصلى ركعتين ثم خرج » فهذا ما في رواية كريب من الاختلاف ، وقد عرف أن الأكثر خالفوا شريكاً فيها ، وروايتهم مقدمة على روايته لما معهم من الزيادة ولكونهم أحفظ منه ، وقد حمل بعضهم هذه الزيادة على سنة العشاء ، ولا يخفى بعده ولا سيما في رواية مخزومة في حديث الباب ، إلا إن حمل على أنه آخر سنة العشاء حتى استيقظ ، لكن يعكر عليه رواية المنهال الآتية قريباً ، وقد اختلف على سعيد بن جبير أيضاً : ففي التفسير من طريق شعبة عن الحكم عنه « فصلى أربع ركعات ثم نام ثم صلى خمس ركعات » وقد حمل محمد بن نصر هذه الأربع على أنها سنة العشاء لكونها وقعت قبل النوم ، لكن يعكر عليه ما رواه هو من طريق المنهال بن عمرو عن علي بن عبد الله بن عباس فإن فيه « فصلى العشاء ثم صلى أربع ركعات بعدها حتى لم يبق في المسجد غيره ثم انصرف » فإنه يقتضى أن يكون صلى الأربع في المسجد لا في البيت ، ورواية سعيد بن جبير أيضاً تقتضى الاختصار على خمس ركعات بعد النوم وفيه نظر ، وقد رواها أبو داود من وجه آخر عن سعيد بن جبير ما يرفع هذا الإشكال ويوضح أن رواية الحكم وقع فيها تقصير ، فعند النسائي من طريق يحيى بن عباد عن سعيد بن جبير « فصلى ركعتين ركعتين حتى صلى ثمان ركعات ثم أوتر بنحس لم يجلس بينهما » ، فهذا يجمع بين رواية سعيد ورواية كريب ، وأما



ما وقع في رواية عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عند أبي داود « فصلی ثلاث عشرة ركعة منها ركعتا الفجر » فهو نظير ما تقدم من الاختلاف في رواية كريب ، وأما ما في روايتهما من الفصل والوصل فرواية سعيد صريحة في الوصل ، ورواية كريب محتملة فتحمل على رواية سعيد . وأما قوله في رواية طلحة بن نافع « يسلم من كل ركعتين » فيحتمل تخصيصه بالثمان فيوافق رواية سعيد ، ويؤيده رواية يحيى بن الجزار الآتية ، ولم أر في شيء طرق حديث ابن عباس ما يخالف ذلك لأن أكثر الرواة عنه لم يذكروا عدداً ، ومن ذكر العدد منهم لم يزد على ثلاث عشرة ولم ينقص عن إحدى عشرة ، إلا أن في رواية علي بن عبد الله بن عباس عند مسلم ما يخالفهم فإن فيه « فصلی ركعتين أطال فيهما ثم انصرف فنام حتى نفخ ، ففعل ذلك ثلاث مرات بست ركعات كل ذلك يستاك ويتوضأ ويقرأ هؤلاء الآيات - يعني آخر آل عمران - ثم أوتر بثلاث فأذن المؤذن فخرج إلى الصلاة » انتهى . فزاد على الرواة تكرار الوضوء وما معه ونقص عنهم ركعتين أو أربعاً ولم يذكر ركعتي الفجر أيضاً ، وأظن ذلك من الراوى عنه حبيب بن أبي ثابت فإن فيه مقالا ، وقد اختلف عليه في إسناده ومنتنه اختلافاً تقدم ذكر بعضه ، ويحتمل أن يكون لم يذكر الأربع الأول كما لم يذكر الحكم الثمان كما تقدم ، وأما سنة الفجر فقد ثبت ذكرها في طريق أخرى عن علي بن عبد الله عند أبي داود . والحاصل أن قصة مبيت ابن عباس يغلب على الظن عدم تعددها ، فلهذا ينبغي الاعتناء بالجمع بين مختلف الروايات فيها ، ولا شك أن الأخذ بما اتفق عليه الأكثر والأحفظ أولى مما خالفهم فيه من هو دونهم ولا سيما إن زاد أو نقص ، والمحقق من عدد صلاته في تلك الليلة إحدى عشرة ، وأما رواية ثلاث عشرة فيحتمل أن يكون منها سنة العشاء ، ووافق ذلك رواية أبي جمرة عن ابن عباس الآتية في صلاة الليل بلفظ « كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة » يعني بالليل ، ولم يبين هل سنة الفجر منها أو لا ، وبينها يحيى بن الجزار عن ابن عباس عند النسائي بالفظ « كان يصلي ثمان ركعات ويوتر بثلاث ويصلي ركعتين قبل صلاة الصبح » ولا يعكر على هذا الجمع إلا ظاهر سياق الباب فيمكن أن يحمل قوله « صلى ركعتين ثم ركعتين » أي قبل أن ينام ، ويكون منها سنة العشاء . وقوله « ثم ركعتين إلخ » أي بعد أن قام . وسيأتي نحو هذا الجمع في حديث عائشة في أبواب صلاة الليل إن شاء الله تعالى ، وجمع الكرماني بين ما اختلف من روايات قصة ابن عباس هذه باحتمال أن يكون بعض رواته ذكر القدر الذي اقتدى ابن عباس به فيه وفصله عما لم يقتد به فيه ، وبعضهم ذكر الجميع مجملا والله أعلم .

**قوله ( ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن فقام فصلی ركعتين )** تقدمت تسمية المؤذن قريباً ، وسيأتي بيان الاختلاف في الاضطجاع هل كان قبل ركعتي الفجر أو بعدهما في أوائل أبواب التطوع .

**قوله ( ثم خرج ) أي إلى المسجد ( فصلی الصبح )** أي بالجماعة ، وزاد سلمة بن كهيل عن كريب هنا كما سيأتي في الدعوات « وكان من دعائه : اللهم اجعل في قلبي نوراً » الحديث . وسيأتي الكلام عليه في أول أبواب صلاة الليل إن شاء الله تعالى . وفي حديث ابن عباس من الفوائد غير ما تقدم جواز إعطاء بني هاشم من الصدقة ، وهو محمول على التطوع ، ويحتمل أن يكون إعطاؤه العباس ليتولى صرفه في مصالح غيره من يحل له أخذ ذلك . وفيه جواز تقاضي الوعد وإن كان من وعد به مقطوعاً بوفائه . وفيه الملاحظة

بالصغير والقريب والضعيف ، وحسن المعاشرة للأهل ، والرد على من يؤثر دوام الانقباض . وفيه مبيت الصغير عند محرمه وإن كان زوجها عندها ، وجواز الاضطجاع مع المرأة الحائض ، وترك الاحتشام في ذلك بحضرة الصغير وإن كان مميزاً بل مراقباً . وفيه صحة صلاة الصبي وجواز قتل أذنه لتأنيسه وإيقاظه ، وقد قيل إن المتعلم إذ تعوهد بقتل أذنه كان أذكى لفهمه وفيه حمل أفعاله صلى الله عليه وسلم على الاقتداء به ومشروعية التنفل بين المغرب والعشاء ، وفضل صلاة الليل ولا سيما في النصف الثاني ، والبداة بالسواك واستحبابه عند كل وضوء وعند كل صلاة ، وتلاوة آخر آل عمران عند القيام إلى صلاة الليل ، واستحباب غسل الوجه واليدين لمن أراد النوم وهو محدث ، ولعله المراد بالوضوء للجنب وفيه جواز الاغتراف من الماء القليل لأن الإناء المذكور كان قصعة أو صحفة ، واستحباب التقليل من الماء في التطهير مع حصول الإسباغ ، وجواز التصغير والذكر بالصفة كما تقدم في باب السمر في العلم حيث قال « نام الغليم » ، وبيان فضل ابن عباس وقوة فهمه وحرصه على تعلم أمر الدين وحسن تأتبه في ذلك . وفيه اتخاذ مؤذن راتب للمسجد ، وإعلام المؤذن الإمام بحضور وقت الصلاة ، واستدعاؤه لها ، والاستعانة باليد في الصلاة وتكرار ذلك كما سيأتي البحث فيه في أواخر كتاب الصلاة . وفيه مشروعية الجماعة في النافلة ، والالتزام بمن لم ينو الإمامة ، وبيان موقف الإمام والمأموم ، وقد تقدم كل ذلك في أبواب الإمامة والله المستعان . واستدل به على أن الأحاديث الواردة في كراهية القرآن على غير وضوء ليست على العموم في جميع الأحوال ، وأجيب بأن نومه كان لا ينقض وضوءه فلا يتم الاستدلال به إلا أن يثبت أنه قرأ الآيات بين قضاء الحاجة والوضوء والله أعلم . انتهى الكلام على حديث ابن عباس . وأما طريق ابن عمر الثانية فالقاسم المذكور في إسناده هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق ، وقوله فيه « فإذا أردت أن تنصرف فاركع ركعة » فيه دفع لقول من ادعى أن الوتر بواحدة مختص بمن خشي طلوع الفجر لأنه علقه بإرادة الانصراف وهو أعم من أن يكون لخشية طلوع الفجر أو غير ذلك ، وقوله فيه « قال القاسم » هو بالإسناد المذكور ، كذلك أخرجه أبو نعيم في مستخرجه ، ووهم من زعم أنه معلق . وقوله فيه « منذ أدركنا » أى بلغنا الحلم أو عقلنا ، وقوله « يوترون بثلاث وأن كلا لواسع » يقتضى أن القاسم فهم من قوله « فاركع ركعة » أى منفردة منفصلة ، ودل ذلك على أنه لا فرق عنده بين الوصل والفصل في الوتر والله أعلم . وأما حديث عائشة فقد أعاده المصنف إسناداً وممتناً في كتاب صلاة الليل ، ويأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى ، وكأنه أراد بإيراده هنا أن لا معارضة بينه وبين حديث ابن عباس ، إذ ظاهر حديث ابن عباس فصل الوتر وهذا محتمل الأثرين ، وقد بين القاسم أن كلا من الأمرين واسع فشمّل الفصل والوصل والاقتصار على واحدة وأكثر ، قال الكرماني : قوله « وأن كلا » أى وأن كل واحدة من الركعة والثلاث والخمس والسبع وغيرها جائز ، وأما تعيين الثلاث موصولة ومفصولة فلم يشماه كلامه لأن المخالف من الحنفية يحمل كل ما ورد من الثلاث على الوصل ، مع أن كثيراً من الأحاديث ظاهر في الفصل كحديث عائشة « يسلم من كل ركعتين » فإنه يدخل فيه الركعتان اللتان قبل الأخيرة فهو كائن في موضع النزاع ، وحمل الطحاوى هذا ومثله على أن الركعة مضمومة إلى الركعتين قبلها ، ولم يتمسك في دعوى ذلك إلا بالنهى عن البتراء مع احتمال أن يكون المراد بالبتراء أن يوتر بواحدة فردة ليس قبلها شيء ، وهو أعم من أن يكون مع الوصل أو الفصل ، وصرح كثير منهم

أن الفصل يقطعهما عن أن يكونا من جملة الوتر ، ومن خالفهم يقول إنها منه بالنية . وبالله التوفيق والله أعلم .

### باب ساعات الوتر

قال أبو هريرة: أوصاني رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوتر قبل النوم .

[٩٩٥] ٩٧١- حدثنا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد قال نا أنس بن سيرين قال قلت

لابن عمر: أرايت الركعتين قبل صلاة الغداة نطيل فيهما القراءة؟ فقال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل مثنى مثنى، ويوتر بركعة، ويصلي ركعتين قبل صلاة الغداة وكأن الأذان بأذنيه. قال حماد: أي سرعة.

[٩٩٦] ٩٧٢- نا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال حدثني مسلم عن مسروق عن

عائشة قالت: كل الليل أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وانهى وتره إلى السحر .

قوله ( باب ساعات الوتر ) أى أوقاته . ومحصل ما ذكره أن الليل كله وقت للوتر ، لكن أجمعوا على أن ابتداءه مغيب الشفق بعد صلاة العشاء ، كذا نقله ابن المنذر . لكن أطلق بعضهم أنه يدخل بدخول العشاء ، قالوا : ويظهر أثر الخلاف فيمن صلى العشاء وبأن أنه كان بغير طهارة ثم صلى الوتر متطهراً أو ظن أنه صلى العشاء فصلى الوتر فإنه يجزئ على هذا القول دون الأول ، ولا معارضة بين وصية أبي هريرة بالوتر قبل النوم وبين قول عائشة « وانتهى وتره إلى السحر » لأن الأول لإرادة الاحتياط . والآخر لمن علم من نفسه قوة ، كما ورد في حديث جابر عند مسلم ولفظه « من طمع منكم أن يقوم آخر الليل فليوتر من آخره ، فإن صلاة آخر الليل مشهودة . وذلك أفضل . ومن خاف منكم أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر من أوله » .

قوله ( وقال أبو هريرة ) هو طرف من حديث أورده المصنف من طريق أبي عثمان عن أبي هريرة بلفظ « وإن أوتر قبل أن أنام » ، وأخرجه إسحق بن راهويه في مسنده من هذا الوجه بلفظ التعليق ، وكذا أخرجه أحمد من طريق أخرى عن أبي هريرة .

قوله ( أرايت ) أى أخبرني .

قوله ( نطيل ) كذا للأكثر بنون الجمع ، وللكشميني أطيل بالإنفراد ، وجوز الكرماني في « أطيل » أن يكون بلفظ مجهول الماضى ومعروف المضارع ، وفي الأول بعد .

قوله ( كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل مثنى مثنى ) استدل به على فضل الفصل لكونه أمر بذلك وفعاله ، وأما الوصل فورد من فعله فقط .

**قوله (يوتر بركعة)** لم يعين وقتها ، وبينت عائشة أنه فعل ذلك في جميع أجزاء الليل ، والسبب في ذلك ما سيذكر في الباب الذي بعده .

**قوله (وكان) بتشديد النون .**

**قوله (بأذنيه)** أى لقرب صلاته من الأذان ، والمراد به هنا الإقامة ، فالمعنى أنه كان يسرع بركعتي الفجر لإسراع من يسمع إقامة الصلاة خشية فوات أول الوقت ، ومقتضى ذلك تخفيف القراءة فيهما ، فيحصل به الجواب عن سؤال أنس بن سيرين عن قدر القراءة فيهما . ووقع في رواية مسلم « أن أنساً قال لابن عمر : إني لست عن هذا أسألك ، قال : إنك لضخم ألا تدعني أستقرئ لك » الحديث . ويستفاد من هذا جواب السائل بأكثر مما سأل عنه إذا كان مما يحتاج إليه ، ومن قوله « إنك لضخم » أن السمين في الغالب يكون قليل الفهم .

**قوله (قال حماد)** أى ابن زيد الراوى ، وهو بالإسناد المذكور .

**قوله (بسرعة)** كذا لأبي ذر وأبي الوقت وابن شويه ، ولغيرهم « سرعة » بغير موحدة ، وهو تفسير من الراوى لقوله « كان الأذان بأذنيه » وهو موافق لما تقدم .

**قوله (حدثنا أبي)** هو حفص بن غياث ، ومسلم هو أبو الضحى لا ابن كيسان .

**قوله (كل الليل)** بنصب « كل » على الظرفية . وبالرفع على أنه مبتدأ والجملة خبره ، والتقدير أوتر فيه . ولمسلم من طريق يحيى بن وثاب عن مسروق « من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أول الليل وأوسطه وآخره فاتمى وتره إلى السحر » والمراد بأوله بعد صلاة العشاء كما تقدم . **قوله (إلى السحر)** زاد أبو داود والترمذى « حين مات » ويحتمل أن يكون اختلاف وقت الوتر باختلاف الأحوال ، فحيث أوتر في أوله لعله كان وجعاً ، وحيث أوتر وسطه لعله كان مسافراً ، وأما وتره في آخره فكأنه كان غالب أحواله ، لما عرف من مواظبته على الصلاة في أكثر الليل والله أعلم . والسحر قبيل الصبح ، وحكى الماوردى أنه السدس الأخير ، وقيل أوله الفجر الأول ، وفي رواية طلحة بن نافع عن ابن عباس عند ابن خزيمة « فلما انفجر الفجر قام فأوتر بركعة » قال ابن خزيمة المراد به الفجر الأول ، وروى أحمد من حديث معاذ مرفوعاً « زادني ربي صلاة وهى الوتر ، وقتها من العشاء إلى طلوع الفجر » وفي إسناده ضعف ، وكذا في حديث خارجة بن حذافة في السنن ، وهو الذى احتج به من قال بوجوب الوتر ، وليس صريحاً في الوجوب والله أعلم . وأما حديث بريدة رفعه « الوتر حق ، فمن لم يوتر فليس منا وأعاد ذلك ثلاثاً » ففي سنده أبو المنيب وفيه ضعف ، وعلى تقدير قبوله فيحتاج من احتج به إلى أن يثبت أن لفظ « حق » بمعنى واجب في عرف الشارع ، وأن لفظ واجب بمعنى ما ثبت من طريق الآحاد .

**بإيقاظ النبي صلى الله عليه وسلم أهله بالوتر**

٩٧٣ - حدثنا مسدد قال نا يحيى قال نا هشام قال حدثني أبي عن عائشة قالت :

[٩٩٧]

كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا راقدة معترضة على فراشه ، فإذا أراد أن يوتر أيقظني فأوترت .

قوله ( باب إيقاظ النبي صلى الله عليه وسلم أهله بالوتر ) في رواية الكشميني « للوتر » .  
قوله ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وهشام هو ابن عروة .

قوله ( وأنا راقدة معترضة ) تقدم الكلام عليه في ستره المصلى .

قوله ( أيقظني فأوترت ) أى فقامت فتوضأت فأوترت . واستدل به على استحباب جعل الوتر آخر الليل سواء المتهجد وغيره ، ومحاه إذا وثق أن يستيقظ بنفسه أو بإيقاظ غيره ، واستدل به على وجوب الوتر لكونه صلى الله عليه وسلم سلك به مسلك الواجب حيث لم يدعها نائمة للوتر وأبقاها للتهجد . وتعقب بأنه لا يلزم من ذلك الوجوب ، نعم يدل على تأكيد أمر الوتر وأنه فوق غيره من النوافل الليلية ، وفيه استحباب إيقاظ النائم لإدراك الصلاة ، ولا يختص ذلك بالمفروضة ولا بخشية خروج الوقت بل يشترع ذلك لإدراك الجماعة وإدراك أول الوقت وغير ذلك من المنذوبات ، قال القرطبي : ولا يبعد أن يقال إنه واجب في الواجب مندوب في المنذوب ، لأن النائم وإن لم يكن مكلفاً لكن مانعه سريع الزوال ، فهو كالغافل ، وتنبيه الغافل واجب .

### باب ليجعل آخر صلاته وتراً

[٩٩٨] ٩٧٤- حدثنا مسدد قال نا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال حدثني نافع عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه قال : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً » .

قوله ( باب ليجعل آخر صلاته وتراً ) أى بالليل ، وقد تقدم الكلام على حديث الباب في أثناء الحديث الأول وقد استدل به بعض من قال بوجوبه ، وتعقب بأن صلاة الليل ليست واجبة فكذا آخره ، وبأن الأصل عدم الوجوب حتى يقوم دليله .

### باب الوتر على الدابة

[٩٩٩] ٩٧٥- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن سعيد بن يسار أنه قال : كنت أسير مع عبد الله بن عمر بطريق مكة ، فقال سعيد : فلما خشيت الصباح نزلت فأوترت ثم لحقت ، فقال عبد الله بن عمر : أين كنت ؟ فقلت : خشيت الصباح فنزلت فأوترت . فقال عبد الله : أليس لك في رسول الله صلى الله عليه أسوة حسنة ؟ فقلت : بلى والله . قال : فإن رسول الله صلى الله عليه كان يوتر على البعير .

[الحديث ٩٩٩- أطرافه في: ١٠٠٠، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٨، ١١٠٥] .

قوله ( باب الوتر على الدابة ) لما كان حديث عائشة في إيقاظها للوتر وحديث ابن عمر في الأمر بالوتر آخر الليل قد تمسك بهما بعض من ادعى وجوب الوتر عقبهما المصنف بحديث ابن عمر الدال على أنه ليس بواجب ، فذكره في ترجمتين . إحداهما تدل على كونه نفلاً ، والثانية تدل على أنه آكد من غيره .

**قوله ( عن أبي بكر بن عمر )** لا يعرف اسمه ، وهو ثقة ليس له في الصحيحين غير هذا الحديث الواحد .  
**قوله ( أما لك في رسول الله أسوة )** فيه إرشاد العالم لرفيقه ما قد يخفى عليه من السنن .  
**قوله ( بلى والله )** فيه الحلف على الأمر الذي يراد تأكيده .

**قوله ( كان يوتر على البعير )** قال الزين بن المنير : ترجم بالدابة تنبيهاً على أن لا فرق بينها وبين البعير في الحكم ، والجامع بينهما أن الفرض لا يجزئ على واحدة منهما . انتهى . ولعل البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرقه ، فسيأتي في أبواب تقصير الصلاة من طريق سالم عن أبيه « أنه كان يصلي من الليل على دابته وهو مسافر » وروى محمد بن نصر من طريق ابن جريج « قال حدثنا نافع أن ابن عمر كان يوتر على دابته » . قال ابن جريج « وأخبرني موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر كان يخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك » .

**( فائدة )** : قال الطحاوي ذكر عن الكوفيين أن الوتر لا يصلى على الراحلة ، وهو خلاف السنة الثابتة ، واستدل بعضهم برواية مجاهد أنه رأى ابن عمر نزل فأوتر ، وليس ذلك بمعارض لكونه أوتر على الراحلة لأنه لا نزاع أن صلاته على الأرض أفضل ، وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يوتر على راحلته ، وربما نزل فأوتر بالأرض .

### بـ الوتر في السفر

٩٧٦- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا جويرية بن أسماء عن نافع عن ابن عمر قال :

[١٠٠٠]

كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به يومئذ إيماء صلاة الليل إلا الفرائض ، ويوتر على راحلته .

**قوله ( باب الوتر في السفر )** أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال : إنه لا يسن في السفر ، وهو منقول عن الضحاك . وأما قول ابن عمر « لو كنت مسبحاً في السفر لأتممت » كما أخرجه مسلم وأبو داود من طريق حفص بن عاصم عنه وإنما أراد به راتبة المكتوبة لا النافلة المقصودة كالوتر ، وذلك بين من سياق الحديث المذكور ، فقد رواه الترمذي من وجه آخر بلفظ « سافرت مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان فكانوا يصلون الظهر والعصر ركعتين ركعتين لا يصلون قبلها ولا بعدها ، فلو كنت مصلياً قبلها أو بعدها لأتممت » ويحتمل أن تكون التفرقة بين نوافل النهار ونوافل الليل ، فإن ابن عمر كان يتنفل على راحلته وعلى دابته في الليل وهو مسافر ، وقد قال مع ذلك ما قال .

**قوله ( إلا الفرائض )** أى لكن الفرائض بخلاف ذلك ، فكان لا يصلها على الراحلة . واستدل به على أن الوتر ليس بفرض ، وعلى أنه ليس من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وجوب الوتر عليه لكونه أوقعه على الراحلة ، وأما قول بعضهم إنه كان من خصائصه أيضاً أن يوقعه على الراحلة مع كونه واجباً عليه فهي دعوى لا دليل عليها لأنه لم يثبت دليل وجوبه عليه حتى يحتاج إلى تكلف هذا الجمع ، واستدل به على أن الفريضة لا تصل على الراحلة ، قال ابن دقيق العيد : وليس ذلك بقوى ، لأن الترك لا يدل على

المنع إلا أن يقال إن دخول وقت الفريضة مما يكثر على المسافر فترك الصلاة لها على الراحلة دائماً يشعر بالفرق بينها وبين النافلة في الجواز وعدمه . وأجاب من ادعى وجوب الوتر من الحنفية بأن الفرض عندهم غير الواجب ، فلا يلزم من نفي الفرض نفي الواجب ، وهذا يتوقف على أن ابن عمر كان يفرق بين الفرض والواجب ، وقد بالغ الشيخ أبو حامد فادعى أن أبا حنيفة انفرد بوجوب الوتر ولم يوافق أصحابه ، مع أن ابن شبة أخرج عن سعيد بن المسيب وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود والضحاك ما يدل على وجوبه عندهم ، وعنده عن مجاهد الوتر واجب ولم يثبت ، ونقله ابن العربي عن أصبغ بن المالكية ووافقهم سحنون ، وكأنه أخذ من قول مالك : من تركه أدب ، وكان جرحه في شهادته .

### باب القنوت قبل الركوع وبعده

[١٠٠١] ٩٧٧- حدثنا مسدد قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد قال : سئل أنس أقنت النبي صلى الله عليه في الصبح؟ قال : نعم . فقيل : أوقنت قبل الركوع؟ قال : بعد الركوع يسيراً .

[الحديث ١٠٠١- أطرافه في: ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٣٠٠، ٢٨٠١، ٢٨١٤، ٣٠٦٤، ٣١٧٠، ٤٠٨٨، ٤٠٨٩،

٤٠٩٠، ٤٠٩١، ٤٠٩٢، ٤٠٩٤، ٤٠٩٥، ٤٠٩٦، ٦٣٩٤، ٧٣٤١].

[١٠٠٢] ٩٧٨- حدثنا مسدد قال نا عبد الواحد قال نا عاصم قال سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال : قد كان القنوت . قلت : قبل الركوع أو بعده؟ قال : قبله . قال : فإن فلاناً أخبرني عنك أنك قلت : بعد الركوع . فقال : كذب ، إنما قنت رسول الله صلى الله عليه بعد الركوع شهراً ، أراه كان بعث قوماً يقال لهم القراء زهاء سبعين رجلاً إلى قوم من المشركين دون أولئك ، وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه عهد ، فقنت رسول الله صلى الله عليه شهراً يدعو عليهم .

[١٠٠٣] ٩٧٩- حدثنا أحمد بن يونس قال نا زائدة عن التيمي عن أبي مجلز عن أنس قال : قنت النبي صلى الله عليه شهراً يدعو على رعل وذكوان .

[١٠٠٤] ٩٨٠- نا مسدد قال نا إسماعيل قال أنا خالد عن أبي قلابة عن أنس قال : كان القنوت في المغرب والفجر .

قوله ( باب القنوت قبل الركوع وبعده ) القنوت يطلق على معان ، والمراد به هنا الدعاء في الصلاة في محل مخصوص من القيام . قال الزين بن المنير : أثبت بهذه الترجمة مشروعية القنوت إشارة إلى الرد على من روى عنه أنه بدعة كابن عمر ، وفي الموطأ عنه أنه كان لا يقنت في شيء من الصلوات ، ووجه الرد

عليه ثبوته من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرتفع عن درجة المباح ، قال : ولم يقيده في الترجمة بصبح ولا غيره مع كونه مقيداً في بعض الأحاديث بالصبح ، وأوردها في أبواب الوتر أخذاً من إطلاق أنس في بعض الأحاديث ، كذا قال ، ويظهر لي أنه أشار بذلك إلى قوله في الطريق الرابعة « كان القنوت في الفجر والمغرب » لأنه ثبت أن المغرب وتر النهار ، فإذا ثبت القنوت فيها ثبت في وتر الليل بجماع ما بينهما من الوترية ، مع أنه قد ورد الأمر به صريحاً في الوتر ، فروى أصحاب السنن من حديث الحسن بن علي قال « علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في قنوت الوتر : اللهم اهدني فيمن هديت » الحديث . وقد صححه الترمذي وغيره لكن ليس على شرط البخاري .

**قوله ( سئل أنس )** في رواية اسماعيل عن أيوب عند مسلم « قلت لأنس » فعرف بذلك أنه أبهم نفسه .

**قوله ( فقيل أو قنت )** في رواية الكشميئي بغير واو ، وللإسماعيلي « هل قنت » .

**قوله ( قبل الركوع )** زاد الإسماعيلي « أو بعد الركوع » .

**قوله ( بعد الركوع يسيراً )** قد بين عاصم في روايته مقدار هذا السير حيث قال فيها « إنما قنت بعد الركوع شهراً » وفي صحيح ابن خزيمة من وجه آخر عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم » وكأنه محمول على ما بعد الركوع . بناء على أن المراد بالحصص في قوله « إنما قنت شهراً » أي متواليًا .

**قوله ( حدثنا عبد الواحد )** هو ابن زياد ، وعاصم هو ابن سليمان الأحول .

**قوله ( قد كان القنوت )** فيه إثبات مشروعيته في الجملة كما تقدم .

**قوله ( قال : فإن فلاناً أخبرني عنك أنك قلت بعد الركوع ، فقال : كذب )** لم أقف على تسمية

هذا الرجل صريحاً ، ويحتمل أن يكون محمد بن سيرين بدليل روايته المتقدمة ، فإن مفهوم قوله « بعد الركوع يسيراً » يحتمل أن يكون وقبل الركوع كثيراً ، ويحتمل أن يكون لا قنوت قبله أصلاً ، ومعنى قوله « كذب » أي أخطأ ، وهو لغة أهل الحجاز ، يطلقون الكذب على ما هو أعم من العمد والخطأ ، ويحتمل أن يكون أراد بقوله « كذب » أي إن كان حكى أن القنوت دائماً بعد الركوع ، وهذا يرجح الاحتمال الأول ، ويبينه ما أخرجه ابن ماجه من رواية حميد عن أنس أنه سئل عن القنوت فقال « قبل الركوع وبعده » لإسناده قوى ، وروى ابن المنذر من طريق أخرى عن حميد عن أنس « أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قنتوا في صلاة الفجر قبل الركوع وبعضهم بعد الركوع » وروى محمد بن نصر من طريق أخرى عن حميد عن أنس « أن أول من جعل القنوت قبل الركوع — أي دائماً — عثمان ، لكي يدرك الناس الركعة » وقد وافق عاصماً على روايته هذه عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما سيأتي في المغازي بلفظ « سأل رجل أنساً عن القنوت بعد الركوع أو عند الفراغ من القراءة ؟ قال : لا بل عند الفراغ من القراءة » ومجموع ما جاء عن أنس من ذلك أن القنوت للحاجة بعد الركوع لا خلاف عنه في ذلك ، وأما لغير الحاجة فالصحيح عنه أنه قبل الركوع ، وقد اختلف عمل الصحابة في ذلك والظاهر أنه من الاختلاف المباح .

**قوله ( كان بعث قوماً يقال لهم القراء )** سيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازي ، وكذا على رواية



أبي مجلز ، والتميمي الراوى عنه هو سليمان وهو يروى عن أنس نفسه ، ويروى عنه أيضاً بواسطة كما في هذا الحديث .

قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن علي ، وخالد هو الخذاء .

قوله ( كان القنوت في المغرب والفجر ) قد تقدم توجيه إيراد هذه الرواية في أول هذا الباب ، وتقدم الكلام على بعضها في أثناء صفة الصلاة . وقد روى مسلم من حديث البراء نحو حديث أنس هذا ، وتمسك به الطحاوى في ترك القنوت في الصبح قال : لأنهم أجمعوا على نسخه في المغرب ، فيكون في الصبح كذلك . انتهى . ولا يخفى ما فيه . وقد عارضه بعضهم فقال : أجمعوا على أنه صلى الله عليه وسلم قنت في الصبح ، ثم اختلفوا هل ترك ، فيتمسك بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه ؟ وظهر لي أن الحكمة في جعل القنوت النازلة في الاعتدال دون السجود مع أن السجود مظنة الإجابة كما ثبت « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » وثبت الأمر بالدعاء فيه أن المطلوب من قنوت النازلة أن يشارك المأموم الإمام في الدعاء ولو بالتأمين ، ومن ثم اتفقوا على أنه يجهر به ، بخلاف القنوت في الصبح فاختلف في محله وفي الجهر به .

( تكملة ) : ذكر ابن العربي أن القنوت ورد لعشرة معان ، فنظمها شيخنا الحافظ زين الدين العراقي فيما أنشدنا لنفسه إجازة غير مرة :

ولفظ القنوت اعدد معانيه تجد      مزيداً على عشر معاني مرضيه  
دعاء خشوع والعبادة طاعة      إقامتها إقراره بالعبودية  
سكوت صلاة والقيام وطوله      كذلك دوام الطاعة الرابع القنيه

( خاتمة ) : اشتملت أبواب الوتر من الأحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثاً ، منها واحد معلق ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية أحاديث ، والخالص سبعة وافقه مسلم على تخريجها ، وفيه من الآثار ثلاثة موصولة ، والله أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أبواب  
الاستسقاء

باب الاستسقاء، وخروج النبي صَلَّى الله عليه في الاستسقاء

٩٨١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ نَا سَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عِبَادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَمِّهِ  
[١٠٠٥] قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَسْقِي وَحَوْلَ رِجَالِهِ.

[الحديث ١٠٥- أطرافه في: ١١، ١٢، ١٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤].

( أبواب الاستسقاء ) : ( باب الاستسقاء وخروج النبي صلى الله عليه وسلم ) كذا للمستمل دون البسمة ، وسقط ما قبل باب من رواية الحموي والكشيري ، ولأصلي كتاب الاستسقاء فقط ، وثبتت البسمة في رواية ابن شويه . والاستسقاء لغة طلب سقى الماء من الغير للنفس أو الغير ، وشرعاً طلبه من الله عند حصول الجذب على وجه مخصوص .

قوله ( عن عبد الله بن أبي بكر ) أى ابن محمد بن عمرو بن حزم قاضى المدينة ، وسيأتى فى « باب تحويل الرداء » التصريح بسماع عبد الله له من عباد .

قوله ( عن عمه ) هو عبد الله بن زيد بن عاصم ، كما سيأتي صريحاً في الباب المذكور وسياقه أتم .

قوله (خرج النبي صلى الله عليه وسلم) أى إلى المصلى كما سيأتى التصريح به أيضاً فيه ، ويأتى الكلام فيه على كيفية تحويل الرءاء وزاد فيه « وصلى ركعتين » . وقد اتفق فقهاء الأمصار على مشروعية صلاة الاستسقاء وأنها ركعتان إلا ما روى عن أبى حنيفة أنه قال : يبرزون للدعاء والتضرع ، وإن خطب لهم فحسن . ولم يعرف الصلاة ، هذا هو المشهور عنه . ونقل أبو بكر الرازى عنه التخيير بين الفعل والترك ، وحكى ابن عبد البر الإجماع على استحباب الخروج إلى الاستسقاء ، والبروز إلى ظاهر المصر ، لكن حكى القرطبى عن أبى حنيفة أيضاً أنه لا يستحب الخروج ، وكأنه اشتبه عليه بقوله فى الصلاة .

## باب دعاء النبي صلى الله عليه

«اجعلها كسني يوسف»

[١٠٠٦] ٩٨٢- حدثنا قتيبة قال نا مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه كان إذا رفع رأسه من الركعة الآخرة يقول: «اللهم أنج عياش ابن أبي ربيعة، اللهم أنج سلمة بن هشام، اللهم أنج الوليد بن الوليد، اللهم أنج المستضعفين من المؤمنين، اللهم اشد وطأتك على مضر، اللهم اجعلها سني كسني يوسف». وأن النبي صلى الله عليه قال: «غفار غفر الله لها، وأسلم سلمها الله». قال ابن أبي الزناد عن أبيه: هذا كله في الصبح.

[١٠٠٧] ٩٨٣- نا عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن أبي الضحى عن مسروق قال: كنا عند عبد الله فقال: إن النبي صلى الله عليه لما رأى من الناس إدباراً قال: «اللهم سبّع كسبّع يوسف». فأخذتهم سنة حصت كل شيء، حتى أكلوا الجلود والميتة والجيف، وينظر أحدهم إلى السماء فيرى الدخان من الجوع. فأتاه أبو سفيان فقال: يا محمد، إنك تأمر بطاعة الله، وبصلة الرحم، وإن قومك قد هلكوا، فادع الله لهم. قال الله: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ إلى قوله: ﴿عَائِدُونَ﴾ ١٥ ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى﴾ فالبطشة يوم بدر، فقد مضت الدخان والبطشة والزام وآية الروم.

[الحديث ١٠٠٧- أطرافه في: ١٠٢٠، ٤٦٩٣، ٤٧٦٧، ٤٧٧٤، ٤٨٠٩، ٤٨٢٠، ٤٨٢١، ٤٨٢٢، ٤٨٢٣،

٤٨٢٤، ٤٨٢٥].

قوله (باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم: اجعلها سني كسني يوسف) أورد فيه حديث أبي هريرة في الدعاء في القنوت للمؤمنين والدعاء على الكافرين، وفيه معنى الترجمة. ووجه إدخاله في أبواب الاستسقاء التنبية على أنه كما شرع الدعاء بالاستسقاء للمؤمنين كذلك شرع الدعاء بالقحط على الكافرين لما فيه من نفع الفريقين بإضعاف عدو المؤمنين ورقة قلوبهم ليدلوا للمؤمنين. وقد ظهر من ثمره ذلك التجاؤم إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو لهم برفع القحط، كما في الحديث الثاني. ويمكن أن يقال: إن المراد أن مشروعية الدعاء على الكافرين في الصلاة تقتضي مشروعية الدعاء للمؤمنين فيها، فثبت بذلك صلاة الاستسقاء خلافاً لمن أنكرها. والمراد بسني يوسف ما وقع في زمانه عليه السلام من القحط في السنين السبع كما وقع في التنزيل، وقد بين ذلك في الحديث الثاني حيث قال «سبعاً كسبّع يوسف» وأضيفت إليه لكونه الذي أنذر بها، أو لكونه الذي قام بأمور الناس فيها.

قوله (حدثنا مغيرة بن عبد الرحمن) هو الخزاعي بالمهملة والزاي لا المخزوي، وهما مديان من

طبقة واحدة لكن الخزامى معروف بالرواية عن أبي الزناد دون الخزومي ، وقد بينه ابن معين والنسائي ، لكنه لم ينفرد بهذا الحديث فسيأتي في الجهاد من رواية الثوري ، وفي أحاديث الأنبياء من رواية شعيب ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية موسى بن عقبة كلهم عن أبي الزناد .

**قوله ( اللهم اجعلها سنين )** في الرواية الماضية في « باب يهوى بالتكبير من صفة الصلاة » : « اللهم اجعلها عليهم » والضمير في قوله « اجعلها » يعود على المدة التي تقع فيها الشدة المعبر عنها بالوطأة ، وزاد بعد قوله فيها كسنى يوسف « وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له » وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في تفسير آل عمران إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : غفار غفر الله لها إلخ )** هذا حديث آخر ، وهو عند المصنف بالإسناد المذكور وكأنه سمعه هكذا فأورده كما سمعه . وقد أخرجه أحمد عن قتيبة كما أخرجه البخاري ، ويحتمل أن يكون له تعلق بالترجمة من جهة أن الدعاء على المشركين بالقحط ينبغي أن يخص بمن كان محارباً دون من كان مسلماً .

**قوله ( غفار غفر الله لها )** فيه الدعاء بما يشتق من الاسم كأن يقول لأحمد : أحمد الله عاقبتك ، ولعلي : أعلاك الله . وهو من جناس الاشتقاق ، ولا يختص بالدعاء بل يأتي مثله في الخبر ، ومنه قوله تعالى ﴿ وأسلمت مع سليمان ﴾ وسيأتي في المغازي حديث « عصية عصت الله ورسوله » وإنما اختصت القبيلتان بهذا الدعاء لأن غفراً أسلموا قديماً ، وأسلم سالمو النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي بيان ذلك في أوائل المناقب إن شاء الله تعالى .

**قوله ( قال ابن أبي الزناد عن أبيه : هذا كله في الصبح )** يعني أن عبد الرحمن بن أبي الزناد روى هذا الحديث عن أبيه بهذا الإسناد ، فبين أن الدعاء المذكور كان في الصبح ، وقد تقدم بعض بيان الاختلاف في ذلك في أثناء صفة الصلاة .

**قوله ( كنا عند عبد الله )** يعني ابن مسعود ، وسيأتي في تفسير الدخان سبب تحديث عبد الله بن مسعود بهذا الحديث .

**قوله ( لما رأى من الناس إدباراً )** أى من الإسلام ، وسيأتي في تفسير الدخان أن قريشاً لما أبطئوا عن الإسلام .

**قوله ( فأخذتهم سنة )** بفتح المهملة بعدها نون خفيفة أى أصابهم القحط ، وقوله « حصت » بفتح الحاء والصاد المهملتين أى استأصلت النبات حتى خلت الأرض منه .

**قوله ( حتى أكلنا )** في رواية المستملى والحموى « حتى أكلوا » وهو الوجه ، وكذا قوله « ينظر أحدهم » عند الأكثر « ينظر أحدهم » وهو الصواب . وسيأتي بقية الكلام عليه بعد تسعة أبواب .

## باب

## سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا

[١٠٠٨] ٩٨٤- حدثنا عمرو بن علي قال نا أبو قتيبة قال نا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن

أبيه : سمعت ابن عمر يتمثل بشعر أبي طالب :

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه  
ثمال اليتامى عصمة للأرامل

[الحديث ١٠٠٨- طرفه في: ١٠٠٩].

[١٠٠٩] ٩٨٥- وقال عمر بن حمزة نا سالم عن أبيه رُبما ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر إلى وجه

النبي صلى الله عليه يستسقى ، فما ينزل حتى يجيش لك ميزاب :

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه  
ثمال اليتامى عصمة للأرامل

قول أبي طالب .

[١٠١٠] ٩٨٦- نا الحسن بن محمد قال نا الأنصاري قال حدثني أبي عبد الله بن المثنى عن ثمامة

ابن عبد الله بن أنس عن أنس أن عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب

فقال : « اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا ، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا » . قال :

فيسقون .

[الحديث ١٠١٠- طرفه في: ٣٧١].

قوله ( باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا ) قال ابن رشيد : لو أدخل تحت هذه الترجمة

حديث ابن مسعود الذي قبله لكان أوضح مما ذكر . انتهى . ويظهر لي أنه لما كان من سأل قد يكون مسلماً

وقد يكون مشركاً وقد يكون من الفريقين ، وكان في حديث ابن مسعود المذكور أن الذي سأل قد يكون

مشركاً ، ناسب أن يذكر في الذي بعده ما يدل على ما إذا كان الطلب من الفريقين كما سألينه ، ولذلك ذكر

لفظ الترجمة عاماً لقوله « سؤال الناس » وذلك أن المصنف أورد في هذا الباب تمثل ابن عمر بشعر أبي طالب

وقول أنس « إن عمر كان إذا قحطوا استسقى بالعباس » وقد اعترضه الإسماعيلي فقال : حديث ابن عمر

خارج عن الترجمة ، إذ ليس فيه أن أحداً سأل أن يستسقى له ولا في قصة العباس التي أوردناها أيضاً . وأجاب

ابن المنير عن حديث ابن عمر بأن المناسبة تؤخذ من قوله فيه « يستسقى الغمام » لأن فاعله محذوف وهم

الناس ، وعن حديث أنس بأن في قول عمر « كنا نتوسل إليك بنبيك » دلالة على أن للإمام مدخلا في

الاستسقاء . وتعقب بأنه لا يلزم من كون فاعل « يستسقى » هو الناس أن يكونوا سألوا الإمام أن يستسقى

لهم كما في الترجمة ، وكذا ليس في قول عمر أنهم كانوا يتوسلون به دلالة على أنهم سألوه أن يستسقى لهم ، إذ يحتمل أن يكونوا في الحالين طلبوا السقيا من الله مستشفعين به صلى الله عليه وسلم . وقال ابن رشيد : يحتمل أن يكون أراد بالترجمة الاستدلال بطريق الأولى لأنهم إذا كانوا يسألون الله به فيسقيهم فأحرى أن يقدموه للسؤال . انتهى . وهو حسن ويمكن أن يكون أراد من حديث ابن عمر سياق الطريق الثانية عنه ، وأن يبين أن الطريق الأولى مختصرة منها ، وذلك أن لفظ الثانية « ربما ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر إلى وجه النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى » فدل ذلك على أنه هو الذي باشر الطلب صلى الله عليه وسلم ، وأن ابن عمر أشار إلى قصة وقعت في الإسلام حضرها هو لا مجرد ما دل عليه شعر أبي طالب . وقد علم من بقية الأحاديث أنه صلى الله عليه وسلم إنما استسقى إجابة لسؤال من سأله في ذلك كما في حديث ابن مسعود الماضي وفي حديث أنس الآتي وغيرهما من الأحاديث ، وأوضح من ذلك ما أخرجه البيهقي في « الدلائل » من رواية مسلم الملائى عن أنس قال « جاء رجل أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، أتيناك وما لنا بغير يبط ، ولا صبي يغط . ثم أنشد شعرأ يقول فيه :

وليس لنا إلا إليك فرارنا وأين فرار الناس إلا إلى الرسل

فقام يجر رداءه حتى صعد المنبر فقال « اللهم اسقنا » الحديث وفيه « ثم قال صلى الله عليه وسلم : لو كان أبو طالب حياً لقرت عيناه . من ينشدنا قوله ؟ فقام على فقال : يا رسول الله ، كأنك أردت قوله « وأبيض يستسقى الغمام بوجهه » الأبيات ، فظهرت بذلك مناسبة حديث ابن عمر للترجمة ، وإسناد حديث أنس وإن كان فيه ضعف لكنه يصلح للمتابعة ، وقد ذكره ابن هشام في زوائده في السيرة تعليقاً عن يثق به . وقوله « يبط » بفتح أوله وكسر الهمزة وكذا « يغط » بالمعجمة ، والأطيط صوت البعير الثقيل ، والغطيط صوت النائم كذلك ، وكنتي بذلك عن شدة الجوع ، لأنهما إنما يقعان غالباً عند الشبع . وأما حديث أنس عن عمر فأشار به أيضاً إلى ما ورد في بعض طرقه ، وهو عند الإسماعيلي من رواية محمد بن المثنى عن الأنصارى بإسناد البخارى إلى أنس قال « كانوا إذا قحطوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم استسقوا به ، فيستسقى لهم فيسقون فلما كان في إمارة عمر » فذكر الحديث . وقد أشار إلى ذلك الإسماعيلي فقال : هذا الذي رويته يحتمل المعنى الذي ترجمه ، بخلاف ما أورده هو : قلت : وليس ذلك بمبتدع ، لما عرف بالاستقراء من عادته من الاكتفاء بالإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده . وقد روى عبد الرزاق من حديث ابن عباس « أن عمر استسقى بالمصلى ، فقال للعباس : قم فاستسق ، فقام العباس » فذكر الحديث ، فتبين بهذا أن في القصة المذكورة أن العباس كان مسئولاً وأنه ينزل منزلة الإمام إذا أمره الإمام بذلك . وروى ابن أبي شيبه بإسناد صحيح من رواية أبي صالح السمان عن مالك الدارى — وكان خازن عمر — قال « أصاب الناس قحط في زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا ، فأتى الرجل في المنام فقيل له : انت عمر » الحديث . وقد روى سيف في الفتوح أن الذي رأى المنام المذكور هو بلال بن الحارث المزني أحد الصحابة ، وظهر بهذا كله مناسبة الترجمة لأصل هذه القصة أيضاً والله الموفق .

قوله ( يعمل ) أى ينشد سحر غيره .

قوله ( وأبيض ) بفتح الضاد وهو مجرور برب مقدرة أو منصوب بإضمار أعنى أو أخص ، والراجع أنه بالنصب عطفاً على قوله « سيداً » فى البيت الذى قبله .

قوله ( ثمال ) بكسر المثلثة وتخفيف الميم هو العماد والمأجأ والمطعم والمغيث والمعين والكافى ، قد أطلق على كل من ذلك . وقوله « عصمة للأرامل » أى يمنعهن مما يضرهن ، والأرامل جمع أرملة وهى الفقيرة التى لا زوج لها ، وقد يستعمل فى الرجل أيضاً مجازاً ، ومن ثم لو أوصى للأرامل خص النساء دون الرجال . وهذا البيت من أبيات فى قصيدة لأبى طالب ذكرها ابن إسحق فى السيرة بطولها ، وهى أكثر من ثمانين بيتاً ، قالها لما تملأت قريش على النبي صلى الله عليه وسلم ونفروا عنه من يريد الإسلام ، أولها :

ولما رأيت القوم لا ود فيهم

وقد طأرونا بالعداوة والأذى

أعبد مناف أنتم خير قومكم

فقد خفت إن لم يصلح الله أمركم

أعوذ برب الناس من كل طاعن

وثور ومن أرمى ثيراً مكانه

وبالبيت حق البيت من بطن مكة

كذبتم وبيت الله نبى محمداً

ونسلمه حتى نصرع حوله

وما ترك قبوم لا أبالك سيداً

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه

يلوذ به الهلاك من آل هاشم

قال السهيلي : فإن قيل كيف قال أبو طالب « يستسقى الغمام بوجهه » ولم يره قط استسقى ، إنما كان ذلك منه بعد الهجرة ! وأجاب بما حاصله : أن أبا طالب أشار إلى ما وقع فى زمن عبد المطلب حيث استسقى لقريش والنبي صلى الله عليه وسلم معه غلام . انتهى . ويحتمل أن يكون أبو طالب مدحه بذلك لما رأى من مخايل ذلك فيه وإن لم يشاهد وقوعه ، وسيأتى فى الكلام على حديث ابن مسعود ما يشعر بأن سؤال أبى سفيان للنبي صلى الله عليه وسلم فى الاستسقاء وقع بمكة . وذكر ابن التين أن فى شعر أبى طالب هذا دلالة على أنه كان يعرف نبوة النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يبعث لما أخبره به بحيراً أو غيره من شأنه ، وفيه نظر لما تقدم عن ابن إسحق أن إنشاء أبى طالب لهذا الشعر كان بعد البعث ، ومعرفة أبى طالب بنبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءت فى كثير من الأخبار ، وتمسك بها الشيعة فى أنه كان مسلماً . ورأيت

لعلى بن حمزة البصرى جزءاً جمع فيه شعر أبى طالب وزعم فى أوله أنه كان مسلماً وأنه مات على الإسلام وأن الحشوية تزعم أنه مات على الكفر وأنهم لذلك يستجيزون لعنه ، ثم بالغ فى سبهم والرد عليهم ، واستدل لدعواه بما لا دلالة فيه . وقد بينت فساد ذلك كله فى ترجمة أبى طالب من كتاب الإصابة ، وسيأتى بعضه فى ترجمة أبى طالب من كتاب مبعث النبى صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( وقال عمر بن حمزة )** أى ابن عبد الله بن عمر ، وسالم شيخه هو عمه ، وعمر مختلف فى الاحتجاج به وكذلك عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المذكور فى الطريق الموصولة ، فاعتضدت لإحدى الطريقين بالأخرى ، وهو من أمثلة أحد قسمى الصحيح كما تقرر فى علوم الحديث ، وطريق عمر المعلقة وصلها أحمد وابن ماجه والإسماعيلي من رواية أبى عقيل عبد الله بن عقيل الثقفى عنه ، وعقيل فيها بفتح العين .

**قوله ( يستقى )** بفتح أوله زاد ابن ماجه فى روايته « على المنبر » وفى روايته أيضاً « فى المدينة » .

**قوله ( يجيش )** بفتح أوله وكسر الجيم وآخره معجمة يقال : جاش الوادى إذا زخر بالماء ، وجاشت القدر إذا غلت ، وجاش الشيء إذا تحرك . وهو كناية عن كثرة المطر .

**قوله ( كل ميزاب )** بكسر الميم وبالزاي معروف ، وهو ما يسيل منه الماء من موضع عال . ووقع فى رواية الحموي « حتى يجيش لك » بتقديم اللام على الكاف وهو تصحيف .

**قوله ( حدثني الحسن بن محمد )** هو الزعفرانى والأنصارى شيخه يروى عنه البخارى كثيراً وربما أدخل بينهما واسطة كهذا الموضع ، ووهم من زعم أن البخارى أخرجه هذا الحديث عن الأنصارى نفسه .

**قوله ( أن عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا )** بضم القاف وكسر المهملة أى أصابهم القحط ، وقد

بين الزبير بن بكار فى الأنساب صفة ما دعا به العباس فى هذه الواقعة والوقت الذى وقع فيه ذلك ، فأخرج بإسناد له أن العباس لما استسقى به عمر قال « اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب ، ولم يكشف إلا بتوبة ، وقد

توجه القوم بى إليك لمكافى من نبيك ، وهذه أيدينا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالتوبة فاسقنا الغيث .

فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض ، وعاش الناس » وأخرج أيضاً من طريق داود عن عطاء

عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال « استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب » فذكر

الحديث وفيه « فخطب الناس عمر فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرى للعباس ما يرى الولد

للوالد ، فاقتدوا أيها الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم فى عمه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله » وفيه

« فما برحوا حتى سقاهم الله » وأخرجه البلاذرى من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال « عن أبيه »

بدل ابن عمر ، فيحتمل أن يكون لزيد فيه شيخان ، وذكر ابن سعد وغيره أن عام الرمادة كان سنة ثمان

عشرة ، وكان ابتداءه مصدر الحاج منها ودام تسعة أشهر ، والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم ، سمي العام

بها لما حصل من شدة الجذب فاغبرت الأرض جداً من عدم المطر ، وقد تقدم من رواية الإسماعيلي رفع

حديث أنس المذكور فى قصة عمر والعباس ، وكذلك أخرجه ابن حبان فى صحيحه من طريق محمد بن المنفى

بالإسناد المذكور . ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستشفاع بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة ،

وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس ومعرفته بحقه .



## باب تحويل الرداء في الاستسقاء

[١٠١١] ٩٨٧- حدثني إسحاق قال نا وهب قال أنا شعبة عن محمد بن أبي بكر عن عباد ابن تميم عن عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه استسقى، وقلب رداءه.

[١٠١٢] ٩٨٨- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن عبد الله بن أبي بكر أنه سمع عباد ابن تميم يحدث أباه عن عمه عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه خرج إلى المصلى فاستسقى فاستقبل القبلة، وقلب رداءه، وصلى ركعتين. قال أبو عبد الله كان ابن عيينة يقول: هو صاحب الأذان، ولكنه وهم لأن هذا عبد الله بن زيد بن عاصم المازني، مازن الأنصار.

قوله ( باب تحويل الرداء في الاستسقاء ) ترجم لمشروعيته خلافاً لمن نفاه ، ثم ترجم بعد ذلك لكيفيته كما سيأتى .

قوله ( حدثنا إسحاق ) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج وأخرجه من طريقه .

قوله ( عن محمد بن أبي بكر ) أى ابن محمد بن عمرو بن حزم ، وهو أخو عبد الله بن أبي بكر المذكور في الطريق الثانية من هذا الباب ، وقد حدث به عن عباد أبوهما أبو بكر بن محمد بن عمرو كما سيأتى بعد خمسة عشر باباً .

قوله ( استسقى فقلب رداءه ) ذكر الواقدي أن طول ردائه صلى الله عليه وسلم كان ستة أذرع في ثلاثة أذرع وطول إزاره أربعة أذرع وشبرين في ذراعين وشبر ، كان يلبسهما في الجمعة والعيد . ووقع في « شرح الأحكام لابن بزيزة » ذرع الرداء كالذى ذكره الواقدي في ذرع الإزار ، والأول أولى . قال الزين بن المنير : ترجم بلفظ التحويل ، والذي وقع في الطريقين اللذين ساقهما لفظ القلب ، وكأنه أراد أنهما بمعنى واحد . انتهى . ولم تتفق الرواة في الطريق الثانية على لفظ القلب ، فإن رواية أبي ذر « حول » وكذا هو في أول حديث في الاستسقاء ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر ، وقد وقع بيان المراد من ذلك في « باب الاستسقاء بالمصلى » في زيادة سفيان عن المسعودي عن أبي بكر ابن محمد ، ولفظه « قلب رداءه جعل اليمين على الشمال » وزاد فيه ابن ماجه وابن خزيمة من هذا الوجه « والشمال على اليمين » والمسعودي ليس من شرط الكتاب وإنما ذكر زيادته استطراداً ، وسيأتى بيان كون زيادته مرصولة أو معلقة في الباب المذكور إن شاء الله تعالى . وله شاهد أخرجه أبو داود من طريق الزبيدي عن الزهري عن عباد بلفظ « فجعل عطافه الأيمن على عاتقه الأيسر ، وعطافه الأيسر على عاتقه الأيمن » وله من طريق عمار بن غزية عن عباد « استسقى وعليه خيصة سوداء ، فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها ، فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه » وقد استحج الشافعي في الجديد فعل ما هم به صلى الله عليه وسلم من تنكيس الرداء مع التحويل الموصوف ، وزعم القرطبي كغيره أن الشافعي اختار في الجديد تنكيس الرداء لا تحويله ، والذي في « الأم » ما ذكرته . والجمهور على استحباب التحويل فقط ، ولا ريب أن الذى

استحبه الشافعي أحوط وعن أبي حنيفة وبعض المالكية لا يستحب شيء من ذلك ، واستحب الجمهور أيضاً أن يحول الناس بتحويل الإمام ، ويشهد له ما رواه أحمد من طريق أخرى عن عباد في هذا الحديث بلفظ « وحول الناس معه » وقال الليث وأبو يوسف : يحول الإمام وحده . واستثنى ابن الماجشون النساء فقال : لا يستحب في حقهن . ثم إن ظاهر قوله « فقلب رداءه » أن التحويل وقع بعد فراغ الاستسقاء ، وليس كذلك ، بل المعنى فقلب رداءه في أثناء الاستسقاء . وقد بينه مالك في روايته المذكورة ولفظه « حول رداءه حين استقبل القبلة » ولمسلم من رواية يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد « وإنه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداءه » وأصله للمصنف كما سيأتي بعد أبواب ، وله من رواية الزهري عن عباد « فقام فدعا الله قائماً ، ثم توجه قبل القبلة وحول رداءه » ، فعرف بذلك أن التحويل وقع في أثناء الخطبة عند إرادة الدعاء . واختلف في حكمة هذا التحويل : فجزم المهلب بأنه للتفاؤل بتحويل الحال عما هي عليه ، وتعقبه ابن العربي بأن من شرط القول أن لا يقصد إليه . قال : وإنما التحويل أمانة بينه وبين ربه ، قيل له حول رداءك ليتحول حالك . وتعقب بأن الذي جزم به يحتاج إلى نقل ، والذي رده ورد فيه حديث رجاله ثقات أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر ، ورجح الدارقطني إرساله . وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن . وقال بعضهم : إنما حول رداءه ليكون أثبت على عاتقه عند رفع يديه في الدعاء فلا يكون سنة في كل حال . وأجيب بأن التحويل من جهة إلى جهة لا يقتضي الثبوت على العاتق ، فالحمل على المعنى الأول أولى ، فإن الاتباع أولى من تركه لمجرد احتمال الخصوص ، والله أعلم .

**قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة .**

**قوله ( قال عبد الله بن أبي بكر )** أي قال قال ، ويجوز أن يكون ابن عيينة حذف الصيغة مرة ، وجرت عادتهم بحذف إحداهما من الخط ، وفي حذفها من اللفظ بحث . ووقع عند الحموي والمستمل بلفظ « عن عبد الله » وصرح ابن خزيمة في روايته بتحديث عبد الله به لابن عيينة .

**قوله ( أنه سمع عباد بن تميم يحدث أباه )** الضمير في قوله « أباه » يعود على عبد الله بن أبي بكر لا على عباد ، وضبطه الكرمانى بضم الهمة وراء بدل الموحدة ، أي أظنه . ولم أر ذلك في شيء من الروايات التي اتصلت لنا . ومقتضاه أن الراوي لم يجزم بأن رواية عباد له عن عمه . ووقع في بعض النسخ من ابن ماجه عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن أبيه عن عبد الله بن زيد ، وقوله « عن أبيه » زيادة وهي وهم ، والصواب ما وقع في النسخ المعتمدة من ابن ماجه عن محمد بن الصباح ، وكذا لابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء كلاهما عن سفيان قال « حدثنا المسعودي ويحيى هو ابن سعيد عن أبي بكر أي ابن محمد بن عمرو بن حزم ، قال سفيان فقلت لعبد الله — أي ابن أبي بكر — حديث حدثناه يحيى والمسعودي عن أبيك عن عباد بن تميم ، فقال عبد الله بن أبي بكر : « سمعته أنا من عباد يحدث أبي عن عبد الله بن زيد ابن أبي بكر » فذكر الحديث .

**قوله (خرج إلى المصلى فاستسقى)** في رواية الزهري المذكورة « فخرج بالناس يستسقى » ، ولم أقف في شيء من طرق حديث عبد الله بن زيد على سبب ذلك ولا صفته صلى الله عليه وسلم حال الذهاب إلى المصلى وعلى وقت ذهابه ، وقد وقع ذلك في حديث عائشة عند أبي داود وابن حبان قالت « شكنا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قحط المطر ، فأمر بمنبر فوضع له بالمصلى ، ووعد الناس يوماً يخرجون فيه ، فخرج حين بدا حاجب الشمس فقعده على المنبر » الحديث . وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأصحاب السنن « خرج النبي صلى الله عليه وسلم متبذلاً متواضعاً متضرعاً حتى أتى المصلى فرقى المنبر » وفي حديث أبي الدرداء عند البزار والطبراني « قحط المطر ، فسألنا نبي الله صلى الله عليه وسلم أن يستسقى لنا ، فغدا نبى الله صلى الله عليه وسلم » الحديث . وقد حكى ابن المنذر الاختلاف في وقتها ، والراجح أنه لا وقت لها معين ، وإن كان أكثر أحكامها كالعيد ، لكنها تخالفه بأنها لا تختص بيوم معين ، وهل تصنع بالليل ؟ استنبط بعضهم من كونه صلى الله عليه وسلم جهر بالقراءة فيها بالنهار أنها نهارية كالعيد ، وإلا فلو كانت تصلى بالليل لأسر فيها بالنهار وجهر بالليل كمطلق النوافل . ونقل ابن قدامة الإجماع على أنها لا تصلى في وقت الكراهة ، وأفاد ابن حبان أن خروجه صلى الله عليه وسلم إلى المصلى للاستسقاء كان في شهر رمضان سنة ست من الهجرة .

**قوله ( فاستقبل القبلة وحول رداءه )** تقدم ما فيه قريباً .

**قوله ( وصلى ركعتين )** في رواية يحيى بن سعيد المذكورة عند ابن خزيمة « وصلى بالناس ركعتين » وفي رواية الزهري الآتية في « باب كيف حول ظهره » : « ثم صلى لنا ركعتين » واستدل به على أن الخطبة في الاستسقاء قبل الصلاة ، وهو مقتضى حديث عائشة وابن عباس المذكورين ، لكن وقع عند أحمد في حديث عبد الله بن زيد التصريح بأنه بدأ بالصلاة قبل الخطبة ، وكذا في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه حيث قال « فصلى بنا ركعتين بغير أذان ولا إقامة » والمرجح عند الشافعية والمالكية الثاني ، وعن أحمد رواية كذلك ، ورواية « بخير » ، ولم يقع في شيء من طرق حديث عبد الله بن زيد صفة الصلاة المذكورة ولا ما يقرأ فيها ، وقد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس أنه يكبر فيهما سبعاً وخمساً كالعيد ، وأنه يقرأ فيهما بسبح وهل أتاك ، وفي إسناده مقال ، لكن أصله في السنن بلفظ « ثم صلى ركعتين كما يصلى في العيد » فأخذ بظاهره الشافعي فقال : يكبر فيهما . ونقل الفاكهي شيخ شيوخننا عن الشافعي استحباب التكبير حال الخروج إليها كما في العيد ، وهو غلط منه عليه ، ويمكن الجمع بين ما اختلفت من الروايات في ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم بدأ بالدعاء ثم صلى ركعتين ثم خطب ، فاقصر بعض الرواة على شيء وبعضهم على شيء ، وعبر بعضهم عن الدعاء بالخطبة فلذلك وقع الاختلاف . وأما قول ابن بطال : إن رواية أبي بكر بن محمد دالة على تقديم الصلاة على الخطبة وهو أضبط من ولديه عبد الله ومحمد فليس ذلك بالبين من سياق البخاري ولا مسلم والله أعلم . وقال القرطبي : يعتضد القول بتقديم الصلاة على الخطبة لمشابهتها بالعيد ، وكذا ما تقرر من تقديم الصلاة أمام الحاجة . وقد ترجم المصنف لهذا الحديث أيضاً « الدعاء في الاستسقاء قائماً واستقبال القبلة فيه » وحماد ابن العربي على حال الصلاة ثم قال : يحتمل أن يكون ذلك خاصاً بدعاء الاستسقاء ، ولا يخفى ما فيه ، وقد ترجم له المصنف في الدعوات بالدعاء مستقبل القبلة من غير قيد

بالاستسقاء ، وكأنه ألحقه به ، لأن الأصل عدم الاختصاص : وترجم أيضاً لكونها ركعتين وهو إجماع عند من قال بها ، ولكونها في المصلى ، وقد استثنى الخفاف من الشافعية مسجد مكة كالعيد ، وبالجمهر بالقراءة في الاستسقاء ، وبتحويل الظهر إلى الناس عند الدعاء وهو من لازم استقبال القبلة .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** هو المصنف ، وقوله ( كان ابن عيينة إلخ ) يحتمل أن يكون تعليقاً ، ويحتمل أن يكون سمع ذلك من شيخه على بن عبد الله المذكور ، ويرجح الثاني أن الإسماعيلي أخرجه عن جعفر الفريابي عن علي بن عبد الله بهذا الإسناد فقال : عن عبد الله بن زيد الذي أرى النداء ، وكذا أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان ، وتعقبه بأن ابن عيينة غلط فيه .

**قوله ( لأن هذا )** يعني راوى حديث الاستسقاء ( عبد الله ) أى هو عبد الله ( ابن زيد بن عاصم ) فالتقدير لأن هذا أى عبد الله بن زيد هو عبد الله بن زيد بن عاصم .

**قوله ( مازن الأنصار )** احتراز عن مازن تميم ، وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، أو مازن قيس وهو مازن بن منصور بن الحارث بن خصيفة بمعجمة ثم مهملة مفتوحتين ابن قيس بن عيلان ، ومازن ابن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن ، ومازن ضبة وهو مازن بن كعب بن ربيعة بن ثعلبة بن سعد ابن ضبة ، ومازن شيبان وهو مازن بن ذهل بن ثعلبة بن شيبان وغيرهم . قال الرشاطى : مازن فى القبائل كثير ، والمازن فى اللغة بيض النمل وقد حذف البخارى مقابله والتقدير : وذاك أى عبد الله بن زيد رأى الأذان عبد الله بن زيد بن عبد ربه ، وقد اتفقا فى الاسم واسم الأب والنسبة إلى الأنصارى ثم إلى الخزرج والصحبة والرواية ، واختلفا فى الجد والبطن الذى من الخزرج لأن حفيد عاصم من مازن وحفيد عبد ربه من بلحارث ابن الخزرج ، والله أعلم .

## باب

انتقام الرب من خلقه بالقحط إذا انتهك محارم الله

**قوله ( باب انتقام الرب عز وجل من خلقه بالقحط إذا انتهك محارمه )** هكذا وقعت هذه الترجمة فى رواية الحموي وحده خالية من حديث ومن أثر . قال ابن رشيد : كأنها كانت فى رقعة مفردة فأهملها الباقون ، وكأنه وضعها ليدخل تحتها حديثاً ، وألقى شيء بها حديث عبد الله بن مسعود يعنى المذكور فى ثانى باب من الاستسقاء ، وآخر ذلك ليقع له التغيير فى بعض سنده كما جرت به عادته غالباً فعاقبه عن ذلك عائق ، والله أعلم .

## باب الاستسقاء فى المسجد الجامع

٩٨٩ - حدثنا محمد قال أنا أبو ضمرة أنس بن عياض قال نا شريك بن عبد الله بن

أبي نعيم أنه سمع أنس بن مالك يذكر أن رجلاً دخل يوم الجمعة من باب كان وجه المنبر ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب، فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً فقال: يا رسول الله هلكت المواشي، وانقطعت السبل، فادع الله أن يغيثنا. قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه فقال: «اللهم اسقنا، اللهم اسقنا، اللهم اسقنا». قال أنس: فلا والله ما نرى في السماء من سحب ولا قزعة ولا شيئاً، ولا بيننا وبين سلع من بيت ولا دار. قال: فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس، فلما توسطت السماء انتشرت، ثم أمطرت. قال: والله ما رأينا الشمس سبتاً. ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة -ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب- فاستقبله قائماً فقال: يا رسول الله، هلكت الأموال، وانقطعت السبل، ادع الله يمسكها. قال: فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال: «اللهم حوالينا ولا علينا، اللهم على الآكام والجال والظراب، والأودية ومنابت الشجر». قال: فانقطعت، وخرجنا نمشي في الشمس. قال شريك: فسألت أنساً: هو الرجل الأول؟ قال: لا أدري.

**قوله (باب الاستسقاء في المسجد الجامع)** أشار بهذه الترجمة إلى أن الخروج إلى المصلي ليس بشرط في الاستسقاء لأن الملاحظ في الخروج المبالغة في اجتماع الناس، وذلك حاصل في المسجد الأعظم بناء على المعهود في ذلك الزمان من عدم تعدد الجامع، بخلاف ما حدث في هذه الأعصار في بلاد مصر والشام والله المستعان. وقد ترجم له المصنف بعد ذلك «من اكتفى بصلاة الجمعة في خطبة الاستسقاء» وترجم له أيضاً «الاستسقاء في خطبة الجمعة» فأشار بذلك إلى أنه إن اتفق وقوع ذلك يوم الجمعة اندرجت خطبة الاستسقاء وصلاتها في الجمعة، ومدار الطرق الثلاثة على شريك: فالأولى عن أبي ضمرة، والثانية عن مالك، والثالثة عن إسماعيل بن جعفر ثلاثهم عن شريك. وأخرجه أيضاً من طرق أخرى عن أنس سنشير إليها عند النقل لزوائدها إن شاء الله تعالى.

**قوله (أن رجلاً)** لم أقف على تسميته في حديث أنس، وروى الإمام أحمد من حديث كعب بن مرة ما يمكن أن يفسر هذا المبهم بأنه كعب المذكور وسأذكر بعض سياقه بعد قليل، وروى البيهقي في الدلائل من طريق مرسلة ما يمكن أن يفسر بأنه خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، ولكن رواه ابن ماجه من طريق شرحبيل بن السمط أنه «قال لكعب بن مرة: يا كعب حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحذر، قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله استسقى الله عز وجل، فرفع يديه فقال: اللهم اسقنا» الحديث. ففي هذا أنه غير كعب، وسيأتي بعد أبواب في هذه القصة «فأتاه أبو سفيان» ومن ثم زعم بعضهم أنه أبو سفيان بن حرب، وهو وهم لأنه جاء في واقعة أخرى كما سنوضحه إن شاء الله تعالى في «باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين» وقد تقدم في الجمعة من رواية إسحق بن أبي طلحة عن أنس «أصاب الناس سنة - أي جدب - على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم»

فبينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة قام أعرابي « وسيأتي من رواية يحيى بن سعيد عن أنس « أتى رجل أعرابي من أهل البدو » وأما قوله في رواية ثابت الآتية في « باب الدعاء إذا كثُر المطر » عن أنس « فقام الناس فصاحوا » فلا يعارض ذلك ، لأنه يحتمل أن يكونوا سألوه بعد أن سأل ، ويحتمل أنه نسب ذلك إليهم لموافقة سؤال السائل ما كانوا يريدونه من طلب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لهم ، وقد وقع في رواية ثابت أيضاً عند أحمد « إذ قال بعض أهل المسجد » وهي ترجح الاحتمال الأول .

**قوله ( من باب كان وجه المنبر )** بكسر واو وجاء ويجوز ضمها أى مواجهة ، ووقع في شرح ابن التين أن معناه مستدير القبلة ، وهو وهم ، وكأنه ظن أن الباب المذكور كان مقابل ظهر المنبر ، وليس الأمر كذلك . ووقع في رواية إسماعيل بن جعفر « من باب كان نحو دار القضاء » وفسر بعضهم دار القضاء بأنها دار الإمارة ، وليس كذلك وإنما هي دار عمر بن الخطاب ، وسميت دار القضاء لأنها بيعت في قضاء دينه فكان يقال لها دار قضاء دين عمر ، ثم طال ذلك فقبل لها دار القضاء ذكره الزبير بن بكار بسنده إلى ابن عمر ، وذكر عمر بن شبة في « أخبار المدينة » عن أبي غسان المدني : سمعت ابن أبي فديك عن عمه كانت دار القضاء لعمر ، فأمر عبد الله وحفصة أن يبيعاها عند وفاته في دين كان عليه ، فباعوها من معاوية ، وكانت تسمى دار القضاء . قال ابن أبي فديك سمعت عمي يقول : إن كانت لتسمى دار قضاء الدين . قال وأخبرني عمي أن الخوخة الشارعة في دار القضاء غربي المسجد هي خوخة أبو بكر الصديق التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يبقى في المسجد خوخة إلا خوخة أبي بكر » وقد صارت بعد ذلك إلى مروان وهو أمير المدينة ، فاعلمها شبهة من قال إنها دار الإمارة فلا يكون غلطاً كما قال صاحب المطالع وغيره ، وجاء في تسميتها دار القضاء قول آخر رواه عمر بن شبة في « أخبار المدينة » عن أبي غسان المدني أيضاً عن عبد العزيز بن عمران عن راشد بن حفص عن أم الحكم بنت عبد الله عن عمتها سهلة بنت عاصم قالت : كانت دار القضاء لعبد الرحمن بن عوف وإنما سميت دار القضاء لأن عبد الرحمن بن عوف اعتزل فيها ليلى الشورى حتى قضى الأمر فيها فباعها بنو عبد الرحمن من معاوية بن أبي سفيان . قال عبد العزيز : فكانت فيها الدواوين وبيت المال ، ثم صيرها السفاح رحبة للمسجد . وزاد أحمد في رواية ثابت عن أنس « إني لقائم عند المنبر » فأفاد بذلك قوة ضبطه للقصة لقربه ، ومن ثم لم يرد هذا الحديث بهذا السياق كاه إلا من روايته .

**قوله ( قائم يخطب )** زاد في رواية قتادة في الأدب « بالمدينة » .

**قوله ( فقال يا رسول الله )** هذا يدل على أن السائل كان مسلماً فانتفى أن يكون أبا سفيان فإنه حين سؤاله لذلك كان لم يسلم كما سيأتي في حديث عبد الله بن مسعود قريباً .

**قوله ( هلك الأموال )** في رواية كريمة وأبى ذر جميعاً عن الكشميين « المواشي » وهو المراد بالأموال هنا لا الصامت ، وقد تقدم في كتاب الجمعة بلفظ « هلك الكراع » وهو بضم الكاف يطلق على الخيل وغيرها ، وفي رواية يحيى بن سعيد الآتية « هلكت الماشية ، هلك العيال ، هلك الناس » وهو من ذكر العام بعد الخاص ، والمراد بهلاكهم عدم وجود ما يعيشون به من الأقوات المفقودة بحبس المطر .

**قوله ( وانقطعت السبل )** في رواية الأصيلي « وتقطعت » بمثناة وتشديد الطاء ، والمراد بذلك أن الإبل ضعفت - لقلة القوت - عن السفر ، أو لكونها لا تجد في طريقها من الكلأ ما يقيم أودها ، وقيل المراد نفاد ما عند الناس من الطعام أو قلته فلا يجدون ما يحملونه يجلبونه إلى الأسواق . ووقع في رواية قتادة الآتية عن أنس « قحط المطر » أى قل ، وهو بفتح القاف والطاء . وحكى بضم ثم كسر ، وزاد في رواية ثابت الآتية عن أنس « واحمرت الشجر » واحمرارها كناية عن يبس ورقها لعدم شربها الماء . أو لانتشاره فتصير الشجر أعواداً بغير ورق . ووقع لأحمد في رواية قتادة « وأمحلت الأرض » وهذه الألفاظ يحتمل أن يكون الرجل قال كلها ، ويحتمل أن يكون بعض الرواة روى شيئاً مما قاله بالمعنى لأنها متقاربة فلا تكون غلطاً كما قال صاحب المطالع وغيره .

**قوله ( فادع الله يغثنا )** أى فهو يغثنا ، وهذه رواية الأكثر ، ولأبى ذر « أن يغثنا » وفي رواية إسماعيل بن جعفر الآتية للكشيري « يغثنا » بالجزم ، ويجوز الضم في يغثنا على أنه من الإغاثة وبالفتح على أنه من الغيث ، ويرجح الأول قوله في رواية إسماعيل بن جعفر « فقال اللهم أغثنا » ووقع في رواية قتادة « فادع الله أن يسقينا » وله في الأدب « فاستسقى ربك » قال قاسم بن ثابت رواه لنا موسى بن هارون « اللهم أغثنا » وجائز أن يكون من الغوث أو من الغيث ، والمعروف في كلام العرب غثنا لأنه من الغوث ، وقال ابن القطاع : غاث الله عباده غيثاً وغياثاً سقاهم المطر ، وأغاثهم أجاب دعاءهم ، ويقال غاث وأغاث بمعنى ، والرابعى أعلى . وقال ابن دريد : الأصل غاثه الله يغوثه غوثاً فأغيث ، واستعمل أغاثه ، ومن فتح أوله فن الغيث ويحتمل أن يكون معنى أغثنا أعطنا غوثاً وغيثاً .

**قوله ( لرفع يديه )** زاد النسائي في رواية سعيد عن يحيى بن سعيد « ورفع الناس أيديهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعون » وزاد في رواية شريك « حذاء وجهه » ولابن خزيمة من رواية حميد عن أنس « حتى رأيت بياض إبطيه » وتقدم في الجمعة بلفظ « فد يديه ودعا » زاد في رواية قتادة في الأدب « فنظر إلى السماء » .

**قوله ( فقال : اللهم اسقنا )** أعاده ثلاثاً في هذه الرواية ، ووقع في رواية ثابت الآتية عن أنس « اللهم اسقنا » مرتين ، والأخذ بالزيادة أولى ، ويرجحها ما تقدم في العلم أنه صلى الله عليه وسلم « كان إذا دعا دعا ثلاثاً » .

**قوله ( ولا والله )** كذا للأكثر بالواو ، ولأبى ذر بالفاء ، وفي رواية ثابت المذكورة « وأيم الله » .

**قوله ( من سحب )** أى مجتمع ( ولا قرعة ) بفتح القاف والزاي بعدها مهملة أى سحب متفرق . قال ابن سيده : القرع قطع من السحاب رفاق ، زاد أبو عبيد : وأكثر ما يجيء في الخريف .

**قوله ( ولا شيئاً )** بالنصب عطفاً على موضع الجار والمجرور أى ما نرى شيئاً ، والمراد نبي علامات المطر من ربح وغيره .

**قوله ( وما بيننا وبين سلع )** بفتح المهملة وسكون اللام جبل معروف بالمدينة ، وقد حكى أنه بفتح اللام .

**قوله (من بيت ولا دار)** أى يحجبنا عن رؤيته ، وأشار بذلك إلى أن السحاب كان مفقوداً لا مستتراً بيت ولا غيره . ووقع فى رواية ثابت فى علامات النبوة قال « قال أنس : وإن السماء لنى مثل الزجاجاة » أى لشدة صفائها ، وذلك مشعر بعدم السحاب أيضاً .

**قوله (فطلعت )** أى ظهرت ( من ورائه ) أى سلع ، وكأنها نشأت من جهة البحر لأن وضع سلع يقتضى ذلك .

**قوله ( مثل الترس )** أى مستديرة ، ولم يرد أنها مثله فى القدر لأن فى رواية حفص بن عبيد الله عند أبي عوانة « فنشأت سحابة مثل رجل الطائر وأنا أنظر إليها » فهذا يشعر بأنها كانت صغيرة ، وفى رواية ثابت المذكورة « فهاجت ريح أنشأت سحاباً ثم اجتمع » وفى رواية قتادة فى الأدب « فنشأ السحاب بعضه إلى بعض » وفى رواية إسحق الآتية « حتى ثار السحاب أمثال الجبال » أى لكثرت ، وفيه « ثم لم ينزل عن منبره حتى رأينا المطر يتحادر على لحيته » وهذا يدل على أن السقف وكف لكونه كان من جريد النخل .

**قوله ( فلما توسطت السماء انتشرت )** هذا يشعر بأنها استمرت مستديرة حتى انتهت إلى الأفق فانبسطت حينئذ ، وكأن فائدته تعميم الأرض بالمطر .

**قوله ( ما رأينا الشمس سبتاً )** كناية عن استمرار الغيم الماطر ، وهذا فى الغالب ، وإلا فقد يستمر المطر والشمس بادية ، وقد تحجب الشمس بغير مطر . وأصرح من ذلك رواية إسحق الآتية بلفظ « فطرنا يومنا ذلك ومن الغد ومن بعد الغد والذى يليه حتى الجمعة الأخرى » . وأما قوله « سبتاً » فوقع للأكثر بلفظ السبت — يعنى أحد الأيام — والمراد به الأسبوع ، وهو من تسمية الشيء باسم بعضه كما يقال الجمعة قاله صاحب النهاية . قال : ويقال أراد قطعة من الزمان . وقال الزين بن المنير : قوله « سبتاً » أى من السبت إلى السبت ، أى جمعة . وقال المحب الطبري مثله وزاد أن فيه تجوزاً لأن السبت لم يكن مبدأ ولا الثانى منتهى ، وإنما عبر أنس بذلك لأنه كان من الأنصار وكانوا قد جاوروا اليهود فأخلوا بكثير من اصطلاحهم ، وإنما سمو الأسبوع سبتاً لأنه أعظم الأيام عند اليهود ، كما أن الجمعة عند المسلمين كذلك . وحكى النووى تبعاً لغيره كتابت فى الدلائل أن المراد بقوله سبتاً قطعة من الزمان ، ولفظ ثابت : الناس يقولون معناه من سبت إلى سبت وإنما السبت قطعة من الزمان . وأن الداودى رواه بلفظ « ستا » وهو تصحيف . وتعقب بأن الداودى لم ينفرد بذلك فقد وقع فى رواية الحمويّ والمستملى هنا ستا ، وكذا رواه سعيد بن منصور عن الدراوردي عن شريك ، ووافقه أحمد من رواية ثابت عن أنس ، وكأن من ادعى أنه تصحيف استبعد اجتماع قوله ستا مع قوله فى رواية إسماعيل بن جعفر الآتية سبتاً ، وليس بمستبعد لأن من قال ستاً أراد ستة أيام تامة ، ومن قال سبتاً أضاف أيضاً يوماً ملفقاً من الجمعتين . وقد وقع فى رواية مالك عن شريك « فطرنا من جمعة إلى جمعة » وفى رواية للنسقى « فدامت جمعة » وفى رواية عبدوس والقاسمى فى حكاة عياض « سبتنا » كما يقال جمعتنا ، ووهم من عزا هذه الرواية لأبى ذر ، وفى رواية قتادة الآتية « فطرنا فاكدنا نصل إلى منازلنا » أى من كثرة المطر ، وقد تقدم للمصنف فى الجمعة من وجه آخر بلفظ « فخرجنا نخوض الماء حتى أتينا منازلنا » ولمسلم فى رواية ثابت « فأمطرنا حتى رأيت الرجل تهمة نفسه أن يأتى أهله » ولابن خزيمة فى رواية حميد « حتى أهم الشاب القريب الدار الرجوع إلى أهله » وللمصنف فى الأدب من



طريق قتادة « حتى سالت مئاعب المدينة » ومئاعب جمع مئعب بالمثلثة وآخره موحد مسيل الماء .

**قوله ( ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجملة المقبلة )** ظاهره أنه غير الأول ، لأن النكرة إذا تكررت دلت على التعدد ، وقد قال شريك في آخر هذا الحديث هنا « سألت أنساً : أهو الرجل الأول ؟ قال : لا أدري » وهذا يقتضى أنه لم يجزم بالتغاير ، فالظاهر أن القاعدة المذكورة محمولة على الغالب لأن أنساً من أهل اللسان وقد تعددت . وسيأتى في رواية إسحق عن أنس « فقام ذلك الرجل أو غيره » وكذا لقتادة في الأدب ، وتقدم في الجمعة من وجه آخر كذلك ، وهذا يقتضى أنه كان يشك فيه ، وسيأتى من رواية يحيى بن سعيد « فأتى الرجل فقال : يا رسول الله » . ومثله لأبى عوانة من طريق حفص عن أنس بلفظ « فما زلنا نمطر حتى جاء ذلك الأعرابى في الجمعة الأخرى » وأصله في مسلم ، وهذا يقتضى الجزم بكونه واحداً ، فلعل أنساً تذكره بعد أن نسيه ، أو نسيه بعد أن كان تذكره ، ويؤيد ذلك رواية البيهقي في « الدلائل » من طريق يزيد أن عبيداً السلمى قال « لما قفل رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك أتاه وفد بني فزارة وفيه خارجة بن حصن أخو عينة قدموا على إبل عجاف فقالوا : يا رسول الله ادع لنا ربك أن يغيثنا » فذكر الحديث وفيه « فقال : اللهم اسق بلدك وبهيمك ، وانشر بركتك . اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريئاً مريعاً طبعاً واسعاً عاجلاً غير آجل نافعاً غير ضار ، اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب ، اللهم اسقنا الغيث وانصرنا على الأعداء » وفيه « قال فلا والله ما نرى في السماء من قزعه ولا سحاب ، وما بين المسجد وسلم من بناء » فذكر نحو حديث أنس بتمامه وفيه « قال الرجل - يعنى الذى سأله أن يستسقى لهم - هلكت الأموال » الحديث كذا في الأصل ، والظاهر أن السائل هو خارجة المذكور لكونه كان كبير الوفد ولذلك سمي من بينهم والله أعلم . وأفادت هذه الرواية صفة الدعاء المذكور ، والوقت الذى وقع فيه .

**قوله ( هلكت الأموال وانقطعت السبل )** أى بسبب غير السبب الأول ، والمراد أن كثرة الماء انقطع المرعى بسببها فهلكت المواشى من عدم الرعى ، أو لعدم ما يكنها من المطر ، ويدل على ذلك قوله في رواية سعيد عن شريك عند النسائي « من كثرة الماء » وأما انقطاع السبل فلتعذر سلوك الطرق من كثرة الماء . وفي رواية حميد عند ابن خزيمة « واحتبس الركبان » وفي رواية مالك عن شريك « تهدمت البيوت » وفي رواية إسحق الآتية « هدم البناء وغرق المال » .

**قوله ( فادع الله بمسكها )** يجوز في لمسكها الضم والسكون ، وللكشمينى هنا « أن لمسكها » والضمير يعود على الأمطار أو على السحاب أو على السماء ، والعرب تطلق على المطر سماء ، ووقع في رواية سعيد عن شريك « أن لمسك عنا الماء » وفي رواية أحمد من طريق ثابت « أن يرفعها عنا » وفي رواية قتادة في الأدب « فادع ربك أن يحبسها عنا . فضحك » وفي رواية ثابت « فتبسم » زاد في رواية حميد « لسرعة ملال ابن آدم » .

**قوله ( فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه )** تقدم الكلام عليه قريباً .

**قوله ( اللهم حوالينا )** بفتح اللام وفه حذف تقديره اجعل أو أمطر ، والمراد به صرف المطر عن الأبنية والدور .

**قوله ( ولا علينا )** فيه بيان للمراد بقوله « حوالينا » لأنها تشمل الطرق التي حولهم فأراد إخراجها بقوله « ولا علينا » . قال الطيبي : في إدخال الواو هنا معنى لطيف ، وذلك أنه لو أسقطها لكان مستسقياً للآكام وما معها فقط ، ودخول الواو يقتضى أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصوداً لعينه ولكن ليكون وقاية من أذى المطر ، فليست الواو مغلصة للعطف ولكنها للتعليل ، وهو كقولهم نجوع الحره ولا نأكل بثديها ، فإن الجوع ليس مقصوداً لعينه ولكن لكونه مانعاً عن الرضاع بأجرة إذ كانوا يكرهون ذلك أنفأ اه .

**قوله ( اللهم على الآكام )** فيه بيان المراد بقوله « حوالينا » والآكام بكسر الهمزة وقد تفتح وتمد : جمع أكمة بفتححات ، قال ابن البرقي : هو التراب المجتمع ، وقال الداودي : هي أكبر من الكدية . وقال القزاز : هي التي من حجر واحد وهو قول الخليل . وقال الخطابي : هي الهضبة الضخمة ، وقيل الجبل الصغير ، وقيل ما ارتفع من الأرض ، وقال الثعالبي : الأكمة أعلى من الراية وقيل دونها .

**قوله ( والظراب )** بكسر المعجمة وآخره موحدة جمع ظرب بكسر الراء وقد تسكن . وقال القزاز : هو الجبل المنبسط ليس بالعلل ، وقال الجوهري : الراية الصغيرة .

**قوله ( والأودية )** في رواية مالك « بطون الأودية » والمراد بها ما يتحصل فيه الماء لينتفع به ، قالوا : ولم تسمع أفعلة جمع فاعل إلا الأودية جمع واد وفيه نظر ، وزاد مالك في روايته ورعوس الجبال .

**قوله ( فانقطعت )** أي السماء أو السحابة الماطرة ، والمعنى أنها أمسكت عن المطر على المدينة ، وفي رواية مالك « فانجابت عن المدينة انجياب الثوب » أي خرجت عنها كما يخرج الثوب عن لابس ، وفي رواية سعيد عن شريك « فما هو إلا أن تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك تمزق السحاب حتى ما نرى منه شيئاً » والمراد بقوله « ما نرى منه شيئاً » أي في المدينة ، ولمسلم في رواية حفص « فلقد رأيت السحاب يتمزق كأنه الملا حين تطوى » والملا بضم الميم والقصر وقد يمد جمع ملاء وهو ثوب معروف ، وفي رواية قتادة عند المصنف « فلقد رأيت السحاب ينقطع يميناً وشمالاً يمحطون - أي أهل النواحي - ولا يمحط أهل المدينة » وله في الأدب « فجعل السحاب يتصدع عن المدينة - وزاد فيه - يريهم الله كرامة نبيه وإجابة دعوته » وله في رواية ثابت عن أنس « فتكشطت - أي تكشفت - فجعلت تمطر حول المدينة ولا تمطر بالمدينة قطرة ، فنظرت إلى المدينة وأنها مثل الإكليل » ولأحمد من هذا الوجه « فتقور ما فوق رعوسنا من السحاب حتى كأننا في إكليل » والإكليل بكسر الهمزة وسكون الكاف كل شيء دار من جوانبه ، واشتهر لما يوضع على الرأس فيحيط به ، وهو من ملابس الملوك كالتاج ، وفي رواية إسحق عن أنس « فما يشير بيده إلى ناحية من السحاب إلا تفرجت حتى صارت المدينة في مثل الجوبة » والجوبة بفتح الجيم ثم الموحدة وهي الحفرة المستديرة الواسعة ، والمراد بها هنا الفرجة في السحاب . وقال الخطابي :

المراد بالجوبة هنا الترس ، وضبطها الزين بن المنير تبعاً لغيره بنون بدل الموحدة ، ثم فسره بالشمس إذ ظهرت في خلال السحاب . لكن جزم عياض بأن من قاله بالنون فقد صحف . وفي رواية إسحق من الزيادة أيضاً « وسال الوادى - وادى قناة - شهراً ، وقناة بفتح القاف والنون الخفيفة علم على أرض ذات مزارع بناحية أحد ، وواديها أحد أودية المدينة المشهورة قاله الحازمى . وذكر محمد بن الحسن المخزومى في « أخبار المدينة » بإسناد له أن أول من سماه وادى قناة تبع اليماني لما قدم يثرب قبل الإسلام . وفي رواية له أن تبعاً بعث رائداً ينظر إلى مزارع المدينة فقال : نظرت فإذا قناة حب ولا تبين ، والجرف حب وتبين ، والحرار - يعنى جمع حرة بمهملتين - لا حب ولا تبين اه . وتقدم في الجمعة من هذا الوجه « وسال الوادى قناة » وأعرب بالضم على البدل على أن قناة اسم الوادى ولعله من تسمية الشيء باسم ما جاوره . وقرأت بخط الرضى الشاطبي قال : الفقهاء تقولون بالنصب والتنوين يتوهمونه قناة من القنوات ، وليس كذلك اه . وهذا الذى ذكره قد جزم به بعض الشراح وقال : هو على التشبيه . أى سال مثل القناة . وقوله في الرواية المذكورة « إلا حدث بالجلود » هو بفتح الجيم المطر الغزير ، وهذا يدل على أن المطر استمر فيما سوى المدينة ، فقد يشكك بأنه يستلزم أن يقول السائل « هلكت الأموال وانقطعت السبل » لم يرتفع الإهلاك ولا القطع وهو خلاف مطلوبه ، ويمكن الجواب بأن المراد أن المطر استمر حول المدينة من الإكام والظراب وبطون الأودية لا في الطرق المسلوكة . ووقوع المطر في بقعة دون بقعة كثير ولو كانت تجاورها ، وإذا جاز ذلك جاز أن يوجد للماشية أماكن تكنها وترعى فيها بحيث لا يضرها المطر فيزول الإشكال . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز مكاملة الإمام في الخطبة للحاجة ، وفيه القيام في الخطبة وأنها لا تنقطع بالكلام ولا تنقطع بالمطر ، وفيه قيام الواحد بأمر الجماعة ، وإنما لم يباشر ذلك بعض أكابر الصحابة لأنهم كانوا يسلكون الأدب بالتسليم وترك الابتداء بالسؤال ، ومنه قول أنس « كان يعجبنا أن يجيء الرجل من البادية فيسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم » وسؤال الدعاء من أهل الخير ومن يرجى منه القبول وإجابتهم لذلك ، ومن أدبه بث الحال لهم قبل الطلب لتحصيل الرقة المقتضية لصحة التوجه فترجى الإجابة عنده ، وفيه تكرار الدعاء ثلاثاً ، وإدخال دعاء الاستسقاء في خطبة الجمعة والدعاء به على المنبر ولا تحويل فيه ولا استقبال ، والاجتزاء بصلاة الجمعة عن صلاة الاستسقاء ، وليس في السياق ما يدل على أنه نواها مع الجمعة ، وفيه علم من أعلام النبوة في إجابة الله دعاء نبيه عليه الصلاة والسلام عقبه أو معه ابتداء في الاستسقاء وانتهاء في الاستصحاء وامثال السحاب أمره بمجرد الإشارة ، وفيه الأدب في الدعاء حيث لم يدع برفع المطر مطلقاً لاحتمال الاحتياج إلى استمراره فاحترز فيه بما يقتضى رفع الضرر وبقاء النفع ، ويستنبط منه أن من أنعم الله عليه بنعمة لا ينبغي له أن يتسخطها لعارض يعرض فيها ، بل يسأل الله رفع ذلك العارض وإبقاء النعمة . وفيه أن الدعاء برفع الضرر لا ينافى التوكل وإن كان مقام الأفضل التفويض لأنه صلى الله عليه وسلم كان عالماً بما وقع لهم من الجذب ، وآخر السؤال في ذلك تفويضاً لربه ، ثم أجابهم إلى الدعاء لما سألوه في ذلك بياناً للجواز وتقرير السنة في هذه العبادة الخاصة ، أشار إلى ذلك ابن أبي جمرة نفع الله به . وفيه جواز تبسم الخطيب على المنبر تعجباً من أحوال الناس ، وجواز الصياح في المسجد بسبب الحاجة المقتضية لذلك . وفيه اليمين لتأكيد الكلام ، ويحتمل أن يكون ذلك جرى على لسان أنس بغير قصد اليمين ،

واستدل به على جواز الاستسقاء بغير صلاة مخصوصة ، وعلى أن الاستسقاء لا تشرع فيه صلاة ، فأما الأول فقال به الشافعي وكرهه سفيان الثوري ، وأما الثاني فقال به أبو حنيفة كما تقدم ، وتعقب بأن الذي وقع في هذه القصه مجرد دعاء لا ينافي مشروعية الصلاة لها ، وقد بينت في واقعة أخرى كما تقدم ، واستدل به على الاكتفاء بدعاء الإمام في الاستسقاء قاله ابن بطال ، وتعقب بما سيأتى في رواية يحيى بن سعيد « ورفع الناس أيديهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعون » وقد استدل به المصنف في الدعوات على رفع اليدين في كل دعاء . وفي الباب عدة أحاديث جمعها المنذرى في جزء مفرد وأورد منها النووي في صفة الصلاة في شرح المذهب قدر ثلاثين حديثاً ، وسنذكر وجه الجمع بينها وبين قول أنس « كان لا يرفع يديه إلا في الاستسقاء » بعد أربعة عشر باباً إن شاء الله تعالى . وفيه جواز الدعاء بالاستسقاء للحاجة ، وقد ترجم له البخارى بعد ذلك .

## باب

### الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة

[١٠١٤] ٩٩٠ - حدثني قتيبة قال نا إسماعيل بن جعفر عن شريك عن أنس بن مالك أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة من باب كان نحو دار القضاء - ورسول الله صلى الله عليه قائماً يخطب - فاستقبل رسول الله صلى الله عليه قائماً ثم قال : يا رسول الله ، هلكت الأموال ، وانقطعت السبل ، فادع الله يغيثنا . فرفع رسول الله صلى الله عليه يديه ثم قال : « اللهم أغثنا ، اللهم أغثنا ، اللهم أغثنا » . قال أنس : والله ما نرى في السماء من سحب ولا قرعة ، وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار . قال : فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس ، فلما توسّطت انتشرت ، ثم أمطرت ، فلا والله ما رأينا الشمس سبتاً . ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة - ورسول الله صلى الله عليه قائم يخطب - فاستقبله قائماً فقال : يا رسول الله ، هلكت الأموال ، وانقطعت السبل ، فادع الله يمسكها عنا . قال : فرفع رسول الله صلى الله عليه يديه ثم قال : « اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الآكام والظراب وبُطون الأودية ومنابت الشجر » . قال : فأقلعت ، وخرجنا نمشي في الشمس . قال شريك : فسألت أنساً : أهو الرجل الأول ؟ فقال : ما أدري .

قوله ( باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة ) أورد فيه حديث أنس المذكور من طريق إسماعيل بن جعفر عن شريك المذكور ، وقد تقدمت فوائده في الذي قبله . وقوله فيه « يوم الجمعة » في رواية كريمة « يوم الجمعة » بالتنكير .

### باب الاستسقاء على المنبر

[١٠١٥] ٩٩١- حدثنا مسدد قال نا أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال : بينما رسول الله صلى الله عليه يخطب يوم الجمعة إذ جاء رجل فقال : يا رسول الله ، قحط المطر ، فادع الله أن يسقينا . فدعا ، فمطرنا ، فما كدنا أن نصل إلى منازلنا ، فما زلنا نمطر إلى الجمعة المقبلة . قال : فقام ذلك الرجل -أو غيره- فقال : يا رسول الله ، ادع الله أن يصرفه عنا . فقال رسول الله صلى الله عليه : « اللهم حوالينا ولا علينا » . قال : فلقد رأيت السحاب تتقطع عينا وشمالا ، يمطرون ولا يُمطر أهل المدينة .

قوله ( باب الاستسقاء على المنبر ) أورد فيه الحديث المذكور أيضاً من رواية قتادة عن أنس ، وقد تقدمت فوائده أيضاً .

### باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء

[١٠١٦] ٩٩٢- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن شريك بن عبد الله عن أنس قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه فقال : هلك المواشي ، وتقطعت السبل . فدعا ، فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة . ثم جاء فقال : تهدمت البيوت ، وتقطعت السبل ، وهلك المواشي ، فقام فقال : « اللهم على الآكام والظراب والأودية ومنابت الشجر » . فانجابت عن المدينة انجياب الثوب .

قوله ( باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء ) أورد فيه الحديث المذكور أيضاً من طريق مالك عن شريك وقد تقدم ما فيه أيضاً ، وقوله فيه « فدعا فطرنا » في رواية الأصيلي « فادع الله » بدل فدعا ، وكل من اللفظين مقدر فيما لم يذكر فيه ، وفيه تعقب على من استدل به لمن يقول : لا تشرع الصلاة للاستسقاء ، لأن الظاهر ما تضمنته الترجمة .

### باب الدعاء إذا انقطعت السبل من كثرة المطر

[١٠١٧] ٩٩٣- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس ابن مالك قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، هلك المواشي ، وانقطعت السبل ، فادع الله . فدعا رسول الله صلى الله عليه فمطروا من جمعة إلى جمعة . فجاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، تهدمت البيوت ، وتقطعت السبل ،

وهلكت المواشي. فقال رسول الله صلى الله عليه: «اللهم على رؤوس الجبال والآكام، وبطون الأودية، ومنابت الشجر». فانجابت عن المدينة انجياب الثوب.

**قوله (باب الدعاء إذا انقطعت السبل من كثرة المطر)** أورد فيه الحديث المذكور أيضاً من طريق أخرى عن مالك، وقد تقدم ما فيه. ومراده بقوله «من كثرة المطر» أى وسائر ما ذكر في الحديث مما يشرع الاستسقاء عند وجوده، وظاهره أن الدعاء بذلك متوقف على سبق السقيا، وكلام الشافعي في «الأم» يوافقه وزاد: أنه لا يسن الخروج للاستسقاء ولا الصلاة ولا تحويل الرداء، بل يدعى بذلك في خطبة الجمعة أو في أعقاب الصلاة، وفي هذا تعقب على من قال من الشافعية إنه ليس قول الدعاء المذكور في أثناء خطبة الاستسقاء لأنه لم ترد به السنة.

**باب ما قيل إن النبي صلى الله عليه**

**لم يحول رداءه في الاستسقاء يوم الجمعة**

٩٩٤- نا الحسن بن بشر قال نا معافي بن عمران عن الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله عن أنس بن مالك: أن رجلاً شكاً إلى النبي صلى الله عليه هلاك المال وجهد العيال، فدعا الله يستسقي. ولم يذكر أنه حول رداءه، ولا استقبل القبلة. [١٠١٨]

**قوله (باب ما قيل إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحول رداءه إلخ)** إنما عبر عنه بلفظ «قيل» مع صحة الخبر لأن الذي قال في الحديث «ولم يذكر أنه حول رداءه» يحتمل أن يكون هو الراوى عن أنس أو من دونه فلاجل هذا التردد لم يجزم بالحكم، وأيضاً فسكوت الراوى عن ذلك لا يقتضي نفي الوقوع. وأما تقييده بقوله «يوم الجمعة» فليبين أن قوله فيما مضى «باب تحويل الرداء في الاستسقاء» أى الذى يقام في المصلى. وهذا السياق الذى أورده المصنف لهذا الحديث في هذا الباب مختصر جداً، وسيأتى مطولاً من الوجه المذكور بعد اثني عشر باباً، وفيه «يخطب على المنبر يوم الجمعة».

**باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقي لهم لم يردهم**

٩٩٥- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك أنه قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه فقال: يا رسول الله، هلكت المواشي، وتقطعت السبل، فادع الله. فدعا الله فمطرننا من الجمعة إلى الجمعة. فجاء رجل إلى النبي صلى الله عليه فقال: يا رسول الله، تهدمت البيوت، وتقطعت السبل، وهلكت المواشي. فقال رسول الله صلى الله عليه: «اللهم على ظهور الجبال والآكام وبطون الأودية ومنابت الشجر». فانجابت عن المدينة انجياب الثوب. [١٠١٩]

قوله ( باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقى لهم لم يردهم ) أورد فيه الحديث المذكور من وجه آخر عن مالك أيضاً ، قال الزين بن المنير : تقدم له « باب سؤال الناس الإمام إذا قحطوا » والفرق بين الترجمتين أن الأولى لبيان ما على الناس أن يفعلوه إذا احتاجوا إلى الاستسقاء ، والثانية لبيان ما على الإمام من إجابة سؤلهم .

## باب

### إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط

٩٩٦- حدثنا محمد بن كثير عن سفيان قال نا منصور والأعمش عن أبي الضحى عن مسروق : أتيت ابن مسعود فقال : إن قريشاً أبطروا عن الإسلام ، فدعا عليهم النبي صلى الله عليه ، فأخذتهم سنة حتى هلكوا فيها ، وأكلوا الميتة والعظام . فجاء أبو سفيان فقال : يا محمد ، جئت تأمر بصلة الرحم ، وإن قومك هلكوا ، فادع الله . فقرأ : ﴿ فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ ﴾ ثم عادوا إلى كفرهم ، فذلك قوله : ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ ﴾ يوم بدر - وزاد أسباط عن منصور : فدعا رسول الله صلى الله عليه ، فسقوا الغيث ، فأطبقت عليهم سبعا . وشكا الناس كثرة المطر قال : اللهم حوالينا ولا علينا . فأنحدرت السحابة عن رأسه ، فسقوا الناس حولهم . [١٠٢٠]

قوله ( باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط ) قال الزين بن المنير : ظاهر هذه الترجمة منع أهل الذمة من الاستبداد بالاستسقاء ، كذا قال ، ولا يظهر وجه المنع من هذا اللفظ . واستشكل بعض شيوخنا مطابقة حديث ابن مسعود للترجمة ، لأن الاستشفاع إنما وقع عقب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم عليهم بالقحط ، ثم سئل أن يدعو برفع ذلك فعل ، فنظيره أن يكون إمام المسلمين هو الذي دعا على الكفار بالجدب فأجيب ، فجاءه الكفار يسألونه الدعاء بالسقيا . انتهى . ومحاصله أن الترجمة أعم من الحديث ، ويمكن أن يقال ، هي مطابقة لما وردت فيه ، ويالحق بها بقية الصور ، إذ لا يظهر الفرق بين ما إذا استشفعوا بسبب دعائه أو بابتلاء الله لهم بذلك ، فإن الجامع بينهما ظهور الخضوع منهم والذلة للمؤمنين في التماسهم منهم الدعاء لهم ، وذلك من مطالب الشرع . ويحتمل أن يكون ما ذكره شيخنا هو السبب في حذف المصنف جواب « إذا » من الترجمة ويكون التقدير في الجواب مثلاً : أجابهم مطلقاً ، أو أجابهم بشرط أن يكون هو الذي دعا عليهم ، أو لم يجبههم إلى ذلك أصلاً . ولا دلالة فيما وقع من النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة على مشروعية ذلك لغيره ، إذ الظاهر أن ذلك من خصائصه لاطلاعاً على المصلحة في ذلك بخلاف من بعده من الأئمة ، ولعله حذف جواب « إذا » لوجود هذه الاحتمالات . ويمكن أن يقال : إذا رجا إمام المسلمين رجوعهم عن الباطل أو وجود نفع عام للمسلمين شرع دعاؤه لهم والله أعلم .

قوله ( عن مسروق قال : أتيت ابن مسعود ) سيأتي في تفسير الروم بالإسناد المذكور في أوله

« بينا رجل يحدث في كتلة فقال يحيى دخان يوم القيامة » فذكر القصة وفيها « ففرعنا فأتيت ابن مسعود » الحديث .

**قوله ( فقال : إن قريشاً أبطلوا )** سيأتي في الطريق المذكورة إنكار ابن مسعود لما قاله القاص المذكور ، وسنذكر في تفسير سورة الدخان ما وقع لنا في تسمية القاص المذكور وأقوال العلماء في المراد بقوله تعالى ﴿ فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين ﴾ مع بقية شرح هذا الحديث ، ونقتصر في هذا الباب على ما يتعلق بالاستسقاء ابتداء وانتهاء .

**قوله ( فدعا عليهم )** تقدم في أوائل الاستسقاء صفة ما دعا به عليهم وهو قوله « اللهم سبعا كسيع يوسف » وهو منصوب بفعل تقديره أسألك ، أو سلط عليهم . وسيأتي في تفسير سورة يوسف بلفظ « اللهم اكفهم بسبع كسيع يوسف » وفي سورة الدخان « اللهم أعني عليهم إلخ » وأفاد اللمباطى أن ابتداء دعاء النبي صلى الله عليه وسلم على قريش بذلك كان عقب طرحهم على ظهره سى الجزور الذى تقدمت قصته في الطهارة وكان ذلك بمكة قبل الهجرة ، وقد دعا النبي صلى الله عليه وسلم عليهم بذلك بعدها بالمدينة في القنوت كما تقدم أوائل الاستسقاء من حديث أبي هريرة ، ولا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصص إذ لا مانع أن يدعو بذلك عليهم مراراً ، والله أعلم .

**قوله ( فجاءه أبو سفيان )** يعنى الأموى والد معاوية ، والظاهر أن مجيئه كان قبل الهجرة لقول ابن مسعود « ثم عادوا » ، فذلك قوله ﴿ يوم نبطش البطشة الكبرى ﴾ يوم بدر « ولم ينقل أن أبا سفيان قدم المدينة قبل بدر » ، وعلى هذا فيحتمل أن يكون أبو طالب كان حاضراً ذلك فلذلك قال « وأبيض يستسقى الغمام بوجهه » البيت ، لكن سيأتي بعد هذا بقليل ما يدل على أن القصة المذكورة وقعت بالمدينة ، فإن لم يحمل على التعدد وإلا فهو مشكل جداً والله المستعان .

**قوله ( جئت تأمر بصلة الرحم )** يعنى والذين هلكوا بدعائك من ذوى رحمك فينبغى أن تصل رحمك بالدعاء لهم ، ولم يقع في هذا السياق التصريح بأنه دعا لهم ، وسيأتي هذا الحديث في تفسير سورة « ص » بلفظ « فكشف عنهم ثم عادوا » وفي سورة الدخان من وجه آخر بلفظ « فاستسقى لهم فسقوا » ونحوه في رواية أسباط المعلقة .

**قوله ( بدخان مبين الآية )** سقط قوله الآية لغير أبي ذر ، وسيأتي ذكر بقية اختلاف الرواية في تفسير سورة الدخان .

**قوله ( يوم نبطش البطشة الكبرى )** زاد الأصيلي بقية الآية .

**قوله ( وزاد أسباط )** هو ابن نصر ، ووهم من زعم أنه أسباط بن محمد .

**قوله ( عن منصور )** يعنى بإسناده المذكور قبله إلى ابن مسعود وقد وصله الجوزقى والبيهقى من رواية على بن ثابت عن أسباط بن نصر عن منصور وهو ابن المعتمر عن أبي الضحى عن مسروق عن ابن مسعود قال « لما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الناس لإدباراً » فذكر نحو الذى قبله وزاد « فجاءه أبو سفيان وناس من أهل مكة فقالوا : يا محمد إنك تزعم أنك بعثت رحمة وإن قومك قد هلكوا »



فادع الله لم ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسقوا الغيث ، الحديث . وقد أشاروا بقولهم « بعثت رحمة » إلى قوله تعالى ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾ .

**قوله ( فسقوا الناس حولهم )** كذا في جميع الروايات في الصحيح بضم السين والقاف وهو على لغة بني الحارث ، وفي رواية البيهقي المذكورة « فأسقى الناس حولهم » وزاد بعد هذا « فقال - يعني ابن مسعود - لقد مرت آية الدخان وهو الجوع إلخ » وقد تعقب الداودي وغيره هذه الزيادة ونسبوا أسباط بن نصر إلى الغلط في قوله « وشكا الناس كثرة المطر إلخ » وزعموا أنه أدخل حديثاً في حديث ، وأن الحديث الذي فيه شكوى كثرة المطر وقوله « اللهم حوالينا ولا علينا » لم يكن في قصة قريش وإنما هو في القصة التي رواها أنس ، وليس هذا التعقب عندي بجيد إذ لا مانع أن يقع ذلك مرتين ، والدليل على أن أسباط بن نصر لم يغلط ما ساقى في تفسير الدخان من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى في هذا الحديث « فقيل : يا رسول الله استسقى الله لمضر ، فإنها قد هلكت . قال : لمضر ؟ إنك لجرىء . فاستسقى فسقوا » ٨١ . والقائل « فقيل » يظهر لي أنه أبو سفيان لما ثبت في كثير من طرق هذا الحديث في الصحيحين « فجاءه أبو سفيان » ثم وجدت في الدلائل للبيهقي من طريق شبابة عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سالم عن أبي الجعد عن شرحبيل بن السمط عن كعب بن مرة - أو مرة بن كعب - قال « دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على مضر ، فأثاه أبو سفيان فقال : ادع الله لقومك فإنهم قد هلكوا » ورواه أحمد وابن ماجه من رواية الأعمش عن عمرو بن مرة بهذا الإسناد عن كعب بن مرة ولم يشك ، فأبهم أبو سفيان قال « جاءه رجل فقال استسقى الله لمضر ، فقال : إنك لجرىء ، ألمضر ؟ قال : يا رسول الله استنصرت الله فنصرك ، ودعوت الله فأجابك ، فرفع يديه فقال : اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريعاً مريعاً طبعاً عاجلاً غير راث نافعاً غير ضار ، قال فأجيبوا ، فما لبثوا أن أتوه فشكوا إليه كثرة المطر فقالوا : قد تهدمت البيوت ، فرفع يديه وقال : اللهم حوالينا ولا علينا ، فجعل السحاب يتقطع يميناً وشمالاً » فظهر بذلك أن هذا الرجل المبهم المقول له « إنك لجرىء » هو أبو سفيان ، لكن يظهر لي أن فاعل « قال يا رسول الله استنصرت الله إلخ » هو كعب ابن مرة راوى هذا الخبر لما أخرجه أحمد أيضاً والحاكم من طريق شعبة أيضاً عن عمرو بن مرة بهذا الإسناد إلى كعب قال « دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على مضر . فأثيته فقلت : يا رسول الله ، إن الله قد نصرك وأعطاك واستجاب لك ، وإن قومك قد هلكوا » الحديث ، فعلى هذا كأن أبو سفيان وكعباً حضرا جميعاً ، فكلمه أبو سفيان بشيء وكعب بشيء ، فدل ذلك على اتحاد قصتهما ، وقد ثبت في هذه ما ثبت في تلك من قوله إنك لجرىء ، ومن قوله « فقال : اللهم حوالينا ولا علينا » وغير ذلك . وظهر بذلك أن أسباط بن نصر لم يغلط في الزيادة المذكورة ولم ينتقل من حديث إلى حديث ، وسياق كعب بن مرة يشعر بأن ذلك وقع في المدينة بقوله « استنصرت الله فنصرك » لأن كلا منهما كان بالمدينة بعد الهجرة ، لكن لا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصة مع قصة أنس ، بل قصة أنس واقعة أخرى لأن في رواية أنس « فلم يزل على المنبر حتى مطروا » وفي هذه « فما كان إلا جمعة أو نحوها حتى مطروا » والسائل في هذه القصة غير السائل في تلك فهما قصتان وقع في كل منهما طلب الدعاء بالاستسقاء ثم طلب الدعاء بالاستسقاء ، وإن ثبت أن كعب بن مرة أسلم قبل الهجرة حمل قوله « استنصرت الله فنصرك » على النصر بإجابة دعائه عليهم ،

وزال الإشكال المتقدم والله أعلم . وإنى ليكثر تعجبي من كثرة إقدام الدماطى على تغليب ما فى الصحيح بمجرد التوهم ، مع إمكان التصويب بمزيد التأمل ، والتنقيب عن الطرق ، وجمع ما ورد فى الباب من اختلاف الألفاظ ، فله الحمد على ما علم وأنعم .

### ب ( الدعاء إذا كثر المطر : «حوالينا ولا علينا»

٩٩٧- حدثنا محمد بن أبي بكر قال نا معتمر عن عبيد الله عن ثابت عن أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه يخطب يوم الجمعة ، فقام الناس فصاحوا فقالوا : يا رسول الله ، قحط المطر ، واحمرت الشجر ، وهلك البهائم ، فادع الله أن يسقينا . فقال : «اللهم اسقنا» مرتين - . وأيم الله ما نرى فى السماء قرعة من سحاب ، فنشأت سحابة وأمطرت ، ونزل عن المنبر فصلى . فلما انصرف لم نزل نمطر إلى الجمعة التي تليها . فلما قام النبي صلى الله عليه يخطب صاحوا إليه : تهديم البيوت وانقطعت السبل ، فادع الله يحبسها عنا . فتبسم النبي صلى الله عليه وقال : «اللهم حوالينا ولا علينا» . وتكشطت المدينة ، فجعلت تمطر حولها ، وما تمطر بالمدينة قطرة ، فنظرت إلى المدينة وإنها لفي مثل الإكليل .

قوله ( باب الدعاء إذا كثر المطر : حوالينا ولا علينا ) كان التقدير أن يقول حوالينا ، وتكلف له الكرماني إعراباً آخر ، وأورد فيه حديث أنس من طريق ثابت عنه ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى ، إنما اختار لهذه الترجمة رواية ثابت لقوله فيها « وما تمطر بالمدينة قطرة » لأن ذلك أبلغ فى انكشاف المطر ، وهذه اللفظة لم تقع إلا فى هذه الرواية ، وقوله فيها « وانكشطت » كذا للأكثر ، ولكرامة « فكشطت » على البناء للمجهول .

### ب ( الدعاء فى الاستسقاء قائماً

٩٩٨- وقال لنا أبو نعيم عن الزهري عن أبي إسحاق : خرج عبد الله بن يزيد الأنصاري وخرج البراء بن عازب وزيد بن أرقم فاستسقى ، فقام لهم على رجله على غير منبر ، فاستسقى ثم صلى ركعتين يجهر بالقراءة ، ولم يؤذن ولم يقيم . قال أبو إسحاق : روى عبد الله بن يزيد النبي صلى الله عليه .

٩٩٩- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال حدثني عباد بن تميم أن عمه - وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه - أخبره أن النبي صلى الله عليه خرج بالناس يستسقى لهم ، فقام فدعا الله قائماً ، ثم توجه قبل القبلة وحول رداءه فأسقوا .

**قوله ( باب الدعاء في الاستسقاء قائماً )** أى في الخطبة وغيرها ، قال ابن بطال : الحكمة فيه كونه حال خشوع وإنابة فيناسبه القيام ، وقال غيره : القيام شعار الاعتناء والاهتمام ، والدعاء أهم أعمال الاستسقاء فناسبه القيام ، ويحتمل أن يكون قام ليراه الناس فيقتلوا بما يصنع .

**قوله ( وقال لنا أبو نعيم )** قال الكرماني تبعاً لغيره : الفرق بين « قال لنا » و « حدثنا » أن القول يستعمل فيما يسمع من الشيخ في مقام المذاكرة ، والتحديث فيما يسمع في مقام التحمل اهـ . لكن ليس استعمال البخاري لذلك منحصرأ في المذاكرة فإنه يستعمله فيما يكون ظاهره الوقف ، وفيما يصلح للمتابعات ، لتخليص صيغة التحديث لما وضع الكتاب لأجله من الأصول المرفوعة . والدليل على ذلك وجود كثير من الأحاديث التي عبر فيها في الجامع بصيغة القول معبرأ فيها بصيغة التحديث في تصانيفه الخارجة عن الجامع .

**قوله ( عن زهير )** هو ابن معاوية أبو خيثمة الجعفي ، وأبو إسحق هو السبيعي .

**قوله ( مخرج عبد الله بن يزيد الأنصاري )** يعني إلى الصحراء يستسقى ، وذلك حيث كان أميرأ على الكوفة من جهة عبد الله بن الزبير في سنة أربع وستين قبل غلبة المختار بن أبي عبيد عليها ، ذكر ذلك ابن سعد وغيره ، وقد روى هذا الحديث قبيصة عن الثوري عن أبي إسحق قال « بعث ابن الزبير إلى عبد الله ابن يزيد الخطمي أن استسقى بالناس ، فخرج وخرج الناس معه وفيهم زيد بن أرقم والبراء بن عازب » أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه وخالفه عبد الرزاق عن الثوري فقال فيه « إن ابن الزبير خرج يستسقى بالناس » الحديث ، وقوله إن ابن الزبير هو الذي فعل ذلك وهم ، وإنما الذي فعله هو عبد الله بن يزيد بأمر ابن الزبير ، وقد وافق قبيصة عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري على ذلك .

**قوله ( فقام بهم )** في رواية أبي الوقت وأبي ذر « لهم » .

**قوله ( فاستسقى )** في رواية أبي الوقت « فاستغفر » .

**( فائدة )** : أورد الحميدى في « الجمع » هذا الحديث فيما انفرد به البخاري وهم في ذلك ، وسببه أن رواية مسلم وقعت في المغازى ضمن حديث لزيد بن أرقم .

**قوله ( ثم صلى ركعتين )** ظاهره أنه أخر الصلاة عن الخطبة ، وصرح بذلك الثوري في رواية وخالفه شعبة فقال في روايته عن أبي إسحق « أن عبد الله بن يزيد خرج يستسقى بالناس فصلى ركعتين ثم استسقى » أخرجه مسلم ، وقد تقدم في أوائل الاستسقاء ذكر الاختلاف في ذلك وأن الجمهور ذهبوا إلى تقديم الصلاة ، ومن اختار تقديم الخطبة ابن المنذر ، وصرح الشيخ أبو حامد وغيره بأن هذا الخلاف في الاستحباب لا في الجواز .

**قوله ( ولم يؤذن ولم يقم )** قال ابن بطال : اجمعوا على أن لا أذان ولا إقامة للاستسقاء والله أعلم .

**قوله ( قال أبو إسحق ورأى عبد الله بن يزيد النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا للأكثر ، وللحموي وحده « وروى عبد الله بن يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم » ثم وجدته كذلك في نسخة الصغاني ، فإن كانت روايته محفوظة احتمل أن يكون المراد أنه روى هذا الحديث بعينه ، والأظهر أن مراده أنه روى في الجملة فيوافق قوله رأى لأن كلا منهما يثبت له الصحبة ، أما سماع هذا الحديث فلا . وقوله « قال

أبو إسحق « هو موصول ، وقد رواه الإسماعيلي من رواية أحمد بن يونس وعلى بن الجعدى عن زهير وصرحا باتصاله إلى أبي إسحق ، وكان السر في إيراد هذا الموقوف هنا كونه يفسر المراد بقوله في الرواية المرفوعة بعده « فدعا الله قائماً » أى كان على رجله لا على المنبر ، والله أعلم .

### باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء

[١٠٢٤] ١٠٠٠ - حدثنا أبو نعيم قال نا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه قال : خرج النبي صلى الله عليه يستسقي ، فوجه إلى القبلة يدعو ، وحول رداءه ، ثم صلى ركعتين يجهر فيهما بالقراءة .

قوله ( باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء ) أى في صلاتها ، ونقل ابن بطال أيضاً الإجماع عليه .  
قوله ( ثم صلى ركعتين يجهر ) في رواية كريمة والأصلي « جهر » بلفظ الماضي .

### باب كيف حول النبي صلى الله عليه ظهره إلى الناس

[١٠٢٥] ١٠٠١ - حدثنا آدم قال نا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه قال : رأيت النبي صلى الله عليه يوم خرج يستسقي ، قال : فحول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ، ثم حول رداءه ، ثم صلى لنا ركعتين جهر فيهما بالقراءة .

قوله ( باب كيف حول النبي صلى الله عليه وسلم ظهره إلى الناس ) أورد فيه الحديث المذكور وفيه « فحول إلى الناس ظهره » وقد استشكل لأن الترجمة لكيفية التحويل والحديث دال على وقوع التحويل فقط ، وأجاب الكرمانى بأن معناه حوله حال كونه داعياً ، وحمل الزين بن المنير قوله « كيف » على الاستفهام فقال : لما كان التحويل المذكور لم يتبين كونه من ناحية اليمين أو اليسار احتاج إلى الاستفهام عنه اهـ ، والظاهر أنه لما لم يتبين من الخبر ذلك كأنه يقول هو على التخيير ، لكن المستفاد من خارج أنه التفت بجانبه الأيمن لما ثبت أنه كان يعجبه التيمن في شأنه كله ، ثم إن محل هذا التحويل بعد فراغ الموعظة وإرادة الدعاء .

قوله ( ثم حول رداءه ) ظاهره أن الاستقبال وقع سابقاً لتحويل الرداء ، وهو ظاهر كلام الشافعى ، ووقع في كلام كثير من الشافعية أنه يحوله حال الاستقبال ، والفرق بين تحويل الظهر والاستقبال أنه في ابتداء التحويل وأوسطه يكون منحرفاً حتى يبلغ الانحراف غاية فيصير مستقبلاً .

### باب صلاة الاستسقاء ركعتين

[١٠٢٦] ١٠٠٢ - حدثني قتيبة قال نا سفيان عن عبد الله بن أبي بكر سمع عباد بن تميم عن عمه أن النبي صلى الله عليه استسقى فصلّى ركعتين ، وقلب رداءه .

**قوله ( باب صلاة الاستسقاء ركعتين )** هو مجرور على البدل من صلاة المجرور بالإضافة ، والتقدير صلاة ركعتين في الاستسقاء ، أو هو عطف بيان أو منصوب بمقدر ، وقد تقدم حديث الباب في « باب تحويل الرداء » وقوله فيه « عن عمه أن النبي صلى الله عليه وسلم » في رواية أبي الوقت « سمع النبي صلى الله عليه وسلم » .

### باب الاستسقاء في المصلّى

١٠٠٣ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا سفيان عن عبد الله بن أبي بكر سمع عباد ابن تميم عن عمه : خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى المصلّى يستسقي ، واستقبل القبلة فصلّى ركعتين ، وقلب رداءه . قال سفيان : وأخبرني المسعودي عن أبي بكر قال : جعل اليمين على الشمال . [١٠٢٧]

**قوله ( باب الاستسقاء في المصلّى )** هذه الترجمة أخص من الترجمة المتقدمة أول الأبواب وهي « باب الخروج إلى الاستسقاء » لأنه أعم من أن يكون إلى المصلّى ، ووقع في رواية هذا الباب تعيين الخروج إلى الاستسقاء إلى المصلّى ، بخلاف تلك فناسب كل رواية ترجمتها .

**قوله ( قال سفيان )** هو ابن عيينة ، وهو متصل بالإسناد الأول ، وهم من زعم أنه معلق كالزري حيث علم على المسعودي في التهذيب علامة التعليق ، فإنه عند ابن ماجه من وجه آخر عن سفيان عن المسعودي ، وكذا قول ابن القطان لا يدرى عنمن أخذه البخاري قال : ولهذا لا يعد أحد المسعودي في رجاله ، وقد تعقبه ابن المواق بأن الظاهر أنه أخذه عن عبد الله بن محمد شيخه فيه ، ولا يلزم من كونهم لم يعلوا المسعودي في رجاله أن لا يكون وصل هذا الموضع عنه لأنه لم يقصد الرواية عنه ، وإنما ذكر الزيادة التي زادها استطراداً ، وهو كما قال .

**قوله ( عن أبي بكر )** يعني ابن محمد بن عمرو بن حزم بإسناده وهو عن عباد بن تميم عن عمه ، وزعم ابن القطان أيضاً أنه لا يدرى عنمن أخذ أبو بكر هذه الزيادة اه . وقد بين ذلك ما أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة من طريق سفيان بن عيينة وفيه بيان كون أبي بكر رواها عن عباد بن تميم عن عمه ، وكذا أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان بن عيينة مبيّناً . قال ابن بطلال : حديث أبي بكر يدل على أن الصلاة قبل الخطبة لأنه ذكر أنه صلى قبل قلب رداءه ، قال : وهو أضبط للقصة من ولده عبد الله بن أبي بكر حيث ذكر الخطبة قبل الصلاة .

### باب استقبال القبلة في الاستسقاء

١٠٠٤ - حدثني محمد قال أنا عبد الوهاب قال نا يحيى بن سعيد قال أخبرني أبو بكر ابن محمد أن عباد بن تميم أخبره أن عبد الله بن زيد الأنصاري أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج [١٠٢٨]

إلى المصلي يصلي، وأنه لما دعا - أو أراد أن يدعو - استقبل القبلة وحول رداءه. قال أبو عبد الله: هذا مازني، والأول كوفي هو ابن يزيد.

قوله (باب استقبال القبلة في الاستسقاء) أى في أثناء الخطبة التي تقع من أجله في المصل.

قوله (حدثنا محمد) بين أبو زر في روايته أنه ابن سلام.

قوله (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي.

قوله (خرج إلى المصلي يصلي) في رواية المستمل «يلدعو».

قوله (وأنه لما دعا أو أراد أن يدعو) الشك من الراوى ويحتمل أنه يحيى بن سعيد فقد رواه السراج من طريق يحيى بن أيوب عنه بالشك أيضاً ورواه مسلم من رواية سليمان بن بلال عنه فلم يشك كما تقدم في «باب تحويل الرداء» وكأنه كان يشك فيه تارة ويجزم به أخرى، وتقدم الكلام على بقية فوائده هناك.

قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف.

قوله (عبد الله بن زيد هذا مازني) يعنى راوى حديث الاستسقاء، والأول كوفي وهو ابن يزيد، كذا وقعت هذه الزيادة في رواية الكشميني وحده هنا، وألقى المواضع بها «باب الدعاء في الاستسقاء قائماً» فإن فيه عن عبد الله بن يزيد حديثاً وعن عبد الله بن زيد حديثاً، فيحسن بيان تباينهما حيث ذكرنا جميعاً، وأما هذا الباب فليس فيه لعبد الله بن يزيد ذكر، ولعل هذا من تصرف الكشميني وكأنه رآه في ورقة مفردة فكتبه في هذا الموضع احتياطاً، ويمكن أن يكون قوله «والأول» أى الذى مضى في «باب الدعاء في الاستسقاء» هو ابن يزيد بزيادة الباء في أول اسم أبيه.

### باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء

[١٠٢٩] ١٠٠٥ - قال أيوب بن سليمان حدثني أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال قال

يحيى بن سعيد سمعت أنس بن مالك قال: أتى رجل أعرابي من أهل البدو إلى رسول الله صلى الله عليه يوم الجمعة فقال: يا رسول الله، هلكت الماشية، هلكت العيال، هلكت الناس فرفع رسول الله صلى الله عليه يديه يدعو، ورفع الناس أيديهم مع رسول الله صلى الله عليه يدعو. قال: فما خرجنا من المسجد حتى مطرنا، فما زلنا نمطر حتى كانت الجمعة الأخرى، فأتى الرجل إلى رسول الله صلى الله عليه فقال: يا رسول الله بشق المسافر، ومنع الطريق. بشق: أي مل.

[١٠٣٠] ١٠٠٦ - وقال الأويسى حدثني محمد بن جعفر عن يحيى بن سعيد وشريك سمعا أنسا

عن النبي صلى الله عليه رفع يديه حتى رأيت بياض إبطيه.

**قوله ( باب رفع الناس أيديهم مع الإتمام في الاستسقاء )** تضمنت هذه الترجمة الرد على من زعم أنه يكتفى بدعاء الإمام في الاستسقاء ، وقد أشرنا إليه قريباً .

**قوله ( وقال أيوب بن سليمان )** أي ابن بلال ، وهو من شيوخ البخارى ، إلا أنه ذكر هذه الطريق عنه بصيغة التعليق ، وقد وصلها الإسماعيلي وأبو نعيم والبيهقي من طريق أبي إسماعيل الترمذى عن أيوب ، وقد تقدم الكلام على بقية المتن في « باب تحويل الرداء » .

**قوله ( فأتى الرجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله بشق المسافر )** كذا للأكثر بفتح الموحدة وكسر المعجمة بعدها قاف ، واختلف في معناه فوقع في البخارى بشق أى مل ، وحكى الخطابى أنه وقع فيه بشق اشتد أى اشتد عليه الضرر ، وقال الخطابى : بشق ليس بثىء ، وإنما هو « لثق » يعنى بلام ومثله بدل الموحدة والشين يقال : لثق الطريق أى صار ذا وحل ولثق الثوب إذا أصابه ندى المطر . قلت وهو رواية أبي إسماعيل التى ذكرناها . قال الخطابى : ويحتمل أن يكون « بشق بالميم بدل الموحدة أى صارت الطريق زلقة » ، ومنه مشق الخط والميم والباء متقاربتان . وقال ابن بطال : لم أجد لبشق فى اللغة معنى . وفى نواذر اللحيانى : نشق بالنون أى نشب ، انتهى . وفى النون والقاف من مجمل اللغة لابن فارس وكذا فى الصحاح : نشق الظبي فى الحباله أى علق فيها ، ورجل نشق إذا كان ممن يدخل فى أمور لا يتخلص منها . ومقتضى كلام هؤلاء أن الذى وقع فى رواية البخارى تصحيف ، وليس كذلك بل له وجه فى اللغة لا كما قالوا ، ففى « المنضد » لكراع بشق بفتح الموحدة تأخر ولم يتقدم ، فعلى هذا فعنى بشق هنا ضعف عن السفر وعجز عنه كضعف الباشق وعجزه عن الصيد لأنه ينفر الصيد ولا يصيد . وقال أبو موسى فى ذيل الغريبين الباشق طائر معروف ، فلو اشتق منه فعل فقبل بشق لما امتنع ، قال : ويقال بشق الثوب وبشكه قطعه فى خفة ، فعلى هذا يكون معنى بشق أى قطع به من السير ، انتهى كلامه . وأما ما وقع فى بعض الروايات بشق بموحدة ومثله فلم أره فى شيء مما اتصل بنا ، وهو تصحيف ، فإن البشق الانفجار ولا معنى له هنا .

**قوله ( وقال الأويسى )** هو عبد العزيز بن عبد الله ، ومحمد بن جعفر هو ابن أبي كثير المدنى أخو إسماعيل . وهذا التعليق ثبت هنا للمستمل وثبت لأبى الوقت وكريمة فى آخر الباب الذى بعده ، وسقط للباقيين رأساً لأنه مذكور عند الجميع فى كتاب الدعوات ، وقد وصله أبو نعيم فى المستخرج كما سيأتى الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى .

ب

رفع الإمام يده فى الاستسقاء

١٠٠٧ - حدثنا محمد بن بشر قال نا يحيى وابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة عن

أنس بن مالك قال : كان النبي صلى الله عليه لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء ، وإنه يرفع حتى يرى بياض إبطيه .

[الحديث ١٠٣١ - طرفاه في : ٣٥٦٥ ، ٦٣٤١] .

**قوله ( باب رفع الإمام يده في الاستسقاء )** ثبتت هذه الترجمة في رواية الحموي والمستمل ، قال ابن رشيد : مقصوده بتكرير رفع الإمام يده - وإن كانت الترجمة التي قبلها تضمنته - لتفيد فائدة زائدة وهي أنه لم يكن يفعل ذلك إلا في الاستسقاء ، قال : ويحتمل أن يكون قصد التنصيص بالقصد الأول على رفع الإمام يده كما قصد التنصيص في الترجمة الأولى بالقصد الأول على رفع الناس ، وإن اندرج معه رفع الإمام . قال : ويجوز أن يكون قصد بهذه كيفية رفع الإمام يده لقوله « حتى يرى بياض إبطيه » انتهى . وقال الزين بن المنير ما محصله : لا تكرار في هاتين الترجمتين ، لأن الأولى لبيان اتباع المأمومين الإمام في رفع اليدين ، والثانية لإثبات رفع اليدين للإمام في الاستسقاء .

**قوله ( عن سعيد )** هو ابن أبي عروبة .

**قوله ( عن قتادة عن أنس )** في رواية يزيد بن زريع عن سعيد « عن قتادة أن أنساً حدثهم » كما سيأتي في صفة النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( إلا في الاستسقاء )** ظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء ، وهو معارض بالأحاديث الثابتة بالرفع في غير الاستسقاء وقد تقدم أنها كثيرة ، وقد أفردا المصنف بترجمة في كتاب الدعوات وساق فيها عدة أحاديث ، فذهب بعضهم إلى أن العمل بها أولى ، وحمل حديث أنس على نفي رؤيته ، وذلك لا يستلزم نفي رؤيته غيره . وذهب آخرون إلى تأويل حديث أنس المذكور لأجل الجمع بأن يحمل النفي على صفة مخصوصة إما الرفع البالغ فيدل عليه قوله « حتى يرى بياض إبطيه » ويؤيده أن غالب الأحاديث التي وردت في رفع اليدين في الدعاء إنما المراد به مد اليدين وبسطهما عند الدعاء ، وكأنه عند الاستسقاء مع ذلك زاد فرعهما إلى جهة وجهة حتى حادثاه وبه حينئذ يرى بياض إبطيه ، وأما صفة اليدين في ذلك فلما رواه مسلم من رواية ثابت عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء » ولأبي داود من حديث أنس أيضاً « كان يستسقى هكذا ومد يديه - وجعل بطونهما مما يلي الأرض - حتى رأيت بياض إبطيه » قال النووي : قال العلماء : السنة في كل دعاء لرفع البلاء أن يرفع يديه جاعلاً ظهور كفيه إلى السماء ، وإذا دعا بسؤال شيء وتحصياه أن يجعل كفيه إلى السماء . انتهى . وقال غيره : الحكمة في الإشارة بظهور الكفين في الاستسقاء دون غيره للتفاؤل بتقلب الحال ظهراً لبطن كما قيل في تحويل الرداء ، أو هو إشارة إلى صفة المستول وهو نزول السحاب إلى الأرض .

ب

ما يُقال إذا مطرت

وقال ابن عباس : كصيب المطر . وقال غيره : صاب وأصاب يصوب .



[١٠٣٢]

١٠٠٨ - نا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا عبيد الله عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة: أن رسول الله صلى الله عليه كان إذا رأى المطر قال: «اللهم صيباً نافعاً». تابعه القاسم بن يحيى عن عبيد الله. ورواه الأوزاعي وعقيل عن نافع.

**قوله (باب ما يقال) يحتمل أن تكون «ما» موصولة أو موصوفة أو استفهامية .**

**قوله (إذا مطرت) كذا لأبي ذر من الثلاثي والباقي «أمطرت» من رباعي وهما بمعنى عند الجمهور ، وقيل : يقال مطر في الخير وأمطر في الشر .**

**قوله (وقال ابن عباس : كصيب المطر )** وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه بذلك وهو قول الجمهور ، وقال بعضهم : الصيب السحاب ، ولعله أطلق ذلك مجازاً . قال ابن المنير : مناسبة أثر ابن عباس لحديث عائشة لما وقع في حديث الباب المرفوع قوله «صيباً» قدم المصنف تفسيره في الترجمة ، وهذا يقع له كثيراً . وقال أخوه الزين : وجه المناسبة أن الصيب لما جرى ذكره في القرآن قرن بأحوال مكروهة ، ولما ذكر في الحديث وصف بالنفع فأراد أن يبين بقول ابن عباس أنه المطر وأنه ينقسم إلى نافع وضار .

**قوله (وقال غيره : صاب وأصاب يصوب) كذا وقع في جميع الروايات ، وقد استشكل من حيث أن يصوب مضارع صاب ، وأما أصاب فمضارعه يصيب ، قال أبو عبيدة الصيب تقديره من الفعل سيد وهو من صاب يصوب فاعله كان في الأصل وانصاب كما حكاه صاحب المحكم فسقطت النون كما سقطت ينصاب بعد يصوب ، أو المراد ما حكاه صاحب الأفعال صاب المطر يصوب إذا نزل فأصاب الأرض فوقع فيه تقديم وتأخير .**

**قوله (حدثنا محمد) هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وعبيد الله هو ابن عمر العمرى ، ونافع مولى ابن عمر ، والقاسم بن محمد ، أي ابن أبي بكر الصديق ، وقد سمع نافع من عائشة ونزل في هذه الرواية عنها ، وكذا سمع عبيد الله من القاسم ونزل في هذه الرواية عنه ، مع أن معمرأ قد رواه عن عبيد الله بن عمر عن القاسم نفسه بإسقاط نافع من السند أخرجه عبد الرزاق عنه .**

**قوله (اللهم صيباً نافعاً) كذا في رواية المستمل وسقط اللهم لغيرهما . وصيباً منصوب بفعل مقدر أي اجعله ، ونافعاً صفة للصيب وكأنه احترز بها عن الصيب الضار . وهذا الحديث من هذا الوجه مختصر ، وقد أخرجه مسلم من رواية عطاء عن عائشة تاماً ولفظه «كان إذا كان يوم ربيع عرف ذلك في وجهه ويقول إذا رأى المطر رحمة» وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق شريح بن هانئ عن عائشة أوضح منه ولفظه «كان إذا رأى ناشئاً في أفق السماء ترك العمل ، فإن كشف حمد الله فإن أمطرت قال : اللهم صيباً نافعاً» وسيأتي للمصنف في أوائل بدء الخلق من رواية عطاء أيضاً عن عائشة مقتصراً على معنى الشق الأول وفيه «أقبل وأدير وتغير وجهه» وفيه «وما أدري لعله كما قال قوم عاد ﴿هذا عارض﴾ الآية» وعرف برواية شريح أن الدعاء المذكور يستحب بعد نزول المطر للزيادة من الخير والبركة مقيداً بدفع ما يحذر من ضرر .**

قوله ( تابعه القاسم بن يحيى ) أى ابن عطاء بن مقدم المقدم عن عبيد الله بن عمر المذكور بإسناده ولم أقف على هذه الرواية موصولة . وقد أخرج البخارى فى التوحيد عن مقدم بن محمد عن عمه القاسم ابن يحيى بهذا الإسناد حديثاً غير هذا ، وزعم مغلطى أن الدارقطنى وصل هذه المتابعة فى غرائب الأفراد من رواية يحيى عن عبيد الله . قلت : ليس ذلك مطابقاً إلا إن كان نسخه سقط منها من متن البخارى لفظ القاسم بن يحيى .

قوله ( ورواه الأوزاعى وعقيل عن نافع ) يعنى كذلك ، فأما رواية الأوزاعى فأخرجها النسائى فى « عمل يوم وليلة » عن محمود بن خالد عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعى بهذا ولفظه « هنيئاً » بدل نافعاً ، ورويناها فى « الغيلانيات » من طريق دحيم عن الوليد وشعيب هو ابن إسحق قالاً حدثنا الأوزاعى حدثنى نافع فذكره ، وكذلك وقع فى رواية ابن أبى العشرين عن الأوزاعى حدثنى نافع أخرجه ابن ماجه ، وزال بهذا ما كان يخشى من تدليس الوليد وتسويته ، وقد اختلف فيه على الأوزاعى اختلافاً كثيراً ذكره الدارقطنى فى العلل وأرجحها هذه الرواية ، ويستفاد من رواية دحيم صحة سماع الأوزاعى عن نافع ، خلافاً لمن نفاه . وأما رواية عقيل فذكرها الدارقطنى أيضاً ، قال الكرماني : قال أولاً تابعه القاسم ثم قال ورواه الأوزاعى ، فكان تغير الأسلوب لإفادة العموم فى الثانى ، لأن الرواية أعم من أن تكون على سبيل المتابعة أم لا ، فيحتمل أن يكونا روياه عن نافع كما رواه عبيد الله ، ويحتمل أن يكونا روياه على صفة أخرى ، انتهى . وما أدرى لم ترك احتمال أنه صنع ذلك للتفنن فى العبارة مع أنه الواقع فى نفس الأمر لما بينا من أن رواية الجميع متفقة لأن الخلاف الذى ذكره الدارقطنى إنما يرجع إلى إدخال واسطة بين الأوزاعى ونافع أو لا ، والبخارى قد قيد رواية الأوزاعى بكونها عن نافع ، والرواة لم يختلفوا فى أن نافعاً رواه عن القاسم عن عائشة ، فظهر بهذا كونها متابعة لا مخالفة ، وكذلك رواية عقيل ، لكن لما كانت متابعة القاسم أقرب من متابعتها لأنه تابع فى عبيد الله وهما تابعا فى شيخه حسن أن يفردا منهما ولما أفردا تفنن فى العبارة .

باب من تمطر فى المطر حتى يتحادر على لحيته

[١٠٣٣] ١٠٠٩ - نام محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا الأوزاعي قال نا إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة الأنصاري قال حدثني أنس بن مالك قال : أصابت الناس سنة على عهد رسول الله صلى الله عليه ، فبينما رسول الله صلى الله عليه يخطب على المنبر يوم الجمعة قام أعرابي فقال : يا رسول الله ، هلك المال ، وجاع العيال ، فادع الله لنا أن يسقينا . فرفع رسول الله صلى الله عليه يديه وما فى السماء قزعة . قال : فثار سحاب أمثال الجبال ، ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتحادر على لحيته . قال : فمطرنا يومنا ذلك وفى الغد ومن بعد الغد الذى يليه إلى الجمعة الأخرى . فقام ذلك الأعرابي أو رجل غيره فقال : يا رسول الله ، تهدم البناء وغرق المال ، فادع الله لنا ، فرفع رسول الله صلى الله عليه يديه فقال : « اللهم حوالينا ولا علينا » . قال : فما جعل يشير

بيده إلى ناحية من السماء إلا تفرجت حتى صارت المدينة في مثل الجوبة، حتى سال الوادي - وادي قناة - شهراً، قال: فلم يجئ أحد من ناحية إلا حدث بالجد.

**قوله (باب من تخطر )** بتشديد الطاء أى تعرض لوقوع المطر ، وتفضل يأتي لمعان أليقها هنا أنه بمعنى مواصلة العمل في مهلة نحو تفكر ، ولعله أشار إلى ما أخرجه مسلم من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال « حسر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبه حتى أصابه المطر وقال لأنه حديث عهد بربه » قال العلماء : معناه قريب العهد بتكوين ربه ، وكأن المصنف أراد أن يبين أن تحادر المطر على لحيته صلى الله عليه وسلم لم يكن اتفاقاً وإنما كان قصداً فلذلك ترجم بقوله من تخطر « أى قصد نزول المطر عليه ، لأنه لو لم يكن باختياره لنزل عن المنبر أول ما وكف السقف ، لكنه تهادى في خطبته حتى كثر نزوله بحيث تحادر على لحيته صلى الله عليه وسلم . وقد مضى الكلام على حديث أنس مستوفى في « باب تحويل الرداء » .

### باب إذا هبت الريح

١٠١٠ - حدثنا سعيد بن أبي مرزوق قال أنا محمد بن جعفر قال أخبرني حميد أنه سمع أنس بن مالك يقول : كانت الريح الشديدة إذا هبت عرفت ذلك في وجه النبي صلى الله عليه . [١٠٣٤]

**قوله (باب إذا هبت الريح )** أى ما يصنع من قول أو فعل . قيل وجه دخول هذه الترجمة في أبواب الاستسقاء أن المطلوب بالاستسقاء نزول المطر ، والريح في الغالب تعقبه ، وقد سبق قريباً التنبيه على إيضاح ما يصنع عند هبوبها . ووقع في حديث عائشة الآتى في بدء الخلق ووقع عند أبي يعلى بإسناد صحيح عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا هاجت ريح شديدة قال : « اللهم إني أسألك من خير ما أمرت به ، وأعوذ بك من شر ما أمرت به » وهذه زيادة على رواية حميد يجب قبولها لثقة رواتها . وفي الباب عن عائشة عند الترمذى ، وعن أبي هريرة عند أبي داود والنسائى ، وعن ابن عباس عند الطبرانى وعن غيرهم . والتعبير في هذه الرواية في وصف الريح بالشديدة يخرج الريح الخفيفة والله أعلم . وفيه الاستعداد بالمراقبة لله ، والالتجاء إليه عند اختلاف الأحوال وحلوث ما يخاف بسببه .

### باب قول النبي صلى الله عليه : « نصرت بالصبا »

١٠١١ - حدثنا مسلم قال نا شعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه قال : « نصرت بالصبا ، وأهلك عاذ بالدبور » . [١٠٣٥]

[الحديث ١٠٣٥ - أطرافه في : ٣٢٠٥ ، ٣٣٤٣ ، ٤١٠٥ .]

**قوله (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم نصرت بالصبا )** قال الزين بن المنير : في هذه الترجمة إشارة إلى تخصيص حديث أنس الذى قبله بما سوى الصبا من جميع أنواع الريح لأن قضية نصرها له أن

يكون مما يسر بها دون غيرها ، ويحتمل أن يكون حديث أنس على عموميه إما بأن يكون نصرها له متأخراً عن ذلك لأن ذلك وقع في غزوة الأحزاب وهو المراد بقوله تعالى ﴿فأرسلنا عليهم ريحاً وجنوداً لم تتروها﴾ كما جزم به مجاهد وغيره وإما بأن يكون نصرها له بسبب إهلاك أعدائه فيخشى من هبوبها أن تهلك أحداً من عصاة أمته وهو كان بهم رعوفاً رحيماً صلى الله عليه وسلم . وأيضاً فالصبا تؤلف السحاب وتجمعه ، فالملطر في الغالب يقع حينئذ ، وقد وقع في الخبر الماضي أنه كان إذا أمطرت سرى عنه ، وذلك يقتضى أن تكون الصبا أيضاً مما يقع التخوف عند هبوبها فيعكر ذلك على التخصيص المذكور ، والله أعلم .

قوله ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم .

قوله ( بالصبا ) بفتح المهملة بعدها موحدة مقصورة يقال لها القبول بفتح القاف لأنها تقابل باب الكعبة إذ مهبطها من مشرق الشمس ، وضدها الدبور وهي التي أهلكتها قوم عاد ، ومن لطيف المناسبة كون القبول نصرت أهل القبول وكون الدبور أهلكت أهل الإدبار ، وأن الدبور أشد من الصبا لما سنده في قصة عاد أنها لم يخرج منها إلا قدر يسير ومع ذلك استأصلتهم ، قال الله تعالى ﴿فهل ترى لهم من باقية﴾ . ولما علم الله رافة نبيه صلى الله عليه وسلم بقومه رجاء أن يسلموا سلط عليهم الصبا فكانت سبب رحيلهم عن المسلمين لما أصابهم بسببها من الشدة ، ومع ذلك فلم تهلك منهم أحداً ولم تستأصلهم . ومن الرياح أيضاً الجنوب والشمال ، فهذه الأربع تهب من الجهات الأربع ، وأي ريح هبت من بين جهتين منها يقال لها النكباء بفتح النون وسكون الكاف بعدها موحدة ومد ، وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في بدء الخلق إن شاء الله تعالى .

### باب ما قيل في الزلازل والآيات

[١٠٣٦] ١٠١٢ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : «لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم، وتكثر الزلازل، ويتقارب الزمان، وتظهر الفتن، ويكثر الهرج - وهو القتل القتل - حتى يكفر فيكم المال فيفيض» .

[١٠٣٧] ١٠١٣ - حدثني محمد بن المثنى قال نا الحسين بن الحسن قال نا ابن عون عن نافع عن ابن عمر قال : اللهم بارك لنا في شامنا وفي يمننا . قال : قالوا : وفي نجدنا . قال : قال : اللهم بارك لنا في شامنا وفي يمننا ، قالوا : وفي نجدنا ، قال : هنالك الزلازل والفتن وبها يطلع قرن الشيطان .

[الحديث ١٠٣٧ - طرفه في : ٧٠٩٤] .

قوله ( باب ما قيل في الزلازل والآيات ) قيل لما كان هبوب الريح الشديدة يوجب التخوف المفضى إلى الخشوع والإنابة كانت الزلزلة ونحوها من الآيات أولى بذلك ، لاسيما وقد نص في الخبر على أن أكثر الزلازل من أشرار الساعة ، وقال الزين بن المنبر : وجه إدخال هذه الترجمة في أبواب الاستسقاء أن

وجود الزلزلة ونحوها يقع غالباً مع نزول المطر ، وقد تقدم لنزول المطر دعاء ينحصره فأراد المصنف أن يبين أنه لم يثبت على شرطه في القول عند الزلازل ونحوها شيء ، وهل يصلى عند وجودها ؟ حكى ابن المنذر فيه الاختلاف ، وبه قال أحمد وإسحق وجماعة ، وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث عن علي ، وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق وغيره . وروى ابن حبان في صحيحه من طريق عبيد بن عمير عن عائشة مرفوعاً « صلاة الآيات ست ركعات وأربع سجعات » ثم أورد المصنف في هذا الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة من طريق أبي الزناد عن عبد الرحمن وهو ابن هرمز الأعرج عنه مرفوعاً : « لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم وتكثر الزلازل » الحديث ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتن فإنه أخرج هذا الحديث هناك مطولاً ، وذكر منه قطعاً هنا وفي الزكاة وفي الرقاق . واختلف في قوله « يتقارب الزمان » فقيل على ظاهره فلا يظهر التفاوت في الليل والنهار بالقصر والطول ، وقيل المراد قرب يوم القيامة ، وقيل تذهب البركة فيذهب اليوم واللييلة بسرعة ، وقيل المراد يتقارب أهل ذلك الزمان في الشر وعدم الخير وقيل تتقارب صدور الدول وتطول مدة أحد لكثرة الفتن . وقال النووي في شرح قوله « حتى يقترب الزمان » معناه حتى تقرب القيامة ، وواه الكرماني وقال هو من تحصيل الحاصل ، وليس كما قال بل معناه قرب الزمان العام من الزمان الخاص وهو يوم القيامة ، وعند قربه يقع ما ذكر من الأمور المنكرة (٢) . الحديث الثاني حديث ابن عمر « اللهم بارك لنا في شامنا » الحديث وفيه « قالوا وفي نجدنا . قال : هناك الزلازل والفتن » هكذا وقع في هذه الروايات التي اتصلت لنا بصورة الموقف عن ابن عمر قال « اللهم بارك » لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم . وقال القابسي : سقط ذكر النبي صلى الله عليه وسلم من النسخة ، ولا بد منه لأن مثله لا يقال بالرأى ، انتهى . وهو من رواية الحسين بن الحسن البصري من آل مالك بن يسار عن عبد الله بن عون عن نافع ، ورواه أزهري السمان عن ابن عون مصرحاً فيه بذكر النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي في كتاب الفتن ، ويأتي الكلام عليه أيضاً هناك ، ونذكر فيه من وافق أزهري على التصريح برفعه إن شاء الله تعالى وقوله فيه « قالوا وفي نجدنا » قائل ذلك بعض من حضر من الصحابة كما في الحديث الآخر عند الدعاء للمحلقين « قالوا والمقصرين » .

ب

قول الله: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾

قال ابن عباس: شكركم.

[١٠٣٨]

١٠١٤ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني أنه قال : صلى لنا رسول الله صلى الله عليه صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماء كانت من الليلة ، فلما انصرف النبي صلى الله عليه

أقبل على الناس فقال : « هل تدرون ماذا قال ربكم ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « أصبح من عبادي مؤمنٌ بي وكافرٌ ، فأما من قال : مُطِرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمنٌ بي وكافرٌ بالكوكب ، وأما من قال بنوء كذا وكذا فذلك كافرٌ بي مؤمنٌ بالكوكب » .

**قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون ﴾ قال ابن عباس شكركم )** يحتمل أن يكون مراده أن ابن عباس قرأها كذلك ، ويشهد له ما رواه سعيد بن منصور « عن هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه كان يقرأ وتجعلون شكركم أنكم تكذبون » وهذا إسناد صحيح ، ومن هذا الوجه أخرجه ابن مردويه في التفسير المسند ، وروى مسلم من طريق أبي زميل عن ابن عباس قال « مطر الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر نحو حديث زيد بن خالد في الباب وفي آخره « فأنزلت هذه الآية : فلا أقسم بمواقع النجوم ، إلى قوله تكذبون » وعرف بهذا مناسبة الترجمة وأثر ابن عباس لحديث زيد بن خالد ، وقد روى نحو أثر ابن عباس المعلق مرفوعاً من حديث عليّ لكن سياقه يدل على التفسير لا على القراءة ، أخرجه عبد بن حميد من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن علي مرفوعاً « وتجعلون رزقكم ، قال : تجعلون شكركم ، تقولون مطرنا بنوء كذا » وقد قيل في القراءة المشهورة حذف تقديره وتجعلون شكر رزقكم . وقال الطبري : المعنى وتجعلون الرزق الذي وجب عليكم به الشكر تكذيبكم به ، وقيل بل الرزق بمعنى الشكر في لغة أزد شنوءة نقله الطبري عن الهيثم بن عدي .

**قوله ( عن زيد بن خالد الجهني )** هكذا يقول صالح بن كيسان لم يختلف عليه في ذلك ، وخالفه الزهري فرواه عن شيخهما عبيد الله فقال : عن أبي هريرة أخرجه مسلم عقب رواية صالح فصحيح الطريقتين ، لأن عبيد الله سمع من زيد بن خالد وأبي هريرة جميعاً عدة أحاديث منها حديث العسيف وحديث الأمة إذا زنت ، فلعله سمع هذا منهما فحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، وإنما لم يجمعهما لاختلاف لفظهما كما سنشير إليه . وقد صرح صالح بسأعه له من عبيد الله عن أبي عوانة ، وروى صالح عن عبيد الله بواسطة الزهري عدة أحاديث منها حديث ابن عباس في شاة ميمونة كما تقدم في الطهارة ، وحديثه عنه في قصة هرقل كما تقدم في بدء الوحى .

**قوله ( صلى لنا )** أى لأجلنا ، أو اللام بمعنى الباء أى صلى بنا ، وفيه جواز إطلاق ذلك مجازاً وإنما الصلاة لله تعالى .

**قوله ( بالحديبية )** بالمهمله والتصغير وتخفف ياؤها وتثقل ، يقال سميت بشجرة حدباء هناك .

**قوله ( على إثر )** بكسر الهمزة وسكون المثناة على المشهور وهو ما يعقب الشيء .

**قوله ( سماء )** أى مطر وأطلق عليه سماء لكونه ينزل من جهة السماء وكل جهة علو تسمى سماء .

**قوله ( كانت من الليل )** كذا للأكثر ، وللمستمل والحموي « من الليلة » بالإنفراد .

**قوله ( فلما انصرف )** أى من صلاته أو من مكانه .

**قوله (هل تدرون)** لفظ استفهام معناه التنبيه ، ووقع في رواية سفيان عن صالح عند النسائي « ألم تسمعوا ما قال ربكم الليلة » وهذا من الأحاديث الإلهية وهي تحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أخذها عن الله بلا واسطة أو بواسطة .

**قوله (أصبح من عبادي)** هذه إضافة عموم بدليل التقسيم إلى مؤمن وكافر بخلاف مثل قوله تعالى ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان ﴾ فإنها إضافة تشریف .

**قوله (مؤمن بى وكافر)** يحتمل أن يكون المراد بالكفر هنا كفر الشرك بقريئة مقابلته بالإيمان ، ولأحمد من رواية نصر بن عاصم الليثي عن معاوية الليثي مرفوعاً « يكون الناس مجدين فينزل الله عليهم رزقاً من السماء من رزقه فيصبحون مشركين يقولون : مطرنا بنوء كذا » ويحتمل أن يكون المراد به كفر النعمة ، ويرشد إليه قوله في رواية معمر عن صالح عن سفيان « فأما من حمدنى على سقياى وأثنى علىّ فذلك آمن بى » وفي رواية سفيان عند النسائي والإسماعيلي نحوه ، وقال في آخره « وكفر بى » أو قال « كفر نعمتى » وفي رواية أبى هريرة عند مسلم « قال الله : ما أنعمت على عبادى من نعمة إلا أصبح فريق منهم كافرين بها » وله في حديث ابن عباس « أصبح من الناس شاكر ومنهم كافر » وعلى الأول حملة كثير من أهل العلم ، وأعلى ما وقفت عليه من ذلك كلام الشافعي ، قال في « الأم » : من قال مطرنا بنوء كذا وكذا على ما كان بعض أهل الشرك يعنون من إضافة المطر إلى أنه مطر نوء كذا فذلك كفر كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن النوء وقت والوقت مخلوق لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئاً ، ومن قال مطرنا بنوء كذا على معنى مطرنا في وقت كذا فلا يكون كفراً ، وغيره من الكلام أحب إلى منه ، يعنى حسماً للمادة ، وعلى ذلك يحمل إطلاق الحديث ، وحكى ابن قتيبة في « كتاب الأنواء » أن العرب كانت في ذلك على مذهبين على نحو ما ذكره الشافعي ، قال : ومعنى النوء سقوط نجم في المغرب من النجوم الثمانية والعشرين التي هي منازل القمر ، قال : وهو مأخوذ من ناء إذا سقط ، وقال آخرون : بل النوء طلوع نجم منها ، وهو مأخوذ من ناء إذا نهض ، ولا تخالف بين القولين في الوقت لأن كل نجم منها إذا طلع في المشرق وقع حال طلوعه آخر في المغرب لا يزال ذلك مستمراً إلى أن تنتهى الثمانية والعشرون بانهاء السنة ، فإن لكل واحد منها ثلاثة عشر يوماً تقريباً ، قال : وكانوا في الجاهلية يظنون أن نزول الغيث بواسطة النوء إما بصنعه على زعمهم وإما بعلامته ، فأبطل الشرع قولهم وجعله كفراً ، فإن اعتقد قائل ذلك أن للنوء صنعاً في ذلك فكفره كفر تشريك ، وإن اعتقد أن ذلك من قبيل التجربة فليس بشرك لكن يجوز إطلاق الكفر عليه وإرادة كفر النعمة لأنه لم يقع في شيء من طرق الحديث بين الكفر والشرك واسطة ، فيحمل الكفر فيه على المعنيين لتناول الأمرين ، والله أعلم . ولا يرد الساكت ، لأن المعتقد قد يشكر بقلبه أو يكفر ، وعلى هذا فالقول في قوله « فأما من قال » لما هو أهم من النطق والاعتقاد ، كما أن الكفر فيه لما هو أهم من كفر الشرك وكفر النعمة ، والله أعلم بالصواب .

**قوله (مطرنا بنوء كذا وكذا)** في حديث أبى سعيد عند النسائي « مطرنا بنوء المجدح » بكسر الميم وسكون الجيم وفتح الدال بعدها مهملة ويقال بضم أوله هو الدبران بفتح المهملة والموحدة بعدها ، وقيل سمي بذلك لاستدباره الثريا ، وهو نجم أحمر صغير منير . قال ابن قتيبة : كل النجوم المذكورة له نوء غير

أن بعضها أحمر وأغزر من بعض ، ونوء الدبران غير محمود عندهم ، انتهى . وكان ذلك ورد في الحديث تنبيهاً على مبالغتهم في نسبة المطر إلى النوء ولو لم يكن محموداً ، أو اتفق وقوع ذلك المطر في ذلك الوقت إن كانت القصة واحدة . وفي مغازي الواقدي أن الذي قال في ذلك الوقت « مطرنا بنوء الشعري » هو عبد الله بن أبي المعروف بابن سلول أخرجه من حديث أبي قتادة . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم طرح الإمام المسألة على أصحابه وإن كانت لا تترك إلا بدقة النظر . ويستنبط منه أن للولى المتمكن من النظر في الإشارة أن يأخذ منها عبارات ينسبها إلى الله تعالى كذا قرأت بخط بعض شيوخنا ، وكأنه أخذه من استنطاق النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه عما قال ربهم وحمل الاستفهام فيه على الحقيقة ، لكنهم رضى الله عنهم فهموا خلاف ذلك ، ولهذا لم يجيبوا إلا بتفويض الأمر إلى الله ورسوله .

## باب

### لا يدري متى يجيء المطر إلا الله

وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « خمس لا يعلمهن إلا الله » .

١٠١٥ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : [١٠٣٩] قال النبي صلى الله عليه وسلم : « مفتاح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله : لا يعلم أحد ما يكون في غد ، ولا يعلم أحد ما يكون في الأرحام ، ولا تعلم نفس ماذا تكسب غداً ، وما تدري نفس بأي أرض تموت ، وما يدري أحد متى يجيء المطر » .

[الحديث ١٠٣٩ - أطرافه في : ٤٦٢٧ ، ٤٦٩٧ ، ٤٧٧٨ ، ٧٣٧٩] .

قوله ( باب لا يدري متى يجيء المطر إلا الله تعالى ) عقب الترجمة الماضية بهذه لأن تلك تضمنت أن المطر إنما ينزل بقضاء الله وأنه لا تأثير للكواكب في نزوله ، وقضية ذلك أنه لا يعلم أحد متى يجيء إلا هو .

قوله ( وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : خمس لا يعلمهن إلا الله ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في الإيمان وفي تفسير لقمان من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة في سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام ، لكن لفظه « في خمس لا يعلمهن إلا الله » ووقع في بعض الروايات في التفسير بلفظ « وخمس » وروى ابن مردويه في التفسير من طريق يحيى بن أيوب البجلي عن جده عن أبي زرعة عن أبي هريرة رفعه « خمس من الغيب لا يعلمهن إلا الله » ( إن الله عنده علم الساعة ) الآية .

قوله . ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو القرطبي ، وسفيان هو الثوري .



قوله (مفتاح) في رواية الكشميني «مفتاح» .

قوله (وما يلدئ أحد متى يجيء المطر) زاد الإسماعيلي «إلا الله» أخرجه من طريق عبد الرحمن ابن مهدي عن الثوري ، وفيه رد على من زعم أن لنزول المطر وقتاً معيناً لا يتخلف عنه ، وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث في تفسير لقمان إن شاء الله تعالى .

(خاتمة) : اشتملت أبواب الاستسقاء من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثاً ، المعلق منها تسعة والبقية موصولة ، المكرر فيها وفيما مضى سبعة وعشرون حديثاً ، والخالص ثلاثة عشر ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر الذي فيه شعر أبي طالب وحديث أنس عن عمر في الاستسقاء بالعباس وحديث عبد الله بن زيد في الاستسقاء على رجله وحديث عبد الله بن زيد في صفة تحويل الرداء — وإن كان أخرجه أصله — وحديث عائشة في قوله صيباً نافعاً وأصله أيضاً فيه وحديث أنس «كان إذا هبت الريح الشديدة» وسيأتي بيان ما انفرد به من حديث أبي هريرة في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم أثران ، والله أعلم .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### أبواب الكسوف

( أبواب الكسوف ) ثبتت البسمة في رواية كريمة ، والترجمة في رواية المستملی ، وفي بعض النسخ كتاب بدل أبواب ، والكسوف لغة التغير إلى سواد ومنه كسف وجهه وحاله ، وكسفت الشمس اسودت وذهب شعاعها . واختلف في الكسوف والكسوف هل هما مترادفان أو لا كما سيأتي قريباً .

### باب الصلاة في كسوف الشمس

[١٠٤٠] ١٠١٦- حدثنا عمرو بن عون قال نا خالد عن يونس عن الحسن عن أبي بكرة قال : كنّا عند النبي صلى الله عليه فأنكسفت الشمس ، فقام رسول الله صلى الله عليه يجرّ رداءه حتى دخل المسجد ، فدخلنا ، فصلّى بنا ركعتين حتى انجلت الشمس ، فقال : «إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ، وإذا رأيتموها فصلّوا وادعوا حتى يكشف ما بكم» .

[الحديث ١٠٤٠- أطرافه في: ١٠٤٨، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٧٨٥] .

[١٠٤١] ١٠١٧- حدثنا شهاب بن عباد قال أنا إبراهيم بن حميد عن إسماعيل عن قيس قال : سمعت أبا مسعود يقول : قال النبي صلى الله عليه : «إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد من الناس ، ولكنهما آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتموها فقوموا فصلّوا» .

[الحديث ١٠٤١- طرفاه في: ١٠٥٧، ٣٢٠٤] .

[١٠٤٢] ١٠١٨- نا أصبغ قال أخبرني ابن وهب قال أخبرني عمرو عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن ابن عمر أنه كان يخبر عن النبي صلى الله عليه : «إن الشمس والقمر لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، ولكنهما آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتموها فصلّوا» .

[الحديث ١٠٤٢- طرفه في: ٣٢٠١] .

[١٠٤٣] ١٠١٩ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا هاشم بن القاسم قال نا شيبان أبو معاوية عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة: كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه يوم مات إبراهيم فقال الناس: كسفت الشمس لموت إبراهيم، فقال رسول الله صلى الله عليه: «إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم فصلوا وادعوا الله». [الحديث ١٠٤٣ - طرفه في: ١٠٦٠، ٦١٩٩].

**قوله (باب الصلاة في كسوف الشمس)** أي مشروعيتها، وهو أمر متفق عليه، لكن اختلف في الحكم وفي الصفة، فالجمهور على أنها سنة مؤكدة، وصرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها، ولم أره لغيره إلا ما حكى عن مالك أنه أجراها مجرى الجمعة. ونقل الزين بن المنير عن أبي حنيفة أنه أوجبها، وكذا نقل بعض مصنفي الحنفية أنها واجبة، وسيأتي الكلام على الصفة قريباً.

**قوله (حدثنا خالد)** هو ابن عبد الله الطحان، ويونس هو ابن عبيد، والإسناد كاله بصريون، وترجمة الحسن عن أبي بكرة متصلة عند البخاري منقطعة عند أبي حاتم والدارقطني، وسيأتي التصريح بالإخبار فيه بعد أربعة أبواب وهو يؤيد صنيع البخاري.

**قوله (فانكسفت)** يقال كسفت الشمس بفتح الكاف وانكسفت بمعنى، وأنكر القزاز انكسفت وكذا الجوهري حيث نسبته للعامة والحديث يرد عليه، وحكى كسفت بضم الكاف وهو نادر.

**قوله (فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يجر رداءه)** زاد في اللباس من وجه آخر عن يونس «مستعجلاً» وللنسائي من رواية يزيد بن زريع عن يونس «من العجلة» ولمسلم من حديث أسماء «كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ففزع فأخطأ بدرع حتى أدرك بردائه» يعني أنه أراد لبس رداءه فلبس الدرع من شغل خاطره بذلك، واستدل به على أن جر الثوب لا يذم إلا ممن قصد به الخيلاء ووقع في حديث أبي موسى بيان السبب في الفزع كما سيأتي.

**قوله (فصلى بنا ركعتين)** زاد النسائي «كما تصلون» واستدل به من قال إن صلاة الكسوف كصلاة النافلة، وحمله ابن حبان والبيهقي على أن المعنى كما تصلون في الكسوف، لأن أبا بكرة خاطب بذلك أهل البصرة، وقد كان ابن عباس علمهم أنها ركعتان في كل ركعة ركوعان كما روى ذلك الشافعي وابن أبي شيبة وغيرهما، ويؤيد ذلك أن في رواية عبد الوارث عن يونس الآتية في أواخر الكسوف أن ذلك وقع يوم مات إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ثبت في حديث جابر عند مسلم مثله وقال فيه «إن في كل ركعة ركوعين» فدل ذلك على اتحاد القصة، وظهر أن رواية أبي بكرة مطلقة. وفي رواية جابر زيادة بيان في ضفة الركوع، والأخذ بها أولى. ووقع في أكثر الطرق عن عائشة أيضاً أن في كل ركعة ركوعين «وعند ابن خزيمة من حديثها أيضاً أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام».

**قوله ( حتى انجلت )** استدل به على إطالة الصلاة حتى يقع الانجلاء ، وأجاب الطحاوى بأنه قال فيه « فصلوا وادعوا » فدل على أنه إن سلم من الصلاة قبل الانجلاء يتشاغل بالدعاء حتى تنجلي ، وقرره ابن دقيق العيد بأنه جعل الغاية لمجموع الأمرين ، ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل منهما على انفراده فجاز أن يكون الدعاء ممتداً إلى غاية الانجلاء بعد الصلاة ، فيصير غاية للمجموع ، ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تكريرها . وأما ما وقع عند النسائي من حديث النعمان بن بشير قال « كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يصلى ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجلت » فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون معنى قوله ركعتين أى ركوعين ، وقد وقع التعبير عن الركوع بالركعة في حديث الحسن « خسف القمر وابن عباس بالبصرة فصلى ركعتين فى كل ركعة ركعتان » الحديث أخرجه الشافعى ، وأن يكون السؤال وقع بالإشارة فلا يلزم التكرار ، وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبى قلابة « أنه صلى الله عليه وسلم كان كلما ركع ركعة أرسل رجلاً ينظر هل انجلت » فتعين الاحتمال المذكور ، وإن ثبت تعدد القصة زال الإشكال أصلاً .

**قوله ( فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أن الشمس )** زاد فى رواية ابن خزيمة « فلما كشف عنا خطبنا فقال » واستدل به على أن الانجلاء لا يسقط الخطبة كما سيأتى .

**قوله ( لموت أحد )** فى رواية عبد الوارث الآتية بيان سبب هذا القول ولفظه « وذلك أن ابناً للنبي صلى الله عليه وسلم يقال له إبراهيم مات فقال الناس فى ذلك » وفى رواية مبارك بن فضالة عند ابن حبان « فقال الناس : إنما كسفت الشمس لموت إبراهيم » ، ولأحمد والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من رواية أبى قلابة عن النعمان بن بشير قال « انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فرعاً يجر ثوبه حتى أتى المسجد ، فلم يزل يصلى حتى انجلت ، فلما انجلت قال : إن الناس يزعمون أن الشمس والقمر لا ينكسفان إلا لموت عظيم من العظماء ، وليس كذلك » الحديث . وفى هذا الحديث إبطال ما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب فى الأرض ، وهو نحو قوله فى الحديث الماضى فى الاستسقاء « يقولون مطرنا بنوء كذا » قال الخطابى : كانوا فى الجاهلية يعتقدون أن الكسوف يوجب حدوث تغير فى الأرض من موت أو ضرر ، فأعلم النبي صلى الله عليه وسلم أنه اعتقاد باطل ، وأن الشمس والقمر خلقان مسخران لله ليس لهما سلطان فى غيرهما ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما . وفيه ما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه من الشفقة على أمته وشدة الخوف من ربه ، وسيأتى لذلك مزيد بيان .

**قوله ( فإذا رأيتموها )** فى رواية كريمة « رأيتموها » بالثنية ، وسيأتى القول فيه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( حدثنا شهاب بن عباد )** هو العبدى الكوفى من شيوخ البخارى ومسلم ، ولم يشيخ آخر يقال له شهاب بن عباد العبدى لكنه بصرى وهو أقدم من الكوفى يكون فى طبقة شيوخ شيوخه أخرجه له البخارى وحده فى « الأدب المفرد » وإبراهيم بن حميد شيخه هو ابن عبد الرحمن الرؤاسى بضم الراء بعدها همزة خفيفة ، وفى طبقته إبراهيم بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى ولم يخرجوا له . وإسماعيل هو ابن أبى خالد ، وقيس هو ابن أبى حازم ، وهذا الإسناد كله كوفيون .

**قوله ( آيتان )** أى علامتان ( من آيات الله ) أى الدالة على وحدانية الله وعظم قدرته أو على تخويف العباد من بأس الله وسطوته ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ وما نرسل بالآيات إلا تخويفاً ﴾ وسيأتى قوله صلى الله عليه وسلم « يخوف الله بهما عباده » فى باب مفرد .

**قوله ( فإذا رأيتوها )** أى الآية ، وللكشميني « رأيتوها » بالثنية ، وكذا فى رواية الإسماعيلي والمعنى إذا رأيتم كسوف كل منهما لاستحالة وقوع ذلك فيهما معاً فى حالة واحدة عادة وإن كان ذلك جائزاً فى القدرة الإلهية . واستدل به على مشروعية الصلاة فى كسوف القمر ، وسيأتى الكلام عليه فى باب مفرد إن شاء الله تعالى . ووقع فى رواية ابن المنذر « حتى ينجلي كسوف أيهما انكسف » وهو أصرح فى المراد ، وأفاد أبو عوانة أن فى بعض الطرق أن ذلك كان يوم مات إبراهيم ، وهو كذلك فى مسند الشافعى ، وهو يؤيد ما قدمناه من اتحاد القصة .

**قوله ( فقوموا فصلوا )** استدل به على أنه لا وقت لصلاة الكسوف معين ، لأن الصلاة علق برؤيته ، وهى ممكنة فى كل وقت من النهار ، وبهذا قال الشافعى ومن تبعه ، واستثنى الحنفية أوقات الكراهة وهو مشهور مذهب أحمد ، وعن المالكية وقتها من وقت حل النافلة إلى الزوال ، وفى رواية إلى صلاة العصر ، ورجح الأول بأن المقصود إيقاع هذه العبادة قبل الانجلاء . وقد اتفقوا على أنها لا تقضى بعد الانجلاء ، فلو انحصرت فى وقت لأمكن الانجلاء قبله فيفوت المقصود ، ولم أقف فى شيء من الطرق مع كثرتها على أنه صلى الله عليه وسلم صلاها الأضحى لكن ذلك وقع اتفاقاً ولا يدل على منع ما عدا واتفقت الطرق على أنه يادر إليها .

**قوله ( أخبرني عمرو )** هو ابن الحارث المصرى ، وعبد الرحمن بن القاسم هو ابن أبى بكر الصديق ، ونصف رجال هذا الإسناد الأعلى مديون ونصفه الأدنى مصريون .

**قوله ( لا يخسفان )** بفتح أوله ويجوز الضم ، وحكى ابن الصلاح منعه ، وروى ابن خزيمة والبخاري من طريق نافع عن ابن عمر قال « خسفت الشمس يوم مات إبراهيم » الحديث وفيه « فافزعوا إلى الصلاة وإلى ذكر الله وادعوا وتصدقوا » .

**قوله ( ولا حياته )** استشكلت هذه الزيادة لأن السياق إنما ورد فى حق من ظن أن ذلك لموت إبراهيم ولم يذكروا الحياة . والجواب أن فائدة ذكر الحياة دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي كونه سبباً للفقد أن لا يكون سبباً للإيجاد ، فعمم الشارع النفي لدفع هذا التوهم .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد )** هو المسندى ، وهاشم هو أبو النضر وشيبان هو النحوى .

**قوله ( يوم مات إبراهيم )** يعنى ابن النبی صلى الله عليه وسلم ، وقد ذكر جمهور أهل السير أنه مات فى السنة العاشرة من الهجرة ، فقيل فى ربيع الأول وقيل فى رمضان وقيل فى ذى الحجة ، والأكثر على أنها وقعت فى عاشر الشهر وقيل فى رابع عشرة ، ولا يصح شيء منها على قول ذى الحجة لأن النبی صلى الله عليه وسلم كان إذ ذاك بمكة فى الحج ، وقد ثبت أنه شهد وفاته وكانت بالمدينة بلا خلاف ، نعم قيل إنه مات سنة تسع فإن ثبت يصح ، وجزم النووي بأنها كانت سنة الحديبية ، ويحاج بأنه كان يومئذ

بالحديثة ورجع منها في آخر الشهر ، وفيه رد على أهل الهيئة لأنهم يزعمون أنه لا يقع في الأوقات المذكورة ، وقد فرض الشافعي وقوع العيد والكسوف معاً . واعترضه بعض من اعتمد على قول أهل الهيئة ، وانتدب أصحاب الشافعي لدفع قول المعترض فأصابوا .

قوله ( فإذا رأيتم ) أى شيئاً من ذلك ، وفي رواية الإسماعيلي « فإذا رأيتم ذلك » وسيأتي من وجه آخر بعد أبواب « فإذا رأيتموها » .

( تنبيه ) : ابتدأ البخاري أبواب الكسوف بالأحاديث المطلقة في الصلاة بغير تقييد بصفة إشارة منه إلى أن ذلك يعطى أصل الامثال ، وإن كان إيقاعها على الصفة المخصوصة عنده أفضل ، وبهذا قال أكثر العلماء . ووقع لبعض الشافعية كالبنديجي أن صلاتها ركعتين كالنافلة لا يجزئ ، والله أعلم .

### باب الصدقة في الكسوف

١٠٢٠ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت : خسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه ، فصلى رسول الله صلى الله عليه بالناس فقام فأطال القيام ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم قام فأطال القيام - وهو دون القيام الأول - ثم ركع فأطال الركوع وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد فأطال السجود ، ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ما فعل في الأولى ، ثم انصرف وقد انجلت الشمس ، فخطب الناس ، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا » . ثم قال : « يا أمة محمد ، والله ما من أحد أغير من الله أن يزني عبده أو تزني أمته . يا أمة محمد ، والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً » .

[الحديث ١٠٤٤ - أطرافه في : ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٨ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٢١٢ ،

٣٢٠٣ ، ٤٦٢٤ ، ٥٢٢١ ، ٦٦٣١] .

قوله ( باب الصدقة في الكسوف ) أورد فيه حديث عائشة من رواية هشام بن عروة عن أبيه ثم عنها ، أورده بعد باب من رواية ابن شهاب عن عروة ، ثم بعد بايين من رواية عمرة عن عائشة ، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر وورد الأمر - في الأحاديث التي أوردتها في الكسوف - بالصلاة والصدقة والذكر والدعاء وغير ذلك ، وقد قدم منها الأهم فالأهم . ووقع الأمر بالصدقة في رواية هشام دون غيرها فناسب أن يترجم بها ، ولأن الصدقة تالية للصلاة فلذلك جعلها تلو ترجمة الصلاة في الكسوف .

قوله ( خسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل ) استدلل به على أنه صلى الله عليه وسلم كان يحافظ على الوضوء فلماذا لم يحتج إلى الوضوء في تلك الحال ، وفيه نظر لأن في السياق حذفاً سيأتي في رواية ابن شهاب « خسفت الشمس فخرج إلى المسجد فصصف الناس وراءه » وفي رواية عمرة

« فحسفت فرجع ضحى فر بين الحجر ثم قام يصلى » وإذا ثبتت هذه الأفعال جاز أن يكون حذف أيضاً فتوضاً ثم قام يصلى فلا يكون نصاً في أنه كان على وضوء .

**قوله ( فأطال القيام )** في رواية ابن شهاب « فاقترأ قراءة طويلة » وفي أواخر الصلاة من وجه آخر عنه « فقرأ بسورة طويلة » وفي حديث ابن عباس بعد أربعة أبواب « فقرأ نحواً من سورة البقرة في الركعة الأولى » ونحوه لأبي داود من طريق سليمان بن يسار عن عروة وزاد فيه أنه « قرأ في القيام الأول من الركعة الثانية نحواً من آل عمران » .

**قوله ( ثم قام فأطال القيام )** في رواية ابن شهاب « ثم قال سمع الله لمن حمده » وزاد من وجه آخر عنه في أواخر الكسوف « ربنا ولك الحمد » واستدل به على استحباب الذكر المشروع في الاعتدال في أول القيام الثاني من الركعة الأولى ، واستشكله بعض متأخري الشافعية من جهة كونه قيام قراءة لا قيام اعتدال بدليل اتفاق العلماء ممن قال بزيادة الركوع في كل ركعة على قراءة الفاتحة فيه وإن كان محمد بن مسلمة المالكي يخالف فيه ، والجواب أن صلاة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة فلا مدخل للقياس فيها ، بل كل ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم فعله فيها كان مشروعاً لأنها أصل برأسه ، وبهذا المعنى رد الجمهور على من قاسها على صلاة النافلة حتى منع من زيادة الركوع فيها . وقد أشار الطحاوى إلى أن قول أصحابه جرى على القياس في صلاة النوافل ، لكن اعترض بأن القياس مع وجود النص يفسحل ، وبأن صلاة الكسوف أشبه بصلاة العيد ونحوها مما يجمع فيه من مطلق النوافل ، فامتازت صلاة الجنائز بترك الركوع والسجود ، وصلاة العيدين بزيادة التكبيرات ، وصلاة الخوف بزيادة الأفعال الكثيرة واستدبار القبلة ، فكذلك اختصت صلاة الكسوف بزيادة الركوع ، فالأخذ به جامع بين العمل بالنص والقياس بخلاف من لم يعمل به .

**قوله ( فأطال الركوع )** لم أر في شيء من الطرق بيان ما قال فيه ، إلا أن العلماء اتفقوا على أنه لا قراءة فيه ، وإنما فيه الذكر من تسبيح وتكبير ونحوهما ، ولم يقع في هذه الرواية ذكر تطويل الاعتدال الذى يقع فيه السجود بعده ، ولا تطويل الجلوس بين السجدين ، وسيأتى البحث فيه في « باب طول السجود » **قوله ( ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعله في الأولى )** وقع ذلك مفسراً في رواية عمرة الآتية .

**قوله ( ثم انصرف )** أى من الصلاة ( وقد تجملت الشمس ) في رواية ابن شهاب « انجملت الشمس قبل أن ينصرف » وللنسائي « ثم تشهد وسلم » .

**قوله ( فخطب الناس )** فيه مشروعية الخطبة للكسوف ، والعجب أن مالكاً روى حديث هشام هذا وفيه التصريح بالخطبة ولم يقل به أصحابه ، وسيأتى البحث فيه بعد باب . واستدل به على أن الانجلاء لا يسقط الخطبة ، بخلاف ما لو انجملت قبل أن يشرع في الصلاة فإنه يسقط الصلاة والخطبة ، فلو انجملت في أثناء الصلاة أتمها على الهيئة المذكورة عند من قال بها ، وسيأتى ذكر دليله ، وعن أصبغ : يتمها على هيئة النوافل المعتادة .

**قوله ( فحمد الله وأثنى عليه )** زاد النسائي في حديث سمرة « وشهد أنه عبد الله ورسوله » .

**قوله ( فاذكروا الله )** في رواية الكشمي « فادعوا الله » .

**قوله ( والله ما من أحد )** فيه القسم لتأكيد الخبر وإن كان السامع غير شاك فيه .

**قوله ( ما من أحد غير )** بالنصب على أنه الخبر وعلى أن « من » زائدة ، ويجوز فيه الرفع على لغة نعيم ، أو « غير » مخفوض صفة لأحد ، والخبر محذوف تقديره موجود .

**قوله ( غير )** أفعل تفضيل من الغيرة بفتح الغين المعجمة وهى فى اللغة تغير يحصل من الحمية والأنفة ، وأصلها فى الزوجين والأهلين وكل ذلك محال على الله تعالى لأنه منزه عن كل تغير ونقص فيتعين حمده على المجاز ، فقيل : لما كانت ثمرة الغيرة صون الحريم ومنعهم وزجر من يقصد إليهم ، أطلق عليه ذلك لكونه منع من فعل ذلك وزجر فاعله وتوعده ، فهو من باب تسمية الشيء بما يترتب عليه . وقال ابن فورك : المعنى ما أحد أكثر زجراً عن الفواحش من الله . وقال : غيرة الله ما يغير من حال العاصي بانتقلبه منه فى الدنيا والآخرة أو فى إحداهما ، ومنه قوله تعالى ﴿ إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴾ وقال ابن دقيق العيد : أهل التنزيه فى مثل هذا على قولين ، إما ساكت ، وإما مؤول على أن المراد بالغيرة شدة المنع والحماية ، فهو من مجاز الملازمة . وقال الطيبي وغيره : وجه اتصال هذا المعنى بما قبله من قوله « فاذكروا الله الخ » من جهة أنهم لما أمروا باستدفاع البلاء بالذكر والدعاء والصلاة والصدقة ناسب ردعهم عن المعاصى التى هى من أسباب جلب البلاء ، وخص منها الزنا لأنه أعظمها فى ذلك . وقيل : لما كانت هذه المعصية من أقبح المعاصى وأشدّها تأثيراً فى إثارة النفوس وغلبة الغضب ناسب ذلك تخويفهم فى هذا المقام من مؤاخذه رب الغيرة وخالقها سبحانه وتعالى . وقوله « يا أمة محمد » فيه معنى الإشفاق كما يخاطب الوالد ولده إذا أشفق عليه بقوله « يا بنى » كذا قيل ، وكان قضية ذلك أن يقول يا أمتى لكن لعدوله عن المضمّر إلى المظهر حكمة ، وكأنها بسبب كون المقام مقام تحذير وتخويف لما فى الإضافة إلى الضمير من الإشعار بالتكريم ، ومثله « يا فاطمة بنت محمد لا أغنى عنك من الله شيئاً » الحديث . وصدر صلى الله عليه وسلم كلامه باليمين لإرادة التأكيد للخبر وإن كان لا يرتاب فى صدقه ، ولعل تخصيص العيد والأمة بالذكر رعاية لحسن الأدب مع الله تعالى لتنزهه عن الزوجة والأهل ممن يتعاق بهم الغيرة غالباً . ويؤخذ من قوله « يا أمة محمد » أن الواعظ ينبغى له حال وعظه أن لا يأتى بكلام فيه تفخيم لنفسه ، بل يبالغ فى التواضع لأنه أقرب إلى انتفاع من يسمعه .

**قوله ( لو تعلمون ما أعلم )** أى من عظيم قدرة الله وانتقامه من أهل الإجرام ، وقيل معناه لو دام علمكم كما دام علمى ، لأن علمه متواصل بخلاف غيره ، وقيل : معناه لو علمتم من سعة رحمة الله وحلمه وغير ذلك ما أعلم لبيكتكم على ما فاتكم من ذلك .

**قوله ( لضحكتم قليلاً )** قيل معنى القلة هنا العدم ، والتقدير لتركتم الضحك ولم يقع منكم إلا نادراً لغلبة الخوف واستيلاء الحزن . وحكى ابن بطال عن المهلب أن سبب ذلك ما كان عليه الأنصار من محبة اللهو والفناء . وأطال فى تقرير ذلك بما لا طائل فيه ولا دليل عليه . ومن أين له أن المخاطب بذلك الأنصار



دون غيرهم ؟ والقصة كانت في أواخر زمنه صلى الله عليه وسلم حيث امتلأت المدينة بأهل مكة ووفود العرب وقد بالغ الزين بن المنير في الرد عليه والتشنيع بما يستغنى عن حكايته . وفي الحديث ترجيح التخويف في الخطبة على التوسع في الترخيص لما في ذكر الرخص من ملاءمة النفوس لما جبلت عليه من الشهوة ، والطبيب الحاذق يقابل العلة بما يضادها لا بما يزيدها . واستدل به على أن لصلاة الكسوف هيئة تخصها من التطويل الزائد على العادة في القيام وغيره ، ومن زيادة ركوع في كل ركعة . وقد وافق عائشة على رواية ذلك عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو متفق عليهما ، ومثله عن أسماء بنت أبي بكر كما تقدم في صحة الصلاة ، وعن جابر عند مسلم ، وعن علي عند أحمد ، وعن أبي هريرة عند النسائي ، وعن ابن عمر عند البزار ، وعن أم سفيان عند الطبراني وفي رواياتهم زيادة رواها الحفاظ الثقات فالأخذ بها أولى من إلغائها وبذلك قال جمهور أهل العلم من أهل الفتيا ، وقد وردت الزيادة في ذلك من طرق أخرى فعند مسلم من وجه آخر عن عائشة ، وآخر عن جابر أن في كل ركعة ثلاث ركوعات ، وعنده من وجه آخر عن ابن عباس أن في كل ركعة أربع ركوعات ، ولأبي داود من حديث أبي بن كعب ، والبزار من حديث علي أن في كل ركعة خمس ركوعات ، ولا يخلو إسناد منها عن علة وقد أوضح ذلك البيهقي وابن عبد البر ، ونقل صاحب الهدى عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة ، فإن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض ، ويجمعها أن ذلك يوم مات إبراهيم عليه السلام وإذا اتحدت تعين الأخذ بالراجح ، وجمع بعضهم بين هذه الأحاديث بتعدد الواقعة ، وأن الكسوف وقع مراراً ، فيكون كل من هذه الأوجه جائزاً ، وإلى ذلك نحا إسحق لكن لم تثبت عنده الزيادة على أربع ركوعات . وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية : يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المباح ، وقواه النووي في شرح مسلم ، وأبدى بعضهم أن حكمة الزيادة في الركوع والنقص كان بحسب سرعة الانجلاء وبطئه ، فحين وقع الانجلاء في أول ركوع اقتصر على مثل النافلة ، وحين أبطأ زاد ركوعاً ، وحين زاد في الإبطاء زاد ثالثاً وهكذا إلى غاية ما ورد في ذلك . وتعقبه النووي وغيره بأن إبطاء الانجلاء وعلمه لا يعلم في أول الحال ولا في الركعة الأولى ، وقد اتفقت الروايات على أن عدد الركوع في الركعتين سواء ، وهذا يدل على أنه مقصود في نفسه منوى من أول الحال . وأجيب باحتمال أن يكون الاعتماد على الركعة الأولى ، وأما الثانية فهي تتبع لها فهما اتفق وقوعه في الأولى بسبب ببطء الانجلاء يقع مثله في الثانية ليساوي بينهما ، ومن ثم قال أصبغ كما تقدم : إذا وقع الانجلاء في أثنائها يصلى الثانية كالعادة . وعلى هذا فيدخل المصلي فيها على نية مطلق الصلاة ، ويزيد في الركوع بحسب الكسوف ، ولا مانع من ذلك . وأجاب بعض الحنفية عن زيادة الركوع بحمله على رفع الرأس لرؤية الشمس هل انجلت أم لا ؟ فإذا لم يرها انجلت رجع إلى ركوعه ففعل ذلك مرة أو مراراً فظن بعض من رآه يفعل ذلك ركوعاً زائداً . وتعقب بالأحاديث الصحيحة الصريحة في أنه أطال القيام بين الركوعين ولو كان الرفع لرؤية الشمس فقط لم يحتاج إلى تطويل ، ولا سيما الأخبار الصريحة بأنه ذكر ذلك الاعتدال ثم شرع في القراءة فكل ذلك يرد هذا الحمل ، ولو كان كما زعم هذا القائل لكان فيه إخراج لفعل الرسول عن العبادة المشروعة أو لزم منه إثبات هيئة في الصلاة لا عهد بها وهو ما فر منه . وفي حديث عائشة من القوائد غير ما تقدم المبادرة

بالصلاة وسائر ما ذكر عند الكسوف ، والزجر عن كثرة الضحك ، والحث على كثرة البكاء ، والتحقق بما سيصير إليه المرء من الموت والفناء والاعتبار بآيات الله . وفيه الرد على من زعم أن للكواكب تأثيراً في الأرض لانتفاء ذلك عن الشمس والقمر فكيف بما دونهما . وفيه تقديم الإمام في الموقف ، وتعديل الصفوف ، والتكبير بعد الوقوف في موضع الصلاة ، وبيان ما يخشى اعتقاده على غير الصواب ، واهتمام الصحابة بنقل أفعال النبي صلى الله عليه وسلم ليقتنى به فيها . ومن حكمة وقوع الكسوف تبين أنموذج ما سيمتع في القيامة ، وصورة عقاب من لم يذنب ، والتنبية على سلوك طريق الخوف مع الرجاء لوقوع الكسوف بالكوكب ثم كشف ذلك عنه ليكون المؤمن من ربه على خوف ورجاء . وفي الكسوف إشارة إلى تقييح رأى من يعبد الشمس أو القمر ، وحمل بعضهم الأمر في قوله تعالى ﴿ لا تسجدوا للشمس ولا القمر والمبجلوا لله الذي خلقهن ﴾ على صلاة الكسوف لأنه الوقت الذي يناسب الإعراض عن عبادتهما لما يظهر فيهما من التغيير والنقص المنزه عنه المعبود جل وعلا سبحانه وتعالى .

### باب النداء بالصلاة جامعة في الكسوف

[١٠٤٥] ١٠٢١- حدثني إسحاق قال أنا يحيى بن صالح قال نا معاوية بن سلام بن أبي سلام الحبشيُّ الدمشقيُّ قال نا يحيى بن أبي كثير قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهريُّ عن عبد الله بن عمرو قال : لما كسفت الشمسُ على عهدِ رسولِ الله صلى الله عليه نودى : **إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ** .

[الحديث ١٠٤٥ - طرفه في : ١٠٥١] .

**قوله ( باب النداء بالصلاة جامعة )** هو بالنصب فيهما على الحكاية ، ونصب « الصلاة » في الأصل على الإغراء ، وجامعة على الحال ، أى احضروا الصلاة في حال كونها جامعة . وقيل برفعهما على أن الصلاة مبتدأ وجامعة خبره ومعناه ذات جماعة ، وقيل جامعة صفة والخبر محذوف تقديره فاحضروها .

**قوله ( حدثني إسحاق )** هو ابن منصور على رأى الجبائي أو ابن راهويه على رأى أبى نعيم ، ويحيى ابن صالح من شيوخ البخارى وربما أخرج عنه بواسطة كهذا .

**قوله ( الحبشي )** بفتح المهملة والموحدة بعدها معجمة ، وهم من ضبطه بضم أوله وسكون ثانيه

**قوله ( أخبرني أبو سلمة عن عبد الله )** في رواية حجاج الصواف عن يحيى « حدثنا أبو سلمة حدثني عبد الله » أخرجه ابن خزيمة .

**قوله ( نودى )** كذا فيه بلفظ البناء للمفعول ، وصرح الشيخان في حديث عائشة بأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث منادياً فنادى بذلك . قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث حجة لمن استحجب ذلك ، وقد اتفقوا على أنه لا يؤذن لها ولا يقام .

**قوله ( أن الصلاة )** بفتح الهزرة وتخفيف النون وهى المفسرة ، وروى بتشديد النون والخبر محذوف

تقديره أن الصلاة ذات جماعة حاضرة ويروى برفع جماعة على أنه الخبر ، وفي رواية الكشميني « نودي بالصلاة جماعة » وفيه ما تقدم في لفظ الترجمة . وعن بعض العلماء يجوز في الصلاة جماعة النصب فيها ، والرفع فيها ، ويجوز رفع الأول ونصب الثاني ، وبالعكس .

### باب خطبة الإمام في الكسوف

وقالت عائشة وأسماء: خطب النبي صلى الله عليه .

[١٠٤٦] ١٠٢٢ - نايحي بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب ... ح . وحدثني أحمد بن صالح قال نا عنبسة قال نا يونس عن ابن شهاب قال حدثني عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه قالت : خسفت الشمس في حياة النبي صلى الله عليه ، فخرج إلى المسجد ، فصفا الناس وراءه ، فكبر ، فاقترأ رسول الله صلى الله عليه قراءة طويلة ، ثم كبر فركع ركوعاً طويلاً ، ثم قال : « سمع الله لمن حمده » ، فقام ولم يسجد وقرأ قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الأولى ، ثم كبر وركع ركوعاً طويلاً هو أدنى من الركوع الأول ، ثم قال : « سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد » ، ثم سجد ، ثم قال في الركعة الأخيرة مثل ذلك ، فاستكمل أربع ركعات في أربع سجعات ، وانجلت الشمس قبل أن ينصرف . ثم قام فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : « هما آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتموها فافزعوا إلى الصلاة » . وكان يحدث كثير بن عباس أن عبد الله بن عباس كان يحدث يوم خسفت الشمس بمثل حديث عروة عن عائشة ، فقلت لعروة : إن أخاك يوم خسفت بالمدينة لم يزد على ركعتين مثل الصبح ، قال : أجل ، لأنه أخطأ السنة .

قوله ( باب خطبة الإمام في الكسوف ) اختلف في الخطبة فيه ، فاستحبها الشافعي وإسحق وأكثر أصحاب الحديث . قال ابن قدامة : لم يبلغنا عن أحمد ذلك . وقال صاحب الهداية من الحنفية : ليس في الكسوف خطبة لأنه لم ينقل . وتعقب بأن الأحاديث ثبتت فيه وهي ذات كثرة . والمشهور عند المالكية أن لا خطبة لها ، مع أن مالكا روى الحديث ، وفيه ذكر الخطبة . وأجاب بعضهم بأنه صلى الله عليه وسلم لم يقصد لها خطبة بخصوصها ، وإنما أراد أن يبين لم الرد على من يعتقد أن الكسوف لموت بعض الناس . وتعقب بما في الأحاديث الصحيحة من التصريح بالخطبة وحكاية شرائطها من الحمد والثناء والموعظة وغير ذلك مما تضمنته الأحاديث ، فلم يقتصر على الإعلام بسبب الكسوف ، والأصل مشروعية الاتباع ، والخصائص لا تثبت إلا بدليل . وقد استضعف ابن دقيق العيد التأويل المذكور وقال : إن الخطبة لا تنحصر مقاصدها في شيء معين ، بعد الإتيان بما هو المطلوب منها من الحمد والثناء والموعظة ، وجميع ما ذكر

من سبب الكسوف وغيره هو من مقاصد خطبة الكسوف ، فينبغي التأسي بالنبي صلى الله عليه وسلم فيذكر الإمام ذلك في خطبة الكسوف . نعم نازع ابن قدامة في كون خطبة الكسوف كخطبتي الجمعة والعيد ، إذ ليس في الأحاديث المذكورة ما يقتضي ذلك ، وإلى ذلك نحا ابن المنير في حاشيته ورد على من أنكر أصل الخطبة لثبوت ذلك صريحاً في الأحاديث وذكر أن بعض أصحابهم احتج على ترك الخطبة بأنه لم ينقل في الحديث أنه صعد المنبر ، ثم زيفه بأن المنبر ليس شرطاً ، ثم لا يلزم من أنه لم يذكر أنه لم يقع .

**قوله (وقالت عائشة وأسماء : خطب النبي صلى الله عليه وسلم )** أما حديث عائشة فقد مضى قبل بياب في رواية هشام صريحاً ، وأورد المصنف في هذا الباب حديثاً من طريق ابن شهاب وليس فيه التصريح بالخطبة ، لكنه أراد أن يبين أن الحديث واحد ، وأن الثناء المذكور في طريق ابن شهاب كان في الخطبة . وأما حديث أسماء - وهي بنت أبي بكر أخت عائشة لأبيها - فسيأتي الكلام عليه بعد أحد عشر باباً .

**قوله (فصف الناس )** بالرفع أي اصطفوا ، يقال صف القوم إذا صاروا صفاً ، ويموز النصب والفاعل محذوف والمراد به النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( ثم قال في الركعة الآخرة مثل ذلك )** فيه إطلاق القول على الفعل ، فقد ذكره من هذا الوجه في الباب الذي يليه بلفظ « ثم فعل » .

**قوله ( فافزعوا )** بفتح الزاي أي التجثوا وتوجهوا ، وفيه إشارة إلى المبادرة إلى المأمور به ، وأن الالتجاء إلى الله عند المخاوف بالدعاء والاستغفار سبب لمحو ما فرط من العصيان يرجى به زوال المخاوف وأن الذنوب سبب للبلايا والعقوبات العاجلة والآجلة ، نسأل الله تعالى رحمته وعفوه وغفرانه .

**قوله ( إلى الصلاة )** أي المعهودة الخاصة ، وهي التي تقدم فعلها منه صلى الله عليه وسلم قبل الخطبة . ولم يصب من استدل به على مطلق الصلاة . ويستنبط منه أن الجماعة ليست شرطاً في صحتها لأن فيه إشعاراً بالمبادرة إلى الصلاة والمسارعة إليها ، وانتظار الجماعة قد يؤدي إلى فواتها وإلى اخلاء بعض الوقت من الصلاة .

**قوله ( وكان يحدث كثير بن عباس )** هو بتقديم الخبر على الاسم ، وقد وقع في مسلم من طريق الزبيدي عن الزهري بلفظ « وأخبرني كثير بن العباس » وصرح برفعه ، وأخرجه مسلم أيضاً والنسائي من طريق عبد الرحمن بن نمر عن الزهري كذلك وساق المتن بلفظ « صلى يوم كسفت الشمس أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات » وطوله للإسماعيلي من هذا الوجه .

**قوله ( فقلت لعروة )** هو مقول الزهري أيضاً .

**قوله ( أن أخاك )** يعني عبد الله بن الزبير ، وصرح به المصنف من وجه آخر كما سيأتي في أواخر الكسوف ، ولالإسماعيلي « فقلت لعروة والله ما فعل ذلك أخوك عبد الله بن الزبير ، انخسفت الشمس وهو بالمدينة زمن أراد أن يسير إلى الشام فاصلى إلا مثل الصبح » .

**قوله ( قال أجل لأنه أخطأ السنة )** في رواية ابن حبان « فقال أجل ، كذلك صنع وأخطأ السنة » واستدل به على أن السنة أن يصلى صلاة الكسوف في كل ركعة ركوعان ، وتعقب بأن عروة تابعي وعبد الله صحابي فالأخذ بفعله أولى ، وأجيب بأن قول عروة وهو تابعي « السنة كذا » وإن قلنا إنه مرسل على الصحيح

لكن قد ذكر عروة مستنده في ذلك وهو خبر عائشة المرفوع ، فانتفى عنه احتمال كونه موقوفاً أو منقطعاً ، فيرجح المرفوع على الموقوف ، فلذلك حكم على صنيع أخيه بالخطأ ، وهو أمر نسبي وإلا فما صنعه عبد الله يتأدى به أصل السنة وإن كان فيه تقصير بالنسبة إلى كمال السنة . ويحتمل أن يكون عبد الله أخطأ السنة عن غير قصد لأنها لم تبلغه ، والله أعلم .

### باب هل يقول كسفت الشمس أو خسفت؟

وقال الله: ﴿وَخَسَفَ الْقَمَرُ﴾

١٠٢٣ - حدثني سعيد بن عفير قال نا الليث قال حدثني عقيـل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه صلى يوم خسفت الشمس فقام فكبر فقرأ قراءة طويلة ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع رأسه فقال : «سمع الله لمن حمده» ، فقام كما هو ، ثم قرأ قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الأولى ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهي أدنى من الركعة الأولى ، ثم سجد سجوداً طويلاً ، ثم فعل في الركعة الآخرة مثل ذلك ، ثم سلم - وقد تجلت الشمس - فخطب الناس فقال في كسوف الشمس والقمر : «إنهما آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتموهما فافزعوا إلى الصلاة» . [١٠٤٧]

قوله (باب هل يقول كسفت الشمس أو خسفت) قال الزين بن المنير : أتى بلفظ الاستفهام إشعاراً منه بأنه لم يترجح عنده في ذلك شيء . قلت ولعله أشار إلى ما رواه ابن عيينة عن الزهري عن عروة قال « لا تقولوا كسفت الشمس ولكن قولوا خسفت » وهذا موقوف صحيح رواه سعيد بن منصور عنه وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عنه لكن الأحاديث الصحيحة تخالفه لثبوتها بافظ الكسوف في الشمس من طرق كثيرة ، والمشهور في استعمال الفقهاء أن الكسوف للشمس والخسوف للقمر واختاره ثعالب ، وذكر الجوهري أنه أفصح ، وقيل يتعين ذلك . وحكى عياض عن بعضهم عكسه وغلظه لثبوته بالخاء في القمر في القرآن ، وكان هذا هو السر في استشهاد المؤلف به في الترجمة ، وقيل : يقال بهما في كل منهما وبه جاءت الأحاديث ، ولا شك أن مدلول الكسوف لغة غير مدلول الخسوف لأن الكسوف التغير إلى سواد ، والخسوف النقصان أو الذل ، فإذا قيل في الشمس كسفت أو خسفت لأنها تتغير ويلحقها النقص ساغ ، وكذلك القمر ، ولا يلزم من ذلك أن الكسوف والخسوف مترادفان . وقيل بالكاف في الابتداء وبالخاء في الانتهاء وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء وبالخاء لبعضه ، وقيل بالخاء لذهاب كل اللون وبالكاف لتغيره .

قوله ( وقال الله عز وجل : وخسف القمر ) في إيراد هذه الآية احتمالان ، أحدهما : أن يكون أراد أن يقال خسف القمر كما جاء في القرآن ولا يقال كسف ، وإذا اختص القمر بالخسوف أشعر باختصاص الشمس بالكسوف . والثاني أن يكون أراد أن الذي يتفق للشمس كالذي يتفق للقمر ، وقد سمي في القرآن

بالخاء في القمر فليكن للشمس كذلك . ثم ساق المؤلف حديث ابن شهاب عن عروة عن عائشة بلفظ « خسفت الشمس » وهذا موافق لما قال عروة ، لكن روايات غيره بلفظ « كسفت » كثيرة جداً .  
قوله فيه ( ثم سجد سجوداً طويلاً ) فيه رد على من زعم أنه لا يسن تطويل السجود في الكسوف ، وسيأتي ذكره في باب مفرد .

## باب

قول النبي صلى الله عليه : « يُخَوِّفُ اللَّهُ عِبَادَهُ بِالْكَسُوفِ »

قاله أبو موسى عن النبي صلى الله عليه .

١٠٢٤ - ١٠٤٨ : نَافُتِيَّةُ قَالَ نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، وَلَكِنْ يَخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ » .

لم يذكر عبد الوارث وشعبة وخالد بن عبد الله وحماد بن سلمة عن يونس : « يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ » . وتابعه أشعث عن الحسن . تابعه موسى عن مبارك عن الحسن قال أخبرني أبو بكر عن النبي صلى الله عليه : « يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ » .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : يخوف الله عباده بالكسوف ، قاله أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ) سيأتي حديثه موصولاً بعد سبعة أبواب . ثم أورد المصنف حديث أبي بكر من رواية حماد بن زيد عن يونس وفيه « ولكن يخوف الله بهما عباده » وفي رواية الكشي « ولكن الله يخوف » وقد تقدم الكلام عليه في أول الكسوف .

قوله ( لم يذكر عبد الوارث وشعبة وخالد بن عبد الله وحماد بن سلمة عن يونس : يخوف الله بهما عباده ) أما رواية عبد الوارث فأوردها المصنف بعد عشرة أبواب عن أبي معمر عنه وليس فيها ذلك ، لكنه ثبت من رواية عبد الوارث من وجه آخر أخرجه النسائي عن عمران بن موسى عن عبد الوارث وذكر فيه يخوف الله بهما عباده ، وقال البيهقي : لم يذكره أبو معمر ، وذكره غيره عن عبد الوارث . وأما رواية شعبة فوصلها المصنف في الباب المذكور وليس فيها ذلك ، وأما رواية خالد بن عبد الله فسبق في أول الكسوف ، وأما رواية حماد بن سلمة فوصلها الطبراني من رواية حجاج بن منهال عنه بلفظ رواية خالد ومعناه وقال فيه « فإذا كسف واحد منهما فصلوا وادعوا » .

قوله ( وتابعه أشعث ) يعني ابن عبد الملك الحميراني ( عن الحسن ) يعني في حذف قوله « يخوف الله بهما عباده » وقد وصل النسائي هذه الطريق وابن حبان وغيرهما من طرق عن أشعث عن الحسن وليس فيها ذلك .

قوله ( وتابعه موسى عن مبارك عن الحسن قال : أخبرني أبو بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يخوف الله بهما عباده ) في رواية غير أبي ذر « إن الله تعالى » . وموسى هو ابن اسماعيل التبوذكي كما جزم به المزني ، وقال الدمياطي ومن تبعه : هو ابن داود الضبي ، والأول أرجح لأن ابن اسماعيل معروف في رجال البخاري دون ابن داود ، ولم تقع لي هذه الرواية إلى الآن من طريق واحد منهما . وقد أخرجه الطبراني من رواية أبي الوليد وابن حبان من رواية هدية وقاسم بن أصبغ من رواية سليمان بن حرب كلهم عن مبارك ، وساق الحديث بتمامه ، إلا أن رواية هدية ليس فيها « يخوف الله بهما عباده » .

( تلييه ) : وقع قوله « تابعه أشعث » في رواية كريمة عقب متابعة موسى ، والصواب تقديمه لما بيناه من خلو رواية أشعث من قوله « يخوف الله بهما عباده » .

قوله ( يخوف ) فيه رد على من يزعم من أهل الهيئة أن الكسوف أمر عادي لا يتأخر ولا يتقدم ، إذ لو كان كما يقولون لم يكن في ذلك تخويف ويصير بمنزلة الجزر والمد في البحر ، وقد رد ذلك عليهم ابن العربي وغير واحد من أهل العلم بما في حديث أبي موسى الآتي حيث قال « فقام فرعاً يخشى أن تكون الساعة » قالوا : فلو كان الكسوف بالحساب لم يقع الفرع ، ولو كان بالحساب لم يكن للأمر بالعنق والصدقة والصلاة والذكر معنى ، فإن ظاهر الأحاديث أن ذلك يفيد التخويف ، وأن كل ما ذكر من أنواع الطاعة يرجي أن يدفع به ما يخشى من أثر ذلك الكسوف . ومما نقص ابن العربي وغيره أنهم يزعمون أن الشمس لا تنكسف على الحقيقة ، وإنما يحول القمر بينها وبين أهل الأرض عند اجتماعهما في العقدين فقال : هم يزعمون أن الشمس أضطاع القمر في الجرم ، فكيف يحجب الصغير الكبير إذا قابله ، أم كيف يظلم الكثير بالقليل ، ولا سيما وهو من جنسه ؟ وكيف تحجب الأرض نور الشمس وهي في زاوية منها لأنهم يزعمون أن الشمس أكبر من الأرض بتسعين ضعفاً . وقد وقع في حديث النعمان بن بشير وغيره للكسوف سبب آخر غير ما يزعمه أهل الهيئة وهو ما أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة والحاكم بلفظ « إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ولكنهما آيتان من آيات الله ، وأن الله إذا تجلى لشيء من خلقه خشم له » وقد استشكل الغزالي هذه الزيادة وقال : إنها لم تثبت فيجب تكذيب ناقلها . قال : ولو صحت لكان تأويلها أهون من مكابرة أمور قطعية لا تصادم أصلاً من أصول الشريعة . قال ابن بزيمة : هذا عجب منه ، كيف يسلم دعوى الفلاسفة ويزعم أنها لا تصادم الشريعة مع أنها مبنية على أن العالم كُرِيَ الشكل وظاهر الشرع يعطى خلاف ذلك والثابت من قواعد الشريعة أن الكسوف أثر الإرادة القديمة وفعل الفاعل المختار ، فيخلق في هذين الجرمين النور متى شاء والظلمة متى شاء من غير توقف على سبب أو ربط باقتراب . والحديث الذي رده الغزالي قد أثبتته غير واحد من أهل العلم ، وهو ثابت من حيث المعنى أيضاً ، لأن النورية والإضاءة من عالم الجمال الحسي ، فإذا تجلت صفة الجلال انطمست الأنوار لهيئته . ويؤيده قوله تعالى ﴿ فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاً ﴾ اهـ . ويؤيد هذا الحديث ما روينا عن طاوس أنه نظر إلى الشمس وقد انكسفت فبكى حتى كاد أن يموت وقال : هي أخوف لله منا . وقال ابن دقيق العيد : ربما يعتقد بعضهم أن الذي يذكره أهل الحساب يتناقض قوله « يخوف الله بهما عباده » وليس بشيء لأن الله أفعالا

على حسب العادة ، وأفعالا خارجة عن ذلك ، وقدرته حاكمة على كل سبب ، فله أن يقتطع ما يشاء من الأسباب والمسببات بعضها عن بعض . وإذا ثبت ذلك فالعلماء بالله لقوة اعتقادهم في عموم قدرته على خرق العادة وأنه يفعل ما يشاء إذا وقع شيء غريب حدث عندهم الخوف لقوة ذلك الاعتقاد ، وذلك لا يمنع أن يكون هناك أسباب تجري عليها العادة إلى أن يشاء الله خرقها . وحاصله أن الذي يذكره أهل الحساب حقاً في نفس الأمر لا ينافي كون ذلك مخوفاً لعباد الله تعالى .

### باب التَعَوُّذِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الْكُسُوفِ

[١٠٤٩] ١٠٢٥ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة ابنة عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه أن يهودية جاءت تسألها فقالت لها : أعاذك الله من عذاب القبر . فسألت عائشة رسول الله صلى الله عليه : أيعذب الناس في قبورهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه : « عائدأ بالله من ذلك » ، ثم ركب رسول الله صلى الله عليه ذات غداة مركباً فخسفت الشمس ، فرجع ضحى ، فمر رسول الله صلى الله عليه بين ظهرائي الحجر ، ثم قام يصلي ، وقام الناس وراءه ، فقام قياماً طويلاً ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، فقام قياماً طويلاً وهو دون قيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، وهو دون الركوع الأول ، ثم رفع فسجد ، ثم قام فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم رفع فسجد وانصرف فقال ما شاء الله أن يقول ، ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر .

[الحديث ١٠٤٩ - أطرافه في : ١٠٥٥ ، ١٣٧٢ ، ٦٣٦٦ .]

قوله ( باب التَعَوُّذِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الْكُسُوفِ ) قال ابن المنير في الحاشية : مناسبة التَعَوُّذِ عند الكسوف أن ظلمة النهار بالكسوف تشابه ظلمة القبر وإن كان نهاراً ، والشئ بالشئ يذكر ، فيخاف من هذا كما يخاف من هذا ، فيحصل الاتعاظ بهذا في التمسك بما ينجي من غائلة الآخرة . ثم ساق المصنف حديث عائشة من رواية عمرة عنها ، وإسناده كله مدنيون .

قوله ( عائدأ بالله من ذلك ) قال ابن السيد : هو منصوب على المصدر الذي يجيء على مثال فاعل كقولهم عوفى عافية . أو على الحال المؤكدة النابتة مناب المصدر والعامل فيه محذوف كأنه قال : أعوذ بالله عائدأ ، ولم يذكر الفعل لأن الحال نابتة عنه ، وروى بالرفع أى أنا عائدأ وكان ذلك كان قبل أن يطلع النبي صلى الله عليه وسلم على عذاب القبر كما سيأتي البحث فيه في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى .



**قوله ( بين ظهرائي )** بفتح الظاء المعجمة والنون على التثنية و « الحجر » بضم المهملة وفتح الجيم جمع حجرة بسكون الجيم قيل المراد بين ظهر الحجر والنون والياء زائدتان ، وقيل بل الكلمة كلها زائدة ، والمراد بالحجر بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( وانصرف فقال ما شاء الله أن يقول )** تقدم بيانه في رواية عروة ، وأنه خطب وأمر بالصلاة والصدقة والذكر وغير ذلك .

### باب طول السجود في الكسوف

[١٠٥١] ١٠٢٦ - حدثنا أبو نعيم قال نا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو أنه قال : لما كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله نودي : إن الصلاة جامعة . فركع النبي صلى الله عليه وآله ركعتين في سجدة ، ثم قام فركع ركعتين في سجدة ، ثم جلس ، ثم جلي عن الشمس . قال : وقالت عائشة : ما سجدت سجوداً قط كان أطول منها .

**قوله ( باب طول السجود في الكسوف )** أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من أنكره ، واستدل بعض المالكية على ترك إطالته بأن الذي شرع فيه التطويل شرع تكراره كالقيام والركوع ولم تشرع الزيادة في السجود فلا يشرع تطويله ، وهو قياس في مقابلة النص كما سيأتي بيانه فهو فاسد الاعتبار ، وأبدى بعضهم في مناسبة التطويل في القيام والركوع دون السجود أن القائم والراكع يمكنه رؤية الانجلاء بخلاف الساجد فإن الآية علوية فناسب طول القيام لها بخلاف السجود ، ولأن في تطويل السجود استرخاء الأعضاء فقد يفضي إلى النوم . وكل هذا مردود بنبوت الأحاديث الصحيحة في تطويله . ثم أورد المصنف حديث عبد الله بن عمرو بن العاص من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سامة عنه ، وقد تقدم من وجه آخر مختصراً ، ووقع في رواية الكشميهني عبد الله بن عمر بضم أوله وفتح الميم بلا واو وهو وهم .

**قوله ( ركعتين في سجدة )** المراد بالسجدة هنا الركعة بتمامها ، وبالركعتين الركوعان ، وهو موافق لروايي عائشة وابن عباس المتقدمين في أن في كل ركعة ركوعين وسجودين ، ولو ترك على ظاهره لاستلزم تثنية الركوع وإفراد السجود ولم يصح إليه أحد . فتعين تأويله .

**قوله ( ثم جلس ثم جلي عن الشمس )** أي بين جلوسه في التشهد والسلام ، فتبين قوله في حديث عائشة « ثم انصرف وقد تجلت الشمس » .

**قوله ( قال وقالت عائشة )** القائل هو ابن سلمة في نقدي ، ويحتمل أن يكون عبد الله بن عمرو فيكون من رواية صحابي عن صحابية ، وهم من زعم أنه معلق فقد أخرجه مسلم وابن خزيمة وغيرهما من رواية أبي سامة عن عبد الله بن عمرو وفيه قول عائشة هذا .

**قوله ( ما سجدت سجوداً قط كان أطول منها )** كذا فيه ، وفي رواية غيره « منه » أي من السجود المذكور ، زاد مسلم فيه « ولا ركعت ركوعاً قط كان أطول منه » . وتقدم في رواية عروة عن عائشة

بلفظ « ثم سجد فأطال السجود » وفي أوائل صفة الصلاة من حديث أسماء بنت أبي بكر مثله ، وللنسائي من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بلفظ « ثم رفع رأسه فسجد وأطال السجود » ونحوه عنده عن أبي هريرة ، وللشيخين من حديث أبي موسى « بأطول قيام وركوع وسجود رأيته قط » ولأبي داود والنسائي من حديث سمرة « كأطول ما سجد بنا في صلاة قط » وكل هذه الأحاديث ظاهرة في أن السجود في الكسوف يطول كما يطول القيام والركوع ، وأبدى بعض المالكية فيه بحثاً فقال : لا يلزم من كونه أطال أن يكون بلغ به حد الإطالة في الركوع ، وكأنه غفل عما رواه مسلم في حديث جابر بلفظ « وسجوده نحو من ركوعه » وهذا مذهب أحمد وإسحق وأحد قولي الشافعي وبه جزم أهل العلم بالحديث من أصحابه واختاره ابن سريج ثم النووي ، وتعقبه صاحب « المذهب » بأنه لم ينقل في خبر ولم يقل به الشافعي اهـ . ورد عليه في الأمرين معاً فإن الشافعي نص عليه في البويطي ولفظه « ثم يسجد سجدتين طويلتين يقيم في كل سجدة نحواً مما قام في ركوعه » .

( تنبيه ) : وقع في حديث جابر الذي أشرت إليه عند مسلم تطويل الاعتدال الذي يليه السجود ولفظه « ثم ركع فأطال ، ثم سجد » وقال النووي : هي رواية شاذة مخالفة فلا يعمل بها أو المراد زيادة الطمأنينة في الاعتدال لا إطالته نحو الركوع ، وتعقب بما رواه النسائي وابن خزيمة وغيرهما ، من حديث عبد الله بن عمرو أيضاً ففيه « ثم ركع فأطال حتى قيل لا يرفع ، ثم رفع فأطال حتى قيل لا يسجد ، ثم سجد فأطال حتى قيل لا يرفع ، ثم رفع فجلس فأطال الجلوس حتى قيل لا يسجد ، ثم سجد » لفظ ابن خزيمة من طريق الثوري عن عطاء بن السائب عن أبيه عنه ، والثوري سمع من عطاء قبل الاختلاط بالحديث صحيح ، ولم أقف في شيء من الطرق على تطويل الجلوس بين السجدتين إلا في هذا ، وقد نقل الغزالي الاتفاق على ترك إطالته ، فإن أراد الاتفاق المذهبي فلا كلام ، وإلا فهو محجوج بهذه الرواية .

### باب صلاة الكسوف جماعة

وصلّى ابن عباسٍ لهم في صُفَّةٍ زمزمَ .

وجمع عليُّ بن عبد الله بن عباسٍ . وصلّى ابنُ عمرَ .

١٠٢٧ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن

[١٠٥٢]

عبد الله بن عباس قال : انخسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه ، فصلى رسول الله صلى الله عليه قياماً طويلاً نحواً من قراءة سورة البقرة ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ، ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ، ثم انصرف وقد تجلّت الشمس ، فقال : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله » . قالوا : يا رسول الله ، رأيناك تناولت شيئاً في مقامك ،

ثم رأيتك تكعكت. فقال: «إني رأيت الجنة، وتناولت منها عُنُقوداً ولو أصبته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا. ورأيت النار فلم أنظر منظراً كالיום قط أفطع. ورأيت أكثر أهلها النساء. قالوا: بيم يا رسول الله؟ قال: «بكفرهن». قيل: أيكفرن بالله؟ قال: «يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله ثم رأت منك شيئاً قالت: ما رأيت منك خيراً قط».

**قوله (باب صلاة الكسوف جماعة) أى وإن لم يحضر الإمام الراتب فيؤم لهم بعضهم وبه قال الجمهور وعن الثوري إن لم يحضر الإمام صلوا فرادى .**

**قوله (وصلى لهم ابن عباس في صفة زمزم) وصله الشافعي وسعيد بن منصور جميعاً عن سفيان ابن عيينة عن سليمان الأحول سمعت طاوساً يقول «كسفت الشمس فصلى بنا ابن عباس في صفة زمزم ست ركعات في أربع سجعات» وهذا موقوف صحيح ، إلا أن ابن عيينة خولف فيه رواه ابن جريج عن سليمان فقال «ركعتين في كل ركعة أربع ركعات» أخرجه عبد الرزاق عنه ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن غندر عن ابن جريج ، لكن قال «سجعات» بدل ركعات ، وهو وهم من غندر . وروى عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن صفوان بن عبد الله بن صفوان قال «رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتين» .**

**قوله (في صفة زمزم) كذا للأكثر بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء وهي معروفة ، وقال الأزهري : الصفة موضع بهو مظل . وفي نسخة الصغاني بضاد معجمة مفتوحة ومكسورة وهي جانب النهر ولا معنى لها هنا إلا بطريق التجوز .**

**قوله (وجمع على بن عبد الله بن عباس) لم أقف على أثره هذا موصولاً .**

**قوله (وصلى ابن عمر) يحتمل أن يكون بقية أثر على المذكور ، وقد أخرج ابن أبي شيبة معناه عن ابن عمر .**

**قوله (عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس) كذا في الموطأ وفي جميع من أخرجه من طريق مالك ، ووقع في رواية اللؤلؤى في سنن أبي داود «عن أبي هريرة» بدل ابن عباس وهو غلط .**

**قوله (ثم سجد) أى سجدتين .**

**قوله (ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول) فيه أن الركعة الثانية أقصر من الأولى ، وسيأتي ذلك في باب مفرد .**

**قوله (قالوا يا رسول الله) في حديث جابر عند أحمد بإسناد حسن «فلما قضى الصلاة قال له أبي بن كعب شيئاً صنعت في الصلاة لم تكن تصنعه» فذكر نحو حديث ابن عباس ، إلا أن في حديث جابر أن ذلك كان في الظهر أو العصر ، فإن كان محفوظاً فهي قصة أخرى ، ولعلها القصة التي حكاه أنس وذكر أنها وقعت في صلاة الظهر ، وقد تقدم سياقه في «باب وقت الظهر إذا زالت الشمس» من كتاب**

المواقيت ، لكن فيه « عرضت على الجنة والنار في عرض هذا الحائط حسب » وأما حديث جابر فهو شبيه بسياق ابن عباس في ذكر العنقود وذكر النساء ، والله أعلم .

**قوله ( رأيناك تناولت )** كذا للأكثر بصيغة الماضي ، وفي رواية الكشميني « تناول » بصيغة المضارع بضم اللام وبم حذف إحدى التاءين وأصله تتناول .

**قوله ( ثم رأيناك كعمكت )** في رواية الكشميني تكعمكت بزيادة تاء في أوله ومعناه تأخرت ، يقال كع الرجل إذا نكص على عقبيه ، قال الخطابي : أصله تكعمت فاستنقلوا اجتماع ثلاث عينات فأبدلوا من إحداها حرفاً مكرراً . ووقع في رواية مسلم « ثم رأيناك كففت » بفاءين خفيفتين .

**قوله ( إني رأيت الجنة فتناولت منها عنقوداً )** ظاهره أنها رؤية عين فمنهم من حمّله على أن الحجب كشفت له دونها فرآها على حقيقتها وطويت المسافة بينهما حتى أمكنه أن يتناول منها ، وهذا أشبه بظواهر هذا الخبر ، ويؤيده حديث أسماء الماضي في أوائل صفة الصلاة بلفظ « دنت مني الجنة حتى لو اجترأت عليها لجتتكم بقطف من قطافها » ومنهم من حمّله على أنها مثلت له في الحائط كما تنطبع الصورة في المرآة فرأى جميع ما فيها ، ويؤيده حديث أنس الآتي في التوحيد « لقد عرضت على الجنة والنار آنفاً في عرض هذا الحائط وأنا أصلي » وفي رواية « لقد مثلت » ولمسلم « لقد صورت » ولا يرد على هذا أن الانطباع إنما هو في الأجسام الثقيلة لأننا نقول هو شرط عادي فيجوز أن تنخرق العادة خصوصاً للنبي صلى الله عليه وسلم ، لكن هذه قصة أخرى وقعت في صلاة الظهر ولا مانع أن يرى الجنة والنار مرتين بل مراراً على صور مختلفة . وأبعد من قال : إن المراد بالرؤية رؤية العلم . قال القرطبي : لا إحالة في إبقاء هذه الأمور على ظواهرها لاسيما على مذهب أهل السنة في أن الجنة والنار قد خلقنا ووجدنا ، فيرجع إلى أن الله تعالى خلق لنبيه صلى الله عليه وسلم إدراكاً خاصاً به أدرك به الجنة والنار على حقيقتها .

**قوله ( ولو أصبته )** في رواية مسلم ولو أخذته ، واستشكل مع قوله « تناولت » وأجيب بحمل التناول على تكلف الأخذ لا حقيقة الأخذ ، وقيل المراد تناولت لنفسي ولو أخذته لكم حكاه الكرماني وليس بجيد . وقيل : المراد بقوله تناولت أي وضعت يدي عليه بحيث كنت قادراً على تحويله لكن لم يقدر لي قطفه ، ولو أصبته أي لو تمكنت من قطفه . ويدل عليه قوله في حديث عقبة بن عامر عند ابن خزيمة « أهوى بيده ليتناول شيئاً » وللمصنف في حديث أسماء في أوائل الصلاة « حتى لو اجترأت عليها » وكأنه لم يؤذن له في ذلك فلم يجترأ عليه ، وقيل الإرادة مقدرة ، أي أردت أن أتناول ثم لم أفعل ويؤيده حديث جابر عند مسلم « ولقد مددت يدي وأنا أريد أن أتناول من ثمرها لتنظروا إليه » ثم بدا لي أن لا أفعل ، ومثله للمصنف من حديث عائشة كما سيأتي في آخر الصلاة بلفظ « حتى لقد رأيتني أريد أن أخذ قطفاً من الجنة حين رأيتموني جعلت أتقدم » ولعبد الرزاق من طريق مرسلة « أردت أن أخذ منها قطفاً لأريكموه فلم يقدر » ولأحمد من حديث جابر « فحيل بيني وبينه » قال ابن بطال : لم يأخذ العنقود لأنه من طعام الجنة وهو لا يفنى ، والدنيا فانية لا يجوز أن يؤكل فيها ما لا يفنى . وقيل لأنه لو رآه الناس لكان من إيمانهم بالشهادة لا بالغيب فيخشى أن يقع رفع التوبة فلا ينفع نفساً إيمانها . وقيل : لأن الجنة جزاء الأعمال ،

والجزاء بها لا يقع إلا في الآخرة . وحكى ابن العربي في « قانون التأويل » عن بعض شيوخه أنه قال : معنى قوله « لأكلتم منه إلخ » أن يخاق في نفس الآكل مثل الذى أكل دائماً بحيث لا يغيب عن ذوقه . وتعقب بأنه رأى فلسفى مبنى على أن دار الآخرة لا حقائق لها وإنما هى أمثال ، والحق أن ثمار الجنة لا مقطوعة ولا ممنوعة ، وإذا قطعت خلقت في الحال ، فلا مانع أن يخاق الله مثل ذلك في الدنيا إذا شاء ، والفرق بين الدارين في وجوب الدوام وجوازه .

( فائدة ) : بين سعيد بن منصور في روايته من وجه آخر عن زيد بن أسلم أن تناول المذكور كان حين قيامه الثاني من الركعة الثانية .

**قوله ( وأريت النار )** في رواية غير أبي ذر « وأريت » ووقع في رواية عبد الرزاق المذكورة أن رؤيته النار كانت قبل رؤيته الجنة وذلك أنه قال فيه « عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم النار فتأخر عن مصلاه حتى أن الناس ليركب بعضهم بعضاً ، وإذا رجع عرضت عليه الجنة فذهب يمشى حتى وقف في مصلاه » ولمسلم من حديث جابر « لقد جئ بالنار حين رأيتموني تأخرت مخافة أن يصيبني من لفحها » وفيه « ثم جئ بالجنة وذلك حين رأيتموني تقدمت حتى قمت في مقامى » وزاد فيه « ما من شيء توعدونه إلا قد رأيته في صلاتي هذه » ، وفي حديث سمرة عند ابن خزيمة « لقد رأيت منذ قمت أصلى ما أنتم لا قون في دنياكم وآخرتكم » .

**قوله ( فلم أر منظرأ كالיום قط أفظع )** المراد باليوم الوقت الذى هو فيه ، أى لم أر منظرأ مثل منظر رأيته اليوم ، فحذف المرئ وأدخل التشبيه على اليوم لبشاعة ما رأى فيه وبعده عن المنظر المألوف ، وقيل : الكاف اسم والتقدير ما رأيت مثل منظر هذا اليوم منظرأ . ووقع في رواية المستملى والحموي « فلم أنظر كالיום قط أفظع » .

**قوله ( ورأيت أكثر أهلها النساء )** هذا يفسر وقت الرؤية في قوله لمن في خطبة العيد « تصدقن فإني رأيتكن أكثر أهل النار » وقد مضى ذلك في حديث أبي سعيد في كتاب الحيض ، وقد تقدم في العيد الإلمام بتسمية القائل « أيكفرن » .

**قوله ( يكفرن بالله ؟ قال يكفرن العشير )** كذا للجمهور عن مالك ، وكذا أخرجه مسلم من رواية حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم ، ووقع في موطأ يحيى بن يحيى الأندلسي قال « ويكفرن العشير » بزيادة واو ، واتفقوا على أن زيادة الواو غلط منه ، فإن كان المراد من تغليظه كونه خالف غيره من الرواة فهو كذلك ، وأطلق على الشذوذ غلطاً ، وإن كان المراد من تغليظه فساد المعنى فليس كذلك لأن الجواب طابق السؤال وزاد ، وذلك أنه أطلق لفظ النساء فعم المؤمنة منهن والكافرة ، فاما قيل « يكفرن بالله » فأجاب « ويكفرن العشير إلخ » وكأنه قال : نعم يقع منهن الكفر بالله وغيره ، لأن منهن من يكفر بالله ومنهن من يكفر بالإحسان . وقال ابن عبد البر وجه رواية يحيى أن يكون الجواب لم يقع على وفق سؤال السائل ، لإحاطة العلم بأن من النساء يكفر بالله فلم يحتج إلى جوابه لأن المقصود في الحديث خلافه .

**قوله ( يكفرن العشير )** قال الكرماني : لم يبعد كفر العشير بالباء كما عدى الكفر بالله لأن كفر العشير لا يتضمن معنى الاعتراف .

**قوله ( ويكفرون الإحسان )** كأنه بيان لقوله « يكفرون العشير » لأن المقصود كفر إحسان العشير لا كفر ذاته ، وتقدم تفسير العشير في كتاب الإيمان ، والمراد بكفر الإحسان تغطيته أو جحده ، ويدل عليه آخر الحديث .

**قوله ( لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله )** بيان للتغطية المذكورة ، و « لو » هنا شرطية لا امتناعية ، قال الكرماني : ويحتمل أن تكون امتناعية بأن يكون الحكم ثابتاً على التقيضين والطرف المسكوت عنه أولى من المذكور ، والدهر منصوب على الظرفية ، والمراد منه مدة عمر الرجل أو الزمان كله مبالغة في كفرانهن ، وليس المراد بقوله « أحسنت » مخاطبة رجل بعينه ، بل كل من يتأتى منه أن يكون مخاطباً ، فهو خاص لفظاً عام معنى .

**قوله ( شيئاً )** التنوين فيه للتقليل أى شيئاً قليلاً لا يوافق غرضها من أى نوع كان ، ووقع في حديث جابر ما يدل على أن المرتى في النار من النساء من اتصف بصفات ذميمة ذكرت ولفظه « وأكثر من رأيت فيها من النساء اللاتي إن ائتمن أفشين ، وإن سُئلن بخن ، وإن سألن ألخن » ، وإن أعطين لم يشكرن » الحديث وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم المبادرة إلى الطاعة عند رؤية ما يحذر منه واستدفاع البلاء بذكر الله وأنواع طاعته ، ومعجزة ظاهرة للنبي صلى الله عليه وسلم وما كان عليه من نصيح أمته ، وتعليمهم ما ينفعهم وتحذيرهم مما يضرهم ، ومراجعة المتعلم للعالم فيما لا يدركه فهمه ، وجواز الاستفهام عن علة الحكم ، وبيان العالم ما يحتاج إليه تلميذه ، وتحريم كفران الحقوق ، ووجوب شكر المنعم . وفيه أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان اليوم ، وجواز إطلاق الكفر على ما لا يخرج من الملة ، وتعذيب أهل التوحيد على المعاصي ، وجواز العمل في الصلاة إذا لم يكثُر .

## باب

### صلاة النساء مع الرجال في الكسوف

١٠٢٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام بن عروة عن امرأته فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت : أتيت عائشة زوج النبي صلى الله عليه - حين خسفت الشمس - فإذا الناس قيامٌ يصلُّون ، فإذا هي قائمةٌ تصلي . فقلت : ما للناس ؟ فأشارت بيدها إلى السماء وقالت : سبحان الله . فقلت : آية ؟ فأشارت أي نعم . قالت : فقمْتُ حتى تجلاني الغشي ، فجعلتُ أصبُّ فوق رأسي الماء . فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه حمداً لله وأثنى عليه ثم قال : « ما من شيءٍ كنتُ لم أَرَهُ إلا قد رأيتهُ في مقامي هذا ، حتى الجنة والنار . ولقد أُوحِيَ إليَّ أنكم تُفتنون في القبورِ مثل - أو قريباً من - فتنة الدجال لا أدري أيتهما قالت أسماء - يؤتى أحدكم فيقال له : ما علمك بهذا الرجل ؟ فأما المؤمن - أو الموقن - لا أدري أي ذلك قالت أسماء - فيقول : محمدٌ رسولُ الله جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وآمنَّا واتبعنا ، فيقال له : ثم صالحاً ، فقد

[١٠٥٣]

علمنا إن كنت لمؤمناً. وأما المنافق -أو المرتاب- لا أدري أيهما قالت أسماء- فيقول: لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته».

**قوله ( باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف )** أشار بهذه الترجمة إلى رد قول من منع ذلك وقال : يصلين فرادى ، وهو منقول عن الثوري وبعض الكوفيين . وفي المئونة : تصلي المرأة في بيتها وتخرج المتجالة . وعن الشافعي يخرج الجميع إلا من كانت بارعة الجمال . وقال القرطبي : روى عن مالك أن الكسوف إنما يخاطب به من يخاطب بالجمعة ، والمشهور عنه خلاف ذلك وهو إلحاق المصلي في حقهن بحكم المسجد .

**قوله ( عن أسماء بنت أبي بكر )** هي جلة فاطمة وهشام لأبويهما .

**قوله ( فأشارت أي نعم )** وفي رواية الكشميني « أن نعم » بنون بدل التحتانية ، وقد تقدمت فوائده في « باب من أجاب الفتيا بالإشارة » من كتاب العلم وفي « باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل » من كتاب الطهارة ، ويأتي الكلام على ما يتعلق بالقبر في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . قال الزين بن المنير : استدل به ابن بطال على جواز خروج النساء إلى المسجد لصلاة الكسوف ، وفيه نظر لأن أسماء إنما صلت في حجرة عائشة ، لكن يمكنه أن يتمسك بما ورد في بعض طرقه أن نساء غير أسماء كن بعيادات عنها ، فعلى هذا فقد كن في مؤخر المسجد كما جرت عادتهن في سائر الصلوات .

**باب من أحب العتاقة في كسوف الشمس**

١٠٢٩ - حدثنا ربيع بن يحيى قال نا زائدة عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت : لقد أمر النبي صلى الله عليه بالعتاقة في كسوف الشمس. [١٠٥٤]

**قوله ( باب من أحب العتاقة )** بفتح العين المهملة ( في كسوف الشمس ) قيده اتباعاً للسبب الذي ورد فيه ، لأن أسماء إنما روت قصة كسوف الشمس - وهذا طرف منه - إما أن يكون هشام حدث به هكذا فسمعه منه زائدة ، أو يكون زائدة اختصره ، والأول أرجح فسيأتي في كتاب العتق من طريق عثام ابن علي عن هشام بلفظ « كنا نؤمر عند الكسوف بالعتاقة » .

**قوله ( لقد أمر )** في رواية معاوية بن عمرو عن زائدة عند الإسماعيلي « كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرهم » .

**باب صلاة الكسوف في المسجد**

١٠٣٠ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة ابنة عبد الرحمن عن عائشة : أن يهودية جاءت تسألها فقالت : أعاذك الله من عذاب القبر . فسألت عائشة رسول [١٠٥٥]

(١) [١٠٥٦] ذلك». ثم ركب رسول الله صلى الله عليه ذات غداة مركباً فكسفت الشمس، فرجع ضحى فمر رسول الله صلى الله عليه بين ظهرائي الحَجَر، ثم قام فصلّى، وقام الناس وراءه، فقام قياماً طويلاً، ثم ركع ركوعاً طويلاً، ثم رفع وقام قياماً طويلاً وهو دون قيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون ركوع الأول، ثم رفع ثم سجد سجوداً طويلاً، ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول، ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول، ثم سجد وهو دون السجود الأول. ثم انصرف فقال رسول الله صلى الله عليه ما شاء الله أن يقول، ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر.

قوله (باب صلاة الكسوف في المسجد) أورد فيه حديث عائشة من رواية عمرة عنها وقد تقدم قبل أربعة أبواب من هذا الوجه، ولم يقع فيه التصريح بكونها في المسجد، لكنه يؤخذ من قولها فيه «فر بين ظهرائي الحَجَر» لأن الحَجَر بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكانت لاصقة بالمسجد، وقد وقع التصريح بذلك في رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن عمرة عند مسلم ولفظه «فخرجت في نسوة بين ظهرائي الحَجَر في المسجد فأتى النبي صلى الله عليه وسلم من مركبه حتى أتى إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه» الحديث، والمركب الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم فيه بسبب موت ابنه إبراهيم كما تقدم في الباب الأول، فلما رجع النبي صلى الله عليه وسلم أتى المسجد ولم يصلها ظاهراً، وصح أن السنة في صلاة الكسوف أن تصلى في المسجد، ولولا ذلك لكانت صلاتها في الصحراء أجدر برؤية الانجلاء، والله أعلم.

### باب لا تنكسف الشمس لموت أحدٍ ولا لحياته

رواه أبو بكر والمغيرة وأبوموسى وابن عباس وابن عمر.

[١٠٥٧] ١٠٣١ - فامسدد قال نا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس عن أبي مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحدٍ، ولكنهما آيتان من آيات الله، فإذا رأيتموهما فصلوا».

[١٠٥٨] ١٠٣٢ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا هشام قال أنا معمر عن الزهري وهشام بن عروة عن عروة عن عائشة قالت: كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه فقام

(١) الرقمان ١٠٥٥ و ١٠٥٦ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين.



النبي صلى الله عليه وسلم فصلّى بالناس فأطال القراءة، ثم ركع فأطال الركوع، ثم رفع رأسه فأطال القراءة وهي دون قراءته الأولى، ثم ركع فأطال الركوع دون ركوعه الأول، ثم رفع رأسه فسجد سجدتين، ثم قام فصنع في الركعة الثانية مثل ذلك، ثم قام فقال: «إن الشمس والقمر لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، ولكنهما آيتان من آيات الله يُريهما عباده، فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى الصلاة».

قوله ( باب لا تنكسف الشمس لموت أحد ولا لحياته ) تقدم الكلام على ذلك مبسوطاً في الباب الأول .  
قوله ( رواه أبو بكره والمغيرة ) تقدم حديثهما فيه .  
قوله ( وأبو موسى ) سيأتي حديثه في الباب الذي يليه .  
قوله ( وابن عباس ) تقدم حديثه قبل ثلاثة أبواب .

قوله ( وابن عمر ) تقدم حديثه في الباب الأول ، وقد ذكر المصنف في الباب أيضاً حديث أبي مسعود وفيه ذلك ، وقد تقدم في الباب الأول أيضاً من وجه آخر ، وكذا حديث عائشة ، وفي الباب مما لم يذكره عن جابر عند مسلم وعن عبد الله بن عمرو والنعمان بن بشير وقبيصة وأبي هريرة كلها عند النسائي وغيره ، وعن ابن مسعود وسمرة بن جندب ومحمود بن لبيد كلها عند أحمد وغيره ، وعن عقبة بن عامر وبلال عند الطبراني وغيره ، فهذه عدة طرق غالبها على شرط الصحة ، وهي تفيد القطع عند من اطلع عليها من أهل الحديث بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ، فيجب تكذيب من زعم أن الكسوف علامة على موت أحد أو حياة أحد .

قوله ( معمر عن الزهري وهشام ) ساقه على لفظ الزهري ، وقد تقدمت رواية هشام مفردة في الباب الثاني ، وتقدم الكلام عليه هناك . وبين عبد الرزاق عن معمر أن في رواية هشام من الزيادة « فتصدقوا » وقد تقدم ذلك أيضاً .

## باب الذكر في الكسوف

رواه ابن عباس .

[١٠٥٩] ١٠٣٣ - نا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بُريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى قال : خسفت الشمس ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم عليه فزعاً يخشى أن تكون الساعة . فأتى المسجد فصلّى بأطول قيام وركوع وسجود رأيته قطّ يفعلهُ وقال : هذه الآيات التي يرسل الله لا تكون لموت أحد ولا لحياته ، ولكن يخوف الله بها عباده ، فإذا رأيتم شيئاً من ذلك فافزعوا إلى ذكره ودُعائه واستغفاره .

قوله ( باب الذكر في الكسوف رواه ابن عباس ) أى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم حديثه بلفظ « فاذكروا الله » .

قوله ( فقام النبي صلى الله عليه وسلم فزعاً ) بكسر الزاى صفة مشبهة ، ويجوز الفتح على أنه مصدر بمعنى الصفة .

قوله ( يخشى أن تكون الساعة ) بالضم على أن كان تامة أى يخشى أن تحضر الساعة ، أو ناقصة والساعة اسمها والخبر محذوف ، أو العكس . قيل وفيه جواز الإخبار بما يوجه الظن من شاهد الحال ، لأن سبب الفرع يخشى عن المشاهد لصورة الفرع فيحتمل أن يكون الفرع لغير ما ذكر ، فعلى هذا فيشكل هذا الحديث من حيث أن للساعة مقدمات كثيرة لم تكن وقعت كفتح البلاد واستخلاف الخلفاء وخروج الخوارج . ثم الأشرار كطلوع الشمس من مغربها والدابة والدجال والدخان وغير ذلك . ويحاج عن هذا باحتمال أن تكون قصة الكسوف وقعت قبل إعلام النبي صلى الله عليه وسلم بهذه العلامات ، أو لعله خشى أن يكون ذلك بعض المقدمات ، أو أن الراوى ظن أن الخشية لذلك وكانت لغيره كعقوبة تحدث كما كان يخشى عند هبوب الريح . هذا حاصل ما ذكره النووى تبعاً لغيره ، وزاد بعضهم أن المراد بالساعة غير يوم القيامة ، أى الساعة التى جعلت علامة على أمر من الأمور ، كموته صلى الله عليه وسلم أو غير ذلك ، وفى الأول نظر لأن قصة الكسوف متأخرة جداً ، فقد تقدم أن موت إبراهيم كان فى العاشرة كما اتفق عليه أهل الأخبار ، وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بكثير من الأشرار والحوادث قبل ذلك . وأما الثالث فتحسين الظن بالصحابى يقتضى أنه لا يجزم بذلك إلا بتوقيف . وأما الرابع فلا يخفى بعده . وأقربها الثانى فلعله خشى أن يكون الكسوف مقدمة لبعض الأشرار كطلوع الشمس من مغربها ، ولا يستحيل أن يتخلل بين الكسوف والطلوع المذكور أشياء مما ذكر وتقع متتالية بعضها إثر بعض مع استحضار قوله تعالى ﴿ وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب ﴾ ، ثم ظهر لى أنه يحتمل أن يخرج على مسألة دخول النسخ فى الأخبار فإذا قيل بجواز ذلك زال الإشكال . وقيل لعله قدر وقوع الممكن لولا ما أعلمه الله تعالى بأنه لا يقع قبل الأشرار تعظيماً منه لأمر الكسوف ليتبين لمن يقع له من أمته ذلك كيف يخشى ويفزع لا سيما إذا وقع لهم ذلك بعد حصول الأشرار أو أكثرها . وقيل لعل حالة استحضار إمكان القدرة غلبت على استحضار ما تقدم من الشروط لاحتمال أن تكون تلك الأشرار كانت مشروطة بشرط لم يتقدم ذكره فيقع المخوف بغير أشرار لفقد الشرط ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله ( هذه الآيات التى يرسل الله ) ثم قال ( ولكن يخوف الله بها عباده ) موافق لقوله تعالى ﴿ وما نرسل بالآيات إلا تخويفاً ﴾ وموافق لما تقدم تقريره فى الباب الأول ، واستدل بذلك على أن الأمر بالمبادرة إلى الذكر والدعاء والاستغفار وغير ذلك لا يختص بالكسوفين لأن الآيات أعم من ذلك ، وقد تقدم القول فى ذلك فى أواخر الاستسقاء . ولم يقع فى هذه الرواية ذكر الصلاة ، فلا حجة فيه لمن استحباها عند كل آية .

قوله ( إلى ذكر الله ) فى رواية الكشميهنى « إلى ذكره » والضمير يعود على الله فى قوله « يخوف الله بها عباده » ، وفيه النذب إلى الاستغفار عند الكسوف وغيره لأنه مما يدفع به البلاء .

### باب الدعاء في الخسوف

قاله أبو موسى وعائشة عن النبي صلى الله عليه .

[١٠٦٠] ١٠٣٤- فابو الوليد قال نا زائدة قال نا زياد بن علقمة قال : سمعت المغيرة بن شعبة يقول : انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم ، فقال الناس : انكسفت الشمس لموت إبراهيم ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتموها فادعوا الله وصلوا حتى تنجلي » .

قوله ( باب الدعاء في الكسوف ) في رواية كريمة وأبي الوقت « في الخسوف » .

قوله ( قاله أبو موسى وعائشة ) يشير إلى حديث أبي موسى الذي قبله ، وأما حديث عائشة فوقع الأمر فيه بالدعاء من طريق هشام عن أبيه وهو في الباب الثاني ، وورد الأمر بالدعاء أيضاً من حديث أبي بكره ، ومنهم من حمل الذكر والدعاء على الصلاة لكونهما من أجزائها ، والأول أولى لأنه جمع بينهما في حديث أبي بكره حيث قال « فصلوا وادعوا » ، ووقع في حديث ابن عباس عند سعيد ابن منصور « فاذكروا الله وكبروه وسبحوه وهللوه » وهو من عطف الخاص على العام ، وقد تقدم الكلام على حديث المغيرة في الباب الأول .

### باب قول الإمام في خطبة الكسوف : أما بعد

[١٠٦١] ١٠٣٥- وقال أبو أسامة نا هشام قال أخبرتني فاطمة ابنة المنذر عن أسماء قالت : فانصرف رسول الله صلى الله عليه وقد تجلّت الشمس ، فخطب فحمد الله بما هو أهله ثم قال : « أما بعد » .

قوله ( باب قول الإمام في خطبة الكسوف : أما بعد ) ذكر فيه حديث أسماء مختصراً معلقاً فقال « وقال أبو أسامة » ، وقد تقدم مطولاً من هذا الوجه في كتاب الجمعة ، ووقع فيه هنا في رواية أبي علي ابن السكن وهم نبه عليه أبي علي الجبائي وذلك أنه أدخل - بين هشام وفاطمة بنت المنذر - عروة بن الزبير والصواب حذفه . قلت : لعله كان عنده « هشام بن عروة بن الزبير » فتصحفت « ابن » فصارت « عن » وذلك من الناسخ ، وإلا فابن السكن من الحفاظ الكبار . وفيه تأييد لمن استحب لصلاة الكسوف خطبة كما تقدم في بابه .

### باب الصلاة في كسوف القمر

[١٠٦٢] ١٠٣٦- حدثنا محمود قال نا سعيد بن عامر عن شعبة عن يونس عن الحسن بن أبي بكره قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه فصرى ركعتين .

[١٠٦٣]

١٠٣٧- نا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا يونس عن الحسن عن أبي بكره قال : خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه ، فخرج يجر رداءه حتى انتهى إلى المسجد ، وثاب إليه الناس فصلّى بهم ركعتين ، فانجلت الشمس فقال : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، وإنهما لا يخسفان لموت أحد ، فإذا كان ذلك فصلّوا وادعوا حتى يكشف ما بكم » . وذاك أن ابناً للنبي صلى الله عليه يُقال له إبراهيم مات ، فقال الناس في ذلك .

قوله ( باب الصلاة في كسوف القمر ) أورد فيه حديث أبي بكره من وجهين مختصراً ومطولاً ، واعترض عليه بأن المختصر ليس فيه ذكر القمر لا بالتنصيص ولا بالاحتمال ، والجواب أنه أراد أن يبين أن المختصر بعض الحديث المطول ، وأما المطول فيؤخذ المقصود من قوله « وإذا كان ذلك فصلّوا » بعد قوله « أن الشمس والقمر » وقد وقع في بعض طرقه ما هو أصرح من ذلك ، فعند ابن حبان من طريق نوح بن قيس عن يونس بن عبيد في هذا الحديث « فإذا رأيتم شيئاً من ذلك » وعنده في حديث عبد الله ابن عمرو « فإذا انكسف أحدهما » وقد تقدم حديث أبي مسعود بلفظ « كسوف أيهما انكسف » وفي ذلك رد على من قال لا تندب الجماعة في كسوف القمر ، وفرق بوجود المشقة في الليل غالباً دون النهار ووقع عند ابن حبان من وجه آخر أنه صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف القمر ولفظه من طريق النضر بن شميل عن أشعث بإسناده في هذا الحديث « صلى في كسوف الشمس والقمر ركعتين مثل صلاتكم » ، وأخرجه الدارقطني أيضاً ، وفي هذا رد على من أطلق كابن رشيد أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل فيه ، ومنهم من أول قوله « صلى » أي أمر بالصلاة ، جمعاً بين الروایتين ، وقال صاحب الهدى : لم ينقل أنه صلى في كسوف القمر في جماعة ، لكن حكى ابن حبان في السيرة له « أن القمر خسف في السنة الخامسة فصلّى النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه صلاة الكسوف وكانت أول صلاة كسوف في الإسلام » ، وهذا إن ثبت انتفى التأويل المذكور ، وقد جزم به مغلطاي في سيرته المختصرة وتبعه شيخنا في نظمها .

( تلييه ) : حكى ابن التين أنه وقع في رواية الأصيلي في حديث أبي بكره هذا « انكسف القمر » بدل الشمس ، وهذا تغيير لا معنى له ، وكأنه عسرت عليه مطابقة الحديث للترجمة فظن أن لفظه مغير فغيره هو إلى ما ظنه صواباً وليس كذلك .

### باب الركعة الأولى في الكسوف أطول

[١٠٦٤]

١٠٣٨- حدثنا محمود قال نا أبو أحمد قال نا سفيان عن يحيى عن عمرة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم في كسوف الشمس أربع ركعات في سجدتين ، الأول فالأول أطول .

قوله ( باب الركعة الأولى في الكسوف أطول ) كذا وقع هنا للحموي والكشميني ، ووقع بدله

للمستملى « باب صب المرأة على رأسها الماء إذا أطال الإمام القيام في الركعة الأولى » قال ابن رشيد وقع في هذا الموضع تخليط من الرواة ، وحديث عائشة المذكور مطابق للترجمة الأولى قطعاً ، وأما الثانية فتحقق أن تذكر في موضع آخر ، وكأن المصنف ترجم بها وأخلى بياضاً ليذكر لها حديثاً أو طريقاً كما جرت عادته فلم يحصل غرضه فضم بعض الكتابة إلى بعض فنشأ هذا ، والأليق بها حديث أسماء المذكور قبل سبعة أبواب فهو نص فيه . انتهى . ويؤيد ما ذكره ما وقع في رواية أبي علي بن شبيب عن القبري فإنه ذكر « باب صب المرأة » أولاً وقال في الحاشية : ليس فيه حديث ، ثم ذكر « باب الركعة الأولى أطول » وأورد فيه حديث عائشة ، وكذا صنع الإسماعيلي في مستخرجه . فعلى هذا فالذي وقع من صنع شيوخ أبي ذر من اقتصار بعضهم على إحدى الترجمتين ليس بجيد ، أما من اقتصر على الأولى وهو المستملى فخطأ محض ، إذ لا تعلق لها بحديث عائشة ، وأما الآخرون فمن حيث أنهما حذفوا الترجمة أصلاً ، وكأنهما استشكلاهما وحذفاهما ، ولهذا حذف من رواية كريمة أيضاً عن الكشميني ، وكذا من رواية الأكثر .

قوله ( حدثنا أبو أحمد ) هو الزبيرى ، وسفيان هو الثوري ، وهذا المتن طرف من الحديث الطويل الماضي في « باب صلاة الكسوف في المسجد » وكأنه مختصر منه بالمعنى فإنه قال فيه « ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول » وقال في هذا « أربع ركعات في سجدتين الأولى أطول » وقد رواه الإسماعيلي بلفظ « الأولى فالأولى أطول » وفيه دليل لمن قال : إن القيام الأول من الركعة الثانية يكون دون القيام الثاني من الركعة الأولى ، وقد قال ابن بطال : إنه لا خلاف أن الركعة الأولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها . وقال النووي : اتفقوا على أن القيام الثاني وركوعه فيهما أقصر من القيام الأول وركوعه فيهما ، واختلفوا في القيام الأول من الثانية وركوعه هل هما أقصر من القيام الثاني من الأول وركوعه أو يكونان سواء ؟ قيل : وسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله « وهو دون القيام الأول » هل المراد به الأول من الثانية أو يرجع إلى الجميع فيكون كل قيام دون الذي قبله . ورواية الإسماعيلي تعين هذا الثاني ، ويرجح أنه أيضاً أنه لو كان المراد من قوله « القيام الأول » أول قيام من الأولى فقط لكان القيام الثاني والثالث مسكوتاً عن مقدارهما ، فالأول أكثر فائدة ، والله أعلم .

### باب الجهر بالقراءة في الكسوف

[١٠٦٥] ١٠٣٩ - حدثنا محمد بن مهران قال نا الوليد قال نا ابن نمر سمع ابن شهاب عن عروة عن عائشة : جهر النبي صلى الله عليه في صلاة الكسوف بقراءته ، فإذا فرغ من قراءته كبر فركع ، وإذا رفع من الركعة قال : « سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد » . ثم يعاود القراءة في صلاة الكسوف أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات .

[١٠٦٦] ١٠٤٠ - وقال الأوزاعي وغيره سمعت الزهري عن عروة عن عائشة أن الشمس خسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه ، فبعث منادياً بالصلاة جامعة ، فتقدم فصلّى أربع ركعات في

ركعتين وأربع سجّادات . قال وأخبرني عبد الرحمن بن نمر سمع ابن شهاب مثله . قال الزهري : فقلت : ما صنع أخوك ذلك ، عبد الله بن الزبير ما صلى إلا ركعتين مثل الصبح بالمدينة . وقال : أجل ، إنه أخطأ السنة .

تابعه سليمان بن كثير وسفيان بن حسين عن الزهري في الجهر .

**قوله ( باب الجهر بالقراءة في الكسوف )** أى سواء كان للشمس أو القمر .

**قوله ( أخبرنا ابن نمر )** بفتح النون وكسر الميم ، اسمه عبد الرحمن ، وهو دمشق وثقه دحيم والذهلي وابن البرقي وآخرون ، وضعفه ابن معين لأنه لم يرو عنه غير الوليد وليس له في الصحيحين غير هذا الحديث ، وقد تابعه عليه الأوزاعي وغيره .

**قوله ( جهر النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخسوف بقراءته )** استدل به على الجهر فيها بالنهار ، وحمله جماعة ممن لم يرب بذلك على كسوف القمر ، وليس بجيد لأن الإسماعيلي روى هذا الحديث من وجه آخر عن الوليد بلفظ « كسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث ، وكذا رواية الأوزاعي التي بعده صريحة في الشمس .

**قوله ( وقال الأوزاعي وغيره سمعت الزهري إلخ )** وصله مسلم عن محمد بن مهران عن الوليد ابن مسلم حدثنا الأوزاعي وغيره فذكره ، وأعاد الإسناد إلى الوليد قال : أخبرنا عبد الرحمن بن نمر فذكره ، وزاد فيه مسلم طريق كثير بن عباس عن أخيه ولم يذكر قصة عبد الله بن الزبير ، واستدل بعضهم على ضعف رواية عبد الرحمن بن نمر في الجهر بأن الأوزاعي لم يذكر في روايته الجهر ، وهذا ضعيف لأن من ذكر حجة على من لم يذكر ، لاسيما والذي لم يذكره لم يتعرض لنفيه ، وقد ثبت الجهر في رواية الأوزاعي عند أبي داود والحاكم من طريق الوليد بن مزيد عنه ، ووافقه ساجان بن كثير وغيره كما ترى .

**قوله ( قال أجل )** أى نعم وزناً ومعنى ، وفي رواية الكشميني « من أجل » بسكون الجيم ، وعلى الأول فقوله « أنه أخطأ » بكسر همزة إنه وعلى الثاني بفتحها .

**قوله ( تابعه سليمان بن كثير وسفيان بن حسين عن الزهري في الجهر )** يعنى بإسناده المذكور ، ورواية سليمان وصلها أحمد عن عبد الصمد بن عبد الوارث عنه بلفظ « خسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فكبر ثم كبر الناس ثم قرأ فجهر بالقراءة » الحديث ، ورويناه في مسند أبي داود الطيالسي عن سليمان بن كثير بهذا الإسناد مختصراً « أن النبي صلى الله عليه وسلم جهر بالقراءة في صلاة الكسوف » وأما رواية سفيان بن حسين فوصلها الترمذي والطحاوي بلفظ « صلى صلاة الكسوف وجهر بالقراءة فيها » وقد تابعهم على ذكر الجهر عن الزهري عقيل عند الطحاوي وإسحق ابن راشد عند الدارقطني ، وهذه طرق يعضد بعضها بعضاً يفيد مجموعها الجزم بذلك فلا معنى لتعليل من أعلاه بتضعيف سفيان بن حسين وغيره ، فلو لم يرد في ذلك إلا رواية الأوزاعي لكانت كافية ، وقد ورد الجهر فيها عن علي مرفوعاً وموقوفاً أخرجه ابن خزيمة وغيره . وقال به صاحب أبي حنيفة وأحمد وإسحق

وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهما من محدثي الشافعية وابن العربي من المالكية ، وقال الطبري : يخبر بين الجهر والإسرار ، وقال الأئمة الثلاثة : يسر في الشمس ويجهر في القمر ، واحتج الشافعي بقول ابن عباس « قرأ نحواً من سورة البقرة » لأنه لو جهر لم يحتج إلى تقدير ، وتعقب باحتمال أن يكون بعيداً منه ، لكن ذكر الشافعي تعليقاً عن ابن عباس أنه صلى يحجب النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف فلم يسمع منه حرفاً ، ووصله البيهقي من ثلاثة طرق أسانيداً واهية ، وعلى تقدير صحتها فثبت الجهر معه قلدر زائدة فالأخذ به أولى ، وإن ثبت التعدد فيكون فعل ذلك لبيان الجواز ، وهكذا الجواب عن حديث سمرة عند ابن خزيمة والترمذي « لم يسمع له صوتاً » وأنه إن ثبت لا يدل على نفي الجهر ، قال ابن العربي : الجهر عندي أولى لأنها صلاة جامعة ينادى لها ويخطب فأشبهت العيد والاستسقاء ، والله أعلم .

( غاتمة ) : اشتملت أبواب الكسوف على أربعين حديثاً نصفها موصول ونصفها معلق ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وثلاثون ، والخالص ثمانية . وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي بكرة ، وحديث أسماء في العتاقة ، ورواية عمرة عن عائشة الأولى أطول لكنه أخرج أصله . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين خمسة آثار فيها أثر عبد الله بن الزبير ، وفيها أثر عروة في تخطئته ، وهما موصولان .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## أبواب سجود القرآن

باب

ما جاء في سجود القرآن وسنتها

١٠٤١ - حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعتُ الأسود عن عبد الله قال : قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بمكة فسجد فيها وسجد من معه ، غير شيخ أخذ كفاً من حصي أو تراب فرفعه إلى جبهته وقال : يكفيني هذا . فرأيتُه بعد قتل كافرًا . [الحديث ١٠٦٧ - أطرافه في : ١٠٧٠ ، ٣٨٥٣ ، ٣٩٧٢ ، ٤٨٦٣ ]

قوله ( أبواب سجود القرآن ) كذا للمستمل ، ولغيره « باب ما جاء في سجود القرآن وسنتها » أى سنة سجود التلاوة ، وللأصيل « وسنته » . وسيأتى ذكر من قال بوجوبها فى آخر الأبواب . وسقطت البسملة لأبى ذر . وقد أجمع العلماء على أنه يسجد وفى عشرة مواضع وهى متوالية إلا ثانية الحج وص ، وأضاف مالك ص فقط ، والشافعى فى القديم ثانية الحج فقط ، وفى الجديد هى وما فى المفصل وهو قول عطاء ، وعن أحمد مثله فى رواية ، وفى أخرى مشهورة زيادة ص وهو قول الليث وإسحق وابن وهب وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن سريج من الشافعية ، وعن أبى حنيفة مثله لكن نفي ثانية الحج وهو قول داود ، ووراء ذلك أقوال أخرى منها عن عطاء الخراسانى الجميع إلا ثانية الحج والانشقاق ، وقيل بإسقاطهما وإسقاط ص أيضاً ، وقيل الجميع مشروع ولكن العزائم الأعراف وسبحان وثلاث المفصل روى عن ابن مسعود ، وعن ابن عباس الم تنزيل وحى تنزيل والنجم واقرأ ، وعن سعيد بن جبير مثله بإسقاط اقرأ ، وعن عبيد بن عمير مثله لكن بإسقاط النجم وإثبات الأعراف وسبحان ، وعن على ما ورد الأمر فيه بالسجود عزيمة ، وقيل بشرع السجود عند كل لفظ وقع فيه الأمر بالسجود أو الحث عليه والثناء على فاعله أو سيق مساق المدح وهذا يبلغ عدداً كثيراً وقد أشار إليه أبو محمد بن الحشاش فى قصيدته الإلغازية .

قوله ( سمعت الأسود ) هو ابن يزيد ، وعبد الله هو ابن مسعود .



قوله ( وسجد من معه غير شيخ ) سماه في تفسير سورة النجم من طريق إسرائيل عن أبي إسحق : أمية بن خلف ، ووقع في سيرة ابن إسحق أنه الوليد بن المغيرة ، وفيه نظر لأنه لم يقتل ، وفي تفسير سديد : الوليد بن المغيرة أو عتبة بن ربيعة بالشك وفيه نظر لما أخرجه الطبراني من حديث مخزومة بن نوفل قال « لما أظهر النبي صلى الله عليه وسلم الإسلام أسلم أهل مكة حتى إنه كان ليقرأ السجدة فيسجدون فلا يقدر بعضهم أن يسجد من الزحام ، حتى قدم رؤساء قريش الوليد بن المغيرة وأبو جهل وغيرهما وكانوا بالطائف فرجعوا وقالوا : تدعون دين آبائكم » لكن في ثبوت هذا نظر ، لقول أبي سفيان في الحديث الطويل : « إنه لم يرتد أحد ممن أسلم » ويمكن أن يجمع بأن النبي مقيد بمن ارتد مخطئاً لا بسبب مراعاة خاطر رؤسائه . وروى الطبري من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير أن الذي رفع التراب فسجد عليه هو سعيد بن العاص ابن أمية أبو أحيحة وتبعه النحاس ، وذكر أبو حيان شيخ شيوخنا في تفسيره أنه أبو لهب ولم يذكر مستنده ، وفي مصنف ابن أبي شيبة عن أبي هريرة « سجدوا في النجم إلا رجلين من قريش أرادا بذلك الشبهة » . وللنسائي من حديث المطلب بن أبي وداعة قال « قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم النجم ، فسجد وسجد مز معه ، فرفعت رأسي وأبيت أن أسجد » ولم يكن المطلب يومئذ أسلم . ومهما ثبت من ذلك فلعل ابن مسعود لم يره أو خص واحداً بذكره لاختصاصه بأخذ الكف من التراب دون غيره . وأفاد المصنف في رواية لإسرائيل أن النجم أول سورة أنزلت فيها سجدة ، وهذا هو السر في بداءة المصنف في هذه الأبواب بهذا الحديث ، واستشكل بأن « اقرأ باسم ربك » أول السور نزولاً وفيها أيضاً سجدة فهي سابقة على النجم ، وأجيب بأن السابق من اقرأ أوائلها ، وأما بقيتها فنزل بعد ذلك . بدليل قصة أبي جهل في نهيه للنبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة ، أو الأولية مقيدة بشيء محذوف بينته رواية زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحق عند ابن مردويه بلفظ « أن أول سورة استعان بها رسول الله صلى الله عليه وسلم والنجم » وله من رواية عبد الكبير بن دينار عن أبي إسحق « أول سورة تلاها على المشركين » فذكره ، فيجمع بين الروايات الثلاث بأن المراد أول سورة فيها سجدة تلاها جهراً على المشركين . وسيأتي بقية الكلام عليه في تفسير سورة النجم إن شاء الله تعالى .

### باب سجدة تنزيل السجدة

[١٠٦٨] ١٠٤٢ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر الم تنزيل السجدة ، وهل أتى على الإنسان .

قوله ( باب سجدة تنزيل السجدة ) قال ابن بطال : اجمعوا على السجود فيها ، وإنما اختلفوا في السجود بها في الصلاة . انتهى . وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى حديث أبي هريرة المذكور في الباب في كتاب الجمعة مستوفى .

## باب سجدة ص

[١٠٦٩] ١٠٤٣ - حدثنا سليمان بن حرب وأبو النعمان قالنا حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال: (ص) ليس من عزائم السجود، وقد رأيت النبي صلى الله عليه يسجد فيها.

[الحديث ١٠٦٩ - طرفه في: ٣٤٢٢].

قوله (باب سجدة ص) أورد فيه حديث ابن عباس «ص ليس من عزائم السجود» يعنى السجود في ص إلى آخره، والمراد بالعزائم ما وردت العزيمة على فعله كصيغة الأمر مثلاً بناء على أن بعض المنذوبات أكد من بعض عند من لا يقول بالوجوب، وقد روى ابن المنذر وغيره عن علي بن أبي طالب بإسناد حسن: أن العزائم حم والنجم واقرأ والم تنزيل. وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الآخر، وقيل: الأعراف وسبحان وحم والم، أخرجه ابن أبي شيبة.

قوله (وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها) وقع في تفسير ص عند المصنف من طريق مجاهد قال «سألت ابن عباس من أين سجدت في ص؟» ولابن خزيمة من هذا الوجه «من أين أخذت سجدة ص؟» ثم اتفقا فقال «ومن ذريته داود وسليمان» إلى قوله «فبهدهم اقتله» ففي هذا أنه استنبط مشروعية السجود فيها من الآية، وفي الأول أنه أخذه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا تعارض بينهما لاحتمال أن يكون استفاده من الطريقتين. وقد وقع في أحاديث الأنبياء من طريق مجاهد في آخره «فقال ابن عباس: نبيكم ممن أمر أن يقتلهم» فاستنبط وجه سجود النبي صلى الله عليه وسلم فيها من الآية، وسبب ذلك كون السجدة التي في ص إنما وردت بلفظ الركوع فلولا التوقيف ما ظهر أن فيها سجدة. وفي النسائي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً «سجدها داود توبة، ونحن نسجدها شكراً» فاستدل الشافعي بقوله «شكراً» على أنه لا يسجد فيها في الصلاة لأن سجود الشاكر لا يشرع داخل الصلاة. ولأبي داود وابن خزيمة والحاكم من حديث أبي سعيد «أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ وهو على المنبر ص، فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه، ثم قرأها في يوم آخر فتبها الناس للسجود فقال: «إنما هي توبة نبي، ولكني رأيتكم تهايم فنزل وسجد وسجدوا معه» فهذا السياق يشعر بأن السجود فيها لم يؤكد كما أكد في غيرها، واستدل بعض الحنفية من مشروعية السجود عند قوله «وخر راکعاً وأتاب» بأن الركوع عندها ينوب عن السجود، فإن شاء المصلي ركع بها وإن شاء سجد، ثم طرده في جميع سجديات التلاوة، وبه قال ابن مسعود.

## باب سجدة النجم

قاله ابن عباس عن النبي صلى الله عليه.

١٠٤٤ - نا حفص بن عمر قال نا شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله أن النبي

[١٠٧٠]

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَرَأَ سُورَةَ النِّجْمِ فَسَجَدَ بِهَا ، فَمَا بَقِيَ أَحَدٌ مِنَ الْقَوْمِ إِلَّا سَجَدَ ، فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ كَفًّا مِنْ حَصَى أَوْ تَرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى وَجْهِهِ وَقَالَ : يَكْفِينِي هَذَا . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَقَدْ رَأَيْتُهُ بَعْدُ قُتِلَ كَافِرًا .

**قوله ( باب سجدة النجم قاله ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم )** يأتي موصولاً في الذي يليه . والكلام على حديث ابن مسعود يأتي في التفسير إن شاء الله تعالى . واستدل به على أن من وضع جبهته على كفه ونحوه لا يعد ساجداً حتى يضعها بالأرض ، وفيه نظر .

### باب سجدة المسلمين مع المشركين والمشرك نجس ليس له وضوء

وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء .

١٠٤٥ - ناسد قال نا عبد الوارث قال نا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي [١٠٧١]

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ سَجَدَ بِالنِّجْمِ ، وَسَجَدَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمَشْرُكُونَ ، وَالْجَنُّ وَالْإِنْسُ .

رواه ابن طهمان عن أيوب .

[الحديث ١٠٧١ - طرفه في: ٤٨٦٢] .

**قوله ( باب سجود المسلمين مع المشركين ، والمشرك نجس ليس له وضوء )** قال ابن التين : رويناه قوله « نجس بفتح النون والجيم ويجوز كسرهما . وقال القراء تسكن الجيم إذا ذكرت اتباعاً في قولهم : رجس نجس .

**قوله ( وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء )** كذا للأكثر ، وفي رواية الأصيل بحذف « غير » والأول أولى ، فقد روى ابن أبي شيبه من طريق عبيد بن الحسن عن رجل زعم أنه كنفسه عن سعيد بن جبير قال « كان ابن عمر ينزل عن راحلته فيهريق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ » وأما ما رواه البيهقي بإسناد صحيح عن الليث عن نافع عن ابن عمر قال « لا يسجد الرجل إلا وهو طاهر » فيجمع بينهما بأنه أراد بقوله طاهر الطهارة الكبرى ، أو الثاني على حالة الاختيار والأول على الضرورة . وقد اعترض ابن بطال على هذه الترجمة فقال : إن أراد البخاري الاحتجاج لابن عمر بسجود المشركين فلا حجة فيه لأن سجودهم لم يكن على وجه العبادة ، وإنما كان لما ألقى الشيطان إلى آخر كلامه ، قال : وإن أراد الرد على ابن عمر بقوله « والمشرك نجس » فهو أشبه بالصواب . وأجاب ابن رشيد بأن مقصود البخاري تأكيد مشروعية السجود ، لأن المشرك قد أقر على السجود ، وسمى الصحابي فعله سجوداً مع عدم أهليته ، فالتأهل لذلك أخرى بأن يسجد على كل حالة . ويؤيده أن في حديث ابن مسعود أن الذي ما سجد عوقب بأن قتل كافراً فلعل جميع من وفق للسجود يومئذ ختم له بالحسن فأسلم لبركة السجود . قال : ويحتمل أن يجمع بين

الترجمة وأثر ابن عمر بأنه يبعد في العادة أن يكون جميع من حضر من المسلمين كانوا عند قراءة الآية على وضوء ، لأنهم لم يتأهبوا لذلك ، وإذا كان كذلك فمن بادر منهم إلى السجود خوف القوات بلا وضوء وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك استدلل بذلك على جواز السجود بلا وضوء عند وجود المشقة بالوضوء ، ويؤيده أن لفظ المتن « وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس » فسوى ابن عباس في نسبة السجود بين الجميع ، وفيهم من لا يصح منه الوضوء فيلزم أن يصح السجود ممن كان برضوء وممن لم يكن بوضوء ، والله أعلم . والقصة التي أشار إليها سيحصل لنا إلمام بشيء منها في تفسير سورة الحج إن شاء الله تعالى .

( فائدة ) : لم يوافق ابن عمر أحد على جواز السجور بلا وضوء إلا الشعبي أخرجه ابن أبي شيبة عنه بسند صحيح ، وأخرجه أيضاً بسند حسن عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ السجدة ثم يسلم وهو على غير وضوء إلى غير القبلة وهو يمشي يومئذ إيماء .

قوله ( سجد بالنجم ) زاد الطبراني في الأوسط من هذا الوجه « بمكة » فأفاد اتحاد قصة ابن عباس وابن مسعود .

قوله ( والجن ) كأن ابن عباس استند في ذلك إلى إخبار النبي صلى الله عليه وسلم إما مشافهة له وإما بواسطة ، لأنه لم يحضر القصة لصغره . وأيضاً فهو من الأمور التي لا يطلع الإنسان عليها إلا بتوقيف وتجويز أنه كشف له عن ذلك بعيد لأنه لم يحضرها قطعاً .

قوله ( ورواه إبراهيم بن طهمان عن أيوب ) يأتي الكلام عليه في تفسير سورة النجم .

ب

مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ وَلَمْ يَسْجُدْ

[١٠٧٢] ١٠٤٦ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرِّبِيعِ قَالَ نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَنَا يَزِيدُ ابْنُ خُصَيْفَةَ عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَرَعِمَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَالنَّجْمِ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا .  
[الحديث ١٠٧٢ - طرفه في: ١٠٧٣] .

[١٠٧٣] ١٠٤٧ - فَآدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ قَالَ نَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ قَالَ نَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَالنَّجْمِ ، فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا .

قوله ( باب من قرأ السجدة ولم يسجد ) يشير بذلك إلى الرد على من احتج بحديث الباب على أن المفصل لا يسجد فيه كالمالكية ، أو أن النجم بخصوصهما لا يسجد فيها كأبي ثور ، لأن ترك السجود فيها في

هذه الحالة لا يدل على تركه مطلقاً ، لاحتمال أن يكون السبب في الترك إذ ذاك إما لكونه كان بلا وضوء أو لكون الوقت كان وقت كراهة أو لكون القارئ كان لم يسجد كما سيأتي تقريره بعد باب ، أو ترك حينئذ لبيان الجواز ؛ وهذا أرجح الاحتمالات وبه جزم الشافعي ، لأنه لو كان واجباً لأمره بالسجود ولو بعد ذلك . وأما ما رواه أبو داود وغيره من طريق مطر الوراق عن عكرمة عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة » فقد ضعفه أهل العلم بالحديث لضعف في بعض رواياته واختلاف في إسناده . وعلى تقدير ثبوته ، فرواية من أثبت ذلك أرجح إذ المثبت مقدم على النافي ، فسيأتي في الباب الذي يليه ثبوت السجود في ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ وروى البزار والدارقطني من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في سورة النجم وسجدنا معه » الحديث رجاله ثقات ، وروى ابن مردويه في التفسير بإسناد حسن عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه رأى أبا هريرة سجد في خاتمة النجم فسأله فقال : إنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها وأبو هريرة إنما أسلم بالمدينة . وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن الأسود ابن يزيد عن عمر أنه سجد في ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ ومن طريق نافع عن ابن عمر أنه سجد فيها ، وفي هذا رد على من زعم أن عمل أهل المدينة استمر على ترك السجود في المفصل . ويحتمل أن يكون المنى المواظبة على ذلك لأن المفصل تكثر قراءته في الصلاة فترك السجود فيه كثيراً لثلاث تخطاات الصلاة على من لم يفقه ، أشار إلى هذه العلة مالك في قوله بترك السجود في المفصل أصلاً وقال ابن القصار : الأمر بالسجود في النجم ينصرف إلى الصلاة ، ورد بفعله صلى الله عليه وسلم كما تقدم قبل . وزعم بعضهم أن عمل أهل المدينة استمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم على ترك السجود فيها ، وفيه نظر لما رواه الطبري بإسناد صحيح عن عبد الرحمن ابن أبيزى عن عمر أنه قرأ النجم في الصلاة فسجد فيها ثم قام فقرأ ﴿ إذا زلزلت ﴾ ، ومن طريق إسحق بن سويد عن نافع عن ابن عمر أنه سجد في النجم .

قوله ( حدثنا يزيد بن خصيفة ) بالخاء المعجمة والصاد المهملة مصغر ، وهو يزيد بن عبد الله بن خصيفة نسب إلى جده ، وشيخه ابن قسيط هو يزيد بن عبد الله بن قسيط المذكور في الإسناد الثاني ، ورجال الإسنادين معاً مدينون غير شيخ البخاري .

قوله ( أنه سأل زيد بن ثابت فرغم ) حذف المستول عنه ، وظاهر السياق يوهم أن المستول عنه السجود في النجم وليس كذلك ، وقد بينه مسلم عن علي بن حجر وغيره عن إسماعيل بن جعفر بهذا الإسناد قال « سألت زيد بن ثابت عن القراءة مع الإمام ، فقال : لا قراءة مع الإمام في شيء ، وزعم أنه قرأ النجم » الحديث . فحذف المصنف الموقوف لأنه ليس من غرضه في هذا المكان ولأنه يخالف زيد بن ثابت في ترك القراءة خلف الإمام وفاقاً لمن أوجبها من كبار الصحابة تبعاً للحديث الصحيح الدال على ذلك كما تقدم في صفة الصلاة .

قوله ( فرغم ) أراد أخبر ، والزعم يطلق على المحقق قليلاً كهذا وعلى المشكوك كثيراً ، وقد تكرر ذلك ، ومن شواهد قول الشاعر : على الله أرزاق العباد كما زعم . ويحتمل أن يكون زعم في هذا الشعر

بمعنى ضمن ومنه الزعيم غارم أى الضامن . واستنبط بعضهم من حديث زيد بن ثابت أن القارئ إذا تلا على الشيخ لا يندب له سجود التلاوة ما لم يسجد الشيخ أدباً مع الشيخ وفيه نظر .

(قائلة) : اتفق ابن أبى ذئب ويزيد بن خصيفة على هذا الإسناد على ابن قسيط ، وخالفهما أبو صخر فرواه عن ابن قسيط عن خارجة بن زيد عن أبيه أخرجه أبو داود والطبراني فإن كان محفوظاً حمل على أن لابن قسيط فيه شيخين ، وزاد أبو صخر في روايته « وصليت خلف عمر بن عبد العزيز وأبى بكر ابن حزم فلم يسجد فيها » .

### باب سجدة ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾

١٠٤٨ - حدثنا مسلم ومعاذ بن فضالة قالنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال : رأيت أبا هريرة قرأ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فسجد بها ، فقلت : يا أبا هريرة ، ألم أرك تسجد؟ قال : لو لم أر النبي صلى الله عليه سجد لم أسجد . [١٠٧٤]

قوله ( باب سجدة إذا السماء انشقت ) أورد فيه حديث أبى هريرة فى السجود فيها . وهشام هو ابن أبى عبد الله اللستوائى ويحيى هو ابن أبى كثير . وقوله فسجد بها فى رواية الكشميى فيها والباء للظرف . وقول أبى سلمة لم أرك تسجد قيل هو استفهام إنكار من أبى سلمة يشعر بأن العمل استمر على خلاف ذلك ولذلك أنكره أبو رافع كما سيأتى بعد ثلاثة أبواب ، وهذا فيه نظر ، وعلى التزل فيمكن أن يتمسك به من لا يرى السجود بها فى الصلاة ، أما تركها مطلقاً فلا . ويدل على بطلان المدعى أن أبى سلمة وأبا رافع لم ينازعا أبى هريرة بعد أن أعلمهما بالسنة فى هذه المسألة ولا احتجا عليه بالعمل على خلاف ذلك . قال ابن عبد البر : وأى عمل يدعى مع مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين بعده ؟ .

### باب من سجد لسجود القارئ

وقال ابن مسعود لتميم بن حذلم - وهو غلام - فقرأ عليه سجدة فقال : اسجد ، فإنك إمامنا .

١٠٤٩ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر قال : كان النبي صلى الله عليه يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد حتى ما يجد أحدنا موضع جبهته . [١٠٧٥]

[الحديث ١٠٧٥ - طرفاه فى : ١٠٧٦ ، ١٠٧٩ .]

قوله ( باب من سجد لسجود القارئ ) قال ابن بطل : أجمعوا على أن القارئ إذا سجد لزوم المستمع أن يسجد كذا أطلق ، وسيأتى بعد باب قول من جعل ذلك مشروطاً بقصد الاستماع . وفى الترجمة إشارة إلى أن القارئ إذا لم يسجد لم يسجد السامع . ويتأيد بما سذكره .

قوله ( وقال ابن مسعود تميم بن حذلم ) بفتح المهملة واللام بينهما معجمة ساكنة .

قوله ( إمامنا ) زاد الحموي « فيها » وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور من رواية مغيرة عن إبراهيم قال : قال تميم بن حذلم : قرأت القرآن على عبد الله وأنا غلام ، فررت بسجدة فقال عبد الله : أنت إمامنا فيها . وقد روى مرفوعاً أخرجه ابن أبي شيبة من رواية ابن عجلان عن زيد بن أسلم ، أن غلاماً قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم السجدة ، فانتظر الغلام النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد ، فلما لم يسجد قال : يا رسول الله أليس في هذه السجدة سجود ؟ قال : « بلى ، ولكنك كنت إمامنا فيها ، ولو سجدت لسجدنا » رجاله ثقات إلا أنه مرسل . وقد روى عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال : بلغني ، فذكر نحوه . أخرجه البيهقي من رواية ابن وهب عن هشام بن سعد وحفص بن ميسرة معاً عن زيد بن أسلم به . وجوز الشافعي أن يكون القارئ المذكور هو زيد بن ثابت ، لأنه يحكى أنه قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم فلم يسجد ، ولأن عطاء بن يسار روى الحديثين المذكورين . انتهى .

قوله ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وسيأتي الكلام على المتن في الباب الأخير .

باب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة

١٠٥٠ - حدثنا بشر بن آدم قال نا علي بن مسهر قال أنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ السجدة ونحن عنده ، فيسجد ونسجد معه ، فنزدحم حتى ما يجد أحدنا لوجهته موضعاً يسجد عليه . [١٠٧٦]

قوله ( باب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة ) أى لضيق المكان وكثرة الساجدين .

قوله ( حدثنا بشر بن آدم ) هو الضرير البغدادى ، بصرى الأصل ، ليس له في البخارى إلا هذا الموضع الواحد . وفي طبقته بشر بن آدم بن يزيد بصرى أيضاً وهو ابن بنت أزهر السمان ، وفي كل منهما مقال . ورجح ابن عدى أن شيخ البخارى هنا هو ابن بنت أزهر ، وعلى كل تقدير فلم يخرج له إلا في المتابعات ، فسيأتى من طريق أخرى بعد باب ويأتى الكلام عليه . ووافقه على هذه الرواية عن علي بن مسهر سويد بن سعيد ، أخرجه الإسماعيلي .

باب

مَنْ رَأَى أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَوْجِبِ السَّجُودَ

وقيل لعمران بن حصين : الرجل يسمع السجدة ولم يجلس لها . قال : أرايت لو قعد لها . كأنه لا يوجب عليه . وقال سلمان : ما لهذا غدونا . وقال عثمان : إنما السجدة على من استمعها . وقال الزهري : لا تسجد إلا أن تكون طاهراً ، فإذا سجدت وأنت في حضر فاستقبل القبلة ، فإن كنت راكباً فلا عليك حيث كان وجهك . وكان السائب بن يزيد لا يسجد لسجود القاص .

١٠٥١ - نا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني [١٠٧٧]

أبو بكر بن أبي مليكة عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير التيمي - قال أبو بكر: وكان ربيعة من خيار الناس - عما حضر ربيعة من عمر بن الخطاب، قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل، حتى إذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى إذا جاء السجدة قال: يا أيها الناس، إنما نمر بالسجود، فمن سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا إثم عليه. ولم يسجد عمر. وزاد نافع عن ابن عمر: إن الله لم يفرض السجود إلا أن نشاء.

**قوله (باب من رأى أن الله لم يوجب السجود) أى وحمل الأمر في قوله اسجدوا على النذب أو على أن المراد به سجود الصلاة أو في الصلاة المكتوبة على الوجوب وفي سجود التلاوة على النذب، على قاعدة الشافعي ومن تابعه في حمل المشترك على معنييه. ومن الأدلة على أن سجود التلاوة ليس بواجب ما أشار إليه الطحاوي من أن الآيات التي في سجود التلاوة منها ما هو بصيغة الخبر ومنها ما هو بصيغة الأمر، وقد وقع الخلاف في التي بصيغة الأمر هل فيها سجود أو لا، وهي ثانية الحج وخاتمة النجم وقرأ، فلو كان سجود التلاوة واجباً لكان ما ورد بصيغة الأمر أولى أن يتفق على السجود فيه مما ورد بصيغة الخبر.**

**قوله (وقيل لعمران بن حصين) وصله ابن أبي شيبة بمعناه من طريق مطرف قال «سألت عمران ابن حصين عن الرجل لا يدرى أسمع السجدة أو لا؟ فقال: وسمعتها أو لا فإذا؟». وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن مطرف «أن عمران مر بقاص فقرأ القاص السجدة فضى عمران ولم يسجد معه». إسنادهما صحيح.**

**قوله (وقال سلمان) هو الفارسي.**

**قوله (ما لهذا غدونا) هو طرف من أثر وصله عبد الرزاق من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال «مر سلمان على قوم قعود، فقرئوا السجدة فسجدوا، فقبل له، فقال: ليس لهذا غدونا» وإسناده صحيح.**

**قوله (وقال عثمان: إنما السجدة على من استمعها) وصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب «أن عثمان مر بقاص فقرأ سجدة ليسجد معه عثمان، فقال عثمان: إنما السجود على من استمع، ثم مضى ولم يسجد» ورواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب بلفظ «إنما السجدة على من سمعها» مختصراً، وروى ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب قال: قال عثمان «إنما السجدة على من جلس لها واستمع» والطريقان صحيحان.**

**قوله (وقال الزهري إلخ) وصله عبد الله بن وهب عن يونس عنه بتمامه، وقوله فيه «لا يسجد إلا أن يكون طاهراً» قيل ليس بدال على عدم الوجوب، لأن المدعى يقول: علق فعل السجود من القارئ والسامع على شرط وهو وجود الطهارة، فحيث وجد الشرط لزم؛ لكن موضع الترجمة من هذا**



الأثر قوله « فإن كنت راكباً فلا عليك حيث كان وجهك » لأن هذا دليل النفل ، والواجب لا يؤدي على الدابة في الأمن .

قوله ( وكان السائب بن يزيد لا يسجد لسجود القاص ) بالصناديق المهمة الثقيلة : الذي يقص على الناس الأخبار والمواظ ، ولم أقف على هذا الأثر موصولاً . ومناسبة هذه الآثار للترجمة ظاهرة ، لأن الذين يزعمون أن سجود التلاوة واجب لم يفرقوا بين قارئ ومستمع ، قال صاحب الهداية من الحنفية : السجدة في هذه المواضع — أى مواضع سجود التلاوة — سوى ثانية الحج واجبة على التالى والسامع ، سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد اه . وفرق بعض العلماء بين السامع والمستمع بما دلت عليه هذه الآثار ، وقال الشافعى في البويطى : لاؤكد على السامع كماؤكد على المستمع . وأقوى الأدلة على نفي الوجوب حديث عمر المذكور في هذا الباب .

قوله ( أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة ) هو أخو محمد ، وعثمان بن عبد الرحمن التيمي وثقه أبو حاتم ، وليس له في البخارى غير هذا الحديث ، ولأبيه صحة ورواية ، وهو ابن عثمان بن عبيد الله ابن أخى طلحة بن عبيد الله أحد العشرة ، وربيعه بن عبد الله بن الهدير هو عم أبي بكر بن المنذر بن عبد الله ابن الهدير الراوى عنه ، والهدير بلفظ التصغير ، ذكر ابن سعد أن ربيعة ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس له أيضاً في البخارى غير هذا الحديث الواحد .

قوله ( عما حضر ربيعة من عمر ) متعلق بقوله « أخبرني » أى أخبرني راوياً عن عثمان عن ربيعة عن قصة حضوره مجلس عمر . ووقع عند الإسماعيلي من طريق حجاج عن ابن جريج « أخبرني أبو بكر ابن أبي مليكة أن عبد الرحمن بن عثمان التيمي أخبره عن ربيعة بن عبد الله أنه حضر عمر » فذكره اه . وقوله « عبد الرحمن بن عثمان » مقلوب والصواب ما تقدم ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج .

قوله ( قرأ ) أى أنه قرأ يوم الجمعة .

قوله ( إنا نمر بالسجود ) في رواية الكشميني « إنا » .

قوله ( ومن لم يسجد فلا أثم عليه ) ظاهر في عدم الوجوب .

قوله ( ولم يسجد عمر ) فيه تأكيد لبيان جواز ترك السجود بغير ضرورة .

قوله ( وزاد نافع ) هو مقول ابن جريج ، والخبر متصل بالإسناد الأول ، وقد بين ذلك عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج « أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة » فذكره وقال في آخره « قال ابن جريج : وزادني نافع عن ابن عمر أنه قال : لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء » وكذلك رواه الإسماعيلي والبيهقي وغيرهما من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج فذكر الإسناد الأول ، قال وقال حجاج قال ابن جريج وزاد نافع فذكره ، وفي هذا رد على الحميدى في زعمه أن هذا معلق ، وكذا علم عليه المزى علامة التعليق ، وهو وهم ، وله شاهد من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عمر لكنه منقطع بين عروة وعمر .

( تنبيه ) : قوله في رواية عبد الرزاق « أنه قال » الضمير يعود على عمر ، أشار إلى ذلك الترمذي في جامعه حيث نسب ذلك إلى عمر في هذه القصة بصيغة الجزم ، واستدل بقوله « لم يفرض » على عدم وجوب سجود التلاوة ، وأجاب بعض الحنفية على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب بأن نفي الفرض لا يستلزم نفي الوجوب . وتعقب بأنه اصطلاح لم يحدث ، وما كان الصحابة يفرقون بينهما ، ويغنى عن هذا قول عمر « ومن لم يسجد فلا إثم عليه » كما سيأتي تقريره . واستدل بقوله « إلا أن نشاء » على أن المرء غير في السجود فيكون ليس بواجب . وأجاب من أوجبه بأن المعنى إلا أن نشاء قراءتها فيجب ولا يخفى بعده ، ويرده تصريح عمر بقوله « ومن لم يسجد فلا إثم عليه » فإن انتفاء الإثم عن ترك الفعل مختاراً يدل على عدم وجوبه ، واستدل به على أن من شرع في السجود وجب عليه إتمامه ، وأجيب بأنه استثناء منقطع ، والمعنى لكن ذلك موكول إلى مشيئة المرء بدليل إطلاقه « ومن لم يسجد فلا إثم عليه » وفي الحديث من الفوائد أن الخطيب أن يقرأ القرآن في الخطبة ، وأنه إذا مر بآية سجدة ينزل إلى الأرض ليسجد بها إذا لم يتمكن من السجود فوق المنبر ، وأن ذلك لا يقطع الخطبة . ووجه ذلك فعل عمر مع حضور الصحابة ولم ينكر عليه أحد منهم ، وعن مالك يمر في خطبته ولا يسجد ، وهذا الأثر وارد عليه .

### باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها

١٠٥٢ - حدثنا مسدد قال نا معتمر قال سمعت أبي قال نا بكر عن أبي رافع قال : [١٠٧٨] صليت مع أبي هريرة العتمة ، فقرأ ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ فسجد ، فقلت : ما هذه ؟ قال : سجدت بها خلف أبي القاسم صلى الله عليه ، فلا أزال أسجد فيها حتى ألقاه .

قوله ( باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها ) أشار بهذه الترجمة إلى من كره قراءة السجدة في الصلاة المفروضة ، وهو منقول عن مالك ، وعنه كراهته في السرية دون الجهرية وهو قول بعض الحنفية أيضاً وغيرهم ، وحديث أبي هريرة المحتج به في الباب تقدم الكلام عليه في « باب الجهر في العشاء » وبيننا فيه أن في رواية أبي الأشعث عن معمر التصريح بأن سجود النبي صلى الله عليه وسلم فيها كان داخل الصلاة ، وكذا في رواية يزيد بن هارون عن سليمان التيمي في صحيح أبي عوانة وغيره ، وفيه حجة على من كره ذلك . وقد تقدم النقل عن زعم أنه لا يسجد في ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ولا غيرها من المفصل ، وأن العمل استمر عليه بدليل إنكار أبي رافع ، وكذا أنكره أبو سلمة ، وبيننا أن النقل عن علماء المدينة بخلاف ذلك كعمر وابن عمر وغيرهما من الصحابة والتابعين .

قوله ( حدثني بكر ) هو ابن عبد الله المزني .

### باب من لم يجد موضعاً للسجود من الزحام

١٠٥٣ - حدثنا صدقة قال نا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : كان النبي [١٠٧٩]

صلى الله عليه يقرأ السورة التي فيها السجدة، فيسجد ونسجد، حتى ما يجد أحداً مكاناً لموضع جبهته.

**قوله (باب من لم يجد موضعاً للسجود مع الإمام من الزحام)** أى ماذا يفعل . قال ابن بطال : لم أجد هذه المسألة إلا في سجود الفريضة ، واختلف السلف ، فقال عمر : يسجد على ظهر أخيه وبه قال الكوفيون وأحمد وإسحق ، وقال عطاء والزهرى : يؤخر حتى يرفعوا وبه قال مالك والجمهور ، وإذا كان هذا في سجود الفريضة فيجوز مثله في سجود التلاوة ، وظاهر صنيع البخارى أنه يذهب إلى أنه يسجد بقدر استطاعته ولو على ظهر أخيه .

**قوله (كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ السورة التي فيها السجدة)** زاد على بن مسهر في روايته عن عبيد الله « ونحن عنده » وقد مضى قبل بباب .

**قوله (فيسجد فنسجد)** زاد الكشميني « معه » .

**قوله (لموضع جبهته)** يعنى من الزحام ، زاد مسلم في رواية له « في غير وقت صلاة » ولم يذكر ابن عمر ما كانوا يصنعون حينئذ ، ولذلك وقع الاختلاف كما مضى ، ووقع في الطبرانى من طريق مصعب ابن ثابت عن نافع في هذا الحديث أن ذلك كان بمكة لما قرأ النبي صلى الله عليه وسلم النجم ، وزاد فيه « حتى يسجد الرجل على ظهر الرجل » وهو يؤيد ما فهمناه عن المصنف . والذي يظهر أن هذا الكلام وقع من ابن عمر على سبيل المبالغة في أنه لم يبق أحد إلا يسجد ، وسياق حديث الباب مشعر بأن ذلك وقع مراراً ، فيحتمل أن تكون رواية الطبرانى بينت مبدأ ذلك ، ويؤيده ما رواه الطبرانى أيضاً من رواية المسور بن مخرمة عن أبيه قال « أظهر أهل مكة الإسلام - يعنى في أول الأمر - حتى إن كان النبي صلى الله عليه وسلم ليقرأ السجدة فيسجد وما يستطيع بعضهم أن يسجد من الزحام ، حتى قدم رؤساء أهل مكة وكانوا بالطائف فرجعهم عن الإسلام » واستدل به البخارى على السجود لسجود القارى كما مضى وعلى الازدحام على ذلك .

**(خاتمة) :** اشتملت أبواب السجود على خمسة عشر حديثاً ، اثنان منها معلقان ، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة أحاديث ، والخالص ستة وافقه مسلم على تخريجها سوى حديثي ابن عباس في ص وفي النجم ، وحديث عمر في التخيير في السجود . وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم سبعة آثار ، والله أعلم بالصواب .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### أبواب التقصير

قوله (أبواب التقصير) ثبتت هذه الترجمة للمستمل . وفي رواية أبي الوقت « أبواب تقصير الصلاة » ، وثبتت البسمة في رواية كريمة والأصلي .

باب ما جاء في التَّقْصِيرِ ، وَكَمْ يُقِيمُ حَتَّى يَقْصُرَ

[١٠٨٠] ١٠٥٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن عاصم وحُصَيْنٍ عن عكرمة عن ابن عباس قال : أقام النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ تِسْعَةَ عَشَرَ يَقْصُرُ ، فَنَحْنُ إِذَا سَافَرْنَا تِسْعَةَ عَشَرَ قَصَرْنَا ، وَإِنْ زِدْنَا أَتَمَمْنَا .

[الحديث ١٠٨٠ - طرفاه في : ٤٢٩٨ ، ٤٢٩٩ .]

[١٠٨١] ١٠٥٥ - حدثنا أبو مَعْمَرٍ قال نا عبد الوارث قال نا يحيى بن أبي إسحاق قال سمعتُ أنساً يقول : خرجنا مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ من المدينة إلى مكة ، فكان يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ ، حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ . قلت : أَقَمْتُمْ بِمَكَّةَ شَيْئاً ؟ قال : أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا .

[الحديث ١٠٨١ - طرفه في : ٤٢٩٧ .]

قوله (باب ما جاء في التقصير) نقول : قصرت الصلاة بفتحيتين مخففاً قصرأ ، وقصرتها بالتشديد تقصيراً ، وأقصرتها إفصاراً ، والأول أشهر في الاستعمال . والمراد به تخفيف الرباعية إلى ركعتين . ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على أن لا تقصير في صلاة الصبح ولا في صلاة المغرب ، وقال النووي : ذهب الجمهور إلى أنه يجوز القصر في كل سفر مباح . وذهب بعض السلف إلى أنه يشترط في القصر الخوف في السفر ، وبعضهم كونه سفر حج أو عمرة أو جهاد ، وبعضهم كونه سفر طاعة ، وعن أبي حنيفة والثوري في كل سفر سواء كان طاعة أو معصية .

**قوله (وكم يقيم حتى يقصر)** في هذه الترجمة إشكال لأن الإقامة ليست سبباً للقصر ، ولا القصر غاية للإقامة ، قاله الكرمانى وأجاب بأن عدد الأيام المذكورة سبب لمعرفة جواز القصر فيها ومنع الزيادة عليها ، وأجاب غيره بأن المعنى وكم أقامته المغياة بالقصر ؟ وحاصله كم يقيم مقصر ؟ وقيل المراد كم يقصر حتى يقيم ؟ أى حتى يسمى مقياً فانقلب اللفظ ، أو حتى هنا بمعنى حين أى كم يقيم حين يقصر ؟ وقيل فاعل يقيم هو المسافر ، والمراد إقامته في بلد ما غايتها التي إذا حصلت يقصر .

**قوله (عن عاصم)** هو ابن سليمان ، وحصين بالضم هو ابن عبد الرحمن .

**قوله (تسعة عشر)** أى يوماً بليته ، زاد في المغازى من وجه آخر عن عاصم وحده « بمكة » ، وكذا رواه ابن المنذر من طريق عبد الرحمن بن الأصبهاني عن عكرمة ، وأخرجه أبو داود من هذا الوجه بلفظ « سبعة عشر » بتقديم السين ، وكذا أخرجه من طريق حفص بن غياث عن عاصم قال وقال عباد ابن منصور عن عكرمة « تسع عشرة » كذا ذكرها معلقة ، وقد وصلها البيهقي . ولأبي داود أيضاً من حديث عمران بن حصين « غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصلى إلا ركعتين » وله من طريق ابن إسحق عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس « أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عام الفتح خمسة عشر يقصر الصلاة » وجمع البيهقي بين هذا الاختلاف بأن من قال تسع عشرة عد يومى الدخول والخروج ، ومن قال سبع عشرة حذفهما ، ومن قال ثمانى عشرة عد أحدهما . وأما رواية « خمسة عشر » فضعفها النووي في الخلاصة ، وليس يجيد لأن رواها ثقات ، ولم ينفرد بها ابن إسحق فقد أخرجهما النسائي من رواية عراك بن مالك عن عبيد الله كذلك ، وإذا ثبت أنها صحيحة فليحمل على أن الراوى ظن أن الأصل رواية سبعة عشر فحذف منها يومى الدخول والخروج فذكر أنها خمسة عشر ، واقتضى ذلك أن رواية تسعة عشر أرجح الروايات ، وبهذا أخذ إسحق بن راهويه ، ويرجحها أيضاً أنها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة ، وأخذ الثوري وأهل الكوفة برواية خمسة عشر لكونها أقل ما ورد ، فيحمل ما زاد على أنه وقع اتفاقاً . وأخذ الشافعى بحديث عمران بن حصين لكن محله عنده فيمن لم يزمع الإقامة ، فإنه إذا مضت عليه المدة المذكورة وجب عليه الإتمام ، فإن أزمع الإقامة في أول الحال على أربعة أيام أتم ، على خلاف بين أصحابه في دخول يومى الدخول والخروج فيها أو لا ، وحجته حديث أنس الذى يليه .

**قوله (فنحن إذا سافرنا تسعة عشر قصرنا ، وإن زدنا أتمنا)** ظاهره أن السفر إذا زاد على تسعة عشر لزم الإتمام وليس ذلك المراد ، وقد صرح أبو يعلى عن شيان عن أبي عوانة في هذا الحديث بالمراد ولفظه « إذا سافرنا فأقنا في موضع تسعة عشر » ويؤيده صلب الحديث وهو قوله « أقام » وللمزمذى من وجه آخر عن عاصم « فإذا أقنا أكثر من ذلك صلينا أربعاً » . قوله في حديث أنس « خرجنا من المدينة » في رواية شعبة عن يحيى بن أبي إسحق عند مسلم « إلى الحج » .

**قوله (فكان يصلى ركعتين ركعتين)** في رواية البيهقي من طريق على بن عاصم عن يحيى بن أبي إسحق عن أنس « إلا في المغرب » .

قوله (أقنا بها عشرًا) لا يعارض ذلك حديث ابن عباس المذكور ، لأن حديث ابن عباس كان في فتح مكة وحديث أنس في حجة الوداع ، وسيأتي بعد باب من حديث ابن عباس « قدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لصبح رابعة » الحديث ، ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فتكون مدة الإقامة بمكة وضواحيها عشرة أيام لباليها كما قال أنس ، وتكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام سواء لأنه خرج منها في اليوم الثامن فصلى الظهر بمنى ، ومن ثم قال الشافعي : إن المسافر إذا أقام ببدة قصر أربعة أيام ، وقال أحمد : إحدى وعشرين صلاة . وأما قول ابن رشيد : أراد البخاري أن يبين أن حديث أنس داخل في حديث ابن عباس لأن إقامة عشر داخل في إقامة تسع عشرة - فأشار بذلك إلى أن الأخذ بالزائد متعين - ففيه نظر لأن ذلك إنما يجيء على اتحاد القصتين ، والحق أنهما مختلفان ، فالمدة التي في حديث ابن عباس يسوغ الاستدلال بها على من لم ينو الإقامة بل كان مترددًا متى يتبأ له فراغ حاجته يرحل ، والمدة التي في حديث ابن أنس يستدل بها على من نوى الإقامة لأنه صلى الله عليه وسلم في أيام الحج كان جازمًا بالإقامة تلك المدة ، ووجه الدلالة من حديث ابن عباس لما كان الأصل في المقيم الإتمام فلما لم يجيء عنه صلى الله عليه وسلم أنه أقام في حال السفر أكثر من تلك المدة جعلها غاية للقصر ، وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال كثيرة كما سيأتي ، وفيه أن الإقامة في أثناء السفر تسمى إقامة ، وإطلاق اسم البلد على ما جاورها وقرب منها لأن منى وعرفة ليسا من مكة ، أما عرفة فلأنها خارج الحرم فليست من مكة قطعاً ، وأما منى ففيها احتمال ، والظاهر أنها ليست من مكة إلا إن قلنا إن اسم مكة يشمل جميع الحرم ، قال أحمد بن حنبل : ليس لحديث أنس وجه إلا أنه حسب أيام إقامته صلى الله عليه وسلم في حجته منذ دخل مكة إلى أن خرج منها لا وجه له إلا هذا . وقال الحب الطبري : أطلق على ذلك إقامة بمكة لأن هذه المواضع مواضع النسك وهي في حكم التابع لمكة لأنها المقصود بالأصالة لا يتجه سوى ذلك كما قال الإمام أحمد والله أعلم . وزعم الطحاوي أن الشافعي لم يسبق إلى أن المسافر يصير بنية إقامته أربعة أيام مقياً ، وقد قال أحمد نحو ما قال الشافعي ، وهي رواية عن مالك .

### باب الصلاة بمنى

[١٠٨٢] ١٠٥٦ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن عبد الله قال : صليت مع النبي صلى الله عليه بمنى ركعتين وأبي بكر وعمر ، ومع عثمان صدراً من إمارته ، ثم أتمها .

[الحديث ١٠٨٢ - طرفه في: ١٦٥٥].

[١٠٨٣] ١٠٥٧ - نا أبو الوليد قال نا شعبة قال أنبأنا أبو إسحاق قال سمعت حارثة بن وهب : صلى بنا النبي صلى الله عليه آمن ما كان بمنى ركعتين .

[الحديث ١٠٨٣ - طرفه في: ١٦٥٦].

[١٠٨٤] ١٠٥٨ - حدثني قُتَيْبَةُ قَالَ نَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ نَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ يَقُولُ: صَلَّى بِنَا عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِمَنْىَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، فَقِيلَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَاسْتَرْجَعَ ثُمَّ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِمَنْىَ رَكَعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ بِمَنْىَ رَكَعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِمَنْىَ رَكَعَتَيْنِ. فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ رَكَعَتَانِ مُتَقَبَّلَتَانِ.

[الحديث ١٠٨٤ - طرفه في: ١٦٥٧].

قوله (باب الصلاة بمنى) أى فى أيام الرى ، ولم يذكر المصنف حكم المسألة بقوة الخلاف فيها ، وخص منى بالذكر لأنها المحل الذى وقع فيها ذلك قديماً . واختلف السلف فى المقيم بمنى هل يقصر أو يتم ، بناء على أن القصر بها للسفر أو للنسك ؟ واختار الثانى مالك ، وتعقبه الطحاوى بأنه لو كان كذلك لكان أهل منى يتمون ولا قائل بذلك . وقال بعض المالكية : لو لم يجز لأهل مكة القصر بمنى لقال لهم النبى صلى الله عليه وسلم أتموا ، وليس بين مكة ومنى مسافة القصر ، فدل على أنهم قصرُوا للنسك . وأجيب بأن الترمذى روى من حديث عمران بن حصين « أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى بمكة رَكَعَتَيْنِ ويقول : يا أهل مكة أتموا فلما قوم سفر » وكأنه ترك إعلامهم بذلك بمنى استغناء بما تقدم بمكة . قلت : وهذا ضعيف ، لأن الحديث من رواية على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف ، ولو صح فالقصة كانت فى الفتح ، وقصة منى فى حجة الوداع ، وكان لابد من بيان ذلك لبعد العهد . ولا يخفى أن أصل البحث منى على تسليم أن المسافة التى بين مكة ومنى لا يقصر فيها ، وهو من محال الخلاف كما سيأتى بعد باب .

قوله (منى) زاد مسلم فى رواية سالم عن أبيه « بمنى وغيره » .

قوله (ثم أتمها) فى رواية أبى أسامة عن عبيد الله عند مسلم « ثم إن عثمان صلى أربعاً فكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً وإذا صلى وحده صلى رَكَعَتَيْنِ » وسيأتى ذكر السبب فى إتمام عثمان بمنى فى « باب يقصر إذا خرج من موضعه » .

قوله (أبنا أبو إسحق) كذا هو بلفظ الإنباء ، وهو فى عرف المتقدمين بمعنى الإخبار والتحديث وهذا منه .

قوله (سمعت حارثة بن وهب) زاد البرقاني فى مستخرجه « رجلاً من خزاعة » أخرجه من طريق أبى الوليد شيخ البخارى فيه .

قوله (آمن) أفعال تفضيل من الأمن .

قوله (ما كان) فى رواية الكشميهنى والحموي « كانت » أى حالة كونها آمن أوقاته . وفى رواية مسلم « والناس أكثر ما كانوا » وله شاهد من حديث ابن عباس عند الترمذى وصححه النسائى بلفظ « خرج من المدينة إلى مكة لا يخاف إلا الله ، يصلى رَكَعَتَيْنِ » قال الطيبي : ما مصدرية ، ومعناه الجمع ، لأن ما أضيف إليه أفعال يكون جمعاً ، والمعنى صلى بنا والحال أنا أكثر أكوأنا فى سائر الأوقات أمناً . وسيأتى

في « باب الصلاة بمنى » من كتاب الحج عن آدم عن شعبة بلفظ « عن أبي إسحق » وقال في روايته « ونحن أكثر ما كنا قط وآمنه » وكلمة قط متعلقة بمحذوف تقديره « ونحن ما كنا أكثر منا في ذلك الوقت ولا أكثر أمنا ». وهذا يستلزم به على ابن مالك حيث قال : استعمال قط غير مسبوقه بالنفي مما يخفى على كثير من النحويين ، وقد جاء في هذا الحديث بدون النفي . وقال الكرماني : قوله « وآمنه » بالرفع ويجوز النصب بأن يكون فعلاً ماضياً وفاعله الله وضمير المفعول النبي صلى الله عليه وسلم ، والتقدير وآمن الله نبيه حينئذ . ولا يخفى بعد هذا الإعراب . وفيه رد على من زعم أن القصر مختص بالخوف ، والذي قال ذلك تمسك بقوله تعالى ﴿ وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ﴾ ولم يأخذ الجمهور بهذا المفهوم ، فقليل لأن شرط مفهوم المخالفة أن لا يكون خرج مخرج الغالب ، وقيل هو من الأشياء التي شرع الحكم فيها بسبب ثم زال السبب وبقي الحكم كالرمل ، وقيل المراد بالقصر في الآية قصر الصلاة في الخوف إلى ركعة ، وفيه نظر لما رواه مسلم من طريق يعلى بن أمية وله صحبة أنه سأل عمر عن قصر الصلاة في السفر فقال إنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال « صدقة تصدق الله بها عليكم » فهذا ظاهر في أن الصحابة فهموا من ذلك قصر الصلاة في السفر مطلقاً لا قصرها في الخوف خاصة . وفي جواب عمر إشارة إلى القول الثاني . وروى السراج من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن أبي حنظلة وهو الخداء لا يعرف اسمه . قال : سألت ابن عمر عن الصلاة في السفر فقال : ركعتان ، فقلت إن الله عز وجل قال « إن خفتم » ونحن آمنون ، فقال : سنة النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا يرجع القول الثاني أيضاً .

قوله ( حدثنا إبراهيم ) هو النخعي لا التيمي .

قوله ( صلى بنا عثمان بمنى أربع ركعات ) كان ذلك بعد رجوعه من أعمال الحج في حال إقامته بمنى للرعى كما سيأتي ذلك في رواية عباد بن عبد الله بن الزبير في قصة معاوية بعد باين .

قوله ( فقليل ذلك ) في رواية أبي ذر والأصيلي « فقليل في ذلك » .

قوله ( فاسترجع ) أي فقال : إنا لله وإنا إليه راجعون .

قوله ( ومع عمر ركعتين ) زاد الثوري عن الأعمش ثم تفرقت بكم الطرق ، أخرجه المصنف في الحج من طريقه .

قوله ( فليت حظي من أربع ركعات ركعتان ) لم يقل الأصيلي ركعات ، ومن للبديلة مثل قوله تعالى ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ وهذا يدل على أنه كان يرى الإتمام جائزاً وإلا لما كان له حظ من الأربع ولا من غيرها فإنها كانت تكون فاسدة كلها ، وإنما استرجع ابن مسعود لما وقع عنده من مخالفة الأولى . ويؤيده ما روى أبو داود « أن ابن مسعود صلى أربعاً ، فقليل له : عبت على عثمان ثم صليت أربعاً . فقال : الخلاف شر » . وفي رواية البيهقي « إني لأكره الخلاف » ولأحمد من حديث أبي ذر مثل الأول ، وهذا يدل على أنه لم يكن يعتقد أن القصر واجب كما قال الحنفية ووافقهم القاضي إسماعيل من المالكية وهي رواية عن مالك وعن أحمد . قال ابن قدامة : المشهور عن أحمد أنه على الاختيار والقصر عنده أفضل ،



وهو قول جمهور الصحابة والتابعين ، واحتج الشافعي على عدم الوجوب بأن المسافر إذا دخل في صلاة المقيم صلى أربعاً باتفاقهم ، ولو كان فرضه القصر لم يأت مسافر بمقيم . وقال الطحاوي : لما كان الفرض لا بد لمن هو عليه أن يأتي به ولا يتخير في الإتيان ببعضه وكان التخيير مختصاً بالتطوع دل على أن المصل لا يتخير في الاثنتين والأربع . وتعقبه ابن بطال بأننا وجدنا واجباً يتخير بين الإتيان بجميعه أو ببعضه وهو الإقامة بمعنى اه . ونقل الداودي عن ابن مسعود أنه كان يرى القصر فرضاً ، وفيه نظر لما ذكرته ، ولو كان كذلك لما تعمد ترك الفرض حيث صلى أربعاً وقال إن الخلاف شر ، ويظهر أثر الخلاف فيما إذا مام إلى الثالثة عمداً فصلاته عند الجمهور صحيحة ، وعند الحنفية فاسدة ما لم يكن جلس للشهد ، وسيأتي ذكر السبب في إتمام عثمان بعد بابين إن شاء الله تعالى .

## باب

كم أقام النبي صلى الله عليه في حجته ؟

[١٠٨٥] ١٠٥٩ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا أيوب عن أبي العالية البراء عن ابن عباس قال : قدم النبي صلى الله عليه وأصحابه لصبح رابعة يلبون بالحج ، فأمرهم أن يجعلوها عمرة ، إلا من معه هدي .

تابعه عطاء عن جابر .

[الحديث ١٠٨٥ - أطرافه في : ١٥٦٤ ، ٢٥٠٥ ، ٣٨٣٢ .]

**قوله ( باب كم أقام النبي صلى الله عليه وسلم في حجته )** أي من يوم قدومه إلى أن خرج منها ، وقد تقدم بيان ذلك في الكلام على حديث أنس في الباب الذي قبله . والمقصود بهذه الترجمة بيان ما تقدم من أن المحقق فيه نية الإقامة هي مدة المقام بمكة قبل الخروج إلى منى ثم إلى عرفة وهي أربعة أيام ملفقة لأنه قدم في الرابع وخرج في الثامن فصلى بها إحدى وعشرين صلاة من أول ظهر الرابع إلى آخر ظهر الثامن ، وقيل أراد مدة إقامته إلى أن توجه إلى المدينة وهي عشرة كما في حديث أنس ، وإن كان لم يصرح في حديث ابن عباس بغايتها فإنها تعرف من الواقع ، فإن بين دخوله وخروجه يوم النفر الثاني من منى إلى الأبطح عشرة أيام سواء .

**قوله ( عن أبي العالية البراء )** هو بتشديد الراء ، كان يرى النبل ، واسمه زياد وقيل غير ذلك ، وهو غير أبي العالية الرياحي ، وقد اشتركا في الرواية عن أبي عباس ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث وعلى متابعة عطاء عن جابر في كتاب الحج إن شاء الله تعالى .

ب

في كم تقصر الصلاة؟

وسمى النبي صلى الله عليه السفر يوماً وليلة.

وكان ابن عمر وابن عباس يقصران ويفطران في أربعة برُدٍ، وهو ستة عشر فرسخاً.

[١٠٨٦] ١٠٦٠ - نا إسحاق قلت لأبي أسامة: حدثكم عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه قال: «لا تُسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم». [الحديث ١٠٨٦ - طرفه في: ١٠٨٧].

[١٠٨٧] ١٠٦١ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه قال: «لا تُسافر المرأة ثلاثاً إلا معها ذو محرم».

تابعه أحمد عن ابن المبارك عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه.

[١٠٨٨] ١٠٦٢ - نا آدم نا ابن أبي ذئب قال نا سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة».

تابعه ابن أبي كثير وسهيل ومالك عن المقبري عن أبي هريرة.

قوله (باب في كم يقصر الصلاة) يريد بيان المسافة التي إذا أراد المسافر الوصول إليها ساغ له القصر ولا يسوغ له في أقل منها، وهي من المواضع التي انتشر فيها الخلاف جداً، فحكى ابن المنذر وغيره فيها نحواً من عشرين قولاً، فأقل ما قيل في ذلك يوم وليلة، وأكثره ما دام غائباً عن بلده. وقد أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام، وأورد ما يدل على أن اختياره أن أقل مسافة القصر يوم وليلة.

قوله (وسمى النبي صلى الله عليه وسلم يوماً وليلة سفرًا) في رواية أبي زر «السفر يوماً وليلة» وفي كل منهما تجوز، والمعنى سمى مدة اليوم والليلة سفرًا، وكأنه يشير إلى حديث أبي هريرة المذكور عنده في الباب، وقد تعقب بأن في بعض طرقه «ثلاثة أيام» كما أورده هو من حديث ابن عمر، وفي بعضها «يوم وليلة» وفي بعضها «يوم» وفي بعضها «ليلة» وفي بعضها «بريد» فإن حمل اليوم المطلق أو الليلة المطلقة على الكامل أي يوم بليته أو ليلة بيومها قل الاختلاف واندرج في الثلاث فيكون أقل المسافة يوماً وليلة، لكن يعكر عليه رواية «بريد» ويحجب عنه بما سيأتي قريباً.

قوله (وكان ابن عمر وابن عباس إلخ) وصله ابن المنذر من رواية يزيد بن أبي حبيب عن عطاء

ابن أبي رباح « أن ابن عمر وابن عباس كانا يصليان ركعتين ويفطران في أربعة برد فما فوق ذلك » وروى السراج من طريق عمرو بن دينار عن ابن عمر نحوه ، وروى الشافعي عن مالك عن ابن شهاب عن سالم « أن ابن عمر ركب إلى ذات النصب فقصر الصلاة » قال مالك وبينها وبين المدينة أربعة برد ، رواه عبد الرزاق عن مالك هذا فقال : بين المدينة وذات النصب ثمانية عشر ميلاً . وفي الموطأ عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه « كان يقصر في مسيرة اليوم التام » ومن طريق عطاء « أن ابن عباس سئل : أنقص الصلاة إلى عرفة ؟ قال : لا . ولكن إلى عسفان أو إلى جدة أو الطائف » وقد روى عن ابن عباس مرفوعاً أخرجه الدارقطني وابن أبي شيبة من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه وعطاء عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة برد من مكة إلى عسفان » وهذا إسناد ضعيف من أجل عبد الوهاب ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال « لا تقصروا الصلاة إلا في اليوم ، ولا تقصر فيما دون اليوم » ، ولابن أبي شيبة من وجه آخر صحيح عنه قال « تقصر الصلاة في مسيرة يوم وليلة » ويمكن الجمع بين هذه الروايات بأن مسافة أربعة برد يمكن سيرها في يوم وليلة ، وأما حديث ابن عمر الدال على اعتبار الثلاث فيما أن يجمع بينه وبين اختياره بأن المسافة واحدة ولكن السير يختلف ، أو أن الحديث المرفوع ماسية لأجل بيان مسافة القصر ، بل لنهي المرأة عن الخروج وحدها ، ولذلك اختلفت الألفاظ في ذلك . ويؤيد ذلك أن الحكم في نهى المرأة عن السفر وحدها متعلق بالزمان ، فلو قطعت مسيرة ساعة واحدة مثلاً في يوم تام لتعلق بها النهي ، بخلاف المسافر فإنه لو قطع مسيرة نصف يوم مثلاً في يومين لم يقصر فافترقا . والله أعلم . وأقل ما ورد في ذلك لفظ « بريد » إن كانت محفوظة وسند كرها في آخر هذا الباب ، وعلى هذا ففي تمسك الحنفية بحديث ابن عمر على أن أقل مسافة القصر ثلاثة أيام إشكال ، ولا سيما على قاعدتهم بأن الاعتبار بما رأى الصحابي لا بما روى ، فلو كان الحديث عنده لبيان أقل مسافة القصر لما خالفه وقصر في مسيرة اليوم التام . وقد اختلف عن ابن عمر في تحديد ذلك اختلافاً غير ما ذكر ، فروى عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرني نافع أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة فيه مال له بخير » وبين المدينة وخير ستة وتسعون ميلاً . وروى وكيع من وجه آخر عن ابن عمر أنه قال « يقصر من المدينة إلى السويداء » وبينهما اثنان وسبعون ميلاً . وروى عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه « سافر إلى ريم فقصر الصلاة » قال عبد الرزاق : وهي على ثلاثين ميلاً من المدينة . وروى ابن أبي شيبة عن وكيع عن مسعر عن محارب « سمعت ابن عمر يقول : إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر » وقال الثوري : سمعت جبلة بن سحيم سمعت ابن عمر يقول « لو خرجت ميلاً قصرت الصلاة » إسناد كل منهما صحيح . وهذه أقوال متغايرة جداً . فالله أعلم .

**قوله ( وهي )** أي الأربعة برد ( ستة عشر فرسخاً ) ذكر الفراء أن الفرسخ فارسي معرب ، وهو ثلاثة أميال ، والميل من الأرض منتهى مد البصر لأن البصر يميل عنه على وجه الأرض حتى يفنى إدراكه ، وبذلك جزم الجوهري . وقيل حده أن ينظر إلى الشخص في أرض مسطحة فلا يدرى أهو رجل أو امرأة أو هو ذاهب أو آت ، قال النووي : الميل ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون إصباعاً معترضة معتدلة والإصبع ست شعيرات معترضة معتدلة اهـ . وهذا الذي قاله هو الأشهر ، ومنهم من عبر عن ذلك بأثنى

عشر ألف قدم بقدم الإنسان ، وقيل هو أربعة آلاف ذراع ، وقيل بل ثلاثة آلاف ذراع نقله صاحب البيان ، وقيل وخمسمائة صحبته ابن عبد البر . وقيل هو ألفا ذراع ، ومنهم من عبر عن ذلك بألف خطوة للجمل ، ثم إن الذراع الذى ذكر النووى تحديده قد حرره غيره بذراع الحديد المستعمل الآن فى مصر والحجاز فى هذا الأعصار فوجده يتقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن ، فعلى هذا فالميل بذراع الحديد على القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعاً ، وهذه فائدة نفيسة قل من نبه عليها . وحكى النووى أن أهل الظاهر ذهبوا إلى أن أقل مسافة القصر ثلاثة أميال ، وكأنهم احتجوا فى ذلك بما رواه مسلم وأبو داود من حديث أنس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال - أو فراسخ - قصر الصلاة » وهو أصح حديث ورد فى بيان ذلك وأصرحه ، وقد حملته من خالفه على أن المراد به المسافة التى يبتدأ منها القصر لا غاية السفر ، ولا يخفى بعد هذا الحمل ، مع أن البيهقى ذكر فى روايته من هذا الوجه أن يحيى بن يزيد راويه عن أنس قال « سألت أنساً عن قصر الصلاة وكنت أخرج إلى الكوفة - يعنى من البصرة - فأصلى ركعتين ركعتين حتى أرجع ، فقال أنس فذكر الحديث ، فظهر أنه سأله عن جواز القصر فى السفر لا عن الموضع الذى يبتدأ القصر منه . ثم إن الصحيح فى ذلك أنه لا يتقيد بمسافة بل بمجاورة البلد الذى يخرج منها ، وردة القرطبي بأنه مشكوك فيه فلا يحتاج به فى التحديد بثلاثة فراسخ ، فإن الثلاثة أميال مدرجة فيها فيؤخذ بالأكثر احتياطاً ، وقد روى ابن أبى شيبة عن حاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن ابن حرملة قال « قلت لسعيد بن المسيب : أقصر الصلاة وأفطر فى بريد من المدينة ؟ قال : نعم » والله أعلم .

( تنبيه ) : اختلف فى معنى الفرسخ ، فقيل السكون ذكره ابن سيده ، وقيل السعة ، وقيل المكان الذى لا فرجة فيه ، وقيل الشئ الطويل .

**قوله ( حدثنا إسحق )** قال أبو على الجبائى حيث قال البخارى « حدثنا إسحق » فهو إما ابن راهويه ، وإما ابن نصر السعدى ، وإما ابن منصور الكوسج ، لأن الثلاثة أخرج عنهم عن أبى أسامة . قلت : لكن إسحق هنا هو ابن راهويه ، لأنه ساق هذا الحديث فى مسنده بهذه الألفاظ سنداً ومتناً ، ومن عادته الإتيان بهذه العبارة دون الأخيرين .

**قوله ( حدثكم عبيد الله )** هو ابن عمر العمرى ، واستدل به على أنه لا يشترط فى صحة التحمل قول الشيخ « نعم » فى جواب من قال له حدثكم فلان بكذا ، وفيه نظر لأن فى مسند إسحق فى آخره فأقر به أبو أسامة وقال : نعم .

**قوله ( لا تسافر المرأة ثلاثة أيام )** فى رواية مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع « مسيرة ثلاث ليال » والجمع بينهما أن المراد ثلاثة أيام بلياليها أو ثلاث ليال بأيامها .

**قوله ( إلا مع ذى محرم )** فى رواية أبى ذر والأصبلى « إلا معها ذو محرم » والمحرم بفتح الميم الحرام والمراد به من لا يحل له نكاحها . ووقع فى حديث أبى سعيد عند مسلم وأبى داود « إلا ومعها أبوها أو أخوها أو زوجها أو ابنها أو ذو محرم منها » أخرجاه من طريق الأعمش عن أبى صالح عنه .

**قوله ( تابعه أحمد )** هو ابن محمد المروزى أحد شيوخ البخارى ، ووهم من زعم أنه أحمد بن

حنبل لأنه لم يسمع من عبد الله بن المبارك ، ونقل الدارقطني في « العلل » عن يحيى القطان قال : ما أنكرت على عبيد الله بن عمر إلا هذا الحديث . ورواه أخوه عبد الله موقوفاً . قلت : وعبد الله ضعيف ، وقد تابع عبيد الله الضحاك كما تقدم فاعتمده البخاري لذلك .

**قوله ( لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر )** مفهومه أن النهي المذكور يختص بالمؤمنات ، فتخرج الكافرات كتابية كانت أو حربية ، وقد قال به بعض أهل العلم . وأجيب بأن الإيمان هو الذي يستمر للمتصف به خطاب الشارع فينتفع به وينقاد له ، فلذلك قيد به ، أو أن الوصف ذكر لتأكيد التحريم ولم يقصد به إخراج مما سواه . والله أعلم .

**قوله ( مسيرة يوم وليلة ليس معها حومة )** أي محرم ، واستدل به على عدم جواز السفر للمرأة بلا محرم ، وهو إجماع في غير الحج والعمرة والخروج من دار الشرك ، ومنهم من جعل ذلك من شرائط الحج كما سيأتي البحث فيه في موضعه إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) : قال شيخنا ابن الملقن تبعاً لشيخه مغلطاي : الهاء في قوله « مسيرة يوم وليلة » للمرأة الواحدة ، والتقدير أن تسافر مرة واحدة مخصوصة بيوم وليلة ، ولأسلف له في هذا الإعراب ، ومسيرة إنما هي مصدر سار كقوله سيراً مثل عاش معيشة وعيشاً .

**قوله ( تابعه يحيى بن أبي كثير وسهيل ومالك عن المقبري )** يعني سعيداً ( عن أبي هريرة ) يعني لم يقولوا « عن أبيه » فعلى هذا فهي متابعة في المتن لا في الإسناد ، على أنه قد اختلف على سهيل وعلى مالك فيه ، وكأن الرواية التي جزم بها المصنف أرجح عنده عنهم ، ورجح الدارقطني أنه عن سعيد عن أبي هريرة ليس فيه « عن أبيه » كما رواه معظم رواة الموطأ ، لكن الزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كان حافظاً ، وقد وافق ابن أبي ذئب على قوله « عن أبيه » الليث بن سعد عند أبي داود ، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس في سعيد ، فأما رواية يحيى فأخرجها أحمد عن الحسن بن موسى عن شيبان النحوي عنه ولم أجد عنه فيه اختلافاً إلا أن لفظة « أن تسافر يوماً إلا مع ذي محرم » ويحمل قوله يوماً على أن المراد به اليوم بليته فيوافق رواية ابن أبي ذئب ، وأما رواية سهيل فذكر ابن عبد البر أنه اضطرب في إسناده ومتنها ، وأخرجه ابن خزيمة من طريق خالد الواسطي وحامد بن سلمة ، وأخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم من طريق جرير كلاهما عن سهيل بن أبي صالح عن سعيد عن أبي هريرة كما علقه البخاري ، إلا أن جريراً قال في روايته « يريداً » بدل يوماً ، وقال بشر بن الفضل عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أبدل سعيداً بأبي صالح ، وخالف في اللفظ أيضاً فقال « تسافر ثلاثاً » أخرجه مسلم ، ويحتمل أن يكون الحديثان معاً عند سهيل ، ومن ثم صحح ابن حبان الطريقتين عنه ، لكن المحفوظ عن أبي صالح عن أبي سعيد كما تقدمت الإشارة إليه . وأما رواية مالك فهي في الموطأ كما قال البخاري ، وأخرجها مسلم وأبو داود وغيرهما ، وهو المشهور عنه . ورواها بشر بن عمر الزهراني عنه فقال « عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة » أخرجه أبو داود والترمذي وأبو عوانة وابن خزيمة من طريقه ، وقال ابن خزيمة : إنه تفرد به عن مالك ، وفيه نظر لأن الدارقطني أخرجه في « الغرائب » من رواية إسحق بن محمد الفروي عن مالك كذلك ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق الوليد بن مسلم عن مالك . والمحفوظ عن مالك ليس فيه قوله « عن أبيه » والله أعلم .

## باب

## يَقْصُرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِهِ

وخرج عليٌّ فقصر وهو يرى البيوت ، فلما رجع قيل له : هذه الكوفة ؟ قال : لا ، حتى ندخلها .

[١٠٨٩] ١٠٦٣- نا أبو نعيم قال نا سفيان عن محمد بن المنكدر وإبراهيم بن ميسرة عن أنس قال : صَلَّيْتُ الظُّهْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِالمَدِينَةِ أَرْبَعًا وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ .  
[الحديث ١٠٨٩- أطرافه في : ١٠٥٤٦ ، ١٠٥٤٧ ، ١٠٥٤٨ ، ١٠٥٥١ ، ١٧١٢ ، ١٧١٤ ، ١٧١٥ ، ٢٩٥١ ، ٢٩٨٦ .]

[١٠٩٠] ١٠٦٤- نا عبد الله بن محمد قال نا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : الصلاة أول ما فُرِضَتْ رَكَعَتَيْنِ ، فَأَقْرَتُ صَلَاةَ السَّفَرِ ، وَأَتِمْتُ صَلَاةَ الْحَضَرِ قَالَ الزُّهْرِيُّ : فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ : فَمَا بَالُ عَائِشَةَ تُتِمُّ ؟ قَالَ : تَأَوَّلْتُ مَا تَأَوَّلَ عَثْمَانُ .

**قوله ( باب يقصر إذا خرج من موضعه )** يعني إذا قصد سفرًا تقصر في مثله الصلاة ، وهي من المسائل المختلف فيها أيضاً . قال ابن المنذر أجمعوا على أن لمن يريد السفر أن يقصر إذا خرج عن جميع بيوت القرية التي يخرج منها ، واختلفوا فيما قبل الخروج عن البيوت : فذهب الجمهور إلى أنه لا بد من مفارقة جميع البيوت . وذهب بعض الكوفيين إلى أنه إذا أراد السفر يصلي ركعتين ولو كان في منزله . ومنهم من قال : إذا ركب قصر إن شاء ، ورجح ابن المنذر الأول بأنهم اتفقوا على أنه يقصر إذا فارق البيوت ، واختلفوا فيما قبل ذلك ، فعليه الإتمام على أصل ما كان عليه حتى يثبت أن له القصر ، قال : ولا أعلم النبي صلى الله عليه وسلم قصر في شيء من أسفاره إلا بعد خروجه عن المدينة .

**قوله : ( وخرج علي فقصر وهو يرى البيوت ، فلما رجع قيل له : هذه الكوفة ، قال : لا ، حتى ندخل )** وصله الحاكم من رواية الثوري عن وقاء بن إياس وهو يكسر الواو وبعدها قاف ثم مده عن علي بن ربيعة قال « خرجنا مع علي بن أبي طالب فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت ، ثم رجعنا فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت » وأخرجه البيهقي من طريق يزيد بن هارون عن وقاء بن إياس بلفظ « خرجنا مع علي متوجهين ههنا - وأشار بيده إلى الشام - فصلى ركعتين ركعتين ، حتى إذا رجعنا ونظرنا إلى الكوفة حضرت الصلاة قالوا : يا أمير المؤمنين هذه الكوفة ، أتم الصلاة . قال : لا ، حتى ندخلها » وفهم ابن بطلال من قوله في التعليق « لا ، حتى ندخلها » أنه امتنع من الصلاة حتى يدخل الكوفة ، قال لأنه لو صلى فقصر ساغ له ذلك ، لكنه اختار أن يتم لاتساع الوقت اهـ . وقد تبين من سياق أثر على أن الأمر على خلاف ما فهمه ابن بطلال ، وأن المراد بقوله « هذه الكوفة » أي فآتم الصلاة ، فقال « لا ، حتى ندخلها » أي لا تزال نقصر حتى ندخلها ، فإننا ما لم ندخلها في حكم المسافرين .

قوله في حديث أنس (صليت الظهر مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة أربعاً وبذى الحليفة ركعتين) في رواية الكشميهني «والعصر بذى الحليفة ركعتين» وهي ثابتة في رواية مسلم، وكذا في رواية أبي قلابة عن أنس عند المصنف في الحج، واستدل به على استحابة قصر الصلاة في السفر القصير لأن بين المدينة وذى الحليفة ستة أميال، وتعقب بأن ذا الحليفة لم تكن منتهى السفر وإنما خرج إليها حيث كان قاصداً إلى مكة فاتفق نزوله بها وكانت أول صلاة حضرت بها العصر فقصرها واستكر يقصر إلى أن رجع، ومناسبة أثر على الحديث أنس ثم لحديث عائشة أن حديثاً على دال على أن القصر يشرع بفراق الحضر، وكونه صلى الله عليه وسلم لم يقصر حتى رأى ذا الحليفة إنما هو لكونه أول منزل نزل ولم يحضر قبله وقت صلاة، ويؤيده حديث عائشة ففيه تعليق الحكم بالسفر والحضر، فحيث وجد السفر شرع القصر، وحيث وجد الحضر شرع الإتمام. واستدل به على أن من أراد السفر لا يقصر حتى يبرز من البلد خلافاً لمن قال من السلف يقصر ولو في بيته، وفيه حجة على مجاهد في قوله: لا يقصر حتى يدخل الليل.

قوله في حديث عائشة (الصلاة أول ما فرضت) في رواية الكشميهني «الصلوات» بصيغة الجمع، وأول بالرفع على أنه بدل من الصلاة أو مبتدأ ثان، ويجوز النصب على أنه ظرف أي في أول.

قوله (ركعتين) في رواية كريمة «ركعتين ركعتين».

قوله (فأقرت صلاة السفر) تقدم الكلام عليه في أول الصلاة، واستدل بقوله «فرضت ركعتين» على أن صلاة المسافر لا تجوز إلا مقصورة، ورد بأنه معارض بقوله تعالى ﴿فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة﴾ ولأنه دال على أن الأصل الإتمام، ومنهم من حمل قول عائشة «فرضت» أي قدرت. وقال الطبري: معناه أن المسافر إذا اختار القصر فهو فرضه، ومن أدل دليل على تعيين تأويل حديث عائشة هذا كونها كانت تتم في السفر، ولذلك أورده الزهري عن عروة.

قوله (تأولت ما تأول عثمان) هذا فيه رد على من زعم أن عثمان إنما أتم لكونه تأهل بمكة، أو لأنه أمير المؤمنين وكل موضع له دار، أو لأنه عزم على الإقامة بمكة، أو لأنه استجد له أرضاً بمكة، أو لأنه كان يسبق الناس إلى مكة، لأن جميع ذلك متنف في حق عائشة وأكثره لادليل عليه بل هي ظنون ممن قالها، ويرد الأول أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسافر بزوجاته وقصر، والثاني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أولى بذلك، والثالث أن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام كما سيأتي تقريره في الكلام حديثاً على حديث العلاء بن الحضرمي في كتاب المغازي، والرابع والخامس لم ينقل فلا يكتفى بالتخصيص في ذلك، والأول وإن كان نقل وأخرجه أحمد والبيهقي من حديث عثمان وأنه لما صلى بمكة أربع ركعات أنكر الناس عليه فقال: إني تأملت بمكة لما قدمت وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «من تأهل ببلدة فإنه يصلي صلاة مقيم» فهذا الحديث لا يصح لأنه منقطع، وفي رواه من لا يحتج به، ويرده قول عروة: إن عائشة تأولت ما تأول عثمان، ولا جائز أن تتأهل عائشة أصلاً. فدل على وهن ذلك الخبر. ثم ظهر لي أنه يمكن أن يكون مراد عروة بقوله «كما تأول عثمان» التشبيه بعثمان في الإتمام بتأويل لا اتحاد وتأويلهما، ويقره أن الأسباب اختلفت في تأويل عثمان فتكاثر، بخلاف تأويل عائشة. وقد أخرج ابن جرير في

تفسير سورة النساء « إن عائشة كانت تصلي في السفر أربعاً ، فإذا احتجوا عليها تقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان في حرب وكان يخاف ، فهل تخافون أنتم ؟ » وقد قيل في تأويل عائشة إنما أتمت في سفرها إلى البصرة إلى قتال على والقصر عندها إنما يكون في سفر طاعة ، وهذان القولان باطلان لاسباب الثاني ، ولعل قول عائشة هذا هو السبب في حديث حارثة بن وهب الماضي قبل بيابين والمنقول أن سبب إتمام عثمان أنه كان يرى القصر مختصاً بمن كان شاخصاً سائراً ، وأما من أقام في مكان في أثناء سفره فله حكم المقيم فيتم ، والحجة فيه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال : لما قدم علينا معاوية حاجاً صلى بنا الظهر ركعتين بمكة ، ثم انصرف إلى دار الندوة ، فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقالا : لقد عبت أمر ابن عمك لأنه كان قد أتم الصلاة . قال : وكان عثمان حيث أتم الصلاة إذا قدم مكة صلى بها الظهر والعصر والعشاء أربعاً أربعاً ، ثم إذا خرج إلى منى وعرفة قصر الصلاة ، فإذا فرغ من الحج وأقام بمنى أتم الصلاة . وقال ابن بطال : الوجه الصحيح في ذلك أن عثمان وعائشة كانا يريان أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قصر لأنه أخذ باليسر من ذلك على أمته ، فأخذتا لأنفسهما بالشدة اهـ . وهذا رجحان جماعة من آخرهم القرطبي ، لكن الوجه الذي قبله أولى لتصريح الراوي بالسبب ، وأما ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أن عثمان إنما أتم الصلاة لأنه نوى الإقامة بعد الحج فهو مرسل ، وفيه نظر لأن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام كما سيأتي في الكلام على حديث العلاء بن الحضرمي في المغازي ، وصح عن عثمان أنه كان لا يودع النساء إلا على ظهر راحلته ، ويسرع الخروج خشية أن يرجع في هجرته . وثبت عن عثمان أنه قال لما حاصروه - وقال له المغيرة : اركب رواحك إلى مكة - قال : لن أفارق دار هجرتي . ومع هذا النظر في رواية معمر عن الزهري فقد روى أيوب عن الزهري ما يخالفه ، فروى الطحاوي وغيره من هذا الوجه عن الزهري قال : إنما صلى عثمان بمنى أربعاً لأن الأعراب كانوا كثروا في ذلك العام فأحب أن يعلمهم أن الصلاة أربع ، وروى البيهقي عن طريق عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عثمان أنه أتم بمنى ثم خطب فقال : إن القصر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ، ولكنه حدث طغام - يعني بفتح الطاء والمعجمة - فخفت أن يستنوا . وعن ابن جريح أن أعرابياً ناداه في منى : يا أمير المؤمنين ما زلت أصلها منذ رأيتك عام أول ركعتين . وهذه طرق يقوى بعضها بعضاً ، ولا مانع أن يكون هذا أصل سبب الإتمام ، وليس بمعارض للوجه الذي اخترته بل يقويه من حيث أن حالة الإقامة في أثناء السفر أقرب إلى قياس الإقامة المطلقة عليها بخلاف السائر ، وهذا ما أدى إليه اجتهاد عثمان . وأما عائشة فقد جاء عنها سبب الإتمام صريحاً ، وهو فيما أخرجه البيهقي عن طريق هشام بن عروة عن أبيه « أنها كانت تصلي في السفر أربعاً ، فقلت لها : لوصلت ركعتين ، فقالت : يا ابن أخي إنه لا يشق علي » إسناده صحيح ، وهو دال على أنها تأولت أن القصر رخصة ، وأن الإتمام لمن لا يشق عليه أفضل . ويدل على اختيار الجمهور ما رواه أبو يعلى والطبراني بإسناد جيد عن أبي هريرة أنه سافر مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر فكلهم كان يصلي ركعتين من حين يخرج من المدينة إلى مكة حتى يرجع إلى المدينة في السير وفي المقام بمكة . قال الكرماني ما ملخصه : تمسك الحنفية بحديث عائشة في أن الفرض في السفر أن يصلي الرباعية ركعتين ، وتعقب بأنه لو كان على ظاهره لما أتمت عائشة ، وعندهم العبرة بما رأى الراوي إذا عارض ما روى . ثم



ظاهر الحديث مخالف لظاهر القرآن لأنه يدل على أنها فرضت في الأصل ركعتين واستمرت في السفر ، وظاهر القرآن أنها كانت أربعاً فنقصت . ثم إن قولها « الصلاة » تم الخمس ، وهو مخصوص بخروج المغرب مطلقاً والصبح بعدم الزيادة فيها في الحضر قال : والعام إذا خص ضعفت دلالة حتى اختلف في بقاء الاحتجاج به .

### باب يُصَلِّي المغرب ثلاثاً في السَّفر

[١٠٩١] ١٠٦٥ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزُّهري قال أخبرني سالم عن عبد الله بن عمر قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه إذا أعجله السير في السَّفر يُؤخِّرُ المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء .

قال سالم : وكان عبد الله يفعلهُ إذا أعجله السير .

[الحديث ١٠٩١ - أطرافه في : ١٠٩٢ ، ١١٠٦ ، ١١٠٩ ، ١٦٦٨ ، ١٦٧٣ ، ١٨٠٥ ، ٣٠٠٠ .]

[١٠٩٢] ١٠٦٦ - وزاد الليث نا يونس عن ابن شهاب قال سالم : كان ابن عمر يجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة . قال سالم : وأخَّر ابن عمر المغرب ، وكان استصرخ على امرأته صفية بنت أبي عبيد فقلت له : الصلاة . فقال : سر . فقلت : الصلاة ، فقال : سر . حتى سار ميلين أو ثلاثة ثم نزل فصلَّى ، ثم قال : هكذا رأيت النبي صلى الله عليه إذا أعجله السير . وقال عبد الله : رأيت النبي صلى الله عليه إذا أعجله السير يقيم المغرب فيصلِّيها ثلاثاً ، ثم يسلم ، ثم قلماً يلبث حتى يقيم العشاء فيصلِّيها ركعتين ثم يسلم ولا يسبح بعد العشاء حتى يقوم من جوف الليل .

قوله ( باب يصلي المغرب ثلاثاً في السفر ) أي ولا يدخل القصر فيها ، ونقل ابن المنذر وغيره فيه الإجماع وأراد المصنف أن الأحاديث المطلقة في قول الراوى « كان يصلي في السفر ركعتين » محمولة على المقيدة بأن المغرب بخلاف ذلك ، وروى أحمد من طريق ثمامة بن شريح قال « خرجت إلى ابن عمر فقلت : ما صلاة المسافر ؟ قال ركعتين ركعتين ، إلا صلاة المغرب ثلاثاً » .

قوله ( إذا أعجله السير في السفر ) يخرج ما إذا أعجله السير في الحضر ، كأن يكون خارج البلد في بستان مثلاً .

قوله ( وزاد الليث حدثني يونس ) وصله الإسماعيلي بطوله عن القاسم بن زكريا عن ابن زنجويه عن إبراهيم بن هاني عن الرمادي كلاهما عن أبي صالح عن الليث به .

قوله ( وأخر ابن عمر المغرب وكان استصرخ على صفية بنت أبي عبيد ) هي أخت المختار الثقفي ، وقوله استصرخ بالضم أي استغث بصوت مرتفع ، وهو من الصراخ بالخاء المعجمة ، والمصرخ المغيث قال الله تعالى ﴿ ما أنا بمصرخكم ﴾ .

قوله ( فقلت له الصلاة ) بالنصب على الإغراء .

قوله ( فقلت له الصلاة ) فيه ما كانوا عليه من مراعاة أوقات العبادة ، وفي قوله « سر » جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب .

( تنبيه ) : ظاهر سياق المؤلف أن جميع ما بعد قوله « زاد الليث » ليس داخلا في رواية شعيب ، وليس كذلك فإنه أخرج رواية شعيب بعد ثمانية أبواب وفيها أكثر من ذلك ، وإنما الزيادة في قصة صفية وصنيع ابن عمر خاصة ، وفي التصريح بقوله « قال عبد الله رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم » فقط .

قوله ( حتى سار ميلين أو ثلاثة ) أخرجه المصنف في « باب السرعة في السير » من كتاب الجهاد من رواية أسلم مولى عمر قال « كنت مع عبد الله بن عمر بطريق مكة فبلغه عن صفية بنت أبي عبيد شدة وجع ، فأسرع السير حتى إذا كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب والعتمة جمع بينهما » فأفادت هذه الرواية تعيين السفر المذكور ووقت انتهاء السير والتصريح بالجمع بين الصلاتين ، وأفاد النسائي في رواية أنها كتبت إليه تعلمه بذلك ، ولمسلم نحوه من رواية نافع عن ابن عمر ، وفي رواية لأبي داود من هذا الوجه « فسار حتى غاب الشفق وتصوبت النجوم نزل فصلى الصلاتين جميعاً » وللنسائي من هذا الوجه « حتى إذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى الشفق فصلى بنا » فهذا محمول على أنها قصة أخرى ، ويدل عليه أن في أوله « خرجت مع ابن عمر في سفر يريد أرضاً له » وفي الأول أن ذلك كان بعد رجوعه من مكة ، فدل على التعدد .

قوله ( وقال عبد الله ) أي ابن عمر ( رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أعجله السير ) يؤخذ منه تقييد جواز التأخير بمن كان على ظهر سير ، وسيأتي الكلام عليه بعد ستة أبواب .

قوله ( يقيم المغرب ) كذا للحموي والأكثر بالقاف ، وهي موافقة للرواية الآتية ، وللمستملى والكشيب « يعتم » بعين مهملة ساكنة بعدها مثناة فوقانية مكسورة أي يدخل في العتمة ، ولكريمة « يؤخر » ، وفي الباب عن عمران بن حصين قال « ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا صلى ركعتين ، إلا المغرب صححه الترمذی ، وعن علي « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة السفر ركعتين إلا المغرب ثلاثاً » أخرجه البزار ، وفيه أيضاً عن خزيمة بن ثابت وجابر وغيرهما وعن عائشة كما تقدم في أول الصلاة .

### ب) صلاة التطوع على الدابة حيثما توجهت به

١٠٦٧ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا عبد الأعلى قال نا معمر عن الزهري عن عبد الله

[١٠٩٣]

ابن عامر عن أبيه قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته حيثما توجهت به .

[الحديث ١٠٩٣ - ١٠٩٧ ، ١١٠٤] .

١٠٦٨ - أخبرنا أبو نعيم قال نا شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن أن جابر

[١٠٩٤]

ابن عبد الله أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي التطوع وهو راكب في غير القبلة .

[١٠٩٥]

١٠٦٩ - حدثنا عبد الأعلى بن حماد قال نا وهيب قال نا موسى بن عتبة عن نافع قال : كان ابن عمر يصلي على راحلته ويوتر عليها ، ويخبر أن النبي صلى الله عليه كان يفعله .

**قوله ( باب صلاة التطوع على الدابة )** في رواية كريمة وأبى الوقت « على الدواب » بصيغة الجمع ، قال ابن رشيد : أورد فيه الصلاة على الراحلة فيمكن أن يكون ترجم بأعم ليلحق الحكم بالقياس ، ويمكن أن يستفاد ذلك من إطلاق حديث جابر المذكور في الباب اه . وقد تقدم في أبواب الوتر قول الزين ابن المنير : إنه ترجم بالدابة تنبيهاً على أن لا فرق بينها وبين البعير في الحكم إلى آخر كلامه ، وأشرنا هناك إلى ما ورد هنا بعد باب بلفظ « الدابة » .

**قوله ( حدثنا عبد الأعلى )** هو ابن عبد الأعلى .

**قوله ( عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه )** هو العنزي بفتح المهملة والنون بعدها زاي حاي ف آل الخطاب ، كان من المهاجرين الأولين ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الجنايز وآخر علقه في الصيام . وفي رواية عقيل عن ابن شهاب الآتية بعد باب أن عامر بن ربيعة أخبره .

**قوله ( يصلي على راحلته )** بين في رواية عقيل أن ذلك في غير المكتوبة ، وسيأتي بعد باب ، وكذا لمسلم من رواية يونس عن ابن شهاب بلفظ « السبعة » .

**قوله ( حيث توجهت به )** هو أعم من قول جابر « في غير القبلة » قال ابن التين : قوله « حيث توجهت به » مفهومه أنه يجلس عليها على هيئته التي يركبها عابها ويستقبل بوجهه ما استقبلته الراحلة ، فتقديره يصلي على راحلته التي له حيث توجهت به ، فعلى هذا يتعلق قوله « توجهت به » بقوله « يصلي » ، ويحتمل أن يتعلق بقوله « على راحلته » ، لكن يؤيد الأول الرواية الآتية يعنى رواية عقيل عن ابن شهاب بلفظ « وهو على الراحلة يسبح قبل أى وجه توجهت » .

**قوله ( حدثنا شيان )** هو النحوى ، ويحيى هو ابن أبى كثير ، ومحمد بن عبد الرحمن هو ابن ثوبان كما سنبينه بعد باب .

**قوله ( وهو راكب )** في الرواية الآتية « على راحلته نحو المشرق » وزاد « وإذا أراد أن يصلي المكتوبة نزل فاستقبل القبلة » . وبين في المغازى من طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر أن ذلك كان في غزوة أنمار ، وكانت أرضهم قبل المشرق لمن يخرج من المدينة ، فتكون القبلة على يسار القاصد إليهم . وزاد الترمذى من طريق أبى الزبير عن جابر بلفظ « فمجت وهو يصلي على راحلته نحو المشرق السجود أخفض من الركوع » .

**قوله ( كان ابن عمر يصلي على راحلته )** يعنى في السفر ، وصرح به في حديث الباب الذى بعده .

**قوله ( ويوتر عليها )** لا يعارض ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير « أن ابن عمر كان يصلي على الراحلة تطوعاً ، فإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر على الأرض » لأنه محمول على أنه فعل كلام .

الأمرين ، ويؤيد رواية الباب ما تقدم في أبواب الوتر أنه أنكر على سعيد بن يسار نزوله الأرض ليوتر ، وإنما أنكر عليه - مع كونه كان يفعله - لأنه أراد أن يبين له أن النزول ليس بحتم ، ويحتمل أن ينزل فعل ابن عمر على حالين : فحيث أوتر على الراحلة كان مجداً في السير ، وحيث نزل فأوتر على الأرض كان بخلاف ذلك .

### باب الإيماء على الدابة

[١٠٩٦] ١٠٧٠ - حدثنا موسى قال نا عبد العزيز بن مسلم قال نا عبد الله بن دينار: كان عبد الله ابن عمر يُصلي في السفر على راحلته أينما توجهت يوميء. وذكر عبد الله أن النبي صلى الله عليه كان يفعله.

قوله ( باب الإيماء على الدابة ) أى للركوع والسجود لمن لم يتمكن من ذلك ، وبهذا قال الجمهور، وروى أشهب عن مالك أن الذى يصلى على الدابة لا يسجد بل يوميئ .

قوله ( حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا عبد العزيز ) تقدم هذا الحديث في أبواب الوتر « باب الوتر في السفر » عن موسى هذا عن جويرية بن أسماء ، فكان لموسى فيه شيخين ، فإن الراوى عن ابن عمر في ذلك مغاير لهذا ، وزاد في رواية جويرية « يوميئ إيماء إلا الفرائض » قال ابن دقيق العيد : الحديث يدل على الإيماء مطلقاً في الركوع والسجود معاً ، والفقهاء قالوا : يكون الإيماء في السجود أخفض من الركوع ليكون البديل على وفق الأصل ، وليس في لفظ الحديث ما يثبت ولا ينفيه . قالت : إلا أنه وقع في حديث جابر عند الترمذى كما تقدم .

### باب ينزل للمكتوبة

[١٠٩٧] ١٠٧١ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عُقيل عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر ابن ربيعة أن عامر بن ربيعة أخبره قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وهو على الراحلة يُسبح ، يوميئ برأسه قبل أي وجه توجهه ، ولم يكن رسول الله صلى الله عليه يصنع ذلك في الصلاة المكتوبة. وقال الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب قال : قال سالم : كان عبد الله يُصلي على دابته من الليل وهو مُسافر ، ما يُبالي حيث كان وجهه . قال ابن عمر : وكان رسول الله صلى الله عليه عليه يُسبح على الراحلة قبل أي وجه توجهه ، ويوتر عليها ، غير أنه لا يُصلي عليها المكتوبة.

(١) الرقمان ١٠٩٧ و ١٠٩٨ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

[١٠٩٩] ١٠٧٢- فَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ نَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ قَالَ حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ .

قوله ( باب ينزل للمكتوبة ) أى لأجلها ، قال ابن بطال : أجمع العلماء على اشتراط ذلك ، وأنه لا يجوز لأحد أن يصلى الفريضة على الدابة من غير عذر ، حاشا ما ذكر فى صلاة شدة الخوف وذكر فيه حديث عامر بن ربيعة وقد تقدم قريباً .

قوله ( يسبح ) أى يصلى النافلة ، وقد تكرر فى الحديث كثيراً ، وسيأتى قريباً حديث عائشة « سبحة الضحى » والتسبيح حقيقة فى قول سبحانه الله ، فإذا أطلق على الصلاة فهو من باب إطلاق اسم البعض على الكل ، أو لأن المصلى منزله لله سبحانه وتعالى بإخلاص العبادة ، والتسبيح التنزيه فيكون من باب الملازمة وأما اختصاص ذلك بالنافلة فهو عرف شرعى والله أعلم .

قوله ( وقال الليث ) وصله الإسماعيلي بالإسنادين المذكورين قبل بيايين .

قوله ( حدثنا هشام ) هو الدستوائى ، ويحيى هو ابن أبى كثير . قال الملهب : هذه الأحاديث تخص قوله تعالى ﴿ وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ وتبين أن قوله تعالى ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَهُوَ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ فى النافلة ، وقد أخذ بمضمون هذه الأحاديث فقهاء الأمصار ، إلا أن أحمد وأبا ثور كانا يستحبان أن يستقبل القبلة بالتكبير حال ابتداء الصلاة ، والحجة لذلك حديث الجارود بن أبى سبرة عن أنس « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يتطوع فى السفر استقبل بناقته القبلة ثم صلى حيث وجهت ركابه أخرجه أبو داود وأحمد والدارقطنى ، واختلفوا فى الصلاة على الدواب فى السفر الذى لا تقصر فيه الصلاة فذهب الجمهور إلى جواز ذلك فى كل سفر ، غير مالك فخصه بالسفر الذى تقصر فيه الصلاة ، قال الطبرى : لا أعلم أحداً وافقه على ذلك . قلت : ولم يتفق على ذلك عنه ، وحجته أن هذه الأحاديث إنما وردت فى أسفاره صلى الله عليه وسلم ، ولم يتقل عنه أنه سافر سفراً قصيراً فصنع ذلك ، وحجة الجمهور مطلق الأخبار فى ذلك ، واحتج الطبرى للجمهور من طريق النظر أن الله تعالى جعل التيمم رخصة للمريض والمسافر ، وقد أجمعوا على أن من كان خارج المصر على ميل أو أقل ونبته العود إلى منزله لا إلى سفر آخر ولم يجد ماء أنه يجوز له التيمم ، وقال : فكما جاز له التيمم فى هذا القدر جاز له النفل على الدابة لاشتراكهما فى الرخصة . وكان السر فيما ذكر تيسير تحصيل النوافل على العباد وتكثيرها تعظيماً لأجورهم رحمة من الله بهم . وقد طرد أبو يوسف ومن وافقه التوسعة فى ذلك فجوزه فى الحضر أيضاً ، وقال به من الشافعية أبو سعيد الاصطخرى ، واستدل بقوله « حيث كان وجهه » على أن جهة الطريق تكون بدلاً عن القبلة حتى لا يجوز الانحراف عنها عامداً قاصداً لغير حاجة المسير إلا إن كان سائراً فى غير جهة القبلة فانحرف إلى جهة القبلة فإن ذلك لا يضره على الصحيح ، واستدل به على أن الوتر غير واجب عليه صلى الله عليه وسلم لإيقاعه إياه على الرحلة كما تقدم البحث فيه فى « باب الوتر فى السفر » من أبواب الوتر ، واستنبط من دليل التنفل للراكب جواز التنفل للماشى ، ومنعه مالك مع أنه أجاز له لراكب السفينة .

### باب صلاة التطوع على الحمار

١٠٧٣- حدثنا أحمد بن سعيد قال نا حبان قال نا همام قال أنا أنس بن سيرين قال : [١١٠٠]

استقبلنا أنساً حين قدم من الشام ، فلقيناه بعين التمر ، فرأيتُهُ يُصَلِّي على حمارٍ ووجهه من ذا الجانب - يعني عن يسار القبلة - فقلتُ : رأيتُكَ تُصَلِّي لغير القبلة ؟ فقال : لولا أني رأيتُ رسول الله صلى الله عليه فعله لم أفعله .

رواه ابن طهمان عن حجاج عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه .

**قوله ( باب صلاة التطوع على الحمار )** قال ابن رشيد مقصوده أنه لا يشترط في التطوع على الدابة أن تكون الدابة طاهرة الفضلات ، بل الباب في المركوبات واحد بشرط أن لا يماس النجاسة . وقال ابن دقيق العيد : يؤخذ من هذا الحديث طهارة عرق الحمار ، لأن ملابسته مع التحرز منه متعذر لاسيما إذا طال الزمان في ركوبه واحتمل العرق .

**قوله ( حدثنا حبان )** بفتح المهملة وبالموحدة هو ابن هلال .

**قوله ( استقبلنا أنس بن مالك )** بسكون اللام .

**قوله ( حين قدم من الشام )** كان أنس قد توجه إلى الشام يشكو من الحجاج ، وقد ذكرت طرفاً من ذلك في أوائل كتاب الصلاة ، ووقع في رواية مسلم « حين قدم الشام » وغاطوه لأن أنس بن سيرين إنما تلقاه لما رجع من الشام فخرج ابن سيرين من البصرة ليتلقاه . ويمكن توجيهه بأن يكون المراد بقوله حين قدم الشام مجرد ذكر الوقت الذي وقع له فيه ذلك كما تقول فعلت كذا لما حججت ، قال النووي : رواية مسلم صحيحة ومعناه تلقيناه في رجوعه حين قدم الشام .

**قوله ( فلقيناه بعين التمر )** هو موضع بطريق العراق مما يلي الشام وكانت به وقعة شهيرة في آخر خلافة أبي بكر بين خالد بن الوليد والأعاجم ، ووجد بها غلماناً من العرب كانوا رهناً تحت يد كسرى منهم جد الكلبي المفسر وحمزان مولى عثمان وسيرين مولى أنس .

**قوله ( رأيتك تصلّي لغير القبلة )** فيه إشعار بأنه لم ينكر الصلاة على الحمار ولا غير ذلك من هيئة أنس في ذلك ، وإنما أنكر عدم استقبال القبلة فقط ، وفي قول أنس « لولا أني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعله » يعني ترك استقبال القبلة للمتفل على الدابة ، وهل يؤخذ منه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمار ؟ فيه احتمال ، وقد نازع في ذلك الإسماعيلي فقال : خبر أنس إنما هو في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم راكباً تطوعاً لغير القبلة ، فأفراد الترجمة في الحمار من جهة السنة لا وجه له عندى اه . وقد روى السراج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو ذاهب إلى خيبر إسناده حسن ، وله شاهد عند مسلم من طريق عمرو بن يحيى المازني عن سعيد بن يسار

عن ابن عمر « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو متوجه إلى خير » فهذا يرجح الاحتمال الذي أشار إليه البخاري .

( فائدة ) : لم يبين في هذه الرواية كيفية صلاة أنس ، وذكره في الموطأ عن يحيى بن سعيد قال « رأيت أنساً وهو يصلي على حمار وهو متوجه إلى غير القبلة يركع ويسجد إيماء من غير أن يضع جبهته على شيء » .

قوله ( ورواه إبراهيم بن طهمان عن حجاج ) يعني ابن حجاج الباهلي ، ولم يسق المصنف المتن ولا وقفنا عليه موصولا من طريق إبراهيم ، نعم وقع عند السراج من طريق عمرو بن عامر عن الحجاج ابن الحجاج بلفظ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي على ناقته حيث توجهت به » فعلى هذا كان أنساً قاس الصلاة على الراحلة بالصلاة على الحمار ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما مضى أن من صلى على موضع فيه نجاسة لا يباشرها بشيء منه أن صلاته صحيحة ، لأن الدابة لا تخلو من نجاسة ولو على منفذها . وفيه الرجوع إلى أفعاله كالرجوع إلى أقواله من غير عرصة للاعتراض عليه . وفيه تأني المسافر ، وسؤال التلميذ شيخه عن مستند فعله والجواب بالدليل ، وفيه التلطف في السؤال ، والعمل بالإشارة لقوله « من ذا الجانب » .

### باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلوات وقبلها

[١١٠١] ١٠٧٤ - حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال حدثني عمر بن محمد أن حفص بن عاصم حدثه قال : سافر ابن عمر فقال : صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فلم أره يسبح في السفر ، وقال الله : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ .  
[الحديث ١١٠١ - طرفه في : ١١٠٢] .

[١١٠٢] ١٠٧٥ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن عيسى بن حفص بن عاصم قال حدثني أبي أنه سمع ابن عمر يقول : صحبت النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان لا يزيد في السفر على ركعتين ، وأبابكر وعمر وعثمان كذلك .

قوله ( باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة ) زاد الحموي في روايته « وقبلها » والأرجح رواية الأكثر لما سيأتى في الباب الذي بعده ، وقد تقدم شيء من مباحث هذا الباب في أبواب الوتر ، والمقصود هنا بيان أن مطلق قول ابن عمر « صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فلم أره يسبح في السفر » أي يتنفل الرواتب التي قبل الفريضة وبعدها ، وذلك مستفاد من قوله في الرواية الثانية « وكان لا يزيد في السفر على ركعتين » قال ابن دقيق العيد : وهذا اللفظ يحتمل أن يريد أن لا يزيد في عدد ركعات الفرض فيكون كناية عن نفي الإتمام ، والمراد به الإخبار عن المداومة على القصر ، ويحتمل أن يريد لا يزيد نفلا ، ويمكن أن يريد ما هو

أعم من ذلك . قلت : ويدل على هذا الثاني رواية مسلم من الوجه الثاني الذي أخرجه المصنف ولفظه : « صحبت ابن عمر في طريق مكة فصلى لنا الظهر ركعتين ، ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء رحله وجلسنا معه ، فحانت منه التفاتة فرأى ناساً قياماً فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ قلت : يسبحون . قال : لو كنت مسبحاً لأتممت » فذكر المرفوع كما ساقه المصنف . قال النووي : أجابوا عن قول ابن عمر هذا بأن الفريضة محتمة ، فلو شرعت تامة لبحتم إتمامها ، وأما النافلة فهي إلى خيرة المصلي ، فطريق الرفق به أن تكون مشروعة ويغير فيها اه . وتعقب بأن مراد ابن عمر بقوله « لو كنت مسبحاً لأتممت » يعني أنه لو كان غيراً بين الإتمام وصلاة الراتبة لكان الإتمام أحب إليه ، لكنه فهم من القصر التخفيف ، فلذلك كان لا يصلي الراتبة ولا يتم . قوله ( حدثني عمر بن محمد ) هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر ، وحفص هو ابن عاصم أي ابن عمر ابن الخطاب ، ويحيى شيخ مسدد هو القطان .

قوله ( وأبا بكر ) معطوف على قوله « صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( وعمر وعثمان ) أي أنه ( كذلك ) صحبهم ، وكانوا لا يزيدون في السفر على ركعتين ، وفي ذكر عثمان إشكال لأنه كان في آخر أمره يتم الصلاة كما تقدم تقريباً ، فيحمل على الغالب . أو المراد به أنه كان لا يتنفل في أول أمره ولا في آخره ، وأنه إنما كان يتم إذا كان نازلاً ، وأما إذا كان سائراً فيقصر ، فلذلك قيده في هذه الرواية بالسفر ، وهذا أولى لما تقدم تقريره في الكلام على تأويل عثمان .

**باب من تطوع في السفر في غير دبر الصلوات وقبلها**

وركع النبي صلى الله عليه في السفر ركعتي الفجر .

١٠٧٦ - حدثنا حفص بن عمر قال نا شعبة عن عمرو عن ابن أبي ليلى قال : ما أخبرنا أحد أنه رأى النبي صلى الله عليه صلى الضحى غير أم هانئ ، وذكرت أن النبي صلى الله عليه يوم فتح مكة اغتسل في بيته ف صلى ثمان ركعات ، فما رأيته صلى صلاة أخف منها ، غير أنه يتم الركوع والسجود . [١١٠٣]

[الحديث ١١٠٣ - طرفاه في : ١١٧٦ ، ٤٢٩٢] .

١٠٧٧ - وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال حدثني عبد الله بن عامر أن أباه أخبره أنه رأى رسول الله صلى الله عليه صلى السبحة بالليل في السفر على ظهر راحلته حيث توجهت . [١١٠٤]

١٠٧٨ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه ، يوميء برأسه . وكان ابن عمر يفعلهُ . [١١٠٥]



**قوله ( باب من تطوع في السفر في غير دبر الصلاة )** هذا مشعر بأن نفي التطوع في السفر محمول على ما بعد الصلاة خاصة فلا يتناول ما قبلها ولا ما لا تعلق له بها من النوافل المطلقة كالتهجد والوتر والضحي وغير ذلك ، والفرق بين ما قبلها وما بعدها أن التطوع قبلها لا يظن أنه منها لأنه ينفصل عنها بالإقامة وانتظار الإمام غالباً ونحو ذلك ، بخلاف ما بعدها فإنه في الغالب يتصل بها فقد يظن أنه منها .

**( فائدة ) :** نقل النوى تبعاً لغيره أن العلماء اختلفوا في التنفل في السفر على ثلاثة أقوال : المنع مطلقاً ، والجواز مطلقاً ، والفرق بين الرواتب والمطلقة ، وهو مذهب ابن عمر كما أخرجه ابن أبي شبة بإسناد صحيح عن مجاهد قال « صحبت ابن عمر من المدينة إلى مكة ، وكان يصلي تطوعاً على دابته حينما توجهت به ، فإذا كانت الفريضة نزل فصلى » . وأغفلوا قولاً رابعاً وهو الفرق بين الليل والنهار في المطلقة ، وخامساً وهو ما فرغنا من تقريره .

**قوله ( وركع النبي صلى الله عليه وسلم في السفر ركعتي الفجر )** قالت : ورد ذلك في حديث أبي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن صلاة الصبح فيه « ثم صلى ركعتين قبل الصبح ثم صلى الصبح كما كان يصلي » وله من حديث أبي هريرة في هذه القصة أيضاً « ثم دعا بماء فتوضأ ثم صلى بركعتين - أى ركعتين - ثم أقيمت الصلاة فصلى صلاة الغداة » الحديث . ولابن خزيمة والدارقطني من طريق سعيد بن المسيب عن بلال في هذه القصة « فأمر بلالاً فأذن ، ثم توضأ فصلوا ركعتين ، ثم صلوا الغداة » ونحوه للدارقطني من طريق الحسن بن عمران بن حصين ، قال صاحب الهدى : لم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها في السفر ، إلا ما كان من سنة الفجر . قلت : ويرد على إطلاقه ما رواه أبو داود والترمذي من حديث البراء بن عازب قال « سافرت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر سفراً فلم أره ترك ركعتين إذا زاغت الشمس قبل الظهر » وكأنه لم يثبت عنده ، لكن الترمذي استغربه ونقل عن البخاري أنه رآه حسناً ، وقد حملة بعض العلماء على سنة الزوال لا على الراتبة قبل الظهر ، والله أعلم .

**قوله ( ما أخبرنا أحد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى غير أم هانئ )** هذا لا يدل على نفي الوقوع ، لأن عبد الرحمن بن أبي ليلى إنما نفي ذلك عن نفسه ، وأما قول ابن بطلال : لا حجة في قول ابن أبي ليلى ، وترد عليه الأحاديث الواردة في أنه صلى الضحى وأمر بها ، ثم ذكر منها جملة ، فلا يرد على ابن أبي ليلى شيء منها ، وسيأتي الكلام على صلاة الضحى في باب مفرد في أبواب التطوع ، والمقصود هنا أنه صلى الله عليه وسلم صلاها يوم فتح مكة ، وقد تقدم في حديث ابن عباس أنه كان حينئذ يقصر الصلاة المكتوبة ، وكان حكمه حكم المسافر .

**قوله ( وقال الليث حدثني يونس )** قد تقدم قبل بيابين موصولاً من رواية الليث عن عقيل ، ولكن لفظ الروایتين مختلف ، ورواية يونس هذه وصلها الذهلي في الزهريات عن أبي صالح عنه .

**قوله ( يوتئ برأسه )** هو تفسير لقوله « يسبح » أى يصلي لإيماء ، وقد تقدم في « باب الإيماء على الدابة » من وجه آخر عن ابن عمر ، لكن هناك ذكره موقوفاً ثم عقبه بالمرفوع ، وهذا ذكره مرفوعاً ثم عقبه بالموقوف ، وفائدة ذلك مع أن الحجة قائمة بالمرفوع أن يبين أن العمل استمر على ذلك ولم يتطرق

إليه نسخ ولا معارض ولا راجح ، وقد اشتملت أحاديث الباب على أنواع ما يتطوع به سوى الراتبة التي بعد المكتوبة ، فالأول لما قبل المكتوبة ، والثاني لما له وقت مخصوص من النوافل كالضحى ، والثالث لصلاة الليل ، والرابع لمطلق النوافل . وقد جمع ابن بطال بين ما اختلف عن ابن عمر في ذلك بأنه كان يمنع التنفل على الأرض ويقول به على الدابة . وقال النووي تبعاً لغيره : لعل النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر ، أو لعله تركها في بعض الأوقات لبيان الجواز اهـ . وما جمعنا به تهماً للبخارى فيما يظهر أظهر ، والله أعلم .

### باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء

[١١٠٦] ١٠٧٩- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال سمعت الزهري عن سالم عن أبيه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين المغرب والعشاء إذا جد به السير .

[١١٠٧] ١٠٨٠- وقال إبراهيم بن طهمان عن حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاة الظهر والعصر إذا كان على ظهر سير ، ويجمع بين المغرب والعشاء .

[١١٠٨] ١٠٨١- وعن حسين بن يحيى بن أبي كثير عن حفص بن عبيد الله بن أنس عن أنس بن مالك : كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاة المغرب والعشاء في السفر . وتابعه علي بن المبارك عن يحيى بن حفص عن أنس جمع النبي صلى الله عليه وسلم عليه . [الحديث ١١٠٨ - طرفه في : ١١١٠] .

قوله ( باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء ) أورد فيه ثلاثة أحاديث : حديث ابن عمر وهو مقيد بما إذا جد السير ، وحديث ابن عباس وهو مقيد بما إذا كان سائراً ، وحديث أنس وهو مطلق . واستعمل المصنف الترجمة مطلقة إشارة إلى العمل بالمطلق لأن المقيد فرد من أفراد ، وكأنه رأى جواز الجمع بالسفر سواء كان سائراً أم لا ، وسواء كان سيره مجداً أم لا ، وهذا مما وقع فيه الاختلاف بين أهل العلم ، فقال بالإطلاق كثير من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد وإسحق وأشهب ، وقال قوم : لا يجوز الجمع مطلقاً إلا بعرفة ومزدلفة وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه ، ووقع عند النووي أن الصحابين خالفه شيخهما ، ورد عليه السروجي في شرح الهداية وهو أعرف بمذهبه ، وسيأتي الكلام على الجمع بعرفة في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وأجابوا عما ورد من الأخبار في ذلك بأن الذي وقع جمع صوري ، وهو أنه أخر المغرب مثلاً إلى آخر وقتها وعجل العشاء في أول وقتها . وتعبه الخطابي وغيره بأن الجمع رخصة ، فلو كان على ما ذكره لكان أعظم ضيقاً من الإتيان بكل صلاة في وقتها ، لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدركه أكثر الخاصة فضلاً عن العامة . ومن الدليل على أن

لجمع وخصه قول ابن عباس « أراد أن لا يخرج أمته » أخرجه مسلم ، وأيضاً فإن الأخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت إحدى الصلاتين كما سيأتي في الباب الذي يليه ، وذلك هو المتبادر إلى الفهم من لفظ الجمع ، ومما يرد الحمل على الجمع الصوري تجمع التقديم الآتي ذكره بعد باب ، وقيل يختص الجمع بمن يجد في السير . قاله الليث ، وهو القول المشهور عن مالك ، وقيل يختص بالمسافر دون النازل وهو قول ابن حبيب ، وقيل يختص بمن له عذر حكى عن الأوزاعي ، وقيل يجوز جمع التأخير دون التقديم وهو مروى عن مالك وأحمد واختاره ابن حزم .

( تنبيه ) : أورد المصنف في أبواب التقصير أبواب الجمع لأنه تقصير بالنسبة إلى الزمان ، ثم أبواب صلاة المعذور قاعداً لأنه تقصير بالنسبة إلى بعض صور الأفعال ، ويجمع الجميع الرخصة للمعذور . قوله في حديث ابن عمر ( جلد به السير ) أى اشتد . قاله صاحب المحكم . وقال عياض : جلد به السير أسرع ، كذا قال : وكأنه نسب الإسراع إلى السير توسعاً .

قوله ( وقال إبراهيم بن طهمان ) وصله البيهقي من طريق محمد بن عبدوس عن أحمد بن حفص النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم المذكور بسنده المذكور إلى ابن عباس بألفظه .

قوله ( على ظهر سير ) كذا للأكثر بالإضافة ، وفي رواية الكشميني « على ظهر » بالتنوين « سير » بلفظ المضارع بتحتانية مفتوحة في أوله ، قال الطيبي : الظاهر في قوله « ظهر سير » للتأكيد كقوله الصدقة عن ظهر غني ، ولفظ الظهر يقع في مثل هذا اتساعاً للكلام كأن السير كان مستنداً إلى ظهر قوى من المطى مثلاً . وقال غيره : جعل للسير ظهر لأن الراكب ما دام سائراً فكأنه راكب ظهر . قلت : وفيه جناس التحريف بين الظهر والظهر ، واستدل به على جواز جمع التأخير ، وأما جمع التقديم فسيأتي الكلام عليه بعد باب .

قوله ( وعن حسين ) هو معطوف على الذي قبله والتقدير : وقال إبراهيم بن طهمان عن حسين عن يحيى عن حفص ، وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج ، ويحتمل أن يكون علقه عن حسين لا بقيد من رواية إبراهيم بن طهمان عنه .

قوله ( تابعه على بن المبارك وحرب ) أى ابن شداد ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير ( عن حفص ) أى تابعاً حسيناً فأما متابعة على بن المبارك فوصلها أبو نعيم في المستخرج من طريق عثمان بن عمر بن فارس عنه ، وأما متابعة حرب فوصلها المصنف في آخر الباب الذي بعده ، وقد تابعهم معمر عند أحمد وأبان بن يزيد عند الطحاوي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير .

ب) هل يؤذن أو يُقيم ، إذا جمع بين المغرب والعشاء ؟

١٠٨٢ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر قال : رأيت النبي صلى الله عليه إذا أعجله السير في السفر يؤخر صلاة المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء . قال سالم : وكان عبد الله بن عمر يفعلها إذا أعجله السير ، يقيم [١١٠٩]

المغرب فيصليها ثلاثاً ثم يسلم، ثم قلماً يلبث حتى يقيم العشاء فيصليها ركعتين ثم يسلم، ولا يسبح بينهما بركة ولا بعد العشاء بسجدة حتى يقوم من جوف الليل.

[١١١٠] ١٠٨٣ - حدثني إسحاق قال أنا عبد الصمد قال نا حرب قال نا يحيى قال نا حفص ابن عبيد الله بن أنس أن أنساً حدثه أن رسول الله صلى الله عليه كان يجمع بين هاتين الصلاتين في السفر، يعني المغرب والعشاء.

قوله (باب هل يؤذن أو يقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء) ؟ قال ابن رشيد : ليس في حديثي الباب تنصيص على الأذان ، لكن في حديث ابن عمر منهما « يقيم المغرب فيصليها » ولم يرد بالإقامة نفس الأذان وإنما أراد يقيم للمغرب ، فعلى هذا فكأن مراده بالترجمة : هل يؤذن أو يقتصر على الإقامة ، وجعل حديث أنس مفسراً بحديث ابن عمر ، لأن في حديث ابن عمر حكماً زئداً اه . ولعل المصنف أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق حديث ابن عمر ، ففي الدارقطني من طريق عمر بن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر في قصة جمعه بين المغرب والعشاء « فنزل فأقام الصلاة ، وكان لا ينادى بشيء من الصلاة في السفر ، فقام فجمع بين المغرب والعشاء ثم رفع » الحديث . وقال الكرماني : لعل الراوى لما أطلق لفظ الصلاة استفيد منه أن المراد بها التامة بأركانها وشرائطها وسننها ومن جملتها الأذان والإقامة ، وسبقه ابن بطلال إلى نحو ذلك .

قوله ( يؤخر صلاة المغرب ) لم يعين غاية التأخير ، وبينه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بأنه بعد أن يغيب الشفق ، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن أيوب وموسى بن عقبة عن نافع « فأخر المغرب بعد ذهاب الشفق حتى ذهب هوى من الليل » وللمصنف في الجهاد من طريق أسلم مولى عمر عن ابن عمر في هذه القصة « حتى كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب والعشاء جمعاً بينهما » . ولأبى داود من طريق ربيعة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر في هذه القصة « فصار حتى غاب الشفق وتصوبت النجوم نزل فصلى الصلاتين جمعاً » وجاءت عن ابن عمر روايات أخرى « أنه صلى المغرب في آخر الشفق ، ثم أقام الصلاة وقد توارى الشفق ، فصلى العشاء » أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر عن نافع ، ولا تعارض بينه وبين ما سبق لأنه كان في واقعة أخرى .

قوله ( ثم قلماً يلبث حتى يقيم العشاء ) فيه إثبات للث قليل ، وذلك نحو ما وقع في الجمع بمزدلفة من إناخة الرواحل ، ويدل عليه ما تقدم من الطرق التي فيها جمع بينهما وصلاهما جميعاً ، وفيه حجة على من حمل أحاديث الجمع على الجمع الصورى ، قال إمام الحرمين : ثبت في الجمع أحاديث نصوص لا يتطرق إليها تأويل ، ودليله من حيث المعنى الاستنباط من الجمع بعرفة ومزدلفة ، فإن سببه احتياج الحاج إليه لاشتغاله بمناسكهم ، وهذا المعنى موجود في كل الأسفار ولم تتقيد الرخص بالقصر والقطر بالنسك ، إلى أن قال : ولا يخفى على منصف أن الجمع أرفق من القصر ، فإن القائم إلى الصلاة لا يشق عليه

ركعتان يضمهما إلى ركعتيه ، ورفق الجمع واضح لمشقة الزول على المسافر ، واحتج به من قال باختصاص الجمع لمن جد به السير ، وسيأتي ذلك في الباب الذي بعده .

قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، ومال أبو على الجبائي إلى أنه إسحق بن منصور ، وقد تقدم الكلام على حديث أنس في الباب الذي قبله .

### باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس

فيه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه .

[١١١١] ١٠٨٤- نا حسان الواسطي قال نا الفضل بن فضالة عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس

ابن مالك قال : كان رسول الله صلى الله عليه إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم يجمع بينهما ، فإذا زاغت صلى الظهر ثم ركب .

[الحديث ١١١١- طرفه في: ١١١٢] .

قوله ( باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس ) في هذا إشارة إلى أن جمع التأخير عند المصنف يختص بمن ارتحل قبل أن يدخل وقت الظهر .

قوله ( فيه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ) يشير إلى حديثه الماضي قبل باب ، فإنه قيد الجمع فيه بما إذا كان على ظهر السير ، ولا قائل بأنه يصلحها وهو راكب فتعين أن المراد به جمع التأخير ، ويؤيده رواية يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده من طريق مقسم عن ابن عباس ففيها التصريح بذلك وإن كان في إسناده مقال ، لكنه يصلح للمتابعة .

قوله ( حدثنا حسان الواسطي ) هو ابن عبد الله بن سهل الكندي المصري ، كان أبوه واسطياً فقدم مصر فولد بها حسان المذكور واستمر بها إلى أن مات .

قوله ( حدثنا الفضل بن فضالة ) بفتح الفاء بعدها معجمة خفيفة ، من ثقات المصريين . وفي الرواية حسان الواسطي آخر لكنه حسان بن حسان يروي عن شعبة وغيره ضعفه الدارقطني ، ووهم بعض الناس فزعم أنه شيخ البخاري هنا وليس كذلك فإنه ليست له رواية عن المصريين .

قوله ( تزيغ ) بزاي ومعجمة أى تميل ، وزاغت مالت ، وذلك إذا قام النوى .

قوله ( ثم يجمع بينهما ) أى في وقت العصر ، وفي رواية قتبية عن الفضل في الباب الذي بعده « ثم نزل فجمع بينهما » ولمسلم من رواية جابر بن إسماعيل عن عقيل « يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء حين يغيب الشفق » ، وله من رواية شعبة عن عقيل : « حتى يدخل أول وقت العصر ، ثم يجمع بينهما » .

قوله ( إذا زاغت ) أى قبل أن يرتحل كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده .

ب) إذا ارتحل بعدما زاغت الشمس صلى الظهر ثم ركب

١٠٨٥ - حدثني قتيبة قال نا المفضل بن فضالة عن عقيـل عن ابن شهاب عن أنس ابن مالك قال : كان رسول الله صلى الله عليه إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم نزل فجمع بينهما ، فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب .

قوله ( باب إذا ارتحل بعد ما زاغت الشمس صلى الظهر ثم ركب ) أورد فيه حديث أنس المذكور قبله وفيه « فإذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب » كذا فيه الظهر فقط ، وهو المحفوظ عن عقيـل في الكتب المشهورة ، ومقتضاه أنه كان لا يجمع بين الصلاتين إلا في وقت الثانية منهما ، وبه احتج من أبي جمع التقديم كما تقدم ، ولكن روى إسحق بن راهويه هذا الحديث عن شبابة فقال « كان إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم ارتحل » أخرجه الإسماعيلي ، وأعلـ بتفرد إسحق بذلك عن شبابة ثم تفرد جعفر الفريابي به عن إسحق ، وليس ذلك بقادح فإنهما إمامان حافظان . وقد وقع نظيره في « الأربعين » للحاكم قال « حدثنا محمد بن يعقوب هو الأصم حدثنا محمد بن إسحق الصغاني هو أحد شيوخ مسلم قال حدثنا محمد بن عبد الله الواسطي » فذكر الحديث وفيه « فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر والعصر ثم ركب » قال الحافظ صلاح الدين العلائي : هكذا وجدته بعد التبع في نسخ كثيرة من الأربعين بزيادة العصر ، وسند هذه الزيادة جيد . انتهى . قلت : وهي متابعة قوية لرواية إسحق بن راهويه إن كانت ثابتة ، لكن في ثبوتها نظر ، لأن البيهقي أخرج هذا الحديث عن الحاكم بهذا الإسناد مقروناً برواية أبي داود عن قتيبة وقال : إن لفظهما سواء ، إلا أن في رواية قتيبة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية حسان « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم » والمشهور في جمع التقديم ما أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد وابن حبان من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل ، وقد أعاه جماعة من أئمة الحديث بتفرد قتيبة عن الليث ، وأشار البخاري إلى أن بعض الضعفاء أدخله على قتيبة ، حكاه الحاكم في « علوم الحديث » ، وله طريق أخرى عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود من رواية هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل ، وهشام مختلف فيه وقد خالفه الحافظ من أصحاب أبي الزبير كمالك والثوري وقره بن خالد وغيرهم فلم يذكروا في روايتهم جمع التقديم ، وورد في جمع التقديم حديث آخر عن ابن عباس أخرجه أحمد وذكره أبو داود تعليقاً والترمذي في بعض الروايات عنه وفي إسناده حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف ، لكن له شواهد من طريق حماد عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس لا أعلمه إلا مرفوعاً « أنه كان إذا نزل منزلاً في السفر فأعجبه أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر ثم يرتحل ، فإذا لم يتبأ له المنزل مد في السير فسار حتى ينزل فيجمع بين الظهر والعصر » أخرجه البيهقي ورجاله ثقات ، إلا أنه مشكوك في رفعه ، والمحفوظ أنه موقوف . وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر مجزوماً بوقفه على ابن عباس ولفظه « إذا كنتم سائرين » فذكر نحوه . وفي حديث أنس استحباب التفرقة في حال الجمع بين ما إذا كان سائراً أو نازلاً ، وقد استدل به على اختصاص الجمع بمن جد به السير ، لكن وقع التصريح في حديث معاذ بن جبل في الموطأ ولفظه « أن النبي صلى الله عليه وسلم أخر الصلاة في

غزوة تبوك ، ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعاً ، ثم دخل ، ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جمعاً . قال الشافعي في « الأم » . قوله « دخل ثم خرج » لا يكون إلا وهو نازل ، فللمسافر أن يجمع نازلاً ومسافراً . وقال ابن عبد البر : في هذا أوضح دليل على الرد على من قال لا يجمع إلا من جدد به السير ، وهو قاطع للالتباس . انتهى . وحكى عياض أن بعضهم أول قوله « ثم دخل » أى في الطريق مسافراً « ثم خرج » أى عن الطريق للصلاة ، ثم استبعده ، ولا شك في بعده ، وكأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لبيان الجواز ، وكان أكثر حادته ما دل عليه حديث أنس والله أعلم . ومن ثم قال الشافعية : ترك الجمع أفضل وعن مالك رواية أنه مكروه ، وفي هذه الأحاديث تخصيص لحديث الأوقات التي بينها جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم وبينها النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي حيث قال في آخرها « الوقت ما بين هذين » وقد تقدمت الإشارة إليه في المواقيت .

( نبيه ) : تقدم الكلام على الجمع بين الصلاتين بعذر المطر أو المرض أو الحاجة في الحضر في المواقيت في « باب وقت الظهر » وفي « باب وقت المغرب » .

## باب

### صلاة القاعد

[١١١٣] ١٠٨٦ - حدثني قتيبة عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك ، فصلّى جالساً وصلّى وراءه قوم قياماً ، فأشار إليهم أن اجلسوا . فلما انصرف قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا » .

[١١١٤] ١٠٨٧ - حدثنا أبو نعيم قال نا ابن عيينة عن الزهري عن أنس قال : سقط رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرس فخذه - أو فجحش - شقه الأيمن ، فدخلنا عليه نعوذ ، فحضرت الصلاة فصلّى قاعداً فصلّينا قعوداً وقال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : اللهم ربنا ولك الحمد » .

[١١١٥] ١٠٨٨ - حدثنا إسحاق بن منصور قال أنا روح بن عبادة قال أنا حسين عن عبد الله ابن بريدة عن عمران بن حصين أنه سأل نبي الله صلى الله عليه وسلم عليه ... ح .

ونا إسحاق قال أنا عبد الصمد قال سمعت أبي حدثنا الحسين عن ابن بريدة قال حدثني عمران بن حصين - وكان مبسوراً - : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل قاعداً

فقال : « إن صلى قائماً فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ، ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد » .

[الحديث ١١١٥ - طرفاه في : ١١١٦ ، ١١١٧] .

**قوله ( باب صلاة القاعد )** قال ابن رشيد : أطلق الترجمة ، فيحتمل أن يريد صلاة القاعد العذر إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً . ويؤيده أن أحاديث الباب دالة على التقييد بالعذر ويحتمل أن يريد مطلقاً لعذر ولغير عذر ليبين أن ذلك جائز ، إلا ما دل الإجماع على منعه وهو صلاة الفريضة للصحيح قاعداً اهـ .  
**قوله ( وهو شاك )** بالتنوين مخففاً من الشكاية ، وقد تقدم الكلام عليه موضحاً في أبواب الإمامة ، وكذا على حديث أنس ، وفيه بيان سبب الشكاية وهما في صلاة الفرض بلا خلاف ، وأما حديث عمران ففيه احتمال سند كره .

**قوله ( أخبرنا حسين )** هو المعلم كما صرح به في الباب الذي بعده .

**قوله ( عن عمران بن حصين )** في رواية عفان عن عبد الوارث حدثنا عمران أخرجه الإسماعيلي ، وفيه غنية عن تكلف ابن حبان إقامة الدليل على أن ابن بريدة عاصر عمران .

**قوله ( وأخبرنا إسحق )** في رواية الكشميبي « وزاد إسحق » والمراد به على الحالين لإسحق بن منصور شيخه في الإسناد الذي قبله .

**قوله ( سمعت أبي )** هو عبد الوارث بن سعيد التنوري ، وهذه الطريق أنزل من التي قبلها ، وكذا من التي بعدها بدرجة ، لكن استفيد منها تصريح ابن بريدة بقوله حدثني عمران .

**قوله ( وكان مبسوراً )** بسكون الموحدة بعدها مهملة أي كانت به بواسير كما صرح به بعد باب ، والبواسير جمع باسور يقال بالموحدة وبالنون ، أو الذي بالموحدة ورم في باطن المقعدة والذي بالنون قرحة فاسدة لا تقبل البرء ما دام فيها ذلك الفساد .

**قوله ( عن صلاة الرجل قاعداً )** قال الخطابي : كنت تأولت هذا الحديث على أن المراد به صلاة التطوع - يعني للقادر - لكن قوله « من صلى نائماً » يفسده ، لأن المضطجع لا يصلي التطوع كما يفعل القاعد ، لأنني لا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه رخص في ذلك ، قال : فإن صحت هذه اللفظة ولم يكن بعض الرواة أدرجها قياساً منه للمضطجع على القاعد كما يتطوع المسافر على راحلته فالتطوع للقادر على القعود مضطجعاً جائز بهذا الحديث . قال : وفي القياس المتقدم نظر ، لأن القعود شكل من أشكال الصلاة بخلاف الاضطجاع . قال : وقد رأيت الآن أن المراد بحديث عمران المريض المفترض الذي يمكنه أن يتحمل فيقوم مع مشقة ، فجعل أجر القاعد على النصف من أجر القائم ترغيباً له في القيام مع جواز قعوده . انتهى . وهو حمل متجه ، ويؤيده صنيع البخاري حيث أدخل في الباب حديثي عائشة وأنس وهما في صلاة المفترض قطعاً ، وكأنه أراد أن تكون الترجمة شاملة لأحكام المصلي قاعداً ، ويتلقى ذلك من الأحاديث التي أوردها في الباب ، فمن صلى فرضاً قاعداً وكان يشق عليه القيام أجزأه وكان هو ومن صلى قائماً سواء كما دل عليه حديث أنس



وعائشة ، فلو تحامل هذا المعذور وتكلف القيام ولو شق عليه كان أفضل لمزيد أجر تكلف القيام ، فلا يمتنع أن يكون أجره على ذلك نظير أجره على أصل الصلاة ، فيصح أن أجر القاعد على النصف من أجر القائم ، ومن صلى النفل قاعداً مع القدرة على القيام أجزأه وكان أجره على النصف من أجر القائم بغير إشكال . وأما قول الباقي إن الحديث في المفترض والمتنفل معاً فإن أراد بالمفترض ما قررناه فذاك ، وإلا فقد أبى ذلك أكثر العلماء . وحكى ابن التين وغيره عن أبي عبيد وابن الماجشون وإسماعيل القاضي وابن شعبان وإسماعيلي والداودي وغيرهم أنهم حملوا حديث عمران على المتنفل ، وكذا نقله الترمذي عن الثوري قال : وأما المعذور إذا صلى جالساً فله مثل أجر القائم . ثم قال : وفي هذا الحديث ما يشهد له ، يشير إلى ما أخرجه البخاري في الجهاد من حديث أبي موسى رفعه « إذا مرض العبد أو سافر كتب له صالح ما كان يعمل وهو صحيح مقيم » ، ولهذا الحديث شواهد كثيرة سيأتي ذكرها في الكلام عليه إن شاء الله تعالى . ويؤيد ذلك قاعدة تغليب فضل الله تعالى وقبول عذر من له عذر ، والله أعلم . ولا يلزم من اقتصار العلماء المذكورين في حمل الحديث المذكور على صلاة النافلة أن لا ترد الصورة التي ذكرها الخطابي ، وقد ورد في الحديث ما يشهد لها ، فعند أحمد من طريق ابن جريج عن ابن شهاب عن أنس قال « قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهي حمة ، فحمى الناس ، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم المسجد والناس يصلون من قعود فقال : صلاة القاعد نصف صلاة القائم » رجاله ثقات . وعند النسائي متابع له من وجه آخر وهو وارد في المعذور فيحمل على من تكلف القيام مع مشقته عليه كما بحثه الخطابي . وأما نفي الخطابي جواز التنفل مضطجماً فقد تبعه ابن بطال على ذلك وزاد : لكن الخلاف ثابت ، فقد نقله الترمذي بإسناده إلى الحسن البصري قال : إن شاء الرجل صلى صلاة التطوع قائماً وجالساً ومضطجماً . وقال به جماعة من أهل العلم ، وأحد الوجهين للشافعية ، وصححه المتأخرون ، وحكاها عياض وجهاً عند المالكية أيضاً ، وهو اختيار الأبهري منهم واحتج بهذا الحديث .

( تنبيه ) : سؤال عمران عن الرجل خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له ، بل الرجل والمرأة في

ذلك سواء .

قوله ( ومن صلى قاعداً ) يستثنى من عمومه النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن صلاته قاعداً لا ينقص أجرها عن صلاته قائماً ، لحديث عبد الله بن عمرو قال « بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : صلاة الرجل قاعداً على نصف الصلاة ، فأتيته فوجدته يصلي جالساً فوضعت يدي على رأسي ، فقال : مالك يا عبد الله ؟ فأخبرته . فقال : أجل ، ولكني لست كأحد منكم » أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي . وهذا ينبغي على أن المتكلم داخل في عموم خطابه وهو الصحيح ، وقد عد الشافعية في خصائصه صلى الله عليه وسلم هذه المسألة . وقال عياض في الكلام على تنفله صلى الله عليه وسلم قاعداً : قد علله في حديث عبد الله بن عمرو بقوله « لست كأحد منكم » فيكون هذا مما خص به . قال : ولعله أشار بذلك إلى من لا عذر له ، فكأنه قال : إني ذو عذر . وقد رد النووي هذا الاحتمال قال : وهو ضعيف أو باطل .

( فائدة ) : لم يبين كيفية القعود ، فيؤخذ من إطلاقه جوازه على أى صفة شاء المصلى ، وهو قضية كلام الشافعى فى البويطى ، وقد اختلف فى الأفضل فعن الأئمة الثلاثة يصلى متريماً ، وقيل يجالس مفترشاً وهو موافق لقول الشافعى فى مختصر المزنى وصححه الرافعى ومن تبعه ، وقيل متوركاً وفى كل منها أحاديث ، وسيأتى الكلام على قوله « نائماً » فى الباب الذى يليه .

ب

### صلاة القاعد بالإيماء

١٠٨٩ - حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة أن عمران بن حصين وكان رجلاً مبسوراً . وقال أبو معمر مرة : عن عمران قال : سألت رسول الله صلى الله عليه عن صلاة الرجل وهو قاعد فقال : « من صلى قائماً فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ، ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد » . [١١١٦]

قوله ( باب صلاة القاعد بالإيماء ) أورد فيه حديث عمران بن حصين أيضاً ، وليس فيه ذكر الإيماء ، وإنما فيه مثل ما فى الذى قبله « ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد » قال ابن رشيد : مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن من صلى على جنب فقد احتاج إلى الإيماء . انتهى . وليس ذلك بلازم . نعم يمكن أن يكون البخارى يختار جواز ذلك ، ومستنده ترك التفصيل فيه من الشارع ، وهو أحد الوجهين للشافعية وعليه شرح الكرماني . والأصح عند المتأخرين أنه لا يجوز للقادر الإيماء للركوع والسجود ، وإن جاز التنفل مضطجاً ، بل لا بد من الإتيان بالركوع والسجود حقيقة . وقد اعترضه الإسماعيلي فقال : ترجم بالإيماء ولم يقع فى الحديث إلا ذكر النوم فكأنه صحف قوله « نائماً » يعنى بنون على اسم الفاعل من النوم فظنه بإيماء يعنى بموحدة مصدر أوماً ، فلهذا ترجم بذلك . انتهى . ولم يصب فى ظنه أن البخارى صحفه ، فقد وقع فى رواية كريمة وغيرها عقب حديث الباب : قال أبو عبد الله - يعنى البخارى - قوله « نائماً » عندى أى مضطجاً ، فكأن البخارى كوشف بذلك . وهذا التفسير قد وقع مثله فى رواية عفان عن عبد الوارث فى هذا الحديث . قال عبد الوارث : النائم المضطجع ، أخرجه الإسماعيلي ، قال الإسماعيلي : معنى قوله نائماً أى على جنب اه . وقد وقع فى رواية الأصيلي على التصحيف أيضاً حكاه ابن رشيد ، ووجهه بأن معناه من صلى قاعداً أوماً بالركوع والسجود ، وهذا موافق للمشهور عند المالكية أنه يجوز له الإيماء إذا صلى نفلاً قاعداً مع القدرة على الركوع والسجود ، وهو الذى يتبين من اختيار البخارى . وعلى رواية الأصيلي شرح ابن بطلال وأنكر على النسائي ترجمته على هذا الحديث فضل صلاة القاعد على النائم ، وادعى أن النسائي صحفه قال : وغلظه فيه ظاهر لأنه ثبت الأمر للمصلى إذا وقع عليه النوم أن يقطع الصلاة ، وعلل ذلك بأنه لعاه يستغفر فيسب نفسه ، قال : فكيف يأمره بقطع الصلاة ثم يثبت أن له عليها نصف أجر القاعد اه . وما تقدم من التعقب على الإسماعيلي يرد عليه قال شيخنا فى شرح

الترمذى بعد أن حكى كلام ابن بطلال : لعله هو الذى صحف ، وإنما ألجأه إلى ذلك حمل قوله « نائماً » على النوم الحقيقى الذى أمر المصلى إذا وجده بقطع الصلاة ، وليس ذلك المراد هنا إنما المراد الاضطجاع كما تقدم تقريره ، وقد ترجم النسائى « فضل صلاة القاعد على النائم » والصواب من الرواية نائماً بالنون على أسم الفاعل من النوم والمراد به الاضطجاع كما تقدم ، ومن قال غير ذلك فهو الذى صحف ، والذى غرهم ترجمة البخارى وعسر توجيهها عليهم ، والله الحمد على ما وهب .

### باب إذا لم يُطَقْ قاعداً صلى على جنب

وقال عطاء : إذا لم يقدر أن يتحول إلى القبلة صلى حيث كان وجهه

١٠٩٠ - حدثنا عبدان عن عبد الله عن إبراهيم بن طهمان قال حدثني الحسين المكتب عن ابن بريدة عن عمران بن حصين قال : كانت بي بواسير ، فسألت النبي صلى الله عليه عن الصلاة فقال : « صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب » . [١١١٧]

قوله ( باب إذا لم يطق ) أى الإنسان الصلاة فى حال القعود صلى على جنبه .

قوله ( وقال عطاء إذا لم يقدر ) فى رواية الكشمينى « إن لم يقدر الخ » وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بمعناه ، ومطابقته للترجمة من جهة أن الجامع بينهما أن العاجز عن أداء فرض ينتقل إلى فرض دونه ولا يترك ، وهو حجة على من زعم أن العاجز عن القعود فى الصلاة تسقط عنه الصلاة ، وقد حكاها الغزالى عن أبى حنيفة ، وتعقب بأنه لا يوجد فى كتب الحنفية .

قوله ( عن عبد الله ) هو ابن المبارك ، وسقط ذكره من رواية أبى زيد المروزى ولا بد منه فإن عبدان لم يسمع من إبراهيم بن طهمان ، والحسين المكتب هو ابن ذكوان المعلم الذى سبق فى الباب قبله ، قال الترمذى : لا نعلم أحداً روى هذا عن حسين إلا إبراهيم ، وروى أبو أسامة وعيسى بن يونس وغيرهما عن حسين على اللفظ السابق اهـ . ولا يؤخذ من ذلك تضعيف رواية إبراهيم كما فهمه ابن العربى تبعاً لابن بطلال ورد على الترمذى بأن رواية إبراهيم توافق الأصول ورواية غيره تخالفها فتكون رواية إبراهيم أرجح ، لأن ذلك راجع إلى الترجيح من حيث المعنى لا من حيث الإسناد ، وإلا فاتفق الأكثر على شيء يقتضى أن رواية من خالفهم تكون شاذة ، والحق أن الروایتين صحيحتان كما صنع البخارى ، وكل منهما مشتملة على حكم غير الحكم الذى اشتملت عليه الأخرى والله أعلم .

قوله ( عن الصلاة ) المراد عن صلاة المريض ، بدليل قوله فى أوله « كانت بي بواسير » وفى رواية وكيع عن إبراهيم بن طهمان « سألت عن صلاة المريض » أخرجه الترمذى وغيره .

( تلييه ) : قال الخطابى لعل هذا الكلام كان جواب فتيا استفثاها عمران ، وإلا فليست علة البواسير بمانعة من القيام فى الصلاة على ما فيها من الأذى اهـ . ولا مانع من أن يسأل عن حكم ما لم يعلمه لاحتمال أن محتاج إليه فيما بعد .

**قوله ( فإن لم تستطع )** استدل به من قال لا ينتقل المريض إلى القعود إلا بعد عدم القدرة على القيام ، وقد حكاه عياض عن الشافعي ، وعن مالك وأحمد وإسحق لا يشترط الغدم بل وجود المشقة ، والمعروف عند الشافعية أن المراد بنى الاستطاعة وجود المشقة الشديدة بالقيام ، أو خوف زيارة المرض ، أو الهلاك ، ولا يكتفى بأدنى مشقة . ومن المشقة الشديدة دوران الرأس في حق راكب السفينة وخوف الغرق لو صلى قائماً فيها ، وهل يعد في عدم الاستطاعة من كان كامئاً في الجهاد ولو صلى قائماً لراه العدو فتجوز له الصلاة قاعداً أولاً ؟ فيه وجهان للشافعية الأصح الجواز ، لكن يقضى لكونه عذراً نادراً . واستدل به على تساوى عدم الاستطاعة في القيام والقعود في الانتقال خلافاً لمن فرق بينهما كإمام الحرمين ، ويدل للجمهور أيضاً حديث ابن عباس عند الطبراني بلفظ « يصلى قائماً ، فإن نالته مشقة فجالساً ، فإن نالته مشقة صلى نائماً » الحديث ، فاعتبر في الحالين وجود المشقة ولم يفرق .

**قوله ( فعلى جنب )** في حديث على عند الدارقطني « على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه » وهو حجة للجمهور في الانتقال من القعود إلى الصلاة على جنب ، وعن الحنفية وبعض الشافعية يستأنى على ظهره ويجعل رجله إلى القبلة . ووقع في حديث على أن حالة الاستلقاء تكون عند العجز عن حالة الاضطجاع ، واستدل به من قال لا ينتقل المريض بعد عجزه عن الاستلقاء إلى حالة أخرى كالإشارة بالرأس ثم الإيماء بالطرف ثم إجراء القرآن والذكر على اللسان ثم على القلب لكون جميع ذلك لم يذكر في الحديث ، وهو قول الحنفية والمالكية وبعض الشافعية ، وقال بعض الشافعية بالترتيب المذكور وجعلوا مناط الصلاة حصول العقل فحيث كان حاضر العقل لا يسقط عند التكليف بها فيأتي بما يستطيعه بدليل قوله صلى الله عليه وسلم « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » هكذا استدل به الغزالي ، وتعقبه الرافعي بأن الخبر أمر بالإتيان بما يشتمل عليه الأمور ، والقعود لا يشتمل على القيام وكذا ما بعده إلى آخر ما ذكر ، وأجاب عنه ابن الصلاح بأننا لا نقول إن الآتي بالقعود آت بما استطاعه من القيام مثلاً ، ولكننا نقول : يكون آتياً بما استطاعه من الصلاة ، لأن المذكورات أنواع لجنس الصلاة بعضها أدنى من بعض ، فإذا عجز عن الأعلى وأتى بالأدنى كان آتياً بما استطاع من الصلاة . وتعقب بأن كون هذه المذكورات من الصلاة فرع لمشروعية الصلاة بها وهو محل النزاع .

**( فائدة )** : قال ابن المنير في الحاشية : اتفق لبعض شيوخنا فرع غريب في النقل كثير في الوقوع ، وهو أن يعجز المريض عن التذكر ويقدر على الفعل فألهمه الله أن يتخذ من يلقيه فكان يقول : أحرم بالصلاة ، قل الله أكبر ، اقرأ الفاتحة ، قل الله أكبر للركوع إلى آخر الصلاة ، يلقيه ذلك تلقيناً وهو يفعل جميع ما يقول له بالنطق أو بالإيماء رحمه الله .

**باب** إذا صلى قاعداً ثم صحَّ ، أو وجد خفَّةً ، ثم ما بقي

وقال الحسن : إن شاء المريض صلى ركعتين قاعداً ، وركعتين قائماً .

[١١١٨] ١٠٩١- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها أخبرته أنها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل قاعداً قط حتى أسن، فكان يقرأ قاعداً، حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين أو أربعين آية ثم ركع. [الحديث ١١١٨- أطرافه في: ١١١٩، ١١٤٨، ١١٦١، ١١٦٨، ٤٨٣٧].

[١١١٩] ١٠٩٢- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الله بن يزيد وأبي النضر مولى عمر ابن عبيد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي جالساً فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحواً من ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم، ثم ركع، ثم سجد، يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك، فإذا قضى صلاته نظر فإن كنت يقظي تحدث معي، وإن كنت نائمة اضطجع.

قوله ( باب إذا صلى قاعداً ثم صح أو وجد خفة تم ما بقي ) في رواية الكشميني « أتم ما بقي » أى لا يستأنف بل يبنى عليه إتياناً بالوجه الأتم من القيام ونحوه ، وفي هذه الترجمة إشارة إلى الرد على من قال : من افتتح الفريضة قاعداً لعجزه عن القيام ثم أطلق القيام وجب عليه الاستئناف ، وهو محكى عن محمد ابن الحسن ، وخفي ذلك على ابن المنير حتى قال : أراد البخارى بهذه الترجمة رفع خيال من تخيل أن الصلاة لا تتبع بعض فيجب الاستئناف على من صلى قاعداً ثم استطاع القيام .

قوله ( وقال الحسن إن شاء المريض ) أى فى الفريضة ( صلى ركعتين قائماً ) وهذا الأثر وصله ابن شعبة بمعناه ، ووصله الترمذى أيضاً بلفظ آخر ، وتعقبه ابن التين بأنه لا وجه للمشيئة هنا لأن القيام لا يسقط عن قدر عليه ، إلا إن كان يريد بقوله « إن شاء » أى بكلفة كثيرة اهـ . ويظهر أن مراده أن من افتتح الصلاة قاعداً ثم استطاع القيام كان له إتمامها قائماً إن شاء بأن يبنى على ما صلى ، وإن شاء استأنفها ، فافتضى ذلك جواز البناء وهو قول الجمهور . ثم أورد المصنف حديث عائشة من رواية مالك بإسنادين له أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قاعداً ، فإذا أراد أن يركع قام فقرأ ثلاثين أو أربعين آية قائماً ثم ركع . وزاد في الطريق الثانية منهما أنه كان يفعل ذلك فى الركعة الثانية ، وفى الأولى منهما تقييد ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم لم يصل صلاة الليل قاعداً إلا بعد أن أسن ، وسيأتى فى أثناء صلاة الليل من هذا الوجه بلفظ حتى إذا كبر ، وفى رواية عثمان بن أبى سليمان عن أبى سلمة عن عائشة « لم يمت حتى كان أكثر صلاته جالساً » ، وفى حديث حفصة « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى فى سبخته جالساً حتى إذا كان قبل موته بعام وكان يصلى فى سبخته جالساً » الحديث أخرجهما مسلم ، قال ابن التين : قيدت عائشة ذلك بصلاة الليل لتخرج الفريضة ، ويقولها « حتى أسن » لنعلم أنه إنما فعل ذلك إبقاء على نفسه ليستديم الصلاة ، وأفادت أنه كان يديم القيام وأنه كان لا يجلس عما يطيقه من ذلك . وقال ابن بطال : هذه الترجمة تتعلق بالفريضة ،

وحديث عائشة يتعلق بالنافلة . ووجه استنباطه أنه لما جاز في النافلة القعود لغير علة مانعة من القيام وكان عليه الصلاة والسلام يقوم فيها قبل الركوع كانت الفريضة التي لا يجوز القعود فيها إلا بعدم القدرة على القيام أولى اهـ . والذي يظهر لي أن الترجمة ليست مختصة بالفريضة ، بل قوله « ثم صح » يتعلق بالفريضة . وقوله « أو وجد خفة » يتعلق بالنافلة ، وهذا الشق مطابق للحديث ، ويؤخذ ما يتعلق بالشق الآخر بالقياس عليه ، والجامع بينهما جواز إيقاع بعض الصلاة قاعداً وبعضها قائماً ، ودل حديث عائشة على جواز القعود في أثناء صلاة النافلة لمن افتتحها قائماً كما يباح له أن يفتتحها قاعداً ثم يقوم ، إذ لا فرق بين الحالتين ، ولا سيما مع وقوع ذلك منه صلى الله عليه وسلم في الركعة الثانية خلافاً لمن أبي ذلك ، واستدل به على أن من افتتح صلاته مضطجماً ثم استطاع الجلوس أو القيام أتمها على ما أدت إليه حاله .

**قوله ( فإذا بقي من قراءته )** فيه إشارة إلى أن الذي كان يقرؤه قبل أن يقوم أكثر ، لأن البقية تطلق في الغالب على الأقل . وفي هذا الحديث أنه لا يشترط لمن افتتح النافلة قاعداً أن يركع قاعداً ، أو قائماً أن يركع قائماً ، وسيأتي البحث في ذلك في « باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم بالليل » من أبواب التهجد .

**قوله ( فإذا قضى صلاته نظر إلخ )** يأتي الكلام عليه في أبواب التطوع في الكلام على ركعتي الفجر إن شاء الله تعالى .

( خاتمة ) : اشتملت أبواب التقصير ومأمعه من الأحاديث المرفوعة على اثنين وخمسين حديثاً ، المعلق منها ستة عشر حديثاً والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها مضي اثنان وثلاثون والبقية موصولة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عباس في قدر الإقامة بمكة ، وحديث جابر في التطوع راكباً إلى غير القبلة ، وحديث أنس في الجمع بين المغرب والعشاء ، وحديث عمران في صلاة القاعد . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة فمن بعدهم ستة آثار والله أعلم .

تم الجزء الثاني

ويليه إن شاء الله الجزء الثالث ، وأوله كتاب التهجد



# فهرس

## الجزء الثاني من فتح الباري

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
كتاب مواقيت الصلاة		مواقيت الصلاة وفضلها	٥
مواقيت الصلاة وفضلها	٥	«منيين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة»	١٠
«منيين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة»	١٠	البيعة على إقامة الصلاة	١٠
البيعة على إقامة الصلاة	١٠	الصلاة كفارة	١١
الصلاة كفارة	١١	فضل الصلاة لوقتها	١٢
فضل الصلاة لوقتها	١٢	الصلوات الخمس كفارة	١٤
الصلوات الخمس كفارة	١٤	تضييع الصلاة عن وقتها	١٧
تضييع الصلاة عن وقتها	١٧	المصلي يناجي ربه عز وجل	١٩
المصلي يناجي ربه عز وجل	١٩	الإبراد بالظهر في شدة الحر	٢٠
الإبراد بالظهر في شدة الحر	٢٠	الإبراد بالظهر في السفر	٢٥
الإبراد بالظهر في السفر	٢٥	وقت الظهر عند الزوال	٢٧
وقت الظهر عند الزوال	٢٧	تأخير الظهر إلى العصر	٢٩
تأخير الظهر إلى العصر	٢٩	وقت العصر	٣١
وقت العصر	٣١	إثم من فاتته العصر	٣٧
إثم من فاتته العصر	٣٧	من ترك العصر	٣٩
من ترك العصر	٣٩	فضل صلاة العصر	٤٠
فضل صلاة العصر	٤٠	من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب	٤٥
من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب	٤٥	وقت المغرب	٤٩
وقت المغرب	٤٩	من كره أن يقال للمغرب العشاء	٥٢
من كره أن يقال للمغرب العشاء	٥٢	ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعاً	٥٣
ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعاً	٥٣	وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا	٥٦
وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا	٥٦	فضل العشاء	٥٦
فضل العشاء	٥٦	ما يكره من النوم قبل العشاء	٥٩
ما يكره من النوم قبل العشاء	٥٩	النوم قبل العشاء لمن غلب	٥٩
النوم قبل العشاء لمن غلب	٥٩	وقت العشاء إلى نصف الليل	٦٢
وقت العشاء إلى نصف الليل	٦٢	فضل صلاة الفجر	٦٣
فضل صلاة الفجر	٦٣	وقت الفجر	٦٤
وقت الفجر	٦٤	من أدرك من الفجر ركعة	٦٧
من أدرك من الفجر ركعة	٦٧	من أدرك من الصلاة ركعة	٦٨
من أدرك من الصلاة ركعة	٦٨		
		الأذان	
الأذان		بدء الأذان	٩٢
بدء الأذان	٩٢	الأذان مشئى	٩٨
الأذان مشئى	٩٨	الإقامة واحدة إلا قوله قد قامت الصلاة	١٠٠
الإقامة واحدة إلا قوله قد قامت الصلاة	١٠٠	فضل التأذين	١٠١
فضل التأذين	١٠١	رفع الصوت بالنداء	١٠٤
رفع الصوت بالنداء	١٠٤	ما يحقن بالأذان من الدماء	١٠٧
ما يحقن بالأذان من الدماء	١٠٧	ما يقول إذا سمع المنادي	١٠٨
ما يقول إذا سمع المنادي	١٠٨	الدعاء عند النداء	١١٢
الدعاء عند النداء	١١٢	الاستهام في الأذان	١١٤
الاستهام في الأذان	١١٤	الكلام في الأذان	١١٦
الكلام في الأذان	١١٦	أذان الأعمى إذا كان له من يخبره	١١٨
أذان الأعمى إذا كان له من يخبره	١١٨	الأذان بعد الفجر	١٢٠
الأذان بعد الفجر	١٢٠	الأذان قبل الفجر	١٢٣
الأذان قبل الفجر	١٢٣	كم بين الأذان والإقامة	١٢٦
كم بين الأذان والإقامة	١٢٦	من انتظر الإقامة	١٢٩
من انتظر الإقامة	١٢٩	بين كل أذانين صلاة لمن شاء	١٣٠
بين كل أذانين صلاة لمن شاء	١٣٠		



الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد .....	١٣٠	من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد .....	١٣٠
الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة .....	١٣١	الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة .....	١٣١
هل يتتبع المؤذن فاه ههنا وههنا .....	١٣٥	هل يتتبع المؤذن فاه ههنا وههنا .....	١٣٥
قول الرجل فاتتنا الصلاة .....	١٣٧	قول الرجل فاتتنا الصلاة .....	١٣٧
لا يسعى إلى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار ..	١٣٨	لا يسعى إلى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار ..	١٣٨
متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة .....	١٤١	متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة .....	١٤١
لا يقوم إلى الصلاة مستعجلاً، وليقم إليها		لا يقوم إلى الصلاة مستعجلاً، وليقم إليها	
بالسكينة والوقار .....	١٤٢	بالسكينة والوقار .....	١٤٢
هل يخرج من المسجد لعل .....	١٤٣	هل يخرج من المسجد لعل .....	١٤٣
إذا قال الإمام: مكانكم حتى نرجع انتظروه ..	١٤٤	إذا قال الإمام: مكانكم حتى نرجع انتظروه ..	١٤٤
قول الرجل للنبي صلى الله عليه: ما صلينا ..	١٤٥	قول الرجل للنبي صلى الله عليه: ما صلينا ..	١٤٥
الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة .....	١٤٦	الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة .....	١٤٦
الكلام إذا أقيمت الصلاة .....	١٤٧	الكلام إذا أقيمت الصلاة .....	١٤٧
وجوب صلاة الجماعة .....	١٤٨	وجوب صلاة الجماعة .....	١٤٨
فضل صلاة الجماعة .....	١٥٣	فضل صلاة الجماعة .....	١٥٣
فضل صلاة الفجر في جماعة .....	١٦٠	فضل صلاة الفجر في جماعة .....	١٦٠
فضل التهجير إلى الظهر .....	١٦٣	فضل التهجير إلى الظهر .....	١٦٣
احتساب الآثار .....	١٦٣	احتساب الآثار .....	١٦٣
فضل صلاة العشاء في الجماعة .....	١٦٥	فضل صلاة العشاء في الجماعة .....	١٦٥
اثنان فما فوقهما جماعة .....	١٦٦	اثنان فما فوقهما جماعة .....	١٦٦
من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، وفضل		من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، وفضل	
المساجد .....	١٦٧	المساجد .....	١٦٧
فضل من يخرج إلى المسجد ومن راح .....	١٧٣	فضل من يخرج إلى المسجد ومن راح .....	١٧٣
إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة .....	١٧٤	إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة .....	١٧٤
حد المريض أن يشهد الجماعة .....	١٧٨	حد المريض أن يشهد الجماعة .....	١٧٨
الرخصة في المطر والعلّة أن يصلي في رحله ..	١٨٤	الرخصة في المطر والعلّة أن يصلي في رحله ..	١٨٤
هل يصلي الإمام بمن حضر؟ وهل يخطب يوم		هل يصلي الإمام بمن حضر؟ وهل يخطب يوم	
الجمعة؟ .....	١٨٤	الجمعة؟ .....	١٨٤
إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة .....	١٨٦	إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة .....	١٨٦
إذا دعي الإمام إلى الصلاة ويده ما يأكل .....	١٩٠	إذا دعي الإمام إلى الصلاة ويده ما يأكل .....	١٩٠
من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فخرج		من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فخرج	
من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم		من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم	
صلاة النبي صلى الله عليه وسنته .....	١٩١	صلاة النبي صلى الله عليه وسنته .....	١٩١
أهل العلم والفضل أحق بالإمامة .....	١٩٢	أهل العلم والفضل أحق بالإمامة .....	١٩٢
من قام إلى جنب الإمام لعل .....	١٩٥	من قام إلى جنب الإمام لعل .....	١٩٥
من دخل ليؤم الناس، فجاء الإمام الأول فتأخر		من دخل ليؤم الناس، فجاء الإمام الأول فتأخر	
الأول .....	١٩٦	الأول .....	١٩٦
إذا استوا في القراءة فليؤمهم أكبرهم .....	٢٠٠	إذا استوا في القراءة فليؤمهم أكبرهم .....	٢٠٠
إذا زار الإمام قوماً فأهمهم .....	٢٠٢	إذا زار الإمام قوماً فأهمهم .....	٢٠٢
إنما جعل الإمام ليؤتم به .....	٢٠٣	إنما جعل الإمام ليؤتم به .....	٢٠٣
متى يسجد من خلف الإمام .....	٢١٢	متى يسجد من خلف الإمام .....	٢١٢
إن من رفع رأسه قبل الإمام .....	٢١٤	إن من رفع رأسه قبل الإمام .....	٢١٤
إمامة العبد والمولى .....	٢١٦	إمامة العبد والمولى .....	٢١٦
إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه .....	٢١٩	إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه .....	٢١٩
إمامة المفتون والمتدع .....	٢٢٠	إمامة المفتون والمتدع .....	٢٢٠
يقوم عن يمين الإمام بحذاء سواء إذا كانا اثنين ..	٢٢٣	يقوم عن يمين الإمام بحذاء سواء إذا كانا اثنين ..	٢٢٣
إذا قام الرجل عن يسار الإمام فحوله الإمام إلى		إذا قام الرجل عن يسار الإمام فحوله الإمام إلى	
يمينه .....	٢٢٤	يمينه .....	٢٢٤
إذا لم ينو الإمام أن يؤم ثم جاء قوم فأهمهم .....	٢٢٥	إذا لم ينو الإمام أن يؤم ثم جاء قوم فأهمهم .....	٢٢٥
إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة فخرج وصلى		إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة فخرج وصلى	
تخفيف الإمام في القيام، وإتمام الركوع		تخفيف الإمام في القيام، وإتمام الركوع	
والسجود .....	٢٣١	والسجود .....	٢٣١
إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء .....	٢٣٣	إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء .....	٢٣٣
من شك إمامه إذا طول .....	٢٣٤	من شك إمامه إذا طول .....	٢٣٤
باب .....	٢٣٥	باب .....	٢٣٥
من أخف الصلاة عند بكاء الصبي .....	٢٣٦	من أخف الصلاة عند بكاء الصبي .....	٢٣٦
إذا صلى ثم أم قوماً .....	٢٣٨	إذا صلى ثم أم قوماً .....	٢٣٨
من أسمع الناس تكبير الإمام .....	٢٣٨	من أسمع الناس تكبير الإمام .....	٢٣٨
الرجل يأت بالإمام ويأت الناس بالمأموم .....	٢٣٩	الرجل يأت بالإمام ويأت الناس بالمأموم .....	٢٣٩
هل يأخذ الإمام - إذا شك - بقول الناس .....	٢٤٠	هل يأخذ الإمام - إذا شك - بقول الناس .....	٢٤٠
إذا بكى الإمام في الصلاة .....	٢٤١	إذا بكى الإمام في الصلاة .....	٢٤١
تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها .....	٢٤٢	تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها .....	٢٤٢
إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف ..	٢٤٣	إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف ..	٢٤٣
الصف الأول .....	٢٤٤	الصف الأول .....	٢٤٤
إقامة الصف من تمام الصلاة .....	٢٤٤	إقامة الصف من تمام الصلاة .....	٢٤٤
إن من لم يتم الصفوف .....	٢٤٥	إن من لم يتم الصفوف .....	٢٤٥
إلحاق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف		إلحاق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف	
إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام		إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام	
خلفه إلى يمينه .....	٢٤٧	خلفه إلى يمينه .....	٢٤٧
المرأة وحدها تكون صفًا .....	٢٤٨	المرأة وحدها تكون صفًا .....	٢٤٨

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
ميمنة المسجد والإمام	٢٤٩	جهر الإمام بالتأمين	٣٠٦
إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط أو سترة	٢٥٠	فضل التأمين	٣١٠
صلاة الليل	٢٥١	جهر المأموم بالتأمين	٣١١
إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة	٢٥٣	إذا ركع دون الصف	٣١٢
رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء	٢٥٥	إتمام التكبير في الركوع	٣١٤
رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع	٢٥٦	إتمام التكبير في السجود	٣١٦
إلى أين يرفع يديه	٢٥٨	التكبير إذا قام من السجود	٣١٧
رفع اليدين إذا قام من الركعتين	٢٥٩	وضع الأكف على الركب في الركوع	٣١٩
وضع اليمنى على اليسرى	٢٦٢	إذا لم يتم الركوع	٣٢١
الخشوع في الصلاة	٢٦٣	استواء الظهر في الركوع	٣٢٢
ما يقول بعد التكبير	٢٦٥	حد إتمام الركوع والاعتدال فيه	٣٢٢
حديث أسماء في صلاة الكسوف	٢٦٩	أمر النبي صلى الله عليه الذي لا يتم ركوعه	
رفع البصر إلى الإمام في الصلاة	٢٧٠	بالإعادة	٣٢٣
رفع البصر إلى السماء في الصلاة	٢٧٢	الدعاء في الركوع	٣٢٨
الالتفات في الصلاة	٢٧٣	ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من	
هل يلتفت لأمر ينزل به أو يرى شيئاً أو بصاقاً في		الركوع	٣٢٩
القبلة	٢٧٥	فضل اللهم ربنا ولك الحمد	٣٣٠
وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات		باب	٣٣١
كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما		الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع	٣٣٥
يخافت	٢٧٦	يهوي بالتكبير حين يسجد	٣٣٨
القراءة في الظهر	٢٧٧	فضل السجود	٣٤١
القراءة في العصر	٢٨٧	ييدي ضبعيه ويجافي في السجود	٣٤٣
القراءة في المغرب	٢٨٧	يستقبل بأطراف رجليه القبلة	٣٤٤
الجهر في المغرب	٢٨٩	إذا لم يتم السجود	٣٤٤
الجهر في العشاء	٢٩٢	السجود على سبعة أعظم	٣٤٤
القراءة في العشاء بالسجدة	٢٩٣	السجود على الأنف	٣٤٧
القراءة في العشاء	٢٩٣	السجود على الأنف والسجود على الطين	٣٤٧
يطول في الأوليين ويحذف في الآخرين	٢٩٣	عقد الثياب وشدها	٣٤٨
القراءة في الفجر	٢٩٤	لا يكف شعراً	٣٤٨
الجهر بقراءة صلاة الصبح	٢٩٥	لا يكف ثوبه في الصلاة	٣٤٩
الجمع بين السورتين في الركعة والقراءة بالخواص	٢٩٨	التسبيح والدعاء في السجود	٣٤٩
يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب	٣٠٤	المكث بين السجدين	٣٥٠
من خافت القراءة في الظهر والعصر	٣٠٥	لا يفرش ذراعيه في السجود	٣٥١
إذا سمع الإمام الآية	٣٠٥	من استوى قاعداً في وتر من صلاته ثم نهض	٣٥٢
يطول في الركعة الأولى	٣٠٥	كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة	٣٥٣



الموضوع الصفحة

- إذا فاتته العيد يصلي ركعتين ..... ٥٥٠  
 الصلاة قبل العيد وبعدها ..... ٥٥٢

### أبواب الوتر

- ما جاء في الوتر ..... ٥٥٤  
 ساعات الوتر ..... ٥٦٤  
 إيقاظ النبي صلى الله عليه أهله بالوتر ..... ٥٦٥  
 لجعل آخر صلاته وترأ ..... ٥٦٦  
 الوتر على الدابة ..... ٥٦٦  
 الوتر في السفر ..... ٥٦٧  
 القنوت قبل الركوع وبعده ..... ٥٦٨

### أبواب الاستسقاء

- الاستسقاء ..... ٥٧١  
 دعاء النبي صلى الله عليه : اجعلها كسني  
 يوسف ..... ٥٧٢  
 سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا ..... ٥٧٤  
 تحويل الرداء في الاستسقاء ..... ٥٧٨  
 انتقام الرب من خلقه بالقحط إذا انتهك محارم الله ..... ٥٨١  
 الاستسقاء في المسجد الجامع ..... ٥٨١  
 الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة ..... ٥٨٩  
 الاستسقاء على المنبر ..... ٥٩٠  
 من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء ..... ٥٩٠  
 الدعاء إذا انقطعت السبل من كثرة المطر ..... ٥٩٠  
 ما قيل إن النبي صلى الله عليه لم يحول رداءه  
 في الاستسقاء يوم الجمعة ..... ٥٩١  
 إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقي لهم لم يرددهم ..... ٥٩١  
 إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط ..... ٥٩٢  
 الدعاء إذا كثر المطر : حوالينا ولا علينا ..... ٥٩٥  
 الدعاء في الاستسقاء قائماً ..... ٥٩٥  
 الجهر بالقراءة في الاستسقاء ..... ٥٩٧  
 كيف حول النبي صلى الله عليه ظهره إلى الناس ..... ٥٩٧  
 صلاة الاستسقاء ركعتين ..... ٥٩٧  
 الاستسقاء في المصلى ..... ٥٩٨  
 استقبال القبلة في الاستسقاء ..... ٥٩٨

الموضوع الصفحة

### أبواب صلاة الخوف

- حديث ابن عمر في صلاة الخوف ..... ٤٩٧  
 صلاة الخوف رجالاً وركباناً ..... ٥٠٠  
 يحرس بعضهم بعضاً في صلاة الخوف ..... ٥٠٢  
 الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو ..... ٥٠٣  
 صلاة الطالب والمطلوب راكباً وإيماء ..... ٥٠٦  
 التبكير والغسل بالصبح والصلاة عند الإغارة ..... ٥٠٦  
 والحرب ..... ٥٠٧

### أبواب العيدين

- في العيدين والتجمل فيه ..... ٥٠٩  
 الحراب والدرق يوم العيد ..... ٥١٠  
 الدعاء في العيد سنة العيدين لأهل الإسلام ..... ٥١٦  
 الأكل يوم الفطر قبل الخروج ..... ٥١٧  
 الأكل يوم النحر ..... ٥١٩  
 الخروج إلى المصلى بغير منبر ..... ٥٢٠  
 المشي والركوب إلى العيد بغير أذان ولا إقامة ..... ٥٢٣  
 الخطبة بعد العيد ..... ٥٢٥  
 ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم ..... ٥٢٧  
 التبكير إلى العيد ..... ٥٢٩  
 فضل العمل في أيام التشريق ..... ٥٣٠  
 التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفة ..... ٥٣٤  
 الصلاة إلى الحرية يوم العيد ..... ٥٣٧  
 حمل العترة أو الحرية بين يدي الإمام يوم العيد ..... ٥٣٧  
 خروج النساء والحيض إلى المصلى ..... ٥٣٧  
 خروج الصبيان إلى المصلى ..... ٥٣٨  
 استقبال الإمام الناس في خطبة العيد ..... ٥٣٨  
 العلم بالمصلى ..... ٥٣٩  
 موعظة الإمام النساء يوم العيد ..... ٥٤٠  
 إذا لم يكن لها جلباب في العيد ..... ٥٤٣  
 اعتزال الحيض المصلى ..... ٥٤٤  
 النحر والذبح يوم النحر بالمصلى ..... ٥٤٦  
 كلام الإمام والناس في خطبة العيد ..... ٥٤٦  
 من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد ..... ٥٤٧

الصفحة	الموضوع
٦٤٢	سجدة تنزيل السجدة .....
٦٤٣	سجدة (ص) .....
٦٤٣	سجدة النجم .....
٦٤٤	سجدة المسلمين مع المشركين .....
٦٤٥	من قرأ السجدة ولم يسجد .....
٦٤٧	سجدة السماء انشقت .....
٦٤٧	من سجد لسجود القارئ .....
٦٤٨	ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة .....
٦٤٨	من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود ..
٦٥١	من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها .....
٦٥١	من لم يجد موضعاً للسجود من الزحام .....

### أبواب التقصير

٦٥٣	ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر .....
٦٥٥	الصلاة بمنى .....
٦٥٨	كم أقام النبي صلى الله عليه في حجته .....
٦٥٩	في كم يقصر الصلاة .....
٦٦٣	يقصر إذا خرج من موضعه .....
٦٦٦	يصلي المغرب ثلاثاً في السفر .....
٦٦٧	صلاة التطوع على الدابة حيثما توجهت به .....
٦٦٩	الإيماء على الدابة .....
٦٦٩	ينزل للمكتوبة .....
٦٧١	صلاة التطوع على الحمار .....
٦٧٢	من لم يتطوع في السفر دبر الصلوات وقبلها ..
٦٧٣	من تطوع في السفر في غير دبر الصلوات وقبلها ..
٦٧٥	الجمع في السفر بين المغرب والعشاء .....
٦٧٦	هل يؤذن أو يقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء ..
	يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيف ..
٦٧٨	الشمس .....
٦٧٩	إذا ارتحل بعدما زاعت الشمس صلى الظهر ثم ركب ..
٦٨٠	صلاة القاعد .....
٦٨٣	صلاة القاعد بالإيماء .....
٦٨٤	إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب .....
٦٨٥	إذا صلى قاعداً ثم صح أو وجد خفة تم ما بقي ..

الصفحة	الموضوع
٥٩٩	رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء ...
٦٠٠	رفع الإمام يده في الاستسقاء .....
٦٠١	ما يقال إذا أمطرت .....
٦٠٣	من تمطر في المطر حتى يتحادر على لحيته .....
٦٠٤	إذا هبت الريح .....
٦٠٤	قول النبي صلى الله عليه: «نصرت بالصبا» ..
٦٠٥	ما قيل في الزلازل والآيات .....
٦٠٦	قول الله: «وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون» ..
٦٠٩	لا يدري متى يجيء المطر إلا الله .....

### أبواب الكسوف

٦١١	الصلاة في كسوف الشمس .....
٦١٥	الصدقة في الكسوف .....
٦١٩	النداء بالصلاة جامعة في الكسوف .....
٦٢٠	خطبة الإمام في الكسوف .....
٦٢٢	هل يقول كسفت الشمس أو خسفت .....
	قوله صلى الله عليه: «يخوف الله عباده .....
٦٢٣	بالكسوف» .....
٦٢٥	التعوذ من عذاب القبر في الكسوف .....
٦٢٦	طول السجود في الكسوف .....
٦٢٧	صلاة الكسوف جماعة .....
٦٣١	صلاة النساء مع الرجال في الكسوف .....
٦٣٢	من أحب العتاقة في كسوف الشمس .....
٦٣٢	صلاة الكسوف في المسجد .....
٦٣٣	لا تنكس الشمس لموت أحد ولا لحياته .....
٦٣٤	الذكر في الكسوف .....
٦٣٦	الدعاء في الخسوف .....
٦٣٦	قول الإمام في خطبة الكسوف: أما بعد .....
٦٣٦	الصلاة في كسوف القمر .....
٦٣٧	الركعة الأولى في الكسوف أطول .....
٦٣٨	الجهر بالقراءة في الكسوف .....

### أبواب سجود القرآن

٦٤١	ما جاء في سجود القرآن وستتها .....
-----	------------------------------------

# فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

برعاية أبي ذر الهروي  
عن مشايخه الثلاثة السرخسي والمستملي والكشميني

لإمام الحافظ  
أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني  
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

## الجزء الثالث

تقديم وتحقيق وتعليق  
عبد القادر شيبه أحمد  
عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا  
بالجامعة الإسلامية سابقاً  
والمدرس بالمسجد النبوي الشريف

طبع على نفقة  
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود  
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام  
حفظه الله في موازين حسناته وأمنه بعونه

ح) عبدالقادر شيبه الحمد، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي

فتح الباري شرح صحيح البخاري / تحقيق عبدالقادر شيبه الحمد - الرياض.

٧٣٧ ص، ٢٨×٢١ سم

ردمك: ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٥-٧٩٣-٢٠-٩٩٦٠ (ج ٣)

١- الحديث الصحيح ٢- الحديث - شرح

أ- شيبه الحمد، عبدالقادر (محقق) ب- العنوان

٢١ / ٣٣٨٩

ديوي ٢٣٥، ١

ردمك: ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ٢١ / ٣٣٨٩

٥-٧٩٣-٢٠-٩٩٦٠ (ج ٣)

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ / ٢٠٠١م







## ب

### التَّهَجُّدُ بِاللَّيْلِ

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ﴾ اسهر ﴿بِهِ نَافِلَةٌ لَّكَ﴾.

[١١٢٠]

١٠٩٣- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا سليمان بن أبي مسلم عن طاوس سمع ابن عباس قال: كان رسول الله صلى الله عليه إذا قام من الليل يتهجّد قال: «اللهم لك الحمد أنت قيّم السماوات والأرض ومن فيهنّ، ولك الحمد أنت نور السماوات والأرض ومن فيهنّ، ولك الحمد لك ملك السماوات والأرض ومن فيهنّ، ولك الحمد أنت الحقّ، ووعدك الحقّ، ولقاؤك حقّ، وقولك حقّ، والجنة حقّ، والنار حقّ، والنبیون حقّ، ومحمد حقّ، والساعة حقّ. اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاکمت، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت -أو- لا إله غيرك».

قال سفيان: وزاد عبد الكريم أبو أمية: «ولا حول ولا قوة إلا بالله».

قال سفيان قال سليمان بن أبي مسلم سمعه من طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه.

[الحديث ١٣٢٠ - أطرافه في: ٦٣١٧، ٧٣٨٥، ٧٤٤٢، ٧٤٩٩].

قوله (باب التهجد بالليل) في رواية الكشميني «من الليل» وهو أوفق للفظ الآية، وسقطت البسمة من رواية أبي ذر. وقصد البخاري إثبات مشروعية قيام الليل مع عدم التعرض لحكمه، وقد أجمعوا إلا شذوذاً من القدماء على أن صلاة الليل ليست مفروضة على الأمة، واختلفوا في كونها من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم، وسيأتي تصريح المصنف بعدم وجوبه على الأمة قريباً.

قوله (وقوله عز وجل: ومن الليل فتهجد به) زاد أبو ذر في روايته «اسهر به» وحكاها الطبري أيضاً، وفي المجاز لأبي عبيدة: قوله (فتهجد به) أي اسهر بصلاة. وتفسير التهجد بالسر معروف في اللغة، وهو من الأضداد، يقال تهجد إذا سهر وتهجد إذا نام، حكاها الجوهري وغيره. ومنهم من فرق

بينهما فقال : هجدت نمت وتهجدت سهرت حكاه أبو عبيدة وصاحب العين ، فعلى هذا أصل الهمجود النوم ، ومعنى تهجدت طرحت عنى النوم . وقال الطبرى : التهجد السهر بعد نومة ، ثم ساقه عن جماعة من السلف . وقال ابن فارس : التهجد المصلى ليلاً . وقال كراع : التهجد صلاة الليل خاصة .

**قوله ( نافلة لك )** النافلة فى اللغة الزيادة ، فقليل معناه عبادة زائدة فى فرائضك . وروى الطبرى عن ابن عباس « أن النافلة للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، لأنه أمر بقيام الليل وكتب عليه دون أمته » وإسناده ضعيف . وقيل معناه زيادة لك خالصة لأن تطوع غيره يكفر ما على صاحبه من ذنب ، وتطوعه هو صلى الله عليه وسلم يقع خالصاً له لكونه لا ذنب عليه ، وروى معنى ذلك الطبرى وابن أبى حاتم عن مجاهد بإسناد حسن ، وعن قتادة كذلك ، ورجح الطبرى الأول وليس الثانى ببعيد من الصواب .

**قوله ( إذا قام من الليل يتعبد )** فى رواية مالك عن أبى الزبير عن طاوس : إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل ، وظاهر السياق أنه كان يقوله أول ما يقوم إلى الصلاة ، وترجم عليه ابن خزيمة الدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول هذا التحميد بعد أن يكبر ، ثم ساقه من طريق قيس بن سعد عن طاوس عن ابن عباس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام للتهجد قال بعد ما يكبر : اللهم لك الحمد ، وسأأتى هذا فى الدعوات من طريق كريب عن ابن عباس فى حديث مبينته عند النبي صلى الله عليه وسلم فى بيت ميمونة وفى آخره « وكان فى دعائه : اللهم اجعل فى قلبى نوراً » الحديث . وهذا قوله لما أراد أن يخرج إلى صلاة الصبح كما بينه مسلم من رواية على بن عبد الله بن عباس عن أبيه .

**قوله ( قيم السموات )** فى رواية أبى الزبير المذكورة « قيام السموات » وسأأتى الكلام عليه فى التوحيد ، قال قتادة : القيام القائم بنفسه بتدبير خلقه المقيم لغيره .

**قوله ( أنت نور السموات والأرض )** أى منورها وبك يهتدى من فيها . وقيل : المعنى أنت المنزه عن كل عيب ، يقال فلان منور أى مبرأ من كل عيب ، ويقال هو اسم مدح تقول : فلان نور البلد أى مزينه .

**قوله ( أنت ملك السموات )** كذا للأكثر ، وللكشيمى « لك ملك السموات » والأول أشبه بالسياق .

**قوله ( أنت الحق )** أى المتحقق الوجود الثابت بلا شك فيه ، قال القرطبي : هذا الوصف له سبحانه وتعالى بالحقيقة خاص به لا ينبغي لغيره ، إذ وجوده لنفسه فلم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم بخلاف غيره . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون معناه أنت الحق بالنسبة إلى من يدعى فيه أنه إله ، أو بمعنى أن من سماك إلهاً فقد قال الحق .

**قوله ( ووعدك الحق )** أى الثابت ، وعرفه ونكر ما بعده لأن وعده مختص بالإنجاز دون وعد غيره ، والتكثير فى البواقي للتعظيم قاله الطبرى . واللقاء وما ذكر بعده داخل تحت الوعد ، لكن الوعد مصدر وما ذكر بعده هو الموعود به ، ويحتمل أن يكون من الخاص بعد العام كما أن ذكر القول بعد الوعد من العام بعد الخاص قاله الكرماني .

قوله ( ولقاؤك الحق ) فيه الإقرار بالبعث بعد الموت وهو عبارة عن مآل الخلق في الدار الآخرة بالنسبة إلى الجزاء على الأعمال . وقيل : معنى « لقاؤك حق » أى الموت ، وأبطاه النوى .

قوله ( وقولك حق ) تقدم ما فيه .

قوله ( والجنة حق والنار حق ) فيه إشارة إلى أنهما موجودتان ، وسيأتى البحث فيه فى بدء الخلق .

قوله ( محمد صلى الله عليه وسلم حق ) خصه بالذكر تعظيماً له ، وعطفه على النبيين إيداناً بالتفاير بأنه فائق عليهم بأوصاف مختصة وجرده عن ذاته كأنه غيره ووجب عليه الإيمان به وتصديقه بمبالغة فى إثبات نبوته كما فى التشهد .

قوله ( والساعة حق ) أى يوم القيامة ، وأصل الساعة القطعة من الزمان ، وإطلاق اسم الحق على ما ذكر من الأمور معناه أنه لا بد من كونها وأنها مما يجب أن يصدق بها . وتكرار لفظ حق للمبالغة فى التأكيد .

قوله ( اللهم لك أسلمت ) أى انقذت وخضعت ( وبك آمنت ) أى صدقت ( وعليك توكلت ) أى فوضت الأمر إليك تاركاً للنظر فى الأسباب العادية ( وإليك أنبت ) أى رجعت إليك فى تدبير أمرى : قوله ( وبك خاصمت ) أى بما أعطيتنى من البرهان ، وبما لقنتنى من الحجة .

قوله ( وإليك حاكمت ) أى كل من جحد الحق حاكمته إليك وجعلتك الحكم بيننا . لا من كانت الجاهلية تتحاكم إليه من كاهن ونحوه . وقدم مجموع صلوات هذه الأفعال عليها إشعاراً بالتخصيص وإفادة للحصر ، وكذا قوله ( ولك الحمد ) وقوله ( فاغفر لى ) قال ذلك مع كونه مغفوراً له إما على سبيل التواضع والهضم لنفسه وإجلالا وتعظيماً لربه أو على سبيل التعليم لأئمة لتقتدى به كذا قيل ، والأولى أنه لمجموع ذلك ، وإلا لو كان للتعليم فقط لكنى فيه أمرهم بأن يقولوا .

قوله ( وما قدمت ) أى قبل هذا الوقت ( وما أخرت ) عنه .

قوله ( وما أسررت وما أعلنت ) أى أخفيت وأظهرت ، أو ما حدثت به نفسى وما تحرك به لسانى . زاد فى التوحيد من طريق ابن جريج عن سليمان « وما أنت أعلم به منى » وهو من العام بعد الخاص أيضاً .

قوله ( أنت المقدم وأنت المؤخر ) قال المهلب : أشار بذلك إلى نفسه لأنه المقدم فى البعث فى الآخرة والمؤخر فى البعث فى الدنيا . زاد فى رواية ابن جريج أيضاً فى الدعوات « أنت إلهى لا إله لى غيرك » . قال الكرماني : هذا الحديث من جوامع الكلم ، لأن لفظ القيم إشارة إلى أن وجود الجواهر وقوامها منه ، والنور لى أن الأعراض أيضاً منه ، والملك لى أنه حاكم عليها إيجاباً وإعداماً يفعل ما يشاء ، وكل ذلك

من نعم الله على عباده ، فلهذا قرن كلا منها بالحمد وخصص الحمد به . ثم قوله « أنت الحق » إشارة إلى المبدأ ، والقول ونحوه إلى المعاش ، والساعة ونحوها إشارة إلى المعاد ، وفيه الإشارة إلى النبوة وإلى الجزاء ثواباً وعقاباً ووجوب الإيمان والإسلام والتوكل والإنابة والتضرع إلى الله والخضوع له . انتهى . وفيه زيادة معرفة النبي صلى الله عليه وسلم بعظمة ربه وعظيم قدرته ومواظبته على الذكر والدعاء والثناء على ربه والاعتراف له بحقوقه والإقرار بصدق وعده ووعيده ، وفيه استحباب تقديم الثناء على المسألة عند كل مطلوب اقتداء به صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( قال سفيان ، وزاد عبد الكريم أبو أمية )** هذا موصول بالإسناد الأول ووه من زعم أنه معلق ، وقد بين ذلك الحميدى فى مسنده عن سفيان قال « حدثنا سليمان الأحول خال ابن أبى نجيح سمعت طاوساً » فذكر الحديث وقال فى آخره « قال سفيان : وزاد فيه عبد الكريم ولا حول ولا قوة إلا بك » ولم يقلها سليمان . وأخرجه أبو نعيم فى المستخرج من طريق إسماعيل القاضى عن على بن عبد الله بن المدينى شيخ البخارى فيه فقال فى آخره : قال سفيان وكنت إذا قلت لعبد الكريم آخر حديث سليمان « ولا إله غيرك » قال « ولا حول ولا قوة إلا بالله » قال سفيان : وليس هو فى حديث سليمان . انتهى . ومقتضى ذلك أن عبد الكريم لم يذكر إسناده فى هذه الزيادة لكنه على الاحتمال . ولا يلزم من عدم سماع سفيان لها من سليمان أن لا يكون سليمان حدث بها ، وقد وهم بعض أصحاب سفيان فأدرجها فى حديث سليمان أخرجه الإسماعيل عن الحسن ابن سفيان عن محمد بن عبد الله بن نمير عن سفيان فذكرها فى آخر الخبر بغير تفصيل ، وليس لعبد الكريم أبى أمية — وهو ابن أبى المخارق — فى صحيح البخارى إلا هذا الموضع ، ولم يقصد البخارى التخرىج له فلاجل ذلك لا يعلونه فى رجاله ، وإنما وقعت عنه زيادة فى الخبر غير مقصودة لذاتها كما تقدم مثله للسعودى فى الاستسقاء ، وسيأتى نحوه للحسن بن عمار فى البيوع ، وعلم المزى على هؤلاء علامة التعليق وليس بجيد ، لأن الرواية عنهم موصولة ، إلا أن البخارى لم يقصد التخرىج عنهم ، ومن هنا يعلم أن قول المنبرى : قد استشهد البخارى بعبد الكريم أبى أمية فى كتاب التهجد ليس بجيد لأنه لم يستشهد به إلا إن أراد بالاستشهاد مقابل الاحتجاج فله وجه ، وأما قول ابن طاهر : إن البخارى ومساماً أخرجا لعبد الكريم هذا فى الحج حديثاً واحداً عن مجاهد عن ابن أبى ليلى عن على فى القيام على البدن من رواية ابن عيينة عن عبد الكريم فهو غلط منه ، فإن عبد الكريم المذكور هو الجزرى . والله المستعان .

**قوله ( قال سفيان )** هو موصول أيضاً ، وإنما أراد سفيان بذلك بيان سماع سليمان له من طاوس لإيراده له أولاً بالنعنة ، ووقع فى رواية الحميدى التصريح بالسمع كما تقدم ، ولأبى ذر وحده هنا قال على بن خشرم قال سفيان الخ . ولعل هذه الزيادة عن القربرى فإن على بن خشرم لم يذكره فى شيوخ البخارى ، وأما القربرى فقد سمع من على بن خشرم كما سيأتى فى أحاديث الأنبياء فى قصة موسى والخضر فكان هذا الحديث أيضاً كان عنده عالياً عن على بن خشرم عن سفيان فذكره لأجل العلو . والله أعلم .

### باب فضل قيام الليل

١٠٩٤ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا هشام قال أنا معمر... ح. وحدثني محمود قال

نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه قال : كان الرجل في حياة النبي صلى الله عليه إذا رأى رؤيا قصّها على رسول الله صلى الله عليه ، فتمنيت أن أرى رؤيا فأقصّها على رسول الله صلى الله عليه ، وكنت غلاماً شاباً ، وكنت أنا في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه ، فرأيت في النوم كأن ملكين أخذاني فذهبا بي إلى النار ، فإذا هي مطوية كطي البئر ، وإذا لها قرنان ، وإذا فيها أناس قد عرفتهم ، فجعلت أقول : أعود بالله من النار . قال : فلقينا ملكاً آخر فقال لي : لم ترع . فقصصتها على حفصة ، فقصتها حفصة على رسول الله صلى الله عليه فقال : « نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل » . وكان بعد لا ينام من الليل إلا قليلاً .

[الحديث ١١٢٢ - أطرافه في: ١١٥٧، ٣٧٣٩، ٣٧٤١، ٧٠١٦، ٧٠٢٩، ٧٠٣١.]

**قوله ( باب فضل قيام الليل )** أورد فيه حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في رؤياه ، وفيه « فقال : نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل ، فكان بعد لا ينام من الليل إلا قليلاً » وظاهره أن قوله « فكان بعد لا ينام الخ » من كلام سالم ، لكن وقع في التعبير من رواية البخاري عن عبد الله بن محمد شيخه هنا بإسناده هذا « قال الزهري : فكان عبد الله بعد ذلك يكثر الصلاة من الليل » ومقتضاه أن في السياق الأول إدراجاً ، لكن أورد في المناقب من رواية عبد الرزاق وفي آخره « قال سالم : وكان عبد الله لا ينام من الليل إلا قليلاً » فظهر أن لا إدراج فيه ، وأيضاً فكلام سالم في ذلك مغاير لكلام الزهري فانتفى الإدراج عنه أصلاً ورأساً ، وشاهد الترجمة قوله « نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل » فمقتضاه أن من كان يصلي من الليل يوصف بكونه نعم الرجل ، وفي رواية نافع عن ابن عمر في التعبير « أن عبد الله رجل صالح لو كان يصلي من الليل » وهو أبين في المقصود ، وكان المصنف لم يصح عنده حديث صريح في هذا الباب فاكتفى بحديث ابن عمر ، وقد أخرج فيه مسلم حديث أبي هريرة « أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل » وكان البخاري توقف فيه للاختلاف في وصله وإرساله وفي رفعه ووقفه .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد )** هو الجعفي ، وهشام هو ابن يوسف الصنعاني ، ومحمود هو ابن غيلان .

**قوله ( كان الرجل )** اللام للجنس ولا مفهوم له ، وإنما ذكر للغالب .

**قوله ( فتمنيت أن أرى )** في رواية الكشميني « أني أرى » وزاد في التعبير من وجه آخر « فقلت في نفسي لو كان فيك خير لرأيت مثل ما يرى هؤلاء » ويؤخذ منه أن الرؤيا الصالحة تدل على خير رائيها .

**قوله ( كان ملكين )** لم أقف على تسميتهما .

**قوله ( فذهبا بي إلى النار فإذا هي مطوية )** في رواية أيوب عن نافع الآتية قريباً « كأن اثنين أتيا

(١) الرقمان ١١٢١ و ١١٢٢ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

أراد أن يذهب بي إلى النار فتلقاها ملك فقال : لن ترأى ، خليا عنه « وظاهر هذا أنهما لم يذهبا به ، ويجمع بينهما بحمل الثانى على إدخاله فالتقدير أن يذهب بي إلى النار فيدخلاني فيها ، فلما نظرتها فلماذا هي مطوية ، ورأيت من فيها واستعدت ، فلقينا ملك آخر .

**قوله ( فإذا هي مطوية )** أى مبنية والبئر قبل أن تبنى تسمى قلياً .

**قوله ( وإذا لها قرنان )** هكذا للجمهور ، وحكى الكرماني أن فى نسخة « قرنين » فأعربها بالجر أو بالنصب على أن فيه شيئاً مضافاً حذف وترك المضاف إليه على ما كان عليه وتقديره : فإذا لها مثل قرنين ، وهو كقراءة من قرأ « تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة » بالجر أى يريد عرض الآخرة ، أو ضمن إذا المفاجأة معنى الوجدان أى فإذا بي وجدت لها قرنين . انتهى . والمراد بالقرنين هنا خشبتان أو بناءان تمد عليهما الخشبة العارضة التى تعلق فيها الحديدية التى فيها البكرة ، فإن كان من بناء فهما القرنان وإن كان من خشب فهما الزرنوقان - بزاى منقوطة قبل المهملة ثم نون ثم قاف - وقد يطلق على الخشبة أيضاً القرنان وسيأتى مزيد لذلك فى شرح حديث أبى أيوب فى غسل المحرم فى « باب الاغتسال للمحرم » من كتاب الحج .

**قوله ( وإذا فيها أناس قد عرفتهم )** لم أقف على تسمية أحد منهم .

**قوله ( لم ترع )** بضم أوله وفتح الراء بعدها مهملة ساكنة أى لم تحف ، والمعنى لا خوف عليك بعد هذا ، وفى رواية الكشميى فى التعبير « لن ترأى » وهى رواية الجمهور بإثبات الألف ، ووقع فى رواية القاسمى « لن ترع » بحذف الألف . قال ابن التين : وهى لغة قليلة - أى الجزم بـ لن - حتى قال القزاز : لا أعلم له شاهداً . وتعقب بقول الشاعر :

لن يحب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة

وبقول الآخر : ولن يحل للعينين بعدك منظر . وزاد فيه « إنك رجل صالح » وسيأتى بعد بضعة عشر باباً بزيادة فيه ونقصان . قال القرطبي : إنما فسر الشارع من رؤيا عبد الله ما هو ممدوح لأنه عرض على النار ثم عوفى منها ، وقيل له لا روع عليك وذلك لصلاحه ، غير أنه لم يكن يقوم من الليل فحصل لعبد الله من ذلك تنبيه على أن قيام الليل مما يتق به النار والدنو منها فلذلك لم يترك قيام الليل بعد ذلك . وأشار المهلب إلى أن السر فى ذلك كون عبد الله كان ينام فى المسجد ومن حق المسجد أن يتعبد فيه فنبه على ذلك بالتحذير بالنار .

**قوله ( لو كان )** لو للتمنى لا للشرط ولذلك لم يذكر الجواب ، وفى هذا الحديث أن قيام الليل يدفع العذاب ، وفيه تمنى الخير والعلم ، وسيأتى باقى الكلام عليه مستوفى فى كتاب التعبير إن شاء الله تعالى . ( فنيه ) : سياق هذا المتن على لفظ محمود ، وأما سياق عبد الله بن محمد فسيأتى فى التعبير ، وأغفل المزي فى الأطراف طريق محمود هذه وهى واردة عليه .

**باب طول السجود فى قيام الليل**

١٠٩٥ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة أن عائشة

أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه كان يصلي إحدى عشرة ركعة، كانت تلك صلاته، يسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل أن يرفع رأسه، ويركع ركعتين قبل صلاة الفجر. ثم يضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المنادي للصلاة.

قوله ( باب طول السجود في قيام الليل ) أورد فيه حديث عائشة وفيه « كان يسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية » وهو دال على ما ترجم له ، وقد تقدم من حديثها في أبواب صلاة الفجر أنه صلى الله عليه وسلم كان يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي » وفي مسند أحمد من طريق محمد بن عباد عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في صلاة الليل في سجوده : سبحانك لا إله إلا أنت » رجاله ثقات .

قوله ( ويركع ركعتين قبل صلاة الفجر ثم يضطجع ) سيأتي الكلام عليه في آخر أبواب التهجد إن شاء الله تعالى .

## باب

### ترك القيام للمريض

[١١٢٤] ١٠٩٦ - حدثنا أبو نعيم قال نا سفيان عن الأسود بن قيس قال سمعت جندباً يقول: اشتكى النبي صلى الله عليه ، فلم يقم ليلة أو ليلتين.

[الحديث ١١٢٤ - أطرافه في: ١١٢٥، ٤٩٥٠، ٤٩٥١، ٤٩٨٣].

[١١٢٥] ١٠٩٧ - نا محمد بن كثير قال نا سفيان عن الأسود بن قيس عن جندب بن عبد الله قال: احتبس جبريل عن النبي صلى الله عليهما ، فقالت امرأة من قريش: أبطأ عليه شيطانه، فنزلت: ﴿ وَالضُّحَىٰ ۝ ١ إِذَا سَجَىٰ ۝ ٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝ ٣ ﴾ .

قوله ( باب ترك القيام ) أى قيام المريض .

قوله ( عن الأسود ) هو ابن قيس ، وجندب هو ابن عبد الله البجلي كما في الإسناد الذى بعده ، وسفيان هو الثوري فيهما ، ووهم من زعم أنه ابن عينة . ووقع التصريح بسماع الأسود له من جندب في طريق زهير عنه في التفسير .

قوله ( اشتكى النبي صلى الله عليه وسلم ) أى مرض ، ووقع في رواية قيس بن الربيع التي سيأتي التنبيه عليها بلفظ « مرض » ولم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تفسير هذه الشكاية ، لكن وقع في الترمذي من طريق ابن عينة عن الأسود في أول هذا الحديث عن جندب قال « كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ، في غار ، فدميت لإصبعه فقال : هل أنت إلا لإصبع دमित ، وفي سبيل الله ما لقيت » . قال



« وأبطأ عليه جبريل فقال المشركون قد ودع محمد فأنزل الله ( ما ودعك ربك ) انتهى . فظن بعض الشراح أن هذا بيان للشكاية المجملة في الصحيح ، وليس كما ظن ، فإن في طريق عبد الله بن شداد التي يأتي التنبيه عليها أن نزول هذه السورة كان في أوائل البعثة ، وجندب لم يصحب النبي صلى الله عليه وسلم إلا متأخراً ، كما حكاه البغوي في « معجم الصحابة » عن الإمام أحمد ، فعلى هذا هما قضيتان حكاهما جندب إحداهما مرسلة والأخرى موصولة لأن الأولى لم يحضرها فروايتها لها مرسلة من مراسيل الصحابة ، والثانية شهدها كما ذكر أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يلزم من عطف إحداهما على الأخرى في رواية سفيان اتحادهما والله أعلم .

**قوله ( فلم يقم ليلة أو ليلتين )** هكذا اختصره المصنف ، وقد ساقه في فضائل القرآن تاماً أخرجه عن أبي نعم شيخه فيه هنا بإسناده المذكور فزاد « فأنته امرأة فقالت : يا محمد ، ما أرى شيطانك إلا قد تركك ، فأنزل الله تعالى ( والضحي ) إلى قوله ( وما قلى ) ، ثم أخرجه المصنف هنا عن محمد بن كثير عن سفيان بلفظ آخر وهو « احتبس جبريل عن النبي صلى الله عليه وسلم فقالت امرأة من قريش » الحديث . وقد وافق أبا نعم أبو أسامة عند أبي عوانة ، ووافق محمد بن كثير وكيع عند الإسماعيلي ، ورواية زهير التي أشرنا إليها في التفسير كرواية أبي نعم ، لكن قال فيها « فلم يقم ليلة أو ليلتين أو ثلاثاً » ورواية ابن عينة عن الأسود عند مسلم كرواية محمد بن كثير ، فالظاهر أن الأسود حدث به على الوجهين فحمل عنه كل واحد ما لم يحمله الآخر ، وحمل عنه سفيان الثوري الأمرين فحدث به مرة هكذا ومرة هكذا ، وقد رواه شعبة عن الأسود على لفظ آخر أخرجه المصنف في التفسير قال « قالت امرأة يا رسول الله ما أرى صاحبك إلا أبطأ عنك » وزاد النسائي في أوله « أبطأ جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت امرأة » الحديث . وهذه المرأة فيما ظهر لي غير المرأة المذكورة في حديث سفيان ، لأن هذه المرأة عبرت بقولها « صاحبك » وتلك عبرت بقولها « شيطانك » . وهذه عبرت بقولها « يا رسول الله » وتلك عبرت بقولها « يا محمد » . وسباق الأولى يشعر بأنها قالت نأسفاً وتوجعاً ، وسباق الثانية يشعر بأنها قالت تهكماً وشهانة . وقد حكى ابن بطال عن تفسير بقر بن مخلد قال « قالت خديجة للنبي صلى الله عليه وسلم حين أبطأ عنه الوحي : إن ربك قد فلاك ، فنزلت والضحي » وقد تعقبه ابن المنير ومن تبعه بالإنكار ، لأن خديجة قوية الإيمان لا يليق نسبة هذا القول إليها ، لكن إسناده ذلك قوى أخرجه إسماعيل القاضي في أحكامه والطبري في تفسيره وأبو داود في أعلام النبوة له كلهم من طريق عبد الله بن شداد بن الهاد وهو من صغار الصحابة والإسناد إليه صحيح ، وأخرجه أبو داود أيضاً من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة لكن ليس عند أحد منهم أنها عبرت بقولها « شيطانك » وهذه هي اللفظة المستنكرة في الخبر . وفي رواية إسماعيل وغيره « ما أرى صاحبك » بدل « ربك » والظاهر أنها عنت بذلك جبريل . وأغرب سنيد بن داود فيما حكاه ابن بشكوال فروى في تفسيره عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه أن عائشة قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، وغلط سنيد في ذلك فقد رواه الطبري عن أبي كريب عن وكيع فقال فيه « قالت خديجة » وكذلك أخرجه ابن أبي حاتم من طريق أبي معاوية عن هشام ، وأما المرأة المذكورة في حديث سفيان التي عبرت بقولها « شيطانك » فهي أم جميل العوراء بنت حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، وهي أخت أبي سفيان بن حرب وامرأة أبي لهب كما روى

الحاكم من طريق إسرائيل عن أبي إسحق عن زيد بن أرقم قال « قالت امرأة أبي لهب لما مكث النبي صلى الله عليه وسلم أياماً لم ينزل عليه الوحي : يا محمد ما أرى شيطانك إلا قد قلاك ، فنزلت والضحي » رجاله ثقات وفي تفسير الطبري من طريق المفضل بن صالح عن الأسود في حديث الباب « فقالت امرأة من أهله ومن قومه » ولا شك أن أم جميل من قومه لأنها من بني عبد مناف . وعند ابن عساكر أنها إحدى عماته ، وقد وقفت على مستنده في ذلك ، وهو ما أخرجه قيس بن الربيع في مسنده عن الأسود بن قيس راويه ، وأخرجه الفريابي شيخ البخاري في تفسيره عنه ولفظه « فأنته إحدى عماته أو بنات عمه فقالت : إني لأرجو أن يكون شيطانك قد ودعك » .

( تنبيه ) : استشكل أبو القاسم بن الورد مطابقة حديث جندب للترجمة ، وتبعه ابن التين فقال : احتباس جبريل ليس ذكره في هذا الباب في موضعه . انتهى . وقد ظهر بسياق تكملة المتن وجه المطابقة ، وذلك أنه أراد أن يذبه على أن الحديث واحد لاتحاد مخرجه وإن كان السبب مختلفاً لكنه في قصة واحدة كما أوضحناه ، وسيأتى بقية الكلام على حديث جندب في التفسير إن شاء الله تعالى . وقد وقع في رواية قيس ابن الربيع التي ذكرتها « فلم يطق القيام وكان يحب التهجذ » .

**باب** تحريض النبي صلى الله عليه على قيام الليل والنوافل من غير إيجاب وطرق النبي صلى الله عليه فاطمة وعلياً ليلة للصلاة .

[١١٢٦] ١٠٩٨ - نا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن الزهري عن هند بنت الحارث عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه استيقظ ليلة فقال : « سبحان الله ، ماذا أنزل الليلة من الفتن ، ماذا أنزل من الخزائن ، من يوقظ صواحب الحجرات ؟ يا رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة » .

[١١٢٧] ١٠٩٩ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني علي بن حسين أن حسين بن علي أخبره أن علي بن أبي طالب أخبره أن رسول الله صلى الله عليه طرقه وفاطمة بنت النبي صلى الله عليه ليلة فقال : « ألا تصليان ؟ » فقلت : يا رسول الله أنفسنا بيد الله ، فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا . فانصرف حين قلت ذلك ولم يرجع إلي شيئاً ، ثم سمعته وهو مولى يضرب فخذه وهو يقول : ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴾ .

[الحديث ١١٢٧ - أطرافه في : ٤٧٢٤ ، ٧٣٤٧ ، ٧٤٦٥] .

[١١٢٨] ١١٠٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت : إن كان رسول الله صلى الله عليه ليبدع العمل وهو يحب أن يعمل به خشية أن

يعمل به الناس فيُفرض عليهم، وما سَبَّحَ رسولُ الله صَلَّى الله عليه سُبْحَةَ الضُّحَى قطُّ، وإنِّي لأُسَبِّحُهَا.

[الحديث ١١٢٨ - طرفه في: ١١٧٧].

[١١٢٩] ١١٠١ - فاعبدهُ الله بنُ يوسف قال أنا مالك عن ابنِ شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صَلَّى الله عليه صَلَّى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناسٌ، ثم صَلَّى من القابلة فكثُر الناسُ، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله صَلَّى الله عليه، فلما أصبح قال: قد رأيتُ الذي صنعتُم، ولم يمنعني من الخروج إليكم إلا أني خشيتُ أن تُفرضَ عليكم، وذلك في رمضان.

قوله (باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم) يعني أمته أو المؤمنين (على قيام الليل) في رواية الأصيلي وكريمة «صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب» قال ابن المنير: اشتملت الترجمة على أمرين: التحريض، ونفي الإيجاب. فحديث أم سلمة وعلى للأول، وحديث عائشة للثاني. قلت: بل يؤخذ من الأحاديث الأربعة نفي الإيجاب، ويؤخذ التحريض من حديثي عائشة من قولها «كان يدع العمل وهو يحبه» لأن كل شيء أحبه استلزم التحريض عليه لولا ما عارضه من خشية الافتراض كما سيأتي تقريره، وقد تقدم حديث أم سلمة والكلام عليه في كتاب العلم. قال ابن رشيد: كأن البخاري فهم أن المراد بالإيقاظ الإيقاظ للصلاة لا مجرد الإخبار بما أنزل، لأنه لو كان مجرد الإخبار لكان يمكن تأخيرها إلى النهار لأنه لا يفوت. قال: ويحتمل أن يقال إن لمشاهدة حال المخبر حينئذ أثراً لا يكون عند التأخير، فيكون الإيقاظ في الحال أبلغ لوعين ما يخبرهن به ولمسمعهن ما يعظهن به. ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله «قيام الليل» ما هو أعم من الصلاة والقراءة والذكر وسماع الموعظة والتفكير في الملكوت وغير ذلك، ويكون قوله «والنوافل» من عطف الخاص على العام. قلت وهذا على رواية الأكثر كما بينته، لا على رواية الأصيلي وكريمة. وما نسبته إلى فهم البخاري أولاً هو المعتمد، فإنه وقع في رواية شعيب عن الزهري عند المصنف في الأدب وغيره في هذا الحديث «من يوقظ صواحب الحجر» يريد أزواجه حتى يصلين، فظهرت مطابقة الحديث للترجمة، وأن فيه التحريض على صلاة الليل، وعدم الإيجاب يؤخذ من ترك إلزامهن بذلك. وجرى البخاري على عادته في الحوالة على ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده، وستأتي بقية فوائده. أم سلمة في الفتن. وعبد الله المذكور في إسناده هو ابن المبارك، وأما حديث علي فعلى بن الحسين المذكور في إسناده هو زين العابدين، وهذا من أصح الأسانيد ومن أشرف التراجم الواردة فيمن روى عن أبيه عن جده. وحكى الدارقطني أن كاتب الليث رواه عن الليث عن عقيل عن الزهري فقال «عن علي بن الحسين عن الحسن بن علي» وكذا وقع في رواية حجاج بن أبي منيع عن جده عن الزهري في تفسير ابن مردويه، وهو وهم والصواب «عن الحسين» ويؤيده رواية حكيم بن حكيم عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه أخرجهما النسائي والطبري.

**قوله ( طرقة وفاطمة )** بالنصب عطفًا على الضمير والطرورق الإتيان بالليل ، وعلى هذا فقوله ليلة للتأكيد . وحكى ابن فارس أن معنى « طرق » أتى ، فعلى هذا يكون قوله « ليلة » لبيان وقت الحجى . ويحتمل أن يكون المراد بقوله ليلة أى مرة واحدة .

**قوله ( ألا تصليان )** قال ابن بطلال : فيه فضيلة صلاة الليل وإيقاظ النائم من الأهل والقربة لذلك . ووقع في رواية حكيم بن حكيم المذكورة « ودخل النبي صلى الله عليه وسلم على فاطمة من الليل فأيقظنا للصلاة ، ثم رجع إلى بيته فصلى هويًا من الليل فلم يسمع لنا حسًا ، فرجع إلينا فأيقظنا » الحديث . قال الطبري : لولا ما علم النبي صلى الله عليه وسلم من عظم فضل الصلاة في الليل ما كان يزعم ابنته وابن عمه في وقت يجعله الله لحاقه سكنًا ، لكنه اختار لها إحراز تلك الفضيلة على الدعة والسكون امتثالًا لقوله تعالى ﴿ وأمر أهلك بالصلاة ﴾ الآية .

**قوله ( أنفسنا بيد الله )** اقتبس على ذلك من قوله تعالى ﴿ الله يتوفى الأنفس حين موتها ﴾ الآية . ووقع في رواية حكيم المذكورة « قال على : فجلست وأنا أعرك عبي وأنا أقول : والله ما نصلى إلا ما كتب الله لنا إنما أنفسنا بيد الله » وفيه إثبات المشيئة لله ، وأن العبد لا يفعل شيئًا إلا بإرادة الله .

**قوله ( بعثنا )** بالثلاثة أى أيقظنا ، وأصله إثارة الشيء من موضعه .

**قوله ( حين قلت )** في رواية كريمة « حين قلنا » .

**قوله ( ولم يرجع )** بفتح أوله أى لم يجبني ، وفيه أن السكوت يكون جوابًا ، والإعراض عن القول الذى لا يطابق المراد وإن كان حقًا في نفسه .

**قوله ( يضرب فخذه )** فيه جواز ضرب الفخذ عند التأسف ، وقال ابن التين : كره احتجاجه بالآية المذكورة ، وأراد منه أن ينسب التقصير إلى نفسه . وفيه جواز الانتزاع من القرآن ، وترجيح قول من قال إن اللام في قوله ﴿ وكان الإنسان ﴾ للعموم لا لخصوص الكفار . وفيه منقبة لعلى حيث لم يكتم ما فيه عليه أدنى غضاضة فقدم مصلحة نشر العلم وتبليغه على كتمه . ونقل ابن بطلال عن المهلب قال : فيه أنه ليس للإمام أن يشدد في النوافل حيث قنع صلى الله عليه وسلم بقول على رضى الله عنه « أنفسنا بيد الله » لأنه كلام صحيح في العذر عن التفتل ، ولو كان فرضاً ما عذره . قال : وأما ضربه فخذه وقراءته الآية فдал على أنه ظن أنه أخرجهم فندم على إنباههم ، كذا قال ، وأقره ابن بطلال ، وليس بواضح ، وما تقدم أولى . وقال النووي : المختار أنه ضرب فخذه تعجباً من سرعة جوابه وعدم موافقته له على الاعتذار بما اعتذر به ، والله أعلم . وأما حديث عائشة الأول فيشتمل على حديثين : أحدهما ترك العمل خشية إفتراضه ، ثانيهما ذكر صلاة الضحى . وهذا الثاني سيأتى الكلام عليه في « باب من لم يصل الضحى » . وقوله في الأول ( إن ) بكسر الهمزة وهى المخففة من الثقيلة ، وفيها ضمير الشأن . وقوله ( ليدع ) بفتح اللام أى يترك ،

وقوله ( خشية ) بالنصب متعلق بقوله ليدع ، وقوله ( فيفرض ) بالنصب عطفاً على يعمل ، وسيأتي الكلام على فوائده في الحديث الذي بعده . وزاد فيه مالك في الموطأ « قالت وكان يحب ما خف على الناس » . وأما حديث عائشة الثاني فهو بإسناد الذي قبله . وقوله ( صلى ذات ليلة في المسجد ) تقدم قبيل صفة الصلاة من رواية عمرة عن عائشة « أنه صلى في حجرته » وليس المراد بها بيته وإنما المراد الحصر التي كان يحتجرها بالليل في المسجد فيجعلها على باب بيت عائشة فيصلي فيه ويجلس عليه بالنهار ، وقد ورد ذلك مبيناً من طريق سعيد المقبري عن أبي سلمة عن عائشة ، وهو عند المصنف في كتاب اللباس ولفظه « كان يحتجر حصيراً بالليل فيصلي عليه ويبسطه بالنهار فيجلس عليه » ولأحمد من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن عائشة « فأمرني أن أنصب له حصيراً على باب حجرتي ففعلت ، فخرج » فذكر الحديث . قال النووي : معنى يحتجر يحوط موضعاً من المسجد بحصير يستره ليصلي فيه ولا يمر بين يديه مار ليتوفر خشوعه ويتفرغ قلبه . وتعبه الكرماني بأن لفظ الحديث لا يدل على أن احتجاره كان في المسجد قال : ولو كان كذلك للزم منه أن يكون تاركاً للأفضل الذي أمر الناس به حيث قال « فصلوا في بيوتكم فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » ثم أجاب بأنه إن صح أنه كان في المسجد فهو إذا احتجر صار كأنه بيت بخصوصيته ، أو أن السبب في كون صلاة التطوع في البيت أفضل عدم شويه بانرياء غالباً ، والنبي صلى الله عليه وسلم منزّه عن الرياء في بيته وفي غير بيته .

قوله ( ثم صلى من القابلة ) أي من الليلة المقبلة ، وهو لفظ معمر عن ابن شهاب عند أحمد ، وفي رواية المستملى « ثم صلى من القابل » أي الوقت .

قوله ( ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة ) كذا رواه مالك بالشك ، وفي رواية عقيل عن ابن شهاب كما تقدم في الجمعة « فصلي رجال بصلاته ، فأصبح الناس فتحدثوا » ولمسلم من رواية يونس عن ابن شهاب « يتحدثون بذلك » ونحوه في رواية عمرة عن عائشة الماضية قبل صفة الصلاة ، ولأحمد من رواية ابن جريج عن ابن شهاب « فلما أصبح تحدثوا أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد من جوف الليل ، فاجتمع أكثر منهم » زاد يونس « فخرج النبي صلى الله عليه وسلم في الليلة الثانية فصلوا معه ، فأصبح الناس يذكرون ذلك ، فكثرت أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج فصلوا بصلاته ، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله » ولابن جريج « حتى كان المسجد يعجز عن أهله » ولأحمد من رواية معمر عن ابن شهاب « امتلأ المسجد حتى اغتص بأهله » وله من رواية سفيان بن حسين عنه « فلما كانت الليلة الرابعة غص المسجد بأهله » .

قوله ( فلم يخرج ) زاد أحمد في رواية ابن جريج « حتى سمعت ناساً منهم يقولون : الصلاة » وفي رواية سفيان بن حسين « فقالوا ما شأنه » وفي حديث زيد بن ثابت كما سيأتي في الاعتصام « ففقدوا صوته وظنوا أنه قد نام ، فجعل بعضهم يتنحج ليخرج إليهم » وفي حديثه في الأدب « فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب » .

**قوله ( فلما أصبح قال : قد رأيت الذي صنعتم )** في رواية عقيل « فلما قضى صلاة الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال : أما بعد فإنه لم يخف على مكانكم » وفي رواية يونس وابن جريج « لم يخف على شأنكم » وزاد في رواية أبي سلمة « اكلفوا من العمل ما تطيقون » وفي رواية معمر أن الذي سأله عن ذلك بعد أن أصبح عمر بن الخطاب ، ولم أر في شيء من طرقه بيان عدد صلاته في تلك الليلة ، لكن روى ابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ثمان ركعات ثم أوتر ، فلما كانت القابلة اجتمعنا في المسجد ورجونا أن يخرج إلينا حتى أصبحنا ، ثم دخلنا فقلنا : يا رسول الله » الحديث فإن كانت القصة واحدة احتمل أن يكون جابر ممن جاء في الليلة الثالثة فلذلك اقتصر على وصف ليلتين ، وكذا ما وقع عند مسلم من حديث أنس « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان ، فجئت فقمت إلى جنبه ، فجاء رجل فقام حتى كنا رهطاً ، فلما أحس بنا تجوز ثم دخل رحله » الحديث ، والظاهر أن هذا كان في قصة أخرى .

**قوله ( إلا أني خشيت أن تفرض عليكم )** ظاهر في أن عدم خروجه إليهم كان لهذه الخشية ، لا لكون المسجد امتلاً وضاق عن المصلين .

**قوله ( أن تفرض عليكم )** في رواية عقيل وابن جريج « فتعجزوا عنها » وفي رواية يونس « ولكني خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها » ، وكذا في رواية أبي سلمة المذكورة قبيل صفة الصلاة « خشيت أن تكتب عليكم صلاة الليل » وقوله « فتعجزوا عنها » أي نشق عليكم فتركوها مع القدرة عليها ، وليس المراد العجز الكلي لأنه يسقط التكليف من أصله . ثم إن ظاهر هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم توقع ترتب افتراض الصلاة بالليل جماعة على وجود المواظبة عليها ، وفي ذلك إشكال ، وقد بناه بعض المالكية على قاعدتهم في أن الشروع ملزم وفيه نظر ، وأجاب المحب الطبري بأنه يحتمل أن يكون الله عز وجل أوحى إليه أنك إن واطبت على هذه الصلاة معهم افترضتها عليهم فأحب التخفيف عنهم فترك المواظبة ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك وقع في نفسه كما اتفق في بعض القرب التي داوم عليها فافترضت ، وقيل خشى أن يظن أحد من الأمة من مداومته عليها الوجوب ، وإلى هذا الأخير نحا القرطبي فقال : قوله « تفرض عليكم » أي تظنونه فرضاً فيجب على من ظن ذلك ، كما إذا ظن المجتهد حل شيء أو تحريمه فإنه يجب عليه العمل به . قال وقيل : كان حكم النبي صلى الله عليه وسلم أنه إذا واطب على شيء من أعمال البر واقتدى الناس به فيه أنه يفرض عليهم . انتهى . ولا يخفى بعد هذا الأخير ، فقد واطب النبي صلى الله عليه وسلم على رواتب الفرائض وتابعه أصحابه ولم تفرض ، وقال ابن بطلال يحتمل أن يكون هذا القول صدر منه صلى الله عليه وسلم لما كان قيام الليل فرضاً عليه دون أمته فخشي إن خرج إليهم والتزموا معه قيام الليل أن يسوى الله بينه وبينهم في حكمه ، لأن الأصل في الشرع المساواة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أمته في العبادة . قال : ويحتمل أن يكون خشى من مواظبتهم عليها أن يضعفوا عنها فيعصى من تركها بترك اتباعه صلى الله عليه وسلم وقد استشكل الخطابي أصل هذه الخشية مع ما ثبت في حديث الإسراء من أن الله تعالى قال « هن خمس وهن خمسون لا يبدل القول لدى » فإذا أمن التبديل فكيف يقع الخوف من الزيادة ؟ وهذا يدفع

في صدور الأجوبة التي تقدمت . وقد أجاب عنه الخطابي بأن صلاة الليل كانت واجبة عليه صلى الله عليه وسلم ، وأفعاله الشرعية يجب على الأمة الاقتداء به فيها - يعني عند المواظبة - فترك الخروج إليهم لئلا يدخل ذلك في الواجب من طريق الأمر بالاقتداء به لا من طريق إنشاء فرض جديد زائد على الخمس ، وهنا كما يوجب المرء على نفسه صلاة نذر فتجب عليه ، ولا يلزم من ذلك زيادة فرض في أصل الشرع . قال : وفيه احتمال آخر ، وهو أن الله فرض الصلاة خمسين ثم حط معظمها بشفاعته نبيه صلى الله عليه وسلم ، فإذا عادت الأمة فيما استوهب لها والتزمت ما استعنى لهم نبيهم صلى الله عليه وسلم منه لم يستنكر أن يثبت ذلك فرضاً عليهم ، كما التزم ناس الرهبانية من قبل أنفسهم ثم عاب الله عليهم التقصير فيها فقال ﴿ فما رعوها حق رعايتها ﴾ فخشي صلى الله عليه وسلم أن يكون سيئلتهم سبيل أولئك ، فقطع العمل شفقة عليهم من ذلك ، وقد تلقى هذين الجوابين من الخطابي جماعة من الشراح كابن الجوزي ، وهو مبني على أن قيام الليل كان واجباً عليه صلى الله عليه وسلم وعلى وجوب الاقتداء بأفعاله ، وفي كل من الأمرين نزاع . وأجاب الكرمانى بأن حديث الإسراء يدل على أن المراد بقوله تعالى ﴿ لا يبديل القول لدى ﴾ الأمن من نقص شيء من الخمس ، ولم يتعرض للزيادة . انتهى . لكن في ذكر التضعيف بقوله « من خمس ومن خمسون » إشارة إلى عدم الزيادة أيضاً ، لأن التضعيف لا ينقص عن العشر ، ودفع بعضهم في الأصل السؤال بأن الزمان كان قابلاً للنسخ فلا مانع من خشية الافتراض ، وفيه نظر لأن قوله ﴿ لا يبديل القول لدى ﴾ خبر والنسخ لا يدخله على الراجح ، وليس هو كقوله مثلاً لم صوموا الدهر أبداً فإنه يجوز فيه النسخ . وقد فتح الباري بثلاثة أجوبة أخرى : أحدها يحتمل أن يكون الخوف افتراض قيام الليل ، بمعنى جعل التهجد في المسجد جماعة شرطاً في صحة التنفل بالليل ، ويؤيئ إليه قوله في حديث زيد بن ثابت « حتى خشيت أن يكتب عليكم ، ولو كتب عليكم ما قمت به ، فصلوا أيها الناس في بيوتكم » فمنعهم من التجمع في المسجد إشفاقاً عليهم من اشتراطه وأمن مع إذنه في المواظبة على ذلك في بيوتهم من افتراضه عليهم . ثانياً يحتمل أن يكون الخوف افتراض قيام الليل على الكفاية لا على الأعيان ، فلا يكون ذلك زائداً على الخمس ، بل هو نظير ما ذهب إليه قوم في العيد ونحوها . ثالثاً يحتمل أن يكون الخوف افتراض قيام رمضان خاصة ، فقد وقع في حديث الباب أن ذلك كان في رمضان ، وفي رواية سفيان بن حسين خشيت أن يفرض عليكم قيام هذا الشهر ، فعلى هذا يرتفع الإشكال ، لأن قيام رمضان لا يتكرر كل يوم في السنة فلا يكون ذلك قدراً زائداً على الخمس . وأقوى هذه الأجوبة الثلاثة في نظري الأول ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب . وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم ندب قيام الليل ولا سيما في رمضان جماعة ، لأن الخشية المذكورة أمنت بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولذلك جمعهم عمر بن الخطاب على أبي بن كعب كما سيأتي في الصيام إن شاء الله تعالى . وفيه جواز الفرار من قدر الله إلى قدر الله قاله المهلب ، وفيه أن الكبير إذا فعل شيئاً خلاف ما اعتاده أتباعه أن يذكر لهم عذره وحكمه والحكمة فيه ، وفيه ما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه من الزهادة في الدنيا والاكتفاء بما قل منها والشفقة على أمته والرافة بهم ، وفيه ترك بعض المصالح لخوف المفسدة وتقديم أهم المصلحتين ، وفيه جواز الاقتداء بمن لم ينو الإمامة كما تقدم وفيه نظر لأن نفي النية لم يتقل ولا يطلع عليه بالظن ، وفيه ترك الأذان والإقامة للنوافل إذا صليت جماعة .

## باب قيام الليل النبي صلى الله عليه (١)

وقالت عائشة : حتى تَفْطُرَ قدماه . والفُطُورُ : الشقوق . انْفَطَرَتْ : انشقت .

[١١٣٠]

١١٠٢- نا أبو نعيم قال نا مسعر عن زياد قال : سمعت المغيرة يقول : إن كان النبي صلى الله عليه ليقوم - أو ليصلي - حتى ترم قدماه - أو ساقاه - فيقال له ، فيقول : «أفلا أكون عبداً شكوراً» . [الحديث ١١٣٠- طرفاه في : ٤٨٣٦ ، ٦٤٧١] .

قوله ( باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم الليل ) كذا للكشيميني من طريقين عنه ، وزاد في رواية كريمة « حتى ترم قدماه » وللباقين « قيام الليل للنبي صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( وقالت عائشة : كان يقوم ) كذا للكشيميني ، ولغيره « قام رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( حتى تَفْطُر ) بناء واحدة ، وفي رواية الأصيلي « تنفطر » بمثنتين .

قوله ( والفطور الشقوق ) كذا ذكره أبو عبيدة في المجاز .

قوله ( انْفَطَرَتْ : انشقت ) هذا التفسير رواه ابن أبي حاتم موصولاً عن الضحاك ، قال : وروى عن مجاهد والحسن وغيرهما ذلك ، وكذا حكاه إسماعيل بن أبي زياد الشامي عن ابن عباس ، وحديث عائشة وصله المصنف في تفسير سورة الفتح .

قوله ( عن زياد ) هو ابن علاقة ، وللمصنف في الرقاق عن خلاد بن يحيى عن مسعر « حدثنا زياد بن علاقة » .

( تنبيه ) : هكذا رواه الحفاظ من أصحاب مسعر عنه ، وخالفهم محمد بن بشر وحده فرواه عن مسعر عن قتادة عن أنس أخرجه البزار وقال : الصواب عن مسعر عن زياد ، وأخرجه الطبراني في الكبير من رواية أبي قتادة الحراني عن مسعر عن علي بن الأقر عن أبي جحيفة ، وأخطأ فيه أيضاً ، والصواب مسعر عن زيادة بن علاقة .

قوله ( إن كان ليقوم أو ليصلي ) إن مخففة من الثقيلة و « ليقوم » بفتح اللام ، وفي رواية كريمة « ليقوم يصلي » وفي حديث عائشة « كان يقوم من الليل » .

قوله ( حتى ترم ) بفتح المثناة وكسر الراء وتخفيف الميم بلفظ المضارع من الورم هكذا سمع

(١) هكذا جاء عنوان الباب في المخطوطتين ، وفيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بعمول وهو ( الليل ) . وهذا شبيه بقوله تعالى - في قراءة ابن عامر وهي قراءة سبعة - ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ . بالفصل بين المضاف والمضاف إليه الفاعل في المعنى ، بالعمول . وعليه قول الشاعر :

فزجتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده



وهو نادر ، وفي رواية خلاد بن يحيى « حتى ترم أو تنتفخ قدماء » وفي رواية أبي عوانة عن زياد عند الترمذى « حتى انتفخت قدماء » .

**قوله ( قدماء أو سافاه )** وفي رواية خلاد « قدماء » ولم يشك ، وللمصنف فى تفسير الفتح « حتى تورمت » وللنسائى من حديث أبى هريرة « حتى تزلج قدماء » بزأى وعين مهملة ، ولا اختلاف بين هذه الروايات : فإنه إذا حصل الانتفاخ أو الورم حصل الزلج والتشقق والله أعلم .

**قوله ( فيقال له )** لم يذكر المقول ولم يسم القائل ، وفى تفسير الفتح « فقيل له غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر » وفى رواية أبى عوانة « فقيل له أتتكلف هذا » وفى حديث عائشة « فقالت له عائشة : لم تصنع هذا يا رسول الله وقد غفر الله لك » وفى حديث أبى هريرة عند البزار « فقيل له تفعل هذا وقد جاءك من الله أن قد غفر لك » .

**قوله ( أفلا أكون )** فى حديث عائشة « أفلا أحب أن أكون » ( عبداً شكوراً ) وزادت فيه « فلما كثر لحمه صلى جالساً » الحديث ، والفاء فى قوله « أفلا أكون » للسببية ، وهى عن محذوف تقديره « أتترك تهجدى فلا أكون عبداً شكوراً » ، والمعنى أن المغفرة سبب لكون التهجد شكراً فكيف أتركه ؟ قال ابن بطال : فى هذا الحديث أخذ الإنسان على نفسه بالشدة فى العبادة وإن أضر ذلك ببدنه ، لأنه صلى الله عليه وسلم إذا فعل ذلك مع علمه بما سبق له فكيف بمن لم يعلم بذلك فضلاً عن لم يأمن أنه استحق النار . انتهى . ومحل ذلك ما إذا لم يفيض إلى الملل ، لأن حال النبى صلى الله عليه وسلم كانت أكمل الأحوال ، فكان لا يمل من عبادة ربه وإن أضر ذلك ببدنه ، بل صح أنه قال « وجعلت قرعة عيني فى الصلاة » كما أخرجه النسائى من حديث أنس ، فأما غيره صلى الله عليه وسلم فإذا خشي الملل لا ينبغى له أن يكرده نفسه ، وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم « خذوا من الأعمال ما تطيقون » ، فإن الله لا يمل حتى تملاوا . وفيه مشروعية الصلاة للشكر ، وفيه أن الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان كما قال الله تعالى « اعملوا آل داود شكراً » وقال القرطبي : ظن من سأله عن سبب تحميه المشقة فى العبادة أنه إنما يعبد الله خوفاً من الذنوب وطلباً للمغفرة والرحمة فمن تحقق أنه غفر له لا يحتاج إلى ذلك ، فأفادهم أن هناك طريقاً آخر للعبادة وهو الشكر على المغفرة وإيصال النعمة أن لا يستحق عليه فيها شيئاً فيتعين كثرة الشكر على ذلك . والشكر الاعتراف بالنعمة والقيام بالخدمة ، فمن كثر ذلك منه سمي شكوراً . ومن ثم قال سبحانه وتعالى « وقليل من عبادى الشكور » . وفيه ما كان النبى صلى الله عليه وسلم عليه من الاجتهاد فى العبادة والخشية من ربه ، قال العلماء : إنما ألزم الأنبياء أنفسهم بشدة الخوف لعمالهم بعظيم نعمة الله تعالى عليهم وأنه ابتدأهم بها قبل استحقاقها ، فبدلوا مجهودهم فى عبادته ليؤدوا بعض شكره ، مع أن حقوق الله أعظم من أن يقوم بها العباد . والله أعلم .

**( تكملة )** : قيل أخرج البخارى هذا الحديث لينبه على أن قيام جميع الليل غير مكروه ولا تعارضه الأحاديث الآتية بخلافه ، لأنه يجمع بينها بأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يداوم على قيام جميع الليل ، بل كان يقوم وينام كما أخبر عن نفسه وأخبرت عنه عائشة أيضاً ، وسيأتى نقل الخلاف فى إيجاب قيام الليل فى « باب عقد الشيطان » إن شاء الله تعالى .

## باب من نام عند السحر

١١٠٣ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا عمرو بن دينار أن عمرو بن أوس أخبره أن عبد الله بن عمرو بن العاص أخبره أن رسول الله صلى الله عليه قال له : « أحب الصلاة إلى الله صلاة داود ، وأحب الصيام إلى الله صيام داود ، وكان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه ، ويصوم يوماً ويفطر يوماً » . [١١٣١]

[الحديث ١١٣١ - أطرافه في : ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ٣٤١٩ ، ٣٤٢٠ ، ٥٠٥٢ ، ٥٠٥٣ ، ٥٠٥٤ ، ٥١٩٩ ، ٦١٣٤ ، ٦٢٧٧ .]

١١٠٤ - نا عبدان قال أخبرني أبي عن شعبة عن أشعث قال سمعت أبي قال سمعت مسروقاً قال : سألت عائشة : أي العمل كان أحب إلى النبي صلى الله عليه ؟ قالت : الدائم . قلت : متى كان يقوم ؟ قالت : يقوم إذا سمع الصارخ . [١١٣٢]

١١٠٥ - حدثنا محمد بن سالم قال أنا أبو الأحوص عن الأشعث قال : إذا سمع الصارخ قام فصلى . [الحديث ١١٣٢ - طرفاه في : ٦٤٦١ ، ٦٤٦٢ .]

١١٠٦ - نا موسى بن إسماعيل قال نا إبراهيم بن سعد قال ذكر أبي عن أبي سلمة عن عائشة قالت : ما ألفاه السحر عندي إلا نائماً . [١١٣٣]

قوله ( باب من نام عند السحر ) في رواية الأصيل والكشميني « السحور » ولكل منهما وجه ، والأول أوجه . وأورد المصنف فيه ثلاثة أحاديث : أحدها لعبد الله بن عمرو ، والآخران لعائشة .

قوله في حديث عبد الله بن عمر ( أن عمرو بن أوس أخبره ) أي ابن أبي أوس الثقفي الطائفي وهو تابعي كبير ، وهم من ذكره في الصحابة وإنما الصحبة لأبيه .

قوله ( أحب الصلاة إلى الله صلاة داود ) قال المهلب : كان داود عليه السلام يجم نفسه بنوم أول الليل ثم يقوم في الوقت الذي ينادى الله فيه : هل من سائل فأعطيه سؤله ، ثم يستلذ بالنوم ما يستريح به من نصب القيام في بقية الليل ، وهذا هو النوم عند السحر كما ترجم به المصنف ، وإنما صارت هذه الطريقة أحب من أجل الأخذ بالرفق للنفس التي يخشى منها السامة ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « إن الله لا يعمل حتى تملوا » والله يحب أن يديم فضله ويوالى إحسانه ، وإنما كان ذلك أرفق لأن النوم بعد القيام يريح البدن ويذهب ضرر السهر وذبول الجسم ، بخلاف السهر إلى الصباح . وفيه من المصلحة أيضاً استقبال صلاة الصبح وأذكار النهار بنشاط وإقبال ، وأنه أقرب إلى عدم الرياء لأن من نام السدس الأخير أصبح ظاهر اللون سليم القوى فهو أقرب إلى أن يخفى عمله الماضي على من يراه ، أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد ، وحكى عن قوم أن معنى قوله « أحب الصلاة » هو بالنسبة إلى من حاله مثل حال المخاطب بذلك وهو من

يشق عليه قيام أكثر الليل ، قال : وعمدة هذا القائل اقتضاء القاعدة زيادة الأجر بسبب زيادة العمل ، لكن يعارضه هنا اقتضاء العادة والجملة التقصير في حقوق يعارضها طول القيام ، ومقدار ذلك الفائت مع مقدار الحاصل من القيام غير معلوم لنا . فالأولى أن يجرى الحديث على ظاهره وعمومه ، وإذا تعارضت المصلحة والمفسدة فمقدار تأثير كل واحد منهما في الحث أو المنع غير محقق لنا ، فالطريق أننا نفوض الأمر إلى صاحب الشرع ، ونجرى على ما دل عليه اللفظ مع ما ذكرناه من قوة الظاهر هنا . والله أعلم

( تنبيه ) : قال ابن التين : هذا المذكور إذا أجريناه على ظاهره فهو في حق الأمة ، وأما النبي صلى الله عليه وسلم فقد أمره الله تعالى بقيام أكثر الليل فقال ﴿ يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلاً ﴾ انتهى . وفيه نظر لأن هذا الأمر قد نسخ كما سيأتي ، وقد تقدم في حديث ابن عباس « فلما كان نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل » وهو نحو المذكور هنا . نعم سيأتي بعد ثلاثة أبواب أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يجرى الأمر في ذلك على وتيرة واحدة . والله أعلم .

**قوله ( وأحب الصيام إلى الله صيام داود )** يأتي فيه ما تقدم في الصلاة ، وستأتي بقية مباحثه في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى .

**قوله ( كان ينام نصف الليل إلخ )** في رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار عند مسلم « كان يرقد شطر الليل ، ثم يقوم ثلث الليل بعد شطره » قال ابن جريج : قلت لعمرو بن دينار عمرو بن أوس هو الذي يقول يقوم ثلث الليل ؟ قال : نعم انتهى . وظاهره أن تقدير القيام بالثلث من تفسير الراوي فيكون في الرواية الأولى إدراج ، ويحتمل أن يكون قوله « عمرو بن أوس ذكره » أي بسنده فلا يكون مدرجاً . وفي رواية ابن جريج من الفائدة ترتيب ذلك بثم ، ففيه رد على من أجاز في حديث الباب أن تحصل السنة بنوم السدس الأول مثلاً وقيام الثلث ونوم النصف الأخير ، والسبب في ذلك أن الواو لا ترتب .

( تنبيه ) : قال ابن رشيد : الظاهر من سياق حديث عبد الله بن عمرو مطابقة ما ترجم له ، إلا أنه ليس نصاً فيه ، فبينه بالحديث الثالث وهو قول عائشة « ما ألفاه السحر عندي إلا نائماً » وأما حديث عائشة الأول فوالد عبدان اسمه عثمان بن جبلة بفتح الجيم والموحدة ، وقوله « عن أشعث » هو ابن أبي الشعثاء المحاربي ، وقوله « الدائم » أي المواظبة العرفية ، وقوله « الصارخ » أي الديك . ووقع في مسند الطيالسي في هذا الحديث « الصارخ الديك » والصرخة الصيحة الشديدة . وجرت العادة بأن الديك يصيح عند نصف الليل غالباً قاله محمد بن محمد بن ناصر ، قال ابن التين : وهو موافق لقول ابن عباس « نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل » وقال ابن بطلال : الصارخ يصرخ عند ثلث الليل ، وكان داود يتحرى الوقت الذي يتنادى الله فيه « هل من سائل » كذا قال ، والمراد بالدوام قيامه كل ليلة في ذلك الوقت لا الدوام المطلق .

**قوله ( حدثنا محمد )** زاد أبو ذر في رواية « ابن سلام » وكذا نسبه أبو علي بن السكن ، وذكر الجياني أنه وقع في رواية أبي ذر عن أبي محمد السرخسي « محمد بن سالم » بتقديم الألف على اللام ، قال أبو الوليد الباجي : سألت أبا ذر فقال لي : أراه ابن سلام ، وسها فيه أبو محمد . قلت : وليس في شيوخ البخاري أحد يقال له محمد بن سالم .

**قوله ( عن الأشعث )** يعنى بإسناده المذكور ، وظن بعضهم أنه موقوف على أشعث فأخطأ ، فقد أخرجه مسلم عن هناد بن السرى ، وأبو داود عن إبراهيم بن موسى الرازى كلاهما عن أبى الأحوص بهذا الإسناد بلفظ « سألت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لها : أى حين كان يصلى ؟ قالت : إذا سمع الصارخ قام فصلى » لفظ إبراهيم وزاد مسلم فى أوله « كان يحب الدائم » وللإسماعيلي من رواية خلف بن هشام عن أبى الأحوص بالإسناد « سألت عائشة : أى العمل كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : أدومه » قال الإسماعيلي لم يذكر البخارى فى رواية أبى الأحوص بعد الأشعث أحداً ، وأفادت هذه الرواية ما كان يصنع إذا قام وهو قوله « قام فصلى » بخلاف رواية شعبة فإنها مجملة . وفى هذا الحديث الحث على المداومة على العمل وإن قل ، وفيه الاقتصاد فى العبادة وترك التعمق فيها لأن ذلك أنشط والقلب به أشد انشراحاً . وأما حديث عائشة الثانى فوالد إبراهيم بن سعد هو سعد بن إبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف ، وعبر موسى عن إبراهيم بقوله « ذكر أبى » وقدرناه أبو داود عن أبى توبة فقال « حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه » وأخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن جمعة بن عبد الله عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عمه أبى سلمة بن عبد الرحمن به .

**قوله ( ما ألفاه )** بالفاء أى وجدته ، والسحر مرفوع بأنه فاعله ، والمراد نومه بعد القيام الذى مبدؤه عند سماع الصارخ جمعاً بينه وبين رواية مسروق التى قبلها .

**قوله ( تعنى النبي صلى الله عليه وسلم )** فى رواية محمد بن بشر عن سعد بن إبراهيم عند مسلم « ما ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم السحر على فراشى - أو عندى - إلا نائماً » وأخرجه الإسماعيلي عن محمود الواسطى عن زكريا بن يحيى عن إبراهيم بن سعد بلفظ « ما ألقى النبي صلى الله عليه وسلم عندى بالأسحر إلا وهو نائم » وفى هذا التصريح برفع الحديث .

**( تنبيه )** : قال ابن التين : قولها « إلا نائماً » تعنى مضطجعاً على جنبه لأنها قالت فى حديث آخر « فإن كنت يقظانة حدثنى وإلا اضطجع » انتهى . وتعقبه ابن رشيد بأنه لا ضرورة لحمل هذا التأويل لأن السياق ظاهر فى النوم حقيقة وظاهر فى المداومة على ذلك ، ولا يلزم من أنه كان ربما لم ينم وقت السحر هذا التأويل ، فدار الأمر بين حمل النوم على مجاز التشبيه أو حمل التعميم على إرادة التخصيص ، والثانى أرجح وإليه ميل البخارى لأنه ترجم بقوله « من نام عند السحر » ثم ترجم عقبة بقوله « من تسحر فلم ينم » فأوأمأ إلى تخصيص رمضان من غيره ، فكأن العادة جرت فى جميع السنة أنه كان ينام عند السحر ، إلا فى رمضان فإنه كان يتشاغل بالسحور فى آخر الليل ، ثم يخرج إلى صلاة الصبح عقبه . وقال ابن بطال : النوم وقت السحر كان يفعله النبي صلى الله عليه وسلم فى الطوال وفى شهر رمضان ، كذا قال ، ويحتاج فى إخراج الليالى القصار إلى دليل .

**باب من تسحر فلم ينم حتى صلى الصبح**

١١٠٧ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال نا روح قال نا سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك

أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ تَسَحَّرَا . فَلَمَّا فَرَّغَا مِنْ سَحُورِهِمَا قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى . فَقُلْنَا لِأَنْسٍ : كَمْ كَانَ بَيْنَ فَرَاغِهِمَا مِنْ سَحُورِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ ؟ قَالَ : كَقَدَرِ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةً .

قوله ( باب من تسحر فلم ينم حتى صلى الصبح ) كذا للأكثر ، وللحموى والمستمل « من تسحر ثم قام إلى الصلاة » .

قوله ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم ) هو الدورقي ، وروح هو ابن عبادة .

قوله ( فلما فرغا من سحورهما قام إلى الصلاة فصلى ) هو ظاهر لما ترجم له . والمراد بالصلاة صلاة الصبح ، وقبلها صلاة الفجر ، وقد تقدم توجيهه . ويأتى الكلام على بقية فوائد الحديث فى كتاب الصيام إن شاء الله تعالى .

### باب طول الصلاة في قيام الليل

[١١٣٥] ١١٠٨ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله قال صليت مع النبي صلى الله عليه ليلة ، فلم يزل قائماً حتى هممت بأمر سوء . قلنا : ما هممت ؟ قال : هممت أن أقعد وأذر النبي صلى الله عليه .

[١١٣٦] ١١٠٩ - نا حفص بن عمر قال نا خالد بن عبد الله عن حصين عن أبي وائل عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه كان إذا قام للتهجد من الليل يشوص فاه بالسواك .

قوله ( باب طول القيام فى صلاة الليل ) كذا للأكثر ، وللحموى والمستمل « طول الصلاة فى قيام الليل » وحديث الباب موافق لهذا لأنه دال على طول الصلاة لا على القيام بخصوصه ، إلا أن طول الصلاة يستلزم طول القيام لأن غير القيام كالركوع مثلاً لا يكون أطول من القيام كما عرف بالاستقراء من صنيعه صلى الله عليه وسلم ، فى حديث الكسوف « فركع نحواً من قيامه » وفى حديث حذيفة الذى سأذكره نحوه ، ومضى حديث عائشة قريباً أن السجدة تكون قريباً من خمسين آية ، ومن المعلوم فى غير هذه الرواية أنه كان يقرأ بما يزيد على ذلك .

قوله ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود .

قوله ( بأمر سوء ) بإضافة أمر إلى سوء ، وفى الحديث دليل على اختيار النبي صلى الله عليه وسلم تطويل صلاة الليل ، وقد كان ابن مسعود قوياً محافظاً على الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وما هم بالقعود إلا بعد طول كثير ما اعتاده . وأخرج مسلم من حديث جابر « أفضل الصلاة طول القنوت » فاستدل به على ذلك . ويحتمل أن يراد بالقنوت فى حديث جابر الخشوع ، وذهب كثير من الصحابة وغيرهم إلى أن كثرة الركوع والسجود أفضل ، ولمسلم من حديث ثوبان « أفضل الأعمال كثرة السجود » والذى يظهر

أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال . وفي الحديث أن مخالفة الإمام في أفعاله معدودة في العمل السيئ . وفيه تنبيه على فائدة معرفة ما بينهم من الأحوال وغيرها ، لأن أصحاب ابن مسعود ما عرفوا مراده من قوله « هممت بأمر سوء » حتى استفهموه عنه ، ولم ينكر عليهم استفهامهم عن ذلك . وروى مسلم من حديث حذيفة أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة فقرأ البقرة وآل عمران والنساء في ركعة ، وكان إذا مر بآية فيها تسبيح سبح أو سؤال سأل أو تعوذ تعوذ ، ثم ركع نحواً مما قام ، ثم قام نحواً مما ركع ، ثم سجد نحواً مما قام . وهذا إنما يتأتى في نحو من ساعتين ، فلعلة صلى الله عليه وسلم أحيا تلك الليلة كلها . وأما ما يقتضيه حاله في غير هذه الليلة فإن في أخبار عائشة أنه كان يقوم قدر ثلث الليل ، وفيها أنه كان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة ، فيقتضى ذلك تطويل الصلاة والله أعلم .

( تنبيه ) ؛ ذكر الدارقطني أن سليمان بن حرب تفرد برواية هذا الحديث عن شعبة حكاه عنه البرقاني ، وهو من الأفراد المقيدة ، فإن مسلماً أخرج هذا الحديث من طريق أخرى عن الأعمش .

قوله ( عن خالد بن عبد الله ) هو الواسطي ، وحصين هو ابن عبد الرحمن الواسطي أيضاً ، وقد تقدم حديث حذيفة في الطهارة . واستشكل ابن بطل دخوله في هذا الباب فقال : لا مدخل له هنا لأن التسوك في صلاة الليل لا يدل على طول الصلاة . قال : ويمكن أن يكون ذلك من غلط الناسخ فكتبه في غير موضعه ، أو أن البخاري أعجلته المنية قبل تهذيب كتابه ، فإن فيه مواضع مثل هذا تدل على ذلك . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون أشار إلى أن استعمال السواك يدل على ما يناسبه من إكمال الهيئة والتأهب ، وهو دليل طول القيام إذ التخفيف لا يتبأ له هذا التهيؤ الكامل . وقد قال ابن رشيد : الذي عندي أن البخاري إنما أدخله لقوله « إذا قام للتهجد » أي إذا قام لعادته ، وقد تبينت عادته في الحديث الآخر ، ولفظ التهجد مع ذلك مشعر بالسهر ، ولا شك أن في التسوك عوناً على دفع النوم فهو مشعر بالاستعداد للإطالة . وقال البلر بن جماعة : يظهر لي أن البخاري أراد بهذا الحديث استحضر حديث حذيفة الذي أخرجه مسلم ، يعني المشار إليه قريباً ، قال : وإنما لم يخرج له لكونه على غير شرطه ، فإما أن يكون أشار إلى أن الليلة واحدة ، أو نبه بأحد حديثي حذيفة على الآخر . وأقربها توجيه ابن رشيد . ويحتمل أن يكون بيض الترجمة لحديث حذيفة فضم الكاتب الحديث إلى الحديث الذي قبله وحذف البياض .

ب

كيف صلاة الليل؟ وكيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل؟

١١١٠ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن

[١١٣٧]

عبد الله بن عمر قال : إن رجلاً قال : يا رسول الله ، كيف صلاة الليل؟ قال : « مثني مثني ، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة » .

[١١٣٨] ١١١١- فامسدد قال نا يحيى عن شعبة قال حدثني أبو جمره عن ابن عباس قال : كان صلاة النبي صلى الله عليه ثلاث عشرة ركعة . يعني بالليل .

[١١٣٩] ١١١٢- حدثني إسحاق قال أنا عبيد الله قال أنا إسرائيل عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق : سألت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه بالليل فقالت : سبع وتسع وإحدى عشرة ، سوى ركعتي الفجر .

[١١٤٠] ١١١٣- فاعبيد الله بن موسى قال أنا حنظلة عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ، منها الوتر وركعتي الفجر .

قوله ( باب كيف صلاة الليل ، وكما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ) ؟ أورد فيه أربعة أحاديث : أولها حديث ابن عمر « صلاة الليل مثنى مثنى » الحديث ، وقد تقدم الكلام عليه في أول أبواب الوتر ، وأنه الأفضل في حق الأمة لكونه أجاب به السائل ، وأنه صلى الله عليه وسلم صح عنه فعل الفصل والوصل . ثانيها حديث أبي جمره عن ابن عباس « كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة » يعني بالليل . وأخرجه مسلم والترمذي بلفظ « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة » وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أول أبواب الوتر أيضاً ، وتقدم أيضاً بيان الجمع بين مختلف الروايات في ذلك . ثالثها حديث عائشة من رواية مسروق قال « سألت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : سبع وتسع وإحدى عشرة سوى ركعتي الفجر » . رابعها حديثها من طريق القاسم عنها « كان يصلي من الليل ثلاث عشرة منها الوتر وركعتا الفجر » وفي رواية مسلم من هذا الوجه « كانت صلاته عشر ركعات ويوتر بسجدة ويركع ركعتي الفجر فتلك ثلاث عشرة » فأما ما أجاب به مسروقاً فمرادها أن ذلك وقع في أوقات مختلفة ، فتارة كان يصلي سبعاً وتارة تسعاً وتارة إحدى عشرة . وأما حديث القاسم عنها فمحمول على أن ذلك كان غالب حاله ، وسيأتي بعد خمسة أبواب من رواية أبي سلمة عنها أن ذلك كان أكثر ما يصليه في الليل ، ولفظه « ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة » الحديث ، وفيه ما يدل على أن ركعتي الفجر من غيرها فهو مطابق لرواية القاسم . وأما ما رواه الزهري عن عروة عنها كما سيأتي في « باب ما يقرأ في ركعتي الفجر » بلفظ « كان يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة » ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين » فظاهره يخالف ما تقدم ، فيحتمل أن تكون أضافت إلى صلاة الليل سنة العشاء لكونه كان يصليها في بيته ، أو ما كان يفتح به صلاة الليل فقد ثبت عند مسلم من طريق سعد بن هشام عنها أنه كان يفتحها بركعتين خفيفتين وهذا أرجح في نظري لأن رواية أبي سلمة التي دلت على الحصر في إحدى عشرة جاء في صفتها عند المصنف وغيره « يصلي أربعاً ثم أربعاً ثم ثلاثاً » فدل على أنها لم تتعرض للركعتين الخفيفتين وتعرضت لهما في رواية الزهري ، والزيادة من الحافظ مقبولة ، وبهذا يجمع بين الروايات وينبغي أن يستحضر هنا ما تقدم في أبواب الوتر من ذكر الركعتين بعد الوتر والاختلاف هل هما الركعتان

بعد الفجر أو صلاة مفردة بعد الوتر ، ويؤيده ما وقع عند أحمد وأبي داود من رواية عبد الله بن أبي قيس عن عائشة بلفظ « كان يوتر بأربع وثلاث ، وست وثلاث ، وثمان وثلاث ، وعشر وثلاث ، ولم يكن يوتر بأكثر من ثلاث عشرة ولا أنقص من سبع » وهذا أصح ما وقفت عليه من ذلك . وبه يجمع بين ما اختلف عن عائشة من ذلك والله أعلم . قال القرطبي : أشكلت روايات عائشة على كثير من أهل العلم حتى نسب بعضهم حديثها إلى الاضطراب ، وهذا إنما يتم لو كان الراوى عنها واحداً أو أخبرت عن وقت واحد ، والصواب أن كل شيء ذكرته من ذلك محمول على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز والله أعلم . وظهر لي أن الحكمة في عدم الزيادة على إحدى عشرة أن التهجد والوتر مختص بصلاة الليل ، وفرائض النهار - الظهر وهي أربع والعصر وهي أربع والمغرب وهي ثلاث وتر النهار - فناسب أن تكون صلاة الليل كصلاة النهار في العدد جملة وتفصيلاً . وأما مناسبة ثلاث عشرة فبضم صلاة الصبح لكونها نهارية إلى ما بعدها .

( تنبيه ) : لإحقق المذكور في أول حديثي عائشة هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج وعبيد الله المذكورة في ثاني حديثيها هو ابن موسى ، وقد روى البخاري عنه في هذين الحديثين المتوالين بواسطة وبغير واسطة وهو من كبار شيوخه ، وكان أولها لم يقع له سماعه منه ، والله أعلم .

## باب قيام النبي صلى الله عليه بالليل من نومه

وما نسخ من قيام الليل

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ ﴾ ﴿ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ﴿ نِصْفَهُ ... ﴾ إلى قوله : ﴿ سَبِّحًا طَوِيلًا ﴾ . وقوله : ﴿ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ... ﴾ إلى قوله : ﴿ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ . قال ابن عباس : نشأ : قام بالحشبشية . وطناً : مواطأة للقرآن ، أشد موافقة لسمعه وبصره وقلبه . ليواطئوا : ليوافقوا .

١١١٤ - فاعبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن حميد أنه سمع أنساً يقول : كان رسول الله صلى الله عليه يفطر من الشهر حتى نطن أن لا يصوم منه ، ويصوم حتى نطن أن لا يفطر منه شيئاً . وكان لا تشاء أن تراه من الليل مُصلياً إلا رأيته ، ولا نائماً إلا رأيته .

تابعه سليمان وأبو خالد الأحمر عن حميد .

[الحديث ١١٤١ - أطرافه في : ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ٣٥٦١ .]

قوله ( باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم من الليل من نومه ، وما نسخ من قيام الليل ، وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ قُمْ اللَّيْلَ ﴾ ) كأنه يشير إلى ما أخرجه مسلم من طريق سعد بن هشام عن عائشة قالت « إن الله افترض قيام الليل في أول هذه السورة - يعني ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ ﴾ - فقام نبي الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه



حولاً ، حتى أنزل الله في آخر هذه السورة التخفيف فصار قيام الليل تطوعاً بعد فرضيته « واستغنى البخارى عن إيراد هذا الحديث - لكونه على غير شرطه - بما أخرجه عن أنس فإن فيه « ولا تشاء أن تراه من الليل نائماً إلا رأيته » فإنه يدل على أنه كان ربما نام كل الليل وهذا سبيل التطور ، فلو استمر الوجوب لما أخل بالقيام . وبهذا تظهر مطابقة الحديث للترجمة . وقد روى محمد بن نصر في قيام الليل من طريق سمالك الحنفى عن ابن عباس شاهداً لحديث عائشة في أن بين الإيجاب والنسخ سنة ، وكذا أخرجه عن أبى عبد الرحمن السلمى والحسن وعكرمة وقتادة بأسانيد صحيحة عنهم ، ومقتضى ذلك أن النسخ وقع بمكة لأن الإيجاب متقدم على فرض الخمس ليلة الإسراء وكانت قبل الهجرة بأكثر من سنة على الصحيح ، وحكى الشافعى عن بعض أهل العلم أن آخر السورة نسخ افتراض قيام الليل إلا ما تيسر منه لقوله ﴿ فاقروا ما تيسر منه ﴾ ثم نسخ فرض ذلك بالصلوات الخمس . واستشكل محمد بن نصر ذلك كما تقدم ذكره والتعقب عليه في أول كتاب الصلاة ، وتضمن كلامه أن الآية التى نسخت الوجوب مدنية ، وهو مخالف لما عليه الأكثر من أن السورة كلها مكية . نعم ذكر أبو جعفر النحاس أنها مكية إلا الآية الأخيرة ، وقوى محمد بن نصر هذا القول بما أخرجه من حديث جابر أن نسخ قيام الليل وقع لما توجهوا مع أبى عبيدة في جيش الخبط ، وكان ذلك بعد الهجرة . لكن في إسناده على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف . وأما ما رواه الطبرى من طريق محمد بن طحلاء عن أبى سلمة عن عائشة قالت « احتج رسول الله صلى الله عليه وسلم حصيراً » فذكر الحديث الذى تقدمت الإشارة إليه قبل خمسة أبواب وفيه « اكلفوا من العمل ما تطيقون ، فإن خير العمل أدومه وإن قل » ونزلت عليه ﴿ يا أيها المزمل ﴾ فكتب عليهم قيام الليل وأنزلت منزلة الفريضة حتى إن كان بعضهم ليربط الحبل فيتعلق به ، فلما رأى الله تكلفهم ابتغاء رضاه وضع ذلك عنهم فردهم إلى الفريضة ووضع عنهم قيام الليل إلا ما تطوعوا به ، فإنه يقتضى أن السورة كلها مدنية ، لكن فيه موسى بن عبيدة وهو شديد الضعف فلا حجة فيما تفرد به ، ولو صح ما رواه لاقتضى ذلك وقوع ما خشى منه صلى الله عليه وسلم حيث ترك قيام الليل بهم خشية أن يفرض عليهم ، والأحاديث الصحيحة دالة على أن ذلك لم يقع ، والله أعلم .

**قوله ( يا أيها المزمل )** أى المتلفف في ثيابه ، وروى ابن أبى حاتم عن عكرمة عن ابن عباس قال « يا أيها المزمل أى يا محمد قد زملت القرآن » فكان الأصل يا أيها المزمل .

**قوله ( قم الليل إلا قليلاً )** أى منه . وروى ابن أبى حاتم من طريق وهب بن منبه قال : القليل ما دون المعشار والسدس ، وفيه نظر لما سياتى .

**قوله ( نصفه )** يحتمل أن يكون بدلا من « قليلاً » فكأن في الآية تخييراً بين قيام النصف بتمامه أو قيام أنقص منه أو أزيد ، ويحتمل أن يكون قوله « نصفه » بدلا من الليل و « إلا قليلاً » استثناء من النصف حكاه الزمخشري ، وبالأول جزم الطبرى ، وأسند ابن أبى حاتم معناه عن عطاء الخراسانى .

**قوله ( ورتل القرآن ترتيلاً )** أى اقرأه مترسلاً بتبيين الحروف وإشباع الحركات . وروى مسلم من حديث حفصة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها » .

**قوله ( قولاً ثقيلاً )** أى القرآن . وعن الحسن « العمل به » أخرجه ابن أبى حاتم ، وأخرجه أيضاً من طريق أخرى عنه قال « ثقيلاً فى الميزان يوم القيامة » وتأوله غيره على ثقل الوحي حين ينزل كما تقدم فى بدء الوحي .

**قوله ( إن ناشئة الليل . )** قال ابن عباس نشأ قام بالحبشية ) يعنى فيكون معنى قوله تعالى « ناشئة الليل » أى قيام الليل ، وهذا التعليق وصله عبد بن حميد بإسناد صحيح عن سعيد بن جبيرة عنه قال : إن ناشئة الليل هو كلام الحبشة ، نشأ قام وأخرج عن أبى ميسرة وأبى مالك نحوه ، ووصله ابن أبى حاتم من طريق أبى ميسرة عن ابن مسعود أيضاً . وذهب الجمهور إلى أنه ليس فى القرآن شيء بغير العربية وقالوا : ما ورد من ذلك فهو من توافق اللغتين ، وعلى هذا فناشئة الليل مصدر بوزن فاعلة من نشأ إذا قام ، أو اسم فاعل أى النفس الناشئة بالليل أى التى تنشأ من مضجعها إلى العبادة أى تهض ، وحكى أبو عبيد فى « الغريين » أن كل ما حدث بالليل وبدا فهو ناشئ وقد نشأ . وفى « المجاز » لأبى عبيدة : ناشئة الليل آتاء الليل ناشئة بعد ناشئة ، قال ابن التين : والمعنى أن الساعات الناشئة من الليل — أى المقبلة بعضها فى أثر بعض — هى أشد .

**قوله ( وطأه قال : مواطاة للقرآن ، أشد موافقة لسمعه وبصره وقلبه )** وهذا وصله عبد بن حميد من طريق مجاهد قال أشد وطأ أى يوافق سمعك وبصرك وقلبك بعضه بعضاً ، قال الطبرى : هذه القراءة على أنه مصدر من قولك واطأ اللسان القلب مواطاة ووطأه ، قال : وقرأ الأكثر وطأً بفتح الواو وسكون الطاء ، ثم حكى عن العرب وطننا الليل وطأً أى سرنا فيه ، وروى من طريق قتادة ( أشد وطأً ) أثبت فى الخير ( وأقوم قبلاً ) أبلغ فى الحفظ . وقال الأخفش : أشد وطأً أى قياماً ، وأصل الوطء فى اللغة الثقل كما فى الحديث « اشد وطأتك على مضر » .

**قوله ( ليواطئوا ليوافقوا )** هذه الكلمة من تفسير براءة ، وإنما أوردها هنا تأييداً للتفسير الأول ، وقد وصله الطبرى عن ابن عباس لكن بلفظ « ليشابهوا » .

**قوله ( سبحاً طويلاً )** أى فراغاً ، وصله ابن أبى حاتم عن ابن عباس وأبى العالية ومجاهد وغيرهم وعن السدى سبحاً طويلاً أى تطوعاً كثيراً كأنه جعله من السبحة وهى النافلة .

**قوله ( حدثني محمد بن جعفر )** أى ابن أبى كثير المدنى ، وحميد هو الطويل .

**قوله ( أن لا يصوم منه )** زاد أبو ذر والأصبلي « شيئاً » .

**قوله ( وكان لا تشاء أن تراه من الليل مصلياً إلخ )** أى إن صلاته ونومه كان يختلف بالليل ولا يرتب وقتاً معيناً بل بحسب ما تيسر له القيام . ولا يعارضه قول عائشة « كان إذا سمع الصارخ قام » فإن عائشة تخبر عما لها عليه اطلاع ، وذلك أن صلاة الليل كانت تقع منه غالباً فى البيت ، فخير أنس محمول على ما وراء ذلك . وقد مضى فى حديثها فى أبواب الوتر « من كل الليل قد أوتر » فدل على أنه لم يكن يخص الوتر بوقت بعينه .

**قوله ( تابعه سليمان وأبو خالد الأحمر عن حميد )** كذا ثبت الواو فى جميع الروايات التى

اتصلت لنا ، فعلى هذا يحتمل أن يكون سليمان هو ابن بلال كما جزم به خلف ، ويحتمل أن تكون الواو زائدة من الناسخ فإن أبا خالد الأحمر اسمه سليمان ، وحديثه في هذا سيأتي موصولاً في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى .

### باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل

[١١٤٢] ١١١٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد ، يضرب كل عقدة : عليك ليل طويل فارقد . فإن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة ، فإن توضأ انحلت عقدة ، فإن صلى انحلت عقده ، فأصبح نشيطاً طيب النفس ، وإلا أصبح خبيث النفس كسلان » .

[الحديث ١١٤٢ - طرفه في : ٣٢٦٩] .

[١١٤٣] ١١١٦ - نا مؤمل قال نا إسماعيل قال نا عوف قال نا أبو رجاء قال نا سمره بن جندب عن النبي صلى الله عليه في الرؤيا قال : « أما الذي يثلغ رأسه بالحجر فإنه يأخذ القرآن فيرفضه وينام عن الصلاة المكتوبة » .

قوله ( باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل ) قال ابن التين وغيره : قوله « إذا لم يصل » مخالف لظاهر حديث الباب ، لأنه دال على أنه يعقد على رأس من صلى ومن لم يصل ، لكن من صلى بعد ذلك تنحل عقده بخلاف من لم يصل ، وأجاب ابن رشيد بأن مراد البخاري باب بقاء عقد الشيطان الخ ، وعلى هذا فيجوز أن يقرأ قوله « عقد » بلفظ الفعل ولفظ الجمع ، ثم رأيت الإيراد بعينه للمازري ثم قال : وقد يعتذر عنه بأنه إنما قصد من يستدام العقد على رأسه بترك الصلاة ، وكأنه قدر من انحلت عقده كأن لم تعقد عليه . انتهى . ويحتمل أن تكون الصلاة المنفية في الترجمة صلاة العشاء فيكون التقدير إذا لم يصل العشاء ، فكأنه يرى أن الشيطان إنما يفعل ذلك بمن نام قبل صلاة العشاء ، بخلاف من صلاها ولا سيما في الجماعة ، وكأن هذا هو السر في إيراد حديث سمره عقب هذا الحديث لأنه قال فيه « وينام عن الصلاة المكتوبة » ولا يعكر على هذا كونه أورد هذا ترجمة في تضعيف صلاة الليل لأنه يمكن أن يجاب عنه بأنه أراد دفع توهم من يحمل الحديثين على صلاة الليل ، لأنه ورد في بعض طرق حديث سمره مطلقاً غير مقيد بالمكتوبة ، والوعيد علامة الوجوب ، وكأنه أشار إلى خطأ من احتج به على وجوب صلاة الليل حملاً للمطلق على المقيد . ثم وجدت معنى هذا الاحتمال للشيخ ولي الدين الملوى وقواه بما ذكرته من حديث سمره ، فحمدت الله على التوفيق لذلك . ويقويه ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم « إن من صلى العشاء في جماعة كان كمن قام نصف ليلة » لأن مسمى قيام الليل يحصل للمؤمن بقيام بعضه ، فحينئذ يصدق على من صلى العشاء في جماعة أنه قام الليل ، والعقد المذكورة تنحل بقيام الليل فصار من صلى العشاء في جماعة

كن قام الليل في حل عقد الشيطان . وخفيت المناسبة على الإسماعيل فقال : ورفض القرآن ليس هو ترك الصلاة بالليل . ويتمجب من إغفاله آخر الحديث حيث قال فيه « وينام عن الصلاة المكتوبة » والله أعلم .

**قوله ( الشيطان )** كأن المراد به الجنس ، وفاعل ذلك هو القرين أو غيره ، ويحتمل أن يراد به رأس الشياطين وهو إبليس ، وتجوز نسبة ذلك إليه لكونه الأمر به الداعي إليه ، ولذلك أورده المصنف في « باب صفة إبليس » من بدء الخلق .

**قوله ( قافية رأس أحدكم )** أى مؤخر عنقه ، وقافية كل شيء مؤخره ومنه قافية القصيدة ، وفى النهاية : القافية : القفا وقيل مؤخر الرأس وقيل وسطه . وظاهر قوله « أحدكم » التعميم فى المخاطبين ومن فى معناهم ، ويمكن أن يخص منه من تقدم ذكره . ومن ورد فى حقه أنه يحفظ من الشيطان كالأنبياء ومن تناوله قوله « إن عبادى ليس لك عليهم سلطان » وكن قرأ آية الكرسي عند نومه فقد ثبت أنه يحفظ من الشيطان حتى يصبح ، وفيه بحث سأذكره فى آخر شرح هذا الحديث إن شاء الله تعالى .

**قوله ( إذا هو نام )** كذا للأكثر ، وللمحوى والمستمل « إذا هو نائم » بوزن فاعل ، والأول أصوب وهو الذى فى الموطأ .

**قوله ( يضرب على مكان كل عقدة )** كذا للمستمل ، ولبعضهم بحذف « على » وللكشميين بلفظ « عند مكان » . وقوله « يضرب » أى بيده على العقدة تأكيداً وإحكاماً لها قائلًا ذلك ، وقيل معنى يضرب يحجب الحسن عن النائم حتى لا يستيقظ ، ومنه قوله تعالى « فضربنا على آذانهم » أى حجبتنا الحسن أن يلج فى آذانهم فينتبهوا ، وفى حديث أبى سعيد « ما أحد ينام إلا ضرب على سماخه بجرير معقود » أخرجه المخلص فى فوائده ، والسماخ بكسر المهملة وآخره معجمة ويقال بالصناد المهملة بدل السين ، وعند سعيد بن منصور بسند جيد عن ابن عمر « ما أصبح رجل على غير وتر إلا أصبح على رأسه جرير قدر سبعين ذراعاً » .

**قوله ( عليك ليل طويل )** كذا فى جميع الطرق عن البخارى بالرفع ، ووقع فى رواية أبى مصعب فى الموطأ عن مالك « عليك ليلاً طويلاً » وهى رواية ابن عيينة عن أبى الزناد عند مسلم ، قال عياض : رواية الأكثر عن مسلم بالنصب على الإغراء ، ومن رفع فعلى الابتداء ، أى باق عليك ، أو بإضمار فعل أى بقى . وقال القرطبي : الرفع أولى من جهة المعنى لأنه الأمكن فى الغرور من حيث أنه يخبره عن طول الليل ثم يأمره بالرقاد بقوله « فارقد » وإذا نصب على الإغراء لم يكن فيه إلا الأمر بملازمة طول الرقاد وحينئذ يكون قوله « فارقد » ضائعاً ، ومقصود الشيطان بذلك تسويفه بالقيام والإلباس عليه . وقد اختلف فى هذه العقدة فقيل هو على الحقيقة وأنه كما يعتقد الساحر من يسحره ، وأكثر من يفعله النساء تأخذ إحداهن الحيط فتعقد منه عقدة وتتكلم عليه بالسحر فيتأثر المسحور عند ذلك ، ومنه قوله تعالى « ومن شر النفاثات فى العقد » وعلى هذا فالعقود شيء عند قافية الرأس لا قافية الرأس نفسها ، وهل العقد فى شعر الرأس أو فى غيره ؟ الأقرب الثانى إذ ليس لكل أحد شعر ، ويؤيده ما ورد فى بعض طرقه أن على رأس كل آدمى حبلاً ، ففى

رواية ابن ماجه ومحمد بن نصر من طريق أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً « على قافية رأس أحدكم حبل فيه ثلاث عقد » ، ولأحمد من طريق الحسن عن أبي هريرة بلفظ « إذا نام أحدكم عقد على رأسه يجزئ » ولابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر مرفوعاً « ما من ذكر ولا أنثى إلا على رأسه جرير معقود حين يرقد » الحديث ، وفي الثواب لآدم بن أبي إلياس من مرسل الحسن نحوه . والجرير بفتح الجيم هو الحبل ، وفهم بعضهم من هذا أن العقد لازمة ، ويرده التصريح بأنها تنحل بالصلاة فيلزم إعادة عقدها فأبهم فاعله في حديث جابر ، وفسر في حديث غيره . وقيل هو على المجاز كأنه شبه فعل الشيطان بالنائم بفعل الساحر بالمسحور ، فلما كان الساحر يمنع بعقده ذلك تصرف من يحاول عقده كان هذا مثله من الشيطان للنائم . وقيل المراد به عقد القلب وتصميمه على الشيء كأنه يوسوس له بأنه بقي من الليلة قطعة طويلة فيتأخر عن القيام . وانحلال العقد كناية عن علمه بكذبه فيما وسوس به . وقيل العقد كناية عن تثبيط الشيطان للنائم بالقول المذكور ، ومنه عقدت فلاناً عن أمراته أى منعت عنها ، أو عن تثقيله عليه النوم كأنه قد شد عليه شداداً . وقال بعضهم : المراد بالعقد الثلاث الأكل والشرب والنوم ، لأن من أكثر الأكل والشرب كثر نومه . واستبعده الحب الطبرى لأن الحديث يقتضى أن العقد تقع عند النوم فهى غيره ، قال القرطبي : الحكمة في الاختصار على الثلاث أن أغلب ما يكون انتباه الإنسان في السحر فإن اتفق له أن يرجع إلى النوم ثلاث مرات لم تنقض النومة الثالثة إلا وقد ذهب الليل . وقال البيضاوى : التقييد بالثلاث إما للتأكيد ، أو لأنه يريد أن يقطعه عن ثلاثة أشياء : الذكر والوضوء والصلاة ، فكأنه منع من كل واحدة منها بعقدة عقدها على رأسه وكأن تخصيص القفا بذلك لكونه محل الوهم ومجال تصرفه وهو أطوع القوى للشيطان وأسرعها إجابة لدعوته . وفي كلام الشيخ الملوى أن العقد يقع على خزانة الإلهيات من الحافظة وهى الكنز المحصل من القوى ، ومنها يتناول القلب ما يريد التذكر به .

**قوله ( انحل عقده )** بلفظ الجمع بغير اختلاف في البخارى ، ووقع لبعض رواة الموطأ بالإفراد ، ويؤيده رواية أحمد المشار إليها قبل فإن فيها « فإن ذكر الله انحلت عقدة واحدة » ، وإن قام فتوضاً أطلقت الثانية ، فإن صلى أطلقت الثالثة » وكأنه محمول على الغالب وهو من ينام مضطجماً فيحتاج إلى الوضوء إذا انتبه فيكون لكل فعل عقدة يحلها ، ويؤيد الأول ما سياتى في بدء الخلق من وجه آخر بلفظ « عقده كلها » ولمسلم من رواية ابن عيينة عن أبي الزناد « انحلت العقد » وظاهره أن العقد تنحل كلها بالصلاة خاصة ، وهو كذلك في حق من لم يحتاج إلى الطهارة كمن نام متمكناً مثلاً ثم انتبه فصلى من قبل أن يذكر أو يتطهر ، فإن الصلاة تجزئه في حل العقد كلها لأنها تستلزم الطهارة وتتضمن الذكر ، وعلى هذا فيكون معنى قوله « فإذا صلى انحلت عقده كلها » إن كان المراد به من لا يحتاج إلى الوضوء فظاهر على ما قررناه ، وإن كان من يحتاج إليه فالمعنى انحلت بكل عقدة أو انحلت عقده كلها بانحلال الأخيرة التى بها يتم انحلال العقد ، وفي رواية أحمد المذكورة قبل « فإن قام فذكر الله انحلت واحدة » ، فإن قام فتوضاً أطلقت الثانية ، فإن صلى أطلقت الثالثة » وهذا محمول على الغالب وهو من ينام مضطجماً فيحتاج إلى تجديد الطهارة عند استيقاظه فيكون لكل فعل عقدة يحلها .

**قوله ( طيب النفس )** أى لسروره بما وفقه الله له من الطاعة ، وبما وعده من الثواب ، وبما زال عنه من عقد الشيطان . وكذا قيل ، والذي يظهر أن فى صلاة الليل سرّاً فى طيب النفس وإن لم يستحضر المصل شيئاً مما ذكر ، وكذا عكسه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ﴿ إن ناشئة الليل هي أشد وطناً وأقوم قبلاً ﴾ وقد استنبط بعضهم منه أن من فعل ذلك مرة ثم عاد إلى النوم لا يعود إليه الشيطان بالعقد المذكور ثانياً ، واستثنى بعضهم — ممن يقوم ويذكر ويتوضأ ويصلى — من لم ينه ذلك عن الفحشاء بل يفعل ذلك من غير أن يقلع ، والذي يظهر فيه التفصيل بين من يفعل ذلك مع الندم والتوبة والعزم على الإقلاع وبين المصر .

**قوله ( وإلا أصبح خبيث النفس )** أى بتركه ما كان اعتاده أو أراحه من فعل الخير ، كذا قيل ، وقد تقدم ما فيه . وقوله ( كسلان ) غير مصروف للوصف ولزيادة الألف والنون ، ومقتضى قوله « وإلا أصبح » أنه إن لم يجمع الأمور الثلاثة دخل تحت من يصبح خبيثاً كسلان ، وإن أتى ببعضها وهو كذلك ، لكن يختلف ذلك بالقوة والخفة ، فمن ذكر الله مثلاً كان فى ذلك أخف ممن لم يذكر أصلاً . وروينا فى الجزء الثالث من الأول من حديث المخلص فى حديث أبى سعيد الذى تقدمت الإشارة إليه « فإن قام فصلى انحلت العقد كلهن ، وإن استيقظ ولم يتوضأ ولم يصل أصبحت العقد كلها كهيتها » وقال ابن عبد البر : هذا الذم يختص بمن لم يقم إلى صلاته وضيعها ، أما من كانت عادته القيام إلى الصلاة المكتوبة أو إلى النافلة بالليل فغلبته عينه فنام فقد ثبت أن الله يكتب له أجر صلاته ونومه عليه صدقة . وقال أيضاً : زعم قوم أن هذا الحديث يعارض قوله صلى الله عليه وسلم « لا يقولن أحدكم خبيث نفسى » وليس كذلك لأن النهى إنما ورد عن إضافة المرء ذلك إلى نفسه كراهة لتلك الكلمة ، وهذا الحديث وقع ذماً لفعله ، ولكل من الحديثين وجه ، وقال الباجى : ليس بين الحديثين اختلاف ، لأنه نهى عن إضافة ذلك إلى النفس — لكون الخبيث بمعنى فساد الدين — ووصف بعض الأفعال بذلك تحذيراً منها وتنفيراً . قلت : تقرير الإشكال أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن إضافة ذلك إلى النفس فكل ما نهى المؤمن أن يضيفه إلى نفسه نهى أن يضيفه إلى أخيه المؤمن ، وقد وصف صلى الله عليه وسلم هذا المرء بهذه الصفة فيلزم جواز وصفنا له بذلك محل التأسى ، ويحصل الانفصال فيما يظهر بأن النهى محمول على ما إذا لم يكن هناك حامل على الوصف بذلك كالتنفير والتحذير .

**( تنبيهات )** : الأول ذكر الليل فى قوله « عليك ليل » ظاهره اختصاص ذلك بنوم الليل ، وهو كذلك ، لكن لا يبعد أن يحىء مثله فى نوم النهار كالنوم حالة الإبراد مثلاً ولا سيما على تفسير البخارى من أن المراد بالحديث الصلاة المفروضة . ثانياً : ادعى ابن العربى أن البخارى أوماً هنا إلى وجوب صلاة الليل لقوله « يعقد الشيطان » وفيه نظر ، فقد صرح البخارى فى خامس ترجمة من أبواب التهجد بخلافه حيث قال « من غير إيجاب » وأيضاً فما تقدم تقريره من أنه حمل الصلاة هنا على المكتوبة يدفع ما قاله ابن العربى أيضاً ، ولم أر النقل فى القول بإيجابه إلا عن بعض التابعين . قال ابن عبد البر : شد بعض التابعين فأوجب قيام الليل ولو قدر حلب شاة ، والذي عليه جماعة العلماء أنه مندوب إليه ، ونقله غيره عن الحسن وابن سيرين ، والذي وجدناه عن الحسن ما أخرجه محمد بن نصر وغيره عنه أنه قيل له : ما تقول فى رجل استظهر القرآن كله لا يقوم به إنما يصلى المكتوبة ؟ فقال : لعن الله هذا ، إنما يتوسد القرآن . فقيل له :

قال الله تعالى ﴿ فاقْرَؤُوا مَا تيسر منه ﴾ قال : نعم ولو قدر خمسين آية . وكان هذا هو مستند من نقل عن الحسن الوجوب . ونقل الترمذى عن إسحق بن راهويه أنه قال : إنما قيام الليل على أصحاب القرآن ، وهذا يخص ما نقل عن الحسن ، وهو أقرب ، وليس فيه تصريح بالوجوب أيضاً . ثالثاً : قد يظن أن بين هذا الحديث والحديث الآتى فى الوكالة من حديث أبى هريرة الذى فيه « إن قارئ آية الكرسي عند نومه لا يقربه الشيطان » معارضة ، وليس كذلك ، لأن العقد إن حمل على الأمر المعنوى والقرب على الأمر الحسى وكذا العكس فلا إشكال ، إذ لا يلزم من سحره إياه مثلاً أن يماسه ، كما لا يلزم من تماسه أن يقربه بسرقة أو أذى فى جسده ونحو ذلك . وإن حملاً على المعنويين أو العكس فيجانب بادعاء الخصوص فى عموم أحدهما . والأقرب أن المخصوص حديث الباب كما تقدم تخصيصه عن ابن عبد البر بمن لم ينو القيام ، فكذا يمكن أن يقال يختص بمن لم يقرأ آية الكرسي لطرد الشيطان والله أعلم . رابعاً : ذكر شيخنا الحافظ أبو الفضل ابن الحسين فى « شرح الترمذى » أن السر فى استفتاح صلاة الليل بركعتين خفيفتين المبادرة إلى حل عقد الشيطان ، وبناء على أن الحل لا يتم إلا بتمام الصلاة ، وهو واضح ، لأنه لو شرع فى صلاة ثم أفسدها لم يساو من أتمها ، وكذا الوضوء . وكان الشروع فى حل العقد يحصل بالشروع فى العبادة وينتهى بانتهائها . وقد ورد الأمر بصلاة الركعتين الخفيفتين عند مسلم من حديث أبى هريرة فاندفع إيراد من أورد أن الركعتين الخفيفتين إنما وردتا من فعلاه صلى الله عليه وسلم كما تقدم من حديث عائشة ، وهو منزه عن عقد الشيطان ، حتى ولو لم يرد الأمر بذلك لأمكن أن يقال : يحمل فعلاه ذلك على تعليم أمته وإرشادهم إلى ما يحفظهم من الشيطان . وقد وقع عند ابن خزيمة من وجه آخر عن أبى هريرة فى آخر الحديث « فحلوا عقد الشيطان ولو بركعتين » . خامساً : إنما خص الوضوء بالذكر لأنه الغالب ، وإلا فالجنب لا يحل عقده إلا الاغتسال ، وهل يقوم التيمم مقام الوضوء أو الغسل إن ساء له ذلك ؟ محل بحث . والذى يظهر إجزاءه ، ولا شك أن فى معاناة الوضوء عوناً كبيراً على طرد النوم لا يظهر مثله فى التيمم . سادساً : لا يتعين الذكر شئ مخصوص لا يجزئ غيره ، بل كل ما صدق عليه ذكر الله أجزاء ، ويدخل فيه تلاوة القرآن وقراءة الحديث النبوى والاشتغال بالعلم الشرعى ، وأولى ما يذكر به ما سأتى بعد ثمانية أبواب فى « باب فضل من تعار من الليل » ويؤيده ما عند ابن خزيمة من الطريق المذكورة « فإن تعار من الليل فذكر الله » .

قوله ( حدثنا عوف ) هو الأعرابي ( وأبو رجاء ) هو العطاردى ، والإسناد كله بصريون ، وسأتى حديث سمرة مطولاً فى أواخر كتاب الجنائز . وقوله هنا ( عن الصلاة المكتوبة ) الظاهر أن المراد بها العشاء الآخرة وهو اللائق بما تقدم من مناسبة الحديث الذى قبله . وقوله ( يثلغ ) بمثابة ساكنة ولام مفتوحة بعدها معجمة أى يشق أو يخدش . وقوله ( فيرفضه ) بكسر الفاء وضمها .

## باب

[١١٤٤]

١١١٧ - حدثنا مسدد قال نا أبو الأحوص قال نا منصور عن أبي وائل عن عبد الله

قال : ذكر عند النبي صلى الله عليه رجل فقيل : ما زال نائماً حتى أصبح ، ما قام إلى الصلاة ، فقال : « بال الشيطان في أذنه » .

[الحديث ١١٤٤ - طرفه في : ٣٢٧٠ .]

قوله ( باب إذا نام ولم يصل بال الشيطان في أذنه ) هذه الترجمة للمستمل وحده وللباقيين « باب » فقط ، وهو بمنزلة الفصل من الباب ، وتعلقه بالذى قبله ظاهر لما سنوضحه .

قوله ( ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم رجل ) لم أقف على اسمه لكن أخرج سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن ابن مسعود ما يؤخذ منه أنه هو ، ولفظه بعد سياق الحديث بنحوه « وأيم الله لقد بال في أذن صاحبكم ليلة » يعنى نفسه .

قوله ( فقيل ما زال نائماً حتى أصبح ) في رواية جرير عن منصور في بدء الخلق « رجل نام ليلة حتى أصبح » .

قوله ( ما قام إلى الصلاة ) المراد الجنس ، ويحتمل العهد ، ويراد به صلاة الليل أو المكتوبة . ويؤيده رواية سفيان هذا عندنا « نام عن الفريضة » أخرجه ابن حبان في صحيحه . وبهذا يتبين مناسبة الحديث لما قبله . وفي حديث أبي سعيد الذى قدمت ذكره من فوائد المخلص « أصبحت العقد كلها كهيشها وبال الشيطان في أذنه » فيستفاد منه وقت بول الشيطان ، ومناسبة هذا الحديث للذى قبله .

قوله ( في أذنه ) في رواية جرير « في أذنيه » بالثنية . واختلف في بول الشيطان ، فقيل هو على حقيقته . قال القرطبي وغيره لا مانع من ذلك إذ لا إحالة فيه لأنه ثبت أن الشيطان يأكل ويشرب وينكح فلا مانع من أن يبول . وقيل هو كناية عن سد الشيطان أذن الذى ينام عن الصلاة حتى لا يسمع الذكر . وقيل معناه أن الشيطان ملأ سمعه بالأباطيل فحجب سمعه عن الذكر . وقيل هو كناية عن ازدراء الشيطان به . وقيل معناه أن الشيطان استولى عليه واستخف به حتى اتخذ كالكتيف المعد للبول ، إذ من عادة المستخف بالشيء أن يبول عليه . وقيل هو مثل مضروب للغافل عن القيام بثقل النوم كمن وقع البول في أذنه فثقل أذنه وأفسد حسه ، والعرب تكنى عن الفساد بالبول قال الراجز : بال سهيل في الفضيخ ففسد . وكنى بذلك عن طلوعه لأنه وقت إفساد الفضيخ فعبر عنه بالبول . ووقع في رواية الحسن عن أبي هريرة في هذا الحديث عند أحمد « قال الحسن إن بوله والله لثقل » وروى محمد بن نصر من طريق قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود « حسب الرجل من الخيبة والشر أن ينام حتى يصبح وقد بال الشيطان في أذنه » وهو موقوف صحيح الإسناد . وقال الطيبي : خص الأذن بالذكر وإن كانت العين أنسب بالنوم إشارة إلى ثقل النوم ، فإن المسامع هي موارد الانتباه . وخص البول لأنه أسهل مدخلا في التجايف وأسرع نفوذاً في العروق فيورث الكسل في جميع الأعضاء .

## باب الدعاء والصلاة من آخر الليل

وقال : ﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ : ينامون .

١١١٨ - نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة وأبي عبد الله الأغر



عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيته؟ من يستغفرني فأغفر له؟» .

[الحديث ١١٤٥ - طرفاه في: ٦٣٢١، ٧٤٩٤].

قوله ( باب الدعاء والصلاة من آخر الليل ) في رواية أبي ذر « الدعاء في الصلاة » .

قوله ( وقال الله عز وجل ) في رواية الأصيلي « وقول الله » .

قوله ( ما يهجعون ) زاد الأصيلي « أي ينامون » وقد ذكر الطبري وغيره الخلاف عن أهل التفسير في ذلك ، فنقل ذلك عن الحسن والأحنف وإبراهيم النخعي وغيرهم ، ونقل عن قتادة ومجاهد وغيرهما أن معناه كانوا لا ينامون ليلة حتى الصباح لا يتهجدون . ومن طريق المنهال عن سعيد عن ابن عباس قال : معناه لم تكن تمضي عليهم ليلة إلا يأخذون منها ولو شيئاً . ثم ذكر أقوالاً أخرى ورجح الأول لأن الله تعالى وصفهم بذلك مادحاً لهم بكثرة العمل . قال ابن التين : وعلى هذا تكون « ما » زائدة أو مصدرية ، وهو أبين الأقوال وأقعدّها بكلام أهل اللغة ، وعلى الآخر تكون « ما » نافية ، وقال الخليل : هجع يهجع هجوعاً وهو النوم بالليل دون النهار . ثم أورد المصنف حديث أبي هريرة في النزول من طريق الأغر أبي عبد الله وأبي سلمة جميعاً عن أبي هريرة . وقد اختلف فيه على الزهري فرواه عنه مالك وحفاظ أصحابه كما هنا ، واقتصر بعضهم عنه على أحد الرجلين ، وقال بعض أصحاب مالك عنه : عن سعيد بن المسيب بدلها . ورواه أبو داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري فقال الأعرج بدل الأغر فصحفه . وقيل عن الزهري عن عطاء بن يزيد بدل أبي سلمة ، قال الدارقطني : وهو وهم ، والأغر المذكور لقب واسمه سلمان ويكنى أبا عبد الله وهو مدني ، ولهم راو آخر يقال له الأغر أيضاً لكنه اسمه وكنيته أبو مسلم ، وهو كوفي . وقد جاء هذا الحديث من طريقه أيضاً أخرجه مسلم من رواية أبي إسحق السبيعي عنه عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعاً مرفوعاً ، وغلط من جعلهما واحداً . ورواه عن أبي هريرة أيضاً سعيد بن مرجانة وأبو صالح عند مسلم وسعيد المقبري وعطاء مولى أم صبية بالمهملة مصغراً وأبو جعفر المدني ونافع بن جبير بن مطعم كلهم عند النسائي . وفي الباب عن علي وابن مسعود وعثمان بن أبي العاص وعمرو بن عبسة عند أحمد وعن جبير بن مطعم ورفاعة الجهني عند النسائي ، وعن أبي الدرداء وعبادة بن الصامت وأبي الخطاب غير منسوب عند الطبراني ، وعن عقبة بن عامر وجابر وجد عبد الحميد بن سلمة عند الدارقطني في « كتاب السنة » ، وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة .

قوله ( عن أبي سلمة وأبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة ) في رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري « أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو عبد الله الأغر صاحب أبي هريرة أن أبا هريرة أخبرهما » .

قوله ( ينزل ربنا إلى السماء الدنيا ) استدل به من أثبت الجهة وقال : هي جهة العلو ، وأنكر ذلك الجمهور لأن القول بذلك يفضى إلى التحيز تعالى الله عن ذلك . وقد اختلف في معنى النزول على أقوال : « فمنهم من حمّله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم . ومنهم من أنكر صحة الأحاديث الواردة في ذلك جملة وهم الخوارج والمعتزلة وهو مكابرة ، والعجب أنهم أولوا ما في القرآن من نحو ذلك وأنكروا ما في الحديث إما جهلاً وإما عناداً ، ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمناً به على طريق الإجمال منزهاً الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جمهور السلف ، ونقله البيهقي وغيره عن الأئمة الأربعة والسفيانيين والهادين والأوزاعي والليث وغيرهم ، ومنهم من أوله على وجه يليق مستعمل في كلام العرب ، ومنهم من أفرط في التأويل حتى كاد أن يخرج إلى نوع من التحريف ، ومنهم من فصل بين ما يكون تأويله قريباً مستعملاً في كلام العرب وبين ما يكون بعيداً مهجوراً فأول في بعض وقوض في بعض ، وهو منقول عن مالك وجزم به من المتأخرين ابن دقيق العيد ، قال البيهقي : وأسلمها الإيمان بلا كيف والسكوت عن المراد إلا أن يرد ذلك عن الصادق فيصار إليه ، من الدليل على ذلك اتفاقهم على أن التأويل المعين غير واجب فحينئذ التفويض أسلم ، وسيأتي مزيد بسط في ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . وقال ابن العربي : حكى عن المبتدعة رد هذه الأحاديث ، وعن السلف إمرارها ، وعن قوم تأويلها وبه أقول (٢) . فأما قوله ينزل فهو راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته ، بل ذلك عبارة عن ملكه الذي ينزل بأمره ونهيه ، والنزول كما يكون في الأجسام يكون في المعاني ، فإن حملته في الحديث على الحسى فتلك صفة الملك المبعوث بذلك ، وإن حملته على المعنوى بمعنى أنه لم يفعل ثم فعل فيسمى ذلك نزولاً عن مرتبة إلى مرتبة ، فهي عربية صحيحة . انتهى . والحاصل أنه تأوله بوجهين : إما بأن المعنى ينزل أمره أو الملك بأمره ، وإما بأنه استعارة بمعنى التلطف بالداعين والإجابة لهم ونحوه . وقد حكى أبو بكر بن فورك أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله على حذف المفعول أى ينزل ملكاً ، ويقويه ما رواه النسائي من طريق الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد بلفظ « إن الله يمهّل حتى يمضى شطر الليل ، ثم يأمر منادياً يقول : هل من داع فيستجاب له » الحديث . وفي حديث عثمان ابن أبي العاص « ينادى مناد هل من داع يستجاب له » الحديث . قال القرطبي : وبهذا يرتفع الإشكال ، ولا يعكر عليه ما في رواية رفاعة الجهني « ينزل الله إلى السماء الدنيا فيقول : لا يسأل عن عبادي غيري » لأنه ليس في ذلك ما يرفع التأويل المذكور . وقال البيضاوي : ولما ثبت بالقواطع أنه سبحانه منزه عن الجسمية والتحيز امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع إلى موضع أخفض منه ، فالمراد نور رحمته ، أى ينتقل من مقتضى صفة الجلال التي تقتضى الغضب والانتقام إلى مقتضى صفة الإكرام التي تقتضى الرأفة والرحمة .

قوله ( حين يبقى ثلث الليل الآخر ) برفع الآخر لأنه صفة الثلث ، ولم تختلف الروايات عن الزهري في تعيين الوقت ، واختلفت الروايات عن أبي هريرة وغيره ، قال الترمذي : رواية أبي هريرة أصح الروايات في ذلك ، ويقوى ذلك أن الروايات المخالفة اختلفت فيها على روايتها ، وسلك بعضهم طريق الجمع وذلك أن الروايات انحصرت في ستة أشياء : أولها هذه ، ثانيها إذا مضى الثلث الأول ، ثالثها الثلث الأول

أو النصف ، رابعها النصف ، خامسها النصف أو الثلث الأخير ، سادسها الإطلاق . فأما الروايات المطلقة فهي محمولة على المقيدة ، وأما التي بأو فإن كانت أو للشك فالمجزوم به مقدم على المشكوك فيه ، وإن كانت للتردد بين حالين فيجمع بذلك بين الروايات بأن ذلك يقع بحسب اختلاف الأحوال لكون أوقات الليل تختلف في الزمان وفي الآفاق باختلاف تقدم دخول الليل عند قوم وتأخره عند قوم . وقال بعضهم يحتمل أن يكون الزول يقع في الثلث الأول والقول يقع في النصف وفي الثلث الثاني ، وقيل يحمل على أن ذلك يقع في جميع الأوقات التي وردت بها الأخبار ، ويحمل على أن النبي صلى الله عليه وسلم أعلم بأحد الأمور في وقت فأخبر به ، ثم أعلم به في وقت آخر فأخبر به ، فنقل الصحابة ذلك عنه والله أعلم .

**قوله ( من يدعوني إلخ )** لم تختلف الروايات على الزهري في الاختصار على الثلاثة المذكورة وهي الدعاء والسؤال والاستغفار ، والفرق بين الثلاثة أن المطلوب إما لدفع المضار أو جلب المسار ، وذلك إما ديني وإما دنيوي ، ففي الاستغفار إشارة إلى الأول ، وفي السؤال إشارة إلى الثاني ، وفي الدعاء إشارة إلى الثالث . وقال الكرماني : يحتمل أن يقال الدعاء ما لا طلب فيه نحو يا الله ، والسؤال الطلب ، وأن يقال المقصود واحد وإن اختلف اللفظ . انتهى . وزاد سعيد عن أبي هريرة « هل من تائب فأتوب عليه » وزاد أبو جعفر عنه « من ذا الذي يسترزقني فأرزقه » ، من ذا الذي يستكشف الضر فأكشف عنه » وزاد عطاء مولى أم صبية عنه « ألا سقيم يستشفى فيشفى » ومعانيها داخلة فيما تقدم . وزاد سعيد بن مرجانة عنه « من يقرض غير عديم ولا ظلوم » وفيه تحريض على عمل الطاعة ، وإشارة إلى جزيل الثواب عليها . وزاد حجاج بن أبي منيع عن جده عن الزهري عند الدارقطني في آخر الحديث « حتى الفجر » وفي رواية يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة عند مسلم « حتى ينفجر الفجر » وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة « حتى يطلع الفجر » وكذا اتفق معظم الرواة على ذلك ، إلا أن في رواية نافع بن جبير عن أبي هريرة عند النسائي « حتى ترجل الشمس » وهي شاذة . وزاد يونس في روايته عن الزهري في آخره أيضاً « ولذلك كانوا يفضلون صلاة آخر الليل على أوله » أخرجهما الدارقطني أيضاً . وله من رواية ابن سمعان عن الزهري ما يشير إلى أن قائل ذلك هو الزهري . وبهذه الزيادة تظهر مناسبة ذكر الصلاة في الترجمة ومناسبة الترجمة التي بعد هذه هذه .

**قوله ( فاستجيب )** بالنصب على جواب الاستفهام وبالرفع على الاستئناف ، وكذا قوله **( فأعطيه )** وأغفر له ) وقد قرئ بهما في قوله تعالى ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له ﴾ الآية . وليست السين في قوله تعالى « فاستجيب » للطلب بل استجيب بمعنى أجيب ، وفي حديث الباب من القوائد تفضيل صلاة آخر الليل على أوله ، وتفضيل تأخير الوتر لكن ذلك في حق من طمع أن ينتبه ، وأن آخر الليل أفضل للدعاء والاستغفار ، ويشهد له قوله تعالى ﴿ والمستغفرين بالأسحار ﴾ وإن الدعاء في ذلك الوقت مجاب ، ولا يعترض على ذلك بتخلفه عن بعض الداعين لأن سبب التخلف وقوع الخلل في شرط من شروط الدعاء كالأحتراس في المطعم والمشرب والملبس أو لاستعجال الداعي أو بأن يكون الدعاء بلاثم أو قطيعة رحم ، أو تحصل الإجابة ويتأخر وجود المطلوب لمصلحة العبد أو الأمر يريده الله .

## باب

## مَنْ نَامَ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَأَحْيَا آخِرَهُ

وقال سلمان لأبي الدرداء: ثم. فلما كان من آخر الليل قال: قم. قال النبي صلى الله عليه: «صدق سلمان».

[١١٤٦] ١١١٩- فأبو الوليد قال نا شعبة... ح. وحدثني سليمان قال نا شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود: سألت عائشة: كيف صلاة النبي صلى الله عليه بالليل؟ قالت: كان ينام أوله، ويقوم آخره فيصلي، ثم يرجع إلى فراشه، فإذا أذن المؤذن وثب، فإن كانت به حاجة اغتسل، وإلا توضأ وخرج.

قوله (باب من نام أول الليل وأحيا آخره) تقدم في الذي قبله ذكر مناسبه .

قوله (وقال سلمان) أي الفارسي (لأبي الدرداء) ثم إلخ (هو مختصر من حديث طويل أورده المصنف في كتاب الأدب من حديث أبي جحيفة قال «أخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين سلمان وبين أبي الدرداء، فزار سلمان أبا الدرداء» فذكر القصة وفي آخرها فقال «إن لنفسك عليك حقاً» الحديث . وقوله صلى الله عليه وسلم «صدق سلمان» أي في جميع ما ذكر، وفيه منقبة ظاهرة لسلمان .

قوله (حدثنا أبو الوليد) في رواية أبي ذر «قال أبو الوليد» وقد وصله الإسماعيلي عن أبي خليفة عن أبي الوليد، وثبت من سياقه أن البخاري ساق الحديث على لفظ سليمان وهو ابن حرب، وفي رواية أبي خليفة «فإذا كان من السحر أوتر» وزاد فيه «فإن كانت له حاجة إلى أهله» وقال فيه «فإن كان جنباً أفاض عليه من الماء. وإلا توضأ» وبمعناه أخرجه مسلم من طريق زهير عن أبي إسحق، قال الإسماعيلي: هذا الحديث يغلط في معناه الأسود، والأخبار الجياد فيها «كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ». قلت: لم يرد الإسماعيلي بهذا أن حديث الباب غلط، وإنما أشار إلى أن أبا إسحاق حدث به عن الأسود بلفظ آخر غلط فيه، والذي أنكره الحفاظ على أبي إسحق في هذا الحديث هو ما رواه الثوري عنه بلفظ «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء» قال الترمذي: يرون هذا غلطاً من أبي إسحق، وكذا قال مسلم في التمييز، وقال أبو داود في رواية أبي الحسن بن العبد عنه: ليس بصحيح، ثم روى عن يزيد بن هرون أنه قال: هو وهم. انتهى. وأظن أبا إسحق اختصره من حديث الباب هذا الذي رواه عنه شعبة وزهير، لكن لا يلزم من قولها «فإذا كان جنباً أفاض عليه الماء» أن لا يكون توضأ قبل أن ينام كما دلت عليه الأخبار الأخر فمن ثم غلطوه في ذلك، ويستفاد من الحديث أنه كان ربما نام جنباً قبل أن يغتسل والله أعلم. وقد تقدم باقي الكلام على حديث عائشة قريباً. وقوله فيه «فإن كانت به حاجة اغتسل»

يعكر عليه ما في رواية مسلم «أفاض عليه الماء» وما قالت اغتسل ، ويجاب بأن بعض الرواة ذكره بالمعنى ، وحافظ بعضهم على اللفظ . والله أعلم .

### باب قيام النبي صلى الله عليه بالليل في رمضان وغيره

[١١٤٧] ١١٢٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه أخبره أنه سأل عائشة : كيف كان صلاة رسول الله صلى الله عليه في رمضان ؟ قالت : ما كان رسول الله صلى الله عليه يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة : يصلي أربعاً ، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن . ثم يصلي أربعاً ، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن . ثم يصلي ثلاثاً . قالت عائشة : فقلت : يا رسول الله ، أتنام قبل أن توتر ؟ فقال : «يا عائشة ، إن عيني تنامان ولا ينام قلبي» .

[الحديث ١١٤٧ - طرفاه في : ٢٠١٣ ، ٣٥٦٩] .

[١١٤٨] ١١٢١ - حدثني محمد بن المثنى قال نا يحيى بن سعيد عن هشام أخبرني أبي أن عائشة قالت : ما رأيت النبي صلى الله عليه يقرأ في شيء من صلاة الليل جالساً حتى إذا كبر قرأ جالساً ، فإذا بقي عليه من السورة ثلاثون أو أربعون آية قام فقرأهن ثم ركع .

قوله ( باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم بالليل في رمضان وغيره ) سقط قوله « بالليل » من الصغاني . ذكر فيه حديث أبي سلمة أنه سأل عائشة : كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ وقد تقدمت الإشارة إليه في « باب كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل » وفي الحديث دلالة على أن صلاته كانت متساوية في جميع السنة ، وفيه كراهة النوم قبل الوتر لاستفهام عائشة عن ذلك كأنه تقرر عندها منع ذلك فأجابها بأنه صلى الله عليه وسلم ليس في ذلك كغيره ، وسيأتي هذا الحديث من هذه الطريق في أواخر الصيام أيضاً ، ونذكر فيه إن شاء الله تعالى ما بقي من فوائده .

قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة .

قوله ( حتى إذا كبر ) بينت حفصة أن ذلك كان قبل موته بعام ، وقد تقدم بيان ذلك مع كثير من فوائده في آخر باب من أبواب التقصير .

قوله ( فإذا بقي عليه من السورة ثلاثون أو أربعون آية قام فقرأهن ثم ركع ) فيه رد على من اشترط على من افتتح النافلة قاعداً أن يركع قاعداً ، أو قائماً أن يركع قائماً ، وهو محكى عن أشهب وبعض الحنفية . والحجة فيه ما رواه مسلم وغيره من طريق عبد الله بن شقيق عن عائشة في سؤاله لها عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وفيه « كان إذا قرأ قائماً ركع قائماً ، وإذا قرأ قاعداً ركع قاعداً » وهذا صحيح ، ولكن لا يلزم منه منع ما رواه عروة عنها ، فيجمع بينهما بأنه كان يفعل كلا من ذلك بحسب النشاط

وعلمه . والله أعلم . وقد أنكر هشام بن عروة على عبد الله بن شقيق هذه الرواية واحتج بما رواه عن أبيه ، أخرج ذلك ابن خزيمة في صحيحه ثم قال : ولا مخالفة عندي بين الخبرين لأن رواية عبد الله بن شقيق محمولة على ما إذا قرأ جميع القراءة قاعداً أو قائماً ، ورواية هشام بن عروة محمولة على ما إذا قرأ بعضها جالساً وبعضها قائماً . والله أعلم .

## باب

### فضل الطهور بالليل والنهار

#### وفضل الصلاة بعد الوضوء بالليل والنهار

[١١٤٩] ١١٢٢ - حدثنا إسحاق بن نصر قال نا أبو أسامة عن أبي حيّان عن أبي زرعة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه قال لبلال عند صلاة الفجر : « يا بلال ، حدثني بأرجى عمل عملته في الإسلام ، فإنني سمعتُ دفّ نعليك بين يديّ في الجنة » . قال : ما عملتُ عملاً أرجى عندي أني لم أتطهر طهوراً في ساعة من ليلٍ أو نهارٍ إلا صليتُ بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي .

قوله ( باب فضل الطهور بالليل والنهار ، وفضل الصلاة عند الطهور بالليل والنهار ) كذا ثبت في رواية الكشميني ، ولغيره « بعد الوضوء » واقتصر بعضهم على الشق الثاني من الترجمة وعليه اقتصر الإسماعيلي وأكثر الشراح ، والشق الأول ليس بظاهر في حديث الباب إلا إن حمل على أنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كما سنذكره من حديث بريدة .

قوله ( عن أبي حيّان ) هو يحيى بن سعيد التيمي وصرح به في رواية مسلم من هذا الوجه . وأبو زرعة هو ابن عمرو بن عبد الله البجلي .

قوله ( قال لبلال ) أي ابن رباح المؤذن ، وقوله « عند صلاة الفجر » فيه إشارة إلى أن ذلك وقع في المنام لأن عادته صلى الله عليه وسلم أنه كان يقص ما رآه ويعبر ما رآه أصحابه كما سيأتي في كتاب التعبير بعد صلاة الفجر .

قوله ( بأرجى عمل ) بلفظ أفعل التفضيل المبني من المفعول ، وإضافة العمل إلى الرجاء لأنه السبب الداعي إليه .

قوله ( في الإسلام ) زاد مسلم في روايته « منفعة عندك » .

قوله ( أني ) بفتح الهمزة ومن مقدرة قبلها صلة لأفعل التفضيل ، وثبتت في رواية مسلم ، ووقع في رواية الكشميني « أن » بنون خفيفة بدل « أني » .

قوله ( فإنني سمعت ) زاد مسلم « الليلة » وفيه إشارة إلى أن ذلك وقع في المنام .

قوله ( دفّ نعليك ) بفتح المهملة ، وضبطها الحب الطبري بالإعجام والفاء مثقلة ، وقد فسرته

المصنف في رواية كريمة بالتحريك ، وقال الخليل : دف الطائر إذا حرك جناحيه وهو قائم على رجله ، وقال الحميدى : الدف الحركة الخفيفة والسير اللين . ووقع في رواية مسلم « خشف » بفتح الخاء وسكون الشين المعجمتين وتخفيف الفاء ، قال أبو عبيد وغيره : الخشف الحركة الخفيفة . ويؤيده ما ساقى في أول مناقب عمر من حديث جابر « سمعت خشفة » ووقع في حديث بريدة عند أحمد والترمذى وغيرهما « خشخشة » بمعجمتين مكررتين وهو بمعنى الحركة أيضاً .

**قوله ( طهوراً )** زاد مسلم تماماً ، والذي يظهر أنه لا مفهوم لها . ويحتمل أن يخرج بذلك الوضوء اللغوى ، فقد يفعل ذلك لطرد النوم مثلاً .

**قوله ( في ساعة ليل أو نهار )** بتنوين ساعة وخفض ليل على البدل ، وفي رواية مسلم « في ساعة من ليل أو نهار » .

**قوله ( إلا صليت )** زاد الإسماعيل « لربى » .

**قوله ( ما كتب لى )** أى قدر ، وهو أعم من الفريضة والنافاة . قال ابن التين : إنما اعتقد بلال ذلك لأنه علم من النبي صلى الله عليه وسلم أن الصلاة أفضل الأعمال ، وأن عمل السر أفضل من عمل الجهر ، وبهذا التقرير يندفع إيراد من أورد عليه غير ما ذكر من الأعمال الصالحة . والذي يظهر أن المراد بالأعمال التى سأله عن إرجائها : الأعمال المتطوع بها ، وإلا فالمفروضة أفضل قطعاً . ويستفاد منه جواز الاجتهاد في توقيت العبادة ، لأن بلالاً توصل إلى ما ذكرنا بالاستنباط فصوبه النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن الجوزى : فيه الحث على الصلاة عقب الوضوء لثلاثين يوماً عن مقصوده . وقال الملهب : فيه أن الله يعظم المجازاة على ما يسره العبد من عمله . وفيه سؤال الصالحين عما يهديهم الله له من الأعمال الصالحة ليقنتى بها غيرهم في ذلك . وفيه أيضاً سؤال الشيخ عن عمل تلميذه ليحضه عليه ويرغبه فيه إن كان حسناً ، وإلا فينهاه . واستدل به على جواز هذه الصلاة في الأوقات المكروهة لعموم قوله « في كل ساعة » . وتعقب بأن الأخذ بعمومه ليس بأولى من الأخذ بعموم النهى . وتعقبه ابن التين بأنه ليس فيه ما يقتضى الفورية ، فيحمل على تأخير الصلاة قليلاً ليخرج وقت الكراهة ، أو أنه كان يؤخر الطهور إلى آخر وقت الكراهة لتقع صلاته في غير وقت الكراهة . لكن عند الترمذى وابن خزيمة من حديث بريدة في نحو هذه القصة « ما أصابني حدث قط إلا توضأت عندها » وأحمد من حديثه « ما أحدثت إلا توضأت وصليت ركعتين » فدل على أنه كان يعقب الحدث بالوضوء والوضوء بالصلاة في أى وقت كان . وقال الكرماني : ظاهر الحديث أن السماع المذكور وقع في النوم ، لأن الجنة لا يدخلها أحد إلا بعد الموت . ويحتمل أن يكون في القطة لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخلها ليلة المعراج . وأما بلال فلا يلزم من هذه القصة أنه دخلها لأن قوله « في الجنة » ظرف للسمع ويكون الدف بين يديه خارجاً عنها . ولا يخفى بعد هذا الاحتمال لأن السياق مشعر بإثبات فضيلة بلال لكونه جعل السبب الذى بلغه إلى ذلك ما ذكره من ملازمة التطهر والصلاة ، وإنما ثبتت له الفضيلة بأن يكون رؤى داخل الجنة لا خارجاً عنها . وقد وقع في حديث بريدة المذكور « يا بلال بم سبقتني إلى الجنة » وهذا ظاهر في كونه رآه داخل الجنة . ويؤيد كونه وقع في المنام

ما سيأتي في أول مناقب عمر من حديث جابر مرفوعاً « رأيتني دخلت الجنة فسمعت خشفة فقيل هذا بلال ، ورأيت قصراً بفنائنه جارية فقيل هذا لعمر » الحديث . وبعده من حديث أبي هريرة مرفوعاً « بينا أنا نائم رأيتني في الجنة ، فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر فقيل : هذا لعمر » الحديث ، فعرف أن ذلك وقع في المنام ، وثبتت الفضيلة بذلك لبلال لأن رؤيا الأنبياء وحى ، ولذلك جزم النبي صلى الله عليه وسلم له بذلك . ومشيه بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كان من عاداته في اليقظة فاتفق مثله في المنام ، ولا يلزم من ذلك دخول بلال الجنة قبل النبي صلى الله عليه وسلم لأنه في مقام التابع ، وكأنه أشار صلى الله عليه وسلم إلى بقاء بلال على ما كان عليه في حال حياته واستمراره على قرب منزلته ، وفيه منقبة عظيمة لبلال . وفي الحديث استحباب إدامة الطهارة ومناسبة المجازاة على ذلك بدخول الجنة لأن من لازم الدوام على الطهارة أن يبيت المرء طاهراً ومن بات طاهراً عرجت روحه ففسدت تحت العرش كما رواه البيهقي في الشعب من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، والعرش سقف الجنة كما سيأتي في هذا الكتاب . وزاد بريدة في آخر حديثه « فقال النبي صلى الله عليه وسلم بهذا » وظهره أن هذا الثواب وقع بسبب ذلك العمل ، ولا معارضة بينه وبين قوله صلى الله عليه وسلم « لا يدخل أحدكم الجنة عمله » لأن أحد الأجوبة المشهورة بالجمع بينه وبين قوله تعالى ﴿ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ﴾ أن أصل الدخول إنما يقع برحمة الله ، واقتسام الدرجات بحسب الأعمال فيأتي مثله في هذا . وفيه أن الجنة موجودة الآن خلافاً لمن أنكر ذلك من المعتزلة

(تفنيه) : قول الكرماني : لا يدخل أحد الجنة إلا بعد موته ، مع قوله إن النبي صلى الله عليه وسلم دخلها ليلة المعراج وكان المعراج في اليقظة على الصحيح ظاهرهما التناقض ، ويمكن حمل النبي إن كان ثابتاً على غير الأنبياء ، أو يخص في الدنيا بمن خرج عن عالم الدنيا ودخل في عالم الملكوت ، وهو قريب مما أجاب به السهيلي عن استعمال طست الذهب ليلة المعراج .

## ب

### ما يُكره من التشديد في العبادة

[١١٥٠] ١١٢٣ - حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال : دخل النبي صلى الله عليه وسلم فإذا حبلٌ ممدودٌ بين السارين ، فقال : « ما هذا الحبل ؟ » قالوا : هذا حبلٌ لزينب ، فإذا فترت تعلقت . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا ، حُلُوهُ ، ليُصلَّ أحدكم نشاطه ، فإذا فتر فليقعده » .

[١١٥١] ١١٢٤ - وقال عبد الله بن مسلمة عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : كانت عندي امرأة من بني أسد ، فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من هذه ؟ » قلت :



فلانة، لا تنام بالليل -تذكر من صلاتها- قال: «مَهْ، عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا».

**قوله ( باب ما يكره من التشديد في العبادة )** قال ابن بطلال : إنما يكره ذلك خشية الملل المفضي إلى ترك العبادة .

**قوله ( حدثنا عبد الوارث )** هو ابن سعيد ، والإسناد كله بصريون .

**قوله ( دخل النبي صلى الله عليه وسلم )** زاد مسلم في روايته « المسجد » .

**قوله ( بين السارين )** أى اللتين في جانب المسجد ، وكأنهما كانتا معهودتين للمخاطب ، لكن في رواية مسلم « بين سارين » بالتنكير .

**قوله ( قالوا هذا جبل لزنب )** جزم كثير من الشراح تبعاً للخطيب في مبهماته بأنها بنت جحش أم المؤمنين ، ولم أر ذلك في شيء من الطرق صريحاً . ووقع في شرح الشيخ سراج الدين بن الملحق أن ابن أبي شيبة رواه كذلك ، لكنى لم أر في مسنده ومصنفه زيادة على قوله « قالوا لزنب » أخرجه عن إسماعيل ابن علية عن عبد العزيز ، وكذا أخرجه مسلم عنه وأبو نعيم في المستخرج من طريقه ، وكذلك رواه أحمد في مسنده عن إسماعيل ، وأخرجه أبو داود عن شيخين له عن إسماعيل فقال عن أحدهما « زنب » ولم ينسبها ، وقال عن آخر « حمنة بنت جحش » فهذه قرينة في كون زنب هى بنت جحش . وروى أحمد من طريق حماد عن حميد عن أنس أنها حمنة بنت جحش أيضاً ، فلعل نسبة الجبل إليهما باعتبار أنه ملك لإحدهما والأخرى المتعلقة به ، وقد تقدم في كتاب الحيض أن بنات جحش كانت كل واحدة منهن تدعى زنب فيما قبل ، فعلى هذا فالجبل لحمنة وأطلق عليها زنب باعتبار اسمها الآخر . ووقع في صحيح ابن خزيمة من طريق شعبة عن عبد العزيز « فقالوا لميمونة بنت الحارث » وهى رواية شاذة ، وقيل يحتمل تعدد القصة ، ووهم من فسرها بجويرية بنت الحارث فإن لتلك قصة أخرى تقدمت في أوائل الكتاب والله أعلم . وزاد مسلم « فقالوا لزنب تصلى » .

**قوله ( فإذا فترت )** بفتح المثناة أى كسلت عن القيام في الصلاة ، ووقع عند مسلم بالشك « فإذا فترت أو كسلت » .

**قوله ( فقال صلى الله عليه وسلم لا )** يحتمل النوى أى لا يكون هذا الجبل أو لا يحمد ، ويحتمل النهى أى لا تفعلوه ، وسقطت هذه الكلمة في رواية مسلم .

**قوله ( نشاطه )** بفتح النون أى مدة نشاطه .

**قوله ( فليقعد )** يحتمل أن يكون أمراً بالقعود عن القيام فيستدل به على جواز افتتاح الصلاة قائماً والقعود في أنائها ، وقد تقدم نقل الخلاف فيه . ويحتمل أن يكون أمراً بالقعود عن الصلاة أى بترك ما كان عزم عليه من التنفل ، ويمكن أن يستدل به على جواز قطع النافلة بعد الدخول فيها ، وقد تقدم في « باب الوضوء من النوم » في كتاب الطهارة حديث « إذا نعت أحدكم في الصلاة فليمن حتى يعلم ما يقرأ »

وهو من حديث أنس أيضاً ، ولعله طرف من هذه القصة . وفيه حديث عائشة أيضاً « إذا نكس أحدكم وهو يصلي فليرقد حتى يذهب عنه النوم » وفيه « لئلا يستغفر فيسب نفسه وهو لا يشعر » هذا أو معناه ، ويحییء من الاحتمال ما تقدم في حديث الباب . وفيه الحث على الاقتصاد في العبادة ، والنهي عن التعمق فيها ، والأمر بالإقبال عليها بنشاط . وفيه إزالة المنكر باليد واللسان . وجواز تنفل النساء في المسجد . واستدل به على كراهة التعلق في الحبل في الصلاة ، وسيأتي ما فيه في « باب استعانة اليد في الصلاة » بعد الفراغ من أبواب التطوع .

**قوله ( وقال عبد الله بن مسلمة )** يعنى القعنبى كذا للأكثر ، وفي رواية الحمويّ والمستملی « حدثنا عبد الله » وكذا رويناه في الموطأ رواية القعنبى ، قال ابن عبد البر : تفرد القعنبى بروايته عن مالك في الموطأ دون بقية رواته فإنهم اقتصروا منه على طرف مختصر .

**قوله ( تذكر )** للمستملی بفتح أوله بلفظ المضارع المؤنث ، وللمحمويّ بضمه على البناء للمفعول بالتذكير ، وللكشمينى « فذكر » بقاء وضم المعجمة وكسر الكاف ، ولكل وجه . وعلى الأول يكون ذلك قول عروة أو من دونه ، وعلى الثانى والثالث يحتمل أن يكون من كلام عائشة ، وهو على كل حال تفسير لقولها « لا تنام الليل » ووصفها بذلك خرج مخرج الغالب ، وسئل الشافعى عن قيام جميع الليل فقال : لا أكرهه إلا لمن خشى أن يضر بصلاة الصبح . وفي قوله صلى الله عليه وسلم في جواب ذلك « مه » إشارة إلى كراهة ذلك خشية الفتور والملا على فاعله لئلا ينقطع عن عبادة التزمها فيكون رجوعاً عما بذل لربه من نفسه وقوله « عليكم ما تطيقون من الأعمال » هو عام في الصلاة وفي غيرها . ووقع في الرواية المتقدمة في الإيمان بدون قوله « من الأعمال » فحمله الباجى وغيره على الصلاة خاصة ، لأن الحديث ورد فيها ، وحمله على جميع العبادات أولى . وقد تقدمت بقية فوائد حديث عائشة والكلام على قوله « إن الله لا يعمل حتى تملوا » في باب « أحب الدين إلى الله أدومه » من كتاب الإيمان . ومما يلحق هنا أنى وجدت بعض ما ذكر هناك من تأويل الحديث احتمالاً في بعض طرق الحديث وهو قوله « إن الله لا يعمل من الثواب حتى تملوا من العمل » أخرجه الطبرى في تفسير سورة المزمل ، وفي بعض طرقه ما يدل على أن ذلك مدرج من قول بعض رواة الحديث والله أعلم .

### باب ما يُكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه

١١٢٥ - حدثنا عباس بن الحسين قال نا مبشر عن الأوزاعي... ح . - وحدثني محمد ابن مقاتل أبو الحسن قال أنا عبد الله قال أنا الأوزاعي - قال حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه : « يا عبد الله ، لا تكن مثل فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل » . وقال هشام حدثنا ابن أبي العشرين قال نا الأوزاعي قال حدثني يحيى عن عمر بن الحكم بن ثوبان قال حدثني أبو سلمة بهذا ، مثله . وتابعه عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي .

**قوله ( باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه )** أى إذا أشعر ذلك بالإعراض عن العبادة .  
**قوله ( حدثنا عباس بن حسين )** هو بموحدة ومهملة بغدادى يقال له القنطرى أخرجه عنه البخارى هنا وفى الجهاد فقط . ومبشر بوزن مؤذن من البشارة ، وعبد الله المذكور فى الإسناد الثانى هو ابن المبارك ، وقد صرح فى سياقه بالتحديث فى جميع الإسناد فأمن تدليس الأوزاعى وشيخه .

**قوله ( مثل فلان )** لم أقف على تسميته فى شىء من الطرق ، وكأن إبهام مثل هذا لقصد السترة عليه كالذى تقدم قريباً فى الذى نام حتى أصبح ، ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يقصد شخصاً معيناً ، وإنما أراد تنفير عبد الله بن عمرو من الصنيع المذكور .

**قوله ( من الليل )** أى بعض الليل وسقط لفظ « من » من رواية الأكثر وهى مرادة . قال ابن العربى . فى هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب ، إذ لو كان واجباً لم يكتف لتاركه بهذا القدر بل كان يذمه أبلغ الذم ، وقال ابن حبان : فيه جواز ذكر الشخص بما فيه من عيب إذا قصد بذلك التحذير من صنيعه . وفيه استحباب اللوام على ما اعتاده المرء من الخير من غير تفريط ، ويستنبط منه كراهة قطع العبادة وإن لم تكن واجبة ، وما أحسن ما عقب المصنف هذه الترجمة بالتى قبلها لأن الحاصل منهما الترغيب فى ملازمة العبادة والطريق الموصل إلى ذلك الاقتصاد فيها ، لأن التشديد فيها قد يؤدى إلى تركها وهو مذموم .

**قوله ( وقال هشام )** هو ابن عمار ، وابن أبى العشرين بلفظ العدد وهو عبد الحميد بن حبيب كاتب الأوزاعى ، وأراد المصنف بإيراد هذا التعليق التنبيه على أن زيادة عمر بن الحكم أى ابن ثوبان بين يحيى وأبى سلمة من المزيد فى متصل الأسانيد ، لأن يحيى قد صرح بسماحه من أبى سلمة ، ولو كان بينهما واسطة لم يصرح بالتحديث ، ورواية هشام المذكورة وصلها الإسماعى وغيره .  
**قوله ( بهذا )** فى رواية كريمة والأصلى مثله .

**قوله ( وتابعه عمرو بن أبى سلمة )** أى تابع ابن أبى العشرين على زيادة عمر بن الحكم ، ورواية عمر المذكورة وصلها مسلم عن أحمد بن يونس عنه ، وظاهر صنيع البخارى ترجيح رواية يحيى عن أبى سلمة بغير واسطة ، وظاهر صنيع مسلم يخالفه لأنه اقتصر على الرواية الزائدة ، والراجح عند أبى حاتم والدارقطنى وغيرهما صنيع البخارى . وقد تابع كلا من الروائين جماعة من أصحاب الأوزاعى فالاختلاف منه ، وكأنه كان يحدث به على الوجهين فيحمل على أن يحيى حمله عن أبى سلمة بواسطة ثم لقيه فحدثه به فكان يرويه عنه على الوجهين والله أعلم .

ب

١١٢٦ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن عمرو عن أبي العباس قال سمعتُ  
 [١١٥٣] عبد الله بن عمرو : قال لي النبي صلى الله عليه : « أَلَمْ أُخَبِّرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ ؟ » قلتُ :  
 إِنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ . قال : « فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ هَجَمْتَ عَيْنُكَ ، وَنَفِهْتَ نَفْسُكَ ، وَإِنْ لَنَفْسِكَ حَقًّا  
 ولَأَهْلِكَ حَقًّا ، فَصُمْ وَأَفْطِرْ ، وَقُمْ وَنَمْ » .

قوله (باب) كذا في الأصل بغير ترجمة ، وهو كالفصل من الذي قبله وتعلقه به ظاهر ، وكأنه أوماً إلى أن المتن الذي قبله طرف من قصة عبد الله بن عمرو في مراجعة النبي صلى الله عليه وسلم له في قيام الليل وصيام النهار .

قوله (عن عمرو عن أبي العباس) في رواية الحميدى في مسنده عن سفيان «حدثنا عمرو سمعت أبا العباس» وعمرو هو ابن دينار ، وأبو العباس هو السائب بن فروخ ويعرف بالشاعر .

قوله (ألم أخبر) فيه أن الحكم لا ينبغي إلا بعد الثبوت ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكتف بما نقل له عن عبد الله بن عمرو واستثبته فيه ، لاحتمال أن يكون قال ذلك بغير عزم . أو علقه بشرط لم يطلع عليه الناقل ونحو ذلك .

قوله (هجمت عينك) بفتح الجيم أى غارت أو ضعفت لكثرة السهر .

قوله (نفهت) بنون ثم فاء مكسورة أى كلت ، وحكى الإسماعيلي أن أبا يعلى رواه له «نفهت» بالتاء بدل النون واستضعفه .

قوله (وإن لنفسك عليك حقاً) أى تعطيها ما تحتاج إليه ضرورة البشرية مما أباحه الله للإنسان من الأكل والشرب والراحة التى يقوم بها بدنه ليكون أعون على عبادة ربه ، ومن حقوق النفس قطعها عما سوى الله تعالى ، لكن ذلك يختص بالتعلقات القلبية .

قوله (ولأهلك عليك حقاً) أى تنظر لهم فيما لا بد لهم منه من أمور الدنيا والآخرة ، والمراد بالأهل الزوجة أو أعم من ذلك ممن تلزمه نفقته ، وسيأتى بيان سبب ذكر ذلك له في الصيام .  
(تنبية) : قوله «حقاً» في الموضعين للأكثر بالنصب على أنه اسم إن ، وفي رواية كريمة بالرفع فيهما على أنه الخبر والاسم ضمير الشأن .

قوله (فصم) أى فإذا عرفت ذلك فصم تارة (وأفطر) تارة لتجمع بين المصلحتين . وفيه إيماء إلى ما تقدم في أوائل أبواب التهجد أنه ذكر له صوم داود ، وقد تقدم الكلام على قوله «قم ونم» وسيأتى في الصيام فيه زيادة من وجه آخر نحو قوله «وإن لعينك عليك حقاً» وفي رواية «فإن لزورك عليك حقاً» أى للضيف . وفي الحديث جواز تحدث المرء بما عزم عليه من فعل الخير ، وتفقد الإمام لأمر رعيته كلياً وجزئياً ، وتعليمهم ما يصلحهم . وفيه تعليل الحكم لمن فيه أهلية ذلك ، وأن الأولى في العبادة تقديم الواجبات على المندوبات ، وأن من تكلف الزيادة على ما طبع عليه يقع له الخلل في الغالب . وفيه الحض على ملازمة العبادة لأنه صلى الله عليه وسلم مع كراهته له التشديد على نفسه حظه على الاقتصاد كأنه قال له ولا يمنحك اشتغالك بحقوق من ذكر أن تضع حق العبادة وتترك المندوب جملة ، ولكن اجمع بينهما .

باب فضل من تعار من الليل فصل

١١٢٧ - حدثنا صدقة قال أنا الوليد عن الأوزاعي قال حدثني عمير بن هاني قال

حدثني جُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ قَالَ حَدَّثَنِي عُبَادَةُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَنْ تَعَارَ مِنَ اللَّيْلِ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي -أَوْ دَعَا- اسْتَجِيب. فَإِنْ تَوَضَّأَ قُبِلَتْ صَلَاتُهُ».

[١١٥٥]

١١٢٨- نَاحِيَةُ بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ نَا الْلَيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي الْهَيْثَمُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ رِيْرَةً -وَهُوَ يَقْصُ فِي قِصْصِهِ- وَهُوَ يَذْكُرُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: إِنْ أَخَا لَكُمْ لَا يَقُولُ الرَّفْثَ، يَعْنِي بِذَلِكَ ابْنَ رَوَاحَةَ:

وَفِينَا رَسُولُ اللَّهِ يَتْلُو كِتَابَهُ      إِذَا انْشَقَّ مَعْرُوفٌ مِنَ الْفَجْرِ سَاطِعُ  
أَرَانَا الْهُدَى بَعْدَ الْعَمَى! فَقَلْبُونَا      بِهِ مُوقِنَاتٌ أَنْ مَا قَالَ وَاقِعُ  
يَبِيتُ يَجَافِي جَنْبَهُ عَنْ فِرَاشِهِ      إِذَا اسْتَثْقَلَتْ بِالْمَشْرُوكِينَ الْمَضَاجِعُ  
تَابِعُهُ عُقِيلٌ. وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدٍ، وَالْأَعْرَجُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.  
[الحديث ١١٥٥ - طرفه في: ٦١٥١].

[١١٥٦]

١١٢٩- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَأَنَّ بِيَدِي قِطْعَةً إِسْتَبْرَقَ فَكَأَنِّي لَا أُرِيدُ مَكَانًا مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ إِلَيْهِ. وَرَأَيْتُ كَأَنَّ اثْنَيْنِ أَتَيَانِي أَرَادَا أَنْ يَذْهَبَا بِي إِلَى النَّارِ، فَتَلَقَّاهُمَا مَلَكٌ فَقَالَ: لَمْ تُرْعَ، خَلِيَا عَنْهُ. فَقَصَّتُ حَفْصَةً عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِحْدَى رُؤْيَايَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ «نَعَمْ»<sup>(١)</sup> [١١٥٧] الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ. فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ. وَكَانُوا لَا يَزَالُونَ يَقْصُونَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الرُّؤْيَا أَنَّهَا فِي اللَّيْلِ السَّابِعَةِ مِنَ الْعَشْرِ الْآخِرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ، فَمِنْ كَانَ مُتَحَرِّبَهَا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ». [الحديث ١١٥٨ - طرفاه في: ٦٩٩١، ٢٠١٥].

قوله (باب فضل من تعار من الليل فصل) تعار بمهمة وراء مشددة. قال في المحكم: تعار الظلم معارة: صاح، والتعار أيضاً السهر والتمطى والتقلب على الفرائض أيلام مع كلام. وقال ثعلب: اختلاف في تعار فقيل: انتبه، وقيل تكلم، وقيل علم، وقيل تمطى وأن. انتهى. وقال الأكثر: التعار اليقظة مع

(١) الأرقام ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ هي لحديث واحد جعله محمد فزاد عبد الباقي ثلاثة أحاديث.

صوت ، وقال ابن التين : ظاهر الحديث أن معنى تعار استيقظ لأنه قال « من تعار فقال » فعطف القول على التعار . انتهى . ويحتمل أن تكون الفاء تفسيرية لما صوت به المستيقظ ، لأنه قد يصوت بغير ذكر ، فخص الفضل المذكور بمن صوت بما ذكر من ذكر الله تعالى ، وهذا هو السر في اختيار لفظ تعار دون استيقظ أو انتبه ، وإنما يتفق ذلك لمن تعود الذكر واستأنس به وغلب عليه حتى صار حديث نفسه في نومه ويقظته ، فأكرم من انصف بذلك بإجابة دعوته وقبول صلاته .

**قوله ( حدثنا صدقة )** هو ابن الفضل المروزي ، وجميع الإسناد كله شاميون ، وجنادة بضم الجيم وتخفيف النون مختلف في صحبته .

**قوله ( عن الأوزاعي قال حدثنا عمير بن هاني )** كذا لمعظم الرواة عن الوليد بن مسلم ، وأخرجه الطبراني في الدعاء من رواية صفوان بن صالح عن الوليد عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن عمير بن هاني ، وأخرجه الطبراني فيه أيضاً عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي وهو الحافظ الذي يقال له دحيم — عن أبيه عن الوليد مقروناً برواية صفوان بن صالح ، وما أظنه إلا وهما فإنه أخرجه في المعجم الكبير عن إبراهيم عن أبيه عن الوليد عن الأوزاعي كالجادة ، وكذا أخرجه أبو داود وابن ماجه وجعفر الفريابي في الذكر عن دحيم ، وكذا أخرجه ابن حبان عن عبد الله بن سليم عن دحيم ، ورواية صفوان شاذة فإن كان حفظها عن الوليد احتمل أن يكون عند الوليد فيه شيخان ، ويؤيده ما في آخر الحديث من اختلاف اللفظ حيث جاء في جميع الروايات عن الأوزاعي فإنه قال « اللهم اغفر لي الخ » ووقع في هذه الرواية « كان من خطاياهم كيوم ولدته أمه » ولم يذكر رب اغفر لي ولا دعاء ، وقال في أوله « ما من عبد يتعار من الليل » بدل قوله « من تعار » لكن تخالف اللفظ في هذه أخف من التي قبلها .

**قوله ( له الملك وله الحمد )** زاد علي بن المديني عن الوليد « يحيى ويميت » أخرجه أبو نعيم في ترجمة عمير بن هاني من « الحلية » من وجهين عنه .

**قوله ( الحمد لله وسبحان الله )** زاد في رواية كريمة « ولا إله إلا الله » وكذا عند الإسماعيلي والنسائي والترمذي وابن ماجه وأبي نعيم في الحلية ، ولم تختلف الروايات في البخاري على تقديم الحمد على التسبيح ، لكن عند الإسماعيلي بالعكس ، والظاهر أنه من تصرف الرواة لأن الواو لا تستلزم الترتيب .

**قوله ( ولا حول ولا قوة إلا بالله )** زاد النسائي وابن ماجه وابن السني « العلي العظيم » .

**قوله ( ثم قال : اللهم اغفر لي ، أو دعا )** كذا فيه بالشك ويحتمل أن تكون للتنويع ، ويؤيد الأول ما عند الإسماعيلي بلفظ « ثم قال : رب اغفر لي ، غفر له . أو قال : فدعا ، استجيب له » شك الوليد ، وكذا عند أبي داود وابن ماجه بلفظ « غفر له » قال الوليد « أو قال دعا استجيب له » وفي رواية علي بن المديني « ثم قال : رب اغفر لي ، أو قال : ثم دعا » واقتصر في رواية النسائي على الشق الأول .

**قوله ( استجيب )** زاد الأصيلي « له » وكذا في الروايات الأخرى .

**قوله ( فإن توضأ قبلت )** أي إن صلى . وفي رواية أبي ذر وأبي الوقت « فإن توضأ وصلى » وكذا عند الإسماعيلي وزاد في أوله « فإن هو عزم فقام وتوضأ وصلى » وكذا في رواية علي بن المديني .

قال ابن بطال : وعد الله على لسان نبيه أن من استيقظ من نومه لهجاً لسانه بتوحيد ربه والإذعان له بالملك والاعتراف بنعمه يحمده عليها وينزهه عما لا يليق به بتسبيحه والخضوع له بالتكبير والتسليم له بالعجز عن القدرة إلا بعونه أنه إذا دعاه أجابه ، وإذا صلى قبلت صلاته ، فينبغي لمن بلغه هذا الحديث أن يفتنم العمل به ويخلص نيته لربه سبحانه وتعالى .

**قوله ( قبلت صلاته )** قال ابن المنير في الحاشية : وجه ترجمة البخارى بفضل الصلاة ، وليس في الحديث إلا القبول ، وهو من لوازم الصحة سواء كانت فاضلة أم مفضولة لأن القبول في هذا الموطن أرجى منه في غيره ، ولولا ذلك لم يكن في الكلام فائدة ، فلأجل قرب الرجاء فيه من اليقين تميز على غيره وثبت له الفضل . انتهى . والذي يظهر أن المراد بالقبول هنا قدر زائد على الصحة ، ومن ثم قال الداودى ما محصله : من قبل الله له حسنة لم يعذبه . لأنه يعلم عواقب الأمور فلا يقبل شيئاً ثم يجبطه ، وإذا أمن الإحباط أمن التعذيب ، ولهذا قال الحسن : وددت أنى أعلم أن الله قبل لى سجدة واحدة . .

**( فائدة )** : قال أبو عبد الله القربرى الراوى عن البخارى : أجريت هذا الذكر على لسانى عند انتباهى ثم نمت فأتاني آت فقرأ ﴿ وهدوا إلى الطيب من القول ﴾ الآية .

**قوله ( الهيم )** بفتح الهاء وسكون التحتانية بعدها مثناة مفتوحة ، وسان بكسر المهملة ونونين الأولى خفيفة .

**قوله ( أنه سمع أبا هريرة وهو يقص في قصصه )** أى مواعظه التى كان أبو هريرة يذكر أصحابه بها .

**قوله ( وهو يذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أخطأ لكم )** معناه أن أبا هريرة ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستطرد إلى حكاية ما قيل فى وصفه فذكر كلام عبد الله بن رواحة بما وصف به من هذه الآيات .

**قوله ( إن أخطأ لكم )** هو المسموع للهيم ، والرفث الباطل أو الفحش من القول ، والقائل يعنى هو الهيم ، ويحتمل أن يكون الزهرى .

**قوله ( إذا انشق )** كذا للأكثر وفى رواية أبى الوقت « كما انشق » والمعنى مختلف وكلاهما واضح .

**قوله ( من الفجر )** بيان للمعروف الساطع ، يقال سطع إذا ارتفع .

**قوله ( العمى )** أى الضلالة .

**قوله ( يحافى جنبه )** أى يرفعه عن الفراش ، وهو كناية عن صلاته بالليل ، وفى هذا البيت الأخير معنى الترجمة لأن التعار هو السهر والتقاب على الفراش كما تقدم ، وكأن الشاعر أشار إلى قوله تعالى فى صفة المؤمنين ﴿ تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفاً وطمعاً ﴾ الآية .

**( فائدة )** : وقعت لعبد الله بن رواحة فى هذه الآيات قصة أخرجه الدارقطنى من طريق سلمة بن

وهران عن عكرمة قال : كان عبد الله بن رواحة مضطجعا إلى جنب امرأته ، فقام إلى جاريته فذكر القصة في رؤيتها إياه على الجارية وجحده ذلك والتماسها منه القراءة لأن الجنب لا يقرأ ، فقال هذه الآيات ، فقالت : آمنت بالله وكذبت بصري ، فأعلم النبي صلى الله عليه وسلم فضحك حتى بدت نواجذه . قال ابن بطال : إن قوله صلى الله عليه وسلم « إن أخا لكم لا يقول الرفث » فيه أن حسن الشعر محمود كحسن الكلام انتهى . وليس في سياق الحديث ما يفصح بأن ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم ، بل هو ظاهر في أنه من كلام أبي هريرة ، وبيان ذلك سيأتي في سياق رواية الزبيدي المعلقة ، وسيأتي بقية ما يتعلق بالشعر في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى .

**قوله ( تابعه عقيل )** أي عن ابن شهاب ، فالضمير ليونس ، ورواية عقيل هذه أخرجها الطبراني في الكبير من طريق سلامة بن روح عن عمه عقيل بن خالد عن ابن شهاب فذكر مثل رواية يونس .  
**قوله ( وقال الزبيدي إلخ )** فيه إشارة إلى أنه اختلف عن الزهري في هذا الإسناد ، فاتفق يونس وعقيل على أن شيخه فيه الهيثم ، وخالفهما الزبيدي فأبدله بسعيد أي ابن المسيب والأعرج أي عبد الرحمن ابن هرمز ، ولا يبعد أن يكون الطريقان صحيحين فإنهم حفاظ أثبات ، والزهري صاحب حديث مكث ، ولكن ظاهر صنيع البخاري ترجيح رواية يونس لمتابعة عقيل له ، بخلاف الزبيدي ، ورواية الزبيدي هذه المعلقة وصلها البخاري في التاريخ الصغير والطبراني في الكبير أيضاً من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه ولفظه « إن أبا هريرة كان يقول في قصصه : إن أخا لكم كان يقول شعراً ليس بالرفث » وهو عبد الله ابن رواحة فذكر الآيات ، وهو يبين أن قوله في الرواية الأولى من كلام أبي هريرة موقوفاً بخلاف ما جزم به ابن بطال والله أعلم .

**قوله ( حدثنا أبو النعمان )** هو السدوسي .  
**قوله ( إلا طارت إليه )** سيأتي في التعبير بلفظ إلا طارت بي إليه ويأتي بقية فوائده هناك إن شاء الله تعالى ، وقد تقدم في أوائل أبواب التهجد من وجه آخر عن ابن عمر دون القصة الأولى .  
**قوله ( وكان عبد الله )** أي ابن عمر ( يصلي من الليل ) هو كلام نافع ، وقد تقدم نحوه عن سالم .  
**قوله ( وكانوا )** أي الصحابة . وقوله ( أنها ) أي ليلة القدر .  
**قوله ( فليتحرها في العشر الأواخر )** كذا للكشميني ، ولغيره « من العشر الأواخر » وسيأتي الكلام عليه مستوفى في أواخر الصيام .  
**( تنبيه )** : أغفل المزي في الأطراف هذا الحديث المتعلق بليلة القدر فلم يذكره في ترجمة أيوب عن نافع عن ابن عمر ، وهو وارد عليه . وبالله التوفيق .

### باب المداومة على ركعتي الفجر

١١٣٠ - حدثنا عبد الله بن يزيد قال نا سعيد - هو ابن أبي أيوب - قال حدثني جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك عن أبي سلمة عن عائشة قالت : صلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ، وصلى ثمان ركعات ، وركعتين جالسا ، وركعتين بين النداءين ، ولم يكن يدعهما أبداً .



قوله ( باب المداومة على ركعتي الفجر ) أى سفرأ وحضرأ .

قوله ( حدثنا عبد الله بن يزيد ) هو المقرئ .

قوله ( عن عراك بن مالك عن أبي سلمة ) خالفه الليث عن يزيد بن أبي حبيب فرواه عن جعفر ابن ربيعة عن أبي سلمة لم يذكر بينهما أحداً ، أخرجه أحمد والنسائي ، وكان جعفرأ أخذه عن أبي سلمة بواسطة ثم حملة عنه . وليزيد فيه إسناد آخر رواه عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة أخرجه مسلم ، وكان لعراك فيه شيخين ، والله أعلم .

قوله ( وصلى ) فى رواية الكشميهنى « ثم صلى » وليس فيه ذكر الوتر ، وهو فى رواية الليث ولفظه « كان يصلى بثلاث عشرة ركعة تسعاً قائماً وركعتين وهو جالس » .

قوله ( وركعتين بين النداءين ) أى بين الأذان والإقامة ، وفى رواية الليث « ثم يمهل حتى يؤذن بالأولى من الصبح فيركع ركعتين » ، ولمسلم من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة « يصلى ركعتين خفيفتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح » .

قوله ( ولم يكن يدعهما أبداً ) استدل به لمن قال بالوجوب ، وهو منقول عن الحسن البصرى أخرجه ابن أبى شيبة عنه بلفظ « كان الحسن يرى الركعتين قبل الفجر واجبتين » والمراد بالفجر هنا صلاة الصبح . ونقل المرغنيانى مثله عن أبى حنيفة . وفى جامع المحبوبي عن الحسن بن زياد عن أبى حنيفة « لو صلاهما قاعداً من غير عذر لم يجز » واستدل به بعض الشافعية للقديم فى أن ركعتي الفجر أفضل التطوعات . وقال الشافعى فى الجديد : أفضلها الوتر . وقال بعض أصحابه : أفضلها صلاة الليل لما تقدم ذكره فى أول أبواب التهجد من حديث أبى هريرة عند مسلم .

( نبيه ) : قوله « أبداً » تقرر فى كتب العربية أنها تستعمل للمستقبل ، وأما الماضى فيؤكد بقط . ويجاب عن الحديث المذكور بأنها ذكرت على سبيل المبالغة لإجراء للماضى مجرى المستقبل كأن ذلك دأبه لا يتركه .

### باب الضجعة على الشق الأيمن بعد ركعتي الفجر

[١١٦٠] ١١٣١ - حدثنا عبد الله بن يزيد قال نا سعيد بن أبي أيوب قال حدثني أبو الأسود عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن .

قوله ( باب الضجعة ) بكسر الضاد المعجمة لأن المراد الهيئة ، ويفتحها على إرادة المرة .

قوله ( أبو الأسود ) هو النوفلى يتيم عروة .

قوله ( على شقه الأيمن ) قيل الحكمة فيه أن القلب فى وجهه اليسار فلو اضطجع عليه لاستغرق نوماً لكونه أبلغ فى الراحة ، بخلاف اليمين فيكون القلب معلقاً فلا يستغرق . وفيه أن الاضطجاع إنما

يتم إذا كان على الشق الأيمن ، وأما إنكار ابن مسعود الاضطجاع ، وقول إبراهيم النخعي هي ضجعة الشيطان كما أخرجهما ابن أبي شيبة ، فهو محمول على أنه . لم يبلغهما الأمر بفعله ، وكلام ابن مسعود يدل على أنه إنما أنكر تحتمة فإنه قال في آخر كلامه : إذا سلم فقد فصل ، وكذا ما حكى عن ابن عمر أنه بدعة فإنه شذ بذلك حتى روى عنه أنه أمر بحصب من اضطجع كما تقدم . وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن أنه كان لا يعجبه الاضطجاع ، وأرجح الأقوال مشروعيته للفصل لكن لا بعينه كما تقدم . والله أعلم .

### باب من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع

١١٣٢- حدثني بشر بن الحكم قال نا سفيان قال حدثني سالم أبو النضر عن أبي سلمة [١١٦١] عن عائشة أن النبي صلى الله عليه كان إذا صلى فإن كنت مستيقظة حدثني وإلا اضطجع حتى يؤذن بالصلاة .

قوله ( باب من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع ) أشار بهذه الترجمة إلى أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يداوم عليها ، وبذلك احتج الأئمة على عدم الوجوب ، وحملوا الأمر بذلك في حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره على الاستحباب ، وفائدة ذلك الراحة والنشاط لصلاة الصبح ، وعلى هذا فلا يستحب ذلك إلا للمتجهد وبه حزم ابن العربي ، ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق أن عائشة كانت تقول « إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يضطجع لسنة ، ولكنه كان يدأب ليلته فيستريح » في إسناده راو لم يسم . وقيل إن فائدتها الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح ، وعلى هذا فلا اختصاص ، ومن ثم قال الشافعي : تتأدى السنة بكل ما يحصل به الفصل من مشي وكلام وغيره حكاه البيهقي ، وقال النووي : المختار أنه سنة لظاهر حديث أبي هريرة ، وقد قال أبو هريرة راوى الحديث : إن الفصل بالمشي إلى المسجد لا يكفي ، وأفرط ابن حزم فقال يجب عن كل أحد ، وجعله شرطاً لصحة صلاة الصبح ، ورده عليه العلماء بعده حتى طعن ابن تيمية ومن تبعه في صحة الحديث لتفرد عبد الواحد بن زياد به وفي حفظه مقال ، والحق أنه تقوم به الحجة . ومن ذهب إلى أن المراد به الفصل لا يتقيد بالأيمن ، ومن أطلق قال : يختص ذلك بالقادر ، وأما غيره فهل يسقط الطلب أو يوثى بالاضطجاع أو يضطجع على الأيسر ؟ لم أقف فيه على نقل ، إلا أن ابن حزم قال : يوثى ولا يضطجع على الأيسر أصلاً ، ويحمل الأمر به على النذب كما سيأتي في الباب الذي بعده . وذهب بعض السلف إلى استحبابها في البيت دون المسجد وهو محكى عن ابن عمر ، وقواه بعض شيوخنا بأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله في المسجد ، وصح عن ابن عمر أنه كان يحصب من يفعله في المسجد أخرجه ابن أبي شيبة .

قوله ( كان إذا صلى ركعتي الفجر ) وسنذكر مستند ذلك في الباب الذي بعده .

قوله ( حدثني وإلا اضطجع ) ظاهره أنه كان يضطجع إذا لم يحدثها ، وإذا حدثها لم يضطجع ، وإلى هذا جنح المصنف في الترجمة ، وكذا ترجم له ابن خزيمة « الرخصة في ترك الاضطجاع بعد ركعتي الفجر » ويعكر على ذلك ما وقع عند أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن أبي النضر في هذا

الحديث « كان يصلي من الليل ، فإذا فرغ من صلاته اضطجع ، فإن كنت يقظي تحدث معي ، وإن كنت نائمة نام حتى يأتيه المؤذن » فقد يقال إنه كان يضطجع على كل حال ، فإما أن يحدثها وإما أن ينام ، لكن المراد بقولها نام أي اضطجع ، وبينه ما أخرجه المصنف قبل أبواب التهجد من رواية مالك عن أبي النضر وعبد الله بن يزيد جميعاً عن أبي سلمة بلفظ « فإن كنت يقظي تحدث معي ، وإن كنت نائمة اضطجع » .

**قوله ( حتى يؤذن )** بضم أوله وفتح المعجمة الثقيلة ، وفي رواية الكشميني « حتى نودي » واستدل به على عدم استحباب الضجعة ، ورد بأنه لا يلزم من كونه ربما تركها عدم الاستحباب ، بل تركه لها أحياناً على عدم الوجوب كما تقدم أول الباب .

( تلبية ) : تقدم في أول أبواب الوتر في حديث ابن عباس أن اضطجاعه صلى الله عليه وسلم وقع بعد الوتر قبل صلاة الفجر ، ولا يعارض ذلك حديث عائشة لأن المراد به نومه صلى الله عليه وسلم بين صلاة الليل وصلاة الفجر ، وغايته أنه تلك الليلة لم يضطجع بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح فيستفاد منه عدم الوجوب أيضاً ، وأما ما رواه مسلم من طريق مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم اضطجع بعد الوتر فقد خالفه أصحاب الزهري عن عروة فذكروا الاضطجاع بعد الفجر وهو المحفوظ ، ولم يصب من احتج به على ترك استحباب الاضطجاع . والله أعلم .

## باب

### ما جاء في التطوع مثنى مثنى

قال محمد : ويذكر ذلك عن عمار وأبي ذر وأنس وجابر بن زيد وعكرمة والزهري .  
وقال يحيى بن سعيد الأنصاري : ما أدركت فقهاء أرضنا إلا يسلمون في كل اثنتين من النهار .

[١١٦٦]

١١٣٣ - فاقتيبة قال نا عبد الرحمن بن أبي الموالي عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن يقول : « إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ، ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب . اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال : عاجل أمري وآجله - فاقدره لي ، ويسره لي ، ثم بارك لي فيه . وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال : عاجل أمري وآجله - فاصرفه عني واصرفني عنه ، واقدر لي الخير حيث كان ، ثم أرضني به . قال : ويسمي حاجته » .

[الحديث ١١٦٦ - طرفاه في : ٦٣٨٢ ، ٧٣٩٠ .]

[١١٦٧] ١١٣٤ - حدثنا المكيُّ بن إبراهيم عن عبد الله بن سعيد عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقى سمع أبا قتادة بن ربعي الأنصاري قال النبي صلى الله عليه: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يُصلي ركعتين».

[١١٦٨] ١١٣٥ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ابن مالك قال: صلى لنا رسول الله صلى الله عليه ركعتين، ثم انصرف.

[١١٦٩] ١١٣٦ - نا ابن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني سالم عن عبد الله ابن عمر قال: صليت مع رسول الله صلى الله عليه ركعتين قبل الظهر، وركعتين بعد الظهر، وركعتين بعد الجمعة، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء.

[١١٧٠] ١١٣٧ - نا آدم قال نا شعبة قال نا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وهو يخطب: «إذا جاء أحدكم والإمام يخطب - أو قد خرج - فليصل ركعتين».

[١١٧١] ١١٣٨ - نا أبو نعيم قال نا سيف بن سليمان المكي سمعت مجاهدًا يقول: أتني ابن عمر في منزله فقيل له: هذا رسول الله صلى الله عليه قد دخل الكعبة. قال: فأقبلت فأجد رسول الله صلى الله عليه قد خرج، وأجد بلالاً عند الباب قائم، فقلت: يا بلال، صلى رسول الله صلى الله عليه في الكعبة؟ قال: نعم. قلت: فأين. قال: بين هاتين الأسطوانتين، ثم خرج فصلى ركعتين في وجه الكعبة.

وقال أبو هريرة: أوصاني النبي صلى الله عليه بركعتي الضحى.  
وقال عتبان: غدا علي النبي صلى الله عليه وأبو بكر بعدما امتد النهار وصففنا وراءه، فركع ركعتين.

قوله (باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى) أى في صلاة الليل والنهار، قال ابن رشيد: مقصوده أن يبين بالأحاديث والآثار التي أوردها أن المراد بقوله في الحديث «مثنى مثنى» أن يسلم من كل ثنتين.  
قوله (قال محمد) هو المصنف.

قوله (ويذكر ذلك عن عمار وأبي ذر وأنس وجابر بن زيد وعكرمة والزهري) أما عمار فكأنه أشار إلى ما رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عمار بن ياسر «أنه دخل المسجد

فصلى ركعتين خفيفتين » إسناده حسن . وأما أبو ذر فكانه أشار إلى ما رواه ابن أبي شيبه أيضاً من طريق مالك بن أنس عن أبي ذر « أنه دخل المسجد فأتى سارية وصلى عندها ركعتين » . وأما أنس فكانه أشار إلى حديثه المشهور في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بهم في بينهم ركعتين وقد تقدم في الصفوف ، وذكره في الباب مختصراً . وأما جابر بن زيد وهو أبو الشعثاء البصري فلم أقف عليه بعد ، وأما عكرمة فروى ابن أبي شيبه عن حرمي بن عمارة عن أبي خلدة قال « رأيت عكرمة دخل المسجد فصلى فيه ركعتين » وأما الزهري فلم أقف ذلك عنه موصولاً .

**قوله ( وقال يحيى بن سعيد الأنصاري الخ ) لم أقف عليه موصولاً أيضاً .**

**قوله ( فقهاء أرضنا )** أي المدينة ، وقد أدرك كبار التابعين بها كسعيد بن المسيب . ولحق قليلاً من صغار الصحابة كأنس بن مالك . ثم أورد المصنف في الباب ثمانية أحاديث مرفوعة ستة منها موصولة واثنتان معلقان : أولها حديث جابر في صلاة الاستخارة وسيأتي الكلام عليه في الدعوات ، ثانيها حديث أبي قتادة في تحية المسجد وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة ، ثالثها حديث أنس في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم وقد تقدم في الصفوف ، رابعها حديث ابن عمر في رواتب الفرائض وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه ، خامسها حديث جابر في صلاة التحية والإمام يخطب وسبق الكلام عليه في كتاب الجمعة ، سادسها حديث ابن عمر عن بلال في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة وقد تقدم في أبواب القبلة وسيأتي الكلام عليه في الحج ، سابعها قوله « وقال أبو هريرة أوصاني النبي صلى الله عليه وسلم بركعتي الضحى » هذا طرف من حديث سيأتي في كتاب الصيام بتمامه ، ثامنها قوله « وقال عتيان بن مالك » هو طرف من حديث تقدم في مواضع مطولاً ومختصراً : منها في « باب المساجد في البيوت » وسيأتي قريباً في « باب صلاة النوافل جماعة » . ومراد المصنف بهذه الأحاديث الرد على من زعم أن التطوع في النهار يكون أربعاً موصولة ، واختار الجمهور التسليم من كل ركعتين في صلاة الليل والنهار ، وقال أبو حنيفة وصاحباؤه : يخير في صلاة النهار بين الثنتين والأربع وكرهوا الزيادة على ذلك ، وقد تقدم في أوائل أبواب الوتر حكاية استدلال من استدلل بقوله صلى الله عليه وسلم « صلاة الليل مثنى » على أن صلاة النهار بخلاف ذلك . وقال ابن المنير في الحاشية : إنما خص الليل بذلك لأن فيه الوتر فلا يقاس على الوتر غيره فيتفضل المصلي بالليل أوتاراً ، فبين أن الوتر لا يعاد وأن بقية صلاة الليل مثنى ، وإذا ظهرت فائدة تخصيص الليل صار حاصل الكلام صلاة النافلة سوى الوتر مثنى فيعم الليل والنهار . والله أعلم .

**( خاتمة ) : اشتملت أبواب التهجد وما انضم إليها على ستة وستين حديثاً ، المعلق اثنا عشر حديثاً ،**

والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة وأربعون حديثاً ، والخالص ثلاثة وعشرون وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عائشة في صلاة الليل سبع وتسع وإحدى عشرة ، وحديث أنس كان يفطر حتى تظن أن لا يصوم ، وحديث سمرة في الرؤيا ، وحديث سلمان وأبي الدرداء ، وحديث عبادة « من تعار من الليل » وحديث أبي هريرة في شعر ابن رواحة ، وحديث جابر في الاستخارة . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرة آثار . والله أعلم .

### باب الحديث بعد ركعتي الفجر

[١١٦٢]

١١٣٩ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال أبو النضر حدثني عن أبي سلمة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه كان يُصلي ركعتين، فإن كنت مُستيقظةً حدثني، وإلا اضطجع. قلت لسفيان: فإن بعضهم يرويه ركعتي الفجر، قال سفيان: هو ذاك.

**قوله (باب الحديث يعني بعد ركعتي الفجر)** أعاد فيه الحديث المذكور ولفظه «كان يصلي ركعتين» وفي آخره: قلت لسفيان فإن بعضهم يرويه «ركعتي الفجر» قال سفيان: هو ذاك. والقائل «قلت لسفيان» هو علي بن المديني شيخ البخاري فيه، ومراده بقوله «بعضهم» مالك كذا أخرجه الدارقطني من طريق بشر بن عمر عن مالك أنه سأل عن الرجل يتكلم بعد طلوع الفجر فحدثني عن سالم فذكره، وقد أخرجه ابن خزيمة عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عن ابن عينة بلفظ «كان يصلي ركعتي الفجر» واستدل به على جواز الكلام بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح خلافاً لمن كره ذلك، وقد نقله ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ولا يثبت عنه وأخرجه صحيحاً عن إبراهيم وأبي الشعثاء وغيرهما.

**(تفنيه):** وقع هنا في بعض النسخ عن سفيان «قال سالم أبو النضر حدثني أبي» وقوله «أبي» زيادة لا أصل لها، بل هي غلط محض حمل عليها تقديم الاسم على الصفة فظن بعض من لا خبرة له أن فاعل حدثني راو غير سالم فزاد في السند لفظ أبي، وقد تقدم الحديث بهذا السند قريباً عن بشر بن الحكم عن سفيان عن أبي النضر عن أبي سلمة ليس بينهما أحد، وكذا في الذي قبله من رواية مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة، وقد أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان حدثنا أبو النضر عن أبي سلمة، وليس لوالد أبي النضر مع ذلك رواية أصلاً لا في الصحيح ولا في غيره فمن زادها فقد أخطأ. وبالله التوفيق.

### باب تعاهد ركعتي الفجر، ومن سماها تطوعاً

[١١٦٣]

١١٤٠ - حدثنا بيان بن عمرو قال نا يحيى بن سعيد قال نا ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة قالت: لم يكن النبي صلى الله عليه على شيء من النوافل أشدّ تعاهداً منه على ركعتي الفجر.

**قوله (باب تعاهد ركعتي الفجر ومن سماها)** في رواية الحموي والمستمل «ومن سماها» أي سنة الفجر.

**قوله (تطوعاً)** أورده في الباب بلفظ النوافل، وأشار بلفظ التطوع إلى ما ورد في بعض طرقه، ففي رواية أبي عاصم عن ابن جريج عند البيهقي «قلت لعطاء أواجبة ركعتا الفجر أو هي من التطوع؟ فقال: حدثني عبيد بن عمير» فذكر الحديث. وجاء عن عائشة أيضاً تسميتها تطوعاً من وجه آخر،

فعند مسلم من طريق عبد الله بن شقيق « سألت عائشة عن تطوع النبي صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث وفيه « وكان إذا طلع الفجر صلى ركعتين » .

قوله ( بيان ) بفتح الموحدة والتحتانية الخفيفة . ويحيى بن سعيد هو القطان .

قوله ( عن عطاء ) في رواية مسلم عن زهير بن حرب عن يحيى عن ابن جريج « حدثني عطاء » .

قوله ( عن عبيد بن عمير ) في رواية ابن خزيمة عن يحيى بن حكيم عن يحيى بن سعيد بسنده « أخبرني عبيد بن عمير » .

قوله ( أشد تعاهداً ) في رواية ابن خزيمة « أشد معاهدة » ولمسلم من طريق حفص عن ابن جريج « ما رأيته إلى شيء من الخير أسرع إلى الركعتين قبل الفجر » زاد ابن خزيمة من هذا الوجه « ولا إلى غنيمة » .

### باب ما يُقرأ في ركعتي الفجر

[١١٦٤]

١١٤١- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة، ثم يُصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين.

[١١٦٥]

١١٤٢- حدثني محمد بن بشر قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن محمد بن عبد الرحمن عن عمته عمرة عن عائشة: كان النبي صلى الله عليه وسلم ... ح . ونا أحمد بن يونس قال نا زهير قال نا يحيى - هو ابن سعيد - عن محمد بن عبد الرحمن عن عمرة عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُخفف في الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح حتى إني لأقول: هل قرأ بأمر الكتاب.

قوله ( باب ما يقرأ في ركعتي الفجر ) هو بضم « يقرأ » على البناء للمجهول .

قوله ( ثلاث عشرة ركعة ) مخالف لما مضى قريباً من طريق أبي سلمة عن عائشة « لم يكن يزيد على إحدى عشرة » وقد تقدم طريق الجمع بينهما هناك .

قوله ( خفيفتين ) قال الإساعلي : كان حق هذه الترجمة أن تكون تخفيف ركعتي الفجر . قلت : ولما ترجم به المصنف وجه وجيه وهو أنه أشار إلى خلاف من زعم أنه لا يقرأ في ركعتي الفجر أصلاً ، وهو قول محكي عن أبي بكر الأصم وإبراهيم بن عليه ، فنه على أنه لا بد من القراءة ، ولو وصفت الصلاة بكونها خفيفة فكأنها أرادت قراءة الفاتحة فقط مسرعاً ، أو قرأها مع شيء يسير غيرها ، واقتصر على ذلك لأنه لم يثبت عنده على شرطه تعيين ما يقرأ به فيهما ، وسند ذكر ما ورد من ذلك بعد . واختلف في حكمة تخفيفهما فقليل : لبادر إلى صلاة الصبح في أول الوقت وبه جزم القرطبي ، وقيل : ليستفتح صلاة النهار

بركعتين خفيفتين كما كان يصنع في صلاة الليل ليدخل في الفرض أو ما شابهه في الفضل بنشاط واستعداد تام . والله أعلم .

**قوله ( عن محمد بن عبد الرحمن )** أى ابن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة ، ويقال اسم جده عبد الله . وقوله « عن عمته عمرة » هى بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة ، وعلى هذا فهى عمه أبيه وزعم أبو مسعود وتبعه الحميدى أنه محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الأنصارى أبو الرجال ، ووجه الخطيب في ذلك وقال إن شعبة لم يرو عن أبي الرجال شيئاً ، ويؤيد ذلك أن عمرة أم أبي الرجال لا عمته وقد رواه أبو داود الطيالسى عن شعبة فقال : عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة ، ووجهه فيه أيضاً : ويحتمل إن كان حفظه أن يكون لشعبة فيه شيخان .

**قوله ( ح وحدثنا أحمد بن يونس )** في رواية أبي ذر « قال وحدثنا » وفاعل قال هو المصنف أبو عبد الله البخارى ، وزهير هو ابن معاوية الجعفى .

**قوله ( حدثنا يحيى )** هو ابن سعيد كذا في الأصل وهو الأنصارى .

**قوله ( عن محمد بن عبد الرحمن )** كذا في الأصل غير منسوب والظاهر أنه هو الذى قبله وهو ابن أخى عمرة ، وبذلك جزم أبو الأحوص عن يحيى بن سعيد عند الإسماعيلى ، وتابعه آخرون عن يحيى . وذكر الدارقطنى في العلل أن سليمان بن بلال رواه عن يحيى بن سعيد قال حدثنى أبو الرجال ، وكذا رواه عبد العزيز ابن مسلم ومعاوية بن صالح عن يحيى بن محمد بن عمرة وهو أبو الرجال ، وقد تقدم أنه محمد بن عبد الرحمن فيحتمل أن يكون ليحيى فيه شيخان ، لكن رجح الدارقطنى الأول ، وحكى فيه اختلافات أخرى عن يحيى موهمة ، وقد رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن عائشة فأسقط من الإسناد اثنين .

**قوله ( هل قرأ بأمر الكتاب )** في رواية الحموي « بأمر القرآن » زاد مالك في الرواية المذكورة : أم لا ؟ .

**( تنبيه )** : ساق البخارى المتن على لفظ يحيى بن سعيد ، وأما لفظ شعبة فأخرجه أحمد عن محمد ابن جعفر شيخ البخارى فيه بلفظ « إذا طلع الفجر صلى ركعتين أو لم يصل إلا ركعتين ، أقول : لم يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب » وكذا رواه مسلم من طريق معاذ عن شعبة لكن لم يقل : أو لم يصل إلا ركعتين . ورواه أحمد أيضاً عن يحيى القطان عن شعبة بلفظ « كان إذا طلع الفجر لم يصل إلا ركعتين فأقول : هل قرأ فيهما بفاتحة الكتاب » وقد تمسك به من زعم أنه لا قراءة في ركعتي الفجر أصلاً ، وتعقب بما ثبت في الأحاديث الآتية . قال القرطبي : ليس معنى هذا أنها شكت في قراءته صلى الله عليه وسلم الفاتحة وإنما معناه أنه كان يطيل في النوافل ، فلما خفف في قراءة ركعتي الفجر صار كأنه لم يقرأ بالنسبة إلى غيرها من الصلوات قلت : وفي تخصيصها أم القرآن بالذكر إشارة إلى مواظبته لقراءتها في غيرها من صلاته . وقد روى ابن ماجه بإسناد قوى عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتين قبل الفجر وكان يقول : نعم السورتان يقرأ بهما في ركعتي الفجر : قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد »



ولابن أبي شيبة من طريق محمد بن سيرين عن عائشة «كان يقرأ فيهما بهما» ولمسلم من حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم «قرأ فيهما بهما» وللترمذي والنسائي من حديث ابن عمر «رَمَقَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا فَكَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا بِهِمَا» وللترمذي من حديث ابن مسعود مثله بغير تقييد، وكذا للبخاري عن أنس، ولابن حبان عن جابر ما يدل على الترغيب في قراءتهما فيهما. واستدل بحديث الباب على أنه لا يزيد فيهما على أم القرآن وهو قول مالك، وفي البويطي عن الشافعي استحباب قراءة السورتين المذكورتين فيهما مع الفاتحة عملاً بالحديث المذكور، وبذلك قال الجمهور، وقالوا: معنى قول عائشة «هل قرأ فيهما بأم القرآن» أي مقتصرًا عليها أو ضم إليها غيرها، وذلك لإسراعه بقراءتها، وكان من عادته أن يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها كما تقدمت الإشارة إليه. وذهب بعضهم إلى إطالة القراءة فيهما وهو قول أكثر الحنفية، ونقل عن النخعي، وأورد البيهقي فيه حديثاً مرفوعاً من مرسل سعيد بن جبير وفي سنده راو لم يسم: وخص بعضهم ذلك بمن فاتته شيء من قراءته في صلاة الليل فيستدركها في ركعتي الفجر، ونقل ذلك عن أبي حنيفة. وأخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن البصري، واستدل به على الجهر بالقراءة في ركعتي الفجر. ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون ذلك عرف بقراءته بعض السورة كما تقدم في صفة الصلاة من حديث أبي قتادة في صلاة الظهر «يسمعنا الآية أحياناً» ويدل على ذلك أن في رواية ابن سيرين المذكورة «يسر فيهما القراءة» وقد صححه ابن عبد البر، واستدل بالأحاديث المذكورة على أنه لا يتعين قراءة الفاتحة في الصلاة لأنه لم يذكرها مع سورتي الإخلاص. وروى مسلم من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في ركعتي الفجر ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ التي في البقرة، وفي الأخرى التي في آل عمران. وأجيب بأنه ترك ذكر الفاتحة لوضوح الأمر فيها. ويؤيده أن قول عائشة «لا أدري أقرأ الفاتحة أم لا» فدل على أن الفاتحة كان مقرراً عندهم أنه لا بد من قراءتها. والله أعلم.

(تفنيه) : هذه الأبواب الستة المتعلقة بركعتي الفجر وقع في أكثر الأصول الفصل بينها بالباب الآتي بعد وهو «باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى» والصواب ما وقع في بعض الأصول من تأخيرها عنها وإيرادها يتلو بعضها بعضاً، قال ابن رشيد: الظاهر أن ذلك وقع من بعض الرواة عند ضم بعض الأبواب إلى بعض. ويدل على ذلك أنه أتبع هذا الباب بقوله «باب الحديث بعد ركعتي الفجر» كالمبين للحديث الذي أدخل تحت قوله «باب من تحدث بعد الركعتين» إذ المراد بهما ركعتا الفجر، وبهذا تبين فائدة إعادة الحديث انتهى. وإنما ضم المصنف ركعتي الفجر إلى التهجد لقربهما منه كما ورد أن المغرب وتر النهار، وإنما المغرب في التحقيق من صلاة الليل كما أن الفجر في الشرع من صلاة النهار. والله أعلم.

## باب

### التطوع بعد المكتوبة

١١٤٣ - حدثنا مسدد قال نا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر

قال : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ . فَأَمَّا الْمَغْرَبُ وَالْعِشَاءُ فَفِي بَيْتِهِ .

١١٤٤ - وَحَدَّثَنِي أُخْتِي حَفْصَةُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَانَ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَعْدَ مَا يَطْلُعُ الْفَجْرُ ، وَكَانَتْ سَاعَةً لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِيهَا . تَابِعَهُ كَثِيرُ بْنُ قُرْقَدٍ وَأَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ : بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي أَهْلِهِ . [١١٧٣]

( أبواب التطوع ) لم يفرد المصنف هذه الترجمة فيما وقفت عليه من الأصول .

قوله ( باب التطوع بعد المكتوبة ) ترجم أولاً بما بعد المكتوبة ثم ترجم بعد ذلك بما قبل المكتوبة .

قوله ( صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجْدَتَيْنِ ) أى ركعتين ، والمراد بقوله « مع » التبعية أى أنهما اشتركا فى كون كل منهما صلاة إلا التجميع فلا حجة فيه لمن قال يجمع فى رواتب الفرائض ، وسيأتى بعد أربعة أبواب من رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « حفظت من النبي صلى الله عليه وسلم عشر ركعات » فذكرها .

قوله ( قبل الظهر ) سيأتى الكلام عليه بعد أربعة أبواب .

قوله ( فَأَمَّا الْمَغْرَبُ وَالْعِشَاءُ فِي بَيْتِهِ ) استدلل به على أن فعل النوافل الليلية فى البيوت أفضل من المسجد بخلاف رواتب النهار ، وحكى ذلك عن مالك والثورى ، وفى الاستدلال به لذلك نظر ، والظاهر أن ذلك لم يقع عن عمد وإنما كان صلى الله عليه وسلم يتشاغل بالناس فى النهار غالباً وبالليل يكون فى بيته غالباً ، وتقدم فى الجمعة من طريق مالك عن نافع بلفظ « وكان لا يصلى بعد الجمعة حتى ينصرف » والحكمة فى ذلك أنه كان يبادر إلى الجمعة ثم ينصرف إلى القائلة ، بخلاف الظهر فإنه كان يبرد بها وكان يقيل قبلها ، وأغرب ابن أبى ليلى فقال : لا تجزئ سنة المغرب فى المسجد حكاه عبد الله بن أحمد عنه عقب روايته لحديث محمود بن لبيد رفعه « إن الركعتين بعد المغرب من صلاة البيوت » وقال إنه حكى ذلك لأبيه عن ابن أبى ليلى فاستحسنه .

قوله ( وَحَدَّثَنِي أُخْتِي حَفْصَةُ ) أى بنت عمر ، وقائل ذلك هو عبد الله بن عمر .

قوله ( سَجْدَتَيْنِ ) فى رواية الكشميهنى « ركعتين » .

قوله ( وَكَانَتْ سَاعَةً ) قائل ذلك هو ابن عمر ، وسيأتى من رواية أيوب بلفظ « ركعتين قبل

صلاة الصبح وكانت ساعة لا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا ، وَحَدَّثَنِي حَفْصَةُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ وَطَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ » وهذا يدل على أنه إنما أخذ عن حفصة وقت إيقاع الركعتين قبل الصبح لا أصل مشروعهما ، وقد تقدم فى أواخر الجمعة من رواية مالك عن نافع وليس فيه ذكر الركعتين اللتين قبل الصبح أصلاً .

قوله ( وَقَالَ ابْنُ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ ) أى عن ابن عمر ( بعد العشاء فى أهله )

أى يدل قوله « فى بيته » .

قوله ( تابعه كثير بن فرقد وأيوب عن نافع ) أما رواية كثير فلم تقع لي موصولة ، وأما رواية أيوب فتقدمت الإشارة إليها قريباً ، وفيه حجة لمن ذهب إلى أن للفرائض رواتب تستحب المواظبة عليها وهو قول الجمهور ، وذهب مالك في المشهور عنه إلى أنه لا توقيت في ذلك حجة للفرائض ، لكن لا يمنع من تطوع بما شاء إذا أمن ذلك ، وذهب العراقيون من أصحابه إلى موافقة الجمهور .

### باب من لم يتطوع بعد المكتوبة

[١١٧٤] ١١٤٥ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن عمرو قال سمعت أبا الشعثاء جابراً قال سمعت ابن عباس قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً قلت : يا أبا الشعثاء ، أظنه آخر الظهر وعجل العصر ، وعجل العشاء وآخر المغرب . قال : وأنا أظنه .

قوله ( باب من لم يتطوع بعد المكتوبة ) أورد فيه حديث ابن عباس في الجمع بين الصلاتين ، وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت ، ومطابقته للترجمة أن الجمع يقتضي عدم التخلل بين الصلاتين بصلاة رابعة أو غيرها فيدل على ترك التطوع بعد الأولى وهو المراد ، وأما التطوع بعد الثانية فمسكوت عنه ، وكذا التطوع قبل الأولى محتمل .

### باب صلاة الضحى في السفر

[١١٧٥] ١١٤٦ - حدثنا مسدد قال نا يحيى بن سعيد عن شعبة عن توبة عن مورك قال : قلت لابن عمر : تصلي الضحى ؟ قال : لا ، قلت : فعمر ؟ قال : لا ، قلت : فأبو بكر ؟ قال : لا . قال : قلت : فالنبي صلى الله عليه ؟ قال : لا إخاله .

[١١٧٦] ١١٤٧ - نا آدم قال نا شعبة قال حدثني عمر بن مرة قال سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى يقول : ما حدثنا أحد أنه رأى النبي صلى الله عليه يصلي الضحى غير أم هانئ ، فإنها قالت : إن النبي صلى الله عليه دخل بيتها يوم فتح مكة فاغتسل وصلى ثمان ركعات ، فلم أر صلاة قط أخف منها ، غير أنه يتم الركوع والسجود .

قوله ( باب صلاة الضحى في السفر ) ذكر فيه حديث مورك « قلت لابن عمر أتصلي الضحى ؟ قال : لا . قلت : فعمر ؟ قال : لا . قلت : فأبو بكر ؟ قال : لا . قلت : فالنبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا إخاله » وحديث أم هانئ في صلاة الضحى يوم فتح مكة . وقد أشكل دخول هذا الحديث في هذه الترجمة ، وقال ابن بطال : ليس هو من هذا الباب وإنما يصلح في « باب من لم يصل الضحى » وأظنه من غلط الناسخ . وقال ابن المنير : الذي يظهر لي أن البخاري لما تعارضت عنده الأحاديث نفياً كحديث ابن عمر هذا وإثباتاً كحديث أبي هريرة في الوصية له أنه يصلي الضحى نزل حديث النبي على السفر وحديث الإثبات على الحضر ، ويؤيد ذلك أنه ترجم لحديث أبي هريرة « صلاة الضحى في الحضر » وتقدم عن ابن عمر أنه كان يقول « لو كنت مسبحاً لأتممت في السفر » وأما حديث أم هانئ ففيه إشارة إلى أنها تصلي

في السفر بحسب السهولة لفعلها ، وقال ابن رشيد : ليس في حديث أبي هريرة التصريح بالحضر ، لكن استند ابن المنير إلى قوله فيه « ونم على وتر » فإنه يفهم منه كون ذلك في الحضر لأن المسافر غالب حاله الاستيفاز وسهر الليل فلا يفتقر لإيضاء أن لا ينام إلا على وتر ، وكذا الترغيب في صيام ثلاثة أيام . قال ابن رشيد : والذي يظهر لي أن المراد باب صلاة الضحى في السفر نفياً وإثباتاً ، وحديث ابن عمر ظاهره نفي ذلك حضراً وسفراً ، وأقل ما يحمل عليه نفي ذلك في السفر لما تقدم في « باب من لم يتطوع في السفر » عن ابن عمر قال « صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يزيد على ركعتين » . قال ويحتمل أن يقال : لما نفي صلاتها مطلقاً من غير تقييد بحضر ولا سفر — وأقل ما يتحقق حمل اللفظ عليه السفر ويبعد حمله على الحضر دون السفر — فحمل على السفر لأنه المناسب للتخفيف ، لما عرف من عادة ابن عمر أنه كان لا يتنفل السفر نهائياً . قال : وأورد حديث أم هانئ ليين أنها إذا كانت في السفر حال طمأنينة تشبه حالة الحضر كالحلول بالبلد شرعت الضحى وإلا فلا . قلت : ويظهر لي أيضاً أن البخاري أشار بالترجمة المذكورة إلى ما رواه أحمد من طريق الضحاك بن عبد الله القرشي عن أنس بن مالك قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في السفر سبعة الضحى ثمان ركعات » فأراد أن تردد ابن عمر في كونه صلاتها أو لا ، لا يقتضي رد ما جزم به أنس ، بل يؤيده حديث أم هانئ في ذلك ، وحديث أنس المذكور صححه ابن خزيمة والحاكم .

**قوله ( عن توبة )** بمثناة مفتوحة وواو ساكنة ثم موحدة مفتوحة وهو ابن كيسان العنبري البصري تابعي صغير ماله عند البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر .

**قوله ( عن مورق )** بفتح الواو وكسر الراء الثقيلة ، وفي رواية غندر عن شعبة عند الإسماعيلي سمعت مورقاً العجلي وهو بصري ثقة ، وكذا من دونه في الإسناد ، وليس لمورق في البخاري عن ابن عمر سوى هذا الحديث .

**قوله ( لا إخاله )** بكسر الهمزة وتفتح أيضاً والخاء معجمة أى لا أظنه . وكان سبب توقف ابن عمر في ذلك أنه بلغه عن غيره أنه صلاتها ولم يثق بذلك عن ذكره ، وقد جاء عنه الجزم بكونها محدثة فروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال : إنها محدثة وإنها لمن أحسن ما أحدثوا ، وسيأتي في أول أبواب العمرة من وجه آخر عن مجاهد قال « دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد فإذا عبد الله ابن عمر جالس إلى حجرة عائشة وإذا ناس يصلون الضحى ، فسألناه عن صلاتهم فقال : بدعة » . وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن الحكم بن الأعرج عن الأعرج قال : سألت ابن عمر عن صلاة الضحى فقال : بدعة ونعمت البدعة . وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن سالم عن أبيه قال : لقد قتل عثمان وما أحد بسببها ، وما أحدث الناس شيئاً أحب إلى منها . وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن الشعبي عن ابن عمر قال : ما صليت الضحى منذ أسلمت ، إلا أن أطوف بالبيت . أى فأصلي في ذلك الوقت لا على نية صلاة الضحى ، بل على نية الطواف . ويحتمل أنه كان ينويهما معاً . وقد جاء عن ابن عمر أنه كان يفعل ذلك في وقت خاص كما سيأتي بعد سبعة أبواب من طريق نافع أن ابن عمر كان لا يصلي الضحى إلا يوم يقدم مكة ، فإنه كان يقدمها ضحى فيطوف بالبيت ثم يصلي ركعتين . ويوم يأتي مسجد قباء . وروى ابن خزيمة من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر « كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي الضحى إلا أن يقدم من غيبة »

فأما مسجد قباء فقال سعيد بن منصور : حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان لا يصلي الضحى إلا أن يأتي قباء . وهذا يحتمل أيضاً أن يريد به صلاة تحية المسجد في وقت الضحى لا صلاة الضحى . ويحتمل أن يكون ينويها معاً كما قلناه في الطواف . وفي الجملة ليس في أحاديث ابن عمر هذه ما يدفع مشروعية صلاة الضحى ، لأن نفيه محمول على عدم رؤيته لا على عدم الوقوع في نفس الأمر ، أو الذي نفاه صفة مخصوصة كما سيأتي نحوه في الكلام على حديث عائشة . قال عياض وغيره : إنما أنكر ابن عمر ملازمتها وإظهارها في المساجد وصلاتها جماعة ، لا أنها مخالفة للسنة . ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبه عن ابن مسعود أنه رأى قوماً يصلونها فأنكر عليهم وقال : إن كان ولا بد فني بيوتكم .

**قوله ( ما حدثنا أحد )** في رواية ابن أبي شيبه من وجه آخر عن ابن أبي ليلى « أدركت الناس وهم متوافرون فلم يخبرني أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى ، إلا أم هانئ » ولمسلم من طريق عبد الله بن الحارث الهاشمي قال : « سألت وحرصت على أن أجد أحداً من الناس يخبرني أن النبي صلى الله عليه وسلم سبج سبحة الضحى فلم أجد غير أم هانئ بنت أبي طالب حدثني » فذكر الحديث . وعبد الله بن الحارث هذا هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب المذكور في الصحابة لكونه ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وبين ابن ماجه في روايته وقت سؤال عبد الله بن الحارث عن ذلك ولفظه « سألت في زمن عثمان والناس متوافرون » .

**قوله ( غير )** بالرفع لأنه بدل من قوله أحد .

**قوله ( أم هانئ )** هي بنت أبي طالب أخت على شقيقته ، وليس لها في البخارى سوى هذا وحديث آخر تقدم في الطهارة .

**قوله ( دخل بيتها يوم فتح مكة فاغتسل وصلى )** ظاهره أن الاغتسال وقع في بيتها ، ووقع في الموطأ ومسلم من طريق أبي مرة عن أم هانئ أنها ذهبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بأعلى مكة فوجدته يغتسل ، وجمع بينهما بأن ذلك تكرر منه . ويؤيده ما رواه ابن خزيمة من طريق مجاهد عن أم هانئ وفيه أن أبا ذر ستره لما اغتسل ، وفي رواية أبي مرة عنها أن فاطمة بنته هي التي سترته . ويحتمل أن يكون نزل في بيتها بأعلى مكة وكانت هي في بيت آخر بمكة فجاءت إليه فوجدته يغتسل فيصح القولان . وأما الستر فيحتمل أن يكون أحدهما ستره في ابتداء الغسل والآخر في أثنائه والله أعلم .

**قوله ( ثمان ركعات )** زاد كريب عن أم هانئ « فسلم من كل ركعتين » أخرجه ابن خزيمة . وفيه رد على من تمسك به في صلاتها موصولة سواء صلى ثمان ركعات أو أقل . وفي الطبراني من حديث ابن أبي أوفى أنه صلى الضحى ركعتين ، فسألته أمرأته فقال إن النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح ركعتين ، وهو محمول على أنه رأى من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين ، ورأت أم هانئ بقية الثمان ، وهذا يقوى أنه صلاتها مفصولة والله أعلم .

**قوله ( فلم أر صلاة قط أخف منها )** يعنى من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم . وقد تقدم في أواخر

أبواب التقصير بلفظ « فإرأيتك صلى صلاة قط أخف منها » . وفي رواية عبد الله بن الحارث المذكورة « لا أدرى أقيامه فيها أطول أم ركوعه أم سجوده كل ذلك متقارب » واستدل به على استحباب تخفيف صلاة الضحى ، وفيه نظر الاحتمال أن يكون السبب فيه التفرغ لمهمات الفتح لكثرة شغله به ، وقد ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم أنه صلى الضحى فطول فيها أخرجه ابن أبي شيبة من حديث حذيفة . واستدل بهذا الحديث على إثبات سنة الضحى ، وحكى عياض عن قوم أنه ليس في حديث أم هانئ دلالة على ذلك ، قالوا : وإنما هي سنة الفتح ، وقد صلاها خالد بن الوليد في بعض فتوحه كذلك . وقال عياض أيضاً : ليس حديث أم هانئ بظاهر في أنه قصد صلى الله عليه وسلم بها سنة الضحى وإنما فيه أنها أخبرت عن وقت صلاته فقط وقد قيل إنها كانت قضاء عما شغل عنه تلك الليلة من حربه فيه . وتعقبه النووي بأن الصواب صحة الاستدلال به لما رواه أبو داود وغيره من طريق كريب عن أم هانئ أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى سبحة الضحى ، ولمسلم في كتاب الطهارة من طريق أبي مرة عن أم هانئ في قصة اغتساله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح « ثم صلى ثمان ركعات سبحة الضحى » وروى ابن عسجد البر في التمهيد من طريق عكرمة ابن خالد عن أم هانئ قالت « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة فصلى ثمان ركعات ، فقلت ما هذه ؟ قال : هذه صلاة الضحى » واستدل به على أن أكثر صلاة الضحى ثمان ركعات . واستبعده السبكي ووجهه بأن الأصل في العبادة التوقف ، وهذا أكثر ما ورد في ذلك من فعله صلى الله عليه وسلم ، وقد ورد من فعله دون ذلك كحديث ابن أبي أوفى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى ركعتين أخرجه ابن عدى ، وسيأتي من حديث عتبان قريباً مثله ، وحديث عائشة عند مسلم « كان يصلى الضحى أربعاً » حديث جابر عند الطبراني في الأوسط أنه صلى الله عليه وسلم صلى الضحى ست ركعات ، وأما ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم فيه زيادة على ذلك كحديث أنس مرفوعاً « من صلى الضحى ثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصرًا في الجنة » أخرجه الترمذى واستغربه . وليس في إسناده من أطلق عليه الضعف . وعند الطبراني من حديث أبي الدرداء مرفوعاً « من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين ، ومن صلى أربعاً كتب من التائبين ، ومن صلى ستاً كفى ذلك اليوم ، ومن صلى ثمانياً كتب من العابدين ، ومن صلى ثنتي عشرة بنى الله له بيتاً في الجنة » وفي إسناده ضعف أيضاً ، وله شاهد من حديث أبي ذر رواه البزار وفي إسناده ضعف أيضاً ، ومن ثم قال الرويانى ومن تبعه : أكثرها ثنتا عشرة . وقال النووي في شرح المذهب : فيه حديث ضعيف ، كأنه يشير إلى حديث أنس ، لكن إذا ضم إليه حديث أبي ذر وأبي الدرداء قوى وصالح للاحتجاج به . ونقل الترمذى عن أحمد : أن أصبح شيء ورد في الباب حديث أم هانئ . وهو كما قال ، ولهذا قال النووي في الروضة : أفضلها ثمان وأكثرها ثنتا عشرة ، ففرق بين الأكثر والأفضل . ولا يتصور ذلك إلا فيمن صلى الإثنتى عشرة بتسليمه واحدة فإنها تقع نفلاً مطلقاً عند من يقول إن أكثر سنة الضحى ثمان ركعات . فأما من فصل فإنه يكون صلى الضحى ، وما زاد على الثمان يكون له نفلاً مطلقاً فتكون صلاته اثنتى عشرة في حقه أفضل من ثمان لكونه أتى بالأفضل وزاد ، وقد ذهب قوم منهم أبو جعفر الطبرى وبه جزم الحليمى والرويانى من الشافعية إلى أنه لا حد لأكثرها . وروى من طريق إبراهيم النخعى قال : سأل رجل الأسود ابن يزيد كم أصلى الضحى ؟ قال : كم شئت . وفي حديث عائشة عند مسلم « كان يصلى الضحى أربعاً ويزيد

ما شاء الله » وهذا الإطلاق قد يحمل على التنفيذ فيؤكد أن أكثرها اثنتا عشرة ركعة والله أعلم . وذهب آخرون إلى أن أفضلها أربع ركعات فحكى الحاكم في كتابه المفرد في صلاة الضحى عن جماعة من أئمة الحديث أنهم كانوا يختارون أن تصلى الضحى أربعاً لكثرة الأحاديث الواردة في ذلك كحديث أبي البرداء وأبي ذر عند الترمذى مرفوعاً عن الله تعالى « ابن آدم اركع لى أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره » وحديث نعيم ابن حماد عند النسائي ، وحديث أبي أمامة وعبد الله بن عمرو والنواس بن سمعان كلهم بنحوه عند الطبراني ، وحديث عقبة بن عامر وأبي مرة الطائفي كلاهما عند أحمد بن حنبل بنحوه ، وحديث عائشة عند مسلم كما تقدم ، وحديث أبي موسى رفته « من صلى الضحى أربعاً بنى الله له بيتاً في الجنة » أخرجه الطبراني في الأوسط ، وحديث أبي أمامة مرفوعاً « أتدرون قوله تعالى ﴿ وإبراهيم الذى وفى ﴾ قال : وفى عمل يومه بأربع ركعات الضحى » أخرجه الحاكم ، وجمع ابن القيم في الهدى الأقوال في صلاة الضحى فبلغت ستة : الأول مستحبة ، واختلف في عددها فقليل أقلها ركعتان وأكثرها اثنتا عشرة ، وقيل أكثرها ثمان ، وقيل كالأول لكن لا تشرع ستاً ولا عشرة ، وقيل كالثاني لكن لا تشرع ستاً ، وقيل ركعتان فقط ، وقيل أربعاً فقط ، وقيل لاحد لا أكثرها . القول الثاني لا تشرع إلا لسبب ، واحتجوا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعلها إلا بسبب ، واتفق وقوعها وقت الضحى ، وتعددت الأسباب : فحديث أم هانئ في صلاته يوم الفتح كان بسبب الفتح وأن سنة الفتح أن يصلى ثمان ركعات ، ونقله الطبرى من فعل خالد بن الوليد لما فتح الحيرة ، وفي حديث عبد الله بن أبي أوفى أنه صلى الله عليه وسلم صلى الضحى حين بشر برأس أبي جهل ، وهذه صلاة شكر كصلاته يوم الفتح ، وصلاته في بيت عتيان إجابة لسؤاله أن يصلى في بيته مكاناً يتخذة مصلى فاتفق أنه جاءه وقت الضحى فاختره الراوى فقال « صلى في بيته الضحى » وكذلك حديث بنحو قصة عتيان مختصراً قال أنس « ما رأيته صلى الضحى إلا يومئذ » وحديث عائشة لم يكن يصلى الضحى إلا أن يجيء من مغية لأنه كان ينهى عن الطروق ليلا فيقدم في أول النهار فيبدأ بالمسجد فيصلى وقت الضحى . القول الثالث لا تستحب أصلاً ، وصح عن عبد الرحمن بن عوف أنه لم يصلها وكذلك ابن مسعود . القول الرابع يستحب فعلها تارة وتركها تارة بحيث لا يواظب عليها ، وهذه إحدى الروايتين عن أحمد . والحجة فيه حديث أبي سعيد « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى حتى نقول لا يدعها ، ويدعها حتى نقول لا يصلها » أخرجه الحاكم . وعن عكرمة « كان ابن عباس يصلها عشراً ويدعها عشراً » وقال الثوري عن منصور « كانوا يكرهون أن يحافظوا عليها كالمكتوبة » وعن سعيد بن جبير « إني لأدعها وأنا أحبها مخافة أن أراها حتماً على » . الخامس تستحب صلاتها والمواظبة عليها في البيوت ، أى للأمن من الخشية المذكورة . السادس أنها بدعة صح ذلك من رواية عروة عن ابن عمر ، وسئل أنس عن صلاة الضحى فقال « الصلوات خمس » وعن أبي بكر أنه رأى ناساً يصلون الضحى فقال « ما صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عامة أصحابه » وقد جمع الحاكم الأحاديث الواردة في صلاة الضحى في جزء مفرد وذكر لغالب هذه الأقوال مستنداً وبلغ عدد رواة الحديث في إثباتها نحو العشرين نفساً من الصحابة .

( لطيفة ) : روى الحاكم من طريق أبي الخير عن عقبة بن عامر قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه

وسلم أن نصلى الضحى بسور منها والشمس وضحاها والضحى » انتهى . ومناسبة ذلك ظاهرة جداً .

### باب مَنْ لَمْ يُصَلِّ الضُّحَى وَرَأَهُ وَاسِعاً

١١٤٨ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ نا ابنُ أَبِي ذُئْبٍ عن الزَّهْرِيِّ عن عُرْوَةَ عن عائشةَ قالت : ما رأيتُ رسولَ اللهِ صلى اللهُ عليه يسبِّحُ سُبْحَةَ الضُّحَى ، وإِنِّي لأُسَبِّحُهَا . [١١٧]

قوله ( باب من لم يصل الضحى ورآه ) أى الترك ( واسعاً ) أى مباحاً .

قوله ( ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح سبحة الضحى ) تقدم أن المراد بقوله السبحة النافلة ، وأصلها من التسبيح ، وخصت النافلة بذلك لأن التسبيح الذى فى الفريضة نافلة فقيل لصلاة النافلة سبحة لأنها كالتسبيح فى الفريضة .

قوله ( وإنى لأسبِّحها ) كذا هنا من السبحة ، وتقدم فى « باب التحريض على قيام الليل » بلفظ « وإنى لأستحبها » من الاستحباب ، وهى من رواية مالك عن ابن شهاب ولكل منهما وجه ، لكن الأول يقتضى الفعل والثانى لا يستلزمه ، وجاء عن عائشة فى ذلك أشياء مختلفة أوردتها مسلم : فعنده من طريق عبد الله بن شقيق « قلت لعائشة : أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى ؟ قالت : لا ، إلا أن يجيء من مغيبه » ، وعنده من طريق معاذة عنها « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله » فى الأول نبي رؤيتها لذلك مطاقاً ، وفى الثانى تقييد النبي بغير المجيء من مغيبه ، وفى الثالث الإثبات مطلقاً . وقد اختلف العلماء فى ذلك : فذهب ابن عبد البر وجماعة إلى ترجيح ما اتفق الشيخان عليه دون ما انفرد به مسلم وقالوا : إن عدم رؤيتها لذلك لا يستلزم عدم الوقوع ، فيقدم من روى عنه من الصحابة الأثبات ، وذهب آخرون إلى الجمع بينهما . قال البيهقي : عندى أن المراد بقولها « ما رأيت سبِّحها » أى داوم عليها . وقولها « وإنى لأسبِّحها » أى أداوم عليها ، وكذا قولها « وما أحدث الناس شيئاً » تعنى المداومة عليها . قال : وفى بقية الحديث - أى الذى تقدم من رواية مالك - إشارة إلى ذلك حيث قالت « وإن كان ليدع العمل وهو يحب أن يعمل خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم » انتهى . وحكى المحب الطبري أنه جمع بين قولها « ما كان يصلى إلا أن يجيء من مغيبه » وقولها « كان يصلى أربعاً ويزيد ما شاء الله » بأن الأول محمول على صلاته إياها فى المسجد ، والثانى على البيت . قال : ويعكر عليه حديثها الثالث - يعنى حديث الباب - ويحجب عنه بأن المنى صفة مخصوصة ، وأخذ الجمع المذكور من كلام ابن حبان . وقال عياض وغيره : قوله « ما صلاها » معناه ما رأيت يصليها ، والجمع بينه وبين قولها « كان يصليها » أنها أخبرت فى الإنكار عن مشاهدتها وفى الإثبات عن غيرها . وقيل فى الجمع أيضاً : يحتمل أن تكون نفت صلاة الضحى المعهودة حينئذ من هيئة مخصوصة بعدد مخصوص فى وقت مخصوص ، وأنه صلى الله عليه وسلم إنما كان يصليها إذا قدم من سفر لا بعدد مخصوص ولا بغيره . كما قالت « يصلى أربعاً ويزيد ما شاء الله » .

( تنبيه ) : حديث عائشة يدل على ضعف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن صلاة الضحى كانت واجبة عليه ، وعدها لذلك جماعة من العلماء من خصائصه ، ولم يثبت ذلك فى خبر صحيح . وقول الماوردى فى الحاوى إنه صلى الله عليه وسلم واظب عليها بعد يوم الفتح إلى أن مات يعكر عليه ما رواه مسلم من حديث



أم هانيء أنه لم يصلها قبل ولا بعد . ولا يقال إن نفي أم هانيء لذلك يلزم منه العدم لأننا نقول : يحتاج من أثبتته إلى دليل ، ولو وجد لم يكن حجة ، لأن عائشة ذكرت أنه كان إذا عمل عملاً أثبتته ، فلا تستلزم المواظبة على هذا الوجوب عليه .

### باب صلاة الضحى في الحضر

قاله عتيان عن النبي صلى الله عليه .

[١١٧٨] ١١٤٩- نا مسلم بن إبراهيم قال أنا شعبة قال نا عباس عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة قال : أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت : صوم ثلاثة أيام من كل شهر ، وصلاة الضحى ، ونوم على وتر .

[الحديث ١١٧٨- طرفه في : ١٩٨١] .

[١١٧٩] ١١٥٠- حدثنا علي بن الجعد قال أنا شعبة عن أنس بن سيرين قال سمعت أنس بن مالك قال : قال رجل من الأنصار - وكان ضخمًا - للنبي صلى الله عليه : إني لا أستطيع الصلاة معك . فصنع للنبي صلى الله عليه طعاماً فدعاه إلى بيته ونضح له طرف حصير بماء فصلى عليه ركعتين . وقال فلان بن فلان بن جارود لأنس : أكان النبي صلى الله عليه عليه يصلي الضحى ؟ فقال : ما رأيته صلى غير ذلك اليوم .

قوله ( باب صلاة الضحى في الحضر ، قاله عتيان بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ) كأنه يشير إلى ما رواه أحمد من طريق الزهري عن محمود بن الربيع عن عتيان بن مالك « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في بيته سبحة الضحى فقاموا وراءه فصاوا بصلاته » أخرجه عن عثمان بن عمر عن يونس عنه ، وقد أخرجه مسلم من رواية ابن وهب عن يونس مطولاً لكن ليس فيه ذكر السبحة ، وكذلك أخرجه المصنف مطولاً ومختصراً في مواضع وسيأتي بعد بابين .

قوله ( حدثنا عباس ) بالموحدة والمهمله ، والجريري بضم الجيم .

قوله ( أوصاني خليلي ) الخليل الصديق الخالص الذي تخللت محبته القلب فصارت في خلاله أي في باطنه ، واختلف هل الخلقة أرفع من المحبة أو العكس ، وقول أبي هريرة هذا لا يعارضه ما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم « لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر » لأن الممتنع أن يتخذ هو صلى الله عليه وسلم غيره خليلاً لا العكس ، ولا يقال إن المخالفة لا تتم حتى تكون من الجانبين لأننا نقول : إنما نظر الصحابي إلى أحد الجانبين فأطلق ذلك ، أو لعاه أراد مجرد الصحبة أو المحبة .

قوله ( بثلاث لا أدعهن حتى أموت ) يحتمل أن يكون قوله « لا أدعهن الخ » من جملة الوصية ، أي أوصاني أن لا أدعهن ، ويحتمل أن يكون من إخبار الصحابي بذلك عن نفسه .

قوله ( صوم ثلاثة أيام ) بالخفض بدل من قوله « بثلاث » ، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف .

قوله ( من كل شهر ) الذى يظهر أن المراد بها البيض ، وسيأتى تفسيرها فى كتاب الصوم .

قوله ( وصلاة الضحى ) زاد أحمد فى روايته « كل يوم » وسيأتى فى الصيام من طريق أبى التياح عن أبى عثمان بلفظ « وركعتى الضحى » قال ابن دقيق العيد : لعله ذكر الأقل الذى يوجد التأكيد بفعله ، فى هذا دلالة على استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان ، وعدم مواظبة النبى صلى الله عليه وسلم على فعلها لا ينافى استحبابها لأنه حاصل بدلالة القول ، وليس من شرط الحكم أن تتضافر عليه أدلة القول والفعل ، لكن ما واطب النبى صلى الله عليه وسلم على فعله مرجح ما لم يواظب عليه .

قوله ( ونوم على وتر ) فى رواية أبى التياح « وأن أوتر قبل أن أنام » وفيه استحباب تقديم الوتر على النوم وذلك فى حق من لم يثق بالاستيقاظ ، ويتناول من يصلى بين النومين . وهذه الوصية لأبى هريرة ورد مثلها لأبى الدرداء فيما رواه مسلم ، ولأبى ذر فيما رواه النسائى . والحكمة فى الوصية على المحافظة على ذلك تمرين النفس على جنس الصلاة والصيام ليدخل فى الواجب منهما بانسراح ، ولينجبر ما لعله يقع فيه من نقص . ومن فوائد ركعتى الضحى أنها تجزئ عن الصدقة التى تصبح على مفاصل الإنسان فى كل يوم وهى ثلثمائة وستون مفصلاً كما أخرجه مسلم من حديث أبى ذر وقال فيه « ويجزئ عن ذلك ركعتا الضحى » وحكى شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين فى شرح الترمذى أنه اشتهر بين العوام أن من صلى الضحى ثم قطعها يعمى ، فصار كثير من الناس يتركونها أصلاً لذلك ، وليس لما قالوه أصل ، بل الظاهر أنه بما ألقاه الشيطان على ألسنة العوام ليحرمهم الخير الكثير لا سيما ما وقع فى حديث أبى ذر .

( تنبيهان ) : الأول اقتصر فى الوصية للثلاثة المذكورين على الثلاثة المذكورة لأن الصلاة والصيام أشرف العبادات البدنية ، ولم يكن المذكورون من أصحاب الأموال . وخصت الصلاة بشيئين لأنها تقع ليلاً ونهاراً بخلاف الصيام . الثانى ليس فى حديث أبى هريرة تقييد بسفر ولا حضر ، والترجمة مختصة بالحضر ، لكن الحديث يتضمن الحضر لأن إرادة الحضر فيه ظاهرة ، وحمله على الحضر والسفر ممكن ، وأما حمله على السفر دون الحضر فبعيد لأن السفر مظنة التخفيف .

قوله ( قال رجل من الأنصار ) قيل هو عتيان بن مالك ، لأن فى قصته شبهة بقصته ، وقد تقدم هذا الحديث عن آدم عن شعبة بهذا الإسناد والمتن فى « باب هل يصلى الإمام بمن حضر » من أبواب الإمامة مع الكلام عليه .

قوله ( يصلى الضحى ) قال ابن رشيد : هذا يدل على أن ذلك كان كالمعارف عندهم وإلا فصلاته صلى الله عليه وسلم فى بيت الأنصارى وإن كانت فى وقت صلاة الضحى لا يلزم نسبتها لصلاة الضحى . قلت : إلا أنا قدمنا أن القصة لعتبان بن مالك ، وقد تقدم فى صدر الباب أن عتيان سماها صلاة الضحى فاستقام مراد المصنف ، وتقييده ذلك بالحضر ظاهر لكونه صلى فى بيته .

قوله ( ما رأيته صلى ) فى الرواية الماضية « يصلى الضحى » .

قوله ( إلا ذلك اليوم ) يأتي فيه ما تقدم ذكره في حديث ابن عمر وعائشة من الجمع ، والله أعلم .

### باب الركعتين قبل الظهر

[١١٨٠] ١١٥١ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : حفظت من النبي صلى الله عليه عشر ركعات : ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب في بيته ، وركعتين بعد العشاء في بيته ، وركعتين قبل صلاة الصبح ، وكانت ساعة لا يدخل على النبي صلى الله عليه فيها . حدثني حفصة أنه كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين .<sup>(١)</sup>

[١١٨٢] ١١٥٢ - حدثنا مسدد قال نا يحيى قال نا شعبة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه كان لا يدع أربعاً قبل الظهر ، وركعتين قبل الغداة . تابعه ابن أبي عدي وعمرؤ عن شعبة .

قوله ( باب الركعتين قبل الظهر ) ترجم أولاً بالرواتب التي بعد المكتوبات ، ثم أورد ما يتعلق بما قبلها ، وقد تقدم الكلام على ركعتي الفجر والكلام على حديث ابن عمر وهو ظاهر فيما ترجم له ، وأما حديث عائشة فقوله فيه « إنه كان لا يدع أربعاً قبل الظهر » لا يطابق الترجمة ، ويحتمل أن يقال : مراده بيان أن الركعتين قبل الظهر ليستا ختماً بحيث يمنع الزيادة عليهما ، قال الداودي : وقع في حديث ابن عمر « أن قبل الظهر ركعتين » وفي حديث عائشة « أربعاً » وهو محمول على أن كل واحد منهما وصف ما رأى قال : ويحتمل أن يكون نسي ابن عمر ركعتين من الأربع . قلت : هذا الاحتمال بعيد ، والأولى أن يحمل على حالين : فكان تارة يصلي ثنتين وتارة يصلي أربعاً ، وقيل : هو محمول على أنه كان في المسجد يقتصر على ركعتين وفي بيته يصلي أربعاً ، ويحتمل أن يكون يصلي إذا كان في بيته ركعتين ثم يخرج إلى المسجد فيصلّي ركعتين فرأى ابن عمر ما في المسجد دون ما في بيته واطلعت عائشة على الأمرين ، ويقوى الأول ما رواه أحمد وأبو داود في حديث عائشة « كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ثم يخرج » قال أبو جعفر الطبري : الأربع كانت في كثير من أحواله ، والركعتان في قليلها .

قوله ( عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر ) بجم مضمومة ونون ساكنة ومثناة مفتوحة بعدها شين معجمة مكسورة ثم راء .

قوله ( عن أبيه عن عائشة ) في رواية وكيع عن شعبة عن إبراهيم عن أبيه « سمعت عائشة » أخرجه الإسماعيلي ، وحكى عن شيخه أبي القاسم البغوي أنه حدثه به من طريق عثمان بن عمر عن شعبة فأدخل بين محمد بن المنتشر وعائشة مسروقاً وأخبره أن حديث وكيع وهم ، ورد ذلك الإسماعيلي بأن محمد بن جعفر

(١) الرقمان ١١٨٠ و ١١٨١ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

قد وافق وكيعاً على التصريح بسماع محمد من عائشة ساقه بسنده إلى شعبة عن إبراهيم بن محمد أنه سمع أباه أنه سمع عائشة ، قال الإسماعيلي : ولم يكن يحيى بن سعيد - يعني القطان الذي أخرجه البخاري من طريقه - ليحمله مدلساً ، قال : والوهم عندي فيه من عثمان بن عمر . انتهى . وبذلك جزم الدارقطني في « العلل » وأوضح أن رواية عثمان بن عمر من المزيدي متصل الأسانيد ، لكن أخرجه الدارمي عن عثمان بن عمر بهذا الإسناد فلم يذكر فيه مسروقاً ، فأما أن يكون سقط عليه أو على من بعده ، أو يكون الوهم في زيادته ممن دون عثمان بن عمر .

**قوله ( تابعه ابن أبي عدي )** زاد الإسماعيلي وابن المبارك ومعاذ بن معاذ ووهب بن جرير كلهم عن شعبة بسنده وليس فيه مسروق .  
**قوله ( وعمره عن شعبة )** يعني عمرو بن مرزوق ، وقد وصل حديثه البرقاني في المصافحة .

### باب الصلاة قبل المغرب

[١١٨٣] ١١٥٣ - حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث عن الحسين بن ابن بريدة قال : حدثني عبد الله المزني عن النبي صلى الله عليه قال : « صلوا قبل صلاة المغرب - قال في الثالثة - : لمن شاء » ، كراهية أن يتخذها الناس سنة .  
[الحديث ١١٨٣ - طرفه في : ٧٣٦٨] .

[١١٨٤] ١١٥٤ - حدثنا عبد الله بن يزيد قال نا سعيد بن أبي أيوب قال حدثني يزيد بن أبي حبيب قال سمعت مرثد بن عبد الله اليزني قال : أتيت عقبة بن عامر الجهني فقلت : ألا أعجبك من أبي تميم ، يركع ركعتين قبل صلاة المغرب . فقال عقبة : إنا كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه ، قلت : فما يمنعك الآن ؟ قال : الشغل .

**قوله ( باب الصلاة قبل المغرب )** لم يذكر المصنف الصلاة قبل العصر ، وقد ورد فيها حديث لأبي هريرة مرفوع لفظه « رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ابن حبان ، وورد من فعله أيضاً من حديث علي بن أبي طالب أخرجه الترمذي والنسائي وفيه « إنه كان يصلي قبل العصر أربعاً » وليس على شرط البخاري .  
**قوله ( عن الحسين )** هو ابن ذكوان المعلم .

**قوله ( حدثني عبد الله المزني )** هو ابن مغفل بالمعجمة والفاء المشددة .

**قوله ( صلوا قبل صلاة المغرب )** زاد أبو داود في روايته عن الفربري عن عبد الوارث بهذا الإسناد « صلوا قبل المغرب ركعتين » ثم قال « صلوا قبل المغرب ركعتين » وأعادها الإسماعيلي من هذا

الوجه ثلاث مرات ، وهو موافق لقوله في رواية المصنف « قال في الثالثة لمن شاء » وفي رواية أبي نعيم في المستخرج « صلوا قبل المغرب ركعتين قالها ثلاثاً ثم قال : لمن شاء » .

**قوله ( كراهية أن يتخذها الناس سنة )** قال المحب الطبري : لم يرد نفي استحبابها لأنه لا يمكن أن يأمر بما لا يستحب ، بل هذا الحديث من أقوى الأدلة على استحبابها ، ومعنى قوله « سنة » أى شريعة وطريقة لازمة ، وكأن المراد انحطاط مرتبتها عن رواتب الفرائض ، ولهذا لم يعدها أكثر الشافعية في الرواتب واستدركها بعضهم ، وتعقب بأنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليها ، وتقدم الكلام على ذلك مبسوطاً في « باب كم بين الأذان والإقامة » من أبواب الأذان .

**قوله ( البزني )** بفتح التحتانية والزاي بعدها نون وهو مصرى ، وكذا بقية رجال الإسناد سوى شيخ البخارى وقد دخلها .

**قوله ( ألا أعجبك )** بضم أوله وتشديد الجيم من التعجب .

**قوله ( من أبي نعيم )** هو عبد الله بن مالك الجيشاني بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها معجمة تابعى كبير مخضرم أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقرأ القرآن على معاذ بن جبل ثم قدم في زمن عمر فشهد فتح مصر وسكنها ، قال ابن يونس : وقد عده جماعة في الصحابة لهذا الإدراك ، ولم يذكر المزى في « التهذيب » أن البخارى أخرجه له ، وهو على شرطه فيرد عليه بهذا الحديث .

**قوله ( يركع ركعتين )** زاد الإسماعيلي « حين يسمع أذان المغرب » وفيه « فقلت لعقبة وأنا أريد أن أغمصه » وهو بمعجمة ثم مهملة أى أعيبه .

**قوله ( فقال عقبة الخ )** استدل به على امتداد وقت المغرب ولا حجة فيه كما بيناه في الباب السابق ، وقال قوم : إنما تستحب الركعتان المذكورتان لمن كان متأهباً بالطهر وستر العورة لثلا يؤخر المغرب عن أول وقتها ، ولا شك أن إيقاعها في أول الوقت أولى ، ولا يخفى أن محل استحبابها ما لم تقم الصلاة ، وقد تقدم الكلام على بقية فوائده في الباب السابق ، وفيه رد على قول القاضي أبي بكر بن العربي : لم يفعلها أحد بعد الصحابة ، لأن أبا نعيم تابعى وقد فعلهما . وذكر الأثرم عن أحمد أنه قال : ما فعلتهما إلا مرة واحدة حين سمعت الحديث . وفيه أحاديث جياذ عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ، إلا أنه قال « لمن شاء » فن شاء صلى .

## باب صلاة النوافل جماعةً

ذكرة أنس وعائشة عن النبي صلى الله عليه .

١١٥٥ - حدثني إسحاق قال أنا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن ابن شهاب قال

أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري أنه عقل رسول الله صلى الله عليه وعقل مجةً مجها في وجهه من بشر كانت في دارهم .

١١٥٦- فزعم محمود أنه سمع عتبان بن مالك الأنصاري - وكان ممن شهد بدرًا مع رسول الله صلى الله عليه - يقول : إني كنت أصلي لقومي بني سالم ، وكان يحول بيني وبينهم واد إذا جاءت الأمطار ، فشق علي اجتيازهُ قبل مسجدهم . فجئت رسول الله صلى الله عليه فقلت له : إني أنكرت بصري ، وإن الوادي الذي بيني وبين قومي يسيل إذا جاءت الأمطار ، فيشق علي اجتيازهُ ، فوددت أنك تأتي فتصلي من بيتي مكاناً أتخذهُ مصلى . فقال رسول الله صلى الله عليه : « سأفعل » . فغدا علي رسول الله صلى الله عليه وأبو بكر بعد ما اشتد النهار ، فاستأذن رسول الله صلى الله عليه فاذنت له ، فلم يجلس حتى قال : « أين تحب أن نصلي من بيتك ؟ » فأشرت له إلى المكان الذي أحب أن يصلي فيه ، فقام رسول الله صلى الله عليه فكبر ، وصفنا وراءه ، فصلّي ركعتين ، ثم سلّم ، فسلمنا حين سلّم . فحبسته على خزير يصنع له ، فسمع أهل الدار أن رسول الله صلى الله عليه في بيتي فتاب رجال منهم حتى كثر الرجال في البيت ، فقال رجل منهم : ما فعل مالك ؟ لا أراه . فقال رجل منهم : ذلك منافق لا يحب الله ورسوله . فقال رسول الله صلى الله عليه : « لا تقل ذاك ، ألا تراه قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله ؟ » فقال : الله ورسوله أعلم ، إنما نحن فوالله لا نرى ودّه ولا حديثه إلا إلى المنافقين . قال رسول الله صلى الله عليه : « فإن الله قد حرّم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله » . قال محمود : فحدثتها قوماً فيهم أبو أيوب الأنصاري صاحب رسول الله صلى الله عليه - في غزوته التي توفّي فيها ويزيد بن معاوية عليهم بأرض الروم - فأنكرها علي أبو أيوب قال : والله ما أظن رسول الله صلى الله عليه قال ما قلت قط . فكبر ذلك علي ، فجعلت لله إن سلمني حتى أقفل من غزوتي أن أسأل عنها عتبان بن مالك إن وجدته حياً في مسجد قومه ، ففقلت وأهللت بحجة - أو عمرة - ثم سرت حتى قدمت المدينة ، فأتيت بني سالم ، فإذا عتبان شيخ أعمى يصلي لقومه ، فلما سلّم من الصلاة سلّم عليه وأخبرته من أنا ، ثم سألتُهُ عن ذلك الحديث ، فحدثنيهِ كما حدثنيهِ أول مرة .

قوله ( باب صلاة النوافل جماعة ) قيل مراده النفل المطلق ، ويحتمل ما هو أعم من ذلك .  
قوله ( ذكره أنس وعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ) أما حديث أنس فأشار به إلى حديثه في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم ، وفيه « فصففت أنا واليتيم وراءه » الحديث ، وقد تقدم في الصفوف وغيرها . وأما حديث عائشة فأشار به إلى حديثها في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بهم في المسجد بالليل ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب التحريض على قيام الليل » .

قوله (حدثنا إسحق) قيل هو ابن راهويه ، فإن هذا الحديث وقع في مسنده بهذا الإسناد ، لكن في لفظه مخالفة يسيرة فيحتمل أن يكون لإسحق شيخ البخارى فيه هو ابن منصور .

قوله (أخبرنا يعقوب) التعبير بالإخبار قرينة في كون إسحق هو ابن راهويه ، لأنه لا يعبر عن شيوخه إلا بذلك ، لكن وقع في رواية كريمة وأبى الوقت وغيرهما بلفظ التحديث ، ويعقوب بن إبراهيم المذكور هو ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى .

قوله (وعقل عجة) تقدم الكلام عليه في كتاب العلم .

قوله (كان في دارهم) أى الدلو ، وفي رواية الكشميهنى «كانت» أى البر .

قوله (فرغم محمود) أى أخبر ، وهو من إطلاق الزعم على القول .

قوله (فيشق على) في رواية الكشميهنى «فشق» بصيغة الماضى .

قوله (أين يحب أن نصلى) بصيغة الجمع كذا للأكثر ، وفي رواية الكشميهنى بالإفراد .

قوله (ما فعل مالك) هو ابن الدخشن .

قوله (لا أراه) بفتح الهمزة من الرؤية .

قوله (قال محمود بن الربيع) أى بالإسناد الماضى (فحدثها قوماً) أى رجلاً (فيهم أبو أيوب)

هو خالد بن زيد الأنصارى الذى نزل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة .

قوله (التي توفي فيها) ذكر ابن سعد وغيره أن أبا أيوب أوصى أن يدفن تحت أقدام الخيل

ويغيب موضع قبره فدفن إلى جانب جدار القسطنطينية .

قوله (ويزيد بن معاوية) ابن أبى سفيان .

قوله (عليهم) أى كان أميراً ، وذلك في سنة خمسين وقيل بعدها في خلافة معاوية ، ووصلوا

في تلك الغزوة حتى حاصروا القسطنطينية .

قوله (فأنكرها على) قد بين أبو أيوب وجه الإنكار وهو ما غاب على ظنه من نفي القول

المذكور ، وأما الباعث له على ذلك فقليل إنه استشكل قوله «إن الله قد حرم النار على من قال لا إله إلا الله»

لأن ظاهره لا يدخل أحد من عصاة الموحدين النار ، وهو مخالف لآيات كثيرة وأحاديث شهيرة منها

أحاديث الشفاعة ، لكن الجمع يمكن بأن يحمل التحريم على الخلود ، وقد وافق محموداً على رواية هذا

الحديث عن عتيان أنس بن مالك كما أخرجه مسلم من طريقه وهو متابع قوى جداً ، وكان الحامل لمحمود

على الرجوع إلى عتيان ليسمع الحديث منه ثانياً مرة أن أبا أيوب لما أنكر عليه اتهم نفسه بأن يكون ما ضبط

القدر الذى أنكره عليه ، ولهذا قنع بسماعه عن عتيان ثانياً مرة .

قوله (حتى أقفل) بقاف وفاء أى أرجع وزناً ومعنى ، وفي هذا الحديث فوائد كثيرة تقدمت

مبسوطة في «باب المساجد في البيوت وفيه ما ترجم له هنا وهو صلاة النوافل جماعة ، وروى ابن وهب عن

مالك أنه لا بأس بأن يؤم النفر في النافلة ، فأما أن يكون مشتهراً ويجمع له الناس فلا ، وهذا بناء على قاعدته

في سد النرائع لما ينحشى من أن يظن من لا علم له أن ذلك فريضة ، واستثنى ابن حبيب من أصحابه قيام رمضان

لاشتهار ذلك من فعل الصحابة ومن بعدهم رضى الله عنهم ، وفي الحديث من الفوائد ما تقدم بعضه مبسوطاً ، وملاطفة النبي صلى الله عليه وسلم بالأطفال ، وذكر المرء ما فيه من العلة معترفاً ، وطالب عين القبلة ، وأن المكان المتخذ مسجداً من البيت لا يخرج عن مالك صاحبه ، وأن النهى عن استيطان الرجل مكاناً إنما هو في المسجد العام ، وفيه عيب من تخلف عن حضور مجلس الكبير ، وأن من عيب بما يظهر منه لا يعد غيبة وإن ذكر الإنسان بما فيه على جهة التعريف جائز ، وأن التلطف بالشهادتين كاف في إجراء أحكام المسلمين ، وفيه استنبات طالب الحديث شيخه عما حدثه به إذا خشي من نسيانه وإعادة الشيخ الحديث ، والرحلة في طلب العلم وغير ذلك . وقد ترجم المصنف بأكثر من ذلك والله المستعان .

### باب التطوع في البيت

[١١٨٧] ١١٥٧ - حدثنا عبد الأعلى بن حماد نا وهيب عن أيوب وعبيد الله عن نافع عن ابن عمر : قال رسول الله صلى الله عليه : « اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ، ولا تتخذوها قبوراً » . تابعه عبد الوهاب عن أيوب .

قوله ( باب التطوع في البيت ) أورد فيه حديث ابن عمر « اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم » وقد تقدم بلفظه من وجه آخر عن نافع في « باب كراهية الصلاة في المقابر » من أبواب المساجد مع الكلام عليه .

قوله ( تابعه عبد الوهاب ) يعنى الثقفى عن أيوب ، وهذه المتابعة وصلها مسلم عن محمد بن المنثرى عنه بلفظ « صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً » .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ب

#### فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة

[١١٨٨] ١١٥٨ - حدثنا حفص بن عمر، قال نا شعبة قال أخبرني عبد الملك عن قزعة قال : سمعت أبا سعيد أربعاً . قال سمعت من النبي صلى الله عليه ، وكان غزا مع النبي صلى الله عليه ثنتي عشرة غزوة .

[١١٨٩] ١١٥٩ - حدثنا علي قال نا سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجد الرسول ، والمسجد الأقصى » .

[١١٩٠] ١١٦٠ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن زيد بن رباح وعبيد الله بن أبي عبد الله الأغر عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام » .

قوله ( باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ) ثبت في نسخة الصغاني البسمة قبل الباب قال ابن رشيد : لم يقل في الترجمة وبيت المقدس وإن كان مجموعاً إليهما في الحديث لكونه أفرده بعد ذلك بترجمة ، قال : وترجم بفضل الصلاة وليس في الحديث ذكر الصلاة ليعين أن المراد بالرحلة إلى المساجد قصد الصلاة فيها لأن لفظ المساجد مشعر بالصلاة . انتهى . وظاهر إيراد المصنف لهذه الترجمة في أبواب التطوع يشعر بأن المراد بالصلاة في الترجمة صلاة النافلة ، ويحتمل أن يراد بها ما هو أعم من ذلك فيدخل النافلة وهذا أوجه وبه قال الجمهور في حديث الباب ، وذهب الطحاوي إلى أن التفضيل يختص بصلاة الفريضة كما سيأتي .

قوله ( أخبرني عبد الملك ) هو ابن عمير كما وقع في رواية أبي ذر والأصيل .

قوله ( عن قزعة ) بفتح القاف وكذا الزاي ، وحكى ابن الأثير سكنها بعدها مهملة ، هو ابن يحيى ويقال ابن الأسود ، وسيأتي بعد خمسة أبواب في هذا الإسناد « سمعت قزعة مولى زياد » وهو هذا وزياد مولاة هو ابن أبي سفيان الأمير المشهور ، ورواية عبد الملك بن عمير عنه من رواية الأقران لأنهما من طبقة واحدة .

قوله ( سمعت أبا سعيد أربعاً ) أى يذكر أربعاً أو سمعت منه أربعاً أى أربع كلمات .

قوله ( وكان غزا ) القائل ذلك هو قزعة والمقول عنه أبو سعيد الخدرى .

قوله ( ثلث عشرة غزوة ) كذا اقتصر المؤلف على هذا القدر ولم يذكر من المتن شيئاً ، وذكر بعده حديث أبي هريرة في شد الرحال فظن الداودى الشارح أن البخارى ساق الإسنادين لهذا المتن ، وفيه نظر لأن حديث أبي سعيد مشتمل على أربعة أشياء كما ذكر المصنف ، وحديث أبي هريرة مقتصر على شد الرحال فقط ، لكن لا يمنع الجمع بينهما في سياق واحد بناء على قاعدة البخارى في إجازة اختصار الحديث ، وقال ابن رشيد : لما كان أحد الأربع هو قوله « لا تشد الرحال » ذكر صدر الحديث إلى الموضع الذى يتلاقى فيه افتتاح أبي هريرة لحديث أبي سعيد فاقتطف الحديث ، وكأنه قصد بذلك الإنعماض لينبه غير الحافظ على فائدة الحفظ ، على أنه ما أخلاه عن الإيضاح عن قرب فإنه ساقه بتمامه خامس ترجمة .

قوله ( وحدثنا على ) هو ابن المدينى ، وسفيان هو ابن عيينة ، وسعيد هو ابن المسيب ، ووقع عند البيهقى من وجه آخر عن على بن المدينى قال « حدثنا به سفيان مرة بهذا اللفظ وكان أكثر ما يحدث به بلفظ تشد الرحال » .

قوله ( لا تشد الرحال ) بضم أوله بلفظ النفي ، والمراد النهى عن السفر إلى غيرها ، قال الطيبي : هو أبلغ من صريح النهى ، كأنه قال : لا يستقيم أن يقصد بالزيارة إلا هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به ، والرحال بالمهملة جمع رحل وهو للبعير كالسرج للفرس ، وكفى بشد الرحال عن السفر لأنه لازمه وخرج ذكرها مخرج الغالب في ركوب المسافر وإلا فلا فرق بين ركوب الرواحل والحيل والبغال والحمير والمشى في المعنى المذكور ، ويدل عليه قوله في بعض طرقة « إنما يسافر » أخرجه مسلم من طريق عمران ابن أبي أنس عن سليمان الأغر عن أبي هريرة .

قوله ( إلا ) الاستثناء مفرغ والتقدير لا تشد الرحال إلى موضع ، ولازمه منع السفر إلى كل موضع غيرها ، لأن المستثنى منه في المفرغ مقدر بأعم العام ، لكن يمكن أن يكون المراد بالعموم هنا الموضع المخصوص وهو المسجد كما سيأتى .

قوله ( المسجد الحرام ) أى المحرم وهو كقولهم الكتاب بمعنى المكتوب ، والمسجد بالخفض على

البديلة ، ويجوز الرفع على الاستئناف والمراد به جميع الحرم ، وقيل يختص بالموضع الذي يصلى فيه دون البيوت وغيرها من أجزاء الحرم ، قال الطبرى : ويتأيد بقوله « مسجدى هذا » لأن الإشارة فيه إلى مسجد الجماعة فينبغى أن يكون المستثنى كذلك ، وقيل المراد به الكعبة حكاه المحب الطبرى وذكر أنه يتأيد بما رواه النسائى بلفظ « إلا الكعبة » وفيه نظر لأن الذى عند النسائى « إلا مسجد الكعبة » حتى ولو سقطت لفظة مسجد لكانت مرادة ، ويؤيد الأول ما رواه الطيالسى من طريق عطاء أنه قيل له : هذا الفضل في المسجد وحده أو في الحرم ؟ قال : بل في الحرم لأنه كله مسجد .

**قوله ( ومسجد الرسول )** أى محمد صلى الله عليه وسلم ، وفي العلول عن « مسجدى » إشارة إلى التعظيم ، ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف الرواة ، ويؤيده قوله في حديث أبى سعيد الآتى قريباً « ومسجدى » .

**قوله ( ومسجد الأقصى )** أى بيت المقدس وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة ، وقد جوزه الكوفيون واستشهدوا له بقوله تعالى ﴿ وما كنت بجانب الغربى ﴾ والبصريون يؤولونه بإظهار المكان ، أى الذى بجانب المكان الغربى ومسجد المكان الأقصى ونحو ذلك ، وسمى الأقصى لبعده عن المسجد الحرام في المسافة ، وقيل في الزمان ، وفيه نظر لأنه ثبت في الصحيح أن بينهما أربعين سنة ، وسيأتى في ترجمة إبراهيم الخليل من أحاديث الأنبياء وبيان ما فيه من الإشكال والجواب عنه ، وقال الزنجشري : سمي الأقصى لأنه لم يكن حينئذ وراءه مسجد ، وقيل لبعده عن الأقدار والحبث ، وقيل هو أقصى بالنسبة إلى مسجد المدينة لأنه بعيد من مكة وبيت المقدس أبعد منه . وليت المقدس عدة أسماء تقرب من العشر من إلباء بالمد والقصر وبجذف الياء الأولى وعن ابن عباس إدخال الألف واللام على هذا الثالث ، وبيت المقدس بسكون القاف وبفتحها مع التشديد ، والقدس بغير ميم مع ضم القاف وسكون الدال وبضمها أيضاً ، وسلم بالمعجمة وتشديد اللام وبالمهمل ، وشلام بمعجمة ، وسلم بفتح المهمل وكسر اللام الخفيفة ، وأورى سلم بسكون الواو وبكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة قال الأعشى :

وقد طفت للمال آفاهه      دمشق فحمص فأورى سلم

ومن أسمائه كورة وبيت إيل وصهيون ومصروث آخره مثله وكورشلا وبابوس بموحدين ومعجمة ، وقد تتبع أكثر هذه الأسماء الحسين بن خالويه اللغوى في كتاب « ليس » ، وسيأتى ما يتعلق بمكة والمدينة في كتاب الحج . وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد ومزيتها على غيرها لكونها مساجد الأنبياء ، ولأن الأول قبله الناس وإليه حجهم ، والثاني كان قبلة الأمم السالفة ، والثالث أسس على التقوى . واختلف في شد الرحال إلى غيرها كالأذهاب إلى زيارة الصالحين أحياء وأمواتاً وإلى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها فقال الشيخ أبو محمد الجوينى : يحرم شد الرحال إلى غيرها عملاً بظاهر هذا الحديث ، وأشار القاضى حسين إلى اختياره وبه قال عياض وطائفة ، ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من إنكار بصرة الغفارى على أبى هريرة خروجه إلى الطور وقال له « لو أدركتك قبل أن تخرج ما خرجت » واستدل بهذا

الحديث فدل على أنه يرى حمل الحديث على عمومه ، ووافقه أبو هريرة . والصحيح عند إمام الحرمين وغيره من الشافعية أنه لا يحرم ، وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها أن المراد أن الفضيلة التامة إنما هي في شد الرحال إلى هذه المساجد بخلاف غيرها فإنه جائز ، وقد وقع في رواية لأحمد سيأتي ذكرها بلفظ « لا ينبغي للمطى أن تعمل » وهو لفظ ظاهر في غير التحريم . ومنها أن النهي مخصوص بمن نذر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة فإنه لا يجب الوفاء به قاله ابن بطال ، وقال الخطابي : اللفظ لفظ الخبر ومعناه الإيجاب فيما ينذره الإنسان من الصلاة في البقاع التي يتبرك بها أي لا يلزم الوفاء بشيء من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة ، ومنها أن المراد حكم المساجد فقط وأنه لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد للصلاة فيه غير هذه الثلاثة ، وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح أو قريب أو صاحب أو طلب علم أو تجارة أو نزهة فلا يدخل في النهي ، ويؤيده ما روى أحمد من طريق شهر بن حوشب قال : سمعت أبا سعيد وذكرته عنده الصلاة في الطور فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا ينبغي للمصلي أن يشد رحاله إلى مسجد تبتغي فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي » وشهر حسن الحديث وإن كان فيه بعض الضعف . ومنها أن المراد قصدها بالاعتكاف فيما حكاه الخطابي عن بعض السلف أنه قال : لا يعتكف في غيرها ، وهو أنخص من الذي قبله ، ولم أر عليه دليلا ، واستدل به على أن من نذر إتيان أحد هذه المساجد لزمه ذلك ، وبه قال مالك وأحمد والشافعي والبويطي واختاره أبو إسحاق المروزي ، وقال أبو حنيفة لا يجب مطلقاً ، وقال الشافعي في « الأم » يجب في المسجد الحرام لتعلق النسك به بخلاف المسجدين الآخرين ، وهذا هو المنصور لأصحاب الشافعي ، وقال ابن المنذر : يجب إلى الحرمين ، وأما الأقصى فلا ، واستأنس بحديث جابر « أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم إنى نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ، قال : صل ههنا » وقال ابن التين : الحجة على الشافعي أن إعمال المطى إلى مسجد المدينة والمسجد الأقصى والصلاة فيهما قرينة فوجب أن يلزم بالنذر كالمسجد الحرام . انتهى . وفيما يلزم من نذر إتيان هذه المساجد تفصيل وخلاف يطول ذكره محله كتب الفروع ، واستدل به على أن من نذر إتيان غير هذه المساجد الثلاثة للصلاة أو غيرها لم يلزمه غيرها لأنها لا فضل لبعضها على بعض فتكتفى صلاته في أى مسجد كان ، قال النووي : لا اختلاف في ذلك إلا ما روى عن الليث أنه قال يجب الوفاء به ، وعن الحنابلة رواية يلزمه كفارة يمين ولا ينعقد نذره ، وعن المالكية رواية إن تعلقت به عبادة تختص به كرباط لزم وإلا فلا ، وذكر عن محمد بن مسلمة المالكي أنه يلزم في مسجد قباء لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتيه كل سبت كما سيأتي ، قال الكرماني : وقع في هذه المسألة في عصرنا في البلاد الشامية مناظرات كثيرة وصنف فيها رسائل من الطرفين ، قلت : يشير إلى ما رد به الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين بن تيمية وما انتصر به الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيمية وهي مشهورة في بلادنا ، والحاصل أنهم ألزموا ابن تيمية بتحريم شد الرحل إلى زيارة قبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنكرنا صورة ذلك ، وفي شرح ذلك من الطرفين طول ، وهي أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية ، ومن جملة ما استدل به على دفع ما ادعاه غيره من الإجماع على مشروعية زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ما نقل عن مالك أنه كره أن يقول زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه بأنه

كره اللفظ أدباً لا أصل الزيارة فإنها من أفضل الأعمال وأجل القربات الموصلة إلى ذى الجلال وأن مشروعيتها محل إجماع بلا نزاع والله الهادى إلى الصواب . قال بعض المحققين : قوله « إلا إلى ثلاثة مساجد » المستثنى منه محذوف ، فأما أن يقدر عاماً فيصير : لا تشد الرحال إلى مكان في أى أمر كان إلا إلى الثلاثة ، أو أنخص من ذلك . لا سبيل إلى الأول لإفضائه إلى سد باب السفر للتجارة وصلة الرحم وطلب العلم وغيرها فتعين الثانى ، والأولى أن يقدر ما هو أكثر مناسبة وهو : لا تشد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه إلا إلى الثلاثة ، فيبطل بذلك قول من منع شد الرحال إلى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله أعلم . وقال السبكي الكبير : ليس فى الأرض بقعة لها فضل لذاتها حتى تشد الرحال إليها غير البلاد الثلاثة ، ومرادى بالفضل ما شهد الشرع باعتباره ورتب عليه حكماً شرعياً ، وأما غيرها من البلاد فلا تشد إليها لذاتها بل لزيارة أو جهاد أو علم أو نحو ذلك من المنذوبات أو المباحات ، قال : وقد التبس ذلك على بعضهم فزعم أن شد الرحال إلى الزيارة لمن فى غير الثلاثة داخل فى المنع ، وهو خطأ لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه ، فعنى الحديث : لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأمكنة لأجل ذلك المكان إلا إلى الثلاثة المذكورة ، وشد الرحال إلى زيارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل إلى من فى ذلك المكان والله أعلم .

**قوله ( زيد بن رباح ) بالموحدة ، وعبيد الله بالتصغير ، والأغر هو سلمان شيخ الزهرى المتقدم .**

**قوله ( صلاة فى مسجدي هذا )** قال النووي : ينبغى أن يحرص المصلى على الصلاة فى الموضع الذى كان فى زمانه صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه بعده ، لأن التضعيف إنما ورد فى مسجده ، وقد أكد به بقوله هذا ، بخلاف مسجد مكة فإنه يشمل جميع مكة : بل صحح النووي أنه يعم جميع الحرم .

**قوله ( إلا المسجد الحرام )** قال ابن بطال : يجوز فى هذا الاستثناء أن يكون المراد فإنه مساوٍ لمسجد المدينة أو فاضلاً أو مفضولاً ، والأول أرجح لأنه لو كان فاضلاً أو مفضولاً لم يعلم مقدار ذلك إلا بدليل ، بخلاف المساواة . انتهى . وكأنه لم يقف على دليل الثانى ، وقد أخرجه الإمام أحمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلاة فى مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام ، وصلاة فى المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة فى مسجدي هذا » وفى رواية ابن حبان « وصلاة فى ذلك أفضل من مائة صلاة فى مسجد المدينة » قال ابن عبد البر : اختلف على بن الزبير فى رفعه ووقفه ، ومن رفعه أحفظ وأثبت ، ومثله لا يقال بالرأى . وفى ابن ماجه من حديث جابر مرفوعاً « صلاة فى مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وصلاة فى المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه » وفى بعض النسخ « من مائة صلاة فيما سواه » فعلى الأول معناه فيما سواه إلا مسجد المدينة ، وعلى الثانى معناه من مائة صلاة فى مسجد المدينة ورجال إسناده ثقات ، لكنه من رواية عطاء فى ذلك عنه ، قال ابن عبد البر : جائز أن يكون عند عطاء فى ذلك عنهما وعلى ذلك يحمله أهل العلم بالحديث ، ويؤيده أن عطاء إمام واسع الرواية معروف بالرواية عن جابر وابن الزبير ، وروى البزار والطبرانى من حديث أبى الدرداء رفعه « الصلاة فى المسجد الحرام

بمائة ألف صلاة ، والصلاة في مسجدي بألف صلاة ، والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة ، قال البزار إسناده حسن . فوضح بذلك أن المراد بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام ، وهو يرد على تأويل عبد الله بن نافع وغيره ، وروى ابن عبد البر من طريق يحيى بن يحيى الليثي أنه سأل عبد الله بن نافع عن تأويل هذا الحديث فقال : معناه فإن الصلاة في مسجدي أفضل من الصلاة فيه بدون ألف صلاة ، قال ابن عبد البر : لفظ دون يشمل الواحد فيلزم أن تكون الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بتسمائة وتسع وتسعين صلاة ، وحسبك بقول يؤول إلى هذا ضعفاً . قال : وزعم بعض أصحابنا أن الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بمائة صلاة ، واحتج برواية سليمان بن عتيق عن ابن الزبير عن عمر قال « صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه » وتعقب بأن المحفوظ بهذا الإسناد بلفظ « صلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الرسول فإنما فضله عليه بمائة صلاة » وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني سليمان بن عتيق وعطاء عن ابن الزبير أنهما سمعا يقول « صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيه » ويشير إلى مسجد المدينة . وللنسائي من رواية موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر ما يؤيد هذا ولفظه كللفظ أبي هريرة وفي آخره « إلا المسجد الحرام فإنه أفضل منه بمائة صلاة » واستدل بهذا الحديث على تفضيل مكة على المدينة لأن الأمانة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة فيه مرجوحة وهو قول الجمهور ، وحكى عن مالك ، وبه قال ابن وهب ومطرف وابن حبيب من أصحابه ، لكن المشهور عن مالك وأكثر أصحابه تفضيل المدينة ، واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم « ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة » مع قوله « موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها » قال ابن عبد البر : هذا استدلال بالخبر في غير ما ورد فيه ولا يقاوم النص الوارد في فضل مكة ، ثم ساق حديث أبي سلمة عن عبد الله بن عدى بن الحمراء قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفاً على الخزوة فقال : والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت » وهو حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم ، قال ابن عبد البر : هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدول عنه والله أعلم . وقد رجع عن هذا القول كثير من المصنفين من المالكية ، لكن استثنى عياض البقعة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم فحكى الاتفاق على أنها أفضل البقاع ، وتعقب بأن هذا لا يتعلق بالبحث المذكور لأن محله ما يترتب عليه الفضل للعابد . وأجاب القرافي بأن سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون لغيرها كتفضيل جلد المصحف على سائر الجلود ، وقال النووي في شرح المذهب : لم أر لأصحابنا نقلاً في ذلك ، وقال ابن عبد البر : إنما يحتج بقبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على من أنكر فضلها ، أما من أقر به وأنه ليس أفضل بعد مكة منها فقد أنزلها منزلتها . وقال غيره : سبب تفضيل البقعة التي ضمت أعضاء الشريفة أنه روى أن المرء يدفن في البقعة التي أخذ منها ترابه عند ما يخاف أن يأخذ من قبره في أواخر تمهيد من طريق عطاء الخراساني موقوفاً ، وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكار أن جبريل أخذ التراب الذي خلق منه النبي صلى الله عليه وسلم من تراب الكعبة ، فعلى هذا فالبقعة التي ضمت أعضاء من تراب الكعبة فيرجع الفضل المذكور إلى مكة إن صح ذلك والله أعلم . واستدل به على تضعيف الصلاة مطلقاً في المسجدين ، وقد تقدم النقل عن الطحاوي

وغيره أن ذلك مختص بالفرائض لقوله صلى الله عليه وسلم « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » ويمكن أن يقال لا مانع من إبقاء الحديث على عمومته فتكون صلاة النافلة في بيت بالمدينة أو مكة تضاعف على صلاتها في البيت بغيرهما وكذا في المسجدين وإن كانت في البيوت أفضل مطلقاً . ثم إن التضعيف المذكور يرجع إلى الثواب ولا يتعدى إلى الإجزاء باتفاق العلماء كما نقله النووي وغيره ، فلو كان عليه صلاتان فصلى في أحد المسجدين صلاة لم تجزه إلا عن واحدة والله أعلم . وقد أوهم كلام المقرئ أبي بكر النقاش في تفسيره خلاف ذلك فإنه قال فيه : حسبت الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة . انتهى . وهذا مع قطع النظر عن التضعيف بالجماعة فإنها تزيد سبعا وعشرين درجة كما تقدم في أبواب الجماعة ، لكن هل يجتمع التضعيفان أولاً ؟ محل بحث .

### باب مسجد قباء

[١١٩١] ١١٦١ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال نا ابنُ عُلَيَّةَ قال أنا أَيُّوبُ عن نافعٍ أن ابنَ عمرَ كان لا يصلي من الضُّحَى إلا في يومين : يومَ يَقدُمُ مَكَّةَ فَإِنَّهُ كانَ يَقدُمُها ضُحَى فيطوفُ ثُمَّ يَصلِّي ركعتين خلفَ المقامِ ، ويومَ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ فَإِنَّهُ كانَ يَأْتِيهِ كُلَّ سَبْتٍ ، فإذا دَخَلَ المَسْجِدَ كَرِهَ أن يَخْرُجَ مِنْهُ حَتَّى يَصلِّي فِيهِ ، وكانَ يُحَدِّثُ أن رَسولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كانَ يزورُهُ رَاكِباً وَمَاشِياً .<sup>(١)</sup> [١١٩٢] قال : وكان يقول : إِنَّمَا أَصْنَعُ كَمَا رَأَيْتُ أَصْحَابِي يَصْنَعُونَ ، ولا أَمْنَعُ أَحَدًا إِنْ صَلَّى فِي أَيِّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ غَيْرَ أَنْ لا يَتَحَرَّوا طُلُوعَ الشَّمْسِ ولا غُرُوبَهَا .

[الحديث ١١٩١ - أطرافه في : ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ٧٣٢٦] .

قوله ( باب مسجد قباء ) أى فضله ، وقباء بضم القاف ثم موحدة مملودة عند أكثر أهل اللغة ، وأنكر السكري قصره لكن حكاه صاحب العين ، قال البكر : من العرب من يذكره فيصرفه ومنهم من يؤنثه فلا يصرفه . وفي المطالع : هو على ثلاثة أميال من المدينة . وقال ياقوت : على ميلين على يسار قاصد مكة وهو من عوالى المدينة . وسمى باسم بئر هناك . والمسجد المذكور هو مسجد بنى عمرو بن عوف ، وهو أول مسجد أسسه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسيأتى ذكر الخلاف في كونه المسجد الذى أسس على التقوى في « باب الهجرة » إن شاء الله تعالى .

قوله ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم ) في رواية أبي ذر « هر اللورق » .

قوله ( كان لا يصلى الضحى ) تقدم الكلام عليه قريباً .

قوله ( وكان ) أى ابن عمر .

(١) الرقمان ١١٩١ و ١١٩٢ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

قوله ( يزوره ) أى يزور مسجد قباء .

قوله ( وكان يقول ) أى ابن عمر ، وقد تقدم الكلام على ذلك فى أواخر المواقيت . وفى الحديث دلالة على فضل قباء وفضل المسجد الذى بها وفضل الصلاة فيه ، لكن لم يثبت فى ذلك تضعيف بخلاف المساجد الثلاثة .

### باب من أتى مسجد قباء كل سبت

[١١٩٣]

١١٦٢ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : كان النبي صلى الله عليه يأتي مسجد قباء كل سبت ماشياً وراكباً ، وكان عبد الله يفعلهُ .

قوله ( باب من أتى مسجد قباء كل سبت ) أراد بهذه الترجمة بيان تقييد ما أطلق فى التى قبلها ، لأنه قيد فيها فى الموقف بخلاف المرفوع فأطلق ، ومن فضائل مسجد قباء ما رواه عمر بن شبة فى « أخبار المدينة » بإسناد صحيح عن سعد بن أبى وقاص قال « لأن أصلى فى مسجد قباء ركعتين أحب إلى من أن آتى بيت المقدس مرتين ، لو يعلمون ما فى قباء لضربوا إليه أكباد الإبل » .

قوله ( ماشياً وراكباً ) أى بحسب ما تيسر ، والوؤ بمعنى أو .

قوله ( وكان عبد الله ) أى ابن عمر كما ثبت فى رواية أبى ذر والأصلى .

### باب إتيان مسجد قباء راکباً وماشياً

[١١٩٤]

١١٦٣ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر قال : كان النبي صلى الله عليه يأتي قُباء راکباً وماشياً ، زاد ابن نمير نا عبيد الله عن نافع : فيصلّى فيه ركعتين .

قوله ( باب إتيان مسجد قباء ماشياً وراكباً ) أفرد هذه الترجمة لاشتغال الحديث على حكم آخر غير ما تقدم .

قوله ( حدثنا يحيى ) زاد الأصلى « ابن سعيد » وهو القطان ، وعبيد الله بالتصغير هو ابن عمر العمرى .

قوله ( زاد ابن نمير ) أى عبد الله ( عن عبيد الله ) أى ابن عمر . وطريق ابن نمير وصلها مسلم وأبو يعلى قالوا « أخبرنا محمد بن عبد الله بن نمير أخبرنا أبى به » وقال أبو بكر بن أبى شيبة فى مسنده « حدثنا عبد الله بن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله » فذكره بالزيادة ، وادعى الطحاوى أنها مدرجة ، وأن أحد الرواة قاله من عنده لعلمه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان من عادته أن لا يجلس حتى يصلى . وفى هذا الحديث



على اختلاف طرقه دلالة على جواز تخصيص بعض الأيام ببعض الأعمال الصالحة والمداومة على ذلك ، وفيه أن النهي عن شد الرحال لغير المساجد الثلاثة ليس على التحريم (١) لكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي مسجد قباء راكباً ، وتعقب بأن مجيئه صلى الله عليه وسلم إلى قباء إنما كان لمواصلة الأنصار وتفقد حالهم وحال من تأخر منهم عن حضور الجمعة معه ، وهذا هو السر في تخصيص ذلك بالسبت .

### باب فضل ما بين القبر والمنبر

[١١٩٥] ١١٦٤- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد المازني أن رسول الله صلى الله عليه قال : « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة » .

[١١٩٦] ١١٦٥- نا مسدد عن يحيى عن عبيد الله قال حدثني حبيب بن عبد الرحمن عن حفص ابن عاصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ، ومنبري على حوضي » .  
[الحديث ١١٩٦- أطرافه في: ١٨٨٨، ٦٥٨٨، ٧٢٣٥] .

**قوله ( باب فضل ما بين القبر والمنبر )** لما ذكر فضل الصلاة في مسجد المدينة أراد أن ينبه على أن بعض بقاع المسجد أفضل من بعض ، وترجم بذكر القبر ، وأورد الحديثين بلفظ البيت ، لأن القبر صار في البيت وقد ورد في بعض طرقه بلفظ القبر ، قال القرطبي : الرواية الصحيحة « بيتي » ويروى « قبري » وكأنه بالمعنى لأنه دفن في بيت سكناه .

**قوله ( عن عبد الله بن أبي بكر )** أي ابن محمد بن عمرو بن حزم .  
**قوله ( عن عبيد الله )** هو ابن عمر العمرى ، وثبت ذلك في رواية أبي ذر والأصيلي .  
**قوله ( ومنبري على حوضي )** سقطت هذه الجملة من روايه أبي ذر ، وسيأتي هذا الحديث بسنده ومثله كاملاً في أواخر فضل المدينة من أواخر كتاب الحج ، ويأتي الكلام على المتن هناك إن شاء الله تعالى مستوفى .

### باب مسجد بيت المقدس

[١١٩٧] ١١٦٦- حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة عن عبد الملك قال سمعت قزعة مولى زياد قال سمعت أبا سعيد الخدري يحدث بأربع عن النبي صلى الله عليه فأعجبني وآفقتني قال : « لا تسافر المرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم . ولا صوم في يومين : الفطر والأضحى . ولا صلاة بعد صلاتين : بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب . ولا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : مسجد الحرام ، ومسجد الأقصى ، ومسجدي » .

قوله ( باب مسجد بيت المقدس ) أى فضله .

قوله ( وأنقنى ) بالمد ثم نون مفتوحة ثم قاف ساكنة بعدها نونان ، يقال آنقه كذا إذا أعجبه ، وشيء موقى أى معجب ، وقوله وأعجبتنى من التأكيد بغير اللفظى ، وحكى ابن الأثير أنه روى « أنقنى » بتحتانية بدل الألف قال : وليس بشيء ، وضبطه الأصيل « أنقنى » بمثناة فوقانية من التوق ، وإنما يقال منه توقى كشوقى .

قوله ( لا تسافر المرأة ) سيأتى الكلام عليه فى الحج .

قوله ( ولا صوم ) سيأتى فى الصوم ، وقوله فى الصلاة تقدم فى أواخر المواقيت ، وقوله ( ولا تشد الرحال ) تقدم قريباً .

( محاتمة ) : اشتملت أبواب التطوع وما معها من الأحاديث المرفوعة على أربعة وثلاثين حديثاً المعلق منها عشرة أحاديث وسائرهما موصولة ، المكرر منها فيها وفيها مضى اثنان وعشرون حديثاً ، والخالص اثنا عشر وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر فى صلاة الفصحى ، وحديث عبد الله بن مغفل فى الركعتين قبل المغرب ، وحديث عقبة بن عامر فيه . وفيها من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم أحد عشر أثراً وهى السنة المذكورة فى الباب الأول ، وأثر ابن عمر عن أبيه وأبى بكر نفسه فى ترك صلاة الفصحى ، وأثر أبى تميم فى الركعتين قبل المغرب ، وأثر محمود بن الربيع عن أبى أيوب وكلها موصولة . والله أعلم .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### باب

استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة

وقال ابن عباس : يستعين الرجل في صلاته من جسده بما شاء .

ووضع أبو إسحق قلنسوته في الصلاة ورفعها . ووضع علي كفه على رُسْغِهِ الأيسر إلا أن يحك جلدًا أو يصلح ثوبًا .

[١١٩٨] ١١٦٧ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن مخزمة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس أنه أخبره عن عبد الله بن عباس أنه بات عند ميمونة أم المؤمنين - وهي خالته - قال : فاضطجعتُ على عرض الوسادة واضطجع رسول الله صلى الله عليه وأهلُه في طولها ، فنام رسول الله صلى الله عليه حتى انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل ، ثم استيقظ رسول الله صلى الله عليه فجلس فمسح النوم عن وجهه بيديه ، ثم قرأ العشر الآيات خواتم سورة آل عمران ، ثم قام إلى شنٍّ معلق فتوضأ منها فأحسن وضوءه ، ثم قام يصلي . قال عبد الله بن عباس : فقامت فصنعت مثل ما صنع ، ثم ذهبت فقامت إلى جنبه ، فوضع رسول الله صلى الله عليه يده اليمنى على رأسي ، وأخذ بأذني اليمنى يفتلها بيده ، فصلَّى ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم أوتر ، ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن ، فقام فصلَّى ركعتين خفيفتين ، ثم خرج فصلَّى الصبح .

( أبواب العمل في الصلاة ) ثبت في نسخة الصغاني هنا بسملة .

( باب ) في نسخة الصغاني أبواب .

قوله ( استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة ) . وقال ابن عباس : يستعين الرجل في صلاته من جسده بما شاء . ووضع أبو إسحق - يعني السبيعي - قلنسوته في الصلاة ورفعها . ووضع علي كفه على رُصْغِهِ الأيسر ، إلا أن يحك جلدًا أو يصلح ثوبًا ) هذا الاستثناء من بقية أثر علي على ما سأوضحه ، وظن

قوم أنه من تنمة الترجمة ، فقال ابن رشيد : قوله « إلا أن يحك جلدًا أو يصلح ثوبًا » هو مستثنى من قوله « إذا كان من أمر الصلاة » فاستثنى من ذلك جواز ما تدعو الضرورة إليه من حال المرء مع ما في ذلك من دفع التشويش عن النفس ، قال : وكان الأولى في هذا الاستثناء أن يكون مقدماً قبل قوله « وقال ابن عباس » انتهى . وسبقه إلى دعواه أن الاستثناء من الترجمة الإسماعيلي في مستخرجه فقال : قوله « إلا أن يحك جلدًا » ينبغي أن يكون من صلة الباب عند قوله إذا كان من أمر الصلاة ، وصرح بكونه من كلام البخاري لا من كلام على العلامة علاء الدين مغلطاي في شرحه ، وتبعه من أخذ ذلك عنه ممن أدركناه ، وهو وهم ، وذلك أن الاستثناء بقية أثر على ، كذلك رواه مسلم بن إبراهيم أحد مشايخ البخاري عن عبد السلام بن أبي حازم عن غزوان بن جرير الضبي عن أبيه - وكان شديد اللزوم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه - قال « كان على إذا قام إلى الصلاة فكبر ضرب بيده اليمنى على رصغه الأيسر ، فلا يزال كذلك حتى يركع ، إلا أن يحك جلدًا أو يصلح ثوبًا » هكذا روينا في « السفينة الجرائدية » من طريق السلفي بسنده إلى مسلم بن إبراهيم ، وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ « إلا أن يصلح ثوبه أو يحك جسده » وهذا هو الموافق للترجمة ولو كان أثر على انتهى عند قوله « الأيسر » لما كان فيه تعلق بالترجمة إلا يبعد ، وهذا من فوائد تخريج التعليقات . والرصغ بسكون الصاد المهملة بعدها معجمة قال صاحب العين : هو لغة في الرسخ . وهو مفصل ما بين الكف والساعد . وقال صاحب المحكم : الرصغ مجتمع الساقين والقدمين . ثم إن ظاهر هذه الآثار يخالف الترجمة لأنها مقيدة بما إذا كان العمل من أمر الصلاة وهي مطلقة ، وكأن المصنف أشار إلى أن إطلاقها مقيد بما ذكر ليخرج العبث ، ويمكن أن يقال : لها تعلق بالصلاة لأن دفع ما يؤذى المصلي يعين على دوام خشوعه المطلوب في الصلاة ، ويدخل في الاستعانة التعلق بالحبل عند التعب والاعتماد على العصا ونحوهما ، وقد رخص فيه بعض السلف ، وقد مر الأمر بحل الحبل في أبواب قيام الليل ، وسيأتي ذكر الاختصاص بعد أبواب .

قوله ( وأخذ بأذني اليمنى يفتلها ) هو شاهد الترجمة ، لأنه أخذ بأذنه أولاً لإدارته من الجانب الأيسر إلى الجانب الأيمن ، وذلك من مصلحة الصلاة . ثم أخذ بها أيضاً لتأنيسه لكون ذلك ليلاً كما تقدم تقريره في أبواب الصفوف . قال ابن بطال : استنبط البخاري منه أنه لما جاز للمصلي أن يستعين بيده في صلاته فيما يختص بغيره كانت استعانتة في أمر نفسه ليتقوى بذلك على صلاته وينشط لها إذا احتاج إليه أولاً ، وقد تقدم الكلام على بقية فوائد حديث ابن عباس في أبواب الوتر .

### باب ما ينهى من الكلام في الصلاة

١١٦٨ - حدثنا ابن نمير قال نا ابن فضيل قال نا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : كُنَّا نَسْلُمُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا . فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدِّ عَلَيْنَا وَقَالَ : « إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا » .

[الحديث ١١٩٩ - طرفاه في: ١٢١٦، ٣٨٧٥.]

١١٦٩ - حدثنا ابن نمير قال نا إسحاق بن منصور قال نا هُرَيْمُ بنُ سَفْيَانَ عنِ الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صَلَّى الله عليه نحوه .

[١٢٠٠]

١١٧٠ - نا إبراهيم بن موسى قال أنا عيسى عن إسماعيل عن الحارث بن شبيل عن أبي عمرو الشيباني قال لي زيد بن أرقم : **إِنْ كُنَّا لَنَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، يُكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ ، حَتَّى نَزَلَتْ : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ ، فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ .** [الحديث ١٢٠٠ - طرفه في : ٤٥٣٤] .

**قوله ( باب ما ينهى من الكلام في الصلاة )** في رواية الأصيلي والكشميني « ما ينهى عنه » وفي الترجمة إشارة إلى أن بعض الكلام لا ينهى عنه كما سيأتي حكاية الخلاف فيه .  
**قوله ( حدثنا ابن نمير )** هو محمد بن عبد الله بن نمير ، نسب إلى جده ، ولم يدرك البخاري عبد الله .

**قوله ( كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة )** في رواية أبي وائل « كنا نسلم في الصلاة ونأمر بحاجتنا » وفي رواية أبي الأحوص « خرجت في حاجة ونحن يسلم بعضنا على بعض في الصلاة » وسيأتي للمصنف بعد باب نحوه في حديث التشهد .

**قوله ( النجاشي )** بفتح النون وحكى كسرهما ، وسيأتي تسميته والإشارة إلى شيء من أمره في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى .

**( فائدة )** : روى ابن أبي شيبة من مرسل ابن سيرين أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على ابن مسعود في هذه القصة السلام بالإشارة ، وقد بوب المصنف لمسألة الإشارة في الصلاة بترجمة مفردة وستأتي في أواخر سجود السهو قريباً .

**قوله ( فلم يرد علينا )** زاد مسلم في رواية ابن فضيل « قلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا » وكذا في رواية أبي عوانة التي في الهجرة .

**قوله ( إن في الصلاة شغلاً )** في رواية أحمد عن ابن فضيل « لشغلا بزيادة التأكيد ، والتذكير فيه للتنوع ، أي بقراءة القرآن والذكر والدعاء ، أو للتعظيم أي شغلا وأي لأنها مناجاة مع الله تستدعي الاستغراق بخلمته فلا يصلح فيها الاشتغال بغيره . وقال النووي : معناه أن وظيفة المصلّي الاشتغال بصلاته وتدبر ما يقوله فلا ينبغي أن يعرج على غيرها من رد السلام ونحوه ، زاد في رواية أبي وائل « إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » وزاد في رواية كلثوم الخزاعي « إلا بذكر الله وما ينبغي لكم فقوموا لله قانتين . فأمرنا بالسكوت » .

**قوله ( هريم )** بهاء وراء مصغراً ، والسلوى بفتح المهملة ولا مين الأولى خفيفة مضمومة ، ورجال الإسنادين من الطريقين كلهم كوفيون ، وسفيان هو الثوري ، ورواية الأعمش بهذا الإسناد مما عد من أصح الأبانيد .

**قوله ( نحوه )** ظاهر في أن لفظ رواية هريم غير متحد مع لفظ رواية ابن فضيل وأن معناهما واحد ، وكذا أخرج مسلم الحديث من الطريقين وقال في رواية هريم أيضاً « نحوه » ولم أقف على سياق لفظ هريم إلا عند الجوزقي فإنه ساقه من طريق إبراهيم بن إسحق الزهري عنه ولم أربنها مغايرة ، إلا أنه قال « قدمنا » بدل رجعنا ، وزاد « فقبل له يارسول الله » والباقي سواء وسيأتي في الهجرة من طريق أبي عوانة عن الأعمش أوضح من هذا ، وللحديث طرق أخرى منها عند أبي داود والنسائي من طريق أبي ليلى عن ابن مسعود ، وعند النسائي من طريق كلثوم الخزاعي عنه ، وعند ابن ماجه والطحاوي من طريق أبي الأحوص عنه ، وسيأتي التنبيه عليه في « باب قوله تعالى كل يوم هو في شأن » من أواخر كتاب التوحيد .

**قوله ( عن إسماعيل )** هو ابن أبي خالد ، والحارث بن شبيب ليس له في البخاري غير هذا الحديث ، وأبوه بمعجمة وموحدة وآخره لام مصغر ، وليس لأبي عمرو سعد بن إياس الشيباني شيخه عن زيد بن أرقم غيره .

**قوله ( إن كنا نتكلم )** بتخفيف النون ، وهذا حكمه الرفع ، وكذا قوله « أمرنا » لقوله فيه « على عهد النبي صلى الله عليه وسلم » حتى ولو لم يقيد بذلك لكان ذكر نزول الآية كافياً في كونه مرفوعاً . **قوله ( يكلم أحدنا صاحبه بحاجته )** تفسير لقوله « نتكلم » والذي يظهر أنهم كانوا لا يتكلمون فيها بكل شيء وإنما يقتصرون على الحاجة من رد السلام ونحوه .

**قوله ( حتى نزلت )** ظاهر في أن نسخ الكلام في الصلاة وقع بهذه الآية ، فيقتضي أن النسخ وقع بالمدينة لأن الآية مدنية باتفاق ، فيشكل ذلك على قول ابن مسعود إن ذلك وقع لما رجعوا من عند النجاشي ، وكان رجوعهم من عنده إلى مكة ، وذلك أن بعض المسلمين هاجر إلى الحبشة ثم بلغهم أن المشركين أسلموا فرجعوا إلى مكة فوجدوا الأمر بخلاف ذلك واشتد الأذى عليهم فخرجوا إليها أيضاً فكانوا في المرة الثانية أضعاف الأولى ، وكان ابن مسعود مع الفريقين ، واختلف في مراده بقوله « فلما رجعنا » هل أراد الرجوع الأول أو الثاني ، فجرح القاضي أبو الطيب الطبري وآخرون إلى الأول وقالوا كان تحريم الكلام بمكة ، وحملوا حديث زيد على أنه وقومه لم يبلغهم النسخ وقالوا لا مانع أن يتقدم الحكم ثم تنزل الآية بوفقه . وجرح آخرون إلى الترجيح فقالوا : يترجح حديث ابن مسعود بأنه حكى لفظ النبي صلى الله عليه وسلم . بخلاف زيد بن أرقم فلم يحكه ، وقال آخرون : إنما أراد ابن مسعود رجوعه الثاني ، وقد ورد أنه قدم المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم يتجهز إلى بدر ، وفي مستدرک الحاكم من طريق أبي إسحق عن عبد الله ابن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود قال « بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى النجاشي ثمانين رجلاً » فذكر الحديث بطوله وفي آخره « فتعجل عبد الله بن مسعود فشهد بدر » وفي السير لابن إسحق : أن المسلمين بالحبشة لما بلغهم أن النبي صلى الله عليه وسلم هاجر إلى المدينة رجع منهم إلى مكة ثلاثة وثلاثون رجلاً ، فمات منهم رجلان بمكة وحبس منهم سبعة وتوجه إلى المدينة أربعة وعشرون رجلاً فشهدوا بدر . فعلى هذا كان ابن مسعود من هؤلاء ، فظهر أن اجتماعه بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد رجوعه كان بالمدينة ، وإلى هذا الجمع نحا الخطابي ولم يقف من تعقب كلامه على مستنده ، ويقوى هذا الجمع رواية كلثوم المتقدمة فإنها ظاهرة في أن كلا من ابن مسعود وزيد بن أرقم حكى أن الناسخ قوله تعالى ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ وأما قول ابن

حبان : كان نسخ الكلام بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين ، قال : ومعنى قول زيد بن أرقم «كنا نتكلم» أى كان قومي يتكلمون لأن قومه كانوا يصلون قبل الهجرة مع مصعب بن عمير الذى كان يعلمهم القرآن ، فلما نسخ تحريم الكلام بمكة بلغ ذلك أهل المدينة فتركوه ، فهو متعقب بأن الآية مدنية باتفاق ، وبأن إسلام الأنصار وتوجه مصعب بن عمير إليهم إنما كان قبل الهجرة بستة واحدة ، وبأن فى حديث زيد بن أرقم «كنا نتكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم» كذا أخرجه الترمذى فانتفى أن يكون المراد الأنصار الذين كانوا يصلون بالمدينة قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إليهم . وأجاب ابن حبان فى موضع آخر بأن زيد بن أرقم أراد بقوله «كنا نتكلم» من كان يصلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم بمكة من المسلمين ، وهو متعقب أيضاً بأنهم ما كانوا بمكة يجتمعون إلا نادراً ، وبما روى الطبرانى من حديث أبى أمامة قال «كان الرجل إذا دخل المسجد فوجدهم يصلون سأل الذى إلى جنبه فيخبره بما فاته فيقتضى ثم يدخل معهم ، حتى جاء معاذ يوماً فدخل فى الصلاة» فذكر الحديث ، وهذا كان بالمدينة قطعاً لأن أبى أمامة ومعاذ بن جبل إنما أسلما بها .

قوله ( حافظوا على الصلوات الآية ) كذا فى رواية كريمة ، وساق فى رواية أبى ذر وأبى الوقت الآية إلى آخرها ، وانتهت رواية الأصيل إلى قوله ( الوسطى ) وسيأتى الكلام على المراد بالوسطى وبالفتوت فى تفسير البقرة ، وحديث زيد بن أرقم ظاهر فى أن المراد بالفتوت السكوت .

قوله ( فأمرنا بالسكوت ) أى عن الكلام المتقدم ذكره لا مطلقاً فإن الصلاة ليس فيها حال سكوت حقيقة . قال ابن دقيق العيد : ويرجع بما دل عليه لفظ «حتى» التى للغاية والفاء التى تشر بتعليل ما سبق عليها لما يأتى بعدها .

( نفيه ) : زاد مسلم فى روايته «ونهيها عن الكلام» ولم يقع فى البخارى ، وذكرها صاحب العمدة ولم ينبه أحد من شراحها عليها ، واستدل بهذه الزيادة على أن الأمر بالشىء ليس نهيّاً عن ضده ، إذ لو كان كذلك لم يحتاج إلى قوله «ونهيها عن الكلام» وأجيب بأن دلالة التزام ، ومن ثم وقع الخلاف فعله ذكر لكونه أصرح والله أعلم . قال ابن دقيق العيد : هذا اللفظ أحد ما يستدل به على النسخ وهو تقدم أحد الحكمين على الآخر ، وليس كقول الراوى هذا منسوخ لأنه يطرقة احتمال أن يكون قاله عن اجتهاد ، وقبل ليس فى هذه القصة نسخ لأن إباحة الكلام فى الصلاة كان بالبراءة الأصلية ، والحكم المزيل لها ليس نسخاً . وأجيب بأن الذى يقع فى الصلاة ونحوها مما يمنع أو يباح إذا قرره الشارع كان حكماً شرعياً ، فإذا ورد ما يخالفه كان ناسخاً وهو كذلك هنا . قال ابن دقيق العيد : وقوله «ونهيها عن الكلام» يقتضى أن كل شىء يسمى كلاماً فهو منهى عنه حملاً للفظ على عموميه ، ويحتمل أن تكون اللام للعهد الراجع إلى قوله «يكلم الرجل منا صاحبه بحاجته» وقوله «فأمرنا بالسكوت» أى عما كانوا يفعلونه من ذلك .

( تكميل ) : أجمعوا على أن الكلام فى الصلاة — من عالم بالتحريم عامد لغير مصلحتها أو لإنقاذ مسلم — مبطل لها ، واختلفوا فى السامى والجاهل فلا يبطلها القليل منه عند الجمهور ، وأبطلها الحنفية مطلقاً كما سيأتى فى الكلام على حديث ذى الدين فى السهو ، واختلفوا فى أشياء أيضاً كمن جرى على لسانه بغير قصد أو تعدد لإصلاح الصلاة لسهو دخل على إمامه أو لإنقاذ مسلم لثلا يقع فى مهلكة أو فتح على إمامه أو سبى لمن

مر به أو رد السلام أو أجاب دعوة أحد والديه أو أكره على الكلام أو تقرب بقربة كاعتقت عبدي لله ،  
ففي جميع ذلك خلاف محل بسطه كتب الفقه ، وستأتي الإشارة إلى بعضه حيث يحتاج إليه . قال ابن المنير  
في الحاشية : الفرق بين قليل الفعل للعائد فلا يبطل وبين قليل الكلام أن الفعل لا تخلو منه الصلاة غالباً  
لمصلحتها وتخلو من الكلام الأجنبي غالباً مطرداً ، والله أعلم .

### باب ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة للرجال

[١٢٠١]

١١٧١- حدثنا عبد الله بن مسلمة قال نا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل

قال : خرج النبي صلى الله عليه وسلم بين بني عمرو بن عوف ، وحانت الصلاة ، فجاء بلال  
أبأبكر فقال : حبس النبي صلى الله عليه وسلم ، فتوهم الناس ؟ قال : نعم ، إن شئتم . فأقام بلال الصلاة ،  
فتقدم أبوبكر فصلى ، فجاء النبي صلى الله عليه وسلم عليه يمشي في الصفوف يشقها شقاً حتى قام في  
الصف الأول ، وأخذ الناس بالتصفيح . فقال سهل : هل تدرون ما التصفيح ؟ هو التصفيق . وكان  
أبوبكر لا يلتفت في صلاته ، فلما أكثروا التفت ، فإذا النبي صلى الله عليه وسلم في الصف ، فأشار  
إليه : مكانك . فرفع أبوبكر يديه فحمد الله ، ثم رجع القهقري وراءه ، فتقدم النبي صلى الله عليه وسلم عليه  
فصلى .

قوله ( باب ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة ) قال ابن رشيد : أراد إلحاق التسبيح بالحمد

بجامع الذكر لأن الذي في الحديث الذي ساقه ذكر التحميد دون التسبيح . قلت : بل الحديث مشتمل عليهما  
لكنه ساقه هنا مختصراً ، وقد تقدم في « باب من دخل ليؤم الناس » من أبواب الإمامة من طريق مالك عن  
أبي حازم وفيه « فرفع أبو بكر يديه فحمد الله تعالى » وفي آخره « من نابه شيء في صلاته فليسبح » وسيأتي  
في أواخر أبواب السهو عن قتيبة عن عبد العزيز بن أبي حازم وفيه هذا .

قوله ( للرجال ) قال ابن رشيد : قيده بالرجال لأن ذلك عنده لا يشرع للنساء . وقد أشعر

بذلك تبويبه بعد حيث قال « باب التصفيق للنساء » ووجهه أن دلالة العموم لفظية وضعية ودلالة المفهوم  
من لوازم اللفظ عند الأكثرين ، وقد قال في الحديث « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء » فكأنه قال :  
لا تسبيح إلا للرجال ولا تصفيق إلا للنساء ، وكأنه قدم المفهوم على العموم للعمل بالدليلين ، لأن في إعمال  
العموم إبطالا للمفهوم . ولا يقال إن قوله « للرجال » من باب اللقب ، لأننا نقول : بل هو من باب الصفة ،  
لأنه في معنى الذكور البالغين . انتهى . وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في الباب المذكور . وفيه  
من الفوائد مما تقدم بعضها مبسوطاً : جواز تأخير الصلاة عن أول الوقت ، وأن المبادرة إليها أولى من انتظار  
الإمام الراتب ، وأنه لا ينبغي التقدم على الجماعة إلا برضا منهم ، يؤخذ ذلك من قول أبي بكر « إن شئتم »  
مع علمه بأنه أفضل الحاضرين . وأن الالتفات في الصلاة لا يقطعها . وأن من سبح أو حمد لأمر ينوبه



لا يقطع صلاته وأو قصد بذلك تنبيه غيره خلافاً لمن قال بالبطلان . وقوله فيه « فقال سهل » أى ابن سعد راوى الحديث « هل تدرون ما التصفيح هو التصفيق » وهذه حجة لمن قال أنهما بمعنى واحد ، وبه صرح الخطابي وأبو على القالى والجوهري وغيرهم ، وادعى ابن حزم نفي الخلاف فى ذلك ، وتعقب بما حكاه عياض فى الإكمال أنه بالحاء الضرب بظاهر إحدى اليدين على الأخرى ، وباللقاف بباطنها على باطن الأخرى ، وقيل بالحاء الضرب بأصبعين للإنداز والتنبيه وباللقاف بجميعها للهو واللعب ، وأغرب الداودى فزعم أن الصحابة ضربوا بأكفهم على أفخاذهم ، قال عياض : كأنه أخذه من حديث معاوية بن الحكم الذى أخرجه مسلم ففيه « فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم » .

### باب مَنْ سَمَّى قَوْماً أَوْ سَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِهِ مُوَاجِهَةً وَهُوَ لَا يَعْلَمُ

١١٧٢- حدثنا عمرو بن عيسى قال نا أبو عبد الصمد عبد العزيز بن عبد الصمد قال نا حصين بن عبد الرحمن عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود كُنَّا نَقُولُ: التَّحِيَّةُ فِي الصَّلَاةِ وَنُسَمِّي وَيُسَلِّمُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ. فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ: «قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. فَإِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ أَصَبْتُمْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ».

قوله ( باب من سمي قوماً أو سلم في الصلاة على غيره وهو لا يعلم ) كذا للأكثر ، وزاد في رواية كريمة بعد على غيره « مواجهة » وحكى ابن رشيد أن في رواية أبي ذر عن الحموي إسقاط الهاء من غيره وإضافة مواجهة ، قال : ويحتمل أن يكون بنون غير وفتح الجيم من مواجهة وبالنصب فيوافق المعنى الأول ، ويحتمل أن يكون بناء التانيث فيكون المعنى لا تبطل الصلاة إذا سلم على غير مواجهة ، ومفهومه أنه إذا كان مواجهه تبطل ، قال : وكأن مقصود البخارى بهذه الترجمة أن شيئاً من ذلك لا يبطل الصلاة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم بالإعادة وإنما علمهم ما يستقبلون ، لكن يرد عليه أنه لا يستوى حال الجاهل قبل وجود الحكم مع حاله بعد ثبوته ، ويبعد أن يكون الذين صلر منهم الفعل كان عن غير علم بل الظاهر أن ذلك كان عندهم شرعاً مقررأ فورد النسخ عليه فيقع الفرق . انتهى . وليس في الترجمة تصريح بجواز ولا بطلان ، وكأنه ترك ذلك لاشتباه الأمر فيه . وقد تقدم الكلام على فوائد حديث الباب فى أواخر صفة الصلاة . وقوله فى هذا السياق « وسمى ناساً بأعيانهم » يفسره قوله فى السياق المتقدم « السلام على جبريل السلام على ميكائيل الخ » وقوله « يسلم بعضنا على بعض » ظاهر فيما ترجم له والله تعالى أعلم .

### باب التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ

١١٧٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَا سُفْيَانُ قَالَ نَا الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ [١٢٠٣]

أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ وَالتَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ».

١١٧٤- نَا يَحْيَى قَالَ نَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ [١٢٠٤]

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ».

قوله (باب التصفيق للنساء) تقدم الكلام عليه قبل باب . وسفيان في الإسناد الأول هو ابن عيينة ، وفي الثاني هو الثوري ، ويحيى شيخ البخاري هو ابن جعفر ، وكان منع النساء من التسبيح لأنها مأمورة بخفض صوتها في الصلاة مطلقاً لما يخشى من الافتتان ، ومنع الرجال من التصفيق لأنه من شأن النساء ، وعن مالك وغيره في قوله «التصفيق للنساء» أي هو من شأنهن في غير الصلاة وهو على جهة الذم له ولا ينبغي فعله في الصلاة لرجل ولا امرأة ، وتعقب برواية حماد بن زيد عن أبي حازم في الأحكام بصيغة الأمر «فليسبح الرجال وليصفيق النساء» فهذا نص يدفع ما تأوله أهل هذه المقالة ، قال القرطبي : القول بمشروعية التصفيق للنساء هو الصحيح خبراً ونظراً .

### باب مَنْ رَجَعَ الْقَهْقَرَى فِي صَلَاتِهِ أَوْ تَقَدَّمَ بِأَمْرٍ يَنْزِلُ بِهِ

رواه سهل بن سعد عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ .

١١٧٥- نَا بَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ نَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَنَا يُونُسُ قَالَ الزُّهْرِيُّ أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ [١٢٠٥]

أَنَّ الْمُسْلِمِينَ بَيْنَاهُمْ فِي الْفَجْرِ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَأَبُوبَكْرٍ يُصَلِّي بِهِمْ ، فَفَجَأَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَدْ كَشَفَ سِتْرَ حَجَرَةِ عَائِشَةَ ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ وَهُمْ صَفُوفٌ ، فَتَبَسَّمَ يَضْحَكُ . فَكَصَّ أَبُوبَكْرٍ عَلَى عَقِيهِ وَظَنَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَفْتَتِنُوا فِي صَلَاتِهِمْ فَرَحًا بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حِينَ رَأَوْهُ . فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ أَتَمُّوا . ثُمَّ دَخَلَ الْحُجْرَةَ وَأَرَخَى السِّتْرَ . وَتُوفِيَ ذَلِكَ الْيَوْمَ .

قوله (باب من رجع القهقري في الصلاة أو تقدم بأمر ينزل به ، رواه سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم) يشير بذلك إلى حديثه الماضي قريباً ففيه «فرغ أبو بكر يديه فحمد الله ثم رجع القهقري» وأما قوله «أو تقدم» فهو مأخوذ من الحديث أيضاً ، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف في الصف الأول خلف أبي بكر على إرادة الائتمام به فامتنع أبو بكر من ذلك ، فتقدم النبي صلى الله عليه وسلم ورجع أبو بكر من موقف الإمام إلى موقف المأموم . ويحتمل أن يكون المراد بحديث سهل ما تقدم في الجمعة من صلواته صلى الله عليه وسلم على المنبر ونزوله القهقري حتى سجد في أصل المنبر ثم تقدم حتى عاد إلى



الداودي الشارح فقال : هو اسم ذلك الولد بعينه وفيه نظر ، وقد قال الشاعر : حنت قلوصي لى بابوسها جزعاً . وقال الكرمانى : إن صحت الرواية بتكوين السين تكون كنية له ويكون معناه يا أبا الشدة ، وسيأتى بقية الكلام عليه فى ذكر بنى إسرائيل .

## باب

### مسح الحصى فى الصلاة

١١٧٧- حدثنا أبو نعيم قال نا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة قال حدثني معيقب : أن النبي صلى الله عليه قال فى الرجل يسوي التراب حيث يسجد قال : « إن كنت فاعلاً فواحدة » . [١٢٠٧]

**قوله ( باب مسح الحصى فى الصلاة )** قال ابن رشيد : ترجم بالحصى والمثن الذى أورده « فى التراب » لينبه على إلحاق الحصى بالتراب فى الاختصار على التسوية مرة ، وأشار بذلك أيضاً إلى ما ورد فى بعض طرقه بلفظ « الحصى » كما أخرجه مسلم من طريق وكيع عن هشام الدستوائى عن يحيى بن أبى كثير بلفظ « المسح فى المسجد يعنى الحصى » قال ابن رشيد : لما كان فى الحديث « يعنى » ولا يدرى أمى قول الصحابى أو غيره عدل عنها البخارى إلى ذكر الرواية التى فيها التراب . وقال الكرمانى : ترجم بالحصى لأن الغالب أنه يوجد فى التراب فيلزم من تسويته مسح الحصى . قلت : قد أخرجه أبو داود عن مسلم بن إبراهيم عن هشام بلفظ « فإن كنت لابد فاعلاً فواحدة تسوية الحصى » وأخرجه الترمذى من طريق الأوزاعى عن يحيى بلفظ « سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن مسح الحصى فى الصلاة » فلعل البخارى أشار إلى هذه الرواية ، أو إلى ما رواه أحمد من حديث حذيفة قال « سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى عن مسح الحصى فقال : واحدة أو دع » ورواه أصحاب السنن من حديث أبى ذر بلفظ « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجهه فلا يسمح الحصى » وقوله « إذا قام » المراد به الدخول فى الصلاة ليوافق حديث الباب فلا يكون منهياً عن المسح قبل الدخول فيها ، بل الأولى أن يفعل ذلك حتى لا يشتغل باله وهو فى الصلاة به . ( تنبيه ) : التقييد بالحصى وبالتراب خرج للغالب لكونه كان الموجود فى فرش المساجد إذ ذاك ، فلا يدل تعليق الحكم به على نفيه عن غيره مما يصلى عليه من الرمل والقذى وغير ذلك .

**قوله ( حدثنا شيبان )** هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبى كثير .

**قوله ( عن أبى سلمة )** هو ابن عبد الرحمن ، وفى رواية الترمذى من طريق الأوزاعى عن يحيى « حدثني أبو سلمة » ومعيقب بالمهملة وبالقاف وآخره موحدة مصغر هو ابن أبى فاطمة الدوسى حليف بنى عبد شمس ، كان من السابقين الأولين ، وليس له فى البخارى إلا هذا الحديث الواحد .

**قوله ( فى الرجل )** أى حكم الرجل ، وذكر للغالب وإلا فالحكم جار فى جميع المكلفين . وحكى النووى اتفاق العلماء على كراهة مسح الحصى وغيره فى الصلاة ، وفيه نظر فقد حكى الخطابى فى « المعالم » عن مالك أنه لم ير به بأساً وكان يفعله فكأنه لم يبلغه الخبر ، وأفرط بعض أهل الظاهر فقال : إنه حرام

إذا زاد على واحدة لظاهر النهي ، ولم يفرق بين ما إذا توالى أو لا ، مع أنه لم يقل بوجوب الخشوع ، والذي يظهر أن علة كراهيته المحافظة على الخشوع ، أو لئلا يكثر العمل في الصلاة ، لكن حديث أبي ذر المتقدم يدل على أن العلة فيه أن لا يجعل بينه وبين الرحمة التي تواجهه حائلا وروى ابن أبي شيبه عن أبي صالح السمان قال « إذا سجدت فلا تمسح الحصى ، فإن كل حصاة تحب أن يسجد عليها » فهذا تعليل آخر والله أعلم .

**قوله ( حيث يسجد )** أى مكان السجود ، وهل يتناول العضو الساجد ؟ لا يبعد ذلك . وقد روى ابن أبي شيبه عن أبي الدرداء قال « ما أحب أن لى حمر النعم وأنى مسحت مكان جبينى من الحصى » وقال عياض : كره السلف مسح الجبهة في الصلاة قبل الانصراف . قلت : وقد تقدم في أواخر صفة الصلاة حكاية استدلال الحميدى لذلك بحديث أبي سعيد في رؤيته الماء والطين في جبهة النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن انصرف من صلاة الصبح .

**قوله ( فواحدة )** بالنصب على إضمار فعل أى فامسح واحدة ، أو على النعت لمصدر محذوف ، ويجوز الرفع على إضمار الخبر أى فواحدة تكفى ، أو إضمار المبتدأ أى فالمشروع واحدة . ووقع في رواية الترمذى « إن كنت فاعلا فرة واحدة » .

### باب بسط الثوب في الصلاة للسجود

[١٢٠٨] ١١٧٨ - حدثنا مسدد قال نا بشر قال نا غالب عن بكر بن عبد الله عن أنس بن مالك قال : كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه في شدة الحر ، فإذا لم يستطع أحدنا أن يمسك وجهه من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه .

**قوله ( باب بسط الثوب في الصلاة للسجود )** هذه الترجمة من جملة العمل اليسير في الصلاة أيضاً ، وهو أن يتعمد إلقاء الثوب على الأرض ليسجد عليه ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة ، وتقدم الخلاف في ذلك وتفرقة من فرق بين الثوب الذى هو لابس أو غير لابس .

**قوله ( حدثنا بشر )** هو ابن المفضل ، وغالب هو القطان كما وقع في رواية أبي ذر .

### باب ما يجوز من العمل في الصلاة

[١٢٠٩] ١١٧٩ - حدثنا عبد الله بن مسلمة قال نا مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة قالت : كنت أمدُّ رجلى في قبلة النبي صلى الله عليه وهو يصلي ، فإذا سجد غمزني ، فرفعتها ، فإذا قام مددتها .

[١٢١٠]

١١٨٠- فامحمود قال نا شعبة قال نا شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه أنه صلى صلاة فقال: «إن الشيطان عرض لي فشدد علي يقطع الصلاة علي، فأمكنني الله منه فذعته، ولقد هممت أن أوثقه إلى سارية حتى تصبحوا فتنظروا إليه، فذكرت قول سليمان (رب هب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي) فردّه الله خاسئاً».

قال النضر بن شميل: فذعته بالذال.

قوله (باب ما يجوز من العمل في الصلاة) أى غير ما تقدم، أورد فيه حديث عائشة في نومها في قبة النبي صلى الله عليه وسلم ونمزه لها إذا سجد، وقد تقدم الكلام عليه في «باب الصلاة على الفراش» في أوائل الصلاة.

قوله (حدثنا محمود) هو ابن غيلان، وشعبة بمعجمة وموحدتين الأولى خفيفة.

قوله (إن الشيطان عرض) تقدم في «باب ربط الغريم في المسجد» من أبواب المساجد من وجه آخر عن شعبة بلفظ «إن عفريتاً من الجن تفلت على» وهو ظاهر في أن المراد بالشيطان في هذه الرواية غير إبليس كبير الشياطين.

قوله (فشدد علي) بالمعجمة أى حمل.

قوله (ليقطع) في رواية الحموي والمستمل يحذف اللام.

قوله (فذعته) يأتى ضبطه بعد.

قوله (فتنظروا) في رواية الحموي والمستمل «أو تنظروا إليه» بالشك وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في الباب المذكور ويأتى الكلام على بقيته في أول بدء الخلق إن شاء الله تعالى.

قوله (قال النضر بن شميل فذعته بالذال) يعنى المعجمة وتخفيف العين المهملة «أى خنقته، وأما فذعته بالمهملة وتشديد العين فمن قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَدْعُونَ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ﴾ أى يدفعون والصواب الأول، إلا أنه - يعنى شعبة - كذا قاله بتشديد العين انتهى. وهذا الكلام وقع في رواية كريمة عن الكشميني، وقد أخرجه مسلم من طريق النضر بن شميل بدون هذه الزيادة وهى في كتاب «غريب الحديث للنضر» وهو في مروياتنا من طريق أبى داود المصاحفى عن النضر كما بيته في تعليق التعليق.

### باب إذا انفَلَتِ الدَّابَّةُ فِي الصَّلَاةِ

وقال قتادة: إن أخذ ثوبه يتبع السارق ويدع الصلاة.

[١٢١١]

١١٨١- فآدم قال نا شعبة قال نا الأزرق بن قيس قال: كُنَّا بِالْأَهْوَازِ نُقَاتِلُ الْحَرُورِيَّةَ، فَبِينَا أَنَا عَلَى جُرْفٍ نَهْرٍ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ يُصَلِّي، فَإِذَا لِحَامٌ دَابَّتْ بِيَدِهِ، فَجَعَلَتِ الدَّابَّةُ تَنَازَعُهُ، وَجَعَلَ

يَتَّبِعُهَا - قال شعبة: هو أبو برزة الأسلمي - فجعل رجلٌ من الخوارج يقول: اللهم افعل بهذا الشيخ. فلما انصرف الشيخ قال: إني سمعتُ قولكم، وإني غزوتُ مع النبي صلى الله عليه ستُ غزواتٍ أو سبعَ غزواتٍ أو ثمان، وشهدتُ تيسيره، وإني وإن كنتُ أن أرجع مع دابتي أحبُّ إليَّ من أن أدعها ترجع إليَّ مألَفها فيشقُّ عليَّ.

[الحديث ١٢١١ - طرفه في: ٦١٢٧].

[١٢١٢] ١١٨٢ - نا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري عن عروة قال قالت: عائشة: خسفتُ الشمسُ فقام رسولُ الله صلى الله عليه فقرأ سورةً طويلةً، ثم ركَعَ فأطال، ثم رفعَ رأسَهُ ثم استفتحَ سورةً أخرى، ثم ركَعَ حتى قضاها وسجد، ثم فعلَ ذلك الثانية. ثم قال: «إنهما آيتان من آياتِ الله، فإذا رأيتم ذلك فصلوا حتى يفرجَ عنكم. لقد رأيْتُ في مقامي هذا كلَّ شيءٍ وعُدَّتُهُ حتى لقد رأيْتُ أريد أن آخذَ قطفاً من الجنة حين رأيتموني جعلتُ أتقدمُ، ولقد رأيْتُ جهنمَ يحطمُ بعضها بعضاً حين رأيتموني تأخرتُ، ورأيْتُ فيها عمرو بن لحي، وهو الذي سبَّ السوائب».

قوله (باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة) أى ماذا يصنع ؟ .

قوله (وقال قتادة إلخ) وصله عبد الرزاق عن معمر عنه بمعناه وزاد «فيرى صبيّاً على برّ فيتخوف أن يسقط فيها، قال: ينصرف له» .

قوله (كنا بالأهواز) بفتح الهزة وسكون الهاء هى بلدة معروفة بين البصرة وفارس فتحت في خلافة عمر، قال في المحكم: ليس له واحد من لفظه، قال أبو عبيد البكرى: هى بلد يجمعها سبع كور فذكرها. قال ابن خرداذبة: هى بلاد واسعة متصلة بالجليل وأصبهان .

قوله (الحرورية) بمهمات أى الخوارج، وكان الذى يقاتلهم إذ ذاك المهلب بن أبى صفرة كما فى رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عند الإسماعيلى، وذكر محمد بن قدامة الجوهري فى كتابه «أخبار الخوارج» أن ذلك كان فى سنة خمس وستين من الهجرة، وكان الخوارج قد حاصروا أهل البصرة مع نافع ابن الأزرق حتى قتل وقتل من أمراء البصرة جماعة إلى أن ولى عبد الله بن الزبير الحارث بن عبد الله بن أبى ربيعة الخزومى على البصرة وولى المهلب بن أبى صفرة على قتال الخوارج، وكذا ذكر المبرد فى الكامل نحوه. وهو يعكر على من أرخ وفاة أبى برزة سنة أربع وستين أو قبلها .

قوله (على جُرُفٍ نهر) هو بضم الجيم والراء بعدها فاء وقد تسكن الراء، وهو المكان الذى أكله السيل. وللكشيمى بفتح المهملة وسكون الراء أى جانبه، ووقع فى رواية حماد بن زيد عن الأزرق فى الأدب «كنا على شاطئ نهر قد نضب عنه الماء» أى زال وهو يقوى رواية الكشيمى، وفى رواية مهدي بن

ميمون عن الأزرق عن محمد بن قدامة « كنت في ظل قصر مهران بالأهواز على شاطئ دجيل » وعرف بهذا تسمية النهر المذكور وهو بالجيم مصغر .

**قوله ( إذا رجل )** في رواية الحموي والكشيميني « إذ جاء رجل » .

**قوله ( قال شعبة هو أبو برزة الأسلمي )** أي الرجل المصلي ، وظهره أن الأزرق لم يسمه لشعبة ، ولكن رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال في آخره « فإذا هو أبو برزة الأسلمي » ، وفي رواية عمرو بن مرزوق عند الإسماعيلي « فجاء أبو برزة » ، وفي رواية حماد في الأدب « فجاء أبو برزة الأسلمي على فرس فصلى وخلها فانطلقت فاتبعها » ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الأزرق بن قيس « إن أبا برزة الأسلمي مشى إلى دابته وهو في الصلاة » الحديث ، وبين مهدي بن ميمون في روايته أن تلك الصلاة كانت صلاة العصر ، وفي رواية عمرو بن مرزوق عند الإسماعيلي « فضت الدابة في قبلته فانطلق فأخذها ثم رجع التهقري » .

**قوله ( فجعل رجل من الخوارج يقول : اللهم افعل بهذا الشيخ )** في رواية الطيالسي « فإذا بشيخ يصلي قد عمد إلى عنان دابته فجعله في يده فنكصت الدابة فنكص معها ، ومعنا رجل من الخوارج فجعل يسبه » وفي رواية مهدي أنه قال : ألا ترى إلى هذا الحمار ، وفي رواية حماد فقال : انظروا إلى هذا الشيخ ترك صلاته من أجل فرس .

**قوله ( أو ثمانيا )** كذا للكشيميني ، وفي رواية غيره « أو ثمان » بغير ألف ولا تنوين ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل : الأصل أو ثمان غزوات فحذف المضاف وأبني المضاف إليه على حاله ، وقد رواه عمرو بن مرزوق بلفظ « سبع غزوات » بغير شك .

**قوله ( وشهدت تيسيره )** كذا في جميع الأصول وفي جميع الطرق « من التيسير » ، وحكى ابن التين عن الداودي أنه وقع عنده « وشهدت تستر » بضم المثناة وسكون المهملة وفتح المثناة وقال : معنى شهدت تستر أي فتحها ، وكان في زمن عمر . انتهى . ولم أر ذلك في شيء من الأصول ، ومقتضاه أن لا يبقى في القصة شائبة رفع ، بخلاف الرواية المحفوظة فإن فيها إشارة إلى أن ذلك كان من شأن النبي صلى الله عليه وسلم تجويز مثله ، وزاد عمرو بن مرزوق في آخره « قال فقلت للرجل ما أرى الله إلا مخزبك ، شتمت رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية مهدي بن ميمون « فقلت اسكت فعل الله بك ، هل تدري من هذا ؟ هو أبو برزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية الرجل المذكور ، وفي هذا الحديث من القوائد جواز حكاية الرجل مناقبه إذا احتاج إلى ذلك ولم يكن في سياق الفخر ، وأشار أبو برزة بقوله « ورأيت تيسيره » إلى الرد على من شدد عليه في أن يترك دابته تذهب ولا يقطع صلاته ، وفيه حجة للفقهاء في قولهم : إن كل شيء يخشى إتلافه من متاع وغيره يجوز قطع الصلاة لأجله . وقوله « مألّفها » يعني الموضع الذي ألفته واعتادته ، وهذا بناء على غالب أمرها ، ومن الجائز أن لا ترجع إلى مألّفها بل تتوجه إلى حيث لا يدري بمكانها فيكون فيه تضييع المال المنهي عنه .

**( تليه )** : ظاهر سياق هذه القصة أن أبا برزة لم يقطع صلاته ، ويؤيده قوله في رواية عمرو بن



مرزوق « فأخذها ثم رجع القهقري » فإنه لو كان قطعها ما بالى أن يرجع مستدبر القبلة. ، وفي رجوعه القهقري ما يشعر بأن مشيه إلى قصدها ما كان كثيراً ، وهو مطابق لثاني حديثي الباب لأنه يدل أنه صلى الله عليه وسلم تأخر في صلاته وتقدم ولم يقطعها ، فهو عمل يسير ومشى قليل فليس فيه استدبار القبلة فلا يضر . وفي مصنف ابن أبي شيبة « سئل الحسن عن رجل صلى فأشفق أن تذهب دابته ، قال : ينصرف . قيل له أفيتم ؟ قال : إذا ولي ظهره القبلة استأنف » وقد أجمع الفقهاء على أن المشى الكثير في الصلاة المفروضة يبطلها فيحمل حديث أبي برزة على القليل كما قررناه ، وقد تقدم أن في بعض طرقه أن الصلاة المذكورة كانت العصر .

**قوله ( وإني إن كنت أن أرجع مع دابتي أحب إلى من أن أدعها )** قال السبيلي « إني وما بعدها اسم مبتدأ وأن أرجع اسم مبدل من الاسم الأول وأحب خبر عن الثاني وخبر كان مخوف ، أي إني إن كنت راجعاً أحب إليّ . وقال غيره أن كنت بفتح الهزة وحذفت اللام وهي مع كنت بتقدير كوني وفي موضع البدل من الضمير في إني ، وأن الثانية بالفتح أيضاً مصدرية . ووقع في رواية حماد « فقال أن منزلي مترخ - أي متباعد - ، فلو صليت وتركته - أي الفرس - لم آت أهلي إلى الليل » أي لبعد المكان .

**قوله ( أخبرنا عبد الله )** هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وقد تقدم ما يتعلق بالكسوف من هذا الحديث من طريق عقيل وغيره عن الزهري مستوفى . وقوله « فلما قضى » أي فرغ ولم يرد القضاء الذي هو ضد الأداء .

**قوله ( لقد رأيت في مقامى هذا كل شيء وعدته )** في رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم « وعدمتم » وله في حديث جابر « عرض على كل شيء تولجونه » .

**قوله ( لقد رأيت )** كذا للأكثر وللمحموى والمستمل « لقد رأيت » ولمسلم « حتى لقد رأيتني » وهو أوجه .

**قوله ( أريد أن آخذ قطعاً )** في حديث جابر « حتى تناولت منها قطعاً فقصرت يدي عنه » والقطع بكسر أوله وذكر ابن الأثير أن كثيراً يروونه بالفتح والكسر هو الصواب .

**قوله ( قطعاً من الجنة )** يعني عنقود عنب كما تقدم في الكسوف من حديث ابن عباس .

**قوله ( حين رأيتوني جعلت أتقدم )** قال الكرمانى : قال في جهنم حين رأيتوني تأخرت لأن التقدم كاد أن يقع بخلاف التأخر فإنه قد وقع كذا قال ، وقد وقع التصريح بوقوع التقدم والتأخر جميعاً في حديث جابر عند مسلم ولفظه « لقد جئ بالنار ، وذلك حين رأيتوني تأخرت مخافة أن يصيبني من لفحها » وفيه « ثم جئ بالجنة ، وذلك حين رأيتوني تقدمت حتى قمت في مقامى » وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في أبواب الكسوف .

**قوله ( ورأيت فيها عمرو بن لحي )** باللام والمهملة مصغر وسيأتى شرح حاله في أخبار الجاهلية .

**قوله ( وهو الذى سبب السوائب )** جمع سائبة ، وسيأتى الكلام عليها في تفسير سورة المائدة إن شاء الله تعالى . وفي هذا الحديث أن المشى القليل لا يبطل الصلاة ، وكذا العمل اليسير ، وأن النار

والجنة مخلوقتان موجودتان وغير ذلك من فوائده التي تقدمت مستقصاة في صلاة الكسوف . ووجه تعلق الحديث بالترجمة ظاهر من جهة جواز التقدم والتأخر اليسير ، لأن الذي تنفلت دابته يحتاج في حال إمساكها إلى التقدم أو التأخر كما وقع لأبي برزة ، وقد أشرت إلى ذلك في آخر حديثه . وأغرب الكرماني فقال : وجه تعلقه بها أن فيه مذمة تسيب الدواب مطلقاً سواء كان في الصلاة أم لا .

### باب ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة

ويذكر عن عبد الله بن عمرو : نفخ النبي صلى الله عليه في سجوده في كسوف .

[١٢١٣] ١١٨٣- فاسليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه رأى نخامة في قبلة المسجد ، فتغيظ على أهل المسجد وقال : «إن الله قبل أحدكم ، فإذا كان في صلاته فلا يبزقن» - أو قال : لا يتنخمن - « ثم نزل ففتحها بيده . وقال ابن عمر : إذا بزق أحدكم فليبزق عن يساره .

[١٢١٤] ١١٨٤- فامحمد قال نا غندر قال نا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه قال : «إذا كان في الصلاة فإنه يناجي ربه ، فلا يبزقن بين يديه ولا عن يمينه ، ولكن عن شماله تحت قدمه اليسرى» .

قوله ( باب ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة ) وجه التسوية بينهما أنه ربما ظهر من كل منهما حرفان وهما أقل ما يتألف منه الكلام ، وأشار المصنف إلى أن بعض ذلك يجوز وبعضه لا يجوز ، فيحتمل أنه يرى التفرقة بين ما إذا حصل من كل منهما كلام مفهوم أم لا ، أو الفرق ما إذا كان حصول ذلك محققاً ففعله يضر وإلا فلا .

قوله ( ويذكر عن عبد الله بن عمرو ) أي ابن العباس ( نفخ النبي صلى الله عليه وسلم في سجوده في كسوف ) هذا طرف من حديث أخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة والطبري وابن حبان من طريق عطاء ابن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال «كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقام وقنا معه ، الحديث بطوله ، وفيه « وجعل ينفخ في الأرض ويبكي وهو ساجد » وذلك في الركعة الثانية ، وإنما ذكره البخاري بصيغة التريض لأن عطاء بن السائب مختلف في الاحتجاج به وقد اختلط في آخر عمره ، لكن أخرجه ابن خزيمة من رواية سفيان الثوري عنه وهو ممن سمع منه قبل اختلاطه ، وأبوه وثقه العجلي وابن حبان وليس هو من شرط البخاري ، ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر وحديث أنس في النهي عن البزاق في القبلة ، فأما حديث ابن عمر فقوله فيه «إن الله قبل أحدكم» بكسر القاف وفتح الموحدة أي مواجهه ، وقد تقدم في «باب حك البزاق باليد من المسجد» من أبواب المساجد مع الكلام عليه ،

وزاد في هذه الرواية « فتغيب على أهل المسجد » ففيه جواز معاتبة المجموع على الأمر الذي ينكر وإن كان الفعل صلباً من بعضهم لأجل التحذير من معاودة ذلك .

**قوله ( فلا ييزقن أو قال لا يتنخمن )** في رواية الإسماعيلي « لا ييزقن أحدكم بين يديه » .

**قوله فيه ( وقال ابن عمر رضي الله عنهما : إذا بزق أحدكم فليزق على يساره )** في رواية الكشمي « عن يساره » هكذا ذكره موقوفاً ولم تتقدم هذه الزيادة من حديث ابن عمر ، لكن وقع عند الإسماعيلي من طريق إسحق بن أبي إسرائيل عن حماد بن زيد بلفظ « لا ييزقن أحدكم بين يديه » ، ولكن ليزق خلفه أو عن شماله أو تحت قدمه « فساقه كله معطوفاً بعضه على بعض » ، وقد بينت رواية البخاري أن المرفوع منه انتهى إلى قوله « فلا ييزقن بين يديه » والباقي موقوف . وقد اقتصر مسلم وأبو داود وغيرهما على المرفوع منه مع أن هذا الموقوف عن ابن عمر قد ثبت مثله من حديث أنس مرفوعاً ، وقد تقدم الكلام على فوائد الحديث في الباب الذي أشرت إليه قبل وفيما بعده ، قال ابن بطال : وروى عن مالك كراهة النفخ في الصلاة ، ولا يقطعها كما يقطعها الكلام ، وهو قول أبي يوسف وأشهب وأحمد وإسحق ، وفي المدونة : النفخ بمنزلة الكلام يقطع الصلاة وعن أبي حنيفة ومحمد : إن كان يسمع فهو بمنزلة الكلام وإلا فلا ، قال والقول الأول ، وليس في النفخ من النطق بالهمزة والفاء أكثر مما في البصاق من النطق بالتاء والفاء ، قال وقد اتفقوا على جواز البصاق في الصلاة فدل على جواز النفخ فيها إذ لا فرق بينهما ، ولذلك ذكره البخاري معه في الترجمة . انتهى كلامه . ولم يذكر قول الشافعية في ذلك والمصحح عندهم أنه إن ظهر من النفخ أو التنخم أو البكاء أو الأنين أو التأوه أو التنفس أو الضحك أو التنحنح حرفان بطلت الصلاة وإلا فلا ، قال ابن دقيق العيد : ولقائل أن يقول لا يلزم من كون الحرفين يتألف منهما الكلام أن يكون كل حرفين كلاماً ، وإن لم يكن كذلك فالإبطال به لا يكون بالنص بل بالقياس فليبرأ شرطه في مساواة الفرع للأصل ، قال : والأقرب أن ينظر إلى مواقع الإجماع والخلاف حيث لا يسمى الملفوظ به كلاماً فما أجمع على إلحاقه بالكلام ألحق به وما لا فلا . قال : ومن ضعيف التعليل قولهم بإبطال الصلاة بالنفخ بأنه يشبه الكلام فإنه مردود لثبوت السنة الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم نفخ في الكسوف . انتهى . وأجيب بأن نفخه صلى الله عليه وسلم محمول على أنه لم يظهر منه شيء من الحروف ، ورد بما ثبت في أبي داود من حديث عبد الله بن عمرو فإن فيه « ثم نفخ في آخر سجوده فقال أف أف » فصرح بظهور الحرفين . وفي الحديث أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم قال « وعرضت على النار فجعلت أنفخ خشية أن يغشاكم حرها » والنفخ لهذا الغرض لا يقع إلا بالقصد إليه فانتفى قول من حمله على الغلبة ، والزيادة المذكورة من رواية حماد بن سلمة عن عطاء وقد سمع منه قبل الاختلاط في قول يحيى بن معين وأبي داود والطحاوي وغيرهم . وأجاب الخطابي بأن أف لا تكون كلاماً حتى يشدد الفاء ، قال : والنافخ في نفخة لا يخرج الفاء صادقة من مخرجها ، وتعقبه ابن الصلاح بأنه لا يستقيم على قول الشافعية أن الحرفين كلام مبطل أفهما أو لم يفهما ، وأشار البيهقي إلى أن ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ، ورد بأن الخصائص لا تثبت إلا بدليل .

**( تنبيهان ) : ( الأول )** نقل ابن المنذر الإجماع على أن الضحك يبطل الصلاة ولم يقيده بحرف

ولا حرفين ، وكأن الفرق بين الضحك والبكاء أن الضحك يهتك حرمة الصلاة بخلاف البكاء ونحوه ، ومن ثم قال الحنفية وغيرهم إن كان البكاء من أجل الخوف من الله تعالى لا يبطل به الصلاة مطلقاً . ( الثاني ) ورد في كراهة النفخ في الصلاة حديث مرفوع أخرجه الترمذى من حديث أم سلمة قالت « رأى النبي صلى الله عليه وسلم غلاماً لنا يقال له أفلح إذا سجد نفخ ، فقال : يا أفلح ترب وجهك » رواه الترمذى وقال : ضعيف الإسناد . قلت : ولو صح لم يكن فيه حجة على إبطال الصلاة بالنفخ لأنه لم يأمره بإعادة الصلاة ، وإنما يستفاد من قوله ترب وجهك استحباب السجود على الأرض فهو نحو النهى عن مسح الحصى . وفي الباب عن أبي هريرة في الأوسط للطبراني وعمر زيد بن ثابت عند البيهقي وعن أنس وبريدة عند البزار وأسانيد الجميع ضعيفة جداً ، وثبت كراهة النفخ عن ابن عباس كما رواه ابن أبي شيبة ، والرخصة فيه عن قدامة بن عبد الله أخرجه البيهقي .

### باب مَنْ صَفَّقَ جَاهِلًا مِنَ الرِّجَالِ فِي صَلَاةٍ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ

فيه سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه .

قوله ( باب من صفق جاهلاً من الرجال في صلاته لم تفسد صلاته ، فيه سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم ) يشير بذلك إلى حديثه الآتي بعد بابين ، لكنه بلفظ « ما لكم حين نابكم شيء في الصلاة أخذتم بالتصفيح » ، وسيأتي في آخر باب من أبواب السهو بلفظ « التصفيق » ، ومناسبتة للترجمة من جهة أنه لم يأمرهم بالإعادة .

### باب إِذَا قِيلَ لِلْمُصَلِّيِّ تَقَدَّمَ أَوْ انتَظَرَ فانتَظَرَ - فلا بأس

١١٨٥ - نا محمد بن كثير قال نا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَهُمْ عَاقِدِي أَرْزِهِمْ مِنَ الصَّغَرِ عَلَى رِقَابِهِمْ ، فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ : لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرِّجَالُ جُلُوسًا .

[١٢١٥]

قوله ( باب إذا قيل للمصلي تقدم أو انتظر فانتظر فلا بأس ) قال الإسماعيلي : كأنه ظن المخاطبة للنساء وقعت بذلك وهن في الصلاة ، وليس كما ظن ، بل هو شيء قيل لهن قبل أن يدخلن في الصلاة . انتهى . والجواب عن البخاري أنه لم يصرح بكون ذلك قيل لهن وهن داخل الصلاة بل مقصوده يحصل بقول ذلك لهن داخل الصلاة أو خارجها . والذي يظهر أن النبي صلى الله عليه وسلم وصاهن بنفسه أو بغيره بالانتظار المذكور قبل أن يدخلن في الصلاة ليدخلن فيها على علم ويحصل المقصود من حيث انتظارهن الذي أمرن به فإن فيه انتظارهن للرجال ومن لازمه تقدم الرجال عليهن ، ومحصل مراد البخاري أن الانتظار إن كان شرعياً جاز وإلا فلا . قال ابن بطال : قوله « تقدم » أى قبل رفيقك وقوله « انتظر » أى تأخر عنه . واستنبط ذلك من قوله للنساء « لا ترفعن رؤوسكن حتى يستوى الرجال جلوساً » فيقتضى امثال ذلك تقدم الرجال

عليهن وتأخرهن عنهم . وفيه من الفقه جواز وقوع فعل المأموم بعد الإمام ، وجواز سبق المأمومين بعضهم بعضاً في الأفعال ، وجواز التربص في أثناء الصلاة لحق الغير ولغير مقصود الصلاة . ويستفاد منه جواز انتظار الإمام في الركوع لمن يدرك الركعة وفي التشهد لمن يدرك الجماعة . وفرع ابن المنير على أنه قيل ذلك للنساء داخل الصلاة فقال : فيه جواز إصغاء المصلي في الصلاة لمن يخاطبه المخاطبة الخفيفة .

قوله ( حدثنا محمد بن كثير ) هو العبدى البصرى ، ولم يخرج البخارى للكوفى ولا للشامى ولا للصغاني شيئاً . وسفيان هو الثورى . وقد تقدم الكلام على المتن في أوائل كتاب الصلاة .

### باب لا يرد السلام في الصلاة

[١٢١٦] ١١٨٦ - حدثنا عبد الله بن أبي شيبه قال نا ابن فضيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : كنت أسلم على النبي صلى الله عليه وهو في الصلاة فيرد علي ، فلما رجعنا سلمنا عليه فلم يرد علي قال : « إن في الصلاة شغلاً » .

[١٢١٧] ١١٨٧ - نا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا كثير بن شظير عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه في حاجة له ، فانطلقت ، ثم رجعت وقد قضيتها ، فأتيت النبي صلى الله عليه فسلمت عليه فلم يرد علي ، فوق في قلبي ما الله به أعلم ، فقلت في نفسي : لعل رسول الله صلى الله عليه وجد علي أني أبطأت عليه . ثم سلمت عليه فلم يرد علي ، فوق في قلبي أشد من المرة الأولى . ثم سلمت عليه فرد علي وقال : « إنما منعني أن أرد عليك أني كنت أصلي » . وكان على راحلته متوجهاً إلى غير القبلة .

قوله ( باب لا يرد السلام في الصلاة ) أى باللفظ المتعارف ، لأنه خطاب آدمى . واختلاف فيما إذا رده بلفظ الدعاء كأن يقول : اللهم اجعل على من سلم على السلام . ثم أورد المصنف حديث عبد الله وهو ابن مسعود في ذلك ، وقد تقدم قريباً في باب ما ينهى عنه من الكلام في الصلاة . ثم أورد حديث جابر ، وهو دال على أن الممتنع الرد باللفظ .

قوله ( شظير ) بكسر المعجمة وسكون النون بعدها ظاء معجمة مكسورة وهو علم على والد كثير ، وهو في اللغة السىء الخلق .

قوله ( بعثني النبي صلى الله عليه وسلم في حاجة ) بين مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر أن ذلك كان في غزوة بني المصطلق .

قوله ( فلم يرد علي ) في رواية مسلم المذكورة « فقال لي بيده هكذا » وفي رواية له أخرى « فأشار إلي » فيحمل قوله في حديث الباب « فلم يرد علي » أى باللفظ . وكان جابر لم يعرف أولاً أن المراد بالإشارة

الرد عليه فلذلك قال « فوقع في قلبي ما الله أعلم به » أى من الحزن . وكأنه أبهم ذلك إشعاراً بأنه لا يدخل من شدته تحت العبارة .

قوله ( وجد ) بفتح أوله والجيم أى غضب .

قوله ( أنى أبطأت ) فى رواية الكشميى « أن أبطأت » بنون خفيفة .

قوله ( ثم سلمت عليه فرد على ) أى بعد أن فرغ من صلاته .

قوله ( وقال : ما معنى أن أرد عليك ) أى السلام ( إلا أنى كنت أصلى ) ولمسلم « فرجعت وهو يصلى على راحلته ووجهه على غير القبلة » وفى هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم كراهة ابتداء السلام على المصلى لكونه ربما شغل بذلك فكره واستدعى منه الرد وهو ممنوع منه ، وبذلك قال جابر راوى الحديث ، وكرهه عطاء والشعبى ومالك فى رواية ابن وهب ، وقال فى المتنونة : لا يكره ، وبه قال أحمد والجمهور وقالوا : يرد إذا فرغ من الصلاة - أو وهو فيها - بالإشارة . وسأتى اختلافهم فى الإشارة فى أواخر أبواب سجود السهو .

## ب

رَفَعَ الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ لِأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ

١١٨٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ : بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ بِقُبَاءٍ كَانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ فَخَرَجَ يُصَلِّحُ بَيْنَهُمْ فِي أَنْاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فَحَبَسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَحَانَتْ الصَّلَاةُ ، فَجَاءَ بِلَالٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ : يَا أَبَا بَكْرٍ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَدْ حُبِسَ وَقَدْ حَانَتْ الصَّلَاةُ ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَوْمُ النَّاسَ ؟ قَالَ : نَعَمْ إِنْ شِئْتَ . فَأَقَامَ بِلَالٌ الصَّلَاةَ وَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ وَكَبَّرَ لِلنَّاسِ ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ يَشْقُهَا شَقًّا حَتَّى قَامَ مِنَ الصَّفِّ ، فَأَخَذَ النَّاسُ فِي التَّصْفِيحِ - قَالَ سَهْلٌ : التَّصْفِيحُ هُوَ التَّصْفِيحُ - قَالَ : وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّفَتَّ ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِأَمْرِهِ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ فَحَمِدَ اللَّهَ ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَاءَهُ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَصَلَّى لِلنَّاسِ . فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، مَا لَكُمْ حِينَ نَابَكُمْ فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ بِالتَّصْفِيحِ ، إِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ . مِنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ » . ثُمَّ التَّفَتَّ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ : « يَا أَبَا بَكْرٍ ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ حَيْثُ أَشْرْتُ عَلَيْكَ ؟ » قَالَ أَبُو بَكْرٍ : مَا كَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ .

[١٢١٨]

- قوله ( باب رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به ) ذكر فيه حديث سهل بن سعد من رواية عبد العزيز عن أبي حازم ، وعبد العزيز هذا هو ابن أبي حازم .
- قوله ( وحانت الصلاة ) الواو فيه حالية ، وفي رواية الكشميني « وقد حانت الصلاة » .
- قوله ( إن شئت ) في رواية الحموي « إن شئت » .
- قوله ( من الصف ) في رواية الكشميني « في الصف » .
- قوله ( فرفع أبو بكر يده ) في رواية الكشميني « يديه » بالثنية ، وهذا موضع الترجمة . ويؤخذ منه أن رفع اليدين للدعاء ونحوه في الصلاة لا يبطلها ولو كان في غير موضع الرفع لأنها هيئة استسلام وخضوع ، وقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر على ذلك .
- قوله ( حيث أشرت عليك ) وفي رواية الكشميني « حين أشرت إليك » وقد تقدم الكلام على فوائده كما أشرت إليه قريباً .

## باب

### الخصر في الصلاة

- [١٢١٩] ١١٨٩- حدثنا أبو النعمان قال نا حماد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال : نهى عن الخصر في الصلاة . وقال هشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه .

[الحديث ١٢١٩- طرفه في: ١٢٢٠].

- [١٢٢٠] ١١٩٠- نا عمرو بن علي نا يحيى عن هشام قال أنا محمد عن أبي هريرة قال : نهى النبي صلى الله عليه أن يصلي الرجل مختصراً .

قوله ( باب الخصر في الصلاة ) بفتح المعجمة وسكون المهملة أى حكم الخصر ، والمراد وضع اليدين عليه في الصلاة .

- قوله ( حدثنا حماد ) هو ابن زيد ومحمد هو ابن سيرين .
- قوله ( نهى ) بضم النون على البناء للمجهول وفاعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم كما في رواية هشام .

قوله ( وقال هشام ) يعنى ابن حسان ( وأبو هلال ) يعنى الراسي ( عن ابن سيرين إلخ ) أما رواية هشام وهو ابن حسان فوصلها المؤلف في الباب ، لكن وقع في رواية أبي ذر عن الحموي والمستمل

« نهى » على البناء للفاعل ولم يسمه ، وسماه الكشميني في روايته ، وقد رواه مسلم والترمذي من طريق أبي أسامة عن هشام بلفظ « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي الرجل مختصراً » وكذا رواه أبو داود من طريق محمد بن سلمة عن هشام كذلك ، ولفظ « عن الخصر في الصلاة » وأما رواية أبي هلال فوصلها الدارقطني في « الأفراد » من طريق عمرو بن مرزوق عنه بلفظ « عن الاختصار في الصلاة » .

قوله ( نهى ) بالضم على البناء للمفعول ، وفي رواية الكشميني « نهى النبي صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( مختصراً ) في رواية الكشميني « مختصراً » بتشديد الصاد ، وللنسائي « مختصراً » بزيادة المثناة ، وللإسماعيلي من طريق سليمان بن حرب « حدثنا حماد بن زيد قال : قيل لأبيوب إن هشاماً روى عن محمد عن أبي هريرة قال : نهى عن الاختصار في الصلاة ، فقال : إنما قال التخصر » . وكأن سبب إنكار أبيوب لفظ الاختصار لكونه يفهم معنى آخر غير التخصر كما سيأتي ، وقد فسره ابن أبي شيبة عن أبي أسامة بالسند المذكور فقال فيه : قال ابن سيرين هو أن يضع يده على خاصرته وهو يصلي ، وبذلك جزم أبو داود ونقله الترمذي عن بعض أهل العلم ، وهذا هو المشهور من تفسيره . وحكى الهروي في الغريين أن المراد بالاختصار قراءة آية أو آيتين من آخر السورة ، وقيل أن يحذف الطمأنينة . وهذان القولان وإن كان أحدهما من الاختصار ممكناً لكن رواية التخصر والخصر تأباهما ، وقيل الاختصار أن يحذف الآية التي فيها السجدة إذا مر بها في قراءته حتى لا يسجد في الصلاة لتلاوتها حكاه الغزالي . وحكى الخطابي أن معناه أن يمسك بيده مخضرة أى عصا يتوكأ عليها في الصلاة ، وأنكر هذا ابن العربي في شرح الترمذي فأبلغ ، ويؤيد الأول ما روى أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن زياد قال : صليت إلى جنب ابن عمر فوضعت يدي على خاصرتي ، فلما صلى قال : هذا الصواب في الصلاة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنه . واختلف في حكمة النهي عن ذلك فقيل : لأن إبليس أهبط مختصراً أخرجه ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال موقوفاً ، وقيل : لأن اليهود تكثروا من فعله فنهى عنه كراهة للتشبه بهم أخرجه المصنف في ذكر بني إسرائيل عن عائشة ، زاد ابن أبي شيبة فيه « في الصلاة » وفي رواية له « لا تشبهوا باليهود » وقيل : لأنه راحة أهل النار أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً عن مجاهد قال « وضع اليد على الحقو استراحة أهل النار » وقيل لأنها صفة الراجز حين ينشد ، رواه سعيد بن منصور من طريق قيس بن عباد بإسناد حسن ، وقيل لأنه فعل المتكبرين حكاه المهاب ، وقيل لأنه فعل أهل المصائب حكاه الخطابي ، وقول عائشة أعلى ما ورد في ذلك ولا منافاة بين الجميع .

( تنبيه ) : وقع في نسخة الصغاني في « باب الخصر في الصلاة » : وروى أنه استراحة أهل النار ،

وما أظن أن قوله « روى الخ » إلا من كلامه لا من كلام البخاري ، وقد ذكرت من رواه والله الحمد ، والله أعلم .

## باب

تفكير الرجل الشيء في الصلاة

وقال عمر : إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة .



[١٢٢١] ١١٩١ - حدثنا إسحاق بن منصور قال نا روح قال نا عمر - هو ابن سعيد - قال أخبرني ابن أبي مليكة عن عتبة بن الحارث : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْعَصْرُ ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ سَرِيعاً دَخَلَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ وَرَأَى مَا فِي وَجْهِ الْقَوْمِ مِنْ تَعْجُبِهِمْ لِسُرْعَتِهِ فَقَالَ : « ذَكَرْتُ - وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ - تَبَرّاً عِنْدَنَا فَكَرِهْتُ أَنْ يُمَسِّي - أَوْ يَبِيتَ - عِنْدَنَا ، فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ » .

[١٢٢٢] ١١٩٢ - نا يحيى بن بكير قال حدثني الليث عن جعفر عن الأعرج قال قال أبو هريرة : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « إِذَا أُذِّنَ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ ، فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ أَقْبَلَ ، فَإِذَا ثَوَّبَ أَدْبَرَ ، فَإِذَا سَكَتَ أَقْبَلَ ، فَلَا يَزَالُ بِالْمَرْءِ يَقُولُ لَهُ : اذْكُرْ مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى » . قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : إِذَا فَعَلَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ قَاعِدٌ ، وَسَمِعَهُ أَبُو سَلَمَةَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

[١٢٢٣] ١١٩٣ - حدثنا محمد بن المثنى قال نا عثمان بن عمر قال أنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري قال : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ النَّاسُ : أَكْثَرُ أَبُو هُرَيْرَةَ . فَلَقِيتُ رَجُلًا فَقُلْتُ : بِمَ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْبَارِحَةَ فِي الْعَتَمَةِ ؟ فَقَالَ : لَا أَدْرِي . فَقُلْتُ : لِمَ تَشْهَدُهَا ؟ قَالَ : بَلَى . قُلْتُ : لَكِنْ أَنَا أَدْرِي ، قَرَأَ سُورَةَ كَذَا وَكَذَا .

**قوله ( باب تفكر الرجل الشيء في الصلاة )** الشيء بالنصب على المفعولية ، والتقييد بالرجل لا مفهوم له لأن بقية المكلفين في حكم ذلك سواء ، قال الملهب : التفكر أمر غالب لا يمكن الاحتراز منه في الصلاة ولا في غيرها لما جعل الله للشيطان من السبيل على الإنسان ، ولكن يفترق الحال في ذلك ، فإن كان في أمر الآخرة والدين كان أخف مما يكون في أمر الدنيا .

**قوله ( وقال عمر : إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة )** وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أبي عثمان النهدي عنه بهذا سواء ، قال ابن التين : إنما هذا فيما يقل فيه التفكير كأن يقول : أجهز فلاناً ، أقدم فلاناً ، أخرج من العدد كذا وكذا ، فيأتى على ما يريد في أقل شيء من الفكرة . فأما أن يتابع التفكير ويكثر حتى لا يلدرى كم صلى فهذا اللاهى في صلاته فيجب عليه الإعادة . انتهى . وليس هذا الإطلاق على وجهه ، وقد جاء عن عمر ما ياباه ، فروى ابن أبي شيبة من طريق عروة بن الزبير قال : قال عمر « إني لأحسب جزية البحرين وأنا في الصلاة » وروى صالح بن أحمد حنبل في « كتاب المسائل » عن أبيه من طريق همام بن الحارث أن عمر صلى المغرب فلم يقرأ ، فلما انصرف قالوا : يا أمير المؤمنين إنك لم تقرأ ، فقال : إني حدثت نفسي وأنا في الصلاة بغير جهازها من المدينة حتى دخلت الشام ، ثم أعاد وأعاد القراءة . ومن طريق عياض الأشعري قال « صلى عمر المغرب فلم يقرأ ، فقال له أبو موسى : إنك لم تقرأ ، فأقبل على عبد الرحمن بن عوف فقال : صدق ، فأعاد . فلما فرغ قال : لا صلاة ليست فيها قراءة ، إنما شغلني

غير جهزتها إلى الشام فجعلت أتفكر فيها . وهذا يدل على أنه إنما أعاد لترك القراءة لا لكونه كان مستغرقاً في الفكرة . ويؤيده ما روى الطحاوي من طريق ضميم بن جوس عن عبد الرحمن بن حنظلة بن الراهب « إن عمر صلى المغرب فلم يقرأ في الركعة الأولى فلما كانت الثانية قرأ بفاتحة الكتاب مرتين فلما فرغ وسلم سجد سجدة السهو » ورجال هذه الآثار ثقات ، وهي محمولة على أحوال مختلفة ، والأخير كأنه مذهب لعمر . ولهذا المسألة التفات إلى مسألة الخشوع في الصلاة ، وقد تقدم البحث فيه في مكانه .

**قوله ( حدثنا روح )** هو ابن عبادة ، وعمر بن سعيد هو ابن أبي حسين المكي ، وقد تقدم هذا الحديث وشيء من فوائده في أواخر صفة الصلاة ، وهو ظاهر فيما ترجم له لأنه صلى الله عليه وسلم تفكر في أمر التبر المذكور ثم لم يعد الصلاة .

**قوله ( عن جعفر )** هو ابن ربيعة المصري ، وقد تقدم الكلام على المتن في أوائل أبواب الأذان مستوفى ، وشاهد الترجمة قوله « حتى لا يدري كم صلى » فإنه يدل على أن التفكير لا يقدح في صحة الصلاة ما لم يترك شيئاً من أركانها .

**قوله ( قال أبو سلمة بن عبد الرحمن : إذا فعل أحدكم ذلك فليسجد سجدتين وهو قاعد ، وسمعه أبو سلمة من أبي هريرة )** هذا التعليق طرف من الحديث الذي قبله في رواية أبي سلمة كما سيأتي في خامس ترجمة من أبواب السهو ، لكنه من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ، وربما تبادر إلى الذهن من سياق المصنف أن هذه الزيادة من رواية جعفر بن ربيعة عن أبي سلمة ، وليس كذلك ، وسيأتي في سادس ترجمة أيضاً من طريق الزهري عن أبي سلمة لكن باختصار ذكر الأذان وهو من طريق هذين عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بخلاف ما يوهمه سياقه هنا ، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى هناك .

**قوله ( قال قال أبو هريرة )** في رواية الإسماعيلي « عن أبي هريرة » .

**قوله ( يقول الناس أكثر أبو هريرة )** أخرجه البيهقي في المدخل من طريق أبي مصعب عن محمد بن إبراهيم بن دينار عن ابن أبي ذئب بلفظ « إن الناس قالوا قد أكثر أبو هريرة من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن كنت ألزمه لشيع بطني ، فلقيت رجلاً فقلت له : بأى سورة » فذكر الحديث وقال في آخره : أخرجه البخاري عن أبي مصعب . انتهى . ولم أر هذه الطريق في صحيح البخاري ، وكأن البيهقي تبع أطراف خلف فإنه ذكرها ، وقد قال ابن عساكر : لم أجدها ولا ذكرها أبو مسعود . انتهى . ثم وجدت في مناقب جعفر صدر هذا الحديث ، لكن قال بعد قوله « لشيع بطني : حين لا أكل الخمير ولا ألبس الحرير » فذكر قصة جعفر بن أبي طالب ، ففعل البيهقي أراد هذا ، وكان المقبرى وغيره من رواة كان يحدث به تاماً تارة ومختصراً أخرى . وقد وقع عند الإسماعيلي من طريق ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب في أول هذا الحديث « حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاءين » الحديث وفيه « إن الناس قالوا : أكثر أبو هريرة » فذكره ، وقوله « حفظت إلخ » تقدم في العلم مع الكلام عليه ، وتقدم في العلم أيضاً من طريق الأعرج عن أبي هريرة « إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة ، والله لولا آيتان في كتاب الله تعالى ما حدثت » الحديث وسيأتي في أوائل البيوع من طريق سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة

قال « إنكم تقولون إن أبا هريرة أكثر » الحديث وفيه الإشارة إلى سبب إكثاره وأن المهاجرين والأنصار كانوا يشغلهم المعاش ، وهذا يدل على أنه كان يقول هذه المقالة أمام ما يريد أن يحدث به مما يدل على صحة إكثاره وعلى السبب في ذلك وعلى سبب استمراره على التحديث .

**قوله ( فلقيت رجلاً )** لم أقف على تسميته ولا على تسمية السورة ، وقوله « بم » بكسر الموحدة بغير ألف لأبي ذر وهو المعروف ، وللاكثر بإثبات الألف وهو قائل ، أى بأى شيء .

**قوله ( البارحة )** أى أقرب ليلة مضت . وفي هذه القصة إشارة إلى سبب إكثار أبي هريرة وشدة إتقانه وضبطه ، بخلاف غيره . وشاهد الترجمة دلالة الحديث على عدم ضبط ذلك الرجل كأنه اشتغل بغير أمر الصلاة حتى نسي السورة التي قرئت ، أو دلالة على ضبط أبي هريرة كأنه شغل فكره بأفعال الصلاة حتى ضبطها وأتقنها ، كذا ذكر الكرماني هذين الاحتمالين ، وبالأول جزم غيره والله أعلم .

**( خاتمة ) :** اشتملت أبواب العمل في الصلاة من الأحاديث المرفوعة على اثنين وثلاثين حديثاً ، المعلق من ذلك ستة والبقية موصولة ، المكرر منها فيها وفيها مضى ثلاثة وعشرون حديثاً والبقية خالصة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي برزة في قصة انفلات دابته ، وحديث عبد الله بن عمرو المعلق في النفخ في السجود ، وحديث أبي هريرة في التخصر ، وحديثه في القراءة في العتمة . وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم ستة آثار . والله أعلم .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة

[١٢٢٤]

١١٩٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن عبد الله

ابن بريدة أنه قال : صلى لنا رسول الله صلى الله عليه ركعتين من بعض الصلوات ، ثم قام فلم يجلس ، فقام الناس معه ، فلما قضى صلاته نظرنا تسليمه كبر قبل التسليم فسجد سجدةين وهو جالس ثم سلم .

[١٢٢٥]

١١٩٥ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن الأعرج

عن عبد الله بن بريدة أنه قال : إن رسول الله صلى الله عليه قام من اثنتين من الظهر لم يجلس بينهما . فلما قضى صلاته سجد سجدةين ، ثم سلم بعد ذلك .

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة ) وللشمس والاصيل وأبي الوقت « ركعتي الفرض » وسقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر . والسهو الغفلة عن الشيء وذهاب القلب إلى غيره ، وفرق بعضهم بين السهو والنسيان ، وليس بشيء . واختلف في حكمه فقال الشافعية : مسنون كله ، وعن المالكية السجود للنقص واجب دون الزيادة ، وعن الحنابلة التفصيل بين الواجبات غير الأركان فيجب تركها سهواً ، وبين السنن القولية فلا يجب ، وكذا يجب إذا سها بزيادة فعل أو قول يطلها عمده . وعن الحنفية واجب كله وحجتهم قوله في حديث ابن مسعود الماضي في أبواب القبلة « ثم ليسجد سجدةين » ومثله لمسلم من حديث أبي سعيد والأمر للوجوب . وقد ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم ، وأفعاله في الصلاة محمولة على البيان وبيان الواجب واجب ولا سيما مع قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » .

قوله ( عن عبد الرحمن الأعرج ) كذا في رواية كريمة ، ولم يسم في رواية الباقي .

**قوله (عن عبد الله بن بجنة )** تقدم في التشهد أن بجنة اسم أمه أو أم أبيه ، وعلى هذا فينبغي أن يكتب ابن بجنة بألف .

**قوله ( صلى لنا )** أى بنا أو لأجلنا ، وقد تقدم في أبواب التشهد من رواية شعيب عن ابن شهاب بلفظ « صلى بهم » ويأتى في الأيمان والنذور من رواية ابن أبي ذئب عن ابن شهاب بلفظ « صلى بنا » .  
**قوله ( من بعض الصلوات )** بين في الرواية التى تليها أنها الظهر .

**قوله ( ثم قام )** زاد الضحاك بن عثمان عن الأعرج « فسبحوا به فضى حتى فرغ من صلاته » أخرجه ابن خزيمة . وفى حديث معاوية عند النسائي وعقبة بن عامر عند الحاكم جميعاً نحو هذه القصة بهذه الزيادة .

**قوله ( فلما قضى صلاته )** أى فرغ منها كذا رواه مالك عن شيخه ، وقد استدل به لمن زعم أن السلام ليس من الصلاة حتى لو أحدث بعد أن جلس وقبل أن يسلم تمت صلاته وهو قول بعض الصحابة والتابعين وبه قال أبو حنيفة ، وتعقب بأن السلام لما كان للتحليل من الصلاة كان المصلى إذا انتهى إليه كمن فرغ من صلاته ويدل على ذلك قوله فى رواية ابن ماجه من طريق جماعة من الثقات عن يحيى بن سعيد عن الأعرج « حتى إذا فرغ من الصلاة إلا أن يسلم » فدل على أن بعض الرواة حذف الاستثناء لوضوحه ، والزيادة من الحفاظ مقبولة .

**قوله ( ونظرنا تسليمه )** أى انتظرنا ، وتقدم فى رواية شعيب بلفظ « وانتظر الناس تسليمه » وفى هذه الجملة رد على من زعم أنه صلى الله عليه وسلم سجد فى قصة ابن بجنة قبل السلام سهواً ، أو أن المراد بالسجدتين سجدة الصلاة ، أو المراد بالتسليم التسليمة الثانية ، ولا يخفى ضعف ذلك وبعده .

**قوله ( كبر قبل التسليم فسجد بمجدتين )** فيه مشروعية سجود السهو وأنه سجدتان فلو اقتصر على سجدة واحدة ساهياً لم يلزمه شيء أو عامداً بطلت صلاته لأنه تعمد الإتيان بسجدة زائدة ليست مشروعة ، وأنه يكبر لهما كما يكبر فى غيرهما من السجود . وفى رواية الليث عن ابن شهاب كما سيأتى بعد ثلاثة أبواب « يكبر فى كل سجدة » وفى رواية الأوزاعي « فكبر ثم سجد ثم كبر فرفع رأسه ثم كبر فسجد ثم كبر فرفع رأسه ثم سلم » أخرجه ابن ماجه ، ونحوه فى رواية ابن جريج كما سيأتى بيانه عقب حديث الليث . واستدل به على مشروعية التكبير فيهما والجهر به كما فى الصلاة وأن بينهما جلسة فاصلة ، واستدل به بعض الشافعية على الاكتفاء بالسجدتين للسهو فى الصلاة ، ولو تكرر من جهة أن الذى فات فى هذه القصة الجلوس والتشهد فيه وكل منهما لو سها المصلى عنه على انفراده سجد لأجله ولم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم سجد فى هذه الحالة غير سجدتين ، وتعقب بأنه يبنى على ثبوت مشروعية السجود لترك ما ذكر ، ولم يستدلوا على مشروعية ذلك بغير هذا الحديث فيستلزم إثبات الشيء بنفسه وفيه ما فيه ، وقد صرح فى بقية الحديث بأن السجود مكان ما نسي من الجلوس كما سيأتى من رواية الليث ، نعم حديث ذى اليدين دال لذلك كما سيأتى .

**قوله ( وهو جالس )** جملة حالية متعلقة بقوله « سجد » أى أنشأ السجود جالساً .

**قوله ( ثم سلم )** زاد فى رواية يحيى بن سعيد ثم سلم بعد ذلك وزاد فى رواية الليث الآتية « وسجدما

الناس معه مكان ما نسي من الجلوس » واستدل به على أن سجود السهو قبل السلام ولا حجة فيه في كون جميعه كذلك ، نعم يرد على من زعم أن جميعه بعد السلام كالحنفية وسيأتي ذكر مستندهم في الباب الذي بعده ، واستدل بزيادة الليث المذكورة على أن السجود خاص بالسهو فلو تعمد ترك شيء مما يجبر بسجود السهو لا يسجد وهو قول الجمهور ، ورجحه الغزالي وناس من الشافعية ، واستدل به أيضاً على أن المأموم يسجد مع الإمام إذا سها الإمام وإن لم يسه المأموم ، ونقل ابن حزم فيه الإجماع ، لكن استثنى غيره ما إذا ظن الإمام أنه سها فسجد وتحقق المأموم أن الإمام لم يسه فيما سجد له وفي تصويرها عسر ، وما إذا تبين أن الإمام محدث ، ونقل أبو الطيب الطبري أن ابن سيرين استثنى المسبوق أيضاً ، وفي هذا الحديث أن سجود السهو لا تشهد بعده إذا كان قبل السلام وقد ترجم له المصنف قريباً وأن التشهد الأول غير واجب وقد تقدم في أواخر صفة الصلاة ، وأن من سها عن التشهد الأول حتى قام إلى الركعة ثم ذكر لا يرجع فقد سبحوا به صلى الله عليه وسلم فلم يرجع ، فلو تعمد المصلي الرجوع بعد تلبسه بالركن بطلت صلاته عند الشافعي خلافاً للجمهور ، وأن السهو والنسيان جائزان على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فيما طريقه التشريع ، وأن محل سجود السهو آخر الصلاة فلو سجد للسهو قبل أن يتشهد ساهياً أعاد عند من يوجب التشهد الأخير وهم الجمهور .

### باب إذا صلى خمساً

[١٢٢٦]

١١٩٦ - حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً ، فقيل له : أزيد في الصلاة ؟ فقال : « وما ذاك ؟ » قال : صليت خمساً ، فسجدت سجدتين بعد ما سلم .

**قوله ( باب إذا صلى خمساً )** قيل أراد البخاري التفرقة بين ما إذا كان السهو بالنقصان أو الزيادة ، ففي الأول يسجد قبل السلام كما في الترجمة الماضية وفي الزيادة يسجد بعده ، وبالتفرقة هكذا قال مالك والمزني وأبو ثور من الشافعية ، وزعم ابن عبد البر أنه أولى من قول غيره للجمع بين الخبرين قال : وهو موافق للنظر لأنه في النقص جبر فينبغي أن يكون من أصل الصلاة ، وفي الزيادة ترغيم للشيطان فيكون خارجها . وقال ابن دقيق العيد : لا شك أن الجمع أولى من الترجيح وادعاء النسخ ، ويترجح الجمع المذكور بالمناسبة المذكورة ، وإذا كانت المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وفقها ، كانت علة فيعم الحكم جميع محالها فلا تخصص إلا بنص ، وتعقب بأن كون السجود في الزيادة ترغيماً للشيطان فقط ممنوع ، بل هو جبر أيضاً لما وقع من الخلل ، فإنه وإن كان زيادة فهو نقص في المعنى ، وإنما سمي النبي صلى الله عليه وسلم سجود السهو ترغيماً للشيطان في حالة الشك كما في حديث أبي سعيد عند مسلم ، وقال الخطابي : لم يرجع من فرق بين الزيادة والنقصان إلى فرق صحيح . وأيضاً فقصة ذي الديدن وقع السجود فيها بعد السلام وهي عن نقصان ، وأما قول النووي : أقوى المذاهب فيها قول مالك ثم أحمد ، فقد قال غيره : بل طريق أحمد أقوى لأنه قال يستعمل كل حديث فيما ورد فيه ، وما لم يرد فيه شيء يسجد قبل السلام ، قال : ولولا ما روى عن

النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك لرأيته كله قبل السلام ، لأنه من شأن الصلاة فيفعله قبل السلام . وقال لإسحق مثله ، إلا أنه قال : ما لم يرد فيه شيء يفرق فيه بين الزيادة والتقصان ، فحرر مذهبه من قولى أحمد ومالك ، وهو أعدل المذاهب فيما يظهر . وأما داود فجرى على ظاهره فقال : لا يشرع سجود السهو إلا في المواضع التي سجد النبي صلى الله عليه وسلم فيها فقط . وعند الشافعى سجود السهو كله قبل السلام . وعند الحنفية كله بعد السلام ، واعتمد الحنفية على حديث الباب . وتعقب بأنه لم يعلم بزيادة الركعة إلا بعد السلام حين سألوه : هل زيد في الصلاة ؟ وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على أن سجود السهو بعد السلام لتعذره قبله لعدم علمه بالسهو ، وإنما تابعه الصحابة لتجوزهم الزيادة في الصلاة لأنه كان زمان توقع النسخ . وأجاب بعضهم بما وقع في حديث ابن مسعود من الزيادة وهي « إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم يسجد سجدين » وقد تقدم في أبواب القبلة ، وأجيب بأنه معارض بحديث أبى سعيد عند مسلم ولفظه « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدركم صلى فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدين قبل أن يسلم » وبه تمسك الشافعية . وجمع بعضهم بينهما بحمل الصورتين على من . ورجح البيهقي طريقة التخيير في سجود السهو قبل السلام أو بعده . ونقل الماوردى وغيره الإجماع على التجواز وإنما الخلاف في الأفضل . وكذا أطلق النووي وتعقب بأن إمام الحرمين نقل في « النهاية » الخلاف في الإجزاء عن المذهب واستبعد القول بالجواز ، وكذا نقل القرطبي الخلاف في مذهبهم ، وهو مخالف لما قاله ابن عبد البر إنه لا خلاف عن مالك أنه لو سجد للسهو كله قبل السلام أو بعده أن لا شيء عليه ، فيجمع بأن الخلاف بين أصحابه ، والخلاف عند الحنفية قال القدورى : لو سجد للسهو قبل السلام روى عن بعض أصحابنا لا يجوز لأنه أداء قبل وقته ، وصرح صاحب الهداية بأن الخلاف عندهم في الأولوية . وقال ابن قدامة في « المقنع » من ترك سجود السهو الذي قبل السلام بطلت صلاته إن تعمد ، وإلا فيتداركه ما لم يطل الفصل . ويمكن أن يقال : الإجماع الذي نقله الماوردى وغيره قبل هذه الآراء في المذاهب المذكورة وقال ابن خزيمة : لا حجة للعراقيين في حديث ابن مسعود لأنهم خالفوه فقالوا : إن جلس المصلى في الرابعة مقدار التشهد أضاف إلى الخامسة سادسة ثم سلم وسجد للسهو ، وإن لم يجلس في الرابعة لم تصح صلاته . ولم ينقل في حديث ابن مسعود إضافة سادسة ولا إعادة ولا بد من أحدهما عندهم . قال : ويحرم على العالم أن يخالف السنة بعد علمه بها .

**قوله ( عن الحكم )** هو ابن عتية الفقيه الكوفي :

**قوله ( عن إبراهيم )** هو ابن يزيد النخعي :

**قوله ( صلى الظهر خمسا )** كذا جزم به الحكم ، وقد تقدم في أبواب القبلة من رواية منصور

عن إبراهيم أتم من هذا السياق وفيه قال إبراهيم : لا أدري زاد أو نقص .

**قوله ( فليل له أزيد في الصلاة ؟ فقال : وما ذاك ؟ )** أخرجه مسلم وأبو داود من طريق إبراهيم

ابن سويد النخعي عن ابن مسعود بلفظ « فلما انقضى توشوش القوم بينهم فقال : ما شأنكم قالوا : يا رسول الله

هل زيد في الصلاة ؟ قال : لا ، فتبين أن سؤالهم لذلك كان بعد استفساره لهم عن مساررتهم ، وهو دال

على عظيم أديهم معه صلى الله عليه وسلم ، وقولهم « هل زيد في الصلاة » يفسر الرواية الماضية في أبواب القبلة بلفظ « هل حدث في الصلاة شيء » .

( تنبيه ) : روى الأعمش عن إبراهيم هذا الحديث مختصراً ولفظه « أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد سجدة السهو بعد السلام والكلام » أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم ، قال ابن خزيمة : إن كان المراد بالكلام قوله « وما ذاك » في جواب قولهم « أزيد في الصلاة » فهذا نظير ما وقع في قصة ذي الديدن وسيأتي البحث فيه ، وإن كان المراد به قوله « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون » فقد اختلف الرواة في الموضع الذي قالها فيه ، ففي رواية منصور أن ذلك كان بعد سلامه من سجدة السهو ، وفي رواية غيره أن ذلك كان قبل ، ورواية منصور أرجح . والله أعلم .

قوله ( فسجد سجدتين بعد ما سلم ) يأتي في خبر الواحد من طريق شعبة أيضاً بلفظ « ففني رجله وسجد سجدتين » وتقدم في رواية منصور « واستقبل القبلة » وفيه الزيادة المشار إليها وهي « إذا شك أحدكم في صلاة فليتحرك الصواب فليتم عليه » ولمسلم من طريق مسعر عن منصور « فأبكم شك في صلاة فليتنظر أخرى ذلك إلى الصواب » وله من طريق شعبة عن منصور « فليتحرك أقرب ذلك إلى الصواب » وله من طريق فضيل بن عياض عن منصور « فليتحرك الذي يرى أنه الصواب » زاد ابن حبان من طريق مسعر « فليتم عليه » واختلف في المراد بالتحرك فقال الشافعية : هو البناء على اليقين لا على الأغلب ، لأن الصلاة في الذمة بيقين فلا تسقط إلا بيقين . وقال ابن حزم : التحرك في حديث ابن مسعود يفسره حديث أبي سعيد ، يعني الذي أخرجه مسلم بلفظ « وإذا لم يدرك أصلي ثلاثاً أو أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن » وروى سفيان في جامعه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال « إذا شك أحدكم في صلاته فليتوخ حتى يعلم أنه قد أتم » انتهى . وفي كلام الشافعي نحوه ولفظه : قوله « فليتحرك » أي في الذي يظن أنه ناقصه فليتمه ، فيكون التحرك أن يعيد ما شك فيه ويبنى على ما استيقن ، وهو كلام عربي مطابق لحديث أبي سعيد ، إلا أن الألفاظ تختلف . وقيل : التحرك الأخذ بغالب الظن ، وهو ظاهر الروايات التي عند مسلم . وقال ابن حبان في صحيحه : البناء غير التحرك ، فالبناء أن يشك في الثلاث أو الأربع مثلاً فعليه أن يلغى الشك ، والتحرك أن يشك في صلاته فلا يدري ما صلى فعليه أن يبنى على الأغلب عنده . وقال غيره : التحرك لمن اعتراه الشك مرة بعد أخرى فيبنى على غلبة ظنه ، وبه قال مالك وأحمد ، وعن أحمد في المشهور : التحرك يتعلق بالإمام فهو الذي يبنى على ما غلب على ظنه ، وأما المنفرد فيبنى على اليقين دائماً . وعن أحمد رواية أخرى كالشافعية ، وأخرى كالحنفية . وقال أبو حنيفة : إن طرأ الشك أو لا استأنف ، وإن كثر بني غالب ظنه ، وإلا فعل اليقين . ونقل النووي أن الجمهور مع الشافعي ، وأن التحرك هو القصد قال الله تعالى ﴿ فأولئك تحروا رشداً ﴾ وحكى الأثرم عن أحمد في معنى قوله صلى الله عليه وسلم « لاغرار في صلاة » قال : أن لا يخرج منها إلا على يقين ، فهذا يقوى قول الشافعي . وأبعد من زعم أن لفظ التحرك في الخبر مدرج من كلام ابن مسعود أو ممن دونه لتفرد منصور بذلك عن إبراهيم دون رفقة لأن الإدراج لا يثبت بالاحتمال ، واستدل به على أن من صلى خمساً ساهياً ولم يجلس في الرابعة أن صلاته لا تفسد خلافاً للكوفيين ، وقولهم



يحمل على أنه قعد في الرابعة يحتاج إلى دليل بل السياق يرشد إلى خلافه ، وعلى أن الزيادة في الصلاة على سبيل السهو لا تبطلها خلافاً لبعض المالكية إذا كثرت ، وقيد بعضهم الزيادة بما يزيد على نصف الصلاة ، وعلى أن من لم يعلم بسهوه إلا بعد السلام يسجد للسهو ، فإن طال الفصل فالأصح عند الشافعية أنه يفوت محله ، واحتج له بعضهم من هذا الحديث بتعقيب إعلامهم لذلك بالفاء ، وتعقيب السجود أيضاً بالفاء ، وفيه نظر لا يخفى . وعلى أن الكلام العمد فيها يصلح به الصلاة لا يفسدها ، وسيأتى البحث فيه في الباب الذي بعده ، وأن من تحول عن القبلة ساهياً لا إعادة عليه ، وفيه إقبال الإمام على الجماعة بعد الصلاة . واستدل البيهقي على أن عزوب النية بعد الإحرام بالصلاة لا يبطلها . وقد تقدمت بقية مباحثه في أبواب القبلة .

## باب

إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث سجدة سجدة مثل سجود الصلاة أو أطول

[١٢٢٧] ١١٩٧ - حدثنا آدم قال نا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : صلى بنا النبي صلى الله عليه الظهر - أو العصر - فسلم ، فقال له ذو اليمين : الصلاة يا رسول الله أنقصت ؟ فقال النبي صلى الله عليه لأصحابه : « أحق ما يقول ؟ » قالوا : نعم . فصل في ركعتين أخريين ، ثم سجد سجدة .

قال سعد : ورأيت عروة بن الزبير صلى من المغرب ركعتين ، فسلم وتكلم ، ثم صلى ما بقي وسجد سجدة وسجدتين وقال : هكذا فعل النبي صلى الله عليه .

قوله ( باب إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث سجدة سجدة مثل سجود الصلاة أو أطول ) في رواية لغير أبي ذر « فسجد » والأول أوجه ، وعلى الثاني يكون الجواب محذوفاً تقديره ما يكون الحكم في نظائره . أورد فيه حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين ، وليس في شيء من طرقه إلا التسليم في ثنتين ، نعم ورد التسليم في ثلاث في حديث عمران بن حصين عند مسلم ، وسيأتى البحث في كونهما قصتين أولاً في الكلام على تممية ذي اليمين . وأما قوله « مثل سجود الصلاة أو أطول » فهو في بعض طرق حديث أبي هريرة كما في الباب الذي بعده .

قوله ( صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ) ظاهر في أن أبا هريرة حضر القصة ، وحمله الطحاوي على المجاز فقال : إن المراد به صلى بالمسلمين ، وسبب ذلك قول الزهري : إن صاحب القصة استشهد ببدر ، فإن مقتضاه أن تكون القصة وقعت قبل بدر وهي قبل إسلام أبي هريرة بأكثر من خمس سنين لكن اتفق أئمة الحديث - كما نقله ابن عبد البر وغيره - على أن الزهري وهم في ذلك ، وسببه أنه جعل القصة لذي الشمالين ، وذو الشمالين هو الذي قتل ببدر وهو خزاعي واسمه عمير بن عبد عمرو بن نضلة ، وأما ذو اليمين فتأخر بعد النبي صلى الله عليه وسلم بمدة لأنه حدث بهذا الحديث بعد النبي صلى الله

عليه وسلم كما أخرجه الطبراني وغيره ، وهو سلمى واسمه الخرباق على ما سيأتي البحث فيه . وقد وقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة « فقام رجل من بني سليم » فلما وقع عند الزهري بلفظ « فقام ذو الشمالين » وهو يعرف أنه قتل بيدل قال لأجل ذلك : إن القصة وقعت قبل بدر ، وقد جوز بعض الأئمة أن تكون القصة وقعت لكل من ذى الشمالين وذى اليمين وأن أبا هريرة روى الحديثين فأرسل أحدهما وهو قصة ذى الشمالين وشاهد الآخر وهي قصة ذى اليمين ، وهذا محتمل من طريق الجمع ، وقبل يحمل على أن ذا الشمالين كان يقال له أيضاً ذو اليمين وبالعكس فكان ذلك سبباً للاشتباه . ويدفع المجاز الذى ارتكبه الطحاوى ما رواه مسلم وأحمد وغيرهما من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة في هذا الحديث عن أبي هريرة بلفظ « بينا أنا أصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » وقد اتفق معظم أهل الحديث من المصنفين وغيرهم على أن ذا الشمالين غير ذى اليمين ونص على ذلك الشافعى رحمه الله في « اختلاف الحديث » .

**قوله ( الظهر أو العصر )** كذا في هذه الطريق عن آدم عن شعبة بالشك ، وتقدم في أبواب الإمام عن أبي الوليد عن شعبة بلفظ « الظهر » بغير الشك ، ولمسلم من طريق أبي سلمة المذكور « صلاة الظهر » وله من طريق أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة « العصر » بغير شك ، بعد باب للمصنف من طريق ابن سيرين أنه قال : وأكثر ظنى أنها العصر ، وقد تقدم في « باب تشبيك الأصابع في المسجد » من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « إحدى صلاتي العشي » قال ابن سيرين : سماها أبو هريرة ولكن نسيت . أنا ولمسلم « إحدى صلاتي العشي » ، إما الظهر وإما العصر والظاهر أن الاختلاف فيه من الرواة . وأبعد من قال : يحمل على أن القصة وقعت مرتين ، بل روى النسائي من طريق ابن عون عن ابن سيرين أن الشك فيه من أبي هريرة ولفظه « صائى صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي » قال أبو هريرة - ولكني نسيتها « فالظاهر أن أبا هريرة رواه كثيراً على الشك ، وكان ربما غلب على ظنه أنها الظهر فجزم بها ، وتارة غلب على ظنه أنها العصر فجزم بها ، وطراً الشك في تعيينها أيضاً على ابن سيرين وكان السبب في ذلك الاهتمام بما في القصة من الأحكام الشرعية ، ولم تختلف الرواة في حديث عمران في قصة الخرباق أنها العصر ، فإن قلنا إنهما قصة واحدة فيترجح رواية من عين العصر في حديث أبي هريرة .

**قوله ( فسلم )** زاد أبو داود من طريق معاذ عن شعبة « في الركعتين » وسيأتي في الباب الذى بعده من طريق أيوب عن ابن سيرين وفي الذى يليه من طريق أخرى عن ابن سيرين بآتم من هذا السياق ونستوفي الكلام عليه ثم .

**قوله ( قال سعد )** يعنى ابن إبراهيم راوى الحديث ، وهو بالإسناد المصلى به الحديث ، وقد أخرجه ابن أبى شيبة عن غندر عن شعبة مفرداً . وهذا الأثر يقوى قول من قال : إن الكلام لمصلحة الصلاة لا يبطلها ، لكن يحتمل أن يكون عروة تكلم ساهياً أو ظاناً أن الصلاة تمت ، ومرسل عروة هذا مما يقوى طريق أبي سلمة الموصولة ، ويحتمل أن يكون عروة حملة عن أبي هريرة ، فقد رواه عن أبي هريرة جماعة من رفقة عروة من أهل المدينة كابن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبى بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث وغيرهم من الفقهاء .

## باب من لم يتشهد في سجدة السهو

وسلم أنس والحسن ولم يتشهدا . وقال قتادة : لا يتشهد .

١١٩٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك بن أنس عن أيوب بن أبي تميمة [١٢٢٨]

السختياني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه انصرف من اثنتين ، فقال له ذو اليمين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ قال رسول الله صلى الله عليه : «أصدق ذو اليمين ؟» فقال الناس : نعم . فقام رسول الله صلى الله عليه فصلتي اثنتين أخريين ، ثم سلم ، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع .

١١٩٩ - نا سليمان بن حرب قال نا حماد عن سلمة بن علقمة قال : قلت لمحمد : في سجدة السهو تشهد ؟ فقال : ليس في حديث أبي هريرة .

قوله ( باب من لم يتشهد في سجدة السهو ) أى إذا سجدهما بعد السلام من الصلاة ، وأما قبل السلام فالجمهور على أنه لا يعيد التشهد ، وحكى ابن عبد البر عن الليث أنه يعيده ، وعن البويطى عن الشافعى مثله وخطؤه في هذا النقل فإنه لا يعرف ، وعن عطاء بختيار ، واختلف فيه عند المالكية ، وأما من سجد بعد السلام فحكى الترمذى عن أحمد وإسحق أنه يتشهد ، وهو قول بعض المالكية والشافعية ، ونقله أبو حامد الاسفراينى عن القديم ، لكن وقع في « مختصر المزنى » سمعت الشافعى يقول : إذا سجد بعد السلام تشهد ، أو قبل السلام أجزأه التشهد الأول ، وتأول بعضهم هذا النص على أنه تفريع على القول القديم وفيه ما لا يخفى .

قوله ( وسلم أنس والحسن ولم يتشهدا ) وصله ابن أبى شيبة وغيره من طريق قتادة عنهما .

قوله ( وقال قتادة لا يتشهد ) كذا في الأصول التى وقفت عايتها من البخارى ، وفيه نظر فقد رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : يتشهد في سجدة السهو ويسلم ، فلعل « لا » في الترجمة زائدة ويكون قتادة اختلف عليه في ذلك .

قوله ( فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلتي اثنتين ) لم يقع في غير هذه الرواية لفظ القيام ، وقد استشكل لأنه صلى الله عليه وسلم كان قائماً . وأجيب بأن المراد بقوله فقام أى اعتدل ، لأنه كان مستنداً إلى الخشبة كما سيأتى ، أو هو كناية عن الدخول في الصلاة . وقال ابن المنير في الحاشية : فيه إيماء إلى أنه أحرم ثم جلس ثم قام ، كذا قال وهو بعيد جداً .

قوله في آخره ( ثم رفع ) زاد في « باب خبر الواحد » من هذا الوجه « ثم كبر ثم رفع ثم كبر فسجد مثل سجوده ثم رفع » وسيأتى الكلام على التكبير في الباب الذى يليه .

قوله ( حدثنا حماد ) هو ابن زيد ، وكذا ثبت في رواية الإسماعيلي من طريق ساجان بن حرب .

قوله ( عن سلمة بن علقمة ) هو التميمي أبو بشر ، وربما اشتبه بمسلمة بن علقمة المازنى وكنيته

أبو محمد لكونهما بصريين متقاربي الطبقة ، لكن الثاني بزيادة ميم في أوله ولم يخرج له البخاري شيئاً .  
 قوله ( قلت لمحمد ) هو ابن سيرين ، وفي رواية أبي نعيم في المستخرج « سألت محمد بن سيرين » .  
 قوله ( قال ليس في حديث أبي هريرة ) في رواية أبي نعيم « فقال لم أحفظ فيه عن أبي هريرة شيئاً وأحب إلى أن يتشهد » وقد يفهم من قوله « ليس في حديث أبي هريرة » أنه ورد في حديث غيره وهو كذلك فقد رواه أبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم من طريق أشعث بن عبد الملك « عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فسها ، فسجد سجدة ثم تشهد ثم سلم » قال الترمذي : حسن غريب ، وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، وقال ابن حبان : ما روى ابن سيرين عن خالد غير هذا الحديث . انتهى . وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر . وضعفه البيهقي وابن عبد البر وغيرهما ووهّموا رواية أشعث لمخالفته غيره من الحفاظ عن ابن سيرين ، فإن المحفوظ عن ابن سيرين في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد . وروى السراج من طريق سلمة بن علقمة أيضاً في هذه القصة « قلت لابن سيرين : فالتشهد ؟ قال : لم أسمع في التشهد شيئاً » وقد تقدم في « باب تشييك الأصابع » من طريق ابن عون عن ابن سيرين قال « ثبت أن عمران بن حصين قال : ثم سلم » وكذا المحفوظ عن خالد الحذاء بهذا الإسناد في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد كما أخرجه مسلم ، فصارت زيادة أشعث شاذة ، ولهذا قال ابن المنذر : لا أحسب التشهد في سجود السهو يثبت . لكن قد ورد في التشهد في سجود السهو عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي ، وعن المغيرة عند البيهقي وفي إسنادهما ضعف ، فقد يقال إن الأحاديث الثلاثة في التشهد باجماعها ترتقي إلى درجة الحسن ، قال العلّائي : وليس ذلك ببعيد ، وقد صح ذلك عن ابن مسعود من قوله : أخرجه ابن أبي شيبة .

## باب

### يُكَبَّرُ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ

١٢٠٠ - حدثنا حفص بن عمر قال نا يزيد بن إبراهيم عن محمد بن أبي هريرة قال :  
 صَلَّى النبي صلى الله عليه إحدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ - قال محمد : وأكبرُ ظني العصر - ركعتين ، ثم  
 سَلَّمَ ، ثم قامَ إِلَى خَشْبَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا ، وفيهم أبو بكر وعمرُ فهابا أن  
 يُكَلِّمَاهُ ، وخرجَ سرعانَ الناسِ ، فقالوا : أقصرت الصلاة ؟ ورجلٌ يدعوه النبي صلى الله عليه ذا  
 اليدين فقال : أنسيته أم قصرت ؟ فقال : « لم أنس ولم تُقصِرْ » . قال : بلى قد نسيت . فصلَّى  
 ركعتين ثم سَلَّمَ ، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكَبَّرَ ثم وضع رأسه فكَبَّرَ  
 فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكَبَّرَ .

١٢٠١ - نا قتيبة بن سعيد قال نا ليث عن ابن شهاب عن الأعرج عن عبد الله بن بَحِينَةَ

[١٢٢٩]

[١٢٣٠]

الأسدي حليف بني عبد المطلب أن رسول الله صلى الله عليه قام في صلاة الظهر وعليه جلوس . فلما أتم صلاته سجد سجدتين يكبر في كل سجدة وهو جالس قبل أن يسلم ، وسجدهما الناس معه ، مكان ما نسي من الجلوس .

تابعه ابن جريج عن ابن شهاب في التكبير .

**قوله ( باب يكبر في سجدة السهو )** اختلف في سجود السهو بعد السلام هل يشترط له تكبيرة لإحرام أو يكتفى بتكبير السجود ؟ فالجمهور على الاكتفاء ، وهو ظاهر غالب الأحاديث . وحكى القرطبي أن قول مالك لم يختلف في وجوب السلام بعد سجدة السهو ، قال : وما يتحلل منه بسلام لا بد له من تكبيرة لإحرام ، ويؤيده ما رواه أبو داود من طريق حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين في هذا الحديث قال « فكبر ثم كبر وسجد للسهو » قال أبو داود : لم يقل أحد فكبر ثم كبر إلا حماد بن زيد ، فأشار إلى شذوذ هذه الزيادة . وقال القرطبي أيضاً : قوله يعني في رواية مالك الماضية « فصلى ركعتين ثم سلم ثم كبر ثم سجد » يدل على أن التكبيرة للإحرام لأنه أتى ثم التي تقتضي التراخي ، فلو كان التكبير للسجود لكان معه ، وتعقب بأن ذلك من تصرف الرواة فقد تقدم من طريق ابن عون عن ابن سيرين بلفظ « فصلى ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد » فأتى بواو المصاحبة التي تقتضي المعية . والله أعلم .

**قوله ( حدثنا يزيد بن إبراهيم )** هو التستري ، ومحمد هو ابن سيرين ، والإسناد كله بصريون . **قوله ( وأكثر ظني أنها العصر )** هو قول ابن سيرين بالإسناد المذكور ، وإنما رجح ذلك عنده لأن في حديث عمران الجزم بأنها العصر كما تقدمت الإشارة إليه قبل .

**قوله ( ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد )** أي في جهة القبلة .

**قوله ( فوضع يده عليها )** تقدم في رواية ابن عون عن ابن سيرين بلفظ « فقام إلى خشبة معروضة في المسجد » أي موضوعة بالعرض ، ولمسلم من طريق ابن عيينة عن أيوب « ثم أتى جذعاً في قبلة المسجد فاستند إليها مغضباً » ولا تنافي بين هذه الروايات لأنها تحمل على أن الجذع قبل اتخاذ المنبر كان ممتداً بالعرض ، وكأنه الجذع الذي كان صلى الله عليه وسلم يستند إليه قبل اتخاذ المنبر ، وبذلك جزم بعض الشراح .

**قوله ( فهاها أن يكلماه )** في رواية ابن عون « فهاهاه » بزيادة الضمير ، والمعنى أنهما غلب عليهما احترامه وتعظيمه عن الاعتراض عليه . وأما ذو اليمين فغلب عليه حرصه على تعلم العلم .

**قوله ( وخرج سرعان )** بفتح المهملات ، ومنهم من سكن الراء وحكى عياض أن الأصيلي ضبطه بضم ثم إسكان كأنه جمع سريع ككتيب وكتبان والمراد بهم أوائل الناس خروجاً من المسجد وهم أصحاب الحاجات غالباً

**قوله ( فقالوا أقصرت الصلاة )** كذا هنا بهمة الاستفهام ، وتقدم في رواية ابن عون بحذفها فتحمل تلك على هذه ، وفيه دليل على ورعهم إذ لم يجزموا بوقوع شيء بغير علم وهاهوا النبي صلى الله

عليه وسلم أن يسألوه ، وإنما استفهموه لأن الزمان زمان النسخ . وقصرت بضم القاف وكسر المهملة على البناء للمفعول أى أن الله قصرها ، وبفتح ثم ضم على البناء للفاعل أى صارت قصيرة . قال النووي : هذا أكثر وأرجح .

**قوله ( ورجل يدعوه النبي صلى الله عليه وسلم )** أى يسميه ( ذا اليمين ) والتقدير : وهناك رجل ، وفي رواية ابن عون « وفي القوم رجل في يده طول يقال له ذو اليمين » وهو محمول على الحقيقة ، ويحتمل أن يكون كناية عن طولها بالعمل أو بالبذل قاله القرطبي ، وجزم ابن قتيبة بأنه كان يعمل بيديه جميعاً ، وحكى عن بعض شراح « التنبيه » أنه قال : كان قصير اليمين فكأنه ظن أنه حميد الطويل فهو الذى فيه الخلاف ، وقد تقدم أن الصواب التفرقة بين ذى اليمين وذى الشمالين ، وذهب الأكثر إلى أن اسم ذى اليمين الخرباق بكسر المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة وآخره قاف اعتماداً على ما وقع في حديث عمران بن حصين عند مسلم ولفظه « فقام إليه رجل يقال له الخرباق وكان في يده طول » وهذا صنيع من يوجد حديث أبى هريرة بحديث عمران وهو الراجح في نظرى ، وإن كان ابن خزيمة ومن تبعه جنحوا إلى التعدد ، والحامل لهم على ذلك الاختلاف الواقع في السياقين ، ففي حديث أبى هريرة أن السلام وقع من اثنتين وأنه صلى الله عليه وسلم قام إلى خشبة في المسجد ، وفي حديث عمران أنه سلم من ثلاث ركعات وأنه دخل منزله لما فرغ من الصلاة ، فأما الأول فقد حكى العلائى أن بعض شيوخه حملة على أن المراد به أنه سلم في ابتداء الركعة الثالثة واستبعده ، ولكن طريق الجمع يكتفى فيها بأدنى مناسبة ، وليس بأبعد من دعوى تعدد القصة فإنه يلزم منه كون ذى اليمين في كل مرة استفهم النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك واستفهم النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة عن صحة قوله ، وأما الثانى فلعل الراوى لما رآه تقدم من مكانه إلى جهة الخشبة ظن أنه دخل منزله لكون الخشبة كانت في جهة منزله ، فإن كان كذلك وإلا فرواية أبى هريرة أرجح لموافقة ابن عمر له على سياقه كما أخرجه الشافعى وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة ، ولموافقة ذى اليمين نفسه له على سياقه كما أخرجه أبو بكر الأثرم وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند وأبو بكر بن أبى خيثمة وغيرهم ، وقد تقدم في « باب تشبيك الأصابع » ما يدل على أن محمد بن سيرين راوى الحديث عن أبى هريرة كان يرى التوحيد بينهما ، وذلك أنه قال في آخر حديث أبى هريرة « نبئت أن عمران بن حصين قال : ثم سلم » .

**قوله ( فقال : لم أنس ولم تقصر )** كذا في أكثر الطرق ، وهو صريح في نفي النسيان ونفي القصر ، وفيه تفسير للمراد بقوله في رواية أبى سفيان عن أبى هريرة عند مسلم « كل ذلك لم يكن » وتأيد لما قاله أصحاب المعانى : إن لفظ كل إذا تقدم وعقبها النفي كان نفياً لكل فرد لا للمجموع ، بخلاف ما إذا تأخرت كأن يقول لم يكن كل ذلك ، ولهذا أجاب ذو اليمين في رواية أبى سفيان بقوله « قد كان بعض ذلك » وأجابه في هذه الرواية بقوله « بلى قد نسيت » لأنه لما نفي الأمرين وكان مقررأ عند الصحابي أن السهو غير جائز عليه في الأمور البلاغية جزم بوقوع النسيان لا بالقصر ، وهو حجة لمن قال : إن السهو جائز على الأنبياء فيما طريقه التشريع ، وإن كان عياض نقل الإجماع على عدم جواز دخول السهو في الأقوال التبليغية وخص الخلاف بالأفعال ، لكنهم تعقبوه . نعم اتفق من جوز ذلك على أنه لا يقر عليه بل يقع له بيان ذلك إما متصلاً

بالفعل أو بعده كما وقع في هذا الحديث من قوله « لم أنس ولم تقصر » ثم تبين أنه نسي ، ومعنى قوله لم أنس أى في اعتقادي لا في نفس الأمر ، ويستفاد منه أن الاعتقاد عند فقد اليقين يقوم مقام اليقين ، وفائدة جواز السهو في مثل ذلك بيان الحكم الشرعي إذا وقع مثله لغيره ، وأما من منع السهو مطلقاً فأجابوا عن هذا الحديث بأجوبة فقيـل : قوله لم أنس نـي للنسيان ، ولا يلزم منه نـي السهو . وهذا قول من فرق بينهما ، وقد تقدم رده . ويكفي فيه قوله في هذه الرواية « بلى قد نسيت » وأقره على ذلك . وقيل : قوله لم أنس على ظاهره وحقيقته وكان يتعمد ما يقع منه من ذلك ليقع التشريع منه بالفعل لكونه أبلغ من القول ، وتعقب بحديث ابن مسعود الماضي في « باب التوجه نحو القبلة » ففيه « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون » فأثبت العلة قبل الحكم وقيد الحكم بقوله « إنما أنا بشر » ولم يكتف بإثبات وصف النسيان حتى دفع قول من عساه يقول ليس نسيانه كنسياننا فقال « كما تنسون » وبهذا الحديث يرد أيضاً قول من قال معنى قوله لم أنس إنكار اللفظ الذي نفاه عن نفسه حيث قال إني لا أنسى ولكن أنسى ، وإنكار اللفظ الذي أنكره على غيره حيث قال « بشما لأحكمم أن يقول نسيت آية كذا وكذا » وقد تعقبوا هذا أيضاً بأن حديث « إني لا أنسى » لا أصل له فإنه من بلاغات مالك التي لم توجد موصولة بعد البحث الشديد ، وأما الآخر فلا يلزم من ذم إضافة نسيان الآية ذم إضافة نسيان كل شيء فإن الفرق بينهما واضح جداً ، وقيل إن قوله لم أنس راجع إلى السلام أى سلمت قصداً بانياً على ما في اعتقادي أنى صليت أربعاً وهذا جيد ، وكأن ذا الـيدين فهم العموم فقال « بلى نسيت » وكأن هذا القول أوقع شكاً احتاج معه إلى استنبات الحاضرين . وبهذا التقرير يندفع إيراد من استشكل كون ذى الـيدين عدلاً ولم يقبل خبره بمفرده ، فسبب التوقف فيه كونه أخبر عن أمر يتعلق بفعل المسئول مغاير لما في اعتقاده . وبهذا يجاب من قال إن من أخبر بأمر حسى بحضرة جمع لا يخفى عليهم ولا يجوز عليهم التواطؤ ولا حامل لهم على السكوت عنه ثم لم يكذبوه أنه لا يقطع بصدقة ، فإن سبب عدم القطع كون خبره معارضاً باعتقاد المسئول خلاف ما أخبر به . وفيه أن الثقة إذا انفرد بزيادة خبر وكان المجلس متحداً أو منعت العادة غفلتهم عن ذلك أن لا يقبل خبره . وفيه العمل بالاستصحاب لأن ذا الـيدين استصحب حكم الإتمام فسأل ، مع كون أفعال النبي صلى الله عليه وسلم للتشريع ، والأصل عدم السهو والوقت قابل للنسخ ، وبقية الصحابة ترددوا بين الاستصحاب وتجويز النسخ فسكتوا ، والسرعان هم الذين بنوا على النسخ فجزموا بأن الصلاة قصرت فيؤخذ منه جواز الاجتهاد في الأحكام . وفيه جواز البناء على الصلاة لمن أتى بالمنافى سهواً ، قال سحنون : إنما يبنى من سلم من ركعتين كما في قصة ذى الـيدين لأن ذلك وقع على غير القياس فيقتصر به على مورد النص وألزم بقصر ذلك على إحدى صلاتي العشي فيمنعه مثلاً في الصبح ، والذين قالوا يجوز البناء مطابقاً قيده بما إذا لم يطل الفصل ، واختلفوا في قدر الطول فحده الشافعي في « الأم » بالعرف ، وفي البويطي بقدر ركعة . وعن أبي هريرة قدر الصلاة التي يقع السهو فيها . وفيه أن الباني لا يحتاج إلى تكبيرة الإحرام ، وأن السلام ونية الخروج من الصلاة سهواً لا يقطع الصلاة ، وأن سجود السهو بعد السلام وقد تقدم البحث فيه ، وأن الكلام سهواً لا يقطع الصلاة خلافاً للحنفية . وأما قول بعضهم إن قصة ذى الـيدين كانت قبل نسخ الكلام في الصلاة فضعيف لأنه اعتمد على قول الزهرى

أنها كانت قبل بلر ، وقد قدمنا أنه إما وهم في ذلك أو تعددت القصة لدى الشماليين المقبول ببلر ولدى  
اليدين الذي تأخرت وفاته بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد ثبت شهود أبي هريرة للقصة كما تقدم وشهدها  
عمران بن حصين وإسلامه متأخر أيضاً ، وروى معاوية بن حديج بمهملة وجيم مصغراً قصة أخرى في السهو  
ووقع فيها الكلام ثم البناء أخرجهما أبو داود وابن خزيمة وغيرهما وكان إسلامه قبل موت النبي صلى الله عليه  
وسلم بشهرين ، وقال ابن بطال : يحتمل أن يكون قول زيد بن أرقم « ونهينا عن الكلام » أى إلا إذا وقع  
سهواً ، أو عمداً لمصلحة الصلاة ، فلا يعارض قصة ذى الدين . انتهى . وسيأتى البحث في الكلام العمد  
لمصلحة الصلاة بعد هذا . واستدل به على أن المقدر في حديث « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » أى لإثمهما  
وحكمهما خلافاً لمن قصره على الإثم ، واستدل به على أن تعمد الكلام لمصلحة الصلاة لا يبطلها ، وتعقب  
بأنه صلى الله عليه وسلم لم يتكلم إلا ناسياً ، وأما قول ذى الدين له « بلى قد نسيت » وقول الصحابة له « صدق  
ذو الدين » فإنهم تكلموا معتقدين النسخ في وقت يمكن وقوعه فيه فتكلموا ظناً أنهم ليسوا في صلاة ، كذا  
قيل وهو فاسد ، لأنهم كلموه بعد قوله صلى الله عليه وسلم « لم تقصر » وأجيب بأنهم لم ينطقوا وإنما أومئوا  
كما عند أبي داود في رواية ساق مسلم إسنادها ، وهذا اعتمده الخطابي وقال : حمل القول على الإشارة  
بجاز سائق بخلاف عكسه فينبغي رد الروايات التي فيها التصريح بالقول إلى هذه ، وهو قوى ، وهو أقوى  
من قول غيره : يحمل على أن بعضهم قال بالنطق وبعضهم بالإشارة ، لكن يبقى قول ذى الدين « بلى قد  
نسيت » ويحاج عنه وعن البقية على تقدير ترجيح أنهم نطقوا بأن كلامهم كان جواباً للنبي صلى الله عليه  
وسلم وجوابه لا يقطع الصلاة كما سيأتى البحث فيه في تفسير سورة الأنفال ، وتعقب بأنه لا يلزم من وجوب  
الإجابة عدم قطع الصلاة ، وأجيب بأنه ثبت مخاطبته في التشهد وهو حي بقولهم « السلام عليك أيها النبي »  
ولم تفسد الصلاة ، والظاهر أن ذلك من خصائصه ، ويحتمل أن يقال ما دام النبي صلى الله عليه وسلم يراجع  
المصلي فجزأ له جوابه حتى تنقضي المراجعة فلا يختص الجواز بالجواب لقول ذى الدين « بلى قد نسيت »  
ولم تبطل صلاته والله أعلم . وفيه أن سجود السهو لا يتكرر بتكرر السهو - ولو اختلف الجنس - خلافاً  
للأوزاعي ، وروى ابن أبي شيبة عن النخعي والشعبي أن لكل سهو سجدتين ، وورد على وفقه حديث ثوبان  
عند أحمد وإسناده منقطع ، وحمل على أن معناه أن من سها بأى سهو كان شرع له السجود أى لا يختص  
بما سجد فيه الشارع ، وروى البيهقي ، من حديث عائشة « سجدتا السهو تجزئان من كل زيادة  
ونقصان » . وفيه أن اليقين لا يترك إلا باليقين ، لأن ذا الدين كان على يقين أن فرضهم الأربع ، فلما  
اقتصر فيها على اثنتين سأل عن ذلك ولم ينكر عليه سؤاله . وفيه أن الظن قد يصير يقيناً بخبر أهل الصدق ،  
وهذا مبنى على أنه صلى الله عليه وسلم رجح خبر الجماعة ، واستدل به على أن الإمام يرجع لقول المأمومين  
في أفعال الصلاة ولو لم يتذكر . وبه قال مالك وأحمد وغيرهما ، ومنهم من قيده بما إذا كان الإمام مجزئاً  
لوقوع السهو منه ، بخلاف ما إذا كان متحققاً لخلاف ذلك أخذاً من ترك رجوعه صلى الله عليه وسلم لدى  
اليدين ورجوعه للصحابة ، ومن حجته قوله في حديث ابن مسعود الماضي « فإذا نسيت فذكروني » وقال  
الشافعي : معنى قوله « فذكروني » أى لا تذكر ، ولا يلزم منه أن يرجع لمجرد إخبارهم ، واحتمال كونه  
تذكر عند إخبارهم لا يدفع ، وقد تقدم في « باب هل يأخذ الإمام بقول الناس » من أبواب الإمامة ما يقوى



ذلك . و فرق بعض المالكية والشافعية أيضاً بين ما إذا كان المخبرون ممن يحصل العلم بخبرهم فيقبل ويقدم على ظن الإمام أنه قد كمل الصلاة بخلاف غيرهم ، واستنبط منه بعض العلماء القائلين بالرجوع اشتراط العدد في مثل هذا وألحقوه بالشهادة ، وفرعوا عليه أن الحاكم إذا نسي حكمه وشهد به شاهدان أنه يعتمد عليهما ، واستدل به الحنفية على أن الهلال لا يقبل بشهادة الآحاد إذا كانت السماء مصحية بل لابد فيه من عدد الاستفاضة ، وتعقب بأن سبب الاستنبات كونه أخبر عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف رؤية الهلال فإن الأبصار ليست متساوية في رؤيته بل متفاوتة قطعاً ، وعلى أن من سلم معتقداً أنه أتم ثم طرأ عليه شك هل أتم أو نقص أنه يكتفى باعتقاده الأول ولا يجب عليه الأخذ باليقين ، ووجهه أن ذا اليمين لما أخبر أثار خبره شكاً ، ومع ذلك لم يرجع النبي صلى الله عليه وسلم حتى استتب . واستدل به البخاري على جواز تشبيك الأصابع في المسجد وقد تقدم في أبواب المساجد ، وعلى أن الإمام يرجع لقول المأمومين إذا شك وقد تقدم في الإمامة ، وعلى جواز التعريف باللقب وسيأتي في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى ، وعلى الترجيح بكثرة الرواة وتعقبه ابن دقيق العيد بأن المقصود كان تقوية الأمر المستول عنه لا ترجيح خبر على خبر .

قوله ( الأسدي ) بسكون المهملة وقد تقدم الكلام على حديثه في أول أبواب السهو وأنه يشرع التكبير لسجود السهو كتكبير الصلاة وهو مطابق لهذه الترجمة ، وقد تقدم في « باب من لم ير التشهد الأول واجباً » أن قول من قال فيه « حليف بن عبد المطلب » وهم وأن الصواب حليف بن المطلب بإسقاط « عبد » .

قوله ( تابعه ابن جريج عن ابن شهاب في التكبير ) وصله عبد الرزاق عنه ومن طريقه الطبراني ولفظه « يكبر في كل سجدة » وأخرجه أحمد عن عبد الرزاق ومحمد بن بكر كلاهما عن ابن جريج بلفظ « فكبر فسجد ثم كبر فسجد ثم سلم » .

باب إذا لم يدر كم صلى - ثلاثاً أو أربعاً - سجد سجدين وهو جالس

[١٢٣١]

١٢٠٢ - فامعاذ بن فضالة قال نا هشام بن أبي عبد الله الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع الأذان ، فإذا قُضي الأذان أقبل ، فإذا ثُوب بها أدبر ، فإذا قُضي التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول : اذكر كذا وكذا - ما لم يكن يذكر - حتى يظل الرجل إن يدرى كم صلى . فإذا لم يدر أحدكم كم صلى - ثلاثاً أو أربعاً - فليسجد سجدين وهو جالس » .

قوله ( باب إذا لم يدر كم صلى ثلاثاً أو أربعاً سجد سجدين وهو جالس ) تقدم الكلام على ما يتعلق بأول المتن في أبواب الأذان ، وأما قوله « حتى يظل الرجل إن يدرى » فقوله « إن » بكسر الهمزة وهي

نافية ، وقوله « فإذا لم يدرك أحدكم كم صلى الخ » مساو للترجمة من غير مزيد وظاهره أنه لا يبنى على اليقين لأنه أعم من أن يكون داخل الصلاة أو خارجها ، وقد تقدم الكلام على خارجها في أواخر الباب الذي قبله ، وأما داخلها فهو معارض بحديث أبي سعيد الذي عند مسلم فإنه صريح في الأمر بطرح الشك والبناء على اليقين ، فقليل يجمع بينهما بحمل حديث أبي هريرة على من طرأ عليه الشك وقد فرغ قبل أن يسلم فإنه لا يلتفت إلى ذلك الشك ويسجد للسهو كمن طرأ عليه بعد أن سلم ، فلو طرأ عليه قبل ذلك بنى على اليقين كما في حديث أبي سعيد . وعلى هذا فقوله فيه « وهو جالس » يتعلق بقوله « إذا شك » لا بقوله « سجد » ، وهذا أولى من قول من سلك طريق الترجيح فقال حديث أبي سعيد اختلف في وصله وإرساله بخلاف حديث أبي هريرة وقد وافقه حديث ابن مسعود فهو أرجح ، لأن مخالفه أن يقول : بل حديث أبي سعيد صححه مسلم والذي وصله حافظ فزيادته مقبولة وقد وافقه حديث أبي هريرة الآتي قريباً فيتعارض الترجيح ، وقيل يجمع بينهما بحمل حديث أبي هريرة على حكم ما يجبر به الساهي صلاته وحديث أبي سعيد على ما يصنعه من الإتمام وعدمه .

( تنبيه ) : لم يقع في هذه الرواية تعيين محل السجود ولا في رواية الزهري التي في الباب الذي يليه ، وقد روى الدارقطني من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد مرفوعاً « إذا سها أحدكم فلم يدرك أحد أو نقص فليسجد سجدة واحدة وهو جالس ثم يسلم » إسناده قوى ، ولأبي داود من طريق ابن أخي الزهري عن عمه نحوه بلفظ « وهو جالس قبل التسليم » وله من طريق ابن إسحق قال حدثني الزهري بإسناده وقال فيه « فليسجد سجدة واحدة قبل أن يسلم ثم يسلم » قال العلائي : هذه الزيادة في هذا الحديث بمجموع هذه الطرق لا تنزل عن درجة الحسن المحتج به . والله أعلم .

## باب

### السَّهْوُ فِي الْفَرْضِ وَالتَّطَوُّعِ

وسجد ابن عباس سجدة واحدة بعد وتره .

١٢٠٣ - فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إن أحدكم إذا قام يصلي جاء الشيطان فلبس عليه حتى لا يدري كم صلى ، فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدة واحدة وهو جالس » .

[١٢٣٢]

قوله ( باب ) بالتونين .

قوله ( السهو في الفرض والتطوع ) أي هل يفرق حكمه أم يتحد ؟ إلى الثاني ذهب الجمهور ، وخالف في ذلك ابن سيرين وقتادة ونقل عن عطاء ، ووجه أخذه من حديث الباب من جهة قوله « وإذا صلى » أي الصلاة الشرعية وهو أعم من أن تكون فريضة أو نافلة . وقد اختلف في إطلاق الصلاة عليهما هل هو من الاشتراك اللفظي أو المعنوي ؟ وإلى الثاني ذهب جمهور أهل الأصول لجامع ما بينهما من الشروط

التي لا تنفك ، ومال الفخر الرازي إلى أنه من الاشتراك اللفظي لما بينهما من التباين في بعض الشروط ، ولكن طريقة الشافعي ومن تبعه في أعمال المشترك في معانيه عند التجرد تقتضي دخول النافلة أيضاً في هذه العبارة ، فإن قيل إن قوله في الرواية التي قبل هذه « إذا نودى للصلاة » قرينة في أن المراد الفريضة وكذا قوله « إذا ثوب » أجيب بأن ذلك لا يمنع تناول النافلة لأن الإتيان حينئذ بها مطلوب لقوله صلى الله عليه وسلم « بين كل أذانين صلاة » .

قوله ( وسجد ابن عباس سجدين بعد وتره ) وصله ابن أبي شية بإسناد صحيح عن أبي العالية قال « رأيت ابن عباس يسجد بعد وتره سجدين » وتعلق هذا الأثر بالترجمة من جهة أن ابن عباس كان يرى أن الوتر غير واجب ويسجد مع ذلك فيه للسهو ، وقد تقدم الكلام على المتن في الباب الذي قبله .

### باب إذا كُلم وهو يُصلي فأشار بيده واستمع

١٢٠٤ - حدثنا يحيى بن سليمان قال نا ابن وهب قال أخبرني عمرو عن بكير عن كريب أن ابن عباس والمسيور بن مخرمة وعبد الرحمن بن أزهر أرسلوه إلى عائشة فقالتوا: اقرأ عليها السلام منا جميعاً وسلها عن الركعتين بعد صلاة العصر وقل لها: إنا أخبرنا أنك تُصليها، وقد بلغنا أن النبي صلى الله عليه نهى عنها، وقال ابن عباس: وكنت أضرب الناس مع عمر بن الخطاب عنها. قال كريب: فدخلت على عائشة فبلغتها ما أرسلوني، فقالت: سل أم سلمة. فخرجت إليهم فأخبرتهم بقولها، فردوني إلى أم سلمة بمثل ما أرسلوني به إلى عائشة، فقالت: أم سلمة: سمعت النبي صلى الله عليه ينهى عنها، ثم رأيته يُصليها حين صلى العصر، ثم دخل وعندي نسوة من بني حرام من الأنصار فأرسلت إليه الجارية فقلت: قومي بجنبه قولي له: تقول لك أم سلمة: يا رسول الله، سمعتك تنهى عن هاتين وأراك تُصليهما؟ فإن أشار بيده فاستأخري عنه. ففعلت الجارية، فأشار بيده، فاستأخرت عنه. فلما انصرف قال: «يا بنت أبي أمية، سألت عن الركعتين بعد العصر، وإنه أتاني ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر، فهما هاتان».

[الحديث ١٢٣٣ - طرفه في: ٤٣٧٠].

قوله ( باب إذا كلم ) بضم الكاف في الصلاة ( واستمع ) أى المصلي لم تفسد صلاته .  
قوله ( أخبرني عمرو ) هو ابن الحارث وبكير بالتصغير هو ابن عبد الله بن الأشج ، ونصف هذا الإسناد المبدأ به مصريون والثاني مدنيون .  
قوله ( وقد بلغنا ) فيه إشارة إلى أنهم لم يسمعوا ذلك منه صلى الله عليه وسلم ، فأما ابن عباس فقد

سمى الواسطة وهو عمر كما تقدم في المواقيت من قوله «شهد عندى رجال مرضيون وأرضاهم عندى عمر» الحديث ، وأما المسور وابن أزهرفلم أقف عنهما على تسمية الواسطة ، وقوله قبل ذلك «وإننا أخبرنا» بضم الهمزة ولم أقف على تسمية الخبر وكأنه عبد الله بن الزبير فسيأتى في الحج من روايته عن عائشة ما يشهد لذلك ، وروى ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن الحارث قال «دخلت مع ابن عباس على معاوية فأجلسه على السرير ثم قال : ما ركعتان يصليهما الناس بعد العصر ؟ قال ذلك ما يفتى به الناس ابن الزبير ، فأرسل إلى ابن الزبير فسأله فقال : أخبرتنى بذلك عائشة ، فأرسل إلى عائشة فقالت : أخبرتنى أم سلمة ، فأرسل إلى أم سلمة فانطلقت مع الرسول » فذكر القصة ، واسم الرسول المذكور كثير بن الصلت سماه الطحاوى بإسناد صحيح إلى أبي سلمة «إن معاوية قال وهو على المنبر لكثير بن الصلت : اذهب إلى عائشة فاسألها ، فقال أبو سلمة : ففقت معه ، وقال ابن عباس لعبد الله بن الحارس : اذهب معه ، فجنناها فأسألناها » فذكره .

**قوله ( تصلينهما )** في رواية الكشمي «تصلينهما» بحذف النون وهو جائز .

**قوله ( وقال ابن عباس كنت أضرب الناس مع عمر عنها )** أى لأجلها في رواية الكشمي «عنه» وكذا في قوله «نهى عنها» وكأنه ذكر الضمير على إرادة الفعل ، وهذا موصول بالإسناد المذكور ، وقد روى ابن أبي شيبة من طريق الزهري عن السائب هو ابن يزيد قال «رأيت عمر يضرب المنكر على الصلاة بعد العصر» .

**قوله ( قال كريب )** هو موصول بالإسناد المذكور .

**قوله ( فقالت سل أم سلمة )** زاد مسلم في روايته من هذا الوجه «فخرجت إليهم فأخبرتهم بقولها فردوني إلى أم سلمة» وفي رواية أخرى للطحاوى «فقالت عائشة ليس عندى ، ولكن حدثتني أم سلمة» .

**قوله ( ثم رأيت يصليهما حين صلى العصر ثم دخل على )** أى فصلاهما حينئذ بعد الدخول ، وفي رواية مسلم «ثم رأيت يصليهما ، أما حين صلاهما فإنه صلى العصر ثم دخل عندى فصلاهما» .

**قوله ( من بنى حرام )** بفتح المهملتين .

**قوله ( فأرسلت إليه الجارية )** لم أقف على اسمها ، ويحتمل أن تكون بنتها زينب لكن في رواية المصنف في المغازى «فأرسلت إليه الخادم» .

**قوله ( فقال يا ابنة أبي أمية )** هو والد أم سلمة واسمه حذيفة - وقيل سهيل - ابن المغيرة المخزومي :

**قوله ( عن الركعتين )** أى اللتين صليتهما الآن .

**قوله ( وإنه أتاني ناس من عبد القيس )** زاد في المغازى «بالإسلام من قومهم فشغلوني» وللطحاوى

من وجه آخر «قدم على قلائص من الصدقة فنسيتهما ثم ذكرتهما فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس يرون فصليتهما عندك» وله من وجه آخر «فجاءني فشغلني» وله من وجه آخر «قدم على وفد من بني تميم ، أو جاءتني صدقة» وقوله «من بني تميم» وهم وإنما هم من عبد القيس وكانهم حضروا معهم بمال المصالحة من أهل البحرين كما سيأتى في الجزية من طريق عمرو بن عوف «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وأرسل أبا عبيدة فأتاه يجزيهم» ويؤيده أن في رواية

عبد الله بن الحارث المتقدم ذكرها أنه كان بعث ساعياً وكان قد أتمه شأن المهاجرين ، وفيه « فقلت ما هاتان الركعتان ؟ فقال : شغلني أمر الساعي » .

**قوله ( فهما هاتان )** في رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أم سلمة عند الطحاوي من الزيادة « فقلت أمرت بهما ؟ فقال : لا ، ولكن كنت أصليهما بعد الظهر فشغلت عنهما فصليتهما الآن » وله من وجه آخر عنها « لم أره صلاهما قبل ولا بعد » لكن هذا لا ينفي الوقوع فقد ثبت في مسلم عن أبي سلمة أنه سأل عائشة عنهما فقالت « كان يصليهما قبل العصر فشغل عنهما أو نسيهما فصلاهما بعد العصر ثم أثبتهما ، وكان إذا صلى صلاة أثبتها » أي داوم عليها . ومن طريق عروة عنها « ما ترك ركعتين بعد العصر عندي قط » ومن ثم اختلف نظر العلماء فقليل : تقضى الفوائت في أوقات الكراهة لهذا الحديث ، وقيل هو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل هو خاص بمن وقع له نظير ما وقع له . وقد تقدم البحث في ذلك مبسوطاً في أواخر المواقيت . وفي الحديث من الفوائد سوى ما مضى جواز استماع المصلي إلى كلام غيره وفهمه له ولا يقدح ذلك في صلاته . وأن الأدب في ذلك أن يقوم المتكلم إلى جنبه لا خلفه ولا أمامه لئلا يشوش عليه بأن لا تمكنه الإشارة إليه إلا بمشقة ، وجواز الإشارة في الصلاة وسيأتي في باب مفرد . وفيه البحث عن علة الحكم وعن دليله ، والترغيب في علو الإسناد ، والفحص عن الجمع بين المتعارضين ، وأن الصحابي إذا عمل بخلاف ما رواه لا يكون كافياً في الحكم بنسخ مروي ، وأن الحكم إذا ثبت لا يزيله إلا شيء مقطوع به ، وأن الأصل اتباع النبي صلى الله عليه وسلم في أفعاله ، وأن الجليل من الصحابة قد يخفى عليه ما اطلع عليه غيره ، وأنه لا يعدل إلى الفتوى بالرأى مع وجود النص ، وأن العالم لانقص عليه إذا سئل عما لا يسرى فوكل الأمر إلى غيره . وفيه قبول إخبار الآحاد والاعتماد عليه في الأحكام ولو كان شخصاً واحداً رجلاً أو امرأة لاكتفاء أم سلمة بأخبار الجارية . وفيه دلالة على فطنة أم سلمة وحسن تأنيها بملاطفة سؤلها واهتمامها بأمر الدين ، وكأنها لم تباشر السؤال لحال النسوة اللاتي كن عندها فيؤخذ منه لإكرام الضيف واحترامه ، وفيه زيارة النساء المرأة ولو كان زوجها عندها ، والتنفل في البيت ولو كان فيه من ليس منهم ، وكراهة القرب من المصلي لغير ضرورة ، وترك تفويت طلب العلم وإن طرأ ما يشغل عنه ، وجواز الاستنابة في ذلك ، وأن الوكيل لا يشترط أن يكون مثل موكله في الفضل ، وتعليم الوكيل التصرف إذا كان ممن يجهل ذلك ، وفيه الاستفهام بعد التحقق لقولها « وأراك تصليهما » والمبادرة إلى معرفة الحكم المشكل فراراً من الوسوسة ، وأن النسيان جائز على النبي صلى الله عليه وسلم لأن فائدة استفسار أم سلمة عن ذلك تجوزها إما النسيان وإما النسخ وإما التخصيص به ، فظهر وقوع الثالث . والله أعلم .

## باب

### الإشارة في الصلاة

قاله كُريبٌ عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه .

١٢٠٥ - نا قتيبة بن سعيد قال نا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد

الساعدي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلَغَهُ أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ كَانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّحُ بَيْنَهُمْ فِي أَنْاسٍ مَعَهُ، فَحُبَسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَانَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ بِلَالٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ حُبَسَ، وَقَدْ حَانَتْ الصَّلَاةُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَوْمَّ النَّاسَ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنْ شِئْتَ. فَأَقَامَ بِلَالٌ، وَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَكَبَّرَ لِلنَّاسِ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي فِي الصَّفوفِ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، فَأَخَذَ النَّاسُ فِي التَّصْفِيقِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّفْتِ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَمْرِهِ أَنْ يُصَلِّيَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٌ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ، وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَاءَهُ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَصَلَّى لِلنَّاسِ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، مَا لَكُمْ حِينَ نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ فِي التَّصْفِيقِ؟ إِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ، مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقْلُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ حِينَ يَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ إِلَّا التَّفْتِ. يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِلنَّاسِ حِينَ أَشْرْتَ إِلَيْكَ؟» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[١٢٣٥]

١٢٠٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ نَا الثَّوْرِيُّ عَنْ هِشَامٍ عَنْ فَاطِمَةَ عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ تُصَلِّيُ قَائِمَةً وَالنَّاسُ قِيَامًا، فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ وَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى السَّمَاءِ. فَقُلْتُ: آيَةٌ؟ قَالَتْ بِرَأْسِهَا: أَيْ نَعَمْ.

[١٢٣٦]

١٢٠٧ - نَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ نَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِهِ - وَهُوَ شَاكِي - جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا. فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا».

قوله (باب الإشارة في الصلاة) قال ابن رشيد: هذه الترجمة أعم من كونها مرتبة على استدعاء ذلك أو غير مرتبة، بخلاف الترجمة التي قبلها فإن الإشارة فيها لزمت من الكلام واستماعه فهي مرتبة. (قاله كريب عن أم سلمة) يشير إلى حديث الباب الذي قبله، ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها حديث سهل بن سعد في الإصلاح بين بني عمرو بن عوف، وفيه إرادة أبي بكر الصلاة بالناس، وشاهد الترجمة قوله فيه «فأخذ الناس في التصفيق» فإنه صلى الله عليه وسلم وإن كان أنكره عليهم لكنه لم يأمرهم بإعادة الصلاة، وحركة اليد بالتصفيق كحركاتها بالإشارة، وأخذته من جهة الالتفات والإصغاء إلى كلام الغير لأنه في معنى الإشارة، وأما قوله «يا أبا بكر ما منعك أن تصلي بالناس حين

أشرت إليك « فليس بمطابق للترجمة لأن إشارته صدرت منه صلى الله عليه وسلم قبل أن يحرم بالصلاة كما تقدم في الكلام على حديث سهل مستوفى في أبواب الإمامة ، ويحتمل أن يكون فهم من قوله « قام في الصف » الدخول في الصلاة لعدوله صلى الله عليه وسلم عن الكلام الذي هو أدل من الإشارة ، ولما يفهمه السياق من طول مقامه في الصف قبل أن تقع الإشارة المذكورة ، ولأنه دخل بنية الاتهام بأبي بكر ، ولأن السنة الدخول مع الإمام على أى حالة وجده لقوله صلى الله عليه وسلم « فما أدركتم فصلوا » ثانيها حديث أسماء في الصلاة في الكسوف ، أورده مختصراً جداً ، وشاهد الترجمة قولها فيه « فأشارت برأسها » وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الكسوف . ثالثها حديث عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في بيته جالساً ، وشاهد ما قوله فيه « فأشار إليهم أن اجلسوا » وقد تقدم مستوفى في أبواب الإمامة أيضاً ، وفيه رد على من منع الإشارة بالسلام وجوز مطلق الإشارة لأنه لا فرق بين أن يشير آمراً بالجلوس أو يشير مخبراً برد السلام . والله أعلم .

( خاتمة ) : اشتملت أبواب السهو من الأحاديث المرفوعة على تسعة عشر حديثاً ، منها اثنان معلقان بمنتهى حديث كريب عن أم سلمة وابن عباس وعبد الرحمن بن أزهر والمسور بن مخرمة أربعة أحاديث لقولهم فيه — سوى أم سلمة — « بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها » وجميعها مكررة فيه وفيما مضى سواء ، إلا أنه تكرر منه في المواقيت طرف مختصر عن أم سلمة ، وسوى حديث أبي هريرة « فليسجد سجدتين وهو جالس » وقد وافقه مسلم على تحريمها جميعها ، وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم خمسة آثار : منها أثر عروة الموصول في آخر الباب ، ومنها أثر عمر في ضربه على الصلاة بعد العصر . والله الهادي إلى الصواب ، ومنه المبدأ وإليه المآب .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### في الجنائز

ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله

وقيل لوهب بن منبه: أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة؟ قال: بلى، ولكن ليس مفتاح إلا له أسنان، فإن جئت بمفتاح له أسنان فُتِحَ لك، وإلا لم يُفْتَحَ لك.

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الجنائز ) كذا للأصلي وأبي الوقت ، والبسمة من الأصل ، ولكريمة « باب في الجنائز » وكذا لأبي ذر لكن بحذف « باب » والجنائز بفتح الجيم لا غير جمع جنازة بالفتح والكسر لغتان ، قال ابن قتيبة وسجاعة : الكسر أفصح ، وقيل بالكسر للنعش وبالفتح للميت ، وقالوا لا يقال نعش إلا إذا كان عليه الميت .

( تفييه ) : أورد المصنف وغيره كتاب الجنائز بين الصلاة والزكاة لتعلقها بهما ، ولأن الذي يفعل بالميت من غسل وتكفين وغير ذلك أهمه الصلاة عليه لما فيها من فائدة الدعاء له بالنجاة من العذاب ولا سيما عذاب القبر الذي سيدفن فيه .

قوله ( ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله ) قيل أشار بهذا إلى ما رواه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن مرة الحضرمي عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة » قال الزين بن المنير : حذف المصنف جواب « من » من الترجمة مراعاة لتأويل وهب بن منبه فأبقاه إما ليوافقه أو ليبقى الخبر على ظاهره . وقد روى ابن أبي حاتم في ترجمة أبي زرعة : أنه لما احتضر أرادوا تلقينه ، فتذكروا حديث معاذ ، فحدثهم به أبو زرعة بإسناده ، وخرجت روحه في آخر قول لا إله إلا الله .

( تفييه ) : كأن المصنف لم يثبت عنده في التلقين شيء على شرطه فاكتمى بما دل عليه ، وقد أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة من وجه آخر بلفظ « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله » وعن أبي سعيد كذلك ، قال الزين بن المنير : هذا الخبر يتناول بلفظه من قالها فبغته الموت ، أو طالت حياته لكن لم يتكلم بشيء غيرها ، ويخرج بمفهومه من تكلم لكن استصحب حكمها من غير تجديد نطق بها ، فإن عمل أعمالاً سيئة كان في المشيئة وإن عمل أعمالاً صالحة ففضيلة سعة رحمة الله أن لا فرق بين الإسلام النطق والحكمى المستصحب والله أعلم .



انتهى . وحكى الترمذى عن عبد الله بن المبارك أنه لقن عند الموت فأكثر عليه فقال : إذا قلت مرة فأننا على ذلك ما لم أتكلم بكلام . وهذا يدل على أنه كان يرى التفرقة في هذا المقام . والله أعلم .

**قوله ( وقيل لو هب بن منبه : أليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله إلخ )** يجوز نصب مفتاح على أنه خبر مقدم ورفعه على أنه مبتدأ ، كأن القائل أشار إلى ما ذكر ابن إسحق في أسيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسل العلاء بن الحضرمي قال له « إذا سئلت عن مفتاح الجنة فقل : مفتاحها لا إله إلا الله » وروى عن معاذ بن جبل مرفوعاً نحوه أخرجه البيهقي في الشعب وزاد « ولكن مفتاح بلا أسنان ، فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك وإلا لم يفتح لك » وهذه الزيادة نظير ما أجاب به وهب ، فيحتمل أن تكون مدرجة في حديث معاذ . وأما أثر وهب فوصله المصنف في التاريخ وأبو نعيم في الحلية من طريق محمد بن سعيد بن رمانة بضم الراء وتشديد الميم وبعد الألف نون قال : أخبرني أبي قال قيل لو هب بن منبه فذكره . والمراد بقوله لا إله إلا الله في هذا الحديث وغيره كلمتا الشهادة ، فلا يرد إشكال ترك ذكر الرسالة . قال الزين بن المنير : قول لا إله إلا الله لقب جرى على النطق بالشهادتين شرعاً . وأما قول وهب فراده بالأسنان التزام الطاعة فلا يرد إشكال موافقة الخوارج وغيرهم أن أهل الكبائر لا يدخلون الجنة . وأما قوله « لم يفتح له فكأن مراده لم يفتح له فتحاً تاماً ، أو لم يفتح له في أولى الأمر ، وهذا بالنسبة إلى الغالب ، وإلا فالحق أنهم في مشيئة الله تعالى . وقد أخرج سعيد بن منصور بسند حسن عن وهب بن منبه قريباً من كلامه هذا في التهليل ولفظه « عن سمالك بن الفضل عن وهب بن منبه مثل الداعي بلا عمل مثل الراي بلا وتر » قال الداودي : قول وهب محمول على التشديد ، ولعله لم يبلغه حديث أبي ذر ، أى حديث الباب . والحق أن من قال لا إله إلا الله مخلصاً أتى بمفتاح وله أسنان ، ولكن من خلط ذلك بالكبائر حتى مات مصرأً عليها لم تكن أسنانه قوية ، فربما طال علاجه . وقال ابن رشيد : يحتمل أن يكون مراد البخاري الإشارة إلى أن من قال لا إله إلا الله مخلصاً عند الموت كان ذلك مسقطاً لما تقدم له ، والإخلاص يستلزم التوبة والندم ، ويكون النطق علماً على ذلك . وأدخل حديث أبي ذر ليبين أنه لا بد من الاعتقاد ، ولهذا قال عقب حديث أبي ذر في كتاب اللباس : قال أبو عبد الله : هذا عند الموت أو قبله إذا تاب وندم . ومعنى قول وهب إن جئت بمفتاح له أسنان جواد فهو من باب حذف النعت إذا دل عليه السياق لأن مسمى المفتاح لا يعقل إلا بالأسنان وإلا فهو عود أو حديدة .

١٢٠٨ - فاموسى بن إسماعيل قال نا مهدي بن ميمون قال نا واصل الأحذب عن المعرور [١٢٣٧]

ابن سويد عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « أتاني آت من ربي فأخبرني - أو قال : بشرنني - أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة » . فقلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : « وإن زنى وإن سرق » .

[١٢٣٨]

١٢٠٩- فاعمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا شقيق عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « من مات يُشرك بالله دخل النار » . وقلت أنا : من مات لا يُشرك بالله شيئاً دخل الجنة .

[الحديث ١٢٣٨- طرفاه في : ٤٤٩٧ ، ٦٦٨٣ .]

**قوله ( أناي آت )** سماه في التوحيد من طريق شعبة عن واصل « جبريل » وجزم بقوله « فبشرني » وزاد الإسماعيلي من طريق مهدي في أوله قصة قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسير له ، فلما كان في بعض الليل تنحى فلبث طويلاً ، ثم أتانا فقال « فذكر الحديث . وأورده المصنف في اللباس من طريق أبي الأسود عن أبي ذر قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ثوب أبيض وهو نائم ، ثم أتيت وقد استيقظ ، فدل على أنها رؤيا منام .

**قوله ( من أمي )** أي من أمة الإجابة ، ويحتمل أن يكون أهم من ذلك أي أمة الدعوة وهو متجه .

**قوله ( لا يشرك بالله شيئاً )** أورده المصنف في اللباس بلفظ « ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك » الحديث . وإنما لم يورده المصنف هنا جرياً على عادته في إثبات الحنفى على الجلى ، وذلك أن نفي الشرك يستلزم إثبات التوحيد ، ويشهد له استنباط عبد الله بن مسعود في ثاني حديثي الباب من مفهوم قوله « من مات يشرك بالله دخل النار » وقال القرطبي : معنى نفي الشرك أن لا يتخذ مع الله شريكاً في الإلهية ، لكن هذا القول صار بحكم العرف عبارة عن الإيمان الشرعي .

**قوله ( فقلت وإن زني وإن سرق )** قد يتبادر إلى الذهن أن القائل ذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم والمقول له الملك الذي بشره به ، وليس كذلك ، بل القائل هو أبو ذر والمقول له هو النبي صلى الله عليه وسلم كما بينه المؤلف في اللباس . وللتزمذي « قال أبو ذر يارسول الله ، ويمكن أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قاله مستوضحاً وأبو ذر قاله مستبعداً ، وقد جمع بينهما في الرقاق من طريق زيد بن وهب عن أبي ذر . قال الزين بن المنير : حديث أبي ذر من أحاديث الرجاء التي أفضى الاتكال عليها ببعض الجهالة إلى الإقدام على الموبقات ، وليس هو على ظاهره فإن القواعد استقرت على أن حقوق الآدميين لا تسقط بمجرد الموت على الإيمان ، ولكن لا يلزم من عدم سقوطها أن لا يتكفل الله بها عمن يريد أن يدخله الجنة ، ومن ثم رد صلى الله عليه وسلم على أبي ذر استبعاده ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « دخل الجنة » أي صار إليها إما ابتداء من أول الحال وإما بعد أن يقع ما يقع من العذاب ، نسأل الله العفو والعافية . وفي هذا حديث « من قال لا إله إلا الله نفعته يوماً من الدهر ، أصابه قبل ذلك ما أصابه » وسيأتي بيان حاله في كتاب الرقاق . وفي الحديث أن أصحاب الكبائر لا يخلدون في النار ، وأن الكبائر لا تساب اسم الإيمان ، وأن غير الموحدين لا يدخلون الجنة . والحكمة في الاقتصار على الزنا والسرقا الإشارة إلى جنس حق الله تعالى وحق العباد ، وكأن أبا ذر استحضر قوله صلى الله عليه وسلم « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » لأن ظاهره معارض

لظاهر هذا الخبر ، لكن الجمع بينهما على قواعد أهل السنة يحمل هذا على الإيمان الكامل وبحمل حديث الباب على عدم التخليد في النار .

**قوله ( على رغم أنف أبي ذر )** بفتح الراء وسكون المعجمة ويقال بضمها وكسرها ، وهو مصدر رغم بفتح الغين وكسرها مأخوذ من الرغم وهو التراب ، وكأنه دعا عليه بأن ياصق أنفه بالتراب .

**قوله ( حدثنا عمر بن حفص )** أى ابن غياث ، وشقيق هو أبو وائل ، وعبد الله هو ابن مسعود ، وكلهم كوفيون .

**قوله ( من مات يشرك بالله )** في رواية أبي حمزة عن الأعمش في تفسير البقرة « من مات وهو يدعو من دون الله ندا » وفي أوله « قال النبي صلى الله عليه وسلم كلمة وقلت أنا أخرى » ، ولم تختلف الروايات في الصحيحين في أن المرفوع الوعيد والموقوف الوعد . وزعم الحميدى في « الجمع » وتبعه مغلطى في شرحه ومن أخذ عنه أن في رواية مسلم من طريق وكيع وابن نمير بالعكس بلفظ « من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة » ، وقلت أنا من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار » وكأن سبب الوهم في ذلك ما وقع عند أبي عوانة والإسماعيلي من طريق وكيع بالعكس ، لكن بين الإسماعيلي أن المحفوظ عن وكيع كما في البخارى ، قال : وإنما المحفوظ أن الذى قلبه أبو عوانة وحده وبذلك جزم ابن خزيمة في صحيحه ، والصواب رواية الجماعة ، وكذلك أخرجه أحمد من طريق عاصم وابن خزيمة من طريق يسار وابن حبان من طريق المغيرة كلهم عن شقيق ، وهذا هو الذى يقتضيه النظر لأن جانب الوعيد ثابت بالقرآن وجاءت السنة على وفقه فلا يحتاج إلى استنباط ، بخلاف جانب الوعد فإنه في محل البحث إذ لا يصح حمله على ظاهره كما تقدم . وكان ابن مسعود لم يبلغه حديث جابر الذى أخرجه مسلم بلفظ « قيل : يا رسول الله ما الموجبتان ؟ قال : من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار » وقال النووى : الجيد أن يقال سمع ابن مسعود اللفظتين من النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه في وقت حفظ إحداها وتيقنها ولم يحفظ الأخرى فرفع المحفوظة وضم الأخرى إليها ، وفي وقت بالعكس ، قال : فهذا جمع بين روايتي ابن مسعود وموافقته لرواية غيره في رفع اللفظتين . انتهى . وهذا الذى قال محتمل بلا شك ، لكن فيه بعد مع اتحاد مخرج الحديث ، فلو تعدد مخرجه إلى ابن مسعود لكان احتمالاً قريباً مع أنه يستغرب من انفراد راو من الرواة بذلك دون رفقة وشيخهم ومن فوقه ، فنسبة السهو إلى شخص ليس بمعصوم أولى من هذا التعسف .

**( فائدة )** حكى الخطيب في « المدرج » أن أحمد بن عبد الجبار رواه عن أبي بكر بن عياش عن عاصم مرفوعاً كله وأنه وهو في ذلك ، وفي حديث ابن مسعود دلالة على أنه كان يقول بدليل الخطاب ، ويحتمل أن يكون أثر ابن مسعود أخذه من ضرورة انحصار الجزاء في الجنة والنار . وفيه إطلاق الكلمة على الكلام الكثير وسيأتى البحث فيه في الإيمان والنذور .

## باب

## الأمر باتِّباع الجنائز

[١٢٣٩] ١٢١٠ - حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة عن الأشعث قال سمعت معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء قال : أمرنا النبي صلى الله عليه بسبع ، ونهانا عن سبع : أمرنا باتِّباع الجنائز ، وعبادة المريض ، وإجابة الداعي ، ونصر المظلوم ، وإبرار القسم ، ورد السلام ، وتشميت العاطس ، ونهانا عن آنية الفضة ، وخاتم الذهب ، والحرير ، والديباج ، والقسي ، والإستبرق .

[الحديث ١٢٣٩ - أطرافه في : ٢٤٤٥ ، ٥١٧٥ ، ٥٦٣٥ ، ٥٦٥٠ ، ٥٨٣٨ ، ٥٨٤٩ ، ٥٨٦٣ ، ٦٢٢٢ ، ٦٦٥٤ .]

[١٢٤٠] ١٢١١ - نا محمد قال نا عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي قال أخبرني ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « حق المسلم على المسلم خمس : رد السلام ، وعبادة المريض ، واتِّباع الجنائز ، وإجابة الدعوة ، وتشميت العاطس » .

تابعه عبد الرزاق أنا معمر . ورواه سلامة عن عقيل .

**قوله ( باب الأمر باتِّباع الجنائز )** قال الزين بن المنير : لم يفصح بحكمه لأن قوله « أمرنا » أعم من أن يكون للوجوب أو للندب .

**قوله ( عن الأشعث )** هو ابن أبي الشعثاء الحاربي .

**قوله ( عن البراء بن عازب )** أورده في المظالم عن سعيد بن الربيع عن شعبة عن الأشعث فقال فيه « سمعت البراء بن عازب » ، ولمسلم من طريق زهير بن معاوية عن الأشعث عن معاوية بن سويد قال « دخلت على البراء بن عازب فسمعتة يقول » فذكر الحديث .

**قوله ( أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع )** أما المأمورات فسنذكر شرحها في كتابي الأدب واللباس والذي يتعلق منها بهذا الباب اتِّباع الجنائز . وأما المنهيات فحل شرحها كتاب اللباس وسأتي الكلام عليها فيه ، وسقط من المنهيات في هذا الباب واحدة سهواً إما من المصنف أو من شيخه . **قوله ( حدثنا محمد )** كذا في جميع الروايات غير منسوب ، وقال الكلاباذي : هو الذهلي ، وعمرو بن أبي سلمة هو التنيسي وقد ضعفه ابن معين بسبب أن في حديثه عن الأوزاعي مناولة وإجازة ، لكن بين أحمد بن صالح المصري أنه كان يقول فيما سمعه « حدثنا » ولا يقول ذلك فيما لم يسمعه ، وعلى هذا فقد عنن هذا الحديث فدل على أنه لم يسمعه ، والجواب عن البخاري أنه يعتمد على المناولة ويحتاج بها ، وقصارى هذا الحديث أن يكون منها ، وقد قواه بالمناوبة التي ذكرها عقبه ، ولم ينفرد به عمرو ، ومع ذلك فقد أخرجه الإسماعيلي من طريق الوليد بن مسلم وغيره عن الأوزاعي ، وكأن البخاري اختار طريق

عمرو لوقوع التصريح فيها بالأخبار بين الأوزاعي والزهرى ، ومتابعة عبد الرزاق التى ذكرها وصلها مسلم وقال فى آخره : كان معمر يرسل هذا الحديث وأسنده مرة عن ابن المسيب عن أبى هريرة . وقد وقع لى معلقاً فى جزء الذهلى « قال أخبرنا عبد الرزاق » فذكر الحديث . وأما رواية سلامة وهو بتخفيف اللام وهو ابن أخى عقيل فأظنها فى الزهريات للذهلى ، وله نسخة عن عمه عن الزهرى ، ويقال إنه كان يروىها من كتاب .

قوله ( حق المسلم على المسلم خمس ) فى رواية مسلم من طريق عبد الرزاق « خمس تجب للمسلم على المسلم » وله من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة « حق المسلم على المسلم ست » وزاد « وإذا استنصحتك فانصَحْ له » وقد تبين أن معنى « الحق » هنا الوجوب خلافاً لقول ابن بطال : المراد حق الحرمة والصحبة ، والظاهر أن المراد به هنا وجوب الكفاية .

قوله ( رد السلام ) يأتى الكلام على أحكامه فى الاستئذان ، وعيادة المريض يأتى الكلام عليها فى المرضى ، وإجابة الداعى يأتى الكلام عليها فى الوليمة ، وتشميت العاطس يأتى الكلام عليه فى الأدب . وأما اتباع الجنائز فسيأتى الكلام عليه فى « باب فضل اتباع الجنائز » فى وسط كتاب الجنائز ، والمقصود هنا إثبات مشروعيته فلا تكرر .

### باب الدُّخُولِ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِذَا أُدْرِجَ فِي أَكْفَانِهِ

[١٢٤١] ١٢١٢- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ وَيُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ : أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى فَرَسِهِ مِنْ مَسْكَنِهِ بِالسُّنْحِ حَتَّى نَزَلَ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ فَلَمْ يُكَلِّمِ النَّاسَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ ، فَتِيَمَّمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - وَهُوَ مَسْجُوعٌ بِبُرْدٍ حَبْرَةٍ - فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ ، ثُمَّ أَكَبَّ عَلَيْهِ فَقَبَّلَهُ ، ثُمَّ بَكَى فَقَالَ : يَا أَبَتِ أَنْتَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، لَا يَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيْكَ مَوْتَيْنِ : أَمَّا الْمَوْتَةُ الَّتِي كُتِبَتْ عَلَيْكَ فَقَدْ مَتَّهَا . قَالَ أَبُو سَلَمَةَ : فَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ خَرَجَ وَعَمَرُ يُكَلِّمُ النَّاسَ ، فَقَالَ : اجْلِسْ ، فَأَبَى . فَقَالَ : اجْلِسْ ، فَأَبَى : فَتَشَهَّدَ أَبُو بَكْرٍ ، فَمَالَ إِلَيْهِ النَّاسُ وَتَرَكَوْا عَمَرَ ، فَقَالَ : أَمَّا بَعْدُ ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ... ﴾ إِلَى ﴿ الشَّاكِرِينَ ﴾ . وَاللَّهُ لَكَأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ حَتَّى تَلَاهَا أَبُو بَكْرٍ ، فَتَلَقَّاهَا مِنْهُ النَّاسُ ، فَمَا يُسْمَعُ بِشَرٍّ إِلَّا يَتْلُوهَا .

[الحديث ١٢٤١- أطرافه فى: ٣٦٦٧، ٣٦٦٩، ٤٤٥٢، ٤٤٥٥، ٥٧١٠].

[الحديث ١٢٤٢- أطرافه فى: ٣٦٦٨، ٣٦٧٠، ٣٣٥٤، ٤٤٥٤، ٤٤٥٧، ٥٧١١].

[١٢٤٣]

١٢١٣- نا يحيى بن بُكيرٍ قال نا الليثُ عن عُقيلٍ عن ابنِ شهابٍ قال : أخبرني خارجةُ ابنِ زيدٍ بنِ ثابتٍ أنَّ أُمَّ العلاءِ - امرأةً من الأنصارِ بايعتِ النبيَّ صلى الله عليه - أخبرتهُ أنه اقتسم المهاجرون قُرعةً ، فطار لنا عثمانُ بنُ مظعونٍ فَأَنزَلَنَا فِي أَبِياتِنَا ، فوجِعَ وجعَهُ الذي تُوفِّيَ فيه ، فلما تُوفِّيَ وغَسِّلَ وكُفِّنَ في أثوابِهِ دخلَ رسولُ الله صلى الله عليه ، فقلتُ : رحمةُ الله عليك أبا السائبِ ، فشهادتي عليك لقد أكرمك الله . فقال النبيُّ صلى الله عليه : « وما يُدريك أن الله أكرمهُ ؟ » قلتُ : بأبي أنت يا رسولَ الله ، فمَنْ يُكرمهُ الله ؟ فقال : « أَمَّا هُوَ فقد جاءهُ اليقينُ . واللهُ إني لأرجو له الخيرَ ، والله ما أدري - وأنا رسولُ الله - ما يُفعلُ بي » . قالتُ : فوالله لا أُرَكِّي أحداً بعده أبداً .

١٢١٤- حدثنا سعيدُ بنُ عُفَيْرٍ قال نا الليثُ . . مثله . وقال نافع بنُ يزيدٍ عن عُقيلٍ : ما يُفعلُ به . وتابعه شُعَيْبٌ وعمرُو بنُ دينارٍ ومعمَرُ .

[الحديث ١٢٤٣ - أطرافه في : ٢٦٨٧ ، ٣٩٢٩ ، ٧٠٠٣ ، ٧٠٠٤ ، ٧٠١٨ .]

[١٢٤٤]

١٢١٥- حدثني محمدُ بنُ بشارٍ قال نا غُنْدَرٌ قال نا شُعْبَةُ سمعتُ محمدَ بنَ المُنْكَدِرِ قال سمعتُ جابرَ بنَ عبدَ الله قال : لما قُتِلَ أَبِي جعلتُ أَكْشِفُ الثوبَ عن وجههِ أبكي ، وينهوني ، والنبيُّ صلى الله عليه لا ينهاني ، فجعلتُ عَمَّتِي فاطمةُ تبكي ، فقال النبيُّ صلى الله عليه : « تبكين أو لا تبكين ، ما زالتِ الملائكةُ تُظِلُّهُ بِأَجْنَحَتِهَا حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ » . تابعه ابنُ جُرَيْجٍ قال أخبرني محمدُ بنُ المُنْكَدِرِ سمِعَ جابراً .

[الحديث ١٢٤٤ - أطرافه في : ١٢٩٣ ، ٢٨١٦ ، ٤٠٨٠ .]

**قوله ( باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في أكفانه )** أى لف فيها ، قال ابن رشيد :

موقع هذه الترجمة من الفقه أن الموت لما كان سبب تغيير محاسن الحى التى عهد عليها - ولذلك أمر بتغيبه وتغطيته - كان ذلك مظنة للمنع من كشفه حتى قال النخعي : ينبغي أن لا يطلع عليه إلا الغاسل له ومن يليه ، فترجم البخارى على جواز ذلك ، ثم أورد فيه ثلاثة أحاديث : أولها حديث عائشة فى دخول أبى بكر على النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن مات ، وسيأتى مستوفى فى باب الوفاة آخر المغازى ، ومطابقته للترجمة واضحة كما سنبينه ، وأشد ما فيه إشكالا قول أبى بكر لا يجمع الله عليك موتتين ، وعنه أجوبة : فقيل هو على حقيقته وأشار بذلك إلى الرد على من زعم أنه سيحيا فيقطع أيدي رجال ، لأنه لو صح ذلك للزم أن يموت مائة أخرى ، فأخبر أنه أكرم على الله من أن يجمع عليه موتتين كما جمعهما على غيره كالذين خرجوا

من ديارهم وهم ألوف ، وكالذي مر على قرية ، وهذا أوضح الأجوبة وأسلمها . وقيل أراد لا يموت موة أخرى في القبر كغيره إذ يحيا ليستل ثم يموت ، وهذا جواب الداودي . وقيل لا يجمع الله موت نفسه وموت شريعته . وقيل كنى بالموت الثاني عن الكرب ، أى لا تاتي بعد كرب هذا الموت كرباً آخر . ثانيها حديث أم العلاء الأنصارية في قصة عثمان بن مظعون وسيأتي بآتم من هذا السياق في « باب القرعة » آخر الشهادات ، وفي التعبير . ثالثها حديث جابر في موت أبيه وسيأتي في كتاب الجهاد . ودلالة الأول والثالث مشكلة لأن أبا بكر إنما دخل قبل الغسل فضلاً عن التكفين وعمر ينكر حينئذ أن يكون مات ، ولأن جابراً كشف الثوب عن وجه أبيه قبل تكفينه . وقد يقال في الجواب عن الأول : إن الذي وقع دخول أبي بكر على النبي صلى الله عليه وسلم وهو مسجى أى مغطى ، فيؤخذ منه أن الدخول على الميت يمتنع إلا إن كان مدرجاً في أكفانه أو في حكم المدرج لئلا يطلع منه على ما يكره الاطلاع عليه . وقال الزين بن المنير ما محصله : كان أبو بكر عالماً بأنه صلى الله عليه وسلم لا يزال مصوناً عن كل أذى فساغ له الدخول من غير تنقيب عن الحال ، وليس ذلك لغيره . وأما الجواب عن حديث جابر فأجاب ابن المنير أيضاً بأن ثياب الشهيد التي قتل فيها هي أكفانه فهو كاللدرج ، ويمكن أن يقال نهيهم له عن كشف وجهه يدل على المنع من الاقتراب من الميت ، ولكن يتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم لم ينه ، ويحاج بأن عدم نهيهم عن نفيه يدل على تقرير نهيهم ، فتبين أن الدخول الثابت في الأحاديث الثلاثة كان في حالة الإدراج أو في حالة تقوم مقامها . قال ابن رشيد : المعنى الذي في الحديثين من كشف الميت بعد تسجيته مساو لحاله بعد تكفينه والله أعلم . وفي هذه الأحاديث جواز تقبيل الميت تعظيماً وتبركاً وجواز التفدية بالآباء والأمهات ، وقد يقال هي لفظة اعتادت العرب أن تقولها ولا تقصد معناها الحقيقي إذ حقيقة التفدية بعد الموت لا تتصور ، وجواز البكاء على الميت ، وسيأتي مبسوطاً .

**قوله** في حديث عائشة ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، ومعر هو ابن راشد ، ويونس هو ابن يزيد ، والسبح بضم المهملة وسكون النون بعدها حاء مهملة منازل بني الحارث بن الخزرج وكان أبو بكر متزوجاً فيهم .

**قوله ( فميم )** أى قصد . ويرد حبرة بكسر المهملة وفتح الموحدة بوزن عنبه ، ويجوز فيه التثنية على الوصف ، وعدمه على الإضافة ، وهي نوع من برود اليمن مخططة غالية الثمن . وقوله ( فقبله ) أى بين عينيه . وقد ترجم عليه النسائي وأورده صريحاً . وقوله ( التي كتب الله ) في رواية الكشميणी « التي كتب » بضم أوله على البناء للمجهول .

**قوله** في حديث أم العلاء ( أنه اقتسم ) الماء ضمير الشأن واقتسم بضم المثناة ، والمعنى أن الأنصار اقترعوا على سكنى المهاجرين لما دخلوا عليهم المدينة . وقولها ( فطار لنا ) أى وقع في سهمنا ، وذكره بعض المغاربة بالصاد « فصار لنا » وهو صحيح من حيث المعنى إن ثبتت الرواية . وقولها ( أبا السائب ) نعتي عثمان المذكور .

**قوله ( ما يفعل بي )** في رواية الكشميني « به » وهو غلط منه ، فإن المحفوظ في رواية الليث هذا ، ولذلك عقبه المصنف برواية نافع بن يزيد عن عقيل التي لفظها « ما يفعل به » وعلق منها هذا القدر فقط إشارة إلى أن باقي الحديث لم يختلف فيه ، ورواية نافع المذكورة وصلها الإسماعيلي ، وأما متابعة شعيب فستأتي في أواخر الشهادات موصولة ، وأما متابعة عمرو بن دينار فوصلها ابن أبي عمر في مسنده عن ابن عيينة عنه ، وأما متابعة معمر فوصلها المصنف في التعبير من طريق ابن المبارك عنه ، وقد وصلها عبد الرزاق عن معمر أيضاً ، ورويناها في مسند عبد بن حميد قال أخبرنا عبد الرزاق ولفظه « فوالله ما أدرى وأنا رسول الله ما يفعل بي ولا بكم » قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك موافقة لقوله تعالى في سورة الأحقاف ﴿ قل ما كنت بدعاً من الرسل ، وما أدرى ما يفعل بي ولا بكم ﴾ وكان ذلك قبل نزول قوله تعالى : ﴿ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ﴾ لأن الأحقاف مكية ، وسورة الفتح مدنية بلا خلاف فيهما ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال « أنا أول من يدخل الجنة » وغير ذلك من الأخبار الصريحة في معناه ، فيحتمل أن يحمل الإثبات في ذلك على العلم المجمل ، والنفي على الإحاطة من حيث التفصيل .

**قوله في حديث جابر ( وينهوني )** في رواية الكشميني « وينهوني » وهو أوجه ، وفاطمة عمة جابر وهي شقيقة أبيه عبد الله بن عمرو ، و « أو » في قوله « تبكين أو لا تبكين » للتخير ، ومعناه أنه مكرم بصنيع الملائكة وتزاحمهم عليه لصعودهم بروحه ، ويحتمل أن يكون شكاً من الراوي ، وسيأتي البحث فيه في كتاب الجهاد .

**قوله ( تابعه ابن جريج إلخ )** وصله مسلم من طريق عبد الرزاق عنه ، وأوله « جاء قومي بأبي قتيل يوم أحد » .

الرَّجُلُ يَنْعَى إِلَى أَهْلِ الْمَيْتِ بِنَفْسِهِ

[١٢٤٥] ١٢١٦ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَعَى النِّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا .

[الحديث ١٢٤٥ - أطرافه في : ١٣١٨ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٣٣ ، ٣٨٨٠ ، ٣٨٨١ .]

[١٢٤٦] ١٢١٧ - حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا أيوب عن حميد بن هلال عن أنس ابن مالك قال : قال النبي صلى الله عليه : « أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأُصِيبَ ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأُصِيبَ - وَإِنَّ عَيْنِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَتَذَرِفَان - ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ ابْنُ الْوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ امْرَأَةٍ فَفُتِحَ لَهُ » .

[الحديث ١٢٤٦ - أطرافه في : ٢٧٩٨ ، ٣٠٦٣ ، ٣٦٣٠ ، ٣٧٥٧ ، ٣٢٤٢ .]



قوله (باب الرجل ينعي إلى أهل الميت بنفسه) كذا في أكثر الروايات ، ووقع للكشميني بحذف الموحدة ، وفي رواية الأصيلي بحذف «أهل» فعلى الرواية المشهورة يكون المفعول محذوفاً والضمير في قوله «بنفسه» للرجل الذي ينعي الميت إلى أهل الميت بنفسه . وقال الزين بن المنير : الضمير للميت لأن الذي ينكر عادة هو نعي النفس لما يدخل على القلب من هول الموت . انتهى . والأول أولى ، وأشار المهلب إلى أن في الترجمة خلافاً قال : والصواب الرجل ينعي إلى الناس الميت بنفسه كذا قال : ولم يصنع شيئاً إلا أنه أبدل لفظ الأهل بالناس وأثبت المفعول المحذوف ، ولعله كان ثابتاً في الأصل فسقط أو حذف عمداً لدلالة الكلام عليه ، أو لفظ «ينعي» بضم أوله ، والمراد بالرجل الميت والضمير حينئذ له كما قال الزين بن المنير ، ويستقيم عليه رواية الكشميني . وأما التعبير بالأهل فلا خلل فيه لأن مراده به ما هو أعم من القرابة وهو أخوة الدين ، وهو أولى من التعبير بالناس لأنه يخرج من ليس له به أهلية كالكفار ، وأما رواية الأصيلي فقال ابن رشيد إنها فاسدة ، قال : وفائدة هذه الترجمة الإشارة إلى أن النعي ليس ممنوعاً كله ، وإنما نهى عما كان أهل الجاهلية يصنعونه فكانوا يرسلون من يعلن بخبر موت الميت على أبواب الدور والأسواق . وقال ابن المربط : مراده أن النعي الذي هو إعلام الناس بموت قريبهم مباح وإن كان فيه إدخال الكرب والمصائب على أهله ، لكن في تلك المفسدة مصالح جمة لما يترتب على معرفة ذلك من المبادرة لشهود جنازته وتهيئة أمره والصلاة عليه والدعاء له والاستغفار وتنفيذ وصاياه وما يترتب على ذلك من الأحكام . وأما نعي الجاهلية فقال سعيد ابن منصور «أخبرنا ابن علية عن ابن عون قال قلت لإبراهيم : أكانوا يكرهون النعي ؟ قال : نعم . قال ابن عون : كانوا إذا توفي الرجل ركب رجل دابة ثم صاح في الناس : أنعي فلاناً» وبه إلى ابن عون قال : قال ابن سيرين : لا أعلم بأساً أن يؤذن الرجل صديقه وحميمه . وحاصله أن محض الإعلام بذلك لا يكره ، فإن زاد على ذلك فلا ، وقد كان بعض السلف يشدد في ذلك حتى «كان حذيفة إذا مات له الميت يقول : لا تؤذنوا به أحداً ، إني أخاف أن يكون نعياً ، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بأذني هاتين ينهى عن النعي» أخرجه الترمذي وابن ماجه بإسناد حسن ، قال ابن العربي : يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات ، الأولى إعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح فهذا سنة ، الثانية دعوة الحفل للمفاخرة فهذه تكره ، الثالثة الإعلام بنوع آخر كالتياحة ونحو ذلك فهذا يحرم . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة في الصلاة على النجاشي وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الجنازات ، ثانيهما حديث أنس في قصة قتل الأمراء بمؤتة وسيأتي الكلام عليه في المغازي . وورد في علامات النبوة بلفظ «إن النبي صلى الله عليه وسلم نعى زيدا وجعفرأ» الحديث ، قال الزين بن المنير : وجه دخول قصة الأمراء في الترجمة أن نعيمهم كان لأقاربهم والمسلمين الذين هم أهلهم من جهة الدين ، ووجه دخول قصة النجاشي كونه كان غريباً في ديار قومه فكان للمسلمين من حيث الإسلام أخاً فكانوا أخص به من قرابته . قلت : ويحتمل أن يكون بعض أقرباء النجاشي كان بالمدينة حينئذ ممن قدم مع جعفر بن أبي طالب من الحبشة كذى غمر ابن أخي النجاشي فيستوى الحديثان في إعلام أهل كل منهما حقيقة ومجازاً .

## باب الإذن بالجنائز

قال أبو رافع عن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه : «ألا آذنتموني؟» .

[١٢٤٧]

١٢١٨- حدثني محمد قال نا أبو معاوية عن أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس قال : مات إنسان كان رسول الله صلى الله عليه يعوذه ، فمات بالليل ، فدفنوه ليلاً . فلما أصبح أخبروه فقال : «ما منعكم أن تعلموني؟» قالوا : كان الليل فكرهنا - وكانت ظلمة - أن نشق عليك . فأتى قبره فصلّى عليه .

**قوله ( باب الإذن بالجنائز )** قال ابن رشيد : ضبطناه بكسر الهززة وسكون المعجمة ، وضبطه ابن المرباط بمد الهززة وكسر الذال على وزن الفاعل . قلت : والأول أوجه ، والمعنى الإعلام بالجنائز إذا انتهى أمرها ليصلى عليها . قيل : هذه الترجمة تغاير التي قبلها من جهة أن المراد بها الإعلام بالنفس وبالغير ، قال الزين بن المنير : هي مرتبة على التي قبلها لأن النعي لإعلام من لم يتقدم له علم بالميت ، والإذن لإعلام من علم بتهيئة أمره وهو حسن .

**قوله ( قال أبو رافع عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم ألا كنتم آذنتموني )** هذا طرف من حديث تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب كنس المسجد » ومناسبتة للترجمة واضحة .  
**قوله ( حدثني محمد )** هو ابن سلام كما جزم به أبو علي بن السكن في روايته عن القريبري ، وأبو معاوية هو الضريبر .

**قوله ( مات إنسان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوذه )** وقع في شرح الشيخ سراج الدين عمر بن الملقن أنه الميت المذكور في حديث أبي هريرة الذي كان يقيم المسجد ، وهو وهم منه لتغاير القصتين ، فقد تقدم أن الصحيح في الأول أنها امرأة وأنها أم محجن ، وأما هذا فهو رجل واسمه طلحة بن البراء بن عمير البلوي حليف الأنصار روى حديثه أبو داود مختصراً والطبراني من طريق عروة بن سعيد الأنصاري عن أبيه عن حسين بن وحوح الأنصاري وهو بمهملتين بوزن جعفر « أن طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعوذه فقال : إني لا أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت فأذنتوني به وعجلوا » فلم يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم بنى سالم بن عوف حتى توفي ، وكان قال لأهله لما دخل الليل : إذا مت فادفنونني ولا تدعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فإني أخاف عليه يهودا أن يصاب بسببي ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم حين أصبح فجاء حتى وقف على قبره فصاف الناس معه ، ثم رفع يديه فقال : اللهم الق طلحة بضحك إليك وتضحك إليه .

**قوله ( كان الليل )** بالرفع ، وكذا قوله « وكانت ظلمة » فكان فيهما تامة ، وسيأتي الكلام على حكم الصلاة على القبر في « باب صفوف الصبيان مع الرجال على الجنائز » مع بقية الكلام على هذا الحديث .

## باب

فضل من مات له ولد فاحتسب

وقول الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾.

[١٢٤٨] ١٢١٩- نا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا عبد العزيز عن أنس قال: قال النبي صلى الله عليه: «ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاث لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم».

[١٢٥٠] (١) وقال شريك عن ابن الأصبهاني حدثني أبو صالح عن أبي سعيد وأبي هريرة عن النبي صلى الله عليه، قال أبو هريرة: لم يبلغوا الحنث.

[الحديث ١٢٤٨- طرفه في: ١٣٨١].

[١٢٤٩] ١٢٢٠- حدثنا مسلم قال نا شعبة قال نا عبد الرحمن بن الأصبهاني عن ذكوان عن أبي سعيد أن النساء قلن للنبي صلى الله عليه: اجعل لنا يوماً. فوعظهن فقال: «أيما امرأة مات لها ثلاثة من الولد كن حجاباً من النار»، فقالت امرأة: واثنان؟ قال: «واثنان».

[١٢٥١] ١٢٢١- نا علي قال نا سفيان قال سمعت الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد ويلج النار إلا تحلة القسم».

[الحديث ١٢٥١- طرفه في: ٦٦٥٦].

**قوله (باب فضل من مات له ولد فاحتسب)** قال الزين بن المنير: عبر المصنف بالفضل ليجمع بين مختلف الأحاديث الثلاثة التي أوردها، لأن في الأول دخول الجنة، وفي الثاني الحجب عن النار، وفي الثالث تقييد الولوج بتحلة القسم، وفي كل منها ثبوت الفضل لمن وقع له ذلك. ويجمع بينها بأن يقال: الدخول لا يستلزم الحجب ففي ذكر الحجب فائدة زائدة لأنها تستلزم الدخول من أول وهلة، وأما الثالث فالمراد بالولوج الورود وهو المرور على النار كما سيأتي البحث فيه عند قوله «إلا تحلة القسم» والمآل عليها على أقسام: منهم من لا يسمع حسيبها وهم الذين سبقت لهم الحسن من الله كما في القرآن، فلا تنافي مع هذا بين الولوج والحجب، وعبر بقوله «ولد» ليتناول الواحد فصاعداً وإن كان حديث الباب قد قيد بثلاثة أو اثنين، لكن وقع في بعض طرقه ذكر الواحد ففي حديث جابر بن سمرة مرفوعاً «من دفن ثلاثة

(١) الرقمان ١٢٤٨ و ١٢٥٠ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين.

فصبر عليهم واحتسب وجبت له الجنة ، فقالت أم أيمن : أو اثنين ؟ فقال : أو اثنين فقالت : وواحد ؟ فسكت ثم قال : وواحد « أخرجه الطبراني في الأوسط . وحديث ابن مسعود مرفوعاً « من قدم ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كانوا له حصناً حصيناً من النار . قال أبو ذر : قدمت اثنين ، قال : واثنين قال أبي بن كعب : قدمت واحداً ، قال : وواحداً « أخرجه الترمذي وقال : غريب ، وعنده من حديث ابن عباس رفعه « من كان له فرطان من أمتي أدخله الله الجنة . فقالت عائشة : فن كان له فرط ؟ قال : ومن كان له فرط « الحديث . وليس في شيء من هذه الطرق ما يصلح للاحتجاج ، بل وقع في رواية شريك التي علق المصنف لإسنادها كما سيأتي ولم يسأله عن الواحد ، وروى النسائي وابن حبان من طريق حفص بن عبيد الله عن أنس أن المرأة التي قالت واثنان قالت بعد ذلك يا ليتني قلت وواحد . وروى أحمد من طريق محمود بن لبيد عن جابر رفعه « من مات له ثلاث من الولد فاحتسبهم دخل الجنة . قلنا : يارسول الله واثنان ؟ قال محمود قلت لجابر أراكم لو قلتم وواحد لقال وواحد ، قال : وأنا أظن ذلك « وهذه الأحاديث الثلاثة أصح من تلك الثلاثة ، لكن روى المصنف من حديث أبي هريرة كما سيأتي في الرقاق مرفوعاً « يقول الله عز وجل : ما لعبدى المؤمن عندى جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة « وهذا يدخل فيه الواحد فما فوقه ، وهو أصح ما ورد في ذلك ، وقوله « فاحتسب » أى صبر راضياً بقضاء الله راجياً فضله ، ولم يقع التقييد بذلك أيضاً في أحاديث الباب ، وكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه أيضاً كما في حديث جابر بن سمرة المذكور قبل ، وكذا في حديث جابر بن عبد الله ، وفي رواية ابن حبان والنسائي من طريق حفص بن عبيد الله بن أنس عن أنس رفعه « من احتسب من صلبه ثلاثة دخل الجنة » الحديث ، ولمسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعاً « لا يموت لإحداكن ثلاثة من الولد فتحسبهم إلا دخلت الجنة » الحديث ، ولأحمد والطبراني من حديث عقبة بن عامر رفعه « من أعطى ثلاثة من صلبه فاحتسبهم على الله وجبت له الجنة » وفي الموطأ عن أبي النضر السلمي رفعه « لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فيحتسبهم إلا كانوا جنة من النار » الحديث . وقد عرف من القواعد الشرعية أن الثواب لا يترتب إلا على النية ، فلا بد من قيد للاحتساب ، والأحاديث المطلقة محمولة على المقيدة ، ولكن أشار الإسماعيلي إلى اعتراض لفظي فقال : يقال في البالغ احتسب وفي الصغير افترط . انتهى : وبذلك قال الكثير من أهل اللغة ، لكن لا يلزم من كون ذلك هو الأصل أن لا يستعمل هذا موضع هذا ، بل ذكر ابن دريد وغيره احتسب فلان بكذا طلب أجراً عند الله ، وهذا أعم من أن يكون لكبير أو صغير ، وقد ثبت ذلك في الأحاديث التي ذكرناها وهي حجة في صحة هذا الاستعمال .

**قوله ( وقول الله عز وجل وبشر الصابرين )** في رواية كريمة والأصيل « وقال الله » وأراد بذلك الآية التي في البقرة وقد وصف فيها الصابرون بقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ فكان المصنف أراد تقييد ما أطلق في الحديث بهذه الآية الدالة على ترك القلق والجزع ، ولفظ « المصيبة » في الآية وإن كان عاماً لكنه يتناول المصيبة بالولد فهو من أفرادها .

**قوله ( حدثنا عبد العزيز )** هو ابن صهيب وصرح به في رواية ابن ماجه والإسماعيلي من هذا الوجه ، والإسناد كله بصريون .

**قوله ( ما من الناس من مسلم )** قيده به ليخرج الكافر ، و« من » الأولى بيانية والثانية زائدة ، وسقطت من في رواية ابن علية عن عبد العزيز كما سيأتي في أواخر الجنائز ، و« مسلم » اسم ما والاستثناء وما معه الخبر ، والحديث ظاهر في اختصاص ذلك بالمسلم لكن هل يحصل ذلك لمن مات له أولاد في الكفر ثم أسلم ؟ فيه نظر ، ويدل على عدم ذلك حديث أبي ثعلبة الأشجعي قال « قلت يا رسول الله مات لي ولدان ، قال : من مات له ولدان في الإسلام أدخله الله الجنة » أخرجه أحمد والطبراني ، وعن عمرو بن عبسة مرفوعاً « من مات له ثلاثة أولاد في الإسلام فأتوا قبل أن يبلغوا أدخله الله الجنة » أخرجه أحمد أيضاً ، وأخرج أيضاً عن رجاء الأسلمية قالت « جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ادع الله لي في ابن لي بالبركة فإنه قد توفي لي ثلاثة ، فقال : أمتد أسلمت ؟ قالت : نعم » . فذكر الحديث .

**قوله ( يتوفى له )** بضم أوله ووقع في رواية ابن ماجه المذكورة « ما من مسلمين يتوفى لهما » والظاهر أن المراد من ولده الرجل حقيقة ، ويدل عليه رواية النسائي المذكورة من طريق حفص عن أنس ففيها « ثلاثة من صلبه » ، وكذا حديث عقبة بن عامر ، وهل يدخل في الأولاد أولاد الأولاد ؟ محل بحث ، والذي يظهر أن أولاد الصلب يدخلون ولا سيما عند فقد الوسائط بينهم وبين الأب ، وفي التقييد بكونهم من صلبه ما يدل على إخراج أولاد البنات .

**قوله ( ثلاثة )** كذا للأكثر وهو الموجود في غير البخاري ، ووقع في رواية الأصيلي وكريمة « ثلاث » بحذف الهاء وهو جائز لكون المميز مخلوقاً .

**قوله ( لم يبلغوا الحنث )** كذا للجميع بكسر المهملة وسكون النون بعدها مثلثة ، وحكى ابن قرقول عن الداودي أنه ضبطه بفتح المعجمة والموحدة وفسره بأن المراد لم يبلغوا أن يعملوا المعاصي ، قال ولم يذكره كذلك غيره ، والمحفوظ الأول ، والمعنى لم يبلغوا الحلم فتكتب عليهم الآثام ، قال الخليل : بلغ الغلام الحنث إذا جرى عليه القلم ، والحنث الذنب قال الله تعالى : ﴿ وكانوا يصرون على الحنث العظيم ﴾ وقيل المراد بلغ إلى زمان يؤخذ يمينه إذا حنث ، وقال الراغب : عبر بالحنث عن البلوغ لما كان الإنسان يؤخذ بما يرتكبه فيه بخلاف ما قبله ، وخص الإنم بالذكر لأنه الذي يحصل بالبلوغ لأن الصبي قد يثاب ، وخص الصغير بذلك لأن الشفقة عليه أعظم والحب له أشد والرحمة له أوفر ، وعلى هذا فن بلغ الحنث لا يحصل لمن فقد ما ذكر من هذا الثواب وإن كان في فقد الولد أجر في الجملة ، وبهذا صرح كثير من العلماء ، وفرقوا بين البالغ وغيره بأنه يتصور منه العقوق المقتضى لعدم الرحمة بخلاف الصغير فإنه لا يتصور منه ذلك إذ ليس بمخاطب ، وقال الزين بن المنير : بل يدخل الكبير في ذلك من طريق القحوى لأنه إذا ثبت ذلك في الطفل الذي هو كل على أبويه فكيف لا يثبت في الكبير الذي بلغ معه السعى ووصل له منه النفع وتوجه إليه الخطاب بالحقوق ؟ قال : ولعل هذا هو السر في إلغاء البخاري التقييد بذلك في الترجمة . انتهى .

ويقوى الأول قوله في بقية الحديث « بفضل رحمته إياهم » لأن الرحمة للصغار أكثر لعدم حصول الإنم

منهم ، وهل يلتحق بالصغار من بلغ مجنوناً مثلاً واستمر على ذلك فمات ؟ فيه نظر لأن كونهم لا إثم عليهم يقتضى الإلحاق ، وكون الامتحان بهم يخف بموتهم يقتضى عدمه ، ولم يقع التقييد في طرق الحديث بشدة الحب ولا عدمه ، وكان القياس يقتضى ذلك لما يوجد من كراهة بعض الناس لولده وتبرمه منه ولا سيما من كان ضيق الحال ، لكن لما كان الولد مظنة المحبة والشفقة نيط به الحكم وإن تخلف في بعض الأفراد .

**قوله ( إلا أدخله الله الجنة )** في حديث عتبة بن عبد الله السلمي عند ابن ماجه بإسناد حسن نحو حديث الباب لكن فيه « إلا تلقوه من أبواب الجنة الثمانية من أيها شاء دخل » وهذا زائد على مطلق دخول الجنة ، ويشهد له ما رواه النسائي بإسناد صحيح من حديث معاوية بن قرة عن أبيه مرفوعاً في أثناء حديث « ما يسرُّك أن لا تأتى باباً من أبواب الجنة إلا وجدته عنده يسعى يفتح لك » .

**قوله ( بفضل رحمته إياهم )** أى بفضل رحمة الله للأولاد . وقال ابن التين : قيل إن الضمير في رحمته للأب لكونه كان يرحمهم في الدنيا فيجازى بالرحمة في الآخرة والأول أولى ، ويؤيده أن في رواية ابن ماجه من هذا الوجه « بفضل رحمة الله إياهم » وللنسائي من حديث أبي ذر « إلا غفر الله لهما بفضل رحمته » وللطبراني وابن حبان من حديث الحارث بن أقيش وهو بقاف ومعجمة مصغر مرفوعاً « ما من مسلمين يموت لهما أربعة أولاد إلا أدخلهما الله الجنة بفضل رحمته » وكذا في حديث عمرو بن عبسة كما سنذكره قريباً . وقال الكرماني : الظاهر أن المراد بقوله « إياهم » جنس المسلم الذى مات أولاده لا الأولاد أى بفضل رحمة الله لمن مات لهم ، قال وساغ الجمع لكونه نكرة في سياق النفي فتعم . انتهى . وهذا الذى زعم أنه ظاهر ليس بظاهر ، بل في غير هذا الطريق ما يدل على أن الضمير للأولاد ، ففي حديث عمرو بن عبسة عند الطبراني « إلا أدخله الله برحمته هو وإياهم الجنة » وفي حديث أبي ثعلبة الأشجعي المقدم ذكره « أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم » قاله بعد قوله « من مات له ولدان » فوضح بذلك أن الضمير في قوله « إياهم » للأولاد لا للأباء والله أعلم . الحديث الثانى .

**قوله ( حدثنا عبد الرحمن بن الأصبهاني )** في رواية الأصيل « أخبرنا » واسم والد عبد الرحمن المذكور عبد الله ، قال البخارى في التاريخ : إن أصله من أصبهان لما فتحها أبو موسى ، وقال غيره كان عبد الله يتجر إلى أصبهان ف قيل له الأصبهاني ، ولا منافاة بين القولين فيما يظهر لى .

**قوله ( عن ذكوان )** هو أبو صالح السمان المذكور في الإسناد المعلق الذى يليه ، وقد تقدم في العلم من رواية ابن الأصبهاني أيضاً عن أبي حازم عن أبي هريرة ، فتحصل له روايته عن شيخين . ولشيخه أبو صالح روايته عن شيخين .

**قوله ( أن النساء )** تقدم أن في رواية مسلم أنهن كن من نساء الأنصار .

**قوله ( اجعل لنا يوماً )** تقدم في العلم بآتم من هذا السياق مع الكلام منه على ما لا يتكرر هنا إن شاء الله تعالى .

**قوله ( أيما امرأة )** إنما خص المرأة بالذكر لأن الخطاب حينئذ كان للنساء وليس له مفهوم لما في بقية الطرق .

**قوله ( ثلاثة )** في رواية أبي ذر « ثلاث » وقد تقدم توجيهه .

**قوله ( من الولد )** بفتحين وهو يشمل الذكر والأنثى والمفرد والجمع .

**قوله ( كانوا )** في رواية المستملى والحموى « كن » بضم الكاف وتشديد النون ، وكأنه أنث باعتبار النفس أو النسمة ، وفي رواية أبي الوقت « إلا كانوا لها حجاباً » .

**قوله ( قالت امرأة )** هي أم سليم الأنصارية والددة أنس بن مالك كما رواه الطبراني بإسناد جيد عنها قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وأنا عنده : ما من مسلمين يموت لهما ثلاثة لم يبلغوا الحلم إلا أدخله الجنة بفضل رحمته إياهم ، فقلت : واثان ؟ قال : واثان » وأخرجه أحمد لكن الحديث دون القصة ، ووقع لأم مبشر الأنصارية أيضاً السؤال عن ذلك ، فروى الطبراني أيضاً من طريق ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على أم مبشر فقال : يا أم مبشر ، من مات له ثلاثة من الولد دخل الجنة . فقلت : يا رسول الله واثان ؟ فسكت ثم قال : نعم واثان » وقد تقدم من حديث جابر ابن سمرة أن أم أيمن ممن سأل عن ذلك . ومن حديث ابن عباس أن عائشة أيضاً منهن ، وحكى ابن بشكوال أن أم هانئ أيضاً سألت عن ذلك ، ويحتمل أن يكون كل منهن سأل عن ذلك في ذلك المجلس ، وأما تعدد القصة ففيه بعد لأنه صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الاثنين بعد ذكر الثلاثة وأجاب بأن الاثنين كذلك فالظاهر أنه كان أوحى إليه ذلك في الحال ، وبذلك جزم ابن بطل وغيره ، وإذا كان كذلك كان الاختصار على الثلاثة بعد ذلك مستبعداً جداً لأن مفهومه يخرج الاثنين اللذين ثبت لهما ذلك الحكم بالوحي بناء على القول بمفهوم العدد وهو معتبر هنا كما سيأتي البحث فيه ، نعم قد تقدم في حديث جابر بن عبد الله أنه ممن سأل عن ذلك ، وروى الحاكم والبرار من حديث بريدة أن عمر سأل عن ذلك أيضاً ولفظه « ما من امرئ ولا امرأة يموت له ثلاثة أولاد إلا أدخله الله الجنة . فقال عمر : يا رسول الله واثان ؟ قال : واثان » . قال الحاكم صحيح الإسناد ، وهذا لا بعد في تعدده لأن خطاب النساء بذلك لا يستلزم علم الرجال به .

**قوله ( واثان )** قال ابن التين تبعاً لعياض : هذا يدل على أن مفهوم العدد ليس بحاجة لأن الصحابة من أهل اللسان ولم تعتبره إذ لو اعتبرته لانتفى الحكم عندها عما عدا الثلاثة لكنها جوزت ذلك فسألته ، كذا قال والظاهر أنها اعتبرت مفهوم العدد إذ لو لم تعتبره لم تسأل ، والتحقيق أن دلالة مفهوم العدد ليست يقينية وإنما هي محتملة ، ومن ثم وقع السؤال عن ذلك . قال القرطبي : وإنما خصت الثلاثة بالذكر لأنها أول مراتب الكثرة فبعض المصيبة يكثر الأجر ، فأما إذا زاد عليها فقد يخف أمر المصيبة لأنها تصير كالعادة كما قيل : روعت بالبين حتى ما أراع له . انتهى .

وهذا مصير منه إلى انحصار الأجر المذكور في الثلاثة ثم في الاثنين بخلاف الأربعة والخمسة ، وهو جمود شديد ، فإن من مات له أربعة فقد مات له ثلاثة ضرورة لأنهم إن ماتوا دفعة واحدة فقد مات له ثلاثة وزيادة ، ولا خفاء بأن المصيبة بذلك أشد ، وإن ماتوا واحداً بعد واحد فإن الأجر يحصل له عند موت الثالث بمقتضى وعد الصادق ، فيلزم على قول القرطبي أنه إن مات له الرابع أن يرتفع عنه ذلك الأجر مع تجدد المصيبة وكفى بهذا فساداً ، والحق أن تناول الخبر الأربعة فما فوقها من باب أولى وأحرى ،

ويؤيد ذلك أنهم لم يسألوا عن الأربعة ولا ما فوقها لأنه كالمعلوم عندهم إذ المصيبة إذا كثرت كان الأجر أعظم والله أعلم . وقال القرطبي أيضاً : يحتمل أن يفترق الحال في ذلك بافتراق حال المصاب من زيادة رقة القلب وشدة الحب ونحو ذلك ، وقد قدمنا الجواب عن ذلك .

( تنبيه ) : قوله « واثنان » أى وإذا مات اثنان ما الحكم ؟ فقال « واثنان » أى وإذا مات اثنان ؟ فالحكم كذلك . ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه « واثنين بالنصب » أى وما حكم اثنين ، وفي رواية سهل المتقدم ذكرها أو اثنان ، وهو ظاهر في التسوية بين حكم الثلاثة والاثنين ، وقد تقدم النقل عن ابن بطل أنه محمول على أنه أوحى إليه بذلك في الحال ، ولا بعد أن ينزل عليه الوحي في أسرع من طرفة عين ، ويحتمل أن يكون كان العلم عنده بذلك حاصلًا لكنه أشفق عليهم أن يتكلموا لأن موت الاثنين غالباً أكثر من موت الثلاثة كما وقع في حديث معاذ وغيره في الشهادة بالتوحيد ، ثم لما سئل عن ذلك لم يكن بد من الجواب والله أعلم .

قوله ( وقال شريك إلخ ) وصله ابن أبي شيبة عنه بلفظ « حدثنا عبد الرحمن بن الأصبهاني قال : أتاني أبو صالح يعزيني عن ابن لي فأخذ يحدث عن أبي سعيد وأبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما من امرأة تدفن ثلاثة أفراط إلا كانوا لها حجاباً من النار . فقالت امرأة : يا رسول الله قدمت اثنين ، قال : واثنين » ولم تسأله عن الواحد . قال أبو هريرة « من لم يبلغ الحنث » وهذا السياق ظاهره أن هذه الزيادة عن أبي هريرة موقوفة ، ويحتمل أن يكون المراد أن أبا هريرة وأبا سعيد اتفقا على السياق المرفوع ، وزاد أبو هريرة في حديثه هذا القيد وهو مرفوع أيضاً ، وقد تقدم في العلم من طريق أخرى عن شعبة بالإسناد الأول وقال في آخره « وعن ابن الأصبهاني سمعت أبا حازم عن أبي هريرة وقال : ثلاثة لم يبلغوا الحنث » وهذه الزيادة في حديث أبي سعيد من رواية شريك وفي حفظه نظر ، لكنها ثابتة عند مسلم من رواية شعبة عن ابن الأصبهاني . وقوله « ولم تسأله عن الواحد » تقدم ما يتعلق به في أول الباب ويأتي مزيد لذلك في « باب ثناء الناس على الميت » في أواخر كتاب الجنائز ، ويأتي زيادة على ذلك في كتاب الرقاق في الكلام على الحديث الذي فيه موت الصبي وأن الصبي يتناول الولد الواحد . الحديث الثالث .

قوله ( حدثنا علي ) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة .

قوله ( لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد ) وقع في « الأطراف » للمزى هنا « لم يبلغوا الحنث » وليست في رواية ابن عيينة عند البخاري ولا مسلم وإنما هي في متن الطريق الآخر ، وفائدة إيراد هذه الطريق الأخيرة عن أبي هريرة أيضاً ما في سياقها من العموم في قوله « لا يموت لمسلم الخ » لشموله النساء والرجال ، بخلاف روايته الماضية فإنها مقيدة بالنساء :

قوله ( فيلج النار ) بالنصب لأن الفعل المضارع ينصب بعد النفي بتقدير أن ، لكن حكى الطبري أن شرطه أن يكون بين ما قبل الفاء وما بعدها سببية ولا سببية هنا إذ لا يجوز أن يكون موت الأولاد ولا عدمه سبباً لولوج من ولداهم النار ، قال : وإنما الفاء بمعنى الواو التي للجمع وتقريره لا يجتمع لمسلم موت ثلاثة من ولده وولوجه النار ، لا محيد عن ذلك إن كانت الرواية بالنصب ، وهذا قد تلقاه جماعة عن الطبري



وأفروه عليه ، وفيه نظر لأن السببية حاصلة بالنظر إلى الاستثناء لأن الاستثناء بعد النفي لإثبات ، فكان المعنى أن تخفيف الولوج مسبب عن موت الأولاد ، وهو ظاهر لأن الولوج عام وتخفيفه يقع بأمور منها موت الأولاد بشرطه ، وما ادعاه من أن الفاء بمعنى الواو التي للجمع فيه نظر ، ووجدت في شرح المشارق للشيخ أكمل الدين المعنى أن الفعل الثاني لم يحصل عقب الأول فكأنه نفي وقوعهما بصفة أن يكون الثاني عقب الأول لأن المقصود نفي الولوج عقب الموت ، قال الطيبي : وإن كانت الرواية بالرفع فعناه لا يوجد ولوج النار عقب موت الأولاد إلا مقداراً يسيراً . انتهى . ووقع في رواية مالك عن الزهري كما سيأتي في الأيمان والنذور بلفظ « لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد تمسه النار إلا تحلة القسم » وقوله تمسه بالرفع جزماً والله أعلم :

**قوله ( إلا تحلة القسم )** بفتح المثناة وكسر المهملة وتشديد اللام أى ما ينحل به القسم وهو اليمين وهو مصدر حلل اليمين أى كفرها يقال حلل تحليلاً وتحلة وتحلاً بغير هاء والثالث شاذ ، وقال أهل اللغة يقال فعلته تحلة القسم أى قدر ما حلت به يميني ولم أبالغ ، وقال الخطابي : حلت القسم تحلة أى أبررتها . وقال القرطبي : اختلف في المراد بهذا القسم ف قيل هو معين وقيل غير معين . فالجمهور على الأول ، وقيل لم يعن به قسم بعينه وإنما معناه التقليل لأمر ورودها وهذا اللفظ يستعمل في هذا تقول : لا ينأى هذا إلا لتحليل الإليّة ، وتقول ما ضربته إلا تحليلاً إذا لم تبأل في الضرب أى قدرأ يصيبه منه مكروه . وقيل : الاستثناء بمعنى الواو أى لا تمسه النار قليلاً ولا كثيراً ولا تحلة القسم ، وقد جوز الفراء والأخفش مجيء إلا بمعنى الواو وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ لا يخاف لديّ المرسلون إلا من ظلم ﴾ والأول قول الجمهور وبه جزم أبو عبيد وغيره ، وقالوا : المراد به قوله تعالى ﴿ وإن منكم إلا واردها ﴾ قال الخطابي : معناه لا يدخل النار ليعاقب بها ولكنه يدخلها مجتازاً ولا يكون ذلك الجواز إلا قدر ما يحل به الرجل يمينه ويدل على ذلك ما وقع عند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في آخر هذا الحديث « إلا تحلة القسم » يعنى الورود . وفي سنن سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة في آخره : ثم قرأ سفيان ﴿ وإن منكم إلا واردها ﴾ ومن طريق زمعة بن صالح عن الزهري في آخره : قيل وما تحلة القسم ؟ قال : قوله تعالى ﴿ وإن منكم إلا واردها ﴾ وكذا وقع من رواية كريمة في الأصل ، قال أبو عبد الله ﴿ وإن منكم إلا واردها ﴾ وكذا حكاه عبد الملك بن حبيب عن مالك في تفسير هذا الحديث ، وورد نحوه من طريق أخرى في هذا الحديث رواه الطبراني من حديث عبد الرحمن بن بشر الأنصاري مرفوعاً « من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث لم يرد النار إلا عابر سبيل » يعنى الجواز على الصراط ، وجاء مثله من حديث آخر أخرجه الطبراني من حديث سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه مرفوعاً « من حرس وراء المسلمين في سبيل الله متطوعاً لم ير النار بعينه إلا تحلة القسم فإن الله عز وجل قال ﴿ وإن منكم إلا واردها ﴾ » . واختلف في موضع القسم من الآية فقيل هو مقدر أى والله إن منكم ، وقيل معطوف على القسم الماضي في قوله تعالى ﴿ فوربك لنحشرنهم ﴾ أى وربك إن منكم ، وقيل هو مستفاد من قوله تعالى ﴿ حتماً مقضياً ﴾ أى قسماً واجباً كذا رواه الطبراني وغيره من طريق مرة عن ابن مسعود ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ومن طريق سعيد عن قتادة في تفسير هذه الآية ، وقال الطيبي : يحتمل أن يكون المراد بالقسم ما دل على القطع والبت من السياق ، فإن قوله ﴿ كان على ربك ﴾ تذييل وتقرير

لقوله ﴿ وإن منكم ﴾ فهذا بمنزلة القسم بل أبلغ لمجئ الاستثناء بالنفي والإثبات ، واختلف السلف في المراد بالورود في الآية . فقيل هو الدخول روى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار أخبرني من سمع من ابن عباس فذكره ، وروى أحمد والنسائي والحاكم من حديث جابر مرفوعاً « الورود الدخول لا يبقى بر ولا فاجر إلا دخلها فتكون على المؤمنين برداً وسلاماً » ، وروى الترمذي وابن أبي حاتم من طريق السدي سمعت مرة يحدث عن عبد الله بن مسعود قال يردونها أو يلجونها ثم يصعدون عنها بأعمالهم ، قال عبد الرحمن ابن مهدي قلت لشعبة : إن إسرائيل يرفعه ، قال : صدق وعمداً أدعه . ثم رواه الترمذي عن عبد بن حميد عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل مرفوعاً ، وقيل المراد بالورود الممر عليها رواه الطبري وغيره من طريق بشر بن سعيد عن أبي هريرة ، ومن طريق أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود ، ومن طريق معمر وسعيد عن قتادة ، ومن طريق كعب الأحبار وزاد « يستون كلهم على متنها ، ثم ينادى مناد : أمسكي أصحابك ودعي أصحابي ، فيخرج المؤمنون ندية أبدانهم » وهذا القولان أصح ما ورد في ذلك ولا تنافي بينهما ، لأن من عبر بالدخول تجوز به عن المرور ، ووجه أن المار عليها فوق الصراط في معنى من دخلها ، لكن تختلف أحوال المارة باختلاف أعمالهم فاعلامهم درجة من يمر كلمع البرق كما سيأتي تفصيل ذلك عند شرح حديث الشفاعة في الرقاق إن شاء الله تعالى ، ويؤيد صحة هذا التأويل ما رواه مسلم من حديث أم مبشر « إن حفصة قالت للنبي صلى الله عليه وسلم لما قال : لا يدخل أحد شهد الحديبية النار : أليس الله يقول ﴿ وإن منكم ﴾ إلا واردها ﴾ فقال لها : أليس الله تعالى يقول ﴿ ثم ننجي الذين اتقوا ﴾ الآية » وفي هذا بيان ضعف قول من قال الورود مختص بالكفار ومن قال معنى الورود الدنو منها ومن قال معناه الإشراف عليها ومن قال معنى ورودها ما يصيب المؤمن في الدنيا من الحمى ، على أن هذا الأخير ليس ببعيد ولا يتنافى بقية الأحاديث والله أعلم . وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم أن أولاد المسلمين في الجنة لأنه يبعد أن الله يغفر للآباء بفضل رحمته للأبناء ولا يرحم الأبناء قاله المهلب ، وكون أولاد المسلمين في الجنة قاله الجمهور ووقفت طائفة قليلة وسيأتي البحث في ذلك في أواخر كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى ، وفيه أن من حلف أن لا يفعل كذا ثم فعل منه شيئاً ولو قل برت يمينه خلافاً لما لك قاله عياض وغيره .

### باب قول الرجل للمرأة عند القبر : اصبري

١٢٢٢- فأدّم قال نا شعبة قال نا ثابت عن أنس بن مالك قال : مرّ النبي صلى الله عليه وآله بامرأة عند قبر وهي تبكي فقال : « اتقي الله ، واصبري » .

[١٢٥٢]

[الحديث ١٢٥٢- أطرافه في: ١٢٨٣، ١٣٠٢، ٧١٥٤.]

قوله ( باب قول الرجل للمرأة عند القبر : اصبري ) قال الزين بن المنير ما محصله : عبر بقوله الرجل ليوضح أن ذلك لا يختص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعبر بالقول دون الموعظة ونحوها لكون ذلك الأمر يقع على القدر المشترك من الوعظ وغيره ، واقتصر على ذكر الصبر دون التقوى لأنه المتيسر

حينئذ المناسب لما هي فيه ، قال : وموضع الترجمة من الفقه جواز مخاطبة الرجال النساء في مثل ذلك بما هو أمر بمعروف أو نهى عن المنكر أو موعظة أو تعزية وأن ذلك لا يختص بعجوز دون شابة لما يترتب عليه من المصالح الدينية والله أعلم .

**قوله ( حدثنا آدم )** سيأتي هذا الحديث بهذا الإسناد بعينه أتم من هذا في « باب زيارة القبور » بعد زيادة على عشرين باباً ، وسيأتي الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى . ومناسبة هذه الترجمة لما قبلها لجامع ما بينهما من مخاطبة الرجل المرأة بالموعظة ، لأن في الأول جواز مخاطبتها بما يرغبها في الأجر إذا احتسبت مصيبتها ، وفي هذا مخاطبتها بما يرهبها من الإثم لما تضمنته الحديث من الإشارة إلى أن عدم الصبر ينافي التقوى . والله أعلم .

## باب

### غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر

وحنط ابن عمر ابناً لسعيد بن زيد ، وحمله ، وصلى ولم يتوضأ .  
وقال ابن عباس : المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً .  
وقال سعد : لو كان نجساً ما مسسته .  
وقال النبي صلى الله عليه : « المؤمن لا ينجس » .

١٢٢٣ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن أم عطية الأنصارية قالت : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه حين توفيت ابنته فقال : « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر ، واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور . فإذا فرغتن فأذنيني » . فلما فرغنا آذناه ، فأعطانا حقوة فقال : « أشعرنها إياه » ، يعني إزاره . [١٢٥٣]

**قوله ( باب غسل الميت ووضوئه )** أي بيان حكمه ، وقد نقل النووي الإجماع على أن غسل الميت فرض كفاية ، وهو ذهول شديد ، فإن الخلاف مشهور عند المالكية حتى أن القرطبي رجح في شرح مسلم أنه ستة ، ولكن الجمهور على وجوبه . وقد رد ابن العربي على من لم يقل بذلك ، وقد توارده القول والعمل ، وغسل الطاهر المطهر فكيف بمن سواه . وأما قوله ( ووضوئه ) فقال ابن المنير في الحاشية : ترجم بالوضوء ولم يأت له بحديث فيحتمل أن يريد انتزاع الوضوء من الغسل لأنه منزل على المهود من الأغسال كغسل الجنابة ، أو أراد وضوء الغاسل أي لا يلزمه وضوء ، ولهذا ساق أثر ابن عمر . انتهى . وفي عود الضمير على

الغاسل ولم يتقدم له ذكر بعد إلا أن يقال تقدير الترجمة باب غسل الحى الميت لأن الميت لا يتولى ذلك بنفسه فيعود الضمير على المخلوف فيتجه ، والذي يظهر أنه أشار كعادته إلى ما ورد في بعض طرق الحديث فسيأتى قريباً في حديث أم عطية أيضاً « ابدأن بيمينها ومواضع الوضوء منها » ، فكأنه أراد أن الوضوء لم يرد الأمر به مجرداً وإنما ورد البداءة بأعضاء الوضوء كما يشرع في غسل الجنابة ، أو أراد أن الاقتصار على الوضوء لا يجزئ لورود الأمر بالغسل .

**قوله ( بالماء والسر )** قال الزين بن المنير : جعلهما معاً آلة لغسل الميت ، وهو مطابق لحديث الباب ، لأن قوله بماء وسدر يتعلق بقوله اغسلها وظاهره أن السدر يخلط في كل مرة من مرات الغسل ، وهو مشعر بأن غسل الميت للتنظيف لا للتطهير ، لأن الماء المضاف لا يتطهر به . انتهى . وقد يمنع لزوم كون الماء يصير مضافاً بذلك ، لاحتمال أن لا يغير السدر وصف الماء بأن يملك بالسدر ثم يغسل بالماء في كل مرة فإن لفظ الخبر لا يأتى ذلك . وقال القرطبي : يجعل السدر في ماء ويخضخض إلى أن تخرج رغوته ويدلك به جسده ثم يصب عليه الماء القراح ، فهذه غسلة . وحكى ابن المنذر أن قوماً قالوا : تطرح ورقات السدر في الماء أى لثلا يمازج الماء فيتغير وصفه المطلق . وحكى عن أحمد أنه أنكر ذلك وقال : يغسل في كل مرة بالماء والسدر . وأعلى ما ورد في ذلك ما رواه أبو داود من طريق قتادة عن ابن سيرين أنه كان يأخذ الغسل عن أم عطية فيغسل بالماء والسدر مرتين والثالثة بالماء والكافور . قال ابن عبد البر : كان يقال كان ابن سيرين من أعلم التابعين بذلك . وقال ابن العربي من قال الأولى بالماء القراح والثانية بالماء والسدر أو العكس والثالثة بالماء والكافور فليس هو في لفظ الحديث اهـ . وكأن قائله أراد أن تقع إحدى الغسلات بالماء الصرف المطلق لأنه المطهر في الحقيقة ، وأما المضاف فلا . وتمسك بظاهر الحديث ابن شعبان وابن الفرضي وغيرهما من المالكية فقالوا : غسل الميت إنما هو للتنظيف فيجزئ بالماء المضاف كماء الورد ونحوه ، قالوا وإنما يكره من جهة السرف ، والمشهور عند الجمهور أنه غسل تعبدى يشترط فيه ما يشترط في بقية الأغسال الواجبة والمندوبة . وقيل : شرع احتياطاً لاحتمال أن يكون عليه جنابة ، وفيه نظر لأن لازمه أن لا يشرع غسل من هو دون البلوغ وهو خلاف الإجماع .

**قوله ( وحنط ابن عمر ابناً لسعيد بن زيد وحمله وصلى ولم يتوضأ )** حنط بفتح المهملة والنون الثقيلة أى طيبه بالحنوط وهو كل شيء يخلط من الطيب للميت خاصة ، وقد وصله مالك في الموطأ عن نافع أن عبد الله بن عمر حنط ابناً لسعيد بن زيد وحمله ثم دخل المسجد فصلى ولم يتوضأ . انتهى . والابن المذكور اسمه عبد الرحمن ، كذلك رويناه في نسخة أبي الجهم العللاء بن موسى عن الليث عن نافع أنه رأى عبد الله بن عمر حنط عبد الرحمن بن سعيد بن زيد فذكره . قيل : تعلق هذا الأثر وما بعده بالترجمة من جهة أن المصنف يرى أن المؤمن لا ينجس بالموت وأن غسله إنما هو للتعبد لأنه لو كان نجساً لم يطهره الماء والسدر ولا الماء وحده ، ولو كان نجساً ما مسه ابن عمر ولغسل ما مسه من أعضائه ، وكأنه أشار إلى تضعيف ما رواه أبو داود من طريق عمرو بن عمير عن أبي هريرة مرفوعاً « من غسل الميت فليغتسل ومن حمله فليتوضأ » رواه ثقات إلا عمرو بن عمير فليس بمعروف ، وروى الترمذى وابن حبان من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة نحوه ، وهو معلول لأن أبا صالح لم يسمعه من أبي هريرة رضى الله عنه . وقال

ابن أبي حاتم عن أبيه : الصواب عن أبي هريرة موقوف . وقال أبو داود بعد تخريجه : هذا منسوخ ، ولم يبين ناسخه . وقال الذهلي فيما حكاه الحاكم في تاريخه : ليس فيمن غسل ميتاً فليغتسل حديث ثابت .

**قوله ( وقال ابن عباس رضي الله عنهما إلخ )** وصله سعيد بن منصور « حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لا تنجسوا موتاكم فإن المؤمن ليس ينجس حياً ولا ميتاً » إسناده صحيح ، وقد روى مرفوعاً أخرجه الدارقطني من رواية عبد الرحمن بن يحيى المخزومي عن سفيان ، وكذلك أخرجه الحاكم من طريق أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة عن سفيان ، والذي في مصنف ابن أبي شيبة عن سفيان موقوف كما رواه سعيد بن منصور ، وروى الحاكم نحوه مرفوعاً أيضاً من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وقوله « لا تنجسوا موتاكم » أي لا تقولوا إنهم نجس ، وقوله ينجس بفتح الجيم .

**قوله ( وقال سعد لو كان نجساً ما مسسته )** وقع في رواية الأصيلي وأبي الوقت « وقال سعيد بزيادة ياء والأول أولى وهو سعد بن أبي وقاص كذلك أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عائشة بنت سعد قالت « أودن سعد - تعني أباه - بجنابة سعيد بن زيد بن عمرو وهو بالعقيق فجاءه فغسله وكفنه وحنطه ، ثم أتى داره فاغتسل ثم قال : لم أغتسل من غسله ، ولو كان نجساً ما مسسته ، ولكني اغتسلت من الحر » وقد وجدت عن سعيد بن المسيب شيئاً من ذلك أخرجه سميه في فوائده من طريق أبي واقد المدني قال : قال سعيد بن المسيب لو علمت أنه نجس لم أمسه . وفي أثر سعد من الفوائد أنه ينبغي للعالم إذا عمل عملاً يخشى أن يلتبس على من رآه أن يعلمهم بحقيقة الأمر لئلا يحملوه على غير عمله .

**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم : المؤمن لا ينجس )** هذا طرف من حديث لأبي هريرة تقدم موصولاً في « باب الجنب يمشی في السوق » من كتاب الغسل ، ووجه الاستدلال به أن صفة الإيمان لا تسلب بالموت وإذا كانت باقية فهو غير نجس ، وقد بين ذلك حديث ابن عباس المذكور قبل ، ووقع في نسخة الصغاني هنا « قال أبو عبد الله : النجس القلر » انتهى . وأبو عبد الله هو البخاري . وأراد بذلك نفي هذا الوصف وهو النجس على المسلم حقيقة ومجازاً .

**قوله ( عن أيوب عن محمد بن سيرين )** في رواية ابن جريج عن أيوب سمعت ابن سيرين ، وسيأتي في « باب كيف الإشعار » وقد رواه أيوب أيضاً عن حفصة بنت سيرين كما سيأتي بعد أبواب ، ومدار حديث أم عطية على محمد وحفصة ابني سيرين ، وحفظت منه حفصة ما لم يحفظه محمد كما سيأتي ميئاً . قال ابن المنذر : ليس في أحاديث الغسل للميت أعلى من حديث أم عطية وعليه عول الأئمة .

**قوله ( عن أم عطية الأنصارية )** في رواية ابن جريج المذكورة « جاءت أم عطية امرأة من الأنصار اللاتي بايعن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدمت البصرة تبادر ابناً لها فلم تدره » وهذا الابن ما عرفت اسمه وكأنه كان غازياً ، فقدم البصرة فبلغ أم عطية وهي بالمدينة قلوبه وهو مريض فرحلت إليه فمات قبل أن تلقاه ، وسيأتي في الإحداد ما يدل على أن قدومها كان بعد موته بيوم أو يومين ، وقد تقدم في المقدمة أن اسمها نسيبة بنون ومهملة وموحدة . والمشهور فيها التصغير ، وقيل بفتح أوله وقع ذلك في رواية أبي ذر

عن السرخسي وكذا ضبطه الأصيلي عن يحيى بن معين وطاهر بن عبد العزيز في السيرة الهشامية .

**قوله ( حين توفيت ابنته )** في رواية الثقي عن أيوب وهي التي تلى هذه وكذا في رواية ابن جريج « دخل علينا ونحن نغسل بنته » ويجمع بينهما بأن المراد أنه دخل حين شرع النسوة في الغسل ، وعند النسائي أن مجيئهن إليها كان بأمره ، ولفظه من رواية هشام بن حسان عن حفصة « ماتت إحدى بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل إلينا فقال اغسلنها » .

**قوله ( ابنته )** لم تقع في شيء من روايات البخاري مسماة ، والمشهور أنها زينب زوج أبي العاصي ابن الربيع والدة أمانة التي تقدم ذكرها في الصلاة ، وهي أكبر بنات النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت وفاتها فيما حكاه الطبري في الذيل في أول سنة ثمان ، وقد وردت مسماة في هذا عند مسلم من طريق عاصم الأحول عن حفصة عن أم عطية قالت « لما ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اغسلنها » فذكر الحديث ، ولم أرها في شيء من الطرق عن حفصة ولا عن محمد مسماة إلا في رواية عاصم هذه ، وقد خولف في ذلك فحكى ابن التين عن الداودي الشارح أنه جزم بأن البنت المذكورة أم كلثوم زوج عثمان ولم يذكر مستنده ، وتعقبه المنذري بأن أم كلثوم توفيت والنبي صلى الله عليه وسلم ببلد فلم يشهدوها ، وهو غلط منه فإن التي توفيت حينئذ رقية ، وعزاه النووي تبعاً لعباض لبعض أهل السير ، وهو قصور شديد فقد أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الوهاب الثقفي عن أيوب ولفظه « دخل علينا ونحن نغسل ابنته أم كلثوم » وهذا الإسناد على شرط الشيخين ، وفيه نظر سيأتي في « باب كيف الإشعار » وكذا وقع في « المبهمات » لابن بشكوال من طريق الأوزاعي عن محمد بن سيرين عن أم عطية قالت « كنت فيمن غسل أم كلثوم » الحديث ، وقرأت بخط مغلطاي : زعم الترمذي أنها أم كلثوم وفيه نظر . كذا قال ، ولم أر في الترمذي شيئاً من ذلك . وقد روى الدولابي في الذرية الطاهرة من طريق أبي الرجال عن عمرة أن أم عطية كانت ممن غسل أم كلثوم ابنة النبي صلى الله عليه وسلم ، الحديث . فيمكن دعوى ترجيح ذلك لمجيئه من طرق متعددة ، ويمكن الجمع بأن تكون حضرتها جميعاً ، فقد جزم ابن عبد البر رحمه الله في ترجمتها بأنها كانت غاسلة الميتات ، ووقع لي من تسمية النسوة اللاقي حضرن معها ثلاث غيرها ، ففي الذرية الطاهرة أيضاً من طريق أسماء بنت عميس أنها كانت ممن غسلها قالت : ومعنا صفية بنت عبد المطلب ولأبي داود من حديث ليلى بنت قانف بقاف ونون وفاء الثقفية قالت : كنت فيمن غسلها . وروى الطبراني من حديث أم سليم شيئاً يوشى إلى أنها حضرت ذلك أيضاً ، وسيأتي بعد خمسة أبواب قول ابن سيرين : ولا أدرى أي بناته . وهذا يدل على أن تسميتها في رواية ابن ماجه وغيره ممن دون ابن سيرين والله أعلم .

**قوله ( اغسلنها )** قال ابن بزيمة : استدلل به على وجوب غسل الميت ، وهو مبني على أن قوله فيما بعد « إن رأيتين ذلك » هل يرجع إلى الغسل أو العدد ، والثاني أرجح ، فثبت المدعى . قال ابن دقيق العيد : لكن قوله ثلاثاً ليس للوجوب على المشهور من مذاهب العلماء ، فيتوقف الاستدلال به على تجويز لإرادة المعنيين المختلفين بلفظ واحد لأن قوله « ثلاثاً » غير مستقل بنفسه فلا بد أن يكون داخلًا تحت صيغة الأمر فيراد بلفظ الأمر الوجوب بالنسبة إلى أصل الغسل ، والتدب بالنسبة إلى الإيتار . انتهى . وقواعد الشافعية

لا تأتي ذلك . ومن ثم ذهب الكوفيون وأهل الظاهر والمزني إلى إيجاب الثلاث وقالوا : إن خرج منه شيء بعد ذلك يغسل موضعه ولا يعاد غسل الميت ، وهو مخالف لظاهر الحديث . وجاء عن الحسن مثله أخرجه عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال « يغسل ثلاثاً فإن خرج منه شيء بعد فخمساً ، فإن خرج منه شيء غسل سبعمائة » قال هشام وقال الحسن « يغسل ثلاثاً ، فإن خرج منه شيء غسل ما خرج ولم يزد على الثلاث » .

**قوله ( ثلاثاً أو خمساً )** في رواية هشام بن حسان عن حفصة « اغسلها وترأ ثلاثاً أو خمساً » و « أو » هنا للترتيب لا للتخير ، قال النووي : المراد اغسلها وترأ وليكن ثلاثاً فإن احتجن إلى زيادة فخمساً ، وحاصله أن الإيتار مطلوب والثلاث مستحبة ، فإن حصل الإنقاء بها لم يشرع ما فوقها وإلا زيد وترأ حتى يحصل الإنقاء ، والواجب من ذلك مرة واحدة عامة للبدن . انتهى . وقد سبق بحث ابن دقيق العيد في ذلك . وقال ابن العربي : في قوله « أو خمساً » إشارة إلى أن المشروع هو الإيتار لأنه نقلهن من الثلاث إلى الخمس وسكت عن الأربع .

**قوله ( أو أكثر من ذلك )** بكسر الكاف لأنه خطاب للمؤنث ، في رواية أيوب عن حفصة كما في الباب الذي يليه « ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة » ولم أر في شيء من الروايات بعد قوله سبعمائة التعبير بأكثر من ذلك إلا في رواية لأبي داود ، وأما ما سواها فلما « أو سبعمائة » وإما « أو أكثر من ذلك » فيحتمل تفسير قوله أو أكثر من ذلك بالسبع ، وبه قال أحمد ، فكره الزيادة على السبع . وقال ابن عبد البر : لا أعلم أحداً قال بمجاوزة السبع ، وساق من طريق قتادة أن ابن سيرين كان يأخذ الغسل عن أم عطية ثلاثاً وإلا فخمساً وإلا فأكثر ، قال : فرأينا أن أكثر من ذلك سبع . وقال الماوردي : الزيادة على السبع سرف . وقال ابن المنذر : بلغني أن جسد الميت يسترخي بالماء فلا أحب الزيادة على ذلك .

**قوله ( إن رأيتن ذلك )** معناه التفويض إلى اجتهادهن بحسب الحاجة لا التشهي . وقال ابن المنذر : إنما فوض الرأي إليهن بالشرط المذكور وهو الإيتار ، وحكى ابن التين عن بعضهم قال : يحتمل قوله « إن رأيتن » أن يرجع إلى الأعداد المذكورة ، ويحتمل أن يكون معناه إن رأيتن أن تغسلن ذلك وإلا فالإنقاء يكتفى .

**قوله ( بماء وسدر )** قال ابن العربي : هذا أصل في جواز التطهر بالماء المضاف إذا لم يسلب الماء الإطلاق . انتهى . وهو مبنى على الصحيح أن غسل الميت للتطهير كما تقدم .

**قوله ( واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور )** هو شك من الراوى أى اللفظتين قال ، والأول محمول على الثاني لأنه نكرة في سياق الإثبات فيصدق بكل شيء منه ، وجزم في الرواية التي تلي هذه بالشيء الأول ، وكذا في رواية ابن جريج ، وظاهره جعل الكافور في الماء وبه قال الجمهور وقال النخعي والكوفيون : إنما يجعل في الحنوط أى بعد انتهاء الغسل والتجفيف ، قيل الحكمة في الكافور مع كونه بطيب رائحة الموضع لأجل من يحضر من الملائكة وغيرهم أن فيه تحفيفاً وتبريداً وقوة نفوذ وخاصة في تصليب بدن الميت وطرده الهوام عنه وردع ما يتحلل من الفضلات ومنع لإسراع الفساد إليه ، وهو أقوى الأرايح

الطبية في ذلك ، وهذا هو السر في جعله في الأخيرة إذ لو كان في الأولى مثلاً لأذهب الماء ، وهل يقوم المسك مثلاً مقام الكافور ؟ إن نظر إلى مجرد التطيب فنعم ، وإلا فلا ، وقد يقال إذا عدم الكافور قام غيره مقامه ولو بخاصية واحدة مثلاً .

قوله ( فإذا فرغتن فأذنتي ) أى أعلمني .

قوله ( فلما فرغنا ) كذا للأكثر بصيغة الخطاب من الحاضر ، وللأصلي « فلما فرغن » بصيغة

الغائب .

قوله ( حقوه ) بفتح المهملة - ويجوز كسرهما وهى لغة هذيل - بعدها قاف ساكنة ، والمراد به هنا الإزار كما وقع مفسراً في آخر هذه الرواية ، والحقو في الأصل معقد الإزار ، وأطلق على الإزار مجازاً ، وسيأتى بعد ثلاثة أبواب من رواية ابن عون عن محمد بن سيرين بلفظ « فنزع من حقوه إزاره » والحقو في هذا على حقيقته .

قوله ( أشعرنها إياه ) أى اجعلنه شعارها أى الثوب الذى يل جسدتها ، وسيأتى الكلام على صفته في باب مفرد ، قيل الحكمة في تأخير الإزار معه إلى أن يفرغن من الغسل ولم يناولهن إياه أولاً ليكون قريب العهد من جسده الكريم حتى لا يكون بين انتقاله من جسده إلى جسدتها فاصل ، وهو أصل في التبرك بآثار الصالحين وفيه جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل ، وسيأتى الكلام عليه في باب مفرد .

## باب

ما يستحب أن يغسل وترأ

١٢٢٤ - حدثني محمد قال أنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد عن أم عطية [١٢٥٤] قالت : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه ونحن نغسل ابنته فقال : « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك بماء وسدر ، واجعلن في الآخرة كافوراً ، فإذا فرغتن فأذنتي . فلما فرغنا آذناه فألقى إلينا حقوه فقال : أشعرنها إياه » .

فقال أيوب : وحدثني حفصة بمثل حديث محمد ، وكان في حديث حفصة : « اغسلنها وترأ » . وكان فيه : « ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً » . وكان فيه أنه قال : « ابدؤوا بميامنها ومواضع الوضوء » وكان فيه : « أن أم عطية قالت : ومشطناها ثلاثاً قرون » .

قوله ( باب ما يستحب أن يغسل وترأ ) قال الزين بن المنير : يحتمل أن تكون « ما » مصدرية أو موصولة ، والثاني أظهر . كذا قال وفيه نظر ، لأنه لو كان المراد ذلك لوقع التعبير بمن التي لمن يعقل .



ثم أورد المصنف فيه حديث أم عطية أيضاً من رواية أيوب عن محمد وليس فيه التصريح بالوتر ، ومن رواية أيوب قال حدثتني حفصة وفيه ذلك ، وقد تقدم الكلام فيه قبل . ومحمد شيخه لم ينسب في أكثر الروايات ، ووقع عند الأصيل حدثنا محمد بن المنفى ، وقال الجياني : يحتمل أن يكون محمد بن سلام . وأخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن الوليد وهو البصري عن عبد الوهاب وهو من شيوخ البخاري أيضاً .

**قوله ( فقال أيوب )** كذا للأكثر بالفاء وهو بالإسناد المذكور ، ووقع عند الأصيل وقال بالواو ربما ظن معلقاً وليس كذلك . وقد رواه الإسماعيلي بالإسنادين معاً موصولاً وسيأتي الكلام على ما في رواية حفصة من الزيادة فيما بعد . وقوله فيه « وترأ ثلاثاً أو خمساً » استدل به على أن أقل الوتر ثلاث ، ولا دلالة فيه لأنه سبق مساق البيان للمراد إذ لو أطلق لتناول الواحدة فما فوقها .

### باب يُبْدَأُ بِمِيَامِنِ الْمَيِّتِ

١٢٢٥ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا إسماعيل بن إبراهيم قال نا خالد عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت : قال رسول الله صلى الله عليه في غسل ابنته : « ابدأن بميامنِها ومواضع الوضوء منها » . [١٢٥٥]

**قوله ( باب يبدأ بميامن الميت )** أي عند غسله ، وكأنه أطلق في الترجمة ليشعر بأن غير الغسل يلحق به قياساً عليه .

**قوله ( حدثنا خالد )** الحذاء ، وحفصة هي بنت سيرين .  
**قوله ( في غسل ابنته )** في رواية هشيم عن خالد عن مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث أمرها أن تغسل ابنته قال لها . . فذكره .

**قوله ( ابدأن بميامنِها ومواضع الوضوء منها )** ليس بين الأمرين تناف لإمكان البداء بمواضع الوضوء وبالميامن معاً ، قال الزين بن المنير : قوله « ابدأن بميامنِها » أي في الغسلات التي لا وضوء فيها ( ومواضع الوضوء منها ) أي في الغسلة المتصلة بالوضوء . وكان المصنف أشار بذلك إلى مخالفة أبي قلابة في قوله « يبدأ بالرأس ثم باللحية » قال : والحكمة في الأمر بالوضوء تجديد أثر سمة المؤمنين في ظهور أثر الغرة والتججيل .

### باب مواضع الوضوء من الميت

١٢٢٦ - حدثنا يحيى بن موسى قال نا وكيع عن سفيان عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية : لما غسلنا بنت النبي صلى الله عليه قال لنا - ونحن نغسلها - : « ابدؤوا بميامنِها ومواضع الوضوء منها » . [١٢٥٦]

قوله ( باب مواضع الوضوء من الميت ) أى يستحب البداءة بها .

قوله ( سفيان ) هو الثوري .

قوله ( ابدؤوا ) كذا للأكثر وللشميني « ابدأن » وهو الوجه (١) لأنه خطاب للنسوة .

قوله ( ومواضع الوضوء ) زاد أبو ذر « منها » واستدل به على استحباب المضمضة والاستنشاق في غسل الميت خلافاً للحنفية ، بل قالوا : لا يستحب وضوؤه أصلاً ، وإذا قلنا باستحبابه فهل يكون وضوءاً حقيقياً بحيث يعاد غسل تلك الأعضاء في الغسل أو جزءاً من الغسل بدئت به هذه الأعضاء تشريفاً ؟ الثاني أظهر من سياق الحديث ، والبداءة بالميامن وبمواضع الوضوء مما زادته حفصة في روايتها عن أم عطية على أخيها محمد ، وكذا المشط والضفر كما سيأتي .

### باب هل تكفن المرأة في إزار الرجل

١٢٢٧ - حدثنا عبد الرحمن بن حماد قال نا ابن عون عن محمد عن أم عطية قالت : توفيت ابنة النبي صلى الله عليه فقال لنا : « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتم ، فإذا فرغتن فاذنني » . فلما فرغنا آذناه ، فنزع من حقه إزاره وقال : « أشعرنها إياه » . [١٢٥٧]

قوله ( باب هل تكفن المرأة في إزار الرجل ) أورد فيه حديث أم عطية أيضاً . وشاهد الترجمة قوله فيه « فأعطاها إزاره » قال ابن رشيد : أشار بقوله « هل » إلى تردد عنده في المسئلة ، فكأنه أوماً إلى احتمال اختصاص ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم لأن المعنى الموجود فيه من البركة ونحوها قد لا يكون في غيره ولا سيما مع قرب عهده بعرقه الكريم ، ولكن الأظهر الجواز ، وقد نقل ابن بطال الاتفاق على ذلك ، لكن لا يلزم من ذلك التعقب على البخاري لأنه إنما ترجم بالنظر إلى سياق الحديث وهو قابل للاحتمال . وقال الزين بن المنير نحوه وزاد احتمال الاختصاص بالمحرم أم بمن يكون في مثل إزار النبي صلى الله عليه وسلم وجسده من تحقيق النظافة وعدم نفرة الزوج وغيرته أن تلبس زوجته لباس غيره .

### باب يجعل الكافر في آخره

١٢٢٨ - حدثنا حامد بن عمر قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أم عطية قالت : توفيت إحدى بنات النبي صلى الله عليه فخرج فقال : « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتم بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور ، فإذا فرغتن فاذنني » . قالت : فلما فرغنا آذناه ، فألقى إلينا حقه فقال : « أشعرنها إياه » . وعن أيوب عن حفصة عن أم عطية بنحوه . وقالت : إنه قال : « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك إن رأيتم » . [١٢٥٨] (١)

(١) الرقمان ١٢٥٨ و ١٢٥٩ هما لحديث واحد جعله محمد فزاد عبد الباقي حديثين .

قالت حفصة: قالت أم عطية: وجعلنا رأسها ثلاثة قرون.

**قوله ( باب يجعل الكافور في الأخيرة )** أى في الغسلة الأخيرة ، قال الزين بن المنير : لم يعين حكم ذلك لاحتمال صيغة « اجعلن » للوجوب والندب .

**قوله ( وعن أيوب )** هو معطوف على الإسناد الأول ، وقد تقدم الكلام عليه فيما قبل . واختلف في هيئة جملة في الغسلة الأخيرة-فقليل : يجعل في ماء ويصب عليه في آخر غسلة وهو ظاهر الحديث ، وقيل : إذا كمل غسله طيب بالكافور قبل التكفين . وقد ورد في رواية النسائي بلفظ « واجعلن في آخر ذلك كافوراً » .

( تنبيه ) : قبل ما مناسبة إدخال هذه الترجمة - وهى متعلقة بالغسل - بين ترجمتين متعلقتين بالكفن ؟ أجاب الزين بن المنير بأن العرف تقديم ما يحتاج إليه الميت قبل الشروع في الغسل أو قبل الفراغ منه ليتيسر غسله . ومن جملة ذلك الحنوط . انتهى ملخصاً . ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى خلاف من قال إن الكافور يختص بالحنوط ولا يجعل في الماء وهو عن الأوزاعي وبعض الحنفية ، أو يجعل في الماء وهو قول الجمهور كما تقدم قريباً . ولفظة « الأخيرة » صفة موصوف فيحتمل أن يكون التقدير الغسلة وهو الظاهر ، ويحتمل أن يكون الحرقعة التى تلى الجسد .

### باب نقض شعر المرأة

وقال ابن سيرين : لا بأس أن ينقض شعر المرأة .

١٢٢٩ - نا أحمد قال نا ابن وهب قال أنا ابن جريج قال أيوب وسمعت حفصة بنت سيرين حدثتنا أم عطية أنهن جعلن رأس بنت النبي صلى الله عليه ثلاثة قرون ، نقضنه ثم غسلنه ثم جعلنه ثلاثة قرون . [١٢٦٠]

**قوله ( باب نقض شعر المرأة )** أى الميتة قبل الغسل ، والتقيد بالمرأة خرج مخرج الغالب أو الأكثر وإلا فالرجل إذا كان له شعر ينقض لأجل التنظيف وليبلغ الماء البشرة ، وذهب من منعه إلى أنه قد يفضى إلى انتناف شعره ، وأجاب من أثبت أنه يضم إلى ما انتثر منه .

**قوله ( وقال ابن سيرين إلخ )** وصله سعيد بن منصور من طريق أيوب عنه .

**قوله ( حدثنا أحمد )** كذا للأكثر غير منسوب ، ونسبه أبو على بن شويه عن الفربري « أحمد بن صالح » .

**قوله ( قال أيوب )** فى رواية الإسماعيلي من طريق حرمة عن ابن وهب عن ابن جريج « أن أيوب ابن أبي تيمية أخبره » .

**قوله ( وسمعت )** هو معطوف على محذوف تقديره سمعت كذا وسمعت حفصة ، وسيأتى بيانه فى الباب الذى بعده .

قوله ( أنهن جعلن رأس بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة قرون نقضته ثم غسلته ) في رواية الإسماعيلي « قالت نقضته » والظاهر أن القائلة أم عطية ، ولعبد الرزاق عن معمر عن أيوب في هذا الحديث « فقلت نقضته فغسلته فجعلته ثلاثة قرون قالت نعم » والمراد بالرأس شعر الرأس فهو من مجاز المجاورة ، وفائدة النقض تبايغ الماء البشرة وتنظيف الشعر من الأوساخ . ولمسلم من رواية أيوب عن حفصة عن أم عطية « مشطناها ثلاثة قرون » وهو بتخفيف المعجمة أي سرحناها بالمشط ، وفيه حجة للشافعي ومن وافقه على استحباب تسريح الشعر ، واعتل من كرهه بتقطيع الشعر ، والرفق يؤمن معه ذلك .

### باب كيف الإشعار للميت ؟

وقال الحسن : الخرقه الخامسة يشد بها الفخذين والوركين تحت الدرع .

[١٢٦١]

١٢٣٠- نا أحمد قال نا ابن وهب قال نا ابن جريج أن أيوب أخبره قال : سمعت ابن سيرين يقول : جاءت أم عطية - امرأة من الأنصار من اللاتي بايعن النبي صلى الله عليه - قدمت البصرة تبادر ابناً لها فلم تدركه ، فحدثتنا قالت : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه ونحن نغسل ابنته فقال : « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بماء وسدر ، واجعلن في الآخرة كافوراً ، فإذا فرغتن فأذنيني » . قالت : فلما فرغنا ألقى إلينا حقوه فقال : « أشعرنها إياه » ، ولم يزد على ذلك . ولا أدري أي بناته . وزعم أن الإشعار ألفنها فيه ، وكذلك كان ابن سيرين يأمر بالمرأة أن تشعر ولا تؤزر .

قوله ( باب كيف الإشعار للميت ) أورد فيه حديث أم عطية أيضاً ، وإنما أفرد له هذه الترجمة لقوله في هذا السياق « وزعم أن الإشعار ألفنها فيه » وفيه اختصار والتقدير : وزعم أن معنى قوله أشعرنها إياه ألفنها ، وهو ظاهر اللفظ ، لأن الشعر ما يلي الجسد من الثياب . والقائل في هذه الرواية « وزعم » هو أيوب . وذكر ابن بطل أنه ابن سيرين ، والأول أولى ، وقد بينه عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج قال « قلت لأيوب قوله أشعرنها تؤزر به ؟ قال : ما أراه إلا قال ألفنها فيه » .

قوله ( وقال الحسن الخرقه الخامسة إلخ ) هذا يدل على أن أول الكلام أن المرأة تكفن في خمسة أثواب . وقد وصله ابن أبي شيبة نحوه . وروى الجوزقي من طريق إبراهيم بن حبيب بن الشهيد عن هشام عن حفصة عن أم عطية قالت « فكفناها في خمسة أثواب وخرناها كما يخمر الحى » وهذه الزيادة صحيحة الإسناد ، وقول الحسن في الخرقه الخامسة قال به زفر ، وقالت طائفة : تشد على صدرها لتضم أكفانها ، وكان المصنف أشار إلى موافقة قول زفر : ولا يكره القميص للمرأة على الراجح عند الشافعية والحنابلة .

قوله ( حدثنا أحمد ) كذا للأكثر غير منسوب ، وقال أبو على بن شبيب في روايته « حدثنا أحمد يعني ابن صالح » .

( فائدة ) : قوله « ولا أدري أى بناته » هو مقول أيوب ، وفيه دليل على أنه لم يسمع تسميتها من حفصة ، وقد تقدم قريباً من وجه آخر عنه أنها أم كلثوم .

ب

يُجْعَلُ شَعْرُ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ

[١١٦٢]

١٢٣١ - حدثنا قبيصة قال نا سفيان عن هشام عن أم الهذيل عن أم عطية قالت : ضَفَرْنَا شَعْرَ بِنْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - تعني ثلاثة قُرُونٍ .  
وقال وكيع عن سفيان : ناصيتها وقرنيها .

قوله ( باب يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون ) أى صفائر .

قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثوري ، وهشام هو ابن حسان ، وأم الهذيل هى حفصة بنت سيرين .  
قوله ( ضفرنا ) بضاد ساقطة وفاء خفيفة ( شعر بنت النبي صلى الله عليه وسلم تعني ثلاثة قرون ، وقال وكيع قال سفيان ) أى بهذا الإسناد ( ناصيتها وقرنيها ) أى جانبي رأسها ، ورواية وكيع وصلها الإسماعيلي بهذه الزيادة وزاد « ثم ألقيناه خلفها » وسيأتى الكلام على هذه الزيادة فى الباب الذى يليه . واستدل به على ضفر شعر الميت خلافاً لمن منعه ، فقال ابن القاسم : لا أعرف الضفر بل يكف (١) وعن الأوزاعي والحنفية : يرسل شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مفرقا . قال القرطبي : وكأن سبب الخلاف أن الذى فعلته أم عطية هل استندت فيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيكون مرفوعاً ، أو هو شيء رآته ففعلته استحساناً ؟ كلا الأمرين محتمل ، لكن الأصل أن لا يفعل فى الميت شيء من جنس القرب إلا بإذن من الشرع محقق ولم يرد ذلك مرفوعاً ، كذا قال . وقال النووي : الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم وتقريره له . قلت : وقد رواه سعيد بن منصور بلفظ الأمر من رواية هشام عن حفصة عن أم عطية قالت « قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » اغسلنها وترأ واجعلن شعرها صفائر » وقال ابن حبان فى صحيحه : ذكر البيان بأن أم عطية إنما مشطت ابنة النبي صلى الله عليه وسلم بأمره لا من تلقاء نفسها ، ثم أخرج من طريق حماد عن أيوب قال : قالت حفصة عن أم عطية اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً واجعلن لها ثلاثة قرون .

( تنبيه ) : قوله « ثلاثة قرون » مع قوله « ناصيتها وقرنيها » لاتضاد بينهما ، لأن المراد بالثلاثة قرون الصفائر ، والمراد بالقرنين الجانبين .

ب

يُلْقَى شَعْرُ الْمَرْأَةِ خَلْفَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ

١٢٣٢ - حدثنا مسدد قال نا يحيى بن سعيد عن هشام بن حسان قال حدثتنا حفصة

[١٢٦٣]

عن أم عطية قالت: تُوَفِّيتُ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَتَانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا بِالسُّدْرِِ وَتَرَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا فَرَّغْتُنَّ فَأَذْنِنِي». فَلَمَّا فَرَّغْنَا آذَنَاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ، فَضَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ فَأَلْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا.

قوله ( باب يلقى شعر المرأة خلفها ) في رواية الأصيل وأبي الوقت «يجعل» وزاد الحموي «ثلاثة قرون» ثم أورد المصنف حديث أم عطية من رواية هشام بن حسان عن حفصة وفيه «فضفرنا شعرها ثلاثة قرون فألقيناها خلفها» أخرجه مسدد عن يحيى بن سعيد، وقد أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن يحيى بلفظ «ومشطناها» وقد تقدم ذلك من رواية الثوري عن هشام أيضاً، وعند عبد الرزاق من طريق أيوب عن حفصة «ضفرنا رأسها ثلاثة قرون ناصيتها وقرنيها وألقيناها إلى خلفها» قال ابن دقيق العيد: فيه استحباب تسريح المرأة وتصفيرها، وزاد بعض الشافعية أن تجعل الثلاث خلف ظهرها، وأورد فيه حديثاً غريباً، كذا قال وهو مما يتعجب منه مع كون الزيادة في صحيح البخاري، وقد توبع راويها عليها كما تراه. وفي حديث أم عطية من الفوائد - غير ما تقدم في هذه التراجم العشر - تعليم الإمام من لا علم له بالأمر الذي يقع فيه، وتفويضه إليه إذا كان أهلاً لذلك بعد أن ينبهه على علة الحكم. واستدل به على أن الغسل من غسل الميت ليس بواجب لأنه موضع تعليم ولم يأمر به، وفيه نظر لاحتمال أن يكون شرع بعد هذه الواقعة. وقال الخطابي: لا أعلم أحداً قال بوجوبه. وكأنه ما درى أن الشافعي عاق القول به على صحة الحديث، والخلاف فيه ثابت عند المالكية وصار إليه بعض الشافعية أيضاً. وقال ابن بزيمة الظاهر أنه مستحب والحكمة فيه تتعلق بالميت، لأن الغاسل إذا علم أنه سيغتسل لم يتحفظ من شيء يصيبه من أثر الغسل فيبالغ في تنظيف الميت وهو مطمئن، ويحتمل أن يتعلق بالغاسل ليكون عند فراغه على يقين من طهارة جسده مما لعله أن يكون أصابه من رشاش ونحوه. انتهى (١) واستدل به بعض الحنفية على أن الزوج لا يتولى غسل زوجته، لأن زوج ابنة النبي صلى الله عليه وسلم كان حاضراً وأمر النبي صلى الله عليه وسلم النسوة بغسل ابنته دون الزوج، وتعقب بأنه يتوقف على صحة دعوى أنه كان حاضراً، وعلى تقدير تسليمه فيحتاج إلى ثبوت أنه لم يكن به مانع من ذلك ولا أثر النسوة على نفسه، وعلى تسليمه فغاية ما فيه أن يستدل به على أن النسوة أولى منه لا على منعه من ذلك لو أراده. والله أعلم بالصواب.

ب

الثَّيَابِ الْبَيْضِ لِلْكَفَنِ

١٢٣٣ - حدثنا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا هشام بن عروة عن أبيه عن

عائشة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَةٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ مِنْ كَرْسُفٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ.

[الحديث ١٢٦٤ - أطرافه في: ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٣٨٧].

**قوله ( باب الثياب البيض للكفن )** أورد فيه حديث عائشة «كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض» الحديث ، وتقرير الاستدلال به أن الله لم يكن ليختار لنبيه إلا الأفضل ، وكان المصنف لم يثبت على شرطه الحديث الصريح في الباب وهو ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس بلفظ «البسوا ثياب البياض فلأنها أطهر وأطيب ، وكفنوا فيها موتاكم» صححه الترمذى والحاكم ، وله شاهد من حديث سمرة بن جندب أخرجه وإسناده صحيح أيضاً ، وحكى بعض من صنف في الخلاف عن الحنفية أن المستحب عندهم أن يكون في أحدها ثوب حبرة ، وكأنهم أخذوا بما روى أنه عليه الصلاة والسلام كفن في ثوبين وبرد حبرة أخرجه أبو داود من حديث جابر وإسناده حسن ، لكن روى مسلم والترمذى من حديث عائشة أنهم نزعوها عنه ، قال الترمذى : وتكفينه في ثلاثة أثواب بيض أصح ما ورد في كفنه . وقال عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة «لف في برد حبرة جفف فيه ثم نزع عنه» ويمكن أن يستدل لهم بعموم حديث أنس «كان أحب اللباس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحبرة» أخرجه الشيخان ، وسيأتى في اللباس . والحبرة بكسر الحاء المهملة وفتح الموحدة ما كان من البرود مخطئاً .

### باب الكفن في ثوبين

١٢٣٤ - حدثنا أبو النعمان قال نا حماد عن أيوب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : بينما رجل واقف بعرفة إذ وقع عن راحلته فوقصته - أو قال : فأوقصته - قال النبي صلى الله عليه : «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبين، ولا تحنطوه، ولا تخرموا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً».

[١٢٦٥]

[الحديث ١٢٦٥ - أطرافه في: ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٨٣٩، ١٨٤٩، ١٨٥١].

**قوله ( باب الكفن في ثوبين )** كأنه أشار إلى أن الثلاث في حديث عائشة ليست شرطاً في الصحة ، وإنما هو مستحب وهو قول الجمهور . واختاف فيما إذا شح بعض الورثة بالثاني أو الثالث . والمرجح أنه لا يلتفت إليه . وأما الواحد السائر لجميع البدن فلا بد منه بالاتفاق .

**قوله ( حدثنا حماد )** في رواية الأصيل «ابن زيد» .

**قوله ( بينما رجل )** لم أقف على تسميته .

**قوله ( واقف )** استدل به على إطلاق لفظ الواقف على الراكب .

**قوله ( بعرفة )** سيأتى بعد باب من وجه آخر «ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم» .

**قوله ( فوقصته ، أو قال فأوقصته )** شك من الراوى ، والمعروف عند أهل اللغة الأول والذي بالهمز شاذ ، والوقص كسر العنق ، ويحتمل أن يكون فاعل وقصته الوقعة أو الراحلة بأن تكون أصابته بعد أن وقع والأول أظهر ، وقال الكرماني : فوقصته أى راحلته فإن كان الكسر حصل بسبب الوقوع فهو مجاز ، وإن حصل من الراحلة بعد الوقوع فحقيقة .

**قوله ( وكفّوه في ثوبين )** استدل به على إبدال ثياب المحرم وليس بشيء لأنه سيأتى في الحج بلفظ « في ثوبيه » وللنسائي من طريق يونس بن نافع عن عمرو بن دينار « في ثوبيه اللذين أحرم فيهما » وقال المحب الطبري : إنما لم يزد ثوباً ثالثاً تكرامة له كما في الشهيد حيث قال « زملوهم بدمائهم » واستدل به على أن الإحرام لا ينقطع بالموت كما سيأتى بعد باب ، وعلى ترك النيابة في الحج لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر أحداً أن يكمل عن هذا المحرم أفعال الحج وفيه نظر لا يخفى ، وقال ابن بطال : وفيه أن من شرع في عمل طاعة ثم حال بينه وبين إتمامه الموت رجي له أن الله يكتبه في الآخرة من أهل ذلك العمل .

### باب الحنوط للميت

١٢٣٥ - حدثنا قتيبة قال نا حماد عن أيوب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : [١٢٦٦] بينما رجل واقف مع رسول الله صلى الله عليه بعرفة إذ وقع من راحلته فأقصعته - أو قال : فأقصعته - فقال رسول الله صلى الله عليه : « اغسلوه بماء وسدر ، وكفّوه في ثوبين ، ولا تحنطوه ، ولا تخمروا رأسه ، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً » .

**قوله ( باب الحنوط للميت )** أى غير المحرم . أورد فيه حديث ابن عباس المذكور عن شيخ آخر . وشاهد الترجمة قوله « ولا تحنطوه » ثم علل ذلك بأنه يبعث ملبياً ، فدل على أن سبب النهي أنه كان محرماً ، فإذا انتفت العلة انتفى النهي ، وكان الحنوط للميت كان مقررأ عندهم . وكذا قوله « لا تخمروا رأسه » أى لا تغطوه ، قال البيهقي فيه دليل على أن غير المحرم يحنط كما يخمر رأسه وأن النهي إنما وقع لأجل الإحرام خلافاً لمن قال من المالكية وغيرهم إن الإحرام ينقطع بالموت فيصنع بالميت ما يصنع بالحي ، قال ابن دقيق العيد : وهو مقتضى القياس ، لكن الحديث بعد أن ثبت يقدم على القياس ، وقد قال بعض المالكية : لإثبات الحنوط في هذا الخبر بطريق المفهوم من منع الحنوط للمحرم ، ولكنها واقعة حال يتطرق الاحتمال إلى منطوقها فلا يستدل بمفهومها . وقال بعض الحنفية : هذا الحديث ليس عاماً بلفظه لأنه في شخص معين ، ولا بمعناه لأنه لم يقل يبعث ملبياً لأنه محرم فلا يتعدى حكمه إلى غيره إلا بدليل منفصل . وقال ابن بريزة : وأجاب بعض أصحابنا عن هذا الحديث بأن هذا مخصوص بذلك الرجل لأن إخباره صلى الله عليه وسلم بأنه يبعث ملبياً شهادة بأن حجه قبل ، وذلك غير محقق لغيره . وتعقبه ابن دقيق العيد بأن هذه العلة إنما ثبتت لأجل الإحرام فتعم كل محرم ، وأما القبول وعلمه فأمر مغيب . واعتل بعضهم بقوله تعالى ﴿ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾ وبقوله صلى الله عليه وسلم « إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث » وليس هذا منها



فينبغي أن ينقطع عمله بالموت ، وأجيب بأن تكفينه في ثوبى إحرامه وتبقيته على هيئة إحرامه من عمل الحى بعده كفسله والصلاة عليه فلا معنى لما ذكروه . وقال ابن المنير في الحاشية : قد قال صلى الله عليه وسلم في الشهداء « زملوهم بدمائهم » مع قوله « والله أعلم بمن يكلم في سبيله » فعمم الحكم في الظاهر بناء على ظاهر السبب فينبغي أن يعمم الحكم في كل محرم ، وبين المجاهد والمحرم جامع لأن كلا منهما في سبيل الله . وقد اعتذر الداودى عن مالك فقال : لم يبلغه هذا الحديث ، وأورد بعضهم أنه لو كان إحرامه باقياً لوجب أن يكمل به المناسك ولا قائل به . وأجيب بأن ذلك ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على مورد النص ولا سيما وقد وضح أن الحكمة في ذلك استبقاء شعار الإحرام كاستبقاء دم الشهيد .

### باب كيف يكفن المحرم؟

[١٢٦٧] ١٢٣٦- حدثنا أبو النعمان قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رجلاً وقصه بغيره ونحن مع النبي صلى الله عليه وهو محرم، فقال النبي صلى الله عليه : « اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبين، ولا تمسوه طيباً، ولا تخمروا رأسه، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً ».

[١٢٦٨] ١٢٣٧- فامسدد قال نا حماد بن زيد عن عمرو وأيوب عن سعيد عن ابن عباس قال : كان رجل واقف مع النبي صلى الله عليه بعرفة فوقع عن راحلته، قال أيوب : فوقصته - وقال عمرو : فأقصعته - فمات، فقال : « اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبين، ولا تحنطوه، ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً ».

قال أيوب : يلبي . وقال عمرو : ملبياً .

قوله ( باب كيف يكفن المحرم ) سقطت هذه الترجمة للأصيل وثبتت لغيره وهو أوجه . وأورد المصنف فيها حديث ابن عباس المذكور من طريقين ، ففي الأول « فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً » كذا للمستملى وللباقين « ملبداً » بدال بدل التحتانية ، والتليد جمع الشعر بصمغ أو غيره ليخف شعثه ، وكانت عاداتهم في الإحرام أن يصنعوا ذلك . وقد أنكر عياض هذه الرواية وقال : ليس للتليد معنى ، وسيأتي في الحج بلفظ « يبل » ورواه النسائي بلفظ « فإنه يبعث يوم القيامة محرماً » لكن ليس قوله ملبداً فاسد المعنى بل توجيهه ظاهر . قوله في الرواية الأخرى ( كان رجل واقفاً ) كذا لأبي ذر وللباقين « واقف » على أنه صفة لرجل ، وكان تامة أى حصل رجل واقف . قوله ( فأقصعته ) أى هشمته يقال أقصع القملة إذا هشمتها ، وقيل هو خاص بكسر العظم ، ولو سلم فلا مانع أن يستعار لكسر الرقبة . وفي رواية الكشميني بتقديم العين على الصاد ، والقصص القتل في الحال ومنه قعاص الغم وهو موتها . قال الزين بن المنير : تضمنت هذه الترجمة الاستفهام عن الكيفية مع أنها مبينة ، لكنها لما كانت تحتل أن تكون خاصة بذلك الرجل ،

وأن تكون عامة لكل محرم ، أثر المصنف الاستفهام . قلت : والذي يظهر أن المراد بقوله « كيف يكفن » أى كيفية التكفين ولم يرد الاستفهام ، وكيف يظن به أنه متردد فيه وقد جزم قبل ذلك بأنه عام فى حق كل أحد حيث ترجم بجواز التكفين فى ثوبين .

**قوله ( ولا تمسوه )** بضم أوله وكسر الميم من أمس ، قال ابن المنذر : فى حديث ابن عباس لإباحة غسل المحرم الحى بالسدر خلافاً لمن كبره له ، وأن الوتر فى الكفن ليس بشرط فى الصحة ، وأن الكفن من رأس المال لأمره صلى الله عليه وسلم بتكفينه فى ثوبيه ولم يستفصل هل عليه دين يستغرق أم لا . وفيه استحباب تكفين المحرم فى ثياب إحرامه ، وأن إحرامه باقى ، وأنه لا يكفن فى المخيط . وفيه التعليل بالفاء لقوله فإنه ، وفيه التكفين فى الثياب الملبوسة ، وفيه استحباب دوام التلبية إلى أن ينتهى الإحرام ، وأن الإحرام يتعلق بالرأس لا بالوجه ، وسيأتى الكلام على ما وقع فى مسلم بلفظ « ولا تحمروا وجهه » فى كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وأغرب القرطبي فحكى عن الشافعى أن المحرم لا يصلى عليه ، وليس ذلك بمعروف عنه .

**( فائدة )** : يحتمل اقتصاره له على التكفين فى ثوبيه لكونه مات فيهما وهو متلبس بتلك العبادة الفاضلة ، ويحتمل أنه لم يجد له غيرهما .

## باب

الكفن فى القميص الذى يكف أو لا يكف

ومن كفن بغير قميص

[١٢٦٩] ١٢٣٨ - حدثنا مسدد قال نا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر أن عبد الله بن أبي لما توفي جاء ابنه إلى النبي صلى الله عليه فقال : أعطني قميصك أكفنه فيه ، وصل عليه واستغفر له . فأعطاه قميصه فقال : « آذني أصلي عليه » . فأذنه . فلما أراد أن يصلي عليه جذبه عمر فقال : أليس الله نهاك أن تصلي على المنافقين ؟ فقال : « أنا بين خيرتين ، قال : ﴿ استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ﴾ » . فصللى عليه . فنزلت : ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ﴾ .

[الحديث ١٢٦٩ - أطرافه فى : ٤٦٧٠ ، ٤٦٧٢ ، ٥٧٩٦ .]

[١٢٧٠] ١٢٣٩ - نا مالك بن إسماعيل قال نا ابن عيينة عن عمرو سمع جابراً قال : أتى النبي صلى الله عليه عبد الله بن أبي بعد ما دفن ، فأخرجه فنفت فيه من ريقه ، وألبسه قميصه .

[الحديث ١٢٧٠ - أطرافه فى : ١٣٥٠ ، ٣٠٠٨ ، ٥٧٩٥ .]

**قوله ( باب الكفن في القميص الذي يكف أو لا يكف )** قال ابن التين : ضبط بعضهم يكف بضم أوله وفتح الكاف وبعضهم بالعكس ، والفاء مشددة فيهما . وضبطه بعضهم بفتح أوله وسكون الكاف وتخفيف الفاء وكسرها ، والأول أشبه بالمعنى . وتعقبه ابن رشيد بأن الثاني هو الصواب قال : وكذا وقع في نسخة حاتم الطرابلسي ، وكذا رأيته في أصل أبي القاسم بن الورد ، قال : والذي يظهر لي أن البخاري لحظ قوله تعالى ﴿ استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ﴾ أي أن النبي صلى الله عليه وسلم ألبس عبد الله بن أبي قميصة سواء كان يكف عنه العذاب أو لا يكف استصلاحاً للقلوب المؤلفة ، فكأنه يقول يؤخذ من هذا التبرك بآثار الصالحين (١) سواء علمنا أنه مؤثر في حال الميت أو لا ، قال : ولا يصح أن يراد به سواء كان الثوب مكفوف الأطراف أو غير مكفوف لأن ذلك وصف لا أثر له ، قال : وأما الضبط الثالث فهو لحن إذ لا موجب لحذف الياء الثانية فيه . انتهى . وقد جزم المهلب بأنه الصواب ، وأن الياء سقطت من الكاتب غلطاً ، قال ابن بطال : والمراد طويلاً كان القميص سابقاً أو قصيراً فإنه يجوز أن يكفن فيه ، كذا قال ، ووجهه بعضهم بأن عبد الله كان مفرط الطول كما سيأتي في ذكر السبب في إعطاء النبي صلى الله عليه وسلم له قميصه ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم معتدل الخلق ، وقد أعطاه مع ذلك قميصه ليكفن فيه ولم يلتفت إلى كونه ساتراً لجميع بدنه أو لا . وتعقب بأن حديث جابر دال على أنه كفن في غيره فلا تنتهض الحجة بذلك . وأما قول ابن رشيد أن المكفوف الأطراف لا أثر له فغير مسلم ، بل المتبادر إلى الذهن أنه مراد البخاري كما فهمه ابن التين ، والمعنى أن التكفين في القميص ليس ممتنعاً سواء كان مكفوف الأطراف أو غير مكفوف ، أو المراد بالكف ترزيه دفعاً لقول من يدعى أن القميص لا يسوغ إلا إذا كانت أطرافه غير مكفوفة أو كان غير مزرر ليشبه الرداء ، وأشار بذلك إلى الرد على من خالف في ذلك ، وإلى أن التكفين في غير قميص مستحب ، ولا يكره التكفين في القميص . وفي الخلافات للبيهقي من طريق ابن عون قال : كان محمد بن سيرين يستحب أن يكون قميص الميت كقميص الحى مكففاً مزرراً ، وسيأتي الكلام على حديث عبد الله بن عمر في قصة عبد الله بن أبي في تفسير براءة إن شاء الله تعالى ، ويذكر فيه جواب الإشكال الواقع في قول عمر : أليس الله قد نهاك أن تصل على المنافقين ؟ مع أن نزول قوله تعالى ﴿ ولا تصل ﴾ على أحد منهم مات أبداً ؟ كان بعد ذلك كما سيأتي في سياق حديث الباب حيث قال : فنزلت ﴿ ولا تصل ﴾ ، ومحصل الجواب أن عمر فهم من قوله ﴿ فلن يغفر الله لهم ﴾ منع الصلاة عليهم ، فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم أن لا منع ، وأن الرجاء لم ينقطع بعد . ثم إن ظاهر قوله في حديث جابر « أتى النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبي بعد ما دفن فأخرجه فنفت فيه من ريقه وألبسه قميصه » مخالف لقوله في حديث ابن عمر « لما مات عبد الله بن أبي جاء ابنه فقال : يا رسول الله أعطني قميصك أكفنه فيه ، فأعطاه قميصه وقال : آذني أصلي عليه ، فأذنه ، فلما أراد أن يصلي عليه جذبه عمر » الحديث . وقد جمع بينهما بأن معنى قوله في حديث ابن عمر « فأعطاه » أي أنهم له بذلك ، فأطلق على العدة اسم العطية مجازاً لتحقيق وقوعها . وكذا قوله في حديث جابر « بعد ما دفن عبد الله بن أبي » أي دلى في حفرته ، وكان أهل عبد الله بن أبي خشوا على النبي صلى الله عليه وسلم المشقة في حضوره فبادروا إلى تجهيزه قبل وصول النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما وصل وجدهم قد دلوه في حفرته

فأمر بإخراجه إنجازاً لوعده في تكفينه في القميص والصلاة عليه والله أعلم . وقيل : أعطاه صلى الله عليه وسلم أحد قميصيه أولاً ، ثم لما حضر أعطاه الثاني بسؤال ولده . وفي « الإكلیل » للحاكم ما يؤيد ذلك . وقيل : ليس في حديث جابر دلالة على أنه ألبسه قميصه بعد إخراجه من القبر ، لأن لفظه « فوضعه على ركبتيه وألبسه قميصه » والواو لا ترتب فالعله أراد أن يذكر ما وقع في الجملة من إكرامه له من غير إرادة ترتيب ، وسيأتي في الجهاد ذكر السبب في إعطاء النبي صلى الله عليه وسلم قميصه لعبد الله بن أبي ، وبقيّة القصة في التفسير وأن اسم ابنه المذكور عبد الله كاسم أبيه إن شاء الله تعالى . واستنبط منه الإسماعيلي جواز طلب آثار أهل الخير منهم للتبرك بها وإن كان السائل غنياً .

## باب

### الكفن بغير قميص

١٢٤٠ - حدثنا أبو نعيم قال نا سفيان عن هشام عن عروة عن عائشة قالت : كفن النبي صلى الله عليه في ثلاثة أثواب سحول كرسف ليس فيها قميص ولا عمامة . [١٢٧١]

١٢٤١ - نا مسدد قال نا يحيى عن هشام قال حدثني أبي عن عائشة : أن رسول الله صلى الله عليه كفن في ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة . [١٢٧٢]

قوله ( باب الكفن بغير قميص ) ثبتت هذه الترجمة للأكثر وسقطت للمستمل ، ولكنه ضمنها الترجمة التي قبلها فقال بعد قوله أولاً يكف « ومن كفن بغير قميص » والخلاف في هذه المسألة بين الحنفية وغيرهم في الاستحباب وعدمه ، والثاني عن الجمهور ، وعن بعض الحنفية يستحب القميص دون العمامة . وأجاب بعض من خالف بأن قولها ليس فيها قميص ولا عمامة يحتمل نفي وجودهما جملة ، ويحتمل أن يكون المراد نفي المعداد أي الثلاثة خارجة عن القميص والعمامة والأول أظهر ، وقال بعض الحنفية : معناه ليس قميص أى جديد ، وقيل ليس فيها القميص الذي غسل فيه ، أو ليس فيها قميص مكفوف الأطراف .

قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثوري .

قوله ( سحول ) بضم المهملة وآخره لام أى بيض ، وهو جمع سحل ، وهو الثوب الأبيض النقي ولا يكون إلا من قطن ، وقد تقدم في « باب الثياب البيض للكفن » بلفظ « يمانية بيض سحولية من كرسف » وعن ابن وهب : السحول القطن ، وفيه نظر ، وهو بضم أوله ويروى بفتحه نسبة إلى سحول قرية باليمن . وقال الأزهري : بالفتح المدينة ، وبالضم الثياب . وقيل النسب إلى القرية بالضم ، وأما بالفتح فنسبة إلى القصار لأنه يسحل الثياب أى ينقيها . والكرسف بضم الكاف والمهمل بينهما راء ساكنة هو القطن ، ووقع في رواية للبيهقي « سحولية جدد » .

### باب الكفن بلا عمامة

[١٢٧٣] ١٢٤٢ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: أن رسول الله صلى الله عليه كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة.

قوله ( باب الكفن بلا عمامة ) كذا للأكثر ، وللمستملى « الكفن في الثياب البيض » والأول أولى لثلا تتكرر الترجمة بغير فائدة ، وقد تقدم ما في هذا النقي في الباب الذي قبله .  
قوله ( ثلاثة أثواب ) في طبقات ابن سعد عن الشعبي « إزار ورداء ولفافة » .

### باب الكفن من جميع المال

وبه قال عطاء والزهرى وعمرو بن دينار وقتادة . وقال عمرو بن دينار: الحنوط من جميع المال . وقال إبراهيم: يبدأ بالكفن ، ثم بالدين ، ثم بالوصية . وقال سفيان: أجر القبر والغسل هو من الكفن .

[١٢٧٤] ١٢٤٣ - حدثنا أحمد بن محمد المكي قال نا إبراهيم بن سعد عن أبيه قال : قال : أتني عبد الرحمن بن عوف يوماً بطعامه ، فقال : قُتِلَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ - وَكَانَ خَيْرَ مَنْيٍّ - فَلَمْ يَوْجَدْ لَهُ مَا يُكْفَنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةٌ . وَقُتِلَ حَمْرَةٌ - أَوْ رَجُلٌ آخَرٌ - خَيْرٌ مِنِّي فَلَمْ يَوْجَدْ مَا يُكْفَنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةٌ . لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ تَكُونَ قَدْ عَجَلْتُ لَنَا طَيِّبَاتِنَا فِي حَيَاتِنَا الدُّنْيَا . ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي .

[الحديث ١٣٧٤ - طرفاه في: ١٢٧٥ ، ٤٠٤٥] .

قوله ( باب الكفن من جميع المال ) أى من رأس المال ، وكأن المصنف راعى لفظ حديث مرفوع ورد بهذا اللفظ أخرجه الطبرانى في الأوسط من حديث على وإسناده ضعيف ، وذكره ابن أبى حاتم في العلل من حديث جابر ، وحكى عن أبيه أنه منكر ، قال ابن المنذر : قال بذلك جميع أهل العلم إلا رواية شاذة عن خلاص بن عمرو قال « الكفن من الثلث » وعن طاوس قال « من الثلث إن كان قابلاً » . قلت : أخرجهما عبد الرزاق ، وقد يرد على هذا الإطلاق ما استثناه الشافعية وغيرهم من الزكاة وسائر ما يتعلق بعين المال فإنه يقدم على الكفن وغيره من مؤنة تجهيزه كما لو كانت التركة شيئاً مرهوناً أو عبداً جانياً .

قوله ( وبه قال عطاء الزهرى وعمرو بن دينار وقتادة ، وقال عمرو بن دينار : الحنوط من جميع المال ) أما قول عطاء فوصاه الدارمى من طريق ابن المبارك عن ابن جريج عنه قال « الحنوط والكفن من رأس المال » ، وأما قول الزهرى وقتادة فقال عبد الرزاق « أخبرنا معمر عن الزهرى وقتادة قالا : الكفن من جميع المال ؛ وأما قول عمرو بن دينار فقال عبد الرزاق « عن ابن جريج عن عطاء : الكفن والحنوط من رأس المال » قال « وقاله عمرو بن دينار » وقوله « وقال إبراهيم - يعنى النخعي - يبدأ بالكفن ثم بالدين ثم بالوصية » .

**قوله (وقال سفيان)** أى الثورى الخ وصله الدارمى من قول النخعي كذلك دون قول سفيان ، ومن طريق أخرى عن النخعي بلفظ « الكفن من جميع المال » وصله عبد الرزاق عن سفيان أى الثورى عن عبيدة بن معتب عن إبراهيم قال « فقلت لسفيان : فأجر القبر والغسل ؟ قال : هو من الكفن » أى أجر حفر القبر وأجر الغاسل من حكم الكفن فى أنه من رأس المال .

**قوله (حدثنا أحمد بن محمد المكي)** هو الأزرقى على الصحيح .

**قوله (عن سعد)** أى ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف فإبراهيم بن سعد فى هذا الإسناد راو عن أبيه عن جده عن جد أبيه ، وسيأتى سياقه فى الباب الذى يليه أصرح اتصالاً من هذا . ويأتى الكلام على فوائده مستوفى فى « باب غزوة أحد » من كتاب المغازى ، وشاهد الترجمة منه قوله فى الحديث « فلم يوجد له » لأن ظاهره أنه لم يوجد ما يملكه إلا البرد المذكور ، ووقع فى رواية الأكثر « إلا برده بالضمير العائد عليه ، وفى رواية الكشميني « إلا بردة » بلفظ واحدة البرود ، وسيأتى حديث خباب فى الباب الذى بعده بلفظ « ولم يترك إلا نمرة » واختلف فيما إذا كان عليه دين مستغرق هل يكون كفنه ساتراً لجميع بدنه أو للعورة فقط ؟ المرجح الأول ، ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه لا يجزئ ثوب واحد يصف ما تحته من البدن .

**قوله (أورجل آخر)** لم أقف على اسمه ، ولم يقع فى أكثر الروايات إلا بذكر حمزة ومصعب فقط ، وكذا أخرجه أبو نعيم فى مستخرجه من طريق منصور بن أبى مزاحم عن إبراهيم بن سعد . قال الزين ابن المنير : يستفاد من قصة عبد الرحمن إثبات الفقر على الغنى وإثبات التخلي للعبادة على تعاطي الاكتساب ، فلذلك امتنع من تناول ذلك الطعام مع أنه كان صائماً .

### باب إذا لم يوجد إلا ثوب واحد

١٢٤٤ - حدثنا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبيه إبراهيم أن عبد الرحمن بن عوف أتى بطعام - وكان صائماً - فقال : قتل مصعب بن عمير - وهو خير مني - كفن في بردة إن غطي رأسه بدت رجلاه ، وإن غطي رجلاه بدا رأسه . وأراه قال : قتل حمزة - وهو خير مني - ثم بسط لنا من الدنيا ما بسط - أو قال : أعطينا من الدنيا ما أعطينا - وقد خشينا أن تكون حسناتنا عجلت لنا . ثم جعل يبكي حتى ترك الطعام . [١٢٧٥]

**قوله (باب إذا لم يوجد إلا ثوب واحد)** أى اقتصر عليه ولا ينتظر بدفنه ارتقاب شيء آخر . وفى قول عبد الرحمن بن عوف « وهو خير مني » دلالة على تواضعه . وفيه إشارة إلى تعظيم فضل من قتل فى المشاهد الفاضلة مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وزاد فى هذه الطريق « إن غطي رأسه بدت رجلاه » وهو موافق لما فى الرواية التى فى الباب الذى يليه . وروى الحاكم فى المستدرک من حديث أنس أن حمزة أيضاً كفن كذلك .

## باب

إِذَا لَمْ يَجِدْ كَفَنًا إِلَّا مَا يُوَارِي رَأْسَهُ أَوْ قَدَمِيهِ غُطِّيَ بِهِ رَأْسُهُ

١٢٤٥ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ قَالَ نَا أَبِي قَالَ نَا الْأَعْمَشُ نَا شَقِيقٌ نَا خُبَابٌ [١٢٧٦]

قال : هاجرنا مع النبي صلى الله عليه نلتمس وجه الله ، فوقع أجرنا على الله ، فمنا من مات لم يأكل من أجره شيئاً منهم مصعب بن عمير ، ومنا من أينعت له ثمرة فهو يهدبها . قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ فلم نجد ما نكفنه به إلا برداً إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه ، وإذا غطينا رجليه خرج رأسه ، فأمرنا النبي صلى الله عليه أن نغطي رأسه ، وأن نجعل على رجليه من الأذخر .

[الحديث ١٢٧٦ - أطرافه في : ٣٨٩٧ ، ٣٩١٣ ، ٣٩١٤ ، ٤٠٤٧ ، ٤٠٨٢ ، ٤٤٣٢ ، ٦٤٤٨ .]

قوله ( باب إذا لم يجد كفناً إلا ما يوارى رأسه أو قدميه ) أى رأسه مع بقية جسده إلا قدميه أو العكس ، كأنه قال : ما يوارى جسده إلا رأسه ، أو جسده إلا قدميه ، وذلك بين من حديث الباب حيث قال « خرجت رجلاه » ولو كان المراد أنه يغطي رأسه فقط دون سائر جسده لكان تغطية العورة أولى . ويستفاد منه أنه إذا لم يوجد ساتر البتة أنه يغطي جميعه بالإذخر ، فإن لم يوجد فبما تيسر من نبات الأرض ، وسيأتى فى كتاب الحج قول العباس « إلا الإذخر فإنه لبيوتنا وقبورنا » فكأنها كانت عادة لهم استعماله فى القبور ، قال المهلب : وإنما استحب لهم النبي صلى الله عليه وسلم التكفين فى تلك الثياب التى ليست سابعة لأنهم قتلوا فيها . انتهى . وفى هذا الجزم نظر ، بل الظاهر أنه لم يجد لهم غير ها كما هو مقتضى الترجمة .

قوله ( حدثنا شقيق ) هو ابن سلمة أبو وائل ، وخباب بمعجمة وموحدتين الأولى مثقلة هو ابن الأثرث والإسناد كله كوفيون .

قوله ( لم يأكل من أجره شيئاً ) كناية عن الغنائم التى تناولها من أدرك زمن الفتوح ، وكأن المراد بالأجر ثمرته ، فليس مقصوداً على أجر الآخرة .

قوله ( أينعت ) بفتح الهمزة وسكون التحتانية وفتح النون أى نضجت .

قوله ( فهو يهدبها ) بفتح أوله وكسر المهملة أى يجتنبها ، وضبطه النووى بضم الدال ، وحكى ابن التين تثليثها .

قوله ( ما نكفنه به ) سقط لفظ « به » من رواية غير أبى ذر ، وسيأتى بقية الكلام على فوائده فى كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى .

باب مَنْ اسْتَعَدَّ الْكَفْنَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ

١٢٤٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ قَالَ نَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ [١٢٧٧]

النبي صلى الله عليه ببردة منسوجة فيها حاشيتها . تدرون ما البردة ؟ قالوا : الشملة . قال : نعم .

قالت : نَسَجْتُهَا بِيَدِي ، فَجِئْتُ لَأَكْسُو كَهَا ، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مُحْتَاجاً إِلَيْهَا ، فَخَرَجَ إِلَيْنَا وَإِنهَا إِزَارُهُ ، فَحَسَنَهَا فَلَانَ فَقَالَ : اكْسُيْهَا مَا أَحْسَنَهَا . قَالَ الْقَوْمُ : مَا أَحْسَنْتَ ، لَبِسَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مُحْتَاجاً إِلَيْهَا ثُمَّ سَأَلَتْهُ وَعَلِمَتْ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ . قَالَ : إِنِّي وَاللَّهِ مَا سَأَلْتُهِ لَأَلْبِسَهَا ، إِنَّمَا سَأَلْتُهِ لَتَكُونَ كَفَنِي . قَالَ سَهْلٌ : فَكَانَتْ كَفَنَهُ .

[الحديث ١٢٧٧ - أطرافه في: ٢٠٩٣، ٥٨١٠، ٦٠٣٦].

**قوله ( باب من استعد الكفن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر عليه )** ضبط في روايتنا بفتح الكاف على البناء للمجهول وحكى الكسر على أن فاعل الإنكار النبي صلى الله عليه وسلم ، وحكى الزين بن المنير عن بعض الروايات فلم ينكره بهاء بدل عليه وهو بمعنى الرواية التي بالكسر ، وإنما قيد الترجمة بذلك ليشير إلى أن الإنكار الذي وقع من الصحابة كان على الصحابي في طلب البردة فلما أخبرهم بعلمه لم ينكروا ذلك عليه ، فيستفاد منه جواز تحصيل ما لا بد للميت منه من كفن ونحوه في حال حياته ، وهل يلتحق بذلك حفر القبر ؟ فيه بحث سيأتي .

**قوله ( إن امرأة )** لم أقف على اسمها .

**قوله ( فيها حاشيتها )** قال الداودي يعني أنها لم تقطع من ثوب فتكون بلا حاشية ، وقال غيره حاشية الثوب هدبه فكأنه قال إنها جديدة لم يقطع هدبها ولم تلبس بعد ، وقال القزاز : حاشيتا الثوب ناحيتاه اللتان في طرفهما الهدب .

**قوله ( أتلدرون )** هو مقول سهل بن سعد بينه أبو غسان عن أبي حازم كما أخرجه المصنف في الأدب ولفظه « فقال سهل للقوم أتلدرون ما البردة ؟ قالوا : الشملة . انتهى . وفي تفسير البردة بالشملة تجوز لأن البردة كساء والشملة ما يشتمل به فهي أعم ، لكن لما كان أكثر اشتغالهم بها أطلقوا عليها اسمها . **قوله ( فأخذها النبي صلى الله عليه وسلم محتاجاً إليها )** كأنهم عرفوا ذلك بقرينة حال أو تقدم قول صريح .

**قوله ( فخرج إلينا وأنها إزاره )** في رواية ابن ماجه عن هشام بن عمار عن عبد العزيز « فخرج إلينا فيها » وفي رواية هشام بن سعد عن أبي حازم عند الطبراني « فاتزر بها ثم خرج » .

**قوله ( فحسناها فلان فقال اكسنيها ما أحسنها )** كذا في جميع الروايات هنا بالمهملتين من التحسين . وللمصنف في اللباس من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم « فحسها » بالجيم بغير نون وكذا للطبراني والإسماعيلي من طريق أخرى عن أبي حازم ، وقوله « فلان » أفاد الحب الطبري في الأحكام له أنه عبد الرحمن بن عوف ، وعزاه للطبراني ولم أره في المعجم الكبير لا في مسند سهل ولا عبد الرحمن ، ونقله شيخنا ابن الملقن عن الحب في شرح العمدة ، وكذا قال لنا شيخنا الحافظ أبو الحسن الهيثمي إنه وقف عليه ، لكن لم يستحضر مكانه ، ووقع لشيخنا ابن الملقن في « شرح التنبية » أنه سهل بن سعد وهو غلط فكأنه التبس على شيخنا اسم القائل باسم الراوى ، نعم أخرج الطبراني الحديث المذكور عن أحمد بن



عبد الرحمن بن يسار عن قتيبة بن سعيد عن يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل وقال في آخره « قال قتيبة هو سعد بن أبي وقاص » . انتهى . وقد أخرجه البخاري في اللباس والنسائي في الزينة عن قتيبة ولم يذكر عنه ذلك ، وقد رواه ابن ماجه بسنده المتقدم وقال فيه « فجاء فلان رجل سماه يومئذ » وهو دال على أن الراوى كان ربما سماه . ووقع في رواية أخرى للطبراني من طريق زمعة بن صالح عن أبي حازم أن السائل المذكور أعرابى ، فلو لم يكن زمعة ضعيفاً لا تنفى أن يكون هو عبد الرحمن بن عوف أو سعد بن أبي وقاص ، أو يقال تعددت القصة على ما فيه من بعد والله أعلم .

**قوله ( ما أحسنها )** بنصب النون وما للتعجب ، وفي رواية ابن ماجه والطبراني من هذا الوجه قال نعم فلما دخل طواها وأرسل بها إليه ، وهو للمصنف في اللباس من طريق يعقوب بن عبد الرحمن بلفظ « فقال نعم فجلس ما شاء الله في المجلس ثم رجع فطواها ثم أرسل بها إليه » .

**قوله ( قال القوم ما أحسنت )** ما نافية ، وقد وقعت تسمية المعاتب له من الصحابة في طريق هشام ابن سعد المذكورة ولفظه قال سهل فقلت للرجل لم سألته وقد رأيت حاجته إليها ؟ فقال : رأيت ما رأيتم ، ولكن أردت أن أخبأها حتى أكفن فيها .

**قوله ( إنه لا يرد )** كذا وقع هنا بحذف المفعول ، وثبت في رواية ابن ماجه بلفظ « لا يرد سائلاً » ونحوه في رواية يعقوب في البيوع ، وفي رواية أبي غسان في الأدب لا يسأل شيئاً فيمنعه .

**قوله ( ما سألته لألبسها )** في رواية أبي غسان « فقال رجوت بركتها حين لبسها النبي صلى الله عليه عليه وسلم » وأفاد الطبراني في رواية زمعة بن صالح أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يصنع له غيرها فات قبل أن تفرغ . وفي هذا الحديث من الفوائد حسن خلق النبي صلى الله عليه وسلم وسعة جوده وقبوله الهدية ، واستنبط منه المهلب جواز ترك مكافأة الفقير على هديته ، وليس ذلك بظاهر منه فإن المكافأة كانت عادة النبي صلى الله عليه وسلم مستمرة فلا يلزم من السكوت عنها هنا أن لا يكون فعلها ، بل ليس في سياق هذا الحديث الجزم بكون ذلك كان هدية فيحتمل أن تكون عرضتها عليه ليشتريها منها ، قال : وفيه جواز الاعتماد على القرائن ولو تجردت لقولهم « فأخذها محتاجاً إليها » وفيه نظر لاحتمال أن يكون سبق لهم منه قول يدل على ذلك كما تقدم . قال : وفيه الترغيب في المصنوع بالنسبة إلى صانعه إذا كان باهراً ، ويحتمل تكون أرادت بنسبته إليها إزالة ما يخشى من التدليس . وفيه جواز استحسان الإنسان ما يراه على غيره من الملابس وغيرها إما ليعرفه قدرها وإما ليعرض له بطلبه منه حيث يسوغ له ذلك . وفيه مشروعية الإنكار عند مخالفة الأدب ظاهراً وإن لم يبلغ المنكر درجة التحريم . وفيه التبرك بآثار الصالحين وقال ابن بطال : فيه جواز إعداد الشيء قبل وقت الحاجة إليه ، قال : وقد حفر جماعة من الصالحين قبورهم قبل الموت . وتعقبه الزين بن المنير بأن ذلك لم يقع من أحد من الصحابة ، قال : ولو كان مستحباً لكثير فيهم . وقال بعض الشافعية : ينبغى لمن استعد شيئاً من ذلك أن يجتهد في تحصيائه من جهة يثق بجلها أو من أثر من يعتد فيه الصلاح والبركة .

## باب

## اتِّبَاعُ النِّسَاءِ الْجَنَازَةِ

[١٢٧٨] ١٢٤٧ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عَقِبَةَ قَالَ نَا سَفْيَانُ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ أُمِّ الْهَذِيلِ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ : نَهَيْنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا .

**قوله ( باب اتباع النساء الجنائز )** قال الزين بن المنير : فصل المصنف بين هذه الترجمة وبين فصل اتباع الجنائز بتراجم كثيرة تشعر بالترقة بين النساء والرجال ، وأن الفضل الثابت في ذلك يختص بالرجال دون النساء لأن النهي يقتضي التحريم أو الكراهة ، والفضل يدل على الاستحباب ، ولا يجتمعان . وأطلق الحكم هنا لما يتطرق إليه من الاحتمال ، ومن ثم اختلف العلماء في ذلك . ولا يخفى أن محل النزاع إنما هو حيث تؤمن المفسدة .

**قوله ( حدثنا سفيان )** هو الثوري وأم الهذيل هي حفصة بنت سيرين .

**قوله ( نهينا )** تقدم في الحيض من رواية هشام بن حسان عن حفصة عنها بلفظ « كنا نهينا عن اتباع الجنائز » ورواه يزيد بن أبي حكيم عن الثوري بإسناد هذا الباب بلفظ « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم » أخرجه الإسماعيلي وفيه رد على من قال : لا حجة في هذا الحديث لأنه لم يسم الناهي فيه ، لما رواه الشيخان وغيرهما أن كل ما ورد بهذه الصيغة كان مرفوعاً وهو الأصح عند غيرهما من المحدثين ، ويؤيد رواية الإسماعيلي ما رواه الطبراني من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية عن جدته أم عطية قالت « لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث إلينا عمر فقال : إني رسول الله إليكن ، بعثني إليكن لأباعدكن على أن لا تشركن بالله شيئاً » الحديث ، وفي آخره « وأمرنا أن نخرج في العيد العواتق ، ونهانا أن نخرج في جنازة » وهذا يدل على أن رواية أم عطية الأولى من مرسل الصحابة .

**قوله ( ولم يعزم علينا )** أي ولم يؤكد علينا في المنع كما أكد علينا في غيره من المنهيات ، فكأنها قالت : كره لنا اتباع الجنائز من غير تحريم . وقال القرطبي : ظاهر سياق أم عطية أن النهي نهى تنزيه ، وبه قال جمهور أهل العلم ، ومال مالك إلى الجواز وهو قول أهل المدينة . ويدل على الجواز ما رواه ابن أبي شيبه من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في جنازة فرأى عمر امرأة فصاح بها فقال « دعها يا عمر » الحديث . وأخرجه ابن ماجه والنسائي من هذا الوجه ، ومن طريق أخرى عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سلمة بن الأزرق عن أبي هريرة ورجاله ثقات ، وقال المهلب : في حديث أم عطية دلالة على أن النهي من الشارع على درجات . وقال الداودي : قولها « نهينا عن اتباع الجنائز » أي إلى أن نصل إلى القبور ، وقوله « ولم يعزم علينا » أي أن لا نأثي أهل الميت فنعزيهم ونترحم على ميتهم من غير أن نتبع جنازته انتهى . وفي أخذ هذا التفصيل من هذا السياق نظر ، نعم هو

في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص « إن النبي صلى الله عليه وسلم رأى فاطمة مقبلة فقال : من أين جئت ؟ فقالت : رحمت على أهل هذا الميث ميتهم . فقال : لعلك بلغت معهم الكُدَى ؟ قالت : لا » الحديث أخرجه أحمد والحاكم وغيرهما . فأُنكر عليها باوخ الكُدَى ، وهو بالضم وتخفيف الدال المقصورة وهي المقابر ، ولم ينكر عليها التعزية . وقال المحب الطبري : يحتمل أن يكون المراد بقولها « ولم يعزم علينا » أي كما عزم على الرجال بترغيبهم في اتباعها بحصول القيراط ونحو ذلك ، والأول أظهر . والله أعلم .

### باب إحداد المرأة على غير زوجها

[١٢٧٩] ١٢٤٨- حدثنا مسدد قال نا بشر بن المفضل قال نا سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين قال : توفّي ابنٌ لأمّ عطية ، فلمّا كان اليوم الثالث دعت بصفرة فتمسّحت به وقالت : نهينا أن نحدّ أكثر من ثلاثٍ إلا بزواج .

[١٢٨٠] ١٢٤٩- نا الحميدي قال نا سفيان قال نا أيوب بن موسى قال أخبرني حميد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة قالت : لما جاء نعي أبي سفيان من الشام دعت أم حبيبة بصفرة في اليوم الثالث فمسحت عارضيه وذراعيه وقالت : إني كنت عن هذا لغنية لولا أنني سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدّ على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج فإنها تحدّ عليه أربعة أشهر وعشراً » .

[الحديث ١٢٨٠- أطرافه في : ١٢٨١ ، ٥٣٣٤ ، ٥٣٣٩ ، ٥٣٤٥] .

[١٢٨١] ١٢٥٠- نا إسماعيل قال حدثني مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أخبرته قالت : دخلت على أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه فقالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحدّ على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » . ثم دخلت على زينب بنت جحش حين توفّي أخوها ، فدعت بطيب فمسّت به ، ثم قالت : مالي بالطيب من حاجة ، غير أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه على المنبر يقول : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحدّ على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » .

[الحديث ١٢٨٢- طرفه في : ٥٣٣٥] .

**قوله (باب إحداد المرأة على غير زوجها)** قال ابن بطال : الإحداد بالمهملة امتناع المرأة المتوفى عنها زوجها من الزينة كلها من لباس وطيب وغيرها وكل ما كان من دواعي الجماع ، وأباح الشارع للمرأة أن تحدد على غير زوجها ثلاثة أيام لما يغلب من لوعة الحزن ويهجم من ألم الوجد ، وليس ذلك واجباً لاتفاقهم على أن الزوج لو طالبها بالجماع لم يحل لها منعه في تلك الحال ، وسيأتي في كتاب الطلاق بقية الكلام على مباحث الإحداد . وتزله في الترجمة «على غير زوجها» يعم كل ميت غير الزوج سواء كان قريباً أو أجنبياً ، ودلالة الحديث له ظاهرة ، ولم يقيد في الترجمة بالموت لأنه يختص به عرفاً ، ولم يبين حكمه لأن الخبر دل على عدم التحريم في الثلاث وأقل ما يقتضيه إثبات المشروعية .

**قوله (فلما كان يوم الثالث)** كذا للأكثر وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة ، وللمستملى «اليوم الثالث» .

**قوله (دعت بصفرة)** سيأتي الكلام عليها قريباً .

**قوله (نهينا)** رواه أيوب عن ابن سيرين بلفظ «أمرنا بأن لا نحد على هالك فوق ثلاث» الحديث أخرجه عبد الرزاق ، وللطبراني من طريق قتادة عن ابن سيرين عن أم عطية قالت «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول» فذكر معناه .

**قوله (أن نحد)** بضم أوله من الرباعي ، ولم يعرف الأصمعي غيره ، وحكى غيره فتح أوله وضم ثانيه من الثلاثي يقال حدث المرأة وأحدث بمعنى .

**قوله (إلا بزواج)** وفي رواية الكشميني «إلا لزوج» باللام ، ووقع في العدد من طريقه بلفظ «إلا على زوج» والكل بمعنى السبية .

**قوله (عن زينب بنت أبي سلمة)** هي ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم ، وصرح في العدد بالأخبار بينها وبين حميد بن نافع .

**قوله (نعي)** بفتح النون وسكون المهملة وتخفيف الياء - وكسر المهملة وتشديد الياء - هو الخبر بموت الشخص ، وأبو سفيان هو ابن حرب بن أمية والد معاوية .

**قوله (دعت أم حبيبة)** هي بنت أبي سفيان المذكور وفي قوله «من الشام» نظر ، لأن أبا سفيان مات بالمدينة بلا خلاف بين أهل العلم بالأخبار ، والجمهور على أنه مات سنة اثنتين وثلاثين وقيل سنة ثلاث ، ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث تقييده بذلك إلا في رواية سفيان بن عيينة هذه وأظنها وهما ، وكنت أظن أنه حذف منه لفظ «ابن» لأن الذي جاء نعيه من الشام وأم حبيبة في الحياة هو أخوها يزيد بن أبي سفيان الذي كان أميراً على الشام ، لكن رواه المصنف في العدد من طريق مالك ومن طريق سفيان الثوري كلاهما عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن حميد بن نافع بلفظ «حين توفي عنها أبوها أبو سفيان بن حرب» فظهر أنه لم يسقط منه شيء ، ولم يقل فيه واحد منهما من الشام ، وكذا أخرجه ابن سعد في ترجمة أم حبيبة من طريق صفية بنت أبي عبيد عنها . ثم وجدت الحديث في مسند ابن أبي شيبة قال «حدثنا وكيع حدثنا شعبة عن حميد بن نافع - ولفظه - جاء نعي أخي أم حبيبة أو حميم لها فدعت

بصفرة فلطخت به زراعيها ، وكذا رواه الدارمي عن هاشم بن القاسم عن شعبة لكن بلفظ « إن أختاً لأم حبيبة ماتت أو حميماً لها » ورواه أحمد عن حجاج ومحمد بن جعفر جميعاً عن شعبة بلفظ « إن حميماً لها مات » من غير تردد ، وإطلاق الحميم على الأخ أقرب من إطلاقه على الأب ، فقوى الظن عند هذا أن تكون القصة تعددت لزینب مع أم حبيبة عند وفاة أخيها يزيد ثم عند وفاة أبيها أبي سفيان لا مانع من ذلك . والله أعلم .

**قوله ( بصفرة )** في رواية مالك المذكورة « بطيب فيه صفرة خلوق » وزاد فيه « فدهنت منه جارية ثم مست بعارضتها » أي بعارضى نفسها .  
**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أبي أويس ابن أخت مالك . وساق الحديث هنا من طريق مالك مختصراً ، وأورده مطولاً من طريقه في العدد كما سيأتي .

**قوله ( ثم دخلت )** هو مقول زينب بنت أم سلمة ، وهو مصرح به في الرواية التي في العدد وظاهره أن هذه القصة وقعت بعد قصة أم حبيبة ، ولا يصح ذلك إلا إن قلنا بالتعدد ، ويكون ذلك عقب وفاة يزيد بن أبي سفيان لأن وفاته ستة ثمان عشرة أو تسع عشرة ، ولا يصح أن يكون ذلك عند وفاة أبيه لأن زينب بنت جحش ماتت قبل أبي سفيان بأكثر من عشر سنين على الصحيح المشهور عند أهل العلم بالأخبار ، فيحمل على أنها لم ترد ترتيب الوقائع وإنما أرادت ترتيب الأخبار . وقد وقع في رواية أبي داود بلفظ « ودخلت » وذلك لا يقتضى الترتيب . والله أعلم .

**قوله ( حين توفي أخوها )** لم أتحقق من المراد به ، لأن لزینب ثلاثة إخوة : عبد الله وعبد بغير إضافة وعبيد الله بالتصغير ، فأما الكبير فاستشهد بأحد وكانت زينب إذ ذاك صغيرة جداً لأن أباهما أبا سلمة مات بعد بدر وتزوج النبي صلى الله عليه وسلم أمها أم سلمة وهي صغيرة ترضع كما سيأتي في الرضاع أن أمها حلت من عدتها من أبي سلمة بوضع زينب هذه ، فانتفى أن يكون هو المراد هنا وإن كان وقع في كثير من الموطآت بلفظ « حين توفي أخوها عبد الله » كما أخرجه الدارقطني من طريق ابن وهب وغيره عن مالك ، وأما عبد بغير إضافة فيعرف بأبي حميد وكان شاعراً أعمى وعاش إلى خلافة عمر ، وقد جزم ابن إسحق وغيره من أهل العلم بالأخبار بأنه مات بعد أخته زينب بسنة ، وروى ابن سعد في ترجمتها في الطبقات من وجهين أن أبا حميد المذكور حضر جنازة زينب مع عمر وحكى عنه مراجعة له بسببها ، وإن كان في إسنادهما الواقدي لكن يستشهد به في مثل هذا ، فانتفى أن يكون هذا الأخير المراد ، وأما عبيد الله المصغر قديماً وهاجر بزوجه أم حبيبة بنت أبي سفيان إلى الحبشة ثم تنصر هناك ومات فتزوج النبي صلى الله عليه وسلم بعده أم حبيبة ، فهذا يحتمل أن يكون هو المراد لأن زينب بنت أبي سلمة عندما جاء الخبر بوفاة عبيد الله كانت في سن من يضبط ، ولا مانع أن يحزن المرء على قريبه الكافر ولا سيما إذا تذكر سوء مصيره ، ولعل الرواية التي في الموطأ « حين توفي أخوها عبد الله » كانت عبيد الله بالتصغير فلم يضبطها الكاتب والله أعلم . ويعكر على هذا قول من قال إن عبيد الله مات بأرض الحبشة فتزوج النبي صلى الله عليه وسلم أم حبيبة ، فإن ظاهرها أن تزوجها كان بعد موت عبيد الله ، وتزويجها وقع وهي بأرض الحبشة وقبل أن تسمع النبي ، وأيضاً في السياق « ثم دخلت على زينب » بعد قولها دخلت على أم حبيبة ، وهو ظاهر في أن ذلك كان بعد

موت قريب زينب بنت جحش المذكور وهو بعد مجيء أم حبيبة من الحبشة بمدة طويلة ، فإن لم يكن هذا الظن هو الواقع احتمال أن يكون أنحاً لزينب بنت جحش من أمها أو من الرضاعة ، أو يرجح ما حكاه ابن عبد البر وغيره من أن زينب بنت أبي سلمة ولدت بأرض الحبشة فإن مقتضى ذلك أن يكون لها عند وفاة عبد الله بن جحش أربع سنين ، وما مثلها يضبط في مثلها والله أعلم .

**قوله ( فست به )** أى شيئاً من جسدها ، وسيأتي في الطريق التي في العدد بلفظ « فست منه » وسيأتي فيه لزينب حديث آخر عن أمها أم سلمة في الإحداد أيضاً ، وسيأتي الكلام على الأحاديث الثلاثة مستوفى إن شاء الله تعالى .

## باب

### زِيَارَةُ الْقُبُورِ

١٢٥١- فَاَدَمُ قَالَ نَا شُعْبَةُ قَالَ نَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : مرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِامْرَأَةٍ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ ، فَقَالَ : « أَتَقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي » . قَالَتْ : إِلَيْكَ عَنِّي ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَبِّ بِمُصِيبَتِي ، وَلَمْ تَعْرِفْهُ . فَقِيلَ لَهَا : إِنَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَأَتَتْ بَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَلَمْ تَجِدْ عِنْدَهُ بَوَّابِينَ ، فَقَالَتْ : لَمْ أَعْرِفْكَ . فَقَالَ : « إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى » . [١٢٨٣]

**قوله ( باب زيارة القبور )** أى مشروعيتهما وكأنه لم يصرح بالحكم لما فيه من الخلاف كما سيأتي ، وكان المصنف لم يثبت على شرطه الأحاديث المصرحة بالجواز ، وقد أخرجه مسلم من حديث بريدة وفيه نسخ النهى عن ذلك ولفظه « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها » وزاد أبو داود والنسائي من حديث أنس « فلإنها تذكر الآخرة » وللحاكم من حديثه فيه « وترق القلب وتدمع العين . فلا تقولوا هجراً » أى كلاماً فاحشاً ، وهو بضم الهاء وسكون الجيم . وله من حديث ابن مسعود « فلإنها ترهد في الدنيا » ولمسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً « زوروا القبور فلإنها تذكر الموت » قال النووي تبعاً للعبدى والحازمى وغيرهما : اتفقوا على أن زيارة القبور للرجال جائزة . كذا أطلقوا ، وفيه نظر لأن ابن أبي شيبة وغيره روى عن ابن سيرين وإبراهيم النخعي والشعبي الكراهة مطلقاً حتى قال الشعبي : لولا نهى النبي صلى الله عليه وسلم لزرت قبر ابنتي . فاعل من أطاق أراد بالاتفاق ما استقر عليه الأمر بعد هؤلاء ، وكان هؤلاء لم يبلغهم الناسخ والله أعلم . ومقابل هذا قول ابن حزم : إن زيارة القبور واجبة ولو مرة واحدة في العمر لورود الأمر به . واختلف في النساء فقيل : دخان في عموم الإذن وهو قول الأكثر ، ومحل ما إذا أمنت الفتنة . ويؤيد الجواز حديث الباب ، وموضع الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر على المرأة قعودها عند القبر ، وتقريره حجة . ومن حمل الإذن على عمومها للرجال والنساء عائشة فروى الحاكم من طريق ابن أبي مليكة أنه رآها زارت قبر أخيها عبد الرحمن « فقيل لها : أليس قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ قالت نعم ، كان نهى ثم أمر بزيارتها » وقيل الإذن خاص بالرجال ولا يجوز للنساء زيارة القبور ، وبه جزم الشيخ

أبو إسحق في «المهذب» واستدل له بحديث عبد الله بن عمرو الذي تقدمت الإشارة إليه في «باب اتباع النساء الجنائز» وبحديث «لعن الله زوارات القبور» أخرجه الترمذي وصححه من حديث أبي هريرة ، وله شاهد من حديث ابن عباس ومن حديث حسان بن ثابت . واختلف من قال بالكراهة في حقهن هل هي كراهة تحريم أو تنزيه ؟ قال القرطبي : هذا اللعن إنما هو للمكثرات من الزيارة لما تقتضيه الصفة من المبالغة ، ولعل السبب ما يفضي إليه ذلك من تضييع حق الزوج والتبرج وما ينشأ منهن من الصباح ونحو ذلك ، فقد يقال : إذا أمن جميع ذلك فلا مانع من الإذن لأن تذكر الموت يحتاج إليه الرجال والنساء .

**قوله (بامرأة)** لم أقف على اسمها ولا اسم صاحب القبر ، وفي رواية لمسلم ما يشعر بأنه ولدها ولفظه «تبكى على صبي لها» وصرح به في مرسل يحيى بن أبي كثير عند عبد الرزاق ولفظه «قد أصيبت بولدها» وسياق في أوائل كتاب الأحكام من طريق أخرى عن شعبة عن ثابت «إن أنسا قال لامرأة من أهله : تعرفين فلانة ؟ قالت : نعم . قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم مر بها» فذكر هذا الحديث .

**قوله (فقال اتقى الله)** في رواية أبي نعيم في المستخرج «فقال يا أمة الله اتقى الله» قال القرطبي : الظاهر أنه كان في بكائها قدر زائد من نوح أو غيره ، ولهذا أمرها بالتقوى . قالت : يؤيده أن في مرسل يحيى بن أبي كثير المذكور «فسمع منها ما يكره فوقف عليها» وقال الطيبي : قوله «اتقى الله» توطئه لقوله «واصبري» كأنه قيل لها خافي غضب الله إن لم تصبري ولا تجزعي ليحصل لك الثواب .

**قوله (إليك عني)** هو من أسماء الأفعال ، ومعناها تنح وأبعد .

**قوله (لم تصب بمصيتي)** سياق في الأحكام من وجه آخر عن شعبة بلفظ «فإنك خلو من مصيتي» وهو بكسر المعجمة وسكون اللام ، ولمسلم «ما تبالي بمصيتي» ولأبي يعلى من حديث أبي هريرة أنها قالت «يا عبد الله إني أنا الجري الثكلي ، ولو كنت مصاباً عذرتني» .

**قوله (ولم تعرفه)** جملة حالية أي خاطبته بذلك ولم تعرف أنه رسول الله .

**قوله (ف قيل لها)** في رواية الأحكام «فمر بها رجل فقال لها : إنه رسول الله ، فقالت : ما عرفته» وفي رواية أبي يعلى المذكورة «قال فهل تعرفينه ؟ قالت : لا» وللطبراني في الأوسط من طريق عطية عن أنس أن الذي سألها هو الفضل بن العباس ، وزاد مسلم في رواية له «فأخذها مثل الموت» أي من شدة الكرب الذي أصابها لما عرفت أنه صلى الله عليه وسلم خجلاً منه ومهابة .

**قوله (فلم تجد عنده بوابين)** في رواية الأحكام «بواباً» بالإنفراد ، قال الزين بن المنير : فائدة هذه الجملة من هذا الخبر بيان عذر هذه المرأة في كونها لم تعرفه ، وذلك أنه كان من شأنه أن لا يتخذ بواباً مع قدرته على ذلك تواضعاً ، وكان من شأنه لا يستتبع الناس وراءه إذا مشى كما جرت عادة الملوك والأكابر ، فلذلك اشتبه على المرأة فلم تعرفه مع ما كانت فيه من شاغل الوجد والبكاء . وقال الطيبي : فائدة هذه الجملة أنه لما قيل لها إنه النبي صلى الله عليه وسلم استشعرت خوفاً وهيبه في نفسها فتصورت أنه مثل الملوك له حاجب وبواب يمنع الناس من الوصول إليه ، فوجدت الأمر بخلاف ما تصوره .

**قوله (ف قالت : لم أعرفك)** في حديث أبي هريرة «ف قالت والله ما عرفتك» .

**قوله ( إنما الصبر عند الصدمة الأولى )** في رواية الأحكام « عند أول صدمة » ونحوه لمسلم ، والمعنى إذا وقع الثبات أول شيء يهجم على القلب من مقتضيات الجزع فذلك هو الصبر الكامل الذي يترتب عليه الأجر ، وأصل الصدم ضرب الشيء الصلب بمثله فاستعير للمصيبة الواردة على القلب ، قال الخطابي : المعنى أن الصبر الذي يحمده عليه صاحبه ما كان عند مفاجأة المصيبة ، بخلاف ما بعد ذلك فإنه على الأيام يسلو . وحكى الخطابي عن غيره أن المرء لا يؤثر على المصيبة لأنها ليست من صنعه ، وإنما يؤثر على حسن تثبته وجميل صبره . وقال ابن بطال : أراد أن لا يجتمع عليها مصيبة الهلاك وفقد الأجر . وقال الطبري : صدر هذا الجواب منه صلى الله عليه وسلم عن قولها لم أعرفك على أسلوب الحكيم كأنه قال لها : دعي الاعتذار فلإني لا أغضب لغير الله وانظري لنفسك . وقال الزين بن المنير : فائدة جواب المرأة بذلك أنها لما جاءت طائفة لما أمرها به من التقوى والصبر معتذرة عن قولها الصادر عن الحزن بين لها أن حق هذا الصبر أن يكون في أول الحال ، فهو الذي يترتب عليه الثواب . انتهى . ويؤيده أن في رواية أبي هريرة المذكورة « فقالت أنا أصبر ، أنا أصبر » وفي مرسل يحيى بن أبي كثير المذكور « فقال اذهبي إليك ، فإن الصبر عند الصدمة الأولى » وزاد عبد الرزاق فيه من مرسل الحسن « والعبرة لا يملكها ابن آدم » . وذكر هذا الحديث في زيارة القبور مع احتمال أن تكون المرأة المذكورة تأخرت بعد الدفن عند القبر والزيارة إنما تطلق على من أنشأ إلى القبر قصداً من جهة استواء الحكم في حقها حيث أمرها بالتقوى والصبر لما رأى من جزعها ولم ينكر عليها الخروج من بيتها فدل على أنه جائز ، وهو أعم من أن يكون خروجها لتشجيع ميتها فأقامت عند القبر بعد الدفن أو أنشأت قصد زيارته بالخروج بسبب الميت . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم ما كان فيه عليه الصلاة والسلام من التواضع والرفق بالجاهل ، ومسامحة المصاب وقبول اعتذاره ، وملازمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وفيه القاضى لا ينبغي له أن يتخذ من يحجبه عن حوائج الناس ، وأن من أمر بمعروف ينبغي له أن يقبل ولو لم يعرف الأمر . وفيه أن الجزع من المنيات لأمره لها بالتقوى مقروناً بالصبر . وفيه الترغيب في احتمال الأذى عند بذل النصيحة ونشر الموعظة ، وأن المواجهة بالخطاب إذا لم تصادف المنوى لا أثر لها . وبني عليه بعضهم ما إذا قال يا هند أنت طالق فصادف عمرة أن عمرة لا تطلق . واستدل به على جواز زيارة القبور سواء كان الزائر رجلاً أو امرأة كما تقدم ، وسواء كان المزور مسلماً أو كافراً ، لعدم الاستفصال في ذلك . قال النووي : وبالجواز قطع الجمهور ، وقال صاحب الحاوي : لا تجوز زيارة قبر الكافر ، وهو غلط . انتهى . وحجة الماوردي قوله تعالى ﴿ ولا تقم على قبره ﴾ ، وفي الاستدلال به نظر لا يخفى .

**( نفيه )** : قال الزين بن المنير : قدم المصنف ترجمة زيارة القبور على غيرها من أحكام تشجيع الجنائز وما بعد ذلك مما يتقدم الزيارة لأن الزيارة يتكرر وقوعها فجعلها أصلاً ومفتاحاً لتلك الأحكام انتهى ملخصاً . وأشار أيضاً إلى أن مناسبة ترجمة زيارة القبور تناسب اتباع النساء الجنائز ، فكانه أراد حصر الأحكام المتعلقة بخروج النساء متوالية : والله أعلم .



## ب

قول النبي صلى الله عليه: «يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ فِي قَبْرِهِ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»  
إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾.

وقال النبي صلى الله عليه: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». فإذا لم يكن من سنته فهو  
كما قالت عائشة: [لا تزر وازرة وزر أخرى] وهو كقوله تعالى: ﴿وَأِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ - ذُنُوبًا -  
﴿إِلَى حِمْلِهَا لَا يَحْمِلْ مِنْهُ شَيْءٌ﴾ وما يُرَخِّصُ مِنَ الْبُكَاءِ فِي غَيْرِ نَوْحٍ. وقال النبي صلى الله عليه:  
«لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دِمَائِهَا» وذلك لأنه أول من سنَّ القتل.

١٢٥٢ - نا عبدان ومحمد قالا أنا عبد الله قال أنا عاصم بن سليمان عن أبي عثمان قال [١٢٨٤]  
حدثني أسامة بن زيد قال: أرسلت بنت النبي صلى الله عليه إليه: إِنَّ ابْنًا لِي قُبِضَ، فَأَتْنَا. فَأَرْسَلَ  
يُقْرِئُ السَّلَامَ وَيَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أُعْطِيَ، وَكُلُّ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى، فَلْتَصْبِرْ  
وَلْتَحْتَسِبْ». فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ تَقْسِمُ عَلَيْهِ لِيَأْتِيَنَهَا. فقام ومعه سعد بن عبادَةَ ومُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبِي  
ابن كعب وزيد بن ثابت ورجال. فَرَفَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الصَّبِيُّ وَنَفْسُهُ تَتَقَعَّقُ - قال:  
حَسِبْتُهُ أَنَّهُ قَالَ: كَأَنَّهَا شَنْ - وفاضت عيناه، فقال سعد: يا رسول الله، ما هذا؟ قال: «هذه رحمة  
جعلها الله في قلوب عباده، فإنما يرحم الله من عباده الرُّحَمَاءَ».

[الحديث ١٢٨٤ - أطرافه في: ٥٦٥٥، ٦٦٠٢، ٦٦٥٥، ٧٣٧٧، ٧٤٤٨].

١٢٥٣ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا أبو عامر قال نا فليح بن سليمان عن هلال بن علي [١٢٨٥]  
عن أنس بن مالك قال: شهدنا بنتاً لرسول الله صلى الله عليه، قال: ورسول الله صلى الله عليه  
جالس على القبر، قال: فرأيت عينيه تدمعان، قال: فقال: «هل منكم رجل لم يقارف الليلة؟»  
وقال أبو طلحة: أنا. قال: «فانزل». قال: فنزل في قبرها.

[الحديث ١٢٨٥ - طرفه في: ١٣٤٢].

١٢٥٤ - حدثنا عبدان قال نا عبد الله قال أنا ابن جريج قال أني عبد الله بن عبيد الله بن [١٢٨٦]  
أبي مليكة قال: توفيت بنت لعثمان بمكة وجئنا لنشهدها، وحضرها ابن عمر وابن عباس وإني  
جالس بينهما - وقال: جلست إلى أحدهما، ثم جاء الآخر فجلس إلى جنبي - فقال عبد الله بن  
عمر لعمر بن عثمان: ألا تنهى عن البكاء؟ فإن رسول الله صلى الله عليه قال: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ

(١) [١٢٨٧] ببكاء أهله عليه. فقال ابن عباس: قد كان عمر يقول بعض ذلك، ثم حدث قال: صدرت مع عمر من مكة، حتى إذا كنا بالبيداء إذا هو بركب تحت ظل سمررة، فقال: اذهب فانظر من هؤلاء الركب. قال: فنظرت فإذا هو صهيب، فأخبرته، فقال: ادعه إلي. فرجعت إلى صهيب فقلت: ارتحل فالحق أمير المؤمنين. فلما أصيب عمر دخل صهيب يبكي يقول: وا أخاه وا أصحاباه. فقال عمر: يا صهيب، أتبكي علي وقد قال رسول الله صلى الله عليه: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ؟».

[١٢٨٨] قال ابن عباس: فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة فقالت: رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه «إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، ولكن رسول الله صلى الله عليه: «إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، وقالت: حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

قال ابن عباس عند ذلك: والله ﴿هُوَ أَضْحَكُ وَأَبْكَى﴾. قال ابن أبي مليكة: والله ما قال ابن عمر شيئاً.

[الحديث ١٢٨٧ - طرفاه في: ١٢٩٠، ١٢٩٢].

[الحديث ١٢٨٨ - طرفاه في: ١٢٨٩، ٣٩٧٨].

[١٢٨٩] ١٢٥٥ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أنها سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه قالت: إنما مر رسول الله صلى الله عليه على يهودية يبكي عليها أهلها فقال: «إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا».

[١٢٩٠] ١٢٥٦ - نا إسماعيل بن خليل قال نا علي بن مسهر قال نا أبو إسحاق هو الشيباني عن أبي بردة عن أبيه قال: لما أصيب عمر جعل صهيب يقول: وا أخاه. فقال عمر: أما علمت أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْهَيِّ؟».

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : يعذب الميت ببكاء أهله عليه إذا كان النوح من سنته ) هذا تقييد من المصنف لمطلق الحديث وحمل منه لرواية ابن عباس المقيدة بالبعضية على رواية

ابن عمر المطلقة كما ساقه في الباب عنهما ، وتفسير منه للبعض المبهم في رواية ابن عباس بأنه النوح ، ويؤيده أن المحذور بعض البكاء لاجمعيه كما سيأتي بيانه . وقوله ( إذا كان النوح من سنته ) يوهم أنه بقية الحديث المرفوع ، وليس كذلك بل المصنف قاله تفقهاً ، وبقية السياق يرشد إلى ذلك ، وهذا الذي جزم به هو أحد الأقوال في تأويل الحديث المذكور كما سيأتي بيانه . واختلاف في ضبط قوله « من سنته » فلأكثر في الموضوعين بضم المهملة وتشديد النون أى طريقته وعادته ، وضبطه بعضهم بفتح المهملة بعدها موحدتان الأولى مفتوحة أى من أجله ، قال صاحب المطالع : حكى عن أبي الفضل بن ناصر أنه رجح هذا وأنكر الأول فقال : وأى سنة للميت ؟ انتهى . وقال الزين بن المنير : بل الأول أولى لإشعاره بال العناية بذلك إذ لا يقال من سنته إلا عند غابة ذلك عايه واشتباره به . قلت : وكأن البخارى ألهم هذا الخلاف فأشار إلى ترجيح الأول حيث استشهد بالحديث الذى فيه ، لأنه أول من سن القتل ، فإنه يثبت ما استبعده ابن ناصر بقوله : وأى سنة للميت ؟ وأما تعبير المصنف بالنوح فراده ما كان من البكاء بصياح وعويل ، وما يلتحق بذلك من لطم خد وشق جيب وغير ذلك من المنهيات .

**قوله ( لقول الله تعالى قوا أنفسكم وأهليكم نازاً )** وجه الاستدلال لما ذهب إليه من هذه الآية أن هذا الأمر عام في جهات الوقاية ومن جملتها أن لا يكون الأصل مولعاً بأمر منكر لئلا يجرى أهله عليه بعده ، أو يكون قد عرف أن لأهله عادة بفعل أمر منكر وأهل نهيم عنه فيكون لم يق نفسه ولا أهله .

**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم : كلكم راع . الحديث )** هو طرف من حديث لابن عمر تقدم موصولاً في الجمعة ، ووجه الاستدلال منه ما تقدم ، لأن من جملة رعايته لهم أن يكون الشر من طريقته فيجرى أهله عليه أو يراهم يفعلون الشر فلا ينههم عنه فيستل عن ذلك ويؤاخذ به . وقد تعقب استدلال البخارى بهذه الآية والحديث على ما ذهب إليه من حمل حديث الباب عليه لأن الحديث ناطق بأن الميت يعذب ببكاء أهله ، والآية والحديث يقتضيان أنه يعذب بسنته فلم يتحد الموردان ، والجواب أنه لا مانع في سلوك طريق الجمع من تخصيص بعض العمومات وتقييد بعض المطلقات ، فالحديث وإن كان دالاً على تعذيب كل ميت بكل بكاء لكن دلت أدلة أخرى على تخصيص ذلك ببعض البكاء كما سيأتي توجيهه وتقييد ذلك بمن كانت تلك سنته أو أهل النبي عن ذلك ، فالمعنى على هذا أن الذى يعذب ببعض بكاء أهله من كان راضياً بذلك بأن تكون تلك طريقته الخ ، ولذلك قال المصنف ( فإذا لم يكن من سنته ) أى كمن كان لا شعور عنده بأنهم يفعلون شيئاً من ذلك ، أو أدى ما عليه بأن نهام فهذا لا مؤاخذة عليه بفعل غيره ، ومن ثم قال ابن المبارك : إذا كان ينههم في حياته ففعلوا شيئاً من ذلك بعد وفاته لم يكن عليه شيء .

**قوله ( فهو كما قالت عائشة )** أى كما استدلت عائشة بقوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ أى ولا تحمل حاملاً ذنباً ذنب أخرى عنها ، وهذا حمل منه لإنكار عائشة على أنها أنكرت عموم التعذيب لكل ميت بكى عليه . وأما قوله وهو كقوله ﴿ وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء ﴾ فوقع في رواية أبى ذر وحده « وأن تدع مثقلة ذنباً إلى حملها » وليست ذنباً في التلاوة وإنما هو في تفسير مجاهد فنقله المصنف عنه ، وموقع التشبيه في قوله أن الجملة الأولى دلت على أن النفس المذنبية لا يؤاخذ غيرها بذنبها ،

فكذلك الثانية دلت على أن النفس المذنبة لا يحمل عنها غيرها شيئاً من ذنوبها ولو طلبت ذلك ودعت إليه ، وعمل ذلك كله إنما هو في حق من لم يكن له في شيء من ذلك تسبب ، وإلا فهو يشاركه كما في قوله تعالى ﴿ وليحملن أثقالهم وأثقالا مع أثقالهم ﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم « فإن توليت فإنما عليك إثم الأريسين » : **قوله ( وما يرخص من البكاء في غير نوح )** هذا معطوف على أول الترجمة وكأنه أشار بذلك إلى حديث عامر بن سعد عن أبي مسعود الأنصاري وقرظة بن كعب قالا « رخص لنا في البكاء عند المصيبة في غير نوح » أخرجه ابن أبي شيبة والطبراني وصححه الحاكم ، لكن ليس لإسناده على شرط البخاري فاكتفى بالإشارة إليه واستغنى عنه بأحاديث الباب الدالة على مقتضاه .

**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تقتل نفس ظلماً الحديث )** هو طرف من حديث لابن مسعود وصله المصنف في الديات وغيرها ، ووجه الاستدلال به أن القاتل المذكور يشارك من صنع صنيعه لكونه فتح له الباب ونهج له الطريق ، فكذلك من كانت طريقته النوح على الميت يكون قد نهج لأهله تلك الطريقة فيؤاخذ على فعله الأول . وحاصل ما بحثه المصنف في هذه الترجمة أن الشخص لا يعذب بفعل غيره إلا إذا كان له فيه تسبب ، فن أثبت تعذيب شخص بفعل غيره فإرادته هذا ، ومن نفاه فإرادته ما إذا لم يكن له فيه تسبب أصلاً والله أعلم . وقد اعترض بعضهم على استدلال البخاري بهذا الحديث لأن ظاهره أن الوزر يختص بالبادئ دون من أتى بعده ، فعلى هذا يختص التعذيب بأول من سن النوح على الموتى . والجواب أنه ليس في الحديث ما ينفي الإثم عن غير البادئ فيستدل على ذلك بدليل آخر ، وإنما أراد المصنف بهذا الحديث الرد على من يقول إن الإنسان لا يعذب إلا بذنب باشره بقوله أو فعلاه فأراد أن يبين أنه قد يعذب بفعل غيره إذا كان له فيه تسبب . وقد اختلف العلماء في مسألة تعذيب الميت بالبكاء عليه فمنهم من حمله على ظاهره وهو بين من قصة عمر مع صهيب كما سيأتي في ثالث أحاديث هذا الباب ويحتمل أن يكون عمر كان يرى أن المؤاخذة تقع على الميت إذا كان قادراً على النهي ولم يقع منه ، فلذلك بادر إلى نهى صهيب وكذلك نهى حفصة كما رواه مسلم من طريق نافع عن ابن عمر عنه ، ومن أخذ بظاهره أيضاً عبد الله ابن عمر فروى عبد الرزاق من طريقه أنه شهد جنازة رافع بن خديج فقال لأهله « إن رافعاً شيخ كبير لا طاقة له بالعذاب ، وإن الميت يعذب ببكاء أهله عليه » ويقابل قول هؤلاء قول من رد هذا الحديث وعارضه بقوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ ممن روى عنه الإنكار مطلقاً أبو هريرة كما رواه أبو يعلى من طريق بكر بن عبد الله المزني قال : قال أبو هريرة « والله لئن انطلق رجل مجاهد في سبيل الله فاستشهد فعمدت امرأته سفهاً وجهلاً فبكت عليه ليعذب هذا الشهيد بذنب هذه السفهية » وإلى هذا جنح جماعة من الشافعية منهم أبو حامد وغيره ، ومنهم من أول قوله « يبكاء أهله عليه » على أن الباء للحال ، أي أن مبدأ عذاب الميت يقع عند بكاء أهله عليه ، وذلك أن شدة بكائهم غالباً إنما تقع عند دفنه ، وفي تلك الحالة يسأل ويبتدأ به عذاب القبر ، فكان معنى الحديث أن الميت يعذب حالة بكاء أهله عليه ، ولا يلزم من ذلك أن يكون بكائهم سبباً لتعذيبه حكاه الخطابي ، ولا يخفى ما فيه من التكلف . ولعل قائله إنما أخذه من قول عائشة « إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنه ليعذب بمعصيته أو بذنبه وإن أهله ليبكون عليه الآن » أخرجه مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها ، وعلى هذا يكون خاصاً ببعض الموتى .

ومنه من أوله على أن الراوى سمع بعض الحديث ولم يسمع بعضه ، وأن اللام في الميت لمعهود معين كما جزم به القاضي أبو بكر الباقلاني وغيره ، وحجتهم ما سأتى في رواية عمرة عن عائشة في رابع أحاديث الباب ، وقد رواه مسلم من الوجه الذى أخرجه منه البخارى وزاد في أوله « ذكر لعائشة أن ابن عمر يقول إن الميت يعذب ببكاء الحى ، فقالت عائشة : يغفر الله لأبى عبد الرحمن ، أما إنه لم يكذب ، ولكنه نسي أو أخطأ ، إنما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية » فذكرت الحديث . ومنهم من أوله على أن ذلك مختص بالكافر وأن المؤمن لا يعذب بذنب غيره أصلاً ، وهو بين من رواية ابن عباس عن عائشة وهو ثالث أحاديث الباب . وهذه التأويلات عن عائشة متخالفة ، وفيه إشعار بأنها لم ترد الحديث بحديث آخر بل بما استشعرته من معارضة القرآن . قال الداودى : رواية ابن عباس عن عائشة أثبتت ما نفتته عمرة وعروة عنها ، إلا أنها خصته بالكافر لأنها أثبتت أن الميت يزداد عذاباً ببكاء أهله ، فأى فرق بين أن يزداد بفعل غيره أو يعذب ابتداء ؟ وقال القرطبي : إنكار عائشة ذلك وحكمها على الراوى بالتخطئة أو النسيان أو على أنه سمع بعضاً ولم يسمع بعضاً بعيد ، لأن الرواة لهذا المعنى من الصحابة كثيرون وهم جازمون فلا وجه للنفي مع إمكان حمله على محمل صحيح . وقد جمع كثير من أهل العلم بين حديثي عمر وعائشة بضروب من الجمع : أولها طريقة البخارى كما تقدم توجيهها . ثانيها وهو أخص من الذى قبله ما إذا أوصى أهله بذلك وبه قال المزنى وإبراهيم الحرنى وآخرون من الشافعية وغيرهم حتى قال أبو الليث السمرقندى : إنه قول عامة أهل العلم ، وكذا نقله النووى عن الجمهور قالوا : وكان معروفاً للقدماء حتى قال طرفة بن العبد :

إذا مت فانهينى بما أنا أهله وشقى على الجيب يا ابنة معبد

واعترض بأن التعذيب بسبب الوصية يستحق بمجرد صدور الوصية ، والحديث دال على أنه إنما يقع عند وقوع الامتثال . والجواب أنه ليس في السياق حصر ، فلا يلزم من وقوعه عند الامتثال أن لا يقع إذا لم يمتثلوا مثلاً . ثالثاً يقع ذلك أيضاً لمن أهمل نهي أهله عن ذلك ، وهو قول داود وطائفة ، ولا يخفى أن محله ما إذا لم يتحقق أنه ليست لهم بذلك عادة ، ولا ظن أنهم يفعلون ذلك . قال ابن المرباط : إذا علم المرء بما جاء في النبى عن النوح وعرف أن أهله من شأنهم يفعلون ذلك ولم يعلمهم بتحريمه ولا زجرهم عن تعاطيه فلماذا عذب على ذلك بفعل نفسه لا يفعل غيره بمجرد . رابعها معنى قوله « يعذب ببكاء أهله » أى بنظير ما يبيكه أهله به وذلك أن الأفعال التى يعددون بها عليه غالباً تكون من الأمور المنهية فهم يمدحونه بها وهو يعذب بصنيعه ذلك وهو عين ما يمدحونه به ، وهذا اختيار ابن حزم وطائفة ، واستدل له بحديث ابن عمر الآتى بعد عشرة أبواب في قصة موت إبراهيم ابن النبى صلى الله عليه وسلم وفيه « ولكن يعذب بهذا ، وأشار إلى لسانه » . قال ابن حزم : فصح أن البكاء الذى يعذب به الإنسان ما كان منه باللسان إذ يندبونه برياسته التى جار فيها ، وشجاعته التى صرفها في غير طاعة الله ، وجوده الذى لم يضعه في الحق ، فأهله يبيكون عليه بهذه المفاخر وهو يعذب بذلك . وقال الإسماعيلي كثر كلام العلماء في هذه المسألة وقال كل مجتهداً على حسب ما قدر له ، ومن أحسن ما حضرني وجه لم أرهم ذكروه ، وهو أنهم كانوا في الجاهلية يغيرون ويسبون ويقتلون ، وكان أحدهم إذا مات بكنهه باكيته بتلك الأفعال المحرمة ، فعنى الخبر أن الميت يعذب بذلك الذى يبيكى عليه أهله به ، لأن الميت يندب بأحسن أفعاله ، وكانت محاسن أفعاله ما ذكر ، وهى زيادة ذنب

في ذنوبه يستحق العذاب عليها . خامسها معنى التعذيب توبيخ الملائكة له بما يندبه أهله به كما روى أحمد من حديث أبي موسى مرفوعاً « الميت يعذب ببكاء الحمى ، إذا قالت النائحة : واعضدها واناصراه واكاسياه ، جبد الميت وقيل له : أنت عضدها أنت ناصرها ، أنت كاسياها ؟ » ورواه ابن ماجه بلفظ « يتمتع به ويقال : أنت كذلك » ؟ ورواه الترمذى بلفظ « ما من ميت يموت فتقوم نادبته فتقول : واجبله واسندها أو شبه ذلك من القول إلا وكل به ملكان يلهزانه ، أهكذا كنت ؟ » وشاهده ما روى المصنف في المغازى من حديث النعمان بن بشير قال « أغمى على عبد الله بن رواحة ، فجعلت أخته تبكي وتقول : واجبله واكذا واكذا ، فقال حين أفاق : ما قلت شيئاً إلا قيل لي أنت كذلك » ؟ سادسها معنى التعذيب تألم الميت بما يقع من أهله من النياحة وغيرها ، وهذا اختيار أبي جعفر الطبرى من المتقدمين ، ورجحه ابن المرباط وعياض ومن تبعه ونصره ابن تيمية وجماعة من المتأخرين ، واستشهدوا له بحديث قيلة بنت مخزومة وهى بفتح القاف وسكون التحتانية وأبوها بفتح الميم وسكون المعجمة ثقفية « قلت : يا رسول الله قد ولدته فقاتل معك يوم الربرة ثم أصابته الحمى فمات ونزل على البكاء ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيغلب أحدكم أن يصاحب صويحبه في الدنيا معروفاً ، وإذا مات استرجع ، فوالذى نفس محمد بيده إن أحدكم ليبيكى فيستعير إليه صويحبه ، فيأعبد الله لاتعذبوا موتاكم » وهذا طرف من حديث طويل حسن الإسناد أخرجه ابن أبي خيثمة وابن أبي شيبه والطبرانى وغيرهم ، وأخرج أبو داود والترمذى أطرافاً منه . قال الطبرى : ويؤيد ما قاله أبو هريرة أن أعمال العباد تعرض على أقربائهم من موتاهم ، ثم ساقه بإسناد صحيح إليه ، وشاهده حديث النعمان بن بشير مرفوعاً أخرجه البخارى في تاريخه وصححه الحاكم ، قال ابن المرباط : حديث قيلة نص في المسألة فلا يعدل عنه . واعترضه ابن رشيد بأنه ليس نصاً ، وإنما هو محتمل ، فإن قوله « فيستعير إليه صويحبه » ليس نصاً في أن المراد به الميت ، بل يحتمل أن يراد به صاحبه الحمى ، وأن الميت يعذب حينئذ ببكاء الجماعة عليه ، ويحتمل أن يجمع بين هذه التوجيهات فينزل على اختلاف الأشخاص بأن يقال مثلاً : من كانت طريقته النوح ففى أهله على طريقته أو بالغ فأوصاهم بذلك عذب بصنعه ، ومن كان ظالماً فندب بأفعاله الجائرة عذب بما ندب به ، ومن كان يعرف من أهله النياحة فأهمل نهيهم عنها فإن كان راضياً بذلك التحق بالأول وإن كان غير راض عذب بالتوبيخ كيف أهمل النهى ، ومن سلم من ذلك كله واحتاط فنهى أهله عن المعصية ثم خالفوه وفعلوا ذلك كان تعذيبه تألمه بما يراه منهم من مخالفة أمره وإقدامهم على معصية ربهم . والله تعالى أعلم بالصواب . وحكى الكرماني تفصيلاً آخر وحسنه وهو التفرقة بين حال البرزخ وحال يوم القيامة ، فيحمل قوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ على يوم القيامة ، وهذا الحديث وما أشبهه على البرزخ . ويؤيد ذلك أن مثل ذلك يقع في الدنيا ، والإشارة إليه بقوله تعالى ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ فإنها دالة على جواز وقوع التعذيب على الإنسان بما ليس له فيه تسبب ، فكذلك يمكن أن يكون الحال في البرزخ بخلاف يوم القيامة والله أعلم . ثم أورد المصنف في الباب خمسة أحاديث : الأول حديث أسامة .

قوله ( حدثنا عبدان ومحمد ) هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك .

**قوله ( عن أبي عثمان )** هو النهدي كما صرح به في التوحيد من طريق حماد عن عاصم ، وفي رواية شعبة في أواخر الطب عن عاصم سمعت أبا عثمان

**قوله ( أرسلت بنت النبي صلى الله عليه وسلم )** هي زينب كما وقع في رواية أبي معاوية عن عاصم المذكور في مصنف ابن أبي شيبة .

**قوله ( إن ابناً لي )** قيل هو علي بن أبي العاص بن الربيع ، وهو من زينب كذا كتب الدمياطي بخطه في الحاشية ، وفيه نظر لأنه لم يقع مسمى في شيء من طرق هذا الحديث . وأيضاً فقد ذكر الزبير ابن بكار وغيره من أهل العلم بالأخبار أن علياً المذكور عاش حتى ناهز الحلم ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أودعه على راحلته يوم فتح مكة ، ومثل هذا لا يقال في حقه صبي عرفا ، وإن جاز من حيث اللغة . ووجدت في الأنساب للبلاذري أن عبد الله بن عثمان بن عفان من رقية بنت النبي صلى الله عليه وسلم لما مات وضعه النبي صلى الله عليه وسلم في حجره وقال « إنما يرحم الله من عباده الرحماء » وفي مسند البزار من حديث أبي هريرة قال ثقل ابن لفاطمة فبعثت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر نحو حديث الباب وفيه مراجعة سعد بن عباد في البكاء ، فعلى هذا قال ابن المذكور محسن بن علي بن أبي طالب ، وقد اتفق أهل العلم بالأخبار أنه مات صغيراً في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، فهذا أولى أن يفسر به الابن إن ثبت أن القصة كانت لصبي ولم يثبت أن المرسلة زينب ، لكن الصواب في حديث الباب أن المرسلة زينب وأن الولد صبية كما ثبت في مسند أحمد عن أبي معاوية بالسند المذكور ولفظه « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بأمامة بنت زينب » زاد سعدان بن نصر في الثاني من حديثه عن أبي معاوية بهذا الإسناد « وهي لأبي العاص بن الربيع ونفسها تقعق كأنها في شن » فذكر حديث الباب ، وفيه مراجعة سعد بن عباد . وهكذا أخرجه أبو سعيد ابن الأعرابي في معجمه عن سعدان ، ووقع في رواية بعضهم أميمة بالتصغير ، وهي أمانة المذكورة ، فقد اتفق أهل العلم بالنسب أن زينب لم تلد لأبي العاص إلا علياً وأمانة فقط ، وقد استشكل ذلك من حيث أن أهل العلم بالأخبار اتفقوا على أن أمانة بنت أبي العاص من زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم عاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم حتى تزوجها علي بن أبي طالب بعد وفاة فاطمة ، ثم عاشت عند علي حتى قتل عنها . ويحاج بأن المراد بقوله في حديث الباب « إن ابناً لي قبض » أي قارب أن يقبض ، ويدل على ذلك أن في رواية حماد « أرسلت تدعوه إلى ابنها في الموت » وفي رواية شعبة « إن ابنتي قد حضرت » وهو عند أبي داود من طريقه أن ابني أو ابنتي ، وقد قدمنا أن الصواب قول من قال ابنتي لا ابني ، ويؤيده ما رواه الطبراني في ترجمة عبد الرحمن بن عوف في المعجم الكبير من طريق الوليد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده قال « استعز بأمانة بنت أبي العاص فبعثت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه تقول له » فذكر نحو حديث أسامة وفيه مراجعة سعد في البكاء وغير ذلك ، وقوله في هذه الرواية « استعز » بضم المثناة وكسر المهملة وتشديد الزاي أي اشتد بها المرض وأشرفت على الموت ، والذي يظهر أن الله تعالى أكرم نبيه عليه الصلاة والسلام لما سلم لأمر ربه وصبر ابنته ولم يملك مع ذلك عينيه من الرحمة والشفقة بأن عافى الله ابنة ابنته في ذلك الوقت فخلصت من تلك الشدة وعاشت تلك المدة ، وهذا ينبغي أن يذكر في دلائل النبوة والله المستعان .

قوله ( يقرئ السلام ) بضم أوله .

قوله ( إن الله ما أخذ وله ما أعطى ) قدم ذكر الأخذ على الإعطاء — وإن كان متأخراً في الواقع — لما يقتضيه المقام ، والمعنى أن الذي أراد الله أن يأخذه هو الذي كان أعطاه ، فإن أخذه أخذ ما هو له ، فلا ينبغي الجزع لأن مستودع الأمانة لا ينبغي له أن يجزع إذا استعيدت منه ، ويحتمل أن يكون المراد بالإعطاء إعطاء الحياة لمن بقي بعد الميت ، أو ثوابهم على المصيبة ، أو ما هو أعم من ذلك . و « ما » في الموضعين مصدرية ، ويحتمل أن تكون موصولة والعائد محذوف ، فعلى الأول التقدير لله الأخذ والإعطاء ، وعلى الثاني لله الذي أخذه من الأولاد وله ما أعطى منهم ، أو ما هو أعم من ذلك كما تقدم .

قوله ( وكل ) أى من الأخذ والإعطاء — أو من الأنفس — أو ما هو أعم من ذلك ، وهى جملة ابتدائية معطوفة على الجملة المؤكدة ، ويجوز في كل النصب عطفاً على اسم أن فينسحب التأكيد أيضاً عليه ، ومعنى العناية العلم فهو من مجاز الملازمة ، والأجل يطلق على الحد الأخير وعلى مجموع العمر ، وقوله ( مسمى ) أى معلوم مقدر أو نحو ذلك .

قوله ( ولتحتسب ) أى تنوى بصبرها طلب الثواب من ربها ، ليحسب لها ذلك من عملها الصالح . قوله ( فأرسلت إليه تقسم ) وقع في حديث عبد الرحمن بن عوف أنها راجعته مرتين وأنه إنما قام في ثالث مرة ، وكأنها ألحت عليه في ذلك دفعاً لما يظنه بعض أهل الجهل أنها ناقصة المكانة عنده ، أو ألهمها الله تعالى أن حضور نبيه عندها يدفع عنها ما هى فيه من الألم ببركة دعائه وحضوره ، فحقق الله ظنها . والظاهر أنه امتنع أولاً مبالغة في إظهار التسليم لربه ، أو ليبين الجواز في أن من دعى لمثل ذلك لم تجب عليه الإجابة بخلاف الوليمة مثلاً .

قوله ( فقام ومعه ) في رواية حماد « فقام وقام معه رجال » وقد سمي منهم غير من ذكر في هذه الرواية عبادة بن الصامت وهو في رواية عبد الواحد في أوائل التوحيد ، وفي رواية شعبة أن أسامة راوى الحديث كان معهم ، وفي رواية عبد الرحمن بن عوف أنه كان معهم ، ووقع في رواية شعبة في الأيمان والنذور وأبى أو أبى كذا فيه بالشك هل قالها بفتح الهمزة وكسر الموحدة وتخفيف الياء أو بضم الهمزة وفتح الموحدة والتشديد ، فعلى الأول يكون معهم زيد بن حارثة أيضاً لكن الثاني أرجح لأنه ثبت في رواية هذا الباب بلفظ « وأبى بن كعب » والظاهر أن الشك فيه من شعبة لأن ذلك لم يقع في رواية غيره والله أعلم .

قوله ( فرفع ) كذا هنا بالراء ، وفي رواية حماد « فدفع » بالدال وبين في رواية شعبة أنه وضع في حجره صلى الله عليه وسلم . وفي هذا السياق حذف والتقدير فشوا إلى أن وصلوا إلى بيتها فاستأذنوا فأذن لهم فدخلوا فرفع ، ووقع بعض هذا المحذوف في رواية عبد الواحد ، لفظه « فلما دخلنا ناولوا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبي » .

قوله ( ونفسه تقعقع كأنها في شن ) حسبت أنه قال كأنها شن ) كذا في هذه الرواية ، وجزم بذلك في رواية حماد ولفظه « ونفسه تقعقع كأنها في شن » والتقعقع حكاية صوت الشيء اليابس إذا حرك ، والشن بفتح المعجمة وتشديد النون القربة الحلقة اليابسة ، وعلى الرواية الثانية شبه البدن بالجلد اليابس الخلق وحركة



الروح فيه بما يطرح من الجلد من حصاة ونحوها . وأما الرواية الأولى فكأنه شبه النفس بنفس الجلد وهو أبلغ في الإشارة إلى شدة الضعف وذلك أظهر في التشبيه .

**قوله ( ففاضت عيناه )** أى النبي صلى الله عليه وسلم ، وصرح به في رواية شعبة .

**قوله ( فقال سعد )** أى ابن عبادة المذكور ، وصرح به في رواية عبد الواحد ، ووقع في رواية ابن ماجه من طريق عبد الواحد « فقال عبادة بن الصامت » والصواب ما في الصحيح .

**قوله ( ما هذا )** في رواية عبد الواحد « فقال سعد بن عبادة أنبكي » زاد أبو نعيم في المستخرج « وتنبى عن البكاء » .

**قوله ( فقال هذه )** أى الدمعة أثر رحمة ، أى أن الذى يفيض من الدمع من حزن القلب بغير تعمد من صاحبه ولا استدعاء لا مؤاخذه عليه ، وإنما المنهى عنه الجزع وعدم الصبر .

**قوله ( وإنما يرحم الله من عباده الرحماء )** في رواية شعبة في أواخر الطب « ولا يرحم الله من عباده إلا الرحماء » ومن في قوله « من عباده » بيانية ، وهى حال من المفعول قلده فيكون أوقع ، و« الرحماء » جمع رحيم وهو من صيغ المبالغة ومقتضاه أن رحمة الله تختص بمن اتصف بالرحمة وتحقق بها بخلاف من فيه أدنى رحمة ، لكن ثبت في حديث عبد الله بن عمرو عند أبى داود وغيره « الراحمون يرحمهم الرحمن » والراحمون جمع راحم فيدخل كل من فيه أدنى رحمة ، وقد ذكر الحربى مناسبة الإتيان بلفظ الرحماء في حديث الباب بما حاصله : إن لفظ الجلالة دال على العظمة ، وقد عرف بالاستقراء أنه حيث ورد يكون الكلام مسوقاً للتعظيم ، فلما ذكر هنا ناسب ذكر من كثرت رحمته وعظمته ليكون الكلام جارياً على نسق التعظيم ، بخلاف الحديث الآخر فإن لفظ الرحمن دال على العفو فناسب أن يذكر معه كل ذى رحمة وإن قلت ، والله أعلم . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز استحضار ذوى الفضل للمحتضر لرجاء بركتهم ودعائهم وجواز القسم عليهم لذلك ، وجواز المشى إلى التعزية والعيادة بغير إذن بخلاف الوليمة ، وجواز إطلاق اللفظ الموهم لما لم يقع بأنه يقع مبالغة في ذلك لينبثق خاطر المستول في المجيء للإجابة إلى ذلك ، وفيه استحباب إبرار القسم وأمر صاحب المصيبة بالصبر قبل وقوع الموت ليقع وهو مستشعر بالرضا مقاوماً للحزن بالصبر ، وإخبار من يستدعى بالأمر الذى يستدعى من أجله ، وتقديم السلام على الكلام ، وعبادة المريض ولو كان مفضولاً أو صبيهاً صغيراً . وفيه أن أهل الفضل لا ينبغي أن يقطعوا الناس عن فضلهم ولو ردوا أول مرة ، واستفهام التابع من إمامه عما يشكل عليه مما يتعارض ظاهره ، وحسن الأدب في السؤال لتقديمه قوله « يا رسول الله » على الاستفهام . وفيه الترغيب في الشفقة على خاق الله والرحمة لهم والترهيب من قساوة القلب وجمود العين ، وجواز البكاء من غير نوح ونحوه . الحديث الثانى حديث أنس :

**قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد )** هو المسندى ، وأبو عامر هو العقدي .

**قوله ( عن هلال )** في رواية محمد بن سنان الآتية بعد أبواب « حدثنا هلال » .

**قوله ( شهدنا بنتاً للنبي صلى الله عليه وسلم )** هى أم كلثوم زوج عثمان رواه الواقدي عن فليح بن سليمان بهذا الإسناد ، وأخرجه ابن سعد في الطبقات في ترجمة أم كلثوم ، وكذا الدولابى في الذرية الطاهرة ،

وكذلك رواه الطبري والطحاوي من هذا الوجه ، ورواه حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس فسماها رقية أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط والحاكم في المستدرک ، قال البخاري : ما أدري ما هذا ، فإن رقية ماتت والنبي صلى الله عليه وسلم يبدر لم يشهدا قلت : وهم حماد في تسميتها فقط ، ويؤيد الأول ما رواه ابن سعد أيضاً في ترجمة أم كلثوم من طريق عمرة بنت عبد الرحمن قالت : نزل في حفرتها أبو طلحة . وأغرب الخطابي فقال : هذه البنت كانت لبعض بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم فنسبت إليه . انتهى ملخصاً . وكأنه ظن أن الميتة في حديث أنس هي المحتضرة في حديث أسامة ، وليس كذلك كما بينته .

**قوله ( لم يقارف )** بقاف وفاء ، زاد ابن المبارك عن فليح « أراه يعني الذنب » ذكره المصنف في « باب من يدخل قبر المرأة » تعليقاً ، ووصله الإسماعيلي ، وكذا سريج بن النعمان عن فليح أخرجه أحمد عنه ، وقيل معناه لم يجامع تلك الليلة وبه جزم ابن حزم وقال : معاذ الله أن يتبجح أبو طلحة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه لم يذنب تلك الليلة انتهى . ويقويه أن في رواية ثابت المذكورة بلفظ لا يدخل القبر أحد قارف أهله البارحة ، فتنحى عثمان . وحكى عن الطحاوي أنه قال : لم يقارف تصحيف ، والصواب لم يقاول أى لم ينازع غيره الكلام ، لأنهم كانوا يكرهون الحديث بعد العشاء . وتعقب بأنه تغليط للثقة بغير مستند ، وكأنه استبعد أن يقع لعثمان ذلك لحرصه على مراعاة الخاطر الشريف . ويجاب عنه باحتمال أن يكون مرض المرأة طال واحتاج عثمان إلى الوقاع ، ولم يظن عثمان أنها تموت تلك الليلة ، وليس في الخبر ما يقتضى أنه واقع بعد موتها بل ولا حين احتضارها والعلم عند الله تعالى . وفي هذا الحديث جواز البكاء كما ترجم له ، وإدخال الرجال المرأة قبرها لكونهم أقوى على ذلك من النساء ، وإيثار البعيد العهد عن الملاذ في مواراة الميت - ولو كان امرأة - على الأب والزوج ، وقيل إنما أثره بذلك لأنها كانت صنعتته ، وفيه نظر فإن ظاهر السياق أنه صلى الله عليه وسلم اختاره لذلك لكونه لم يقع منه في تلك الليلة جماع ، وعلل ذلك بعضهم بأنه حينئذ يأمن من أن يذكره الشيطان بما كان منه تلك الليلة ، وحكى عن ابن حبيب أن السر في إيثار أبي طلحة على عثمان أن عثمان كان قد جامع بعض جواريه في تلك الليلة فتلطف صلى الله عليه وسلم في منعه من النزول في قبر زوجته بغير تصريح ، ووقع في رواية حماد المذكورة « فلم يدخل عثمان القبر » وفيه جواز الجلوس على شفير القبر عند الدفن ، واستدل به على جواز البكاء بعد الموت ، وحكى ابن قدامة في المغنى عن الشافعي أنه يكره لحديث جبر بن عتيك في الموطأ فإن فيه « فإذا وجب فلا تبكين باكية » يعني إذا مات ، وهو محمول على الأولوية ، والمراد لا ترفع صوتها بالبكاء ، ويمكن أن يفرق بين الرجال والنساء في ذلك لأن النساء قد يفضى بهن البكاء إلى ما يحذر من التوح لقلّة صبرهن ، واستدل به بعضهم على جواز الجلوس عاياه مطلقاً وفيه نظر ، وسيأتي البحث فيه في باب مفرد إن شاء الله تعالى . وفيه فضيلة لعثمان لإيثاره الصدق وإن كان عليه فيه غضاضة . الحديث الثالث :

**قوله ( عبد الله )** هو ابن المبارك .

**قوله ( بنت لعثمان )** هي أم أبان كما سيأتي من رواية أيوب .

**قوله ( وإنى لجالس بينهما ، أو قال جلست إلى أحدهما )** هذا شك من ابن جريج ، ولمسلم من طريق

أيوب عن ابن أبي مليكة قال « كنت جالساً إلى جنب ابن عمر ونحن ننتظر جنازة أم أبان بنت عثمان وعنده عمرو بن عثمان ، فجاء ابن عباس يقوده قائده فأراه أحبره بمكان ابن عمر فجاء حتى جلس إلى جنبي فكنت بينهما ، فإذا صوت من الدار » وفي رواية عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عند الحميدى « فبكى النساء » فظهر السبب في قول ابن عمر لعمر بن عثمان ما قال ، والظاهر أن المكان الذى جلس فيه ابن عباس كان أوفق له من الجلوس بجنب ابن عمر ، أو اختار أن لا يقيم ابن أبي مليكة من مكانه ويجلس فيه للنهي عن ذلك **قوله ( فلما أصيب عمر )** يعنى بالقتل ، وأفاد أيوب في روايته أن ذلك كان عقب الحجة المذكورة ولفظه « فلما قدمنا لم يلبث عمر أن أصيب » وفي رواية عمرو بن دينار « لم يلبث أن طعن » .

**قوله ( قال ابن عباس : فلما مات عمر )** هذا صريح في أن حديث عائشة من رواية ابن عباس عنها ، ورواية مسلم توهم أنه من رواية ابن أبي مليكة عنها ، والقصة كانت بعد موت عائشة لقوله فيها « فجاء ابن عباس يقوده قائده » فإنه إنما عمى في أواخر عمره ، ويؤيد كون ابن أبي مليكة لم يحمله عنها أن عند مسلم في أواخر القصة « قال ابن أبي مليكة : وحدثنى القاسم بن محمد قال لما بلغ عائشة قول ابن عمر قالت : إنكم لتحدثونني عن غير كاذبين ولا مكذبين ، ولكن السمع يخطئ » وهذا يدل على أن ابن عمر كان قد حدث به مراراً ، وسيأتى في الحديث الذى بعده أنه حدث بذلك أيضاً لما مات رافع بن خديج .

**قوله ( ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم )** بسكون نون لكن ويجوز تشديدها .

**قوله ( حسبكم )** بسكون السين المهملة أى كافيكم ( القرآن ) أى في تأييد ما ذهبت إليه من رد الخبر .

**قوله ( قال ابن عباس عند ذلك )** أى عند انتهاء حديثه عن عائشة ( والله هو أضحك وأبكى ) أى أن العبرة لا يملكها ابن آدم ولا تسبب له فيها فكيف يعاقب عليها فضلاً عن الميت . وقال الداودى : معناه أن الله تعالى أذن في الجميل من البكاء فلا يعذب على ما أذن فيه . وقال الطيبي : غرضه تقرير قول عائشة أى أن بكاء الإنسان وضحكه من الله يظهره فيه فلا أثر له في ذلك .

**قوله ( ما قال ابن عمر شيئاً )** قال الطيبي وغيره : ظهرت لابن عمر الحجة فسكت مدعناً . وقال الزين بن المنير : سكوته لا يدل على الإذعان فلعله كره المجادلة في ذلك المقام . وقال القرطبي : ليس سكوته لشك طراً له بعد ما صرح برفع الحديث ، ولكن احتمال عنده أن يكون الحديث قابلاً للتأويل ، ولم يتعين له محمل يحمله عليه إذ ذاك أو كان المجلس لا يقبل المارة ولم تتعين الحاجة إلى ذلك حينئذ . ويحتمل أن يكون ابن عمر فهم من استشهاد ابن عباس بالآية قبول روايته لأنها يمكن أن يتمسك بها في أن الله أن يعذب بلا ذنب فيكون بكاء الحى علامة لذلك : أشار إلى ذلك الكرماني . الحديث الرابع :

**قوله ( عن عبد الله بن أبي بكر )** أى ابن محمد بن عمرو بن حزم .

**قوله ( إنما مر )** كذا أخرجه من طريق مالك مختصراً ، وهو في الموطأ بالفظ « ذكر لها أن عبد الله ابن عمر يقول : إن الميت يعذب ببكاء الحى ، فقالت عائشة : يغفر الله لأبى عبد الرحمن ، أما إنه لم يكذب ولكنه نسى أو أخطأ ، إنما مر » وكذا أخرجه مسلم ، وأخرجه أبو عوانة من رواية سفيان عن عبد الله

ابن أبي بكر كذلك وزاد « أن ابن عمر لما مات رافع قال لهم : لا تبكوا عليه فإن بكاء الحى على الميت عذاب على الميت . قالت عمرة : فسألت عائشة عن ذلك فقالت : يرحمه الله إنما مر » فذكر الحديث ، ورافع المذكور هو رافع بن خديج كما تقدمت الإشارة إليه في الحديث الأول . الحديث الخامس :

**قوله ( عن أبي بردة )** هو ابن أبي موسى الأشعري .

**قوله ( لما أصيب عمر جعل صهيب يقول واأخاه )** أخرجه مسلم من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي بردة أتم من هذا السياق وفيه قول عمر « علام تبكى » .

**قوله ( إن الميت ليعذب ببكاء الحى )** الظاهر أن الحى من يقابل الميت ، ويحتمل أن يكون المراد به القبيلة وتكون اللام فيه بدل الضمير والتقدير يعذب ببكاء حيه أى قبيلته . فيوافق قوله في الرواية الأخرى « ببكاء أهله » وفي رواية مسلم المذكورة « من يبكى عليه يعذب » ولفظها أعم . وفيه دلالة على أن الحكم ليس خاصاً بالكافر ، وعلى أن صهيباً أحد من سمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه نسيه حتى ذكره به عمر ، وزاد فيه عبد الملك بن عمير عن أبي بردة « فذكرت ذلك لموسى بن طلحة فقال : كانت عائشة تقول إنما كان أولئك اليهود » أخرجه مسلم . قال الزين بن المنير : أنكر عمر على صهيب بكاءه لرفع صوته بقوله واأخاه ، ففهم منه أن إظهاره لذلك قبل موت عمر يشعر باستصحابه ذلك بعد وفاته أو زيادته عليه فابتدره بالإنكار لذلك والله أعلم . وقال ابن بطال : إن قيل كيف نهى صهيباً عن البكاء وأقر نساء بنى المغيرة على البكاء على خالد كما سيأتى في الباب الذى يليه ؟ فالجواب أنه خشى أن يكون رفعه لصوته من باب ما نهى عنه ولهذا قال في قصة خالد « ما لم يكن نفع أو لقلقة » .

## باب

### ما يُكره من النياحة على الميت

وقال عمر : دعهن يبكين على أبي سليمان ، ما لم يكن نفع أو لقلقة ، والنفع : التراب على الرأس ، والقلقة : الصوت .

[١٢٩١] ١٢٥٧ - فأبو نعيم قال نا سعيد بن عبيد عن علي بن ربيعة عن المغيرة قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « إن كذباً علي ليس ككذب علي أحد ، من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ، سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « من نيح عليه يُعَذَّب بما نيح عليه » .

[١٢٩٢] ١٢٥٨ - حدثنا عبدان قال أخبرني أبي عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه قال : « الميت يُعَذَّب في قبره بما نيح عليه » . تابعه عبد الأعلى قال نا يزيد بن زريع قال نا سعيد قال نا قتادة . وقال آدم عن شعبة : الميت يُعَذَّب ببكاء الحى عليه .

**قوله ( باب ما يكره من النياحة على الميت )** قال الزين بن المنير : ما موصولة ومن لبيان الجنس فالتقدير : الذى يكره من جنس البكاء هو النياحة ، والمراد بالكراهة كراهة التحريم لما تقدم من الوعيد عليه انتهى . ويحتمل أن تكون ما مصدرية ومن تبعيضية والتقدير كراهية بعض النياحة ، أشار إلى ذلك ابن المرباط وغيره . ونقل ابن قدامة عن أحمد رواية أن بعض النياحة لا تحرم وفيه نظر ، وكأنه أخذه من كونه صلى الله عليه وسلم لم ينه عنه جابر (١) لما ناحت عليه فدل على أن النياحة إنما تحرم إذا انضاف إليها فعل من ضرب خد أو شق جيب ، وفيه نظر لأنه صلى الله عليه وسلم إنما نهى عن النياحة بعد هذه القصة لأنها كانت بأحد ، وقد قال فى أحد « لكن حمزة لا بواكى له » ثم نهى عن ذلك وتوعد عليه ، وذلك بين فيما أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم من طريق أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بنساء بنى عبد الأشهل يبكين هلكاهن يوم أحد فقال : لكن حمزة لا بواكى له . فجاء نساء الأنصار يبكين حمزة ، فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ويحهن ، ما انقلبن بعد ، مروهن فليقلبن ، ولا يبكين على هالك بعد اليوم » وله شاهد أخرجه عبد الرزاق من طريق عكرمة مرسلًا ورجاله ثقات .

**قوله ( وقال عمر : دعهن يبكين على أبي سليمان إلخ )** هذا الأثر وصله المصنف فى التاريخ الأوسط من طريق الأعمش عن شقيق قال : لما مات خالد بن الوليد اجتمع نسوة بنى المغيرة - أى ابن عبد الله ابن عمرو بن مخزوم - وهن بنات عم خالد بن الوليد بن المغيرة يبكين عليه ، فقيل لعمر : أرسل إليهن فانهن ، فذكره . وأخرجه ابن سعد عن وكيع وغير واحد عن الأعمش .

**قوله ( ما لم يكن نقع أو لقلقة )** بقافين الأولى ساكنة ، وقد فسر المصنف بأن النقع التراب أى وضعه على الرأس ، والقلقة الصوت أى المرتفع وهذا قول الفراء ، فأما تفسير اللقلقة فتفق عليه كما قال أبو عبيد فى غريب الحديث ، وأما النقع فروى سعيد بن منصور عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم قال : النقع الشق أى شق الجيوب ، وكذا قال وكيع فيما رواه ابن سعد عنه ، وقال الكسائى هو صنعة الطعام للمأتم ، كأنه ظنه من النقيعة وهى طعام المأتم ، والمشهور أن النقيعة طعام القادم من السفر كما سيأتى فى آخر الجهاد ، وقد أنكره أبو عبيد عليه وقال : الذى رأيت عليه أكثر أهل العلم أنه رفع الصوت ، يعنى بالبكاء . وقال بعضهم : هو وضع التراب على الرأس لأن النقع هو القبار . وقيل : هو شق الجيوب وهو قول شمر ، وقيل : هو صوت لطم الخدود حكاه الأزهري وقال الإسعاعلى معترضاً على البخارى : النقع لعمرى هو الغبار ولكن ليس هذا موضعه ، وإنما هو هنا الصوت العالى ، والقلقة ترديد صوت النواحة انتهى . ولا مانع من حمله على المعنيين بعد أن فسر المراد بكونه وضع التراب على الرأس لأن ذلك من صنيع أهل المصائب ، بل قال ابن الأثير : المرجح أنه وضع التراب على الرأس ، وأما من فسر بالصوت فيلزم موافقته للقلقة ، فحمل اللفظين على معنيين أولى من حملهما على معنى واحد ، وأجيب بأن بينهما مغايرة من وجه كما تقدم فلا مانع من إرادة ذلك .

( تنبيه ) : كانت وفاة خالد بن الوليد بالشام سنة إحدى وعشرين .

قوله ( حدثنا سعيد بن عبيد ) هو الطائي .

قوله ( عن علي بن ربيعة ) هو الأسدي ، وليس له في البخاري غير هذا الحديث ، والإسناد كله كوفيون ، وصرح في رواية مسلم بسماع سعيد من علي ولفظه « حدثنا » ، والمغيرة هو ابن شعبة وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن عبيد وفيه علي بن ربيعة قال « أتيت المسجد والمغيرة أمير الكوفة فقال : سمعت : فذكره . ورواه أيضاً من طريق وكيع عن سعيد بن عبيد ومحمد بن قيس الأسدي كلاهما عن علي بن ربيعة قال « أول من نبح عليه بالكوفة قرظة بن كعب » وفي رواية الترمذي « مات رجل من الأنصار يقال له قرظة بن كعب فنيح عليه ، فجاء المغيرة فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال : ما بال النوح في الإسلام » انتهى . وقرظة المذكور بفتح القاف والراء والطاء المشالة أنصاري خزرجي كان أحد من وجهه عمر إلى الكوفة ليفقه الناس ، وكان على يده فتح الري ، واستخلفه على الكوفة ، وجزم ابن سعد وغيره بأنه مات في خلافته وهو قول مرجوح لما ثبت في صحيح مسلم أن وفاته حيث كان المغيرة ابن شعبة أميراً على الكوفة ، وكانت إمارة المغيرة على الكوفة من قبل معاوية من سنة إحدى وأربعين إلى أن مات وهو عليها سنة خمسين .

قوله ( إن كذبا على ليس ككذب على أحد ) أي « غيري » ، ومعناه أن الكذب على الغير قد ألف واستسهل خطبه ، وليس الكذب على بالغا مبنغ ذاك في السهولة وإن كان دونه في السهولة فهو أشد منه في الإثم ، وبهذا التقرير يندفع اعتراض من أورد أن الذي تدخل عليه الكاف أعلى والله أعلم . وكذا لا يلزم من إثبات الوعيد المذكور على الكذب عليه أن يكون الكذب على غيره مباحاً ، بل يستدل على تحريم الكذب على غيره بدليل آخر ، والفرق بينهما أن الكذب عليه توعده فاعاله يجعل النار له مسكناً بخلاف الكذب على غيره ، وقد تقدمت بقية مباحث الحديث في كتاب العلم ، ويأتي كثير منها في شرح حديث واثلة في أوائل مناقب قريش إن شاء الله تعالى .

قوله ( من نبح عليه يعذب ) ضبطه الأكثر بضم أوله وفتح النون وجزم المهملة على أن « من » شرطية وتجزم الجواب ، ويجوز رفعه على تقدير فإنه يعذب ، وروى بكسر النون وسكون التحتانية وفتح المهملة ، وفي رواية الكشميني « من ينأح » على أن « من » موصولة ، وقد أخرجه الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم بلفظ « إذا نبح على الميت عذب بالنياحة عليه » وهو يؤيد الرواية الثانية .

قوله ( بما نبح عليه ) كذا للجميع بكسر النون ، ول بعضهم ما نبح بغير موحدة على أن ما ظرفية .

قوله ( عن سعيد بن المسيب ) في رواية حدثنا سعيد .

قوله ( تابعه عبد الأعلى ) هو ابن حماد ، وسعيد هو ابن أبي عروبة .

قوله ( حدثنا قتادة ) يعني عن سعيد بن المسيب الخ ، وقد وصله أبو يعلى في مسنده عن عبد الأعلى ابن حماد كذلك .

**قوله ( وقال آدم عن شعبة )** يعنى بإسناد حديث الباب لكن بغير لفظ المتن وهو قوله « يعذب ببكاء الحى عليه » تفرد آدم بهذا اللفظ ، وقد رواه أحمد عن محمد بن جعفر غندر ويحيى بن سعيد القطان وحجاج بن محمد كلهم عن شعبة كالأول ، وكذا أخرجه مسلم عن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر ، وأخرجه أبو عوانة من طريق أبي النضر وعبد الصمد بن عبد الوارث وأبى زيد الهروى وأسود بن عامر كلهم عن سعيد كذلك ، وفى الحديث تقديم من يحدث كلاماً يقتضى تصديقه فيما يحدث به فإن المغيرة قدم قبل تحديثه بتحريم النوح أن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد من الكذب على غيره ، وأشار إلى أن الوعيد على ذلك يمنع أن يخبر عنه بما لم يقل .

[١٢٩٣] ١٢٥٩ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا ابن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله قال : جىء بأبي يوم أحدٍ قد مثل به حتى وضع بين يدي رسول الله صلى الله عليه وقد سجي ثوباً ، فذهبت أريد أن أكشف عنه فنهاني قومي ، ثم ذهبت أكشف عنه فنهاني قومي ، فأمر رسول الله صلى الله عليه فرفع ، فسمع صوت صائحة فقال : « من هذه ؟ » فقالوا : بنت عمرو - أو أخت عمرو - قال : « فلم تبكي أو لا تبكي ، فما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رُفع » .

**قوله ( باب )** كذا فى رواية الأصيلي ، وسقط من رواية أبى ذر وكريمة ، وعلى ثبوته فهو بمنزلة الفصل من الباب الذى قبله كما تقدم تقريره غير مرة ، وعلى التقديرين فلا بد من تعلق بالذى قبله ، وقد تقدم توجيهه فى أول الترجمة .

**قوله ( قد مثل به )** بضم الميم وتشديد المثلثة يقال مثل بالقتيل إذا جدد أنفه أو أذنه أو مذاكيره أو شئ من أجزائه ، والإسم المثلثة بضم الميم وسكون المثلثة .

**قوله ( سجي ثوباً )** بضم المهملة وتشديد الجيم الثقيلة أى غطى بثوب .

**قوله ( ابنة عمرو أو أخت عمرو )** هذا شك من سفيان ، والصواب بنت عمرو وهى فاطمة بنت عمرو ، وقد تقدم على الصواب من رواية شعبة عن ابن المنكدر فى أوائل الجنايز باللفظ « فذهبت عني فاطمة » ووقع فى « الإكليل » للحاكم تسميتها هند بنت عمرو ، فاعل لها اسمين أو أحدهما اسمها والآخر لقبها أو كانتا جميعاً حاضرتين .

**قوله ( قال فلم تبكى أو لا تبكى )** هكذا فى هذه الرواية بكسر اللام وفتح الميم على أنه استفهام عن غائبة ، وأما قوله . « أو لا تبكى » فالظاهر أنه شك من الراوى هل استفهم أو نهى ، لكن تقدم فى أوائل الجنايز من رواية شعبة « تبكى أو لا تبكى » وتقدم شرحه على التخيير ، ومحصله أن هذا الجليل القدر الذى تظله الملائكة بأجنحتها لا ينبغي أن يبكى عليه بل يفرح له بما صار إليه .

## باب لَيْسَ مِنَّا مَنْ شَقَّ الْجُيُوبَ

[١٢٩٤]

١٢٦٠- حدثنا أبو نعيم قال نا سفيان قال نا زبيد اليامي عن إبراهيم عن مسروق عن عبد الله قال : قال النبي صلى الله عليه : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ » .

[الحديث ١٢٩٤- أطرافه في: ١٢٩٧، ١٢٩٨، ٣٥١٩].

**قوله ( باب ليس منا من شق الجيوب )** قال الزين بن المنير : أفرد هذا القدر بترجمة ليشعر بأن النني الذي حاصله التبري يقع بكل واحد من المذكورات لا بمجموعها . قلت : ويؤيده رواية لمسلم بلفظ « أو شق الجيوب ، أو دعا » الخ .

**قوله ( حدثنا زبيد )** يزاي وموحدة مصغر .

**قوله ( اليامي )** بالتحثانية والميم الخفيفة وفي رواية الكشميني « الأيامي » بزيادة همزة في أوله . والإسناد كله كوفيون ، ولسفيان وهو الثوري فيه إسناد آخر سيدكر بعد بايين .

**قوله ( ليس منا )** أي من أهل سنتنا وطريقتنا ، وليس المراد به إخراجهم عن الدين ، ولكن فائدة إيراد هذا اللفظ المبالغة في الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عند معاتبته : لست منك ولست مني ، أي ما أنت على طريقتي . وقال الزين بن المنير ما ملخصه : التأويل الأول يستلزم أن يكون الخبر إنما ورد عن أمر وجودي ، وهذا يصان كلام الشارع عن الحمل عليه ، والأولى أن يقال : المراد أن الواقع في ذلك يكون قد تعرض لأن يهجر ويعرض عنه فلا يختلط بجماعة السنة تأديباً له على استصحابه حالة الجاهلية التي قبعتها الإسلام ، فهذا أولى من الحمل على ما لا يستفاد منه قدر زائد على الفعل الموجود . وحكى عن سفيان أنه كان يكره الخوض في تأويله ويقول : ينبغي أن يمسك عن ذلك ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر . وقيل : المعنى ليس على ديننا الكامل ، أي أنه خرج من فرع من فروع الدين وإن كان معه أصله ، حكاه ابن العربي . ويظهر لي أن هذا النني يفسره الثوري الآتي في حديث أبي موسى بعد باب حيث قال « برىء منه النبي صلى الله عليه وسلم » وأصل البراءة الانفصال من الشيء ، وكأنه توعد به بأن لا يدخله في شفاعته مثلاً . وقال المهلب : قوله أنا برىء أي من فاعل ما ذكر وقت ذلك الفعل ، ولم يرد نفيه عن الإسلام . قلت : بينهما واسطة تعرف مما تقدم أول الكلام ، وهذا يدل على تحريم ما ذكر من شق الجيوب وغيره . وكان السبب في ذلك ما تضمنه ذلك من عدم الرضا بالقضاء ، فإن وقع التصريح بالاستحلال مع العلم بالتحريم أو التسخط مثلاً بما وقع فلا مانع من حمل النني على الإخراج من الدين .

**قوله ( لطم الخدود )** خص الخد بذلك لكونه الغالب في ذلك ، وإلا فغضب بقية الوجه داخل في ذلك .

**قوله ( وشق الجيوب )** جمع جيب بالجيم والموحدة وهو ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس ، والمراد بشقه إكمال فتحه إلى آخره وهو من علامات التسخط .



قوله (ودعا بدعوى الجاهلية) في رواية مسلم بدعوى أهل الجاهلية ، أى من النياحة ونحوها ، وكذا الندبة كقولهم : واجبله ، وكذا الدعاء بالويل واليبور كما سيأتى بعد ثلاثة أبواب .

### باب رثاء النبي صلى الله عليه سعد بن خولة

[١٢٩٥] ١٢٦١ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال : كان رسول الله صلى الله عليه يعمودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي ، فقلت : إني قد بلغ بي من الوجع ، وأنا ذو مال ، ولا يرثني إلا ابنة فأتصدق بثلثي مالي ؟ قال : « لا » . فقلت : بالشطر ؟ فقال : « لا » . ثم قال : « الثلث والثلث كثير - أو كبير - إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس ، وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها ، حتى ما تجعل في امرأتك » . قلت : يا رسول الله ، أخلف بعد أصحابي ؟ قال : « إنك لن تخلف فتعمل عملاً صالحاً إلا ازددت به درجة ورفعة ، ثم لعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون ، اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم ، لكن البائس سعد ابن خولة » يرثي له رسول الله صلى الله عليه أن مات بمكة .

قوله (باب رثاء النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن خولة) سعد بالنصب على المفعولية ، وخولة بفتح المعجمة وسكون الواو والراء بكسر الراء وبالمثلثة بعدها مدة مدح الميت وذكر محاسنه ، وليس هو المراد من الحديث حيث قال الراوى « يرثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولهذا اعترض الإسماعيلي الترجمة فقال : ليس هذا من مرثي الموتى وإنما هو من التوجع ، يقال رثيته إذا مدحته بعد موته ورثيت له إذا تحزنت عليه . ويمكن أن يكون مراد البخارى هذا بعينه كأنه يقول ما وقع من النبي صلى الله عليه وسلم فهو من التحزن والتوجع وهو مباح ، وليس معارضاً لنبيه عن المرثي التي هي ذكر أوصاف الميت الباعثة على تهيج الحزن وتجديد الالوعة ، وهذا هو المراد بما أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عبد الله بن أبي أوفى قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المرثي » وهو عند ابن أبي شيبة بلفظ « نهانا أن نرثي » ، ولا شك أن الجامع بين الأمرين التوجع والتحزن . ويؤخذ من هذا التقرير مناسبة إدخال هذه الترجمة في تضاعيف التراجم المتعلقة بحال من يحضر الميت .

قوله (أن مات) بفتح الهمزة ولا يصح كسرهما لأنها تكون شرطية والشرط لما يستقبل وهو قد كان مات ، والمعنى أن سعد بن خولة وهو من المهاجرين من مكة إلى المدينة وكانوا يكرهون الإقامة في الأرض التي هاجروا منها وتركوها مع حبيهم فيها لله تعالى ، فمن ثم خشى سعد بن أبي وقاص أن يموت بها ، وتوجع رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد بن خولة لكونه مات بها ، وأفاد أبو داود الطيالسي في روايته لهذا الحديث عن إبراهيم بن سعد عن الزهري أن القائل يرثي له الخ هو الزهري ، ويؤيده أن هاشم بن

هاشم وسعد بن إبراهيم رويَا هذا الحديث عن عامر بن سعد فلم يذكرَا ذلك فيه ، وكذا في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها كما سيأتي في كتاب الوصايا مع بقية الكلام عليه وذكر الاختلاف في تسمية البنت المذكورة إن شاء الله تعالى .

## باب

ما يُنهي من الخلق عند المصيبة

[١٢٩٦]

١٢٦٢- وقال الحكم بن موسى نا يحيى بن حمزة عن عبد الرحمن بن جابر أن القاسم ابن مخيمرة حدثه قال حدثني أبو بردة بن أبي موسى قال : وجع أبو موسى وجعاً فغشي عليه ، ورأسه في حجر امرأة من أهله فلم يستطع أن يرد عليها شيئاً ، فلما أفاق قال : إني بريء ممن برئ منه محمد صلى الله عليه ، إن رسول الله صلى الله عليه برئ من الصالحة والحالقة والشاقة .

قوله ( باب ما ينهى من الخلق عند المصيبة ) تقدم الكلام على هذا التركيب في « باب ما يكره من النباحة على الميت » وعلى الحكمة في اقتصاره على الخلق دون ما ذكر معه في الباب الذي قبله ، وقوله « عند المصيبة » قصر للحكم على تلك الحالة وهو واضح .

قوله ( وقال الحكم بن موسى ) هو القنطري بقاف مفتوحة ونون ساكنة ، ووقع في رواية أبي الوقت « حدثنا الحكم » وهو وهم فإن الذين جمعوا رجال البخاري في صحيحه أطبقوا على ترك ذكره في شيوخته فدل على أن الصواب رواية الجماعة بصيغة التعليق . وقد وصله مسلم في صحيحه فقال « حدثنا الحكم بن موسى » وكذا ابن حبان فقال « أخبرنا أبو يعلى حدثنا الحكم » .

قوله ( عن عبد الرحمن بن جابر ) هو بن يزيد بن جابر ، نسب إلى جده في هذه الرواية وصرح به في رواية مسلم ، ومخيمرة بمعجمة وراء مصغر .

قوله ( وجع ) بكسر الجيم .

قوله ( في حجر امرأة من أهله ) زاد مسلم « فصاحت » وله من وجه آخر من طريق أبي مخمرة عن أبي بردة وغيره « قالوا أغمى على أبي موسى ، فأقبلت امرأته أم عبد الله تصيح برنة » الحديث . وللنسائي من طريق يزيد بن أوس عن أم عبد الله امرأة أبي موسى عن أبي موسى فذكر الحديث دون القصة ، ولأبي نعيم في المستخرج على مسلم من طريق ربيع قال « أغمى على أبي موسى فصاحت امرأته بنت أبي دومة » فحصلنا على أنها أم عبد الله بنت أبي دومة ، وأفاد عمر بن شبة في تاريخ البصرة أن اسمها صفية بنت دُمون وأنها والدة أبي بردة بن أبي موسى وأن ذلك وقع حيث كان أبو موسى أميراً على البصرة من قبل عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

قوله ( إني بريء ) في رواية الكشمي « أنا بريء » وكذا لمسلم .

قوله ( الصالقة ) بالصاد المهملة والقاف أى التى ترفع صوتها بالبكاء ، ويقال فيه بالسين المهملة بدل الصاد ومنه قوله تعالى ﴿ سلقوكم بالنسنة حداد ﴾ وعن ابن الأعرابي : الصلق ضرب الوجه حكاه صاحب المحكم والأول أشهر ، والخالقة التى تخلق رأسها عند المصيبة ، والشاقة التى تشق ثوبها ، ولفظ أبى صخرة عند مسلم « أنا برىء ممن حلق وساق وخرق » أى حلق شعره وسيق صوته - أى رفعه - وخرق ثوبه ، وقد تقدم الكلام على المراد بهذه البراءة قبل بياض .

### باب لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ

[١٢٩٧] ١٢٦٣- حدثني محمد بن بشر قال نا عبد الرحمن قال نا سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه قال : « ليس منا من ضرب الخدود ، وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية » .

قوله ( باب ليس منا من ضرب الخدود ) وتقدم الكلام عليه قبل باين ، وعبد الرحمن المذكور في هذا الإسناد هو ابن مهدي .

### مَا يُنْهَى مِنَ الْوَيْلِ وَدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ

[١٢٩٨] ١٢٦٤- حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله قال : قال النبي صلى الله عليه : « ليس منا من ضرب الخدود ، وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية » .

قوله ( باب ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة ) تقدم توجيه هذا التركيب ، وهذه الترجمة مع حديثها سقطت للكشيمى وثبتت للباقين . ثم أورد المصنف حديث ابن مسعود من وجه آخر وليس فيه ذكر الويل المترجم به ، وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه ، ففي حديث أبى أمامة عند ابن ماجه وصححه ابن حبان « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الخامشة وجهها والشاقة جيها والداعية بالويل والثبور » ، والظاهر أن ذكر دعوى الجاهلية بعد ذكر الويل من العام بعد الخاص .

### باب مَنْ جَلَسَ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ يُعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ

[١٢٩٩] ١٢٦٥- حدثني محمد بن المثنى قال نا عبد الوهاب قال سمعت يحيى قال أخبرني عمرة قالت سمعت عائشة قالت : لما جاء النبي صلى الله عليه قتل ابن حارثة وجعفر وابن رواحة جلس يعرف فيه الحزن وأنا أنظر من صائر الباب - شق الباب - ، فأتاه رجل فقال : إن نساء جعفر - وذكر بكاءهن - فأمره أن ينهأهن فذهب ، ثم أتاه الثانية لم يطعنه ، فقال : « انههن » ، فأتاه

الثالثة قال : والله غلبتنا يا رسول الله . فزعمت أنه قال : « فاحثٌ في أفواههنّ التراب » فقلت : أرغم الله أنفك ، لم تفعل ما أمرك رسول الله صلى الله عليه ، ولم تترك رسول الله صلى الله عليه من العناء .

[الحديث ١٢٩٩ - طرفاه في : ١٣٠٥ ، ٤٢٦٣] .

[١٣٠٠] ١٢٦٦ - حدثني عمرو بن علي قال نا محمد بن فضيل قال نا عاصم الأحول عن أنس قال : قنت رسول الله صلى الله عليه شهراً حين قُتل القراء ، فما رأيت رسول الله صلى الله عليه حزن حزنًا قط أشد منه .

**قوله ( باب من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن )** يعرف مبنى للمجهول و « من » موصولة والضمير لها ، ويحتمل أن يكون لمصدر جلس أى جلوساً يعرف ، ولم يفصح المصنف بحكم هذه المسألة ولا التي بعدها حيث ترجم « من لم يظهر حزنه عند المصيبة » لأن كلا منهما قابل للترجيح ، أما الأول فلكونه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والثاني من تقريره ، وما يباشره بالفعل أرجح غالباً . وأما الثاني فلا أنه فعل أبلغ في الصبر وأزجر للنفس فيرجح ، ويحمل فعلاه صلى الله عليه وسلم المذكور على بيان الجواز ويكون فعله في حقه في تلك الحالة أولى . وقال الزين بن المنير ما ملخصه : موقع هذه الترجمة من الفقه أن الاعتدال في الأحوال هو المسلك الأقوم فن أصيب بمصيبة عظيمة لا يفرط في الحزن حتى يقع في المحذور من اللطم والشق والنوح وغيرها ، ولا يفرط في التجلد حتى يفضى إلى القسوة والاستخفاف بقدر المصاب ، فيقتدى به صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة بأن يجلس المصاب جلسة خفيفة بوقار وسكينة تظهر عليه مخايل الحزن ويؤذن بأن المصيبة عظيمة .

**قوله ( حدثنا عبد الوهاب )** هو ابن عبد المجيد الثقفي ويحيى هو ابن سعيد الأنصارى .

**قوله ( لما جاء النبي صلى الله عليه وسلم )** هو بالنصب على المفعولية والفاعل قوله ( قتل ابن حارثة ) ، وهو زيد وأبوه بالمهمل والمثلثة ، وجعفر هو ابن أبي طالب ، وابن رواحة هو عبد الله ، وكان قتلهم في غزوة مؤتة كما تقدم ذكره في رابع باب من كتاب الجنائز ، ووقع تسمية الثلاثة في رواية النسائي من طريق معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد ، وساق مسلم إسناده دون المتن .

**قوله ( جلس )** زاد أبو داود من طريق سليمان بن كثير عن يحيى « في المسجد » .

**قوله ( يعرف فيه الحزن )** قال الطبري : كأنه كظم الحزن كظماً فظهر منه ما لا بد للجلبة البشرية منه .

**قوله ( صائر الباب )** بالمهمل والتحتانية وقع تفسيره في نفس الحديث شق الباب وهو بفتح الشين المعجمة أى الموضع الذى ينظر منه ، ولم يرد بكسر المعجمة أى الناحية إذ ليست مرادة هنا قاله ابن التين . وهذا التفسير الظاهر أنه من قول عائشة ، ويحتمل أن يكون ممن بعدها ، قال المازري : كذا وقع في الصحيحين

هنا « صائر » والصواب صير أى بكسر أوله وسكون التحتانية وهو الشق ، قال أبو عبيد في غريب الحديث في الكلام على حديث « من نظر من صير الباب ففقت عينه فهي هدر » الصير الشق ولم نسمعه إلا في هذا الحديث ، وقال ابن الجوزي : صائر وصير بمعنى واحد ، وفي كلام الخطابي نحوه .

**قوله ( فأتاه رجل )** لم أقف على اسمه وكأنه أبهم عمداً لما وقع في حقه من غض عائشة منه .

**قوله ( إن نساء جعفر )** أى امرأته وهى أسماء بنت عميس الخثعمية ومن حضر عندها من أقاربها وأقارب جعفر ومن في معانهم ، ولم يذكر أهل العلم بالاختبار لجعفر امرأة غير أسماء .

**قوله ( وذكر بكاءهن )** كذا في الصحيحين ، قال الطبري : هو حال عن المستتر في قوله فقال وحذف خبر أن من القول المحكى لدلالة الحال عليه ، والمعنى : قال الرجل إن نساء جعفر فعلمن كذا مما لا ينبغي من البكاء المشتمل مثلاً على النوح . انتهى . وقد وقع عند أبي عوانة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى « قد كثر بكاءهن » فإن لم يكن تصحيفاً فلا حذف ولا تقدير ، ويؤيده ما عند ابن حبان من طريق عبد الله بن عمرو عن يحيى بلفظ « قد أكثرن بكاءهن » .

**قوله ( فذهب )** أى فهاهن فلم يطعنه .

**قوله ( ثم أتاه الثانية لم يطعنه )** أى أتى النبي صلى الله عليه وسلم المرة الثانية فقال لهن لم يطعنه ، ووقع في رواية أبي عوانة المذكورة « فذكر أنهن لم يطعنه » .

**قوله ( قال والله غلبنا )** في رواية الكشميني « لقد غلبنا » .

**قوله ( فرغمت )** أى عائشة وهو مقول عمره ، والزعم قد يطاق على القول المحقق وهو المراد هنا .

**قوله ( أنه قال )** في الرواية الآتية بعد أربعة أبواب « إن النبي صلى الله عليه وسلم قال » .

**قوله ( فاحث )** بضم المثناة وبكسرهما يقال حثا يحثو ويحثى .

**قوله ( التراب )** في الرواية الآتية « من التراب » ، قال القرطبي : هذا يدل على أنهن رفعن أصواتهن

بالبكاء ، فلما لم ينتهين أمره أن يسد أفواههن بذلك ، وخص الأفواه بذلك لأنها محل النوح بخلاف الأعين مثلاً . انتهى . ويحتمل أن يكون كناية عن المبالغة في الزجر ، أو المعنى أعلمهن أنهن خائبات من الأجر

المرتتب على الصبر لما أظهرن من الجزع كما يقال للخائب : لم يحصل في يده إلا التراب ، لكن يبعد هذا الاحتمال قول عائشة الآتى . وقيل لم يرد بالأمر حقيقته ، قال عياض : هو بمعنى التعجيز ، أى أنهن لا يسكنن

إلا بسد أفواههن ، ولا يسدها إلا أن تملأ بالتراب ، فإن أمكنك فافعل . وقال القرطبي : يحتمل أنهن لم يطعن الناهى لكونه لم يصرح لهن بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهاهن . فحمل ذلك على أنه مرشد للمصلحة

من قبل نفسه ، أو علمن ذلك لكن غالب عليهن شدة الحزن لحرارة المصيبة . ثم الظاهر أنه كان في بكائهن زيادة على القدر المباح فيكون النهى للتحريم بدليل أنه كرره وبالع في أمر بعقوبتهن إن لم يسكنن . ويحتمل

أن يكون بكاء مجرداً والنهى للتنزيه ولو كان للتحريم لأرسل غير الرجل المذكور لمنعهن لأنه لا يقر على باطل . ويبعد تمادى الصحابييات بعد تكرار النهى على فعل الأمر المحرم ، وفائدة نهيهن عن الأمر المباح خشية أن

يسترسلن فيه فيفضي بهن إلى الأمر المحرم لضعف صبرهن ، فيستفاد منه جواز النهى عن المباح عند خشية إفضائه إلى ما يحرم .

قوله (فقلت) هو مقول عائشة .

قوله (أرغم الله أنفك) بالراء والمعجمة أى ألصقه بالرغام بفتح الراء والمعجمة وهو التراب إهانة وإذلالاً . ودعت عليه من جنس ما أمر أن يفعله بالنسوة لفهمها من قرائن الحال أنه أخرج النبي صلى الله عليه وسلم بكثرة ترده إليه فى ذلك .

قوله (لم تفعل) قال الكرمانى أى لم تبلغ النهى ، ونفته وإن كان قد نهى ولم يطعنه لأن نهي لم يترتب عليه الامتثال فكأنه لم يفعل ، ويحتمل أن تكون أرادت لم تفعل أى الخثو بالتراب . قلت : لفظة « لم » يعبر بها عن الماضى ، وقولها ذلك وقع قبل أن يتوجه فن أين علمت أنه لم يفعل ؟ فالظاهر أنها قامت عندها قرينة بأنه لا يفعل فعبرت عنه بلفظ الماضى مبالغة فى نفي ذلك عنه ، وهو مشعر بأن الرجل المذكور كان من الزام (١) النسوة المذكورات ، وقد وقع فى الرواية الآتية بعد أربعة أبواب « فوالله ما أنت بفاعل ذلك » وكذا لمسلم وغيره ، فظهر أنه من تصرف الرواة .

قوله (من الغناء) بفتح المهملة والنون والمد أى المشقة والتعب ، وفى رواية لمسلم « من العى » بكسر المهملة وتشديد التحتانية ، ووقع فى رواية العذرى « العى » بفتح المعجمة بلفظ ضد الرشد . قال عياض : ولا وجه له هنا . وتعقب بأن له وجهاً ولكن الأول أليق لموافقته لمعنى الغناء التى هى رواية الأكثر ، قال النووى : مرادها أن الرجل قاصر عن القيام بما أمر به من الإنكار والتأديب ، ومع ذلك لم يفصح بعجزه عن ذلك ليرسل غيره فيستريح من التعب . وفى هذا الحديث من الفوائد أيضاً جواز الجلوس للعزاء بسكينة ووقار ، وجواز نظر النساء المحتجبات إلى الرجال الأجانب ، وتأديب من نهى عما لا ينبغي له فعله إذا لم ينته ، وجواز اليمين لتأكيد الخبر .

(تلييه) : هذا الحديث لم يروه عن عمرة إلا يحيى بن سعيد ، وقد رواه عن عائشة أيضاً القاسم ابن محمد أخرجه ابن إسحق فى المغازى قال « حدثنى عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه » فذكر نحوه . وفيه من الزيادة فى أوله : قالت عائشة وقد نهانا خير الناس عن التكلف (٢) .

قوله (حدثنا عمرو بن علي) هو الفلاس ، والكلام على المتن تقدم فى آخر أبواب الوتر ، وشاهد الترجمة منه قوله ما حزن حزناً قط أشد منه ، فإن ذلك يشمل حالة جلوسه وغيرها .

ب

مَنْ لَمْ يُظْهِرْ حُزْنَهُ عِنْدَ الْمَصِيبَةِ

وقال محمد بن كعب : الجزع : القول السيئ والظن السيئ .

وقال يعقوب : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ .

١٢٦٧ - حدثني بشر بن الحكم قال نا سفيان بن عيينة قال أنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة سمع أنس بن مالك يقول : « اشتكى ابن لأبي طلحة ، قال : فمات وأبو طلحة

خارج . فلما رأت امرأته أنه قد مات هيأت شيئاً ونَحَتْهُ في جانب البيت . فلما جاء أبو طلحة قال : كيف الغلام ؟ قالت : قد هدأَ نَفْسُهُ ، وأرجو أن يكون قد استراح . وظنَّ أبو طلحة أنها صادقة . قال : فباتا . فلما أصبح اغتسل ، فلما أراد أن يخرج أعلمته أنه قد مات ، فصلى مع النبي صلى الله عليه ، ثم أخبر النبي صلى الله عليه بما كان منهما ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « لعل الله أن يبارك لهما في ليلتهما » . قال سفيان : فقال رجل من الأنصار : فرأيت تسعة أولاد كلهم قد قرأ القرآن .

[الحديث ١٣٠١ - طرفه في : ٥٤٧٠] .

**قوله ( باب من لم يظهر حزنه عند المصيبة )** تقدم الكلام على ذلك في الترجمة التي قبلها ، ويظهر بضم أوله من الرابعي وحزنه منصوب على المفعولية .

**قوله ( وقال محمد بن كعب )** يعني القرظي بضم القاف وفتح الراء بعدها ظاء مشالة .

**قوله ( السوء )** بفتح المهملة وتشديد التحتانية بعدها أخرى مهموزة والمراد به ما يبعث الحزن غالباً ، وبالظن السوء اليأس من تعويض الله المصاب في العاجل ما هو أنفع له من الفائت ، أو الاستبعاد لحصول ما وعد به من الثواب على الصبر . وقد روى ابن أبي حاتم في تفسير سورة سأل من طريق أيوب ابن موسى عن القاسم بن محمد كقول محمد بن كعب هذا .

**قوله ( وقال يعقوب عليه السلام : إنما أشكو بثي وحزني إلى الله )** قال الزين بن المنير : مناسبة هذه الآية للترجمة أن قول يعقوب لما تضمن أنه لا يشكو - بتصريح ولا تعريض - إلا لله وافق مقصود الترجمة ، وكان خطابه بذلك لبنيه بعد قوله ﴿ يا أسنى على يوسف ﴾ . والبت بفتح الموحدة بعدها مثلثة ثقيلة شدة الحزن .

**قوله ( حدثنا بشر بن الحكم )** هو النيسابوري ، قال أبو نعيم في المستخرج : يقال إن هذا الحديث مما تفرد به البخاري عن بشر بن الحكم . انتهى . يعني من هذا الوجه من حديث سفيان بن عيينة ولم يخرج به أبو نعيم ولا الإسماعيلي من طريق إسحق إلا من جهة البخاري ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عبد الله ابن عبد الله بن أبي طلحة وهو أخو إسحق المذكور عن أنس ، وأخرجه البخاري ومسلم من طريق أنس بن سيرين ومحمد بن سعد من طريق حميد الطويل كلاهما عن أنس ، وأخرجه مسلم وابن سعد أيضاً وابن حبان والطيالسي من طرق عن ثابت عن أنس أيضاً ، وفي رواية بعضهم ما ليس في رواية بعض ، وسأذكر ما في كل من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( اشتكى ابن لأبي طلحة )** أي مرض ، وليس المراد أنه صلرت منه شكوى ، لكن لما كان الأصل أن المريض يحصل منه ذلك استعمل في كل مرض لكل مريض . والإبن المذكور هو أبو عمير الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يمازحه ويقول له « يا أبا عمير ، ما فعل النغير » كما سيأتي في كتاب الأدب ،

بين ذلك ابن حبان في روايته من طريق عمارة بن زاذان عن ثابت ، وزاد من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت في أوله قصة تزويج أم سليم بأبي طلحة بشرط أن يسلم وقال فيه « فحملت فولدت غلاماً صبيحاً فكان أبو طلحة يحبه حباً شديداً ، فعاش حتى تحرك فريض ، فحزن أبو طلحة عليه حزناً شديداً حتى تضعضع ، وأبو طلحة يغدو ويروح على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فراح راحة فمات الصبي » فأفادت هذه الرواية تسمية امرأة أبي طلحة ، ومعنى قوله « وأبو طلحة خارج » أى خارج البيت عند النبي صلى الله عليه وسلم في أواخر النهار ، وفي رواية الإسماعيلي « كان لأبي طلحة ولد فتوفى ، فأرسلت أم سليم أنساً يدعو أبا طلحة ، وأمرته أن لا يخبره بوفاة ابنه ، وكان أبو طلحة صائماً » .

**قوله ( هيأت شيئاً )** قال الكرمانى : أى أعدت طعاماً لأبي طلحة وأصلحته ، وقيل هيأت حالها وتزينت . قلت : بل الصواب أن المراد أنها هيأت أمر الصبي بأن غسلته وكفنته كما ورد في بعض طرقه صريحاً ، ففي رواية أبو داود الطيالسي عن مشايخه عن ثابت « فهيأت الصبي » ، وفي رواية حميد عن ابن سعد « فتوفى الغلام فهيأت أم سليم أمره » ، وفي رواية عمارة بن زاذان عن ثابت « فهلك الصبي فقامت أم سليم فغسلته وكفنته وحفظته وسجته عليه ثوباً » .

**قوله ( ونحنته في جانب البيت )** أى جعلته في جانب البيت ، وفي رواية جعفر عن ثابت « فجعلته في مخدعها » .

**قوله ( هذأت )** بالهمز أى سكنت و ( نفسه ) بسكون الفاء كذا للأكثر ، والمعنى أن النفس كانت قلقة مزعجة بعارض المرض فسكنت بالموت ، وظن أبو طلحة أن مرادها أنها سكنت بالنوم لوجود العافية ، وفي رواية أبي ذر « هذا نفسه » بفتح الفاء أى سكن ، لأن المريض يكون نفسه عالياً فإذا زال مرضه سكن ، وكذا إذا مات . ووقع في رواية أنس بن سيرين « هو أسكن ما كان » ، ونحوه في رواية جعفر عن ثابت ، وفي رواية معمر عن ثابت « أمسى هادئاً » وفي رواية حميد « بخير ما كان » ، ومعانيها متقاربة .

**قوله ( وأرجو أن يكون قد استراح )** لم تجزم بذلك على سبيل الأدب ، ويحتمل أنها لم تكن علمت أن الطفل لا عذاب عليه فقوضت الأمر إلى الله تعالى ، مع وجود رجائها بأنه استراح من نكد الدنيا .

**قوله ( وظن أبو طلحة أنها صادقة )** أى بالنسبة إلى ما فهمه من كلامها ، وإلا فهي صادقة بالنسبة إلى ما أرادت .

**قوله ( فبات )** أى معها ( فلما أصبح اغتسل ) فيه كناية عن الجماع ، لأن الغسل إنما يكون في الغالب منه ، وقد وقع التصريح بذلك في غير هذه الرواية : ففي رواية أنس بن سيرين « فقربت إليه العشاء فتعشى ، ثم أصاب منها » ، وفي رواية عبد الله « ثم تعرضت له فأصاب منها » ، وفي رواية حجاج عن ثابت « ثم تطيبت » ، زاد جعفر عن ثابت « فتعرضت له حتى وقع بها » وفي رواية سليمان عن ثابت « ثم تصنعت له أحسن ما كانت تصنع قبل ذلك فوقع بها » .

**قوله ( فلما أراد أن يخرج أعلمته أنه قد مات )** زاد سليمان بن المغيرة عن ثابت عند مسلم « فقالت : يا أبا طلحة ، أريت لو أن قوماً أعاروا أهل بيت عارية فطلبوا عاريتهم ألهم أن يمنعوهم ؟ قال : لا . قالت :



فاحتسب ابنك . فغضب وقال : تركنتي حتى تلطخت ، ثم أخبرتني بابني » ، وفي رواية عبد الله « فقالت : يا أبا طلحة ، أرايت قوماً أعاروا متاعاً ثم بدا لهم فيه فأخذوه فكأنهم وجدوا في أنفسهم » زاد حماد في روايته عن ثابت « فأبوا أن يردوها ، فقال أبو طلحة : ليس لهم ذلك ، إن العارية مؤداة إلى أهلها . ثم اتفقا ، فقالت : إن الله أعارنا فلاناً ثم أخذه منا » زاد حماد « فاسترجع » .

**قوله ( لعل الله أن يبارك لكما في ليلتكما )** في رواية الأصيلي « لهما في ليلتهما » ووقع في رواية أنس بن سيرين « اللهم بارك لهما » ولا تعارض بينهما فيجمع بأنه دعا بذلك ورجا إجابة دعائه ، ولم يختلف الرواة عن ثابت وكذا عن حميد في أنه قال « بارك الله لكما في ليلتكما » وعرف من رواية أنس بن سيرين أن المراد الدعاء وإن كان لفظه لفظ الخبر . وفي رواية أنس بن سيرين من الزيادة « فولدت غلاماً » وفي رواية عبد الله بن عبد الله « فجاءت بعبد الله بن أبي طلحة » وسياق الكلام على قصة تخنيكه وغير ذلك حيث ذكره المصنف في العقيقة .

**قوله ( قال سفيان )** هو ابن عيينة بالإسناد المذكور .

**قوله ( فقال رجل من الأنصار إلخ )** هو عباية بن رفاعه ، لما أخرجه سعيد بن منصور ومسدد وابن سعد والبيهقي في « الدلائل » كلهم من طريق سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعه قال « كانت أم أنس تحت أبي طلحة » فذكر القصة شبيهة بسياق ثابت عن أنس ، وقال في آخره « فولدت له غلاماً ، قال عباية : فلقد رأيت لذلك الغلام سبع بنين كلهم قد ختم القرآن » وأفادت هذه الرواية أن في رواية سفيان تجوزاً في قوله « لهما » لأن ظاهره أنه من ولدهما بغير واسطة ، وإنما المراد من أولاد ولدهما المدعو له بالبركة وهو عبد الله بن أبي طلحة . ووقع في رواية سفيان « تسعة » وفي هذه « سبعة » فعمل في أحدهما تصحيحاً ، أو المراد بالسبعة من ختم القرآن كله وبالثسعة من قرأ معظمه ، وله من الولد فيما ذكر ابن سعد وغيره من أهل العلم بالأنساب إسحق وإسماعيل وعبد الله ويعقوب وعمر والقاسم وغمارة وإبراهيم وعمر وزيد ومحمد ، وأربع من البنات . وفي قصة أم سليم هذه من الفوائد أيضاً جواز الأخذ بالشدة وترك الرخصة مع القدرة عليها ، والتسلية عن المصائب ، وتزوين المرأة لزوجها ، وتعرضها لطلب الجماع منه ، واجتهادها في عمل مصالحه ، ومشروعية المعارض للموهمة إذا دعت الضرورة إليها . وشرط جوازها أن لا تبطل حقاً لمسلم . وكان الحامل لأم سليم على ذلك المبالغة في الصبر والتسليم لأمر الله تعالى ورجاء إخلافه عليها ما فات منها ، إذ لو أعلمت أبا طلحة بالأمر في أول الحال تنكد عليه وقته ولم تبلغ الغرض الذي أرادته ، فلما علم الله صدق نيتها بلغها منها وأصلح لها ذريتها . وفيه إجابة دعوة النبي صلى الله عليه وسلم وأن من ترك شيئاً عوضه الله خيراً منه ، وبيان حال أم سليم من التجلد وجودة الرأي وقوة العزم ، وسياق في الجهاد والمغازي أنها كانت تشهد القتال وتقوم بخدمة المجاهدين إلى غير ذلك مما انفردت به عن معظم النسوة ، وسياق شرح حديث أبي عمير ما فعل النغير مستوفى في أواخر كتاب الأدب ، وفيه بيان ما كان سمي به غير الكنية التي اشهر بها .

## باب الصبر عند الصدمة الأولى

وقال عمر: نعم العَدْلان ونعمت العَلَاوة: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ (١٥٦) أَوْلَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٦﴾، وقوله: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾.

١٢٦٨ - حدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن ثابت قال: سمعت أنساً عن النبي صلى الله عليه قال: «الصبر عند الصدمة الأولى».

قوله (باب الصبر عند الصدمة الأولى) أى هو المطلوب المبشر عليه بالصلاة والرحمة ، ومن هنا تظهر مناسبة إيراد أثر عمر في هذا الباب ، وقد تقدم الكلام على المتن المرفوع مستوفى في زيارة القبور. قوله (وقال عمر) أى ابن الخطاب .

قوله (العَدْلان) بكسر المهملة أى المثلان ، وقوله (العَلَاوة) بكسرها أيضاً أى ما يعلق على البعير بعد تمام الحمل . وهذا الأثر وصله الحاكم في المستدرک من طريق جرير عن منصور عن مجاهد عن سعيد ابن المسيب عن عمر كما ساقه المصنف وزاد : ﴿أَوْلَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ نعم العَدْلان ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ نعم العَلَاوة . وهكذا أخرجه البيهقي عن الحاكم ، وأخرجه عبد بن حميد في تفسيره من وجه آخر عن منصور من طريق نعيم بن أبى هند عن عمر نحوه ، وظهر بهذا مراد عمر بالعَدْلين وبالعَلَاوة وأن العَدْلين الصلاة والرحمة والعَلَاوة الاهتداء . ويؤيده وقوعهما بعد «على» المشعرة بالفوقية المشعرة بالحمل قاله الزين بن المنير . وقد روى نحو قول عمر مرفوعاً أخرجه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أَعْطَيْتُ أُمَّتِي شَيْئاً لَمْ يَعْطِهِ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَمِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ : إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ - إِلَى قَوْلِهِ - الْمُهْتَدُونَ» ، قال فأخبر أن المؤمن إذا سلم لأمر الله واسترجع ، كتب له ثلاث خصال من الخير : الصلاة من الله ، والرحمة ، وتحقيق سبل الهدى . فأغنى هذا عن التكلف في ذلك كقول المهلب : العَدْلان إنا لله وإنا إليه راجعون والعَلَاوة الثواب عليهما ، وعن قول الكرماني : الظاهر أن المراد بالعَدْلين القول وجزاؤه ، أى قول الكلمتين ونوعا الثواب لأنهما متلازمان .

قوله (وقوله تعالى ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ الآية) هو بالجر عطفاً على أول الترجمة ، والتقدير : وباب قوله تعالى ، أى تفسيره ، أو نحو ذلك . وقوله وإنها قيل أفرد الصلاة لأن المراد بالصبر الصوم وهو من التروك أو الصبر عن الميت ترك الجزع ، والصلاة أفعال وأقوال فلذلك ثقلت على غير الخاشعين ، ومن أسرارها أنها تعين على الصبر لما فيها من الذكر والدعاء والخضوع وكلها تضاد حب الرياسة وعدم الانقياد للأوامر والنواهي ، وكأن المصنف أراد بإيراد هذه الآية ما جاء عن ابن عباس أنه نعى إليه أخوه فثم وهو في سفر ، فاسترجع ثم تنحى عن الطريق فأناخ فصلى ركعتين أطال فيهما الجلوس ثم قام وهو يقول ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ الآية ، أخرجه الطبري في تفسيره بإسناد حسن ، وعن حذيفة قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حزبه أمر صلى» أخرجه أبو داود بإسناد حسن أيضاً . قال

الطبرى : الصبر منع النفس محابها وكفها عن هواها ، ولذلك قيل لمن لم يجزع صابر لكفه نفسه . وقيل لرمضان شهر الصبر لكف الصائم نفسه عن الطعام والمشرب .

**باب قول النبي صلى الله عليه : «إنا بك لمحزونون»**

وقال ابن عمر عن النبي صلى الله عليه : «تدمع العين ويحزن القلب» .

[١٣٠٣] ١٢٦٩- حدثني الحسن بن عبد العزيز قال نا يحيى بن حسان قال نا قريش - هو ابن حيان- عن ثابت عن أنس بن مالك قال : دخلنا مع رسول الله صلى الله عليه على أبي سيف القين - وكان ظمراً لإبراهيم- فأخذ رسول الله صلى الله عليه إبراهيم فقبله وشمه . ثم دخلنا عليه بعد ذلك - وإبراهيم يجود بنفسه- فجعلت عينا رسول الله صلى الله عليه تذر فان . فقال له عبد الرحمن بن عوف : وأنت يا رسول الله ؟ فقال : «يا ابن عوف إنها رحمة» . ثم أتبعها بأخرى فقال : «إن العين تدمع ، والقلب يحزن ، ولا نقول إلا ما يرضي ربنا ، وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون» .

رواه موسى عن سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم «إنا بك لمحزونون»** قال ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : تدمع العين ويحزن القلب) سقطت هذه الترجمة والأثر في رواية الحموي وثبتت للباقين ، وحديث ابن عمر كأن المراد به ما أورده المصنف في الباب الذى بعد هذا إلا أن لفظه «إن الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب» فيحتمل أن يكون ذكره بالمعنى لأن ترك المؤاخذة بذلك يستلزم وجوده ، وأما لفظه فثبت في قصة موت إبراهيم من حديث أنس عند مسلم ، وأصله عند المصنف كما في هذا الباب ، وعن عبد الرحمن بن عوف عند ابن سعد والطبراني ، وأبي هريرة عند ابن حبان والحاكم ، وأسماء بنت يزيد عند ابن ماجه ، ومحمود بن لبيد عند ابن سعد ، والسائب بن يزيد وأبي أمامة عند الطبراني .

**قوله ( حدثني الحسن بن عبد العزيز )** هو الجروى بفتح الجيم والراء منسوب إلى -جروة بفتح الجيم وسكون الراء قرية من قرى تنيس ، وكان أبوه أميرها فتزهد الحسن ولم يأخذ من تركه أبيه شيئاً ، وكان يقال إنه نظير قارون في المال ، والحسن المذكور من طبقة البخارى ومات بعده بسنة وليس له عنده سوى هذا الحديث وحديثين آخرين في التفسير .

**قوله ( حدثني يحيى بن حسان )** هو التنسي أدركه البخارى ولم يلقه لأنه مات قبل أن يدخل مصر ، وقد روى عنه الشافعى مع جلالته ومات قبله بمدة ، فوقع للحسن نظير ما وقع لشيخه من رواية إمام عظيم الشأن عنه ثم يموت قبله .

قوله ( حدثنا قريش هو ابن حيان ) هو بالقاف والمعجمة وأبوه بالمهملة والتحتانية بصرى يكنى أبا بكر .

قوله ( على أبي سيف ) قال عياض هو البراء بن أوس ، وأم سيف زوجته هي أم بردة واسمها خولة بنت المنذر . قلت : جمع بذلك بين ما وقع في هذا الحديث الصحيح وبين قول الواقدي فيما رواه ابن سعد في الطبقات عنه عن يعقوب بن أبي صعصعة عن عبد الله بن أبي صعصعة قال « لما ولد له إبراهيم تنافست فيه نساء الأنصار أيتن ترضعه ، فدفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أم بردة بنت المنذر بن زيد ابن لبيد من بني عدى بن النجار وزوجها البراء بن أوس بن خالد بن الجعد من بني عدى بن النجار أيضاً ، فكانت ترضعه ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتيه في بني النجار » انتهى . وما جمع به غير مستبعد ، إلا أنه لم يأت عن أحد من الأئمة التصريح بأن البراء بن أوس يكنى أبا سيف ولا أن أبا سيف يسمى البراء ابن أوس .

قوله ( القين ) بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها نون هو الحداد ، ويطلق على كل صانع ، يقال قان الشيء إذا أصلحه .

قوله ( ظئراً ) بكسر المعجمة وسكون التحتانية المهموزة بعدها راء أى مرضعاً ، وأطلق عليه ذلك لأنه كان زوج المرضعة ، وأصل الظئر من ظأرت الناقة إذا عطفت على غير ولدها فقبل ذلك للتي ترضع غير ولدها ، وأطلق ذلك على زوجها لأنه يشاركها في تربيته غالباً .

قوله ( لإبراهيم ) أى ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ووقع التصريح بذلك في رواية سليمان ابن المغيرة المعلقة بعد هذا ولفظه عند مسلم في أوله « ولد لي الليلة غلام فسميته باسم أبي إبراهيم ، ثم دفعه إلى أم سيف امرأة قين بالمدينة يقال له أبو سيف ، فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتبعته فأنتهى إلى أبي سيف وهو ينفخ بكبره وقد امتلأ البيت دخاناً ، فأسرعت المشى بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا أبا سيف أمسك جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم « ولمسلم أيضاً من طريق عمرو بن سعيد عن أنس « ما رأيت أحداً كان أرحم بالعيال من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان إبراهيم مسترضعاً في عوالي المدينة ، وكان ينطلق ونحن معه فيدخل البيت وأنه ليدخن وكان ظئره قينا » .

قوله ( وإبراهيم يجود بنفسه ) أى يخرجها ويدفعها كما يدفع الإنسان ماله ، وفي رواية سليمان « يكيد » قال صاحب العين أى يسوق بها ، وقيل معناه يقارب بها الموت ، وقال أبو مروان بن سراج : قد يكون من الكيد وهو التقي يقال منه كاد يكيد شبه تغلق نفسه عند الموت بذلك .

قوله ( تذر فان ) بذال معجمة وفاء أى يجرى دمعهما .

قوله ( وأنت يا رسول الله ) ؟ قال الطيبي : فيه معنى التعجب ، والواو تستدعي معطوفاً عليه أى الناس لا يصبرون على المصيبة وأنت تفعل كفعالهم ، كأنه تعجب لذلك منه مع عهده منه أنه يحث على الصبر وينهى عن الجزع ، فأجابه بقوله « إنها رحمة » أى الحالة التي شاهدها منى هي رقة القلب على الولد لا ما توهمت من الجزع . انتهى . ووقع في حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه « فقلت يا رسول الله تبكي ،

أولم تنه عن البكاء « وزاد فيه » إنما نهيت عن صوتين أحققين فاجرين : صوت عند نغمة لهو ولعب ومزامير الشيطان ، وصوت عند مصيبة خمش وجوه وشق جيوب ورنه شيطان . قال : إنما هذا رحمة ومن لا يرحم لا يُرحم » ، وفي رواية محمود بن لبيد فقال « إنما أنا بشر » ، وعند عبد الرزاق من مرسل مكحول « إنما أنهى الناس عن النياحة أن يندب الرجل بما ليس فيه » .

**قوله ( ثم أتبعها بأخرى )** في رواية الإسماعيلي « ثم أتبعها والله بأخرى » بزيادة القسم ، قيل أراد به أنه أتبع الدفعة الأولى بدمعة أخرى ، وقيل أتبع الكلمة الأولى المجملة وهي قوله « إنها رحمة » بكلمة أخرى مفصلة وهي قوله « إن العين تدمع » ويؤيد الثاني ما تقدم من طريق عبد الرحمن ومرسل مكحول .

**قوله ( إن العين تدمع إلخ )** في حديث عبد الرحمن بن عوف ومحمود بن لبيد « ولا نقول ما يسخط الرب » وزاد في حديث عبد الرحمن في آخره « لولا أنه أمر حق ووعد صدق وسبيل نأتيه ، وأن آخرنا سيلحق بأولنا ، لحزننا عليك حزناً هو أشد من هذا » ونحوه في حديث أسماء بنت يزيد ومرسل مكحول وزاد في آخره « وفصل رضاعه في الجنة » وفي آخر حديث محمود بن لبيد « وقال أن له مرضعاً في الجنة » ومات وهو ابن ثمانية عشر شهراً ، وذكر الرضاع وقع في آخر حديث أنس عند مسلم من طريق عمرو بن سعيد عنه ، إلا أن ظاهر سياقه الإرسال ، فلفظه « قال عمرو فلما توفي إبراهيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن إبراهيم ابني ، وأنه مات في الثدي ، وإن له لظئرين يكملان رضاعه في الجنة » وسياقي في أواخر الجنائز حديث البراء « أن لإبراهيم لمرضعاً في الجنة » .

**( فائدة في وقت وفاة إبراهيم عليه السلام )** جزم الواقدي بأنه مات يوم الثلاثاء لعشر ليال خلون من شهر ربيع الأول سنة عشر ، وقال ابن حزم : مات قبل النبي صلى الله عليه وسلم بثلاثة أشهر ، واتفقوا على أنه ولد في ذى الحجة سنة ثمان . قال ابن بطال وغيره : هذا الحديث يفسر البكاء المباح والحزن الجائز ، وهو ما كان بدمع العين ورقة القلب من غير سخط لأمر الله ، وهو أيّن شيء وقع في هذا المعنى . وفيه مشروعيته تقبيل الولد وشمه ، ومشروعية الرضاع ، وعيادة الصغير ، والحضور عند المحتضر ، ورحمة العيال ، وجواز الأخبار عن الحزن وإن كان الكتمان أولى ، وفيه وقوع الخطاب للغير وإرادة غيره بذلك ، وكل منهما مأخوذ من مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم ولده مع أنه في تلك الحالة لم يكن ممن يفهم الخطاب لوجهين : أحدهما صغره ، والثاني نزاعه . وإنما أراد بالخطاب غيره من الحاضرين إشارة إلى أن ذلك لم يدخل في نهيه السابق . وفيه جواز الاعتراض على من خالف فعاه ظاهر قوله ليظهر الفرق ، وحكى ابن التين قول من قال : إن فيه دليلاً على تقبيل الميت وشمه ، وردّه بأن القصة إنما وقعت قبل الموت وهو كما قال .

**قوله ( رواه موسى )** هو ابن إسماعيل التبوذكي وطريقه هذه وصلها البيهقي في « الدلائل » من طريق تتمام وهو بمثنائين لقب محمد بن غالب البغدادى الحافظ عنه ، وفي سياقه ما ليس في سياق فريش ابن حيان ، وإنما أراد البخارى أصل الحديث .

## البكاء عند المريض

[١٣٠٤]

١٢٧٠ - حدثنا أصبغ عن ابن وهب قال أخبرني عمرو عن سعيد بن الحارث الأنصاري عن عبد الله بن عمر: اشتكى سعد بن عباد شكاوى له، فأناه النبي صلى الله عليه يعمده مع عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود، فلما دخل عليه فوجده في غاشية أهله فقال: «قد قضى؟» قالوا: لا يا رسول الله. فبكى النبي صلى الله عليه. فلما رأى القوم بكاء النبي صلى الله عليه بكوا. فقال: «ألا تسمعون؟ إن الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب، ولكن يعذب بهذا - وأشار إلى لسانه - أو يرحم، وإن الميت يعذب ببكاء أهله عليه».

كان عمر يضرب فيه بالعصا، ويرمي بالحجارة، ويحشي بالثراب.

قوله (باب البكاء عند المريض) سقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر، قال الزين بن المنير: ذكر المريض أعم من أن يكون أشرف على الموت أو هو في مبادئ المرض، لكن البكاء عادة إنما يقع عند ظهور العلامات المخوفة كما في قصة سعد بن عباد في حديث هذا الباب.

قوله (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث المصري.

قوله (عن سعيد بن الحارث الأنصاري) هو ابن أبي سعيد بن الملقى قاضي المدينة. ووقع في رواية مسلم من طريق عمارة بن غزية عن سعيد بن الحارث بن الملقى فكأنه نسب أباه لجدته.

قوله (اشتكى) أى ضعف و «شكاوى» بغير تنوين.

قوله (فلما دخل عليه) زاد مسلم في رواية عمارة بن غزية «فاستأخر قومه من حوله حتى دنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه الذين معه».

قوله (في غاشية أهله) بمجمتين أى الذين يغشونه للخدمة وغيرها، وسقط لفظ «أهله» من أكثر الروايات، وعليه شرح الخطابي، فيجوز أن يكون المراد بالغاشية الغشية من الكرب، ويؤيده ما وقع في رواية مسلم في غشيته. وقال الثوري شتى: الغاشية هى الداهية من شر أو من مرض أو من مكروه، والمراد ما يتغشاها من كرب الوجع الذى هو فيه لا الموت، لأنه أفاق من تلك المروضة وعاش بعدها زماناً.

قوله (فلما رأى القوم بكاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بكوا) فى هذا إشعار بأن هذه القصة كانت بعد قصة إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم، لأن عبد الرحمن بن عوف كان معهم فى هذه ولم يعترضه بمثل ما اعترض به هناك، فدل على أنه تقرر عنده العلم بأن مجرد البكاء بدمع العين من غير زيادة على ذلك لا يضر.

قوله (فقال ألا تسمعون) لا يحتاج إلى مفعول لأنه جعل كالفعل اللازم، أى ألا توجدون السماع، وفيه إشارة إلى أنه فهم من بعضهم الإنكار، فبين لهم الفرق بين الحالتين.

قوله ( إن الله ) بكسر الهمزة لأنه ابتداء كلام .

قوله ( يعذب بهذا ) أى إن قال سوءاً .

قوله ( أو يرحم ) إن قال خيراً ، ويحتمل أن يكون معنى قوله « أو يرحم » أى إن لم ينفذ الوعيد .

قوله ( إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه ) أى بخلاف غيره ، ونظيره قوله فى قصة عبد الله بن

ثابت التى أخرجها مالك فى الموطأ من حديث جابر بن عتيك ، فقيه « فصاح النسوة ، فجعل بن عتيك يسكتهن ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : دعهن فإذا وجبت فلا تبكين باكية » الحديث .

قوله ( وكان عمر ) هو موصول بالإسناد المذكور إلى ابن عمر ، وسقطت هذه الجملة وكذا التى

قبلها من رواية مسلم ، ولهذا ظن بعض الناس أنهما معلقان . وفى حديث ابن عمر من الفوائد استحباب عيادة المريض وعبادة الفاضل للمفضول ، والإمام أتباعه مع أصحابه ، وفيه النهى عن المنكر وبيان الوعيد عليه .

### باب ما ينهى من النوح والبكاء، والزجر عن ذلك

١٢٧١ - حدثنا محمد بن عبد الله بن حوشب قال نا عبد الوهاب قال نا يحيى بن سعيد

[١٣٠٥]

قال أخبرني عمرة قالت : سمعت عائشة تقول : لما جاء قتل زيد بن حارثة وجعفر وعبد الله بن رواحة جلس النبي صلى الله عليه وسلم عليه يعرف فيه الحزن - وأنا أطلع من شق الباب - فأتاه رجل فقال : أي رسول الله ، إن نساء جعفر - وذكر بكاءهن - فأمره بأن ينهأهن ، فذهب الرجل ، ثم أتى فقال : قد نهيتهن ، وذكر أنه لم يطعنه . فأمره الثانية أن ينهأهن ، فذهب ، ثم أتى فقال : والله لقد غلبني - أو غلبنا ، الشك من محمد بن حوشب - فزعمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فاحث في أفواههن التراب » . فقلت : أرغم الله أنفك ، فوالله ما أنت بفاعل ، وما تركت رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه من العناء .

١٢٧٢ - حدثني عبد الله بن عبد الوهاب قال نا حماد قال نا أيوب عن محمد عن

[١٣٠٦]

أم عطية قالت : أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم عند البيعة أن لا نوح ، فما وقت منا امرأة غير خمس نسوة : أم سليم ، وأم العلاء ، وابنة أبي سبرة وامرأة معاذ وامرأتان ، أو ابنة أبي سبرة وامرأة معاذ وامرأة أخرى .

[الحديث ١٣٠٦ - طرفاه في : ٤٨٩٢ ، ٧٢١٥] .

قوله ( باب ما ينهى من النوح والبكاء والزجر عن ذلك ) قال الزين بن المنير : عطف الزجر على

النهي للإشارة إلى المواخذة الواقعة فى الحديث بقوله « فاحث فى أفواه التراب » .

قوله ( حدثنا محمد بن عبد الله بن حوشب ) بمهمة وشين معجمة وزن جعفر ثقة من أهل الطائف

نزل الكوفة ، ذكر الأصيلي أنه لم يرو عنه غير البخاري ، وليس كذلك بل روى عنه أيضاً محمد بن مسلم ابن وارة الرازي كما ذكره المزى في التهذيب ، وعبد الوهاب شيخه هو ابن عبد المجيد الثقفي ، وقد تقدم الكلام على حديث عائشة قبل أربعة أبواب .

**قوله (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) هو الحجبي ، وحامد هو ابن زيد ، ومحمد هو ابن سيرين ،** والإسناد كله بصريون . وقد رواه عارم عن حماد فقال « عن أيوب عن حفصة » بدل محمد أخرجه الطبراني وله أصل عن حفصة كما سيأتي في الأحكام من طريق عبد الوارث عن أيوب عنها ، فكان حماداً سمعه من أيوب عن كل منهما .

**قوله (عند البيعة) أي لما بايعهن على الإسلام .**

**قوله (فما وقت) أي بترك النوح . وأم سليم هي بنت ملحان والددة أنس ، وأم العلاء تقدم** ذكرها في ثالث باب من كتاب الجنائز ، وابنة أبي سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة ، وأما قوله أو ابنة أبي سبرة وامرأة معاذ فهو شك من أحد رواته هل ابنة أبي سبرة هي امرأة معاذ أو غيرها ، وسيأتي في كتاب الأحكام من رواية حفصة عن أم عطية بالشك أيضاً ، والذي يظهر لي أن الرواية بواو العطف أصح لأن امرأة معاذ وهو ابن جبل هي أم عمرو بنت خلاد بن عمرو السلمية ذكرها ابن سعد ، فعلى هذا فابنة أبي سبرة غيرها . ووقع في « الدلائل » لأبي موسى من طريق حفصة عن أم عطية « وأم معاذ » بدل قوله وامرأة معاذ وكذا في رواية عارم ، لكن لفظه « أو أم معاذ بنت أبي سبرة » وفي الطبراني من رواية ابن عون عن ابن سيرين عن أم عطية « فما وقت غير أم سليم وأم كلثوم وامرأة معاذ بن أبي سبرة » كذا فيه والصواب ما في الصحيح امرأة معاذ وبنت أبي سبرة ، ولعل بنت أبي سبرة يقال لها أم كلثوم ، وإن كانت الرواية التي فيها أم معاذ محفوظة فاعلمها أم معاذ بن جبل وهي هند بنت سهل الجهنية ذكرها ابن سعد أيضاً ، وعرف بمجموع هذا النسوة الخمس وهي أم سليم وأم العلاء وأم كلثوم وأم عمرو وهند — إن كانت الرواية محفوظة — وإلا فيختلج في خاطري أن الخامسة هي أم عطية راوية الحديث . ثم وجدت ما يؤيده من طريق عاصم عن حفصة عن أم عطية بلفظ « فما وقت غيري وغير أم سليم » أخرجه الطبراني أيضاً . ثم وجدت ما يرده وهو ما أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده من طريق هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت « كان فيما أخذ علينا أن لا ننوح » الحديث ، فزاد في آخره « وكانت لاتعد نفسها لأنها لما كان يوم الحرة لم تزل النساء بها حتى قامت معهن فكانت لاتعد نفسها لذلك ، ويجمع بأنها تركت عد نفسها من يوم الحرة . قلت : يوم الحرة قتل فيه من الأنصار من لا يحصى عدده ونهبت المدينة الشريفة وبذل فيها السيف ثلاثة أيام وكان ذلك في أيام يزيد بن معاوية . وفي حديث أم عطية مصداق ما وصفه النبي صلى الله عليه وسلم بأنهن ناقصات عقل ودين . وفيه فضيلة ظاهرة للنسوة المذكورات ، قال عياض : معنى الحديث لم يف من بايع النبي صلى الله عليه وسلم مع أم عطية في الوقت الذي بايعت فيه النسوة إلا المذكورات ، لأنه لم يترك النياحة من المسلمات غير خمسة . وسيأتي الكلام على بقية فوائده في تفسير سورة الممتحنة إن شاء الله تعالى .



## باب القيام للجنائز

[١٣٠٧] ١٢٧٣ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر ابن ربيعة عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا رأيتم الجنائز فقوموا حتى تخلّفكم » قال سفيان قال الزهري أخبرني سالم عن أبيه قال أنا عامر بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه . زاد الحميدي : « حتى تخلّفكم أو توضع » .

[الحديث ١٣٠٧ - طرفه في : ١٣٠٨] .

قوله ( باب القيام للجنائز ) أى إذا مرت على من ليس معها ، وأما قيام من كان معها إلى أن توضع بالأرض فسيأتى فى ترجمة مفردة ، وسنذكر اختلاف العلماء فى كل منهما فيما بعد .  
قوله ( حتى تخلّفكم بضم أوله ) وفتح المعجمة وتشديد اللام المكسورة بعدها فاء أى تترككم وراءها ، ونسبة ذلك إليها على سبيل المجاز لأن المراد حاملها .

قوله ( قال سفيان ) هذا السياق لفظ الحميدى فى مسنده ، ويحتمل أن يكون على بن عبد الله حدث به على السياقين فقال مرة « عن سفيان حدثنا الزهري عن سالم » وقال مرة « قال الزهري أخبرني سالم » والمراد من السياقين أن كلا منهما سمعه من شيخه .

قوله ( زاد الحميدى ) يعنى عن سفيان بهذا الإسناد ، وقد رويناه موصولاً فى مسنده ، وأخرجه أبو نعيم فى مستخرجه من طريقه كذلك ، وكذا أخرجه مسلم عن أبى بكر بن أبى شيبه وثلاثة معه أربعتهم عن سفيان بالزيادة إلا أنه فى سياقهم بالعننة ، وفى هذا الإسناد رواية تابعى عن تابعى وصحابى عن صحابى فى نسق . والله أعلم .

## متى يقعد إذا قام للجنائز

[١٣٠٨] ١٢٧٤ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا الليث عن نافع عن ابن عمر عن عامر بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا رأى أحدكم جنازة فإن لم يكن ماشياً معها فليقم حتى يخلفها أو تخلّفه أو توضع من قبل أن تخلّفه » .

[١٣١٠] ١٢٧٥ - حدثنا مسلم قال نا هشام قال نا يحيى عن أبي سلمة عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا رأيتم الجنائز فقوموا ، فمن تبعها فلا يقعد حتى توضع » .

قوله ( باب متى يقعد إذا قام للجنائز ) سقط هذا الباب والترجمة من رواية المستمل وثبتت الترجمة دون الباب لرفيقه .

قوله ( حتى يخلفها أو تخلّفه ) شك من البخارى ، أو من قتيبة حين حدثه به ، وقد رواه النسائي

عن قتيبة ومسلم عن قتيبة ومحمد بن رمع كلاهما عن الليث فقالا « حتى تخلفه » من غير شك .  
**قوله ( أو توضع من قبل أن تخلفه )** فيه بيان للمراد من رواية سالم الماضية ، وقد أخرجه مسلم  
 من طريق ابن جريج عن نافع بافظ « إذا رأى أحدكم الجنائزة فليقم يراها حتى تخلفه إذا كان غير متبعها » .

### باب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال فَإِنْ قَعَدَ أُمِرَ بِالْقِيَامِ

[١٣٠٩] ١٢٧٦ - حدثنا أحمد بن يونس قال نا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه قال :  
 كنّا في جنازة فأخذ أبو هريرة بيد مروان فجلسا قبل أن توضع ، فجاء أبو سعيد قال : فأخذ بيد  
 مروان فقال : قم ، فوالله لقد علم هذا أن النبي صلى الله عليه نهانا عن ذلك ، فقال أبو هريرة :  
 صدق .

[الحديث ١٣٠٩ - طرفه في : ١٣١٠] .

**قوله ( باب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال )** كأنه أشار بهذا إلى ترجيح  
 رواية من روى في حديث الباب « حتى توضع بالأرض » على رواية من روى « حتى توضع في اللحد » ،  
 وفيه اختلاف على سهيل بن أبي صالح عن أبيه ، قال أبو داود : رواه أبو معاوية عن سهيل فقال « حتى  
 توضع في اللحد » ، وخالفه الثوري وهو أحفظ فقال « في الأرض » انتهى . ورواه جريير عن سهيل فقال  
 « حتى توضع » حسب ، وزاد « قال سهيل : ورأيت أبا صالح لا يجلس حتى توضع عن مناكب الرجال »  
 أخرجه أبو نعيم في المستخرج بهذه الزيادة ، وهو في مسلم بدونها ، وفي المحيط للحنفية : الأفضل أن لا يقعد  
 حتى يهال عليها التراب ، وحجتهم رواية أبي معاوية ، ورجح الأول عند البخاري بفعل أبي صالح لأنه  
 راوى الخبر وهو أعرف بالمراد منه ، ورواية أبي معاوية مرجوحة كما قال أبو داود .

**قوله ( فإن قعد أمر بالقيام )** فيه إشارة إلى أن القيام في هذا لا يفوت بالقعود ، لأن المراد به تعظيم  
 أمر الموت ، وهو لا يفوت بذلك . وأما قول المهلب : قعود أبي هريرة ومروان يدل على أن القيام ليس  
 بواجب وأنه ليس عليه العمل ، فإن أراد أنه ليس بواجب عندهما فظاهر ، وإن أراد في نفس الأمر فلا دلالة  
 فيه على ذلك . ويدل على الأول ما رواه الحاكم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة  
 فساق نحو القصة المذكورة وزاد « أن مروان لما قال له أبو سعيد قم قام ، ثم قال له : لم أقنتني ؟ فذكر  
 الحديث . فقال لأبي هريرة : فما منعك أن تخبرني ؟ قال : كنت إماماً فجاست » . فعرف بهذا أن أبا هريرة  
 لم يكن يراه واجباً ، وأن مروان لم يكن يعرف حكم المسألة قبل ذلك ، وأنه بادر إلى العمل بها بخبر أبي سعيد  
 وروى الطحاوي من طريق الشعبي عن أبي سعيد قال « مر على مروان بجنازة فلم يقم ، فقال له أبو سعيد :  
 إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرت عليه جنازة فقام ، فقام مروان » وأظن هذه الرواية مختصرة من  
 القصة . وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال أكثر الصحابة والتابعين باستحبابه كما نقله ابن المنذر ، وهو قول

الأوزاعي وأحمد وإسحق ومحمد بن الحسن ، وروى البيهقي من طريق أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أن القائم مثل الحامل ، يعني في الأجر . وقال الشعبي والنخعي : يكره القعود قبل أن توضع . وقال بعض السلف : يجب القيام ، واحتج له برواية سعيد عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا « ما رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد جنازة قط فجلس حتى توضع » أخرجه النسائي .

( تبيين ) : ( الأول ) : قال الزين بن المنير : إنما نوع هذه التراجم مع إمكان جمعها في ترجمة واحدة للإشارة إلى الاعتناء بها وما يختص كل طريق منها بحكمة ، ولأن بعض ذلك وقع فيما ليس على شرطه فاكتفى بذكره في الترجمة لصلاحيته للاستدلال . ( الثاني ) : قال ثبت بين حديثي الباب ترجمة لفظها « باب من تبع جنازة » وجد ذلك في نسخة محررة مسموعة ، فإن سقطت في غيرها قدم من أثبت على من نفي ، قال : وإنما لم يستغن عنها بما قبلها لتصريحه في الخبر بأنهما جلسا قبل أن توضع ، وأطال في تقرير ذلك وأن ذكرها أولى من حذفها . وهو عجيب منه فإن الذي تضمنه الحديث الثاني من الزيادة قد اشتملت عليه الترجمة الأولى ، وليس في الترجمة زيادة على ما في الحديثين إلا قوله « عن منكب الرجال » وقد ذكرت من وقعت في روايته .

قوله ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم ، وهشام هو الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وحديث أبي سعيد هذا آيين سياقاً من حديث عامر بن ربيعة ، وهو يوضح أن المراد بالغاية المذكورة من كان معها أو مشاهداً لها ، وأما من مرت به فليس عليه من القيام إلا قدر ما تمر عليه أو توضع عنده بأن يكون بالمصلى مثلاً . وروى أحمد من طريق سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة مرفوعاً « من صلى على جنازة ولم يمش معها فليقم حتى تغيب عنه ، وإن مشى معها فلا يقعد حتى توضع » وفي هذا السياق بيان لغاية القيام ، وأنه لا يختص بمن مرت به ، ولفظ القيام يتناول من كان قاعداً ، فأما من كان راكباً فيحتمل أن يقال ينبغي له أن يقف ويكون الوقوف في حقه كالقيام في حق القاعد ، واستدل بقوله « فإن لم يكن معها » على أن شهود الجنازة لا يجب على الأعيان .

### باب من قام لجنازة يهودي

[١٣١١] ١٢٧٧- حدثنا معاذ بن فضالة قال نا هشام عن يحيى عن عبيد الله بن مقيم عن جابر ابن عبد الله قال : مر بنا جنازة فقام لها النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلنا : يا رسول الله ، إنها جنازة يهودي ، فقال : « إذا رأيتم الجنازة فقوموا » .

[١٣١٢] ١٢٧٨- نا آدم قال نا شعبة قال نا عمرو بن مرة قال سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : كان سهل بن حنيف وقيس بن سعد قاعدتين بالقادسية ، فمروا عليهما بجنازة فقاما ، فقيل لهما : إنها من أهل الأرض - أي من أهل الذمة - فقالا : إن النبي صلى الله عليه وسلم مرت به جنازة فقام . فقيل له : إنها جنازة يهودي ، فقال : « أليست نفساً ؟ » .

[١٣١٣]

١٢٧٩- وقال أبو حمزة عن الأعمش عن عمرو عن ابن أبي ليلى قال : كنت مع سهل وقيس فقالا : كُنَّا مع النبي صلى الله عليه .

وقال زكريا عن الشعبي عن ابن أبي ليلى قال : كان أبو مسعود وقيس يقومان للجنائز .

قوله ( باب من قام لجنائز يهودى ) أى أو نحوه من أجل الذمة .

قوله ( حدثنا هشام ) هو الدستوائى ( ويحيى ) هو ابن أبى كثير .

قوله ( مر بنا ) بضم الميم على البناء للمجهول ، وفى رواية الكشمينى « مرت » بفتح الميم .

قوله ( فقام ) زاد غير كريمة « لها » .

قوله ( فقمنا ) فى رواية أبى ذر « وقمنا » بالواو ، وزاد الأصيل وكريمة « له » والضمير للقيام أى

لأجل قيامه ، وزاد أبو داود من طريق الأزاعى عن يحيى « فلما ذهبنا لنحمل قيل لأنها جنازة يهودى » زاد البيهقى من طريق أبى قلابة الرقاشى عن معاذ بن فضالة شيخ البخارى فيه « فقال إن الموت فرع » وكذا لمسلم من وجه آخر عن هشام . قال القرطبى : معناه أن الموت يفرع منه ، إشارة إلى استعظامه . ومقصود الحديث أن لا يستمر الإنسان على الغفلة بعد رؤية الموت ، لما يشعر ذلك من التساهل بأمر الموت ، فن ثم استوى فيه كون الميت مسلماً أو غير مسلم . وقال غيره : جعل نفس الموت فرعاً مبالغة كما يقال رجل عدل ، قال البيضاوى : هو مصدر جرى مجرى الوصف للمبالغة ، وفيه تقدير أى الموت ذو فرع . انتهى . ويؤيد الثانى رواية أبى سلمة عن أبى هريرة بلفظ « إن للموت فرعاً » أخرجه ابن ماجه ، وعن ابن عباس مثله عند البزار قال : وفيه تنبيه على أن تلك الحالة ينبغى لمن رآها أن يقلق من أجلها ويضطرب ، ولا يظهر منه عدم الاحتفال والمبالاة .

قوله ( فمروا عليهما ) فى رواية المستملى والحُموي « عليهم » أى على قيس وهو ابن سعد بن عباد وسهل وهو ابن حنيف ومن كان حينئذ معهما .

قوله ( من أهل الأرض أى من أهل الذمة ) كذا فيه بلفظ أى التى يفسر بها ، وهى رواية الصحيحين وغيرهما ، وحكى ابن التين عن الداودى أنه شرحه بلفظ أو التى للشك ، وقال : لم أره لغيره ، وقيل لأهل الذمة أهل الأرض لأن المسلمين لما فتحوا البلاد أقروهم على عمل الأرض وحمل الخراج .

قوله ( أليست نفساً ) هذا لا يعارض التعليل المتقدم حيث قال « إن للموت فرعاً » على ما تقدم ، وكذا ما أخرجه الحاكم من طريق قتادة عن أنس مرفوعاً فقال « إنما قمنا للملائكة » ، ونحوه لأحمد من حديث أبى موسى ، ولأحمد وابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً « إنما تقومون إعظماً للذى يقبض النفوس » ولفظ ابن حبان « إعظماً لله الذى يقبض الأرواح » فإن ذلك أيضاً لا ينافى التعليل السابق ، لأن القيام للفرع من الموت فيه تعظيم لأمر الله ، وتعظيم للقائمين بأمره فى ذلك وهم الملائكة ، وأما ما أخرجه أحمد من حديث الحسن بن على قال « إنما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم تأذياً بريح اليهودى » زاد الطبرانى من حديث عبد الله بن عياش بالتحانية والمعجمة « فأذاه ريح بخورها » وللطبرانى والبيهقى من وجه آخر عن الحسن « كراهية أن تعلق رأسه » فإن ذلك لا يعارض الأخبار الأولى الصحيحة ،

أما أولاً فلأن أسانيدنا لا تقاوم تلك في الصحة ، وأما ثانياً فلأن التعليل بذلك راجع إلى ما فهمه الراوى ، والتعليل الماضى صريح من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فكأن الراوى لم يسمع التصريح بالتعليل منه فعلم باجتهاده . وقد روى ابن أبى شيبه من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن عمه يزيد بن ثابت قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلعت جنازة ، فلما رآها قام وقام أصحابه حتى بعدت ، والله ما أدرى من شأنها أو من تضايق المكان ، وما سألتنا عن قيامه » . ومقتضى التعليل بقوله « أليست نفساً » أن ذلك يستحب لكل جنازة ، وإنما اقتصر في الترجمة على اليهودى وقوفاً مع لفظ الحديث ، وقد اختلف أهل العلم في أصل المسألة فذهب الشافعى إلى أنه غير واجب فقال : هذا إما أن يكون منسوخاً أو يكون قام لعله ، وأيهما كان فقد ثبت أنه تركه بعد فعله ، والحجة في الآخر من أمره ، والقعود أحب إلى . انتهى . وأشار بالترك إلى حديث على « أنه صلى الله عليه وسلم قام للجنازة ثم قعد » أخرجه مسلم ، قال البيضاوى : يحتمل قول على « ثم قعد » أى بعد أن جاوزته وبعدت عنه ، ويحتمل أن يريد كان يقوم في وقت ثم ترك القيام أصلاً ، وعلى هذا يكون فعله الأخير قرينة في أن المراد بالأمر الوارد في ذلك النذب ، ويحتمل أن يكون نسخاً للوجوب المستفاد من ظاهر الأمر ، والأول أرجح لأن احتمال المجاز - يعنى في الأمر - أولى من دعوى النسخ . انتهى . والاحتمال الأول يدفعه ما رواه البيهقى من حديث على أنه أشار إلى قوم قاموا أن يجلسوا ثم حدثهم الحديث ، ومن ثم قال بكرهه القيام جماعة منهم سالم الرازى وغيره من الشافعية ، وقال ابن حزم : قعوده صلى الله عليه وسلم بعد أمره بالقيام يدل على أن الأمر للنذب ، ولا يجوز أن يكون نسخاً لأن النسخ لا يكون إلا بنهى أو بترك معه نهى . انتهى . وقد ورد معنى النهى من حديث عبادة قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم للجنازة ، فر به خبر من اليهود فقال : هكذا نفعل ، فقال : اجلسوا وخالفوهم » أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائى ، فلو لم يكن إسناده ضعيفاً لكان حجة في النسخ ، وقال عياض : ذهب جمع من السلف إلى أن الأمر بالقيام منسوخ بحديث على ، وتعقبه النووى بأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا تعذر الجمع وهو هنا ممكن قال : والمختار أنه مستحب ، وبه قال المتولى . انتهى . وقول صاحب المذهب هو على التخيير كأنه مأخوذ من قول الشافعى المتقدم لما تقتضيه صيغة أفعل من الاشتراك ، ولكن القعود عنده أولى ، وعكسه قول ابن حبيب وابن الماجشون من المالكية : كان قعوده صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز ، فن جلس فهو في سعة ، ومن قام فله أجر . واستدل بحديث الباب على جواز إخراج جنازة أهل الذمة نهائياً غير متميزة عن جنائز المسلمين ، أشار إلى ذلك الزين بن المنير قال : وإلزامهم بمخالفة رسوم المسلمين وقع اجتهداً من الأئمة . ويمكن أن يقال إذا ثبت النسخ للقيام تبعه ما عداه ، فيحمل على أن ذلك كان عند مشروعية القيام ، فلما ترك القيام منع من الإظهار .

**قوله ( وقال أبو حمزة ) هو السكرى ، وعمرو هو ابن مرة المذكور في الإسناد الذى قبله ، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق عبدان عن أبي حمزة ولفظه نحو حديث شعبة ، إلا أنه قال في روايته : فمرت عليهما جنازة فقاما ، ولم يقل فيه بالقادسية . وأراد المصنف بهذا التعليق بيان سماع عبد الرحمن بن أبى ليلي لهذا الحديث من سهل وقيس .**

**قوله ( وقال زكرياء ) هو ابن أبى زائدة ، وطريقه هذه موصولة عند سعيد بن منصور عن سفيان**

ابن عينة عنه ، وأبو مسعود المذكور فيها هو البدرى ، ويجمع بين ما وقع فيه من الاختلاف بأن عبد الرحمن ابن أبى ليلى ذكر قيساً وسهلاً مفردين لكونهما رفعا له الحديث ، وذكره مرة أخرى عن قيس وأبى مسعود لكون أبى مسعود لم يرفعه ، والله أعلم .

### باب حمل الرجال الجنائز دون النساء

١٢٨٠ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا الليث عن سعيد المقبري عن أبيه أنه سمع أباسعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إذا وضعت الجنائز واحتملها الرجال على أعناقهم فإن كانت صالحة قالت : قدموني . وإن كانت غير صالحة قالت : يا ويلها ، أين يذهبون بها ؟ يسمع صوتها كل شيء إلا الإنسان ، ولو سمعه لصعق » .

[الحديث ١٣١٤ - طرفاه في : ١٣١٦ ، ١٣٨٠ .]

قوله ( باب حمل الرجال الجنائز دون النساء ) قال ابن رشيد : ليست الحجة من حديث الباب بظاهرة في منع النساء ، لأنه من الحكم المعلق على شرط . وليس فيه أن لا يكون الواقع إلا ذلك ، ولو سلم فهو من مفهوم اللقب . ثم أجاب بأن كلام الشارع مهما أمكن حملة على التشريع لايحمل على مجرد الإخبار عن الواقع ، ويؤيده العدول عن المشاكلة في الكلام حيث قال : إذا وضعت فاحتملها الرجال ، ولم يقل فاحتملت ، فلما قطع احتملت عن مشاكلة وضعت دل على قصد تخصيص الرجال بذلك ، وأيضاً فجواز ذلك للنساء . إن كان يؤخذ بالبراءة الأصلية لكنه معارض بأن في الحمل على الأعناق والأمر بالإسراع مظنة الانكشاف غالباً ، وهو مبين للمطلوب منهن من التستر مع ضعف نفوسهن عن مشاهدة الموتى غالباً فكيف بالحمل ، مع ما يتوقع من صراخهن عند حملة ووضعها وغير ذلك من وجوه المفساد . انتهى ملخصاً . وقد ورد ما هو أصح من هذا في منعهن ، ولكنه على غير شرط المصنف ، ولعله أشار إليه وهو ما أخرجه أبو يعلى من حديث أنس<sup>(١)</sup> قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة ، فرأى نسوة فقال : أتحملنه ؟ قلن : لا . قال : أتدفنه ؟ قلن : لا . قال : فارجعن مأزورات غير مأجورات » . ونقل النووي في « شرح المذهب » أنه لا خلاف في هذه المسألة بين العلماء ، والسبب فيه ما تقدم ، ولأن الجنائز لا بد أن يشيعها الرجال فلو حملها النساء لكان ذلك ذريعة إلى اختلاطهن بالرجال فيفضي إلى الفتنة . وقال ابن بطال : قد عذر الله النساء لضعفهن حيث قال ﴿ إلا المستضعفين من الرجال والنساء ﴾ الآية ، وتعقبه الزين ابن المنير بأن الآية لا تدل على اختصاصهن بالضعف بل على المساواة . انتهى . والأولى أن ضعف النساء بالنسبة إلى الرجال من الأمور المحسوسة التي لا تحتاج إلى دليل خاص .

قوله ( عن أبيه أنه سمع أباسعيد ) لسعيد المقبري فيه إسناد آخر رواه ابن أبى ذئب عنه عن عبد الرحمن بن مهران عن أبى هريرة أخرجه النسائي وابن حبان وقال : الطريقان جميعاً محفوظان .

قوله ( إذا وضعت الجنائز ) في رواية ابن أبى ذئب المذكورة « إذا وضع الميت على السرير »

فدل على أن المراد بالجنائز الميت ، وقد تقدم أن هذا اللفظ يطلق على الميت وعلى السرير الذي يحمل عليه أيضاً ، وسيأتى بقية الكلام عليه بعد باب .

### باب السرعة بالجنائز

وقال أنس : أنتم مشيعون . فامش بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها . وقال غيره : قريباً منها .

١٢٨١ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال : حفظناه من الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : «أسرعوا بالجنائز، فإن تك صالحة فخير تقدمونها إليه، وإن تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم» . [١٣١٥]

قوله ( باب السرعة بالجنائز ) أى بعد أن تحمل .

قوله ( وقال أنس : أنتم مشيعون ، فامش ) وفي رواية الكشميني « فامشوا » وأثر أنس هذا وصله عبد الوهاب بن عطاء الخفاف في « كتاب الجنائز » له عن حميد عن أنس بن مالك أنه « سئل عن المشي في الجنائز فقال : أمامها وخلفها ، وعن يمينها وشمالها ، إنما أنتم مشيعون » . ورويناه عالياً في « رباعيات أبي بكر الشافعي » من طريق يزيد بن هرون عن حميد كذلك ، وبنحوه أخرجه ابن أبي شيبة عن أبي بكر ابن عياش عن حميد ، وأخرجه عبد الرزاق عن أبي جعفر الرازي عن حميد « سمعت العيزار - يعني ابن حريث - سأل أنس بن مالك - يعني عن المشي مع الجنائز - فقال : إنما أنت مشيع » فذكر نحوه ، فاشتمل على فائدتين : تسمية السائل ، والتصريح بسماع حميد . قال الزين بن المنير : مطابقة هذا الأثر للترجمة أن الأثر يتضمن التوسعة على المشيعين وعدم التزامهم جهة معينة ، وذلك لما علم من تفاوت أحوالهم في المشي ، وقضية الإسراع بالجنائز أن لا يلزموا بمكان واحد يمشون فيه أثلاً يشق على بعضهم ممن يضعف في المشي عن يقوى عليه ، ومحصله أن السرعة لا تتفق غالباً إلا مع عدم التزام المشي في جهة معينة فتناسبا ، وقد سبق إلى نحو ذلك أبو عبد الله بن المرباط فقال : قول أنس ليس من معنى الترجمة إلا من وجه أن الناس في مشيهم متفاوتون . وقال ابن رشيد : ويمكن أن يقال لفظ المشي والتشييع في أثر أنس أعم من الإسراع والبطء ، فلعله أراد أن يفسر أثر أنس بالحديث ، قال : ويمكن أن يكون أراد أن يبين بقول أنس أن المراد بالإسراع ما لا يخرج عن الوقار لمتبعتها بالمقدار الذي يصدق عليه به المصاحبة .

قوله ( وقال غيره قريباً منها ) أى قال غير أنس مثل قول أنس وقيد ذلك بالقرب من الجنائز لأن من بعد عنها يصدق عليه أيضاً أنه مشى أمامها وخلفها مثلاً ، والغير المذكور أظنه عبد الرحمن بن قرط بضم القاف وسكون الراء بعدها مهملة ، قال سعيد بن منصور « حدثنا مسكين بن ميمون حدثني عروة بن رويم قال شهد عبد الرحمن بن قرط جنازة ، فرأى ناساً تقدموا وآخرين استأخروا ، فأمر بالجنائز فوضعت ، ثم رماهم بالحجارة حتى اجتمعوا إليه ، ثم أمر بها فحملت ثم قال : بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها »

وعبد الرحمن المذكور صحابي ذكر البخاري ويحيى بن معين أنه كان من أهل الصفة وكان والياً على حمص في زمن عمر ، ودل إيراد البخاري لأثر أنس المذكور على اختيار هذا المذهب هو التخيير في المشي مع الجنائز ، وهو قول الثوري وبه قال ابن حزم لكن قيده بالماشي اتباعاً لما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث المغيرة بن شعبة مرفوعاً «الراكب خالف الجنائز والماشي حيث شاء منها» وعن النخعي أنه إن كان في الجنائز نساء مشى أمامها وإلا فخلفها ، وفي المسألة مذهبان آخران مشهوران : فالجمهور على أن المشي أمامها أفضل ، وفيه حديث لابن عمر أخرجه أصحاب السنن ورجاله رجال الصحيح إلا أنه اختلف في وصله وإرساله ، ويعارضه ما رواه سعيد بن منصور وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبزي عن علي قال «الشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد» إسناده حسن ، وهو موقوف له حكم المرفوع ، لكن حكى الأثرم عن أحمد أنه تكلم في إسناده ، وهو قول الأوزاعي وأبي حنيفة ومن تبعهما .

**قوله ( حفظناه من الزهري )** في رواية المستمل «عن» بدل من ، والأول أولى لأنه يقتضي سماعه منه بخلاف رواية المستمل ، وقد صرح الحميدي في مسنده بسماع سفيان له من الزهري .

**قوله ( عن سعيد بن المسيب )** كذا قال سفيان وتابعه معمر وابن أبي حفصة عند مسلم ، وخالفهم يونس فقال «عن الزهري حدثني أبو أمامة بن سهل عن أبي هريرة» وهو محمول على أن للزهري فيه شيخين .

**قوله ( أسرعوا )** نقل ابن قدامة أن الأمر فيه للاستحباب بلا خلاف بين العلماء ، وشذ ابن حزم فقال بوجوبه ، والمراد بالإسراع شدة المشي وعلى ذلك حماه بعض السلف وهو قول الحنفية . قال صاحب الهداية : ويمشون بها مسرعين دون الخجب ، وفي المبسوط : ليس فيه شيء مؤقت ، غير أن العجالة أحب إلى أبي حنيفة ، وعن الشافعي والجمهور المراد بالإسراع ما فوق سجية المشي المعتاد ، ويكره الإسراع الشديد . ومال عياض إلى نفي الخلاف فقال : من استحبه أراد الزيادة على المشي المعتاد ، ومن كرهه أراد الإفراط فيه كالرمل . والحاصل أنه يستحب الإسراع لكن بحيث لا ينتهي إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت أو مشقة على الحامل أو المشيع لثلاثين في المقصود من النظافة وإدخال المشقة على المسلم ، قال القرطبي : مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن ، ولأن التباطؤ بما أدى إلى التباهي والاختيال .

**قوله ( بالجنائز )** أي بحملها إلى قبرها ، وقيل المعنى بتجهيزها ، فهو أعم من الأول ، قال القرطبي : والأول أظهر ، وقال النووي : الثاني باطل مردود بقوله في الحديث «تضعونه عن رقابكم» . وتعقبه الفاكهي بأن الحمل على الرقاب قد يعبر به عن المعاني كما تقول حمل فلان على رقبته ذنباً ، فيكون المعنى استريحوا من نظر من لا خير فيه ، قال : ويؤيده أن الكل لا يحملونه . انتهى . ويؤيده حديث ابن عمر «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به إلى قبره» أخرجه الطبراني بإسناد حسن ، ولأبي داود من حديث حصين بن وحوح مرفوعاً «لا ينبغي لجيفة مسلم أن تبقى بين ظهراني أهله» الحديث .



**قوله ( فإن تك صالحة )** أى الجنة المحمولة . قال الطيبي : جعلت الجنائز عين الميت ، وجعلت الجنائز التى هى مكان الميت مقدمة إلى الخير الذى كنى به عن عمله الصالح .

**قوله ( فخير )** هو خير مبتدأ محذوف أى فهو خير ، أو مبتدأ خبره محذوف أى فلها خير ، أو فهناك خير ، ويؤيده رواية مسلم بلفظ « قربتموها إلى الخير » ويأتى فى قوله بعد ذلك « فشر » نظير ذلك .

**قوله ( تقدمونها إليه )** الضمير راجع إلى الخير باعتبار الثواب ، قال ابن مالك : روى « تقدمونه إليها » فأنت الضمير على تأويل الخير بالرحمة أو الحسنى .

**قوله ( تضعونه عن رقابكم )** استدل به على أن حمل الجنائز يختص بالرجال للإتيان فيه بضمير المذكور ولا يخفى ما فيه . وفيه استحباب المبادرة إلى دفن الميت ، لكن بعد أن يتحقق أنه مات ، أما مثل المطعون والمفلوج والمسبوت فينبغى أن لا يسرع بدفنه حتى يمضى يوم وليلة ليتحقق موتهم ، نبه على ذلك ابن بزيمة ، ويؤخذ من الحديث ترك صحبة أهل البطالة وغير الصالحين .

## ب

### قول الميت وهو على الجنائز: قدموني

١٢٨٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال نا سعيد عن أبيه أنه سمع أبا سعيد الخدري كان النبي صلى الله عليه يقول: « إذا وضعت الجنائز فاحتملها الرجال على أعناقهم، فإن كانت صالحة قالت: قدموني، وإن كانت غير ذلك قالت لأهلها: يا ويلها! أين يذهبون بها؟ يسمع صوتها كل شيء إلا الإنسان، ولو يسمع الإنسان لصعق » [١٣١٦]

**قوله ( باب قول الميت وهو على الجنائز )** أى السرير ( قدموني ) أى إن كان صالحاً . ثم أورد فيه حديث أبى سعيد السابق قبل باب .

**قوله ( إذا وضعت الجنائز )** يحتمل أن يريد بالجنائز نفس الميت وبوضعه جعله فى السرير ، ويحتمل أن يريد السرير والمراد وضعها على الكتف ، والأول أولى لقوله بعد ذلك « فإن كانت صالحة قالت » فإن المراد به الميت . ويؤيده رواية عبد الرحمن بن مهران عن أبى هريرة المذكور بلفظ « إذا وضع المؤمن على سريريه يقول قدموني » الحديث . وظاهره أن قائل ذلك هو الجسد المحمول على الأعناق . وقال ابن بطال : إنما يقول ذلك الروح ، ورده ابن المنير بأنه لا مانع أن يرد الله الروح إلى الجسد فى تلك الحال ليكون ذلك زيادة فى بشرى المؤمن وبؤس الكافر ، وكذا قال غيره وزاد : ويكون ذلك مجازاً باعتبار ما يؤول إليه الحال بعد إدخال القبر وسؤال الملكين . قلت : وهو بعيد ولا حاجة إلى دعوى إعادة الروح إلى الجسد قبل الدفن لأنه يحتاج إلى دليل ، فن الجائز أن يحدث الله النطق فى الميت إذا شاء . وكلام ابن

بطل فيما يظهر لى أصوب . وقال ابن بزيمة : قوله فى آخر الحديث « يسمع صوتها كل شيء » دال على أن ذلك بلسان القال لا بلسان الحال .

**قوله ( وإن كانت غير ذلك ) فى رواية الكشميى « غير صالحة » .**

**قوله ( قالت لأهلها )** قال الطيى : أى لأجل أهلها إظهاراً لوقوعه فى الهلكة ، وكل من وقع فى الهلكة دعا بالويل . ومعنى النداء يا حزنى . وأضاف الويل إلى ضمير الغائب حملاً على المعنى كراهية أن يضيف الويل إلى نفسه ، أو كأنه لما أبصر نفسه غير صالحة نفر عنها وجعلها كأنها غيره . ويؤيد الأول أن فى رواية أبى هريرة المذكورة « قال يا وياتاه أين تذهبون بى » فدل على أن ذلك من تصرف الرواة .

**قوله ( لصعق )** أى لغشى عليه من شدة ما يسمعه ، وربما أطلق ذلك على الموت ، والضمير فى يسمعه راجع إلى دعائه بالويل أى يصيح بصوت منكر لو سمعه الإنسان لغشى عليه . قال ابن بزيمة : هو مختص بالميت الذى هو غير صالح ، وأما الصالح فمن شأنه اللطف والرفق فى كلامه فلا يناسب الصعق من سماع كلامه . انتهى . ويحتمل أن يحصل الصعق من سماع كلام الصالح لكونه غير مألوف ، وقد روى أبو القاسم ابن منده هذا الحديث فى « كتاب الأهوال » بلفظ « لو سمعه الإنسان لصعق من المحسن والمسيء » فإن كان المراد به المفعول دل على وجود الصعق عند سماع كلام الصالح أيضاً ، وقد استشكل هذا مع ما ورد فى حديث السؤال فى القبر فيضربه ضربة فيصعق صعقة يسمعه كل شيء إلا الثقلين ، والجامع بينهما الميت والصعق ، والأول استثنى فيه الإنس فقط ، والثانى استثنى فيه الجن والإنس . والجواب أن كلام الميت بما ذكر لا يقتضى وجود الصعق - وهو الفرع - إلا من الآدمى لكونه لم يألف سماع كلام الميت ، بخلاف الجن فى ذلك . وأما الصيحة التى يصيحها المضروب فإنها غير مألوفة للإنس والجن جميعاً ، لكون سببها عذاب الله ولا شيء أشد منه على كل مكاف فاشترك فيه الجن والإنس والله أعلم . واستدل به على أن كلام الميت يسمعه كل حيوان ناطق وغير ناطق ، لكن قال ابن بطال : هو عام أريد به الخصوص ، وإن المعنى يسمعه من له عقل كالملائكة والجن والإنس ، لأن المتكلم روح وإنما يسمع الروح من هو روح مثله . وتعقب بمنع الملازمة إذ لا ضرورة إلى التخصيص ، بل لا يستثنى إلا الإنسان كما هو ظاهر الخبر ، وإنما اختص الإنسان بذلك إبقاء عليه ، وبأنه لا مانع من إنطاق الله الجسد بغير روح كما تقدم . والله تعالى أعلم .

**باب من صف صفيين أو ثلاثة على الجنائزة خلف الإمام**

١٢٨٣ - حدثنا مسدد عن أبى عوانة عن قتادة عن عطاء عن جابر بن عبد الله : أن رسول [١٣١٧]

الله صلى الله عليه وسلم على النجاشي ، فكنى فى الصف الثانى أو الثالث .

[الحديث ١٣١٧ - أطرافه فى : ١٣٢٠ ، ١٣٣٤ ، ٣٨٧٧ ، ٣٨٧٨ ، ٣٨٧٩ .]

**قوله ( باب من صف صفيين أو ثلاثة على الجنائزة خلف الإمام )** أورد فيه حديث جابر فى الصلاة على النجاشي وفيه كنت فى الصف الثانى أو الثالث ، وقد اعترض عليه بأنه لا يلزم من كونه فى الصف الثانى أو الثالث أن يكون ذلك متبى الصفوف ، وبأنه ليس فى السياق ما يدل على كون الصفوف

خلف الإمام . والجواب عن الأول أن الأصل عدم الزائد ، وقد روى مسلم من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر قصة الصلاة على النجاشي فقال « فقمنا فصفنا صفين » فعرف بهذا أن من روى عنه كنت في الصف الثاني أو الثالث شك هل كان هنالك صف ثالث أم لا ، وبذلك تصح الترجمة . وعن الثاني بأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه صريحاً كما سيأتي في هجرة الحبشة من وجه آخر عن قتادة بهذا الإسناد بزيادة « فصفنا وراءه » ووقع في الباب الذي يليه من حديث أبي هريرة بلفظ « فصفوا خلفه » وسنذكر بقية فوائد الحديث فيه .

## باب

### الصفوف على الجنائز

[١٣١٨] ١٢٨٤ - حدثنا مسدد قال نا يزيد بن زريع قال نا معمر عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة قال : نعى النبي صلى الله عليه إلى أصحابه النجاشي ، ثم تقدم فصفوا خلفه ، فكبر أربعاً .

[١٣١٩] ١٢٨٥ - حدثنا مسلم قال نا شعبة قال نا الشيباني عن الشعبي قال : أخبرني من شهد النبي صلى الله عليه : أتى على قبر منبوذ فصفهم وكبر أربعاً . قلت : من حدثك ؟ قال : ابن عباس .

[١٣٢٠] ١٢٨٦ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال النبي صلى الله عليه : « قد توفي اليوم رجل صالح من الحبش ، فهلّم فصلوا عليه » . قال : فصفنا ، فصلى النبي صلى الله عليه عليه ونحن صفوف . قال أبو الزبير عن جابر كنت في الصف الثاني .

قوله ( باب الصفوف على الجنائز ) قال الزين بن المنير ما مآخضه : إنه أعاد الترجمة لأن الأولى لم يجزم فيها بالزيادة على الصنفين . وقال ابن بطلال : أو ما المصنف إلى الرد على عطاء حيث ذهب إلى أنه لا يشرع فيها تسوية الصفوف ، يعني كما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء أحق على الناس أن يسووا صفوفهم على الجنائز كما يسوونها في الصلاة ؟ قال : لا ، إنما يكبرون ويستغفرون . وأشار المصنف بصيغة الجمع إلى ما ورد في استحباب ثلاثة صفوف ، وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث مالك بن هيرة مرفوعاً « من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب » حسنه الترمذي وصححه الحاكم وفي رواية له « إلا غفر له » قال الطبري : ينبغي لأهل الميت إذا لم يخشوا عليه التغير أن ينتظروا به اجتماع

قوم يقوم منهم ثلاثة صفوف لهذا الحديث انتهى . وتعقب بعضهم الترجمة بأن أحاديث الباب ليس فيها صلاة على جنازة ، وإنما فيها الصلاة على الغائب أو على من في القبر ، وأجيب بأن الاصطفاً إذا شرع والجنازة غائبة ففي الحاضرة أولى . وأجاب الكرمانى بأن المراد بالجنازة في الترجمة الميت سواء كان مدفوناً أو غير مدفون ، فلا منافاة بين الترجمة والحديث .

**قوله ( عن سعيد )** هو ابن المسيب كذا رواه أصحاب معمر البصريون عنه ، وكذا هو في مصنف عبد الرزاق عن معمر ، وأخرجه النسائي عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فقال فيه « عن سعيد وأبي سلمة » وكذا أخرجه ابن حبان من طريق يونس عن الزهرى عنهما ، وكذا ذكره الدارقطنى في « غرائب مالك » من طريق خالد بن مخلد وغيره عن مالك ، والمحفوظ عن مالك ليس فيه ذكر أبى سلمة كذا هو في « الموطأ » ، وكذا أخرجه المصنف كما تقدم في أوائل الجناز ، والمحفوظ عن الزهرى أن نعى النجاشى والأمر بالاستغفار له عنده عن سعيد وأبى سلمة جميعاً . وأما قصة الصلاة عليه والتكبير فعنده عن سعيد وحده ، كذا فصله عقيل عنه كما سأتى بعد خمسة أبواب ، وكذا يأتى في هجرة الحبشة من طريق صالح بن كيسان عنه ، وذكر الدارقطنى في « العلل » الاختلاف فيه وقال : إن الصواب ما ذكرناه .

**قوله ( نعى النجاشى )** بفتح النون وتخفيف الجيم وبعد الألف شين معجمة ثم ياء ثقيلة كياء النسب ، وقيل بالتخفيف ورجحه الصغاني ، وهو لقب من ملك الحبشة ، وحكى المطرزي تشديد الجيم عن بعضهم وخطأه .

**قوله ( ثم تقدم )** زاد ابن ماجه من طريق عبد الأعلى عن معمر « فخرج وأصحابه إلى البقيع فصفنا خلفه » وقد تقدم في أوائل الجناز من رواية مالك بلفظ « فخرج بهم إلى المصلى » والمراد بالبقيع بقيع بطحان ، أو يكون المراد بالمصلى موضعاً معداً للجناز ببقيع الغرقد غير مصلى العيدن والأول أظهر ، وقد تقدم في العيدن أن المصلى كان ببطحان والله أعلم .

**قوله ( حدثنا مسلم )** هو ابن إبراهيم ، وحديث ابن عباس المذكور سأتى الكلام عليه بعد اثني عشر باباً .

**قوله ( قد توفى اليوم رجل صالح من الحبش )** بفتح المهملة والموحدة بعدها معجمة ، في رواية مسلم من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج « مات اليوم عبد الله صالح أحممة » وللمصنف في هجرة الحبشة من طريق ابن عيينة عن ابن جريج « فقوموا فصلوا على أخيكم أحممة » وسأتى ضبط هذا الاسم بعد في « باب التكبير على الجنازة » .

**قوله ( فصلى النبي صلى الله عليه وسلم )** زاد المستمل في روايته « ونحن صفوف » وبه يصح مقصود الترجمة . وقال الكرمانى : يؤخذ مقصودها من قوله « فصفقنا » لأن الغالب أن الملازمين له صلى الله عليه وسلم كانوا كثيراً ، ولا سيما مع أمره لهم بالخروج إلى المصلى .

**قوله ( قال أبو الزبير عن جابر كنت في الصف الثاني )** وصله النسائي من طريق شعبة عن أبى الزبير بلفظ « كنت في الصف الثاني يوم صلى النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشى » وهم من نسب وصل

هذا التعليق لرواية مسلم ، فإنه أخرجه من طريق أيوب عن أبي الزبير وليس فيه مقصود التعليق ، وفي الحديث دلالة على أن للصفوف على الجنائز تأثيراً ولو كان الجمع كثيراً ، لأن الظاهر أن الذين خرجوا معه صلى الله عليه وسلم كانوا عدداً كثيراً ، وكان المصلي قضاء ولا يضيق بهم لو صفوا فيه صفاً واحداً ، ومع ذلك فقد صفهم ، وهذا هو الذي فهمه مالك بن هيرة الصحابي المقدم ذكره فكان يصف من يحضر الصلاة على الجنائز ثلاثة صفوف سواء قلوا أو كثروا ، ويبقى النظر فيما إذا تعددت الصفوف والعدد قليل ، أو كان الصف واحداً والعدد كثير أيهما أفضل ؟ وفي قصة النجاشي علم من أعلام النبوة ، لأنه صلى الله عليه وسلم أعلمهم بموته في اليوم الذي مات فيه ، مع بعد ما بين أرض الحبشة والمدينة . واستدل به على منع الصلاة على الميت في المسجد وهو قول الحنفية والمالكية ، لكن قال أبو يوسف : إن أعد مسجد للصلاة على الموتي لم يكن في الصلاة فيه عليهم بأس . قال النووي : ولا حجة فيه ، لأن الممتنع عند الحنفية إدخال الميت المسجد لا مجرد الصلاة عليه ، حتى لو كان الميت خارج المسجد جازت الصلاة عليه لمن هو داخله . وقال ابن بزيمة وغيره : استدل به بعض المالكية ، وهو باطل لأنه ليس فيه صيغة نهى ، ولا حتم أن يكون خرج بهم إلى المصلي غير المعنى المذكور ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد ، فكيف يترك هذا الصريح لأمر محتمل ؟ بل الظاهر أنه إنما خرج بالمسلمين إلى المصلي لقصد تكثير الجمع الذين يصلون عليه ، ولإشاعة كونه مات على الإسلام ، فقد كان بعض الناس لم يدركونه أسلم ، فقد روى ابن أبي حاتم في التفسير من طريق ثابت والدارقطني في « الأفراد » والبخاري من طريق حميد كلاهما عن أنس « إن النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى على النجاشي قال بعض أصحابه : صلى على عالج من الحبشة ، فنزلت » ( وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل إليكم ) الآية » وله شاهد في معجم الطبراني الكبير من حديث وحشي بن حرب وآخر عنده في الأوسط من حديث أبي سعيد وزاد فيه أن الذي طعن بذلك فيه كان منافقاً ، واستدل به على مشروعية الصلاة على الميت الغائب عن البلد ، وبذلك قال الشافعي وأحمد وجمهور السلف ، حتى قال ابن حزم : لم يأت عن أحد من الصحابة منه . قال الشافعي : الصلاة على الميت دعاء له ، وهو إذا كان ملففاً يصلى عليه فكيف لا يدعى له وهو غائب أو في القبر بذلك الوجه الذي يدعى له به وهو ملفف ؟ وعن الحنفية والمالكية لا يشرع ذلك ، وعن بعض أهل العلم إنما يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه الميت أو ما قرب منه لا ما إذا طالت المدة حكاها ابن عبد البر ، وقال ابن حبان : إنما يجوز ذلك لمن كان في جهة القبلة ، فلو كان بلد الميت مستدبر القبلة مثلاً لم يجوز ، قال المحب الطبري : لم أر ذلك لغيره وحجته حجة الذي قبله : الجمود على قصة النجاشي ، وستأتي حكاية مشاركة الخطابي لهم في هذا الجمود . وقد اعتذر من لم يقل بالصلاة على الغائب عن قصة النجاشي بأمور : منها أنه كان بأرض لم يصل عليه بها أحد ، فتعينت الصلاة عليه لذلك ، ومن ثم قال الخطابي : لا يصلى على الغائب إلا إذا وقع موته بأرض ليس بها من يصلى عليه ، واستحسنه الروياني من الشافعية ، وبه ترجم أبو داود في السنن « الصلاة على المسلم يليه أهل الشرك ببلد آخر » وهذا محتمل إلا أنني لم أؤث في شيء من الأخبار على أنه لم يصل عليه في بلده أحد ، ومن ذلك قول بعضهم : كشف له صلى الله عليه وسلم عنه حتى رآه ، فتكون

صلاته عليه كصلاة الإمام على ميت رآه ولم يره المأمومون ولا خلاف في جوازها . قال ابن دقيق العيد : هذا يحتاج إلى نقل ، ولا يثبت بالاحتمال . وتعقبه بعض الحنفية بأن الاحتمال كاف في مثل هذا من جهة المانع ، وكأن مستند قائل ذلك ما ذكره الواقدي في أسبابه بغير إسناد عن ابن عباس قال « كشف للنبي صلى الله عليه وسلم عن سرير النجاشي حتى رآه وصلى عليه » ولابن حبان من حديث عمران بن حصين « فقام وصفوا خلفه وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه » أخرجه من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي المهلب عنه ، ولأبي عوانة من طريق أبان وغيره عن يحيى « فصلينا خلفه ونحن لا نرى إلا أن الجنازة قد آمنت » . ومن الاعتذارات أيضاً أن ذلك خاص بالنجاشي لأنه لم يثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى على ميت غائب غيره ، قال المهلب : وكأنه لم يثبت عنده قصة معاوية الليثي وقد ذكرت في ترجمته في الصحابة أن خبره قوى بالنظر إلى مجموع طرقه ، واستند من قال بتخصيص النجاشي لذلك إلى ما تقدم من إرادة إشاعة أنه مات مسلماً أو استتلاف قلوب الملوك الذين أسلموا في حياته ، قال النووي : لو فتح باب هذا الخصوص لانسد كثير من ظواهر الشرع ، مع أنه لو كان شيء مما ذكره لتوفرت الدواعي على نقله ، وقال ابن العربي المالكي : قال المالكية ليس ذلك إلا الحمد ، قلنا : وما عمل به محمد تعمل به أمته ، يعني لأن الأصل عدم الخصوصية . قالوا : طويت له الأرض وأحضرت الجنازة بين يديه ، قلنا : إن ربنا عليه لقادر وإن نبينا لأهل لذلك ، ولكن لا تقواوا إلا ما رويتم ، ولا تحترعوا حديثاً من عند أنفسكم ، ولا تحدثوا إلا بالثابتات ودعوا الضعاف ، فإنها سبيل ، تلاف إلى ما ليس له تلاف . وقال الكرمانى : قولهم رفع الحجاب عنه ممنوع ، ولئن سلمنا فكان غائباً عن الصحابة الذين صلوا عليه مع النبي صلى الله عليه وسلم . قلت : وسبق إلى ذلك الشيخ أبو حامد في تعليقه ، ويؤيده حديث مجمع بن جارية بالجيم والتحتانية في قصة الصلاة على النجاشي قال « فصفنا خاتمه صنيين وما نرى شيئاً » أخرجه الطبراني ، وأصله في ابن ماجه ، لكن أجاب بعض الحنفية عن ذلك بما تقدم من أنه يصير كالميت الذي يصلى عليه الإمام وهو يراه ولا يراه المأمومون فإنه جائز اتفاقاً .

( فائدة ) : أجمع كل من أجاز الصلاة على الغائب أن ذلك يسقط فرض الكفاية ، إلا ما حكى عن ابن القطان أحد أصحاب الوجوه من الشافعية أنه قال : يجوز ذلك . ولا يسقط الفرض ، وسيأتى الكلام على الاختلاف في عدد التكبير على الجنازة في باب مفرد .

### باب صُفُوفِ الصَّبِيَّانِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْجَنَائِزِ

١٢٨٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا الشيباني عن عامر عن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه مرَّ بقبرٍ دُفِنَ لَيْلاً فَقَالَ : « مَتَى دُفِنَ هَذَا ؟ » قالوا : الْبَارِحَةَ . قَالَ : « أَفَلَا آذَنْتُمُونِي ؟ » قالوا : دَفَّنَاهُ فِي ظِلْمَةِ اللَّيْلِ فَكْرَهْنَا أَنْ نَوْقُظَكَ . فَقَامَ فَصَفَّفْنَا خَلْفَهُ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَأَنَا فِيهِمْ ، فَصَلَّى عَلَيْهِ .

[١٣٢١]

قوله ( باب صفوف الصبيان مع الرجال في الجنائز ) في رواية الكشمي « على الجنائز » أى عند إرادة الصلاة عليها . وقد تقدم الجواب عن الترجمة على الجنائز وإرادة الصلاة على القبر في الباب الذى قبله ، وتقدم أن الكلام على المتن يأتى مستوفى بعد اثني عشر باباً ، وسيأتى بعد ثلاث تراجم « باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز » وذكر فيه طرفاً من حديث ابن عباس المذكور ، وكان ابن عباس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم دون البلوغ لأنه شهد حجة الوداع وقد قارب الاحتلام كما تقدم بيان ذلك في كتاب الصلاة .

## باب

### سنة الصلاة على الجنائز

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « مَنْ صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ » ، وقال : « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » وقال : « صَلُّوا عَلَى النَّجَاشِيِّ » سماها صلاة ليس فيها ركوع ولا سجود ، ولا يتكلم فيها ، وفيها تكبير وتسليم .

وكان ابن عمر لا يصلي إلا طاهراً ، ولا يصلي عند طلوع الشمس ولا غروبها ، ويرفع يديه . وقال الحسن : أدركت الناس وأحقهم على جنائزهم من رضوهم لفرائضهم . وإذا أحدث يوم العيد أو عند الجنائز يطلب الماء ولا يتيمم ، وإذا انتهى إلى الجنائز وهم يصلون يدخل معهم بتكبير . وقال ابن المسيب : يكبر بالليل والنهار والسفر والحضر أربعاً . وقال أنس : التكبير الواحدة استفتاح الصلاة . وقال : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ ﴾ . وفيه صفوف وإمام .

١٢٨٨ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن الشيباني عن الشعبي قال : أخبرني من مرَّ مع نبيكم صلى الله عليه وسلم على قبر منبوذ فأمنا فصففنا خلفه . فقلنا : يا أبا عمرو ، من حدثك ؟ قال : ابن عباس . [١٣٢٢]

قوله ( باب سنة الصلاة على الجنائز ) قال الزين بن المنير : المراد بالسنة ما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، يعنى فهو أعم من الواجب والمندوب ، ومراده بما ذكره هنا من الآثار والأحاديث أن لها حكم غيرها من الصلوات والشرائط والأركان وليست مجرد دعاء فلا تجزئ بغير طهارة مثلاً ، وسيأتى بسط ذلك في أواخر الباب .

قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على الجنائز ) هذا طرف من حديث سيأتي موصولاً بعد باب ، وهذا اللفظ عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة ومن حديث ثوبان أيضاً .

قوله ( وقال صلوا على صاحبكم ) هذا طرف من حديث لسلمة بن الأكوع سيأتي موصولاً في

أوائل الحوالة أوله « كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أتى بجنائزة فقالوا : صل عليها ، فقال : هل عليه دين ؟ » الحديث .

**قوله ( وقال صلوا على النجاشي )** تقدم الكلام عليه قريباً .

**قوله ( سماها صلاة )** أى يشترط فيها ما يشترط في الصلاة وإن لم يكن فيها ركوع ولا سجود ، فإنه لا يتكلم فيها ويكبر فيها ويسلم منها بالاتفاق ، وإن اختلف في عدد التكبير والتسليم .

**قوله ( وكان ابن عمر لا يصلي إلا طاهراً )** وصله مالك في الموطأ عن نافع بلفظ « إن ابن عمر كان يقول : لا يصلي الرجل على الجنائزة إلا وهو طاهر » .

**قوله ( ولا يصلي عند طلوع الشمس ولا غروبها )** وصله سعيد بن منصور من طريق أيوب عن نافع قال « كان ابن عمر إذا سئل عن الجنائزة بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر يقول : ما صليتا لوقتتهما . ( تنبيه ) : « ما » في قوله ما صليتا ظرفية ، يدل عليه رواية مالك عن نافع قال « كان ابن عمر يصلي على الجنائزة بعد الصبح والعصر إذا صليتا لوقتتهما » ومقتضاه أنهما إذا أخرتا إلى وقت الكراهة عنده لا يصلي عليها حينئذ ، ويبين ذلك ما رواه مالك أيضاً عن محمد بن أبي حرملة « إن ابن عمر قال وقد أتى بجنائزة بعد صلاة الصبح بغلس : إما أن تصلوا عليها وإما أن تتركوها حتى ترتفع الشمس » فكان ابن عمر يرى اختصاص الكراهة بما عند طلوع الشمس وعند غروبها لا مطلق ما بين الصلاة وطلوع الشمس أو غروبها . وروى ابن أبي شيبه من طريق ميمون بن مهران قال « كان ابن عمر يكره الصلاة على الجنائزة إذا طلعت الشمس وحين تغرب » وقد تقدم ذلك عنه واضحاً في « باب الصلاة في مسجد قباء » وإلى قول ابن عمر في ذلك ذهب مالك والأوزاعي والكوفيون وأحمد وإسحق .

**قوله ( ويرفع يديه )** وصله البخاري في « كتاب رفع اليدين » و « الأدب المفرد » من طريق عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر « إنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة على الجنائزة » وقد روى مرفوعاً أخرجه الطبراني في الأوسط من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر بإسناد ضعيف .

**قوله ( وقال الحسن إلخ )** لم أره موصولاً ، وقوله « من رضوه » في رواية الحموي والمستمل « من رضوهم » بضمزة الجمع . وفائدة أثر الحسن هذا بيان أنه نقل عن الذين أدركهم وهو جمهور الصحابة أنهم كانوا يلحقون صلاة الجنائزة بالصلوات التي يجمع فيها ، وقد جاء عن الحسن « أن أحق الناس بالصلاة على الجنائزة الأب ثم الابن » أخرجه عبد الرزاق ، وهي مسألة اختلف بين أهل العلم ، فروى ابن أبي شيبه عن جماعة منهم سالم والقاسم وطاوس أن إمام الحنابلة أحق ، وقال علقمة والأسود وآخرون : الوالي أحق من الولي ، وهو قول مالك وأبي حنيفة والأوزاعي وأحمد وإسحق . وقال أبو يوسف والشافعي : الولي أحق من الوالي .

**قوله ( وإذا حدث يوم العيد أو عند الجنائزة يطلب الماء ولا يتيمم )** يحتمل أن يكون هذا الكلام معطوفاً على أصل الترجمة ، ويحتمل أن يكون بقية كلام الحسن ، وقد وجدت عن الحسن في هذه المسألة اختلافاً ، فروى سعيد بن منصور عن حماد بن زيد عن كثير بن شظير قال « سئل الحسن عن الرجل يكون في الجنائزة



الباب من تسميتها صلاة - لمطلوبه من إثبات شرط الطهارة إشكال ، لأنه إن تمسك بالعرف الشرعى عارضه على غير وضوء فإن ذهب يتوضأ نفوته ، قال : يقيم ويصلى » وعن هشيم عن يونس عن الحسن مثله ، وروى ابن أبي شيبه عن حفص عن أشعث عن الحسن قال « لا يقيم ولا يصلى إلا على طهر » وقد ذهب جمع من السلف إلى أنه يجزى لها التيمم لمن خاف فواتها لو تشاغل بالوضوء ، وحكاها ابن المنذر عن عطاء وسالم والزهرى والنخعى وربيعة والليث والكوفيين ، وهى رواية عن أحمد ، وفيه حديث مرفوع عن ابن عباس رواه ابن عدى وإسناده ضعيف .

**قوله ( وإذا انتهى إلى الجنائزة يدخل معهم بتكبير )** وجدت هذا الأثر عن الحسن وهو يقوى الاحتمال الثانى ، قال ابن أبي شيبه : حدثنا معاذ عن أشعث عن الحسن فى الرجل ينتهى إلى الجنائزة وهم يصلون عليها ، قال : يدخل معهم بتكبير . والمخالف فى هذا بعض المالكية . وفى مختصر ابن الحاجب : وفى دخول المسبوق بين التكبيرتين أو انتظار التكبير قولان . انتهى .

**قوله ( وقال ابن المسيب إلخ )** لم أره موصولا عنه ، ووجدت معناه بإسناد قوى عن عقبة بن عامر الصحابى أخرجه ابن أبي شيبه عنه موقوفاً .

**قوله ( وقال أنس التكبير الواحدة استفتاح الصلاة )** وصله سعيد بن منصور عن إسماعيل بن علية عن يحيى بن أبى إسحق قال قال رزىق بن كريمة لأنس بن مالك : رجل صلى فكبر ثلاثاً ، قال أنس : أو ليس التكبير ثلاثاً ؟ قال : يا أبا حمزة التكبير أربع ، قال : أجل ، غير أن واحدة هى استفتاح الصلاة .

**قوله ( وقال )** أى الله سبحانه وتعالى ﴿ ولا تصل على أحد منهم ﴾ وهذا معطوف على أصل الترجمة . وقوله ( وفيه صفوف وإمام ) معطوف على قوله « وفيها تكبير وتسليم » قرأت بخط مغلطى : كأن البخارى أراد الرد على مالك . فإن ابن العربى نقل عنه أنه استحب أن يكون المصلون على الجنائزة سطوراً واحداً ، قال : ولا أعلم لذلك وجهاً . وقد تقدم حديث مالك بن هبيرة فى استحباب الصفوف . ثم أورد المصنف حديث ابن عباس فى الصلاة على القبر ، وسيأتى الكلام عليه قريباً ، وموضع الترجمة منه قوله « فأما فصفنا خلفه » قال ابن رشيد نقلاً عن ابن المرباط وغيره ما محصله : مراد هذا الباب الرد على من يقول إن الصلاة على الجنائزة إنما هى دعاء لها واستغفار فتجوز على غير طهارة ، فأول المصنف الرد عليه من جهة التسمية التى سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة ، ولو كان الغرض الدعاء وحده لما أخرجهم إلى البقيع ، ولدعا فى المسجد وأمرهم بالدعاء معه أو التأمين على دعائه ، ولما صفهم خلفه كما يصنع فى الصلاة المفروضة والمسنونة ، وكذا وقوفه فى الصلاة وتكبيره فى افتتاحها وتسليمه فى التحلل منها كل ذلك دال على أنها على الأبدان لا على اللسان وحده ، وكذا امتناع الكلام فيها ، وإنما لم يكن فيها ركوع ولا سجود لئلا يتوهم بعض الجهلة أنها عبادة للميت فيفضل بذلك انتهى . ونقل ابن عبد البر الاتفاق على اشتراط الطهارة لها إلا عن الشعبي ، قال ووافقه إبراهيم بن علية وهو ممن يرغب عن كثير من قوله . ونقل غيره أن ابن جرير الطبرى وافقهما على ذلك وهو مذهب شاذ ، قال ابن رشيد : وفى استدلال البخارى - بالأحاديث التى صدر بها

عدم الركوع والسجود ، وإن تمسك بالحقيقة اللغوية عارضته الشرائط المذكورة ولم يستو التبادر في الإطلاق فيدعى الاشتراك لتوقف الإطلاق على القيد عند إرادة الجنائز بخلاف ذات الركوع والسجود ، فتعين الحمل على المجاز . انتهى . ولم يستدل البخارى على مطلوبه بمجرد تسميتها صلاة بل بذلك وبما انضم إليه من وجود جميع الشرائط إلا الركوع والسجود ، وقد تقدم ذكر الحكمة في حذفها منها فبقى ما عداها على الأصل . وقال الكرماني : غرض البخارى بيان جواز إطلاق الصلاة على صلاة الجنائز وكونها مشروعة وإن لم يكن فيها ركوع وسجود ، فاستدل تارة بإطلاق اسم الصلاة والأمر بها ، وتارة بإثبات ما هو من خصائص الصلاة نحو عدم التكلم فيها ، وكونها مفتوحة بالتكبير مختمة بالتسليم ، وعدم صحتها بدون الطهارة ، وعدم أدائها عند الوقت المكروه ورفع اليد وإثبات الأهمية بالإمامة ، وبوجوب طلب الماء لها ، وبكونها ذات صفوف وإمام . قال : وحاصله أن الصلاة لفظ مشترك بين ذات الأركان المخصوصة وبين صلاة الجنائز ، وهو حقيقة شرعية فيهما انتهى كلامه . وقد قال بذلك غيره . ولا يخفى أن بحث ابن رشيد أقوى ، ومطوَّب المصنف حاصل كما قدمته بدون الدعوى المذكورة بل بإثبات ما مر من خصائصها كما تقدم . والله أعلم .

### باب فضل اتباع الجنائز

وقال زيد بن ثابت : إذا صَلَّيْتَ فَقَدْ قَضَيْتَ الَّذِي عَلَيْكَ .

وقال حميد بن هلال : ما عَلِمْنَا عَلَى الْجَنَائِزِ إِذْنًا ، وَلَكِنْ مِنْ صَلَّى ثُمَّ رَجَعَ فَلَهُ قِيرَاطٌ .

١٢٨٩ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ نَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ قَالَ سَمِعْتُ نَافِعًا يَقُولُ : حَدَّثَ ابْنُ عُمَرَ

[١٣٢٣]

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَلَهُ قِيرَاطٌ . قَالَ : أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَيْنَا . فَصَدَّقْتُ عَائِشَةَ أَبَا

[١٣٢٤]

هُرَيْرَةَ وَقَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُهُ . فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : لَقَدْ فَرَطْنَا فِي قِرَارِيطٍ كَثِيرَةٍ . فَرَطْتُ : ضَيَّعْتُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ .

قوله ( باب فضل اتباع الجنائز ) قال ابن رشيد ما محصله مقصود الباب بيان القدر الذي يحصل

به مسمى الاتباع الذي يحوز به القيراط ، إذ في الحديث الذي أورده إجمال ، ولذلك صدره بقول زيد بن ثابت ، وآثر الحديث المذكور على الذي بعده وإن كان أوضح منه في مقصوده كعادته المألوفة في الترجمة على اللفظ المشكل لبيان مجمله ، وقد تقدم طرف من بيان ما يحصل به مسمى الاتباع في « باب السرعة بالجنائز » ، وله تعلق بهذا الباب ، وكأنه قصد هناك كيفية المشي وأمكنته ، وقصد هنا ما الذي يحصل به الاتباع وهو أعم من ذلك ، قال : ويمكن أن يكون قصد هنا ما الذي يحصل به المقصد إذ الاتباع إنما هو وسيلة إلى تحصيل الصلاة منفردة أو الدفن منفرداً أو المجموع . قال : وهذا كله يدل على براعة المصنف

ودقة فهمه وسعة علمه . وقال الزين بن المنير ما محصاه : مراد الترجمة إثبات الأجر والترغيب فيه لا تعيين الحكم ، لأن الاتباع من الواجبات على الكفاية ، فالمراد بالفضل ما ذكرناه لا قسم الواجب ، وأجمل لفظ الاتباع تبعاً للفظ الحديث الذي أورده لأن القيراط لا يحصل إلا لمن اتبع وصلى أو اتبع وشيع وحضر الدفن لا لمن اتبع مثلاً وشيع ثم انصرف بغير صلاة كما سيأتي بيان الحجة لذلك في الباب الذي يليه ، وذلك لأن الاتباع إنما هو وسيلة لأحد مقصودين : إما الصلاة وإما الدفن ، فإذا تجردت الوسيلة عن المقصد لم يحصل المرتب على المقصود ، وإن كان يرجى أن يحصل لفاعل ذلك فضل ما بحسب نيته . وروى سعيد ابن منصور من طريق مجاهد قال « اتباع الجنائز أفضل النوافل » وفي رواية عبد الرزاق عنه « اتباع الجنائز أفضل من صلاة التطوع » .

**قوله ( وقال زيد بن ثابت : إذا صليت فقد قضيت الذي عليك )** وصله سعيد بن منصور من طريق عروة بلفظ « إذا صليتم على الجنائز فقد قضيت ما عليكم فخلوا بينها وبين أهلها » وكذا أخرجه عبد الرزاق ، لكن بلفظ « إذا صليت على جنازة فقد قضيت ما عليك » ووصله ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ الأفراد ومعناه فقد قضيت حق الميت ، فإن أردت الاتباع فلك زيادة أجر .

**قوله ( وقال حميد بن هلال : ما علمنا على الجنائز إذناً ولكن من صلى ثم رجع فله قيراط )** لم أره موصولاً عنه ، قال الزين بن المنير : مناسبتة للترجمة استعارة بأن الاتباع إنما هو لحض ابتغاء الفضل ، وأنه لا يجرى مجرى قضاء حق أولياء الميت فلا يكون لهم فيه حق ليتوقف الانصراف قبله على الإذن منهم . قلت : وكان البخاري أراد الرد على ما أخرجه عبد الرزاق من طريق عمرو بن شعيب عن أبي هريرة قال « أميران وليسا بأمرين : الرجل يكون مع الجنائز يصلي عليها فليس له أن يرجع حتى يستأذن وليها » الحديث ، وهذا منقطع موقوف ، وروى عبد الرزاق مثله من قول إبراهيم ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن المسور من فعله أيضاً ، وقد ورد مثله مرفوعاً من حديث جابر أخرجه البزار بإسناد فيه مقال ، وأخرجه العقيلي في الضعفاء من حديث أبي هريرة مرفوعاً بإسناد ضعيف ، وروى أحمد من طريق عبد الله بن هرم عن أبي هريرة مرفوعاً « من تبع جنازة فحمل من علوها وحشا في قبرها وقعد حتى يؤذن له رجع بقرطين » وإسناده ضعيف . والذي عليه معظم أئمة الفتوى قول حميد بن هلال ، وحكى عن مالك أنه لا ينصرف حتى يستأذن .

**قوله ( حدث ابن عمر )** كذا في جميع الطرق « حدث » بضم المهملة على البناء للمجهول ، ولم أقف في شيء من الطرق عن نافع على تسمية من حدث ابن عمر عن أبي هريرة بذلك ، وقد أورده أصحاب الأطراف والحميدى في جمعه في ترجمة نافع عن أبي هريرة ، وليس في شيء من طرقه ما يدل على أنه سمع منه . وإن كان ذلك محتملاً ، ووقفت على تسمية من حدث ابن عمر بذلك صريحاً في موضعين : أحدهما في صحيح مسلم وهو خباب بمعجمة ومحدثين الأولى مشددة وهو أبو السائب المدني صاحب المقصورة قيل إن له صحبة ، ولفظه من طريق داود بن عامر بن سعد عن أبيه « إنه كان قاعداً عند عبد الله بن عمر إذ طلع

خبايا صاحب المقصورة فقال : يا عبد الله بن عمر ، ألا تسمع ما يقول أبو هريرة ؟ فذكر الحديث والثاني في جامع الترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فذكر الحديث ، قال أبو سلمة فذكرت ذلك لابن عمر فأرسل إلى عائشة .

**قوله ( أن أبا هريرة يقول من تبع )** كذا في جميع الطرق لم يذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق إبراهيم بن راشد عن أبي النعمان شيخ البخاري فيه ، لكن أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن مهدي بن الحارث عن موسى بن إسماعيل ، وعن أبي أمية عن أبي النعمان ، وعن التستري عن شيبان ثلاثتهم عن جرير بن حازم عن نافع قال « قيل لابن عمر إن أبا هريرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من تبع جنازة فله قيراط من الأجر » فذكره ولم يبين لمن السياق ، وقد أخرجه مسلم عن شيبان بن فروخ كذلك ، فالظاهر أن السياق له .

**قوله ( من تبع جنازة فله قيراط )** زاد مسلم في روايته « من الأجر » . والقيراط بكسر القاف . قال الجوهري : أصله قراط بالتشديد لأن جمعه قراريط فأبدل من أحد حرفي تضعيفه ياء قال : والقيراط نصف دانق . وقال قبل ذلك : الدانق سدس الدرهم . فعلى هذا يكون القيراط جزءاً من اثني عشر جزءاً من الدرهم . وأما صاحب النهاية فقال : القيراط جزء من أجزاء الدينار ، وهو نصف عشره في أكثر البلاد ، وفي الشام جزء من أربعة وعشرين جزءاً ، ونقل ابن الجوزي عن ابن عقيل أنه كان يقول : القيراط نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار والإشارة بهذا المقدار إلى الأجر المتعلق بالميت في تجهيزه وغسائه وجميع ما يتعلق به ، فللمصلي عليه قيراط من ذلك ، ولمن شهد الدفن قيراط . وذكر القيراط تقريباً للفهم لما كان الإنسان يعرف القيراط ويعمل العمل في مقابلته ، وعد من جنس ما يعرف وضرب له المثل بما يعلم . انتهى . وليس الذي قال ببعيد ، وقد روى البزار من طريق عجلان عن أبي هريرة مرفوعاً « من أتى جنازة في أهلها فله قيراط ، فإن تبعها فله قيراط ، فإن صلى عليها فله قيراط ، فإن انتظرها حتى تدفن فله قيراط » فهذا يدل على أن لكل عمل من أعمال الجنازة قيراطاً وأن اختلفت مقادير القراريط ولا سيما بالنسبة إلى مشقة ذلك العمل وسهولته ، وعلى هذا فيقال : إنما خص قيراطي الصلاة والدفن بالذكر لكونهما المقصودين ، بخلاف باقي أحوال الميت فإنها وسائل ، ولكن هذا يخالف ظاهر سياق الحديث الذي في الصحيح المتقدم في كتاب الإيمان فإن فيه « إن لمن تبعها حتى يصلي عليها ويفرغ من دفنها قيراطين » فقط ، ويحاج عن هذا بأن القيراطين المذكورين لمن شهد ، والذي ذكره ابن عقيل لمن باشر الأعمال التي يحتاج إليها الميت فافترقا ، وقد ورد لفظ القيراط في عدة أحاديث : فمنها ما يحمل على القيراط المتعارف ، ومنها ما يحمل على الجزء في الجملة وإن لم تعرف النسبة . فمن الأول حديث كعب بن مالك مرفوعاً « إنكم ستفتحون بلداً يذكر فيها القيراط » وحديث أبي هريرة مرفوعاً « كنت أرى غنماً لأهل مكة بالقراريط » قال ابن ماجه عن بعض شيوخه : يعني كل شاة بقيراط . وقال غيره : قراريط جبل بمكة . ومن المحتمل حديث ابن عمر في الذين أوتوا التوراة « أعطوا قيراطاً قيراطاً » وحديث الباب ، وحديث أبي هريرة « من اقتنى كلباً نقص من عمله كل يوم قيراط » وقد جاء تعيين مقدار القيراط في حديث الباب بأنه مثل أحد كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه ، وفي رواية عند أحمد والطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر « قالوا : يا رسول الله مثل

قاربطنا هذه ؟ قال : لا بل مثل أحد » قال النووي وغيره : لا يلزم من ذكر القيراط في الحديثين تساويهما لأن عادة الشارع تعظيم الحسنات وتخفيف مقابلهما والله أعلم . وقال ابن العربي القاضي : الذرة جزء من ألف وأربعة وعشرين جزء من حبة والحبة ثلث القيراط ، فإذا كانت الذرة تخرج من النار فكيف بالقيراط ؟ قال : وهذا قدر قيراط الحسنات ، فأما قيراط السيئات فلا . وقال غيره : القيراط في اقتناء الكلب جزء من أجزاء عمل المقتنى له في ذلك اليوم . وذهب الأكثر إلى أن المراد بالقيراط في حديث الباب جزء من أجزاء معلومة عند الله ، وقد قربها النبي صلى الله عليه وسلم للفهم بتمثيله القيراط بأحد ، قال الطيبي : قوله « مثل أحد » تفسير للمقصود من الكلام لا للفظ القيراط ، والمراد منه أنه يرجع بنصيب كبير من الأجر ، وذلك لأن لفظ القيراط مبهم من وجهين ، فبين الموزون بقوله « من الأجر » وبين المقدار المراد منه بقوله « مثل أحد » . وقال الزين بن المنير : أراد تعظيم الثواب فشاه للعيان بأعظم الجبال خلقاً وأكثرها إلى النفوس المؤمنة حباً ، لأنه الذي قال في حقه « إنه جبل يحبنا ونحبه » . انتهى . ولأنه أيضاً قريب من مخاطبين يشترك أكثرهم في معرفته ، وخص القيراط بالذكر لأنه كان أقل ما تقع به الإجارة في ذلك الوقت ، أو جرى ذلك مجرى العادة من تقليل الأجر بتقليل العمل . واستدل بقوله « من تبع » على أن المشي خلف الجنائزة أفضل من المشي أمامها ، لأن ذلك هو حقيقة الاتباع حساً . قال ابن دقيق العيد : الذين رجحوا المشي أمامها حملوا الاتباع هنا على الاتباع المعنوي أى المصاحبة ، وهو أعم من أن يكون أمامها أو خلفها أو غير ذلك ، وهذا مجاز يحتاج إلى أن يكون الدليل الدال على استحباب التقدم راجحاً . انتهى . وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في « باب السرعة بالجنائزة » وذكرنا اختلاف العلماء في ذلك بما يغنى عن إعادته .

**قوله ( أكثر علينا أبو هريرة )** قال ابن التين : لم يتهمه ابن عمر ، بل خشى عليه السهو ، أو قال ذلك لكونه لم ينقل له عن أبي هريرة أنه رفعه ، فظن أنه قال برأيه فاستنكره انتهى . والثاني جمود على سياق رواية البخارى ، وقد بينا أن في رواية مسلم أنه رفعه ، وكذا في رواية خباب عن أبي هريرة عند مسلم أيضاً . وقال الكرماني : قوله « أكثر علينا ، أى في ذكر الأجر أو في كثرة الحديث ، كأنه خشى لكثرة رواياته أن يشته عليه بعض الأمر . انتهى . ووقع في رواية أبي سلمة عند سعيد بن منصور « فباغ ذلك ابن عمر فتعاطمه » وفي رواية الوليد بن عبد الرحمن عند سعيد أيضاً ومسدد وأحمد بإسناد صحيح « فقال ابن عمر : يا أبا هريرة انظر ما تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( فصدقت يعني عائشة أبا هريرة )** لفظ « يعني للبخارى ، كأنه شك فاستعملها . وقد رواه الإسماعيلي من طريق أبي النعمان شيخه فلم يقلها . وفي رواية مسلم « فبعث ابن عمر إلى عائشة يسألها فصدقت أبا هريرة » وفي رواية أبي سلمة عند الترمذى « فذكر ذلك لابن عمر ، فأرسل إلى عائشة فسألها عن ذلك فقالت : صدق » وفي رواية خباب صاحب المقصورة عند مسلم « فأرسل ابن عمر خباباً إلى عائشة يسألها عن قول أبي هريرة ثم يرجع إليه فيخبره بما قالت ، حتى رجع إليه الرسول فقال : قالت عائشة صدق أبو هريرة » ووقع في رواية الوليد بن عبد الرحمن عند سعيد بن منصور « فقام أبو هريرة فأخذ بيده فانطلقا حتى أتيا عائشة فقال لها : يا أم المؤمنين ، أنشدك الله أسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « فذكره . فقالت « اللهم نعم » ويجمع بينهما بأن الرسول لما رجع إلى ابن عمر يخبر عائشة بلغ ذلك أبا هريرة فشئى

إلى ابن عمر فأسمعه ذلك من عائشة مشافهة ، وزاد في رواية الوليد « فقال أبو هريرة : لم يشغلني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غرس الودى ولا صفق بالأسواق ، وإنما كنت أطلب من رسول الله صلى الله عليه وسلم أكلة يطعمنيها أو كلمة يعلمنيها » قال له ابن عمر « كنت أُلزمتُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلمنا بحديثه » .  
**قوله ( لقد فرطنا في قراريط كثيرة )** أى من عدم المواظبة على حضور الدفن ، بين ذلك مسلم في روايته من طريق ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال « كان ابن عمر يصلى على الجنازة ثم ينصرف ، فلما بلغه حديث أبي هريرة » قال فذكره وفي هذه القصة دلالة على تميز أبي هريرة في الحفظ ، وأن إنكار العلماء بعضهم على بعض قديم ، وفيه استغراب العالم ما لم يصل إلى علمه وعدم مبالاة الحافظ بإنكار من لم يحفظ ، وفيه ما كان الصحابة عليه من الثبوت في الحديث النبوى والتحرز فيه والتنقيب عليه ، وفيه دلالة على فضيلة ابن عمر من حرصه على العلم وتأسفه على ما فاتته من العمل الصالح .

**قوله ( فرطت : ضيعت من أمر الله )** كذا في جميع الطرق ، وفي بعض النسخ « فرطت من أمر الله أى ضيعت » وهو أشبه . وهذه عادة المصنف إذا أراد تفسير كلمة غريبة من الحديث ووافقت كلمة من القرآن فسر الكلمة التى من القرآن ، وقد ورد في رواية سالم المذكورة بلفظ « لقد ضيعنا قراريط كثيرة » .

**( تكملة )** : وقع لى حديث الباب من رواية عشرة من الصحابة غير أبي هريرة وعائشة : من حديث ثوبان عند مسلم ، والبراء ، وعبد الله بن مغفل عند النسائى ، وأبي سعيد عند أحمد ، وابن مسعود عند أبي عوانة وأسانيد هؤلاء الخمسة صحاح . ومن حديث أبي بن كعب عند ابن ماجه ، وابن عباس عند البيهقى فى الشعب ، وأنس عند الطبرانى فى الأوسط ، ووائل بن الأسقع عند ابن عدى ، وحفصة عند حميد بن زنجويه فى فضائل الأعمال وفى كل من أسانيد هؤلاء الخمسة ضعف . وسأشير إلى ما فيها من فائدة زائدة فى الكلام على الحديث فى الباب الذى يلى هذا .

### باب من انتظر حتى يدفن

١٢٩٠ - حدثنا عبد الله بن مسلمة قال : قرأتُ على ابنِ أبي ذئبٍ عن سعيدِ بنِ أبي سعيدِ المقبريِّ عن أبيه أنه سأل أبا هريرة فقال : سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه ... ح . [١٣٢٥]

وحدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد قال نا أبي قال نا يونس قال ابن شهاب : وحدثني عبد الرحمن الأعرج أن أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « من شهد الجنازة حتى يصلى فله قيراط ، ومن شهد حتى تدفن كان له قيراطان » . قيل : وما القيراطان ؟ قال : « مثل الجبلين العظيمين » .

**قوله ( باب من انتظر حتى تدفن )** قال الزين بن المنير : لم يذكر المصنف جواب « من » إما استغناء بما ذكر فى الخبر أو توقفا على إثبات الاستحقاق بمجرد الانتظار إن خلا عن اتباع . قال : وعدل عن لفظ

الشهود كما هو في الخبر إلى لفظ الانتظار لينبه على أن المقصود من الشهود إنما هو معاضدة أهل الميت والتصدى لمعونتهم ، وذلك من المقاصد المعتبرة انتهى . والذي يظهر لى أنه اختار لفظ الانتظار لكونه أعم من المشاهدة ، فهو أكثر فائدة . وأشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الانتظار ليفسر اللفظ الوارد بالمشاهدة به ، ولفظ الانتظار وقع في رواية معمر عند مسلم ، وقد ساق البخارى سندها ولم يذكر لفظها . ووقعت هذه الطريق في بعض الروايات التي لم تتصل لنا عن البخارى في هذا الباب أيضاً .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن مسلمة ) هو القعني .**

**قوله ( عن أبيه )** يعنى أبا سعيد كيسان المقبرى وهو ثابت في جميع الطرق ، وحكى الكرماني أنه سقط من بعض الطرق . قلت : والصواب إثباته . وكذا أخرجه إسحق بن راهويه والإسماعيلي وغيرهما من طريق ابن أبي ذئب ، نعم سقط قوله « عن أبيه » من رواية ابن عجلان عند أبي عوانة وعبد الرحمن ابن إسحق عند ابن أبي شيبة وأبي معشر عند حميد بن زنجويه ثلاثهم عن سعيد المقبرى .

**( تنبيه )** : لم يسق البخارى لفظ رواية أبي سعيد ، ولفظه عند الإسماعيلي « أنه سأل أبا هريرة : ما ينبغى في الجنائز ؟ فقال : سأخبرك بما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : من تبعها من أهلها حتى يصلى عليها فله قيراط مثل أحد ، ومن تبعها حتى يفرغ منها فله قيراطان » .

**قوله ( وحدثني عبد الرحمن )** هو معطوف على مقدر أى قال ابن شهاب حدثني فلان بكذا . وحدثني عبد الرحمن الأعرج بكذا .

**قوله ( حتى يصلى )** زاد الكشميني « عليه » واللام للأكثر مفتوحة ، وفي بعض الروايات بكسرها ، ورواية الفتح محمولة عليها فإن حصول القيراط متوقف على وجود الصلاة من الذى يحصل له كما تقدم تقريره ، والبيهقي من طريق محمد بن علي الصائغ عن أحمد بن شبيب شيخ البخارى فيه بلفظ « حتى يصلى عليها » وكذا هو عند مسلم من طريق ابن وهب عن يونس ، ولم يبين في هذه الرواية ابتداء الحضور ، وقد تقدم بيانه في رواية أبي سعيد المقبرى حيث قال « من أهلها » وفي رواية خباب عند مسلم « من خرج مع جنازة من بيتها » ولأحمد في حديث أبي سعيد الخدرى « فمضى معها من أهلها » ومقتضاه أن القيراط يختص بمن حضر من أول الأمر إلى انقضاء الصلاة ، وبذلك صرح المحب الطبرى وغيره ، والذي يظهر لى أن القيراط يحصل أيضاً لمن صلى فقط لأن كل ما قبل الصلاة وسيلة إليها ، لكن يكون قيراط من صلى فقط دون قيراط من شيع مثلاً وصلى ، ورواية مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « أصغرهما مثل أحد » بدل على أن القيراط يتفاوت . ووقع أيضاً في رواية أبي صالح المذكورة عند مسلم « من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قيراط » وفي رواية نافع بن جبير عن أبي هريرة عند أحمد « ومن صلى ولم يتبع فله قيراط » فدل على أن الصلاة تحصل القيراط وإن لم يقع اتباع ، ويمكن أن يحمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة ، وهل يأتى نظير هذا في قيراط الدفن ؟ فيه بحث . قال النووى في شرح البخارى عند الكلام على طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة في كتاب الإيمان بلفظ « من اتبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً وكان معها حتى يصلى عليها ويفرغ من دفنها فإنه يرجع من الأجر بقيراطين » الحديث . ومقتضى هذا أن القيراطين إنما

يحصلان لمن كان معها في جميع الطريق حتى تدفن ، فإن صلى مثلاً وذهب إلى القبر وحده فحضر الدفن لم يحصل له إلا قيراط واحد . انتهى . وليس في الحديث ما يقتضي ذلك إلا من طريق المفهوم ، فإن ورد منطوق بحصول القيراط لشهود الدفن وحده كان مقدماً . ويجمع حينئذ بتفاوت القيراط ، والذين أبوا ذلك جعلوه من باب المطلق والمقيد ، نعم مقتضى جميع الأحاديث أن من اقتصر على التشييع فلم يصل ولم يشهد الدفن فلا قيراط له إلا على الطريقة التي قدمناها عن ابن عقيل ، لكن الحديث الذي أوردناه عن البراء في ذلك ضعيف . وأما التقييد بالإيمان والاحتساب فلا بد منه لأن ترتب الثواب على العمل يستدعي سبق النية فيه فيخرج من فعل ذلك على سبيل المكافأة المجردة أو على سبيل المحاباة والله أعلم .

**قوله ( ومن شهد )** كذا في جميع الطرق بحذف المفعول ، وفي رواية البيهقي التي أشرت إليها « ومن شهدا » .

**قوله ( فله قيراطان )** ظاهره أنهما غير قيراط الصلاة ، وهو ظاهر سياق أكثر الروايات ، وبذلك جزم بعض المتقدمين وحكاها ابن التين عن القاضي أبي الوليد ، ولكن سياق رواية ابن سيرين يأبى ذلك وهي صريحة في أن الحاصل من الصلاة ومن الدفن قيراطان فقط ، وكذلك رواية خباب صاحب المقصورة عند مسلم بلفظ « من خرج مع جنازة من بيتها ثم تبعها حتى كان له قيراطان من أجر ، كل قيراط مثل أحد ، ومن صلى عليها ثم رجع كان له قيراط » وكذلك رواية الشعبي عن أبي هريرة عند النسائي بمعناه ، ونحوه رواية نافع بن جبير . قال النووي : رواية ابن سيرين صريحة في أن المجموع قيراطان ، ومعنى رواية الأعرج على هذا كان له قيراطان أى بالأول ، وهذا مثل حديث « من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ، ومن صلى الفجر في جماعة فكأنما قام الليل كله » أى بانضمام صلاة العشاء .

**قوله ( حتى تدفن )** ظاهره أن حصول القيراط متوقف على فراغ الدفن ، وهو أصح الأوجه عند الشافعية وغيرهم ، وقيل يحصل بمجرد الوضع في اللحد ، وقيل عند انتهاء الدفن قبل إهالة التراب ، وقد وردت الأخبار بكل ذلك ويترجح الأول للزيادة ، فعند مسلم من طريق معمر في إحدى الروايتين عنه « حتى يفرغ منها » وفي الأخرى « حتى توضع في اللحد » وكذا عنده في رواية أبي حازم بلفظ « حتى توضع في القبر » وفي رواية ابن سيرين والشعبي « حتى يفرغ منها » وفي رواية أبي مزاحم عند أحمد « حتى يقضى قضاؤها » وفي رواية أبي سامة عند الترمذي : « حتى يقضى دفنها » وفي رواية ابن عياض عند أبي عوانة « حتى يسوى عليها » أى التراب ، وهي أصرح الروايات في ذلك . ويحتمل حصول القيراط بكل من ذلك ، لكن يتفاوت القيراط كما تقدم .

**قوله ( قيل وما القيراطان )** لم يعين في هذه الرواية القائل ولا المقول له ، وقد بين الثاني مسلم في رواية الأعرج هذه فقال « قيل وما القيراطان يارسول الله » وعنده في حديث ثوبان « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القيراط » وبين القائل أبو عوانة من طريق أبي مزاحم عن أبي هريرة ولفظه « قات وما القيراط يارسول الله » ، ووقع عند مسلم أن أبا حازم أيضاً سأل أبا هريرة عن ذلك .



**قوله ( مثل الجبلين العظيمين )** سبق أن في رواية ابن سيرين وغيره « مثل أحد » وفي رواية الوليد ابن عبد الرحمن عند ابن أبي شبة « القيراط مثل جبل أحد » وكذا في حديث ثوبان عند مسلم والبراء عند النسائي وأبي سعيد عند أحمد . ووقع عند النسائي من طريق الشعبي « فله قيراطان من الأجر كل واحد منهما أعظم من أحد » وتقدم أن في رواية أبي صالح عند مسلم « أصغرهما مثل أحد » وفي رواية أبي بن كعب عند ابن ماجه « القيراط أعظم من أحد هذا » كأنه أشار إلى الجبل عند ذكر الحديث ، وفي حديث واثلة عند ابن عدى « كتب له قيراطان من أجر أخفهما في ميزانه يوم القيامة أثقل من جبل أحد » فأفادت هذه الرواية بيان وجه التمثيل بجبل أحد وأن المراد به زنة الثواب المرتب على ذلك العمل . وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم الترغيب في شهود الميت ، والقيام بأمره ، والحض على الاجتماع له ، والتنبيه على عظيم فضل الله وتكريمه للمسلم في تكثير الثواب لمن يتولى أمره بعد موته ، وفيه تقدير الأعمال بنسبة الأوزان إما تقريباً للإفهام وإما على حقيقته ، والله أعلم .

## باب

### صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز

١٢٩١- حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال نا يحيى بن أبي بكير قال نا زائدة قال نا [١٣٢٦] أبو إسحاق الشيباني عن عامر عن ابن عباس قال : أتى رسول الله صلى الله عليه قبرا ، فقالوا : هذا دفن - أو دفنت - البارحة . قال ابن عباس : فصننا خلفه ، ثم صلي عليها .

**قوله ( باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز )** أورد فيه حديث ابن عباس في صلاته مع النبي صلى الله عليه وسلم على القبر ، وقد تقدم توجيهه قبل ثلاثة أبواب ، قال ابن رشيد : أفاد بالترجمة الأولى بيان كيفية وقوف الصبيان مع الرجال وأنهم يصفون معهم لا يتأخرون عنهم ، لقوله في الحديث الذي ساقه فيها « وأنا فيهم » وأفاد بهذه الترجمة مشروعية صلاة الصبيان على الجنائز ، وهو وإن كان الأول دل عليه ضمنا لكن أراد التنصيص عليه وأخر هذه الترجمة عن فضل اتباع الجنائز لبيان أن الصبيان داخولون في قوله « من تبع جنازة » . والله أعلم .

## باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد

١٢٩٢- حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب [١٣٢٧] وأبي سلمة أنهما حدثاه عن أبي هريرة قال : ناعنا رسول الله صلى الله عليه النجاشي صاحب الحبشة اليوم الذي مات فيه فقال : « استغفروا لأخيكم » .

[١٣٢٨] ١٢٩٣- وعن ابن شهابٍ حدثني سعيدُ بنُ المسيبِ أن أبا هريرةَ قال : إنَّ النبيَّ صلى الله عليه صفَّ بهم بالمصلَّى ، فكَبَّرَ عليه أربعاً .

[١٣٢٩] ١٢٩٤- حدثنا إبراهيمُ بنُ المنذرِ قال نا أبو ضمرةَ قال نا موسى بنُ عُقبةَ عن نافعٍ عن عبدِ الله بنِ عمر أنَّ اليهودَ جاؤوا إلى النبيِّ صلى الله عليه برجلٍ منهم وامرأةَ زَنِيَا ، فأمرَ بهما فرُجِمَا قريباً من موضعِ الجنائزِ عندَ المسجدِ .

[الحديث ١٣٢٩- أطرافه في: ٣٦٣٥، ٤٥٥٦، ٦٨١٩، ٦٨٤١، ٧٣٣٢، ٧٥٤٣].

قوله ( باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد ) قال ابن رشيد : لم يتعرض المصنف لكون الميت بالمصلى أولاً لأن المصلى عليه كان غائباً وألحق حكم المصلى بالمسجد بدليل ما تقدم في العيدين وفي الحيض من حديث أم عطية « ويعتزل الحيض المصلى » فدل على أن للمصلى حكم المسجد فيما ينبغي أن يحتنب فيه ويلحق به ما سوى ذلك ، وقد تقدم الكلام على ما في قصة الصلاة على النجاشي قبل خمسة أبواب . وقوله هنا « وعن ابن شهاب » هو معطوف على الإسناد المصدر به ، وسيأتي الكلام على عدد التكبير بعد ثلاثة أبواب . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر في رجم اليهوديين ، وسيأتي الكلام عليه مبسوطاً في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . وحكى ابن بطلال عن ابن حبيب أن مصلى الجنائز بالمدينة كان لاصقاً بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم من ناحية جهة المشرق انتهى ، فإن ثبت ما قال وإلا فيحتمل أن يكون المراد بالمسجد هنا المصلى المتخذ للعيدين والاستسقاء لأنه لم يكن عند المسجد النبوي مكان يتهاى فيه الرجم ، وسيأتي في قصة ماعز « فرجمناه بالمصلى » ودل حديث ابن عمر المذكور على أنه كان للجنائز مكان معد للصلاة عليها فقد يستفاد منه أن ما وقع من الصلاة على بعض الجنائز في المسجد كان لأمر عارض أو لبيان الجواز . والله أعلم . واستدل به على مشروعية الصلاة على الجنائز في المسجد ، ويقويه حديث عائشة « ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد » أخرجه مسلم ، وبه قال الجمهور ، وقال مالك : لا يعجنى ، وكرهه ابن أبي ذئب وأبو حنيفة وكل من قال بنجاسة الميت ، وأما من قال بطهارته منهم فلخشية التلوين ، وحملوا الصلاة على سهيل بأنه كان خارج المسجد والمصلون داخله وذلك جائز اتفاقاً ، وفيه نظر لأن عائشة استدلت بذلك لما أنكروا عليها أمرها بالمرور بجنائزهم على حجرتها لتصلى عليه ، واحتج بعضهم بأن العمل استقر على ترك ذلك لأن الذين أنكروا ذلك على عائشة كانوا من الصحابة ، ورد بأن عائشة لما أنكرت ذلك الإنكار سلموا لها فدل على أنها حفظت ما نسوه ، وقد روى ابن أبي شيبة وغيره « إن عمر صلى على أبي بكر في المسجد وأن صهيباً صلى على عمر في المسجد » زاد في رواية « ووضعت الجنائز في المسجد تجاه المنبر » وهذا يقتضى الإجماع على جواز ذلك .

### باب ما يكره من اتّخاذ المساجد على القبور

ولما مات الحسن بن الحسن بن علي ضربت امرأته القبّة على قبره سنة ، ثم رُفِعت ، فسمِعوا صائحاً يقول : ألا هل وجدوا ما فقدوا ؟ فأجابه آخر : بل يئسوا فانقلبوا .

١٢٩٥ - حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن هلال هو الوزان عن عروة عن عائشة [١٣٣٠] عن النبي صلى الله عليه قال في مرضه الذي مات فيه : « لعن الله اليهود والنصارى اتّخذوا قبور أنبيائهم مسجداً » . قالت : لولا ذلك لأبرز قبره ، غير أنني أخشى أن يتّخذ مسجداً .

قوله ( باب ما يكره من اتّخاذ المساجد على القبور ) ترجم بعد ثمانية أبواب « باب بناء المسجد على القبر » قال ابن رشيد : الاتّخاذ أعم من البناء فلذلك أفردته بالترجمة ، ولفظها يقتضى أن بعض الاتّخاذ لا يكره ، فكانه يفصل بين ما إذا ترتبت على الاتّخاذ مفسدة أو لا .

قوله ( ولما مات الحسن بن الحسن ) هو من وافق اسمه اسم أبيه ، وكانت وفاته سنة سبع وتسعين وهو من ثقات التابعين وروى له النسائي ، وله ولد يسمى الحسن أيضاً فهم ثلاثة في نسق ، واسم امرأته المذكورة فاطمة بنت الحسين وهي ابنة عمه .

قوله ( القبّة ) أى الخيمة ، فقد جاء في موضع آخر بلفظ الفسطاط كما رويناه في الجزء السادس عشر من حديث الحسين بن إسماعيل بن عبد الله المحاملى رواية الأصهبانيين عنه ، وفي كتاب ابن أبي الدنيا في القبور من طريق المغيرة بن مقسم قال « لما مات الحسن بن الحسن ضربت امرأته على قبره فسطاطاً فأقامت عليه سنة » فذكر نحوه ، ومناسبة هذا الأثر لحديث الباب أن المقيم في الفسطاط لا يخاو من الصلاة هناك ، فيلزم اتّخاذ المسجد عند القبر ، وقد يكون القبر في جهة القبلة فتزداد الكراهة . وقال ابن المنير : إنما ضربت الخيمة هناك للاستمتاع بالميت بالقرب منه تعليلاً للنفس ، وتخفيفاً باستصحاب المألوف من الأنس ، ومكابرة للحس ، كما يتعلل بالوقوف على الأطلال البالية ومخاطبة المنازل الخالية ، فجاءتهم الموعظة على لسان الهاتفين بتقبيح ما صنعوا ، وكأنهما من الملائكة ، أو من مؤمنى الجن ، وإنما ذكره البخارى لموافقته للأدلة الشرعية لا لأنه دليل برأسه .

قوله ( عن شيبان ) هو ابن عبد الرحمن النحوى ، وهلال الوزان هو ابن أبي حميد على المشهور ، وكذا وقع منسوباً عند ابن أبي شيبة وإسماعيل وغيرهما ، وقال البخارى في تاريخه : قال وكيع هلال بن حميد ، وقال مرة هلال بن عبد الله ولا يصح .

قوله ( مسجداً ) في رواية الكشميى مساجد .

قوله ( لأبرز قبره ) أى لكشف قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتخذ عليه الحائل ، والمراد الدفن خارج بيته ، وهذا قالته عائشة قبل أن يوسع المسجد النبوى ، ولهذا لما وسع المسجد جعلت حجرتها مثناة الشكل محددة حتى لا يتأتى لأحد أن يصلى إلى جهة القبر مع استقبال القبلة .

قوله ( غير أني أخشى ) كذا هنا ، وفي رواية أبي عوانة عن هلال الآتية في أواخر الجنائز « غير أنه خشي أو خشي » على الشك هل هو بفتح الخاء المعجمة أو ضمها ، وفي رواية مسلم « غير أنه خشي » بالضم لا غير ، فرواية الباب تقتضي أنها هي التي امتنعت من إبرازه ، ورواية الضم مبهمة يمكن أن تفسر بهذه ، والهاء ضمير الشأن وكأنها أرادت نفسها ومن وافقها على ذلك ، وذلك يقتضي أنهم فعلاه باجتهاد ، بخلاف رواية الفتح فإنها تقتضي أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمرهم بذلك ، وقد تقدم الكلام على بقية فوائد المتن في أبواب المساجد في « باب هل تنبش قبور المشركين » قال الكرماني : مفاد الحديث منع اتخاذ القبر مسجداً ، ومدلول الترجمة اتخاذ المسجد على القبر ، ومفهومها متغاير ، ويجب أن يتلزامان وأن تغاير المفهوم .

### باب

#### الصلاة على النفساء إذا ماتت في نفاسها

[١٣٣١] ١٢٩٦ - حدثنا مسدد قال نا يزيد بن زريع قال نا حسين قال نا عبد الله بن بريدة عن سمرة قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه على امرأة ماتت في نفاسها ، فقام وسطها .

قوله ( باب الصلاة على النفساء إذا ماتت في نفاسها ) وقع في نسخة « من » بدل « في » ، أي في مدة نفاسها أو بسبب نفاسها ، والأول أعم من جهة أنه يدخل فيه من ماتت منه أو من غيره ، والثاني أليق بخبر الباب فإن في بعض طرقه أنها ماتت حاملاً وقد تقدم الكلام عليه في أثناء كتاب الحيض ، وحسين المذكور في هذا الإسناد هو ابن ذكوان المعلم ، قال الزين بن المنير وغيره : المقصود بهذه الترجمة أن النفساء وإن كانت معدودة من جماعة الشهداء فإن الصلاة عليها مشروعة ، بخلاف شهيد المعركة .

### باب أين يقوم من المرأة والرجل ؟

[١٣٣٢] ١٢٩٧ - حدثنا عمران بن ميسرة قال نا عبد الوارث قال نا حسين عن ابن بريدة قال نا سمرة بن جندب قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه على امرأة ماتت في نفاسها ، فقام عليها وسطها .

قوله ( باب أين يقوم ) أي الإمام ( من المرأة والرجل ) أورد فيه حديث سمرة المذكور من وجه آخر عن حسين المعلم ، وفيه مشروعية الصلاة على المرأة ، فإن كونها نفساء وصف غير معتبر ، وأما كونها امرأة فيحتمل أن يكون معتبراً فإن القيام عليها عند وسطها لسترها ، وذلك مطلوب في حقها ، بخلاف الرجل . ويحتمل أن لا يكون معتبراً وأن ذلك كان قبل اتخاذ التعش للنساء ، فأبعد اتخاذه فقد حصل الستر المطلوب ، ولهذا أورد المصنف الترجمة مورد السؤال ، وأراد عدم التفرقة بين الرجل والمرأة ، وأشار إلى تضعيف ما رواه أبو داود والترمذي من طريق أبي غالب عن أنس بن مالك أنه صلى على رجل فقام عند رأسه ،

وصلى على امرأة فقام عند عجزتها ، فقال له العلاء بن زياد : أهكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ؟ قال : نعم . وحكى ابن رشيد عن ابن المرباط أنه أبدى لكونها نفساء علة مناسبة وهي استقبال جنينها ليناله من بركة الدعاء ، وتعقب بأن الجنين كعضو منها ، ثم هو لا يصلى عليه إذا انفرد وكان سقطاً فأحرى إذا كان باقياً في بطنها أن لا يقصد . والله أعلم .

( تنبيه ) : روى حماد بن زيد عن عطاء بن السائب أن عبد الله بن معقل بن مقرن أتى بجنازة رجل وامرأة فصلى على الرجل ثم صلى على المرأة أخرجه ابن شاهين في الجنائز له ، وهو مقطوع فإن عبد الله تابعى .

## باب

### التكبير على الجنائز أربعا

وقال حميد : صلى بنا أنس فكبّر ثلاثاً ثم سلّم ، فقليل له : فاستقبل القبلة ، ثم كبّر الرابعة ، ثم سلّم .

[١٣٣٣] ١٢٩٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وعلى النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، وخرج بهم إلى المصلى ، فصاف بهم وكبّر عليه أربع تكبيرات .

[١٣٣٤] ١٢٩٩ - حدثنا محمد بن سنان نا سليم بن حيّان قال نا سعيد بن ميناء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وعلى أصحابه النجاشي فكبّر أربعا . وقال يزيد بن هارون وعبد الصمد عن سليم : أصحابه .

**قوله ( باب التكبير على الجنائز أربعا )** قال الزين بن المنير : أشار بهذه الترجمة إلى أن التكبير لا يزيد على أربع ، ولذلك لم يذكر ترجمة أخرى ولا خبراً في الباب ، وقد اختلف الساف في ذلك : فروى مسلم عن زيد بن أرقم أنه يكبر خمساً ورفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى ابن المنذر عن ابن مسعود أنه صلى على جنازة رجل من بني أسد فكبر خمساً ، وروى ابن المنذر وغيره عن علي أنه كان يكبر على أهل بدر ستاً وعلى الصحابة خمساً وعلى سائر الناس أربعا ، وروى أيضاً بإسناد صحيح عن أبي معبد قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فكبر ثلاثاً . وسند ذكر الاختلاف على أنس في ذلك . قال ابن المنذر : ذهب أكثر أهل العلم إلى أن التكبير أربع ، وفيه أقوال آخر ، فذكر ما تقدم . قال : وذهب بكر بن عبد الله المزني إلى أنه لا يتقص من ثلاث ولا يزداد على سبع . وقال أحمد مثله لكن قال : لا يتقص من أربع . وقال ابن مسعود : كبر ما كبر الإمام . قال : والذي نختاره ما ثبت عن عمر ، ثم ساق بإسناد صحيح إلى سعيد بن المسيب

قال « كان التكبير أربعاً وخمساً ، فجمع عمر الناس على أربع » وروى البيهقي بإسناد حسن إلى أبي وائل قال « كانوا يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعاً وستاً وخمساً وأربعاً ، فجمع عمر الناس على أربع كأطول الصلاة » .

قوله ( وقال حميد : صلى بنا أنس فكبر ثلاثاً ثم سلم ، فقبل له فاستقبل القبلة ثم كبر الرابعة ثم سلم ) لم أره موصولاً من طريق حميد ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس أنه كبر على جنازة ثلاثاً ثم انصرف ناسياً ، فقالوا يا أبا حمزة إنك كبرت ثلاثاً فقال : صفوا فصفوا ، فكبر الرابعة . وروى عن أنس الاقتصار على ثلاث . قال ابن أبي شيبة : حدثنا معاذ بن معاذ عن عمران بن حدير قال : صليت مع أنس بن مالك على جنازة فكبر عليها ثلاثاً لم يزد عليها . وروى ابن المنذر من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن أبي إسحق قال قيل لأنس إن فلاناً كبر ثلاثاً فقال : وهل التكبير إلا ثلاثاً ؟ انتهى . قال مغلطاي إحدى الروايتين وهم . قلت : بل يمكن الجمع بين ما اختلف فيه على أنس إما بأنه كان يرى الثلاث مجزئة والأربع أكمل منها ، وإما بأن من أطلق عنه الثلاث لم يذكر الأولى لأنها افتتاح الصلاة كما تقدم في باب سنة الصلاة من طريق ابن علية عن يحيى بن أبي إسحق أن أنساً قال « أوليس التكبير ثلاثاً ؟ فقيل له : يا أبا حمزة التكبير أربعاً . قال : أجل ، غير أن واحدة هي افتتاح الصلاة » وقال ابن عبد البر : لا أعلم أحداً من فقهاء الأمصار قال : يزيد في التكبير على أربع إلا ابن أبي ليلى . انتهى . وفي المبسوط للحنفية قيل : إن أبا يوسف قال يكبر خمساً . وقد تقدم القول عن أحمد في ذلك . ثم أورد المصنف حديث أبي هريرة في الصلاة على النجاشي ، وقد تقدم الجواب عن إيراد من تعقبه بأن الصلاة على النجاشي صلاة على غائب لا على جنازة ، ومحصل الجواب أن ذلك بطريق الأولى . وقد روى ابن أبي داود في « الأفراد » من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فكبر أربعاً وقال : لم أر في شيء من الأحاديث الصحيحة أنه كبر على جنازة أربعاً إلا في هذا .

قوله ( وقال يزيد بن هرون وعبد الصمد عن سليم ) يعني بإسناده إلى جابر ( أصحمة ) ، ووقع في رواية المستملى وقال يزيد عن سليم أصحمة وتابعه عبد الصمد ، أما رواية يزيد فوصلها المصنف في هجرة الحبشة عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه ، وأما رواية عبد الصمد فوصلها الإسماعيلي من طريق أحمد بن سعيد عنه .

( تنبيه ) : وقع في جميع الطرق التي اتصلت لنا من البخاري أصحمة بمهملتين بوزن أفعلة مفتوح العين في المسند والمعلق معاً ، وفيه نظر لأن إيراد المصنف يشعر بأن يزيد خالف محمد بن سنان ، وأن عبد الصمد تابع يزيد ، ووقع في مصنف ابن أبي شيبة عن يزيد صحمة بفتح الصاد وسكون الحاء فهذا متجه ، ويتحصل منه أن الرواة اختلفوا في إثبات الألف وحذفها . وحكى الإسماعيلي أن في رواية عبد الصمد أصحمة بخاء معجمة وإثبات الألف ، قال : وهو غلط فيحتمل أن يكون هذا محل الاختلاف الذي أشار إليه البخاري . وحكى كثير من الشراح أن رواية يزيد ورفيقه صحمة بالمهجمة بغير ألف ، وحكى الكرماني أن في بعض النسخ في رواية محمد بن سنان أصحمة بموحدة بدل الميم .

## باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنائز

وقال الحسن : يقرأ بفاتحة الكتاب ويقول : اللهم اجعله لنا سلفاً وفرطاً وأجراً .

[١٣٣٥] ١٣٠٠ - حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن سعد عن طلحة قال : صليت خلف ابن عباس ... ح . ونا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن طلحة ابن عبد الله بن عوف قال : صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ فاتحة الكتاب . فقال : لتعلموا أنها سنة .

قوله ( باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنائز ) أى مشروعيتها ، وهى من المسائل المختلف فيها ، ونقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن على وابن الزبير والمسور بن مخرمة مشروعيتها ، وبه قال الشافعى وأحمد وإسحق ، ونقل عن أبى هريرة وابن عمر ليس فيها قراءة وهو قول مالك والكوفيين .

قوله ( وقال الحسن إلخ ) وصله عبد الوهاب بن عطاء فى « كتاب الجنائز » له عن سعيد بن أبى عروبة أنه سئل عن الصلاة على الصبي فأخبرهم عن قتادة عن الحسن أنه كان يكبر ثم يقرأ فاتحة الكتاب ثم يقول : اللهم اجعله لنا سلفاً وفرطاً وأجراً . وروى عبد الرزاق والنسائى عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف قال « السنة فى الصلاة على الجنائز أن يكبر ثم يقرأ بأمر القرآن ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخلص الدعاء للميت ولا يقرأ إلا فى الأولى » إسناده صحيح .

قوله ( عن سعد ) هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى ، وطلحة هو ابن عبد الله ابن عوف الخزاعى كما نسميهما فى الإسناد الثانى .

( تنبيه ) : ليس فى حديث الباب بيان محل قراءة الفاتحة ، وقد وقع التصريح به فى حديث جابر أخرجه الشافعى بلفظ « وقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى » أفاده شيخنا فى شرح الترمذى وقال : إن سنده ضعيف .

قوله ( لتعلموا أنها سنة ) قال الإسماعيلى : جمع البخارى بين روايتى شعبة وسفيان ، وسياقهما مختلف اه . فأما رواية شعبة فقد أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه والنسائى جميعاً عن محمد بن بشار شيخ البخارى فيه بلفظ « فأخذت بيده فسألته عن ذلك فقال : نعم يا ابن أخى ، إنه حق وسنة » وللحاكم من طريق آدم عن شعبة « فسألته فقلت : يقرأ ؟ قال : نعم ، إنه حق وسنة » . وأما رواية سفيان فأخرجها الترمذى من طريق عبد الرحمن بن مهدي عنه بلفظ « فقال : إنه من السنة ، أو من تمام السنة » وأخرجه النسائى أيضاً من طريق إبراهيم بن سعد عن أبيه بهذا الإسناد بلفظ « فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى أسمعا ، فلما فرغ أخذت بيده فسألته ، فقال : سنة وحق » وللحاكم من طريق ابن عجلان أنه سمع سعيد بن أبى سعيد يقول « صلى ابن عباس على جنازة فجهر بالحمد ثم قال : إنما جهرت لتعلموا أنها سنة » وقد أجمعوا على أن قول الصحابى « سنة » حديث مسند ، كذا نقل الإجماع ، مع أن الخلاف

عند أهل الحديث وعند الأصوليين شهير ، وعلى الحاكم فيه مأخذ آخر وهو استدراكه له وهو في البخارى ، وقد روى الترمذى من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب وقال : لا يصح هذا ، والصحيح عن ابن عباس قوله « من السنة » وهذا مصير منه إلى الفرق بين الصيغتين ولعله أراد الفرق بالنسبة إلى الصراحة والاحتمال ، والله أعلم . وروى الحاكم أيضاً من طريق شرحبيل بن سعد عن ابن عباس أنه صلى على جنازة بالأبواء فكبر ، ثم قرأ الفاتحة رافعاً صوته ، ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : اللهم عبدك وابن عبدك أصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غنى عن عذابه ، إن كان زاكياً فزكه ، وإن كان مخطئاً فاغفر له . اللهم لا تحرمنا أجره ، ولا تفضلنا بعده . ثم كبر ثلاث تكبيرات ثم انصرف فقال : يا أيها الناس ، إني لم أقرأ عليها - أى جهراً - إلا لتعلموا أنها سنة « قال الحاكم : شرحبيل لم يحتج به الشيخان ، وإنما أنجزته لأنه مفسر للطرق المتقدمة . انتهى . وشرحبيل مختلف في توثيقه ، واستدل الطحاوى على ترك القراءة في الأولى بتركها في باقى التكبيرات وبترك التشهد ، قال : ولعل قراءة من قرأ الفاتحة من الصحابة كان على وجه الدعاء لا على وجه التلاوة . وقوله « أنها سنة » يحتمل أن يريد أن الدعاء سنة . انتهى . ولا يخفى ما يحىء على كلامه من التعقب ، وما يتضمنه استدلاله من التعسف .

### باب الصلاة على القبر بعد ما يُدفن

١٣٠١ - نا حجاجُ بنُ منهالٍ قال نا شعبةُ قال أخبرني سليمانُ الشيبانيُّ قال سمعتُ الشعبيَّ قال : أخبرني من مرَّ مع النبيِّ صلى الله عليه وسلم على قبرٍ منبُودٍ فأَمَّهُمْ وصلُّوا خلفه . قلتُ : من حدثك هذا يا أبا عمرو ؟ قال : ابنُ عباسٍ . [١٣٣٦]

١٣٠٢ - حدثنا محمد بن الفضل قال نا حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة أن أسود - رجلاً أو امرأة - كان يكون في المسجد يقيمُ المسجد ، فمات ، ولم يعلم النبيُّ صلى الله عليه وسلم بموته ، فذكره ذات يومٍ فقال : « ما فعل ذلك الإنسان ؟ » قالوا : مات يا رسول الله . قال : « أفلا أذنتموني ؟ » فقالوا : إنه كان كذا وكذا ، قال : فحَقِّروا شأنه . قال : « فدُلُّوني على قبره » . فأتى قبره فصلى عليه . [١٣٣٧]

قوله ( باب الصلاة على القبر بعد ما يدفن ) وهذا أيضاً من المسائل المختلف فيها ، قال ابن المنذر : قال بمشروعيته الجمهور ، ومنعه النخعي ومالك وأبو حنيفة ، وعنه إن دفن قبل أن يصلى عليه شرع ولا فلا .

قوله ( قلت من حدثك هذا يا أبا عمرو ) القائل هو الشيباني ، والمقول له هو الشعبي . وقد تقدم في « باب الإذن بالجنازة » بآتم من هذا السياق ، وفيه عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس ، وتكلمنا هناك على ما ورد في تسمية القبور المذكور . ووقع في الأوسط للطبراني من طريق محمد بن الصباح الدولابي



عن إسماعيل بن زكريا عن الشيباني أنه صلى عليه بعد دفنه بليتين . وقال : إن إسماعيل تفرد بذلك . ورواه الدارقطني من طريق هريم بن سفيان عن الشيباني فقال « بعد موته بثلاث » ومن طريق بشر بن آدم عن أبي عاصم عن سفيان الثوري عن الشيباني فقال « بعد شهر » وهذه روايات شاذة ، وسياق الطرق الصحيحة يدل على أنه صلى عليه في صبيحة دفنه .

**قوله** في حديث أبي هريرة ( فأقي قبره فصلى عليه ) زاد ابن حبان في رواية حماد بن سلمة عن ثابت « ثم قال : إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أديانها ، وأن الله ينورها عليهم بصلاتي » وأشار إلى أن بعض المخالفين احتج بهذه الزيادة على أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم . ثم ساق من طريق خارجة بن زيد بن ثابت نحو هذه القصة وفيها « ثم أتى القبر فصففنا خلفه وكبر عليه أربعاً » قال ابن حبان : في ترك إنكاره صلى الله عليه وسلم على من صلى معه على القبر بيان جواز ذلك لغيره ، وأنه ليس من خصائصه . وتعقب بأن الذي يقع بالتبعية لا ينهض دليلاً للأصالة ، واستدل بخبر الباب على رد التفصيل بين من صلى عليه فلا يصلى عليه بأن القصة وردت فيمن صلى عليه ، وأجيب بأن الخصوصية تنسحب على ذلك . واختلف من قال بشرع الصلاة لمن لم يصلى فليل : يؤخر دفنه ليصلى عليها من كان لم يصلى ، وقيل : يبادر بدفنها ويصلى الذي فاتته على القبر ، وكذا اختلف في أمد ذلك : فعند بعضهم إلى شهر ، وقيل : ما لم يبل الجسد ، وقيل : يختص بمن كان من أهل الصلاة عليه حين موته وهو الراجح عند الشافعية ، وقيل يجوز أبداً .

## باب الميت يسمع خفق النعال

١٣٠٣ - حدثنا عياش قال نا عبد الأعلى قال نا سعيد ... ح .

[١٣٣٨]

وقال لي خليفة نا يزيد بن زريع قال نا سعيد عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « العبد إذا وُضع في قبره وتولّي وذهب أصحابه - حتى إنه ليسمع قرع نعالهم - أتاه ملكان فأقعداه ، فيقولان له : ما كنت تقول في هذا الرجل محمد ؟ فيقول : أشهد أنه عبد الله ورسوله . فيقال : انظر إلى مقعدك من النار ، أبدلك الله به مقعداً من الجنة . قال النبي صلى الله عليه : فيراهما جميعاً . وأما الكافر - أو المنافق - فيقول : لا أدري ، كنت أقول ما يقول الناس . فيقال : لا دريت ، ولا تليت . ثم يضرب بمطرقة من حديد ضربة بين أذنيه ، فيصيح صيحة يسمعها من يليه إلا الثقلين . »

[الحديث ١٣٣٨ - طرفه في : ١٣٧٤] .

**قوله** ( باب الميت يسمع خفق النعال ) قال الزين بن المنير : جرد المصنف ما ضمنه هذه الترجمة لجعله أول آداب الدفن من إلزام الوقار واجتناب اللفظ وقرع الأرض بشدة الوطء عليها كما يلزم مع الحى

النائم ، وكأنه اقتطع ما هو من سماع الآدميين من سماع ما هو من الملائكة ، وترجم بالخفق ولفظ المتن بالقرع إشارة إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الخفق وهو ما رواه أحمد وأبو داود من حديث البراء بن عازب في أثناء حديث طويل فيه « وأنه ليسمع خفق نعالم » وروى إسماعيل بن عبد الرحمن السدي عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن الميت ليسمع خفق نعالم إذا ولوا مدبرين » أخرجه البزار وابن حبان في صحيحه هكذا مختصراً ، وأخرج ابن حبان أيضاً من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم » نحوه في حديث طويل ، واستدل به على جواز المشي بين القبور بالنعال ، ولا دلالة فيه . قال ابن الجوزي : ليس في الحديث سوى الحكاية عن يدخل المقابر ، وذلك لا يقتضي إباحة ولا تحريماً . انتهى . وإنما استدل به من استدل على الإباحة أخذاً من كونه صلى الله عليه وسلم قاله وأقره فلو كان مكروهاً لبينه ، لكن يعكر عليه احتمال أن يكون المراد سماعه إياها بعد أن يجاوز المقبرة ، ويدل على الكراهة حديث بشير بن الحصاصة « إن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يمشي بين القبور وعليه نعلان سبنتين فقال : يا صاحب السبنتين ألق نعليك » أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم . وأغرب ابن حزم فقال : يحرم المشي بين القبور بالنعال السبئية دون غيرها ، وهو جمود شديد . وأما قول الخطابي : يشبه أن يكون النهي عنهما لما فيهما من الخلاء فإنه متعقب بأن ابن عمر كان يلبس النعال السبئية ويقول « إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبسها » وهو حديث صحيح كما سيأتي في موضعه . وقال الطحاوي يحمل نهى الرجل المذكور على أنه كان في نعليه قدر ، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه ما لم ير فيهما أذى .

**قوله ( حدثنا عياش )** هو ابن الوليد الرقام كما جزم أبو نعيم في « المستخرج » وهو بتحتانية ومعجمة ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى . وساق حديثه مقروناً برواية خليفة عن يزيد بن زريع على لفظ خليفة ، وسيأتي مفرداً في عذاب القبر عن عياش بن الوليد بلفظه وما فيه من زيادة ، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله . وقوله هنا « إذا وضع في قبره وتولى وذهب أصحابه » كذا ثبت في جميع الروايات فقال ابن التين : إنه كرر اللفظ والمعنى واحد ، ورأيت أنا مضبوطاً بخط معتمد « وتولى » بضم أوله وكسر اللام على البناء للمجهول ، أى تولى أمره أى الميت ، وسيأتي في رواية عياش بلفظ « وتولى عنه أصحابه » وهو الموجود في جميع الروايات عند مسلم وغيره .

**باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها**

١٣٠٤ - حدثني محمود قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال : « أرسل ملك الموت إلى موسى ، فلما جاءه صكه ، فرجع إلى ربه فقال : أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت . فإرد الله إليه عينه فقال : ارجع فقل له : يضع يده على متن ثور ، فله بكل ما غطت به يده بكل شعرة سنة . قال : أي رب ، ثم ماذا ؟ قال : ثم الموت . قال : فالآن . فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رميةً بحجر » . قال رسول الله صلى الله عليه عليه : « فلو كنت ثم لأريتكم

قبره إلى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر» .

[الحديث ١٣٣٩ - طرفه في: ٣٤٠٧].

**قوله ( باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها )** قال الزين بن المنير : المراد بقوله « أو نحوها » بقية ما تشد إليه الرحال من الحرمين وكذلك ما يمكن من دافن الأنبياء وقبور الشهداء والأولياء تيمناً بالجوار وتعريضاً للرحمة النازلة عليهم اقتداء بموسى عليه السلام . انتهى . وهذا بناء على أن المطلوب القرب من الأنبياء الذين دفنوا ببيت المقدس ، وهو الذي رجحه عياض ، وقال المهلب : إنما طلب ذلك ليقترب عليه المشي إلى المحشر وتسقط عنه المشقة الحاصلة لمن بعد عنه . ثم أورد المصنف حديث أبي هريرة « أرسل ملك الموت إلى موسى » الحديث بطوله من طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه عنه ولم يذكر فيه الرفع وقد ساقه في أحاديث الأنبياء من هذا الوجه ثم قال : وعن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ، وقد ساقه مسلم من طريق معمر بالسندين كذلك ، وقوله فيه « رمية بحجر » أى قدر رمية حجر ، أى أدنى من مكان إلى الأرض المقدسة هذا القدر ، أو أدنى إليها حتى يكون بيني وبينها هذا القدر ، وهذا الثانى أظهر ، وعليه شرح ابن بطال وغيره . وأما الأول فهو وإن رجحه بعضهم فليس يجيد إذ لو كان كذلك لطلب الدنو أكثر من ذلك ، ويحتمل أن يكون القدر الذى كان بينه وبين أول الأرض المقدسة كان قدر رمية فلذلك طلبها ، لكن حكى ابن بطال عن غيره أن الحكمة فى أنه لم يطلب دخولها ليعمى موضع قبره لئلا تعبد الجاهل من ملته . انتهى . ويحتمل أن يكون سر ذلك أن الله لما منع بنى إسرائيل من دخول بيت المقدس وتركهم فى التيه أربعين سنة إلى أن أفناهم الموت فلم يدخل الأرض المقدسة مع يوشع إلا أولادهم ، ولم يدخلها معه أحد ممن امتنع أولاً أن يدخلها كما سيأتى شرح ذلك فى أحاديث الأنبياء ومات هرون ثم موسى عليهما السلام قبل فتح الأرض المقدسة على الصحيح كما سيأتى واضحاً أيضاً ، فكان موسى لما لم يتبها له دخولها لغلبة الجبارين عليها ولا يمكن نبشه بعد ذلك لينقل إليها طلب القرب منها لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه ، وقيل إنما طلب موسى الدنو لأن النبي يدفن حيث يموت ولا ينقل ، وفيه نظر لأن موسى قد نقل يوسف عليهما السلام معه لما خرج من مصر كما سيأتى ذلك فى ترجمته إن شاء الله تعالى ، وهذا كله بناء على الاحتمال الثانى والله أعلم . واختلف فى جواز نقل الميت من بلد إلى بلد ، فقيل : يكره لما فيه من تأخير دفنه وتعريضه لهتك حرمة ، وقيل : يستحب ، والأولى تنزيل ذلك على حالتين : فالمنع حيث لم يكن هناك غرض راجح كالدفن فى البقاع الفاضلة ، وتختلف الكراهة فى ذلك فقد تبلغ التحريم والاستحباب حيث يكون ذلك بقرب مكان فاضل كما نص الشافعى على استحباب نقل الميت إلى الأرض الفاضلة كمكة وغيرها . والله أعلم .

ب

الدفن بالليل

ودفن أبوبكر ليلاً.

[١٣٤٠]

١٣٠٥ - حدثني عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم على رجل بعد ما دُفِنَ بليلة، قام هو وأصحابه، وكان سأل عنه فقال: «من هذا؟» قالوا: فلان، دُفِنَ البارحة، فصلُّوا عليه.

**قوله (باب الدفن بالليل)** أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من منع ذلك محتجاً بحديث جابر «أن النبي صلى الله عليه وسلم زجر أن يقبر الرجل ليلاً إلا أن يضطر إلى ذلك» أخرجه ابن حبان، لكن بين مسلم في روايته السبب في ذلك ولفظه «أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوماً فذكر رجلاً من أصحابه قبض وكفن في كفن غير طائل وقبر ليلاً، فزجر أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه، إلا أن يضطر لإنسان إلى ذلك. وقال إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه» فدل على أن النهي بسبب تحسين الكفن. وقوله «حتى يصلى عليه» مضبوط بكسر اللام أى النبي صلى الله عليه وسلم فهذا سبب آخر يقتضى أنه إن رجي بتأخير الميت إلى الصباح صلاة من ترجى بركته عليه استحسب تأخيرها، وإلا فلا، وبه جزم الطحاوى. واستدل المصنف للجواز بما ذكره من حديث ابن عباس «ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم دفنهم إياه بالليل، بل أنكر عليهم عدم إعلامهم بأمره» وأيد ذلك بما صنع الصحابة بأبى بكر، وكان ذلك كالإجماع منهم على الجواز. وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس قريباً. وأما أثر أبى بكر فوصله المصنف في أواخر الجنائز في «باب موت يوم الإثنين» من حديث عائشة وفيه «ودفن أبو بكر قبل أن يصبح» ولا بن أبى شيبة من حديث القاسم بن محمد قال «دفن أبو بكر ليلاً» ومن حديث عبيد بن السباق «أن عمر دفن أبا بكر بعد العشاء الآخرة» وصح أن علياً دفن فاطمة ليلاً كما سيأتى في مكانه.

### باب بناء المسجد على القبر

[١٣٤١]

١٣٠٦ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة: لما اشتكى النبي صلى الله عليه وسلم ذكر بعض نساياه كنيسة رأيتها بأرض الحبشة يقال لها مارية، وكانت أم سلمة وأم حبيبة أتتا أرض الحبشة فذكرتا من حسنهما وتصاوير فيها. فرفع رأسه فقال: «أولئك إذا مات منهن الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً ثم صوروا فيه تلك الصور، أولئك شرارُ الخلق عند الله».

**قوله (باب بناء المسجد على القبر)** أورد فيه حديث عائشة في لعن من بنى على القبر مسجداً، وقد تقدم الكلام عليه قبل ثمانية أبواب. قال الزين بن المنير: كأنه قصد بالترجمة الأولى اتخاذ المساجد في المقبرة لأجل القبور بحيث لو لا تجدد القبر ما اتخذ المسجد. ويؤيده بناء المسجد في المقبرة على حدته لثلاث يحتاج إلى الصلاة فيوجد مكان يصلى فيه سوى المقبرة، فلذلك نحاه بمنحى الجواز. انتهى. وقد تقدم أن المنع من ذلك إنما هو حال خشية أن يصنع بالقبر كما صنع أولئك الذين لعنوا، وأما إذا أمن ذلك فلا امتناع، قد يقول بالمنع مطلقاً من يرى سد الذريعة وهو هنا متجه قوى.

## باب من يدخل قبر المرأة

١٣٠٧- حدثنا محمد بن سنان قال نا فليح قال نا هلال بن علي عن أنس قال : شهدت بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس على القبر - فرأيت عينيه تدمعان ، فقال : « هل فيكم من أحد لم يقارف الليل ؟ » فقال أبو طلحة : أنا . قال : « فانزل في قبرها » . فنزل في قبرها . [١٣٤٢]

قال ابن مبارك قال فليح : أراه : يعني الذنب ، ﴿ لِيَقْتَرُفُوا ﴾ : ليكتسبوا .

قوله ( باب من يدخل قبر المرأة ) أورد فيه حديث أنس في دفن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونزول أبي طلحة في قبرها ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه » .  
قوله ( قال ابن المبارك ) تقدم هناك أن الإسماعيلي وصله من طريقه . ووقع في رواية أبي الحسن القاسبي هنا « قال أبو المبارك » بالفظ الكنية ، ونقل أبو علي الجبائي عنه أنه قال : أبو المبارك كنية محمد ابن سنان يعني راوى الطريق الموصولة ، وتعقبه بأن محمد بن سنان يكنى أبا بكر بغير خلاف عند أهل العلم بالحديث ، والصواب ابن المبارك كما في بقية الطرق .

قوله ( ليقترفوا : ليكتسبوا ) ثبت هذا في رواية الكشميني ، وهذا تفسير ابن عباس أخرجه الطبراني من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، قال في قوله تعالى ﴿ وليقترفوا ما هم مقترفون ﴾ : ليكتسبوا ما هم مكتسبون . وفي هذا مصير من البخاري إلى تأييد ما قاله ابن المبارك عن فليح ، أو أراد أن يوجه الكلام المذكور ، وأن لفظ المقارفة في الحديث أريد به ما هو أنخص من ذلك وهو الجماع .

## باب

### الصلاة على الشهيد

١٣٠٨- نا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال حدثني ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يجتمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول : « أيُّهم أكثر أخذاً للقرآن ؟ » فإذا أشير إلى أحدهما قدمه في اللحد وقال : « أنا شهيدٌ على هؤلاء يوم القيامة » . وأمر بدفنهم في دمائهم ، ولم يغسلوا ولم يصل عليهم . [١٣٤٣]

[الحديث ١٣٤٣ - أطرافه في : ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٥٣ ، ٤٠٧٩ .]

١٣٠٩- نا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال نا يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبه بن عامر : أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوماً فصلّى على أهل أحد صلّاته على الميت ، ثم

انصرف إلى المنبر فقال: «إني فرط لكم، وأنا شهيد عليكم، وإني والله لأنظر إلى حوضي الآن، وإني أعطيت مفاتيح خزائن الأرض، أو مفاتيح الأرض، وإني والله ما أخاف عليكم أن تشرِكوا بعدي، ولكن أخاف عليكم أن تنافسوا فيها».

[الحديث ١٣٤٤ - أطرافه في: ٣٥٩٦، ٤٠٤٢، ٤٠٨٥، ٦٤٢٦، ٦٥٩٠].

**قوله ( باب الصلاة على الشهداء )** قال الزين بن المنير : أراد باب حكم الصلاة على الشهيد ، ولذلك أورد فيه حديث جابر الدال على نفيها ، وحديث عقبة الدال على إثباتها قال : ويحتمل أن يكون المراد باب مشروعية الصلاة على الشهيد في قبره لا قبل دفنه عملاً بظاهر الحديثين ، قال : والمراد بالشهيد قتيل المعركة في حرب الكفار . انتهى . وكذا المراد بقوله بعد « من لم ير غسل الشهيد » ولا فرق في ذلك بين المرأة والرجل صغيراً أو كبيراً حراً أو عبداً صالحاً أو غير صالح ، وخرج بقوله « المعركة » من جرح في القتال وعاش بعد ذلك حياة مستقرة ، وخرج بحرب الكفار من مات بقتال المسلمين كأهل البغي ، وخرج بجميع ذلك من سمي شهيداً بسبب غير السبب المذكور ، وإنما يقال له شهيد بمعنى ثواب الآخرة ، وهذا كله على الصحيح من مذاهب العلوية . والخلاف في الصلاة على قتيل معركة الكفار مشهور ، قال الترمذي : قال بعضهم يصلى على الشهيد وهو قول الكوفيين وإسحق ، وقال بعضهم لا يصلى عليه وهو قول المدنيين والشافعي وأحمد ، وقال الشافعي في « الأم » : جاءت الأخبار كأنها عيان من وجوه متواترة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلى على قتلى أحد ، وما روى أنه صلى عليهم وكبر على حمزة سبعين تكبيرة لا يصح . وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الأحاديث الصحيحة أن يستحي على نفسه . قال : وأما حديث عقبة بن عامر فقد وقع في نفس الحديث أن ذلك كان بعد ثمان سنين ، يعني والمخالف يقول لا يصلى على القبر إذا طالت المدة . قال : وكأنه صلى الله عليه وسلم دعا لهم واستغفر لهم حين علم قرب أجله مودعاً لهم بذلك ، ولا يدل ذلك على نسخ الحكم الثابت . انتهى . وما أشار إليه من المدة والتوديع قد أخرجه البخاري أيضاً كما سننبه عليه بعد هذا . ثم إن الخلاف في ذلك في منع الصلاة عليهم على الأصح عند الشافعية ، وفي وجه أن الخلاف في الاستحباب وهو المنقول عن الحنابلة ، قال الماوردي عن أحمد : الصلاة على الشهيد أجود ، وإن لم يصلوا عليه أجزأ .

**قوله ( عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر )** كذا يقول الليث عن ابن شهاب ، قال النسائي : لا أعلم أحداً من ثقات أصحاب ابن شهاب تابع الليث على ذلك . ثم ساقه من طريق عبد الله بن المبارك عن معمر عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة فذكر الحديث مختصراً ، وكذا أخرجه أحمد من طريق محمد بن إسحق ، والطبراني من طريق عبد الرحمن بن إسحق وعمرو بن الحارث كلهم عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة وعبد الله له رؤية فحديثه من حيث السماع مرسل ، وقد رواه عبد الرزاق عن معمر فزاد فيه جابراً ، وهو مما يقوى اختيار البخاري ، فإن ابن شهاب صاحب حديث فيحمل على أن الحديث عنده عن شيخين ، ولا سيما أن في رواية عبد الرحمن بن كعب ما ليس في رواية عبد الله بن ثعلبة . وعلى ابن شهاب فيه اختلاف

آخر رواه أسامة بن زيد الليثي عنه عن أنس أخرجه أبو داود والترمذي ، وأسامة سبي الحفظ ، وقد حكى الترمذي في « العلل » عن البخاري أن أسامة غلط في إسناده . وأخرجه البيهقي من طريق عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري عن ابن شهاب فقال « عن عبد الرحمن بن كعب عن أبيه » وابن عبد العزيز ضعيف ، وقد أخطأ في قوله « عن أبيه » . وقد ذكر البخاري فيه اختلاف آخر كما سيأتي بعد بابين .

**قوله ( ثم يقول أيهما ) في رواية الكشميبي « أيهم » .**

**قوله ( ولم يصل عليهم )** هو مضبوط في روايتنا بفتح اللام ، وهو اللائق بقوله بعد ذلك « ولم يغسلوا » وسيأتي بعد بابين من وجه آخر عن الليث بلفظ « ولم يصل عليهم ولم يغسلهم » وهذه بكسر اللام والمعنى : ولم يفعل ذلك بنفسه ولا بأمره . وفي حديث جابر هذا مباحث كثيرة يأتي استيفؤها في غزوة أحد من المغازي إن شاء الله تعالى . وفيه جواز تكفين الرجلين في ثوب واحد لأجل الضرورة إما بجمعهما فيه وإما بقطعه بينهما ، وعلى جواز دفن اثنين في الحد ، وعلى استحباب تقديم أفضلهما لداخل الحد ، وعلى أن شهيد المعركة لا يغسل ، وقد ترجم المصنف لجميع ذلك .

**( تنبيه )** : وقع في رواية أسامة المذكورة « لم يصل عليهم » كما في حديث جابر ، وفي رواية عنه عند الشافعي والحاكم « ولم يصل على أحد غيره » يعني حمزة ، وقال الدارقطني : هذه اللفظة غير محفوظة - يعني عن أسامة - والصواب الرواية الموقفة لحديث الليث والله أعلم .

**قوله ( عن أبي الخير )** هو البزني ، والإسناد كله بصريون ، وهذا معدود من أصح الأسانيد . **قوله ( صلاته )** بالنصب أي مثل صلاته . زاد في غزوة أحد من طريق حيوة بن شريح عن يزيد « بعد ثمان سنين كالمودع للأحياء والأوات » وزاد فيه « فكانت آخر نظرة نظرتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » وسيأتي الكلام على الزيادة هناك إن شاء الله تعالى . وكانت أحد في شوال سنة ثلاث ، ومات صلى الله عليه وسلم في ربيع الأول سنة إحدى عشرة ، فعلى هذا ففي قوله « بعد ثمان سنين » تجوز على طريق جبر الكسر ، وإلا فهي سبع سنين ودون النصف . واستدل به على مشروعية الصلاة على الشهداء وقد تقدم جواب الشافعي عنه بما لا مزيد عليه . وقال الطحاوي : معنى صلاته صلى الله عليه وسلم عليهم لا يتخاو من ثلاثة معان : إما أن يكون ناسخاً لما تقدم من ترك الصلاة عليهم ، أو يكون من سنتهم أن لا يصلوا عليهم إلا بعد هذه المذكورة ، أو تكون الصلاة عليهم جائزة بخلاف غيرهم فلإنها واجبة . وأياً كان فقد ثبت بصلاته عليهم الصلاة على الشهداء . ثم كأن الكلام بين المختلفين في عصرنا إنما هو في الصلاة عليهم قبل دفنهم ، وإذا ثبتت الصلاة عليهم بعد الدفن كانت قبل الدفن أولى انتهى . وغالب ما ذكره بصدد المنع - لا سيما في دعوى الحصر - فإن صلاته عليهم تحتمل أموراً آخر : منها أن تكون من خصائصه ، ومنها أن تكون بمعنى الدعاء كما تقدم . ثم هي واقعة عين لا عموم فيها ، فكيف ينتهض الاحتجاج بها لدفع حكم قد تقرر ؟ ولم يقل أحد من العلماء بالاحتمال الثاني الذي ذكره والله أعلم . قال النووي : المراد بالصلاة هنا الدعاء ، وأما كونه مثل الذي على الميت فعنائه أنه دعا لهم بمثل الدعاء الذي كانت عادته أن يدعو به للموتى .

**قوله ( إني فرط لكم )** أي سابقكم ، وقوله ( وإني والله ) فيه الحلف لتأكيد الخبر وتعظيمه ،

وقوله (لأنظر إلى حوضي) هو على ظاهره ، وكأنه كشف له عنه في تلك الحالة . وسيأتي الكلام على الحوض مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى ، وكذا على المنافسة في الدنيا .  
 قوله ( ما أخاف عليكم أن تشركوا ) أى على مجموعكم ، لأن ذلك قد وقع من البعض أعادنا الله تعالى . وفي هذا الحديث معجزات للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولذلك أورده المصنف في « علامات النبوة » كما سيأتي بقية الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى .

## باب

### دفن الرجلين والثلاثة في قبر واحد

١٣١٠- ناسعيد بن سليمان قال نا الليث قال نا ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب أن جابر بن عبد الله أخبره : أن النبي صلى الله عليه كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد . [١٣٤٥]

قوله ( باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر ) أورد فيه حديث جابر المذكور مختصراً بلفظ « كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد » قال ابن رشيد : جرى المصنف على عادته إما بالإشارة إلى ما ليس على شرطه ، وإما بالاكتفاء بالقياس . وقد وقع في رواية عبد الرزاق يعنى المشار إليها قبل بلفظ « وكان يدفن الرجلين والثلاثة في القبر الواحد » . انتهى . وورد ذكر الثلاثة في هذه القصة عن أنس أيضاً عند الترمذى وغيره ، وروى أصحاب السنن عن هشام بن عامر الأنصارى قال : « جاءت الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقالوا : أصابنا قرح وجهد ، قال : أحفروا وأوسعوا ، واجعوا الرجلين والثلاثة في القبر » صححه الترمذى . والظاهر أن المصنف أشار إلى هذا الحديث . وأما القياس ففيه نظر ، لأنه لو أراد لم يقتصر على الثلاثة بل كان يقول مثلاً دفن الرجلين فأكثر ، ويؤخذ من هذا جواز دفن المرأتين في قبر ، وأما دفن الرجل مع المرأة فروى عبد الرزاق بإسناد حسن عن وائلة بن الأسقع « أنه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد فيقدم الرجل ويجعل المرأة وراءه » ، وكأنه يجعل بينهما حائلاً من تراب ولا سيما إن كانا أجنبيين . والله أعلم .

## باب

### من لم ير غسل الشهداء

١٣١١- حدثنا أبو الوليد قال نا ليث عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر قال : قال النبي صلى الله عليه : « ادفنوه في دمائهم » - يعنى يوم أحد - ولم يغسلهم . [١٣٤٦]

قوله ( باب من لم ير غسل الشهداء ) في نسخة « الشهيد » بالإنفراد . أشار بذلك إلى ما روى عن سعيد بن المسيب أنه قال : يغسل الشهيد ، لأن كل ميت ينبغي فيجب غسله حكاه ابن المنذر ، قال : وبه قال الحسن البصرى . ورواه ابن أبي شبة عنهما أى عن سعيد والحسن ، وحكى عن ابن سريج من الشافعية وعن غيره ، وهو من الشنوذ . وقد وقع عند أحمد من وجه آخر عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم



قال في قتلى أحد « لا تغساوهم فإن كل جرح - أو كل دم - يفوح مسكاً يوم القيامة ، ولم يصل عليهم »  
 فيين الحكمة في ذلك ، ثم أورد المصنف حديث جابر المذكور قبل مختصراً بلفظ « ولم يغسلهم » واستدل  
 بعمومه على أن الشهيد لا يغسل حتى ولا الجنب والحائض ، وهو الأصح عند الشافعية ، وقيل يغسل للجنابة  
 لا بنية غسل الميت ، لما روى في قصة حنظلة بن الراهب أن الملائكة غسلته يوم أحد لما استشهد وهو جنب ،  
 وقصته مشهورة رواها ابن إسحق وغيره ، وروى الطبراني وغيره من حديث ابن عباس بإسناد لا بأس به  
 عنه قال : أصيب حمزة بن عبد المطلب وحنظلة بن الراهب وهما جنب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 « رأيت الملائكة تغسلهما » غريب في ذكر حمزة ، وأجيب بأنه لو كان واجباً ما اكتفى فيه بغسل الملائكة ،  
 فدل على سقوطه عن يتولى أمر الشهيد . والله أعلم .

**باب مَنْ يُقَدَّمُ فِي اللَّحْدِ . وَسُمِّيَ اللَّحْدَ لِأَنَّهُ فِي نَاحِيَةٍ .**

**﴿ مُلْتَحِداً ﴾ : مَعْدِلاً . وَلَوْ كَانَ مُسْتَقِيماً كَانَ ضَرْيحاً**

[١٣٤٧] - ١٣١٢ - نا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا الليث بن سعد قال حدثني ابن شهاب  
 عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله صلى الله عليه كان يجمع  
 بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ، ثم يقول : « أَيُّهُمَا أَكْثَرُ أَخْذاً لِلْقُرْآنِ ؟ » فإذا أُشِيرَ لَهُ إِلَى  
 أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ ، وقال : « أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ » . وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ ، وَلَمْ يُصَلِّ  
 عَلَيْهِمْ ، وَلَمْ يَغْسِلْهُمْ .

[١٣٤٨] - ١٣١٣ - وَأَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 يَقُولُ لِقَتْلَى أَحَدٍ : « أَيُّ هَؤُلَاءِ أَكْثَرُ أَخْذاً لِلْقُرْآنِ ؟ » فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى رَجُلٍ قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ قَبْلَ  
 صَاحِبِهِ - وَقَالَ جَابِرٌ : فَكُفَّنَ أَبِي وَعَمِّي فِي نَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ .

وقال سليمان بن كثير : نا الزهري قال حدثني من سمع جابراً .

قوله ( باب من يقدم في اللحد ) أى إذا كانوا أكثر من واحد ، وقد دل حديث الباب على تقديم  
 من كان أكثر قرآناً من صاحبه . وهذا نظير تقديمه في الإمامة .

قوله ( وسُمِّيَ اللَّحْدَ لِأَنَّهُ فِي نَاحِيَةٍ ) قال أهل اللغة : أصل الإلحاد الميل والعدول عن الشيء ، وقيل  
 للمائل عن الدين ملحد . وسُمِّيَ اللَّحْدَ لِأَنَّهُ شَقٌّ يَعْمَلُ فِي جَانِبِ الْقَبْرِ فَيَمِيلُ عَنْ وَسْطِ الْقَبْرِ إِلَى جَانِبِهِ بِمِثْلِ  
 يَسْمَعُ الْمَيْتَ فَيُوضَعُ فِيهِ وَيُطْبَقُ عَلَيْهِ اللَّبَنُ . وأما قول المصنف بعد « ولو كان مستقيماً لكان ضريحاً » فلأن  
 الضريح شق في الأرض على الاستواء ويدفن فيه .

قوله ( ملتحداً : معدلاً ) هو قول أبي عبيدة بن المثنى في « كتاب المجاز » . قال « قوله ملتحداً

أى معدلاً « وقال الطبرى معناه ولن تجد من دونه معدلاً تعدل إليه عن الله ، لأن قدرة الله محيطه بجميع خلقه . قال : والمتحد مفتعل من اللحد ، يقال منه لحدت إلى كذا إذا ملت إليه انتهى . ويقال : لحدته وألحدته ، قال الفراء : الرباعى أجود ، وقال غيره : الثلاثى أكثر . ويؤيده حديث عائشة في قصة دفن النبي صلى الله عليه وسلم « فأرسلوا إلى الشقاق واللاحد » الحديث أخرجه ابن ماجه ، ثم ساق المصنف حديث جابر من طريق ابن المبارك عن الليث متصلًا ، وعن الأوزاعى منقطعاً لأن ابن شهاب لم يسمع من جابر . زاد ابن سعد فى الطبقات عن الوليد بن مسلم « حدثنى الأوزاعى بهذا الإسناد قال : زماوهم يجرأهم فإنى أنا الشهيد عليهم ، ما من مسلم يكلم فى سبيل الله إلا جاء يوم القيامة يسيل دمًا » الحديث .

قوله فى رواية الأوزاعى ( فكفن أبى وعمى فى نمرة ) هى بفتح النون وكسر الميم : بردة من صوف أو غيره مخططة . وقال الفراء : هى دراعة فيها لونان سواد وبياض ، ويقال للسحابة إذا كانت كذلك نمرة ، وذكر الواقدي فى المغازى وابن سعد أنهما كفنا فى نمرتين ، فإن ثبت حمل على أن النمرة الواحدة شقت بينهما نصفين ، وسيأتى مزيد لذلك بعد بايين . والرجل الذى كفن معه فى النمرة كأنه هو الذى دفن معه كما سيأتى الكلام على تسميته بعد باب .

قوله ( وقال سليمان بن كثير إلخ ) هو موصول فى الزهريات للذهلى ، وفى رواية سليمان المذكور إيهام شيخ الزهرى وقد تقدم البحث فيه قبل بايين ، قال الدارقطنى فى « التتبع » : اضطرب فيه الزهرى ، وأجيب بمنع الاضطراب لأن الحاصل من الاختلاف فيه على الثقات أن الزهرى حماته عن شيخين ، وأما إيهام سليمان لشيخ الزهرى وحذف الأوزاعى له فلا يؤثر ذلك فى رواية من سماه ، لأن الحجة لمن ضبط وزاد إذا كان ثقة لا سيما إذا كان حافظاً ، وأما رواية أسامة وابن عبد العزيز فلا تقدح فى الرواية الصحيحة لضعفهما ، وقد بينا أن البخارى صرح بغلط أسامة فيه ، وسيأتى الكلام على بقية فوائد حديث جابر فى المغازى ، وفيه فضيلة ظاهرة لقارئ القرآن ، ويلحق به أهل النقة والزهد وسائر وجوه الفضل .

## ب

### الإذخر والحشيش فى القبر

١٣١٤ - نا محمد بن عبد الله بن حوشب قال نا عبد الوهاب قال نا خالد عن عكرمة عن [١٣٤٩]

ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال : « حَرَّمَ اللَّهُ مَكَّةَ فَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا لِأَحَدٍ بَعْدِي ، أَحَلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا ، وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا ، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقُطَتُهَا إِلَّا لِمَعْرُوفٍ » . فقال العباس : إِنْ الْإِذْخَرَ لَصَاعَتِنَا وَقُبُورِنَا . فقال : « إِلَّا الْإِذْخَرَ » .

وقال أبوهريرة عن النبي صلى الله عليه : « لِقُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا » .

وقال أبان بن صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة : سمعت النبي صلى الله

عليه مثله .

وقال مجاهد عن طاوس عن ابن عباس: لَقَيْنَهُمْ وَبَيَّوْتَهُمْ.

[الحديث ١٣٤٩ - أطرافه في: ١٥٨٧، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ٢٠٩٠، ٢٤٣٣، ٢٧٨٣، ٢٨٢٥، ٣٠٧٧، ٣١٨٩، ٤٣١٣].

**قوله ( باب الإذخر والحشيش في القبر )** أورد فيه حديث ابن عباس في تحريم مكة ، وفيه « فقال العباس إلا الإذخر لصاغتنا وقبورنا » وسيأتى الكلام على فوائده في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وجوز ابن مالك في قوله « إلا الإذخر » الرفع والنصب ، وترجم ابن المنذر على هذا الحديث طرح الإذخر في القبر وبسطه فيه ، وأراد المصنف بذكر الحشيش التنبيه على إلحاقه بالإذخر وأن المراد باستعمال الإذخر البسط ونحوه لا التطيب ، ومراده بالحشيش ما يجوز حشه من الحرام إذ لم يقيد في ترجمه بشيء ، وقد تقدم في « باب إذا لم يجد كفناً » في قصة مصعب بن عمير لما قصر كفنه أن يغطي رأسه وأن يجعل على رجليه من الإذخر ، ولأحمد من طريق خباب أيضاً أن حمزة لم يوجد له كفن إلا بردة إذا جعلت على رأسه قاصت عن قدميه ، وإذا جعلت على قدميه قلصت عن رأسه حتى مدت على رأسه وجعل على قدميه الإذخر .

**قوله ( وقال أبو هريرة إلخ )** هو طرف من حديث طويل فيه قصة أبي شاه وقد تقدم موصولاً في كتاب العلم .

**قوله ( وقال أبا بن صالح إلخ )** وصله ابن ماجه من طريقه وفيه « فقال العباس إلا الإذخر ، فإنه للبيوت والقبور » .

**قوله ( وقال مجاهد إلخ )** هو طرف من الحديث الأول ، وسيأتى موصولاً في كتاب الحج . وأورده لقوله في « لقينهم » بدل لقبورهم ، والقيين بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها نون هو الحداد ، وكأنه أشار إلى ترجيح الرواية الأولى لموافقة رواية أبي هريرة وصفية ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الحج إن شاء الله تعالى .

## باب

هَلْ يُخْرَجُ الْمَيِّتُ مِنَ الْقَبْرِ وَاللَّحْدِ لِعَلَّةٍ؟

١٣١٥ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال عمرو: سمعت جابر بن عبد الله قال: [١٣٥٠]

أتى رسول الله صلى الله عليه عبد الله بن أبي بعدما أدخل حفرته، فأمر به فأخرج، فوضعه على ركبتيه، ونفث عليه من ريقه، وألبسه قميصه، فإله أعلم، وكان كسا عباساً قميصاً.

وقال سفيان وقال أبوهارون: وكان على رسول الله صلى الله عليه قميصان فقال له ابن عبد الله: يا رسول الله، ألبس أبي قميصك الذي يلي جلدك.

قال سفيان: فيرون أن النبي صلى الله عليه ألبس عبد الله قميصه مكافأة لما صنع.

[١٣٥١] ١٣١٦- فامسدد قال نا بشر بن الفضل قال نا حسين المعلم عن عطاء عن جابر قال :  
 لما حضر أحد دعاني أبي من الليل فقال : ما أراني إلا مقتولاً في أول من يقتل من أصحاب النبي  
 صلى الله عليه ، وإنني لا أترك بعدي أعز علي منك غير نفس رسول الله صلى الله عليه ، وإن علي  
 ديناً ، فاقض ، واستوص بأخواتك خيراً . فأصبحنا ، فكان أول قتيل ، ودفنت معه آخر في قبره ، ثم  
 لم تطب نفسي أن أتركه مع آخر ، فاستخرجته بعد ستة أشهر ، فإذا هو كيوم وضعته هنية غير  
 أذنه .

[الحديث ١٣٥١ - طرفه في : ١٣٥٢] .

[١٣٥٢] ١٣١٧- نا علي بن عبد الله قال نا سعيد بن عامر عن شعبة عن ابن أبي نجيح عن عطاء  
 عن جابر قال : دفن مع أبي رجل ، فلم تطب نفسي حتى أخرجته ، فجعلته في قبر على حدة .

قوله ( باب هل يخرج الميت من القبر واللحد لعله ) أى لسبب ، وأشار بذلك إلى الرد على من  
 منع إخراج الميت من قبره مطلقاً أو لسبب دون سبب ، كمن خص الجواز بما لو دفن بغير غسل أو بغير  
 صلاة ، فإن في حديث جابر الأول دلالة على الجواز إذا كان في نبشه مصلحة تتعلق به من زيادة البركة له ،  
 وعليه ينتزل قوله في الترجمة « من القبر » ، وفي حديث جابر الثاني دلالة على جواز الإخراج لأمر يتعلق  
 بالحى لأنه لا ضرر على الميت في دفن ميت آخر معه ، وقد بين ذلك جابر بقوله « فلم تطب نفسي » وعليه  
 ينتزل قوله « واللحد » لأن والد جابر كان في الحد ، وإنما أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام لأن قصة  
 عبد الله بن أبي قابة للتخصيص ، وقصة والد جابر ليس فيها تصريح بالرفع ، قاله الزين بن المنير . ثم أورد  
 المصنف فيه حديث عمرو - وهو ابن دينار - عن جابر في قصة عبد الله بن أبي ، وقد سبق ذكره في  
 « باب الكفن في القميص » وزاد في هذه الطريق « وكان كسا عباساً قميصاً » وفي رواية الكشميين « قميصه »  
 والعباس المذكور هو ابن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( قال سفيان : وقال أبو هرون إلخ ) كذا وقع في رواية أبي ذر وغيرها ، ووقع في كثير  
 من الروايات « وقال أبو هريرة » وكذا في مستخرج أبي نعيم وهو تصحيف ، وأبو هرون المذكور جزم  
 المزى بأنه موسى بن أبي عيسى الخنات بمهمة ونون المدنى ، وقيل هو الغنوى واسمه إبراهيم بن العلاء من  
 شيوخ البصرة ، وكلاهما من أتباع التابعين ، فالحديث معضل . وقد أخرجه الحميدى في مسنده عن سفيان  
 فسماه عيسى ولفظه « حدثنا عيسى بن أبي موسى » فهذا هو المعتمد .

قوله ( قال سفيان : فيرون أن النبي صلى الله عليه وسلم ألبس عبد الله قميصه مكافأة لما صنع  
 بالعباس ) هذا القدر متصل عند سفيان ، وقد أخرجه البخارى في أواخر الجهاد في « باب كسوة الأسارى »  
 عن عبد الله بن محمد عن سفيان بالسند المذكور قال « لما كان يوم بدر أتى بأسارى وأتى بالعباس ولم يكن

عليه ثوب فوجدوا قبص عبد الله بن أبيّ يقدر عليه فكساه النبي صلى الله عليه وسلم إياه ، فذلك نزع النبي صلى الله عليه وسلم قبصه الذي ألبسه » ويحتمل أن يكون قوله « فذلك » من كلام سفيان أدرج في الخبر ، بينته رواية علي بن عبد الله التي في هذا الباب ، وأسستوفي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى .

**قوله ( حدثنا حسين المعلم عن عطاء )** هو ابن أبي رباح ( عن جابر ) هكذا أخرج البخاري هذا الحديث عن مسدد عن بشر بن الفضل عن حسين ، ولم أره بعد التتبع الكثير في شيء من كتب الحديث بهذا الإسناد إلى جابر إلا في البخاري ، وقد عز على الإسماعيلي مخرجه فأخرجه في مستخرجه من طريق البخاري ، وأما أبو نعيم فأخرجه من طريق أبي الأشعث عن بشر بن الفضل فقال « عن سعيد بن يزيد عن أبي نضرة عن جابر » وقال بعده : ليس أبو نضرة من شرط البخاري . قال : وروايته عن حسين عن عطاء عزيزة جداً . قلت : وطريق سعيد مشهورة عنه ، أخرجه أبو داود وابن سعد والحاكم والطبراني من طريقه عن أبي نضرة عن جابر ، واحتمل عندي أن يكون لبشر بن الفضل فيه شيخان ، إلى أن رأيته في « المستدرک » للحاكم قد أخرجه عن أبي بكر بن إسحق عن معاذ بن المنفي عن مسدد عن بشر كما رواه أبو الأشعث عن بشر ، وكذا أخرجه في « الإكليل » بهذا الإسناد إلى جابر ولفظه لفظ البخاري سواء ، فغاب على الظن حينئذ أن في هذه الطريق وهما ، لكن لم يتبين لي ممن هو ، ولم أر من نبه على ذلك ، وكان البخاري استشعر بشيء من ذلك فعقب هذه الطريق بما أخرجه من طريق ابن أبي نجیح عن عطاء عن جابر مختصراً ليوضح أن له أصلاً من طريق عطاء عن جابر . والله أعلم .

**قوله ( ما أراي )** بضم الهمزة بمعنى الظن ، وذكر الحاكم في « المستدرک » عن الواقدي أن سبب ظنه ذلك منام رآه أنه رأى مبشر بن عبد المنذر - وكان ممن استشهد ببدر - يقول له : أنت قادم علينا في هذه الأيام ، فقصها على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هذه الشهادة . وفي رواية أبي نضرة المذكورة عند ابن السكن عن جابر أن أباه قال له : أتى معرض نفسي للقتل . الحديث . وقال ابن التين : وإنما قال ذلك بناء على ما كان عزم عليه ، وإنما قال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إشارة إلى ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم أن بعض أصحابه سيقتل كما سيأتي واضحاً في المغازي .

**قوله ( وإن على ديننا )** سيأتي مقداره في علامات النبوة .

**قوله ( فاقض )** كذا في الأصل بحذف المفعول ، وفي رواية الحاكم « فاقضه » .

**قوله ( بأخواتك )** سيأتي الكلام على ذكر عدتهن ومن عرف اسمها منهن في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى .

**قوله ( ودفن معه آخر )** هو عمرو بن الجموح بن زيد بن حرام الأنصاري ، وكان صديق والد جابر وزوج أخته هند بنت عمرو ، وكان جابر أسمى عمه تعظيماً . قال ابن إسحق في المغازي « حدثني أبي عن رجال من بني سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين أصيب عبد الله بن عمر وعمرو بن الجموح : أجمعوا بينهما فإنهما كانا متصادقين في الدنيا » وفي « مغازي الواقدي » عن عائشة أنها رأت هند بنت عمر تسوق بعيراً

لها عليه زوجها عمرو بن الجموح وأخوها عبد الله بن عمرو بن حرام لتدفنهما بالمدينة ، ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برد القتلى إلى مضاجعهم . وأما قول الدمياطي إن قوله « وعى » وهم فليس بجيد ، لأن له محملاً سائغاً ، والتجوز في مثل هذا يقع كثيراً . وحكى الكرماني عن غيره أن قوله « وعى » تصحيف من « عمرو » وقد روى أحمد بإسناد حسن من حديث أبي قتادة قال « قتل عمرو بن الجموح وابن أخيه يوم أحد فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعلوا في قبر واحد » قال ابن عبد البر في التمهيد : ليس هو ابن أخيه وإنما هو ابن عمه ، وهو كما قال فلعله كان أسن منه .

**قوله ( فاستخرجته بعد ستة أشهر )** أى من يوم دفنه وهذا يخالف في الظاهر ما وقع في الموطأ عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أنه بلغه أن عمرو بن الجموح وعبد الله بن عمرو الأنصاريين كانا قد حفر السيل قبرهما ، وكانا في قبر واحد ، فحفر عنهما ليغيرا من مكانهما فوجدا لم يتغيرا كأنهما ماتا بالأمس ، وكان بين أحد ويوم حفر عنهما ست وأربعون سنة ، وقد جمع بينهما ابن عبد البر بتعدد القصة ، وفيه نظر لأن الذى في حديث جابر أنه دفن أباه في قبر وحده بعد ستة أشهر وفي حديث الموطأ أنهما وجدا في قبر واحد بعد ست وأربعين سنة ، فلما أن يكون المراد بكونهما في قبر واحد قرب المجاورة ، أو أن السيل خرق أحد القبرين فصارا كقبر واحد ، وقد ذكر ابن إسحق القصة في المغازى فقال « حدثني أبي عن أشياء من الأنصار قالوا : لما ضرب معاوية عينه التي مرت على قبور الشهداء انفجرت العين عليهم فجثنا فأخرجناهما — يعنى عمراً وعبد الله — وعليهما بردتان قد غطى بهما وجوههما وعلى أقدامهما شئ من نبات الأرض ، فأخرجناهما يتنثيان تنثياً كأنهما دفنا بالأمس » . وله شاهد بإسناد صحيح عند ابن سعد من طريق أبي الزبير عن جابر .

**قوله ( فإذا هو كيوم وضعته هنية غير أذنه )** وقال عياض في رواية أبي السكن والنسفي « غير هنية في أذنه » وهو الصواب بتقديم « غير » وزيادة « في » وفي الأول تغيير ، قال ومعنى قوله « هنية » أى شيئاً يسيراً ، وهو بنون بعدها تحتانية مصغراً ، وهو تصغير « هنة » أى شئ ، فصغره لكونه أثراً يسيراً . انتهى . وقد قال الإسماعيلي عقب سياقه بلفظ الأكثر : إنما هو « عند (١) » . قلت : وكذا وقع في رواية أبي ذر عن الكشميني ، لكن يبقى في الكلام نقص ، ويبينه ما في رواية ابن أبي خيثمة والطبراني من طريق غسان بن مضر عن أبي سلمة بلفظ « وهو كيوم دفنته » ، إلا هنية عند أذنه » وهو موافق من حيث المعنى لرواية ابن السكن التي صوبها عياض . وجمع أبو نعيم في روايته من طريق أبي الأشعث بين لفظ « غير » ولفظ « عند » فقال « غير هنية عند أذنه » ووقع في رواية الحاكم المشار إليها « فإذا هو كيوم وضعته غير أذنه » سقط منها لفظ « هنية » وهو مستقيم المعنى . وكذلك ذكره الحميدى في « الجمع » في أفراد البخارى ، والمراد بالأذن بعضها . وحكى ابن التين أنه في روايته بفتح الهاء وسكون التحتانية بعدها همزة ثم مشاة منصوبة ثم هاء الضمير ، أى على حاله . وقد أخرجه ابن السكن من طريق شعبة عن أبي مسلمة (٢) بلفظ « غير أن طرف أذن أحدهم تغير » ، ولابن سعد من طريق أبي هلال عن أبي مسلمة « إلا قليلاً من شحمة أذنه » ولأبي داود من طريق حماد بن زيد عن أبي مسلمة « إلا شعرات كن من لحيته مما يلي الأرض » ويجمع بين هذه الرواية

وغيرها بأن المراد الشرعات التي تتصل بشحمة الأذن ، وأفادت هذه الرواية سبب تغير ذلك دون غيره ، ولا يعكر على ذلك ما رواه الطبراني بإسناد صحيح عن محمد بن المنكدر عن جابر « أن أباه قتل يوم أحد ثم مثلوا به فجدعوا أنفه وأذنيه » الحديث ، وأصله في مسلم ، لأنه محمول على أنهم قطعوا بعض أذنيه لاجتماعها ، والله أعلم .

**قوله ( عن ابن أبي نجيح عن عطاء )** كذا للأكثر ، وحكى أبو على الجبائي أنه وقع عند أبي على بن السكن « عن مجاهد » بدل « عطاء » قال : والذي رواه غيره أصح . قلت : وكذا أخرجه ابن سعد والنسائي والإسماعيلي وآخرون كاهم من طريق سعيد بن عامر بالسند المذكور فيه وهو الصواب . وفي قصة والد جابر من الفوائد : الإرشاد إلى بر الأولاد بالآباء خصوصاً بعد الوفاة ، والاستعانة على ذلك بإخبارهم بمكانتهم من القلب . وفيه قوة لإيمان عبد الله المذكور لاستثنائه النبي صلى الله عليه وسلم ممن جعل ولده أعز عليه منهم . وفيه كرامته بوقوع الأمر على ما ظن ، وكرامته بكون الأرض لم تبل جسده مع لبثه فيها ، والظاهر أن ذلك لمكان الشهادة . وفيه فضيلة لجابر لعمله بوصية أبيه بعد موته في قضاء دينه كما سيأتي بيانه في مكانه .

### باب اللحد والشق في القبر

١٣١٨ - حدثنا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا الليث بن سعد قال حدثني ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين رجلين من قتلى أحد ثم يقول : « أيُّهم أكثر أخذاً للقرآن ؟ » فإذا أُشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد فقال : « أنا شهيدٌ على هؤلاء يوم القيامة » ، فأمر بدفنهم بدمائهم ، ولم يغسلهم . [١٣٥٣]

**قوله ( باب اللحد والشق في القبر )** أورد فيه حديث جابر في قصة قتلى أحد وليس فيه للشق ذكر ، قال ابن رشيد : قوله في حديث جابر « قدمه في اللحد » ظاهر في أن الميتين جميعاً في اللحد ، ويحتمل أن يكون المقدم في اللحد والذي يايه في الشق لمشقة الحفر في الجانب لمكان اثنين ، وهذا يؤيد ما تقدم توجيهاً أن المراد بقوله « فكفن أبي وعمي في نمرة واحدة » أي شقت بينهما ، ويحتمل أن يكون ذكر الشق في الترجمة لينبه على أن اللحد أفضل منه ، لأنه الذي وقع دفن الشهداء فيه مع ما كانوا فيه من الجهد والمشقة ، فلولا مزيد فيه ما عانوه . وفي السنن لأبي داود وغيره من حديث ابن عباس مرفوعاً « اللحد لنا والشق لغيرنا » وهو يؤيد فضيلة اللحد على الشق . والله أعلم .

### باب إذا أسلم الصبي فمات هل يُصلَّى عليه؟ وهل يُعرضُ على الصبي الإسلام؟

وقال الحسن وشريح وإبراهيم وقتادة : إذا أسلم أحدهما فالولد مع المسلم . وكان ابن عباس مع أمه من المستضعفين ، ولم يكن مع أبيه على دين قومه ، وقال : الإسلام يعلو ولا يُعلَى .

[١٣٥٤]

١٣١٩- نا عبدان قال أنا عبد الله عن يونس عن الزُّهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن ابن عمر أخبره أن عمر انطلق مع النبي صلى الله عليه في رهط قبل ابن صياد حتى وجدوه يلعب مع الصبيان عند أطم بني مغالة - وقد قارب ابن صياد الحلم - فلم يشعر حتى ضرب النبي صلى الله عليه بيده ثم قال لابن صياد: «تشهد أنني رسول الله؟» فنظر إليه ابن صياد فقال: «أشهد أنك رسول الأميين». فقال ابن صياد للنبي صلى الله عليه: «أتشهد أنني رسول الله؟ فرفضه وقال: «آمنت بالله وبرسله». فقال له: «ماذا ترى؟» قال ابن صياد: «يأتيني صادق وكاذب». فقال النبي صلى الله عليه: «خلط عليك الأمر». ثم قال له النبي صلى الله عليه: «إني قد خبأت لك خبأ». فقال ابن صياد: هو الدُّخ. فقال: «اخسأ، فلن تعدو قدرك». فقال عمر: يا رسول الله، دعني أضرب عنقه. فقال رسول الله صلى الله عليه: «إن يكن هو فلن تسلط عليه، وإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله».

[الحديث ١٣٥٤ - أطرافه في: ٣٠٥٥، ٦١٧٣، ٦٦١٨].

[١٣٥٥]

١٣٢٠- وقال سالم: سمعت ابن عمر يقول: انطلق بعد ذلك رسول الله صلى الله عليه وأبي بن كعب إلى النخل التي فيها ابن صياد، وهو يختل أن يسمع من ابن صياد شيئاً قبل أن يراه ابن صياد، فرآه النبي صلى الله عليه وهو مضطجع - في قطيفة له فيها رمزة، أو زمرة - فرأت أم ابن صياد رسول الله صلى الله عليه وهو يتقي بجذوع النخل فقالت لابن صياد: يا صاف - وهو اسم ابن صياد - هذا محمد، فثار ابن صياد. فقال النبي صلى الله عليه: «لو تركته بين». وقال شعيب: زمرة: فرضة.

وقال إسحاق الكلبي وعقيل: رمزة. وقال معمر: زمرة.

[الحديث ١٣٥٥ - أطرافه في: ٢٦٣٨، ٣٠٣٣، ٣٠٥٦، ٦١٧٤].

[١٣٥٦]

١٣٢١- نا سليمان بن حرب قال نا حماد - وهو ابن زيد - عن ثابت عن أنس قال: كان غلام يهودي يخدم النبي صلى الله عليه فمرض، فأتاه النبي صلى الله عليه يعوده، فقعد عند رأسه فقال له: «أسلم». فنظر إلى أبيه وهو عنده، فقال: أطع أبا القاسم. فأسلم. فخرج النبي صلى الله عليه عليه وهو يقول: «الحمد لله الذي أنقذه من النار».

[الحديث ١٣٥٦ - طرفه في: ٥٦٥٧].



[١٣٥٧] ١٣٢٢- نا عليُّ بنُ عبدِالله قال نا سُفيانُ قال قال عُبَيْدُالله بنُ أبي يزيدٍ: سمعتُ ابنَ عباسٍ يقول: كنتُ أنا وأُمِّي مِنَ الْمُسْتَضَعَفِينَ: أنا مِنَ الْوِلْدَانِ، وَأُمِّي مِنَ النِّسَاءِ.

[الحديث ١٣٥٧- أطرافه في: ٤٥٨٧، ٤٥٨٨، ٤٥٩٧].

[١٣٥٨] ١٣٢٣- نا أبو اليمان قال أنا شُعَيْبٌ قال ابنُ شهابٍ: يُصَلَّى عَلَى كُلِّ مَوْلُودٍ مُتَوَفًى وَإِنْ كَانَ لِقِيَّةً، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَلِدَ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ، يَدْعِي أَبَوَاهُ الْإِسْلَامَ أَوْ أَبُوهُ خَاصَّةً وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ، إِذَا اسْتَهْلَّ صَلَّيَ عَلَيْهِ صَارِخًا، وَلَا يُصَلَّى عَلَى مَنْ لَمْ يَسْتَهْلْ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ سَقَطَ، فَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُحَدِّثُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ نَصْرَانِهِ أَوْ يُمَجَّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةٍ جَمْعَاءَ، هَلْ تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟» ثُمَّ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: ﴿فِطَرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ ﴿الآيَةُ﴾.

[الحديث ١٣٥٨- أطرافه في: ١٣٥٩، ١٣٨٥، ٤٧٧٥، ٦٥٩٩].

[١٣٥٩] ١٣٢٤- نا عبدان قال أنا عبدُالله قال أنا يونسُ عن الزُّهري قال أخبرني أبو سلمة ابنُ عبدِالرحمن أنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ نَصْرَانِهِ أَوْ يُمَجَّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةٍ جَمْعَاءَ، هَلْ تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟» ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: ﴿فِطَرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾.

**قوله (باب إذا أسلم الصبي فأت هل يصل عليه؟ وهل يعرض الصبي على الإسلام؟)** هذه الترجمة معقودة لصحة إسلام الصبي، وهي مسألة اختلاف كما سنبينه. وقوله «وهل يعرض عليه» ذكره هنا بلفظ الاستفهام، وترجم في كتاب الجهاد بصيغة تدل على الجزم بذلك فقال «وكيف يعرض الإسلام على الصبي؟» وكأنه لما أقام الأدلة هنا على صحة إسلامه استغنى بذلك وأفاد هناك ذكر الكيفية.

**قوله (وقال الحسن إلخ)** أما أثر الحسن فأخرجه البيهقي من طريق محمد بن نصر أظنه في كتاب الفرائض له قال «حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا يزيد بن زريع عن يونس عن الحسن في الصغير؟ قال: مع المسلم من والديه. وأما أثر إبراهيم فوصله عبد الرزاق عن معمر عن مغيرة عن إبراهيم قال في نصرانيين بينهما ولد صغير أحدهما؟ قال: أولاهما به المسلم. وأما أثر شريح فأخرجه البيهقي بالإسناد المذكور إلى يحيى بن يحيى «حدثنا هشيم عن أشعث عن الشعبي عن شريح أنه اختصم إليه في صبي أحد أبويه نصراني، قال: الوالد المسلم أحق بالولد». وأما أثر قتادة فوصله عبد الرزاق عن معمر عنه نحو قول الحسن.

**قوله ( وكان ابن عباس مع أمه من المستضعفين )** وصله المصنف في الباب من حديثه بلفظ كنت أنا وأمي من المستضعفين ، واسم أمه لبابة بنت الحارث الهلالية .

**قوله ( ولم يكن مع أبيه على دين قومه )** هذا قاله المصنف تفقهاً ، وهو مبني على أن إسلام العباس كان بعد وقعة بدر ، وقد اختلف في ذلك فقيل : أسلم قبل الهجرة وأقام بأمر النبي صلى الله عليه وسلم له في ذلك لمصلحة المسلمين ، روى ذلك ابن سعد من حديث ابن عباس ، وفي إسناده الكلبي وهو متروك . ويرده أن العباس أسر ببدر ، وقد فدى نفسه كما سيأتي في المغازي واضحاً ، ويرده أيضاً أن الآية التي في قصة المستضعفين نزلت بعد بدر بلا خلاف ، فالمشهور أنه أسلم قبل فتح خيبر ، ويدل عليه حديث أنس في قصة الحجاج بن علاط كما أخرجه أحمد والنسائي ، وروى ابن سعد من حديث ابن عباس أنه هاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم بخيبر ورده بقصة الحجاج المذكور ، والصحيح أنه هاجر عام الفتح في أول السنة وقدم مع النبي صلى الله عليه وسلم فشهد الفتح ، والله أعلم .

**قوله ( وقال : الإسلام يعلو ولا يعلى )** كذا في جميع نسخ البخاري لم يعين القائل ، وكنت أظن أنه معطوف على قول ابن عباس فيكون من كلامه ، ثم لم أجده من كلامه بعد التبع الكثير ، ورأيت موصولاً مرفوعاً من حديث غيره أخرجه الدارقطني ومحمد بن هرون الروياني في مسنده من حديث عائذ بن عمرو المزني بسند حسن ، ورويناه في « فوائد أبي يعلى الخليلي » من هذا الوجه وزاد في أوله قصة وهي أن عائذ ابن عمرو جاء يوم الفتح مع أبي سفيان بن حرب ، فقال الصحابة : هذا أبو سفيان وعائذ بن عمرو ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا عائذ بن عمرو وأبو سفيان ، الإسلام أعز من ذلك ، الإسلام يعلو ولا يعلى . وفي هذه القصة أن للمبدأ به في الذكر تأثيراً في الفضل لما يفيد من الاهتمام ، وليس فيه حجة على أن الواو ترتب . ثم وجدته من قول ابن عباس كما كنت أظن ذكره ابن حزم في المحلى قال : ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال « إذا أسلمت اليهودية أو النصرانية تحت اليهودي أو النصراني يفرق بينهما ، الإسلام يعلو ولا يعلى » ثم أورد المصنف في الباب أحاديث ترجع ما ذهب إليه من صحة إسلام الصبي ، أولها حديث ابن عمر في قصة ابن صياد وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الباب المشار إليه في الجهاد ، ومقصود البخاري منه الاستدلال هنا بقوله صلى الله عليه وسلم لابن صياد « أتشهد أني رسول الله » ؟ وكان إذ ذاك دون البلوغ . وقوله « أطم » بضم طين بناء كالحصن . و « مغالة » بفتح الميم والمعجمة الخفيفة بطن من الأنصار ، وابن صياد في رواية أبي ذر صائد وكلا الأمرين كان يدعى به ، وقوله « فرفضه » للأكثر بالضاد المعجمة أى تركه ، قال الزين بن المنير : أنكرها القاضي . ولبعضهم بالمهملة أى دفعه برجله ، قال عياض : كذا في رواية أبي ذر عن غير المستمل ولا وجه لها . قال المازري : لعاه رفضه بالسین المهملة أى ضربه برجاءه ، قال عياض : لم أجده هذه اللفظة في جماهير اللغة يعنى بالصاد ، قال : وقد وقع في رواية الأصيلي بالقاف بدل الفاء ، وفي رواية عبدوس « فوقصه » بالواو والقاف وقوله « وهو يختل » بمعجمة ساكنة بعدها مشاة مكسورة أى يخذله ، والمراد أنه كان يريد أن يستغفله لسمع كلامه وهو لا يشعر .

**قوله ( له فيها رمزة أو زمرة )** كذا للأكثر على الشك في تقديم الراء على الزاي أو تأخيرها ، ولبعضهم « زمزة أو رمزة » على الشك هل هو بزايين أو براءين مع زيادة ميم فيهما ، ومعاني هذه الكلمات

المختلفة متقاربة ، فأما التي بتقديم الرء وميم واحدة فهي فعلة من الرمز وهو الإشارة ، وأما التي بتقديم الزاى كذلك فمن الزمر والمراد حكاية صوته ، وأما التي بالمهملتين وميمين فأصله من الحركة وهي هنا بمعنى الصوت الخفى ، وأما التي بالمعجمتين كذلك فقال الخطابي : هو تحريك الشفتين بالكلام ، وقال غيره : وهو كلام العالج وهو صوت يصوت من الحياشيم والخلق .

**قوله ( فثار ابن صياد )** أى قام ، كذا للأكثر ، وللكشمينى « فتاب » بموحدة أى رجع عن الحالة التي كان فيها .

**قوله ( وقال شعيب زمزمة فرفصه )** فى رواية أبى ذر بالزايين ، وبالصاد المهملة ، وفى رواية غيره « وقال شعيب فى حديثه فرفصه زمزمة أورمرمة » بالشك . وسيأتى فى الأدب مؤصلاً من هذا الوجه بالشك ، لكن فيه « فرفصه » بغير فاء وبالتشديد ، وذكره الخطابى فى غريبه بمهملة ، أى ضغطة وضم بعضه إلى بعض .

**قوله ( وقال إسحق الكلبي وعقيل رمومة )** يعنى بمهملتين ( وقال معمر رمومة ) يعنى براء ثم زاي ، أما رواية إسحق فوصلها الذهلى فى الزهريات وسقطت من رواية المستملى والكشمينى وأبى الوقت ، وأما رواية عقيل فوصلها المصنف فى الجهاد وكذا رواية معمر . ثانى الأحاديث حديث أنس ( كان غلام يهودى يخدم ) لم أقف فى شيء من الطرق الموصولة على تسميته ، إلا أن ابن بشكوال ذكر أن صاحب « العتبية » حكى عن زياد شيطون أن اسم هذا الغلام عبد القدوس ، قال : وهو غريب ما وجدته عند غيره .

**قوله ( وهو عنده )** فى رواية أبى داود « عند رأسه » أخرجه عن سليمان بن حرب شيخ البخارى فيه ، وكذا للإسماعيلى عن أبى خليفة عن سليمان .

**قوله ( فأسلم )** فى رواية النسائى عن إسحق بن راهويه عن سليمان المذكور فقال « أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » .

**قوله ( أنقذه من النار )** فى رواية أبى داود وأبى خليفة « أنقذه بى من النار » وفى الحديث جواز استخدام المشرك ، وعيادته إذا مرض ، وفيه حسن العهد ، واستخدام الصغير ، وعرض الإسلام على الصبي ولولا صحته منه ما عرضه عليه . وفى قوله « أنقذه بى من النار » دلالة على أنه صح إسلامه ، وعلى أن الصبي إذا عقل الكفر ومات عليه أنه يعذب . وسيأتى البحث فى ذلك من حديث سمرة الطويل فى الرؤيا الآتى فى « باب أولاد المشركين » فى أواخر الجنايز . ثالثاً حديث ابن عباس « كنت أنا وأمى من المستضعفين » وقد تقدم الكلام عليه فى الترجمة . رابعاً حديث أبى هريرة فى أن كل مولود يولد على الفطرة ، أخرجه من طريق ابن شهاب عن أبى هريرة منقطعاً ، ومن طريق آخر عنه عن أبى سالم عن أبى هريرة ، فالاعتماد فى المرفوع على الطريق الموصولة ، وإنما أورد المنقطعة لقول ابن شهاب الذى استنبطه من الحديث ، وقول ابن شهاب « لغية » بكسر اللام والمعجمة وتشديد التحتانية أى من زنا ، ومراده أنه يصلى على ولد الزنا

ولا يمنع ذلك من الصلاة عليه لأنه محكوم بإسلامه تبعاً لأمه ، وكذلك من كان أبوه مسلماً دون أمه ، وقال ابن عبد البر : لم يقل أحد إنه لا يصلى على ولد الزنا إلا قتادة وحده ، واختلف في الصلاة على الصبي فقال سعيد بن جبير : لا يصلى عليه حتى يبلغ ، وقيل حتى يصلى ، وقال الجمهور : يصلى عليه حتى السقط إذا استهل . وقد تقدم في « باب قراءة فاتحة الكتاب » ما يقال في الصلاة على جنازة الصبي ، ودخل في قوله « كل مولود » السقط فلذلك قيده بالاستهلال ، وهذا مصير من الزهري إلى تسمية الزاني أباً لمن زنى بأمه فإنه يتبعه في الإسلام ، وهو قول مالك ، وسيأتي الكلام على المتن المرفوع وعلى ذكر الاختلاف على الزهري فيه في « باب أولاد المشركين » إن شاء الله تعالى .

ب

إذا قال المشرك عند الموت : لا إله إلا الله

[١٣٦٠] ١٣٢٥ - حدثني إسحاق قال أنا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن صالح بن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب عن أبيه أنه أخبره : أنه لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله صلى الله عليه فوجد عنده أبا جهل بن هشام وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة ، قال رسول الله صلى الله عليه لأبي طالب : « أي عم ، قل : لا إله إلا الله كلمة أشهد لك بها عند الله » . فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية : يا أبا طالب ، أترغب عن ملة عبد المطلب ؟ فلم يزل رسول الله صلى الله عليه يعرضها عليه ويعودان بتلك المقالة حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم : هو على ملة عبد المطلب ، وأبى أن يقول : لا إله إلا الله . فقال رسول الله صلى الله عليه : « أما والله لأستغفرن لك ما لم أنه عنك » ، فأنزل الله فيه الآية .

[الحديث ١٣٦٠ - أطرافه في : ٣٨٨٤ ، ٤٦٧٥ ، ٤٧٧٢ ، ٦٦٨١] .

قوله ( باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله ) . قال الزين بن المنير : لم يأت بجواب إذا لأنه صلى الله عليه وسلم لما قال لعمه « قل لا إله إلا الله أشهد لك بها » كان محتملاً لأن يكون ذلك خاصاً به ، لأن غيره إذا قالها وقد أيقن بالوفاة لم يتفعه . ويحتمل أن يكون ترك جواب إذا ليفهم الواقف عليه أنه موضع تفصيل وفكر ، وهذا هو المعتمد . ثم أورد المصنف حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في قصة أبي طالب عند موته ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في تفسير براءة . وقوله في هذه الطريق « ما لم أنه عنه » أى الاستغفار ، وفي رواية الكشميني « عنك » . وقوله « فأنزل الله فيه الآية » يعنى قوله تعالى ﴿ ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ﴾ الآية كما سيأتي . وقد ثبت لغير أبي ذر « فأنزل الله فيه : ما كان للنبي » الآية .

## ب

## الجريدة على القبر

وأوصى بريدة الأسلمي أن يجعل في قبره جريدان، ورأى ابن عمر فسقاطاً على قبر عبد الرحمن فقال: انزعه يا غلام، فإنما يظله عمله..

وقال خارجة بن زيد: رأيتني ونحن شبان في زمن عثمان وإن أشدنا وثبة الذي يشب قبر عثمان بن مظعون حتى يجاوزة. وقال عثمان بن حكيم: أخذ بيدي خارجة فأجلسني على قبر وأخبرني عن عمه يزيد بن ثابت قال: إنما كره ذلك لمن أحدث عليه. وقال نافع: كان ابن عمر يجلس على القبور.

[١٣٦١] ١٣٢٦ - نايحيى قال نا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال: مر النبي صلى الله عليه بقبيرين يعذبان فقال: «إنهما ليُعَذَّبَانِ، وما يُعَذَّبَانِ في كبير؛ أما أحدهما فكان لا يستتر من البول، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة». ثم أخذ جريدة رطبة فشققها بنصفين، ثم غرز في كل قبر واحدة. فقالوا: يا رسول الله، لم صنعت هذا؟ فقال: «لعله أن يخفف عنهما، ما لم ييبسا».

قوله (باب الجريدة على القبر) أى وضعها أو غرزها.

قوله (وأوصى بريدة الأسلمي إلخ) وقع في رواية الأكثر «في قبره» وللمستمل «على قبره» وقد وصله ابن سعد من طريق موريق العجلي قال «أوصى بريدة أن يوضع في قبره جريدتان، ومات بأدنى خراسان» قال ابن المراتب وغيره: يحتمل أن يكون بريدة أمر أن يغرز في ظاهر القبر اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في وضعه الجريدتين في القبرين، ويحتمل أن يكون أمر أن يجعلا في داخل القبر لما في النخلة من البركة لقوله تعالى ﴿كشجرة طيبة﴾ والأول أظهر، ويؤيده إيراد المصنف حديث القبرين في آخر الباب، وكأن بريدة حمل الحديث على عمومه ولم يره خاصاً بذنك الرجلين. قال ابن رشيد: ويظهر من تصرف البخاري أن ذلك خاص بهما فلذلك عقبه بقول ابن عمر «إنما يظله عمله».

قوله (ورأى ابن عمر فسقاطاً على قبر عبد الرحمن) الفسقاط بضم الفاء وسكون المهملة وبطاءين مهملتين هو البيت من الشعر، وقد يطلق على غير الشعر، وفيه لغات أخرى بتثليث الفاء وبالمثنتين بدل الطاءين وإبدال الطاء الأولى مثناة وإدغامهما في السين وكسر أوله في الثلاثة، وعبد الرحمن هو ابن أبي بكر الصديق بينه ابن سعد في روايته له موصولاً من طريق أيوب بن عبد الله بن يسار قال «مر عبد الله بن

عمر على قبر عبد الرحمن بن أبي بكر أخى عائشة وعليه فسقاط مضروب ، فقال : يا غلام انزعه ، فإنما يظله عمله . قال الغلام : تضربني مولاتي . قال : كلا . فزعه » . ومن طريق ابن عون عن رجل (١) قال « قدمت عائشة ذا طوى حين رفعوا أيديهم عن عبد الرحمن بن أبي بكر ، فأمرت بفسقاط فضرب على قبره ووكلت به إنساناً وارتحلت ، فقدم ابن عمر » فذكر نحوه ، وقد تقدم توجيه إدخال هذا الأثر تحت هذه الترجمة .

**قوله (وقال خارجة بن زيد) أى ابن ثابت الأنصارى أحد ثقات التابعين ، وهو أحد السبعة الفقهاء من أهل المدينة الخ . وصله المصنف فى « التاريخ الصغير » من طريق ابن إسحق « حدثني يحيى ابن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصارى سمعت خارجة بن زيد » فذكره ، وفيه جواز تعلية القبر ورفعه عن وجه الأرض ، وقوله « رأيتني » بضم المثناة والفاعل والمفعول ضميران لشيء واحد ، وهو من خصائص أفعال القلوب . ومظعون والد عثمان بظاء معجمة ساكنة ثم مهملة ، ومناسبتة من وجه أن وضع الجريد على القبر يرشد إلى جواز وضع ما يرتفع به ظهر القبر عن الأرض ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة فى آخر الجائز . قال ابن المنير فى الحاشية : أراد البخارى أن الذى ينفع أصحاب القبور هى الأعمال الصالحة ، وأن علو البناء والجلوس عليه وغير ذلك لا يضر بصورته وإنما يضر بمعناه إذا تكلم القاعدون عليه بما يضر مثلاً .**

**قوله (وقال عثمان بن حكيم : أخذ بيدي خارجة) أى ابن زيد بن ثابت الخ ، وصله مسدد فى مسنده الكبير وبين فيه سبب إخبار خارجة لحكيم بذلك ولفظه « حدثنا عيسى بن يونس حدثنا عثمان بن حكيم حدثنا عبد الله بن سرجس وأبو سلمة بن عبد الرحمن أنهما سمعا أبا هريرة يقول : لأن أجلس على جمرة فتحرق ما دون لحمي حتى تفضي إلى ، أحب إلى من أن أجلس على قبر . قال عثمان : فرأيت خارجة ابن زيد فى المقابر ، فذكرت له ذلك ، فأخذ بيدي » الحديث . وهذا إسناد صحيح . وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة مرفوعاً من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه عنه ، وروى الطحاوى من طريق محمد بن كعب قال : إنما قال أبو هريرة : من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط فكأنما جلس على جمرة ، لكن إسناده ضعيف . قال ابن رشيد : الظاهر أن هذا الأثر والذى بعده من الباب الذى بعد هذا وهو « باب موعظة المحدث عند القبر وعود أصحابه حوله » وكأن بعض الرواة كتبه فى غير موضعه . قال : وقد يتكلف له طريق يكون به من الباب وهو الإشارة إلى أن ضرب الفسقاط إن كان لغرض صحيح كالتستر من الشمس مثلاً للحى لا لإزالة الميت فقط جاز ، وكأنه يقول : إذا أعلى القبر لغرض صحيح لا لقصد المباهاة جاز كما يجوز القعود عليه لغرض صحيح لا لمن أحدث عليه . قال : والظاهر أن المراد بالحدث هنا التغوط ، ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك من إحداث ما لا يليق من الفحش قولاً وفعلًا لتأذى الميت بذلك . انتهى . ويمكن أن يقال : هذه الآثار المذكورة فى هذا الباب تحتاج إلى بيان مناسبتها للترجمة ، وإلى مناسبة بعضها لبعض ، وذلك أنه لم يذكر حكم وضع الجريدة : وذكر أثر بريدة وهو يؤذن بمشروعيتها ، ثم أثر ابن عمر المشعر بأنه لا تأثير لما يوضع على القبر ، بل التأثير للعمل الصالح ، وظاهرهما التعارض فلذلك أبهم حكم وضع الجريدة ، قاله الزين بن المنير . والذى يظهر من تصرفه ترجيح الوضع ، ويحجب عن أثر ابن عمر بأن ضرب**

القساط على القبر لم يرد فيه ما ينتفع به الميت بخلاف وضع الجريدة لأن مشروعيتها ثبتت بفعله صلى الله عليه وسلم ، وإن كان بعض العلماء قال : إنها واقعة عين يحتمل أن تكون مخصوصة بمن أطلعه الله تعالى على حال الميت ، وأما الآثار الواردة في الجلوس على القبر فإن عموم قول ابن عمر « إنما يظله عمله » يدخل فيه أنه كما لا ينتفع بتظليله ولو كان تعظيماً له لا يتضرر بالجلوس عليه ولو كان تحقيراً له . والله أعلم .

**قوله ( وقال نافع : كان ابن عمر يجلس على القبور )** ووصله الطحاوي من طريق بكير بن عبد الله ابن الأشج أن نافعاً حدثه بذلك ، ولا يعارض هذا ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه قال « لأن أطلاً على رصف أحب إلى من أن أطلاً على قبر » وهذه من المسائل المختلف فيها ، وورد فيها من صحيح الحديث ما أخرجه مسلم عن أبي مرثد الغنوي مرفوعاً « لا تجلسوا على القبور ، ولا تصالوا إليها » قال النووي : المراد بالجلوس القعود عند الجمهور ، وقال مالك : المراد بالقعود الحدث ، وهو تأويل ضعيف أو باطل . انتهى . وهو يومئذ انفراد مالك بذلك ، وكذا أوهه كلام ابن الجوزي حيث قال : جمهور الفقهاء على الكراهة خلافاً لمالك ، وصرح النووي في « شرح المذهب » بأن مذهب أبي حنيفة كالجمهور ، وليس كذلك ، بل مذهب أبي حنيفة وأصحابه كقول مالك كما نقله عنهم الطحاوي واحتج له بأثر ابن عمر المذكور ، وأخرج عن علي نحوه ، وعن زيد بن ثابت مرفوعاً « إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على القبور لحدث غائط أو بول » ورجال إسناده ثقات . ويؤيد قول الجمهور ما أخرجه أحمد من حديث عمرو بن حزم الأنصاري مرفوعاً « لا تفعلوا على القبور » وفي رواية له عنه « رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا متكئ على قبر فقال : لا تؤذ صاحب القبر » إسناده صحيح ، وهو دال على أن المراد بالجلوس القعود على حقيقته ، ورد ابن حزم التأويل المتقدم بأن لفظ حديث أبي هريرة عند مسلم « لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده » قال : وما عهدنا أحداً يقعد على ثيابه للغائط ، فدل على أن المراد القعود على حقيقته . وقال ابن بطال : التأويل المذكور بعيد ، لأن الحدث على القبر أقبح من أن يكرهه ، وإنما يكره الجلوس المتعارف

**قوله ( حدثنا يحيى )** قال أبو علي الجبائي : لم أره منسوباً لأحد من المشايخ . قلت : قد نسب أبو نعيم في « المستخرج » يحيى بن جعفر ، وجزم أبو مسعود في « الأطراف » وتبعه المزني بأنه يحيى بن يحيى ، ووقع في رواية أبي علي بن شويه عن الفريزي « حدثنا يحيى بن موسى » وهذا هو المعتمد . وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس في كتاب الوضوء بما فيه مقنع بعون الله تعالى . والله أعلم .

## ب

مَوْعِظَةُ الْمُحَدِّثِ عِنْدَ الْقَبْرِ ، وَقُعُودُ أَصْحَابِهِ حَوْلَهُ

﴿ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾ : القبور . ﴿ بُعْثِرَتْ ﴾ : أثيرت . بعثرت حوضي : جعلت أسفله

أعلاه . الإيفاض : الإسراع .

وقرأ الأعمش: [إلى نصب يوفضون]: إلى شيء منصوب يستبقون إليه. والنصب واحد، والنصب مصدر، يوم الخروج من القبور ﴿يَنْسِلُونَ﴾: يخرجون.

[١٣٦٢]

١٣٢٧- حدثنا عثمان قال نا جرير عن منصور عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن علي قال: كنا في جنازة في بقيع الغرقد، فأتانا النبي صلى الله عليه فقعد، وقعدنا حوله، ومعه مخصرة. فنكس فجعل ينكت بمخصرته، ثم قال: «ما منكم من أحد، ما من نفس منفوسة إلا كتب مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كتب شقية أو سعيدة». فقال رجل: يا رسول الله، أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل، فمن كان منا من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة، وأما من كان منا من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة؟ قال: «أما أهل السعادة فييسرون لعمل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل الشقاوة. ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿١﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿٢﴾﴾ الآية».

[الحديث ١٣٦٢- أطرافه في: ٤٩٤٥، ٤٩٤٦، ٤٩٤٧، ٤٩٤٨، ٤٩٤٩، ٦٢١٧، ٦٦٠٥، ٧٥٥٢].

قوله (باب موعظة المحدث عند القبر وقعود أصحابه حوله) كأنه يشير إلى التفصيل بين أحوال القعود، فإن كان لمصلحة تتعلق بالحى أو الميت لم يكره، ويحمل النهى الوارد عن ذلك على ما يخالف ذلك.

قوله (يخرجون من الأجداث: الأجداث القبور) أى المراد بالأجداث فى الآية القبور. وقد وصله ابن أبى حاتم وغيره من طريق قتادة والسدى وغيرهما، واحداها جدث بفتح الجيم والمهمله.

قوله (بعثت: أثبرت. بعثت حوضى: جعلت أسفله أعلاه) هذا كلام أبى عبيدة فى «كتاب المجاز». وقال السدى: بعثت أى حركت، فخرج ما فيها. رواه ابن أبى حاتم.

قوله (الإيفاض) بياء تحتانية ساكنة قبلها كسرة وبفاء ومعجمة (الإسراع) كذا قال الفراء فى «المعاني». وقال أبو عبيدة: يوفضون أى يسرعون.

قوله (وقرأ الأعمش: إلى نصب) يعنى بفتح النون كذا للأكثر. وفى رواية أبى ذر بالضم، والأول أصح. وكذا ضبطه الفراء عن الأعمش فى «كتاب المعاني» وهى قراءة الجمهور. وحكى الطبرانى أنه لم يقرأه بالضم إلا الحسن البصرى. وقد حكى الفراء عن زيد بن ثابت ذلك، ونقلها غيره عن مجاهد وأبى عمران الجونى. وفى «كتاب السبعة» لابن مجاهد: قرأها ابن عامر بضميتين، يعنى بلفظ الجمع. وكذا قرأها حفص عن عاصم. ومن هنا يظهر سبب تخصيص الأعمش بالذكر لأنه كوفى، وكذا عاصم فى انفراد حفص عن عاصم بالضم شذوذ. قال أبو عبيدة: النصب بالفتح هو العلم الذى نصبوه ليعبدوه، ومن قرأ نصب بالضم فهى جماعة مثل رهن ورهن.



قوله ( يوفضون إلى شيء منصوب : يستبقون ) قال ابن أبي حاتم : حدثنا أبي حدثنا مسلم بن إبراهيم عن قرّة عن الحسن في قوله ( إلى نصب يوفضون ) أي يتبدلون أيهم يستلمه أول .

قوله ( والنصب واحد ، والنصب مصدر ) كذا وقع فيه ، والذي في « المعاني للفراء » النصب والنصب واحد وهو مصدر والجمع الأنصاب . وكأن التغير من بعض النقا .

قوله ( يوم الخروج من قبورهم ) أي خروج أهل القبور من قبورهم .

قوله ( وينسلون : يخرجون ) كذا أورده عبد بن حميد وغيره عن قتادة ، وسيأتي له معنى آخر إن شاء الله تعالى . وفي نسخة الصغاني بعد قوله ( يخرجون ) : من التسلان . وهذه التفاسير أوردها لتعلقها بذكر القبر استطراداً ، ولها تعلق بالموعظة أيضاً . قال الزين بن المنير : مناسبة لإيراد هذه الآيات في هذه الترجمة للإشارة إلى أن المناسب لمن قعد عند القبر أن يقصر كلامه على الإنذار بقرب المصير إلى القبور ثم إلى النشر لاستيفاء العمل . ثم أورد المصنف حديث علي بن أبي طالب مرفوعاً « ما من نفس منقوسة إلا كتب مكانها من الجنة والنار » الحديث . وسيأتي مبسوطاً في تفسير ( والليل إذا يغشى ) ، وهو أصل عظيم في إثبات القدر . وقوله فيه « اعمأوا » جرى مجرى أسلوب الحكيم ، أي الزموا ما يجب على العبد من العبودية ، ولا تتصرفوا في أمر الربوبية . وعثمان شيخه هو ابن أبي شيبة ، وجريرو هو ابن عبد الحميد . وموضع الحاجة منه « فقعد وقعدنا حوله » . وقوله « فقال رجل » هو عمر أو غيره كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

## ب

### ما جاء في قاتل النفس

[١٣٦٣] ١٣٢٨ - حدثنا مسدد قال نا يزيد بن زريع قال نا خالد عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك عن النبي صلى الله عليه قال : « مَنْ حَلَفَ بَمَلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِباً مُتَعَمِداً فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ عَذَّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ » .

[الحديث ١٣٦٣ - أطرافه في : ٤١٧١ ، ٤٨٤٣ ، ٦٠٤٧ ، ٦١٠٥ ، ٦٦٥٢] .

[١٣٦٤] ١٣٢٩ - وقال حجاج بن منهال نا جرير بن حازم عن الحسن قال نا جندب في هذا المسجد فما نسيناه وما نخاف أن يكذب جندب على النبي صلى الله عليه قال : « كان برجلٍ جراحٌ قَتَلَ نَفْسَهُ ، فقال الله : بَدَرْنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ ، حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ » .

[الحديث ١٣٦٤ - طرفه في : ٣٤٦٣] .

[١٣٦٥] ١٣٣٠ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة : قال

النبي صلى الله عليه : «الذي يَخْنُقُ نَفْسَهُ يَخْنُقُهَا فِي النَّارِ ، وَالَّذِي يَطْعُنُهَا يَطْعُنُهَا فِي النَّارِ» .

[الحديث ١٣٦٥ - طرفه في : ٥٧٧٨] .

**قوله ( باب ما جاء في قاتل النفس )** قال ابن رشيد : مقصود الترجمة حكم قاتل النفس . والمذكور في الباب حكم قاتل نفسه ، فهو أخص من الترجمة ، ولكنه أراد أن يلحق بقاتل نفسه قاتل غيره من باب الأول ، لأنه إذا كان قاتل نفسه الذي لم يتعد ظلم نفسه ثبت فيه الوعيد الشديد فأولى من ظلم غيره بإفاته نفسه . قال ابن المنير في الحاشية : عادة البخاري إذا توقف في شيء ترجم عليه ترجمة مبهمة كأنه ينبه على طريق الاجتهاد . وقد نقل عن مالك أن قاتل النفس لا تقبل توبته ، ومقتضاه أن لا يصلى عليه ، وهو نفس قول البخاري . قلت : لعل البخاري أشار بذلك إلى ما رواه أصحاب السنن من حديث جابر بن سمرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه » وفي رواية للنسائي « أما أنا فلا أصلى عليه » ، لكنه لما لم يكن على شرطه أو ما إليه بهذه الترجمة وأورد فيها ما يشبهه من قصة قاتل نفسه ، ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ثابت بن الضحاک فيمن قتل نفسه بحديدة ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الإيمان والندور ، وخالد المذكور في إسناده هو الخدءاء . ثانيها حديث جندب ، وهو ابن عبد الله البجلي قال فيه « قال حجاج بن منهال حدثنا جرير بن حازم » وقد وصاه في ذكر بني إسرائيل فقال « حدثنا محمد حدثنا حجاج بن منهال » فذكره ، وهو أحد المواضع التي يستدل بها على أنه ربما علق عن بعض شيوخته ما بينه وبينه فيه واسطة ، لكنه أوردته هنا مختصراً وأورده هناك مبسوطاً فقال في أوله « كان فيمن كان قبلكم رجل » وقال فيه « فجزع فأخذ سكيناً فحز بها يده فمارقاً الدم حتى مات » وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك ، ولم أقف على تسمية هذا الرجل . ثالثها حديث أبي هريرة مرفوعاً « الذي يخنق نفسه يخنقها في النار ، والذي يطعننها يطعننها في النار » وهو من أفراد البخاري من هذا الوجه . وقد أخرجه أيضاً في الطب من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مطولاً ، ومن ذلك الوجه أخرجه مسلم وليس فيه ذكر الخلق ، وفيه من الزيادة ذكر السم وغيره ولفظه « فهو في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً » وقد تمسك به المعتزلة وغيرهم ممن قال بتخليد أصحاب المعاصي في النار ، وأجاب أهل السنة عن ذلك بأجوبة : منها توهم هذه الزيادة ، قال الترمذي بعد أن أخرجه : رواه محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة فلم يذكر « خالداً مخلداً » وكذا رواه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة يشير إلى رواية الباب قال : وهو أصح لأن الروايات قد صححت أن أهل التوحيد يعذبون ثم يخرجون منها ولا يخلدون ، وأجاب غيره بحمل ذلك على من استحله ، فإنه يصير باستحلاله كافراً والكافر مخلد بلا ريب . وقيل : ورد مورد الزجر والتغليظ ، وحقيقته غير مرادة . وقيل : المعنى أن هذا جزاؤه ، لكن قد تكرم الله على الموحدين فأخرجهم من النار بتوحيدهم . وقيل : التقدير مخلداً فيها إلى أن يشاء الله . وقيل : المراد بالخلود طول المدة لا حقيقة الدوام كأنه يقول يخلد مدة معينة ، وهذا أبعداها . وسيأتي له مزيد بسط عند الكلام على أحاديث الشفاعة إن شاء الله تعالى . واستدل بقوله « الذي يطعن نفسه يطعننها في النار » على أن القصاص من القاتل يكون بما قتل به اقتداء بعقاب الله تعالى لقاتل نفسه ، وهو استدلال ضعيف .

( فنيه ) : قوله في حديث الباب « يطعننها » هو بضم العين المهملة كذا ضبطه في الأصول .

## باب ما يكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين

رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .

[١٣٦٦] ١٣٣١ - نايحي بن بكير قال حدثني الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب أنه قال : لما مات عبد الله بن أبي بن سلول دُعي له رسول الله صلى الله عليه ليصلي عليه . فلما قام رسول الله صلى الله عليه وثبت إليه فقلت : يا رسول الله ، أتصلي على ابن أبي وقد قال يوم كذا وكذا ، كذا وكذا - أعدد عليه قوله - ؟ فتبسم رسول الله صلى الله عليه وقال : «أخر عني يا عمر» . فلما أكثرت عليه قال : «إني خيّرْتُ فاخترتُ . لو أعلم أنني إن زدت على السبعين فغفر له لزدتُ عليها» . قال : فصلّى عليه رسول الله صلى الله عليه ، ثم انصرف ، فلم يمكث إلا يسيراً حتى نزلت الآيتان من براءة : ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَداً﴾ إلى قوله : ﴿وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾ قال : فعجبت بعد من جرأتي على رسول الله صلى الله عليه يومئذٍ ، والله ورسوله أعلم .

[الحديث ١٣٦٦ - طرفه في : ٤٦٧١] .

**قوله ( باب ما يكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين )** قال الزين بن المنير : عدل عن قوله كراهة الصلاة على المنافقين لينبه على أن الامتناع من طلب المغفرة لمن لا يستحقها ، لا من جهة العبادة الواقعة من صورة الصلاة ، فقد تكون العبادة طاعة من وجه ، معصية من وجه . والله أعلم .

**قوله ( رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم )** كأنه يشير إلى حديثه في قصة الصلاة على عبد الله ابن أبي أيضاً ، وقد تقدم في «باب القميص الذي يكف» ثم أورد المصنف الحديث المذكور من طريق ابن عباس عن عمر بن الخطاب ، وسيأتي من هذا الوجه أيضاً في التفسير .

## باب

### ثناء الناس على الميت

[١٣٦٧] ١٣٣٢ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنس بن مالك يقول : مرّ بجنازة فأتوا عليها خيراً ، فقال النبي صلى الله عليه : «وجبَتْ» ثم مرّوا بأخرى فأتوا عليها شراً ، فقال : «وجبَتْ» . فقال عمر بن الخطاب : ما وجبتْ ؟ قال : «هذا أثنيتم عليه خيراً فوجبَتْ له الجنة ، وهذا أثنيتم عليه شراً فوجبَتْ له النار . أنتم شهداء الله في الأرض» .

[الحديث ١٣٦٧ - طرفه في : ٢٦٤٢] .

١٣٣٣- فاعفان بن مسلم قال نا داود بن أبي الفرات عن عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود قال : قدمت المدينة - وقد قع بها مرض - فجلست إلى عمر بن الخطاب ، فمرت بهم جنازة فأثنى على صاحبها خيراً ، فقال عمر : وجبت . ثم مرّ بأخرى فأثنى على صاحبها خيراً ، فقال عمر : وجبت . ثم مرّ بالثالثة فأثنى على صاحبها شراً ، فقال : وجبت . فقال أبو الأسود : فقلت : وما وجبت يا أمير المؤمنين ؟ قال : قلت كما قال النبي صلى الله عليه : «أيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة» . فقلنا : وثلاثة ؟ قال : «وثلاثة» . فقلنا : واثنان ؟ قال : «واثنان» . ثم لم نسأله عن الواحد .

[الحديث ١٣٦٨ - طرفه في : ٢٦٤٣] .

**قوله ( باب ثناء الناس على الميت )** أى مشروعيته وجوازه مطلقاً ، بخلاف الحى فإنه منهى عنه إذا أفضى إلى الإطراء خشية عليه من الزهو ، أشار إلى ذلك الزين بن المنير .

**قوله ( مر )** بضم الميم على البناء للمجهول .

**قوله ( فأثنوا عليها خيراً )** فى رواية النضر بن أنس عن أبيه عند الحاكم «كنت قاعداً عند النبي صلى الله عليه وسلم فمر بجنازة فقال : ما هذه الجنازة ؟ قالوا : جنازة فلان الفلاني ، كان يحب الله ورسوله ، ويعمل بطاعة الله ويسعى فيها » . وقال ضد ذلك فى التى أثنوا عليها شراً . ففيه تفسير ما أبهم من الخير والشر فى رواية عبد العزيز . وللحاكم أيضاً من حديث جابر «فقال بعضهم لنعم المرء ، لقد كان عفيفاً مسلماً» وفيه أيضاً «فقال بعضهم بشئ المرء كان ، إن كان لفظاً غليظاً» .

**قوله ( وجبت )** فى رواية إسماعيل بن علية عن عبد العزيز عند مسلم «وجبت وجبت وجبت» ثلاث مرات . وكذا فى رواية النضر المذكورة ، قال النووى : والتكرار فيه لتأكيد الكلام المبهم ليحفظ ويكون أبلغ .

**قوله ( فقال عمر )** زاد مسلم «فداء لك أبى وأمى» وفيه جواز قول مثل ذلك .

**قوله ( قال : هذا أثنتم عليه خيراً فوجبت له الجنة )** فيه بيان لأن المراد بقوله «وجبت» أى الجنة لذى الخير ، والنار لذى الشر ، والمراد بالوجوب الثبوت إذ هو فى صحة الوقوع كالأشياء الواجب ، والأصل أنه لا يجب على الله شيء ، بل الثواب فضله ، والعقاب عدله ، لا يسأل عما يفعل . وفى رواية مسلم «من أثنتم عليه خيراً وجبت له الجنة» ونحوه للإسماعيلي من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة ، وهو آيين فى العموم من رواية آدم ، وفيه رد على من زعم أن ذلك خاص بالميتين المذكورين لغيب أطلع الله نبيه عليه وإنما هو خبر عن حكم أعلمه الله به .

**قوله ( أنتم شهداء الله فى الأرض )** أى المخاطبون بذلك من الصحابة ومن كان على صفتهم من الإيمان . وحكى ابن التين أن ذلك مخصوص بالصحابة لأنهم كانوا ينطقون بالحكمة بخلاف من بعدهم . قال : والصواب أن ذلك يختص بالثقات واليتقين . انتهى . وسيأتى فى الشهادات بلفظ «المؤمنون شهداء الله

في الأرض » ولأبي داود من حديث أبي هريرة في نحو هذه القصة « إن بعضكم على بعض لشهيد » وسيأتي مزيد بسط فيه في الكلام على الحديث الذي بعده . قال النووي : والظاهر أن الذي أثنوا عليه شراً كان من المنافقين . قلت : يرشد إلى ذلك ما رواه أحمد من حديث أبي قتادة بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل على الذي أثنوا عليه شراً ، وصلى على الآخر .

**قوله ( حدثنا عفان )** كذا للأكثر . وذكر أصحاب الأطراف أنه أخرجه قائلًا فيه « قال عفان » وبذلك جزم البيهقي . وقد وصاه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن عفان به ، ومن طريقه أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم .

**قوله ( حدثنا داود بن أبي الفرات )** هو بلفظ النهر المشهور ، واسمه عمرو ، وهو كندى من أهل مرو . ولم شيخ آخر يقال له داود بن أبي الفرات اسم أبيه بكر وأبو الفرات اسم جده وهو أشجعي من أهل المدينة ، أقدم من الكندي .

**قوله ( عن أبي الأسود )** هو الدليل التابعي الكبير المشهور ، ولم أره من رواية عبد الله بن بريدة عنه إلا معنعنا . وقد حكى الدارقطني في « كتاب التتبع » عن علي بن المديني أن ابن بريدة إنما يروى عن يحيى ابن يعمر عن أبي الأسود ، ولم يقل في هذا الحديث سمعت أبا الأسود . قلت : وابن بريدة ولد في عهد عمر ، فقد أدرك أبا الأسود بلا ريب ، لكن البخاري لا يكتفي بالمعاصرة (١) فلعله أخرجه شاهداً واكتفى للأصل بحديث أنس الذي قبله والله أعلم .

**قوله ( قدمت المدينة وقد وقع بها مرض )** زاد المصنف في الشهادات عن موسى بن إسماعيل عن داود « وهم يموتون موتاً ذريعاً » وهو بالذال المعجمة أى سريعاً .

**قوله ( فأننى على صاحبها خيراً )** كذا في جميع الأصول « خيراً » بالنصب ، وكذا « شراً » وقد غلط من ضبط أننى بفتح الهمزة على البناء للفاعل فإنه في جميع الأصول مبنى للمفعول ، قال ابن التين : والصواب الرفع وفي نصبه بعد في اللسان . ووجهه غيره بأن الجار والمجرور أقيم مقام المفعول الأول وخيراً مقام الثاني ، وهو جائز وإن كان المشهور عكسه . وقال النووي : هو منصوب بنزع الخافض ، أى أننى عليها بخير . وقال ابن مالك : « خيراً » صفة لمصدر محذوف فأقيمت مقامه فنصب ، لأن « أننى » مسند إلى الجار والمجرور . قال : والتفاوت بين الإسناد إلى المصدر والإسناد إلى الجار والمجرور قليل .

**قوله ( فقال أبو الأسود )** هو الراوى ، وهو بالإسناد المذكور .

**قوله ( فقلت : وما وجبت )** هو معطوف على شيء مقدر ، أى قلت هذا شيء عجيب ، وما معنى قولك لكل منهما وجبت مع اختلاف الثناء بالخير والشر .

**قوله ( قلت كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : أيما مسلم إلخ )** الظاهر أن قوله « أيما مسلم » هو المقول فحينئذ يكون قول عمر لكل منهما « وجبت » قاله بناء على اعتقاده صدق الوعد المستفاد من قوله صلى الله

عليه وسلم « أدخله الله الجنة » ، وأما اقتصار عمر على ذكر أحد الشقين فهو إما للاختصار وإما لإحالة السامع على القياس ، والأول أظهر ، وعرف من القصة أن المثني على كل من الجنائز المذكورة كان أكثر من واحد ، وكذا في قول عمر « قلنا وما وجبت » إشارة إلى أن السائل عن ذلك هو وغيره . وقد وقع في تفسير قوله تعالى ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ﴾ في البقرة عند ابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة أن أبي كعب بن سأل عن ذلك .

**قوله ( قلنا وثلاثة )** فيه اعتبار مفهوم الموافقة لأنه سأل عن الثلاثة ولم يسأل عما فوق الأربعة كالخمس مثلاً ، وفيه أن مفهوم العدد ليس دليلاً قطعياً بل هو في مقام الاحتمال .

**قوله ( ثم لم نسأله عن الواحد )** قال الزين بن المنير : إنما لم يسأل عمر عن الواحد استبعاداً منه أن يكتفى في مثل هذا المقام العظيم بأقل من النصاب ، وقال أخوه في الحاشية : فيه إيماء إلى الاكتفاء بالتزكية بواحد . كذا قال ، وفيه غموض . وقد استدلل به المصنف على أن أقل ما يكتفى به في الشهادة اثنان كما سيأتي في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى ، قال الداودي : المعتبر في ذلك شهادة أهل الفضل والصدق ، لا الفسقة ، لأنهم قد يثنون على من يكون مثلهم ، ولا من بينه وبين الميت عداوة ، لأن شهادة العدو لا تقبل . وفي الحديث فضيلة هذه الأمة ، وإعمال الحكم بالظاهر . ونقل الطيبي عن بعض شراح « المصابيح » قال : ليس معنى قوله « أنتم شهداء الله في الأرض » أن الذي يقولونه في حق شخص يكون كذلك حتى يصير من يستحق الجنة من أهل النار بقولهم ، ولا العكس ، بل معناه أن الذي أثنوا عليه خيراً رأوه منه كان ذلك علامة كونه من أهل الجنة ، وبالعكس . وتعقبه الطيبي بأن قوله « وجبت » بعد الثناء حكم عقب وصفاً مناسباً فأشعر بالعباية . وكذا قوله « أنتم شهداء الله في الأرض » لأن الإضافة فيه للتشريف لأنهم بمنزلة عالية عند الله ، فهو كالتزكية للأمة بعد أداء شهادتهم ، فينبغي أن يكون لها أثر . قال : وإلى هذا يؤول قوله تعالى ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ﴾ الآية . قلت : وقد استشهد محمد بن كعب القرظي لما روى عن جابر نحو حديث أنس بهذه الآية ، أخرجه الحاكم . وقد وقع ذلك في حديث مرفوع غيره عند ابن أبي حاتم في التفسير ، وفيه أن الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم « ما قولك وجبت » هو أبي بن كعب . وقال النووي : قال بعضهم معنى الحديث أن الثناء بالخير لمن أثني عليه أهل الفضل — وكان ذلك مطابقاً للواقع — فهو من أهل الجنة ، فإن كان غير مطابق فلا ، وكذا عكسه . قال : والصحيح أنه على عمومته وأن من مات منهم فألمه الله تعالى الناس الثناء عليه بخير كان دليلاً على أنه من أهل الجنة سواء كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا ، فإن الأعمال داخلة تحت المشيئة ، وهذا إلهام يستدل به على تعيينها ، وبهذا تظهر فائدة الثناء . انتهى . وهذا في جانب الخير واضح ، ويؤيده ما رواه أحمد وابن حبان والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعاً « ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة من جيرانه الأذنين أنهم لا يعلمون منه إلا خيراً إلا قال الله تعالى : قد قبلت قولكم وغفرت له ما لا تعلمون » ولأحمد من حديث أبي هريرة نحوه وقال « ثلاثة » بدل أربعة وفي إسناده من لم يسم ، وله شاهد من مراسيل بشير بن كعب أخرجه أبو مسلم الكجي . وأما جانب الشر فظاهر الأحاديث أنه كذلك ، لكن إنما يقع ذلك في حق من غلب شره على خيره ، وقد وقع في رواية النضر المشار إليها أولاً في آخر حديث أنس « إن الله ملائكة تنطق على ألسنة بني آدم بما في المرء من الخير

والشر « واستدل به على جواز ذكر المرء بما فيه من خير أو شر للحاجة ولا يكون ذلك من الغيبة . وسيأتي البحث عن ذلك في « باب النهي عن سب الأموات » آخر الجنائز ، وهو أصل في قبول الشهادة بالاستفاضة ، وأن أقل أصلها اثنان . وقال ابن العربي : فيه جواز الشهادة قبل الاستشهاد ، وقبولها قبل الاستفصال . وفيه استعمال الثناء في الشر للمؤاخاة والمشاكلة ، وحقيقته إنما هي في الخير . والله أعلم .

### باب ما جاء في عذاب القبر

وقوله: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ ﴾ قال أبو عبد الله: الهون: هو الهوان. والهون: الرفق. وقوله: ﴿ سَنُعَذِّبُهُمْ مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ ، وقوله: ﴿ وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ ﴾ (٤٥) النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ .

[١٣٦٩] - ١٣٣٤ - نا حفص بن عمر قال نا شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن البراء ابن عازب عن النبي صلى الله عليه قال: «إذا أقيع المؤمن في قبره أتى ثم شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فذلك قوله: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾» .

١٣٣٥ - حدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة بهذا، وزاد: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ نزلت في عذاب القبر .  
[الحديث ١٣٦٩ - طرفه في: ٤٦٩٩] .

[١٣٧٠] - ١٣٣٦ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا يعقوب بن إبراهيم قال حدثني أبي عن صالح نا نافع أن ابن عمر أخبره قال: اطلع النبي صلى الله عليه على أهل القليب فقال: «وجدتُم ما وعدكم ربكم حقاً» . ف قيل له: تدعو أمواتاً؟! فقال: «ما أنتم بأسمع منهم، ولكن لا يجيبون» .  
[الحديث ١٣٧٠ - طرفاه في: ٣٩٨٠، ٤٠٢٦] .

[١٣٧١] - ١٣٣٧ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: إنما قال النبي صلى الله عليه: «إنهم ليعلمون الآن أن ما كنت أقول لهم حقاً، وقد قال الله: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾» .  
[الحديث ١٣٧١ - طرفاه في: ٣٩٧٩، ٣٩٨١] .

[١٣٧٢] - ١٣٣٨ - نا عبدان قال أخبرني أبي عن شعبة قال سمعت الأشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة: أن يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر فقالت لها: أعاذك الله من عذاب

القبر . فسألت عائشة رسول الله صلى الله عليه عن عذاب القبر فقال : « نعم ، عذاب القبر » . قالت عائشة : فما رأيت رسول الله صلى الله عليه بعد صلي صلاة إلا تعود من عذاب القبر . زاد غندر : « عذاب القبر حق » .

[١٣٧٣] ١٣٣٩ - نا يحيى بن سليمان قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أنه سمع أسماء ابنة أبي بكر تقول : قام رسول الله صلى الله عليه خطيباً فذكر فتنة القبر التي يفتتن فيها المرء . فلما ذكر ذلك ضج المسلمون ضجةً .

[١٣٧٤] ١٣٤٠ - نا عياش بن الوليد قال نا عبد الأعلى قال نا سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك أنه حدثهم أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه - إنه ليسمع قرع نعالهم - أتاه ملكان فيقعدانه فيقولان : ما كنت تقول في هذا الرجل محمد ؟ فأما المؤمن فيقول : أشهد أنه عبد الله ورسوله . فيقال له : انظر إلى مقعدك من النار ، قد أبدلك الله به مقعداً من الجنة ، فيراهما جميعاً » قال قتادة : وذكر لنا أنه يفسح له في قبره . ثم رجع إلى حديث أنس قال : « وأما المنافق والكافر فيقال له : ما كنت تقول في هذا الرجل ؟ فيقول : لا أدري ، كنت أقول ما يقول الناس . فيقال : لا دريت ولا تليت . ويضرب بمطارق من حديد ضربة ، فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين » .

**قوله ( باب ما جاء في عذاب القبر )** لم يتعرض المصنف في الترجمة لكون عذاب القبر يقع على الروح فقط أو عليها وعلى الجسد ، وفيه خلاف شهير عند المتكلمين ، وكأنه تركه لأن الأدلة التي يرضاها ليست قاطعة في أحد الأمرين فلم يتقاد الحكم في ذلك واكتفى بإثبات وجوده ، خلافاً لمن نفاه مطلقاً من الحوارج وبعض المعتزلة كضرار بن عمرو وبشر المريسي ومن وافقهما ، وخالفهم في ذلك أكثر المعتزلة وجميع أهل السنة وغيرهم وأكثروا من الاحتجاج له . وذهب بعض المعتزلة كالجاني إلى أنه يقع على الكفار دون المؤمنين ، وبعض الأحاديث الآتية ترد عليهم أيضاً .

**قوله ( وقوله تعالى )** بالجر عطفاً على عذاب القبر ، أي ما ورد في تفسير الآيات المذكورة . وكان المصنف قدم ذكر هذه الآيات لينبه على ثبوت ذكره في القرآن ، خلافاً لمن رده وزعم أنه لم يرد ذكره إلا من أخبار الآحاد . فأما الآية التي في الأنعام فروى الطبراني وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت والملائكة باسطو أيديهم ﴾ قال : هذا عند الموت ، والبسط الضرب يضربون وجوههم وأدبارهم . انتهى . ويشهد له قوله تعالى في سورة القتال ﴿ فكيف إذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم ﴾ وهذا وإن كان قبل الدفن فهو من جملة العذاب الواقع قبل يوم القيامة ، وإنما أضيف العذاب إلى القبر لكون معظمه يقع فيه ، ولكون الغالب على الموتى أن



يقبروا ، وإلا فالكافر ومن شاء الله تعذيبه من العصاة يعذب بعد موته ولو لم يدفن ، ولكن ذلك محبوب عن الخلق إلا من شاء الله .

**قوله ( وقوله جل ذكره : سنعذبهم مرتين )** وروى الطبري وابن أبي حاتم والطبراني في الأوسط أيضاً من طريق السدي عن أبي مالك عن ابن عباس قال « خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة فقال : اخرج يا فلان فلانك منافق » فذكر الحديث ، وفيه « ففضح الله المنافقين » فهذا العذاب الأول ، والعذاب الثاني عذاب القبر . ورويا أيضاً من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة نحوه ، ومن طريق محمد ابن ثور عن معمر عن الحسن « سنعذبهم مرتين : عذاب الدنيا وعذاب القبر » وعن محمد بن إسحق قال « بلغني » فذكر نحوه . وقال الطبري بعد أن ذكر اختلافاً عن غير هؤلاء : والأغلب أن إحدى المرتين عذاب القبر ، والأخرى تحتل أحد ما تقدم ذكره من الجوع أو السبي أو القتل أو الإذلال أو غير ذلك .

**قوله ( وقوله تعالى ( وحاق بآل فرعون ) الآية )** روى الطبري من طريق الثوري عن أبي قيس عن هزيل بن شرحبيل قال : أرواح آل فرعون في طيور سود تغدو وتروح على النار فذلك عرضها . ووصله ابن أبي حاتم من طريق ليث عن أبي قيس فذكر عبد الله بن مسعود فيه ، وليث ضعيف ، وسيأتي بعد باين في الكلام على حديث ابن عمر بيان أن هذا العرض يكون في الدنيا قبل يوم القيامة . قال القرطبي : الجمهور على أن هذا العرض يكون في البرزخ ، وهو حجة في تثبيت عذاب القبر . وقال غيره : وقع ذكر عذاب الدارين في هذه الآية مفسراً مبيناً ، لكنه حجة على من أنكر عذاب القبر مطلقاً لا على من خصه بالكفار . واستدل بها على أن الأرواح باقية بعد فراق الأجساد ، وهو قول أهل السنة كما سيأتي . واحتج بالآية الأولى على أن النفس والروح شيء واحد لقوله تعالى « أخرجوا أنفسكم » والمراد الأرواح ، وهى مسألة مشهورة فيها أقوال كثيرة وستأتي الإشارة إلى شيء منها في التفسير عند قوله تعالى « ويسألونك عن الروح » الآية . ثم أورد المصنف في الباب ستة أحاديث : أولها حديث البراء في قوله تعالى « يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت » وقد أورد المصنف في التفسير عن أبي الوليد الطيالسي عن شعبة ، وصرح فيه بالإخبار بين شعبة وعلقمة ، وبالسماح بين علقمة وسعد بن عبيدة .

**قوله ( إذا أقعد المؤمن في قبره أتى ثم شهد )** في رواية الحموي والمستمل « ثم يشهد » هكذا ساقه المصنف بهذا اللفظ ، وقد أخرجه الإسماعيلي عن أبي خليفة عن حفص بن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ أبين من لفظه قال « إن المؤمن إذا شهد أن لا إله إلا الله وعرف محمداً في قبره فذلك قوله الخ » وأخرجه ابن مردويه من هذا الوجه وغيره بلفظ « إن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر عذاب القبر فقال : إن المسلم إذا شهد أن لا إله إلا الله وعرف أن محمداً رسول الله » الحديث .

**قوله في الطريق الثانية ( بهذا وزاد )** يثبت الله الذين آمنوا نزلت في عذاب القبر يوم أن لفظ غندر كلفظ حفص وزيادة ، وليس كذلك وإنما هو بالمعنى ، فقد أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه ، والقدر الذي ذكره هو أول الحديث ، وبقيته عندهم « يقال له : من ربك ؟ فيقول : ربى الله ونبي محمد » ، والقدر المذكور أيضاً أخرجه مسلم والنسائي من طريق خيثمة عن البراء ، وقد اختصر سعد وخيثمة هذا الحديث جداً ، لكن أخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن خيثمة فزاد فيه

« إن كان صالحاً وفق ، وإن كان لا خير فيه وجد أبله » وفيه اختصار أيضاً وقد رواه زاذان أبو عمر عن البراء مطولاً مبيناً أخرجه أصحاب السنن وصححه أبو عوانة وغيره وفيه من الزيادة في أوله « استعينوا بالله من عذاب القبر » وفيه « فترد روحه في جسده » وفيه « فيأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له : من ربك ؟ فيقول : ربى الله : فيقولان له : ما دينك ؟ فيقول : دينى الإسلام . فيقولان له : ما هذا الرجل الذى بعث فيكم ؟ فيقول : هو رسول الله . فيقولان له : وما يدريك ؟ فيقول : قرأت القرآن كتاب الله فأمنت به وصدقت . فذلك قوله تعالى ﴿ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت ﴾ » وفيه « وإن الكافر تعاد روحه في جسده ، فيأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له : من ربك ؟ فيقول : هاه هاه لا أدرى » الحديث . وسيأتى نحو هذا في حديث أنس سادس أحاديث الباب ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . قال الكرماني : ليس في الآية ذكر عذاب القبر ، فلعله سمي أحوال العبد في قبره عذاب القبر تغليفاً لفتنة الكافر على فتنة المؤمن لأجل التخويف ، ولأن القبر مقام الهول والوحشة ، ولأن ملاقة الملائكة مما يهاب منه ابن آدم في العادة . ثانيها حديث ابن عمر في قصة أصحاب القلب قلب بدر وفيه قوله صلى الله عليه وسلم « ما أنتم بأسمع لما أقول منهم » أورده هنا مختصراً ، وسيأتى مطولاً في المغازى . وصالح المذكور في الإسناد هو ابن كيسان . ثالثها حديث عائشة قالت « إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم إنهم ليعلمون الآن ما أن كنت أقول لهم حق » وهذا مصير من عائشة إلى رد رواية ابن عمر المذكورة ، وقد خالفها الجمهور في ذلك وقبلوا حديث ابن عمر لموافقة من رواه غيره عليه . وأما استدلالها بقوله تعالى ﴿ إنك لا تسمع الموتى ﴾ فقالوا معناها لا تسمعهم سماعاً ينفعهم ، أو لا تسمعهم إلا أن يشاء الله . وقال السهيلي : عائشة لم تحضر قول النبي صلى الله عليه وسلم ، فغيرها من حضر أحفظ للفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد قالوا له « يا رسول الله أتخاطب قوماً قد جيفوا ؟ فقال : ما أنتم بأسمع لما أقول منهم » قال : وإذا جاز أن يكونوا في تلك الحال عالمين جاز أن يكونوا سامعين إما بأذان رعوهم كما هو قول الجمهور ، أو بأذان الروح على رأى من يوجه السؤال إلى الروح من غير رجوع إلى الجسد . قال : وأما الآية فإنها كقوله تعالى ﴿ أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمى ﴾ أى إن الله هو الذى يسمع ويهdy انتهى . وقوله : إنها لم تحضر صحيح ، لكن لا يقدح ذلك في روايتها لأنه مرسل صحابي وهو محمول على أنها سمعت ذلك ممن حضره أو من النبي صلى الله عليه وسلم بعد ، ولو كان ذلك قادحاً في روايتها لقدح في رواية ابن عمر فإنه لم يحضر أيضاً ، ولا مانع أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال اللفظين معاً فإنه لا تعارض بينهما . وقال ابن التين : لا معارضة بين حديث ابن عمر والآية لأن الموتى لا يسمعون بلا شك ، لكن إذا أراد الله إسماع ما ليس من شأنه السماع لم يمتنع كقوله تعالى ﴿ إنا عرضنا الأمانة ﴾ الآية ، وقوله ﴿ فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً ﴾ الآية . وسيأتى في المغازى قول قتادة : إن الله أحياهم حتى سمعوا كلام نبيه توييحاً ونعمة . انتهى . وقد أخذ ابن جرير وجاعة من الكرامية من هذه القصة أن السؤال في القبر يقع على البدن فقط ، وأن الله يخلق فيه إدراكاً بحيث يسمع ويعلم ويلد ويألم . وذهب ابن حزم وابن هبيرة إلى أن السؤال يقع على الروح فقط من غير عود إلى الجسد ، وخالفهم الجمهور فقالوا : تعاد الروح إلى الجسد أو بعضه كما ثبت في الحديث ، ولو كان على الروح فقط لم يكن للبدن بذلك اختصاص ، ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تنفرق أجزاؤه ، لأن الله قادر أن يعيد الحياة إلى جزء من الجسد ويقع عليه السؤال ، كما هو قادر على أن يجمع أجزائه .

والحامل للقائلين بأن السؤال يقع على الروح فقط أن الميت قد يشاهد في قبره حال المسألة لا أثر فيه من إبعاد ولا غيره ، ولا ضيق في قبره ولا سعة ، وكذلك غير المقبور كالمصاوب . وجوابهم أن ذلك غير ممتنع في القدرة ، بل له نظير في العادة وهو النائم فإنه يجد لذة وألماً لا يدركه جليسه ، بل اليقظان قد يدرك ألماً أو لذة لما يسمعه أو يفكر فيه ولا يدرك ذلك جليسه ، وإنما أتى الغلط من قياس الغائب على الشاهد وأحوال ما بعد الموت على ما قبله ، والظاهر أن الله تعالى صرف أبصار العباد وأسماعهم عن مشاهدة ذلك وستره عنهم إبقاء عليهم لئلا يتدافنوا ، وليست للجوارح الدنيوية قدرة على إدراك أمور المالكوت إلا من شاء الله . وقد ثبتت الأحاديث بما ذهب إليه الجمهور كقوله « إنه ليسمع خفق نعالهم » وقوله « تختلف أضلاعه لضمة القبر » وقوله « يسمع صوته إذا ضربه بالمطراق » وقوله « يضرب بين أذنيه » وقوله « فيقعدانه » وكل ذلك من صفات الأجساد . وذهب أبو الهذيل ومن تبعه إلى أن الميت لا يشعر بالتعذيب ولا بغيره إلا بين النفختين ، قالوا وحاله كحال النائم والمغشي عليه لا يحس بالضرب ولا بغيره إلا بعد الإفاقة ، والأحاديث الثابتة في السؤال حالة تولى أصحاب الميت عنه ترد عليهم .

( تنبيه ) : وجه إدخال حديث ابن عمر وما عارضه من حديث عائشة في ترجمة عذاب القبر أنه لما ثبت من سماع أهل القلب وتوبيخه لهم دل إدراكهم الكلام بحاسة السمع على جواز إدراكهم ألم العذاب ببقية الحواس بل بالذات إذ الجامع بينهما وبين بقية الأحاديث أن المصنف أشار إلى طريق من طرق الجمع بين حديثي ابن عمر وعائشة بحمل حديث ابن عمر على أن مخاطبة أهل القلب وقعت وقت المسألة وحينئذ كانت الروح قد أعيدت إلى الجسد ، وقد تبين من الأحاديث الأخرى أن الكافر المستول يعذب ، وأما إنكار عائشة فمحمول على غير وقت المسألة فيتنق الخبران . ويظهر من هذا التقرير وجه إدخال حديث ابن عمر في هذه الترجمة والله أعلم . رابع أحاديث الباب حديث عائشة في قصة اليهودية .

قوله ( سمعت الأشعث ) هو ابن أبي الشعثاء سليم بن الأسود المخاربي .

قوله ( عن أبيه ) في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عن أشعث « سمعت أبي » .

قوله ( أن يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر ) وقع في رواية أبي وائل عن مسروق عند المصنف في الدعوات « دخلت عجوزان من عجز يهود المدينة فقالتا : إن أهل القبور يعذبون في قبورهم » وهو محمول على أن إحداهما تكلمت وأقرتها الأخرى على ذلك فنسبت القول إليهما مجازاً ، والإفراد يحمل على المتكلمة . ولم أقف على اسم واحدة منهما . وزاد في رواية أبي وائل « فكذبتهما » ووقع عند مسلم من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت « دخلت على امرأة من اليهود وهي تقول : هل شعرت أنكم تفتنون في القبور . قالت : فارتاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : إنما يفتن يهود . قالت عائشة : فلبثنا ليالي ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل شعرت أنه أوحى إلى أنكم تفتنون في القبور . قالت عائشة : فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعيز من عذاب القبر » وبين هاتين الروايتين مخالفة ، لأن في هذه أنه صلى الله عليه وسلم أنكر على اليهودية ، وفي الأولى أنه أقرها . قال النووي تبعاً للطحاوي وغيره : هما قصتان ، فأنكر النبي صلى الله عليه وسلم قول اليهودية في القصة الأولى ، ثم أعلم النبي صلى الله عليه وسلم

بذلك ولم يعلم عائشة ، فجاءت اليهودية مرة أخرى فذكرت لها ذلك فأنكرت عليها مستندة إلى الإنكار الأول ، فأعلمها النبي صلى الله عليه وسلم بأن الوحي نزل بإثباته . انتهى . وقال الكرماني : يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ سراً فلما رأى استغراب عائشة حين سمعت ذلك من اليهودية أعلن به . انتهى . وكأنه لم يقف على رواية الزهري عن عروة التي ذكرناها عن صحيح مسلم ، وقد تقدم في « باب التعوذ من عذاب القبر » في الكسوف من طريق عمرة عن عائشة « أن يهودية جاءت تسألها فقالت لها : أعاذك الله من عذاب القبر ، فسألت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتعذب الناس في قبورهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عائذاً بالله من ذلك . ثم ركب ذات غداة مركباً فخسفت الشمس ، فذكر الحديث ، وفي آخره « ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر » وفي هذا موافقة لرواية الزهري وأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن علم بذلك . وأصرح منه ما رواه أحمد بإسناد على شرط البخاري عن سعيد بن عمرو بن سعيد الأموي عن عائشة « أن يهودية كانت تخدمها ، فلا تصنع عائشة إليها شيئاً من المعروف إلا قالت لها اليهودية : وراك الله عذاب القبر . قالت : فقلت يا رسول الله هل للقبر عذاب ؟ قال : كذبت يهود ، لا عذاب دون يوم القيامة . ثم مكث بعد ذلك ما شاء الله أن يمكث ، فخرج ذات يوم نصف النهار وهو ينادى بأعلى صوته : أيها الناس استعينوا بالله من عذاب القبر ، فإن عذاب القبر حق » وفي هذا كاه أنه صلى الله عليه وسلم إنما علم بحكم عذاب القبر إذ هو بالمدينة في آخر الأمر كما تقدم تاريخ صلاة الكسوف في موضعه . وقد استشكل ذلك بأن الآية المتقدمة مكية وهي قوله تعالى ﴿ يثبت الله الذين آمنوا ﴾ وكذلك الآية الأخرى المتقدمة وهي قوله تعالى ﴿ النار يعرضون عليها غدواً وعشياً ﴾ والجواب أن عذاب القبر إنما يؤخذ من الأولى بطريق المفهوم في حق من لم يتصف بالإيمان ، وكذلك بالمنطوق في الأخرى في حق آل فرعون وإن التحق بهم من كان له حكمهم من الكفار ، فالذي أنكره النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو وقوع عذاب القبر على الموحدين ، ثم أعلم صلى الله عليه وسلم أن ذلك قد يقع على من يشاء الله منهم فجزم به وحذر منه وبالغ في الاستعاذة منه تعليمًا لأئمة وإرشاداً ، فانتفى التعارض بحمد الله تعالى . وفيه دلالة على أن عذاب القبر ليس بخاص بهذه الأمة بخلاف المسألة ففيها اختلاف سيأتي ذكره آخر الباب .

**قوله ( قال نعم عذاب القبر )** كذا للأكثر ، زاد في رواية الحموي والمستمل « حق » وليس يجيد لأن المصنف قال عقب هذه الطريق : زاد غندر « عذاب القبر حق » فتيين أن لفظ « حق » ليست في رواية عبدان عن أبيه عن شعبة ، وأنها ثابتة في رواية غندر عن شعبة وهو كذلك . وقد أخرج طريق غندر النسائي والإسماعيلي كذلك ، وكذلك أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة .

**( تنبيه )** : وقع قوله « زاد غندر الخ » في رواية أبي ذر وحده ، ووقع ذلك في بعض النسخ عقب حديث أسماء بنت أبي بكر وهو غلط . خامسها حديث أسماء بنت أبي بكر أورده مختصراً جداً بالفظ « قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً فذكر فتنة القبر التي يفتن فيها المرء ، فاما ذكر ذلك ضج المسلمون ضجة » وهو مختصر ، وقد ساقه النسائي والإسماعيلي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري فزاد بعد قوله ضجة « حالت بيني وبين أن أفهم آخر كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاما سكنت ضجيجهم قلت لرجل قريب مني : أي بارك الله فيك ، ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر كلامه ؟ قال قال :

قد أوحى إلى أنكم تفتنون في القبور قريباً من فتنة الدجال » انتهى . وقد تقدم هذا الحديث في كتاب العلم وفي الكسوف من طريق فاطمة بنت المنذر عن أسماء بتمامه ، وفيه من الزيادة « يؤتى أحدكم فيقال له : ما علمك بهذا الرجل » الحديث ، فلم يبين فيه ما بين في هذه الرواية من تفهيم الرجل المذكور لأسماء فيه . وأخرجه في كتاب الجمعة من طريق فاطمة أيضاً وفيه أنه « لما قال أما بعد لغط نسوة من الأنصار ، وأنها ذهبت لتسكتن فاستفهمت عائشة عما قال » فيجمع بين مختلف هذه الروايات أنها احتاجت إلى الاستفهام مرتين ، وأنه لما حدثت فاطمة لم تبين لها الاستفهام الثاني ولم أقف على اسم الرجل الذي استفهمت منه عن ذلك إلى الآن . ولأحمد من طريق محمد بن المنكدر عن أسماء مرفوعاً « إذا دخل الإنسان قبره فلن كان مؤمناً احتف به عمله فيأتيه الملك فترده الصلاة والصيام ، فيناديه الملك : اجلس ، فيجلس فيقول : ما تقول في هذا الرجل محمد ؟ قال : أشهد أنه رسول الله . قال : على ذلك عشت وعليه مت وعليه تبعث » الحديث . وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الحديث الذي يليه . وقد تقدم الكلام على بقية فوائد حديث أسماء في كتاب العلم ، ووقع في بعض النسخ هنا « زاد غندر : عذاب القبر » وهو غلط لأن هذا إنما هو في آخر حديث عائشة الذي قبله ، وأما حديث أسماء فلا رواية لغندر فيه . سادس أحاديث الباب حديث أنس ، وقد تقدم بهذا الإسناد في « باب خفق النعال » وعبد الأعلى المذكور فيه هو ابن عبد الأعلى السامي بالمهملة البصري وسعيد هو ابن أبي عروبة .

**قوله ( إن العبد إذا وضع في قبره ) كذا وقع عنده مختصراً ، وأوله عند أبي داود من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بهذا السند « إن نبي الله صلى الله عليه وسلم دخل نخلاً لبني النجار ، فسمع صوتاً ففرع فقال : من أصحاب هذه القبور ؟ قالوا : يا رسول الله ناس ماتوا في الجاهلية . فقال : تعوذوا بالله من عذاب القبر ومن فتنة الدجال . قالوا : وما ذاك يا رسول الله ؟ قال : إن العبد » فذكر الحديث ، فأفاد بيان سبب الحديث .**

**قوله ( وأنه ليسمع قرع نعالهم )** زاد مسلم « إذا انصرفوا » وفي رواية له « يأتيه ملكان » زاد ابن حبان والترمذي من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة « أسودان أزرقان يقال لأحدهما المنكر وللآخر النكير » وفي رواية ابن حبان « يقال لهما منكر ونكير » زاد الطبراني في الأوسط من طريق أخرى عن أبي هريرة « أعينهما مثل قنور النحاس ، وأنيابهما مثل صياصي البقر ، وأصواتهما مثل الرعد » ونحوه لعبد الرزاق من مرسل عمرو بن دينار وزاد « يحفران بأنيابهما ويطنان في أشعارهما ، معهما مرزبة لو اجتمع عليها أهل منى لم يقلوها » وأورد ابن الجوزي في « الموضوعات » حديثاً فيه « إن فيهم رومان وهو كبير » وذكر بعض الفقهاء أن اسم اللذين يسألان المذنب منكر ونكير ، وأن اسم اللذين يسألان المطيع مبشر وبشير .

**قوله ( فيقعدانه )** زاد في حديث البراء فتعاد روحه في جسده كما تقدم في أول أحاديث الباب ، وزاد ابن حبان من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة ، فإذا كان مؤمناً كانت الصلاة عند رأسه ، والزكاة عن يمينه ، والصوم عن شماله ، وفعل المعروف من قبل رجله . فيقال له : اجلس ، فيجلس وقد مثلت له الشمس عند الغروب » زاد ابن ماجه من حديث جابر « فيجلس فيمسح عينيه ويقول : دعوني أصلي » .

**قوله ( فيقولان : ما كنت تقول في هذا الرجل محمد )** زاد أبو داود في أوله « ما كنت تعبد ؟ فإن هداه الله قال : كنت أعبد الله . فيقال له : ما كنت تقول في هذا الرجل » ولأحمد من حديث عائشة « ما هذا الرجل الذي كان فيكم » وله من حديث أبي سعيد « فإن كان مؤمناً قال : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله . فيقال له : صدقت » زاد أبو داود « فلا يسأل عن شيء غيرهما » وفي حديث أسماء بنت أبي بكر المتقدم في العلم والطهارة وغيرهما « فأما المؤمن أو الموقن فيقول : محمد رسول الله ، جاءنا بالبينات والهدى ، فأجبنا وآمنا واتبعنا . فيقال له : نعم صالحاً » وفي حديث أبي سعيد عند سعيد بن منصور « فيقال له : نعم نومة العروس ، فيكون في أحلى نومة نامها أحد حتى يبعث » ولترمذى في حديث أبي هريرة « ويقال له : نعم ، فينام نومة العروس الذي لا يوقظه إلا أحب أهله إليه حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك » ولابن حبان وابن ماجه من حديث أبي هريرة وأحمد من حديث عائشة « ويقال له : على اليقين كنت وعليه مت وعليه تبعث إن شاء الله » .

**قوله ( فيقال له : انظر إلى مقعدك من النار )** في رواية أبي داود « فيقال له : هذا بيتك كان في النار ، ولكن الله عز وجل عصمك ورحمك فأبدلك الله به بيتاً في الجنة . فيقول : دعوني حتى أذهب فأبشر أهلي ، فيقال له : اسكت » وفي حديث أبي سعيد عند أحمد « كان هذا منزلك لو كفرت بربك » ولابن ماجه من حديث أبي هريرة بإسناد صحيح « فيقال له : هل رأيت الله ؟ فيقول ما ينبغي لأحد أن يرى الله ، فتفرج له فرجة قبل النار فينظر إليها يحطم بعضها بعضه فيقال له : انظر إلى ما وقاك الله » وسيأتي في أواخر الرقاق من وجه آخر عن أبي هريرة « لا يدخل أحد الجنة إلا أرى مقعده من النار لو أساء ليزداد شكراً » وذكر عكسه .

**قوله ( قال قتادة : وذكر لنا أنه يفسح له في قبره )** زاد مسلم من طريق شيان عن قتادة سبعون ذراعاً ، ويملاً خضراً إلى يوم يبعثون » ولم أقف على هذه الزيادة موصولة من حديث قتادة . وفي حديث أبي سعيد من وجه آخر عند أحمد « ويفسح له في قبره » ولترمذى وابن حبان من حديث أبي هريرة « يفسح له في قبره سبعين ذراعاً » زاد ابن حبان « في سبعين ذراعاً » . وله من وجه آخر عن أبي هريرة « ويرحب له في قبره سبعون ذراعاً ، وينور له كالقمر ليلة البدر » وفي حديث البراء الطويل « فينادى مناد من السماء : إن صدق عبدى فأفرشوه من الجنة وافتحوا له باباً في الجنة وألبسوه من الجنة . قال فيأتيه من روحها وطيبها ، ويفسح له فيها مد بصره » زاد ابن حبان من وجه آخر عن أبي هريرة « فيزداد غبطة وسروراً ، فيعاد الجلد إلى ما بدأ منه وتجعل روحه في نسيم طائر يعلق في شجر الجنة » .

**قوله ( وأما المنافق والكافر )** كذا في هذه الطريق بواو العطف ، وتقدم في « باب خفق النعال » بها « وأما الكافر أو المنافق » بالشك ، وفي رواية أبي داود « وإن الكافر إذا وضع » وكذا لابن حبان من حديث أبي هريرة ، وكذا في حديث البراء الطويل ، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد « وإن كان كافراً أو منافقاً » بالشك ، وله في حديث أسماء « فإن كان فاجراً أو كافراً » وفي الصحيحين من حديثها « وأما

المنافق أو المرتاب» وفي حديث جابر عند عبد الرزاق وحديث أبي هريرة عند الترمذى «وأما المنافق» وفي حديث عائشة عند أحمد وأبي هريرة عند ابن ماجه «وأما الرجل سوء» وللطبراني من حديث أبي هريرة «وإن كان من أهل الشك» فاختلفت هذه الروايات لفظاً وهي مجمعة على أن كلا من الكافر والمنافق يسأل ، ففيه تعقب على من زعم أن السؤال إنما يقع على من يدعى الإيمان إن محققاً وإن مبطلا ، ومستندهم في ذلك ما رواه عبد الرزاق من طريق عبيد بن عمير أحد كبار التابعين قال «إنما يفتن رجلان : مؤمن ومنافق ، وأما الكافر فلا يسأل عن محمد ولا يعرفه» وهذا موقوف . والأحاديث الناصة على أن الكافر يسأل مرفوعة مع كثرة طرقها الصحيحة فهي أولى بالقبول ، وجزم الترمذى الحكيم بأن الكافر يسأل ، واختلف في الطفل غير المميز فجزم القرطبي في التذكرة بأنه يسأل ، وهو منقول عن الحنفية ، وجزم غير واحد من الشافعية بأنه لا يسأل ، ومن ثم قالوا : لا يستحب أن يلقن . واختلف أيضاً في النبي هل يسأل ، وأما الملك فلا أعرف أحداً ذكره ، والذي يظهر أنه لا يسأل لأن السؤال يخص بمن شأنه أن يفتن ، وقد مال ابن عبد البر إلى الأول وقال : الآثار تدل على أن الفتنة لمن كان منسوباً إلى أهل القبلة ، وأما الكافر الجاحد فلا يسأل عن دينه . وتعقبه ابن القيم في «كتاب الروح» وقال : في الكتاب والسنة دليل على أن السؤال للكافر والمسلم ، قال الله تعالى ﴿يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ويضلل الله الظالمين﴾ وفي حديث أنس في البخارى «وأما المنافق والكافر» بواو العطف ، وفي حديث أبي سعيد «فإن كان مؤمناً — فذكره وفيه — وإن كان كافراً» وفي حديث البراء «وأن الكافر إذا كان في انقطاع من الدنيا — فذكره وفيه — فيأتيه منكر ونكير» الحديث أخرجه أحمد هكذا ، قال : وأما قول أبي عمر : فأما الكافر الجاحد فليس ممن يسأل عن دينه ، فجوابه أنه نفي بلا دليل ، بل في الكتاب العزيز الدلالة على أن الكافر يسأل عن دينه ، قال الله تعالى ﴿فلنسألن الذين أرسل إليهم ولنسألن المرسلين﴾ وقال تعالى ﴿فوربك لنسألنهم أجمعين﴾ لكن للنافي أن يقول إن هذا السؤال يكون يوم القيامة .

**قوله ( فيقول لا أدري )** في رواية أبي داود المذكورة «وأن الكافر إذا وضع في قبره أناه ملك فينهره فيقول له : ما كنت تعبد» وفي أكثر الأحاديث «فيقولان له ما كنت تقول في هذا الرجل» وفي حديث البراء «فيقولان له من ربك؟ فيقول : هاه هاه لا أدري ، فيقولان له : ما دينك فيقول : هاه هاه لا أدري . فيقولان له : ما هذا الرجل الذى بعث فيكم؟ فيقول : هاه هاه لا أدري» وهو أتم الأحاديث سياقاً .

**قوله ( كنت أقول ما يقول الناس )** في حديث أسماء «سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته» وكذا في أكثر الأحاديث .

**قوله ( لا دريت ولا تليت )** كذا في أكثر الروايات بمثابة مفتوحة بعدها لام مفتوحة وتحتانية ساكنة ، قال ثعلب : قوله «تليت» أصله تلوت ، أى لا فهمت ولا قرأت القرآن ، والمعنى لا دريت ولا اتبع من يدرى ، وإنما قاله بالياء لمواخاة دريت . وقال ابن السكيت : قوله «تليت» إتباع ولا معنى لها ، وقيل صوابه ولا اثليت بزيادة همزتين قبل المثناة بوزن افتعلت من قولهم ما ألوت أى ما استطعت ، حكى ذلك عن الأصمعى ، وبه جزم الخطايب . وقال الفراء : أى قصرت كأنه قيل له لا دريت ولا قصرت في

طلب الدراية ثم أنت لا تدري ، وقال الأزهرى : الأول يكون بمعنى الجهد وبمعنى التقصير وبمعنى الاستطاعة وحكى ابن قتيبة عن يونس بن حبيب أن صواب الرواية « لا دريت ولا أتليت » بزيادة ألف وتسكين المثناة كأنه يدعو عليه بأن لا يكون له من يتبعه ، وهو من الاتلاء يقال ما أتلت أبله أى لم تلد أولاداً يتبعونها . وقال : قول الأصمعى أشبه بالمعنى ، أى لا دريت ولا استطعت أن تدري . ووقع عند أحمد من حديث أبي سعيد « لا دريت ولا اهتديت » وفي مرسل عبيد بن عمير عند عبد الرزاق « لا دريت ولا أفلحت » .

**قوله ( بمطارق من حديد ضربة )** تقدم في « باب خفق النعال » بلفظ « بمطرقة » على الإفراد ، وكذا هو في معظم الأحاديث . قال الكرمانى : الجمع مؤذن بأن كل جزء من أجزاء تلك المطرقة مطرقة برأسها مبالغة له . وفي حديث البراء « لو ضرب بها جبل لصار تراباً » وفي حديث أسماء « ويسلط عليه دابة في قبره معها سوط ثمرته جمرة مثل غرب البعير تضربه ما شاء الله صماء لا تسمع صوته فترحمه » وزاد في أحاديث أبي سعيد وأبي هريرة وعائشة التى أشرنا إليها « ثم يفتح له باب إلى الجنة فيقال له : هذا منزلك لو آمنت بربك ، فأما إذ كفرت فإن الله أبدلك هذا ، ويفتح له باب إلى النار » زاد في حديث أبي هريرة « فيزداد حسرة وثبوراً ، ويضيق عليه قبره حتى تختلف أضلأه » ، وفي حديث البراء « فينادى مناد من السماء : أفرشوه من النار ، وألبسوه من النار ، وافتحوا له باباً إلى النار ، فيأتيه من حرها وسمومها » .

**قوله ( من يليه )** قال المهلب : المراد الملائكة الذين يلون فتنته ، كذا قال ، ولا وجه لتخصيصه بالملائكة فقد ثبت أن اليهائم تسمعه . وفي حديث البراء « يسمعه من بين المشرق والمغرب » وفي حديث أبي سعيد عند أحمد « يسمعه خلق الله كلهم غير الثقلين » وهذا يدخل فيه الحيوان والجماد ، لكن يمكن أن يخص منه الجماد . ويؤيده أن في حديث أبي هريرة عند البزار « يسمعه كل دابة إلا الثقلين » والمراد بالثقلين الإنس والجن ، قيل لهم ذلك لأنهم كالثقل على وجه الأرض . قال المهلب : الحكمة في أن الله يسمع الجن قول الميت قدموني ولا يسمعون صوته إذا عذب بأن كلامه قبل الدفن متعلق بأحكام الدنيا وصوته إذا عذب في القبر متعلق بأحكام الآخرة ، وقد أخفى الله على المكلفين أحوال الآخرة إلا من شاء الله إبقاء عليهم كما تقدم . وقد جاء في عذاب القبر غير هذه الأحاديث : منها عن أبي هريرة وابن عباس وأبي أيوب وسعد وزيد ابن أرقم وأم خالد في الصحيحين أو أحدهما ، وعن جابر عند ابن ماجه ، وأبي سعيد عند ابن مردويه ، وعمر وعبد الرحمن بن حسنة وعبد الله بن عمرو عند أبي داود ، وابن مسعود عند الطحاوى ، وأبي بكره وأسماء بنت يزيد عند النسائي ، وأم مبشر عند ابن أبي شيبة ، وعن غيرهم . وفي أحاديث الباب من الفوائد : إثبات عذاب القبر ، وأنه واقع على الكفار ومن شاء الله من الموحدين . والمسألة وهل هى واقعة على كل واحد ؟ تقدم تقرير ذلك ، وهل تختص بهذه الأمة أم وقعت على الأمم قبلها ؟ ظاهر الأحاديث الأول وبه جزم الحكيم الترمذى وقال : كانت الأمم قبل هذه الأمة تأتيم الرسل فإن أطاعوا فذاك وإن أبوا اعتزلوهم وعوجلوا بالعذاب ، فلما أرسل الله محمداً رحمة للعالمين أمسك عنهم العذاب ، وقبل الإسلام ممن أظهره سواء أسر الكفر أو لا ، فلما ماتوا قيص الله لم فتانى القبر ليستخرج سرهم بالسؤال وليميز الله الخبيث من الطيب ويثبت الله الذين آمنوا ويضل الله الظالمين . انتهى . ويؤيده حديث زيد بن ثابت مرفوعاً « أن هذه الأمة تبلى في قبورها » الحديث أخرجه مسلم ، ومثله عند أحمد عن أبي سعيد في أثناء حديث ، ويؤيده أيضاً



قول الملكين « ما تقول في هذا الرجل محمد » وحديث عائشة عند أحمد أيضاً بلفظ « وأما فتنة القبر في تفتنون وعنى تسألون » وجنح ابن القيم إلى الثاني وقال : ليس في الأحاديث ما يبنى المسألة عن تقدم من الأمم ، وإنما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أمته بكيفية امتحانهم في القبور لأنه نفي ذلك عن غيرهم ، قال : والذي يظهر أن كل نبي مع أمته كذلك ، فتعذب كفارهم في قبورهم بعد سؤالهم وإقامة الحجّة عليهم كما يعذبون في الآخرة بعد السؤال وإقامة الحجّة . وحكى في مسألة الأطفال احتمالاً ، والظاهر أن ذلك لا يمتنع في حق المميز دون غيره . وفيه ذم التقليد في الاعتقادات لمعاقبة من قال : كنت أسمع الناس يقولون شيئاً فقلته ، وفيه أن الميت يحيا في قبره للمسألة خلافاً لمن رده واحتج بقوله تعالى ﴿ قالوا ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين ﴾ الآية قال : فلو كان يحيا في قبره للزم أن يحيا ثلاث مرات ويموت ثلاثاً وهو خلاف النص ، والجواب بأن المراد بالحياة في القبر للمسألة ليست الحياة المستقرة المعهودة في الدنيا التي تقوم فيها الروح بالبدن وتديره وتصرفه وتحتاج إلى ما يحتاج إليه الأحياء ، بل هي مجرد إعادة لفائدة الامتحان الذي وردت به الأحاديث الصحيحة ، فهي إعادة عارضة ، كما حيي خلق لكثير من الانبياء لمسألهم ثم عادوا موتى . وفي حديث عائشة جواز التحديث عن أهل الكتاب بما وافق الحق .

### باب التَّعَوُّذِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ

[١٣٧٥] ١٣٤١ - حدثنا محمد بن المنثري قال أنا يحيى قال أنا شعبة قال حدثني عون بن أبي جحيفة

عن أبيه عن البراء بن عازب عن أبي أيوب قال : خرج النبي صلى الله عليه وقد وجبت الشمس ، فسمع صوتاً فقال : « يهودُ تعذبُ في قبورها » . وقال النضر : أنا شعبة قال نا عون قال سمعت أبي قال سمعت البراء عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه .

[١٣٧٦] ١٣٤٢ - نا معلّى قال نا وهيب عن موسى بن عقبة قال حدثني بنت خالد بن سعيد

ابن العاصي أنها سمعت النبي صلى الله عليه وهو يتعوذ من عذاب القبر .

[الحديث ١٣٧٦ - طرفه في : ٦٣٦٤] .

[١٣٧٧] ١٣٤٣ - نا مسلم بن إبراهيم قال نا هشام قال نا يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة

قال : كان رسول الله صلى الله عليه يدعو : « اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، ومن عذاب النار ، ومن فتنة الحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال » .

قوله ( باب التعوذ من عذاب القبر ) قال الزين بن المنير : أحاديث هذا الباب تدخل في الباب

الذي قبله ، وإنما أفردنا عنها لأن الباب الأول معقود لثبوته رداً على من أنكروه ، والثاني لبيان ما ينبغى اعتماده في مدة الحياة من التوسل إلى الله بالنجاة منه والابتغال إليه في الصرف عنه .

قوله ( أخبرنا يحيى ) هو ابن سعيد القطان .

**قوله ( عن أبي أيوب )** هو الأنصاري . وفي هذا الإسناد ثلاثة من الصحابة في نسق أولهم أبوجحيفة .  
**قوله ( وجبت الشمس )** أى سقطت ، والمراد غروبها .

**قوله ( فسمع صوتاً )** قيل يحتمل أن يكون سمع صوت ملائكة العذاب أو صوت اليهود المعذنين أو صوت وقع العذاب . قلت : قد وقع عند الطبراني من طريق عبد الجبار بن العباس عن عون بهذا السند مفسراً ولفظه « خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم حين غربت الشمس ومعى كوز من ماء ، فانطلق لحاجته حتى جاء فوضأته فقال : أسمع ما أسمع ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : أسمع أصوات اليهود يعذبون في قبورهم » .

**قوله ( يهود تعذب في قبورها )** هو خبر مبتدأ أى هذه يهود ، أو هو مبتدأ خبره محذوف . قال الجوهري : اليهود قبيلة والأصل اليهوديون فحذفت ياء الإضافة مثل زنج وزنجي ثم عرف على هذا الحد فجمع على قياس شعير وشعيرة ثم عرف الجمع بالألف واللام ولولا ذلك لم يجز دخول الألف واللام لأنه معرفة مؤنث فجرى مجرى القبيلة وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث ، وهو موافق لقوله فيما تقدم من حديث عائشة « إنما تعذب اليهود » وإذا ثبت أن اليهود تعذب بيهوديتهم ثبت تعذيب غيرهم من المشركين لأن كفرهم بالشرك أشد من كفر اليهود .

**قوله ( وقال النضر إلخ )** ساق هذه الطريق لتصريح عون فيها بسماعه له من أبيه وسماع أبيه له من البراء ، وقد وصلها الإسماعيلي من طريق أحمد بن منصور عن النضر ولم يسق المتن ، وساقه إسحق بن راهويه في مسنده عن النضر بلفظ « فقال : هذه يهود تعذب في قبورها » قال ابن رشد : لم يجر للتعوذ من عذاب القبر في هذا الحديث ذكر ، فلماذا قال بعض الشارحين : إنه من بقية الباب الذى قبله ، وإنما أدخله في هذا الباب بعض من نسخ الكتاب ولم يميز ، قال : ويحتمل أن يكون المصنف أراد أن يعلم بأن حديث أم خالد ثاني أحاديث هذا الباب محمول على أنه صلى الله عليه وسلم تعوذ من عذاب القبر حين سمع أصوات يهود ، لما علم من حاله أنه كان يتعوذ ويأمر بالتعوذ مع عدم سماع العذاب فكيف مع سماعه . قال : وهذا جار على ما عرف من عادة المصنف في الأغماض . وقال الكرماني : العادة قاضية بأن كل من سمع مثل ذلك الصوت يتعوذ من مثله .

**قوله ( حدثنا علي )** هو ابن أسد ، وبنت خالد اسمها أمة وتكنى أم خالد ، وقد أورده المصنف في الدعوات من وجه آخر « عن موسى بن عقبة سمعت أم خالد بنت خالد ولم أسمع أحداً سمع من النبي غيرها » فذكره . ووقع في الطبراني من وجه آخر عن موسى بلفظ « استجبروا بالله من عذاب القبر فإن عذاب القبر حق » .

**قوله في حديث أبي هريرة ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو )** زاد الكشميني « ويقول » . وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في آخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة .

## باب عذاب القبر من الغيبة والبول

١٣٤٤ - حدثنا قتيبة قال نا جرير عن الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس: [١٣٧٨] مر النبي صلى الله عليه على قبرين فقال: «إنهما ليعذبان وما يعذبان من كبير». ثم قال: «بلى أما أحدهما فكان يسعى بالنميمة، وأما أحدهما فكان لا يستتر من بوله». قال: ثم أخذ عوداً رطباً فكسره باثنين، ثم غرز كل واحدٍ منهما على قبرٍ ثم قال: «لعله يخففُ عنهما، ما لم ييبساً».

قوله ( باب عذاب القبر من الغيبة والبول ) قال الزين بن المنير : المراد بتخصيص هذين الأمرين بالذكر تعظيم أمرهما ، لأننى الحكم عما عداهما ، فعلى هذا لا يلزم من ذكرهما حصر عذاب القبر فيهما ، لكن الظاهر من الاقتصار على ذكرهما أنهما أمكن في ذلك من غيرهما ، وقد روى أصحاب السنن من حديث أبى هريرة « استزوها من البول ، فإن عامة عذاب القبر منه » ثم أورد المصنف حديث ابن عباس في قصة القبرين ، وليس فيه للغيبة ذكر ، وإنما ورد بلفظ النميمة ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الطهارة . وقيل مراد المصنف أن الغيبة تلازم النميمة لأن النميمة مشتملة على ضررين : نقل كلام المغتاب إلى الذى اغتابه ، والحديث عن المنقول عنه بما لا يريده . قال ابن رشيد : لكن لا يلزم من الوعيد على النميمة ثبوته على الغيبة وحدها ، لأن مفسدة النميمة أعظم ، وإذا لم تساوها لم يصح الإلحاق إذ لا يلزم من التعذيب على الأشد التعذيب على الأخف ، لكن يجوز أن يكون ورد على معنى التوقع والحذر فيكون قصد التحذير من المغتاب لتلا يكون له في ذلك نصيب انتهى . وقد وقع في بعض طرق هذا الحديث بلفظ الغيبة كما بيناه في الطهارة ، فالظاهر أن البخارى جرى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث والله أعلم .

## باب الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي

١٣٤٥ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال: «إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل من النار فمن أهل النار، فيقال: هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة». [١٣٧٩]

(الحديث ١٣٧٩ - طرفاه في: ٣٢٤٠، ٦٥١٥).

قوله ( باب الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي ) أورد فيه حديث ابن عمر « إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي » قال ابن التين : يحتمل أن يريد بالغداة والعشي غداة واحدة وعشية واحدة يكون العرض فيها . ومعنى قوله « حتى يبعثك الله » أى لا تصل إليه إلى يوم البعث . ويحتمل أن يريد كل غداة وكل عشي ، وهو محمول على أنه يحيا منه جزء ليدرك ذلك فغير ممتنع أن تعاد الحياة إلى

جزء من الميت أو أجزاء وتصح مخاطبته والعرض عليه انتهى . والأول موافق للأحاديث المتقدمة قبل باين في سياق المسألة وعرض المقعدين على كل أحد . وقال القرطبي : يجوز أن يكون هذا العرض على الروح فقط ، ويجوز أن يكون عليه مع جزء من البدن . قال : والمراد بالغداة والعشي وقتها وإلا فالموتى لأصباح عندهم ولا مساء . قال : وهذا في حق المؤمن والكافر واضح ، فأما المؤمن المخلط فمحتمل في حقه أيضاً ، لأنه يدخل الجنة في الجملة ، ثم هو مخصوص بغير الشهداء لأنهم أحياء وأرواحهم تسرح في الجنة ويحتمل أن يقال : إن فائدة العرض في حقهم تبشير أرواحهم باستقرارها في الجنة مقترنة بأجسادها ، فإن فيه قدراً زائداً على ما هي فيه الآن .

**قوله ( إن كان من أهل الجنة فن أهل الجنة )** اتحد فيه الشرط والجزاء لفظاً ولا بد فيه من تقدير ، قال التوربشتي : التقدير إن كان من أهل الجنة فمقعد من مقاعد أهل الجنة يعرض عليه . وقال الطيبي : الشرط والجزاء إذا اتحدا لفظاً دل على الفخامة ، والمراد أنه يرى بعد البعث من كرامة الله ما ينسبه هذا المقعد انتهى . ووقع عند مسلم بلفظ « إن كان من أهل الجنة فالجنة » أي فالمعروض الجنة . وفي هذا الحديث إثبات عذاب القبر ، وأن الروح لا تنفني بفناء الجسد لأن العرض لا يقع إلا على حي . وقال ابن عبد البر : استدلل به على أن الأرواح على أفنية القبور . قال : والمعنى عندي أنها قد تكون على أفنية قبورها لا أنها لا تفارق الأفنية ، بل هي كما قال مالك إنه بلغه أن الأرواح تسرح حيث شاءت .

**قوله ( حتى يبعثك الله يوم القيامة )** في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك « حتى يبعثك الله إليه يوم القيامة » وحكى ابن عبد البر فيه الاختلاف بين أصحاب مالك ، وأن الأكثر رواه كرواية البخاري وأن ابن القاسم رواه كرواية مسلم ، قال : والمعنى حتى يبعثك الله إلى ذلك المقعد . ويحتمل أن يعود الضمير إلى الله ، فإلى الله ترجع الأمور ، والأول أظهر اهـ . ويؤيده رواية الزهري عن سالم عن أبيه بلفظ « ثم يقال : هذا مقعدك الذي تبعث إليه يوم القيامة » أخرجه مسلم . وقد أخرج النسائي رواية ابن القاسم لكن لفظه كلفظ البخاري :

## باب

### كلام الميت على الجنازة

[١٣٨٠] ١٣٤٦ - حدثنا قتيبة قال نا الليث عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « إذا وضعت الجنازة فاحتملها الرجال على أعناقهم ، فإن كانت صالحة قالت : قدموني ، قدموني ، وإن كانت غير صالحة قالت : يا ويلها ، أين يذهبون بها ؟ يسمع صوتها كل شيء إلا الإنسان ، ولو سمعها الإنسان لصعق » .

**قوله (باب كلام الميت على الجنائز)** أى بعد حملها . أورد فيه حديث أبى سعيد ، وقد تقدم الكلام عليه قبل بضعة وثلاثين باباً ، وترجم له «قول الميت وهو على الجنائز قدموني» قال ابن رشيد : الحكمة فى هذا التكرير أن الترجمة الأولى مناسبة للترجمة التى قبلها وهى «باب السرعة بالجنائز» لاشتغال الحديث على بيان موجب الإسراع وكذلك هذه الترجمة مناسبة لتى قبلها كأنه أراد أن يبين أن ابتداء العرض إنما يكون عند حمل الجنائز لأنها حينئذ يظهر لها ما تؤول إليه فتقول ما تقول .

### باب ما قيل فى أولاد المسلمين

وقال أبوهريرة عن النبي صلى الله عليه : «من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كان له حجاباً من النار أو دخل الجنة» .

[١٣٨١] ١٣٤٧- فإيعقوب بن إبراهيم قال نا ابن علية قال نا عبدالعزيز بن صهيب عن أنس ابن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه : «ما من الناس مسلم يموت له ثلاثة لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم» .

[١٣٨٢] ١٣٤٨- فإبو الوليد قال نا شعبة عن عدي بن ثابت أنه سمع البراء قال : لما توفي إبراهيم قال رسول الله صلى الله عليه : «إن له مريضاً فى الجنة» .  
[الحديث ١٣٨٢- طرفاه فى : ٣٢٥٥ ، ٦١٩٥] .

**قوله (باب ما قيل فى أولاد المسلمين)** أى غير البالغين . قال الزين بن المنير : تقدم فى أوائل الجنائز ترجمة «من مات له ولد فاحتسب» وفيها الحديث المصدر به ، وإنما ترجم بهذه لمعرفة مآل الأولاد ، ووجه انتزاع ذلك أن من يكون سبباً فى حجب النار عن أبويه أولى بأن يحجب هو لأنه أصل الرحمة وسببها . وقال النووى : أجمع من يعتد به من علماء المسلمين على أن من مات من أطفال المسلمين فهو من أهل الجنة . وتوقف فيه بعضهم لحديث عائشة ، يعنى الذى أخرجه مسلم بلفظ «توفى صبى من الأنصار فقلت : طوبى له لم يعمل سوءاً ولم يدركه . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أو غير ذلك يا عائشة ، إن الله خلق للجنة أهلاً» الحديث . قال والجواب عنه أنه لعله نهاها عن المسارعة إلى القطع من غير دليل ، أو قال ذلك قبل أن يعلم أن أطفال المسلمين فى الجنة . انتهى . وقال القرطبي : نقي بعضهم الخلاف فى ذلك . وكأنه عنى ابن أبى زيد فإنه أطلق الإجماع فى ذلك ، ولعله أراد إجماع من يعتد به . وقال المازرى : الخلاف فى غير أولاد الأنبياء انتهى . ولعل البخارى أشار إلى ما ورد فى بعض طرق حديث أبى هريرة الذى بدأ به كما سأتى ، فإن فيه التصريح بإدخال الأولاد الجنة مع آبائهم . وروى عبد الله بن أحمد فى زيادات المسند عن على مرفوعاً «إن المسلمين وأولادهم فى الجنة ، وإن المشركين وأولادهم فى النار» ثم قرأ «والذين آمنوا واتبعتهم الآية» وهذا أصبح ما ورد فى تفسير هذه الآية وبه جزم ابن عباس .

قوله (وقال أبو هريرة الخ) لم أره موصولا من حديثه على هذا الوجه ، نعم عند أحمد من طريق عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « ما من مسلمين يموت لهما ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخلهما الله وإياهم بفضل رحمته الجنة » ، ولمسلم من طريق سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً « لا يموت لإحداكن ثلاثة من الولد فتحسب إلا دخلت الجنة » الحديث . وله من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لامرأة : دفنت ثلاثة ؟ قالت : نعم . قال : لقد احتظرت بحظار شديد من النار » وفي صحيح أبي عوانة من طريق عاصم عن أنس « مات ابن للزبير فجزع عليه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كانوا له حجاباً من النار » .

قوله (كان له) كذا للأكثر أى كان موتهم له حجاباً ، وللكشميني «كانوا» أى الأولاد .

قوله (ثلاثة من الولد) سقط قوله « من الولد » فى رواية أبي ذر ، وكذا سبق من رواية عبد الوارث عن عبد العزيز فى « باب فضل من مات له ولد فاحتسب » وتقدم الكلام عليه مستوفى هناك .

قوله (لما توفى إبراهيم) زاد الإسماعيلي من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة بسنده « ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم » وله من طريق معاذ عن شعبة بسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم « توفى ابنه إبراهيم » .

قوله (إن له مرضعاً فى الجنة) قال ابن التين : يقال امرأة مرضع بلا هاء مثل حائض ، وقد أرضعت فهى مرضعة إذا بنى من الفعل ، قال الله تعالى ( تذهل كل مرضعة عما أرضعت ) قال : وروى « مرضعاً » بفتح الميم أى إرضاعاً . انتهى . وقد سبق إلى حكاية هذا الوجه الخطابى ، والأول رواية الجمهور ، وفى رواية عمرو المذكورة « مرضعاً ترضعه فى الجنة » وقد تقدم الكلام على قصة موت إبراهيم مستوفى فى « باب قول النبي صلى الله عليه وسلم إنا بك لحزنون » وإيراد البخارى له فى هذا الباب يشعر باختيار القول الصائبر إلى أنهم فى الجنة ، فكأنه توقف فيه أولاً ثم جزم به .

### باب ما قيل فى أولاد المشركين

[١٣٨٣] ١٣٤٩ - حدثنا حبان قال أنا عبد الله قال أنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أولاد المشركين ، فقال : « الله إذ خلقهم أعلم بما كانوا عاملين » .

[الحديث ١٣٨٣ - طرفه فى : ٦٥٩٧] .

[١٣٨٤] ١٣٥٠ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عطاء بن يزيد الليثي أنه سمع أبا هريرة سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذراري المشركين فقال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » .

[الحديث ١٣٨٤ - طرفه فى : ٦٥٩٧] .

١٣٥١ - حدثنا آدم قال نا ابن أبي ذئب عن الزُّهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « كلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، كمثل البهيمة تُنتج البهيمة ، هل ترى فيها جَدعاء ؟ » .

**قوله ( باب ما قيل في أولاد المشركين )** هذه الترجمة تشعر أيضاً بأنه كان متوقفاً في ذلك ، وقد جزم بعد هذا في تفسير سورة الروم بما يدل على اختيار القول الصائر إلى أنهم في الجنة كما سيأتي تحريره ، وقد رتب أيضاً أحاديث هذا الباب ترتيباً يشير إلى المذهب المختار ، فإنه صدره بالحديث الدال على التوقف ، ثم ثنى بالحديث المرجح لكونهم في الجنة ، ثم ثلث بالحديث المصرح بذلك فإن قوله في سياقه « وأما الصبيان حوله فأولاد الناس » قد أخرجه في التعبير بلفظ « وأما الولدان الذين حوله فكل مولود يولد على الفطرة . فقال بعض المسلمين : وأولاد المشركين ؟ فقال : وأولاد المشركين » ويؤيده ما رواه أبو يعلى من حديث أنس مرفوعاً « سألت ربى اللاهين من ذرية البشر أن لا يعذبهم فأعطانيهم » إسناده حسن . وورد تفسير « اللاهين » بأنهم الأطفال من حديث ابن عباس مرفوعاً أخرجه البزار ، وروى أحمد من طريق خنساء بنت معاوية بن صريم عن عمته قالت « قلت يارسول الله من في الجنة ؟ قال : النبي في الجنة ، والشهيد في الجنة ، والمولود في الجنة » إسناده حسن . واختلف العلماء قديماً وحديثاً في هذه المسألة على أقوال : أحدها أنهم في مشيئة الله تعالى ، وهو منقول عن الحمادين وابن المبارك وإسحق ، ونقله البيهقي في « الاعتقاد عن الشافعي في حق أولاد الكفار خاصة » ، قال ابن عبد البر : وهو مقتضى صنيع مالك ، وليس عنده في هذه المسألة شيء منصوص ، إلا أن أصحابه صرحوا بأن أطفال المسلمين في الجنة وأطفار الكفار خاصة في المشيئة ، والحجة فيه حديث « الله أعلم بما كانوا عاملين » . ثانيها أنهم تبع آباءهم ، فأولاد المسلمين في الجنة وأولاد الكفار في النار ، وحكاها ابن حزم عن الأزارقة من الخوارج ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً ﴾ وتعبه بأن المراد قوم نوح خاصة ، وإنما دعا بذلك لما أوحى الله إليه ﴿ أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن ﴾ وأما حديث « هم من آباءهم أو منهم » فذاك ورد في حكم الحرابي ، وروى أحمد من حديث عائشة « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ولدان المسلمين ، قال : في الجنة . وعن أولاد المشركين ، قال : في النار فقلت : يارسول الله لم يدركوا الأعمال قال : ربك أعلم بما كانوا عاملين ، لو شئت أسمعتك تضاعفهم في النار » وهو حديث ضعيف جداً لأن في إسناده أبا عقيل مولى بهية وهو متروك . ثالثها أنهم يكونون في برزخ بين الجنة والنار ، لأنهم لم يعملوا حسنات يدخلون بها الجنة ، ولا سيئات يدخلون بها النار . رابعها خدم أهل الجنة ، وفيه حديث عن أنس ضعيف أخرجه أبو داود الطيالسي وأبو يعلى ، وللطبراني والبزار من حديث سمرة مرفوعاً « أولاد المشركين خدم أهل الجنة » وإسناده ضعيف . خامسها أنهم يصيرون تراباً ، روى عن ثمانية بن أشرم . سادسها هم في النار حكاها عياض عن أحمد ، وغلطه ابن تيمية بأنه قول لبعض أصحابه ولا يحفظ عن الإمام أصلاً . سابعها أنهم يمتحنون في الآخرة بأن ترفع لهم نار ، فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً ، ومن أبي عذب ، أخرجه البزار من حديث أنس وأبي سعيد ، وأخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل . وقد صحت مسألة الامتحان في حق المجنون ومن مات في الفترة

من طرق صحيحة ، وحكى البيهقي في «كتاب الاعتقاد» أنه المذهب الصحيح ، وتعقب بأن الآخرة ليست دار تكليف فلا عمل فيها ولا ابتلاء ، وأجيب بأن ذلك بعد أن يقع الاستقرار في الجنة أو النار ، وأما في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك ، وقد قال تعالى ﴿يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون﴾ وفي الصحيحين «لأن الناس يؤمرون بالسجود ، فيصير ظهر المنافق طبقاً ، فلا يستطيع أن يسجد» . ثامنها أنهم في الجنة ، وقد تقدم القول فيه في «باب فضل من مات له ولد» قال النووي : وهو المذهب الصحيح المختار الذي صار إليه المحققون ، لقوله تعالى ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ وإذا كان لا يعذب العاقل لكونه لم تبلغه الدعوة فلا أن لا يعذب غير العاقل من باب الأولى ، ولحديث سمرة المذكور في هذا الباب ، ولحديث عمة خنساء المتقدم ، ولحديث عائشة الآتي قريباً . تاسعها الوقف . عاشرها الإمساك . وفي الفرق بينهما دقة . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عباس وأبي هريرة «سئل عن أولاد المشركين» وفي رواية ابن عباس «ذراري المشركين» ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية هذا السائل ، لكن عند أحمد وأبي داود عن عائشة ما يحتمل أن تكون هي السائلة ، فأخرجنا من طريق عبد الله ابن أبي قيس عنها قالت «قلت : يا رسول الله ذراري المسلمين ؟ قال : مع آبائهم . قلت : يا رسول الله بلا عمل ؟ قال : الله أعلم بما كانوا عاملين» الحديث . وروى عبد الرزاق من طريق أبي معاذ عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت «سألت خديجة النبي صلى الله عليه وسلم عن أولاد المشركين ، فقال : هم مع آبائهم ، ثم سألته بعد ذلك فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين ، ثم سألته بعد ما استحکم الإسلام فنزل ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ قال : هم على الفطرة ، أو قال : في الجنة» وأبو معاذ هو سايان بن أرقم وهو ضعيف ، ولو صح هذا لكان قاطعاً للزاع رافعاً لكثير من الإشكالات المتقدم .

**قوله ( الله أعلم )** قال ابن قتيبة : معنى قوله «بما كانوا عاملين» أي لو أبقاهم ، فلا تحكموا عليهم بشيء . وقال غيره : أي علم أنهم لا يعملون شيئاً ولا يرجعون فيعملون أو أنبهر بعلم شيء لوجود كيف يكون ، مثل قوله ﴿ولو ردوا لعادوا﴾ ولكن لم يرد أنهم يجازون بذلك في الآخرة لأن العبد لا يجازى بما لم يعمل .

**( قتيبة )** : لم يسمع ابن عباس هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم ، بين ذلك أحمد من طريق عمار بن أبي عمار عن ابن عباس قال : كنت أقول في أولاد المشركين : هم منهم ، حتى حدثني رجل عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فلقيته فحدثني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «رهبهم أعلم بهم ، هو خلقهم وهو أعلم بما كانوا عاملين» فأمسكت عن قولي . انتهى . وهذا أيضاً يدفع القول الأول الذي حكيناه . وأما حديث أبي هريرة فهو طرف من ثاني أحاديث الباب كما سيأتي في القدر من طريق همام عن أبي هريرة ، ففي آخره «قالوا : يا رسول الله ، أفرأيت من يموت وهو صغير ؟ قال : الله أعلم بما كانوا عاملين» وكذا أخرجه مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «فقال رجال : يا رسول الله أرايت لو مات قبل ذلك» ولأبي داود من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة نحو رواية همام ،



وأخرج أبو داود عقبه عن ابن وهب سمعت مالكا وقيل له إن أهل الأهواء يحتجون علينا بهذا الحديث يعني قوله « فأبواه يهودانه أو ينصرانه » فقال مالك : احتج عليهم بآخره « الله أعلم بما كانوا عاملين » . ووجه ذلك أن أهل القدر استدلوا على أن الله فطر العباد على الإسلام وأنه لا يضل أحداً وإنما يضل الكافر أبواه ، فأشار مالك إلى الرد عليهم بقوله « الله أعلم » فهو دال على أنه يعلم بما يصيرون إليه بعد إيجادهم على الفطرة ، فهو دليل على تقدم العلم الذي ينكره غلاتهم ، ومن ثم قال الشافعي : أهل القدر إن أثبتوا العلم خصموا .

**قوله ( عن أبي سلمة )** هكذا رواه ابن أبي ذئب عن الزهري ، وتابعه يونس كما تقدم قبل أبواب من طريق عبد الله بن المبارك عنه ، وأخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن يونس ، وخالفهما الزبيدي ومعر فروياه عن الزهري عن سعيد بن المسيب بدل أبي سلمة ، وأخرجه الذهلي في « الزهريات » من طريق الأوزاعي عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، وقد تقدم أيضاً من طريق شعيب عن الزهري عن أبي هريرة من غير ذكر واسطة . وصنيع البخاري يقتضي ترجيح طريق أبي سلمة ، وصنيع مسلم يقتضي تصحيح القولين عن الزهري ، وبذلك جزم الذهلي .

**قوله ( كل مولود )** أي من بني آدم ، وصرح به جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ « كل بني آدم يولد على الفطرة » وكذا رواه خالد الواسطي عن عبد الرحمن بن إسحق عن أبي الزناد عن الأعرج ذكرها ابن عبد البر ، واستشكل هذا التركيب بأنه يقتضي أن كل مولود يقع له التهود وغيره مما ذكر ، والفرض أن بعضهم يستمر مسلماً ولا يقع له شيء ، والجواب أن المراد من التركيب أن الكفر ليس من ذات المولود ومقتضى طبعه ، بل إنما حصل بسبب خارجي ، فإن سلم من ذلك السبب استمر على الحق . وهذا يقوى المذهب الصحيح في تأويل الفطرة كما سيأتي .

**قوله ( يولد على الفطرة )** ظاهره تعميم الوصف المذكور في جميع المولودين ، وأصرح منه رواية يونس المتقدمة بلفظ « ما من مولود إلا يولد على الفطرة » ، ولمسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « ليس من مواد يولد إلا على هذه الفطرة حتى يعبر عنه لسانه » ، وفي رواية له من هذا الوجه ما من مواد إلا وهو على الملة . وحكى ابن عبد البر عن قوم أنه لا يقتضي العموم ، وإنما المراد أن كل من ولد على الفطرة وكان له أبوان على غير الإسلام نقلاه إلى دينهما ، فتقدير الخبر على هذا : كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه مثلاً فإنهما يهودانه ثم يصير عند بلوغه إلى ما يحكم به عليه . ويكتفى في الرد عليهم رواية أبي صالح المتقدمة . وأصرح منها رواية جعفر بن ربيعة بلفظ « كل بني آدم يولد على الفطرة » وقد اختلف السلف في المراد بالفطرة في هذا الحديث على أقوال كثيرة ، وحكى أبو عبيد أنه سأل محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة عن ذلك فقال : كان هذا في أول الإسلام قبل أن تنزل الفرائض ، وقبل الأمر بالجهاد . قال أبو عبيد : كأنه عني أنه لو كان يولد على الإسلام فأت قبل أن يهوده أبواه مثلاً لم يرثاه . والواقع في الحكم أنهما يرثانه فدل على تغير الحكم . وقد تعقبه ابن عبد البر وغيره . وسبب الاشتباه أنه حملة على أحكام الدنيا ، فلذلك ادعى فيه النسخ . والحق أنه إخبار من النبي صلى الله عليه وسلم بما وقع في نفس الأمر ، ولم يرد به إثبات أحكام الدنيا . وأشهر الأقوال أن المراد بالفطرة الإسلام ، قال ابن عبد البر : وهو المعروف عند عامة السلف ، وأجمع أهل العلم بالتأويل على أن المراد بقوله تعالى ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ الإسلام ،

واحتجوا بقول أبي هريرة في آخر حديث الباب : اقرؤا إن شئتم ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ وبحديث عياض بن حمار عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه « إني خلقت عبادي حنفاء كلهم ، فاجتالهم الشياطين عن دينهم » الحديث . وقد رواه غيره فزاد فيه « حنفاء مسلمين » ورجحه بعض المتأخرين بقوله تعالى ﴿ فطرة الله ﴾ لأنها إضافة مدح ، وقد أمر نبيه بلزومها ، فعلم أنها الإسلام . وقال ابن جرير : قوله ﴿ فأقم وجهك للدين ﴾ أى سدد لطاعته ﴿ حنيفا ﴾ أى مستقيما ﴿ فطرة الله ﴾ أى صبغة الله ، وهو منصوب على المصدر الذى دل عليه الفعل الأول ، أو منصوب بفعل مقدر ، أى الزم . وقد سبق قبل أبواب قول الزهرى في الصلاة على المولود : من أجل أنه ولد على فطرة الإسلام ، وسيأتى في تفسير سورة الروم جزم المصنف بأن الفطرة الإسلام ، وقد قال أحمد : من مات أبواه وهما كافران حكم بإسلامه . واستدل بحديث الباب فدل على أنه فسر الفطرة بالإسلام . وتعقبه بعضهم بأنه كان يلزم أن لا يصح استرقاقه ، ولا يحكم بإسلامه إذا أسلم أحد أبويه . والحق أن الحديث سيق لبيان ماهو في نفس الأمر ، لا لبيان الأحكام في الدنيا . وحكى محمد بن نصر أن آخر قولى أحمد أن المراد بالفطرة الإسلام . قال ابن القيم : وقد جاء عن أحمد أجوبة كثيرة يحتج فيها بهذا الحديث على أن الطفل إنما يحكم بكفره بأبويه ، فإذا لم يكن بين أبوين كافرين فهو مسلم . وروى أبو داود عن حماد بن سلمة أنه قال : المراد أن ذلك حيث أخذ الله عليهم العهد حيث قال ﴿ ألتست بربكم قالوا بلى ﴾ ونقله ابن عبد البر عن الأوزاعي وعن يحنون ، ونقله أبو يعلى بن القراء عن إحدى الروایتين عن أحمد ، وهو ما حكاه الميمونى عنه وذكره ابن بطة ، وقد سبق في « باب إسلام الصبي » في آخر حديث الباب من طريق يونس ثم يقول ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها - إلى قوله - القيم ﴾ وظاهره أنه من الحديث المرفوع ، وليس كذلك بل هو من كلام أبي هريرة أدرج في الخبر ، بينه مسلم من طريق الزبيدي عن الزهرى ولفظه « ثم يقول أبو هريرة اقرءوا إن شئتم » قال الطيبى : ذكر هذه الآية عقب هذا الحديث يقوى ما أوله حماد بن سلمة من أوجه : أحدها أن التعريف في قوله « على الفطرة » إشارة إلى معهود وهو قوله تعالى ﴿ فطرة الله ﴾ ومعنى المأمور في قوله ﴿ فأقم وجهك ﴾ أى اثبت على العهد القديم . ثانيها ورود الرواية بلفظ « الملة » بدل الفطرة و « الدين » في قوله ﴿ للدين حنيفا ﴾ هو عين الملة ، قال تعالى ﴿ ديناً قيماً ﴾ ملة إبراهيم حنيفا ﴿ ويؤيده حديث عياض المتقدم . ثالثها التشبيه بالمحسوس المعين ليفيد أن ظهوره يقع في البيان مبلغ هذا المحسوس ، قال : والمراد تمكن الناس من الهدى في أصل الجبلة ، والتهيؤ لقبول الدين ، فلو ترك المرء عليها لاستمر على لزومها ولم يفارقها إلى غيرها ، لأن حسن هذا الدين ثابت في النفوس ، وإنما يعدل عنه لآفة من الآفات البشرية كالتميل . انتهى . وإلى هذا مال القرطبي في « المفهم » فقال : المعنى أن الله خلق قلوب بني آدم مؤهلة لقبول الحق ، كما خلق أعينهم وأسماعهم قابلة للمرئيات والمسموعات ، فما دامت باقية على ذلك القبول وعلى تلك الأهلية أدركت الحق ، ودين الإسلام هو الدين الحق ، وقد دل على هذا المعنى بقية الحديث حيث قال « كما تنتج البيمة » يعنى أن البيمة تلد الولد كامل الحلقة ، فلو ترك كذلك كان بريئاً من العيب ، لكنهم تصرفوا فيه بقطع أذنه مثلاً فخرج عن الأصل ، وهو تشبيه واقع ووجهه واضح والله أعلم . وقال ابن القيم : ليس المراد بقوله « يولد على الفطرة » أنه خرج من بطن أمه يعلم الدين ، لأن الله يقول ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً ﴾ ولكن المراد أن فطرته مقتضية لمعرفة دين الإسلام ومحبته ، فنفس الفطرة تستلزم الإقرار والمحبة ، وليس المراد مجرد قبول الفطرة لذلك ، لأنه

لا يتغير بتهود الأبوين مثلاً بحيث يخرجان الفطرة عن القبول ، وإنما المراد أن كل مولود يولد على إقراره بالربوبية ، فلو خلى وعدم المعارض لم يعدل عن ذلك إلى غيره ، كما أنه يولد على حجة ما يلائم بدنه من ارتضاع اللبن حتى يصرفه عنه الصارف ، ومن ثم شبهت الفطرة باللبن بل كانت إياه في تأويل الرؤيا . والله أعلم . وفي المسألة أقوال أخر ذكرها ابن عبد البر وغيره . منها قول ابن المبارك : إن المراد أنه يولد على ما يصير إليه من شقاوة أو سعادة ، فمن علم الله أنه يصير مسلماً ولد على الإسلام ، ومن علم الله أنه يصير كافراً ولد على الكفر ، فكأنه أول الفطرة بالعلم . وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يكن لقوله « فأبواه يهودانه الخ » معنى لأنهما فعلا به ما هو الفطرة التي ولد عليها فيناني في التمثيل بحال المهمة . ومنها أن المراد أن الله خلق فيهم المعرفة والإنكار ، فلما أخذ الميثاق من الذرية قالوا جميعاً ﴿ بلى ﴾ أما أهل السعادة فقالوها طوعاً ، وأما أهل الشقاوة فقالوها كرهاً . وقال محمد بن نصر : سمعت إسحق بن راهويه يذهب إلى هذا المعنى ويرجح ، وتعقب بأنه يحتاج إلى نقل صحيح ، فإنه لا يعرف هذا التفصيل عند أخذ الميثاق إلا عن السدى ولم يستده ، وكأنه أخذه من الإسرائيليات ، حكاه ابن القيم عن شيخه . ومنها أن المراد بالفطرة الخلقة أى يولد سالماً لا يعرف كفراً ولا إيماناً ، ثم يعتقد إذا بلغ التكليف ، ورجحه ابن عبد البر وقال : إنه يطابق التمثيل بالبهيمة ولا يخالف حديث عياض لأن المراد بقوله ﴿ حنيفاً ﴾ أى على استقامة ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يقتصر في أحوال التبديل على ملل الكفر دون ملة الإسلام ، ولم يكن لاستشهاد أبى هريرة بالآية معنى . ومنها قول بعضهم إن اللام في الفطرة للعهد أى فطرة أبويه ، وهو متعقب بما ذكر في الذئ قبله . ويؤيد المذهب الصحيح أن قوله « فأبواه يهودانه الخ » ليس فيه لوجود الفطرة شرط بل ذكر ما يمنع موجبها كحصول اليهودية مثلاً متوقف على أشياء خارجة عن الفطرة ، بخلاف الإسلام . وقال ابن القيم : سبب اختلاف العلماء في معنى الفطرة في هذا الحديث أن القدرية كانوا يحتجون به على أن الكفر والمعصية ليسا بقضاء الله بل مما ابتدأ الناس إحداثه ، فحاول جماعة من العلماء مخالفتهم بتأويل الفطرة على غير معنى الإسلام ، ولا حاجة لذلك ، لأن الآثار المنقولة عن السلف تدل على أنهم لم يفهموا من لفظ الفطرة إلا الإسلام ، ولا يلزم من حملها على ذلك موافقة مذهب القدرية ، لأن قوله « فأبواه يهودانه الخ » محمول على أن ذلك يقع بتقدير الله تعالى ، ومن ثم احتج عليهم مالك بقوله في آخر الحديث « الله أعلم بما كانوا عاملين » .

**قوله ( فأبواه ) أى المولود ، قال الطيبي :** الفاء إما للتعقيب أو السببية أو جزاء شرط مقدر ، أى إذا تقرر ذلك فن تغير كان بسبب أبويه إما بتعليمهما إياه أو بترغيبهما فيه ، وكونه تبعاً لهما في الدين يقتضى أن يكون حكمه حكمهما . وخص الأبوان بالذكر للغالب ، فلا حجة فيه لمن حكم بإسلام الطفل الذى يموت أبواه كافرين كما هو قول أحمد فقد استمر عمل الصحابة ومن بعدهم على عدم التعرض لأطفال أهل الذمة .

**قوله ( كمثل البهيمة تنتج البهيمة )** أى تلدها فالبهيمة الثانية بالنصب على المفعولية وقد تقدم بافظ « كما تنتج البهيمة بهيمة » ، قال الطيبي : قوله « كما » حال من الضمير المنصوب في « يهودانه » أى يهودان المولود بعد أن خلق على الفطرة تشبيهاً بالبهيمة التى جدعت بعد أن خلقت سليمة ، أو هو صفة مصدر محذوف أى بغيرانه تغييراً مثل تغييرهم البهيمة السليمة ، قال : وقد تنازعت الأفعال الثلاثة في « كما » على التقديرين .

**قوله (نتج)** بضم أوله وسكون النون وفتح المثناة بعدها جيم ، قال أهل اللغة : نتجت الناقة على صيغة ما لم يسم فاعله تنتج بفتح المثناة وأنتج الرجل ناقته ينتجها إنتاجاً ، زاد في الرواية المتقدمة « بهيمة جمعاء » أى لم يذهب من بدننها شيء ، سميت بذلك لاجتماع أعضائها .

**قوله (هل ترى فيها جدعاء)** ؟ قال الطيبي : هو في موضع الحال أى سليمة مقولاً في حقها ذلك ، وفيه نوع التأكيد أى إن كل من نظر إليها قال ذلك لظهور سلامتها . والجدعاء المقطوعة الأذن ، ففيه إيماء إلى أن تصميمهم على الكفر كان بسبب صممهم عن الحق . ووقع في الرواية المتقدمة بلفظ « هل تحسون فيها من جدعاء » وهو من الإحساس ، والمراد به العلم بالشيء ، يريد أنها تولد لا جدع فيها وإنما يجمعها أهلها بعد ذلك . وسيأتى في تفسير سورة الروم أن معنى قوله « لا تبديل لخلق الله » أى لدين الله وتوجيه ذلك .

**( تنبيه )** : ذكر ابن هشام في « المغني » عن ابن هشام الخضراوى أنه جعل هذا الحديث شاهداً لورود « حتى » للاستثناء ، فذكره بلفظ « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه » وقال : ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً أى يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون ، يعنى فتكون للغاية على بابها . انتهى . ومال صاحب « المغني » في موضع آخر إلى أنه ضمن « يولد » معنى ينشأ مثلاً ، وقد وجدت الحديث في تفسير ابن مردويه من طريق الأسود بن سريع بلفظ « ليست نسمة تولد إلا ولدت على الفطرة » ، فما تزال عليها حتى يبين عنها لسانها ، الحديث . وهو يؤيد الاحتمال المذكور . واللفظ الذى ساقه الخضراوى لم أره في الصحيحين ولا غيرهما ، إلا عند مسلم كما تقدم في رواية « حتى يعرب عنه لسانه » ثم وجدت أبا نعيم في مستخرجه على مسلم أورد الحديث من طريق كثير بن عبيد عن محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهرى بلفظ « ما من مولود يولد في بني آدم إلا يولد على الفطرة ، حتى يكون أبواه يهودانه » الحديث . وكذا أخرجه ابن مردويه من هذا الوجه ، وهو عند مسلم عن حاجب بن الوليد عن محمد بن حرب بلفظ « ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، أبواه يهودانه » الحديث .

١٣٥٢- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا جرير - هو ابن حازم - قال أنا أبو رجاء عن سمرة بن جندب قال : كان النبي صلى الله عليه إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه فقال : « من رأى منكم الليلة رؤيا ؟ » قال : فإن رأى أحدٌ قصّها ، فيقول ما شاء الله . فسألنا يوماً فقال : « هل رأى أحدٌ منكم رؤيا ؟ » قلنا : لا . قال : « لكنّي رأيتُ الليلة رجلين أتياني ، فأخذَا بيدي فأخرَجاني إلى الأرض المقدسة ، فإذا رجلٌ جالسٌ ورجلٌ قائمٌ بيده - قال بعض أصحابنا عن موسى : كلُّوبٌ من حديد يُدخله في شِدْقِهِ - حتى يبلغ قفاهُ ، ثمَّ يفعلُ بشِدْقِهِ الآخرِ مثلَ ذلك ، ويلتئمُ شِدْقُهُ هذا ، فيعودُ فيصنعُ مثله . قلت : ما هذا ؟ قالَا : انطلق . فانطلقنا حتى أتينا على رجلٍ مضطجعٍ على قفاهُ ، ورجلٌ قائمٌ على رأسه بفهرٍ أو صخرة ، فيشُدُّ به رأسه ، فإذا ضربهُ تدهَدَه الحجرُ ، فانطلق

إليه ليأخذه فلا يرجع إلى هذا حتى يلتئم رأسه وعاد رأسه كما هو ، فعاد إليه فضربه ، قلت : من هذا ؟ قالوا : انطلق . فانطلقنا إلى نقبٍ مثل التَّنُورِ أعلاه ضيقٌ وأسفله واسع يتوقدُ تحته ناراً ، فإذا اقترب ارتفعوا حتى كاد أن يخرجوا ، فإذا خمدت رجعوا فيها ، وفيها رجالٌ ونساءٌ عراةٌ . فقلت : ما هذا ؟ قالوا : انطلق . فانطلقنا حتى أتينا على نهرٍ من دمٍ فيه رجلٌ قائمٌ ، وعلى وسطِ النهرِ - قال يزيدٌ ووهبُ بنُ جريرٍ عن جريرِ بنِ حازمٍ ، وعلى شطِّ النهرِ رجلٌ بين يديه حجارةٌ - فأقبل الرجلُ الذي في النهرِ ، فإذا أراد أن يخرج رمى الرجلُ بحجرٍ في فيه فردّه حيثُ كان ، فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجرٍ فيرجع كما كان . فقلت : ما هذا ؟ قالوا : انطلق . حتى انتهينا إلى روضةٍ خضراءٍ فيها شجرةٌ عظيمةٌ ، وفي أصلها شيخٌ وصبيانٌ ، وإذا رجلٌ قريبٌ من الشجرةِ بين يديه نارٌ يوقدها ، فصعدا بي في الشجرةِ وأدخلاني داراً لم أر قط أحسنَ منها ، فيها رجالٌ شيوخٌ وشبابٌ ونساءٌ وصبيانٌ ، ثم أخرجاني منها فصعدا بي الشجرةَ فأدخلاني داراً هي أحسنُ وأفضلُ ، فيها شيوخٌ وشبابٌ . قلت : طوَفْتُماني الليلةَ فأخبراني عما رأيتُ ، قالوا : نعم . الذي رأيته يُشَقُّ شِدْقُهُ فكذابٌ يُحدِّثُ بالكذبةِ تتحملُ عنه حتى تبلغَ الآفاقَ ، فيُصنَعُ به إلى يومِ القيامةِ . والذي رأيته يُشدُّ رأسه فرجلٌ علَّمَهُ اللهُ القرآنَ ، فنامَ عنه بالليلِ ولم يعمل فيه بالنهارِ ، يُفعلُ به إلى يومِ القيامةِ . والذي رأيته في النقبِ فهمُ الزناةِ . والذي رأيته في النهرِ آكلوا الرِّبَا . والشيخُ في أصلِ الشجرةِ إبراهيمُ ، والصبيانُ حوله فأولادُ الناسِ . والذي يوقدُ النارَ مالكٌ خازنُ النارِ . والدارُ الأولى التي دخلتَ دارُ عامةِ المؤمنينَ ، وأما هذه الدارُ فدارُ الشهداءِ ، وأنا جبريلُ وهذا ميكائيلُ فارفعُ رأسك ، فرفعتُ رأسي فإذا فوقِي مثلُ السحابِ ، قالوا : ذاك منزلُك . فقلت : دعاني أدخلُ منزلي . قالوا : إنه بقي لك عمرٌ لم تستكملهُ ، فلو استكملتُ أُتيتَ منزلُك .»

**قوله ( باب )** كذا ثبت لجميعهم إلا لأبي ذر ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، وتعلق الحديث به ظاهر من قوله في حديث سمرة المذكور « والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم ، والصبيان حوله أولاد الناس » وقد تقدم التنبيه على أنه أورده في التعبير بزيادة « قالوا وأولاد المشركين ؟ فقال : وأولاد المشركين » وسيأتي الكلام على بقية الحديث مستوفى في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى .

**قوله في هذه الطريق ( فإذا رجل جالس ورجل قائم بيده ، قال بعض أصحابنا عن موسى : كلوب من حديد في شدة )** كذا في رواية أبي ذر وهو سياق مستقيم ، ووقع في رواية غيره بخلاف ذلك . والبعض المجهل لم أعرف المراد به إلا أن الطبراني أخرجه في « المعجم الكبير » عن العباس بن الفضل الإسقاطي عن موسى بن إسماعيل فذكر الحديث بطوله مثل حديث قبله وفيه « بيده كلاب من حديد » .

قوله فيه ( حتى أتينا على نهر من دم فيه رجل قائم على وسط النهر . قال يزيد ووهب بن جرير عن جرير بن حازم وعلى شط النهر رجل ) وهذا التعليق عن هذين ثبت في رواية أبي ذر أيضاً ، فأما حديث يزيد وهو ابن هارون فوصله أحمد عنه فساق الحديث بطوله وفيه « فإذا نهر من دم فيه رجل ، وعلى شط النهر رجل » وأما حديث وهب بن جرير فوصله أبو عوانة في صحيحه من طريقه فساق الحديث بطوله وفيه « حتى ينتهي إلى نهر من دم ورجل قائم في وسطه ورجل قائم على شاطئ النهر » الحديث . وأصل الحديث عند مسلم من طريق وهب لكن باختصار ، وقوله فيه « إذا ارتفعوا » كذا فيه بالفاء والعين المهملة ، ووقع في جمع الحميدى « ارتقوا » بالقاف فقط من الارتقاء وهو الصعود .

### باب مَوْتِ يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ

[١٣٨٧]

١٣٥٣ - حدثنا معلى بن أسد قال نا وهيب عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : دخلت على أبي بكر فقال : في كم كفنتم النبي صلى الله عليه ؟ قالت : في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة . وقال لها : في أي يوم توفي رسول الله صلى الله عليه ؟ قالت : يوم الإثنين . قال : فأأي يوم هذا ؟ قالت : يوم الإثنين . قال : أرجو فيما بيني وبين الليل . فنظر إلى ثوب عليه كان يمرض فيه ، به رذع من زعفران فقال : اغسلوا ثوبي هذا وزيدوا عليه ثوبين فكفنتوني فيهما . قلت : إن هذا خلق . قال : إن الحي أحق بالجديد من الميت ، إنما هو للمهلة . فلم يتوف حتى أمسى من ليلة الثلاثاء ، ودفن قبل أن يصبح .

قوله ( باب موت يوم الإثنين ) قال الزين بن المنير : تعين وقت الموت ليس لأحد فيه اختيار ، لكن في التسبب في حصوله مدخل كالرغبة إلى الله لقصد التبرك فن لم تحصل له الإجابة أثيب على اعتقاده . وكان الخبر الذي ورد في فضل الموت يوم الجمعة لم يصح عند البخاري فاقتصر على ما وافق شرطه ، وأشار إلى ترجيحه على غيره ، والحديث الذي أشار إليه أخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً « ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر » وفي إسناده ضعف ، وأخرجه أبو يعلى من حديث أنس نحوه وإسناده أضعف .

قوله ( قالت عائشة : دخلت على أبي بكر ) تعنى أباه ، زاد أبو نعيم في « المستخرج » من هذا الوجه « فرأيت به الموت ، فقلت هيج هيج » .

من لا يزال دمه مقنماً فإنه في مرة مدفوق

فقال : لا تقول هذا ، ولكن قولي ( وجاءت سكرة الموت بالحق ) الآية - ثم قال - في أي يوم الحديث . وهذه الزيادة أخرجه ابن سعد مفردة عن أبي سامة عن هشام . وقولها « هيج » بالجم حكاية بكائها . قوله ( في كم كفنتم النبي صلى الله عليه وسلم ) أي كم ثوباً كفنتم النبي صلى الله عليه وسلم فيه ؟ وقوله « في كم » معمول مقدم لكفنتم ، قيل : ذكر لها أبو بكر ذلك بصيغة الاستفهام توطئة لها للصبر على

فقدته ، واستنطاقاً لها بما يعلم أنه يعظم عليها ذكره ، لما في بداءته لها بذلك من إدخال الغم العظيم عليها ، لأنه يبعد أن يكون أبو بكر نسي ما سأل عنه مع قرب العهد ، ويحتمل أن يكون السؤال عن قدر الكفن على حقيقته ، لأنه لم يحضر ذلك لاشتغاله بأمر البيعة . وأما تعيين اليوم فنسيانته أيضاً محتمل لأنه صلى الله عليه وسلم دفن ليلة الأربعاء ، فيمكن أن يحصل التردد هل مات يوم الإثنين أو الثلاثاء . وقد تقدم الكلام على الكفن في موضعه .

**قوله ( قلت يوم الإثنين )** بالنصب أى في يوم الإثنين ، وقولها بعد ذلك « قلت يوم الإثنين » بالرفع أى هذا يوم الإثنين .

**قوله ( أرجو فيما بيني وبين الليل )** في رواية المستملى « الليلة » ولا بن سعد من طريق الزهري عن عروة عن عائشة « أول بدء مرض أبي بكر أنه اغتسل يوم الإثنين اسبعم خلون من جمادى الآخرة ، وكان يوماً بارداً ، فحم خمسة عشر يوماً ، ومات مساء ليلة الثلاثاء ثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة » وأشار الزين بن المنير إلى أن الحكمة في تأخر وفاته عن يوم الإثنين مع أنه كان يحب ذلك ويرغب فيه لكونه قام في الأمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم فناسب أن تكون وفاته متأخرة عن الوقت الذي قبض فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( به ردع )** بسكون المهملة بعدها عين مهملة أى لطمخ لم يعمه كله .

**قوله ( وزيدوا عليه ثوبين )** زاد ابن سعد عن أبي معاوية عن هشام « جديدين » .

**قوله ( فكفونى فيهما )** أى المزيد والمزيد عليه ، وفي رواية غير أبي ذر « فيها » أى الثلاثة .

**قوله ( خلق )** بفتح المعجمة واللام أى غير جديد ، وفي رواية أبي معاوية عند ابن سعد « ألا نجعلها جدداً كلها ؟ قال : لا ، وظاهره أن أبا بكر كان يرى عدم المغالاة في الأكفان . ويؤيده قوله بعد ذلك « إنما هو للمهملة » وروى أبو داود من حديث على مرفوعاً « لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب سريعاً » ولا يعارضه حديث جابر في الأمر بتحسين الكفن أخرجه مسلم ، فإنه يجمع بينهما بحمل التحسين على الصفة وحمل المغالاة على الثمن . وقيل التحسين حق الميت ، فإذا أوصى بتركه اتبع كما فعل الصديق ، ويحتمل أن يكون اختار ذلك الثوب بعينه لمعنى فيه من الترك به لكونه صار إليه من النبي صلى الله عليه وسلم ، أو لكونه كان جاهد فيه أو تعبد فيه . ويؤيده ما رواه ابن سعد من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر قال أبو بكر : « كفونى في ثوبى اللذين كنت أصلى فيهما » .

**قوله ( إنما هو )** أى الكفن .

**قوله ( للمهلة )** قال عياض : روى بضم الميم وفتحها وكسرها . قلت : جزم به الخليل . وقال ابن حبيب : هو بالكسر الصديد ، وبالفتح التهمل ، وبالضم عكر الزيت . والمراد هنا الصديد ويحتمل أن يكون المراد بقوله « إنما هو » أى الجديد ، وأن يكون المراد « بالمهلة » على هذا التهمل أى إن الجديد لمن يريد البقاء ، والأول أظهر . ويؤيده قول القاسم بن محمد بن أبي بكر قال « كفن أبو بكر في ربطة بيضاء وربطة محصرة وقال : إنما هو لما يخرج من أنفه وفيه » أخرجه ابن سعد . وله عنه من وجه آخر « إنما هو

للمهل والتراب» وضبط الأصمعي هذه بالفتح . وفي هذا الحديث استحباب التكفين في الثياب البيض وتثليث الكفن وطلب الموافقة فيما وقع للأكابر تبركاً بذلك . وفيه جواز التكفين في الثياب المغسولة ، وإيثار الحى بالجديد ، والدفن بالليل ، وفضل أبي بكر وصحة فراسته وثباته عند وفاته . وفيه أخذ المرء العلم عن دونه . وقال أبو عمر : فيه أن التكفين في الثوب الجديد والخلق سواء . وتعقب بما تقدم من احتمال أن يكون أبو بكر اختاره لمعنى فيه ، وعلى تقدير أن لا يكون كذلك فلا دليل فيه على المساواة .

## ب

### مَوْتُ الْفَجَاءَةِ : الْبَغْتَةُ

١٣٥٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ نَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ [١٣٨٨] عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : إِنَّ أُمِّي افْتَلَتَتْ نَفْسُهَا ، وَأَظْنَهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ ، فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا ؟ قَالَ : « نَعَمْ » .

[الحديث ١٣٨٨ - طرفه في : ٢٧٦٠] .

**قوله ( باب موت الفجاءة ، البغته )** قال ابن رشيد : هو مضبوط بالكسر على البدل . ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هى البغته ، ووقع في رواية الكشميهني « بغته » . والفجاءة بضم الفاء وبعد الجيم مد ثم همز ، ويروى بفتح ثم سكون بغير مد ، وهى الهجوم على من لم يشعر به . وموت الفجاءة وقوعه بغير سبب من مرض وغيره ، قال ابن رشيد : مقصود المصنف والله أعلم الإشارة إلى أنه ليس بمكروه ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يظهر منه كراهيته لما أخبره الرجل بأن أمه افتلت نفسها ، وأشار إلى ما رواه أبو داود بلفظ « موت الفجاءة أخذة أسف » وفي إسناده مقال ، فجري على عادته في الترجمة بما لم يوافق شرطه ، وإدخال ما يورث إلى ذلك ولو من طرف خفي . انتهى . والحديث المذكور أخرجه أبو داود من حديث عبيد بن خالد السامي ورجاله ثقات ، إلا أن راويه رفعه مرة ووقفه أخرى . وقوله « أسف » أى غضب وزناً ومعنى ، وروى بوزن فاعل أى غضبان ، ولأحمد من حديث أبي هريرة « إن النبي صلى الله عليه وسلم مر بجدار مائل فأسرع وقال : أكره موت القوات » قال ابن بطال : وكان ذلك - والله أعلم - لما في موت الفجاءة من خوف حرمان الوصية ، وترك الاستعداد للمعاد بالتوبة وغيرها من الأعمال الصالحة . وقد روى ابن أبي الدنيا في « كتاب الموت » من حديث أنس نحو حديث عبيد بن خالد وزاد فيه « المحروم من حرم وصيته » . انتهى . وفي مصنف ابن أبي شيبة عن عائشة وابن مسعود « موت الفجاءة راحة للمؤمن وأسف على الفاجر » وقال ابن المنير : لعل البخارى أراد بهذه الترجمة أن من مات فجأة فليستدرك ولده من أعمال البر ما أمكنه مما يقبل النيابة ، كما وقع حديث الباب . وقد نقل عن أحمد وبعض الشافعية كراهة موت الفجاءة ، ونقل النووي عن بعض القدماء أن جماعة من الأنبياء والصالحين ماتوا كذلك ، قال النووي : وهو محبوب للمراقين . قلت : وبذلك يجتمع القولان .



قوله ( حدثنا محمد بن جعفر ) أى ابن أبى كثير المدني .

قوله ( أن رجلاً ) هو سعد بن عبادة ، واسم أمه عمرة ، وسيأتى حديثه والكلام عليه فى الوصايا إن شاء الله تعالى .

قوله ( افلتت ) بضم المثناة وكسر اللام أى سلبت ، على ما لم يسم فاعله ، يقال افلتت فلان أى مات فجأة وافلتت نفسه كذلك ، وضبطه بعضهم بفتح السين إما على التمييز ، وإما على أنه مفعول ثان ، والفلة والافلتات ما وقع بغتة من غير روية ، وذكره ابن قتيبة بالقاف وتقديم المثناة وقال : هى كلمة تقال لمن فتلته الحب ولمن مات فجأة ، والمشهور فى الرواية بالغاء . والله أعلم .

بما جاء فى قبر النبي صلى الله عليه وأبى بكر وعمر رضي الله عنهما

قول الله عز وجل : ﴿ فَأَقْبِرْهُ ﴾ : أَقْبِرْتُ الرجلَ أقبره : إذا جعلتُ له قبراً . وقبرته : دَفَنْتُهُ . ﴿ كَفَاتًا ﴾ : يكونون فيها أحياء ، ويدفنون فيها أمواتاً .

١٣٥٥ - حدثنا إسماعيل قال حدثني سليمان عن هشام... ح . قال : وحدثني محمد بن حرب قال نا أبو مروان يحيى بن أبي زكريا عن هشام عن عروة عن عائشة قالت : إن كان رسول الله صلى الله عليه ليتعذر في مرضه : « أين أنا اليوم ، أين أنا غداً ؟ » استبطأ ليوم عائشة . فلما كان يومي قبضه الله بين سحري ونحري ، ودُفِنَ في بيتي . [١٣٨٩]

١٣٥٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن هلال - هو الوزان - عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه في مرضه الذي لم يقم منه : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » لولا ذلك أبرز قبره ، غير أنه خشي - أن يتخذ مسجداً . وعن هلال قال : كناني عروة بن الزبير ، ولم يولد لي . [١٣٩٠]

١٣٥٧ - حدثنا محمد قال نا عبد الله قال نا أبو بكر بن عياش عن سفيان التمار أنه حدثه أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه مسماً .

١٣٥٨ - حدثنا عروة قال نا علي بن هشام عن عروة عن أبيه قال لما سقط عنهم الحائط في زمن الوليد بن عبد الملك أخذوا في بنائه ، فبدت لهم قدم ، ففزعوا وظنوا أنها قدم النبي صلى الله عليه فما وجدوا أحداً يعلم ذلك حتى قال لهم عروة : لا والله ، ما هي قدم النبي صلى الله عليه ، ما هي إلا قدم عمر رضي الله عنه .

[١٣٩١] ١٣٥٩- وعن هشام عن أبيه عن عائشة أنها أوصت عبد الله بن الزبير: لا تدفني معهم، وادفني مع صواحيبي بالبقيع، لا أزكي به أبداً.

[الحديث ١٣٩١ - طرفه في: ٧٣٢٧].

[١٣٩٢] ١٣٦٠- فاقتيبة قال نا جرير بن عبد الحميد قال نا حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن ميمون الأودي قال: رأيت عمر بن الخطاب قال: يا عبد الله بن عمر، اذهب إلى أم المؤمنين عائشة فقل: يقرأ عمر بن الخطاب عليك السلام، ثم سلها أن أدفن مع صاحبي. قالت: كنت أريده لنفسي، فلاؤثرته اليوم على نفسي. فلما أقبل قال له: ما لديك؟ قال: أذنت لك يا أمير المؤمنين. قال: ما كان شيء أهم إلي من ذلك المضجع، فإذا قبضت فاحملوني، ثم سلموا، ثم قل: يستأذن عمر بن الخطاب، فإن أذنت لي فادفوني، وإلا فردوني إلى مقابر المسلمين، إني لا أعلم أحداً أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وهو عنهم راضٍ، فمن استخلفوا بعدي فهو الخليفة فاسمعوا له وأطيعوا. فسمى عثمان وعلياً وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص. وولج عليه شاب من الأنصار فقال: أبشر يا أمير المؤمنين ببشرى الله: كان لك من القدم في الإسلام ما قد علمت، ثم استخلفت فعدلت، ثم الشهادة بعد هذا كله. فقال: ليتني يا ابن أخي وذلك كفافاً لا علي ولا لي. أوصي الخليفة من بعدي بالمهاجرين الأولين خيراً، أن يعرف لهم حقهم، وأن يحفظ لهم حرمتهم. وأوصيه بالأنصار خيراً، الذين تبوءوا الدار والإيمان أن يقبل من محسنهم ويعفى عن مسيئهم. وأوصيه بذيمة الله وذمة رسوله أن يوفى لهم بعهدهم، وأن يُقاتل من ورائهم، وأن لا يكلفوا فوق طاقتهم.

[الحديث ١٣٩٢ - أطرافه في: ٣٠٥٢، ٣١٦٢، ٣٧٠٠، ٤٨٨٨، ٧٢٠٧].

**قوله (باب ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر)** قال ابن رشيد: قال بعضهم مراده بقوله «قبر النبي صلى الله عليه وسلم» المصدر من قبرته قبراً، والأظهر عندي أنه أراد الاسم، ومقصوده بيان صفته من كونه مسماً أو غير مسم وغير ذلك مما يتعلق ببعضه ببعض.

**قوله (قول الله عز وجل: فأقبره)** يريد تفسير الآية «ثم أماته فأقبره» أي جعله ممن يقبر لا ممن يأتي حتى تأكله الكلاب مثلاً. وقال أبو عبيدة في «المجاز»: أقبره أمر بأن يقبر.

**قوله (أقبرت الرجل إذا جعلت له قبراً وقبرته دفنته)** قال يحيى الفراء في المعاني: يقال أقبره جعله مقبراً وقبره دفنته.

**قوله ( كفافاً إلخ )** روى عبد بن حميد من طريق مجاهد قال في قوله ﴿ ألم نجعل الأرض كفافاً ، أحياء وأمواتاً ﴾ قال : يكونون فيها ما أرادوا ، ثم يدفنون فيها . ثم أورد المصنف في الباب أحاديث : أولها حديث عائشة « إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتعذر في مرضه » وقد ضبط في روايتنا بالعين المهملة والذال المعجمة أى يتمنع ، وحكى ابن التين أنه في رواية القابسي بالقاف والذال المهملة أى يسأل عن قدر ما بقى إلى يومها ، لأن المريض يجد عند بعض أهله من الأنس ما لا يجد عند بعض . وسيأتى الكلام على فوائد هذا الحديث والذي بعده في « باب الوفاة النبوية » آخر المغازى إن شاء الله تعالى . والمقصود من إيرادهما هنا بيان أنه صلى الله عليه وسلم دفن في بيت عائشة . وتقدم ثانيهما في « باب ما يكره من اتخاذ القبور على المساجد » من طريق هلال المذكور ، وفي « باب بناء المسجد على القبر » من وجه آخر ، وفي أبواب المساجد أيضاً .

**قوله ( وعن هلال )** يعنى بالإسناد المذكور إليه .

**قوله ( كثناني عروة بن الزبير )** أى الذى روى عنه ذلك الحديث . واختلف في كنية هلال : فالمشهور أنه أبو عمرو ، وقيل أبو أمية ، وقيل أبو الجهم .

**قوله ( عن سفيان الثمار )** هو ابن دينار على الصحيح ، وقيل ابن زياد ، والصواب أنه غيره ، وكل منهما عصفرى كوفى . وهو من كبار أتباع التابعين ، وقد لحق عصر الصحابة ، ولم أر له رواية عن صحابي .

**قوله ( مسناً )** أى مرتفعاً ، زاد أبو نعيم في المستخرج « وقبر أبى بكر وعمر كذلك » واستدل به على أن المستحب تسنيم القبور ، وهو قول أبى حنيفة ومالك وأحمد والمزنى وكثير من الشافعية ، وادعى القاضى حسين اتفاق الأصحاب عليه ، وتعقب بأن جماعة من قدماء الشافعية استحبوا التسطیح كما نص عليه انشاعى وبه جزم الماوردى وآخرون . وقول سفيان الثمار لا حجة فيه كما قال البيهقي لاحتمال أن قبره صلى الله عليه وسلم لم يكن فى الأول مسناً . فقد روى أبو داود والحاكم من طريق القاسم بن محمد بن أبى بكر قال « دخلت على عائشة فقلت : يا أمة اكشنى لى عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ، فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة ، مبطوحة يبطحاء العرصة الحمراء » زاد الحاكم « فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدماً ، وأبى بكر رأسه بين كثنى النبی صلى الله عليه وسلم ، وعمر رأسه عند رجلى النبی صلى الله عليه وسلم » وهذا كان فى خلافة معاوية ، فكأنها كانت فى الأول مسطحة ، ثم لما بنى جدار القبر فى إمارة عمر بن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صيروها مرتفعة . وقد روى أبو بكر الآجرى فى « كتاب صفة قبر النبی صلى الله عليه وسلم » من طريق إسحق بن عيسى ابن بنت داود بن أبى هند عن غنیم بن بسطام المدینى قال : رأيت قبر النبی صلى الله عليه وسلم فى إمارة عمر بن عبد العزيز فرأيت مرتفعاً نحواً من أربع أصابع ، ورأيت قبر أبى بكر وراء قبره ، ورأيت قبر عمر وراء قبر أبى بكر أسفل منه . ثم الاختلاف فى ذلك فى أيهما أفضل لافى أصل الجواز ، ورجح المزنى التسنيم من حيث المعنى بأن المسطح يشبه ما يصنع للجلوس بخلاف المسنم ، ورجحه ابن قدامة بأنه يشبه أبنية أهل الدنيا وهو من شعار أهل البدع

فكان التسليم أولى . ويرجع التسطيح ما رواه مسلم من حديث فضالة بن عبيد أنه أمر بقبر فسوى ، ثم قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بتسويتها » .

**قوله ( حدثنا فروة )** هو ابن أبي المغراء ، وعلى هو ابن مسهر ، وثبت ذلك في رواية أبي ذر .

**قوله ( لما سقط عليهم الحائط )** أى حائط حجرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي رواية الحموي عنهم : والسبب في ذلك ما رواه أبو بكر الآجري من طريق شعيب بن إسحق عن هشام بن عروة قال : أخبرني أبي قال « كان الناس يصلون إلى القبر فأمر به عمر بن عبد العزيز فرفع حتى لا يصل إلى أحد ، فلما هدم بدت قدم بساق وركبة ففزع عمر بن عبد العزيز ، فأثاه عروة فقال : هذا ساق عمر وركبته ، فسرى عن عمر بن عبد العزيز » وروى الآجري من طريق مالك بن مغول عن رجاء بن حيوة قال : كتب الوليد بن عبد الملك إلى عمر بن عبد العزيز - وكان قد اشترى حجر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم - أن اهلهما ووسع بها المسجد ، ففزع عمر في ناحية ، ثم أمر بهدمها ، فما رأيته بائناً أكثر من يومئذ . ثم بناه كما أراد . فلما أن بنى البيت على القبر وهدم البيت الأول ظهرت القبور الثلاثة وكان الرمل الذي عليها قد انهار ، ففزع عمر بن عبد العزيز وأراد أن يقوم فيسويها بنفسه ، فقلت له : أصلحك الله ، إنك إن قتت قام الناس معك ، فلو أمرت رجلاً أن يصلحها . ورجوت أنه يأمرني بذلك ، فقال : يا مزاحم - يعنى مولاه - قم فأصلحها . قال رجاء : وكان قبر أبي بكر عند وسط النبي صلى الله عليه وسلم ، وعمر خلف أبي بكر رأسه عند وسطه . وهذا ظاهره يخالف حديث القاسم ، فإن أمكن الجمع وإلا فحديث القاسم أصح . وأما ما أخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن عائشة « أبو بكر عن يمينه وعمر عن يساره » فسنده ضعيف ، ويمكن تأويله . والله أعلم .

**قوله ( وعن هشام )** هو بالإسناد المذكور ، وقد أخرجه المصنف في الاعتصام من وجه آخر عن هشام وأخرجه الإسماعيلي من طريق عبدة عن هشام وزاد فيه « وكان في بيتها موضع قبر » .

**قوله ( لا أزكى )** بضم أوله وفتح الكاف على البناء للمجهول ، أى لا يثنى على بسبه ويجعل لى بذلك مزية وفضل وأنا في نفس الأمر يحتمل أن لا أكون كذلك ، وهذا منها على سبيل التواضع وهضم النفس بخلاف قولها لعمر كنت أريده لنفسى فكأن اجتهداها في ذلك تغير أو لما قالت ذلك لعمر كان قبل أن يقع لها ما وقع في قصة الجمل فاستحيت بعد ذلك أن تدفن هناك وقد قال عنها عمار بن ياسر وهو أحد من حاربها يومئذ : إنها زوجة نبيكم في الدنيا والآخرة ، وسيأتي ذلك مبسوطاً في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى ، وهو كما قال رضى الله تعالى عنهم أجمعين .

**قوله ( رأيت عمر بن الخطاب قال يا عبد الله بن عمر )** هذا طرف من حديث طويل سيأتي في مناقب عثمان وزاد فيه « وقل يقرأ عليك عمر السلام ولا تقل أمير المؤمنين » وفي أوله قدر ورقة في سياق مقتله وفي آخره قدر صفحة في قصة بيعة عثمان . قال ابن التين : قول عائشة في قصة عمر « كنت أريده لنفسى » يدل على أنه لم يبق ما يسمع إلا موضع قبر واحد ، فهو يغير قولها عند وفاتها لاتدفن عندهم فإنه يشعر بأنه بقي من البيت موضع للدفن . والجمع بينهما أنها كانت أولاً تظن أنه لا يسمع إلا قبراً واحداً فلما دفن

ظهر لها أن هناك وسعاً لقبر آخر ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . قال ابن بطال : إنما استأذنها عمر لأن الموضع كان بيتها وكان لها فيه حق ، وكان لها أن تؤثر به على نفسها فأثرت عمر . وفيه الحرص على مجاورة الصالحين في القبور طمعاً في إصابة الرحمة إذا نزلت عليهم وفي دعاء من يزورهم من أهل الخير . وفي قول عمر « قل يستأذن عمر فإن أذنت » أن من وعد عدة جاز له الرجوع فيها ولا يلزم بالوفاء . وفيه أن من بعث رسولا في حاجة مهمة أن له أن يسأل الرسول قبل وصوله إليه ولا يعد ذلك من قلة الصبر بل من الحرص على الخير . والله أعلم .

### باب ما ينهى من سب الأموات

[١٣٩٣] ١٣٦١ - حدثنا آدم قال نا شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن عائشة قالت : قال النبي صلى الله عليه : « لا تسبوا الأموات ، فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا » . تابعه علي بن الجعد وابن عرعره وابن أبي عدي عن شعبة . ورواه عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش ومحمد بن أنس عن الأعمش .

[الحديث ١٣٩٣ - طرفه في : ٦٥١٦] .

قوله ( باب ما ينهى من سب الأموات ) قال الزين بن المنير : لفظ الترجمة يشعر بانقسام السب إلى منهي وغير منهي ، ولفظ الخبر مضمونه النهي عن السب مطلقاً . والجواب أن عمومه مخصوص بحديث أنس السابق حيث قال صلى الله عليه وسلم عند ثنائهم بالخير وبالشر « وجبت » ، وأتم شهاد الله في الأرض « ولم ينكر عليهم . ويحتمل أن اللام في الأموات عهدية والمراد به المسلمون ، لأن الكفار مما يتقرب إلى الله بسببهم ، وقال القرطبي في الكلام على حديث « وجبت » يحتمل أجوبة : الأول أن الذي كان يحدث عنه بالشر كان مستظهِراً به فيكون من باب لا غيبة لفاسق ، أو كان منافقاً . ثانيها يحمل النهي على ما بعد الدفن ، والجواز على ما قبله ليتعظ به من يسمعه . ثالثها يكون النهي العام متأخراً فيكون ناسخاً ، وهذا ضعيف . وقال ابن رشيد ما محصله : إن السب ينقسم في حق الكفار وفي حق المسلمين ، أما الكافر فيمنع إذا تأذى به الحى المسلم ، وأما المسلم فحيث تدعو الضرورة إلى ذلك كأن يصير من قبيل الشهادة ، وقد يجب في بعض المواضع ، وقد يكون فيه مصلحة للميت ، كمن علم أنه أخذ ماله بشهادة زور ومات الشاهد فإن ذكر ذلك ينفع الميت إن علم أن ذلك المال يرد إلى صاحبه . قال : ولأجل الغفلة عن هذا التفصيل ظن بعضهم أن البخاري منها عن حديث الثناء بالخير والشر ، وإنما قصد البخاري أن يبين أن ذلك الجائز كان على معنى الشهادة ، وهذا الممنوع هو على معنى السب ، ولما كان المتن قد يشعر بالعموم أتبعه بالترجمة التي بعده . وتأول بعضهم الترجمة الأولى على المسلمين خاصة . والوجه عندى حماله على العموم إلا ما خصصه اندليل . بل لقاتل أن يمنع أن ما كان على جهة الشهادة وقصد التحذير يسمى « بآ في اللغة » . وقال ابن بطال : سب الأموات يجري مجرى الغيبة ، فإن كان أغلب أحوال المرء الخير - وقد تكون منه الفتنة - فلا غيباب له ممنوع ، وإن كان فاسقاً معلناً فلا غيبة له ، فكذلك الميت . ويحتمل أن يكون النهي على عمومه فيما بعد الدفن ، والمباح

ذكر الرجل بما فيه قبل الدفن ليتعظ بذلك فساق الأحياء ، فإذا صار إلى قبره أمسك عنه لإفضائه إلى ما قدم . وقد عملت عائشة راوية هذا الحديث بذلك في حق من استحق عندها اللعن فكانت تلعه وهو حي ، فلما مات تركت ذلك ونهت عن لعنه كما سأذكره .

**قوله (أفضوا)** أى وصلوا إلى ما عملوا من خير أو شر ، واستدل به على منع سب الأموات مطلقاً ، وقد تقدم أن عمومهم مخصوص ، وأصح ما قيل في ذلك أن أموات الكفار والفساق يجوز ذكر مساوئهم للتحذير منهم والتنفير عنهم . وقد أجمع العلماء على جواز جرح المجروحين من الرواة أحياء وأمواتاً .

**قوله (ورواه عبد الله بن عبد القدوس ومحمد بن أنس عن الأعمش)** أى متابعين لشعبة ، وأنس والد محمد كالجادة ، وهو كوفي سكن الدينور ، وثقه أبو زرعة وغيره ، وروى عنه من شيوخ البخارى إبراهيم بن موسى الرازى . وأما ابن عبد القدوس فذكره البخارى في التاريخ فقال : إنه صدوق إلا أنه يروى عن قوم ضعفاء . واختلاف كلام غيره فيه ، وليس له في الصحيح غير هذا الموضع الواحد . ووقع لنا أيضاً من رواية محمد بن فضيل عن الأعمش بزيادة فيه ، أخرجه عمر بن شبة في «كتاب أخبار البصرة» عن محمد بن يزيد الرفاعي عنه بهذا السند إلى مجاهد «إن عائشة قالت : ما فعل يزيد الأرجى لعنه الله ؟ قالوا : مات . قالت : أسغفر الله . قالوا : ما هذا ؟ فذكرت الحديث» وأخرج من طريق مسروق «أن علياً بعث يزيد بن قيس الأرجى في أيام الجمل برسالة فلم ترد عليه جواباً ، فبلغها أنه عاب عليها ذلك فكانت تلعه ، ثم لما بلغها موته نهت عن لعنه وقالت : إن رسول الله نهانا عن سب الأموات» وصححه ابن حبان من وجه آخر عن الأعمش عن مجاهد . بالقصة .

**قوله (تابعه على بن الجعد)** وصاه المصنف في الرقاق عنه .

**قوله (ومحمد بن عرعرة وابن أبي عدى)** لم أره من طريق محمد بن عرعرة موصولاً ، وطريق ابن أبي عدى ذكرها الإسماعيلي . ووصله أيضاً من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة ، وهو عند أحمد عنه .

## باب ذكر شرار الموتى

١٣٦٢- حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال حدثني عمرو بن مرة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال أبولهب للنبي صلى الله عليه : تباً لك سائر اليوم ، فنزلت : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ . [١٣٩٤]

[الحديث ١٣٩٤- أطرافه في : ٣٥٢٥ ، ٣٥٢٦ ، ٤٧٧٠ ، ٤٨٠١ ، ٤٩٧١ ، ٤٩٧٢ ، ٤٩٧٣ .]

**قوله (باب ذكر شرار الموتى)** تقدم في الباب قبله من شرح ذلك ما فيه كفاية . وحديث الباب أورد هنا مختصراً ، وسيأتى مطولاً مع الكلام عليه في تفسير الشعراء إن شاء الله تعالى .

(خاتمة) : اشتمل كتاب الجنائز من الأحاديث المرفوعة على مائتي حديث وعشرة أحاديث ، المعلق من ذلك والمتابعة ستة وخمسون حديثاً ، والبقية موصولة . المكرر من ذلك فيه وفيها مضي مائة حديث وتسعة أحاديث ، والخالص مائة حديث وحديث . وافقه مسلم على تخريجها سوى أربعة وعشرين حديثاً وهي حديث عائشة « أقبل أبو بكر على فرسه » ، وحديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون ، وحديث أنس « أخذ الراية زيد فأصيب » ، وحديثه « ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاثة » ، وحديث عبد الرحمن ابن عوف « قتل مصعب بن عمير » ، وحديث سهل بن سعد « أن امرأة جاءت ببردة منسوخة » ، وحديث أنس « شهدنا بنتاً للنبي صلى الله عليه وسلم » ، وحديث أبي سعيد « إذا وضعت الجنازة واحتملها الرجال » ، وحديث ابن عباس في القراءة على الجنازة بفاتحة الكتاب ، وحديث جابر في قصة قتلى أحد « زملوهم بدمائهم » ، وحديثه في قصة استشهاد أبيه ودفنه ، وحديث صفية بنت شيبة في تحريم مكة ، وحديث أنس في قصة الغلام اليهودي ، وحديث ابن عباس « كنت أنا وأمي من المستضعفين » وقد وهم المزى تبعاً لأبي مسعود في جعله من المتفق ، وقد تعقبه الحميدي على أبي مسعود فأجاد ، وحديث أبي هريرة الذي يخنق نفسه كما أوضحته فيما مضى ، وحديث عمر « أيما مسلم شهد له أربعة بخير » ، وحديث بنت خالد بن سعيد في التعوذ ، وحديث البراء لما توفي إبراهيم ، وحديث سمرة في الرؤيا بطوله لكن عند مسلم طرف يسير من أوله ، وحديث عائشة « توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الإثنين » ، وحديثها في وصيتها أن لا تدفن معهم ، وحديث عمر في قصة وصيته عند قتله ، وحديث عائشة « لاتسبوا الأموات » وحديث ابن عباس في قول أبي لهب . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم ثمانية وأربعون أثراً ، منها ستة موصولة ، والبقية معلقة . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ب

وَجُوبُ الزَّكَاةِ

وقول الله عز وجل: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾.

وقال ابن عباس: حدثني أبو سفيان فذكر حديث النبي صلى الله عليه فقال: يأمرنا بالصلاة والزكاة، والصلة والعفاف.

[١٣٩٥] ١٣٦٣ - نا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن زكريا بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه بعث معاذاً إلى اليمن فقال: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم».

[الحديث ١٣٩٥ - أطرافه في: ١٤٥٨، ١٤٩٦، ٢٤٤٨، ٤٣٤٧، ٧٣٧١، ٧٣٧٢].

[١٣٩٦] ١٣٦٤ - نا حفص بن عمر قال نا شعبة عن محمد بن عثمان بن عبد الله بن موهب عن موسى بن طلحة عن أبي أيوب أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه: أخبرني بعمل يدخلني الجنة. قال: «ماله ماله». وقال النبي صلى الله عليه: «أرب ماله، تعبّد الله لا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصل الرحم».

وقال بهز: نا شعبة نا محمد بن عثمان وأبوه عثمان بن عبد الله أنهما سمعا موسى بن طلحة عن أبي أيوب بهذا. قال أبو عبد الله: أخشى أن يكون محمد غير محفوظ، إنما هو عمرو.

[الحديث ١٣٩٦ - طرفاه في: ٥٩٨٢، ٥٩٨٣].



[١٩٧٣] ١٣٦٥ - حدثني محمد بن عبد الرحيم قال نا عفان بن مسلم قال نا وهيب عن يحيى ابن سعيد بن حيان عن أبي زرعة عن أبي هريرة أن أعرابياً أتى النبي صلى الله عليه فقال : دُلّني على عمل إذا عملته دخلت الجنة . قال : « تعبد الله لا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤدي الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان » . قال : والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا . فلما ولى قال النبي صلى الله عليه : « من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا » .

١٣٦٦ - حدثنا مسدد عن يحيى عن أبي حيان أخبرني أبو زرعة عن النبي صلى الله عليه بهذا .

[١٣٩٨] ١٣٦٧ - نا حجاج قال نا حماد بن زيد قال نا أبو جمرة قال سمعت ابن عباس يقول : قدم وفد عبد القيس على النبي صلى الله عليه فقالوا : يا رسول الله ، إنا هذا الحي من ربيعة قد حالت بيننا وبينك كفار مضر ، ولسنا نخلص إليك إلا في الشهر الحرام ، فمرنا بشيء نأخذه عنك ندعو إليه من وراءنا . قال : « أمركم بأربع ، وأنهاكم عن أربع : الإيمان بالله وشهادة أن لا إله إلا الله - وعقد بيده هكذا - وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم . وأنهاكم عن : الدباء ، والحنتم ، والنقيز ، والمزقت » .

وقال سليمان وأبو النعمان عن حماد : الإيمان بالله : شهادة أن لا إله إلا الله .

[١٣٩٩] ١٣٦٨ - حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع قال أنا شعيب بن أبي حمزة عن الزهري قال نا عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبا هريرة قال : لما توفي رسول الله صلى الله عليه ، وكان أبو بكر ، وكفر من كفر من العرب ، فقال عمر : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه<sup>(١)</sup> إلا بحقه ، وحسابه على الله » . فقال : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه لقاتلتهم على منعها . قال عمر : فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر فعرفت أنه الحق .

[الحديث ١٣٩٩ - أطرافه في : ١٤٥٧ ، ٦٩٢٤ ، ٧٢٨٤] .

[الحديث ١٤٠٠ - أطرافه في : ١٤٥٦ ، ٦٩٢٥ ، ٧٢٨٥] .

**قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الزكاة )** البسمة ثابتة في الأصل ولأكثر الرواة « باب » بدل كتاب وسقط ذلك لأبي ذر فلم يقل باب ولا كتاب ، وفي بعض النسخ « كتاب الزكاة - باب وجوب الزكاة » . والزكاة في اللغة النماء ، يقال زكا الزرع إذا نما ، وترد أيضاً في المال ، وترد أيضاً بمعنى التطهير . وشرعاً بالاعتبارين معاً : أما بالأول فلأن إخراجها سبب للنماء في المال ، أو بمعنى أن الأجر بسببها يكثر ، أو بمعنى أن متعلقها الأموال ذات النماء كالتجارة والزراعة . ودليل الأول « ما نقص مال من صدقة » ولأنها يضاعف ثوابها كما جاء « إن الله يُربي الصدقة » . وأما بالثاني فلأنها طهرة للنفس من رذيلة البخل ، وتطهير من الذنوب . وهي الركن الثالث من الأركان التي بنى الإسلام عليها كما تقدم في كتاب الإيمان . وقال ابن العربي : تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة والمندوبة والنفقة والحق والعفو . وتعريفها في الشرع : إعطاء جزء من النصاب الحولي إلى فقير ونحوه غير هاشمي ولا مطلب . ثم لها ركن وهو الإخلاص ، وشرط هو السبب وهو ملك النصاب الحولي ، وشرط من تجب عليه وهو العقل والبلوغ والحرية . ولها حكم وهو سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الآخرة . وحكمة وهي التطهير من الأدناس ورفع الدرجة واسترقاق الأحرار . انتهى . وهو جيد لكن في شرط من تجب عليه اختلاف . والزكاة أمر مقطوع به في الشرع يستغنى عن تكلف الاحتجاج له ، وإنما وقع الاختلاف في بعض فروعها ، وأما أصل فرضية الزكاة فمن جمعها كفر . وإنما ترجم المصنف بذلك على عادته في إيراد الأدلة الشرعية المتفق عليها والمختلف فيها .

**قوله ( وقول الله )** هو بالرفع . قال الزين بن المنير : مبتدأ وخبره محذوف أي هو دليل على ما قلناه من الوجوب ، ثم أورد المصنف في الباب ستة أحاديث : أولها حديث أبي سفيان - هو ابن حرب - الطويل في قصة هرقل ، أورده هنا معلقاً واقتصر منه على قوله « يأمر بالصلاة والزكاة والصلة والعفاف » ، ودلالته على الوجوب ظاهرة . ثانيها حديث ابن عباس في بعث معاذ إلى اليمن ، ودلالته على وجوب الزكاة أوضح من الذي قبله . ثالثها حديث أبي أيوب في سؤال الرجل عن العمل الذي يدخل به الجنة ، وأجيب بأن « تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم » ، وفي دلالته على الوجوب غموض . وقد أجيب عنه بأجوبة : أحدها أن سؤاله عن العمل الذي يدخل الجنة يقتضي أن لا يجاب بالنوافل قبل الفرائض فتحمل على الزكاة الواجبة . ثاني الأجوبة أن الزكاة قرينة الصلاة كما سيأتي في الباب من قول أبي بكر الصديق ، وقد قرن بينهما في الذكر هنا . ثالثها أنه وقف دخول الجنة على أعمال من جملتها أداء الزكاة ، فيلزم أن من لم يعملها لم يدخل ، ومن لم يدخل الجنة دخل النار ، وذلك يقتضي الوجوب . رابعها أنه أشار إلى أن القصة التي في حديث أبي أيوب والقصة التي في حديث أبي هريرة الذي يعقبه واحدة ، فأراد أن يفسر الأول بالثاني لقوله فيه « وتؤدى الزكاة المفروضة » وهذا أحسن الأجوبة . وقد أكثر المصنف من استعمال هذه الطريقة . رابع الأحاديث حديث أبي هريرة وقد أوضحناه . خامسها حديث ابن عباس في وفد عبد القيس ، وهو ظاهر أيضاً . سادسها حديث أبي هريرة في قصة أبي بكر في قتال مانعي الزكاة ، واحتججه في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « إن عصمة النفس والمال تتوقف على أداء الحق ، وحق المال الزكاة » . فأما حديث أبي سفيان فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في بدء الوحي ، وأما حديث ابن عباس في بعث معاذ فسيأتي الكلام عليه في أواخر كتاب الزكاة قبل أبواب صدقة الفطر بستة أبواب ، وقوله في أوله « إن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً

إلى اليمن فقال ادعهم » هكذا أورده في التوحيد مختصراً في أوله واختصر أيضاً من آخره ، وأورده في التوحيد عن أبي عاصم مثله لكنه قرنه برواية غيره ، وقد أخرجه الدارمي في مسنده عن أبي عاصم ولفظه في أوله « إن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال : إنك ستأتي قوماً أهل كتاب ، فادعهم » وفي آخره بعد قوله فقرائهم » فإن هم أطاعوا لك في ذلك فإياك وكرائم أموالهم ، وإياك ودعوة المظلوم فلإنها ليس لها من دون الله حجاب » وكذا قال في المواضع كلها « فإن أطاعوا لك في ذلك » والذي عند البخاري هنا « فإن هم أطاعوا لذلك » وستأتي هذه الزيادة من وجه آخر مع شرحها إن شاء الله تعالى ، وأما حديث أبي أيوب فقوله فيه « عن ابن عثمان » الإبهام فيه من الراوي عن شعبة ، وذلك أن اسم هذا الرجل عمرو وكان شعبة يسميه محمداً ، وكان الخذاق من أصحابه يبهمنه كما وقع في رواية حفص بن عمرو كما سيأتي في الأدب عن أبي الوليد عن شعبة ، وكان بعضهم يقول محمد كما قال شعبة ، ويبان ذلك في طريق بهز التي علقها المصنف هنا ووصله في كتاب الأدب الآتي عن عبد الرحمن بن بشير عن بهز بن أسد ، وكذا أخرجه مسلم والنسائي من طريق بهز .

**قوله ( عن موسى بن طلحة عن أبي أيوب )** هو الأنصاري . ووقع في رواية مسلم الآتي ذكرها « حدثنا موسى بن طلحة حدثني أبو أيوب » .

**قوله ( أن رجلاً )** هذا الرجل حكى ابن قتيبة في « غريب الحديث » له أنه أبو أيوب الراوي ، وغلطه بعضهم في ذلك فقال : إنما هو راوي الحديث . وفي التغليط نظر ، إذ لا مانع أن يبهمن الراوي نفسه لغرض له ، ولا يقال يبعد ، لو صفه في رواية أبي هريرة التي بعد هذه بكونه أعرابياً ، لأننا نقول : لا مانع من تعدد القصة فيكون السائل في حديث أبي أيوب هو نفسه لقوله إن رجلاً ، والسائل في حديث أبي هريرة أعرابي آخر قد سمى فيما رواه البغوي وابن السكن والطبراني في الكبير وأبو مسلم الكجي في السنن من طريق محمد بن جحادة وغيره عن المغيرة بن عبد الله الشكري أن أباه حدثه قال « انطلقت إلى الكوفة فدخلت المسجد » فإذا رجل من قيس يقال له ابن المنتفق وهو يقول : وصف لي رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلبت فلقيته بعرفات ، فزاحمت عليه ، فقيل لي إليك عنه ، فقال : دعوا الرجل ، أرب ما له . قال فزاحمت عليه حتى خلصت إليه فأخذت بخطام راحلته فما غير على ، قال شيتين أسألك عنهما : ما ينجيني من النار ، وما يدخلني الجنة ؟ قال فنظر إلى السماء ثم أقبل على بوجهه الكريم فقال : « لئن كنت أوجزت المسألة لقد أعظمت وطولت فاعقل على ، أعبد الله لا تشرك به شيئاً ، وأقم الصلاة المكتوبة ، وأد الزكاة المفروضة ، وصم رمضان » . وأخرجه البخاري في « التاريخ » من طريق يونس بن أبي إسحق عن المغيرة بن عبد الله الشكري عن أبيه قال « غلوت فإذا رجل يحدثهم » . قال وقال جرير عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن المغيرة بن عبد الله قال « سألت أعرابى النبي صلى الله عليه وسلم » ثم ذكر الاختلاف فيه عن الأعمش وأن بعضهم قال فيه عن المغيرة بن سعد بن الأخرم عن أبيه والصواب المغيرة بن عبد الله الشكري . وزعم الصيرفي أن اسم ابن المنتفق هذا لقيط بن صبرة وافد بني المنتفق ، فالله أعلم . وقد يؤخذ من هذه الرواية أن السائل في حديث أبي هريرة هو السائل في حديث أبي أيوب لأن سياقه شبيه بالقصة التي ذكرها أبو هريرة لكن قوله في هذه الرواية « أرب ما له » في رواية أبي أيوب دون أبي هريرة ، وكذا حديث أبي أيوب وقع عند

مسلم من رواية عبد الله بن نمير عن عمرو بن عثمان بلفظ « أن أعرابياً عرض لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في سفر ، فأخذ بخطام ناقته ثم قال : يا رسول الله ، أخبرني » فذكره . وهذا شبيه بقصة سؤال ابن المتفق . وأيضاً فابو أيوب لا يقول عن نفسه « إن أعرابياً » والله أعلم . وقد وقع نحو هذا السؤال لصخر ابن القعقاع الباهلي ، في حديث الطبراني أيضاً من طريق قزعة بن سويد الباهلي حدثني أبي حدثني خالي واسمه صخر بن القعقاع قال : « لقيت النبي صلى الله عليه وسلم بين عرفة ومزدلفة ، فأخذت بخطام ناقته فقلت : يا رسول الله ما يقربني من الجنة ويباعدني من النار » فذكر الحديث وإسناده حسن .

**قوله ( قال ماله ماله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرب ما له )** كذا في هذه الرواية لم يذكر فاعل قال ماله ماله ، وفي رواية بهز المعلقة هنا الموصولة في كتاب الأدب « قال القوم ماله ماله » قال ابن بطال : هو استفهام والتكرار للتأكيد . وقوله « أرب » بفتح الهمزة والراء منوناً أى حاجة ، وهو مبتدأ وخبره محذوف ، استفهم أولاً ثم رجع إلى نفسه فقال « له أرب » . انتهى . وهذا بناء على أن فاعل قال النبي صلى الله عليه وسلم ، وليس كذلك لما بيناه ، بل المستفهم الصحابة والمجيب النبي صلى الله عليه وسلم ، وما زائدة كأنه قال : له حاجة ما . وقال ابن الجوزي : المعنى له حاجة مهمة مفيدة جاءت به لأنه قد علم بالسؤال أن له حاجة . وروى بكسر الراء وفتح الموحدة باللفظ الفعل الماضي ، وظاهره الدعاء والمعنى التعجب من السائل . وقال النضر بن شميل : يقال أرب الرجل في الأمر إذا بلغ فيه جهده . وقال الأصمعي : أرب في الشيء صار ماهراً فيه فهو أريب ، وكأنه تعجب من حسن فطنته والهدى إلى موضع حاجته . ويؤيده قوله في رواية مسلم المشار إليها « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لقد وفق ، أو لقد هدى » وقال ابن قتيبة : قوله « أرب » من الآراب وهي الأعضاء ، أى سقطت أعضاؤه وأصيب بها كما يقال تربت يمينك وهو مما جاء بصيغة الدعاء ولا يراد حقيقته . وقيل : لما رأى الرجل يزاحمه دعا عليه ، لكن دعاؤه على المؤمن طهر له كما ثبت في الصحيح . وروى بفتح أوله وكسر الراء والتنوين أى هو أرب أى حاذق فطن . ولم أقف على صحة هذه الرواية . وجزم الكرماني بأنها ليست محفوظة . وحكى القاضي عن رواية لأبي ذر أرب بفتح الجميع وقال : لا وجه له . قلت : وقعت في الأدب من طريق الكشميين وحده . وقوله « يدخلني الجنة » بضم اللام والجملة في موضع جر صفة لقوله « بعمل » . ويجوز الجزم جواباً للأمر . ورده بعض شراح « المصابيح » لأن قوله بعمل يصير غير موصوف مع أنه نكرة فلا يفيد . وأجيب بأنه موصوف تقديره لأن التنكير للتعظيم فأفاد ولأن جزاء الشرط محذوف والتقدير إن عملته يدخلني .

**قوله ( وتصل الرحم )** أى تواسى ذوى القرابة في الخيرات . وقال النووي : معناه أن تحسن إلى أقاربك ذوى رحمك بما تيسر على حسب حالك وحالهم من إنفاق أو سلام أو زيارة أو طاعة أو غير ذلك . وخص هذه الخصلة من بين خلال الخير نظراً إلى حال السائل ، كأنه كان لا يصل رحمه فأمره به لأنه المهم بالنسبة إليه . ويؤخذ منه تخصيص بعض الأعمال بالحض عليها بحسب حال المخاطب وافتقاره للتنبيه عليها أكثر مما سواها إما لمشقتها عليه وإما لتسهيله في أمرها .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** هو المصنف .

**قوله ( أخشى أن يكون محمد غير محفوظ ، إنما هو عمرو )** وجزم في « التاريخ » بذلك ، وكذا

قال مسلم في شيوخ شعبة ، والدارقطني في « العلل » وآخرون : المحفوظ عمرو بن عثمان . وقال النووي : اتفقوا على أنه وهم من شعبة ، وأن الصواب عمرو والله أعلم . وأما حديث أبي هريرة فقد تقدم الكلام عليه في كون الأعرابي السائل فيه هل هو السائل في حديث أبي أيوب أو لا ، والأعرابي بفتح الهمزة من سكن البادية كما تقدم .

**قوله ( عن يحيى بن سعيد بن حيان عن أبي زرعة )** قال أبو علي : وقع عند الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني هنا عن يحيى بن سعيد بن أبي حيان أو عن يحيى بن سعيد عن أبي حيان ، وهو خطأ إنما هو يحيى ابن سعيد بن حيان كما لغيره من الرواة .

**قوله ( وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدى الزكاة المفروضة )** قيل : فرق بين القيد كراهية لتكرير اللفظ الواحد ، وقيل : عبر في الزكاة بالمفروضة للاحتراز عن صدقة التطوع فلإنها زكاة لغوية ، وقيل : احتراز من الزكاة المعجلة قبل الحول فلإنها زكاة وليست مفروضة .

**قوله فيه ( وتصوم رمضان )** لم يذكر الحج لأنه كان حينئذ حاجاً ولعله ذكره له فاختصره .  
**قوله ( قال : والذي نفسى بيده لا أزيد على هذا )** زاد مسلم عن أبي بكر بن إسحق عن عفان بهذا السند « شيئاً أبداً ، ولا أنقص منه » وباقى الحديث مثله . وظاهر قوله ( من مره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا ) إما أن يحمل على أنه صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك فأخبر به ، أو في الكلام حذف تقديره إن دام على فعل الذى أمر به . ويؤيده قوله في حديث أبي أيوب عند مسلم أيضاً « إن تمسك بما أمر به دخل الجنة » قال القرطبي : في هذا الحديث - وكذا حديث طلحة في قصة الأعرابي وغيرهما - دلالة على جواز ترك التطوعات ، لكن من داوم على ترك السنن كان نقصاً في دينه ، فإن كان تركها تهاوناً بها ورغبة عنها كان ذلك فسقاً ، يعنى لورود الوعيد عليه حيث قال صلى الله عليه وسلم « من رغب عن سنتي فليس مني » وقد كان صدر الصحابة ومن تبعهم يواظبون على السنن مواظبتهم على الفرائض ، ولا يفرقون بينهما في اغتنام ثوابهما . وإنما احتاج الفقهاء إلى التفرقة لما يترتب عليه من وجوب الإعادة وتركها ووجوب العقاب على الترك ونفيه ، ولعل أصحاب هذه القصص كانوا حديثي عهد بالإسلام فاكتفى منهم بفعل ما وجب عليهم في تلك الحال لئلا يتحمل ذلك عليهم فيملوا ، حتى إذا انشروا صدورهم للفهم عنه والحرص على تحصيل ثواب المنذوبات سهلت عليهم . انتهى . وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في شرح حديث طلحة في كتاب الإيمان .

**قوله ( حدثنا مسدد عن يحيى )** هو القطان .

**قوله ( عن أبي حيان )** هو يحيى بن سعيد بن حيان المذكور في الإسناد الذى قبله . وأفادت هذه الرواية تصريح أبي حيان بسماحه له من أبي زرعة ، وبطل التردد الذى وقع عند الجرجاني ، لكن لم يذكر يحيى القطان في هذا الإسناد أبداً هريرة كما هو في رواية أبي ذر وغيرها من الروايات المعتمدة ، وثبت ذكره في بعض الروايات ، وهو خطأ فقد ذكر الدارقطني في « التتبع » أن رواية القطان مرسله كما تقدم ذلك في المقدمة . وأما حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس فقد تقدم الكلام عايه مستوفى في أواخر كتاب الإيمان . وحجاج شيخ البخاري هنا هو ابن مهال .

**قوله ( وقال سليمان وأبو النعمان عن حماد يعني )** ابن زيد بالإسناد المذكور في طريق حجاج (الإيمان بالله شهادة أن لا إله إلا الله ) أى وافقا حجاجاً على سياقه إلا في إثبات الواو في قوله « وشهادة أن لا إله إلا الله » فحذفها وهو أصوب ، فأما سليمان فهو ابن حرب ، وقد وصل المصنف حديثه هذا عنه في المغازي وأما أبو النعمان فهو محمد بن الفضل ، وقد وصل المصنف حديثه هذا عنه في الخمس . وأما حديث أبي هريرة في قصة أبي بكر في قتال مانع الزكاة فقد تقدم الكلام عليه في شرح حديث ابن عمر في باب قوله ﴿ فإن تابوا وأقاموا الصلاة ﴾ ويأتى الكلام على إبقية ما يختص به في كتاب أحكام المرتدين إن شاء الله . وقوله في هذه الرواية ( لما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أبو بكر ) « كان » تامة بمعنى حصل والمراد به قام مقامه .

( تكميل ) : اختلف في أول وقت فرض الزكاة ، فذهب الأكثر إلى أنه وقع بعد الهجرة ، فقيل كان في السنة الثانية قبل فرض رمضان أشار إليه النووي في باب السير من الروضة ، وجزم ابن الأثير في التاريخ بأن ذلك كان في التاسعة ، وفيه نظر فقد تقدم في حديث ضمام بن ثعلبة وفي حديث وفد عبد القيس وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة ، وكذا مخاطبة أبي سفيان مع هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها « يأمرنا بالزكاة » لكن يمكن تأويل كل ذلك كما سيأتى في آخر الكلام . وقوى بعضهم ما ذهب إليه ابن الأثير بما وقع في قصة ثعلبة بن حاطب المطولة ففيها « لما أنزلت آية الصدقة بعث النبي صلى الله عليه وسلم عاملاً فقال ما هذه إلا جزية أو أخت الجزية » والجزية إنما وجبت في التاسعة فتكون الزكاة في التاسعة ، لكنه حديث ضعيف لا يحتاج به . وادعى ابن خزيمة في صحيحه أن فرضها كان قبل الهجرة ، واحتج بما أخرجه من حديث أم سلمة في قصة هجرتهم إلى الحبشة وفيها أن جعفر بن أبي طالب قال للنجاشي في جملة ما أخبره به عن النبي صلى الله عليه وسلم « يأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام » . انتهى . وفي استدلاله بذلك نظر ، لأن الصلوات الخمس لم تكن فرضت بعد ، ولا صيام رمضان ، فيحتمل أن تكون مراجعة جعفر لم تكن في أول ما قدم على النجاشي ، وإنما أخبره بذلك بعد مدة قد وقع فيها ما ذكر من قصة الصلاة والصيام ، وبلغ ذلك جعفر فقال « يأمرنا » بمعنى يأمر به أمته ، وهو بعيد جداً . وأولى ما حمل عليه حديث أم سلمة هذا - إن سلم من قدح في إسناده - أن المراد بقوله « يأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام » أى في الجملة ، ولا يلزم من ذلك أن يكون المراد بالصلاة الصلوات الخمس ولا بالصيام صيام رمضان ولا بالزكاة هذه الزكاة المخصوصة ذات النصاب والحوال والله أعلم . وما يدل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث أنس المتقدم في العلم في قصة ضمام بن ثعلبة وقوله « أنشدك الله ، الله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا » ، وكان قدوم ضمام سنة خمس كما تقدم . وإنما الذي وقع في التاسعة بعث العمال لأخذ الصدقات ، وذلك يستدعى تقدم فريضة الزكاة قبل ذلك . وما يدل على أن فرض الزكاة وقع بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة ، لأن الآية الدالة على فرضيته مدنية بلا خلاف ، وثبت عند أحمد وابن خزيمة أيضاً والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث قيس بن سعد بن عباد قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ، ثم نزلت فريضة الزكاة فلم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله إسناده صحيح رجاله رجال الصحيح إلا أبا عمار الراوى له عن قيس بن سعد وهو كوفي اسمه عريب بالمهمل

المفتوحة ابن حميد وقد وثقه أحمد وابن معين ، وهو دال على أن فرض صدقة الفطر كان قبل فرض الزكاة فيقتضى وقوعها بعد فرض رمضان وذلك بعد الهجرة وهو المطلوب . ووقع في « تاريخ الإسلام » : في السنة الأولى فرضت الزكاة ، وقد أخرج البيهقي في الدلائل حديث أم سلمة المذكور من طريق « المغازي لابن إسحق » من رواية يونس بن بكير عنه وليس فيه ذكر الزكاة ، وابن خزيمة أخرجه من حديث ابن إسحق لكن من طريق سلمة بن الفضل عنه ، وفي سلمة مقال . والله أعلم .

### باب البيعة على إيتاء الزكاة

﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخِوَانُكُمْ فِي الدِّينِ ﴾ .

[١٤٠١] ١٣٦٩ - حدثنا ابن نمير قال نا أبي قال نا إسماعيل عن قيس قال جرير بن عبد الله : بايعت النبي صلى الله عليه على إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والنصح لكل مسلم .

قوله ( باب البيعة على إيتاء الزكاة ) قال الزين بن المنير : هذه الترجمة أخص من التي قبلها ، لتضمنها أن بيعة الإسلام لا تتم إلا بالتزام إيتاء الزكاة وأن مانعها ناقض لعهد مبطّل لبيعته فهو أخص من الإيجاب لأن كل ما تضمنته بيعة النبي صلى الله عليه وسلم واجب وليس كل واجب تضمنته بيعته ، وموضع التخصيص الاهتمام والاعتناء بالذكر حال البيعة . قال : وأتبع المصنف الترجمة بالآية معتزداً بحكمها لأنها تضمنت أنه لا يدخل في التوبة من الكفر وينال أخوة المؤمنين في الدين إلا من أقام الصلاة وآتى الزكاة . انتهى . وقد تقدم الكلام على حديث جرير مستوفى في آخر كتاب الإيمان .

### باب

#### إثم مانع الزكاة

وقول الله : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ... ﴾ إلى قوله : ﴿ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾ .

[١٤٠٢] ١٣٧٠ - حدثنا الحكم بن نافع قال أنا شعيب قال أنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال النبي صلى الله عليه : « تأتي الإبل على صاحبها على خير ما كانت إذا هو لم يعط فيها حقها ، تطوّه بأخفافها ، وتأتي الغنم على صاحبها على خير ما كانت إذا لم يعط فيها حقها تطوّه بأظلافها وتنطحه بقرونها . قال : ومن حقها أن تحلب على الماء . قال : ولا يأتي أحدكم يوم القيامة بشاة يحملها على رقبتها لها يعار فيقول : يا محمد ، فأقول : لا أملك لك شيئاً ، قد بلغت ، ولا يأتي ببعير يحمله على رقبتة له رغاء فيقول : يا محمد ، فأقول : لا أملك لك شيئاً ، قد بلغت » .

١٣٧١- حدثنا علي بن عبد الله قال نا هاشم بن القاسم قال نا عبد الرحمن بن عبد الله ابن دينار عن أبيه عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « من آتاه الله مالاً فلم يؤد زكاته مثل له ماله يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمتيه - يعني بشدقيه - ثم يقول : أنا مالك ، أنا كنزك . » ثم تلا : ﴿ لا يحسن الذين يَخْلُونَ ... ﴾ الآية .

[الحديث ١٤٠٣- أطرافه في : ٤٥٦٥ ، ٤٦٥٩ ، ٦٩٥٧] .

**قوله ( باب إثم مانع الزكاة )** قال الزين بن المنير : هذه الترجمة أخص من التي قبلها لتضمن حديثها تعظيم إثم مانع الزكاة والتنصيص على عظيم عقوبته في الدار الآخرة وتبري نبيه منه بقوله له « لا أملك لك من الله شيئاً » وذلك مؤذن بانقطاع رجائه ، وإنما تتفاوت الواجبات بتفاوت المثوبات والعقوبات ، فما شددت عقوبته كان لإيجابه أكد مما جاء فيه مطلق العقوبة ، وعبر المصنف بالإثم ليشمل من تركها جحداً أو بخلاً والله أعلم .

**قوله ( وقول الله تعالى ﴿ والذين يكتزون الذهب والفضة ﴾ الآية )** فيه تلميح إلى تقوية قول من قال من الصحابة وغيرهم : إن الآية عامة في حق الكفار والمؤمنين ، خلافاً لمن زعم أنها خاصة بالكفار ، وسيأتي ذكر ذلك في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى ، وذلك مأخوذ من قوله في حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب « أنا مالك ، أنا كنزك » ، وقد وقع نحو ذلك أيضاً في الحديث الأول عند النسائي والطبراني في « مسند الشاميين » من طريق شعيب أيضاً في آخر الحديث ، وأفرد البخاري الجملة المحذوفة فذكرها في تفسير براءة بهذا الإسناد باختصار .

**( تنبيه )** : المراد بسبيل الله في الآية المعنى الأعم لا خصوص أحد السهام الثمانية التي هي مصارف الزكاة ، وإلا لاختص بالصرف إليه بمقتضى هذه الآية .

**قوله ( تأتي الإبل على صاحبها )** يعني يوم القيامة كما سيأتي .

**قوله ( على خير ما كانت )** أي من العظم والسمن ومن الكثرة . لأنها تكون عنده على حالات مختلفة فتأتي على أكملها ليكون ذلك أنكى له لشدة ثقلها .

**قوله ( إذا هو لم يعط فيها حقها )** أي لم يؤد زكاتها . وقد رواه مسلم من حديث أبي ذر بهذا اللفظ .

**قوله ( تطؤه بأخفافها )** في رواية همام عن أبي هريرة في ترك الحبل « فتخط وجهه بأخفافها » ولمسلم من طريق أبي صالح عنه « ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها منها إلا إذا كان يوم القيامة بطح لها بقاع قرقر أو فر ما كانت لا يفقد منها فصيلاً واحداً تطؤه بأخفافها وتعضه بأفواهها ، كلما مرت عليه أولاه ردت عليه أخرها ، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، حتى يقضى الله بين العباد ، ويرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار » وللمصنف من حديث أبي ذر « إلا أتى بها يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمه » .



( تنبيه ) : كذا في أصل مسلم « كلما مرت عليه أولها ردت عليه أخرها » قال عياض : قالوا هو تغيير وتصحيح ، وصوابه ما في الرواية التي بعده من طريق سهيل عن أبيه « كلما مر عليه رد عليه أولها » وبهذا ينظم الكلام ، وكذا وقع عند مسلم من حديث أبي ذر أيضاً وأقره النووي على هذا وحكاه القرطبي وأوضح وجه الرد بأنه إنما يرد الأول الذي قد مر قبل ، وأما الآخر فلم يمر بعد فلا يقال فيه رد ، ثم أجاب بأنه يحتمل أن المعنى أن أول الماشية إذا وصلت إلى آخرها تمشي عليه تلاحقت بها أخرها ، ثم إذا أرادت الأولى الرجوع بدأت الأخرى بالرجوع فجاءت الأخرى أول حتى تنتهي إلى آخر الأولى . وكذا وجهه الطيبي فقال : إن المعنى أن أولها إذا مرت على التابع إلى أن تنتهي إلى الأخرى ثم ردت الأخرى من هذه الغاية وتبعها ما يليها إلى أن تنتهي أيضاً إلى الأولى . والله أعلم .

قوله ( في الغنم تطؤه بأظلافها وتنطحه بقرونها ) بكسر الطاء من تنطحه ويجوز الفتح . زاد رواية أبي صالح المذكورة « ليس فيها عقضاء ولا جلهاء ولا عضا » تنطحه بقرونها » وزاد فيه ذكر البقر أيضاً وذكر في البقر والغنم ما ذكر في الإبل ، وسيأتي ذكر البقر في حديث أبي ذر أيضاً في باب مفرد .

قوله ( قال ومن حقها أن تحلب على الماء ) بجاء مهملة أى لمن يحضرها من المساكين ، وإنما خص الحلب بموضع الماء ليكون أسهل على المحتاج من قصد المنازل وأرفق بالماشية . وذكره الداودي بالجيم وفسره بالإحضار إلى المصدق . وتعقبه ابن دحية وجزم بأنه تصحيف ، ووقع عند أبي داود من طريق أبي عمر الغداني عن أبي هريرة ما يؤهم أن هذه الجملة مرفوعة ولفظه « قلنا يا رسول الله ما حقها ؟ قال : إطراق فحلها وإعارة دلوها ومنحتها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله » وسيأتي في أواخر الشرب هذه القطعة وحدها مرفوعة من وجه آخر عن أبي هريرة .

قوله ( ولا يأتي أحدكم ) في رواية النسائي من طريق علي بن عياش عن شعيب « ألا لا يأتي أحدكم » وهذا حديث آخر متعلق بالغلول من الغنائم ، وقد أخرجه المصنف مفرداً من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة ، ويأتي الكلام عليه في أواخر الجهاد إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية « لها يعار » بتحتانية مضمومة ثم مهملة : صوت المعز ، وفي رواية المستملي والكشميني هنا « ثغاء » بضم المثناة ثم معجمة بغير راء ، ورجحه ابن التين ، وهو صياح الغنم . وحكى ابن التين عن القزاز أنه رواه « تعار » بمثناة ومهملة وليس بشيء ، وقوله « رغاء » بضم الراء ومعجمة : صوت الإبل ، وفي الحديث « إن الله يحب البهائم ليعاقب بها مانع الزكاة » وفي ذلك معاملة له بنقيض قصده ، لأنه قصد منع حق الله منها وهو الارتفاق والانتفاع بما يمنعه منها ، فكان ما قصد الانتفاع به أضر الأشياء عليه ، والحكمة في كونها تعاد كلها مع أن حق الله فيها إنما هو في بعضها لأن الحق في جميع المال غير متميز ، ولأن المال لما لم تخرج زكاته غير مطهر ، وفيه أن في المال حقاً سوى الزكاة ، وأجاب العلماء عنه بجوابين أحدهما أن هذا الوعيد كان قبل فرض الزكاة ، ويؤيده ما سيأتي من حديث ابن عمر في الكنز ، لكن يعكر عليه أن فرض الزكاة متقدم على إسلام أبي هريرة كما تقدم تقريره . ثاني الأجوبة أن المراد بالحق القدر الزائد على الواجب ولا عقاب بتركه ، وإنما ذكر استطراداً ، لما ذكر حقها بين الكمال فيه وإن كان له أصل يزول الذم بفعله وهو الزكاة ، ويحتمل أن يراد

ما إذا كان هناك مضطر إلى شرب لبنها فيحمل الحديث على هذه الصورة . وقال ابن بطال : في المال حقان فرض عين وغيره ، فالحلب من الحقوق التي هي من مكارم الأخلاق .

( قتيبه ) : زاد النسائي في آخر هذا الحديث قال « ويكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعاً أقرع يفر منه صاحبه ويطلبه : أنا كنزك ، فلا يزال حتى يلقمه إصبعه » . وهذه الزيادة قد أفرد البخاري بعضها كما قلنا إلى قوله « أقرع » ولم يذكر بقيته ، وكأنه استغنى عنه بطريق أبي صالح عن أبي هريرة وهو ثاني حديثي الباب .

**قوله ( عن أبي صالح )** كذا رواه عبد الرحمن وتابعه زيد بن أسلم عن أبي صالح عند مسلم وساقه مطولا ، وكذا رواه مالك عن عبد الله بن دينار ، ورواه ابن حبان من طريق ابن عجلان عن القعقاع بن حلية عن أبي صالح ، لكنه وقفه على أبي هريرة ، وخالفهم عبد العزيز بن أبي سلمة فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أخرجه النسائي ورجحه ، لكن قال ابن عبد البر : رواية عبد العزيز خطأ بين ، لأنه لو كان عند عبد الله بن دينار عن ابن عمر ما رواه عن أبي صالح أصلا . انتهى . وفي هذا التعليق نظر ، وما المانع أن يكون له فيه شيخان ؟ نعم الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شاذة لأنه سلك الجادة ، ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه .

**قوله ( مثل له )** أي صور ، أو ضمن مثل معنى التصوير أي صير ماله على صورة شجاع ، والمراد بالمال الناض كما أشرت إليه في تفسير براءة ، ووقع في رواية زيد بن أسلم « ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره » ولا تنافي بين الروایتين لاحتمال اجتماع الأمرين معاً ، فرواية ابن دينار توافقت الآية التي ذكرها وهي « سيطوقون » ورواية زيد بن أسلم توافقت قوله تعالى « يوم يحمى عليها في نار جهنم » الآية قال البيضاوي : خص الجنب والجبين والظهر لأنه جمع المال ، ولم يصرفه في حقه ، لتحصيل الجاه والتنعيم بالمطاعم والملابس ، أو لأنه أعرض عن الفقير وولاه ظهره ، أو لأنها أشرف الأعضاء الظاهرة لاشتغالها على الأعضاء الرئيسة . وقيل : المراد بها الجهات الأربع التي هي مقدم البدن ومؤخره وجنباه ، نسأل الله السلامة . والمراد بالشجاع - وهو بضم المعجمة ثم جيم - الحية الذكر ، وقيل الذي يقوم على ذنبه ويوالب القارس ، والأقرع الذي تفرع رأسه أي تمتع لكثرة سمه . وفي « كتاب أبي عبيد » : سمى أقرع لأن شعر رأسه يتمتع لجمعه السم فيه . وتعقبه القزاز بأن الحية لا شعر برأسها ، فلعله يذهب جلد رأسه . وفي « تهذيب الأزهري » : سمى أقرع لأنه يقرى السم ويجمعه في رأسه حتى تتمتع فروة رأسه ، قال ذو الرمة :

قرى السم حتى إنمار فروة رأسه عن العظم صل قاتل اللسع مارده

وقال القرطبي : الأقرع من الحيات الذي أبيض رأسه من السم ، ومن الناس الذي لا شعر برأسه .

**قوله ( له زبيبتان )** ثنية زبيبة بفتح الزاي وموحدين ، وهما الزبدتان اللتان في الشدقين يقال تكلم حتى زيد شدقاه أي خرج الزبد منهما ، وقيل هما النكتتان السوداوان فوق عينيه ، وقيل نقطتان يكتنفان فاه ، وقيل هما في حلقه بمنزلة زنجي العنز ، وقيل لحمتان على رأسه مثل القرنين ، وقيل تابان يخرجان من فيه .

**قوله ( يطوقه )** بضم أوله وفتح الواو الثقيلة ، أي يصير له ذلك الثعبان طوقاً .

**قوله** ( ثم يأخذ بلهزمته ) فاعل يأخذ هو الشجاع ، والمأخوذ يد صاحب المال كما وقع مبيناً في رواية همام عن أبي هريرة الآتية في « ترك الحيل » بلفظ « لا يزال يطلبه حتى يبسط يده فيلقمها فاه » .

**قوله** ( بلهزمته ) بكسر اللام وسكون الهاء بعدها زاي مكسورة ، وقد فسر في الحديث بالشدقين ، وفي الصحاح : هما العظمان الناتان في اللحين تحت الأذنين . وفي الجامع : هما لحم الخدين الذي يتحرك إذا أكل الإنسان .

**قوله** ( ثم يقول : أنا مالك ، أنا كنزك ) وفائدة هذا القول الحسرة والزيادة في التعذيب حيث لا ينفعه الندم ، وفيه نوع من التهكم . وزاد في « ترك الحيل » من طريق همام عن أبي هريرة « يفر منه صاحبه ويطلبه » وفي حديث ثوبان عند ابن حبان « يتبعه فيقول أنا كنزك الذي تركته بعدك ، فلا يزال يتبعه حتى يلقمه يده فيمضغها ثم يتبعه سائر جسده » . ولمسلم في حديث جابر « يتبع صاحبه حيث ذهب وهو يفر منه ، فإذا رأى أنه لا بد منه أدخل يده في فيه فجعل يقضمها كما يقضم الفحل » ، وللطبراني في حديث ابن مسعود « ينقر رأسه » . وظاهر الحديث أن الله يصير نفس المال بهذه الصفة . وفي حديث جابر عند مسلم « إلا مثل له » كما هنا ، قال القرطبي : أى صور أو نصب وأقيم ، من قولهم مثل قائماً أى منتصباً .

**قوله** ( ثم تلا ) ولا يحسن الذين ييخلون الآية ) ، في حديث ابن مسعود عند الشافعي والحميدي « ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر الآية . ونحوه في رواية الترمذي « قرأ مصداقه » سيطوقون ما يخلوا به يوم القيامة » وفي هذين الحديثين تقوية لقول من قال : المراد بالتطويق في الآية الحقيقة ، خلافاً لما قال إن معناه سيطوقون الإثم . وفي تلاوة النبي صلى الله عليه وسلم الآية دلالة على أنها نزلت في مانعي الزكاة ، وهو قول أكثر أهل العلم بالتفسير ، وقيل : إنها نزلت في اليهود الذين كتموا صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل : نزلت فيمن له قرابة لا يصلهم قاله مسروق .

## باب

ما أدي زكاته فليس بكنز

لقول النبي صلى الله عليه : « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » .

١٣٧٢- وقال أحمد بن حنبل بن شبيب بن سعيد نا أبي عن يونس عن ابن شهاب عن خالد بن أسلم [١٤٠٤] قال : خرجنا مع عبد الله بن عمر ، فقال أعرابي أخبرني عن قول الله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾ قال ابن عمر : من كنزها فلم يؤد زكاتها فويل له ، إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة ، فلما أنزلت جعلها الله طهراً للأموال .

[الحديث ١٤٠٤- طرفه في : ٤٦٦١] .

[١٤٠٥] ١٣٧٣- وحدثني إسحاق بن يزيد قال أنا شعيب بن إسحاق قال الأوزاعي أخبرني يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن يحيى بن عمارة أخبره عن أبيه يحيى بن عمارة بن أبي الحسن أنه سمع أبا سعيد يقول: قال النبي صلى الله عليه: «ليس فيما دون خمس أواق صدقة، ولا فيما دون خمس دود صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة».

[الحديث ١٤٠٥ - أطرافه في: ١٤٤٧، ١٤٥٩، ١٤٨٤].

[١٤٠٦] ١٣٧٤- حدثنا علي بن أبي هاشم سمع هشيمًا قال أنا حصين عن زيد بن وهب قال: مررت بالربذة، فإذا أنا بأبي ذر، فقلت له: ما أنزلك منزلك هذا؟ قال: كنت بالشام فاختلفت أنا ومعاوية في: ﴿الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ قال معاوية: نزلت في أهل الكتاب. فقلت: نزلت فينا وفيهم، فكان بيني وبينه في ذلك، وكتب إلى عثمان يشكوني، فكتب إلي عثمان أن أقدم المدينة، فقدمتها، فكثر علي الناس حتى كأنهم لم يروني قبل ذلك، فذكرت ذلك لعثمان، فقال: إن شئت تنحيت فكنت قريباً. فذاك أنزلني هذا المنزل، ولو أمروا علي حبشياً لسمعت وأطعت.

[الحديث ١٤٠٦ - طرفه في: ٤٦٦٠].

[١٤٠٧] ١٣٧٥- حدثنا عياش قال نا عبد الأعلى قال نا الجريري عن أبي العلاء عن الأحنف بن قيس قال: جلست... ح. وحدثني إسحاق بن منصور قال أنا عبد الصمد قال حدثني أبي قال نا الجريري قال نا أبو العلاء بن الشخير أن الأحنف بن قيس حدثهم قال: جلست إلى ملاء من قريش، فجاء رجل خشن الشعر والثياب والهيئة، حتى قام عليهم فسلم ثم قال: بشر الكانزين برضف يحمى عليهم في نار جهنم، ثم يوضع على حلمة ثدي أحدهم حتى يخرج من نغض كتفيه، ويوضع على نغض كتفيه حتى يخرج من حلمة ثديه يتزلزل. ثم ولى فجلس إلى سارية. وتبعته وجلست إليه وأنا لا أدري من هو، فقلت له: لا أرى القوم إلا قد كرهوا الذي قلت. قال: <sup>(١)</sup>إنهم لا يعقلون شيئاً. قال لي خليلي - قال: قلت: ومن خليلك؟ قال: النبي صلى الله عليه: «يا أبا ذر، أتبصر أحداً؟» قال: فنظرت إلى الشمس ما بقي من النهار، وأنا أرى أن رسول الله صلى الله عليه يرسلني في حاجة له، قلت: نعم. قال: «ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً أنفقه كله إلا

(١) الرقمان ١٤٠٧ و ١٤٠٨ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

ثلاثة دنائير، وإن هؤلاء لا يعقلون، إنما يجمعون الدنيا». لا والله، لا أسألهم دنيا ولا أستفتيهم عن دين حتى ألقى الله.

**قوله (باب ما أدى زكاته فليس بكنز، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : ليس فيما دون خمس أواق صدقة)** قال ابن بطلال وغيره : وجه استدلال البخاري بهذا الحديث للترجمة أن الكنز المنى هو المتوعد عليه الموجب لصاحبه النار لا مطلق الكنز الذي هو أعم من ذلك ، وإذا تقرر ذلك فحديث «لا صدقة فيما دون خمس أواق» مفهومه أن ما زاد على الخمس ففيه الصدقة ، ومقتضاه أن كل مال أخرجت منه الصدقة فلا وعيد على صاحبه فلا يسمى ما يفضل بعد إخراجه الصدقة كنزاً . وقال ابن رشيد : وجه التمسك به أن ما دون الخمس وهو الذي لا تجب فيه الزكاة قد عني عن الحق فيه فليس بكنز قطعاً ، والله قد أثنى على فاعل الزكاة ، ومن أثنى عليه في واجب حق المال لم يلحقه ذم من جهة ما أثنى عليه فيه وهو المال . انتهى . ويتلخص أن يقال : ما لم تجب فيه الصدقة لا يسمى كنزاً لأنه معفو عنه ، فليكن ما أخرجت منه الزكاة كذلك لأنه عني عنه بإخراج ما وجب منه فلا يسمى كنزاً . ثم إن لفظ الترجمة لفظ حديث روى مرفوعاً وموقوفاً عن ابن عمر أخرجه مالك عن عبد الله بن دينار عنه موقوفاً ، وكذا أخرجه الشافعي عنه ، ووصله البيهقي والطبراني من طريق الثوري عن عبد الله بن دينار وقال : إنه ليس بمحفوظ . وأخرجه البيهقي أيضاً من رواية عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ «كل ما أدبت زكاته وإن كان تحت سبع أرضين فليس بكنز ، وكل ما لا تؤدى زكاته فهو كنز وإن كان ظاهراً على وجه الأرض» أورده مرفوعاً ثم قال : ليس بمحفوظ ، والمشهور وقفه . وهذا يؤيد ما تقدم من أن المراد بالكنز معناه الشرعي . وفي الباب عن جابر أخرجه الحاكم بلفظ «إذا أدبت زكاة مالك فقد أذهبت عنك شره» ورجح أبو زرعة والبيهقي وغيرهما وقفه كما عند البزار . وعن أبي هريرة أخرجه الترمذي بلفظ «إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك» وقال : حسن غريب ، وصححه الحاكم ، وهو على شرط ابن حبان . وعن أم سامة عند الحاكم وصححه ابن القطان أيضاً وأخرجه أبو داود . وقال ابن عبد البر : في سنده مقال . وذكر شيخنا في «شرح الترمذي» أن سنده جيد . وعن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً بلفظ الترجمة ، وأخرجه أبو داود مرفوعاً بلفظ «إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب ما بقي من أموالكم» وفيه قصة . قال ابن عبد البر : والجمهور على أن الكنز المذموم ما لم تؤد زكاته . ويشهد له حديث أبي هريرة مرفوعاً «إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك» فذكر بعض ما تقدم من الطرق ثم قال : ولم يخالف في ذلك إلا طائفة من أهل الزهد كأبي ذر ، وسيأتي شرح ما ذهب إليه من ذلك في هذا الباب .

**قوله (وقال أحمد بن شبيب) كذا للأكثر ، وفي رواية أبي ذر «حدثنا أحمد»** وقد وصله أبو داود في «كتاب النسخ والنسخ» عن محمد بن يحيى وهو الذهلي ، عن أحمد بن شبيب بإسناده . ووقع لنا بعلو في جزء الذهلي وسياقه أتم مما في البخاري وزاد فيه سؤال الأعرابي «أترث العمة؟ قال ابن عمر : لا أدري . فلما أدبر قبل ابن عمر يديه ثم قال : نعم ما قال أبو عبد الرحمن - يعني نفسه - سئل عما لا يدري فقال :

لا أدري . وزاد في آخره - بعد قوله : طهرة للأموال - ثم انتفت إلى فقال : ما أبالي لو كان لي مثل أحد ذهباً أعلم عدده أركبه وأعمل فيه بطاعة الله تعالى ، وهو عند ابن ماجه من طريق عقيل عن الزهري .  
**قوله ( من كنزها فلم يؤد زكاتها )** أفرد الضمير إما على سبيل تأويل الأموال ، أو عوداً إلى الفضة لأن الانتفاع بها أكثر أو كان وجودها في زمنهم أكثر من الذهب ، أو على الاكتفاء ببيان حالها عن بيان حال الذهب ، والحامل على ذلك رعاية لفظ القرآن حيث قال ﴿ ينفقونها ﴾ قال صاحب الكشف : أفرد ذهباً إلى المعنى دون اللفظ ، لأن كل واحد منهما جملة وافية . وقيل : المعنى ولا ينفقونها ، والذهب كذلك ، وهو كقول الشاعر « وإنى وقيار بها لغريب » أى وقيار كذلك .

**قوله ( إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة )** هذا مشعر بأن الوعيد على الاكتناز - وهو حبس ما فضل عن الحاجة عن المواشاة به - كان في أول الإسلام ، ثم نسخ ذلك بفرض الزكاة لما فتح الله الفتوح وقدرت نصب الزكاة ، فعلى هذا المراد بنزول الزكاة بيان نصيبها ومقاديرها لا إنزال أصلها . والله أعلم . وقول ابن عمر « لا أبالي لو كان لي مثل أحد ذهباً » كأنه يشير إلى قول أبي ذر الآتي آخر الباب . والجمع بين كلام ابن عمر وحديث أبي ذر أن يحمل حديث أبي ذر على مال تحت يد الشخص لغيره فلا يجب أن يحبس عنه ، أو يكون له لكنه ممن يرجى فضله وتطلب عائدته كالإمام الأعظم فلا يجب أن يدخر عن المحتاجين من رعيته شيئاً ، ويحمل حديث ابن عمر على مال يملكه قد أدى زكاته فهو يجب أن يكون عنده ليصل به قرابته ويستغنى به عن مسألة الناس ، وكان أبو ذر يحمل الحديث على إطلاقه فلا يرى بادخار شيء أصلاً . قال ابن عبد البر : وردت عن أبي ذر آثار كثيرة تدل على أنه كان يذهب إلى أن كل مال مجموع يفضل عن القوت وسداد العيش فهو كنز يذم فاعله ، وأن آية الوعيد نزلت في ذلك ، وخالفه جمهور الصحابة ومن بعدهم وحملوا الوعيد على مانعي الزكاة ، وأصبح ما تمسكوا به حديث طلحة وغيره في قصة الأعرابي حيث قال « هل على غيري ؟ قال : لا إلا أن تطوع » . انتهى . والظاهر أن ذلك كان في أول الأمر كما تقدم عن ابن عمر ، وقد استدلل له ابن بطال بقوله تعالى ﴿ ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو ﴾ أى ما فضل عن الكفاية ، فكان ذلك واجباً في أول الأمر ثم نسخ . والله أعلم . وفي المسند من طريق يعلى بن شداد بن أوس عن أبيه قال « كان أبو ذر يسمع الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه الشدة ثم يخرج إلى قومه ، ثم يرخص فيه النبي صلى الله عليه وسلم فلا يسمع الرخصة ويتعلق بالأمر الأول » ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي سعيد في تقدير نصب زكاة الورق وغيره .

**قوله ( أخبرني يحيى بن أبي كثير )** تعقبه الدارقطني وأبو مسعود بأن عبد الوهاب بن نجدة خالف إسماعيل بن يزيد شيخ البخاري فيه فقال « عن شعيب عن الأوزاعي حدثني يحيى بن سعيد وحامد » ورواه داود ابن رشيد وهشام بن خالد جميعاً عن شعيب بن إسماعيل عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد بن مسعود وقال : الوليد بن مسلم رواه عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن اليمان عن يحيى بن سعيد ، وقال الإسماعيلي : هذا الحديث مشهور عن يحيى بن سعيد رواه عنه الخلق ، وقد رواه داود بن رشيد عن شعيب فقال « عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد » . انتهى . وقد تابع إسماعيل بن يزيد سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي عن شعيب بن إسماعيل أخرجه أبو حوالة والإسماعيلي من طريقه ، وذلك دال على أنه عند شعيب عن الأوزاعي على الوجهين ، لكن دلت

رواية الوليد بن مسلم على أن رواية الأوزاعي عن يحيى بن سعيد بغير واسطة موهومة أو مدلسة ، ولذلك عدل عنها البخارى واقتصر على طريق يحيى بن أبى كثير . والله أعلم .

**قوله ( عن أبيه يحيى بن عمار )** فى رواية يحيى بن سعيد عن عمرو أنه سمع أباه ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى بعد بضعة وعشرين باباً . ثانياً حديث أبى ذر مع معاوية .

**قوله ( حدثنا على سمع هشياً )** كذا للأكثر ، وفى رواية أبى ذر عن مشايخه « حدثنا على بن أبى هاشم » وهو المعروف بابن طبراخ بكسر الميملة وسكون الموحدة وآخره معجمة ، ووقع فى « أطراف المزى » عن على بن عبد الله المدنى وهو خطأ .

**قوله ( عن زيد بن وهب )** هو التابعى الكبير الكوفى أحد المخضرمين .

**قوله ( بالربذة )** بفتح الراء والموحدة والمعجمة مكان معروف بين مكة والمدينة ، نزل به أبو ذر فى عهد عثمان ومات به ، وقد ذكر فى هذا الحديث سبب نزوله ، وإنما سأله زيد بن وهب عن ذلك لأن مبغضى عثمان كانوا يشنعون عليه أنه نذى أبا ذر ، وقد بين أبو ذر أن نزوله فى ذلك المكان كان باختياره . نعم أمره عثمان بالتنحي عن المدينة لدفع المفسدة التى خافها على غيره من مذهبه المذكور فاختار الربذة ، وقد كان يغدو إليها فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه أصحاب السنن من وجه آخر عنه ، وفيه قصة له فى التيمم . وروينا فى فوائد أبى الحسن بن جندب بإسناده إلى عبد الله بن الصامت قال « دخلت مع أبى ذر على عثمان ، فحسر عن رأسه فقال : والله ما أنا منهم يعنى الخوارج . فقال : إنما أرسلنا إليك لتجاورنا بالمدينة . فقال : لا حاجة لى فى ذلك ، ائذن لى بالربذة . قال : نعم » . ورواه أبو داود الطيالسى من هذا الوجه دون آخره وقال بعد قوله ما أنا منهم « ولا أدركهم ، سيأهم التحليق ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، والله لو أمرتني أن أقوم ما قعدت » وفى « طبقات ابن سعد » من وجه آخر « إن ناساً من أهل الكوفة قالوا لأبى ذر وهو بالربذة : إن هذا الرجل فعل بك وفعل ، هل أنت ناصب لنا راية — يعنى فتقاتله — فقال : لا ، لو أن عثمان سيرنى من المشرق إلى المغرب لسمعت وأطعت » .

**قوله ( كنت بالشام )** يعنى بدمشق ، ومعاوية إذ ذاك عامل عثمان عليها . وقد بين السبب فى سكناه الشام ما أخرجه أبو يعلى من طريق أخرى عن زيد بن وهب « حدثني أبو ذر قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا بلغ البناء — أى بالمدينة — سلماً فارتحل إلى الشام . فلما بلغ البناء سلماً قدمت الشام فسكنت بها » فذكر الحديث نحوه . وعنده أيضاً بإسناد فيه ضعف عن ابن عباس قال « استأذن أبو ذر على عثمان فقال : إنه يؤذينا ، فلما دخل قال له عثمان : أنت الذى تزعم أنك خير من أبى بكر وعمر ؟ قال : لا ، ولكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن أحبكم لى وأقربكم منى من بقى على العهد الذى عاهدته عليه ، وأنا باق على عهده » . قال فأمره أن يلحق بالشام . وكان يحدثهم ويقول : لا يبيتن عند أحدكم دينار ولا درهم إلا ما ينفقه فى سبيل الله أو يعده لغريم . فكتب معاوية إلى عثمان : إن كان لك بالشام حاجة فابعث لى أبى ذر . فكتب إليه عثمان أن أقدم على ، فقدم .

**قوله ( فى والذين يكتزون الذهب والفضة )** سيأتى فى تفسير براءة من طريق جرير عن حصين بلفظ « فقرأت : والذين يكتزون الذهب والفضة » إلى آخر الآية .

**قوله ( نزلت في أهل الكتاب )** في رواية جرير « ما هذه فينا » .

**قوله ( فكثر على الناس حتى كأنهم لم يروني )** في رواية الطبري : أنهم كثروا عليه يسألونه عن سبب خروجه من الشام ، قال فخشي عثمان على أهل المدينة ما خشي معاوية على أهل الشام .

**قوله ( إن شئت تنحيت )** في رواية الطبري « فقال له تنح قريباً . قال : والله لن أدع ما كنت أقوله » وكذا لابن مردويه من طريق ورقاء عن حصين بلفظ « والله لا أدع ما قلت » .

**قوله ( حبشياً )** في رواية ورقاء « عبدأ حبشياً » ولأحمد وأبي يعلى من طريق أبي حرب بن أبي الأسود عن عمه عن أبي ذر « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : كيف تصنع إذا أخرجت منه ؟ أي المسجد النبوي ، قال : آتي الشام . قال : كيف تصنع إذا أخرجت منها ؟ قال : أعود إليه ، أي المسجد . قال : كيف تصنع إذا أخرجت منه ؟ قال : أضرب بسيني . قال : أدلك على ما هو خير لك من ذلك وأقرب رشدأ ، قال : تسمع وتطيع وتنساق لم حيث ساقوك » . وعند أحمد أيضاً من طريق شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد عن أبي ذر نحوه ، والصحيح أن إنكار أبي ذر كان على السلاطين الذين يأخذون المال لأنفسهم ولا ينفقونه في وجهه . ونعقبه النووي بالإبطال ، لأن السلاطين حينئذ كانوا مثل أبي بكر وعمر وعثمان ، وهؤلاء لم يخونوا . قلت : لقوله عمل ، وهو أنه أراد من يفعل ذلك وإن لم يوجد حينئذ من يفعله . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة لاتفاق أبي ذر ومعاوية على أن الآية نزلت في أهل الكتاب . وفيه ملاطفة الأئمة للعلماء ، فإن معاوية لم يحسر على الإنكار عليه حتى كاتب من هو أعلى منه في أمره ، وعثمان لم يحق على أبي ذر مع كونه كان مخالفاً له في تأويله . وفيه التحذير من الشقاق والخروج على الأئمة ، والترغيب في الطاعة لأولى الأمر وأمر الأفضل بطاعة المفضول خشية المفسدة ، وجواز الاختلاف في الاجتهاد ، والأخذ بالشدة في الأمر بالمعروف وإن أدى ذلك إلى فراق الوطن ، وتقديم دفع المفسدة على جلب المصلحة لأن في بقاء أبي ذر بالمدينة مصلحة كبيرة من بث علمه في طالب العلم ، ومع ذلك فرجع عند عثمان دفع ما يتوقع من المفسدة من الأخذ بمذهبه الشديد في هذه المسألة ، ولم يأمره بعد ذلك بالرجوع عنه لأن كلا منهما كان مجتهداً . الحديث الثالث .

**قوله ( حدثنا عياش )** هو ابن الوليد الرقام ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى ، والجريري بضم الجيم هو سعيد ، وأبو العلاء هو يزيد بن عبد الله بن الشخير . وأردف المصنف هذا الإسناد بالإسناد الذي بعده وإن كان أنزل منه لتصريح عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث فيه بتحديث أبي العلاء للجريري ، والأحنف لأبي العلاء . وقد روى الأسود بن شيبان عن أبي العلاء يزيد المذكور عن أخيه مطرف عن أبي ذر طرفاً من آخر هذا الحديث أيضاً ، وأخرجه أحمد ، وليس ذلك بعلة لحديث الأحنف لأن حديث الأحنف أتم سياقاً وأكثر فوائد ، ولا مانع أن يكون ليزيد فيه شيخان .

**قوله ( جلست إلى ملأ )** في رواية مسلم والإسماعيلي من طريق إسماعيل بن علية عن الجريري « قُيِّمَت المدينة ، فبينما أنا في حلقة من قريش » .

**قوله ( خشن الشعر إلخ )** كذا للأكثر بمعجمتين من الخشونة ، وللقاسي بمهملتين من الحسن ،



والأول أصح . ووقع في رواية مسلم « أحسن الثياب أحسن الجسد أحسن الوجه فقام عليهم » وليعقوب بن سفيان من طريق حميد بن هلال عن الأحنف « قدمت المدينة فدخلت مسجدها إذ دخل رجل آدم طوال أبيض الرأس واللحية يشبه بعضه بعضاً فقالوا : هذا أبو ذر . »

قوله ( بشر الكاذبين ) في رواية الإسماعيلي « بشر الكنازين » .

قوله ( برضف ) بفتح الراء وسكون المعجمة بعدها فاء هي الحجارة المحماة واحدها رصفة .

قوله ( نغض ) بضم النون وسكون المعجمة بعدها ضاد معجمة : العظم الدقيق الذي على طرف الكتف أو على الكتف ، قال الخطابي : هو الشاخص منه ، وأصل النغض الحركة فسمى ذلك الموضع نغضاً لأنه يتحرك بحركة الإنسان .

قوله ( يتزلزل ) أى يضطرب ويتحرك ، في رواية الإسماعيلي « فيتجلجل » بيمين ، وزاد إسماعيل في هذه الرواية « فوضع القوم رءوسهم ، فما رأيت أحداً منهم رجع إليه شيئاً . قال : فأدبر ، فاتبعته حتى جالس إلى سارية » .

قوله ( وأنا لا أدري من هو ) زاد مسلم من طريق خلود العصري عن الأحنف « فقلت : من هذا ؟ قالوا : هذا أبو ذر ، فقلت إليه فقلت : ما شيء سمعتك تقوله ؟ قال : ما قلت إلا شيئاً سمعته من نبيهم صلى الله عليه وسلم » . وفي هذه الزيادة رد لقول من قال إنه موقوف على أبي ذر فلا يكون حجة على غيره . ولأحمد من طريق يزيد الباهلي عن الأحنف « كنت بالمدينة ، فإذا أنا برجل يفر منه الناس حين يروونه ، قلت : من أنت ؟ قال : أبو ذر . قلت : ما نفر الناس عنك ؟ قال : إني أنهارهم عن الكنوز التي كان ينهارهم عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( إنهم لا يعقلون شيئاً ) بين وجه ذلك في آخر الحديث حيث قال « إنما يجمعون الدنيا » . وقوله « لا أسألم دنيا » في رواية إسماعيل المذكورة « فقلت : مالك وإخوانك من قریش ، لا تعترهم ولا تصيب منهم ؟ قال : وربك لا أسألم دنيا الخ » .

قوله ( قلت : ومن خليلك ؟ قال : النبي صلى الله عليه وسلم ) فاعل قال هو أبو ذر والنبي صلى الله عليه وسلم خبر المبتدأ كأنه قال : خليلي النبي صلى الله عليه وسلم . وسقط بعد ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم أو قال فقط ، وكأن بعض الرواة ظنها مكررة فحذفها ولا بد من إثباتها .

قوله ( يا أبا ذر أبصر أحداً ) وهو حديث مستقل سيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الرقاق ، وعلى ما وقع في هذه الرواية من قوله « إلا ثلاثة دنائير » إن شاء الله تعالى . وإنما أورده أبو ذر للأحنف لتقوية ما ذهب إليه من ذم اكتناز المال ، وهو ظاهر في ذلك إلا أنه ليس على الوجوب ، ومن ثم عقبه المصنف بالترجمة التي تليه فقال :

باب إنفاق المال في حقّه

١٣٧٦ - حدثنا محمد بن المثنى قال نا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس عن ابن

مسعود قال : سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه يقول : « لا حسدَ إلا في اثنين : رجلٌ آتاهُ اللهُ مالاً فسَلَطَهُ على هلكته في الحق ، ورجلٌ آتاهُ اللهُ حِكْمَةً فهو يقضي بها ويُعَلِّمُها » .

**قوله (باب إنفاق المال في حقه)** وأورد فيه الحديث الدال على الترغيب في ذلك ، وهو من أدل دليل على أن أحاديث الوعيد محمولة على من لا يؤدي الزكاة ، وأما حديث « ما أحب أن لي أحداً ذهباً » فمحمول على الأولوية ، لأن جمع المال وإن كان مباحاً لكن الجامع مستول عنه ، وفي المحاسبة خطر وإن كان الترك أسلم وما ورد من الترغيب في تحصيله وإنفاقه في حقه فمحمول على من وثق بأنه يجمعه من الحلال الذي يأمن خطر المحاسبة عليه ، فإنه إذا أنفق حصل له ثواب ذلك النفع المتعدى ، ولا يتأتى ذلك لمن لم يحصل شيئاً كما تقدم شاهده في حديث « ذهب أهل الدثور بالأجور » والله أعلم . وقد تقدم الكلام على حديث الباب مستوفى في أوائل كتاب العلم ، قال الزين بن المنير : في هذا الحديث حجة على جواز إنفاق جميع المال وبذله في الصحة والخروج عنه بالكلية في وجوه البر ، مالم يؤد إلى حرمان الوارث ونحو ذلك مما منع منه الشرع .

**قوله ( وإن هؤلاء لا يعقلون )** هو من كلام أبي ذر كرره تأكيداً لكلامه ولربط ما بعده عليه .

## باب

### الرياء في الصدقة

لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى... ﴾ إلى قوله : ﴿ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ .

قال ابن عباس : ( صلدأ ) : ليس عليه شيء . وقال عكرمة : ( وابل ) : مطرٌ شديد . و( الطل ) : الندى .

**قوله ( باب الرياء في الصدقة )** قال الزين بن المنير : يحتمل أن يكون مراده إبطال الرياء للصدقة فيحمل على ما تمحض منها لحب المحمدة والثناء من الخلق بحيث لولا ذلك لم يتصدق بها .

**قوله ( لقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى )** إلى قوله – والله لا يهدي القوم الكافرين – قال الزين بن المنير : وجه الاستدلال من الآية أن الله تعالى شبه مقارنة المن والأذى للصدقة أو اتباعها بذلك بإنفاق الكافر المرائي الذي لا يجد بين يديه شيئاً منه ، ومقارنة الرياء من المسلم لصدقته أقبح من مقارنة الإيذاء ، وأولى أن يشبه بإنفاق الكافر المرائي في إبطال إنفاقه اه . وقال ابن رشيد : اقتصر البخاري في هذه الترجمة على الآية ، ومراده أن المشبه بالشيء يكون أخفى من المشبه به ، لأن الخفي ربما شبه بالظاهر ليخرج من حيز الخفاء إلى الظهور . ولما كان الإنفاق رياء من غير المؤمن ظاهراً في إبطال الصدقة شبه به الإبطال بالمن والأذى ، أي حالة هؤلاء في الإبطال كحالة هؤلاء ، هذا من حيث الجملة ، ولا يبعد أن يراعى حال التفصيل أيضاً لأن حال المان شبيه بحال المرائي ، لأنه لما منَّ ظهر أنه لم يقصد وجه الله ،

وحال المؤذى يشبه حال الفاقد للإيمان من المنافقين لأن من يعلم أن للمؤذى ناصراً ينصره لم يؤذه ، فعلم بهذا أن حالة المرائى أشد من حالة المان والمؤذى . انتهى . ويتلخص أن يقال : لما كان المشبه به أقوى من المشبه ، وإبطال الصدقة بالمان والأذى قد شبه بإبطالها بالرياء فيها كان أمر الرياء أشد .

**قوله ( وقال ابن عباس : صلياً ليس عليه شيء )** وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس هكذا في قوله ( فتركه صلياً ) أى ليس عليه شيء . وروى الطبرى من طريق سعيد عن قتادة في هذه الآية قال « هذا مثل ضربه الله لأعمال الكفار يوم القيامة يقول : لا يقدرون على شيء مما كسبوا يومئذ كما ترك هذا المطر الصفا نقياً ليس عليه شيء » ، ومن طريق أسباط عن السدى نحوه .

**قوله ( وقال عكرمة : وابل مطر شديد ، والطل الندى )** وصله عبد بن حميد عن روح بن عباد عن عثمان بن غياث « سمعت عكرمة قال في قوله وابل قال : مطر شديد ، والطل : الندى » .

**باب لا تقبل صدقة من غلول ، ولا يقبل إلا من كسب طيب**  
لقول الله عز وجل : ﴿ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴾ .

**باب الصدقة من كسب طيب**

لقوله تعالى : ﴿ وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ (٢٧٦) إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ .

١٣٧٧- حدثنا عبد الله بن منير سمع أبا النضر قال نا عبد الرحمن - هو ابن عبد الله بن دينار - عن أبيه عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب - ولا يقبل الله إلا الطيب - وإن الله يتقبلها بيمينه ، ثم يربّيها لصاحبه كما يربّي أحدكم فلوّه ، حتى تكون مثل الجبل » . تابعه سليمان عن ابن دينار . وقال ورقاء عن ابن دينار عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه . ورواه مسلم بن أبي مريم وزيد ابن أسلم وسهيل عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه .

[الحديث ١٤١٠ - طرفه في : ٧٤٣٠]

**قوله ( باب لا تقبل صدقة من غلول )** كذا للأكثر على البناء للمجهول ، وفي رواية المستمل « لا يقبل الله » وهذا طرف من حديث أخرجه مسلم باللفظ الأول ، وقد سبق باقيه في ترجمته في كتاب الطهارة . وأخرجه الحسن بن سفيان في مسنده عن أبي كامل أحد مشايخ مسلم فيه باللفظ « لا يقبل الله صلاة إلا بطهور ، ولا صدقة من غلول » ولأبي داود من حديث أبي المليح عن أبيه مرفوعاً « لا يقبل الله صدقة من غلول ، ولا صلاة بغير طهور » وإسناده صحيح .

**قوله (ولا يقبل إلا من كسب طيب)** هذا للمستمل وحده ، وهو طرف من حديث أبي هريرة الآتي بعده .

**قوله (لقوله : قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى - إلى قوله - حلیم)** قال ابن المنير : جرى المصنف على عادته في إثبات الخفي على الجلي ، وذلك أن في الآية أن الصدقة لما تبعها سيئة الأذى بطلت ، والغلول أذى إن قارن الصدقة أبطلها بطريق الأولى ، أو لأنه جعل المعصية اللاحقة للطاعة بعد تقررها تبطل الطاعة فكيف إذا كانت الصدقة بعين المعصية ، لأن الغال في دفعه المال إلى الفقير غاصب متصرف في ملك الغير ، فكيف تقع المعصية طاعة معتبرة وقد أبطلت المعصية الطاعة المحققة من أول أمرها ؟ وتعقبه ابن رشيد بأنه ينبغي على أن الأذى أعم من أن يكون من جهة المتصدق للمتصدق عليه أو ليزدائه لغيره كما في الغلول فيكون من باب الأولى ، وقد لا يسلم هذا في معنى الآية لبعده ، فإن الظاهر أن المراد بالأذى في الآية إنما هو ما يكون من جهة المستول للسائل ، فإنه عطف على المن وجمع معه بالواو . والذي يظهر أن البخاري قصد أن المتصدق عليه إذا علم أن المتصدق به غلول أو غصب أو نحوه تأذى بذلك ولم يرض به ، كما جاء أبو بكر اللين لما علم أنه من وجه غير طيب ، وقد صدق على المتصدق أنه مؤذ له بتعريضه لكل ما لو علمه لم يقبله . والله أعلم .

**قوله (قول معروف)** فسرّه بالرد الجميل ، وقوله (ومغفرة) أي عفو عن السائل إذا وجد منه ما يثقل على المستول . وقيل : المراد عفو من الله بسبب الرد الجميل ، وقيل عفو من جهة السائل أي معذرة منه للمستول لكونه رده رداً جميلاً . والثاني أظهر . وظاهر الآية أن الصدقة تحبط بآمان والأذى بعد أن تقع سالمة ، لكن يمكن أن يقال : لعل قبولها موقوف على سلامتها من المن والأذى ، فإن وقع ذلك عدم الشرط فعدم المشروط فعبّر عن ذلك بالإبطال . والله أعلم .

**( تنبيهان ) :** الأول دل قوله « لا تقبل صدقة من غاؤل » أن الغال لا تبرأ ذمته إلا ببرد الغلول إلى أصحابه بأن يتصدق به إذا جهلهم مثلاً . والسبب فيه أنه من حق الغانمين ، فلو جهلت أعيانهم لم يكن له أن يتصرف فيه بالصدقة على غيرهم . الثاني : وقع هنا للمستمل والكشميني وابن شبيوه « باب الصدقة من كسب طيب » لقوله تعالى ﴿ ويربى الصدقات ﴾ - إلى قوله - ولا هم يحزنون ﴿ وعلى هذا فتحلو الترجمة التي قبل هذا من الحديث ، وتكون كالتي قبلها في الاختصار على الآية ، لكن تزيد عليها بالإشارة إلى لفظ الحديث الذي في الترجمة . ومناسبة الحديث لهذه الترجمة ظاهرة ومناسبتها للتي قبلها من جهة مفهوم المخالفة ، لأنه دل بمنطوقه على أن الله لا يقبل إلا ما كان من كسب طيب ، ففهمه أن ما ليس بطيب لا يقبل ، والغلول فرد من أفراد غير الطيب فلا يقبل . والله أعلم . ثم إن هذه الترجمة إن كان « باب » بغير تنوين فالجملية خبر المبتدأ ، والتقدير هذا باب فضل الصدقة من كسب طيب ، وإن كان منوناً فما بعده مبتدأ والخبر محذوف تقديره الصدقة من كسب طيب مقبولة أو يكثر الله ثوابها . ومعنى الكسب المكسوب ، والمراد به ما هو أعم من تعاطى التكسب أو حصول المكسوب بغير تعاط كال ميراث . وكأنه ذكر الكسب لكونه

الغالب في تحصيل المال ، والمراد بالطيب الحلال لأنه صفة الكسب ؛ قال القرطبي : أصل الطيب المستلد بالطبع ، ثم أطلق على المطلق بالشرع وهو الحلال ، وأما قول المصنف « لقوله تعالى : ويرى الصدقات » بعد قوله « الصدقة من كسب طيب » فقد اعترضه ابن التين وغيره بأن تكثير أجر الصدقة ليس علة لكون الصدقة من كسب طيب ، بل الأمر على عكس ذلك ، فإن الصدقة من الكسب الطيب سبب لتكثير الأجر . قال ابن التين : وكان الأبين أن يستدل بقوله تعالى ﴿ أنفقوا من طيبات ما كسبتم ﴾ وقال ابن بطال . لما كانت الآية مشتملة على أن الربا يحققه الله لأنه حرام دل ذلك على أن الصدقة التي تتقبل لا تكون من جنس المحوق . وقال الكرماني : لفظ « الصدقات » وإن كان أعم من أن يكون من الكسب الطيب ومن غيره ، لكنه مقيد بالصدقات التي من الكسب الطيب بقريضة السياق نحو ﴿ ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ﴾ .

**قوله ( بعدل ثمرة )** أي بقيمتها لأنه بالفتح المثل وبالكسر الحمل بكسر المهملة ، هذا قول الجمهور ، وقال الفراء : بالفتح المثل من غير جنسه وبالكسر من جنسه ، وقيل بالفتح مثله في القيمة وبالكسر في النظر . وأنكر البصريون هذه التفرقة ، وقال الكسائي : هما بمعنى كما أن لفظ المثل لا يختلف . وضبط في هذه الرواية للأكثر بالفتح .

**قوله ( ولا يقبل الله إلا الطيب )** في رواية سليمان بن بلال الآتي ذكرها « ولا يصعد إلى الله إلا الطيب » وهذه جملة معترضة بين الشرط والجزاء لتقرير ما قبله ، زاد سهيل في روايته الآتي ذكرها « فيضعها في حقها » قال القرطبي : وإنما لا يقبل الله الصدقة بالحرام لأنه غير مماوكة للمتصدق ، وهو ممنوع من التصرف فيه ، والمتصدق به متصرف فيه ، فلو قبل منه لزم أن يكون الشيء مأموراً منهياً من وجه واحد وهو محال . **قوله ( يتقبلها يمينه )** في رواية سهيل « إلا أخذها يمينه » وفي رواية مسلم بن أبي مریم الآتي ذكرها « فيقبضها » وفي حديث عائشة عند البزار « فيتلقاها الرحمن بيده » .

**قوله ( فلو )** بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو وهو المهر لأنه يفلى أي يفطم ، وقيل هو كل فطم من ذات حافر ، والجمع أفلاء كعدو وأعداء . وقال أبو زيد : إذا فتحت الفاء شددت الواو ، وإذا كسرتها سكنت اللام كجرو . وضرب به المثل لأنه يزيد زيادة بينة ، ولأن الصدقة نتاج العمل ، وأحوج ما يكون النتاج إلى التربية إذا كان فطيماً ، فإذا أحسن العناية به انتهى إلى حد الكمال ، وكذلك عمل ابن آدم - لاسيما الصدقة - فإن العبد إذا تصدق من كسب طيب لا يزال نظر الله إليها يكسبها نعت الكمال حتى تنتهي بالتضعيف إلى نصاب تقع المناسبة بينه وبين ما قدم نسبة ما بين الثمرة إلى الجبل . ووقع في رواية القاسم عن أبي هريرة عند الترمذي « فلو أو مهره » ولعبد الرزاق من وجه آخر عن القاسم « مهره أو فصيله » ، وفي رواية له عند البزار « مهره أو رضيعه أو فصيله » ، ولابن خزيمة من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة « فلو أو قال فصيله » وهذا يشعر بأن « أو » للشك . قال المازري : هذا الحديث وشبهه إنما عبر به على ما اعتادوا في خطابهم ليفهموا عنه فكفى عن قبول الصدقة باليمين وعن تضعيف أجرها بالتربية . وقال عياض : لما كان الشيء الذي يرتضي يتلقى باليمين ويؤخذ بها استعمل في مثل هذا واستعير للقبول

لقول القائل « تلقاها عرابة باليمن » أى هو مؤهل للمجد والشرف وليس المراد بها الجارحة وقيل :  
عبر باليمن عن جهة القبول ، إذ الشمال بضده . وقيل : المراد يمن الذى تدفع إليه الصدقة وأضافها إلى الله  
تعالى إضافة ملك واختصاص لوضع هذه الصدقة فى يمن الآخذ لله تعالى . وقيل : المراد سرعة القبول ،  
وقيل حسنه . وقال الزين بن المنير : الكتابة عن الرضا والقبول بالتلقى باليمن لتثبيت المعانى المعقولة من  
الأذهان وتحقيقها فى النفوس تحقيق المحسوسات ، أى لا يتشكك فى القبول كما لا يتشكك من عاين التلقى  
للشيء بيمينه ، لا أن التناول كالتناول المعهود ولا أن المتناول به جارحة . وقال الترمذى فى جامعه : قال  
أهل العلم من أهل السنة والجماعة نؤمن بهذه الأحاديث ولا نتوهم فيها تشبيهاً ولا نقول كيف ، هكذا روى  
عن مالك وابن عيينة وابن المبارك وغيرهم ، وأنكرت الجهمية هذه الروايات . انتهى . وسأأتى الرد عليهم  
مستوفى فى كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى .

**قوله ( حتى تكون مثل الجبل )** ولمسلم من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة « حتى تكون أعظم  
من الجبل » ولابن جرير من وجه آخر عن القاسم « حتى يوافى بها يوم القيامة وهى أعظم من أحد » يعنى  
التمر . وهى فى رواية القاسم عند الترمذى بلفظ « حتى إن اللقمة لتصير مثل أحد » قال : وتصديق ذلك  
فى كتاب الله ﴿ يمحى الله ويربى الصدقات ﴾ وفى رواية ابن جرير التصريح بأن تلاوة الآية من كلام  
أبى هريرة . وزاد عبد الرزاق فى روايته من طريق القاسم أيضاً « فتصدقوا » ، والظاهر أن المراد بعظمها  
أن عيناها تعظم لتثقل فى الميزان ، ويحتمل أن يكون ذلك معبراً به عن ثوابها .

**قوله ( تابعه سليمان )** هو ابن بلال ( عن ابن دينار ) أى عن أبى صالح عن أبى هريرة . وهذه  
المتابعة ذكرها المصنف فى التوحيد فقال : وقال خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال فساق مثله ، إلا أنه فيه  
مخالفة فى اللفظ يسيرة ، وقد وصله أبو عوانة والجزوزى من طريق محمد بن معاذ بن يوسف عن خالد  
ابن مخلد بهذا الإسناد . ووقع فى صحيح مسلم حدثنا أحمد بن عثمان حدثنا خالد بن مخلد عن سليمان عن سهيل  
عن أبى صالح ولم يسق لفظه كله ، وهذا إن كان أحمد بن عثمان حفظه فلسليمان فيه شيخان عبد الله بن دينار  
وسهيل عن أبى صالح ، وقد غفل صاحب الأطراف فسوى بين روايتى الصحيحين فى هذا وليس بجيد .

**قوله ( وقال ورقاء )** هو ابن عمر ( عن ابن دينار عن سعيد بن يسار عن أبى هريرة ) يعنى أن ورقاء  
خالف عبد الرحمن وسليمان فجعل شيخ ابن دينار فيه سعيد بن يسار بدل أبى صالح ، ولم أقف على رواية  
ورقاء هذه موصولة ، وقد أشار الداودى إلى أنها وهم لتوارد الرواة عن أبى صالح دون سعيد بن يسار ،  
وليس ما قال بجيد لأنه محفوظ عن سعيد بن يسار من وجه آخر كما أخرجه مسلم والترمذى وغيرهما . نعم  
رواية ورقاء شاذة بالنسبة إلى مخالفة سليمان وعبد الرحمن والله أعلم .

( تنبيه ) : وقفت على رواية ورقاء موصولة وقد بينت ذلك فى كتاب التوحيد .

**قوله ( ورواه مسلم بن أبى مريم وزيد بن أسلم وسهيل عن أبى صالح عن أبى هريرة )** ، أما رواية  
مسلم فرويناها موصولة فى كتاب الزكاة ليوسف بن يعقوب القاضى قال حدثنا محمد بن أبى بكر المقدمى

حدثنا سعيد بن سلمة هو ابن أبي الحسام عنه به ، وأما رواية زيد بن أسلم وسهيل فوصلهما مسلم ، وقد قدمت ما في سياق الثلاثة من فائدة وزيادة .

## ب

### الصدقة قبل الرد

[١٤١١] ١٣٧٨ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا معبد بن خالد قال سمعت حارثة بن وهب قال :

سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « تصدقوا ، فإنه يأتي عليكم زمانٌ يمشي الرجلُ بصدقته فلا يجدُ من يقبلها ، يقول الرجلُ : لو جئت بها بالأمس لقبلتها ، فأما اليوم فلا حاجة لي بها » .

[الحديث ١٤١١ - طرفاه في : ١٤٢٤ ، ٧١٢٠] .

[١٤١٢] ١٣٧٩ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن عبد الرحمن عن أبي هريرة

قال : قال النبي صلى الله عليه : « لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال ، فيفيض ، حتى يهمل ربُّ المال من يقبل صدقته ، وحتى يعرضه فيقول الذي يعرضه عليه : لا أرب لي » .

[١٤١٣] ١٣٨٠ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا أبو عاصم النبيل قال أنا سعدان بن بشر قال أنا

أبو مجاهد قال نا مجل بن خليفة الطائي قال سمعت عدي بن حاتم يقول : كنت عند رسول الله صلى الله عليه فجاهه رجلا : أحدهما يشكو العيلة ، والآخر يشكو قطع السبيل . فقال رسول الله صلى الله عليه : « أما قطع السبيل فإنه لا يأتي عليك إلا قليل حتى تخرج العير إلى مكة بغير خفير ، وأما العيلة فإن الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقته لا يجد من يقبلها منه ، ثم ليقفن أحدكم بين يدي الله عز وجل ليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان يترجم له ، ثم ليقولن له : ألم أوتك مالا ؟ فليقولن : بلى . ثم ليقولن : ألم أرسل إليك رسولا ؟ فليقولن : بلى ، فينظر عن يمينه فلا يرى إلا النار ، ثم ينظر عن شماله فلا يرى إلا النار ، فليتقين أحدكم النار ولو بشق تمرة ، فإن لم يجد فبكلمة طيبة » .

[الحديث ١٤١٣ - أطرافه في : ١٤١٧ ، ٣٥٩٥ ، ٦٠٢٣ ، ٦٥٣٩ ، ٦٥٤٠ ، ٦٥٦٣ ، ٧٤٤٣ ، ٧٥١٢] .

[١٤١٤] ١٣٨١ - حدثنا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى

عن النبي صلى الله عليه قال : « ليأتين على الناس زمانٌ يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب ثم

لا يجدُ أحداً يأخذها منه ، ويرى الرجل الواحدُ تتبعهُ أربعونَ امرأةً يَلْدُنَ به ، من قِلَّةِ الرجالِ وكثرةِ النساءِ .

**قوله ( باب الصدقة قبل الرد )** قال الزين بن المنير ما ملخصه : مقصوده بهذه الترجمة الحث على التحذير من التسوية بالصدقة ، لما في المسارعة إليها من تحصيل النعم المذكور . قيل لأن التسوية بها قد يكون ذريعة إلى عدم القابل لها إذ لا يتم مقصود الصدقة إلا بمصادفة المحتاج إليها ، وقد أخبر الصادق أنه سيقع فقد الفقراء المحتاجين إلى الصدقة بأن يخرج الغني صدقته فلا يجد من يقبلها . فإن قيل إن من أخرج صدقته مثاب على نيته ولو لم يجد من يقبلها ، فالجواب أن الواحد يثاب ثواب المجازاة والفضل ، والناوى يثاب ثواب الفضل فقط والأول أربع والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث في كل منها الإنذار بوقوع فقدان من يقبل الصدقة : أولها حديث حارثة بن وهب وهو الخزعي .

**قوله ( فإنه يأتي عليكم زمان )** سيأتي بعد سبعة أبواب - من وجه آخر - بلفظ « فسيأتي » .

**قوله ( يقول الرجل )** أى الذى يريد المتصدق أن يعطيه إياها .

**قوله ( فأما اليوم فلا حاجة لى بها )** فى رواية الكشميني « فيها » ، والظاهر أن ذلك يقع فى زمن كثرة المال وفيضه قرب الساعة كما قال ابن بطلان ، ومن ثم أورده المصنف فى كتاب الفتن كما سيأتى ، وهو بين من سياق حديث أبى هريرة ثانى حديثى الباب ، وقد ساقه فى الفتن بالإسناد المذكور هنا مطولاً ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . وقوله ( حتى يهم ) بفتح أوله وضم الهاء ، و ( رب المال ) منصوب على المفعولية وفاعله قوله ( من يقبله ) يقال هم الشيء أحزنه . ويروى بضم أوله يقال أهمه الأمر أقلقه . وقال النووى فى شرح مسلم : ضبطوه بوجهين أشهرهما بضم أوله وكسر الهاء ورب المال مفعول والفاعل من يقبل أى يحزنه ، والثانى بفتح أوله وضم الهاء ورب المال فاعل ومن مفعول أى يقصد . والله أعلم .

**قوله ( لا أرب لى )** زاد فى الفتن « به » أى لا حاجة لى به لاستغنائى عنه . ثالثاً حديث عدى بن حاتم ، وقد أورده المصنف بآتم من هذا السياق ، ويأتى الكلام عليه مستوفى . وشاهده هنا قوله فيه ( فإن الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقته لا يجد من يقبلها منه ) وهو موافق لحديث أبى هريرة الذى قبله ومشعر بأن ذلك يكون فى آخر الزمان . وحديث أبى موسى الآتى بعده مشعر بذلك أيضاً ، وقد أشار عدى ابن حاتم - كما سيأتى فى علامات النبوة - إلى أن ذلك لم يقع فى زمانه وكانت وفاته فى خلافة معاوية بعد استقرار أمر الفتوح ، فانتفى قول من زعم أن ذلك وقع فى ذلك الزمان . قال ابن التين : إنما يقع ذلك بعد نزول عيسى حين تخرج الأرض بركاتها حتى تشيع الرمانة أهل البيت ولا يبقى فى الأرض كافر . ويأتى الكلام على اتقاء النار ولو بشق تمره فى الباب الذى يليه . رابعها حديث أبى موسى .

**قوله ( من الذهب )** خصه بالذكر مبالغة فى عدم من يقبل الصدقة ، وكذا قوله يطوف ثم لا يجد من يقبلها وقوله ( ويرى الرجل إلخ ) تقدم الكلام عليه مستوفى فى « باب رفع العلم » من كتاب العلم .



باب اتقوا النار ولو بشق تمرّة، والقليل من الصدقة

﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ...﴾ إلى قوله: ﴿فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾

١٣٨٢- حدثنا عبيد الله بن سعيد قال نا أبو النعمان الحكم - هو ابن عبد الله البصري - [١٤١٥]  
قال نا شعبة عن سليمان عن أبي وائل عن أبي مسعود قال: لما نزلت آية الصدقة كنا نحامل،  
فجاء رجل فتصدق بشيء كثير، فقالوا: مرّائي. وجاء رجل فتصدق بصاع، فقالوا: إن الله لغني  
عن صاع هذا، فنزلت: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا  
جُهْدَهُمْ...﴾ الآية.

[الحديث ١٤١٥- أطرافه في: ١٤١٦، ٢٢٧٣، ٤٦٦٨، ٤٦٦٩].

١٣٨٣- نا سعيد بن يحيى قال نا أبي قال نا الأعمش عن شقيق عن أبي مسعود [١٤١٦]  
الأنصاري قال: كان رسول الله صلى الله عليه إذا أمرنا بالصدقة انطلق أحدنا إلى السوق فيحامل،  
فيصيب المذ، وإن لبعضهم اليوم مائة ألف.

١٣٨٤- وحدثني سليمان بن حرب قال نا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت عبد الله [١٤١٧]  
ابن معقل قال سمعت عدي بن حاتم قال: سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «اتقوا النار ولو  
بشق تمرّة».

١٣٨٥- حدثنا بشر بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن الزهري قال حدثني [١٤١٨]  
عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عروة عن عائشة قالت: دخلت امرأة معها ابنتان لها تسأل، فلم  
تجد عندي شيئاً غير تمرّة، فأعطيتها إياها، فقسمتها بين ابنتيها، ولم تأكل منها، ثم قامت  
فخرجت. فدخل النبي صلى الله عليه علينا، فأخبرته فقال: «من ابتلي من هذه البنات بشيء كن  
له ستراً من النار».

[الحديث ١٤١٨- طرفه في: ٥٩٩٥].

قوله (باب اتقوا النار ولو بشق تمرّة، والقليل من الصدقة، ومثل الذين ينفقون أموالهم - إلى قوله

- فيها من كل الثمرات) قال الزين بن المذير وغيره: جمع المصنف بين لفظ الخبر والآية لاشتغال ذلك كله  
على الحث على الصدقة قليلاً وكثيراً، فإن قوله تعالى ﴿أَمْوَالِهِمْ﴾ يشمل قليل النفقة وكثيرها، ويشهد له  
قوله «لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس» فإنه يتناول القليل والكثير، إذ لا قائل بحل القليل دون

الكثير . وقوله « اتقوا النار ولو بشق تمر » يتناول الكثير والقليل أيضاً ، والآية أيضاً مشتملة على قليل الصدقة وكثيرها من جهة التمثيل المذكور فيها بالطل والوايل ، فشبهت الصدقة بالقليل بإصابة الطل والصدقة بالكثير بإصابة الوايل . وأما ذكر القليل من الصدقة بعد ذكر شق التمرة فهو من عطف العام على الخاص ، ولهذا أورد في الباب حديث أبي مسعود الذي كان سبباً لنزول قوله تعالى ﴿ والذين لا يجدون إلا جهدهم ﴾ . وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : تقدير الآية مثل تضعيف أجور الذين ينفقون كمثل تضعيف ثمار الجنة بالمطر ، إن قليلاً قليلاً ، وإن كثيراً فكثير . وكأن البخاري أتبع الآية الأولى التي ضربت مثلاً بالربوة بالآية الثانية التي تضمنت ضرب المثل لمن عمل عملاً يفقده أحوج ما كان إليه للإشارة إلى اجتناب الرياء في الصدقة ، ولأن قوله تعالى ﴿ والله بما تعملون بصير ﴾ يشعر بالوعيد بعد الوعد ، فأوضحه بذكر الآية الثانية ، وكان هذا هو السر في اقتصاره على بعضها اختصاراً . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي مسعود من وجهين تاماً ومختصراً .

**قوله ( عن سليمان ) هو الأعمش ، وأبو مسعود هو الأنصاري البدرى .**

**قوله ( لما نزلت آية الصدقة )** كأنه يشير إلى قوله تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾ الآية .

**قوله ( كنا نحامل )** أى نحمل على ظهورنا بالأجرة ، يقال حاملت بمعنى حملت كسافرت . وقال الخطابي : يريد نتكلف الحمل بالأجرة لنكتسب ما نتصدق به ، ويؤيده قوله في الرواية الثانية التي بعد هذه حيث قال « انطلق أحدنا إلى السوق فيحامل » أى يطلب الحمل بالأجرة .

**قوله ( فجاء رجل فتصدق بشيء كثير )** هو عبد الرحمن بن عوف كما سيأتى في التفسير ، والشيء المذكور كان ثمانية آلاف أو أربعة آلاف .

**قوله ( وجاء رجل )** هو أبو عقيل بفتح العين كما سيأتى في التفسير ، ونذكر هناك إن شاء الله تعالى الاختلاف في اسمه واسم أبيه ومن وقع له ذلك أيضاً من الصحابة كأبي خيثمة ، وأن انصاع إنما حصل لأبي عقيل لكونه أجر نفسه على النزح من البر بالحبيل .

**قوله ( فقالوا )** سمي من اللامزين في « مغازى الواقدي » معتب بن قشير وعبد الرحمن بن نبتل بنون ومثناة مفتوحين بينهما موحدة ساكنة ثم لام .

**قوله ( يلمزون )** أى يعيبون ، وشاهد الترجمة قوله ﴿ والذين لا يجدون إلا جهدهم ﴾ .

**قوله ( سعيد بن يحيى )** أى ابن سعيد الأموى .

**قوله ( فيحامل )** بضم التحتانية واللام مضمومة بافظ المضارع من المفاعلة . ويروى بفتح المثناة وفتح اللام أيضاً ، ويؤيده قوله في رواية زائدة الآتية في التفسير « فيحتال أحدنا حتى يحيى بالمد » .

**قوله ( فيصيب المد )** أى في مقابلة أجرته فيتصدق به .

**قوله ( وإن لبعضهم اليوم مائة ألف )** زاد في التفسير « كأنه يعرض بنفسه » وأشار بذلك إلى ما كانوا عليه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم من قلة الشيء ، وإلى ما صاروا إليه بعده من التوسع لكثرة الفتوح ، ومع ذلك فكانوا في العهد الأول يتصدقون بما يجدون ولو جهدوا ، والذين أشار إليهم آخرًا بخلاف ذلك .

( تلبيه ) : وقع بخط مغلطى فى شرحه « وإن لبعضهم اليوم ثمانية آلاف » وهو تصحيف . ثانيها حديث عدى بن حاتم وهو بلفظ الترجمة ، وهو طرف من حديثه المذكور فى الباب الذى قبله ، و « بشق » بكسر المعجمة نصفها أو جانبها ، أى ولو كان الانتفاء بالتصدق بشق ثمرة واحدة فإنه يفيد . وفى الطبرانى من حديث فضالة بن عبيد مرفوعاً « اجعلوا بينكم وبين النار حجاباً ولو بشق ثمرة » ولأحمد من حديث ابن مسعود مرفوعاً بإسناد صحيح « ليتق أحدكم وجهه النار ولو بشق ثمرة » ، وله من حديث عائشة بإسناد حسن « يا عائشة ، استترى من النار ولو بشق ثمرة ، فلئلا تسد من الجائع مسدها من الشبعان » ، ولأبى يعلى من حديث أبى بكر الصديق نحوه وأتم منه بلفظ « تقع من الجائع موقعها من الشبعان » وكأن الجامع بينهما فى ذلك حلاوتها . وفى الحديث الحث على الصدقة بما قل وما جل ، وأن لا يحتقر ما يتصدق به ، وأن اليسير من الصدقة يستر المتصدق من النار . ثالثها حديث عائشة ، وسيأتى فى الأدب من وجه آخر عن الزهري بسنده ، وفيه التقييد بالإحسان ولفظه « من ابتلى من البنات بشىء فأحسن اليهن كن له سترًا من النار » وسيأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . ومناسبتة للترجمة من جهة أن الأم المذكورة لما قسمت الثمرة بين ابنتيها صار لكل واحدة منهما شق ثمرة ، وقد دخلت فى عموم خبر الصادق أنها ممن ستر من النار لأنها ممن ابتلى بشىء من البنات فأحسن . ومناسبة فعل عائشة للترجمة من قوله « والقليل من الصدقة » وللآية من قوله « والذين لا يجدون إلا جهدهم » لقولها فى الحديث « فلم تجد عندي غير ثمرة » وفيه شدة حرص عائشة على الصدقة امتثالاً لوصيته صلى الله عليه وسلم لها حيث قال « لا يرجع من عندك سائل ولو بشق ثمرة » رواه البزار من حديث أبى هريرة .

### باب فضل صدقة الشحيح الصحيح

لقول الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ إِلَى ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ . ﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ إِلَى آخِرِهِ .

[١٤١٩] ١٣٨٦- فاموسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا عمارة بن القعقاع قال نا أبو زرعة نا أبو هريرة قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، أي الصدقة أعظم أجراً ؟ قال : « أن تصدق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت : لفلان كذا ولفلان كذا ، وقد كان لفلان » .

[الحديث ١٤١٩- طرفه في : ٢٧٤٨] .

قوله ( باب فضل صدقة الشحيح الصحيح ) كذا لأبى ذر ، ولغيره « أى الصدقة أفضل ، وصدقة الشحيح الصحيح ، لقوله تعالى ﴿ وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ الآية ، فعلى الأول المراد فضل من كان كذلك على غيره وهو واضح ، وعلى الثانى كأنه تردد فى إطلاق أفضلية من كان كذلك ، فأورد الترجمة بصيغة الاستفهام . قال الزين بن المنير ما ملخصه : مناسبة الآية للترجمة أن معنى الآية التحذير

من التسويف بالإتفاق استبعاداً لحلول الأجل واشتغالا بطول الأمل ، والترغيب في المبادرة بالصدقة قبل هجوم المنية وفوات الأمانة . والمراد بالصحة في الحديث من لم يدخل في مرض مخوف فيتصدق عند انقطاع أمله من الحياة كما أشار إليه في آخره بقوله « ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم » ، ولما كانت مجاهدة النفس على إخراج المال مع قيام مانع الشح دالا على صحة القصد وقوة الرغبة في القرية كان ذلك أفضل من غيره ، وليس المراد أن نفس الشح هو السبب في هذه الأفضلية . والله أعلم .

( تنبيه ) : وقع في رواية غير أبي ذر تقديم آية المنافقين على آية البقرة ، وفي رواية أبي ذر بالعكس .

قوله ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد .

قوله ( جاء رجل ) لم أقف على تسميته ، ويحتمل أن يكون أبا ذر ، ففي مسند أحمد عنه أنه سأل أي الصدقة أفضل ، لكن في الجواب « جهد من مقل أو سر إلى فقير » وكذا روى الطبراني من حديث أبي أمامة أن أبا ذر سأل فأجيب .

قوله ( أي الصدقة أعظم أجراً ) في الوصايا من وجه آخر عن عمارة بن القعقاع « أي الصدقة أفضل » .

قوله ( أن تصدق ) بتشديد الصاد وأصله تتصدق فأدغمت إحدى التائين .

قوله ( وأنت صحيح شحيح ) في الوصايا « وأنت صحيح حريص » قال صاحب المنتهى : الشح بخل مع حرص . وقال صاحب المحكم : الشح مثلث الشين والضم أعلى . وقال صاحب الجامع : كأن الفتح في المصدر والضم في الاسم . وقال الخطابي : فيه أن المرض يقصر يد المالك عن بعض ملكه ، وأن سخاوته بالمال في مرضه لا تمحو عنه سيمة البخل ، فإذ ذلك شرط صحة البدن في الشح بالمال لأنه في الحالتين يجد للمال وقعاً في قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر معه الفقر ، وأحد الأمرين للموصي والثالث للوارث لأنه إذا شاء أبطله . قال الكرماني : ويحتمل أن يكون الثالث للموصي أيضاً لخروجه عن الاستقلال بالتصرف فيما يشاء فلذلك نقص ثوابه عن حال الصحة . قال ابن بطال وغيره : لما كان الشح غالباً في الصحة فالسباح فيه بالصدقة أصدق في النية وأعظم للأجر ، بخلاف من يشس من الحياة ورأى مصير المال لغيره .

قوله ( وتأمل ) بضم الميم أى تطمع .

قوله ( إذا بلغت ) أى الروح ، والمراد قاربت بلوغه إذ لو بلغت حقيقة لم يصح شيء من تصرفاته .

ولم يجر للروح ذكر اغتناء بدلالة السياق . والحقوم مجرى النفس قاله أبو عبيدة ، وقد تقدم في أواخر كتاب العلم ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى .

ب

[١٤٢٠]

١٣٨٧- فاموسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن فراس عن الشعبي عن مسروق عن

عائشة أن بعض أزواج النبي صلى الله عليه قلن للنبي صلى الله عليه : أئنا أسرع بك لحوقاً؟ قال :

« أطولكن يداً » . فأخذوا قصبةً يذرعونها ، فكانت سودةً أطولهن يداً ، فعلمنا بعد أنما كانت طول

يدها الصدقة ، وكانت أسرعنا لحوقاً به ، وكانت تحب الصدقة » .

**قوله ( باب )** كذا للأكثر وبه جزم الإسماعيلي ، وسقط لأبي ذر ، فعلى روايته هو من ترجمة فضل صدقة الصحيح ، وعلى رواية غيره فهو بمنزلة الفصل منه وأورد فيه المصنف قصة سؤال أزواج النبي صلى الله عليه وسلم منه أيتن أسرع لحوقاً به ، وفيه قوله لمن « أطولكن يداً » الحديث . ووجه تعلقه بما قبله أن هذا الحديث تضمن أن الإيثار والاستكثار من الصدقة في زمن القدرة على العمل سبب للحاق بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك الغاية في الفضيلة ، أشار إلى هذا الزين بن المنير . وقال ابن رشيد : وجه المناسبة أنه تبين في الحديث أن المراد بطول اليد المقتضى للحاق به الطول ، وذلك إنما يتأتى للصحيح لأنه إنما يحصل بالمداومة في حال الصحة وبذلك يتم المراد . والله أعلم .

**قوله ( إن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم )** لم أقف على تعيين السائلة منهن عن ذلك ، إلا عند ابن حبان من طريق يحيى بن حماد عن أبي عوانة بهذا الإسناد « قالت فقلت » بالمشاة ، وقد أخرجه النسائي من هذا الوجه بلفظ « فقلن » بالنون فالله أعلم .

**قوله ( أسرع بك لحوقاً )** منصوب على التمييز ، وكذا قوله يداً ، وأطولكن مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف .

**قوله ( فأخذوا قصبة يذرعونها )** أى يقدرونها بذراع كل واحد منهن ، وإنما ذكره بلفظ جمع المذكر بالنظر إلى لفظ الجمع لا بلفظ جماعة النساء ، وقد قيل في قول الشاعر « وإن شئت حرمت النساء سواكم » أنه ذكره بلفظ جمع المذكر تعظيماً . وقوله « أطولكن » يناسب ذلك ، وإلا لقال طولاكُن .

**قوله ( فكانت سودة )** زاد ابن سعد عن عفان عن أبي عوانة بهذا الإسناد « بنت زمعة بن قيس » .

**قوله ( أطولهن يداً )** في رواية عفان « ذراعاً » وهى تعين أنهن فهمن من لفظ اليد الجارحة .

**قوله ( فعلمنا بعد )** أى لما مات أول نسائه به لحوقاً .

**قوله ( إنما )** بالفتح ، والصدقة بالرفع ، وطول يدها بالنصب لأنه الخبر .

**قوله ( وكانت أسرعنا )** كذا وقع في الصحيح بغير تعيين ، ووقع في « التاريخ الصغير » للمصنف عن موسى بن إسماعيل بهذا الإسناد « فكانت سودة أسرعنا الخ » وكذا أخرجه البيهقي في « الدلائل » وابن حبان في صحيحه من طريق العباس الدورى عن موسى ، وكذا في رواية عفان عند أحمد وابن سعد عنه « قال ابن سعد : قال لنا محمد بن عمر - يعنى الواقدي - هذا الحديث وهل في سودة ، وإنما هو في زينب بنت جحش ، فهى أول نسائه به لحوقاً وتوفيت في خلافة عمر وبقيت سودة إلى أن توفيت في خلافة معاوية في شوال سنة أربع وخمسين » قال ابن بطلان : هذا الحديث سقط منه ذكر زينب لاتفق أهل السير على أن زينب أول من مات من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، يعنى أن الصواب : وكانت زينب أسرعنا الخ ، ولكن يعكر على هذا التأويل تلك الروايات المتقدمة المصرح فيها بأن الضمير لسودة . وقرأت بخط الحافظ أبى على الصدفى : ظاهر هذا اللفظ أن سودة كانت أسرع وهو خلاف المعروف عند أهل العلم أن زينب أول من مات من الأزواج ، ثم نقله عن مالك من روايته عن الواقدي ، قال : ويقويه رواية عائشة بنت

طلحة . وقال ابن الجوزي : هذا الحديث غلط من بعض الرواة ، والعجب من البخارى كيف لم ينبه عليه ولا أصحاب التعاليق ولا علم بفساد ذلك الخطاى فإنه فسرته وقال : لحوق سودة به من أعلام النبوة . وكل ذلك وهم ، وإنما هي زينب ، فإنها كانت أطولهن يداً بالعطاء كما رواه مسلم من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة بلفظ « فكانت أطولنا يداً زينب لأنها كانت تعمل تتصدق » انتهى . وتلقى مغلطى كلام ابن الجوزي فجزم به ولم ينسبه له . وقد جمع بعضهم بين الروایتين فقال الطيبي : يمكن أن يقال فيما رواه البخارى المراد الحاضرات من أزواجه دون زينب ، وكانت سودة أولهن موتاً . قلت : وقد وقع نحوه في كلام مغلطى ، لكن يعكر على هذا أن رواية يحيى بن حماد عند ابن حبان أن نساء النبي صلى الله عليه وسلم اجتمعن عنده لم تغادر منهن واحدة ، ثم هو مع ذلك إنما يتأق على أحد القولين في وفاة سودة ، فقد روى البخارى في تاريخه بإسناد صحيح إلى سعيد بن هلال أنه قال : ماتت سودة في خلافة عمر ، وجزم الذهبي في « التاريخ الكبير » بأنها ماتت في آخر خلافة عمر ، وقال ابن سيد الناس : أنه المشهور . وهذا يخالف ما أطلقه الشيخ محي الدين حيث قال : أجمع أهل السير على أن زينب أول من مات من أزواجه . وسبقه إلى نقل الاتفاق ابن بطل كما تقدم . ويمكن الجواب بأن النقل مقيد بأهل السير ، فلا يرد نقل قول من خالفهم من أهل النقل ممن لا يدخل في زمرة أهل السير . وأما على قول الواقدي الذي تقدم فلا يصح . وقد تقدم عن ابن بطل أن الضمير في قوله « فكانت » لزينب وذكرت ما يعكر عليه ، لكن يمكن أن يكون تفسيره بسودة من بعض الرواة لكون غيرها لم يتقدم له ذكر ، فلما لم يطلع على قصة زينب وكونها أول الأزواج لحوقاً به جعل الضمائر كلها لسودة ، وهذا عندي من أبى عوانة ، فقد خالفه في ذلك ابن عينة عن فراس كما قرأت بخط ابن رشيد أنه قرأه بخط أبى القاسم بن الورد ، ولم أقف إلى الآن على رواية ابن عينة هذه لكن روى يونس بن بكير في « زيادات المغازى » والبيهقي في « الدلائل » بإسناده عنه عن زكريا بن أبى زائدة عن الشعبي التصريح بأن ذلك لزينب ، لكن قصر زكريا في إسناده فلم يذكر مسروقاً ولا عائشة ، ولفظه « قلن النسوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أين أسرع بك لحوقاً ؟ قال : أطولكن يداً ، فأخذن يتذاعن أتين أطول يداً ، فلما توفيت زينب علمن أنها كانت أطولهن يداً في الخير والصدقة » ويؤيده أيضاً ما روى الحاكم في المناقب من مستدركه من طريق يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأزواجه : أسرعكن لحوقاً بي أطولكن يداً . قالت عائشة : فكنا إذا اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم نمد أيدينا في الجدار نتناول ، فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش — وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أطولنا — فعرفنا حينئذ أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أراد بطول اليد الصدقة ، وكانت زينب امرأة صناعة باليد ، وكانت تدبغ وتحرز وتتصدق في سبيل الله » قال الحاكم على شرط مسلم . انتهى . وهي رواية مفسرة مبينة مرجحة لرواية عائشة بنت طلحة في أمر زينب ، قال ابن رشيد : والدليل على أن عائشة لا تعنى سودة قولها « فعلمنا بعد » إذ قد أخبرت عن سودة بالطول الحقيقي ولم تذكر سبب الرجوع عن الحقيقة إلى المجاز إلا الموت ، فإذا طلب السامع سبب العدول لم يجد إلا الإضمار مع أنه يصلح أن يكون المعنى فعلمنا بعد أن أخبر عنها إنما هي الموصوفة بالصدقة لموتها قبل الباقيات ، فينظر السامع ويبحث فلا يجد إلا زينب ، فيتعين الحمل عليه ، وهو من باب إضمار ما لا يصلح

غيره كقوله تعالى ﴿حتى توارت بالحجاب﴾ قال الزين بن المنير : وجه الجمع أن قولها « فعلمنا بعد » يشعر إشعاراً قوياً أنهم حملن طول اليد على ظاهره ، ثم علمن بعد ذلك خلافه وأنه كناية عن كثرة الصدقة ، والذي علمته آخراً خلاف ما اعتقدنه أولاً ، وقد انحصر الثاني في زينب للاتفاق على أنها أولهن موتاً فتعين أن تكون هي المرادة . وكذلك بقية الضمائر بعد قوله « فكانت » واستغنى عن تسميتها لشهرتها بذلك . انتهى . وقال الكرماني : يحتمل أن يقال إن في الحديث اختصاراً أو اكتفاء بشهرة القصة لزينب ، ويؤول الكلام بأن الضمير رجع إلى المرأة التي علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها أول من يلحق به ، وكانت كثيرة الصدقة . قلت : الأول هو المعتمد ، وكأن هذا هو السر في كون البخاري حذف لفظ سودة من سياق الحديث لما أخرجه في الصحيح لعلمه بالوهم فيه ، وإنه لما ساقه في التاريخ بإثبات ذكرها ذكر ما يرد عليه من طريق الشعبي أيضاً عن عبد الرحمن بن أبزي قال « صليت مع عمر على أم المؤمنين زينب بنت جحش ، وكانت أول نساء النبي صلى الله عليه وسلم لحوقاً به » وقد تقدم الكلام على تاريخ وفاتها في كتاب الجنائز ، وأنه سنة عشرين . وروى ابن سعد من طريق برزة بنت رافع قالت « لما خرج العطاء أرسل عمر إلى زينب بنت جحش بالذي لها ، فعمجبت وسترته بثوب وأمرت بتفرقة ، إلى أن كشف الثوب فوجدت تحته خمسة وثمانين درهماً ثم قالت : اللهم لا يدركني عطاء لعمر بعد عامي هذا ، فماتت فكانت أول أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لحوقاً به » وروى ابن أبي خيثمة من طريق القاسم بن معن قال : كانت زينب أول نساء النبي صلى الله عليه وسلم لحوقاً به . فهذه روايات يعضد بعضها بعضاً ويحصل من مجموعها أن في رواية أبي عوانة وهما . وقد ساقه يحيى بن حماد عنه مختصراً ولفظه « فأخذن قصبة يتذارعنها ، فماتت سودة بنت زمعة وكانت كثيرة الصدقة فعلمنا أنه قال أطولكن يداً بالصدقة » هذا لفظه عند ابن حبان من طريق الحسن بن مدرك عنه ، ولفظه عند النسائي عن أبي داود وهو الحراني عنه « فأخذن قصبة فجعلن يذرعهما فكانت سودة أسرعهن به لحوقاً وكانت أطولهن يداً ، وكان ذلك من كثرة الصدقة » . وهذا السياق لا يحتمل التأويل ، إلا أنه محمول على ما تقدم ذكره من دخول الوهم على الراوي في التسمية خاصة والله أعلم . وفي الحديث علم من أعلام النبوة ظاهر ، وفيه جواز إطلاق اللفظ المشترك بين الحقيقة والمجاز بغير قرينة وهو لفظ « أطولكن » إذا لم يكن محذور . قال الزين بن المنير : لما كان السؤال عن آجال مقدرة لا تعلم إلا بالوحي أجابهن بلفظ غير صريح وأحالهن على ما لا يتبين إلا بآخر ، وساغ ذلك لكونه ليس من الأحكام التكليفية . وفيه أن من حمل الكلام على ظاهره وحقيقته لم يلم وإن كان مراد المتكلم مجازه ، لأن نسوة النبي صلى الله عليه وسلم حملن طول اليد على الحقيقة فلم ينكر عليهن . وأما ما رواه الطبراني في الأوسط من طريق يزيد بن الأصم عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهن : ليس ذلك أعني إنما أعني أصنعكن يداً ، فهو ضعيف جداً ، ولو كان ثابتاً لم يحتج بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذرع أيديهن كما تقدم في رواية عمرة عن عائشة . وقال المهلب : في الحديث دلالة على أن الحكم للمعاني لا للألفاظ لأن النسوة فهمن من طول اليد الجارحة ، وإنما المراد بالطول كثرة الصدقة ، وما قاله لا يمكن اطراده في جميع الأحوال . والله أعلم .

### باب صدقة العلانية

وقوله: ﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً...﴾ الآية.

### باب صدقة السر

وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه: «... ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما صنعت يمينه».

وقوله: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا...﴾ الآية.

قوله (باب صدقة العلانية ، وقوله عز وجل : الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرًّا وعلانية - إلى قوله - ولا هم يحزنون) ، سقطت هذه الترجمة للمستمل وثبتت للباقيين ، وبه جزم الإسماعيلي ، ولم يثبت فيها لمن ثبتها حديث ، وكأنه أشار إلى أنه لم يصح فيها شيء على شرطه . وقد اختلف في سبب نزول الآية المذكورة فعند عبد الرزاق بإسناد فيه ضعف إلى ابن عباس أنها نزلت في علي بن أبي طالب كان عنده أربعة دراهم فأنفق بالليل واحداً وبالنهار واحداً وفي السر واحداً وفي العلانية واحداً ، وذكره الكلبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس أيضاً وزاد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : أما إن ذلك لك . وقيل نزلت في أصحاب الخيل الذين يربطونها في سبيل الله أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أبي أمامة ، وعن قتادة وغيره نزلت في قوم أنفقوا في سبيل الله من غير إصراف ولا تقتير ذكره الطبري وغيره . وقال الماوردي : يحتمل أن يكون في إباحة الارتفاق بالزروع والثمار لأنه يرتفق بها كل مار في ليل أو نهار في سر وعلانية وكانت أعم .

قوله (باب صدقة السر وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما صنعت يمينه . وقوله تعالى ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ ، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم) الآية . وإذا تصدق على غنى وهو لا يعلم (ثم ساق حديث أبي هريرة في قصة الذي خرج بصدقته فوضعها في يد سارق ثم زانية ثم غنى ، كذا وقع في رواية أبي ذر ، ووقع في رواية غيره «باب إذا تصدق على غنى وهو لا يعلم» وكذا هو عند الإسماعيلي ، ثم ساق الحديث . ومناسبتة ظاهرة ، ويكون قد اقتصر في ترجمة صدقة السر على الحديث المعلق على الآية ، وعلى ما في رواية أبي ذر فيحتاج إلى مناسبة بين ترجمة صدقة السر وحديث المتصدق ، ووجهها أن الصدقة المذكورة وقعت بالليل لقوله في الحديث «فأصبحوا يتحدثون» بل وقع في صحيح مسلم التصريح بذلك لقوله فيه «لأتصدقن الليلة» كما سيأتي ، فدل على أن صدقته كانت سرًّا إذ لو كانت بالجهر نهاراً لما خفي عنه حال الغنى لأنها في الغالب لا تخفى ، بخلاف الزانية والسارق ، ولذلك خص الغنى بالترجمة دونهما . وحديث أبي هريرة المعلق طرف من حديث سيأتي بعد باب بتمامه ، وقد تقدم مع الكلام عليه مستوفى في «باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة» وهو أقوى الأدلة على أفضلية إخفاء الصدقة ، وأما الآية فظاهرة في تفضيل صدقة السر أيضاً ، ولكن ذهب الجمهور إلى أنها نزلت في صدقة التطوع ، ونقل الطبري وغيره الإجماع على أن الإعلان في



صدقه الفرض أفضل من الإخفاء ، وصدقة التطوع على العكس من ذلك . وخالف يزيد بن أبي حبيب فقال : إن الآية نزلت في الصدقة على اليهود والنصارى ، قال : فالمعنى إن تؤتوها أهل الكتابين ظاهرة فلكم فضل ، وإن تؤتوها فقراءكم سرّاً فهو خير لكم . قال : وكان يأمر بإخفاء الصدقة مطلقاً . ونقل أبو إسحق الزجاج أن إخفاء الزكاة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان أفضل ، فأما بعده فإن الظن يساء بمن أخفاها ، فلهذا كان إظهار الزكاة المفروضة أفضل ، قال ابن عطية : ويشبه في زماننا أن يكون الإخفاء بصدقة الفرض أفضل ، فقد كثرت الممانع لها وصار إخراجها عرضة للرياء . انتهى . وأيضاً فكان السلف يعطون زكاتهم للسعاة ، وكان من أخفاها اتهم بعدم الإخراج ، وأما اليوم فصار كل أحد يخرج زكاته بنفسه فصار إخفاؤها أفضل . والله أعلم . وقال الزين بن المنير : لو قيل إن ذلك يختلف باختلاف الأحوال لما كان بعيداً ، فإذا كان الإمام مثلاً جائراً ومال من وجبت عليه مخفياً فالإسرار أولى ، وإن كان المتطوع ممن يقتدى به ويتبع وتنبعث لهم على التطوع بالإتفاق وسلم قصده فالإظهار أولى . والله أعلم .

### باب إذا تصدق على غني وهو لا يعلم

١٣٨٨ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « قال رجل : لأتصدقن بصدقة . فخرج بصدقته فوضعها في يد سارق ، فأصبحوا يتحدثون : تصدق على سارق . فقال : اللهم لك الحمد ، لأتصدقن بصدقة . فخرج بصدقته فوضعها في يد زانية ، فأصبحوا يتحدثون : تصدق الليلة على زانية . قال : اللهم لك الحمد ، على زانية ، لأتصدقن بصدقة . فخرج بصدقته فوضعها في يدي غني ، فأصبحوا يتحدثون : تصدق على غني . قال : اللهم لك الحمد ، على سارق ، وعلى زانية ، وعلى غني . فأتي فقيل له : أما صدقتك على سارق فلعله أن يستعف عن سرقة ، أما الزانية فلعلها أن تستعف عن زناها ، وأما الغني فلعله يعتبر ، فينفق مما أعطاه الله . »

قوله ( باب إذا تصدق على غني وهو لا يعلم ) أى فصدقته مقبولة .

قوله ( عن الأعرج عن أبي هريرة ) في رواية مالك في « الغرائب للدارقطني » عن أبي الزناد أن عبد الرحمن بن هرم أخبره أنه سمع أبا هريرة .

قوله ( قال رجل ) لم أقف على اسمه ، ووقع عند أحمد من طريق ابن لهيعة عن الأعرج في هذا الحديث أنه كان من بني إسرائيل .

قوله ( لأتصدقن بصدقة ) في رواية أبي عوانة عن أبي أمية عن أبي اليان بهذا الإسناد « لأتصدقن الليلة » وكرر كذلك في المواضع الثلاثة . وكذا أخرجه أحمد من طريق ورقاء ومسلم من طريق موسى بن عقبة والدارقطني في « غرائب مالك » كلهم عن أبي الزناد . وقوله « لأتصدقن » من باب الالتزام كالنذر مثلاً والقسمة فيه مقدر كأنه قال : والله لأتصدقن .

**قوله ( فوضعها في يد سارق )** أى وهو لا يعلم أنه سارق .

**قوله ( فأصبحوا يتحدثون : تصدق على سارق )** فى رواية أبى أمية « تصدق الليلة على سارق » وفى رواية ابن لهيعة « تصدق الليلة على فلان السارق » ولم أرى شىء من الطرق تسمية أحد من الثلاثة بالتصدق عليهم . وقوله « تصدق » بضم أوله على البناء للمفعول .

**قوله ( فقال : اللهم لك الحمد )** أى لآلى لأن صدقتى وقعت بيد من لا يستحقها فلك الحمد حيث كان ذلك بإرادتك أى لا بإرادتى ، فإن إرادة الله كلها جميلة . قال الطيبي : لما عزم على أن يتصدق على مستحق فوضعها بيد زانية حمد الله على أنه لم يقدر أن يتصدق على من هو أسوأ حالا منها ، أو أجرى الحمد مجرى التسييح فى استعماله عند مشاهدة ما يتعجب منه تعظيماً لله ، فلما تعجبوا من فعله تعجب هو أيضاً فقال : اللهم لك الحمد ، على زانية . أى التى تصدقت عليها فهو متعلق بمحذوف . انتهى . ولا يخفى بعد هذا الوجه ، وأما الذى قبه فأبعد منه . والذى يظهر الأول وأنه سلم وفوض ورضى بقضاء الله فحمد الله على تلك الحال ، لأنه المحمود على جميع الحال ، لا يحمد على المكروه سواء ، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى ما لا يعجبه قال « اللهم لك الحمد على كل حال » .

**قوله ( فأتى فقيل له )** فى رواية الطبرانى فى « مسند الشاميين » عن أحمد بن عبد الوهاب عن أبى اليمان بهذا الإسناد « فسأه ذلك فأتى فى منامه » وأخرجه أبو نعيم فى المستخرج عنه ، وكذا الإسماعيلي من طريق على بن عياش عن شعيب وفيه تعيين أحد الاحتمالات التى ذكرها ابن التين وغيره ، قال الكرماني : قوله « أتى » أى أرى فى المنام أو سمع هاتفاً ملكاً أو غيره أو أخبره نبي أو أفناه عالم . وقال غيره : أو أنه ملك فكلمه ، فقد كانت الملائكة تكلم بعضهم فى بعض الأمور . وقد ظهر بالنقل الصحيح أنها كلها لم تقع إلا النقل الأول .

**قوله ( أما صدقتك على سارق )** زاد أبو أمية « فقد قبلت » وفى رواية موسى بن عقبة وابن لهيعة « أما صدقتك فقد قبلت » وفى رواية الطبرانى « إن الله قد قبل صدقتك » وفى الحديث دلالة على أن الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجة من أهل الخير ، ولهذا تعجبوا من الصدقة على الأصناف الثلاثة . وفيه أن نية المتصدق إذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموقع . واختلف الفقهاء فى الإجزاء إذا كان ذلك فى زكاة الفرض ، ولا دلالة فى الحديث على الإجزاء ولا على المنع ، ومن ثم أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام ولم يجزم بالحكم . فإن قيل إن الخبر إنما تضمن قصة خاصة وقع الاطلاع فيها على قبول الصدقة برؤيا صادقة اتفاقية فن أين يقع تعميم الحكم ؟ فالجواب أن التنصيص فى هذا الخبر على رجاء الاستعفاف هو الدال على تعدية الحكم ، فيقتضى ارتباط القبول بهذه الأسباب . وفيه فضل صدقة السر ، وفضل الإخلاص ، واستحباب إعادة الصدقة إذا لم تقع الموقع ، وأن الحكم للظاهر حتى يتبين سواء ، وبركة التسليم والرضا ، وذم التضجر بالقضاء كما قال بعض السلف : لا تقطع الخدمة ولو ظهر لك عدم القبول

### باب إذا تصدَّق على ابنه وهو لا يشعر

[١٤٢٢]

١٣٨٩ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا إسرائيل قال نا أبو الجويرية أن معن بن يزيد حدثه قال : بايعت رسول الله صلى الله عليه أنا وأبي وجدِّي ، وخطب عليَّ فأنكحني وخاصمتُ إليه . وكان أبي يزيد أخرج دنانير يتصدَّق بها ، فوضعها عند رجل في المسجد ، فجئتُ فأخذتها فأتيتها بها فقال : والله ما إياك أردتُ . فخاصمتُهُ إلى رسول الله صلى الله عليه فقال : « لك ما نويت يا يزيد ، ولك ما أخذت يا معن » .

قوله ( باب إذا تصدَّق ) أى الشخص ( على ابنه وهو لا يشعر ) قال الزين بن المنير : لم يذكر جواب الشرط اختصاراً ، وتقديره جاز لأنه يصير لعدم شعوره كالأجنبي . ومناسبة الترجمة للخبر من جهة أن يزيد أعطى من يتصدَّق عنه ولم يحجر عليه ، وكان هو السبب في وقوع الصدقة في يد ولده . قال : وعبر في هذه الترجمة بنى الشعور وفي التى قبلها بنى العلم لأن المتصدق في السابقة بذل وسعه في طاب إعطاء الفقير فأخطأ اجتهداه فناسب أن ينهى عنه العلم ، وأما هذا فباشر التصدَّق غيره فناسب أن ينهى عن صاحب الصدقة الشعور .

قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الطبراني ، وأبو الجويرية بالجيم مصغراً اسمه حطان بكسر المهملة وكان سماعه من معن ومعن أمير على غزاة بالروم في خلافة معاوية كما رواه أبو داود من طريق أبى الجويرية .  
قوله ( أنا وأبى وجدى ) اسم جده الأخنس بن حبيب السلمى كما جزم به ابن حبان وغير واحد ، ووقع في الصحابة لمطين وتبعه البارودى والطبرانى وابن مندة وأبو نعيم أن اسم جد معن بن يزيد ثور فترجموا في كتبهم بثور وساقوا حديث الباب من طريق الجراح والد وكيع عن أبى الجويرية عن معن بن يزيد بن ثور السلمى أخرجه مطين عن سفيان بن وكيع عن أبيه عن جده ، ورواه البارودى والطبرانى عن مطين ، ورواه ابن مندة عن البارودى ، وأبو نعيم عن الطبرانى ، وجمهور الرواة عن أبى الجويرية لم يسموا جد معن بل تفرد سفيان بن وكيع بذلك وهو ضعيف ، وأظنه كان فيه عن معن بن يزيد أبى ثور السلمى فتصحفت أداة الكنية بابن ، فإن معناً كان يكنى أبا ثور ، فقد ذكر خليفة بن خياط في تاريخه أن معن بن يزيد وابنه ثوراً قتلا يوم مرج راهط مع الضحاك بن قيس . وجمع ابن حبان بين القولين بوجه آخر فقال في « الصحابة » : ثور السلمى جد معن بن يزيد بن الأخنس السلمى لأمه . فإن كان ضبطه فقد زال الإشكال والله أعلم . وروى عن يزيد بن أبى حبيب أن معن بن يزيد شهد بدرأ هو وأبوه وجده ولم يتابع على ذلك . فقد روى أحمد والطبرانى من طريق صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن يزيد بن الأخنس السلمى أنه أسلم فأسلم معه جميع أهله إلا امرأة واحدة أبت أن تسلم فأنزل الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم ﴿ ولا تمسكوا بَعْضُ الكُوفَرِ ﴾ فهذا دال على أن إسلامه كان متأخراً لأن

الآية متأخرة الإنزال عن بدر قطعاً . وقد فرق البغوى وغيره في الصحابة بين يزيد بن الأخنس وبين يزيد والد معن ، والجمهور على أنه هو .

**قوله ( وخطب على فأنكحني )** أى طلب لى النكاح فأجيب ، يقال خطب المرأة إلى وليها إذا أرادها الخاطب لنفسه ، وعلى فلان إذا أرادها لغيره ، والفاعل النبي صلى الله عليه وسلم لأن مقصود الراوى بيان أنواع علاقاته به من المباينة وغيرها . ولم أقف على اسم المخطوبة ، ولو ورد أنها ولدت منه لضاهى بيت الصديق في الصحبة من جهة كونهم أربعة في نسق ، وقد وقع ذلك لأسامة بن زيد بن حارثة فروى الحاكم في « المستدرک » أن حارثة قدم فأسلم ، وذكر الواقدي في المغازى أن أسامة ولد له على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد تبعت نظائر لذلك أكثرها فيه مقال ذكرتها في « النكت على علوم الحديث لابن الصلاح » .

**قوله ( وكان أبى يزيد )** بالرفع على البدلية .

**قوله ( فوضعها عند رجل )** لم أقف على اسمه ، وفي السياق حذف تقديره وأذن له أن يتصدق بها على محتاج إليها إذناً مطلقاً .

**قوله ( فجئت فأخذتها )** أى من المأذون له في التصديق بها بإذنه لا بطريق الاعتداء ، ووقع عند البيهقي من طريق أبى حمزة السكرى عن أبى الجويرية في هذا الحديث « قلت ما كانت خصومتك ؟ قال : كان رجل يغشى المسجد فيتصدق على رجال يعرفهم ، فظن أنى بعض من يعرف » فذكر الحديث .  
**قوله ( فأتيته )** الضمير لأبيه أى فأتيت أبى بالدنانير المذكورة .

**قوله ( والله ما إياك أردت )** يعنى لو أردت أنك تأخذها لتأولتها لك ولم أؤكل فيها ، أو كأنه كان يرى أن الصدقة على الولد لا تجزئ ، أو يرى أن الصدقة على الأجنبي أفضل .

**قوله ( فخاصمته )** تفسير لقوله أولاً « وخاصمت إليه » .

**قوله ( لك ما نويت )** أى إنك نويت أن تتصدق بها على من يحتاج إليها وابنتك يحتاج إليها فوقعت الموقع ، وإن كان لم يخطر ببالك أنه يأخذها .

**قوله ( ولك ما أخذت يا معن )** أى لأنك أخذتها محتاجاً إليها . قال ابن رشيد : الظاهر أنه لم يرد بقوله « والله ما إياك أردت » أى إنى أخرجتك بنيتى ، وإنما أطلقت لمن تجزئ عنى الصدقة ولم تخطر أنت ببالي ، فأمضى النبي صلى الله عليه وسلم الإطلاق لأنه فوض للوكيل بلفظ مطلق فنفذ فعله . وفيه دليل على العمل بالمطلقات على إطلاقها وإن احتمل أن المطلق لو خطر بباله فرد من الأفراد لقيد اللفظ به والله أعلم . واستدل به على جواز دفع الصدقة إلى كل أصل وفرع ولو كان ممن تلزمه نفقته ، ولا حجة فيه لأنها واقعة حال فاحتمل أن يكون معن كان مستقلاً لا يلزم أباه يزيد نفقته ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة مبسوطاً في « باب الزكاة على الزوج » بعد ثلاثين باباً إن شاء الله تعالى . وفيه جواز الافتخار بالمواهب الربانية والتحدث بنعم الله . وفيه جواز التحاكم بين الأب والابن وأن ذلك بمجرده لا يكون عقوقاً . وجواز الاستخلاف في الصدقة ولا سيما صدقة التطوع لأن فيه نوع إسرار . وفيه أن للمتصدق أجر ما نواه سواء صادف المستحق أو لا . وأن الأب لا رجوع له في الصدقة على ولده بخلاف الهبة ، والله أعلم .

## باب الصدقة باليمين

[١٤٢٣] ١٣٩٠ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله حدثني خبيب بن عبد الرحمن عن

حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله : إمام عدل ، وشاب نشأ في عبادة الله ، ورجل معلق قلبه في المساجد ، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجل دعته ذات منصب وجمال فقال : إني أخاف الله ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه» .

[١٤٢٤] ١٣٩١ - نا علي بن الجعد قال أنا شعبة قال أخبرني معبد بن خالد قال سمعت حارثة بن

وهب الخزاعي يقول : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : «تصدقوا ، فسيأتي عليكم زمان يمشي الرجل بصدقته فيقول الرجل : لو جئت بها بالأمس لقبلتها منك ، وأما اليوم فلا حاجة لي فيها» .

**قوله ( باب الصدقة باليمين )** أى حكم ، أو « باب » بالتنوين والتقدير أى فاضلة أو يرغب فيها . ثم أورد فيه حديث أبي هريرة «سبعة يظلهم الله في ظله» وفى قوله «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» وقد تقدم الكلام عليه مستوفى كما بينته قريبا . ثم أورد فيه أيضاً حديث حارثة بن وهب الذى تقدم فى « باب الصدقة قبل الرد » وفيه «يمشى الرجل بصدقته فيقول الرجل : لو جئت بها أمس لقبلتها منك» قال ابن رشيد : مطابقة الحديث للترجمة من جهة أنه اشترك مع الذى قبله فى كون كل منهما حاملا لصدقته ، لأنه إذا كان حاملا بنفسه كان أخفى لها ، فكان فى معنى «لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» . ويحمل المطلق فى هذا على المقيد فى هذا أى المناولة باليمين . قال : ويقوى أن ذلك مقصده إنباه بالترجمة التى بعدها حيث قال «من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه» وكأنه قصد فى هذا من حملها بنفسه .

## باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه

وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه : «هو أحد المتصدقين» .

[١٤٢٥] ١٣٩٢ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن شقيق عن مسروق عن

عائشة قالت : قال النبي صلى الله عليه : «إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت ، ولزوجها أجره بما كسب ، وللخازن مثل ذلك ، لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئا» .

قوله ( باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه ) قال الزين بن المنير : فائدة قوله « ولم يناول بنفسه » التنبيه على أن ذلك مما يغتفر ، وأن قوله في الباب قبله « الصدقة باليمين » لا يلزم منه المنع من إعطائها بيد الغير وإن كانت المباشرة أولى .

قوله ( وقال أبو موسى ) هو الأشعري .

قوله ( هو أحد المتصدقين ) ضبط في جميع روايات الصحيحين بفتح القاف على التثنية ، قال القرطبي : ويجوز الكسر على الجمع أي هو متصدق من المتصدقين . وهذا التعليق طرف من حديث وصله بعد ستة أبواب بلفظ « الخازن » والخازن خادم المالك في الخزن وإن لم يكن خادمه حقيقة . ثم أورد المصنف هنا حديث عائشة « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها » الحديث . قال ابن رشيد : نبه بالترجمة على أن هذا الحديث مفسر بها ، لأن كلا من الخازن والخادم والمرأة أمين ليس له أن يتصرف إلا بإذن المالك نصاً أو عرفاً إجمالاً أو تفصيلاً . انتهى . وسيأتي البحث في ذلك بعد سبعة أبواب .

### باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى

ومن تصدق وهو محتاج أو أهله محتاج أو عليه دين فالدين أحق أن يقضى من الصدقة والعق والهبه ، وهو رد عليه ، ليس له أن يتلف أموال الناس . قال النبي صلى الله عليه : « من أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله » ، إلا أن يكون معروفاً بالصبر فيؤثر على نفسه ولو كان به خصاصة ، كفعل أبي بكر حين تصدق بماله . وكذلك أثر الأنصار المهاجرين . ونهى النبي صلى الله عليه عن إضاعة المال ، فليس له أن يضيع أموال الناس بعلّة الصدقة .

وقال كعب بن مالك : قلت : يا رسول الله ، إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله . قال : « أمسك عليك بعض مالك ، فهو خير لك » . قلت : فإني أمسك سهمي الذي بخير .

[١٤٢٦] ١٣٩٣ - فاعبدان قال : أنا عبد الله عن يونس عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، وابدأ بمن تعول » .

[الحديث ١٤٢٦ - أطرافه في : ١٤٢٨ ، ٥٣٥٥ ، ٥٣٥٦] .

[١٤٢٧] ١٣٩٤ - فاموسى بن إسماعيل قال نا وهب قال نا هشام عن أبيه عن حكيم بن حزام عن النبي صلى الله عليه قال : « اليد العليا خير من اليد السفلى ، وابدأ بمن تعول ، وخير الصدقة عن ظهر غنى ، ومن يستعفف يعفه الله ، ومن يستغن يغنه الله » .

[١٤٢٨]

١٣٩٥- وعن وهيب قال نا هشام عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه بهذا .

[١٤٢٩]

١٣٩٦- فابو النعمان قال ناحماذ بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر سمعت النبي

صلى الله عليه ... ح .

ونا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه قال - وهو على المنبر - وذكر الصدقة والتعفف والمساءلة : « اليد العليا خير من اليد السفلى ؛ فاليد العليا هي المنفقة ، والسفلى هي السائلة » .

**قوله ( باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى )** أورد في الباب حديث أبي هريرة بلفظ « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » وهو مشعر بأن النفي في اللفظ الأول للكمال لا للحقيقة ، فالمعنى لا صدقة كاملة إلا عن ظهر غنى ، وقد أورده أحمد من طريق أبي صالح بلفظ « إنما الصدقة ما كان عن ظهر غنى » وهو أقرب إلى لفظ الترجمة . وأخرجه أيضاً من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة بلفظ الترجمة قال « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » الحديث . وكذا ذكره المصنف تعليقاً في الوصايا ، وساقه مغلطاً بإسناد له إلى أبي هريرة بلفظه ، وليس هو باللفظ المذكور في الكتاب الذي ساقه منه ، فلا يغتر به ولا بمن تبعه على ذلك .

**قوله ( ومن تصدق وهو محتاج إلى آخر الترجمة )** كأنه أراد تفسير الحديث المذكور بأن شرط المتصدق أن لا يكون محتاجاً لنفسه أو لمن تلزمه نفقته . ويلتحق بالتصدق سائر التبرعات . وأما قوله « فهو رد عليه » فمقتضاه أن ذا الدين المستغرق لا يصح منه التبرع ، لكن محل هذا عند الفقهاء إذا حجر عليه الحاكم بالفلس ، وقد نقل فيه صاحب « المغنى » وغيره الإجماع ، فيحمل إطلاق المصنف عليه . واستدل له المصنف بالأحاديث التي علقها . وأما قوله « إلا أن يكون معروفاً بالصبر » فهو من كلام المصنف ، وكلام ابن التين يوهم أنه بقية الحديث فلا يغتر به ، وكأن المصنف أراد أن يخص به عموم الحديث الأول . والظاهر أنه يختص بالمحتاج ، ويحتمل أن يكون عاماً ويكون التقدير إلا أن يكون كل من المحتاج أو من تلزمه النفقة أو صاحب الدين معروفاً بالصبر . ويقوى الأول التمثيل الذي مثل به من فعل أبي بكر والأنصار ، قال ابن بطلان : أجمعوا على أن المديان لا يجوز له أن يتصدق بماله ويترك قضاء الدين ، فتعين حمل ذلك على المحتاج . وحكى ابن رشيد عن بعضهم أنه يتصور في المديان فيما إذا عامله الغرماء على أن يأكل من المال فلو أثر بقوته وكان صبوراً جاز له ذلك وإلا كان إثارة سبباً في أن يرجع لاحتياجه فيأكل فيتلف أموالهم فيمنع . وإذا تقرر ذلك فقد اشتملت الترجمة على خمسة أحاديث معلقة ، وفي الباب أربعة أحاديث موصولة . فأما المعلقة فأولها قوله « وقال النبي صلى الله عليه وسلم : من أخذ أموال الناس » وهو طرف من حديث لأبي هريرة موصول عنده في الاستقراض . ثانيها قوله « كفعل أبي بكر حين تصدق بماله » هذا مشهور في السير ، وورد في حديث مرفوع أخرجه أبو داود وصححه الترمذي والحاكم من طريق زيد بن أسلم عن

أبيه سمعت عمر يقول « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتصدق ، فوافق ذلك ما لا عندى فقلت : اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوماً ، فجئت بنصف مالى ، وأتى أبو بكر بكل ما عنده . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : يا أبا بكر ما أبقيت لأهلك ؟ قال : أبقيت لهم الله ورسوله » الحديث تفرد به هشام بن سعد عن زيد ، وهشام صدوق فيه مقال من جهة حفظه . قال الطبري وغيره : قال الجمهور من تصدق بماله كله في صحة بدنه وعقله حيث لا دين عليه وكان صبوراً على الإضاعة ولا عيال له أو له عيال يصبرون أيضاً فهو جائز ، فإن فقد شيء من هذه الشروط كره . وقال بعضهم : هو مردود . وروى عن عمر حيث رد على غيلان الثقفي قسمة ماله . ويمكن أن يحتج له بقصة المدبر الآتي ذكره ، فإنه صلى الله عليه وسلم باعه وأرسل ثمنه إلى الذي دبره لكونه كان محتاجاً . وقال آخرون : يجوز من الثلث ويرد عليه الثلثان ، وهو قول الأوزاعي ومكحول . وعن مكحول أيضاً يرد ما زاد على النصف . قال الطبري : والصواب عندنا الأول من حيث الجواز ، والمختار من حيث الاستحباب أن يجعل ذلك من الثلث جمعاً بين قصة أبي بكر وحديث كعب والله أعلم . ثالثاً قوله « وكذلك أثر الأنصار المهاجرين » هو مشهور أيضاً في السير . وفيه أحاديث مرفوعة : منها حديث أنس « قدم المهاجرون المدينة وليس بأيديهم شيء ، فقامهم الأنصار » . وسيأتي موصولاً في الهبة . وحديث أبي هريرة في قصة الأنصاري الذي أثر ضيفه بعشائه وعشاء أهله ، وسيأتي موصولاً في تفسير سورة الحشر . رابعاً قوله « ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال » هو طرف من حديث المغيرة ، وقد تقدم بتمامه في آخر صفة الصلاة . خامساً قوله « وقال كعب » يعنى ابن مالك إلخ ، وهو طرف من حديثه الطويل في قصة توبته وسيأتي بتمامه في تفسير سورة التوبة . وأما الموصولة فأولها حديث أبي هريرة « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » فعبد الله المذكور في الإسناد هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . ومعنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع من غير محتاج إلى ما يتصدق به لنفسه أو لمن تلزمه نفقته . قال الخطابي : لفظ الظهر يرد في مثل هذا إشباعاً للكلام ، والمعنى أفضل الصدقة ما أخرجه الإنسان من ماله بعد أن يستبقى منه قدر الكفاية ، ولذلك قال بعده : وأبدأ بمن تعول . وقال البغوي : المراد غنى يستظهر به على النوائب التي تنوبه . ونحوه قولهم : ركب من السلامة . والتذكير في قوله « غنى » للتعظيم ، هذا هو المعتمد في معنى الحديث . وقيل : المراد خير الصدقة ما أغنيت به من أعطيته عن المسألة ، وقيل « عن » للسببية والظهر زائد ، أى خير الصدقة ما كان سببها غنى في المتصدق . وقال النووي : مذهبنا أن المتصدق بجميع المال مستحب لمن لا دين عليه ولا له عيال لا يصبرون ، ويكون هو ممن يصبر على الإضاعة والفقر ، فإن لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه . وقال القرطبي في « المفهم » : يرد على تأويل الخطابي بالآيات والأحاديث الواردة في فضل المؤثرين على أنفسهم ، ومنها حديث أبي ذر « أفضل الصدقة جهد من مقل » والمختار أن معنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع بعد القيام بحقوق النفس والعيال بحيث لا يصير المتصدق محتاجاً بعد صدقته إلى أحد ، فعنى الغنى في هذا الحديث حصول ما تدفع به الحاجة الضرورية كالأكل عند الجوع المشوش الذي لا صبر عليه ، وستر العورة ، والحاجة إلى ما يدفع به عن نفسه الأذى ، وما هذا سبيله فلا يجوز الإيثار به بل يحرم ، وذلك أنه إذا أثر غيره به أدى إلى



إهلاك نفسه أو الإضرار بها أو كشف عورته ، فإعارة حقه أولى على كل حال ، فإذا سقطت هذه الواجبات صح الإيثار وكانت صدقته هي الأفضل لأجل ما يتحمل من مضض الفقر وشدة مشقته ، فهذا يندفع التعارض بين الأدلة إن شاء الله .

**قوله ( وابدأ بمن تعول )** فيه تقديم نفقة نفسه وعياله لأنها منحصرة فيه بخلاف نفقة غيرهم ، وسيأتي شرحه في النفقات إن شاء الله تعالى . ثانيها : حديث حكيم بن حزام « اليد العليا خير من اليد السفلى » الحديث ، وشاهد الترجمة منه قوله فيه « وخير الصدقة عن ظهر غنى » وهشام المذكور في الإسناد هو ابن عروة بن الزبير وقوله فيه « ومن يستعف يعفه الله » يأتي الكلام عليه في حديث أبي سعيد بعد أبواب . ثالثها : حديث أبي هريرة قال « بهذا » أي بحديث حكيم ، أورده معطوفاً على إسناد حديث حكيم بلفظ « وعن وهيب » والظاهر أنه حملة عن موسى بن إسماعيل عنه بالطريقين معاً ، وكان هشاماً حدث به وهيباً تارة عن أبيه عن حكيم وتارة عن أبيه عن أبي هريرة ، أو حدثه به عنهما مجموعاً بفرقه وهيب أو الراوى عنه . وقد وصل حديث أبي هريرة من طريق وهيب وإسماعيل قال « أخبرني ابن ياسين حدثنا محمد بن سفيان حدثنا حبان - هو ابن هلال - حدثنا وهيب حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة قال مثل حديث حكيم » . رابعها : حديث ابن عمر من وجهين في ذكر اليد العليا ، وإنما أورده ليفسر به ما أجمل في حديث حكيم ، قال ابن رشيد : والذي يظهر أن حديث حكيم بن حزام لما اشتمل على شيئين : حديث « اليد العليا » وحديث « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » ذكر معه حديث ابن عمر المشتمل على الشيء الأول تكثيراً لطرقه . ويحتمل أن يكون مناسبة حديث « اليد العليا » للترجمة من جهة أن إطلاق كون اليد العليا هي المنفقة ، محله ما إذا كان الإنفاق لا يمنع منه بالشرع كالمديان المحجور عليه ، فعمومه مخصوص بقوله « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » والله أعلم .

**( ثلثيه )** : لم يسق البخارى متن طريق حماد عن أيوب ، وعطف عليه طريق مالك ، فربما أوهم أنهما سواء ، وليس كذلك لما سنذكره عن أبي داود . وقال ابن عبد البر في « التمهيد » : لم تختلف الرواة عن مالك أى في سياقه ، كذا قال وفيه نظر كما سيأتى . وقال القرطبي : وقع تفسير اليد العليا والسفلى في حديث ابن عمر هذا ، وهو نص يرفع الخلاف ويدفع تعسف من تعسف في تأويله ذلك . انتهى . لكن ادعى أبو العباس الداني في « أطراف الموطأ » أن التفسير المذكور مدرج في الحديث ، ولم يذكر مستنداً لذلك . ثم وجدت في « كتاب العسكرى في الصحابة » بإسناد له فيه انقطاع عن ابن عمر أنه كتب إلى بشر ابن مروان « إني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : اليد العليا خير من اليد السفلى ، ولا أحسب اليد السفلى إلا السائلة ، ولا العليا إلا المعطية » فهذا يشعر بأن التفسير من كلام ابن عمر ، ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال « كنا نتحدث أن العليا هي المنفقة » .

**قوله ( وذكر الصدقة والتعفف والمسألة )** كذا للبخارى بالواو قبل المسألة ، وفي رواية مسلم عن قتبية عن مالك « والتعفف عن المسألة » ولأبي داود « والتعفف منها » أى من أخذ الصدقة ، والمعنى أنه كان يحض الغنى على الصدقة والفقير على التعفف عن المسألة أو يحضه على التعفف ويذم المسألة .

**قوله ( فاليد العليا هي المنفقة )** قال أبو داود قال الأكثر عن حماد بن زيد : المنفقة ، وقال واحد عنه : المتعفة ، وكذا قال عبد الوارث عن أيوب . انتهى . فأما الذي قال عن حماد المتعفة بالعين وفاءين فهو مسدد ، كذلك روينا عنه في مسنده رواية معاذ بن المثنى عنه ، ومن طريقه أخرجه ابن عبد البر في « التمهيد » ، وقد تابعه على ذلك أبو الربيع الزهراني كما روينا في « كتاب الزكاة ليوסף بن يعقوب القاضي » حدثنا أبو الربيع . وأما رواية عبد الوارث فلم أقف عليها موصولة . وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق سليمان بن حرب عن حماد بلفظ « واليد العليا يد المعطى » وهذا يدل على أن من رواه عن نافع بلفظ « المتعفة » فقد صحف . قال ابن عبد البر : ورواه موسى بن عقبة عن نافع فاختلف عليه أيضاً ، فقال حفص بن ميسرة عنه « المنفقة » كما قال مالك . قلت : وكذلك قال فضيل بن سليمان عنه أخرجه ابن حبان من طريقه قال : ورواه إبراهيم بن طهمان عن موسى فقال « المنفقة » قال ابن عبد البر : رواية مالك أولى وأشبه بالأصول . ويؤيده حديث طارق الحاربي عند النسائي قال « قدمنا المدينة فإذا النبي صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول : « يد المعطى العليا » انتهى . ولابن أبي شيبة والبخاري من طريق ثعلبة ابن زهدم مثله ، وللطبراني بإسناد صحيح عن حكيم بن حزام مرفوعاً « يد الله فوق يد المعطى ، ويد المعطى فوق يد المعطى » ، ويد المعطى أسفل الأيدي » وللطبراني من حديث عدى الجذامي مرفوعاً مثله ، ولأبي داود وابن خزيمة من حديث أبي الأحوص عوف بن مالك عن أبيه مرفوعاً « الأيدي ثلاثة : يد الله العليا ، ويد المعطى التي تليها ، ويد السائل السفلى » ولأحمد والبخاري من حديث عطية السعدي « اليد المعطية هي العليا ، والسائلة هي السفلى » فهذه الأحاديث متضاربة على أن اليد العليا هي المنفقة المعطية وأن السفلى هي السائلة ، وهذا هو المعتمد وهو قول الجمهور . وقيل اليد السفلى الآخذة سواء كان بسؤال أم بغير سؤال ، وهذا أباه قوم واستدلوا إلى أن الصدقة تقع في يد الله قبل يد المتصدق عليه . قال ابن العربي : التحقيق أن السفلى يد السائل ، وأما يد الآخذ فلا ، لأن يد الله هي المعطية ويد الله هي الآخذة وكلتاها عليا وكلتاها يمين انتهى . وفيه نظر لأن البحث إنما هو في أيدي الآدميين ، وأما يد الله تعالى فباعتبار كونه مالك كل شيء نسبت يد الله إلى الإعطاء ، وباعتبار قبوله للصدقة ورضاه بها نسبت يده إلى الأخذ ويده العليا على كل حال ، وأما يد الآدمي فهي أربعة : يد المعطى ، وقد تضافرت الأخبار بأنها عليا . ثانيها يد السائل ، وقد تضافرت الأخبار بأنها سفلى سواء أخذت أم لا ، وهذا موافق لكيفية الإعطاء والأخذ غالباً وللمقابلة بين العلو والسفل المشتق منها . ثالثها يد المتعفف عن الأخذ ولو بعد أن تمت اليد يد المعطى مثلاً ، وهذه توصف بكونها عليا علواً معنوياً . رابعها يد الآخذ بغير سؤال ، وهذه قد اختلف فيها فذهب جمع إلى أنها سفلى ، وهذا بالنظر إلى الأمر المحسوس ، وأما المعنوي فلا يطرد فقد تكون عليا في بعض الصور ، وعليه يحمل كلام من أطلق كونها عليا . قال ابن حبان : اليد المتصدقة أفضل من السائلة لا الآخذة بغير سؤال ، إذ محال أن تكون اليد التي أبيع لها استعمال فعل باستعماله ، دون من فرض عليه إتيان شيء فأتى به أو تقرب إلى ربه متنفلاً ، فربما كان الآخذ لما أبيع له أفضل وأروع من الذي يعطى . انتهى . وعن الحسن البصري : اليد العليا المعطية والسفلى المانعة ولم يوافق عليه . وأطلق آخرون من المتصوفة أن اليد الآخذة أفضل من المعطية مطلقاً ، وقد حكى ابن قتيبة في « غريب الحديث » ذلك عن قوم ثم قال : وما أرى هؤلاء إلا قوماً استطابوا

السؤال فهم يحتاجون للدناءة ، ولو جاز هذا لكان المولى من فوق هو الذى كان رقيقاً فأعتق والمولى من أسفل هو السيد الذى أعتقه . انتهى . وقرأت فى «مطلع الفوائد» للعلامة جمال الدين بن نباتة فى تأويل الحديث المذكور معنى آخر فقال : اليد هنا هى النعمة ، وكأن المعنى أن العطية الجزيلة خير من العطية القليلة . قال : وهذا حث على المكارم بأوجز لفظ ، ويشهد له أحد التأويلين فى قوله « ما أبقت غنى » أى ما حصل به للسائل غنى عن سؤاله كمن أراد أن يتصدق بألف فلو أعطاه مائة إنسان لم يظهر عليهم الغنى ، بخلاف ما لو أعطاه لرجل واحد . قال : وهو أولى من حمل اليد على الجارحة ، لأن ذلك لا يستمر ، إذ فيمن يأخذ من هو خير عند الله ممن يعطى . قلت : التفاضل هنا يرجع إلى الإعطاء والأخذ ، ولا يلزم منه أن يكون المعطى أفضل من الآخذ على الإطلاق . وقد روى إسحق فى مسنده من طريق عمر بن عبد الله بن عروة بن الزبير « أن حكيم بن حزام قال : يا رسول الله ، ما اليد العليا ؟ قال : التى تعطى ولا تأخذ » فقوله « ولا تأخذ » صريح فى أن الآخذة ليست بعليا والله أعلم . وكل هذه التأويلات المتعسفة تضحل عند الأحاديث المتقدمة المصرحة بالمراد ، فأولى ما فسر الحديث بالحديث ، ومحصل ما فى الآثار المتقدمة أن أعلى الأيدي المتفقة ، ثم المتعفة عن الأخذ ، ثم الآخذة بغير سؤال . وأسفل الأيدي السائلة والمالعة والله أعلم . قال ابن عبد انبر : وفى الحديث إباحة الكلام للخطيب بكل ما يصلح من موعظة وعلم وقربة . وفيه الحث على الإنفاق فى وجوه الطاعة . وفيه تفضيل الغنى مع القيام بحقوقه على الفقر ، لأن العطاء إنما يكون مع الغنى ، وقد تقدم الخلاف فى ذلك فى حديث « ذهب أهل الدثور » فى أواخر صفة الصلاة . وفيه كراهة السؤال والتنفير عنه ، وعمله إذا لم تدع إليه ضرورة من خوف هلاك ونحوه . وقد روى الطبرانى من حديث ابن عمر بإسناد فيه مقال مرفوعاً « ما المعطى من سعة بأفضل من الآخذ إذا كان محتاجاً » وسيأتى حديث حكيم مطولاً فى « باب الاستعفاف عن المسألة » وفيه بيان سببه إن شاء الله تعالى .

### باب المنان بما أعطى

لقوله : ﴿ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مَا أَنْفَقُوا... ﴾ الآية .

قوله ( باب المنان بما أعطى ، لقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مَا أَنْفَقُوا... ﴾ الآية ) هذه الترجمة ثبتت فى رواية الكشميى وحده بغير حديث ، وكأنه أشار إلى ما رواه مسلم من حديث أبى ذر مرفوعاً « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ، المنان الذى لا يعطى شيئاً إلا من به » الحديث ، ولما لم يكن على شرطه اقتصر على الإشارة إليه . ومناسبة الآية للترجمة واضحة من جهة أن الثقة فى سبيل الله لما كان المان بها مذموماً كان ذم المعطى فى غيرها من باب الأولى . قال القرطبي : المن غالباً يقع من البخيل والمعجب ، فالبخيل تعظم فى نفسه العطية وإن كانت حقيرة فى نفسها ، والمعجب يحمله العجب على النظر لنفسه بعين العظمة وأنه منعم بماله على المعطى وإن كان أفضل منه فى نفس الأمر ، وموجب ذلك كله الجهل ونسيان نعمة الله فيما أنعم به عليه ، ولو نظر مصيره لعلم أن المنه للآخذ لما يترتب له من الفوائد .

## باب

مَنْ أَحَبَّ تَعْجِيلَ الصَّدَقَةِ مِنْ يَوْمِهَا

[١٤٣٠] ١٣٩٧- حدثنا أبو عاصم عن عمر بن سعيد عن ابن أبي مليكة أن عقبة بن الحارث حدثه قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم العصر فأسرع، ثم دخل البيت فلم يلبث أن خرج، فقلت -أو قيل- له فقال: «كنت خلفت في البيت تبراً من الصدقة فكرهت أن أبيته، فقسمته».

قوله (باب من أحب تعجيل الصدقة من يومها) ذكر فيه حديث عقبة بن الحارث «صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم العصر فأسرع، ثم دخل البيت» الحديث وفيه «كنت خلفت في البيت تبراً من الصدقة فكرهت أن أبيته فقسمته» قال ابن بطلال: فيه أن الخير ينبغي أن يبادر به، فإن الآفات تعرض والموانع تمنع والموت لا يؤمن والتسويق غير محمود، زاد غيره: وهو أخلص للذمة وأننى للحاجة وأبعد من المطل المذموم وأرضى للرب وأحمى للذنوب. وقد تقدمت بقية فوائده في أواخر صفة الصلاة. وقال الزين بن المنير: ترجم المصنف بالاستحباب وكان يمكن أن يقول كراهة تبييت الصدقة لأن الكراهة صريحة في الخبر، واستحباب التعجيل مستنبط من قرائن سياق الخبر حيث أسرع في الدخول والقسمة، فجرى على عادته في إثبات الأخفى على الأجل.

قوله (أن أبيته) أى أتركه حتى يدخل عليه الليل، يقال بات الرجل دخل في الليل، وبيته تركه حتى دخل الليل.

## باب

التحريض على الصدقة، والشفاعة فيها

[١٤٣١] ١٣٩٨- حدثنا مسلم قال نا شعبة قال نا عدي عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوم عيد فصلى ركعتين لم يصل قبل ولا بعد. ثم مال على النساء -وبلال معه- فوعظهن، وأمرهن أن يتصدقن، فجعلت المرأة تلقي القلب والخرص.

[١٤٣٢] ١٣٩٩- نا موسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا أبو بردة بن عبد الله بن أبي بردة قال نا أبو بردة بن أبي موسى عن أبيه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جاءه السائل أو طلبت إليه حاجة قال: «اشفعوا تؤجروا، ويقضي الله على لسان نبيه ما شاء».

[الحديث ١٤٣٢- أطرافه في: ٦٠٢٧، ٦٠٢٨، ٧٤٧٦].

[١٤٣٣] ١٤٠٠ - نا صدقة بن الفضل قال أنا عبدة عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت : قال لي النبي صلى الله عليه : « لا تُوكي فيوكي عليك » .

١٤٠١ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة عن عبدة ، وقال : « لا تُحصي فيُحصي الله عليك » .

[الحديث ١٤٣٢ - أطرافه في : ١٤٣٤ ، ٢٥٩٠ ، ٢٥٩١] .

قوله ( باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها ) قال الزين بن المنير يجتمع التحريض والشفاعة في أن كلا منهما إيصال الراحة للمحتاج ، ويفترقان في أن التحريض معناه الترغيب بذكر ما في الصدقة من الأجر ، والشفاعة فيها معنى السؤال والتقاضى للإجابة . انتهى . ويفترقان بأن الشفاعة لا تكون إلا في خير ، بخلاف التحريض ، وبأنها قد تكون بغير تحريض . وذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أولها حديث ابن عباس في تحريض النساء على الصدقة ، وقد تقدم مبسوطاً في العيدين . وقوله هنا « عن عدى » هو ابن ثابت ، وقوله « القلب » بضم القاف وسكون اللام آخرها موحدة هو السوار وقيل هو مخصوص بما كان من عظم . و « الخرص » بضم المعجمة وسكون الراء بعدها مهملة هي الحلقة . ثانيها حديث أبي موسى « اشفعوا تؤجروا » وقد أورد في « باب الشفاعة » من كتاب الأدب ، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . وعبد الواحد في الإسناد هو ابن زياد ، قال ابن بطلال : المعنى اشفعوا يحصل لكم الأجر مطلقاً ، سواء قضيت الحاجة أو لا . ثالثها حديث أسماء وهي بنت أبي بكر الصديق : « لا تُوكي فيوكي عليك » كذا عنده بفتح الكاف ولم يذكر الفاعل ، وفي رواية له « لا تُحصي فيُحصي الله عليك » فأبرز الفاعل ، وكلاهما بالنصب لكونه جواب النهي وبالفاء .

قوله ( عبدة ) هو ابن سليمان ، وهشام هو ابن عروة ، وفاطمة هي بنت المنذر بن الزبير وهي زوج هشام ، وأسماء جدتهما لأبويهما . وقوله « حدثنا عثمان عن عبدة » أي بإسناده المذكور ويحتمل أن يكون الحديث كان عند عبدة عن هشام باللفظين فحدث به تارة هكذا وتارة هكذا ، وقد رواه النسائي والإسماعيلي من طريق أبي معاوية عن هشام باللفظين معاً ، وسيأتي في الهبة عند المصنف من طريق ابن نمير عن هشام باللفظين ، لكن بعين مهملة بدل الكاف ، وهو بمعناه ، يقال أوعيت المتاع في الوعاء أوعية إذا جعلته فيه ، ووعيت الشيء حفظته ، وإسناد الوعى إلى الله مجاز عن الإمساك . والإيكاء شد رأس الوعاء بالوكاء وهو الرباط الذي يربط به ، والإحصاء معرفة قدر الشيء وزناً أو عدداً ، وهو من باب المقابلة ، والمعنى النهي عن منع الصدقة خشية النفاذ ، فإن ذلك أعظم الأسباب لقطع مادة البركة ، لأن الله يثيب على العطاء بغير حساب ، ومن لا يحاسب عند الجزاء لا يحسب عليه عند العطاء ؛ ومن علم أن الله يرزقه من حيث لا يحتسب فحقه أن يعطى ولا يحسب . وقيل : المراد بالإحصاء عد الشيء لأن يدخر ولا ينفق منه ، وأحصاه الله قطع البركة عنه أو حبس مادة الرزق أو المحاسبة عليه في الآخرة . وسيأتي ذكر سبب هذا الحديث في كتاب الهبة مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى . قال ابن رشيد : قد تحنى مناسبة حديث أسماء

لهذه الترجمة ، وليس بخاف على الفطن ما فيه من معنى التحريض والشفاعة معاً فإنه يصلح أن يقال في كل منهما ، وهذه هي النكتة في ختم الباب به .

### باب الصدقة فيما استطاع

[١٤٣٤]

١٤٠٢ - حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج... ح. وحدثني محمد بن عبد الرحيم عن حجاج بن محمد عن ابن جريج قال: أخبرني ابن أبي مليكة عن عباد بن عبد الله بن الزبير أخبره عن أسماء بنت أبي بكر أنها جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: « لا تُوعِي فيوَعِي الله عليك . اَرْضَخِي ما استطعت » .

قوله ( باب الصدقة فيما استطاع ) أورد فيه حديث أسماء المذكور من وجه آخر عنها من وجهين ، وساقه هنا على لفظ حجاج بن محمد لخالو طريق أبي عاصم من التقييد بالاستطاعة ، وسيأتي في الهبة بلفظ أبي عاصم وسياقة أتم . وقوله « اَرْضَخِي » بكسر الهمزة من الرضخ بمعجمتين وهو العطاء اليسير ، فالمعنى أنفق بغير إجحاف ما دمت قادرة مستطاعة .

### باب الصدقة تُكْفَرُ الخطيئة

[١٤٣٥]

١٤٠٣ - حدثنا قتيبة قال نا جرير عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة قال: قال عمر: أيكم يحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفتنة؟ قال: قلت: أنا أحفظه كما قال. قال: إنك عليه لجريء، فكيف قال؟ قلت: «فتنة الرجل في أهله وولده وجارِهِ تُكْفَرُهَا الصلاة والصدقة والمعروف» - قال سليمان: قد كان يقول الصلاة والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - قال: ليس هذه أريد، ولكني أريد التي تموج كموج البحر. قال: قلت: ليس عليك منها يا أمير المؤمنين بأس، بينك وبينها باب مغلَق. قال: فيكسر الباب أم يفتح؟ قال: قلت: لا، بل يكسر. قال: فإنه إذا كسر لم يغلق أبداً. قال: قلت: أجل. فهبنا أن نسأله من الباب. فقلنا لمسروق: سلّه. قال: فسأل فقال: عمر. قال: قلنا: فعلم عمر من تعني؟ قال: نعم، كما أن دون غد ليلة. وذلك أني حدثته حديثاً ليس بالأغاليط.

قوله ( باب الصدقة تكفر الخطيئة ) أورد فيه حديث حذيفة « فتنة الرجل في أهله وولده تكفرها الصلاة والصدقة » الحديث ، وقد تقدم في باب الصلاة ، وسيأتي الكلام عليه مبسوطاً في علامات النبوة إن شاء الله تعالى .

## باب

## مَنْ تَصَدَّقَ فِي الشَّرْكِ ثُمَّ أَسْلَمَ

[١٤٣٦] ١٤٠٤ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا هشام قال أنا معمر عن الزهري عن عروة عن حكيم بن حزام قال : قلت : يا رسول الله ، أَرَأَيْتَ أَشْيَاءَ كُنْتُ أَتَحَنُّتُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ عَتَاةٍ وَصَلَةٍ رَحِمَ ، فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَجْرٍ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « أَسَلِمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ » .

[الحديث ١٤٣٦ - أطرافه في : ٢٢٢٠ ، ٢٥٣٨ ، ٥٩٩٢] .

قوله ( باب من تصدق في الشرك ثم أسلم ) أى هل يعتد له بثواب ذلك أو لا ؟ قال الزين بن المنير : لم يبت الحكم من أجل قوة الاختلاف فيه . قلت : وقد تقدم البحث في ذلك مستوفى في كتاب الإيمان في الكلام على حديث « إذا أسلم العبد فحسن إسلامه » وأنه لا مانع من أن الله يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه في الكفر تفضلاً وإحساناً .

قوله ( أتحنث ) بالمثلثة أى أتقرب ، والحنث في الأصل الإثم ، وكأنه أراد ألقي عني الإثم . ولما أخرج البخارى هذا الحديث في الأدب عن أبي الإيمان عن شعيب عن الزهري قال في آخره : ويقال أيضاً عن أبي الإيمان أتحنث يعنى بالمثلثة . ونقل عن أبي إسحق أن التحنث التبرر ، قال : وتابعه هشام بن عروة عن أبيه . وحديث هشام أورده في العتق بلفظ « كنت اتحنث بها » يعنى أتبرر بها . قال عياض : رواه جماعة من الرواة في البخارى بالمثلثة وبالمثلثة ، وبالمثلثة أصح رواية ومعنى .

قوله ( من صدقة أو عتاقة أو صلة ) كذا هنا بلفظ « أو » وفي رواية شعيب المذكورة بالواو في الموضعين ، وسقط لفظ « الصدقة » من رواية عبد الرزاق عن معمر ، وفي رواية هشام المذكورة أنه أعتق في الجاهلية مائتي رقبة ، وحمل على مائتي بعير . وزاد في آخره « فوالله لا أدع شيئاً صنعت في الجاهلية إلا فعلت في الإسلام مثله » .

قوله ( أسلمت على ما سلف من خير ) قال المازرى : ظاهره أن الخير الذى أسلفه كتب له ، والتقدير أسلمت على قبول ما سلف لك من خير . وقال الحرى : معناه ما تقدم لك من الخير الذى عملته هو لك ، كما تقول أسلمت على أن أحوز لنفسى ألف درهم ، وأما من قال إن الكافر لا يثاب فحمل معنى الحديث على وجوه أخرى منها أن يكون المعنى أنك بفعلك ذلك اكتسبت طباعاً جميلة فانتفعت بتلك الطباع في الإسلام ، وتكون تلك العادة قد مهدت لك معونة على فعل الخير ، أو أنك اكتسبت بذلك ثناء جميلاً فهو باق لك في الإسلام ، أو أنك ببركة فعل الخير هذيت إلى الإسلام لأن المبادئ عنوان الغايات ، أو أنك بتلك الأفعال رزقت الرزق الواسع . قال ابن الجوزى : قيل إن النبي صلى الله عليه وسلم ورى عن

جوابه ، فإنه سأل : هل لى فيها من أجر ؟ فقال : أسلمت على ما سلف من خير . والعق ففعل خير ، وكأنه أراد أنك فعلت الخير والخير يمدح فاعله ويجازى عليه فى الدنيا ، فقد روى مسلم من حديث أنس مرفوعاً « إن الكافر يثاب فى الدنيا بالرزق على ما يفعله من حسنة » .

### باب أجر الخادم إذا تصدَّقَ بأمرِ صاحبه غير مُفسدٍ

١٤٠٥ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا جرير عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه : « إذا تصدَّقتِ المرأةُ من طعامِ زوجها غيرَ مفسدةٍ كان لها أجرُها ، ولزوجها بما كسب ، وللخازنِ مثلُ ذلك » . [١٤٣٧]

١٤٠٦ - حدثنا محمد بنُ العلاء قال نا أبو أسامة عن بُريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه قال : « الخازنُ المسلمُ الأمينُ الذي يُنفذُ - وربما قال : يعطي - ما أمرَ به كاملاً موفراً طيباً به نفسه فيدفعه إلى الذي أمرَ له به أحدُ المتصدقين » . [١٤٣٨]

[الحديث ١٤٣٨ - طرفاه فى : ٢٢٦٠ ، ٢٣١٩] .

قوله ( باب أجر الخادم إذا تصدَّقَ بأمرِ صاحبه غير مفسد ) قال ابن العربى : اختلف السلف فيما إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها ، فمنهم من أجاز له لكن فى الشيء اليسير الذى لا يؤبه له ولا يظهر به التقصان . ومنهم من حملة على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الإجمال ، وهو اختيار البخارى ، ولذلك قيد الترجمة بالأمر به . ويحتمل أن يكون ذلك محمولاً على العادة ، وأما التقييد بغير الإفساد فتفق عليه . ومنهم من قال : المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن النفقة على عيال صاحب المال فى مصالحه ، وليس ذلك بأن يفتشوا على رب البيت بالإنفاق على الفقراء بغير إذن . ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال : المرأة لها حق فى مال الزوج والنظر فى بيتها فجاز لها أن تصدق ، بخلاف الخادم فليس له تصرف فى متاع مولاه فيشترط الإذن فيه . وهو متعقب بأن المرأة إذا استوفت حقها فتصدقت منه فقد تخصصت به ، وإن تصدقت من غير حقها رجعت المسألة كما كانت والله أعلم . ثم أورد المصنف فى الباب حديثين : أحدهما : حديث عائشة وسيأتى فى الباب الذى بعده . ثانيهما : حديث أبى موسى ، وقد قيد الخازن فيه بكونه مسلماً فأخرج الكافر لأنه لا نية له ، وبكونه أميناً فأخرج الخائن لأنه مأزور . ورتب الأجر على إعطائه ما يؤمر به غير ناقص لكونه خائناً أيضاً ، ويكون نفسه بذلك طيبة لئلا يعلم النية فيفقد الأجر وهى قيود لا بد منها .

قوله ( الذى ينفذ ) بقاء مكسورة مثقلة ومخففة .

### باب أجر المرأة إذا تصدَّقتْ أو أطعمتْ من بيتِ زوجها غيرَ مُفسدةٍ

١٤٠٧ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا منصور والأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن [١٤٣٩]



عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم : إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها .

[١٤٤٠] ١٤٠٨ - وحدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش عن شقيق عن مسروق عن

عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أطعمت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة لها أجرها وله مثل وللخازن مثل ذلك ، له بما اكتسب ولها بما أنفقت » .

[١٤٤١] ١٤٠٩ - نا يحيى بن يحيى قال نا جرير عن منصور عن شقيق عن مسروق عن عائشة

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة فلها أجرها ، وللزوج بما اكتسب ، وللخازن مثل ذلك » .

**قوله ( باب أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة )** قد تقدمت مباحثه في الذي قبله ، ولم يقيد بالأمر كما قيد الذي قبله فقيل : إنه فرق بين المرأة والخدام بأن المرأة لها أن تتصرف في بيت زوجها بما ليس فيه إفساد للرضا بذلك في الغالب ، بخلاف الخدام والخازن . ويدل على ذلك ما رواه المصنف من حديث همام عن أبي هريرة بلفظ « إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فلها نصف أجره » وسأقي في البيوع وأورد فيه المصنف حديث عائشة المذكور من ثلاثة طرق تدور على أبي وائل شقيق بن سلمة عن مسروق عنها : أولها شعبة عن منصور والأعمش عنه ولم يسق لفظه بتمامه ، ثانيها حفص بن غياث عن الأعمش وحده . ثالثها جرير عن منصور وحده ، ولفظ الأعمش « إذا أطعمت المرأة من بيت زوجها » ولفظ منصور « إذا أنفقت من طعام بيتها » وقد أورده الإسماعيلي من حديث شعبة ولفظه « إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها كتب لها أجر ولزوجها مثل ذلك وللخازن مثل ذلك لا ينقص كل واحد منهم من أجر صاحبه شيئاً ، للزوج بما اكتسب ولها بما أنفقت غير مفسدة » ولشعبة فيه إسناد آخر أورده الإسماعيلي أيضاً من روايته عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عائشة ليس فيه مسروق وقد أخرجه الترمذي بالإسنادين وقال : إن رواية منصور والأعمش بذكر مسروق فيه أصح .

**قوله في هذه الرواية ( وله مثله )** أى مثل أجرها **( وللخازن مثل ذلك )** أى بالشروط المذكورة في حديث أبي موسى ، وظاهره يقتضى تساويهم في الأجر ، ويحتمل أن يكون المراد بالمثل حصول الأجر في الجملة وإن كان أجر الكاسب أوفر ، لكن التعبير في حديث أبي هريرة الذي ذكرته بقوله « فلها نصف أجره » يشعر بالتساوى ، وقد سبق قبل ستة أبواب من طريق جرير أيضاً وزاد في آخره « لا ينقص بعضهم أجر بعض » والمراد عدم المساهمة والمزاحمة في الأجر ، ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم بعضاً والله أعلم . وفي الحديث فضل الأمانة ، وبخاوة النفس ، وطيب النفس في فعل الخير ، والإعانة على فعل الخير .

**باب قول الله عز وجل: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿٦﴾**  
**فَسَنِّيَسِرُهُ لِلْيُسْرَى ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى...﴾ الْآيَةَ**  
**اللَّهُمَّ اعْطِ مُنْفِقَ مَالٍ خَلْفًا.**

[١٤٤٢] ١٤١٠ - حدثنا إسماعيل قال حدثني أخي عن سليمان عن معاوية بن أبي مزرء عن أبي الحباب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه قال: «ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً».

**قوله (باب قول الله تعالى ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ الآية)** قال الزين بن المنير: أدخل هذه الترجمة بين أبواب الترغيب في الصدقة ليفهم أن المقصود الخاص بها الترغيب في الإنفاق في وجوه البر، وأن ذلك موعود عليه بالخلف في العاجل زيادة على الثواب الآجل.

**قوله (اللهم أعط منفقاً خلفاً)** قال الكرمانى: هو معطوف على الآية وحذف أداة العطف كبير، وهو مذكور على سبيل البيان للحسنى، أى تيسير الحسنى له إعطاء الخلف. قلت: قد أخرج الطبرى من طرق متعددة عن ابن عباس في هذه الآية قال: أعطى مما عنده واتقى ربه وصدق بالخلف من الله تعالى. ثم حكى عن غيره أقوالاً أخرى قال: وأشبها بالصواب قول ابن عباس. والذي يظهر لى أن البخارى أشار بذلك إلى سبب نزول الآية المذكورة، وهو بين فيما أخرجه ابن أبى حاتم من طريق قتادة «حدثني خالد العصرى عن أبى الدرداء مرفوعاً» نحو حديث أبى هريرة المذكور فى الباب، وزاد فى آخره: فأنزل الله فى ذلك ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ إلى قوله - للعرى - وهو عند أحمد من هذا الوجه، لكن ليس فيه آخره. وقوله «منفق مال» بالإضافة، ول بعضهم «منفقاً مالا خلفاً» ومالا مفعول منفق بدليل رواية الإضافة ولولاها احتمال أن يكون مفعول أعطى، والأول أولى من جهة أخرى وهى أن سياق الحديث للحض على إنفاق المال فناسب أن يكون مفعول منفق، وأما الخلف فإيهامه أولى ليتناول المال والثواب وغيرهما، وكمن متق مات قبل أن يقع له الخلف المالى فيكون خلفه الثواب المعد له فى الآخرة، أو يدفع عنه من السوء ما يقابل ذلك.

**قوله (حدثنا إسماعيل حدثني أخى)** هو أبو بكر بن أبى أويس، وسليمان هو ابن بلال، وأبو الحباب بضم المهملة وموحدين الأولى خفيفة وسماه مسلم فى روايته سعيد بن يسار وهو عم معاوية الراوى عنه، ومزرء بضم الميم وفتح الزاى وتشديد الراء الثقيلة واسم أبى مزرء عبد الرحمن، وهذا الإسناد كله مدينون.

**قوله (ما من يوم)** فى حديث أبى الدرداء «ما من يوم طلعت فيه الشمس إلا ويحبتيها ملكان يناديان يسمعه خلق الله كلهم إلا الثقلين: يا أيها الناس، هلموا إلى ربكم، إن ما قل وكفى خير مما كثر وألهى، ولا غربت شمسها إلا ويحبتيها ملكان يناديان» فذكر مثل حديث أبى هريرة.

قوله (إلا ملكان) في حديث أبي الدرداء «إلا ويجنتها ملكان» والجنة بسكون النون الناحية، وقوله «خلفاً» أى عوضاً.

قوله (أعط ممسكاً تلفاً) التعبير بالعطية في هذا للمشاكلة، لأن التلف ليس بعطية. وأفاد حديث أبي هريرة أن الكلام المذكور موزع بينهما، فنسب إليهما في حديث أبي الدرداء نسبة المجموع إلى المجموع، وتضمنت الآية الوعد بالتيسير لمن يتفق في وجوه البر، والوعيد بالتعسير لعكسه. والتيسير المذكور أعم من أن يكون لأحوال الدنيا أو لأحوال الآخرة، وكذا دعاء الملك بالخلف يحتمل الأمرين، وأما الدعاء بالتلف فيحتمل تلف ذلك المال بعينه أو تلف نفس صاحب المال، والمراد به فوات أعمال البر بالتشاغل بغيرها. قال النووي: الإنفاق الممدوح ما كان في الطاعات وعلى العيال والضيقات والتطوعات. وقال القرطبي: وهو يعم الواجبات والمندوبات، لكن المسك عن المندوبات لا يستحق هذا الدعاء إلا أن يغلب عليه البخل المذموم بحيث لا تطيب نفسه بإخراج الحق الذي عليه ولو أخرجه. وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في قوله في حديث أبي موسى «طيبة بها نفسه» والله أعلم.

### باب مثل المتصدق والبخل

١٤١١- حدثنا موسى قال نا وهيب قال نا ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال [١٤٤٣] النبي صلى الله عليه: «مثل البخل والمتصدق كمثل رجلين عليهما جبتان من حديد... ح.

١٤١٢- وحدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب قال أنا أبو الزناد أن عبد الرحمن حدثه أنه سمع أبا هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه يقول: «مثل البخل والمتفق كمثل رجلين عليهما جبتان من حديد من ثدييهما إلى تراقيههما. فأما المتفق فلا ينفق إلا سبغت -أو وفرت- على جلده حتى تخفي بنانه وتعفو أثره، وأما البخل فلا يريد أن ينفق شيئاً إلا لزقت كل حلقة مكانها، فهو يوسعها فلا تتسع».

تابعه الحسن بن مسلم عن طاوس في الجبتين.

[الحديث ١٤٤٣- أطرافه في: ١٤٤٤، ٢٩١٧، ٥٢٩٩، ٥٧٩٧].

وقال حنظلة عن طاوس: «جنتان» [١٤٤٤]

وقال الليث: حدثني جعفر عن ابن هرمز سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه: «جنتان».

قوله (باب مثل المتصدق والبخل) قال الزين بن المنير: قام التمثيل في خبر الباب مقام الدليل على تفصيل المتصدق على البخل، فاكتفى المصنف بذلك عن أن يضمن الترجمة مقاصد الخبر على التفصيل.

**قوله (حدثنا موسى)** هو ابن إسماعيل التبوذكى، وابن طاوس اسمه عبد الله. ولم يسق المتن <sup>(١)</sup> من هذه الطريق الأولى هنا ، وقد أورده في الجهاد عن موسى بهذا الإسناد فساقه بتمامه .

**قوله (أن عبد الرحمن)** هو ابن هرمز الأعرج .

**قوله (مثل البخيل والمنفق)** وقع عند مسلم من طريق سفیان عن أبي الزناد « مثل المنفق والمتصدق » قال عياض : وهو وهم ، ويمكن أن يكون حذف مقابله لدلالة السياق عليه . قلت : قد رواه الحميدى وأحمد وابن أبى عمر وغيرهم فى مسانيدهم عن ابن عيينة فقالوا فى روايتهم « مثل المنفق والبخيل » كما فى رواية شعيب عن أبى الزناد وهو الصواب ، ووقع فى رواية الحسن بن مسلم عن طاوس « ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل البخيل والمتصدق » أخرجهما المصنف فى اللباس .

**قوله (عليهما جبتان من حديد)** كذا فى هذه الرواية بضم الجيم بعدها موحدة ، ومن رواه فيها بالنون فقد صحف ، وكذا رواية الحسن بن مسلم ، ورواه حنظلة بن أبى سفیان الجمحى عن طاوس بالنون ورجحت لقوله « من حديد » والجنة فى الأصل الحصن ، وسميت بها الدرع لأنها تجن صاحبها أى تحصنه ، والجنة بالموحدة ثوب مخصوص ، ولا مانع من إطلاقه على الدرع . واختلف فى رواية الأعرج والأكثر على أنها بالموحدة أيضاً .

**قوله (من ثديهما)** بضم المثلثة جمع ثدى ، و (تواقيهما) بمنناة وقاف جمع ترقوة .

**قوله (سبغت)** أى امتدت وغطت .

**قوله (أو وفرت)** شك من الراوى ، وهو بتخفيف الفاء من الوفور ، ووقع فى رواية الحسن ابن مسلم « انبسطت » وفى رواية الأعرج « اتسعت عليه » وكلها متقاربة .

**قوله (حتى تخفى بنانه)** أى تستر أصابعه ، وفى رواية الحميدى « حتى تجن » بكسر الجيم وتشديد النون وهى بمعنى تخفى ، وذكرها الخطابى فى شرحه للبخارى كرواية الحميدى ، وبنانه بفتح الموحدة ونونين الأولى خفيفة : الإصبع ، ورواه بعضهم « ثيابه » بمثلثة وبعد الألف موحدة وهو تصحيف . وقد وقع فى رواية الحسن بن مسلم « حتى تغشى - بمجمعتين - أنامله » .

**قوله (وتعفو أثره)** بالنصب أى تستر أثره ، يقال عفا الشيء وعفوته أنا لازم ومتعد ، ويقال عفت الدار إذا غطاها التراب ، والمعنى أن الصدقة تستر خطاياها كما يغطى الثوب الذى يجر على الأرض أثر صاحبه إذا مشى بمرور الذيل عليه .

**قوله (لزقت)** فى رواية مسلم « انقبضت » وفى رواية همام « غاصت كل حلقة مكانها » وفى رواية سفیان عند مسلم « قلصت » وكذا فى رواية الحسن بن مسلم عند المصنف ، والمفاد واحد لكن الأولى نظر فيها إلى صورة الضيق والآخرى نظر فيها إلى سبب الضيق . وزعم ابن التين أن فيه إشارة إلى أن البخيل يكوى بالنار يوم القيامة ، قال الخطابى وغيره : وهذا مثل ضربه النبي صلى الله عليه وسلم للبخيل والمتصدق ، فشبههما برجلين أراد كل واحد منهما أن يلبس درعاً يستتر به من سلاح عدوه ، فصبتها على رأسه ليلبسها ،

(١) يعنى لم يسق المتن بتمامه هنا وإنما ساقه بتمامه فى الجهاد فى باب ما قيل فى درع النبي ﷺ والقميص فى الحرب .

والدروع أول ما تقع على الصدر والتدين إلى أن يدخل الإنسان يديه في كميتها ، فجعل المنفق كمن لبس درعاً سابغة فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه ، وهو معنى قوله « حتى تغفو أثره » أى تستر جميع بدنه . وجعل البخيل كمثل رجل غلت يده إلى عنقه ، كلما أراد لبسها اجتمعت في عنقه فلزمت ترقوته ، وهو معنى قوله « قلصت » أى تضامت واجتمعت ، والمراد أن الجواد إذا هم بالصدقة انفسح لها صدره وطابت نفسه فتوسعت في الإنفاق ، والبخيل إذا حدث نفسه بالصدقة شحت نفسه فضاق صدره وانقبضت يده « ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » . وقال المهلب : المراد أن الله يستر المنفق في الدنيا والآخرة ، بخلاف البخيل فإنه يفضحه . ومعنى تغفو أثره تحو خطاياه . وتعقبه عياض بأن الخبر جاء على التمثيل لا على الإخبار عن كائن . قال : وقيل هو تمثيل لنماء المال بالصدقة ، والبخل بضده . وقيل تمثيل لكثرة الجود والبخل ، وأن المعطى إذا أعطى انبسطت يده بالعطاء وتعود ذلك ، وإذا أمسك صار ذلك عادة . وقال الطيبي : قيد المشبه به بالحديد إعلماً بأن القبض والشدة من جملة الإنسان ، وأوقع المتصدق موقع السخى لكونه جعله في مقابلة البخيل إشعاراً بأن السخاء هو ما أمر به الشارع وندب إليه من الإنفاق لا ما يتعاناها المسرفون .

**قوله ( فهو يوسعها ولا تتسع )** ، وقع في رواية سفيان عند مسلم « قال أبو هريرة فهو يوسعها ولا تتسع » وهذا يوهم أن يكون مدرجاً وليس كذلك ، وقد وقع التصريح برفع هذه الجملة في طريق طاوس عن أبي هريرة : ففي رواية ابن طاوس عند المصنف في الجهاد « فسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : فيجته أن يوسعها ولا تتسع » وفي رواية مسلم « فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكره ، وفي رواية الحسن بن مسلم عندهما « فأنا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بإصبعه هكذا في جيبه فلو رأيت يوسعها ولا تتسع » ووقع عند أحمد من طريق ابن إسحق عن أبي الزناد في هذا الحديث « وأما البخيل فلأنها لا تزداد عليه إلا استحكاماً » وهذا بالمعنى .

**قوله ( تابعه الحسن بن مسلم عن طاوس )** وصله المصنف في اللباس من طريقه .

**قوله ( وقال حنظلة عن طاوس )** ذكره في اللباس أيضاً تعليقاً بلفظ « وقال حنظلة سمعت طاوساً سمعت أبا هريرة » وقد وصله الإسماعيلي من طريق إسحق الأزرق عن حنظلة .

**قوله ( وقال الليث حدثني جعفر )** هو ابن ربيعة ، وابن هرمرز هو عبد الرحمن الأعرج ، ولم تقع لي رواية الليث موصولة إلى الآن ، وقد رأيت عنه بإسناد آخر أخرجه ابن حبان من طريق عيسى ابن حماد عن الليث عن ابن عجلان عن أبي الزناد بسنده .

## باب صدقة الكسب والتجارة

لقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ... ﴾ الآية .

**قوله ( باب صدقة الكسب والتجارة )** لقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ الآية — إلى قوله — حميد ) هكذا أورد هذه الترجمة مقتصرأ على الآية بغير حديث ، وكأنه أشار إلى ما رواه

شعبة عن الحكم عن مجاهد في هذه الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ﴾ قال : من التجارة الحلال ، أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق آدم عنه ، وأخرجه الطبري من طريق هشيم عن شعبة ولفظه ﴿ من طيبات ما كسبتم ﴾ قال : من التجارة ، ﴿ وما أخرجنا لكم من الأرض ﴾ قال : من الثمار . ومن طريق أبي بكر الهذلي عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو عن علي قال في قوله ﴿ وما أخرجنا لكم من الأرض ﴾ قال : يعني من الحب وأثمر كل شيء عليه زكاة . قال الزين بن المنير : لم يقيد الكسب في الترجمة بالطيب كما في الآية استغناء عن ذلك بما قدم في ترجمة « باب الصدقة من كسب طيب » .

### باب على كل مسلم صدقة ، فمن لم يجد فليعمل بالمعروف

١٤١٣- حدثنا مسلم بن إبراهيم نا شعبة قال نا سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده [١٤٤٥] عن النبي صلى الله عليه قال : « على كل مسلم صدقة » . فقالوا : يا نبي الله ، فمن لم يجد ؟ فقال : « يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق » . قالوا : فإن لم يجد ؟ قال : « يعين ذا الحاجة الملهوف » . قالوا : فإن لم يجد ؟ قال : « فليعمل بالمعروف ، وليمسك عن الشر ، فإنها له صدقة » . [الحديث ١٤٤٥- طرفه في : ٦٠٢٢] .

قوله ( باب على كل مسلم صدقة ، فمن لم يجد فليعمل بالمعروف ) قال الزين بن المنير : نصب هذه الترجمة علماً على الخبر مقتضراً على بعض ما فيه إيجازاً .

قوله ( سعيد بن أبي بردة ) أي ابن أبي موسى الأشعري . ووقع التصريح به عند أبي عوانة في صحيحه . قوله ( على كل مسلم صدقة ) أي على سبيل الاستحباب المتأكد أو على ما هو أعم من ذلك ، والعبارة صالحة للإيجاب والاستحباب كقوله عليه الصلاة والسلام « على المسلم ست خصال » فذكر منها ما هو مستحب اتفاقاً ، وزاد أبو هريرة في حديثه تقييد ذلك بكل يوم كما سيأتي في الصلح من طريق همام عنه ، ولمسلم من حديث أبي ذر مرفوعاً « يصبح على كل سلامي من أحدكم صدقة » والسلامي بضم المهملة وتخفيف اللام : المفصل ، وله في حديث عائشة « خلق الله كل إنسان من بني آدم على ستين وثلاثمائة مفصل » .

قوله ( فقالوا يا نبي الله فمن لم يجد ) كأنهم فهموا من لفظ الصدقة العطية فسألوا عن ليس عنده شيء ، فبين لهم أن المراد بالصدقة ما هو أعم من ذلك ولو بإغانة الملهوف والأمر بالمعروف ، وهل تلتحق هذه الصدقة بصدقة التطوع التي تحسب يوم القيامة من القرض الذي أدخل به ؟ فيه نظر ، الذي يظهر أنها غيرها لما تبين من حديث عائشة المذكور أنها شرعت بسبب عتق المفاصل حيث قال في آخر هذا الحديث « فإنه يسمى يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار » .

قوله ( الملهوف ) أي المستغيث وهو أعم من أن يكون مظلوماً أو عاجزاً .

قوله ( فليعمل بالمعروف ) في رواية المصنف في الأدب من وجه آخر عن شعبة « فليأمر بالخير أو بالمعروف » زاد أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة « وينهى عن المنكر » .

**قوله (ويمسك)** في روايته في الأدب « قالوا : فإن لم يفعل ؟ قال : فليمسك عن الشر » كذا ولمسلم من طريق أبي أسامة عن شعبة وهو أصح سياقا ، فظاهر سياق الباب أن الأمر بالمعروف والإمساك عن الشر رتبة واحدة ، وليس كذلك بل الإمساك هو الرتبة الأخيرة .

**قوله (فإنها)** كذا وقع هنا بضمير المؤنث ، وهو باعتبار الخصلة من الخير وهو الإمساك ، ووقع في رواية الأدب : فإنه أى الإمساك له أى للممسك ، قال الزين بن المنير : إنما يحصل ذلك للممسك عن الشر إذا نوى بالإمساك القربة ، بخلاف محض الترك ، والإمساك أعم من أن يكون عن غيره فكأنه تصدق عليه بالسلامة منه ، فإن كان شره لا يتعدى نفسه فقد تصدق على نفسه بأن منعها من الإثم ، قال : وليس ما تضمنه الخبر من قوله « فإن لم يجد » ترتيباً ، وإنما هو للإيضاح لما يفعله من عجز عن خصلة من الخصال المذكورة فإنه يمكنه خصلة أخرى ، فمن أمكنه أن يعمل بيده فيتصدق وأن يغني الملهوف وأن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويمسك عن الشر فليفعل الجميع ، ومقصود هذا الباب أن أعمال الخير تنزل منزلة الصدقات في الأجر ولا سيما في حق من لا يقدر عليها . ويفهم منه أن الصدقة في حق القادر عليها أفضل من الأعمال القاصرة ، وحصل ما ذكر في حديث الباب أنه لا بد من الشفقة على خلق الله ، وهى إما بالمال أو غيره ، والمال إما حاصل أو مكتسب ، وغير المال إما فعل وهو الإغاثة وإما ترك وهو الإمساك . انتهى . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة نفع الله به : ترتيب هذا الحديث أنه ندب إلى الصدقة ، وعند العجز عنها ندب إلى ما يقرب منها أو يقوم مقامها وهو العمل والانتفاع ، وعند العجز عن ذلك ندب إلى ما يقوم مقامه وهو الإغاثة ، وعند عدم ذلك ندب إلى فعل المعروف أى من سوى ما تقدم كإمالة الأذى ، وعند عدم ذلك ندب إلى الصلاة ، فإن لم يبق فترك الشر وذلك آخر المراتب . قال : ومعنى الشر هنا ما منعه الشرع ، ففيه تسلية للعاجز عن فعل المندوبات إذا كان عجزه عن ذلك عن غير اختيار . قلت : وأشار بالصلاة إلى ما وقع في آخر حديث أبي ذر عند مسلم « ويجزئ عن ذلك كله ركعتا الضحى » وهو يؤيد ما قدمناه أن هذه الصدقة لا يكمل منها ما يختل من الفرض ، لأن الزكاة لا تكمل الصلاة ولا العكس فدل على افتراق الصدقتين . واستشكل الحديث مع تقدم ذكر الأمر بالمعروف وهو من فروض الكفاية فكيف تجزئ عنه صلاة الضحى وهى من التطوعات ؟ وأجيب بحمل الأمر هنا على ما إذا حصل من غيره فسقط به الفرض ، وكان في كلامه هو زيادة في تأكيد ذلك فلو تركه أجزأت عنه صلاة الضحى ، كذا قيل وفيه نظر ، والذي يظهر أن المراد أن صلاة الضحى تقوم مقام الثلاثين وستين حسنة التى يستحب للمرء أن يسعى في تحصيلها كل يوم ليعتق مفاصله التى هى بعددها ، لا أن المراد أن صلاة الضحى تغنى عن الأمر بالمعروف وما ذكر معه ، وإنما كان كذلك لأن الصلاة عمل يجمع الجسد فتتحرك المفاصل كلها فيها بالعبادة ، ويحتمل أن يكون ذلك لكون الركعتين تشتملان على ثلاثين وستين ما بين قول وفعل إذا جعلت كل حرف من القراءة مثلاً صدقة ، وكان صلاة الضحى خصت بالذكر لكونها أول تطوعات النهار بعد الفرض وراتبته ، وقد أشار في حديث أبي ذر إلى أن صدقة السلاحي نهائية لقوله « يصبح على كل سلامى من أحدكم » وفي حديث أبي هريرة « كل يوم تطلع فيه الشمس » وفي حديث عائشة « فيمسى وقد زحزح نفسه عن النار » وفي

الحديث أن الأحكام تجري على الغالب ، لأن في المسلمين من يأخذ الصدقة المأمور بصرفها ، وقد قال « على كل مسلم صدقة » وفيه مراجعة العالم في تفسير المجل وتخصيص العام . وفيه فضل التكسب لما فيه من الإعانة ، وتقديم النفس على الغير والمراد بالنفس ذات الشخص وما يلزمه ، والله أعلم .

### باب قدر كم يعطي من الزكاة والصدقة ، ومن أعطى شاة

[١٤٤٦] ١٤١٤ - حدثنا أحمد بن يونس قال نا أبو شهاب عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت : « بعث إلى نسيبة الأنصارية بشاة ، فأرسلت إلى عائشة منها ، فقال النبي صلى الله عليه : « عندكم شيء ؟ » فقالت : لا ، إلا ما أرسلت به نسيبة من ذلك الشاة . فقال : « هات ، فقد بلغت محلها » .

[الحديث ١٤٤٦ - طرفاه في: ١٤٩٤ ، ٢٥٧٩] .

قوله ( باب قدر كم يعطي من الزكاة والصدقة ، ومن أعطى شاة ) أورد فيه حديث أم عطية في إهدائها الشاة التي تصدق بها عليها . قال الزين بن المنير : عطف الصدقة على الزكاة من عطف العام على الخاص ، إذ لو اقتصر على الزكاة لأفهم أن غيرها بخلافها ، وحذف مفعول يعطي اختصاراً لكونهم ثمانية أصناف ، وأشار بذلك إلى الرد على من كره أن يدفع إلى شخص واحد قدر النصاب ، وهو محكي عن أبي حنيفة . وقال محمد بن الحسن : لا بأس به . انتهى . وقال غيره : لفظ الصدقة يعم الفرض والنفل ، والزكاة كذلك لكنها لا تطلق غالباً إلا على المفروض دون التطوع فهي أخص من الصدقة من هذا الوجه ، ولفظ الصدقة من حيث الإطلاق على الفرض مرادف الزكاة لا من حيث الإطلاق على النفل ، وقد تكرر في الأحاديث لفظ الصدقة على المفروضة ولكن الأغلب التفرقة ، والله أعلم .

قوله ( بعث إلى نسيبة الأنصارية ) هي أم عطية كذا وقع في رواية ابن السكن عن الفربري عن البخاري في آخر هذا الحديث ، وكان السياق يقتضي أن يقول « بعث إلى » بلفظ ضمير المتكلم المجرور كما وقع عند مسلم من طريق ابن علية عن خالد ، لكنه في هذا السياق وضع الظاهر موضع المضمّر إما تجريداً وإما التفاتاً ، وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في « باب إذا حولت الصدقة » في أواخر كتاب الزكاة إن شاء الله تعالى .

### باب زكاة الورق

[١٤٤٧] ١٤١٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعتُ أبا سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « ليس فيما دون خمس ذود صدقة من الإبل ، وليس فيما دون خمس أواق صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » .

١٤١٦ - حدثنا محمد بن المثني قال نا عبد الوهاب قال نا يحيى بن سعيد قال أخبرني عمرو سمع أباه عن أبي سعيد سمعت النبي صلى الله عليه بهذا .



**قوله ( باب زكاة الورق )** أى الفضة ، يقال « ورق » بفتح الواو وبكسر الراء وسكونها ، قال ابن المنير : لما كانت الفضة هى المال الذى يكثر دورانه فى أيدي الناس ويزوج بكل مكان كان أولى بأن يقدم على ذكر تفاصيل الأموال الزكوية .

**قوله ( عن عمرو بن يحيى المازنى )** فى موطأ ابن وهب « عن مالك أن عمرو بن يحيى حدثه » .

**قوله ( عن أبيه )** فى مسند الحميدى عن سفيان « سألت عمرو بن يحيى بن عمار بن أبي الحسن المازنى فحدثني عن أبيه » وفى رواية يحيى بن سعيد وهو الأنصارى التى ذكرها المصنف عقب هذا الإسناد التصريح بسماع عمرو وهو ابن يحيى المذكور له من أبيه ، وهذا هو السر فى إيراده للإسناد خاصة ، وقد حكى ابن عبد البر عن بعض أهل العلم أن حديث الباب لم يأت إلا من حديث أبي سعيد الخدرى ، قال : وهذا هو الأغلب ، إلا أننى وجدته من رواية سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ، ومن طريق محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن جابر . انتهى . ورواية سهيل فى « الأموال لأبى عبيد » ورواية مسلم فى « المستدرک » وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن جابر ، وجاء أيضاً من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وأبى رافع ومحمد بن عبد الله بن جحش أخرج أحاديث الأربعة الدارقطنى ، ومن حديث ابن عمر أخرجه ابن أبى شيبة وأبو عبيد أيضاً .

**قوله ( خمس ذود )** بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة وسياقى الكلام عليه فى باب مفرد .

**قوله ( خمس أواق )** زاد مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبى صعصعة عن أبيه عن أبى سعيد « خمس أواق من الورق صدقة » وهو مطابق للفظ الترجمة ، وكأن المصنف أراد أن يبين بالترجمة ما أبهم فى لفظ الحديث اعتماداً على الطريق الأخرى . و « أواق » بالتنوين وبإثبات التحتانية مشدداً ومخففاً جمع أوقية بضم الهززة وتشديد التحتانية ، وحكى اللحيانى « وقية » بحذف الألف وفتح الواو . ومقدار الأوقية فى هذا الحديث أربعون درهماً بالاتفاق ، والمراد بالدرهم الخالص من الفضة سواء كان مضروباً أو غير مضروب ، قال عياض قال أبو عبيد : إن الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن مروان فجمع العلماء فجعلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل . قال : وهذا يلزم منه أن يكون صلى الله عليه وسلم أحال بنصاب الزكاة على أمر مجهول وهو مشكل ، والصواب أن معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن شئ منها من ضرب الإسلام وكانت مختلفة فى الوزن بالنسبة إلى العدد ، فعشرة مثلاً وزن عشرة وعشرة وزن ثمانية ، فاتفق الراى على أن تنقش بكتابة عربية ويصير وزنها وزناً واحداً . وقال غيره : لم يتغير المثقال فى جاهلية ولا إسلام ، وأما الدرهم فأجمعوا على أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم ، ولم يخالف فى أن نصاب الزكاة مائتا درهم يبلغ مائة وأربعين مثقالاً من الفضة الخالصة إلا ابن حبيب الأندلسى فإنه انفرد بقوله : إن كل أهل بلد يتعاملون بدراهمهم . وذكر ابن عبد البر اختلافاً فى الوزن بالنسبة إلى دراهم الأندلس وغيرها من دراهم البلاد ، وكذا خرق المريسى الإجماع فاعتبر النصاب بالعدد لا الوزن ، وانفرد السرخسى من الشافعية بحكاية وجه فى المذهب أن الدراهم المغشوشة إذا بلغت قدراً لو ضم إليه قيمة الغش من نحاس مثلاً

لبلغ نصاباً فإن الزكاة تجب فيه كما نقل عن أبي حنيفة ، واستدل بهذا الحديث على عدم الوجوب فيما إذا نقص من النصاب ولو حبة واحدة ، خلافاً لمن سامح بنقص يسير كما نقل عن بعض المالكية .

**قوله ( أوسق )** جمع وسق بفتح الواو ويجوز كسرهما كما حكاه صاحب « المحكم » وجمعه حينئذ أوساق كحمل وأحمال ، وقد وقع كذلك في رواية لمسلم ، وهو ستون صاعاً بالاتفاق ، ووقع في رواية ابن ماجه من طريق أبي البخترى عن أبي سعيد نحو هذا الحديث وفيه « والوسق ستون صاعاً » ، وأخرجها أبو داود أيضاً لكن قال « ستون مختوماً » والدارقطني من حديث عائشة أيضاً والوسق ستون صاعاً ، ولم يقع في الحديث بيان المكيل بالأوسق لكن في رواية لمسلم « ليس فيما دون خمس أوسق من تمر ولا حب صدقة » وفي رواية له « ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق » ولفظ « دون » في المواضع الثلاثة بمعنى أقل لا أنه نفي عن غير الخمس الصدقة كما زعم بعض من لا يعتد بقوله . واستدل بهذا الحديث على وجوب الزكاة في الأمور الثلاثة ، واستدل به على أن الزروع لا زكاة فيها حتى تبلغ خمسة أوسق ، وعن أبي حنيفة تجب في قليله وكثيره لقوله صلى الله عليه وسلم « فيما سقت السماء العشر » وسيأتي البحث في ذلك في باب مفرد إن شاء الله تعالى . ولم يتعرض الحديث للقدر انزائد على المحدود ، وقد أجمعوا في الأوساق على أنه لا وقص فيها ، وأما الفضة فقال الجمهور هو كذلك ، وعن أبي حنيفة لا شيء فيما زاد على مائتي درهم حتى يبلغ النصاب وهو أربعون فجعل لها وقصاً كالماشية ، واحتج عليه الطبراني بالقياس على الثمار والحبوب ، والجامع كون الذهب والفضة مستخرجين من الأرض بكلفة ومؤنة ، وقد أجمعوا على ذلك في خمسة أوسق فما زاد .

( فائدة ) : أجمع العلماء على اشتراط الحول في الماشية والنقد دون المعشرات ، والله أعلم .

## باب

### العرض في الزكاة

وقال طاوس قال معاذ لأهل اليمن : اتنوني بعرض ثياب خميص أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة ، أهون عليكم ، وخير لأصحاب النبي صلى الله عليه بالمدينة .

وقال النبي صلى الله عليه : « وأما خالد احتبس أذراعه وأعبدته في سبيل الله » .

وقال النبي صلى الله عليه : « تصدقن ولو من حليكن » فلم يستثن صدقة العرض من غيرها . فجعلت المرأة تُلقي خرصها وسخابها . ولم يخص الذهب والفضة من العروض .

١٤١٧ - حدثنا محمد بن عبد الله قال حدثني أبي قال حدثني ثمامة أن أنساً حدثه أن أبابكر كتب له التي أمر الله رسوله : « ومن بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده وعند بنت

لبون فإنها تُقبلُ منه ويُعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين، فإن لم تكن عنده بنتٌ مخاضٍ على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يُقبلُ منه وليس معه شيء».

[الحديث ١٤٤٨ - أطرافه في: ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ٢٤٨٧، ٣١٠٦، ٥٨٧٨، ٦٩٥٥].

[١٤٤٩]

١٤١٨ - فَا مُؤْمَلٌ نَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ فَرَأَى أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ النِّسَاءَ ، فَأَتَاهُنَّ وَمَعَهُ بِلَالٌ نَاشِرُ ثَوْبِهِ فَوَعَّظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُتْلِقِي . وَأَشَارَ أَيُّوبُ إِلَى أُذُنِهِ وَإِلَى حَلْقِهِ .

**قوله ( باب العرض في الزكاة )** أى جواز أخذ العرض ، وهو بفتح المهملة وسكون الراء بعدها معجمة ، والمراد به ما عدا التقدين . قال ابن رشيد : وافق البخارى فى هذه المسألة الحنفية مع كثرة مخالفته لهم ، لكن قاده إلى ذلك الدليل . وقد أجاب الجمهور عن قصة معاذ وعن الأحاديث كما سيأتى عقب كل منها .

**قوله ( وقال طاوس : قال معاذ لأهل اليمن )** هذا التعليق صحيح الإسناد إلى طاوس ، لكن طاوس لم يسمع من معاذ فهو منقطع ، فلا يغتر بقول من قال ذكره البخارى بالتعليق الجازم فهو صحيح عنده لأن ذلك لا يفيد إلا الصحة إلى من علق عنه ، وأما باقى الإسناد فلا ، إلا أن إيراده له فى معرض الاحتجاج به يقتضى قوته عنده ، وكأنه عضده عنده الأحاديث التى ذكرها فى الباب . وقد روينا أثر طاوس المذكور فى « كتاب الخراج ليحيى بن آدم » من رواية ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة وعمرو بن دينار فرقهما كلاهما عن طاوس . وقوله « خميص » قال الداودى والجوهري وغيرهما : ثوب خميس بسين مهملة هو ثوب طوله خمسة أذرع ، وقيل سمي بذلك لأن أول من عمله الخميس ملك من ملوك اليمن . وقال عياض : ذكره البخارى بالصاد ، وأما أبو عبيدة فذكره بالسين ، قال أبو عبيدة : كأن معاذاً عنى الصفيق من الثياب . وقال عياض : قد يكون المراد ثوب خميص أى خميص ، لكن ذكره على إرادة الثوب . وقوله « لبس » أى ملبوس فعيل بمعنى مفعول . وقوله « فى الصدقة » يرد قول من قال إن ذلك كان فى الخراج ، وحكى البيهقى أن بعضهم قال فيه « من الجزية » بدل الصدقة ، فإن ثبت ذلك سقط الاستدلال ، لكن المشهور الأول ، وقد رواه ابن أبى شيبه عن وكيع عن الثورى عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس « أن معاذاً كان يأخذ العروض فى الصدقة » وأجاب الإسماعيلى باحتمال أن يكون المعنى اثنونى به آخذه منكم مكان الشعر والذرة الذى آخذه شراء بما آخذه فيكون بقبضه قد بلغ محله ، ثم يأخذ مكانه ما يشتريه مما هو أوسع عندهم وأنفع للآخذ . قال : ويؤيده أنها لو كانت من الزكاة لم تكن مردودة على الصحابة ، وقد أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يأخذ الصدقة من أغنيائهم فيردها على فقرائهم . وأجيب بأنه لا مانع من أنه كان يحمل الزكاة إلى الإمام ليتولى قسمتها . وقد احتج به من يميز نقل الزكاة من بلد إلى بلد ، وهى مسألة خلافية أيضاً . وقيل فى الجواب عن قصة معاذ إنها اجتهد منه فلا حجة فيها ، وفيه نظر لأنه كان أعلم الناس بالحلال

والحرام ، وقد بين له النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسله إلى اليمن ما يصنع . وقيل كانت تلك واقعة حال لا دلالة فيها لاحتمال أن يكون علم بأهل المدينة حاجة لذلك وقد قام الدليل على خلاف عمله ذلك . وقال القاضي عبد الوهاب المالكي : كانوا يطلقون على الجزية اسم الصدقة فلعل هذا منها . وتعقب بقوله « مكان الشعير والذرة » وما كانت الجزية حينئذ من أولئك من شعير ولا ذرة إلا من التقدين . وقوله « أهون عليكم » أراد معنى تسلط السهولة عليهم فلم يقل أهون لكم . وقوله « وخير لأصحاب محمد » أى أرفق بهم لأن مؤنة النقل ثقيلة فرأى الأخف في ذلك خيراً من الأثقل

**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم وأما خالد )** هو طرف من حديث لأبي هريرة أوله « أمر النبي صلى الله عليه وسلم بصدقة ، فقيل منع ابن جميل » الحديث وسيأتى موصولاً في « باب قول الله وفي الرقاب » مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم تصدق ولو من حليكن فلم يستثن صدقة الفرض من غيرها ، فجعلت المرأة تلتقى خرصها وسخابها ، ولم يخص الذهب والفضة من العروض )** أما الحديث فطرف من حديث لابن عباس أخرجه المصنف بمعناه وقد تقدم في العيدين ، وهو عند مسلم بلفظه من طريق عدى بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وأوله « خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوم فطر أو أضحى » الحديث وفيه « فجعلت المرأة تلتقى خرصها وسخابها » والخرص بضم المعجمة وسكون الراء بعدها مهملة الحلقة التي تجعل في الأذن ، وقد ذكره المصنف موصولاً في آخر الباب لكن لفظه « فجعلت المرأة تلتقى ، وأشار أيوب إلى أذنه وحلقه » وقد وقع تفسير ذلك بما ذكره في الترجمة من قوله « تلتقى خرصها وسخابها » لأن الخرص من الأذن والسخاب من الحلق ، والسخاب بكسر المهملة بعدها معجمة وآخره موحدة القلادة . وقوله « فلم يستثن » وقوله « فلم يخص » كل من الكلامين للبخاري ذكرهما بياناً لكيفية الاستدلال على أداء العرض في الزكاة ، وهو مصير منه إلى أن مصارف الصدقة الواجبة كمصارف صدقة التطوع بجامع ما فيهما من قصد القرية ، والمصروف إليهم بجامع الفقر والاحتياج ، إلا ما استثناه الدليل . وأما من وجهه فقال : لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم النساء بالصدقة في ذلك اليوم وأمره على الوجوب صارت صدقة واجبة ، ففيه نظر لأنه لو كان للإيجاب هنا لكان مقدراً وكانت المجازفة فيه وقبول ما تيسر غير جائز . ويمكن أن يكون تمسك بقوله « تصدقن » فإنه مطلق يصلح لجميع أنواع الصدقات واجبها ونفلها وجميع أنواع المتصدق به عيناً وعرضاً ، ويكون قوله « ولو من حليكن » للمبالغة أى ولو لم تجدن إلا ذلك . وموضع الاستدلال منه للعرض قوله « وسخابها » لأنه قلادة تتخذ من مسك وقرنفل ونحوهما تجعل في العنق ، والبخاري فيما عرف بالاستقراء من طريقته يتمسك بالمطلقات تمسك غيره بالعمومات . ثم ذكر المصنف في الباب حديث أنس أن أبا بكر كتب له فذكر طرفاً من حديث الصدقات ، وسيأتى معظمه في « باب زكاة الغنم » وموضع الدلالة منه قبول ما هو أنفس مما يجب على المتصدق وإعطاؤه التفاوت من جنس غير الجنس الواجب ، وكذا العكس ، لكن أجاب الجمهور عن ذلك بأنه لو كان كذلك ينظر إلى ما بين الشئين في القيمة ، فكان العرض يزيد تارة وينقص أخرى لاختلاف ذلك في الأمكنة والأزمنة ، فلما قدر الشارع التفاوت

بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كان ذلك هو الواجب في الأصل في مثل ذلك ، ولولا تقدير الشارع بذلك لتعينت بنت المخاض مثلاً ولم يجوز أن تبدل بنت لبون مع التفاوت ، والله أعلم .

### باب لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع

ويذكر عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم

[١٤٥٠]

١٤١٩ - نا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي قال حدثنا ثمامة أن أنساً حدثه أن أبا بكر كتب له التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يجمع بين مفترق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة » .

قوله ( باب لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع ) في رواية الكشميني « متفرق » بتقديم التاء وتشديد الراء . قال الزين بن المنير : لم يقيد المصنف الترجمة بقوله خشية الصدقة لاختلاف نظر العلماء في المراد بذلك كما سيأتي .

قوله ( ويذكر عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ) أي مثل لفظ هذه الترجمة ، وهو طرف من حديث أخرجه أبو داود وأحمد والترمذي والحاكم وغيرهم من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عنه موصولاً ، وسفيان بن حسين ضعيف في الزهري ، وقد خالفه من هو أحفظ منه في الزهري فأخرجه الحاكم من طريق يونس بن يزيد عن الزهري وقال : إن فيه تقوية لرواية سفيان بن حسين لأنه قال عن الزهري « قال أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها » فذكر الحديث ولم يقل إن ابن عمر حدثه به ، ولهذا العلة لم يجزم به البخاري ، لكن أورده شاهداً لحديث أنس الذي وصله البخاري في الباب ولفظه « ولا يجمع بين متفرق » بتقديم التاء أيضاً وزاد « خشية الصدقة » واختلف في المراد بالخشية كما سنذكره ، وفي الباب عن علي عند أصحاب السنن وعن سويد بن غفلة قال « أئانا مصدق النبي صلى الله عليه وسلم فقرأت في عهده » فذكر مثله أخرجه النسائي ، وعن سعد بن أبي وقاص أخرجه البيهقي . قال مالك في الموطأ : معنى هذا الحديث أن يكون النفر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجمعونها حتى لا تجب عليهم كلهم فيها إلا شاة واحدة ، أو يكون للخليطين مائتا شاة وشاتان فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فيفرقونها حتى لا يكون على كل واحد إلا شاة واحدة . وقال الشافعي : هو خطاب لرب المال من جهة والساعي من جهة ، فأمر كل واحد منهم أن لا يحدث شيئاً من الجمع والتفريق خشية الصدقة ، فرب المال يخشى أن تكثر الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل ، والساعي يخشى أن تقل الصدقة فيجمع أو يفرق لتكثر ، فعنى قوله خشية الصدقة أي خشية أن تكثر الصدقة أو خشية أن تقل الصدقة ، فلما كان محتملاً للأمرين لم يكن الحمل على أحدهما بأولى من الآخر ، فحمل عليهما معاً ، لكن الذي يظهر أن حماله على المالك أظهر ، والله أعلم . واستدل به على أن من كان عنده دون النصاب من الفضة ودون النصاب من الذهب مثلاً أنه لا يجب ضم بعضه إلى بعض حتى يصير نصاباً كاملاً فتجب فيه الزكاة خلافاً لمن قال

يضم على الأجزاء كالمالكية أو على القيم كالحنفية ، واستدل به لأحمد على أن من كان له ماشية ببلد لا تبلغ النصاب كعشرين شاة مثلاً بالكوفة ومثلها بالبصرة أنها لا تضم باعتبار كونها ملك رجل واحد وتؤخذ منها الزكاة لبلوغها النصاب ، قاله ابن المنذر ، وخالفه الجمهور فقالوا : يجمع على صاحب المال أمواله ولو كانت في بلدان شتى ويخرج منها الزكاة . واستدل به على إبطال الحيل والعمل على المقاصد المدلول عليها بالقرائن ، وأن زكاة العين لا تسقط بالهبة مثلاً ، والله أعلم .

### باب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية

وقال طاوس وعطاء : إذا علم الخليطان أموالهما فلا يجمع مالهما .

وقال سفيان : لا يجب حتى يتم لهذا أربعون شاة ولهذا أربعون شاة .

[١٤٥١]

١٤٢٠ - نا محمد بن عبد الله قال حدثني أبي قال حدثني ثمامة أن أنساً حدثه أن أبا بكر

كتب له التي فرض رسول الله صلى الله عليه : « وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية » .

قوله ( باب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية ) اختلف في المراد بالخليط كما سيأتي ، فعند أبي حنيفة أنه الشريك قال : ولا يجب على أحد منهم فيما يملك إلا مثل الذي كان يجب عليه لو لم يكن خلط ، وتعقبه ابن جرير بأنه لو كان تفريقها مثل جمعها في الحكم لبطلت فائدة الحديث ، وإنما نهى عن أمر لو فعله كانت فيه فائدة قبل النهي ، ولو كان كما قال لما كان لتراجع الخليطين بينهما بالسوية معنى . قوله ( يتراجعان ) قال الخطابي : معناه أن يكون بينهما أربعون شاة مثلاً لكل واحد منهما عشرون قد عرف كل منهما عين ماله فيأخذ المصدق من أحدهما شاة فيرجع المأخوذ من ماله على خليطه بقيمة نصف شاة ، وهذه تسمى خلطة الجوار .

قوله ( وقال طاوس وعطاء إلخ ) هذا التعليق وصله أبو عبيد في « كتاب الأموال » قال « حدثنا حجاج عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن طاوس قال : إذا كان الخليطان يعلمان أموالهما لم يجمع مالهما في الصدقة ، قال - يعني ابن جريج - فذكرته لعطاء فقال : ما أراه إلا حقاً » ، وهكذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن شيخه ، وقال أيضاً عن ابن جريج « قلت لعطاء : ناس خلطاء لهم أربعون شاة ؟ قال : عليهم شاة . قلت : فلو اختلفت ثمانية وثلاثون وآخر شاة ؟ قال : عليهما شاة » .

قوله ( وقال سفيان لا تجب حتى يتم لهذا أربعون شاة ولهذا أربعون شاة ) قال عبد الرزاق عن الثوري « قولنا لا يجب على الخليطين شيء إلا أن يتم لهذا أربعون ولهذا أربعون » . انتهى . وبهذا قال مالك . وقال الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث : إذا بلغت ماشيتهما النصاب زكياً ، والخلطة عندهم أن يجتمعا في المسرح والمبيت والحوض والفحل ، والشركة أخص منها . وفي « جامع سفيان الثوري » عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر « ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بالسوية » . قلت لعبيد الله : ما يعني

بالخليطين ؟ قال : إذا كان المراح واحداً والراعي واحداً والدلو واحداً . ثم أورد المصنف طرفاً من حديث أنس المذكور وفيه لفظ الترجمة . واختلف في المراد بالخليط ، فقال أبو حنيفة هو الشريك ، واعترض عليه بأن الشريك قد لا يعرف عين ماله ، وقد قال إنهما يتراجعان بينهما بالسوية ، ومما يدل على أن الخليط لا يستلزم أن يكون شريكاً قوله تعالى ﴿ وإن كثيراً من الخلطاء ﴾ وقد بينه قبل ذلك بقوله ﴿ إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة ﴾ واعتذر بعضهم عن الحنفية بأنهم لم يبلغهم هذا الحديث ، أو رأوا أن الأصل قوله « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » وحكم الخلطة بغير هذا الأصل فلم يقولوا به .

### زكاة الإبل

ذكره أبو بكر وأبو ذر وأبو هريرة عن النبي صلى الله عليه .

١٤٢١ - نا علي بن عبد الله قال حدثني الوليد بن مسلم قال نا الأوزاعي قال حدثني ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد الخدري أن أعرابياً سأل رسول الله صلى الله عليه عن الهجرة فقال : « ويحك ، إن شأنها شديد ، فهل لك من إبل تؤدّي صدقتها ؟ » قال : نعم . قال : « فاعمل من وراء البحار فإن الله لن يترك من عملك شيئاً » .

[الحديث ١٤٥٢ - أطرافه في : ٢٦٣٣ ، ٣٩٢٣ ، ٦١٦٥ .]

قوله ( باب زكاة الإبل ) سقط لفظ « باب » من رواية الكشميبي والحموي .

قوله ( ذكره أبو بكر وأبو ذر وأبو هريرة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ) أما حديث أبي بكر فقد ذكره مطولاً كما سيأتي بعد باب من رواية أنس عنه ، ولأبي بكر حديث آخر تقدم أيضاً فيما يتعلق بقتال مانعي الزكاة . وأما حديث أبي ذر فسيأتي بعد ستة أبواب من رواية المعمر بن سويد عنه في وعيد من لا يؤدي زكاة إبله وغيرها ويأتي معه حديث أبي هريرة أيضاً في ذلك إن شاء الله تعالى . ثم ذكر المصنف حديث الأعرابي الذي سأل عن شأن الهجرة ، وموضع الحاجة منه قوله « فهل لك من إبل تؤدّي صدقتها ؟ » قال : نعم « وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الهجرة إن شاء الله تعالى . قال الزين بن المنير : في هذه الأحاديث أحكام متعددة تتعلق بهذه الترجمة ، منها إيجاب الزكاة ، والتسوية بينها وبين الصلاة في قتال مانعيها حتى لو منعوا عقالا وهو الذي تربط به الإبل ، وتسميتها فريضة وذلك أعلى الواجبات ، وتوعد من لم يؤديها بالعقوبة في الدار الآخرة كما في حديث أبي ذر وأبي هريرة . وفي حديث أبي سعيد فضل أداء زكاة الإبل ، ومعادلة إخراج حق الله منها لفضل الهجرة ، فإن في الحديث إشارة إلى أن استقراره بوطنه إذا أدى زكاة إبله يقوم له مقام ثواب هجرته وإقامته بالمدينة .

بب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده

١٤٢٢ - نا محمد بن عبد الله قال حدثني أبي قال حدثني ثمامة أن أنساً حدثه أن أبا بكر

كتب له فريضة الصدقة التي أمر الله رسوله: «من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فإنها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهماً. ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا بنت لبون فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطي شاتين أو عشرين درهماً، ومن بلغت صدقته بنت لبون وعنده حقة فإنها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين، ومن بلغت صدقته بنت لبون وليست عنده وعنده بنت مخاض فإنها تقبل منه بنت مخاض ويعطي معها عشرين درهماً أو شاتين».

قوله ( باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده ) أورد فيه طرفاً من حديث أنس المذكور ، وليس فيه ما ترجم به ، وقد أورد الحكم الذي ترجم به في « باب العرض في الزكاة » وحذفه هنا ، فقال ابن بطال : هذه غفلة منه . وتعقبه ابن رشيد وقال : بل هي غفلة ممن ظن به الغفلة ، وإنما مقصده أن يستدل على من بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده هي ولا ابن لبون لكن عنده مثلاً حقه وهي أرفع من بنت مخاض لأن بينهما بنت لبون ، وقد تقرر أن بين بنت اللبون وبنت المخاض عشرين درهماً أو شاتين ، وكذلك سائر ما وقع ذكره في الحديث من سن يزيد أو ينقص إنما ذكر فيه ما يليها لا ما يقع بينهما بتفاوت درجة ، فأشار البخاري إلى أنه يستنبط من الزائد والناقص ، والمنفصل ما يكون منفصلاً بحساب ذلك ، فعلى هذا من بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده إلا حقة أن يرد عليه المصدق أربعين درهماً أو أربع شياه جيراناً أو بالعكس ، فلو ذكر اللفظ الذي ترجم به لما أفهم هذا الغرض ، فتدبره . انتهى . قال الزين بن المنير : من أمعن النظر في تراجم هذا الكتاب وما أودعه فيها من أسرار المقاصد استبعد أن يغفل أو يهمل أو يضع لفظاً بغير معنى أو يرسم في الباب خبراً يكون غيره به أقعد وأولى ، وإنما قصد بذكر ما لم يترجم به أن يقرر أن المفقود إذا وجد الأكمل منه أو الأنقص شرع الجبران كما شرع ذلك فيما تضمنه هذا الخبر من ذكر الأسنان فإنه لا فرق بين فقد بنت المخاض ووجود الأكل منها . قال : ولو جعل العمد في هذا الباب الخبر المشتمل على ذكر فقد بنت المخاض لكان نصاً في الترجمة ظاهراً ، فلما تركه واستدل بنظيره أفهم ما ذكرناه من الإلحاق بنى الفرق وتسويته بين فقد بنت المخاض ووجود الأكل منها وبين فقد الحقة ووجود الأكل منها ، والله أعلم .

### باب زكاة الغنم

١٤٢٣ - حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري قال حدثني أبي قال حدثني ثمامة ابن عبد الله بن أنس أن أنساً حدثه أن أبا بكر كتب له هذا الكتاب لماً وجهه إلى البحرين : بسم الله



الرحمن الرحيم : هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه على المسلمين ، والتي أمر الله بها رسوله ، فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سئل فوقها فلا يعط : « في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى ، فإذا بلغت ستة وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى ، فإذا بلغت ستة وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل ، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة ، فإذا بلغت - يعني ستة وسبعين - إلى تسعين ففيها بنتا لبون ، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل ، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ، ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها ، فإذا بلغت خمسا من الإبل ففيها شاة . وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة ، فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين شاتان ، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث ، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة ، فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها ، وفي الرقة ربع العشر فإن لم تكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها » .

**قوله ( باب زكاة الغنم )** قال الرين بن المنير : حذف وصف الغنم بالسائمة وهو ثابت في الخبر ، إما لأنه لم يعتبر هذا المفهوم أو لتردده من جهة تعارض وجوه النظر فيه عنده ، وهي مسألة خلافية شهيرة ، والراجح في مفهوم الصفة أنها إن كانت تناسب الحكم مناسبة العلة لمعلولها اعتبرت وإلا فلا ، ولا شك أن السوم يشعر بخفة المؤنة ودرء المشقة بخلاف العلف فالراجح اعتباره هنا والله أعلم .

**قوله ( حدثني ثمامة )** هو عم الراوى عنه لأنه عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك ، وهذا الإسناد مسلسل بالبصريين من آل أنس بن مالك . وعبد الله بن المثنى اختلف فيه قول ابن معين فقال مرة : صالح ، ومرة : ليس بشيء . وقواه أبو زرعة وأبو حاتم والعجلي . وأما النسائي فقال : ليس بالقوى . وقال العقيلي : لا يتابع في أكثر حديثه . انتهى . وقد تابعه على حديثه هذا حماد بن سلمة فرواه عن ثمامة أنه أعطاه كتاباً زعم أن أبا بكر كتبه لأنس وعليه خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثه مصداقاً فذكر الحديث ، هكذا أخرجه أبو داود عن أبي سلمة عنه ، ورواه أحمد في مسنده قال « حدثنا أبو كامل حدثنا حماد قال أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس أن أبا بكر » فذكره . وقال إسحق بن راهويه في مسنده « أخبرنا النضر بن شميل حدثنا حماد بن سلمة أخذنا هذا الكتاب من ثمامة يحدثه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم » فذكره . فوضح أن حماداً سمعه من ثمامة وأقرأه الكتاب فانتفى تعليل من أعله بكونه مكاتباً ، وانتفى تعليل من أعله بكون عبد الله بن المثنى لم يتابع عليه .

**قوله ( أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين )** أى عاملاً عليها ، وهى اسم لإقليم مشهور يشتمل على مدن معروفة قاعدتها هجر ، وهكذا ينطق به بلفظ التثنية والنسبة إليه بحرانى .  
**قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم هذه )** قال الماوردى : يستدل به على إثبات البسملة فى ابتداء الكتب وعلى أن الابتداء بالحمد ليس بشرط .

**قوله ( هذه فريضة الصدقة )** أى نسخة فريضة فحذف المضاف للعلم به ، وفيه أن اسم الصدقة يقع على الزكاة خلافاً لمن منع ذلك من الحنفية .

**قوله ( التى فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين )** ظاهر فى رفع الخبر إلى النبى صلى الله عليه وسلم وأنه ليس موقوفاً على أبى بكر ، وقد صرح برفعه فى رواية إسحق المقدم ذكرها . ومعنى « فرض » هنا أوجب أو شرع يعنى بأمر الله تعالى ، وقيل معناه قدر لأن إيجابها ثابت فى الكتاب ففرض النبى صلى الله عليه وسلم لها بيانه للمجمل من الكتاب بتقدير الأنواع والأجناس . وأصل الفرض قطع الشيء الصلب ثم استعمل فى التقدير لكونه مقتطعاً من الشيء الذى يقدر منه ، ويرد بمعنى البيان كقوله تعالى ﴿ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴾ وبمعنى الإنزال كقوله تعالى ﴿ إن الذى فرض عليك القرآن ﴾ وبمعنى الحل كقوله تعالى ﴿ ما كان على النبى من حرج فيما فرض الله له ﴾ وكل ذلك لا يخرج من معنى التقدير . ووقع استعمال الفرض بمعنى الزوم حتى كاد يغلب عليه وهو لا يخرج أيضاً عن معنى التقدير ، وقد قال الراغب : كل شيء ورد فى القرآن فرض على فلان فهو بمعنى الإلزام ، وكل شيء فرض له فهو بمعنى لم يحرمه عليه . وذكر أن معنى قوله تعالى ﴿ إن الذى فرض عليك القرآن ﴾ أى أوجب عليك العمل به ، وهذا يؤيد قول الجمهور إن الفرض مرادف للوجوب . وتفريق الحنفية بين الفرض والواجب باعتبار ما يثبتان به لا مشاحة فيه ، وإنما النزاع فى حمل ما ورد من الأحاديث الصحيحة على ذلك لأن اللفظ السابق لا يحمل على الاصطلاح الحادث ، والله أعلم .

**قوله ( على المسلمين )** استدل به على أن الكافر ليس مخاطباً بذلك ، وتعقب بأن المراد بذلك كونها لا تصح منه ، لا أنه لا يعاقب عليها وهو محل النزاع .

**قوله ( والتى أمر الله بها رسوله )** كذا فى كثير من نسخ البخارى ، ووقع فى كثير منها بحذف « بها » وأنكرها النووى فى شرح المذهب ، ووقع فى رواية أبى داود المقدم ذكرها « التى أمر » بغير واو على أنها بدل من الأولى .

**قوله ( فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها )** أى على هذه الكيفية المبينة فى هذا الحديث . وفيه دلالة على دفع الأموال الظاهرة إلى الإمام .

**قوله ( ومن سئل فوقها فلا يعط )** أى من سئل زائداً على ذلك فى سن أو عدد فله المنع . ونقل الرافعى الاتفاق على ترجيحه . وقيل معناه فليمنع الساعى وليتول هو إخراجه بنفسه أو بساع آخر ، فإن الساعى الذى طلب الزيادة يكون بذلك متعدياً وشرطه أن يكون أميناً ، لكن محل هذا إذا طلب الزيادة بغير تأويل .

قوله ( في كل أربع وعشرين من الإبل فما دونها ) أى إلى خمس .

قوله ( من الغنم ) كذا للأكثر ، وفي رواية ابن السكن بإسقاط « من » وصوبها بعضهم ، وقال عياض : من أثبتها فعناه زكاتها أى الإبل من الغنم ، و « من » لليان لا للتعبير . ومن حذفها فالغنم مبتدأ والخبر مضمرة في قوله « في كل أربع وعشرين » وما بعده ، وإنما قدم الخبر لأن الغرض بيان المقادير التي تجب فيها الزكاة ، والزكاة إنما تجب بعد وجود النصاب فحسن التقديم ، واستدل به على تعيين إخراج الغنم في مثل ذلك وهو قول مالك وأحمد ، فلو أخرج بعيراً عن الأربع والعشرين لم يجزه . وقال الشافعي والجمهور : يجزئه لأنه يجزئ عن خمس وعشرين ، فما دونها أولى . ولأن الأصل أن يجب من جنس المال ، وإنما عدل عنه رفقاً بالمالك ، فإذا رجع باختياره إلى الأصل أجزأه ، فإن كانت قيمة البعير مثلاً دون قيمة أربع شياه ففيه خلاف عند الشافعية وغيرهم ، والأقوى أنه لا يجزئ ، واستدل بقوله « في كل أربع وعشرين » على أن الأربع مأخوذة عن الجمع وإن كانت الأربع الزائدة على العشرين وقصا وهو قول الشافعي في البويطي ، وقال في غيره : إنه عفو . ويظهر أثر الخلاف فيمن له مثلاً تسع من الإبل فتلف منها أربعة بعد الحول وقبل التمكن حيث قلنا إنه شرط في الوجوب وجبت عليه شاة بلا خلاف ، وكذا إن قلنا التمكن شرط في الضمان وقلنا الوقص عفو ، وإن قلنا يتعلق به الفرض وجب خمسة أتساع شاة ، والأول قول الجمهور كما نقله ابن المنذر ، وعن مالك رواية كالأول .

( ثنبيه ) : الوقص بفتح الواو والقاف ويجوز إسكانها وبالسین المهملة بدل الصاد : هو ما بين الفرضين عند الجمهور ، واستعمله الشافعي فيما دون النصاب الأول أيضاً . والله أعلم .

قوله ( فإذا بلغت خمساً وعشرين ) فيه أن في هذا القدر بنت مخاض ، وهو قول الجمهور إلا ما جاء عن علي أن في خمس وعشرين خمس شياه ، فإذا صارت ستاً وعشرين كان فيها بنت مخاض . أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه موقوفاً ومرفوعاً وإسناد المرفوع ضعيف .

قوله ( إلى خمس وثلاثين ) استدل به على أنه لا يجب فيما بين العديدين شيء غير بنت مخاض ، خلافاً لمن قال كالحنفية تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الإبل شاة مضافة إلى بنت المخاض .

قوله ( ففيها بنت مخاض أنثى ) زاد حماد بن سلمة في روايته فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر ، وقوله أنثى وكذا قوله ذكر للتأكيد أو لتنبية رب المال ليطيب نفسه بالزيادة ، وقيل احتراز بذلك من الخنثى وفيه بعد . وبنت المخاض بفتح الميم والمعجمة الخفيفة وآخره معجمة هي التي أتى عليها حول ودخلت في الثاني وحملت أمها ، والماخض الحامل ، أى دخل وقت حملها وإن لم تحمل . وابن اللبون الذي دخل في ثالث سنة فصارت أمه لبوناً بوضع الحمل .

قوله ( إلى خمس وأربعين ) إلى للغاية وهو يقتضى أن ما قبل للغاية يشتمل عليه الحكم المقصود بيانه بخلاف ما بعدها فلا يدخل إلا بدليل ، وقد دخلت هنا بدليل قوله بعد ذلك « فإذا بلغت ستاً وأربعين » فعمل أن حكمها حكم ما قبلها .

قوله ( حقة طروقة الجمل ) حقة بكسر المهملة وتشديد القاف والجمع حقاق بالكسر والتخفيف ،

وطروقة بفتح أوله أى مطروقة وهى فعولة بمعنى مفعولة كحلوبة بمعنى محلوبة ، والمراد أنها بلغت أن يطرقها الفحل ، وهى التى أتت عليها ثلاث سنين ودخلت فى الرابعة .

**قوله ( جلدعة )** بفتح الجيم والمعجمة وهى التى أتت عليها أربع ودخلت فى الخامسة .

**قوله ( فإذا بلغت يعنى ستاً وسبعين )** كذا فى الأصل بزيادة يعنى ، وكأن العدد حذف من الأصل اكتفاء بدلالة الكلام عليه فذكره بعض رواته وأتى بلفظ يعنى لينبه على أنه مزيد ، أو شك أحد رواته فيه . وقد ثبت بغير لفظ « يعنى » فى رواية الإسماعيلي من طريق أخرى عن الأنصارى شيخ البخارى فيه فيحتمل أن يكون الشك فيه من البخارى ، وقد وقع فى رواية حماد بن سلمة بإثباته أيضاً .

**قوله ( فإذا زادت على عشرين ومائة )** أى واحدة فصاعداً ، وهذا قول الجمهور . وعن الاصطخرى من الشافعية تجب ثلاث بنات لبون لزيادة بعض واحدة لصدق الزيادة ، وتتصور المسألة فى الشركة ، ويرده ما فى كتاب عمر المذكور « إذا كان إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعاً وعشرين ومائة » ومقتضاه أن ما زاد على ذلك فزكاته بالإبل خاصة ، وعن أبى حنيفة إذا زادت على عشرين ومائة رجعت إلى فريضة الغنم فيكون فى خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة .

**قوله ( فإذا بلغت خمساً من الإبل ففيها شاة وفى صدقة الغنم إلخ )** .

**( تنبيه )** : اقتطع البخارى من بين هاتين الجملتين قوله « ومن بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة » إلى آخر ما ذكره فى الباب الذى قبله ، وقد ذكر آخره فى « باب العرض فى الزكاة » وزاد بعد قوله فيه : يقبل منه بنت مخاض ويعطى معها عشرين درهماً أو شاتين « فإن لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء » وهذا الحكم متفق عليه ، فلو لم يجد واحداً منهما فله أن يشتري أيهما شاء على الأصح عند الشافعية ، وقيل يتعين شراء بنت مخاض وهو قول مالك وأحمد ، وقوله « ويعطى معها عشرين درهماً أو شاتين » هو قول الشافعى وأحمد وأصحاب الحديث . وعن الثورى « عشرة » وهى رواية عن إسحق ، وعن مالك يلزم رب المال بشراء ذلك السن بغير جبران ، قال الخطابى : يشبه أن يكون الشارع جعل الشاتين أو العشرين درهماً تقديراً فى الجبران لثلا يكمل الأمر إلى اجتهد الساعى لأنه يأخذها على المياه حيث لا حاكم ولا مقوم غالباً ، فضبطه بشيء يرفع التنازع كالصاع فى المصرة والغرة فى الجنين ، والله أعلم . وبين هاتين الجملتين قوله « وفى صدقة الغنم » وسيأتى التنبيه على ما حذفه منه أيضاً فى موضع آخر قريباً .

**قوله ( إذا كانت )** فى رواية الكشمينى « إذا بلغت » .

**قوله ( فإذا زادت على عشرين ومائة )** فى كتاب عمر « فإذا كانت إحدى وعشرين حتى تبلغ مائتين ففيها شاتان » وقد تقدم قول الاصطخرى فى ذلك والتعقب عليه .

**قوله ( فإذا زادت على ثلثائة فى كل مائة شاة )** مقتضاه أنه لا تجب الشاة الرابعة حتى توفى أربعائة وهو قول الجمهور ، قالوا فائدة ذكر الثلثائة لبيان النصاب الذى بعده لكون ما قبله مختلفاً ، وعن بعض الكوفيين كالحسن بن صالح ورواية عن أحمد إذا زادت على الثلثائة واحدة وجب الأربع .

قوله ( ففي كل مائة شاة شاة فإذا كانت سائمة الرجل ) .

( تنبيه ) : اقتطع البخري أيضاً من بين هاتين الجملتين قوله « ولا يخرج في الصدقة هرمة » إلى آخر ما ذكره في الباب الذي يليه ، واقتطع منه أيضاً قوله « ولا يجمع بين متفرق » إلى آخر ما ذكره في بابه ، وكذا قوله « وما كان من خليطين » إلى آخر ما ذكره في بابه ، ويلي هذا قوله هنا « فإذا كانت سائمة الرجل » إلخ . وهذا حديث واحد يشتمل على هذه الأحكام التي فرقها المصنف في هذه الأبواب غير مراعاة للترتيب فيها بل بحسب ما ظهر له من مناسبة لإيراد التراجم المذكورة .

قوله ( وفي الرقة ) بكسر الراء وتخفيف القاف : الفضة الخالصة سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة ، قيل أصلها الورق فحذفت الواو وعوضت الهاء ، وقيل يطلق على الذهب والفضة بخلاف الورق فعلى هذا فقيل إن الأصل في زكاة التقدين نصاب الفضة ، فإذا بلغ الذهب ما قيمته مائتا درهم فضة خالصة وجبت فيه الزكاة وهو ربع العشر ، وهذا قول الزهري وخالفه الجمهور .

قوله ( فإذا لم تكن ) أى الفضة ( إلا تسعين ومائة ) يوم أنها إذا زادت على التسعين ومائة قبل بلوغ المائتين أن فيها صدقة ، وليس كذلك ، وإنما ذكر التسعين لأنه آخر عقد قبل المائة ، والحساب إذا جاوز الآحاد كان تركيبه بالعقود كالعشرات والمئين والألوف ، فذكر التسعين ليدل على أن لا صدقة فيما نقص عن المائتين ، ويدل عليه قوله الماضي « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » .

قوله ( إلا أن يشاء ربها في المواضع الثلاثة ) أى إلا أن يتبرع متطوعاً .

باب لا تؤخذ في الصدقة هرمة

ولا ذات عوار ولا تيس إلا ما شاء المصدق

[١٤٥٥] ١٤٢٤ - حدثنا محمد بن عبد الله حدثني أبي نا ثمامة أن أنساً حدثه أن أبا بكر كتب له التي أمر الله رسولهُ: «ولا يُخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار، ولا تيس، إلا ما شاء المصدق».

قوله ( باب لا يؤخذ في الصدقة هرمة - إلى قوله - ما شاء المصدق ) اختلف في ضبطه فالأكثر على أنه بالتشديد والمراد المالك ، وهذا اختيار أبي عبيد ، وتقدير الحديث لا تؤخذ هرمة ولا ذات عيب أصلاً ، ولا يؤخذ التيس وهو فحل الغنم إلا برضا المالك لكونه يحتاج إليه ، ففى أخذه بغير اختياره لإضرار به والله أعلم . وعلى هذا فالاستثناء مختص بالثالث ، ومنهم من ضبطه بتخفيف الصاد وهو الساعى وكأنه يشير بذلك إلى التفويض إليه فى اجتهاده لكونه يجرى مجرى الوكيل فلا يتصرف بغير المصاحبة فيتقيد بما تقتضيه القواعد ، وهذا قول الشافعى فى البويطى ولفظه : ولا تؤخذ ذات عوار ولا تيس ولا هرمة إلا أن يرى المصدق أن ذلك أفضل للمساكين ف يأخذه على النظر . انتهى . وهذا أشبه بقاعدة الشافعى فى تناول الاستثناء جميع ما ذكر قبله ، فلو كانت الغنم كلها معيبة مثلاً أو تيوساً أجزأه أن يخرج منها ، وعن المالكية

يلزم المالك أن يشتري شاة مجزئة تمسكاً بظاهر هذا الحديث ، وفي رواية أخرى عندهم كالأول .

قوله ( هرمة ) بفتح الهاء وكسر الراء : الكبيرة التي سقطت أسنانها .

قوله ( ذات عوار ) بفتح العين المهملة وبضمها أى معيبة ، وقيل بالفتح العيب وبالضم العور ، واختلف في ضبطها فالأكثر على أنه ما يثبت به الرد في البيع ، وقيل ما يمنع الإجزاء في الأضحية ، ويدخل في المعيب المريض والذكورة بالنسبة إلى الأنوثة والصغير سناً بالنسبة إلى سن أكبر منه .

### باب أَخَذَ الْعِنَاقَ فِي الصَّدَقَةِ

[١٤٥٦] ١٤٢٥ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري... ح. وقال الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبا هريرة قال : قال أبو بكر : والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه لقاتلتهم على منعها. قال عمر : فما هو إلا أن رأيت أن الله شرع صدر أبي بكر بالقتال فعرفت أنه الحق. <sup>(١)</sup> [١٤٥٧]

قوله ( باب أخذ العناق ) بفتح المهملة ، أورد فيه طرفاً من قصة عمر مع أبي بكر في قتال مانع الزكاة وفيه قوله « لو منعوني عناقاً » وكأن البخاري أشار بهذه الترجمة السابقة إلى جواز أخذ الصغيرة من الغنم في الصدقة لأن الصغيرة لا عيب فيها سوى صغر السن ، فهي أولى أن تؤخذ من الهرمة إذا رأى الساعي ذلك ، وهذا هو السر في اختيار لفظ الأخذ في الترجمة دون الإعطاء ، وخالف في ذلك المالكية فقالوا معناه كانوا يؤدون عنها ما يلزم أدائه ، وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن : لا يؤدى عنها إلا من غيرها ، وقيل المراد بالعناق في هذا الحديث الجذعة من الغنم ، وهو خلاف الظاهر . والله أعلم .

قوله في أثناء الإسناد ( وقال الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد إلخ ) وصله الذهلي في « الزهريات » عن أبي صالح عن الليث ، ولليث فيه إسناد من طريق أخرى ستأتي في كتاب المرتدين عن عقيل عن ابن شهاب .

### باب لَا تُوْخَذُ كِرَائِمُ أَمْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ

[١٤٥٨] ١٤٢٧ - حدثنا أمية قال نا يزيد بن زريع قال نا روح بن القاسم عن إسماعيل بن أمية عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد عن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه لمّا بعث مُعَاذاً عَلَى الْيَمَنِ قَالَ : « إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ ، فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ ، فَإِذَا

(١) الرقمان ١٤٥٦ و ١٤٥٧ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

فعلوا فأخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة من أموالهم وتُرَدُّ على فقرائهم، فإذا أطاعوا بها خذ منهم، وتوقَّ كرائم أموال الناس».

قوله ( لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة ) هذه الترجمة مقيدة لمطلق الحديث لأن فيه « وتوقَّ كرائم أموال الناس » بغير تقييد بالصدقة ، وأموال الناس يستوى التوق لها بين الكرائم وغيرها فقيدها في الترجمة بالصدقة وهو بين من سياق الحديث لأنه ورد في شأن الصدقة ، والكرائم جمع كريمة يقال ناقة كريمة أى غزيرة اللبن ، والمراد نفائس الأموال من أى صنف كان ، وقيل له نفيس لأن نفس صاحبه تتعلق به وأصل الكريمة كثيرة الخير ، وقيل للمال النفيس كريم لكثرة منفعته . وسيأتى الكلام على بقية الحديث قبيل أبواب زكاة الفطر إن شاء الله تعالى .

### باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة

[١٤٥٩] ١٤٢٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه قال : « ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة ، وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة ».

قوله ( باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة ) الذود بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة . قال الزين بن المنير : أضاف خمس إلى ذود وهو مذكر لأنه يقع على المذكر والمؤنث ، وأضافه إلى الجمع لأنه يقع على المفرد والجمع . وأما قول ابن قتيبة إنه يقع على الواحد فقط فلا يدفع ما نقله غيره أنه يقع على الجمع . انتهى . والأكثر على أن الذود من الثلاثة إلى العشرة وأنه لا واحد له من لفظه . وقال أبو عبيد : من الثنتين إلى العشرة . قال : وهو يختص بالإناث . وقال سيويه : تقول ثلاث ذود لأن الذود مؤنث وليس باسم كسر عليه مذكر . وقال القرطبي : أصله ذاد يذود إذا دفع شيئاً فهو مصدر ، وكأن من كان عنده دفع عن نفسه معرة الفقر وشدة الفاقة والحاجة . وقوله « من الإبل » بيان للذود . وأنكر ابن قتيبة أن يراد بالذود الجمع وقال : لا يصح أن يقال خمس ذود كما لا يصح أن يقال خمس ثوب . وغلطه العلماء في ذلك ، لكن قال أبو حاتم السجستاني : تركوا القياس في الجمع فقالوا خمس ذود لخمس من الإبل كما قالوا ثلثائة على غير قياس . قال القرطبي : وهذا صريح في أن الذود واحد في لفظه ، والأشهر ما قاله المتقدمون إنه لا يقصر على الواحد . قال الزين بن المنير أيضاً : هذه الترجمة تتعلق بزكاة الإبل ، وإنما اقتطعها من ثم لأن الترجمة المتقدمة مسوقة للإيجاب وهذه للنفي فلذلك فصل بينهما بزكاة الغنم وتوابعه . كذا قال ، ولا يخفى تكلفه . والذي يظهر لي أن لها تعلقاً بالغنم التي تعطى في الزكاة من جهة أن الواجب في الخمس شاة ، وتعلقها بزكاة الإبل ظاهر فلها تعلق بهما كالتى قبلها .

قوله ( عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني ) كذا وقع في رواية مالك ، والمعروف أنه محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة نسب إلى جده ونسب جده إلى جده .  
قوله ( عن أبيه ) كذا رواه مالك . وروى إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد هذا عن عمرو بن يحيى وعباد بن تميم كلاهما عن أبي سعيد . ونقل البيهقي عن محمد بن يحيى الذهلي أن محمداً سمعه من ثلاثة أنفس وأن الطريقين محفوظان . وقد سبق باقي الكلام على حديث الباب في « باب زكاة الورق » .

### باب زكاة البقر

وقال أبو حميد : قال النبي صلى الله عليه : « لأعرفن ما جاء الله رجل ببقرة لها خوار » ،  
ويقال : جوار . يجأرون : يرفعون أصواتهم كما تجأر البقرة

١٤٢٨ - نا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش عن المعمر بن سويد عن أبي ذر قال : انتهيت إليه قال : « والذي نفسي بيده - أو والذي لا إله غيره ، أو كما حلف - ما من رجل تكون له إبل أو بقر أو غنم لا يؤدي حقها إلا أتى بها يوم القيامة أعظم ما تكون وأسمنه ، تطؤه بأخفافها وتنطحه بقرونها ، كلما جازت أخرها ردت عليه أولها حتى يقضى بين الناس » .  
رواه بكير عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه .

[الحديث ١٤٦٠ - طرفه في : ٦٦٣٨] .

قوله ( باب زكاة البقر ) البقر اسم جنس يكون للمذكر والمؤنث ، اشتق من بقرت الشيء إذا شققته لأنها تبقر الأرض بالحرثة . قال الزين بن المنير : أخر زكاة البقر لأنها أقل النعم وجوداً ونصباً ، ولم يذكر في الباب شيئاً مما يتعلق بنصابها لكون ذلك لم يقع على شرطه ، فتقدير الترجمة إيجاب زكاة البقر ، لأن جملة ما ذكره في الباب يدل على ذلك من جهة الوعيد على تركها ، إذ لا يتوعد على ترك غير الواجب . قال ابن رشيد : وهذا الدليل يحتاج إلى مقدمة ، وهو أنه ليس في البقر حق واجب سوى الزكاة ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل الزكاة حيث قال « باب إثم مانع الزكاة » وذكر فيه حديث أبي هريرة لكن ليس فيه ذكر البقر ، ومن ثم أورد في هذا الباب حديث أبي ذر ، وأشار إلى أن ذكر البقر وقع أيضاً في طريق أخرى في حديث أبي هريرة والله أعلم . وزعم ابن بطل أن حديث معاذ المرفوع « إن في كل ثلاثين بقرة تبيعاً وفي كل أربعين مسنة » متصل صحيح وإن مثله في كتاب الصدقات لأبي بكر وعمر ، وفي كلامه نظر : أما حديث معاذ فأخرجه أصحاب السنن وقال الترمذي حسن وأخرجه الحاكم في المستدرک ، وفي الحكم بصحته نظر لأن مسروقاً لم يلتق معاذاً وإنما حسنه الترمذي لشواهد ، ففي الموطأ من طريق



طاوس عن معاذ نحوه ، و طاوس عن معاذ منقطع أيضاً ، وفي الباب عن علي عند أبي داود ، وأما قوله إن مثله في كتاب الصدقة لأبي بكر فوهم منه لأن ذكر البقر لم يقع في شيء من طرق حديث أبي بكر ، نعم هو في كتاب عمر والله أعلم .

**قوله ( وقال أبو حميد )** هو الساعدي ، وهذا طرف من حديث أورده المصنف موصولاً من طرق ، وهذا القدر وقع عنده موصولاً في كتاب ترك الحيل في أثناء الحديث المذكور .

**قوله ( لأعرفن )** أي لأعرفنكم غداً هذه الحالة ، وفي رواية الكشميني « لا أعرفن » بحرف النني أي ما ينبغي أن تكونوا على هذه الحال فأعرفكم بها .

**قوله ( ما جاء الله رجل )** ما مصدرية أي مجيء رجل إلى الله .

**قوله ( لها خوار )** بضم المعجمة وتخفيف الواو : صوت البقر .

**قوله ( ويقال جوار )** هذا كلام البخاري ، يريد بذلك أن هذا الحرف جاء بالخاء المعجمة وتخفيف الواو وبالجيم والواو المهموزة ، ثم فسرهم فقال : تجأرون ترفعون أصواتكم ، وهذه عادة البخاري إذا مرت به لفظة غريبة توافق كلمة في القرآن نقل تفسير تلك الكلمة التي من القرآن ، والتفسير المذكور رواه ابن أبي حاتم عن السدي ، وروى من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله « يجأرون » قال : يستغيثون . وقال القزاز : الخوار بالمعجمة والجوار بالجيم بمعنى واحد في البقر . وقال ابن سيده : خار الرجل رفع صوته بتضرع .

**قوله ( عن المعرور بن سويد )** هو بالعين المهملة .

**قوله ( قال انتهيت إليه )** هو مقول المعرور والضمير يعود على أبي ذر وهو الخالف ، وقوله : ( أو كما حلف ) يشير بذلك إلى أنه لم يضبط اللفظ الذي حلف به . وقوله « أعظم » بالنصب على الحال ( وأسمه ) عطف عليه . وقوله ( جازت ) أي مرت ، و ( ردت ) أي أعيدت .

**قوله ( لا يؤدي حقها )** في رواية مسلم من طريق وكيع وأبي معاوية كلاهما عن الأعمش لا يؤدي زكاتها ، وهو أصرح في مقصود الترجمة . وقد تقدم الكلام على بقية المتن في أوائل الزكاة ، واستدل بقوله « يكون له إبل أو بقر » على استواء زكاة البقر والإبل في النصاب ، ولا دلالة فيه لأنه قرن معه الغنم وليس نصابها مثل نصاب الإبل اتفاقاً .

**( تنبيه )** : أخرج مسلم في أول هذا الحديث قصة فيها « هم الأكثرون أموالاً ، إلا من قال هكذا وهكذا » وقد أفرد البخاري هذه القطعة فأخرجها في كتاب الإيمان والنذور بهذا الإسناد ولم يذكر هناك القدر الذي ذكره هنا .

**قوله ( رواه بكير )** يعني ابن عبد الله بن الأشج ، ومراد البخاري بذلك موافقة هذه الرواية لحديث أبي ذر في ذكر البقر لأن الحديثين مستويان في جميع ما وردا فيه ، وقد أخرجه مسلم موصولاً من طريق بكير بهذا الإسناد مطولاً .

## باب الزكاة على الأقارب

وقال النبي صلى الله عليه: «له أجران: القرابة، والصدقة»

[١٤٦١] ١٤٢٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول: كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالا من نخل، وكان أحب أمواله إليه بئرحاء، وكانت مستقبله المسجد، وكان رسول الله صلى الله عليه يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب. قال أنس: فلما أنزلت هذه الآية: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ قام أبو طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه فقال: يا رسول الله، إن الله تعالى يقول: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وإن أحب أموالي إلي بئرحاء، وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله، فضعها يا رسول الله حيث أراك الله. قال: فقال رسول الله صلى الله عليه: «بخ، ذلك مال رابح، ذلك مال رابح، وقد سمعت ما قلت، وإنني أرى أن تجعلها في الأقربين». فقال أبو طلحة: أفعل يا رسول الله. فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه. تابعه روح، وقال يحيى بن يحيى وإسماعيل عن مالك: «رائح».

[الحديث ١٤٦١ - أطرافه في: ٢٣١٨، ٢٧٥٢، ٢٧٥٨، ٢٧٦٩، ٤٥٥٤، ٤٥٥٥، ٥٦١١].

[١٤٦٢] ١٤٣٠ - نا ابن أبي مريم قال أنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري: خرج رسول الله صلى الله عليه في أضحية أو فطر إلى المصلى، ثم انصرف فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة فقال: «أيها الناس، تصدقوا». فمر على النساء فقال: «يا معشر النساء تصدقن، فإني رأيتكن أكثر أهل النار». فقلن: بيم ذلك يا رسول الله؟ قال: «تكثرن اللعن، وتكفرن العشير. ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن يا معشر النساء». ثم انصرف، فلما صار إلى منزله جاءت زينب امرأة ابن مسعود تستأذن عليه، فقيل: يا رسول الله، هذه زينب. فقال: «أي الزيانب؟» فقيل: امرأة ابن مسعود. قال: «نعم، ائذنها لها»، فأذن لها، قالت: يا نبي الله، إنك أمرت اليوم بالصدقة، وكان عندي حلي لي فأردت أن أتصدق به، فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم. فقال النبي صلى الله عليه: «صدق ابن مسعود، زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم».

قوله (باب الزكاة على الأقارب) قال الزين بن المنير: وجه استدلاله لذلك بأحاديث الباب أن

صدقة التطوع على الأقارب لما لم ينقص أجرها بوقوعها موقع الصدقة والصلة معاً كانت صدقة الواجب كذلك ، لكن لا يلزم من جواز صدقة التطوع على من يلزم المرء نفقته أن تكون الصدقة الواجبة كذلك . وقد اعترضه الإسماعيلي بأن الذي في الأحاديث التي ذكرها مطلق الصدقة لا الصدقة الواجبة فلا يتم استدلاله إلا إن أراد الاستدلال على أن الأقارب في الزكاة أحق بها إذ رأى النبي صلى الله عليه وسلم صرف الصدقة المتطوع بها إلى الأقارب أفضل فذلك حينئذ له وجه . وقال ابن رشيد : قد يؤخذ ما اختاره المصنف من حديث أبي طلحة فيما فهمه من الآية ، وذلك أن النفقة في قوله ﴿ حتى تنفقوا ﴾ أعم من أن يكون واجباً أو مندوباً ، فعمل بها أبو طلحة في فرد من أفرادها ، فيجوز أن يعمل بها في بقية مفرداته ، ولا يعارضها قوله تعالى ﴿ إنما الصدقات للفقراء ﴾ الآية لأنها تدل على حصر الصدقة الواجبة في المذكورين . وأما صنيع أبي طلحة فيدل على تقديم ذوى القربى إذا اتصفوا بصفة من صفات أهل الصدقة على غيرهم ، وسيأتى ذكر من يستثنى من الأقارب في الصدقة الواجبة بعد باين .

**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم له أجران أجر القرابة وأجر الصدقة )** هذا طرف من حديث فيه لامرأة ابن مسعود ، وسيأتى موصولاً بعد ثلاثة أبواب . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : حديث أنس في تصديق أبي طلحة بأرضه ، وحديث أبي سعيد في قصة امرأة ابن مسعود وغير ذلك . فأما حديث أنس فسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الوقف ، وقوله فيه « بيرحاء » بفتح الموحدة وسكون التحتانية وفتح الراء وبالمهمل والمد ، وجاء في ضبطه أوجه كثيرة جمعها ابن الأثير في النهاية فقال : يروى بفتح الباء وبكسرهما وبفتح الراء وضمهما وبالمد والقصر فهذه ثمان لغات . وفي رواية حماد بن سلمة « بريحاً » بفتح أوله وكسر الراء وتقديمها على التحتانية ، وفي سنن أبي داود « باريحاً » مثله لكن بزيادة ألف ، وقال الباجي : أفصحها بفتح الباء وسكون الراء وفتح الراء مقصور ، وكذا جزم به الصغاني وقال : إنه فيعمل من البراح ، قال : ومن ذكره بكسر الموحدة وظن أنها بئر من آبار المدينة فقد صحف .

**قوله ( تابعه روح )** يعنى عن مالك في قوله « رابع » بالموحدة وسيأتى من طريقه موصولاً في البيوع . **قوله ( وقال يحيى بن يحيى وإسماعيل عن مالك رائج )** يعنى بالتحتانية ، أما رواية يحيى فستأتى موصولة في الوكالة وعزاها مغلطاي لتخريج الدارقطني فأبعد . وأما رواية إسماعيل وهو ابن أبي أويس فوصلها المصنف في التفسير ، وقد وهم صاحب « المطالع » فقال : رواية يحيى بن يحيى بالموحدة ، وكأنه اشتبه عليه الأندلسي بالنيسابوري ، فالذى عنه هو الأندلسي والذي عنه البخاري النيسابوري ، قال الداني في أطرافه : رواه يحيى بن يحيى الأندلسي بالموحدة وتابعه جماعة ، ورواه يحيى بن يحيى النيسابوري بالمشنة وتابعه إسماعيل وابن وهب ، ورواه القعنبي بالشك اهـ . ورواية القعنبي وصلها البخاري في الأشربة بالشك كما قال والرواية الأولى واضحة من الربح أى ذو ربح ، وقيل هو فاعل بمعنى مفعول أى هو مال مربوح فيه ، وأما الثانية فعناها رائج عليه أجره ، قال ابن بطال : والمعنى أن مسافته قريبة وذلك أنفس الأموال ، وقيل معناه يروح بالأجر ويغدو به واكتفى بالرواح عن الغدو ، وادعى الإسماعيلي أن من رواها بالتحتانية فقد صحف والله أعلم . وأما حديث أبي سعيد فقد تقدم الكلام على صدره مستوفى في كتاب الحيض ، وبقية ما فيه من قصة امرأة ابن مسعود يأتى الكلام عليه بعد باين مستوفى إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « فقيل

رسول الله هذه زينب « القائل هو بلال كما سيأتي ، وقوله « ائذنوا لها فأذن لها فقالت يا رسول الله إلخ » لم يبين أبو سعيد من سمع ذلك ، فإن يكن حاضراً عند النبي صلى الله عليه وسلم حال المراجعة المذكورة فهو من مسنده وإلا فيحتمل أن يكون حمله عن زينب صاحبة القصة ، والله أعلم .

### باب ليس على المسلم في فرسه صدقة

[١٤٦٣]

١٤٣١ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا عبد الله بن دينار قال سمعت سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « ليس على المسلم في فرسه وغلame صدقة » . [الحديث ١٤٦٣ - طرفه في : ١٤٦٤] .

### باب ليس على المسلم في عبده صدقة

[١٤٦٤]

١٤٣٢ - حدثنا مسدد قال نا يحيى بن سعيد عن خثيم بن عراك قال حدثني أبي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه . وحدثنا سليمان بن حرب قال نا وهيب بن خالد قال نا خثيم بن عراك بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه » .

قوله ( باب ليس على المسلم في فرسه صدقة ) وقال في الذي يليه ( ليس على المسلم في عبده صدقة ) ثم أورد حديث أبي هريرة بلفظ الترجمتين مجموعاً من طريقين ، لكن في الأولى بلفظ « غلامه » بدل عبده ، قال ابن رشيد : أراد بذلك الجنس في الفرس والعبد لا الفرد الواحد ، إذ لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف والفرس المعد للركوب ، ولا خلاف أيضاً أنها لا تؤخذ من الرقاب ، وإنما قال بعض الكوفيين يؤخذ منها بالقيمة . ولعل البخاري أشار إلى حديث على مرفوعاً « قد عفوت عن الخيل والرقيق فهاتوا صدقة الرقة » الحديث أخرجه أبو داود وغيره وإسناده حسن ، والخلاف في ذلك عن أبي حنيفة إذا كانت الخيل ذكراً وإنثاً نظراً إلى النسل ، فإذا انفردت فعنه روايتان ، ثم عنده أن المالك يتخير بين أن يخرج عن كل فرس ديناراً أو يقوّم ويخرج ربع العشر ، واستدل عليه بهذا الحديث . وأجيب بحمل انتفى فيه على الرقة لا على القيمة ، واستدل به من قال من أهل الظاهر بعدم وجوب الزكاة فيهما مطلقاً ولو كانا للتجارة ، وأجيبوا بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم هذا الحديث ، والله أعلم .

### باب الصدقة على اليتامى

[١٤٦٥]

١٤٣٣ - حدثنا معاذ بن فضالة قال نا هشام عن يحيى عن هلال بن أبي ميمونة قال نا عطاء بن يسار أنه سمع أباسعيد الخدري يحدث أن النبي صلى الله عليه جلس ذات يوم على المنبر

وجلسنا حوله فقال: «إني مما أخاف عليكم من بعدي ما يفتح عليكم من زهرة الدنيا وزينتها». فقال رجل: يا رسول الله، أو يأتي الخير بالشر؟ فسكت النبي صلى الله عليه. فقيل له: ما شأنك تكلم النبي صلى الله عليه ولا يكلمك؟ فرأينا أنه ينزل عليه. قال: فمسح عنه الرخصاء وقال: «أين السائل؟» -وكانه حمده- فقال: «إنه لا يأتي الخير بالشر، وإن مما ينبت الربيع يقتل أو يلثم، إلا آكلة الخضر، أكلت حتى إذا امتدت خاصرتها استقبلت عين الشمس فثلثت وبالت ورتعت. وإن هذا المال خضرة حلوة، فنعم صاحب المسلم ما أعطى منه المسكين واليتيم وابن السبيل -أو كما قال النبي صلى الله عليه- وإنه من يأخذه من غير حقه كالذي يأكل ولا يشبع، ويكون شهيداً عليه يوم القيامة».

قوله (باب الصدقة على اليتامى) قال الزين بن المنير: عبر بالصدقة دون الزكاة لتردد الخبر بين صدقة الفرض والتطوع، لكون ذكر اليتيم جاء متوسطاً بين المسكين وابن السبيل وهما من مصارف الزكاة. وقال ابن رشيد: لما قال «باب ليس على المسلم في فرسه صدقة» علم أنه يريد الواجبة إذ لا خلاف في التطوع، فلما قال «الصدقة على اليتامى» أحال على معهود.

قوله (حدثنا هشام) هو الدستواني (عن يحيى) هو ابن أبي كثير، وسيأتي الكلام على المتن مستوفى في الرقاق. وقوله في هذه الطريق (إن مما أخاف) في رواية الحموي «إني مما أخاف»، وقوله (فرأينا أنه ينزل عليه) في رواية الكشميني «فأرأينا» بتقديم الهمزة، وقوله (إلا آكلة الخضر) في رواية الكشميني «الخضراء» بزيادة ألف، وقوله (أو كما قال النبي صلى الله عليه وسلم) شك من يحيى. وسيأتي في الجهاد من طريق فليح عن هلال بلفظ «فجعله في سبيل الله واليتامى والمساكين وابن السبيل».

### باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر

قاله أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه.

١٤٣٤- حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال حدثني شقيق عن عمرو ابن الحارث عن زينب امرأة عبد الله. قال: فذكرته لإبراهيم فحدثني إبراهيم عن أبي عبدة عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله بمثله سواء، قالت: كنت في المسجد فرأيت النبي صلى الله عليه قال: «تصدقن ولو من حليكن» -وكانت زينب تنفق على عبد الله وأيتام في حجرها- فقالت لعبد الله: سل رسول الله صلى الله عليه أيجزئ عني أن أنفق عليك وعلى أيتام في حجري من الصدقة؟ فقال: سلي أنت رسول الله صلى الله عليه. فانطلقت إلى النبي صلى الله عليه فوجدت امرأة من الأنصار على الباب حاجتها مثل حاجتي، فمر علينا بلال فقلنا: سل رسول الله

صلى الله عليه أيجزئ عني أن أنفق على زوجي وأيتام لي في حجري؟ فقلنا: لا تُخبر بنا. فدخل فسأله فقال: «من هما؟» قال: زينب. قال: «أي الزيانب؟» قال: امرأة عبد الله. فقال: «نعم، لها أجران: أجر القرابة وأجر الصدقة».

١٤٣٥ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال نا عبدة عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة قالت: قلت: يا رسول الله، ألي أجر أن أنفق على بني أبي سلمة؟ إنما هم بني. فقال: «أنفقي عليهم، فلك أجر ما أنفقت عليهم».

[الحديث ١٤٦٧ - طرفه في: ٥٣٦٩].

**قوله (باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر ، قاله أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم )** يشير إلى حديثه السابق موصولاً في «باب الزكاة على الأقارب» وسنذكر ما فيه في هذا الحديث. قال ابن رشيد: أعاد الأيتام في هذه الترجمة لعموم الأولى وخصوص الثانية ، ومحمل الحديثين في وجه الاستدلال بهما على العموم لأن الإعطاء أعم من كونه واجباً أو مندوباً .

**قوله ( عن عمرو بن الحارث )** هو ابن أبي ضرار بكسر المعجمة الخزاعي ثم المصطلقى أخو جويرية بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم له صحبة ، وروى هنا عن صحابة ، ففي الإسناد تابعي عن تابعي الأعمش عن شقيق ، وصحابي عن صحابي عمرو عن زينب وهي بنت معاوية - ويقال بنت عبد الله بن معاوية - ابن عتاب الثقفية ، ويقال لها أيضاً رائطة ، وقع ذلك في «صحيح ابن حبان» في نحو هذه القصة ، ويقال هما ثنتان عند الأكثر ومن جزم به ابن سعد ، وقال الكلاباذي رائطة هي المعروفة بزينب ، وبهذا جزم الطحاوي فقال رائطة هي زينب لا يعلم أن لعبد الله امرأة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم غيرها ، ووقع عند الترمذي عن هناد عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن الحارث بن المصطلق عن ابن أخي زينب امرأة عبد الله عن امرأة عبد الله فزاد في الإسناد رجلاً ، والموصوف بكونه ابن أخي زينب هو عمرو بن الحارث نفسه ، وكأن أباه كان أخاً لزينب لأنها ثقفية وهو خزاعي . ووقع عند الترمذي أيضاً من طريق شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن عمرو بن الحارث ابن أخي زينب امرأة عبد الله عن زينب ، فجعله عبد الله بن عمرو ، هكذا جزم به المزني وعقد لعبد الله بن عمرو في «الأطراف» ترجمة لم يزد فيها على ما في هذا الحديث ، ولم أقف على ذلك في الترمذي بل وقفت على عدة نسخ منه ليس فيها إلا عمرو بن الحارث ، وقد حكى ابن القطان الخلاف فيه على أبي معاوية وشعبة ، وخالف الترمذي في ترجيح رواية شعبة في قوله «عن عمرو بن الحارث عن ابن أخي زينب» لانفراد أبي معاوية بذلك . قال ابن القطان : لا يضره الانفراد لأنه حافظ ، وقد وافقه حفص بن غياث في رواية عنه وقد زاد في الإسناد رجلاً ، لكن يلزم من ذلك أن يتوقف في صحة الإسناد لأن ابن أخي زينب حينئذ لا يعرف حاله . وقد حكى الترمذي في «العلل المفردات» أنه سأل البخاري عنه فحكم على رواية أبي معاوية بالوهم وأن الصواب رواية الجماعة عن الأعمش عن شقيق عن عمرو بن الحارث ابن أخي زينب . قلت :

ووافقه منصور عن شقيق أخرجه أحمد ، فإن كان محفوظاً فلعل أبا وائل حمله عن الأب والابن ، وإلا فال محفوظ عن عمرو بن الحارث ، وقد أخرجه النسائي من طريق شعبة على الصواب فقال « عمرو بن الحارث » .

**قوله ( قال فذكرته لإبراهيم )** القائل هو الأعمش ، وإبراهيم هو ابن يزيد النخعي ، وأبو عبيدة هو ابن عبد الله بن مسعود ، ففي هذه الطريق ثلاثة من التابعين ، ورجال الطريقين كلهم كوفيون .

**قوله ( كنت في المسجد فرأيت إلخ )** في هذا زيادة على ما في حديث أبي سعيد المتقدم ، وبيان السبب في سؤالها ذلك . ولم أقف على تسمية الأيتام الذين كانوا في حجرها .

**قوله ( فوجدت امرأة من الأنصار )** في رواية الطيالسي المذكورة « فإذا امرأة من الأنصار يقال لها زينب » وكذا أخرجه النسائي من طريق أبي معاوية عن الأعمش ، وزاد من وجه آخر عن علقمة عن عبد الله قال « انطلقت امرأة عبد الله يعني ابن مسعود وامرأة أبي مسعود يعني عقبة بن عمرو الأنصاري » قلت : لم يذكر ابن سعد لأبي مسعود امرأة أنصارية سوى هزيمة بنت ثابت بن ثعلبة الخزرجية فلعل لها اسمين ، أو وهم من سماها زينب انتقالاً من اسم امرأة عبد الله إلى اسمها .

**قوله ( وأيتام لي في حجرى )** في رواية النسائي المذكورة « على أزواجنا وأيتام في حجورنا » وفي رواية الطيالسي المذكورة أنهم بنو أخيها وبنو أختها . وللنسائي من طريق علقمة « لإحدهما فضل مال ، وفي حجرها بنو أخ لها أيتام ، وللأخرى فضل مال وزوج خفيف ذات اليد » وهذا القول كناية عن الفقر .

**قوله ( ولها أجران : أجر القرابة وأجر الصدقة )** أى أجر صلة الرحم وأجر منفعة الصدقة ، وهذا ظاهره أنها لم تشافهه بالسؤال ولا شافهها بالجواب ، وحديث أبي سعيد السابق يبين يدل على أنها شافهته وشافهها لقولها فيه « يا نبي الله إنك أشرت » وقوله فيه « صدق زوجك » فيحتمل أن يكونا قصتين ، ويحتمل في الجمع بينهما أن يقال تحمل هذه المراجعة على المجاز ، وإنما كانت على لسان بلال والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على جواز دفع المرأة زكاتها إلى زوجها ، وهو قول الشافعي والثوري وصاحب أبي حنيفة وإحدى الروائين عن مالك وعن أحمد كذا أطلق بعضهم ورواية المنع عنه مقيدة بالوارث وعبرة الجوزقى : ولا لمن تلزمه مؤنته ، فشرحه ابن قدامة بما قيده قال : والأظهر الجواز مطلقاً إلا للأبوين والولد ، وحملوا الصدقة في الحديث على الواجبة لقولها « أتجزئ عني » وبه جزم المازري ، وتعقبه عياض بأن قوله « ولو من حليكن » وكون صدقتها كانت من صناعتها يدلان على التطوع ، وبه جزم النووي وتأولوا قوله « أتجزئ عني » أى في الوقاية من النار كأنها خافت أن صدقتها على زوجها لا تحصل لها المقصود . وما أشار إليه من الصناعة احتج به الطحاوى لقول أبي حنيفة ، فأخرج من طريق رائطة امرأة ابن مسعود أنها كانت امرأة صنعاء اليردين فكانت تنفق عليه وعلى ولده ، قال : فهذا يدل على أنها صدقة تطوع ، وأما الحلبي فإنما يحتج به على من لا يوجب فيه الزكاة ، وأما من يوجب فلا . وقد روى الثوري عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قال : قال ابن مسعود لامرأته في حليها « إذا بلغ مائتي درهم ففيه الزكاة » فكيف يحتج على الطحاوى بما لا يقول به ، لكن تمسك الطحاوى بقولها في حديث أبي سعيد السابق « وكان عندي حل لي فأردت أن أتصدق به » لأن الحلبي ولو قيل بوجوب الزكاة فيه إلا أنها لا تجب في جميعه ، كذا قال وهو متعقب ، لأنها وإن لم تجب في عينه فقد تجب فيه بمعنى أنه قدر النصاب الذي وجب عليها

إخراجه . واحتجوا أيضاً بأن ظاهر قوله في حديث أبي سعيد المذكور « زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم » دال على أنها صدقة تطوع ، لأن الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره ، وفي هذا الاحتجاج نظر لأن الذى يمتنع إعطاؤه من الصدقة الواجبة من يلزم المعطى نفقته والأم لا يلزمها نفقة ولدها مع وجود أبيه . وقال ابن التيمي : قوله « وولدك » محمول على أن الإضافة للتربية لا للولادة فكأنه ولده من غيرها . وقال ابن المنير : اعتل من منعها من إعطائها زكاتها لزوجها بأنها تعود إليها فى النفقة فكأنها ما خرجت عنها ، وجوابه أن احتمال رجوع الصدقة إليها واقع فى التطوع أيضاً ، ويؤيد المذهب الأول أن ترك الاستفصال ينزل العموم ، فلما ذكرت الصدقة ولم يستفصلها عن تطوع ولا واجب فكأنه قال : تجزئ عنك فرضاً كان أو تطوعاً . وأما ولدها فليس فى الحديث تصريح بأنها تعطى ولدها من زكاتها ، بل معناه إذا أعطت زوجها فأنفق على ولدها أحق من الأجانب ، فالإجزاء يقع بالإعطاء للزوج والوصول إلى الولد بعد بلوغ الزكاة محلها . والذى يظهر لى أنهما قضيتان : إحداهما فى سؤالها عن تصدقها بحليها على زوجها وولده ، والأخرى فى سؤالها عن النفقة والله أعلم . وفى الحديث الحث على الصدقة على الأقارب ، وهو محمول فى الواجبة على من لا يلزم المعطى نفقته منهم ، واختلف فى علة المنع فقيل لأن أخذهم لها يصيرهم أغنياء فيسقط بذلك نفقتهم عن المعطى ، أو لأنهم أغنياء بإنفاقه عليهم ، والزكاة لا تصرف لغنى . وعن الحسن وطاوس لا يعطى قرابته من الزكاة شيئاً وهو رواية عن مالك . وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة لأن نفقتها واجبة عليه فتستغنى بها عن الزكاة ، وأما إعطاؤها للزوج فاختلف فيه كما سبق . وفيه الحث على صلة الرحم وجواز تبرع المرأة بمالها بغير إذن زوجها . وفيه عظة النساء ، وترغيب ولى الأمر فى أفعال الخير للرجال والنساء ، والتحدث مع النساء الأجانب عند أمن الفتنة ، والتخويف من المؤاخذه بالذنوب وما يتوقع بسببها من العذاب . وفيه فتيا العالم مع وجود من هو أعلم منه ، وطلب الترقى فى تحمل العلم . قال القرطبي : ليس إخبار بلال باسم المرأتين بعد أن استكتمتا بإذاعة السر ولا كشف أمانة لوجهين : أحدهما أنهما لم تلزماه بذلك وإنما علم أنهما رأتا أن لا ضرورة تحوج إلى كتمانهما . ثانيهما أنه أخبر بذلك جواباً لسؤال النبي صلى الله عليه وسلم لكون إجابته أوجب من التمسك بما أمرتاه به من الكتمان ، وهذا كله بناء على أنه التزم لهما بذلك . ويحتمل أن يكونا سألتاه ، ولا يجب إسعاف كل سائل .

قوله ( حدثنا عبدة ) هو ابن سليمان ، وهشام هو ابن عروة . وفى الإسناد تابعى عن تابعى : هشام عن أبيه ، وصحابة عن صحابة : زينب عن أمها .

قوله ( على بنى أبي سلمة ) أى ابن عبد الأسد ، وكان زوج أم سلمة قبل النبي صلى الله عليه وسلم فتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم ولها من أبى سلمة عمر ومحمد وزينب ودرة ، وليس فى حديث أم سلمة تصريح بأن الذى كانت تنفقه عليهم من الزكاة ، فكان القدر المشترك من الحديث حصول الإنفاق على الأيتام ، والله أعلم .

قوله ( فلك أجر ما أنفقت عليهم ) رواه الأكثر بالإضافة على أن تكون « ما » موصولة ، وجوز



أبو جعفر الغرناطي نزيل حلب تنوين « أجر » على أن تكون « ما » ظرفية ، ذكر ذلك لنا عنه الشيخ برهان الدين المحدث بحلب .

## باب

قول الله: ﴿ وَفِي الرِّقَابِ ... وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾

ويذكر عن ابن عباس: يعتق من زكاة ماله ويعطي في الحج. وقال الحسن: إن اشترى أباه من الزكاة جاز، ويعطي في المجاهدين والذي لم يحج، ثم تلا: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ... ﴾ الآية، في أيها أعطيت أجزت.

وقال النبي صلى الله عليه: «إن خالداً احتبس أدرعه في سبيل الله».

ويذكر عن أبي لاس حملنا النبي صلى الله عليه على إبل الصدقة للحج.

١٤٣٦ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: أمر رسول الله صلى الله عليه بصدقة، ف قيل: منع ابن جميل وخالد بن الوليد وعباس بن عبدالمطلب. فقال النبي صلى الله عليه: «ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله ورسوله، وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً، قد احتبس أدرعه وأعبدته في سبيل الله، وأما العباس بن عبدالمطلب فعم رسول الله صلى الله عليه فهي عليه صدقة ومثلها معها».

[١٤٦٨]

تابعه ابن أبي الزناد عن أبيه. وقال ابن إسحاق عن أبي الزناد: «هي عليه ومثلها معها».

وقال ابن جريج: حدثت عن الأعرج مثله.

قوله (باب قول الله تعالى: وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله) قال الزين بن المنير: اقتطع البخاري هذه الآية من التفسير للاحتياج إليها في بيان مصاريف الزكاة.

قوله (ويذكر عن ابن عباس: يعتق من زكاة ماله ويعطي في الحج) وصله أبو عبيد في «كتاب الأموال» من طريق حسان بن أبي الأشرس عن مجاهد عنه أنه كان لا يرى بأساً أن يعطي الرجل من زكاة ماله في الحج وأن يعتق منه الرقبة أخرجه عن أبي معاوية عن الأعمش عنه، وأخرج عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال «اعتق من زكاة مالك»، وتابع أبا معاوية عبدة بن سليمان رويناه في «فوائد يحيى بن معين» رواية أبي بكر بن علي المروزي عنه عن عبدة عن الأعمش عن ابن أبي الأشرس ولفظه «كان يخرج زكاته ثم يقول جهزوا منها إلى الحج» وقال الميموني: قلت لأبي عبد الله يشتري الرجل من زكاة ماله الرقاب فيعتق ويجعل في ابن السبيل؟ قال: نعم، ابن عباس يقول

ذلك ولا أعلم شيئاً يدفعه . وقال الخلال : أخبرنا أحمد بن هاشم قال ، قال أحمد : كنت أرى أن يعتق من الزكاة ، ثم كفت عن ذلك لأنني لم أره يصح . قال حرب : فاحتج عليه بحديث ابن عباس ، فقال : هو مضطرب . انتهى . وإنما وصفه بالاضطراب للاختلاف في إسناده على الأعمش كما ترى ، ولهذا لم يجزم به البخارى . وقد اختلف السلف في تفسير قوله تعالى ﴿ وفي الرقاب ﴾ فقيل : المراد شراء الرقبة لتعتق ، وهو رواية ابن القاسم عن مالك واختيار أبي عبيد وأبي ثور وقول إسحق وإليه مال البخارى وابن المنذر ، وقال أبو عبيد : أعلى ما جاء فيه قول ابن عباس وهو أولى بالاتباع وأعلم بالتأويل . وروى ابن وهب عن مالك أنها في المكاتب وهو قول الشافعى والليث والكوفيين وأكثر أهل العلم ، ورجحه الطبرى . وفيه قول ثالث أن سهم الرقاب يجعل نصفين : نصف لكل مكاتب يدعى الإسلام ، ونصف يشتري بها رقاب ممن صلى وصام ، أخرجه ابن أبي حاتم وأبو عبيد في الأموال بإسناد صحيح عن الزهرى أنه كتب ذلك لعمر ابن عبد العزيز ، واحتج للأول بأنها لو اختصت بالمكاتب للدخل في حكم الغارمين لأنه غارم ، وبأن شراء الرقيق ليعتق أولى من إعانة المكاتب لأنه قد يعان ولا يعتق ، ولأن المكاتب عبد ما بقى عليه درهم والزكاة لا تصرف للعبد ، ولأن الشراء يتيسر في كل وقت بخلاف الكتابة ، ولأن ولاءه يرجع للسيد فيأخذ المال والولاء بخلاف ذلك فإن عتقه يتنجز ويصير ولاؤه للمسلمين ، وهذا الأخير على طريقة مالك في ذلك . وقال أحمد وإسحق : يرد ولاؤه في شراء الرقاب للعتق أيضاً . وعن مالك : الولاء للمعتق تمسكاً بالعموم . وقال عبيد الله العنبري : يجعل في بيت المال . وأما سبيل الله فالأكثر على أنه يختص بالغازى غنياً كان أو فقيراً إلا أن أبا حنيفة قال : يختص بالغازى المحتاج . وعن أحمد وإسحق الحجج من سبيل الله ، وقد تقدم أثر ابن عباس . وقال ابن عمر « أما أن الحجج من سبيل الله » أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح عنه . وقال ابن المنذر : إن ثبت حديث أبي لاس - يعنى الآتى في هذا الباب - قلنا بذلك . وتعقب بأنه يحتمل أنهم كانوا فقراء وحملوا عليها خاصة ولم يملكوها .

**قوله ( وقال الحسن إلخ )** هذا صحيح عن أخرجه أوله ابن أبى شيبة من طريقه وهو مصير منه إلى القول بالمسألين معاً الاعتناق من الزكاة والصرف منها في الحج ، إلا أن تنصيبه على شراء الأب لم يوافقه عليه الباقر لأنه يعتق عليه ولا يصير ولاؤه للمسلمين فيستعيد المنفعة ويوفر ما كان يخرج من خالص ماله للفقير عار استرقاق أبيه . وقوله « في أيها أعطيت جزت » كذا في الأصل بغير همز أى قضت ، وفيه مصير منه إلى أن اللام في قوله « للفقراء » لبيان المصروف لا للتملك ، فلو صرف الزكاة في صنف واحد كفى .

**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم إلخ )** إن خالداً إلخ سيأتى موصولاً في هذا الباب .

**قوله ( ويذكر عن أبي لاس )** بسين مهملة ، خزاعى اختلف في اسمه فقيل زياد ، وقيل عبد الله ابن عنة بمهملة ونون مفتوحين ، وقيل غير ذلك . له محبة وحديثان هذا أحدهما . وقد وصله أحمد وابن خزيمة والحاكم وغيرهم من طريقه ، ولفظ أحمد « على إبل من إبل الصدقة ضعاف للحجج ، فقلنا يا رسول الله ما نرى أن تحمل هذه ، فقال : إنما يحمل الله » الحديث ورجاله ثقات ، إلا أن فيه عننة ابن إسحق ولهذا توقف ابن المنذر في ثبوته .

**قوله ( عن الأعرج )** في رواية النسائي من طريق علي بن عياش عن شعيب مما حدثه عبد الرحمن

الأعرج مما ذكر أنه سمع أبا هريرة يقول : قال قال عمر فذكره ، صرح بالتحديث في الإسناد وزاد فيه عمر ، والمحفوظ أنه من مسند أبي هريرة وإنما جرى لعمر فيه ذكر فقط .

**قوله ( أهر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة )** في رواية مسلم من طريق ورقاء عن أبي الزناد « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر ساعياً على الصدقة » وهو مشعر بأنها صدقة الفرض ، لأن صدقة التطوع لا يبعث عليها السعاة . وقال ابن القصار المالكي : الأليق أنها صدقة التطوع لأنه لا يظن بهؤلاء الصحابة أنهم منعوا الفرض . وتعقب بأنهم ما منعوه كلهم جحداً ولا عناداً ، أما ابن جميل فقد قيل : إنه كان منافقاً ثم تاب بعد ذلك ، كذا حكاه المهلب ، وجزم القاضي حسين في تعليقه أن فيه نزلة ﴿ ومنهم من عاهد الله ﴾ الآية . انتهى . والمشهور أنها نزلت في ثعلبة ، وأما خالد فكان متأولاً بإجزاء ما حبسه عن الزكاة ، وكذلك العباس لا اعتقاده ما سيأتي التصريح به ، ولهذا عذر النبي صلى الله عليه وسلم لخالد والعباس ولم يعذر ابن جميل .

**قوله ( فقييل منع ابن جميل )** قائل ذلك عمر كما سيأتي في حديث ابن عباس في الكلام على قصة العباس ، ووقع في رواية ابن أبي الزناد عند أبي عبيد « فقال بعض من يلزم » أي يعيب . وابن جميل لم أقف على اسمه في كتب الحديث ، لكن وقع في تعليق القاضي الحسين المروزي الشافعي وتبعه الروياني أن اسمه عبد الله ، ووقع في شرح الشيخ سراج الدين بن الملقن أن ابن بزيمة سماه حميداً ، ولم أر ذلك في كتاب ابن بزيمة . ووقع في رواية ابن جريج أبو جهم بن حذيفة بدل ابن جميل ، وهو خطأ لإطباق الجميع على ابن جميل ، وقول الأكثر أنه كان أنصاريّاً ، وأما أبو جهم بن حذيفة فهو قرشي فافترقا ، وذكر بعض المتأخرين أن أبا عبيد البكري ذكر في شرح الأمثال له أنه أبو جهم بن جميل .

**قوله ( والعباس )** زاد ابن أبي الزناد عن أبيه عند أبي عبيد « أن يعطوا الصدقة » قال فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذب عن اثنين العباس وخالد .

**قوله ( ما ينقم )** بكسر القاف أي ما ينكر أو يكره ، وقوله « فأغناه الله ورسوله » إنما ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه لأنه كان سبباً لدخوله في الإسلام فأصبح غنياً بعد فقره بما أفاء الله على رسوله وأباح لأتمته من الغنائم ، وهذا السياق من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم لأنه إذا لم يكن له عذر إلا ما ذكر من أن الله أغناه فلا عذر له ، وفيه التعريض بكفران النعم وتقريع بسوء الصنيع في مقابلة الإحسان .

**قوله ( احتبس )** أي حبس .

**قوله ( وأعتده )** بضم المثناة جمع عتد بفتحيتين ، ووقع في رواية مسلم « أعتاده » وهو جمعه أيضاً ، قيل هو ما يعطه الرجل من الدواب والسلاح ، وقيل الخيل خاصة ، يقال فرس عتيد أي صلب أو معد للركوب أو سريع الوثوب أقوال ، وقيل إن لبعض رواة البخاري « وأعبده » بالموحدة جمع عبد حكاه عياض ، والأول هو المشهور .

قوله (فهى عليه صدقة ومثلها معها) كذا فى رواية شعيب ، ولم يقل ورقاء ولا موسى بن عقبة « صدقة » فلى الرواية الأولى يكون صلى الله عليه وسلم ألزمه بتضعيف صدقته ليكون أرفع لقدره وأنبه لذكره وأنى للذم عنه ، فالمعنى فهى صدقة ثابتة عليه سيصدق بها ويضيف إليها مثلها كرمًا ، ودلت رواية مسلم على أنه صلى الله عليه وسلم ألزم بإخراج ذلك عنه لقوله « فهى على » وفيه تنبيه على سبب ذلك وهو قوله « إن العلم صنو الأب » تفضيلاً له وتثريفاً ، ويحتمل أن يكون تحمل عنه بها فيستفاد منه أن الزكاة تتعلق بالذمة كما هو أحد قولى الشافعى ، وجمع بعضهم بين رواية « على » ورواية « عليه » بأن الأصل رواية « على » ورواية « عليه » مثلها إلا أن فيها زيادة هاء السكت ، حكاه ابن الجوزى عن ابن ناصر ، وقيل معنى قوله « على » أى هى عندى قرض لأنتى استسلفت منه صدقة عامين ، وقد ورد ذلك صريحاً فيما أخرجه الترمذى وغيره من حديث على وفى إسناده مقال ، وفى الدارقطنى من طريق موسى بن طلحة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « إنا كنا احتجنا فتمعجلنا من العباس صدقة ماله سنتين » وهذا مرسل ، وروى الدارقطنى أيضاً موصولاً بذكر طلحة فيه وإسناد المرسل أصح ، وفى الدارقطنى أيضاً من حديث ابن عباس « أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث عمر ساعياً ، فأتى العباس فأغلظ له ، فأخبر النبى صلى الله عليه وسلم فقال : إن العباس قد أسلفنا زكاة ماله العام ، والعام المقبل » وفى إسناده ضعف ، وأخرجه أيضاً هو والطبرانى من حديث أبى رافع نحو هذا وإسناده ضعيف أيضاً ، ومن حديث ابن مسعود « أن النبى صلى الله عليه وسلم تعجل من العباس صدقته سنتين » وفى إسناده محمد بن ذكوان وهو ضعيف ، ولو ثبت لكان رافعاً للإشكال ولرجح به سياق رواية مسلم على بقية الروايات ، وفيه رد لقول من قال : إن قصة التعجيل إنما وردت فى وقت غير الوقت الذى بعث فيه عمر لأخذ الصدقة ، وليس ثبوت هذه القصة فى تعجيل صدقة العباس بعيد فى النظر بمجموع هذه الطرق والله أعلم . وقيل : المعنى استسلف منه قدر صدقة عامين ، فأمر أن يقاص به من ذلك ، واستبعد ذلك بأنه لو كان وقع لكان صلى الله عليه وسلم أعلم عمر بأنه لا يطالب العباس ، وليس بعيد . ومعنى « عليه » على التأويل الأول أى لازمة « له » وليس معناه أنه يقبضها لأن الصدقة عليه حرام لكونه من بنى هاشم ، ومنهم من حمل رواية الباب على ظاهرها فقال : كان ذلك قبل تحريم الصدقة على بنى هاشم ، ويؤيده رواية موسى بن عقبة عن أبى الزناد عند ابن خزيمة بلفظ « فهى له » بدل « عليه » وقال البيهقى : اللام هنا بمعنى على لتتفق الروايات ، وهذا أولى لأن المخرج واحد ، وإليه مال ابن حبان . وقيل : معناها فهى له أى القدر الذى كان يراد منه أن يخرج له لأنتى التزمت عنه بإخراجها ، وقيل إنه أخرها عنه ذلك العام إلى عام قابل فيكون عليه صدقة عامين ، قاله أبو عبيد . وقيل إنه كان استدان حين فادى عقيلاً وغيره فصار من جملة الغارمين فساغ له أخذ الزكاة بهذا الاعتبار . وأبعد الأقوال كلها قول من قال : كان هذا فى الوقت الذى كان فيه التأديب بالمال ، فألزم العباس بامتناعه من أداء الزكاة بأن يؤدى ضعف ما وجب عليه لعظمة قدره وجلالته كما فى قوله تعالى فى نساء النبى صلى الله عليه وسلم « يضاعف لها العذاب ضعفين » الآية ، وقد تقدم بعضه فى أول الكلام . واستدل بقصة خالد على جواز إخراج مال الزكاة فى شراء السلاح وغيره من آلات الحرب والإعانة بها فى سبيل الله ، بناء

على أنه عليه الصلاة والسلام أجاز لخالد أن يحاسب نفسه بما حبسه فيما يجب عليه كما سبق ، وهي طريقة البخارى . وأجاب الجمهور بأجوبة : أحدها أن المعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يقبل أخبار من أخبره بمنع خالد حملاً على أنه لم يصرح بالمنع ، وإنما نقلوه عنه بناء على ما فهموه ، ويكون قوله « تظلمونه » أى بنسبتكم إياه إلى المنع وهو لا يمنع ، وكيف يمنع الفرض وقد تطوع بتحبيس سلاحه وخيله ؟ ثانيها أنهم ظنوا أنها للتجارة فطالبوه بزكاة قيمتها فأعلمهم عليه الصلاة والسلام بأنه لا زكاة عليه فيما حبس ، وهذا يحتاج لنقل خاص فيكون فيه حجة لمن أسقط الزكاة عن الأموال المحبسة ، ولمن أوجبها في عروض التجارة . ثالثها أنه كان نوى بإخراجها عن ملكه الزكاة عن ماله لأن أحد الأصناف سبيل الله وهم المجاهدون ، وهذا يقوله من يجوز إخراج القيم في الزكاة كالحنفية ومن يجيز التعجيل كالشافعية ، وقد تقدم استدلال البخارى به على إخراج العروض في الزكاة . واستدل بقصة خالد على مشروعية تحبيس الحيوان والسلاح ، وأن الوقف يجوز بقاؤه تحت يد محتبسه ، وعلى جواز إخراج العروض في الزكاة وقد سبق ما فيه ، وعلى صرف الزكاة إلى صنف واحد من الثمانية . وتعقب ابن دقيق العيد جميع ذلك بأن القصة واقعة عين ، محتملة لما ذكر ولغيره ، فلا ينهض الاستدلال بها على شيء مما ذكر ، قال : ويحتمل أن يكون تحبيس خالد إرساداً وعدم تصرف ، ولا يبعد أن يطلق على ذلك التحبيس فلا يتعين الاستدلال بذلك لما ذكر . وفى الحديث بعث الإمام العمال بلجاية الزكاة ، وتنبه الغافل على ما أنعم الله به من نعمة الغنى بعد الفقر ليقوم بحق الله عليه ، والعتب على من منع الواجب ، وجواز ذكره في غيبته بذلك ، وتحمل الإمام عن بعض رعيته ما يجب عليه ، والاعتذار عن بعض الرعية بما يسوغ الاعتذار به . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

### باب الاستعفاف عن المسألة

١٤٣٧- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي [١٤٦٩] عن أبي سعيد الخدري أن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاهم ، ثم سألوه فاعطاهم ، حتى نفذ ما عنده فقال : « ما يكون عندي من خير فلن أدخره عنكم ، ومن يستعفف يعفه الله ، ومن يستغن يغنه الله ، ومن يتصبر يصبره الله ، وما أعطي أحد عطاء خيراً وأوسع من الصبر » .

[الحديث ١٤٦٩- طرفه في : ٦٤٧٠] .

١٤٣٨- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة [١٤٧٠] أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والذي نفسي بيده ، لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً فيسأله ، أعطاه أو منعه » .

[الحديث ١٤٧٠- أطرافه في : ٢٣٧٤ ، ٢٠٧٤ ، ١٤٨٠] .

[١٤٧١] ١٤٣٩ - فاموسى قال نا وهيبُّ قال نا هشامٌ عن أبيه عن الزُّبيرِ بن العوامِ عن النبيِّ صلى الله عليه قال : «لأنَّ يأخذَ أحدُكم حبلَهُ فيأتِي بحُزْمَةِ الحطبِ على ظهره فيبيعها فيكفُّ الله بها وجهه خيرٌ له من أن يسألَ الناسَ أعطوه أو منعوه» .

[الحديث ١٤٧١ - طرفاه في: ٢٠٧٥، ٢٣٧٣.]

[١٤٧٢] ١٤٤٠ - حدثنا عبدانُ قال أنا عبدُالله أنا يونسُ عن الزُّهريِّ عن عروةَ بن الزبيرِ وسعيدِ ابنِ المسيَّب أن حَكيمَ بنَ حزامٍ قال : سألتُ رسولَ الله صلى الله عليه فأعطاني ، ثم سألتُه فأعطاني ، ثم سألتُه فأعطاني ثم قال : «يا حَكيمُ ، إنَّ هذا المالَ خَصْرَةٌ حُلوةٌ ، فمن أخذه بسَخاوةِ نفسٍ بوركَ له فيه ، ومن أخذه بإِشرافِ نفسٍ لم يباركُ له فيه ، كالذي يأكلُ ولا يشبعُ . واليدُ العليا خيرٌ من اليدِ السفلى» . قال حَكيمُ : فقلتُ : يا رسولَ الله ، والذي بعثك بالحقِّ لا أرزأُ أحداً بعدَكَ شيئاً حتى أفارقَ الدنيا . فكان أبو بكرٍ يدعو حَكيماً إلى العطاءِ فيأبى أن يقبله منه . ثم إنَّ عمرَ دعاهُ ليعطيَه فأبى أن يقبلَ منه شيئاً . فقال عمرُ : إني أشهدُكم يا معشرَ المسلمينَ على حَكيمٍ أني أعرضُ عليه حقُّه من هذا الفَيءِ فيأبى أن يأخذه . فلم يرزأُ حَكيمٌ أحداً من الناسِ بعدَ رسولِ الله صلى الله عليه حتى توفِّي .

[الحديث ١٤٧٢ - أطرافه في: ٢٧٥٠، ٣١٤٣، ٦٤٤١.]

**قوله ( باب الاستغفاف عن المسألة )** أى فى شىء من غير المصالح الدينية ، وذكر فى الباب ثلاثة أحاديث أحدها حديث أبى سعيد .

**قوله ( أن ناساً من الأنصار )** لم يتعين لى أئمتناهم ، إلا أن النسائي روى من طريق عبد الرحمن ابن أبى سعيد الخدرى عن أبيه ما يدل على أن أبا سعيد راوى هذا الحديث خوطب بشىء من ذلك ولفظه فى حديثه « سرحتنى أُمى إلى النبي صلى الله عليه وسلم يعنى لأسأله من حاجة شديدة ، فأتيته وقعدت ، فاستقبلنى فقال : من استغنى أغناه الله » الحديث وزاد فيه « ومن سأل وله أوقية فقد ألحف . فقلت : ناقتى خير من أوقية ، فرجعت ولم أسأله » وعند الطبرانى من حديث حَكيم بن حزام أنه ممن خوطب ببعض ذلك ، ولكنه ليس أنصارياً إلا بالمعنى الأعم .

**قوله ( فلن أدخره عنكم )** أى أحبسه وأخجؤه وأمنعكم إياه منفرداً به عنكم ، وفيه ما كان عليه من السخاء وإنفاذ أمر الله ، وفيه إعطاء السائل مرتين ، والاعتذار إلى السائل ، والحض على التعفف . وفيه جواز السؤال للحاجة وإن كان الأولى تركه والصبر حتى يأتيه رزقه بغير مسألة ، وقوله « ومن يستعفف » فى رواية الكشمينى « يستعف » . ثانياً حديث أبى هريرة والزبير بن العوام بمعناه ، وفى رواية الزبير زيادة « فيبيعها فيكف الله بها وجهه » وذلك مراد فى حديث أبى هريرة وحذف لدلالة السياق عليه . وفى رواية أبى هريرة « يأتى رجلاً » وفى حديث الزبير « يسأل الناس » والمعنى واحد . وزاد فى أول حديث

أبى هريرة قوله « والذي نفسى بيده » ففيه القسم على الشيء المقطوع بصدقه لتأكيدهِ في نفس السامع ، وفيه الحض على التعفف عن المسألة والتزهد عنها ولو امتن المرء نفسه في طلب الرزق وارتكب المشقة في ذلك ، ولولا قبح المسألة في نظر الشرع لم يفضل ذلك عليها وذلك لما يدخل على السائل من ذل السؤال ومن ذل الرد إذا لم يعط ولما يدخل على المسؤول من الضيق في ماله إن أعطى كل سائل ، وأما قوله « خير له » فليست بمعنى أفضل التفضيل إذ لا خير في السؤال مع القدرة على الاكتساب ، والأصح عند الشافعية أن سؤال من هذا حاله حرام ، ويحتمل أن يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل وتسميته الذي يعطاه خيراً وهو في الحقيقة شر ، والله أعلم . ثالثها حديث حكيم بن حزام .

قوله ( إن هذا المال خضرة ) أنث الخبر لأن المراد الدنيا .

قوله ( خضرة حلوة ) شبهه بالرغبة فيه والميل إليه وحرص النفوس عليه بالفاكهة الخضراء المستلذة فإن الأخضر مرغوب فيه على انفراده بالنسبة إلى اليابس ، والحلو مرغوب فيه على انفراده بالنسبة للحامض ، فالإعجاب بهما إذا اجتماعاً أشد .

قوله ( بسخاوة نفس ) أى بغير شره ولا إلحاح أى من أخذه بغير سؤال ، وهذا بالنسبة إلى الآخذ ويحتمل أن يكون بالنسبة إلى المعطى أى بسخاوة نفس المعطى أى انشراحه بما يعطيه .

قوله ( كالذى يأكل ولا يشبع ) أى الذى يسمى جوعه كذاباً لأنه من علة به وسقم ، فكلما أكل ازداد سقماً ولم يجد شبعاً .

قوله ( اليد العليا ) تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى » .

قوله ( لا أرزأ ) بفتح الهمزة وإسكان الراء وفتح الزاى بعدها همزة أى لا أنقص ماله بالطلب منه ، وفي رواية لإسحق « قلت فوالله لا تكون يدي بعدك تحت يد من أيدى العرب » وإنما امتنع حكيم من أخذ العطاء مع أنه حقه لأنه خشى أن يقبل من أحد شيئاً فيعتاد الأخذ فتتجاوز به نفسه إلى ما لا يريده ففطمها عن ذلك وترك ما يريه إلى ما لا يريه ، وإنما أشهد عليه عمر لأنه أراد أن لا ينسبه أحد لم يعرف باطن الأمر إلى منع حكيم من حقه .

قوله ( حتى توفى ) زاد إسحق بن راهويه في مسنده من طريق عمر بن عبد الله بن عروة مرسل أنه ما أخذ من أبى بكر ولا عمر ولا عثمان ولا معاوية ديواناً ولا غيره حتى مات لعشر سنين مع إمارة معاوية . قال ابن جرير : في حديث حكيم فوائد ، منها أنه قد يقع الزهد مع الأخذ ، فإن سخاوة النفس هو زهداها . تقول سحت بكذا أى جادت وسحت عن كذا أى لم تلتفت إليه . ومنها أن الأخذ مع سخاوة النفس يحصل أجر الزهد والبركة في الرزق . فتبين أن الزهد يحصل خيراً الدنيا والآخرة . وفيه ضرب المثل لما لا يعقله السامع من الأمثلة ، لأن الغالب من الناس لا يعرف البركة إلا في الشيء الكثير فبين بالمثال المذكور أن البركة هي خلق من خلق الله تعالى ، وضرب لهم المثل بما يعهدون ، فالأكل إنما يأكل لبشيع فإذا أكل ولم يشبع كان عناء في حقه بغير فائدة ، وكذلك المال ليست الفائدة في عينه وإنما هي لما يتحصل به من المنافع ، فإذا كثر عند المرء بغير تحصيل منفعة كان وجوده كالعدم . وفيه أنه ينبغي للإمام أن لا يبين للطالب

ما في مسألته من المفسدة إلا بعد قضاء حاجته لتقع موعظته له الموقع ، لئلا يتخيل أن ذلك سبب لمنعه من حاجته . وفيه جواز تكرار السؤال ثلاثاً ، وجواز المنع في الرابعة والله أعلم ، وفي الحديث أيضاً أن سؤال الأعلى ليس بعار ، وأن رد السائل بعد ثلاث ليس بمكروه ، وأن الإجمال في الطلب مقرون بالبركة . وقد زاد إسحق بن راهويه في مسنده من طريق معمر عن الزهري في آخره « فمات حين مات وإنه لمن أكثر قریش مالا » . وفيه أيضاً سبب ذلك وهو « أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى حكيم بن حزام دون ما أعطى أصحابه فقال حكيم : يا رسول الله ما كنت أظن أن تقصر بي دون أحد من الناس ، فزاده ، ثم استزاده حتى رضى » فذكر نحو الحديث .

## باب

من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس

١٤٤١ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن الزهري عن سالم أن عبد الله ابن عمر قال : سمعت عمر يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء فأقول : أعطه من هو أفقر إليه مني . فقال : « خذه ، إذا جاءك من هذا المال شيء وأنت غير مشرف ولا سائل فخذهُ ، وما لا فلا تتبعهُ نفسك » . [١٤٧٣]

[الحديث ١٤٧٣ - طرفاه في : ٧١٦٣ ، ٧١٦٤ .]

**قوله ( باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس . وفي أموالهم حق للسائل والمحروم )** وفي رواية المستملى تقديم الآية ، وسقطت للأكثر ، ومطابقتها لحديث الباب من جهة دلالتها على مدح من يعطى السائل وغير السائل ، وإذا كان المعطى ممدوحاً فعطيته مقبولة وآخذها غير ملوم . وقد اختلف أهل العلم بالتفسير في المراد بالمحروم : فروى الطبري من طريق ابن شهاب أنه المتعفف الذي لا يسأل . وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن شهاب أنه بلغه ، فذكر مثله ، وأخرجه الطبري عن قتادة مثله ، وأخرج فيه أقوالاً أخر ، وعلى التفسير المذكور تنطبق الترجمة . والإشراف بالمعجمة التعرض للشيء والحرص عليه ، من قولهم أشرف على كذا إذا تناول له ، وقيل للمكان المرتفع شرف لذلك . وتقدير جواب الشرط فليقبل ، أى من أعطاه الله مع انتفاء القيدين المذكورين فليقبل . وإنما حذفه للعلم به ، وأوردها بلفظ العموم وإن كان الخبر ورد في الإعطاء من بيت المال لأن الصدقة للفقير في معنى العطاء للفقير إذا انتفى الشرطان . قال أبو داود سألت أحمد عن إشراف النفس فقال : بالقلب . وقال يعقوب ابن محمد سألت أحمد عنه فقال : هو أن يقول مع نفسه يبعث إلا فلان بكذا . وقال الأثرم : يضيق عليه أن يرده إذا كان كذلك .

**قوله ( فأقول أعطه من هو أفقر إليه مني )** زاد في رواية شعيب عن الزهري الآية في الأحكام « حتى أعطاني مرة مالا فقلت : أعطه من هو أفقر إليه مني ، فقال : خذه فتموله وتصدق به » وذكر



شعيب فيه عن الزهري إسناداً آخر قال : أخبرني السائب بن يزيد أن حويطب بن عبد العزى أخبره أن عبد الله بن السعدى أخبره أنه قدم على عمر في خلافته فذكر قصة فيها هذا الحديث . والسائب فن فوقه صحابة ، ففيه أربعة من الصحابة في نسق . وقد أخرجه مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن الزهري بالإسنادين ، لكن قال فيه « عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعطى عمر » فذكره ، جعله من مسند ابن عمر . وأخرجه مسلم أيضاً من وجه آخر عن ابن السعدى عن عمر ، لكن قال فيه ابن الساعدي وزاد فيه « أن عطية النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بسبب العمالة » ولهذا قال الطحاوى : ليس معنى هذا الحديث في الصدقات ، وإنما هو في الأموال التي يقسمها الإمام ، وليست هي من جهة الفقر ولكن من الحقوق ، فلما قال عمر أعطه من هو أفقر إليه منى لم يرض بذلك لأنه إنما أعطاه لمعنى غير الفقر قال : ويؤيده قوله في رواية شعيب « خذه فتموله » فدل ذلك على أنه ليس من الصدقات . وقال الطبرى : اختلفوا في قوله « فخذه » بعد إجماعهم على أنه أمر نذب ، فقيل هو نذب لكل من أعطى عطية أبى قبولها كائناً من كان ، وهذا هو الراجح يعنى بالشرطين المتقدمين . وقيل هو مخصوص بالسلطان ، ويؤيده حديث سمرة في السنن « إلا أن يسأل ذا سلطان » وكان بعضهم يقول : يحرم قبول العطية من السلطان ، وبعضهم يقول بكره ، وهو محمول على ما إذا كانت العطية من السلطان الجائر ، والكراهة محمولة على الورع وهو المشهور من تصرف السلف والله أعلم . والتحقيق في المسألة أن من علم كون ماله حلالاً فلا ترد عطيته ، ومن علم كون ماله حراماً فتحرم عطيته ، ومن شك فيه فالاحتياط رده وهو الورع ، ومن أباحه أخذ بالأصل . قال ابن المنذر : واحتج من رخص فيه بأن الله تعالى قال في اليهود ﴿ سماعون للكذب أكالون للسحت ﴾ ، وقد رهن الشارع درعه عند يهودى مع علمه بذلك ، وكذلك أخذ الجزية منهم مع العلم بأن أكثر أموالهم من ثمن الخمر والخزير والمعاملات الفاسدة . وفي حديث الباب أن للإمام أن يعطى بعض رعيته إذا رأى لذلك وجهاً وإن كان غيره أحوج إليه منه ، وأن رد عطية الإمام ليس من الأدب ولا سيما من الرسول صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ الآية .

### باب من سأل الناس تكثرأ

[١٤٧٤] ١٤٤٢ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر قال سمعت حمزة ابن عبد الله بن عمر قال سمعت عبد الله بن عمر قال : قال النبي صلى الله عليه : « ما يزال الرجل <sup>(١)</sup> يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مزعة لحم » . وقال : « إن الشمس تدنو يوم القيامة حتى يبلغ العرق نصف الأذن . فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم ، ثم بموسى ، ثم بمحمد صلى الله عليه . وزاد عبد الله : قال حدثني الليث قال حدثني ابن أبي جعفر : « فيشفع ليقضي بين الخلق ، فيمشي حتى يأخذ بحلقة الباب ، فيومئذ يبعثه الله مقاماً محموداً يحمدُهُ أهلُ الجمع كلهم » .

(١) الرقمان ١٤٧٤ و ١٤٧٥ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

وقال معلّى نا وهيب عن النعمان بن راشد عن عبد الله بن مسلم أخى الزهري عن حمزة سمع ابن عمر عن النبي صلى الله عليه في المسألة .  
[الحديث ١٤٧٥ - طرفه في: ٤٧١٨].

**قوله ( باب من سأل الناس تكثراً )** أى فهو مذموم ، قال ابن رشيد : حديث المغيرة فى النهى عن كثرة السؤال الذى أورده فى الباب الذى يليه أصرح فى مقصود الترجمة من حديث الباب ، وإنما أثره عليه لأن من عادته أن يترجم بالأخفى ، أو لاحتمال أن يكون المراد بالسؤال فى حديث المغيرة النهى عن المسائل المشككة كالأغلوطات ، أو السؤال عما لا يعنى ، أو عما لم يقع مما يكره وقوعه ، قال : وأشار مع ذلك إلى حديث ليس على شرطه ، وهو ما أخرجه الترمذى من طريق حبشى بن جنادة فى أثناء حديث مرفوع وفيه « ومن سأل الناس ليثرى ماله كان خموشاً فى وجهه يوم القيامة ، فمن شاء فليقل ومن شاء فليكثر » انتهى . وفى صحيح مسلم من طريق أبى زرعة عن أبى هريرة ما هو مطابق للفظ الترجمة ، فاحتمال كونه أشار إليه أولى ولفظه « من سأل الناس تكثراً فلإنما يسأل جمرأ » الحديث ، والمعنى أنه يسأل ليجمع الكثير من غير احتياج إليه .

**قوله ( عن عبيد الله بن أبى جعفر )** فى رواية أبى صالح الآتية « حدثنا عبيد الله » .

**قوله ( مزعة لحم )** مزعة بضم الميم وحكى كسرهما وسكون الزاى بعدها مهملة أى قطعة ، وقال ابن التين : ضبطه بعضهم بفتح الميم والزاى ، والذى أحفظه عن المحدثين الضم . قال الخطابى : يحتمل أن يكون المراد أنه يأتى ساقطاً لا قدر له ولا جواه ، أو يعذب فى وجهه حتى يسقط لحمه اشاكلة العقوبة فى مواضع الجناية من الأعضاء لكونه أذل وجهه بالسؤال ، أو أنه يبعث ووجهه عظم كله فيكون ذلك شعاره الذى يعرف به . انتهى . والأول صرف للحديث عن ظاهره ، وقد يؤيده ما أخرجه الطبرانى والبزار من حديث مسعود بن عمرو مرفوعاً « لا يزال العبد يسأل وهو غنى حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه » وقال ابن أبى جمره : معناه أنه ليس فى وجهه من الحسن شيء ، لأن حسن الوجه هو بما فيه من اللحم . ومال المهلب إلى حملة على ظاهره ، وإلى أن السر فيه أن الشمس تدنو يوم القيامة ، فإذا جاء لا لحم بوجهه كانت أذية الشمس له أكثر من غيره ، قال : والمراد به من سأل تكثراً وهو غنى لا تحل له الصدقة ، وأما من سأل وهو مضطر فذلك مباح له فلا يعاقب عليه . انتهى . وبهذا تظهر مناسبة إيراد هذا الطرف من حديث الشفاعة عقب هذا الحديث ، قال ابن المنير فى الحاشية : لفظ الحديث دال على ذم تكثير السؤال ، والترجمة لمن سأل تكثراً ، والفرق بينهما ظاهر ، لكن لما كان المتوعد عليه على ما تشهد به القواعد هو السائل عن غنى وأن سؤال ذى الحاجة مباح نزل البخارى الحديث على من يسأل ليكثر ماله .

**قوله ( بآدم ثم موسى )** هذا فيه اختصار ، وسيأتى فى الرقاق فى حديث الشفاعة الطويل ذكر من يقصدونه بين آدم وموسى وبين موسى ومحمد صلى الله عليه وسلم ، وكذا الكلام على بقية ما فى حديث الشفاعة مما يحتاج إلى الشرح .

**قوله ( وزاد عبد الله بن صالح )** كذا عند أبى ذر ، وسقط قوله « ابن صالح » من رواية الأكثر ،

ولهذا جزم خلف وأبو نعيم بأنه ابن صالح ، وقد روينا في « الإيمان » لابن مندة من طريق أبي زرعة الرازي عن يحيى بن بكير وعبد الله بن صالح جميعاً عن الليث . وسأقه بالفظ « عبد الله بن صالح » وقد رواه موصولاً من طريق عبد الله بن صالح وحده البزار عن محمد بن إسحق الصغانى والطبرانى فى الأوسط عن مطلب بن شبيب وابن مندة فى « كتاب الإيمان » من طريق يحيى بن عثمان ثلاثتهم عن عبد الله بن صالح فذكروه وزاد بعد قوله « استغاثوا بآدم : فيقول لست بصاحب ذلك » وتابع عبد الله بن صالح على هذه الزيادة عبد الله بن عبد الحكم عن الليث ، أخرجه ابن مندة أيضاً .

**قوله ( بحلقة الباب )** أى باب الجنة ، أو هو مجاز عن القرب إلى الله تعالى ، والمقام المحمود هو الشفاعة العظمى التى اختص بها وهى إراحة أهل الموقف من أهوال القضاء بينهم والفراغ من حسابهم ، والمراد بأهل الجمع أهل الحشر لأنه يوم يجمع فيه الناس كلهم ، وسيأتى بقية الكلام على المقام المحمود فى تفسير سورة سبحان إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال معل )** بضم الميم وفتح المهمله وتشديد اللام المفتوحة ، وهو ابن أسد ، وقد وصله يعقوب بن سفيان فى تاريخه عنه ، ومن طريقه البيهقى ، وآخر حديثه « مزعة لحم » وفيه قصة لحمزة بن عبد الله بن عمر مع أبيه فى ذلك ، ولهذا قيده المصنف بقوله « فى المسألة » أى فى الشق الأول من الحديث دون الزيادة ، وروينا أيضاً فى « معجم أبى سعيد بن الأعرابى » قال حدثنا حمدان بن على عن معل بن أسد به ، وفى هذا الحديث أن هذا الوعيد يختص بمن أكثر السؤال لا من ندر ذلك منه ، ويؤخذ منه جواز سؤال غير المسلم لأن لفظ « الناس » يعم قاله ابن أبى جمرة ، وحكى عن بعض الصالحين أنه كان إذا احتاج سأل ذمياً لئلا يعاقب المسلم بسببه لو رده .

**باب قول الله عز وجل : ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْفَافًا ﴾ وكم الغنى ؟**

وقول النبى صلى الله عليه : « لا يجد غنى يغنيه » ، لقول الله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْضِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ ... ﴾ إلى قوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾

١٤٤٣ - نا حجج بن منهال قال نا شعبة قال أخبرني محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة عن النبى صلى الله عليه قال : « ليس المسكين الذى تردُّه الأكلة والأكلتان ، ولكن المسكين الذى ليس له غنى ويستحيى ، أو لا يسأل الناس إحفاً » .

[الحديث ١٤٧٦ - طرفاه فى : ١٤٧٩ ، ٤٥٣٩] .

١٤٤٤ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال نا إسماعيل بن عليّة قال نا خالد الحذاء عن ابن

أشوع عن الشعبي قال حدثني كاتب المغيرة بن شعبة قال : كتب معاوية إلى المغيرة بن شعبة أن اكتب إلي بشيء سمعته من النبى صلى الله عليه . فكتب إليه : سمعت النبى صلى الله عليه يقول : « إن الله كره لكم ثلاثاً : قيل وقال ، وإضاعة المال ، وكثرة السؤال » .

[١٤٧٨] ١٤٤٥ - نا محمد بن غرير الزهري قال نا يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني عامر بن سعد عن أبيه قال : أعطى رسول الله صلى الله عليه رَهْطاً وأنا جالسٌ فيهم ، قال : فترك رسول الله صلى الله عليه رجلاً فيهم لم يُعطه - وهو أعجبهم إليَّ - فقلتُ إلى رسول الله صلى الله عليه فساررتُه فقلتُ : مالك عن فلان ، والله إني لأراه مؤمناً . قال : «أو مسلماً» . قال : فسكتُ قليلاً ، ثم غلبنِي ما أعلمُ فيه فقلتُ : يا رسول الله ، مالك عن فلان ، والله إني لأراه مؤمناً . قال : «أو مسلماً» . قال : فسكتُ قليلاً ، ثم غلبنِي ما أعلمُ فيه فقلتُ : يا رسول الله ، مالك عن فلان ، والله إني لأراه مؤمناً . قال : «أو مسلماً» ، إني لأُعطي الرجلَ وغيره أحبُّ إليَّ منه خشيةً أن يُكبَّ في النارِ على وجهه» . وعن أبيه عن صالح عن إسماعيل بن محمد أنه قال : سمعتُ أبي يحدثُ بهذا فقال في حديثه : فضربَ رسول الله صلى الله عليه بيده فجمعَ بين عُنقي وكتفي ثم قال : «أقبلُ أي سعدٌ ، إني لأُعطي الرجلَ ...» . قال أبو عبد الله : فكبُّوا : فكبُّوا . مكباً : أكبَّ الرجلُ إذا كان فعلُهُ غيرَ واقعٍ على أحدٍ ، فإذا وقعَ الفعلُ قلتُ : كبَّه الله لوجهه ، وكبَّته أنا . قال أبو عبد الله : صالح بن كيسان هو أكبر من الزهري وهو قد أدرك ابن عمر .

[١٤٧٩] ١٤٤٦ - نا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : «ليس المسكينُ الذي يطوفُ على الناسِ تردُّهُ اللُقْمَةُ واللُقْمَتانِ والتمرَّةُ والتمرتانِ ، ولكن المسكينُ الذي لا يجدُ غنيَّ يغنيه ، ولا يَفْطَنُ به فيُتصدَّقَ عليه ، ولا يقومُ فيسألُ الناسَ» .

[١٤٨٠] ١٤٤٧ - نا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا أبو صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : «لأنَّ يأخذَ أحدُكم حبلَهُ ثم يَغْدُو - أحسبُه قال : إلى الجبل - فيحتطبُ فيبيعُ فيأكلُ ويتصدَّقُ خيرٌ له من أن يسألَ الناسَ» .

قوله ( باب قول الله عز وجل ﴿ لا يسألون الناس إلحافاً ﴾ ) وكَم الغني ؟ وقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يجدُ غنيَّ يغنيه » لقول الله عز وجل ﴿ للفقراء الذين أحصروا ﴾ الآية ( هذه اللام التي في قوله « لقول الله » لام التعليل لأنه أورد الآية تفسيراً لقوله في الترجمة « وكَم الغني » وكأنه يقول : وقول النبي صلى الله عليه وسلم « ولا يجدُ غنيَّ يغنيه » مبين لقدر الغني لأن الله تعالى جعل الصدقة للفقراء الموصوفين بهذه الصفة ، أي من كان كذلك فليس بغني ومن كان بخلافها فهو غني ، فحاصله أن شرط السؤال عدم

وجدان الغنى لوصف الله الفقراء بقوله ﴿ لا يستطيعون ضرباً في الأرض ﴾ إذ من استطاع ضرباً فيها فهو واجد لنوع من الغنى ، والمراد بالذين أحصروا الذين حصرهم الجهاد ، أى منعهم الاشتغال به من الضرب في الأرض — أى التجارة — لاستغالهم به عن التكسب ، قال ابن علية : كل محيط يحصر بفتح أوله وضم الصاد ، والأعذار المانعة تحصر بضم المثناة وكسر الصاد أى تجفل المرء كالحياط به ، وللفقراء يتعلق بمحذوف تقديره الإنفاق المقدم ذكره لهؤلاء . انتهى . وأما قول المصنف في الترجمة « وكم الغنى » فلم يذكر فيه حديثاً صريحاً فيحتمل أنه أشار إلى أنه لم يرد فيه شيء على شرطه ، ويحتمل أن يستفاد المراد من قوله في حديث أبي هريرة « الذى لا يجد غنى يغنيه » فإن معناه لا يجد شيئاً يقع موقعاً من حاجته ، فمن وجد ذلك كان غنياً . وقد ورد فيه ما أخرجه الترمذى وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعاً « من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسألته في وجهه خوش . قيل : يا رسول الله وما يغنيه ؟ قال : خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب » وفي إسناده حكيم بن جبير وهو ضعيف وقد تكلم فيه شعبة من أجل هذا الحديث ، وحدث به سفیان الثوري عن حكيم فقيل له : إن شعبة لا يحدث عنه ، قال : لقد حدثني به زيد أبو عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد يعنى شيخ حكيم أخرجه الترمذى أيضاً ، ونص أحمد في « علل الخلال » وغيرها على أن رواية زيد موقوفة ، وقد تقدم حديث أبي سعيد قريباً من عند النسائي في « باب الاستعفاف » وفيه « من سأل وله أوقية فقد ألحف » وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه بلفظ « فهو ملحف » وفي الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند النسائي بلفظ « فهو الملحف » وعن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد له صحبة في أثناء حديث مرفوع قال فيه « من سأل منكم وله أوقية أو علفها فقد سأل إلخافاً » أخرجه أبو داود ، وعن سهل بن الحنظلية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من سأل وعنده ما يغنيه فلنما يستكثر من النار . فقالوا : يا رسول الله وما يغنيه ؟ قال : قدر ما يغديه ويعشيه » أخرجه أبو داود أيضاً وصححه ابن حبان ، قال الترمذى في حديث ابن مسعود : والعمل على هذا عند بعض أصحابنا كالثوري وابن المبارك وأحمد وإسحق . قال : ووسع قوم في ذلك فقالوا : إذا كان عنده خمسون درهماً أو أكثر وهو محتاج فله أن يأخذ من الزكاة ، وهو قول الشافعي وغيره من أهل العلم . انتهى . وقال الشافعي : قد يكون الرجل غنياً بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه الألف مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله . وفي المسألة مذاهب أخرى : أحدها : قول أبي حنيفة : إن الغنى من ملك نصاباً فيحرم عليه أخذ الزكاة ، واحتج بحديث ابن عباس في بعث معاذ إلى اليمن وقول النبي صلى الله عليه وسلم له « تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » فوصف من تؤخذ الزكاة منه بالغنى وقد قال « لا تحل الصدقة لغنى » . ثانيها : أن حده « من وجد ما يغديه ويعشيه » على ظاهر حديث سهل بن الحنظلية حكاه الخطابي عن بعضهم ، ومنهم من قال : وجهه من لا يجد غداء ولا عشاء على دائم الأوقات . ثالثها : أن حده أربعون درهماً ، وهو قول أبي عبيد بن سلام على ظاهر حديث أبي سعيد ، وهو الظاهر من تصرف البخارى لأنه أتبع ذلك قوله ﴿ لا يسألون الناس إلخافاً ﴾ وقد تضمن الحديث المذكور أن من سأل وعنده هذا القدر فقد سأل إلخافاً ، ثم أورد المصنف في الباب أربعة أحاديث أولها : حديث أبي هريرة في ذكر المسكين أورده من طريقين ، والمسكين مفعيل من السكون ، قاله القرطبي قال فكأنه من قلة المال سكنت حركاته ولذا قال تعالى ﴿ أو مسكيناً ذا متربة ﴾ أى لاصق بالتراب .

**قوله ( الأكلة والأكتنان )** بالضم فيهما ، ويؤيده ما في رواية الأعرج الآتية آخر الباب « اللقمة واللقمتان والتمرّة والتمرّتان » وزاد فيه « الذى يطوف على الناس » قال أهل اللغة الأكلة بالضم اللقمة وبالفتح المرة من الغداء والعشاء .

**قوله ( ليس له غنى )** زاد في رواية الأعرج غنى يغنيه ، وهذه صفة زائدة على اليسار المنفى ، إذ لا يلزم من حصول اليسار للمرء أن يغنى به بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر ، وكأن المعنى نفى اليسار المقيد بأنه يغنيه مع وجود أصل اليسار ، وهذا كقوله تعالى ﴿ لا يسألون الناس إلحافاً ﴾ .

**قوله ( ويستحي )** زاد في رواية الأعرج « ولا يفظن به » وفي رواية الكشمي « له فيتصدق عليه ، ولا يقوم فيسأل الناس » وهو بنصب يتصدق ويسأل ، وموضع الترجمة منه قوله « ليس له غنى » وقد أورده المصنف في التفسير من طريق أخرى عن أبي هريرة يظهر تعلقها بهذه الترجمة أكثر من هذه الطريق ، ولفظه هناك « إنما المسكين الذى يتعفف ، قرؤا إن شئتم معنى قوله : لا يسألون الناس إلحافاً » كذا وقع فيه بزيادة يعنى ، وقد أخرجه مسلم وأحمد من هذا الوجه بدونها ، وكذلك وقع فيه بزيادة ابن أبي حاتم في تفسيره . ثانيها : حديث المغيرة وابن أشوع بالشين المعجمة وزاد أحمد في رواية الكشمي ابن الأشوع ، وهو سعيد بن عمرو بن الأشوع نسب لجدّه وكاتب المغيرة هو وراذ .

**قوله ( وإضاعة الأموال )** في رواية الكشمي « المال » وموضع الترجمة منه قوله « وكثرة السؤال » قال ابن التين : فهم منه البخارى سؤال الناس ، ويحتمل أن يكون المراد السؤال عن المشكلات ، أو عما لا حاجة للسائل به ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم « ذروني ما تركتكم » . قلت : وحمله على المعنى الأعم أولى ويستقيم مراد البخارى مع ذلك . وقد مضى بعض شرحه في كتاب الصلاة ، ويأتى في كتاب الأدب وفي الرقاق مستوفى إن شاء الله تعالى . ثالثها : حديث سعد بن أبي وقاص أورده بإسنادين ، وموضع الترجمة منه قوله في الرواية الثانية « فجمع بين عنق وكفى ثم قال : أقبل أى سعد » وقد تقدم الكلام عاينه مستوفى في كتاب الإيمان ، وأنه أمر بالإقبال أو بالقبول ، ووقع عند مسلم « إقبالا أى سعد » على أنه مصدر أى أتقابلنى قبلا بهذه المعارضة ؟ وسياقه يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم كره منه إلحاحه عليه في المسألة ، ويحتمل أن يكون من جهة أن المشفوع له ترك السؤال فمدح .

**قوله ( وعن أبيه عن صالح )** هو معطوف على الإسناد الأول ، وكذا أخرجه مسلم عن الحسن الحلوانى عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد .

**قوله ( أبو عبد الله )** هو المصنف .

**قوله ( فككبوا إلخ )** تقدمت الإشارة إليه في الإيمان ، وجرى المصنف على عادته في إيراد تفسير اللفظة الغريبة إذا وافق ما في الحديث ما في القرآن . وقوله ( غير واقع ) أى لازماً و ( إذا وقع ) أى إذا كان متعدياً ، والغرض أن هذه الكلمة من النوادر حيث كان الثلاثى متعدياً والمزيد فيه لازماً عكس القاعدة التصريفية ، قبل ويجوز أن يكون ألف أكب للصيرورة .

قوله ( صالح بن كيسان ) يعنى المذكور فى الإسنادين .

قوله ( أكبر عن الزهرى ) يعنى فى السن ، ومثل هذا جاء عن أحمد وابن معين ، وقال على بن المدنى : كان أسن من الزهرى ، فإن مولده سنة خمسين وقيل بعدها ومات سنة ثلاث وعشرين ومائة وقيل سنة أربع ، وأما صالح بن كيسان فمات سنة أربعين ومائة وقيل قبلها . وذكر الحاكم فى مقدار عمره سناً تعقبوه عليه . وقوله « أدرك ابن عمر » يعنى أدرك السماع منه ، وأما الزهرى فمختلف فى لقبه له والصحيح أنه لم يلقه وإنما يروى عن ابنه سالم عنه ، والحديثان اللذان وقع فى رواية معمر عنه أنه سمعهما من ابن عمر ثبت ذكر سالم بينهما فى رواية غيره والله أعلم . رابعها : حديث أبى هريرة الدال على ذم السؤال ومدح الاكتساب ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى فى « باب الاستعفاف عن المسألة » وفى الحديث الأول أن المسكنة إنما تحمد مع العفة عن السؤال والصبر على الحاجة ، وفيه استحباب الحياء فى كل الأحوال ، وحسن الإرشاد لوضع الصدقة ، وأن يتحرى وضعها فىمن صفته التعفف دون الإلحاح . وفيه دلالة لمن يقول : إن الفقير أسوأ حالا من المسكين ، وأن المسكين الذى له شيء لكنه لا يكفيه ، والفقير الذى لا شيء له كما تقدم توجيهه ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ أما السفينة فكانت لمساكين يعملون فى البحر ﴾ فسماهم مساكين مع أن لهم سفينة يعملون فيها ، وهذا قول الشافعى وجمهور أهل الحديث والفقه ، وعكس آخرون فقالوا : المسكين أسوأ حالا من الفقير ، وقال آخرون : هما سواء ، وهذا قول ابن القاسم وأصحاب مالك ، وقيل الفقير الذى يسأل والمسكين الذى لا يسأل حكاه ابن بطلال ، وظاهره أيضاً أن المسكين من اتصف بالتعفف وعدم الإلحاف فى السؤال ، لكن قال ابن بطلال : معناه المسكين الكامل وليس المراد نقي أصل المسكنة عن الطواف ، بل هى كقوله « أتدرون من المفلس ؟ » الحديث ، وقوله تعالى ﴿ ليس البر ﴾ الآية ، وكذا قرره القرطبي وغير واحد ، والله أعلم .

### باب خرص التمر

١٤٤٨ - حدثنا سهل بن بكار قال نا وهيب عن عمرو بن يحيى عن عباس الساعدي [١٤٨١] عن أبى حميد الساعدي قال : غزونا مع النبي صلى الله عليه غزوة تبوك ، فلما جاء وادي القرى إذا امرأة فى حديقة لها ، فقال النبي صلى الله عليه لأصحابه : « احرصوا » ، وحرص رسول الله صلى الله عليه عشرة أوسق ، فقال لها : « أحصي ما يخرج منها » . فلما أتينا تبوك قال : « أما إنها ستهب الليلة ريح شديدة ، ولا يقوم أحد ، ومن كان معه بعير فليعقله » ، فعقلناها ، وهبت ريح شديدة فقام رجل فألقته بجبل طيئ . وأهدى ملك أيلة للنبي صلى الله عليه بغلة بيضاء ، وكساه بُرداً ، وكتب له ببحرهم ، فلما أتى وادي القرى قال للمرأة : « كم جاء حديقتك ؟ » قالت : عشرة أوسق خرص رسول الله صلى الله عليه . قال النبي صلى الله عليه : « إني متعجل إلى المدينة ، فمن أراد منكم أن يتعجل معي فليتعجل » . فلما قال ابن بكار كلمة معناها - أشرف على المدينة قال : « هذه طابة » ، فلما رأى أحداً قال : « هذا جبل يحبنا ونحبه » . ألا أخبركم بخير دور الأنصار ؟

قالوا: بلى. قال: «دور بني النجار، ثم دور بني عبد الأشهل، ثم دور بني ساعدة أو دور بني الحارث بن الخزرج، وفي كل دور الأنصار -يعني- خير». وقال سليمان بن بلال حدثني عمرو: «ثم دار بني الحارث ثم بني ساعدة».

[الحديث ١٤٨١ - أطرافه في: ١٨٧٢، ٣١٦١، ٣٧٩١، ٤٤٢٢].

[١٤٨٢] ١٤٤٩ - وقال سليمان عن سعد بن سعيد عن عمارة بن غزيرة عن عباس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه: «أحد جبل يحبنا ونحبه». قال أبو عبد الله: كل بستان عليه حائط فهو حديقة، وما لم يكن عليه حائط لم يقل حديقة.

قوله (باب خرص التمر) أى مشروعيته، والخرص بفتح المعجمة وحكى كسرهما وبسكون الراء بعدها مهملة هو حزر ما على النخل من الرطب تمرأ، حكى الترمذى عن بعض أهل العلم أن تفسيره أن الثمار إذا أدركت من الرطب والعنب مما تجب فيه الزكاة بعث السلطان خارصاً ينظر فيقول: يخرج من هذا كذا وكذا زيباً وكذا وكذا تمرأ فيحصيه وينظر مبلغ العشر فيثبته عليهم ويخلى بينهم وبين الثمار، فإذا جاء وقت الجذاذ أخذ منهم العشر. انتهى. وفائدة الخرص التوسعة على أرباب الثمار فى تناول منها والبيع من زهوها وإيثار الأهل والجيران والفقراء، لأن فى منعهم منها تضيقاً لا ينحى. وقال الخطابى: أنكر أصحاب الرأى الخرص، وقال بعضهم: إنما كان يفعل تخويفاً للمزارعين لئلا يخونوا لا يلزم به الحكم لأنه تخمين وغرور، أو كان يجوز قبل تحريم الربا والقمار. وتعقبه الخطابى بأن تحريم الربا والميسر متقدم، والخرص عمل به فى حياة النبي صلى الله عليه وسلم حتى مات، ثم أبو بكر وعمر فمن بعدهم، ولم ينقل عن أحد منهم ولا من التابعين تركه إلا عن الشعبي. قال: وأما قولهم إنه تخمين وغرور فليس كذلك، بل هو اجتهاد فى معرفة مقدار التمر وإدراكه بالخرص للذى هو نوع من المقادير. وحكى أبو عبيد عن قوم منهم أن الخرص كان خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان يوفق من الصواب ما لا يوفق له غيره، وتعقبه بأنه لا يلزم من كون غيره لا يسدد لما كان يسدد له سواء أن تثبت بذلك الخصوصية ولو كان المرء لا يجب عليه الاتباع إلا فيما يعلم أنه يسدد فيه كتسديد الأنبياء لسقط الاتباع، وترد هذه الحجة أيضاً بإرسال النبي صلى الله عليه وسلم الخراص فى زمانه والله أعلم، واعتل الطحاوى بأنه يجوز أن يحصل للثمرة آفة فتتلفها فيكون ما يؤخذ من صاحبها مأخوذاً بدلاً مما لم يسلم له، وأجيب بأن القائلين به لا يضمنون أرباب الأموال ما تلف بعد الخرص، قال ابن المنذر: أجمع من يحفظ عنه العلم أن المخروص إذ أصابته جائحة قبل الجذاذ فلا ضمان.

قوله (عن عمرو بن يحيى) هو المازنى، ولمسلم من وجه آخر عن وهيب حدثنا عمرو بن يحيى. قوله (عن عباس الساعدي) هو ابن سهل بن سعد، ووقع فى رواية أبى داود عن سهل بن بكار شيخ البخارى فيه عن العباس الساعدي يعنى ابن سهل بن سعد، وفى رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن وهيب حدثنا عمرو بن يحيى حدثنا عباس بن سهل الساعدي.



قوله ( غزوة تبوك ) سيأتى شرحها فى المغازى .

قوله ( فلما جاء وادى القرى ) هى المدينة القديمة بين المدينة والشام سيأتى ذكرها فى البيوع ، وأغرب ابن قرقول فقال : إنها من أعمال المدينة .

قوله ( إذا امرأة فى حديقة لها ) استدل به على جواز الابتداء بالنكرة لكن بشرط الإفادة ، قال ابن مالك : لا يمتنع الابتداء بالنكرة المحضة على الإطلاق ، بل إذا لم تحصل فائدة ، فلو اقترن بالنكرة المحضة قربنة يتحصل بها الفائدة جاز الابتداء بها نحو انطلقت فإذا سيع فى الطريق إلخ . ووقع فى رواية سليمان بن بلال عن عمرو بن يحيى عند مسلم « فأتينا على حديقة امرأة » ولم أقف على اسمها فى شيء من الطرق . قوله ( اخرصوا ) بضم الراء ، زاد سليمان « فخرصنا » ولم أقف على أسماء من خرص منهم .

قوله ( وخرص ) فى رواية سليمان « وخرصها » .

قوله ( أحصى ) أى احفظى عدد كيلها ، وفى رواية سليمان « احصيا حتى نرجع إليك إن شاء الله تعالى » وأصل الإحصاء العدد بالحصى لأنهم كانوا لا يحسنون الكتابة فكانوا يضبطون العدد بالحصى .

قوله ( ستهب الليلة ) زاد سليمان « عليكم » .

قوله ( فلا يقوم أحد ) فى رواية سليمان « فلا يقيم فيها أحد منكم » .

قوله ( فليعقله ) أى يشده بالعقال وهو الحبل ، وفى رواية سليمان « فليشد عقاله » وفى رواية ابن إسحق فى المغازى عن عبد الله بن أبى بكر بن حزم عن عباس بن سهل « ولا يخرجن أحد منكم الليلة إلا ومعه صاحب له » .

قوله ( فقام رجل فآلقته بجبل طى ) فى رواية الكشميين « بجبل طى » وفى رواية الإسماعيل من طريق عفان عن وهيب « ولم يبق فيها أحد غير رجلين ألقتهما بجبل طى » وفيه نظر بينته رواية ابن إسحق ولفظه « ففعل الناس ما أمرهم إلا رجلين من بنى ساعدة خرج أحدهما لحاجته وخرج آخر فى طلب بعير له ، فأما الذى ذهب لحاجته فإنه خنق على مذهبه ، وأما الذى ذهب فى طلب بعيره فاحتملته الريح حتى طرحته بجبل طى ، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ألم أنهيكم أن يخرج رجل إلا ومعه صاحب له . ثم دعا للذى أصيب على مذهبه فشنى ، وأما الآخر فإنه وصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم من تبوك » والمراد بجبل طى المكان الذى كانت القبيلة المذكورة تنزله ، واسم الجبلين المذكورين « أجأ » بهمزة وجيم مفتوحتين بعدهما همزة بوزن قر ، وقد لا تهمز فيكون بوزن عصا و « سلمى » ، وهما مشهوران ويقال لهما سمييا باسم رجل وامرأة من العماليق . ولم أقف على اسم الرجلين المذكورين وأظن ترك ذكرهما وقع عمداً ، فقد وقع فى آخر حديث ابن إسحق أن عبد الله بن أبى بكر حدثه أن العباس بن سهل سمي الرجلين ولكنه استكنى إياهما قال : وأبى عبد الله أن يسميهما لنا .

قوله ( وأهدى ملك أيلة ) بفتح الهمزة وسكون التحتانية بعدها لام مفتوحة بلدة قديمة بساحل البحر تقدم ذكرها فى « باب الجمعة فى القرى والمدن » ، ووقع فى رواية سليمان عند مسلم « وجاء رسول ابن العلماء صاحب أيلة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتاب وأهدى له بغلة بيضاء » وفى مغازى ابن إسحق

« ولما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى تبوك أتاه يوحنا بن روبة صاحب أيلة فصالح رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطاه الجزية » وكذا رواه إبراهيم الحري في الهدايا من حديث علي ، فاستفيد من ذلك اسمه واسم أبيه ، فلعل « العلماء » اسم أمه ، ويوحنا بضم التحتانية وفتح المهملة وتشديد النون ، وروبة بضم الراء وسكون الواو بعدها موحدة ، واسم البغلة المذكورة دلل هكذا جزم به النووى ، ونقل عن العلماء أنه لا يعرف له بغلة سواها ، وتعقب بأن الحاكم أخرج في « المستدرک » عن ابن عباس « أن كسرى أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم بغلة فركبها بحبل من شعر ثم أردفني خلفه » الحديث ، وهذه غير دلل . ويقال إن النجاشي أهدى له بغلة ، وأن صاحب دومة الجندل أهدى له بغلة ، وأن دلل إنما أهداها له المقوقس . وذكر السهيلي أن التي كانت تحته يوم حنين تسمى فضة وكانت شهباء ، ووقع عند مسلم في هذه البغلة أن فروة أهداها له .

**قوله ( وكتب له يبحرهم )** أى يبلدهم ، أو المراد بأهل بحرهم لأنهم كانوا سكاناً بساحل البحر أى أنه أقره عليهم بما ألزموه من الجزية ، وفى بعض الروايات « يبحرهم » أى بلدتهم ، وقيل البحرة الأرض . وذكر ابن إسحق الكتاب ، وهو بعد البسمة : « هذه أمانة من الله ومحمد النبي رسول الله ليوحنا ابن روبة وأهل أيلة سفنهم وسيارتهم فى البر والبحر ، لهم ذمة الله ومحمد النبي » وساق بقية الكتاب .

**قوله ( كم جاء حديثك )** أى تمر حديثك ، وفى رواية مسلم « فسأل المرأة عن حديثها كم بلغ ثمرها » . وقوله « عشرة » بالنصب على نزع الخافض أو على الحال ، وقوله « خرص » بالنصب أيضاً إما بدلا وإما بيانا ، ويجوز الرفع فيهما وتقديره الحاصل عشرة أوسق وهو خرص رسول الله .

**قوله ( فلما قال ابن بكار كلمة معناها أشرف على المدينة )** ابن بكار هو سهل شيخ البخارى ، فكان البخارى شك فى هذه اللفظة فقال هذا ، وقد رواه أبو نعيم فى « المستخرج » عن فاروق عن أبى مسلم وغيره عن سهل فذكرها بهذا اللفظ سواء ، وسيأتى الكلام على بقية الحديث وما يتعلق بالمدينة فى فضل المدينة ، وما يتعلق بالأنصار فى مناقب الأنصار ، فإنه ساق ذلك هناك أتم مما هنا . وقوله « طابة » هو من أسماء المدينة كطيبة .

**قوله ( وقال سليمان بن بلال حدثني عمرو )** يعنى ابن يحيى بالإسناد المذكور ، وهذه الطريق موصولة فى فضائل الأنصار .

**قوله ( وقال سليمان )** هو ابن بلال المذكور ، وسعد بن سعيد هو الأنصارى أخو يحيى بن سعيد ، وعباس هو ابن سهل بن سعد ، ومعنى موصولة فى « فوائد على بن خزيمة » قال « حدثنا أبو إسماعيل الترمذى حدثنا أيوب بن سليمان أى ابن بلال حدثني أبو بكر بن أبى أويس عن سليمان بن بلال » فذكره وأوله : « أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا دنا من المدينة أخذ طريق غراب لأنها أقرب إلى المدينة وترك الأخرى » فساق الحديث ولم يذكر أوله ، واستفيد منه بيان قوله « إني متعجل إلى المدينة ، فمن أحب فليتعجل معي » أى إني سالك الطريق القريبة فمن أراد فليأت معي يعنى ممن له اقتدار على ذلك دون بقية الجيش . وظهر أن عمارة بن غزية خالف عمرو بن يحيى فى إسناد الحديث فقال عمرو « عن عباس عن أبى

حميد « وقال عماره » عن عباس عن أبيه « فيحتمل أن يسلك طريق الجمع بأن يكون عباس أخذ القدر المذكور وهو « أحد جبل يحبنا ونحبه » عن أبيه وعن أبي حميد معاً ، أو حمل الحديث عنهما معاً ، أو كله عن أبي حميد ومعظمه عن أبيه وكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، ولذلك كان لا يجمعهما . وقد وقع في رواية ابن إسحق المذكورة « عباس بن سهل بن سعد أو عباس عن سهل » فتردد فيه هل هو مرسل أو رواه عن أبيه فيوافق قول عماره ، لكن سياق عمرو بن يحيى أتم من سياق غيره ، والله أعلم . وفي هذا الحديث مشروعية الخرص ، وقد تقدم ذكر الخلاف فيه أول الباب ، واختلف القائلون به هل هو واجب أو مستحب ، فحكى الصيمري من الشافعية وجهاً بوجوبه ، وقال الجمهور هو مستحب إلا إن تعلق به حق لمحجور مثلاً أو كان شركاؤه غير مؤتمنين فيجب لحفظ مال الغير ، واختلف أيضاً هل يختص بالنخل أو يلحق به العنب أو يعم كل ما ينتفع به رطباً وجافاً ؟ وبالأول قال شريح القاضي وبعض أهل الظاهر ، والثاني قول الجمهور ، وإلى الثالث نحا البخاري . وهل يمتضى قول الخارص أو يرجع إلى ما آت إليه الحال بعد الجفاف ؟ الأول قول مالك وطائفة ، والثاني قول الشافعي ومن تبعه . وهل يكفي خارص واحد عارف ثقة أو لابد من اثنين ؟ وهما قولان للشافعي ، والجمهور على الأول . واختلف أيضاً هل هو اعتبار أو تضمين ؟ وهما قولان للشافعي أظهرهما الثاني ، وفائدته جواز التصرف في جميع الثمرة ولو أتلف المالك الثمرة بعد الخرص أخذت منه الزكاة بحساب ما خرص . وفيه أشياء من أعلام النبوة كالإخبار عن الريح وما ذكر في تلك القصة ، وفيه تدريب الأتباع وتعليمهم ، وأخذ الحذر مما يتوقع الخوف منه وفضل المدينة والأنصار ، ومشروعية المفاضلة بين الفضلاء بالإجمال والتعيين ، ومشروعية الهدية والمكافأة عليها .

( تكميل ) : في السنن وصحيح ابن حبان من حديث سهل بن أبي حنمة مرفوعاً « إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث ، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع » ، وقال بظاهره الليث وأحمد وإسحق وغيرهم ، وفهم منه أبو عبيد في « كتاب الأموال » أنه القدر الذي يأكلونه بحسب احتياجهم إليه . فقال : يترك قدر احتياجهم وقال مالك وسفيان : لا يترك لهم شيء ، وهو المشهور عن الشافعي ، قال ابن العربي : والمتحصل من صحيح النظر أن يعمل بالحديث وهو قدر المؤنة ، ولقد جربناه فوجدناه كذلك في الأغلب مما يؤكل رطباً .

فوله ( وقال أبو عبيد ) هو القاسم بن سلام الإمام المشهور صاحب « الغريب » وكلامه هذا في غريب الحديث له ، وقال صاحب « المحكم » : هو من الرياض كل أرض استدارت ، وقيل كل أرض ذات شجر مشمر ونخل ، وقيل كل حفرة تكون في الوادي يحتبس فيها الماء ، فإذا لم يكن فيه ماء فهو حديقة ، ويقال الحديقة أعمق من الغدير والحديقة القطعة من الزرع يعني أنه من المشترك .

### باب العُشر فيما يُسقى من ماء السماء والماء الجاري

ولم يرَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ في العسلِ شيئاً .

١٤٥٠ - نا سعيدُ بنُ أبي مريمَ قال نا عبدُ الله بنُ وهبٍ قال أخبرني يونسُ بنُ يزيدَ عن ابن

شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه قال : « فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر ، وما سقي بالنضح نصف العشر » .

قال قال أبو عبد الله : هذا تفسير الأول لأنه لم يوقت في الأول ، يعني حديث ابن عمر « فيما سقت السماء العشر » وبين في هذا وقت . والزيادة مقبولة ، والمفسر يقضي على المبهم إذا رواه أهل الثبوت ، كما روى الفضل بن عباس أن النبي صلى الله عليه لم يصل في الكعبة . وقال بلال : « قد صلى » فأخذ بقول بلال وترك قول الفضل .

قوله ( باب العشر فيما يسقى من ماء السماء والماء الجاري ) قال الزين بن المنير : عدل عن لفظ العيون الواقع في الخبر إلى الماء الجاري ليجريه مجرى التفسير للمقصود من ماء العيون وأنه الماء الذي يجري بنفسه من غير نضح وليبين أن الذي يجري بنفسه من نهر أو غدير حكمه حكم ما يجري من العيون . انتهى . وكأنه أشار إلى ما في بعض طرقه ، فعند أبي داود « فيما سقت السماء والأنهار والعيون » الحديث .

قوله ( ولم ير عمر بن عبد العزيز في العسل شيئاً ) أي زكاة ، وصله مالك في « الموطأ » عن عبد الله ابن أبي بكر بن حزم قال : جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي وهو بمنى أن لا تأخذ من الخيل ولا من العسل صدقة . وأخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بإسناد صحيح إلى نافع مولى ابن عمر قال « بعثني عمر ابن عبد العزيز على اليمن فأردت أن آخذ من العسل العشر ، فقال مغيرة بن حكيم الصنعاني : ليس فيه شيء فكتبت إلى عمر بن عبد العزيز فقال : صدق ، هو عدل رضا ، ليس فيه شيء . وجاء عن عمر بن عبد العزيز ما يخالفه أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن كتاب إبراهيم بن ميسرة قال : « ذكر لي بعض من لا أنهم من أهل أنه تذاكر هو وعروة بن محمد السعدي فزعم عروة أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن صدقة العسل ، فزعم عروة أنه كتب إليه : إنا قد وجدنا بيان صدقة العسل بأرض الطائف فخذ منه العشر . انتهى . وهذا إسناد ضعيف لجهالة الواسطة ، والأول أثبت ، وكان البخاري أشار إلى تضعيف ما روى « أن في العسل العشر » وهو ما أخرجه عبد الرزاق بسنده عن أبي هريرة قال « كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن أن يؤخذ من العسل العشر » وفي إسناده عبد الله بن محرز وهو بمهمات وزن محمد قال البخاري في تاريخه : عبد الله متروك ، ولا يصح في زكاة العسل شيء . قال الترمذي : لا يصح في هذا الباب شيء . قال الشافعي في القديم حديث : إن في العسل العشر ضعيف ، وفي أن لا يؤخذ منه العشر ضعيف ، إلا عن عمر بن عبد العزيز . انتهى . وروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق طاوس « أن معاذاً لما أتى اليمن قال : لم أؤمر فيهما بشيء » يعني العسل وأوقاص البقر ، وهذا منقطع ، وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « جاء هلال أحد بني متعان - أي بضم الميم وسكون المثناة بعدها مهملة - إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشور نحل له وكان سألته أن يحمي له وادياً فحماه له ، فلما ولي عمر كتب إلى عامله : إن أدى إليك عشور نخله فاحم له سلبه وإلا فلا » وإسناده صحيح إلى عمرو

وترجمة عمرو قوية على المختار لكن حيث لا تعارض ، وقد ورد ما يدل على أن هلالاً أعطى ذلك تطوعاً ، فعند عبد الرزاق عن صالح بن دينار « أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عثمان بن محمد ينهيه أن يأخذ من العسل صدقة إلا إن كان النبي صلى الله عليه وسلم أخذها . فجمع عثمان أهل العسل فشهدوا أن هلال بن سعد قدم على النبي صلى الله عليه وسلم بعسل فقال : ما هذا ؟ قال : صدقة فأمر برفعها ولم يذكر عشوراً ، لكن الإسناد الأول أقوى ، إلا أنه محمول على أنه في مقابلة الحمى كما يدل عليه كتاب عمر بن الخطاب . وقال ابن المنذر : ليس في العسل خبر يثبت ولا إجماع فلا زكاة فيه ، وهو قول الجمهور وعن أبي حنيفة وأحمد وإسحق يجب العشر فيما أخذ من غير أرض الخراج ، وما نقله عن الجمهور مقابله قول الترمذى بعد أن أخرج حديث ابن عمر فيه ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم . وقال بعض أهل العلم : ليس في العسل شيء ، وأشار شيخنا في شرحه إلى أن الذي نقله ابن المنذر أقوى ، قال ابن المنير : مناسبة أثر عمر في العسل للترجمة من جهة أن الحديث يدل على أن لا عشر فيه لأنه خص العشر أو نصفه بما يسقى ، فأفهم أن ما لا يسقى لا يعشر ، زاد ابن رشيد فإن قيل المفهوم إنما ينشئ العشر أو نصفه لا مطلق الزكاة ، فالجواب أن الناس قائلان : مثبت للعشر وناف للزكاة أصلاً فتم المراد ، قال : ووجه إدخاله العسل أيضاً للتنبيه على الخلاف فيه وأنه لا يرى فيه زكاة وإن كانت النحل تتغذى مما يسقى من السماء لكن المتولد بالمباشرة كالزروع ليس كالمتولد بواسطة حيوان كاللبن فإنه متولد عن الرعى ولا زكاة فيه .

**قوله ( عثريا )** بفتح المهملة والمثلثة وكسر الراء وتشديد التحتانية ، وحكى عن ابن الأعرابي تشديد المثلثة ورده ثعلب وحكى ابن عديس في المثلث فيه ضم أوله وإسكان ثانيه قال الخطابي : هو الذي يشرب بعروقه من غير سقى ، زاد ابن قدامة عن القاضي أبي يعلى : وهو المستنقع في بركة ونحوها يصب إليه من ماء المطر في سواق تشق له قال : واشتقاقه من العاثر وهي الساقية التي يجري فيها الماء لأن الماشي يعثر فيها . قال ومنه الذي يشرب من الأنهار بغير مؤنة أو يشرب بعروقه كأن يغرس في أرض يكون الماء قريباً من وجهها فيصل إليه عروق الشجر فيستغنى عن السقى ، وهذا التفسير أولى من إطلاق أبي عبيد أن العثرى ما سقته السماء ، لأن سياق الحديث يدل على المغايرة ، وكذا قول من فسر العثرى بأنه الذي لا حمل له لأنه لا زكاة فيه ، قال ابن قدامة : لا نعلم في هذه التفرقة التي ذكرناها خلافاً .

**قوله ( بالنضح )** بفتح النون وسكون المعجمة بعدها مهملة أى بالسانية ، وهي رواية مسلم والمراد بها الإبل التي يستقى عليها ، وذكر الإبل كالمثال وإلا فالبقر وغيرها كذلك في الحكم .

**قوله ( قال أبو عبد الله : هذا تفسير الأول إلخ )** هكذا وقع في رواية أبي ذر هذا الكلام عقب حديث ابن عمر في العثرى ، ووقع في رواية غيره عقب حديث أبي سعيد المذكور في الباب الذي بعده ، وهو الذي وقع عند الإسماعيلي أيضاً ، وجزم أبو على الصديقي بأن ذكره عقب حديث ابن عمر من قبل بعض نساخ الكتاب . انتهى . ولم يقف الصغاني على اختلاف الروايات فجزم بأنه وقع هنا في جميعها قال وحقه أن يذكر في الباب الذي يليه ، قلت : ولذكره عقب كل من الحديثين وجه ، لكن تعبيره بالأول يرجح كونه بعد حديث أبي سعيد لأنه هو المفسر للذي قبله وهو حديث ابن عمر ، فحديث ابن عمر بعمومه ظاهر في عدم اشتراط النصاب وفي إيجاب الزكاة في كل ما يسقى بمؤنة وبغير مؤنة ، ولكنه عند الجمهور مختص

بالمعنى الذى سيق لأجله ، وهو التمييز بين ما يجب فيه العشر أو نصف العشر بخلاف حديث أبى سعيد فإنه مساق لبيان جنس المخرج منه وقدره فأخذ به الجمهور عملاً بالدليلين كما سيأتى بسط القول فيه بعد إن شاء الله تعالى . وقد جزم الإسماعيلي بأن كلام البخارى وقع عقب حديث أبى سعيد ودل حديث الباب على التفرقة فى القدر المخرج الذى يسقى بنضح أو بغير نضح ، فإن وجد ما يسقى بهما فظاهره أنه يجب فيه ثلاثة أرباع العشر إذا تساوى ذلك وهو قول أهل العلم ، قال ابن قدامة لا نعلم فيه خلافاً ، وإن كان أحدهما أكثر كان حكم الأقل تبعاً للأكثر نص عليه أحمد ، وهو قول الثورى وأبى حنيفة وأحد قولى الشافعى ، والثانى يؤخذ بالقسط ، ويحتمل أن يقال : إن أمكن فصل كل واحد منهما أخذ بحسابه ، وعن ابن القاسم صاحب مالك العبرة بما تم به الزرع وانتهى ولو كان أقل قاله ابن التين عن حكاية أبى محمد بن أبى زيد عنه ، والله أعلم .

( تنبيه ) : قال النسائى عقب تخريج هذا الحديث : رواه نافع عن ابن عمر عن عمر ، قال وسالم أجل من نافع وقول نافع أولى بالصواب . وقوله بعده ( هذا تفسير الأول لأنه لم يوقت فى الأول ) أى لم يذكر حداً للنصاب ، وقوله ( وبين فى هذا ) يعنى فى حديث أبى سعيد .

**قوله ( والزيادة مقبولة )** أى من الحافظ ، والثبت بتحريك الموحدة الثبات والحجة .

**قوله ( والمفسر يقضى على المبهم )** أى الخاص يقضى على العام لأن « فيما سقت » عام يشمل النصاب ودونه ، و« ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » خاص بقدر النصاب وأجاب بعض الحنفية بأن محل ذلك ما إذا كان البيان وفق المبين لا زائداً عليه ولا ناقصاً عنه ، أما إذا انتفى شئ من أفراد العام مثلاً فيمكن التمسك به كحديث أبى سعيد هذا فإنه دل على النصاب فيما يقبل التوسيق ، وسكت عملاً لا يقبل التوسيق فيمكن التمسك بعموم قوله فيما سقت السماء العشر أى مما لا يمكن التوسيق فيه عملاً بالدليلين ، وأجاب الجمهور بما روى مرفوعاً « لا زكاة فى الخضراوات » رواه الدارقطنى من طريق على وطلحة ومعاذ مرفوعاً وقال الترمذى لا يصح فيه شئ إلا مرسل موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو دال على أن الزكاة إنما هى فيما يكال مما يدخر للاقتيات فى حال الاختيار . وهذا قول مالك والشافعى . وعن أحمد يخرج من جميع ذلك ولو كان لاقتيات وهو قول محمد وأبى يوسف وحكى ابن المنذر الإجماع على أن الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض ، إلا أن أبى حنيفة قال تجب فى جميع ما يقصد بزراعته نماء الأرض إلا الحطب والقصب والحشيش والشجر الذى ليس له ثمر . انتهى . وحكى عياض عن داود أن كل ما يدخل فيه الكيل يراعى فيه النصاب ، وما لا يدخل فيه الكيل فى قليله وكثيره الزكاة ، وهو نوع من الجمع بين الحدين المذكورين والله أعلم . وقال ابن العربى أقوى المذاهب وأحوطها للمساكين قول أبى حنيفة ، وهو التمسك بالعموم قال : وقد زعم الجوينى أن الحديث إنما جاء لتفصيل ما تقل بما تكثر مؤنته ، قال ابن العربى : لا مانع أن يكون الحديث يقتضى . الوجهين والله أعلم .

**قوله ( كما روى إلخ )** أى كما أن المثبت مقدم على الناقى فى حديثي الفضل وبلال ، وحديث الفضل أخرجه أحمد وغيره ، وحديث بلال سيأتى موصولاً فى كتاب الحج إن شاء الله تعالى .

( تكميل ) : اختلف فى هذا النصاب هل هو تحديد أو تقريب ؟ وبالأول جزم أحمد ، وهو أصح

الوجهين للشافعية ، إلا إن كان نقصاً يسيراً جداً مما لا ينضب فلا يضر ، قاله ابن دقيق العيد ، وصحح النووي في شرح مسلم أنه تقريب ، واتفقوا على وجوب الزكاة فيما زاد على الخمسة أوسق بحسابه ولا وقص فيها .

## باب

ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة

١٤٥١ - حدثنا مسدد قال نا يحيى قال نا مالك قال حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه قال : « ليس فيما أقل من خمسة أوسق صدقة ، ولا في أقل من خمسة من الإبل الذود صدقة ، ولا في أقل من خمسة أواق من الورق صدقة » . [١٤٨٤]

قوله ( باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ) أورد فيه حديث أبي سعيد وقد تقدم ذكره في « باب زكاة الورق » وذكر فيه قدر الوسق وقوله هنا « ليس فيما أقل » ما زائدة وأقل في موضع جر بني وقد ذكره بعده بلفظ وليس في أقل .

باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل  
وهل يترك الصبي فيمس تمر الصدقة ؟

١٤٥٢ - حدثنا عمر بن محمد بن الحسن الأسدي قال نا أبي قال نا إبراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه يؤتى بالتمر عند صرام النخل ، فيجيء هذا بتمره وهذا من تمره ، حتى يصير عنده كوماً من تمر ، فجعل الحسن والحسين يلعبان بذلك التمر ، فأخذ أحدهما تمره فجعلها في فيه ، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه فأخرجها من فيه فقال : « أما علمت أن آل محمد لا يأكلون صدقة » . [١٤٨٥]

[الحديث ١٤٨٥ - طرفاه في : ١٤٩١ ، ٣٠٧٢ .]

قوله ( باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل ، وهل يترك الصبي فيمس تمر الصدقة ) الصرام بكسر المهملة الجداد والقطاف وزناً ومعنى . وقد اشتمل هذا الباب على ترجمتين أما الأولى فلها تعلق بقوله تعالى ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ واختلفوا في المراد بالحق فيها فقال ابن عباس : هي الواجبة ، وأخرجه ابن جرير عن أنس . وقال ابن عمر : هو شيء سوى الزكاة ، أخرجه ابن مردويه وبه قال عطاء وغيره ، وحديث الباب يشعر بأنه غير الزكاة ، وكأنه المراد بما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث جابر « أن النبي

صلى الله عليه وسلم أمر من كل جاد عشرة أوسق من التمر بقنو يعلق في المسجد للمساكين « وقد تقدم ذكره في « باب القسمة وتعليق القنو في المسجد » من كتاب الصلاة . وأما الترجمة الثانية فربطها بالترك إشارة منه إلى أن الصبا وإن كان مانعاً من توجيه الخطاب إلى الصبي فليس مانعاً من توجيه الخطاب إلى الولي بتأديبه وتعليمه . وأوردها بلفظ الاستفهام لاحتمال أن يكون النهى خاصاً بمن لا يحل له تناول الصدقة .

**قوله ( كرم )** بفتح الكاف وسكون الواو معروف ، وأصله القطعة العظيمة من الشيء ، والمراد به هنا ما اجتمع من التمر كالعرمة ، ويروى « كوماً » بالنصب أى حتى يصير التمر عنده كوماً .

**قوله ( فأخذ أحدهما )** سيأتي بعد بابين من رواية شعبة عن محمد بن زياد بلفظ « فأخذ الحسن ابن علي » .

**قوله ( فجعله )** أى المأخوذ ، وفي رواية الكشميين « فجعلها » أى التمرة وسيأتي بقية الكلام عليه قريباً ، قال الإسماعيلي قوله « عند صرام النخل » أى بعد أن يصير تمرأ لأن النخل قد يصرم وهو رطب فيتممر في المربد ولكن ذلك لا يتناول فحسن أن ينسب إلى الصرام كما في قوله تعالى ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ فإن المراد بعد أن يداس وينقى ، والله أعلم .

**باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرعه وقد وجب فيه العشر أو الصدقة**

فأدى الزكاة من غيره ، أو باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة

وقول النبي صلى الله عليه : « لا تبيعوا الثمرة حتى يبدو صلاحها » ، فلم يحظر البيع بعد الصلاح على أحد ، ولم يخص من وجب عليه الزكاة ممن لم تجب .

[١٤٨٦] ١٤٥٣ - حدثنا حجاج قال نا شعبة أخبرني عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر : نهى النبي صلى الله عليه عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، وكان إذا سئل عن صلاحها قال : « حتى تذهب عاهته » .

[الحديث ١٤٨٦ - أطرافه في : ٢١٨٣ ، ٢١٩٤ ، ٢١٩٩ ، ٢٢٤٧ ، ٢٢٤٩ .]

[١٤٨٧] ١٤٥٤ - نا عبد الله بن يوسف قال حدثني الليث قال حدثني خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله نهى النبي صلى الله عليه عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها .

[الحديث ١٤٨٧ - أطرافه في : ٢١٨٩ ، ٢١٩٦ ، ٢٣٨١ .]

[١٤٨٨] ١٤٥٥ - حدثنا قتيبة عن مالك عن حميد عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه نهى عن بيع الثمار حتى تزهي . قال : « حتى تحمار » .

[الحديث ١٤٨٨ - أطرافه في : ٢١٩٥ ، ٢١٩٧ ، ٢١٩٨ ، ٢٢٠٨ .]



قوله ( باب من باع ثماره أو أرضه أو نخله أو زرعه وقد وجب فيه العشر أو الصدقة فأدى الزكاة من غيره ، أو باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة إلخ ) ظاهر سياق هذه الترجمة أن المصنف يرى جواز بيع الثمرة بعد بلوغ الصلاح ولو وجبت فيها الزكاة بالحرص مثلاً لعموم قوله « حتى يبدو صلاحها » وهو أحد قول العلماء ، والثاني لا يجوز بيعها بعد الحرص لتعلق حق المساكين بها ، وهو أحد قول الشافعي ، وقائل هذا حمل الحديث على الجواز بعد الصلاح وقبل الحرص جمعاً بين الحديثين . وأما قوله « العشر أو الصدقة » فن العام بعد الخاص ، وفيه إشارة إلى الرد على من جعل في الثمار العشر مطلقاً من غير اعتبار نصاب ، ولم يرد أن الصدقة تسقط بالبيع . وأما قوله « فأدى الزكاة من غيره » فلائنه إذا باع بعد وجوب الزكاة فقد فعل أمراً جائزاً كما تقدم فتعلقت الزكاة بذمته فله أن يعطيها من غيره أو يخرج قيمتها على رأى من يميزه وهو اختيار البخارى كما سبق . وأما قوله « ولم يخص من وجبت عليه الزكاة ممن لم تجب » فيتوقف على مقدمة أخرى وهى أن الحق يتعلق بالصلاح ، وظاهر القرآن يقتضى أن وجوب الإيتاء إنما هو يوم الحصاد على رأى من جعلها في الزكاة ، إلا أن يقال إنما تعرضت الآية لبيان زمن الإيتاء لا لبيان زمان الوجوب ، والظاهر أن المصنف اعتمد في تصحيح هذه المقدمة استعمال الحرص عند الصلاح لتعلق حق المساكين ، فطواها بتقديمه حكم الحرص فيما سبق . أشار إلى ذلك ابن رشيد ، وقال ابن بطال : أراد البخارى الرد على أحد قول الشافعي بفساد البيع كما تقدم ، وقال أبو حنيفة المشتري بالخيار ويؤخذ العشر منه ويرجع هو على البائع ، وعن مالك العشر على البائع إلا أن يشترطه على المشتري وهو قول الليث ، وعن أحمد الصدقة على البائع مطلقاً وهو قول الثوري والأوزاعي والله أعلم .

قوله ( وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تبيعوا الثمرة ) أسنده في الباب بمعناه ، وأما هذا اللفظ فذكر عنده في موضعين من كتاب البيع من حديث ابن عمر ، وسيأتى الكلام هناك على حديثه وعلى حديث أنس أيضاً . وقوله « وكان إذا سئل عن صلاحها قال حتى تذهب عاهته » أى الثمر ، وفي رواية الكشميين عاهتها وهو مقول ابن عمر بينه مسلم في روايته من طريق محمد بن جعفر عن شعبة ولفظه « فقيل لابن عمر ما صلاحه ؟ قال . تذهب عاهته » .

باب هل يشتري صدقته؟ ولا بأس أن يشتري صدقة غيره

لأن النبي صلى الله عليه إنما نهى المتصدق خاصة عن الشراء ولم ينه غيره

١٤٥٦ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سالم أن عبد الله بن عمر كان يحدث أن عمر بن الخطاب تصدق بفرس في سبيل الله ، فوجده يباع ، فأراد أن يشتريه ، ثم أتى النبي صلى الله عليه فاستأمره فقال : « لا تعد في صدقتك » فبذلك كان ابن عمر لا يترك أن يبتاع شيئاً تصدق به إلا جعله صدقة .

[١٤٨٩]

[الحديث ١٤٨٩ - أطرافه في : ٢٧٧٥ ، ٢٩٧١ ، ٣٠٠٢ .]

[١٤٩٠]

١٤٥٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعتُ عمر يقول : حُمِلْتُ على فرسٍ في سبيل الله ، فأضاعه الذي كان عنده ، فأردتُ أن أشتريه - وظننتُ أنه يبيعه برخص - فسألتُ النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « لا تشتريه ، ولا تعد في صدقتك وإن أعطاكه بدرهم ، فإنَّ العائد في صدقته كالعائد في قيئه » .  
[الحديث ١٤٩٠ - أطرافه في : ٢٦٢٣ ، ٢٦٣٦ ، ٢٩٧٠ ، ٣٠٠٣ .]

**قوله ( باب هل يشتري الرجل صدقته )** قال الزين بن المنير : أورد الترجمة بالاستفهام لأن تنزيل حديث الباب على سببه يضعف معه تعميم المنع لاحتمال تخصيصه بالشراء بدون القيمة لقوله « وظننت أنه يبيعه برخص » وكذا إطلاق الشارع العود عليه بمعنى أنه في معنى رجوع بعضها إليه بغير عوض ، قال : وقصد بهذه الترجمة التنبيه على أن الذي تضمنته الترجمة التي قبلها من جواز بيع الثمرة قبل إخراج الزكاة ليس من جنس شراء الرجل صدقته ، والفرق بينهما دقيق ، وقال ابن المنذر ليس لأحد أن يتصدق ثم يشتريها للنهي الثابت ، ويلزم من ذلك فساد البيع إلا إن ثبت الإجماع على جوازه .

**قوله ( ولا بأس أن يشتري صدقة غيره )** قد استدلل له بما ذكر ، ومراده قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث « لا تعد » وقوله « العائد في صدقته » ولو كان المراد تعميم المنع لقال لا تشتروا الصدقة مثلاً ، وسيأتي لذلك مزيد بيان في « باب إذا حولت الصدقة » . ثم أورد المصنف حديث عمر في تصدقه بالفرس واستئذانه في شرائه بعد ذلك من طريقين فسياق الأولى يقتضي أنه من حديث ابن عمر والثانية أنه من مسند عمر ، ورجع الدارقطني الأولى ، لكن حيث جاء من طريق سالم وغيره من الرواة عن ابن عمر فهو من مسنده ، وأما رواية أسلم مولى عمر فهي عن عمر نفسه والله أعلم .

**قوله ( تصدق بفرس )** أي حمل عليه رجلاً في سبيل الله كما في الطريق الثانية والمعنى أنه ملكه له ، ولذلك سأغ له يبيعه ومنهم من قال كان عمر قد حبسه ، وإنما سأغ للرجل يبيعه لأنه حصل فيه هزال عجز لأجله عن اللحاق بالخيول وضعف عن ذلك وانتهى إلى حالة عدم الانتفاع به ، وأجاز ذلك ابن القاسم ، ويدل على أنه حمل تملك قوله « ولا تعد في صدقتك » ولو كان حبساً لعله به ، وقوله فيها « فأضاعه الذي كان عنده » أي بترك القيام عليه بالخدمة والعلف ونحوهما ، وقال في الأولى « فوجده يباع » .

**قوله ( وإن أعطاكه بدرهم )** هو مبالغة في رخصه وهو الحامل له على شرائه .

**قوله ( ولا تعد )** في رواية أحمد من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم « ولا تعودن » وسمى شراءه برخص عوداً في الصدقة من حيث أن الغرض منها ثواب الآخرة ، فإذا اشتراها برخص فكأنه اختار عرض الدنيا على الآخرة ، مع أن العادة تقتضي بيع مثل ذلك برخص لغير المتصدق فكيف بالمتصدق فيصير راجعاً في ذلك المقدار الذي سومح فيه .

**( فائدة )** أفاد ابن سعد في الطبقات أن اسم هذا الفرس الورد وأنه كان لتيم الداري فأهداه للنبي صلى الله عليه وسلم فأعطاه لعمر ، ولم أقف على اسم الرجل الذي حملة عليه .

**قوله ( كالعائد في قبته )** استدل به على تحريم ذلك لأن الشيء حرام ، قال القرطبي : وهذا هو الظاهر من سياق الحديث ، ويحتمل أن يكون التشبيه للتنفير خاصة لكون الشيء مما يستقذر وهو قول الأكثر ، ويلتحق بالصدقة الكفارة والنذر وغيرهما من القربات . وأما إذا ورثه فلا كراهة . وأبعد من قال يتصدق به .

**قوله في الطريق الأولى ( ولهذا كان ابن عمر لا يترك أن يتناع شيئاً تصدق به إلا جعله صدقة )** كذا في رواية أبي ذر ، وعلى حرف لا تضيب ولا أدري ما وجهه . وبإثبات النفي يتم المعنى أى كان إذا اتفق له أن يشتري شيئاً مما تصدق به لا يتركه في ملكه حتى يتصدق به ، وكأنه فهم أن النهي عن شراء الصدقة إنما هو لمن أراد أن يملكها لا لمن يرددها صدقة . وفي الحديث كراهة الرجوع في الصدقة وفضل الحمل في سبيل الله والإعانة على الغزو بكل شيء ، وأن الحمل في سبيل الله تمليك وأن للمحمول بيعه والانتفاع بثمنه . وسيأتي تكميل الكلام على هذا الحديث في أبواب الهبة إن شاء الله تعالى .

### باب ما يذكر في الصدقة للنبي صلى الله عليه وآله

[١٤٩١] ١٤٥٨ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة قال : أخذ الحسن بن علي ثمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه ، فقال النبي صلى الله عليه : « كخ ، كخ » ليطرحها . ثم قال : « أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة ؟ » .

**قوله ( باب ما يذكر من الصدقة للنبي صلى الله عليه وسلم وآله )** لم يعين الحكم لشهرة الاختلاف فيه . والنظر فيه في ثلاثة مواضع : أولها المراد بالآل هنا بنو هاشم وبنو المطلب على الأرجح من أقوال العلماء وسيأتي دليله في أبواب الخمس في آخر الجهاد . قال الشافعي أشركهم النبي صلى الله عليه وسلم في سهم ذوى القربى ولم يعط أحداً من قبائل قريش غيرهم ، وتلك العطية عوض عوضوه بدلا عما حرموه من الصدقة . وعن أبي حنيفة ومالك بنو هاشم فقط ، وعن أحمد في بني المطلب روايتان ، وعن المالكية فيما بين هاشم وغالب بن فهر قولان ، فمن أصبغ منهم هم بنو قصي وعن غيره بنو غالب بن فهر . ثانيها كان يحرم على النبي صلى الله عليه وسلم صدقة الفرض والتطوع كما نقل فيه غير واحد منهم الخطابي الإجماع لكن حكى غير واحد عن الشافعي في التطوع قولاً وكذا في رواية عن أحمد ولفظه في رواية الميموني « لا يحل للنبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته صدقة الفطر وزكاة الأموال والصدقة يصرفها الرجل على محتاج يريد بها وجه الله ، فأما غير ذلك فلا ، أليس يقال كل معروف صدقة ، قال ابن قدامة ليس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة وإنما أراد أن ما ليس من صدقة الأموال كالقرض والهدية وفعل المعروف كان غير محرم . قال الماوردي يحرم عليه كل ما كان من الأموال متقوماً ، وقال غيره لا تحرم عليه الصدقة العامة كياه الآبار والمساجد ، وسيأتي دليل تحريم الصدقة مطلقاً في اللقطة ، واختلف هل كان تحريم الصدقة من خصائصه دون الأنبياء أو كلهم سواء في ذلك ؟ . ثالثها هل يلتحق به آله في ذلك أم لا ؟ قال ابن قدامة لا نعم خلافاً في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة ، كذا قال . وقد نقل الطبري الجواز أيضاً عن

أبى حنيفة وقيل عنه يجوز لهم إذا حرموا سهم ذوى القربى ، حكاها الطحاوى ونقله بعض المالكية عن الأبهري منهم ، وهو وجه لبعض الشافعية ، وعن أبى يوسف يحل من بعضهم لبعض لا من غيرهم ، وعند المالكية فى ذلك أربعة أقوال مشهورة : الجواز ، المنع ، جواز التطوع دون الفرض ، عكسه ، وأدلة المنع ظاهرة من حديث الباب ومن غيره ولقوله تعالى ﴿ قل ما أسألكم عليه من أجر ﴾ ولو أحلها لآله لأوشك أن يطعنوا فيه ، ولقوله ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها ﴾ وثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم « الصدقة أوساخ الناس » كما رواه مسلم ، ويؤخذ من هذا جواز التطوع دون الفرض وهو قول أكثر الحنفية والمصحيح عند الشافعية والحنابلة ، وأما عكسه فقالوا إن الواجب حق لازم لا يلحق بأخذه ذلة بخلاف التطوع ، ووجه التفرقة بين بنى هاشم وغيرهم أن موجب المنع رفع يد الأدنى على الأعلى ، فأما الأعلى على مثله فلا ، ولم أر لمن أجاز مطلقاً دليلاً إلا ما تقدم عن أبى حنيفة .

**قوله ( سمعت أبا هريرة قال أخذ الحسن )** فى رواية معمر عن محمد بن زياد أنه سمع أبا هريرة قال « كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم تمرًا من تمر الصدقة والحسن فى حجره » أخرجه أحمد . **قوله ( فجعلها فى فيه )** زاد أبو مسلم الكجى من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد « فلم يفتن له النبى صلى الله عليه وسلم حتى قام ولعابه يسيل » فضرب النبى صلى الله عليه وسلم شذقه « وفى رواية معمر » فلما فرغ حملة على عاتقه فسأل لعابه فرفع رأسه فإذا تمر فى فيه .

**قوله ( كخ )** بفتح الكاف وكسرهما وسكون المعجمة مثقلاً ومخففاً وبكسر الخاء منونة وغير منونة فيخرج من ذلك ست لغات ، والثانية تأكيد للأولى ، وهى كلمة تقال لردع الصبي عند تناوله ما يستقذر ، قيل عربية وقيل أعجمية ، وزعم الداودى أنها معربة ، وقد أوردها البخارى فى « باب من تكلم بالفارسية » . **قوله ( ليطرحها )** زاد مسلم « ارم بها » وفى رواية حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عند أحمد « فنظر إليه فإذا هو يلوك تمره فحرك خده وقال ألقها يا بنى » ويجمع بين هذا وبين قوله « كخ » كخ « بأنه كلمه أولاً بهذا فلما تمادى قال له كخ كخ إشارة إلى استقذار ذلك له ، ويحتمل العكس بأن يكون كلمه أولاً بذلك فلما تمادى نزعها من فيه .

**قوله ( أنا لا نأكل الصدقة )** فى رواية مسلم « إنا لا نحل لنا الصدقة » وفى رواية معمر « إن الصدقة لا نحل لآل محمد » وكذا عند أحمد والطحاوى من حديث الحسن بن على نفسه قال « كنت مع النبى صلى الله عليه وسلم فر على جرّين من تمر الصدقة فأخذت منه تمره فألقيتها فى فى فأخذها بلعابها فقال : إنا آل محمد لا نحل لنا الصدقة » وإسناده قوى . وللطبرانى والطحاوى من حديث أبى ليلى الأنصارى نحوه وفى الحديث دفع الصدقات إلى الإمام ، والانتفاع بالمسجد فى الأمور العامة ، وجواز إدخال الأطفال المساجد وتأديبهم بما ينفعهم ومنعهم مما يضرهم ومن تناول المحرمات وإن كانوا غير مكلفين ليتدربوا بذلك . واستنبط بعضهم منه منع ولى الصغيرة إذا اعتدت من الزينة ، وفيه الإعلام بسبب النهى ومخاطبة من لا يميز لقصد إسماع من يميز لأن الحسن إذ ذاك كان طفلاً ، وأما قوله « أما شعرت » وفى رواية البخارى فى الجهاد « أما تعرف » ولمسلم « أما علمت » فهو شئ يقال عند الأمر الواضح وإن لم يكن المخاطب بذلك عالماً ، أى كيف خفى عليك هذا مع ظهوره ، وهو أبلغ فى الزجر من قوله لا تفعل ، وقد تقدم ذكر بعض فوائده قبل بابين .

## باب الصدقة على موالى أزواج النبي صلى الله عليه

[١٤٩٢] ١٤٥٩ - حدثنا سعيد بن عفير قال نا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال حدثني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس: وجد النبي صلى الله عليه شاة ميتة أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة، قال النبي صلى الله عليه: «هلا انتفعتُم بجلدها؟» قالوا: إنها ميتة. قال: «إنما حرم أكلها».

[الحديث ١٤٩٢ - أطرافه في: ٢٢٢١، ٥٥٣١، ٥٥٣٢].

[١٤٩٣] ١٤٦٠ - نا آدم قال نا شعبة قال نا الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أنها أرادت أن تشتري بريرة للعق، وأراد موالىها أن يشترطوا ولاءها، فذكرت عائشة للنبي صلى الله عليه، فقال لها النبي صلى الله عليه: «اشترىها، فإنما الولاء لمن أعتق». قالت: وأتني النبي صلى الله عليه بلحم، فقلت: هذا ما تصدق به على بريرة، فقال: «هو لها صدقة ولنا هدية».

قوله (باب الصدقة على موالى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم) لم يترجم لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولا لموالى النبي صلى الله عليه وسلم لأنه لم يثبت عنده فيه شيء، وقد نقل ابن بطلان أنهن - أى الأزواج - لا يدخلن في ذلك باتفاق الفقهاء، وفيه نظر فقد ذكر ابن قدامة أن الخلال أخرج من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة قالت «إنا آل محمد لا تحمل لنا الصدقة» قال وهذا يدل على تحريمها. قلت: وإسناده إلى عائشة حسن، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً، وهذا لا يقدر فيما نقله ابن بطلان. وروى أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان وغيره عن أبي رافع مرفوعاً «إنا لا تحمل لنا الصدقة»، وأن موالى القوم من أنفسهم» وبه قال أحمد وأبو حنيفة وبعض المالكية كابن الماجشون، وهو الصحيح عند الشافعية. وقال الجمهور يجوز لهم لأنهم ليسوا منهم حقيقة، ولذلك لم يعوضوا بخمس الخمس، ومنشأ الخلاف قوله «منهم» أو «من أنفسهم» هل يتناول المساواة في حكم تحريم الصدقة أو لا، وحجة الجمهور أنه لا يتناول جميع الأحكام فلا دليل فيه على تحريم الصدقة، لكنه ورد على سبب الصدقة، وقد اتفقوا على أنه لا يخرج السبب. وإن اختلفوا: هل يخص به أو لا؟ ويمكن أن يستدل لهم بحديث الباب لأنه يدل على جوازها لموالى الأزواج، وقد تقدم أن الأزواج ليسوا في ذلك من جملة الآل فواليتهم أخرى بذلك، قال ابن المنير في الحاشية: إنما أورد البخارى هذه الترجمة ليحقق أن الأزواج لا يدخل مواليتهم في الخلاف ولا يحرم عليهن الصدقة قولاً واحداً لئلا يظن الظان أنه لما قال بعض الناس بدخول الأزواج في الآل أنه يطرد في مواليتهم، فبين أنه لا يطرد. ثم أورد المصنف في الباب حديثين: أحدهما حديث ابن عباس في الانتفاع بجلد الشاة لقوله فيه «أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة» وسيأتى الكلام عليه مستوفى في الذبائح إن شاء الله تعالى، ولم أقف على اسم هذه المولاة. ثانيهما حديث عائشة في قصة بريرة وفيه قوله صلى الله عليه وسلم

في اللحم الذي تصدق به عليها « هو لها صدقة ولنا هدية » وسيأتي الكلام عليه مستوفى في العتق إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) : قال الإسماعيلي : هذه الترجمة مستغنى عنها ، فإن تسمية المولى لغير فائدة ، وإنما هو لسوق الحديث على وجهه فقط . كذا قال وقد علمت ما فيها من الفائدة .

### باب إذا تحولت الصدقة

[١٤٩٤] ١٤٦١ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا يزيد بن زريع قال نا خالد عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية الأنصارية قالت : دخل النبي صلى الله عليه على عائشة فقال : « هل عندكم شيء ؟ » فقالت : لا ، إلا شيء بعثت به إلينا نسيئة من البشارة التي بعثت بها من الصدقة . فقال : « إنها قد بلغت محلها » .

[١٤٩٥] ١٤٦٢ - حدثني يحيى بن موسى قال نا وكيع قال نا شعبة عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه أتى بلحم تصدق به على بريرة فقال : « هو عليها صدقة ، ولنا هدية » . وقال أبو داود : أنبأنا شعبة عن قتادة سمع أنساً عن النبي صلى الله عليه .

[الحديث ١٤٩٥ - طرفه في : ٢٥٧٧] .

قوله ( باب إذا تحولت الصدقة ) في رواية أبي ذر « إذا حولت » بضم أوله ، أى فقد جاز للهاشمي تناولها .

قوله ( حدثنا خالد ) هو الخذاء والإسناد كله بصريون .

قوله ( هل عندكم شيء ) أى من طعام . وقوله « نسيئة » بالنون والمهملة والموحدة مصغر اسم أم عطية .

قوله ( من البشارة التي بعثت بها أنت ) بفتح المثناة أى بعثت بها أنت .

قوله ( بلغت محلها ) أى أنها لما تصرف فيها بالهدية لصحة ملكها لها انتقلت عن حكم الصدقة فحلت محل الهدية وكانت تحل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، بخلاف الصدقة كما سيأتي في الهبة ، وهذا تقرير ابن بطال بعد أن ضبط محلها بفتح الحاء ، وضبطه بعضهم بكسرها من الحلول أى بلغت مستقرها ، والأول أولى ، وعليه عول البخاري في الترجمة . وهذا نظير قصة بريرة كما سيأتي بسطه في كتاب الهبة . ثم أورد المصنف حديث أنس في قصة بريرة مختصراً وقال بعده « وقال أبو داود أنبأنا شعبة » فذكر الإسناد دون المتن لتصريح قتادة فيه بالسماع . وأبو داود هو الطيالسي ، وقد أخرجه في مسنده كذلك ورأيت في النسخة التي وقفت عليها منه معنعناً ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة فصرح بسماع قتادة

من أنس أيضاً ، واستنبط البخارى من قصة بريرة وأم عطية أن للهاشمي أن يأخذ من سهم العاملين إذا عمل على الزكاة ، وذلك أنه إنما يأخذ على عمله ، قال : فلما حل للهاشمي أن يأخذ ما يملكه بالهدية مما كان صدقة لا بالصدقة كذلك يحل له أخذ ما يملكه بعمله لا بالصدقة . واستدل به أيضاً على جواز صدقة التطوع لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم لأنهم فرقوا بين أنفسهم وبينه صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليهم ذلك ، بل أخبرهم أن تلك الهدية بعينها خرجت عن كونها صدقة بتصرف المتصدق عليه فيها كما تقدم تقريره ، والله أعلم

### باب أخذ الصدقة من الأغنياء ، وتُردُّ في الفقراء حيث كانوا

١٤٦٣ - حدثنا محمد قال أنا عبد الله قال أنا زكريا بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن : « إنك ستأتي قوماً أهل كتاب ، فإذا جنتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فإن هم طاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم ، فإنه ليس بينه وبين الله حجاب » . [١٤٩٦]

قوله ( باب أخذ الصدقة من الأغنياء وتُردُّ في الفقراء حيث كانوا ) قال الإسماعيلي : ظاهر حديث الباب أن الصدقة ترد على فقراء من أخذت من أغنيائهم ، وقال ابن المنير : اختار البخارى جواز نقل الزكاة من بلد المال لعموم قوله « فترد في فقرائهم » لأن الضمير يعود على المسلمين ، فأى فقير منهم ردت فيه الصدقة في أى جهة كان فقد وافق عموم الحديث . انتهى . والذي يتبادر إلى الذهن من هذا الحديث عدم النقل ، وأن الضمير يعود على المخاطبين فيختص بذلك فقرائهم ، لكن رجح ابن دقيق العيد الأول وقال : إنه وإن لم يكن الأظهر إلا أنه يقويه أن أعيان الأشخاص المخاطبين في قواعد الشرع الكلية لا تعتبر ، فلا تعتبر في الزكاة كما لا تعتبر في الصلاة فلا يختص بهم الحكم وإن اختص بهم خطاب المواجهة . انتهى . وقد اختلف العلماء في هذه المسألة فأجاز النقل الليث وأبو حنيفة وأصحابهما ، ونقله ابن المنذر عن الشافعي واختاره ، والأصح عند الشافعية والمالكية والجمهور ترك النقل فلو خالف ونقل أجزأ عند المالكية على الأصح ، ولم يجزئ عند الشافعية على الأصح إلا إذا فقد المستحقون لها ، ولا يبعد أنه اختيار البخارى لأن قوله : حيث كانوا يشعر بأنه لا ينقلها عن بلد وفيه من هو متصف بصفة الاستحقاق .

قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، وزكريا بن إسحق مكى وكذا من فوقه .

قوله ( عن يحيى ) في رواية وكيع عن زكريا « حدثني يحيى » أخرجه مسلم .

قوله ( عن أبي معبد ) في رواية لإسماعيل بن أمية « عن يحيى أنه سمع أبا معبد يقول سمعت ابن عباس

يقول » أخرجه المصنف في التوحيد .

**قوله ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن )** كذا في جميع الطرق ، إلا ما أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبي كريب وإسحق بن إبراهيم ثلاثتهم عن وكيع فقال فيه « عن ابن عباس عن معاذ بن جبل قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم » فعلى هذا فهو من مسند معاذ وظاهر سياق مسلم أن اللفظ مدرج ، لكن لم أر ذلك في غير رواية أبي بكر بن أبي شيبة ، وسائر الروايات أنه من مسند ابن عباس فقد أخرجه الترمذى عن أبي كريب عن وكيع فقال فيه « عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً » وكذا هو في مسند إسحق بن إبراهيم وهو ابن راهويه قال « حدثنا وكيع به » وكذا رواه عن وكيع أحمد في مسنده ، أخرجه أبو داود عن أحمد ، وسيأتي في المظالم عن يحيى بن موسى عن وكيع كذلك ، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن عبد الله المخزومي وجعفر بن محمد الثعلبي ، وللإسماعيلي من طريق أبي خيثمة وموسى بن السدي والدارقطني من طريق يعقوب ابن إبراهيم الدورقي وإسحق بن إبراهيم البغوي كلهم عن وكيع كذلك ، فإن ثبتت رواية أبي بكر فهو من مرسل ابن عباس ، لكن ليس حضور ابن عباس لذلك بعيد لأنه كان في أواخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم وهو إذ ذاك مع أبيه بالمدينة ، وكان بعث معاذ إلى اليمن سنة عشر قبل حج النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكره المصنف في أواخر المغازي ، وقيل كان ذلك في أواخر سنة تسع عند منصرفه صلى الله عليه وسلم من تبوك ، رواه الواقدي بإسناده إلى كعب بن مالك ، وأخرجه ابن سعد في الطبقات عنه ، ثم حكى ابن سعد أنه كان في ربيع الآخر سنة عشر ، وقيل بعثه عام الفتح سنة ثمان ، واتفقوا على أنه لم يزل على اليمن إلى أن قدم في عهد أبي بكر ثم توجه إلى الشام فمات بها ، واختلف هل كان معاذ والياً أو قاضياً؟ فجزم ابن عبد البر بالثاني والغسانی بالأول .

**قوله ( ستأتي قوماً أهل كتاب )** هي كالتوطئة للوصية لتستجمع همته عليها لكون أهل الكتاب أهل علم في الحملة فلا تكون العناية في مخاطبتهم كمخاطبة الجهال من عبدة الأوثان ، وليس فيه أن جميع من يقدم عليهم من أهل الكتاب بل يجوز أن يكون فيهم من غيرهم . وإنما خصهم بالذكر تفصيلاً لهم على غيرهم .

**قوله ( فإذا جنتهم )** قيل عبر بافظ إذا تفاؤلا بحصول الوصول إليهم .

**قوله ( فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله )** كذا للأكثر ، وقد تقدم في أول الزكاة بلفظ « وأنى رسول الله » كذا في رواية زكريا بن إسحق لم يختلف عليه فيها ، وأما إسماعيل ابن أمية ففي رواية روح بن القاسم عنه « فأول ما تدعوهم إليه عبادة الله ، فإذا عرفوا الله » وفي رواية الفضل ابن العلاء عنه « إلى أن يوحدوا الله ، فإذا عرفوا ذلك » ويجمع بينها بأن المراد بعبادة الله وتوحيده الشهادة له بذلك ولنبية بالرسالة ، ووقعت البداءة بهما لأنهما أصل الدين الذي لا يصح شيء غيرهما إلا بهما فمن كان منهم غير موحد فالمطالبة متوجهة إليه بكل واحدة من الشهادتين على التعيين ، ومن كان موحداً فالمطالبة بين الإقرار بالوحدانية والإقرار بالرسالة ، وإن كانوا يعتقدون ما يقتضى الإشراك أو يستأزموه كمن يقول ببنوة عزيز أو يعتقد التشبيه فتكون مطالبتهم بالتوحيد لنفي ما يلزم من عقائدهم . واستدل به من قال من العلماء إنه لا يشترط التبري من كل دين يخالف دين الإسلام خلافاً لمن قال إن من كان كافراً بشيء وهو مؤمن بغيره لم يدخل في الإسلام إلا بترك اعتقاد ما كفر به ، والجواب أن اعتقاد الشهادتين



يستلزم ترك اعتقاد التشبيه ودعوى بنوة عزيز وغيره فيكتفى بذلك ، واستدل به على أنه لا يكتفى في الإسلام بالاعتصار على شهادة أن لا إله إلا الله حتى يضيف إليها الشهادة لمحمد بالرسالة وهو قول الجمهور ، وقال بعضهم يصير بالأولى مسلماً ويطلب بالثانية . وفائدة الخلاف تظهر بالحكم بالردة .

( تنبيهان ) : أحدهما : كان أصل دخول اليهودية في اليمن في زمن أسعد أبي كرب وهو تبع الأصغر كما حكاه ابن إسحق في أوائل السيرة النبوية . ثانيهما : قال ابن العربي في شرح الترمذى : تبرأت اليهود في هذه الأزمان من القول بأن العزيز ابن الله وهذا لا يمنع كونه كان موجوداً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لأن ذلك نزل في زمنه واليهود معه بالمدينة وغيرها فلم ينقل عن أحد منهم أنه رد ذلك ولا تعقبه ، والظاهر أن القائل بذلك طائفة منهم لا جميعهم بدليل أن القائل من النصارى إن المسيح ابن الله طائفة منهم لا جميعهم فيجوز أن تكون تلك الطائفة انقرضت في هذه الأزمان كما انقلب اعتقاد معظم اليهود عن التشبيه إلى التعطيل وتحول معتقد النصارى في الابن والأب إلى أنه من الأمور المعنوية لا الحسية ، فسبحان مقلب القلوب .

قوله ( فإن هم أطاعوا لك بذلك ) أى شهدوا وانقادوا ، وفي رواية ابن خزيمة « فإن هم أجابوا لذلك » وفي رواية الفضل بن العلاء كما تقدم « فإذا عرفوا ذلك » وعدى أطاع باللام وإن كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى انقاد ، واستدل به على أن أهل الكتاب ليسوا بعارفين وإن كانوا يعبدون الله ويظهرون معرفته لكن قال حذاق المتكلمين : ما عرف الله من شبهه بخلقه أو أضاف إليه اليد أو أضاف إليه الولد فعبودهم الذى عبده ليس هو الله وإن سموه به . واستدل به على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع حيث دعوا أولاً إلى الإيمان فقط ، ثم دعوا إلى العمل ، ورتب ذلك عليها بالفاء . وأيضاً فإن قوله « فإن هم أطاعوا فأخبرهم » يفهم منه أنهم لو لم يطيعوا لا يجب عليهم شيء ، وفيه نظر لأن مفهوم الشرط مختلف في الاحتجاج به ، وأجاب بعضهم عن الأول بأنه استدلال ضعيف ، لأن الترتيب في الدعوة لا يستلزم الترتيب في الوجوب ، كما أن الصلاة والزكاة لا ترتب بينهما في الوجوب ، وقد قدمت إحداهما على الأخرى في هذا الحديث ورتبت الأخرى عليها بالفاء ، ولا يلزم من عدم الإتيان بالصلاة إسقاط الزكاة . وقيل الحكمة في ترتيب الزكاة على الصلاة أن الذى يقر بالتوحيد ويحجد الصلاة يكفر بذلك فيصير ماله فيئاً فلا تنفعه الزكاة ، وأما قول الخطابى إن ذكر الصدقة أخر عن ذكر الصلاة لأنها إنما تجب على قوم دون قوم وأنها لا تكرر تكرار الصلاة فهو حسن ، وتاممه أن يقال بدأ بالأهم فالأهم ، وذلك من التلطف في الخطاب لأنه لو طالبهم بالجميع في أول مرة لم يأمن النفرة .

قوله ( خمس صرّات ) استدل به على أن الوتر ليس بفرض وقد تقدم البحث فيه في موضعه .

قوله ( فإن هم أطاعوا لك بذلك ) قال ابن دقيق العيد : يحتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد إقرارهم بوجوبها عليهم والتزامهم لها ، والثانى أن يكون المراد الطاعة بالفعل ، وقد يرجح الأول بأن المذكور هو الإخبار بالفريضة فتعود الإشارة بذلك إليها ، ويترجح الثانى بأنهم لو أخبروا بالفريضة فبادروا إلى الامتثال بالفعل لكنى ولم يشترط التلفظ بخلاف الشهادتين ، فالشرط عدم الإنكار والإذعان للوجوب . انتهى . والذى يظهر أن المراد القدر المشترك بين الأمرين ، فن امثل بالإقرار أو بالفعل كفاه

أو بهما فأولى ، وقد وقع في رواية الفضل بن العلاء بعد ذكر الصلاة « فإذا صلوا » وبعد ذكر الزكاة « فإذا أقرؤا بذلك فخذ منهم » .

**قوله ( صدقة )** زاد في رواية أبي عاصم عن زكريا « في أموالهم » كما تقدم في أول الزكاة ، وفي رواية الفضل بن العلاء افترض عليهم زكاة في أموالهم تؤخذ من غنيهم فتد على فقيرهم .

**قوله ( تؤخذ من أغنيائهم )** استدل به على أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها إما بنفسه وإما بنائيه ، فن امتنع منها أخذت منه قهراً .

**قوله ( على فقرائهم )** استدل به لقول مالك وغيره إنه يكفي إخراج الزكاة في صنف واحد ، وفيه بحث كما قال ابن دقيق العيد لاحتمال أن يكون ذكر الفقراء لكونهم الغالب في ذلك وللمطابقة بينهم وبين الأغنياء ، وقال الخطابي : وقد استدل به من لا يرى على المديون زكاة ما في يده إذا لم يفضل من الدين الذي عليه قدر نصاب لأنه ليس بغني إذا كان إخراج ماله مستحقاً لغرمائه .

**قوله ( فإياك وكرائم أموالهم )** كرائم منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره . قال ابن قتيبة : ولا يجوز حذف الواو ، والكرائم جمع كريمة أى نفيسة ، ففيه ترك أخذ خيار المال ، والنكته فيه أن الزكاة لمواساة الفقراء فلا يناسب ذلك الإجحاف بمال الأغنياء إلا إن رضوا بذلك كما تقدم البحث فيه .

**قوله ( واتق دعوة المظلوم )** أى تجنب الظلم لئلا يدعو عليك المظلوم . وفيه تنبيه على المنع من جميع أنواع الظلم ، والنكته في ذكره عقب المنع من أخذ الكرائم الإشارة إلى أن أخذها ظلم . وقال بعضهم : عطف واتق على عامل إياك المحذوف وجوباً ، فالتقدير اتق نفسك أن تتعرض للكرائم . وأشار بالعطف إلى أن أخذ الكرائم ظلم ، ولكنه عم إشارة إلى التحرز عن الظلم مطلقاً .

**قوله ( حجاب )** أى ليس لها صارف يصرفها ولا مانع ، والمراد أنها مقبولة وإن كان عاصياً كما جاء في حديث أبي هريرة عند أحمد مرفوعاً « دعوة المظلوم مستجابة ، وإن كان فاجراً ففجوره على نفسه » وإسناده حسن ، وليس المراد أن الله تعالى حجاباً يحجبه عن الناس . وقال الطبري : قوله « اتق دعوة المظلوم » تذييل لاشتماله على الظلم الخاص من أخذ الكرائم وعلى غيره ، وقوله « فإنه ليس بينها وبين الله حجاب » تعليل للاتقاء وتمثيل للدعاء ، كمن يقصد دار السلطان متظلماً فلا يحجب ، وسيأتي لهذا مزيد في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . قال ابن العربي : إلا أنه وإن كان مطلقاً فهو مقيد بالحنث الآخر أن الداعي على ثلاث مراتب : إما أن يعجل له ما طلب ، وإما أن يدخر له أفضل منه ، وإما أن يدفع عنه من السوء مثله . وهذا كما قيد مطلق قوله تعالى ﴿ أم من يجيب المضطر إذا دعاه ﴾ بقوله تعالى ﴿ فيكشف ما تدعون إليه إن شاء ﴾ وفي الحديث أيضاً الدعاء إلى التوحيد قبل القتال ، وتوصية الإمام عامله فيما يحتاج إليه من الأحكام وغيرها ، وفيه بعث الساعة لأخذ الزكاة ، وقبول خبر الواحد ووجوب العمل به ، وإيجاب الزكاة في مال الصبي والمجنون لعموم قوله « من أغنيائهم » قاله عياض وفيه بحث ، وأن الزكاة لا تدفع إلى الكافر لعود الضمير في فقرائهم إلى المسلمين سواء قلنا بخصوص البلد أو العموم ، وأن الفقير لا زكاة عليه ، وأن من ملك نصاباً لا يعطى من الزكاة من حيث أنه جعل المأخوذ منه غنياً وقابله بالفقير ، ومن

ملك النصاب فالزكاة مأخوذة منه فهو غنى والغنى مانع من إعطاء الزكاة إلا من استثنى ، قال ابن دقيق العيد : وليس هذا البحث بالشديد القوة ، وقد تقدم أنه قول الحنفية . وقال بغوى : فيه أن المال إذا تلف قبل التمكن من الأداء سقطت الزكاة لإضافة الصدقة إلى المال وفيه نظر أيضاً .

( تكميل ) : لم يقع في هذا الحديث ذكر الصوم والحج مع أن بعث معاذ كما تقدم كان في آخر الأمر ، وأجاب ابن الصلاح بأن ذلك تقصير من بعض الرواة ، وتعقب بأنه يفضى إلى ارتفاع الوثوق بكثير من الأحاديث النبوية لاحتمال الزيادة والتقصان . وأجاب الكرماني بأن اهتمام الشارع بالصلاة والزكاة أكثر ، ولهذا كرر في القرآن فمن ثم لم يذكر الصوم والحج في هذا الحديث مع أنهما من أركان الإسلام ، والسر في ذلك أن الصلاة والزكاة إذا وجبتا على المكلف لا يسقطان عنه أصلاً بخلاف الصوم فإنه قد يسقط بالفدية ، والحج فإن الغير قد يقوم مقامه فيه كما في المعضوب ، ويحتمل أنه حينئذ لم يكن شرع . انتهى . وقال شيخنا شيخ الإسلام : إذا كان الكلام في بيان الأركان لم يخل الشارع منه بشيء كحديث ابن عمر « بنى الإسلام على خمس » فإذا كان في الدعاء إلى الإسلام اكتفى بالأركان الثلاثة الشهادة والصلاة والزكاة ولو كان بعد وجود فرض الصوم والحج كقوله تعالى ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ﴾ في موضعين من براءة مع أن نزولها بعد فرض الصوم والحج قطعاً ، وحديث ابن عمر أيضاً « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » وغير ذلك من الأحاديث ، قال : والحكمة في ذلك أن الأركان الخمسة : اعتقادي وهو الشهادة ، وبدني وهو الصلاة ، ومالي وهو الزكاة . اقتصر في الدعاء إلى الإسلام عليها لتفرع الركنتين الأخيرين عليها ، فإن الصوم بدني محض والحج بدني مالي ، وأيضاً فكلمة الإسلام وهي شاقة على الكفار والصلوات شاقة لتكررها والزكاة شاقة لما في جبلة الإنسان من حب المال ، فإذا أذعن المرء لهذه الثلاثة كان ماسواها أسهل عليه بالنسبة إليها ، والله أعلم .

### باب صلاة الإمام ودُعَاؤُهُ لصاحب الصدقة

وقوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً... ﴾ إلى قوله : ﴿ سَكَنَ لَهُمْ ﴾ .

١٤٦٤ - نا حفص بن عمر قال نا شعبة عن عمرو عن عبد الله بن أبي أوفى قال : كان النبي صلى الله عليه إذا أتاه قومٌ بصدقتهم قال : « اللهم صل على آل فلان » . فأتاه أبي بصدقته فقال : « اللهم صل على آل أبي أوفى » .

[الحديث ١٤٩٧ - أطرافه في : ٤١٦٦ ، ٦٣٣٢ ، ٦٣٥٩ .]

قوله ( باب صلاة الإمام ودُعَاؤُهُ لصاحب الصدقة ، وقوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً - إلى قوله - سَكَنَ لَهُمْ ﴾ ) قال الزين بن المنير : عطف الدعاء على الصلاة في الترجمة ليبين أن لفظ الصلاة ليس محتملاً ، بل غيره من الدعاء ينزل منزلته . انتهى . ويؤيد عدم الانحصار في لفظ الصلاة ما أخرجه النسائي من حديث واثل بن حجر أنه صلى الله عليه وسلم قال في رجل بعث بناقاة حسنة في الزكاة « اللهم بارك فيه

وفي إبله . وأما استدلاله بالآية لذلك فكأنه فهم من سياق الحديث مداومة النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ، فحملة على امتثال الأمر في قوله تعالى ﴿ وصل عليهم ﴾ . وروى ابن أبي حاتم وغيره بإسناد صحيح عن السدي في قوله تعالى ﴿ وصل عليهم ﴾ قال : ادع لهم . وقال ابن المنير في الحاشية : عبر المصنف في الترجمة بالإمام ليبطل شبهة أهل الردة في قولهم للصديق : إنما قال الله لرسوله ﴿ وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ﴾ وهذا خاص بالرسول فأراد أن يبين أن كل إمام داخل في الخطاب .

**قوله (عن عمرو)** هو ابن مرة بن عبد الله بن طارق المرادي الكوفي تابعي صغير لم يسمع من الصحابة إلا من ابن أبي أوفى ، قال شعبة : كان لا يدلس .

**قوله (عن عبد الله)** سيأتي في المغازي بلفظ « سمعت ابن أبي أوفى وكان من أصحاب الشجرة » .

**قوله (قال : اللهم صل على فلان)** في رواية غير أبي ذر : على آل فلان .

**قوله (على آل أبي أوفى)** يريد أبا أوفى نفسه لأن الآل يطلق على ذات الشيء كقوله في قصة أبي موسى « لقد أوتى زمزماً من زمزيم آل داود » وقيل : لا يقال ذلك إلا في حق الرجل الجليل القدر ، واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمي ، شهد هو وابنه عبد الله بيعة الرضوان تحت الشجرة وعمر عبد الله إلى أن كان آخر من مات من الصحابة بالكوفة وذلك سنة سبع وثمانين ، واستدل به على جواز الصلاة على غير الأنبياء وكرهه مالك والجمهور ، قال ابن التين : وهذا الحديث يعكر عليه ، وقد قال جماعة من العلماء : يدعوا آخذ الصدقة للمتصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث ، وأجاب الخطابي عنه قديماً بأن أصل الصلاة الدعاء إلا أنه يختلف بحسب المدعو له ، فصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على أمته دعاء لهم بالمغفرة ، وصلاة أمته عليه دعاء له بزيادة القرني والزلفي ، ولذلك كان لا يليق بغيره . انتهى . واستدل به على استحباب دعاء آخذ الزكاة لمعطيا ، وأوجه بعض أهل الظاهر وحكاة الخناطي وجهاً لبعض الشافعية ، وتعقب بأنه لو كان واجباً لعلمه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولأن سائر ما يأخذه الإمام من الكفارات والديون وغيرها لا يجب عليه فيها الدعاء فكذلك الزكاة ، وأما الآية فيحتمل أن يكون الوجوب خاصاً به لكون صلاته سكناً لهم بخلاف غيره .

## باب ما يُستخرج من البحر

وقال ابن عباس : ليس العنبر بركاز ، هو شيء دسره البحر . وقال الحسن : في العنبر واللؤلؤ الخمس ، وإنما جعل النبي صلى الله عليه وسلم في الركاز الخمس ، ليس في الذي يُصاب في الماء .

١٤٦٥ - وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار ، فدفعها إليه ، فخرج في البحر فلم يجد مركباً ، فأخذ خشبة فنقرها فأدخل فيها ألف دينار فرمى

بها في البحر، فخرج الذي كان أسلفه فإذا بالخشبة، فأخذها لأهل حطباً - فذكر الحديث - فلماً نشرها وجد المال».

[الحديث ١٤٩٨ - أطرافه في: ٢٠٦٣، ٢٢٩١، ٢٤٠٤، ٢٤٣٠، ٢٧٣٤، ٦٢٦١].

**قوله (باب ما يستخرج من البحر)** أى هل تجب فيه الزكاة أو لا ؟ . وإطلاق الاستخراج أعم من أن يكون بسهولة كما يوجد في الساحل ، أو بصعوبة كما يوجد بعد الغوص ونحوه .

**قوله (وقال ابن عباس رضي الله عنهما : ليس العنبر بركاز ، إنما هو شيء دسره البحر)** اختلف في العنبر فقال الشافعي في كتاب السلم من الأم : أخبرني عدد ممن أثق بخبره أنه نبات يخلفه الله في جنبات البحر ، قال : وقيل إنه يأكله حوت فيموت فيأقيه البحر فيؤخذ فيشق بطنه فيخرج منه . وحكى ابن رستم عن محمد بن الحسن أنه ينبت في البحر بمنزلة الحشيش في البر ، وقيل هو شجر ينبت في البحر فيتكسر فيلقيه الموج إلى الساحل ، وقيل يخرج من عين قاله ابن سينا ، قال : وما يحكى من أنه روث دابة أو قيؤها أو من زبد البحر بعيد . وقال ابن البيطار في جامعته : هو روث دابة بحرية ، وقيل هو شيء ينبت في قعر البحر ، ثم حكى نحو ما تقدم عن الشافعي . وأما الركاز فبكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي سيأتي تحقيقه في الباب الذي بعده ، ودسره أى دفعه ورمى به إلى الساحل ، وهذا التعليق وصاه الشافعي قال « أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أذينة عن ابن عباس » فذكر مثله . وأخرجه البيهقي من طريقه ومن طريق يعقوب بن سفيان « حدثنا الحميدى وغيره عن ابن عيينة » وصرح فيه سماع أذينة له من ابن عباس ، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار مثله : وأذينة بمعجمة ونون مصغر تابعي ثقة . وقد جاء عن ابن عباس التوقف فيه فأخرج ابن أبي شيبة من طريق طاوس قال « سئل ابن عباس عن العنبر فقال : إن كان فيه شيء ففيه الخمس » ويجمع بين القولين بأنه كان يشك فيه . ثم تبين له أن لا زكاة فيه فجزم بذلك .

**قوله (وقال الحسن : في العنبر واللؤلؤ الخمس)** وصله أبو عبيد في « كتاب الأموال » من طريقه بلفظ « أنه كان يقول في العنبر الخمس ، وكذلك اللؤلؤ » .

**قوله (فإنما جعل النبي صلى الله عليه وسلم إلخ)** سيأتي موصولا في الذي بعده ، وأراد بذلك الرد على ما قال الحسن ؟ لأن الذي يستخرج من البحر لا يسمى في لغة العرب ركازاً على ما سيأتي شرحه ، قال ابن القصار : ومفهوم الحديث أن غير الركاز لا خمس فيه ولا سيما اللؤلؤ والعنبر لأنهما يتولدان من حيوان البحر فأشبهها السمك . انتهى .

**قوله (وقال الليث إلخ)** هكذا أورده مختصراً ، وقد أورده ثم وصله في البيوع ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . ووقع هنا في روايتنا من طريق أبي ذر معلقاً ، ووصله أبو ذر فقال « حدثنا علي بن وصيف حدثنا محمد بن غسان حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث به » وقرأت بخط الحافظ أبي علي الصدفى هذا الحديث رواه عاصم بن علي عن الليث ، فلعل البخارى إنما لم يسنده عنه لكونه ما سمعه عنه ، أو لأنه تفرد به فلم يوافقه عليه أحد . انتهى . والأول بعيد ، سلمنا ، لكن لم يتفرد به عاصم

فقد اعترف أبو علي بذلك فقال في آخر كلامه « رواه محمد بن ربح عن الليث ». قلت : وكأنه لم يقف على الموضوع الذي وصله فيه البخاري عن عبد الله بن صالح وبالله التوفيق . قال الإسماعيلي : ليس في هذا الحديث شيء يناسب الترجمة ، رجل اقترض قرضاً فارتجع قرضه ، وكذا قال الداودي : حديث الخشب ليس من هذا الباب في شيء ، وأجاب أبو عبد الملك بأنه أشار به إلى أن كل ما ألفاه البحر جاز أخذه ولا خمس فيه . وقال ابن المنير : موضع الاستشهاد منه أخذ الرجل الخشب على أنها حطب ، فإذا قلنا إن شرع من قبلنا شرع لنا فيستفاد منه إباحة ما يلفظه البحر من مثل ذلك مما نشأ في البحر أو عطب فانقطع ملك صاحبه ، وكذلك ما لم يتقدم عليه ملك لا حد من الأولى ، وكذلك ما يحتاج إلى معاناة وتعب في استخراجها أيضاً ، وقد فرق الأوزاعي بين ما يوجد في الساحل فيخمس أو في البحر بالغوص أو نحوه فلا شيء فيه ، وذهب الجمهور إلى أنه لا يجب فيه شيء إلا ما روى عن عمر بن عبد العزيز كما أخرجه ابن أبي شيبة وكذا الزهري والحسن كما تقدم وهو قول أبي يوسف ورواية عن أحمد .

### باب في الركاز الخمس

وقال مالك وابن إدريس : الركاز دفن الجاهلية ، في قليله وكثيره الخمس ، وليس المعدن بركاز . وقال النبي صلى الله عليه : « في المعدن جبار ، وفي الركاز الخمس » . وأخذ عمر بن عبد العزيز من المعادن من كل مائتين خمسة . وقال الحسن : ما كان من ركاز في أرض الحرب ففيه الخمس ، وما كان من أرض السلم ففيه الزكاة ، وإن وجدت اللقطة في أرض العدو فعرفها ، وإن كانت من العدو ففيها الخمس . وقال بعض الناس : المعدن ركاز مثل دفن الجاهلية ، لأنه يقال : أركز المعدن إذا أخرج منه شيء . قيل له : فقد يقال لمن وهب له الشيء أو ربح ربحاً كثيراً أو كثر ثمره : أركزت . ثم ناقض وقال : لا بأس أن يكتمه ولا يؤدي الخمس .

١٤٩٩ [١٤٩٩] - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « العجماء جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس » .

[الحديث ١٤٩٩ - أطرافه في : ٢٣٥٥ ، ٦٩١٢ ، ٦٩١٣] .

قوله ( باب في الركاز الخمس ) الركاز بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي : المال المدفون مأخوذ من الرکز بفتح الراء يقال ركزه يركزه ركزاً إذا دفنه فهو مركزوز ، وهذا متفق عليه ، واختلف في المعدن كما سيأتي .

قوله ( وقال مالك وابن إدريس : الركاز دفن الجاهلية إلخ ) أما قول مالك فرواه أبو عبيد في « كتاب الأموال » حدثني يحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك قال : المعدن بمنزلة الزرع ، تؤخذ منه الزكاة كما تؤخذ من الزرع حتى يحصد . قال : وهذا ليس بركاز إنما الركاز دفن الجاهلية الذي يؤخذ من غير

أن يطلب بمال ولا يتكلف له كثير عمل . انتهى . وهكذا هو في سماعنا من « الموطأ » رواية يحيى بن بكير ، لكن قال فيه « عن مالك عن بعض أهل العلم » وأما قوله « في قليله وكثيره الخمس » فنقله ابن المنذر عنه كذلك وفيه عند أصحابه عنه اختلاف . وقوله « دفن الجاهلية » بكسر الدال وسكون الفاء الشيء المدفون كذبح بمعنى مذبح ، وأما بالفتح فهو المصدر ولا يراد هنا . وأما ابن إدريس فقال ابن التين قال أبو ذر : يقال إن إدريس هو الشافعي ، ويقال عبد الله بن إدريس الأودي الكوفي وهو أشبه ، كذا قال ، وقد جزم أبو زيد المروزي أحد الرواة عن القريبي بأنه الشافعي ، وتابعه البيهقي وجمهور الأئمة ، ويؤيده أن ذلك وجد في عبارة الشافعي دون الأودي ، فروى البيهقي في « المعرفة » من طريق الربيع قال قال الشافعي : والركاز الذي فيه الخمس دفن الجاهلية ما وجد في غير ملك لأحد ، وأما قوله « في قليله وكثيره الخمس » فهو قوله في القديم كما نقله ابن المنذر واختاره ، وأما الجديد فقال : لا يجب فيه الخمس حتى يبلغ نصاب الزكاة ، والأول قول الجمهور كما نقله ابن المنذر أيضاً وهو مقتضى ظاهر الحديث .

**قوله ( وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : في المعدن جبار وفي الركاز الخمس )** أى فغاير بينهما ، وهذا وصله في آخر الباب من حديث أبي هريرة ، ويأتى الكلام عليه .

**قوله ( وأخذ عمر بن عبد العزيز من المعادن من كل مائتين خمسة )** وصله أبو عبيد في « كتاب الأموال » من طريق الثوري عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم نحوه ، وروى البيهقي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن عمر بن عبد العزيز جعل المعدن بمنزلة الركاز يؤخذ منه الخمس ، ثم عقب بكتاب آخر فجعل فيه الزكاة .

**قوله ( وقال الحسن : ما كان من ركاز في أرض الحرب ففيه الخمس ، وما كان في أرض السلم ففيه الزكاة )** وصاه ابن أبي شيبة من طريق عاصم الأحول عنه بلفظ « إذا وجد الكنز في أرض العدو ففيه الخمس ، وإذا وجد في أرض العرب ففيه الزكاة » قال ابن المنذر : ولا أعلم أحداً فرق هذه التفرقة غير الحسن .

**قوله ( وإن وجدت اللقطة في أرض العدو فعرفها وإن كانت من العدو ففيها الخمس )** لم أقف عليه موصولاً وهو بمعنى ما تقدم عنه .

**قوله ( وقال بعض الناس : المعدن ركاز إلخ )** قال ابن التين : المراد ببعض الناس أبو حنيفة . قلت : وهذا أول موضع ذكره فيه البخاري بهذه الصيغة ، ويحتمل أن يريد به أبا حنيفة وغيره من الكوفيين ممن قال بذلك ، قال ابن بطلان : ذهب أبو حنيفة والثوري وغيرهما إلى أن المعدن كالركاز ، واحتج لهم بقول العرب : أركز الرجل إذا أصاب ركازاً ، وهى قطع من الذهب تخرج من المعادن . والحجة للجمهور تفرقة النبي صلى الله عليه وسلم بين المعدن والركاز بواو العطف فصح أنه غيره ، قال : وما ألزم به البخاري القائل المذكور قد يقال لمن وهب له الشيء أو ربح ربحاً كثيراً أو كثر ثمره : أركزت حجة بالغة ، لأنه لا يلزم من الاشتراك في الأسماء الاشتراك في المعنى ، إلا إن أوجب ذلك من يجب التسليم له ، وقد أجمعوا على أن المال الموهوب لا يجب فيه الخمس ، وإن كان يقال له أركز فكذلك المعدن . وأما قوله

« ثم ناقض » إلى آخر كلامه فليس كما قال ، وإنما أجاز له أبو حنيفة أن يكتمه إذا كان محتاجاً ، بمعنى أنه يتأول أن له حقاً في بيت المال ونصيباً في النية فأجاز له أن يأخذ الخمس لنفسه عوضاً عن ذلك لا أنه أسقط الخمس عن المعدن اهـ . وقد نقل الطحاوي المسألة التي ذكرها ابن بطال ونقل أيضاً أنه لو وجد في داره معدناً فليس عليه شيء ، وبهذا يتجه اعتراض البخاري . والفرق بين المعدن والركاز في الوجوب وعدمه أن المعدن يحتاج إلى عمل ومؤنة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الركاز ، وقد جرت عادة الشرع أن ما غلظت مؤنته خفف عنه في قدر الزكاة وما خفت زيد فيه . وقيل إنما جعل في الركاز الخمس لأنه مال كافر فنزل من وجده منزلة الغنائم فكان له أربعة أخماسه . وقال الزين بن المنير : كأن الركاز مأخوذ من أركزته في الأرض إذا غرزته فيها ، وأما المعدن فإنه ينبت في الأرض بغير وضع واضع . هذه حقيقتهما ، فإذا افرقا في أصلهما فكذلك في حكمهما .

**قوله ( العجماء جبار )** في رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة « العجماء عقلها جبار » وسيأتي في الديات مع الكلام عليه إن شاء الله تعالى ، وسميت البهيمة عجماء لأنها لا تتكلم .

**قوله ( والمعدن جبار )** أي هدر ، وليس المراد أنه لا زكاة فيه ، وإنما المعنى أن من استأجر رجلاً للعمل في معدن مثلاً فهلك فهو هدر ولا شيء على من استأجره ، وسيأتي بسطه في الديات .

**قوله ( وفي الركاز الخمس )** قد تقدم ذكر الاختلاف في الركاز ، وأن الجمهور ذهبوا إلى أنه المال المدفون ، لكن حصره الشافعية فيما يوجد في الموات ، بخلاف ما إذا وجده في طريق مسلوك أو مسجد فهو لقطة ، وإذا وجده في أرض مملوكة فإن كان المالك الذي وجده فهو له ، وإن كان غيره فإن ادعاه المالك فهو له وإلا فهو لمن تلقاه عنه إلى أن ينتهي الحال إلى من أحس تلك الأرض ، قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : من قال من الفقهاء بأن في الركاز الخمس إما مطلقاً أو في أكثر الصور فهو أقرب إلى الحديث ، وخصه الشافعي أيضاً بالذهب والفضة ، وقال الجمهور : لا يختص ، واختاره ابن المنذر . واختلفوا في مصرفه فقال مالك وأبو حنيفة والجمهور : مصرفه مصرف خمس النية ، وهو اختيار المزني . وقال الشافعي في أصح قوليهِ : مصرفه مصرف الزكاة . وعن أحمد روايتان . وينبئ على ذلك ما إذا وجده ذمي فعند الجمهور يخرج منه الخمس وعند الشافعي لا يؤخذ منه شيء ، واتفقوا على أنه لا يشترط فيه الحول ، بل يجب إخراج الخمس في الحال . وأغرب ابن العربي في « شرح الترمذي » فحكى عن الشافعي الاشتراط ، ولا يعرف ذلك في شيء من كتبه ولا من كتب أصحابه .

ب

**قول الله تعالى : ﴿ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ ، ومحاسبة المصدقين مع الإمام**

١٤٦٧- حدثنا يوسف بن موسى قال نا أبرأسامة قال أنا هشام بن عروة عن أبيه عن

[١٥٠٠]

أبي حميد الساعدي قال : استعمل رسول الله صلى الله عليه رجلاً من الأسد على صدقات بني سليم يدعى ابن اللثبية فلما جاء حاسبه .



**قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ والعاملين عليها ﴾ ومحاسبة المصدقين مع الإمام )** قال ابن بطال : اتفق العلماء على أن العاملين عليها السعاة المتولون لقبض الصدقة . وقال المهلب : حديث الباب أصل في محاسبة المؤمنين ، وأن المحاسبة تصحيح أمانته . وقال ابن المنير في الحاشية : يحتمل أن يكون العامل المذكور صرف شيئاً من الزكاة في مصارفه فحوسب على الحاصل والمصرف . قلت : والذي يظهر من مجموع الطرق أن سبب مطالبته بالمحاسبة ما وجد معه من جنس مال الصدقة وادعى أنه أهدي إليه . ثم أورد المصنف فيه طرفاً من حديث أبي حميد في قصة ابن اللبية وفيه « فلما جاء حاسبه » وسيأتي الكلام عليه حيث ذكره المصنف مستوفى في الأحكام إن شاء الله تعالى . وابن اللبية المذكور اسمه عبد الله فيما ذكر ابن سعد وغيره ، ولم أعرف اسم أمه . وقوله « على صدقات بني سليم » أفاد العسكري بأنه بعث على صدقات بني ذبيان ، فلعله كان على القبيلتين . واللبية بضم اللام وسكون المثناة بعدها موحدة من بني لب حى من الأزدي ، قاله ابن دريد . قيل إنها كانت أمه فعرف بها ، وقيل اللبية بفتح اللام والمثناة .

## باب

### استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل

١٤٦٨ - نا مسدد قال نا يحيى عن شعبة نا قتادة عن أنس أن ناساً من غريفة اجتمعوا [١٥٠١] المدينة ، فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه أن يأتوا إبل الصدقة فيشربوا من ألبانها وأبوالها . فقتلوا الراعي واستاقوا الذود . فأرسل رسول الله صلى الله عليه فأتى بهم ففقطع أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم وتركهم بالحرّة يعضون الحجارة . تابعه أبو قلابة وثابت وحמיד عن أنس .

**قوله ( باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل )** قال ابن بطال : غرض المصنف في هذا الباب إثبات وضع الصدقة في صنف واحد خلافاً لمن قال يجب استيعاب الأصناف الثمانية ، وفيما قال نظر لاحتمال أن يكون ما أباح لهم من الانتفاع إلا بما هو قدر حصتهم . على أنه ليس في الخبر أيضاً أنه ملكهم رقابها ، وإنما فيه أنه أباح لهم شرب ألبان الإبل للتداوى ، فاستنبط منه البخاري جواز استعمالها في بقية المنافع إذ لا فرق ، وأما تملك رقابها فلم يقع ، وتقدير الترجمة استعمال إبل الصدقة وشرب ألبانها ، فاكتفى عن التصريح بالشرب لوضوحه ، فغاية ما يفهم من حديث الباب أن للإمام أن يخص بمنفعة مال الزكاة - دون الرقبة - صنفاً دون صنف بحسب الاحتياج ، على أنه ليس في الخبر أيضاً تصريح بأنه لم يصرف من ذلك شيئاً لغير العرنيين ، فليست الدلالة منه لذلك بظاهرة أصلاً ، بخلاف ما ادعى ابن بطال أنه حجة قاطعة .

**قوله ( تابعه أبو قلابة وحמיד وثابت عن أنس )** أما متابعة أبي قلابة فتقدمت في الطهارة ، وأما متابعة حميد فوصلها مسلم والنسائي وابن خزيمة ، وأما متابعة ثابت فوصلها المصنف في الطب . وقد سبق الكلام على الحديث مستوفى في كتاب الطهارة .

### باب وَسَمِ الْإِمَامُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ بِيَدِهِ

[١٥٠٢]

١٤٦٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ نَا الْوَلِيدُ قَالَ نَا أَبُو عَمْرٍو قَالَ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ : غَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ لِيُحَنِّكَهُ ، فَوَافَيْتُهُ فِي يَدِهِ الْمَيْسَمُ يَسْمُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ .

[الحديث ١٥٠٢ - طرفاه في: ٥٥٤٢ ، ٥٨٢٤] .

**قوله ( باب وسم الإمام إبل الصدقة بيده )** ذكر فيه طرفاً من حديث أنس في قصة عبد الله بن أبي طلحة ، وفيه مقصود الباب . وسيأتى في الذبائح من وجه آخر عن أنس أنه رآه يسم غنماً في آذانها ، ويأتى هناك النهى عن الوسم في الوجه .

**قوله في الإسناد ( حدثنا الوليد )** هو ابن مسلم ، وأبو عمرو هو الأوزاعي كما ثبت في رواية غير أبي ذر . **قوله ( وفي يده الميسم )** بوزن مفعول مكسور الأول وأصله موسم لأن فاءه واو لكنها لما سكنت وكسر ما قبلها قلبت ياء ، وهى الحديدة التى يوسم بها أى يعلم . وهو نظير الخاتم . والحكمة فيه تمييزها ، وليردها من أخذها ومن التقطها ، وليعرفها صاحبها فلا يشتريها إذا تصدق بها مثلاً لئلا يعود في صدقته . ولم أقف على تصريح بما كان مكتوباً على ميسم النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا أن ابن الصباغ من الشافعية نقل لإجماع الصحابة على أنه يكتب في ميسم الزكاة « زكاة » أو « صدقة » . وفي حديث الباب حجة على من كره الوسم من الحنفية بالميسم لدخوله في عموم النهى عن المثلة . وقد ثبت ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فدل على أنه مخصوص من العموم المذكور للحاجة كالختان للآدمى . قال المهلب وغيره : في هذا الحديث أن للإمام أن يتخذ ميسماً وليس للناس أن يتخذوا نظيره ، وهو كالخاتم ، وفيه اعتناء الإمام بأموال الصدقة وتوليها بنفسه ، ويلتحق به جميع أمور المسلمين . وفيه جواز إيلاام الحيوان للحاجة . وفيه قصد أهل الفضل لتحنيك المولود لأجل البركة . وفيه جواز تأخير القسمة لأنها لو عجلت لاستغنى عن الوسم . وفيه مباشرة أعمال المهنة وترك الاستنابة فيها للرغبة في زيادة الأجر ونفى الكبر ، والله أعلم .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### أبواب صدقة الفطر

#### باب فرض صدقة الفطر

ورأى أبو العالية وعطاء وابن سيرين صدقة الفطر فريضة .

[١٥٠٣] ١٤٧٠ - نايحي بن محمد بن السَّكْنِ قال نا محمد بن جَهْضَمٍ قال نا إسماعيل بن جعفر عن عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر قال : فرض رسول الله صلى الله عليه زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين ، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة .

[الحديث ١٥٠٣ - أطرافه في : ١٥٠٤ ، ١٥٠٧ ، ١٥٠٩ ، ١٥١١ ، ١٥١٢ .]

**قوله ( باب فرض صدقة الفطر )** كذا للمستمل ، واقتصر الباقون على « باب » وما بعده ، ولأبي نعيم « كتاب » بدل باب ، وأضيفت الصدقة للفطر لكونها تجب بالفطر من رمضان . وقال ابن قتيبة : المراد بصدقة الفطر صدقة النفوس ، مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخلقة . والأول أظهر . ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث كما سيأتي « زكاة الفطر من رمضان » .

**قوله ( ورأى أبو العالية وعطاء وابن سيرين صدقة الفطر فريضة )** وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، ووصله ابن أبي شيبة عن طريق عاصم الأحوال عن الآخرين . وإنما اقتصر البخاري على ذكر هؤلاء الثلاثة لكونهم صرحوا بفرضيتها ، وإلا فقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على ذلك ، لكن الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرض على قاعدتهم في التفرقة . وفي نقل الإجماع مع ذلك نظر لأن إبراهيم بن علية وأبا بكر بن كيسان الأصم قالوا إن وجوبها نسخ ، واستدل لهما بما روى النسائي وغيره عن قيس بن سعد بن عباد قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله » وتعقب بأن في إسناده راوياً مجهولاً ، وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ لاحتمال الاكتفاء بالأمر الأول ، لأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر . ونقل المالكية عن أشهب أنها سنة مؤكدة ، وهو قول بعض أهل الظاهر وابن اللبان من الشافعية ، وأولوا قوله « فرض » في الحديث بمعنى قدر ، قال ابن دقيق العيد : هو أصالة في اللغة ، لكن نقل في عرف الشرع

إلى الوجوب فالحمل عليه أولى . انتهى . ويؤيده تسميتها زكاة ، وقوله في الحديث « على كل حر وعبد » والتصريح بالأمر بها في حديث قيس بن سعد وغيره ، ولدخولها في عموم قوله تعالى ﴿ وآتوا الزكاة ﴾ فيبين صلى الله عليه وسلم تفاصيل ذلك ومن جعلتها زكاة الفطر ، وقال الله تعالى ﴿ قد أفلح من تركي ﴾ وثبت أنها نزلت في زكاة الفطر ، وثبت في الصحيحين إثبات حقيقة الفلاح لمن اقتصر على الواجبات ، قيل وفيه نظر لأن في الآية ﴿ وذكر اسم ربه فصلى ﴾ فيلزم وجوب صلاة العيد ، ويحاج بأنه خرج بدليل عموم « من خمس لا يبدل القول لدى » .

**قوله ( حدثنا محمد بن جهمضم )** بالجيم والضاد المعجمة وزن جعفر ، وعمر بن نافع هو مولى ابن عمر ثقة ليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في النهى عن القرع .

**قوله ( زكاة الفطر )** زاد مسلم من رواية مالك عن نافع « من رمضان » ، واستدل به على أن وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لأنه وقت الفطر من رمضان ، وقيل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لأن الليل ليس محلاً للصوم ، وإنما يتبين الفطر الحقيقي بالأكل بعد طلوع الفجر ، والأول قول الثورى وأحمد وإسحق والشافعى في الجديد وإحدى الروايتين عن مالك : والثانى قول أبى حنيفة والليث والشافعى في القديم والرواية الثانية عن مالك ، ويقويه قوله في حديث الباب « وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة » قال المازرى : قيل إن الخلاف ينبى على أن قوله « الفطر من رمضان » الفطر المعتاد في سائر الشهر فيكون الوجوب بالغروب ، أو الفطر الطارئ بعد فيكون بطلوع الفجر . وقال ابن دقيق العيد الاستدلال بذلك لهذا الحكم ضعيف لأن الإضافة إلى الفطر لا تدل على وقت الوجوب ، بل تقتضى إضافة هذه الزكاة إلى الفطر من رمضان ، وأما وقت الوجوب فيطلب من أمر آخر ، وسيأتى شيء من ذلك في « باب الصدقة قبل العيد » .

**قوله ( صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير )** انتصب « صاعاً » على التمييز أو أنه مفعول ثان ، ولم تختلف الطرق عن ابن عمر في الاقتصار على هذين الشيئين إلا ما أخرجه أبو داود والنسائ وغيرهما من طريق عبد العزيز بن أبى داود عن نافع فزاد فيه السلت والزبيب ، فأما السلت فهو بضم المهملة وسكون اللام بعدها مثناة : نوع من الشعير ، وأما الزبيب فسيأتى ذكره في حديث أبى سعيد ، وأما حديث ابن عمر فقد حكم مسلم في كتاب التمييز على عبد العزيز فيه بالوهم ، وسنذكر البحث في ذلك في الكلام على حديث أبى سعيد .

**قوله ( على العبد والحر )** ظاهره إخراج العبد عن نفسه ولم يقل به إلا داود فقال : يجب على السيد أن يمكن العبد من الاكتساب لها كما يجب عليه أن يمكنه من الصلاة ، وخالفه أصحابه والناس واحتجوا بحديث أبى هريرة مرفوعاً « ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر » أخرجه مسلم ، وفي رواية له « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق » وقد تقدم من عند البخارى قريباً بغير الاستثناء ، ومقتضاه أنها على السيد ، وهل تجب عليه ابتداء أو تجب على العبد ثم يتحملها السيد ؟ . وجهان للشافعية . وإلى الثانى نحا البخارى كما سيأتى في الترجمة التى تلى هذه .

**قوله ( والذكر والأنثى )** ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا ، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر .، وقال مالك والشافعي والليث وأحمد وإسحق تجب على زوجها إلحاقاً بالنفقة ، وفيه نظر لأنهم قالوا إن أعسر وكانت الزوجة أمة وجبت فطرتها على السيد بخلاف النفقة فافترقا ، واتفقوا على أن المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة مع أن نفقتها تلزمه ، وإنما احتج الشافعي بما رواه من طريق محمد ابن علي الباقر مرسلًا نحو حديث ابن عمر وزاد فيه « ممن تمونون » وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في إسناده ذكر علي وهو منقطع أيضاً ، وأخرجه من حديث ابن عمر وإسناده ضعيف أيضاً .

**قوله ( والصغير والكبير )** ظاهره وجوبها على الصغير ، لكن المخاطب عنه وليه فوجوبها على هذا في مال الصغير وإلا فعلى من تلزمه نفقته وهذا قول الجمهور ، وقال محمد بن الحسن : هي على الأب مطلقاً فإن لم يكن له أب فلا شيء عليه ، وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري لا تجب إلا على من صام ، واستدل لهما بحديث ابن عباس مرفوعاً « صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث » أخرجه أبو داود . وأجيب بأن ذكر التطهير خرج على الغالب كما أنها تجب على من لم يذنب كمتحقق الصلاح أو من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة ، ونقل ابن المنذر الإجماع على أنها لا تجب على الجنين قال : وكان أحمد يستحبها ولا يوجبها ، ونقل بعض الحنابلة رواية عنه بالإيجاب ، وبه قال ابن حزم لكن قيده بمائة وعشرين يوماً من يوم حمل أمه به ، وتعقب بأن الحمل غير محقق وبأنه لا يسمى صغيراً لغة ولا عرفاً ، واستدل بقوله في حديث ابن عباس « طهرة للصائم » على أنها تجب على الفقير كما تجب على الغني ، وقد ورد ذلك صريحاً في حديث أبي هريرة عند أحمد وفي حديث ثعلبة بن أبي صغير عند الدارقطني ، وعن الحنفية لا تجب إلا على من ملك نصاباً ، ومقتضاه أنها لا تجب على الفقير على قاعدتهم في الفرق بين الغني والفقير واستدل لهم بحديث أبي هريرة المتقدم « لا صدقة إلا عن ظهر غني » ، واشترط الشافعي ومن تبعه أن يكون ذلك فاضلاً عن قوت يومه ومن تلزمه نفقته . وقال ابن بزيمة : لم يدل دليل على اعتبار النصاب فيها لأنها زكاة بدنية لا مالية .

**قوله ( من المسلمين )** فيه رد على من زعم أن مالكا تفرد بها ، وسيأتي بسط ذلك في الأبواب الذي بعده .

**قوله ( وأمر بها إلخ )** استدلل بها على كراهة تأخيرها عن ذلك ، وحمله ابن حزم على التحريم ، وسيأتي البحث في ذلك بعد أبواب .

### باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين

[١٥٠٤] ١٤٧١ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه فرض زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ، ذكر أو أنثى من المسلمين .

قوله ( باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين ) ظاهره أنه يرى أنها تجب على العبد وإن كان سيده يتحملها عنه ، ويؤيده عطف الصغير عليه فإنها تجب عليه وإن كان الذي يخرجها غيره .

قوله ( من المسلمين ) قال ابن عبد البر : لم تختلف الرواة عن مالك في هذه الزيادة ، إلا أن قتيبة ابن سعيد رواه عن مالك بدونها ، وأطلق أبو قلابة الرقاشي ومحمد بن وضاح وابن الصلاح ومن تبعه أن مالكاً تفرد بها دون أصحاب نافع ، وهو متعقب برواية عمر بن نافع المذكورة في الباب الذي قبله ، وكذا أخرجه مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع بهذه الزيادة ، وقال أبو عوانة في صحيحه : لم يقل فيه « من المسلمين » غير مالك والضحاك ورواية عمر بن نافع ترد عليه أيضاً ، وقال أبو داود بعد أن أخرجه من طريق مالك وعمر بن نافع : رواه عبد الله العمري عن نافع فقال « على كل مسلم » ورواه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله بن عمر عن نافع فقال فيه « من المسلمين » ، والمشهور عن عبيد الله ليس فيه « من المسلمين » . انتهى . وقد أخرجه الحاكم في « المستدرک » من طريق سعيد بن عبد الرحمن المذكورة ، وأخرج الدارقطني وابن الجارود طريق عبد الله العمري ، وقال الترمذي في « الجامع » بعد رواية مالك : رواه غير واحد عن نافع ولم يذكر فيه من المسلمين ، وقال في « العلل » التي في آخر الجامع : روى أيوب وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع ولم يذكر فيه من المسلمين ، وروى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه . انتهى . وهذه العبارة أولى من عبارته الأولى ، ولكن لا يدرى من عني بذلك . وقال النووي في شرح مسلم : رواه ثقتان غير مالك : عمر بن نافع والضحاك انتهى . وقد وقع لنا من رواية جماعة غيرهما منهم كثير بن فرقد عند الطحاوي والدارقطني والحاكم ويونس ابن يزيد عند الطحاوي والمعلبي بن إسماعيل عند ابن حبان في صحيحه وابن أبي ليلى عند الدارقطني ، أخرجه من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن ابن أبي ليلى وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع ، وهذه الطريق ترد على أبي داود في إشارته إلى أن سعيد بن عبد الرحمن تفرد بها عن عبيد الله بن عمر ، لكن يحتمل أن يكون بعض رواته حمل لفظ ابن أبي ليلى على لفظ عبيد الله ، وقد اختلف فيه على أيوب أيضاً كما اختلف على عبيد الله بن عمر : فذكر ابن عبد البر أن أحمد بن خالد ذكر عن بعض شيوخه عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب عن حماد عن أيوب فذكر فيه « من المسلمين » قال ابن عبد البر : وهو خطأ والمحفوظ فيه عن أيوب ليس فيه من المسلمين . انتهى . وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عبد الله بن شاذب عن أيوب وقال فيه أيضاً « من المسلمين » . وذكر شيخنا سراج الدين بن الملقن في شرحه تبعاً لمغلطاي أن البيهقي أخرجه من طريق أيوب بن موسى وموسى بن عقبة ويحيى بن سعيد ثلاثتهم عن نافع وفيه الزيادة ، وقد تبعت تصانيف البيهقي فلم أجدها فيها هذه الزيادة من رواية أحد من هؤلاء الثلاثة . وفي الجملة ليس فيمن روى هذه الزيادة أحد مثل مالك ، لأنه لم يتفق على أيوب وعبيد الله في زيادتها ، وليس في الباقيين مثل يونس ، لكن في الراوي عنه وهو يحيى بن أيوب مقال . واستدل بهذه الزيادة على اشتراط الإسلام في وجوب زكاة الفطر ومقتضاه أنها لا تجب على الكافر عن نفسه وهو أمر متفق عليه ، وهل يخرجها عن غيره كمتولدته المسامة مثلاً ؟ نقل ابن المنذر فيه الإجماع على عدم الوجوب ، لكن فيه وجه للشافعية ورواية عن أحمد . وهل يخرجها المسلم عن عبده الكافر ؟ قال الجمهور : لا ، خلافاً لعطاء

والنخعي والثوري والحنفية وإسحق ، واستدلوا بعموم قوله « ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر » وقد تقدم . وأجاب الآخرون بأن الخاص يقضي على العام ، فعموم قوله « في عبده » مخصوص بقوله « من المسلمين » ، وقال الطحاوي قوله من المسلمين صفة للمخرجين لا للمخرج عنهم ، وظاهر الحديث ياباه لأن فيه العبد وكذا الصغير في رواية عمر بن نافع وهما ممن يخرج عنه ، فدل على أن صفة الإسلام لا تختص بالمخرجين ، ويؤيده رواية الضحاك عند مسلم بلفظ « على كل نفس من المسلمين حر أو عبد » الحديث وقال القرطبي : ظاهر الحديث أنه قصد بيان مقدار الصدقة ومن تجب عليه ولم يقصد فيه بيان من يخرجها عن نفسه ممن يخرجها عن غيره بل شمل الجميع . ويؤيده حديث أبي سعيد الآتي فإنه دال على أنهم كانوا يخرجون عن أنفسهم وعن غيرهم لقوله فيه « عن كل صغير وكبير » لكن لا بد من أن يكون بين المخرج وبين الغير ملازمة كما بين الصغير ووليّه والعبد وسيدّه والمرأة وزوجها . وقال الطيبي : قوله من المسلمين حال من العبد وما عطف عليه ، وتنزيلها على المعاني المذكورة أنها جاءت مزدوجة على التضاد للاستيعاب لا للتخصيص ، فيكون المعنى فرض على جميع الناس من المسلمين ، وأما كونها فيم وجبت وعلى من وجبت ؟ فيعلم من نصوص أن نرى . انتهى . ونقل ابن المنذر أن بعضهم احتج بما أخرجه من حديث ابن إسحاق « حدثني نافع أن ابن عمر كان يخرج عن أهل بيته حرهم وعبدهم صغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق » قال : وابن عمر راوى الحديث ، وقد كان يخرج عن عبده الكافر ، وهو أعرف بمراد الحديث . وتعقب بأنه لو صح حمل على أنه كان يخرج عنهم تطوعاً ولا مانع منه ، واستدل بعموم قوله من المسلمين على تناولها لأهل البادية خلافاً للزهري وربيعه واللبث في قولهم إن زكاة الفطر تختص بالحاضرة ، وسندكر بقية ما يتعلق بزكاة الفطر عن العبيد في أواخر أبواب صدقة الفطر إن شاء الله تعالى .

### باب صدقة الفطر صاع من شعير

[١٥٠٥] ١٤٧٢- حدثنا قبيصة بن عقبة قال نا سفيان عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد قال : كنا نطعم الصدقة صاعاً من شعير .  
[الحديث ١٥٠٥- أطرافه في: ١٥٠٦، ١٥٠٨، ١٥١٠].

قوله ( باب صدقة الفطر صاع من شعير ) ورد فيه حديث أبي سعيد مختصراً من رواية سفيان وهو الثوري ، وسيأتي بعد باين من وجه آخر عنه تماماً ، وقد أخرجه ابن خزيمة عن الزعفراني عن قبيصة شيخ البخاري فيه تماماً . وقوله فيه « كنا نطعم الصدقة » اللام للعهد عن صدقة الفطر .

### باب صدقة الفطر صاع من طعام

[١٥٠٦] ١٤٧٣- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله ابن سعد بن أبي سرح العامري أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من زبيب .

**قوله ( باب صدقة الفطر صاع من طعام )** في رواية غير أبي ذر « صاعاً » بالنصب.، ووجه الرفع ظاهر على أنه الخبر ، وأما النصب فبتقدير فعل الإخراج ، أى باب إخراج صدقة الفطر صاعاً من طعام ، أو على أنه خبر كان الذى حذف أو ذكر على سبيل الحكاية مما فى لفظ الحديث .

**قوله ( صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير )** ظاهره أن الطعام غير الشعير وما ذكر معه ، وسيأتى البحث فيه بعد باب .

### باب صدقة الفطر صاعاً من تمر

[١٥٠٧]

١٤٧٤- حدثنا أحمد بن يونس قال نا الليث عن نافع أن عبد الله قال : أمر النبي صلى

الله عليه بزكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير . قال عبد الله : فجعل الناس عدله مدين من حنطة .

**قوله ( باب صدقة الفطر صاعاً من تمر )** كذا وقع عند أبي ذر بالنصب كرواية الجماعة .

**قوله ( حدثنا الليث عن نافع )** لم أره إلا بالعنعنة ، وسماع الليث من نافع صحيح ، ولكن أخرجه الطحاوى والدارقطنى والحاكم وغيرهم من طريق يحيى بن بكير عن الليث عن كثير بن فرقد عن نافع وزاد فيه « من المسلمين » كما تقدم ، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون الليث سمعه من نافع بدون هذه الزيادة ومن كثير بن فرقد عنه بها ، وقد وقع عند الإسماعيلي من طريق أبي الوليد عن الليث عن نافع فى أول هذا الحديث « أن ابن عمر كان يقول : لا تجب فى مال صدقة حتى يحول الحول عليه ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بصدقة الفطر » الحديث .

**قوله ( أمر )** استدل به على الوجوب ، وفيه نظر لأنه يتعلق بالمقدار لا بأصل الإخراج .

**قوله ( قال عبد الله فجعل الناس عدله )** بكسر المهملة أى نظيره ، وقد تقدم القول على هذه المادة فى « باب الصدقة من كسب طيب » .

**قوله ( مدين من حنطة )** أى نصف صاع ، وأشار ابن عمر بقوله « الناس » إلى معاوية ومن تبعه ، وقد وقع ذلك صريحاً فى حديث أيوب عن نافع أخرجه الحميدى فى مسنده عن سفيان بن عيينة حدثنا أيوب ولفظه « صدقة الفطر صاع من شعير أو صاع من تمر ، قال ابن عمر : فلما كان معاوية عدل الناس نصف صاع بر بصاع من شعير » وهكذا أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه من وجه آخر عن سفيان ، وهو المعتمد وهو موافق لقول أبي سعيد الآتى بعده وهو أصرح منه . وأما ما وقع عند أبى داود من طريق عبد العزيز بن أبى رواد عن نافع قال فيه « فلما كان عمر كثرت الحنطة ، فجعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الأشياء » فقد حكم مسلم فى كتاب التمييز على عبد العزيز فيه بالوهم وأوضح الرد عليه . وقال ابن عبد البر : قول ابن عيينة عندى أولى . وزعم الطحاوى أن الذى عدل عن ذلك عمر ثم عثمان وغيرهما فأخرج عن يسار بن نمر أن عمر قال له « إني أحلف لا أعطى قوماً ثم يبدو لى فأفعل ، فإذا رأيتنى فعلت ذلك فأطعم عنى عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من حنطة أو صاعاً من تمر أو صاعاً من



شعير « ومن طريق أبي الأشعث قال : خطبنا عثمان فقال « أدوا زكاة الفطر مدين من حنطة » وسيأتي بقية الكلام على ذلك في الباب الذي بعده .

### باب صاع من زبيب

[١٥٠٨] ١٤٧٥ - حدثنا عبد الله بن منير سمع يزيد بن أبي حكيم العدني قال نا سفيان عن زيد ابن أسلم قال حدثني عياض بن عبد الله بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري قال : كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ ، فَلَمَّا جَاءَ مَعَاوِيَةُ وَجَاءَتِ السَّمْرَاءُ فَقَالَ : أَرَى مُدًّا مِنْ هَذَا يَعْدِلُ مُدَّيْنِ .

قوله ( باب صاع من زبيب ) أى إجزائه ، وكأن البخارى أراد بتفريق هذه التراجم الإشارة إلى ترجيح التخيير في هذه الأنواع ، إلا أنه لم يذكر الأقط وهو ثابت في حديث أبي سعيد ، وكأنه لا يراه مجزئاً في حال وجدان غيره كقول أحمد ، وحملوا الحديث على أن من كان يخرج له كان قوته إذ ذاك أو لم يقدر على غيره ، وظاهر الحديث يخالفه ، وعند الشافعية فيه خلاف ، وزعم الماوردى أنه يختص بأهل البادية وأما الحاضرة فلا يجزئ عنهم بلا خلاف ، وتعقبه النووى في « شرح المذهب » وقال : قطع الجمهور بأن الخلاف في الجميع .

قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثورى .

قوله ( عن أبي سعيد ) تقدم في رواية مالك بلفظ « أنه سمع أبا سعيد » .

قوله ( كنا نعطيها ) أى زكاة الفطر :

قوله ( في زمان النبي صلى الله عليه وسلم ) هذا حكمه الرفع لإضافته إلى زمنه صلى الله عليه وسلم ففيه إشعار بإطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقريره له ولا سيما في هذه الصورة التي كانت توضع عنده وتجمع بأمره وهو الأمر بقبضها وتفرقتها .

قوله ( صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر ) هذا يقتضى المغايرة بين الطعام وبين ما ذكر بعده ، وقد حكى الخطابى أن المراد بالطعام هنا الحنطة وأنه اسم خاص له قال : ويدل على ذلك ذكر الشعير وغيره من الأقوات والحنطة أعلاها ، فلولا أنه أرادها بذلك لكان ذكرها عند التفصيل كغيرها من الأقوات ولا سيما حيث عطف عليها بحرف « أو » الفاصلة ، وقال هو وغيره : وقد كانت لفظه « الطعام » تستعمل في الحنطة عند الإطلاق حتى إذا قيل اذهب إلى سوق الطعام فهم منه سوق القمح ، وإذا غلب العرف نزل اللفظ عليه ، لأن ما غلب استعمال اللفظ فيه كان خطوره عند الإطلاق أقرب . انتهى . وقد رد ذلك ابن المنذر وقال : ظن بعض أصحابنا أن قوله في حديث أبي سعيد « صاعاً من طعام » حجة لمن قال صاعاً من حنطة ، وهذا غلط منه ، وذلك أن أبا سعيد أجمل الطعام ثم فسره ، ثم أورد طريق حفص بن ميسرة المذكورة في الباب الذى يلي هذا وهى ظاهرة فيما قال ولفظه « كنا نخرج صاعاً من طعام ، وكان طعامنا

الشعير والزبيب والأقط والتمر » وأخرج الطحاوي نحوه من طريق أخرى عن عياض وقال فيه « ولا يخرج غيره » قال وفي قوله « فلما جاء معاوية وجاءت السمراء » دليل على أنها لم تكن قوتاً لهم قبل هذا ، فدل على أنها لم تكن كثيرة ولا قوتاً فكيف يتوهم أنهم أخرجوا ما لم يكن موجوداً ؟ انتهى كلامه . وأخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما من طريق ابن إسحق عن عبد الله بن عثمان بن حكيم عن عياض بن عبد الله قال : قال أبو سعيد وذكروا عنده صدقة رمضان فقال « لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم : صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط ، فقال له رجل من القوم : أو مدّين من قح ؟ فقال : لا تلك قيمة معاوية مطوية لا أقبلها ولا أعمل بها » قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا أدري ممن الوهم ، وقوله « فقال رجل إلخ » دال على أن ذكر الحنطة في أول القصة خطأ إذ لو كان أبو سعيد أخبر أنهم كانوا يخرجون منها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً لما كان الرجل يقول له : أو مدّين من قح ، وقد أشار أبو داود إلى رواية ابن إسحق هذه وقال : إن ذكر الحنطة فيه غير محفوظ ، وذكر أن معاوية بن هشام روى في هذا الحديث عن سفيان « نصف صاع من بر » وهو وهم وأن ابن عيينة حدث به عن ابن عجلان عن عياض فزاد فيه « أو صاعاً من دقيق » وأنهم أنكروا عليه فتركه ، قال أبو داود : وذكر الدقيق وهم من ابن عيينة . وأخرج ابن خزيمة أيضاً من طريق فضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال « لم تكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا التمر والزبيب والشعير ولم تكن الحنطة » ولمسلم من وجه آخر عن عياض عن أبي سعيد « كنا نخرج من ثلاثة أصناف : صاعاً من تمر ، أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من شعير » وكأنه سكت عن الزبيب في هذه الرواية لقلته بالنسبة إلى الثلاثة المذكورة . وهذه الطرق كلها تدل على أن المراد بالطعام في حديث أبي سعيد غير الحنطة ، فيحتمل أن تكون الذرة فإنه المعروف عند أهل الحجاز الآن وهي قوت غالب لهم . وقد روى الجوزقي من طريق ابن عجلان عن عياض في حديث أبي سعيد « صاعاً من تمر ، صاعاً من سلت أو ذرة » وقال الكرماني : يحتمل أن يكون قوله « صاعاً من شعير إلخ » بعد قوله « صاعاً من طعام » من باب عطف الخاص على العام ، لكن محل العطف أن يكون الخاص أشرف ، وليس الأمر هنا كذلك . وقال ابن المنذر أيضاً : لا نعلم في القمح خبراً ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه ، ولم يكن البر بالمدينة ذلك الوقت إلا الشيء اليسير منه ، فلما كثر في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير ، وهم الأئمة ، فغير جائز أن يعدل عن قولهم إلا إلى قول مثلهم . ثم اسند عن عثمان وعلى وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر بأسانيد صحيحة أنهم رأوا أن في زكاة الفطر نصف صاع من قح . انتهى . وهذا مصير منه إلى اختيار ما ذهب إليه الحنفية ، لكن حديث أبي سعيد دال على أنه لم يوافق على ذلك ، وكذلك ابن عمر ، فلا إجماع في المسألة خلافاً للطحاوي . وكأن الأشياء التي ثبت ذكرها في حديث أبي سعيد لما كانت متساوية في مقدار ما يخرج منها مع ما يخالفها في القيمة دل على أن المراد بإخراج هذا المقدار من أي جنس كان ، فلا فرق بين الحنطة وغيرها . هذه حجة الشافعي ومن تبعه ، وأما من جعله نصف صاع منها بدل صاع من شعير فقد فعل ذلك بالاجتهاد بناءً منه على أن قيم ما عدا الحنطة متساوية ، وكانت الحنطة إذ ذاك غالبية الثمن ، لكن يلزم على قولهم أن تعتبر القيمة في كل

زمان فيختلف الحال ولا ينضبط ، وربما لزم في بعض الأحيان إخراج أصع من حنطة ، وبدل على أنهم لاحظوا ذلك ما روى جعفر الفريابي في « كتاب صدقة الفطر » أن ابن عباس لما كان أمير البصرة أمرهم بإخراج زكاة الفطر وبين لهم أنها صاع من تمر ، إلى أن قال : أو نصف صاع من بر . قال : فلما جاء على ورأى رخص أسعارهم قال : اجعلوها صاعاً من كل ، فدل على أنه كان ينظر إلى القيمة في ذلك ، ونظر أبو سعيد إلى الكيل كما سيأتي . ومن عجيب تأويله قوله : أن أبا سعيد ما كان يعرف القمح في الفطرة ، وأن الخبر الذي جاء فيه أنه كان يخرج صاعاً أنه كان يخرج النصف الثاني تطوعاً ، وأن قوله في حديث ابن عمر « فجعل الناس عدله مدين من حنطة ، أن المراد بالناس الصحابة ، فيكون إجماعاً . وكذا قوله في حديث أبي سعيد عند أبي داود « فأخذ الناس بذلك » وأما قول الطحاوي : إن أبا سعيد كان يخرج النصف الآخر تطوعاً فلا يخفى تكلفه . والله أعلم .

**قوله ( فلما جاء معاوية )** زاد مسلم في روايته « فلم نزل نخرجه حتى قدم معاوية حاجباً أو معتمراً فكلم الناس على المنبر » وزاد ابن خزيمة « وهو يومئذ خليفة » .

**قوله ( وجاءت السمراء )** أى القمح الشامى .

**قوله ( يعدل مدين )** فى رواية مسلم « أرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعاً من تمر » وزاد : « قال أبو سعيد : أما أنا فلا أزال أخرجه أبداً ما عشت » وله من طريق ابن عجلان عن عياض « فأنكر ذلك أبو سعيد وقال : لا أخرج إلا ما كنت أخرج فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولأبى داود من هذا الوجه « لا أخرج أبداً إلا صاعاً » وللدارقطنى وابن خزيمة والحاكم « فقال له رجل : مدين من قمح ، فقال : لا ، تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها » وقد تقدم ذكر هذه الرواية وما فيها . ولابن خزيمة « وكان ذلك أول ما ذكر الناس المدين » وهذا يدل على وهن ما تقدم عن عمر وعثمان إلا أن يحمل على أنه كان لم يطلع على ذلك من قصتهما ، قال النووى : تمسك بقول معاوية من قال بالمدين من الحنطة ، وفيه نظر ، لأنه فعل صحابى قد خالفه فيه أبو سعيد وغيره من الصحابة ممن هو أطول صحبة منه وأعلم بحال النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد صرح معاوية بأنه رأى رآه لا أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم . وفى حديث أبى سعيد ما كان عليه من شدة الاتباع والتمسك بالآثار وترك العلول إلى الاجتهاد مع وجود النص ، وفى صنيع معاوية وموافقة الناس له دلالة على جواز الاجتهاد ، وهو محمود ، لكنه مع وجود النص فاسد الاعتبار .

## باب الصدقة قبل العيد

١٤٧٦- حدثنا آدم قال نا حفص بن ميسرة قال حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن

[١٥٠٩]

ابن عمر أن النبي صلى الله عليه أمر بزكاة الفطر قبل خروج الناس إلى الصلاة .

١٤٧٧- نا معاذ بن فضالة قال نا أبو عمر هو حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن

[١٥١٠]

عِيَاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : كُنَّا نَخْرُجُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ - قَالَ أَبُو سَعِيدٍ - : وَكَانَ طَعَامُنَا الشَّعِيرُ وَالزَّبِيبُ وَالْأَقِطُ وَالتَّمْرُ .

**قوله ( باب الصدقة قبل العيد )** قال ابن التين : أى قبل خروج الناس إلى صلاة العيد ، وبعد صلاة الفجر . وقال ابن عينة في تفسيره : عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال : يقدم الرجل زكاته يوم الفطر بين يدي صلاته ، فإن الله يقول ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾ . ولا بن خزيمة من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن هذه الآية فقال : نزلت في زكاة الفطر » ثم أخرج المصنف في الباب حديث ابن عمر ، وقد تقدم مطولاً في الباب الأول . وحديث أبي سعيد وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذى قبله . وقوله في الإسناد « حدثنا أبو عمر » هو حفص ابن ميسرة ، وزيد هو ابن أسلم . ودل حديث ابن عمر على أن المراد بقوله « يوم الفطر » أى أوله ، وهو ما بين صلاة الصبح إلى صلاة العيد . وحمل الشافعى التقييد بقبل صلاة العيد على الاستحباب لصديق اليوم على جميع النهار ، وقد رواه أبو معشر عن نافع عن ابن عمر بلفظ « كان يأمرنا أن نخرجها قبل أن نصلى ، فإذا انصرف قسمه بينهم وقال : أغنؤهم عن الطلب » أخرجه سعيد بن منصور ، ولكن أبو معشر ضعيف . ووهب ابن العربى في عزو هذه الزيادة لمسلم ، وسيأتى بقية حكم هذه المسألة في الباب الذى يليه .

### باب صدقة الفطر على الحر والمملوك

وقال الزُّهْرِيُّ فِي الْمَمْلُوكِينَ لِلتَّجَارَةِ : تَزَكَّى فِي التَّجَارَةِ وَتَزَكَّى فِي الْفِطْرِ .

١٤٧٨ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ نَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ نَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : فَرَضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ - أَوْ قَالَ : رَمَضَانَ - عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، فَعَدَلَ النَّاسُ بِهِ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي التَّمْرَ ، فَأَعُوَزَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنَ التَّمْرِ فَأَعْطَى شَعِيرًا ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ حَتَّى إِنْ كَانَ يُعْطِي عَنْ بَنِيٍّ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِيهَا الَّذِينَ يَقْبَلُونَهَا ، وَكَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ .

**قوله ( باب صدقة الفطر على الحر والمملوك )** قيل : هذه الترجمة تكرر لما تقدم من قوله « باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين » وأجاب ابن رشيد باحثاين : أحدهما أن يكون أراد تقوية معارضة العموم في قوله « والمملوك » لفهوم قوله « من المسامين » أو أراد أن زكاة العبد من حيث هو مال لا من حيث هو نفس ، وعلى كل تقدير فيستوى في ذلك مسلمهم وكافرهم . وقال الزين بن المنير : غرضه

من الأولى أن الصدقة لا تخرج عن كافر ، ولهذا قيدها بقوله « من المسلمين » ، وغرضه من هذه تمييز من تجب عليه أو عنه بعد وجود الشرط المذكور ولذلك استغنى عن ذكره فيها .

**قوله ( وقال الزهري إلخ )** وصله ابن المنذر في كتابه الكبير ولم أقف على إسناده ، وذكر بعضه أبو عبيد في « كتاب الأموال » قال « حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب قال : ليس على المملوك زكاة ولا يزكى عنه سيده إلا زكاة الفطر » وما نقله المصنف عن الزهري هو قول الجمهور ، وقال النخعي والثوري والحنفية : لا يلزم السيد زكاة الفطر عن عبيد التجارة لأن عليه فيهم الزكاة ، ولا تجب في مال واحد زكاتان .

**قوله ( فكان ابن عمر يعطى التمر )** في رواية مالك في الموطأ عن نافع « كان ابن عمر لا يخرج إلا التمر في زكاة الفطر ، إلا مرة واحدة فإنه أخرج شعيراً » ولابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب « كان ابن عمر إذا أعطى أعطى التمر إلا عاماً واحداً » .

**قوله ( فأعوز )** بالمهمله والزاي أى احتاج ، يقال أعوزنى الشيء إذا احتجت إليه فلم أقدر عليه . وفيه دلالة على أن التمر أفضل ما يخرج في صدقة الفطر ، وقد روى جعفر الفريابي من طريق أبي مجلز قال « قلت لابن عمر : قد أوسع الله ، والبر أفضل من التمر ، أفلا تعطى البر ؟ قال : لا أعطى إلا كما كان يعطى أصحابي » ويستنبط من ذلك أنهم كانوا يخرجون من أعلى الأصناف التي يقتات بها لأن التمر أعلى من غيره مما ذكر في حديث أبي سعيد وإن كان ابن عمر فهم منه خصوصية التمر بذلك والله أعلم .

**قوله ( حتى إن كان يعطى عن بني )** زاد في نسخة الصغاني « قال أبو عبد الله : يعنى بني نافع » قال الكرماني : روى بفتح أن وكسرها ، وشرط المفتوحة قد ، وشرط المكسورة اللام فلما أن يحمل على الحذف أو تكون أن مصدرية وكان زائدة . وقول نافع هذا هو شاهد الترجمة ، وجه الدلالة منه أن ابن عمر راوى الحديث فهو أعلم بالمراد منه من غيره ، وأولاد نافع إن كان رزقهم وهو بعد في الرق فلا إشكال ، وإن كان رزقهم بعد أن أعتق فلعل ذلك كان من ابن عمر على سبيل التبرع ، أو كان يرى وجوبها على جميع من يمونه ولو لم تكن نفقته واجبة عليه . وقد روى البيهقي من طريق موسى بن عقبة عن نافع « أن ابن عمر كان يؤدي زكاة الفطر عن كل مملوك له في أرضه وغير أرضه ، وعن كل إنسان يعوله من صغير وكبير ، وعن رقيق امرأته ، وكان له مكاتب فكان لا يؤدي عنه » وروى ابن المنذر من طريق ابن إسحق قال « حدثني نافع أن ابن عمر كان يخرج صدقة الفطر عن أهل بيته كلهم حرهم وعبداهم صغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق » وهذا يقوى بحث ابن رشيد المتقدم ، وقد حملة ابن المنذر على أنه كان يعطى عن الكافر منهم تطوعاً .

**قوله ( وكان ابن عمر يعطيها للذين يقبلونها )** أى الذى ينصبه الإمام لقبضها ، وبه جزم ابن بطلال . وقال ابن التيمي : معناه من قال أنا فقير . والأول أظهر . ويؤيده ما وقع في نسخة الصغاني عقب الحديث « قال أبو عبد الله هو المصنف : كانوا يعطون للجمع لا للفقراء » . وقد وقع في رواية ابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب « قلت متى كان ابن عمر يعطى ؟ قال : إذا قعد العامل . قلت متى يقعد العامل ؟ قال قبل الفطر يوم أو يومين » . ولمالك في « الموطأ » عن نافع « أن ابن عمر كان يبعث زكاة الفطر إلى الذى

يجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة » وأخرجه الشافعي عنه وقال : هذا حسن ، وأنا أستحبه - يعنى تعجيلها قبل يوم الفطر . انتهى . ويدل على ذلك أيضاً ما أخرجه البخارى فى الوكالة وغيرها عن أبى هريرة قال « وكلنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفظ زكاة رمضان » الحديث . وفيه أنه أمسك الشيطان ثلاث ليال وهو يأخذ من التمر . فدل على أنهم كانوا يعجلونها . وعكسه الجوزقى فاستدل به على جواز تأخيرها عن يوم الفطر وهو محتمل للأمرين .

### باب صدقة الفطر على الصغير والكبير

[١٥١٢] ١٤٧٩ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر قال : فرض رسول الله صلى الله عليه صدقة الفطر صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر على الصغير والكبير والحر والمملوك .

قوله ( باب صدقة الفطر على الصغير والكبير ) أورد فيه حديث ابن عمر من طريق يحيى وهو القطان عن عبيد الله وهو ابن عمر العمرى عن نافع عنه ، وقد تقدم الكلام عليه .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الزكاة من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث واثنين وسبعين حديثاً ، الموصول منها مائة حديث وتسعة عشر حديثاً ، والبقية متابعة ومعلقة ، المكرر منها فيه وفيما مضى مائة حديث سواء ، والخالص اثنان وسبعون حديثاً ، وافقه مسلم على تخريجها سوى سبعة عشر حديثاً وهى حديث أبى ذر مع عثمان ومعاوية ، وحديث ابن عمر فى ذم الذى يكثر ، وحديث أبى هريرة « لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال » ، وحديث عدى بن حاتم « جاء رجلان أحدهما يشكو العيلة » ، وحديث عائشة « أبنا أسرع لحوقاً بك » ، وحديث معن بن يزيد فى الصدقة على الولد ، وحديث أبى بكر الصديق فى إثارة بماله ، وحديث أبى هريرة « خير الصدقة عن ظهر غنى » ، وحديث أنس عن أبى بكر فى الزكاة ، وحديث ابن عمر « لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع » ، وحديث أبى سعيد فى قصة زينب امرأة ابن مسعود ، وحديث أبى لاس فى ركوب إبل الصدقة ، وحديث الزبير « لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب » ، وحديث سهل بن سعد « أحد جبل يحبنا ونحبه » ، وحديث ابن عمر « فيما سقت السماء العشر » وحديث الفضل بن عباس فى الصلاة فى الكعبة ، وحديث أبى هريرة فى قصة الرجل من بنى إسرائيل . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرون أثراً منها أثر عمر فى قوله لحكيم بن حزام لما أبى أن يأخذ حقه من النىء . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الحج

**باب وجوب الحج وفضله وقول الله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾**

١٤٨٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس قال : كان الفضل رديف رسول الله صلى الله عليه ، فجاءت امرأة من خثعم ، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه ، وجعل النبي صلى الله عليه وجه الفضل إلى الشق الآخر ، فقالت : يا رسول الله ، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : « نعم » . وذلك في حجة الوداع . [١٥١٣]

[الحديث ١٥١٣ - أطرافه في : ١٨٥٤ ، ١٨٥٥ ، ٤٣٩٩ ، ٦٢٢٨ .]

**قوله ( باب وجوب الحج وفضله ، وقول الله تعالى : ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين )** كذا لأبي ذر ، وسقط لغيره البسمة وباب ، وبعضهم قواه « وقول الله » ، وفي رواية الأصيلي « كتاب المناسك » . وقدم المصنف الحج على الصيام لمناسبة لطيفة تقدم ذكرها في المقدمة . ورتبه على مقاصد متناسبة : فبدأ بما يتعلق بالمواقيت ، ثم بدخول مكة وما معها ثم بصفة الحج ، ثم بأحكام العمرة ، ثم بمحرمات الإحرام ، ثم بفضل المدينة . ومناسبة هذا الترتيب غير خفية على الفطن . وأصل الحج في اللغة القصد ، وقال الخليل : كثرة القصد إلى معظم . وفي الشرع القصد إلى البيت الحرام بأعمال مخصوصة . وهو بفتح المهملة وبكسرهما لغتان ، نقل الطبري أن الكسر لغة أهل نجد والفتح لغيرهم ، ونقل عن حسين الجعفي أن الفتح الاسم والكسر المصدر ، وعن غيره عكسه . ووجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة . وأجمعوا على أنه لا يتكرر إلا لعارض كأنذر . واختلف هل هو على الفور أو التراخي ؟ وهو مشهور . وفي وقت ابتداء فرضه فليل : قبل الهجرة وهو شاذ ، وقيل بعدها . ثم اختلف في سنته فالجمهور على أنها سنة ست لأنها نزلت فيها قوله تعالى ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وهذا

ينبنى على أن المراد بالإتمام ابتداء الفرض ، ويؤيده قراءة علقمة ومسروق وإبراهيم النخعي بلفظ ﴿ وأقيموا ﴾ أخرجه الطبري بأسانيد صحيحة عنهم ، وقيل المراد بالإتمام الإكمال بعد الشروع ، وهذا يقتضى تقدم فرضه قبل ذلك . وقد وقع في قصة ضام ذكر الأمر بالحج ، وكان قدومه على ما ذكر الواقدي سنة خمس ، وهذا يدل - إن ثبت - على تقدمه على سنة خمس أو وقوعه فيها ، وسيأتى مزيد بسط في الكلام على هذه المسألة في أول الكلام على العمرة . وأما فضله فمشهور ولا سيما في الوعيد على تركه في الآية ، وسيأتى في باب مفرد . ولكن لم يورد المصنف في الباب غير حديث الخثعمية ، وشاهد الترجمة منه خفي ، وكأنه أراد إثبات فضله من جهة تأكيد الأمر به بحيث أن العاجز عن الحركة إليه يلزمه أن يستنيب غيره ولا يعذر بترك ذلك ، وسيأتى الكلام على حديث الخثعمية والاختلاف في إسناده على الزهري في أواخر محرمات الإحرام . والمراد منه هنا تفسير الاستطاعة المذكورة في الآية ، وأنها لا تختص بالزاد والراحلة ، بل تتعلق بالمال والبدن ، لأنها لو اختصت للزم المعصوب أن يشد على الراحلة ولو شق عليه ، قال ابن المنذر : لا يثبت الحديث الذى فيه ذكر الزاد والراحلة ، والآية الكريمة عامة ليست جملة فلا تفتقر إلى بيان ، وكأنه كلف كل مستطيع قدر بمال أو يبدن ، وسيأتى بيان الاختلاف في ذلك في الكلام على الحديث المذكور إن شاء الله تعالى .

(تقسيم) : الناس قسمان ، من يجب عليه الحج ومن لا يجب ، الثانى العبد وغير المكلف وغير المستطيع . ومن لا يجب عليه إما أن يجزئه المأق به أو لا ، الثانى العبد وغير المكلف . والمستطيع إما أن تصح مباشرته منه أو لا ، الثانى غير المميز . ومن لا تصح مباشرته إما أن يباشر عنه غيره أو لا ، الثانى الكافر . فتبين أنه لا يشترط لصحة الحج إلا الإسلام .

### باب قول الله تعالى : ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ

يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾ ٢٧ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ، فجاءاً : الطرق الواسعة

١٤٨١ - حدثنا أحمد بن عيسى قال نا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب أن سالم ابن عبد الله بن عمر أخبره أن ابن عمر قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه يركب راحلته بذى الحليفة ثم يهمل حين تستوي به قائمة . [١٥١٤]

١٤٨٢ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا الوليد قال نا الأوزاعي سمع عطاء يحدث عن جابر بن عبد الله : أن إهلال رسول الله صلى الله عليه من ذى الحليفة حين استوت به راحلته . رواه أنس وابن عباس . [١٥١٥]

قوله ( باب قول الله تعالى : يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ) قيل إن المصنف أراد أن الراحلة ليست شرطا للوجوب ، وقال ابن القصار : في الآية دليل قاطع لمالك أن الراحلة ليست من شرط السبيل ، فإن المخالف يزعم أن الحج لا يجب على الراجل وهو خلاف الآية . انتهى وفيه نظر ،



وقد روى الطبري من طريق عمر بن ذر قال : قال مجاهد كانوا لا يركبون فأنزل الله ﴿ يأتوك رجالا وعلى كل ضامر ﴾ فأمروهم بالزاد ورخص لهم في الركوب والمتجر . وروى ابن أبي حاتم من طريق محمد بن كعب عن ابن عباس « ما فاتني شيء أشد على أن لا أكون حججت ماشياً لأن الله يقول ﴿ يأتوك رجالا وعلى كل ضامر ﴾ فبدأ بالرجال قبل الركبان .

**قوله ( فجاءا الطريق الواسعة )** قال يحيى الفراء في « المعاني » في سورة نوح : قوله فجاءا واحدها فج وهي الطريق الواسعة . واعترضه الإسماعيلي فقال : يقال الفج الطريق بين الجبلين ، فإذا لم يكن كذلك لم يسم الطريق فجاً ، كذا قال وهو قول بعض أهل اللغة ، وجزم أبو عبيد ثم الأزهري بأن الفج الطريق الواسع ، وقد نقل صاحب « المحكم » أن الفج الطريق الواسع في جبل أو في قبل جبل ، وهو أوسع من الشعب . وروى ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي ابن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( فجاءا ) يقول طرقاً مختلفة . ومن طريق شعبة عن قتادة قال : طرقاً وأعلاماً . وقال أبو عبيدة في « المجاز » : فج عميق أى بعيد القعر ، وهذا تفسير العميق يقال بئر عميقة القعر أى بعيدة القعر . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في إهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استوت به راحلته ، وحديث جابر نحوه ، وسيأتي الكلام عليه بعد أبواب ، وغرضه منه الرد على من زعم أن الحج ماشياً أفضل لتقدمه في الذكر على الراكب فيين أنه لو كان أفضل لفعله النبي صلى الله عليه وسلم بدليل أنه م يحرم حتى استوت به راحلته ، ذكر ذلك ابن المنير في الحاشية . وقال غيره : مناسبة الحديث الآية أن ذا الحليفة فج عميق والركوب مناسب لقوله وعلى كل ضامر . وقال الإسماعيلي : ليس في الحديثين شيء مما ترجم الباب به ، ورد بأن فيهما الإشارة إلى أن الركوب أفضل فيؤخذ منه جواز المشى .

**قوله ( رواه أنس وابن عباس )** أى إهلاله بعد ما استوت به راحلته ، وسيأتي حديث أنس موصولاً في « باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح » وحديث ابن عباس قبله في « باب ما يلبس المحرم من الثياب » في أثناء حديث . قال ابن المنذر : اختلف في الركوب والمشى للحجاج أيهما أفضل ؟ فقال الجمهور : الركوب أفضل لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولكونه أعون على الدعاء والابتهاال ولما فيه من المنفعة ، وقال إسحاق بن راهويه : المشى أفضل لما فيه من التعب . ويحتمل أن يقال : يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، فالله أعلم .

( تنبيه ) : أحمد بن عيسى شيخ المصنف في حديث ابن عمر وقع هكذا في رواية أبي ذر ووافقه أبو على الشبوي وأهمله الباكون ، وإبراهيم شيخه في حديث جابر وقع مهملاً للأكثر وفي رواية أبي ذر حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي وهو الحافظ المعروف بالفراء الصغير

## باب الحج على الرجل

١٤٨٣- وقال أبان نا مالك بن دينار عن القاسم بن محمد عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وآله بعث معها أخاها عبد الرحمن فأعمرها من التنعيم ، وحملها على قتب . وقال عمر : شدوا الرجال في الحج ، فإنه أحد الجهادين .

[١٥١٧]

١٤٨٤- حدثنا محمد بن أبي بكر قال نا يزيد بن زريع قال نا عزرة بن ثابت عن ثمامة ابن عبد الله بن أنس قال : حج أنس على رحل ، ولم يكن شحيحاً ، وحدث أن النبي صلى الله عليه حج على رحل وكانت زاملته .

[١٥١٨]

١٤٨٥- حدثنا عمرو بن علي قال نا أبو عاصم قال نا أيمن بن نابل قال نا القاسم بن محمد عن عائشة أنها قالت : يا رسول الله ، اعتمرتم ولم أعتمر . قال : « يا عبد الرحمن ، اذهب بأختك فأعمرها من التنعيم » . فأحقبها على ناقه ، فاعتمر .

**قوله ( باب الحج على الرحل )** بفتح الراء وسكون المهملة وهو للبعير كالسرج للفرس أشار بهذا إلى أن التقشف أفضل من الترفه .

**قوله ( وقال أبان )** هو ابن يزيد العطار ، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق . وهذه الطريق وصلها أبو نعيم في المستخرج من طريق حرمي بن حفص عن أبان بن يزيد العطار به ، وسمعه بعلى في « فوائد أبي العباس بن نجيج » ولم يخرج البخاري للمالك بن دينار وهو الزاهد المشهور البصري غير هذا الحديث الواحد المعلق والغرض منه قوله فيه « وحملها على قتب » وهو بفتح القاف والمثناة بعدها موحدة رحل صغير على قدر السنام وقد ذكره في آخر الباب موصولا بلفظ « فأحقبها » أي أردفها على الحقيبة وهي الزنار الذي يجعل في مؤخر القتب ، فقوله في رواية أبان « على قتب » أي حملها على مؤخر قتب ، والحاصل أنه أردفها وكان هو على قتب ، فإن القصة واحدة . وسيأتي بسط القول في اعتناء عائشة من التنعيم في أبواب العمرة .

**قوله ( وقال عمر شدوا الرحال في الحج فإنه أحد الجهادين )** وصله عبد الرزاق وسعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي عن عابس بن ربيعة وهو بموحدة ومهملة أنه سمع عمر يقول وهو يخطب « إذا وضعتم السروج فشدوا الرحال إلى الحج والعمرة فإنه أحد الجهادين » ومعناه إذا فرغتم من الغزو فحجوا واعتمروا ، وتسمية الحج جهاداً إما من باب التغليب أو على الحقيقة ، والمراد جهاد النفس لما فيه من إدخال المشقة على البدن والمال ، وسيأتي في ثاني أحاديث الباب الذي بعده ما يؤيده .

**قوله ( حدثنا محمد بن أبي بكر هو المقدمي )** كذا وقع في رواية أبي ذر ، ولغيره « وقال محمد ابن أبي بكر » وقد وصله الإسماعيلي قال « حدثنا أبو يعلى والحسن بن سفيان وغيرهما قالوا : حدثنا محمد ابن أبي بكر به » . وعزرة بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها راء تأنيث عزر وهو المنع ومنه قوله تعالى ﴿ ويعزروه ﴾ ، ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون . وقد أنكره علي بن المديني لما سئل عنه فقال : ليس هذا من حديث يزيد بن زريع ، والله أعلم .

**قوله ( وكانت زاملته )** أي الراحلة التي ركبها ، وهي وإن لم يجر لها ذكر لكن دل عليها ذكر الرحل ، والزاملة البعير الذي يحمل عليه الطعام والمتاع ، من الزمل وهو الحمل ، والمراد أنه لم تكن معه زاملة تحمل طعامه ومتاعه ، بل كان ذلك محمولا معه على راحلته وكانت هي الراحلة والزاملة . وروى سعيد

ابن منصور من طريق هشام بن عروة قال « كان الناس يحجون وتحتهم أزودتهم ، وكان أول من حج على رجل وليس تحته شيء عثمان بن عفان » وقوله فيه « ولم يكن شحيحاً » إشارة إلى أنه فعل ذلك تواضعاً واتباعاً لا عن قلة وبخل . وقد روى ابن ماجه هذا الحديث بلفظ آخر لكن إسناده ضعيف فذكر بعد قوله « على رجل رث وقطيفة تساوى أربعة دراهم — ثم قال : اللهم حجة لا رياء فيها ولا سمعة » .

**قوله ( حدثنا عمرو )** هو ابن علي الفلاس ، وأبو عاصم هو النبيل شيخ البخارى ، وروى عنه هنا بواسطة ، ونابل والد أيمن بنون وموحدة .

**قوله ( فأحبها على ناقة )** فى رواية الكشميينى ناقتة ، وسيأتى الكلام عليه .

### باب فضل الحج المبرور

[١٥١٩] ١٤٨٦ - حدثنا عبدُ العزيز بنُ عبدِ اللهِ قال نا إبراهيمُ بنُ سعدٍ عنِ الزهريِّ عن سعيدِ ابنِ المسيبِ عن أبي هريرة قال : سألَ النبيُّ صلى اللهُ عليه : أيُّ الأعمالِ أفضلُ ؟ قال : « إيمانٌ باللهِ ورسولِهِ » . قيل : ثمَّ ماذا ؟ قال : « جهادٌ في سبيلِ اللهِ » . قيل : ثمَّ ماذا ؟ قال : « حجٌّ مبرورٌ » .

[١٥٢٠] ١٤٨٧ - حدثنا عبدُ الرحمن بن المبارك قال نا خالدٌ قال أنا حبيبُ بن أبي عمرة عن عائشة بنتِ طلحة عن عائشة أمِّ المؤمنين أنها قالت : يا رسولَ اللهِ ، نرى الجهادَ أفضلَ العملِ ، أفلا نُجاهدُ ؟ قال : « لكنَّ أفضلَ الجهادِ حجٌّ مبرورٌ » .

[الحديث ١٥٢٠ - أطرافه فى : ١٨٦١ ، ٢٧٨٤ ، ٢٨٧٥ ، ٢٨٧٦] .

[١٥٢١] ١٤٨٨ - حدثنا آدمُ قال نا شعبةُ قال نا سيَّارُ أبو الحَكَم قال سمعتُ أبا حازمٍ قال سمعتُ أبا هريرة قال : سمعتُ النبيَّ صلى اللهُ عليه يقول : « من حجَّ لله فلم يرفثْ ولم يفسُقْ رجعَ كيومِ ولدتهُ أمُّهُ » .

[الحديث ١٥٢١ - طرفاه فى : ١٨١٩ ، ١٨٢٠] .

**قوله ( باب فضل الحج المبرور )** قال ابن خالويه : المبرور المقبول ، وقال غيره : الذى لا يخالطه شيء من الإثم ، ورجحه النووى ، وقال القرطبي : الأقوال التى ذكرت فى تفسيره متقاربة المعنى ، وهى أنه الحج الذى وفيت أحكامه ووقع موقعاً لما طلب من المكلف على الوجه الأكمل ، والله أعلم . وقد تقدم فى ذلك أقوال أخر مع مباحث الحديث الأول فى « باب من قال إن الإيمان هو العمل » من كتاب الإيمان ، منها أنه يظهر بآخره فلن رجع خيراً مما كان عرف أنه مبرور . ولأحمد والحاكم من حديث جابر « قالوا يا رسول الله ما بر الحج ؟ قال إطعام الطعام وإفشاء السلام » وفى إسناده ضعف ، فلو ثبت لكان هو المتعين دون غيره ، الحديث الثانى :

**قوله (حدثنا عبد الرحمن بن المبارك)** هو العيشي بالتحثانية والشين المعجمة بصرى وليس أختاً لعبد الله بن المبارك المروزي الفقيه المشهور ، وشيخه خالد هو ابن عبد الله الواسطي .

**قوله (نرى الجهاد أفضل العمل)** وهو بفتح النون أى نعتقد ونعلم ، وذلك لكثرة ما يسمع من فضائله في الكتاب والسنة . وقد رواه جرير عن صهيب عند النسائي بلفظ « فإنى لا أرى عملاً في القرآن أفضل من الجهاد » .

**قوله (لكن أفضل الجهاد)** اختلف في ضبط « لكن » فالأكثر بضم الكاف خطاب للنسوة ، قال القابسي : وهو الذى تميل إليه نفسى . وفي رواية الحموي لكن بكسر الكاف وزيادة ألف قبلها بلفظ الاستدراك ، والأول أكثر فائدة لأنه يشتمل على إثبات فضل الحج وعلى جواب سؤالها عن الجهاد ، وسماه جهاداً لما فيه من مجاهدة النفس ، وسيأتى بقية الكلام فى أواخر كتاب الحج فى « باب حج النساء » إن شاء الله تعالى . واحتاج إليه هنا كونه جعل الحج أفضل الجهاد . الحديث الثالث :

**قوله (سمعت أبا حازم)** هو سلمان ، وأما أبو حازم سلمة بن دينار صاحب سهل بن سعد فلم يسمع من أبى هريرة ، وسيار أبو الحكم الراوى عنه بتقديم المهمله وتشديد التحثانية .

**قوله (من حج لله)** فى رواية منصور عن أبى حازم الآتية قبيل جزاء الصيد « من حج هذا البيت » ولمسلم من طريق جريج عن منصور « من أتى هذا البيت » وهو يشمل الحج والعمرة . وقد أخرجه الدارقطني من طريق الأعمش عن أبى حازم بلفظ « من حج أو اعتمر » لكن فى الإسناد إلى الأعمش ضعف .

**قوله (فلم يرفث)** الرفث الجماع ، ويطلق على التعريض به وعلى الفحش فى القول ، وقال الأزهري : الرفث اسم جامع لكل ما يريده الرجل من المرأة ، وكان ابن عمر يخصه بما خوطب به النساء وقال عياض : هذا من قول الله تعالى « فلا رفث ولا فسوق » والجمهور على أن المراد به فى الآية الجماع . انتهى . والذى يظهر أن المراد به فى الحديث ما هو أعم من ذلك ، وإليه نحا القرطبي ، وهو المراد بقوله فى الصيام « فإذا كان صوم أحدكم فلا يرفث » .

**(فائدة) :** فاء الرفث مثلثة فى الماضى والمضارع والأفصح الفتح فى الماضى والضم فى المستقبل ، والله أعلم .

**قوله (ولم يفسق)** أى لم يأت بسينة ولا معصية ، وأغرب ابن الأعرابي فقال : إن لفظ الفسق لم يسمع فى الجاهلية ولا فى أشعارهم وإنما هو إسلامي ، وتعقب بأنه كثر استعماله فى القرآن وحكايته عن قبل الإسلام . وقال غيره : أصله انفسقت الرطوبة إذا خرجت فسمى الخارج عن الطاعة فاسقاً .

**قوله (رجع كيوم ولدته أمه)** أى بغير ذنب . وظاهره غفران الصغائر والكبائر والتبعات ، وهو من أقوى الشواهد لحديث العباس بن مرداس الموضح بذلك ، وله شاهد من حديث ابن عمر فى تفسير الطبرى ، قال الطبرى : انقاء فى قوله « فلم يرفث » معطوف على الشرط ، وجوابه رجع أى صار ، والجار والمجرور خبر له ، ويجوز أن يكون حالاً أى صار مشابهاً لنفسه فى البراءة عن الذنوب فى يوم ولدته أمه اهـ . وقد وقع فى رواية الدارقطني المذكورة « رجع كهيشته يوم ولدته أمه » . وذكر لنا بعض الناس أن الطبرى

أفاد أن الحديث إنما لم يذكر فيه الجدل كما ذكر في الآية على طريق الاكتفاء بذكر البعض وترك ما دل عليه ما ذكر ، ويحتمل أن يقال إن ذلك يختلف بالقصد لأن وجوده لا يؤثر في ترك مغفرة ذنوب الحاج إذا كان المراد به المجادلة في أحكام الحج فيما يظهر من الأدلة ، أو المجادلة بطريق التعميم فلا يؤثر أيضاً فإن الفاحش منها داخل في عموم الرفث والحسن منها ظاهر في عدم التأثير ، والمستوى الطرفين لا يؤثر أيضاً

## باب فرض مواقيت الحج والعمرة

١٤٨٩ - حدثنا مالك بن إسماعيل قال نا زهير قال حدثني زيد بن جبير أنه أتى عبد الله ابن عمر في منزله - وله فسقاط وسرداق - فسأله: من أين يجوز أن أعتمر؟ قال: فرضها رسول الله صلى الله عليه وآله لأهل نجد من قرن؛ ولأهل المدينة ذا الحليفة؛ ولأهل الشام الجحفة. [١٥٢٢]

قوله ( باب فرض مواقيت الحج والعمرة ) المواقيت جمع ميقات كمواعيد وميعاد ، ومعنى « فرض » قدر أو أوجب ، وهو ظاهر نص المصنف وأنه لا يميز الإحرام بالحج والعمرة من قبل الميقات ، ويزيد ذلك وضوحاً ما سيأتي بعد قليل حيث قال « ميقات أهل المدينة ولا يهلون قبل ذى الحليفة » وقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على الجواز ، وفيه نظر ، فقد نقل عن إسحق وداد وغيرهما عدم الجواز وهو ظاهر جواب ابن عمر ، ويؤيده القياس على الميقات الزماني فقد أجمعوا على أنه لا يجوز التقدم عليه ، وفرق الجمهور بين الزماني والمكاني فلم يميزوا التقدم على الزماني وأجازوا في المكاني ، وذهب طائفة كالحنفية وبعض الشافعية إلى ترجيح التقدم ، وقال مالك يكره ، وسيأتي شيء من ذلك في ترجمة « الحج أشهر معلومات » في قوله « وكره عثمان أن يحرم من خراسان » .

قوله ( حدثنا زهير ) هو ابن معاوية الجعفي ، ورجال هذا الإسناد سوى ابن عمر كوفيون ، وجبير والد زيد بالجيم والموحدة مصغر ليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وفي الرواة زيد بن جبير بفتح الجيم وزيادة هاء في آخره لم يخرج له البخاري شيئاً .

قوله ( وله فسقاط وسرداق ) الفسقاط معروف وهي الخيمة ، وأصله عمود الخباء الذي يقوم عليه ، وقيل لا يقال لها ذلك إلا إذا كانت من قطن ، وهو أيضاً مما يغطي به صحن الدار من الشمس وغيرها ، وكل ما أحاط بشيء فهو سرداق ومنه ﴿ أحاط بهم سرادقها ﴾ .

قوله ( فسأله ) فيه التفات لأنه قال أولاً إنه أتى ابن عمر فكان السياق يقتضي أن يقول فسأله ، لكن وقع عند الإسماعيلي « قال فدخلت عليه فسأله » .

قوله ( فرضها ) أي قدرها وعينها ، ويحتمل أن يكون المراد أوجبها وبه يتم مراد المصنف ، ويؤيده قرينة قول السائل « من أين يجوز لي » وسيأتي الكلام على الحديث بعد باب .

## باب قول الله عز وجل: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾

[١٥٢٣]

١٤٩٠ - حدثني يحيى بن بشر قال نا شبابة عن ورقاء عن عمرو بن دينار عن عكرمة

عن ابن عباس قال: كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون، ويقولون: نحن المتوكلون، فإذا قدموا مكة سألوا الناس، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ رواه ابن عيينة عن عمرو عن عكرمة مرسلًا.

قوله (باب قول الله تعالى: وتزودوا فإن خير الزاد التقوى) قال مقاتل بن حيان « لما نزلت قام رجل فقال: يا رسول الله ما نجد زاداً، فقال: تزود ما تكف به وجهك عن الناس، وخير ما تزودتم التقوى » أخرجه ابن أبي حاتم.

قوله (حدثنا يحيى بن بشر) بكسر الموحدة وبالمعجمة وهو البلخي، ولم يخرج للجريري الذي أخرج له مسلم وهو من طبقته، وجعلهما ابن طاهر وأبو على الجبائي رجلا واحداً والصواب التفرقة.

قوله (كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون) زاد ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس « يقولون نحب بيت الله أفلا يطعمنا ».

قوله (فإذا قدموا المدينة) في رواية الكشميني « مكة » وهو أصوب. وكذا أخرجه أبو نعيم من طريق محمد بن عبد الله المخرمي عن شبابة.

قوله (رواه ابن عيينة عن عمرو) يعني ابن دينار (عن عكرمة مرسلًا) يعني لم يذكر فيه ابن عباس، وهكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة، وكذا أخرجه الطبري عن عمرو بن علي وابن أبي حاتم عن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ كلاهما عن ابن عيينة مرسلًا، قال ابن أبي حاتم: وهو أصح من رواية ورقاء. قلت: وقد اختلف فيه على ابن عيينة فأخرجه النسائي عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه موصولاً بذكر ابن عباس فيه، لكن حكى الإسماعيلي عن ابن صاعد أن سعيداً حدثهم به في كتاب المناسك موصولاً، قال وحدثنا به في حديث عمرو بن دينار فلم يجاوز به عكرمة. انتهى. والمحفوظ عن ابن عيينة ليس فيه ابن عباس، لكن لم ينفرد شبابة بوصله، فقد أخرجه الحاكم في تاريخه من طريق الفرات بن خالد عن سفیان الثوري عن ورقاء موصولاً، وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس كما سبق، قال المهلب: في هذا الحديث من الفقه أن ترك السؤال من التقوى، ويؤيده أن الله مدح من لم يسأل الناس إلحافاً فإن قوله ﴿فإن خير الزاد التقوى﴾ أي تزودوا واتقوا أذى الناس بسؤالكم إياهم والإثم في ذلك، قال: وفيه أن التوكل لا يكون مع السؤال وإنما التوكل الحمود أن لا يستعين بأحد في شيء، وقيل هو قطع النظر عن الأسباب بعد تهيئة الأسباب كما قال عليه السلام « اعقلها وتوكل ».

## باب مُهَلُّ أَهْلِ مَكَّةَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

١٤٩١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ نَا وَهَيْبٌ قَالَ نَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ ، هُنَّ لَهُنَّ وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ .  
[الحديث ١٥٢٤ - أطرافه في: ١٥٢٦، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٨٤٥.]

قوله ( باب مهَلُّ أَهْلِ مَكَّةَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ) المهَل بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام موضع الإهلال ، وأصله رفع الصوت لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الإحرام ، ثم أطلق على نفس الإحرام اتساعاً ، قال ابن الجوزي : وإنما يقوله بفتح الميم من لا يعرف . وقال أبو البقاء العكبري : هو مصدر بمعنى الإهلال كالمذخل والمخرج بمعنى الإدخال والإخراج ، وأشار المصنف بالترجمة إلى حديث ابن عمر فإنه سيأتي بلفظ « مهَل » ، وأما حديث الباب فذكره بلفظ « وقت » أى حدد ، وأصل التوقيت أن يجعل للشيء وقت يختص به ثم اتسع فيه فأطلق على المكان أيضاً ، قال ابن الأثير : التوقيت والتأقيت أن يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة يقال : وقت الشيء بالتشديد يوقته ووقت بالتخفيف يقته إذا بين مدته ، ثم اتسع فيه فقبل للموضع ميقات . وقال ابن دقيق العيد : قيل إن التوقيت في اللغة التحديد والتعيين ، فعلى هذا فالتحديد من لوازم الوقت ، وقوله هنا « وقت » يحتمل أن يريد به التحديد أى حدد هذه المواضع للإحرام ويحتمل أن يريد به تعليق الإحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن بالشرط المعبر . وقال عياض : وقت أى حدد ، وقد يكون بمعنى أوجب ، ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُونًا ﴾ انتهى ويؤيده الرواية الماضية بلفظ « فرض » .

قوله ( وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ) أى مدينته عليه الصلاة والسلام .

قوله ( ذا الحليفة ) بالمهمله والفاء مصغراً مكان معروف بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين قاله ابن حزم ، وقال غيره : بينهما عشر مراحل . وقال النووي : بينها وبين المدينة ستة أميال ، ووهم من قال بينهما ميل واحد وهو ابن الصباغ . وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب ، وبها بئر يقال لها بئر على :

قوله ( الجحفة ) بضم الجيم وسكون المهملة ، وهى قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل أو ستة ، وفى قول النووي فى « شرح المذهب » ثلاث مراحل نظر ، وسيأتى فى حديث ابن عمر أنها مهيعة بوزن علقمة وقيل بوزن لطيفة ، وسميت الجحفة لأن السيل أجحف بها ، قال ابن الكلبي : كان العماليق يسكنون يثرب ، فوقع بينهم وبين بنى عبيل - بفتح المهملة وكسرة الموحدة وهم أخوة عاد - حرب فأخرجهم من يثرب فنزلوا مهيعة فجاء سيل فاجتحفهم أى استأصلهم فسميت الجحفة . ووقع فى حديث عائشة عند النسائي « ولأهل الشام ومصر الجحفة » والمكان الذى يحرم منه المصريون الآن رابع بوزن فاعل براء

وموحدة وغين معجمة قريب من الجحفة ، واختصت الجحفة بالحمى فلا ينزلها أحد إلا حم كما سيأتي في فضائل المدينة .

**قوله ( ولأهل نجد قرن المنازل )** أما نجد فهو كل مكان مرتفع وهو اسم لعشرة مواضع ، والمراد منها هنا التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها الشام والعراق . والمنازل بلفظ جمع المنزل ، والمركب الإضافي هو اسم المكان ، ويقال له قرن أيضاً بلا إضافة ، وهو بفتح القاف وسكون الراء بعدها نون ، وضبطه صاحب « الصحاح » بفتح الراء وغلطوه ، وبالغ النووى فحكى الاتفاق على تخطئه في ذلك ، لكن حكى عياض تعليق القابسي أن من قاله بالإسكان أراد الجبل ومن قاله بالفتح أراد الطريق ، والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان . وحكى الروياني عن بعض قدماء الشافعية أن المكان الذي يقال له قرن موضعان : أحدهما في هبوط وهو الذي يقال له قرن المنازل ، والآخر في صعود وهو الذي يقال له قرن الثعالب والمعروف الأول . وفي « أخبار مكة » للفاكهى أن قرن الثعالب جبل مشرف على أسفل منى بينه وبين مسجد منى ألف وخمسة ذراع ، وقيل له قرن الثعالب لكثرة ما كان يأوى إليه من الثعالب ، فظهر أن قرن الثعالب ليس من المواقيت ، وقد وقع ذكره في حديث عائشة في إتيان النبي صلى الله عليه وسلم الطائف يدعوهم إلى الإسلام وردهم عليه قال « فلم أستفق إلا وأنا بقرن الثعالب » الحديث ذكره ابن إسحق في السيرة النبوية ، ووقع في مرسل عطاء عند الشافعي « ولأهل نجد قرن ، ولمن سلك نجداً من أهل اليمن وغيرهم قرن المنازل » . ووقع في عبارة القاضي حسين في سياقه لحديث ابن عباس هذا « ولأهل نجد اليمن ونجد الحجاز قرن » . ووقع في طرق حديث ابن عباس ، وإنما يوجد ذلك من مرسل عطاء ، وهو المعتمد فإن لأهل اليمن إذا قصدوا مكة طريقين : إحداهما طريق أهل الجبال وهم يصلون إلى قرن أو يحاذونه فهو ميقاتهم كما هو ميقات أهل المشرق ، والأخرى طريق أهل تهامة فيمرّون بيلم أو يحاذونه وهو ميقاتهم لا يشاركهم فيه إلا من أتى عليه من غيرهم .

**قوله ( ولأهل اليمن يلملم )** بفتح التحتانية واللام وسكون الميم بعدها لام مفتوحة ثم ميم مكان على مرحلتين من مكة بينهما ثلاثون ميلاً ويقال لها ألمم بالهمزة وهو الأصل والياء تسهيل لها ، وحكى ابن السيد فيه يرمم براءين بدل اللامين .

**( تلييه )** : أبعد المواقيت من مكة ذو الخليفة ميقات أهل المدينة ، فقليل الحكمة في ذلك أن تعظم أجور أهل المدينة ، وقيل رفقا بأهل الآفاق لأن أهل المدينة أقرب الآفاق إلى مكة ، أى ممن له ميقات معين .

**قوله ( هن لهم )** أى المواقيت المذكورة لأهل البلاد المذكورة . ووقع في رواية أخرى كما يأتي في « باب دخول مكة بغير إحرام » بلفظ « هن هن » أى المواقيت للجماعات المذكورة أو لأهلهن على حذف المضاف والأول هو الأصل ، ووقع في « باب مهل أهل اليمن » بلفظ « هن لأهلهن » كما شرحته . وقوله هن ضمير جماعة المؤنث وأصله لمن يعقل ، وقد استعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العشرة ، وقوله « ولمن أتى عليهن » أى على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة ، ويدخل في ذلك من دخل بلد ذات ميقات ومن لم يدخل ، فالذى لا يدخل لا إشكال فيه إذا لم يكن له ميقات معين ، والذي يدخل فيه خلاف كالشامى إذا أراد الحج فدخل المدينة فيقاته ذو الخليفة لاجتيازها عليها ولا يؤخر حتى يأتي الجحفة التي هي



ميقاته الأصلية ، فإن آخر أساء ولزمه دم عند الجمهور ، وأطلق النووي الاتفاق وتبقى الخلاف في شرحه لمسلم والمذهب في هذه المسألة فلهذا أراد في مذهب الشافعي وإلا فالمعروف عند المالكية أن للشامي مثلاً إذا جاوز ذا الحليفة بغير إحرام إلى ميقاته الأصلي وهو الجحفة جاز له ذلك وإن كان الأفضل خلافه وبه قال الحنفية وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية ، قال ابن دقيق العيد : قوله « ولأهل الشام الجحفة » يشمل من مر من أهل الشام بذي الحليفة ومن لم يمر ، وقوله « ولمن أتى عليهن من غير أهلهن » يشمل الشامي إذا مر بذي الحليفة وغيره ، فهنا عومان قد تعارضا . انتهى ملخصاً . ويحصل الانفكاك عنه بأن قوله « هن هن » مفسر لقوله مثلاً وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، وأن المراد بأهل المدينة ساكنوها ومن سلك طريق سفرهم فر على ميقاتهم ، ويؤيده عراقى خرج من المدينة فليس له مجاوزة ميقات المدينة غير محرم ، ويترجح بهذا قول الجمهور وينتفى التعارض .

**قوله ( ممن أراد الحج والعمرة )** فيه دلالة على جواز دخول مكة بغير إحرام ، وسيأتي في ترجمة مفردة .

**قوله ( ومن كان دون ذلك )** أى بين الميقات ومكة .

**قوله ( فمن حيث أنشأ )** أى فيقاته من حيث أنشأ الإحرام إذ السفر من مكانه إلى مكة وهذا متفق عليه إلا ما روى عن مجاهد أنه قال : ميقات هؤلاء نفس مكة ، واستدل به ابن حزم على أن من ليس له ميقات فيقاته من حيث شاء ولا دلالة فيه لأنه يختص بمن كان دون الميقات أى إلى جهة مكة كما تقدم ، ويؤخذ منه أن من سافر غير قاصد للنسك فجاوز الميقات ثم بدا له بعد ذلك النسك أنه يحرم من حيث تجدد له القصد ولا يجب عليه الرجوع إلى الميقات لقوله « فمن حيث أنشأ » .

**قوله ( حتى أهل مكة )** يجوز فيه الرفع والكسر .

**قوله ( من مكة )** أى لا يحتاجون إلى الخروج إلى الميقات للإحرام منه بل يحرمون من مكة كالاتفاق الذى بين الميقات ومكة فإنه يحرم من مكانه ولا يحتاج إلى الرجوع إلى الميقات ليحرم منه ، وهذا خاص بالحاج ، واختلف في أفضل الأماكن التى يحرم منها كما سيأتى في ترجمة مفردة . وأما المعتبر فيجب عليه أن يخرج إلى أدنى الحل كما سيأتى بيانه في أبواب العمرة . قال المحب الطبري : لا أعلم أحداً جعل مكة ميقاتاً للعمرة ، فتعين حمله على القارن ، واختلف في القارن فذهب الجمهور إلى أن حكمه حكم الحاج في الإهلال من مكة ، وقال ابن الماجشون : يجب عليه الخروج إلى أدنى الحل ، ووجهه أن العمرة إنما تدرج في الحج فيما محله واحد كالطواف والسعى عند من يقول بذلك ، وأما الإحرام فمحله فيهما مختلف ، وجواب هذا الإشكال أن المقصود من الخروج إلى الحل في حق المعتبر أن يرد على البيت الحرام من الحل فيصح كونه وافداً عليه ، وهذا يحصل للقارن لخروجه إلى عرفة وهى من الحل ورجوعه إلى البيت لطواف الإفاضة فحصل المقصود بذلك أيضاً . واختلف فيمن جاوز الميقات مريداً للنسك فلم يحرم ، فقال الجمهور : يائمه ويلزمه دم ، فأما لزوم الدم فبدليل غير هذا ، وأما الإثم فانترك الواجب . وقد تقدم الحديث من طريق ابن عمر بلفظ « فرضها » وسيأتى بلفظ « يهل » وهو خبر بمعنى الأمر والأمر لا يرد بلفظ الخبر إلا إذا أريد تأكيده ، وتأكيده الأمر للوجوب ، وسبق في العلم بلفظ « من أين تأمرنا أن نهل ؟ » ولمسلم من طريق

عبد الله بن دينار عن ابن عمر « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة ». وذهب عطاء والنخعي إلى عدم الوجوب ، ومقابله قول سعيد بن جبير لا يصح حجه وبه قال ابن حزم ، وقال الجمهور : لو رجع إلى الميقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم ، قال أبو حنيفة بشرط أن يعود ملياً ، ومالك بشرط أن لا يبعد ، وأحمد لا يسقط بشيء .

( تنبيه ) : الأفضل في كل ميقات أن يحرم من طرفه الأبعد من مكة ، فلو أحرم من طرفه الأقرب جاز .

### باب ميقات أهل المدينة ، ولا يهلّوا قبل ذي الحليفة

١٤٩٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ، وأهل الشام من الجحفة ، وأهل نجد من قرن » . قال عبد الله : وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه قال : « ويهل أهل اليمن من يلملم » . [١٥٢٥]

قوله ( باب ميقات أهل المدينة ، ولا يهلون قبل ذي الحليفة ) قد تقدمت الإشارة إلى هذا في « باب فرض المواقيت » واستنبط المصنف من إيراد الخبر بصيغة الخبر مع إرادة الأمر تعين ذلك ، وأيضاً فلم ينقل عن أحد ممن حج مع النبي صلى الله عليه وسلم أنه أحرم قبل ذي الحليفة ، ولولا تعين الميقات لبادروا إليه لأنه يكون أشق فيكون أكثر أجراً ، وقد تقدم شرح المتن في الذي قبله .

قوله ( قال عبد الله ) هو ابن عمر .

قوله ( وبلغني إلخ ) سيأتي من رواية ابنه سالم عنه بعد باب بلفظ « زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولم أسمعه » وتقدم في العلم من وجه آخر بلفظ « لم أفقه هذه من النبي صلى الله عليه وسلم » وهو يشعر بأن الذي بلغ ابن عمر ذلك جماعة ، وقد ثبت ذلك من حديث ابن عباس كما في الباب قبله ، ومن حديث جابر عند مسلم ، ومن حديث عائشة عند النسائي ، ومن حديث الحارث بن عمرو السهمي عند أحمد وأبي داود والنسائي .

### باب مهل أهل الشام

١٤٩٣ - حدثنا مسدد قال نا حماد عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : وقت رسول الله صلى الله عليه لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلملم ، فهنّ لهنّ ولهنّ أتى عليهنّ من غير أهلهنّ لمن كان يريد الحجّ والعمرّة ، فمن كان دونهنّ فمهلهنّ من أهله وكذلك حتى أهل مكة يهلّون منها . [١٥٢٦]

قوله (باب مهل أهل الشام) أورد فيه حديث ابن عباس وقد تقدم قبل باب ، وحماد المذكور في الإسناد هو ابن زيد .

### باب مهل أهل نجد

١٤٩٤ - حدثنا علي قال نا سفيان حفظناه من الزهري عن سالم عن أبيه : وقت النبي صلى الله عليه ... ح . وحدثني أحمد قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : «مهل أهل المدينة ذوالخليفة ، ومهل أهل الشام مهبة - وهي الجحفة - وأهل نجد قرن» . قال ابن عمر : زعموا أن النبي صلى الله عليه قال - ولم أسمعه - : «ومهل أهل اليمن يلملم» . [١٥٢٧] [١٥٢٨]

قوله (باب مهل أهل نجد) أورد فيه حديث ابن عمر من طريقين إلى الزهري ، فعلى شيخه في الإسناد الأول هو ابن المديني ، وأحمد في الثاني هو ابن عيسى كما ثبت في رواية أبي ذر ، وقد تقدم الكلام عليه قريباً .

### باب مهل من كان دون المواقيت

١٤٩٥ - حدثنا قتيبة قال نا حماد عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وقت لأهل المدينة ذوالخليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل اليمن يلملم ، ولأهل نجد قرناً ، فهن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ، ممن كان يريد الحج والعمرة ، فمن كان دونهن فمن أهله ، حتى إن أهل مكة يهللون منها . [١٥٢٩]

قوله (باب مهل من كان دون المواقيت) أي دونها إلى مكة أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر ، وحماد هو ابن زيد ، وعمرو هو ابن دينار .

### باب مهل أهل اليمن

١٤٩٦ - حدثنا معلى بن أسد قال نا وهيب عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وقت لأهل المدينة ذوالخليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلملم ، هن لهن ولكل أتى عليهن من غيرهم ممن أراد الحج والعمرة ، فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ ، حتى أهل مكة من مكة . [١٥٣٠]

**قوله ( باب مهل أهل اليمن )** أورد فيه حديث ابن عباس وقد سبق ما فيه .  
**( تكميل )** : حكى الأثرم عن أحمد أنه سئل في أى سنة وقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت ؟  
 فقال : عام حج . انتهى . وقد سبق حديث ابن عمر في العلم بلفظ « أن رجلاً قام في المسجد فقال :  
 يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل ؟ » .

### باب ذات عرق لأهل العراق

١٤٩٧ - حدثنا علي بن مسلم قال نا عبد الله بن نُمير قال نا عبيد الله عن نافع عن  
 عبد الله بن عمر قال : لما فتح هذان المصران أتوا عمرَ فقالوا : يا أمير المؤمنين ، إن رسول الله صلى  
 الله عليه حد لأهل نجد قرناً وهو جورٌّ عن طريقنا ، وإننا إن أردنا قرناً شق علينا . قال : فانظروا  
 حدَّوها من طريقكم . فحدَّ لهم ذات عرق . [١٥٣١]

**قوله ( باب ذات عرق لأهل العراق )** هي بكسر العين وسكون الراء بعدها قاف ، سمي بذلك لأن  
 فيه عرقاً وهو الجبل الصغير ، وهي أرض سبخة تنبت الطرفاء ، بينها وبين مكة مرحلتان ، والمسافة اثنان  
 وأربعون ميلاً وهو الحد الفاصل بين نجد وتهامة .

**قوله ( لما فتح هذان المصران )** كذا للأكثر بضم « فتح » على البناء لما لم يسم فاعله ، وفي رواية  
 الكشميني « لما فتح هذين المصرين » بفتح الفاء والتاء على حذف الفاعل والتقدير لما فتح الله ، وكذا ثبت  
 في رواية أبي نعيم في « المستخرج » وبه جزم عياض ، وأما ابن مالك فقال : تنازع « فتح » و « أتوا » وهو  
 على إعمال الثاني وإسناد الأول إلى ضمير عمر ، ووقع عند الإسماعيلي من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله  
 مختصراً ، وزاد في الإسناد عن عمر أنه حد لأهل العراق ذات عرق ، والمصران تثنية مصر والمراد بهما  
 الكوفة والبصرة وهما سرتا العراق ، والمراد بفتحهما غلبة المسلمين على مكان أرضهما ، وإلا فهما من  
 تمصير المسلمين .

**قوله ( وهو جور )** بفتح الجيم وسكون الواو بعدها راء ، أى ميل . والجور الميل عن القصد ومنه  
 قوله تعالى ﴿ ومنها جائر ﴾ .

**قوله ( فانظروا حدوها )** أى اعتبروا ما يقابل الميقات من الأرض التي تسلكونها من غير ميل فاجعلوه  
 ميقاتاً ، وظاهره أن عمر حد لهم ذات عرق باجتهاد منه ، وقد روى الشافعي من طريق أبي الشعثاء قال  
 « لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المشرق شيئاً فاتخذ الناس بحيال قرن ذات عرق » وروى  
 أحمد عن هشيم عن يحيى بن سعيد وغيره عن نافع عن ابن عمر فذكر حديث المواقيت وزاد فيه « قال  
 ابن عمر فأثر الناس ذات عرق على قرن » وله عن سفيان عن صدقة عن ابن عمر فذكر حديث المواقيت  
 « قال فقال له قائل : فأين العراق ؟ فقال ابن عمر : لم يكن يومئذ عراق » وسيأتي في الاعتصام من طريق  
 عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال « لم يكن عراق يومئذ » ووقع في « غرائب مالك » للدارقطني من طريق

عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال « وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل العراق قرناً » قال عبد الرزاق قال لي بعضهم إن مالكا محاه من كتابه . قال الدارقطني : تفرد به عبد الرزاق . قلت : والإسناد إليه ثقات أثبات ، وأخرجه إسحق بن راهويه في مسنده عنه وهو غريب جداً ، وحديث الباب يردّه . وروى الشافعي من طريق طاوس قال « لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق ، ولم يكن حينئذ أهل المشرق » وقال في « الأم » : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حد ذات عرق ، وإنما أجمع عليه الناس . وهذا كله يدل على أن ميقات ذات عرق ليس منصوباً ، وبه قطع الغزالي والرافعي في « شرح المسند » والنووي في « شرح مسلم » وكذا وقع في « المدونة » لمالك ، وصحح الحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية والرافعي في « الشرح الصغير » والنووي في « شرح المذهب » أنه منصوص ، وقد وقع ذلك في حديث جابر عند مسلم إلا أنه مشكوك في رفعه ، أخرجه من طريق ابن جريج « أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يسأل عن المهمل فقال : سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم » فذكره ، وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه بلفظ « فقال سمعت أحسبه يريد النبي صلى الله عليه وسلم » وقد أخرجه أحمد من رواية ابن لهيعة وابن ماجه من رواية إبراهيم بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير فلم يشكوا في رفعه . ووقع في حديث عائشة وفي حديث الحارث بن عمرو السهمي كلاهما عند أحمد وأبي داود والنسائي ، وهذا يدل على أن للحديث أصلاً ، فلعل من قال إنه غير منصوص لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق لا يخلو عن مقال ، ولهذا قال ابن خزيمة : رويت في ذات عرق أخبار لا يثبت شيء منها عند أهل الحديث . وقال ابن المنذر : لم نجد في ذات عرق حديثاً ثابتاً . انتهى . لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى كما ذكرنا . وأما إعلال من أعله بأن العراق لم تكن فتحت يومئذ فقال ابن عبد البر : هي غفلة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت لأهل النواحي قبل الفتوح ، لكنه علم أنها ستفتح ، فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق . انتهى . وبهذا أجاب الماوردي وآخرون ، لكن يظهر لي أن مراد من قال لم يكن العراق يومئذ أي لم يكن في تلك الجهة ناس مسلمون ، والسبب في قول ابن عمر ذلك أنه روى الحديث بلفظ « أن رجلاً قال : يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهمل ؟ » فأجابه . وكل جهة عينها في حديث ابن عمر كان من قبلها ناس مسلمون بخلاف المشرق ، والله أعلم . وأما ما أخرجه أبو داود والترمذي من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المشرق العقيق فقد تفرد به يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف ، وإن كان حفظه فقد جمع بينه وبين حديث جابر وغيره بأجوبة منها أن ذات عرق ميقات الوجوب ، والعقيق ميقات الاستحباب لأنه أبعد من ذات عرق . ومنها أن العقيق ميقات لبعض العراقيين وهم أهل المدائن ، والآخر ميقات لأهل البصرة ، وقع ذلك في حديث لأنس عند الطبراني وإسناده ضعيف . ومنها أن ذات عرق كانت أولاً في موضع العقيق الآن ثم حولت وقربت إلى مكة فعلى هذا فذات عرق والعقيق شيء واحد ، ويتعين الإحرام من العقيق ولم يقل به أحد ، وإنما قالوا يستحب احتياطاً . وحكى ابن المنذر عن الحسن بن صالح أنه كان يحرم من الربرة وهو قول القاسم بن عبد الرحمن وخصيف الجزري . قال ابن المنذر : وهو أشبه في النظر إن كانت ذات عرق غير منصوبة ، وذلك أنها تحاذي ذا الحليفة ، وذات عرق بعدها ، والحكم فيمن ليس له ميقات أن يحرم من أول ميقات يحاذيه ، لكن لما سن عمر ذات عرق

وتبعه عليه الصحابة واستمر عليه العمل كان أولى بالاتباع . واستدل به على أن من ليس له ميقات أن عليه أن يحرم إذا حاذى ميقاتاً من هذه المواقيت الخمسة ، ولاشك أنها محيطة بالحرم ، فذو الحليفة شامية ويلملم يمانية فهى مقابلها وإن كانت إحداهما أقرب إلى مكة من الأخرى ، وقرن شرقية والجحفة غربية فهى مقابلها وإن كانت إحداهما كذلك . وذات عرق تحاذى قرنا ، فعلى هذا فلا تخلو بقعة من بقاع الأرض من أن تحاذى ميقاتاً من هذه المواقيت ، فبطل قول من قال من ليس له ميقات ولا يحاذى ميقاتاً هل يحرم من مقدار أبعد من المواقيت أو أقربها ؟ ثم حكى فيه خلافاً ، والفرص أن هذه الصورة لا تتحقق لما قلته إلا أن يكون قائله فرضه فيمن لم يطالع على المحاذاة كمن يجهلها ، وقد نقل النووى فى « شرح المذهب » أنه يلزمه أن يحرم على مرحلتين اعتباراً بقول عمر هذا فى توقيته ذات عرق ، وتعقب بأن عمر إنما حدها لأنها تحاذى قرنا ، وهذه الصورة إنما هى حيث يجهل المحاذاة ، فلعل القائل بالمرحلتين أخذ بالأقل لأن ما زاد عليه مشكوك فيه ، لكن مقتضى الأخذ بالاحتياط أن يعتبر الأكثر الأبعد ، ويحتمل أن يفرق بين من عن يمين الكعبة وبين من عن شمالها لأن المواقيت التى عن يمينها أقرب من التى عن شمالها فيقدر لليمين الأقرب وللشمال الأبعد ، والله أعلم . ثم أن مشروعية المحاذاة مختصة بمن ليس له أمامه ميقات معين ، فأما من له ميقات معين كالمصرى مثلاً يمر ببلد وهو تحاذى ذا الحليفة فليس عليه أن يحرم منها بل له التأخير حتى يأتى الجحفة ، والله أعلم .

( تنبيه ) : العقيق المذكور هنا واد يتدفق ماؤه فى غورى تهامة ، وهو غير العقيق المذكور بعد بابين كما سيأتى بيانه .

## باب

١٤٩٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه أناخ بالبطحاء بذى الحليفة فصلى بها ، وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك .

[١٥٣٢]

**قوله ( باب )** كذا فى الأصول بغير ترجمة ، وهو بمنزلة الفصل من الأبواب التى قبله ، ومناسبتة لها من جهة دلالة حديثه على استحباب صلاة ركعتين عند إرادة الإحرام من الميقات ، وقد ترجم عليه بعض الشارحين « نزول البطحاء والصلاة بذى الحليفة » وحكى القطب أنه فى بعض النسخ قال : وسقط فى نسخة سماعنا لفظ « باب » وفى شرح ابن بطلال « الصلاة بذى الحليفة » .

**قوله ( أناخ )** بالنون والخاء المعجمة أى أبرك بعيره ، والمراد أنه نزل بها . والبطحاء قد بين أنها التى بذى الحليفة . وقوله « فصلى بها » يحتمل أن يكون للإحرام ويحتمل أن يكون للفريضة ، وسيأتى من حديث أنس « أنه صلى الله عليه وسلم صلى العصر بذى الحليفة ركعتين » ثم أن هذا النزول يحتمل أن يكون فى الذهاب وهو الظاهر من تصرف المصنف ، ويحتمل أن يكون فى الرجوع ويؤيده حديث ابن عمر الذى

بعده بلفظ « وإذا رجع صلى بذى الحليفة ببطن الوادي وبات حتى أصبح » ويمكن الجمع بأنه كان يفعل الأمرين ذهاباً وإياباً ، والله أعلم .

### باب خروج النبي صلى الله عليه على طريق الشجرة

[١٥٣٣] ١٤٩٩ - حدثنا إبراهيم بن المنذر قال نا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع عن عبد الله ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه كان يخرج من طريق الشجرة ويدخل من طريق المعرس، وأن رسول الله صلى الله عليه كان إذا خرج إلى مكة يُصلي في مسجد الشجرة، وإذا رجع صلى بذى الحليفة ببطن الوادي وبات حتى يصبح.

قوله ( باب خروج النبي صلى الله عليه وسلم على طريق الشجرة ) قال عياض : هو موضع معروف على طريق من أراد الذهاب إلى مكة من المدينة ، كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج منه إلى ذى الحليفة فيبيت بها ، وإذا رجع بات بها أيضاً ودخل على طريق المعرس بفتح الراء المثقلة والمهملتين وهو مكان معروف أيضاً ، وكل من الشجرة والمعرس على ستة أميال من المدينة لكن المعرس أقرب ، وسيأتي في الباب الذى بعده مزيد بيان فى ذلك . قال ابن بطال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك كما يفعل فى العيد يذهب من طريق ويرجع من أخرى ، وقد تقدم القول فى حكمة ذلك مبسوطاً ، وقد قال بعضهم : إن نزوله هناك لم يكن قصداً وإنما كان اتفاقاً حكاه إسماعيل القاضى فى أحكامه عن محمد بن الحسن وتعبه ، والصحيح أنه كان قصداً لئلا يدخل المدينة ليلاً ، ويدل عليه قوله « وبات حتى يصبح » ولغنى فيه وهو التبرك به كما سيأتى فى الباب الذى بعده ، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من حديث الباب فى أواخر أبواب المساجد ، وسياقه هناك أبسط من هذا .

### باب قول النبي صلى الله عليه : «العقيق واد مبارك»

[١٥٣٤] ١٥٠٠ - حدثنا الحميدي قال نا الوليد ويشر بن بكر التيسى قال نا الأوزاعي قال نا يحيى قال حدثني عكرمة أنه سمع ابن عباس يقول إنه سمع عمر يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه بوادي العقيق يقول : «أتاني الليلة آت من ربي فقال : صل في هذا الوادي المبارك وقل : عمرة في حجة» .

[الحديث ١٥٣٤ - طرفاه في : ٢٣٣٧ ، ٧٣٤٣] .

[١٥٣٥] ١٥٠١ - حدثنا محمد بن أبي بكر قال نا فضيل بن سليمان قال نا موسى بن عقبة قال نا سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه أنه رؤي وهو في معرس بذى الحليفة ببطن الوادي قيل له : إنك بطحاء مباركة . وقد أناخ بنا سالم يتوخى بالنأخ الذي كان عبد الله ينيخ

يتحرى معرّس رسول الله صلى الله عليه ، وهو أسفل من المسجد الذي ببطن الوادي ، بينهم وبين الطريق وسط من ذلك .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم العقيق واد مبارك )** أورد فيه حديث عمر في ذلك ، وليس هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما حكاه عن الآتي الذي أتاه . لكن روى أبو أحمد بن عدى من طريق يعقوب بن إبراهيم الزهرى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً « تخيموا بالعقيق فإنه مبارك » فكانه أشار إلى هذا . وقوله « تخيموا » بالخاء المعجمة والتحتانية أمر بالتخيم والمراد به النزول هناك . وذكر ابن الجوزى في « الموضوعات » عن حمزة الأصبهاني أنه ذكر في « كتاب التصحيف » أن الرواية بالتحتانية تصحيف وأن الصواب بالثناة فوقانية ، ولما قاله اتجاه لأنه وقع في معظم الطرق ما يدل على أنه من الخاتم ، وهو من طريق يعقوب بن الوليد عن هشام بلفظه ، ووقع في حديث عمر تحتوا بالعقيق فإن جبريل أتاني به من الجنة الحديث وأسانيده ضعيفة .

**قوله ( آت من ربى )** هو جبريل .

**قوله ( فقال صل في هذا الوادى المبارك )** يعنى وادى العقيق ، وهو بقرب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال . روى الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » أن تبعاً لما رجع من المدينة انحدر في مكان فقال : هذا عقيق الأرض ، فسمى العقيق .

**قوله ( وقل عمرة في حجة )** برفع عمرة للأكثر وبنصبها لأبى ذر على حكاية اللفظ أى قل جعلتها عمرة ، وهذا دال على أنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً ، وسيأتى بيان ذلك بعد أبواب . وأبعد من قال معناه عمرة مدرجة في حجة أى أن عمل العمرة يدخل في عمل الحج فيجزى لهما طواف واحد ، وقال : من معناه أنه يعتمر في تلك السنة بعد فراغ حجه . وهذا أبعد من الذى قبله ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك . نعم يحتمل أن يكون أمر أن يقول ذلك لأصحابه ليعلمهم مشروعية القران ، وهو كقوله « دخلت العمرة في الحج » قاله الطبرى . واعترضه ابن المنير في الحاشية فقال : ليس نظيره ، لأن قوله « دخلت إلخ » تأسيس قاعدة ، وقوله « عمرة في حجة » بالتنكير يستدعى الوحدة وهو إشارة إلى الفعل الواقع من القران إذ ذاك . قلت : ويؤيده ما يأتى في كتاب الاعتصام بلفظ « عمرة وحجة » بواو العطف وسيأتى بيان ذلك بعد أبواب . وفي الحديث فضل العقيق كفضل المدينة وفضل الصلاة فيه ، وفيه استحباب نزول الحاج في منزلة قريبة من البلد ومبيتهم بها ليجتمع إليهم من تأخر عنهم ممن أراد مرافقتهم . وليستدرك حاجته من نسيها مثلاً فيرجع إليها من قريب .

**قوله في حديث ابن عمر ( أنه أرى )** بضم الهمزة ، أى في المنام . وفي رواية كريمة « روى » بتقديم الراء ، أى رآه غيره .

**قوله ( وهو معرس )** في رواية الكشميى « في معرس » بالتنوين ، وقوله « ببطن الوادى » تبين من حديث ابن عمر الذى قبله أنه وادى العقيق .



**قوله** ( وقد أناخ بنا سالم ) هو مقول موسى بن عقبة الراوى عنه ، وقوله « يتوخى » بالخاء المعجمة أى يقصد ، و « المناخ » بضم الميم المبرك .

**قوله** ( وهو أسفل ) بالنصب ويجوز الرفع ، والمراد بالمسجد الذى كان هناك فى ذلك الزمان . وقوله « بينه » أى بين المعرس ، وفى رواية الحموي « بينهم » أى بين النازلين وبين الطريق ، وقوله « وسط من ذلك » بفتح المهملة أى متوسط بين بطن الوادى وبين الطريق ، وعند أبى ذر « وسطا من ذلك » بالنصب .

### باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب

١٥٠٢ - وقال أبو عاصم أنا ابن جريج قال أخبرني عطاء أن صفوان بن يعلى بن أمية أخبره أن يعلى قال لعمر : أرني النبي صلى الله عليه حين يوحى إليه . قال : فبينما النبي صلى الله عليه بالجعرانة - ومعه من أصحابه - جاءه رجل فقال : يا رسول الله ، كيف ترى في رجلٍ أحرم بعمره وهو متضمخ بطيب ؟ فسكت النبي صلى الله عليه ساعة ، فجاءه الوحي ، فأشار عمر إلى يعلى ، فجاء يعلى - وعلى رسول الله صلى الله عليه ثوب قد أظلم به - فأدخل رأسه ، فإذا رسول الله صلى الله عليه محمر الوجه وهو يغط ، ثم سرى عنه فقال : « أين الذي سأل عن العمرة ؟ » فأتى برجلٍ فقال : « اغسل الطيب الذي بك ثلاث مرات ، وانزع عنك الجبة ، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجتك » . قلت لعطاء : أراد الإنقاء حين أمره أن يغسل ثلاث مرات ؟ قال : نعم .

[الحديث ١٥٣٦ - أطرافه في : ١٧٨٩ ، ١٨٤٧ ، ٤٣٢٩ ، ٤٩٨٥ .]

**قوله** ( باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب ) الخلق بفتح الخاء المعجمة نوع من الطيب مركب فيه زعفران .

**قوله** ( قال أبو عاصم ) هو من شيوخ البخارى ولم أره عنه إلا بصيغة التعليق ، وبذلك جزم الإسماعيلي فقال : ذكره عن أبى عاصم بلا خبر ، وأبو نعيم فقال : ذكره بلا رواية . وحكى الكرماني أنه وقع في بعض النسخ « حدثنا محمد حدثنا أبو عاصم » ومحمد هو ابن معمر أو ابن بشار ويحتمل أن يكون البخارى . ولم يقع في المتن ذكر الخاق وإنما أشار به إلى ما ورد في بعض طرقه وهو في أبواب العمرة بلفظ « وعليه أثر الخلق » .

**قوله** ( أن يعلى ) هو ابن أمية التميمي وهو المعروف بابن منية بضم الميم وسكون النون وفتح التحتانية وهى أمه وقيل جدته ، وهو والد صفوان الذى روى عنه ، وليست رواية صفوان عنه لهذا الحديث بواضحة

لأنه قال فيها « إن يعلى قال لعمر » ولم يقل إن يعلى أخبره أنه قال لعمر ، فإن يكن صفوان حضر مراجعتهم وإلا فهو منقطع ، لكن سيأتى فى أبواب العمرة من وجه آخر « عن صفوان بن يعلى عن أبيه » فذكر الحديث .

**قوله ( جاءه رجل )** سيأتى بعد أبواب بلفظ « جاء أعرابى » ولم أقف على اسمه لكن ذكر ابن فتحون فى « الذيل » عن « تفسير الطرطوشى » أن اسمه عطاء بن منية ، قال ابن فتحون : إن ثبت ذلك فهو أخو يعلى بن منية راوى الخبر ، ويجوز أن يكون خطأ من اسم الراوى فإنه من رواية عطاء عن صفوان بن يعلى ابن منية عن أبيه ، ومنهم من لم يذكر بين عطاء ويعلى أحداً ، ووقع فى شرح شيخنا سراج الدين بن الملقن ما نصه : هذا الرجل يجوز أن يكون عمرو بن سواد إذ فى كتاب « الشفاء » للقاضى عياض عنه قال « أتيت النبى صلى الله عليه وسلم وأنا متخلق فقال ورس ورس حط حط وغشيتى بقضيب يده فى بطنى فأوجعنى » الحديث . فقال شيخنا : لكن عمرو هذا لا يدرك ذا فإنه صاحب ابن وهب . انتهى كلامه . وهو معترض من وجهين : أما أولاً فليست هذه القصة شبيهة بهذه القصة حتى يفسر صاحبها بها ، وأما ثانياً ففى الاستدراك غفلة عظيمة لأن من يقول « أتيت النبى صلى الله عليه وسلم » لا يتخيل فيه أنه صاحب ابن وهب مالك ، بل إن ثبت فهو آخر وافق اسمه اسم واسم أبيه اسم أبيه ، والفرض أنه لم يثبت لأنه انقلب على شيخنا وإنما الذى فى « الشفاء » سواد بن عمرو وقيل سواد بن عمرو ، أخرج حديثه المذكور عبد الرزاق فى مصنفه والبغوى فى « معجم الصحابة » ، وروى الطحاوى من طريق أبى حفص بن عمرو عن يعلى أنه مر على النبى صلى الله عليه وسلم وهو متخلق فقال ألك امرأة ؟ قال لا ، قال اذهب فاغسله . فقد يتوهم من لا خبرة له أن يعلى بن أمية هو صاحب القصة ، وليس كذلك فإن راوى هذا الحديث يعلى بن مرة الثقفى ، وهى قصة أخرى غير قصة صاحب الإحرام . نعم روى الطحاوى فى موضع آخر أن يعلى بن أمية صاحب القصة قال « حدثنا سليمان بن شعيب حدثنا عبد الرحمن هو ابن زياد الوضاحى حدثنا شعبة عن قتادة عن عطاء بن أبى رباح أن رجلاً يقال له يعلى بن أمية أحرم وعليه جبة فأمره النبى صلى الله عليه وسلم أن ينزعها » قال قتادة قلت لعطاء إنما كنا نرى أن نشقها ، فقال عطاء : إن الله لا يحب الفساد .

**قوله ( قد أظلم به )** بضم أوله وكسر الظاء المعجمة أى جعل عليه كالظلمة . ووقع عند الطبرانى فى الأوسط وابن أبى حاتم أن الآية نزلت على النبى صلى الله عليه وسلم حينئذ قوله تعالى ﴿ وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ويستفاد منه أن المأمور به وهو الإتمام يستدعى وجوب اجتناب ما يقع فى العمرة .

**قوله ( يغط )** بفتح أوله وكسر المعجمة وتشديد الطاء المهملة أى ينفخ . والغطيط صوت النفس المتردد من النائم أو المغمى ، وسبب ذلك شدة ثقل الوحى ، وكان سبب إدخال يعلى رأسه عليه فى تلك الحال أنه كان يحب لو رآه فى حالة نزول الوحى كما سيأتى فى أبواب العمرة من وجه آخر عنه ، وكان يقول ذلك لعمر فقال له عمر حينئذ : تعال فانظر ، وكأنه علم أن ذلك لا يشق على النبى صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( سرى )** بضم المهملة وتشديد الراء المكسورة ، أى كشف عنه شيئاً بعد شيء .

**قوله ( اغسل الطيب الذى بك )** هو أعم من أن يكون بثوبه أو يبدنه ، وسيأتى البحث فيه .

**قوله ( واصنع فى عمرتك ما تصنع فى حجتك )** فى رواية الكشميهنى « كما تصنع » وسيأتى فى

أبواب العمرة بلفظ « كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي » ولمسلم من طريق قيس بن سعد عن عطاء « وما كنت صانعاً في حجك فاصنع في عمرتك » وهو دال على أنه كان يعرف أعمال الحج قبل ذلك ، قال ابن العربي : كأنهم كانوا في الجاهلية يخلعون الثياب ويحتنبون الطيب في الإحرام إذا حجوا ، وكانوا يتساهلون في ذلك في العمرة فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم أن مجرهما واحد . وقال ابن المنير في الحاشية : قوله « واصنع » معناه اترك لأن المراد بيان ما يمتن به المحرم ، فيؤخذ منه فائدة حسنة وهي أن الترك فعل . قال : وأما قول ابن بطال أراد الأدعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة ففيه نظر لأن التروك مشتركة بخلاف الأعمال فإن في الحج أشياء زائدة على العمرة كالوقوف وما بعده . وقال النووي كما قال ابن بطال وزاد : ويستثنى من الأعمال ما يختص به الحج . وقال الباجي : المأمور به غير نزع الثوب وغسل الخلق ، لأنه صرح له بهما فلم يبق إلا الفدية . كذا قال ولا وجه لهذا الحصر ، بل الذي تبين من طريق أخرى أن المأمور به الغسل والنزع ، وذلك أن عند مسلم والنسائي من طريق سفيان عن عمرو بن دينار وعن عطاء في هذا الحديث فقال « ما كنت صانعاً في حجك ؟ قال أنزع عني هذه الثياب وأغسل عني هذا الخلق . فقال : ما كنت صانعاً في حجك فاصنعه في عمرتك » .

**قوله ( فقلت لعطاء )** القائل هو ابن جريج ، وهو دال على أنه فهم من السياق أن قوله « ثلاث مرات » من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن يحتمل أن يكون من كلام الصحابي وأنه صلى الله عليه وسلم أعاد لفظة « اغسله » مرة ثم مرة على عادته أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً لفهم عنه نية عليه عياض ، قال الإسماعيلي : ليس في حديث الباب أن الخلق كان على الثوب كما في الترجمة ، وإنما فيه أن الرجل كان متضمخاً : وقوله له « اغسل الطيب الذي بك » يوضح أن الطيب لم يكن في ثوبه وإنما كان على بدنه ولو كان على الجبة لكان في نزعه كفاية من جهة الإحرام اهـ . والجواب أن البخاري على عادته يشير إلى ما وقع في بعض طرق الحديث الذي يورده ، وسيأتي في محرمات الإحرام من وجه آخر بلفظ « عليه قميص فيه أثر صفرة » والخلق في العادة إنما يكون في الثوب . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن قتادة عن عطاء بلفظ « رأى رجلاً عليه جبة عليها أثر خلق » ولمسلم من طريق رباح بن أبي معروف عن عطاء مثله ، وقال سعيد بن منصور « حدثنا هشيم أخبرنا عبد الملك ومنصور وغيرهما عن عطاء عن يعلى بن أمية ، أن رجلاً قال : يا رسول الله إني أحرمت وعلى جبتي هذه وعلى جبته ردغ من خلق » الحديث وفيه « فقال اخلع هذه الجبة واغسل هذا الزعفران » واستدل بحديث يعلى على منع استدامة الطيب بعد الإحرام للأمر بغسل أثره من الثوب والبدن ، وهو قول مالك ومحمد بن الحسن . وأجاب الجمهور بأن قصة يعلى كانت بالجعرانة كما ثبت في هذا الحديث ، وهي في سنة ثمان بلا خلاف . وقد ثبت عن عائشة أنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيديها عند إحرامها كما سيأتي في الذي بعده وكان ذلك في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف ، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من الأمر ، وبأن المأمور بغسله في قصة يعلى إنما هو الخلق لا مطلق الطيب ، فلعل علة الأمر فيه ما خالطه من الزعفران . وقد ثبت النهي عن تزعفر الرجل مطلقاً محرماً وغير محرماً ، وفي حديث ابن عمر الآتي قريباً « ولا يلبس - أي المحرم - من الثياب شيئاً مسه الزعفران » وفي حديث ابن عباس الآتي أيضاً « ولم ينه إلا عن الثياب المزعفر » وسيأتي مزيد في ذلك في الباب الذي بعده ،

واستدل به على أن من أصابه طيب في إحرامه ناسياً أو جاهلاً ثم علم فبادر إلى إزالته فلا كفارة عليه ، وقال مالك إن طال ذلك عليه لزمه ، وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية يجب مطلقاً ، وعلى أن المحرم إذا صار عليه الخيط نزعته ولا يلزمه تمزيقه ولا شقه خلافاً للنخعي والشعبي حيث قالوا : لا ينزعه من قبل رأسه لثلاث يصير مغطياً لرأسه ، أخرجه ابن أبي شيبة عنهما ، وعن علي نحوه ، وكذا عن الحسن وأبي قلابة . وقد وقع عند أبي داود بلفظ « اخلع عنك الجبة فخلعها من قبل رأسه » وعلى أن المفتي والحاكم إذا لم يعرف الحكم بمسك حتى يتبين له ، وعلى أن بعض الأحكام ثبت بالوحي وإن لم يكن ممن يتلى ، لكن وقع عند الطبراني في « الأوسط » أن الذي نزل على النبي صلى الله عليه وسلم قوله تعالى ﴿ وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يحكم بالاجتهاد إلا إذا لم يحضره الوحي .

### باب الطيب عند الإحرام

وما يلبس إذا أراد أن يحرم ، ويترجل ويدهن

وقال ابن عباس : يشتم المحرم الریحان ، وينظر في المرأة ، ويتداوى بما يأكل الزيت والسمن . وقال عطاء : يتختم ويلبس الهميان . وطاف ابن عمر وهو محرم وقد حزم على بطنه بثوب . ولم تر عائشة بالتبان بأساً للذين يرحلون هودجها .

[١٥٣٧] ١٥٠٣ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن منصور عن سعيد بن جبیر قال : كان ابن عمر يدهن بالزيت ، فذكرته لإبراهيم فقال : ما يصنع بقوله .

[١٥٣٨] ١٥٠٤ - حدثني الأسود عن عائشة قالت : كأي أنظر إلى وبيص الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وهو محرم .

[١٥٣٩] ١٥٠٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه قالت : كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه لإحرامه حين يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت .

[الحديث ١٥٣٩ - أطرافه في : ١٧٥٤ ، ٥٩٢٢ ، ٥٩٢٨ ، ٥٩٣٠ .]

قوله ( باب الطيب عند الإحرام ، وما يلبس إذا أراد أن يحرم ويترجل ويدهن ) أراد بهذه الترجمة أن يبين أن الأمر بغسل الخلق الذي في الحديث قبله إنما هو بالنسبة إلى الثياب ، لأن المحرم لا يلبس شيئاً مسه الزعفران كما سيأتي في الباب الذي بعده ، وأما الطيب فلا يمنع استدামته على البدن ، وأضاف إلى التطيب المقتصر عليه في حديث الباب الترجل والادهان للجامع ما بينهما من الترفه فكأنه يقول يلحق بالتطيب سائر الترفهات فلا يحرم على المحرم ، كذا قال ابن المنير ، والذي يظهر أن البخاري أشار إلى ما سيأتي بعد

أربعة أبواب من طريق كريب عن ابن عباس ، قال « انطلق النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة بعد ما ترجل وادهن » الحديث ، وقوله « ترجل » أى سرح شعره ، وكأنه يؤخذ من قوله فى حديث عائشة « طيبته فى مفرقه » لأن فيه نوع ترجيل ، وسيأتى من وجه آخر بزيادة « وفى أصول شعره » .

**قوله ( وقال ابن عباس إلخ )** أما شتم الريحان ؟ فقال سعيد بن منصور « حدثنا ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى بأساً للمحرم بشم الريحان » وروينا فى « المعجم الأوسط » مثله عن عثمان ، وأخرج ابن أبى شيبه عن جابر خلافة ، واختلف فى الريحان فقال إسحق : يباح ، وتوقف أحمد . وقال الشافعى : يحرم ، وكرهه مالك والحنفية . ومنشأ الخلاف أن كل ما يتخذ منه الطيب يحرم بلا خلاف ، وأما غيره فلا . وأما النظر فى المرأة فقال الثورى فى جامعه رواية عبد الله بن الوليد العدنى عنه « عن هشام ابن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال : لا بأس أن ينظر فى المرأة وهو محرم » وأخرجه ابن أبى شيبه عن ابن إدريس عن هشام به ، ونقل كراهته عن القاسم بن محمد . وأما التداوى فقال أبو بكر بن أبى شيبه « حدثنا أبو خالد الأحمر وعباد بن العوام عن أشعث عن عطاء عن ابن عباس أنه كان يقول : يتداوى المحرم بما يأكل » وقال أيضاً « حدثنا أبو الأحوص عن أبى إسحق عن الضحاك عن ابن عباس قال : إذا شققت يد المحرم أو رجلاه فليدهنهما بالزيت أو بالسمن » ووقع فى الأصل « يتداوى بما يأكل الزيت والسمن » وهما بالجر فى روايتنا وصحح عليه ابن مالك عطفاً على ما الموصولة فإنها مجرورة بالباء ووقع فى غيرها بالنصب ، وليس المعنى عليه لأن الذى يأكل هو الآكل لا المأكول ، لكن يجوز على الاتساع . وفى هذا الأثر رد على مجاهد فى قوله إن تداوى بالسمن أو الزيت فعليه دم ، أخرجه ابن أبى شيبه .

( تليه ) : قوله « يشم » بفتح الشين المعجمة على الأشهر وحكى ضمها .

**قوله ( وقال عطاء يتختم ويابس الهميان )** هو بكسر الهاء معرب ، يشبه تكة السراويل يجعل فيها النفقة ويشد فى الوسط . وقد روى الدارقطنى من طريق الثورى عن ابن إسحق عن ابن عطاء قال : لا بأس بالخاتم للمحرم . وأخرج أيضاً من طريق شريك عن أبى إسحق عن عطاء — وربما ذكره عن سعيد بن جبير — عن ابن عباس قال : لا بأس بالهميان والخاتم للمحرم والأول أصح . وأخرجه الطبرانى وابن عدى فى الكامل من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً وإسناده ضعيف . قال ابن عبد البر : أجاز ذلك فقهاء الأمصار ، وأجازوا عقده إذا لم يمكن إدخال بعضه فى بعض ، ولم ينقل عن أحد كراهته إلا عن ابن عمر ، وعنه جوازه . ومنع إسحق عقده وقيل إنه تفرد بذلك ، وليس كذلك فقد أخرج ابن أبى شيبه بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال : لا بأس بالهميان للمحرم ، ولكن لا يعقد عليه السير ولكن يلفه لفاً . وقال ابن أبى شيبه حدثنا الفضل بن دكين عن إسماعيل بن عبد الملك قال : رأيت على سعيد بن جبير خاتماً وهو محرم وعلى عطاء .

**قوله ( وطاف ابن عمر وهو محزم وقد حزم على بطنه بثوب )** وصاه الشافعى من طريق طاوس قال : رأيت ابن عمر يسعى وقد حزم على بطنه بثوب . وروى من وجه آخر عن نافع أن ابن عمر لم يكن عقد الثوب عليه وإنما غرز طرفه على إزاره . وروى ابن أبى شيبه من طريق مسلم بن جندب سمعت ابن عمر يقول : لا تعتقد عليك شيئاً وأنت محرم . قال ابن التين : هو محمول على أنه شده على بطنه فيكون كالهيميان ولم يشده فوق المئزر وإلا فمالك يرى على من فعل ذلك الفدية .

**قوله ( ولم تر عائشة بالتبان بأساً للذين يرحلون هودجها )** وقع في نسخة الصغاني بعد قوله بأساً : قال أبو عبد الله يعني الذين ... إلخ . التبان بضم المثناة وتشديد الموحدة سراويل قصير بغير أكمام ، والهودج بفتح الهاء وبالجم معروف ، ويرحلون بفتح أوله وسكون الراء وفتح الحاء المهملة قال الجوهري : رحلت البعير أرحله بفتح أوله رحلاً إذا شددت على ظهره الرحل ، قال الأعشى : « رحلت أمانة غدوة أجمالها » وسأني في التفسير استشهاد البخاري بقول الشاعر : « إذا ما قت أرحلها بليل » ، وعلى هذا فوهم من ضبطه هنا بتشديد الحاء المهملة وكسرها . وقد وصل أثر عائشة سعيد بن منصور من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها حجت ومعها غلمان لها وكانوا إذا شدوا رحلها يبدو منهم الشيء فأمرتهم أن يتخذوا التباين فيلبسونها وهم محرمون . وأخرجه من وجه آخر مختصراً بالفظ « يشدون هودجها » وفي هذا رد على ابن التين في قوله : أرادت النساء لأنهن يلبسن الخيط بخلاف الرجال ، وكأن هذا رأى رآته عائشة وإلا فالأكثر على أنه لا فرق بين التبان والسراويل في منعه للمحرم .

**قوله ( سفيان )** هو الثوري ومنصور هو ابن المعتمر ، والإسناد إلى ابن عمر كوفيون وكذا إلى عائشة . **قوله ( يدهن بالزيت )** أى عند الإحرام بشرط أن لا يكون مطيباً ، كما أخرجه الترمذي من وجه آخر عنه مرفوعاً ، والموقوف عنه أخرجه ابن أبي شيبة وهو أصح ، ويؤيده ما تقدم في كتاب الغسل من طريق محمد بن المنتشر أن ابن عمر قال « لأن أظلي بقطران أحب إلى من أن أتطيب ثم أصبح محرماً » وفيه إنكار عائشة عليه ، وكان ابن عمر يتبع في ذلك أباه فإنه كان يكره استدامة الطيب بعد الإحرام كما سيأتي ، وكانت عائشة تنكر عليه ذلك . وقد روى سعيد بن منصور من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر أن عائشة كانت تقول « لا بأس بأن يمس الطيب عند الإحرام » قال فدعوت رجلاً وأنا جالس يجنب ابن عمر فأرسلته إليها وقد علمت قولها ولكن أحببت أن يسمعه أبي ، فجاءني رسول فقال : إن عائشة تقول لا بأس بالطيب عند الإحرام فأصعب ما بدا لك . قال فسكت ابن عمر . وكذا كان سالم بن عبد الله بن عمر يخالف أباه وجده في ذلك لحديث عائشة ، قال ابن عيينة « أخبرنا عمرو بن دينار عن سالم أنه ذكر قول عمر في الطيب ثم قال : قالت عائشة » فذكر الحديث ، قال سالم : سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع .

**قوله ( فذكرته لإبراهيم )** هو مقول منصور ، وإبراهيم هو النخعي

**قوله ( فقال ما تصنع بقوله )** يشير إلى ما بينته وإن كان لم يتقدم إلا ذكر الفعل ، ويؤخذ منه أن المفزع في التنازل إلى السن وأنه مستغنى بها عن آراء الرجال وفيها المقنع .

**قوله ( كأي أنظر )** أرادت بذلك قوة تحققها لذلك بحيث أنها لشدة استحضارها له كأنها ناظرة إليه .

**قوله ( ويص )** بالموحدة المكسورة وآخره صاد مهملة هو البريق ، وقد تقدم في الغسل قول الإسماعيلي : إن الويص زيادة على البريق ، وأن المراد به التلألؤ ، وأنه يدل على وجود عين قائمة لا الريح فقط .

**قوله ( في مفارق )** جمع مفرق وهو المكان الذي يفرق فيه الشعر في وسط الرأس ، قيل ذكرته بصيغة الجمع تعميماً لجوانب الرأس التي يفرق فيها الشعر .

**قوله ( لإحرامه )** أى لأجل إحرامه ، وللنساء « حين أراد أن يحرم » ولمسلم نحوه كما سيأتى قريباً .

**قوله ( ولحله )** أى بعد أن يرمى ويحلق . واستدل بقولها « كنت أطيّب » على أن كان لا تقتضى التكرار لأنها لم يقع منها ذلك إلا مرة واحدة ، وقد صرحت فى رواية عروة عنها بأن ذلك كان فى حجة الوداع كما سيأتى فى كتاب اللباس ، كذا استدل به النووى فى « شرح مسلم » وتعقب بأن المدعى تكراره إنما هو التطيب لا الإحرام ، ولا مانع من أن يتكرر التأييب لأجل الإحرام مع كون الإحرام مرة واحدة ولا يخفى ما فيه . وقال النووى فى موضع آخر : المختار أنها لا تقتضى تكراراً ولا استمراراً ، وكذا قال الفخر فى « المحصول » ، وجزم ابن الحاجب بأنها تقتضيه قال : ولهذا استفدنا من قولهم « كان حاتم يقرى الضيف » أن ذلك كان يتكرر منه ، وقال جماعة من المحققين إنها تقتضى التكرار ظهوراً ، وقد تقع قرينة تدل على عدمه ، لكن يستفاد من سياقه لذلك المبالغة فى إثبات ذلك ، والمعنى أنها كانت تكرر فعل التطيب لو تكرر منه فعل الإحرام لما اطلعت عليه من استحبابه لذلك ، على أن هذه اللفظة لم تتفق الرواة عنها عليها ، فسيأتى للبخارى من طريق سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم شيخ مالك فيه هنا بلفظ « طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم » وسائر الطرق ليس فيها صيغة « كان » والله أعلم . واستدل به على استحباب التطيب عند إرادة الإحرام ، وجواز استدامته بعد الإحرام ، وأنه لا يضر بقاء لونه ورائحته ، وإنما يحرم ابتداءه فى الإحرام وهو قول الجمهور ، وعن مالك يحرم ولكن لا فدية ، وفى رواية عنه تجب ، وقال محمد بن الحسن : يكره أن يتطيب قبل الإحرام بما يبقى عينه بعده . واحتج المالكية بأمور ، منها : أنه صلى الله عليه وسلم اغتسل بعد أن تطيب لقوله فى رواية ابن المنثشر المتقدمة فى الفسل « ثم طاف بنسائه ثم أصبح محرماً » فإن المراد بالطواف الجماع ، وكان من عادته أن يغتسل عند كل واحدة ، ومن ضرورة ذلك أن لا يبقى للطيب أثر ، ويرده قوله فى الرواية الماضية أيضاً « ثم أصبح محرماً ينضح طيباً » فهو ظاهر فى أن ينضح الطيب - وهو ظهور رائحته - كان فى حال إحرامه ، ودعوى بعضهم أن فيه تقدماً وتأخيراً والتقدير طاف على نسائه ينضح طيباً ثم أصبح محرماً خلاف الظاهر ، ويرده قوله فى رواية الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عند مسلم « كان إذا أراد أن يحرم يتطيب بأطيب ما يجد ، ثم أراه فى رأسه ولحيته بعد ذلك » وللنساء وابن حبان « رأيت الطيب فى مفرقه بعد ثلاث وهو محرم » وقال بعضهم : إن الوبيص كان بقايا الدهن المطيب الذى تطيب به فزال وبقي أثره من غير رائحة ، ويرده قول عائشة ينضح طيباً . وقال بعضهم : بقي أثره لا عينه ، قال ابن العربى : ليس فى شيء من طرق حديث عائشة أن عينه بقيت . انتهى . وقد روى أبو داود وابن أبى شعبة من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت « كنا نضمخ وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم ثم نحرم فنعرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينهانا » . فهذا صريح فى بقاء عين الطيب ، ولا يقال إن ذلك خاص بالنساء لأنهم أجمعوا على أن الرجال والنساء سواء فى تحريم استعمال الطيب إذا كانوا محرمين . وقال بعضهم : كان ذلك طيباً لا رائحة له تسكاً برواية الأوزاعى عن الزهرى عن عروة عن عائشة « بطيب لا يشبه طيبكم » قال بعض رواه : يعنى لا بقاء له ، أخرجه النسائى . ويرد هذا التأويل ما فى الذى قبله . ولمسلم من رواية منصور بن زاذان عن عبد الرحمن بن القاسم « بطيب فيه مسك » وله من طريق الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم « كأتى أنظر إلى ويبص المسك » وللشيخين من

طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه « بأطيب ما أجد » . وللطحاوي والدارقطني من طريق نافع عن ابن عمر عن عائشة « بالغالية الجيدة » وهذا يدل على أن قولها بطيب لا يشبه طيبكم أى أطيب منه ، لا كما فهمه القائل ، يعنى ليس له بقاء . وادعى بعضهم أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم . قاله المهلب وأبو الحسن وأبو الفرج من المالكية ، قال بعضهم : لأن الطيب من دواعي النكاح فنهى الناس عنه وكان هو أملك الناس لأربه ففعاله ، ورجحه ابن العربي بكثرة ما ثبت له من الخصائص في النكاح ، وقد ثبت عنه أنه قال « حجب إلى النساء والطيب » أخرجه النسائي من حديث أنس ، وتعقب بأن الخصائص لا تثبت بالقياس . وقال المهلب : إنما خص بذلك لمباشرته الملائكة لأجل الوحي ، وتعقب بأنه فرع ثبوت الخصوصية وكيف بها ، ويردها حديث عائشة بنت طلحة المتقدم . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن عائشة قالت « طيبت أبى بالمسك لإحرامه حين أحرم » وبقولها « طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي هاتين » أخرجه الشيخان من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن جده عنها ، وسيأتى من طريق سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ « وأشارت بيديها » واعتذر بعض المالكية بأن عمل أهل المدينة على خلافه ، وتعقب بما رواه النسائي من طريق أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن سليمان بن عبد الملك لما حج جمع ناساً من أهل العلم — منهم القاسم بن محمد وخارجة بن زيد — وسالم وعبد الله ابنا عبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث — فسألهم عن التطيب قبل الإفاضة ، فكلهم أمر به . فهؤلاء فقهاء أهل المدينة من التابعين قد اتفقوا على ذلك ، فكيف يدعى مع ذلك العمل على خلافه .

**قوله ( ولحله قبل أن يطوف بالبيت )** أى لأجل إحلاله من إحرامه قبل أن يطوف طواف الإفاضة ، وسيأتى في اللباس من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم باللفظ « قبل أن يفيض » وللنسائي من هذا الوجه « وحين يريد أن يزور البيت » ولمسلم نحوه من طريق عمرة عن عائشة ، وللنسائي من طريق ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة « ولحله بعد ما يرى جمرة العقبة قبل أن يطوف بالبيت » واستدل به على حل الطيب وغيره من محرمات الإحرام بعد رمى جمرة العقبة ، ويستمر امتناع الجماع ومتعلقاته على الطواف بالبيت ، وهو دال على أن للحج تحللين ، فمن قال أن الحلق نسك كما هو قول الجمهور وهو الصحيح عند الشافعية يوقف استعمال الطيب وغيره من المحرمات المذكورة عليه ، ويؤخذ ذلك من كونه صلى الله عليه وسلم في حجته رمى ثم حلق ثم طاف ، فلولا أن الطيب بعد الرمي والحلق لما اقتضت على الطواف في قولها « قبل أن يطوف بالبيت » قال النووي في « شرح المهذب » : ظاهر كلام ابن المنذر وغيره أنه لم يقل بأن الحلق ليس بنسك إلا الشافعي ، وهو في رواية عن أحمد ، وحكى عن أبي يوسف ، واستدل به على جواز استدامة الطيب بعد الإحرام ، وخالف الحنفية فأوجبوا فيه الفدية قياساً على اللبس ، وتعقب بأن استدامة اللبس ليس واستدامة الطيب ليس بطيب ، ويظهر ذلك بما لو حلف . وقد تقدم التعقب على من زعم أن المراد بريق الدهن أو أثر الطيب الذي لا رائحة له بما فيه كفاية .



### باب من أهل ملبداً

[١٥٤٠] ١٥٠٦ - حدثنا أصبغ قال أنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه يهل ملبداً.  
[الحديث ١٥٤٠ - أطرافه في: ١٥٤٩، ٥٩١٤، ٥٩١٥.]

قوله (باب من أهل ملبداً) أى أحرم وقد لبد شعر رأسه ، أى جعل فيه شيئاً نحو الصمغ ليجمع شعره لئلا يتشعث فى الإحرام أو يقع فيه القمل . ثم أورد حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه فى ذلك وهو مطابق للترجمة ، وقوله « سمعته يهل ملبداً » أى سمعته يهل فى حال كونه ملبداً ، ولأبى داود والحاكم من طريق نافع عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام لبد رأسه بالعسل ، قال ابن عبد السلام يحتمل أنه بفتح المهملين ، ويحتمل أنه بكسر المعجمة وسكون المهملة ، وهو ما يغسل به الرأس من خطمى أو غيره . قلت : ضبطناه فى روايتنا فى سنن أبى داود بالمهملتين .

### باب الإهلال عند مسجد ذي الحليفة

[١٥٤١] ١٥٠٧ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا موسى بن عقبة قال سمعت سالم ابن عبد الله قال سمعت ابن عمر... ح. وحدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله أنه سمع أباه يقول : ما أهل رسول الله صلى الله عليه إلا من عند المسجد . يعنى مسجد ذي الحليفة .

قوله (باب الإهلال عند مسجد ذي الحليفة) أى لمن حج من المدينة . أورد فيه حديث سالم أيضاً عن أبيه فى ذلك من وجهين ، وساقه بلفظ مالك . وأما لفظ سفيان فأخرجه الحميدى فى مسنده بلفظ « هذه البيداء التى تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من عند المسجد مسجد ذي الحليفة » وأخرجه مسلم من طريق حاتم بن إسماعيل عن موسى بن عقبة بلفظ « كان ابن عمر إذا قيل له الإحرام من البيداء قال : البيداء التى تكذبون فيها ... إلخ ، إلا أنه قال : من عند الشجرة حين قام به بعيره » وسأقئ للمصنف بعد أبواب ترجمة « من أهل حين استوت به راحلته » وأخرج فيه من طريق صالح بن كيسان عن نافع عن ابن عمر قال « أهل النبي صلى الله عليه وسلم حين استوت به راحلته قائمة » وكان ابن عمر ينكر على رواية ابن عباس الآتية بعد باين بلفظ « ركب راحلته حتى استوى على البيداء أهل » وقد أزال الإشكال ما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير « قلت لابن عباس : عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى إهلاله - فذكر الحديث وفيه - فلما صلى فى مسجد ذي الحليفة ركعتين أوجب من مجلسه فأهل بالحج حين فرغ منها فسمع منه قوم فحفظوه ، ثم ركب فلما استقلت به راحلته أهل ، وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوه فى المرة الأولى فسمعوه

حين ذاك فقالوا إنما أهل حين استقلت به راحلته ، ثم مضى فلما علا شرف البيداء أهل ، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فنقل كل أحد ما سمع ، وإنما كان إهلاله في مصلاه وأيم الله ، ثم أهل ثانياً وثالثاً » وأخرجه الحاكم من وجه آخر من طريق عطاء عن ابن عباس نحوه دون القصة . فعلى هذا فكان إنكار ابن عمر على من يخص الإهلال بالقيام على شرف البيداء ، وقد اتفق فقهاء الأمصار على جواز جميع ذلك وإنما الخلاف في الأفضل .

( فائدة ) : البيداء هذه فوق علمى ذى الحليفة لمن صعد من الوادى ، قاله أبو عبيد البكرى وغيره .

## باب

### ما لا يلبس المحرم من الثياب

١٥٠٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رجلاً قال : يا رسول الله ، ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال رسول الله صلى الله عليه : « لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف ، إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين . ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه زعفران أو ورس » . [١٥٤٢]

قوله ( باب ما لا يلبس المحرم من الثياب ) المراد بالمحرم من أحرم بحج أو عمرة أو قرن ، وحكى ابن دقيق العيد أن ابن عبد السلام كان يستشكل معرفة حقيقة الإحرام يعنى على مذهب الشافعى ويرد على من يقول إنه النية ، لأن النية شرط في الحج الذى الإحرام ركنه ، وشرط الشيء غيره ، ويعترض على من يقول إنه التلبية بأنها ليست ركناً وكأنه يحوم على تعيين فعل تتعلق به النية في الابتداء . انتهى . والذى يظهر أنه مجموع الصفة الحاصلة من تجرد وتلبية ونحو ذلك ، وسيأتى في آخر « باب التلبية » ما يتعلق بشيء من هذا الغرض .

قوله ( إن رجلاً قال يا رسول الله ) لم أقف على اسمه في شيء من الطرق ، وسيأتى في « باب ما ينهى من الطيب للمحرم » ومن طريق الليث عن نافع بلفظ « ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام » وعند النسائي من طريق عمر بن نافع عن أبيه « ما نلبس من الثياب إذا أحرمتنا » وهو يشعر بأن السؤال عن ذلك كان قبل الإحرام ، وقد حكى الدارقطني عن أبي بكر النيسابورى أن في رواية ابن جريج والليث عن نافع أن ذلك كان في المسجد ، ولم أر ذلك في شيء من الطرق عنهما ، نعم أخرجه البيهقي من طريق حماد ابن زيد عن أيوب ، ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن عبد الله بن عون ، كلاهما عن نافع عن ابن عمر قال « نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب بذلك المكان » وأشار نافع إلى مقدم المسجد فذكر الحديث ، وظهر أن ذلك كان بالمدينة ، ووقع في حديث ابن عباس الآتى في أواخر الحج أنه صلى الله عليه وسلم خطب بذلك في عرفات فيحمل على التعدد ، ويؤيده أن حديث ابن عمر أجاب به السائل ، وحديث ابن عباس ابتداء به في الخطبة .

**قوله ( ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال : لا يلبس القميص إلخ )** قال النووي : قال العلماء هذا الجواب من بدیع الكلام وجزله لأن ما لا يلبس منحصر فحصل التصريح به ، وأما الملبوس الجائز فغير منحصر فقال : لا يلبس كذا أى ويلبس ما سواه . انتهى . وقال البيضاوى : سئل عما يلبس فأجاب بما لا يلبس ليدل بالالتزام من طريق المفهوم على ما يجوز ، وإنما عدل عن الجواب لأنه أخصر وأحصر ، وفيه إشارة إلى أن حق السؤال أن يكون عما لا يلبس لأنه الحكم العارض في الإحرام المحتاج لبيان ، إذ الجواز ثابت بالأصل معلوم بالاستصحاب فكان الأليق السؤال عما لا يلبس ، وقال غيره : هذا يشبه أسلوب الحكيم ، ويقرب منه قوله تعالى ﴿ يستلونك ماذا ينفقون ، قل ما أنفقتم من خير فلولالدين ﴾ الآية ، فعدل عن جنس المنفق وهو المستول عنه إلى ذكر المنفق عليه لأنه أهم . وقال ابن دقيق العيد : يستفاد منه أن المعبر في الجواب ما يحصل منه المقصود كيف كان ولو بتغيير أو زيادة ولا تشترط المطابقة . انتهى . وهذا كله بناء على سياق هذه الرواية وهى المشهورة عن نافع ، وقد رواه أبو عوانة من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ « ما يترك المحرم » وهى شاذة والاختلاف فيها على ابن جريج لا على نافع ، ورواه سالم عن ابن عمر بلفظ « أن رجلا قال : ما يحتجب المحرم من الثياب » أخرجه أحمد وابن خزيمة وأبو عوانة في صحيحيهما من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عنه ، وأخرجه أحمد عن ابن عينة عن الزهري فقال مرة « ما يترك » ومرة « ما يلبس » ، وأخرجه المصنف في أواخر الحج من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري بلفظ نافع ، فالاختلاف فيه على الزهري يشعر بأن بعضهم رواه بالمعنى فاستقامت رواية نافع لعدم الاختلاف فيها ، واتجه البحث المتقدم . وطعن بعضهم في قول من قال من الشراح أن هذا من أسلوب الحكيم بأنه كان يمكن الجواب بما يحصر أنواع ما لا يلبس كأن يقال ما ليس بمخيط ولا على قدر البدن كالقميص أو بعضه كالسراويل أو الخف ولا يستر الرأس أصلا ولا يلبس ما مسه طيب كالورس والزعفران ، ولعل المراد من الجواب المذكور ذكر المهم وهو ما يحرم لبسه ويوجب الفدية .

**قوله ( المحرم ) أجمعوا على أن المراد به هنا الرجل ، ولا يلتحق به المرأة في ذلك .** قال ابن المنذر : أجمعوا على أن للمرأة لبس جميع ما ذكر ، وإنما تشترك مع الرجل في منع الثوب الذى مسه الزعفران أو الورس ، ويؤيده قوله في آخر حديث الليث الآتى في آخر الحج « لا تنتقب المرأة » كما سيأتى البحث فيه ، وقوله « لا تلبس » بالرفع على الخبر وهو في معنى النهى ، وروى بالجزم على أنه نهى ، قال عياض : أجمع المسلمون على أن ما ذكر في هذا الحديث لا يلبسه المحرم ، وأنه نهي بالقميص والسراويل على كل مخيط ، وبالعمام والبرانس على كل ما يغطي الرأس به مخيطاً أو غيره ، وبالخفاف على كل ما يستر الرجل . انتهى . وخص ابن دقيق العيد الإجماع الثانى بأهل القياس وهو واضح ، والمراد بتحريم المخيط ما يلبس على الموضع الذى جعل له ولو في بعض البدن فأما لو ارتدى بالقميص مثلاً فلا بأس . وقال الخطابى : ذكر العمامة والبرنس معاً ليدل على أنه لا يجوز تغطية الرأس لا بالمعتاد ولا بالنادر ، قال : ومن النادر المكمل بحمله على رأسه . قلت : إن أراد أنه يجعله على رأسه كلباس القبع صح ما قال ، وإلا فجرد وضعه على رأسه على هيئة الحامل لحاجته لا يضر على مذهبه . وما لا يضر أيضاً الانغماس في الماء فإنه لا يسمى لا بأساً ، وكذا ستر الرأس باليد .

**قوله (إلا أحد)** قال ابن المنير في الحاشية : يستفاد منه جواز استعمال أحد في الإثبات خلافاً لمن خصه بضرورة الشعر ، قال : والذي يظهر لي بالاستقراء أنه لا يستعمل في الإثبات إلا إن كان يعقبه نفي .

**قوله (لا يجد نعلين)** زاد معمر في روايته عن الزهري عن سالم في هذا الموضع زيادة حسنة تفيد ارتباط ذكر النعلين بما سبق وهي قوله « وليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين ، فإن لم يجد نعلين فليلبس الخفين » واستدل بقوله « فإن لم يجد » على أن واجد النعلين لا يلبس الخفين المقطوعين وهو قول الجمهور ، وعن بعض الشافعية جوازه وكذا عند الحنفية . وقال ابن العربي : إن صاروا كالنعلين جاز وإلا متى ستر من ظاهر الرجل شيئاً لم يجوز إلا للفاقد ، والمراد بعدم الوجدان أن لا يقدر على تحصيله إما لفقده أو ترك بدل المالك له وعجزه عن الثمن إن وجد من يبيعه أو الأجرة ، ولو بيع بغبن لم يلزمه شراؤه أو وهب له لم يجب قبوله إلا إن أعير له .

**قوله (فليلبس)** ظاهر الأمر للوجوب ، لكنه لما شرع للتسهيل لم يناسب التثقيب وإنما هو للرخصة .

**قوله (وليقطعهما أسفل من الكعبين)** في رواية ابن أبي ذئب الماضية في آخر كتاب العلم « حتى يكونا تحت الكعبين » والمراد كشف الكعبين في الإحرام وهما العظمان الناتئان عند مفصل الساق والقدم ، ويؤيده ما روى ابن أبي شيبة عن جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال إذا اضططر المحرم إلى الخفين خرق ظهورهما وترك فيهما قدر ما يستمسك رجلاه . وقال محمد بن الحسن ومن تبعه من الحنفية : الكعب هنا هو العظم الذي في وسط القدم عند معقد الشراك ، وقيل إن ذلك لا يعرف عند أهل اللغة ، وقيل إنه لا يثبت عن محمد وأن السبب في نقله عنه أن هشام بن عبيد الله الرازي سمعه يقول في مسألة المحرم إذا لم يجد النعلين حيث يقطع خفيه فأشار محمد بيده إلى موضع القطع ، ونقله هشام إلى غسل الرجلين في الطهارة ، وبهذا يتعقب على من نقل عن أبي حنيفة كابن بطلال أنه قال : إن الكعب هو الشاخص في ظهر القدم ، فإنه لا يلزم من نقل ذلك عن محمد بن الحسن - على تقدير صحته عنه - أن يكون قول أبي حنيفة . ونقل عن الأصمعي وهو قول الإمامية أن الكعب عظم مستدير تحت عظم الساق حيث مفصل الساق والقدم ، وجمهور أهل اللغة على أن في كل قدم كعبين ، وظاهر الحديث أنه لا فدية على من لبسهما إذا لم يجد النعلين ، وعن الحنفية تجب ، وتعقب بأنها لو وجبت لبينها النبي صلى الله عليه وسلم لأنه وقت الحاجة . واستدل به على اشتراط القطع ، خلافاً للمشهور عن أحمد فإنه أجاز لبس الخفين من غير قطع لإطلاق حديث ابن عباس الآتي في أواخر الحج بلفظ « ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين » وتعقب بأنه موافق على قاعدة حمل المطلق على المقيد فينبغي أن يقول بها هنا ، وأجاب الحنابلة بأشياء ، منها : دعوى النسخ في حديث ابن عمر ، فقد روى الدارقطني من طريق عمرو بن دينار أنه روى عن ابن عمر حديثه وعن جابر بن زيد عن ابن عباس حديثه وقال : انظروا أي الحديثين قبل ، ثم حكى الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري أنه قال : حديث ابن عمر لأنه كان بالمدينة قبل الإحرام ، وحديث ابن عباس بعرفات . وأجاب الشافعي عن هذا في « الأم » فقال : كلاهما صادق حافظ ، وزيادة ابن عمر لا تخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عزبت عنه أو شك أو قالها فلم يقلها عنه بعض رواته . انتهى . وسلك بعضهم الترجيح بين الحديثين ، قال ابن الجوزي : حديث ابن عمر يختلف في وقفه ورفع ، وحديث ابن عباس لم يختلف في رفعه . انتهى . وهو تعليل

مردود بل لم يختلف على ابن عمر في رفع الأمر بالقطع إلا في رواية شاذة ، على أنه اختلف في حديث ابن عباس أيضاً فرواه ابن أبي شبة بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً ، ولا يرتاب أحد من المحدثين أن حديث ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لأن حديث ابن عمر جاء بإسناد وصف بكونه أصح الأسانيد ، واتفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم ، بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعاً إلا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الأصيلي : إنه شيخ بصرى لا يعرف كذا قال ، وهو معروف موصوف بالفقه عند الأئمة . واستدل بعضهم بالقياس على السراويل كما سيأتي البحث فيه في حديث ابن عباس إن شاء الله تعالى ، وأجيب بأن القياس مع وجود النص فاسد الاعتبار . واحتج بعضهم بقول عطاء : إن القطع فساد والله لا يحب الفساد ، وأجيب بأن الفساد إنما يكون فيما نهى الشرع عنه لا فيما أذن فيه . وقال ابن الجوزي : يحمل الأمر بالقطع على الإباحة لا على الاشتراط عملاً بالحديثين ، ولا يخفى تكلفه . قال العلماء : والحكمة في منع المحرم من اللباس والطيب البعد عن الترفه ، والانصاف بصفة الخاشع ، وليتذكر بالتجرد القدوم على ربه فيكون أقرب إلى مراقبته وامتناعه من ارتكاب المحظورات .

**قوله ( ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه زعفران أو ورس )** قيل عدل عن طريقة ما تقدم ذكره إشارة إلى اشتراك الرجال والنساء في ذلك وفيه نظر ، بل الظاهر أن نكتة العدول أن الذي يخالطه الزعفران والورس لا يجوز لبسه سواء كان مما يلبسه المحرم أو لا يلبسه . والورس بفتح الواو وسكون الراء بعدها مهملة نبت أصفر طيب الريح يصبغ به ، قال ابن العربي : ليس الورس بطيب ، ولكنه نبه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملاءمة الشم ، فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقصد به التطيب . واستدل بقوله « مسه » على تحريم ما صبغ كله أو بعضه ولو خفيت رائحته ، قال مالك في الموطأ : إنما يكره لبس المصبغات لأنها تنفص . وقال الشافعية : إذا صار الثوب بحيث لو أصابه الماء لم تفتح له رائحة لم يمنع . والحجة فيه حديث ابن عباس الآتي في الباب الذي تقدم بلفظ « ولم يته عن شيء من الثياب إلا المزعفرة التي تردع الجلد » وأما المغسول فقال الجمهور : إذا ذهب الرائحة جاز خلافاً للمالك ، واستدل لهم بما روى أبو معاوية عن عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث « إلا أن يكون غسلاً » أخرجه يحيى ابن عبد الحميد الحماني في مسنده عنه ، وروى الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران أن يحيى بن معين أنكره على الحماني ، فقال له عبد الرحمن بن صالح الأزدي : قد كتبت عن أبي معاوية . وقام في الحال فأخرج له أصله فكتبه عنه يحيى بن معين . انتهى . وهي زيادة شاذة لأن أبا معاوية وإن كان متقناً لكن في حديثه عن غير الأعمش مقال ، قال أحمد : أبو معاوية مضطرب الحديث في عبيد الله ولم يحيى بهذه الزيادة غيره . قلت : والحماني ضعيف وعبد الرحمن الذي تابعه فيه مقال ، واستدل به المهلب على منع استدانة الطيب وفيه نظر ، واستنبط من منع لبس الثوب المزعفر منع أكل الطعام الذي فيه الزعفران وهذا قول الشافعية ، وعن المالكية خلاف ، وقال الحنفية لا يحرم لأن المراد اللبس والتطيب . والآكل لا يعد متطيباً .

**( فنيه )** : زاد الثوري في روايته عن أيوب عن نافع في هذا الحديث « ولا القباء » أخرجه عبد الرزاق عنه ، ورواه الطبراني من وجه آخر عن الثوري ، وأخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق حفص

ابن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع أيضاً . والقباء بالقاف والموحدة معروف ، ويطلق على كل ثوب مفرج ، ومنع لبسه على الحرم متفق عليه ، إلا أن أبا حنيفة قال : يشترط أن يدخل يديه في كفيه لا إذا ألقاه على كتفيه ، ووافقه أبو ثور والخرقي من الحنابلة . وحكى الماوردي نظيره إن كان كفه ضيقاً ، فإن كان واسعاً فلا .

### باب الرُّكُوبِ والارتداف في الحج

[١٥٤٣] ١٥٠٩- حدثنا عبد الله بن محمد قال نا وهب بن جرير قال نا أبي عن يونس الأيلي عن الزُّهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس: أن أسامة كان ردف رسول الله صلى الله عليه من عرفة إلى المزدلفة، ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى، فكلاهما قال: لم يزل النبي صلى الله عليه عليه يلبي حتى رمى جمرة العقبة.

[الحديث ١٥٤٣- طرفه في: ١٦٨٦].

[الحديث ١٥٤٤- أطرافه في: ١٦٧٠، ١٦٨٥، ١٦٨٧].

قوله ( باب الركوب والارتداف في الحج ) أورد فيه حديث ابن عباس في إردافه صلى الله عليه وسلم أسامة ثم الفضل ، وسيأتى الكلام عليه في « باب التلبية والتكبير غداة النحر » والقصة وإن كانت وردت في حالة الدفع من عرفات إلى منى لكن يلحق بها ما تضمنته الترجمة في جميع حالات الحج ، قال ابن المنير : والظاهر أنه صلى الله عليه وسلم قصد بإردافه من ذكر ليحدث عنه بما يتفق له في تلك الحال من التشريع .

### باب

#### ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر

ولبست عائشة الثياب المعصفرة - وهي محرمة - وقالت : لا تلثم ولا تبرقع ، ولا تلبس ثوباً بورسٍ وزعفران . وقال جابر : لا أرى المعصفر طيباً . ولم تر عائشة بأساً بالحلي والثوب الأسود والمورد والخف للمرأة . وقال إبراهيم : لا بأس أن يبدل ثيابه .

[١٥٤٥] ١٥١٠- حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي قال نا فضيل بن سليمان قال نا موسى بن عقبة

قال أخبرني كريب عن عبد الله بن عباس قال : انطلق النبي صلى الله عليه من المدينة بعد ما ترجل وادهن ولبس إزاره ورداءه هو وأصحابه ، فلم ينه عن شيء من الأردية والأزر تلبس إلا المعصفرة التي تردع على الجلد ، فأصبح بذى الحليفة ، ركب راحلته حتى استوى على البداء ، أهل هو

وأصحابه، وقُلِّدَ بدنَّته، وذلكَ لخمسِ بقينَ من ذي القعدة، فقدمَ مكةَ لأربعِ ليالٍ خلونَ من ذي الحجة، فطافَ بالبيتِ، وسعى بين الصفا والمروة، ولم يحلَّ من أجلِ بدنِّه لأنَّهُ قُلِّدها. ثم نزلَ بأعلى مكةَ عندَ الحَجُّونِ وهو مُهَلِّ بالحجِّ، ولم يقربِ الكعبةَ بعدَ طوافه بها حتى رجعَ من عرفة، وأمرَ أصحابه أن يطوفوا بالبيتِ وبين الصفا والمروة، ثم يُقَصِّروا من رؤوسِهِم، ثم يحلُّوا، وذلكَ لمن لم يكن معه بدنَّة قُلِّدها، ومن كانت معه امرأته فهي له حلالٌ والطَّيبُ والثيابُ.

[الحديث. ١٥٤٥ - طرفاه في: ١٦٢٥، ١٧٣١].

**قوله (باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر)** هذه الترجمة مغايرة للسابقة التي قبلها من حيث أن تلك معقودة لما لا يلبس من أجناس الثياب، وهذه لما يلبس من أنواعها. والأزر بضم الهمزة والزاي جمع إزار.

**قوله (ولبست عائشة الثياب المعصفرة وهي محرمة)** وصله سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال «كانت عائشة تلبس الثياب المعصفرة وهي محرمة» إسناده صحيح. وأخرجه البيهقي من طريق ابن أبي مليكة «أن عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالعصفر الخفيف وهي محرمة» وأجاز الجمهور لبس المعصفر للمحرم. وعن أبي حنيفة العصفر طيب وفيه الفدية، واحتج بأن عمر كان ينهى عن الثياب المصبغة، وتعقبه ابن المنذر بأن عمر كره ذلك لثلاث يقتدى به الجاهل فيظن جواز لبس المورس والمزعر، ثم ساق له قصة مع طلحة فيها بيان ذلك.

**قوله (وقالت) أي عائشة (لا تلثم)** بمثناة واحدة وتشديد الماثثة وهو على حذف إحدى التائين وفي رواية أبي ذر تلثم بسكون اللام وزيادة مثناة بعدها، أي لا تغطي شفتها بنوب، وقد وصله البيهقي، وسقط من رواية الحموي من الأصل، وقال سعيد بن منصور «حدثنا هشيم حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: تسدل المرأة جلبابها من فوق رأسها على وجهها» وفي «مصنف ابن أبي شيبة» عن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن وعطاء قالا «لا تلبس المحرمة القفازين والسرراويل ولا تبرقع ولا تلثم، وتلبس ما شاءت من الثياب إلا ثوباً ينفض عليها ورساً أو زعفراناً» وهذا يشبه ما ذكر في الأصل عن عائشة.

**قوله (وقال جابر) أي ابن عبد الله الصحابي.**

**قوله (لا أرى المعصفر طيباً) أي تطيباً، وصله الشافعي ومسدد بلفظ «لا تلبس المرأة ثياب الطيب ولا أرى المعصفر طيباً» وقد تقدم الخلاف في ذلك.**

**قوله (ولم تر عائشة بأساً بالخلى والثوب الأسود والمورد والخلف للمرأة)** وصله البيهقي من طريق ابن باباه المكي «أن امرأة سألت عائشة: ما تلبس المرأة في إحرامها؟ قالت عائشة: تلبس من خزها وبزها وأصباغها وحليها» وأما المورد والمراد ما صبغ على لون الورد فسيأتي موصولاً في «باب طواف النساء» في آخر حديث عطاء عن عائشة، وأما الخلف فوصله ابن أبي شيبة عن ابن عمر والقاسم بن محمد والحسن غيروهم، وقال ابن المنذر «أجمعوا على أن المرأة تلبس الخيط كله والخفاف، وأن لها أن تغطي

رأسها وتستر شعرها إلا وجهها فتسدل عليه الثوب سدلاً خفيفاً تستتر به عن نظر الرجال » ولا تخمره إلا ما روى عن فاطمة بنت المنذر قالت « كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات مع أسماء بنت أبي بكر » تعنى جدتها ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك التخمير سدلاً كما جاء عن عائشة قالت « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا مر بنا ركب سدلنا الثوب على وجوهنا ونحن محرمات فإذا جاوزنا رفعناه . انتهى . وهذا الحديث أخرجه هو من طريق مجاهد عنها وفي إسناده ضعف .

**قوله ( وقال إبراهيم ) أى النخعي .**

**قوله ( لا بأس أن يبدل ثيابه )** وصله سعيد بن منصور وابن أبي شيبة كلاهما عن هشيم عن مغيرة وعبد الملك ويونس ، أما مغيرة فعن إبراهيم ، وأما عبد الملك فعن عطاء ، وأما يونس فعن الحسن قالوا « يغير المحرم ثيابه ما شاء » لفظ سعيد ، وفي رواية ابن أبي شيبة « أنهم لم يروا بأساً أن يبدل المحرم ثيابه » قال سعيد « وحدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال : كان أصحابنا إذا أتوا برّ ميمون اغتسلوا ولبسوا أحسن ثيابهم فدخلوا فيها مكة » .

**قوله ( حدثنا فضيل )** هو بالتصغير .

**قوله ( ترجل )** أى سرح شعره .

**قوله ( وادهن )** قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشيرج وأن يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه ولحيته ، وأجمعوا أن الطيب لا يجوز استعماله في بدنه ، ففرقوا بين الطيب والزيت في هذا ، فقياس كون المحرم ممنوعاً عن استعمال الطيب في رأسه أن يباح له استعمال الزيت في رأسه ، وقد تقدمت الإشارة إلى الخلاف في ذلك قبل أبواب .

**قوله ( التى تردع )** بالمهملة أى تلطخ يقال ردع إذا تلطخ ، والردع أثر الطيب ، وردع به الطيب إذا لزق بجلده ، قال ابن بطال : وقد روى بالمعجمة من قولهم أردغت الأرض إذا كثرت مناقع المياه فيها ، والردغ بالغين المعجمة الطين . انتهى . ولم أر في شيء من الطرق ضبط هذه اللفظة بالغين المعجمة ولا تعرض لها عياض ولا ابن قرقول ، والله أعلم . ووقع في الأصل تردع على الجلد ، قال ابن الجوزى : الصواب حذف « على » كذا قال ، وإثباتها موجه أيضاً كما تقدم .

**قوله ( فأصبح بذى الحليفة )** أى وصل إليها نهراً ثم بات بها كما سيأتى صريحاً في الباب الذى بعده من حديث أنس .

**قوله ( حتى استوى على البيداء أهل )** تقدم نقل الخلاف في ذلك وطريق الجمع بين المختلف فيه .

**قوله ( وذلك لخمس بقين من ذى القعدة )** أخرج مسلم مثله من حديث عائشة ، احتج به ابن حزم في كتاب « حجة الوداع » له على أن خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة كان يوم الخميس ، قال : لأن أول ذى الحجة كان يوم الخميس بلا شك لأن الوقفة كانت يوم الجمعة بلا خلاف . وظاهر قول ابن عباس « لخمس » يقتضى أن يكون خروجه من المدينة يوم الجمعة بناء على ترك عد يوم الخروج ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالمدينة أربعاً كما سيأتى قريباً من حديث أنس ، فتبين أنه لم يكن يوم الجمعة



فتعين أنه يوم الخميس . وتعقبه ابن القيم بأن المتعين أن يكون يوم السبت بناء على عد يوم الخروج أو على ترك عده ويكون ذو القعدة تسعاً وعشرين يوماً . انتهى . ويؤيده ما رواه ابن سعد والحاكم في « الإكليل » أن خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة كان يوم السبت لخمس بقين من ذى القعدة ، وفيه رد على من منع إطلاق القول في التاريخ لئلا يكون الشهر ناقصاً فلا يصح الكلام فيقول مثلاً لخمس إن بقين بزيادة أداة الشرط ، وحجة الجيز أن الإطلاق يكون على الغالب ومقتضى قوله أنه دخل مكة لأربع خلون من ذى الحجة أن يكون دخلها صباح يوم الأحد وبه صرح الواقدي .

قوله ( والطيب والثياب ) أى كذلك ، وقوله « الحجون » بفتح المهملة بعدها جيم مضمومة هو الجبل المطل على المسجد بأعلى مكة على يمين المصعد وهناك مقبرة أهل مكة . وسيأتى بقية شرح ما اشتمل عليه حديث ابن عباس هذا مفرقاً في الأبواب .

### باب من بات بذى الحليفة حتى يصبح

قاله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .

١٥١١ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا هشام بن يوسف قال أنا ابن جريج قال [١٥٤٦]

حدثني ابن المنكدر عن أنس بن مالك قال : صلى النبي صلى الله عليه بالمدينة أربعاً ، وبذى الحليفة ركعتين ، ثم بات حتى أصبح بذى الحليفة ، فلما ركب راحلته واستوت به أهل .

١٥١٢ - حدثنا قتيبة قال نا عبد الوهاب قال نا أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك : [١٥٤٧]

أن النبي صلى الله عليه صلى الظهر بالمدينة أربعاً ، وصلى العصر بذى الحليفة ركعتين ، قال : وأحسبه بات بها حتى أصبح .

قوله ( باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح ) يعنى إذا كان حجه من المدينة ، والمراد من هذه الترجمة مشروعية المبيت بالقرب من البلد التى يسافر منها ليكون أمكن من التوصل إلى مهماته التى ينساها مثلاً ، قال ابن بطال : ليس ذلك من سنن الحج ، وإنما هو من جهة الرفق ليلحق به من تأخر عنه ، قال ابن المنير : لعله أراد أن يدفع توهم من يتوهم أن الإقامة بالمبقات وتأخير الإحرام شبيه بمن تعداه بغير إحرام فبين أن ذلك غير لازم حتى يفصل عنه .

قوله ( قاله ابن عمر ) يشير إلى حديثه المتقدم في « باب خروج النبي صلى الله عليه وسلم على طريق الشجرة » .

قوله ( حدثني ابن المنكدر ) كذا رواه الحفاظ من أصحاب ابن جريج عنه ، وخالفهم عيسى بن يونس فقال « عن ابن جريج عن الزهري عن أنس » وهى رواية شاذة .

قوله ( وبذى الحليفة ركعتين ) فيه مشروعية قصر الصلاة لمن خرج من بيوت البلد وبات خارجاً عنها ولو لم يستمر سفره . واحتج به أهل الظاهر في قصر الصلاة في السفر القصير ، ولا حجة فيه لأنه

كابتداء سفر لا المنتهى ، وقد تقدم البحث في ذلك في أبواب قصر الصلاة ، وتقدم الخلاف في ابتداء إهلاله صلى الله عليه وسلم قريباً .

**قوله** في الرواية الثانية ( حدثنا عبد الوهاب ) هو ابن عبد المجيد الثقفي .  
**قوله** ( وأحسبه ) الشك فيه من أبي قلابة ، وقد تقدم في طريق ابن المنكدر التي قبلها بغير شك ، وسيأتي بعد باين من طريق أخرى عن أيوب بآتم من هذا السياق .

### باب رفع الصوت بالإهلال

١٥١٣ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال : صلى النبي صلى الله عليه بالمدينة الظهر أربعاً والعصر بذي الحليفة ركعتين ، وسمعتهم يصرخون بهما جميعاً . [١٥٤٨]

**قوله** ( باب رفع الصوت بالإهلال ) قال الطبري : الإهلال هنا رفع الصوت بالتلبية وكل رافع صوته بشيء فهو مهمل به ، وأما أهل القوم الهلال فأرى أنه من هذا لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم عند رؤيته . انتهى . وسيأتي اختيار البخاري خلاف ذلك بعد أبواب .

**قوله** ( وسمعتهم يصرخون بهما جميعاً ) أى بالحج والعمرة ، ومراد أنس بذلك من نوى منهم القران ، ويحتمل أن يكون على سبيل التوزيع ، أى بعضهم بالحج وبعضهم بالعمرة ، قاله الكرماني . ويشكل عليه قوله في الطريق الأخرى « يقول لبيك بحجة وعمرة معاً » وسيأتي إنكار ابن عمر على أنس ذلك ، وسيأتي ما فيه في « باب التمتع والقران » وفيه حجة للجمهور في استحباب رفع الأصوات بالتلبية ، وقد روى مالك في « الموطأ » وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم من طريق خلاد بن السائب عن أبيه مرفوعاً « جاءني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي يرفعون أصواتهم بالإهلال » ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف على التابعي في صحابه . وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال « كنت مع ابن عمر فلبى حتى أسمع ما بين الجبلين » وأخرج أيضاً بإسناد صحيح من طريق المطلب بن عبد الله قال « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبح أصواتهم » واختلف الرواة عن مالك فقال ابن القاسم عنه : لا يرفع صوته بالتلبية إلا في المسجد الحرام ومسجد منى ، وقال في الموطأ : لا يرفع صوته بالتلبية في مسجد الجماعات ، ولم يستثن شيئاً . ووجه الاستثناء أن المسجد الحرام جعل للحاج والمعتمر وغيرهما وكان الملبى إنما يقصد إليه فكان ذلك وجه الخصوصية ، وكذلك مسجد منى .

### باب التلبية

١٥١٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن تلبية رسول الله صلى الله عليه : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ ، لَا شَرِيكَ لَكَ » . [١٥٤٩]

[١٥٥٠]

١٥١٥ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة قالت : إني لأعلم كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبّي : «لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إنّ الحمد والنعمة لك» . تابعه أبو معاوية عن الأعمش .  
وقال شعبة أنا سليمان سمعت خيشمة عن أبي عطية قال سمعت عائشة .

**قوله ( باب التلبية )** هي مصدر لبي أى قال : لبيك ، ولا يكون عامله إلا مضمرّاً .  
**قوله ( لبيك )** هو لفظ مثني عند سيويه ومن تبعه . وقال يونس : هو اسم مفرد وألفه إنما انقلبت ياء لاتصالها بالضمير كلدى وعلى . وردّ بأنها قلبت ياء مع المظهر . وعن الفراء : هو منصوب على المصدر ، وأصله لبا لك فثنى على التأكيد أى إلباباً بعد إلباب ، وهذه الثانية ليست حقيقية بل هي للتكثير أو المبالغة ، ومعناه إجابة بعد إجابة أو إجابة لازمة . قال ابن الأنبارى : ومثله حنانيك أى تحننا بعد تحنن . وقيل : معنى لبيك اتجأه وقصدى إليك ، مأخوذ من قولهم دارى تلب دارك أى تواجهها . وقيل : معناه محبتي لك مأخوذ من قولهم امرأة لبة أى محبة . وقيل إخلاصى لك من قولهم حب لباب أى خالص . وقيل أنا مقيم على طاعتك من قولهم لب الرجل بالمكان إذا أقام . وقيل قرباً منك من الإلباب وهو القرب . وقيل خاضعاً لك والأول أظهر وأشهر لأن المحرم مستجيب لدعاء الله إياه فى حج بيته ، ولهذا من دعى فقال لبيك فقد استجاب . وقال ابن عبد البر : قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن فى الناس بالحج . انتهى . وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم بأسانيدهم فى تفاسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغير واحد والأسانيد إليهم قوية ، وأقوى ما فيه عن ابن عباس ما أخرجه أحمد بن منيع فى مسنده وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عنه قال : لما فرغ إبراهيم عليه السلام من بناء البيت قيل له أذن فى الناس بالحج ، قال : رب وما يبلغ صوتى ؟ قال : أذن وعلى البلاغ . قال فنادى إبراهيم : « يا أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق ، فسمعه من بين السماء والأرض ، أفلا ترون أن الناس يجيئون من أقصى الأرض يلبون » ، ومن طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وفيه « فأجابوه بالتلبية فى أصلاب الرجال وأرحام النساء . وأول من أجابه أهل اليمن ، فليس حاج يحج من يومئذ إلى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم يومئذ » قال ابن المنير فى الحاشية : وفى مشروعية التلبية تنبيه على إكرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم على بيته إنما كان باستدعاء منه سبحانه وتعالى :

**قوله ( إن الحمد )** روى بكسر الهمزة على الاستئناف وبفتحها على التعليل ، والكسر أجود عند الجمهور ، وقال ثعلب لأن من كسر جعل معناه إن الحمد لك على كل حال ، ومن فتح قال معناه لبيك لهذا السبب . وقال الخطابى : لهج العامة بالفتح وحكاها الرخشى عن الشافعى . قال ابن عبد البر : المعنى عندى واحد لأن من فتح أراد لبيك لأن الحمد لك على كل حال ، وتعقب بأن التقييد ليس فى الحمد وإنما هو فى التلبية . قال ابن دقيق العيد : الكسر أجود لأنه يقتضى أن تكون الإجابة مطلقة غير معللة ، وأن

الحمد والنعمة لله على كل حال ، والفتح يدل على التعليل فكأنه يقول : أجبتك لهذا السبب والأول أعم فهو أكثر فائدة . ولما حكى الرافعي الوجهين من غير ترجيح رجح النووي الكسر ، وهذا خلاف ما نقله الزمخشري أن الشافعي اختار الفتح وأن أبا حنيفة اختار الكسر .

**قوله ( والنعمة لك )** المشهور فيه النصب ، قال عياض : ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفاً والتقدير أن الحمد لك والنعمة مستقرة لك ، قاله ابن الأنباري . وقال ابن المنير في الحاشية : قرن الحمد والنعمة وأفرد الملك لأن الحمد متعلق النعمة ، ولهذا يقال الحمد لله على نعمه فجمع بينهما كأنه قال : لا حمد إلا لك لأنه لا نعمة إلا لك ، وأما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر لتحقيق أن النعمة كلها لله لأنه صاحب الملك .

**قوله ( والملك )** بالنصب أيضاً على المشهور ويجوز الرفع ، وتقديره والملك كذلك . ووقع عند مسلم من رواية موسى بن عقبة عن نافع وغيره عن ابن عمر « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استوت به راحلته عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال : ليبيك » الحديث . وللمصنف في اللباس من طريق الزهري عن سالم عن أبيه « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل ملبداً يقول : ليبيك اللهم ليبيك » الحديث . وقال في آخره « لا يزيد على هذه الكلمات » زاد مسلم من هذا الوجه « قال ابن عمر : كان عمر يهل بهذا ويزيد ليبيك اللهم ليبيك وسعديك والخير في يديك والرغباء إليك والعمل » وهذا القدر في رواية مالك أيضاً عنده عن نافع عن ابن عمر أنه كان يزيد فيها فذكر نحوه ، فعرف أن ابن عمر اقتدى في ذلك بأبيه ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق المسور بن مخرمة قال « كانت تلبية عمر » فذكر مثل المرفوع وزاد « ليبيك مرغوباً ومرهوباً إليك ذا النعماء والفضل الحسن » استدل به على استحباب الزيادة على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ، قال الطحاوي بعد أن أخرجه من حديث ابن عمر وابن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن معد يكرب : أجمع المسلمون جميعاً على هذه التلبية ، غير أن قوماً قالوا : لا بأس أن يزيد فيها من الذكر لله ما أحب ، وهو قول محمد والثوري والأوزاعي ، واحتجوا بحديث أبي هريرة يعني الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم قال « كان من تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ليبيك إله الحق ليبيك » ويزيادة ابن عمر المذكورة ، وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي أن يزداد على ما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس كما في حديث عمرو بن معد يكرب ثم فعله هو ولم يقل لبوا بما شتم مما هو من جنس هذا بل علمهم كما علمهم التكبير في الصلاة فكذا لا ينبغي أن يتعدى في ذلك شيئاً مما علمه . ثم أخرج حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمع رجلاً يقول : ليبيك ذا المعارج . فقال : إنه لذنو المعارج وما هكذا كنا نلبى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال فهذا سعد قد كره الزيادة في التلبية وبه نأخذ . انتهى . ويدل على الجواز ما وقع عند النسائي من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال : « كان من تلبية النبي صلى الله عليه وسلم » فذكره ففيه دلالة على أنه قد كان يلبى بغير ذلك ، وما تقدم عن عمر وابن عمر ، وروى سعيد بن منصور من طريق الأسود بن يزيد أنه كان يقول « ليبيك غفار الذنوب » وفي حديث جابر الطويل في صفة الحج « حتى استوت به ناقته على البيداء أهل بالتوحيد ليبيك اللهم ليبيك

الحج ، قال « وأهل الناس بهذا الذي يهلون به ، فلم يرد عليهم شيئاً منه ، ولزم تلبيته » وأخرجه أبو داود من الوجه الذي أخرجه منه مسلم قال « والناس يزدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع فلا يقول لم شيئاً » وفي رواية البيهقي « ذا المعارج وذا القواضل » وهذا يدل على أن الاختصار على التلبية المرفوعة أفضل لمداومته هو صلى الله عليه وسلم عليها وأنه لا بأس بالزيادة لكونه لم يردّها عليهم وأقرهم عليها ، وهو قول الجمهور وبه صرح أشهب ، وحكى ابن عبد البر عن مالك الكراهة قال : وهو أحد قولي الشافعي ، وقال الشيخ أبو حامد : حكى أهل العراق عن الشافعي يعني في القديم أنه كره الزيادة على المرفوع ، وغلطوا بل لا يكره ولا يستحب . وحكى الترمذي عن الشافعي قال : فلن زاد في التلبية شيئاً من تعظيم الله فلا بأس ، وأحب إلى أن يقتصر على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك أن ابن عمر حفظ التلبية عنه ثم زاد من قبله زيادة . ونصب البيهقي الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي فقال : الاختصار على المرفوع أحب ، ولا ضيق أن يزيد عليها . قال وقال أبو حنيفة إن زاد فحسن . وحكى في « المعرفة » عن الشافعي قال : ولا ضيق على أحد في قول ما جاء عن ابن عمر وغيره من تعظيم الله ودعائه ، غير أن الاختيار عندي أن يفرد ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك . انتهى . وهذا أعدل الوجوه ، فيفرد ما جاء مرفوعاً ، وإذا اختار قول ما جاء موقوفاً أو أنشأه هو من قبل نفسه مما يليق قاله على انفراده حتى لا يختلط بالمرفوع . وهو شبيه بحال الدعاء في التشهد فإنه قال فيه « ثم ليتخير من المسألة والثناء ما شاء » أي بعد أن يفرغ من المرفوع كما تقدم ذلك في موضعه .

( تكميل ) : لم يتعرض المصنف لحكم التلبية ، وفيها مذاهب أربعة يمكن توصيلها إلى عشرة : الأول : أنها سنة من السنن لا يجب تركها شيء ، وهو قول الشافعي وأحمد . ثانيها : واجبة ويجب تركها دم ، حكاه الماوردي عن ابن أبي هريرة من الشافعية وقال : إنه وجد للشافعي نصاً يدل عليه ، وحكاه ابن قدامة عن بعض المالكية والخطابي عن مالك وأبي حنيفة ، وأغرب النووي فحكى عن مالك أنها سنة ويجب تركها دم ، ولا يعرف ذلك عندهم إلا أن ابن الجلاب قال : التلبية في الحج مسنونة غير مفروضة ، وقال ابن التين : يريد أنها ليست من أركان الحج وإلا فهي واجبة ولذلك يجب تركها الدم ولو لم تكن واجبة لم يجب ، وحكى ابن العربي أنه يجب عندهم بترك تكرارها دم وهذا قدر زائد على أصل الوجوب . ثالثها : واجبة لكن يقوم مقامها فعل يتعلق بالحج كالتوجه على الطريق وبهذا صدر ابن شاس من المالكية كلامه في « الجواهر » له ، وحكى صاحب « الهداية » من الحنفية مثله لكن زاد القول الذي يقوم مقام التلبية من الذكر كما في مذهبه من أنه لا يجب لفظ معين ، وقال ابن المنذر قال أصحاب الرأي : إن كبر أو هلل أو سبح ينوي بذلك الإحرام فهو محرم . رابعها أنها ركن في الإحرام لا ينعقد ببلونها ، حكاه ابن عبد البر عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية والزييري من الشافعية وأهل الظاهر قالوا : هي نظير تكبيرة الإحرام للصلاة ، ويقويه ما تقدم من بحث ابن عبد السلام عن حقيقة الإحرام وهو قول عطاء ، أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه قال : التلبية فرض الحج ، وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وطاوس وعكرمة وحكى النووي عن داود أنه لا بد من رفع الصوت بها وهذا قدر زائد على أصل كونها ركناً .

قوله ( عن أبي عطية ) هو مالك بن عامر وسبأني الخلاف في اسمه في تفسير سورة البقرة ، ورجال

هذا الإسناد إلى عائشة كوفيون إلا شيخ البخارى ، وأردف المصنف حديث ابن عمر بحديث عائشة لما فيه من الدلالة على أنه كان يديم ذلك ، وقد تقدم أن في حديث جابر عند مسلم التصريح بالمداومة .

**قوله ( تابعه أبو معاوية )** يعنى تابع سفيان وهو الثورى عن الأعمش وروايته وصلها مسدد في مسنده عنه وكذلك أخرجها الجوزي من طريق عبد الله بن هشام عنه .

**قوله ( وقال شعبة إلخ )** وصاه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة ولفظه مثل لفظ سفيان إلا أنه زاد فيه « ثم سمعتها تلبي وليس فيه قوله لا شريك لك » وهذا أخرجه أحمد عن غندر عن شعبة ، وسليمان شيخ شعبة فيه هو الأعمش والطريقان جميعاً محفوظان ، وهو محمول على أن للأعمش فيه شيخين ، ورجح أبو حاتم في « العلل » رواية الثورى ومن تبعه على رواية شعبة فقال إنها وهم ، وخيشمة هو ابن عبد الرحمن الجعفي وأفادت هذه الطريق بيان سماع أبي عطية له من عائشة ، والله أعلم .

## باب التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ قَبْلَ الْإِهْلَالِ عند الركوب على الدابة

[١٥٥١] ١٥١٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال : صلى النبي صلى الله عليه - بالمدينة ونحن معه - الظهر أربعاً والعصر بذى الحليفة ركعتين ، ثم بات بها حتى أصبح ، ثم ركب حتى استوت به على البداء حمد الله وسبح وكبر ، ثم أهل بالحج وعُمرة ، وأهل الناس بهما ، فلما قدمنا أمر الناس فحلوا ، حتى كان يوم التروية أهلوا بالحج . قال : ونحر النبي صلى الله عليه بدنات بيده قياماً ، وذبح رسول الله صلى الله عليه بالمدينة كبشين أملحين . قال أبو عبد الله : قال بعضهم : هذا عن أيوب عن رجل عن أنس .

**قوله ( باب التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ قَبْلَ الْإِهْلَالِ )** سقط من رواية المستمل لفظ التَّحْمِيد والمراد بالإهلال هنا التلبية ، وقوله « عند الركوب » أى بعد الاستواء على الدابة لا حال وضع الرجل مثلاً في الركاب ، وهذا الحكم - وهو استحباب التسبيح وما ذكر معه قبل الإهلال - قل من تعرض لذكره مع ثبوته ، وقيل أراد المصنف الرد على من زعم أنه يكتفى بالتسبيح وغيره عن التلبية ، ووجه ذلك أنه صلى الله عليه وسلم أتى بالتسبيح وغيره ثم لم يكتف به حتى لبي . ثم أورد المصنف حديث أنس وهو مشتمل على أحكام ، فتقدم منها ١٠ يتعلق بقصر الصلاة وبالإحرام وسيأتى ما يتعلق بالقران قريباً .

**قوله ( ثم بات بها حتى أصبح ثم ركب )** ظاهره أن إهلاله كان بعد صلاة الصبح ، لكن عند مسلم من طريق أبي حسان عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذى الحليفة ثم دعا بناقته فأشعرها ثم ركب راحلته ، فلما استوت به على البداء أهل بالحج » وللنسائي من طريق الحسن عن أنس

« أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالبيداء ثم ركب ، ويجمع بينهما بأنه صلاها في آخر ذى الحليفة وأول البيداء ، والله أعلم .

قوله ( ثم أهل بحج وعمرة ) يأتي الكلام عليه في « باب التمتع والقران » قريباً إن شاء الله تعالى .  
قوله ( حتى كان يوم التروية ) بضم يوم لأن كان تامة .

قوله ( ونحر النبي صلى الله عليه وسلم بدنات بيده قياماً ، وذبح بالمدينة كبشين أملحين . قال أبو عبد الله ) هو المصنف ( قال بعضهم : هذا عن أيوب عن رجل عن أنس ) هكذا وقع عند الكشميني ، والبعض المبهم هنا ليس هو إسماعيل بن عليّة كما زعم بعضهم ، فقد أخرجه المصنف عن مسدد عنه في « باب نحر البدن قائمة » بدون هذه الزيادة ، ويحتمل أن يكون حماد بن سلمة ، فقد أخرجه الإسماعيلي من طريقه عن أيوب لكن صرح بذكر أبي قلابة ، وهيب أيضاً ثقة حجة ، فقد جعله من رواية أيوب عن أبي قلابة عن أنس فعرف أنه المبهم ، وقد تابعه عبد الوهاب الثقفي على حديث ذبح الكبشين الأملحين عن أيوب عن أبي قلابة كما سيأتي في الأضاحي إن شاء الله تعالى .

### باب من أهل حين استوت به راحلته

[١٥٥٢] ١٥١٧- حدثنا أبو عاصم قال أنا ابن جريج قال أخبرني صالح بن كيسان عن نافع عن ابن عمر قال : أهل النبي صلى الله عليه عليه حين استوت به راحلته قائمة .

قوله ( باب من أهل حين استوت به راحلته قائمة ) أورد فيه حديث ابن عمر مختصراً وقد تقدم الكلام عليه قريباً ، ورواية صالح بن كيسان عن نافع من الأقران ، وقد سمع ابن جريج من نافع كثيراً وروى هذا عنه بواسطة ، وهو دال على قلة تدليسه ، والله أعلم .

### باب

#### الإهلال مستقبل القبلة الغداة بذى الحليفة

[١٥٥٣] ١٥١٨- وقال أبو معمر نا عبد الوارث قال نا أيوب عن نافع قال : كان ابن عمر إذا صلى بالغداة بذى الحليفة أمر براحلته فرحلت ، ثم ركب ، فإذا استوت به استقبال القبلة قائماً ثم يلبي حتى يبلغ الحرم ، ثم يمسك ، حتى إذا جاء ذا طوى بات به حتى يصبح ، فإذا صلى الغداة اغتسل . وزعم أن رسول الله صلى الله عليه عليه فعل ذلك . تابعه إسماعيل عن أيوب في الغسل .  
[الحديث ١٥٥٣- أطرافه في : ١٥٥٤ ، ١٥٧٣ ، ١٥٧٤] .

[١٥٥٤] ١٥١٩- حدثنا سليمان بن داود أبو الربيع قال نا فليح عن نافع قال : كان ابن عمر إذا

أراد الخروج إلى مكة أدهن بدهن ليس له رائحة طيبة، ثم يأتي مسجد الحليفة فيصلي، ثم يركب. وإذا استوت به راحلته قائمة أحرم ثم قال: هكذا رأيت النبي صلى الله عليه يفعل.

**قوله (باب الإهلال مستقبل القبلة)** زاد المستمل «الغداة بذى الحليفة» وسيأتي شرحه.

**قوله (وقال أبو معمر)** هو عبد الله بن عمرو ولا إسماعيل القطيعي، وقد وصله أبو نعيم في «المستخرج» من طريق عباس الدورى عن أبي معمر وقال: ذكره البخارى بلا رواية.

**قوله (إذا صلى بالغداة)** أى صلى الصبح بوقت الغداة، وللكشميني «إذا صلى الغداة»، أى الصبح.

**قوله (فرحلت)** بتخفيف الحاء.

**قوله (استقبل القبلة قائماً)** أى مستوياً على ناقته، أو وصفه بالقيام لقيام ناقته، وقد وقع فى الرواية الثانية بلفظ «فإذا استوت به راحلته قائمة» وفهم الداودى من قوله «استقبل القبلة قائماً» أى فى الصلاة فقال: فى السياق تقديم وتأخير، فكأنه قال: أمر براحلته فرحلت ثم استقبل القبلة قائماً، أى فصلى صلاة الإحرام ثم ركب، حكاه ابن التين قال: وإن كان ما فى الأصل محفوظاً فلعله لقرب إهلاله من الصلاة. انتهى. ولا حاجة إلى دعوى التقديم والتأخير بل صلاة الإحرام لم تذكر هنا والاستقبال إنما وقع بعد الركوب، وقد رواه ابن ماجه وأبو عوانة فى صحيحه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ «كان إذا أدخل رجله فى الغرز واستوت به ناقته قائماً أهل».

**قوله (ثم يمسك)** الظاهر أنه أراد يمسك عن التلبية، وكأنه أراد بالحرم المسجد، والمراد بالإمساك عن التلبية التشاغل بغيرها من الطواف وغيره لا تركها أصلاً، وسيأتى نقل الخلاف فى ذلك وأن ابن عمر كان لا يلبي فى طوافه كما رواه ابن خزيمة فى صحيحه من طريق عطاء قال «كان ابن عمر يدع التلبية إذا دخل الحرم، ويراجعها بعد ما يقضى طوافه بين الصفا والمروة»، وأخرج نحوه من طريق القاسم بن محمد عن ابن عمر، قال الكرمانى: ويحتمل أن يكون مراده بالحرم منى يعنى فيوافق الجمهور فى استمرار التلبية حتى يرمى بجمرة العقبة، لكن يشكل عليه قوله فى رواية إسماعيل بن عليه «إذا دخل أدنى الحرم» والأولى أن المراد بالحرم ظاهره لقوله بعد ذلك «حتى إذا جاء ذا طوى» فجعل غاية الإمساك الوصول إلى ذى طوى، والظاهر أيضاً أن المراد بالإمساك ترك تكرار التلبية ومواظبتها ورفع الصوت بها الذى يفعل فى أول الإحرام لا ترك التلبية رأساً، والله أعلم.

**قوله (ذا طوى)** بضم الطاء وبفتحها وقيدها الأصل بكسرها: واد معروف بقرب مكة ويعرف اليوم ببئر الزاهر، وهو مقصور منون وقد لا ينون، ونقل الكرمانى أن فى بعض الروايات «حتى إذا حاذى طوى» بجاء مهملة بغير همز وفتح الذال قال: والأول هو الصحيح لأن اسم الموضع ذو طوى لا طوى فقط.



قوله ( وزعم ) هو من إطلاق الزعم على القول الصحيح ، وسيأتي من رواية ابن عليه عن أيوب بلفظ « ويحدث » .

قوله ( تابعه إسماعيل ) هو ابن عليه .

قوله ( عن أيوب في الغسل ) أى وغيره لكن من غير مقصود الترجمة لأن هذه المتابعة وصلها المصنف كما سيأتي بعد أبواب « عن يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن عليه به » ولم يقتصر فيه على الغسل بل ذكره كله إلا القصة الأولى وأوله « كان إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية » والباقي مثله ، ولهذه النكتة أورد المصنف طريق فليح عن نافع المقتصرة على القصة الأولى بزيادة ذكر الدهن الذى ليست له رائحة طيبة ، ولم يقع فى رواية فليح التصريح باستقبال القبلة ، لكنه من لازم الموجه إلى مكة فى ذلك الموضع أن يستقبل القبلة ، وقد صرح بالاستقبال فى الرواية الأولى وهما حديث واحد ، وإنما احتاج إلى رواية فليح للنكتة التى بينتها ، والله أعلم . وبهذا التقرير يندفع اعتراض الإسماعيلي عليه فى إيراد حديث فليح وأنه ليس فيه للاستقبال ذكر . قال المهلب : استقبال القبلة بالتلبية هو المناسب ، لأنها إجابة لدعوة إبراهيم ، ولأن المحيب لا يصلح له أن يولى المحاب ظهره بل يستقبله ، قال : وإنما كان ابن عمر يدهن ليمنع بذلك القمل عن شعره ، ويجتنب ما له رائحة طيبة صيانة للإحرام .

### باب التلبية إذا انحدر في الوادي

١٥٢٠ - حدثنا محمد بن المثنى قال حدثني ابن أبي عدي عن ابن عون عن مجاهد قال : [١٥٥٥]

كنا عند ابن عباس ، فذكروا الدجال أنه قال : مكتوب بين عينيهِ : كافر . قال ابن عباس : لم أسمعهُ ، ولكنه قال : أما موسى كآني أنظرُ إليه إذا انحدر في الوادي يلبي .

[الحديث ١٥٥٥ - طرفاه في : ٣٣٥٥ ، ٥٩١٣ .]

قوله ( باب التلبية إذا انحدر في الوادي ) أورد فيه حديث ابن عباس « أما موسى كآني أنظر إليه إذا انحدر إلى الوادي يلبي » وفيه قصة وسيأتي بهذا الإسناد بآتم من هذا السياق فى كتاب اللباس . وقوله « أما موسى كآني أنظر إليه » قال المهلب : هذا وهم من بعض رواته لأنه لم يأت أثر ولا خبر أن موسى حى وأنه سيحج ، وإنما أتى ذلك عن عيسى فاشتبه على الراوى ، ويدل عليه قوله فى الحديث الآخر « ليهلن ابن مريم بفج الروحاء » انتهى . وهو تغليط للثقات بمجرد التوهم ، فسيأتى فى اللباس بالإسناد المذكور بزيادة ذكر إبراهيم فيه أفيقال إن الراوى غلط فزاده ؟ وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أبى العافية عن ابن عباس بلفظ « كآني أنظر إلى موسى هابطاً من الثنية واضعاً إصبعيه فى أذنيه ماراً بهذا الوادي وله جوار إلى الله بالتلبية ، قاله لما مر بوادي الأزرق » واستفيد منه تسمية الوادي ، وهو خلف أمج بينه وبين مكة ميل واحد ، وأمج بفتح الهمزة والميم وبالجم قرية ذات مزارع هناك ، وفى هذا الحديث أيضاً ذكر يونس أفيقال إن الراوى الآخر غلط فزاد يونس ؟ وقد اختلف أهل التحقيق فى معنى قوله « كآني أنظر » على أوجه ، الأول : هو على الحقيقة والأنبياء أحياء عند ربهم يرزقون فلا مانع أن يحجوا فى هذا الحال كما ثبت

في صحيح مسلم من حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم رأى موسى قائماً في قبره يصلي ، قال القرطبي : حبيت إليهم العبادة فهم يتعبدون بما يجدونه من دواعي أنفسهم لا بما يلزمون به ، كما يلهم أهل الجنة الذكر . ويؤيده أن عمل الآخرة ذكر ودعاء لقوله تعالى ﴿ دعواهم فيها سبحانهك اللهم ﴾ الآية ، لكن تمام هذا التوجيه أن يقال إن المنظور إليه هي أرواحهم ، فلعلها مثلت له صلى الله عليه وسلم في الدنيا كما مثلت له ليلة الإسراء ، وأما أجسادهم فهي في القبور ، قال ابن المنير وغيره : يجعل الله لروحه مثالا فيرى في اليقظة كما يرى في النوم . ثانياً : كأنه مثلت له أحوالهم التي كانت في الحياة الدنيا كيف تعبدوا وكيف حجوا وكيف لبوا ، ولهذا قال « كَأَنِّي » . ثالثاً : كأنه أخبر بالوحي عن ذلك فلشدة قطعه به قال « كَأَنِّي أَنْظِرُ إِلَيْهِ » . رابعاً : كأنها رؤية منام تقدمت له فأخبر عنها لما حج عندما تذكر ذلك ، ورؤيا الأنبياء وحى ، وهذا هو المعتمد عندي لما سيأتى في أحاديث الأنبياء من التصريح بنحو ذلك في أحاديث أخر ، وكون ذلك كان في المنام والذي قبله أيضاً ليس ببعيد ، والله أعلم . قال ابن المنير في الحاشية : توهم المهلب للراوى وهم منه ، وإلا فأى فرق بين موسى وعيسى لأنه لم يثبت أن عيسى منذ رفع نزل إلى الأرض وإنما ثبت أنه سينزل . قلت : أراد المهلب بأن عيسى لما ثبت أنه سينزل كان كالحق فقال « كَأَنِّي أَنْظِرُ إِلَيْهِ » ولهذا استدل المهلب بحديث أبي هريرة الذي فيه « ليلن ابن مريم بالحج » والله أعلم .

**قوله ( إذا انحدر )** كذا في الأصول وحكى عياض أن بعض العلماء أنكر إثبات الألف وغلط رواه قال : وهو غلط منه إذ لا فرق بين إذا وإذ هنا لأنه وصفه حالة انحدره فيما مضى . وفي الحديث أن التلبية في بطون الأودية من سنن المرسلين ، وأنها تتأكد عند الهبوط كما تتأكد عند الصعود .  
( ثبته ) : لم يصرح أحد ممن روى هذا الحديث عن ابن عون بذكر النبي صلى الله عليه وسلم ، قاله الإسماعيلي . ولا شك أنه مراد لأن ذلك لا يقوله ابن عباس من قبل نفسه ولا عن غير النبي صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم .

### باب كيف تهل الحائض والنفساء؟

أهل : تكلم به . واستهللنا وأهللنا الهلال : كلّه من الظهور . واستهل المطر : خرج من السحاب : ﴿ وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ هو من استهلل الصبي .

١٥٥٦ - حدثنا عبد الله بن مسلمة قال نا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه قالت : خرجنا مع النبي صلى الله عليه في حجة الوداع فأهللنا بعمره ، ثم قال النبي صلى الله عليه : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعاً » . فقدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ، فشكوت ذلك إلى النبي صلى الله عليه فقال : « انْقِضِي رَأْسُكَ وَامْتَشِطِي وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي الْعُمْرَةَ » ، ففعلت . فلما قضينا الحج أرسلني النبي صلى الله عليه مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى

التَّعْمِيمِ فَاعْتَمَرْتُ فَقَالَ : « هَذِهِ مَكَانُ عُمْرَتِكَ » . قَالَتْ : فَطَافَ الَّذِينَ كَانُوا أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ حَلُّوا ، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِنًى ، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا .

**قوله ( باب كيف تهل الحائض والنفساء ) أى كيف تحرم .**

**قوله ( أهل تكلم به إلخ )** هكذا فى رواية المستمل والكشمينى ، وليس هذا مخالفاً لما قدمناه من أن أصل الإهلال رفع الصوت لأن رفع الصوت يقع بذكر الشيء عند ظهوره .

**قوله ( وما أهل لغير الله به وهو من استهلال الصبي )** أى أنه من رفع الصوت بذلك فاستهل الصبي أى رفع صوته بالصياح إذا خرج من بطن أمه ، وأهل به لغير الله أى رفع الصوت به عند الذبح للأصنام ، ومنه استهلال المطر والدمع وهو صوت وقعه بالأرض ومن لازم ذلك الظهور غالباً .

**قوله ( فأهللنا بعمره )** قال عياض : اختلفت الروايات فى إحرام عائشة اختلافاً كثيراً . قلت : وسيأتى بسط القول فيه بعد بابين فى « باب التمتع والقران » .

**قوله ( فقال انقضى رأسك )** هو بالقاف وبالمعجمة .

**قوله ( وامتشطى وأهل بالحج )** وهو شاهد الترجمة ، وقد سبق فى كتاب الحيض بلفظ « وافعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت » وسيأتى بقية الكلام عليه بعد هذا .

**قوله ( ثم طافوا طوافاً آخر )** كذا للكشمينى والجرجاني ، ولغيرهما « طوافاً واحداً » والأول هو الصواب ، قاله عياض ، قال الخطابى : استشكل بعض أهل العلم أمره لها بنقض رأسها ثم بالامتشاط ، وكان الشافعى يتأوله على أنه أمرها أن تدع العمرة وتدخل عليها الحج فتصير قارئة . قال : وهذا لا يشاكل القصة . وقيل إن مذهبا أن المعتمر إذا دخل مكة استباح ما يستبيحه الحاج إذا رمى الجمرة ، قال : وهذا لا يعلم وجهه . وقيل كانت مضطرة إلى ذلك . قال : ويحتمل أن يكون نقض رأسها كان لأجل الفصل لتهل بالحج لاسيما إن كانت ملبدة فتحتاج إلى نقض الضفر ، وأما الامتشاط فلعل المراد به تسريحها شعرها بأصابعها برفق حتى لا يسقط منه شيء ثم تضفره كما كان .

**باب مَنْ أَهَلَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ**

قاله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .

١٥٢٢ - حدثنا المكي بن إبراهيم عن ابن جريج قال عطاء قال جابر : أمر النبي صلى [١٥٥٧]

الله عليه علياً أن يقيم على إحرامه ، وذكر قول سراقه .

[الحديث ١٥٥٧ - أطرافه فى : ١٥٦٨ ، ١٥٧٠ ، ١٦٥١ ، ١٧٨٥ ، ٢٥٠٦ ، ٤٣٥٢ ، ٧٢٣٠ ، ٧٣٦٧ .]

١٥٢٣ - حدثنا الحسن بن علي الخلال الهذلي قال نا عبد الصمد قال نا سليم بن حيان [١٥٥٨]

سمعتُ مروان الأصفرَ عن أنسِ بن مالكٍ قال : قدِمَ عليَّ عليُّ النبيِّ صلى الله عليه من اليمينِ فقال : « بما أهملتُ ؟ » قال : بما أهلَّ به النبيُّ صلى الله عليه . فقال : « لولا أنَّ معي الهدْيُ لأحللتُ » . وزادَ محمدُ بنُ بكرٍ عن ابنِ جريجٍ : قال له النبيُّ صلى الله عليه : « بما أهملتُ يا عليُّ ؟ » قال : بما أهلَّ به النبيُّ صلى الله عليه . قال : « فأهدِ وامكُثُ حراماً كما أنتَ » .

[١٥٥٩]

١٥٢٤ - حدثنا محمدُ بنُ يوسفَ قال نا سفيانُ عن قيسِ بنِ مسلمٍ عن طارقِ بنِ شهابٍ عن أبي موسى قال : بعثني النبيُّ صلى الله عليه إلى قومي باليمنِ ، فجئتُ وهو بالبطحاءِ فقال : « بما أهملتُ ؟ » قلتُ : أهملتُ كإهلالِ النبيِّ صلى الله عليه . قال : « هل معك من هديٍّ ؟ » قلتُ : لا . فأمرني فطُفْتُ بالبيتِ وبالصفاءِ والمروةِ . ثمَّ أمرني فأحللتُ ، فأتيتُ امرأةً من قومي فمَشَطَتْنِي أو غسَلَتْ رَأْسِي . فقدمَ عمرُ فقال : إنَّ نأخذُ بكتابِ اللهِ فإنه يأمرنا بالتمامِ ، قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ . وإنَّ نأخذُ بسنةِ النبيِّ صلى الله عليه فإنه لم يَحِلَّ حتَّى نَحِرَ الهدْيَ .

[الحديث ١٥٥٩ - أطرافه في: ١٥٦٥، ١٧٢٤، ١٧٩٥، ٤٣٤٦، ٤٣٩٧].

**قوله ( باب من أهل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم )** أى فأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فجاز الإحرام على الإيهام ، لكن لا يلزم منه جواز تعليقه إلا على فعل من يتحقق أنه يعرفه كما وقع في حديثي الباب ، وأما مطلق الإحرام على الإيهام فهو جائز ثم يصرفه المحرم لما شاء لكونه صلى الله عليه وسلم لم ينه عن ذلك وهذا قول الجمهور ، وعن المالكية لا يصح الإحرام على الإيهام وهو قول الكوفيين ، قال ابن المنير : وكأنه مذهب البخارى لأنه أشار بالترجمة إلى أن ذلك خاص بذلك الزمن لأن علياً وأبا موسى لم يكن عندهما أصل يرجعان إليه في كيفية الإحرام فأحاله على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما الآن فقد استقرت الأحكام وعرفت مراتب الإحرام فلا يصح ذلك والله أعلم . وكأنه أخذ الإشارة من تقييده بزمن النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( قاله ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم )** يشير إلى ما أخرجه موصولاً في « باب بعث على إلى اليمن » من كتاب المغازى من طريق بكر بن عبد الله المزني عن ابن عمر فذكر فيه حديثاً « فقدم علينا على بن أبي طالب من اليمن حاجاً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بما أهملت فإن معنا أهلك ، قال أهملت بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم » الحديث . وإنما قال له « فإن معنا أهلك » لأن فاطمة كانت قد تمتعت بالعمرة وأحلت كما بينه مسلم من حديث جابر .

**قوله ( حدثنا عبد الصمد )** هو ابن عبد الوارث بن سعيد ، ومروان الأصفر يقال اسم أبيه خاقان وهو أبو خلف البصرى ، وروى أيضاً عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما من الصحابة ، وليس له في

البخارى عن أنس سوى هذا الحديث وهو من أفراد الصحيح قال الترمذى حسن غريب ، وقال الدارقطنى فى « الأفراد » لا أعلم رواة عن سليم بن حيان غير عبد الصمد بن عبد الوارث .

**قوله ( قدم على من اليمن )** سيأتى فى المغازى ذكر سبب بعث على إلى اليمن وأن ذلك قبل حجة الوداع وبيان ذلك من حديث البراء بن عازب ومن حديث بريدة .

**قوله ( وزاد محمد بن بكر عن ابن جريج )** يعنى عن عطاء عن جابر ، ثبت هذا التعليق فى رواية أبى ذر وقد وصله الإسماعيلى من طريق محمد بن بشار وأبو عوانة فى صحيحه عن عمار بن رجاء كلاهما عن محمد بن بكر به ، وسيأتى معلقاً أيضاً فى المغازى من هذا الوجه مقروناً بطريق مكى بن إبراهيم أيضاً هناك أتم ، والمذكور فى كل من الموضعين قطعة من الحديث ، وأورد بقيته بهذين السندين معلقاً وموصولاً فى كتاب الاعتصام ، والمراد بقوله فى طريق مكى « وذكر قول سراقة » أى سؤاله « أعمرتنا لعامنا هذا أو للأبد قال بل للأبد » وسيأتى موصولاً فى أبواب العمرة من وجه آخر عن عطاء عن جابر .

**قوله ( وامكث حراماً كما أنت )** فى حديث ابن عمر المشار إليه قال « فأمسك فإن معنا هدياً » .

**قوله ( عن طارق بن شهاب )** فى رواية أيوب بن عائذ الآتية فى المغازى عن قيس بن مسلم « سمعت طارق بن شهاب » .

**قوله ( عن أبى موسى )** هو الأشعرى ، وفى رواية أيوب المذكورة « حدثنى أبو موسى » .

**قوله ( بعثنى النبى صلى الله عليه وسلم إلى قومي باليمن )** سيأتى تحرير وقت ذلك وسببه فى كتاب المغازى .

**قوله ( وهو بالبطحاء )** زاد فى رواية شعبة عن قيس الآتية فى « باب متى يحل المعتمر » منيخ أى نازل بها وذلك فى ابتداء قدمه .

**قوله ( بما أهلت )** فى رواية شعبة « فقال أحججت ؟ قلت نعم . قال بما أهلت » .

**قوله ( قلت أهلت )** فى رواية شعبة « قلت ليك ياهلال كياهلال النبى صلى الله عليه وسلم ، قال

أحسنتم » .

**قوله ( فأمرنى فطفت )** فى رواية شعبة « طف بالبيت وبالصفا والمروة » .

**قوله ( فأبى امرأة من قومي )** فى رواية شعبة « امرأة من قيس » والمتبادر إلى الذهن من هذا الإطلاق أنها من قيس عيلان وليس بينهم وبين الأشعرين نسبة لكن فى رواية أيوب بن عائذ امرأة من نساء بنى قيس وظهر لى من ذلك أن المراد بقيس قيس بن سليم والد أبى موسى الأشعرى وأن المرأة زوج بعض إخوته ، وكان لأبى موسى من الإخوة أبو رهم وأبو بردة قيل ومحمد .

**قوله ( أو غسلت رأسى )** كذا فيه بالشك ، وأخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن

سفيان بلفظ « وغسلت رأسى » بواو العطف .

**قوله ( فقدم عمر )** ظاهر سياقه أن قدوم عمر كان فى تلك الحجة وليس كذلك بل البخارى اختصره ،

وقد أخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن بن مهدي أيضاً بعد قوله « وغسلت رأسى : فكنت ألقى الناس بذلك فى إمارة أبى بكر وإمارة عمر ، فلانى لقائم بالموسم إذ جاءنى رجل فقال : إنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين فى شأن النسك » فذكر القصة وفيه « فلما قدم قلت يا أمير المؤمنين ما هذا الذى أحدث فى

شأن النسك ؟ » فذكر جوابه . وقد اختصره المصنف أيضاً من طريق شعبة لكنه أبين من هذا ولفظه « فكنت أفتى به حتى كانت خلافة عمر فقال : إن أخذنا » الحديث ، ولمسلم أيضاً من طريق إبراهيم بن أبي موسى الأشعري عن أبيه أنه كان يفتى بالمتعة ، فقال له رجل رويدك ببعض فتياك ، الحديث . وفي هذه الرواية تبين عمر العلة التي لأجلها كره التمتع وهي قوله « قد علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم فعاه ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن - أى بالنساء - ثم يروحوا في الحج تقطر رءوسهم » انتهى . وكان من رأى عمر عدم الترفه للحج بكل طريق ، فكره لهم قرب عهدهم بالنساء لئلا يستمر الميل إلى ذلك بخلاف من بعد عهده به ، ومن يفظم ينفطم . وقد أخرج مسلم من حديث جابر أن عمر قال « افصلوا حجكم من عمرتكم فإنه أتم لحجكم وأتم لعمرتكم » ، وفي رواية « إن الله يحل لرسوله ما شاء ، فأتموا الحج والعمرة كما أمركم الله » .

قوله ( أن نأخذ بكتاب الله إلخ ) محصل جواب عمر في منه الناس من التحلل بالعمرة أن كتاب الله دال على منع التحلل لأمره بالإتمام فيقتضى استمرار الإحرام إلى فراغ الحج ، وأن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً دالة على ذلك لأنه لم يحل حتى بلغ الهدى محله ، لكن الجواب عن ذلك ما أجاب به هو صلى الله عليه وسلم حيث قال « ولولا أن معي الهدى لأحللت » فدل على جواز الإحلال لمن لم يكن معه هدى ، وتبين من مجموع ما جاء عن عمر في ذلك أنه منع منه سدا للذريعة . وقال المازرى : قيل إن المتعة التي نهى عنها عمر فسخ الحج إلى العمرة ، وقيل العمرة في أشهر الحج ثم الحج من عامه ، وعلى الثاني إنما نهى عنها ترغيباً في الأفراد الذي هو أفضل لا أنه يعتقد بطلانها وتحريمها . وقال عياض : الظاهر أنه نهى عن الفسخ ولهذا كان يضرب الناس عليها كما رواه مسلم بناء على معتقده أن الفسخ كان خاصاً بتلك السنة ، قال النووي : والمختار أنه نهى عن المتعة المعروفة التي هي الاعتبار في أشهر الحج ثم الحج من عامه وهو على التنزيه للترغيب في الأفراد كما يظهر من كلامه ، ثم انعقد الإجماع على جواز التمتع من غير كراهة ونفى الاختلاف في الأفضل كما سيأتى في الباب الذي بعده ، ويمكن أن يتمسك من يقول بأنه إنما نهى عن الفسخ بقوله في الحديث الذي أشرنا إليه قريباً من مسلم « إن الله يحل لرسوله ما شاء » والله أعلم . وفي قصة أبي موسى وعلى دلالة على جواز تعليق الإحرام بإحرام الغير مع اختلاف آخر الحديثين في التحلل ، وذلك أن أبا موسى لم يكن معه هدى فصار له حكم النبي صلى الله عليه وسلم لو لم يكن معه هدى وقد قال « لولا الهدى لأحللت » أى وفسخت الحج إلى العمرة كما فعله أصحابه بأمره كما سيأتى ، وأما على فكان معه هدى فلذلك أمره بالبقاء على إحرامه وصار مثله قارناً . قال النووي : هذا هو الصواب ، وقد تأوله الخطابي وعياض بتأويلين غير مرضيين . انتهى . فأما تأويل الخطابي فإنه قال : فعل أبي موسى يخالف فعل على ، وكأنه أراد بقوله أهلت كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم أى كما يبينه لى ويعينه لى من أنواع ما يحرم به فأمره أن يحل بعمل عمرة لأنه لم يكن معه هدى ، وأما تأويل عياض فقال : المراد بقوله « فكنت أفتى الناس بالمتعة » أى بفسخ الحج إلى العمرة ، والحامل لهما على ذلك اعتقادهما أنه صلى الله عليه وسلم كان مفرداً مع قوله « لولا أن معي الهدى لأحللت » أن فسخ الحج وجعلته عمرة فلهذا أمر أبا موسى بالتحلل لأنه لم يكن معه هدى ، بخلاف على . قال عياض : وجمهور الأئمة على أن فسخ الحج إلى العمرة كان

خاصاً بالصحابة . انتهى . وقال ابن المنير في الحاشية : ظاهر كلام عمر التفريق بين ما دل عليه الكتاب ودلت عليه السنة ، وهذا التأويل يقتضى أنهما يرجعان إلى معنى واحد ، ثم أجاب بأنه لعله أراد إبطال وهم من توهم أنه خالف السنة حيث منع من الفسخ فيين أن الكتاب والسنة متوافقان على الأمر بالإتمام وأن الفسخ كان خاصاً بتلك السنة لإبطال اعتقاد الجاهلية أن العمرة لا تصح في أشهر الحج . انتهى . وأما إذا قلنا كان قارئاً على ما هو الصحيح المختار فالمتعمد ما ذكر النووى والله أعلم . وسيأتى بيان اختلاف الصحابة في كيفية التمتع في « باب التمتع والقران » إن شاء الله تعالى ، واستدل به على جواز الإحرام المبهم وأن المحرم به يصرفه لما شاء وهو قول الشافعى وأصحاب الحديث ، ومحل ذلك ما إذا كان الوقت قابلاً بناء على أن الحج لا ينعقد في غير أشهره كما سيأتى في الباب الذى يليه .

### باب قول الله تعالى :

﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾  
﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾

وقال ابن عمر : أشهر الحج : شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة .

وقال ابن عباس : من السنة ألا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج  
وكره عثمان أن يحرم من خراسان أو كرمان .

١٥٢٥ - حدثنا محمد بن بشار قال نا أبو بكر الحنفى قال نا أفلح بن حميد قال سمعتُ

[١٥٦٠]

القاسم بن محمد عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه في أشهر الحج وليالي الحج ، وحرم الحج ، فنزلنا بسرف . قالت : فخرج إلى أصحابه فقال : « من لم يكن منكم معه هدي فأحب أن يجعلها عمرة فليفعل ، ومن كان معه الهدى فلا » . قالت : فالأخذ لها والتارك لها من أصحابه . قالت : فأما رسول الله صلى الله عليه ورجال من أصحابه فكانوا أهل قوة وكان معهم الهدى فلم يقدرُوا على العمرة . قالت : فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وأنا أبكي فقال : « ما يبكيك يا هنتاه ؟ » قلت : سمعتُ قولك لأصحابك فمُنعتُ العمرة . قال : « وما شأنك ؟ » قلت : لا أصلي . قال : « فلا يضيرك ، إنما أنت امرأة من بنات آدم كتب الله عليك ما كتب عليهن ، فكوني في حجك فعسى الله أن يرزقكيها » . قالت : فخرجنا في حجته حتى قدمنا منى فطهرت ، ثم خرجت من منى فأفضت بالبيت . قالت : ثم خرجت معه في النفر الآخر حتى نزل المحصب ونزلنا معه ، فدعا عبدالرحمن بن أبي بكر فقال : « اخرج بأختك من الحرم فلتهل بعمرة ثم افرغا

ثم اتياها هنا فإني أنظرُكما حتى تأتيا نبي». قالت : فخرجنا حتى إذا فرغتُ و فرغتُ من الطواف ثم جئته بسحر فقال : «هل فرغتم؟» قلتُ : نعم ، فأذن بالرحيل في أصحابه ، فارتحل الناس ، فمر متوجّهاً إلى المدينة .

**قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ الحج أشهر معلومات - إلى قوله - في الحج ﴾ ، وقوله ﴿ يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج ﴾ )** قال العلماء : تقدير قوله ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ أى الحج حج أشهر معلومات أو أشهر الحج أو وقت الحج أشهر معلومات فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . وقال انواحدى : يمكن حمله على غير إضمار وهو أن الأشهر جعلت نفس الحج اتساعاً بكون الحج يقع فيها كقولهم ليل نائم . وقال الشيخ أبو إسحق في « المهذب » : المراد وقت إحرام الحج لأن الحج لا يحتاج إلى أشهر فدل على أن المراد وقت الإحرام به ، وأجمع العلماء على أن المراد بأشهر الحج ثلاثة أولها شوال ، لكن اختلفوا هل هي ثلاثة بكاملها وهو قول مالك ونقل عن « الإملاء » للشافعي ، أو شهران وبعض الثالث وهو قول الباقيين ، ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون : عشر ليالٍ من ذى الحجة ، وهل يدخل يوم النحر أو لا ؟ قال أبو حنيفة وأحمد : نعم ، وقال الشافعي في المشهور المصحح عنه : لا ، وقال بعض أتباعه : تسع من ذى الحجة ولا يصح في يوم النحر ولا في ليلته وهو شاذ . واختلف العلماء أيضاً في اعتبار هذه الأشهر هل هو على الشرط أو الاستحباب ؟ فقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين : هو شرط فلا يصح الإحرام بالحج إلا فيها ، وهو قول الشافعي ، وسيأتي استدلال ابن عباس لذلك في هذا الباب ، واستدل بعضهم بالقياس على الوقوف وبالقياس على إحرام الصلاة وليس بواضح لأن الصحيح عند الشافعية أن من أحرم بالحج في غير أشهره انقلب عمرة تجزئه عن عمرة الفرض ، وأما الصلاة فلو أحرم قبل الوقت انقلب نفلاً بشرط أن يكون ظاناً دخول الوقت لا عالماً فاختلفا من وجهين .

**قوله ( وقال ابن عمر رضي الله عنهما : أشهر الحج إلخ )** وصله الطبري والدارقطني من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار عنه قال « الحج أشهر معلومات ، شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة » وروى البيهقي من طريق عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله والإسنادان صحيحان ، وأما ما رواه مالك في « الموطأ » عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال « من اعتمر في أشهر الحج - شوال أو ذى القعدة أو ذى الحجة - قبل الحج فقد استمتع » فلعله تجوز في إطلاق ذى الحجة جمعاً بين الروايتين والله أعلم .

**قوله ( وقال ابن عباس إلخ )** وصله ابن خزيمة والحاكم والدارقطني من طريق احاتم عن مقسم عنه قال « لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج ، فإن من سنة الحج أن يحرم بالحج في أشهر الحج » ورواه ابن جرير من وجه آخر عن ابن عباس قال « لا يصلح أن يحرم أحد بالحج إلا في أشهر الحج » .

**قوله ( وكره عثمان رضي الله عنه أن يحرم من خراسان أو كرمان )** وصله سعيد بن منصور « حدثنا هشيم حدثنا يونس بن عبيد أخبرنا الحسن هو البصري أن عبد الله بن عامر أحرم من خراسان ، فلما قدم على عثمان لأمه فيما صنع وكرهه » وقال عبد الرزاق « أخبرنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال : أحرم



عبد الله بن عامر من خراسان ، فقدم على عثمان فلامه وقال : غزوت وهان عليك نسكك » وروى أحمد ابن سيار في « تاريخ مرو » من طريق داود بن أبي هند قال « لما فتح عبد الله بن عامر خراسان قال : لأجعلن شكرى لله أن أخرج من موضعى هذا محرماً ، فأحرم من نيسابور ، فلما قدم على عثمان لامه على ما صنع » . وهذه أسانيد يقوى بعضها بعضاً . وروى يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق محمد بن إسحق أن ذلك كان في السنة التي قتل فيها عثمان ، ومناسبة هذا الأثر للذى قبله أن بين خراسان ومكة أكثر من مسافة أشهر الحج ، فيستلزم أن يكون أحرم في غير أشهر الحج فكره ذلك عثمان ، وإلا فظاھرہ يتعاقب بكرهه الإحرام قبل الميقات فيكون من متعلق الميقات المكاني لا الزماني . ثم أورد المصنف في الباب حديث عائشة في قصة عمرتها ، وسأيت الكلام عليه مستوفى في الباب الذى بعده ، وشاهد الترجمة منه قولها « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في أشهر الحج وليالى الحج وحرم الحج » فإن هذا كله يدل على أن ذلك كان مشهوراً عندهم معلوماً ، وقوله فيه « وحرم الحج » بضم الحاء المهملة والراء أى أزمته وأمكنته وحالاته ، وروى بفتح الراء وهو جمع حرمة أى ممنوعات الحج ، وقوله « يا هنتاه » بفتح الهاء والنون - وقد تسكن النون - بعدها مثناة وآخرها هاء ساكنة كناية عن شيء لا يذكره باسمه تقول في النداء للمذكر يا هن وقد تزداد الهاء في آخره للسكت فتقول يا هنة ، وإن تشيع الحركة في النون فتقول يا هناء وتزداد في جميع ذلك للمؤنث مثناة ، وقال بعضهم الألف والهاء في آخره كهما في الندبة ، وقوله « قلت لا أصلى » كناية عن أنها حاضت ، قال ابن المنير : كنت عن الحيض بالحكم الخاص به أدباً منها ، وقد ظهر أثر ذلك في بناتها المؤمنات فكلهن يكنين عن الحيض بحرمان الصلاة أو غير ذلك . وقوله « فلا يضرك » في رواية الكشميणी « فلا يضرك » بكسر الصاد وتخفيف التحتانية من الضير ، وقوله « النفر الثانى » هو رابع أيام منى ، وقوله « فإني أنظركما » في رواية الكشميणी « أنتظركما » بزيادة مثناة ، وقوله « حتى إذا فرغت » أى من الاعتمار وفرغت من الطواف وحذف الأول للعلم به .

### باب التمتع والقران والإفراد بالحج وفسخ الحج

لمن لم يكن معه هدي

[١٥٦١] ١٥٢٦ - حدثنا عثمان قال نا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة : خرجنا مع النبي صلى الله عليه ولا نرى إلا أنه الحج ، فلما قدمنا تطوفنا بالبيت ، فأمر النبي صلى الله عليه من لم يكن ساق الهدى أن يحل ، فحل من لم يكن ساق الهدى ، ونساؤه لم يسقن فأحلن . قالت عائشة : فحضت ، فلم أطف بالبيت . فلما كانت ليلة الحصة قالت : يا رسول الله ، يرجع الناس بحجة وعمره وأرجع أنا بحجة ؟ قال : « وما طفت ليالي قدمنا مكة ؟ » قلت : لا ، قال : « فاذهبي مع أخيك إلى التنعيم فأهلي بعمره ، ثم موعدك كذا وكذا » . فقالت صفية : ما أراني إلا حابستهم . قال : « عقرى حلقى ، أو ما طفت يوم النحر ؟ » قالت : قلت : بلى . قال : « لا بأس ،

انفري». قالت عائشة: فلقيني النبي صلى الله عليه وهو مُصْعِدٌ من مكة وأنا منهبطة عليها، أو أنا مصعدة وهو منهبطٌ منها.

[١٥٦٢]

١٥٢٧- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير عن عائشة أنها قالت: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه عام حجة الوداع، فمنا من أهل بعمره، ومنا من أهل بحج وعمره، ومنا من أهل بالحج، وأهل رسول الله صلى الله عليه بالحج، فأما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمره لم يحلوا حتى كان يوم النحر.

[١٥٦٣]

١٥٢٨- حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن الحكم عن علي بن حسين عن مروان بن الحكم قال: شهدت عثمان وعلياً، وعثمان ينهى عن المتعة وأن يجمع بينهما، فلما رأى علي، أهل بهما: لبيك بعمره وحجة، قال: ما كنت لأدع سنة النبي صلى الله عليه لقول أحد.

[الحديث ١٥٦٣ - طرفه في: ١٥٦٩].

[١٥٦٤]

١٥٢٩- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال: كانوا يرون أن العمرة في أشهر الحج أفجر الفجور في الأرض، ويجعلون المحرم صفراً، ويقولون: إذا برأ الدبر، وعفا الأثر، وانسلخ صفر، حلت العمرة لمن اعتمر. قدم النبي صلى الله عليه وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج، فأمرهم أن يجعلوها عمرة، فتعاضم ذلك عندهم فقالوا: يا رسول الله، أي الحل؟ قال: «حل كله».

[١٥٦٥]

١٥٣٠- حدثنا محمد بن المثنى قال نا غندر قال نا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق ابن شهاب عن أبي موسى قال: قدمت على النبي صلى الله عليه، فأمره بالحل.

[١٥٦٦]

١٥٣١- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك... ح. ونا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه أنها قالت: يا رسول الله، ما شأن الناس حلوا بعمره ولم تحلل أنت من عمرتك؟ قال: «إني لبدت رأسي، وقلدت هديي، فلا أحل حتى أنحر».

[الحديث ١٥٦٦ - أطرافه في: ١٦٩٧، ١٧٢٥، ٤٣٩٨، ٥٩١٦].

[١٥٦٧] ١٥٣٢ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال أنا أبو جمرة نصر بن عمران الضبعي قال : تمتعت ، فنهاني ناس ، فسألت ابن عباس فأمرني ، فرأيت في المنام كأن رجلاً يقول لي : حج مبرور وعمرة متقبلة ، فأخبرت ابن عباس فقال : سنة النبي صلى الله عليه . فقال لي : أقم عندي وأجعل لك سهماً من مالي . قال شعبة : فقلت : لم ؟ فقال : للرؤيا التي رأيت .  
[الحديث ١٥٦٧ - طرفه في : ١٦٨٨ .]

[١٥٦٨] ١٥٣٣ - نا أبو نعيم قال نا أبو شهاب قال : قدمت متمتعاً مكة بعمره ، فدخلنا قبل التروية بثلاثة أيام ، فقال لي أناس من أهل مكة : تصير الآن حجك مكية . فدخلت على عطاء أستفتيه فقال : حدثني جابر بن عبد الله أنه حج مع رسول الله صلى الله عليه يوم ساق البدن معه ، وقد أهلوا بالحج مفرداً ، فقال لهم : « أحلوا من إحرامكم بطواف بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقيموا حلالاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التي قدمتم بها متعة » . فقالوا : كيف نجعلها متعة وقد سمينا الحج ؟ فقال : « افعلوا ما أمرتكم ، فلولا أنني سقت الهدى لفعلت مثل الذي أمرتكم ، ولكن لا يحل مني حرام حتى يبلغ الهدى محله » . ففعلوا .  
قال أبو عبد الله : أبو شهاب ليس له مسند إلا هذا .

[١٥٦٩] ١٥٣٤ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا حجاج بن محمد الأعور عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال : اختلف علي وعثمان وهما بعسفان في المتعة . فقال علي : ما تريد إلا أن تنهى عن أمر فعله رسول الله صلى الله عليه . قال : فلما رأى ذلك علي أهل بهما جميعاً .

**قوله ( باب التمتع والقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدى )** أما التمتع فالمعروف أنه الاعتمار في أشهر الحج ثم التحلل من تلك العمرة والإهلال بالحج في تلك السنة ، قال الله تعالى ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ﴾ ويطلق التمتع في عرف السلف على القران أيضاً ، قال ابن عبد البر : لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقوله تعالى ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج ﴾ أنه الاعتمار في أشهر الحج قبل الحج ، قال : ومن التمتع أيضاً القران لأنه تمتع بسقوط سفر للنسك الآخر من بلده ، ومن التمتع فسخ الحج أيضاً إلى العمرة . انتهى . وأما القران فوقع في رواية أبي ذر « الإقران » بالألف وهو خطأ من حيث اللغة كما قاله عياض وغيره ، وصورته الإهلال بالحج والعمرة معاً ، وهذا لا خلاف في جوازه . أو الإهلال بالعمرة ثم يدخل عليها الحج أو عكسه وهذا مختلف فيه . وأما الإفراد فالإهلال بالحج وحده في أشهره عند الجميع وفي غير أشهره أيضاً عند من يجيزه ، والاعتمار بعد الفراغ من أعمال الحج لمن شاء . وأما فسخ الحج فالإحرام بالحج ثم يتحلل منه بعمل عمرة فيصير متمتعاً وفي جوازه اختلاف آخر ، وظاهر تصرف

المصنف إجازته ، فإن تقدير الترجمة باب مشروعية التمتع إلخ ، ويحتمل أن يكون التقدير باب حكم التمتع إلخ ، فلا يكون فيه دلالة على أنه يجيزه . ثم أورد المصنف في الباب سبعة أحاديث ، الأول : حديث عائشة من وجهين .

**قوله ( خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم )** تقدم في الباب قبله بيان الوقت الذي خرجوا فيه .  
**قوله ( ولا نرى إلا أنه الحج )** ، ولأبي الأسود عن عروة عنها كما سيأتي « مهلين بالحج » ولمسلم من طريق القاسم عنها « لا نذكر إلا الحج » وله من هذا الوجه « لبينا بالحج » وظاهره أن عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا أولاً محرمين بالحج ، لكن في رواية عروة عنها هنا « فنا من أهل بعمره » ، ومنا من أهل بحج وعمره ، ومنا من أهل بالحج » فيحمل الأول على أنها ذكرت ما كانوا يعهدونه من ترك الاعتياز في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون إلا الحج ، ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم وجوه الإحرام وجوز لهم الاعتياز في أشهر الحج ، وسيأتي في « باب الاعتياز بعد الحج » من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها « فقال : من أحب أن يهل بعمره فليل ، ومن أحب أن يهل بحج فليل » ولأحمد من طريق ابن شهاب عن عروة « فقال : من شاء فليل بعمره ، ومن شاء فليل بحج » ولهذا التكة أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس « كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور » فأشار إلى الجمع بين ما يختلف عن عائشة في ذلك ، وأما عائشة نفسها فسيأتي في أبواب العمرة وفي حجة الوداع من المغازي من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها في أثناء هذا الحديث قالت « وكنت ممن أهل بعمره » وسبق في كتاب الحيض من طريق ابن شهاب نحوه عن عروة ، زاد أحمد من وجه آخر عن الزهري « ولم أسق هدياً » فادعى إسماعيل القاضي وغيره أن هذا غلط من عروة وأن الصواب رواية الأسود والقاسم وعروة عنها أنها أهلت بالحج مفرداً وتعقب بأن قول عروة عنها إنها أهلت بعمره صريح ، وأما قول الأسود وغيره عنها « لا نرى إلا الحج » فليس صريحاً في إهلالها بحج مفرد فالجمع بينهما ما تقدم من غير تغليب عروة وهو أعلم الناس بحديثها ، وقد وافقه جابر بن عبد الله الصحابي كما أخرجه مسلم عنه ، وكذا رواه طاوس ومجاهد عن عائشة ، ويحتمل في الجمع أيضاً أن يقال : أهلت عائشة بالحج مفرداً كما فعل غيرها من الصحابة ، وعلى هذا ينزل حديث الأسود ومن تبعه « ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يفسخوا الحج إلى العمرة ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمتعاً » وعلى هذا ينزل حديث عروة « ثم لما دخلت مكة وهي حائض فلم تقدر على الطواف لأجل الحيض أمرها أن تحرم بالحج » على ما سيأتي من الاختلاف في ذلك ، والله أعلم .

**قوله ( فلما قدمنا تطوفنا بالبيت )** أي غيرها لقولها بعده « فلم أطف » فإنه تبين به أن قولها « تطوفنا » من العام الذي أريد به الخاص .

**قوله ( فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من لم يكن ساق الهدى أن يهل )** أي من الحج بعمل العمرة ، وهذا هو فسخ الحج المترجم به .

**قوله ( ونساؤه لم يسقن )** أي الهدى .

**قوله ( فأحلن )** أي وهى منهن لكن منعها من التحلل كونها حاضت ليلة دخولهم مكة ، وقد مضى في الباب قبله بيان ذلك وأنها بكث وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها « كوني في حجك » فظاهره أنه

صلى الله عليه وسلم أمرها أن تجعل عمرتها حجاً ولهذا قالت « يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحج » فأمرها لأجل ذلك من التمتع ، وقال مالك : ليس العمل على حديث عروة قديماً ولا حديثاً ، قال ابن عبد البر : يريد ليس عليه العمل في رفض العمرة وجعلها حجاً بخلاف جعل الحج عمرة فإنه وقع للصحابة . واختلف في جوازها من بعدهم لكن أوجب جماعة من العلماء عن ذلك باحتمال أن يكون معنى قوله « ارفضى عمرتك » أى اتركى التحلل منها وأدخلى عليها الحج فتصير قارنة ، ويؤيده قوله في رواية لمسلم « وأمسكى عن العمرة » أى عن أعمالها ، وإنما قالت عائشة « وأرجع بحج » لاعتقادها أن أفراد العمرة بالعمل أفضل كما وقع لغيرها من أمهات المؤمنين ، واستبعد هذا التأويل لقولها في رواية عطاء عنها « وأرجع أنا بحجة ليس معها عمرة » أخرجه أحمد ، وهذا يقوى قول الكوفيين إن عائشة تركت العمرة وحجت مفردة ، وتمسكوا في ذلك بقولها في الرواية المتقدمة « دعى عمرتك » وفي رواية « ارفضى عمرتك » ونحو ذلك . واستدلوا به على أن للمرأة إذا أهلت بالعمرة متمتعة فحاضت قبل أن تطوف أن تترك العمرة وتهل بالحج مفرداً كما فعلت عائشة ، لكن في رواية عطاء عنها ضعف ، والرافع للإشكال في ذلك ما رواه مسلم من حديث جابر « أن عائشة أهلت بعمرة ، حتى إذا كانت بسرف حاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : أهلى بالحج ، حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وسعت . فقال : قد حلت من حجك وعمرتك ، قالت : يا رسول الله إني أجد في نفسي أنى لم أطف بالبيت حتى حججت ، قال فأمرها من التمتع » ولمسلم من طريق طاوس عنها « فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : طوافك يسعك لحجك وعمرتك » فهذا صريح في أنها كانت قارنة لقوله « قد حلت من حجك وعمرتك » وإنما أمرها من التمتع تطيباً لقلبها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معتمرة . وقد وقع في رواية لمسلم « وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً سهلاً إذا هويت الشئ تابعها عليه » وسيأتى الكلام على قصة صفية في أواخر الحج وعلى ما في قصة اعمار عائشة من الفوائد في أبواب العمرة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وأرجع أنا بحجة ) في رواية الكشميني « وأرجع لي بحجة » .**

**قوله في الطريق الثانية ( فأما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمرة لم يحلوا حتى كان يوم النحر )** كذا فيه هنا ، وسيأتى في حجة الوداع بلفظ « فلم يحلوا » بزيادة فاء وهو الوجه . الحديث الثانى :

**قوله ( عن الحكم )** هو ابن عتية بالمشناة والموحدة مصغراً الفقيه الكوفى ، وعلى بن الحسين هو زين العابدين .

**قوله ( شهدت عثمان وعلياً )** سيأتى في آخر الباب من طريق سعيد بن المسيب أن ذلك كان بعسفان .

**قوله ( وعثمان ينهى عن المتعة وأن يجمع بينهما )** أى بين الحج والعمرة ( فلما رأى على ) في رواية سعيد بن المسيب « فقال على ما تريد إلى أن تنهى عن أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية الكشميني « إلا أن تنهى » بحرف الاستثناء ، زاد مسلم من هذا الوجه « فقال عثمان : دعنا عنك . قال : إني لا أستطيع أن أدعك » وقوله « وأن يجمع بينهما » يحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون نهى عن التمتع والقران معاً ، ويحتمل أن يكون عطفاً تفسيراً وهو على ما تقدم أن السلف كانوا يطلقون على القران تمتعاً ،

ووجهه أن القارن يتمتع بترك النصب بالسفر مرتين فيكون المراد أن يجمع بينهما قرناً أو ليقاعاً لهما في سنة واحدة بتقديم العمرة على الحج ، وقد رواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب بلفظ « نهى عثمان عن التمتع » وزاد فيه « فلي على وأصحابه بالعمرة فلم ينههم عثمان ، فقال له على : ألم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم تمتع ؟ قال : بلى » وله من وجه آخر « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بهما جميعاً » زاد مسلم من طريق عبد الله بن شقيق عن عثمان قال « أجل ، ولكننا خائفين » قال النووي : لعله أشار إلى عمرة القضية سنة سبع ، لكن لم يكن في تلك السنة حقيقة تمتع إنما كان عمرة وحدها . قلت : هي رواية شاذة ، فقد روى الحديث مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وهما أعلم من عبد الله بن شقيق فلم يقلوا ذلك ، والتمتع إنما كان في حجة الوداع . وقد قال ابن مسعود كما ثبت عنه في الصحيحين « كنا آمن ما يكون الناس » وقال القرطبي : قوله « خائفين » أي من أن يكون أجر من أفرد أعظم من أجر من تمتع ، كذا قال ، وهو جمع حسن ولكن لا يخفى بعده . ويحتمل أن يكون عثمان أشار إلى أن الأصل في اختياره صلى الله عليه وسلم فسخ إلى العمرة في حجة الوداع دفع اعتقاد قريش منع العمرة في أشهر الحج ، وكان ابتداء ذلك بالحديبية لأن إحرامهم بالعمرة كان في ذى القعدة وهو من أشهر الحج ، وهناك يصبح إطلاق كونهم خائفين ، أي من وقوع القتال بينهم وبين المشركين ، وكان المشركون صلحهم عن الوصول إلى البيت فتحلوا من عمرتهم ، وكانت أول عمرة وقعت في أشهر الحج ، ثم جاءت عمرة القضية في ذى القعدة أيضاً ، ثم أراد صلى الله عليه وسلم تأكيد ذلك بالمبالغة فيه حتى أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة .

**قوله ( ما كنت لأدع إلخ )** زاد النسائي والإسماعيلي « فقال عثمان : تراني أنهى الناس وأنت نفعله ؟ فقال : ما كنت أدع » . وفي قصة عثمان وعلى من الفوائد إشاعة العالم ما عنده من العلم وإظهاره ، ومناظرة ولاية الأمور وغيرهم في تحقيقه لمن قوى على ذلك لقصد مناصحة المسلمين ، والبيان بالفعل مع القول ، وجواز الاستنباط من النص لأن عثمان لم يخف عليه أن التمتع والقران جائزان ، وإنما نهى عنهما ليعمل بالأفضل كما وقع لعمر ، لكن خشى على أن يحمل غيره النهى على التحريم فأشاع جواز ذلك ، وكل منهما مجتهد مأجور .

**( قفيه )** : ذكر ابن الحاجب حديث عثمان في التمتع دليلاً لمسألة اتفاق أهل العصر الثاني بعد اختلاف أهل العصر الأول فقال : وفي الصحيح أن عثمان كان نهى عن المتعة ، قال البغوي : ثم صار إجماعاً . وتعقب بأن نهى عثمان عن المتعة إن كان المراد به الاعتبار في أشهر الحج قبل الحج فلم يستقر الإجماع عليه لأن الحنفية يخالفون فيه ، وإن كان المراد به فسخ الحج إلى العمرة فكذلك لأن الحنابلة يخالفون فيه ، ثم وراء ذلك أن رواية النسائي السابقة مشعرة بأن عثمان رجع عن النهى فلا يصح التمسك به ، ولفظ البغوي بعد أن ساق حديث عثمان في « شرح السنة » : هذا خلاف على وأكثر الصحابة على الجواز ، وانفقت عليه الأئمة بعد فحمله على أن عثمان نهى عن التمتع المعهود ، والظاهر أن عثمان ما كان يبطله وإنما كان يرى أن الأفراد أفضل منه ، وإذا كان كذلك فلم تتفق الأئمة على ذلك فإن الخلاف في أي الأمور الثلاثة أفضل باق والله أعلم .

وفيه أن المجتهد لا يلزم مجتهداً آخر بتقليده لعدم إنكار عثمان على ذلك مع كون عثمان الإمام إذ ذلك والله أعلم . الحديث الثالث : عن ابن عباس قال ( كانوا يرون أن العمرة ) بفتح أوله ، أى يعتقدون ، والمراد أهل الجاهلية . ولابن حبان من طريق أخرى عن ابن عباس قال « والله ما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة في ذى الحجة إلا ليقطع بذلك أمر أهل الشرك » فإن هذا الحى من قريش ومن دان دينهم كانوا يقولون ، فذكر نحوه فعرف بهذا تعيين القائلين .

**قوله ( من أفجر الفجور )** هذا من تحكماهم الباطلة المأخوذة عن غير أصل .

**قوله ( ويجعلون المحرم صفر )** كذا هو في جميع الأصول من الصحيحين . قال النووي : كان ينبغي أن يكتب بالألف ، ولكن على تقدير حذفها لابد من قراءته منصوباً لأنه مصروف بلا خلاف ، يعنى والمشهور عن اللغة الربيعية كتابة المنصوب بغير ألف فلا يلزم من كتابته بغير ألف أن لا يصرف فيقرأ بالألف . وسبقه عياض إلى نفي الخلاف فيه لكن في « المحكم » كان أبو عبيدة لا يصرفه ف قيل له : إنه لا يمتنع الصرف حتى يجتمع علتان فاهما ؟ قال : المعرفة والساعة . وفسره المطرزي بأن مراده بالساعة أن الأزمنة ساعات والساعة مؤنثة . انتهى . وحديث ابن عباس هذا حجة قوية لأبى عبيدة ، ونقل بعضهم أن في صحيح مسلم « صفرأ » بالألف . وأما جعلهم ذلك فقال النووي : قال العلماء المراد الإخبار عن النسب الذى كانوا يفعلونه في الجاهلية فكانوا يسمون المحرم صفرأ ويحلقونه ويؤخرون تحريم المحرم إلى نفس صفر لثلاث تتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم فيها ما اعتادوه من المقاتلة والغارة بعضهم على بعض ، فضللهم الله في ذلك فقال ( إنما النسب زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا ) الآية .

**قوله ( ويقولون إذا برا الدبر )** بفتح المهيمة والموحدة أى ما كان يحصل بظهور الإبل من الحمل عليها ومشقة السفر فإنه كان يبرأ بعد انصرافهم من الحج ، وقوله ( وعفا الأثر ) أى اندرس أثر الإبل وغيرها في سيرها ، ويحتمل أثر الدبر المذكور . وفي سنن أبي داود « وعفا الوبر » أى كثر وبر الإبل الذى حلق بالرحال ، وهذه الألفاظ تقرأ ساكنة وراء لإرادة السجع ، ووجه تعلق جواز الاعتماد بانسلاخ صفر - مع كونه ليس من أشهر الحج وكذلك المحرم - أنهم لما جعلوا المحرم صفرأ ولا يستقرون ببلادهم في الغالب ويبرأ دبر إبلهم إلا عند انسلاخه ألحقوه بأشهر الحج على طريق التبعية وجعلوا أول أشهر الاعتماد شهر المحرم الذى هو في الأصل صفر ، والعمرة عندهم في غير أشهر الحج . وأما تسمية الشهر صفرأ فقال رؤبة أصلها أنهم كانوا يغيرون فيه بعضهم على بعض فيتركون منازلهم صفرأ أى خالية من المتاع ، وقيل لإصفار أماكنهم من أهلها .

**قوله ( قدم النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا في الأصول من رواية موسى بن إسماعيل عن وهيب ، وقد أخرجه المصنف في « أيام الجاهلية » عن مسلم بن إبراهيم عن وهيب بلفظ « فقدم » بزيادة فاء وهو الوجه ، وكذا أخرجه مسلم من طريق بهز بن أسد وإسماعيل بن إبراهيم بن الحجاج كلاهما عن وهيب .

**قوله ( صبيحة رابعة )** أى يوم الأحد .

**قوله ( مهلين بالحج )** في رواية إبراهيم بن الحجاج « وهم يلبون بالحج » وهى مفسرة لقوله مهلين ،

واحتج به من قال كان حج النبي صلى الله عليه وسلم مفرداً ، وأجاب من قال كان قارناً بأنه لا يلزم من إهلاله بالحج أن لا يكون أدخل عليه العمرة .

**قوله ( أن يجعلوها عمرة فتعظم ذلك عندهم )** أى لما كانوا يعتقدونه أولاً ، وفى رواية إبراهيم بن الحجاج « فكبر ذلك عندهم » .

**قوله ( أى الحل )** كأنهم كانوا يعرفون أن للحج تحللين فأرادوا بيان ذلك فبين لهم أنهم يتحللون الحل كله ، لأن العمرة ليس لها إلا تحلل واحد ، ووقع فى رواية الطحاوى « أى الحل نحل ؟ قال : الحل كله » . الحديث الرابع : حديث أبى موسى « قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم فأمرنى بالحل » هكذا أورده مختصراً ، وقد تقدم تماماً مشروحاً قبل إيباب . ووقع للكشميين « فأمره بالحل » على الالتفات . الحديث الخامس : حديث حفصة « أنها قالت يا رسول الله ما شأن الناس حلوا بعمرة » الحديث ، لم يقع فى رواية مسلم قوله « بعمرة » وذكر ابن عبد البر أن أصحاب مالك ذكرها بعضهم وحذفها بعضهم ، واستشكل كيف حلوا بعمرة مع قولها ولم تحل من عمرتك ، والجواب أن المراد بقولها بعمرة أى أن إحرامهم بعمرة كان سبباً لسرعة حلهم ، واستدل به على أن من ساق الهدى لا يتحلل من عمل العمرة حتى يحل بالحج ويفرغ منه ، لأنه جعل العلة فى بقاءه على إحرامه كونه أهدي ، وكذا وقع فى حديث جابر سابع أحاديث الباب ، وأخبر أنه لا يحل حتى ينحر الهدى وهو قول أبى حنيفة وأحمد ومن وافقهما ، ويؤيده قوله فى حديث عائشة أول حديث الباب « فأمر من لم يكن ساق الهدى أن يحل » والأحاديث بذلك متضاربة ، وأجاب بعض المالكية والشافعية عن ذلك بأن السبب فى عدم تحلله من العمرة كونه أدخلها على الحج ، وهو مشكل عليه لأنه يقول إن حجه كان مفرداً . وقال بعض العلماء : ليس لمن قال كان مفرداً عن هذا الحديث انفصال ، لأنه إن قال به استشكل عليه علل عدم التحلل بسوق الهدى لأن عدم التحلل لا يمتنع على من كان قارناً عنده ، وجنح الأصيلي وغيره إلى توهم مالك فى قوله « ولم تحل أنت من عمرتك » وأنه لم يقله أحد فى حديث حفصة غيره ، وتعقبه ابن عبد البر — على تقدير تسليم انفراده — بأنها زيادة حافظ فيجب قبولها ، على أنه لم ينفرد ، فقد تابعه أيوب وعبيد الله بن عمر وهما مع ذلك حفاظ أصحاب نافع . انتهى . ورواية عبيد الله بن عمر عند مسلم ، وقد أخرجه مسلم من رواية ابن جريج والبخارى من رواية موسى بن عقبة والبيهقى من رواية شعيب بن أبى حمزة ثلاثتهم عن نافع بدونها ، ووقع فى رواية عبيد الله عمر عند الشيخين « فلا أحل حتى أحل من الحج » ولا تنافى هذه رواية مالك لأن القارن لا يحل من العمرة ، ولا من الحج حتى ينحر . فلا حجة فيه لمن تمسك بأنه صلى الله عليه وسلم كان متمتعاً كما سيأتى ، لأن قول حفصة « ولم تحل من عمرتك » وقوله هو « حتى أحل من الحج » ظاهر فى أنه كان قارناً . وأجاب من قال كان مفرداً عن قوله « ولم تحل من عمرتك » بأجوبة : أحدها قاله الشافعى معناه ولم تحل أنت من إحرامك الذى ابتدأته معهم بنية واحدة ، بدليل قوله « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى وجعلتها عمرة » وقيل معناه ولم تحل من حجك بعمرة كما أمرت أصحابك ، قالوا وقد تأتى « من » بمعنى الباء كقوله عز وجل « يحفظونه من أمر الله » أى بأمر الله ، والتقدير ولم تحل أنت بعمرة من إحرامك ، وقيل ظنت أنه فسخ حجه بعمرة كما فعل أصحابه بأمره فقالت لم لم تحل أنت أيضاً من عمرتك ؟ ولا يخفى ما فى بعض هذه



التأويلات من التعسف . والذي تجتمع به الروايات أنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً بمعنى أنه أدخل العمرة على الحج بعد أن أهل به مفرداً ، لا أنه أول ما أهل أحرم بالحج والعمرة معاً ، وقد تقدم حديث عمر مرفوعاً « وقل عمرة في حجة » وحديث أنس « ثم أهل بحج وعمرة » ولمسلم من حديث عمران بن حصين « جمع بين حج وعمرة » ولأبي داود والنسائي من حديث البراء مرفوعاً « إني سقت الهدى وقرنت » وللنسائي من حديث علي مثله ، ولأحمد من حديث سراقه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قرن في حجة الوداع » وله من حديث أبي طلحة « جمع بين الحج والعمرة » وللدارقطني من حديث أبي سعيد وأبي قتادة والبزار من حديث ابن أبي أوفى ثلاثهم مرفوعاً مثله ، وأجاب البيهقي عن هذه الأحاديث وغيرها نصرة لمن قال إنه صلى الله عليه وسلم كان مفرداً فنقل عن سليمان بن حرب أن رواية أبي قلابة عن أنس « أنه سمعهم يصرخون بهما جميعاً » أثبت من رواية من روى عنه أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الحج والعمرة ، ثم تعقبه بأن قتادة وغيره من الحفاظ رووه عن أنس كذلك ، فالاختلاف فيه على أنس نفسه ، قال فلعله سمع النبي صلى الله عليه وسلم يعلم غيره كيف يهل بالقران فظن أنه أهل عن نفسه ، وأجاب عن حديث حفصة بما نقل عن الشافعي أن معنى قولها « ولم تحل أنت من عمرتك » أي من إحرامك كما تقدم ، وعن حديث عمر بأن جماعة رووه بلفظ « صلى في هذا الوادي ، وقال عمرة في حجة » قال : وهؤلاء أكثر عدداً ممن رواه « وقل عمرة في حجة » فيكون إذناً في القران لا أمر للنبي صلى الله عليه وسلم في حال نفسه ، وعن حديث عمران بأن المراد بذلك إذنه لأصحابه في القران بدليل روايته الأخرى « أنه صلى الله عليه وسلم أمر بعض أهله في العشر » وروايته الأخرى « أنه صلى الله عليه وسلم تمتع » فإن مراده بكل ذلك إذنه في ذلك ، وعن حديث البراء بأنه ساقه في قصة على وقد رواها أنس يعني كما تقدم في هذا الباب وجابر كما أخرجه مسلم وليس فيها لفظ « وقرنت » وأخرج حديث مجاهد عن عائشة قالت « لقد علم ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قد اعتمر ثلاثاً سوى التي قرنها في حجته » أخرجه أبو داود ، وقال البيهقي تفرد أبو إسحق عن مجاهد بهذا ، وقد رواه منصور عن مجاهد بلفظ « فقالت ما اعتمر في رجب قط » وقال هذا هو المحفوظ يعني كما سيأتي في أبواب العمرة ، ثم أشار إلى أنه اختلف فيه على أبي إسحق فرواه زهير بن معاوية عنه هكذا وقال زكريا عن أبي إسحق عن البراء ، ثم روى حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم حج حجتين قبل أن يهاجر وحجة قرن معها عمرة » يعني بعد ما هاجر ، وحكى عن البخاري أنه أعله لأنه من رواية زيد بن الحباب عن الثوري عن جعفر عن أبيه عنه ، وزيد ربما يهيم في الشيء ، والمحفوظ عن الثوري مرسل ، والمعروف عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل بالحج خالصاً ، ثم روى حديث ابن عباس نحو حديث مجاهد عن عائشة وأعله بداد العطار ، وقال إنه تفرد بوصاله عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس ، ورواه ابن عيينة عن عمرو فأرسله لم يذكر ابن عباس ، ثم روى حديث الصبي بن معبد أنه أهل بالحج والعمرة معاً فأنكر عليه ، فقال له عمر « هديت لسنة نبيك » الحديث وهو في السنن وفيه قصة ، وأجاب عنه بأنه يدل على جواز القران لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً ، ولا يخفى ما في هذه الأجوبة من التعسف . وقال النورى : الصواب الذي نعتقه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً ، ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في تلك السنة بعد الحج ، ولا شك أن القران أفضل من الإفراد الذي لا يعتمر في سنته عندنا ،

ولم ينقل أحد أن الحج وحده أفضل من القران ، كذا قال والخلاف ثابت قديماً وحديثاً : أما قديماً فالثابت عن عمر أنه قال « إن أتم لحجكم وعمرتكم أن تنشئوا لكل منهما سفراً » وعن ابن مسعود نحوه ، أخرجه ابن أبي شيبة وغيره ، وأما حديثاً فقد صرح القاضي حسين والمتولى بترجيح الأفراد ولو لم يعتمر في تلك السنة ، وقال صاحب الهداية من الحنفية : الخلاف بيننا وبين الشافعي مبنى على أن القارن يطوف طوافاً واحداً وسعيّاً واحداً فهذا قال إن الأفراد أفضل ، ونحن عندنا أن القارن يطوف طوافين وسعين فهو أفضل لكونه أكثر عملاً . وقال الخطابي : اختلفت الرواية فيما كان النبي صلى الله عليه وسلم به محرماً ، والجواب عن ذلك بأن كل راو أضاف إليه ما أمر به اتساعاً ، ثم رجح بأنه كان أفرد الحج ، وهذا هو المشهور عند المالكية والشافعية ، وقد بسط الشافعي القول فيه في « اختلاف الحديث » وغيره ورجح أنه صلى الله عليه وسلم أحرم إحراماً مطلقاً ينتظر ما يؤمر به فنزل عليه الحكم بذلك وهو على الصفا ، ورجحوا الأفراد أيضاً بأن الخلفاء الراشدين واطبوا عليه ولا يظن بهم المواظبة على ترك الأفضل ، وبأنه لم ينقل عن أحد منهم أنه كره الأفراد ، وقد نقل عنهم كراهية التمتع والجمع بينهما حتى فعله على لبيان الجواز ، وبأن الأفراد لا يجب فيه دم بالإجماع بخلاف التمتع والقران . انتهى . وهذا ينبني على أن دم القران دم جبران وقد منعه من رجح القران وقال إنه دم فضل وثواب كالأضحية ، ولو كان دم نقص لما قام الصيام مقامه ، ولأنه يؤكل منه ودم النقص لا يؤكل منه كدم الجزاء ، قاله الطحاوي . وقال عياض نحو ما قال الخطابي وزاد : وأما إحرامه هو فقد تضافرت الروايات الصحيحة بأنه كان مفرداً ، وأما رواية من روى متمتعاً فعناه أمر به لأنه صرح بقوله « ولولا أن معي الهدى لأحلت » فصيح أنه لم يتحلل . وأما رواية من روى القران فهو إخبار عن آخر أحواله لأنه أدخل العمرة على الحج لما جاء إلى الوادي وقيل له « قل عمرة في حجة » انتهى . وهذا الجمع هو المعتمد ، وقد سبق إليه قديماً ابن المنذر وبينه ابن حزم في « حجة الوداع » بياناً شافياً ومهده المحب الطبري تمهيداً بالغاً يطول ذكره ، ومحصله أن كل من روى عنه الأفراد حمل على ما أهل به في أول الحال ، وكل من روى عنه التمتع أراد ما أمر به أصحابه ، وكل من روى عنه القران أراد ما استقر عليه أمره ، ويطرح رواية من روى القران بأمور ، منها : أن معه زيادة علم على من روى الأفراد وغيره ، وبأن من روى الأفراد والتمتع اختلف عليه في ذلك : فأشهر من روى عنه الأفراد عائشة وقد ثبت عنها أنه اعتمر مع حجته كما تقدم ، وابن عمر وقد ثبت عنه أنه صلى الله عليه وسلم بدأ بالعمرة ثم أهل بالحج كما سيأتي في أبواب الهدى ، وثبت أنه جمع بين حج وعمرة ثم حدث أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك وسيأتي أيضاً ، وجابر وقد تقدم قوله إنه اعتمر مع حجته أيضاً . وروى القران عنه جماعة من الصحابة لم يختلف عليهم فيه ، وبأنه لم يقع في شيء من الروايات النقل عنه من لفظه أنه قال أفردت ولا تمتعت ، بل صرح عنه أنه قال « قرنت » وصرح عنه أنه قال « لولا أن معي الهدى لأحلت » وأيضاً فإن من روى عنه القران لا يحتمل حديثه التأويل إلا بتعسف بخلاف من روى الأفراد فإنه محمول على أول الحال وينتفي التعارض ، ويؤيده أن من جاء عنه الأفراد جاء عنه صورة القران كما تقدم ، ومن روى عنه التمتع فإنه محمول على الاقتصار على سفر واحد للنسكين ، ويؤيده أن من جاء عنه التمتع لما وصفه وصفه بصورة القران ، لأنهم اتفقوا على أنه لم يحل من عمرته حتى أتم عمل جميع الحج ، وهذه إحدى صور القران ،

وأيضاً فإن رواية القران جاءت عن بضعة عشر صحابياً بأسانيد جياد بخلاف روايتي الإفراد والتمتع وهذا يقتضى رفع الشك عن ذلك والمصير إلى أنه كان قارناً ، ومقتضى ذلك أن يكون القران أفضل من الإفراد ومن التمتع وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وبه قال الثوري وأبو حنيفة وإسحق بن راهويه واختاره من الشافعية المزني وابن المنذر وأبو إسحق المروزي ومن المتأخرين تقي الدين السبكي وبحث مع النووي في اختياره أنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً وأن الإفراد مع ذلك أفضل مستنداً إلى أنه صلى الله عليه وسلم اختار الإفراد أولاً ثم أدخل عليه العمرة لبيان جواز الاعتمار في أشهر الحج لكونهم كانوا يعتقدونه من أفجر الفجور كما في ثالث أحاديث الباب ، وملخص ما يتعقب به كلامه أن البيان قد سبق منه صلى الله عليه وسلم في عمره الثلاث فإنه أحرم بكل منها في ذى القعدة عمرة الحديبية التي صدع عن البيت فيها وعمرة القضية التي بعدها وعمرة الجعرانة ، ولو كان أراد باعتباره مع حجته بيان الجواز فقط مع أن الأفضل خلافه لاكتفى في ذلك بأمره أصحابه أن يفسخوا حجهم إلى العمرة . وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل لكونه صلى الله عليه وسلم تمناه فقال « لولا أني سقت الهدى لأحلت » ولا يتمنى إلا الأفضل ، وهو قول أحمد بن حنبل في المشهور عنه ، وأجيب بأنه إنما تمناه تطييباً لقاب أوصحابه لحزنهم على فوات موافقته وإلا فالأفضل ما اختاره الله له واستمر عليه . وقال ابن قدامة : يترجح التمتع بأن الذي يفرد إن اعتمر بعدها فهي عمرة مختلف في إجزائها عن حجة الإسلام بخلاف عمرة التمتع فهي مجزئة بلا خلاف فيترجح التمتع على الإفراد ويليه القران ، وقال من رجع القران : هو أشق من التمتع وعمرته مجزئة بلا خلاف فيكون أفضل منهما ، وحكى عياض عن بعض العلماء أن الصور الثلاث في الفضل سواء وهو مقتضى تصرف ابن خزيمة في صحيحه ، وعن أبي يوسف القران والتمتع في الفضل سواء وهما أفضل من الإفراد ، وعن أحمد : من ساق الهدى فالقران أفضل له ليوافق فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما تمناه وأمر به أصحابه ، زاد بعض أتباعه ومن أراد أن ينشئ لعمرته من بلده سقراً فالإفراد أفضل له ، قال : وهذا أعدل المذاهب وأشبهها بموافقة الأحاديث الصحيحة ، فمن قال الإفراد أفضل فعلي هذا يتنزل لأن أعمال سفرين للنسكين أكثر مشقة فيكون أعظم أجراً ولتجزئ عنه عمرته من غير نقص ولا اختلاف . ومن العلماء من جمع بين الأحاديث على نمط آخر مع موافقته على أنه كان قارناً كالطحاوي وابن حبان وغيرهما فقبل أهل أولاً بعمرة ثم لم يتحلل منها إلى أن أدخل عليها الحج يوم التروية ، ومستند هذا القائل حديث ابن عمر الآتي في أبواب الهدى بلفظ « فبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة ثم أهل بالحج » وهذا لا ينافي إنكار ابن عمر على أنس كونه نقل أنه صلى الله عليه وسلم أهل بالحج والعمرة كما سيأتي في حجة الوداع من المغازي لاحتمال أن يكون محل إنكاره كونه نقل أنه أهل بهما معاً وإنما المعروف عنده أنه أدخل أحد النسكين على الآخر لكن جزمه بأنه صلى الله عليه وسلم بدأ بالعمرة مخالف لما عليه أكثر الأحاديث فهو مرجوح ، وقبل أهل أولاً بالحج مفرداً ثم استمر على ذلك إلى أن أمر أصحابه بأن يفسخوا حجهم فيجعلوه عمرة وفسخ معهم ، ومنعه من التحلل من عمرته المذكورة ما ذكره في حديث الباب وغيره من سوق الهدى فاستمر معتمراً إلى أن أدخل عليها الحج حتى تحلل منها جميعاً ، وهذا يستلزم أنه أحرم بالحج أولاً وآخر ، وهو محتمل لكن الجمع الأول أولى . وقبل إنه صلى الله عليه وسلم أهل بالحج

مفرداً واستمر عليه إلى أن تحلل منه بمنى ولم يعتمر في تلك السنة وهو مقتضى من رجح أنه كان مفرداً .  
والذى يظهر لى أن من أنكر القرآن من الصحابة نفي أن يكون أهل بهما جميعاً في أول الحال ، ولا ينفي  
أن يكون أهل بالحج مفرداً ثم أدخل عليه العمرة فيجتمع القولان كما تقدم ، والله أعلم .

**قوله ( ولم تحلل )** بكسر اللام الأولى أى لم تحل ، وإظهار التضعيف لغة معروفة .

**قوله ( لبدت )** بتشديد الموحدة أى شعر رأسى ، وقد تقدم بيان التلييد ، وهو أن يجعل فيه شيء  
ليلتصق به ، ويؤخذ منه استحباب ذلك للمحرم .

**قوله ( فلا أحل حتى أنحر )** يأتى الكلام عليه في الحديث السابع .

الحديث السادس : **قوله ( أبو جمرة )** بالجيم والراء .

**قوله ( تمتعت فنهاني ناس )** لم أقف على أسمائهم ، وكان ذلك في زمن ابن الزبير وكان ينهى عن  
المتعة كما رواه مسلم من حديث أبى الزبير عنه وعن جابر ، ونقل ابن أبى حاتم عن ابن الزبير أنه كان لا يرى  
التمتع إلا للمحصر ، ووافقه علقمة وإبراهيم ، وقال الجمهور لا اختصاص بذلك للمحصر .

**قوله ( فأمرنى )** أى أن أستم على عمرتى ، ولأحمد ومسلم من طريق غندر عن شعبة « فأتيت  
ابن عباس فسألته عن ذلك فأمرنى بها ، ثم انطلقت إلى البيت فتمت فأتانى آت في منامى » .

**قوله ( وعمرة متقبلة )** في رواية النضر عن شعبة كما سيأتى في أبواب الهدى « متعة متقبلة » وهو  
خبر مبتدأ محذوف أى هذه عمرة متقبلة ، وقد تقدم تفسير المبرور في أوائل الحج .

**قوله ( فقال سنة أبى القاسم )** هو خبر مبتدأ محذوف أى هذه سنة ، ويجوز فيه النصب أى وافقت  
سنة أبى القاسم أو على الاختصاص ، وفي رواية النضر « فقال : الله أكبر ، سنة أبى القاسم » وزاد فيه  
زيادة يأتى الكلام عليها هناك إن شاء الله تعالى .

**قوله ( ثم قال لى )** أى ابن عباس ( أقم عندى واجعل لك سهماً من مالى ) أى نصيباً ( قال شعبة  
فقلت ) يعنى لأبى جمرة ( ولم ؟ ) أى استفهمه عن سبب ذلك ( فقال للرؤيا ) أى لأجل الرؤيا المذكورة .  
ويؤخذ منه إكرام من أخبر المرء بما يسره ، وفرح العالم بموافقته الحق ، والاستئناس بالرؤيا لموافقة الدليل  
الشرعى ، وعرض الرؤيا على العالم ، والتكبير عند المسرة ، والعمل بالأدلة الظاهرة ، والتنبيه على اختلاف  
أهل العلم ليعمل بالراجح منه الموافق للدليل .

الحديث السابع : **قوله ( حللنا أبوشهاب )** هو الأكبر واسمه موسى بن نافع .

**قوله ( حجك مكياً )** في رواية الكشميى « حجك مكية » يعنى قليلة الثواب لقلة مشقتها ، وقال  
ابن بطال : معناه أنك تنشئ حجك من مكة كما ينشئ أهل مكة منها فيفوتك فضل الإحرام من الميقات .  
**قوله ( فدخلت على عطاء )** أى ابن أبى رباح .

**قوله ( يوم ساق البدن معه )** بضم الموحدة وإسكان الدال جمع بدنة وذلك في حجة الوداع ، وقد  
رواه مسلم عن ابن نمير عن أبى نعيم شيخ البخارى فيه بلفظ « عام ساق الهدى » .

**قوله ( فقال لم أحلوا من إحرامكم إلخ )** أى اجعلوا حجكم عمرة وتحلوا منها بالطواف والسعى .

**قوله ( وقصروا )** إنما أمرهم بذلك لأنهم يهلون بعد قليل بالحج فأخر الحاق لأن بين ذنخولهم وبين يوم التروية أربعة أيام فقط .

**قوله ( واجعلوا التي قدمتم بها متعة )** أى اجعلوا الحجة المفردة التي أهلتكم بها عمرة تنحللوا منها فتصيروا متمتعين ، فأطلق على العمرة متعة مجازاً واللازمة بينهما ظاهرة . ووقع في رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عند مسلم « فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة » ونحوه في رواية الباقى عن جابر في الخبر الطويل عند مسلم .

**قوله ( فقال افعلوا ما أمرتكم ، فلولاً أنى سقت الهدى إلخ )** فيه ما كان عليه عليه السلام من تطيب قلوب أصحابه وتلطفه بهم وحلمه عنهم .

**قوله ( لا يحل منى حرام )** بكسر حاء يحل أى شئ حرام ، والمعنى لا يحل منى ما حرم على ، ووقع في رواية مسلم « لا يحل منى حراماً » بالنصب على المفعولية وعلى هذا فيقرأ يحل بضم أوله والفاعل محذوف تقديره لا يحل طول المكث ونحو ذلك منى شيئاً حراماً حتى يبلغ الهدى محله ، أى إذا نحر يوم منى . واستدل به على أن من اعتمر فساق هدياً لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر ، وقد تقدم حديث حفصة نحوه ، ويأتى حديث عائشة من طريق عقيل عن الزهرى عن عروة عنها بلفظ « من أحرم بعمره فأهدى فلا يحل حتى ينحر » . وتأول ذلك المالكية والشافعية على أن معناه ومن أحرم بعمره وأهدى فليحل بالحج ولا يحل حتى ينحر هديه ، ولا يخفى ما فيه . قلت : فإنه خلاف ظاهر الأحاديث المذكورة وبالله التوفيق .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** هو المصنف .

**قوله ( أبو شهاب ليس له حديث مسند إلا هذا )** أى لم يرو حديثاً مرفوعاً إلا هذا الحديث ، قال مغطاي : كأنه يقول من كان هكذا لا يجعل حديثه أصلاً من أصول العلم . قلت : إذا كان موصوفاً بصفة من يصحح حديثه لم يضره ذلك مع أنه قد توبع عليه . ثم كلام مغطاي محمول على ظاهر الإطلاق ، وقد أجاب غيره بأنه مقيد بالرواية عن عطاء فإن حديثه هذا طرف من حديث جابر الطويل الذى انفرد مسلم بسياقه من طريق جعفر بن محمد بن على عن أبيه عن جابر ، وفى هذا الطرف زيادة بيان لصفة التحلل من العمرة ليس فى الحديث الطويل حيث قال فيه « أحلوا من إحرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقيموا حللاً إلى يوم التروية وأهلوا بالحج » ويستفاد منه جواز جواب المفتى لمن سأل عن حكم خاص بأن يذكر له قصة مسندة مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم تشتمل على جواب سؤاله ويكون ما اشتملت عليه من القوائد الزائدة على ذلك زيادة خير ، وينبغى أن يكون محل ذلك لا نقياً بحال السائل . ثم ذكر المصنف حديث اختلاف عثمان وعلى فى التمتع وقد تقدم من وجه آخر وهو ثنى أحاديث هذا الباب ، فاشتملت أحاديث الباب على ما ترجم به ، فحديث عائشة من طريق يؤخذ منه الفسخ والإفراد ، وحديث على من طريقه يؤخذ منه التمتع والقران ، وحديث ابن عباس يؤخذ منه الفسخ ، وكذا حديث أبى موسى وجابر وحديث حفصة يؤخذ منه أن من تمتع بالعمرة إلى الحج لا يحل من عمرته إن كان ساق الهدى ، وكذا حديث جابر ، وحديث ابن عباس الثانى يؤخذ منه مشروعية التمتع وكذا حديث جابر أيضاً ، والله أعلم .

### باب من لبى بالحجّ وسماه

[١٥٧٠]

١٥٣٥- حدثنا مسدد قال نا حماد بن زيد عن أيوب قال سمعت مجاهداً يقول حدثنا جابر بن عبد الله قال: قدمنا مع رسول الله صلى الله عليه ونحن نقول: لبيك بالحجّ، فأمرنا رسول الله صلى الله عليه فجعلناها عمرة.

قوله (باب من لبى بالحجّ وسماه) أورد فيه حديث جابر مختصراً من طريق مجاهد عنه وهو بين فيما ترجم له ، ويؤخذ منه فسخ الحج إلى العمرة . وقد ذهب الجمهور إلى أنه منسوخ ، وذهب ابن عباس إلى أنه محكم وبه قال أحمد وطائفة يسيرة .

### باب

التمتع على عهد النبي صلى الله عليه

[١٥٧١]

١٥٣٦- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا همام عن قتادة قال حدثني مطرف عن عمران قال: تمتعنا على عهد النبي صلى الله عليه ، ونزل القرآن ، قال رجل برأيه ما شاء .  
[الحديث ١٥٧١ - طرفه في: ٤٥١٨].

قوله (باب التمتع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا في رواية أبي ذر ، وسقط لغيره « على عهد إلخ » ولبعضهم « باب » بغير ترجمة ، وكذا ذكره الإسماعيلي ، والأول أولى . وفي الترجمة إشارة إلى الخلاف في ذلك وإن كان الأمر استقر بعد على الجواز .

قوله (حدثني مطرف) هو ابن عبد الله بن الشخير ، ورجال الإسناد كلهم بصريون .

قوله (عن عمران) هو ابن حصين الخزاعي ، ولمسلم من طريق شعبة عن قتادة عن مطرف « بعث إلى عمران بن حصين في مرضه الذي توفي فيه فقال : إني كنت محدثك بأحاديث لعل الله أن ينفعك » ، فذكر الحديث .

قوله (ونزل القرآن) أي بجوازه يشير إلى قوله تعالى ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج ﴾ الآية . ورواه مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن همام بلفظ « ولم ينزل فيه القرآن » أي بمنعه ، وتوضحه رواية مسلم الأخرى من طريق شعبة وسعيد بن أبي عروبة كلاهما عن قتادة بلفظ « ثم لم ينزل فيها كتاب الله ولم ينه عنها نبي الله » وزاد من طريق شعبة عن حميد بن هلال عن مطرف « ولم ينزل فيه قرآن بحرمة » وله من طريق أبي العلاء عن مطرف « فلم تنزل آية تنسخ ذلك ولم تنه عنه حتى مضى لوجهه » ولالإسماعيلي من طريق عفان عن همام « تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل فيه القرآن ولم ينهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينسخها شيء » وقد أخرجه المصنف في تفسير البقرة من طريق أبي رجاء العطاردي عن عمران بلفظ « أنزلت آية المتعة في كتاب الله فجعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينزل قرآن بحرمة فلم ينه عنها حتى مات » ، قال رجل برأيه ما شاء .

**قوله ( قال رجل برأيه ما شاء )** وفي رواية أبي العلاء « ارتأى كل امرئ بعد ما شاء أن يرتئى » قائل ذلك هو عمران بن حصين ، ووهم من زعم أنه مطرف الراوى عنه لثبوت ذلك في رواية أبي رجاء عن عمران كما ذكرته قبل ، وحكى الحميدى أنه وقع في البخارى في رواية أبي رجاء عن عمران قال البخارى يقال إنه عمر ، أى الرجل الذى عناه عمران بن الحصين ، ولم أر هذا فى شيء من الطرق التى اتصلت لنا من البخارى ، لكن نقله الإسماعيلى عن البخارى كذلك فهو عمدة الحميدى فى ذلك ، وبهذا جزم القرطبى والنووى وغيرهما ، وكأن البخارى أشار بذلك إلى رواية الجريرى عن مطرف فقال فى آخره « ارتأى رجل برأيه ما شاء » يعنى عمر ، كذا فى الأصل أخرجه مسلم عن محمد بن حاتم عن وكيع عن الثورى عنه ، وقال ابن التين : يحتمل أن يريد عمر أو عثمان ، وأغرب الكرماني فقال : ظاهر سياق كتاب البخارى أن المراد به عثمان ، وكأنه لقرب عهده بقصة عثمان مع على جزم بذلك ، وذلك غير لازم فقد سبقت قصة عمر مع أبى موسى فى ذلك ، ووقعت لمعاوية أيضاً مع سعد بن أبى وقاص فى صحيح مسلم قصة فى ذلك ، والأولى أن يفسر بعمر فإنه أول من نهى عنها وكان من بعده كان تابعاً له فى ذلك ، ففى مسلم أيضاً أن ابن الزبير كان ينهى عنها وابن عباس يأمر بها ، فسألوا جابراً فأشار إلى أن أول من نهى عنها عمر ، ثم فى حديث عمران هذا ما يعكس على عياض وغيره فى جزمهم أن المتعة التى نهى عنها عمر وعثمان هى فسخ الحج إلى العمرة لا العمرة التى يحج بعدها ، فإن فى بعض طرقه عند مسلم التصريح بكونها متعة الحج ، وفى رواية له أيضاً « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعر بعض أهله فى العشر » وفى رواية له « جمع بين حج وعمرة » ومراده التمتع المذكور وهو الجمع بينهما فى عام واحد كما سأتى صريحاً فى الباب بعده فى حديث ابن عباس ، وقد تقدم البحث فيه فى حديث أبى موسى . وفيه من الفوائد أيضاً جواز نسخ القرآن بالقرآن ولا خلاف فيه ، وجواز نسخه بالسنة وفيه اختلاف شهير ، ووجه الدلالة منه قوله « ولم ينه عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم » فإن مفهومه أنه لو نهى عنها لامتنع ، ويستأزم رفع الحكم ومقتضاه جواز النسخ ، وقد يؤخذ منه أن الإجماع لا ينسخ به لكونه حصر وجوه المنع فى نزول آية أو نهى من النبى صلى الله عليه وسلم . وفيه وقوع الاجتهاد فى الأحكام بين الصحابة ، وإنكار بعض المجتهدين على بعض بالنص .

### باب قول الله تعالى: ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾

١٥٣٧- وقال أبو كامل فضيل بن حسين البصري.

[١٥٧٢]

حدثنا أبو معشر البراء قال نا عثمان بن غياث عن عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن متعة الحج فقال : أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي صلى الله عليه في حجة الوداع وأهلنا ، فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه : « اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة إلا من قلد الهدى » ، طفنا بالبيت وبالصفاء والمروة وأتينا النساء ولبسنا الثياب ، وقال : « من قلد الهدى فإنه لا يحل له حتى يبلغ الهدى محلّه » . ثم أمرنا عشية التروية أن نهل بالحج ، فإذا فرغنا من المناسك جئنا

فَطَفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصُّفَا وَالْمُرْوَةِ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّنَا وَعَلَيْنَا الْهَدْيُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ إِلَى أَمْصَارِكُمْ، الشَّاةُ تَحْزِيءٌ. فَجَمَعُوا نُسَكِينَ فِي عَامٍ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ وَسَنَّةَ نَبِيِّهِ وَأَبَاحَهُ لِلنَّاسِ غَيْرَ أَهْلِ مَكَّةَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وَأَشْهُرُ الْحَجِّ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ، فَمَنْ تَمَتَّعَ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ فَعَلَيْهِ دَمٌ أَوْ صَوْمٌ. وَالرُّفْتُ: الْجَمَاعُ، وَالْفُسُوقُ: الْمَعَاصِي، وَالْجِدَالُ: الْمِرَاءُ.

**قوله ( باب قول الله تعالى : ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام )** أى تفسير قوله ، وذلك فى الآية إشارة إلى التمتع لأنه سبق فيها ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى﴾ إلى أن قال ﴿ذلك﴾ واختلف السلف فى المراد بحاضري المسجد فقال نافع والأعرج : هم أهل مكة بعينها وهو قول مالك واختاره الطحاوى ورجحه ، وقال طاوس وطائفة : هم أهل الحرم وهو الظاهر . وقال مكحول : من كان منزله دون المواقيت وهو قول الشافعى فى القديم ، وقال فى الجديد : من كان من مكة على دون مسافة القصر ، ووافقه أحمد ، وقال مالك : أهل مكة ومن حولها سوى أهل المناهل كعسفان وسوى أهل منى وعرفة . **قوله ( وقال أبو كامل )** وصله الإسماعيلي قال « حدثنا القاسم المطرز حدثنا أحمد بن سنان حدثنا أبو كامل » فذكره بطوله لكنه قال « عثمان بن سعد » بدل عثمان بن غياث وكلاهما بصرى وله رواية عن عكرمة ، لكن عثمان بن غياث ثقة وعثمان بن سعد ضعيف ، وقد أشار الإسماعيلي إلى أن شيخه القاسم وهم فى قوله عثمان بن سعد ، ويؤيده أن أبا مسعود الدمشقى ذكر فى « الأطراف » أنه وجده من رواية مسلم ابن الحجاج عن أبى كامل كما ساقه البخارى قال : فأظن البخارى أخذه عن مسلم لأننى لم أجده إلا من رواية مسلم ، كذا قال وتعقب باحتمال أن يكون البخارى أخذه عن أحمد بن سنان فإنه أحد مشايخه ، ويحتمل أيضاً أن يكون أخذه عن أبى كامل نفسه فإنه أدركه وهو من الطبقة الوسطى من شيوخه ولم نجد له ذكراً فى كتابه غير هذا الموضع . وأبو معشر البراء اسمه يوسف بن يزيد والبراء بالتشديد نسبة له إلى برى السهام . **قوله ( فلما قدمنا مكة )** أى قربها لأن ذلك كان بسرف كما تقدم عن عائشة .

**قوله ( اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة )** الخطاب بذلك لمن كان أهل بالحج مفرداً كما تقدم واضحاً عن عائشة أنهم كانوا ثلاث فرق .

**قوله ( طفنا )** فى رواية الأصيلي « فطفنا » بزيادة فاء وهو الوجه ، ووجه الأول بالحمل على الاستئناف أو هو جواب لما وقال جملة حالية وقد مقدرة فيها .

**قوله ( ونسكننا المناسك )** أى من الوقوف والمبيت وغير ذلك .

**قوله ( وأتينا النساء )** المراد به غير المتكلم لأن ابن عباس لم يكن إذ ذاك بالغاً .

**قوله ( عشية التروية )** أى بعد الظهر ثامن ذى الحجة ، وفيه حجة على من استحَب تقديمه على يوم التروية كما نقل عن الحنفية ، وعن الشافعية يختص استحباب يوم التروية بعد الزوال بمن ساق الهدى .



**قوله ( فقد تم حجنا )** للكشيميني « وقد » بالواو . ومن هنا إلى آخر الحديث موقوف على ابن عباس . ومن هنا إلى أوله مرفوع .

**قوله ( فصيام ثلاثة أيام في الحج )** سيأتي عن ابن عمر وعائشة موقوفاً أن آخرها يوم عرفة فإن لم يفعل صام أيام منى أى الثلاثة التى بعد يوم النحر وهى أيام التشريق ، وبه قال الزهري والأوزاعي ومالك والشافعي في القديم ، ثم رجع عنه وأخذ بعموم النهى عن صيام أيام التشريق .

**قوله ( وسبعة إذا رجعت إلى أمصاركم )** كذا أورده ابن عباس ، وهو تفسير منه للرجوع في قوله تعالى ﴿ إذا رجعت ﴾ ويوافقه حديث ابن عمر الآتى في « باب من ساق البدن معه » من طريق عقيل عن الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً « قال للناس من كان منكم أهدي فإنه لا يحل » إلى أن قال « فن لم يجد هدياً فيلصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله » وهذا قول الجمهور ، وعن الشافعي معناه الرجوع إلى مكة ، وعبر عنه مرة بالفراغ من أعمال الحج ، ومعنى الرجوع التوجه من مكة فيصومها في الطريق إن شاء وبه قال إسحق بن راهويه .

**قوله ( الشاة تجزى )** أى عن الهدى ، وهى جملة حالية وقعت بدون واو وسيأتي في أبواب الهدى بيان ذلك .

**قوله ( بين الحج والعمرة )** بيان للمراد بقوله « فجمعوا النسكين » وهو بإسكان السين ، قال الجوهري النسك بالإسكان العبادة وبالضم الذبيحة .

**قوله ( فإن الله أنزله )** أى الجمع بين الحج والعمرة وأخذ بقوله ﴿ فن تمتع بالعمرة إلى الحج ﴾ . **قوله ( وسنة نبية )** أى شرعه حيث أمر أصحابه به .

**قوله ( غير أهل مكة )** بنصب غير ويجوز كسره ، وذلك إشارة إلى التمتع ، وهذا مبنى على مذهبه بأن أهل مكة لا تمتع لهم وهو قول الحنفية ، وعند غيرهم أن الإشارة إلى حكم التمتع وهو الفدية فلا يجب على أهل مكة بالتمتع دم إذا أحرموا من الحل بالعمرة ، وأجاب الكرمانى بجواب ليس طائلاً .

**قوله ( التى ذكر الله )** أى بعد آية التمتع حيث قال ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ وقد تقدم نقل الخلاف في ذى الحجة هل هو بكماله أو بعضه .

**قوله ( فن تمتع في هذه الأشهر )** ليس لهذا القيد مفهوم لأن الذى يعتمر في غير أشهر الحج لا يسمى متمتعاً ولا دم عليه وكذلك المكى عند الجمهور ، وخالفه فيه أبو حنيفة كما تقدم والله أعلم . ويدخل في عموم قوله « فن تمتع » من أحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم رجع إلى بلده ثم حج منها وبه قال الحسن البصرى ، وهو مبنى على أن التمتع إيقاع العمرة في أشهر الحج فقط ، والذى ذهب إليه الجمهور أن التمتع أن يجمع الشخص الواحد بينهما في سفر واحد في أشهر الحج في عام واحد وأن يقدم العمرة وأن لا يكون مكياً ، فتى اختل شرط من هذه الشروط لم يكن متمتعاً .

**قوله ( والجدال المراء )** روى ابن أبى نسيبة من طريق مقسم عن ابن عباس قال « ولا جدال في الحج : تمارى صاحبك حتى تغضبه » وكذا أخرجه عن ابن عمر مثله ، ومن طريق عكرمة وإبراهيم النخعي وعطاء بن يسار وغيرهم نحو قول ابن عباس ، وأخرج من طريق عبد العزيز بن رفيع عن مجاهد قال :

قوله « ولا جدال في الحج » قال : قد استقام أمر الحج . ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : قد صار الحج في ذي الحجة لا شهر ينسأ ولا شك في الحج ، لأن أهل الجاهلية كانوا يحجون في غير ذي الحجة .

## باب

### الاجتسال عند دخول مكة

[١٥٧٣]

١٥٣٨ - حدثني يعقوب بن إبراهيم قال نا ابنُ عليَّة قال أنا أيوبُ عن نافعٍ قال : كان ابنُ عمرَ إذا دخلَ أدنى الحرمِ أمسكَ عن التلبية ، ثمَّ بيَّتُ بذى طوى ، ثمَّ يُصليُّ به الصبحَ ويغتسلُ ، ويحدثُ أنَّ نبيَّ الله صلى الله عليه كان يفعلُ ذلك .

قوله ( باب الاجتسال عند دخول مكة ) قلنا ابن المنذر : للاغتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس في تركه عندهم فدية ، وقال أكثرهم يجزئ منه الوضوء . وفي « الموطأ » أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من احتلام ، وظاهره أن غسائه لدخول مكة كان لجسده دون رأسه . وقال الشافعية إن عجز عن الغسل تيمم . وقال ابن التين : لم يذكر أصحابنا الغسل لدخول مكة وإنما ذكروه للطواف ، والغسل لدخول مكة هو في الحقيقة للطواف .

قوله ( ثمَّ بيَّتُ بذى طوى ) بضم الطاء وفتحها .

قوله ( ويغتسل ) أى به .

قوله ( كان يفعل ذلك ) يحتمل أن الإشارة به إلى الفعل الأخير وهو الغسل وهو مقصود الترجمة ، ويحتمل أنها إلى الجميع وهو الأظهر ، فسيأتى في الباب الذى يليه ذكر المبيت فقط مرفوعاً من رواية أخرى عن ابن عمر ، وتقدم الحديث بأنهم من هذا في « باب الإهلال مستقبل القبلة » .

## باب

### دُخُولُ مَكَّةَ نَهَاراً أَوْ لَيْلاً

[١٥٧٤]

١٥٣٩ - حدثنا مُسَدَّدٌ قال نا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافعٌ عن ابنِ عمرَ قال : باتَ النبيُّ صلى الله عليه بذى طوى حتى أصبحَ ثمَّ دخلَ مكة ، وكان ابنُ عمرَ يفعلُه .

قوله ( باب دخول مكة نهراً أو ليلاً ) أورد فيه حديث ابن عمر في المبيت بذى طوى حتى يصبح ، وهو ظاهر في الدخول نهراً ، وقد أخرجه مسلم من طريق أيوب عن نافع بلفظ « كان لا يقدم مكة إلا بات بذى طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة نهراً » وأما الدخول ليلاً فلم يقع منه صلى الله عليه وسلم إلا في عمرة الجعرانة فإنه صلى الله عليه وسلم أحرم من الجعرانة ودخل مكة ليلاً ففضى أمر العمرة ثم رجع

ليلاً فأصبح بالجعرانة كبائت كما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث محرش الكعبي ، وترجم عليه النسائي « دخول مكة ليلاً » وروى سعيد بن منصور عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يستحبون أن يدخلوا مكة نهراً ويخرجوا منها ليلاً . وأخرج عن عطاء : إن شتم فادخلوا ليلاً ، إنكم لستم كرسول الله صلى الله عليه وسلم ، إنه كان إماماً فأحب أن يدخلها نهراً ليراه الناس . انتهى . وقضية هذا أن من كان إماماً يقتدى به استحب له أن يدخلها نهراً .

## باب

### من أين يدخل مكة؟

[١٥٧٥] ١٥٤٠ - حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثني معن قال حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل من الثنية العليا ، ويخرج من الثنية السفلى . [الحديث ١٥٧٥ - طرفه في: ١٥٧٦].

**قوله ( باب من أين يدخل مكة )** أورد فيه حديث مالك عن نافع عن ابن عمر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى » أخرجه عن إبراهيم بن المنذر عن معن ابن عيسى عنه ، وليس هو في « الموطأ » ولا رأيت في « غرائب مالك للدارقطني » ولم أقف عليه إلا من رواية معن بن عيسى ، وقد تابع إبراهيم بن المنذر عليه عبد الله بن جعفر البرمكي ، وقد عز على الإسماعيلي استخراجها فأخرجها عن ابن ناجية عن البخاري مثله وزاد في آخره « يعني ثنيتي مكة » وهذه الزيادة قد أخرجها أيضاً أبو داود حيث أخرج الحديث عن عبد الله بن جعفر البرمكي عن معن بن عيسى مثله ، وقد ذكره المصنف في الباب الذي بعده من طريق أخرى عن نافع وسياقه آيين من سياق مالك .

## باب

### من أين يخرج من مكة

[١٥٧٦] ١٥٤١ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة من كداء من الثنية العليا التي بالبطحاء ، وخرج من الثنية السفلى .

[١٥٧٧] ١٥٤٢ - حدثنا الحميدي ومحمد بن الثني قالنا نا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن

أبيه عن عائشة: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء إلى مكة دخلها من أعلاها وخرج من أسفلها.

[الحديث ١٥٧٧ - أطرافه في: ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ٤٢٩٠، ٤٢٩١].

[١٥٧٨] ١٥٤٣ - حدثني محمود قال نا أبو أسامة قال نا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن

النبي صلى الله عليه وسلم دخل عام الفتح من كداء وخرج من كداء من أعلى مكة.

[١٥٧٩] ١٥٤٤ - نا أحمد قال نا ابن وهب قال نا عمرو عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة

أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عام الفتح من كداء من أعلى مكة.

قال هشام: وكان عروة يدخل على كليهما - من كداء وكداء - وأكثر ما يدخل من كداء، وكانت أقربهما إلى منزله.

[١٥٨٠] ١٥٤٥ - نا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا حاتم عن هشام عن عروة: دخل النبي صلى الله

عليه عام الفتح من كداء من أعلى مكة.

وكان عروة أكثر ما يدخل من كداء، وكان أقربهما إلى منزله.

[١٥٨١] ١٥٤٦ - حدثنا موسى قال نا وهيب قال نا هشام عن أبيه: دخل النبي صلى الله عليه

عام الفتح من كداء.

وكان عروة يدخل منهما كلاهما، وأكثر ما يدخل من كداء أقربهما إلى منزله.

قال أبو عبد الله: كداء وكداء موضعان.

قوله (باب من أين يخرج من مكة).

قوله (من كداء) بفتح الكاف والمد. قال أبو عبيد: لا يصرف. وهذه الثنية هي التي ينزل منها إلى المعلى مقبرة أهل مكة، وهي التي يقال لها الحجون بفتح المهملة وضم الجيم، وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على ما ذكره الأزرق، ثم سهل في عصرنا هذا منها سنة إحدى عشرة وثمانمائة موضع، ثم سهل كلها في زمن سلطان مصر الملك المؤيد في حدود العشرين وثمانمائة، وكل عقبة في جبل أو طريق عال فيه تسمى ثنية.

قوله (الثنية السفلى) ذكر في ثاني حديثي الباب « وخرج من كداء » وهو بضم الكاف مقصور وهي عند باب شبيكة بقرب شعب الشاميين من ناحية قعيقعان، وكان بناء هذا الباب عليها في القرن السابع.

**قوله ( من أعلى مكة )** كذا رواه أبو أسامة فقلبه ، والصواب ما رواه عمرو وحاتم عن هشام « دخل من كداء من أعلى مكة » ثم ظهر لي أن الوهم فيه ممن دون أبي أسامة ، فقد رواه أحمد عن أبي أسامة على الصواب .

**قوله ( قال هشام )** هو ابن عروة بالإسناد المذكور .

**قوله ( وكان عروة يدخل من كليهما )** في رواية الكشميني « على » بدل « من » .

**قوله ( وأكثر ما يدخل من كدا )** بالضم والقصر للجميع وكذا في رواية حاتم ووهيب وهى الطريقة الرابعة لحديث عائشة .

**قوله ( وكانت أقربهما إلى منزله )** فيه اعتذار هشام لأبيه لكونه روى الحديث وخالفه لأنه رأى أن ذلك ليس بحتم لازم وكان بما فعله ، وكثيراً ما يفعل غيره بقصد التيسير ، قال عياض والقرطبي وغيرهما : اختلف في ضبط كداء وكدا ، فالأكثر على أن العليا بالفتح والمد والسفلى بالضم والقصر وقيل بالعكس . قال النووي : وهو غلط . قالوا : واختلف في المعنى الذى لأجله خالف صلى الله عليه وسلم بين طريقه فقيل : ليتبرك به كل من في طريقه ، فذكر شيئاً مما تقدم في العبد وقد استوعبت ما قيل فيه هناك ، وبعضه لا يتأتى اعتباره هنا والله أعلم . وقيل : الحكمة في ذلك المناسبة بجهة العلو عند الدخول لما فيه من تعظيم المكان وعكسه الإشارة إلى فراقه ، وقيل : لأن إبراهيم لما دخل مكة دخل منها ، وقيل : لأنه صلى الله عليه وسلم خرج منها مخفياً في الهجرة فأراد أن يدخلها ظاهراً عالياً ، وقيل : لأن من جاء من تلك الجهة كان مستقبلاً للبيت . ويحتمل أن يكون ذلك لكونه دخل منها يوم الفتح فاستمر على ذلك ، والسبب في ذلك قول أبي سفيان ابن حرب للعباس : لا أسلم حتى أرى الخيل تطلع من كداء ، فقلت ما هذا ؟ قال شيء طلع بقلبي وأن الله لا يطلع الخيل هناك أبداً ، قال العباس : فذكرت أبا سفيان بذلك لما دخل . ولليق من حديث ابن عمر قال « قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر : كيف قال حسان ؟ فأنشده :

عدمت بنيتي إن لم تروها      تثير النقع مطلعها كداء

فتبسم وقال : ادخلوها من حيث قال حسان » .

**( تنبيه )** : حكى الحميدى عن أبي العباس العذرى أن بمكة موضعاً ثالثاً يقال له كدى وهو بالضم والتصغير يخرج منه إلى جهة اليمن ، قال المحب الطبرى : حققه العذرى عن أهل المعرفة بمكة . قال : وقد بنى عليها باب مكة الذى يدخل منه أهل اليمن .

**( تنبيهات )** : أولها محمود في الطريق الثانية من حديث عائشة هو ابن غيلان ، وعمرو في الطريق الثالثة هو ابن الحارث ، وأحمد في أول الإسناد لم أره منسوباً في شيء من الروايات ، وقد تقدم في أوائل الحج : أحمد عن ابن وهب وأنه أحمد بن عيسى فيشبه أن يكون هو المذكور هنا ، وحاتم في الطريق الثالثة هو ابن إسماعيل **( التنبيه الثانى )** : اختلف على هشام بن عروة في وصل هذا الحديث وإرساله ، وأورد البخارى الوجهين مشيراً إلى أن رواية الإرسال لا تقدم في رواية الوصل لأن الذى وصله حافظ وهو ابن عيينة ، وقد تابعه ثقتان ، ولعله إنما أورد الطريقتين المرسلين ليستظهر بهما على وهم أبي أسامة الذى

أشرت إليه أولاً . ( الثالث ) : وقع في رواية المستملى وحده في آخر الباب « قال أبو عبد الله : كداء وكدا موضعان » والمراد بأبي عبد الله المصنف ، وهذا تفسير غير مفيد فعلوم أنهما موضعان بمجرد السياق ، وقد يسر الله بنقل ما فيها من ضبط وتعيين جهة كل منهما .

## ب

### فضل مكة وبُنيانها

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمَّا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ .

[١٥٨٢] ١٥٤٧- حدثني عبد الله بن محمد قال نا أبو عاصم قال أخبرني ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار سمعت جابر بن عبد الله قال : لما بُنيت الكعبة ذهب النبي صلى الله عليه وعباس ينقلان الحجارة ، فقال العباس للنبي صلى الله عليه : اجعل إزارك على رقبتك ، فخر إلى الأرض ، فطمحت عيناه إلى السماء ، فقال : « أرني إزاري » ، فشده عليه .

[١٥٨٣] ١٥٤٨- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه أن رسول الله صلى الله عليه قال لها : « ألم تري أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم » ، فقلت : يا رسول الله ، ألا تردّها على قواعد إبراهيم ؟ قال : « لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت » .

قال عبد الله : لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه ما أرى رسول الله صلى الله عليه ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم .

[١٥٨٤] ١٥٤٩- حدثنا مسدد قال نا أبو الأحوص قال نا الأشعث عن الأسود بن يزيد عن عائشة قالت : سألت النبي صلى الله عليه عن الجدر أمن البيت هو ؟ قال : « نعم » . قلت : فما لهم لم يدخلوها في البيت ؟ قال : « إن قومك قصرت بهم النفقة » . قلت : فما شأن بابه مرتفعاً ؟ قال :

«فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمُكَ لِيَدْخُلُوا مِنْ شَأْوُوا وَيَمْنَعُوا مِنْ شَأْوُوا، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ فَأَخَافُ أَنْ تَنْكَرَ قُلُوبُهُمْ أَنْ أُدْخَلَ الْجَدْرَ فِي الْبَيْتِ وَأَنْ أُلْصِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ».

[١٥٨٥]

١٥٥٠ - حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ نَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لِنَقَضْتُ الْبَيْتَ ثُمَّ لَبْنَيْتُهُ عَلَى أُسَاسِ إِبْرَاهِيمَ، فَإِنْ قُرَيْشًا اسْتَقْصَرَتْ بِنَاءَهُ، وَجَعَلْتُ لَهُ خَلْفًا». وَقَالَ أَبُو مَعَاوِيَةَ. نَا هِشَامٌ. خَلْفًا: يَعْنِي بَابًا.

[١٥٨٦]

١٥٥١ - حَدَّثَنَا بَيَانُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ نَا يَزِيدُ قَالَ نَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ قَالَ نَا يَزِيدُ بْنُ رُومَانَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ لَأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ فَهَدَمْتُ، فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أُخْرِجُ مِنْهُ، وَأَلْزَقْتُهُ بِالْأَرْضِ، وَجَعَلْتُ لَهُ بَابَيْنِ بَابًا شَرْقِيًّا وَبَابًا غَرْبِيًّا فَبَلَغْتُ بِهِ أُسَاسَ إِبْرَاهِيمَ».

فَذَلِكَ الَّذِي حَمَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ عَلَى هَدْمِهِ. قَالَ يَزِيدُ: وَشَهِدْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ حِينَ هَدَمَهُ وَبَنَاهُ وَأَدْخَلَ فِيهِ مِنَ الْحِجْرِ، وَقَدْ رَأَيْتُ أُسَاسَ إِبْرَاهِيمَ حِجَارَةً كَأَسْنَمَةِ الْإِبِلِ.

قَالَ جَرِيرٌ: فَقُلْتُ لَهُ أَيْنَ مَوْضِعُهُ؟ قَالَ: أُرِيكُمْ الْآنَ. فَدَخَلْتُ مَعَهُ الْحِجْرَ، فَأَشَارَ إِلَى مَكَانٍ فَقَالَ: هَاهُنَا. قَالَ جَرِيرٌ: فَحَزَرْتُ مِنَ الْحِجْرِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا.

قَوْلُهُ (بَابُ فَضْلِ مَكَّةَ وَبَنِيَانِهَا وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ فَسَاقَ الْآيَاتِ إِلَى قَوْلِهِ: (التَّوَابُ الرَّحِيمُ) كَذَا فِي رَوَايَةِ كَرِيمَةٍ، وَسَاقَ الْبَاقُونَ بَعْضَ الْآيَةِ الْأُولَى، وَلَأَبَى ذَرَّ كُلُّهَا ثُمَّ قَالَ: إِلَى قَوْلِهِ التَّوَابُ الرَّحِيمُ. ثُمَّ سَاقَ الْمُصَنِّفُ فِي الْبَابِ حَدِيثَ جَابِرٍ فِي بِنَاءِ الْكَعْبَةِ، وَحَدِيثَ عَائِشَةَ فِي ذَلِكَ مِنْ أَرْبَعَةِ طَرُقٍ، وَلَيْسَ فِي الْآيَاتِ وَلَا الْحَدِيثِ ذِكْرُ لَبْنَانِ مَكَّةَ لَكِنْ بَنِيَانُ الْكَعْبَةِ كَانَ سَبَبَ بَنِيَانِ مَكَّةَ وَعِمَارَتِهَا فَانْكَنَى بِهِ. وَاخْتَلَفَ فِي أَوَّلِ مَنْ بَنَى الْكَعْبَةَ كَمَا سَيَأْتِي فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ أَيْ مَسْجِدَ وَضَعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلًا، وَكَذَا قِصَّةُ بِنَاءِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ لَهَا يَأْتِي فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، وَيَقْتَصِرُ هُنَا عَلَى قِصَّةِ بِنَاءِ قُرَيْشٍ لَهَا وَعَلَى قِصَّةِ بِنَاءِ ابْنِ الزُّبَيْرِ. وَمَا غَيْرُهُ الْحِجَاجُ بَعْدَهُ لَتَعْلُقَ ذَلِكَ بِمَحْدِثِي الْبَابِ. وَالْبَيْتُ اسْمُ غَالِبٍ لِلْكَعْبَةِ كَالنَّجْمِ لِلثَّرْيَا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿مَثَابَةً﴾ أَيْ مَرْجَعًا لِلْحِجَاجِ وَالْعِمَارِ يَتَفَرَّقُونَ عَنْهُ ثُمَّ يَعُودُونَ إِلَيْهِ، رَوَى عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ «يَحْجُونَ ثُمَّ يَعُودُونَ» وَهُوَ مُصَدِّرٌ وَصَفَ بِهِ الْمَوْضِعَ، وَقَوْلُهُ ﴿وَأَمْنًا﴾ أَيْ مَوْضِعَ أَمْنٍ وَهُوَ كَقَوْلِهِ ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا أَمْنًا﴾ وَالْمُرَادُ تَرْكُ الْقِتَالِ فِيهِ كَمَا سَيَأْتِي شَرْحُهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ. وَقَوْلُهُ ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ

مصلى ﴿ أى وقتلنا اتخذوا منه موضع صلاة ، ويجوز أن يكون معطوفاً على اذكروا نعمتى أو على معنى مثابة ، أى ثوبوا إليه واتخذوه ، والأمر فيه للاستحباب بالاتفاق . وقرأ نافع وابن عامر ﴿ واتخذوا ﴾ بلفظ الماضى عطفاً على ﴿ جعلنا ﴾ أو على تقدير إذ ، أى وإذ جعلنا وإذ اتخذوا ، ومقام إبراهيم الحجر الذى فيه أثر قدميه على الأصح ، وصيأتى شرحه فى قصة إبراهيم من أحاديث الأنبياء ، وعن عطاء مقام إبراهيم عرفة وغيرها من المناسك لأنه قام فيها ودعا . وعن النخعي الحرم كله . وكذا رواه الكلبي عن أبى صالح عن ابن عباس ، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك فى أوائل كتاب الصلاة . وقوله ﴿ والركع السجود ﴾ استدل به على جواز صلاة الفرض والنفل داخل البيت ، وخالف مالك فى الفرض .

**قوله ( اجعل هذا بلداً آمناً )** يأتى الكلام عليه فى حديث « إن إبراهيم حرم مكة » وأنه لا يعارض حديث « إن الله حرم هذا البلد يوم خلق السموات والأرض » لأن معنى الأول أن إبراهيم أعلم الناس بذلك ، والثانى ما سبق من تقدير الله . وقوله ﴿ من آمن ﴾ بدل من أهله أى وارزق المؤمنين من أهله خاصة ﴿ ومن كفر ﴾ عطف على من آمن قيل قاس إبراهيم الرزق على الإمامة فعرف الفرق بينهما وأن الرزق قد يكون استدراجاً وإلزاماً للحجة ، وسيأتى الكلام على القواعد فى تفسير البقرة وأنها الأساس ، وظاهره أنه كان مؤسساً قبل إبراهيم ، ويحتمل أن يكون المراد بالرفع نقلها من مكانها إلى مكان البيت كما سيأتى عند نقل الاختلاف فى ذلك إن شاء الله تعالى . وقوله ﴿ ربنا تقبل منا ﴾ أى يقولان ربنا تقبل منا ، وقد أظهره ابن مسعود فى قراءاته .

**قوله ( وأرنا مناسكنا )** قال عبد بن حميد : حدثنا يزيد بن هارون حدثنا سامان التيمي عن أبى مجاز قال : لما فرغ إبراهيم من البيت أتاه جبريل فأراه الطواف بالبيت سبياً قال وأحسبه وبين الصفا والمروة ، ثم أتى به عرفة فقال : أعرفت ؟ قال نعم . قال : فمن ثم سميت عرفات . ثم أتى به جمعاً فقال : ههنا يجمع الناس الصلاة . ثم أتى به منى فعرض لهما الشيطان فأخذ جبريل سبع حصيات فقال ارمه بها وكبر مع كل حصاة .

**قوله ( وتب علينا )** قيل طلبا الثبات على الإيمان لأنهما معصومان ، وقيل أراد أن يعرف الناس أن ذلك الموقف مكان التوبة ، وقيل المعنى وتب على من اتبعنا .

**قوله ( حدثنى عبد الله بن محمد )** هو الجعفي ، وهذا أحد الأحاديث التى أخرجه البخارى عن شيخه أبى عاصم النبيل بواسطة .

**قوله ( لما بنيت الكعبة )** هذا من مرسل الصحابي لأن جابراً لم يدرك هذه القصة ، فيحتمل أن يكون سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم أو ممن حضرها من الصحابة ، وقد روى الطبراني وأبو نعيم فى « الدلائل » من طريق ابن لهيعة عن أبى الزبير قال « سألت جابراً هل يقوم الرجل عرياناً ؟ فقال : أخبرنى النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما انهدمت الكعبة نقل كل بطن من قريش وأن النبي صلى الله عليه وسلم نقل مع العباس ، وكانوا يضعون ثيابهم على العواتق يتقوون بها — أى على حمل الحجارة — فقال النبي صلى الله عليه وسلم : فاعتقلت رجلى فخررت وسقط ثوبى فقلت للعباس : هلم ثوبى ، فإستأتعزى بعدها إلا إلى الغسل » لكن ابن لهيعة ضعيف ، وقد تابعه عبد العزيز بن سليمان عن أبى الزبير ذكره أبو نعيم فإن كان محفوظاً وإلا فقد



حضره من الصحابة العباس كما في حديث الباب ، فلعل جابراً حمله عنه . وروى الطبراني أيضاً ، والبيهقي في « الدلائل » من طريق عمرو بن أبي قيس ، والطبري في التهذيب من طريق هارون بن المغيرة ، وأبو نعيم في « المعرفة » من طريق قيس بن الربيع ، وفي « الدلائل » من طريق شعيب بن خالد كلهم عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس حدثني أبي العباس بن عبد المطالب قال « لما بنت قريش الكعبة انفردت رجلين رجلين ينقلون الحجارة ، فكننت أنا وابن أخي ، فجعلنا نأخذ أزرننا فنضعها على مناكبنا ونجعل عليها الحجارة ، فإذا دنونا من الناس لبسنا أزرننا ، فبينما هو أمامي إذ صرع فسعيت وهو شاخص ببصره إلى السماء قال فقلت لابن أخي : ما شأنك ؟ قال : نهيت أن أمشي عرباناً . قال فكتمته حتى أظهر الله نبوته » تابعه الحكم بن أبان عن عكرمة أخرجه أبو نعيم أيضاً ، وروى ذلك أيضاً من طريق النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس ليس فيه العباس وقال في آخره « فكان أول شيء رأى من النبوة » والنضر ضعيف ، وقد خبط في إسناده وفي متنه ، فإنه جعل القصة في معالجة زمزم بأمر أبي طالب وهو غلام ، وكذا روى ابن إسحق في « السيرة » عن أبيه عن حدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إني لمع غلمان هم أسناني قد جعلنا أزرننا على أعناقنا الحجارة ننقلها إذ لكنني لاكم لكمة شديدة ثم قال : اشد عليك إزارك » فكان هذه قصة أخرى ، واغتر بذلك الأزرق فحكى قولاً « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بنيت الكعبة كان غلاماً » ولعل عمدته في ذلك ما سيأتي عن معمر عن الزهري ، ولحديث معمر شاهد من حديث أبي الطفيل أخرجه عبد الرزاق ومن طريقه الحاكم والطبراني قال « كانت الكعبة في الجاهلية مبنية بالرضم ليس فيها مدر ، وكانت قدر ما يفتحها العناق ، وكانت ثيابها توضع عليها تسدل سدلاً ، وكانت ذات ركنين كهيئة هذه الحلقة :  ، فأقبلت سفينة من الروم ، حتى إذا كانوا قريباً من جدة انكسرت ، فخرجت قريش لتأخذ خشبها فوجدوا الرومي الذي فيها نجاراً فقدموا به وبالحشب لينبوا به البيت ، فكانوا كلما أرادوا القرب منه هلممه بدت لهم حية فاتحة فاها ، فبعث الله طيراً أعظم من النسور ففرز شغالبه فألقاها نحو أجياد ، فهدمت قريش الكعبة وبنوها بحجارة الوادي ، فرفعوها في السماء عشرين ذراعاً فبينما النبي صلى الله عليه وسلم يحمل الحجارة من أجياد وعليه نمرة فضاعت عليه النمرة فذهب يضعها على عاتقه فبدت عورته من صغرها ، فنودي : يا محمد خمر عورتك ، فلم ير عرباناً بعد ذلك ، وكان بين ذلك وبين المبعث خمس سنين » قال معمر : وأما الزهري فقال « لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلم أجمرت امرأة الكعبة فطارت شرارة من مجمرها في ثياب الكعبة فاحترقت ، فتشاورت قريش في هلمها وهابوه ، فقال الوليد : إن الله لا يهلك من يريد الإصلاح ، فارتقى على ظاهر البيت ومعه العباس فقال : اللهم لا نريد إلا الإصلاح ، ثم هدم . فلما رأوه سالماً تابعوه » قال عبد الرزاق « وأخبرنا ابن جريج قال : قال مجاهد « كان ذلك قبل المبعث بخمس عشرة سنة » وكذا رواه ابن عبد البر من طريق محمد بن جبير بن مطعم بإسناد له ، وبه جزم موسى بن عقبة في معازيه والأول أشهر ، وبه جزم ابن إسحق . ويمكن الجمع بينهما بأن يكون الحريق تقدم وقته على الشروع في البناء ، وذكر ابن إسحق « أن السيل كان يأتي فيصيب الكعبة فيساقط من بنائها ، وكان رضا فوق القامة ، فأرادت قريش رفعها وتسقيفها ، وذلك أن نفرأ سرقوا كنز الكعبة » فذكر القصة مطولة في بنائهم الكعبة وفي اختلافهم فيمن يضع الحجر الأسود حتى رضوا بأول داخل ،

فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فحكوه في ذلك فوضعه بيده . قال « وكانت الكعبة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر ذراعاً » ووقع عند الطبراني من طريق أخرى عن ابن خثيم عن أبي الطفيل أن اسم النجار المذكور باقوم ، وللفاكهي من طريق ابن جريج مثله ، قال « وكان يتجر إلى بندر وراء ساحل عدن ، فانكسرت سفينته بالشعبية ، فقال لقريش : إن أجريتم عيري مع غيركم إلى الشام أعطيتكم الخشب ، ففعلوا » وروى سفيان بن عيينة في جامعه عن عمرو بن دينار أنه سمع عبيد بن عمير يقول « اسم الذي بنى الكعبة لقريش باقوم ، وكان رومياً » وقال الأزرق « كان طولها سبعة وعشرين ذراعاً ، فاقصرت قريش منها على ثمانية عشر ، ونقصوا من عرضها أذرعاً أدخلوها في الحجر .

**قوله ( فخر إلى الأرض )** في رواية زكريا بن إسحق عن عمرو بن دينار الماضية في « باب كراهية التعرى » من أوائل الصلاة « فجعله على منكبه فسقط مغشياً عليه » .

**قوله ( فطمحت عيناه )** بفتح المهملة والميم أى ارتفعتا ، والمعنى أنه صار ينظر إلى فوق . وفي رواية عبد الرزاق عن ابن جريج في أوائل السيرة النبوية « ثم أفاق فقال » .

**قوله ( أرني إزارى )** أى أعطنى ، وحكى ابن التين كسر الراء وسكونها وقد قرئ بهما ، وفي رواية عبد الرزاق الآتية « إزارى إزارى » بالتكرير .

**قوله ( فشده عليه )** زاد زكريا بن إسحق « فما رأى بعد ذلك عرياناً » وقد تقدم شاهدها من حديث أبي الطفيل . الحديث الثانى : ساقه من أربعة طرق .

**قوله في الطريق الأول ( عن سالم بن عبد الله )** أى ابن عمر .

**قوله ( أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر )** أى الصديق ، ووقع في رواية مسلم « أبى بكر بن أبى قحافة » وعبد الله هذا هو أخو القاسم بن محمد .

**قوله ( أخبر عبد الله بن عمر )** بنصب عبد الله على المفعولية ، وظاهره أن سالمًا كان حاضراً لذلك فيكون من روايته عن عبد الله بن محمد ، وقد صرح بذلك أبو أويس عن ابن شهاب ، لكنه سماه عبد الرحمن بن محمد فوهم ، أخرجه أحمد . وأغرب إبراهيم بن طهمان فرواه عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ، أخرجه الدارقطنى في « غرائب مالك » والمخفوظ الأول . وقد رواه معمر عن ابن شهاب عن سالم لكنه اختصره ، وأخرجه مسلم من طريق نافع عن عبد الله بن محمد بن أبى بكر عن عائشة فتابع سالمًا فيه وزاد في المتن « ولأنفقت كنز الكعبة » ولم أر هذه الزيادة إلا من هذا الوجه ، ومن طريق أخرى أخرجه أبو عوانة من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير عن عائشة وسيأتى البحث فيها في « باب كنسرة الكعبة » .

**قوله ( قومك )** أى قريش .

**قوله ( اقتصروا عن قواعد إبراهيم )** سيأتى بيان ذلك في الطريق التى تلى هذه .

**قوله ( لولا حدثان )** بكسر المهملة وسكون الدال بعدها مثلثة بمعنى الحدوث ، أى قرب عهدهم .

**قوله ( لفعلت )** أى لرددتها على قواعد إبراهيم .

**قوله ( فقال عبد الله )** أى ابن عمر بالإستاد المذكور ، وقد رواه معمر عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه بهذه القصة مجردة .

**قوله ( لئن كانت )** ليس هذا شكاً من ابن عمر فى صدق عائشة ، لكن يقع فى كلام العرب كثيراً صورة التشكيك والمراد التقرير واليقين .

**قوله ( ما أرى )** بضم الهمزة ، أى أظن . وهى رواية معمر ، وزاد فى آخر الحديث « ولا طاف الناس من وراء الحجر إلا لذلك » ونحوه فى رواية أبى أويس المذكورة .

**قوله ( استلام )** افتعال من السلام ، والمراد هنا لمس الركن بالقبلة أو اليد .

**قوله ( يلبان )** أى يقربان من ( الحجر ) بكسر المهملة وسكون الجيم وهو معروف على صفة نصف الدائرة وقدرها تسع وثلاثون ذراعاً ، والقدر الذى أخرج من الكعبة سيأتى قريباً .

**قوله فى الطريقة الثانية ( حدثنا الأشعث )** هو ابن أبى الشعثاء المحاربى ، وقد تقدم فى العلم من وجه آخر عن الأسود بزيادة نبهنا على ما فيها هناك .

**قوله ( عن الجدر )** بفتح الجيم وسكون المهملة كذا للأكثر وكذا هو فى مسند مسدد شيخ البخارى فيه ، وفى رواية المستملى « الجدار » قال الخليل : الجدر لغة فى الجدار . انتهى . وهم من ضبطه بضمها لأن المراد الحجر ، ولأبى داود الطيالسى فى مسنده عن أبى الأحوص شيخ مسدد فيه « الجدر أو الحجر » بالشك ، ولأبى عوانة من طريق شيبان عن الأشعث « الحجر » بغير شك .

**قوله ( أمن البيت هو ؟ قال نعم )** هذا ظاهره أن الحجر كله من البيت ، وكذا قوله فى الطريق الثانية ( أن أدخل الجدر فى البيت ) وبذلك كان يفتى ابن عباس كما رواه عبد الرزاق عن أبيه عن مرثد بن شرحبيل قال « سمعت ابن عباس يقول : لو وليت من البيت ما ولى ابن الزبير لأدخلت الحجر كله فى البيت ، فلم يطاف به إن لم يكن من البيت » ؟ وروى الترمذى والنسائى من طريق علقمة عن أمه عن عائشة قالت « كنت أحب أن أصلى فى البيت ، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ييدى فأدخلنى الحجر فقال : صلى فيه فإنما هو قطعة من البيت ، ولكن قومك استقصروه حين بنوا الكعبة فأخرجوه من البيت » ونحوه لأبى داود من طريق صفية بنت شيبة عن عائشة ، ولأبى عوانة من طريق قتادة عن عروة عن عائشة ، ولأحمد من طريق سعيد بن جبير عن عائشة وفيه « أنها أرسلت إلى شيبة الحبشى ليفتح لها البيت بالليل فقال : ما فتحناه فى جاهلية ولا إسلام بليل » وهذه الروايات كلها مطابقة ، وقد جاءت روايات أصح منها مقيدة ، منها لمسلم من طريق أبى قرزة عن الحارث بن عبد الله عن عائشة فى حديث الباب « حتى أزيد فيه من الحجر » وله من وجه آخر عن الحارث عنها « فإن بدا لقومك أن يبنوه بعدى فهلمى لأريك ما تركوا منه ، فأراها قريباً من سبعة أذرع » وله من طريق سعيد بن ميناء عن عبد الله بن الزبير عن عائشة فى هذا الحديث « وزدت فيها من الحجر ستة أذرع » وسيأتى فى آخر الطريق الرابعة قول يزيد بن رومان الذى رواه عن عروة أنه أراه لجرير بن حازم فحزره ستة أذرع أو نحوها ، ولسفيان بن عيينة فى جامعه عن داود بن شابور عن مجاهد « أن ابن الزبير زاد فيها ستة أذرع مما يلى الحجر » وله عن عبيد الله بن أبى يزيد عن ابن الزبير « ستة أذرع وشبر » وهكذا ذكر الشافعى عن عدد لقيهم من أهل العلم من قريش كما أخرجه البيهقى فى

« المعرفة » عنه ، وهذه الروايات كلها تجتمع على أنها فوق الستة ودون السبعة ، وأما رواية عطاء عند مسلم عن عائشة مرفوعاً « لكنت أدخل فيها من الحجر خمسة أذرع » فهي شاذة ، والرواية السابقة أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات الحفاظ ، ثم ظهر لي لرواية عطاء وهو أنه أريد بها ما عدا الفرجة التي بين الركن والحجر فتجتمع مع الروايات الأخرى ، فإن الذي عدا الفرجة أربعة أذرع وشيء ، ولهذا وقع عند الفاكهي من حديث أبي عمرو بن عدي بن الحمراء « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة في هذه القصة : ولأدخلت فيها من الحجر أربعة أذرع » فيحمل هذا على إلغاء الكسر ، ورواية عطاء على جبره ، ويجمع بين الروايات كلها بذلك ولم أر من سبقني إلى ذلك ، وسأذكر ثمرة هذا البحث في آخر الكلام على هذا الحديث .

**قوله ( ألم ترى )** أى ألم تعرفى .

**قوله ( قصرت بهم النفقة )** بتشديد الصاد أى النفقة الطيبة التي أخرجوها لذلك كما جزم به الأزرقي وغيره ، ويوضحه ما ذكر ابن إسحق في « السيرة » عن عبد الله بن أبي نجيح أنه أخبر عن عبد الله بن صفوان ابن أمية « أن أبا وهب بن عابد بن عمران بن مخزوم - وهو جد جعدة بن هبيرة بن أبي وهب المخزومي - قال لقريش : لا تدخلوا فيه من كسبكم إلا الطيب ، ولا تدخلوا فيه مهر بنى ولا بيع ربا ولا مظلمة أحد من الناس » وروى سفيان بن عيينة في جامعه « عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه أنه شهد عمر بن الخطاب أرسل إلى شيخ من بني زهرة أدرك ذلك فسأله عمر عن بناء الكعبة فقال : إن قريشاً قد بت لبناء الكعبة - أى بالنفقة الطيبة - فعجزت فتركوا بعض البيت في الحجر ، فقال عمر صدقت » .

**قوله ( ليدخلوا )** في رواية المستمل « يدخلوا » بغير لام زاد مسلم من طريق الحارث بن عبد الله عن عائشة « فكان الرجل إذا هو أراد أن يدخلها يدعونه يرتقى حتى إذا كاد أن يدخل دفعوه فسقط » .

**قوله ( حديث عهدهم )** بتنوين حديث .

**قوله ( بجاهلية )** في رواية الكشميني بالجاهلية ، وقد تقدم في العلم من طريق الأسود « حديث عهد بكفر » ولأبى عوانة من طريق قتادة عن عروة عن عائشة « حديث عهد بشرك » .

**قوله ( فأخاف أن تنكر قلوبهم )** في رواية شيبان عن أشعث « تنفر » بالفاء بدل الكاف ، ونقل ابن بطل عن بعض علمائهم أن النفرة التي خشىها صلى الله عليه وسلم أن ينسبوه إلى الانفراد بالفخر دونهم .

**قوله ( أن أدخل الجدر )** كذا وقع هنا ، وهو مؤول بمعنى المصدر أى أخاف إنكار قلوبهم إدخالى الحجر ، وجواب لولا محذوف ، وقد رواه مسلم عن سعيد بن منصور عن أبي الأحوص بلفظ « فأخاف أن تنكر قلوبهم لنظرت أن أدخل » فأثبت جواب لولا ، وكذا أثبتة الإسماعيلي من طريق شيبان عن أشعث ولفظه « لنظرت فأدخلته » .

**قوله في الطريق الثالثة ( عن هشام )** هو ابن عروة

**قوله ( عن عائشة )** كذا رواه مسلم من طريق أبي معاوية والنسائي من طريق عبدة بن سالم ، وأبو عوانة من طريق علي بن مسهر ، وأحمد عن عبد الله بن نمير كاهم عن هشام ، وخالفهم القاسم بن معن فرواه عن هشام عن أبيه عن أخيه عبد الله بن الزبير عن عائشة أخرجه أبو عوانة ، ورواية الجماعة أرجح ، فإن رواية عروة عن عائشة لهذا الحديث مشهورة من غير هذا الوجه ، فسيأتى في الطريق الرابعة من طريق

يزيد بن رومان عنه وكذا لأبي عوانة من طريق قتادة وأبي النضر كلاهما عن عروة عن عائشة بغير واسطة، ويحتمل أن يكون عروة حمل عن أخيه عن عائشة منه شيئاً زائداً على روايته عنها للأسود بن يزيد مع ابن الزبير فيما تقدم شرحه في كتاب العلم .

**قوله ( وجعلت له خلفاً )** بفتح المعجمة وسكون اللام بعدها فاء ، وقد فسر في الرواية المعلقة ، وضبطه الحربي في « الغريب » بكسر الخاء المعجمة قال : والخالفة عمود في مؤخر البيت ، والصواب الأول ، وبينه قواه في الرواية الرابعة « وجعلت لها بايين » .

**( تنبيه )** : قوله « وجعلت » بسكون اللام وضم التاء عطفاً على قوله « لبنيته » وضبطها القاسبي بفتح اللام وسكون المثناة عطفاً على استقصرت وهو وهم ، فإن قريشاً لم تجعل له باباً من خلف ، وإنما هم النبي صلى الله عليه وسلم يجعله ، فلا يغتر بمن حفظ هذه الكلمة بفتح ثم سكون .

**قوله ( قال أبو معاوية حدثنا هشام )** يعني ابن عروة بسنده هذا ( خلفاً يعني باباً ) ، والتفسير المذكور من قول هشام بينه أبو عوانة من طريق علي بن مسهر عن هشام قال : الخلف الباب . وطريق أبي معاوية وصلها مسلم والنسائي ، ولم يقع في روايتهما التفسير المذكور . وأخرجه ابن خزيمة عن أبي كريب عن أبي أسامة وأدرج التفسير ولفظه « وجعلت لها خلفاً » يعني باباً آخر من خلف يقابل الباب المقدم .

**قوله ( عن عروة )** كذا رواه الحفاظ من أصحاب يزيد بن هارون عنه فأخرجه أحمد بن حنبل وأحمد بن سنان وأحمد بن منيع في مسانيدهم عنه هكذا ، والنسائي عن عبد الرحمن بن محمد بن سلام ، والإسماعيلي من طريق هارون الجمال والزعفراني كلهم عن يزيد بن هارون ، وخالفهم الحارث بن أبي أسامة فرواه عن يزيد بن هارون فقال « عن عبد الله بن الزبير » بدل عروة بن الزبير ، وهكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي الأزهر عن وهب بن جرير بن حازم عن أبيه ، قال الإسماعيلي : إن كان أبو الأزهر ضبطه فكأن يزيد بن رومان سمعه من الأخوين . قلت : قد تابعه محمد بن مشكان كما أخرجه الجوزقي عن الدغولي عنه عن وهب بن جرير ، ويزيد قد حملة عن الأخوين ، لكن رواية الجماعة أوضح فهي أصح .

**قوله ( حديث عهد )** كذا لجميع الرواة بالإضافة ، وقال المطرزي : لا يجوز حذف الواو في مثل هذا والصواب « حديث عهد » والله أعلم .

**قوله ( فذلك الذي حمل ابن الزبير على هدمه )** زاد وهب بن جرير في روايته « وبنائه » .

**قوله ( قال يزيد )** هو ابن رومان بالإسناد المذكور .

**قوله ( وشهدت ابن الزبير حين هدمه وبنائه - إلى قوله - كأستمة الإبل )** هكذا ذكره يزيد بن رومان مختصراً ، وقد ذكره مسلم وغيره واضحاً فروى مسلم من طريق عطاء بن أبي رباح قال « لما احترق البيت زمن يزيد بن معاوية حين غزاه أهل الشام فكان من أمره ما كان » وللفاكهي في « كتاب مكة » من طريق أبي أويس عن يزيد بن رومان وغيره « قالوا لما أحرق أهل الشام الكعبة ورموها بالمنجنق وهت الكعبة » ولابن سعد في الطبقات من طريق أبي الحارث بن زمعة قال « ارتحل الحصين بن نمير - يعني الأمير

الذى كان يقاتل ابن الزبير من قبل يزيد بن معاوية - لما أتاها موت يزيد بن معاوية في ربيع الآخر سنة أربع وستين قال : فأمر ابن الزبير بالخصاص التي كانت حول الكعبة فهدمت ، فإذا الكعبة تنفض - أى تتحرك - متوهنة ترتج من أعلاها إلى أسفلها فيها أمثال جيوب النساء من حجارة المنجنيق » وللفاكهي من طريق عثمان بن ساج « بلغنى أنه لما قدم جيش الحصين بن نمير أحرق بعض أهل الشام على باب بنى جدح ، وفي المسجد يومئذ خيام فشى الحريق حتى أخذ في البيت فظن الفريقان أنهم هالكون ، وضعف بناء البيت حتى أن الطير ليقع عليه فتتناثر حجارته » ولعبد الرزاق عن أبيه عن مرثد بن شرحبيل أنه حضر ذلك قال « كانت الكعبة قد وهت من حريق أهل الشام قال فهدمها ابن الزبير ، فتركه ابن الزبير حتى قدم الناس الموسم يريد أن يحزبهم على أهل الشام ، فلما صدر الناس قال : أشيروا على في الكعبة » الحديث ، ولا بن سعد من طريق ابن أبي مليكة قال « لم بين ابن الزبير الكعبة حتى حج الناس سنة أربع وستين ، ثم بناها حين استقبل سنة خمس وستين » وحكى عن الواقدي أنه رد ذلك وقال : الأثبت عندى أنه ابتداء بناءها بعد رحيل الجيش بسبعين يوماً ، وجزم الأزرقى بأن ذلك كان في نصف جمادى الآخرة سنة أربع وستين . قلت : ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون ابتداء البناء في ذلك الوقت وامتد أمداه إلى الموسم ليراه أهل الآفاق ليشنع بذلك على بنى أمية . ويؤيده أن في تاريخ المسبحي أن الفراغ من بناء الكعبة كان في سنة خمس وستين ، وزاد المحب الطبري أنه كان في شهر رجب والله أعلم . وإن لم يكن هذا الجمع مقبولا فالذى في الصحيح مقدم على غيره . وذكر مسلم في رواية عطاء إشارة ابن عباس عليه بأن لا يفعل ، وقول ابن الزبير لو أن أحدكم احترق بيته بناه حتى يجدده ، وأنه استخار الله ثلاثاً ثم عزم على أن ينقضها ، قال فتحاماه الناس حتى صعد رجل فالتى منه حجارة ، فلما لم يره الناس أصابه شيء تتابعوا فنقضوه حتى بلغوا به الأرض ، وجعل ابن الزبير أعمدة فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه ، وقال ابن عيينة في جامعه عن داود بن سابور عن مجاهد قال « خرجنا إلى مبي فاقفنا بها ثلاثاً ننتظر العذاب ، وارتقى ابن الزبير على جدار الكعبة هو بنفسه فهدم » وفي رواية أبى أويس المذكورة « ثم عزل ما كان يصلح أن يعاد في البيت فبنوا به فنظروا إلى ما كان لا يصلح منها أن يبنى به فأمر به أن يحفر له في جوف الكعبة فيدفن ، واتبعوا قواعد إبراهيم من نحو الحجر فلم يصيبوا شيئاً حتى شق على ابن الزبير ، ثم أدركوها بعد ما أمعنوا ، فنزل عبد الله ابن الزبير فكشفوا له عن قواعد إبراهيم وهي صخر أمثال الخلف من الإبل ، فأنفضوا له أى حركوا تلك القواعد بالعتل فنفضت قواعد البيت ورأوه بنياناً مربوطاً ببعضه ببعض ، فحمد الله وكبره ، ثم أحضر الناس فأمر بوجوههم وأشرفهم فنزلوا حتى شاهدوا ما شاهدوه ورأوا بنياناً متصلاً فأشهدهم على ذلك » وفي رواية عطاء « وكان طول الكعبة ثمان عشرة ذراعاً فزاد ابن الزبير في طولها عشرة أذرع » وقد تقدم من وجه آخر أنه كان طولها عشرين ذراعاً ، فلعل راويه جبر الكسر ، وجزم الأزرقى بأن الزيادة تسعة أذرع فلعل عطاء جبر الكسر أيضاً . وروى عبد الرزاق من طريق ابن سابط عن زيد « أنهم كشفوا عن القواعد فإذا الحجر مثل الخلفة والحجارة مشبكة بعضها ببعض » وللفاكهي من وجه آخر عن عطاء قال « كنت في الأمناء الذين جمعوا على حفره ، فحفروا قامة ونصفاً ، فهجموا على حجارة لها عروق تتصل بزرد عرق المروة ، فضر به فارتجت قواعد البيت فكبر الناس ، فبنى عليه » وفي رواية مرثد عند عبد

الرزاق « فكشف عن ربض في الحجر أخذ بعضه ببعض فتركه مكشوفاً ثمانية أيام ليشهدوا عليه ، ورأيت ذلك الربض مثل خلف الإبل : وجه حجر ووجه حجران ، ورأيت الرجل يأخذ العتلة فيضرب بها من ناحية الركن فيهتز الركن الآخر » قال مسلم في رواية عطاء « وجعل له بابين أحدهما يدخل منه والآخر يخرج منه » وفي رواية الأسود التي في العلم « ففعله عبد الله بن الزبير » وفي رواية إسماعيل بن جعفر عند الإسماعيلي « فنقضه عبد الله بن الزبير فجعل له بابين في الأرض » ونحوه للترمذي من طريق شعبة عن أبي إسحق ، وللفاكهى من طريق أبي أويس عن موسى بن ميسرة « أنه دخل الكعبة بعدما بناها ابن الزبير ، فكان الناس لا يزدحمون فيها يدخلون من باب ويخرجون من آخر » .

( فصل ) : لم يذكر المصنف رحمه الله قصة تغيير الحجاج لمسا صناعه ابن الزبير، وقد ذكرها مسلم في رواية عطاء قال « فلما قتل ابن الزبير كتب الحجاج إلى عبد الملك بن مروان يحبره أن ابن الزبير قد وضعه على أس نظر العدول من أهل مكة إليه ، فكتب إليه عبد الملك : إنا لسنا من تاطيح ابن الزبير في شيء ، أما ما زاد في طوله فأقره وأما ما زاد فيه من الحجر فردّه إلى بنائه وسد بابّه الذي فتحه . فنقضه وأعادّه إلى بنائه » وللفاكهى من طريق أبي أويس عن هشام بن عروة « فبادر - يعني الحجاج - فهدمها وبني شقها الذي يلي الحجر ، ورفع بابها ، وسد الباب الغربي . قال أبو أويس : فأخبرني غير واحد من أهل العلم أن عبد الملك ندم على إذنه للحجاج في هدمها ، ولعن الحجاج » ولابن عينة عن داود بن سابور عن مجاهد « فرد الذي كان ابن الزبير أدخل فيها من الحجر . قال فقال عبد الملك : ودنا أنا تركنا أبا خبيب وما تولى من ذلك » وقد أخرج قصة ندم عبد الملك عن ذلك مسلم من وجه آخر ، فعنده من طريق الوليد بن عطاء « أن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة وفد على عبد الملك في خلافته فقال : ما أظن أبا خبيب - يعني ابن الزبير - سمع من عائشة ما كان يزعم أنه سمع منها . فقال الحارث : بلى أنا سمعته منها » زاد عبد الرزاق عن ابن جريج فيه « وكان الحارث مصدقاً لا يكذب . فقال عبد الملك : أنت سمعتها تقول ذلك ؟ قال : نعم ، فنكت ساعة بعصاه وقال : وددت أني تركته وما تحمل » وأخرجها أيضاً من طريق أبي قرزة قال « بينا عبد الملك يطوف بالبيت إذ قال : قاتل الله ابن الزبير حيث يكذب على أم المؤمنين - فذكر الحديث - فقال له الحارث : لا تقل هذا يا أمير المؤمنين ، فأنا سمعت أم المؤمنين تحدث بهذا ، فقال : لو كنت سمعته قبل أن أهدمه لتركته على بناء ابن الزبير » .

( ظنيّه ) : جميع الروايات التي جمعتها هذه القصة متفقة على أن ابن الزبير جعل الباب بالأرض ، ومقتضاه أن يكون الباب الذي زاده على سمته ، وقد ذكر الأزرق أن جملة ما غيره الحجاج الجدار الذي من جهة الحجر والباب المسدود الذي في الجانب الغربي عن يمين الركن اليماني وما تحت عتبة الباب الأصلي وهو أربعة أذرع وشبر ، وهذا موافق لما في الروايات المذكورة ، لكن المشاهد الآن في ظهر الكعبة باب مسدود يقابل الباب الأصلي وهو في الارتفاع مثله ، ومقتضاه أن يكون الباب الذي كان على عهد ابن الزبير لم يكن لاصقاً بالأرض ، فيحتمل أن يكون لاصقاً كما صرح به الروايات لكن الحجاج لما غيره رفعه ورفع الباب الذي يقابله أيضاً ثم بدا له فسد الباب الجديد ، لكن لم أر النقل بذلك صريحاً . وذكر الفاكهسي

في « أخبار مكة » أنه شاهد هذا الباب المسدود من داخل الكعبة في سنة ثلاث وستين ومائتين فإذا هو مقابل باب الكعبة وهو بقدره في الطول والعرض ، وإذا في أعلاه كلاليب ثلاثة كما في الباب الموجود سواء ، والله أعلم .

**قوله ( فحزرت )** بتقديم الزاى على الراء ، أى قدرت .

**قوله ( ستة أذرع أو نحوها )** قد ورد ذلك مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في الطريق الثانية وأنها أرجح الروايات ، وأن الجمع بين المختلف منها ممكن كما تقدم ، وهو أولى من دعوى الاضطراب والظن في الروايات المقيدة لأجل الاضطراب كما جنع إليه ابن الصلاح وتبعه النووي ، لأن شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه بحيث يتعذر الترجيح أو الجمع ، ولم يتعذر ذلك هنا ، فيتعين حمل المطلق على المقيد كما هي قاعدة مذهبهما ، ويؤيده أن الأحاديث المطلقة والمقيدة متواردة على سبب واحد وهو أن قريشاً قصرُوا عن بناء إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، وأن ابن الزبير أعاده على بناء إبراهيم ، وأن الحجاج أعاده على بناء قريش ، ولم تأت رواية قط صريحة أن جميع الحجر من بناء إبراهيم في البيت ، قال المحب الطبري في « شرح التنبية » له : والأصح أن القدر الذي في الحجر من البيت قدر سبعة أذرع ، والرواية التي جاء فيها أن الحجر من البيت مطلقة فيحمل المطلق على المقيد ، فإن إطلاق اسم الكل على البعض سائغ مجازاً ، وإنما قال النووي ذلك نصرة لما رجحه من أن جميع الحجر من البيت ، وعمدته في ذلك أن الشافعي نص على إيجاب الطواف خارج الحجر ، ونقل ابن عبد البر الاتفاق عليه ، ونقل غيره أنه لا يعرف في الأحاديث المرفوعة ولا عن أحد من الصحابة ومن بعدهم أنه طاف من داخل الحجر وكان عملاً مستمراً ، ومقتضاه أن يكون جميع الحجر من البيت ، وهذا متعقب فإنه لا يلزم من إيجاب الطواف من ورائه أن يكون كله من البيت ، فقد نص الشافعي أيضاً كما ذكره البيهقي في « المعرفة » أن الذي في الحجر من البيت نحو من ستة أذرع ، ونقله عن عدة من أهل العلم من قريش لقيهم كما تقدم ، فعلى هذا فلعله رأى إيجاب الطواف من وراء الحجر احتياطاً ، وأما العمل فلا حجة فيه على الإيجاب ، فلعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده فعلوه استحباباً للراحة من تسور الحجر لا سيما والرجال والنساء يطوفون جميعاً فلا يؤمن من المرأة التكشف ، فلعلهم أرادوا حسم هذه المادة . وأما ما نقله المهلب عن ابن أبي زيد أن حائط الحجر لم يكن مبنيّاً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر حتى كان عمر فبناه ووسعه قطعاً للشك ، وأن الطواف قبل ذلك كان حول البيت ، ففيه نظر . وقد أشار المهلب إلى أن عمدته في ذلك ما سيأتى في « باب بنيان الكعبة » في أوائل السيرة النبوية بلفظ « لم يكن حول البيت حائط ، كانوا يصلون حول البيت حتى كان عمر فبنى حوله حائطاً جدره قصيرة ، فبناه ابن الزبير » انتهى . وهذا إنما هو في حائط المسجد لا في الحجر ، فدخل الوهم على قائله من هنا ، ولم يزل الحجر موجوداً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به كثير من الأحاديث الصحيحة ، نعم في الحكم بفساد طواف من دخل الحجر واخل بينه وبين البيت سبعة أذرع نظر ، وقد قال بصحته جماعة من الشافعية كإمام الحرمين ومن المالكية كأبي الحسن اللخمي ، وذكر الأزرقي أن عرض ما بين الميزاب ومنتهى الحجر سبعة عشر ذراعاً وثلاث ذراع منها عرض جدار



الحجر ذراعان وثلاث وفي بطن الحجر خمسة عشر ذراعاً ، فعلى هذا فنصف الحجر ليس من البيت فلا يفسد طواف من طاف دونه ، والله أعلم . وأما قول المهلب إن الفضاء لا يسمى بيتاً وإنما البيت البنيان لأن شخصاً لو حلف لا يدخل بيتاً فانهدم ذلك البيت فلا يحث بدخوله فليس بواضح ، فإن المشروع من الطواف ما شرع للخليل بالاتفاق ، فعلينا أن نطوف حيث طاف ولا يسقط ذلك بانهدام حرم البيت لأن العبادات لا يسقط المقدور عليه منها بفوات المعجوز عنه ، فحرمة البقعة ثابتة ولو فقد الجدار ، وأما اليمين فتعلقة بالعرف ، ويؤيده ما قلناه أنه لو انهدم مسجد فنقلت حجارتها إلى موضع آخر بقيت حرمة المسجد بالبقعة التي كان بها ولا حرمة لتلك الحجارة المنقولة إلى غير مسجد ، فدل على أن البقعة أصل للجدار بخلاف العكس ، أشار إلى ذلك ابن المنير في الحاشية . وفي حديث بناء الكعبة من الفوائد غير ما تقدم ما ترجم عليه المصنف في العلم وهو « ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر عنه فهم بعض الناس » والمراد بالاختيار في عبارته المستحب . وفيه اجتناب ولي الأمر ما يتسرع الناس إلى إنكاره وما يخشى منه تولد الضرر عليهم في دين أو دنيا ، وتألف قلوبهم بما لا يترك فيه أمر واجب . وفيه تقديم الأهم فالأهم من دفع المفسدة وجلب المصلحة ، وأنها إذا تعارضا بدئ بدفع المفسدة ، وأن المفسدة إذا أمن وقوعها عاد استحباب عمل المصلحة ، وحديث الرجل مع أهله في الأمور العامة ، وحرص الصحابة على امتثال أوامر النبي صلى الله عليه وسلم .

( تكميل ) : حكى ابن عبد البر وتبعه عياض وغيره عن الرشيد أو المهدي أو المنصور أنه أراد أن يعيد الكعبة على ما فعله ابن الزبير ، فناشده مالك في ذلك وقال : أخشى أن يصير ملعبة للملوك ، فتركه . قلت : وهذا بعينه خشية جدهم الأعلى عبد الله بن عباس رضى الله عنهما فأشار على ابن الزبير لما أراد أن يهدم الكعبة ويجدد بناءها بأن يرم ما وهى منها ولا يتعرض لها بزيادة ولا نقص ، وقال له « لا آمن أن يجيء من بعدك أمير فيغير الذى صنعت » أخرجه الفاكهسى من طريق عطاء عنه ، وذكر الأزرقي أن سليمان ابن عبد الملك هم بنقض ما فعله الحجاج ، ثم ترك ذلك لما ظهر له أنه فعله بأمر أبيه عبد الملك ، ولم أقف في شيء من التواريخ على أن أحداً من الخلفاء ولا من دونهم غير من الكعبة شيئاً مما صنعه الحجاج إلى الآن إلا في الميزاب والباب وعتبته ، وكذا وقع الترميم في جدارها غير مرة وفي سقفها وفي سلم سطحها ، وجدد فيها الرخام فذكر الأزرقي عن ابن جريج « أن أول من فرشها بالرخام الوليد بن عبد الملك » ووقع في جدارها الشامى ترميم في شهور سنة سبعين ومائتين ، ثم في شهور سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة ، ثم في شهور سنة تسع عشرة وستائة ، ثم في سنة ثمانين وستائة ، ثم في سنة أربع عشرة وثمانمائة ، وقد ترادفت الأخبار الآن في وقتنا هذا في سنة اثنتين وعشرين أن جهة الميزاب فيها ما يحتاج إلى ترميم فاهتم بذلك سلطان الإسلام الملك المؤيد وأرجو من الله تعالى أن يسهل له ذلك ، ثم حججت سنة أربع وعشرين وتأملت المكان الذى قيل عنه فلم أجده في تلك البشاعة ، وقد رمم ما تشعث من الحرم في أثناء سنة خمس وعشرين إلى أن نقض سقفها في سنة سبع وعشرين على يدى بعض الجند فجدد لها سقفاً ورخم السطح ، فلما كان في سنة ثلاث وأربعين صار المطر إذا نزل ينزل إلى داخل الكعبة أشد مما كان أولاً ، فأداه رأيه الفاسد إلى نقض السقف مرة أخرى وسد ما كان في السطح من الطاقات التي كان يدخل منها الضوء إلى الكعبة ، ولزم من ذلك امتنان الكعبة ، بل صار العمال يصعدون فيها بغير أدب ، فغار بعض المجاورين فكتب إلى القاهرة

يشكو ذلك ، فبلغ السلطان الظاهر فأنكر أن يكون أمر بذلك ، وجهاز بعض الجند لكشف ذلك فتعصب للأول بعض من جاور واجتمع الباقون رغبة ورهبة فكتبوا محضراً بأنه ما فعل شيئاً إلا عن ملاءمهم ، وأن كل ما فعله مصلحة ، فسكن غضب السلطان وغطى عنه الأمر . وقد جاء عن عياش بن أبي ربيعة الخزومي وهو بالتحانية قبل الألف وبعدها معجزة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن هذه الأمة لا تزال بخير ما عظموا هذه الحرمة - يعنى الكعبة - حق تعظيمها ، فإذا ضيعوا ذلك<sup>(١)</sup> هلكوا » أخرجه أحمد وابن ماجه وعمر بن شبة في « كتاب مكة » وسنده حسن ، فنسأل الله تعالى الأمن من الفتن بحلمه وكرمه . ومما يتعجب منه أنه لم يتفق الاحتياج في الكعبة إلى الإصلاح إلا فيما صنعه الحجاج إما من الجدار الذى بناه في الجهة الشامية وإما في السلم الذى جدد له للسطح والعتبة ، وما عدا ذلك مما وقع فإنما هو لزيادة محضة كالرخام أو لتحسين كالباب والميزاب ، وكذا ما حكاه الفاكهسي عن الحسن بن مكرم عن عبد الله بن بكر السهمي عن أبيه قال « جاورت بمكة فعايت - أى بالعين المهملة وبالباء الموحدة - أسطوانة من أساطين البيت فأخرجت وجيء بأخرى ليدخاوها مكانها فطالت عن الموضع ، وأدركهم الليل والكعبة لا تفتح ليلاً فتركوها ليعودوا من غد ليصاحوها فجاءوا من غد فأصابوها أقدم من قدح » أى بكسر القاف وهو السهم ، وهذا إسناد قوى رجاله ثقات ، وبكر هو ابن حبيب من كبار أتباع التابعين ، وكان القصة كانت في أوائل دولة بني العباس ، وكانت الأسطوانة من خشب ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

### باب فضل الحرم

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ . وقوله: ﴿ أَوْ لَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجَبِّئُ<sup>(١)</sup> إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِّنْ لَّدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ .

١٥٥٢ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه يوم فتح مكة : « إن هذا البلد حرمه الله ، لا يعصده شوكه ، ولا ينفر صيده ، ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها » . [١٥٨٧]

قوله ( باب فضل الحرم ) أى المكي الذى سياتى ذكر حدوده في « باب لا يعصده شجر الحرم » .  
قوله ( وقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا ﴾ الآية ) وجه تعلقها بالترجمة من جهة إضافة الربوبية إلى البلدة فإنه على سبيل التشريف لها ، وهى أصل الحرم .  
قوله ( أولم نمكن لهم حرماً آمناً الآية ) روى النسائي في التفسير « إن الحارث بن مر بن نوفل قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إن نتبع الهدى معك نتخلف من أرضنا ، فأنزل الله عز وجل رداً عليه

(١) ﴿ يُجَبِّئُ ﴾ : قرأ نافع بالتاء على التانيث : ﴿ تُجَبِّئُ ﴾ ، وقرأ الباقون بالياء على التذكير : ﴿ يُجَبِّئُ ﴾ .

﴿أو لم نمكن لهم حرماً آمناً﴾ الآية . أى إن الله جعلهم في بلد أمين وهم منه في أمان في حال كفرهم فكيف لا يكون آمناً لهم بعد أن أسلموا وتابعوا الحق . وأورد المصنف في الباب حديث ابن عباس « أن هذا البلد حرمه الله » أخرجه مختصراً ، وسيأتى بآتم من هذا السياق في « باب لا يحل القتال بمكة » ؛ ويأتى الكلام عليه مستوفى قريباً هناك إن شاء الله تعالى .

## باب

### توريث دور مكة وبيعها وشرائها

وأن الناس في مسجد الحرام سواء خاصة ، لقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نَذِّقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ، البادي : الطارئ . معكوفاً : محبوساً .

١٥٥٣ - حدثنا أصبغ قال أخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن علي بن الحسين [١٥٨٨] عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أنه قال : يا رسول الله ، أين تنزل ، في دارك بمكة ؟ قال : « وهل ترك عقيل من رباع أو دور ؟ » وكان عقيل ورث أباطالب هو وطالب ، ولم يرثه جعفر ولا علي شيئاً ؛ لأنهما كانا مسلمين ، وكان عقيل وطالب كافرين ، فكان عمر بن الخطاب يقول : لا يرث المؤمن الكافر . قال ابن شهاب وكانوا يتأولون قول الله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ .

[الحديث ١٥٨٨ - أطرافه في : ٣٠٥٨ ، ٤٢٨٢ ، ٦٧٦٤] .

قوله ( باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها ، وأن الناس في المسجد الحرام سواء خاصة ، لقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً﴾ الآية ) أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف حديث علقمة بن نضلة قال « توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر ، وما تدعى رباع مكة إلا السوائب ، من احتاج سكن » أخرجه ابن ماجه وفي إسناده انقطاع وإرسال ، وقال بظاهره ابن عمر ومجاهد وعطاء ، قال عبد الرزاق عن ابن جريج : كان عطاء ينهى عن الكراء في الحرم ، فأخبرني أن عمر نهى أن تبوب دور مكة لأنها ينزل الحاج في عرساتها ، فكان أول من بوب داره سهيل بن عمرو واعتذر عن ذلك لعمر . وروى الطحاوى من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد أنه قال : مكة مباح ، لا يحل بيع رباعها ولا إجارة بيوتها . وروى عبد الرزاق من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عمر : لا يحل بيع بيوت مكة ولا إجارته . وبه قال الثوري وأبو حنيفة ، وخالفه صاحبه أبو يوسف ، واختلف عن محمد ، وبالجواز قال الجمهور واختاره الطحاوى . ويجاب عن حديث علقمة

على تقدير صحته بحمله على ما سيجمع به ما اختلف عن عمر في ذلك . واحتج الشافعي بحديث أسامة الذي أورده البخاري في هذا الباب ، قال الشافعي : فأضاف الملك إليه وإلى من ابتاعها منه وبقوله صلى الله عليه وسلم عام الفتح « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن » فأضاف الدار إليه . واحتج ابن خزيمة بقوله تعالى ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم ﴾ فنسب الله الديار إليهم كما نسب الأموال إليهم ، ولو كانت الديار ليست بملك لهم لما كانوا مظالمين في الإخراج من دور ليست بملك لهم ، قال : ولو كانت الدور التي باعها عقيل لا تملك لكان جعفر وعلى أولى بها إذ كانا مسلمين دونه . وسيأتي في البيوع أثر عمر أنه اشترى داراً للسجن بمكة . ولا يعارض ما جاء عن ابن عمر عن عمر أنه كان ينهى أن تغلق دور مكة في زمن الحاج ، أخرجه عبد بن حميد ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن منصور عن مجاهد إن عمر قال : يا أهل مكة لا تتخذوا لدوركم أبواباً ، لينزل البادي حيث شاء ، وقد تقدم من وجه آخر عن عمر ، فيجمع بينهما بكراهة الكراء وفقاً بالوفود ، ولا يلزم من ذلك منع البيع والشراء ، وإلى هذا جنح الإمام أحمد وآخرون . واختلف عن مالك في ذلك . قال القاضي إسماعيل : ظاهر القرآن يدل على أن المراد به المسجد الذي يكون فيه النسك والصلاة لا سائر دور مكة . وقال الأبهري : لم يختلف قول مالك وأصحابه في أن مكة فتحت عنوة ، واختلفوا هل من بها على أهلها لعظم حرمتها أو أقرت للمسلمين ؟ ومن ثم جاء الاختلاف في بيع دورها والكراء ، والراجح عند من قال إنها فتحت عنوة أن النبي صلى الله عليه وسلم من بها على أهلها فخالفت حكم غيرها من البلاد في ذلك ذكره السهيلي وغيره ، وليس الاختلاف في ذلك ناشئاً عن هذه المسألة فقد اختلف أهل التأويل في المراد بقوله هنا « المسجد الحرام » هل هو الحرم كله أو مكان الصلاة فقط ، واختلفوا أيضاً هل المراد بقوله « سواء » في الأمن والاحترام أو فيما هو أعم من ذلك وبواسطة ذلك نشأ الاختلاف المذكور أيضاً . قال ابن خزيمة : لو كان المراد بقوله تعالى ﴿ سواء العاكف فيه والباد ﴾ جميع الحرم وأن اسم المسجد الحرام واقع على جميع الحرم لما جاز حفر بئر ولا قبر ولا التغوط ولا البول ولا إلقاء الجيف والنتن . قال : ولا نعلم عالماً منع من ذلك ولا كره لحائض ولا لجنب دخول الحرم ولا الجماع فيه ، ولو كان كذلك لجاز الاعتكاف في دور مكة وحوانيتها ولا يقول بذلك أحد ، والله أعلم . قلت : والقول بأن المراد بالمسجد الحرام الحرم كله ورد عن ابن عباس وعطاء ومجاهد ، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره عنهم ، والأسانيد بذلك كلها إليهم ضعيفة ، وسنذكر في « باب فتح مكة » من المغازي الراجح من الخلاف في فتحها صلحاً أو عنوة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( البادي الطاري )** هو تفسير منه بالمعنى ، وهو مقتضى ما جاء عن ابن عباس وغيره كما رواه عبد بن حميد وغيره . وقال الإسماعيلي : البادي الذي يكون في البدو ، وكذا من كان ظاهر البلد فهو باد ، ومعنى الآية أن المقيم والطارئ سيان . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ﴿ سواء العاكف فيه والباد ﴾ قال : سواء فيه أهل مكة وغيرهم .

**قوله ( معكوفاً محبوساً )** كذا وقع هنا ، وليست هذه الكلمة في الآية المذكورة وإنما هي في آية الفتح ، ولكن مناسبة ذكرها هنا قوله في هذه الآية ﴿ العاكف ﴾ والتفسير المذكور قاله أبو عبيدة في الحجاز ،

والمراد بالعاكف المقيم . وروى الطحاوى من طريق سفيان عن أبى حصين قال : أردت أن أعتكف وأنا بمكة ، فسألت سعيد بن جبير فقال : أنت عاكف ، ثم قرأ هذه الآية .

**قوله ( عن على بن الحسين عن عمرو بن عثمان )** فى رواية مسلم عن حرملة وغيره عن ابن وهب « أن على بن الحسين أخبره أن عمرو بن عثمان أخبره » .

**قوله ( أين تنزل ، فى دارك )** حذف أداة الاستفهام من قوله « فى دارك » بدليل رواية ابن خزيمة والطحاوى عن يونس عن عبد الأعلى عن ابن وهب بلفظ « أتتزل فى دارك » وكذا أخرجه الجوزقى من وجه آخر عن أصبغ شيخ البخارى فيه ، وللمصنف فى المغازى من طريق محمد بن أبى حفصة عن الزهرى « أين تنزل غدا ؟ » فكأنه استفهمه أولاً عن مكان نزوله ثم ظن أنه ينزل فى داره فاستفهمه عن ذلك ، وظاهر هذه القصة أن ذلك كان حين أراد دخول مكة ، ويزيده وضوحاً رواية زمعة بن صالح عن الزهرى بلفظ « لما كان يوم الفتح قبل أن يدخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة قيل : أين تنزل أفى بيوتكم » الحديث ، وروى على بن المدينى عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن على بن حسين قال « قيل للنبي صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة : أين تنزل ؟ قال : وهل ترك لنا عقيل من طل » قال على بن المدينى : ما أشك أن محمد بن على بن الحسين أخذ هذا الحديث عن أبيه ، لكن فى حديث أبى هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك حين أراد أن ينفر من منى ، فيحمل على تعدد القصة .

**قوله ( وهل ترك عقيل )** فى رواية مسلم وغيره « وهل ترك لنا » .

**قوله ( من ربايع أو دور )** الرباع جمع ربع بفتح الراء وسكون الموحدة وهو المنزل المشتمل على أبيات وقيل هو الدار فعلى هذا فقوله « أو دور » إما للتأكيد أو من شك الراوى . وفى رواية محمد بن أبى حفصة « من منزل » وأخرج هذا الحديث الفاكهى من طريق محمد بن أبى حفصة وقال فى آخره : ويقال إن الدار التى أشار إليها كانت دار هاشم بن عبد مناف ، ثم صارت لعبد المطلب ابنه فقسمها بين ولده حين عمر ، فمن ثم صار للنبي صلى الله عليه وسلم حق أبيه عبد الله وفيها ولد النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( وكان عقيل إلخ )** محصل هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر استولى عقيل وطالب على الدار كلها باعتبار ما ورثاه من أبيهما لكونهما كانا لم يسلم ، وباعتبار ترك النبي صلى الله عليه وسلم لحقه منها بالهجرة ، وفقد طالب بيدر فباع عقيل الدار كلها . وحكى الفاكهى أن الدار لم تنزل بأولاد عقيل إلى أن باعوها لمحمد بن يوسف أخى الججاج بمائة ألف دينار ، وزاد فى روايته من طريق محمد بن أبى حفصة « فكان على بن الحسين يقول من أجل ذلك : تركنا نصيبنا من الشعب » أى حصته جدهم على من أبيه أبى طالب . وقال الداودى وغيره : كان من هاجر من المؤمنين باع قريبه الكافر داره ، وأمضى النبي صلى الله عليه وسلم تصرفات الجاهلية تأليفاً لقلوب من أسلم منهم ، وسيأتى فى الجهاد مزيد بسط فى هذه المسألة إن شاء الله تعالى . وقال الخطابى : وعندى أن تلك الدار إن كانت قائمة على ملك عقيل فإنما لم ينزلها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنها دور هجروها فى الله تعالى فلم يرجعوا فيما تركوه . وتعقب بأن سياق الحديث يقتضى أن عقيل باعها ، ومفهومه أنه لو تركها لنزلها .

**قوله ( فكان عمر )** في رواية أحمد بن صالح عن ابن وهب عند الإسماعيلي « قن أجل ذلك كان عمر يقول » وهذا القدر الموقوف على عمر قد ثبت مرفوعاً بهذا الإسناد وهو عند المصنف في المجازي من طريق محمد بن أبي حفصة ومعمّر عن الزهري وأخرجه مفرداً في الفرائض من طريق ابن جريج عنه ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . ويحتاج في خاطري أن القائل « وكان عمر إلخ » هو ابن شهاب فيكون منقطعاً عن عمر .

**قوله ( قال ابن شهاب وكانوا يتأولون إلخ )** أي كانوا يفسرون قوله تعالى ( بعضهم أولياء بعض ) بولاية الميراث أي يتولى بعضهم بعضاً في الميراث وغيره .

### باب نزول النبي صلى الله عليه مكة

[١٥٨٩] ١٥٥٤ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال حدثني أبو سلمة أن أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه حين أراد قدوم مكة : « منزلنا غداً إن شاء الله بخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر » .

[الحديث ١٥٨٩ - أطرافه في : ١٥٩٠ ، ٣٨٨٢ ، ٤٢٨٤ ، ٤٢٨٥ ، ٧٤٧٩] .

[١٥٩٠] ١٥٥٥ - حدثنا الحميدي قال نا الوليد قال نا الأوزاعي قال حدثني الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه من الغد يوم النحر - وهو بمنى - : « نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر » ، يعني ذلك المحصب ، وذلك أن قريشاً وكنانة تحالفت على بني هاشم وبني عبدالمطلب - أو بني المطلب - أن لا يناكحوهم ولا يبايعوهم حتى يسلموا إليهم النبي صلى الله عليه .

وقال سلامة عن عقيل ، ويحيى بن الضحّاك عن الأوزاعي أخبرني ابن شهاب . وقالوا : بني هاشم وبني المطلب . قال أبو عبد الله : بني المطلب أشبه .

**قوله ( باب نزول النبي صلى الله عليه وسلم مكة )** أي موضع نزوله ، ووقع هنا في نسخة الصغاني « قال أبو عبد الله : نسبت الدور إلى عقيل وتورث الدور وتباع وتشتري » . قلت : والحل اللائق بهذه الزيادة الباب الذي قبله لما تقدم تقريره ، والله أعلم .

**قوله ( حين أراد قدوم مكة )** بين في الرواية التي بعدها أن ذلك كان حين رجوعه من منى .

**قوله ( إن شاء الله تعالى )** هو سبيل التبرك والامتنال للآية .

**قوله في الطريق الثانية ( عن أبي سلمة )** في رواية مسلم عن زهير بن حرب عن الوليد بن مسلم بسنده « حدثني أبو سلمة حدثنا أبو هريرة » .

**قوله ( يعني بذلك المحصب )** في رواية المستمل « يعني ذلك » والأول أصح ، ويحتاج في خاطري

أن جميع ما بعد قوله يعنى المحصب إلى آخر الحديث من قول الزهرى أدرج في الخبر ، فقد رواه شعيب كما في هذا الباب وإبراهيم بن سعد كما سيأتى في السيرة ويونس كما سيأتى في التوحيد كلهم عن ابن شهاب مقتصرين على الموصول منه إلى قوله « على الكفر » ومن ثم لم يذكر مسلم في روايته شيئاً من ذلك .

**قوله ( وذلك أن قريشاً وكنانة )** فيه إشعار بأن في كنانة من ليس قرشياً إذ العطف يقتضى المغايرة فيترجح القول بأن قريشاً من ولد فهر بن مالك على القول بأنهم ولد كنانة ، نعم لم يعقب النضر غير مالك ولا مالك غير فهر فقريش ولد النضر بن كنانة وأما كنانة فأعقب من غير النضر فلهذا وقعت المغايرة .

**قوله ( تحالفت على بنى هاشم وبنى عبد المطلب أو بنى المطلب )** كذا وقع عنده بالشك ، ووقع عند البيهقي من طريق أخرى عن الوليد « وبنى المطلب » بغير شك فكأن الوهم منه فسيأتى على الصواب ويأتى شرحه في أواخر الباب .

**قوله ( أن لا يناكحهم ولا يبايعهم )** في رواية محمد بن مصعب عن الأوزاعي عند أحمد « أن لا يناكحهم ولا يخالطهم » وفي رواية داود بن رشيد عن الوليد عند الإسماعيلي « وأن لا يكون بينهم وبينهم شيء » وهى أعم ، وهذا هو المراد بقوله في الحديث « على الكفر » .

**قوله ( حتى يسلّموا )** بضم أوله وإسكان المهملة وكسر اللام .

**قوله ( وقال سلامة عن عقيل )** وصله ابن خزيمة في صحيحه من طريقه .

**قوله ( ويحيى بن الضحاك عن الأوزاعي )** وقع في رواية أبى ذر وكريمة « ويحيى عن الضحاك » وهو وهم ، وهو يحيى بن عبد الله بن الضحاك نسب لجده البابلتي بموحدتين وبعد اللام المضمومة مثناة مشددة نزيل حران وليس له في البخارى إلا هذا الموضع ، ويقال إنه لم يسمع من الأوزاعي ، ويقال إن الأوزاعي كان زوج أمه ، وطريقه هذه وصلها أبو عوانة في صحيحه والخطيب في « المدرج » وقد تابعه على الجزم بقوله « بنى هاشم وبنى المطلب » محمد بن مصعب عن الأوزاعي ، أخرجه أحمد وأبو عوانة أيضاً ، وسيأتى شرح هذه القصة في السيرة النبوية إن شاء الله تعالى .

## ب

قول الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ... ﴾ إلى قوله : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴾

**قوله ( باب قول الله عز وجل : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي - إلى قوله - لعلهم يشكرون ﴾ )** لم يذكر في هذه الترجمة حديثاً ، وكأنه أشار إلى حديث ابن عباس في قصة إسكان إبراهيم لهاجر وابنها في مكان مكة ، وسيأتى مبسوطاً في أحاديث الأنبياء إن شاء الله تعالى . ووقع في شرح ابن بطال

ضم هذا الباب إلى الذي بعده فقال بعد قوله يشكرون « وقول الله : ﴿ جعل الله الكعبة البيت الحرام ﴾ إلخ » ثم قال فيه أبو هريرة فذكر أحاديث الباب الثاني .

**باب قول الله تعالى : ﴿ جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس والشهر الحرام والهدي وأقلائد ذلك لتعلموا أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض وأن الله بكل شيء عليم ﴾**

[١٥٩١] ١٥٥٦ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا زياد بن سعد عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « يُخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة ».

[الحديث ١٥٩١ - طرفه في : ١٥٩٦].

[١٥٩٢] ١٥٥٧ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ... ح . وحدثني محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : كانوا يصومون عاشوراء قبل أن يفرض رمضان ، وكان يوماً تُستتر فيه الكعبة . فلما فرض الله رمضان قال رسول الله صلى الله عليه : « من شاء أن يصومه فليصمه ، ومن شاء أن يتركه فليتركه ».

[الحديث ١٥٩٢ - أطرافه في : ١٨٩٣ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٣٨٣١ ، ٤٥٠٢ ، ٤٥٠٤].

[١٥٩٣] ١٥٥٨ - حدثنا أحمد قال نا أبي قال نا إبراهيم عن الحجاج بن حجاج عن قتادة عن عبد الله بن أبي عتبة عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه قال : « ليحجن البيت وليعتمرن بعد خروج يأجوج ومأجوج » . قال أبو عبد الله : سمع قتادة عبد الله وعبد الله أباسعيد . تابعه أبان وعمران عن قتادة . وقال عبد الرحمن عن شعبة : « لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت » . والأول أكثر .

**قوله ( باب قول الله تعالى : ﴿ جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس - إلى قوله - عليم ﴾ ) .** كأنه يشير إلى أن المراد بقوله ﴿ قياماً ﴾ أى قواماً وأنها ما دامت موجودة فالدين قائم ، ولهذا النكتة أورد في الباب قصة هدم الكعبة في آخر الزمان ، وقد روى ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن الحسن البصري أنه تلا هذه الآية فقال : لا يزال الناس على دين ما حجوا البيت واستقبلوا القبلة . وعن عطاء قال : قياماً للناس لو تركوه عاماً لم ينظروا أن يهلكوا . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث ، أولها : حديث أبي هريرة « يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة » وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده . ثانيها : حديث عائشة في صيام



عاشوراء قبل نزول فرض رمضان ، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد في آخر كتاب الصيام ، والمقصود منه هنا قوله في هذه الطريق « وكان يوماً تستر فيه الكعبة » فإنه يفيد أن الجاهلية كانوا يعظمون الكعبة قديماً بالاستور ويقومون بها ، وعرف بهذا جواب الإسماعيلي في قوله : ليس في الحديث مما ترجم به شيء سوى بيان اسم الكعبة المذكورة في الآية ، ويستفاد من الحديث أيضاً معرفة الوقت الذي كانت الكعبة تكسى فيه من كل سنة وهو يوم عاشوراء ، وكذا ذكر الولقدى بإسناده عن أبي جعفر الباقر أن الأمر استمر على ذلك في زمانهم ، وقد تغير ذلك بعد فصارت تكسى في يوم النحر ، وصاروا يعمدون إليه في ذى القعدة فيعلقون كسوته إلى نحو نصفه ، ثم صاروا يقطعونها فيصير البيت كهيئة المحرم ، فإذا حل الناس يوم النحر كسوه الكسوة الجديدة .

( تنبيه ) : قال الإسماعيلي جمع البخاري بين رواية عقيل وابن أبي حفصة في المتن ، وليس في رواية عقيل ذكر السر ، ثم ساقه بدونه من طريق عقيل . وهو كما قال ، وعادة البخاري التجوز في مثل هذا . وقد رواه الفاكهي من طريق ابن أبي حفصة فصرح بسماع الزهري له من عروة . ثالثاً : حديث أبي سعيد الخدري في حج البيت بعد يأجوج ومأجوج ، أورده موصولاً من طريق إبراهيم - وهو ابن طهمان - عن الحجاج بن الحجاج وهو الباهلي البصري عن قتادة عن عبد الله بن أبي عتبة عنه وقال بعده : سمع قتادة عبد الله بن أبي عتبة وعبد الله سمع أبا سعيد الخدري ، وغرضه بهذا أنه لم يقع فيه تدليس . وهل أراد بهذا أن كلا منهما سمع هذا الحديث بخصوصه أو في الجملة ؟ فيه احتمال . وقد وجدته من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة مصرحاً بسماع قتادة من عبد الله بن أبي عتبة في حديث « كان صلى الله عليه وسلم أشد حياء من العذراء في خدرها » وهو عند أحمد ، وعند أبي عوانة في مستخرجه من وجه آخر .

قوله ( ليحجن ) بضم أوله وفتح المهملة والجيم .

قوله ( تابعه أبان وعمران عن قتادة ) أى على لفظ المتن ، فأما متابعة أبان - وهو ابن يزيد العطار - فوصلها الإمام أحمد عن عفان وسويد بن عمرو الكلبي وعبد الصمد بن عبد الوارث ثلاثتهم عن أبان فذكر مثله ، وأما متابعة عمران وهو القطان فوصلها أحمد أيضاً عن سليمان بن داود وهو الطيالسي عنه ، وكذا أخرجه ابن خزيمة وأبو يعلى من طريق الطيالسي ، وقد تابع هؤلاء سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أخرجه عبد بن حميد عن روح بن عباد عنه ولفظه « إن الناس ليحجون ويعتمرون ويغرسون النخل بعد خروج يأجوج ومأجوج » .

قوله ( فقال عبد الرحمن ) يعني ابن مهدي

قوله ( عن شعبة ) يعني عن قتادة بهذا السند .

قوله ( لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت ) وصله الحاكم من طريق أحمد بن حنبل عنه . قال البخاري : والأول أكثر ، أى لاتفاق من تقدم ذكره على هذا اللفظ وانفراد شعبة بما يخالفهم ، وإنما قال ذلك لأن ظاهرهما التعارض ، لأن المفهوم من الأول أن البيت يحج بعد أشراط الساعة ، ومن الثاني أنه لا يحج بعدها ، ولكن يمكن الجمع بين الحديثين : فإنه لا يلزم من حج الناس بعد خروج يأجوج ومأجوج أن يتمتع الحج

في وقت ما عند قرب ظهور الساعة ، ويظهر والله أعلم أن المراد بقوله « ليحجن البيت » أى مكان البيت لما سيأتى بعد باب أن الحبشة إذا خربوه لم يعمر بعد ذلك .

### باب كسوة الكعبة

[١٥٩٤]

١٥٥٩ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا خالد بن الحارث قال نا سفيان قال نا واصل الأحذب عن أبي وائل قال : جئت إلى شيبة ... ح . ونا قبيصة قال نا سفيان عن واصل عن أبي وائل قال : جلست مع شيبة على الكرسي في الكعبة فقال : لقد جلس هذا المجلس عمر فقال : لقد هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمته . قلت إن صاحبك لم يفعل . قال : هما المرءان أقتدي بهما .

[الحديث ١٥٩٤ - طرفه في : ٧٢٧٥].

**قوله ( باب كسوة الكعبة )** أى حكمها في التصرف فيها ونحو ذلك .

**قوله ( حدثنا سفيان )** هو الثوري في الطريقين ، وإنما قدم الأولى مع نزولها لتصريح سفيان بالحدث فيها ، وأما ابن عينة فلم يسمعه من واصل بل رواه الثوري عنه ، أخرجه ابن خزيمة من طريقه .

**قوله ( جلست مع شيبة )** هو ابن عثمان بن طلحة بن عبد العزيز بن عثمان بن عبد الله بن عبد الدار ابن قصي العبدي الحنفي بفتح المهملة والجيم ثم موحدة نسبة إلى حجب الكعبة يكنى أبا عثمان .

**قوله ( على الكرسي )** في رواية عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الشيباني عند ابن ماجه والطبراني بهذا السند « بعث معي رجل بدراهم هدية إلى البيت ، فدخلت البيت وشيبة جالس على كرسي ، فتناولته إياها فقال : لك هذه . فقلت : لا ولو كانت لي لم آتاك بها . قال أما إن قلت ذلك فقد جلس عمر بن الخطاب مجلسك الذي أنت فيه » فذكره .

**قوله ( فيها )** أى الكعبة .

**قوله ( صفراء ولا بيضاء )** أى ذهباً ولا فضة . قال القرطبي : غلط من ظن أن المراد بذلك حلية الكعبة ، وإنما أراد الكنز الذي بها ، وهو ما كان يهدى إليها فيدخر ما يزيد عن الحاجة ، وأما الحلى فحبيسة عليها كالتقناديل فلا يجوز صرفها في غيرها . وقال ابن الجوزي : كانوا في الجاهلية يهدون إلى الكعبة المال تعظيماً لها فيجتمع فيها .

**قوله ( إلا قسمته )** أى المال ، وفي رواية عمر بن شبة في « كتاب مكة » عن قبيصة شيخ البخاري فيه « إلا قسمتها » وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عند المصنف في الاعتصام « إلا قسمتها بين المسلمين » وعند الإسماعيلي من هذا الوجه « لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة بين فقراء المسلمين » ومثله في رواية المحاربي المذكورة .

**قوله ( قلت إن صاحبك لم يفعل )** في رواية ابن مهدي المذكورة « قلت ما أنت بفاعل . قال لم ؟

قلت : لم يفعله صاحبك » وفي رواية الإسماعيلي من هذا الوجه وكذا المحاربي « قال ولم ذاك ؟ قلت : لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رأى مكانه وأبو بكر وهما أحوج منك إلى المال فلم يحركاه .  
**قوله ( هما المرءان )** تثنية مرء بفتح الميم ويجوز ضمها والراء ساكنة على كل حال بعدها همزة أى الرجلان .

**قوله ( أقتدى بهما )** في رواية عمر بن شبة تكرير قوله « المرءان أقتدى بهما » وفي رواية ابن مهدي في الاعتصام « يقتدى بهما » على البناء للمجهول ، وفي رواية الإسماعيلي والمحاربي « فقام كما هو وخرج » .  
 ودار نحو هذه القصة بين عمر أيضاً وأبي بن كعب ، أخرجه عبد الرزاق وعمر بن شبة من طريق الحسن « أن عمر أراد أن يأخذ كنز الكعبة فينفقه في سبيل الله ، فقال له أبي بن كعب : قد سبقك صاحبك ، فلو كان فضلاً لفعلاه » لفظ عمر بن شبة ، وفي رواية عبد الرزاق « فقال له أبي بن كعب : والله ما ذاك لك ، قال : ولم ؟ قال : أقره رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال ابن بطال : أراد عمر لكثرة إنفاقه في منافع المسلمين ، ثم لما ذكر بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتعرض له أمسك ، وإنما تركا ذلك ، والله أعلم ، لأن ما جعل في الكعبة وسبل لها يجري مجرى الأوقاف فلا يجوز تغييره عن وجهه ، وفي ذلك تعظيم الإسلام وترهيب العدو . قلت : أما التعليل الأول فليس بظاهر من الحديث بل يحتمل أن يكون تركه صلى الله عليه وسلم لذلك رعاية لقلوب قريش كما ترك بناء الكعبة على قواعد إبراهيم ، ويؤيده ما وقع عند مسلم في بعض طرق حديث عائشة في بناء الكعبة « لأنفقت كنز الكعبة » ولفظه « لولا أن قومك حديثو عهد بكفر لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله ، ولجعلت بابها بالأرض » الحديث ، فهذا التعليل هو المعتمد . وحكى الفاكهي في « كتاب مكة » أنه صلى الله عليه وسلم وجد فيها يوم الفتح ستين أوقية ، فقيل له : لو استعنت بها على حربك فلم يحركه ، وعلى هذا فإنفاقه جائر كما جاز لابن الزبير بناؤها على قواعد إبراهيم لزوال سبب الامتناع ، ولولا قوله في الحديث « في سبيل الله » لأمكن أن يحمل الإنفاق على ما يتعلق بها فيرجع إلى أن حكمه حكم التحجيس ، ويمكن أن يحمل قوله في سبيل الله على ذلك لأن عمارة الكعبة يصدق عليه أنه في سبيل الله ، واستدل التقي السبكي بحديث الباب على جواز تعليق قناديل الذهب والفضة في الكعبة ومسجد المدينة فقال : هذا الحديث عمدة في مال الكعبة وهو ما يهدى إليها أو ينذر لها ، قال : وأما قول الرافعي لا يجوز تحلية الكعبة بالذهب والفضة ولا تعليق قناديلها فيها حكى الوجهين في ذلك : أحدهما الجواز تعظيماً كما في المصحف ، والآخر المنع إذ لم ينقل من فعل السلف ، فهذا مشكل لأن للكعبة من التعظيم ما ليس لبقية المساجد بدليل تجويز سترها بالحرير والديباج ، وفي جواز ستر المساجد بذلك خلاف . ثم تمسك للجواز بما وقع في أيام الوليد بن عبد الملك من تذهيبه سقوف المسجد النبوي قال : ولم ينكر ذلك عمر بن عبد العزيز ولا أزاله في خلافته . ثم استدلل للجواز بأن تحريم استعمال الذهب والفضة إنما هو فيما يتعلق بالأواني المعدة للأكل والشرب ونحوهما ، قال : وليس في تحلية المساجد بالقناديل الذهب شيء من ذلك ، وقد قال الغزالي : من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن ، فإنه لم يثبت في الذهب إلا تحريمه على الأمة فيما ينسب للذهب وهذا بخلافه ، فيبقى على أصل الحل ما لم ينته إلى الإسراف . انتهى . وتعقب بأن تجويز ستر الكعبة بالديباج قام الإجماع عليه ، وأما التحلية بالذهب والفضة فلم ينقل عن فعل من يقتدى به ،

والوليد لا حجة في فعله ، وترك عمر بن عبد العزيز النكير أو الإزالة يحتمل عدة معان فلعله كان لا يقدر على الإنكار خوفاً من سطوة الوليد ، ولعله لم يزها لأنه لا يتحصل منها شيء ، ولا سيما إن كان الوليد جعل في الكعبة صفائح فلعله رأى أن تركها أولى لأنها صارت في حكم المال الموقوف فكأنه أحفظ لها من غيره ، وربما أدى قلعه إلى إزعاج بناء الكعبة فتركه ، ومع هذه الاحتمالات لا يصلح الاستدلال بذلك للجواز . وقوله أن الحرام من الذهب إنما هو استعماله في الأكل والشرب إلخ هو متعقب بأن استعمال كل شيء بحسبه ، واستعمال قناديل الذهب هو تعليقها للزينة ، وأما استعمالها للإيقاد فممكن على بعد ، وتمسكه بما قاله الغزالي يشكل عليه بأن اغزالي قيده بما لم ينته إلى الإسراف ، والقنديل الواحد من الذهب يكتب تحلية عدة مصاحف ، وقد أنكر السبكي على الرافعي تمسكه في المنع بكون ذلك لم ينقل عن السلف ، وجوابه أن الرافعي تمسك بذلك مضموماً إلى شيء آخر وهو أنه قد صح النهي عن استعمال الحرير والذهب فلما استعمل السلف الحرير في الكعبة دون الذهب - مع عنايتهم بها وتعظيمها - دل على أنه بقي عندهم على عموم النهي ، وقد نقل الشيخ الموفق الإجماع على تحريم استعمال أواني الذهب ، والقناديل من الأواني بلا شك ، واستعمال كل شيء بحسبه ، والله أعلم .

(تفنيه) : قال الإسماعيلي ليس في حديث الباب لكسوة الكعبة ذكر ، يعني فلا يطابق الترجمة . وقال ابن بطلال : معنى الترجمة صحيح ، ووجهها أنه معلوم أن الملوك في كل زمان كانوا يتفاخرون بكسوة الكعبة برفيع الثياب المنسوجة بالذهب وغيره كما يتفاخرون بتسييل الأموال لها ، فأراد البخاري أن عمر لما رأى قسمة الذهب والفضة صواباً كان حكم الكسوة حكم المال تجوز قسمتها ، بل ما فضل من كسوتها أولى بالقسمة . وقال ابن المنير في الحاشية : يحتمل أن يكون مقصوده التنبيه على أن كسوة الكعبة مشروع ، والحجة فيه أنها لم نزل تقصد بالمال يوضع فيها على معنى الزينة إعظماً لها فالكسوة من هذا القبيل ، قال : ويحتمل أن يكون أراد ما في بعض طرق الحديث كعاداته ويكون هناك طريق موافقة للترجمة إما لخلل شرطها وإما لتبحر الناظر في ذلك ، وإذا تقرر ذلك فيحتمل أن يكون أخذه من قول عمر : لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة ، فالمال يطلق على كل شيء فيدخل فيه الكسوة ، وقد ثبت في الحديث « ليس لك من مالك إلا ما لبست فأبليت » قال : ويحتمل أيضاً - فذكر نحو ما قال ابن بطلال وزاد - فأراد التنبيه على أنه موضع اجتهاد ، وأن رأى عمر جواز التصرف في المصالح . وأما الترك الذي احتج به عليه شعبة فليس صريحاً في المنع ، والذي يظهر جواز قسمة الكسوة العتيقة ، إذ في بقائها تعريض لإتلافها ولا جمال في كسوة عتيقة مطوية ، قال : ويؤخذ من رأى عمر أن صرف المال في المصالح أكد من صرفه في كسوة الكعبة ، لكن الكسوة في هذه الأزمنة أهم . قال : واستدلال ابن بطلال بالترك على إيجاب بقاء الأحباس لا يتم إلا إن كان القصد بمال الكعبة إقامتها وحفظ أصولها إذا احتيج إلى ذلك ، ويحتمل أن يكون القصد منه منفعة أهل الكعبة وسدنتها أو إرصاده لمصالح الحرم أو لأعم من ذلك ، وعلى كل تقدير فهو تحييس لا نظير له فلا يقاس عليه . انتهى . ولم أر في شيء من طرق حديث شعبة هذا ما يتعلق بالكسوة ، إلا أن الفاكهي روى في « كتاب مكة » من طريق علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة رضي الله عنها قالت « دخل على شعبة الحجبي فقال : يا أم المؤمنين ، إن ثياب الكعبة تجتمع عندنا فتكثر ، فنزعها ونحفر بثراً فنعمقها

وندفعها لكي لا تلبسها الحائض والجنب . قالت : بشما صنعت ، ولكن بعها فاجعل ثمنها في سبيل الله وفي المساكين ، فإنها إذا نزلت عنها لم يضر من لبسها من حائض أو جنب ، فكان شيبة يبعث بها إلى اليمن فتباع له فيضعها حيث أمرته » وأخرجه البيهقي من هذا الوجه ، لكن في إسناده راو ضعيف ، وإسناده الفاكهي سالم منه . وأخرج الفاكهي أيضاً من طريق ابن خيثم « حدثني رجل من بني شيبة قال : رأيت شيبة بن عثمان يقسم ما سقط من كسوة الكعبة على المساكين » وأخرج من طريق ابن أبي نجيح عن أبيه « أن عمر كان ينزع كسوة البيت كل سنة فيقسمها على الحاج » فلعل البخاري أشار إلى شيء من ذلك .

(فصل) في معرفة بدء كسوة البيت : روى الفاكهي من طريق عبد الصمد بن معقل عن وهب ابن منبه أنه سمعه يقول « زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن سب أسعد ، وكان أول من كسا البيت الوصائل » ورواه الواقدي عن معمر بن همام بن منبه عن أبي هريرة مرفوعاً ، أخرجه الحارث ابن أبي أسامة في مسنده عنه ، ومن وجه آخر عن عمر موقوفاً ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : بلغنا أن تبعاً أول من كسا الكعبة الوصائل فسترت بها . قال : وزعم بعض علمائنا أن أول من كسا الكعبة إسماعيل عليه السلام . وحكى الزبير بن بكار عن بعض علمائهم أن عدنان أول من وضع أنصاب الحرم ، وأول من كسا الكعبة ، أو كسيت في زمنه . وحكى البلاذري أن أول من كساها الأنطاع عدنان بن أد . وروى الواقدي أيضاً عن إبراهيم بن أبي ربيعة قال : كسى البيت في الجاهلية الأنطاع ، ثم كساه رسول الله صلى الله عليه وسلم الثياب اليمنية ، ثم كساه عمر وعثمان القباطي ، ثم كساه الحجاج الديباج . وروى الفاكهي بإسناد حسن عن سعيد بن المسيب قال : لما كان عام الفتح أتت امرأة تجمر الكعبة فاحترقت ثيابها وكانت كسوة المشركين ، فكساها المسلمون بعد ذلك . وقال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا وكيع عن حسن هو ابن صالح عن ليث هو ابن أبي سليم قال : كانت كسوة الكعبة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم المسوح والأنطاع . ليث ضعيف ، والحديث معضل . وقال أبو بكر أيضاً حدثنا عبد الأعلى عن محمد بن إسحق عن عجز من أهل مكة قالت : أصيب ابن عفان وأنا بنت أربع عشرة سنة ، قالت : ولقد رأيت البيت وما عليه كسوة إلا ما يكسوه الناس الكساء الأحمر يطرح عليه والثوب الأبيض . وقال ابن إسحق : بلغني أن البيت لم يكس في عهد أبي بكر ولا عمر ، يعني لم يجد له كسوة . وروى الفاكهي بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يكسو بدنه القباطي والخبرات يوم يقلدها ، فإذا كان يوم التحر نزعها ثم أرسل بها إلى شيبة بن عثمان فناطها على الكعبة . زاد في رواية صحيحة أيضاً : فلما كست الأمراء الكعبة جلالها القباطي ، ثم تصدق بها . وهذا يدل على أن الأمر كان مطلقاً للناس . ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن علقمة ابن أبي علقمة عن أمه قالت : سألت عائشة أنكسو الكعبة ؟ قالت : الأمراء يكفونكم . وروى عبد الرزاق عن الأسلمي هو إبراهيم بن أبي يحيى عن هشام بن عروة أن أول من كساها الديباج عبد الله بن الزبير ، وإبراهيم ضعيف . وتابعه محمد بن الحسن بن زباله وهو ضعيف أيضاً . أخرجه الزبير عنه عن هشام . وروى الواقدي عن إسحق بن عبد الله عن أبي جعفر الباقر قال : كساها يزيد بن معاوية الديباج ، وإسحق ابن أبي فروة ضعيف . وقال عبد الرزاق عن ابن جريج : أخبرني أن عمر كان يكسوها القباطي ، وأخبرني غير واحد أن النبي صلى الله عليه وسلم كساها القباطي والخبرات وأبو بكر وعمر وعثمان ، وأول من كساها

الديباج عبد الملك بن مروان ، وأن من أدرك ذلك من الفقهاء قالوا أصاب ما نعلم لها من كسوة أوفق منه . وروى أبو عروبة في « الأوائل » له عن الحسن قال : أول من لبس الكعبة القبايطى النبي صلى الله عليه وسلم وروى الفاكهى في « كتاب مكة » من طريق مسعر عن جصرة قال : أصاب خالد بن جعفر بن كلاب لطيمة في الجاهلية فيها نخط من ديباج ، فأرسل به إلى الكعبة فنيط عليها ، فعلى هذا هو أول من كسا الكعبة الديباج . وروى الدارقطنى في المؤتلف أن أول من كسا الكعبة الديباج نائلة بنت جناب والدة العباس بن عبد المطلب كانت أضلت العباس صغيراً فنذرت إن وجدته أن تكسو الكعبة الديباج . وذكر الزبير بن بكار أنها أضلت ابنها ضرار بن عبد المطلب شقيق العباس فنذرت إن وجدته أن تكسو البيت فرده عليها رجل من جذام فكست الكعبة ثياباً بيضاً . وهذا محمول على تعدد القصة . وحكى الأزرقى أن معاوية كساها الديباج والقبايطى والحبرات ، فكانت تكسى الديباج يوم عاشوراء والقبايطى في آخر رمضان ، فحصلنا في أول من كساها مطلقاً على ثلاثة أقوال : إسماعيل وعدنان وتبع وهو أسعد المذكور في الرواية الأولى ، ولا تعارض بين ما روى عنه أنه كساها الأنطاع والوصائل لأن الأزرقى حكى في « كتاب مكة » أى تبعاً أرى في المنام أن يكسو الكعبة فكساها الأنطاع ، ثم أرى أن يكسوها فكساها الوصائل وهى ثياب حبرة من عصب اليمن ، ثم كساها الناس بعده في الجاهلية . ويجمع بين الأقوال الثلاثة إن كانت ثابتة بأن إسماعيل أول من كساها مطلقاً ، وأما تبع فأول من كساها ما ذكر ، وأما عدنان فلعله أول من كساها بعد إسماعيل وسيأتى في أوائل غزوة الفتح ما يشعر أنها كانت تكسى في رمضان ، وحصلنا في أول من كساها الديباج على ستة أقوال : خالد أو نائلة أو معاوية أو يزيد أو ابن الزبير أو الحجاج ، ويجمع بينها بأن كسوة خالد ونائلة لم تشملها كلها وإنما كان فيما كساها شيء من الديباج ، وأما معاوية فلعله كساها في آخر خلافته فصادف ذلك خلافة ابنه يزيد ، وأما ابن الزبير فكأنه كساها ذلك بعد تجديد عمارتها فأوليته بذلك الاعتبار ، لكن لم يداوم على كسوتها الديباج ، فلما كساها الحجاج بأمر عبد الملك استمر ذلك فكأنه أول من داوم على كسوتها الديباج في كل سنة . وقول ابن جريج أول من كساها ذلك عبد الملك يوافق القول الأخير ، فإن الحجاج إنما كساها بأمر عبد الملك . وقول ابن إسحق إن أبا بكر وعمر لم يكسها الكعبة فيه نظر ، لما تقدم عن ابن أبي نجيج عن أبيه أن عمر كان ينزعها كل سنة ، لكن يعارض ذلك ما حكاه الفاكهى عن بعض المكيين أن شيبه بن عثمان استأذن معاوية في تجريد الكعبة فأذن له فكان أول من جردها من الخلفاء ، وكانت كسوتها قبل ذلك تطرح عليها شيئاً فوق شيء . وقد تقدم سؤال شيبه لعائشة أنها تجتمع عندهم فتكثر . وذكر الأزرقى أن أول من ظاهر الكعبة بين كسوتين عثمان بن عفان . وذكر الفاكهى أن أول من كساها الديباج الأبيض المأمون بن الرشيد واستمر بعده . وكسيت في أيام الفاطميين الديباج الأبيض . وكساها محمد بن سبكتكين ديباجاً أصفر ، وكساها الناصر العباسى ديباجاً أخضر ، ثم كساها ديباجاً أسود فاستمر إلى الآن . ولم تزل الملوك يتداولون كسوتها إلى أن وقف عليها الصالح إسماعيل بن الناصر في سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة قرية من نواحي القاهرة يقال لها بيسوس كان اشترى الثلاثين منها من وكيل بيت المال ثم وقفها كلها على هذه الجهة فاستمر ، ولم تزل تكسى من هذا الوقت إلى سلطنة الملك المؤيد شيخ سلطان العصر فكساها من عنده سنة لضعف وقفها ، ثم فوض أمرها إلى بعض أمانته وهو القاضى زين الدين عبد الباسط — بسط

الله له في رزقه وعمره - فبالغ في تحسينها بحيث يعجز الواصف عن صفة حسنها جزاءه الله على ذلك أفضل المجازاة . وحاول ملك الشرق شاه روخ في سلطنة الأشرف برسباي أن يأذن له في كسوة الكعبة فامتنع ، فعاد راسله أن يأذن له أن يكسوها من داخلها فقط فأبى ، فعاد راسله أن يرسل الكسوة إليه ويرسلها إلى الكعبة ويكسوها ولو يوماً واحداً ، واعتذر بأنه نذر أن يكسوها ويريد الوفاء بنذره ، فاستفتى أهل العصر فتوقفت عن الجواب وأشارت إلى أنه إن خشي منه الفتنة فيجانب دفعاً للضرر ، وتسرع جماعة إلى عدم الجواز ، ولم يستندوا إلى طائل ، بل إلى موافقة هوى السلطان ، ومات الأشرف على ذلك .

### باب هدم الكعبة

قالت عائشة: قال النبي صلى الله عليه: «يغزو جيش الكعبة فيُخسف بهم».

[١٥٩٥] ١٥٦٠ - حدثنا عمرو بن علي قال نا يحيى بن سعيد قال نا عبيد الله بن الأخنس قال حدثني ابن أبي مليكة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال: «كأنني به أسود أفحج يقلعها حجراً حجراً».

[١٥٩٦] ١٥٦١ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن أباه ريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «يُخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة».

قوله (باب هدم الكعبة) أى في آخر الزمان .

قوله (وقالت عائشة) في رواية غير أبي ذر «قالت» بحذف الواو ، وهذا طرف من حديث وصله المصنف في أوائل البيوع من طريق نافع بن جبير عنها بلفظ «يغزو جيش الكعبة ، حتى إذا كانوا ببداء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم ، ثم يبعثون على نياتهم» وسيأتى الكلام عليه هناك ، ومناسبتة لهذه الترجمة من جهة أن فيه إشارة إلى أن غزو الكعبة سيقع ، فمرة يهلكهم الله قبل الوصول إليها وأخرى يمكنهم ، والظاهر أن غزو الذين يخربونه متأخر عن الأولين .

قوله (عبيد الله بن الأخنس) بمعجمة ونون ثم مهملة وزن الأحمر ، وعبيد الله بالتصغير كوفي يكنى أبا مالك .

قوله (كأنني به) كذا في جميع الروايات عن ابن عباس في هذا الحديث ، والذي يظهر أن في الحديث شيئاً حذف ، ويحتمل أن يكون هو ما وقع في حديث علي عند أبي عبيد في «غريب الحديث» من طريق أبي العالية عن علي قال «استكثروا من الطواف بهذا البيت قبل أن يحال بينكم وبينه ، فكأنني برجل من الحبشة أصلع - أو قال أصمغ - حمش الساقين قاعد عليها وهي تهدم» ورواه الفاكهي من هذا الوجه ولفظه «أصلع» بدل أصمغ وقال «قائماً عليها يهدمها بمسحاته» ورواه يحيى الحماني في مسنده من وجه آخر عن علي مرفوعاً .

**قوله (كأنى به أسود أفحج)** بوزن أفعل بقاء ثم حاء ثم جيم ، والفحج تباعد ما بين الساقين ، قال الطيبي وفي إعرابه أوجه ، قيل هو حال من خبر كان وهو باعتبار المعنى الذى أشبه الفعل ، وقيل هما حالان من خبر كان وذو الحال إما المستقر المرفوع أو المجرور والثانى أشبه أو هما بدلان من الضمير المجرور ، وعلى كل حال يلزم إضمار قبل الذكر ، وهو مبهم يفسره ما بعده كقولك رأيت رجلاً ، وقيل هما منصوبان على التمييز . وقوله « حجراً حجراً » حال كقولك بوبته باباً باباً ، وقوله فى حديث على « أصلع أو أصعل أو أصمع » الأصلع من ذهب شعر مقدم رأسه ، والأصعل الصغير الرأس ، والأصمع الصغير الأذنين . وقوله « حمش الساقين » بجاء مهملة وميم ساكنة ثم معجمة أى دقيق الساقين ، وهو موافق لقوله فى رواية أبى هريرة « ذو السويقتين » كما سيأتى فى الحديث الذى بعده .

**قوله ( يقلعها حجراً حجراً )** زاد الإسماعيلي والفاكهى فى آخره « يعنى الكعبة » .

**قوله ( عن ابن شهاب )** كذا رواه الليث عن يونس ، وتابعه عبد الله بن وهب عن يونس عند أبى نعيم فى المستخرج ، وخالفهما ابن المبارك فرواه عن يونس عن الزهرى فقال عن صحيح موسى بنى زهرة عن أبى هريرة رواه الفاكهى من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك ، فإن كان محفوظاً فيكون للزهرى فيه شيخان عن أبى هريرة .

**قوله ( ذو السويقتين )** تثنية سويقة وهى تصغير ساق أى له ساقان دقيقان .

**قوله ( من الحبشة )** أى رجل من الحبشة ، ووقع هذا الحديث عند أحمد بن محمد بن سميع بن سمعان عن أبى هريرة بآتم من هذا السياق ولفظه « يبيع للرجل بين الركن والمقام ، ولن يستحل هذا البيت إلا أهله ، فإذا استحلوه فلا تسأل عن هلكة العرب ، ثم نجىء الحبشة فيخربونه خراباً لا يعمر بعده أبداً ، وهم الذين يستخرجون كنزه » ولأبى قره فى « السنن » من وجه آخر عن أبى هريرة مرفوعاً « لا يستخرج كنز الكعبة إلا ذو السويقتين من الحبشة » ونحوه لأبى داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وزاد أحمد والطبرانى من طريق مجاهد عنه « فيسلبها حليتها ويجردوها من كسوتها ، كأنى أنظر إليه أصيلع أفيدع يضرب عايتها بمسحاته أو بمعوله » . وللفاكهى من طريق مجاهد نحوه وزاد قال مجاهد « فلما هدم ابن الزبير الكعبة جئت أنظر إليه هل أرى الصفة التى قال عبد الله بن عمرو فلم أرها » قيل : هذا الحديث يخالف قوله تعالى ﴿ أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً ﴾ ولأن الله حبس عن مكة الفيل ولم يمكن أصحابه من تخريب الكعبة ولم تكن إذ ذاك قبلة فكيف يسلط عليها الحبشة بعد أن صارت قبلة للمسلمين ؟ وأجيب بأن ذلك محمول على أنه يقع فى آخر الزمان قرب قيام الساعة حيث لا يبقى فى الأرض أحد يقول الله الله كما ثبت فى صحيح مسلم « لا تقوم الساعة حتى لا يقال فى الأرض الله الله » ولهذا وقع فى رواية سعيد بن سمعان « لا يعمر بعده أبداً » وقد وقع قبل ذلك فيه من القتال وغزو أهل الشام له فى زمن يزيد بن معاوية ثم من بعده فى وقائع كثيرة من أعظمها وقعة القرامطة بعد الثلاثمائة فقتلوا من المسلمين فى المطاف من لا يحصى كثرة وقلعوا الحجر الأسود فحولوه إلى بلادهم ثم أعادوه بعد مدة طويلة ، ثم غزى مراراً بعد ذلك ، وكل ذلك لا يعارض قوله تعالى ﴿ أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً ﴾ لأن ذلك إنما وقع بأيدي المسلمين فهو مطابق لقوله صلى الله عليه وسلم « ولن



يستحل هذا البيت إلا أهله ، فوقع ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو من علامات نبوته ، وليس في الآية ما يدل على استمرار الأمن المذكور فيها ، والله أعلم

### باب ما ذكر في الحجر الأسود

[١٥٩٧] ١٥٦٢- حدثنا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عابس بن ربيعة عن عمر: أنه جاء إلى الحجر فقبله فقال: إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت النبي صلى الله عليه يقبلك ما قبلتك.

[الحديث ١٥٩٧- طرفاه في: ١٦٠٥، ١٦١٠].

**قوله (باب ما ذكر في الحجر الأسود)** أورد فيه حديث عمر في تقبيل الحجر وقوله « لا تضر ولا تنفع » وكأنه لم يثبت عنده فيه على شرطه شيء غير ذلك ، وقد وردت فيه أحاديث : منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً « إن الحجر والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة طمس الله نورهما ، ولولا ذلك لأضاء ما بين المشرق والمغرب » أخرجه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان وفي إسناده رجاء أبو يحيى وهو ضعيف . قال الترمذي : حديث غريب ، ويروى عن عبد الله بن عمرو موقوفاً ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وقفه أشبه والذي رفعه ليس بقوى . ومنها حديث ابن عباس مرفوعاً « تزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضاً من اللبن ، فسودته خطايا بني آدم » أخرجه الترمذي وصححه ، وفيه عطاء بن السائب وهو صدوق لكنه اختلط ، وجري من سمع منه بعد اختلاطه ، لكن له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة فيقوى بها ، وقد رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عطاء مختصراً ولفظه « الحجر الأسود من الجنة » وحماد ممن سمع من عطاء قبل الاختلاط ، وفي صحيح ابن خزيمة أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً « أن لهذا الحجر لساناً وشفتين يشهدان لمن استلمه يوم القيامة بحق » وصححه أيضاً ابن حبان والحاكم ، وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم أيضاً .

**قوله (عن إبراهيم)** هو ابن يزيد النخعي ، وقد رواه سفيان وهو الثوري بإسناد آخر عن إبراهيم وهو ابن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة عن عمر ، أخرجه مسلم .

**قوله (إني أعلم أنك حجر)** في رواية أسلم الآتية بعد باب عن عمر أنه قال « أما والله إني لأعلم أنك » . **قوله (لا تضر ولا تنفع)** أي إلا بإذن الله ، وقد روى الحاكم من حديث أبي سعيد أن عمر لما قال هذا قال له علي بن أبي طالب إنه يضر وينفع ، وذكر أن الله لما أخذ الميثاق على ولد آدم كتب ذلك في رق وألقمه الحجر . قال : وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « يؤتى يوم القيامة بالحجر الأسود وله لسان ذلق يشهد لمن استلمه بالتوحيد » وفي إسناده أبو هارون العبدى وهو ضعيف جداً ، وقد روى النسائي من وجه آخر ما يشعر بأن عمر رفع قوله ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أخرجه من طريق طاوس عن ابن عباس قال « رأيت عمر قبل الحجر ثلاثاً ثم قال : إنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك » ثم قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل

مثل ذلك « قال الطبري : إنما قال ذلك عمر لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام فخشي عمر أن يظن الجاهل أن استلام الحجر من باب تعظيم بعض الأحجار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية فأراد عمر أن يعلم الناس أن استلامه اتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا لأن الحجر ينفع ويضر بذاته كما كانت الجاهلية تعتقده في الأوثان ، وقال المهلب : حديث عمر هذا يرد على من قال إن الحجر يمين الله في الأرض يصافح بها عباده ، ومعاذ الله أن يكون لله جارحة ، وإنما شرع تقبيله اختياراً ليعلم بالمشاهدة طاعة من يطيع ، وذلك شبيه بقصة إبليس حيث أمر بالسجود لآدم . وقال الخطابي : معنى أنه يمين الله في الأرض أن من صافحه في الأرض كان له عند الله عهد ، وجرت العادة بأن العهد يعقده الملك بالمصافحة لمن يريد موالاته والاختصاص به فخطبهم بما يعهدونه . وقال المحب الطبري : معناه أن كل ملك إذا قدم عليه الواغد قبل يمينه فلما كان الحاج أول ما يقدم يسن له تقبيله نزل منزلة يمين الملك والله المثل الأعلى . وفي قول عمر هذا التسليم للشارع في أمور الدين وحسن الاتباع فيما لم يكشف عن معانيها ، وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما يفعله ولو لم يعلم الحكمة فيه ، وفيه دفع ما وقع لبعض الجاهل من أن في الحجر الأسود خاصة ترجع إلى ذاته ، وفيه بيان السنن بالقول والفعل ، وأن الإمام إذا خشي على أحد من فعله فساد اعتقاد أن يبادر إلى بيان الأمر ويوضح ذلك ، وسيأتي بقية الكلام على التقبيل والاستلام بعد تسعة أبواب . قال شيخنا في « شرح الترمذي » : فيه كراهة تقبيل ما لم يرد الشرع بتقبيله ، وأما قول الشافعي ومهما قبل من البيت فحسن فلم يرد به الاستحباب لأن المباح من جملة الحسن عند الأصوليين .

( تكميل ) : اعترض بعض الملحدین علی الحديث الماضي فقال : كيف سودته خطايا المشركين ولم تبيضه طاعات أهل التوحيد ؟ وأجيب بما قال ابن قتيبة : لو شاء الله لكان ذلك ، وإنما أجرى الله للعادة بأن السواد يصبغ ، ولا ينصبغ على العكس من البياض . وقال المحب الطبري : في بقائه أسود عبرة لمن له بصيرة ، فإن الخطايا إذا أثرت في الحجر الصاد فتأثيرها في القلب أشد . قال : وروى عن ابن عباس إنما غيره بالسواد لثلاث ينظر أهل الدنيا إلى زينة الجنة ، فإن ثبت فهذا هو الجواب . قلت : أخرجه الحميدى في فضائل مكة بإسناد ضعيف ، والله أعلم .

### باب إغلاق البيت ، ويصلي في أي نواحي البيت شاء

١٥٦٣ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا الليث عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه قال : [١٥٩٨] دخل رسول الله صلى الله عليه هو وأسماء بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة البيت فأغلقوا عليهم ، فلما فتحوا كنت أول من ولج فلقيت بلالاً فسألته : هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه ؟ قال : نعم ، بين العمودين اليمانيين .

قوله ( باب إغلاق البيت ، ويصلي في أي نواحي البيت شاء ) أورد فيه حديث ابن عمر عن بلال في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة بين العمودين ، وتعقب بأنه يغير الترجمة من جهة أنها تدل على التأخير ، والفعل المذكور يدل على التعيين . وأجيب بأنه حمل صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك

الموضع بعينه على سبيل الاتفاق لا على سبيل القصد لزيادة فضل في ذلك المكان على غيره ، ويحتمل أن يكون مراده أن ذلك الفعل ليس حتماً وإن كانت الصلاة في تلك البقعة التي اختارها النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من غيرها ، ويؤيده ما سيأتى في الباب الذى يليه من تصريح ابن عمر بنص الترجمة مع كونه كان يقصد المكان الذى صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم ليصل فيه لفضله ، وكأن المصنف أشار بهذه الترجمة إلى الحكمة في إغلاق الباب حينئذ ، وهو أولى من دعوى ابن بطال الحكمة فيه لثلا يظن الناس أن ذلك سنة ، وهو مع ضعفه منتقض بأنه لو أراد إخفاء ذلك ما اطلع عليه بلال ومن كان معه ، وإثبات الحكم بذلك يكتفى فيه فعل الواحد ، وقد تقدم بسط هذا في « باب الغلق للكعبة » من كتاب الصلاة ، وظاهر الترجمة أنه يشترط للصلاة في جميع الجوانب لإغلاق الباب ليصير مستقبلاً في حال الصلاة غير الفضاء ، والمحكى عن الحنفية الجواز مطلقاً ، وعن الشافعية وجه مثله لكن يشترط أن يكون للباب عتبة بأى قدر كانت ، ووجه يشترط أن يكون قدر قامة المصل ، ووجه يشترط أن يكون قدر مؤخر الرجل وهو المصحح عندهم ، وفي الصلاة فوق ظهر الكعبة نظير هذا الخلاف ، والله أعلم . وأما قول بعض الشارحين إن قوله « ويصلى في أى نواحى البيت شاء » يعكس على الشافعية فيما إذا كان البيت مفتوحاً ففيه نظر لأنه جعله حيث يغلق الباب ، وبعد الغلق لا توقف عندهم في الصحة .

**قوله ( دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت )** كان ذلك في عام الفتح كما وقع مبيناً من رواية يونس بن يزيد عن نافع عند المصنف في كتاب الجهاد بزيادة فوائد ولفظه « أقبل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح من أعلى مكة على راحلته » وفي رواية فليح عن نافع الآتية في المغازى « وهو مردف أسامة - يعنى ابن زيد - على القصواء ، ثم اتفقا معه بلال وعثمان بن طلحة حتى أناخا في المسجد » وفي رواية فليح « عند البيت ، وقال لعثمان اثنتا بالمفتاح ، فجاءه بالمفتاح ففتح له الباب فدخل » ولمسلم وعبد الرزاق من رواية أبيوب عن نافع « ثم دعا عثمان بن طلحة بالمفتاح فذهب إلى أمه فأبى أن تعطيه ، فقال : والله لتعطينه أو لأخرجن هذا السيف من صلبى ، فلما رأت ذلك أعطته ، فجاء به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتح الباب » فظهر من رواية فليح أن فاعل فتح هو عثمان المذكور ، لكن روى الفاكهسى - من طريق ضعيفة - عن ابن عمر قال « كان بنو أبى طلحة يزعمون أنه لا يستطيع أحد فتح الكعبة غيرهم ، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم المفتاح ففتحها بيده » وعثمان المذكور هو عثمان بن طلحة بن أبى طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار بن قصي بن كلاب ، ويقال له الحجى بفتح المهملة والجيم ، ولآل بيته الحجة لحجهم الكعبة ، ويعرفون الآن بالشيبين نسبة إلى شيبه بن عثمان بن أبى طلحة وهو ابن عم عثمان هذا لا ولده ، وله أيضاً صحبة ورواية ، واسم أم عثمان المذكورة سلافة بضم المهملة والتخفيف والفاء .

**قوله ( هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان )** زاد مسلم من طريق أخرى « ولم يدخلها معهم أحد » ووقع عند النسائي من طريق ابن عون عن نافع « ومعه الفضل بن عباس وأسامة وبلال وعثمان » زاد الفضل ، ولأحمد من حديث ابن عباس « حدثني أخى الفضل - وكان معه حين دخلها - أنه لم يصل في الكعبة » وسيأتى البحث فيه بعد بابين .

**قوله ( فأغلقوا عليهم )** زاد في رواية حسان بن عطية عن نافع عند أبى عوانة « من داخل » وزاد

يونس « فكث نهاراً طويلاً » وفي رواية فليح « زماناً » بدل نهاراً ، وفي رواية جويرية عن نافع التي مضت في أوائل الصلاة « فأطال » ولمسلم من رواية ابن عون عن نافع « فكث فيها ملياً » ، وله من رواية عبيد الله عن نافع « فأجافوا عليهم الباب طويلاً » ومن رواية أيوب عن نافع « فكث فيها ساعة » وللنسائي من طريق ابن أبي مليكة « فوجدت شيئاً فذهبت ثم جئت سريعاً فوجدت النبي صلى الله عليه وسلم خارجاً منها » ووقع في الموطأ بلفظ « فأخلفاها عليه » والضمير لعثمان وبلال ، ولمسلم من طريق ابن عون عن نافع « فأجاف عليهم عثمان الباب » ، والجمع بينهما أن عثمان هو المباشر لذلك لأنه من وظيفته ، ولعل بلالا ساعده في ذلك . ورواية الجمع يدخل فيها الأمر بذلك والراضي به .

**قوله ( فلما فتحوا كنت أول من ولج )** في رواية فليح « ثم خرج فابتدر الناس الدخول فسبقتهم » وفي رواية أيوب « وكنت رجلاً شاباً قوياً فبادرت الناس فبدرتهم » وفي رواية جويرية « كنت أول الناس ولج على أثره » وفي رواية ابن عون « فرقيت الدرجة فدخلت البيت » وفي رواية مجاهد الماضية في أوائل الصلاة عن ابن عمر « وأجد بلالا قائماً بين البابين » وأفاد الأزرقي في « كتاب مكة » أن خالد بن الوليد كان على الباب يذب عنه الناس ، وكأنه جاء بعد ما دخل النبي صلى الله عليه وسلم وأغلق .

**قوله ( فلقبت بلالا فسألته )** زاد في رواية مالك عن نافع الماضية في أوائل الصلاة « ما صنع » ؟ وفي رواية جويرية ويونس وجمهور أصحاب نافع « فسألت بلالا أين صلى ؟ » اختصروا أول السؤال ، وثبت في رواية سالم هذه حيث قال « هل صلى فيه ؟ قال نعم » وكذا في رواية مجاهد وابن أبي مليكة عن ابن عمر « فقلت : أصلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة ؟ قال نعم » فظهر أنه استثبت أولاً هل صلى أم لا ، ثم سأل عن موضع صلاته من البيت . ووقع في رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم « فأخبرني بلال أو عثمان بن طلحة » والمحفوظ أنه سأل بلالا كما في رواية الجمهور . ووقع عند أبي عوانة من طريق العلاء ابن عبد الرحمن عن ابن عمر أنه سأل بلالا وأسامة بن زيد حين خرجا « أين صلى النبي صلى الله عليه وسلم فيه ؟ فقالا على جهته » وكذا أخرجه البزار نحوه ، ولأحمد والطبراني من طريق أبي الشعثاء عن ابن عمر قال « أخبرني أسامة أنه صلى فيه ههنا » ولمسلم والطبراني من وجه آخر « فقلت أين صلى النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقالوا » فإن كان محفوظاً حمل على أنه ابتداء بلالا بالسؤال كما تقدم تفصيله ، ثم أراد زيادة الاستثبات في مكان الصلاة فسأل عثمان أيضاً وأسامة ، ويؤيد ذلك قوله في رواية ابن عون عند مسلم « ونسيت أن أسألكم كم صلى » بصيغة الجمع ، وهذا أولى من جزم عياض بوجه الرواية التي أشرنا إليها من عند مسلم ، وكأنه لم يقف على بقية الروايات ، ولا يعارض قصته مع قصة أسامة ما أخرجه مسلم أيضاً من حديث ابن عباس أن أسامة بن زيد أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل فيه ، ولكنه كبر في نواحيه . فإنه يمكن الجمع بينهما بأن أسامة حيث أثبتنا اعتمده في ذلك على غيره ، وحيث نفاها أراد ما في علمه لكونه لم يره صلى الله عليه وسلم حين صلى . وسيأتي مزيد بسط فيه بعد بايين في الكلام على حديث ابن عباس إن شاء الله تعالى .

**قوله ( بين العمودين الجانبيين )** في رواية جويرية « بين العمودين المقدمين » وفي رواية مالك عن نافع « جعل عموداً عن يمينه وعموداً عن يساره » وفي رواية عنه « عمودين عن يمينه » وقد تقدم الكلام على

ذلك مبسوطاً في « باب الصلاة بين السواري » بما يغني عن إعادته ، لكن نذكر هنا ما لم يتقدم ذكره :  
فوقع في رواية فليح الآتية في المغازي « بين ذينك العمودين المقدمين ، وكان البيت على ستة أعمدة سطرين  
صلى بين العمودين من السطر المقدم وجعل باب البيت خلف ظهره » وقال في آخر روايته « وعند المكان  
الذي صلى فيه مرمرة حمراء » وكل هذا لإخبار عما كان عليه البيت قبل أن يهدم ويبني في زمن ابن الزبير ،  
فأما الآن فقد بين موسى بن عقبة في روايته عن نافع كما في الباب الذي يليه أن بين موقفه صلى الله عليه  
وسلم وبين الجدار الذي استقبله قريباً من ثلاثة أذرع ، وجزم برفع هذه الزيادة مالك عن نافع فيما أخرجه  
أبو داود من طريق عبد الرحمن بن مهدي والدارقطني في « الغرائب » من طريقه وطريق عبد الله بن وهب  
وغيرهما عنه ولفظه « وصلى وبينه وبين القبلة ثلاثة أذرع » وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق هشام بن  
سعد عن نافع ، وهذا فيه الجزم بثلاثة أذرع ، لكن رواه النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك بلفظ  
« نحو من ثلاثة أذرع » وهي موافقة لرواية موسى بن عقبة . وفي « كتاب مكة » للأزرقي والفاكهي من  
وجه آخر أن معاوية سأل ابن عمر « أين صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : اجعل بينك وبين  
الجدار ذراعين أو ثلاثة » فعلى هذا ينبغي لمن أراد الاتباع في ذلك أن يجعل بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع  
فإنه تقع قدماه في مكان قدميه صلى الله عليه وسلم إن كانت ثلاثة أذرع سواء ، وتقع ركبته أو يده ووجهه  
إن كان أقل من ثلاثة ، والله أعلم . وأما مقدار صلاته حينئذ فقد تقدم البحث فيه في أوائل الصلاة ، وأشارت  
إلى الجمع بين رواية مجاهد عن ابن عمر أنه صلى ركعتين وبين رواية من روى عن نافع أن ابن عمر قال  
نسيت أن أسأله كم صلى ، وإلى الرد على من رجم أن رواية مجاهد غلط بما فيه مقنع بحمد الله تعالى . وفي هذا  
الحديث من الفوائد : رواية صاحب عن صاحب ، وسؤال المفضل مع وجود الأفضل والاكتفاء به ،  
والحجة بخبر الواحد ، ولا يقال هو أيضاً خبر واحد فكيف يحتاج للشيء بنفسه ؟ لأننا نقول : هو فرد ينضم  
إلى نظائر مثله يوجب العلم بذلك ، وفيه اختصاص السابق بالبقعة الفاضلة ، وفيه السؤال عن العلم والحرص  
فيه ، وفضيلة ابن عمر لشدة حرصه على تتبع آثار النبي صلى الله عليه وسلم ليعمل بها ، وفيه أن الفاضل من  
الصحابة قد كان يغيب عن النبي صلى الله عليه وسلم في بعض المشاهد الفاضلة ويحضره من هو دونه فيطلع  
على ما لم يطلع عليه ، لأن أبا بكر وعمر وغيرهما ممن هو أفضل من بلال ومن ذكر معه لم يشاركوه في  
ذلك ، واستدل به المصنف فيما مضى على أن الصلاة إلى المقام غير واجبة ، وعلى جواز الصلاة بين السواري  
في غير الجماعة ، وعلى مشروعية الأبواب والغلق للمساجد ، وفيه أن السترة إنما تشرع حيث يخشى المرور  
فإنه صلى الله عليه وسلم صلى بين العمودين ولم يصل إلى أحدهما ، والذي يظهر أنه ترك ذلك للاكتفاء  
بالقرب من الجدار كما تقدم أنه كان بين مصلاه والجدار نحو ثلاثة أذرع ، وبذلك ترجم له النسائي على أن  
حد الدنو من السترة أن لا يكون بينهما أكثر من ثلاثة أذرع ، ويستفاد منه أن قول العلماء تحية المسجد  
الحرام الطواف مخصوص بغير داخل الكعبة لكونه صلى الله عليه وسلم جاء فأناخ عند البيت فدخله فصلى فيه  
ركعتين فكانت تلك الصلاة إما لكون الكعبة كالمسجد المستقل أو هو تحية المسجد العام ، والله أعلم . وفيه  
استحباب دخول الكعبة ، وقد روى ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً « من دخل البيت  
دخل في حسنة وخرج مغفوراً له » قال البيهقي تفرد به عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ، وحمل استحبابه

ما لم يؤذ أحداً بدخوله . وروى ابن أبي شيبة من قول ابن عباس : إن دخول البيت ليس من الحج في شيء ، وحكى القرطبي عن بعض العلماء أن دخول البيت من مناسك الحج ، ورد به أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما دخله عام الفتح ولم يكن حينئذ محرماً ، وأما ما رواه أبو داود والترمذي وصححه هو وابن خزيمة والحاكم عن عائشة « أنه صلى الله عليه وسلم خرج من عندها وهو قرير العين ثم رجع وهو كئيب فقال : دخلت الكعبة فأخاف أن أكون شققت على أمي » فقد يتمسك به لصاحب هذا القول المحكي لكون عائشة لم تكن معه في الفتح ولا في عمرته ، بل سيأتي بعد بابين أنه لم يدخل في الكعبة في عمرته ، فتعين أن القصة كانت في حجته وهو المطلوب ، وبذلك جزم البيهقي ، وإنما لم يدخل في عمرته لما كان في البيت من الأصنام والصور كما سيأتي ، وكان إذ ذاك لا يتمكن من إزالتها ، بخلاف عام الفتح . ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه ، فليس في السياق ما يمنع ذلك ، وسيأتي النقل عن جماعة من أهل العلم أنه لم يدخل الكعبة في حجته . وفيه استحباب الصلاة في الكعبة وهو ظاهر في النقل ، ويلتحق به الفرض إذ لا فرق بينهما في مسألة الاستقبال للمقيم وهو قول الجمهور ، وعن ابن عباس لا تصح الصلاة داخلها مطلقاً ، وعلة بأنه يلزم من ذلك استدبار بعضها وقد ورد الأمر باستقبالها فيحمل على استقبال جميعها ، وقال به بعض المالكية والظاهرية والطبري ، وقال المازري : المشهور في المذهب منع صلاة الفرض داخلها وجوب الإعادة ، وعن ابن عبد الحكم الإجزاء ، وصححه ابن عبد البر وابن العربي . وعن ابن حبيب يعيد أبدأ ، وعن أصبغ إن كان معمداً ، وأطلق الترمذي عن مالك جواز النوافل ، وقيده بعض أصحابه بغير الرواتب وما تشرع فيه الجماعة ، وفي « شرح العمدة » لابن دقيق العيد : كره مالك الفرض أو منعه فكأنه أشار إلى اختلاف النقل عنه في ذلك ، ويلتحق بهذه المسألة الصلاة في الحجر . ويأتي فيها الخلاف السابق في أول الباب في الصلاة إلى جهة الباب ، نعم إذا استدبر الكعبة واستقبل الحجر لم يصح على القول بأن تلك الجهة منه ليست من الكعبة ، ومن المشكل ما نقله النووي في « زوائد الروضة » عن الأصحاب أن صلاة الفرض داخل الكعبة - إن لم يرج جماعة - أفضل منها خارجها ، ووجه الإشكال أن الصلاة خارجها متفق على صحتها بين العلماء بخلاف داخلها ، فكيف يكون المختلف في صحتها أفضل من المتفق .

### باب الصلاة في الكعبة

[١٥٩٩]

١٥٦٤ - حدثنا أحمد بن محمد قال نا عبد الله قال أنا موسى بن عقبة عن نافع عن

ابن عمر : أنه كان إذا دخل الكعبة مشى قبل الوجه حين يدخل ويجعل الباب قبل الظهر يمشي حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريباً من ثلاثة أذرع فيصلي ، يتوخى المكان الذي أخبره بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فيه ، وليس على أحد بأس أن يصلي في أي نواحي البيت شاء .

قوله ( باب الصلاة في الكعبة ) أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك من طريق عبد الله بن المبارك

عن موسى بن عقبة عن نافع .

قوله ( قبل ) بكسر القاف وفتح الموحدة ، أى مقابل .

قوله ( يتوخى ) بتشديد الخاء المعجمة ، أى يقصد .

قوله ( وليس على أحد بأس إلخ ) الظاهر أنه من كلام ابن عمر مع احتمال أن يكون من كلام غيره ، وقد تقدم الحديث المرفوع في كتاب الصلاة في « باب الصلاة بين السواري » .

### باب من لم يدخل الكعبة

وكان ابن عمر يحج كثيراً ولا يدخل .

١٥٦٥ - حدثنا مسدد قال نا خالد بن عبد الله قال أنا إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله [١٦٠٠]

ابن أبي أوفى قال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه فطاف بالبيت ، وصلى خلف المقام ركعتين ومعه من يستتره من الناس ، فقال له رجل : أدخل رسول الله صلى الله عليه الكعبة ؟ قال : لا .

[الحديث ١٦٠٠ - أطرافه في : ١٧٩١ ، ٤١٨٨ ، ٤٢٥٥] .

قوله ( باب من لم يدخل الكعبة ) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم أن دخولها من مناسك الحج ، وقد تقدم البحث فيه قبل بياب ، واقتصر المصنف على الاحتجاج بفعل ابن عمر لأنه أشهر من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم دخول الكعبة ، فلو كان دخولها عنده من المناسك لما أدخل به مع كثرة اتباعه .

قوله ( وكان ابن عمر إلخ ) وصله سفيان الثوري في جامعه من رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه عن حنظلة عن طاوس قال « كان ابن عمر يحج كثيراً ولا يدخل البيت » وأخرجه الفاكهي في « كتاب مكة » من هذا الوجه .

قوله ( خالد بن عبد الله ) هو الطحان البصري ، وهذا الإسناد نصفه بصرى ونصفه كوفي .

قوله ( اعتمر ) أى فى سنة سبع عام القضية .

قوله ( أدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة ) ؟ الهمة للاستفهام ، أى فى تلك العمرة .

قوله ( قال لا ) قال النووي : قال العلماء سبب ترك دخوله ما كان فى البيت من الأصنام والصور ، ولم يكن المشركون يتركونه ليغيرها ، فلما كان فى الفتح أمر بإزالة الصور ثم دخلها ، يعنى كما فى حديث ابن عباس الذى بعده . انتهى . ويحتمل أن يكون دخول البيت لم يقع فى الشرط ، فلو أراد دخوله لمنعوه من الإقامة بمكة زيادة على الثلاث فلم يقصد دخوله لثلاث بمنعوه . وفى « السيرة » عن على أنه دخلها قبل الهجرة فأزال شيئاً من الأصنام ، وفى « الطبقات » عن عثمان بن طلحة نحو ذلك ، فإن ثبت ذلك لم يشكل على الوجه الأول لأن ذلك الدخول كان لإزالة شيء من المنكرات لا لقصد العبادة ، والإزالة فى الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف يوم الفتح .

(تفنيه) : استدلل المحب الطبري به على أنه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة في حجته وفي فتح مكة ، ولا دلالة فيه على ذلك لأنه لا يلزم من نفي كونه دخلها في عمرته أنه دخلها في جميع أسفاره ، والله أعلم .

### باب من كبر في نواحي الكعبة

[١٦٠١] ١٥٦٦ - حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا أيوب قال نا عكرمة عن ابن عباس قال : إن رسول الله صلى الله عليه لما قدم أبي أن يدخل البيت وفيه الآلهة ، فأمر بها فأخرجت ، فأخرجوا صورة إبراهيم وإسماعيل في أيديهما الأزلأم ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « قاتلهم الله ، أم والله قد علموا أنهم لم يستقسما بها قط » . فكبر في نواحيه ، ولم يصل فيه .

قوله ( باب من كبر في نواحي الكعبة ) أورد فيه حديث ابن عباس « أنه صلى الله عليه وسلم كبر في البيت ولم يصل فيه » وصححه المصنف واحتج به مع كونه يرى تقديم حديث بلال في إثباته الصلاة فيه عليه ، ولا معارضة في ذلك بالنسبة إلى الترجمة لأن ابن عباس أثبت التكبير ولم يتعرض له بلال ، وبلال أثبت الصلاة ونفاها ابن عباس فاحتج المصنف بزيادة ابن عباس ، وقد يقدم لإثبات بلال على نفي غيره لأمرين ، أحدهما : أنه لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ وإنما أسند نفيه تارة لأسامة وتارة لأخيه الفضل مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة ، وقد روى أحمد من طريق ابن عباس عن أخيه الفضل نفي الصلاة فيها فيحتمل أن يكون تلقاه عن أسامة فإنه كان معه كما تقدم ، وقد مضى في كتاب الصلاة أن ابن عباس روى عنه نفي الصلاة فيها عند مسلم ، وقد وقع إثبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عن أسامة عند أحمد وغيره فتعارضت الرواية في ذلك عنه ، فترجح رواية بلال من جهة أنه مثبت وغيره ناف ومن جهة أنه لم يختلف عليه في الإثبات واختلف على من نفي ، وقال النووي وغيره : يجمع بين إثبات بلال ونفي أسامة بأنهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي صلى الله عليه وسلم يدعو فاشتغل أسامة بالدعاء في ناحية والنبي صلى الله عليه وسلم في ناحية ، ثم صلى النبي صلى الله عليه وسلم فرآه بلال لقربه منه ولم يره أسامة لبعده واشتغاله ، ولأن بإغلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال أن يحجبه عنه بعض الأعمدة فنفاها عملاً بظنه ، وقال المحب الطبري : يحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله لحاجة فلم يشهد صلاته . انتهى . ويشهد له ما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب عن عبد الرحمن بن مهران عن عمير مولى ابن عباس عن أسامة قال « دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة فرأى صوراً فدعا بدلوا من ماء فأتيته به فضرب به الصور » فهذا الإسناد جيد ، قال القرطبي : فلعله استصحب النبي لسرعة عوده . انتهى . وهو مفرع على أن هذه القصة وقعت عام الفتح ، فإن لم يكن فقد روى عمر بن شبة في « كتاب مكة » من طريق علي بن بديعة - وهو تابعي وأبوه بفتح الموحدة



ثم معجزة وزن عظيمة - قال « دخل النبي صلى الله عليه وسلم الكعبة ودخل معه بلال ، وجلس أسامة على الباب ، فلما خرج وجد أسامة قد احتجى فأخذ بجوته فحلها » الحديث ، فلعله احتجى فاستراح فنعس فلم يشاهد صلاته ، فلما سئل عنها نفاها مستصحباً للنبي لقصر زمن احتبائه ، وفي كل ذلك إنما نرى رؤيته لا ما في نفس الأمر ، ومنهم من جمع بين الحديثين بغير ترجيح أحدهما على الآخر وذلك من أوجه ، أحدهما : حمل الصلاة المثبتة على اللغوية والمنفية على الشرعية ، وهذه طريقة من يكره الصلاة داخل الكعبة فرضاً ونفلاً ، وقد تقدم البحث فيه ، ويرد هذا الحمل ما تقدم في بعض طرقه من تعيين قدر الصلاة ، فظهر أن المراد بها الشرعية لا مجرد الدعاء . ثانيها : قال القرطبي : يمكن حمل الإثبات على التطوع والنفي على الفرض ، وهذه طريقة المشهور من مذهب مالك ، وقد تقدم البحث فيها . ثالثها : قال المهلب شارح البخاري : يحتمل أن يكون دخول البيت وقع مرتين ، صلى في إحدهما ولم يصل في الأخرى . وقال ابن حبان : الأشبه عندى في الجمع أن يجعل الخبران في وقتين فيقال : لما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ، ويجعل نفي ابن عباس الصلاة في الكعبة في حجته التي حج فيها لأن ابن عباس نفاها وأسنده إلى أسامة ، وابن عمر أثبتها وأسند إثباته إلى بلال وإلى أسامة أيضاً ، فإذا حمل الخبر على ما وصفنا بطل التعارض ، وهذا جمع حسن ، لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف أنه صلى الله عليه وسلم دخل في يوم الفتح لا في حجة الوداع ، ويشهد له ما روى الأزرقي في « كتاب مكة » عن سفيان عن غير واحد من أهل العلم أنه صلى الله عليه وسلم إنما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح ثم حج فلم يدخلها ، وإذا كان الأمر كذلك فلا يمتنع أن يكون دخلها عام الفتح مرتين ويكون المراد بالواجدة التي في خبر ابن عيينة وحدة السفر لا الدخول ، وقد وقع عند الدارقطني من طريق ضعيفة ما يشهد لهذا الجمع ، والله أعلم . ويؤيد الجمع الأول ما أخرجه عمر بن شبة في « كتاب مكة » من طريق حماد عن أبي حمزة عن ابن عباس قال : قلت له كيف أصلى في الكعبة ؟ قال : كما تصلى في الجنائزة ، تسبح وتكبر ولا تركع ، ولا تسجد ، ثم عند أركان البيت سبح ، وكبر ، وتضرع ، واستغفر ولا تركع ولا تسجد ، وسنده صحيح .

**قوله ( وفيه الآلهة )** أى الأصنام ، وأطلق عليها الآلهة باعتبار ما كانوا يزعمون ، وفي جواز إطلاق ذلك وقفة ، والذي يظهر كراهته ، وكانت تماثيل على صور شتى فامتنع النبي صلى الله عليه وسلم من دخول البيت وهى فيه لأنه لا يقر على باطل ، ولأنه لا يحب فراق الملائكة وهى لا تدخل ما فيه صورة .

**قوله ( الأزلام )** سيأتى شرحها مبيناً حيث ذكرها المصنف في تفسير المائدة .

**قوله ( أم والله )** كذا للأكثر ول بعضهم « أما » بإثبات الألف .

**قوله ( لقد علموا )** قيل وجه ذلك أنهم كانوا يعلمون اسم أول من أحدث الاستقسام بها ، وهو عمرو بن لحي ، وكانت نسبتهم إلى إبراهيم وولده الاستقسام بها افتراء عليهما لتقدمهما على عمرو .

بـ

كيف كان بدء الرَّمْلِ؟

١٥٦٧ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد هو ابن زيد عن أيوب عن سعيد بن جبير

عن ابن عباس: قدم رسول الله صلى الله عليه وأصحابه، فقال المشركون: إنه يقدم عليكم وفدٌ وهنهم حمى يشرب. وأمرهم النبي صلى الله عليه أن يرملوا الأشواط الثلاثة، وأن يمشوا ما بين الركنين، ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم.

[الحديث ١٦٠٢ - طرفه في: ٤٢٥٦].

**قوله (باب كيف كان بدء الرمل)** أى ابتداء مشروعيته، وهو بفتح الراء والميم هو الإسراع، وقال ابن دريد: هو شبيه بالهرولة، وأصله أن يحرك الماشي منكبيه في مشيه، وذكر حديث ابن عباس في قصة الرمل في عمرة القضية، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المغازي، وعلى ما يتعلق بحكم الرمل بعد باب. وقوله (أن يرملوا) بضم الميم وهو في موضع مفعول يأمرهم تقول أمرته كذا وأمرته بكذا.

و (الأشواط) بفتح الهمزة بعدها معجمة جمع شوط بفتح الشين وهو الجرى مرة إلى الغاية، والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة، و (الإبقاء) بكسر الهمزة وبالموحدة والقاف الرفق والشفقة، وهو بالرفع على أنه فاعل «لم يمنعه» ويجوز النصب، وفي الحديث جواز تسمية الطوفة شوطاً، ونقل عن مجاهد والشافعي كراهته، ويؤخذ منه جواز إظهار القوة بالعدة والسلاح ونحو ذلك للكفار إرهاباً لهم، ولا يعد ذلك من الرياء المذموم. وفيه جواز المعارض بالفعل كما يجوز بالقول، وربما كانت بالفعل أولى.

### باب استلام الحجر الأسود

حين يقدم مكة أول ما يطوف، ويرمل ثلاثاً

[١٦٠٣] ١٥٦٨ - حدثنا أصبغ قال أخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف يخب ثلاثاً أطواف من السبع.

[الحديث ١٦٠٣ - أطرافه في: ١٦٠٤، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦٤٤].

**قوله (باب استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة أول ما يطوف ويرمل ثلاثاً)** أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك، وهو مطابق للترجمة من غير مزيد. وقوله (يخب) بفتح أوله وضم الخاء المعجمة بعدها موحدة أى يسرع في مشيه، والخب بفتح المعجمة والموحدة بعدها موحدة أخرى: العدو السريع، يقال خبت الدابة إذا أسرعت وراوحت بين قدميها، وهذا يشعر بترادف الرمل والخب عند هذا القائل.

وقوله (أول) منصوب على الظرف، وقوله (من السبع) بفتح أوله أى السبع طوفات، وظاهره أن الرمل يستوعب الطوفة، فهو مغاير لحديث ابن عباس الذي قبله لأنه صريح في عدم الاستيعاب، وسيأتي القول فيه في الباب الذي بعده في الكلام على حديث عمر إن شاء الله تعالى.

## باب

## الرَّمْلُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

[١٦٠٤] ١٥٦٩- حدثنا محمدٌ قال نا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ عَنْ فُلَيْحٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ وَمَشَى أَرْبَعَةً فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ .

وتابعه الليثُ : حدثني كثيرُ بنُ فرقدٍ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ عن النبيِّ صلى الله عليه .

[١٦٠٥] ١٥٧٠- حدثنا سعيدُ بنُ أبي مريمَ قال أنا محمدُ بنُ جعفرٍ قال أخبرني زيدُ بنُ أسلمَ عن أبيه : أنَّ عمرَ بنَ الخطابِ قال للركنِ : أما واللهِ إني لأعلمُ أنك حجرٌ لا تضرُّ ولا تنفعُ ولولا أني رأيتُ النبيَّ صلى الله عليه استلمك ما استلمتُك . فاستلمته ثم قال : ما لنا وللرملِ ؟ إنما كنا راءينا به المشركينَ ، وقد أهلكهم الله . ثم قال : شيءٌ صنعهُ رسولُ الله صلى الله عليه ، فلا نحُبُّ أن نتركه .

[١٦٠٦] ١٥٧١- حدثنا مسددٌ قال نا يحيى عن عبيدِ الله عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ قال : ما تركتُ استلامَ هذينِ الركنينِ في شِدَّةٍ ولا رَخَاءٍ مذ رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه يستلمهما . قلتُ لنافعٍ : أكان ابنُ عمرَ يمشي بين الركنينِ ؟ قال : إنما كان يمشي ليكونَ أيسرَ لاستلامه .

[الحديث ١٦٠٦ - طرفه في : ١٦١١] .

**قوله ( باب الرمل في الحج والعمرة )** أى في بعض الطواف ، والقصد لإثبات بقاء مشروعيته ، وهو الذى عليه الجمهور . وقال ابن عباس : ليس هو بسنة ، من شاء رمل ومن شاء لم يرمل .

**قوله ( حدثني محمد هو ابن سلام )** كذا لأبى ذر ، وللباقيين سوى ابن السكن غير منسوب ، وأما أبو نعيم فقال بعد أن أخرج الحديث من طريق محمد بن عبد الله بن نمير عن شريح أخرج البخارى عن محمد ويقال هو ابن نمير ، ورجح أبو على الجبائى أنه محمد بن رافع لكونه روى في موضع آخر عنه عن شريح ويحتمل أن يكون ابن يحيى الذهلى وهو قول الحاكم ، والصواب أنه ابن سلام كما نسبهُ أبو ذر وجزم بذلك أبو على ابن السكن في روايته ، على أن شريحاً شيخ محمد فيه قد أخرج عنه البخارى بغير واسطة في الجمعة وغيرها فيحتمل أن يكون محمد هو البخارى نفسه ، والله أعلم .

**قوله ( سعى )** أى أسرع المشى في الطوافات الثلاث الأولى ، وقوله ( في الحج والعمرة ) أى حجة الوداع وعمرة القضية لأن الحديثية لم يمكن فيها من الطواف ، والجعرانة لم يكن ابن عمر معه فيها ولهذا

أنكرها ، والتي مع حجته اندرجت أفعالها في الحج ، فلم يبق إلا عمرة القضية . نعم عند الحاكم من حديث أبي سعيد « رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته وعمره كلها وأبو بكر وعمر والخلفاء » .

**قوله ( تابعه الليث قال حدثني كثير إلخ )** وصلها النسائي من طريق شعيب بن الليث عن أبيه والبيهقي من طريق يحيى بن بكير عن الليث قال حدثني فذكره بالفظ « أن عبد الله بن عمر كان ينجب في طوافه حين يقدم في حج أو عمرة ثلاثاً ويمشي أربعاً ، قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك » .  
**قوله ( أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للركن )** أي للأسود ، وظاهره أنه خاطبه بذلك ، وإنما فعل ذلك لسمع الحاضرين .

**قوله ( ثم قال )** أي بعد استلامه .

**قوله ( ما لنا وللرمل )** في رواية بعضهم « والرمل » بغير لام ، وهو بالنصب على الأفصح ، وزاد أبو داود من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم « فيم الرمل والكشف عن المناكب » الحديث ، والمراد به الاضطباع ، وهي هيئة تعين لإسراع المشي بأن يدخل رداءه تحت إبطه الأيمن ويرد طرفه على منكبه الأيسر فيبدي منكبه الأيمن ويستر الأيسر ، وهو مستحب عند الجمهور سوى مالك ، قاله ابن المنذر .  
**قوله ( إنما كنا راءينا )** بوزن فاعلنا من الرؤية ، أي أريناهم بذلك أنا أقوياء . قاله عياض ، وقال ابن مالك : من الرياء أي أظهرنا لهم القوة ونحن ضعفاء ، ولهذا روى راينا بياءين حملاً له على الرياء وإن كان أصله الرئاء بهزتين ، ومحصله أن عمر كان هم بترك الرمل في الطواف لأنه عرف سببه وقد انقضى فهم أن يتركه لفقد سببه ، ثم رجع عن ذلك لاحتمال أن تكون له حكمة ما اطلع عليها فرأى أن الاتباع أولى من طريق المعنى ، وأيضاً إن فاعل ذلك إذا فعله تذكر السبب الباعث على ذلك فيتذكر نعمة الله على إعزاز الإسلام وأمله .

**قوله ( فلا يحب أن تتركه )** زاد يعقوب بن سفيان عن سعيد شيخ البخاري فيه في آخره « ثم رمل » أخرجه الإسماعيلي من طريقه ، ويؤيده أنهم اقتصروا عند مراعاة المشركين على الإسراع إذا مروا من جهة الركنين الشاميين لأن المشركين كانوا يلزاه تلك الناحية ، فإذا مروا بين الركنين الجانبيين مشوا على هيتهم كما هو بين في حديث ابن عباس ، ولما ملوا في حجة الوداع أسرعوا في جميع كل طوفة فكانت سنة مستقلة ، ولهذا النكتة سأل عبيد الله بن عمر نافعاً كما في الحديث الذي بعده عن مشي عبد الله بن عمر بين الركنين الجانبيين فأعلمه أنه إنما كان يفعله ليكون أسهل عليه في استلام الركن ، أي كان يرفق بنفسه ليتمكن من استلام الركن عند الازدحام . وهذا الذي قاله نافع إن كان استند فيه إلى فهمه فلا يدفع احتمال أن يكون ابن عمر فعل ذلك اتباعاً للصفة الأولى من الرمل لما عرف من مذهبه في الاتباع .

**( تكميل ) :** لا يشرع تدارك الرمل ، فلو تركه في الثلاث لم يقضه في الأربع ، لأن هيئتها السكينة فلا تغير ، يختص بالرجال فلا رمل على النساء ، ويختص بطواف يعقبه سعى على المشهور ، ولا فرق في استحبابه بين ماش وراكب ، ولا دم بتركه عند الجمهور . واختلف عند المالكية . وقال الطبري : قد ثبت أن الشارع رمل ولا مشرك يومئذ بمكة يعني في حجة الوداع ، فعلم أنه من مناسك الحج إلا أن

تاركه ليس تاركاً لعمل بل لهيئة مخصوصة فكان كرفع الصوت بالتلبية ، فمن لبي خافضاً صوته لم يكن تاركاً للتلبية بل لصفحتها ولا شيء عليه .

( تنبيه ) : قال الإسماعيلي بعد أن خرج الحديث الثالث مقتصرأ على المرفوع منه وزاد فيه « قال نافع ورأيت عبد الله - يعني ابن عمر - يزاحم على الحجر حتى يدمى » قال الإسماعيلي : ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء يعني باب الرمل ، وأجيب بأن القدر المتعاق بهذه الترجمة منه ثابت عند البخاري ، ووجهه أن معنى قوله « كان ابن عمر يمشي بين الركنتين » أي دون غيرهما ، وكان يرمل ، ومن ثم سأل الراوي نافعاً عن السبب في كونه كان يمشي في بعض دون بعض والله أعلم .

( تنبيه آخر ) : استشكل قول عمر « راءينا » مع أن الرياء بالعمل مذموم ، والجواب أن صورته وإن كانت صورة الرياء لكنها مذمومة ، لأن المذموم أن يظهر العمل ليقال إنه عامل ولا يعمل به بغية إذا لم يره أحد ، وأما الذي وقع في هذه القصة فإنما هو من قبيل المخادعة في الحرب ، لأنهم أوهموا المشركين أنهم أقوياء لثلاث يطعموا فيهم ، وثبت أن الحرب خدعة .

### باب استلام الركن بالمحجن

[١٦٠٧] ١٥٧٢ - حدثنا أحمد بن صالح ويحيى بن سليمان قالنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : طاف النبي صلى الله عليه في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن .

تابعه الدراوردي عن ابن أخي الزهري عن عمه .

[الحديث ١٦٠٧ - أطرافه في : ١٦١٢ ، ١٦١٣ ، ١٦٣٢ ، ٥٢٩٣ .]

قوله ( باب استلام الركن بالمحجن ) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم بعدها نون ، هو عصا محنية الرأس ، والمحجن الاعوجاج ، وبذلك سمي المحجون ، والاستلام افتعال من السلام بالفتح أي التحية قاله الأزهرى ، وقيل من السلام بالكسر أي الحجارة والمعنى أنه يرمى بعضها إلى الركن حتى يصيبه .

قوله ( عن عبيد الله ) كذا قال يونس وخالفه الليث وأسامة بن زيد وزمعة بن صالح فرووه عن الزهري قال « بلغني عن ابن عباس » ولهذه النكتة استظهر البخاري بطريق ابن أخي الزهري فقال « تابعه الدراوردي عن ابن أخي الزهري » وهذه المتابعة أخرجه الإسماعيلي عن الحسين بن سفيان عن محمد بن عباد عن عبد العزيز الدراوردي فذكره ولم يقل « في حجة الوداع » ولا « على بعير » وسيأتي البحث في مسألة الطواف راكباً بعد خمسة عشر باباً .

قوله ( يستلم الركن بمحجن ) زاد مسلم من حديث أبي الطفيل « ويقبل المحجن » وله من حديث ابن عمر أنه « استلم الحجر بيده ثم قبله » ورفع ذلك ، ولسعید بن المنصور من طريق عطاء قال « رأيت أبا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابر إذا استلموا الحجر قبلوا أيديهم . قيل : وابن عباس ؟ قال : وابن

عباس ، أحسبه قال كثيراً » وبهذا قال الجمهور أن يستلم الركن ويقبل يده فإن لم يستطع أن يستلمه بيده استلمه بشيء في يده وقبل ذلك الشيء فإن لم يستطع أشار إليه واكتفى بذلك ، وعن مالك في رواية لا يقبل يده ، وكذا قال القاسم ، وفي رواية عند المالكية يضع يده على فمه من غير تقبيل .

### باب من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين

[١٦٠٨] ١٥٧٣- وقال محمد بن بكر أنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أنه قال : ومن يتقي شيئاً من البيت ؟ وكان معاوية يستلم الأركان ، فقال له ابن عباس : إنه لا يستلم هذين الركنين . فقال : ليس شيء من البيت مهجوراً . وكان ابن الزبير يستلمهن كلهن .

[١٦٠٩] ١٥٧٤- حدثنا أبو الوليد قال نا الليث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال : لم أر النبي صلى الله عليه يستلم من البيت إلا الركنين اليمانيين .

**قوله ( باب من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين )** أى دون الركنين الشاميين ، واليماني بتخفيف الياء على المشهور لأن الألف عوض عن ياء النسب فلو شددت لكان جمعاً بين العوض والمعوض ، وجوز سيويه التشديد وقال إن الألف زائدة .

**قوله ( وقال محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج )** لم أره من طريق محمد بن بكر ، وقد أخرجه الجوزقي من طريق عثمان بن الهيثم به ، و « من » في قوله « ومن يتقى » استفهامية على سبيل الإنكار .

**قوله ( وكان معاوية يستلم الأركان )** وصله أحمد والترمذي والحاكم من طريق عبد الله بن عثمان ابن خيثم عن أبي الطفيل قال « كنت مع ابن عباس ومعاوية فكان معاوية لا يمر بركن إلا استلمه ، فقال ابن عباس : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستلم إلا الحجر واليماني ، فقال معاوية : ليس شيء من البيت مهجوراً » وأخرج مسلم المرفوع فقط من وجه آخر عن ابن عباس ، وروى أحمد أيضاً من طريق شعبة عن قتادة عن أبي الطفيل قال « حج معاوية وابن عباس ، فجعل ابن عباس يستلم الأركان كلها ، فقال معاوية : إنما استلم رسول الله صلى الله عليه وسلم هذين الركنين اليمانيين ، فقال ابن عباس : ليس من أركانه شيء مهجور » قال عبد الله بن أحمد في العلل سألت أبي عنه فقال : قلبه شعبة ، وقد كان شعبة يقول : الناس بخالفوني في هذا ، ولكنني سمعته من قتادة هكذا . انتهى . وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة على الصواب ، أخرجه أحمد أيضاً ، وكذا أخرجه من طريق مجاهد عن ابن عباس نحوه ، وروى الشافعي من طريق محمد بن كعب القرظي « أن ابن عباس كان يمسح الركن اليماني والحجر ، وكان ابن الزبير يمسح الأركان كلها ويقول : ليس شيء من البيت مهجوراً ، فيقول ابن عباس ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ ، ولفظ رواية مجاهد المذكورة عن ابن عباس أنه « طاف مع معاوية ، فقال معاوية : ليس شيء من البيت مهجوراً ، فقال له ابن عباس ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ فقال

معاوية : صدقت . وبهذا يتبين ضعف من حمّله على التعدد ، وأن اجتهاد كل منهما تغير إلى ما أنكره على الآخر ، وإنما قلت ذلك لأن مخرج الحديثين واحد وهو قتادة عن أبي الطفيل ، وقد جزم أحمد بأن شعبة قلبه فسقط التجويز العقلي .

**قوله ( أنه ) الهاء للشأن .**

**قوله ( لا يستلم هذان الركنان )** كذا للأكثر على البناء للمجهول ، وللحموى والمستمل « لا نستلم هذين الركنين » بفتح النون ونصب هذين الركنين على المفعولية .

**قوله ( وكان ابن الزبير يستلمهن كلهن )** وصله ابن أبي شعبة من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير أنه رأى أباه يستلم الأركان كلها وقال « إنه ليس شيء منه مهجوراً » وأخرج الشافعي نحوه عنه من وجه آخر كما تقدم ، وفي « الموطأ » عن هشام بن عروة بن الزبير أن أباه « كان إذا طاف بالبيت يستلم الأركان كلها » ، وأخرجه سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام بلفظ « إذا بدأ استلم الأركان كلها وإذا ختم » . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر قال « لم أر النبي صلى الله عليه وسلم يستلم من البيت إلا الركنتين الإيمانيين » وقد تقدم قول ابن عمر « إنما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم استلام الركنتين الشاميين لأن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم » وعلى هذا المعنى حمل ابن التين تبعاً لابن القصار استلام ابن الزبير لهما لأنه لما عمر الكعبة أتم البيت على قواعد إبراهيم . انتهى . وتعقب ذلك بعض الشراح بأن ابن الزبير طاف مع معاوية واستلم الكل ، ولم يقف على هذا الأثر وإنما وقع ذلك لمعاوية مع ابن عباس ، وأما ابن الزبير فقد أخرج الأزرقي في « كتاب مكة » فقال : إن ابن الزبير لما فرغ من بناء البيت وأدخل فيه من الحجر ما أخرج منه ورد الركنتين على قواعد إبراهيم خرج إلى التنعيم واعتمر وطاف بالبيت واستلم الأركان الأربعة ، فلم يزل البيت على بناء ابن الزبير إذا طاف العائف استلم الأركان جميعها حتى قتل ابن الزبير . وأخرج من طريق ابن إسحق قال : بلغني أن آدم لما حج استلم الأركان كلها ، وأن إبراهيم وإسماعيل لما فرغا من بناء البيت طافا به سبعة يستلمان الأركان . وقال الداودي : ظن معاوية أنهما ركنتا البيت الذي وضع عليه من أول ، وليس كذلك ، لما سبق من حديث عائشة ، والجمهور على ما دل عليه حديث ابن عمر ، وروى ابن المنذر وغيره استلام جميع الأركان أيضاً عن جابر وأنس والحسن والحسين من الصحابة وعن سويد بن غفلة من التابعين . وقد يشعر ما تقدم في أوائل الطهارة من حديث عبيد بن جريح أنه قال لابن عمر « رأيتك تصنع أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يصنعها » فذكر منها « ورأيتك لا تمس من الأركان إلا إيمانيين » الحديث بأن الذين رآهم عبيد بن جريح من الصحابة والتابعين كانوا لا يقتصرون في الاستلام على الركنتين الإيمانيين ، وقال بعض أهل العلم : اختصاص الركنتين مبين بالسنة ومستند التعيم القياس ، وأجاب الشافعي عن قول من قال ليس شيء من البيت مهجوراً بأننا لم ندع استلامهما هجراً للبيت ، وكيف يهجره وهو يطوف به ، ولكننا نتبع السنة فعلاً أو تركاً ، ولو كان ترك استلامهما هجراً لكان ترك استلام ما بين الأركان هجراً لها ولا قائل به ، ويؤخذ منه حفظ المراتب وإعطاء كل ذي حق حقه وتنزيل كل أحد منزلته .

**( فائدة ) :** في البيت أربعة أركان ، الأول له فضيلتان : كون الحجر الأسود فيه ، وكونه على

قواعد إبراهيم . والثاني الثانية فقط ، وليس للآخرين شيء منهما ، فلذلك يقبل الأول ويستلم الثاني فقط

ولا يقبل الآخرون ولا يستلمان ، هذا على رأى الجمهور . واستحب بعضهم تقبيل الركن اليماني أيضاً .  
**( فائدة أخرى )** : استنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الأركان جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره ، فأما تقبيل يد الآدمي في كتاب الأدب ، وأما غيره فنقل عن الإمام أحمد أنه سئل عن تقبيل منبر النبي صلى الله عليه وسلم وتقبيل قبره فلم ير به بأساً ، واستبعد بعض أتباعه صحة ذلك ، ونقل عن ابن أبي الصيف اليماني أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف وأجزاء الحديث وقبور الصالحين ، وبالله التوفيق .

## باب

### تقبيل الحجر

[١٦١٠] - ١٥٧٥ - حدثنا أحمد بن سنان قال نا يزيد بن هارون قال أنا ورقاء قال نا زيد بن أسلم عن أبيه قال : رأيتُ عمر بن الخطاب قبل الحجر وقال : لولا أنني رأيتُ رسول الله صلى الله عليه قبلك ما قبّلتك .

[١٦١١] - ١٥٧٦ - حدثنا مسدد قال نا حماد عن الزبير بن عريّ قال : سألت رجل ابن عمر عن استلام الحجر فقال : رأيتُ رسول الله صلى الله عليه يستلمه ويقبله . وقال : رأيتُ إن زحمت ، رأيتُ إن غلبت ؟ قال : اجعل رأيت باليمن ، رأيتُ رسول الله صلى الله عليه يستلمه ويقبله . قال محمد بن يوسف الفربري : وجدت في كتاب أبي جعفر قال أبو عبد الله : الزبير بن عدي كوفي ، والزبير بن عريّ بصري .

**قوله ( باب تقبيل الحجر )** بفتح المهملة والجيم أى الأسود ، أورد فيه حديث عمر مختصراً ، وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب . ثم أورد فيه حديث ابن عمر « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله » ولابن المنذر من طريق أبي خالد عن عبيد الله عن نافع « رأيت ابن عمر استلم الحجر وقبل يده وقال : ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله » ويستفاد منه استحباب الجمع بين التسليم والتقبيل بخلاف الركن اليماني فيستلمه فقط والاستلام المسح باليد والتقبيل بالفم ، وروى الشافعي من وجه آخر عن ابن عمر قال « استقبل النبي صلى الله عليه وسلم الحجر فاستلمه ، ثم وضع شفتيه عليه طويلاً » الحديث واختص الحجر الأسود بذلك لاجتماع الفضيلتين له كما تقدم .

**قوله ( حدثنا حماد )** في رواية أبي الوقت « ابن زيد » .

**قوله ( عن الزبير بن عريّ )** في رواية أبي داود الطيالسي عن حماد « حدثنا الزبير »

**قوله ( سألت رجل )** هو الزبير الراوى ، كذلك وقع عند أبي داود الطيالسي عن حماد « حدثنا

الزبير سألت ابن عمر » .



**قوله ( أرأيت إن زحمت )** أى أخبرنى ما أصنع إذا زحمت ، وزحمت بضم الزاى بغير إشباع ، وفى بعض الروايات بزيادة واو .

**قوله ( اجعل أرأيت باليمن )** يشعر بأن الرجل يمانى ، وقد وقع فى رواية أبى داود المذكورة « اجعل أرأيت عند ذلك الكوكب » وإنما قال له ذلك لأنه فهم منه معارضة الحديث بالرأى فأنكر عليه ذلك وأمره إذا سمع الحديث أن يأخذ به ويتقى الرأى ، والظاهر أن ابن عمر لم ير الزحام عذراً فى ترك الاستلام ، وقد روى سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال « رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يدمى » ومن طريق أخرى أنه قيل له فى ذلك فقال هوت الأفتدة إليه فأريد أن يكون فؤادى معهم ، وروى الفاكهى من طرق عن ابن عباس كراهة المزاحمة وقال : لا يؤذى ولا يؤذى .

**( فائدة )** : المستحب فى التقبيل أن لا يرفع به صوته ، وروى الفاكهى عن سعيد بن جبير قال : إذا قبلت الركن فلا ترفع بها صوتك كقبلة النساء .

**( تنبيه )** : قال أبو على الجبائى : وقع عند الأصيبى عن أبى أحمد الجرجانى « الزبير بن عدى » بدال مهملة بعدها ياء مشددة ، وهو وهم وصوابه « عربى » براء مهملة مفتوحة بعدها موحدة ثم ياء مشددة ، كذلك رواه سائر الرواة عن الفربرى . انتهى . وكأن البخارى استشعر هذا التصحيف فأشار إلى التحذير منه فحكى الفربرى أنه وجد فى كتاب أبى جعفر - يعنى محمد بن أبى حاتم وراق البخارى ، قال « قال أبو عبد الله يعنى البخارى : الزبير بن عربى هذا بصرى ، والزبير بن عدى كوفى » انتهى . هكذا وقع عند أبى ذر عن شيوخه عن الفربرى ، وعند الترمذى من غير رواية الكرخى ، وعقب هذا الحديث : الزبير هذا هو ابن عربى ، وأما الزبير بن عدى فهو كوفى ، ويؤيده أن فى رواية أبى داود المقدم ذكرها « الزبير بن العربى » بزيادة ألف ولام ، وذلك مما يرفع الإشكال ، والله أعلم .

## باب من أشار إلى الركن إذا أتى عليه

[١٦١٢] ١٥٧٧ - حدثنا محمد بن المثنى قال نا عبد الوهاب قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال : طاف النبي صلى الله عليه بالبيت على بعير ، كلما أتى على الركن أشار إليه .

**قوله ( باب من أشار إلى الركن )** أى الأسود .

**قوله ( إذا أتى عليه )** أورد فيه حديث ابن عباس « طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت على بعير ، كلما أتى على الركن أشار إليه » وقد تقدم قبل بيايين بزيادة شرح فيه ، قال ابن التين : تقدم أنه كان يستلمه بالمحجن ، فيدل على قربه من البيت ، لكن من طاف راكباً يستحب له أن يبعد إن خاف أن يؤذى أحداً ، فيحمل فعله صلى الله عليه وسلم على الأمن من ذلك . انتهى . ويحتمل أن يكون فى حال استلامه قريباً حيث أمن ذلك ، وأن يكون فى حال إشارته بعيداً حيث خاف ذلك .

## باب التكبير عند الركن

[١٦١٣]

١٥٧٨ - حدثنا مسدد قال نا خالد بن عبد الله قال نا خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال : طاف النبي صلى الله عليه بالبيت على بعير ، كلما أتى الركن أشار إليه بشيء عنده وكبر .  
تابعه إبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء .

قوله ( باب التكبير عند الركن ) أورد فيه حديث ابن عباس المذكور وزاد « أشار إليه بشيء كان عنده وكبر » والمراد بالشئ المحجن الذي تقدم في الرواية الماضية قبل باين ، وفيه استحباب التكبير عند الركن الأسود في كل طوفة .

قوله ( تابعه إبراهيم بن طهمان عن خالد ) يعني في التكبير ، وأشار بذلك إلى أن رواية عبد الوهاب عن خالد المذكورة في الباب الذي قبله الخالية عن التكبير لا تقدح في زيادة خالد بن عبد الله لمتابعة إبراهيم ، وقد وصل طريق إبراهيم في كتاب الطلاق ، وسيأتي الكلام في طواف المريض راكباً في بابه إن شاء الله تعالى .

## باب

من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع إلى بيته

ثم صلى ركعتين ، ثم خرج إلى الصفا

[١٦١٤]

[١٦١٥]

١٥٧٩ - حدثنا أصبغ عن ابن وهب قال أخبرني عمرو عن محمد بن عبد الرحمن ذكرت لعروة قال فأخبرتني عائشة : أن أول شيء بدأ به حين قدم النبي صلى الله عليه أنه توضأ ثم طاف ثم لم تكن عمرة . ثم حج أبوبكر وعمر مثله ، ثم حججت مع أبي الزبير ، فأول شيء بدأ به الطواف . ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلونه . وقد أخبرتني أمي أنها أهلت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمرة ، فلما مسحوا الركن حلوا .

[الحديث ١٦١٤ - طرفه في : ١٦٤١] .

[الحديث ١٦١٥ - طرفاه في : ١٦٤٢ ، ١٧٩٦] .

[١٦١٦]

١٥٨٠ - حدثنا إبراهيم بن المنذر قال نا أبو ضمرة أنس قال نا موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه كان إذا طاف في الحج أو العمرة أول ما يقدم سعى ثلاثة أطواف ومشى أربعة ، ثم سجد سجدتين ، ثم يطوف بين الصفا والمروة .

[١٦١٧]

١٥٨١- حدثنا إبراهيم بن المنذر قال نا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع عن عبد الله ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول يخب ثلاثة أطواف، ويمشي أربعة، وأنه كان يسعى بطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة.

**قوله ( باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع إلى بيته إلخ )** قال ابن بطال : غرضه بهذه الترجمة الرد على من زعم أن المعتمر إذا طاف حل قبل أن يسعى بين الصفا والمروة ، فأراد أن يبين أن قول عروة « فلما مسحوا الركن حلوا » محمول على أن المراد لما استلموا الحجر الأسود وطافوا وسعوا حلوا ، بدليل حديث ابن عمر الذي أردفه به في هذا الباب ، وزعم ابن التين أن معنى قول عروة « مسحوا الركن » أى ركن المروة أى عند ختم السعى ، وهو متعقب برواية ابن الأسود عن عبد الله مولى أسماء عن أسماء قالت « اعتمرت أنا وعائشة والزبير وفلان وفلان ، فلما مسحنا البيت أحلنا » أخرجه المصنف ، وسيأتى فى أبواب العمرة ، وقال النووي : لا بد من تأويل قوله « مسحوا الركن » لأن المراد به الحجر الأسود ومسحه يكون فى أول الطواف ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بالإجماع ، فتقديره : فلما مسحوا الركن وأتموا طوافهم وسعيهم وحلقوا حلوا . وحذفت هذه المقدرات للعلم بها لظهورها . وقد أجمعوا على أنه لا يتحلل قبل تمام الطواف . ثم مذهب الجمهور أنه لا بد من السعى بعده ثم الحلق . وتعقب بأن المراد بمسح الركن الكناية عن تمام الطواف لا سيما واستلام الركن يكون فى كل طوفة ، فالمعنى فلما فرغوا من الطواف حلوا ، وأما السعى والحلق فمختلف فيهما كما قال ، ويحتمل أن يكون المعنى فلما فرغوا من الطواف وما يتبعه حلوا . قلت : وأراد بمسح الركن هنا استلامه بعد فراغ الطواف والركعتين كما وقع فى حديث جابر ، فحينئذ لا يبقى إلا تقدير وسعوا لأن السعى شرط عند عروة بخلاف ما نقل عن ابن عباس ، وأما تقدير حلقوا فينظر فى رأى عروة فإن كان الحلق عنده نسكاً فيقدر فى كلامه وإلا فلا .

**قوله ( أخبرني عمرو )** هو ابن الحارث كما سيأتى بعد أربعة عشر باباً من وجه آخر عن ابن وهب .  
**قوله ( عن محمد بن عبد الرحمن )** هو أبو الأسود النوفلى المدنى المعروف ببيتيم عروة .

**قوله ( ذكرت لعروة قال فأخبرتني عائشة )** حذف البخارى صورة السؤال وجوابه واقتصر على المرفوع منه ، وقد ذكره مسلم من هذا الوجه ولفظه « أن رجلاً من أهل العراق قال له : سل لى عروة ابن الزبير عن رجل يهل بالحج ، فإذا طاف أحل أم لا ؟ فإن قال لك لا يحل فقل له : إن رجلاً يقول ذلك . قال فسألته قال : لا يحل من أهل بالحج إلا بالحج ، قال فتصدى لى الرجل فحدثته فقال : فقل له فإن رجلاً كان يخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فعل ذلك ، وما شأن أسماء والزبير فعلاً ذلك ؟ قال فجئته أى عروة فذكرت له ذلك . فقال : من هذا ؟ فقلت : لا أدرى ، أى لا أعرف اسمه . قال : فما باله لا يأتينى بنفسه يسألنى ؟ أظنه عراقياً . يعنى وهم يتعنتون فى المسائل . قال « قد حج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرتني عائشة أن أول شيء بدأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة أنه توضأ » فذكر الحديث ، الرجل الذى سأل لم أقف على اسمه ، وقوله « فإن رجلاً كان يخبر » عنى به ابن عباس فإنه كان

يذهب إلى أن من لم يسق الهدى وأهل بالحج إذا طاف يحل من حجه ، وأن من أراد أن يستمر على حجه لا يقرب البيت حتى يرجع من عرفة ، وكان يأخذ ذلك من أمر النبي صلى الله عليه وسلم لمن لم يسق الهدى من أصحابه أن يجعلوها عمرة ، وقد أخرج المصنف ذلك في « باب حجة الوداع » في أواخر المغازي من طريق ابن جريج « حدثني عطاء عن ابن عباس قال : إذا طاف بالبيت فقد حل . فقلت من أين ؟ قال : هذا ابن عباس قال : من قوله سبحانه ﴿ ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ ومن أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يحلوا في حجة الوداع ، قلت إنما كان ذلك بعد ذلك المعرف ، قال : كان ابن عباس يراه قبل وبعد ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن جريج بلفظ « كان ابن عباس يقول : لا يطوف بالبيت حاج ولا غيره إلا حل . قلت لعطاء : من أين تقول ذلك ؟ فذكره » ولمسلم من طريق قتادة سمعت أبا حسان الأعرج قال « قال رجل لابن عباس : ما هذه الفتيا أن من طاف بالبيت فقد حل ؟ فقال : ستة نبيكم وإن رغمت » وله من طريق وبرة بن عبد الرحمن قال « كنت جالساً عند ابن عمر فجاءه رجل فقال : أياصلح لي أن أطوف بالبيت قبل أن آتي الموقف ؟ فقال : نعم . فقال : فإن ابن عباس يقول لا تطف بالبيت حتى تأتي الموقف . فقال ابن عمر : قد حج رسول الله صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت قبل أن يأتي الموقف ، فبقول رسول الله أحق أن نأخذ أو بقول ابن عباس إن كنت صادقاً » وإذا تقرر ذلك فعني قوله في حديث أبي الأسود « قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك » أي أمر به ، وعرف أن هذا مذهب لابن عباس خالفه فيه الجمهور ووافق فيه ناس قليل منهم إسحق بن راهويه ، وعرف أن مأخذه فيه ما ذكر ، وجواب الجمهور أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يفسخوا حجهم فيجعلوه عمرة ، ثم اختلفوا فذهب الأكثر إلى أن ذلك كان خاصاً بهم ، وذهب طائفة إلى أن ذلك جائز لمن بعدهم ، واتفقوا كلهم أن من أهل بالحج مفرداً لا يضره الطواف بالبيت ، وبذلك احتج عروة في حديث الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بالطواف ولم يحل من حجه ولا صار عمرة وكذا أبو بكر وعمر ، فعني قوله « ثم لم تكن عمرة » أي لم تكن الفعلة عمرة ، هذا إن كان بالنصب على أنه خبر كان ، ويحتمل أن تكون كان تامة والمعنى ثم لم تحصل عمرة وهي على هذا بالرفع ، وقد وقع في رواية مسلم بدل عمرة « غيره » بغين معجمة وياء ساكنة وآخره هاء ، قال عياض وهو تصحيف ، وقال النووي لها وجه أي لم يكن غير الحج ، وكذا وجهه القرطبي .

**قوله ( ثم حججت مع أبي الزبير )** كذا للأكثر ، والزبير بالكسر بدل من أبي ، ووقع في رواية الكشميني مع ابن الزبير يعني أخاه عبد الله ، قال عياض : وهو تصحيف ، وسيأتي في الطريق الآتية بعد أربعة عشر باباً مع أبي الزبير بن العوام وكان سبب هذا التصحيف أنه وقع في تلك الطريق من الزيادة بعد ذكر أبي بكر وعمر ذكر عثمان ثم معاوية وعبد الله بن عمر قال « ثم حججت مع أبي الزبير » فذكره وقد عرف أن قتل الزبير كان قبل معاوية وابن عمر لكن لا مانع أن يحجا قبل قتل الزبير فرأهما عروة ، أو لم يقصد بقوله « ثم » الترتيب فإن فيها أيضاً « ثم آخر من رأيت فعل ذلك ابن عمر » فأعاد ذكره مرة أخرى ، وأغرب بعض الشارحين فرجح رواية الكشميني موجهاً لها بما ذكرته ، وقد أوضحت جوابه بحمد الله .

**قوله ( وقد أخبرني أمي )** هي أسماء بنت أبي بكر ، وأختها هي عائشة ، واستشكل من حيث أن

عائشة في تلك الحجة لم تطف لأجل حيضها ، وأجيب بالحمل على أنه أراد حجة أخرى غير حجة الوداع فقد كانت عائشة بعد النبي صلى الله عليه وسلم تحج كثيراً ، وسيأتي الإلمام بشيء من هذا في أبواب العمرة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فلما مسحوا الركن حلوا )** أى صاروا جلالات ، وقد تقدم في أول الباب ما فيه من الإشكال وجوابه ، وفي هذا الحديث استحباب الابتداء بالطواف للقادم لأنه تحية المسجد الحرام ، واستثنى بعض الشافعية ومن وافقه المرأة الجميلة أو الشريفة التي لا تبرز فيستحب لها تأخير الطواف إلى الليل إن دخلت نهاراً ، وكذا من خاف فوت مكتوبة أو جماعة مكتوبة أو مؤكدة أو فائتة فإن ذلك كله يقدم على الطواف ، وذهب الجمهور إلى أن من ترك طواف القلوم لا شيء عليه ، وعن مالك وأبي ثور من الشافعية عليه دم ، وهل يتداركه من تعمد تأخيرها لغير عذر ؟ وجهان كتحية المسجد ، وفيه الوضوء للطواف ، وسيأتي حيث ترجم له المصنف بعد أربعة عشر باباً . الحديث الثاني : حديث ابن عمر أخرجه من وجهين كلاهما من رواية نافع عنه : أحدهما من رواية موسى بن عقبة والآخر من رواية عبيد الله ، والراوى بهما واحد وهو أبو ضمرة أنس بن عياض ، وزاد في رواية موسى « ثم سجد سجدة » والمراد بهما ركعتا الطواف « ثم سعى بين الصفا والمروة » وزاد في رواية عبيد الله أنه كان يسعى ببطن المسيل ، وقد تقدم ما يتعلق بالرمل قبل خمسة أبواب ، وأما السعى بين الصفا والمروة فسيأتي الكلام عليه حيث ترجم له المصنف بعد خمسة عشر باباً إن شاء الله تعالى ، والمراد ببطن المسيل الوادى لأنه موضع السيل .

## باب

### طواف النساء مع الرجال

[١٦١٨] ١٥٨٢- وقال لي عمرو بن علي نا أبو عاصم قال ابن جريج أخبرني عطاء - إذ منع ابن هشام النساء الطواف مع الرجال - قال : كيف يمنعهن وقد طاف نساء النبي صلى الله عليه وسلم مع الرجال ؟ قلت : أبعد الحجاب أو قبل ؟ قال : إي لعمري لقد أدركته بعد الحجاب . قلت : كيف يخالطن الرجال ؟ قال : لم يكن يخالطن ؛ كانت عائشة تطوف حجرة من الرجال لا تخالطهم ، فقالت امرأة : انطلقني نستلم يا أم المؤمنين ، قالت : انطلقيني عنك ، وأبت . يخرجن متكررات بالليل فيطفن مع الرجال ، ولكنهن كن إذا دخلن البيت فممن حتى يدخلن وأخرج الرجال ، وكنت أتي عائشة أنا وعبيد بن عمير وهي مجاورة في جوف ثبير ، قلت : وما حجابها ؟ قال : هي في قبة تركية لها غشاء ، وما بيننا وبينها غير ذلك ، ورأيت عليها درعاً مورداً .

[١٦١٩] ١٥٨٣- حدثنا إسماعيل قال نا مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة

ابن الزبير عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة - زوج النبي صلى الله عليه - قالت : شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه أني أشتكى فقال : « طوفي من وراء الناس وأنت راكبة » ، فطفت ورسول الله صلى الله عليه حينئذ يصلي إلى جنب البيت وهو يقرأ : ﴿ وَالطُّورِ ﴾ وَكِتَابٍ مُسْطُورٍ .

**قوله ( باب طواف النساء مع الرجال )** أى هل يختلطن بهم أو يطفن معهم على حدة بغير اختلاط أو ينفردن .

**قوله ( وقال لى عمرو بن على حدثنا أبو عاصم )** هذا أحد الأحاديث التي أخرجه عن شيخه عن أبي عاصم النبيل بواسطة ، وقد ضاق على الإسماعيلي مخرجه فأخرجه أولاً من طريق البخاري ثم أخرجه هكذا وكذا البيهقي ، وأما أبو نعيم فأخرجه أولاً من طريق البخاري ثم أخرجه من طريق أبي قرة موسى ابن طارق عن ابن جريج قال مثله غير قصة عطاء مع عبيد بن عمير ، قال أبو نعيم : هذا حديث عزيز ضيق المخرج . قلت : قد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج بتمامه ، وكذا وجدته من وجه آخر أخرجه الفاكهي في « كتاب مكة » عن ميمون بن الحكم الصنعاني عن محمد بن جعشم وهو بجم ومعجمة مضمومتين بينهما عين مهملة قال أخبرني ابن جريج فذكره بتمامه أيضاً .

**قوله ( إذ منع ابن هشام )** هو إبراهيم - أو أخوه محمد - بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي وكانا خالي هشام بن عبد الملك فولى محمداً إمرة مكة وولى أخاه إبراهيم بن هشام إمرة المدينة وفوض هشام لإبراهيم إمرة الحج بالناس في خلافته فلهذا قالت : يحتمل أن يكون المراد ، ثم عليهما يوسف بن عمر الثقفي حتى ماتا في محنته في أول ولاية الوليد بن يزيد بن عبد الملك بأمره سنة خمس وعشرين ومائة ، قاله خليفة بن خياط في تاريخه ، وظاهر هذا أن ابن هشام أول من منع ذلك ، لكن روى الفاكهي من طريق زائدة عن إبراهيم النخعي قال : نهى عمر أن يطوف الرجال مع النساء ، قال فرأى رجلاً معهن فضربه بالدرة ، وهذا إن صح لم يعارض الأول لأن ابن هشام منعهن أن يطفن حين يطوف الرجال مطلقاً ، فلهذا أنكر عليه عطاء واحتج بصنيع عائشة وصنيعها شبيه بهذا المنقول عن عمر ، قال الفاكهي : ويذكر عن ابن عيينة أن أول من فرق بين الرجال والنساء في الطواف خالد ابن عبد الله القسري . انتهى . وهذا إن ثبت فعله منع ذلك وقتاً ثم تركه فإنه كان أمير مكة في زمن عبد الملك بن مروان وذلك قبل ابن هشام بمدة طويلة .

**قوله ( وكيف يمنعهن )** معناه أخبرني ابن جريج بزمان المنع قائلاً فيه كيف يمنعهن .

**قوله ( وقد طاف نساء النبي صلى الله عليه وسلم مع الرجال )** أى غير مختاطات بهم .

**قوله ( بعد الحجاب )** في رواية المستملى « أبعد » بإثبات همزة الاستفهام ، وكذا هو للفاكهي .

**قوله ( إى لعمرى )** هو بكسر الهمزة بمعنى نعم

**قوله ( لقد أدركته بعد الحجاب )** ذكر عطاء هذا لرفع توهم من يتوهم أنه حمل ذلك عن غيره ، ودل على أنه رأى ذلك منهم ، والمراد بالحجاب نزول آية الحجاب وهي قوله تعالى ﴿ وَإِذَا سَأَلْتَهُمْ مَتَاعاً

فأسألوه من وراء حجاب ﴿ وكان ذلك في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بزينب بنت جحش كما سيأتي في مكانه ، ولم يدرك ذلك عطاء قطعاً .

قوله ( بخالطن ) في رواية المستملى « بخالطن » في الموضعين ، والرجال بالرفع على الفاعلية .  
قوله ( حجرة ) بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها راء ، أى ناحية . قال القزاز : هو مأخوذ من قولهم : نزل فلان حجرة من الناس ، أى معتزلاً . وفي رواية الكشميني « حجرة » بالزاي وهى رواية عبد الرزاق فإنه فسره في آخره فقال : يعنى محجوزاً بينها وبين الرجال بثوب ، وأنكر ابن قرقول حجرة بضم أوله وبالراء ، وليس بمنكر فقد حكاه ابن عديس وابن سيده فقالا : يقال قعد حجرة بالفتح والضم أى ناحية .

قوله ( فقالت امرة ) زاد الفاكهى « معها » ولم أقف على اسم هذه المرأة ، ويحتمل أن تكون دقرة بكسر المهملة وسكون القاف امرأة روى عنها يحيى بن أبى كثير أنها كانت تطوف مع عائشة بالليل فذكر قصة أخرجها الفاكهى .

قوله ( انطلقى عنك ) أى عن جهة نفسك .

قوله ( يخرجن ) زاد الفاكهى « وكن يخرجن إلخ » .

قوله ( متكرات ) في رواية عبد الرزاق « مستترات » واستنبط منه الداودى جواز النقاب للنساء في الإحرام ، وهو في غاية البعد .

قوله ( إذا دخلت البيت قن ) في رواية الفاكهى « سترن » .

قوله ( حين يدخلن ) في رواية الكشميني « حتى يدخلن » وكذا هو للفاكهى ، والمعنى إذا أردن دخول البيت وقفن حتى يدخلن حال كون الرجال مخرجين منه .

قوله ( وكنت آتى عائشة أنا وعبيد بن عمير ) أى اللبثى ، والقائل ذلك عطاء ، وسيأتى في أول الهجرة من طريق الأوزاعى عن عطاء قال « زرت عائشة مع عبيد بن عمير » .

قوله ( وهى مجاورة في جوف ثبير ) أى مقيمة فيه ، واستنبط منه ابن بطال الاعتكاف في غير المسجد لأن ثبير أخرج عن مكة وهو في طريق منى . انتهى . وهذا مبنى على أن المراد بشير الجبل المشهور الذى كانوا في الجاهلية يقولون له : أشرق ثبير كما نغير ، وسيأتى ذلك بعد قليل ، وهذا هو الظاهر ، وهو جبل المزدلفة ، لكن بمكة خمسة جبال أخرى يقال لكل منها ثبير ذكرها أبو عبيد البكرى وياقوت وغيرهما ، فيحتمل أن يكون المراد لأحدها ، لكن يلزم من إقامة عائشة هناك أنها أرادت الاعتكاف ، سلمنا لكن لعلها اتخذت في المكان الذى جاورت فيه مسجداً اعتكفت فيه وكأنها لم يتيسر لها مكان في المسجد الحرام تعتكف فيه فاتخذت ذلك .

قوله ( وما حجابها ؟ ) زاد الفاكهى « حينئذ » .

قوله ( تركية ) قال عبد الرزاق : هى قبة صغيرة من لبود تضرب في الأرض .

قوله ( درعاً مورداً ) أى قيصاً لونه لون الورد ، ولعبد الرزاق « درعاً معصفاً وأنا صبي » فين بذلك سبب رؤيته لإياها ، ويحتمل أن يكون رأى ما عليها اتفاقاً ، وزاد الفاكهى في آخره « قال عطاء

وبلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أم سلمة أن تطوف رابكة في خدرها من وراء المصلين في جوف المسجد » وأفرد عبد الرزاق هذا ، وكان البخاري حذفه لكونه مرسلًا فاغتنى عنه بطريق مالك الموصولة فأخرجها عقبه .

**قوله ( عن محمد بن عبد الرحمن )** هو أبو الأسود يهيم عروة .

**قوله ( عن أم سلمة )** هي والدة زينب الراوية عنها .

**قوله ( أني أشتكى )** أي أنها ضعيفة ، وقد بين المصنف من طريق هشام بن عروة عن أبيه سبب

طواف أم سلمة وأنه طواف الوداع ، وسيأتي بعد ستة أبواب .

**قوله ( وأنت رابكة )** في رواية هشام « على بعيرك » .

**قوله ( والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي )** في رواية هشام « والناس يصلون » وبين فيه أنها صلاة

الصبح ، وقد تقدم البحث في ذلك في صفة الصلاة ، وفيه جواز الطواف للراكب إذا كان لعذر ، وإنما أمرها أن تطوف من وراء الناس ليكون أستر لها ولا تقطع صفوفهم أيضاً ولا يتأذون بدابتها ، فأما طواف الراكب من غير عذر فسيأتي البحث فيه بعد أبواب ، ويلتحق بالراكب المحمول إذا كان له عذر ، وهل يجزئ هذا الطواف عن الحامل والمحمول ؟ فيه بحث . واحتج به بعض المالكية لطهارة بول ما يؤكل لحمه ، وقد تقدم توجيه ذلك والتعقب عليه في « باب إدخال البعير المسجد لليلة » .

### باب الكلام في الطواف

١٥٨٤ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال نا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني

[١٦٢٠]

سليمان الأحول أن طاوس أخبره عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه مر وهو يطوف بالكعبة بإنسان ربط يده إلى إنسان بسير - أو بخيط أو بشيء غير ذلك - فقطعه النبي صلى الله عليه بيده ثم قال : « قد بيده » .

[الحديث ١٦٢٠ - أطرافه في : ١٦٢١ ، ٦٧٠٢ ، ٦٧٠٣ .]

**قوله ( باب الكلام في الطواف )** أي لإباحته ، وإنما لم يصرح بذلك لأن الخبر ورد في كلام يتعلق

بأمر بمعروف لا بمطلق الكلام ، ولعله أشار إلى الحديث المشهور عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً « الطواف بالبيت صلاة ، إلا أن الله أباح فيه الكلام ، فمن نطق فلا ينطق إلا بخير » أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، وقد استنبط منه ابن عبد السلام أن الطواف أفضل أعمال الحج لأن الصلاة أفضل من الحج فيكون ما اشتملت عليه أفضل . قال : وأما حديث « الحج عرفة » فلا يتعين ، التقدير معظم الحج عرفة بل يجوز إدراك الحج بالوقوف بعرفة . قلت : وفيه نظر ، ولو سلم فما لا يتقوم الحج إلا به . أفضل مما ينجر ، والوقوف والطواف سواء في ذلك فلا تفضيل .



**قوله ( بإنسان ربط يده إلى إنسان )** زاد أحمد عن عبد الرزاق عن ابن جريج « إلى إنسان آخر » وفي رواية النسائي من طريق حجاج عن ابن جريج « بإنسان قد ربط يده بإنسان » .

**قوله ( بسير )** بمهمل مفتوحة وياء ساكنة معروف ، وهو ما يقدر من الجلد وهو الشراك .

**قوله ( أو بشيء غير ذلك )** كأن الراوى لم يضبط ما كان مربوطاً به ، وقد روى أحمد والفاكهى من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وسلم أدرك رجلين وهما مقترنان فقال : ما بال القران ؟ قالا : إنا نذرنا لتقترن حتى تأتى الكعبة . فقال : أطلقا أنفسكما ، ليس هذا نذراً إنما النذر ما يبتغى به وجه الله » وإسناده إلى عمرو حسن ، ولم أقف على تسمية هذين الرجلين صريحاً إلا أن في الطبراني من طريق فاطمة بنت مسلم « حدثني خليفة بن بشر عن أبيه أنه أسلم ، فرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم ماله وولده ، ثم لقيه هو وابنه طلق بن بشر مقترنين بحبل فقال : ما هذا ؟ فقال : حلفت لئن رد الله على مالى وولدى لأحجن بيت الله مقروناً . فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم الحبل فقطعه وقال لهما : حجا ، إن هذا من عمل الشيطان » ، فيمكن أن يكون بشر وابنه طلق صاحبي هذه القصة . وأغرب الكرماني فقال : قيل اسم الرجل المقود هو ثواب ضد العقاب . انتهى . ولم أر ذلك لغيره ولا أدرى من أين أخذه .

**قوله ( قد )** بضم القاف وسكون الدال فعل أمر ، وفي رواية أحمد والنسائي « قد » بإثبات هاء الضمير وهو للرجل المقود . قال النووي : وقطعه عليه الصلاة والسلام السير محمول على أنه لم يمكن إزالة هذا المنكر إلا بقطعه ، أو أنه دل على صاحبه فتصرف فيه ، وقال غيره : كان أهل الجاهلية يتقربون إلى الله بمثل هذا الفعل . قلت : وهو بين من سياق حديثي عمرو بن شعيب وخليفة بن بشر . وقال ابن بطال في هذا الحديث : إنه يجوز للطائف فعل ما خف من الأفعال وتغيير ما يراه الطائف من المنكر . وفيه الكلام في الأمور الواجبة والمستحبة والمباحة . قال ابن المنذر : أولى ما شغل المرء به نفسه في الطواف ذكر الله وقراءة القرآن ، ولا يحرم الكلام المباح إلا أن الذكر أسلم . وحكى ابن التين خلافاً في كراهة الكلام المباح . وعن مالك تقييد الكراهة بالطواف الواجب . قال ابن المنذر : واختلفوا في القراءة ، فكان ابن المبارك يقول : ليس شيء أفضل من قراءة القرآن ، وفعله مجاهد ، واستحبه الشافعي وأبو ثور ، وقيده الكوفيون بالسر ، وروى عن عروة والحسن كراهته ، وعن عطاء ومالك أنه محدث ، وعن مالك لا بأس به إذا أخفاه ولم يكثر منه ، قال ابن المنذر : من أباح القراءة في البوادي والطرق ومنعه في الطواف لا حجة له . ونقل ابن التين عن الداودي أن في هذا الحديث من نذر ما لا طاعة لله تعالى فيه لا يلزمه ، وتعقبه بأنه ليس في هذا الحديث شيء من ذلك وإنما ظاهر الحديث أنه كان ضرير البصر ولهذا قال له قده بيده . انتهى . ولا يلزم من أمره له بأن يقوده أنه كان ضريراً ، بل يحتمل أن يكون بمعنى آخر غير ذلك ، وأما ما أنكره من النذر فتعقب بما في النسائي من طريق خالد بن الحارث عن ابن جريج في هذا الحديث أنه قال إنه نذر ، ولهذا أخرجه البخاري في أبواب النذر كما سيأتى الكلام عليه مشروحاً هناك إن شاء الله تعالى .

### باب إذا رأى سيراً أو شيئاً يكره في الطواف قطعهُ

[١٦٢١] ١٥٨٥ - حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وآله رأى رجلاً يطوف بالكعبة بزمام أو غيره فقطعه.

قوله (باب إذا رأى سيراً أو شيئاً يكره في الطواف قطعهُ) أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر عن ابن جريج بإسناده ولفظه «رأى رجلاً يطوف بالكعبة بزمام أو غيره فقطعه» وهذا مختصر من الحديث الذي قبله، وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله، قال ابن بطال: وإنما قطعهُ لأن القود بالآزمة إنما يفعل بالبهائم وهو مثله.

### باب لا يطوف بالبيت عريان، ولا يحجُّ مشرك

[١٦٢٢] ١٥٨٦ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث قال يونس قال ابن شهاب حدثني حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة أخبره أن أبا بكر الصديق بعثه في الحجة التي أمره عليها رسول الله صلى الله عليه وآله قبل حجة الوداع يوم النحر في رهط يؤذن في الناس: ألا يحجُّ بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان.

قوله (باب لا يطوف بالبيت عريان) أورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك، وفيه حجة لاشتراط ستر العورة في الطواف كما يشترط في الصلاة، وقد تقدم طرف من ذلك في أوائل الصلاة، والمخالف في ذلك الحنفية قالوا: ستر العورة في الطواف ليس بشرط فن طاف عرياناً عاد ما دام بمكة، فإن أخرج لزمه دم. وذكر ابن إسحق في سبب هذا الحديث أن قريشاً ابتدعت قبل الفيل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحد ممن يقدم عليهم من غيرهم أول ما يطوف إلا في ثياب أحدهم، فإن لم يجد طاف عرياناً، فإن خالف وطاف بشيابه ألقاها إذا فرغ ثم لم ينتفع بها فجاء الإسلام فهدم ذلك كله.

قوله (أن لا يحج) بالنصب، وفي رواية صالح بن كيسان عن الزهري عند المؤلف في التفسير «أن لا يحجن» وهو يعين ذلك للنهي، وقوله «ولا يطوف» يجوز فيه النصب، والتقدير وأن لا يطوف، والرفع على أن «أن» مخففة من الثقيلة، ويجوز أن يقرأ بفتح الطاء وتشديد الواو وسكون الفاء عطفاً على الذي قبله، وسيأتي الكلام على بقية شرح هذا الحديث في تفسير براءة إن شاء الله تعالى.

### باب إذا وقف في الطواف

وقال عطاء فيمن يطوف فتقام الصلاة، أو يدفع عن مكانه: إذا سلم يرجع إلى حيث قطع عليه فيبني، ويذكر نحوه عن ابن عمر وعبد الرحمن بن أبي بكر.

قوله (باب إذا وقف في الطواف) أي هل ينقطع طوافه أو لا، وكأنه أشار بذلك إلى ما روى

عن الحسن أن من أقيمت عليه الصلاة وهو في الطواف فقطعه أن يستأنفه ولا يبني على ما مضى ، وخالفه الجمهور فقالوا يبني ، وقيدته مالك بصلاة الفريضة وهو قول الشافعي ، وفي غيرها إتمام الطواف أولى فإن خرج بني ، وقال أبو حنيفة وأشهب يقطعه ويبني ، واختار الجمهور قطعه للحاجة ، وقال نافع طول القيام في الطواف بدعة .

**قوله ( وقال عطاء الخ )** وصل نحوه عبد الرزاق عن ابن جريج « قلت لعطاء الطواف الذي يقطعه على الصلاة وأعتد به أيجزئ ؟ قال نعم ، وأحب إلى أن لا يعتد به . قال فأردت أن أركع قبل أن أتم سبعمي ، قال : لا ، أوف سبعمك إلا أن تمنع من الطواف » وقال سعيد بن منصور « حدثنا هشيم حدثنا عبد الملك عن عطاء أنه كان يقول في الرجل يطوف بعض طوافه ثم تحضر الجنازة يخرج فيصلي عليها ثم يرجع فيقضي ما بقي عليه من طوافه » .

**قوله ( ويذكر نحوه عن ابن عمر )** وصل نحوه سعيد بن منصور « حدثنا إسماعيل بن زكريا عن جميل بن زيد قال : رأيت ابن عمر طاف بالبيت فأقيمت الصلاة فصلى مع القوم ، ثم قام فبني على ما مضى من طوافه » .

**قوله ( وعبد الرحمن بن أبي بكر )** وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء « أن عبد الرحمن ابن أبي بكر طاف في إمارة عمرو بن سعيد على مكة - يعني في خلافة معاوية - فخرج عمرو إلى الصلاة ، فقال له عبد الرحمن : انظرني حتى أنصرف على وتر ، فانصرف على ثلاثة أطواف - يعني ثم صلى - ثم أتم ما بقي » وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس قال « من بدت له حاجة وخرج إليها فليخرج على وتر من طوافه ويركع ركعتين » ففهم بعضهم منه أنه يجزئ عن ذلك ولا يلزمه الإتمام ، ويؤيده ما رواه عبد الرزاق أيضاً عن ابن جريج عن عطاء « إن كان الطواف تطوعاً وخرج في وتر فإنه يجزئ عنه » ومن طريق أبي الشعثاء أنه أقيمت الصلاة وقد طاف خمسة أطواف فلم يتم ما بقي .

( فنيه ) : لم يذكر البخاري في الباب حديثاً مرفوعاً إشارة إلى أنه لم يجد فيه حديثاً على شرطه ، وقد أسقط ابن بطال من شرحه ترجمة الباب الذي يليه فصارت أحاديثه لترجمة « إذا وقف في الطواف » ثم استشكل لإيراد كونه عليه الصلاة والسلام طاف أسبوعاً وصلى ركعتين في هذا الباب ، وأجاب بأنه يستفاد منه أنه عليه الصلاة والسلام لم يقف ولا جلس في طوافه فكانت السنة فيه الموالاة .

### باب صَلَّى النبي صَلَّى الله عليه لسُبُوعِهِ ركعتين

وقال نافع : كان ابن عمر يصلي لكل سُبُوعٍ ركعتين . وقال إسماعيل بن أمية : قلت للزهري : إن عطاء يقول تُجزئهُ المكتوبة من ركعتي الطواف ، فقال : السنة أفضل ، لم يطف النبي صلى الله عليه سُبُوعاً قط إلا صلى ركعتين .

١٥٨٧ - حدثنا قتيبة قال نا سفيان عن عمرو قال : سألنا ابن عمر أيقع الرجل على امرأته في العُمرة قبل أن يطوف بين الصفا والمروة ؟ قال : قدم رسول الله صلى الله عليه فطاف

بالبیت سبعاً ثم صلى خلف المقام ركعتين وطاف بين الصفا والمروة، وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾. قال: وسألت جابر بن عبد الله فقال: لا يقرب امرأته حتى يطوف بين الصفا والمروة.

**قوله ( باب صلى النبي صلى الله عليه وسلم لسبوعه ركعتين )** السبوع بضم المهملة والموحدة لغة قليلة في الأسبوع ، قال ابن التين هو جمع سبع بالضم ثم السكون كبرد وبرود ، ووقع في حاشية « الصحاح » مضبوطاً بفتح أوله .

**قوله ( وقال نافع إلخ )** وصله عبد الرزاق عن الثوري عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر أنه « كان يطوف بالبیت سبعاً ثم يصلي ركعتين » وعن معمر عن أيوب عن نافع « أن ابن عمر كان يكره قرن الطواف ويقول : على كل سبع صلاة ركعتين ، وكان لا يقرن » .

**قوله ( وقال إسماعيل بن أمية )** وصله ابن أبي شيبة مختصراً قال « حدثنا يحيى بن سليم عن إسماعيل ابن أمية عن الزهري قال : مضت السنة أن مع كل أسبوع ركعتين » ووصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري بتمامه ، وأراد الزهري أن يستدل على أن المكتوبة لا تجزئ عن ركعتي الطواف بما ذكره من أنه صلى الله عليه وسلم لم يطف أسبوعاً قط إلا صلى ركعتين ، وفي الاستدلال بذلك نظر لأن قوله « إلا صلى ركعتين » أعم من أن يكون نفلاً أو فرضاً ، لأن الصبح ركعتان فيدخل في ذلك لكن الحاشية مرعية ، والزهري لا يخفى عليه هذا القدر فلم يرد بقوله « إلا صلى ركعتين » أي من غير المكتوبة . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر قال « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فطاف بالبیت سبعاً ثم صلى خلف المقام ركعتين » الحديث ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في أبواب العمرة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وطاف بين الصفا والمروة )** فيه تجوز ، لأنه يسمى سعيّاً لا طوافاً إذ حقيقة الطواف الشرعية فيه غير موجودة أو هي حقيقة لغوية .

**قوله ( قال وسألت )** القائل هو عمرو بن دينار الراوى عن ابن عمر ، ووجه الدلالة منه لمقصود الترجمة وهو أن القرآن بين الأسابيع خلاف الأولى من جهة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله ، وقد قال « خذوا عني مناسككم » وهذا قول أكثر الشافعية وأبي يوسف ، وعن أبي حنيفة ومحمد يكره ، وأجازه الجمهور بغير كراهة . وروى ابن أبي شيبة بإسناد جيد عن المسور بن مخرمة أنه « كان يقرن بين الأسابيع إذا طاف بعد الصبح والعصر ، فإذا طلعت الشمس أو غربت صلى لكل أسبوع ركعتين » وقال بعض الشافعية : إن قلنا إن ركعتي الطواف واجبتان كقول أبي حنيفة والمالكية فلا بد من ركعتين لكل طواف . وقال الرافعي : ركعتا الطواف وإن قلنا بوجوبهما فليستا بشرط في صحة الطواف ، لكن في تعليل بعض أصحابنا ما يقتضى اشتراطهما ، وإذا قلنا بوجوبهما هل يجوز فعلهما عن قعود مع القدرة ؟ فيه وجهان ، أحدهما لا ولا يسقط بفعل فريضة كالظهر إذا قلنا بالوجوب ، والأصح أنهما سنة كقول الجمهور .

## باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة ويرجع بعد الطواف الأول

١٥٨٨ - حدثنا محمد بن أبي بكر قال نا فضيل قال نا موسى بن عقبة قال أخبرني كريب عن عبد الله بن عباس قال : قدم النبي صلى الله عليه مكة فطاف وسعى بين الصفا والمروة ، ولم يقرب الكعبة بعد طوافه بها حتى رجع من عرفة . [١٦٢٥]

قوله ( باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة ) أى لم يطاف تطوعاً ، ويقرب بضم ويحوز كسرهما . أورد فيه حديث ابن عباس فى ذلك ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وهذا لا يدل على أن الحاج منع من الطواف قبل الوقوف ، فلعله صلى الله عليه وسلم ترك الطواف تطوعاً خشية أن يظن أحد أنه واجب ، وكان يجب التخفيف على أمته ، واجتزأ عن ذلك بما أخبرهم به من فضل الطواف بالبيت ، ونقل عن مالك أن الحاج لا يتنفل بطواف حتى يتم حجه ، وعنه الطواف بالبيت أفضل من صلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة ، وهو المعتمد .

( تنبيه ) : نقل ابن التين عن الداودى أن الطواف الذى طافه النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة من فروض الحج ولا يكون إلا وبعده السعى . ثم ذكر ما يتعلق بالتمتع ، قال ابن التين ؛ وقوله « من فروض الحج ، ليس بصحيح لأنه كان مفرداً والمفرد لا يجب عليه طواف القدوم لقدمه ، وليس طواف القدوم للحج ولا هو فرض من فروضه ، وهو كما قال .

## باب من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد وصلى عمر خارجاً من الحرم

١٥٨٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن زينب عن أم سلمة : شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه . [١٦٢٦]

١٥٩٠ - وحدثني محمد بن حرب قال نا أبو مروان يحيى بن أبي زكريا الغساني عن هشام عن عروة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه : أن رسول الله صلى الله عليه قال وهو بمكة وأراد الخروج - ولم تكن أم سلمة طافت بالبيت وأرادت الخروج - فقال لها رسول الله صلى الله عليه : « إذا أقيمت الصلاة للصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون » ففعلت ذلك فلم تصل حتى خرجت .

قوله ( باب من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد ) هذه الترجمة معقودة لبيان إجزاء

صلاة ركعتي الطواف في أى موضع أراد الطائف وإن كان ذلك خلف المقام أفضل ، وهو متفق عليه إلا في الكعبة أو الحجر ، ولذلك عقبها بترجمة من صلى ركعتي الطواف خلف المقام .

**قوله ( وصلى عمر خارجاً من الحرم )** سيأتى شرحه في الباب الذى يلي الباب بعده .

**قوله ( عن أم سلمة قالت شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وحدثني محمد بن حرب إلخ )** هكذا عطف هذه على التى قبلها وساقه هنا على لفظ الرواية الثانية ، وتجوز في ذلك فإن اللفظين مختلفان ، وقد تقدم لفظ الرواية الأولى في « باب طواف النساء مع الرجال » ويأتى بعد بايين أيضاً .

**قوله ( يحيى بن أبى زكريا الغسانى )** هو يحيى بن يحيى ، اشتهر باسمه واشتهر أبوه بكنيته ، والغسانى بغين معجمة وسين مهملة مشددة نسبة إلى بنى غسان ، قال أبو على الجياني : وقع لأبى الحسن القاسمى في هذا الإسناد تصحيح في نسب يحيى فضبطه بعين مهملة ثم شين معجمة ، وقال ابن التين : قيل هو العشاني بعين مهملة ثم معجمة خفيفة نسبة إلى بنى عشانة ، وقيل هو بالهاء يعنى بلانون نسبة إلى بنى عشا . قلت : وكل ذلك تصحيح ، والأول هو المعتمد . قال ابن قرقول : رواه القاسمى بمهملة ثم معجمة خفيفة ، وهو وهم .

**قوله ( عن هشام )** هو ابن عروة .

**قوله ( عن عروة عن أم سلمة )** كذا للأكثر ، ووقع للأصيلي عن عروة عن زينب بنت أبى سلمة عن أم سلمة ، وقوله « عن زينب » زيادة في هذه الطريق فقد أخرجه أبو على بن السكن عن على بن عبد الله ابن مبشر عن محمد بن حرب شيخ البخارى فيه ليس فيه زينب ، وقال الدارقطنى في « كتاب التمتع » في طريق يحيى بن أبى زكريا هذه : هذا منقطع ، فقد رواه حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبى سلمة عن أمها أم سلمة ولم يسمعه عروة عن أم سلمة . انتهى . ويحتمل أن يكون ذلك حديثاً آخر فإن حديثها هذا في طواف الوداع كما بيناه قبل قليل ، وأما هذه الرواية فذكرها الأثرم قال « قال لى أبو عبد الله - يعنى أحمد بن حنبل - حدثنا أبو معاوية عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن توافيه يوم النحر بمكة . قال أبو عبد الله : هذا خطأ ، فقد قال وكيع عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن توافيه صلاة الصبح يوم النحر بمكة . قال : وهذا أيضاً عجيب ، ما يفعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر بمكة ؟ وقد سألت يحيى بن سعيد - يعنى القطان - عن هذا فحدثني به عن هشام بلفظ أمرها أن توافى ليس فيه هاء . قال أحمد : وبين هذين فرق ، فإذا عرف ذلك تبين التباين بين القصتين ، فإن إحداها صلاة الصبح يوم النحر والأخرى صلاة صبح يوم الرحيل من مكة » وقد أخرج الإسماعيلي حديث الباب من طريق حسان بن إبراهيم وعلى ابن هاشم ومحاضر بن المورع وعبد بن سليمان ، وهو عند النسائى أيضاً من طريق عبدة كلهم عن هشام عن أبيه عن أم سلمة وهذا هو المحفوظ ، وسماع عروة من أم سلمة ممكن فإنه أدرك من حياتها نيهاً وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد ، وقد تقدم الكلام على حديث أم سلمة في « باب طواف النساء مع الرجال » وموضع الحاجة منه هنا قوله في آخره « فلم يصل حتى خرجت » أى من المسجد أو من مكة ، فدل على جواز صلاة الطواف خارجاً من المسجد إذ لو كان ذلك شرطاً لازماً لما أقرها النبي صلى الله عليه وسلم على

ذلك . وفي رواية حسان عند الإسماعيلي « إذا قامت صلاة الصبح فطوفى على بعيرك من وراء الناس وهم يصلون . قالت ففعلت ذلك ولم أصل حتى خرجت ، أى فصليت وبهذا ينطبق الحديث مع الترجمة ، وفيه رد على من قال يحتمل أن تكون أكلت طوافها قبل فراغ صلاة الصبح ثم أدركتهم في الصلاة فصلت معهم صلاة الصبح ورأت أنها تجزئها عن ركعتي الطواف ، وإنما لم يبت البخاري الحكم في هذه المسألة لاحتمال كون ذلك يختص بمن كان له عذر لكون أم سلمة كانت شاكية ولكن عمر إنما فعل ذلك لكونه طاف بعد الصبح وكان لا يرى التنفل بعده مطلقاً حتى تطلع الشمس كما سيأتي واضحاً بعد باب ، واستدل به على أن من نسي ركعتي الطواف قضاها حيث ذكرهما من حل أو حرم وهو قول الجمهور ، وعن الثوري يركعهما حيث شاء ما لم يخرج من الحرم ، وعن مالك إن لم يركعهما حتى تباعد ورجع إلى بلده فعليه دم ، قال ابن المنذر : ليس ذلك أكثر من صلاة المكتوبة وليس على من تركها غير قضاها حيث ذكرها .

### باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام

[١٦٢٧] ١٥٩١ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا عمرو بن دينار سمعت ابن عمر يقول : قدم النبي صلى الله عليه فطاف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين ثم خرج إلى الصفا ، وقد قال الله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ .

قوله ( باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام ) أورد فيه حديث ابن عمر الماضي قبل باين ، وسيأتي الكلام عليه في أبواب العمرة ، وهو ظاهر فيما ترجم له . وفي حديث جابر الطويل في صفة حجة الوداع عند مسلم « طاف ثم تلا ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ فصلى عند المقام ركعتين » . قال ابن المنذر : احتملت قراءته أن تكون صلاة الركعتين خلف المقام فرضاً ، لكن أجمع أهل العلم على أن الطائف تجزئ ركعتا الطواف حيث شاء ، إلا شيئاً ذكر عن مالك في أن من صلى ركعتي الطواف الواجب في الحجر يعيد ، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بذلك مستوفى في أوائل كتاب الصلاة في « باب قول الله تعالى ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ » .

### باب الطواف بعد الصبح والعصر

وكان ابن عمر يصلي ركعتي الطواف ما لم تطلع الشمس .

وطاف عمر بعد صلاة الصبح فركب حتى صلى الركعتين بذوي طوى .

[١٦٢٨] ١٥٩٢ - حدثنا الحسن بن عمر البصري قال نا يزيد بن زريع عن حبيب عن عطاء عن عروة عن عائشة : أن ناساً طافوا بالبيت بعد صلاة الصبح ، ثم قعدوا إلى المذكر ، حتى إذا طلعت الشمس قاموا يصلون ، فقالت عائشة : قعدوا ، حتى كانت الساعة التي تكره فيها الصلاة قاموا يصلون .

[١٦٢٩] ١٥٩٣ - نا إبراهيم بن المنذر قال نا أبو ضمرة قال نا موسى بن عقبة عن نافع أن عبد الله قال : سمعت النبي صلى الله عليه ينهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها .

[١٦٣٠] ١٥٩٤ - حدثني الحسن بن محمد قال نا عبيدة بن حميد قال حدثني عبد العزيز بن رفيع قال : رأيت عبد الله بن الزبير يطوف بعد الفجر ويصلي ركعتين .

[١٦٣١] ١٥٩٥ - قال عبد العزيز : ورأيت عبد الله بن الزبير يصلي ركعتين بعد العصر ويخبر أن عائشة حدثته أن رسول الله صلى الله عليه لم يدخل بيتها إلا صلاهما .

قوله ( باب الطواف بعد الصبح والعصر ) أى ما حكم صلاة الطواف حينئذ ؟ وقد ذكر فيه آثاراً مختلفة ، ويظهر من صنيعة أنه يختار فيه التوسعة ، وكأنه أشار إلى ما رواه الشافعى وأصحاب السنن وصححه الترمذى وابن خزيمة وغيرهما من حديث جبير بن مطعم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا بني عبد مناف ، من ولى منكم من أمر الناس شيئاً فلا يمنع أحداً طاف بهذا البيت وصلى أى ساعة شاء من ليل أو نهار » وإنما لم يخرجها لأنه ليس على شرطه ، وقد أورد المصنف أحاديث تتعلق بصلاة الطواف ، ووجه تعلّقها بالترجمة إما من جهة أن الطواف صلاة فحكمها واحد ، أو من جهة أن الطواف مستلزم للصلاة التى تشرع بعده وهو أظهر ، وأشار به إلى الخلاف المشهور فى المسألة ، قال ابن عبد البر : كره الثورى والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح ، قالوا فإن فعل فليؤخر الصلاة ، ولعل هذا عند بعض الكوفيين وإلا فالمشهور عند الحنفية أن الطواف لا يكره وإنما تكره الصلاة ، قال ابن المنذر : رخص فى الصلاة بعد الطواف فى كل وقت جمهور الصحابة ومن بعدهم ، ومنهم من كره ذلك أخذاً بعموم النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر وهو قول عمر والثورى وطائفة وذهب إليه مالك وأبو حنيفة ، وقال أبو الزبير : رأيت البيت يخلو بعد هاتين الصلاتين ما يطوف به أحد . وروى أحمد بإسناد حسن عن أبى الزبير عن جابر قال « كنا نطوف فتمسح الركن الفاتحة والخاتمة ، ولم تكن نطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس » قال « وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : تطلع الشمس بين قرنئ شيطان » .

قوله ( وكان ابن عمر رضى الله عنهما يصلى ركعتي الطواف ما لم تطلع الشمس ) وصله سعيد بن منصور من طريق عطاء « أنهم صلوا الصبح بغلس ، وطاف ابن عمر بعد الصبح سبعمائة ثم التفت إلى أفق السماء فرأى أن عليه غلساً ، قال : فاتبعته حتى أنظر أى شيء يصنع فصلى ركعتين » قال وحدثنا داود العطار عن عمرو بن دينار « رأيت ابن عمر طاف سبعمائة بعد الفجر وصلى ركعتين وراء المقام » هذا إسناد صحيح ، وهذا جار على مذهب ابن عمر فى اختصاص الكراهة بحال طلوع الشمس وحال غروبها ، وقد تقدم ذلك عنه صريحاً فى أبواب المواقيت ، وروى الطحاوى من طريق مجاهد قال « كان ابن عمر يطوف بعد العصر



ويصل ما كانت الشمس بيضاء حية نقية ، فإذا اصفرت وتغيرت طاف طوافاً واحداً حتى يصل المغرب ، ثم يصل ركعتين ، وفي الصباح نحو ذلك « وقد جاء عن ابن عمر أنه كان لا يطوف بعد هاتين الصلاتين ، قال سعيد بن أبي عروبة في « المناسك » : عن أيوب عن نافع « أن ابن عمر كان لا يطوف بعد صلاة العصر ولا بعد صلاة الصبح » ، وأخرجه ابن المنذر من طريق حماد عن أيوب أيضاً ، ومن طريق أخرى عن نافع « كان ابن عمر إذا طاف بعد الصبح لا يصل حتى تطلع الشمس ، وإذا طاف بعد العصر لا يصل حتى تغرب الشمس » ويجمع بين ما اختلف عنه في ذلك بأنه كان في الأغلب يفعل ذلك ، والذي يعتمد من رأيه عليه التفصيل السابق .

**قوله ( وطاف عمر بعد الصبح فركب حتى صلى الركعتين بذي طوى )** وصله مالك عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر به ، وروى الأثرم عن أحمد عن سفيان عن الزهري مثله ، إلا أنه قال « عن عروة » بدل حميد . قال أحمد : أخطأ فيه سفيان . قال الأثرم : وقد حدثني به نوح بن يزيد من أصله عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري كما قال سفيان : انتهى . وقد روينا بهلو في « أمالي ابن مندة » من طريق سفيان ولفظه « أن عمر طاف بعد الصبح سبعاً ثم خرج إلى المدينة ، فلما كان بذي طوى وطلعت الشمس صلى ركعتين » .

**قوله ( عن حبيب )** هو المعلم كما جزم به المزى في « الأطراف » وقد ضاق على الإسماعيلي وأبي نعيم مخرجه فتركه الإسماعيلي ، وأخرجه أبو نعيم من طريق البخاري هذه ، والحسن بن عمر البصري شيخه جزم المزى بأنه الحسن بن عمر بن شقيق وهو من أهل البصرة وكان يتجر إلى بلخ فكان يقال له البلخي ، وسيأتي له ذكر في كتاب اللباس .

**قوله ( ثم فعلوا إلى المذكور )** بالمعجمة وتشديد الكاف أي الواعظ ، وضبطه ابن الأثير في « النهاية » بالتخفيف بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه قال : وأرادت موضع الذكر ، إما الحجر ، وإما الحجر .

**قوله ( الساعة التي تكره فيها الصلاة )** أي التي عند طلوع الشمس ، وكان المذكورين كانوا يتحرون ذلك الوقت فأخروا الصلاة إليه قصداً فلذلك أنكرت عليهم عائشة هذا إن كانت ترى أن الطواف سبب لا تكره مع وجوده الصلاة في الأوقات المنية ، ويحتمل أنها كانت تحمل النهي على عمومها ، ويدل لذلك ما رواه ابن أبي شيبه عن محمد بن فضيل عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة أنها قالت « إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر أو العصر فطف ، وآخر الصلاة حتى تغيب الشمس أو حتى تطلع فصل لكل أسبوع ركعتين » وهذا إسناد حسن .

**قوله ( قال عبد العزيز )** يعني بالإسناد المذكور وليس بمعلق ، وكان عبد الله بن الزبير استنبط جواز الصلاة بعد الصبح من جواز الصلاة بعد العصر فكان يفعل ذلك بناء على اعتقاده أن ذلك على عمومها ، وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطاً في أواخر المواقيت قبيل الأذان ، وبيننا هناك أن عائشة أخبرت أنه صلى الله عليه وسلم لم يتركهما وأن ذلك من خصائصه ، أعني المواظبة على ما يفعله من التوافل لا صلاة الراتب في وقت الكراهة فأغنى ذلك عن إعادته هنا ، والذي يظهر أن ركعتي الطواف تلتحق بالرواتب ، والله أعلم .

## باب المريض يطوف ركباً

[١٦٣٢] ١٥٩٦ - حدثني إسحاق الواسطي قال نا خالد عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس: أن رسول الله صلى الله عليه طاف بالبيت وهو على بعير، كلما أتى على الركن أشار إليه بشيء في يده وكبر.

[١٦٣٣] ١٥٩٧ - حدثنا عبد الله بن مسلمة قال نا مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة قالت: شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه أنني أشتكي، فقال: «طوفي من وراء الناس وأنت رابكة». فطفت ورسول الله صلى الله عليه يصلي إلى جنب البيت وهو يقرأ بـ ﴿وَالطُّورِ﴾ و﴿كِتَابِ مَسْطُورٍ﴾.

قوله (باب المريض يطوف ركباً) أورد فيه حديث ابن عباس وحديث أم سلمة. والثاني ظاهر فيما ترجم له لقولها فيه «إني أشتكي» وقد تقدم الكلام عليهما في «باب إدخال البعير المسجد لليلة» في أواخر أبواب المساجد، وأن المصنف حمل سبب طوافه صلى الله عليه وسلم ركباً على أنه كان عن شكوى، وأشار بذلك إلى ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس أيضاً بلفظ «قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة وهو يشتكي فطاف على راحلته» ووقع في حديث جابر عند مسلم «أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف ركباً ليراه الناس وليسألوه» فيحتمل أن يكون فعل ذلك للأمرين، وحينئذ لا دلالة فيه على جواز الطواف ركباً لغير عذر، وكلام الفقهاء يقتضي الجواز إلا أن المشي أولى، والركوب مكروه تنزيهاً، والذي يترجح المنع لأن طوافه صلى الله عليه وسلم وكذا أم سلمة كان قبل أن يحوط المسجد، ووقع في حديث أم سلمة «طوفي من وراء الناس» وهذا يقتضي منع الطواف في المطاف، وإذا حوط المسجد امتنع داخله، إذ لا يؤمن التلويت فلا يجوز بعد التحويط، بخلاف ما قبله فإنه كان لا يحرم التلويت كما في السعي، وعلى هذا فلا فرق في الركوب - إذا ساغ - بين البعير والفرس والحمار، وأما طواف النبي صلى الله عليه وسلم ركباً فللحاجة إلى أخذ المناسك عنه ولذلك عده بعض من جمع خصائصه فيها، واحتمل أيضاً أن تكون راحلته عصمت من التلويت حينئذ كرامة له فلا يقاس غيره عليه، وأبعد من استدلال به على طهارة بول البعير وبعره، وقد تقدم حديث ابن عباس قبل أبواب، وزاد أبو داود في آخر حديثه «فلما فرغ من طوافه أناخ فصلى ركعتين» واستدل به للتكبير عند الركن، وتقدم الكلام على حديث أم سلمة أيضاً.

(تفنيه): خالد هو الطحان، وخالد شيخه هو الحذاء.

## باب

### سقاية الحاج

[١٦٣٤] ١٥٩٨ - حدثنا عبد الله بن أبي الأسود قال نا أبو زمرة قال نا عبيد الله عن نافع عن ابن

عمر : استأذن العباس بن عبد المطلب رسول الله صلى الله عليه أن يبيت بمكة ليالي مني من أجل سقايته ، فأذن له .

[الحديث ١٦٣٤ - أطرافه في : ١٧٤٣ ، ١٧٤٤ ، ١٧٤٥ .]

[١٦٣٥]

١٥٩٩ - حدثنا إسحاق قال نا خالد عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه جاء إلى السقاية فاستسقى . فقال العباس : يا فضل اذهب إلى أمك فأت رسول الله صلى الله عليه بشراب من عندها . فقال : « اسقني » . قال : يا رسول الله ، إنهم يجعلون أيديهم فيه . قال : « اسقني » . فشرب منه . ثم أتى زمزم وهم يسقون ويعملون فيها فقال : « اعملوا فإنكم على عمل صالح » . ثم قال : « لولا أن تغلبوا لنزلت حتى أضع الحبل على هذه » . يعني عاتقه . وأشار إلى عاتقه .

**قوله ( باب سقاية الحاج )** قال الفاكهي : حدثنا أحمد بن محمد حدثنا الحسن بن محمد بن عبيد الله حدثنا ابن جريج عن عطاء قال : سقاية الحاج زمزم . وقال الأزرق : كان عبد مناف يحمل الماء في الروايا والقرب إلى مكة ويسكبه في حياض من آدم بفناء الكعبة للحجاج ، ثم فعله ابنه هاشم بعده ، ثم عبد المطلب ، فلما حضر زمزم كان يشتري الزبيب فينبذه في ماء زمزم ويسقي الناس . قال ابن إسحق : لما ولي قصي بن كلاب أمر الكعبة كان إليه الحجابة والسقاية واللواء والرفادة ودار الندوة ، ثم تصالح بنوه على أن لعبد مناف السقاية والرفادة والبقية للأخوين . ثم ذكر نحو ما تقدم وزاد : ثم ولي السقاية من بعد عبد المطلب ولده العباس - وهو يومئذ من أحدث لإخوته سناً - فلم تزل بيده حتى قام الإسلام وهي بيده ، فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم معه ، فهي اليوم إلى بني العباس . وروى الفاكهي من طريق الشعبي قال « تكلم العباس وعلى وشيبة بن عثمان في السقاية والحجابة ، فأنزل الله عز وجل ﴿ أجعلتم سقاية الحاج ﴾ الآية إلى قوله ﴿ حتى يأتي الله بأمره ﴾ قال : حتى تفتح مكة » . ومن طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس « أن العباس لما مات أراد على أن يأخذ السقاية ، فقال له طلحة : أشهد لرأيت أباه يقوم عليها ، وأن أباك أبا طالب لنازل في إبله بالأراك بعرفة . قال فكف على عن السقاية » . ومن طريق ابن جريج قال « قال العباس : يا رسول الله ، لو جمعت لنا الحجابة والسقاية ، فقال : إنما أعطيتكم ما ترزءون ولم أعطيكم ما ترزءون » الأول بضم أوله وسكون الراء وفتح الزاي والثاني بفتح أوله وضم الزاي ، أي أعطيتكم ما ينقصكم لا ما تنقصون به الناس . وروى الطبراني والفاكهي حديث السائب المخزومي أنه كان يقول « اشربوا من سقاية العباس فإنه من السنة » ، ثم ذكر البخاري في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عمر في الإذن للعباس أن يبيت بمكة ليالي مني ، وسيأتي الكلام عليه في أواخر صفة الحج . ثانيهما : حديث ابن عباس في قصة شربه صلى الله عليه وسلم من شراب السقاية .

**قوله ( حدثنا إسحق )** هو الواسطي ، وقد مضى هذا الإسناد بعينه في أول الباب الذي قبله .

**قوله ( فاستسقى )** أى طلب الشرب . والفضل هو ابن العباس أخو عبد الله ، وأمه هى أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية ، وهى والدته عبد الله أيضاً .

**قوله ( أنهم يجعلون أيديهم فيه )** فى رواية الطبرانى من طريق يزيد بن أبى زياد عن عكرمة فى هذا الحديث « أن العباس قال له : إن هذا قد مرث ، أفلا أسقيك من بيوتنا ؟ قال لا ، ولكن اسقى مما يشرب منه الناس » .

**قوله ( قال اسقى )** زاد أبو على بن السكن فى روايته : فنأوله العباس الدلو .

**قوله ( فشرب منه )** فى رواية يزيد المذكورة « فأتى به فذاقه فقطب ، ثم دعا بماء فكسره . قال : وتقطيبه إنما كان لحموضته ، وكسره بالماء ليهون عليه شربه » وعرف بهذا جنس المطلوب شربه إذ ذاك . وقد أخرج مسلم من طريق بكر بن عبد الله المزنى قال « كنت جالساً مع ابن عباس فقال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفه أسامة فاستسقى ، فأتيناه بإناء من نبيذ فشرب . وسقى فضله أسامة وقال : أحسنتم كذا فاصنعوا » .

**قوله ( لولا أن تغلبوا )** بضم أوله على البناء للمجهول ، قال الداودى أى إنكم لا تتركونى أستنى ، ولا أحب أن أفعل بكم ما تكرهون فتغلبوا ، كذا قال . وقال غيره : معناه لولا أن تقع لكم الغلبة بأن يجب عليكم ذلك بسبب فعلى . وقيل : معناه لولا أن يغلبكم الولاة عليها حرصاً على حيازة هذه المكربة . والذي يظهر أن معناه لولا أن تغلبكم الناس على هذا العمل إذا رأوى قد عملته لرغبتهم فى الاقتداء بى فيغلبوك بالمكاثرة لفعلت . ويؤيد هذا ما أخرج مسلم من حديث جابر « أتى النبى صلى الله عليه وسلم بنى عبد المطلب وهم يسقون على زمزم فقال : انزعوا بنى عبد المطلب ، فلولاً أن تغلبكم الناس على سقايتكم لنزعت معكم » واستدل بهذا على أن سقاية الحاج خاصة ببني العباس ، وأما الرخصة فى المييت ففيها أقوال للعلماء هى أوجه للشافعية : أحصها لا يختص بهم ولا بسقايتهم ، واستدل به الخطابى على أن أفعاله للوجوب ، وفيه نظر . وقال ابن بزيمة : أراد بقوله « لولا أن تغلبوا » قصر السقاية عليهم وأن لا يشاركوا فيها ، واستدل به على أن الذى أرصد للمصالح العامة لا يحرم على النبى صلى الله عليه وسلم ولا على آله تناوله ، لأن العباس أرصد سقاية زمزم لذلك ، وقد شرب منها النبى صلى الله عليه وسلم . قال ابن المنير فى الحاشية : يحمل الأمر فى مثل هذا على أنها مرصدة للنفع العام فتكون للغنى فى معنى الهدية ، والفقير صدقة . وفيه أنه لا يكره طلب السقى من الغير ، ولا رد ما يعرض على المرء من الإكرام إذا عارضته مصلحة أولى منه لأن رده لما عرض عليه العباس مما يؤتى به من نبيذ لمصلحة التواضع التى ظهرت من شربه مما يشرب منه الناس . وفيه الترغيب فى سقى الماء خصوصاً ماء زمزم . وفيه تواضع النبى صلى الله عليه وسلم وحرص أصحابه على الاقتداء به وكراهة التقذر والتكره للأكولات والمشروبات . قال ابن المنير فى الحاشية : وفيه أن الأصل فى الأشياء الطهارة لتناوله صلى الله عليه وسلم من الشراب الذى غمست فيه الأيدي .

## باب ما جاء في زمزم

[١٦٣٦] ١٦٠٠ - وقال عبدان أنا عبد الله أنا يونس عن الزهري قال أنس بن مالك كان أبو ذر يحدث أن رسول الله صلى الله عليه قال: «فُرج سقفي وأنا بمكة، فنزل جبريل ففُرج صدري، ثم غسله بماء زمزم، ثم جاء بطست من ذهب ممتلئ حكمة وإيماناً، فأفرغها في صدري ثم أطبقه، ثم أخذ بيدي فخرج إلى السماء الدنيا. فقال جبريل لخازن السماء الدنيا: افتح. قال: من هذا؟ قال: جبريل».

[١٦٣٧] ١٦٠١ - حدثنا محمد قال أنا الفزاري عن عاصم عن الشعبي أن ابن عباس حدثه قال: سقيت رسول الله صلى الله عليه من زمزم فشرب وهو قائم. قال عاصم: فحلف عكرمة ما كان يومئذ إلا على بعير.

[الحديث ١٦٣٧ - طرفه في: ٥٦١٧].

**قوله (باب ما جاء في زمزم)** كأنه لم يثبت عنده في فضائها حديث على شرطه صريحاً ، وقد وقع في مسلم من حديث أبي ذر «أنها طعام طعم» زاد الطيالسي من الوجه الذي أخرجه عنه مسلم «وشفاء سقم» وفي المستدرک من حديث ابن عباس مرفوعاً «ماء زمزم لما شرب له» رجاله موثقون ، إلا أنه يختلف في إرساله ووصله وإرساله أصح ، وله شاهد من حديث جابر ، وهو أشهر منه ، أخرجه الشافعي وابن ماجه ورجاله ثقات إلا عبد الله بن المؤمل المكي فذكر العقيلي أنه تفرد به ، لكن ورد من رواية غيره عند البيهقي من طريق إبراهيم بن طهمان ومن طريق حمزة الزيات كلاهما عن أبي الزبير بن سعيده عن جابر ، ووقع في «فوائد ابن المقرئ» من طريق سويد بن سعيد عن ابن المبارك عن ابن أبي الموالى عن ابن المنكدر عن جابر ، وزعم الدمياطي أنه على رسم الصحيح وهو كما قال من حيث الرجال إلا أن سويداً وإن أخرجه له مسلم فإنه خلط وطمئنا فيه وقد شد بإسناده ، والمحفوظ عن ابن المبارك عن ابن المؤمل ، وقد جمعت في ذلك جزءاً ، والله أعلم . وسميت زمزم لكثرتها ، يقال ماء زمزم أى كثير ، وقيل لاجتماعها نقل عن ابن هشام ، وقال أبو زيد : الزمزمة من الناس خمسون ونحوهم ، وعن مجاهد : إنما سميت زمزم لأنها مشتقة من الهزمة والهزمة الغمز بالعقب في الأرض ، أخرجه الفاكهي بإسناد صحيح عنه ، وقيل لحركتها قاله الحري ، وقيل لأنها زمت بالميزان لثلاث تأخذ يميناً وشمالاً ، وستأتي قصتها في شأن إسماعيل وهاجر في أحاديث الأنبياء وقصة حفر عبد المطلب لها في أيام الجاهلية إن شاء الله تعالى .

**قوله (وقال عبدان)** سيأتي في أحاديث الأنبياء أتم منه بلفظ «وقال لى عبدان» وأورده هنا مختصراً ، وقد وصله الجوزقي بتمامه عن الدغولي عن محمد بن الليث عن عبدان بطوله ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة . والمقصود منه هنا قوله «ثم غسله بماء زمزم» .

**قوله (حدثنا محمد)** في رواية أبي ذر هو ابن سلام ، والفزاري هو مروان بن معاوية وغلط من

قال هو أبو إسحق ، وعاصم هو ابن سليمان الأحول ، قال ابن بطال وغيره : أراد البخاري أن الشرب من زمزم من سنن الحج . وفي « المصنف » عن طاوس قال « شرب نبيذ السقاية من تمام الحج » وعن عطاء « لقد أدركته وإن الرجل ليشربه فتلرزق شفتاه من حللته » وعن ابن جريج عن نافع « أن ابن عمر لم يكن يشرب من النبيذ في الحج » فكانه لم يثبت عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب منه لأنه كان كثير الاتباع للأتار أو خشي أن يظن الناس أن ذلك من تمام الحج كما نقل عن طاوس .

**قوله ( فحلف عكرمة ما كان يومئذ إلا على بعير )** عند ابن ماجه من هذا الوجه قال عاصم : فذكرت ذلك لعكرمة فحلف بالله ما فعل - أي ما شرب قائماً - لأنه كان حينئذ راكباً . انتهى . وقد تقدم أن عند أبي داود من رواية عكرمة عن ابن عباس أنه أناخ فصلى ركعتين ، فلعل شربه من زمزم كان بعد ذلك ، ولعل عكرمة إنما أنكر شربه قائماً لنيه عنه ، لكن ثبت عن علي عند البخاري « أنه صلى الله عليه وسلم شرب قائماً » فيحمل على بيان الجواز .

### باب طواف القارن

[١٦٣٨] ١٦٠٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه في حجة الوداع فأهللنا بعمره ثم قال : « من كان معه هدي فليهل بالحج والعمره ثم لا يحل حتى يحل منهما » . فقدمت مكة وأنا حائض ، فلما قضينا حجنا أرسلني مع عبد الرحمن إلى التنعيم فاعتمرت ، فقال : « هذه مكان عُمرك » . فطاف الذين أهلوا بالعمره ثم حلوا ، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى . وأما الذين جمعوا بين الحج والعمره طافوا طوافاً واحداً .

[١٦٣٩] ١٦٠٣ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال نا ابن علية عن أيوب عن نافع أن ابن عمر دخل ابنه عبد الله بن عبد الله وظهره في الدار فقال : إني لا إيمان أن يكون العام بين الناس قتال فيصدوك عن البيت ، فلو أقيمت . فقال : قد خرج رسول الله صلى الله عليه في حال كفار قريش بينه وبين البيت ، فإن حيل بيني وبينه أفعل كما فعل رسول الله صلى الله عليه ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ ثم قال : أشهدكم أنني قد أوجبت مع عُمركي حجاً . قال : ثم قدم فطاف لهما طوافاً واحداً .

[الحديث ١٦٣٩ - أطرافه في : ١٦٤٠ ، ١٦٩٣ ، ١٧٠٨ ، ١٧٢٩ ، ١٨٠٦ ، ١٨٠٧ ، ١٨٠٨ ، ١٨١٠ ، ١٨١٢ ،

١٨١٣ ، ٤١٨٣ ، ٤١٨٤ ، ٤١٨٥] .

[١٦٤٠] ١٦٠٤ - حدثنا قتيبة قال نا ليث عن نافع أن ابن عمر أراد الحج عام نزل الحجاج بابن

الزبير، فقيل له: إِنَّ النَّاسَ كَائِنٌ بَيْنَهُمْ قِتَالًا وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَصْدُوكَ، فَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ إِذَا أَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، إِنْني أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجِبْتُ عُمْرَةً. ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدًا، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجِبْتُ حَجًّا مَعَ عُمُرَتِي. وَأَهْدَى هَدِيًّا أَشْتَرَاهُ بِقَدِيدٍ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، فَلَمْ يَنْحَرْ وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ وَلَمْ يَحْلُقْ وَلَمْ يَقْصُرْ حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَحْرِ. فَنَحَرَ وَحَلَقَ، وَرَأَى أَنْ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.

**قوله ( باب طواف القارن )** أى هل يكتفى بطواف واحد أو لا بد من طوافين ، أورد فيه حديث عائشة في حجة الوداع وفيه « وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فلإنما طافوا طوافاً واحداً » وحديث ابن عمر في حجة عام نزل الحجاج بابن الزبير أوردته من وجهين في كل منهما أنه : جمع بين الحج والعمرة أهل بالعمرة أولاً ثم أدخل عليها الحج وطاف لهما طوافاً واحداً كما في الطريق الأولى ، وفي الطريق الثانية : ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول ، وفي هذه الرواية رفع احتمال قد يؤخذ من الرواية الأولى أن المراد بقوله طوافاً واحداً أى طاف لكل منهما طوافاً يشبه الطواف الذى للآخر ، والحديثان ظاهران في أن القارن لا يجب عليه إلا طواف واحد كالمفرد ، وقد رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر أصرح من سياق حديثي الباب في الرفع ولفظه « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من جمع بين الحج والعمرة كفاه لهما طواف واحد وسعى واحد » وأعله الطحاوى بأن اللزاوردى أخطأ فيه وأن الصواب أنه موقوف ، وتمسك في تخطئته بما رواه أيوب والليث وموسى بن عقبة وغير واحد عن نافع نحو سياق ما في الباب من أن ذلك وقع لابن عمر وأنه قال « أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك » لا أنه روى هذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم . اهـ ، وهو تعليل مردود فاللزاوردى صدوق ، وليس ما رواه مخالفاً لما رواه غيره ، فلا مانع من أن يكون الحديث عند نافع على الوجهين . واحتج الحنفية بما روى عن علي أنه « جمع بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسعى لهما سعيين ثم قال . هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل » وطرقه عن علي عند عبد الرزاق والدارقطني وغيرهما ضعيفة ، وكذا أخرج من حديث ابن مسعود بإسناد ضعيف نحوه ، وأخرج من حديث ابن عمر نحو ذلك وفيه الحسن بن عمار وهو متروك ، وأخرج في الصحيحين وفي السنن عنه من طرق كثيرة الاكتفاء بطواف واحد ، وقال البيهقي إن ثبتت الرواية أنه طاف طوافين فيحمل على طواف القدوم وطواف الإفاضة ، وأما السعى مرتين فلم يثبت . وقال ابن حزم : لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه في ذلك شيء أصلاً . قلت : لكن روى الطحاوى وغيره مرفوعاً عن علي وابن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها إذا اجتمعت ، ولم أر في الباب أصح من حديثي ابن عمر وعائشة المذكورين في هذا الباب ، وقد أجاب الطحاوى عن حديث ابن عمر بأنه اختلف عليه في كيفية إحرام النبي صلى الله عليه وسلم وأن الذى يظهر

من مجموع الروايات عنه أنه صلى الله عليه وسلم أحرم أولاً بحجة ثم فسحها فصيرها عمرة ثم تمتع بها إلى الحج ، كذا قال الطحاوي مع جزمه قبل ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً . وهب أن ذلك كما قال فلم لا يكون قول ابن عمر « هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم » أى أمر من كان قارناً أن يقتصر على طواف واحد ، وحديث ابن عمر المذكور ناطق بأنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً فإنه مع قوله فيه تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف فعل القران حيث قال « بدأ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج » وهذا من صور القران ، وغايته أنه سماه تمتعاً لأن الإحرام عنده بالعمرة في أشهر الحج كيف كان ، يسمى تمتعاً . ثم أجاب عن حديث عائشة بأنها أرادت بقولها « وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فإنما طافوا لهما طوافاً واحداً » يعنى الذين تمتعوا بالعمرة إلى الحج لأن حجهم كانت مكية ، والحجة المكية لا يطاف لها إلا بعد عرفة ، قال : والمراد بقولها « جمعوا بين الحج والعمرة » جمع متعة لا جمع قران . انتهى . وإني لكثير التعجب منه في هذا الموضع كيف ساغ له هذا التأويل ، وحديث عائشة مفصل للحالتين فلأنها صرحت بفعل من تمتع ثم من قرن حيث قالت « فطاف الذين أهلوا بالعمرة ثم حلوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى » فهؤلاء أهل التمتع ثم قالت « وأما الذين جمعوا إلخ » فهؤلاء أهل القران ، وهذا أيّن من أن يحتاج إلى إيضاح والله المستعان . وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول « لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً » ومن طريق طاوس عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : يسهك طوافك لحجك وعمرتك » وهذا صريح في الإجزاء ، وإن كان العلماء اختلفوا فيما كانت عائشة محرمة به ، قال عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سامة بن كهيل قال « حلف طاوس ما طاف أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لحجه وعمرته إلا طوافاً واحداً » وهذا إسناد صحيح ، وفيه بيان ضعف ما روى عن علي وابن مسعود من ذلك ، وقد روى آل بيت علي عنه مثل الجماعة ، قال جعفر بن محمد الصادق عن أبيه أنه كان يحفظ عن علي « للقران طواف واحد » خلاف ما يقول أهل العراق ، وما يضعف ما روى عن علي من ذلك أن أمثله طرقه عنه رواية عبد الرحمن بن أدينة عنه وقد ذكر فيها أنه « يمتنع على من ابتداء الإهلال بالحج أن يدخل عليه العمرة ، وأن القران يطوف طوافين ويسعى سبعين » والذين احتجوا بحديثه لا يقولون بامتناع إدخال العمرة على الحج ، فإن كانت الطريق صحيحة عندهم لزمهم العمل بما دلت عليه وإلا فلا حجة فيها . وقال ابن المنذر : احتج أبو أيوب (١) من طريق النضر بأننا أجزنا جميعاً للحج والعمرة سفرأ واحداً وإحراماً واحداً وتلبية واحدة فكذلك يجزى عنهما طواف واحد وسعى واحد لأنهما خالفا في ذلك سائر العبادات . وفي هذا القياس مباحث كثيرة لا نطيل بها . واحتج غيره بقوله صلى الله عليه وسلم « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » وهو صحيح كما سلف فدل على أنها لا تحتاج بعد أن دخلت فيه إلى عمل آخر غير عماله ، وألحق أن المتبع في ذلك السنة الصحيحة وهي مستغنية عن غيرها ، وقد تقدم الكلام على بقية حديث عائشة ، وسيأتى الكلام على حديث ابن عمر في أبواب المحصر إن شاء الله تعالى ، وننبه هناك على اختلاف الرواية فيه .

**قوله ( لا آمن )** كذا للأكثر بالمد وفتح الميم الخفيفة أى أخاف ، والمستمل « لا أئمن » بياء ساكنة بين الهمزة والميم فقليل إنها إمالة ، وقيل لغة تميمية وهي عندهم بكسر الهمزة



قوله ( فإن حيل ) كذا للأكثر ، وللكشميني « وإن يحل » بضم الياء وفتح المهملة واللام ساكنة ، وقوله في الطريق الثانية « بطوافه الأول » أي الذي طافه يوم النحر للإفاضة ، وتوهم بعضهم أنه أراد طواف القلوم فحمله على السعي ، وقال ابن عبد البر : فيه حجة لمالك في قوله أن طواف القلوم إذا وصل بالسعي يجزئ عن طواف الإفاضة لمن تركه جاهلاً أو نسيه حتى رجع إلى بلده وعليه الهدي ، قال : ولا أعلم أحداً قال به غيره وغير أصحابه ، وتعقب بأنه إن حمل قوله « طوافه الأول » على طواف القلوم فإنه أجزأ عن طواف الإفاضة كان ذلك دالاً على الإجزاء مطلقاً ولو تعمده لا بقيد الجهل والنسيان لا إذا حملنا قوله طوافه الأول على طواف الإفاضة يوم النحر أو على السعي ، ويؤيد التأويل الثاني حديث جابر عند مسلم « لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً طوافه الأول » وهو محمول على ما حمل عليه حديث ابن عمر المذكور ، والله أعلم .

( تنبيه ) : وقع هنا عقب الطريق الثانية لحديث ابن عمر المذكور في نسخة الصغاني تعليقه السند المذكور لبعض الرواة ولفظه : قال أبو إسحق حدثنا قتيبة ومحمد بن رمع قالاً حدثنا الليث مثله ، وأبو إسحق هذا إن كان هو المستمل فقد سقط بينه وبين قتيبة وابن رمع رجل وإن كان غيره فيحتمل أن يكون إبراهيم ابن معقل النسفي الراوي عن البخاري ، والله أعلم .

## ب

### الطواف على وضوء

- [١٦٤١] ١٦٠٥ - حدثنا أحمد بن عيسى قال نا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل القرشي أنه سأل عروة بن الزبير فقال : قد حج النبي صلى الله عليه ، فأخبرتني عائشة أن أول شيء بدأ به حين قدم أنه توضأ ثم طاف بالبيت ، ثم لم تكن عمرة . ثم حج أبو بكر فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم تكن عمرة . ثم عمر مثل ذلك . ثم حج عثمان فرأيت أنه أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ، ثم لم تكن عمرة . ثم معاوية وعبد الله بن عمر . ثم حججت مع أبي - الزبير بن العوام - فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ، ثم لم تكن عمرة . ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلون ذلك ، ثم لا تكون عمرة . ثم آخر من رأيت فعل ذلك ابن عمر ثم لم ينقضها عمرة . وهذا ابن عمر عندهم فلا يسألونه ، ولا أحد ممن مضى ما كانوا يبدؤون بشيء حين يضعون أقدامهم من الطواف بالبيت ثم لا يحلن . وقد رأيت أمي وخالتي حين تقدمان لا تبدآن بشيء أول من البيت يطوفان به ثم إنهما لا يحلان .
- [١٦٤٢] ١٦٠٦ - وقد أخبرني أمي أنها أهلت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمرة ، فلما مسحوا الركن حلوا .

**قوله ( باب الطواف على وضوء )** أورد فيه حديث عائشة « أن أول شيء بدأ به النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم أنه توضعاً ثم طاف » الحديث بطوله ، وليس فيه دلالة على الاشتراط إلا إذا انضم إليه قوله صلى الله عليه وسلم « خذوا عني مناسككم » ، وباشتراط الوضوء للطواف قال الجمهور ، وخالف فيه بعض الكوفيين ، ومن الحجة عليهم قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة لما حاضت « غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري » وسيأتي بيان الدلالة منه بعد بابين .

**قوله ( ما كانوا يبدعون بشيء حين يضعون أقدامهم من الطواف بالبيت )** قال ابن بطال : لا بد من زيادة لفظ « أول » بعد لفظ « أقدامهم » وأجاب الكرماني بأن معناه ما كانوا يبدعون بشيء آخر حين يضعون أقدامهم في المسجد لأجل الطواف . انتهى . وحاصله أنه لم يتعين حذف لفظ أول بل يجوز أن يكون الحذف في موضع آخر لكن الأول أولى لأن الثاني يحتاج إلى جعل « من » بمعنى من أجل وهو قليل ، وأيضاً فللفظ « أول » قد ثبت في بعض الروايات وثبت أيضاً في مكان آخر من الحديث نفسه ووقع في رواية الكشميني « حتى يضعوا » بدل « حين يضعون » وتوجيه واضح .

**قوله ( ثم أنهما لا تخلان )** أي سواء كان إحرامهما بالحج وحده أو بالقران خلافاً لمن قال إن من حج مفرداً فطاف حل بذلك كما تقدم عن ابن عباس . وقوله « أمي » يعني أسماء بنت أبي بكر ، وخالته هي عائشة ، وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في « باب من طاف إذا قدم » .

( نفيه ) : قال الداودي ما ذكر من حج عثمان هو من كلام عروة ، وما قبله من كلام عائشة . وقال أبو عبد الملك : انتهى حديث عائشة عند قوله « ثم لم تكن عمرة » ومن قوله « ثم حج أبو بكر إلخ » من كلام عروة . انتهى . فعلى هذا يكون بعض هذا منقطعاً لأن عروة لم يدرك أبا بكر ولا عمر ، نعم أدرك عثمان ، وعلى قول الداودي يكون الجميع متصلاً وهو الأظهر .

## باب وجوب الصفا والمروة، وجعل من شعائر الله تعالى

١٦٠٧ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال عروة سألت عائشة فقلت لها : [١٦٤٣] أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ فَوَاللَّهِ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحٌ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . قَالَتْ : بئس ما قلت يا ابن أختي ، إِنَّ هَذِهِ لَوُ كَانَتْ كَمَا أَوَّلْتَهَا عَلَيْهِ كَانَتْ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا ، وَلَكِنِّي أَنْزَلْتُ فِي الْأَنْصَارِ ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ الطَّاغِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمَشَلِّ ، فَكَانَ مِنْ أَهْلِ يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطَّوَّفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَلَمَّا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَنْ ذَلِكَ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطَّوَّفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ... ﴾ الْآيَةِ . قَالَتْ عَائِشَةُ : وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الطَّوَّافَ بَيْنَهُمَا فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ

يترك الطواف بينهما . ثم أخبر أبو بكر بن عبد الرحمن فقال : إن هذا العلم ما كنت سمعته ، ولقد سمعت رجالاً من أهل العلم يذكرون أن الناس - إلا من ذكرت عائشة من كان يهمل بمناة - كانوا يطوفون كلهم بالصفاء والمروة ، فلما ذكر الله الطواف بالبيت ولم يذكر الصفاء والمروة في القرآن ، قالوا : يا رسول الله ، كنا نطوف بالصفاء والمروة ، فإن الله أنزل الطواف بالبيت فلم يذكر الصفاء ، فهل علينا من حرج أن نطوف بالصفاء والمروة ؟ فأنزل الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ الآية . قال أبو بكر : فأسمع هذه الآية نزلت في الفريقين كلاهما ، في الذين كانوا يتحرجون أن يطوفوا في الجاهلية بالصفاء والمروة ، والذين يطوفون ثم تحرجوا أن يطوفوا بهما في الإسلام من أجل أن الله أمر بالطواف بالبيت ولم يذكر الصفاء ، حتى ذكر ذلك بعد ما ذكر الطواف بالبيت .

[الحديث ١٦٤٣ - أطرافه في : ١٧٩٠ ، ٤٤٩٥ ، ٤٨٦١] .

**قوله ( باب وجوب الصفاء والمروة وجعل من شعائر الله )** أى وجوب السعى بينهما مستفاد من كونهما جعلاً من شعائر الله ، قاله ابن المنير في الحاشية ، وتام هذا نقل أهل اللغة في تفسير الشعائر قال الأزهري : الشعائر المقالة التي ندب الله إليها وأمر بالقيام عليها . وقال الجوهري : الشعائر أعمال الحج وكل ما جعل علماً لطاعة الله . ويمكن أن يكون الوجوب مستفاداً من قول عائشة « ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفاء والمروة » وهو في بعض طرق حديثها المذكور في هذا الباب عند مسلم ، واحتج ابن المنذر للوجوب بحديث صفية بنت شيبة عن حبيبة بنت أبي نجره - بكسر المثناة وسكون الجيم بعدها راء ثم ألف ساكنة ثم هاء - وهي إحدى نساء بني عبد الدار - قالت « دخلت مع نسوة من قريش دار آل أبي حسين فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسعى وإن مئزره ليدور من شدة السعى ، وسمعته يقول : اسمعوا فإن الله كتب عليكم السعى » أخرجه الشافعي وأحمد وغيرهما ، وفي إسناد هذا الحديث عبد الله بن المؤمل وفيه ضعف ، ومن ثم قال ابن المنذر : إن ثبت فهو حجة في الوجوب . قلت : له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة مختصرة ، وعند الطبراني عن ابن عباس كالأولى وإذا انضمت إلى الأولى قويت ، واختلف على صفية بنت شيبة في اسم الصحابية التي أخبرتها به ، ويجوز أن تكون أخذته عن جماعة ، فقد وقع عند الدارقطني عنها « أخبرتني نسوة من بني عبد الدار » فلا يضره الاختلاف ، والعمدة في الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم « خلوا عني مناسككم » ، واستدل بعضهم بحديث أبي موسى في إهلاله وقد تقدم في أبواب المواقيت وفيه « طف بالبيت وبين الصفاء والمروة » واختلف أهل العلم في هذا : فالجمهور قالوا هو ركن لا يتم الحج بدونه ، وعن أبي حنيفة واجب يجبر بالدم ، وبه قال الثوري في الناسي لا في العامد ، وبه قال عطاء ، وعنه أنه سنة لا يجب بتركه شيء ، وبه قال أنس فيما نقله ابن المنذر ، واختلف عن أحمد كهذه الأقوال الثلاثة ، وعند الحنفية تفصيل فيما إذا ترك بعض السعى كما هو عندهم في الطواف بالبيت ، وأغرب ابن العربي فحكى الإجماع على أن السعى ركن في العمرة ، وإنما الاختلاف

في الحج . وأغرب الطحاوي فقال في كلام له على المشعر الحرام : قد ذكر الله أشياء في الحج لم يرد بذكرها إيجاباً في قول أحد من الأمة من ذلك قوله ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ الآية ، وكل أجمع على أنه لو حج ولم يطف بهما أن حجه قد تم وعليه الدم . وقد أطنب ابن المنير في الرد عليه في حاشيته على ابن بطال .

**قوله ( فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفاء والمروة إلخ )** الجواب محصله أن عروة احتج للإباحة باقتصار الآية على رفع الجناح فلو كان واجباً لما اكتفى بذلك لأن رفع الإثم علامة المباح ، ويزداد المستحب بإثبات الأجر ، ويزداد الوجوب عليهما بعقاب التارك ، ومحل جواب عائشة أن الآية ساكنة عن الوجوب وعلمه مصرحة برفع الإثم عن الفاعل ، وأما المباح فيحتاج إلى رفع الإثم عن التارك ، والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائلين لأنهم توهموا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية أنه لا يستمر في الإسلام فخرج الجواب مطابقة لسؤالهم ، وأما الوجوب فيستفاد من دليل آخر ، ولا مانع أن يكون الفعل واجباً ويعتقد إنسان امتناع إيقاعه على صفة مخصوصة فيقال له لا جناح عليك في ذلك ، ولا يستلزم ذلك نفي الوجوب ، ولا يلزم من نفي الإثم عن الفاعل نفي الإثم عن التارك ، فلو كان المراد مطلق الإباحة لنفي الإثم عن التارك ، وقد وقع في بعض الشواذ باللفظ الذي قالت عائشة أنها لو كانت للإباحة لكانت كذلك ، حكاه الطبري وابن أبي داود في « المصاحف » وابن المنذر وغيرهم عن أبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس ، وأجاب الطبري بأنها محمولة على القراءة المشهورة و « لا » زائدة ، وكذا قال الطحاوي ، وقال غيره : لا حجة في الشواذ إذا خالفت المشهور ، وقال الطحاوي أيضاً : لا حجة لمن قال إن السعي مستحب بقوله ﴿ فمن تطوع خيراً ﴾ لأنه راجع إلى أصل الحج والعمرة لا إلى خصوص السعي لإجماع المسلمين على أن التطوع بالسعي لغير الحاج والمعتمر غير مشروع ، والله أعلم .

**قوله ( يهلون )** أى يحجون .

**قوله ( لمناة )** بفتح الميم والنون الخفيفة صنم كان في الجاهلية ، وقال ابن الكلبي : كانت صخرة نصبها عمرو بن لحي لهذيل وكانوا يعبدونها ، والطاغية صفة لها إسلامية .

**قوله ( بالمشلل )** بضم أوله وفتح المعجمة ولا مين الأولى مفتوحة مثقلة هي الثانية المشرفة على قديد ، زاد سفيان عن الزهري « بالمشلل من قديد » أخرجه مسلم وأصاه للمصنف كما سيأتي في تفسير النجم ، وله في تفسير البقرة من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال « قلت لعائشة وأنا يومئذ حديث السن — فذكر الحديث وفيه — كانوا يهلون لمناة ، وكانت مناة حذو قديد » أى مقابله ، وقديد بقاف مصغر قرية جامعة بين مكة والمدينة كثيرة المياه ، قاله أبو عبيد البكري .

**قوله ( فكان من أهل يتخرج أن يطوف بين الصفا والمروة )** وقوله بعد ذلك ( إنا كنا نتخرج أن نطوف بين الصفا والمروة ) ظاهره أنهم كانوا في الجاهلية لا يطوفون بين الصفا والمروة ويقتصرون على الطواف بمناة فسألوا عن حكم الإسلام في ذلك ، ويصرح بذلك رواية سفيان المذكورة بالفظ « إنما كان من أهل بمناة الطاغية التي بالمشلل لا يطوفون بين الصفا والمروة » وفي رواية معمر عن الزهري « إنا كنا لا نطوف بين الصفا والمروة تعظيماً لمناة » أخرجه البخاري تعليقاً ، ووصله أحمد وغيره ، وفي رواية يونس عن الزهري عند مسلم « إن الأنصار كانوا قبل أن يأسموا هم وغسان يهاون لمناة فتخرجوا أن يطوفوا

بين الصفا والمروة وكان ذلك سنة في آباءهم ، من أحرم لمناة لم يطف بين الصفا والمروة « فطرق الزهري متفقة ، وقد اختلف فيه على هشام بن عروة عن أبيه فرواه مالك عنه بنحو رواية شعيب عن الزهري ، ورواه أبو أسامة عنه بلفظ « إنما أنزل الله هذا في أناس من الأنصار كانوا إذا أهلوا لمناة في الجاهلية فلا يحل لهم أن يطوفوا بين الصفا والمروة » أخرجه مسلم ، وظاهره يوافق رواية الزهري ، وبذلك جزم محمد بن إسحق فيما رواه الفاكهي من طريق عثمان بن ساج عنه « أن عمرو بن لحي نصب مناة على ساحل البحر مما يلي قديد ، فكانت الأزد وغسان يحجونها ويعظمونها ، إذا طافوا بالبيت وأفاضوا من عرفات وفرغوا من منى أتوا مناة فأهلوا لها ، فمن أهل لها لم يطف بين الصفا والمروة - قال - وكانت مناة للأوس والخزرج والأزد من غسان ومن دان دينهم من أهل يثرب » فهذا يوافق رواية الزهري ، وأخرج مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام هذا الحديث فخالف جميع ما تقدم ولفظه « إنما كان ذلك لأن الأنصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لهما أساف ونائلة فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يهلون ، فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية » فهذه الرواية تقتضي أن تخرجهم إنما كان لئلا يفعلوا في الإسلام شيئاً كانوا يفعلونه في الجاهلية لأن الإسلام أبطل أفعال الجاهلية إلا ما أذن فيه الشارع ، فخشوا أن يكون ذلك من أمر الجاهلية الذي أبطله الشارع ، فهذه الرواية توجيهها ظاهر بخلاف رواية أبي أسامة فإنها تقتضي أن التحرج عن الطواف بين الصفا والمروة لكونهم كانوا لا يفعلونه في الجاهلية ، ولا يلزم من تركهم فعل شيء في الجاهلية أن يتخرجوا من فعله في الإسلام ، ولولا الزيادة التي في طريق يونس حيث قال وكانت سنة في آباءهم إلخ لكان الجمع بين الروایتين ممكناً بأن نقول : وقع في رواية الزهري حذف تقديره أنهم كانوا يهلون في الجاهلية لمناة ثم يطوفون بين الصفا والمروة فكان من أهل أى بعد ذلك في الإسلام يتخرج أن يطوف بين الصفا والمروة لئلا يضاهي فعل الجاهلية . ويمكن أيضاً أن يكون في رواية أبي أسامة حذف تقديره كانوا إذا أهلوا أهلوا لمناة في الجاهلية ، فجاء الإسلام فظنوا أنه أبطل ذلك فلا يحل لهم ، ويبين ذلك رواية أبي معاوية المذكورة حيث قال فيها « فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية » ، إلا أنه وقع فيها وهم غير هذا نبه عليه عياض فقال : قوله لصنمين على شط البحر وهم ، فإنهما ما كانا قط على شط البحر وإنما كانا على الصفا والمروة ، إنما كانت مناة مما يلي جهة البحر . انتهى . وسقط من روايته أيضاً إلهالهم أولاً لمناة ، فكأنهم كانوا يهلون لمناة فيبدعون بها ثم يطوفون بين الصفا والمروة لأجل أساف ونائلة ، فمن ثم تخرجوا من الطواف بينهما في الإسلام ، ويؤيد ما ذكرناه حديث أنس المذكور في الباب الذي بعده بلفظ « أكنتم تكرهون السعي بين الصفا والمروة ؟ فقال : نعم . لأنها كانت من شعار الجاهلية » وروى النسائي بإسناد قوى عن زيد بن حارثة قال « كان على الصفا والمروة صنمان من نحاس يقال لهما أساف ونائلة كان المشركون إذا طافوا تمسحوا بهما » الحديث . وروى الطبراني وابن أبي حاتم في التفسير بإسناد حسن من حديث ابن عباس قال « قالت الأنصار : إن السعي بين الصفا والمروة من أمر الجاهلية ، فأنزل الله عز وجل ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ الآية » . وروى الفاكهي وإسماعيل القاضي في « الأحكام » بإسناد صحيح عن الشعبي قال « كان صنم بالصفا يدعى أساف ووثن بالمروة يدعى نائلة ، فكان أهل الجاهلية يسعون بينهما ، فلما جاء

الإسلام رمى بهما وقالوا : إنما كان ذلك يصنعه أهل الجاهلية من أجل أوثانهم ، فأمسكوا عن السعى بينهما ، قال فأنزل الله تعالى ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ الآية وذكر الواحدى فى « أسبابه » عن ابن عباس نحو هذا وزاد فيه : يزعم أهل الكتاب أنهما زنيا فى الكعبة فسحبا حجرتين فوضعا على الصفا والمروة ليعتبر بهما ، فلما طالت المدة عبدا والباقي نحوه . وروى الفاكهسى بإسناد صحيح إلى أبى مجاز نحوه . وفى « كتاب مكة » لعمر بن شبة بإسناد قوى عن مجاهد فى هذه الآية قال : قالت الأنصار إن السعى بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية ، فنزلت . ومن طريق الكلبي قال : كان الناس أول ما أسلموا كرهوا الطواف بينهما لأنه كان على كل واحد منهما صنم فنزلت ، فهذا كله يوضح قوة رواية أبى معاوية وتقدمها على رواية غيره ، ويحتمل أن يكون الأنصار فى الجاهلية كانوا فريقين منهم من كان يطوف بينهما على ما اقتضته رواية أبى معاوية ، ومنهم من كان لا يقربهما على ما اقتضته رواية الزهرى واشترك الفريقان فى الإسلام على التوقف عن الطواف بينهما لكونه كان عندهم جميعاً من أفعال الجاهلية ، فيجمع بين الروایتين بهذا ، وقد أشار إلى نحو هذا الجمع البيهقى ، والله أعلم .

( تنبيه ) : قول عائشة « سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بين الصفا والمروة » أى فرضه بالسنة ، وليس مرادها نفي فرضيتها ، ويؤيده قولها « لم يتم الله حج أحدكم ولا عمرته ما لم يطف بينهما » . قوله ( ثم أخبرت أبا بكر بن عبد الرحمن ) ، القائل هو الزهرى ، ووقع فى رواية سفيان عن الزهرى عند مسلم « قال الزهرى : فذكرت ذلك لأبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فأعجبه ذلك » .

قوله ( أن هذا العلم ) كذا للأكثر ، أى أن هذا هو العلم المتين ، وللكشمينى « إن هذا لعلم » بفتح اللام وهى المؤكدة وبالتنوين على أنه الخبر .

قوله ( أن الناس إلا من ذكرت عائشة ) إنما ساغ له هذا الاستثناء مع أن الرجال الذين أخبروه أطلقوا ذلك لبيان الخبر عنده من رواية الزهرى له عن عروة عنها ، ومحصل ما أخبر به أبو بكر بن عبد الرحمن أن المانع لهم من التطوف بينهما أنهم كانوا يطوفون بالبيت وبين الصفا والمروة فى الجاهلية ، فلما أنزل الله الطواف بالبيت ولم يذكر الطواف بينهما ظنوا رفع ذلك الحكم فسألوا هل عليهم من حرج إن فعلوا ذلك ، بناء على ما ظنوه من أن التطوف بينهما من فعل الجاهلية . ووقع فى رواية سفيان المذكورة « إنما كان من لا يطوف بينهما من العرب يقولون : إن طوافنا بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية » وهو يؤيد ما شرحناه أولاً .

قوله ( فأسع هذه الآية نزلت فى الفريقين ) كذا فى معظم الروايات بإثبات الهمزة وضم العين بصيغة المضارعة للمتكلم ، وضبطه اللمياطى فى نسخته بالوصل وسكون العين بصيغة الأمر ، والأول أصوب فقد وقع فى رواية سفيان المذكورة « فأراها نزلت » وهو بضم الهمزة أى أظنها ، وحاصله أن سبب نزول الآية على هذا الأسلوب كان للرد على الفريقين : الذين تخرجوا أن يطوفوا بينهما لكونه عندهم من أفعال الجاهلية ، والذين امتنعوا من الطواف بينهما لكونهما لم يذكر .

قوله ( حتى ذكر ذلك بعد ما ذكر الطواف بالبيت ) يعنى تأخر نزول آية البقرة فى الصفا والمروة عن آية الحج وهى قوله تعالى ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ ، ووقع فى رواية المستملى وغيره « حتى ذكر بعد ذلك ما ذكر الطواف بالبيت » وفى توجيهه عسر ، وكأن قوله « الطواف بالبيت » بدل من قوله « ما ذكر » بتقدير الأول إنما امتنعوا من السعى بين الصفا والمروة لأن قوله ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ دل على الطواف بالبيت ولا ذكر للصفا والمروة فيه حتى نزل ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ بعد نزول ﴿ وليطوفوا بالبيت ﴾ . وأما الثانى فيجوز أن تكون ما مصدرية أى بعد ذلك الطواف بالبيت الطواف بين الصفا والمروة ، والله أعلم .

## ب

### ما جاء فى السعى بين الصفا والمروة

وقال ابن عمر: السعى من دار بني عبّاد إلى زقاق بني أبي حسين .

[١٦٤٤] ١٦٠٨ - نا محمد بن عبيد بن ميمون هو ابن أبي حاتم قال نا عيسى بن يونس عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه إذا طاف الطواف الأول خباً ثلاثاً ومشى أربعاً . وكان يسعى بطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة . فقلت لنافع : أكان عبد الله يمشي إذا بلغ الركن اليماني ؟ قال : لا ، إلا أن يزاحم على الركن ، فإنه كان لا يدعه حتى يستلمه .

[١٦٤٥] ١٦٠٩ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن عمرو بن دينار قال : سألت ابن عمر عن رجل طاف بالبيت في عمرة ولم يطف بين الصفا والمروة أيأتي امرأته ؟ قال : قدم النبي صلى الله عليه فطاف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين وطاف بين الصفا والمروة سبعا . ( وقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة ) .

[١٦٤٦] ١٦١٠ - وسألنا جابر بن عبد الله فقال : لا يقربنها حتى يطوف بين الصفا والمروة .

[١٦٤٧] ١٦١١ - نا المكي بن إبراهيم عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار سمعت ابن عمر قال : قدم النبي صلى الله عليه مكة فطاف بالبيت ثم صلى ركعتين ، ثم سعى بين الصفا والمروة . ثم تلا : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ .

[١٦٤٨] ١٦١٢ - نا أحمد بن محمد قال أنا عبد الله أنا عاصم قلت لأنس بن مالك : أكنتم

تكرهون السعي بين الصفا والمروة؟ فقال: نعم، لأنها كانت من شعائر الجاهلية، حتى أنزل الله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾.

[الحديث ١٦٤٨ - طرفه في: ٤٤٩٦].

[١٦٤٩]

١٦١٣ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس

قال: إنما سعى رسول الله صلى الله عليه بالبيت وبين الصفا والمروة ليري المشركين قوته.

زاد الحميدي نا سفيان نا عمرو سمعت عطاء عن ابن عباس... مثله.

[الحديث ١٦٤٩ - طرفه في: ٤٢٥٧].

**قوله (باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة) أى فى كيفيته .**

**قوله (وقال ابن عمر إلخ)** وصله الفاكهي من طريق ابن جريج « أخبرني نافع قال : نزل ابن عمر من الصفا ، حتى إذا حاذى باب بنى عباد سعى ، حتى إذا انتهى إلى الزقاق الذي يسلك بين دار بنى أبى حسين ودار بنت قرظة » ومن طريق عبيد الله بن أبى يزيد قال « رأيت ابن عمر يسعى من مجلس أبى عباد إلى زقاق ابن أبى حسين » قال سفيان هو بين هذين العلمين . وروى ابن أبى شيبه من طريق عثمان بن الأسود عن مجاهد وعطاء قال « رأيتهما يسعيان من خوخة بنى عباد إلى زقاق بنى أبى حسين ، قال فقلت لمجاهد ، فقال : هذا بطن المسيل الأول » اهـ . والعلمان اللذان أشار إليهما معروفان إلى الآن . وروى ابن خزيمة والفاكهي من طريق أبى الطفيل قال « سألت ابن عباس عن السعى فقال : لما بعث الله جبريل إلى إبراهيم ليريه المناسك عرض له الشيطان بين الصفا والمروة ، فأمر الله أن يميز الوادى . قال ابن عباس : فكانت سنة » وسيأتى فى أحاديث الأنبياء أن ابتداء ذلك كان من هاجر . وروى الفاكهي بإسناد حسن عن ابن عباس قال « هذا ما أورثتكموه أم إسماعيل » وسيأتى حديثه فى آخر الباب فى سبب فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك . ثم أورد المصنف فى الباب أربعة أحاديث ، أولها : حديث ابن عمر .

**قوله (حدثنا محمد بن عبيد)** زاد أبو ذر فى روايته « هو ابن أبى حاتم » ولغيره « محمد بن عبيد ابن ميمون » وهو الصواب وبه جزم أبو نعيم ، ولعل حاتم اسم جد له إن كانت رواية أبى ذر فيه مضبوطة . وقد ذكر أبو على الجبائى أنه رآه بخط أبى محمد الأصيلى فى نسخته « حدثنا محمد بن عبيد بن حاتم » .

**قوله (كان إذا طاف الطواف الأول)** أى طواف القدوم .

**قوله (خب)** بفتح المعجمة وتشديد الموحدة وقد تقدم فى « باب من طاف إذا قدم مكة » .

**قوله (وكان يسعى بطن المسيل)** أى المكان الذى يجتمع فيه السيل ، وقوله بطن منصوب على الظرف ، وهذا مرفوع عن ابن عمر ، وكان المصنف بدأ بالموقوف عنه فى الترجمة لكونه مفسراً لحد السعى ، والمراد به شدة المشى وإن كان جميع ذلك يسمى سعيًا .

**قوله (فقلت لنافع)** القائل عبيد الله بن عمر المذكور ، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بالاستلام



قبل أبواب . الثاني : حديث ابن عمر أيضاً في طواف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت وبين الصفا والمروة ، أورده من وجهين ، وقد تقدم في « باب صلى النبي صلى الله عليه وسلم لسبوعه ركعتين » قال شيخنا ابن الملquin هنا قال صاحب المحيط من الحنفية : لو بدأ بالمروة وختم بالصفا أعاد شوطاً فإن البداءة واجبة ، ولا أصل لما قال الكرماني أن الترتيب ليس بشرط ولكن تركه مكروه لترك السنة فيستحب إعادة الشوط . قلت : الكرماني المذكور عالم من الحنفية وليس هو شمس الدين شارح البخاري ، وإنما نهت على ذلك لئلا يتوهم أن شيخنا وقف على شرحه ونقل منه فإن هذا الكلام ما هو في شرح شمس الدين وشمس الدين شافعي المذهب يرى الترتيب شرطاً في صحة السعي . الثالث : حديث أنس في نزول قوله تعالى ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ وقد تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله . الرابع : حديث ابن عباس « إنما سعى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت وبين الصفا والمروة ليرى المشركين قوته » والمراد بالسعي هنا شدة المشي ، وقد تقدم القول فيه في « باب بدء الرمل » .

**قوله ( زاد الحميدي إلخ )** أي زاد التصريح بالتحديث من عمرو لسفيان ومن عطاء لعمر ، وهكذا رويناه في « مسند الحميدي » رواية بشر بن موسى عنه ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، وأخرج مسلم في هذا الباب حديث جابر « أنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من الركعتين بعد طوافه خرج إلى الصفا فقال : أبدأ بما بدأ الله به » واستدل به على اشتراط البداءة بالصفا ، ورواه النسائي بلفظ الأمر فقال : « ابدؤا بما بدأ الله به » .

**( تكميل )** : قال ابن عبد السلام المروة أفضل من الصفا لأنها تقصد بالذكر والدعاء أربع مرات بخلاف الصفا فإنما يقصد ثلاثاً ، قال : وأما البداءة بالصفا فليس بوارد لأنه وسيلة . قلت : وفيه نظر لأن الصفا تقصد أربعاً أيضاً أولها عند البداءة فكل منهما مقصود بذلك ويمتاز بالابتداء ، وعند النزول يتعادلان ، ثم ما ثمة هذا التفضيل مع أن العبادة المتعلقة بهما لا تتم إلا بهما معاً ؟ .

## ب

تَقْضِي الْحَائِضُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ

وَإِذَا سَعَى عَلَى غَيْرِ وَضْعٍ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ

[١٦٥٠] - ١٦١٤ - قال عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت : قدمت مكة وأنا حائضٌ ، ولم أطفُ بالبيت ولا بين الصفا والمروة ، قالت : فشكوت ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه ، فقال : « افعلي كما يفعل الحاج ، غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري » .

[١٦٥١] - ١٦١٥ - قال محمد بن المثنى قال نا عبد الوهاب ... ح . وقال لي خليفة نا عبد الوهاب قال

نا حبيب المعلم عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال: أهل النبي صلى الله عليه هو وأصحابه بالحج، وليس مع أحد منهم هدي غير النبي صلى الله عليه وطلحة. وقدم علي من اليمن -ومعه هدي- فقال: أهلت بما أهل به النبي صلى الله عليه. فأمر النبي صلى الله عليه أصحابه أن يجعلوها عمرة ويطوفوا ثم يقصروا ويحلوا، إلا من كان معه الهدي. قالوا: نطلق إلى منى وذكر أحدنا يقطر! فبلغ النبي صلى الله عليه فقال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت، ولولا معي الهدي لأحلت». وحاضت عائشة فنسكت المناسك كلها، غير أنها لم تطف بالبيت. فلما طهرت طافت بالبيت، قالت: يا رسول الله، تطلقون بحجة وعمرة وأنطلق بحج! فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج معها إلى التنعيم، فاعتمرت بعد الحج.

[١٦٥٢]

١٦١٦ - نا مؤمل قال نا إسماعيل عن أيوب عن حفصة قالت: كنا نمنع عواتقنا أن يخرجن، فقدمت امرأة فنزلت قصر بني خلف، فحدثت أن أختها كانت تحت رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه قد غزا مع رسول الله صلى الله عليه ثنتي عشرة غزوة، وكانت أختي معه في ست غزوات، قالت: كنا نداوي الكلمى، ونقوم على المرضى. فسألت أختي رسول الله صلى الله عليه فقالت: هل على إحدانا بأس إن لم يكن لها جلباب أن لا تخرج؟ قال: «لتلبسها صاحبتهما من جلبابها ولتشهد الخير ودعوة المؤمنين». فلما قدمت أم عطية سألتها -أو قال: سألتها- قالت: وكانت لا تذكر رسول الله صلى الله عليه أبداً إلا قالت: بأبي -قلنا: أسمعنا رسول الله صلى الله عليه يقول كذا وكذا؟ قالت: نعم -بيبا- فقالت: «ليخرج العواتق وذوات الخدور -أو العواتق ذوات الخدور- والحیض وليشهدن الخير ودعوة المسلمين، ويعتزل الحيض المصلى. فقلت: آلائض؟ فقالت: أو ليس تشهد عرفة وتشهد كذا وكذا؟»

قوله (باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت ، وإذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة) جزم بالحكم الأول لتصريح الأخبار التي ذكرها في الباب بذلك ، وأورد المسألة الثانية مورد الاستفهام للاحتمال ، وكأنه أشار إلى ما روى عن مالك في حديث الباب بزيادة « ولا بين الصفا والمروة » قال ابن عبد البر : لم يقله أحد عن مالك إلا يحيى التميمي النيسابوري . قلت : فإن كان يحيى حفظه فلا يدل على اشتراط الوضوء للسعى لأن السعى يتوقف على تقدم طواف قبله فإذا كان الطواف ممتنعاً امتنع لذلك لا لاشتراط الطهارة له . وقد روى عن ابن عمر أيضاً قال « تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة » أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح . قال : وحدثنا ابن فضيل عن عاصم قلت لأبي العالية تقرأ الحائض ؟ قال : لا ، ولا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة . ولم يذكر ابن المنذر

عن أحد من السلف اشتراط الطهارة للسعى إلا عن الحسن البصرى ، وقد حكى المجد بن تيمية من الحنابلة رواية عندهم مثله ، وأما ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عمر بإسناد صحيح « إذا طافت ثم حاضت قبل أن تسعى بين الصفا والمروة فلتسع » وعن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن مثله ، هذا إسناد صحيح عن الحسن فلعلة يفرق بين الحائض والمحدث كما سيأتى . وقال ابن بطال : كأن البخارى فهم أن قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة « افعلى ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت » أن لها أن تسعى ولهذا قال : وإذا سعى على غير وضوء اه . وهو توجيه جيد لا يخالف التوجيه الذى قدمته وهو قول الجمهور ، وحكى ابن المنذر عن عطاء قولين فيمن بدأ بالسعى قبل الطواف بالبيت ، وبالإجزاء قال بعض أهل الحديث واحتج بحديث أسامة بن شريك « أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : سميت قبل أن أطوف ، قال : طف ولا حرج » وقال الجمهور : لا يجزئه ، وأولوا حديث أسامة على من سعى بعد طواف القدوم وقبل طواف الإفاضة . ثم أورد المصنف فى الباب ثلاثة أحاديث : الأول : حديث عائشة وفيه « افعلى ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت حتى تطهرى » وهو بفتح التاء والطاء المهملتين المشددة وتشديد الهاء أيضاً أو هو على حذف إحدى التاءين وأصله تنطهرى ، ويؤيده قوله فى رواية مسلم « حتى تغتسل » والحديث ظاهر فى نهى الحائض عن الطواف حتى ينقطع دمها وتغتسل ، لأن النهى فى العبادات يقتضى الفساد وذلك يقتضى بطلان الطواف لو فعلته ، وفى معنى الحائض الجنب والمحدث وهو قول الجمهور ، وذهب جمع من الكوفيين إلى عدم الاشتراط ، قال ابن أبى شيبة : حدثنا غندر حدثنا شعبة سألت الحكم وحماداً ومنصوراً وسليمان عن الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة فلم يروا به بأساً . وروى عن عطاء : إذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعداً ثم حاضت أجزأ عنها . وفى هذا تعقب على النووى حيث قال فى « شرح المذهب » : انفرد أبو حنيفة بأن الطهارة ليست بشرط فى الطواف ، واختلف أصحابه فى وجوبها وجبرانه بالدم إن فعاه اه . ولم ينفردوا بذلك كما ترى ، فلعله أراد انفردهم عن الأئمة الثلاثة ، لكن عند أحمد رواية أن الطهارة للطواف واجبة تجبر بالدم ، وعند المالكية قول يوافق هذا . الحديث الثانى : حديث جابر فى الإهلال بالحج وفيه قصة قدوم على ومعه الهدى ، وقصة عائشة « حاضت فنسكت المناسك كلها غير أنها لم تطف بالبيت » الحديث وسأأتى الكلام عليه مستوفى فى « باب عمرة التنعيم » من أبواب العمرة ، والاحتياج منه لقوله « غير أنها لم تطف بالبيت » .

( تنبيه ) : ساقه المؤلف هنا رحمه الله بلفظ خليفة ، وسأأتى لفظ محمد بن المنفى فى « باب عمرة

التنعيم » .

الحديث الثالث : حديث حفصة « كنا نمنع عواتقنا أن يخرجن ، فقدمت امرأة فنزلت قصر بنى خلف - وفيه - ويعتزل الحيض المصلى » وقد تقدم فى الحيض وفى العيدين وتقدم الكلام عليه مستوفى فى كتاب الحيض ، والمحتاج إليه هنا قولها فى آخره « أوليس تشهد عرفة وتشهد كذا وتشهد كذا » فهو المطابق لقول جابر « فنسكت المناسك كلها إلا الطواف بالبيت » وكذا قولها « ويعتزل الحيض المصلى » فإنه يناسب قوله « أن الحائض لا تطوف بالبيت » لأنها إذا أمرت باعتزال المصلى كان اعتزالها للمسجد بل للمسجد الحرام بل للكعبة من باب الأولى .

### باب الإهلال من البطحاء وغيرها للمكي وللحاج إذا خرج إلى منى

وسئل عطاء عن المجاور يلبي بالحج، فقال: كان ابن عمر يلبي يوم التروية إذا صلى الظهر واستوى على راحلته. وقال عبد الملك عن عطاء عن جابر: قدمنا مع النبي صلى الله عليه وآله فأحللنا حتى يوم التروية وجعلنا مكة بظهر لبينا بالحج. وقال أبو الزبير عن جابر: أهللنا من البطحاء. وقال عبيد بن جريح لابن عمر: رأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم تهلل أنت حتى يوم التروية، فقال: لم أر النبي صلى الله عليه وآله عليه يهل حتى تنبعث به راحلته.

قوله (باب الإهلال من البطحاء وغيرها للمكي والحاج إذا خرج من منى) كذا في معظم الروايات، وفي نسخة معتمدة من طريق أبي الوقت «إلى منى» وكذا ذكره ابن بطال في شرحه والإسماعيلي في مستخرجه ولا إشكال فيها، وعلى الأول فلعلمه أشار إلى الخلاف في ميقات المكي. قال النووي: ميقات من بمكة من أهلها أو غيرهم نفس مكة على الصحيح، وقيل مكة وسائر الحرم اه. والثاني مذهب الحنفية، واختلف في الأفضل فاتفق المذهبان على أنه من باب المنزل، وفي قول للشافعي من المسجد، وحجة الصحيح ما تقدم في أول كتاب الحج من حديث ابن عباس «حتى أهل مكة يهلون منها» وقال مالك وأحمد وإسحق: يهل من جوف مكة ولا يخرج إلى الحل إلا محرماً، واختلفوا في الوقت الذي يهل فيه: فذهب الجمهور إلى أن الأفضل أن يكون يوم التروية، وروى مالك وغيره بإسناد منقطع وابن المنذر بإسناد متصل عن عمر أنه قال لأهل مكة «ما لكم يقدم الناس عابكم شعناً وأتم تنضحون طيباً مدهنين، إذا رأيتم الهلال فأهلوا بالحج» وهو قول ابن الزبير ومن أشار إليهم عبيد بن جريح بقوله لابن عمر أهل الناس إذا رأوا الهلال، وقيل إن ذلك محمول على الاستحباب وبه قال مالك وأبو ثور، وقال ابن المنذر: الأفضل أن يهل يوم التروية إلا المتمتع الذي لا يجد الهدى ويريد الصوم فيعجل الإهلال ليصوم ثلاثة أيام بعد أن يحرم، واحتج الجمهور بحديث أبي الزبير عن جابر وهو الذي علقه المصنف في هذا الباب، وقوله في الترجمة «للمكي» أي إذا أراد الحج، وقوله «الحاج» أي الآفاقي إذا كان قد دخل مكة متمتعاً.

قوله (وسئل عطاء إلخ) وصله سعيد بن منصور من طريقه بلفظ «رأيت ابن عمر في المسجد فقيل له: قد روى الهلال - فذكر قصة فيها - فأمسك حتى كان يوم التروية فأتى البطحاء، فلما استوت به راحلته أحرم». وروى مالك في «الموطأ» أن ابن عمر أهل لالهال ذي الحجة، وذلك أنه كان يرى التوسعة في ذلك.

قوله (وقال عبد الملك إلخ) الظاهر أن عبد الملك هو ابن أبي سليمان، وقد وصله مسلم من طريقه عن عطاء عن جابر قال «أهللنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج، فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة، فكبر ذلك علينا» الحديث وفيه «أيها الناس أحلوا، فأحللنا، حتى كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهللنا بالحج» وقد روى عبد الملك بن جريح نحو هذه القصة وسيأتي في أثناء حديث.

( تنبيه ) : قوله « بظهر » أى وراء ظهورنا ، وقوله « أهللنا بالحج » أى جعلنا مكة من ورائنا فى يوم التروية حال كوننا مهلين بالحج ، فعلم أنهم حين الخروج من مكة كانوا محرمين ، ويوضح ذلك ما بعده .

قوله ( وقال أبو الزبير عن جابر أهللنا من البطحاء ) وصله أحمد ومسلم من طريق ابن جريج عنه عن جابر قال « أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم إذا أحللنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى ، قال : فأهللنا من الأبطح » وأخرجه مسلم مطولا من طريق الليث عن أبي الزبير فذكر قصة فسخهم الحج إلى العمرة ، وقصة عائشة لما حاضت وفيه « ثم أهللنا يوم التروية » وزاد من طريق زهير عن أبي الزبير « أهللنا بالحج » وفى حديثه الطويل عنده نحوه .

( تنبيه ) : يوم التروية سأتى الكلام عليه فى الترجمة التى بعد هذه .

قوله ( وقال عبيد بن جريج لابن عمر إلخ ) وصله المؤلف فى أوائل الطهارة فى اللباس بأنهم من سياقه هنا ، قال ابن بطال وغيره : وجه احتجاج ابن عمر على ما ذهب إليه أنه يهل يوم التروية إذا كان بمكة بإهلال النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو إنما أهل حين انبعثت به راحلته بذى الحليفة ، ولم يكن بمكة ولا كان ذلك يوم التروية من جهة أنه صلى الله عليه وسلم أهل من ميقاته من حين ابتدائه فى عمل حجته واتصل له عمله ولم يكن بينهما مكث ربما انقطع به العمل ، فكذلك المكي إذا أهل يوم التروية اتصل عمله بخلاف ما لو أهل من أول الشهر ، وقد قال ابن عباس : لا يهل أحد من مكة بالحج حتى يريد الرواح إلى منى .

### باب أين يصلي الظهر يوم التروية ؟

[١٦٥٣] ١٦١٧ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا إسحاق الأزرق قال نا سفيان عن عبد العزيز ابن رقيع قال : سألت أنس بن مالك قلت : أخبرني بشيء عقلت عن رسول الله صلى الله عليه ، أين صلى الظهر والعصر يوم التروية ؟ قال : بمنى . قلت : فأين صلى العصر يوم النفر ؟ قال : بالأبطح . ثم قال : افعل كما يفعل أمراؤك .

[الحديث ١٦٥٣ - طرفاه في : ١٦٥٤ ، ١٧٦٣] .

[١٦٥٤] ١٦١٨ - نا علي سمع أبا بكر بن عياش قال نا عبد العزيز لقيت أنسا . وحدثني إسماعيل بن أبان قال نا أبو بكر عن عبد العزيز قال : خرجت إلى منى يوم التروية فلقيت أنسا ذاهبا على حمار ، فقلت : أين صلى النبي صلى الله عليه هذا اليوم الظهر ؟ فقال : انظر حيث يصلي أمراؤك فصل .

قوله ( باب أين يصلي الظهر يوم التروية ) أى يوم الثامن من ذى الحجة ، وسمى التروية بفتح المثناة وسكون الراء وكسر الواو وتخفيف التحتانية لأنهم كانوا يروون فيها لإبلهم ويتروون من الماء لأن تلك الأماكن

لم تكن إذ ذاك فيها آبار ولا عيون ، وأما الآن فقد كثرت جداً واستغنوا عن حمل الماء . وقد روى الفاكهي في « كتاب مكة » من طريق مجاهد قال : قال عبد الله بن عمر : يا مجاهد ، إذا رأيت الماء بطريق مكة ، ورأيت البناء يعلو أخاشبها ، فخذ حذرك . وفي رواية : فاعلم أن الأمر قد أظلك . وقيل في تسميته التروية أقوال أخرى شاذة ، منها : أن آدم رأى فيه حواء واجتمع بها . ومنها : أن إبراهيم رأى في ليلته أنه يذبح ابنه فأصبح متفكراً يتروى . ومنها : أن جبريل عليه السلام أرى فيه إبراهيم مناسك الحج . ومنها : أن الإمام يعلم الناس فيه مناسك الحج . ووجه شذوذها أنه لو كان من الأول لكان يوم الرؤية ، أو الثاني لكان يوم التروية بتشديد الواو ، أو من الثالث لكان من الرؤيا ، أو من الرابع لكان من الرواية .

**قوله ( حدثني عبد الله بن محمد )** هو الجعفي ، وإسحق الأزرق هو ابن يوسف ، وسفيان هو الثوري . قال الترمذي بعد أن أخرجه : صحيح يستغرب من حديث إسحق الأزرق عن الثوري ، يعني أن إسحق تفرد به . وأظن أن لهذه النكتة أردفه البخاري بطريق أبي بكر بن عياش عن عبد العزيز ، ورواية أبي بكر وإن كان قصر فيها كما سنوضحه لكنها متابعة قوية لطريق إسحق ، وقد وجدنا له شواهد ، منها : ما وقع في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم « فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج ، وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر » الحديث . وروى أبو داود والترمذي وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس قال « صلى النبي صلى الله عليه وسلم بمنى خمس صلوات » وله عن ابن عمر أنه « كان يحب - إذا استطاع - أن يصلي الظهر بمنى يوم التروية » وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمنى ، وحديث ابن عمر في « الموطأ » عن نافع عنه موقوفاً ، ولابن خزيمة والحاكم من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير قال « من سنة الحج أن يصلي الإمام الظهر وما بعدها والفجر بمنى ثم يغتسلون إلى عرفة » .

**قوله ( يوم النحر )** بفتح النون وسكون الفاء يأتي الكلام عليه في أواخر أبواب الحج .

**قوله ( حدثنا علي )** لم أره منسوباً في شيء من الروايات ، والذي يظهر لي أنه ابن المديني ، وقد ساق المصنف الحديث على لفظ إسماعيل بن أبان ، وإنما قدم طريق علي لتصريحه فيها بالتحديث بين أبي بكر وهو ابن عياش وعبد العزيز وهو ابن ربيع .

**قوله ( فلقيت أنساً ذاهباً )** في رواية الكشميني « راكباً » .

**قوله ( انظر حيث يصلي أمراؤك فصل )** هذا فيه اختصار يوضحه رواية سفيان وذلك أنه في رواية سفيان بين له المكان الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم الظهر يوم التروية وهو منى كما تقدم . ثم خشي عليه أن يحرص على ذلك فينسب إلى المخالفة أو تفوته الصلاة مع الجماعة فقال له صل مع الأمراء حيث يصلون ، وفيه إشعار بأن الأمراء إذ ذاك كانوا لا يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم بمكان معين فأشار أنس إلى أن الذي يفعلونه جائز وإن كان الاتباع أفضل ، ولما خلت رواية أبي بكر بن عياش عن القدر المرفوع وقع في بعض الطرق عنه وهم فرواه الإسماعيلي من رواية عبد الحميد بن بيان عنه بالفظ « أين صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر هذا اليوم ؟ قال : صلى حيث يصلي أمراؤك » قال الإسماعيلي : قوله « صلى » غلط . قلت : ويحتمل أن يكون كانت « صل » بصيغة الأمر كغيرها من الروايات فأشبع الناسخ اللام

فكتب بعدها ياء فقرأها الراوى بفتح اللام ، وأغرب الحميدى فى جمعه فحذف لفظ فصل من آخر رواية أبى بكر بن عياش فصار ظاهره أن أنساً أخبر أنه صلى حيث يصلى الأمراء ، وليس كذلك فهذا بعينه الذى أطلق الإسماعيل أنه غلط . وقال أبو مسعود فى « الأطراف » : جود إسحق عن سفيان هذا الحديث ولم يجوده أبو بكر بن عياش . قلت : وهو كما قال ، وقد قدمت عذر البخارى فى تخريجه وأنه أراد به دفع من يتوقف فى تصحيحه لتفرد إسحق به عن سفيان . ووقع فى رواية عبد الله بن محمد فى هذا الباب زيادة لفظه لم يتابعه عليها سائر الرواة عن إسحق وهى قوله « أين صلى الظهر والعصر » ؟ فإن لفظ « العصر » لم يذكره غيره ، فسأتى فى أواخر صفة الحج عن أبى موسى محمد بن المنثى عند المصنف ، وكذا أخرجه ابن خزيمة عن أبى موسى ، وأخرجه أحمد فى مسنده عن إسحق نفسه ، وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب ، وأبو داود عن أحمد بن إبراهيم ، والترمذى عن أحمد بن منيع ومحمد بن وزير ، والنسائى عن محمد بن إسماعيل بن علية وعبد الرحمن بن محمد بن سلام ، والدارمى عن أحمد بن حنبل ومحمد بن أحمد ، وأبو عوانة فى صحيحه عن سعدان بن يزيد ، وابن الجارود فى « المنتقى » عن محمد بن وزير ، وسمويه فى فوائده عن محمد بن بشار بن دار ، وأخرجه ابن المنذر والإسماعيل من طريق بن دار ، زاد الإسماعيل وزهير بن حرب وعبد الحميد بن بيان وأحمد بن منيع كلهم - وهم اثنا عشر نفساً - عن إسحق الأزرق ، ولم يقل أحد منهم فى روايته « والعصر » ، وادعى الداودى أن ذكر العصر هنا وهم وإنما ذكر العصر فى النفر ، وتعقب بأن العصر مذكور فى هذه الرواية فى الموضعين ، وقد تقدم التصريح فى حديث جابر عند مسلم بأنه صلى الظهر والعصر وما بعد ذلك إلى صبح يوم عرفة بمنى ، فالزيادة فى نفس الأمر صحيحة إلا أن عبد الله بن محمد تفرد بذكرها عن إسحق دون بقية أصحابه ، والله أعلم .

( تكميل ) : ليس لعبد العزيز بن رفيع عن أنس فى الصحيحين إلا هذا الحديث الواحد ، وله عن غير أنس أحاديث تقدم بعضها فى « باب من طاف بعد الصبح » والمراد بالنفر الرجوع من منى بعد انقضاء أعمال الحج ، والمراد بالأبطح المحصب كما سأتى فى مكانه . وفى الحديث أن السنة أن يصلى الحاج الظهر يوم التروية بمنى وهو قول الجمهور ، وروى الثورى فى جامعه عن عمرو بن دينار قال : رأيت ابن الزبير صلى الظهر يوم التروية بمكة . وقد تقدمت رواية القاسم عنه أن السنة أن يصليها بمنى ، فلعله فعل ما نقله عمرو عنه لضرورة أو لبيان الجواز ، وروى ابن المنذر من طريق ابن عباس قال « إذا زاغت الشمس فليرح إلى منى » قال ابن المنذر فى حديث ابن الزبير : إن من السنة أن يصلى الإمام الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمنى ، قال به علماء الأمصار ، قال : ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئاً . ثم روى عن عائشة أنها لم تخرج من مكة يوم التروية حتى دخل الليل وذهب ثلثه . قال ابن المنذر : والخروج إلى منى فى كل وقت مباح ، إلا أن الحسن وعطاء قالا : لا بأس أن يتقدم الحاج إلى منى قبل يوم التروية بيوم أو يومين . وكرهه مالك ، وكره الإقامة بمكة يوم التروية حتى يمسي إلا إن أدركه وقت الجمعة فعليه أن يصليها قبل أن يخرج . وفى الحديث أيضاً الإشارة إلى متابعة أولى الأمر ، والاحتراز عن مخالفة الجماعة هـ

### باب الصلاة بمبنى

[١٦٥٥] ١٦١٩- نا إبراهيم بن المنذر قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : صلى رسول الله صلى الله عليه بمبنى ركعتين وأبو بكر وعمر وعثمان صدراً من خلافته .

[١٦٥٦] ١٦٢٠- نا آدم قال نا شعبة عن أبي إسحاق الهمداني عن حارثة بن وهب الخزاعي قال : صلى بنا النبي صلى الله عليه - ونحن أكثر ما كنا قط وآمنه - بمبنى ركعتين .

[١٦٥٧] ١٦٢١- حدثنا قبيصة بن عقبة قال نا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن ابن يزيد عن عبد الله قال : صليت مع النبي صلى الله عليه ركعتين ، ومع أبي بكر ركعتين ، ومع عمر ركعتين ، ثم تفرقت بكم الطرق ، فإليت حظي من أربع ركعتين متقبلتين .

قوله ( باب الصلاة بمبنى ) أى هل يقصر الرباعية أم لا ؟ وقد تقدم البحث في ذلك في أبواب قصر الصلاة في الكلام على نظير هذه الترجمة ، وأورد فيها أحاديث الباب الثلاثة ، لكن غاير في بعض أسانيدنا ، فإنه أورد حديث ابن عمر هناك من طريق نافع عنه ، وهنا من طريق ولده عبيد الله عنه ..  
قوله ( وعثمان صدرا من خلافته ) زاد في رواية نافع المذكورة « ثم أتمها » وأورد حديث حارثة هناك عن أبي الوليد وهنا عن آدم كلاهما عن شعبة ، وحديث ابن مسعود هناك من رواية عبد الواحد وهنا من رواية سفيان كلاهما عن الأعمش .

قوله ( فليت حظي من أربع ركعتان ) قال الداودي : خشي ابن مسعود أن لا يجزئ الأربع فاعلها وتبع عثمان كراهة لخلافه ، وأخبر بما يعتقده . وقال غيره : يريد أنه لو صلى أربعاً تكلفها فليتها تقبل كما تقبل الركعتان . انتهى . والذي يظهر أنه قال ذلك على سبيل التفويض إلى الله لعدم اطلاعه على الغيب وهل يقبل الله صلاته أم لا ، فتمنى أن يقبل منه من الأربع التي يصليها ركعتان ولو لم يقبل الزائد ، وهو يشعر بأن المسافر عنده مخير بين القصر والإتمام والركعتان لأبد منهما ، ومع ذلك فكان يخاف أن لا يقبل منه شيء ، فحاصله أنه قال : إنما أتم متابعة لعثمان ، وليت الله قبل منى ركعتين من الأربع . وقد تقدم الكلام على بقية فوائد هذه الأحاديث في أبواب القصر وعلى السبب في إتمام عثمان بمبنى ، والله الحمد .

### باب صوم يوم عرفة

[١٦٥٨] ١٦٢٢- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا سالم قال سمعت عُميراً مولى أم الفضل : عن أم الفضل شك الناس يوم عرفة في صوم النبي صلى الله عليه ، فبعثت إلى النبي صلى الله عليه بشراب فشربه .



**قوله ( باب صوم يوم عرفة )** يعنى بعرفة ، أورد فيه حديث أم الفضل ، وسيأتى الكلام عليه فى كتاب الصيام مستوفى إن شاء الله تعالى ، وترجم له بنظير هذه الترجمة سواء .

### باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة

[١٦٥٩] ١٦٢٣- فا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن محمد بن أبي بكر الشافى أنه سأل أنس ابن مالك - وهما غاديان من منى إلى عرفة - : كيف كنتم تصنعون فى هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه ؟ فقال : كان يهل من المهل فلا ينكر عليه ، ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه .

**قوله ( باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة )** أى مشروعتيهما ، وغرضه بهذه الترجمة الرد على من قال : يقطع المحرم التلبية إذا راح إلى عرفة ، وسيأتى البحث فيه بعد أربعة عشر باباً إن شاء الله تعالى .

**قوله ( عن محمد بن أبي بكر الشافى )** تقدم فى العيد من وجه آخر عن مالك « حدثنى محمد » وليس لمحمد المذكور فى الصحيح عن أنس ولا غيره غير هذا الحديث الواحد ، وقد وافق أنساً على روايته عبد الله بن عمر ، أخرجه مسلم .

**قوله ( وهما غاديان )** أى ذاهبان غدوة .

**قوله ( كيف كنتم تصنعون )** أى من الذكر ، ولمسلم من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن أبي بكر « قلت لأنس غداة عرفة : ما تقول فى التلبية فى هذا اليوم » .

**قوله ( فلا ينكر عليه )** بضم أوله على البناء للمجهول ، فى رواية موسى بن عقبة « لا يعيب أحدنا على صاحبه » وفى حديث ابن عمر المشار إليه من طريق عبد الله بن أبي سلمة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه « غلدونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من منى إلى عرفات ، منا الملبى ومنا المكبر » . وفى رواية له « قال - يعنى عبد الله بن أبي سلمة - فقلت له - يعنى لعبيد الله - عجباً لكم كيف لم تسألوه ماذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع » وأراد عبد الله بن أبي سلمة بذلك الوقوف على الأفضل ، لأن الحديث يدل على التخيير بين التكبير والتلبية من تقريره لهم صلى الله عليه وسلم على ذلك ، فأراد أن يعرف ما كان يصنع هو ليعرف الأفضل من الأمرين ، وسيأتى من حديث ابن مسعود بيان ذلك إن شاء الله تعالى .

### باب التهجير بالرواح يوم عرفة

[١٦٦٠] ١٦٢٤- فا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن سالم قال : كتب عبد الملك إلى الحجاج أن لا يخالف ابن عمر فى الحج . فجاء ابن عمر وأنا معه يوم عرفة حين زالت الشمس ، فصاح عند سرادق الحجاج ، فخرج وعليه ملحفة معصفرة فقال : مالك

يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: الرواح إن كنت تريد السنة. قال: هذه الساعة؟ قال: نعم. قال: فأناظرني حتى أفيض على رأسي ثم أخرج. فنزل حتى خرج الحجاج، فسار بيني وبين أبي، فقلت: إن كنت تريد السنة فأقصر الخطبة وعجل الوقوف. فجعل ينظر إلى عبد الله، فلما رأى ذلك عبد الله قال: صدق.

[الحديث ١٦٦٠ - طرفاه في: ١٦٦٢، ١٦٦٣].

**قوله (باب التهجير بالرواح يوم عرفة)** أي من نمرة، للحديث ابن عمر أيضاً «غدا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل نمرة، وهو منزل الإمام الذي ينزل فيه بعرفة - حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وسلم مهجراً فجمع بين الظهر والعصر، ثم خطب الناس، ثم راح فوقف» أخرجه أحمد وأبو داود، وظاهره أنه توجه من منى حين صلى الصبح بها، لكن في حديث جابر الطويل عند مسلم أن توجهه صلى الله عليه وسلم منها كان بعد طلوع الشمس ولفظه «فضربت له قبة بنمرة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصوى فرحلت فأتى بطن الوادي». انتهى. ونمرة بفتح النون وكسر الميم موضع بقرب عرفات خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات.

**قوله (عن سالم)** هو ابن عبد الله بن عمر.

**قوله (كتب عبد الملك)** يعني ابن مروان.

**قوله (إلى الحجاج)** يعني ابن يوسف الثقفي حين أرسله إلى قتال ابن الزبير كما سيأتي مبينا بعد باب.

**قوله (في الحج)** أي في أحكام الحج، وللنساء من طريق أشهب عن مالك «في أمر الحج» وكان ابن الزبير لم يمكن الحجاج وعسكره من دخول مكة فوقف قبل الطواف.

**قوله (فجاء ابن عمر رضي الله عنهما وأنا معه)** القائل هو سالم، ووقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري «فركب هو وسالم وأنا معهما» وفي روايته «قال ابن شهاب: وكنت يومئذ صائماً فلقيت من الحر شلة» واختلف الحفاظ في رواية معمر هذه فقال يحيى بن معين: هي وهم، وابن شهاب لم ير ابن عمر ولا سمع منه، وقال الذهلي لست أدفع رواية معمر لأن ابن وهب روى عن العمرى عن ابن شهاب نحو رواية معمر، وروى عنبة بن خالد عن يونس عن ابن شهاب قال «وفدت إلى مروان وأنا محتل» قال الذهلي: ومروان مات سنة خمس وستين، وهذه القصة كانت سنة ثلاث وسبعين. انتهى. وقال غيره: أن رواية عنبة هذه أيضاً وهم، وإنما قال الزهري وفدت على عبد الملك، ولو كان الزهري وفد على مروان لأدرك جلة الصحابة ممن ليست له عنهم رواية إلا بواسطة. وقد أدخل مالك وعقيل - وإليهما المرجع في حديث الزهري - بينه وبين ابن عمر في هذه القصة سالماً فهذا هو المعتمد.

**قوله (فصاح عند مرادق الحجاج)** أي خيمته، زاد الإسماعيلي من هذا الوجه «أين هذا» أي الحجاج. ومثله يأتي بعد باب من رواية القعني.

**قوله (وعليه ملحفة)** بكسر الميم ، أى إزار كبير ، والمعصفر المصبوغ بالعصفر . وقوله « يا أبا عبد الرحمن » هى كنية ابن عمر ، وقوله « الروح » بالنصب أى عجل أو رح .  
**قوله (إن كنت تريد السنة)** فى رواية ابن وهب « إن كنت تريد أن تصيب السنة » .  
**قوله (فأنظرني)** بالهمزة وكسر الظاء المعجمة أى أخرنى . وللكشميين بألف وصل وضم الظاء أى انتظرنى .

**قوله (فزل)** يعنى ابن عمر كما صرح به بعد باين .

**قوله (فاقصر)** بألف موصولة ومهملة مكسورة . قال عبد البر : هذا الحديث يدخل عندهم فى المسند لأن المراد بالسنة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أطلقت ما لم تضاف إلى صاحبها كسنة العمرين . قلت : وهى مسألة خلاف عند أهل الحديث والأصول ، وجمهورهم على ما قال ابن عبد البر ، وهى طريقة البخارى ومسلم ، ويقويه قول سالم لابن شهاب إذ قال له « أفعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : وهل يتبعون فى ذلك إلا سنته ؟ » وسأيت بعد باب .

**قوله (وعجل الوقوف)** قال ابن عبد البر : كذا رواه القعنبي وأشهب ، وهو عندى غلط لأن أكثر الرواة عن مالك قالوا « وعجل الصلاة » قال ورواية القعنبي لها وجه ، لأن تعجيل الوقوف يستلزم تعجيل الصلاة . قلت : قد وافق القعنبي عبد الله بن يوسف كما ترى ، ورواية أشهب التى أشهر إليها عند النسائي ، فهؤلاء ثلاثة رووه هكذا . فالظاهر أن الاختلاف فيه من مالك ، وكأنه ذكره باللازم لأن الغرض بتعجيل الصلاة حينئذ تعجيل الوقوف ، قال ابن بطال : وفى هذا الحديث الغسل للوقوف بعرفة لقول الحاج لعبد الله أنظرنى ، فانتظره . وأهل العلم يستحبونه . انتهى . ويحتمل أن يكون ابن عمر إنما انتظره لحمله على أن اغتساله عن ضرورة . نعم روى مالك فى « الموطأ » عن نافع أن ابن عمر كان يغتسل لوقوفه عشية عرفة . وقال الطحاوى : فيه حجة لمن أجاز المعصفر للمحرم ، وتعقبه ابن المنير فى الحاشية بأن الحاج لم يكن يتقى المنكر الأعظم من سفك الدماء وغيره حتى يتقى المعصفر ، وإنما لم ينه ابن عمر لعلمه بأنه لا ينجع فيه النهى ، ولعلمه بأن الناس لا يقتدون بالحجاج . انتهى ملخصاً . وفيه نظر لأن الاحتجاج إنما هو بعدم إنكار ابن عمر ، فبعدم إنكاره يتمسك الناس فى اعتقاد الجواز ، وقد تقدم الكلام على مسألة المعصفر فى بابه . وقال المهلب : فيه جواز تأمير الأدون على الأفضل ، وتعقبه ابن المنير أيضاً بأن صاحب الأمر فى ذلك هو عبد الملك ، وليس بحجة ولا سيما فى تأمير الحجاج ، وأما ابن عمر فلإنما أطاع لذلك فراراً من الفتنة . قال : وفيه أن إقامة الحج إلى الخلفاء ، وأن الأمير يعمل فى الدين بقول أهل العلم ويصير إلى رأيهم . وفيه مداخلة العلماء السلاطين وأنه لا نقيصة عليهم فى ذلك . وفيه فتوى التلميذ بحضرة معامه عند السلطان وغيره ، وابتداء العالم بالفتوى قبل أن يسأل عنه ، وتعقبه ابن المنير بأن ابن عمر إنما ابتدأ بذلك لمسألة عبد الملك له فى ذلك ، فإن الظاهر أنه كتب إليه بذلك كما كتب إلى الحجاج ، قال : وفيه الفهم بالإشارة والنظر لقول سالم « فجعل الحجاج ينظر إلى عبد الله ، فلما رأى ذلك قال : صدق » انتهى . وفيه طلب العلم فى العلم لتشوف الحجاج إلى سماع ما أخبره به سالم من أبيه ابن عمر ، ولم ينكر ذلك ابن عمر . وفيه تعليم الفاجر السنن لمنفعة الناس . وفيه احتمال المفسدة الخفيفة لتحصيل المصلحة الكبيرة يؤخذ ذلك من مضى

ابن عمر إلى الحجاج وتعليمه . وفيه الحرص على نشر العلم لانتفاع الناس به . وفيه صحة الصلاة خلف الفاسق ، وأن التوجه إلى المسجد الذي بعرفة حين تزول الشمس للجمع بين الظهر والعصر في أول وقت الظهر سنة ، ولا يضر التأخر بقدر ما يشتغل به المرء من متعلقات الصلاة كالغسل ونحوه . وسيأتي بقية ما فيه في الذي يليه .

### باب الوقوف على الدابة بعرفة

[١٦٦١]

١٦٢٥ - نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي النضر عن عمير مولى عبد الله بن عباس عن أم الفضل بنت الحارث : أن ناساً اختلفوا عندها يوم عرفة في صوم النبي صلى الله عليه فقال بعضهم : هو صائم ، وقال بعضهم : ليس بصائم . فأرسلت إليه بقدر لبن وهو واقف على بعيره فشربه .

قوله ( باب الوقوف على الدابة بعرفة ) أورد فيه حديث أم الفضل في فطره صلى الله عليه وسلم يوم عرفة بها ، وقد تقدم قريباً . ويأتي الكلام عليه في كتاب الصيام ، وموضع الحاجة منه قوله فيه « وهو واقف على بعيره » وأصرح منه حديث جابر الطويل عند مسلم ففيه « ثم ركب إلى الموقف فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس » واختلف أهل العلم في أيهما أفضل : الركوب أو تركه بعرفة ؟ فذهب الجمهور إلى أن الأفضل الركوب لكونه صلى الله عليه وسلم وقف راكباً ، ومن حيث النظر فإن في الركوب عوناً على الاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب حينئذ كما ذكروا مثله في الفطر ، وذهب آخرون إلى أن استحباب الركوب يختص بمن يحتاج الناس إلى التعليم منه ، وعن الشافعي قول أنهما سواء ، واستدل به على أن الوقوف على ظهر الدواب مباح ، وأن النهي الوارد في ذلك محمول على ما إذا أجحف بالدابة .

### باب الجمع بين الصلاتين بعرفة

وكان ابن عمر إذا فاتته الصلاة مع الإمام جمع بينهما .

[١٦٦٢]

١٦٢٦ - وقال الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب أخبرني سالم أن الحجاج بن يوسف - عام نزل بابن الزبير - سأل عبد الله : كيف تصنع في الموقف يوم عرفة ؟ فقال سالم : إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة يوم عرفة . فقال عبد الله بن عمر : صدق ، إنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة . فقلت لسالم : أفعل ذلك رسول الله صلى الله عليه ؟ فقال سالم : وهل يتبعون ذلك إلا سنته ؟

قوله ( باب الجمع بين الصلاتين بعرفة ) لم يبين حكم ذلك ، وقد ذهب الجمهور إلى أن ذلك الجمع

المذكور يختص بمن يكون مسافراً بشرطه ، وعن مالك والأوزاعي وهو وجه للشافعية أن الجمع بعرفة جمع للنسك فيجوز لكل أحد ، وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن القاسم بن محمد « سمعت ابن الزبير يقول : إن من سنة الحج أن الإمام يروح إذا زالت الشمس يخطب فيخطب الناس ، فإذا فرغ من خطبته نزل فصلى الظهر والعصر جميعاً ، واختلف فيمن صلى وحده كما سيأتي .

**قوله ( وكان ابن عمر إلخ )** وصله إبراهيم الحربي في المناسك له قال « حدثنا الحوضي عن همام أن نافعاً حدثه أن ابن عمر كان إذا لم يدرك الإمام يوم عرفة جمع بين الظهر والعصر في منزله » وأخرج الثوري في جامعه رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع مثله ، وأخرجه ابن المنذر من هذا الوجه ، وبهذا قال الجمهور ، وخالفهم في ذلك النخعي والثوري وأبو حنيفة فقالوا : يختص الجمع بمن صلى مع الإمام ، وخالف أبا حنيفة في ذلك أصحابه والطحاوي ، ومن أقوى الأدلة لهم صنيع ابن عمر هذا ؛ وقد روى حديث جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين وكان مع ذلك يجمع وحده فدل على أنه عرف أن الجمع لا يختص بالإمام ، ومن قواعدهم أن الصحابي إذا خالف ما روى دل على أن عنده علماً بأن مخالفه أرجح تحسناً للظن به فينبغي أن يقال هذا هنا ، وهذا في الصلاة بعرفة ، وأما صلاة المغرب فعند أبي حنيفة وزفر ومحمد يجب تأخيرها إلى العشاء فلو صلاها في الطريق أعاد ، وعن مالك يجوز لمن به أو بدابته عذر فيصلها لكن بعد مغيب الشفق الأحمر ، وعن المدونة يعيد من صلى المغرب قبل أن يأتي جمعاً ، وكذا من جمع بينها وبين العشاء بعد مغيب الشفق فيعيد العشاء ، وعن أشهب : إن جاء جمعاً قبل الشفق جمع . وقال ابن القاسم : حتى يغيب ، وعند الشافعية وجمهور أهل العلم : لو جمع تقديماً أو تأخيراً قبل جمع أو بعد أن نزلها أو أفرد أجزأ وفاتت السنة . واختلافهم مبني على أن الجمع بعرفة وبمزدلفة للنسك أو للسفر .

**قوله ( وقال الليث إلخ )** وصله الإسماعيلي من طريق يحيى بن بكير وأبي صالح جميعاً عن الليث .

**قوله ( سأل عبد الله )** يعنى ابن عمر .

**قوله ( فهجر بالصلاة )** أى صلى بالهاجرة وهى شدة الحر .

**قوله ( أنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة )** بضم المهملة وتشديد النون أى سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان ابن عمر فهم من قول ولده سالم « فهجر بالصلاة » أى الظهر والعصر معاً فأجاب بذلك فطابق كلام ولده . وقال الطبري : قوله « في السنة » هو حال من فاعل يجمعون أى متوغلين في السنة ، قاله تعريضاً بالحجاج .

**قوله ( فقلت لسالم )** القائل هو ابن شهاب ، وقوله « أفعل » بهمزة استفهام ، وقوله « وهل يتبعون بذلك » بتشديد المثناة وكسر الموحدة بعدها مهملة كذا للأكثر من الأتباع ، وللكشميني « يتبعون في ذلك » بسكون الموحدة وفتح المثناة بعدها غين معجمة من الابتغاء أى لا يطلبون في ذلك الفعل إلا سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي رواية الحموي بحذف « في » وهى مقدرة .

## ب

## قصر الخطبة بعرفة

[١٦٦٣]

١٦٢٧ - حدثنا عبد الله بن مسلمة قال نا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الملك بن مروان كتب إلى الحجاج أن يأتهم بعبد الله بن عمر في الحج، فلما كان يوم عرفة جاء ابن عمر وأنا معه حين زاعت - أو زالت - الشمس فصاح عند فسطاطه: أين هذا؟ فخرج إليه، فقال ابن عمر: الرواح. فقال: الآن؟ قال: نعم. فقال: أنظرني أفيض علي ماء. فنزل ابن عمر حتى خرج، فسار بيني وبين أبي، فقلت: لو كنت تريد أن تصيب السنة اليوم فاقصر الخطبة وعجل الوقوف. فقال ابن عمر: صدق.

**قوله (باب قصر الخطبة بعرفة)** أورد فيه حديث ابن عمر الماضي قريباً وفيه قول سالم «إن كنت تريد السنة اليوم فاقصر الخطبة» وقد تقدم الكلام عليه مستوفى، وقيد المصنف قصر الخطبة بعرفة اتباعاً للفظ الحديث، وقد أخرج مسلم الأمر باقتصار الخطبة في أثناء حديث لعمار أخرجه في الجمعة. قال ابن التين: أطلق أصحابنا العراقيون أن الإمام لا يخطب يوم عرفة، وقال المدنيون والمغاربة يخطب وهو قول الجمهور، ويحمل قول العراقيين على معنى أنه ليس لما يأتي به من الخطبة تعلق بالصلاة كخطبة الجمعة، وكأنهم أخذوه من قول مالك: كل صلاة يخطب لها يجهر فيها بالقراءة. فقليل له: فعرفة يخطب فيها ولا يجهر بالقراءة، فقال: إنما تلك للتعليم.

**قوله (باب التعجيل إلى الموقف)** كذا للأكثر هذه الترجمة بغير حديث، وسقط من رواية أبي ذر أصلاً، ووقع في نسخة الصغاني هنا ما لفظه «يدخل في الباب حديث مالك عن ابن شهاب - يعني الذي رواه عن سالم وهو المذكور في الباب الذي قبل هذا - ولكني أريد أن أدخل فيه غير معاد» يعني حديثاً لا يكون تكرار كله سنداً ومتناً. قلت: وهو يقتضي أن أصل قصده أن لا يكرر، فيحمل على أن كل ما وقع فيه من تكرار الأحاديث إنما هو حيث يكون هناك مغايرة إما في السند وإما في المتن حتى أنه لو أخرج الحديث في الموضوعين عن شيخين حدثاه به عن مالك لا يكون عنده معاداً ولا مكرراً، وكذا لو أخرجه في موضوعين بسند واحد لكن اختصر من المتن شيئاً. أو أوردته في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً، وهذه الطريق لم يخالفها إلا في مواضع يسيرة مع طول الكتاب إذا بعد ما بين البابين بعداً شديداً. ونقل الكرماني أنه رأى في بعض النسخ عقب هذه الترجمة «قال أبو عبد الله يعني المصنف: يزداد في هذا الباب هم حديث مالك عن شهاب. ولكني لا أريد أذن أدخل فيه معاداً» أي مكرراً. قلت: كأنه لم يحضره حينئذ طريق للحديث المذكور عن مالك غير الطريقين اللتين ذكرهما، وهذا يدل على أنه لا يعيد حديثاً إلا لفائدة إسنادية أو متنية كما قدمته، وأما قوله في هذه الزيادة التي نقلها الكرماني «هم» فهي بفتح

الهاء وسكون الميم . قال الكرمانى : قيل إنها فارسية وقيل عربية ومعناها قريب من معنى أيضاً . قلت : صرح غير واحد من علماء العربية ببغداد بأنها لفظة اصطلاح عليها أهل بغداد وليست بفارسية ولا هى عربية قطعاً ، وقد دل كلام الصغاني في نسخته التي ألقنها وحررها - وهو من أئمة اللغة - خلو كلام البخارى عن هذه اللفظة .

### باب الوقوف بعرفة

[١٦٦٤] ١٦٢٨ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا عمرو نا محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه : كنت أطلب بعيراً لي ... ونا مسدد قال نا سفيان عن عمرو سمع محمد بن جبير عن أبيه جبير بن مطعم قال : أضللت بعيراً ، فذهبت أطلبه يوم عرفة ، فرأيت النبي صلى الله عليه وآله واقفاً بعرفة ، فقلت : هذا والله من الخمس ، فما شأنه ها هنا ؟ .

[١٦٦٥] ١٦٢٩ - نا فروة بن أبي المغراء قال أنا علي بن مسهر عن هشام بن عروة قال عروة : كان الناس يطوفون في الجاهلية عراً إلا الخمس - والخمس قريش وما وكدت - وكانت الخمس يحتسبون على الناس ، يعطي الرجل الرجل الثياب يطوف فيها ، وتعطي المرأة المرأة الثياب تطوف فيها ، فمن لم تعطه الخمس طاف بالبيت عرياناً . وكان يفيض جماعة الناس من عرفات وتفيض الخمس من جمع . قال : وأخبرني أبي عن عائشة أن هذه الآية نزلت في الخمس : ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ قال : كانوا يفيضون من جمع فدفعوا إلى عرفات . [الحديث ١٦٦٥ - طرفه في : ٤٥٢٠] .

قوله ( باب الوقوف بعرفة ) أى دون غيرها فيما دونها أو فوقها . وأورد المصنف في ذلك حديثين : الأول .

قوله ( حدثنا سفيان هو ابن عيينة ) وعمرو هو ابن دينار .  
قوله ( أضللت بعيراً ) كذا للأكثر في الطريق الثانية ، وفي رواية الكشميني « لى » كما في الأولى .  
قوله ( فذهبت أطلبه يوم عرفة ) في رواية الحميدي في مسنده ومن طريقه أخرجه أبو نعيم « أضللت بعيراً لى يوم عرفة فخرجت أطلبه بعرفة » فعلى هذا فقوله يوم عرفة يتعلق بأضللت ، فإن جبيراً إنما جاء إلى عرفة ليطلب بعيره لا ليقف بها .

قوله ( من الخمس ) بضم المهملة وسكون الميم بعدها مهملة سيأتى تفسيره .

قوله ( فما شأنه ههنا ) في رواية الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وابن أبي عمر جميعاً عن سفيان « فما له خرج من الحرم » وزاد مسلم في روايته عن عمرو الناقد وأبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان بعد قوله « فما شأنه ههنا » : وكانت قريش تعد من الخمس وهذه الزيادة توهم أنها من أصل الحديث وليس كذلك ، بل هى من قول سفيان بينه الحميدي في مسنده عنه ، ولفظه متصلاً بقوله « ما شأنه ههنا : قال

سفيان والأحمس الشديد على دينه ، وكانت قريش تسمى الخمس ، وكان الشيطان قد استهوهم فقال لهم إنكم إن عظمتم غير حرمكم استخف الناس بحرمكم فكانوا لا يخرجون من الحرم ، ووقع عند الإسماعيل من طريقه بعد قوله « فما له خرج من الحرم : قال سفيان الخمس يعني قريشاً ، وكانت تسمى الخمس وكانت لا تجاوز الحرم ويقولون نحن أهل الله لا نخرج من الحرم وكان سائر الناس يقف بعرفة وذلك قوله « ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس » انتهى . وعرف بهاتين الزيادتين معنى حديث جبير ، وكان البخاري حذفهما استغناء بالرواية عن عروة ، لكن في سياق سفيان فوائد زائدة . وقد روى بعض ذلك ابن خزيمة وإسحق بن راهويه في مسنده موصولاً من طريق ابن إسحق حدثنا عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان عن عمه نافع بن جبير عن أبيه قال « كانت قريش إنما تدفع من المزدلفة ويقولون نحن الخمس فلا نخرج من الحرم ، وقد تركوا الموقف بعرفة ، قال : فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جمل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم ويدفع إذا دفعوا » . ولفظ يونس بن بكير عن ابن إسحق في المغازي مختصراً وفيه « توفيقاً من الله له » . وأخرجه إسحق أيضاً عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الأسود عن عطاء أن جبير بن مطعم قال : أضللت حماراً لي في الجاهلية فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفاً بعرفات مع الناس ، فلما أسلمت علمت أن الله وفقه لذلك » . وأما تفسير الخمس فروى إبراهيم الحربي في « غريب الحديث » من طريق ابن جريج عن مجاهد قال « الخمس قريش ومن كان يأخذ مأخذها من القبائل كالأوس والخزرج وخزاعة وثقيف وغزوان وبنو عامر وبنو صعصعة وبنو كنانة إلا بني بكر ، والأحمس في كلام العرب الشديد ، وسموا بذلك لما شددوا على أنفسهم ، وكانوا إذا أهلوا بحج أو عمرة لا يأكلون لحماً ولا يضربون وبراً ولا شعراً ، وإذا قدموا مكة وضعوا ثيابهم التي كانت عليهم . وروى إبراهيم أيضاً من طريق عبد العزيز بن عمران المدني قال : سموا حمساً بالكعبة لأنها حمساء حجرها أبيض يضرب إلى السواد . انتهى . والأول أشهر وأكثر وأنه من الشمس وهو التشدد ، قال أبو عبيدة معمر بن المثنى : تحمس تشدد ، ومنه حمس الوعى إذا اشتد ، وسيأتي مزيد لذلك في الكلام على الحديث الذي بعده . وأفادت هذه الرواية أن رواية جبير له للملك كانت قبل الهجرة ، وذلك قبل أن يسلم جبير ، وهو نظير روايته أنه سمعه يقرأ في المغرب بالطور وذلك قبل أن يسلم جبير أيضاً كما تقدم ، وتضمن ذلك التعقب على السهيلي حيث ظن أن رواية جبير للملك كانت في الإسلام في حجة الوداع فقال : انظر كيف أنكر جبير هذا وقد حج بالناس عتاب سنة ثمان وأبو بكر سنة تسع ، ثم قال : إما أن يكونا وفقاً يجمع كما كانت قريش تصنع ، وإما أن يكون جبير لم يشهد معهما الموسم . وقال الكرماني : وقفة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة كانت سنة عشر وكان جبير حينئذ مسلماً لأنه أسلم يوم الفتح ، فإن كان سؤاله عن ذلك إنكاراً أو تعجباً فلعله لم يبلغه نزول قوله تعالى ﴿ ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ﴾ وإن كان للاستفهام عن حكمة المخالفة عما كانت عليه الخمس فلا إشكال ، ويحتمل أن يكون لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقفة بعرفة قبل الهجرة ، انتهى ملخصاً . وهذا الأخير هو المعتمد كما بينته قبل بدلائله ، وكأنه تبع السهيلي في ظنه أنها حجة الوداع ، أو وقع له اتفاقاً ، ودل هذا الحديث على أن المراد بقوله تعالى ﴿ ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ﴾ الإفاضة من عرفة ، وظاهر سياق



الآية أنها الإفاضة من مزدلفة لأنها ذكرت بلفظة « ثم » بعد ذكر الأمر بالذكر عند المشعر الحرام . وأجاب بعض المفسرين بأن الأمر بالذكر عند المشعر الحرام بعد الإفاضة من عرفات التي سبقت بلفظ الخبر لما ورد منه على المكان الذي تشرع الإفاضة منه ، فالتقدير فإذا أفضتم أذكروا ثم لتكن إفاضتكم من حيث أفاض الناس لا من حيث كان الحمس يفيضون ، أو التقدير فإذا أفضتم من عرفات إلى المشعر الحرام فاذكروا الله عنده ، ولتكن إفاضتكم من المكان الذي يفيض فيه الناس غير الحمس .

**الحديث الثاني :** قوله ( قال عروة ) في رواية عبد الرزاق عن معمر « عن هشام بن عروة عن أبيه فذكره » .

**قوله ( والحمس قریش وما ولدت )** زاد معمر « وكان ممن ولدت قریش خزاعة وبنو كنانة وبنو عامر بن صعصعة » ، وقد تقدم في أثر مجاهد أن منهم أيضاً غزوان وغيرهم ، وذكر إبراهيم الحربي في غريبه عن أبي عبيدة معمر بن المثنى قال : كانت قریش إذا خطب إليهم الغريب اشترطوا عليه أن ولدها على دينهم ، فدخل في الحمس من غير قریش ثقيف وليث وخزاعة وبنو عامر بن صعصعة يعني وغيرهم . وعرف بهذا أن المراد بهذه القبائل من كانت له من أمهاته قریشية ، لا جميع القبائل المذكورة .

**قوله ( فأخبرني أبي )** القائل هو هشام بن عروة ، والموصول من الحديث هذا القدر في سبب نزول هذه الآية ، وسيأتي في تفسير البقرة من وجه آخر أتم من هذا . وقوله « فدفعوا إلى عرفات » في رواية الكشميني « فرفعوا » بالراء ، ولمسلم من طريق أبي أسامة عن هشام « رجعوا إلى عرفات » والمعنى أنهم أمروا أن يتوجهوا إلى عرفات ليقفوا بها ثم يفيضوا منها ، وقد تقدم في طريق جبير سبب امتناعهم من ذلك ، وتقدم الكلام على قصة اللواف عرياناً في أوائل الصلاة ، وعرف برواية عائشة أن المخاطب بقوله تعالى ﴿ أفيضوا ﴾ النبي صلى الله عليه وسلم ، والمراد به من كان لا يقف بعرفة من قریش وغيرهم . وروى ابن أبي حاتم وغيره عن الضحاك أن المراد بالناس هنا إبراهيم الخليل عليه السلام ، وعنه المراد به الإمام ، وعن غيره آدم ، وقرئ في الشواذ « الناسي » بكسر السين بوزن القاضي والأول أصح ، نعم الوقوف بعرفة موروث عن إبراهيم كما روى الترمذي وغيره من طريق يزيد بن شيبان قال « كنا وقوفاً بعرفة فأتانا ابن مريع فقال : إني رسول رسول الله إليكم ، يقول لكم : كونوا على مشاعركم ، فإنكم على إرث من إرث إبراهيم » الحديث ، ولا يلزم من ذلك أن يكون هو المراد خاصة بقوله ﴿ من حيث أفاض الناس ﴾ بل هو الأعم من ذلك ، والسبب فيه ما حكته عائشة رضي الله عنها . وأما الإتيان في الآية بقوله ﴿ ثم ﴾ فقليل هي بمعنى الواو وهذا اختيار الطحاوي ، وقيل لقصد التأكيد لا لخص الترتيب ، والمعنى فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام ثم اجعلوا الإفاضة التي تفيضونها من حيث أفاض الناس لا من حيث كنتم تفيضون . قال الزنجشيري : وموقع ﴿ ثم ﴾ هنا موقعها من قولك أحسن إلى الناس ثم لا تحسن إلى غير كريم ، فتأتي ثم لتفاوت ما بين الإحسان إلى الكريم والإحسان إلى غيره ، فكذلك حين أمرهم بالذكر عند الإفاضة من عرفات بين لهم مكان الإفاضة فقال ﴿ ثم أفيضوا ﴾ لتفاوت ما بين الإفاضتين وأن إحداها صواب والأخرى خطأ ، قال الخطابي : تضمن قوله تعالى ﴿ ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ﴾

الأمر بالوقوف بعرفة لأن الإفاضة إنما تكون عند اجتماع قبله ، وكذا قال ابن بطال وزاد : وبين الشارع مبتدأ الوقوف بعرفة ومنتهاه .

### باب السير إذا دفع من عرفة

١٦٣٠ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال : سئل أسامة وأنا جالس : كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير في حجة الوداع حين دفع ؟ قال : كان يسير العنق ، فإذا وجد فجوة نص . قال هشام : والنص فوق العنق . قال أبو عبد الله : فجوة : متسع ، والجميع فجوات وفجاء ، وكذلك ركوة وركاء . مناص : ليس حين فرار .  
[الحديث ١٦٦٦ - طرفاه في : ٢٩٩٩ ، ٤٤١٣] .

قوله ( باب السير إذا دفع من عرفة ) أى صفته .

قوله ( عن أبيه ) فى رواية ابن خزيمة من طريق سفيان عن هشام « سمعت أبى » .

قوله ( سئل أسامة وأنا جالس ) فى رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك « وأنا جالس معه » وفى رواية مسلم من طريق حماد بن زيد عن زيد عن هشام عن أبيه « سئل أسامة وأنا شاهد وقال سألت أسامة بن زيد » .

قوله ( حين دفع ) فى رواية يحيى بن يحيى الليثى وغيره عن مالك فى الموطأ « حين دفع من عرفة » .

قوله ( العنق ) بفتح المهملة والنون هو السير الذى بين الإبطاء والإسراع . قال فى « المشارق » : هو سير سهل فى سرعة ، وقال القزاز : العنق سير سريع ، وقبل المشى الذى يتحرك به عنق الدابة ، وفى « الفائق » : العنق الخطو الفسيح . وانتصب العنق على المصدر المؤكد من لفظ الفعل .

قوله ( نص ) أى أسرع ، قال أبو عبيد : النص تحريك الدابة حتى يستخرج به أقصى ما عندها ، وأصل النص غاية المشى ومنه نصصت الشيء رفعت ، ثم استعمل فى ضرب سريع من السير .

قوله ( قال هشام ) يعنى ابن عروة الراوى ، وكذا بين مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن وأبو عوانة من طريق أنس بن عياض كلاهما عن هشام أن التفسير من كلامه ، وأدرجه يحيى القطان فيما أخرجه المصنف فى الجهاد ، وسفيان فيما أخرجه النسائي ، وعبد الرحيم بن سليمان ووكيع فيما أخرجه ابن خزيمة كلهم عن هشام ، وقد رواه إسحق فى مسنده عن وكيع ففصله وجعل التفسير من كلام وكيع ، وقد رواه ابن خزيمة من طريق سفيان ففصله وجعل التفسير من كلام سفيان ، وسفيان ووكيع إنما أخذوا التفسير المذكور عن هشام فرجع التفسير إليه ، وقد رواه أكثر رواة « الموطأ » عن مالك فلم يذكروا التفسير ، وكذلك رواه أبو داود الطيالسي عن حماد بن سلمة ومسلم من طريق حماد بن زيد كلاهما عن هشام ، قال ابن خزيمة : فى هذا الحديث دليل على أن الحديث الذى رواه ابن عباس عن أسامة أنه قال « فما رأيت ناقتة رافعة يدها حتى أتى جمعاً » أنه محمول على حال الزحام دون غيره اه ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه حفص من طريق الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن أسامة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أردفه حين أفاض

من عرفة وقال : أيها الناس : عليكم بالسكينة ، فإن البر ليس بالإيجاف ، قال : فما رأيت ناقته رافعة يدها حتى أتى جمعاً » الحديث . وأخرجه أبو داود ، وسيأتي للمصنف بعد باب من حديث ابن عباس ليس فيه أسامة ، ويأتي الكلام عليه هناك . وأخرج مسلم من طريق عطاء عن ابن عباس عن أسامة في أثناء حديث قال « فما زال يسير على هيئته حتى أتى جمعاً » وهذا يشعر بأن ابن عباس إنما أخذه عن أسامة كما ستأتي الحجة لذلك ، وقال ابن عبد البر : في هذا الحديث كيفية السير في الدفع من عرفة إلى مزدلفة لأجل الاستعجال للصلاة ، لأن المغرب لا تصلى إلا مع العشاء بالمزدلفة ، فيجمع بين المصلحتين من الوقاء والسكينة عند الزحمة ، ومن الإسراع عند عدم الزحام ، وفيه أن السلف كانوا يحرصون على السؤال عن كيفية أحواله صلى الله عليه وسلم في جميع حركاته وسكونه ليقنتوا به في ذلك .

**قوله ( فجوة )** بفتح الفاء وسكون الجيم المكان المتسع كما سيأتي تفسيره في آخر الباب ، ورواه أبو مصعب ويحيى بن بكير وغيرهما عن مالك بلفظ « فرجة » بضم الفاء وسكون الراء وهو بمعنى الفجوة . قوله في رواية المستمل وحده ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف . ( فجوة : متسع والجمع فجوات ) أى بفتحيتين . ( وفجاء ) أى بكسر الفاء والمد . ( وكذلك ركوة وركاء ) وركوات .

**قوله ( مناص ليس حين فرار )** أى هرب ، أى تفسير قوله تعالى ﴿ ولات حين مناص ﴾ وإنما ذكر هذا الحرف هنا لقوله « نص » ولا تعلق له به إلا للدفع وهم من يتوهم أن أحدهما مشتق من الآخر وإلا فإدانة نص غير مادة ناص ، قال أبو عبيدة في « المجاز » : المناص مصدر من قوله ناص ينوص .

### باب النزول بين عرفة وجمع

١٦٣١ - ناسدّد قال نا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن موسى بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد : أن النبي صلى الله عليه حيث أفاض من عرفة مال إلى الشعب فقضى حاجته فتوضأ . فقلت : يا رسول الله ، أتصلي ؟ قال : « الصلاة أمامك » . [١٦٦٧]

١٦٣٢ - نا موسى بن إسماعيل قال نا جويرة عن نافع قال : كان عبد الله بن عمر يجمع بين المغرب والعشاء بجمع ، غير أنه يمر بالشعب الذي أخذه رسول الله صلى الله عليه فيدخل ويتنفض ويتوضأ ولا يصلي حتى يصلي بجمع . [١٦٦٨]

١٦٣٣ - نا قتيبة قال نا إسماعيل بن جعفر عن محمد بن أبي حرملة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد أنه قال : ردفت رسول الله صلى الله عليه من عرفات ، فلما بلغ رسول الله صلى الله عليه الشعب الأيسر الذي دون المزدلفة أناخ فبال ، ثم جاء فصبت عليه الوضوء فتوضأ وضوءاً خفيفاً ، فقلت : الصلاة يا رسول الله ، قال : « الصلاة أمامك » . فركب رسول الله صلى الله عليه [١٦٦٩]

عليه حتى أتى المزدلفة فصلّى ، ثم ردّ الفضل رسول الله صلى الله عليه غداة جمع . قال كريب : فأخبرني عبد الله بن عباس عن الفضل أن رسول الله صلى الله عليه لم يزل يلبي حتى بلغ الجمرة .

**قوله ( باب النزول بين عرفة وجمع )** أى لقضاء الحاجة ونحوها ، وليس من المناسك .

**قوله ( عن يحيى بن سعيد )** هو الأنصارى وروايته عن موسى بن عقبة من رواية الأقران لأنهما تابعيان صغيران ، وقد حملة موسى عن كريب فصار فى الإسناد ثلاثة من التابعين .

**قوله ( حيث أفاض )** فى رواية أبى الوقت « حين » وهى أولى لأنها ظرف زمان وحيث ظرف مكان .

**( نكتة ) :** فى حيث ست لغات ضم آخرها وفتحها وكسره وبالزاو بدل الياء مع الحركات .

**قوله ( مال إلى الشعب )** بين محمد بن أبى حرملة فى روايته الآتية بعد حديث عن كريب أنه قرب المزدلفة ، وأردف المصنف بهذا الحديث ابن عمر أنه كان يقتدى برسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك فى كونه يقضى الحاجة بالشعب ويتوضأ لكنه لا يصلى إلا بالمزدلفة ، وقوله « فينتفض » بقاء وضاد معجمة أى يستجمر ، وقد سبق بيانه فى كتاب الطهارة ، وأخرجه الفاكهى من وجه آخر عن ابن عمر من طريق سعيد بن جبير قال « دفعت مع ابن عمر من عرفة ، حتى إذا وازينا الشعب الذى يصلى فيه الخلفاء المغرب دخله ابن عمر فتنفض فيه ، ثم توضأ وكبر ، فانطأ حتى جاء جمعاً فأقام فصلى المغرب ، فلما سلم قال : الصلاة ، ثم صلى العشاء » وأصله فى الجمع بجمع عند مسلم وأصحاب السنن ، وروى الفاكهى أيضاً من طريق ابن جريج قال : قال عطاء « أردف النبي صلى الله عليه وسلم أسامة ، فلما جاء الشعب الذى يصلى فيه الخلفاء الآن المغرب نزل فاهراق الماء ثم توضأ » ، وظاهر هذين الطريقين أن الخلفاء كانوا يصلون المغرب عند الشعب المذكور قبل دخول وقت العشاء ، وهو خلاف السنة فى الجمع بين الصلاتين بمزدلفة . ووقع عند مسلم من طريق محمد بن عقبة عن كريب « لما أتى الشعب الذى ينزله الأمراء » وله من طريق إبراهيم ابن عقبة عن كريب « الشعب الذى يذبح الناس فيه للمغرب » والمراد بالخلفاء والأمراء فى هذا الحديث بنو أمية فلم يوافقهم ابن عمر على ذلك ، وقد جاء عن عكرمة إنكار ذلك ، وروى الفاكهى أيضاً من طريق ابن أبى نجيح سمعت عكرمة يقول : اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم مبالا واتخذتموه مصلى ، وكأنه أنكر بذلك على من ترك الجمع بين الصلاتين لمخالفته السنة فى ذلك ، وكان جابر يقول : لا صلاة إلا بجمع ، أخرجه ابن المنذر بإسناد صحيح ، ونقل عن الكوفيين ، وعند ابن القاسم صاحب مالك وجوب الإعادة ، وعن أحمد إن صلى أجزأه وهو قول أبى يوسف والجمهور .

**قوله ( عن محمد بن أبى حرملة )** هو المدنى مولى آل حويطب ولا يعرف اسم أبيه ، وكان خصيف

يروى عنه فيقول « حدثني محمد بن حويطب » فذكر ابن حبان أن خصيفاً كان ينسبه إلى جد مواليه ، والإسناد من شيخ قتيبة إلخ كلهم مدنيون .

**قوله ( ردفت رسول الله صلى الله عليه وسلم )** بكسر الدال أى ركبت وراءه ، وفيه الركوب حال الدفع من عرفة والارتداد على الدابة ، ومحله إذا كانت مطيقة ، وارتداد أهل الفضل ، ويعد ذلك من إكرامهم للرديف لا من سوء أدبه .

**قوله ( فصبيت عليه الوضوء )** بفتح الواو أى الماء الذى يتوضأ به ، ويؤخذ منه الاستعانة فى الوضوء وللفقهاء فيها تفصيل لأنها إما أن تكون فى إحضار الماء مثلاً أو فى صبه على المتوضئ أو مباشرة غسل أعضائه ، فالأول جائز والثالث مكروه إلا إن كان لعذر ، واختلف فى الثانى والأصح أنه لا يكره بل هو خلاف الأولى ، فأما وقوع ذلك من النبى صلى الله عليه وسلم فهو إما لبيان الجواز وهو حينئذ أفضل فى حقه أو للضرورة .

**قوله ( وضوءاً خفيفاً )** أى خففه بأن توضأ مرة مرة وخفف استعمال الماء بالنسبة إلى غالب عاداته ، وهو معنى قوله فى رواية مالك الآتية بعد باب بلفظ « فلم يسبغ الوضوء » وأغرب ابن عبد البر فقال : معنى قوله « فلم يسبغ الوضوء » أى استنجى به ، وأطلق عليه اسم الوضوء للغوى لأنه من الوضأة وهى النظافة ومعنى الإسباغ الإكمال ، أى لم يكمل وضوءه فيتوضأ للصلاة ، قال : وقد قيل إنه توضأ وضوءاً خفيفاً ، ولكن الأصول تدفع هذا لأنه لا يشرع الوضوء للصلاة واحدة مرتين ، وليس ذلك فى رواية مالك . ثم قال : وقد قيل إن معنى قوله « لم يسبغ الوضوء » أى لم يتوضأ فى جميع أعضاء الوضوء ، بل اقتصر على بعضها ، واستضعفه اهـ . وحكى ابن بطال أن عيسى بن دينار من قدماء أصحابهم سبق ابن عبد البر إلى ما اختاره أولاً ، وهو متعقب بهذه الرواية الصريحة ، وقد تابع محمد بن أبى حرملة عليها محمد ابن عقبة أخو موسى أخرجه مسلم بمثل لفظه ، وتابعهما إبراهيم بن عقبة أخو موسى أيضاً أخرجه مسلم أيضاً بلفظ « فتوضأ وضوءاً ليس بالبالغ » ، وقد تقدم فى الطهارة من طريق يزيد بن هارون عن يحيى ابن سعيد عن موسى بن عقبة بلفظ « فجعلت أصب عليه ويتوضأ » ، ولم تكن عاداته صلى الله عليه وسلم أن يباشر ذلك أحد منه حال الاستنجاء ، ويوضحه ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق عطاء مولى ابن سباع عن أسامة فى هذه القصة قال فيها أيضاً « ذهب إلى الغائط فلما رجع صبيت عليه من الإداوة » قال القرطبي : اختلف الشراح فى قوله « ولم يسبغ الوضوء » هل المراد به اقتصر به على بعض الأعضاء فيكون وضوءاً لغوياً ، أو اقتصر على بعض العدد فيكون وضوءاً شرعياً ؟ قال : وكلاهما محتمل ، لكن يعضد من قال بالثانى قوله فى الرواية الأخرى « وضوءاً خفيفاً » لأنه لا يقال فى الناقص خفيف ، ومن موضحات ذلك أيضاً قول أسامة له « الصلاة » فإنه يدل على أنه رآه يتوضأ وضوءه للصلاة ولذلك قال له أتصلى ، كذا قال ابن بطال وفيه نظر لأنه لا مانع أن يقول له ذلك لا حتمال أن يكون مراده أتريد الصلاة فلم يتوضأ وضوءها ؟ وجوابه بأن الصلاة أمامك معناه أن المغرب لا تصلى هنا فلا تحتاج إلى وضوء الصلاة ، وكأن أسامة ظن أنه صلى الله عليه وسلم نسي صلاة المغرب ورأى وقتها قد كاد أن يخرج أو خرج . فأعلمه النبى صلى الله عليه وسلم أنها فى تلك الليلة يشرع تأخيرها لتجتمع مع الشاء بالمزدلفة ، ولم يكن أسامة يعرف تلك السنة قبل

ذلك ، وأما اعتلال ابن عبد البر بأن الوضوء لا يشرع مرتين لصلاة واحدة فليس بلازم لاحتمال أنه تَوْضُأً ثانياً عن حدث طارئ ، وليس الشرط بأنه لا يشرع تجديد الوضوء إلا لمن أدى به صلاة فرضاً أو نفلاً متفق عليه ، بل ذهب جماعة إلى جوازه وإن كان الأصح خلافه ، وإنما تَوْضُأً أولاً ليستديم الطهارة ولا سيما في تلك الحالة لكثرة الاحتياج إلى ذكر الله حينئذ ، وخفف الوضوء لقلة الماء حينئذ ، وقد تقدم شيء من هذا في أوائل الطهارة . وقال الخطابي : إنما ترك إسباغها حين نزل الشعب ليكون مستصحباً للطهارة في طريقه ، وتجوز فيه لأنه لم يرد أن يصلى به ، فلما نزل وأرادها أسبغها . وقول أسامة « الصلاة » بالنصب على إضمار الفعل ، أى تذكر الصلاة أو صل ، ويجوز الرفع على تقدير حضرت الصلاة مثلاً . وقوله « الصلاة أمامك » بالرفع وأمامك بفتح الهمزة بالنصب على الظرفية ، أى الصلاة ستصلى بين يديك ، أو أطلق الصلاة على مكانها أى المصلى بين يديك ، أو معنى أمامك لا تفوتك وستدركها ، وفيه تذكير التابع بما تركه متبوعه ليفعله أو يعتذر عنه أو يبين له وجه صوابه .

**قوله ( حتى أتى المزدلفة فصل )** أى لم يبدأ بشيء قبل الصلاة ، ووقع في رواية إبراهيم بن عقبة عند مسلم « ثم سار حتى بلغ جمعاً فصلى المغرب والعشاء » وقد بينه في رواية مالك بعد باب بلفظ « حتى جاء المزدلفة فتوضأ فأسبغ الوضوء ، ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ، ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله ، ثم أقيمت الصلاة فصلى ولم يصل بينهما » وبين مسلم من وجه آخر عن إبراهيم بن عقبة عن كريب أنهم لم يزيدوا بين الصلاتين على الإناخة ولفظه « فأقام المغرب ، ثم أناخ الناس ، ولم يحلوا حتى أقام العشاء فصلوا ثم حلوا » وكأنهم صنعوا ذلك رفقاً بالدواب أو للأمن من تشويشهم بها ، وفيه إشعار بأنه خفف القراءة في الصلاتين ، وفيه أنه لا بأس بالعمل اليسير بين الصلاتين اللتين يجمع بينهما ولا يقطع ذلك الجمع ، وسيأتى البحث في ذلك بعد ثلاثة أبواب . وقوله في رواية مالك « ولم يصل بينهما » أى لم يتنفل ، وسيأتى حديث ابن عمر في ذلك بعد بابين .

**قوله ( ثم ردف الفضل )** أى ركب خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو الفضل بن العباس ابن عبد المطلب ، ووقع في رواية إبراهيم بن عقبة عند مسلم « قال كريب فقلت لأسامة : كيف فعلتم حين أصبحتم ؟ قال ردفه الفضل بن العباس وانطلقت أنا في سباق قريش على رجلى » يعنى إلى منى . وسيأتى الكلام على التلبية بعد سبعة أبواب ، واستدل بالحديث على جمع التأخير وهو إجماع بمزدلفة ، لكنه عند الشافعية وطائفة بسبب السفر وعند الحنفية والمالكية بسبب النسك ، وأغرب الخطابي فقال : فيه دليل على أنه لا يجوز أن يصلى الحاج المغرب إذا أفاض من عرفة حتى يبلغ المزدلفة ، ولو أجزأته في غيرها لما أخرها النبي صلى الله عليه وسلم عن وقتها المؤقت لها في سائر الأيام .

**باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالسكينة عند الإفاضة**

**وإشارته إليهم بالسَّوْطِ**

١٦٣٤ - فاسعيد بن أبي مريم قال نا إبراهيم بن سويد قال حدثني عمرو بن أبي عمرو

مولى المطلب قال أخبرني سعيد بن جبيرة مولى والبة الكوفي قال : قال حدثني ابن عباس : أنه دفع

مع النبي صلى الله عليه يوم عرفة، فسمع النبي صلى الله عليه وراءه زجراً شديداً وضرباً للإبل، فأشار بسوطه إليهم وقال: «أيها الناس، عليكم بالسكينة، فإن البر ليس بالإيضاع».

أوضحوا: أسرعوا. خلالكم: من التخلل بينكم، ﴿وفجرنا خلالهما﴾: بينهما.

قوله (باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالسكينة عند الإفاضة) أى من عرفة.

قوله (حدثنا إبراهيم بن سويد) هو المدني وهو ثقة لكن قال ابن حبان: في حديثه مناكير. انتهى. وهذا الحديث قد تابعه عليه سليمان بن بلال عند الإسماعيلي، والراوى عنه إبراهيم بن سويد مدني أيضاً واسم جده حبان، وهم الأصيلي فسماه مولى، حكاه الجياني وخطوه فيه.

قوله (مولى المطلب) أى ابن عبد الله بن حنطب.

قوله (مولى والبة) بكسر اللام بعدها موحدة خفيفة بطن من بني أسد.

قوله (أنه دفع مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة) أى من عرفة.

قوله (زجراً) بفتح الزاي وسكون الجيم بعدها راء، أى صياحاً لحث الإبل.

قوله (وضرباً) زاد في رواية كريمة «وصوتاً» وكأنها تصحيف من قوله وضرباً فظنت معطوفة.

قوله (عليكم بالسكينة) أى في السير، والمراد السير بالرفق وعدم المراحة.

قوله (فإن البر ليس بالإيضاع) أى السير السريع، ويقال هو سير مثل الخبيب فين صلى الله عليه

وسلم أن تكلف الإسراع في السير ليس من البر أى مما يتقرب به، ومن هذا أخذ عمر بن عبد العزيز قوله

لما خطب بعرفة «ليس السابق من سبق بعيره وفرسه، ولكن السابق من غفر له» وقال المهلب: إنما

نأهم عن الإسراع إبقاء عايهم لئلا يحفوا بأنفسهم مع بعد المسافة.

قوله (أوضحوا أسرعوا) هو من كلام المصنف، وهو قول أبي عبيدة في المجاز.

قوله (خلالكم من التخلل بينكم) هو أيضاً من قول أبي عبيدة ولفظه «ولأوضحوا أى لأسرعوا،

خلالكم أى بينكم وأصله من التخلل» وقال غيره المعنى وليسوا بينكم بالهينة يقال أوضع البعير أسرع

وخص الراكب لأنه أسرع من الماشي، وقوله (وفجرنا خلالهما: بينهما) هو قول أبي عبيدة أيضاً

ولفظه «وفجرنا خلالهما أى وسطهما وبينهما» وإنما ذكر البخاري هذا التفسير لمناسبة أوضحوا للفظ

الإيضاع، ولما كان متعلقاً أوضحوا الخلال ذكر تفسيره كثيراً للفائدة.

## باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة

١٦٣٥ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن موسى بن عقبة عن كريب عن أسامة بن

[١٦٧٢]

زيد أنه سمعه يقول: دفع رسول الله صلى الله عليه من عرفة، فنزل الشعب بال، ثم توضأ ولم

يسبغ الوضوء، فقلت له: الصلاة. فقال: «الصلاة أمامك». فجاء المزدلفة فتوضأ فأسبغ، ثم

أقيمت الصلاة فصلّى المغرب، ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله، ثم أقيمت الصلاة فصلّى، ولم

يصل بينهما.

قوله ( باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة ) أى المغرب والعشاء ، ذكر فيه حديث أسامة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل باب .

قوله ( عن كريب عن أسامة ) قال ابن عبد البر رواه أصحاب مالك عنه هكذا ، إلا أشهب وابن الماجشون فإنهما أدخلوا بين كريب وأسامة عبد الله بن عباس ، أخرجه النسائي .

### باب من جمع بينهما ولم يتطوع

[١٦٧٣] ١٦٣٦ - نا آدم قال نا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر قال : جمع النبي صلى الله عليه المغرب والعشاء بجمع ، كل واحد منهما بإقامة ولم يسبح بينهما ، ولا على إثر كل واحد منهما .

[١٦٧٤] ١٦٣٧ - نا خالد بن مخلد قال نا سليمان بن بلال قال نا يحيى بن سعيد قال نا عدي بن ثابت حدثني عبد الله بن يزيد الخطمي حدثني أبو أيوب الأنصاري : أن رسول الله صلى الله عليه جمع في حجة الوداع المغرب والعشاء بالمزدلفة .  
[الحديث ١٦٧٤ - طرفه في : ٤٤١٤]

قوله ( باب من جمع بينهما ) أى بين الصلاتين المذكورتين .

قوله ( ولم يتطوع ) أى لم يتنفل بينهما .

قوله ( جمع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء ) كذا لأبي ذر ، ولغيره « بين المغرب والعشاء » .  
قوله ( بجمع ) بفتح الجيم وسكون الميم أى المزدلفة ، وسميت بجمعاً لأن آدم اجتمع فيها مع حواء ، وازدلف إليها أى دنا منها ، وروى عن قتادة أنها سميت بجمعاً لأنها يجمع فيها بين الصلاتين ، وقيل وصفت بفعل أهلها لأنهم يجتمعون بها ويزدلفون إلى الله أى يتقربون إليه بالوقوف فيها ، وسميت المزدلفة إما لاجتماع الناس بها أو لاقترابهم إلى منى أو لازدلاف الناس منها جميعاً أو للنزول بها فى كل زلفة من الليل أو لأنها منزلة وقربة إلى الله أو لازدلاف آدم إلى حواء بها .

قوله ( بإقامة ) لم يذكر الأذان ، وسيأتى البحث فيه بعد باب .

قوله ( ولم يسبح بينهما ) أى لم يتنفل ، وقوله ( ولا على إثر كل واحد منهما ) أى عقبها ، ويستفاد منه أنه ترك التنفل عقب المغرب وعقب العشاء ، ولما لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة صرح بأنه لم يتنفل بينهما ، بخلاف العشاء فإنه يحتمل أن يكون المراد أنه لم يتنفل عقبها لكنه تنفل بعد ذلك فى أثناء الليل ، ومن ثم قال الفقهاء تؤخر سنة العشاءين عنهما ، ونقل ابن المنذر الإجماع على ترك التطوع بين الصلاتين بالمزدلفة لأنهم اتفقوا على أن السنة لجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ، ومن تنفل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما . انتهى . ويعكر على نقل الاتفاق فعل ابن مسعود الآتى فى الباب الذى بعده .



**قوله (حدثنا يحيى)** هو ابن سعيد الأنصارى وفي روايته عن عدى بن ثابت رواية تابعى عن تابعى ، وفي رواية عبد الله بن يزيد شيخ عدى فيه رواية صحابى عن صحابى ، والإسناد كله دائر بين مدنى وكوفى ، وزاد مسلم من رواية الليث عن يحيى عن عدى عن عبد الله بن يزيد « وكان أميراً على الكوفة على عهد ابن الزبير » .

**قوله (بالمزدلفة)** مبين لقوله فى رواية مالك عن يحيى بن سعيد التى أخرجها المصنف فى المغازى بلفظ « أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع المغرب والعشاء جميعاً » وللطبرانى من طريق جابر الجعفى عن عدى بهذا الإسناد « صلى بجمع المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بإقامة واحدة » وفيه رد على قول ابن حزم : أن حديث أبى أيوب ليس فيه ذكر أذان ولا إقامة ، لأن جابراً وإن كان ضعيفاً فقد تابعه محمد بن أبى ليلى عن عدى على ذكر الإقامة فيه عند الطبرانى أيضاً فيقوى كل واحد منهما بالآخر .

### باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما

[١٦٧٥] ١٦٣٨ - نا عمرو بن خالد قال نا زهير قال نا أبو إسحاق قال سمعتُ عبد الرحمن بن يزيد يقول: حجَّ عبدُ اللهِ، فأتينا المزدلفةَ حينَ الأذانِ بالعتمةِ أو قريباً من ذلك، فأمرَ رجلاً فأذنَ وأقام، ثمَّ صلَّى المغربَ، وصلَّى بعدها ركعتين، ثمَّ دعا بعشائه فتعشَّى، ثمَّ أمرَ -أرى- فأذنَ وأقام. قال عمرو: لا أعلمُ الشكَّ إلا من زهير. ثمَّ صلَّى العشاءَ ركعتين، فلما حين طلعَ الفجرُ قال: إنَّ النبيَّ صلى اللهُ عليه كان لا يُصلِّي هذه الساعةَ إلا هذه الصلاةَ في هذا المكان من هذا اليوم. قال عبدُ اللهِ: هما صلاتان تحوَّلان عن وقتها: صلاةُ المغربِ بعد ما يأتي الناسُ المزدلفةَ، والفجرُ حين يبرزُ الفجرُ، قال: رأيتُ النبيَّ صلى اللهُ عليه يفعله.

[الحديث ١٦٧٥ - طرفاه فى: ١٦٨٢، ١٦٨٣.]

**قوله (باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما)** أى من المغرب والعشاء بالمزدلفة .

**قوله (زهير)** هو الجعفى ، وأبو إسحق هو السبيعى ، وشيخه هو النخعى ، وعبد الله هو ابن مسعود . **قوله (حج عبد الله)** فى رواية أحمد عن حسن بن موسى ، وللنسائى من طريق حسين بن عياش كلاهما عن زهير بالإسناد « حج عبد الله بن مسعود فأمرنى علقمة أن ألزمه فلزمته فكنت معه » وفى رواية لإسرائيل الآتية بعد باب « خرجت مع عبد الله إلى مكة ثم قدمنا جمعاً » .

**قوله (حين الأذان بالعتمة أو قريباً من ذلك)** أى من مغيب الشفق .

**قوله (فأمر رجلاً)** لم أقف على اسمه ، ويحتمل أن يكون هو عبد الرحمن بن يزيد فإن فى رواية حسن وحسين المذكورتين « فكنت معه فأتينا المزدلفة ، فلما كان حين طلع الفجر قال قم ، فقلت له إن هذه الساعة ما رأيتك صليت فيها » .

**قوله (ثم أمر أرى رجلاً فأذن وأقام)** ، قال عمرو ولا أعلم الشك إلا من زهير ( أرى يضم الهمزة

أى أظن ، وقد بين عمرو وهو ابن خالد شيخ البخارى فيه أنه من شيخه زهير ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق الحسن بن موسى عن زهير مثل ما رواه عنه عمرو ولم يقل ما قال عمرو ، وأخرجه البيهقي من طريق عبد الرحمن بن عمرو عن زهير وقال فيه « ثم أمر قال زهير أرى فأذن وأقام » وسيأتى بعد باب رواية إسرائيل عن أبى إسحق بأصح مما قال زهير ولفظه « ثم قدمنا جمعاً فصلى الصلاتين كل صلاة وحدها بأذان وإقامة والعشاء بينهما » والعشاء بفتح العين ورواه ابن خزيمة وأحمد من طريق ابن أبى زائدة عن أبى إسحق بلفظ « فأذن وأقام ثم صلى المغرب ثم تعشى ثم قام فأذن وأقام وصلى العشاء ثم بات يجمع ، حتى إذا طلع الفجر فأذن وأقام » ولأحمد من طريق جرير بن حازم عن أبى إسحق « فصلى بنا المغرب ، ثم دعا بعشاء فتعشى ثم قام فصلى العشاء ثم رقد » ووقع عند الإسماعيلي من رواية شعبة عن ابن أبى ذئب فى هذا الحديث « ولم يتطوع قبل كل واحدة منهما ولا بعدها » ولأحمد من رواية زهير « فقامت له إن هذه لساعة ما رأيتك صليت فيها » .

**قوله ( فلما طلع الفجر )** فى رواية المستمل والكشميني « فلما حين طلع الفجر » وفى رواية الحسين ابن عياش عن زهير « فلما كان حين طلع الفجر » .

**قوله ( قال عبد الله )** هو ابن مسعود .

**قوله ( عن وقتها )** كذا للأكثر ، وفى رواية السرخسي « عن وقتها » بالافراد ، وسيأتى فى رواية إسرائيل بعد باب رفع هذه الجملة إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( حين يبرز )** بزاى مضمومة وغين معجمة أى يطلع ، وفى هذا الحديث مشروعية الأذان والإقامة لكل من الصلاتين إذا جمع بينهما ، قال ابن حزم : لم نجده مروباً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو ثبت عنه لقلت به . ثم أخرج من طريق عبد الرزاق عن أبى بكر بن عياش عن أبى إسحق فى هذا الحديث : قال أبو إسحق فذكرته لأبى جعفر محمد بن على فقال : أما نحن أهل البيت فهكذا نصنع . قال ابن حزم : وقد روى عن عمر من فعله ، قلت أخرجه الطحاوى بإسناد صحيح عنه ، ثم تأوله بأنه محمول على أن أصحابه تفرقوا عنه فأذن لهم ليجمعوا ليجمع بهم ، ولا ينفى تكلفه ، ولو تأتى له ذلك فى حق عمر - لكونه كان الإمام الذى يقيم للناس حجهم - لم يتأت له فى حق ابن مسعود لأنه إن كان معه ناس من أصحابه لا يحتاج فى جمعهم إلى من يؤذن لهم ، وقد أخذ بظاهره مالك ، وهو اختيار البخارى . وروى ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يتعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود وهو من رواية الكوفيين مع كونه موقوفاً ومع كونه لم يروه ويترك ما روى عن أهل المدينة وهو مرفوع . قال ابن عبد البر : وأعجب أنا من الكوفيين حيث أخذوا بما رواه أهل المدينة وهو أن يجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة وتركوا ما رواه فى ذلك عن ابن مسعود مع أنهم لا يعدلون به أحداً . قلت : الجواب عن ذلك أن مالكا اعتمد على صنيع عمر فى ذلك وإن كان لم يروه فى « الموطأ » واختار الطحاوى ما جاء عن جابر يعنى فى حديثه الطويل الذى أخرجه مسلم أنه جمع بينهما بأذان واحد وإقامتين ، وهذا قول الشافعى فى القديم ورواية عن أحمد وبه قال ابن الماجشون وابن حزم وقواه الطحاوى بالقياس على الجمع بين الظهر والعصر بعرفة . وقال الشافعى فى الجديد والثورى وهو رواية عن أحمد : يجمع بينهما بإقامتين فقط ، وهو ظاهر حديث أسامة الماضى

قريباً حيث قال « فأقام المغرب ثم أناخ الناس ولم يحلوا حتى أقام العشاء » وقد جاء عن ابن عمر كل واحد من هذه الصفات أخرجه الطحاوي وغيره ، وكأنه كان يراه من الأمر الذي يتخير فيه الإنسان ، وهو المشهور عن أحمد ، واستدل بحديث ابن مسعود على جواز التنفل بين الصلاتين لمن أراد الجمع بينهما لكون ابن مسعود تعشى بين الصلاتين ، ولا حجة فيه لأنه لم يرفعه ، ويحتمل أن لا يكون قصد الجمع ، وظاهر صنيعه يدل على ذلك لقوله إن المغرب تحول عن وقتها فرأى أنه وقت هذه المغرب خاصة ، ويحتمل أن يكون قصد الجمع وكان يرى أن العمل بين الصلاتين لا يقطعه إذا كان ناوياً للجمع ، ويحتمل قوله « تحول عن وقتها » أى المعتاد ، وأما إطلاقه على صلاة الصبح أنها تحول عن وقتها فليس معناه أنه أوقع الفجر قبل طلوعها ، وإنما أراد أنها وقعت قبل الوقت المعتاد فعلمها فيه في الحضر ، ولا حجة فيه لمن منع التغليس بصلاة الصبح لأنه ثبت عن عائشة وغيرها كما تقدم في المواقيت التغليس بها ، بل المراد هنا أنه كان إذا أتاه المؤذن بطلوع الفجر صلى ركعتي الفجر في بيته ثم خرج فصلى الصبح مع ذلك بغلس ، وأما بمزدلفة فكان الناس مجتمعين والفجر نصب أعينهم فبادر بالصلاة أول ما بزغ حتى أن بعضهم كان لم يتبين له طلوعه ، وهو بين في رواية إسرائيل الآتية حيث قال « ثم صلى الفجر حين طلع الفجر ، قائل يقول طلع الفجر وقائل يقول لم يطلع » واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود هذا على ترك الجمع بين الصلاتين في غير يوم عرفة وجمع لقول ابن مسعود « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين » وأجاب المجوزون بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد ثبت الجمع بين الصلاتين من حديث ابن عمر وأنس وابن عباس وغيرهم وتقدم في موضعه بما فيه كفاية ، وأيضاً فلا استدلال به إنما هو من طريق المفهوم وهم لا يقولون به ، وأما من قال به فشرطه أن لا يعارضه منطوق ، وأيضاً فالحصر فيه ليس على ظاهره لإجماعهم على مشروعية الجمع بين الظهر والعصر بعرفة .

### باب من قدم ضَعْفَةَ أَهْلِهِ بَلِيلٍ ، فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويقدم إذا غاب القمر

[١٦٧٦] ١٦٣٩- فايحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال سالم : وكان عبد الله بن عمر يُقدم ضَعْفَةَ أَهْلِهِ فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بليل فيذكرون الله ما بدا لهم ، ثم يرجعون قبل أن يقف الإمام وقبل أن يدفع ، فمنهم من يقدم منى لصلاة الفجر ، ومنهم من يقدم بعد ذلك ، فإذا قدموا رموا الجمرة . وكان ابن عمر يقول : أرخص في أولئك رسول الله صلى الله عليه .

[١٦٧٧] ١٦٤٠- نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : بعثني النبي صلى الله عليه من جمع بليل ... ح .

[الحديث ١٦٧٧ - طرفاه في : ١٦٧٨ ، ١٨٥٦] .

[١٦٧٨] ١٦٤١- نا عليُّ قال نا سفيانُ أخبرني عبيدُ اللهِ بن أبي يزيد سمع ابنَ عباسٍ يقولُ: أنا من قدمَ النبيُّ صلى اللهُ عليه ليلةَ المزدلفةِ في ضعفَةِ أهلهِ .

[١٦٧٩] ١٦٤٢- نا مسددٌ عن يحيى عن ابنِ جريجٍ قال نا عبدُ اللهِ مولى أسماءَ عن أسماءَ أنها نزلتْ ليلةَ جمعٍ عندَ المزدلفةِ فقامتُ تُصلي، فصلتُ ساعةً ثم قالتُ: يا بُني، هل غابَ القمرُ؟ قلتُ: لا. فصلتُ ساعةً ثم قالتُ: يا بني، هل غابَ القمرُ؟ قلتُ: نعم. قالتُ: فارتحلوا، فارتحلنا فمضينا، حتى رمتِ الجُمرةَ، ثم رجعتُ فصلتُ الصبحَ في منزلها. فقلتُ لها: يا هنتاهُ، ما أَرانا إلا قد غلَسنا. قالتُ: يا بُني، إنَّ رسولَ اللهِ صلى اللهُ عليه أذنَ للطَّعنِ.

[١٦٨٠] ١٦٤٣- نا محمدُ بنُ كثيرٍ قال أنا سفيانُ قال نا عبدُ الرحمنِ -هو ابنُ القاسمِ- عن القاسمِ عن عائشةَ قالتُ: استأذنتُ سودةَ النبيِّ صلى اللهُ عليه ليلةَ جمعٍ -وكانت ثقيلةً ثَبُطَةً- فأذنَ لها.

[الحديث ١٦٨٠- طرفه في: ١٦٨١].

[١٦٨١] ١٦٤٤- نا أبو نعيمٍ قال نا أفلحُ بنُ حميدٍ عن القاسمِ بن محمدٍ عن عائشةَ قالتُ: نزلنا بالمزدلفةَ، فاستأذنتُ النبيَّ صلى اللهُ عليه سودةً أن تدفعَ قبلَ حَظْمَةِ الناسِ -وكانت امرأةً بطيئةً- فأذنَ لها، فدفعتُ قبلَ حَظْمَةِ الناسِ، وأقمنا حتى أصبحنا نحنُ، ثم دفعنا بدفعه، فلأن أكونَ استأذنتُ رسولَ اللهِ صلى اللهُ عليه كما استأذنتُ سودةً أحبُّ إليَّ من مَفْرُوحٍ به.

قوله ( باب من قدم ضعفة أهله ) أى من نساء وغيرهم .

قوله ( بليل ) أى من منزله يجمع .

قوله ( فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويقدم ) ضبطه الكرماني بفتح القاف وكسر الدال قال : وحذف الفاعل للعلم به وهو من ذكر أولاً ، ويفتح الدال على البناء للمجهول . وقوله « إذا غاب القمر » بيان للمراد من قوله في أول الترجمة « بليل » ، ومغيب القمر تلك الليلة يقع عند أوائل الثالث الأخير ، ومن ثم قيده الشافعي ومن تبعه بالنصف الثاني . قال صاحب « المغني » : لا نعلم خلافاً في جواز تقديم الضعفة بليل من جمع إلى منى . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : الأول : حديث ابن عمر

قوله ( قال سالم ) في رواية ابن وهب عند مسلم عن يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله أخبره .

قوله ( المشعر ) بفتح الميم والعين ، وحكى الجوهري كسر الميم وقيل إنه لغة أكثر العرب ، وقال ابن قرقول : كسر الميم لغة لا رواية . وقال ابن قتيبة : لم يقرأ بها في الشواذ ، وقيل بل قرئ حكاها الهنل .

وسمى المشعر لأنه معلم للعبادة ، والحرام لأنه من الحرم أو الحرمته . وقوله « ما بدا لهم » بغير همز أى ظهر لهم ، وأشعر ذلك بأنه لا توقيف لهم فيه .

**قوله ( ثم يرجعون )** فى رواية مسلم « ثم يدفعون » وهو أوضح ، ومعنى الأول أنهم يرجعون عن الوقوف إلى الدفع ثم يقدمون منى على ما فصل فى الخبر ، وقوله « لصلاة الفجر » أى عند صلاة الفجر .  
**قوله ( وكان ابن عمر يقول أرخص فى أولئك رسول الله صلى الله عليه وسلم )** كذا وقع فيه أرخص ، وفى بعض الروايات رخص بالتشديد وهو أظهر من حيث المعنى لأنه من الترخيص لا من الرخص ، واحتج به ابن المنذر لقول من أوجب المبيت بمزدلفة على غير الضعفة لأن حكم من لم يرخص له ليس كحكم من رخص له ، قال : ومن زعم أنهما سواء لزمه أن يجيز المبيت على منى لسائر الناس لكونه صلى الله عليه وسلم أرخص لأصحاب السقاية وللرعاء أن لا يبيتوا بمنى ، قال : فإن قال لا تعدوا بالرخص مواضعها فليستعمل ذلك هنا ، ولا يأذن لأحد أن يتقدم من جمع إلا لمن رخص له رسول الله صلى الله عليه وسلم . انتهى . وقد اختلف السلف فى هذه المسألة فقال علقمة والنخعي والشعبي : من ترك المبيت بمزدلفة فاته الحج ، وقال عطاء والزهرى وقتادة والشافعى والكوفيون وإسحق : عليه دم . قالوا : ومن بات بها لم يجز له الدفع قبل النصف . وقال مالك : إن مر بها فلم ينزل فعليه دم ، وإن نزل فلا دم عليه متى دفع ، وفى حديث ابن عمر دلالة على جواز رمى جمرة العقبة قبل طلوع الشمس لقوله « إن من يقدم عند صلاة الفجر إذا قدم رمى الجمرة » وسأنى ذلك صريحاً من صنع أسماء بنت أبى بكر فى الحديث الثالث من هذا الباب ، ويأتى الكلام عليه فيه إن شاء الله تعالى .

**الحديث الثانى :** حديث ابن عباس ، وفائدته تعيين من أذن لهم النبى صلى الله عليه وسلم من أهله فى ذلك ، وأورده من وجهين فى الثانى منهما أنه ليس البعث المذكور خاصاً له لأن اللفظ الأول وهو قوله « بعثنى » قد يؤهم اختصاصه بذلك وفى الثانى « أنا ممن قدم » فافهم أنه لم يختص ، وقوله فى الثانى « فى ضعفه أهله » قد أخرجه المصنف فى « باب حج الصبيان » من طريق حماد عن عبيد الله بن أبى يزيد بلفظ « فى الثقل » زاد مسلم من هذا الوجه « وقال فى الضعفة » ، ولسفيان فيه إسناد آخر أخرجه مسلم عن أبى بكر بن أبى شيبة عنه عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس مثله ، وقد أخرج طريق عطاء هذه مطولة الطحاوى من رواية إسماعيل بن عبد الملك بن أبى الصفير عن عطاء ( قال أخبرنى ) ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعباس ليلة المزدلفة : اذهب بضعفائنا ونسائنا فليصلوا الصبح بمنى وليرموا جمرة العقبة قبل أن تصيبهم دفعة الناس » قال فكان عطاء يفعله بعد ما كبر وضعف ، ولأبى داود من طريق حبيب عن عطاء عن ابن عباس « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم ضعفاء أهله بغلس » ولأبى عوانة فى صحيحه من طريق أبى الزبير عن ابن عباس « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم العيال والضعفة إلى منى من المزدلفة » .

**الحديث الثالث :** حديث أسماء بنت أبى بكر الصديق .

**قوله ( حدثنى عبد الله مولى أسماء )** هو ابن كيسان المدنى ، يكنى أبا عمر . ليس له فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر سياقى فى أبواب العمرة ، وقد صرح ابن جريج بتحديث عبد الله له هكذا فى

رواية مسدد هذه عن يحيى ، وكذا رواه مسلم عن محمد بن أبى بكر المقدمى وابن خزيمة عن بNDAR ، وكذا أخرجه أحمد فى مسنده كلهم عن يحيى ، وأخرجه مسلم من طريق عيسى بن يونس ، وأخرجه الإسماعيلى من طريق داود العطار ، والطبرانى من طريق ابن عيينة ، والطحاوى من طريق سعيد بن سالم ، وأبو نعيم من طريق محمد بن بكير كلهم عن ابن جريج ، وأخرجه أبو داود عن محمد بن خلاد عن يحيى القطان عن ابن جريج عن عطاء أخبرنى مخبر عن أسماء ، وأخرجه مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء أن مولى أسماء أخبره ، وكذا أخرجه الطبرانى من طريق أبى خالد الأحمد عن يحيى بن سعيد ، فالظاهر أن ابن جريج سمعه من عطاء ثم لقي عبد الله فأخذه عنه ، ويحتمل أن يكون مولى أسماء شيخ عطاء غير عبد الله .

**قوله ( قالت فارتحلوا )** فى رواية مسلم « قالت ارتحل بى » .

**قوله ( فضينا حتى رمت الجمرة )** فى رواية ابن عيينة « فضينا بها » .

**قوله ( يا هتاه )** أى يا هذه ، وقد سبق ضبطه فى « باب الحج أشهر معلومات » .

**قوله ( ما أرانا )** بضم الهمزة أى أظن ، وفى رواية مسلم بالجزم « فقلت لها لقد غلسنا » وفى رواية مالك « لقد جئنا منى بغلس » وفى رواية داود العطار « لقد ارتحلنا بليل » وفى رواية أبى داود « فقلت إنا رمينا الجمرة بليل وغلسنا » أى جئنا بغلس .

**قوله ( إذن للظن )** بضم الظاء المعجمة جمع ظئنة وهى المرأة فى الهودج ثم أطلق على المرأة مطلقاً ، وفى رواية أبى داود المذكورة « إنا كنا نصنع هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفى رواية مالك « لقد كنا نفعل ذلك مع من هو خير منك » تعنى النبى صلى الله عليه وسلم ، واستدل بهذا الحديث على جواز الرى قبل طلوع الشمس عند من خص التعجيل بالضعفة وعند من لم يخص ، وخالف فى ذلك الحنفية فقالوا : لا يرمى جمرة العقبة إلا بعد طلوع الشمس ، فإن رى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز ، وإن رماها قبل الفجر أدها وهذا قال ، أحمد وإسحق والجمهور ، وزاد إسحق « ولا يرميها قبل طلوع الشمس » وبه قال النخعى ومجاهد والثورى وأبو ثور ، ورأى جواز ذلك قبل طلوع الفجر عطاء وطاوس والشعبى والشافعى ، واحتج الجمهور بحديث ابن عمر الماضى قبل هذا ، واحتج إسحق بحديث ابن عباس « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لغلمان بنى عبد المطلب : لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس » وهو حديث حسن أخرجه أبو داود والنسائى والطحاوى وابن حبان من طريق الحسن العرنى - وهو بضم المهملة وفتح الراء بعدها نون - عن ابن عباس ، وأخرجه الترمذى والطحاوى من طرق عن الحكم عن مقسم عنه ، وأخرجه أبو داود من طريق حبيب عن عطاء ، وهذه الطرق يقوى بعضها بعضاً ، ومن ثم صححه الترمذى وابن حبان . وإذا كان من رخص له منع أن يرمى قبل طلوع الشمس فن لم يرخص له أولى . واحتج الشافعى بحديث أسماء هذا . ويجمع بينه وبين حديث ابن عباس بحمل الأمر فى حديث ابن عباس على الندب ، ويؤيده ما أخرجه الطحاوى من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه قال « بعثنى النبى صلى الله عليه وسلم مع أهله وأمرنى أن أرمى مع الفجر » وقال ابن المنذر : السنة أن لا يرمى إلا بعد طلوع الشمس

كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لأن فاعله مخالف للسنة ، ومن رمى حينئذ فلا إعادة عليه إذ لا أعلم أحداً قال لا يجزئه . واستدل به أيضاً على إسقاط الوقوف بالمشعر الحرام عن الضعفة ، ولا دلالة فيه لأن رواية أسماء ساكتة عن الوقوف ، وقد بينته رواية ابن عمر التي قبلها . وقد اختلف السلف في هذه المسألة فكان بعضهم يقول : من مر بمزدلفة فلم ينزل بها فعليه دم ، ومن نزل بها ثم دفع منها في أى وقت كان من الليل فلا دم عليه ولو لم يقف مع الإمام . وقال مجاهد وقتادة والزهرى والثورى : من لم يقف بها فقد ضيع نسكاً وعليه دم ، وهو قول أبى حنيفة وأحمد وإسحق وأبى ثور ، وروى عن عطاء ، وبه قال الأوزاعي لا دم عليه مطلقاً ، وإنما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به . وروى الطبري بسند فيه ضعف عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً « إنما جمع منزل للدج المسلمين » وذهب ابن بنت الشافعى وابن خزيمة إلى أن الوقوف بها ركن لا يتم الحج إلا به ، وأشار ابن المنذر إلى ترجيحه ، ونقله ابن المنذر عن علقمة والنخعى ، والعجب أنهم قالوا من لم يقف بها فاته الحج ويجعل إحرامه عمرة ، واحتج الطحاوى بأن الله لم يذكر الوقوف وإنما قال ﴿ فاذكروا الله عند المشعر الحرام ﴾ وقد أجمعوا على أن من وقف بها بغير ذكر أن حجه تام ، فإذا كان الذكر المذكور فى الكتاب ليس من صلب الحج فالموطن الذى يكون الذكر فيه أخرى أن لا يكون فرضاً . قال : وما احتجوا به من حديث عروة بن مضرس - وهو بضم الميم وفتح المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها مهملة - رفعه قال « من شهد معنا صلاة الفجر بالمزدلفة وكان قد وقف قبل ذلك بعرفة ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه » لإجماعهم أنه لو بات بها ووقف ونام عن الصلاة فلم يصلها مع الإمام حتى فاتته أن حجه تام . انتهى . وحديث عروة أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والدارقطنى والحاكم ولفظ أبى داود عنه « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالموقف - يعنى بجمع - قلت : جئت يا رسول الله من جبل طيئ فأكلت مطيئ وأتعبت نفسى ، والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه ، فهل لى من حج ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أدرك معنا هذه الصلاة وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى تفثه » وللنسائى « من أدرك جمعاً مع الإمام والناس حتى يفيضوا فقد أدرك الحج ، ومن لم يدرك مع الإمام والناس فلم يدرك » ولأبى يعلى « ومن لم يدرك جمعاً فلا حج له » وقد صنف أبو جعفر العقيل جزءاً فى إنكار هذه الزيادة وبين أنها من رواية مطرف عن الشعبي عن عروة وأن مطرفاً كان يهيم فى المتون ، وقد ارتكب ابن حزم الشطط فزعم أنه من لم يصل صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام أن الحج يفوته إلزاماً لما ألزمه به الطحاوى ، ولم يعتبر ابن قدامة مخالفته هذه فحكى الإجماع على الإجزاء كما حكاه الطحاوى ، وعند الحنفية يجب بترك الوقوف بها دم لمن ليس به عذر ، ومن جملة الأعذار عندهم الزحام .

الحديث الرابع : حديث عائشة أورده من طريقين :

قوله ( عن القاهم ) هو ابن محمد بن أبى بكر والد عبد الرحمن الراوى عنه .

قوله ( استأذنت سودة ) أى بنت زمعة أم المؤمنين .

قوله ( ثقيلة ) أى من عظم جسمها .

قوله ( ثبطة ) بفتح المثانة وكسر الموحدة بعدها مهملة خفيفة ، أى بطيئة الحركة كأنها تثبط بالأرض

أى تشبث بها ، ولم يذكر محمد بن كثير شيخ البخارى فيه عن سفيان وهو الثورى ما استأذنته سودة فيه ، فلذلك عقبه بطريق أفلح عن القاسم المبينة لذلك ، وقد أخرجه ابن ماجه من طريق وكيع عن الثورى فيبن ذلك ولفظه « أن سودة بنت زمعة كانت امرأة ثبطة ، فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تدفع من جمع قبل دفعة الناس فأذن لها » ، ولأبى عوانة من طريق قبيصة عن الثورى « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم سودة ليلة جمع » ، وأخرجه مسلم من طريق وكيع فلم يسق لفظه ، ومن طريق عبيد الله بن عمر العمرى عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ « وددت أنى كنت استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استأذنته سودة فأصلى الصبح بمنى فأرمى الجمرة قبل أن يأتى الناس » فذكر بقية الحديث مثل سياق محمد ابن كثير ، وله نحوه من طريق أيوب عن عبد الرحمن بن القاسم وفيه من الزيادة « وكانت عائشة لا تفيض إلا مع الإمام » .

**قوله ( حدثنا أفلح بن حميد عن القاسم )** فى رواية الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن أفلح « أخبرنا القاسم » وله من طريق أبى بكر الحننى عن أفلح « سمعت القاسم » .

**قوله ( أن تدفع قبل حطمة الناس )** فى رواية مسلم عن القعنبي عن أفلح « أن تدفع قبله وقبل حطمة الناس » والحطمة بفتح الحاء وسكون الطاء المهملتين الزحمة .

**قوله ( فلأن أكون )** بفتح اللام فهو مبتدأ وخبره « أحب » وقولها « مفروح » أى ما يفرح به من كل شيء .

**( تنبيه ) :** وقع عند مسلم عن القعنبي عن أفلح بن حميد ما يشعر بأن تفسير الثبطة بالثقبلة من القاسم راوى الخبر ولفظه « وكانت امرأة ثبطة ، يقول القاسم : والثبطة الثقيلة » ولأبى عوانة من طريق ابن أبى فديك عن أفلح بعد أن ساق الحديث بلفظ « وكانت امرأة ثبطة قال : الثبطة الثقيلة » وله من طريق أبى عامر العقدي عن أفلح « وكانت امرأة ثبطة ، يعنى ثقيلة » فعلى هذا فقوله فى رواية محمد بن كثير عند المصنف وكانت امرأة ثقيلة ثبطة من الإدراج الواقع قبل ما أدرج عليه وأمثلته قليلة جداً ، وسببه أن الراوى أدرج التفسير بعد الأصل فظن الراوى الآخر أن اللفظين ثابتان فى أصل المتن فقدم وأخر ، والله أعلم .

## باب متى يُصَلَّى الفجرُ بجمع

[١٦٨٢] - ١٦٤٥ - نا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبى قال نا الأعمش حدثني عُمارة عن عبد الرحمن عن عبد الله قال : ما رأيتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم صلاةً لغيرِ ميقاتها ، إلا صلاتين : جمع بين المغرب والعشاء ، وصلى الفجرَ قبلَ ميقاتها .

[١٦٨٣] - ١٦٤٦ - نا عبد الله بن رجاء قال نا إسرائيل عن أبى إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد قال : خرجت مع عبد الله إلى مكة ، ثم قدمنا جمعاً فصلى الصلاتين ، كل صلاة وحدها بأذانٍ



وإقامة، والعشاء بينهما. ثم صلى الفجر حين طلع الفجر - قائل يقول: طلع الفجر، وقائل يقول: لم يطلع الفجر - ثم قال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ حَوَّلَتَا عَنْ وَقْتَهُمَا فِي هَذَا الْمَكَانِ: الْمَغْرِبَ، فَلَا يَقْدُمُ النَّاسُ حَتَّى يُعْتَمُوا، وَصَلَاةَ الْفَجْرِ هَذِهِ السَّاعَةَ». ثُمَّ وَقَفَ حَتَّى أَسْفَرَ ثُمَّ قَالَ: لَوْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَاضَ الْآنَ أَصَابَ السُّنَّةَ. فَمَا أَدْرِي أَقُولُهُ كَانَ أَسْرَعَ أَمْ دَفَعُ عُثْمَانَ، فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النُّحْرِ.

قوله (باب متى يصلى الفجر بجمع) ذكر فيه حديث ابن مسعود مختصراً ومطولاً .  
قوله (حدثني عمارة) هو ابن عمير ، وعبد الرحمن هو ابن يزيد النخعي ، والإسناد كله كوفيون .  
قوله (لغير ميقاتها) في رواية غير أبي ذر « بغير » بالموحدة بدل اللام ، والمراد في غير وقتها المعتاد كما بيناه في الكلام عليه قبل باب .

قوله في الطريق الثانية (خرجت) في رواية غير أبي ذر « خرجنا » .  
قوله (والعشاء بينهما) بفتح المهملة لا بكسرها أى الأكل ، وقد تقدم إيضاحه .  
قوله (فلا يقدم) بفتح الدال .  
قوله (حتى يعتموا) أى يدخلوا في العتمة وهو وقت العشاء الآخرة كما تقدم بيانه في المواقيت .  
قوله (لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن) يعنى عثمان كما بين في آخر الكلام ، وقوله (فما أدري) هو كلام عبد الرحمن بن يزيد الراوى عن ابن مسعود ، وأخطأ من قال إنه كلام ابن مسعود ، والمراد أن السنة الدفع من المشعر الحرام عند الإسفار قبل طلوع الشمس ، خلافاً لما كان عليه أهل الجاهلية كما في حديث عمر الذى بعده .

(فائدة) : وقع في رواية جرير بن حازم عن أبي إسحق عند أحمد من الزيادة في هذا الحديث أن نظير هذا القول صدر من ابن مسعود عند الدفع من عرفة أيضاً ولفظه « لما وقفنا بعرفة غابت الشمس فقال : لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب ، قال : فما أدري أكلام ابن مسعود أسرع أو إفاضة عثمان ، قال : فأوضع الناس . ولم يزد ابن مسعود على العتق حتى أتى جمعاً » وله من طريق زكريا عن أبي إسحق في هذا الحديث « أفاض ابن مسعود من عرفة على هيئته لا يضرب بغيره حتى أتى جمعاً » وقال سعيد بن منصور « حدثنا سفيان وأبو معاوية عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد أن ابن مسعود أوضع بغيره في وادي محسر » وهذه الزيادة مرفوعة في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم .

قوله ( فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ) سيأتى الكلام عليه في الباب الذى يليه إن شاء الله تعالى .

### باب متى يدفع من جمع

١٦٤٧ - فاحجاج بن منهال قال نا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت عمرو بن ميمون

يقول : شهدتُ عمرَ صلَّى بجمعِ الصبح ، ثم وقفَ فقال : إِنَّ المشرَكينَ كانوا لا يُفيضونَ حتى تطلعَ الشمسُ ، ويقولونَ : أشرقَ ثبيرُ . وَأَنَّ النبيَّ صلى الله عليه خالفهم ، ثم أفاضَ قبلَ أن تطلعَ الشمسُ .

[الحديث ١٦٨٤ - طرفه في : ٣٨٣٨].

**قوله ( باب متى يذبح من جمع )** أى بعد الوقوف بالمشرع الحرام .

**قوله ( عن أبي إسحق )** هو السبيعي .

**قوله ( لا يفيضون )** زاد يحيى القطان عن شعبة « من جمع » أخرجه الإسماعيلي ، وكذا هو للمصنف في أيام الجاهلية من رواية سفيان الثوري عن أبي إسحق ، وزاد الطبراني من رواية عبيد الله بن موسى عن سفيان « حتى يروا الشمس على ثبير » .

**قوله ( ويقولون : أشرق ثبير )** أشرق بفتح أوله فعل أمر من الإشراق ، أى ادخل في الشروق ، وقال ابن التين : وضبطه بعضهم بكسر الهمزة كأنه ثلاثي من شرق وليس بين ، والمشهور أن المعنى لتطلع عليك الشمس ، وقيل : معناه أضىء يا جبل ، وليس بين أيضاً . وثبير بفتح المثلثة وكسر الموحدة جبل معروف هناك ، وهو على يسار الذهاب إلى منى ، وهو أعظم جبال مكة ، عرف برجل من هذيل اسمه ثبير دفن فيه ، زاد أبو الوليد عن شعبة « كما نغير » أخرجه الإسماعيلي ، ومثله لابن ماجه من طريق حجاج ابن أرطاة عن أبي إسحق ، وللطبري من طريق إسرائيل عن أبي إسحق « أشرق ثبير لعلنا نغير » قال الطبري : معناه كما ندفع للنحر ، وهو من قولهم أغار الفرس إذا أسرع في عدوه ، قال ابن التين : وضبطه بعضهم بسكون الراء في ثبير وفي نغير لإرادة السجع .

**قوله ( ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس )** الإفاضة الدفعة قاله الأصمعي ، ومنه أفاض القوم في الحديث إذا دفعوا فيه ، ويحتمل أن يكون فاعل أفاض عمر فيكون انتهاء حديثه ما قبل هذا ، ويحتمل أن يكون فاعل أفاض النبي صلى الله عليه وسلم لعطفه على قوله خالفهم وهذا هو المعتمد . وقد وقع في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عند الترمذي « فأفاض » وفي رواية الثوري « فخالفهم النبي صلى الله عليه وسلم فأفاض » وللطبري من طريق زكريا عن أبي إسحق بسنده « كان المشركون لا ينفرون حتى تطلع الشمس ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كره ذلك فنفر قبل طلوع الشمس » وله من رواية إسرائيل « فدفع لقلدر صلاة القوم المسافرين لصلاة الغداة » وأوضح من ذلك ما وقع في حديث جابر الطويل عند مسلم « ثم ركب القصواء حتى أتى المشرع الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله تعالى وكبره وهله ووحده ، فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً ، فدفع قبل أن تطلع الشمس » وقد تقدم حديث ابن مسعود في ذلك وصنيع عثمان بما يوافقه ، وروى ابن المنذر من طريق الثوري عن أبي إسحق « سألت عبد الرحمن بن يزيد : متى دفع عبد الله من جمع ؟ قال : كانصراف القوم المسافرين من صلاة الغداة » وروى الطبري من حديث علي قال « لما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم بالزدلفة غدا فوقف على قزح وأردف الفضل ثم قال : هذا الموقف ، وكل

المزدلفة موقف . حتى إذا أسفر دفع « وأصله في الترمذى دون قوله « حتى إذا أسفر » ولا بن خزيمة والطبري من طريق عكرمة عن ابن عباس « كان أهل الجاهلية يقفون بالمزدلفة ، حتى إذا طلعت الشمس فكانت على رؤوس الجبال كأنها العمائم على رؤوس الرجال دفعوا ، فدفع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أسفر كل شيء قبل أن تطلع الشمس » ولليهي من حديث المسور بن مخرمة نحوه ، وفي هذا الحديث فضل الدفع من الموقف بالمزدلفة عند الإسفار ، وقد تقدم بيان الاختلاف فيمن دفع قبل الفجر . ونقل الطبري الإجماع على أن من لم يقف فيه حتى طلعت الشمس فاته الوقوف ، قال ابن المنذر : وكان الشافعي وجمهور أهل العلم يقولون بظاهر هذه الأخبار ، وكان مالك يرى أن يدفع قبل الإسفار ، واحتج له بعض أصحابه بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعجل الصلاة مغلساً إلا ليدفع قبل الشمس ، فكل من بعد دفعه من طلوع الشمس كان أولى .

### باب التلبية والتكبير غداة النحر حين ترمى الجمرة ، والارتداد في السير

- [١٦٨٥] ١٦٤٨ - نا أبو عاصم الضحاك بن مخلد قال أنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وآله أرف الفضل ، فأخبر الفضل أنه لم يزل يلبي حتى رمى الجمرة .
- [١٦٨٦] ١٦٤٩ - نا زهير بن حرب قال نا وهب بن جريج قال نا أبي عن يونس الأيلي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن أسامة كان ردف النبي صلى الله عليه وآله من عرفة إلى المزدلفة ، ثم أرف الفضل من المزدلفة إلى منى ، قال : فكلاهما قال : لم يزل النبي صلى الله عليه وآله يلبي حتى رمى جمرَةَ العقبة .

قوله ( باب التلبية والتكبير غداة النحر حتى يرمى ) في رواية الكشميني « حين يرمى » وهو أصوب . قال الكرمانى : ليس في الحديث ذكر التكبير ، فيحتمل أن يكون أشار إلى الذكر الذى في خلال التلبية ، وأراد أن يستدل على أن التكبير غير مشروع حينئذ لأن قوله « لم يزل » يدل على إدامة التلبية وإدامتها تدل على ترك ما عداها ، أو هو مختصر من حديث فيه ذكر التكبير . انتهى . والمعتمد أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كما جرت به عادته ، فعند أحمد وابن أبي شيبة والطحاوى من طريق مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فما ترك التلبية حتى رمى جمرَةَ العقبة إلا أن يخلطها بتكبير » .

قوله ( فأخبر الفضل ) في رواية مسلم من طريق عيسى بن يونس عن ابن جريج عن عطاء « فأخبرني ابن عباس أن الفضل أخبره » .

قوله في الطريق الثانية ( فكلاهما ) أى الفضل بن عباس وأسامة بن زيد ، وفي ذكر أسامة إشكال

لما تقدم في « باب الزول بين عرفة وجمع » أن عند مسلم في رواية إبراهيم بن عقبة عن كريب أن أسامة قال « وانطلقت أنا في سباق قريش على رجل » لأن مقتضاه أن يكون أسامة سبق إلى رمي الجمرة فيكون إخباره بمثل ما أخبر به الفضل من التلبية مرسلًا ، لكن لا مانع أنه يرجع مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى الجمرة أو يقيم بها حتى يأتي النبي صلى الله عليه وسلم . وقد أخرج مسلم أيضاً من حديث أم الحصين قالت « فرأيت أسامة بن زيد وبلالا في حجة الوداع وأحدهما أخذ بخطام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمرة العقبة » .

( تفيه ) : زاد ابن أبي شيبة من طريق علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل في هذا الحديث « فرماها سبع حصيات يكبر مع كل حصاة » وسيأتي هذا الحكم بعد نيف وثلاثين باباً ، وفي هذا الحديث أن التلبية تستمر إلى رمي الجمرة يوم النحر ، وبعدها يشرع الحاج في التحلل . وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقول « التلبية شعار الحج » ، فإن كنت حاجاً فلب حتى بدء حلك ، وبدء حلك أن ترمي جمرة العقبة « وروى سعيد بن منصور من طريق ابن عباس قال « حججت مع عمر إحدى عشرة حجة ، وكان يلبي حتى يرمي الجمرة » وباستمرارها قال الشافعي وأبو حنيفة والثوري وأحمد وإسحق وأتباعهم ، وقالت طائفة : يقطع المحرم التلبية إذا دخل الحرم ، وهو مذهب ابن عمر ، لكن كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة . وقالت طائفة : يقطعها إذا راح إلى الموقف ، رواه ابن المنذر وسعيد ابن منصور بأسانيد صحيحة عن عائشة وسعد بن أبي وقاص وعلي ، وبه قال مالك وقيد بزوال الشمس يوم عرفة ، وهو قول الأوزاعي والليث ، وعن الحسن البصري مثله لكن قال « إذا صلى الغداة يوم عرفة » وهو بمعنى الأول . وقد روى الطحاوي بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن يزيد قال « حججت مع عبد الله فلما أفاض إلى جمع جعل يابى ، فقال رجل : أعرابى هذا ؟ فقال عبد الله : أنسى الناس أم ضلوا » وأشار الطحاوي إلى أن كل من روى عنه ترك التلبية من يوم عرفة أنه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر لا على أنها لا تشرع ، وجمع في ذلك بين ما اختلف من الآثار ، والله أعلم . واختلفوا أيضاً هل يقطع التلبية مع رمي أول حصاة أو عند تمام الرمي ؟ فذهب إلى الأول الجمهور ، وإلى الثاني أحمد وبعض أصحاب الشافعي ، ويدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال « أفضت مع النبي صلى الله عليه وسلم من عرفات ، فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة يكبر مع كل حصاة ، ثم قطع التلبية مع آخر حصاة » قال ابن خزيمة : هذا حديث صحيح مفسر لما أبهم في الروايات الأخرى ، وأن المراد بقوله « حتى رمى جمرة العقبة » أى أتم رميها .

## باب

﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾

إلى قوله : ﴿ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾

١٦٥٠ - حدثنا إسحاق بن منصور قال أنا النضر قال أنا شعبة قال نا أبو جمره قال :

سألت ابن عباس عن المتعة فأمرني بها ، وسأله عن الهدى فقال : فيها جزور أو بقرة أو شاة أو شرك في دم . قال : وكأن ناساً كرهوها ، فتمت فرأيت في المنام كأن إنساناً ينادي : حج مبرور ، ومتعة متقبلة . فأتيت ابن عباس فحدثته ، فقال : الله أكبر ، سنة أبي القاسم صلى الله عليه . قال آدم ووهب بن جرير وغندر عن شعبة : « عمرة متقبلة ، وحج مبرور » .

**قوله ( باب فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى )** - إلى قوله تعالى - حاضري المسجد الحرام ( كذا في رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وساق في طريق كريمة ما بين قوله ( الهدى ) وقوله ( حاضري المسجد الحرام ) وغرض المصنف بذلك تفسير الهدى ، وذلك أنه لما انتهى في صفة الحج إلى الوصول إلى منى أراد أن يذكر أحكام الهدى والنحر ، لأن ذلك يكون غالباً بمنى . والمراد بقوله ( فمن تمتع ) أى في حال الأمن لقوله ( فإذا أمنتُم فمن تمتع ) وفيه حجة للجمهور في أن التمتع لا يختص بالمحصر ، وروى الطبري عن عروة قال في قوله ( فإذا أمنتُم ) أى من الوجد ونحوه ، قال الطبري : والأشبه بتأويل الآية أن المراد بها الأمن من الخوف ، لأنها نزلت وهم خائفون بالحديبية فبينت لهم ما يعملون حال الحصر ، وما يعملون حال الأمن .

**قوله ( أخبرنا النضر )** هو ابن شميل صاحب العربية .

**قوله ( أبو جمرة )** بالجيم والراء . قد تقدم لهذا الحديث طريق في آخر « باب التمتع والقران » وقد تقدم الكلام عليه هناك ، والغرض منه هنا بيان الهدى .

**قوله ( وسأله )** أى ابن عباس .

**قوله ( عن الهدى )** فقال فيها أى المتعة يعنى يجب على من تمتع دم .

**قوله ( جزور )** بفتح الجيم وضم الزاى ، أى بعير ذكر أكان أو أنثى ، وهو مأخوذ من الجزر أى القطع ولفظها مؤنث تقول هذه الجزور .

**قوله ( أو شرك )** بكسر الشين المعجمة وسكون الراء ، أى مشاركة في دم ، أى حيث يجرى الشيء الواحد عن جماعة ، وهذا موافق لما رواه مسلم عن جابر قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين بالحج ، فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة » وبهذا قال الشافعي والجمهور ، سواء كان الهدى تطوعاً أو واجباً . وسواء كانوا كلهم متقربين بذلك أو كان بعضهم يريد التقرب وبعضهم يريد اللحم ، وعن أبي حنيفة : يشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متقربين بالهدى ، وعن زفر مثله بزيادة أن تكون أسبابهم واحدة ، وعن داود وبعض المالكية : يجوز في هدى التطوع دون الواجب ، وعن مالك : لا يجوز مطلقاً . واحتج له إسماعيل القاضي بأن حديث جابر إنما كان بالحديبية حيث كانوا محصرين ، وأما حديث ابن عباس فخالف أبا جمرة عنه ثقات أصحابه فرووا

عنه أن ما استيسر من الهدى شاة ، ثم ساق ذلك بأسانيد صحيحة عنهم عن ابن عباس قال : وقد روى ليث عن طاوس عن ابن عباس مثل رواية أبي جمرة ، وليث ضعيف . قال : وحدثنا سليمان عن حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن ابن عباس قال « ما كنت أرى أن دماً واحداً يقضى عن أكثر من واحد » انتهى . وليس بين رواية أبي جمرة ورواية غيره منافاة لأنه زاد عليهم ذكر الاشتراك ووافقهم على ذكر الشاة ، وإنما أراد ابن عباس بالاعتصار على الشاة الرد على من زعم اختصاص الهدى بالإبل والبقر ، وذلك واضح فيما سنذكره بعد هذا . وأما رواية محمد عن ابن عباس فنقطعة ، ومع ذلك لو كانت متصلة احتمل أن يكون ابن عباس أخبره أنه كان لا يرى ذلك من جهة الاجتهاد حتى صح عنه النقل بصحة الاشتراك فأقضى به أبا جمرة ، وبهذا تجتمع الأخبار ، وهو أولى من الطعن في رواية من أجمع العلماء على توثيقه والاحتجاج بروايته وهو أبو جمرة الضبعي . وقد روى عن ابن عمر أنه كان لا يرى التشريك ، ثم رجع عن ذلك لما بلغته السنة . قال أحمد : حدثنا عبد الوهاب حدثنا مجاهد عن الشعبي قال « سألت ابن عمر قلت : الجزور والبقرة تجزئ عن سبعة ؟ قال : يا شعبي ، ولها سبعة أنفس ؟ قال قلت : فإن أصحاب محمد يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن الجزور عن سبعة والبقرة عن سبعة . قال فقال ابن عمر لرجل : أكتلك يا فلان ؟ قال : نعم . قال : ما شعرت بهذا » . وأما تأويل إسماعيل الحديث جابر بأنه كان بالحديبية فلا يدفع الاحتجاج بالحديث ، بل روى مسلم من طريق أخرى عن جابر في أثناء حديث قال « فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أحللتنا أن نهدي ونجمع النفر منا في الهدية » وهذا يدل على صحة أصل الاشتراك ، واتفق من قال بالاشتراك على أنه لا يكون في أكثر من سبعة ، إلا إحدى الروايتين عن سعيد بن المسيب فقال : تجزئ عن عشرة ، وبه قال إسحق بن راهويه وابن خزيمة من الشافعية ، واحتج لذلك في صحيحه وقواه ، واحتج له ابن خزيمة بحديث رافع بن جريج « أنه صلى الله عليه وسلم قسم فعدل عشرأ من الغنم ببيعير » الحديث وهو في الصحيحين ، وأجمعوا على أن الشاة لا يصح الاشتراك فيها ، وقوله « أو شاة » هو قول الجمهور ، ورواه الطبري وابن أبي حاتم بأسانيد صحيحة عنهم ، ورويا بإسناد قوى عن القاسم بن محمد عن عائشة وابن عمر أنهما كانا لا يريان ما استيسر من الهدى إلا من الإبل والبقر ، ووافقهما القاسم وطائفة . قال إسماعيل القاضي في « الأحكام » له : أظنهم ذهبوا إلى ذلك لقوله تعالى ﴿ والبدن جعلناها لكم من شعائر الله ﴾ فذهبوا إلى تخصيص ما يقع عليه اسم البدن ، قال : ويرد هذا قوله تعالى ﴿ هدياً بالغ الكعبة ﴾ وأجمع المسلمون أن في الظبي شاة فوقع عليها اسم هدى . قلت : قد احتج بذلك ابن عباس فأخرج الطبري بإسناد صحيح إلى عبد الله بن عبيد بن عمير قال قال ابن عباس : الهدى شاة . فقيل له في ذلك ، فقال : أنا أقرأ عليكم من كتاب الله ما تقوون به ، ما في الظبي ؟ قالوا شاة . قال : فإن الله تعالى يقول « هدياً بالغ الكعبة » .

**قوله (ومتعة متقبلة)** قال الإسماعيلي وغيره : تفرد النضر بقوله « متعة » ولا أعلم أحداً من أصحاب شعبة رواه عنه إلا قال « عمرة » وقال أبو نعيم : قال أصحاب شعبة كاهم عمرة إلا النضر فقال متعة . قلت : وقد أشار المصنف إلى هذا بما علقه بعد .

قوله ( وقال آدم ووهب بن جرير وغندر عن شعبة عمرة إلخ ) أما طريق آدم فوصلها عنه في « باب التمتع والقران » ، وأما طريق وهب بن جرير فوصلها البيهقي من طريق إبراهيم بن مرزوق عن وهب ، وأما طريق غندر فوصلها أحمد عنه ، وأخرجها مسلم عن أبي موسى وبندار كلاهما عن غندر .

### باب ركوب البدن

لقوله تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِّنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ إِذَا وَجَبَتْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾ ، قال مجاهد: سُمِّيَتِ الْبُدْنُ لَبْدْنِهَا . والقانع: السائل، والمعتز: الذي يعتز بالبدن من غني أو فقير . وشعائر: استعظام البدن واستحسانها . والعتيق: عتقه من الجابرة . يقال: وَجَبَتْ: سقطت إلى الأرض، ومنه وَجَبَتْ الشمسُ .

[١٦٨٩] ١٦٥١- فَا عَبْدِ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ: «ارْكَبْهَا» . فَقَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ . قَالَ: «ارْكَبْهَا» . فَقَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ . قَالَ: «ارْكَبْهَا وَيْلَكَ» ، فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ . [الحديث ١٦٨٩ - أطرافه في: ١٧٠٦، ٢٧٥٥، ٦١٦٠] .

[١٦٩٠] ١٦٥٢- فَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ نَا هِشَامٌ وَشُعْبَةُ قَالَا نَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ: «ارْكَبْهَا» . قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ . فَقَالَ: «ارْكَبْهَا» . قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ . قَالَ: «ارْكَبْهَا» ، ثَلَاثًا . [الحديث ١٦٩٠ - طرفاه في: ٢٧٥٤، ٦١٥٩] .

قوله ( باب ركوب البدن لقوله تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِّنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ إِذَا وَجَبَتْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾ ) هكذا في رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وساق في رواية كريمة الآيتين ، واستدل المصنف لجواز ركوب البدن بعموم قوله تعالى ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ وأشار إلى قول إبراهيم النخعي ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ : من شاء ركب ومن شاء حلب ، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره عنه بإسناد جيد . والبدن بسكون الدال في قراءة الجمهور ، وقرأ الأعرج وهي رواية عن عاصم بضمها ، وأصلها من الإبل وألحقت بها البقر شرعاً .

قوله ( قال مجاهد سميت البدن لبدنها ) هو بفتح الموحدة والمهملة للأكثر ، وبضمها وسكون الدال لبعضهم ، وفي رواية الكشميني لبدانتها أى سميتها . وكذا أخرجه عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : إنما سميت البدن من قبل السمانه .

**قوله ( والقانع السائل ، والمعتر الذي يعتر بالبدن من غنى أو فقر )** أى يطيف بها متعرضاً ، لها وهذا التعليق أخرجه أيضاً عبد بن حميد من طريق عثمان بن الأسود قلت لمجاهد : ما القانع ؟ قال جارك الذى ينتظر ما دخل بيتك ، والمعتر الذى يعتر ببابك ويريك نفسه ولا يسألك شيئاً . وأخرج ابن أبى حاتم من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبى نجيح عن مجاهد قال : القانع هو الطامع . وقال مرة : هو السائل . ومن طريق الثورى عن فرات عن سعيد بن جبير : المعتر الذى يعتريك يزورك ولا يسألك . ومن طريق ابن جريج عن مجاهد : المعتر الذى يعتر بالبدن من غنى أو فقر . وقال الخليل فى العين : القنوع المتلذذ للمسألة ، قنع إليه : مال وخضع ، وهو السائل . والمعتر الذى يعترض ولا يسأل . ويقال قنع بكسر النون إذا رضى وقنع بفتحها إذا سأل . وقرأ الحسن « المعترى » وهو بمعنى المعتر .

**قوله ( وشعائر الله استعظام البدن واستحسانها )** أخرجه عبد بن حميد أيضاً من طريق ورقاء عن ابن أبى نجيح عن مجاهد فى قوله « ومن يعظم شعائر الله » قال استعظام البدن واستحسانها واستيمانها . ورواه ابن أبى شبة من وجه آخر عن ابن أبى نجيح عن مجاهد عن ابن عباس نحوه ، لكن فيه ابن أبى ليلى وهو سىء الحفظ .

**قوله ( والعتيق عتقة من الجلبارة )** أخرج عبد بن حميد أيضاً من طريق سفيان عن ابن أبى نجيح عن مجاهد قال : إنما سمى العتيق لأنه أعتق من الجلبارة . وقد جاء هذا مرفوعاً ، أخرجه البزار من حديث عبد الله بن الزبير .

**قوله ( ويقال وجبت سقطت إلى الأرض ومنه وجبت الشمس )** هو قول ابن عباس ، وأخرج ابن أبى حاتم من طريق مقسم عن ابن عباس قال : فإذا وجبت أى سقطت ، وكذا أخرجه الطبرى من طريقين عن مجاهد .

**قوله ( عن الأعرج )** لم تختلف الرواة عن مالك عن أبى الزناد فيه ، ورواه ابن عيينة عن أبى الزناد فقال عن الأعرج عن أبى هريرة ، أو عن أبى الزناد عن موسى بن أبى عثمان عن أبيه عن أبى هريرة ، أخرجه سعيد بن منصور عنه . وقد رواه الثورى عن أبى الزناد بالإسنادين مفرقاً .

**قوله ( رأى رجلاً )** لم أقف على اسمه بعد طول البحث .

**قوله ( يسوق بدنة )** كذا فى معظم الأحاديث ، ووقع لمسلم من طريق بكير بن الأحنس عن أنس « مر ببدة أو هدية » ولأبى عوانة من هذا الوجه « أو هلى » ، وهو مما يوضح أنه ليس المراد بالبدة مجرد مدلولها اللغوى . ولمسلم من طريق المغيرة عن أبى الزناد « بينا رجل يسوق بدنة مقلدة » وكذا فى طريق همام عن أبى هريرة ، وسيأتى للمصنف فى « باب تقليد البدن » أنها كانت مقلدة فعلاً .

**قوله ( فقال اركبها )** زاد النسائى من طريق سعيد عن قتادة ، والجوزقى من طريق حميد عن ثابت كلاهما عن أنس « وقد جهده المشى » ولأبى يعلى من طريق الحسن عن أنس « حافياً » لكنها ضعيفة .

**قوله ( وبلك فى الثانية أو فى الثالثة )** وقع فى رواية همام عند مسلم « وبلك اركبها » ، وبلك اركبها »



ولأحمد من رواية عبد الرحمن بن إسحق والثوري كلاهما عن أبي الزناد ، ومن طريق عجلان عن أبي هريرة قال « اركبها ويحك . قال : إنها بدنة . قال : اركبها ويحك » زاد أبو يعلى من رواية الحسن « فركبها » وقد قلنا إنها ضعيفة ، لكن سيأتي للمصنف من طريق عكرمة عن أبي هريرة « فلقد رأيته راكبها يسير النبي صلى الله عليه وسلم والنعل في عنقه » وتبين بهذه الطرق أنه أطلق البدنة على الواحدة من الإبل المهداة إلى البيت الحرام ، ولو كان المراد مدلولها اللغوي لم يحصل الجواب بقوله إنها بدنة لأن كونها من الإبل معلوم ، فالظاهر أن الرجل ظن أنه خفي كونها هدفاً فلذلك قال إنها بدنة ، والحق أنه لم يخف ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم لكونها كانت مقلدة ، ولهذا قال له لما زاد في مراجعته « ويلك » واستدل به على جواز ركوب الهدى سواء كان واجباً أو متطوعاً به ، لكونه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل صاحب الهدى عن ذلك ، فدل على أن الحكم لا يختلف بذلك . وأصرح من هذا ما أخرجه أحمد من حديث علي « أنه سئل : هل يركب الرجل هديه ؟ فقال : لا بأس ، قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يمر بالرجال يمشون فيأمرهم يركبون هديه » أي هدى النبي صلى الله عليه وسلم ، إسناده صالح . وبالجواز مطلقاً قال عروة بن الزبير ، ونسبه ابن المنذر لأحمد وإسحق ، وبه قال أهل الظاهر ، وهو الذي جزم به النووي في « الروضة » تبعاً لأصله في الضحايا ، ونقله في « شرح المذهب » عن القفال والماوردي ، ونقل فيه عن أبي حامد والبندنجي وغيرهما تقييده بالحاجة ، وقال الروياني : تجوز به بغير حاجة يخالف النص ، وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد وإسحق ، وأطلق ابن عبد البر كراهة ركوبها بغير حاجة عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء ، وقيده صاحب « الهداية » من الحنفية بالاضطرار إلى ذلك ، وهو المنقول عن الشعبي عند ابن أبي شبة ولفظه : لا يركب الهدى إلا من لا يجد منه بدا . ولفظ الشافعي الذي نقله ابن المنذر وترجم له البيهقي : يركب إذا اضطر ركوباً غير فادح . وقال ابن العربي عن مالك : يركب للضرورة ، فإذا استراح نزل . ومقتضى من قيده بالضرورة أن من انتهت ضرورته لا يعود إلى ركوبها إلا من ضرورة أخرى ، والدليل على اعتبار هذه القيود الثلاثة - وهي الاضطرار والركوب بالمعروف وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة - ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً بالفظ « اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهراً » فإن مفهومه أنه إذا وجد غيرها تركها ، روى سعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال : يركبها إذا أعيأ قدر ما يستريح على ظهرها . وفي المسألة مذهب خامس وهو المنع مطلقاً نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه ، ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة إلا أنه قال : ومع ذلك يضمن ما نقص منها بركوبه . وضمان النقص وافق عليه الشافعية في الهدى الواجب كالنذر . ومذهب سادس وهو وجوب ذلك نقله ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكاً بظاهر الأمر ، والمخالفة ما كانوا عليه في الجاهلية من البحيرة والسائبة ، ورده بأن الذين ساقوا الهدى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كانوا كثيراً ولم يأمر أحداً منهم بذلك ، انتهى . وفيه نظر لما تقدم من حديث علي ، وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح رواه أبو داود في « المراسيل » عن عطاء « كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالبدنة إذا احتاج إليها سيدها أن يحمل عليها ويركبها غير منهكها . قلت : ماذا ؟ قال : الراحل والمتبع اليسير فإن

نتجت حمل عليها ولدها « ولا يمتنع القول بوجوبه إذا تعين طريقاً إلى إنقاذ مهجة إنسان من الهلاك . واختلف المجيزون هل يحمل عليها متاعه ؟ فمنعه مالك وأجازة الجمهور . وهل يحمل عليها غيره ؟ أجازة الجمهور أيضاً على التفصيل المتقدم . ونقل عياض الإجماع على أنه لا يؤجرها . وقال الطحاوي في « اختلاف العلماء » : قال أصحابنا والشافعي إن احتلب منها شيئاً تصدق به ، فإن أكله تصدق بثمانه ، ويركب إذا احتاج فإن نقصه ذلك ضمن . وقال مالك : لا يشرب من لبنه فإن شرب لم يغرّم . ولا يركب إلا عند الحاجة فإن ركب لم يغرّم . وقال الثوري : لا يركب إلا إذا اضطر .

**قوله ( ويلك )** قال القرطبي : قالها له تأديباً لأجل مراجعته له مع عدم خفاء الحال عليه ، وبهذا جزم ابن عبد البر وابن العربي وبالنسبة حتى قال : الويل لمن راجع في ذلك بعد هذا قال : ولولا أنه صلى الله عليه وسلم اشترط على ربه ما اشترط لهلك ذلك الرجل لا محالة . قال القرطبي : ويحتمل أن يكون فهم عنه أنه يترك ركوبها على عادة الجاهلية في السائبة وغيرها فزجره عن ذلك ، فعلى الحالتين هي إنشاء . ورجحه عياض وغيره قالوا : والأمر هنا وإن قلنا إنه للإرشاد لكنه استحق الذم بتوقفه على امتثال الأمر . والذي يظهر أنه ما ترك الامتثال عناداً ، ويحتمل أن يكون ظن أنه يلزمه غرم بركوبها أو إثم وأن الإذن الصادر له بركوبها إنما هو للشفقة عليه فتوقف ، فلما أغلظ له بادر إلى الامتثال . وقيل لأنه كان أشرف على هلكه من الجهد . وويل : كلمة تقال لمن وقع في هلكة ، فالمعنى أشرفت على الهلكة فاركب ، فعلى هذا هي إخبار وقيل هي كلمة تدعم بها العرب كلامها ولا تقصد معناها كقولها لا أم لك ، ويقويه ما تقدم في بعض الروايات بلفظ « ويحك » بدل « ويلك » ، قال الهروي : ويل : يقال لمن وقع في هلكة يستحقها ، ويوح : لمن وقع في هلكة لا يستحقها . وفي الحديث تكرير الفتوى ، والندب إلى المبادرة إلى امتثال أمر ، وزجر من لم يبادر إلى ذلك وتوبيخه ، وجواز مسامرة الكبار في السفر ، وأن الكبير إذا رأى مصالحة للصغير لا يأنف عن إرشاده إليها ، واستنبط منه المصنف جواز انتفاع الواقف بوقفه ، وهو موافق للجمهور في الأوقاف العامة أما الخاصة فالوقوف على النفس لا يصح عند الشافعية ومن وافقهم كما سيأتي بيانه في مكانه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( عن أنس )** في رواية على بن الجعد عن شعبة عند الإسماعيلي « سمعت أنس بن مالك » .

**قوله ( قال اركبها ثلاثاً )** كذا في رواية أبي ذر مختصراً وفي رواية غيره قال « إنها بدنة » ، قال اركبها . قال إنها بدنة ، قال اركبها . ثلاثاً » وكذا أخرجه أبو مسلم الكجي في السنن عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه ، ومن طريقه أبو نعيم في « المستخرج » . وأخرجه الإسماعيلي عن أبي خليفة عن مسلم كذلك لكن قال في آخره « ويلك » بدل « ثلاثاً » وللمزمذى من طريق أبي عوانة عن قتادة « فقال له في الثالثة أو الرابعة : اركبها ويحك أو ويلك » وللنسائي من طريق سعيد عن قتادة « قال في الرابعة : اركبها ويلك » .

ب

من ساق البدن معه

١٦٥٣ - نايحي بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن

ابن عمر قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج ، وأهدى فساق معه الهدى من ذي الحليفة ، وبدأ رسول الله صلى الله عليه فأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج ، فتمتع الناس مع النبي صلى الله عليه بالعمرة إلى الحج ، فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ، ومنهم من لم يهد ، فلما قدم النبي صلى الله عليه مكة قال للناس : « من كان منكم أهدى فإنه لا يحل من شيء حرّم منه حتى يقضى حجه ، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة ويقصر وليحلق ، ثم ليهل بالحج ، فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله . فطاف حين قدم مكة ، واستلم الركن أول شيء . ثم خب ثلاثة أطواف ومشى أربعاً ، فركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ثم سلم فأنصرف فأتى الصفا ، فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف ثم لم يحلق من شيء حرّم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر وأفاض فطاف بالبيت ، ثم حل من كل شيء حرّم منه ، وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه من أهدى وساق الهدى من الناس .

[١٦٩٢] ١٦٥٤ - وعن عروة أن عائشة أخبرته عن النبي صلى الله عليه في تمتعه بالعمرة إلى الحج ، فتمتع الناس معه بمثل الذي أخبرني سالم عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه .

**قوله ( باب من ساق البدن معه )** أى من الحل إلى الحرم ، قال المهلب : أراد المصنف أن يعرف أن السنة في الهدى أن يساق من الحل إلى الحرم ، فإن اشتراه من الحرم خرج به إذا حج إلى عرفة . وهو قول مالك قال : فإن لم يفعل فعليه البدل ، وهو قول الليث . وقال الجمهور : إن وقف به بعرفة فحسن وإلا فلا بدل عليه . وقال أبو حنيفة : ليس بسنة لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما ساق الهدى من الحل لأن مسكنه كان خارج الحرم . وهذا كاه في الإبل ، فأما البقر فقد يضعف عن ذلك ، والغنم أضعف ، ومن ثم قال مالك : لا يساق إلا من عرفة أو ما قرب منها لأنها تضعف عن قطع طول المسافة .

**قوله ( عن عقيل )** في رواية مسلم من طريق شعيب بن الليث عن أبيه « حدثني عقيل » .

**قوله ( تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج )** قال المهلب : معناه أمر بذلك ، لأنه كان ينكر على أنس قوله أنه قرن ويقول بل كان مفرداً ، وأما قوله « وبدأ فأهل بالعمرة » فعناه أمرهم بالتمتع ، وهو أن يهلوا بالعمرة أولاً ويقدموها قبل الحج ، قال : ولا بد من هذا التأويل لدفع التناقض عن ابن عمر . قلت : لم يتعين هذا التأويل المتعسف ، وقد قال ابن المنير في الحاشية : إن حمل

قوله « تمتع » على معنى أمر من أبعد التأويلات ، والاستشهاد عليه بقوله رجم وإنما أمر بالرجم من أوهن الاستشهادات ، لأن الرجم من وظيفة الإمام ، والذي يتولاه إنما يتولاه نيابة عنه ، وأما أعمال الحج من أفراد وقران وتمتع فإنه وظيفة كل أحد عن نفسه . ثم أجاز تأويلاً آخر وهو أن الراوى عهد أن الناس لا يفعلون إلا كفعله لاسيما مع قوله « خذوا عني مناسككم » فلما تحقق أن الناس تمتعوا ظن أنه عليه الصلاة والسلام تمتع فأطلق ذلك . قلت : ولم يتعين هذا أيضاً ، بل يحتمل أن يكون معنى قوله « تمتع » محمولا على مدلوله اللغوى وهو الانتفاع بإسقاط عمل العمرة والخروج إلى ميقاتها وغيرها ، بل قال النووى : أن هذا هو المتعين . قال : وقوله « بالعمرة إلى الحج » أى بإدخال العمرة على الحج ، وقد قدمنا فى « باب التمتع والقران » تقرير هذا التأويل ، وإنما المشكل هنا قوله « بدأ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج » لأن الجمع بين الأحاديث الكثيرة فى هذا الباب استقر كما تقدم على أنه بدأ أولاً بالحج ثم أدخل عليه العمرة ، وهذا بالعكس . وأجيب عنه بأن المراد به صورة الإهلال ، أى لما أدخل العمرة على الحج لبي بهما فقال : لبيك بعمرة وحجة معاً . وهذا مطابق لحديث أنس المتقدم ، لكن قد أنكر ابن عمر ذلك على أنس ، فيحتمل أن يحمل إنكار ابن عمر عليه كونه أطلق أنه صلى الله عليه وسلم جمع بينهما أى فى ابتداء الأمر ، ويعين هذا التأويل قوله فى نفس الحديث « وتمتع الناس إلخ » فإن الذين تمتعوا إنما بدعوا بالحج لكن فسخوا حجهم إلى العمرة حتى حلوا بعد ذلك بمكة ثم حجوا من عامهم .

**قوله ( فساق معه الهدى من ذى الخليفة )** أى من الميقات ، وفيه النذب إلى سوق الهدى من المواقيت ومن الأماكن البعيدة ، وهى من السنن التى أغفلها كثير من الناس .

**قوله ( فإنه لا يحل من شيء )** تقدم بيانه فى حديث حفصة فى « باب التمتع والقران » .

**قوله ( ويقصر )** كذا لأبى ذر ، وأما الأكثر فعندهم « وليقصر » وكذا فى رواية مسلم ، قال النووى معناه أنه يفعل الطواف والسعى والتقشير ويصير حللاً ، وهذا دليل على أن الحلق أو التقشير نسك ، وهو الصحيح ، وقيل استباحة محذور . قال : وإنما أمره بالتقشير دون الحلق مع أن الحلق أفضل لبقى له شعر يحلقه فى الحج .

**قوله ( وليحلل )** هو أمر معناه الخبر أى قد صار حللاً فله فعل كل ما كان محظوراً عليه فى الإحرام ، ويحتمل أن يكون أمراً على الإباحة لفعل ما كان عليه حراماً قبل الإحرام .

**قوله ( ثم ليل بالحج )** أى يحرم وقت خروجه إلى عرفة ، ولهذا أتى بـ « ثم » الدالة على التراخي ، فلم يرد أنه يهل بالحج عقب إهلاله من العمرة .

**قوله ( وليهد )** أى هدى التمتع وهو واجب بشروطه .

**قوله ( فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام فى الحج )** أى لم يجد الهدى بذلك المكان ، ويتحقق ذلك بأن يعلم الهدى أو يعلم ثمنه حينئذ أو يجد ثمنه لكن يحتاج إليه لأهم من ذلك أو يجده لكن يمتنع صاحبه

من يبيعه أو يمتنع من بيعه إلا بغلائه فينقل إلى الصوم كما هو نص القرآن ، والمراد بقوله « في الحج » أى بعد الإحرام به ، وقال النووى : هذا هو الأفضل ، فإن صامها قبل الإهلال بالحج أجزأه على الصحيح ، وأما قبل التحلل من العمرة فلا على الصحيح ، قاله مالك وجوزة الثورى وأصحاب الرأى ، وعلى الأول فن استحب صيام عرفة بعرفة قال : يحرم يوم السابع ليصوم السابع والثامن والتاسع وإلا فيحرم يوم السادس ليفطر بعرفة ، فإن فاتته الصوم قضاه ، وقيل يسقط ويستقر الهدى في ذمته وهو قول الحنفية . وفي صوم أيام التشريق لهذا قولان للشافعية أظهرهما لا يجوز . قال النووى : وأصحهما من حيث الدليل الجواز .

**قوله ( ثم خب )** تقدم الكلام عليه في « باب استلام الحجر الأسود » وتقدم الكلام على السعى في بابيه ، وقوله « ثم سلم فانصرف فأتى الصفا » ظاهره أنه لم يتخلل بينهما عمل آخر ، لكن في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم « ثم رجع إلى الحجر فاستلمه ثم خرج من باب الصفا » .

**قوله ( ثم حل من كل شيء حرم منه )** تقدم أن سبب عدم إحلاله كونه ساق الهدى ، وإلا لكان يفسخ الحج إلى العمرة ويتحلل منها كما أمر به أصحابه . واستدل به على أن التحال لا يقع بمجرد طواف القدوم خلافاً لابن عباس وهو واضح ، وقد تقدم البحث فيه . وقوله « وفعل مثل ما فعل » إشارة إلى عدم خصوصيته بذلك ، وفيه مشروعية طواف القدوم للقارن والرملى فيه إن عقبه بالسعى ، وتسمية السعى طوافاً ، وطواف الإفاضة يوم النحر ، واستدل به على أن الحلق ليس بركن ، وليس بواضح لأنه لا يلزم من ترك ذكره في هذا الحديث أن لا يكون وقع بل هو داخل في عموم قوله « حتى قضى حجه » .

**( تلبية )** : وقع بين قوله « وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم » وبين قوله « من أهلى وساق الهدى من الناس » في رواية أبى الوقت لفظ « باب » وقال « فيه عن عروة عن عائشة إلخ » وهو خطأ شنيع فإن قوله « من أهلى » فاعل قوله « وفعل » فالفصل بينهما بلفظ باب خطأ ويصير فاعل فعل محذوفاً ، وأغرب الكرماني فشرحه على أن فاعل فعل هو ابن عمر راوى الخبر ، وأما أبو نعيم في « المستخرج » فساق الحديث بتمامه إلخ ثم أعاد هذا اللفظ بترجمة مستقلة ، وساق حديث عائشة بالإسناد الذى قبله وقال في كل منهما « أخرجه البخارى عن يحيى بن بكير » وهذا غريب والأصوب ما رواه الأكثر ، ووقع في رواية أبى الوليد الباجى عن أبى ذر بعد قوله « ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم » فاصلة صورتها ( . ) وبعدها « من أهلى وساق الهدى من الناس » وعن عروة أن عائشة أخبرته . قال أبو الوليد : أمرنا أبو ذر أن نضرب على هذه الترجمة ، يعنى قوله « من أهلى وساق الهدى من الناس » . انتهى . وهو عجيب من أبى الوليد ومن شيخه ، فإن قوله « من أهلى » هو صفة لقوله « وفعل » ولكنهما ظنا أنها ترجمة فحكما عليها بالوهم ، وليس كذلك . وكذا أخرجه مسلم من رواية شعيب فساق حديث ابن عمر إلى قوله « من الناس » ثم أعاد الإسناد بعينه إلى عائشة قال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمتعه بالحج إلى العمرة « وتمتع الناس معه بمثل الذى أخبرنى سالم عن عبد الله » وقد تعقب المهلب قول الزهرى « بمثل الذى أخبرنى سالم » فقال : يعنى مثله في الوهم لأن أحاديث عائشة كلها شاهدة بأنه حج مفرداً . قلت : وليس

وهما إذ لا مانع من الجمع بين الروایتين بمثل ما جمعنا به بين المختلف عن ابن عمر بأن يكون المراد بالإفراد في حديثها البداءة بالحج وبالتمتع بالعمرة إدخالها على الحج ، وهو أولى من توهم جبل من جبال الحفظ ، والله أعلم .

### باب من اشترى الهدى من الطريق

[١٦٩٣] ١٦٥٥- نا أبو النعمان قال نا حماد عن أيوب عن نافع قال : قال عبد الله بن عبد الله بن عمر لأبيه : أقم فإني لا آمنها أن تصد عن البيت . قال : إذا أفعل كما فعل رسول الله صلى الله عليه ، وقد قال الله : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ فأنا أشهدكم أنني قد أوجبت على نفسي العمرة . فأهل بالعمرة من الدار . قال : ثم خرج حتى إذا كان بالبيداء أهل بالحج والعمرة وقال : ما شأن الحج والعمرة إلا واحد . ثم اشترى الهدى من قديد ، ثم قدم فطاف لهما طوافاً واحداً ، فلم يحل حتى أحل منهما جميعاً .

قوله ( باب من اشترى الهدى من الطريق ) أى سواء كان فى الحل أو الحرم إذ سوقه معه من بلده ليس بشرط ، وقال ابن بطال : أراد أن يبين أن مذهب ابن عمر فى الهدى أنه ما أدخل من الحل إلى الحرم ، لأن قديداً من الحل . قلت : لا يخفى أن الترجمة أعم من فعل ابن عمر فكيف تكون بياناً له .  
قوله ( فإني لا آمنها ) بالمد وفتح الميم الخفيفة ، وقد تقدم فى « باب طواف القارن » بلفظ « لا آمن » والهاء هنا ضمير الفتنة أى لا آمن الفتنة أن تكون سبباً فى صدك عن البيت ، وسيأتى بيان ذلك فى « باب المحصر » مع بقية الكلام عليه . وفى رواية المستملى والسرخسى هنا « لا أئمنها » وقد تقدم ضبطه وشرحه فى « باب طواف القارن » .

قوله ( أن تصد ) فى رواية السرخسى « أن ستصد » .

قوله ( فأهل بالعمرة ) زاد فى رواية أبى ذر « من الدار » وكذا أخرجه أبو نعيم من رواية على بن عبد العزيز عن أبى النعمان شيخ البخارى فيه ، ويؤخذ منه جواز الإحرام من قبل الميقات ، وللعلماء فيه اختلاف ، فنقل ابن المنذر الإجماع على الجواز ، ثم قيل هو أفضل من الإحرام من الميقات ، وقيل دونه ، وقيل مثله ، وقيل من كان له ميقات معين فهو فى حقه أفضل وإلا فن داره ، وللشافعية فى أرجحية الميقات عن الدار اختلاف ، وقال الرافعى يؤخذ من تعليلهم أن من أمن على نفسه كان أرجح فى حقه وإلا فن الميقات أفضل ، وقد تقدم قول المصنف « وكره عثمان أن يحرم من خراسان أو كرمان » فى « باب قوله تعالى الحج أشهر معلومات » .

قوله ( فلم يحل حتى حل ) فى رواية السرخسى « حتى أحل » بزيادة ألف والهاء مفتوحة وهى لغة شهيرة يقال حل وأحل .

## باب من أشعر وقلد بذى الخليفة ثم أحرم

وقال نافع: كان ابن عمر إذا أهدى من المدينة قلده وأشعره بذى الخليفة، يطعن في شق سنامه الأيمن بالشفرة، ووجهها قبل القبلة باركة.

[١٦٩٤] ١٦٥٦- نا أحمد بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن الزهري عن عروة بن

[١٦٩٥] الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان قالا: خرج النبي صلى الله عليه وسلم من الحديبية في بضع عشرة مائة من أصحابه، حتى إذا كانوا بذى الخليفة قلده النبي صلى الله عليه وسلم الهدى وأشعره وأحرم بالعمرة.

[الحديث ١٦٩٤- أطرافه في: ١٨١١، ٢٧١٢، ٢٧٣١، ٤١٥٨، ٤١٧٨، ٤١٨١].

[الحديث ١٦٩٥- أطرافه في: ٢٧١١، ٢٧٣٢، ٤١٥٧، ٤١٧٩، ٤١٨٠].

[١٦٩٦] ١٦٥٧- نا أبو نعيم قال نا أفلح عن القاسم عن عائشة قالت: فتلت قلادة بدن النبي

صلى الله عليه وسلم، ثم قلدها وأشعرها وأهداها، وما حرم عليه شيء كان أحل له.

[الحديث ١٦٩٦- أطرافه في: ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ٢٣١٧،

[٥٥٦٦].

**قوله (باب من أشعر وقلد بذى الخليفة ثم أحرم)** قال ابن بطال: غرضه أن يبين أن المستحب أن لا يشعر المحرم ولا يقلد إلا في ميقات بلده. انتهى. والذي يظهر أن غرضه الإشارة إلى رد قول مجاهد لا يشعر حتى يحرم، أخرجه ابن أبي شيبة لقوله في الترجمة «من أشعر ثم أحرم» ووجه الدلالة لذلك من حديث المسور قوله «حتى إذا كانوا بذى الخليفة قلده الهدى وأحرم» فإن ظاهره البداءة بالتقليد، ومن حديث عائشة قوله «ثم قلدها وأشعرها وما حرم عليه شيء» فإنه يدل على أن تقدم الإحرام ليس شرطاً في صحة التقليد والإشعار، وأبين من ذلك لتحصيل مقصود الترجمة ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال «صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر بذى الخليفة ثم دعا بناقته فأشعرها في سنامها الأيمن وسلت الدم وقلدها نعلين ثم ركب راحلته، فلما استوت به على البيداء أهل بالحج» وسيأتي الكلام على حديث المسور حيث ساقه المصنف مطولاً في كتاب الشروط وعلى حديث عائشة بعد ما بين.

**قوله (زمن الحديبية)** وقع عند الكشميني «من المدينة».

**قوله في صدر الباب (وقال نافع كان ابن عمر إلخ)** وصاه مالك في «الموطأ» قال «عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا أهدى هدياً من المدينة على ساكنها الصلاة والسلام قلده بذى الخليفة يقاده قبل أن يشعره وذلك في مكان واحد وهو متوجه إلى القبلة يقلده بنعلين ويشعره من الشق الأيسر ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس بعرفة ثم يدفع به فإذا قدم غداة النحر نحره. وعن نافع عن ابن عمر كان إذا

طعن في سنام هديه وهو يشعره قال بسم الله والله أكبر « وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب عن مالك وعبد الله بن عمر عن نافع « أن عبد الله بن عمر كان يشعر بدنه من الشق الأيسر إلا أن تكون صعباً ، فإذا لم يستطع أن يدخل بينها أشعر من الشق الأيمن ، وإذا أراد أن يشعرها وجهها إلى القبلة « وتبين بهذا أن ابن عمر كان يطعن في الأيمن تارة وفي الأيسر أخرى بحسب ما يتبأ له ذلك ، وإلى الإشعار في الجانب الأيمن ذهب الشافعي وصاحب أبي حنيفة وأحمد في رواية ، وإلى الأيسر ذهب مالك وأحمد في رواية ، ولم أر في حديث ابن عمر ما يدل على تقدم ذلك على إحرامه . وذكر ابن عبد انبر في « الاستذكار » عن مالك قال : لا يشعر الهدى إلا عند الإهلال ، يقلده ثم يشعره ثم يصلى ثم يحرم . وفي هذا الحديث مشروعية الإشعار ، وفائدته الإعلام بأنها صارت هدياً ليتبعها من يحتاج إلى ذلك ، وحتى لو اختلطت بغيرها تميزت ، أو ضلت عرفت ، أو عطبت عرفها المساكين بالعلامة فأكلوها مع ما في ذلك من تعظيم شعار الشرع وحث الغير عليه . وأبعد من منع الإشعار ، واعتل باحتمال أنه كان مشروعاً قبل النهي عن المثلة ، فإن النسخ لا يصار إليه بالاحتمال ، بل وقع الإشعار في حجة الوداع وذلك بعد النهي عن المثلة بزمان ، وسيأتى نقل الخلاف في ذلك بعد باب .

### باب قتل القلائد للبدن والبقر

[١٦٩٧] ١٦٥٨ - فامسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت : قلت : يا رسول الله ، ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت ؟ قال : « إني لبدت رأسي وقلدت هديي ، ولا أحل حتى أحل من الحج » .

[١٦٩٨] ١٦٥٩ - فامسدد قال نا يوسف قال نا الليث قال حدثني ابن شهاب عن عروة وعن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه يهدي من المدينة ، فأقتل قلائد هديه ، ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنب المحرم .

قوله ( باب قتل القلائد للبدن والبقر ) أورد فيه حديث حفصة : « ما شأن الناس حلوا » وحديث عائشة « كان يهدي من المدينة فأقتل قلائد هديه » قال ابن المنير في الحاشية : ليس في الحديثين ذكر البقر إلا أنهما مطلقان ، وقد صح أنه أهدهما جميعاً ، كذا قال ، وكأنه أراد حديث عائشة « دخل علينا يوم انحر بلحم بقر » الحديث وسيأتى بعد أبواب ، ولا دلالة فيه على أنه كان ساق البقر ، وترجمة البخاري صحيحة لأنه إن كان المراد بالهدى في الحديث الإبل والبقر معاً فلا كلام ، وإن كان المراد الإبل خاصة فالبقر في معناها ، وقد سبق الكلام على حديث حفصة مستوفى في « باب التمتع والقران » ومناسبته للترجمة من جهة أن التقليد يستلزم تقدم القتل عليه ، ويوضح ذلك حديث عائشة المذكور معه ، ويأتى الكلام عليه بعد باب .



(تفنيه) : أخذ بعض المتأخرين من اقتصار البخارى فى هذه الترجمة على الإبل والبقر أنه موافق لمالك وأبى حنيفة فى أن الغنم لا تقلد ، وغفل هذا المتأخر عن أن البخارى أفرد ترجمة لتقليد الغنم بعد أبواب بسيرة كعاداته فى تفريق الأحكام فى التراجم .

## باب إشعار البدن

وقال عروة عن المسور : قلّد النبي صلى الله عليه الهدى وأشعره وأحرم بالعمرة .

[١٦٩٩] ١٦٦٠ - نا عبد الله بن مسلمة قال نا أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة قالت : فتلت قلائد هدى النبي صلى الله عليه ، ثم أشعرها وقلّدها - أو قلّدتها - ثم بعث بها إلى البيت وأقام بالمدينة فما حرم عليه شيء كان له حل .

قوله ( باب إشعار البدن ) ذكر فيه حديث عروة عن المسور معلقاً ، وقد تقدم موصولاً قبل باب ، وحديث عائشة « فتلت قلائد هدى النبي صلى الله عليه وسلم ثم أشعرها وقلّدها » الحديث ، وفيه مشروعية الإشعار ، وهو أن يكشط جلد البدنة حتى يسيل دم ثم يسلمته فيكون ذلك علامة على كونها هدياً ، وبذلك قال الجمهور من السلف والخلف ، وذكر الطحاوى فى « اختلاف العلماء » كراهته عن أبى حنيفة ، وذهب غيره إلى استحبابه للاتباع ، حتى صاحبه أبو يوسف ومحمد فقالا : هو حسن . قال وقال مالك : يختص الإشعار بمن لها سنام ، قال الطحاوى : ثبت عن عائشة وابن عباس التخيير فى الإشعار وتركه ، فدل على أنه ليس بنسك ، لكنه غير مكروه لثبوت فعله عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال الخطابى وغيره : اعتلال من كره الإشعار بأنه من المثلة مردود ، بل هو باب آخر كالكي وشق أذن الحيوان ليصير علامة وغير ذلك من الوسم ، وكالختان والحجامة ، وشفقة الإنسان على المال عادة فلا يخشى ما توهموه من سريان الجرح حتى يفضى إلى الهلاك ، ولو كان ذلك هو الملحوظ لقيده الذى كرهه به كأن يقول : الإشعار الذى يفضى بالجرح إلى السراية حتى تهلك البدنة مكروه ، فكان قريباً . وقد كثر تشنيع المتقدمين على أبى حنيفة فى إطلاقه كراهة الإشعار ، وانتصر له الطحاوى فى « المعانى » فقال : لم يكره أبو حنيفة أصل الإشعار ، وإنما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاك البدن كسراية الجرح ، لاسيما مع الطعن بالشفرة ، فأراد سد الباب عن العامة لأنهم لا يراعون الحد فى ذلك ، وأما من كان عارفاً بالسنة فى ذلك فلا . وفى هذا تعقب على الخطابى حيث قال : لا أعلم أحد كره الإشعار إلا أبا حنيفة ، وخالفه صاحبه فقالا بقول الجماعة . انتهى . وروى عن إبراهيم النخعى أيضاً أنه كره الإشعار ، ذكر ذلك الترمذى قال : سمعت أبا السائب يقول كنا عند وكيع فقال له رجل : روى عن إبراهيم النخعى أنه قال الإشعار مثلة ، فقال له وكيع : أقول لك أشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال إبراهيم ؟ ما أحقك بأن نخبس ،

انتهى . وفيه تعقب على ابن حزم في زعمه أنه ليس لأبي حنيفة في ذلك سلف . وقد بالغ ابن حزم في هذا الموضوع . ويتعين الرجوع إلى ما قال الطحاوى فإنه أعلم من غيره بأقوال أصحابه .

( تفييه ) : اتفق من قال بالإشعار بإلحاق البقر في ذلك بالإبل ، إلا سعيد بن جبير . واتفقوا على أن الغنم لا تشعر لضعفها ، ولكون صوفها أو شعرها يستر موضع الإشعار ، وأما على ما نقل عن مالك فلكونها ليست ذات أسنمة ، والله أعلم .

### باب مَنْ قَلَّدَ الْقَلَائِدَ بِيَدِهِ

[١٧٠٠] ١٦٦١ - فَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ قَالَ أَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ حَزْمٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا حَرُمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيُهُ . قَالَتْ عَمْرَةُ : فَقَالَتْ عَائِشَةُ : لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَا فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِيَدِي ، ثُمَّ قَلَّدَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِيَدِيهِ ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي ، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى نُحَرَ الْهَدْيُ .

قوله ( باب من قلَّد القلائد بيده ) أى الهدايا ، وله حالان : إما أن يسوق الهدى ويقصد النسك فإنما يقلدها ويشعرها عند إحرامه ، وإما أن يسوقه ويقم فيقلدها من مكانه وهو مقتضى حديث الباب ، وسيأتى بيان ما يقلد به بعد باب والغرض بهذه الترجمة أنه كان عالماً بابتداء التقليد ليرتب عليه ما بعده ، قال ابن التين : يحتمل أن يكون قول عائشة « ثم قلدها بيده » بياناً لحفظها للأمر ومعرفتها به ، ويحتمل أن تكون أرادت أنه صلى الله عليه وسلم تناول ذلك بنفسه وعلم وقت التقايد ، ومع ذلك فلم يمتنع من شيء يمتنع منه المحرم لثلا يظن أحد أنه استباح ذلك قبل أن يعلم بتقليد الهدى .

قوله ( عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم ) كذا للأكثر ، وسقط « عمرو » من رواية أبي ذر وعمره هى خالة عبد الله الراوى عنها ، والإسناد كله مدنيون إلا شيخ البخارى .

قوله ( أن زياد بن أبي سفيان ) كذا وقع في « الموطأ » وكان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بنى أمية وأما بعدهم فما كان يقال له إلا زياد بن أبيه ، وقبل استباح معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد ، وكانت أمه سمية مولاة الحارث بن كلدة الثقفى تحت عبيد المذكور فولدت زياداً على فراشه فكان ينسب إليه ، فلما كان في خلافة معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأن زياداً ولده فاستلحقه معاوية لذلك وزوج ابنة ابنته وأمر زياداً على العراقيين البصرة والكوفة جمعهما له ، ومات في خلافة معاوية سنة ثلاث وخمسين .

( قتيبه ) : وقع عند مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك في هذا الحديث « أن ابن زياد » بدل قوله « أن زياد بن أبي سفيان » وهو وهم نبه عليه الغساني ومن تبعه ، قال النووي وجميع من تكلم على صحيح مسلم ، والصواب ما وقع في البخارى ، وهو الموجود عند جميع رواة الموطأ .

**قوله ( حتى ينحر هديه )** زاد مسلم في روايته « وقد بعثت بهديني فاكثني إلى بأمرك » زاد الطحاوى من رواية ابن وهب عن مالك « أو مرى صاحب الهدى » أى الذى معه الهدى ، أى بما يصنع .

**قوله ( قالت عمرة )** هو بالسند المذكور . وقد روى الحديث المرفوع عن عائشة القاسم وعروة كما مضى قريباً مختصراً ، ورواه عنها أيضاً مسروق ، وسيأتى في آخر الباب الذى بعده مختصراً ، وأورده في الصحاح مطولاً وترجم هناك على حكم من أهلى وأقام هل يصير محرماً أو لا؟ ولم يترجم به هنا ، ولفظه هناك « عن مسروق أنه قال : يا أم المؤمنين إن رجلاً يبعث بالهدى إلى الكعبة ويجلس في المصر فيوصى أن تقلد بدنته فلا يزال من ذلك اليوم محرماً حتى يحل الناس » فذكر الحديث نحوه ، ولفظ الطحاوى في حديث مسروق « قال قلت لعائشة : إن رجلاً ههنا يبعث بالهدى إلى البيت ويأمرون الذى يبعثون معه بمعلم لم يقلدها في ذلك اليوم ، فلا يزالون محرمين حتى يحل الناس » الحديث . وقال سعيد بن منصور « حدثنا هشيم حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا محمد بن عاتشة وقيل لها إن زياداً إذا بعث بالهدى أمسك عما يمسك عنه المحرم حتى ينحر هديه ، فقالت عائشة : أوله كعبة يطوف بها » . قال « وحدثنا يعقوب حدثنا هشام عن أبيه بلغ عائشة أن زياداً بعث بالهدى وتجرد فقالت إن كنت لأقتل قلائد هدى النبي صلى الله عليه وسلم ثم يبعث بها وهو مقيم عندنا ما يحتنب شيئاً » . وروى مالك في الموطأ « عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه رأى رجلاً متجرداً بالعراق فسأل عنه فقالوا إنه أمر بهديه أن يقلد ، قال ربيعة : فلقيت عبد الله بن الزبير فذكرت له ذلك فقال : بدعة ورب الكعبة » ورواه ابن أبي شيبه « عن الثقفى عن يحيى بن سعيد أخبرني محمد بن إبراهيم أن ربيعة أخبره أنه رأى ابن عباس وهو أمير على البصرة في زمان على متجرداً على منبر البصرة » فذكره ، فعرف بهذا اسم المبهم في رواية مالك . قال ابن التين : خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء ، واحتجبت عائشة بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وما روته في ذلك يجب أن يصار إليه ، ولعل ابن عباس رجع عنه . انتهى . وفيه قصور شديد فإن ابن عباس لم ينفرد بذلك ، بل ثبت ذلك عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر . رواه ابن أبي شيبه عن ابن علية عن أيوب وابن المنذر من طريق ابن جريج كلاهما عن نافع « أن ابن عمر كان إذا بعث بالهدى يمسك عما يمسك عنه المحرم إلا أنه لا يلبي » ومنهم قيس بن سعد بن عبادة أخرجه سعيد بن منصور من طريق سعيد بن المسيب عنه نحو ذلك ، وروى ابن أبي شيبه من طريق محمد بن علي بن الحسين عن عمر وعلى أنهما قالاً في الرجل يرسل ببدنته : أنه يمسك عما يمسك عنه المحرم . وهذا متقطع . وقال ابن المنذر « قال عمر وعلى وقيس بن سعد وابن عمر وابن عباس والنخعي وطاء وابن سيرين وآخرون : من أرسل الهدى وأقام حرم عليه ما يحرم على المحرم . وقال ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وآخرون : لا يصير بذلك محرماً ، وإلى ذلك صار فقهاء الأمصار ، ومن حجة الأولين ما رواه الطحاوى وغيره من طريق عبد الملك بن جابر عن أبيه قال « كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم فقد قبيصه من جيبه حتى أخرجه

من رجله وقال : إني أمرت بيدني التي بعثت بها أن تقلد اليوم وتشعر على مكان كذا ، فلبست قميصي ونسيت فلم أكن لأخرج قميصي من رأسي » الحديث وهذا لا حجة فيه لضعف إسناده ، إلا أن نسبة ابن عباس إلى التفرد بذلك خطأ . وقد ذهب سعيد بن المسيب إلى أنه لا يجنب شيئاً مما يجنبه المحرم إلا الجماع ليلة جمع ، رواه ابن أبي شيبة عنه بإسناد صحيح . نعم جاء عن الزهري ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ما قال ابن عباس ، ففي نسخة أبي اليمان عن شعيب عنه وأخرجه البيهقي من طريقه قال « أول من كشف العمى عن الناس وبين لهم السنة في ذلك عائشة » فذكر الحديث عن عروة وعمرة عنها قال « فلما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس » وذهب جماعة من فقهاء الفتوى إلى أن من أراد النسك صار بمجرد تقليده الهدى محرماً حكاها ابن المنذر عن الثوري وأحمد وإسحق ، قال وقال أصحاب الرأي : من ساق الهدى وأم البيت ثم قلد وجب عليه الإحرام . قال وقال الجمهور : لا يصير بتقليد الهدى محرماً ولا يجب عليه شيء . ونقل الخطابي عن أصحاب الرأي مثل قول ابن عباس ، وهو خطأ عليهم ، فالطحاوي أعلم بهم منه . ولعل الخطابي ظن التسوية بين المسألتين .

قوله ( يبدى ) فيه رفع مجاز أن تكون أرادت أنها قتلت بأمرها .

قوله ( مع أبي ) بفتح الهمزة وكسر الموحدة الخفيفة ، تريد بذلك أباهما أبا بكر الصديق . واستفيد من ذلك وقت البعث وأنه كان في سنة تسع عام حج أبو بكر بالناس . قال ابن التين : أرادت عائشة بذلك علمها بجميع القصة ، ويحتمل أن تريد أنه آخر فعل النبي صلى الله عليه وسلم لأنه حج في العام الذي يليه حجة الوداع لثلاثين ظان أن ذلك كان في أول الإسلام ثم نسخ ، فأرادت إزالة هذا اللبس وأكلت ذلك بقولها « فلم يحرم عليه شيء كان له حلاً حتى نحر الهدى » أي وانقضى أمره ولم يحرم ، وترك إحرامه بعد ذلك أخرى وأولى ، لأنه إذا انتفى في وقت الشبهة فلا ينبت عند انتفاء الشبهة أولى . وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب إلى ما أفتى به قياساً للتولية في أمر الهدى على المباشرة له ، فبينت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة . وفي الحديث من الفوائد تناول الكبير الشيء بنفسه وإن كان له من يكفيه إذا كان مما يهتم به ، ولا سيما ما كان من إقامة الشرائع وأمور الديانة . وفيه تعقب بعض العلماء على بعض ، ورد الاجتهاد بالنص ، وأن الأصل في أفعاله صلى الله عليه وسلم التأسي به حتى تثبت الخصوصية .

### باب تقليد الغنم

[١٧٠١] ١٦٦٢ - نا أبو نعيم قال نا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : أهدى النبي صلى الله عليه مرة غنماً .

[١٧٠٢] ١٦٦٣ - نا أبو النعمان قال نا عبد الواحد قال نا الأعمش قال نا إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : كنت أفيل القلائد للنبي صلى الله عليه ، فيقلد الغنم ويقيم في أهله حلالاً .

- [١٧٠٣] ١٦٦٤ - نا أبو النعمان قال نا حماد قال نا منصور بن المعتمر ونا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : كنت أقتل قلائد الغنم للنبي صلى الله عليه فيبعث بها ، ثم يمكث حلالاً .
- [١٧٠٤] ١٦٦٥ - نا أبو نعيم قال نا زكريا عن عامر عن مسروق عن عائشة قالت : فتلت لهدي النبي صلى الله عليه - تعني القلائد - قبل أن يحرم .

**قوله ( باب تقليد الغنم )** قال ابن المنذر : أنكر مالك وأصحاب الرأي تقليدها . زاد غيره : وكأنهم لم يبلغهم الحديث ، ولم نجد لهم حجة إلا قول بعضهم إنها تضعف عن التقليد ، وهي حجة ضعيفة لأن المقصود من التقليد العلامة وقد اتفقوا على أنها لا تشعر لأنها تضعف عنه فتقلد بما لا يضعفها ، والخفية في الأصل يقولون : ليست الغنم من الهدى ، فالحديث حجة عليهم من جهة أخرى . وقال ابن عبد البر : احتج من لم ير بإهداء الغنم بأنه صلى الله عليه وسلم حج مرة واحدة ولم يهد فيها غنماً . انتهى . وما أدري ما وجه الحجة منه ، لأن حديث الباب دال على أنه أرسل بها وأقام ، وكان ذلك قبل حجته قطعاً ، فلا تعارض بين الفعل والترك لأن مجرد الترك لا يدل على نسخ الجواز . ثم من الذي صرح من الصحابة بأنه لم يكن في هداياه في حجته غنم حتى يسوغ الاحتجاج بذلك ؟ ثم ساق ابن المنذر من طريق عطاء وعبيد الله بن أبي يزيد وأبي جعفر محمد بن علي وغيرهم قالوا : رأينا الغنم تقدم مقلدة . ولا بن أبي شيبه عن ابن عباس نحوه . والمراد بذلك الرد على من ادعى الإجماع على ترك إهداء الغنم وتقليدها . وأعل بعض المخالفين حديث الباب بأن الأسود تفرد عن عائشة بتقليد الغنم دون بقية الرواة عنها من أهل بيتها وغيرهم . قال المنذري وغيره : وليست هذه بعلّة لأنه حافظ ثقة لا يضره التفرد .

**قوله ( حدثنا عبد الواحد )** هو ابن زياد ، وإنما أردف البخاري بطريقه طريق أبي نعيم مع أن طريق أبي نعيم عنده أعلى درجة لتصريح الأعمش بالتحديث عن إبراهيم في رواية عبد الواحد ، مع أن في رواية عبد الواحد زيادة التقليد وزيادة إقامته في أهله حلالاً . ثم أردفه برواية منصور عن إبراهيم استظهاراً لرواية عبد الواحد لما في حفظ عبد الواحد عندهم وإن كان هو عنده حجة ، وأما إردافه برواية مسروق مع أنه لا تصريح فيها بكون القلائد للغنم فلأن لفظ الهدى أعم من أن يكون لغنم أو غيرها ، فالغنم فرد من أفراد ما يهدى ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أهدي الإبل وأهلي البقر ، فن ادعى اختصاص الإبل بالتقليد فعليه البيان . وعامر في طريق مسروق هو الشعبي ، وزكريا الراوى عنه هو ابن أبي زائدة . وقد ذكرت في الباب الذي قبله أنه أخرج طريق مسروق من وجه آخر عن الشعبي مطولاً .

### باب القلائد من العهن

- [١٧٠٥] ١٦٦٦ - نا عمرو بن علي قال نا معاذ بن معاذ قال نا ابن عون عن القاسم عن أم المؤمنين قالت : فتلت قلائدنا من عهن كان عندي .

قوله (باب القلائد من المهن) بكسر المهملة وسكون الهاء أى الصوف ، وقيل : هو المصبوغ منه ، وقيل : هو الأحمر خاصة .

قوله (عن أم المؤمنين) هى عائشة ، بينه يحيى بن حكيم عن معاذ ، أخرجه أبو نعيم فى «المستخرج» وكذا وقعت تسميتها عند الإسماعيلي من وجه آخر عن ابن عون .

قوله (فلت قللدها) أى الهدايا ، وفى رواية يحيى المذكورة «أنا فلتت تلك القلائد» ولمسلم من وجه آخر عن ابن عون مثله وزاد «فأصبح فينا حلالات يأتى ما يأتى الحلال من أهله» وفيه رد على من كره القلائد من الأوبار واختار أن تكون من نبات الأرض ، وهو منقول عن ربيعة ومالك . وقال ابن التين : لعله أراد أنه الأولى ، مع القول بجواز كونها من الصوف ، والله أعلم .

### باب تقليد النعل

١٦٦٧- حدثنا محمد قال أنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن أبي هريرة : أن نبي الله صلى الله عليه رأى رجلاً يسوق بدنة قال : «اركبها» . قال : إنها بدنة . قال : «اركبها» . قال : فلقد رأيته راكبها يسائر النبي صلى الله عليه والنعل فى عنقها . تابعه محمد بن بشار . [١٧٠٦]

١٦٦٨- فاعثمان بن عمر قال نا علي بن المبارك عن يحيى عن عكرمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه .

قوله (باب تقليد النعل) يحتمل أن يريد الجنس ، ويحتمل أن يريد الوحدة أى النعل الواحده فيكون فيه إشارة إلى من اشترط نعلين وهو قول الثورى ، وقال غيره تجزئ الوحدة . وقال آخرون : لا تتعين النعل بل كل ما قام مقامها أجزأ حتى أذن الإدارة . ثم قيل : الحكمة فى تقليد النعل أن فيه إشارة إلى السفر والجد فيه ، فعلى هذا يتعين ، والله أعلم . وقال ابن المنير فى الحاشية : الحكمة فيه أن العرب تعتد النعل مركوبة لكونها تقى عن صاحبها وتحمل عنه وعز الطريق ، وقد كنى بعض الشعراء عنها بالناقة ، فكان الذى أهلى خرج عن مركوبه لله تعالى حيواناً وغيره ، كما خرج حين أحرم عن ملبوسه ، وهن ثم استحب تقليد نعلين لا واحدة ، وهذا هو الأصل فى نذر المشى حافياً إلى مكة .

قوله (حدثنا محمد) كذا للأكثر غير منسوب ، ولابن السكن «محمد بن سلام» ولأبى ذر «محمد هو ابن سلام» ورجح أبو على الجياني أنه محمد بن المثنى لأن المصنف روى عن محمد بن المثنى عن عبد الأعلى حديثاً غير هذا سياتى قريباً ، وأيده غيره بأن الإسماعيلي وأبا نعيم أخرجهما فى مستخرجيهما من رواية محمد بن المثنى ، وليس ذلك بلازم ، والعمدة على ما قال ابن السكن فإنه حافظ .

قوله (عن عكرمة) هو مولى ابن عباس ، وأما عكرمة بن عمار فهو تلميذ يحيى بن أبي كثير لا شيعه ، وقد تقدم انكلام على حديث الباب قبل تسعة أبواب .

**قوله ( تابعه محمد بن بشار إلخ )** المتابع : بالفتح هنا هو معمر ، والمتابع : بالكسر ظاهر السياق أنه محمد بن بشار ، وفي التحقيق هو علي بن المبارك ، وإنما احتاج معمر عنده إلى المتابعة لأن في رواية البصريين عنه مقالا لكونه حدثهم بالبصرة من حفظه وهذا من رواية البصريين ، ولم تقع لي رواية محمد بن بشار موصولة ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق وكيع عن علي بن المبارك متابعة عثمان بن عمرو قال : إن حسيناً المعلم رواه عن يحيى بن أبي كثير أيضاً .

### باب الجلال للبدن

وكان ابن عمر لا يشق من الجلال إلا موضع السنام ، وإذا نحرها نزع جلالها مخافة أن يفسدها الدم ثم يتصدق بها .

[١٧٠٧] ١٦٦٩ - ناقيصة قال نا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال : أمرني رسول الله صلى الله عليه أن أتصدق بجلال البدن التي نحررت ويجلودها .  
[الحديث ١٧٠٧ - أطرافه في: ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ٢٢٩٩.]

**قوله ( باب الجلال للبدن )** بكسر الجيم وتخفيف اللام جمع جل بضم الجيم وهو ما يطرح على ظهر البعير من كساء ونحوه .

**قوله ( وكان ابن عمر لا يشق من الجلال إلا موضع السنام فإذا نحرها نزع جلالها مخافة أن يفسدها الدم ثم يتصدق بها )** هذا التعليق وصل بعضه مالك في « الموطأ » عن نافع « أن عبد الله بن عمر كان لا يشق جلال بدنه » وعن نافع « أن ابن عمر كان يجمل بدنه القباطي والحلال ثم يبعث بها إلى الكعبة فيكسوها إياها » وعن مالك أنه سأل عبد الله بن دينار « ما كان ابن عمر يصنع بجلال بدنه حين كسيت الكعبة هذه الكسوة ؟ قال : كان يتصدق بها » وقال البيهقي بعد أن أخرجه من طريق يحيى بن بكير عن مالك زاد فيه غيره عن مالك « إلا موضع السنام » إلى آخر الأثر المذكور . قال المهلب : ليس التصدق بجلال البدن فرضاً ، وإنما صنع ذلك ابن عمر لأنه أراد أن لا يرجع في شيء أهل به لله ولا في شيء أضيف إليه اه . وفائدة شق الجل من موضع السنام ليظهر الإشعار لثلاث يستتر ما تحتها . وروى ابن المنذر من طريق أسامة بن زيد عن نافع « أن ابن عمر كان يجمل بدنه الأنماط والبرود والخبر حتى يخرج من المدينة ، ثم ينزعها فيطويها حتى يكون يوم عرفة فيلبسها إياها حتى ينحرها ، ثم يتصدق بها » قال نافع : وربما دفعها إلى بني شيبه . وأورد المصنف حديث علي في التصدق بجلال البدن مختصراً ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى بعد سبعة أبواب إن شاء الله تعالى .

**( تنبيه )** : ما في هذه الأحاديث من استحباب التقليد والإشعار وغير ذلك يقتضي أن إظهار التقرب بالهدى أفضل من إخفائه ، والمقرر أن إخفاء العمل الصالح غير الفرض أفضل من إظهاره ، فلما

أن يقال إن أفعال الحج مبنية على الظهور كالإحرام والطواف والوقوف فكان الإشعار والتقليد كذلك فيخص الحج من عموم الإخفاء ، وإما أن يقال لا يلزم من التقليد والإشعار إظهار العمل الصالح لأن الذي يهديها يمكنه أن يبعثها مع من يقلدها ويشعرها ولا يقول إنها لفلان فتحصل سنة التقليد مع كتمان العمل ، وأبعد من استدلال بذلك على أن العمل إذا شرع فيه صار فرضاً . وإما أن يقال إن التقليد جعل علماً لكونها هدياً حتى لا يطعم صاحبها في الرجوع فيها .

### باب من اشترى هديته من الطريق وقلدها

١٦٧٠- نا إبراهيم بن المنذر قال نا أبو ضمرة قال نا موسى بن عقبة عن نافع قال : أراد ابن عمر الحج ، عام حجبت الحرورية في عهد ابن الزبير ، ف قيل له : إن الناس كائن بينهم قتالاً ونخاف أن يصدوك ، فقال : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ ، إذا أصنع كما صنع ، أشهدكم أنني أوجبت عمرة . حتى كان بظاهر البداء قال : ما شأن الحج والعمرة إلا واحد ، أشهدكم أنني جمعت حجة مع عمرة ، وأهدى هدياً مقلداً اشتراه حين قدم فطاف بالبيت وبالصفا ولم يزد على ذلك ، ولم يحلل من شيء حرم منه حتى يوم النحر ، فحلّق ونحر ، ورأى أن قد قضى طوافه الحج والعمرة بطوافه الأول ، ثم قال : كذلك صنع النبي صلى الله عليه . [١٧٠٨]

قوله ( باب من اشترى هديه من الطريق وقلدها ) تقدم قبل ثمانية أبواب « من اشترى الهدى من الطريق » وأورد فيه حديث ابن عمر هذا من وجه آخر ، وإنما زادت هذه الترجمة التقليد ، وقد تقدم القول فيه مستوفى في « باب من قلّد القلائد بيده » وحديث ابن عمر يأتي الكلام عليه مستوفى في أبواب المحصر إن شاء الله تعالى . لكن قوله في هذه الرواية « عام حجة الحرورية » وفي رواية الكشميهني « حج الحرورية في عهد ابن الزبير » مغاير لقوله في « باب طواف القارن » من رواية الليث عن نافع « عام نزول الحجاج بابن الزبير » لأن حجة الحرورية كانت في السنة التي مات فيها يزيد بن معاوية سنة أربع وستين وذلك قبل أن يتسمى ابن الزبير بالخلافة ، ونزول الحجاج بابن الزبير كان في سنة ثلاث وسبعين وذلك في آخر أيام ابن الزبير ، فإما أن يحمل على أن الراوى أطلق على الحجاج وأتباعه حرورية لجامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق ، وإما أن يحمل على تعدد القصة . وقد ظهر من رواية أيوب عن نافع أن القائل لابن عمر الكلام المذكور هو ولده عبيد الله كما تقدم في « باب من اشترى الهدى من الطريق » وسيأتي في أول الإحصار مزيد بيان لذلك إن شاء الله تعالى .

### باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن

١٦٧١- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت



عبدالرحمن قالت : سمعت عائشة تقول : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخمس بقين من ذي القعدة لا نرى إلا الحج ، فلما دنونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدي إذا طاف وسعى بين الصفا والمروة أن يحل . قالت : فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر ، فقلت : ما هذا ؟ قال : نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه . قال يحيى : فذكرته للقاسم فقال : أتتكم بالحديث على وجهه .

**قوله ( باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن )** أما التعبير بالذبح مع أن حديث الباب بلفظ النحر فإشارة إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الذبح ، وسيأتى بعد سبعة أبواب من طريق سليمان ابن بلال عن يحيى بن سعيد ، ونحر البقر جائز عند العلماء إلا أن الذبح مستحب عندهم لقوله تعالى ﴿ إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ﴾ وخالف الحسن بن صالح فاستحب نحرها ، وأما قوله « من غير أمرهن » فأخذه من استفهام عائشة عن اللحم لما دخل به عليها ، ولو كان ذبحه بعلمها لم تحتج إلى الاستفهام ، لكن ليس ذلك دافعاً للاحتمال ، فيجوز أن يكون علمها بذلك تقدم بأن يكون استأذنها في ذلك ، لكن لما أدخل اللحم عليها احتمل عندها أن يكون هو الذي وقع الاستئذان فيه وأن يكون غير ذلك فاستفهمت عنه لذلك .

**قوله ( عن عمرة )** في رواية سليمان المذكورة حدثني عمرة .

**قوله ( لا نرى )** بضم النون ، أى لا نظن . وقوله ( إلا الحج ) تقدم القول فيه في الكلام على « باب التمتع والإفراد والقران » . وقوله ( فدخل علينا ) بضم الدال على البناء للمجهول .

**قوله ( بلحم بقر )** قال ابن بطال : أخذ بظاهره جماعة فأجازوا الاشتراك في الهدى والأضحية : ولا حجة فيه لأنه يحتمل أن يكون عن كل واحدة بقرة . وأما رواية يونس عن الزهري عن عمرة عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر عن أزواجه بقرة واحدة » فقد قال إسماعيل القاضي : تفرد يونس بذلك ، وقد خالفه غيره اهـ . ورواية يونس أخرجهما النسائي وأبو داود وغيرهما ، ويونس ثقة حافظ ، وقد تابعه معمر عند النسائي أيضاً ولفظه أصرح من لفظ يونس قال « ما ذبح عن آل محمد في حجة الوداع إلا بقرة » وروى النسائي أيضاً من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال « ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نساؤه في حجة الوداع بقرة بينهن » صححه الحاكم ، وهو شاهد قوى لرواية الزهري . وأما ما رواه عمار الدهني عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت « ذبح عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حججنا بقرة بقرة » أخرجه النسائي أيضاً فهو شاذ مخالف لما تقدم ، وقد رواه المصنف في الأضاحي ومسلم أيضاً من طريق ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ « ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نساؤه البقر » ولم يذكر ما زاده عمار الدهني ، وأخرجه مسلم أيضاً من طريق عبد العزيز الماجشون عن عبد الرحمن لكن بلفظ « أهدي » بدل « ضحى » والظاهر أن التصرف من الرواة لأنه ثبت في الحديث ذكر النحر فحمله بعضهم على الأضحية ، فإن رواية أبي هريرة صريحة في أن ذلك كان عن نساؤه فقويت رواية من رواه بلفظ « أهدي » وتبين أنه هدى التمتع فليس

فيه حجة على مالك في قوله لا ضحايا على أهل منى ، وتبين توجيه الاستدلال به على جواز الاشتراك في الهدى والأضحية ، والله أعلم . واستدل به على أن الإنسان قد يلحقه من عمل غيره ما عماله عنه بغير أمره ولا علمه ، وتعقب باحتمال الاستئذان كما تقدم في الكلام على الترجمة ، وفيه جواز الأكل من الهدى والأضحية ، وسيأتى نقل الخلاف فيه بعد سبعة أبواب .

**قوله ( قال يحيى )** هو ابن سعيد الأنصارى بالإسناد المذكور كله إليه .

**قوله ( فذكرته للقاسم )** يعنى ابن محمد بن أبى بكر الصديق .

**قوله ( فقال أنتك بالحديث على وجهه )** أى ساقته لك سياقاً تاماً لم تختصر منه شيئاً ، وكأنه يشير بذلك إلى روايته هو عن عائشة فإنها مختصرة كما قدمت الإشارة إليها في هذا الباب .

### باب النحر في منحر النبي صلى الله عليه وسلم

[١٧١٠] - ١٦٧٢ - نا إسحاق بن إبراهيم سمع خالد بن الحارث نا عبيد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله كان ينحر في المنحر . قال عبيد الله : منحر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

[١٧١١] - ١٦٧٣ - نا إبراهيم بن المنذر قال نا أنس بن عياض قال نا موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر كان يبعثُ بهديه من جمع من آخر الليل حتى يدخل به منحر رسول الله صلى الله عليه وسلم مع حجاج فيهم الحر والمملوك .

**قوله ( باب النحر في منحر النبي صلى الله عليه وسلم بمنى )** قال ابن التين : منحر النبي صلى الله عليه وسلم عند الجمرة الأولى التي تلى المسجد . انتهى . وكأنه أخذه من أثر أخرجه الفاكهى من طريق ابن جريج عن طاوس قال « كان منزل النبي صلى الله عليه وسلم بمنى عن يسار المصلى » . قال وقال غير طاوس من أشياخنا مثله وزاد « وأمر بنسائه أن ينزلن جنب الدار بمنى ، وأمر الأنصار أن ينزلوا الشعب وراء الدار » . قلت : والشعب هو عند الجمرة المذكورة . قال ابن التين : وللنحر فيه فضيلة على غيره لقوله صلى الله عليه وسلم « هذا المنحر ، وكل منى منحر » انتهى . والحديث المذكور أخرجه مسلم من حديث جابر ولفظه « نحرنا ههنا ، ومنى كلها منحر ، فانحروا في رحالكم » وهذا ظاهره أن نحره صلى الله عليه وسلم بذلك المكان وقع عن اتفاق ، لا لشيء يتعلق بالنسك ، ولكن ابن عمر كان شديد الاتباع . وقد روى عمر بن شبة في كتابه من طريق ابن جريج عن عطاء قال « كان ابن عمر لا ينحر إلا بمنى » وحكى ابن بطال قول مالك في النحر بمنى للحاج والنحر بمكة للمعتمر ، وأطال في تقرير ذلك وترجيحه ، ولا خلاف في الجواز وإن اختلف في الأفضل .

**قوله ( حدثنا إسحق بن إبراهيم )** هو المعروف بابن راهويه ، كذلك أخرجه في مسنده . وأخرجه من طريقه أبو نعيم .

**قوله ( قال عبيد الله )** أى ابن عمر بالإسناد المذكور ، والمعنى أن مراد نافع بإطلاق المنحر منحر رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد روى المصنف هذا الحديث فى الأضاحى أوضح من هذا . ولفظه « حدثنى محمد بن أبى بكر المسمى حدثنا خالد بن الحارث » فذكر الحديث . قال « قال عبيد الله يعنى منحر النبي صلى الله عليه وسلم » ولهذا أردفه المصنف هنا بطريق موسى بن عقبة عن نافع المصرحة بإضافة لمنحر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى نفس الخبر ، وأفادت رواية موسى زيادة وقت بعث الهدى إلى المنحر وأنها من آخر الليل . وقوله « مع حجاج » بضم المهملة جمع حاج ، وقوله « فيهم الحر والمملوك » ؛ معناه أنه لا يشترط بعث الهدى مع الأحرار دون الأرقاء ، وسيأتى فى الأضاحى من طريق كثير بن فرقد عن نافع عن ابن عمر « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذبح وينحر بالمصلى » وهذا محمول على الأضحية بالمدينة .

### باب من نحر بيده

[١٧١٢] ١٦٧٤- فاسهل بن بكار قال نا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس ... - وذكر الحديث - قال : ونحر النبي صلى الله عليه بيده سبع بدن قياماً ، وضخى بالمدينة كبشين أملحين أقرنين ، مختصراً .

**قوله ( باب من نحر هديه بيده )** أورد فيه حديث أنس مختصراً وفيه « نحر النبي صلى الله عليه وسلم بيده سبع بدن » وسيأتى بعد باب واحد بتمامه بالإسناد الذى ساقه هنا سواء ، وليست هذه الترجمة وحديثها عند أكثر الرواة ، بل ثبتت لأبى ذر عن المستمل وحده ، وفى نسخة الصغاني بعد الترجمة ما نصه « حديث سهل بن بكار عن وهيب » فاكتمى بالإشارة .

### باب نحر الإبل المقيدة

[١٧١٣] ١٦٧٥- نا عبد الله بن مسلمة قال نا يزيد بن زريع عن يونس عن زياد بن جبير قال : رأيت ابن عمر أتى على رجل قد أناخ بدنته ينحرها ، قال : ابعثها قياماً مقيدة سنة محمد صلى الله عليه .

وقال شعبة عن يونس : أخبرني زياد .

**قوله ( باب نحر الإبل مقيدة )** أورد فيه حديث ابن عمر ، وهو مطابق لما ترجم له .  
**قوله ( عن يونس )** هو ابن عبيد . فى رواية الإسماعيلي من طريق محمد بن عبد الأعلى عن يزيد ابن زريع « أخبرنا يونس » والإسناد سوى الصحابى كلهم بصريون .  
**قوله ( عن زياد بن جبير )** يجيم وموحدة مصغر بصرى تابعى ثقة ليس له فى الصحيحين سوى

هذا الحديث وحديث آخر أخرجه المصنف في النذر بهذا الإسناد وأخرجه في الصوم بإسناد آخر إلى يونس ابن عبيد ، وقد سبق في أوائل الحج حديث غير هذا من طريق زيد بن جبير عن ابن عمر ، وهو غير زيد ابن جبير هذا وليس أخاً له أيضاً لأن زيدا طائى كوفي وزيداً ثقفى بصرى لكنهما اشتركا في الثقة وفي الرواية عن ابن عمر .

**قوله ( أتى على رجل )** لم أقف على اسمه .

**قوله ( قد أناخ بدنته ينحرها )** زاد أحمد عن إسماعيل بن علية عن يونس « لينحرها بمنى » .

**قوله ( أبعثها )** أى أثرها ، يقال بعثت الناقة أثرها . وقوله ( قياماً ) أى عن قيام ، وقياماً مصدر بمعنى قائمة وهى حال مقدرة ، أو قوله « أبعثها » أى أقمها ، أو العامل محذوف تقديره انحرها . وقد وقع في رواية عند الإسماعيل « انحرها قائمة » .

**قوله ( مقيدة )** أى معقولة الرجل قائمة على ما بقى من قوائمها ، ولأبى داود من حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقى من قوائمها . وقال سعيد بن منصور « حدثنا هشيم أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبير رأيت ابن عمر ينحر بدنته وهى معقولة إحسدى يديها » .

**قوله ( سنة محمد )** بنصب سنة بعامل مضمرة كالاختصاص ، أو التقدير متبوعاً سنة محمد . قلت : ويجوز الرفع ، ويدل عليه رواية الحربى في المناسك بلفظ « فقال له انحرها قائمة فإنها سنة محمد » وفي هذا الحديث استحباب نحر الإبل على الصفة المذكورة ، وعن الحنفية يستوى نحرها قائمة وباركة في الفضيلة ، وفيه تعليم الجاهل وعدم السكوت على مخالفة السنة وإن كان مباحاً ، وفيه أن قول الصحابى من السنة كذا مرفوع عند الشيخين لاحتجاجهما بهذا الحديث في صحيحهما .

**قوله ( وقال شعبة عن يونس أخبرنى زياد )** هذا التعليق أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده قال « أخبرنا النضر بن شميل حدثنا شعبة عن يونس سمعت زياد بن جبير يقول : انتهيت مع ابن عمر فإذا رجل قد أضجع بدنته وهو يريد أن ينحرها فقال : قياماً مقيدة سنة محمد صلى الله عليه وسلم » وقد نسب مغلطاً ومن تبعه تعليق شعبة المذكور لتخريج إبراهيم الحربى عن عمرو بن مرزوق عن شعبة ، فراجعته فوجدته فيه عن يونس عن زياد بالعنعنة ، وليس في ذلك وفاء بمقصود البخارى ، فإنه أخرج طريق شعبة لبيان سماع يونس له من زياد ، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر غندر عن شعبة بالعنعنة .

ب

نحر البدن قائمة

وقال ابن عمر : سنة محمد صلى الله عليه ، وقال ابن عباس : ﴿ صواف ﴾ : قياماً .

١٦٧٦ - فاسهل بن بكار قال نا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال : صلى النبي

صلى الله عليه الظهر بالمدينة أربعاً ، والعصر بذى الحليفة ركعتين فبات بها ، فلما أصبح ركب راحلته فجعل يهلل ويسبح . فلما علا على البیداء لبى بهما جميعاً . فلما دخل مكة أمرهم أن يحلوا ، ونحر النبي صلى الله عليه بيده سبعة بدن قياماً ، وضحى بالمدينة كبشين أملحين أقرنين .

[١٧١٥] ١٦٧٧ - نا مسدد قال نا إسماعيل عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال : صلى النبي صلى الله عليه الظهر بالمدينة أربعاً ، والعصر بذى الحليفة ركعتين . وعن أيوب عن رجل عن أنس : ثم بات حتى أصبح فصلّى الصبح ، ثم ركب راحلته حتى إذا استوت به البیداء أهل بعمره وحجة .

قوله ( باب نحر البدن قائمة ) في رواية الكشميني « قياماً » .

قوله ( وقال ابن عمر سنة محمد ) يشير إلى حديثه في الباب الذي قبله .

قوله ( وقال ابن عباس صواف قياماً ) وهكذا ذكره سفيان بن عيينة في تفسيره عن عبيد الله ابن أبي يزيد عنه في تفسير قوله تعالى ﴿ اذكروا اسم الله عليها صواف ﴾ قال : قياماً ، أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة ، وأخرجه عبد بن حميد عن أبي نعيم عنه . وقوله « صواف » بالتشديد جمع صافة أى مصطفة في قيامها . ووقع في « مستدرک الحاكم » من وجه آخر عن ابن عباس في قوله تعالى « صوافن » أى قياماً على ثلاث قوائم معقولة ، وهى قراءة ابن مسعود « صوافن » بكسر الفاء بعدها نون جمع صافنة وهى التى رفعت إحدى يديها بالعقل لثلاث تضطرب .

قوله ( حدثنا سهل بن بكار ) الإسناد إلى آخره بصريون .

قوله ( فبات بها فلما أصبح ) في رواية الكشميني « فبات بها حتى أصبح » . وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الحج ، والمراد منه هنا قوله « ونحر بيده سبع بدن قياماً » كذا في رواية أبي ذر وفي رواية كريمة وغيرها سبعة بدن فقيل في توجيهها أراد أبعرة فلذا ألحق بها الهاء . والجمع بينه وبين ما قبله واضح ، وسيأتى بيان ما نحره وعدده في حديث على إن شاء الله تعالى قريباً ، ويأتى الكلام على حديث التضحية بالكبشين في كتاب الأضاحي .

قوله في الطريق الثانية ( وعن أيوب عن رجل عن أنس ) المراد به بيان اختلاف إسماعيل بن عليه وهيب على أيوب فيه ، فساقه وهيب عنه بإسناد واحد وفصل إسماعيل بعضه فقال « عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس » وقال في بعضه « عن أيوب عن رجل عن أنس » قال الداودي : لو كان كله عند أيوب عن أبي قلابة ما أبهمه ، وقال ابن التين : يحتمل أن يكون إسماعيل شك فيه أو نسيه ، وهيب ثقة فقد جزم بأن جميع الحديث عنه ، وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في « باب التسييح والتحميد » في أوائل الحج .

( تنبيه ) : حكى ابن بطلال عن المهلب أنه وقع عنده هنا « فلما أهل لنا بهما جميعاً » قال ومعناه أمر من أهل بالقران لأنه هو كان مفرداً ، فعنى « أهل لنا » أى أباح لنا الإهلال فكان ذلك أمراً وتعليماً لهم كيف يهلون ، وإلا فما معنى « لنا » فى هذا الموضع ؟ انتهى . ولم أقف فى شيء من الروايات التى اتصلت لنا فى هذا الحديث ولا فى غيره على ما ذكر . وإنما الذى فى أصولنا « فلما علا على البيداء لى بهما جميعاً » ولعله وقع فى نسخته « فلما علا على البيداء أهل » وفى أخرى « لى » فكتبت « لى » بألف فصارت صورتها « لنا » بنون خفيفة وجمع بينها وبين الرواية الأخرى فصارت « أهل لنا » ولا وجود لذلك فى شيء من الطرق .

### باب لا يعطى الجزار من الهدى شيئاً

[١٧١٦] ١٦٧٨- نا محمد بن كثير قال أنا سفيان قال حدثني ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال: بعثني النبي صلى الله عليه وسلم فقممت على البدن، فأمرني <sup>(١)</sup> فقسمت لحومها، ثم أمرني فقسمت جلالها وجلودها. وقال سفيان حدثني عبد الكريم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال: أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أقوم على البدن، ولا أعطي عليها شيئاً في جزارتها.

قوله ( باب لا يعطى الجزار من الهدى شيئاً ) فاعل « يعطى » محذوف أى صاحب الهدى ، والجزار منصوب على المفعولية وروى بفتح الطاء والجزار بالرفع .

قوله ( أخبرنا سفيان ) هو الثوري .

قوله ( عن عبد الرحمن ) سيأتى فى الباب الذى بعده التصريح بالإخبار بين مجاهد وعبد الرحمن وبين عبد الرحمن وعلى .

قوله ( وقال سفيان ) هو المذكور بالإسناد المذكور وليس معاقاً ، وقد وصله النسائي قال « أخبرنا إسحق بن منصور حدثنا عبد الرحمن هو ابن مهدي حدثنا سفيان » ، وعبد الكريم المذكور هو الجزري كما فى الرواية التى فى الباب بعده .

قوله ( فقممت على البدن ) أى التى أرصدها للهدى ، وفى الرواية الأخرى « أن أقوم على البدن » أى عند نحرها للاحتفاظ بها ، ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك أى على مصالحها فى علفها ورعيها وسقيها وغير ذلك ، ولم يقع فى هذه الرواية عدد البدن ، لكن وقع فى الرواية الثالثة أنها مائة بدنة ، ولأبى داود من طريق ابن إسحق عن ابن أبى نجيح عن مجاهد « نحر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثين بدنة » ، وأمرني فنحرت سائرهما وأصبح منه ما وقع عند مسلم فى حديث جابر الطويل فإن فيه « ثم انصرف النبي صلى الله عليه وسلم إلى المنحر فنحر ثلاثاً وستين بدنة » ، ثم أعطى علياً فنحر ما غبر وأشركه فى هديه ، ثم أمر من كل بدنة ببعضة فجعلت فى قدر فطبخت فأكلوا من لحمها وشربوا من مرقها » فعرف بذلك أن البدن كانت مائة بدنة وأن النبي

(١) الرقمان ١٧١٦ و ١٧١٧ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

صلى الله عليه وسلم نحر منها ثلاثاً وستين ونحر على الباقي ، والجمع بينه وبين رواية ابن إسحق أنه صلى الله عليه وسلم نحر ثلاثين ثم أمر علياً أن ينحر فنحر سبعاً وثلاثين مثلاً ثم نحر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وثلاثين ، فإن ساغ هذا الجمع وإلا فاف في الصحيح أصح .

**قوله ( ولا أعطى عليها شيئاً في جزارتها )** وكذا قوله في الرواية التي في الباب بعده : ( ولا يعطى في جزارتها شيئاً ) ظاهرهما أن لا يعطى الجزار شيئاً البتة ، وليس ذلك المراد بل المراد أن لا يعطى الجزار منها شيئاً كما وقع عند مسلم ، وظاهره مع ذلك غير مراد بل بين النسائي في روايته من طريق شعيب بن إسحق عن ابن جريج أن المراد منع عطية الجزار من الهدى عوضاً عن أجرته ولفظه « ولا يعطى في جزارتها منها شيئاً » واختلف في الجزارة فقال ابن التين : الجزارة بالكسر اسم للفعل وبالضم اسم للسواقط ، فعلى هذا فينبغي أن يقرأ بالكسر وبه صحت الرواية ، فإن صحت بالضم جاز أن يكون المراد لا يعطى من بعض الجزور أجرة الجزار ، وقال ابن الجوزي وتبعه المحب الطبري : الجزارة بالضم اسم لما يعطى كالعمالة وزناً ومعنى ، وقيل : هو بالكسر كالحجامة والحياطة ، وجوز غيره الفتح ، وقال ابن الأثير : الجزارة بالضم كالعمالة ما يأخذه الجزار من الذبيحة عن أجرته ، وأصلها أطراف البعير - الرأس واليدان والرجلان - سميت بذلك لأن الجزار كان يأخذها عن أجرته .

### باب يُتَصَدَّقُ بِجُلُودِ الْهَدْيِ

[١٧١٧] ١٦٧٩ - فامسدد قال نا يحيى عن ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم وعبد الكريم الجزري أن مجاهداً أخبرهما أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أخبره أن علياً أخبره أن النبي صلى الله عليه وآله أمره أن يقوم على بدنه ، وأن يقسم بدنه كلها لحومها وجلودها وجلالها ، ولا يعطى في جزارتها شيئاً .

**قوله ( باب يتصدق بجلود الهدى )** أورد فيه حديث على من رواية ابن جريج عن عبد الكريم الجزري وهو ابن مالك والحسن بن مسلم وهو المكي جميعاً عن مجاهد ، وساقه بلفظ الحسن بن مسلم ، وأما لفظ عبد الكريم فقد أخرجه مسلم من طريق ابن أبي خيثمة زهير بن معاوية عنه نحوه وزاد « وقال نحن نعطيه من عندنا » .

**قوله ( وأن يقسم بدنه )** بسكون الدال المهملة ويجوز ضمها .  
**قوله ( لحومها وجلودها وجلالها )** زاد ابن خزيمة من هذا الوجه في روايته « على المساكين » .  
**قوله ( ولا يعطى في جزارتها شيئاً )** زاد مسلم وابن خزيمة « ولا يعطى في جزارتها منها شيئاً » قال ابن خزيمة : المراد بقوله « يقسمها كلها » على المساكين إلا ما أمر به من كل بدنة بيضعة فطبخت كما في حديث جابر يعني الطويل عند مسلم كما تقدم التنبيه عليه ، قال : والنهي عن إعطاء الجزار المراد به أن لا يعطى منها عن أجرته ، وكذا قال بغوى في « شرح السنة » قال : وأما إذا أعطى أجرته كاملة ثم تصدق عليه إذا كان فقيراً كما يتصدق على الفقراء فلا بأس بذلك . وقال غيره : إعطاء الجزار على سبيل الأجرة

ممنوع لكونه معاوضة ، وأما إعطاؤه صدقة أو هدية أو زيادة على حقه فالقياس الجواز ، ولكن إطلاق انشراح ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لثلاث تقع مسامحة في الأجرة لأجل ما يأخذه فيرجع إلى المعارضة ، قال القرطبي : ولم يرخص في إعطاء الجزار منها في أجرته إلا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير . واستدل به على منع بيع الجلد ، قال القرطبي : فيه دليل على أن جلود الهدى وجلالها لا تباع لعطفها على اللحم وإعطائها حكمه ، وقد اتفقوا على أن لحمها لا يباع فكذلك الجلود والجلال ، وأجازة الأوزاعي وأحمد وإسحق وأبو ثور وهو وجه عند الشافعية . قالوا : ويصرف ثمنه مصرف الأضحية . واستدل أبو ثور على أنهم اتفقوا على جواز الانتفاع به ، وكل ما جاز الانتفاع به جاز بيعه ، وعورض باتفاقهم على جواز الأكل من لحم هدى التطوع ، ولا يلزم من جواز أكله جواز بيعه ، وسيأتي الكلام على الأكل منها في الباب الذي بعده ، وأقوى من ذلك في رد قوله ما أخرجه أحمد في حديث قتادة بن النعمان مرفوعاً « لا تبيعوا لحوم الأضاحي والهدى ، وتصرفوا واكلوا ، واستمتعوا بجلودها ولا تبيعوها ، وإن أطعمتم من لحومها فكلوا إن شئتم » .

## ب

### يُتَصَدَّقُ بِجِلَالِ الْبَدَنِ

١٦٨٠- نا أبو نعيم قال نا سيف بن أبي سليمان قال سمعت مجاهداً يقول : حدثني ابن أبي ليلى أن علياً حدثه قال : أهدى النبي صلى الله عليه مائة بدنة ، فأمرني بلحومها فقسمتها ، ثم أمرني بجلالها فقسمتها ، ثم بجلودها فقسمتها . [١٧١٨]

قوله ( باب يتصدق بجلال البدن ) أورد فيه حديث على من طريق أخرى عن مجاهد ، وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب في « باب الجلال والبدن » . وفي حديث على من الفوائد سوق الهدى ، والوكالة في نحر الهدى ، والاستئجار عليه ، والقيام عليه وتفرقة والإشراك فيه ، وأن من وجب عليه شيء لله فله تخليصه ، ونظيره الزرع يعطى عشره ولا يحسب شيئاً من نفقته على المساكين .

## ب

﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ ﴾

وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿٢٦﴾ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا ... ﴾

إلى قوله : ﴿ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾

وما يؤكل من البدن وما يتصدق



وقال عبيد الله أخبرني نافع عن ابن عمر: لا يؤكل من جزاء الصيد والنذر، ويؤكل مما سوى ذلك. وقال عطاء: يأكل ويطعم من المتعة

[١٧١٩] ١٦٨١- نا مسدد قال نا يحيى عن ابن جريج قال نا عطاء سمع جابر بن عبد الله يقول: كنا لا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث منى، فرخص لنا النبي صلى الله عليه فقال: «كلوا وتزودوا»، فأكلنا وتزودنا، قلت لعطاء: أقال: حتى جئنا المدينة؟ قال: لا.

[الحديث ١٧١٩- أطرافه في: ٢٩٨٠، ٥٤٢٤، ٥٥٦٧].

[١٧٢٠] ١٦٨٢- نا خالد بن مخلد قال نا سليمان بن بلال قال حدثني يحيى قال حدثني عمرة قالت: سمعت عائشة تقول: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه خمسين بقين من ذي القعدة ولا نرى إلا الحج، حتى إذا دنونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه من لم يكن معه هدي إذا طاف بالبيت ثم يحل. قالت عائشة: فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر، فقلت: ما هذا؟ فقيل: ذبح النبي صلى الله عليه عن أزواجه. قال يحيى: فذكرت هذا الحديث للقاسم فقال: أتتكَ بالحديث على وجهه.

قوله (باب: وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت أن لا تشرك بي شيئاً، وطهر بيتي للطائفين والاعمال والركع السجود. وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً) وقوله ﴿إلى قوله: خير له عند ربه﴾ وتنع سياق الآيات كلها في رواية كريمة، والمراد منها هنا قوله تعالى ﴿فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير﴾ ولذلك عطف عليها في الترجمة «وما يأكل من البدن وما يتصدق» أي بيان المراد من الآية.

قوله (وقال عبيد الله) هو ابن عمر العمري (أخبرني نافع عن ابن عمر لا يؤكل من جزاء الصيد والنذر ويؤكل مما سوى ذلك) وصله ابن أبي شيبة عن ابن نمير عنه بمعناه قال: إذا عطيت البدنة أو كسرت أكل منها صاحبها ولم يبدلها، إلا أن تكون نذراً أو جزاء صيد. ورواه الطبري من طريق القطان عن عبيد الله بلفظ التعليق المذكور، وهذا القول لإحدى الروایتين عن أحمد، وهو قول مالك وزاد إلا فدية الأذى. والرواية الأخرى عن أحمد: ولا يؤكل إلا من هدى التطوع والتمتع والقران، وهو قول الحنفية بناء على أصلهم أن دم التمتع والقران لا دم جبران.

قوله (وقال عطاء: يأكل ويطعم من المتعة) هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه، وروى سعيد بن منصور من وجه آخر عن عطاء: لا يؤكل من جزاء الصيد ولا مما يجعل للمساكين من النذر وغير ذلك ولا من الفدية. ويؤكل مما سوى ذلك. وروى عبد بن حميد من وجه آخر عنه: إن شاء أكل من الهدى والأضحية وإن شاء لم يأكل. ولا تخالف بين هذه الآثار عن عطاء فإن حاصلها ما دل عليه الأثر الثاني. وزعم ابن القصار المالكي أن الشافعي تفرد بمنع الأكل من دم التمتع.

( تنبيه ) : وقع في رواية كريمة بعد قوله « فهو خير له عند ربه » وقبل قوله « وما يأكل من البدن وما يتصدق » لفظ « باب » وسقط من رواية أبي ذر وهو الصواب .

قوله ( كنا لا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث منى ) بإضافة ثلاث إلى منى ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى إن شاء الله تعالى في أواخر كتاب الأضاحى وهو من الحكم المتفق على نسخه .

قوله ( سليمان ) هو ابن بلال ، ويحيى هو ابن سعيد الأنصارى ، والإسناد كله مدنيون ، وخالده وإن كان أصله كوفياً فقد سكن المدينة مدة . وقد تقدم الكلام على حديث عائشة هذا في « باب ذبح الرجل البقر عن نسائه » وقوله في رواية سليمان هذه « حتى إذا دنونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى إذا طاف بالبيت ثم يحل » كذا للأكثر من طريق الفربرى ، وكذا وقع في رواية النسفى ، لكن جعل على قوله « ثم » ضبة . ووقع في رواية أبي ذر بلفظ « أن » بدل ثم ولا إشكال فيها وكذا أخرجه مسلم عن القعنبي عن سليمان بن بلال بلفظ « أن يحل » وزاد قبلها « إذا طاف بالبيت وبين الصفا والمروة » وقد شرحه الكرماني على لفظ « ثم » فقال : جواب إذا محذوف والتقدير يتم عمرته ثم يحل . قال : ويجوز أن يكون جواب من ثم محذوفاً ، ويجوز أن تكون ثم زائدة كما قال الأنخفش في قوله تعالى ﴿ أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ﴾ إن تاب جواب حتى إذا . قلت : وكله تكلف ، وقد تبين من رواية مسلم أن التغيير من بعض الرواة ولا سيما وقد وقع مثله في رواية أبي ذر الهروى ، وتقدمت رواية مالك قريباً ومثلها في الجهاد ، وكذا للإسماعيلي من وجه آخر عن يحيى بن سعيد وهو الصواب .

### باب الذبح قبل الحلق

[١٧٢١] ١٦٨٣ - نا محمد بن عبد الله بن حوشب قال نا هشيم قال أنا منصور بن زاذان عن عطاء عن ابن عباس قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم أن يذبح ونحوه فقال : « لا حرج ، لا حرج » .

[١٧٢٢] ١٦٨٤ - نا أحمد بن يونس قال أنا أبو بكر عن عبد العزيز بن رفيع عن عطاء عن ابن عباس قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم : زرت قبل أن أرمي . قال : « لا حرج » . قال : حلقت قبل أن أذبح . قال : « لا حرج » . قال : ذبحت قبل أن أرمي . قال : « لا حرج » . وقال عبد الرحيم الرازي عن ابن خثيم أخبرني عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال القاسم بن يحيى حدثني ابن خثيم عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال عفان : أراه عن وهيب قال نا ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال حماد عن قيس بن سعد وعباد بن منصور عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

[١٧٢٣]

١٦٨٥ - نا محمد بن المنثي قال نا عبد الأعلى قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال :

سئل النبي صلى الله عليه فقال : رميت بعد ما أمسيت . فقال : « لا حرج » . قال : حلقت قبل أن أنجر . قال : « لا حرج » .

[١٧٢٤]

١٦٨٦ - نا عبدان قال أنا أبي عن شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي

موسى قال : قدمت على رسول الله صلى الله عليه وهو بالبطحاء فقال : « أحججت ؟ » قلت : نعم . قال : « بما أهملت ؟ » قلت : لبّيك بإهلال كإهلال النبي صلى الله عليه . قال : « أحسنت ، انطلق فطُف بالبيت وبالصفاء والمروة » . ثم أتيت امرأة من نساء بني قيس ففلت رأسي ، ثم أهملت بالحج ، فكنت أفتي به الناس حتى خلافة عمر ، فذكرته له فقال : إن نأخذ بكتاب الله فإنه يأمرنا بالتمام ، وإن نأخذ بسنة رسول الله صلى الله عليه فإن رسول الله صلى الله عليه لم يحل حتى بلغ الهدى محله .

**قوله ( باب الذبح قبل الحلق )** أورد فيه حديث السؤال عن الحلق قبل الذبح ، ووجه الاستدلال

به لما ترجم له أن السؤال عن ذلك دال على أن السائل عرف أن الحكم على عكسه ، وقد أورد حديث ابن عباس من طرق ثم حديث أبي موسى ، فأما الطريق الأولى لحديث ابن عباس فن طريق منصور بن زاذان عن عطاء عنه بلفظ « سئل عن حلق قبل أن يذبح ونحوه » والثانية من طريق أبي بكر وهو ابن عياش عن عبد العزيز بن ربيع عن عطاء عن ابن عباس فذكر فيه ازيارة قبل الرمي ، والحلق قبل الذبح . والذبح قبل الرمي ، وعرف به المراد بقوله في رواية منصور « ونحوه » . والثالثة من رواية ابن خثيم عن عطاء .

**قوله ( وقال عبد الرحيم بن سليمان عن ابن خثيم )** وهو عبد الله بن عثمان ، وهذه الرواية المعاقبة

وصلها الإسماعيلي من طريق الحسن بن حماد عنه ولفظه « أن رجلا قال : يا رسول الله ، طفت بالبيت قبل أن أرمي . قال : ارم ولا حرج ، وصله الطبراني في « الأوسط » من طريق سعيد بن محمد بن عمرو الأشعري عن عبد الرحيم ، وقال : تفرد به عبد الرحيم عن ابن خثيم . كذا قال : والرواية التي تلي هذه ترد عليه . وعرف بهذا أن مراد البخاري أصل الحديث لا خصوص ما ترجم به من الذبح قبل الحلق .

**قوله ( وقال القاسم بن يحيى حدثني ابن خثيم )** لم أقف على طريقه موصولة .

**قوله ( وقال عفان أراه عن وهيب حدثنا ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس )** القائل

« أراه » هو البخاري ، فقد أخرجه أحمد عن عفان بدونها ولفظه « جاء رجل فقال : يا رسول الله ، حلقت ولم أنجر . قال : لا حرج فانحر . وجاءه آخر فقال يا رسول الله ، نحررت قبل أن أرمي . قال : فارم ولا حرج » وزعم خلف أن البخاري قال فيه « حدثنا عفان » والمراد بهذا التعليق بيان

الاختلاف فيه على ابن خثيم هل شيخه فيه عطاء أو سعيد بن جبير ، كما اختلف فيه على عطاء هل شيخه فيه ابن عباس أو جابر ، فالذى يتبين من صنيع البخارى ترجيح كونه عن ابن عباس ثم كونه عن عطاء وأن الذى يخالف ذلك شاذ ، وإنما قصد بإيراده بيان الاختلاف . وفى رواية عفان هذه الدلالة على تعدد السائلين عن الأحكام المذكورة .

**قوله ( وقال حماد )** يعنى ابن سلمة إلخ . هذه الطريق وصلها النسائى والطحاوى والإسماعيلى وابن حبان من طرق عن حماد بن سلمة به نحو سياق عبد العزيز بن رفيع ، والطريق الرابعة من طريق عكرمة عن ابن عباس .

**قوله ( عبد الأعلى )** هو ابن عبد الأعلى وخالد هو الحذاء ، وكأن البخارى استظهر به لما وقع فى طريق عطاء من الاختلاف ، فأراد أن يبين أن لحديث ابن عباس أصلاً آخر . وفى طريق عكرمة هذه زيادة حكم الرمى بعد المساء فإن فيه إشعاراً بأن الأصل فى الرمى أن يكون نهاراً ، وسيأتى الكلام على حكم هذه المسألة بعد أربعة أبواب . وأما حديث أبى موسى فقد تقدم الكلام عليه فى « باب التمتع والقران » ومطابقته للترجمة من قول عمر فيه « لم يحل حتى بلغ الهدى محله » لأن بلوغ الهدى محله يدل على ذبح الهدى فلو تقدم الحلق عليه لصار متحلاً قبل بلوغ الهدى محله ، وهذا هو الأصل ، وهو تقديم الذبح على الحلق ، وأما تأخيرها فهو رخصة كما سيأتى .

**قوله ( فقلت )** بقاء التعقيب بعدها فاء ثم لام خفيفة مفتوحتين ثم مثناة أى تتبع القمل منه .

### باب من لبّد رأسه عند الإحرام وحلق

١٦٨٧- فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة أنها قالت :

[١٧٢٥]

يا رسول الله ، ما شأن الناس حلّوا بعُمرة ولم تحلل أنت من عُمرك ؟ قال : « إني لبّدت رأسي وقلّدت هذبي ، فلا أحلّ حتى أنحر » .

**قوله ( باب من لبّد رأسه عند الإحرام وحلق )** أى بعد ذلك عند الإحلال ، قيل أشار بهذه الترجمة إلى الخلاف فيمن لبّد هل يتعين عليه الحلق أو لا ؟ فنقل ابن بطل عن الجمهور تعين ذلك حتى عن الشافعى ، وقال أهل الرأى لا يتعين بل إن شاء قصر اه . وهذا قول الشافعى فى الجديد وليس للأول دليل صريح ، وأعلى ما فيه ما سيأتى فى اللباس عن عمر « من ضفر رأسه فليحلق » وأورد المصنف فى هذا الباب حديث حفصة وفيه « إني لبّدت رأسي » وليس فيه تعرض للحلق إلا أنه معلوم من حاله صلى الله عليه وسلم أنه حلق رأسه فى حجه . وقد ورد ذلك صريحاً فى حديث ابن عمر كما فى أول الباب الذى بعده ، وأردفه ابن بطل بحديث حفصة فجعله من هذا الباب لمناسبته للترجمة ، وقد قلت غير مرة إنه لا يلزمه أن يأتى بجميع ما اشتمل عليه الحديث فى الترجمة ، بل إذا وجدت واحدة كفت ، وقد تقدم الكلام على حديث حفصة فى « باب التمتع والقران » .

## باب الخلق والتقصير عند الإحلال

[١٧٢٦] ١٦٨٨ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب بن أبي حمزة قال نافع كان ابن عمر يقول : خلق رسول الله صلى الله عليه في حجته .  
[الحديث ١٧٢٦ - طرفاه في : ٤٤١٠ ، ٤٤١١ .]

[١٧٢٧] ١٦٨٩ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « اللهم ارحم المحلقين » . قالوا : والمقصرين يا رسول الله . قال : « اللهم ارحم المحلقين » . قالوا : والمقصرين يا رسول الله . قال : « والمقصرين » . وقال الليث حدثني نافع : « رحم الله المحلقين » - مرة أو مرتين - . قال : وقال عبيد الله حدثني نافع قال في الرابعة : « والمقصرين » .

[١٧٢٨] ١٦٩٠ - نا عياش بن الوليد قال نا محمد بن فضيل قال نا عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « اللهم اغفر للمحلقين » قالوا : والمقصرين . قال : « اللهم اغفر للمحلقين » ، قالوا : والمقصرين . قالها ثلاثاً قال : « وللمقصرين » .

[١٧٢٩] ١٦٩١ - نا عبد الله بن محمد بن أسماء قال نا جويرية بن أسماء عن نافع أن عبد الله قال : خلق النبي صلى الله عليه وطائفة من أصحابه وقصر بعضهم .

[١٧٣٠] ١٦٩٢ - نا أبو عاصم عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابن عباس عن معاوية قال : قصرت عن رسول الله صلى الله عليه بمشقص .

**قوله ( باب الخلق والتقصير عند الإحلال )** قال ابن المنير في الحاشية . أفهم البخاري بهذه الترجمة أن الخلق نسك لقوله « عند الإحلال » ، وما يصنع عند الإحلال وليس هو نفس التحلل وكأنه استدل على ذلك بدعائه صلى الله عليه وسلم لفاعله والدعاء يشعر بالثواب والثواب لا يكون إلا على العبادة لا على المباحات ، وكذلك تفضيله الخلق على التقصير يشعر بذلك لأن المباحات لا تتفاضل ، والقول بأن الخلق نسك قول الجمهور إلا رواية مضعفة عن الشافعي أنه استباحة محظور ، وقد أوهم كلام ابن المنذر أن الشافعي تفرد بها ، لكن حكيت أيضاً عن عطاء وعن أبي يوسف وهي رواية عن أحمد وعن بعض المالكية ، وسيأتي ما فيه بعد باين . ثم ذكر المصنف في الباب لابن عمر ثلاثة أحاديث ولأبي هريرة حديثاً ولابن عباس حديثاً . فالحديث الأول لابن عمر من طريق شعيب بن أبي حمزة قال : قال نافع « كان ابن عمر يقول : خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته » ، وهذا طرف من حديث طويل أوله « لما نزل الحجاج بابن الزبير » الحديث ، نبه على ذلك الإسماعيلي . والحديث الثاني لابن عمر في الدعاء للمحلقين وسيأتي بسطه . والحديث

الثالث لابن عمر من طريق جويرية بن أسماء عن نافع أن عبد الله وهو ابن عمر قال « خلق النبي صلى الله عليه وسلم وطائفة من أصحابه وقصر بعضهم » وكأن البخارى لم يقع له على شرطه التصريح بمحل الدعاء للمخلقين فاستنبط من الحديث الأول والثالث أن ذلك كان في حجة الوداع ، لأن الأول صرح بأن حلاقه وقع في حجته ، والثالث لم يصرح بذلك إلا أنه بين فيه أن بعض الصحابة حلق وبعضهم قصر ، وقد أخرجه في المغازى من طريق موسى بن عقبة عن نافع بلفظ « حلق في حجة الوداع وأناس من أصحابه وقصر بعضهم » وأخرج مسلم من طريق الليث بن سعد عن نافع مثل حديث جويرية سواء وزاد فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يرحم الله المخلقين » فأشعر ذلك بأن ذلك وقع في حجة الوداع ، وسنذكر البحث فيه مع ابن عبد البر هنا إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) : أفاد ابن خزيمة في صحيحه من الوجه الذى أخرجه البخارى منه في المغازى من طريق موسى بن عقبة عن نافع متصلاً بالمتن المذكور قال « وزعموا أن الذى حلقه معمر بن عبد الله بن نضلة » وبين أبو مسعود في « الأطراف » أن قائل « وزعموا » ابن جريج الراوى له عن موسى بن عقبة .

قوله ( قالوا والمقصرين يا رسول الله ) لم أقف في شيء من الطرق على الذى تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد ، والواو في قوله « والمقصرين » معطوفة على شيء محذوف تقديره قل والمقصرين أو قل وارحم المقصرين ، وهو يسمى العطف التلقينى ، وفي قوله صلى الله عليه وسلم « والمقصرين » إعطاء المعطوف حكم المعطوف عليه ولو تخلل بينهما السكوت لغير عذر .

قوله ( قال والمقصرين ) كذا في معظم الروايات عن مالك إعادة الدعاء للمخلقين مرتين ، وعطف المقصرين عليهم في المرة الثالثة ، وانفرد يحيى بن بكير دون رواة « الموطأ » بإعادة ذلك ثلاث مرات نبه عليه ابن عبد البر في « التقصى » وأغفاه في « التمهيد » بل قال فيه : إنهم لم يختلفوا على مالك في ذلك . وقد راجعت أصل سماعى من موطأ يحيى بن بكير فوجدته كما قال في « التقصى » .

قوله ( وقال الليث ) وصله مسلم ولفظه « رحم الله المخلقين مرة أو مرتين » قالوا : والمقصرين ، قال : والمقصرين « والشك فيه من الليث وإلا فأكثرهم موافق لما رواه مالك .

قوله ( وقال عبيد الله ) بالتصغير وهو العمري ، وروايته وصلها مسلم من رواية عبد الوهاب الثقفى عنه باللفظ الذى علقه البخارى ، وأخرجه أيضاً عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه عنه بلفظ « رحم الله المخلقين . قالوا : والمقصرين » فذكر مثل رواية مالك سواء وزاد « قال رحم الله المخلقين . قالوا : والمقصرين يا رسول الله ، قال : والمقصرين » وبيان أن كونها في الرابعة أن قوله والمقصرين معطوف على مقدر تقديره يرحم الله المخلقين ، وإنما قال ذلك بعد أن دعا للمخلقين ثلاث مرات صريحاً فيكون دعاؤه للمقصرين في الرابعة . وقد رواه أبو عوانة في مستخرجه من طريق الثورى عن عبيد الله بلفظ « قال في الثالثة والمقصرين » والجمع بينهما واضح بأن من قال في الرابعة فعلى ما شرحناه ، ومن قال في الثالثة أراد أن قوله « والمقصرين » معطوف على الدعوة الثالثة ، أو أراد بالثالثة مسألة السائلين في ذلك ، وكان صلى الله عليه وسلم لا يراجع بعد ثلاث كما ثبت ، ولو لم يدع لهم بعد ثالث مسألة ما سأله ذلك . وأخرجه أحمد من طريق أيوب عن

نافع بلفظ « اللهم اغفر للمحلقين . قالوا : والمقصرين — حتى قالها ثلاثاً أو أربعاً — ثم قال : والمقصرين » ورواية من جزم مقدمة على رواية من شك .

**قوله ( حدثنا عياش بن الوليد )** هو الرقام بالتحثانية والمعجمة ، ووقع في رواية ابن السكن بالموحدة والمهملية ، وقال أبو علي الجياني : الأول أرجح ، بل هو الصواب . وكان القابسي يشك عن أبي زيد فيه فيهمل ضبطه فيقول : عباس أو عياش . قلت : لم يخرج البخاري للعباس — بالموحدة والمهملية — ابن الوليد إلا ثلاثة أحاديث نسبه في كل منهما « النرسی » أحدها في علامات النبوة والآخر في المغازي والثالث في الفتن ذكره معلقاً قال « وقال عباس النرسی » ، وأما الذي بالتحثانية والمعجمة فأكثر عنه وفي الغالب لا ينسبه ، والله أعلم .

**قوله ( قالها ثلاثاً )** أي قوله « اللهم اغفر للمحلقين » وهذه الرواية شاهدة لأن عبيد الله العمري حفظ الزيادة .

**( تنبيه )** : لم أر في حديث أبي هريرة من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير عنه إلا من رواية محمد بن فضيل هذه بهذا الإسناد في جميع ما وقفت عليه من السنن والمسانيد ، فهي من أفراد عمارة ومن أفراد عمارة عن أبي زرعة ، وتابع أبا زرعة عليه عبد الرحمن بن يعقوب ، أخرجه مسلم من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ولم يسق لفظه ، وساقه أبو عوانة ، ورواية أبي زرعة أتم : واختلف المتكلمون على هذا الحديث في الوقت الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ، فقال ابن عبد البر : لم يذكر أحد من رواة نافع عن ابن عمر أن ذلك كان يوم الحديبية ، وهو تقصير وحذف ، وإنما جرى ذلك يوم الحديبية حين صد عن البيت ، وهذا محفوظ مشهور من حديث ابن عمر وابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وحبشي بن جنادة وغيرهم . ثم أخرج حديث أبي سعيد بلفظ « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغفر لأهل الحديبية للمحلقين ثلاثاً وللمقصرين مرة » وحديث ابن عباس بلفظ « حلق رجال يوم الحديبية وقصر آخرون . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رحم الله المحلقين » الحديث . وحديث أبي هريرة من طريق محمد بن فضيل الماضي ولم يسق لفظه بل قال « فذكر معناه » وتجاوز في ذلك فإنه ليس في رواية أبي هريرة تعيين الموضع ولم يقع في شيء من طرقه التصريح بسماعه لذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو وقع لقطعنا بأنه كان في حجة الوداع لأنه شهدا ولم يشهد الحديبية ، ولم يسق ابن عبد البر عن ابن عمر في هذا شيئاً ، ولم أقف على تعيين الحديبية في شيء من الطرق عنه ، وقد قدمت في صدر الباب أنه مخرج من مجموع الأحاديث عنه أن ذلك كان في حجة الوداع كما يروى إليه صنيع البخاري ، وحديث أبي سعيد الذي أخرجه ابن عبد البر أخرجه أيضاً الطحاوي من طريق الأوزاعي وأحمد وابن أبي شبة ، وأبو داود الطيالسي من طريق هشام الدستوائي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم الأنصاري عن أبي سعيد ، وزاد فيه أبو داود أن الصحابة حلقوا يوم الحديبية إلا عثمان وأبا قتادة ، وأما حديث ابن عباس فأخرجه ابن ماجه من طريق ابن إسحق « حدثني ابن أبي نجيح عن مجاهد عنه » وهو عند ابن إسحق

في المغازي بهذا الإسناد وأن ذلك كان بالحديبية ، وكذلك أخرجه أحمد وغيره من طريقه ، وأما حديث حبشي بن جنادة فأخرجه ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحق عنه ولم يعين المكان ، وأخرجه أحمد من هذا الوجه وزاد في سياقه « عن حبشي وكان ممن شهد حجة الوداع » فذكر هذا الحديث ، وهذا يشعر بأنه كان في حجة الوداع . وأما قول ابن عبد البر « فوهم » فقد ورد تعيين الحديبية من حديث جابر عند أبي قررة في « السنن » ومن طريق الطبراني في « الأوسط » ومن حديث المسور بن مخرمة عند ابن إسحاق في « المغازي » وورد تعيين حجة الوداع من حديث أبي مريم السلولي عند أحمد وابن أبي شيبة ، ومن حديث أم الحصين عند مسلم ، ومن حديث قارب بن الأسود الثقفي عند أحمد وابن أبي شيبة ، ومن حديث أم عمارة عند الحارث ، فالأحاديث التي فيها تعيين حجة الوداع أكثر عدداً وأصح إسناداً ولهذا قال النووي عقب أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وأم الحصين : هذه الأحاديث تدل على أن هذه الواقعة كانت في حجة الوداع ، قال : وهو الصحيح المشهور . وقيل : كان في الحديبية ، وجزم بأن ذلك كان في الحديبية لإمام الحرمين في « النهاية » ثم قال النووي : لا يبعد أن يكون وقع في الموضوعين . انتهى . وقال عياض : كان في الموضوعين . ولذا قال ابن دقيق العيد أنه الأقرب . قلت : بل هو المعين لتظاهر الروايات بذلك في الموضوعين كما قدمناه ، إلا أن السبب في الموضوعين مختلف ، فالذي في الحديبية كان بسبب توقف من توقف من الصحابة عن الإحلال لما دخل عليهم من الحزن لكونهم منعوا من الوصول إلى البيت مع اقتدارهم في أنفسهم على ذلك فخالفهم النبي صلى الله عليه وسلم وصالح قريشاً على أن يرجع من العام المقبل ، والقصة مشهورة كما ستأتي في مكانها . فلما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالإحلال توقفوا ، فأشارت أم سلمة أن يحل هو صلى الله عليه وسلم قبلهم ففعل ، فتبعوه فحلق بعضهم وقصر بعض ، وكان من بادر إلى الحلق أسرع إلى امتثال الأمر ممن اقتصر على التقصير . وقد وقع التصريح بهذا السبب في حديث ابن عباس المشار إليه قبل فإن في آخره عند ابن ماجه وغيره أنهم « قالوا يا رسول الله ما بال المحلقين ظهرت لهم بالرحمة ؟ قال : لأنهم لم يشكوا » . وأما السبب في تكرير الدعاء للمحلقين في حجة الوداع فقال ابن الأثير في « النهاية » كان أكثر من حج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسق الهدى ، فلما أمرهم أن يفسخوا الحج إلى العمرة ثم يتحللوا منها ويحلقوا رعوهم شق عليهم ، ثم لما لم يكن لهم بد من الطاعة كان التقصير في أنفسهم أخف من الحلق ففعله أكثرهم ، فرجع النبي صلى الله عليه وسلم فعل من حلق لكونه آيين في امتثال الأمر . انتهى . وفيما قاله نظر وإن تابعه عليه غير واحد ، لأن المتمتع يستحب في حقه أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج إذا كان ما بين النسكين متقارباً ، وقد كان ذلك في حقهم كذلك . والأولى ما قاله الخطابي وغيره : إن عادة العرب أنها كانت تحب توفير الشعر والتزين به ، وكان الحلق فيهم قليلاً وربما كانوا يرونه من الشبهة ومن زى الأعاجم ، فلذلك كرهوا الحلق واقتصروا على التقصير . وفي حديث الباب من الفوائد أن التقصير يجزئ عن الحلق ، وهو مجمع عليه إلا ما روى عن الحسن البصري أن الحلق يتعين في أول حجة ، حكاه ابن المنذر بصيغة التريض ، وقد ثبت عن الحسن خلافه . قال ابن أبي شيبة : حدثنا عبد الأعلى عن هشام عن الحسن في الذي لم يحج قط ، فإن شاء حلق وإن شاء قصر . نعم روى ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي قال : إذا حج الرجل أول حجة حلق ، فإن حج أخرى فإن شاء حلق وإن شاء قصر . ثم روى عنه أنه قال : كانوا يحبسون أن يحلقوا في أول حجة وأول عمرة . انتهى . وهذا يدل على أن ذلك للاستحباب لا للزوم . نعم



عند المالكية والحنابلة أن محل تعيين الحلق والتقصير أن لا يكون المحرم لبد شعره أو ضفره أو عقصه ، وهو قول الثوري والشافعي في القديم والجمهور ، وقال في الجديد وفقاً للحنفية : لا يتعين إلا إن نذر أو كان شعره خفيفاً لا يمكن تقصيره أو لم يكن له شعر فيمر الموسى على رأسه . وأغرب الخطابي فاستدل بهذا الحديث لتعين الحلق لمن لبد ، ولا حجة فيه ، وفيه أن الحلق أفضل من التقصير ، ووجهه أنه أبلغ في العبادة وأبين للخضوع والذلة وأدل على صدق النية ، والذي يقصر يبقى على نفسه شيئاً مما يزين به ، بخلاف الحالق فإنه يشعر بأنه ترك ذلك لله تعالى . وفيه إشارة إلى التجرد ، ومن ثم استحب الصلحاء إلقاء الشعور عند التوبة ، والله أعلم . وأما قول النووي تبعاً لغيره في تعليل ذلك بأن المقصر يبقى على نفسه الشعر الذي هو زينة والحاج مأمور بترك الزينة ، بل هو أشعث أغبر ففيه نظر ، لأن الحلق إنما يقع بعد انقضاء زمن الأمر بالتقشف فإنه يحل له عقبه كل شيء إلا النساء في الحج خاصة . واستدل بقوله « المحلقين » على مشروعية حلق جميع الرأس لأنه الذي تقتضيه الصيغة . وقال بوجوب حلق جميعه مالك وأحمد واستحبه الكوفيون والشافعي ، ويجزئ البعض عندهم ، واختلفوا فيه فعن الحنفية الربيع ، إلا أبا يوسف فقال النصف ، وقال الشافعي : أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات ، وفي وجه لبعض أصحابه شعرة واحدة ، والتقصير كالحلق فالأفضل أن يقصر من جميع شعر رأسه ، ويستحب أن لا ينقص عن قدر الأنملة ، وإن اقتصر على دونها أجزأ ، هذا للشافعية وهو مرتب عند غيرهم على الحلق ، وهذا كله في حق الرجال وأما النساء فالمشروع في حقهن التقصير بالإجماع ، وفيه حديث لابن عباس عند أبي داود ولفظه « ليس على النساء حلق ، وإنما على النساء التقصير » ولترمذي من حديث علي « نهى أن تحلق المرأة رأسها » وقال جمهور الشافعية : لو حقلت أجزأها ويكره ، وقال القاضي أبو الطيب وحسين . لا يجوز ، والله أعلم . وفي الحديث أيضاً مشروعية الدعاء لمن فعل ما شرع له ، وتكرار الدعاء لمن فعل الراجح من الأمرين الخير فيهما والتنبيه بالتكرار على الرجحان وطلب الدعاء لمن فعل الجائز وإن كان مرجوحاً .

**قوله ( عن الحسن بن مسلم )** في رواية يحيى بن سعيد عن ابن جريج « حدثني الحسن بن مسلم » أخرجه مسلم ، والإسناد سوى أبي عاصم مكيون ، وفيه رواية صحابي عن صحابي . ومعاوية هو ابن أبي سفيان الخليفة المشهور .

**قوله ( عن معاوية )** في رواية مسلم « أن معاوية بن أبي سفيان أخبره » .

**قوله ( قصرت )** أي أخذت من شعر رأسه ، وهو يشعر بأن ذلك كان في نسك ، إما في حج أو عمرة ، وقد ثبت أنه حلق في حجته فتعين أن يكون في عمرة ، ولا سيما وقد روى مسلم في هذا الحديث أن ذلك كان بالمرورة ولفظه « قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص وهو على المروة » أو « رأيت يقصر عنه بمشقص وهو على المروة » وهذا يحتمل أن يكون في عمرة القضية أو الجعرانة ، لكن وقع عند مسلم من طريق أخرى عن طاوس بانظ « أما علمت أنني قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص وهو على المروة ؟ فقلت له لا أعلم هذه إلا حجة عليك » وبين المراد من ذلك في رواية النسائي ، فقال بدل قوله « فقلت له لا إلخ » يقول ابن عباس « وهذه على معاوية أن ينهي الناس عن المتعة وقد تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولأحمد من وجه آخر عن طاوس عن ابن عباس قال « تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم »

وسلم حتى مات « الحديث . وقال « وأول من نهى عنها معاوية . قال ابن عباس : فعجبت منه ، وقد حدثني أنه قصر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص » انتهى . وهذا يدل على أن ابن عباس حمل ذلك على وقوعه في حجة الوداع لقوله لمعاوية « أن هذه حجة عليك » إذ لو كان في العمرة لما كان فيه على معاوية حجة . وأصرح منه ما وقع عند أحمد من طريق قيس بن سعد عن عطاء « أن معاوية حدث أنه أخذ من أطراف شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أيام العشر بمشقص معي وهو محرم » وفي كونه في حجة الوداع نظر ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل حتى بلغ الهدى محله فكيف يقصر عنه على المروة ؟ وقد بالغ النووي هنا في الرد على من زعم أن ذلك كان في حجة الوداع فقال : هذا الحديث محمول على أن معاوية قصر عن النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة الجعرانة لأن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع كان قارناً وثبت أنه حلق بمنى وفرق أبو طلحة شعره بين الناس ، فلا يصح حمل تقصير معاوية على حجة الوداع ، ولا يصح حمله أيضاً على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع لأن معاوية لم يكن يومئذ مسلماً وإنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان ، هذا هو الصحيح المشهور ، ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان متمتعاً لأن هذا غلط فاحش ، فقد تظاهرت الأحاديث في مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له « ما شأن الناس حلوا من العمرة ولم تحل أنت من عمرتك ؟ فقال : إني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر » . قلت : ولم يذكر الشيخ هنا ما مر في عمرة القضية ، والذي رجحه من كون معاوية إنما أسلم يوم الفتح صحيح من حيث السند ، لكن يمكن الجمع بأنه كان أسلم خفية وكان يكتم إسلامه ولم يتمكن من إظهاره إلا يوم الفتح . وقد أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق من ترجمة معاوية تصريح معاوية بأنه أسلم بين الحديبية والقضية وأنه كان يخفي إسلامه خوفاً من أبيه ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل في عمرة القضية مكة خرج أكثر أهلها عنها حتى لا ينظرونها وأصحابه يطوفون بالبيت ، فلعل معاوية كان ممن تخلف بمكة لسبب اقتضاه ، ولا يعارضه أيضاً قول سعد بن أبي وقاص فيما أخرجه مسلم وغيره « فعلناها - يعني العمرة - في أشهر الحج وهذا يومئذ كافر بالعرش » بضمين ، يعني بيوت مكة ، يشير إلى معاوية لأنه يحمل على أنه أخبر بما استصحبه من حاله ولم يطلع على إسلامه لكونه كان يخفيه . ويعكر على ما جوزه أن تقصيره كان في عمرة الجعرانة أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب من الجعرانة بعد أن أحرم بعمرة ولم يستصحب أحداً معه إلا بعض أصحابه المهاجرين ، فقدم مكة فطاف وسعى وحلق ورجع إلى الجعرانة فأصبح بها كبائت ، فخفيت عمرته على كثير من الناس . كذا أخرجه الترمذي وغيره . ولم يعد معاوية فيمن صحبه حينئذ ، ولا كان معاوية فيمن تخلف عنه بمكة في غزوة حنين حتى يقال لعله وجده بمكة ، بل كان مع القوم وأعطاه مثل ما أعطى أباه من الغنيمة مع جملة المؤلفات ، وأخرج الحاكم في « الإكليل » في آخر قصة غزوة حنين أن الذي حلق رأسه صلى الله عليه وسلم في عمرته التي اعتمرها من الجعرانة أبو هند عبد بنى بياضة ، فإن ثبت هذا وثبت أن معاوية كان حينئذ معه أو كان بمكة فقصر عنه بالمروة أمكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أولاً وكان الحلاق غائباً في بعض حاجته ثم حضر فأمره أن يكمل إزالة الشعر بالحلق لأنه أفضل ففعل ، وإن ثبت أن ذلك كان في عمرة القضية وثبت أنه صلى الله عليه وسلم حلق فيها جاء هذا الاحتمال بعينه وحصل التوفيق بين الأخبار كلها ، وهذا مما فتح الله على به

في هذا الفتح والله الحمد أبداً . قال صاحب « الهدى » الأحاديث الصحيحة المستفيضة تدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يحل من إحرامه إلى يوم النحر كما أخبر عن نفسه بقوله « فلا أحل حتى أنحر » وهو خبر لا يدخله الوهم بخلاف خبر غيره ، ثم قال : ولعل معاوية قصر عنه في عمرة الجعرانة فنسى بعد ذلك وظن أنه كان في حجته . انتهى . ولا يعكر على هذا إلا رواية قيس بن سعد المتقدمة لتضريحه فيها بكون ذلك في أيام العشر ، إلا أنها شاذة ، وقد قال قيس بن سعد عقبها : والناس ينكرون ذلك . انتهى . وأظن قيساً رواها بالمعنى ثم حدث بها فوقه له ذلك ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون في قول معاوية « قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص » حذف تقديره قصرت أنا شعري عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، انتهى . ويعكر عليه قوله في رواية أحمد « قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند المروة » أخرجه من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن ابن عباس ، وقال ابن حزم يحتمل أن يكون معاوية قصر عن رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم بقية شعر لم يكن الحلاق استوفاه يوم النحر ، وتعقبه صاحب « الهدى » بأن الحلاق لا يبقى شعراً يقصر منه ، ولا سيما وقد قسم صلى الله عليه وسلم شعره بين الصحابة الشعرة والشعرتين وأيضاً فهو صلى الله عليه وسلم لم يسع بين الصفا والمروة إلا سعيّاً واحداً في أول ما قدم فماذا يصنع عند المروة في العشر . قلت : وفي رواية العشر نظر كما تقدم ، وقد أشار النووي إلى ترجيح كونه في الجعرانة وصوبه المحب الطبري وابن القيم ، وفيه نظر لأنه جاء أنه حلق في الجعرانة ، واستبعاد بعضهم أن معاوية قصر عنه في عمرة الحديبية لكونه لم يكن أسلم ليس يبعد .

**قوله ( بمشقص )** بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح القاف وآخره صاد مهملة ، قال القزاز : هو نصل عريض يرمى به الوحش . وقال صاحب « المحكم » : هو الطويل من النصال وليس بعريض . وكذا قال أبو عبيد ، والله أعلم .

### باب تقصير المتمتع بعد العمرة

١٦٩٣ - فامحمد بن أبي بكر قال نا فضيل بن سليمان قال نا موسى بن عقبة قال : [١٧٣١] أخبرني كريب عن ابن عباس قدم النبي صلى الله عليه عليه مكة أمراً أصحابه أن يطوفوا بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم يحلوا ويحلقوا أو يقصروا .

**قوله ( باب تقصير المتمتع بعد العمرة )** أى عند الإحلال منها .

**قوله ( حدثنا محمد بن أبي بكر )** هو المقدمي ، وفضيل شيخه بالتصغير .

**قوله ( ثم يحلوا ويحلقوا أو يقصروا )** فيه التخيير بين الحلق والتقصير للتمتع ، وهو على التفصيل الذي قدمناه إن كان بحيث يطلع شعره فالأولى له الحلق وإلا فالتقصير ليقع له الحلق في الحج ، والله أعلم .

## باب

## الزيارة يوم النحر

وقال أبو الزبير عن عائشة وابن عباس: أخر النبي صلى الله عليه إلى الليل. ويذكر عن أبي حسان عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه كان يزور البيت أيام منى.

[١٧٣٢] ١٦٩٤ - وقال لنا أبو نعيم نا سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه طاف طوافاً واحداً، ثم يقبل، ثم يأتي منى، يعني يوم النحر. ورفع عبد الرزاق قال أنا عبيد الله.

[١٧٣٣] ١٦٩٥ - نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة قالت: حججنا مع النبي صلى الله عليه فأفطنا يوم النحر، فحاضت صفية، فأراد النبي صلى الله عليه منها ما يريد الرجل من أهله، فقلت: يا رسول الله، إنها حائض. قال: «حائضتنا هي؟» قالوا: يا رسول الله، أفاضت يوم النحر. قال: «أخرجوا».

ويذكر عن القاسم وعروة والأسود عن عائشة: أفاضت صفية يوم النحر.

**قوله (باب الزيارة يوم النحر)** أى زيارة الحاج البيت للطواف به، وهو طواف الإفاضة، ويسمى أيضاً طواف الصدر وطواف الركن.

**قوله (وقال أبو الزبير إلخ)** وصله أبو داود والترمذي وأحمد من طريق سفيان وهو الثوري عن أبي الزبير به، قال ابن القطان القاسم؛ هذا الحديث مخالف لما رواه ابن عمر وجابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه طاف يوم النحر نهراً. انتهى. فكان البخاري عقب هذا بطريق أبي حسان ليجمع بين الأحاديث بذلك، فيحمل حديث جابر وابن عمر على اليوم الأول، وحديث ابن عباس هذا على بقية الأيام.

**قوله (ويذكر عن أبي حسان عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور البيت أيام منى)** وصله الطبراني من طريق قتادة عنه، وقال ابن المديني في «العلل» روى قتادة حديثاً غريباً لا نحفظه عن أحد من أصحاب قتادة إلا من حديث هشام، فنسخته من كتاب ابنه معاذ بن هشام ولم اسمعه منه عن أبيه عن قتادة حدثني أبو حسان عن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور البيت كل ليلة ما أقام بمنى». وقال الأثرم قلت لأحمد تحفظ عن قتادة؟ فذكر هذا الحديث فقال: كتبه من كتاب معاذ، قلت: فإن هنا إنساناً يزعم أنه سمعه من معاذ، فأنكر ذلك. وأشار الأثرم بذلك إلى إبراهيم بن محمد بن عريرة فإن من طريقه أخرجه الطبراني بهذا الإسناد، وأبو حسان اسمه مسلم بن عبد الله قد أخرج له مسلم حديثاً غير هذا عن ابن عباس، وليس هو من شرط البخاري. ولرواية أبي حسان هذه شاهد مرسل،

أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عيينة « حدثنا ابن طاوس عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفيض كل ليلة » .

**قوله ( وقال لنا أبو نعيم إلخ )** ثم قال ( رفعه عبد الرزاق حدثنا عبيد الله ) وصله ابن خزيمة والإسماعيلي من طريق عبد الرزاق بلفظ أبي نعيم وزاد في آخره « ويذكر - أي ابن عمر - أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله » . وفيه التنصيص على الرجوع إلى منى بعد القبلولة في يوم النحر ، ومتنزه أن يكون خرج منها إلى مكة لأجل الطواف قبل ذلك . ثم ذكر المصنف حديث أبي سلمة أن عائشة قالت « حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفضنا يوم النحر » أي طفنا طواف الإفاضة ، وهو مطابق للترجمة ، وذكر فيه قصة صفيه وسيأتي الكلام عليه في « باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت » قريباً .

**قوله ( ويذكر عن القاسم وعروة والأسود عن عائشة أفاضت صفيه يوم النحر )** وغرضه بهذا أن أبا سلمة لم ينفرد عن عائشة بذلك ، وإنما لم يجزم به لأن بعضهم أورده بالمعنى كما نبيته ، أما طريق القاسم فهي عند مسلم من طريق أفلح بن حميد عنه عن عائشة قالت « كنا نتخوف أن تحيض صفيه قبل أن تفيض ، فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أحابستنا صفيه ؟ قلنا : قد أفاضت . قال : فلا إذا » ورواه أحمد من وجه آخر عن القاسم عنها « أن صفيه حاضت بمنى وكانت قد أفاضت » الحديث . وأما طريق عروة فرواه المصنف في المغازي من طريق شعيب عن الزهري عنه عن عائشة « أن صفيه حاضت بعد ما أفاضت » وأخرجه الطحاوي عقب رواية الأسود عن عائشة بلفظ « أكنت أفضت يوم النحر ؟ قالت : نعم » أخرجه من طريق يونس عن الزهري به ، وقال نحوه . وأما طريق الأسود فوصلها المصنف في « باب الإدلاج من المحصب » بلفظ « حاضت صفيه » الحديث . وفيه « أطافت يوم النحر ؟ فقيل نعم » .

## باب

إذا رمى بعد ما أمسى ، أو حلق قبل أن يذبح ، ناسياً أو جاهلاً

[١٧٣٤] ١٦٩٦ - فاموسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال : « لا حرج » .

[١٧٣٥] ١٦٩٧ - فاعلي بن عبد الله قال نا يزيد بن زريع قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل يوم النحر بمنى فيقول : « لا حرج » فسأله رجل فقال : حلفت قبل أن أذبح ، قال : « اذبح ولا حرج » . قال : رميت بعد ما أمسيت . فقال : « لا حرج » .

**قوله ( باب إذا رمى بعد ما أمسى أو حلق قبل أن يذبح ناسياً أو جاهلاً )** أورد فيه حديث ابن عباس في ذلك ، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده ، ولم يبين الحكم في الترجمة إشارة منه إلى أن الحكم برفع الحرج مقيد بالجاهل أو الناسي فيحتمل اختصاصهما بذلك ، أو إلى أن نفي الحرج لا يستلزم رفع وجوب

القضاء أو الكفارة ، وهذه المسألة مما وقع فيها الاختلاف بين العلماء كما سنبينه إن شاء الله تعالى ، وكأنه أشار بلفظ النسيان والجهل إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كما يأتي بيانه أيضاً في الباب الذي يليه . وأما قوله « إذا رمى بعد ما أمسى » فنترع من حديث ابن عباس في الباب قال « رميت بعد ما أمسيت » أي بعد دخول المساء ، وهو يطلق على ما بعد الزوال إلى أن يشتد الظلام ، فلم يتعين لكون الرمي المذكور كان بالليل .

### باب الفتيا على الدابة عند الجمرة

[١٧٣٦] ١٦٩٨ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو : أن رسول الله صلى الله عليه وقف في حجة الوداع فجعلوا يسألونه ، فقال رجل : لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح ، قال : « اذبح ولا حرج » . فجاء آخر فقال : لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي . قال : « ارم ولا حرج » ، فما سئل يومئذ عن شيء قدم ولا أخر إلا قال : « افعل ولا حرج » .

[١٧٣٧] ١٦٩٩ - نا سعيد بن يحيى بن سعيد قال نا أبي قال نا ابن جريج قال أخبرني الزهري عن عيسى بن طلحة أن عبد الله بن عمرو بن العاص حدثه : أنه شهد النبي صلى الله عليه يوم النحر فقام إليه رجل فقال : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، ثم قام آخر فقال : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، حلقت قبل أن أنحر ، نحرت قبل أن أرمي ، وأشبه ذلك ، فقال النبي صلى الله عليه : « افعل ولا حرج » .

[١٧٣٨] ١٧٠٠ - حدثنا إسحاق قال أنا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال حدثني عيسى بن طلحة بن عبيد الله أنه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص قال : وقف رسول الله صلى الله عليه على ناقته . فذكر الحديث . تابعه معمر عن الزهري .

قوله ( باب الفتيا على الدابة عند الجمرة ) هذه الترجمة تقدمت في كتاب العلم لكن بلفظ « باب الفتيا وهو واقف على الدابة أو غيرها » ثم قال بعد أبواب كثيرة « باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار » وأورد في كل من الترجمتين حديث عبد الله بن عمر المذكور في هذا الباب ، ومثل هذا لا يقع له إلا نادراً ، وقد اعترض عليه الإسماعيلي بأنه ليس في شيء من الروايات عن مالك أنه كان على دابة ، بل في رواية يحيى القطان عنه أنه جلس في حجة الوداع فقام رجل ، ثم قال الإسماعيلي : فإن ثبت في شيء من الطرق أنه كان على دابة فيحمل قوله « جلس » على أنه ركبا وجلس عليها . قلت : وهذا هو المتعين ، فقد أورد هو رواية صالح بن كيسان بلفظ « وقف على راحلته » وهي بمعنى جلس ، والدابة تطلق على المركوب من ناقة وفرس وبغل وحمار ، فإذا ثبت في الراحلة كان الحكم في البقية كذلك . ثم قال الإسماعيلي :

أن صالح بن كيسان تفرد بقوله « وقف على راحلته » وليس كما قال ، فقد ذكر ذلك أيضاً يونس عند مسلم ومعمر عند أحمد والنسائي كلاهما عن الزهري ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله « تابعه معمر » أى فى قوله « وقف على راحلته » ثم أورد المصنف حديث عبد الله بن عمرو وهو ابن العاصى كما فى الطريق الثانية ، بخلاف ما وقع فى بعض نسخ العمدة وشرح عليه ابن دقيق العيد ومن تبعه على أنه ابن عمر بضم العين أى ابن الخطاب ، وأورده المصنف من أربعة طرق عن الزهري عن عيسى بن طلحة ، وطلحة هو ابن عبيد الله أحد العشرة عن عبد الله ، ولم أره من حديثه إلا بهذا الإسناد ، وقد اختلف أصحاب الزهري عليه فى سياقه ، وأتمهم عنه سياقاً صالح بن كيسان وهى الطريق الثالثة ، ولم يسق المصنف لفظها ، وهى عند أحمد فى مسنده عن يعقوب وفيه زيادة على سياق ابن جريج ومالك ، وقد تابعه يونس عن الزهري عند مسلم بزيادة أيضاً سنينها .

**قوله ( مالك عن ابن شهاب ) كذا فى « الموطأ » ، وعند النسائي من طريق يحيى وهو القطان عن مالك « حدثنى الزهري » .**

**قوله ( عن عيسى ) فى رواية صالح « حدثنى عيسى » .**

**قوله ( عن عبد الله ) فى رواية صالح « أنه سمع عبد الله » ، وفى رواية ابن جريج وهى الثانية « أن عبد الله حدثه » .**

**قوله فى الثانية ( حدثنا سعيد بن يحيى حدثنا أبى ) سر يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاصى الأمسوى .**

**قوله فى الطريق الثالثة ( حدثنى إسحق ) كذا للأكثر غير منسوب ، ونسبه أبو على بن السكن فقال « إسحق بن منصور » وأورده أبو نعيم فى « المستخرج » من « مسند إسحق بن راهويه » وهو المترجع عندى لتعبيره بقوله « أخبرنا يعقوب » لأن إسحق بن راهويه لا يحدث عن مشايخه إلا بلفظ الإخبار بخلاف إسحق ابن منصور فيقول « حدثنا » .**

**قوله ( وقف فى حجة الوداع ) لم يعين المكان ولا اليوم ، لكن تقدم فى كتاب العلم عن إسماعيل عن مالك « بنى » وكذا فى رواية معمر ، وفيه من طريق عبد العزيز بن أبى سامة عن الزهري « عند الجمرة » وفى رواية ابن جريج وهى الطريق الثانية هنا « بخطب يوم النحر » وفى رواية صالح ومعمر كما تقدم « على راحلته » قال عياض : جمع بعضهم بين هذه الروايات بأنه موقف واحد على أن معنى خطب أى علم الناس لا أنها من خطب الحج المشروعة ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك فى موطنين أحدهما على راحلته عند الجمرة ولم يقل فى هذا خطب ، والثانى يوم النحر بعده صلاة الظهر وذلك وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج يعلم الإمام فيها الناس ما بقى عليهم من مناسكهم . وصوب النووى هذا الاحتمال الثانى ، فإن قيل لا منافاة بين هذا الذى صوبه وبين الذى قبله فإنه ليس فى شىء من طرق الحديثين - حديث ابن عباس وحديث عبد الله بن عمرو - بيان الوقت الذى خطب فيه من النهار ، قلت : نعم لم يقع التصريح بذلك ، لكن فى رواية ابن عباس « أن بعض السائلين قال رميت بعد ما أمسيت » وهذا يدل على أن هذه القصة كانت بعد الزوال لأن المساء يطلق على ما بعد الزوال ، وكأن السائل علم أن السنة للحاج أن يرى**

الجمرة أول ما يقدم ضحى فلما أخرها إلى بعد الزوال سأل عن ذلك ، على أن حديث عبد الله بن عمرو من مخرج واحد لا يعرف له طريق إلا طريق الزهري هذه عن عيسى عنه ، والاختلاف فيه من أصحاب الزهري ، وغايته أن بعضهم ذكر ما لم يذكره الآخر ، واجتمع من مرويه ورواية ابن عباس أن ذلك كان يوم النحر بعد الزوال وهو على راحلته يخطب عند الجمرة ، وإذا تقرر أن ذلك كان بعد الزوال يوم النحر تعين أنها الخطبة التي شرعت لتعليم بقية المناسك ، فليس قوله خطب مجازاً عن مجرد التعليم بل حقيقة ، ولا يلزم من وقوفه عند الجمرة أن يكون حينئذ رماها فسيأتى في آخر الباب الذى يليه من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم وقف يوم النحر بين الجمرات فذكر خطبته ، فلعل ذلك وقع بعد أن أفاض ورجع إلى منى .

**قوله ( فقال رجل )** لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد ، ولا على اسم أحد ممن سأل في هذه القصة ، وسأبين أنهم كانوا جماعة ، لكن في حديث أسامة بن شريك عند الطحاوى وغيره كان الأعراب يسألونه ، وكأن هذا هو السبب في عدم ضبط أسمائهم .

**قوله ( لم أشعر )** أى لم أفطن ، يقال شعرت بالشيء شعوراً إذا فطنت له ، وقيل الشعور العلم ، ولم يفصح في رواية مالك بمعلق الشعور ، وقد بينه يونس عند مسلم ولفظه « لم أشعر أن الرمي قبل النحر فنحرت قبل أن أرمى » وقال آخر « لم أشعر أن النحر قبل الحلق فحلقت قبل أن أنحر » وفي رواية ابن جريج : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، وقد تبين ذلك في رواية يونس ، وزاد في رواية ابن جريج : وأشباه ذلك . ووقع في رواية محمد بن أبى حفصة عن الزهري عند مسلم « حلقت قبل أن أرمى » وقال آخر : « أفضت إلى البيت قبل أن أرمى » وفي حديث معمر عند أحمد زيادة الحلق قبل الرمي أيضاً ، فحاصل ما في حديث عبد الله بن عمرو السؤال عن أربعة أشياء : الحلق قبل الذبح ، والحلق قبل الرمي ، والنحر قبل الرمي ، والإفاضة قبل الرمي ، والأوليان في حديث ابن عباس أيضاً كما مضى ، وعند الدارقطنى من حديث ابن عباس أيضاً السؤال عن الحلق قبل الرمي ، وكذا في حديث جابر وفي حديث أبى سعيد عند الطحاوى ، وفي حديث على عند أحمد السؤال عن الإفاضة قبل الحلق ، وفي حديثه عند الطحاوى السؤال عن الرمي والإفاضة معاً قبل الحلق ، وفي حديث جابر الذى علقه المصنف فيما مضى ووصله ابن حبان وغيره السؤال عن الإفاضة قبل الذبح ، وفي حديث أسامة بن شريك عند أبى داود السؤال عن السعى قبل الطواف .

**قوله ( اذبح ولا حرج )** أى لا ضيق عليك في ذلك ، وقد تقدم في « باب الذبح قبل الحلق » تقرير ترتيبه ، وذلك أن وظائف يوم النحر بالاتفاق أربعة أشياء : رمي جمرة العقبة ، ثم نحر الهدى أو ذبحه ، ثم الحلق أو التقصير ، ثم طواف الإفاضة . وفي حديث أنس في الصحيحين « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى منى فأتى الجمرة فرماها ، ثم أتى منزله بمنى فنحر ، وقال للحائق خذ » ولأبى داود « رمى ثم نحر ثم حلق » وقد أجمع العلماء على مطلوبة هذا الترتيب ، إلا أن ابن الجهم المالكي استثنى القارن فقال : لا يحلق حتى يطوف ، كأنه لاحظ أنه في عمل العمرة يتأخر فيها الحلق عن الطواف ، ورد عليه النووي



بالإجماع ، ونازعه ابن دقيق العيد في ذلك . واختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعض فأجمعوا على الإجزاء في ذلك كما قاله ابن قدامة في « المغني » إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع ، وقال القرطبي : روى عن ابن عباس ولم يثبت عنه أن من قدم شيئاً على شيء فعليه دم ، وبه قال سعيد بن جبير وقتادة والحسن والنخعي وأصحاب الرأي . انتهى . وفي نسبة ذلك إلى النخعي وأصحاب الرأي نظر ، فإنهم لا يقولون بذلك إلا في بعض المواضع كما سيأتي . قال : وذهب الشافعي وجمهور السلف والعلماء وفقهاء أصحاب الحديث إلى الجواز وعدم وجوب الدم لقوله للسائل « لا حرج » فهو ظاهر في رفع الإثم والفدية معاً ، لأن اسم الضيق يشملهما . قال الطحاوي : ظاهر الحديث يدل على التوسعة في تقديم بعض هذه الأشياء على بعض ، قال : إلا أنه يحتمل أن يكون قوله « لا حرج » أي لا إثم في ذلك الفعل ، وهو كذلك لمن كان ناسياً أو جاهلاً ، وأما من نعمد المخالفة فتجب عليه الفدية ، وتعقب بأن وجوب الفدية يحتاج إلى دليل ، ولو كان واجباً لبينه صلى الله عليه وسلم حينئذ لأنه وقت الحاجة ولا يجوز تأخيرها . وقال الطبري : لم يسقط النبي صلى الله عليه وسلم الحرج إلا وقد أجزأ الله : إذ لو لم يجزئ لأمره بالإعادة ، لأن الجهل والنسيان لا يضعان عن المرء الحكم الذي يلزمه في الحج ، كما لو ترك الرمي ونحوه فإنه لا يأثم بتركه جاهلاً أو ناسياً لكن يجب عليه الإعادة . والعجب ممن يحمل قوله « ولا حرج » على نفي الإثم فقط ثم يخص ذلك ببعض الأمور دون بعض ، فإن كان الترتيب واجباً محب بتركه دم فليكن في الجميع وإلا فما وجه تخصيص بعض دون بعض مع تعميم الشارع للجميع بنفي الحرج . وأما احتجاج النخعي ومن تبعه في تقديم الحلق على غيره بقوله تعالى ﴿ ولا تخلقوا رءوسكم ﴾ حتى يبلغ الهدى محله ﴿ قال : فمن حلق قبل الذبح إهراق دماً عنه . رواه ابن أبي شيبه بسند صحيح ، فقد أجيب بأن المراد بياوغ محله وصوله إلى الموضع الذي يحل ذبحه فيه وقد حصل ، وإنما يتم ما أراد أن لو قال ولا تخلقوا حتى تنحروا . واحتج الطحاوي أيضاً بقول ابن عباس : من قدم شيئاً من نسكه أو أخره فليهرق لذلك دماً ، قال وهو أحد من روى أن لا حرج ، فدل على أن المراد بنفي الحرج نفي الإثم فقط . وأجيب بأن الطريق بذلك إلى ابن عباس فيها ضعف ، فإن ابن أبي شيبه أخرجهما فيها إبراهيم بن مهاجر وفيه مقال ، وعلى تقدير الصحة فيلزم من يأخذ بقول ابن عباس أن يوجب الدم في كل شيء من الأربعة المذكورة ولا يخصه بالحلق قبل الذبح أو قبل الرمي . وقال ابن دقيق العيد : منع مالك وأبو حنيفة تقديم الحاق على الرمي والذبح لأنه حينئذ يكون حلقاً قبل وجود التحليل ، وللشافعي قول مثله ، وقد بنى القولان له على أن الحلق نسك أو استباحة محظور ؟ فإن قلنا إنه نسك جاز تقديمه على الرمي وغيره لأنه يكون من أسباب التحلل ، وإن قلنا إنه استباحة محظور فلا ، قال : وفي هذا البناء نظر ، لأنه لا يلزم من كون الشيء نسكاً أن يكون من أسباب التحلل ، لأن النسك ما يثاب عليه ، وهذا مالك يرى أن الحلق نسك ويرى أنه لا يقدم على الرمي مع ذلك . وقال الأوزاعي : إن أفاض قبل الرمي إهراق دماً . وقال عياض : اختلف عن مالك في تقديم الطواف على الرمي . وروى ابن عبد الحكم عن مالك أنه يجب عليه إعادة الطواف ، فإن توجه إلى بلده بلا إعادة وجب عليه دم . قال ابن بطال : وهذا يخالف حديث ابن عباس ، وكأنه لم يبلغه . انتهى . قلت : وكذا هو في رواية ابن أبي حفصة عن الزهري في حديث عبد الله بن عمرو ، وكأن مالكا لم يحفظ ذلك عن الزهري .

**قوله ( فما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء قدم ولا آخر )** في رواية يونس عند مسلم وصالح عند أحمد « فما سمعته سئل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء أو يجهل من تقديم بعض الأمور على بعض أو أشباهها إلا قال : افعلوا ذلك ولا حرج » واحتج به بقوله في رواية مالك « لم أشعر » بأن الرخصة تختص بمن نسي أو جهل لا بمن نعمد ، قال صاحب « المغني » قال الأثرم عن أحمد : إن كان ناسياً أو جاهلاً فلا شيء عليه ، وإن كان عالماً فلا لقوله في الحديث « لم أشعر » . وأجاب بعض الشافعية بأن الترتيب لو كان واجباً لما سقط بالسهو ، كالترتيب بين السعي والطواف فإنه لو سعى قبل أن يطوف وجب إعادة السعي ، وأما ما وقع في حديث أسامة بن شريك فمحمول على من سعى بعد طواف القدوم ثم طاف طواف الإفاضة فإنه يصدق عليه أنه سعى قبل الطواف أى طواف الركن ، ولم يقل بظاهر حديث أسامة إلا أحمد وعطاء فقلا : لو لم يطف للقدوم ولا لغيره وقدم السعي قبل طواف الإفاضة أجزأه ، أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عنه . وقال ابن دقيق العيد : ما قاله أحمد قوى من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع الرسول في الحج بقوله « خذوا عني مناسككم » وهذه الأحاديث المرخصة في تقديم ما وقع عنه تأخيرها قد قرنت بقول السائل « لم أشعر » فيختص الحكم بهذه الحالة وتبقى حالة العمد على أصل وجوب الاتباع في الحج . وأيضاً فالحكم إذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبراً لم يجز إطراره ، ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم المؤاخذه ، وقد علق به الحكم فلا يمكن إطراره بإلحاق العمد به إذ لا يساويه ، وأما التمسك بقول الراوى « فما سئل عن شيء إلخ » فإنه يشعر بأن الترتيب مطابقاً غير مراعى ، فجوابه أن هذا الإخبار من الراوى يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة إلى حال السائل والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا يبنى حجة في حال العمد ، والله أعلم .

**قوله في رواية ابن جريج ( فقال النبي صلى الله عليه وسلم لمن كلهن : افعل ولا حرج )** قال الكرماني : اللام في قوله « لمن » متعلقة بقال ، أى قال لأجل هذه الأفعال ، أو بمحذوف أى قال يوم النحر لأجلهن أو بقوله « لا حرج » أى لا حرج لأجلهن . انتهى . ويحتمل أن تكون اللام بمعنى عن أى قال عنهن كلهن .

**( تكميل )** : قال ابن التين هذا الحديث لا يقتضي رفع الحرج في غير المسألتين المنصوص عليهما يعنى المذكورتين في رواية مالك لأنه خرج جواباً للسؤال ولا يدخل فيه غيره . انتهى . وكأنه غفل عن قوله في بقية الحديث « فما سئل عن شيء قدم ولا آخر » وكأنه حمل ما أبهم فيه على ما ذكر ، لكن قوله في رواية ابن جريج « وأشبه ذلك » يرد عليه ، وقد تقدم فيما حررناه من مجموع الأحاديث عدة صور ، وبقيت عدة صور لم تذكرها الرواة إما اختصاراً وإما لكونها لم تقع ، وبلغت بالتقسيم أربعاً وعشرين صورة منها صورة الترتيب المتفق عليها ، والله أعلم . وفي الحديث من الفوائد جواز القعود على الراحلة للحاجة ، ووجوب اتباع أفعال النبي صلى الله عليه وسلم لكون الذين خالفوها لما علموا سألوه عن حكم ذلك ، واستدل به البخارى على أن من حلف على شيء ففعله ناسياً أن لا شيء عليه كما سيأتى في الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى .

قوله ( وقف النبي ) في رواية ابن جريج « أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم » .  
قوله ( تابعه معمر عن الزهري ) قد سبق أن أحمد وصله .

### باب الخطبة أيام منى

[١٧٣٩] ١٧٠١ - نا علي بن عبد الله قال نا يحيى بن سعيد قال نا فضيل بن غزوان قال نا عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه خطب الناس يوم النحر فقال : « يا أيها الناس ، أي يوم هذا ؟ » قالوا : يوم حرام . قال : « فأَيُّ بلدٍ هذا ؟ » قالوا : بلد حرام . قال : « فأَيُّ شهرٍ هذا ؟ » قالوا : شهر حرام . قال : « فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا » . فأعادها مراراً . ثم رفع رأسه فقال : « اللهم هل بلغت ؟ اللهم هل بلغت ؟ » قال ابن عباس : فوالذي نفسي بيده إنها لوصيته إلى أمته فليبلغ الشاهد الغائب ، « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » .  
[الحديث ١٧٣٩ - طرفه في : ٧٠٧٩] .

[١٧٤٠] ١٧٠٢ - نا حفص بن عمر قال نا شعبة قال أنا عمرو قال سمعت جابر بن زيد قال سمعت ابن عباس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يخطب بعرفات . تابعه ابن عيينة عن عمرو .  
[الحديث ١٧٤٠ - أطرافه في : ١٨٤١ ، ١٨٤٣ ، ٥٨٠٤ ، ٥٨٥٣] .

[١٧٤١] ١٧٠٣ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا أبو عامر قال نا قرّة عن محمد بن سيرين قال أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبي بكر ورجل أفضل في نفسي من عبد الرحمن بن أبي بكر حميد بن عبد الرحمن عن أبي بكر قال : خطبنا النبي صلى الله عليه يوم النحر قال : « أتدرون أي يوم هذا ؟ » قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه قال : « أليس يوم النحر ؟ » قلنا : بلى . قال : « أي شهر هذا ؟ » قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه . قال : « ذو الحجة ؟ » قلنا : بلى . قال : « أي بلد هذا ؟ » قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : « أليست بالبلدة الحرام ؟ » قلنا : بلى . قال : « فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم ، ألا هل بلغت ؟ » قالوا : نعم . قال : « اللهم اشهد ، وليبلغ الشاهد الغائب ، فرب مبلغ أوعى من سامع ، فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » .

[١٧٤٢]

١٧٠٤ - فاما محمد بن المثنى قال نا يزيد بن هارون قال أنا عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر قال : قال النبي صلى الله عليه بئى : «أتدرون أى يوم هذا؟» قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : «فإن هذا يوم حرام . أفأدرون أى بلد هذا؟» قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : «بلد حرام . أفأدرون أى شهر هذا؟» قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : «شهر حرام» . قال : «فإن الله حرم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم كحرمة يومكم هذا ، فى شهركم هذا ، فى بلدكم هذا» . وقال هشام بن الغاز : أنا نافع عن ابن عمر : وقف النبي صلى الله عليه يوم النحر بين الجمرات فى الحجة التى حج بهذا ، وقال : «هذا يوم الحج الأكبر» . فطفق النبي صلى الله عليه يقول : «اللهم اشهد» . فودع الناس قالوا : هذه حجة الوداع .

[الحديث ١٧٤٢ - أطرافه فى : ٤٤٠٣ ، ٦٠٤٣ ، ٦١٦٦ ، ٦٧٨٥ ، ٦٨٦٨ ، ٧٠٧٧ .]

قوله ( باب الخطبة أيام منى ) أى مشروعتها خلافاً لمن قال إنها لا تشرع وأحاديث الباب صريحة فى ذلك إلا حديث جابر بن زيد عن ابن عباس وهو ثانى أحاديث الباب ، فإن فيه التقييد بالخطبة بعرفات ، وقد أجاب عنه ابن المنير كما سيأتى . وأيام منى أربعة : يوم النحر وثلاثة أيام بعده ، وليس فى شىء من أحاديث الباب التصريح بغير يوم النحر وهو الموجود فى أكثر الأحاديث كحديث الهرماس بن زياد وأبى أمامة كلاهما عند أبى داود ، وحديث جابر بن عبد الله عند أحمد «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر فقال : أى يوم أعظم حرمة» الحديث ، وقد تقدم حديث عبد الله بن عمرو وفيه ذكر الخطبة يوم النحر ، وأما قوله فى حديث ابن عمر أنه قال ذلك بمنى فهو مطلق فيحمل على المقيد فيتعين يوم النحر ، فلعل المصنف أشار إلى ما ورد فى بعض طرق حديث الباب كما عند أحمد من طريق أبى حرة الرقاشى عن عمه فقال «كنت آخذاً بزمام ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أوسط أيام التشريق أذود عنه الناس» فذكر نحو حديث أبى بكر ، فقوله «فى أوسط أيام التشريق» يدل أيضاً على وقوع ذلك أيضاً فى اليوم الثانى أو الثالث . وفى حديث سراء بنت نهبان عند أبى داود «خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم الرؤوس فقال : أى يوم هذا؟ أليس أوسط أيام التشريق» . وفى الباب عن كعب بن غاصم عند الدارقطنى ، وعن ابن أبى نجيح عن رجلين من بنى بكر عند أبى داود ، وعن أبى نضرة عن سمع خطبة النبي صلى الله عليه وسلم عند أحمد ، قال ابن المنير فى الحاشية : أراد البخارى الرد على من زعم أن يوم النحر لا خطبة فيه للحاج ، وأن المذكور فى هذا الحديث من قبيل الوصايا العامة لا على أنه من شعار الحج ، فأراد البخارى أن يبين أن الراوى قد سماها خطبة كما سمي التى وقعت فى عرفات خطبة ، وقد اتفقوا على مشروعية الخطبة بعرفات فكأنه ألحق المختاف فيه بالمتفق عليه . انتهى والله أعلم . وسند ذكر نقل الاختلاف فى مشروعية الخطبة يوم النحر فى آخر الباب . وعلى بن عبد الله المذكور فى الإسناد الأول هو ابن المدينى ويحيى بن سعيد هو القطان وفضيل بالتصغير وغزوان بفتح المعجمة وسكون الزاى .

**قوله ( فقال : يا أيها الناس أى يوم هذا ؟ قالوا : يوم حرام )** كذا فى حديث ابن عباس هذا . وفى حديث أبى بكرة ثالث أحاديث الباب « أتدرون أى يوم هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه . قال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى » وحديث ابن عمر المذكور بعده نحوه إلا أنه ليس فيه « فسكت إلخ » بل فيه بعد قولهم أعلم « قال هذا يوم حرام » فقليل فى الجمع بين الحديثين : لعلهما واقعتان ، وليس بشيء لأن الخطبة يوم النحر إنما تشرع مرة واحدة وقد قال فى كل منهما إن ذلك كان يوم النحر ، وقيل فى الجمع بينهما إن بعضهم بادر بالجواب وبعضهم سكت ، وقيل فى الجمع إنهم فوضوا أولاً كلهم بقولهم الله ورسوله أعلم ، فلما سكت أجاب بعضهم دون بعض ، وقيل وقع السؤال فى الوقت الواحد مرتين بلفظين ، فلما كان فى حديث أبى بكرة فخامة ليست فى الأول لقوله فيه « أتدرون » سكتوا عن الجواب بخلاف حديث ابن عباس لخلوه عن ذلك ، أشار إلى ذلك الكرماني . وقيل : فى حديث ابن عباس اختصار بينته رواية أبى بكرة وابن عمر ، فكأنه أطلق قولهم يوم حرام باعتبار أنهم قرروا ذلك بقولهم بلى ، وسكت فى رواية ابن عمر عن ذكر جوابهم ، وهذا جمع حسن ، وقد تقدم الكلام فى هذا باختصار فى كتاب العلم فى « باب قوله : رب مبلغ أوعى من سامع » .

**قوله ( يوم حرام )** أى يحرم فيه القتال ، وكذلك الشهر وكذلك البلد ، وسيأتى الكلام على قوله « لا ترجعوا بعدى كفاراً » فى كتاب الفتن مستوعباً إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فأعادها مراراً )** لم أقف على عددها صريحاً ويشبه أن يكون ثلاثاً كعادته صلى الله عليه وسلم . **قوله ( ثم رفع رأسه )** زاد الإسماعيلي من هذا الوجه « إلى السماء » .

**قوله ( قال ابن عباس : فوالذى نفسى بيده إنها لو صيته )** يريد بذلك الكلام الأخير وهو قوله صلى الله عليه وسلم « فليبلغ الشاهد الغائب » إلى آخر الحديث ، وقد رواه أحمد بن حنبل عن عبد الله بن نمير عن فضيل بإسناد الباب بلفظ « ثم قال ألا فليبلغ إلخ » وهو يوضح ما قلناه ، والله أعلم . **قوله ( إلى أمته )** فى رواية أحمد بن نمير « أنها لو صيته إلى ربه » وكذلك رواه عمرو بن على الفلاس والمقدسى عن يحيى بن سعيد ، أخرجه أبو نعيم من طريقهما .

**( تنبيه )** : لستة أيام متوالية من أيام ذى الحجة أسماء : الثامن يوم التروية ، والتاسع عرفة ، والعاشر النحر ، والحادى عشر القر ، والثانى عشر النفر الأول ، والثالث عشر النفر الثانى . وذكر مكى بن أبى طالب أن السابع يسمى يوم الزينة وأنكره النووى .

**قوله فى الحديث الثانى ( أخبرنا عمرو )** هو ابن دينار .

**قوله ( يخطب بعرفات )** هو طرف من حديث سيأتى فى « باب لبس الخفين للمحرم » عن أبى الوليد عن شعبة بهذا الإسناد وبعده متصل « يخطب بعرفات بقوله : من لم يجد النعلين فليلبس الخفين » الحديث . وذكره بعده بباب عن آدم عن شعبة بلفظ « خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات فقال : من لم يجد » فذكر الحديث .

**قوله ( تابعه ابن عيينة عن عمرو )** أى أن سفيان بن عيينة تابع شعبة فى رواية هذا الحديث ، والمراد به أصل الحديث ، فإن أحمد أخرجه فى مسنده عن سفيان بن عيينة ولفظه « سمعت النبي صلى الله عليه

وسلم يخطب يقول : من لم يجد « فذكره فلم يعين موضع الخطبة ، وكذلك رواه الحميدى وابن أبى شيبة وغيرهما عن سفيان ، وهو عند مسلم وغيره من طريق سفيان كذلك .

**قوله** فى الحديث الثالث ( حدثنى عبد الله بن محمد ) هو الجعفى ، وأبو عامر هو العقدى ، وقرة هو ابن خالد ، وحميد بن عبد الرحمن هو الحميرى ، وإنما كان عند ابن سيرين أفضل من عبد الرحمن ابن أبى بكرة لأنه دخل فى الولايات وكان حميداً زاهداً .

**قوله** ( أليس يوم النحر ) بنصب يوم على أنه خبر ليس والتقدير أليس يوم النحر ، ويجوز الرفع على أنه اسم ليس والتقدير أليس يوم النحر هذا اليوم والأول أوضح ، لكن يؤيد هذا الثانى قوله « أليس ذو الحجة » أى أليس ذو الحجة هذا الشهر .

**قوله** ( بالبلدة الحرام ) كذا فيه بتأنيث البلد وتذكير الحرام وذلك أن لفظ الحرام اضمحل منه معنى الوصفية وصار اسماً ، قال الخطابى : يقال إن البلدة اسم خاص بمكة وهى المرادة بقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا أَمْرٌ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ ﴾ وقال الطيبى : المطلق محمول على الكامل وهى الجامعة للخير المستجمعة للكمال ، كما أن الكعبة تسمى البيت ويطلق عليها ذلك . وقد اختصرت ذلك من كلام طويل للتوربشتى .

**قوله** ( إلى يوم تلقون ) بفتح يوم وكسره مع التنوين وعدمه ، وترك التنوين مع الكسر هو الذى ثبتت به الرواية .

**قوله** ( اللهم اشهد ) تقدم أنه أعاد ذلك فى حديث ابن عباس ، وإنما قال ذلك لأنه كان فرضاً عليه أن يبلغ ، فأشهد الله على أنه أدى ما أوجبه عليه . « والمبلغ » بفتح اللام أى رب شخص بلغه كلامى فكان أحفظ له وأفهم لمعناه من الذى نقله له ، قال المهلب : فيه أنه يأتى فى آخر الزمان من يكون له من الفهم فى العلم ما ليس لمن تقدمه ، إلا أن ذلك يكون فى الأقل لأن « رب » موضوعه للتقليل . قلت : هى فى الأصل كذلك إلا أنها استعملت فى التكرير بحيث غلبت على الاستعمال الأول ، لكن يؤيد أن التقليل هنا مراد أنه وقع فى رواية أخرى تقدمت فى العلم بلفظ « عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه » فى الحديث دلالة على جواز تحمل الحديث لمن لم يفهم معناه ولا فقهه إذا ضبط ما يتحدث به ، ويجوز وصفه بكونه من أهل العلم بذلك . وفى الحديث من الفوائد أيضاً وجوب تبليغ العلم على الكفاية ، وقد يتعين فى حق بعض الناس ، وفيه تأكيد انتحريم وتغليظه بأبلغ ممكن من تكرار ونحوه ، وفيه مشروعية ضرب المثل وإلحاق النظير بالنظير ليكون أوضح للسامع ، وإنما شبه حرمة الدم والعرض والمال بحرمة اليوم والشهر والبلد لأن المخاطبين بذلك كانوا لا يرون تلك الأشياء ولا يرون هتك حرمتها ويعيرون على من فعل ذلك أشد العيب . وإنما قدم السؤال عنها تذكيراً لحرمتها وتقريراً لما ثبت فى نفوسهم لينبئ عليه ما أراد تقريره على سبيل التأكيد .

**قوله** ( عن أبيه ) هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر فرويته عن جده .

**قوله** ( أفئدترون ) فى رواية الإسماعيلى عن القاسم المطرز عن محمد بن المثنى شيخ البخارى قال « أو تدرون » .

**قوله** ( وقال هشام بن الغاز ) بالغين المعجمة وآخره زاي خفيفة ، وقد وصله ابن ماجه قال « حدثنا

هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد حدثنا هشام « وأخرجه الطبراني عن أحمد بن المولى ، والإسماعيلي عن جعفر الفريابي كلاهما عن هشام بن عمار ، وعن جعفر الفريابي عن دحيم عن الوليد بن مسلم عن هشام ابن الغاز ، ومن هذا الوجه أخرجه أبو داود .

**قوله ( بين الجمرات )** بفتح الجيم والميم فيه تعيين البقعة التي وقف فيها ، كما أن في الرواية التي قبلها تعيين المكان ، كما أن في حديثي ابن عباس وأبي بكرة تعيين اليوم ، ووقع تعيين الوقت من اليوم في رواية رافع بن عمر والمزني عند أبي داود والنسائي ولفظه « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى » الحديث .

**قوله ( في الحجة التي حج )** هذا هو المعروف عند من ذكر أولا ، ووقع في رواية الكشميني « في حجته التي حج » وللطبراني « في حجة الوداع » .

**قوله ( بهذا )** أي بالحديث الذي تقدم من طريق محمد بن زيد عن جده ، وأراد المصنف بذلك أصل الحديث وأصل معناه لكن السياق مختلف فإن في طريق محمد بن زيد أنهم أجابوا بقولهم « الله ورسوله أعلم » وفي هذا عند ابن ماجه وغيره في أجوبتهم قالوا : يوم النحر ، قالوا : بلد حرام ، قالوا : شهر حرام . ويجمع بينهما بنحو ما تقدم وهو أنهم أجابوا أولا بالتفويض فلما سكث أجابوا بالمطلوب . وأغرب الكرماني فقال : قوله « بهذا » أي وقف متلبساً بهذا الكلام .

**قوله ( وقال هذا يوم الحج الأكبر )** فيه دليل لمن يقول إن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر ، وسيأتى البحث فيه في أول تفسير سورة براءة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فطفق )** في رواية ابن ماجه وغيره بين قوله « يوم الحج الأكبر » وبين قوله « فطفق » من الزيادة « ودماؤكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة هذا البلد في هذا اليوم » وقد وقع معنى ذلك في طريق محمد بن زيد أيضاً .

**قوله ( فودع الناس )** وقع في طريق ضعيفة عند البيهقي من حديث ابن عمر سبب ذلك ولفظه « أنزلت ﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ﴾ على رسول الله صلى الله عليه وسلم في وسط أيام التشريق ، وعرف أنه الوداع ، فأمر براحلته القصواء فرحلت له فركب ، فوقف بالعقبة واجتمع الناس إليه فقال : يا أيها الناس « فذكر الحديث : وفي هذه الأحاديث دلالة على مشروعية الخطبة يوم النحر ، وبه أخذ الشافعي ومن تبعه ، وخالف ذلك المالكية والحنفية قالوا : خطب الحج ثلاثة ، سابع ذى الحجة ، ويوم عرفة ، وثاني يوم النحر بمنى . ووافقهم الشافعي إلا أنه قال بدل ثاني النحر ثالثه لأنه أول النحر ، وزاد خطبة رابعة وهي يوم النحر وقال : إن بالناس حاجة إليها ليتعلموا أعمال ذلك اليوم من الرمي والذبح والحلق والطواف . وتعقبه الطحاوي بأن الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج لأنه لم يذكر فيها شيئاً من أمور الحج وإنما ذكر فيها وصايا عامة ، ولم ينقل أحد أنه علمهم فيها شيئاً من الذي يتعلق بيوم النحر ، فعرفنا أنها لم تقصد لأجل الحج . وقال ابن القصار : إنما فعل ذلك من أجل تبليغ ما ذكره لكثرة الجمع الذي اجتمع من أقاصي الدنيا ، فظن الذي رآه أنه خطب ، قال : وأما ما ذكره الشافعي أن بالناس حاجة إلى

تعليمهم أسباب التحلل المذكورة فليس بمتعين لأن الإمام يمكنه أن يعلمهم إياها يوم عرفة اهـ . وأجيب بأنه نبه صلى الله عليه وسلم في الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر ، وعلى تعظيم شهر ذي الحجة ، وعلى تعظيم البلد الحرام ، وقد جزم الصحابة المذكورون بتسميتها خطبة فلا يلتفت لتأويل غيرهم ، وما ذكره من إمكان تعليم ما ذكر يوم عرفة يعكر عليه في كونه يرى مشروعية الخطبة ثاني يوم النحر ، وكان يمكن أن يعلموا ذلك يوم عرفة ، بل كان يمكن أن يعلموا يوم التروية جميع ما يأتي بعده من أعمال الحج ، لكن لما كان في كل يوم أعمال ليست في غيره شرع تجديد التعليم بحسب تجديد الأسباب ، وقد بين الزهري - وهو عالم أهل زمانه - أن الخطبة ثاني يوم النحر نقلت من خطبة يوم النحر ، وأن ذلك من عمل الأمراء ، يعنى من بنى أمية . قال ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع عن سفيان هو الثوري عن ابن جريج عن الزهري قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم النحر ، فشغل الأمراء فأخروه إل انغد » وهذا وإن كان مرسلًا لكنه يعتضد بما سبق ، وبأن به أن السنة الخطبة يوم النحر لا ثانيه ، وأما قول الطحاوي إنه لم ينقل أنه علمهم شيئاً من أسباب التحلل فلا يبنى وقوع ذلك أو شيئاً منه في نفس الأمر ، بل قد ثبت في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص كما تقدم في الباب قبله أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم النحر ، وذكر فيه السؤال عن تقدم بعض المناسك على بعض ، فكيف ساغ للطحاوي هذا النفي المطلق مع روايته هو لحديث عبد الله بن عمرو ، وثبت أيضاً في بعض طرق أحاديث الباب أنه صلى الله عليه وسلم قال للناس حينئذ « خلدوا عني مناسككم » فكأنه وعظهم بما وعظهم به وأحال في تعليمهم على تلقى ذلك من أفعاله . ومما يرد به على تأويل الطحاوي ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن مسعود قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على ناقته بعرفات : أتدرون أى يوم هذا » الحديث ، ونحوه للطبراني في الكبير من حديث ابن عباس ، وأخرج أحمد من حديث نبيط بن شريط أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم واقفاً بعرفة على بعير أحمر يخطب « فسمعتة يقول : أى يوم أحرم ؟ قالوا : هذا اليوم . قال فأى بلد أحرم » الحديث ، ونحوه لأحمد من حديث العداء بن خالد ، فهذا الحديث - الذى وقع في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم خطب به يوم النحر - قد ثبت أنه خطب به قبل ذلك يوم عرفة ، وأما الأحاديث التى وردت عن الصحابة بتصريحهم أنه صلى الله عليه وسلم يخطب يوم النحر غير ما تقدم ، فمنها حديث الهرماس بن زياد ، أخرجه أبو داود ولفظه « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس على ناقته الجداء يوم الأضحى » وحديث أبي أمامة « سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بمنى يوم النحر » أخرجه عبد الرحمن ، وحديث معاذ « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى » أخرجه وحديث رافع بن عمرو « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى » أخرجه وأخرج من مرسل مسروق « أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوم النحر » والله أعلم .



## باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى؟

[١٧٤٣] ١٧٠٥ - نا محمد بن عبيد بن ميمون قال نا عيسى بن يونس عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر: رخص النبي صلى الله عليه وآله. وحدثني يحيى بن موسى قال نا محمد بن بكر قال أنا ابن جريج قال أخبرني عبيد الله عن نافع عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وآله أذن. وحدثني محمد بن عبد الله بن نمير قال نا أبي قال نا عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر: أن العباس استأذن النبي صلى الله عليه وآله ليبست بمكة ليالي منى من أجل سقايته، فأذن له. تابعه أبو أسامة وعقبة بن خالد وأبو ضمرة.

قوله (باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى) مقصوده بالغير من كان له عذر من مرض أو شغل كالحطابين والرعاء.

قوله (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري.

قوله (رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كذا اقتصر عليه وأحال به على ما بعده، ولفظه عند الإسماعيلي من طريق إبراهيم بن موسى عن عيسى بن يونس المذكور في الإسناد «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للعباس أن يبيت بمكة أيام منى من أجل سقايته».

قوله في طريق ابن جريج (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أذن) كذا اقتصر عليه أيضاً وأحال به على ما بعده، ولفظه عند أحمد في مسنده عن محمد بن بكر المذكور في الإسناد «أذن للعباس بن عبد المطالب أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل السقاية».

قوله (تابعه أبو أسامة) أى تابع ابن نمير، وصله مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة قال حدثنا ابن أبي شيبة قال حدثنا ابن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله ولفظه مثل رواية ابن نمير.

قوله (وعقبة بن خالد) وصله عثمان بن أبي شيبة في مسنده عنه.

قوله (وأبو ضمرة) يعنى أنس بن عياض، وقد تقدم في «باب سقاية الحاج» في أثناء أبواب الطواف ولفظه مثل رواية ابن نمير، والنكتة في استظهار البخاري بهذه المتابعات بعد إيراده له من ثلاثة طرق لشك وقع في رواية يحيى بن سعيد القطان في وصله، فقد أخرجه أحمد عن يحيى عن عبيد الله عن نافع قال: ولا أعلمه إلا عن ابن عمر. قال الإسماعيلي: وقد وصله أيضاً بغير شك موسى بن عقبة والدراوردي وعلي بن مسهر ومحمد بن فليح وغيرهم كلهم عن عبيد الله، وأرسله ابن المبارك عن عبيد الله. قلت: الظاهر أن عبيد الله كان ربما شك في وصله بدليل رواية يحيى القطان، وكأنه كان في أكثر أحواله يحزم بوصله بدليل رواية الجماعة، وفي الحديث دليل على وجوب المبيت بمنى وأنه من مناسك

الحج لأن التعبير بالرخصة يقتضى أن مقابلها عزيمة وأن الإذن وقع للعلة المذكورة ، وإذا لم توجد «أو» ما في معناها لم يحصل الإذن ، وبالعلاج قال الجمهور ، وفي قول للشافعي ورواية عن أحمد وهو مذهب الحنفية أنه سنة ، وجوب الدم بتركه مبنى على هذا الخلاف ولا يحصل المبيت إلا بمعظم الليل ، وهل يختص الإذن بالسقاية وبالعباس أو بغير ذلك من الأوصاف المعتبرة في هذا الحكم ؟ فقيل يختص الحكم بالعباس وهو جمود ، وقيل يدخل معه آله ، وقيل قومه وهم بنو هاشم ، وقيل كل من احتاج إلى السقاية فله ذلك . ثم قيل أيضاً يختص الحكم بسقاية العباس حتى لو عملت سقاية لغيره لم يرخص لصاحبها في المبيت لأجلها ، ومنهم من عممه وهو الصحيح في الموضعين ، والعلة في ذلك إعداد الماء للشاربين ، وهل يختص ذلك بالماء أو يلتحق به ما في معناه من الأكل وغيره ؟ محل احتمال . وجزم الشافعية بإلحاق من له مال يخاف ضياعه أو أمر يخاف فوته أو مريض يتعاهده بأهل السقاية ، كما جزم الجمهور بإلحاق الرعاء خاصة ، وهو قول أحمد واختاره ابن المنذر ، أغنى الاختصاص بأهل السقاية والرعاء لإبل ، والمعروف عن أحمد اختصاص العباس بذلك وعليه اقتصر صاحب المغني ، وقال المالكية : يجب الدم في المذكورات سوى الرعاء ، قالوا : ومن ترك المبيت بغير عذر وجب عليه دم عن كل ليلة ، وقال الشافعي : عن كل ليلة إطعام مسكين ، وقيل عنه التصديق بدهم وعن الثلاث دم وهي رواية عن أحمد ، والمشهور عنه وعن الحنفية لا شيء عليه ، وقد تقدم الكلام على سقاية العباس في الباب المشار إليه في أول الكلام على هذا الباب . وفي الحديث أيضاً استئذان الأمراء والكبراء فيما يطراً من المصالح والأحكام وبدار من استؤمر إلى الإذن عند ظهور المصلحة . والمراد بأيام منى ليلة الحادى عشر والثتين بعده . ووقع في رواية روح عن ابن جريج عند أحمد أن مبيت تلك الليلة بمنى ، وكأنه عنى ليلة الحادى عشر لأنها تعقب يوم الإفاضة ، وأكثر الناس يفيضون يوم النحر ثم في الذى يليه وهو الحادى عشر ، والله أعلم .

### باب رمي الجمار

وقال جابر : رمى النبي صلى الله عليه يوم النحر ضحى ، ورمى بعد ذلك بعد الزوال .

[١٧٤٦] ١٧٠٦ - فابن نعيم قال نا مسعر عن وبرة قال : سألت ابن عمر : متى أرمي الجمار ؟ قال : إذا رمى إمامك فارمه . فأعدت عليه المسألة . قال : كنّا نتحين ، فإذا زالت الشمس رمينا .

قوله ( باب رمي الجمار ) أى وقت رميها أو حكم الرمي . وقد اختلف فيه ، فالجمهور على أنه واجب يجبر تركه بدم ، وعند المالكية سنة مؤكدة فيجبر . وعندهم رواية أن رمي جمرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه ، ومقابلته قول بعضهم إنها إنما تشرع حفظاً للتكبير فإن تركه وكبر أجزاءه ، حكاه ابن جرير عن عائشة وغيرها .

قوله ( وقال جابر رمى النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر ضحى ) الحديث . وصله مسلم وابن

خزيمة وابن حبان من طريق ابن جريج « أخبرني أبو الزبير عن جابر قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة ضحى يوم النحر وحده ، ورمى بعد ذلك بعد زوال الشمس » ورواه الدارمي عن عبيد الله ابن موسى عن ابن جريج بلفظ التعليق ، لكن قال « وبعد ذلك عند زوال الشمس » ورواه إسحق بن راهويه في مسنده عن عيسى بن يونس عن ابن جريج « أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً » فذكره .

**قوله ( عن وبرة )** بفتح الواو والموحدة ، هو ابن عبد الرحمن المسلي بضم الميم وسكون المهملة بعدها لام ، كوفي ثقة ، ورجال الإسناد إلى ابن عمر كوفيون .

**قوله ( متى أرى الجمار )** يعنى في غير يوم الأضحى .

**قوله ( فارمه )** بهاء ساكنة للسكت ، وقوله ( إذا رمى إمامك فارمه ) يعنى الأمير الذى على الحج ، وكان ابن عمر خاف عليه أن يخالف الأمير فيحصل له منه ضرر ، فاما أعاد عليه المسألة لم يسعه الكتاب فأعلمه بما كانوا يفعلونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد رواه ابن عيينة عن مسعر بهذا الإسناد فقال فيه « فقلت له أرأيت إن أخر إمامي » أى الرمي فذكر له الحديث ، أخرجه ابن أبي عمر في مسنده عنه ومن طريقه الإسماعيلي ، وفيه دليل على أن السنة أن يرمى الجمار في غير يوم الأضحى بعد الزوال وبه قال الجمهور ، وخالف فيه عطاء وطاوس فقالا : يجوز قبل الزوال مطلقاً ، ورخص الحنفية في الرمي في يوم النفر قبل الزوال . وقال إسحق : إن رمى قبل الزوال أعاد ، إلا في اليوم الثالث فيجزئه .

### باب رمي الجمار من بطن الوادي

١٧٠٧ - نا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد [١٧٤٧]

قال : رمى عبد الله من بطن الوادي ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن ، إن ناساً يرمونها من فوقها ، فقال : والذي لا إله غيره ، هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة .

وقال عبد الله بن الوليد نا سفيان قال نا الأعمش بهذا .

[الحديث ١٧٤٧ - أطرافه في : ١٧٤٨ ، ١٧٤٩ ، ١٧٥٠ .]

**قوله ( باب رمي الجمار من بطن الوادي )** كأنه أشار بذلك إلى رد ما رواه ابن أبي شبة وغيره عن عطاء « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعاود إذا رمى الجمرة » لكن يمكن الجمع بين هذا وبين حديث الباب بأن التي ترمى من بطن الوادي هي جمرة العقبة لكونها عند الوادي بخلاف الجمرتين الأخريين ، ويوضح ذلك قوله في حديث ابن مسعود في الطريق الآتية بعد باب بلفظ « حين رمى جمرة العقبة » وكذا روى ابن أبي شبة بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون عن عمر « أنه رمى جمرة العقبة في السنة التي أصيب فيها وفي غيرها من بطن الوادي » ومن طريق الأسود « رأيت عمر رمى جمرة العقبة من فوقها » وفي إسناد هذا الثاني حجاج بن أرطاة وفيه ضعف ، وسنذكر بقية الكلام عليه هناك .

**قوله ( وقال عبد الله بن الوليد )** هو العدني هكذا روينا موصولاً في « جامع سفيان الثوري »

رواية العدني عنه من طريق عبد الرحمن بن مندة بإسناده إلى عبد الله بن الوليد ، وفائدة هذا التعليق بيان سماع سفيان وهو الثوري له من الأعمش . وتمتاز جمرة العقبة عن الجمرتين الأخريين بأربعة أشياء : اختصاصها بيوم النحر ، وأن لا يوقف عندها ، وترى ضحى ، ومن أسفلها استحباباً .

### باب رمي الجمار بسبع حصيات

ذكرة ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .

[١٧٤٨] ١٧٠٨ - نا حفص بن عمر قال نا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله : أنه انتهى إلى الجمرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ، ورمى بسبع وقال : هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة .

### باب من رمى جمرة العقبة وجعل البيت عن يساره

[١٧٤٩] ١٧٠٩ - نا آدم قال نا شعبة قال نا الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد أنه حج مع ابن مسعود فرآه يرمي الجمرة الكبرى بسبع حصيات ، وجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ثم قال : هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة .

قوله ( باب رمى الجمار بسبع حصيات ، ذكره ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ) يشير بذلك إلى حديث ابن عمر الموصول عنده بعد باين ويأتى الكلام عليه هناك ، وأشار في الترجمة إلى رد ما رواه قتادة عن ابن عمر قال « ما أبالي رميت الجمار بست أو سبع » وأن ابن عباس أنكر ذلك ، وقتادة لم يسمع من ابن عمر ، أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة . وروى من طريق مجاهد : من رمى بست فلا شيء عليه . ومن طريق طاوس : يتصدق بشيء . وعن مالك والأوزاعي : من رمى بأقل من سبع وفاته التدارك يجبره بدم . وعن الشافعية : في ترك حصاة مد ، وفي ترك حصاتين مدان ، وفي ثلاثة فأكثر دم . وعن الحنفية : إن ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث فنصف صاع وإلا قدم .

قوله ( عن إبراهيم ) هو ابن يزيد النخعي . ورواية الحكم عنه لهذا الحديث مختصرة ، وقد ساقها الأعمش عنه أتم من هذا كما سيأتى عليه في الباب الذى يليه .

### باب يكبر مع كل حصاة

قاله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .

[١٧٥٠] ١٧١٠ - نا مسدد عن عبد الواحد قال نا الأعمش قال : سمعت الحجاج يقول على المنبر : السورة التي تذكر فيها البقرة ، والسورة التي يذكر فيها آل عمران ، والسورة التي يذكر فيها

النساء. قال فذكرت ذلك لإبراهيم فقال : حدثني عبد الرحمن بن يزيد أنه كان مع ابن مسعود حين رمى جمرة العقبة ، فاستبطن الوادي ، حتى إذا حاذى بالشجرة اعترضها فرمى بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، ثم قال : من ها هنا - والذي لا إله غيره - قام الذي أنزلت عليه سورة البقرة .

قوله ( باب يكبر مع كل حصاة ، قاله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ) يأتي الكلام عليه بعد باب .

قوله ( عن عبد الواحد ) هو ابن زياد البصري .

قوله ( سمعت الحجاج ) يعني ابن يوسف الأمير المشهور ، ولم يقصد الأعمش الرواية عنه فلم يكن بأهل لذلك وإنما أراد أن يحكى القصة ويوضح خطأ الحجاج فيها بما ثبت عن يرجع إليه في ذلك ، بخلاف الحجاج وكان لا يرى إضافة السورة إلى الاسم فرد عليه إبراهيم النخعي بما رواه عن ابن مسعود من الجواز .

قوله ( جمرة العقبة ) هي الجمرة الكبرى ، وايست من منى ، بل هي حد منى من جهة مكة ، وهي التي بايع النبي صلى الله عليه وسلم الأنصار عندها على الهجرة ، والجمرة اسم لجمع الحصى ، سميت بذلك لاجتماع الناس بها ، يقال تجمر بنو فلان إذا اجتمعوا ، وقيل إن العرب تسمى الحصى الصغار جماراً فسميت تسمية الشيء بلازمه ، وقيل لأن آدم أو إبراهيم لما عرض له إبليس فحصبه جمر بين يديه ، أى أسرع فسميت بذلك .

قوله ( فاستبطن الوادي ) في رواية أبي معاوية عن الأعمش « فقبل له - أى لعبد الله بن مسعود - إن ناساً يرمونها من فوقها » الحديث أخرجه مسلم .

قوله ( حاذى ) بمهمله وبالدال المعجمة من المحاذاة ، وقوله ( اعترضها ) أى الشجرة يدل على أنه كان هناك شجرة عند الجمرة ، وقد روى ابن أبي شبة عن الثقفى عن أيوب قال « رأيت القاسم وسالماً ونافعاً يرمون من الشجرة » ومن طريق عبد الرحمن بن الأسود « أنه كان إذا جاوز الشجرة رمى العقبة من تحت غصن من أغصانها » . وقوله ( فرمى ) أى الجمرة ، وفي رواية الحكم عن إبراهيم في الباب الذى قبله « جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه » ووقع في رواية أبي صخرة عن عبد الرحمن بن يزيد « لما أتى عبد الله جمرة العقبة استبطن الوادي واستقبل القبلة » أخرجه الترمذى ، والذي قبله هو الصحيح ، وهذا شاذ في إسناده المسعودى وقد اختلط ، وبالأول قال الجمهور ، وجزم الرافعى من الشافعية بأنه يستقبل الجمرة ويستدير القبلة ، وقيل يستقبل القبلة ويجعل الجمرة عن يمينه ، وقد أجمعوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها ، والاختلاف في الأفضل .

قوله ( مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة ) قال ابن المنير خص عبد الله سورة البقرة بالذكر لأنها التي ذكر الله فيها الرمي ، فأشار إلى أن فعله صلى الله عليه وسلم مبين لمعاد كتاب الله تعالى . قلت :

ولم أعرف موضع ذكر الرمي من سورة البقرة ، والظاهر أنه أراد أن يقول إن كثيراً من أفعال الحج المذكور فيها فكأنه قال هذا مقام الذي أنزلت عليه أحكام المناسك ، منبهاً بذلك على أن أفعال الحج توقيفية . وقيل خص البقرة بذلك لطولها وعظم قدرها وكثرة ما فيها من الأحكام ، أو أشار بذلك إلى أنه يشرع الوقوف عندها بقدر سورة البقرة ، والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على اشتراط رمي الجمرات واحدة واحدة لقوله « يكبر مع كل حصاة » وقد قال صلى الله عليه وسلم « خذوا عني مناسككم » وخالف في ذلك عطاء وصاحبه أبو حنيفة فقالا : لو رمى السبع دفعة واحدة أجزأه . وفيه ما كان الصحابة عليه من مراعاة حال النبي صلى الله عليه وسلم في كل حركة وهيئة ولا سيما في أعمال الحج ، وفيه التكبير عند رمي حصي الجمار . وأجمعوا على أن من لم يكبر فلا شيء عليه .

( فائدة ) : زاد محمد بن عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن أبيه في هذا الحديث عن ابن مسعود « أنه لما فرغ من رمي جمرة العقبة قال : اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفوراً » .

### باب من رمى جمرة العقبة ولم يقف

قاله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .

قوله ( باب من رمى جمرة العقبة ولم يقف ، قاله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ) سيأتي موصولاً في الباب الذي بعده ، وعند أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ، ولا نعرف فيه خلافاً .

### باب إذا رمى الجمرتين يقوم مستقبل القبلة ويسهل .

١٧١١ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال نا طلحة بن يحيى قال نا يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر : أنه كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع حصيات يكبر على أثر كل حصاة ، ثم يتقدم حتى يسهل فيقوم مستقبل القبلة ، فيقوم طويلاً ، ويدعو ويرفع يديه ، ثم يرمي الوسطى ، ثم يأخذ بذات الشمال فيسهل ويقوم مستقبل القبلة ، ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً ، ثم يرمي جمرة ذات العقبة من بطن الوادي ، ولا يقف عندها ، ثم ينصرف ويقول : هكذا رأيت النبي صلى الله عليه يفعله .

[الحديث ١٧٥١ - طرفاه في : ١٧٥٢ ، ١٧٥٣ .]

قوله ( باب إذا رمى الجمرتين يقوم مستقبل القبلة ويسهل ) المراد بالجمرتين ما سوى جمرة العقبة : وهي التي يبدأ بها في الرمي في أول يوم ثم تصير الأخيرة في كل يوم بعد ذلك .

قوله ( حدثنا طلحة بن يحيى ) أي ابن النعمان بن أبي عياش الزرق الأنصاري المدني نزيل بغداد ،

وثقة ابن معين ، وقال أحمد : مقارب الحديث ، وقال أبو حاتم : ليس بقوى ، وزعم ابن طاهر أنه ليس له في البخارى سوى هذا الحديث . قلت : لكنه لم يحتج به على انفراده ، فقد استظهر له بمتابعة سليمان بن بلال في الباب الذى بعده ، وبمتابعة عثمان بن عمر أيضاً كلاهما عن يونس كما سيأتى بعد باب ، وتابعهم عبد الله بن عمر النخعي عن يونس عند الإسماعيلي .

**قوله ( الجمرة الدنيا )** بضم الدال وبكسرهما أى القرية إلى جهة مسجد الخيف : وهى أول الجمرات التى ترى من ثانی يوم النحر .

**قوله ( يسهل )** بضم أوله وسكون المهملة ، أى يقصد السهل من الأرض وهو المكان المصطحب الذى لا ارتفاع فيه .

**قوله ( ثم يأخذ ذات الشمال )** أى يمشی إلى جهة شماله ( فيقوم طويلاً ) فى رواية سليمان « فيقوم قياماً طويلاً » ، وسيأتى الكلام فيه بعد باب .

**قوله ( ويرفع يديه )** أى فى الدعاء .  
**قوله ( ثم يرمى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال )** أى ليقف داعياً فى مكان لا يصيبه الرمى ، وفى رواية سليمان « ثم يرمى الجمرة الوسطى كذلك فيأخذ ذات الشمال » وفى رواية عثمان « ثم ينحدر ذات اليسار مما يلي الوادى فيقف مستقبل القبلة » .

**قوله ( ثم يرمى جمرة ذات العقبة )** هى نحو « يا نساء المؤمنات » أى يأتى الجمرة ذات العقبة ، وثبت كذلك فى رواية سليمان ، وفى رواية عثمان بن عمر « ثم يأتى الجمرة التى عند العقبة » .  
**قوله ( ثم ينصرف )** فى رواية سليمان « ولا يقف عندها » .

### باب رفع اليدين عند جمرة الدنيا والوسطى

١٧١٢- فا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني أخي عن سليمان عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله : أن عبد الله بن عمر كان يرمى الجمرة الدنيا بسبع حصيات يكبر على أثر كل حصاة ، ثم يتقدم فيسهل ، فيقوم مستقبل القبلة قياماً طويلاً ، فيدعو ويرفع يديه . ثم يرمى الجمرة الوسطى كذلك ، فيأخذ ذات الشمال فيسهل ، ويقوم مستقبل القبلة قياماً طويلاً ، فيدعو ويرفع يديه ، ثم يرمى الجمرة ذات العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها ، ويقول : هكذا رأيت النبي صلى الله عليه يفعل .

**قوله ( باب رفع اليدين عند جمرة الدنيا والوسطى )** قال ابن قدامة : لا نعلم لما تضمنه حديث ابن عمر هذا مخالفاً إلا ما روى عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء بعد رمى الجمار ، فقال ابن المنذر : لا أعلم أحداً أنكر رفع اليدين فى الدعاء عند الجمرة إلا ما حكاه ابن القاسم عن مالك . انتهى . ورده ابن المنير بأن الرفع لو كان هنا سنة ثابتة ما خفى عن أهل المدينة ، وغفل رحمه الله تعالى عن أن الذى

رواه من أعلم أهل المدينة من الصحابة في زمانه ، وابنه سالم أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة ، والراوى عنه ابن شهاب عالم المدينة ثم الشام في زمانه ، فمن علماء المدينة إن لم يكونوا هؤلاء ؟ والله المستعان .

### باب الدعاء عند الجمرتين

[١٧٥٣]

١٧١٣- وقال محمدنا عثمان بن عمر قال أنا يونس عن الزهري: أن رسول الله صلى الله

عليه كان إذا رمى الجمرة التي تلي مسجد منى يرميها بسبع حصيات ، يكبرُ كلما رمى بحصاة ، ثم تقدمَ أمامها فوقفَ مستقبلَ القبلة ، رافعاً يديه يدعو ، وكان يطيلُ الوقوف . ثم يأتي الجمرة الثانية فيرميها بسبع حصيات ، يكبرُ كلما رمى بحصاة ، ثم ينحدرُ ذات اليسارِ مما يلي الوادي ، فيقفُ مستقبلَ القبلة رافعاً يديه يدعو . ثم يأتي الجمرة التي عند العقبة فيرميها بسبع حصيات ، يكبرُ عند كل حصاة ، ثم ينصرفُ ولا يقفُ عندها . قال الزهري: سمعتُ سالم بن عبد الله يحدثُ بمثل هذا عن أبيه عن النبي صلى الله عليه ، قال : وكان ابنُ عمرَ يفعلُه .

قوله ( باب الدعاء عند الجمرتين ) أى وبيان مقداره .

قوله ( وقال محمد حدثنا عثمان بن عمر ) قال أبو علي الجياني : اختلف في محمد هذا فنسبه أبو علي

ابن السكن فقال : محمد بن بشار . قلت : وهو المعتمد . وقال الكلاباذي : هو محمد بن بشار أو محمد ابن المثني . وجزم غيره بأنه الذهلي .

قوله ( قال الزهري سمعت إلخ ) هو بالإسناد المصدر به الباب ، ولا اختلاف بين أهل الحديث

أن الإسناد بمثل هذا السياق موصول ، وغايته أنه من تقديم المتن على بعض السند ، وإنما اختلفوا في جواز ذلك . وأغرب الكرماني فقال : هذا الحديث من مراسيل الزهري ، ولا يصير بما ذكره آخرأ مسنداً لأنه قال يحدث بمثله لا بنفسه . كذا قال ، وليس مراد المحدث بقوله في هذا « بمثله » إلا بنفسه ، وهو كما لو ساق المتن بإسناد ثم عقبه بإسناد آخر ولم يعد المتن بل قال « بمثله » ، ولا نزاع بين أهل الحديث في الحكم بوصل مثل هذا ، وكذا عند أكثرهم لو قال « بمعناه » خلافاً لمن يمنع الرواية بالمعنى . وقد أخرج الحديث المذكور الإسماعيلي عن ابن ناجية عن محمد بن المثني وغيره عن عثمان بن عمر ، وقال في آخره : « قال الزهري سمعت سالماً يحدث بهذا عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم » فعرف أن المراد بقوله مثله نفسه ، وإذا تكلم المرء في غير فنه أتى بهذه العجائب . وفي الحديث مشروعية التكبير عند رمى كل حصاة ، وقد أجمعوا على أن من تركه لا يلزمه شيء ، إلا الثوري فقال يطعم ، وإن جبره بدم أحب إلّ . وعلى الرمي بسبع وقد تقدم ما فيه . وعلى استقبال القبلة بعد الرمي والقيام طويلاً . وقد وقع تفسيره فيما رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عطاء « كان ابن عمر يقوم عند الجمرتين مقدار ما يقرأ سورة البقرة » وفيه التباعد من موضع الرمي عند القيام للدعاء حتى لا يصيب رمي غيره . وفيه مشروعية رفع اليدين في الدعاء ،



وترك الدعاء والقيام عند جمرة العقبة ، ولم يذكر المصنف حال الرأى فى المشى والركوب ، وقد روى ابن أبى شبة بإسناد صحيح « أن ابن عمر كان يمشى إلى الجمار مقبلاً ومديراً » وعن جابر أنه « كان لا يركب إلا من ضرورة » .

### باب الطيب بعد رمى الجمار ، والحلق قبل الإفاضة

[١٧٥٤] ١٧١٤- نا عليُّ بنُ عبدِ اللهِ قال نا سفيانُ قال نا عبدُ الرحمنِ بنُ القاسمِ - وكان أفضل أهل زمانه - أنه سمعَ أباه - وكان أفضل أهل زمانه - يقول : سمعتُ عائشةَ تقول : طيَّبَ رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه بيديَّ هاتينِ حينَ أحرمَ ، وحلَّه حينَ أحلَّ قبلَ أن يطوفَ . وبسطتُ يديها .

قوله ( باب الطيب بعد رمى الجمار والحلق قبل الإفاضة ) أورد فيه حديث عائشة « طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي حين أحرم وحلله حين أحل نبي أن يطوف » الحديث ، ومطابقته للترجمة من جهة أنه صلى الله عليه وسلم لما أفاض من مزدلفة لم تكن عائشة مسيرته ، وقد ثبت أنه استمر راكباً إلى أن رمى جمرة العقبة ، فدل ذلك على أن تطيبها له وقع بعد الرمي ، وأما الحلق قبل الإفاضة فلأنه صلى الله عليه وسلم حلق رأسه بمنى لما رجع من الرمي ، وأخذه من حديث الباب من جهة التطيب فإنه لا يقع إلا بعد التحلل ، والتحلل الأول يقع بأمرين من ثلثة : الرمي والحلق والطواف ، فلولا أنه حلق بعد أن رمى لم يتطيب . وفي هذا الحديث حجة لمن أجاز الطيب وغيره من محظورات الإحرام بعد التحلل الأول ، ومنعه مالك ، وروى عن عمر وابن عمر وغيرهما . وقد تقدم الكلام على حديث الباب مستوفى فى « باب الطيب عند الإحرام » وأحلت على هذا السياق هناك .

( تنبيه ) : قوله « حين أحرم » أى حين أراد الإحرام ، وقوله « حين أحل » أى لما وقع الإحلال ، وإنما كان كذلك لأن الطيب بعد وقوع الإحرام لا يجوز ، والطيب عند إرادة الحل لا يجوز لأن المحرم ممنوع من الطيب ، والله أعلم .

### باب طواف الوداع

[١٧٥٥] ١٧١٥- نا مسددٌ قال نا سفيانُ عن ابنِ طاوسٍ عن أبيهِ عن ابنِ عباسٍ قال : أمرَ الناسُ أن يكونَ آخرُ عهدِهِم بالبيتِ ، إلا أنه خُفِّفَ عن الحائضِ .

[١٧٥٦] ١٧١٦- نا أصبغُ بنُ الفرَجِ قال أنا ابنُ وهبٍ عن عمرو بنِ الحارثِ عن قتادةَ أن أنسَ بنَ مالكٍ حدثهُ : أنَّ النبيَّ صلى اللهُ عليه صلَّى الظهرَ والعصرَ والمغربَ والعشاءَ ، ثم رقدَ رقةً بالمحصبِ ، ثم ركبَ إلى البيتِ فطافَ به . تابعهُ الليثُ حدثني خالدٌ عن سعيدٍ عن قتادةَ أن أنساً حدثهُ عن النبيِّ صلى اللهُ عليه .

[الحديث ١٧٥٦ - طرفه في : ١٧٦٤] .

**قوله (باب طواف الوداع)** قال النووي : طواف الوداع واجب يلزمه بتركه دم على الصحيح عندنا وهو قول أكثر العلماء . وقال مالك وداود وابن المنذر : هو سنة لا شيء في تركه . انتهى . والذي رأيته في « الأوسط » لابن المنذر أنه واجب للأمر به إلا أنه لا يجب بتركه شيء .

**قوله (أمر الناس)** كذا في رواية عبد الله بن طاوس عن أبيه على البناء لما لم يسم فاعله ، والمراد به النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا قوله « خفف » وقد رواه سفيان أيضاً عن سليمان الأحول عن طاوس فصرح فيه بالرفع ولفظه عن ابن عباس قال « كان الناس ينصرفون في كل وجه » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » أخرجه مسلم هو والذي قبله عن سعيد بن منصور عن سفيان بالإسنادين فرقهما ، فكان طاوساً حدث به على الوجهين ، ولهذا وقع في رواية كل من الراويين عنه ما لم يقع في رواية الآخر ، وفيه دليل على وجوب طواف الوداع للأمر المؤكد به وللتعبير في حق الحائض بالتخفيف كما تقدم ، والتخفيف لا يكون إلا من أمر مؤكد ، واستدل به على أن الطهارة شرط لصحة الطواف ، وسيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده .

**قوله (عن قتادة)** سيأتي بعد باب من وجه آخر عن ابن وهب التصريح بتحديث قتادة ، ويأتي الكلام هناك ، والمقصود منه هنا قوله في آخره « ثم ركب إلى البيت فطاف به » .

**قوله (تابعه الليث)** أي تابع عمرو بن الحارث في روايته لهذا الحديث عن قتادة بطريق أخرى إلى قتادة ، وقد وصله البزار والطبراني من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث ، وخالد شيخ الليث هو ابن يزيد ، وذكر البزار والطبراني أنه تفرد بهذا الحديث عن سعيد وأن الليث تفرد به عن خالد وأن سعيد بن أبي هلال لم يرو عن قتادة عن أنس غير هذا الحديث .

## باب إذا حاضت المرأة بعدما أفاضت

١٧١٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة : أن صفية بنت حيي زوج النبي صلى الله عليه وسلم حاضت ، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « أحابستنا هي ؟ » قالوا : إنها قد أفاضت . قال : « فلا إذن » [١٧٥٧]

١٧١٨ - نا أبو النعمان قال نا حماد عن أيوب عن عكرمة أن أهل المدينة سألوا ابن عباس عن امرأة طافت ثم حاضت ، قال لهم : تنفرو . قالوا : لا نأخذ بقولك فندع قول زيد . قال : إذا قدمتم المدينة فاسألوا . فقدموا المدينة فسألوا ، فكان في من سألوا أم سليم ، فذكرت حديث صفية . رواه خالد وقاتادة عن عكرمة . [١٧٥٨] [١٧٥٩]

١٧١٩ - نا مسلم قال نا وهيب قال نا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : رخص [١٧٦٠]

[١٧٦١] <sup>(١)</sup> للحائض أن تنفر إذا أفاضت. قال: وسمعت ابن عمر يقول: إنها لا تنفر، ثم سمعته يقول بعد: إن النبي صلى الله عليه رخص لهن.

[١٧٦٢] ١٧٢٠ - حدثنا أبو النعمان قال نا أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: خرجنا مع النبي صلى الله عليه ولا نرى إلا الحج، فقدم النبي صلى الله عليه فطاف بالبيت وبين الصفا والمروة ولم يحل، وكان معه الهدي وطاف من كان معه من نسائه وأصحابه، وحل منهم من لم يكن معه الهدي، فحاضت هي، فنسكنا مناسكنا من حجنا. فلما كان ليلة الحصة ليلة النفر قالت: يا رسول الله، كل أصحابك يرجع بحج وعمرة غيري؟ قال: «ما كنت تطوف بالبيت ليالي قدمنا؟» قلت: لا. وقال مسدد: قلت: لا. تابعه جرير عن منصور. قال: «فاخرجي مع أخيك إلى التنعيم فأهلي بعمره، وموعدك مكان كذا وكذا». فخرجت مع عبد الرحمن إلى التنعيم فأهللت بعمره. وحاضت صفية بنت حيي، فقال النبي صلى الله عليه: «عقرى حلقى، إنك لحابستنا، أما كنت طفت يوم النحر؟» قالت: بلى. قال: «فلا بأس انفري». فلقيته مصعداً على أهل مكة وأنا منهبطة، أو أنا مصعدة وهو منهبط.

قوله (باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت) أي هل يجب عليها طواف الوداع أو يسقط، وإذا وجب هل يجزئ بدم أم لا؟ وقد تقدم معنى هذه الترجمة في كتاب الحيض بلفظ «باب المرأة تحيض بعد الإفاضة». قال ابن المنذر: قال عامة الفقهاء بالأمصار: ليس على الحائض التي قد أفاضت طواف وداع: وروينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت أنهم أمروها بالمقام إذا كانت حائضاً لطواف الوداع، وكأنهم أوجبوه عليها كما يجب عليها طواف الإفاضة إذ لو حاضت قبله لم يسقط عنها. ثم أسند عن عمر بإسناد صحيح إلى نافع عن ابن عمر قال: «طافت امرأة بالبيت يوم النحر ثم حاضت، فأمر عمر بحبسها بمكة بعد أن ينفر الناس حتى تطهر وتطوف بالبيت» قال: وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك، وبقي عمر فخالقناه لثبوت حديث عائشة. يشير بذلك إلى ما تضمنته أحاديث هذا الباب. وقد روى ابن أبي شيبة من طريق القاسم بن محمد «كان الصحابة يقولون: إذا أفاضت المرأة قبل أن تحيض فقد فرغت، إلا عمر فإنه كان يقول: يكون آخر عهدا بالبيت» وقد وافق عمر على رواية ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم غيره، فروى أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي - واللفظ لأبي داود - من طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله بن أوس الثقفي قال: «أنيت عمر فسأله عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض، قال: ليكون آخر عهدا بالبيت. فقال الحارث كذلك أفئني - وفي رواية

أبى داود هكذا حدثني - رسول الله صلى الله عليه وسلم « واستدل الطحاوي بحديث عائشة وبحديث أم سليم على نسخ حديث الحارث في حق الحائض .

**قوله ( حاضت )** أى بعد أن أفاضت يوم النحر كما تقدم في « باب الزيارة يوم النحر » .

**قوله ( فذكر )** كذا في هذه الرواية بضم الذال على البناء للمجهول ، وقد تقدم في الباب المذكور من وجه آخر أن عائشة هي التي ذكرت له ذلك .

**قوله ( أحابستنا )** أى مانعتنا من التوجه من مكة في الوقت الذي أردنا التوجه فيه ، ظناً منه صلى الله عليه وسلم أنها ما طافت طواف إفاضة ، وإنما قال ذلك لأنه كان لا يتركها ويتوجه ، ولا يأمرها بالتوجه معه وهي باقية على إحرامها ، فيحتاج إلى أن يقيم حتى تطهر وتطوف وتحل الحل الثاني .

**قوله ( قالوا )** سيأتي في الطريق التي في آخر الباب أن صفية هي التي قالت « بلى » وفي رواية الأخرج عن أبى سلمة عن عائشة التي مضت في باب الزيارة يوم النحر « حججنا فأفوضنا يوم النحر ، فحاضت صفية ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم منها ما يريد الرجل من أهله فقلت : يا رسول الله إنها حائض » الحديث ، وهذا مشكل لأنه صلى الله عليه وسلم إن كان علم أنها طافت طواف الإفاضة فكيف يقول أحابستنا هي ؟ وإن كان ما علم فكيف يريد وقاعها قبل التحلل الثاني ؟ ويحاج عنه بأنه صلى الله عليه وسلم ما أراد ذلك منها إلا بعد أن أستاذنه نساؤه في طواف الإفاضة فأذن لهن فكان بانياً على أنها قد حلت ، فلما قيل له إنها حائض جوز أن يكون وقع لها قبل ذلك حتى منعها من طواف الإفاضة فاستفهم عن ذلك فأعلمته عائشة أنها طافت معهن فزال عنه ما خشيه من ذلك ، والله أعلم . وقد سبق في كتاب الحيض من طريق عمرة عن عائشة أنه قال لهن « لعلها تحبسنا ، ألم تكن طافت معكن ؟ قالوا : بلى » وسأذكر بقية اختلاف ألفاظ هذه القصة في آخر الباب إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فلا إذا )** أى فلا حبس علينا حينئذ ، أى إذا أفاضت فلا مانع لنا من التوجه لأن الذي يجب عليها قد فعلته .

**قوله ( حماد )** هو ابن زيد .

**قوله ( أن أهل المدينة )** أى بعض أهلها ، وقد رواه الإسماعيلي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب بلفظ « أن ناساً من أهل المدينة » .

**قوله ( قال لهم تنفرو )** زاد الثقفي « فقالوا : لا نبالي أفئتنا أو لم تفئتنا ، زيد ابن ثابت يقول لا تنفرو » .  
**قوله ( فكان فيمن سألوا أم سليم )** في رواية الثقفي « فسألوا أم سليم وغيرها فذكرت صفية » كذا ذكره مختصراً ، وسأقه الثقفي بتمامه قال « فأخبرتهم أن عائشة قالت لصفية : أفي الحية أنت ؟ إنك لحابستنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما ذاك ؟ قالت عائشة : صفية حاضت . قيل إنها قد أفاضت . قال : فلا إذا . فرجعوا إلى ابن عباس فقالوا وجدنا الحديث كما حدثتنا » .

**قوله ( رواه خالد )** يعنى الجذاء ( وقتادة عن عكرمة ) أما رواية خالد فوصلها البيهقي من طريق معلى بن منصور عن هشيم عنه عن عكرمة عن ابن عباس قال « إذا طافت يوم النحر ثم حاضت فلتنفر »

وقال زيد بن ثابت « لا تنفر حتى تطهر وتطوف بالبيت . ثم أرسل زيد بعد ذلك إلى ابن عباس : إني وجدت الذي قلت كما قلت » . وأما رواية قتادة فوصلها أبو داود الطيالسي في مسنده قال : حدثنا هشام هو الدستوائي عن قتادة عن عكرمة قال « اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة إذا حاضت وقد طافت بالبيت يوم النحر ، فقال زيد : يكون آخر عهدها بالبيت . وقال ابن عباس : تنفر إن شاءت ، فقالت الأنصار : لا نتابعك يا ابن عباس وأنت تخالف زيدا . فقال : سلوا صاحبكم أم سليم - يعني فسألوها - فقالت : حضت بعد ما طفت بالبيت فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنفر ، وحاضت صفية فقالت لها عائشة حبستنا فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تنفر » ورواه سعيد بن أبي عروبة في كتاب المناسك الذي روينا من طريق محمد بن يحيى القطعي عن عبد الأعلى عنه قال : عن قتادة عن عكرمة نحوه ، وقال فيه « لا نتابعك إذا خالفت زيد بن ثابت » وقال فيه « وأثبت أن صفية بنت حيي حاضت بعد ما طافت بالبيت يوم النحر فقالت لها عائشة : الحية لك حبستنا ، فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تنفر » . وهكذا أخرجه إسماعيل في مسنده عن عبدة عن سعيد وفي آخره « وكان ذلك من شأن أم سليم أيضاً » .

( فنيه ) : طريق قتادة هذه هي المحفوظة ، وقد شذ عباد بن العوام فرواه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مختصراً في قصة أم سليم ، أخرجه الطحاوي من طريقه . انتهى . ولقد اختصر البخاري حديث عكرمة جداً ، ولولا تخريج هذه الطرق لما ظهر المراد منه ، فله الحمد على ما أنعم به وتفضل . وقد روى هذه القصة طاوس عن ابن عباس متابعا لعكرمة ، أخرجه مسلم والنسائي والإسماعيلي من طريق الحسن بن مسلم عن طاوس « كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت : تقى أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت ؟ فقال ابن عباس : أما لا فسل فلانة الأنصارية هل أمرها النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال فرجع إليه فقال : ما أراك إلا قد صدقت » لفظ مسلم ، والنسائي « كنت عند ابن عباس فقال له زيد بن ثابت أنت الذي تقى » وقال فيه « فسألها ، ثم رجع وهو يضحك فقال : الحديث كما حدثتني » وللإسماعيلي بعد قوله أنت الذي إلخ « قال : نعم . قال : فلا تفت بذلك . قال : فسل فلانة » والباقي نحو سياق مسلم . وزاد في إسناده عن ابن جريج قال : وقال عكرمة بن خالد عن زيد وابن عباس نحوه وزاد فيه « فقال ابن عباس سل أم سلم وصواحبها هل أمرهن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ؟ فسألن ، فقلن : قد أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك » وقد عرف برواية عكرمة الماضية أن الأنصارية هي أم سليم ، وأما صواحبها فلم أقف على تسميتهن .

**قوله ( حدثنا مسلم )** هو ابن إبراهيم ، وهيب هو ابن خالد وابن طاوس هو عبد الله .

**قوله ( رخص )** بضم الراء على البناء لما لم يسم فاعله ، ووقع في رواية يحيى بن حسان عن وهيب عند النسائي « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( قال وسمعت ابن عمر )** القائل ذلك هو طاوس بالإسناد المذكور ، بينه النسائي في روايته المذكورة .

**قوله ( ثم سمعته يقول بعد )** سيأتي أن ذلك كان قبل موت ابن عمر بعام .

**قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لمن )** هذا من مراسيل الصحابة ، وكذا ما أخرجه النسائي والترمذي وصححه الحاكم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال « من حج فليكن آخر عهده بالبيت ، إلا الحيض رخص لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم » فإن ابن عمر لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وسنوضح ذلك ، فعند النسائي من طريق إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عمر أنه كان يقول قريباً من سنتين عن الحائض لا تنفر حتى يكون آخر عهدها بالبيت . ثم قال بعد : إنه رخص للنساء . وله وللطحوى من طريق عقيل عن الزهري عن طاوس أنه سمع ابن عمر يسئل عن النساء إذا حضن قبل النفر وقد أفضن يوم النحر فقال : إن عائشة كانت تذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخصة لمن وذلك قبل موته بعام . وفي رواية الطحاوي قبل موت ابن عمر بعام . وروى ابن أبي شيبة أن ابن عمر كان يقيم على الحائض سبعة أيام حتى تطوف طواف الوداع . قال الشافعي : كأن ابن عمر سمع الأمر بالوداع ولم يسمع الرخصة أولاً ثم بلغته الرخصة فعمل بها ، وقد تقدم شيء من الكلام على هذا الحديث في أوآخر الحيض .

**قوله ( عن منصور )** هو ابن المعتمر ، وإبراهيم هو النخعي والأسود هو خاله وهو نخعي أيضاً ، وقد سبق الكلام على حديث عائشة فيما يتعلق بطواف الحائض في « باب تقضي الحائض المناسك إلا الطواف » ويأتي الكلام على حديث عمرتها في أبواب العمرة .

**قوله ( ليلة الحصبة )** في رواية المستمل « ليلة الحصباء » وقوله بعده « ليلة النفر » عطف بيان لليلة الحصباء ، والمراد بتلك الليلة التي يتقدم النفر من منى قبلها فهي شبيرة بليلة عرفة ، وفيه تعقب على من قال كل ليلة تسبق يومها إلا ليلة عرفة فإن يومها يسبقها ، فقد شاركتها ليلة النفر في ذلك .

**قوله فيه ( ما كنت تطوفين بالبيت ليالي قدمنا مكة ؟ قلت لا )** كذا للأكثر . وفي رواية أبي ذر عن المستمل « قلت بلى » وهي محمولة على أن المراد ما كنت أطوف .

**قوله ( وحاضت صفية )** أى في أيام منى ، وسيأتى في أبواب الإدلاج من المحصب أن حيضها كان ليلة النفر ، زاد الحاكم عن إبراهيم عند مسلم « لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن ينفر إذا صفية على باب خبائها كثيفة حزينة ، فقال : عقرى » الحديث ، وهذا يشعر بأن الوقت الذي أراد منها ما يريد الرجل من أهله كان بالقرب من وقت النفر من منى ، واستشكله بعضهم بناء على ما فهمه أن ذلك كان وقت الرحيل ، وليس ذلك بلازم لاحتمال أن يكون الوقت الذي أراد منها ما أراد سابقاً على الوقت الذي رآها فيه على باب خبائها الذي هو وقت الرحيل ، بل ولو اتحد الوقت لم يكن ذلك مانعاً من الإدارة المذكورة .

**قوله ( عقرى حلق )** بالفتح فهما ثم السكون وبالقصر بغير تنوين في الرواية ، ويجوز في اللغة التنوين وصوبه أبو عبيد ، لأن معناه الدعاء بالعقر والحلق ، كما يقال سقياً ورعياً ونحو ذلك من المصادر التي يدعى بها ، وعلى الأول هو نعت لا دعاء ، ثم معنى عقرى عقرها الله ، أى جرحها وقيل جعلها عاقراً لا تلد ، وقيل عقر قومها . ومعنى حلقى حلق شعرها وهو زينة المرأة ، أو أصابها وجع في حلقها ، أو حلق قومها بشؤمها أى أهلكهم . وحكى القرطبي أنها كلمة تقولها اليهود للحائض ، فهذا أصل هاتين الكلمتين ، ثم اتسع العرب في قولهما بغير إرادة حقيقتهما كما قالوا قاتله الله وترت يدها ونحو ذلك . قال

القرطبي وغيره : شتان بين قوله صلى الله عليه وسلم هذا لصفية وبين قوله لعائشة لما حاضت معه في الحج « هذا شيء كتبه الله على بنات آدم » لما يشعر به من الميل لها والحنو عليها بخلاف صفية . قلت : وليس فيه دليل على اتضاع قدر صفية عنده ، لكن اختلف الكلام باختلاف المقام ، فعائشة دخل عليها وهي تبكي أسفاً على ما فاتها من النسك فسلاها بذلك ، وصفية أراد منها ما يريد الرجل من أهله فأبدت المانع فناسب كلا منهما ما خاطبها به في تلك الحالة .

**قوله ( فلا بأس انفرى )** هو بيان لقوله في الرواية الماضية أول الباب « فلا إذا » وفي رواية أبي سلمة « قال اخرجوا » وفي رواية عمرة « قال اخرجى » وفي رواية الزهرى عن عروة عن عائشة في المغازى « فلتنفر » ومعانيها متقاربة ، والمراد بها كلها الرحيل من منى إلى جهة المدينة . وفي أحاديث الباب أن طواف الإفاضة ركن ، وأن الطهارة شرط لصحة الطواف ، وأن طواف الوداع واجب وقد تقدم ذلك ، واستدل به على أن أمير الحاج يلزمه أن يؤخر الرحيل لأجل من تحيض ممن لم تطف للإفاضة ، وتعقب باحتمال أن تكون إرادته صلى الله عليه وسلم تأخير الرحيل لإكراماً لصفية كما احتبس بالناس على عقد عائشة . وأما الحديث الذى أخرجه البزار من حديث جابر وأخرجه البيهقي في فوائده من طريق أبي هريرة مرفوعاً « أميران وليسا بأمرين : من تبع جنازة فليس له أن ينصرف حتى تدفن أو يأذن أهلها ، والمرأة تحج أو تعتمر مع قوم فتحيض قبل طواف الركن فليس لهم أن ينصرفوا حتى تطهر أو تأذن لهم » فلا دلالة فيه على الوجوب إن كان صحيحاً ، فإن في إسناد كل منهما ضعفاً شديداً . وقد ذكر مالك في « الموطأ » أنه يلزم الجمال أن يحبس لها إلى انقضاء أكثر مدة الحيض ، وكذا على النفساء . واستشكله ابن المواز بأن فيها تعريضاً للفساد كقطع الطريق ، وأجاب عياض بأن محل ذلك مع أمن الطريق كما أن محله أن يكون مع المرأة محرم . **قوله ( وقال مسدد : قلت لا . وتابعه جريو عن منصور في قوله لا )** هذا التعليق لم يقع في رواية أبي ذر<sup>(١)</sup> وثبت لغيره ، فأما رواية مسدد فرويناها كذلك في مسنده رواية أبي خليفة عنه قال « حدثنا أبو عوانة » فذكر الحديث بسنده ومثله وقال فيه « ما كنت طفت ليالى قدمننا ؟ قلت : لا » وأما رواية جريو فوصلها المصنف في « باب التمتع والقران » عن عثمان بن أبي شيبة عنه ، وقال فيه « ما كنت طفت ليالى قدمننا مكة ؟ قلت : لا » وهذا يؤيد صحة ما وقع في رواية المستملى حيث وقع عنده بلى موضع لا كما تقدم ، وتقدم توجيهه .

### باب من صلى العصر يوم النفر بالأبطح

١٧٢١ - نا محمد بن المنثني قال نا إسحاق بن يوسف قال نا سفيان الثوري عن عبد العزيز بن ربيع قال : سألت أنس بن مالك : أخبرني بشيء عقلته عن النبي صلى الله عليه ، أين صلى الظهر يوم التروية ؟ قال : بمى . قلت : فأين صلى العصر يوم النفر ؟ قال : بالأبطح ، أفعَل كما يفعل أمراؤك .

١٧٢٢ - نا عبد المتعال بن طالب قال نا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث أن قتادة

(١) الساقط من رواية أبي ذر هو : ( في قوله لا ) وقد ثبتت المتابعة في المخطوطتين ويؤيده ما جاء في هامش نسخة

حدثه عن أنس بن مالك حدثه عن النبي صلى الله عليه : أنه صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء وركد رقدة بالمحصب ، ثم ركب إلى البيت فطاف به .

**قوله ( باب من صلى العصر يوم النفر بالأبطح )** أى البطحاء التى بين مكة ومنى ، وهى ما انبطح من الوادى واتسع . وهى التى يقال لها المحصب والمعرس ، وحدتها ما بين الجبلين إلى المقبرة . وقد تقدم الكلام على حديث أنس الأول فى « باب أين صلى الظهر يوم التروية » وهو مطابق لما ترجم به هنا . وفى سياق حديث أنس الثانى ما يشعر بأنه صلى بالأبطح وهو المحصب مع ذلك المغرب والعشاء وركد ، ثم ركب إلى البيت فطاف به أى طواف الوداع ، وأما قوله فيه « أنه صلى الظهر » فلا يتأى أنه صلى الله عليه وسلم لم يرم إلا بعد الزوال لأنه رعى فنفز المحصب فصلى الظهر به .

### باب المحصب

١٧٢٣- نا أبو نعيم قال نا سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : إنما كان منزل ينزله النبي صلى الله عليه ليكون أسمع لخروجه . تعني بالأبطح . [١٧٦٥]

١٧٢٤- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال عمرو عن عطاء عن ابن عباس قال : ليس التحصيب بشيء ، إنما هو منزل نزله رسول الله صلى الله عليه . [١٧٦٦]

**قوله ( باب المحصب )** بمهملتين ثم موحدة بوزن « محمد » أى ما حكم النزول به ؟ وقد نقل ابن المنذر الاختلاف فى استحبابه مع الاتفاق على أنه ليس من المناسك . **قوله ( حدثنا سفيان )** هو الثورى .

**قوله ( عن هشام )** هو ابن عروة ، وفى رواية الإسماعيلي من طريق يزيد بن هارون عن سفيان حدثنا هشام .

**قوله ( إنما كان منزلاً )** فى رواية مسلم من طريق عند الله بن نمير عن هشام « نزول الأبطح ليس بسنة إنما نزل » الحديث .

**قوله ( أسمع )** أى أسهل لتوجهه إلى المدينة ليستوى فى ذلك البطىء والمعتدل ، ويكون مبيتهم وقيامهم فى السحر ورحيلهم بأجمعهم إلى المدينة .

**قوله ( تعنى بالأبطح )** فى رواية الكشميني « تعنى الأبطح » بخذف الموحدة ، وفى رواية مسلم المذكورة « كان أسمع لخروجه إذا خرج » .

**قوله ( حدثنا سفيان )** هو ابن عيينة ( قال عمرو ) هو ابن دينار ، وعطاء هو ابن أبي رباح ، قال الدارقطني : هذا الحديث سمعه سفيان من الحسن بن صالح عن عمرو بن دينار ، يعنى أنه دلّسه هنا عن



عمرو ، وتعقب بأن الحميدى أخرجه فى مسنده عن سفيان قال « حدثنا عمرو » وكذلك أخرجه الإسماعيلي من طريق أبى خيثمة عن سفيان فانتفت تهمة تدليسه .

**قوله ( ليس التحصيب بشيء )** أى من أمر المناسك الذى يلزم فعله ، قاله ابن المنذر . وقد روى أحمد من طريق ابن أبى مليكة عن عائشة قالت « ثم ارتحل حتى نزل الحصبة قالت : والله ما نزلها إلا من أجلى » وروى مسلم وأبو داود وغيرهما من طريق سليمان بن يسار عن أبى رافع قال « لم يأمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنزل الأبطح حين خرج من منى ولكن جئت فضربت قبته فجاء فنزل » اهـ ، لكن لما نزل النبي صلى الله عليه وسلم كان النزول به مستحباً اتباعاً له لتقريره على ذلك ، وقد فعله الخلفاء بعده كما رواه مسلم من طريق عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر ينزلون الأبطح » وسيأتى للمصنف فى الباب الذى يليه ، لكن ليس فيه ذكر أبى بكر ، ومن طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرى التحصيب سنة ، قال نافع « وقد حصب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده » فالحاصل أن من نفي أنه سنة كعائشة وابن عباس أراد أنه ليس من المناسك فلا يلزم بتركه شيء ، ومن أثبت كإبن عمر أراد دخوله فى عموم التأسي بأفعاله صلى الله عليه وسلم لا الإلزام بذلك ، ويستحب أن يصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل كما دل عليه حديث أنس ، ويأتى نحوه من حديث ابن عمر فى الباب الذى يليه .

## باب النزول بذي طوى قبل أن يدخل مكة

والنزول بالبطحاء الذى بذي الحليفة إذا رجع من مكة

[١٧٦٧] ١٧٢٥- نا إبراهيم بن المنذر قال نا أبو ضمرة قال نا موسى بن عقبة عن نافع : أن ابن عمر كان يبيت بذي طوى بين الثنيتين ، ثم يدخل من الثنية التى بأعلى مكة . وكان إذا قدم حاجاً أو معتمراً لم ينبغ ناقتة إلا عند باب المسجد ، ثم يدخل فيأتي الركن الأسود فيبدأ به ، ثم يطوف سبعا : ثلاثاً سعيًا ، وأربعاً مشيًا . ثم ينصرف فيصلي سجدتين ، ثم ينطلق قبل أن يرجع إلى منزله فيطوف بين الصفا والمروة . وكان إذا صدر عن الحج أو العمرة أناخ بالبطحاء التى بذي الحليفة التى كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه ينبغ بها .

[١٧٦٨] ١٧٢٦- نا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا خالد بن الحارث قال : سئل عبيد الله عن التحصيب ، فحدثنا عبيد الله عن نافع قال : نزل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وابن عمر .

وعن نافع أن ابن عمر كان يصلي بها -يعني المحصب- الظهر والعصر -وأحسبه قال : والمغرب- قال خالد : لا أشك في العشاء ، ويهجع هجعة ، ويذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( باب النزول بذى طوى قبل أن يدخل مكة ، والنزول بالبطحاء التي بذى الحليفة )** أى قبل أن يدخل المدينة ، والمقصود بهذه الترجمة الإشارة إلى أن اتباعه صلى الله عليه وسلم في النزول بمنزله لا يختص بالمحصب ، وقد تقدم الكلام على مكان الدخول إلى مكة في أوائل الحج ، والنزول ببطحاء ذى الحليفة صريح في حديث الباب .

**قوله ( بذى الطوى )** كذا للمستملى والسرخسى بإثبات الألف واللام ولغيرهما بحذفهما .

**قوله ( بين الثنتين )** أى التي بين الثنتين .

**قوله ( لم ينخ ناقته إلا عند باب المسجد )** أى إذا بات بذى طوى ثم أصبح ركب ناقته فلم ينخها إلا بباب المسجد .

**قوله ( فيصلى بمجتين )** وفي رواية الكشميى ركعتين .

**قوله ( وكان إذا صلر )** أى رجع متوجها نحو المدينة .

**قوله ( سئل عبيد الله )** يعنى ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري .

**قوله ( نزل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وابن عمر )** هو عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وعن عمر منقطع وعن ابن عمر موصول ، ويحتمل أن يكون نافع سمع ذلك من ابن عمر فيكون الجميع موصولا ويدل عليه رواية عبد الرزاق التي قدمتها في الباب الذى قبله .

**قوله ( وعن نافع )** هو معطوف على الإسناد الذى قبله وليس بملحق ، وقد رواه البيهقى من طريق حميد بن مسعدة عن خالد بن الحارث مثله .

**قوله ( يصلى بها بعنى المحصب )** قيل فسر الضمير المؤنث بلفظ مذكر وأراد البقعة ، ولأن من أسمائها البطحاء .

**قوله ( قال خالد )** هو ابن الحارث راوى أصل الإسناد وهو مؤيد للعطف الذى قبله .

**قوله ( لا أشك في العشاء )** يريد أنه شك في ذكر المغرب ، وقد رواه سفيان بن عيينة بغير شك في المغرب ولا غيرها عن أيوب ، وعن عبيد الله بن عمر جميعاً عن نافع « أن ابن عمر كان يصلى بالأبطح الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم يهجع هجعة » أخرجه الإسماعيلي ، وهو عند أبي داود من طريق حماد ابن سلمة عن حميد عن بكر بن عبد الله المزنى وعن أيوب عن نافع كلاهما عن ابن عمر .

**باب من نزل بذى طوى إذا رجع من مكة**

١٧٢٧- وقال محمد بن عيسى نا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر: أنه كان إذا [١٧٦٩]

أقبل بات بذى طوى، حتى إذا أصبح دخل، وإذا نفر مر بذى طوى وبات بها حتى يصبح. وكان يذكر أن النبي صلى الله عليه كان يفعل ذلك.

**قوله ( باب من نزل بذى طوى إذا رجع من مكة )** تقدم الكلام على النزول بذى طوى والمبيت

بها إلى الصبح لمن أراد أن يدخل مكة في أوائل الحج ، والمقصود بهذه الترجمة مشروعية المبيت بها أيضاً للراجع من مكة ، وغفل الداودي فظن أن هذا المبيت متحد بالمبيت بالمحصب فجعل ذا طوى هو المحصب ، وهو غلط منه ، وإنما يقع المبيت بالمحصب في الليلة التي تلي يوم النفر من منى فيصبح سائراً إلى أن يصل إلى ذي طوى فينزل بها ويبيت ، فهذا الذي يدل عليه سياق حديث الباب .

**قوله ( وقال محمد بن عيسى )** هو ابن الطباع أخو إسحق البصري . حدثنا ( حماد ) اختلف في حماد هذا فجزم الإسماعيلي بأنه ابن سلمة ، وجزم المزى بأنه ابن زيد فلم يذكر حماد بن سلمة في شيوخ محمد بن عيسى وذكر حماد بن زيد ، ولم تقع لي رواية محمد بن عيسى موصولة . وقد أخرج الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق حماد بن زيد عن أيوب طرفاً من الحديث وليس فيه مقصود الترجمة ، وهذا الطرف تقدم في « باب الاغتسال لدخول مكة » من طريق إسماعيل بن علي عن أيوب ، وأخرجه الإسماعيلي هنا عن الحسن بن سفيان عن محمد بن أبان عن حماد بن سلمة عن أيوب ، ولم يذكر مقصود الترجمة ، فلم يتضح لي صحة ما قال إن حماداً في التعليق عن محمد بن عيسى هذا هو ابن سلمة ، بل الظاهر أنه ابن زيد ، والله أعلم . وليس لمحمد بن عيسى هذا في البخاري سوى هذا الموضع وآخر في كتاب الأدب سيأتي بسط القول فيه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وإذا نفر مر بذي طوى )** في رواية الكشمي « وإذا نفر مر من ذي طوى إلخ » قال ابن بطال : وليس هذا أيضاً من مناسك الحج . قلت : وإنما يؤخذ منه أماكن نزوله صلى الله عليه وسلم ليتأسي به فيها ، إذ لا يخلو شيء من أفعاله عن حكمة .

### باب التجارة أيام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية

١٧٢٨- ثا عثمان بن الهيثم قال أنا ابن جريج قال عمرو بن دينار قال ابن عباس : كان ذو الحجاز وعكاظ متجراً للناس في الجاهلية ، فلما جاء الإسلام كأنهم كرهوا ذلك حتى نزلت : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ، في مواسم الحج . [١٧٧٠]

[الحديث ١٧٧٠- أطرافه في : ٢٠٥٠ ، ٢٠٩٨ ، ٤٥١٩] .

**قوله ( باب التجارة أيام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية )** أي جواز ذلك ، والموسم بفتح الميم وسكون الواو وكسر المهملة ، قال الأزهرى سمي بذلك لأنه معلم يجتمع إليه الناس مشتق من السمة وهي العلامة ، وذكر في حديث الباب من أسواق الجاهلية اثنين وترك اثنين سندكرهما إن شاء الله تعالى .

**قوله ( قال عمرو بن دينار )** في رواية إسحق بن راهويه في مسنده عن عيسى بن يونس عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار .

**قوله ( عن ابن عباس )** هذا هو المحفوظ ، ووقع عند الإسماعيلي عن المنيعي عن عثمان بن أبي شيبة عن يحيى بن أبي زائدة عن ابن جريج عن عمرو بن ابن الزبير . قال الإسماعيلي : كذا في كتابي وعليه صح .

قلت : وهو وهم من بعض رواة كانه دخل عليه حديث في حديث ، فإن حديث ابن الزبير عند ابن عيينة وابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد عنه وهو أخضر من سياق ابن عباس ، وقد رواه ابن عيينة عن عمرو عن ابن عباس ثم لم يختلف عليه في ذلك ، وكذلك رواه الإسماعيلي من وجه آخر عن ابن أبي زائدة .  
**قوله ( كان ذو الحجاز )** بفتح الميم وتخفيف الجيم وفي آخره زاي وهو بلفظ ضد الحقيقة ، وعكاظ بضم المهملة وتخفيف الكاف وفي آخره ظاء مشالة ، زاد ابن عيينة عن عمرو كما سيأتي في أوائل البيوع وفي تفسير البقرة « ومجنة » وهي بفتح الميم وكسر الجيم وتشديد النون .

**قوله ( متجر الناس في الجاهلية )** أى مكان تجارتهم ، وفي رواية ابن عيينة « أسواقاً في الجاهلية » فأما ذو الحجاز فذكر الفاكهي من طريق ابن إسحق أنها كانت بناحية عرفة إلى جانبها ، وعند الأزرقى من طريق هشام بن الكلبي أنه كان لهذيل على فرسخ من عرفة ، ووقع في شرح الكرمانى أنه كان بمنى وليس بشيء ، لما رواه الطبري عن مجاهد أنهم كانوا لا يبيعون ولا يشترون في الجاهلية بعرفة ولا منى ، لكن سيأتى عن تخريج الحاكم خلاف ذلك . وأما عكاظ فعن ابن إسحق أنها فيها بين نخلة والطائف إلى بلد يقال له الفتق بضم الفاء والمثناة بعدها قاف ، وعن ابن الكلبي أنها كانت وراء قرن المنازل بمحلة على طريق صنعاء ، وكانت لقيس وثقيف . وأما مجنة فعن ابن إسحق أنها كانت بمر الظهران إلى جبل يقال له الأصغر ، وعن ابن الكلبي كانت بأسفل مكة على بريد منها غربى البيضاء وكانت لكنانة ، وذكر من أسواق العرب في الجاهلية أيضاً حباشة بضم المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الألف معجمة ، وكانت في ديار بارق نحو قنوني بفتح القاف وبضم النون الخفيفة وبعد الألف نون متصورة من مكة إلى جهة اليمن على ست مراحل ، قال وإنما لم يذكر هذه السوق في الحديث لأنها لم تكن من مواسم الحج ، وإنما كانت تقام في شهر رجب . قال الفاكهي : ولم تزل هذه الأسواق قائمة في الإسلام إلى أن كان أول ما ترك منها سوق عكاظ في زمن الخوارج سنة تسع وعشرين ومائة وآخر ما ترك منها سوق حباشة في زمن داود بن عيسى بن موسى العباسي في سنة سبع وتسعين ومائة . ثم أسند عن ابن الكلبي أن كل شريف كان إنما يحضر سوق بلده إلا سوق عكاظ فلمنهم كانوا يتوافون بها من كل جهة ، فكانت أعظم تلك الأسواق . وقد وقع ذكرها في أحاديث أخرى منها حديث ابن عباس « انطلق النبي صلى الله عليه وسلم في طائفة من أصحابه عامدين إلى سوق عكاظ » الحديث في قصة الجن ، وقد مضى في الصلاة ويأتى في التفسير . وروى الزبير بن بكار في « كتاب النسب » من طريق حكيم بن حزام أنها كانت تقام صبح هلال ذى القعدة إلى أن يمضى عشرون يوماً . قال : ثم يقام سوق مجنة عشرة أيام إلى هلال ذى الحجة ، ثم يقوم سوق ذى الحجاز ثمانية أيام ، ثم يتوجهون إلى منى للحج . وفي حديث أبي الزبير عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم لبث عشر سنين يتبع الناس في منازلهم في الموسم بمجنة وعكاظ يبلغ رسالات ربه » الحديث أخرجه أحمد وغيره .

**قوله ( كأنهم )** أى المسلمين .

**قوله ( كرهوا ذلك )** في رواية ابن عيينة « فكأنهم تأثموا » أى خشوا من الوقوع في الإثم للاشتغال في أيام النسك بغير العبادة ، وأخرج الحاكم في « المستدرک » من طريق عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس « أن الناس في أول الحج كانوا يتبايعون بمنى وعرفة وسوق ذى الحجاز ومواسم الحج ، فخافوا البيع

وهم حرم ، فأنزل الله تعالى ﴿ لا جناح عليكم أن تنبتغوا فضلاً من ربكم ﴾ في مواسم الحج « قال فحدثني عبيد بن عمير أنه كان يقرأها في المصحف ، ولأبي داود وإسحق بن راهويه من طريق مجاهد عن ابن عباس « كانوا لا يتجرون بمنى ، فأمروا بالتجارة إذا أفاضوا من عرفات » وقرأ هذه الآية ، وأخرجه إسحق في مسنده من هذا الوجه بلفظ « كانوا يمنعون البيع والتجارة في أيام الموسم يقولون : إنها أيام ذكر ، فنزلت وله من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس « كانوا يكرهون أن يدخلوا في حجهم التجارة حتى نزلت » .

**قوله ( حتى نزلت إلخ )** سيأتى في تفسير البقرة عن ابن عمر قول آخر في سبب نزولها .

**قوله ( في مواسم الحج )** قال الكرمانى : هو كلام الراوى ذكره تفسيراً . انتهى . وفاته ما زاده المصنف فى آخر حديث ابن عيينة فى البيوع « قرأها ابن عباس » ورواه ابن عمر فى مسنده عن ابن عيينة وقال فى آخره « وكذلك كان ابن عباس يقرأها » وروى الطبرى بإسناد صحيح عن أبوب عن عكرمة أنه كان يقرأها كذلك ، فهى على هذا من القراءة الشاذة وحكمها عند الأئمة حكم التفسير ، واستدل بهذا الحديث على جواز البيع والشراء للمعتكف قياساً على الحج ، والجامع بينهما العبادة ، وهو قول الجمهور . وعن مالك كراهة ما زاد على الحاجة كالخبز إذا لم يجد من يكفيه ، وكذا كراهه عطاء ومجاهد والزهرى ، ولا ريب أنه خلاف الأولى ، والآية إنما نفت الجناح ولا يلزم من نفيه نفي أولوية مقابله ، والله أعلم .

### باب الإدلاج من المحصب

[١٧٧١] ١٧٢٩ - نا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال حدثني إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : حاضت صفية ليلة النفر قالت : ما أراني إلا حابستكم . قال النبي صلى الله عليه : « عقرى حلقى ، أطافت يوم النحر ؟ » قيل : نعم . قال : « فانفري »

[١٧٧٢] ١٧٣٠ - قال أبو عبد الله : وزادني محمد نا محاضر نا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه لا نذكر إلا الحج ، فلما قدمنا أمرنا أن نحل . فلما كانت ليلة النفر حاضت صفية بنت حيي ، فقال النبي صلى الله عليه : « حلقى عقرى ، ما أراها إلا حابستكم » . ثم قال : « كنت طفت يوم النحر ؟ » قالت : نعم . قال : « فانفري » . قلت : يا رسول الله ، إني لم أكن حللت . قال : « فاعتمري من التنعيم » . فخرج معها أخوها ، فلقيناه مدجاً . فقال : « موعذك مكان كذا وكذا » .

**قوله ( باب الادلاج من المحصب )** وقع فى رواية لأبى ذر الإدلاج بسكون الدال والصواب تشديدها فإنه بالسكون سير أول الليل وبالتشديد سير آخره وهو المراد هنا ، والمقصود الرحيل من مكان المبيت بالمحصب سحراً وهو الواقع فى قصة عائشة ، ويحتمل أن تكون الترجمة لأجل رحيل عائشة مع أخيها للاعتماد فلما رحلت معه من أول الليل فقصد المصنف التنبيه على أن المبيت ليس بلازم وأن السير من هناك

من أول الليل جائز ، وسيأتي الكلام على حديث عائشة قريباً في أبواب العمرة .

**قوله ( حدثنا أبي )** هو حفص بن غياث والإسناد كله إلى عائشة كوفيون ، وليس في المتن الذي ساقه من طريق حفص مقصود الترجمة ، وإنما أشار إلى أن القصة التي في روايته وفي رواية محاضر واحدة ، وقد تقدم الكلام على قصة صفية قريباً .

**قوله ( وزادني محمد )** وقع في رواية أبي علي بن السكن « محمد بن سلام » ومحاضر بضم الميم وحاء مهملة خفيفة وبعد الألف ضاد معجمة لم يخرج عنه البخاري في كتابه إلا تعليقاً ، لكن هذا الموضع ظاهره الوصل ، ويأتي الكلام على حديث عائشة مستوفى إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « فخرج معها أخوها » هو عبد الرحمن بن أبي بكر كما سيأتي ، وقوله فيه « فلقيناه » أي أنهما لقيا النبي صلى الله عليه وسلم (مدلجا) هو بتشديد الدال ، أي سائراً من آخر الليل ، فإنهما لما رجعا إلى المنزل بعد أن قضت عائشة العمرة صادفا النبي صلى الله عليه وسلم متوجهاً إلى طواف الوداع ، وقوله « موعذك كذا وكذا » أي موضع المنزلة كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

**( خاتمة ) :** اشتمل كتاب الحج من أوله إلى أبواب العمرة على ثلثمائة واثني عشر حديثاً ، المعلق منها سبعة وخمسون حديثاً والبقية موصولة . المكرر منها فيه وفيما مضى مائة وأحد وتسعون حديثاً والخالص منها مائة وأحد وعشرون حديثاً ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث جابر في « الإهلال إذا استقلت الراحلة » وحديث أنس في « الحج على رحل رث » وحديث عائشة « لكن أفضل الجهاد حج مبرور » وحديث ابن عباس في نزول ﴿ وتزودوا فإن خير الزاد التقوى ﴾ ، وحديث عمر « حد لأهل نجد قرناً » وحديثه « وقل عمرة في حجة » وحديث ابن عباس « انطلق من المدينة بعد ما ترجل وادهن » وحديثه أنه سئل عن متعة الحج ، وحديث أبي سعيد « ليحجن البيت وليعتمرن بعد بأجوج ومأجوج » وحديث ابن عباس في هدم الكعبة على يد الأسود ، وحديثه في ترك دخول الكعبة وفيها الأصنام ، وحديث ابن عمر في استلام الحجر وتقبيله ، وحديث عائشة في طوافها حجرة من الرجال ، وحديث ابن عباس « مر برجل يطوف وقد خزم أنفه » وحديث الزهري المرسل « لم يطف إلا صلى ركعتين » وحديث ابن عباس « قدم فطاف وسعى » وحديث عائشة في كراهة الطواف بعد الصبح . وحديث ابن عباس في الشرب من سقاية العباس ، وحديث ابن عمر في تعجيل الوقوف ، وحديث ابن عباس « ليس البر بالإيضاع » وحديثه في تقديم الضعفة ، وحديث عمر في إفاضة المشركين من مزدلفة ، وحديث المسور ومروان في الهدى ، وحديث ابن عمر في النحر في المنحر ، وحديث جابر في السؤال عن الحلق قبل الذبح ، وحديث ابن عمر « حلق في حجته » وحديث ابن عباس « أخر الزيارة إلى الليل » وحديث عائشة في ذلك ، وحديث جابر في رمي جمرة العقبة ضحى وبعد ذلك بعد الزوال ، وحديث ابن عمر في هذا المعنى . وحديثه « كان يرمى الجمرة الدنيا بسبع ويكبر مع كل حصاة » وحديثه في نزول المحصب ، وحديث ابن عباس « كان ذو الحجاز وعكاظ » . وفيه من الآثار الموقوفة عن الصحابة والتابعين ستون أثراً أكثرها معلق ، والله أعلم .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## أبواب العمرة

### باب وجوب العمرة وفضلها

وقال ابن عمر: ليس أحدٌ إلا وعليه حجةٌ وعمرة.

وقال ابن عباس: إنها لقرينتها في كتاب الله: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾

[١٧٧٣] ١٧٣١- فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة».

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . أبواب العمرة . باب وجوب العمرة وفضلها) سقطت البسمة لأبي ذر ، وثبتت الترجمة هكذا في روايته عن المستمل ، وسقط عنه عن غيره « أبواب العمرة » وثبت لأبي نعيم في المستخرج « كتاب العمرة » وللأصيلي وكريمة « باب العمرة وفضلها » حسب . والعمرة في اللغة الزيارة ، وقيل إنها مشتقة من عمارة المسجد الحرام ، وجزم المصنف بوجوب العمرة ، وهو متابع في ذلك للمشهور عن الشافعي وأحمد وغيرهما من أهل الأثر ، والمشهور عن المالكية أن العمرة تطوع وهو قول الحنفية ، واستدلوا بما رواه الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر « أتى أعرابي النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أخبرني عن العمرة أواجبة هي ؟ فقال : لا ، وأن تعتمر خير لك » أخرجه الترمذي ، والحجاج ضعيف . وقد روى ابن لهيعة عن عطاء عن جابر مرفوعاً « الحج والعمرة فريضتان » أخرجه ابن عدى ، وابن لهيعة ضعيف ولا يثبت في هذا الباب عن جابر شيء ، بل روى ابن الجهم المالكي بإسناد حسن عن جابر « ليس مسلم إلا عليه عمرة » موقوف على جابر ، واستدل الأولون بما ذكر في هذا الباب ويقول صبي بن معبد لعمر « رأيت الحج والعمرة مكتوبين على فأهملت بهما . فقال له : هديت لسنة نبيك » أخرجه أبو داود . وروى ابن خزيمة وغيره في حديث عمر سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام فوقع فيه « وأن تحج وتعتمر » وإسناده قد أخرجه مسلم لكن لم يسق لفظه ،

وبأحاديث آخر غير ما ذكر ، وبقوله تعالى ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ أى أقيموا . وزعم الطحاوى أن معنى قول ابن عمر « العمرة واجبة » أى وجوب كفاية ، ولا يخفى بعده مع اللفظ الوارد عن ابن عمر كما سنذكره ، وذهب ابن عباس وعطاء وأحمد إلى أن العمرة لا تجب على أهل مكة وإن وجبت على غيرهم .

**قوله ( وقال ابن عمر )** هذا التعليق وصله ابن خزيمة والدارقطنى والحاكم من طريق ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان يقول « ليس من خلق الله أحد إلا عليه حجة وعمرة واجبتان من استطاع سبيلا ، فمن زاد شيئاً فهو خير وتطوع » وقال سعيد بن أبى عروبة فى المناسك عن أبوب عن نافع عن ابن عمر قال « الحج والعمرة فريضتان » .

**قوله ( وقال ابن عباس )** هذا التعليق وصله الشافعى وسعيد بن منصور كلاهما عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار سمعت طاوساً يقول سمعت ابن عباس يقول « والله إنها لقرينتها فى كتاب الله : وأتموا الحج والعمرة لله » ، وللحاكم من طريق عطاء عن ابن عباس « الحج والعمرة فريضتان » وإسناده ضعيف ، والضمير فى قوله « لقرينتها » للفريضة وكان أصل الكلام أن يقول لقرينته لأن المراد الحج .

**قوله ( عن سمي )** قال ابن عبد البر : تفرد سمي بهذا الحديث واحتاج إليه الناس فيه فرواه عنه مالك والسفيان وغيرهما حتى أن سهيل بن أبى صالح حدث به عن سمي عن أبى صالح فكان سهيلاً لم يسمعه من أبيه ، وتحقق بذلك تفرد سمي به فهو من غرائب الصحيح .

**قوله ( العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما )** أشار ابن عبد البر إلى أن المراد تكفير الصغائر دون الكبائر قال : وذهب بعض العلماء من عصرنا إلى تعميم ذلك ، ثم بالغ فى الإنكار عليه ، وقد تقدم التنبيه على الصواب فى ذلك أوائل مواقيت الصلاة . واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع أن اجتناب الكبائر يكفر فإذا تكفر العمرة ؟ والجواب أن تكفير العمرة مقيد بزمنها ، وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر العبد ، فتغايروا من هذه الحيثية . وأما مناسبة الحديث لأحد شتى الترجمة وهو وجوب العمرة فشكل ، بخلاف الشق الآخر وهو فضالها فإنه واضح ، وكأن المصنف والله أعلم أشار إلى ما ورد فى بعض طرق الحديث المذكور وهو ما أخرجه الترمذى وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعاً « تابعوا بين الحج والعمرة فإن متابعة بينهما تنفى الذنوب والفقر كما ينفى الكبر خبث الحديد . وليس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة » فإن ظاهره التسوية بين أصل الحج والعمرة فيوافق قول ابن عباس « إنها لقرينتها فى كتاب الله » وأما إذا اتصف الحج بكونه مبروراً فذلك قدر زائد ، وقد تقدم الكلام على المراد به فى أوائل الحج . ووقع عند أحمد وغيره من حديث جابر مرفوعاً « الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة . قيل يا رسول الله ما بر الحج ؟ قال إطعام الطعام وإفشاء السلام » فى هذا تفسير المراد بالبر فى الحج ، ويستفاد من حديث ابن مسعود المذكور المراد بالتكفير المبهم فى حديث أبى هريرة ، وفى حديث الباب دلالة على استحباب الاستكثار من الاعتمار خلافاً لقول من قال يكره أن يعتمر فى السنة أكثر من مرة كالمالكية ولمن قال مرة فى الشهر من غيرهم ، واستدل لهم بأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعلها إلا من سنة إلى سنة ، وأفعاله على الوجور أو الندب ، وتعقب بأن المندوب لم ينحصر فى أفعاله ، فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لرفع المشقة



وقد ندب إلى ذلك بألفظه فنبت الاستحباب من غير تقييد . واتفقوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبساً بأعمال الحج ، إلا ما نقل عن الحنفية أنه يكره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ، ونقل الأثر من أحمد : إذا اعتمر فلا بد أن يخلق أو يقصر ، فلا يعتمر بعد ذلك إلى عشرة أيام ليتمكن خلق الرأس فيها . قال ابن قدامة : هذا يدل على كراهة الاعتار عنده في دون عشرة أيام ، وقال ابن التين : قوله « العمرة إلى العمرة » يحتمل أن تكون إلى بمعنى مع فيكون التقدير العمرة مع العمرة مكفرة لما بينهما ، وفي الحديث أيضاً إشارة إلى جواز الاعتار قبل الحج وهو من حديث ابن مسعود الذي أشرنا إليه عند الترمذى وسيأتى الكلام عليه في الباب الذى يليه .

## باب

### مَنْ اعْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ

[١٧٧٤] ١٧٣٢ - نا أحمد بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا ابن جريج أن عكرمة بن خالد سأل ابن عمر عن العمرة قبل الحج فقال : لا بأس . قال عكرمة قال ابن عمر : اعتمر النبي صلى الله عليه قبل أن يحج . وقال إبراهيم بن سعد بن علي بن إسحاق حدثني عكرمة بن خالد قال سألت ابن عمر ... مثله . نا عمرو بن علي قال نا أبو عاصم قال أنا ابن جريج قال عكرمة بن خالد سألت ابن عمر ... مثله .

قوله ( باب من اعتمر قبل الحج ) أى هل تجزئه أم لا ؟ .

قوله ( حدثنا أحمد بن محمد ) هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك .

قوله ( أن عكرمة بن خالد ) هو المخزومي .

قوله ( سأل ) هذا السياق يقتضى أن هذا الإسناد مرسل لأن ابن جريج لم يدرك زمان سؤال عكرمة لابن عمر ، ولهذا استظهر البخارى بالتعليق عن ابن إسحاق المصرح بالاتصال ثم بالإسناد الآخر عن ابن جريج ، فهو يرفع هذا الإشكال المذكور حيث قال عن ابن جريج قال « قال عكرمة » فإن قيل أن ابن جريج ربما دلس ، فالجواب أن ابن خزيمة أخرجه من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج قال « قال عكرمة ابن خالد » فذكره .

قوله ( لا بأس ) زاد أحمد وابن خزيمة « فقال لا بأس على أحد أن يعتمر قبل أن يحج » .

قوله ( قال عكرمة ) هو ابن خالد بالإسناد المذكور .

قوله ( وقال إبراهيم بن سعد إلخ ) وصله أحمد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد بالإسناد المذكور ولنظنه « حدثنا عكرمة بن خالد بن العاصي المخزومي قال : قدمت المدينة في نفر من أهل مكة فلقيت عبد الله ابن عمر فقلت : إنا لم نحج قط . أفنعتمر من المدينة ؟ قال : نعم ، وما يمنعكم من ذلك ؟ فقد اعتمر رسول

الله صلى الله عليه وسلم عمره كلها قبل حجه . قال فاعتمرنا » قال ابن بطال : هذا يدل على أن فرض الحج كان قد نزل على النبي صلى الله عليه وسلم قبل اعتباره ، ويتفرع عليه هل الحج على الفور أو التراخي ، وهذا يدل على أنه على التراخي ، قال : وكذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة دال على ذلك . انتهى . وقد نوزع في ذلك إذ لا يلزم من صحة تقديم أحد النسكين على الآخر نفي الفورية فيه . وقد تقدم في أول الحج نقل الخلاف في ابتداء فرض الحج ، وسيأتي الكلام على عدة عمر النبي صلى الله عليه وسلم في الباب الذي يليه ، ومن الصريح في الترجمة الأثر المذكور في آخر الباب الذي يليه عن مسروق وعطاء ومجاهد قالوا « اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يحجج » وحديث البراء في ذلك أيضاً .

### باب كم اعتمر النبي صلى الله عليه عليه ؟

[١٧٧٥] ١٧٣٣ - ناقتيبة قال نا جريز عن منصور عن مجاهد قال : دخلتُ أنا وعروة بن الزبير المسجد ، فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة ، وإذا ناسٌ يصلُّون في المسجد صلاة الضحى ، قال : فسألناه عن صلاتهم فقال : بدعة . ثم قال له : كم اعتمر رسول الله صلى الله عليه عليه ؟ قال : أربع ، إحداهن في رجب . فكرهنا أن نردَّ عليه . قال : وسمعنا استنانه عائشة أم المؤمنين في الحجرة فقال عروة : يا أمه يا أم المؤمنين ، ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن ؟ قالت : ما يقول ؟ قال يقول : إن رسول الله صلى الله عليه عليه اعتمر أربع عُمَرَاتٍ إحداهن في رجب . قالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن ، ما اعتمر عمرة إلا وهو شاهده ، وما اعتمر في رجب قط .  
[الحديث ١٧٧٥ - طرفه في : ٤٢٥٣] .

[١٧٧٧] ١٧٣٤ - نا أبو عاصم قال أنا ابن جريج قال أخبرني عطاء عن عروة بن الزبير قال : سألت عائشة قالت : ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه عليه في رجب .

[١٧٧٨] ١٧٣٥ - حدثنا حسان بن حسان قال نا همام عن قتادة قال سألت أنساً : كم اعتمر النبي صلى الله عليه عليه ؟ قال أربعاً : عمرة الحديبية في ذي القعدة حيث صدَّه المشركون ، وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة حيث صالَّجهم ، وعمرة الجعرانة إذ قسم غنيمة - أراه - حنين ، قلت : كم حج ؟ قال : واحدة .

[الحديث ١٧٧٨ - أطرافه في : ١٧٧٩ ، ١٧٨٠ ، ٣٠٦٦ ، ٤١٤٨] .

[١٧٧٩] ١٧٣٦- نا أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال نا همام عن قتادة سألت أنساً فقال : اعتمر النبي صلى الله عليه حيث ردوه ، ومن القابل عمرة الحديبية ، وعمرة في ذي القعدة ، وعمرة مع حجته .

[١٧٨٠] ١٧٣٧- نا هذبة قال نا همام وقال : اعتمر أربع عمر في ذي القعدة ، إلا الذي اعتمر مع حجته : عمرة من الحديبية ، ومن العام المقبل ، ومن الجعرانة حيث قسم غنائم حنين ، وعمرة مع حجته .

[١٧٨١] ١٧٣٨- نا أحمد بن عثمان قال نا شريح بن مسلمة قال نا إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق قال : سألت مسروقاً وعطاءً ومجاهداً فقالوا : اعتمر رسول الله صلى الله عليه قبل أن يحج . وقال : سمعت البراء بن عازب يقول : اعتمر رسول الله صلى الله عليه في ذي القعدة قبل أن يحج مرتين .

[الحديث ١٧٨١- أطرافه في : ١٨٤٤ ، ٢٦٩٨ ، ٢٦٩٩ ، ٢٧٠٠ ، ٣١٨٤ ، ٤٢٥١] .

**قوله ( باب كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم )** أورد فيه حديث عائشة وابن عمر في أنه اعتمر أربعاً ، وكذا حديث أنس ، ونختم بحديث البراء أنه اعتمر مرتين ، والجمع بينه وبين أحاديثهم أنه لم يعد العمرة التي قرنها بحجته لأن حديثه مقيد بكون ذلك وقع في ذي القعدة والتي في حجته كانت في ذي الحجة ، وكأنه لم يعد أيضاً التي صد عنها وإن كانت وقعت في ذي القعدة أو عدها ولم يعد عمرة الجعرانة لخفاها عليه كما خفيت على غيره كما ذكر ذلك محرش الكعبي فيما أخرجه الترمذي . وروى يونس بن بكير في «زيادات المغازي» وعبد الرزاق جميعاً عن عمر بن ذر عن مجاهد عن أبي هريرة قال «اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عمر في ذي القعدة» وهو موافق لحديث عائشة وابن عمر وزاد عليه تعيين الشهر ، لكن روى سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام عن أبيه عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث عمر : عمرتين في ذي القعدة وعمرة في شوال» إسناده قوى ، وقد رواه ابن مالك عن هشام عن أبيه مرسل . لكن قولها «في شوال» مغاير لقول غيرها «في ذي القعدة» ويجمع بينهما بأن يكون ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة ، ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد صحيح عن مجاهد عن عائشة «لم يعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في ذي القعدة» .

**قوله ( حدثنا جرير )** هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتمر .

**قوله ( المسجد )** يعني مسجد المدينة النبوية .

**قوله ( جالس إلى حجرة عائشة )** في رواية مفضل عن منصور عند أحمد «فلذا ابن عمر مستند إلى حجرة عائشة» .

قوله ( وإذا أناس ) في رواية الكشميني « فإذا ناس » بغير ألف .

قوله ( فقال بدعة ) تقدم الكلام على ذلك والبحث فيه في أبواب التطوع .

قوله ( ثم قال له ) يعني عروة ، وصرح به مسلم في روايته عن إسحق بن راهويه عن جرير .

قوله ( قال أربع ) كذا للأكثر ولأبي ذر « قال أربعاً » أى اعتمر أربعاً . قال ابن مالك : الأكثر في جواب الاستفهام مطابقة اللفظ والمعنى ، وقد يكتفى بالمعنى ، فمن الأول قوله تعالى « قال هى عصاى » في جواب « وما تلك بيمينك يا موسى » ومن الثانى قوله عليه الصلاة والسلام « أربعين » في جواب قولهم « كم يلبث » فأضمر يلبث ونصب به أربعين ، ولو قصد تكميل المطابقة لقال أربعون ، لأن الاسم المستفهم به في موضع الرفع ، فظهر بهذا أن النصب والرفع جائزان في مثل قوله أربع ، إلا أن النصب أقيس وأكثر نظائر .

قوله ( إحداهن في رجب ) كذا وقع في رواية منصور عن مجاهد ، وخالفه أبو إسحق فرواه عن مجاهد عن ابن عمر ، قال « اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم مرتين ، فبلغ ذلك عائشة فقالت : اعتمر أربع عمر » أخرجه أحمد وأبو داود فاختافا ، جعل منصور الاختلاف في شهر العمرة وأبو إسحق الاختلاف في عدد الاعتمار ، ويمكن تعدد السؤال بأن يكون ابن عمر سئل أولاً عن العدد فأجاب فردت عليه عائشة فرجع إليها ، فسئل مرة ثانية فأجاب بموافقتها . ثم سئل عن الشهر فأجاب بما في ظنه . وقد أخرج أحمد من طريق الأعمش عن مجاهد قال « سأل عروة بن الزبير ابن عمر في أى شهر اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : في رجب » .

قوله ( فكرهنا أن نرد عليه ) زاد إسحق في روايته « ونكذبه » .

قوله ( وسمعنا استئذان عائشة ) أى حس مرور السواك على أستانها ، وفي رواية عطاء عن عروة عند مسلم « وإننا لنسمع ضربها بالسواك تستن » .

قوله ( عمرات ) يجوز في ميمها الحركات الثلاث .

قوله ( يا أمه ) كذا للأكثر بسكون الهاء ، ولأبي ذر « يا أمه » بسكون الهاء أيضاً بغير ألف ، وقول عروة لهذا بالمعنى الأنخص لكونها خالته وبالمعنى الأعم لكونها أم المؤمنين .

قوله ( يرحم الله أبا عبد الرحمن ) هو عبد الله بن عمر ذكرته بكنيته تعظيماً له ودعت له إشارة إلى أنه نسي ، وقولها ( ما اعتمر ) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم ( عمرة إلا وهو ) أى ابن عمر ( شاهده ) أى حاضر معه ، وقالت ذلك مبالغة في نسبته إلى النسيان ، ولم تنكر عائشة على ابن عمر إلا قوله إحداهن في رجب .

قوله ( وما اعتمر في رجب قط ) زاد عطاء عن عروة عند مسلم في آخره « قال وابن عمر يسمع ، فما قال لا ولا نعم ، سكت » .

قوله ( عن عروة بن الزبير سألت عائشة ) كذا أورده مختصراً ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه

مطولاً ذكر فيه قصة ابن عمر وسؤاله له نحو ما رواه مجاهد ، إلا أنه لم يقل فيه « كم اعتمر » وقد أشرت إلى ما فيه من فائدة زائدة ، وأغرب الإسماعيلي فقال : هذا الحديث لا يدخل في باب كم اعتمر وإنما يدخل في باب متى اعتمر ، اهـ . وجوابه أن غرض البخاري الطريق الأولى ، وإنما أورد هذه لينبه على الخلاف في السياق .

**قوله ( وعمره الجعرانة إذ قسم غنيمة أراه حنين )** كذا وقع هنا بنصب غنيمة بغير تنوين ، وكان الراوي طراً عليه شك فأدخل بين المضاف إليه لفظ « أراه » وهو بضم الهمزة أى أظنه ، وقد رواه مسلم عن هذبة عن همام بغير شك فقال « حيث قسم غنائم حنين » وسقط من رواية حسان هذه العمرة الرابعة ، ولهذا استظهر المصنف بطريق أبي الوليد التي ذكرها في آخر الحديث وهو قوله « وعمره مع حجته » وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الصمد عن هشام ، فتبين بهذا أن التقصير فيه من حسان شيخ البخاري . وقال الكرماني : العمرة الرابعة في هذا الحديث داخلة في ضمن الحج لأنه صلى الله عليه وسلم إما أن يكون قارناً أو متمتعاً ، فالعمرة حاصلة أو مفرداً ، لكن أفضل أنواع الأفراد لا بد فيه من العمرة في تلك السنة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يترك الأفضل . انتهى . وليس ما ادعى أنه الأفضل متفقاً عليه بين العلماء ، فكيف ينسب فعل ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفعل النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي يحتاج به إذا نسب لأحد فعله على ما يختار بعض المجتهدين رجحانه .

**قوله في رواية أبي الوليد ( اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث ردوه ، ومن القابل عمرة الحديبية )** قال ابن التين هذا أراه وهماً لأن التي ردوه فيها هي عمرة الحديبية وأما التي من قابل فلم يردوه منها . قلت : لا وهم في ذلك لأن كلا منهما كان من الحديبية ، ويحتمل أن يكون قوله « عمرة الحديبية » يتعلق بقوله حيث ردوه .

**قوله ( حدثنا هذبة حدثنا همام وقال اعتمر )** أى بالإسناد المذكور وهو « عن قتادة أن أنس بن مالك أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر أربع عمر كلهن في ذى القعدة إلا التي مع حجته » الحديث . كذا ساقه مسلم عن هذاب بن خالد وهو هذبة المذكور ، وقوله « إلا التي مع حجته » استشكل ابن التين هذا الاستثناء فقال : هو كلام زائد ، والصواب أربع عمر : في ذى القعدة عمرة الحديبية ، الحديث قال : وقد عد التي مع حجته في الحديث فكيف يستثنى أولاً ؟ وأجاب عياض بأن الرواية صواب ، وكأنه قال في ذى القعدة منها ثلاث والرابعة عمرته في حجته ، أو المعنى كلها في ذى القعدة إلا التي اعتمر في حجته لأن التي في حجته كانت في ذى الحجة .

**قوله ( شريح بن مسleme )** بمجمة أوله ومهمله آخره ، وإبراهيم بن يوسف أى ابن إسحق بن أبي إسحق السبيعي ، ورجال هذا الحديث كلهم كوفيون إلا عطاء ومجاهدا ، وقد سبق الكلام عليه ونقدم الكلام على الخلاف فيما كان صلى الله عليه وسلم به محرماً في حجته والجمع بين ما اختلف فيه من ذلك فأغنى عن إعادته ، والمشهور عن عائشة أنه كان مفرداً وحديثه هذا يشعر بأنه كان قارناً ، وكذا ابن عمر أنكروا على أنس كونه كان قارناً مع أن حديثه هذا يدل على أنه كان قارناً لأنه لم ينقل أنه اعتمر بعد حجته فلم يبق

إلا أنه اعتمر مع حجته ، ولم يكن متمتعاً لأنه اعتذر عن ذلك بكونه ساق الهدى ، واحتاج ابن بطال إلى تأويل ما وقع عن عائشة وابن عمر هنا فقال : إنما تجوز نسبة العمرة الرابعة إليه باعتبار أنه أمر الناس بها وعملت بحضرته لا أنه صلى الله عليه وسلم اعتمرها بنفسه ، ومن تأمل ما تقدم من الجمع استغنى عن هذا التأويل المتعسف . وقال ابن التين : في عدم عمرة الحديبية التي صد عنها ما يدل على أنها عمرة تامة ، وفيه إشارة إلى صحة قول الجمهور إنه لا يجب القضاء على من صد عن البيت خلافاً للحنفية ، ولو كانت عمرة القضية بدلا عن عمرة الحديبية لكانتا واحدة ، وإنما سميت عمرة القضية والقضاء لأن النبي صلى الله عليه وسلم قاضى قريشاً فيها لا أنها وقعت قضاء عن العمرة التي صد عنها إذ لو كان كذلك لكانتا عمرة واحدة . وفيه دلالة على جواز الاعتبار في أشهر الحج بخلاف ما كان عليه المشركون . وفي هذا الحديث أن الصحابي الجليل المكرر الشديد الملازمة للنبي صلى الله عليه وسلم قد يحنى عليه بعض أحواله ، وقد يدخله الوهم والتسيان لكونه غير معصوم . وفيه رد بعض العلماء على بعض وحسن الأدب في الرد وحسن التلطف في استكشاف الصواب إذا ظن السامع خطأ المحدث . وقال النووي : سكوت ابن عمر على إنكار عائشة يدل على أنه كان اشتبه عليه أو نسي أو شك ، وقال القرطبي : عدم إنكاره على عائشة يدل على أنه كان على وهم وأنه رجع لقولها ، وقد تعسف من قال : إن ابن عمر أراد بقوله « اعتمر في رجب » عمرة قبل هجرته لأنه وإن كان محتملاً لكن قول عائشة ما اعتمر في رجب يلزم منه عدم مطابقة ردها عليه لكلامه ولا سيما وقد بينت الأربع وأنها لو كانت قبل الهجرة فما الذي كان يمنعه أن يفصح بمراده فيرجع الإشكال ؟ وأيضاً فإن قول هذا القائل لأن قريشاً كانوا يعتمرون في رجب يحتاج إلى نقل ، وعلى تقديره فن أن له أنه صلى الله عليه وسلم وافقهم ؟ وهب أنه وافقهم فكيف اقتصر على مرة ؟ .

### باب عمرة في رمضان

[١٧٨٢] ١٧٣٩- فامسدد قال نا يحيى عن ابن جريج عن عطاء سمعت ابن عباس يخبرنا يقول : قال النبي صلى الله عليه وآله لامرأة من الأنصار -سمّاها ابن عباس فنسيت اسمها- : « ما منعك أن تحجّين معنا ؟ » قالت : كان لنا ناضح ، فركبه أبو فلان وابنه -لزوجها وابنها- وتركنا ناضحاً ينضح عليه . قال : « فإذا كان رمضان اعتمر في فيه ، فإن عمرة في رمضان حجة » . أو نحواً مما قال .

[الحديث ١٧٨٢- طرفه في : ١٨٦٣] .

قوله ( باب عمرة في رمضان ) كذا في جميع النسخ ولم يصرح في الترجمة بفضيلة ولا غيرها ، ولعله أشار إلى ما روى عن عائشة قالت « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة رمضان ، فأفطر وصمت ، وقصر وأتممت » الحديث . أخرجه الدارقطني من طريق العلاء بن زهير عن عبد الرحمن ابن الأسود بن يزيد عن أبيه عنها وقال : إن إسناده حسن . وقال صاحب الهدى : إنه غلط لأن النبي

صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في رمضان . قلت : ويمكن حمله على أن قولها في رمضان متعلق بقولها خرجت ويكون المراد سفر فتح مكة فإنه كان في رمضان ، واعتمر النبي صلى الله عليه وسلم في تلك السنة من الجعرانة لكن في ذى القعدة كما تقدم بيانه قريباً ، وقد رواه الدارقطني بإسناد آخر إلى العلاء بن زهير فلم يقل في الإسناد عن أبيه ولا قال فيه في رمضان .

**قوله ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وقوله « عن عطاء » في رواية مسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى ابن سعيد عن ابن جريج « أخبرني عطاء » .**

**قوله ( لامرأة من الأنصار سماها ابن عباس فنسبت اسمها )** القائل نسبت اسمها ابن جريج ، بخلاف ما يتبادر إلى الذهن من أن القائل عطاء ، وإنما قلت ذلك لأن المصنف أخرج الحديث في « باب حج النساء » من طريق حبيب المعلم عن عطاء فسماها ولفظه « لما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من حجته قال لأم سنان الأنصارية : ما منعك من الحج » الحديث ، ويحتمل أن عطاء كان ناسياً لاسمها لما حدث به ابن جريج وذاكره له لما حدث به حبيباً ، وقد خالفه يعقوب بن عطاء فرواه عن أبيه عن ابن عباس قال « جاءت أم سليم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : حج أبو طلحة وابنه وتركاني . فقال : يا أم سليم عمرة في رمضان تعدل حجة معي » أخرجه ابن حبان ، وتابعه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاء أخرجه ابن أبي شبة ، وتابعهما معقل الجزري لكن خالف في الإسناد قال « عن عطاء عن أم سليم » فذكر الحديث دون القصة ، فهؤلاء ثلاثة يبعد أن يتفقوا على الخطأ ، فاعل حبيباً لم يحفظ اسمها كما ينبغي ، لكن رواه أحمد بن منيع في مسنده بإسناد صحيح « عن سعيد بن جبير عن امرأة من الأنصار يقال لها أم سنان أنها أرادت الحج » فذكر الحديث نحوه دون ذكر قصة زوجها ، وقد اختلف في صحابه على عطاء اختلافاً آخر يأتي ذكره في « باب حج النساء » ، وقد وقع شبهة بهذه القصة لأم معقل ، أخرجه النسائي من طريق معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث « عن امرأة من بني أسد يقال لها أم معقل قالت : أردت الحج فاعتل بعيري ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : اعتمرى في شهر رمضان فإن عمرة في رمضان تعدل حجة » وقد اختلف في إسناده فرواه مالك عن سمي عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال « جاءت امرأة » فذكره مرسلاً وأبهما ، ورواه النسائي أيضاً من طريق عمارة بن عمير وغيره عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معقل ، ورواه أبو داود من طريق إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول مروان عن أم معقل . والذي يظهر أنهما قصتان وقعتا لامرأتين ، فعند أبي داود من طريق عيسى بن معقل عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أم معقل قالت « لما حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وكان لنا جمل فجعله أبو معقل في سبيل الله . وأصابنا مرض فهلك أبو معقل ، فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حجته جئت فقال : ما منعك أن تحججي معنا ؟ فذكرت ذلك له . قال : فهلا حججت عليه . فإن الحج من سبيل الله : فإذا فاتك فاعتمرى في رمضان فإنها كحجة » ووقعت لأم طليق قصة مثل هذه أخرجه أبو علي بن السكن وابن مندة في « الصحابة » والدولابي في « الكنى » من طريق طلق بن حبيب « أن أبا طليق حدثه أن امرأته قالت له - وله جمل وناقة - أعطني جملك أحج عليه ، قال : جمل حبيس في سبيل الله ، قالت : إنه في سبيل الله أن أحج عليه » فذكر الحديث ، وفيه

« فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقت أم طليق » وفيه « ما يعدل الحج قال عمره في رمضان » وزعم ابن عبد البر أن أم معقل هي أم طليق لها كنيستان ، وفيه نظر لأن أبا معقل مات في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبا طليق عاش حتى سمع منه طلق بن حبيب وهو من صغار التابعين ، فدل على تغاير المراتين ، ويدل عليه تغاير السياقين أيضاً ، ولا معدل عن تفسير المبهمة في حديث ابن عباس بأنها أم سنان أو أم سليم لما في القصة التي في حديث ابن عباس من التغاير للقصة التي في حديث غيره ، ولقوله في حديث ابن عباس أنها أنصارية ، وأما أم معقل فإنها أسدية ، ووقعت لأم الهيثم أيضاً ، والله أعلم .

**قوله ( أن تحجى )** في رواية كريمة والأصيلي « أن تحجين » بزيادة النون وهي لغة .

**قوله ( ناضح )** بضاد معجمة ثم مهملة أى بعير ، قال ابن بطال : الناضح البعير أو الثور أو الحمار الذى يستقى عليه ، لكن المراد به هنا البعير لتصريحه في رواية بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس في رواية أبي داود بكونه جملاً ، وفي رواية جيب المذكورة « وكان لنا ناضحان » وهي أبين ، وفي رواية مسلم من طريق حبيب « كانا لأبي فلان زوجها » .

**قوله ( وابنه )** إن كانت هي أم سنان فيحتمل أن يكون اسم ابنها سناناً ، وإن كانت هي أم سليم فلم يكن لها يومئذ ابن يمكن أن يحج سوى أنس ، وعلى هذا فنسبته إلى أبي طلحة بكونه ابنه مجازاً .  
**قوله ( ننضح عليه )** بكسر الضاد .

**قوله ( فإذا كان رمضان )** بالرفع وكان تامة وفي رواية الكشميني « فإذا كان في رمضان » .

**قوله ( فإن عمرة في رمضان حجة )** وفي رواية مسلم « فإن عمرة فيه تعدل حجة » ولعل هذا هو السبب في قول المصنف « أو نحواً مما قال » قال ابن خزيمة : في هذا الحديث أن الشيء يشبه الشيء ويجعل عدله إذا أشبهه في بعض المعاني لا جميعها ، لأن العمرة لا يقضى بها فرض الحج ولا النذر . وقال ابن بطال : فيه دليل على أن الحج الذى ندبها إليه كان تطوعاً لإجماع الأمة على أن العمرة لا تجزئ عن حجة الفريضة . وتعقبه ابن المنير بأن الحجة المذكورة هي حجة الرداع ، قال : وكانت أول حجة أقيمت في الإسلام فرضاً ، لأن حج أبي بكر كان إنذاراً . قال : فعلى هذا يستحيل أن تكون تلك المرأة كانت قامت بوظيفة الحج . قلت : وما قاله غير مسلم ، إذ لا مانع أن تكون حجت مع أبي بكر وسقط عنها الفرض بذلك ، لكنه بنى على أن الحج إنما فرض في السنة العاشرة حتى يسلم مما يرد على مذهبه من القول بأن الحج على الفور . وعلى ما قاله ابن خزيمة فلا يحتاج إلى شيء مما بحثه ابن بطال . فالحاصل أنه أعلمها أن العمرة في رمضان تعدل الحجة في الثواب لا أنها تقوم مقامها في إسقاط الفرض ، للإجماع على أن الاعتمار لا يجزئ عن حج الفرض . ونقل الترمذي عن إسحق بن راهويه أن معنى الحديث نظير ما جاء أن « قل هو الله أحد » تعدل ثلث القرآن . وقال ابن العربي : حديث العمرة هذا صحيح ، وهو فضل من الله ونعمة ، فقد أدركت العمرة منزلة الحج بانضمام رمضان إليها . وقال ابن الجوزي : فيه أن ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت كما يزيد بحضور القلب وبخلوص التصدد . وقال غيره : يحتمل أن يكون المراد عمرة فريضة في رمضان كحجة فريضة وعمرة نافلة في رمضان كحجة نافلة . وقال ابن التين : قوله « كحجة » يحتمل أن يكون على بابه ،



ويحتمل أن يكون لبركة رمضان ، ويحتمل أن يكون مخصوصاً بهذه المرأة . قلت : الثالث قال به بعض المتقدمين ، ففي رواية أحمد بن منيع المذكورة قال سعيد بن جبير : ولا نعلم هذا إلا لهذه المرأة وحدها ووقع عند أبي داود من حديث يوسف بن عبد الله بن سلام عن أم معقل في آخر حديثها « قال فكانت تقول : الحج حجة والعمرة عمرة ، وقد قال هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم لي ، فما أدري إلى خاصة » تعني أول الناس عامة . انتهى . والظاهر حمله على العموم كما تقدم . والسبب في التوقف استشكل ظاهره ، وقد صح جوابه ، والله أعلم .

( فصل ) لم يعتمر النبي صلى الله عليه وسلم إلا في أشهر الحج كما تقدم ، وقد ثبت فضل العمرة في رمضان بتحديث الباب ، فأيهما أفضل ؟ الذي يظهر أن العمرة في رمضان لغير النبي صلى الله عليه وسلم أفضل ، وأما في حقه فما صنعه هو أفضل ، لأن فعله لبيان جواز ما كان أهل الجاهلية يمنعونه ، فأراد الرد عليهم بالقول والفعل ، وهو لو كان مكروهاً لغيره لكان في حقه أفضل ، والله أعلم . وقال صاحب « الهدى » : يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم كان يشتغل في رمضان من العبادة بما هو أهم من العمرة ، وخشي من المشقة على أمته إذ لو اعتمر في رمضان لبادروا إلى ذلك مع ما هم عليه من المشقة في الجمع بين العمرة والصوم ، وقد كان يترك العمل وهو يحب أن يعمل خشية أن يفرض على أمته وخوفاً من المشقة عليهم .

### باب العمرة ليلة الحَصْبَةِ وغيرها

١٧٤٠ - حدثنا محمد قال أنا أبو معاوية قال نا هشام عن أبيه عن عائشة : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم موافين لهلال ذي الحجة ، فقال لنا : « من أحب منكم أن يهمل بالحج فليهمل ، ومن أحب أن يهمل بعمرة فليهمل بعمرة ، فلو لا أنني أهديت لأهللت بعمرة » . قالت : فمنا من أهل بعمرة ، ومنا من أهل بحج ، وكنت ممن أهل بعمرة ، فأظنني يوم عرفة وأنا حائض ، فشكوت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ارفضي عمرتك ، وانقضي رأسك وامتشطي ، وأهلي بالحج . فلما كان ليلة الحَصْبَةِ أرسل معي عبد الرحمن إلى التنعيم ، فأهللت بعمرة مكان عمرتي . [١٧٨٣]

قوله ( باب العمرة ليلة الحَصْبَةِ وغيرها ) الحَصْبَةُ بالمهملة وزن الضربة ، والمراد بها ليلة المبيت بالحصب . وقد سبق الكلام على التحصيب في أواخر أبواب الحج ، وأورد المصنف فيه حديث عائشة وفيه « فلما كان ليلة الحَصْبَةِ أرسل معي عبد الرحمن إلى التنعيم » قال ابن بطال : فقه هذا الباب أن الحاج يجوز له أن يعتمر إذا تم حجه بعد انقضاء أيام التشريق ، وليلة الحَصْبَةِ هي ليلة النفر الأخير لأنها آخر أيام الرمي . واختلف السلف في العمرة أيام الحج ، فروى عبد الرزاق بإسناده عن مجاهد قال « سئل عمر وعلى وعائشة عن العمرة ليلة الحَصْبَةِ ، فقال عمر : هي خير من لا شيء . وقال علي لمجوه . وقالت

عائشة : العمرة على قدر النفقة » انتهى . وأشارت بذلك إلى أن الخروج لقصد العمرة من البلد إلى مكة أفضل من الخروج من مكة إلى أدنى الحل ، وسيأتى تقرير ذلك بعد بايين ، وسيأتى الكلام على الحديث بعد باب ، ومحمد شيخ البخارى فيه وهو ابن سلام .

### باب عمرة التنعيم

[١٧٨٤] ١٧٤١ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن عمرو سمع عمرو بن أوس أن عبد الرحمن ابن أبي بكر أخبره أن النبي صلى الله عليه وآله أمره أن يردف عائشة ويعمرها من التنعيم . قال سفيان مرة : سمعتُ عمرًا ، كم سمعته من عمرو .  
[الحديث ١٧٨٤ - طرفه في : ٢٩٨٥] .

[١٧٨٥] ١٧٤٢ - نا محمد بن المثنى قال نا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن حبيب المعلم عن عطاء قال حدثني جابر بن عبد الله : أن النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه بالحج وليس مع أحد منهم هدي غير النبي صلى الله عليه وآله وطلحة ، وكان علي قدِم من اليمن ومعه هدي فقال : أهلت بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وآله ، وأن النبي صلى الله عليه وآله أذن لأصحابه أن يجعلوها عمرة يطوفوا ثم يقصروا ويحلوا ، إلا من معه الهدى ، فقالوا : ننطلق إلى منى وذكر أحدنا يقطر ؟ ! فبلغ النبي صلى الله عليه وآله فقال : « لو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ ما أهديتُ ، ولولا أن معي الهدى لأحللتُ » . وأن عائشة حاضت فنسكت المناسك كلها ، غير أنها لم تطف . قال : فلما طهرت وطافت قالت : يا رسول الله ، أتطلقون بحجة وعمرة وأنطلق بالحج ؟ فأمر عبد الرحمن ابن أبي بكر أن يخرج معها إلى التنعيم ، فاعتمرت بعد الحج في ذي الحجة . وإن سراقه بن مالك ابن جعشم لقي النبي صلى الله عليه وآله بالعقبة وهو يرميها ، فقال : ألكم هذه خاصة يا رسول الله ؟ قال : « لا ، بل للأبد » .

**قوله ( باب عمرة التنعيم )** يعنى هل تتعين لمن كان بمكة أم لا ؟ وإذا لم تتعين هل لها فضل على الاعتمار من غيرها من جهات الحل أو لا ؟ قال صاحب « الهدى » : لم ينقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مدة إقامته بمكة قبل الهجرة ، ولا اعتمر بعد الهجرة إلا داخلا إلى مكة ، ولم يعتمر قط خارجاً من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة بعمرة كما يفعل الناس اليوم ، ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته إلا عائشة وحدها . انتهى . وبعد أن فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيتها . واختلف السلف في جواز الاعتمار في السنة أكثر من مرة فكرهه مالك ، وخالفه مطرف وطائفة من أتباعه وهو قول الجمهور ،

واستثنى أبو حنيفة يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ، ووافق أبو يوسف إلا في يوم عرفة ، واستثنى الشافعي البائت بمنى لرى أيام التشريق ، وفيه وجه اختاره بعض الشافعية فقال بالجواز مطلقاً كقول الجمهور والله أعلم . واختلفوا أيضاً هل يتعين التنعيم لمن اعتمر من مكة ؟ فروى الفاكهي وغيره من طريق محمد ابن سيرين قال « بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل مكة التنعيم » ومن طريق عطاء قال : من أراد العمرة ممن هو من أهل مكة أو غيرها فليخرج إلى التنعيم أو إلى الجعرانة فليحرم منها ، وأفضل ذلك أن يأتي وقتاً ، أى ميقاتاً من مواقيت الحج . قال الطحاوي : ذهب قوم إلى أنه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة إلا التنعيم ، ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للحج . وخالفهم آخرون فقالوا : ميقات العمرة الحل وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشه بالإحرام من التنعيم لأنه كان أقرب الحل من مكة . ثم روى من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة في حديثها قالت « وكان أدنانا من الحرم التنعيم فاعتمرت منه » قال فثبت بذلك أن ميقات مكة للعمرة الحل ، وأن التنعيم وغيره في ذلك سواء .

**قوله ( عن عمرو )** هو ابن دينار .

**قوله ( سمع عمرو بن أوس )** يعنى أنه سمع ، ولفظ « أنه » مما يحذف من الإسناد خطأ في الغالب كما تحذف إحدى لفظتي « قال » . وقد بين سفيان سماعه له من عمرو بن دينار في آخره . ووقع عند الحميدى عن سفيان « حدثنا عمرو بن دينار » قال سفيان : هذا مما يعجب شعبة ، يعنى التصريح بالإخبار في جميع الإسناد .

**قوله ( ويعمرها من التنعيم )** معطوف على قوله « أمره أن يردف » وهذا يدل على أن إعمارها من التنعيم كان بأمر النبي صلى الله عليه وسلم . وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من طريق حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يا عبد الرحمن أردف أختك عائشة فأعمرها من التنعيم » الحديث ، ونحوه رواية مالك السابقة في أوائل الحج عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة « أرسلني النبي صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن إلى التنعيم » ورواية الأسود عن عائشة السابقة في أواخر الحج « قال فاذهبى مع أخيك إلى التنعيم » وسيأتى بعد باب من وجه آخر عن الأسود والقاسم جميعاً عنها بلفظ « فاخرجى إلى التنعيم » ، وهو صريح بأن ذلك كان عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وكل ذلك يفسر قوله في رواية القاسم عنها السابقة في أوائل الحج حيث أورده بلفظ « أخرج بأختك من الحرم » . وأما ما رواه أحمد من طريق ابن أبي مليكة عنها في هذا الحديث قال « ثم أرسل إلى عبد الرحمن ابن أبي بكر فقال : احملها خلفك حتى تخرج من الحرم ، فوالله ما قال فتخرجها إلى الجعرانة ولا إلى التنعيم » فهي رواية ضعيفة لضعف أبي عامر الخراز الراوى له عن أبي مليكة ، ويحتمل أن يكون قوله « فوالله إلخ » من كلام من دون عائشة قاله متمسكاً بإطلاق قوله « فأخرجها من الحرم » لكن الروايات المقيدة بالتنعيم مقدمة على المطلقة فهو أولى ولا سيما مع صحة أسانيدها ، والله أعلم .

**( فائدة )** : زاد أبو داود في روايته بعد قوله « إلى التنعيم » ، « فإذا هبطت بها من الأكمة فلتحرم فإنها عمرة متقبلة » وزاد أحمد في رواية له « وذلك ليلة الصدر » وهو بفتح المهملة والدال أى الرجوع

من منى ، وفي قوله « فإذا هبطت بها » إشارة إلى المكان الذى أحرمت منه عائشة . والتنعيم بفتح المثناة وسكون النون وكسر المهملة مكان معروف خارج مكة ، وهو على أربعة أميال من مكة إلى جهة المدينة كما نقله الفاكهى ، وقال المحب الطبرى : التنعيم أبعد من أدنى الحل إلى مكة بقليل ، وليس بطرف الحل بل بينهما نحو من ميل ، ومن أطلق عليه أدنى الحل فقد تجوز . قلت : أو أراد بالنسبة إلى بقية الجهات . وروى الفاكهى من طريق عبيد بن عمير قال : إنما سمي التنعيم لأن الجبل الذى عن يمين الداخل يقال له ناعم ، والذى عن اليسار يقال له منعم ، والوادي نعمان . وروى الأزرقى من طريق ابن جريج قال : رأيت عطاء يصف الموضع الذى اعتمرت منه عائشة قال فأشار إلى الموضع الذى ابتنى فيه محمد بن على ابن شافع المسجد الذى وراء الأكمة ، وهو المسجد الحرب . ونقل الفاكهى عن ابن جريج وغيره أن ثم مسجدين يزعم أهل مكة أن الحرب الأدنى من الحرم هو الذى اعتمرت منه عائشة ، وقيل هو المسجد الأبعد على الأكمة الحمراء ، ورجحه المحب الطبرى . وقال الفاكهى : لا أعلم إلا أنى سمعت ابن أبى عمر يذكر عن أشياخه أن الأول هو الصحيح عندهم . وفي هذا الحديث جواز الخلوة بالمحارم سفرأ وحضرأ ، وإرداف المحرم محرمه معه . واستدل به على تعيين الخروج إلى الحل لمن أراد العمرة ممن كان بمكة ، وهو أحد قولى العلماء . والثانى تصح العمرة ويجب عليه دم لترك الميقات ، وليس فى حديث الباب ما يدفع ذلك ، واستدل به على أن أفضل جهات الحل التنعيم ، وتعقب بأن إحرام عائشة من التنعيم إنما وقع لكونه أقرب جهة الحل إلى الحرم ، لا أنه الأفضل ، وسيأتى إيضاح هذا فى « باب أجر العمرة على قدر التعب » .

**قوله ( عن عطاء )** هو ابن أبى رباح .

**قوله ( وليس مع أحد منهم هدى غير النبى صلى الله عليه وسلم وطلحة )** هذا مخالف لما رواه أحمد ومسلم وغيرهما من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة « أن الهدى كان مع النبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وذوى اليسار » وسيأتى بعد باين للمصنف من طريق أفصح عن القاسم بلفظ « ورجال من أصحابه ذوى قوة » ويجمع بينهما بأن كلا منهما ذكر من اطلع عليه ، وقد روى مسلم أيضاً من طريق مسلم القرطى وهو بضم القاف وتشديد الراء عن ابن عباس فى هذا الحديث « وكان طلحة ممن ساق الهدى فلم يحل » وهذا شاهد لحديث جابر فى ذكر طلحة فى ذلك وشاهد لحديث عائشة فى أن طلحة لم ينفرد بذلك ودخل فى قولها « وذوى اليسار » ولمسلم من حديث أسماء بنت أبى بكر أن الزبير كان ممن كان معه الهدى .

**قوله ( وكان على قدم من اليمن )** فى رواية ابن جريج عن عطاء عند مسلم « من سعابته » وسيأتى بيان ذلك فى أواخر المغازى .

**قوله ( بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم )** فى رواية ابن جريج عن عطاء عن جابر ، وعن ابن جريج عن طاوس عن ابن عباس فى هذا الحديث عند المصنف فى الشركة « فقال أحدهما يقول لبيك بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال الآخر يقول لبيك بحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمره أن يقيم على إحرامه وأشركه فى الهدى » وقد تقدم بيان ذلك فى « باب من أهل فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم بإهلال النبى صلى الله عليه وسلم » فى أوائل الحج .

**قوله ( وأن النبى صلى الله عليه وسلم أذن لأصحابه أن يجعلوها عمرة )** زاد ابن جريج عن عطاء فيه

« وأصيبوا النساء » قال عطاء ولم يعزم عليهم ولكن أحلهن لهم ، يعني إتيان النساء ، لأن لازم من الإحلال إباحة إتيان النساء ، وقد تقدم شرح ذلك في آخر « باب التمتع والقران » .

**قوله ( وأن عائشة حاضت )** في رواية عائشة نفسها كما تقدم أن حيضها كان بسرف قبل دخولهم مكة ، وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم أن دخول النبي صلى الله عليه وسلم عليها وشكواها ذلك له كان يوم التروية ، ووقع عند مسلم من طريق مجاهد عن عائشة أن طهرها كان بعرفة ، وفي رواية القاسم عنها « وطهرت صبيحة ليلة عرفة حتى قدمنا منى » ، وله من طريقه « فخرجت في حجتى حتى نزلنا منى فتطهرت ، ثم طفنا بالبيت » الحديث . واتفقت الروايات كلها حتى أنها طافت طواف الإفاضة من يوم النحر . واقتصر النووي في « شرح مسلم » على النقل عن أبي محمد بن حزم أن عائشة حاضت يوم السبت ثالث ذى الحجة وطهرت يوم السبت عاشره يوم النحر ، وإنما أخذه ابن حزم من هذه الروايات التي في مسلم . ويجمع بين قول مجاهد وقول القاسم أنها رأت الطهر وهى بعرفة ولم تنهيا للاغتسال إلا بعد أن نزلت منى ، أو انقطع الدم عنها بعرفة وما رأت الطهر إلا بعد أن نزلت منى ، وهذا أولى ، والله أعلم .

**قوله ( وانطلق بالحج )** تمسك به من قال أن عائشة لما حاضت تركت عمرتها واقتصرت على الحج ، وقد تقدم البحث فيه في « باب التمتع والقران » .

**قوله ( وأن سراقه لقي النبي صلى الله عليه وسلم بالعقبة وهو يرميها )** يعنى وهو يرمى جمرة العقبة ، وفي رواية يزيد بن زريع عن حبيب المعلم عند المصنف في كتاب التمنى « وهو يرمى جمرة العقبة » هذا فيه بيان المكان الذى سأل فيه سراقه عن ذلك ، ورواية مسلم من طريق ابن جريج عن عطاء عن جابر كذلك ، وسياق مسلم من طريق جعفر بن محمد بن أبيه عن جابر يقتضى أنه قال له ذلك لما أمر أصحابه أن يجعلوا حجهم عمرة ، وبذلك تمسك من قال إن سؤاله كان عن فسخ الحج عن العمرة ، ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين لتعدد المكانين .

**قوله ( ألكم هذه خاصة يا رسول الله ؟ قال : لا ، بل للأبد )** في رواية يزيد بن زريع « ألنا هذه خاصة » وفي رواية جعفر بن محمد عن مسلم « فقام سراقه فقال : يا رسول الله ، ألعامنا هذه أم للأبد ؟ فشبك أصابعه واحدة في الأخرى وقال : دخلت العمرة في الحج مرتين ، لا بل للأبد أبداً » قال النووي : معناه عند الجمهور أن العمرة يجوز فعلها في أشهر الحج إبطالا لما كان عليه الجاهلية ، وقيل معناه جواز القران أى دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج ، وقيل معناه سقط وجوب العمرة ، وهذا ضعيف لأنه يقتضى النسخ بغير دليل ، وقيل معناه جواز فسخ الحج إلى العمرة ، قال : وهو ضعيف . وتعقب بأن سياق السؤال يقوى هذا التأويل ، بل الظاهر أن السؤال وقع عن الفسخ والجواب وقع عما هو أعم من ذلك حتى يتناول التأويلات المذكورة إلا الثالث ، والله أعلم .

**باب الاعتماد بعد الحج بغير هدي**

١٧٤٣ - فامحمد بن المثنى قال نا يحيى قال نا هشام قال أخبرني أبي قال أخبرني

عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله موافين لهلال ذي الحجة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : « من أحب أن يهلَّ بعمره فليهلَّ ، ومن أحب أن يهلَّ بحجة فليهلَّ ، ولولا أني أهديت لأهللت بعمره » ، فمنهم من أهلَّ بعمره ، ومنهم من أهلَّ بحجة ، وكنت ممن أهلَّ بعمره ، فحضت قبل أن أدخل مكة ، فأدركني يوم عرفة وأنا حائضٌ ، فشكوتُ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : « دعي عمرتك ، وانقضي رأسك وامتشطي وأهلي بالحج » ففعلت . فلما كانت ليلة الحصة أرسل معي عبد الرحمن إلى التنعيم ، فأردفها ، فأهلَّت بعمره مكان عمرتها ، ففضى الله حجها وعمرتها ، ولم يكن في شيء من ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم .

**قوله ( باب الاعتمار بعد الحج بغير هدى )** كأنه يشير بذلك إلى أن اللازم من قول من قال أن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة بكمالهما كما هو منقول في رواية عن مالك وعن الشافعي أيضاً ، ومن أطلق أن التمتع هو الإحرام بالعمرة في أشهر الحج كما نقل ابن عبد البر فيه الاتفاق فقال : لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقول الله تعالى ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ﴾ هو الاعتمار في أشهر الحج قبل الحج أن من أحرم بالعمرة في ذي الحجة بعد الحج فعليه الهدى ، وحديث الباب دال على خلافه ، لكن القائل بأن ذا الحجة كله من أشهر الحج يقول إن التمتع هو الإحرام بالعمرة في أشهر الحج قبل الحج فلا يلزمهم ذلك .

**قوله ( خرجنا موافين لهلال ذي الحجة )** أى قرب طلوعه ، وقد تقدم أنها قالت « خرجنا لخمس بقين من ذي القعدة » والخمس قريبة من آخر الشهر ، فوافاهم الهلال وهم في الطريق لأنهم دخلوا مكة في الرابع من ذي الحجة .

**قوله ( لأهللت بعمره )** في رواية السرخسي « لأحللت » بالخاء المهملة أى من الحج .

**قوله ( أرسل معي عبد الرحمن إلى التنعيم ، فأردفها )** فيه التفات ، لأن السباق يقتضي أن يقول فأردفني .

**قوله ( مكان عمرتها )** تقدم توجيهه وأن المراد مكان عمرتها التي أرادت أن تكون منفردة عن الحج ، قال عياض وغيره : الصواب في الجمع بين الروايات المختلفة عن عائشة أنها أحرمت بالحج كما هو ظاهر رواية القاسم وغيره عنها ، ثم فسخته إلى العمرة لما فسح الصحابة ، وعلى هذا يتنزل قول عروة عنها « أحرمت بعمره » فلما حاضت وتعذر عليها التحلل من العمرة لأجل الحيض وجاء وقت الخروج إلى الحج أدخلت الحج على العمرة فصارت قارئة ، واستمرت إلى أن تحللت ، وعليه يدل قوله لها في رواية طاوس عنها عند مسلم « طوافك يسعك لحجك وعمرتك » وأما قوله لها « هذه مكان عمرتك » ؛ فعناه العمرة المنفردة التي حصل لغيرها التحلل منها بمكة ثم أنشئوا الحج منفرداً ، فعلى هذا فقد حصل لعائشة عمرتان . وكذا

قولها « يرجع الناس بحج وعمره وأرجع بحج » أى يرجعون بحج منفرد وعمره منفردة ، وأما قوله فى هذا الحديث « ففضى الله حجها وعمرتها ولم يكن فى شيء من ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم » فظاهره أن ذلك من قول عائشة ، وكذا أخرجه مسلم وابن ماجه من رواية عبدة بن سليمان ومسلم من طريق ابن نمير والإسماعيل من طريق على بن مسهر وغيره ، لكن قد تقدم الحديث فى الحيض من طريق أبى أسامة عن هشام بن عروة إلخ فقال فى آخره « قال هشام ولم يكن شيء من ذلك إلخ » فتبين أنه فى رواية يحيى التميمي ومن وافقه مدرج ، وكذا أخرجه أبو داود من طريق وهيب والحمادين عن هشام ، ووقع فى الحديث موضع آخر مدرج وهو قوله قبل ذلك « ففضى الله حجها وعمرتها » فقد بين أحمد فى روايته عن وكيع عن هشام أنه من قول عروة ، وبينه مسلم عن أبى كريب عن وكيع بياناً شافياً فإنه أخرجه عقب رواية عبدة عن هشام وقال فيه « فساق الحديث بنحوه » وقال فى آخره « قال عروة ففضى الله حجها وعمرتها ، قال هشام : ولم يكن فى ذلك هدى ولا صيام ولا صدقة » وساقه الجوزي من طريق مسلم بهذا الإسناد بتمامه بغير حوالة ، ورواه ابن جريج عن هشام فلم يذكر الزيادة أخرجه أبو عوانة ، وكذا أخرجه الشيخان من طريق الزهري وأبى الأسود عن عروة بدون الزيادة . قال ابن بطال : قوله « ففضى الله حجها وعمرتها » إلى آخر الحديث ليس من قول عائشة ، وإنما هو من كلام هشام بن عروة حدث به هكذا فى العراق فوهم فيه ، فظهر بذلك أن لا دليل فيه لمن قال إن عائشة لم تكن قارئة حيث قال : لو كانت قارئة لوجب عليها الهدى للقرآن ، وحمل قوله لها « ارفضى عمرتك » على ظاهره ، لكن طريق الجمع بين مختلف الأحاديث تقتضى ما قررناه ، وقد ثبت عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى عن نسائه بالبقر كما تقدم ، وروى مسلم من حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى عنها » فيحمل على أنه صلى الله عليه وسلم أهدى عنها من غير أن يأمرها بذلك ولا أعلمها به ، قال القرطبي : أشكل ظاهر هذا الحديث « ولم يكن فى ذلك هدى » على جماعة ، حتى قال عياض : لم تكن عائشة قارئة ولا متمتعة وإنما أحرمت بالحج ثم نوت فسخه إلى عمرة فنعمها من ذلك حيضها فرجعت إلى الحج فأكلته ثم أحرمت عمرة مبتدأة فلم يجب عليها هدى . قال : وكأن عياضاً لم يسمع قولها « كنت ممن أهدى بعمرة » ولا قوله صلى الله عليه وسلم لها « طوافك يسعك لحجك وعمرتك » والجواب عن ذلك أن هذا الكلام مدرج من قول هشام كأنه نفي ذلك بحسب علمه ، ولا يلزم من ذلك نفيه فى نفس الأمر . ويحتمل أن يكون قوله « لم يكن فى ذلك هدى » أى لم تتكلف له بل قام به عنها . انتهى . وقال ابن خزيمة : معنى قوله « لم يكن فى شيء من ذلك هدى » أى فى تركها لعمل العمرة الأولى وإدراجها لها فى الحج ، ولا فى عمرتها التى اعتمرتها من التمتع أيضاً ، وهذا تأويل حسن ، والله أعلم .

### باب أجر العمرة على قدر النصب

١٧٤٤ - فامسدد قال نا يزيد بن زريع قال نا ابن عون عن القاسم بن محمد ... ح . وعن

[١٧٨٧]

ابن عون عن إبراهيم عن الأسود ، قال : قالت عائشة : يا رسول الله ، يصدر الناس بنسكين وأصدر

بنسك؟ فقيل لها: «انتظري، فإذا ظهرت فاخرجي إلى التنعيم فأهلي، ثم ائتنا بمكان كذا، ولكنها على قدر نفقتك، أو نصبك».

**قوله (باب أجر العمرة على قدر النصب) بفتح النون والمهملة أى التعب.**

**قوله (وعن ابن عون)** هو معطوف على الإسناد المذكور، وقد بينه أحمد ومسلم من رواية ابن عليه عن ابن عون بالإسنادين وقال فيه: يحدثن ذلك عن أم المؤمنين، ولم يسمها، قال فيه لا أعرف حديث ذا من حديث ذا، وظهر بحديث يزيد بن زريع أنها عائشة وأنها روي ذلك عنها بخلاف سياق يزيد.

**قوله (يصلر الناس) أى يرجعون.**

**قوله (بمكان كذا وكذا)** فى رواية إسماعيل «بجبل كذا» وضبطه فى صحيح مسلم وغيره بالجيم وفتح الموحدة، لكن أخرجه الإسماعيلي من طريق حسين بن حسن عن ابن عون وضبطه بالخاء المهملة يعنى وإسكان الموحدة، والمكان المبهم هنا هو الأبطح كما تبين فى غير هذا الطريق.

**قوله (على قدر نفقتك أو نصبك)** قال الكرماني «أو» إما للتنويع فى كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإما شك من الراوى، والمعنى أن الثواب فى العبادة يكثر بكثرة النصب أو النفقة، والمراد النصب الذى لا يذمه الشرع وكذا النفقة، قاله النووى. انتهى. ووقع فى رواية الإسماعيلي من طريق أحمد بن منيع عن إسماعيل «على قدر نصبك أو على قدر تعبك» وهذا يؤيد أنه من شك الراوى، وفى روايته من طريق حسين بن حسن «على قدر نفقتك أو نصبك» أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأخرجه الدارقطنى والحاكم من طريق هشام عن ابن عون بلفظ «أن لك من الأجر على قدر نصبك ونفقتك» بواو العطف، وهذا يؤيد الاحتمال الأول. وقوله فى رواية ابن عليه «لا أعرف حديث ذا من حديث ذا» قد أخرج الدارقطنى والحاكم من وجه آخر ما يدل على أن السياق الذى هنا للقاسم، فإنهما أخرجا من طريق سفيان وهو الثورى عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها فى عمرتها «إنما أجرك فى عمرتك على قدر نفقتك» واستدل به على أن الاعتبار لمن كان بمكة من جهة الحل القريبة أقل أجراً من الاعتبار من جهة الحل البعيدة وهو ظاهر هذا الحديث. وقال الشافعى فى «الإملاء»: أفضل بقاع الحل للاعتبار الجعرانة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم منها، ثم التنعيم لأنه أذن لعائشة منها. قال: وإذا تنحى عن هذين الموضعين فأين أبعد حتى يكون أكثر لسفره كان أحب إلى، وحكى الموفق فى «المغنى» عن أحمد أن المكى كلما تباعد فى العمرة كان أعظم لأجره، وقال الحنفية: أفضل بقاع الحل للاعتبار التنعيم، ووافقهم بعض الشافعية والحنابلة. ووجهه ما قدمناه أنه لم ينقل أن أحداً من الصحابة فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم خرج من مكة إلى الخلل ليحرم بالعمرة غير عائشة. وأما اعتباره صلى الله عليه وسلم من الجعرانة فكان حين رجع من الطائف مجتازاً إلى المدينة، ولكن لا يلزم من ذلك تعيين التنعيم للفضل لما دل عليه هذا الخبر أن الفضل فى زيادة التعب والنفقة، وإنما يكون التنعيم أفضل من جهة أخرى



تساويه إلى الحل لا من جهة أبعد منه ، والله أعلم . قال النووي : ظاهر الحديث أن الثواب والفضل في العبادة يكثر بكثره النصب والنفقة ، وهو كما قال ، لكن ليس ذلك بمطرد ، فقد يكون بعض العبادة أخف من بعض وهو أكثر فضلاً وثواباً بالنسبة إلى الزمان كقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام ليال من رمضان غيرها ، وبالنسبة للمكان كصلاة ركعتين في المسجد الحرام بالنسبة لصلاة ركعات في غيره ، وبالنسبة إلى شرف العبادة المالية والبدنية كصلاة الفريضة بالنسبة إلى أكثر من عدد ركعاتها أو أطول من قراءتها ونحو ذلك من صلاة النافلة ، وكدرهم من الزكاة بالنسبة إلى أكثر منه من التطوع ، أشار إلى ذلك ابن عبد السلام في « القواعد » قال : وقد كانت الصلاة قرّة عين النبي صلى الله عليه وسلم وهي شاقة على غيره ، وليست صلاة غيره مع مشقتها مساوية لصلاته مطلقاً ، والله أعلم .

## باب

### المعتمر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج

#### هل يجزئه من طواف الوداع؟

[١٧٨٨] ١٧٤٥ - نا أبو نعيم قال نا أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة : خرجنا مهلين بالحج في أشهر الحج وحرم الحج ، فنزلنا بسرف ، فقال النبي صلى الله عليه لأصحابه : « من لم يكن معه هدي فأحب أن يجعلها عمرة فليفعّل ، ومن كان معه هدي فلا » . وكان مع النبي صلى الله عليه ورجال من أصحابه ذوي قوة الهدي فلم يكن لهم عمرة . فدخل علي النبي صلى الله عليه وأنا أبكي ، فقال : « ما يبكيك ؟ » قلت : سمعتك تقول لأصحابك ما قلت ، فمُنعت العمرة . قال : « وما شأنك ؟ » قلت : لا أصلي . قال : « فلا يضرك ، أنت من بنات آدم ، كتب الله عليك ما كتب عليهن ، فكوني في حبك ، عسى الله أن يرزقكها » . قالت : فكنت حتى نفرنا من منى فنزلنا المحصب ، فدعا عبد الرحمن فقال : « اخرج بأختك من الحرم فلتهل بعمرة ، ثم افرغا من طوافكما ، فإني أنتظركما ها هنا » . فأتينا في جوف الليل ، فقال : « فرغتما ؟ » قلت : نعم . فنادى بالرحيل في أصحابه ، فارتحل الناس ، ومن طاف بالبيت قبل صلاة الصبح ، ثم خرج متوجّهاً إلى المدينة .

قوله ( باب المعتمر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل يجزئه من طواف الوداع ) أورد فيه حديث

عائشة في عمرتها من التمتع ، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن « أخرج بأختك من الحرم فلتهل بعمرة ثم افرغا من طوافكما » الحديث . قال ابن بطال : لا خلاف بين العلماء أن المعتمر إذا طاف فخرج إلى بلده أنه يجزئه من طواف الوداع ، كما فعلت عائشة . انتهى . وكأن البخاري لما لم يكن في حديث عائشة التصريح بأنها ما طافت للوداع بعد طواف العمرة لم يبت الحكم في الترجمة ، وأيضاً فإن قياس من

يقول إن إحدى العبادتين لا تندرج في الأخرى أن يقول بمثل ذلك هنا . ويستفاد من قصة عائشة أن السعى إذا وقع بعد طواف الركن — إن قلنا إن طواف الركن يغني عن طواف الوداع — أن تخلل السعى بين الطواف والخروج لا يقطع أجزاء الطواف المذكور عن الركن والوداع معاً .

**قوله في الحديث ( فنزلنا بسرف )** في رواية أبي ذر وأبي الوقت « سرف » بحذف الباء ، وكذا لمسلم من طريق إسحق بن عيسى بن الطباع عن أفلح .

**قوله ( لأصحابه من لم يكن معه هدى )** ظاهره أن أمره صلى الله عليه وسلم لأصحابه بفسخ الحج إلى العمرة كان بسرف قبل دخولهم مكة ، والمعروف في غير هذه الرواية أن قوله لهم ذلك بعد دخول مكة ، ويحتمل التعدد .

**قوله ( قلت لا أصلي )** كنت بذلك عن الحيض ، وهي من لطيف الكنايات .

**قوله ( كتب عليك )** كذا للأكثر على البناء لما لم يسم فاعله ، ولأبي ذر « كتب الله عليك » وكذا لمسلم .

**قوله ( فكوني في حجتك )** في رواية أبي ذر « في حجك » وكذا لمسلم .

**قوله ( حتى نفرنا من منى فنزلنا المحصب )** في هذا السياق اختصار بينته رواية مسلم بلفظ « حتى نزلنا منى فتظهرت ثم طفت بالبيت فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم المحصب » .

**قوله ( فدعا عبد الرحمن )** في رواية مسلم « عبد الرحمن بن أبي بكر » .

**قوله ( اخرج بأختك الحرم )** في رواية الكشميني « من الحرم » وهي أوضح ، وكذا لمسلم .

**قوله ( فأتينا في جوف الليل )** في رواية الإسماعيلي « من آخر الليل » وهي أوفق لبقية الروايات ، وظاهرها أنها أتت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم قبل أبواب أنها قالت « فلقيته وأنا منهبطة وهو مصعد » أو العكس ، والجمع بينهما واضح كما سيأتي .

**قوله ( فارتحل الناس ومن طاف بالبيت )** هو من عطف الخاص على العام لأن « الناس » أعم من الطائفين ، ولعلها أرادت بالناس من لم يطف طواف الوداع ، ويحتمل أن يكون الموصول صفة الناس من باب توسط العاطف بين الصفة والموصوف كقوله تعالى ﴿ إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ وقد أجاز سيويوه نحو مررت بزيد وصاحبك إذا أراد بالصاحب زيدا المذكور . وهذا كله بناء على صحة هذا السياق ، والذي يغلب عندي أنه وقع فيه تحريف ، والصواب : فارتحل الناس ثم طاف بالبيت إلخ ، وكذا وقع عند أبي داود من طريق أبي بكر الحنفي عن أفلح بلفظ « فأذن في أصحابه بالرحيل ، فارتحل فر بالبيت قبل صلاة الصبح فطاف به حين خرج ، ثم انصرف متوجهاً إلى المدينة » وفي رواية مسلم « فأذن في أصحابه بالرحيل فخرج ، فر بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح ، ثم خرج إلى المدينة » وقد أخرجه البخاري من هذا الوجه بلفظ « فارتحل الناس ، فر متوجهاً إلى المدينة » أخرجه في « باب الحج أشهر معلومات » قال عياض : قوله في رواية القاسم يعني هذه « فجتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في منزله فقال : فهل فرغت ؟ قلت نعم ، فأذن بالرحيل » وفي رواية الأسود عن عائشة يعني التي مضت في « باب إذا حاضت بعد ما أفاضت » : « فلقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مصعد من مكة وأنا منهبطة أو أنا

مصعدة وهو منهبط منها ، وفي رواية صفية عنها يعني عند مسلم « فأقبلنا حتى أتينا وهو بالحصبة » وهذا موافق لرواية القاسم ، وهما موافقان لحديث أنس يعني الذي مضى في « باب طواف الوداع » أنه صلى الله عليه وسلم رقد رقدة بالحصب ثم ركب إلى البيت فطاف به ، قال : وفي حديث الباب من الإشكال قوله « فر بالبيت فطاف به » بعد أن قال لعائشة « أفرغت ؟ قالت نعم » مع قولها في الرواية الأخرى أنه « توجه لطواف الوداع وهي راجعة إلى المنزل الذي كان به » قال فيحتمل أنه أعاد طواف الوداع لأن منزله كان بالأبطح وهو بأعلى مكة ، وخروجه من مكة إنما كان من أسفلها . فكأنه لما توجه طالباً للمدينة اجتاز بالمسجد ليخرج من أسفل مكة فكرر الطواف ليكون آخر عهده بالبيت . انتهى . والقاضي في هذا معذور لأنه لم يشاهد تلك الأماكن ، فظن أن الذي يقصد الخروج إلى المدينة من أسفل مكة يتحتم عليه المرور بالمسجد ، وليس كذلك كما شاهده من عابته ، بل الراحل من منزله بالأبطح يمر مجتازاً من ظاهر مكة إلى حيث مقصده من جهة المدينة ولا يحتاج إلى المرور بالمسجد ولا يدخل إلى البلد أصلاً ، قال عياض : وقد وقع في رواية الأصيلي في البخاري « فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن طاف بالبيت » قال فلم يذكر أنه أعاد الطواف ، فيحتمل أن طوافه هو طواف الوداع وأن لقاءه لعائشة كان حين انتقل من الحصب كما عند عبد الرزاق أنه كره أن يقتدى الناس بإناخته بالأبطحاء فرحل حتى أناخ على ظهر العقبة أو من ورأها ينتظرها . قال : فيحتمل أن يكون لقاءه لها كان في هذا الرحيل ، وأنه المكان الذي عتبه في رواية الأسود بقوله لها « موعذك بمكان كذا وكذا » ثم طاف بعد ذلك طواف الوداع ، انتهى . وهذا التأويل حسن . وهو يقتضي أن الرواية التي عزاها للأصيلي مسكوت عن ذكر طواف الوداع فيها . وقد بينا أن الصواب فيها « فر بالبيت فطاف به » بدل قوله ومن طاف بالبيت ، ثم في عزو عياض ذلك إلى الأصيلي وحده نظر . فإن كل الروايات التي وقفنا عليها في ذلك سواء حتى رواية إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري والله أعلم . قوله ( موجها ) بضم الميم وفتح الواو وتشديد الجيم ، وفي رواية ابن عساكر متوجهاً بزيادة تاء وبكسر الجيم ، وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قريباً .

### باب يفعل بالعمرة ما يفعل بالحج

[١٧٨٩]

١٧٤٦- نا أبو نعيم قال نا همام قال نا عطاء قال حدثني صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وهو بالجعرانة ، وعليه جبة وعليه أثر الخلق - أو قال صفرة - فقال : كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي ؟ فأنزل الله على النبي صلى الله عليه ، فستر بثوب ، وددت أني قد رأيت النبي صلى الله عليه وقد أنزل عليه الوحي . فقال عمر : تعال : أيسرك أن تنظر إلى النبي صلى الله عليه وقد أنزل عليه الوحي ؟ قلت : نعم . فرفع طرف الثوب ، فنظرت إليه له غطيظ - وأحسبه قال : كغطيظ البكر - فلما سري عنه قال : « أين السائل عن العمرة ؟ اخلع عنك الحبة ، واغسل أثر الخلق عنك وأنق الصفرة ، واصنع في عمرك كما تصنع في حجك » .

[١٧٩٠]

١٧٤٧- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال : قلت لعائشة زوج النبي صلى الله عليه - وأنا يومئذ حديث السن - : رأيت قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ فلا أرى على أحد شيئاً أن لا يطوف بهما . فقالت عائشة : كلا ، لو كانت كما تقول كانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما . إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار ، كانوا يهللون لمناة ، وكانت مناةً حذو قديد ، وكانوا يتخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة ، فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه عن ذلك ، فأنزل الله : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ زاد سفيان وأبو معاوية عن هشام : ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة .

**قوله ( باب يفعل بالعمرة ما يفعل بالحج )** في رواية المستمل « يفعل في العمرة » وللشميني « ما يفعل في الحج » أي من التروك لا من الأفعال ، أو المراد بعض الأفعال لا كلها ، والأول أرجح لما يدل عليه سياق حديث يعلى بن أمية وقد تقدم تقريره في أوائل الحج مع مباحثه .

**قوله ( كيف تأمرني أن أصنع في عمري ، فأنزل الله على النبي صلى الله عليه وسلم )** لم أقف في شيء من الروايات على بيان المنزل حينئذ من القرآن ، وقد استدلل به جماعة من العلماء على أن من الوحي ما لا يتلى ، لكن وقع عند الطبراني في « الأوسط » من طريق أخرى أن المنزل حينئذ قوله تعالى ﴿ وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ . ووجه الدلالة منه على المطاوب عموم الأمر بالإتمام ، فإنه يتناول الهيئات والصفات ، والله أعلم .

**قوله ( وأنى الصفرة )** بفتح الهمزة وسكون النون ، ووقع للمستمل هنا بهمزة وصل ومثناة مشددة من التقوى . قال صاحب « المطالع » : وهي أوجه وإن رجعا إلى معنى واحد . ووقع لابن السكن « اغسل أثر الخلق وأثر الصفرة » والأول هو المشهور . ثم ذكر المصنف في الباب حديث عائشة في قوله تعالى ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ووجه الدلالة منه اشتراك الحج والعمرة في مشروعية السعي بين الصفا والمروة لقوله تعالى « فمن حج البيت أو اعتمر » وقد تقدمت مباحثه مستوفاة في « باب وجوب الصفا والمروة » في أثناء الحج . وقوله « أن لا يطوف بهما » في رواية الكشميني « بينهما » .

**قوله ( زاد سفيان وأبو معاوية عن هشام )** يعني عن أبيه عن عائشة .

**قوله ( ما أتم الله حج امرئ إلخ )** أما رواية سفيان فوصلها الطبري من طريق وكيع عنه عن هشام فذكر الموقوف فقط ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن عائشة موقوفاً أيضاً . وأما رواية أبي معاوية فوصلها مسلم وقد تقدم الكلام على ما فيها من فائدة وبحث في الباب المشار إليه .

## باب متى يحلُّ المعتمرُ؟

وقال عطاء عن جابر: أمر النبي صلى الله عليه وأصحابه أن يجعلوها عمرةً ويطوفوا، ثم يقصروا ويحلُّوا.

[١٧٩١] ١٧٤٨ - نا إسحاق بن إبراهيم عن جرير عن إسماعيل عن عبد الله بن أبي أوفى: اعتمر رسول الله صلى الله عليه وأتمرنا معه، فلما دخل مكة طاف فطفنا معه، وأتى الصفا والمروة وأتيناهما معه، وكنا نستره من أهل مكة أن يرميه أحد. فقال له صاحب لي: أكان دخل الكعبة؟<sup>(١)</sup> [١٧٩٢] قال: لا. قال: فحدثنا ما قال لخديجة قال: «بشروا خديجة بيت في الجنة من قصب، لا صخب فيه ولا نصب».

[١٧٩٣] ١٧٤٩ - نا الحميدي قال نا سفيان عن عمرو بن دينار قال: سألنا ابن عمر عن رجل طاف في عمرته ولم يطف بين الصفا والمروة، أيأتي امرأته؟ فقال: قدم النبي صلى الله عليه فطاف بالبيت سبعا، وصلى خلف المقام ركعتين، وطاف بين الصفا والمروة سبعا، وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة.

[١٧٩٤] ١٧٥٠ - قال: وسألنا جابر بن عبد الله فقال: لا يقربنها حتى يطوف بين الصفا والمروة.

[١٧٩٥] ١٧٥١ - نا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى الأشعري قال: قدمت على النبي صلى الله عليه بالبطحاء وهو منيخ فقال: «أحججت؟» قلت: نعم. قال: «بما أهلت؟» قلت: لبيك بإهلال كإهلال النبي صلى الله عليه. قال: «أحسنْتَ، طف بالبيت وبالصفا والمروة ثم أحلَّ». فطفت بالبيت وبالصفا والمروة، ثم أتيت امرأة من قيس ففلت رأسي، ثم أهلت بالحج، فكنت أفتي به حتى كان في خلافة عمر فقال: إن أخذنا بكتاب الله فإنه يأمرنا بالتمام، وإن أخذنا بقول النبي صلى الله عليه فإنه لم يحل حتى يبلغ الهدى محلّه.

[١٧٩٦] ١٧٥٢ - حدثنا أحمد قال نا ابن وهب قال نا عمرو عن أبي الأسود أن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر حدثه أنه كان يسمع أسماء تقول كلما مررت بالحجون: صلى الله على

(١) الرقمان ١٧٩١ و ١٧٩٢ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

رسوله، لقد نزلنا معه ها هنا ونحن يومئذ خفاف، قليلٌ ظهرونا، قليلةٌ أزوادنا. فاعتمرت أنا وأختي عائشة والزبير وفلان وفلان، فلما مسحنا البيت أحللنا ثم أهللنا من العشي بالحج.

**قوله (باب من يحل المعتمر)** أشار بهذه الترجمة إلى مذهب ابن عباس وقد تقدم القول فيه . قال ابن بطال : لا أعلم خلافاً بين أئمة الفتوى أن المعتمر لا يحل حتى يطوف ويسعى ، إلا ما شذبه ابن عباس فقال « يحل من العمرة بالطواف » ووافقه إسحق بن راهويه . ونقل عياض عن بعض أهل العلم أن بعض الناس ذهب إلى أن المعتمر إذا دخل الحرم حل وإن لم يطف ولم يسع ، وله أن يفعل كل ما حرم على الحرم ، ويكون الطواف والسعى في حقه كالرمي والمبيت في حق الحاج ، وهذا من شذوذ المذاهب وغرائبها ، وغفل القطب الحلبي فقال فيمن استلم الركن في ابتداء الطواف وأحل حينئذ : إنه لا يحصل له التحلل بالإجماع .

**قوله (وقال عطاء عن جابر إلخ)** هو طرف من حديث تقدم موصولاً في « باب عمرة التنعيم » وبين المصنف بحديث عمرو بن دينار عن جابر - وهو ثالث أحاديث الباب - أن المراد بقوله في هذه الرواية « يطوفوا » أي بالبيت وبين الصفا والمروة ، لجزم جابر بأنه لا يحل له أن يقرب امرأته حتى يطوف بين الصفا والمروة . ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث : أولها حديث ابن أبي أوفى . وهو مشتمل على ثلاثة أحاديث .

**قوله (حدثنا إسحق بن إبراهيم عن جرير)** إسحق هو ابن راهويه ، وقد أورده في مسنده بلفظ « أخبرنا جرير » وهو ابن عبد الحميد وإسماعيل هو ابن أبي خالد « وسيأتي الكلام على حديث عبد الله ابن أبي أوفى في المغازي وعلى ما يتعلق بخديجة في مناقبها إن شاء الله تعالى ، وتقدم الكلام على قوله « أدخل الكعبة » في « باب من لم يدخل الكعبة في أثناء الحج » وقوله « لا » في جواب « أدخل الكعبة » معناه أنه لم يدخلها في تلك العمرة . الثاني حديث عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً وعن جابر موقوفاً .

**قوله (عن عمرو بن دينار)** تقدم هذا الحديث بهذا الإسناد عن الحميدي في كتاب الصلاة في أبواب القبلة بلفظ « حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو بن دينار » فعبّر الحديث هناك والعنينة هنا وساق الإسناد والمثنى جميعاً بغير زيادة ، ووقوع مثل هذا نادر جداً .

**قوله (عن رجل طاف بالبيت في عمرة)** في رواية أبي ذر « عن رجل طاف في عمرته » وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في الصلاة وأن ابن عمر أشار إلى الاتباع وأن جابراً أفتاهم بالحكم وهو قول الجمهور إلا ما روى عن ابن عباس أنه يحل من جميع ما حرم عليه بمجرد الطواف . ووقع عند النسائي من طريق غندر عن شعبة عن عمرو بن دينار أنه قال : وهو سنة ، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر وهو غندر به .

**قوله (أباني امرأته)** أي يجامعها ، والمراد هل حصل له التحلل من الإحرام قبل السعى أم لا ؟ وقوله « لا يقربنها » بنون التأكيد المراد نهى المباشرة بالجماع ومقدماته لا مجرد القرب منها .

**قوله ( وطاف بين الصفا والمروة )** أى سعى ، وإطلاق الطواف على السعى إما للمشاكلة وإما لكونه نوعاً من الطواف ولوقوعه فى مصاحبة طواف البيت .

**قوله ( أسوة )** بكسر الهمزة ويجوز ضمها .

**قوله ( وسألنا جابراً )** القائل هو عمرو بن دينار ، وقد تقدم هذا الحديث فى « باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام » من طريق شعبة وفى « باب السعى » من طريق ابن جريج كلاهما عن عمرو بن دينار عن ابن عمر بالحديث دون السؤالين لابن عمر ولجابر ، وفى الحديث أن السعى واجب فى العمرة ، وكذا صلاة ركعتي الطواف ، وفى تعيينها خلف المقام سبق فى بابه المشار إليه ، ونقل ابن المنذر الاتفاق على جوازهما فى أى موضع شاء الطائف ، إلا أن مالكاً كرههما فى الحجر ، ونقل بعض أصحابنا عن الثورى أنه كان يعينهما خلف المقام . الثالث حديث أبى موسى فى إهلاله كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم ، وشاهد الترجمة منه قوله « طف بالبيت وبالصفا والمروة ثم أحل » فإنه يقتضى تأخير الإحلال عن السعى ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى فى « باب من أهل فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( يأمر بالتمام )** فى رواية الكشميणी « يأمر » .

**قوله ( حتى يبلغ )** فى رواية الكشميणी « بلغ » بلفظ الفعل الماضى ، وقوله فى أوله « أحججت » أى هل أحرمت بالحج أو نويت الحج ؟ وهذا كقوله له بعد ذلك « بما أهلت » أى بما أحرمت ، أى بحج أو عمرة ؟ الرابع حديث أسماء بنت أبى بكر .

**قوله ( حدثنا أحمد )** كذا للأكثر غير منسوب ، وفى رواية كريمة « حدثنا أحمد بن عيسى » وفى رواية أبى ذر « حدثنا أحمد بن صالح » وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن عيسى عن ابن وهب .

**قوله ( أخبرنا عمرو )** هو ابن الحارث ، وعبد الله مولى أسماء تقدم له حديث بعثها غير هذا فى « باب من قدم ضعفة أهله » وليس له عنده غيرهما . وهذا الإسناد نصفه مصريون ونصفه مدنيون .

**قوله ( بالحجون )** بفتح المهملة وضم الجيم الخفيفة : جبل معروف بمكة ، وقد تكرر ذكره فى الإشعار ، وعنده المقبرة المعروفة بالمعل على يسار الداخل إلى مكة ويمين الخارج منها إلى منى ، وهذا الذى ذكرنا محصل ما قاله الأزرقى والنماكهى وغيرهما من العلماء ، وأغرب السهيلي فقال : الحجون على فرسخ وثلاث من مكة ، وهو غلط واضح ، فقد قال أبو عبيد البكرى : الحجون الجبل المشرف بحذاء المسجد الذى يلى شعب الجرارين ، وقال أبو على القالى : الحجون ثنية المدنيين - أى من يقدم من المدينة - وهى مقبرة أهل مكة عند شعب الجرارين . انتهى . ويدل على غلط السهيلي قول الشاعر :

سنيكك ما أرسى ثبير مكانه وما دام جاراً للحجون المحصب

وقد تقدم ذكر المحصب وحده وأنه خارج مكة ، وروى الواقدى عن أشياخه أن قصي بن كلاب لما مات دفن بالحجون فتدافن الناس بعده ، وأنشد الزبير لبعض أهل مكة :

كم بالحجون وبينه من سيد بالشعب بين ذكادك وأكمام

والجرارين التى تقدم جمع جرار يحجم ثقيلة ذكرها الرضى الشاطبي وكتب على الرء ص ص ،

وذكر الأزرقي أنه شعب أبي دب رجل من بني عامر . قلت : قد جهل هذا الشعب الآن إلا أن بين سور مكة الآن وبين الجبل المذكور مكاناً يشبه الشعب فعله هو .

**قوله ( ونحن يومئذ خفاف )** زاد مسلم في روايته خفاف الحقائب ، والحقائب جمع حقيبة بفتح المهملة وبالقاف وبالموحدة وهي ما احتقبه الراكب خلفه من حوائجه في موضع الرديف .

**قوله ( فاعتمرت أنا وأختي )** أى بعد أن فسحوا الحج إلى العمرة ، ففي رواية صفية بنت شيبة عن أسماء « قدمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين بالحج فقال : من كان معه هدى فليقم على إحرامه ، ومن لم يكن معه هدى فليحل ، فلم يكن معي هدى فأحللت ، وكان مع الزبير هدى فلم يحل » انتهى . وهذا مغاير لذكرها الزبير مع من أحل في رواية عبد الله مولى أسماء ، فإن قضية رواية صفية عن أسماء أنه لم يحل لكونه ممن ساق الهدى ، فإن جمع بينهما بأن القصة المذكورة وقعت لها مع الزبير في غير حجة الوداع — كما أشار إليه النووي على بعده — وإلا فقد رجح عند البخاري رواية عبد الله مولى أسماء فاقصر على إخراجها دون رواية صفية بنت شيبة ، وأخرجهما مسلم مع ما فيهما من الاختلاف . ويقوى صنيع البخاري ما تقدم في « باب الطواف على وضوء » من طريق محمد بن عبد الرحمن وهو أبو الأسود المذكور في هذا الإسناد قال : سألت عروة بن الزبير ، فذكر حديثاً وفي آخره « وقد أخبرتني أمي أنها أهلت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمرة ، فلما مسحوا الركن حلوا » والقائل « أخبرتني » عروة المذكور ، وأمه هي أسماء بنت أبي بكر ، وهذا موافق لرواية عبد الله مولى أسماء عنها . وفيه إشكال آخر وهو ذكرها لعائشة فيمن طاف والواقع أنها كانت حينئذ حائضاً ، وكنت أولته هناك على أن المراد أن تلك العمرة كانت في وقت آخر بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن سياق رواية هذا الباب تأباه ، فإنه ظاهر في أن المقصود العمرة التي وقعت لهم في حجة الوداع ، والقول فيها وقع من ذلك في حق الزبير كالقول في حق عائشة سواء ، وقد قال عياض في الكلام عليه : ليس هو على عمومته ، فإن المراد من عدا عائشة ، لأن الطريق الصحيحة فيها أنها حاضت فلم تطف بالبيت ولا تحللت من عمرتها . قال : وقيل لعل عائشة أشارت إلى عمرتها التي فعلتها من التمتع ، ثم حكى التأويل السابق وأنها أرادت عمرة أخرى في غير التي في حجة الوداع ، وخطأه ولم يعرج على ما يتعلق بالزبير من ذلك .

**قوله ( وفلان وفلان )** كأنها سمت بعض من عرفته ممن لم يسق الهدى ، ولم أقف على تعيينهم ، فقد تقدم من حديث عائشة أن أكثر الصحابة كانوا كذلك .

**قوله ( لما مسحنا البيت )** أى طفنا بالبيت فاستلمنا الركن ، وقد تقدم في « باب الطواف على غير وضوء » من حديث عائشة بلفظ « مسحنا الركن » وساغ هذا المجاز لأن كل من طاف بالبيت يمسح الركن فصار يطلق على الطواف كما قال عمر بن أبي ربيعة :

ولما قضينسا من منى كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح

أى طاف من هو طائف .

قال عياض : ويحتمل أن يكون معنى مسحوا طافوا وسعوا ، وحذف السمي اختصاراً لما كان منوطاً بالطواف . قال : ولا حجة في هذا الحديث لمن لم يوجب السمي لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان



في حجة الوداع ، وقد جاء مفسراً من طرق أخرى صحيحة أنهم طافوا معه وسعوا فيحمل ما أجمل على ما بين ، والله أعلم . واستدل به على أن الحلق أو التقصير استباحة محظور لقولها إنهم أحلوا بعد الطواف ، ولم يذكر الحلق . وأجاب من قال بأنه نسك بأنها سكنت عنه ولا يلزم من ذلك ترك فعله ، فإن القصة واحدة . وقد ثبت الأمر بالتقصير في عدة أحاديث منها حديث جابر المصدر بذكره . واختلفوا فيمن جامع قبل أن يقصر بعد أن طاف وسعى فقال الأكثر : عليه الهدى ، وقال عطاء : لا شيء عليه ، وقال الشافعي : تفسد عمرته وعليه المضى في فاسدها وقضاؤها . واستدل به الطبري على أن من ترك التقصير حتى يخرج من الحرم لا شيء عليه ، بخلاف من قال عليه دم .

### باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو؟

[١٧٩٧] ١٧٥٣ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه كان إذا قفل من غزو أو حج أو عمرة يكبر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات ثم يقول : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . آيئون ، تائبون ، عابدون ، ساجدون ، لربنا حامدون ، صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده » .

[الحديث ١٧٩٧ - أطرافه في : ٢٩٩٥ ، ٣٠٨٤ ، ٤٤١٦ ، ٦٣٨٥] .

**قوله ( باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو )** أورد المصنف هنا تراجم تتعلق بأدب الراجع من السفر لتعاق ذلك بالحاج والمعتمر ، وهذا في حق المعتمر الآفاق ، وقد ترجم لحديث الباب حديث نافع عن ابن عمر في الدعوات ما يقول إذا أراد سفراً أو رجع ، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى .

### باب استقبال الحاج القادمين ، والثلاثة على الدابة

[١٧٩٨] ١٧٥٤ - نا معلى بن أسد قال نا يزيد بن زريع قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال : لما قدم النبي صلى الله عليه مكة استقبلته أغيلمة بني عبد المطلب ، فحمل واحداً بين يديه وآخر خلفه .

[الحديث ١٧٩٨ - طرفاه في : ٥٩٦٥ ، ٥٩٦٦] .

**قوله ( باب استقبال الحاج القادمين والثلاثة على الدابة )** اشتملت هذه الترجمة على حكين ، وأورد فيها حديث ابن عباس لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم استقبله أغيلمة بني عبد المطلب أى صبيانهم ، ودلالة حديث الباب على الثاني ظاهرة ، وقد أفردنا بالذكر قبيل كتاب الأدب وأورد فيها هذا الحديث بعينه ، ويأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى ، وبيان أسماء من حمله من بني عبد المطلب ، وقوله

« أغيلمة » تصغير غلطة بكسر الغين المعجمة وغلطة جمع غلام ، وأما الحكم الأول فأخذه من حديث الباب من طريق العموم ، لأن قدومه صلى الله عليه وسلم مكة أعم من أن يكون في حج أو عمرة أو غزو . وقوله « القادمين » صفة للحاج لأنه يقال للمفرد وللجمع ، وكون الترجمة لتأني القادم من الحج ، والحديث دال على تلقى القادم للحج ليس بينهما تخالف لاتفاقهما من حيث المعنى ، والله أعلم .

### باب القدوم بالغداة

[١٧٩٩] ١٧٥٥- نا أحمد بن الحجاج قال نا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه كان إذا خرج إلى مكة يصلي في مسجد الشجرة ، وإذا رجع صلى بذي الحليفة ببطن الوادي ، وبات حتى يصبح .

قوله ( باب القدوم بالغداة ) أورد فيه حديث ابن عمر في خروجه صلى الله عليه وسلم إلى مكة من طريق الشجرة ومبته بذي الحليفة إذا رجع ، وفيه ما ترجم له . وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أوائل الحج .

### باب الدخول بالعشي

[١٨٠٠] ١٧٥٦- نا موسى بن إسماعيل قال نا همام عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال : كان النبي صلى الله عليه لا يطرق أهله ، كان لا يدخل إلا غدوة أو عشيّة .

قوله ( باب الدخول بالعشي ) قال الجوهري : العشي من صلاة المغرب إلى العتمة ، وقيل هي من حين الزوال . قلت : والمراد هنا الأول ، وكأنه عقب الترجمة الأولى بهذه إيبين أن الدخول في الغداة لا يتعين ، وإنما المنهى عنه الدخول ليلا ، وقد بين علة ذلك في حديث جابر حيث قال « لتمشيط الشعنة » الحديث ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح .

### باب لا يطرق أهله إذا دخل المدينة

[١٨٠١] ١٧٥٧- نا مسلم بن إبراهيم قال نا شعبة عن محارب عن جابر قال : نهى النبي صلى الله عليه أن يطرق أهله ليلاً .

قوله ( باب لا يطرق أهله ) أي لا يدخل عليهم ليلاً إذا قدم من سفر ، يقال طرق يطرق بضم الراء ، وأما قوله في حديث جابر في الباب الذي بعده « أن يطرق أهله ليلاً » فلتأكد لأجل رفع المجاز لاستعمال طرق في النهار ، وقد حكى ابن فارس طرق بالنهار وهو مجاز .

**قوله ( إذا بلغ المدينة )** في رواية السرخسي « إذا دخل » والمراد بالمدينة البلد الذي يقصد دخولها ، والحكمة في هذا النهي مبينة في حديث جابر المذكور في الباب حيث أورده مطولاً في أبواب عشرة النساء في كتاب النكاح ، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى .

### باب من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة

١٧٥٨- فاسعيد بن أبي مريم قال أنا محمد بن جعفر قال أخبرني حميد أنه سمع أنساً [١٨٠٢]

يقول : كان النبي صلى الله عليه إذا قدم من سفر فأبصر درجات المدينة أوضع ناقته ، وإن كانت دابة حرّكها . قال أبو عبد الله . زاد الحارث بن عمير عن حميد : حرّكها من حبها .

١٧٥٩- ناقتية قال نا إسماعيل عن حميد عن أنس قال : جذرات .

تابعه الحارث بن عمير .

[الحديث ١٨٠٢- طرفه في: ١٨٨٦] .

**قوله ( باب من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة )** قال الإسماعيلي ، قوله « أسرع ناقته » ليس بصحيح والصواب أسرع بناقته يعني أنه لا يعتدى بنفسه وإنما يتعدى بالباء . وفيما قاله نظر : فقد حكى صاحب المحكم أن أسرع يتعدى بنفسه ويتعدى بحرف الجر ، وقال الكرماني : قول البخاري « أسرع ناقته » أصله أسرع بناقته فنصب بزعر الخافض .

**قوله ( محمد بن جعفر )** أي ابن أبي كثير المدني أخو إسماعيل .

**قوله ( فأبصر درجات )** بفتح المهملة والراء بعدها جيم جمع درجة كذا للأكثر والمراد طرقها المرتفعة ، وللمستملى « دوحات » بفتح المهملة وسكون الواو بعدها مهملة جمع دوحة وهي الشجرة العظيمة ، وفي رواية إسماعيل بن جعفر عن حميد « جذرات » بضم الجيم والدال كما وقع في هذا الباب ، وهو جمع جذر بضمين جمع جذار ، وقد رواه الإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ « جذران » بسكون الدال وآخره نون جمع جذار ، وله من رواية أبي ضمرة عن حميد بلفظ « جذر » قال صاحب « المطالع » جذرات أرجح من دوحات ومن درجات . قلت : وهي رواية الترمذي من طريق إسماعيل بن جعفر أيضاً .

**قوله ( أوضع )** أي أسرع السير .

**قوله ( زاد الحارث بن عمير عن حميد )** يعني عن أنس ( من حبها ) وهو يتعلق بقوله حرّكها أي حرك دابته بسبب حبه المدينة ، ثم قال المصنف « حدثنا ناقتية حدثنا إسماعيل وهو ابن جعفر عن حميد عن أنس قال جذرات ، تابعه الحارث بن عمير » يعني في قوله « جذرات » ورواية الحارث بن عمير هذه وصلها الإمام أحمد قال « حدثنا إبراهيم بن إسحق حدثنا الحارث بن عمير عن حميد الطويل عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم من سفر فنظر إلى جذرات المدينة أوضع ناقته ، وإن كان على دابة حرّكها من حبها » وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق خالد بن مخلد عن محمد بن جعفر

ابن أبي كثير والحارث بن عمير جميعاً عن حميد ، وقد أورد المصنف طريق قتيبة المذكورة في فضائل المدينة بلفظ الحارث بن عمير ، إلا أنه قال « راحلته » بدل ناقته ، ووقع في نسخة الصغاني « وزاد الحارث ابن عمير وغيره عن حميد » وقد نهبت على من رواه كذلك موافقاً للحارث بن عمير في الزيادة المذكورة . وفي الحديث دلالة على فضل المدينة ، وعلى مشروعية حب الوطن والحنين إليه .

### باب قول الله : ﴿ وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ﴾

١٧٦٠- نا أبو الوليد قال نا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت البراء يقول : نزلت هذه الآية فينا ، كانت الأنصار إذا حجوا فجاؤوا لم يدخلوا من قبل أبواب بيوتهم ، ولكن من ظهورها ، فجاء رجل من الأنصار فدخل من قبل بابه ، فكأنه غير بذلك ، فنزلت : ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ﴾ . [الحديث ١٨٠٣ - طرفه في : ٤٥١٢]

قوله ( باب : قول الله تعالى : وأتوا البيوت من أبوابها ) أى بيان نزول هذه الآية .  
قوله ( عن أبي إسحق ) هو السبيعي .

قوله ( كانت الأنصار إذا حجوا فجاؤوا ) هذا ظاهر في اختصاص ذلك بالأنصار ، لكن سيأتي في حديث جابر أن سائر العرب كانوا كذلك إلا قريشاً ، ورواه عبد بن حميد من مرسل قتادة كما قال البراء ، وكذلك أخرجه الطبري من مرسل الربيع بن أنس نحوه .

قوله ( إذا حجوا ) سيأتي في تفسير البقرة من طريق إسرائيل عن أبي إسحق بلفظ « إذا أحرموا في الجاهلية » .

قوله ( فجاء رجل من الأنصار ) هو قطبة بضم القاف وإسكان المهمله بعدها موحدة ، ابن عامر ابن حديدة بمهملات وزن كبيرة الأنصارى الخزرجى السلمى كما أخرجه ابن خزيمة والحاكم في صحيحيهما من طريق عمار بن زريق « عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : كانت قريش تدعى الخمس ، وكانوا يدخلون من الأبواب في الإحرام ، وكانت الأنصار وسائر العرب لا يدخلون من الأبواب ، فبينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في بستان فخرج من بابه فخرج معه قطبة بن عامر الأنصارى ، فقالوا : يا رسول الله إن قطبة رجل فاجر ، فإنه خرج معك من الباب ، فقال : ما حملك على ذلك ؟ فقال : رأيته فعلته ففعلت كما فعلت . قال : إني أحمسي . قال فإن ديني دينك ، فأنزل الله الآية « وهذا الإسناد وإن كان على شرط مسلم لكن اختلف في وصله على الأعمش عن أبي سفيان فرواه عبد بن حميد عنه فلم يذكر جابراً أخرجه تقي وأبو الشيخ في تفسيرهما من طريقه ، وكذا سماه الكلبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس ، وكذا ذكر مقاتل بن سليمان في تفسيره . وجزم البغوى وغيره من المفسرين بأن هذا الرجل يقال له رفاعة ابن تابوت ، واعتمدوا في ذلك على ما أخرجه عبد بن حميد وابن جرير من طريق داود بن أبي هند عن قيس بن جبير النهشلى قال : كانوا إذا أحرموا لم يأتوا بيتاً من قبل بابه ، ولكن من قبل ظهره ، وكانت

الحمس تفعله ، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم حائطاً فاتبعه رجل يقال له رفاعه بن تابوت ولم يكن من الحمس » فذكر القصة . وهذا مرسل ، والذي قبله أقوى إسناداً فيجوز أن يحمل على التعدد في القصة ، إلا أن في هذا المرسل نظراً من وجه آخر ، لأن رفاعه بن تابوت معدود في المنافيين ، وهو الذي هبت الريح العظيمة لموته كما وقع مبهماً في صحيح مسلم ومفسراً في غيره من حديث جابر ، فإن لم يحمل على أنهما رجلان توافق اسمهما واسم أبويهما وإلا فكونه قطبة بن عامر أولى ، ويؤيده أن في مرسل الزهري عند الطبري « فدخل رجل من الأنصار من بني سلمة » وقطبة من بني سلمة بخلاف رفاعه ، وبدل على التعدد اختلاف القول في الإنكار على الداخل ، فإن في حديث جابر « فقالوا إن قطبة رجل فاجر » وفي مرسل قيس بن جبير « فقالوا يا رسول الله نافي رفاعه » لكن ليس بممتنع أن يتعدد القائلون في القصة الواحدة ، وقد وقع في حديث ابن عباس عند ابن جريج أن القصة وقعت أول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ، وفي إسناد ضعيف وفي مرسل الزهري أن ذلك وقع في عمرة الحديبية ، وفي مرسل السدي عند الطبري أيضاً أن ذلك وقع في حجة الوداع ، وكأنه أخذه من قوله « كانوا إذا حجوا » لكن وقع في رواية الطبري « كانوا إذا أحرموا » فهذا يتناول الحج والعمرة ، والأقرب ما قال الزهري ، وبين الزهري السبب في صنيعهم ذلك فقال : كان ناس من الأنصار إذا أهلوا بالعمرة لم يحل بينهم وبين السماء شيء فكان الرجل إذا أهل فبدت له حاجة في بيته لم يدخل من الباب من أجل السقف أن يحول بينه وبين السماء » واتفقت الروايات على نزول الآية في سبب الإحرام إلا ما أخرجه عبد بن حميد بإسناد صحيح عن الحسن قال « كان الرجل من الجاهلية يهيم بالشئ يصنعه فيحبس عن ذلك فلا يأتي بيتاً من قبل بابه حتى يأتي الذي كان هم به » فجعل ذلك من باب الطيرة ، وغيره جعل ذلك بسبب الإحرام ، وخالفهم محمد بن كعب القرظي فقال « كان الرجل إذا اعتكف لم يدخل منزله من باب البيت فنزلت » أخرجه ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف (١) وأغرب الزجاج في معانيه فجزم بأن سبب نزولها ما روى عن الحسن ، لكن ما في الصحيح أصح ، والله أعلم . واتفقت الروايات على أن الحمس كانوا لا يفعلون ذلك بخلاف غيرهم ، وعكس ذلك مجاهد فقال « كان المشركون إذا أحرم الرجل منهم ثقب كوة في ظهر بيته فدخل منها ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ومعه رجل من المشركين فدخل من الباب ، وذهب المشرك ليدخل من الكوة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما شأنك ؟ فقال : إني أحمسي ، فقال : وأنا أحمسي ، فنزلت » أخرجه الطبري .

### باب السفر قطعة من العذاب

١٧٦١ - فَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ قَالَ نَا مَالِكٌ عَنْ سُمَيٍّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ ؛ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَنَوْمَهُ . فَإِذَا قَضَى نَهْمَتَهُ فَلْيُعْجِلْ إِلَى أَهْلِهِ » .

[١٨٠٤]

**قوله ( باب السفر قطعة من العذاب )** قال ابن المنير : أشار البخارى بإيراد هذه الترجمة فى أواخر أبواب الحج والعمرة أن الإقامة فى الأهل أفضل من المجاهدة . انتهى . وفيه نظر لا يخفى ، لكن يحتمل أن يكون المصنف أشار بإيراده فى الحج إلى حديث عائشة بلفظ « إذا قضى أحدكم حجه فليعجل إلى أهله » وسيأتى بيان من أخرجه .

**قوله ( عن سمي )** كذا لأكثر الرواة عن مالك ، وكذا هو فى الموطأ ، وصرح يحيى بن يحيى النيسابورى عن مالك بتحديث سمي له به ، وشذ خالد بن مخلد عن مالك فقال « عن سهيل » بدل سمي أخرجه ابن عدى . وذكر الدارقطنى أن ابن الماجشون ، رواه عن مالك عن سهيل أيضاً فتابع خالد بن مخلد ، لكن قال الدارقطنى : أن أبا علقمة القروى تفرد به عن ابن الماجشون وأنه وهم فيه ، ورواه الطبرانى عن أحمد عن بشير الطيالسى عن محمد بن جعفر الوركاني عن مالك عن سهيل ، وخالفه موسى بن هرون فرواه عن الوركاني عن مالك عن سمي ، قال الدارقطنى حدثنا به دعاج عن موسى ، قال : والوهم فى هذا من الطبرانى أو من شيخه ، وسمي هو المحفوظ فى رواية مالك قاله ابن عدى ، وأخرجه الدارقطنى وغيرهما ولم يروه عن سمي غير مالك قاله ابن عبد البر ، ثم أسند عن عبد الملك بن الماجشون قال قال مالك : ما لأهل العراق يسألوننى عن حديث « السفر قطعة من العذاب » ؟ فقليل له لم يروه عن سمي أحد غيرك ، فقال : لو عرفت ما حدثت به ، وكان مالك ربما أرسله لذلك ، ورواه عتيق بن يعقوب عن مالك عن أبي النضر عن أبي صالح ، وهم فيه أيضاً على مالك ، أخرجه الطبرانى والدارقطنى ، ورواه رواد بن الجراح عن مالك فزاد فيه إسناداً آخر فقال عن ربيعة عن القاسم عن عائشة ، وعن سمي بإسناده فذكره ، قال الدارقطنى أخطأ فيه رواد بن الجراح ، وأخرجه ابن عبد البر من طريق أبي مصعب عن عبد العزيز الدراوردي عن سهيل عن أبيه ، وهذا يدل على أن له فى حديث سهيل أصلاً وأن سمي لم ينفرد به ، وقد أخرجه أحمد فى مسنده من طريق سعيد المقبرى عن أبي هريرة ، وأخرجه ابن عدى من طريق جمهان عن أبي هريرة أيضاً فلم ينفرد به أبو صالح ، وأخرجه الدارقطنى والحاكم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بإسناد جيد فلم ينفرد به أبو هريرة ، بل فى الباب عن ابن عباس وابن عمر وأبي سعيد وجابر عند ابن عدى بأسانيد ضعيفة .

**قوله ( السفر قطعة من العذاب )** أى جزء منه ، والمراد بالعذاب الألم الناشئ عن المشقة لما يحصل فى الركوب والمشى من ترك المألوف .

**قوله ( يمنع أحدكم )** كأنه فصله عما قبله بياناً لذلك بطريق الاستئناف كالجواب لمن قال كان كذلك فقال : يمنع أحدكم نومه إلخ ، أى وجه التشبيه الاشتغال على المشقة ، وقد ورد التعليل فى رواية سعيد المقبرى ولفظه « السفر قطعة من العذاب ، لأن الرجل يشتغل فيه عن صلاته وصيامه » فذكر الحديث ، والمراد بالمنع فى الأشياء المذكورة منع كمالها لا أصلها ، وقد وقع عند الطبرانى بلفظ « لا يهتأ أحدكم بنومه ولا طعامه ولا شرايه » وفى حديث ابن عمر عند ابن عدى « وأنه ليس له دواء إلا سرعة السير » .

**قوله ( نهيمته )** بفتح النون وسكون الهاء أى حاجته من وجهه أى من مقصده وبيانه فى حديث ابن عدى بلفظ « إذا قضى أحدكم وطره من سفره » وفى رواية رواد بن الجراح « فإذا فرغ أحدكم من حاجته »

**قوله ( فليعجل إلى أهله )** في رواية عتيق وسعيد المقبرى « فليعجل الرجوع إلى أهله » وفي رواية أبى مصعب « فليعجل الكرة إلى أهله » وفي حديث عائشة « فليعجل الرحلة إلى أهله ، فإنه أعظم لأجره » قال ابن عبد البر : زاد فيه بعض الضعفاء عن مالك « وليتخذ لأهله هدية وإن لم يجد إلا حجراً » يعنى حجر الزناد . قال : وهى زيادة منكورة . وفي الحديث كراهة التغرب عن الأهل لغير حاجة ، واستحباب استعجال الرجوع ولا سيما من يخشى عليهم الضيعة بالغيبة ، ولما فى الإقامة فى الأهل من الراحة المعينة على صلاح الدين والدنيا ، ولما فى الإقامة من تحصيل الجماعات والقوة على العبادة . قال ابن بطال : ولا تعارض بين هذا الحديث وحديث ابن عمر مرفوعاً « سافروا تصحوا » فإنه لا يلزم من الصحة بالسفر لما فيه من الرياضة أن لا يكون قطعة من العذاب لما فيه من المشقة ، فصار كالدواء المر المعقب للصحة وإن كان فى تناوله الكراهة ، واستنبط منه الخطأى تغريب الزانى لأنه قد أمر بتعذيبه - والسفر من جملة العذاب - ولا يخفى ما فيه .

( لطيفة ) : سئل إمام الحرمين حين جلس موضع أبيه : لم كان السفر قطعة من العذاب ؟ فأجاب على الفور : لأن فيه فراق الأحباب .

### باب المسافر إذا جدَّ به السير يُعجلُ إلى أهله

١٧٦٢- فاسعيد بن أبي مريم قال أنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد بن أسلم عن أبيه قال : كنت مع عبد الله بن عمر بطريق مكة ، فبلغه عن صفية بنت أبي عبيد شدة وجع ، فأسرع السير ، حتى كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب والعتمة - جمع بينهما - ثم قال : إني رأيت النبي صلى الله عليه إذا جدَّ به السير أخر المغرب وجمع بينهما .

[١٨٠٥]

**قوله ( باب المسافر إذا جد به السير ويعجل إلى أهله )** أى ماذا يصنع ؟ كذا ثبتت الواو فى رواية الكشمينى وهى رواية النسفى . وأورد المصنف فيه قصة ابن عمر حين بلغه عن صفية شدة الوجع فأسرع السير ، وقد تقدم الكلام عليه فى أبواب تقصير الصلاة ، وسيأتى من هذا الوجه فى أبواب الجهاد ، وبالله التوفيق .

( خاتمة ) : اشتملت أبواب العمرة وما فى آخرها من آداب الرجوع من السفر من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثاً ، المعلق منها أربعة والبقية موصولة ، المكرر منها فيها وفيها مضى أحد وعشرون حديثاً وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر فى الاعتمار قبل الحج ، وحديث البراء فيه ، وحديث عائشة « العمرة على قدر النصب » ، وحديث ابن عباس فى إرداف اثنين . وفيه من الموقوفات خمسة آثار منها ثلاثة موصولة فى ضمن حديث البراء . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

### تم الجزء الثالث

وبليه إن شاء الله الجزء الرابع ، وأوله ( كتاب المحصر وجزاء الصيد )

فہرس





# فهرس

## الجزء الثالث من فتح الباري

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
باب التهجد		التحديث بعد ركعتي الفجر	٥٧
التهجد بالليل	٥	تعاهد ركعتي الفجر ومن سماها تطوعاً	٥٧
فضل قيام الليل	٨	ما يقرأ في ركعتي الفجر	٥٨
طول السجود في قيام الليل	١٠	التطوع بعد المكتوبة	٦٠
ترك القيام للمريض	١١	من لم يتطوع بعد المكتوبة	٦٢
تحريض النبي صلى الله عليه على قيام الليل		صلاة الضحى في السفر	٦٢
والنوافل من غير إيجاب	١٣	من لم يصل الضحى ورآه واسعاً	٦٧
قيام الليل النبي صلى الله عليه	١٩	صلاة الضحى في الحضر	٦٨
من نام عند السحر	٢١	الركعتين قبل الظهر	٧٠
من تسحر فلم ينم حتى صلى الصبح	٢٣	الصلاة قبل المغرب	٧١
طول الصلاة في قيام الليل	٢٤	صلاة النوافل جماعة	٧٢
كيف صلاة الليل، وكيف كان النبي صلى الله		التطوع في البيت	٧٥
عليه يصلي بالليل	٢٥		
قيام النبي صلى الله عليه بالليل من نومه، وما		باب فضل الصلاة	
نسخ من قيام الليل	٢٧	في مسجد مكة والمدينة	
عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل	٣٠	فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة	٧٦
باب	٣٤	مسجد قباء	٨٢
الدعاء والصلاة من آخر الليل	٣٥	من أتى مسجد قباء كل سبت	٨٣
من نام أول الليل وأحيا آخره	٣٩	إتيان مسجد قباء راكباً وماشياً	٨٣
قيام النبي صلى الله عليه بالليل في رمضان وغيره	٤٠	فضل ما بين القبر والمنبر	٨٤
فضل الطهور بالليل والنهار، وفضل الصلاة بعد		مسجد بيت المقدس	٨٤
الوضوء بالليل والنهار	٤١		
ما يكره من التشديد في العبادة	٤٣	أبواب العمل في الصلاة	
ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه	٤٥	استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة	٨٦
باب	٤٦	ما ينهى من الكلام في الصلاة	٨٧
فضل من تعار من الليل فصلى	٤٧	ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة للرجال	٩١
المداومة على ركعتي الفجر	٥١	من سمي قوماً أو مسلم في الصلاة على غيره	
الضجعة على الشق الأيمن بعد ركعتي الفجر	٥٢	مواجهة وهو لا يعلم	٩٢
من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع	٥٣	التصفيق للنساء	٩٣
ما جاء في التطوع مثني مثني	٥٤	من رجع القهقري في صلاته، أو تقدم بأمر ينزل به	٩٣
		إذا دعت الأم ولدها في الصلاة	٩٤

الصفحة	الموضوع
١٥٥	ما يستحب أن يغسل وترأ .....
١٥٦	يبدأ بميامن الميت .....
١٥٦	مواضع الوضوء من الميت .....
١٥٧	هل تكفن المرأة في إزار الرجل .....
١٥٧	يجعل الكافور في الأخيرة .....
١٥٨	نقض شعر المرأة .....
١٥٩	كيف الإشعار للميت .....
١٦٠	يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون .....
١٦٠	يلقى شعر المرأة خلفها ثلاثة قرون .....
١٦١	الثياب البيض للكفن .....
١٦٢	الكفن في ثوبين .....
١٦٣	الحنوط للميت .....
١٦٤	كيف يكفن المحرم .....
	الكفن في القميص الذي يكف أو لا يكف ومن
١٦٥	كفن بغير قميص .....
١٦٧	الكفن بغير قميص .....
١٦٨	الكفن بلا عمامة .....
١٦٨	الكفن من جميع المال .....
١٦٩	إذا لم يوجد إلا ثوب واحد .....
	إذا لم يجد كفناً إلا ما يوارى رأسه أو قدميه غطي
١٧٠	به رأسه .....
	من استعد الكفن في زمن النبي صلى الله عليه
١٧٠	فلم ينكر عليه .....
١٧٣	اتباع النساء الجنائز .....
١٧٤	إحدااد المرأة على غير زوجها .....
١٧٧	زيارة القبور .....
	قول النبي صلى الله عليه: «يعذب الميت في قبره
١٨٠	ببعض بكاء أهله عليه» .....
١٩١	ما يكره من النياحة على الميت .....
١٩٤	حديث جابر في استشهاد أبيه يوم أحد .....
١٩٥	ليس منا من شق الجيوب .....
١٩٦	رثاء النبي صلى الله عليه سعد بن خولة .....
١٩٧	ما ينهى من الحلق عند المصيبة .....
١٩٨	ليس منا من ضرب الخدود .....
١٩٨	ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة ..

الصفحة	الموضوع
٩٥	مسح الحصى في الصلاة .....
٩٦	بسط الثوب في الصلاة للسجود .....
٩٦	ما يجوز من العمل في الصلاة .....
٩٧	إذا انفلتت الدابة في الصلاة .....
١٠١	ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة .....
	من صفق جاهلاً من الرجال في صلاته لم تفسد
١٠٣	صلاته .....
١٠٣	إذا قيل للمصلي تقدم أو انتظر فانتظر فلا بأس ..
١٠٤	لا يرد السلام في الصلاة .....
١٠٥	رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به .....
١٠٦	الخصر في الصلاة .....
١٠٧	تفكر الرجل الشيء في الصلاة .....

### ما جاء في السهو

١١١	ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة ..
١١٣	إذا صلى خمساً .....
	إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث سجد سجدتين
١١٦	مثل سجود الصلاة أو أطول .....
١١٨	من لم يتشهد في سجدتي السهو .....
١١٩	يكبر في سجدتي السهو .....
	إذا لم يدر كم صلى ثلاثاً أو أربعاً سجد سجدتين
١٢٤	وهو جالس .....
١٢٥	السهو في الفرض والتطوع .....
١٢٦	إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده واستمع .....
١٢٨	الإشارة في الصلاة .....

### في الجنائز

١٣١	في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله
١٣٥	الأمر باتباع الجنائز .....
١٣٦	الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في كفته
١٣٩	الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه .....
١٤١	الإذن بالجنائز .....
١٤٢	فضل من مات له ولد فاحتسب .....
١٤٩	قول الرجل للمرأة عند القبر: اصبري .....
١٥٠	غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر .....

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن	١٩٨	دفن الرجلين والثلاثة في قبر واحد	٢٥١
من لم يظهر حزنه عند المصيبة	٢٠١	من لم ير غسل الشهداء	٢٥١
الصبر عند الصدمة الأولى	٢٠٥	من يقدم في اللحد	٢٥٢
قول النبي صلى الله عليه: «إنا بك لمحزونون»	٢٠٦	الإذخر والحشيش في القبر	٢٥٣
البكاء عند المريض	٢٠٩	هل يخرج الميت من القبر واللحد لعله	٢٥٤
ما ينهى من النوح والبكاء والزجر عن ذلك	٢١٠	اللحد والشق في القبر	٢٥٨
القيام للجنائز	٢١٢	إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، وهل	
متى يقعد إذا قام للجنائز	٢١٢	يعرض على الصبي الإسلام؟	٢٥٨
من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب		إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله	٢٦٣
الرجال، فإن قعد أمر بالقيام	٢١٣	الجريدة على القبر	٢٦٤
من قام لجنازة يهودي	٢١٤	موعظة المحدث عند القبر وعود أصحابه حوله	٢٦٦
حمل الرجال الجنازة دون النساء	٢١٧	ما جاء في قاتل النفس	٢٦٨
السرعة بالجنائز	٢١٨	ما يكره من الصلاة على المنافقين، والاستغفار	
قول الميت وهو على الجنازة: قدموني	٢٢٠	للمشركين	٢٧٠
من صف صفين أو ثلاثة على الجنازة خلف		ثناء الناس على الميت	٢٧٠
الإمام	٢٢١	ما جاء في عذاب القبر	٢٧٤
الصفوف على الجنازة	٢٢٢	التعوذ من عذاب القبر	٢٨٤
صفوف الصبيان مع الرجال على الجنائز	٢٢٥	عذاب القبر من الغيبة والبول	٢٨٦
سنة الصلاة على الجنائز	٢٢٦	الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي	٢٨٦
فضل اتباع الجنائز	٢٢٩	كلام الميت على الجنازة	٢٨٧
من انتظر حتى يدفن	٢٣٣	ما قيل في أولاد المسلمين	٢٨٨
صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز	٢٣٦	ما قيل في أولاد المشركين	٢٨٩
الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد	٢٣٦	حديث رؤيا النبي صلى الله عليه إبراهيم وحوله	
ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور	٢٣٨	أولاد الناس	٢٩٥
الصلاة على النفساء إذا ماتت في نفاسها	٢٣٩	موت يوم الإثنين	٢٩٧
أين يقوم من المرأة والرجل	٢٣٩	موت الفجاءة، البغثة	٢٩٩
التكبير على الجنازة أربعاً	٢٤٠	ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وأبي بكر	
قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة	٢٤٢	وعمر رضي الله عنهما	٣٠٠
الصلاة على القبر بعد ما يدفن	٢٤٣	ما ينهى من سب الأموات	٣٠٤
الميت يسمع خفق التعال	٢٤٤	ذكر شرار الموتى	٣٠٥
من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها	٢٤٥		
الدفن بالليل	٢٤٦		
بناء المسجد على القبر	٢٤٧		
من يدخل قبر المرأة	٢٤٨		
الصلاة على الشهيد	٢٤٨		

## باب وجوب الزكاة

وجوب الزكاة	٣٠٧
البيعة على إيتاء الزكاة	٣١٤
إثم مانع الزكاة	٣١٤

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
ما أدي زكاته فليس بكثر	٣١٨	ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما	٣٦٩
إنفاق المال في حقه	٣٢٤	بالسوية	٣٧٠
الرياء في الصدقة	٣٢٥	زكاة الإبل	٣٧٠
لا تقبل صدقة من غلول ولا يقبل إلا من كسب	٣٢٦	من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده	٣٧١
طيب	٣٢٦	زكاة الغنم	٣٧٦
الصدقة من كسب طيب	٣٣٠	لا تؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا	٣٧٧
الصدقة قبل الرد	٣٣٢	تيس إلا ما شاء المصدق	٣٧٧
اتقوا النار ولو بشق تمر، والقليل من الصدقة	٣٣٤	أخذ العناق في الصدقة	٣٧٧
فضل صدقة الشحيح الصحيح	٣٣٥	لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة	٣٧٨
بباب	٣٣٩	ليس فيما دون خمس ذود صدقة	٣٧٩
صدقة العلانية	٣٣٩	زكاة البقر	٣٨١
صدقة السر	٣٤٠	الزكاة على الأقارب	٣٨٣
إذا تصدق على غني وهو لا يعلم	٣٤٢	ليس على المسلم في فرسه صدقة	٣٨٣
إذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر	٣٤٤	ليس على المسلم في عبده صدقة	٣٨٣
الصدقة باليمين	٣٤٤	الصدقة على يتامى	٣٨٤
من أمر خادمه بالصدقة ولم يتناول بنفسه	٣٤٥	الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر	٣٨٨
لا صدقة إلا عن ظهر غنى	٣٥٠	قول الله: ﴿وفي الرقاب... وفي سبيل الله﴾	٣٩٢
المنان بما أعطى	٣٥١	الاستغفار عن المسألة	٣٩٥
من أحب تعجيل الصدقة من يومها	٣٥١	من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف	٣٩٦
التحريض على الصدقة والشفاعة فيها	٣٥٣	نفس	٣٩٨
الصدقة فيما استطاع	٣٥٣	من سأل الناس تكثرأ	٤٠٢
الصدقة تكفر الخطيئة	٣٥٤	قول الله: ﴿لا يسألون الناس إلحافاً﴾ وكم الغنى	٤٠٦
من تصدق في الشرك ثم أسلم	٣٥٥	خرص التمر	٤١٠
أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد	٣٥٥	العشر فيما يسقى من ماء السماء والماء الجاري	٤١٠
أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت	٣٥٥	ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة	٤١٠
زوجها غير مفسدة	٣٥٥	أخذ صدقة التمر عند صرام النخل وهل يترك	٤١٠
قول الله عز وجل: ﴿فأما من أعطى واتقى	٣٥٧	الصبي فيمس تمر الصدقة؟	٤١١
وصدق بالحسنى﴾	٣٥٨	من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرعه	٤١٢
مثل المصدق والبخيل	٣٦٠	هل يشتري صدقته؟ ولا بأس أن يشتري صدقة غيره	٤١٤
صدقة الكسب والتجارة	٣٦١	ما يذكر في الصدقة للنبي صلى الله عليه وآله	٤١٦
غلى كل مسلم صدقة فمن لم يجد فليعمل بالمعروف	٣٦٣	الصدقة على موالي أزواج النبي صلى الله عليه وآله	٤١٧
قدر كم يعطي من الزكاة والصدقة ومن أعطى شاة	٣٦٣	إذا تحولت الصدقة	٤١٨
زكاة الورق	٣٦٥	أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث	٤٢٢
العرض في الزكاة	٣٦٨	كانوا	
لا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع		صلاة الإمام ودعاؤه لصاحب الصدقة	

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
ما يستخرج من البحر .....	٤٢٣	قول النبي صلى الله عليه : «العقيق واد مبارك» .	٤٥٨
في الركاز الخمس .....	٤٢٥	غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب .....	٤٦٠
قوله تعالى : «والعاملين عليها» ومحاسبة		الطيب عند الإحرام .....	٤٦٣
المصدقين مع الإمام .....	٤٢٧	من أهل ملبداً .....	٤٦٨
استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل ...	٤٢٨	الإهلال عند مسجد ذي الحليفة .....	٤٦٨
وسم الإمام إبل الصدقة بيده .....	٤٢٩	ما لا يلبس المحرم من الثياب .....	٤٦٩
<b>أبواب صدقة الفطر</b>		الركوب والارتداف في الحج .....	٤٧٣
فرض صدقة الفطر .....	٤٣٠	ما يلبس المحرم من الثياب والأزر ...	٤٧٣
صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين ...	٤٣٢	من بات بذئ الحليفة حتى يصبح .....	٤٧٦
صدقة الفطر صاع من شعير .....	٤٣٤	رفع الصوت بالإهلال .....	٤٧٧
صدقة الفطر صاع من طعام .....	٤٣٤	التلبية .....	٤٧٧
صدقة الفطر صاعاً من تمر .....	٤٣٥	التحميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال عند	
صاع من زبيب .....	٤٣٦	الركوب على الدابة .....	٤٨١
الصدقة قبل العيد .....	٤٣٨	من أهل حين استوت به راحلته .....	٤٨٢
صدقة الفطر على الحر والمملوك .....	٤٣٩	الإهلال مستقبل القبلة .....	٤٨٢
صدقة الفطر على الصغير والكبير .....	٤٤١	التلبية إذ انحدر في الوادي .....	٤٨٤
<b>كتاب الحج</b>		كيف تهل الحائض والنفساء .....	٤٨٥
وجوب الحج وفضله .....	٤٤٢	من أهل في زمن النبي صلى الله عليه كإهلال	
قول الله تعالى : «يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر		النبي .....	٤٨٦
يأتين من كل فج عميق» .....	٤٤٣	قول الله تعالى : «الحج أشهر معلومات فمن	
الحج على الرجل .....	٤٤٤	فرض فيهن الحج» .....	٤٩٠
فضل الحج المبرور .....	٤٤٦	التمتع والقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم	
فرض مواقيت الحج والعمرة .....	٤٤٨	يكن معه هدي .....	٤٩٢
قول الله عز وجل : «وتزودوا فإن خير الزاد التقوى»	٤٤٩	من لبى بالحج وسماء .....	٥٠٥
مهل أهل مكة للحج والعمرة .....	٤٥٠	التمتع على عهد النبي صلى الله عليه .....	٥٠٥
ميقات أهل المدينة ولا يهلوا قبل ذي الحليفة ..	٤٥٣	قول الله تعالى : «ذلك لمن لم يكن أهله	
مهل أهل الشام .....	٤٥٣	حاضري المسجد الحرام» .....	٥٠٦
مهل أهل نجد .....	٤٥٤	الاغتسال عند دخول مكة .....	٥٠٩
مهل من كان دون المواقيت .....	٤٥٤	دخول مكة نهراً أو ليلاً .....	٥٠٩
مهل أهل اليمن .....	٤٥٤	من أين يدخل مكة .....	٥١٠
ذات عرق لأهل العراق .....	٤٥٥	من أين يخرج من مكة .....	٥١٠
باب .....	٤٥٧	فضل مكة وبنائها .....	٥١٣
خروج النبي صلى الله عليه على طريق الشجرة	٤٥٨	فضل الحرم .....	٥٢٥
		توريث دور مكة وبيعها وشرائها .....	٥٢٦
		نزول النبي صلى الله عليه مكة .....	٥٢٩

الموضوع	الصفحة
الطواف على وضوء .....	٥٨٠
وجوب الصفا والمروة، وجعل من شعائر الله تعالى	٥٨١
ما جاء في السعي بين الصفا والمروة .....	٥٨٦
تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت	٥٨٨
الإهلال من البطحاء وغيرها للمكي وللحاج إذا	
خرج إلى منى .....	٥٩١
أين يصلي الظهر يوم التروية .....	٥٩٢
الصلاة بمنى .....	٥٩٥
صوم يوم عرفة .....	٥٩٥
التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة ...	٥٩٦
التهجير بالرواح يوم عرفة .....	٥٩٦
الوقوف على الدابة بعرفة .....	٥٩٩
الجمع بين الصلاتين بعرفة .....	٥٩٩
قصر الخطبة بعرفة .....	٦٠١
الوقوف بعرفة .....	٦٠٢
السير إذا دفع من عرفة .....	٦٠٥
التزول بين عرفة وجمع .....	٦٠٦
أمر النبي صلى الله عليه بالسكينة عند الإفاضة	
وإشارته إليهم بالسوط .....	٦٠٩
الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة .....	٦١٠
من جمع بينهما ولم يتطوع .....	٦١١
من أذن وأقام لكل واحدة منهما .....	٦١٢
من قدم ضعفة أهله بليل فيقفون بالمزدلفة	
ويدعون ويقدم إذا غاب القمر .....	٦١٤
متى يصلي الفجر بجمع .....	٦١٩
متى يدفع من جمع .....	٦٢٠
التلبية والتكبير غداة النحر حين ترمى الجمرة،	
والارتداد في السير .....	٦٢٢
«فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من	
الهدى» .....	٦٢٣
ركوب البدن .....	٦٢٦
من ساق البدن معه .....	٦٢٩
من اشترى الهدى من الطريق .....	٦٣٣
من أشعر وقلد بذى الحليفة ثم أحرم .....	٦٣٤
قتل القلائد للبدن والبقر .....	٦٣٥

الموضوع	الصفحة
قول الله تعالى : ﴿وإذ قال إبراهيم رب اجعل	
هذا البلد آمناً﴾ .....	٥٣٠
﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس﴾ ..	٥٣١
كسوة الكعبة .....	٥٣٣
هدم الكعبة .....	٥٣٨
ما ذكر في الحجر الأسود .....	٥٤٠
إغلاق البيت، ويصلي في أي نواحي البيت شاء	٥٤١
الصلاة في الكعبة .....	٥٤٥
من لم يدخل الكعبة .....	٥٤٦
من كبر في نواحي الكعبة .....	٥٤٧
كيف كان بدء الرمل .....	٥٤٨
استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة أول ما	
يطوف، ويرمل ثلاثاً .....	٥٤٩
الرمل في الحج والعمرة .....	٥٥٠
استلام الركن بالمحجن .....	٥٥٢
من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين .....	٥٥٣
تقبيل الحجر .....	٥٥٥
من أشار إلى الركن إذا أتى عليه .....	٥٥٦
التكبير عند الركن .....	٥٥٧
من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع إلى بيته	٥٥٧
طواف النساء مع الرجال .....	٥٦٠
الكلام في الطواف .....	٥٦٣
إذا رأى سيراً أو شيئاً يكره في الطواف قطعه ..	٥٦٥
لا يطوف بالبيت عريان ولا يحج مشرك .....	٥٦٥
إذا وقف في الطواف .....	٥٦٥
صلى النبي صلى الله عليه لسبوعه ركعتين ...	٥٦٦
من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى	
عرفة ويرجع بعد الطواف الأول .....	٥٦٨
من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد ..	٥٦٨
من صلى ركعتي الطواف خلف المقام .....	٥٧٠
الطواف بعد الصبح والعصر .....	٥٧٠
المريض يطوف راكباً .....	٥٧٣
سقاية الحاج .....	٥٧٣
ما جاء في زمزم .....	٥٧٦
طواف القارن .....	٥٧٧

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
إشعار البدن .....	٦٣٦	رفع اليدين عند جمرة الدنيا والوسطى .....	٦٨٢
من قلد القلائد بيده .....	٦٣٧	الدعاء عند الجمرتين .....	٦٨٣
تقليد الغنم .....	٦٣٩	الطيب بعد رمي الجمار والحلق قبل الإفاضة ..	٦٨٤
القلائد من المعهن .....	٦٤٠	طواف الوداع .....	٦٨٤
تقليد النعل .....	٦٤١	إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت .....	٦٨٥
الجلال للبدن .....	٦٤٢	من صلى العصر يوم النفر بالأبطح .....	٦٩٠
من اشترى هديه من الطريق وقلدها .....	٦٤٣	المحصب .....	٦٩١
ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن ...	٦٤٣	النزول بذى طوى قبل أن يدخل مكة والنزول	
النحر في منحر النبي صلى الله عليه بمنى ...	٦٤٥	بالبطحاء الذي بذى الخليفة إذا رجع من مكة ..	٦٩٢
من نحر بيده .....	٦٤٦	من نزل بذى طوى إذا رجع من مكة .....	٦٩٣
نحر الإبل المقيدة .....	٦٤٦	التجارة أيام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية ..	٦٩٤
نحر البدن قائمة .....	٦٤٧	الإدلاج من المحصب .....	٦٩٦
لا يعطى الجزار من الهدى شيئاً .....	٦٤٩		
يتصدق بجلود الهدى .....	٦٥٠		
يتصدق بجلال البدن .....	٦٥١		
﴿وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت أن لا تشرك بي			
شيئاً...﴾ وما يؤكل من البدن وما يتصدق ..	٦٥١		
الذبح قبل الحلق .....	٦٥٣		
من لبس رأسه عند الإحرام وحلق .....	٦٥٥		
الحلق والتقصير عند الإحلال .....	٦٥٦		
تقصير المتمتع بعد العمرة .....	٦٦٢		
الزيارة يوم النحر .....	٦٦٣		
إذا رمى بعد ما أمسى أو حلق قبل أن يذبح ناسياً			
أو جاهلاً .....	٦٦٤		
الفتيا على الدابة عند الجمرة .....	٦٦٥		
الخطبة أيام منى .....	٦٧٠		
هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي			
منى .....	٦٧٦		
رمي الجمار .....	٦٧٧		
رمي الجمار من بطن الوادي .....	٦٧٨		
رمي الجمار بسبع حصيات .....	٦٧٩		
من رمى جمرة العقبة وجعل البيت عن يساره ..	٦٧٩		
يكبر مع كل حصاة .....	٦٧٩		
من رمى جمرة العقبة ولم يقف .....	٦٨١		
إذا رمى الجمرتين يقوم مستقبل القبلة ويسهل ..	٦٨١		
		وجوب العمرة وفضلها .....	٦٩٨
		من اعتمر قبل الحج .....	٧٠٠
		كم اعتمر النبي صلى الله عليه .....	٧٠١
		عمرة في رمضان .....	٧٠٥
		العمرة ليلة الحصة وغيرها .....	٧٠٨
		عمرة التنعيم .....	٧٠٩
		الاعتماد بعد الحج بغير هدي .....	٧١٢
		أجر العمرة على قدر النصب .....	٧١٤
		المعتمر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل	
		يجزئه من طواف الوداع .....	٧١٦
		يفعل بالعمرة ما يفعل بالحج .....	٧١٨
		متى يحل المعتمر .....	٧٢٠
		ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو ..	٧٢٤
		استقبال الحاج القادمين والثلاثة على الدابة ..	٧٢٤
		القدوم بالغداة .....	٧٢٥
		الدخول بالعشي .....	٧٢٥
		لا يطرق أهله إذا دخل المدينة .....	٧٢٥
		من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة .....	٧٢٦
		قول الله: ﴿وأتموا البيوت من أبوابها﴾ .....	٧٢٧
		السفر قطعة من العذاب .....	٧٢٨
		المسافر إذا جد به السير يعجل إلى أهله .....	٧٣٠



# فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

برواية أبي ذر الهروي  
عن مشايخه الثلاثة السرخسي والمستملي والكشميني

لإمام الحافظ

أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني

(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

## الجزء الرابع

تقديم وتحقيق وتعليق

عبد القادر شيبه الحمد

عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا

بالجامعة الإسلامية سابقاً

والمدرس بالمسجد النبوي الشريف

طبع على نفقة

صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام

حفظه الله في موازين حسناته وأمنه بعونه

ح) عبدالقادر شيبه الحمد، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي

فتح الباري شرح صحيح البخاري / تحقيق عبدالقادر شيبه الحمد - الرياض .

٥٨٢ ص، ٢٨×٢١ سم

ردمك : ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٣-٧٩٤-٢٠-٩٩٦٠ (ج ٤)

١- الحديث الصحيح ٢- الحديث - شرح

أ- شيبه الحمد، عبدالقادر (محقق) ب- العنوان

٢١ / ٣٣٨٩

ديوي ٢٣٥، ١

ردمك : ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع : ٢١ / ٣٣٨٩

٣-٧٩٤-٢٠-٩٩٦٠ (ج ٤)

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ / ٢٠٠١م





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## أبواب المحصر وجزاء الصيد

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلُقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾. وقال عطاء: الإحصار من كل شيء يحبس، قال أبو عبد الله: حصوراً: لا يأتي النساء.

قوله (باب المحصر وجزاء الصيد) ثبتت البسمة للجميع، وذكر أبو ذر «أبواب» بلفظ الجمع، وللباقين «باب» بالإنفراد.

قوله (وقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾) أى وتفسير المراد من قوله ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ وأما قوله ﴿وَلَا تَحْلُقُوا رُءُوسَكُمْ﴾ فسيأتى فى الباب الذى يليه. وفى اقتصاره على تفسير عطاء إشارة إلى أنه اختار القول بتعميم الإحصار، وهى مسألة اختلاف بين الصحابة وغيرهم، فقال كثير منهم: الإحصار من كل حابس حبس الحاج من عدو ومرض وغير ذلك، حتى أفتى ابن مسعود رجلاً لدغ بأنه محصر، أخرجه ابن جرير بإسناد صحيح عنه. وقال النخعي والكوفيون: المحصر الكسر والمرض والخوف، واحتجوا بحديث حجاج بن عمرو الذى سنذكره فى آخر الباب. وأثر عطاء المشار إليه وصله عبد بن حميد عن أبي نعيم عن الثورى عن ابن جريج عنه قال فى قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ قال: الإحصار من كل شيء يحبس. وكذا روينا فى تفسير الثورى رواية أبى حذيفة عنه. وروى ابن المنذر من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس نحوه، ولفظه «فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ»، قال: من أحرم بحج أو عمرة ثم حبس عن البيت بمرض يجهد أو عدو يحبس فعلية ذبح ما استيسر من الهدى، فإن كانت حجة الإسلام فعليه قضاؤها، وإن كانت حجة بعد الفريضة فلا قضاء عليه. وقال آخرون: لا حصر إلا بالعدو، وصح ذلك عن ابن عباس، أخرجه عبد الرزاق عن معمر، وأخرجه الشافعى عن ابن عيينة كلاهما عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال «لا حصر إلا من حبسه عدو فيحل بعمرة، وليس عليه حج ولا عمرة»، وروى مالك فى «الموطأ» والشافعى عنه عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال «من حبس دون البيت بالمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت» وروى مالك عن أيوب عن رجل من أهل البصرة قال «خرجت إلى مكة حتى إذا كنت بالطريق كسرت فخذي، فأرسلت إلى مكة - وبها عبد الله بن عباس

وعبد الله بن عمر والناس - فلم يرخص لى أحد فى أن أحل ، فأقت على ذلك الماء تسعة أشهر ثم حلت بعمره » ، وأخرجه ابن جرير من طرق وسمى الرجل يزيد بن عبد الله بن الشخير ، وبه قال مالك والشافعى وأحمد . قال الشافعى : جعل الله على الناس إتمام الحج والعمرة ، وجعل التحلل للمحصر رخصة ، وكانت الآية فى شأن منع العدو فلم نعد بالرخصة موضعها . وفى المسألة قول ثالث حكاه ابن جرير وغيره ، وهو أنه لا حصر بعد النبى صلى الله عليه وسلم ، وروى مالك فى « الموطأ » عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه « المحرم لا يحل حتى يطوف » . أخرجه فى « باب ما يفعل من أحصر بغير عدو » ، وأخرج ابن جرير عن عائشة بإسناد صحيح قالت « لا أعلم المحرم يحل بشئ دون البيت » وعن ابن عباس بإسناد ضعيف قال « لا إحصار اليوم » وروى ذلك عن عبد الله بن الزبير ، والسبب فى اختلافهم فى ذلك اختلافهم فى تفسير الإحصار ، فالمشهور عن أكثر أهل اللغة - منهم الأخفش والكسائى والقراء وأبو عبيدة وأبو عبيد وابن السكيت وثعلب وابن قتيبة وغيرهم - أن الإحصار إنما يكون بالمرض ، وأما بالعدو فهو الحصر وبهذا قطع النحاس ، وأثبت بعضهم أن أحصر وحصر بمعنى واحد ، يقال فى جميع ما يمنع الإنسان من التصرف قال تعالى ﴿ للفقراء الذين أحصروا فى سبيل الله لا يستطيعون ضرباً فى الأرض ﴾ وإنما كانوا لا يستطيعون من منع العدو إياهم ، وأما الشافعى ومن تابعه فحجبتهم فى أن لا إحصار إلا بالعدو اتفاق أهل النقل على أن الآيات نزلت فى قصة الحديبية حين صد النبى صلى الله عليه وسلم عن البيت ، فسمى الله صد العدو لإحصاراً ، وحجة الآخرين التمسك بعموم قوله تعالى ﴿ فإن أحصرتم ﴾ .

قوله ( قال أبو عبد الله : حصوراً لا يأتى النساء ) هكذا ثبت هذا التفسير هنا فى رواية المستملى خاصة ، ونقله الطبرى عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد ، وقد حكاه أبو عبيدة فى « انجاز » وقال : إن له معانى أخرى فذكرها ، وهو بمعنى محصور لأنه منع مما يكون من الرجال ، وقد ورد فعول بمعنى مفعول كثيراً . وكأن البخارى أراد بذكر هذه الآية الإشارة إلى أن المادة واحدة ، والجامع بين معانيها المنع ، والله أعلم .

## ب

### إذا أحصر المعتمر

١٧٦٣ - فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر حين خرج إلى مكة معتمراً فى الفتنة قال : إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه . فأهل بعمره ، من أجل أن رسول الله صلى الله عليه كان أهل بعمره عام الحديبية . [١٨٠٦]

١٧٦٤ - فاعبد الله بن محمد بن أسماء قال نا جويرية عن نافع أن عبيد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله أخبراه أنهما كلمتا عبد الله بن عمر ليألى نزل الجيش بأبن الزبير فقالا : لا يضررك أن لا تحج العام ، إنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت . فقال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه . [١٨٠٧]

الله عليه، فحال كفار قريش دون البيت، فنحر النبي صلى الله عليه هديه، وحلق رأسه. وأشهدكم أنني قد أوجبت عمرة إن شاء الله، أنطلق، فإن خلني بيني وبين البيت طفت، وإن حيل بيني وبينه فعلت كما فعل النبي صلى الله عليه وأنا معه. فأهل بالعمرة من ذي الحليفة، ثم سار ساعة ثم قال: إنما شأنهما واحد، أشهدكم أنني قد أوجبت حجة مع عمرتي. فلم يحل منهما حتى حل يوم النحر وأهدى.

وكان يقول: لا يحل حتى يطوف طوافاً واحداً يوم يدخل مكة.

[١٨٠٨] ١٧٦٥- نا موسى بن إسماعيل قال نا جويرية عن نافع أن بعض بني عبد الله قال له: لو أقمت بهذا.

[١٨٠٩] ١٧٦٦- نا محمد قال نا يحيى بن صالح قال نا معاوية بن سلام قال نا يحيى بن أبي كثير عن عكرمة قال: فقال ابن عباس: قد أحصر رسول الله صلى الله عليه فحلق رأسه، وجامع نساءه، ونحر هديه، حتى اعتمر عاماً قابلاً.

**قوله (باب إذا أحصر المعتمر)** قبل غرض المصنف بهذه الترجمة الرد على من قال التحلل بالإحصار خاص بالحاج بخلاف المعتمر فلا يتحلل بذلك بل يستمر على إحرامه حتى يطوف بالبيت، لأن السنة كلها وقت للعمرة فلا يخشى فواتها بخلاف الحج، وهو محكى عن مالك، واحتج له إسماعيل القاضي بما أخرجه بإسناد صحيح عن أبي قلابة قال: خرجت معتمراً، فوقعت عن راحلتي فانكسرت، فأرسلت إلى ابن عباس وابن عمر فقالا: ليس لها وقت كالحج يكون على إحرامه حتى يصل إلى البيت.

**قوله (أن عبد الله بن عمر حين خرج إلى مكة معتمراً في الفتنة)** هذا السياق يشعر بأنه عن نافع عن ابن عمر بغير واسطة، لكن رواية جويرية التي بعده تقتضي أن نافعاً حمل ذلك عن سالم وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر عن أبيهما حيث قال فيها: عن جويرية عن نافع أن عبيد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله أخبراه أنهما كلتما عبد الله بن عمر، فذكر القصة والحديث، هكذا قال البخاري عن عبد الله بن محمد ابن أسماء، ووافقه الحسن بن سفيان وأبو يعلى كلاهما عن عبد الله، أخرجه الإسماعيلي عنهما، وتابعهم معاذ بن المنثري عن عبد الله بن محمد بن أسماء، أخرجه البيهقي. لكن في رواية موسى بن إسماعيل عن جويرية عن نافع أن بعض بني عبد الله بن عمر قال له، فذكر الحديث. وظاهره أنه لنافع عن ابن عمر بغير واسطة، وقد عقب البخاري رواية عبد الله برواية موسى لينبه على الاختلاف في ذلك، واقتصر في رواية موسى هنا على الإسناد، وساقه في المغازي بتمامه. وقد رواه يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع كذلك ولفظه «أن عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كلما عبد الله، فذكر الحديث» أخرجه مسلم.

وقد أخرجه البخارى فى المغازى عن مسدد عن يحيى مختصراً قال فيه عن نافع عن ابن عمر أنه أهل فذكر بعض الحديث . وفى قوله عن نافع عن ابن عمر دلالة على أنه لا واسطة بين نافع وابن عمر فيه كما هو ظاهر سياق مسلم ، وأخرجه البخارى كما سيأتى بعد باب من طريق عمر بن محمد عن نافع مثل سياق يحيى عن عبيد الله سواء ، وأخرجه فى المغازى من طريق فليح وفيما مضى من الحج من طريق أيوب والليث كلهم عن نافع ، وأعرض مسلم عن تخريج طريق جويرية ووافق على طريق تخريج الليث وأيوب عن عبيد الله ابن عمر ، وكذا أخرجه النسائى من طريق أيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية كلهم عن نافع عن ابن عمر بغير واسطة . والذى يرجح فى نقدي أن ابني عبد الله أخبرا نافعاً بما كلما به أباهما وأشارا عليه به من التأخير ذلك العام ، وأما بقية القصة فشاهدنا نافع وسمعنا من ابن عمر للملازمة إياه ، فالمقصود من الحديث موصول ، وعلى تقدير أن يكون نافع لم يسمع شيئاً من ذلك من ابن عمر فقد عرف الواسطة بينهما وهى ولدا عبد الله ابن عمر سالم وعبد الله وهما ثقتان لا مطعن فيهما ، ولم أر من نبه على ذلك من شراح البخارى . ووقع فى رواية جويرية المذكورة عبيد الله بن عبد الله بالتصغير ، وفى رواية يحيى القطان المذكورة عبد الله بالتكبير ، وكذا فى رواية عمر بن محمد عن نافع ، قال البيهقي : عبد الله - يعنى مكبراً - أصح . قلت : وليس بمستبعد أن يكون كل منهما كلم أباه فى ذلك ، ولعل نافعاً حضر كلام عبد الله المكبر مع أخيه سالم ولم يحضر كلام عبيد الله المصغر مع أخيه سالم أيضاً بل أخبراه بذلك فقص عن كل ما انتهى إليه علمه .

**قوله (معتماً) فى الموطأ من هذا الوجه « خرج إلى مكة يريد الحج . فقال : إن صدقت » فذكره ، ولا اختلاف ، فإنه خرج أولاً يريد الحج فلما ذكروا له أمر الفتنة أحرم بالعمرة ثم قال : ما شأنهما إلا واحداً فأضاف إليها الحج فصار قارناً .**

**قوله ( فى الفتنة )** بينه فى رواية جويرية فقال « ليلى نزل الجيش بآبن الزبير » وقد مضى فى « باب طواف القارن » من طريق الليث عن نافع بلفظ « حين نزل الحجاج بآبن الزبير » ولمسلم رواية فى يحيى القطان المذكورة « حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير » وقد تقدم فى « باب من اشترى هديه من الطريق » من رواية موسى بن عقبة عن نافع « أراد ابن عمر الحج عام حج الحرورية » . وتقدم طريق الجمع بينه وبين رواية الباب .

**قوله ( إن صدقت عن البيت )** هذا الكلام قاله جواباً لقول من قال له : إنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت ، كما أوضحته الرواية التى بعد هذه .

**قوله ( كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم )** فى رواية موسى بن عقبة « فقال : لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة ، إذن اصنع كما صنع » زاد فى رواية الليث عن نافع فى « باب طواف القارن » « كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم » ونحوه فى رواية أيوب عن نافع فى « باب طواف القارن » .

**قوله ( فأهل )** يعنى ابن عمر ، والمراد أنه رفع صوته بالإلهال والتلبية ، زاد فى رواية جويرية التى بعد هذه « فقال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فحال كفار قريش دون البيت ، فنحر النبي صلى الله عليه وسلم هديه وحلق رأسه » .



**قوله ( من أجل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أهل\* بعمره عام الحديبية )** . قال النووي : معناه أنه أراد إن صددت عن البيت وأحصرت تحللت من العمرة كما تحلل النبي صلى الله عليه وسلم من العمرة . وقال عياض : يحتمل أن المراد أهل بعمره كما أهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمره ، ويحتمل أنه أراد الأمرين أى من الإهلال والإحلال وهو الأظهر . وتعقبه النووي ، وأينس هو بمرود .

**قوله ( بعمره )** زاد فى رواية جويرية « من ذى الخليفة » وفى رواية أيوب الماضية « فأهل بالعمرة من الدار » والمراد بالدار المنزل الذى نزل به ذى الخليفة ، ويحتمل أن يحمل على الدار التى بالمدينة ويجمع بأنه أهل بالعمرة من داخل بيته ، ثم أعلن بها وأظهرها بعد أن استقر بذى الخليفة .

**قوله ( عام الحديبية )** سيأتى بيان ذلك وشرحه فى كتاب المغازى إن شاء الله تعالى ، وأورده المصنف بعد بابين عن إسماعيل - وهو ابن أبى أويس - عن مالك فزاد فيه « ثم إن عبد الله بن عمر نظر فى أمره فقال : ما أمرهما إلا واحد » أى الحج والعمرة فيما يتعلق بالإحصار والإحلال ، فالتفت إلى أصحابه فذكر القصة . وبين فى رواية جويرية أن ذلك وقع بعد أن سار ساعة ، وهو يؤيد الاحتمال الأول الماضى فى أن المراد بالدار المنزل الذى نزل به ذى الخليفة . ووقع فى رواية الليث « أشهدكم أنى قد أوجبت عمرة . ثم خرج حتى إذا كان بظاهر البيداء قال : ما شأن الحج والعمرة إلا واحد » . ولو كان ليحجبه العمرة من داره التى بالمدينة لكان ما بينها وبين ظاهر البيداء أكثر من ساعة .

**قوله فى رواية جويرية ( فلم يحل منهما حتى دخل يوم النحر )** زاد فى رواية الليث « فنحرو وحلق » ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول . وهذا ظاهره أنه اكتفى بطواف القدوم عن طواف الإفاضة ، وهو مشكل . ووقع فى رواية إسماعيل المذكورة « ثم طاف لهما طوافاً واحداً ورأى أن ذلك مجزئ عنه » وقد تقدم البحث فى ذلك فى آخر « باب طواف القارن » .

**قوله فى رواية جويرية ( أشهدكم أنى قد أوجبت )** أى ألزمت نفسى ذلك ، وكأنه أراد تعليم من يريد الاقتداء به ، وإلا فالتلفظ ليس بشرط .

**قوله ( وإن حبل بينى وبينه )** أى الليث - أى منعت من الوصول إليه لأطوف - تحللت بعمل العمرة ، وهذا يبين أن المراد بقوله « ما أمرهما إلا واحد » يعنى الحج والعمرة فى جواز التحلل منهما بالإحصار أو فى إمكان الإحصار عن كل منهما ، ويؤيد الثانى قوله فى رواية يحيى القطان المذكورة بعد قوله ما أمرهما إلا واحد « إن حبل بينى وبين العمرة حبل بينى وبين الحج » فكأنه رأى أولاً أن الإحصار عن الحج أشد من الإحصار عن العمرة لطول زمن الحج وكثرة أعماله فاختر الإهلال بالعمرة ، ثم رأى أن الإحصار بالحج يفيد التحلل عنه بعمل العمرة فقال « ما أمرهما إلا واحد » . وفيه أن الصحابة كانوا يستعملون القياس ويحتجون به . وفى هذا الحديث من الفوائد أن من أحصر بالعدو بأن منعه عن المضى فى نسكه حجاً كان أو عمرة جاز له التحلل بأن ينوى ذلك وينحر هديه ويحلق رأسه أو يقصر منه . وفيه جواز إدخال الحج على العمرة وهو قول الجمهور ، لكن شرطه عند الأكثر أن يكون قبل الشروع فى طواف العمرة ،

وقيل إن كان قبل مضي أربعة أشواط صح ، وهو قول الحنفية ، وقيل بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ، ونقل عبد البر أن أبا ثور شذ فنع إدخال الحج على العمرة قياساً على منع إدخال العمرة على الحج . وفيه أن القارن يقتصر على طواف واحد ، وقد تقدم البحث فيه في باب . وفيه أن القارن يهدى ، وشذ ابن حزم فقال : لا يهدى على القارن . وفيه جواز الخروج إلى النسك في الطريق المظنون خوفه إذا رجي السلامة ، قاله ابن عبد البر .

**قوله** في رواية موسى بن إسماعيل ( أن بعض بني عبد الله ) قد تقدم اسمه في الرواية التي قبلها وأنه سالم بن عبد الله أو أخوه عبيد الله أو عبد الله ، ولم يظهر لي من الذي تولى مخاطبته منهم .

( تنبيه ) : وقع في رواية القعني عن مالك في أول أحاديث الباب في آخر قصة ابن عمر زيادة وهي « وأهدى شاة » قال ابن عبد البر : هي زيادة غير محفوظة ، لأن ابن عمر كان يفسر ما استيسر من الهدى بأنه بدنة دون بدنة أو بقرة دون بقرة فكيف يهدى شاة .

**قوله** في حديث ابن عباس في آخر الباب ( حدثنا محمد ) كذا في جميع الروايات غير منسوب ، فجزم الحاكم بأنه محمد بن يحيى الذهلي ، وأبو مسعود بأنه محمد بن مسلم بن وارة ، وذكر الكلاباذي عن ابن أبي سعيد أنه أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي ، وذكر أنه رآه في أصل عتيق ، ويؤيده أن الحديث وجد من حديثه عن يحيى بن صالح المذكور ، كذلك أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق أبي حاتم ، ورواية البخاري عنه في باب الذبيح فإنه روى عنه البخاري . قلت : ويحتمل أن يكون هو محمد بن إسحق الصغاني فقد وجدت الحديث من روايته عن يحيى بن صالح كما سأذكره .

**قوله** ( عن عكرمة قال فقال ابن عباس ) هكذا رأيت في جميع النسخ وهو يقتضي سبق كلام يعقبه قوله « فقال ابن عباس » ولم ينسب عليه أحد من شراح هذا الكتاب ولا بينه الإسماعيلي ولا أبو نعيم لأنهما اقتصرنا من الحديث على ما أخرجه البخاري ، وقد بحث عنه إلى أن يسر الله بالوقوف عليه ، فقرأت في « كتاب الصحابة » لابن السكن قال « حدثني هارون بن عيسى حدثنا الصغاني هو محمد بن إسحق أحد شيوخ مسلم حدثنا يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير قال : سألت عكرمة فقال : قال عبد الله بن رافع مولى أم سلمة إنها سألت الحجاج بن عمرو الأنصاري عن حبس وهو محرم فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من عرج أو كسر أو حبس فليجزئ مثلها وهو في حل » قال فحدثت به أبا هريرة فقال : صدق ، وحدثته ابن عباس فقال : قد أحصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فحلق ونحر هديه وجامع نساءه حتى اعتمر عاماً قابلاً » ، فعرف بهذا السياق القدر الذي حذفه البخاري من هذا الحديث ، والسبب في حذفه أن الزائد ليس على شرطه لأنه قد اختلف في حديث الحجاج بن عمرو عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة مع كون عبد الله بن رافع ليس من شرط البخاري فأخرجه أصحاب السنن وابن خزيمة والدارقطني والحاكم من طرق عن الحجاج الصواف عن يحيى عن عكرمة عن الحجاج به ، وقال في آخره « قال عكرمة فسألت أبا هريرة وابن عباس فقالا صدق » . ووقع في رواية يحيى القطان وغيره في سياقه « سمعت الحجاج » وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق معمر عن يحيى عن عكرمة عن عبد الله بن رافع

عن الحجاج قال الترمذى : وتابع معمرأ على زيادة عبد الله بن رافع معاوية بن سلام ، وسمعت محمداً يعنى البخارى يقول : رواية معمر ومعاوية أصح ، انتهى . فاقصر البخارى على ما هو من شرط كتابه ، مع أن الذى حذفه ليس بعيداً من الصحة ، فإنه إن كان عكرمة سمعه من الحجاج بن عمرو فذاك ، وإلا فالواسطة بينهما - وهو عبد الله بن رافع - ثقة وإن كان البخارى لم يخرج له . وبهذا الحديث احتج من قال : لا فرق بين الإحصار بالعدو وبغيره كما تقدمت الإشارة إليه ، واستدل به على أن من تحلل بالإحصار وجب عليه قضاء ما تحلل منه وهو ظاهر الحديث ، وقال الجمهور : لا يجب ، وبه قال الحنفية . وعن أحمد روايتان . وسيأتى البحث فيه بعد بابين إن شاء الله تعالى .

## باب

### الإحصار في الحج

[١٨١٠]

١٧٦٧- فأحمد بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال أخبرني سالم قال : كان ابن عمر يقول : أليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه ؟ إن حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم حل من كل شيء حتى يحج عاماً قابلاً فيهدي أو يصوم إن لم يجد هدياً .

وعن عبد الله قال أنا معمر عن الزهري قال : حدثني سالم عن ابن عمر . . نحوه .

**قوله ( باب الإحصار في الحج )** قال ابن المنير في الحاشية : أشار البخارى إلى أن الإحصار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إنما وقع في العمرة ، فقاس العلماء الحج على ذلك ، وهو من الإلحاق بنى الفارق وهو من أقوى الأقسية . قلت : وهذا ينبغي على أن مراد ابن عمر بقوله « سنة نبيكم » قياس من يحصل له الإحصار وهو حاج على من يحصل له في الاعتبار ، لأن الذى وقع للنبي صلى الله عليه وسلم هو الإحصار عن العمرة ، ويحتمل أن يكون ابن عمر أراد بقوله سنة نبيكم وبما بينه بعد ذلك شيئاً سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم في حق من لم يحصل له ذلك وهو حاج ، والله أعلم .

**قوله ( أخبرنا عبد الله )** هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد وقد عقب المصنف هذا الحديث بأن قال « وعن عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري نحوه » وهو معطوف على الإسناد الأول ، فكأن ابن المبارك كان يحدث به تارة عن يونس وتارة عن معمر ، وليس هو بمعلق كما ادعاه بعضهم . وقد أخرجه الترمذى عن أبى كريب عن ابن المبارك عن معمر ولفظه : « أنه كان ينكر الاشتراط ويقول : أليس حسبكم سنة نبيكم » وهكذا أخرجه الدارقطنى من طريق الحسن بن عرفة والإسماعيلى من طريقه ومن طريق أحمد ابن منيع وغيره كلهم عن ابن المبارك ، وكذا أخرجه عبد الرزاق وأحمد عنه عن معمر مقتصرأ على هذا القدر ، وأخرجه الإسماعيلى من وجه آخر عن عبد الرزاق بتمامه ، وكذا أخرجه النسائى . وأما إنكار ابن

عمر الاشتراط فتأبث في رواية يونس أيضاً إلا أنه حذف في رواية البخارى هذه ، فأخرجه البيهقي من طريق السراج عن أبي كريب عن ابن المبارك عن يونس ، وأخرجه النسائي والإسماعيلي من طريق ابن وهب عن يونس ، وأشار ابن عمر بإنكار الاشتراط إلى ما كان يفتي به ابن عباس . قال البيهقي : لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة في الاشتراط لقال به ، وقد أخرجه الشافعي عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بضباعة بنت الزبير فقال : أما تريدن الحج ؟ فقالت : إني شاكية . فقال لها : حجبي واشترطي أن محلي حيث حبستني » قال الشافعي : لو ثبت حديث عروة لم أعدله إلى غيره ، لأنه لا يحل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال البيهقي : قد ثبت هذا الحديث من أوجه عن النبي صلى الله عليه وسلم . ثم ساقه من طريق عبد الجبار بن العلاء عن ابن عيينة موصولاً بذكر عائشة فيه وقال : وقد وصله عبد الجبار وهو ثقة . قال : وقد وصله أبو أسامة ومعمّر كلاهما عن هشام . ثم ساقه من طريق أبي أسامة وقال : أخرجه الشيخان من طريق أبي أسامة . قلت : وطريق أبي أسامة أخرجهما البخاري في كتاب النكاح ولم يخرجها في الحج ، بل حذف منه ذكر الاشتراط أصلاً إثباتاً كما في حديث عائشة ونفيًا كما في حديث ابن عمر . وأما رواية معمّر التي أشار إليها البيهقي فأخرجها أحمد عن عبد الرزاق ، ومسلم من طريق عبد الرزاق عن معمّر عن هشام والزهرى فرقهما كلاهما عن عروة عن عائشة . ولقصة ضباعة شواهد منها حديث ابن عباس « أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إني امرأة ثقيلة - أي في الضعف - وإني أريد الحج ، فما تأمرني ؟ قال : أهلي بالحج ، واشترطي أن محلي حيث تحبسن . قال فأدركت » أخرجه مسلم وأصحاب السنن والبيهقي من طرق عن ابن عباس . قال الترمذي : وفي الباب عن جابر وأسماء بنت أبي بكر . قلت : وعن ضباعة نفسها وعن سعدى بنت عوف وأسانيدها كلها قوية . وصح القول بالاشتراط عن عمر وعثمان وعلي وعمار وابن مسعود وعائشة وأم سلمة وغيرهم من الصحابة ، ولم يصح إنكاره عن أحد من الصحابة إلا عن ابن عمر ، ووافقه جماعة من التابعين ومن بعدهم من الحنفية والمالكية ، وحكى عياض عن الأصيلي قال : لا يثبت في الاشتراط إسناد صحيح ، قال عياض : وقد قال النسائي لا أعلم أسنده عن الزهرى غير معمّر . وتعقبه النووي بأن الذي قاله غلط فاحش ، لأن الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة ، انتهى . وقول النسائي لا يلزم منه تضعيف طريق الزهرى التي تفرد بها معمّر فضلاً عن بقية الطرق لأن معمراً ثقة حافظ فلا يضره التفرد ، كيف وقد وجد لما رواه شواهد كثيرة .

**قوله ( أليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إن حبس أحدكم عن الحج طاف )** قال عياض : ضبطناه سنة بالنصب على الاختصاص أو على إضمار فعل ، أي تمسكوا وشبهه . وخبر حسبكم في قوله « طاف بالبيت » ويصح الرفع على أن سنة خبر حسبكم أو الفاعل بمعنى الفعل فيه ويكون ما بعدها تفسيراً للسنة . وقال السهيلي : من نصب سنة فإنه بإضمار الأمر كأنه قال : الزموا سنة نبيكم ، وقد قدمت البحث فيه .

**قوله ( طاف بالبيت )** أي إذا أمكنه ذلك . وقد وقع في رواية عبد الرزاق « إن حبس أحدكم منكم حابس عن البيت فإذا وصل إليه طاف به » الحديث . والذي تحصل من الاشتراط في الحج والعمرة أقوال :

أحدها مشروعيته ، ثم اختلف من قال به فقليل : واجب لظاهر الأمر . وهو قول الظاهرية . وقيل مستحب وهو قول أحمد وغلط من حكى عنه إنكاره ، وقيل جائز وهو المشهور عند الشافعية وقطع به الشيخ أبو حامد . والحق أن الشافعي نص عليه في القديم وعلق القول بصحته في الجديد فصار الصحيح عنه القول به ، وبذلك جزم الترمذي عنه ، وهو أحد المواضع التي علق القول بها على صحة الحديث ، وقد جمعها في كتاب مفرد مع الكلام على تلك الأحاديث . والذين أنكروا مشروعية الاشتراط أجابوا عن حديث ضباعة بأجوبة ، منها : أنه خاص بضباعة ، حكاه الخطابي ثم الروياني من الشافعية . قال النووي : وهو تأويل باطل . وقيل معناه محلي حيث حبسني الموت إذا أدركتني الوفاة انقطع لإخراي . حكاه إمام الحرمين ، وأنكره النووي ، وقال : إنه ظاهر الفساد . وقيل إن الشرط خاص بالتحال من العمرة لا من الحج . حكاه المحب الطبري . وقصة ضباعة تردده كما تقدم من سياق مسلم . وقد أطنب ابن حزم في التعقب على من أنكر الاشتراط بما لا مزيد عليه ، وسيأتي الكلام على بقية حديث ضباعة في الاشتراط حيث ذكره المصنف في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى .

### باب النحر قبل الخلق في الحصر

[١٨١١] ١٧٦٨ - نا محمود قال نا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن المسور أن رسول الله صلى الله عليه نحر قبل أن يخلق ، وأمر أصحابه بذلك .

[١٨١٢] ١٧٦٩ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم قال أنا أبو بدر شجاع بن الوليد عن عمر بن محمد العمري . قال وحدثنا نافع أن عبد الله وسالماً كلما عبد الله بن عمر فقال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه معتمرين فحال كفار قريش دون البيت ، فنحر رسول الله صلى الله عليه بدنه وحلق رأسه .

**قوله ( باب النحر قبل الخلق في الحصر )** ذكر فيه حديث المسور « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر قبل أن يخلق وأمر أصحابه بذلك » وهذا طرف من الحديث الطويل الذي أخرجه المصنف في الشروط من الوجه المذكور هنا ولفظه في أواخر الحديث « فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه قوموا فاتحروا ثم اخلقوا » فذكر بقية الحديث وفيه قول أم سلمة للنبي صلى الله عليه وسلم « اخرج ، ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدنك ، وأشار بقوله في الترجمة « في الحصر » إلى أن هذا بهذا أن المصنف أورد القدر المذكور هنا بالمعنى ، وأشار بقوله في الترجمة « في الحصر » إلى أن هذا الترتيب يختص بحال من أحصر ، وقد تقدم أنه لا يجب في حال الاختيار في « باب إذا رمى بعد ما أمسى أو حلق قبل أن يذبح » ولم يتعرض المصنف لما يجب على من حلق قبل أن ينحر ، وقد روى ابن أبي شيبة عن طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : عليه دم . قال إبراهيم : وحدثني سعيد بن جبيرة عن ابن

عباس مثله . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر الماضي قبل بياب مختصراً وفيه « فنحر بدنه وحلق رأسه » ، وقد أورده البيهقي من طريق أبي بدر شجاع بن الوليد — وهو الذي أخرجه البخاري من طريقه بإسناده المذكور — ولفظه « أن عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كلما عبد الله بن عمر ليالي نزل الحجاج بابن الزبير وقالوا : لا يضررك أن لا تحج العام ، إنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت . فقال : خرجنا » فذكر مثل سياق البخاري وزاد في آخره « ثم رجع » ، وكذا ساقه الإسماعيلي من طريق أبي بدر إلا أنه لم يذكر القصة التي في أوله ، وساقه من طريق أخرى عن أبي بدر أيضاً فقال فيها عن ابن عمر أنه قال « إن حيل بيني وبين البيت فعلت كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا معه ، فأهل بالعمرة » الحديث . قال ابن التيمي : ذهب مالك إلى أنه لا هدي على المحصر ، والحجة عليه هذا الحديث لأنه نقل فيه حكم وسبب ، فالسبب المحصر ، والحكم النحر ، فاقضى الظاهر تعلق الحكم بذلك السبب ، والله أعلم .

## باب

مَنْ قَالَ : لَيْسَ عَلَى الْمُحْصِرِ بَدَلٌ

وقال روح عن شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس : إِنَّمَا الْبَدَلُ عَلَى مَنْ نَقَضَ حَجَّهُ بِالتَّلَذُّذِ ، فَأَمَّا مَنْ حَبَسَهُ عَذْرٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَحِلُّ وَلَا يَرْجَعُ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ وَهُوَ مُحْصَرٌ نَحَرَهُ إِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَبْعَثَ بِهِ ، وَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَبْعَثَ بِهِ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ . وَقَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ : يَنْحَرُ هَدْيُهُ وَيَحْلِقُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَصْحَابَهُ بِالْحُدَيْبِيَةِ نَحَرُوا وَحَلَقُوا وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ الطَّوَافِ . وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْهَدْيُ إِلَى الْبَيْتِ ، ثُمَّ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَمَرَ أَحَدًا أَنْ يَقْضُوا شَيْئًا وَلَا يَعُودُوا لَهُ . وَالْحُدَيْبِيَّةُ خَارِجٌ مِنَ الْحَرَمِ .

١٧٧٠ - فَأِِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ حِينَ خَرَجَ إِلَى

[١٨١٣]

مَكَّةَ مُعْتَمِرًا فِي الْفِتْنَةِ : إِنْ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَهْلُ بَعْمَرَةٍ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَانَ أَهْلًا بِعُمْرَةٍ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ . ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ نَظَرَ فِي أَمْرِهِ فَقَالَ : مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ . فَالْتَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجِبْتُ الْحُجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ ، ثُمَّ طَافَ لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا . وَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ مُجْزِئًا عَنْهُ ، وَأَهْدَى .

قوله ( باب من قال ليس على المحصر بدل ) بفتح الموحدة والمهمله ، أى قضاء لما أحصر فيه من حج أو عمرة ، وهذا هو قول الجمهور كما تقدم قريباً .

**قوله ( وقال روح )** يعني ابن عبادة ، وهذا التعليق وصله إسحق بن راهويه في تفسيره عن روح بهذا الإسناد وهو موقوف على ابن عباس ، ومراده بالتلذذ وهو بمعجمتين الجماع . وقوله « حبسه عذر » كذا للأكثر بضم المهملة وسكون المعجمة بعدها راء ، ولأبي ذر « حبسه عدو » بفتح أوله وفي آخره واو . وقوله « أو غير ذلك » أى من مرض أو نفاد نفقة . وقد ورد عن ابن عباس نحو هذا بإسناد آخر . أخرجه ابن جرير من طريق على بن أبي طلحة عنه وفيه « فإن كانت حجة الإسلام فعليه قضاؤها ، وإن كانت غير الفريضة فلا قضاء عليه » . وقوله « وإن استطاع أن يبعث به لم يحل حتى يبلغ الهدى محله » هذه مسألة اختلاف بين الصحابة ومن بعدهم ، فقال الجمهور يذبح المحصر الهدى حيث يحل سواء كان في الحل أو في الحرم ، وقال أبو حنيفة لا يذبحه إلا في الحرم ، وفصل آخرون كما قاله ابن عباس هنا وهو المعتمد . وسبب اختلافهم في ذلك هل نحر النبي صلى الله عليه وسلم الهدى بالحديبية في الحل أو في الحرم ، وكان عطاء يقول لم ينحر يوم الحديبية إلا في الحرم ، ووافقه ابن إسحق ، وقال غيره من أهل المغازى : إنما نحر في الحل . وروى يعقوب بن سفيان من طريق مجمع بن يعقوب عن أبيه قال « لما حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه نحرُوا بالحديبية وحلقوا ، وبعث الله رجلاً فحملت شعورهم فألقته في الحرم » قال ابن عبد البر في « الاستذكار » : فهذا يدل على أنهم حلقوا في الحل . قلت : ولا يخفى ما فيه ، فإنه لا يلزم من كونهم ما حلقوا في الحرم لمنعهم من دخوله أن لا يكونوا أرسلوا الهدى مع من نحره في الحرم ، وقد ورد ذلك في حديث ناجية بن جندب الأسلمي « قلت يا رسول الله ابعث معي بالهدى حتى أنحره في الحرم ، ففعل » أخرجه النسائي من طريق إسرائيل عن مجزأة بن زاهر عن ناجية ، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن إسرائيل لكن قال « عن ناجية عن أبيه » لكن لا يلزم من وقوع هذا وجوبه ، بل ظاهر القصة أن أكثرهم نحر في مكانه وكانوا في الحل وذلك دال على الجواز ، والله أعلم .

**قوله ( وقال مالك وغيره )** هو مذكور في « الموطأ » ولفظه أنه بلغه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو وأصحابه بالحديبية فتحروا الهدى وحلقوا رؤوسهم وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت وقبل أن يصل إليه الهدى » ثم لم نعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحداً من أصحابه ولا ممن كان معه أن يقضوا شيئاً ولا أن يعودوا لشيء . وسئل مالك عن أحصر بعدو فقال : يحل من كل شيء وينحر هديه ويحلق رأسه حيث حبس وليس عليه قضاء . وأما قول البخاري وغيره فالذي يظهر لي أنه عني به الشافعي ، لأن قوله في آخره « والحديبية خارج الحرم » هو من كلام الشافعي في « الأم » ، وعنه أن بعضها في الحل وبعضها في الحرم ، لكن إنما نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحل استدلالاً بقوله تعالى ﴿ وصدوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوفاً أن يبلغ محله ﴾ قال : ومحل الهدى عند أهل العلم الحرم ، وقد أخبر الله تعالى أنهم صدوهم عن ذلك . قال : فحيث ما أحصر ذبح وحل ، ولا قضاء عليه من قبل أن الله تعالى لم يذكر قضاء ، والذي أعقله في أخبار أهل المغازى شبيه بما ذكرت لأننا علمنا من متواطئ أحاديثهم أنه كان معه عام الحديبية رجال معروفون ، ثم ائتمروا عمرة القضية فتخلف بعضهم بالمدينة من غير ضرورة في نفس ولا مال ، ولو لزمهم القضاء لأمرهم بأن لا يتخلفوا عنه . وقال في موضع آخر : إنما سميت عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التي وقعت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش ، لا على أنهم وجب

عليهم قضاء تلك العمرة ، انتهى . وقد روى الواقدي في المغازي من طريق الزهري ومن طريق أبي معشر وغيرهما قالوا « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يعتمروا فلم يتخلف منهم إلا من قتل بخيبر أو مات ، وخرج معه جماعة معتمرين ممن لم يشهد الحديبية وكانت عدتهم ألفين » ويمكن الجمع بين هذا إن صح وبين الذي قبله بأن الأمر كان على طريق الاستحباب ، لأن الشافعي جازم بأن جماعة تخلفوا بغير عذر ، وقد روى الواقدي أيضاً من حديث ابن عمر قال « لم تكن هذه العمرة قضاء ، ولكن كان شرطاً على قريش أن يعتمر المسلمون من قابل في الشهر الذي صدهم المشركون فيه » .

**قوله ( ثم طاف لهما )** أى للحج والعمرة ، وهذا يخالف قول الكوفيين إنه يجب لهما طوافان .

**قوله ( ورأى أن ذلك مجزئ عنه )** كذا لأبي ذر وغيره بالرفع على أنه خبر أن ، ووقع في رواية كريمة « مجزئاً » فقيل هو على لغة من ينصب بأن المبتدأ والخبر ، أو هي خبر كان المحذوفة . والذي عندي أنه من خطأ الكاتب ، فإن أصحاب الموطأ اتفقوا على روايته بالرفع على الصواب .

**باب قول الله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ**

**أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴾ ، وهو مخير ، فأما الصوم فثلاثة أيام**

١٧٧١- فابعد الله بن يوسف قال أنا مالك عن حميد بن قيس عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن رسول الله صلى الله عليه أنه قال : « لعلك أذاك هو أمك ؟ » قال : نعم يا رسول الله . فقال رسول الله صلى الله عليه : « احلق رأسك ، وصم ثلاثة أيام ، أو أطعم ستة مساكين ، أو انسك بشاة » . [١٨١٤]

[الحديث ١٨١٤- أطرافه في : ١٨١٥ ، ١٨١٦ ، ١٨١٧ ، ١٨١٨ ، ٤١٥٩ ، ٤١٩٠ ، ٤١٩٦ ، ٤٥١٧ ، ٥٦٦٥ ،

٥٧٠٣ ، ٦٨٠٨ ] .

**قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ**

**أَوْ نُسْكَ ﴾ وهو مخير ، فأما الصوم فثلاثة أيام )** أى باب تفسير قوله تعالى كذا ، وقوله « مخير » من كلام المصنف استفاده من « أو » المكررة . وقد أشار إلى ذلك في أول « باب كفارات الأيمان » فقال : وقد خير النبي صلى الله عليه وسلم كعباً في الفدية ، ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة : ما كان في القرآن « أو » فصاحبه بالخيار . وسيأتى ذكر من وصل هذه الآثار هناك ، وأقرب ما وقفت عليه من طرق حديث الباب إلى التصريح ما أخرجه أبو داود من طريق الشعبي عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له « إن شئت فانسك نسيكة ، وإن شئت فصم ثلاثة أيام ، وإن شئت فاطعم » الحديث . وفي رواية مالك في « الموطأ » عن عبد الكريم بإسناده في آخر الحديث « أى ذلك فعلت أجزأ » وسيأتى البحث في ذلك إن شاء الله تعالى . وقوله « فأما الصوم » في رواية الكشميني « الصيام » ، والصيام المطلق



في الآية مقيد بما ثبت في الحديث بالثلاث . قال ابن التين وغيره : جعل الشارع هنا صوم يوم معادلاً بصاع ، وفي الفطر من رمضان عدل مد ، وكذا في الظهار والجماع في رمضان ، وفي كفارة اليمين بثلاثة أمداد وثلاث ، وفي ذلك أقوى دليل على أن القياس لا يدخل في الحدود والتقديرات . وقسم قوله « فأما الصوم » محذوف تقديره . وأما الصدقة فهي إطعام ستة مساكين ، وقد أفرد ذلك بترجمة .

**قوله ( عن حميد بن قيس )** في رواية أشهب عن مالك « أن حميد بن قيس حدثه » ، أخرجهما الدارقطني في « الموطآت » .

**قوله ( مجاهد عن عبد الرحمن )** صرح سيف عن مجاهد بسامعه من عبد الرحمن وبأن كعباً حدث عبد الرحمن كما في الباب الذي يليه . قال ابن عبد البر في رواية حميد بن قيس هذه : كذا رواه الأكثر عن مالك ، ورواه ابن وهب وابن القاسم وابن عفير عن مالك بإسقاط عبد الرحمن بين مجاهد وكعب ابن عجرة . قلت : ولما كان فيه إسنادان آخران في « الموطأ » أحدهما عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد وفي سياقه ما ليس في سياق حميد بن قيس ، وقد اختلف فيه على مالك أيضاً على العكس مما اختلف فيه على طريق حميد بن قيس ، قال الدارقطني : رواه أصحاب « الموطأ » عن مالك عن عبد الكريم عن عبد الرحمن لم يذكروا مجاهداً ، حتى قال الشافعي : إن مالكاً وهم فيه ، وأجاب ابن عبد البر بأن ابن القاسم وابن وهب في « الموطأ » وتابعهما جماعة عن مالك خارج الموطأ منهم بشر بن عمر الزهراني وعبد الرحمن بن مهدي وإبراهيم بن طهمان والوليد بن مسلم أثبتوا مجاهداً بينهما ، وهذا الجواب لا يرد على الشافعي . وطريق ابن القاسم المشار إليها عند النسائي وطريق ابن وهب عند الطبري وطريق عبد الرحمن بن مهدي عند أحمد وسائرهما عند الدارقطني في « الغرائب » . والإسناد الثالث لمالك فيه عن عطاء الخراساني عن رجل من أهل الكوفة عن كعب بن عجرة ، قال ابن عبد البر : يحتمل أن يكون عبد الرحمن بن أبي ليلى أو عبد الله بن معقل ، ونقل ابن عبد البر عن أحمد بن صالح المصري قال : حديث كعب بن عجرة في الفدية سنة معمول بها لم يروها من الصحابة غيره ، ولا رواها عنه إلا ابن أبي ليلى وابن معقل . قال : وهي سنة أخذها أهل المدينة عن أهل الكوفة . قال الزهري : سألت عنها علماءنا كلهم حتى سعيد بن المسيب فلم يبينوا كم عدد المساكين . قلت : فيما أطلقه ابن صالح نظر ، فقد جاءت هذه السنة من رواية جماعة من الصحابة غير كعب ، منهم عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبري والطبراني ، وأبو هريرة عند سعيد بن منصور ، وابن عمر عند الطبري ، وفضالة الأنصاري عن لا يتهم من قومه عند الطبري أيضاً . ورواه عن كعب ابن عجرة غير المذكورين أبو وائل عند النسائي ، ومحمد بن كعب القرظي عند ابن ماجه ، ويحيى بن جعدة عند أحمد ، وعطاء عند الطبري . وجاء عن أبي قلابة والشعبي أيضاً عن كعب وروايتهما عند أحمد ، لكن الصواب أن بينهما واسطة وهو ابن أبي ليلى على الصحيح . وقد أورد البخاري حديث كعب هذا في أربعة أبواب متوالية ، وأورده أيضاً في المغازي والطب وكفارات الأيمان من طرق أخرى مدار الجميع على ابن أبي ليلى وابن معقل ، فيقيد إطلاق أحمد بن صالح بالصحة فإن بقية الطرق التي ذكرتها لا تخلو عن مقال إلا طريق أبي وائل ، وسأذكر ما في هذه الطرق من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : لعلك )** في رواية أشهب المتقدم ذكرها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له » وفي رواية عبد الكريم « أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم فأذاه القمل » وفي رواية سيف في الباب الذي يليه « وقف على » رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية ورأسى يتهافت قليلاً فقال : أيؤذيك هوامك ؟ قلت : نعم . قال : فاحلق رأسك - الحديث وفيه - قال في نزلت هذه الآية فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه » زاد في رواية أبي الزبير عن مجاهد عند الطبراني أنه أهل في ذى القعدة ، وفي رواية مغيرة عن مجاهد عند الطبري أنه لقبه وهو عند الشجرة وهو محرم ، وفي رواية أيوب عن مجاهد في المغازي « أتى على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أوقد تحت برمة والقمل يتناثر على رأسى » زاد في رواية ابن عون عن مجاهد في الكفارات « فقال ادن ، فدنوت . فقال : أيؤذيك » . وفي رواية ابن بشر عن مجاهد فيه قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية ونحن محرمون وقد حصرنا المشركون ، وكانت لي وفرة فجعلت الهوام تتساقط على وجهي ، فقال : أيؤذيك هوام رأسك ؟ قلت : نعم . فأنزلت هذه الآية » . وفي رواية أبي وائل عن كعب « أحرمت فكثرت قل رأسى فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأتاني وأنا أطبخ قدرأ لأصحابي » . وفي رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد بعد بابين « رآه وأنه ليسقط القمل على وجهه ، فقال : أيؤذيك هوامك ؟ قال : نعم ، فأمره أن يحلق » وهم بالحديبية ولم يبين لهم أنهم يحلون ، وهم على طمع أن يدخلوا مكة ، فأنزل الله الفدية . وأخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن كثير عن مجاهد بهذه الزيادة ، ولأحمد وسعيد بن منصور في رواية أبي قلابة : « قلت حتى ظننت أن كل شعرة من رأسى فيها القمل من أصلها إلى فرعها » زاد سعيد « وكنت حسن الشعر » ، وأول رواية عبد الله بن معقل بعد باب « جلست إلى كعب بن عجرة فسألته عن الفدية فقال : نزلت في خاصة وهي لكم عامة ، حملت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل يتناثر على وجهي فقال : ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى » ، زاد مسلم من هذا الوجه « فسألته عن هذه الآية » ففدية من صيام » الآية . ولأحمد من وجه آخر في هذه الطريق « وقع القمل في رأسى ولحيتي حتى حاجبي وشاربي ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فأرسل إلى فدعاني ، فلما رآني قال : لقد أصابك بلاء ونحن لا نشعر ، ادع إلى الحجام ، فحلقتني » ولأبي داود من طريق الحكم بن عتيبة عن ابن أبي ليلى عن كعب « أصابتنى هوام حتى تخوفت على بصرى » . وفي رواية أبي وائل عن كعب عند الطبري « فحك رأسى بأصبعه فانتثر منه القمل » زاد الطبري من طريق الحكم « إن هذا لأذى ، قلت شديد يا رسول الله » والجمع بين هذا الاختلاف في قول ابن أبي ليلى عن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم مر به فرآه ، وفي قول عبد الله بن معقل « أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل إليه فرآه » أن يقال : مر به أولاً فرآه على تلك الصورة فاستدعى به إليه فخاطبه وحلق رأسه بحضرته ، فقتل كل واحد منهما ما لم ينقله الآخر ، ويوضحه قوله في رواية ابن عون السابقة حيث قال فيها « فقال ادن فدنوت » فالظاهر أن هذا الاستدعاء كان عقب رؤيته إياه إذ مر به وهو يوقد تحت القدر .

**قوله ( لعلك آذاك هوامك )** قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلة التي يترتب عليها الحكم ، فلما

أخبره بالمشقة التي نالته خفف عنه . ر « الهوام » بتشديد الميم جمع هامة وهي ما يدب من الأخشاش ، والمراد بها ما يلزم جسد الإنسان غالباً إذا طال عهده بالتنظيف ، وقد عين في كثير من الروايات أنها القمل ، واستدل به على أن الفدية مرتبة على قتل القمل ، وتعقب بذكر الحلق ، فالظاهر أن الفدية مرتبة عليه ، وهما وجهان عند الشافعية ، يظهر أثر الخلاف فيما لو حاق ولم يقتل قلاً .

**قوله ( احلق رأسك وصم )** قال ابن قدامة : لا نعلم خلافاً في إلحاق الإزالة بالحلق سواء كان بموسى أو مقص أو نورة أو غير ذلك ، وأغرب ابن حزم فأخرج التنف عن ذلك فقال : يلحق جميع الإزالات بالحلق إلا التنف .

**قوله ( أو أطعم )** ليس في هذه الرواية بيان قدر الإطعام ، وسيأتي البحث فيه بعد باب ، وهو ظاهر في التخيير بين الصوم والإطعام . وكذا قوله « أو انسك بشاة » ووقع في رواية الكشمي « شاة » بغير موحدة ، والأول تقديره تقرب بشاة ولذلك عداه بالباء . والثاني تقديره اذبح شاة . والنسك يطلق على العبادة وعلى الذبح المخصوص ، وسياق رواية الباب موافق للآية . وقد تقدم أن كعباً قال إنها نزلت بهذا السبب ، وقد قدمت في أول الباب أن رواية عبد الكريم صريحة في التخيير حيث قال « أى ذلك فعلت أجزأ » . وكذا رواية أبي داود التي فيها « إن شئت وإن شئت » ووافقتها رواية عبد الوارث عن ابن أبي نجيح أخرجه مسدد في مسنده ومن طريقه الطبراني ، لكن رواية عبد الله بن معقل – الآتية بعد باب – تقتضي أن التخيير إنما هو بين الإطعام والصيام لمن لم يجد النسك ولفظه « قال أنجد شاة ؟ قال : لا . قال : فصم أو أطعم » ولأبي داود في رواية أخرى « أمعك دم ؟ قال : لا . قال : فإن شئت فصم » ونحوه للطبراني من طريق عطاء عن كعب ، ووافقهم أبو الزبير عن مجاهد عند الطبراني وزاد بعد قوله ما أجد هدياً » قال : فأطعم . قال : ما أجد . قال : صم » ولهذا قال أبو عوانة في صحيحه : فيه دليل على أن من وجد نسكاً لا يصوم ، يعني ولا يطعم ، لكن لا أعرف من قال بذلك من العلماء إلا ما رواه الطبري وغيره عن سعيد ابن جبير قال : النسك شاة ، فإن لم يجد قوموا الشاة دراهم والدراهم طعاماً فتصدق به أو صام لكل نصف صاع يوماً ، أخرجه من طريق الأعمش عنه قال : فذكرته لإبراهيم فقال : سمعت علقمة مثله . فحينئذ يحتاج إلى الجمع بين الروایتين ، وقد جمع بينهما بأوجه ، منها : ما قال ابن عبد البر إن فيه الإشارة إلى ترجيح الترتيب لا لإيجابه . ومنها : ما قال النووي : ليس المراد أن الصيام أو الإطعام لا يجزئ إلا لفقد الهدى ، بل المراد أنه استخبره : هل معه هدى أو لا ؟ فإن كان واجده أعلمه أنه مخير بينه وبين الصيام والإطعام ، وإن لم يجده أعلمه أنه مخير بينهما . ومحصله أنه لا يلزم من سؤاله عن وجدان الذبح تعيينه لاحتمال أنه لو أعلمه أنه يجده لأخبره بالتخيير بينه وبين الإطعام والصوم . ومنها ما قال غيرهما : يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لما أذن له في حلق رأسه بسبب الأذى أفناه بأن يكفر بالذبح على سبيل الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم أو بوحى غير متلو . فلما أعلمه أنه لا يجد نزلت الآية بالتخيير بين الذبح والإطعام والصيام فخيره حينئذ بين الصيام والإطعام لعلمه بأنه لا ذبح معه ، فصام لكونه لم يكن معه ما يطعمه . ويوضح ذلك رواية مسلم في حديث عبد الله بن معقل المذكور حيث قال « أنجد شاة ؟ قلت : لا . فنزلت

هذه الآية ﴿فقدية من صيام أو صدقة أو نسك﴾ فقال : صم ثلاثة أيام أو أطمع . وفي رواية عطاء الخراساني قال « صم ثلاثة أيام أو أطمع ستة مساكين » قال « وكان قد علم أنه ليس عندي ما أنسك به » . ونحوه في رواية محمد بن كعب القرظي عن كعب ، وسياق الآية يشعر بتقديم الصيام على غيره ، وليس ذلك لكونه أفضل في هذا المقام من غيره ، بل السر فيه أن الصحابة الذين خوطبوا شفاهاً بذلك كان أكثرهم يقدر على الصيام أكثر مما يقدر على الذبح والإطعام . وعرف من رواية أبي الزبير أن كعباً افتدى بالصيام . ووقع في رواية ابن إسحق ما يشعر بأنه افتدى بالذبح لأن لفظه « صم أو أطمع أو أنسك شاة » . قال : فحلقت رأسي ونسكت . وروى الطبراني من طريق ضعيفة عن عطاء عن كعب في آخر هذا الحديث « فقلت يا رسول الله يخر لي ، قال : أطمع ستة مساكين » وسياق البحث فيه في الباب الأخير وفيه بقية مباحث هذا الحديث إن شاء الله تعالى .

## باب

قول الله تعالى : ﴿أَوْ صَدَقَةٌ﴾ ، وهي إطعام ستة مساكين

[١٨١٥]

١٧٧٢- نا أبو نعيم قال نا سيف قال حدثني مجاهد قال سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى أن كعب بن عجرة حدثه قال : وقف علي رسول الله صلى الله عليه بالحديبية ورأسي يتهافت قملاً . فقال : «أتؤذيك هوأمك؟» قلت : نعم . قال : «فاحلق رأسك -أو : احلق-» قال : في نزلت هذه الآية : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ﴾ إلى آخرها . فقال النبي صلى الله عليه : «صم ثلاثة أيام ، أو تصدق بفرق بين ستة ، أو نسك مما تيسر» .

قوله ( باب قول الله عز وجل ﴿أَوْ صَدَقَةٌ﴾ وهي إطعام ستة مساكين ) يشير بهذا إلى أن الصدقة في الآية مبهمة فسرتها السنة ، وبهذا قال جمهور العلماء . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن الحسن قال : الصوم عشرة أيام ، والصدقة على عشرة مساكين . وروى الطبري عن عكرمة ونافع نحوه . قال ابن عبد البر : لم يقل بذلك أحد من فقهاء الأمصار .

قوله ( حدثنا سيف ) هو ابن سليمان أو ابن أبي سليمان .

قوله ( يتهافت ) بالفاء ، أى يتساقط شيئاً فشيئاً .

قوله ( فاحلق رأسك أو احلق ) بحذف المفعول ، وهو شك من الراوى .

قوله ( بفرق ) بفتح الفاء والراء وقد تسكن ، قاله ابن فارس . وقال الأزهري : كلام العرب بالفتح ، والمحدثون قد يسكنونه ، وآخره قاف : مكيال معروف بالمدينة وهو ستة عشر رطلاً . ووقع في رواية ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عند أحمد وغيره «الفرق ثلاثة أصع» ، ولمسلم من طريق أبي قلابة

عن ابن أبي ليلى « أو أطعم ثلاثة آصع من تمر على ستة مساكين » وإذا ثبت أن الفرق ثلاثة آصع اقتضى أن الصاع خمسة أرتال وثلاث خلافاً لمن قال إن الصاع ثمانية أرتال .

قوله ( أو نسك مما تيسر ) كذا لأبي ذر والأكثر ، وفي رواية كريمة « أو أنسك بما تيسر » بصيغة الأمر وبالموحدة وهي المناسبة لما قبلها ، وتقدير الأول أو أنسك بنسك ، والمراد به الذبح .

### باب الإطعام في الفدية نصف صاع

[١٨١٦]

١٧٧٣- نا أبو الوليد قال نا شعبة عن عبد الرحمن بن الأصبهاني عن عبد الله بن معقل ، قال : جلست إلى كعب بن عجرة فسألته عن الفدية ، فقال : نزلت في خاصة وهي لكم عامة ؛ حملت إلى رسول الله صلى الله عليه والقمل يتناثر على وجهي ، فقال : « ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى . أو ما كنت أرى الجهد بلغ بك ما أرى . تجد شاة ؟ » فقلت : لا . قال : « فصم ثلاثة أيام ، أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع » .

قوله ( باب الإطعام في الفدية نصف صاع ) أي لكل مسكين من كل شيء ، يشير بذلك إلى الرد على من فرق في ذلك بين القمح وغيره . قال ابن عبد البر قال أبو حنيفة والكوفيون : نصف صاع من قح وصاع من تمر وغيره . وعن أحمد رواية تضاهي قولهم . قال عياض : وهذا الحديث يرد عليهم .

قوله ( عن عبد الرحمن بن الأصبهاني ) هو ابن عبد الله ، مر في الجناز وأنه كوفي ثقة . ولشعبة في هذا الحديث إسناد آخر أخرجه الطبراني من طريق حفص بن عمر عنه عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن كعب .

قوله ( عن عبد الله بن معقل ) في رواية أحمد « سمعت عبد الله بن معقل » أخرجه عن عفان . وعن بهز فرقهما عن شعبة حدثنا عبد الرحمن ، وهو بفتح الميم وسكون المهملة وكسر القاف هو ابن مقرن بالقاف وزن محمد لكن بكسر الراء ، لأبيه صحبة وهو من ثقات التابعين بالكوفة ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر عن عدى بن حاتم ، مات سنة ثمان وثمانين من الهجرة ، يلتبس بعبد الله بن معقل بالغين المعجمة وزن محمد ويجتمعان في أن كلا منهما مزني ، لكن يفرقان بأن الراوى عن كعب تابعي والآخر صحابي ، وفي التابعين من اتفق مع الراوى عن كعب في اسمه واسم أبيه ثلاثة : أحدهم يروى عن عائشة وهو محارب ، والآخر يروى عن أنس في المسح على العمامة وحديثه عند أبي داود ، والثالث أصغر منهما أخرج له ابن ماجه .

قوله ( جلست إلى كعب بن عجرة ) زاد مسلم في روايته من طريق غندر عن شعبة وهو في المسجد ، ولأحمد عن بهز « قعدت إلى كعب بن عجرة في هذا المسجد » وزاد في رواية سليمان بن قرم عن ابن

الأصبهاني « يعنى مسجد الكوفة ». وفيه الجلوس في المسجد ومذاكرة العلم والاعتناء بسبب النزول لما يترتب عليه من معرفة الحكم وتفسير القرآن .

**قوله ( ما كنت أرى الوجل بلغ بك ما أرى )** في رواية المستملى والحموي « يبلغ بك » وأرى الأولى بضم الهزرة أى أظن ، وأرى الثانية بفتح الهزرة من الرؤية ، وكذا في قوله « أو ما كنت أرى الجهد بلغ بك » وهو شك من الراوى هل قال الوجل أو الجهد ، والجهد : بالفتح المشقة ، قال النووي والضم لغة في المشقة أيضاً ، وكذا حكاه عياض عن ابن دريد ، وقال صاحب العين : بالضم الطاقة وبالفتح المشقة ، فيتبين الفتح هنا بخلاف لفظ الجهد الماضي في حديث بدء الوحي حيث قال « حتى بلغ منى الجهد » فإنه محتمل للمعنيين .

**قوله ( فقلت لا )** زاد مسلم وأحمد « فنزلت هذه الآية » فقضية من صيام أو صدقة أو نسك قال : صوم ثلاث أيام ، الحديث .

**قوله ( لكل مسكين نصف صاع )** كررها مرتين والطبراني عن أحمد بن محمد الخزاعي عن أبي الوليد شيخ البخاري فيه « لكل مسكين نصف صاع تمر » ولأحمد عن بهز عن شعبة « نصف صاع طعام » ولبشر بن عمر عن شعبة « نصف صاع حنطة » ورواية الحكم عن ابن أبي ليلى تقتضى أنه نصف صاع من زبيب فإنه قال « يطعم فرقاً من زبيب بين ستة مساكين » . قال ابن حزم : لا بد من ترجيح إحدى هذه الروايات لأنها قصة واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد . قالت : المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث « نصف صاع من طعام » والاختلاف عليه في كونه تمرأ أو حنطة لعله من تصرف الرواة ، وأما الزبيب فلم أراه إلا في رواية الحكم ، وقد أخرجه أبو داود وفي إسناده ابن إسحق ، وهو حجة في المغازى لا في الأحكام إذا خالف ، والمحفوظ رواية التمر فقد وقع الجزم بها عند مسلم من طريق أبي قلابة كما تقدم ولم يختلف فيه على أبي قلابة . وكذا أخرجه الطبري من طريق الشعبي عن كعب ، وأحمد من طريق سليمان بن قرم عن ابن الأصبهاني ، ومن طريق أشعث وداود عن الشعبي عن كعب ، وكذا في حديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني ، وعرف بذلك قوة قول من قال لا فرق في ذلك بين التمر والحنطة وأن الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع ، ولمسلم عن ابن أبي عمر عن سفیان بن عيينة عن ابن أبي نجیح وغيره عن مجاهد في هذا الحديث « وأطعم فرقاً بين ستة مساكين » والفرق ثلاثة أصع . وأخرجه الطبري من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة فقال فيه « قال سفیان : والفرق ثلاثة أصع » فأشعر بأن تفسير الفرق مدرج ، لكنه مقتضى الروايات الأخر ، ففي رواية سليمان بن قرم عن ابن الأصبهاني عند أحمد « لكل مسكين نصف صاع » . وفي رواية يحيى بن جعدة عند أحمد أيضاً « أو أطعم ستة مساكين مدين » . وأما ما وقع في بعض النسخ عند مسلم من رواية زكريا عن ابن الأصبهاني « أو يطعم ستة مساكين لكل مسكين صاع » فهو تحريف ممن دون مسلم ، والصواب ما في النسخ الصحيحة « لكل مسكينين » بالثنية ، وكذا أخرجه مسدد في مسنده عن أبي عوانة عن ابن الأصبهاني على الصواب .

## باب النسك شاة

[١٨١٧] ١٧٧٤- ناسحاق قال أنا روح قال نا شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة: أن رسول الله صلى الله عليه وآله رأى وأنه يسقط على وجهه، فقال: «أتؤذيك هوامك؟» قال: نعم. فأمره أن يحلق وهو بالحديبية، ولم يتبين لهم أنهم يحلقون بها، وهو على طمع أن يدخلوا مكة. فأنزل الله الفدية، فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله أن يطعم فرقا بين ستة، أو يهدي شاة، أو يصوم ثلاثة أيام. وعن محمد بن يوسف نا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله رأى وقمله يسقط على وجهه.. مثله. [١٨١٨]

**قوله (باب النسك شاة)** أى النسك المذكور فى الآية حيث قال ﴿أو نسك﴾ وروى الطبرى من طريق مغيرة عن مجاهد فى آخر هذا الحديث «فأنزل الله ﴿فدية من صيام أو صدقة أو نسك﴾ والنسك شاة» ومن طريق محمد بن كعب القرظى عن كعب «أمرنى أن أحلق وأفتدى بشاة». قال عياض ومن تبعه لأبى عمر: كل من ذكر النسك فى هذا الحديث مفسراً فإنما ذكروا شاة، وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء. قلت: يعكر عليه ما أخرجه أبو داود من طريق نافع عن رجل من الأنصار عن كعب بن عجرة أنه أصابه أذى فحلق «فأمره النبى صلى الله عليه وسلم أن يهدى بقرة» وللطبرانى من طريق عبد الوهاب بن بخت عن نافع عن ابن عمر قال «حلق كعب بن عجرة رأسه»، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفتدى، فافتدى ببقرة «ولعبد بن حميد من طريق أبى معشر عن نافع عن ابن عمر قال «افتدى كعب من أذى كان برأسه فحلقه ببقرة قلدها وأشعرها» ولسعيد بن منصور من طريق ابن أبى ليلى عن نافع عن سليمان بن يسار «قيل لابن كعب بن عجرة: ما صنع أبوك حين أصابه الأذى فى رأسه؟ قال: ذبح بقرة»، فهذه الطرق كلها تدور على نافع، وقد اختلف عليه فى الوسطة الذى بينه وبين كعب وقد عارضها ما هو أصح منها من أن الذى أمر به كعب وفعله فى النسك إنما هو شاة. وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد من طريق المقبرى عن أبى هريرة «أن كعب بن عجرة ذبح شاة لأذى كان أصابه» وهذا أصوب من الذى قبله، واعتمد ابن بطلال على رواية نافع عن سليمان بن يسار فقال: أخذ كعب بأرفع الكفارات، ولم يخالف النبى صلى الله عليه وسلم فيما أمره به من ذبح شاة، بل وافق وزاد. ففيه أن من أفتى بأيسر الأشياء فله أن يأخذ بأرفعها كما فعل كعب. قلت: هو فرع ثبوت الحديث، ولم يثبت لما قدمته. والله أعلم.

**قوله (حدثنا إسحق)** هو ابن إبراهيم المعروف بابن راهويه كما جزم به أبو نعيم، وروح هو ابن عبادة، وشبل هو ابن عباد المكي.

**قوله ( رآه وأنه يسقط )** كذا للأكثر ، ولابن السكن وأبي ذر ليسقط بزيادة لام والفاعل محذوف والمراد القمل وثبت كذلك في بعض الروايات . ورواه ابن خزيمة عن محمد بن معمر عن روح بلفظ : « رآه وقمله يسقط على وجهه » ، وللإسماعيلي من طريق أبي حذيفة عن شبل « رأى قمله يتساقط على وجهه » .

**قوله ( فأمره أن يحلق وهو بالحدبية )** ، ولم يتبين لهم أنهم يحلون إلخ ( هذه الزيادة ذكرها الراوي لبيان أن الحلق كان استباحة محظور بسبب الأذى لا لقصد التحال بالخصر وهو واضح . قال ابن المنذر : يؤخذ منه أن من كان على رجاء من الوصول إلى البيت أن عليه أن يقيم حتى يئأس من الوصول فيحلق . وانتقوا على أن من يش من الوصول وجاز له أن يحل فتامدى على إحرامه ثم أمكنه أن يصل أن عليه أن يمضى إلى البيت ليم نسه . وقال المهلب وغيره ما معناه : يستفاد من قوله « ولم يتبين لهم أنهم يحلون » أن المرأة التي تعرف أوان حيضها والمريض الذي يعرف أوان حماءه بالعادة فيهما إذا أفطرا في رمضان مثلاً في أول النهار ثم ينكشف الأمر بالحيض والحمى في ذلك النهار أن عليهما قضاء ذلك اليوم لأن الذي كان في علم الله أنهم يحلون بالحدبية لم يسقط عن كعب الكفارة التي وجبت عليه بالحلق قبل أن ينكشف الأمر لهم ، وذلك لأنه يجوز أن يتخلف ما عرفاه بالعادة فيجب القضاء عليهما لذلك .

**قوله ( فأنزل الله الفدية )** قال عياض : ظاهره أن النزول بعد الحكم . وفي رواية عبد الله بن معقل أن النزول قبل الحكم . قال : فيحتمل أن يكون حكم عليه بالكفارة بوحى لا يتلى ثم نزل القرآن ببيان ذلك . قلت : وهو يؤيد الجمع المتقدم .

**قوله ( وعن محمد بن يوسف )** الظاهر أنه عطف على « حدثنا روح » فيكون إسحق قد رواه عن روح بإسناده ، وعن محمد بن يوسف وهو الفريابي بإسناده ، وكذا هو في تفسير إسحق ، ويحتمل أن تكون المعنة للبخارى فيكون أورده عن شيخه الفريابي بالعنة كما يروى تارة بالتحديث وبلفظ قال وغير ذلك ، وعلى هذا فيكون شبيهاً بالتعليق . وقد أورده الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق هاشم بن سعيد عن محمد بن يوسف الفريابي ولفظه مثل سياق روح في أكثره ، وكذا هو في تفسير الفريابي بهذا الإسناد . وفي حديث كعب بن عجرة من الفوائد غير ما تقدم أن السنة مبينة لحمل الكتاب لإطلاق الفدية في القرآن وتقييدها باللسنة ، وتحريم حلق الرأس على المحرم ، والرخصة له في حلقها إذا آذاه القمل أو غيره من الأوجاع . وفيه تلميح الكبر بأصحابه وعنايته بأحوالهم وتفقده لهم ، وإذا رأى بعض أتباعه ضرراً سأل عنه وأرشده إلى المخرج منه . واستنبط منه بعض المالكية إيجاب الفدية على من تعمد حلق رأسه بغير عذر ، فإن إيجابها على المعذور من التنبيه بالأدنى على الأعلى ، لكن لا يلزم من ذلك التسوية بين المعذور وغيره ، ومن ثم قال الشافعي والجمهور : لا يتخير العامد بل يلزمه الدم ، وخالف في ذلك أكثر المالكية ، واحتج لهم القرطبي بقوله في حديث كعب « أو اذبح نسكاً » قال : فهذا يدل على أنه ليس بهدى . قال : فعلى هذا يجوز أن يذبحها حيث شاء . قلت : لا دلالة فيه إذ لا يلزم من تسميتها نسكاً أو نسيكة أن لا تسمى هدياً أو لا تعطى حكم الهدى ، وتد وقع تسميتها هدياً في الباب الأخير حيث قال « أو تهدي شاة » وفي رواية مسلم « واهد هدياً » وفي رواية للطبري « هل لك هدى ؟ قلت : لا أجد » فظهر أن ذلك من تصرف الرواة . ويؤيده قوله في رواية مسلم « أو اذبح شاة » واستدل به على أن الفدية لا يتعين لها مكان ، وبه قال أكثر



التابعين . وقال الحسن : تتعين مكة . وقال مجاهد : النسك بمكة ومنى ، والإطعام بمكة ، والصيام حيث شاء . وقريب منه قول الشافعي وأبي حنيفة : الدم والإطعام لأهل الحرم ، والصيام حيث شاء إذ لا منفعة فيه لأهل الحرم . وألحق بعض أصحاب أبي حنيفة وأبو بكر بن الجهم من المالكية الإطعام بالصيام ، واستدل به على أن الحج على التراخي لأن حديث كعب دل على أن نزول قوله تعالى ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ كان بالحديبية وهي في سنة ست وفيه بحث ، والله أعلم .

### باب قول الله : ﴿ فَلَا رَفَثَ ﴾

[١٨١٩] ١٧٧٥- نا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن منصور قال سمعت أبا حازم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق ، رجع كما ولدته أمه » .

### باب قول الله تعالى : ﴿ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾

[١٨٢٠] ١٧٧٦- نا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن منصور عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه » .

قوله ( باب قول الله عز وجل : فلا رَفَثَ ) ذكر فيه حديث أبي هريرة « من حج البيت فلم يرفث » أورده من طريق شعبة عن منصور عن أبي حازم عنه . ثم قال « باب قول الله عز وجل : ولا فسوق ولا جدال في الحج » وذكر الحديث بعينه لكن من طريق سفيان وهو الثوري عن منصور بهذا السند . وليس بين السياقين اختلاف إلا في قوله في رواية شعبة « كما ولدته أمه » وفي رواية سفيان « كيوم ولدته أمه » . وأبو حازم المذكور في الموضعين هو سلمان مولى عزة الأشجعية ، وصرح منصور بسماعه له في رواية أبي حازم من شعبة ، فأنتمى بذلك تعليل من أعله بالاختلاف على منصور ، لأن البيهقي أورده من طريق إبراهيم بن طهمان عن منصور عن هلال بن يساف عن أبي حازم زاد فيه رجلا ، فإن كان إبراهيم حفظه فلعله حملة منصور عن هلال ثم لقي أبا حازم فسمعه منه فحدث به على الوجهين . وصرح أبو حازم بسماعه له من أبي هريرة كما تقدم في أوائل الحج من طريق شعبة أيضاً عن يسار عن أبي حازم . وقوله « كما ولدته أمه » أي عارياً من الذنوب . وللترمذي من طريق ابن عيينة عن منصور « غفر له ما تقدم من ذنبه » ولمسلم من رواية جرير عن منصور « من أتى هذا البيت » وهو أعم من قوله في بقية الروايات « من حج » ويجوز حمل لفظ حج على ما هو أعم من الحج والعمرة فتساوى رواية « من أتى » من حيث أن الغالب أن إتيانه إنما هو للحج أو للعمرة ، وقد تقدمت بقية مباحثه في « باب فضل الحج المبرور » في أوائل كتاب الحج ، وتقدم تفسير الرفث وما ذكر معه في آخر حديث ابن عباس المذكور في « باب قول الله تعالى ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ » .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### باب جزاء الصيد ونحوه

وقول الله تعالى: ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ .

قوله ( باب جزاء الصيد ونحوه وقول الله تعالى لا تقتلوا الصيد ) كذا في رواية أبي ذر وأثبت قبل ذلك البسملة ، ولغيره « باب قول الله تعالى إلخ » بحذف ما قبله . قيل السبب في نزول هذه الآية أن أبا اليسر - بفتح التحتانية والمهملة - قتل حمار وحش وهو محرم في عمرة الحديبية فنزلت ، حكاه مقاتل في تفسيره . ولم يذكر المصنف في رواية أبي ذر في هذه الترجمة حديثاً ، ولعله أشار إلى أنه لم يثبت على شرطه في جزاء الصيد حديث مرفوع . قال ابن بطال : اتفق أئمة الفتوى من أهل الحجاز والعراق وغيرهم على أن المحرم إذا قتل الصيد عمداً أو خطأ فعليه الجزاء ، وخالف أهل الظاهر وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية في الخطأ ، وتمسكوا بقوله تعالى ﴿ متعمداً ﴾ فإن مفهومه أن المخطئ بخلافه ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد . وعكس الحسن ومجاهد فقالا يجب الجزاء في الخطأ دون العمد فيختص الجزاء بالخطأ والنقمة بالعمد ، وعنهما يجب الجزاء على العمد أول مرة ، فإن عاد كان أعظم لاثمة وعليه النقمة لا الجزاء . قال الموفق في « المغني » : لا نعلم أحداً خالف في وجوب الجزاء على العمد غيرهما . واختلفوا في الكفارة فقال الأكثر : هو غير كما هو ظاهر الآية ، وقال الثوري : يقدم المثل فإن لم يجد أطعم فإن لم يجد صام . وقال سعيد بن جبير : إنما الطعام والصيام فيما لا يبلغ ثمن الصيد واتفق الأكثر على تحريم أكل ما صاده المحرم . وقال الحسن والثوري وأبو ثور وطائفة : يجوز أكله ، وهو كذبيحة السارق ، وهو وجه للشافعية . وقال الأكثر أيضاً : إن الحكم في ذلك ما حكم به السلف لا يتجاوز ذلك ، وما لم يحكموا فيه يستأنف فيه الحكم ، وما اختلفوا فيه يجتهد فيه . وقال الثوري : الاختيار في ذلك للحكمين في كل زمن . وقال مالك : يستأنف الحكم ، والخيار إلى المحكوم عليه ، وله أن يقول للحكمين لا تحكما على إلا بالإطعام . وقال الأكثر الواجب في

الجزاء نظير الصيد من النعم . وقال أبو حنيفة : الواجب القيمة ويجوز صرفها في المثل . وقال الأكثر : في الكبير كبير وفي الصغير صغير ، وفي الصحيح صحيح وفي الكبير كبير . وخالف مالك فقال : في الكبير والصغير كبير وفي الصحيح والمعيب صحيح . واتفقوا على أن المراد بالصيد ما يجوز أكله للحلال من الحيوان الوحشي وأن لا شيء فيما يجوز قتله ، واختلفوا في المتولد ، فالحقه الأكثر بالمأكل ، ومسائل هذا الباب وفروعه كثيرة جداً فلنقتصر على هذا القدر هنا .

### باب إذا صاد الحلال فأهدى للمحرم الصيد أكله

ولم ير ابن عباس وأنس بالذبح بأساً . وهو غير الصيد ، نحو الإبل والغنم والبقر والدجاج والخيل . يقال عدل : مثل ، فإذا كُسِرَتْ عدلٌ : فهو زنة ذلك ، قياماً : قواماً . يعدلون : يجعلون عدلاً .

١٧٧٧- فامعاذ بن فضالة قال نا هشام عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة قال : انطلق أبي عام الحديبية ، فأحرم أصحابه ولم يحرم . وحدث النبي صلى الله عليه أن عدواً يغزوه ، فانطلق النبي صلى الله عليه ، فبينما أنا مع أصحابه يضحك بعضهم إلى بعض ، فنظرت فإذا أنا بحمار وحش ، فحملت عليه فطعنته فأثبته ، واستعنت بهم فأبوا أن يعينوني . فأكلنا من لحمه ، وخشينا أن نقتطع ، فطلبت النبي صلى الله عليه أرفع فرسي شأواً وأسير شأواً ، فلقيت رجلاً من بني غفار في جوف الليل ، قلت : أين تركت النبي صلى الله عليه ؟ قال : تركته بتعهن ، وهو قائل السقيا . فقلت : يا رسول الله ، إن أهلك يقرؤون عليك السلام ورحمة الله ، إنهم قد خشوا أن يقتطعوا دونك ، فانتظرهم . قلت : يا رسول الله ، أصبت حمار وحش وعندي منه فاضلة . فقال للقوم : « كلوا » . وهم محرمون .

[الحديث ١٨٢١ - أطرافه في : ١٨٢٢ ، ١٨٢٣ ، ١٨٢٤ ، ٢٥٧٠ ، ٢٨٥٤ ، ٢٩١٤ ، ٤١٤٩ ، ٥٤٠٦ ، ٥٤٠٧ ،

٥٤٩٠ ، ٥٤٩١ ، ٥٤٩٢ .]

قوله ( باب إذا صاد الحلال فأهدى للمحرم الصيد أكله ) كذا ثبت لأبي ذر ، وسقط للباقيين فجعلوه من جملة الباب الذي قبله .

قوله ( ولم ير ابن عباس وأنس بالذبح بأساً ، وهو في غير الصيد نحو الإبل والغنم والبقر والدجاج والخيل ) المراد بالذبح ما يذبحه المحرم ، والأمر ظاهره العموم ، لكن المصنف خصصه بما ذكر تفقها ، فإن الصحيح أن حكم ما ذبحه المحرم من الصيد حكم الميتة ، وقيل يصح مع الحرمة حتى يجوز لغير المحرم أكله ، وبه قال الحسن البصري . وأثر ابن عباس وصله عبد الرزاق من طريق عكرمة أن ابن عباس أمره أن يذبح جزوراً وهو محرم ، وأما أثر أنس فوصله ابن أبي شبة من طريق الصباح البجلي « سألت أنس

ابن مالك عن المحرم يذبح ؟ قال : نعم . وقوله « وهو » أى المذبوح إلخ من كلام المصنف قاله تفقهاً ، وهو متفق عليه فيما عدا الخيل فإنه مخصوص بمن يبيع أكلها .

**قوله ( يقال عدل مثل ، فإذا كسرت عدل فهو زنة ذلك )** أما تفسير العدل بالفتح بالمثل والكسر بالزنة فهو قول أبي عبيدة في « المجاز » وغيره . وقال الطبري العدل في كلام العرب بالفتح هو قدر الشيء من غير جنسه ، والعدل بالكسر قدره من جنسه . قال : وذهب بعض أهل العلم بكلام العرب إلى أن العدل مصدر من قول القائل : عدلت هذا بهذا . وقال بعضهم : العدل هو القسط في الحق ، والعدل بالكسر المثل . انتهى . وقد تقدم شيء من هذا في الزكاة .

**قوله ( قياماً : قواماً )** ، هو قول أبي عبيدة أيضاً . وقال الطبري : أصله الواو فحولت عين الفعل ياء كما قالوا في الصوم صمت صياماً وأصله صواماً . قال الشاعر : قيام دنيا وقوام دين . فردّه إلى أصله . قال الطبري : فالمعنى جعل الله الكعبة بمنزلة الرئيس الذي يقوم به أمر أتباعه ، يقال فلان قيام البيت وقوامه الذي يقيم شأنهم .

**قوله ( يعدلون : يجعلون له عدلاً )** هو متفق عليه بين أهل التفسير ، ومناسبة لإيراده هنا ذكر لفظ العدل في قوله « أو عدل ذلك صياماً » ، وفي قوله « يعدلون » فأشار إلى أنهما من مادة واحدة ، وقوله « يجعلون له عدلاً » أى مثلاً ، تعالى الله عن قولهم .

**قوله ( حدثنا هشام )** هو الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير .

**قوله ( عن عبد الله بن أبي قتادة )** في رواية معاوية بن سلام عن يحيى عند مسلم أخبرني عبد الله ابن أبي قتادة .

**قوله ( انطلق أبي عام الحديبية )** هكذا ساقه مرسلًا ، وكذا أخرجه مسلم من طريق معاذ بن هشام عن أبيه ، وأخرجه أحمد عن ابن علية عن هشام ، لكن أخرجه أبو داود الطيالسي عن هشام عن يحيى فقال « عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أنه انطلق مع النبي صلى الله عليه وسلم » ، وفي رواية علي بن المبارك عن يحيى المذكورة في الباب الذي يليه أن أباه حدثه ، وقوله « بالحديبية » أصح من رواية الواقدي من وجه آخر عن عبد الله بن أبي قتادة أن ذلك كان في عمرة القضية .

**قوله ( فأحرم أصحابه ولم يحرم )** الضمير لأبي قتادة بينه مسلم « أحرم أصحابي ولم أحرم » وفي رواية علي بن المبارك « وأبئنا بعدو بغية فتوجهنا نحوهم » وفي هذا السياق حذف بيته رواية عثمان بن موهب عن عبد الله بن أبي قتادة وهي بعد باين بلفظ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حاجاً فخرجوا معه ، فصرفت طائفة منهم فيهم أبو قتادة فقال : خذوا ساحل البحر حتى نلتقى ، فأخذوا ساحل البحر ، فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أبا قتادة » وسيأتى الجمع هناك بين قوله في هذه الرواية « خرج حاجاً » وبين قوله في حديث الباب « عام الحديبية » إن شاء الله تعالى . وبين المطلب عن أبي قتادة عند سعيد بن منصور مكان صرفهم ولفظه « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا بلغنا الروحاء » .

**قوله (وحدث) بضم أوله على البناء للمجهول ، وقوله « بغيقة » أى فى غيقة وهو بفتح الغين المعجمة بعدها ياء ساكنة ثم قاف مفتوحة ثم هاء . قال السكونى : هو ماء لبني غفار بين مكة والمدينة ، وقال يعقوب : هو قليب لبني ثعلبة يصب فيه ماء رضوى ويصب هو فى البحر . وحاصل القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج فى عمرة الحديبية فبلغ الروحاء - وهى من ذى الحليفة على أربعة وثلاثين ميلاً - أخبروه بأن عدواً من المشركين بوادى غيقة يخشى منهم أن يقصدوا غرته ، فجهز طائفة من أصحابه فيهم أبو قتادة إلى جهنهم ليأمن شرهم ، فلما آمنوا ذلك لحق أبو قتادة وأصحابه بالنبي صلى الله عليه وسلم فأحرموا ، إلا هو فاستمر هو حلالاً لأنه إما لم يجاوز الميقات وإما لم يقصد العمرة ، وبهذا يرتفع الإشكال الذى ذكره أبو بكر الأثرم قال : كنت أسمع أصحابنا يتعجبون من هذا الحديث ويقولون : كيف جاز لأبى قتادة أن يجاوز الميقات وهو غير محرم ؟ ولا يدرون ما وجهه . قال : حتى وجدته فى رواية من حديث أبى سعيد فيها « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحرمنا ، فلما كنا بمكان كذا إذا نحن بأبى قتادة وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه فى وجهه » الحديث . قال : فإذا أبو قتادة إنما جاز له ذلك لأنه لم يخرج يريد مكة . قلت : وهذه الرواية التى أشار إليها تقتضى أن أبا قتادة لم يخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة ، وليس كذلك لما بيناه . ثم وجدت فى صحيح ابن حبان والبخارى من طريق عياض بن عبد الله عن أبى سعيد قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا قتادة على الصدقة وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهم محرمون حتى نزلوا بعسفان » فهذا سبب آخر ، ويحتمل جمعهما . والذى يظهر أن أبا قتادة إنما أخر الإحرام لأنه لم يتحقق أنه يدخل مكة فساغ له التأخير ، وقد استدل بقصة أبى قتادة على جواز دخول الحرم بغير إحرام لمن لم يرد حجاً ولا عمرة ، وقيل كانت هذه القصة قبل أن يؤقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت . وأما قول عياض ومن تبعه : إن أبا قتادة لم يكن خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة وإنما بعثه أهل المدينة إلى النبي صلى الله عليه وسلم يعلمونه أن بعض العرب قصدوا الإغارة على المدينة ، فهو ضعيف مخالف لما ثبت فى هذه الطريق الصحيحة طريق عثمان بن موهب الآتية بعد بابين كما أشرت إليها قبل .**

**قوله ( فبينما أبى مع أصحابه يضحك بعضهم إلى بعض )** فى رواية على بن المبارك « فبصر أصحابي بحمار وحش فجعل بعضهم يضحك إلى بعض » زاد فى رواية أبى حازم « وأحبوا لو أنى أبصرته » هكذا فى جميع الطرق والروايات ، ووقع فى رواية العذرى فى مسلم « فجعل بعضهم يضحك إلى » فشددت الباء من إلى . قال عياض : وهو خطأ وتصحيح ، وإنما سقط عليه لفظة « بعض » ، ثم احتج لضعفها بأنهم لو ضحكوا إليه لكانت أكبر إشارة وقد قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : هل منكم أحد أمره أو أشار إليه ؟ قالوا لا . وإذا دل المحرم الحلال على الصيد لم يأكل منه اتفاقاً ، وإنما اختلفوا فى وجوب الجزاء . انتهى . وتعقبه النووى بأنه لا يمكن رد هذه الرواية لصحتها وصحة الرواية الأخرى ، وليس فى واحدة منهما دلالة ولا إشارة ، فإن مجرد الضحك ليس فيه إشارة . قال بعض العلماء : وإنما ضحكوا تعجباً من عروض الصيد لهم ولا قدرة لهم عليه . قلت : قوله فإن مجرد الضحك ليس فيه إشارة صحيح ، ولكن لا يكتفى فى رد دعوى القاضى ، فإن قوله « يضحك بعضهم إلى بعض » هو مجرد ضحك ، وقوله « يضحك بعضهم

إلى « فيه مزيد أمر على مجرد الضحك ، والفرق بين الموضعين أنهم اشتركوا في رؤيته فاستوتوا في ضحك بعضهم إلى بعض ، وأبو قتادة لم يكن رآه فيكون ضحك بعضهم إليه بغير سبب باعثاً له على التفتن إلى رؤيته ، ويؤيد ما قال القاضى ما وقع في رواية أبي النضر عن مولى أبي قتادة كما سيأتى في الصيد بلفظ إذ رأيت الناس متشوفين لشيء فذهبت أنظر فإذا هو حمار وحش ، فقلت : ما هذا ؟ فقالوا : لا ندرى فقلت : هو حمار وحش . فقالوا : هو ما رأيت » ووقع في حديث أبي سعيد عند البزار والطحاوى وابن حبان في هذه القصة « وجاء أبو قتادة وهو حل فنكسوا رؤوسهم كراهية أن يحدوا أبصارهم له فيفطن فيراه » اهـ . فكيف يظن بهم مع ذلك أنهم ضحكوا إليه ؟ فتبين أن الصواب ما قال القاضى . وفى قول الشيخ قد صحت الرواية نظر ، لأن الاختلاف في إثبات هذه اللفظة وحذفها لم يقع في طريقين مختلفين ، وإنما وقع في سياق إسناد واحد مما عند مسلم ، فكان مع من أثبت لفظ « بعض » زيادة علم سالمة من الإشكال فهي مقدمة ، وبين محمد بن جعفر في روايته عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كما سيأتى في الهبة أن قصة صيده للحمار كانت بعد أن اجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ونزلوا في بعض المنازل ولفظه « كنت يوماً جالساً مع رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في منزل في طريق مكة ورسول الله صلى الله عليه وسلم نازل أمامنا والقوم محرمون وأنا غير محرم » وبين في هذه الرواية السبب الموجب لرؤيتهم لإياه دون أبي قتادة بقوله « فأبصروا حماراً وحشياً وأنا مشغول أخصف نعلى ، فلم يؤذنونى به ، وأحبوا لو أنى أبصرته ، والتفت فأبصرته » . ووقع في حديث أبي سعيد المذكور أن ذلك وقع وهم بعسفان وفيه نظر ، والصحيح ما سيأتى بعد باب من طريق صالح بن كيسان عن أبي محمد مولى أبي قتادة عنه قال « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بالقاحه ، ومنا المحرم وغير محرم ، فرأيت أصحابي يتراءون شيئاً فنظرت فإذا حمار وحش » الحديث . والقاحه بقاف ومهملة خفيفة بعد الألف ، موضع قريب من السقيا كما سيأتى .

**قوله ( فنظرت )** هذا فيه التفت ، فإن السياق الماضى يقتضى أن يقول فنظر لقوله « فيينا أبى مع أصحابه » فالتقدير : قال أبى فنظرت ، وهذا يؤيد الرواية الموصولة .

**قوله ( فإذا بحمار وحش )** قد تقدم أن رؤيته له كانت متأخرة عن رؤية أصحابه ، وصرح بذلك فضيل بن سليمان في روايته عن أبي حازم كما سيأتى في الجهاد ولفظه « فرأوا حماراً وحشياً قبل أن يراه أبو قتادة ، فلما رأوه تركوه حتى رآه فركب » .

**قوله ( فحملت عليه )** في رواية محمد بن جعفر « فقلت إلى الفرس فأسرجه ثم ركب ونسيت السوط والرمح . فقلت لهم : ناولونى السوط والرمح . فقالوا : لا والله لا نعينك عليه بشيء ، فغضبت فنزلت فأخذتهما ثم ركب » وفي رواية فضيل بن سليمان « فركب فرساً له يقال له الجرادة فسألهم أن يناولوه سوطه فأبوا فتناوله » . وفي رواية أبي النضر « وكنت نسيت سوطى فقلت لهم : ناولونى سوطى ، فقالوا لا نعينك عليه ، فنزلت فأخذته » ووقع عند النسائى من طريق شعبة عن عثمان بن موهب ، وعند ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن ربيع ، وأخرج مسلم إسنادهما كلاهما عن أبي قتادة « فاخترت من بعضهم سوطاً » والرواية الأولى أقوى ، ويمكن أن يجمع بينهما بأنه رأى في سوط نفسه تقصيراً فأخذ سوط غيره ، واحتاج إلى اختلاسه لأنه لو طلبه منه اختياراً لامتنع .

**قوله ( فطعنته فألبته )** بالمثلثة ثم الموحدة ثم المثناة أى جعلته ثابتاً فى مكانه لا حراك به وفى رواية أبى حازم « فشددت على الحمار فعقرته ثم جثت به وقد مات » وفى رواية أبى النضر « حتى عقرته فألبت إليهم فقلت لهم : قوموا فاحتملوا ، فقالوا لا نمسه ، فحملته حتى جثتهم به » .

**قوله ( فأكلنا من لحمه )** فى رواية فضيل عن أبى حازم « فأكلوا فنلموا » وفى رواية محمد بن جعفر عن أبى حازم « فوقعوا يأكلون منه ، ثم لأنهم شكوا فى أكلهم إياه وهم حرم فرحنا وخبأت العضد معى » . وفى رواية مالك عن أبى النضر « فأكل منه بعضهم وأبى بعضهم » . وفى حديث أبى سعيد « فجعلوا يشوون منه » . وفى رواية المطلب عن أبى قتادة عند سعيد بن منصور « فظللنا نأكل منه ما شئنا طبيخاً وشواء ثم تزودنا منه » .

**قوله ( وخشينا أن نقتطع )** أى نصير مقطوعين عن النبى صلى الله عليه وسلم منفصلين عنه لكونه سبقهم ، وكذا قوله بعد هذا « وخشوا أن يقتطعوا دونك » وبين ذلك رواية على بن المبارك عن يحيى عند أبى عوانة بلفظ « وخشينا أن يقتطعنا العدو » . وفيها عند المصنف « وأنهم خشوا أن يقتطعهم العدو دونك » وهذا يشعر بأن سبب إسراع أبى قتادة لإدراك النبى صلى الله عليه وسلم خشية على أصحابه أن ينالهم بعض أعدائهم ، وفى رواية أبى النضر الآتية فى الصيد « فأبى بعضهم أن يأكل ، فقلت أنا أستوقف لكم النبى صلى الله عليه وسلم فأدركته فحدثته الحديث » فى هذا أن سبب إدراكه أن يستفتيه عن قصة أكل الحمار ، ويمكن الجمع بأن يكون ذلك بسبب الأمرين .

**قوله ( أرفع )** بالتخفيف والتشديد ، أى أكلفه السير ، « وشأوا » بالشين المعجمة بعدها همزة ساكنة أى تارة ، والمراد أنه يركضه تارة ويسير بسهولة أخرى .

**قوله ( فلقيت رجلاً من بنى غفار )** لم أقف على اسمه .

**قوله ( تركته بتعن ، وهو قائل السقيا )** السقيا بضم المهملة وإسكان القاف بعدها تحتانية مقصورة : قرية جامعة بين مكة والمدينة ، وتعن بكسر المثناة وفتحها بعدها عين مهملة ساكنة ثم هاء مكسورة ثم نون ، ورواية الأكثر بالكسر وبه قيدها البكرى فى معجم البلاد ، ووقع عند الكشميرى بكسر أوله وثالثه ، ولغيره بفتحهما ، وحكى أبو ذر الهروى أنه سمعها من العرب بذلك المكان بفتح الهاء ، ومنهم من يضم التاء ويفتح العين ويكسر الهاء ، قيل وهو من تغييراتهم والصواب الأول ، وأغرب أبو موسى المدنى فضبطه بضم أوله وثانيه وبتشديد الهاء وقال : ومنهم من يكسر التاء ، وأصحاب الحديث يسكنون العين ، ووقع فى رواية الإسماعيلى بدعنه بالبدال المهملة بدل المثناة . وقوله « قائل » قال النووى : روى بوجهين أحدهما وأشهرهما بهمزة بين الألف واللام من القياولة ، أى تركته فى الليل وبتعن وعزمه أن يقبل بالسقيا ، فمعنى قوله وهو قائل أى سيقيل . والوجه الثانى أنه قابل بالباء الموحدة وهو غريب وكأنه تصحيف ، فإن صح فعنه أن تعن موضع مقابل للسقيا ، فعلى الأول الضمير فى قوله « وهو » للنبى صلى الله عليه وسلم وعلى الثانى الضمير للموضع وهو تعن ، ولا شك أن الأول أصوب وأكثر فائدة . وأغرب القرطبي فقال : قوله « وهو قائل » اسم فاعل من القول أو من القائلة ، والأول هو المراد هنا ، والسقيا مفعول

بفعل مضمر ، وكأنه كان بتعهن وهو يقول لأصحابه اقصدوا السقيا . ووقع عند الإسماعيلي من طريق ابن علي عن هشام « وهو قائم بالسقيا » فأبدل اللام في قائل ميا وزاد الباء في السقيا ، قال الإسماعيلي : الصحيح قائل باللام . قلت : وزيادة الباء توهم الاحتمال الأخير المذكور .

**قوله ( فقلت )** في السياق حذف تقديره : فسرت فأدرسته فقلت ، ويوضحه رواية علي بن المبارك في الباب الذي يليه بلفظ « فلحقت برسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتيت فقلت : يا رسول الله » .

**قوله ( إن أهلك يقرءون عليك السلام )** المراد بالأهل هنا الأصحاب بدليل رواية مسلم وأحمد وغيرهما من هذا الوجه بلفظ « أن أصحابك » .

**قوله ( فانتظرهم )** بصيغة فعل الأمر من الانتظار ، زاد مسلم من هذا الوجه « فانتظرهم » بصيغة الفعل الماضي منه ، ومثله لأحمد عن ابن علي ، وفي رواية علي بن المبارك « فانتظرهم ففعل » .

**قوله ( أصبت حمار وحش وعندي منه فاضله )** كذا للأكثر بضاد معجمة أى فضلة . قال الخطابي : قطعة فضات منه فهى فاضلة ، أى باقية .

**قوله ( فقال للقوم كلوا )** سيأتى الكلام عليه وعلى ما فى الحديث من الفوائد بعد بابين .

### باب إذا رأى المحرمون صيدا فضحكوا ففطن الحلال

١٧٧٨ - نا سعيد بن الربيع قال نا علي بن المبارك عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة أن أباه حدثه قال : انطلقنا مع النبي صلى الله عليه وآله عام الحديبية ، فأحرم أصحابه ولم أحرم ، فأنبئنا بعدوا بغيفة ، فتوجهنا نحوهم ، فبصر أصحابي بحمار وحش ، فجعل بعضهم يضحك إلى بعض ، فنظرت فرأيت ، فحملت عليه الفرس ، فطعنته فأثبتته ، فاستعنتهم فأبوا أن يعينوني ، فأكلنا منه . ثم لحقت برسول الله صلى الله عليه وآله وخشينا أن نقتطع ، أرفع فرسي شأوا وأسير عليه شأوا . فلقيت رجلا من بني غفار في جوف الليل فقلت : أين تركت رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ فقال : تركته بتعهن ، وهو قائل السقيا . فلحقت برسول الله صلى الله عليه وآله حتى أتيت ، فقلت : يا رسول الله ، إن أصحابك أرسلوا يقرؤون عليك السلام ورحمة الله ، وإنهم قد خشوا أن يقتطعهم العدو دونك ، فأنظرهم ، ففعل . فقلت : يا رسول الله ، إنا اصدنا حمار وحش ، وإن عندنا فاضلة . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله لأصحابه : « كلوا » ، وهم محرمون .

**قوله ( باب إذا رأى المحرمون صيدا فضحكوا ففطن الحلال )** أى لا يكون ذلك منهم إشارة له إلى الصيد فيحل لهم أكل الصيد ، ويجوز كسر الطاء من فطن وفتحها .



قوله ( عن يحيى ) هو ابن أبى كثير .

قوله ( وأنبتنا ) بضم أوله أى أخبرنا .

قوله ( فبصر ) بفتح الموحدة وضم المهملة ، وفي رواية الكشميهنى « فنظر » بنون وظاء مشالة ، وعلى هذا فدخل الباء في قوله « بحمار وحش » مشكل إلا أن يقال ضمن نظر معنى بصر ، أو الباء بمعنى إلى على مذهب من يقول إنها تتناوب .

قوله ( إنا اصّدنا ) بتشديد المهملة والدال للأكثر بالإدغام وأصله اصطدنا فأبدلت الطاء مثناة ثم أدغمت ، ول بعضهم بتخفيف الصاد وسكون الدال ، أى أئزنا من الاصاد وهو الإثارة . ول بعضهم « صدنا » بغير ألف .

ب

لا يُعِينُ الْمُحْرِمُ الْحَلَالَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ

١٧٧٩- حدثنا عبد الله بن محمد قال نا سفيان عن صالح بن كيسان عن أبي محمد [١٨٢٣] سمع أبا قتادة قال : كنّا مع النبي صلى الله عليه بالقاحة من المدينة على ثلاث... ح .

١٧٨٠- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا صالح بن كيسان عن أبي محمد عن أبي قتادة . كنّا مع النبي صلى الله عليه بالقاحة ، ومنا المحرم ومنا غير المحرم فرأيت أصحابي يتراءون شيئاً ، فنظرت فإذا حمار وحش -يعني وقع سوطه- فقالوا : لا نعينك عليه بشيء ، إنا محرمون ، فتناولته فأخذته ، ثم أتيت الحمار من وراء أكمة فعقرته ، فأتيت به أصحابي ، قال بعضهم : كلوا ، وقال بعضهم : لا تأكلوا . فأتيت النبي صلى الله عليه وهو أمامنا فسألته فقال : « كلوه ، حلال » . قال لنا عمرو : اذهبوا إلى صالح فاسألوه عن هذا وغيره . وقدم علينا ها هنا .

قوله ( باب لا يعين المحرم الحلال في قتل الصيد ) أى بفعل ولا قول ، قيل أراد بهذه الترجمة الرد على من فرق من أهل الرأي بين الإعانة التي لا يتم الصيد إلا بها فتحرم ، وبين الإعانة التي يتم الصيد بدونها فلا تحرم .

قوله ( حدثنا عبد الله ) هو ابن محمد الجعفي المسندي ، وسفيان هو ابن عيينة .

قوله ( عن صالح ) في رواية كريمة وغيرها « حدثنا صالح » .

قوله ( بالقاحة ) بالقاف والمهملة : واد على نحو ميل من السقيا إلى جهة المدينة ، ويقال لواديا وادى العباديد . وقد بين المصنف في الطريق الأولى أنها من المدينة على ثلاث أى ثلاث مراحل ، قال عياض :

رواه الناس بالقاف إلا القابسي فضبطوه عنه بالفاء ، وهو تصحيف . قلت : ووقع عند الجوزقي من طريق عبد الرحمن بن بشر عن سفيان « بالصفاح » بدل القاحه ، والصفاح بكسر المهملة بعدها فاء وآخره مهملة وهو تصحيف فإن الصفاح موضع بالروحاء ، وبين الروحاء وبين السقيا مسافة طويلة ، وقد تقدم أن الروحاء هو المكان الذي ذهب أبو قتادة وأصحابه منه إلى جهة البحر ثم التقوا بالقاحه وبها وقع له الصيد المذكور ، وكأنه تأخر هو ورفقته للراحة أو غيرها وتقدمهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى السقيا حتى لحقوه .

**قوله ( وحدثنا علي بن عبد الله )** هو ابن المديني ، هكذا حول المصنف الإسناد إلى رواية على للتصريح فيه عن سفيان بقوله « حدثنا صالح بن كيسان » وقد اعتبرته فوجدته ساق المتن على لفظ على خاصة ، وهذه عادة المصنف غالباً إذا تحول إلى إسناد ساق المتن على لفظ الثاني .

**قوله ( عن أبي محمد )** هو نافع مولى أبي قتادة الذي روى عنه أبو النضر ، وسيأتي في كتاب الصيد من طريق مالك وغيره عنه ، ووقع عند مسلم عن ابن عمر عن سفيان عن صالح « سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة » ، وكذا وقع هنا في رواية كريمة ، ولأحمد من طريق سعد بن إبراهيم « سمعت رجلاً كان يقال له مولى أبي قتادة ولم يكن مولى » أي لأبي قتادة . وفي رواية ابن إسحق عن عبد الله بن أبي سلمة أن نافعاً مولى بني غفار ، فتحصل من ذلك أنه لم يكن مولى لأبي قتادة حقيقة ، وقد صرح بذلك ابن حبان فقال : هو مولى عقيلة بنت طلق الغفارية ، وكان يقال له مولى أبي قتادة نسب إليه ولم يكن مولاه . قلت : فيحتمل أنه نسب إليه لكونه كان زوج مولاته ، أو للزومه إياه أو نحو ذلك ، كما وقع لمقسم مولى ابن عباس وغيره ، والله أعلم .

**قوله ( يترءون )** يتفاعلون من الرؤية .

**قوله ( فإذا حمار وحش يعنى وقع سوطه فقالوا لا نعينك )** كذا وقع هنا والشك فيه من البخاري ، فقد رواه أبو عوانة عن أبي داود الحراي عن علي بن المديني بلفظ « فإذا حمار وحش » فركبت فرسي وأخذت الرمح والسوط ، فسقط مني السوط فقات : ناولوني ، فقالوا : ليس نعينك عليه بشيء ، إنا محرمون » وفي قولهم إنا محرمون دلالة على أنهم كانوا قد علموا أنه يحرم على المحرم الإعانة على قتل الصيد .

**قوله ( فتناولته )** زاد أبو عوانة « بشيء » وبهذا يندفع إشكال من قال ذكر التناول بعد الأخذ تكرار ، أو معناه تكلفت الأخذ فأخذته .

**قوله ( من وراء أكمة )** بفتح الحاء هي التل من حجر واحد ، وقد تقدم ذكرها في الاستسقاء .

**قوله ( فقال بعضهم كلوا )** قد تقدم من عدة أوجه أنهم أكلوا ، والظاهر أنهم أكلوا أول ما أتاهم به ، ثم طرأ عليهم الشك كما في لفظ عثمان بن موهب في الباب الذي يليه « فأكلنا من لحمها ثم قلنا : أناكل من لحم صيد ونحن محرمون » وأصرح من ذلك رواية أبي حازم في الهبة بلفظ « ثم جئت به فوقعوا فيه يأكلون » ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم » وفي حديث أبي سعيد « فجعلوا يشؤون منه ثم قالوا : رسول الله بين أظهرنا ، وكان تقدمهم فلحقوه فسألوه » .

قوله ( وهو أماننا ) بفتح أوله .

قوله ( فقال كلوه حلال ) كذا وقع بحذف المبتدأ ، وبين ذلك أبو عوانة فقال « كلوه فهو حلال » وفي رواية مسلم فقال « هو حلال فكلوه » .

قوله ( قال لنا عمرو ) أي ابن دينار ، وصرح به أبو عوانة في روايته ، والقائل سفيان ، والغرض بذلك تأكيد ضبطه له وسماعه له من صالح وهو ابن كيسان ، وقوله « ههنا » يعني مكة . والحاصل أن صالح ابن كيسان كان مدينياً فقدم مكة فدل عمرو بن دينار أصحابه عليه ليسمعوا منه . وقرأت بخط بعض من تكلم على هذا الحديث ما نصه : في قول سفيان « قال لنا عمرو إلخ » إشكال ، فإن سفيان روى ذلك عن صالح فكيف يقول له عمرو ولمن معه اذهبوا إلى صالح ؟ فيحتمل أنه قال ذلك تأكيداً في تجديد سماع سفيان ذلك منه مرة بعد أخرى ، ويؤخذ منه أن سفيان حدث بذلك عن صالح في حال حياته . انتهى . وهو احتمال بعيد جداً . وزعم أن عمرو بن دينار قال لهم ذلك حين قدم عليهم الكوفة . قال : وكأنه سمع سفيان يحدث به عن صالح فصدقه وأكده بما قال . وقوله اذهبوا إليه أي إلى صالح بالمدينة اهـ . وهذا أبعد من الأول ، وما سمعه سفيان من صالح إلا بمكة ، ولم يقدم عمرو الكوفة وإنما قال ذلك لسفيان وهما بمكة ، وما حدث به سفيان لعل إلا بعد موت صالح وعمرو بمدة طويلة ، وأراد بقوله قال لنا عمرو اذهبوا إلخ كيفية تحماته له من صالح وأنه بدلالة عمرو ، والله أعلم .

### باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال

١٧٨١ - فاموسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة قال نا عثمان - هو ابن موهب - قال [١٨٢٤] أخبرني عبد الله بن أبي قتادة أن أباه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه خرج حاجاً فخرجوا معه، فصرف طائفة منهم أبيقتادة فقال: «خذوا ساحل البحر حتى نلتقي»، فأخذوا ساحل البحر، فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أبوقتادة لم يحرم. فبينما هم يسيرون إذ رأوا حمر وحش، فحمل أبوقتادة على الحمر فعقر منها أتاناً. فنزلوا فأكلوا من لحمها فقالوا: «أناكل لحم صيد ونحن محرمون؟ فحملنا ما بقي من لحم الأتان. فلما أتوا رسول الله صلى الله عليه قالوا: يا رسول الله، إنا كنا أحرماً، وقد كان أبوقتادة لم يحرم، فرأينا حمر وحش، فحمل عليها أبوقتادة فعقر منها أتاناً، فنزلنا فأكلنا من لحمها، ثم قلنا: «أناكل لحم صيد ونحن محرمون؟ فحملنا ما بقي من لحمها. قال: «منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها؟» قالوا: لا. قال: «فكلوا ما بقي من لحمها».

قوله ( باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال ) أشار المصنف إلى تحريم ذلك ، ولم يتعرض لوجوب الجزاء في ذلك ، وهي مسألة خلاف : فاتفقوا - كما تقدم - على تحريم الإشارة إلى الصيد

ليصطاد ، وعلى سائر وجوه الدلالات على المحرم ، لكن قيده أبو حنيفة بما إذا لم يمكن الاصطياد بدونها ، واختلفوا في وجوب الجزاء على المحرم إذا دل الحلال على الصيد بإشارة أو غيرها أو أعان عليه ، فقال الكوفيون وأحمد وإسحق : يضمن المحرم ذلك . وقال مالك والشافعي : لا ضمان عليه كما لو دل الحلال حلالاً على قتل صيد في الحرم . قالوا : ولا حجة في حديث الباب ، لأن السؤال عن الإعانة والإشارة إنما وقع ليبين لهم هل يحل لهم أكله أو لا ؟ ولم يتعرض لذكر الجزاء . واحتج الموفق بأنه قول علي وابن عباس ولا نعلم لهما مخالفاً من الصحابة . وأجيب بأنه اختلف فيه علي ابن عباس ، وفي ثبوته عن علي نظر ، ولأن القاتل انفرد بقتله باختياره مع انفصال الدال عنه فصار كمن دل محرماً أو صائماً على امرأة فوطئها فإنه يأثم بالدلالة ولا يلزمه كفارة ولا يفطر بذلك .

**قوله ( حدثنا عثمان هو ابن موهب )** بفتح الهاء وموهب جده ، وهو عثمان بن عبد الله التيمي مدني تابعي ثقة ، روى هنا عن تابعي أكبر منه قليلاً .

**قوله ( خرج حاجاً )** قال الإسماعيلي : هذا غلط ، فإن القصة كانت في عمرة ، وأما الخروج إلى الحج فكان في خلق كثير وكان كلهم على الجادة لا على ساحل البحر . ولعل الراوي أراد خروج محرماً فعبر عن الإحرام بالحج غلطاً . قلت : لا غلط في ذلك ، بل هو من المجاز السائغ . وأيضاً فالحج في الأصل قصد البيت فكأنه قال خرج قاصداً للبيت ، ولهذا يقال للعمرة الحج الأصغر . ثم وجدت الحديث من رواية محمد بن أبي بكر المقدمي عن أبي عوانة بلفظ « خرج حاجاً أو معتمراً » أخرجه البيهقي ، فتبين أن الشك فيه من أبي عوانة ، وقد جزم يحيى بن أبي كثير بأن ذلك كان في عمرة الحديبية وهذا هو المعتمد .

**قوله ( إلا أبا قتادة )** كذا للكشيميني ، وغيره « إلا أبو قتادة » بالرفع ، ووقع بالنصب عند مسلم وغيره من هذا الوجه ، قال ابن مالك في « التوضيح » : حق المستثنى بإلا من كلام تام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكملًا معناه بما بعده ، فالمفرد نحو قوله تعالى ﴿ الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين ﴾ والمكمل نحو ﴿ إنا لنجوهم أجمعين ، إلا أمرأتهم قلن أنهن لم يفلحن ﴾ ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب ، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء مع ثبوت الخبر ومع حذفه ، فمن أمثلة الثابت الخبر قول أبي قتادة « أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم » فإلا بمعنى لكن ، وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ، ونظيره من كتاب الله تعالى ﴿ ولا يلتفت منكم أحد ، إلا امرأتك إنه مصيبتا ما أصابهم ﴾ فإنه لا يصح أن يجعل امرأتك بدلاً من أحد لأنها لم تسر معهم فيتضمنها ضمير المخاطبين . وتكلف بعضهم بأنه وإن لم يسر بها لكنها شعرت بالعذاب فتبعته ثم التفتت فهلكت . قال : وهذا على تقدير صحته لا يوجب دخولها في المخاطبين ، ومن أمثلة المحذوف الخبر قوله صلى الله عليه وسلم « كل أمتي معافي إلا المجاهرون » أى لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون ، ومنه من كتاب الله تعالى قوله تعالى ﴿ فشرّبوا منه إلا قليل منهم ﴾ أى لكن قليل منهم لم يشربوا . قال : وللكوفيين في هذا الثاني مذهب آخر وهو أن يجعلوا « إلا » حرف عطف وما بعدها معطوف على ما قبلها اهـ . وفي نسبة الكلام المذكور لابن أبي قتادة دون أبي قتادة نظر ، فإن سياق الحديث ظاهر في أن قوله قول أبي قتادة حيث قال « إن أباه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم خرج حاجباً فخرجوا معه ، فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة - إلى أن قال - أحرموا كلهم إلا أبو قتادة . وقول أبي قتادة « فيهم أبو قتادة » من باب التجريد : وكذا قوله « إلا أبو قتادة » ولا حاجة إلى جعله من قول ابنه لأنه يستلزم أن يكون الحديث مرسلًا . ومن توجيه الرواية المذكورة وهي قوله إلا أبو قتادة أن يكون على مذهب من يقول : على بن أبو طالب .

**قوله ( فحمل أبو قتادة على الحمر فعقر منها أثنان )** في هذا السياق زيادة على جميع الروايات لأنها متفقة على إفراد الحمار بالرؤية ، وأفادت هذه الرواية أنه من جملة الحمر وأن المقتول كان أثنان أي أنثى ، فعلى هذا في إطلاق الحمار عليها تجوز .

**قوله ( فحملنا ما بقي من لحم الأتان )** وفي رواية أبي حازم الآتية للمصنف في الهبة « فرحنا وخبأت العضد معي » وفيه « معكم منه شيء ؟ فتناولته العضد فأكلها حتى تعرقها » وله في الجهاد قال « معنا رجلاه ، فأخذها فأكلها » وفي رواية المطلب « قد رفعنا لك الذراع ، فأكل منها » .

**قوله ( قال أمنكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها ؟ قالوا لا )** وفي رواية مسلم « هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء » وله من طريق شعبة عن عثمان « هل أشرتم أو أعتم أو اصطدتم » ولأبي عوانة من هذا الوجه « أشرتم أو اصطدتم أو قتلتم » .

**قوله ( قال فكلوا ما بقي من لحمها )** صيغة الأمر هنا للإباحة لا للوجوب ، لأنها وقعت جواباً عن سؤالهم عن الجواز لا عن الوجوب ، ف وقعت الصيغة على مقتضى السؤال ، ولم يذكر في هذه الرواية أنه صلى الله عليه وسلم أكل من لحمها ، وذكره في روايتي أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كما تراه ولم يذكر ذلك أحد من الرواة عن عبد الله بن أبي قتادة غيره ، ووافقه صالح بن حسان عند أحمد وأبي داود الطيالسي وأبي عوانة ولفظه « فقال كلوا وأطعموني » وكذا لم يذكرها أحد من الرواة عن أبي قتادة نفسه إلا المطلب عن سعيد بن منصور ، ووقع لنا من رواية أبي محمد وعطاء بن يسار وأبي صالح كما سيأتي في الصيد ، ومن رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عند إسحق ، ومن رواية عبادة بن تميم وسعيد بن إبراهيم عند أحمد ، وتفرد معمر عن يحيى بن أبي كثير بزيادة مضادة لروايتي أبي حازم كما أخرجه إسحق وابن خزيمة والدارقطني من طريقه وقال في آخره « فذكرت شأنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت : إنما اصطدته لك » فأمر أصحابه فأكلوه ، ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصطدته له . قال ابن خزيمة وأبو بكر النيسابوري والدارقطني والجوزقي : تفرد بهذه الزيادة معمر . قال ابن خزيمة : إن كانت هذه الزيادة محفوظة احتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم أكل من لحم ذلك الحمار قبل أن يعلمه أبو قتادة أنه اصطاده من أجله ، فلما أعلمه امتنع اه . وفيه نظر لأنه لو كان حراماً ما أقر النبي صلى الله عليه وسلم على الأكل منه إلى أن أعلمه أبو قتادة بأنه صاده لأجله ، ويحتمل أن يكون ذلك لبيان الجواز ، فإن الذي يحرم على المحرم إنما هو الذي يعلم أنه صيد من أجله ، وأما إذا أتى بلحم لا يدري لحم صيداً أو لا فحمله على أصل الإباحة فأكل منه لم يكن ذلك حراماً على الآكل . وعندى بعد ذلك فيه وقفة ، فإن الروايات المتقدمة ظاهرة في أن الذي تأخر هو العضد ، وأنه صلى الله عليه وسلم أكلها حتى تعرقها أي لم يبق منها إلا العظم ، ووقع عند البخاري

في الهبة « حتى نفدها » أى فرغها ، فأى شئ يبقى منها حينئذ حتى يأمر أصحابه بأكله . لكن رواية أبى محمد الآتية في الصيد « أبقى معكم شئ منه ؟ قلت : نعم . قال : كلوا ، فهو طعمة أطعمكموها الله » فأشعر بأنه بقى منها غير العضد ، والله أعلم . وسياق البحث فى حكم ما يصيده الحلال بالنسبة إلى المحرم فى الباب الذى يليه إن شاء الله تعالى . وفى حديث أبى قتادة من الفوائد أن تمنى المحرم أن يقع من الحلال الصيد ليأكل المحرم منه لا يقدح فى إحرامه ، وأن الحلال إذا صاد لنفسه جاز للمحرم الأكل من صيده ، وهذا يقوى من حمل الصيد فى قوله تعالى ﴿ وحرم عليكم صيد البر ﴾ على الاصطياذ ، وفيه الاستنباط من الأصداق وقبول الهدية من الصديق . وقال عياض : عندى أن النبى صلى الله عليه وسلم طلب من أبى قتادة ذلك تطييباً لقلب من أكل منه بياناً للجواز بالقول والفعل لإزالة الشبهة التى حصلت لهم ، وفيه تسمية الفرس ، وألحق المصنف به الحمار فترجم له فى الجهاد . وقال ابن العربى : قالوا تجوز التسمية لما لا يعقل ، وإن كان لا يتفطن له ولا يجيب إذا نودى ، مع أن بعض الحيوانات ربما أدمن على ذلك بحيث يصير يميز اسمه إذا دعى به . وفيه إمساك نصيب الرفيق الغائب ممن يتعين احترامه أو ترجى بركته أو يتوقع منه ظهور حكم تلك المسئلة بخصوصها . وفيه تفريق الإمام أصحابه للمصلحة ، واستعمال الطليعة فى الغزو ، وتبليغ السلام عن قرب وعن بعد ، وليس فيه دلالة على جواز ترك رد السلام ممن بلغه لأنه يحتمل أن يكون وقع وليس فى الخبر ما ينفيه . وفيه أن عقر الصيد ذكاته ، وجواز الاجتهاد فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم . قال ابن العربى : هو اجتهاد بالقرب من النبى صلى الله عليه وسلم لا فى حضرته . وفيه العمل بما أدى إليه الاجتهاد ولو تضاد المجتهدان ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله « فلم يعب ذلك علينا » وكأن الأكل تمسك بأصل الإباحة ، والممتنع نظر إلى الأمر الطارئ . وفيه الرجوع إلى النص عند تعارض الأدلة ، وركض الفرس فى الاصطياذ ، والتصيد فى الأماكن الوعرة ، والاستعانة بالفارس ، وحمل الزاد فى السفر ، والرفق بالأصحاب والرفقاء فى السير ، واستعمال الكناية فى الفعل كما تستعمل فى القول لأنهم استعملوا الضحك فى موضع الإشارة لما اعتقدوه من أن الإشارة لا تحل . وفيه جواز سوق الفرس للحاجة والرفق به مع ذلك لقوله « وأسير شأواً » ونزول المسافر وقت القائلة ، وفيه ذكر الحكم مع الحكمة فى قوله « إنما هى طعمة أطعمكموها الله » .

( تكملة ) لا يجوز للمحرم قتل الصيد إلا إن صال عليه فقتله دفعاً فيجوز ، ولا ضمان عليه . والله أعلم .

بِإِذَا أَهْدَى لِلْمُحْرَمِ حِمَاراً وَحَشِيّاً حَيّاً لَمْ يَقْبَلْ

[١٨٢٥] ١٧٨٢ - قال عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود عن عبد الله بن عباس عن الصعب بن جثامة الليثي أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حِمَاراً وَحَشِيّاً وهو بالأبواء - أو بودان - فرد عليه ، فلما رأى ما فى وجهه قال : « إنا لم نردده عليك إلا أنا حرم » .

**قوله ( باب إذا أهدى )** أى الحلال ( للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل ) كذا قيده فى الترجمة بكونه حياً ، وفيه إشارة إلى أن الرواية التى تدل على أنه كان مذبوحة موهمة ، وسأبين ما فى ذلك إن شاء الله تعالى .

**قوله ( عن ابن شهاب إلخ )** لم يختلف على مالك فى سياقه معنعناً وأنه من مسند الصعب إلا ما وقع فى « موطأ ابن وهب » فإنه قال فى روايته عن ابن عباس « أن الصعب بن جثامة أهدى » فجعله من مسند ابن عباس ، نبه على ذلك الدارقطنى فى « الموطآت » وكذا أخرجه مسلم من طريق سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال « أهدى الصعب » والمحفوظ فى حديث مالك الأول ، وسأبقى للمصنف فى الهبة من طريق شعيب عن الزهرى قال « أخبرنى عبيد الله أن ابن عباس أخبره أنه سمع الصعب - وكان من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم - يخبر أنه أهدى » والصعب بفتح الصاد وسكون العين المهملتين بعدها موحدة ، وأبوه جثامة بفتح الجيم وتثقيب المثلثة وهو من بنى ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة ، وكان ابن أخت أبى سفيان بن حرب ، أمه زينب بنت حرب بن أمية ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم أخى بينه وبين عوف بن مالك .

**قوله ( حماراً وحشياً )** لم تختلف الرواة عن مالك فى ذلك ، وتابعه عامة الرواة عن الزهرى ، وخالفهم ابن عيينة عن الزهرى فقال « لحم حمار وحش » أخرجه مسلم ، لكن بين الحميدى صاحب سفيان أنه كان يقول فى هذا الحديث « حمار وحش » ثم صار يقول « لحم حمار وحش » فدل على اضطرابه فيه ، وقد توبع على قوله « لحم حمار وحش » من أوجه فيها مقال ، منها ما أخرجه الطبرانى من طريق عمرو بن دينار عن الزهرى لكن إسناده ضعيف ، وقال إسحق فى مسنده : أخبرنا الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو بن علقمة عن الزهرى فقال « لحم حمار » وقد خالفه خالد الواسطى عن محمد بن عمرو فقال « حمار وحش » كالأكثر ، وأخرجه الطبرانى من طريق ابن إسحق عن الزهرى فقال « رجل حمار وحش » وابن إسحق حسن الحديث إلا أنه لا يحتج به إذا خولف ، ويدل على وهم من قال فيه عن الزهرى ذلك ابن جريج قال « قلت للزهرى الحمار عقير ؟ قال لا أدري » أخرجه ابن خزيمة وابن عوانة فى صحيحيهما ، وقد جاء عن ابن عباس من وجه آخر أن الذى أهداه الصعب لحم حمار فأخرجه مسلم من طريق الحاكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « أهدى الصعب إلى النبى صلى الله عليه وسلم رجل حمار » وفى رواية عنده « عجز حمار وحش يقطر دماً » وأخرجه أيضاً من طريق حبيب بن أبى ثابت عن سعيد قال تارة « حمار وحش » وتارة « شبق حمار » ويتوى ذلك ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق طاؤس عن ابن عباس قال « قدم زيد بن أرقم ، فقال له عبد الله بن عباس يستذكره : كيف أخبرتنى عن لحم صيد أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حرام ؟ قال : أهدى له عضو من لحم صيد فردده وقال : إنا لا نأكله ، إنا حرم » . وأخرجه أبو داود وابن حبان من طريق عطاء عن ابن عباس أنه قال « يا زيد بن أرقم ، هل علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكره . واتفقت الروايات كلها على أنه رده عليه ، إلا ما رواه ابن وهب والبيهقى من طريقه بإسناد حسن من طريق عمرو بن أمية « أن الصعب أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم عجز حمار وحش وهو بالجحفة فأكل منه وأكل القوم » قال البيهقى : إن كان هذا

محفوظاً فلعله رد الحى وقبل اللحم ، قلت وفي هذا الجمع نظر لما بينته ، فإن كانت الطرق كلها محفوظة فلعله رده حياً لكونه صيد لأجله ورد اللحم تارة لذلك وقبله تارة أخرى حيث علم أنه لم يصد لأجله ، وقد قال الشافعى في « الأم » : إن كان الصعب أهدي له حماراً حياً فليس للمحرم أن يذبح حماراً وحشاً حياً وإن كان أهدي له لحماً فقد يحتمل أن يكون علم أنه صيد له . ونقل الترمذى عن الشافعى أنه رده لظنه أنه صيد من أجله فتركه على وجه التنزه . ويحتمل أن يحمل القبول المذكور في حديث عمرو بن أمية على وقت آخر وهو حال رجوعه صلى الله عليه وسلم من مكة ، ويؤيده أنه جازم فيه بوقوع ذلك بالجحفة وفي غيرها من الروايات بالأبواء أو بودان ، وقال القرطبي : يحتمل أن يكون الصعب أحضر الحمار مذبوحاً ثم قطع منه عضواً بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقدمه له ، فن قال أهدي حماراً أراد بتمامه مذبوحاً حياً ، ومن قال لحم حمار أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ويحتمل أن يكون من قال حماراً أطلق وأراد بعضه مجازاً . قال ويحتمل أنه أهده له حياً فلما رده عليه ذكاه وأتاه بعضه منه ظاناً أنه إنما رده عليه لمعنى يختص بجملته ، فأعلمه بامتناعه أن يحكم الجزء من الصيد حكم الكل ، قال : والجمع مهما أمكن أولى من توهم بعض الروايات . وقال النووي : ترجم البخارى بكون الحمار حياً ، وليس في سياق الحديث تصريح بذلك ، وكذا نقلوا هذا التأويل عن مالك ، وهو باطل لأن الروايات التي ذكرها مسلم صريحة في أنه مذبوح . انتهى . وإذا تأملت ما تقدم لم يحسن إطلاقه بطلان التأويل المذكور ولا سيما في رواية الزهرى التي هي عمدة هذا الباب ، وقد قال الشافعى في « الأم » : حديث مالك أن الصعب أهدي حماراً أثبت من حديث من روى أنه أهدي لحم حمار ، وقال الترمذى : روى بعض أصحاب الزهرى في حديث الصعب « لحم حمار وحش » وهو غير محفوظ .

**قوله ( بالأبواء )** بفتح الهمزة وسكون الموحدة وبالماء : جبل من عمل الفرع بضم الفاء والراء بعدها مهملة ، قيل سمي الأبواء لوبائه على القلب ، وقيل لأن السيول تتبؤوه أى تحمله .

**قوله ( أو بودان )** شك من الراوى ، وهو بفتح الواو وتشديد الدال وآخرها نون موضع بقرب الجحفة ، وقد سبق في حديث عمرو بن أمية أنه كان بالجحفة ، وودان أقرب إلى الجحفة من الأبواء فإن من الأبواء إلى الجحفة للآتى من المدينة ثلاثة وعشرين ميلاً . ومن ودان إلى الجحفة ثمانية أميال ، وبالشك جزم أكثر الرواة ، وجزم ابن إسحق وصالح بن كيسان عن الزهرى بودان ، وجزم معمر وعبد الرحمن ابن إسحق ومحمد بن عمرو بالأبواء ، والذي يظهر لى أن الشك فيه من ابن عباس لأن الطبرانى أخرجه الحديث من طريق عطاء عنه على الشك أيضاً .

**قوله ( فلما رأى ما فى وجهه )** في رواية شعيب « فلما عرف فى وجهى رده هديتى » . وفي رواية الليث عن الزهرى عند الترمذى « فلما رأى ما فى وجهه من الكراهية » وكذا لابن خزيمة من طريق ابن جريج المذكورة .

**قوله ( إنا لم نرده عليك )** في رواية شعيب وابن جريج « ليس بنا رد عليك » وفي رواية عبد الرحمن ابن إسحق عن الزهرى عند الطبرانى « إنا لم نرده عليك كراهية له ولكننا حرم » قال عياض : ضبطناه في



الروايات « لم نرده » بفتح الدال ، وأبى ذلك المحققون من أهل العربية وقالوا : الصواب أنه بضم الدال لأن المضاعف من المجزوم يراعى فيه الواو التي توجبها له ضمة الهاء بعدها . قال : وليس الفتح بغلط بل ذكره ثعلب في الفصيح . نعم تعقبوه عليه بأنه ضعيف ، وأوهم صنيعة أنه فصيح ، وأجازوا أيضاً الكسر وهو أضعف الأوجه . قلت : ووقع في رواية الكشميनी بفك الإدغام « لم نرده » بضم الأولى وسكون الثانية ولا إشكال فيه .

**قوله ( إلا أنا حرم )** زاد صالح بن كيسان عند النسائي « لا تأكل الصيد » ، وفي رواية سعيد عن ابن عباس « لولا أنا محرمون لقبلائه منك » . واستدل بهذا الحديث على تحريم الأكل من لحم الصيد على المحرم مطلقاً لأنه اقتصر في التعايل على كونه محرماً فدل على أنه سبب الامتناع خاصة ، وهو قول على وابن عباس وابن عمر والليث والثوري وإسحق لحديث الصعب هذا ، ولما أخرجه أبو داود وغيره من حديث على « أنه قال لناس من أشجع : أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدي له رجل حمار وحش وهو محرم فأبى أن يأكله ؟ قالوا : نعم » لكن يعارض هذا الظاهر ما أخرجه مسلم أيضاً من حديث طلحة أنه « أهدي له لحم طير وهو محرم ، فوقف من أكله وقال : أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وحديث أبي قتادة المذكور في الباب قبله وحديث عمير بن سلمة « أن البهزي أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم ظبياً وهو محرم ، فأمر أبا بكر أن يقسمه بين الرفاق » ؛ أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره ، وبالجواز مطلقاً قال الكوفيون وطائفة من السلف ، وجمع الجمهور بين ما اختلف من ذلك بأن أحاديث القبول محمولة على ما يصيده الحلال لنفسه ثم يهدي منه للمحرم ، وأحاديث الرد محمولة على ما صاده الحلال لأجل المحرم . قالوا والسبب في الاقتصار على الإحرام عند الاعتذار للصعب أن الصيد لا يحرم على المرء إذا صيد له إلا إذا كان محرماً ، فبين الشرط الأصلي وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه ، وقد بينه في الأحاديث الأخر . ويؤيد هذا الجمع حديث جابر مرفوعاً « صيد البر لكم حلال ما لم تصيده أو يصاد لكم » أخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة . قلت : وقد تقدم أن عند النسائي من رواية صالح ابن كيسان « إنا حرم لا تأكل الصيد » فبين العلتين جميعاً ، وجاء عن مالك تفصيل آخر بين ما صيد للمحرم قبل إحرامه يجوز له الأكل منه أو بعد إحرامه فلا ، وعن عثمان التفصيل بين ما يصاد لأجله من المحرمين فيمتنع عليه ولا يمتنع على محرم آخر . وقال ابن المنير في الحاشية : حديث الصعب يشكل على مالك لأنه يقول : ما صيد من أجل المحرم يحرم على المحرم وعلى غير المحرم ، فيمكن أن يقال قوله « فرده عليه » لا يستلزم أنه أباح له أكله ، بل يجوز أن يكون أمره بإرساله إن كان حياً وطرحه إن كان مذبوحاً فإن السكوت عن الحكم لا يدل على الحكم بضده ، وتعقب بأنه وقت البيان فلو لم يجز له الانتفاع به لم يرده عليه أصلاً إذ لا اختصاص له به . وفي حديث الصعب الحكم بالعلامة لقوله « فلما رأى ما في وجهي » . وفيه جواز رد الهدية لعله ، وترجم له المصنف « من رد الهدية لعله » وفيه الاعتذار عن رد الهدية تطبيقاً لقلب المهدي ، وأن الهدية لا تدخل في الملك إلا بالقبول ، وأن قدرته على تملكها لا تصيره مالكا لها ، وأن على المحرم أن يرسل ما في يده من الصيد الممتنع عليه اصطياًده .

## باب ما يقتل المحرم من الدواب

[١٨٢٦] ١٧٨٣ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال: «خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح». وعن عبد الله بن دينار (١) عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه... ح. ونا مسدد قال نا أبو عوانة عن زيد بن جبير قال: سمعت ابن عمر يقول: حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه عن النبي صلى الله عليه: «يقتل المحرم...».

[الحديث ١٨٢٦ - طرفه في: ٣٣١٥].

[١٨٢٨] ١٧٨٤ - وحدثني أصبغ قال أخبرني عبد الله بن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سالم قال: قال عبد الله بن عمر قالت حفصة قال رسول الله صلى الله عليه: «خمس من الدواب لا حرج على من قتلهن: الغراب، والحدأة، والفأرة، والعقرب، والكلب العقور».

[١٨٢٩] ١٧٨٥ - حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن في الحرم: الغراب، والحدأة، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور».

[الحديث ١٨٢٩ - طرفه في: ٣٣١٤].

[١٨٣٠] ١٧٨٦ - نا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال حدثني إبراهيم عن الأسود عن عبد الله قال: بينا نحن مع النبي صلى الله عليه في غار بمنى إذ نزلت عليه ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ﴾ وإنه ليتلوها وإنني لأتلقاها من فيه، وإن فاه لرطب بها، إذ وثبت علينا حية، فقال النبي صلى الله عليه: «اقتلوها». فابتدرناها فذهبت، فقال النبي صلى الله عليه: «وَقِيَتْ شَرَّكُمْ كَمَا وَقِيَتْ شَرُّهَا».

[الحديث ١٨٣٠ - أطرافه في: ٣٣١٧، ٤٩٣٠، ٤٩٣١، ٤٩٣٤].

[١٨٣١] ١٧٨٧ - نا إسماعيل قال نا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه أن رسول الله صلى الله عليه قال للوزغ: «فُويَسِقْ»، ولم أسمع أمره بقتله.

[الحديث ١٨٣١ - طرفه في: ٣٣٠٦].

قال أبو عبد الله: إنما أردنا بهذا أن منى من الحرم وأنهم لم يروا بقتل الحية بأساً.

**قوله** ( باب ما يقتل المحرم من الدواب ) أى مما لا يجب عليه فيه الجزاء ، وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث ، الأول منها : اختلف فيه على ابن عمر ، فساقه المصنف على الاختلاف كما سأبينه .

**قوله** ( خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح ) كذا أورده مختصراً وأحال به على طريق سالم ، وهو في الموطأ وتماه « الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور » .

**قوله** ( وعن عبد الله بن دينار ) هو معطوف على الطريق الأولى ، وهو في الموطأ كذلك عن نافع عن ابن عمر ، وعن عبد الله بن دينار عن ابن عمر . وقد أورده المصنف في بدء الخلق عن القعنبى عن مالك وساق لفظه مثله سواء . وكذا أخرجه مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار ، وأخرجه أحمد من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار فقال « الحية » بدل العقرب .

**قوله** ( عن زيد بن جبير ) هو الطائي الكوفي ، ليس له في الصحيح رواية عن غير ابن عمر ، ولا له فيه إلا هذا الحديث وآخر تقدم في المواقيت ، وقد خالف نافعاً وعبد الله بن دينار في إدخال الوسطة بين ابن عمر وبين النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ، ووافق سالمًا ، إلا أن زيداً أبهمها وسالمًا سماها .

**قوله** ( حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل المحرم ) كذا ساق منه هذا القدر وأحال به على الطريق التي بعده ، وفيه إشارة منه إلى تفسير المبهمة فيه بأنها المساة في الرواية الأخرى ، فقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي خليفة عن مسدد بإسناد البخارى ، وبقيته كرواية حفصة إلا أن فيه تقديمًا وتأخيرًا في بعض الأسماء . وأخرجه مسلم عن شيبان عن أبي عوانة فزاد فيه أشياء ولفظه « سأل رجل ابن عمر ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم ؟ فقال : حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحدأة والغراب والحية » قال « وفي الصلاة أيضاً » فلم يقل في أوله خمساً وزاد الحية ، وزاد في آخره ذكر الصلاة لينبه بذلك على جواز قتل المذكورات في جميع الأحوال وسأذكر البحث في ذلك ، ولم أر هذه الزيادة في غير هذه الطريق فقد أخرجه مسلم من طريق زهير بن معاوية وإسماعيل بن طريق إسرائيل كلاهما عن زيد بن جبير بدلونها .

**قوله** ( عن يونس ) هو ابن يزيد .

**قوله** ( عن سالم ) في رواية مسلم « أخبرني سالم » أخرجه عن حرمة عن ابن وهب .

**قوله** ( قال عبد الله ) في رواية مسلم « قال لى عبد الله » وفي رواية الإسماعيلي عن سالم عن أبيه أخرجه من طريق إبراهيم بن المنذر عن ابن وهب .

**قوله** ( قالت حفصة ) في رواية الإسماعيلي « عن حفصة » وهذا والذي قبله قد يوهم أن عبد الله ابن عمر ما سمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن وقع في بعض طرق نافع عنه « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم » أخرجه مسلم من طريق ابن جريج قال « أخبرني نافع » وقال مسلم بعده : لم يقل أحد عن نافع عن ابن عمر سمعت إلا ابن جريج ، وتابعه محمد بن إسحق ، ثم ساقه من طريق ابن إسحق عن نافع كذلك ، فالظاهر أن ابن عمر سمعه من أخته حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم وسمعه أيضاً من النبي

صلى الله عليه وسلم يحدث به حين سئل عنه ، فقد وقع عند أحمد من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « نادى رجل » ولأنى عوانة فى المستخرج من هذا الوجه « أن أعرابياً نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تقتل من الدواب إذا أحرمتنا » والظاهر أن المهمة فى رواية زيد بن جبير هى حفصة ، ويحتمل أن تكون عائشة ، وقد رواه ابن عيينة عن ابن شهاب فأسقط حفصة من الإسناد والصواب لإثباتها فى رواية سالم ، والله أعلم . الحديث الثانى حديث عائشة فى المعنى .

**قوله ( أخبرنى يونس )** هو ابن يزيد أيضاً ، وظهر بهذا أن لابن وهب عنه عن الزهرى فيه إسنادين : سالم عن أبيه عن حفصة ، وعروة عن عائشة ، وقد كان ابن عيينة ينكر طريق الزهرى عن عروة ، قال الحميدى عن سفيان « حدثنا والله الزهرى عن سالم عن أبيه » فقليل له إن معمرأ يرويه عن الزهرى عن عروة عن عائشة ، فقال « حدثنا والله الزهرى لم يذكر عروة » . قلت : وطريق معمر المشار إليها أوردتها المصنف فى بدء الخلق من طريق يزيد بن زريع عنه ، ورواه الأئمة من طريق عبد الرزاق قال عبد الرزاق : ذكر بعض أصحابنا أن معمرأ كان يذكره عن الزهرى عن سالم عن أبيه ، وعن عروة عن عائشة ، وطريق الزهرى عن عروة رواها أيضاً شعيب بن أبى حمزة عند أحمد وأبان بن صالح عند النسائى ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . وقد تابع الزهرى عن عروة هشام بن عروة ، أخرجه مسلم أيضاً .

**قوله ( خمس )** التقييد بالخمس وإن كان مفهومه اختصاص المذكورات بذلك لكنه مفهوم عدد ، وليس بحجة عند الأكثر ، وعلى تقدير اعتباره فيحتمل أن يكون قاله صلى الله عليه وسلم أولاً ثم بين بعد ذلك أن غير الخمس يشترك معها فى الحكم ، فقد ورد فى بعض طرق عائشة بلفظ « أربع » وفى بعض طرقها بلفظ « ست » فأما طريق أربع فأخرجها مسلم من طريق القاسم عنها فأسقط العقرب ، وأما طريق ست فأخرجها أبو عوانة فى « المستخرج » من طريق المحاربى عن هشام عن أبيه عنها فأثبتها وزاد الحية ، ويشهد لها طريق شيبان التى تقدمت من عند مسلم وإن كانت خالية عن العدد ، وأغرب عياض فقال : وفى غير كتاب مسلم ذكر الأفعى فصارت سبعة . وتعقب بأن الأفعى داخله فى مسمى الحية . والحديث الذى ذكرت فيه أخرجه أبو عوانة فى « المستخرج » من طريق ابن عون عن نافع فى آخر حديث الباب قال : قلت لنافع فالأفعى ؟ قال ومن يشك فى الأفعى ؟ اه . وقد وقع فى حديث أبى سعيد عند أبى داود نحو رواية شيبان وزاد السبع العادى فصارت سبعة . وفى حديث أبى هريرة عند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة ذكر الذئب والنمر على الخمس المشهورة فتصير بهذا الاعتبار تسعاً ، لكن أفاد ابن خزيمة عن الذهلى أن ذكر الذئب والنمر من تفسير الراوى للكلب العقور . ووقع ذكر الذئب فى حديث مرسل أخرجه ابن أبى شيبه وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « يقتل المحرم الحية والذئب » ورجاله ثقات ، وأخرج أحمد من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر قال « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الذئب للمحرم » وحجاج ضعيف ، وخالفه مسعر عن وبرة فرواه موقوفاً أخرجه ابن أبى شيبه ، فهذا جميع ما وقفت عليه فى الأحاديث المرفوعة زيادة على الخمس المشهورة ، ولا يخلو شئ من ذلك من مقال ، والله أعلم .

**قوله ( من الدواب )** بتشديد الموحدة ، جمع دابة وهو ما دبَّ من الحيوان . وقد أخرج بعضهم منها الطير لقوله تعالى ﴿ وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه ﴾ الآية ، وهذا الحديث يرد عليه ، فإنه ذكر في الدواب الخمس الغراب والحدأة ، ويدل على دخول الطير أيضاً عموم قوله تعالى ﴿ وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ وكأين من دابة لا تحمل رزقها ﴾ الآية ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم في صفة بدء الخلق « وخلق الدواب يوم الخميس » ولم يفرد الطير بذكر . وقد تصرف أهل العرف في الدابة ، فمنهم من يخصها بالحمار : ومنهم من يخصها بالفرس ، وفائدة ذلك تظهر في الحلف .

**قوله ( كلهن فاسق يقتلن )** قيل فاسق صفة لكل ، وفي يقتلن ضمير راجع إلى معنى كل . ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه « كلها فواسق » . وفي رواية معمر التي في بدء الخلق « خمس فواسق » قال النووي : هو بالإضافة خمس لا بتثنيته ، وجوز ابن دقيق العيد الوجهين وأشار إلى ترجيح الثاني فإنه قال : رواية الإضافة تشعر بالتخصيص فيخالفها غيرها في الحكم من طريق المفهوم ، ورواية التثني تقتضي وصف الخمس بالفسق من جهة المعنى فيشعر بأن الحكم المرتب على ذلك وهو القتل معال بما جعل وصفاً وهو الفسق فيدخل فيه كل فاسق من الدواب ، ويؤيده رواية يونس التي في حديث الباب . قال النووي وغيره : تسمية هذه الخمس فواسق تسمية صحيحة جارية على وفق اللغة ، فإن أصل الفسق لغة الخروج ، ومنه فسقت الرطبة إذا خرجت عن قشرها . وقوله تعالى ﴿ ففسق عن أمر ربه ﴾ أي خرج ، وسمى الرجل فاسقاً لخروجه عن طاعة ربه ، فهو خروج مخصوص . وزعم ابن الأعرابي أنه لا يعرف في كلام الجاهلية ولا شعرهم فاسق ، يعني بالمعنى الشرعي . وأما المعنى في وصف الدواب المذكورة بالفسق فقيل : لخروجها عن حكم غيرها من الحيوان في تحريم قتله ، وقيل في حل أكله لقوله تعالى ﴿ أو فسقاً أهل لغير الله به ﴾ . وقوله ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق ﴾ وقيل : لخروجها عن حكم غيرها بالإيذاء والإفساد وعدم الانتفاع ، ومن ثم اختلف أهل الفتوى : فمن قال بالأول ألحق بالخمسة كل ما جاز قتله للحلال في الحرم وفي الحل ، ومن قال بالثاني ألحق ما لا يؤكل إلا ما نهى عن قتله وهذا قد يجامع الأول ، ومن قال بالثالث يخصص الإلحاق بما يحصل منه الإفساد . ووقع في حديث أبي سعيد عند ابن ماجه : قيل له لم قيل للفأرة فويسقة ؟ فقال : لأن النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ لها وقد أخذت الفتيلة لتحرق بها البيت . فهذا يوجب إلى أن سبب تسمية الخمس بذلك لكون فعلها يشبه فعل الفساق ، وهو يرجع القول الأخير ، والله أعلم .

**قوله ( يقتلن في الحرم )** تقدم في رواية نافع بلفظ « ليس على الحرم في قتلهن جناح » وعرف بذلك أن لا إثم في قتلها على الحرم ولا في الحرم ، ويؤخذ منه جواز ذلك للحلال ، وفي الحل من باب الأولى . وقد وقع ذكر الحل صريحاً عند مسلم من طريق معمر عن الزهري عن عروة بلفظ « يقتلن في الحل والحرم » ويعرف حكم الحلال بكونه لم يقم به مانع وهو الإحرام فهو بالجواز أولى ، ثم إنه ليس في نفي الجناح - وكذا الحرج في طريق سالم - دلالة على أرجحية الفعل على الترك ، لكن ورد في طريق زيد ابن جبير عند مسلم بلفظ « أهر » وكذا في طريق معمر ، ولأبي عوانة من طريق ابن نمير عن هشام عن أبيه بلفظ « ليقتل الحرم » وظاهر الأمر الوجوب ، ويحتمل التنبؤ والإباحة ، وروى البزار من طريق أبي

رافع قال « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاته إذ ضرب شيئاً ، فإذا هي عقرب فقتلها ، وأمر بقتل العقرب والحية والفأرة والحدأة للمحرم ، لكن هذا الأمر ورد بعد الحظر لعموم نهى المحرم عن القتل فلا يكون للوجوب ولا للندب ، ويؤيد ذلك رواية الليث عن نافع بلفظ « أذن » أخرجه مسلم والنسائي عن قتبية ، لكن لم يسق مسلم لفظه . وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره « خمس قتلهم حلال للمحرم » .

**قوله ( الغراب )** زاد في رواية سعيد بن المسيب عن عائشة عند مسلم « الأبقع » وهو الذي في ظهره أو بطنه بياض ، وأخذ بهذا القيد بعض أصحاب الحديث كما حكاه ابن المنذر وغيره ، ثم وجدت ابن خزيمة قد صرح باختياره ، وهو قضية حمل المطلق على المقيد . وأجاب ابن بطلان بأن هذه الزيادة لا تصح لأنها من رواية قتادة عن سعيد ، وهو مدلس وقد شذ بذلك ، وقال ابن عبد البر : لا تثبت هذه الزيادة . وقال ابن قدامة : الروايات المطلقة أصح . وفي جميع هذا التعليل نظر ، أما دعوى التدليس فردودة بأن شعبة لا يروى عن شيوخه المدلسين إلا ما هو مسموع لهم وهذا من رواية شعبة ، بل صرح النسائي في روايته من طريق النضر بن شميل عن شعبة بسامع قتادة . وأما نفي الثبوت فردود بأخراج مسلم . وأما الترجيح فليس من شرط قبول الزيادة بل الزيادة مقبولة من الثقة الحافظ وهو كذلك هنا . نعم قال ابن قدامة : ياتحق بالأبقع ما شاركه في الإيذاء وتحريم الأكل . وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع ويقال له الزاغ ، وأفتوا بجواز أكله ، فبقى ما عداه من الغربان ملتحقاً بالأبقع . ومنها الغداف على الصحيح في « الروضة » بخلاف تصحيح الرافعي ، وسمى ابن قدامة الغداف غراب البين ، والمعروف عند أهل اللغة أنه الأبقع ، قيل سمي غراب البين لأنه بان عن نوح لما أرسله من السفينة ليكشف خبر الأرض ، فلقى جيفة فوق وقع عليها ولم يرجع إلى نوح ، وكان أهل الجاهلية يتشاءمون به فكانوا إذا نعب مرتين قالوا : آذن بشر ، وإذا نعب ثلاثاً قالوا : آذن بخير ، فأبطل الإسلام ذلك ، وكان ابن عباس إذا سمع الغراب قال : اللهم لا طير إلا طيرك ولا خير إلا خيرك ولا إله غيرك . وقال صاحب الهداية : المراد بالغراب في الحديث الغداف والأبقع لأنهما يأكلان الجيف ، وأما غراب الزرع فلا . وكذا استثناه ابن قدامة ، وما أظن فيه خلافاً ، وعليه يحمل ما جاء في حديث أبي سعيد عند أبي داود إن صح حيث قال فيه « ويرمى الغراب ولا يقتله » . وروى ابن المنذر وغيره نحوه عن علي ومجاهد ، قال ابن المنذر : أباح كل من يحفظ عنه العلم قتل الغراب في الإحرام إلا ما جاء عن عطاء قال في محرم كسر قرن غراب فقال : إن أدامه فعليه الجزاء . وقال الخطابي : لم يتابع أحد عطاء على هذا ، انتهى . ويحتمل أن يكون مراده غراب الزرع . وعند المالكية اختلاف آخر في الغراب والحدأة هل يتقيد جواز قتلها بأن يبتدأ بالأذى ، وهل يختص ذلك بكبارها ؟ والمشهور عنهم - كما قال ابن شاس - لا فرق وفقاً للجمهور . ومن أنواع الغربان الأعصم ، وهو الذي في رجليه أو في جناحيه أو بطنه بياض أو حمرة ، وله ذكر في قصة حفر عبد المطلب لزمزم ، وحكمه حكم الأبقع . ومنها العقعق وهو قدر الحمامة على شكل الغراب ، قيل سمي بذلك لأنه يعق فراخه فيتركها بلا طعم ، وبهذا يظهر أنه نوع من الغربان ، والعرب تتشاءم به أيضاً . ووقع في فتاوى قاضيخان الحنفي : من خرج لسفر فسمع صوت العقعق فرجع كفر ،

وحكمه حكم الأبقع على الصحيح ، وقيل حكم غراب الزرع . وقال أحمد : إن أكل الجيف وإلا فلا بأس به .

**قوله ( والحداء )** بكسر أوله وفتح ثانيه بعدها همزة بغير مد ، وحكى صاحب « المحكم » المد فيه ندوراً ، ووقع في رواية الكشميني في حديث عائشة « الحدأة » بزيادة هاء بلفظ الواحدة وليست للتأنيث بل هي كالهاء في النقرة ، وحكى الأزهرى فيها « حدوة » بواو بدل الهمزة ، وسيأتى في بدء الخلق من حديثها بلفظ « الحدايا » بضم أوله وتشديد التحتانية مقصور ، ومثله لمسلم في رواية هشام بن عروة عن أبيه قال : قال قاسم بن ثابت : الوجه فيه الهمزة ، وكأنه سهل ثم أدغم ، وقيل هي لغة حجازية ، وغيرهم يقول « حدية » وقد تقدم ذكرها في الكلام على الغراب . ومن خواص الحدأة أنها تقف في الطيران ، ويقال إنها لا تختطف إلا من جهة اليمين ، وقد مضى لها ذكر في الصلاة في قصة صاحبة الوشاح .

( تنبيه ) : يلتبس بالحداء الحدأة بفتح أوله : فأس له رأسان .

**قوله ( والعقرب )** هذا اللفظ للذكر والأنثى ، وقد يقال عقربة وعقرباء ، وليس منها العقربان بل هي دويبة طويلة كثيرة القوائم . قال صاحب « المحكم » ويقال إن عينها في ظهرها وإنها لا تضر ميتاً ولا نائمًا حتى يتحرك . ويقال لدغته العقرب بالغين المعجمة ولسعته بالمهملتين . وقد تقدم اختلاف الرواة في ذكر الحية بدلها في حديث الباب ومن جمعهما ، والذي يظهر لي أنه صلى الله عليه وسلم نبه بإحداهما على الأخرى عند الاقتصار وبين حكمهما معاً حيث جمع . قال ابن المنذر : لا نعلمهم اختلفوا في جواز قتل العقرب . وقال نافع لما قيل له : فالحية ؟ قال : لا يختلف فيها . وفي رواية : ومن يشك فيها ؟ وتعقبه ابن عبد البر بما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق شعبة أنه سأل الحكم وحماداً فقالا : لا يقتل المحرم الحية ولا العقرب . قال : ومن حجتهما أنهما من هوام الأرض فيلزم من أباح قتلها مثل ذلك في سائر الهوام ، وهذا اعتلال لا معنى له ، نعم عند المالكية خلاف في قتل صغير الحية والعقرب التي لا تتمكن من الأذى .

**قوله ( والفأر )** بهمة ساكنة ويجوز فيها التسهيل ، ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للمحرم إلا ما حكى عن إبراهيم النخعي فإنه قال : فيها جزاء إذا قتلها المحرم أخرجه ابن المنذر ، وقال : هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم . وروى البيهقي بإسناد صحيح عن حماد بن زيد قال لما ذكروا له هذا القول : ما كان بالكوفة أفحش رداً للأنار من إبراهيم النخعي لقلة ما سمع منها ، ولا أحسن اتباعاً لها من الشعبي لكثرة ما سمع . ونقل ابن شاس عن المالكية خلافاً في جواز قتل الصغير منها الذي لا يتمكن من الأذى . والفأر أنواع ، منها الجرذ بالجيم بوزن عمر ، والخلد بضم المعجمة وسكون اللام ، وفأرة الإبل ، وفأرة المسك ، وفأرة الغيط ، وحكمها في تحريم الأكل وجواز القتل سواء ، وسيأتى في الأدب إطلاق الفويسقة عليها من حديث جابر ، وتقدم سبب تسميتها بذلك من حديث أبي سعيد . وقيل إنما سميت بذلك لأنها قطعت حبال سفينة نوح ، والله أعلم .

**قوله ( والكلب العقور )** الكلب معروف والأنثى كلبة والجمع أكلب وكلاب وكليب بالفتح ، كأعبد وعباد وعبيد . وفي الكلب بهيمية سبعة كأنه مركب . وفيه منافع للحراسة والصيد كما سيأتى في

بابه . وفيه من اقتفاء الأثر وشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول التعليم ما ليس لغيره . وقيل إن أول من اتخذ للحراسة نوح عليه السلام وقد سبق البحث في نجاسته في كتاب الطهارة ويأتى في بدء الخلق جملة من خصاله . واختلف العلماء في المراد به هنا ، وهل لوصفه بكونه عقوراً مفهوماً أو لا ؟ فروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن أبي هريرة قال : الكلب العقور الأسد . وعن سفيان عن زيد بن أسلم أنهم سألوه عن الكلب العقور فقال : وأى كلب أعقر من الحية ؟ وقال زفر : المراد بالكلب العقور هنا الذئب خاصة . وقال مالك في الموطأ : كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب هو العقور . وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان ، وهو قول الجمهور . وقال أبو حنيفة : المراد بالكلب هنا الكلب خاصة ، ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب . واحتج أبو عبيد للجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم « اللهم سلط عليه كلباً من كلابك » فقتله الأسد . وهو حديث حسن أخرجه الحاكم من طريق أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه ، واحتج بقوله تعالى ﴿ وما علمتم من الجوارح مكلبين ﴾ فاشتقها من اسم الكلب ، فلهذا قيل لكل جارح عقور . واحتج الطحاوى للحنفية بأن العلماء اتفقوا على تحريم قتل البازي والصقر وهما من سباع الطير فدل ذلك على اختصاص التحريم بالغرابة والحدأة ، وكذلك يختص التحريم بالكلب وما شاركه في صفته وهو الذئب . وتعقب برد الاتفاق ، فإن مخالفهم أجازوا قتل كل ما عدوا واقتصر ، فدخل فيه الصقر وغيره ، بل معظمهم قال : يلتحق بالخنزير كل ما نهى عن أكله إلا ما نهى عن قتله . واختلف العلماء في غير العقور مما لم يؤمر باقتنائه ، فصرح بتحريم قتله القاضيان حسين والماوردي وغيرهما ، ووقع في « الأم » للشافعي الجواز ، واختلف كلام النووي فقال في البيع من « شرح المذهب » : لا خلاف بين أصحابنا في أنه محترم لا يجوز قتله ، وقال في التيسيم والغصب : إنه غير محترم . وقال في الحج : يكره قتله كراهة تنزيه . وهذا اختلاف شديد ، وعلى كراهة قتله اقتصر الرافعي وتبعه في « الروضة » وزاد : أنها كراهة تنزيه ، والله أعلم . وذهب الجمهور كما تقدم إلى إلحاق غير الخنزير بهذا الحكم ، إلا أنهم اختلفوا في المعنى فقيل : لكونها مؤذية فيجوز قتل كل مؤذ ، وهذا قضية مذهب مالك . وقيل : لكونها مما لا يؤكل ، فعلى هذا كل ما يجوز قتله لا فدية على المحرم فيه ، وهذا قضية مذهب الشافعي . وقد قسم هو وأصحابه الحيوان بالنسبة للمحرم إلى ثلاثة أقسام : قسم يستحب كالحمس وما في معناها مما يؤذى ، وقسم يجوز كسائر ما لا يؤكل لحمه وهو قسمان : ما يحصل منه نفع وضرر فيباح لما فيه من منفعة الاصطياد ولا يكره لما فيه من العدوان ، وقسم ليس فيه نفع ولا ضرر فيكره قتله ولا يحرم . والقسم الثالث ما أبيح أكله أو نهى عن قتله فلا يجوز ففيه الجزاء إذا قتله المحرم . وخالف الحنفية فاقتصروا على الخمس إلا أنهم ألحقوا بها الحية لثبوت الخبر ، والذئب لمشاركته للكلب في الكنية ، وألحقوا بذلك من ابتدأ بالعدوان والأذى من غيرها ، وتعقب بظهور المعنى في الخمس وهو الأذى الطبيعي والعدوان الماركة ، والمعنى إذا ظهر في المنصوص عليه تعدى الحكم إلى كل ما وجد فيه ذلك المعنى ، كما وافقوا عليه في مسائل الربا . قال ابن دقيق العيد : والتعدي بمعنى الأذى إلى كل مؤذ قوى بالإضافة إلى تصرف أهل القياس ، فإنه ظاهر من جهة الإيماء بالتعليل بالفسق وهو الخروج عن الحد ، وأما التعليل بحرمة الأكل ففيه إبطال لما دل عليه إيماء النص من التعليل بالفسق . انتهى . وقال غيره : هو راجع إلى تفسير الفسق ، فمن فسره بأنه الخروج



عن بقية الحيوان بالأذى علل به ، ومن قال بجواز القتل وتحريم الأكل علل به ، وقال من علل بالأذى : أنواع الأذى مختلفة ، وكأنه نبه بالعقرب على ما يشاركها في الأذى باللسع ونحوه من ذوات السموم كالحية والزنبور ، وبالفأرة على ما يشاركها في الأذى بالنقب والقرص كابن عرس ، وبالفراغ والحدأ على ما يشاركهما بالاختطاف كالصقر ، وبالكلب العقور على ما يشاركه في الأذى بالعدوان والعقر كالأسد والفهد . وقال : من علل بتحريم الأكل وجواز القتل إنما اقتصر على الخمس لكثرة ملابسها للناس بحيث يعم أذاها ، والتخصيص بالغلبة لا مفهوم له .

( تكملة ) : نقل الرافعي عن الإمام أن هذه الفواسق لا ملك فيها لأحد ولا اختصاص ، ولا يجب ردها على صاحبها ، ولم يذكر مثل ذلك في غير الخمس مما يلحق بها في المعنى ، فليتأمل . واستدل به على جواز قتل من لجأ إلى الحرم ممن وجب عليه القتل لأن إباحة قتل هذه الأشياء معلل بالفسق والقاتل فاسق فيقتل بل هو أولى ، لأن فسق المذكورات طبيعي ، والمكلفة إذا ارتكب الفسق هاتك الحرمه نفسه فهو أولى بإقامة مقتضى الفسق عليه . وأشار ابن دقيق العيد إلى أنه بحث فابل للنزاع ، وسيأتي بسط القول فيه في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . ( الحديث الثالث ) حديث ابن مسعود .

قوله ( حدثني إبراهيم ) هو ابن يزيد النخعي ، والأسود هو النخعي خاله ، وعبد الله هو ابن مسعود . وقد اختلف على الأعمش في إسناد هذا الحديث كما سيأتي بيانه في بدء الخلق .

قوله ( في غار بمنى ) وقع عند الإسماعيلي من طريق ابن نمير عن حفص بن غياث أن ذلك كان ليلة عرفة ، وبذلك يتم الاحتجاج به على مقصود الباب من جواز قتل الحية للمحرم : كما دل قوله « بمنى » على أن ذلك كان في الحرم ، وعرف بذلك الرد على من قال ليس في حديث عبد الله ما يدل على أنه أمر بقتل الحية في حال الإحرام ، لاحتمال أن يكون ذلك بعد طواف الإفاضة ، وقد رواه مسلم وابن خزيمة واللفظ له عن أبي كريب عن حفص بن غياث مختصراً ولفظه « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر محرمًا بقتل حية في الحرم بمنى » ووقع في رواية أبي الوقت عقب حديث الباب : قال أبو عبد الله وهو المصنف : إنما أردنا بهذا أن منى من الحرم ، وأنهم لم يروا بقتل الحية - يعني فيه - بأساً . ووقع هذا الكلام عند أبي ذر في آخر الباب ، ومحلله عقب حديث ابن مسعود .

قوله ( رطبة ) أى لم يجف ريقه بها .

قوله ( كما وقيت شرها ) بالنصب لأنه مفعول ثان ، وكذلك قوله « وقيت شركم » أى أن الله سلمها منكم كما سلمكم منها ، وهو من مجاز المقابلة . قال ابن المنذر : أجمع من يحفظ عنه من أهل العلم على أن للمحرم قتل الحية ، وتعقب بما تقدم عن الحكم وحماد وبما عند المالكية من استثناء ما صغر منها بحيث لا يتمكن من الأذى . ( الحديث الرابع ) :

قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس .

قوله ( قال للوزغ فويسق ) اللام بمعنى عن ، والمعنى أنه سماه فويسقاً ، وهو تصغير تحقير مبالغة في الذم .

**قوله ( ولم أسمع به أمر يقتله )** هو مقول عن عائشة والضمير للنبي صلى الله عليه وسلم ، وقضية تسميته إياه فويسقاً أن يكون قتله مباحاً ، وكونها لم تسمعه لا يدل على منع ذلك فقد سمعه غيرها كما سيأتي في بدء الخلق عن سعد بن أبي وقاص وغيره ، ونقل ابن عبد البر الاتفاق على جواز قتله في الحل والحرم ، لكن نقل ابن عبد الحكم وغيره عن مالك : لا يقتل المحرم الوزغ ، زاد ابن القاسم : وإن قتله يتصدق لأنه ليس من الخمس المأمور بقتلها . وروى ابن أبي شيبة أن عطاء سئل عن قتل الوزغ في الحرم فقال : إذا آذاك فلا بأس بقتله . وهذا يفهم توقف قتله على آذاه .

### باب لا يُعْضَدُ شَجَرُ الْحَرَمِ

وقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه : « لا يعضد شوكه » .

١٧٨٨ - ناقتيبة قال نا الليث عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح العدوي أنه قال لعمر بن سعيد وهو يبعث البعوث إلى مكة : ائذن لي أيها الأمير أحدثك قولاً قام به رسول الله صلى الله عليه الغد من يوم الفتح ، فسمعتُه أذناني ووعاه قلبي وأبصرته عيناى حين تكلم به ، إنه حميد الله وأثنى عليه ثم قال : « إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس ، فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا ، ولا يعضد بها شجرة . فإن أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه فقولوا له : إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لي ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ، وليبلغ الشاهد الغائب » . فقيل لأبي شريح : ما قال لك عمرو ؟ قال : أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح ، إن الحرم لا يعيذ عاصياً ولا فاراً بدم ، ولا فاراً بخربة . خربة : بليّة . ١

**قوله ( باب لا يعضد شجر الحرم )** بضم أوله وفتح الضاد المعجمة ، أى لا يقطع .

**قوله ( وقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعضد شوكه )** سيأتي موصولا بعد باب ويأتى البحث فيه هناك .

**قوله ( عن سعيد )** فى رواية عبد الله بن يوسف عن الليث حدثنى سعيد كما تقدم فى العلم .

**قوله ( عن أبي شريح العدوي )** كذا وقع هنا ، وفيه نظر لأنه خزاعى من بني كعب بن ربيعة ابن لحي ، بطن من خزاعة ، ولهذا يقال له الكعبي أيضاً ، وليس هو من بني عدى ، لا عدى قریش ولا عدى مضر ، فلعله كان حليفاً لبني عدى بن كعب من قریش ، وقيل فى خزاعة بطن يقال لهم بنو عدى ، وقد وقع فى رواية ابن أبي ذئب عن سعيد « سمعت أبا شريح » أخرجه أحمد . واختلف فى اسمه فالمشهور أنه خويلد بن عمرو ، وقيل ابن صخر ، وقيل هاني بن عمرو ، وقيل عبد الرحمن ، وقيل كعب ، وقيل

عمرو بن خويلد ، وقيل مطر ، أسلم قبل الفتح ، وحمل بعض ألوية قومه ، وسكن المدينة ومات بها سنة ثمان وستين ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وحديثين آخرين .

**قوله ( لعمر بن سعيد )** أى ابن أبى العاص بن سعيد بن العاص بن أمية المعروف بالأشدق ، وقد تقدم ذلك مع شرح بعض الحديث فى « باب تبليغ العلم » من كتاب العلم . ووقع عند أحمد من طريق ابن إسحق عن سعيد المقبرى زيادة فى أوله توضيح المقصود وهى « لما بعث عمرو بن سعيد إلى مكة بعث لغزو ابن الزبير أتاه أبو شريح فكلمه وأخبره بما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم خرج إلى نادى قومه فجلس فيه ، فقمت إليه فجلست معه فحدث قومه قال : قلت له يا هذا إنا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افتتح مكة ، فلما كان الغد من يوم الفتح عدت خزاعة على رجل من هذيل فقتلوه وهو مشرك ، فقام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً » فذكر الحديث . وأخرج أحمد أيضاً من طريق الزهري عن مسلم بن يزيد اللبى عن أبى شريح الخزاعى أنه سمعه يقول « أذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح فى قتال بنى بكر حتى أصبنا منهم ثارنا وهو بمكة ، ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضع السيف ، فلقى الغد رهط منا رجلاً من هذيل فى الحرم يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كان وترهم فى الجاهلية وكانوا يطلبونه فقتلوه ، فلما بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم غضب غضباً شديداً ما رأيت غضب أشد منه ، فلما صلى قام فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد فإن الله حرم مكة انتهى . وقد ذكر أبو هريرة فى حديثه هذه القصة مختصرة وتقدم الكلام عليها فى « باب كتابة العلم » من كتاب العلم ، وذكرنا أن عمرو بن سعيد كان أميراً على المدينة من قبل يزيد بن معاوية وأنه جهز إلى مكة جيشاً لغزو عبد الله بن الزبير بمكة ، وقد ذكر الطبرى القصة عن مشايخه فقالوا : كان قدوم عمرو بن سعيد والياً على المدينة من قبل يزيد بن معاوية فى ذى القعدة سنة ستين ، وقيل قدمها فى رمضان منها وهى السنة التى ولى فيها يزيد الخلافة ، فامتنع ابن الزبير من بيعته وأقام بمكة ، فجهز إليه عمرو بن سعيد جيشاً وأمر عليهم عمرو بن الزبير وكان معادياً لأخيه عبد الله ، وكان عمرو بن سعيد قد ولاه شرطته ثم أرسله إلى قتال أخيه ، فجاء مروان إلى عمرو بن سعيد فنهاه فامتنع ، وجاء أبو شريح فذكر القصة ، فلما نزل الجيش ذا طوى خرج إليهم جماعة من أهل مكة فهزموهم وأسر عمرو بن الزبير فسجنه أخوه بسجن عارم ، وكان عمرو بن الزبير قد ضرب جماعة من أهل المدينة ممن اتهم بالميل إلى أخيه فأقادهم عبد الله منه حتى مات عمرو من ذلك الضرب .

( تنبيه ) : وقع فى السيرة لابن إسحق ومغازى الواقدى أن المراجعة المذكورة وقعت بين أبى شريح وبين عمرو بن الزبير ، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون أبو شريح راجع الباعث والمبعوث . والله أعلم .

**قوله ( وهو يبعث البعوث )** هى جمع بعث بمعنى مبعوث وهو من تسمية المفعول بالمصدر والمراد به الجيش المجهز للقتال .

**قوله ( إيلن )** أصله ائذن بهمزين فقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها .

**قوله ( أيها الأمير )** الأصل فيه يا أيها الأمير فحذف حرف النداء ، ويستفاد منه حسن التلطف

في مخاطبة السلطان ليكون أدعى لقبولهم النصيحة وأن السلطان لا يخاطب إلا بعد استئذانه ولا سيما إذا كان في أمر يعترض به عليه ، فترك ذلك والغلظة له قد يكون سبباً لإثارة نفسه ومعاندة من يخاطبه ، وسيأتي في الحدود قول والد العفيف « واثنى لي » .

**قوله ( قام به )** صفة للقول ، والمقول هو حمد الله تعالى إلخ . وقوله « الغد » بالنصب أى ثانی يوم الفتح وقد تقدم بيانه .

**قوله ( سمعته أذنأى إلخ )** فيه إشارة إلى بيان حفظه له من جميع الوجوه ، فقوله « سمعته » أى حملته عنه بغير واسطة ، وذكر الأذنين للتأكيد ، وقوله « ووعاه قلبي » تحقيق لفهمه وثبته ، وقوله « وأبصرته عيناي » زيادة في تحقيق ذلك وأن سماعه منه ليس اعتماداً على الصوت فقط بل مع المشاهدة ، وقوله « حين تكلم به » أى بالقول المذكور ، ويؤخذ من قوله « ووعاه قلبي » أن العقل عمله القلب .

**قوله ( إنه حمد الله )** هو بيان لقوله تكلم ، ويؤخذ منه استحباب الثناء بين يدي تعليم العلم وتبيين الأحكام والخطبة في الأمر المهمة وقد تقدم من رواية ابن إسحق أنه قال فيها « أما بعد » .

**قوله ( إن الله حرم مكة )** أى حكم بتحريمها وقضاه ، وظاهره أن حكم الله تعالى في مكة أن لا يقاتل أهلها ويؤمن من استجار بها ولا يتعرض له ، وهو أحد أقوال المفسرين في قوله تعالى ﴿ ومن دخله كان آمناً ﴾ وقوله ﴿ أو لم يروا أنا جعلنا حرمًا آمناً ﴾ ، وسيأتي بعد باب في حديث ابن عباس بلفظ « هذا بلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض » ، ولا معارضة بين هذا وبين قوله الآتي في الجهاد وغيره من حديث أنس « أن إبراهيم حرم مكة » لأن المعنى أن إبراهيم حرم مكة بأمر الله تعالى لا باجتهاده ، أو أن الله قضى يوم خلق السماوات والأرض أن إبراهيم سيحرم مكة ، أو المعنى أن إبراهيم أول من أظهر تحريمها بين الناس ، وكانت قبل ذلك عند الله حراماً ، أو أول من أظهره بعد الطوفان ، وقال القرطبي : معناه أن الله حرم مكة ابتداء من غير سبب ينسب لأحد ولا لأحد فيه مدخل . قال : ولأجل هذا أكد المعنى بقوله « ولم يحرمها الناس » والمراد بقوله ولم يحرمها الناس أن تحريمها ثابت بالشرع لا مدخل للعقل فيه ، أو المراد أنها من محرمات الله فيجب امتثال ذلك ، وليس من محرمات الناس يعنى في الجاهلية كما حرموا أشياء من عند أنفسهم فلا يسوغ الاجتهاد في تركه . وقيل معناه أن حرمتها مستمرة من أول الخلق ، وليس مما اختصت به شريعة النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( فلا يحل إلخ )** فيه تنبيه على الامتثال لأن من آمن بالله لزمته طاعته ، ومن آمن باليوم الآخر لزمه امتثال ما أمر به واجتناب ما نهى عنه خوفاً الحساب عليه ، وقد تعلق به من قال : إن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة ، والصحيح عند الأكثر خلافه ، وجوابهم بأن المؤمن هو الذي ينقاد للأحكام وينزجر عن المحرمات فجعل الكلام معه وليس فيه نفي ذلك عن غيره . وقال ابن دقيق العيد : الذي أراه أنه من خطاب التوبيخ ، نحو قوله تعالى ﴿ وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين ﴾ فالمعنى أن استحلال هذا المنهى عنه لا يليق بمن يؤمن بالله واليوم الآخر بل ينافية ، فهذا هو المقضى لذكر هذا الوصف ، ولو قيل لا يحل لأحد مطلقاً لم يحصل منه هذا الغرض وإن أفاد التحريم .

**قوله ( أن يسفك بها دماً )** تقدم ضبطه في العلم ، واستدل به على تحريم القتل والقتال بمكة ، وسيأتي البحث فيه بعد باب في الكلام على حديث ابن عباس .

**قوله ( ولا يعضد بها شجرة )** أى لا يقطع . قال ابن الجوزى : أصحاب الحديث يقولون « يعضد » بضم الضاد ، وقال لنا ابن الحشاش هو يكسرها ، والمعضد بكسر أوله الآلة التي يقطع بها . قال الخليل : المعضد المتهم من السيوف في قطع الشجر ، وقال الطبري : أصله من عضد الرجل إذا أصابه بسوء في عضده ، ووقع في رواية لعمر بن شبة بلفظ « لا يعضد » بالخاء المعجمة بدل العين المهملة ، وهو راجع إلى معناه فإن أصل الخضد الكسر ويستعمل في القطع . قال القرطبي : خص الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما ينبت الله تعالى من غير صنع آدمي ، فأما ما ينبت بمعالجة آدمي فاختلف فيه والجمهور على الجواز . وقال الشافعي : في الجميع الجزاء ، ورجحه ابن قدامة . واختلفوا في جزاء ما قطع من النوع الأول فقال مالك : لا جزاء فيه بل يأثم . وقال عطاء : يستغفر . وقال أبو حنيفة : يؤخذ بقيمته هدى . وقال الشافعي : في العظيمة بقرة وفيما دونها شاة . واحتج الطبري بالقياس على جزاء الصيد ، وتعقبه ابن القصار بأنه كان يلزمه أن يجعل الجزاء على المحرم إذا قطع شيئاً من شجر الحل ولا قائل به . وقال ابن العربي : اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم ، إلا أن الشافعي أجاز قطع السواك من فروع الشجرة ، كذا نقله أبو ثور عنه ، وأجاز أيضاً أخذ الورق والثر إذا كان لا يضرها ولا يهلكها وبهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما ، وأجازوا قطع الشوك لكونه يؤذى بطبعه فأشبهه الفواسق ، ومنعه الجمهور كما سيأتي في حديث ابن عباس بعد باب بلفظ « ولا يعضد شوكه » وصححه المتولى من الشافعية ، وأجابوا بأن القياس المذكور في مقابلة النص . فلا يعتبر به ، حتى ولو لم يرد النص على تحريم الشوك لكان في تحريم قطع الشجر دليل على تحريم قطع الشوك لأن غالب شجر الحرم كذلك ، ولقيام الفارق أيضاً فإن الفواسق المذكورة تقصد بالأذى بخلاف الشجر . قال ابن قدامة : ولا بأس بالانتفاع بما انكسر من الأغصان وانقطع من الشجر بغير صنع آدمي ولا بما يسقط من الورق نص عليه أحمد ولا نعلم فيه خلافاً .

**قوله ( فإن أحد )** هو فاعل بفعل مضمر يفسره ما بعده ، وقوله « ترخص » مشتق من الرخصة ، وفي رواية ابن أبي ذئب عند أحمد « فإن ترخص مترخص فقال : أحلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن الله أحلها لي ولم يحلها للناس » وفي مرسل عطاء بن يزيد عند سعيد بن منصور « فلا يستن بي أحد فيقول قتل فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( وإنما أذن لي )** بفتح أوله والفاعل الله ، ويروى بضمه على البناء للمفعول .

**قوله ( ساعة من نهار )** تقدم في العلم أن مقدارها ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر ، ولفظ الحديث عند أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « لما فتحت مكة قال : كفوا السلاح ، إلا خزاعة عن بني بكر . فأذن لهم حتى صلى العصر ، ثم قال : كفوا السلاح ، فلقى رجل من خزاعة رجلاً من بني بكر من غد بالمزدلفة فقتله ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام خطيباً فقال ، ورأيت مسنداً ظهره إلى الكعبة » فذكر الحديث . ويستفاد منه أن قتل من أذن النبي صلى الله عليه وسلم في قتلهم

— كابين خطل — وقع في الوقت الذي أبيع للنبي صلى الله عليه وسلم فيه القتال ، خلافاً لمن حمل قوله « ساعة من النهار » على ظاهره فاحتاج إلى الجواب عن قصة ابن خطل .

**قوله ( وقد عادت حرمها )** أى الحكم الذى فى مقابلة لإباحة القتال المستفادة من لفظ الإذن . وقوله ( اليوم ) المراد به الزمن الحاضر ، وقد بين غايته فى رواية ابن أبى ذئب المذكورة بقوله « ثم هى حرام إلى يوم القيامة » . وكذا فى حديث ابن عباس الآتى بعد باب بقوله « فهى حرام بجرمة الله إلى يوم القيامة » .

**قوله ( فليبلغ الشاهد الغائب )** قال ابن جرير : فيه دليل على جواز قبول خبر الواحد ، لأنه معلوم أن كل من شهد الخطبة قد لزمه الإبلاغ ، وأنه لم يأمرهم بإبلاغ الغائب عنهم إلا وهو لازم له فرض العمل بما أبلغه كالذى لزم السامع سواء ، وإلا لم يكن للأمر بالتبليغ فائدة .

**قوله ( فقيل لأبى شريح )** لم أعرف اسم القائل ، وظاهر رواية ابن إسحق أنه بعض قومه من خزاعة .

**قوله ( لا بعيد )** بالذال المعجمة أى لا يجبر ولا يعصم .

**قوله ( ولا فاراً )** بالفاء وتثقيل الراء أى هارباً ، والمراد من وجب عليه حد القتل فهرب إلى مكة مستجيراً بالحرم ، وهى مسألة خلاف بين العلماء ، وأغرب عمرو بن سعيد فى سياقه الحكم مساق الدليل وفى تخصيصه العموم بلا مستند .

**قوله ( بخربة )** تقدم تفسيره فى العلم ، وأشار ابن العربى إلى ضبطه بكسر أوله وبالأزى بدل الراء والتحتانية بدل الموحدة جعله من الخزى ، والمعنى صحيح لكن لا تساعد عليه الرواية . وأغرب الكرمانى لما حكى هذا الوجه فأبدل الخاء المعجمة جيما جعله من الجزية ، وذكر الجزية وكذا الذم بعد ذكر العصيان من الخالص بعد العام .

**قوله ( خربة بلية )** هو تفسير من الراوى ، والظاهر أنه المصنف ، فقد وقع فى المغازى فى آخره « قال أبو عبد الله : الخربة البلية » وسبق فى العلم فى آخره « يعنى السرقة » وهى أحد ما قيل فى تأويلها ، وأصلها سرقة الإبل ثم استعملت فى كل سرقة . وعن الخليل : الخربة الفساد فى الإبل ، وقيل العيب ، وقيل بضم أوله العورة وقيل الفساد ، وبفتح الفعلة الواحدة من الخرابة وهى السرقة . وقد وهم من عد كلام عمرو بن سعيد هذا حديثاً واحتج بما تضمنه كلامه . قال ابن حزم : لا كرامة للطيم الشيطان يكون أعلم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأغرب ابن بطال فزعم أن سكوت أبى شريح عن جواب عمرو بن سعيد دال على أنه رجع إليه فى التفصيل المذكور ، ويعمى عليه ما وقع فى رواية أحمد أنه قال فى آخره : قال أبو شريح فقلت لعمرو قد كنتُ شاهداً وكنتُ غائباً . وقد أمرنا أن يبلغ شاهدنا غائبنا ، وقد بلغتك . فهذا يشعر بأنه لم يوافقه ، وإنما ترك مشاقفته لعجزه عنه لما كان فيه من قوة الشوكة . وقال ابن بطال أيضاً : ليس قول عمرو جواباً لأبى شريح ، لأنه لم يختلف معه فى أن من أصاب حداً فى غير الحرم ثم لجأ إليه أنه يجوز إقامة الحد عليه فى الحرم ، فإن أبا شريح أنكر بعث عمرو الجيش إلى مكة ونصب الحرب عليها فأحسن فى استدلاله بالحديث ، وحاد عمرو عن جوابه وأجابه عن غير سؤاله . وتعبه الطيبي

بأنه لم يجد في جوابه ، وإنما أجاب بما يقتضى القول بالموجب كأنه قال له : صح سماعك وحفظك ، لكن المعنى المراد من الحديث الذى ذكرته خلاف ما فهمته منه ، فإن ذلك الترخص كان بسبب الفتح وليس بسبب قتل من استحق القتل خارج الحرم ثم استجار بالحرم ، والذى أنا فيه من القبيل الثانى . قلت : لكنها دعوى من عمرو بغير دليل ، لأن ابن الزبير لم يجب عليه حد فعاد بالحرم فراراً منه حتى يصح جواب عمرو ، نعم كان عمرو يرى وجوب طاعة يزيد الذى استنابه ، وكان يزيد أمر ابن الزبير أن يبايع له بالخلافة ويحضر إليه فى جامعة يعنى مغلولاً فامتنع ابن الزبير وعاد بالحرم فكان يقال له بذلك عائذ الله ، وكان عمرو يعتقد أنه عاص بامتناعه من امتثال أمر يزيد ولهذا صدر كلامه بقوله « إن الحرم لا يعيد عاصياً » ثم ذكر بقية ما ذكر استطراداً ، فهذه شبهة عمرو وهى واهية . وهذه المسألة التى وقع فيها الاختلاف بين أبى شريح وعمرو فيها اختلاف بين العلماء أيضاً كما سيأتى بعد باب فى الكلام على حديث ابن عباس . وفى حديث أبى شريح من الفوائد غير ما تقدم جواز إخبار المرء عن نفسه بما يقتضى ثقته وضبطه لما سمعه ونحو ذلك ، وإنكار العالم على الحاكم ما يغيره من أمر الدين والموعظة بلطف وتدريج ، والاقتصار فى الإنكار على اللسان إذا لم يستطع باليد ، ووقوع التأكيد فى الكلام البليغ ، وجواز المجادلة فى الأمور الدينية ، وجواز النسخ ، وأن مسائل الاجتهاد لا يكون فيها مجتهد حجة على مجتهد . وفيه الخروج عن عهدة التبليغ والصبر على المكاره لمن لا يستطيع بدءاً من ذلك ، وتمسك به من قال : إن مكة فتحت عنوة . قال النووى : تأول من قال فتحت صلحاً بأن القتال كان جائزاً له لو فعله لكن لم يحتج إليه ، وتعقب بأنه خلاف الواقع ، وسيأتى البحث فيه فى المغازى . وقد تقدمت تسمية القاتل والمقتول فى قصة أبى شريح فى الكلام على حديث أبى هريرة .

### باب لا يُنْفَرُ صَيْدُ الْحَرَمِ

[١٨٣٣]

١٧٨٩- فامحمد بن المثنى قال نا عبد الوهاب قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه قال : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ ، فَلَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَا تَحِلْ لِأَحَدٍ بَعْدِي ، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ ، لَا يُخْتَلَى خِلَاها ، وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُها ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُها ، وَلَا تُلْقَطُ لُقَطَتُها إِلَّا لِمُعَرَّفٍ » . وقال العباس : يا رسول الله ، إلا الإذخر لصاغتنا وقبورنا . فقال : « إلا الإذخر » .

وعن خالد عن عكرمة قال : هل تدري ما « لا يُنْفَرُ صَيْدُها ؟ » هو أن تنحيه من الظل تنزل مكانه .

قوله ( باب لا ينفر صيد الحرم ) بضم أوله وتشديد الفاء المفتوحة ، قيل هو كناية عن الاصطياد ، وقيل هو على ظاهره كما سيأتى . قال النووى : يحرم التنفير - وهو الإزعاج - عن موضعه ، فإن نفرد

عصى سواء تلف أو لا ، فإن تلف في نفاره قبل سكونه ضمن وإلا فلا . قال العلماء : يستفاد من النهي عن التنفير تحريم الإتلاف بالأولى .

قوله ( حدثنا عبد الوهاب ) هو الثقفى ، وخالد هو الحذاء .

قوله ( إن الله حرم مكة فلم يحل لأحد بعدى ) في رواية الكشميهني « فلا تحل » وهو أليق بقصد الأمر الآتى ، وقد ذكره في الباب الذى بعده بلفظ « وأنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلى » وهو عند المصنف في أوائل البيع من طريق خالد الطحان عن خالد الحذاء بلفظ « فلم يحل لأحد قبلى ولا تحل لأحد بعدى » ومثله لأحمد من طريق وهيب عن خالد . قال ابن بطال : المراد بقوله « ولا تحل لأحد بعدى » الإخبار عن الحكم في ذلك لا الإخبار بما سيقع لوقوع خلاف ذلك في الشاهد كما وقع من الحجاج وغيره . انتهى . ومحصله أنه خبر بمعنى النهي ، بخلاف قوله « فلم يحل لأحد قبلى » فإنه خبر محض ، أو معنى قوله « ولا تحل لأحد بعدى » أى لا يحلها الله بعدى ، لأن النسخ ينقطع بعده لكونه خاتم النبيين .

قوله ( وعن خالد ) هو بالإسناد المذكور ، وسيأتى في أوائل البيوع بأوضح مما هنا .

قوله ( هل تدرى ما لا ينفر صيدها إلخ ) قيل نبه عكرمة بذلك على المنع من الإتلاف وسائر أنواع الأذى تنبيهاً بالأذى على الأعلى ، وقد خالف عكرمة عطاءً ومجاهداً فقالا : لا بأس بطرده ما لم يفيض إلى قتله . أخرجه ابن أبي شعبة . وروى ابن أبي شعبة أيضاً من طريق الحكم عن شيخ من أهل مكة أن حماداً كان على البيت فذرق على يد عمر ، فأشار عمر بيده فطار فوقع على بعض بيوت مكة ، فجاءت حبة فأكلته ، فحكم عمر على نفسه بشاة . وروى من طريق أخرى عن عثمان نحوه .

## باب لا يحل القتال بمكة

وقال أبو شريح عن النبي صلى الله عليه : « لا يسفك بها دماً » .

١٧٩٠ - فاعثمان بن أبي شعبة قال نا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال : قال النبي صلى الله عليه يوم افتتح مكة : « لا هجرة ، ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا ، فإن هذا بلد حرم الله يوم خلق السماوات والأرض ، وهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة ، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ، ولم تحل لي إلا ساعة من نهار ، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة ، لا يُعضد شوكة ، ولا ينفر صيده ، ولا تلتقط لقطته إلا من عرفها ، ولا يختلى خلاها » ، قال العباس : يا رسول الله ، إلا الإذخر ، فإنه لقينهم ولبيوتهم ، قال : قال : « إلا الإذخر » . [١٨٣٤]

قوله ( باب لا يحل القتال بمكة ) هكذا ترجم بلفظ القتال ، وهو الواقع في حديث الباب ، ووقع عند مسلم في رواية كذلك ، وفي أخرى بلفظ « القتل » بدل القتال ، وللعلماء في كل منهما اختلاف سند كره .



**قوله ( وقال أبو شريح إلخ )** تقدم موصولاً قبل باب ، ووجه الاستدلال به لتحريم القتال من جهة أن القتال يفرض إلى القتل ، فقد ورد تحريم سفك الدم بها بلفظ النكرة في سياق النفي فيعم .

**قوله ( عن مجاهد عن طاوس )** كذا رواه منصور موصولاً ، وخالفه الأعمش فرواه عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا أخرجه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عنه ، وأخرجه أيضاً عن سفيان عن داود بن شاذان عن مجاهد مرسلًا ، ومنصور ثقة حافظ فالحكم لوصله .

**قوله ( يوم الفتح مكة )** هو ظرف للقول المذكور .

**قوله ( لا هجرة )** أى بعد الفتح ، وأفصح بذلك في رواية على بن المديني عن جرير في كتاب الجهاد .

**قوله ( ولكن جهاد ونية )** المعنى أن وجوب الهجرة من مكة انقطع بفتحها إذ صارت دار إسلام ، ولكن بقى وجوب الجهاد على حاله عند الاحتياج إليه ، وفسره بقوله « فإذا استنفرتهم فأنفروا » أى إذا دعيت إلى الغزو فأجيبوا . قال الطيبي : قوله « ولكن جهاد » عطف على مدخول « لا هجرة » أى الهجرة إما فراراً من الكفار وإما إلى الجهاد وإما إلى نحو طلب العلم ، وقد انقطعت الأولى فاغتنموا الأخيرتين ، وتضمن الحديث بشارة من النبي صلى الله عليه وسلم بأن مكة تستمر دار إسلام ، وسيأتى البحث في ذلك مستوفى في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فإن هذا بلد حرم )** الفاء جواب شرط محذوف تقديره إذا علمتم ذلك فاعلموا أن هذا بلد حرام ، وكان وجه المناسبة أنه لما كان نصب القتال عليه حراماً كان التفسير يقع منه لا إليه ، ولما روى مسلم هذا الحديث عن إسحق عن جرير فصل الكلام الأول من الثاني بقوله « وقال يوم الفتح إن الله حرم إلخ » فجعله حديثاً آخر مستقلاً ، وهو مقتضى صنيع من اقتصر على الكلام الأول كعلي بن المديني عن جرير كما سيأتى في الجهاد .

**قوله ( حرمه الله )** سبق مشروحاً في حديث أبي شريح ، ووقع في رواية غير الكشميनी « حرم الله » بحذف الهاء .

**قوله ( وهو حرام بحرمه الله )** أى بتحريمه ، وقيل الحرمة الحق أى حرام بالحق المانع من تحليله ، واستدل به على تحريم القتل والقتال بالحرم ، فأما القتل فنقل بعضهم الاتفاق على جواز إقامة حد القتل فيها على من أوقعه فيها ، وخص الخلاف بمن قتل في الحل ثم لجأ إلى الحرم : ومن نقل الإجماع على ذلك ابن الجوزي ، واحتج بعضهم بقتل ابن خطال بها ، ولا حجة فيه لأن ذلك كان في الوقت الذي أحلت فيه للنبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم ، وزعم ابن حزم أن مقتضى قول ابن عمر وابن عباس وغيرهما أنه لا يجوز القتل فيها مطلقاً ، ونقل التفصيل عن مجاهد وعطاء . وقال أبو حنيفة : لا يقتل في الحرم حتى يخرج إلى الحل باختياره ، لكن لا يجالس ولا يكلم ، ويوعظ ويذكر حتى يخرج . وقال أبو يوسف : يخرج مضطراً إلى الحل ، وفعله ابن الزبير . وروى ابن أبي شيبة من طريق طاوس عن ابن عباس « من أصاب حداً ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع » وعن مالك والشافعي : يجوز إقامة الحد مطلقاً فيها ، لأن العاصي هتك

حرمة نفسه فأبطل ما جعل الله له من الأمن ، وأما القتال فقال الماوردي : من خصائص مكة أن لا يحارب أهلها ، فلو بغوا على أهل العدل فإن أمكن ردهم بغير قتال لم يجز ، وإن لم يمكن إلا بالقتال فقال الجمهور يقاتلون لأن قتال البغاة من حقوق الله تعالى فلا يجوز إضاعتها . وقال آخرون : لا يجوز قتالهم بل يضيق عليهم إلى أن يرجعوا إلى الطاعة . قال النووي : والأول نص عليه الشافعي ، وأجاب أصحابه عن الحديث بحمله على تحريم نصب القتال بما يعم أذاه كالمجنين ، بخلاف ما لو تحصن الكفار في بلد فإنه يجوز قتالهم على كل وجه . وعن الشافعي قول آخر بالتحريم اختاره القفال وجزم به في « شرح التلخيص » وقال به جماعة من علماء الشافعية والمالكية . قال الطبري : من أتى حداً في الحل واستجار بالحرم فللإمام إلجأؤه إلى الخروج منه ، وليس للإمام أن ينصب عليه الحرب بل يحاصره ويضيق عليه حتى يذعن للطاعة ، لقوله صلى الله عليه وسلم « وإنما أحلت لي ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس » فلم أنها لا تحل لأحد بعده بالمعنى الذي حلت له به وهو محاربة أهلها والقتل فيها . ومال ابن العربي إلى هذا ، وقال ابن المنير : قد أكد النبي التحريم بقوله « حرمة الله » ثم قال « فهو حرام بحرمة الله » ثم قال « ولم تحل لي إلا ساعة من نهار » وكان إذا أراد التأكيد ذكر الشيء ثلاثاً . قال فهذا نص لا يحتمل التأويل . وقال القرطبي : ظاهر الحديث يقتضي تخصيصه صلى الله عليه وسلم بالقتال لاعتذاره عما أبيح له من ذلك مع أن أهل مكة كانوا إذ ذاك مستحقين للقتال والقتل لصددهم عن المسجد الحرام وإخراجهم أهله منه وكفرهم ، وهذا الذي فهمه أبو شريح كما تقدم ، وقال به غير واحد من أهل العلم . وقال ابن دقيق العيد : يتأكد القول بالتحريم بأن الحديث دال على أن المأذون للنبي صلى الله عليه وسلم فيه لم يؤذن لغيره فيه ، والذي وقع له إنما هو مطلق القتال لا القتال الخاص بما يعم كالمجنين فكيف يسوغ التأويل المذكور ؟ وأيضاً فسياق الحديث يدل على أن التحريم لإظهار حرمة البقعة بتحريم سفك الدماء فيها ، وذلك لا يختص بما يستأصل ، واستدل به على اشتراط الإحرام على من دخل الحرم . قال القرطبي : معنى قوله حرمة الله أى يحرم على غير المحرم دخوله حتى يحرم ، ويجزى هذا مجرى قوله تعالى ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ أى وطؤهن ، و ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ أى أكلها ، فعرف الاستعمال يدل على تعيين المحذوف . قال : وقد دل على صحة هذا المعنى اعتذاره عن دخوله مكة غير محرم مقاتلاً بقوله « لم تحل لي إلا ساعة من نهار » الحديث . قال : وبهذا أخذ مالك والشافعي في أحد قوليهما ومن تبعهما في ذلك فقالوا : لا يجوز لأحد أن يدخل مكة إلا محرماً ، إلا إذا كان ممن يكثر التكرار . قلت : وسيأتي بسط القول في ذلك بعد سبعة أبواب .

**قوله ( وأنه لا يحل القتال )** الهاء في « أنه » ضمير الشأن ، ووقع في رواية الكشمي « لم يحل » بلفظ « لم » بدل « لا » وهى أشبه لقوله قبل .

**قوله ( لا يعضد شوكة )** تقدم البحث فيه في حديث أبي شريح .

**قوله ( ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها )** سيأتي البحث فيه في كتاب اللقطة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( ولا يخنل خلاها )** بالخاء المعجمة ، والخلا مقصور ، وذكر ابن التين أنه وقع في رواية القابسي بالمد وهو الرطب من النبات واختلاؤه قطعه واحتشاشه ، واستدل به على تحريم رعيه لكونه أشد

من الاحتشاش ، وبه قال مالك والكوفيون واختاره الطبري . وقال الشافعي : لا بأس بالرعى لمصلحة البهائم وهو عمل الناس ، بخلاف الاحتشاش فإنه المنهى عنه فلا يتعدى ذلك إلى غيره . وفي تخصيص التحريم بالرطب إشارة إلى جواز رعى اليابس واختلافه ، وهو أصح الوجهين للشافعية لأن النبت اليابس كالصيد الميت . قال ابن قدامة : لكن في استثناء الإذخر إشارة إلى تحريم انيابس من الحشيش ، ويدل عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة « ولا يحتش حشيشها » قال وأجمعوا على إباحة أخذ ما استنبته الناس في الحرم من بقل وزرع ومشوم فلا بأس برعيه واختلافه .

**قوله ( فقال العباس )** أي ابن عبد المطلب كما وقع مبيناً في المغازي من وجه آخر .

**قوله ( إلا الإذخر )** يجوز فيه الرفع والنصب ، أما الرفع فعلى البدل مما قبله ، وأما النصب فلكونه استثناء واقعاً بعد النفي . وقال ابن مالك : المختار النصب لكون الاستثناء وقع مترخياً عن المستثنى منه فبعدت المشاكلة بالبدلية ، ولكون الاستثناء أيضاً عرض في آخر الكلام ولم يكن مقصوداً . والإذخر : نبت معروف عند أهل مكة طيب الريح له أصل مندفن وقضبان دقاق ينبت في السهل والحزن ، وبالمغرب صنف منه فيما قاله ابن البيطار ، قال : والنبي بمكة أجوده ، وأهل مكة يسقفون به البيوت بين الخشب ويسدون به الخلل بين اللبنيات في القبور ويستعملونه بدلا من الحلفاء في الوقود ، ولهذا قال العباس « فإنه لقينهم » وهو بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها نون أي الحداد . وقال الطبري : القين عند العرب كل ذي صناعة يعالجها بنفسه ، ووقع في رواية المغازي « فإنه لا بد منه للقين والبيوت » وفي الرواية التي في الباب قبله « فإنه لصاغتنا وقبورنا » ووقع في مرسل مجاهد عند عمر بن شبة الجمع بين الثلاثة ، ووقع عنده أيضاً « فقال العباس : يا رسول الله ، إن أهل مكة لا صبر لهم عن الإذخر لقينهم وبيوتهم » وهذا يدل على أن الاستثناء في حديث الباب لم يرد به أن يستثنى هو وإنما أراد به أن يلحق النبي صلى الله عليه وسلم الاستثناء ، وقوله صلى الله عليه وسلم في جوابه « إلا الإذخر » هو استثناء بعض من كل لدخول الإذخر في عموم ما يختلج . واستدل به على جواز النسخ قبل الفعل وليس بواضح ، وعلى جواز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه ، ومذهب الجمهور اشتراط الاتصال إما لفظاً وإما حكماً لجواز الفصل بالتنفس مثلاً ، وقد اشتهر عن ابن عباس الجواز مطلقاً ، ويمكن أن يحتج له بظاهر هذه القصة . وأجابوا عن ذلك بأن هذا الاستثناء في حكم المتصل لاحتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم أراد أن يقول إلا الإذخر فشغله العباس بكلامه فوصل كلامه بكلام نفسه فقال : إلا الإذخر ، وقد قال ابن مالك : يجوز الفصل مع إضمار الاستثناء متصلاً بالمستثنى منه ، واختلفوا هل كان قوله صلى الله عليه وسلم « إلا الإذخر » باجتهاد أو وحى ؟ وقيل كان الله فوض له الحكم في هذه المسألة مطلقاً ، وقيل أوحى إليه قبل ذلك أنه إن طلب أحد استثناء شيء من ذلك فأجب سؤاله . وقال الطبري : ساغ للعباس أن يستثنى الإذخر لأنه احتمل عنده أن يكون المراد بتحريم مكة تحريم القتال دون ما ذكر من تحريم الاختلاء فإنه من تحريم الرسول باجتهاده فساغ له أن يسأله استثناء الإذخر ، وهذا مبني على أن الرسول كان له أن يجتهد في الأحكام ، وليس ما قاله بلازم بل في تقريره صلى الله عليه وسلم للعباس على ذلك دليل على جواز تخصيص العام ، وحكى ابن بطال عن المهلب أن الاستثناء هنا للضرورة كتحليل أكل الميتة عند الضرورة ، وقد بين العباس ذلك بأن الإذخر لا غنى لأهل

مكة عنه . وتعقبه ابن المنير بأن الذي يباح للضرورة يشترط حصولها فيه ، فلو كان الإذخر مثل الميتة لا تمتنع استعماله إلا فيمن تحققت ضرورته إليه ، والإجماع على أنه مباح مطلقاً بغير قيد الضرورة . انتهى . ويحتمل أن يكون مراد المهلب بأن أصل إباحته كانت للضرورة وسببها ، لا أنه يريد أنه مقيد بها . قال ابن المنير : والحق أن سؤال العباس كان على معنى الفسادة ، وترخيص النبي صلى الله عليه وسلم كان تبليغاً عن الله إما بطريق الإلهام أو بطريق الوحي ، ومن ادعى أن نزول الوحي يحتاج إلى أمد متسع فقد وهم . وفي الحديث بيان خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر في الحديث ، وجواز مراجعة العالم في المصالح الشرعية ، والمبادرة إلى ذلك في الجامع والمشاهد ، وعظيم منزلة العباس عند النبي صلى الله عليه وسلم ، وعنايته بأمر مكة لكونه كان بها أصله ومنشؤه ، وفيه رفع وجوب الهجرة عن مكة إلى المدينة ، وإبقاء حكمها من بلاد الكفر إلى يوم القيامة ، وأن الجهاد يشترط أن يقصد به الإخلاص ووجوب النفي مع الأئمة .

### باب الحِجَامَةِ لِلْمُحْرَمِ

وكوى ابن عمر ابنه وهو مُحْرَمٌ، ويتداوى ما لم يكن فيه طيبٌ.

[١٨٣٥]

١٧٩١- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال : قال لنا عمرو : أول شيء سمعتُ عطاءً يقول : سمعتُ ابن عباس يقول : احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مُحْرَمٌ ، ثم سمعته يقول : حدثني طاوس عن ابن عباس فقلت : لعله سمعه منهما .

[الحديث ١٨٣٥ - أطرافه في : ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ٢١٠٣ ، ٢٢٧٨ ، ٢٢٧٩ ، ٥٦٩١ ، ٥٦٩٤ ، ٥٦٩٥ ، ٥٦٩٩ ،

٥٧٠٠ ، ٥٧٠١.]

[١٨٣٦]

١٧٩٢- نا خالد بن مخلد قال نا سليمان بن بلال عن علقمة بن أبي علقمة عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن بَحِينَةَ قال : احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وهو مُحْرَمٌ بِلَحْيِي جَمَلٍ فِي وَسْطِ رَأْسِهِ .

[الحديث ١٨٣٦ - طرفه في : ٥٦٩٨.]

قوله ( باب الحِجَامَةِ لِلْمُحْرَمِ ) أى هل يمنع منها أو تباح له مطلقاً أو للضرورة ؟ والمراد في ذلك كله المحجوم لا الحاجم .

قوله ( وكوى ابن عمر ابنه وهو مُحْرَمٌ ) هذا الين اسمه واقد ، وصل ذلك سعيد بن منصور من طريق مجاهد قال « أصاب واقد بن عبد الله بن عمر برسام في الطريق وهو متوجه إلى مكة فكواه ابن عمر » فأبان أن ذلك كان للضرورة .

قوله ( ويتداوى ما لم يكن فيه طيب ) هذا من تنمة الترجمة ، وليس في أثر ابن عمر كما ترى . وأما قول الكرماني : فاعل « يتداوى » إما المحرم وإما ابن عمر فكلام من لم يقف على أثر ابن عمر ، وقد

سبق في أوائل الحج في « باب الطيب عند الإحرام » قول ابن عباس « ويتداوى بما يأكل » وهو موافق لهذا ، والجامع بين هذا وبين الحجامة عموم التداوى . وروى الطبري من طريق الحسن قال « إن أصاب المحرم شجة فلا بأس بأن يأخذ ما حولها من الشعر ثم يداويها بما ليس فيه طيب » .

**قوله ( قال لنا عمرو أول شيء )** أى أول مرة ، في رواية الحميدى عن سفيان « حدثنا عمرو وهو ابن دينار » أخرجه أبو نعيم وأبو عوانة من طريقه .

**قوله ( ثم سمعته )** هو مقول سفيان والضمير لعمرو ، وكذا قوله « فقلت لعله سمعه » وقد بين ذلك الحميدى عن سفيان فقال : حدثنا بهذا الحديث عمرو مرتين فذكره ، لكن قال : فلا أدري أسمعه منهما أو كانت إحدى الروايتين وهما ، زاد أبو عوانة : قال سفيان : ذكر لى أنه سمعه منهما جميعاً . وأخرجه ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن ابن عينة نحو رواية على بن عبد الله وقال في آخره : فظننت أنه رواه عنهما جميعاً . وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق سليمان بن أيوب عن سفيان قال عن عمرو عن عطاء فذكره . قال : ثم حدثنا عمرو عن طاوس به ، فقلت لعمرو : إنما كنت حدثتنا عن عطاء ، قال : اسكت يا صبي ، لم أغلط ، كلاهما حدثني . قلت : فإن كان هذا محفوظاً فلعل سفيان تردد في كون عمرو سمعه منهما لما خشي من كون ذلك صدر منه حالة الغضب ، على أنه قد حدث به فجمعهما . قال أحمد في مسنده : حدثنا سفيان قال : قال عمرو أولاً فحفظناه : قال طاوس عن ابن عباس فذكره . فقال أحمد : وقد حدثنا به سفيان فقال : قال عمرو عن عطاء وطاوس عن ابن عباس . قلت : وكذا جمعهما عن سفيان مسدد عند المصنف في الطب ، وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو خيثمة وإسحق بن راهويه عند مسلم ، وقتيبة عند الترمذى والنسائي . وتابع سفيان على روايته له عن عمرو لكن عن طاوس وحده زكريا بن إسحق ، أخرجه أحمد وأبو عوانة وابن خزيمة والحاكم ، وله أصل عن عطاء أيضاً ، أخرجه أحمد والنسائي من طريق الليث عن أبي الزبير ، ومن طريق ابن جريج كلاهما عنه .

( تنبيه ) : زعم الكرماني أن مراد البخارى بالسياق المذكور أن عمراً حدث به سفيان أولاً عن عطاء عن ابن عباس بغير واسطة ، ثم حدثه به ثانياً عن عطاء بواسطة طاوس . قلت : وهو كلام من لم يقف على طريق مسدد التي في الكتاب الذى شرح فيه فضلاً عن بقية الطرق التي ذكرناها ، ولا تعرف مع ذلك لعطاء عن طاوس رواية أصلاً ، والله المستعان .

**قوله ( وهو محرم )** زاد ابن جريج عن عطاء « صائم » ( بلحى جمل ) وزاد زكريا « على رأسه » وستأني رواية عكرمة في الصوم ، وهذه الزيادات موافقة لحديث ابن بجمينة ثانياً حديثي الباب دون ذكر الصيام .

**قوله ( عن علقمة بن أبي علقمة )** في رواية النسائي من طريق محمد بن خالد عن سليمان « أخبرني علقمة » واسم أبي علقمة بلال ، وهو مدني تابعي صغير سمع أنساً ، وهو علقمة بن أم علقمة واسمها مرجانة ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث .

**قوله ( عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن بجمينة )** في رواية المصنف في الطب عن إسماعيل — وهو ابن أبي أويس — عن سليمان عن علقمة أنه سمع عبد الرحمن الأعرج أنه سمع عبد الله بن بجمينة .

**قوله ( بلحي جمل )** بفتح اللام وحكى كسرهما وسكون المهملة وفتح الجيم والميم : موضع بطريق مكة . وقد وقع مبيناً في رواية إسماعيل المذكورة « بلحي جمل من طريق مكة » ذكر البكري في معجمه في رسم العقيق قال : هي بئر جمل التي ورد ذكرها في حديث أبي جهم ، يعنى الماضى فى التيمم . وقال غيره : هي عقبة الجحفة على سبعة أميال من السقيا . ووقع في رواية أبي ذر « بلحي جمل » بصيغة التثنية ، ولغيره بالإفراد . ووهم من ظنه فكى الحمل الحيوان المعروف وأنه كان آلة الحجم ، وجزم الحازمى وغيره بأن ذلك كان في حجة الوداع ، وسيأتى البحث في أنه هل كان صائماً في كتاب الصيام .

**قوله ( في وسط )** بفتح المهملة أى متوسطه ، وهو ما فوق اليافوخ فيما بين أعلى القرنين . قال الليث : كانت هذه الحجامة في فأس الرأس ، وأما التي في أعلاه فلا لأنها ربما أعمت ، وسيأتى تحقيق ذلك في كتاب الطب إن شاء الله تعالى . قال النووي : إذا أراد المحرم الحجامة لغير حاجة فإن تضمنت قطع شعر فهى حرام لقطع الشعر ، وإن لم تتضمنه جازت عند الجمهور ، وكرهها مالك . وعن الحسن فيها الفدية وإن لم يقطع شعراً . وإن كان لضرورة جاز قطع الشعر وتجب الفدية . وخص أهل الظاهر الفدية بشعر الرأس . وقال الداودى : إذا أمكن مسك المحاجم بغير حلق لم يجز الحلق . واستدل بهذا الحديث على جواز الفصد وبط الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه التداوى إذا لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهى عنه المحرم من تناول الطيب وقطع الشعر ، ولا فدية عليه في شيء من ذلك ، والله أعلم .

### باب تزويج المحرم

١٧٩٣- فابوالمغيرة عبد القدوس بن الحجاج قال نا الأوزاعي ، قال حدثني عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه تزوج ميمونة وهو محرم . [١٨٣٧]

[الحديث ١٨٣٧- أطرافه في : ٤٢٥٨ ، ٤٢٥٩ ، ٥١١٤ .]

**قوله ( باب تزويج المحرم )** أورد فيه حديث ابن عباس في تزويج ميمونة ، وظاهر صنيعه أنه لم يثبت عنده النهى عن ذلك ، ولا أن ذلك من الخصائص ، وقد ترجم في النكاح « باب نكاح المحرم » ولم يزد على إيراد هذا الحديث ، ومراده بالنكاح التزويج للإجماع على إفساد الحج والعمرة بالجماع . وقد اختلف في تزويج ميمونة ، فالمشهور عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم ، وصح نحوه عن عائشة وأبي هريرة ، وجاء عن ميمونة نفسها أنه كان حلالاً ، وعن أبي رافع مثله وأنه كان الرسول إليها ، وسيأتى الكلام على ذلك مستوفى في « باب عمرة القضاء » من كتاب المغازى إن شاء الله تعالى . واختلف العلماء في هذه المسألة ، فالجمهور على المنع لحديث عثمان « لا ينكح المحرم ولا ينكح » أخرجه مسلم ، وأجابوا عن حديث ميمونة بأنه اختلف في الواقعة كيف كانت ولا تقوم بها الحجة ، ولأنها تحتل الخصوصية ، فكان الحديث في النهى عن ذلك أولى بأن يؤخذ به . وقال عطاء وعكرمة وأهل الكوفة : يجوز للمحرم أن يتزوج كما يجوز له أن يشتري الجارية للوطء ، وتعقب بأنه قياس في معارضة السنة

فلا يعتبر به . وأما تأويلهم حديث عثمان بأن المراد به الوطاء فتعقب بالتصريح فيه بقوله « ولا ينكح » بضم أوله ، ويقول فيه « ولا يخطب » .

### باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمه

وقالت عائشة : لا تلبس المحرمه ثوباً بورس أو زعفران .

[١٨٣٨]

١٧٩٤ - نا عبد الله بن يزيد قال نا الليث قال نا نافع عن عبد الله بن عمر قال : قام رجل فقال : يا رسول الله ، ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام ؟ فقال النبي صلى الله عليه : « لا تلبسوا القمص ولا السراويلات ولا العمائم ولا البرانس ، إلا أن يكون أحد ليست له نعلان ، فليلبس الخفين وليقطع أسفل من الكعبين ، ولا تلبسوا شيئاً مسه زعفران ولا الورس . ولا تنتقب المرأة المحرمه ، ولا تلبس القفازين » . تابعه موسى بن عقبة وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة وجويرية وابن إسحاق في النقاب والقفازين . وقال عبيد الله : ولا ورس . وكان يقول : لا تنتقب المحرمه ولا تلبس القفازين . وقال مالك عن نافع عن ابن عمر : لا تنتقب المحرمه . وتابعه ليث بن أبي سليم .

[١٨٣٩]

١٧٩٥ - نا قتيبة قال نا جرير عن منصور عن الحكم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : وقصت برجل محرم ناقتة فقتلته ، فأتي به رسول الله صلى الله عليه فقال : « اغسلوه وكفوه ولا تغطوا رأسه ولا تقربوه طيباً ، فإنه يبعث يهل » .

قوله ( باب ما ينهى ) أى عنه ( من الطيب للمحرم والمحرمه ) أى أنهما في ذلك سواء ، ولم يختلف العلماء في ذلك ، وإنما اختلفوا في أشياء هل تعد طيباً أو لا ؟ والحكمة في منع المحرم من الطيب أنه من دواعي الجماع ومقدماته التي تفسد الإحرام ، وبأنه يناق حال المحرم فإن المحرم أشعث أغبر .

قوله ( وقالت عائشة : لا تلبس المحرمه ثوباً بورس أو زعفران ) وصله البيهقي من طريق معاذ عن عائشة قالت « المحرمه تلبس من الثياب ما شاءت إلا ثوباً مسه ورس أو زعفران ، ولا تبرقع ولا تلثم ، وتسدل الثوب على وجهها إن شاءت » وقد تقدم في أوائل الباب أن المرأة كالرجل في منع الطيب إجماعاً . وروى أحمد وأبو داود والحاكم أصل حديث الباب من طريق ابن إسحق حدثني نافع عن ابن عمر بلفظ « أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى النساء في إحرامهن عن القفازين والنقاب وما مس الورس والزعفران من الثياب ، ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب » ثم أورد المصنف حديث ابن عمر « قام رجل فقال : يا رسول الله ماذا تأمرنا أن تلبس ؟ » الحديث . وقد تقدم في أوائل الحج مع سائر

مباحثه في « باب ما يلبس المحرم من الثياب » وزاد فيه هنا « ولا تنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين » وذكر الاختلاف في رفع هذه الزيادة ووقفها ، وسأبين ما في ذلك إن شاء الله تعالى .

**قوله ( تابعه موسى بن عقبة )** وصله النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عنه عن نافع في آخر الزيادة المذكورة قبل .

**قوله ( وإسماعيل بن إبراهيم )** أي ابن عقبة ، وهو ابن أخي موسى المذكور قبله ، وقد روينا من طريقه موصولا في « فوائد على بن محمد المصري » من رواية السلي عن الثقي عن ابن بشران عنه عن يوسف بن يزيد عن يعقوب بن أبي عباد عن إسماعيل عن نافع به .

**قوله ( وجويرية )** أي ابن أسماء ، وصله أبو يعلى عن عبد الله بن محمد بن أسماء عنه عن نافع وفيه الزيادة .

**قوله ( وابن إسحق )** وصله أحمد وغيره كما تقدم في أول الباب .

**قوله ( في النقاب والقفازين )** أي في ذكرهما في الحديث المرفوع . والقفاز بضم القاف وتشديد الفاء وبعد الألف زاي : ما تلبسه المرأة في يدها فيغطي أصابعها وكفيها عند معاناة الشيء كغزل ونحوه ، وهو لليد كالخف للرجل . والنقاب الحمار الذي يشد على الأنف أو تحت الحاجر ، وظاهره اختصاص ذلك بالمرأة ، ولكن الرجل في القفاز مثلها لكونه في معنى الخف فإن كلا منهما محيط بجزء من البدن ، وأما النقاب فلا يحرم على الرجل من جهة الإحرام لأنه لا يحرم عليه تغطية وجهه ، والراجح كما سيأتي الكلام عليه في حديث ابن عباس في هذا الباب .

**قوله ( وقال عبيد الله )** يعني ابن عمر العمري ( ولا ورس ) وكان يقول « لا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين » يعني أن عبيد الله المذكور خالف المذكورين قبل في رواية هذا الحديث عن نافع فوافقهم على رفعه إلى قوله « زعفران ولا ورس » وفصل بقية الحديث فجعله من قول ابن عمر . وهذا التعليق عن عبيد الله وصله إسحق بن راهويه في مسنده عن محمد بن بشر وحماد بن مسعدة وابن خزيمة من طريق بشر ابن الفضل ثلاثتهم عن عبيد الله بن عمر عن نافع فساق الحديث إلى قوله « ولا ورس » قال : وكان عبد الله — يعني ابن عمر — يقول « ولا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين » ورواه يحيى القطان عند النسائي وحفص ابن غياث عند الدارقطني كلاهما عن عبيد الله فاقصر على المتفق على رفعه .

**قوله ( وقال مالك إلخ )** هو في « الموطأ » كما قال ، وانغرض أن مالكا اقتصر على الموقوف فقط ، وفي ذلك تقوية لرواية عبيد الله وظهر الإدراج في رواية غيره . وقد استشكل ابن دقيق العيد الحكم بالإدراج في هذا الحديث لورود النهي عن النقاب والقفاز مفرداً مرفوعاً وللابتداء بالنهي عنهما في رواية ابن إسحق المرفوعة المقدم ذكرها وقال في « الاقتراح » : دعوى الإدراج في أول المتن ضعيفة . وأجيب بأن الثقات إذا اختلفوا وكان مع أحدهم زيادة قلمت ولا سيما إن كان حافظاً ولا سيما إن كان أحفظ ، والأمر هنا كذلك فإن عبيد الله بن عمر في نافع أحفظ من جميع من خالفه وقد فصل المرفوع من الموقوف ، وأما الذي



اقتصصر على الموقوف فرفعه فقد شذ بذلك وهو ضعيف ، وأما الذي ابتدأ في المرفوع بالموقوف فإنه من التصرف في الرواية بالمعنى ، وكأنه رأى أشياء متعاطفة فقدم وأخر لجواز ذلك عنده ، ومع الذي فصل زيادة علم فهو أولى ، أشار إلى ذلك شيخنا في « شرح الترمذى » . وقال الكرماني : فإن قلت فلم قال بلفظ « قال » وثانياً بلفظ « كان يقول » ؟ قلت لعله قال ذلك مرة وهذا كان بقوله دائماً مكرراً ، والفرق بين المرويين إما من جهة حذف المرأة وإما من جهة أن الأول بلفظ « لا تنتقب » من الفعل والثاني من الافتعال ، وإما من جهة أن الثاني بضم الباء على سبيل النقي لا غير الأول بالضم والكسر نفيًا ونهياً . انتهى كلامه ولا يخفى تكلفه .

**قوله ( وتابعه ليث بن أبي سليم )** أى تابع مالكا في وقفه ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من طريق فضيل بن غزوان عن نافع موقوفاً على ابن عمر . ومعنى قوله « ولا تنتقب » أى لا تستر وجهها كما تقدم . واختلف العلماء في ذلك فمنه الجمهور وأجازوه الحنفية وهو رواية عند الشافعية والمالكية ، ولم يختلفوا في منعها من ستر وجهها وكفيها بما سوى النقاب والقفازين .

**قوله ( مسه ورس إلخ )** مفهومه جواز ما ليس فيه ورس ولا زعفران ، لكن ألحق العلماء بذلك أنواع الطيب للاشتراك في الحكم واختلفوا في المصبوغ بغير الزعفران والورس وقد تقدم ذلك ، والورس نبات باليمن قاله جماعة وجزم بذلك ابن العربي وغيره ، وقال ابن البيطار في مفرداته : الورس يؤتى به من اليمن والهند والصين ، وليس بنبات ، بل يشبه زهر العصفور ، ونبته شيء يشبه البنفسج ، ويقال إن الكرم عروقه .

**قوله ( عن منصور )** هو ابن المعتمر ، والحكم هو ابن عتيبة .

**قوله ( وقصت )** بفتح القاف والصاد المهملة تقدم تفسيره في « باب كفن المحرم » ويأتى في « باب المحرم يموت بعرفة » بيان اختلاف في هذه اللفظة ، والمراد هنا قوله « ولا تقرّبوه طيباً » وهى بتشديد الراء ، وسيأتى قريباً بلفظ « ولا تحتطوه » وهو من الحنوط بالمهملة والنون وهو الطيب الذي يصنع للميت . وقوله ( يبعث طيباً ) أى على هيئته التى مات عليها . واستدل بذلك على بقاء إحرامه خلافاً للمالكية والحنفية ، وقد تمسكوا من هذا الحديث بلفظة اختلف في ثبوتها وهى قوله « ولا تخمروا وجهه » فقالوا : لا يجوز للمحرم تغطية وجهه ، مع أنهم لا يقولون بظاهر هذا الحديث فيمن مات محرماً ، وأما الجمهور فأخذوا بظاهر الحديث وقالوا : إن في ثبوت ذكر الوجه مقالا ، وتردد ابن المنذر في صحته . وقال البيهقي : ذكر الوجه غريب وهو وهم من بعض رواته ، وفي كل ذلك نظر فإن الحديث ظاهره الصحة ولفظه عند مسلم من طريق إسرائيل عن منصور وأبي الزبير كلاهما عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس فذكر الحديث . قال منصور « ولا تغطوا وجهه » وقال أبو الزبير « ولا تكشفوا وجهه » وأخرجه النسائي من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبيرة بلفظ « ولا تخمروا وجهه ولا رأسه » وأخرجه مسلم أيضاً من حديث شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبيرة بلفظ « ولا يمس طيباً خارج رأسه » قال شعبة : ثم حدثني به بعد ذلك فقال

« خارج رأسه ووجهه » انتهى . وهذه الرواية تتعلق بالتطيب لا بالكشف والتغطية ، وشعبة احفظ من كل من روى هذا الحديث ، فلعل بعض رواة انتقل ذهنه من التطيب إلى التغطية . وقال أهل الظاهر : يجوز للمحرم الحى تغطية وجهه ولا يجوز للمحرم الذى يموت عملاً بالظاهر فى الموضعين . وقال آخرون : هى واقعة عين لا عموم فيها لأنه علل ذلك بقوله « لأنه يبعث يوم القيامة مليئاً » وهذا الأمر لا يتحقق وجوده فى غيره فيكون خاصاً بذلك الرجل ؛ ولو استمر بقاؤه على إحرامه لأمر بقضاء مناسكه ، وسيأتى ترجمة المصنف بنى ذلك . وقال أبو الحسن بن القصار : لو أريد تعميم هذا الحكم فى كل محرم لقال « فإن المحرم » كما جاء « أن الشهيد يبعث وجرحه يثعب دماً » ، وأجيب بأن الحديث ظاهر فى أن العلة فى الأمر المذكور كونه كان فى النسك وهى عامة فى كل محرم ، والأصل أن كل ما ثبت لواحد فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ثبت لغيره حتى يتضح التخصيص . واختلف فى الصائم يموت هل يبطل صومه بالموت حتى يجب قضاء صوم ذلك اليوم عنه أو لا يبطل ؟ وقال النووى : يتأول هذا الحديث على أن النهى عن تغطية وجهه ليس لكون المحرم لا يجوز تغطية وجهه بل هو صيانة للرأس ، فأنهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطى رأسه اهـ . وروى سعيد بن منصور من طريق عطاء قال : يغطى المحرم من وجهه ما دون الحاجبين أى من أعلى . وفى رواية : ما دون عينيه . وكأنه أراد مزيد الاحتياط لكشف الرأس ، والله أعلم .

( تكملة ) : كان وقوع المحرم المذكور عند الصخرات من عرفة . وفى الحديث إطلاق الواقف على الراكب ، واستحباب دوام التلبية فى الإحرام ، وأنها لا تنقطع بالتوجه لعرفة ، وجواز غسل المحرم بالسدر ونحوه مما لا يعد طيباً . وحكى المزي عن الشافعى أنه استدلل على جواز قطع سدر المحرم بهذا الحديث لقوله فيه « واغسلوه بماء وسدر » والله أعلم .

( تنبيه ) : لم أقف فى شيء من طرق هذا الحديث على تسمية المحرم المذكور ، وقد وهم بعض المتأخرين فزعم أن اسمه واقد بن عبد الله وعزاه لابن قتيبة فى ترجمة عمر من كتاب المغازى ، وسبب الوهم أن ابن قتيبة لما ذكر ترجمة عمر ذكر أولاده ومنهم عبد الله بن عمر ، ثم ذكر أولاد عبد الله بن عمر فذكر فيهم واقد بن عبد الله بن عمر فقال : وقع عن بعيره وهو محرم فهلك ، فظن هذا المتأخر أن لواقد بن عبد الله ابن عمر صحبة وأنه صاحب القصة التى وقعت فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، وليس كما ظن فإن واقد المذكور لا صحبة له فإن أمه صفية بنت أبى عبيد إنما تزوجها أبوه فى خلافة أبيه عمر واختلف فى صحبتها ، وذكرها العجلى وغيره فى التابعين ، ووجدت فى الصحابة واقد بن عبد الله آخر لكن لم أر فى شيء من الأخبار أنه وقع عن بعيره فهلك ، بل ذكر غير واحد منهم ابن سعد أنه مات فى خلافة عمر ، فبطل تفسير المجهم بأنه واقد بن عبد الله من كل وجه .

## باب الاغتسال للمحرم

وقال ابن عباس : يدخل المحرم الحمام ولم ير ابن عمر وعائشة بالحق بأساً .

١٧٩٦ - فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن

حنين عن أبيه أن عبد الله بن عباس والمصور بن مخزومة اختلفا بالأبواء، فقال عبد الله بن عباس: يغسل المحرم رأسه، وقال المصور: لا يغسل المحرم رأسه. فأرسلني عبد الله بن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري فوجدته يغتسل بين القرنين وهو يستر بثوب، فسألت عليه. فقال: من هذا؟ فقلت: أنا عبد الله بن حنين، أرسلني إليك عبد الله بن عباس يسألك: كيف كان رسول الله صلى الله عليه يغسل رأسه وهو محرم؟ فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأه حتى بدا لي رأسه ثم قال لإنسان: يصب عليه: أصب. فصب على رأسه، ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر. فقال: هكذا رأيته صلى الله عليه يفعل.

**قوله (باب الاغتسال للمحرم)** أى ترفهاً وتنظفاً وتطهراً من الجنابة، قال ابن المنذر: أجمعوا على أن للمحرم أن يغتسل من الجنابة، واختلفوا فيما عدا ذلك. وكان المصنف أشار إلى ما روى عن مالك أنه كره للمحرم أن يغطي رأسه في الماء، وروى في «الموطأ» عن نافع أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من احتلام.

**قوله (وقال ابن عباس يدخل المحرم الحمام)** وصله الدارقطني والبيهقي من طريق أيوب عن عكرمة عنه قال: المحرم يدخل الحمام، وينزع ضره، وإذا انكسر ظفره طرحه ويقول: أميطوا عنكم الأذى فإن الله لا يصنع بأذاكم شيئاً. وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن عباس أنه دخل حماماً بالحنيفة وهو محرم وقال: إن الله لا يعاب بأوساخكم شيئاً. وروى ابن أبي شيبه كراهة ذلك عن الحسن وعطاء.

**قوله (ولم ير ابن عمر وعائشة بالحك بأساً)** أما أثر ابن عمر فوصله البيهقي من طريق أبي مجلز قال: «رأيت ابن عمر يحك رأسه وهو محرم، ففطنت له فإذا هو يحك بأطراف أنامله». وأما أثر عائشة فوصله مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه واسمها مرجانة «سمعت عائشة تسأل عن المحرم أن يحك جسده؟ قال نعم وليشدد. وقالت عائشة: لو ربطت يداي ولم أجد إلا أن أحك برجلي لحككت». اهـ. ومناسبة أثر ابن عمر وعائشة للترجمة بجامع ما بين الغسل والحك من إزالة الأذى.

**قوله (عن زيد بن أسلم عن إبراهيم)** كذا في جميع الموطآت، وأغرب يحيى بن يحيى الأندلسي فأدخل بين زيد وإبراهيم نافعاً. قال ابن عبد البر وذلك معدود من خطئه.

**قوله (عن إبراهيم)** في رواية ابن عيينة عن زيد «أخبرني إبراهيم» أخرجه أحمد وإسحق والحميدي في مسانيدهم عنه، وفي رواية ابن جريج عند أحمد عن زيد بن أسلم «أن إبراهيم بن عبد الله بن حنين مولى ابن عباس أخبره» كذا قال «مولى ابن عباس» وقد اختلف في ذلك والمشهور أن حنيناً كان مولى للعباس ووجه له النبي صلى الله عليه وسلم فأولاده موال له.

**قوله (أن ابن عباس)** في رواية ابن جريج عند أبي عوانة كنت مع ابن عباس والمصور.

**قوله ( بالأبواء )** أى وهما نازلان بها ، وفي رواية ابن عيينة « بالعرج » وهو بفتح أوله وإسكان ثانيه : قرية جامعة قريبة من الأبواء .

**قوله ( إلى أبى أيوب )** زاد ابن جريج فقال « قل له يقرأ عليك السلام ابن أخيك عبد الله بن عباس ويسألك » .

**قوله ( بين القرنين )** أى قرنى البئر ، وكذا هو لبعض رواة الموطأ ، وكذا في رواية ابن عيينة ، وهما العمودان — أى العمودان — المنتصبان لأجل عود البكرة .

**قوله ( أرسلنى إليك عبد الله بن عباس يسألك كيف كان إلخ )** قال ابن عبد البر : الظاهر أن ابن عباس كان عنده فى ذلك نص عن النبى صلى الله عليه وسلم أخذه عن أبى أيوب أو غيره ، ولهذا قال عبد الله بن حنين لأبى أيوب : يسألك كيف كان يغسل رأسه ؟ ولم يقل هل كان يغسل رأسه أو لا على حسب ما وقع فيه اختلاف بين المسور وابن عباس . قلت : ويحتمل أن يكون عبد الله بن حنين تصرف فى السؤال لفطنته ، كأنه لما قال له سله هل يغتسل المحرم أو لا ؟ فجاء فوجده يغتسل ، فهم من ذلك أنه يغتسل ، فأحب أن لا يرجع إلا بفائدة فسأله عن كيفية الغسل ، وكأنه خص الرأس بالسؤال لأنها موضع الإشكال فى هذه المسألة لأنها محل الشعر الذى يخشى انتثافه بخلاف بقية البدن غالباً .

**قوله ( فطأطأه )** أى أزاله عن رأسه ، وفي رواية ابن عيينة « جمع ثيابه إلى صدره حتى نظرت إليه » وفي رواية ابن جريج « حتى رأيت رأسه ووجهه » .

**قوله ( للإنسان )** لم أقف على اسمه ، ثم قال أى أبو أيوب « هكذا رأيته — أى النبى صلى الله عليه وسلم — يفعل » زاد ابن عيينة « فرجعت إليهما فأخبرتهما ، فقال المسور لابن عباس : لا أماريك أبداً » أى لا أجادللك . وأصل المراء استخراج ما عند الإنسان ، يقال أمرى فلان فلاناً إذا استخراج ما عنده . قاله ابن الأنبارى ، وأطلق ذلك فى المجادلة لأن كلا من المتجادلين يستخرج ما عند الآخر من الحجة . وفى هذا الحديث من الفوائد مناظرة الصحابة فى الأحكام ، ورجوعهم إلى النصوص ، وقبولهم لخبر الواحد ولو كان تابعياً ، وأن قول بعضهم ليس بحجة على بعض . قال ابن عبد البر : لو كان معنى الاقتداء فى قوله صلى الله عليه وسلم « أصحابى كالنجوم » يراد به الفتوى لما احتاج ابن عباس إلى إقامة البينة على دعواه بل كان يقول للمسور أنا نجم وأنت نجم فبأينا اقتدى من بعدنا كفاه ، ولكن معناه كما قال المزنى وغيره من أهل النظر أنه فى النقل ، لأن جميعهم عدول . وفيه اعتراف للفاضل بفضله ، وإنصاف الصحابة بعضهم بعضاً ، وفيه استتار الغاسل عند الغسل ، والاستعانة فى الطهارة ، وجواز الكلام والسلام حالة الطهارة ، وجواز غسل المحرم وتشريبه شعره بالماء وذلكه بيده إذا أمن تناثره ، واستدل به القرطبي على وجوب اللك فى الغسل قال : لأن الغسل لو كان يتم بدونه لكان المحرم أحق بأن يجوز له تركه ، ولا يخفى ما فيه . واستدل به على أن تخليل شعر اللحية فى الوضوء باق على استحبابه ، خلافاً لمن قال يكره كالمثولى من الشافعية خشية انتثاف الشعر ، لأن فى الحديث « ثم حرك رأسه بيده » ولا فرق بين شعر الرأس واللحية إلا أن يقال إن شعر الرأس أصلب ، والتحقيق أنه خلاف الأولى فى حق بعض دون بعض ، قاله السبكي الكبير ، والله أعلم .

### باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين

[١٨٤١] ١٧٩٧- نا أبو الوليد قال نا شعبة قال أخبرني عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن زيد سمعت ابن عباس قال : سمعت النبي صلى الله عليه يخطب بعرفات : « من لم يجد النعلين فليلبس الخفين ، ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل للمحرم » .

[١٨٤٢] ١٧٩٨- نا أحمد بن يونس قال نا إبراهيم بن سعد قال نا ابن شهاب عن سالم عن عبد الله : سئل رسول الله صلى الله عليه : ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال : « لا يلبس القميص ولا العمائم ولا السراويلات ولا البرنس ولا ثوباً مسه زعفران ولا ورس ، وإن لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » .

قوله ( باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين ) أى هل يشترط قطعهما أو لا ؟ وأورد فيه حديث ابن عمر في ذلك وحديث ابن عباس ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب ما لا يلبس المحرم من الثياب » ووقع في رواية أبي زيد المروزي « عن سالم بن عبد الله بن عمر سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال الجياني : الصواب ما رواه ابن السكن وغيره فقالوا « عن سالم عن ابن عمر » قلت : تصحفت « عن » فصارت ابن . وقوله في حديث ابن عباس « ومن لم يجد إزاراً فليلبس السراويل للمحرم » أى هذا الحكم للمحرم لا الحلال ، فلا يتوقف جواز لبسه السراويل على فقد الإزار . قال القرطبي : أخذ بظاهر هذا الحديث أحمد فأجاز لبس الخف والسراويل للمحرم الذي لا يجد النعلين والإزار على حالهما . واشترط الجمهور قطع الخف وفتق السراويل ، فلو لبس شيئاً منهما على حاله لزمته الفدية ، والدليل لهم قوله في حديث ابن عمر « وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » فيحمل المطلق على المقيد ويلحق النظر بالنظر لاستوائهما في الحكم . وقال ابن قدامة : الأولى قطعهما عملاً بالحديث الصحيح وخروجاً من الخلاف . انتهى . والأصح عند الشافعية والأكثر جواز لبس السراويل بغير فتق كقول أحمد ، واشترط الفتق محمد ابن الحسن وإمام الحرمين وطائفة ، وعن أبي حنيفة منع السراويل للمحرم مطلقاً ، ومثله عن مالك وكان حديث ابن عباس لم يبلغه ، ففي الموطأ أنه سئل عنه فقال : لم أسمع بهذا الحديث . وقال الرازي من الخنفة : يجوز لبسه وعليه الفدية كما قاله أصحابهم في الخفين ، ومن أجاز لبس السراويل على حاله قيده بأن لا يكون في حالة لو فتقه لكان إزاراً لأنه في تلك الحالة يكون واجد الإزار .

### باب إذا لم يجد الإزار فليلبس السراويل

[١٨٤٣] ١٧٩٩- نا آدم قال نا شعبة قال نا عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال : خطبنا النبي صلى الله عليه بعرفات فقال : « من لم يجد الإزار فليلبس السراويل ، ومن لم يجد النعلين فليلبس الخفين » .

قوله ( باب إذا لم يجد الإزار فليلبس سراويل ) أورد فيه حديث ابن عباس وقد تقدم البحث فيه في الباب الذي قبله ، وجزم المصنف بالحكم في هذه المسألة دون التي قبلها لقوة دليلها وتصريح المخالف بأن الحديث لم يبلغه فيتعين على من بلغه العمل به .

### باب لبس السلاح للمُحَرَّم

وقال عكرمة: إذا خشي العدو لبس السلاح واقتدى . ولم يتابع عليه في الفدية .

١٨٠٠ - فاعبى الله عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء : اعتمر رسول الله صلى الله عليه في ذي القعدة ، فأبى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة حتى قاضاهم : لا يدخل مكة سلاح إلا في القرباب . [١٨٤٤]

قوله ( باب لبس السلاح للمحرم ) أى إذا احتاج إلى ذلك .

قوله ( وقال عكرمة إذا خشى العدو لبس السلاح واقتدى ) أى وجبت عليه الفدية ، ولم أقف على أثر عكرمة هذا موصولا . وقوله « ولم يتابع عليه في الفدية » يقتضى أنه توبع على جواز لبس السلاح الخشية وخولف في وجوب الفدية ، وقد نقل ابن المنذر عن الحسن أنه كره أن يتقلد المحرم السيف ، وقد تقدم في العيدين قول ابن عمر للحجاج « أنت أمرت بحمل السلاح في الحرم » وقوله له « وأدخلت السلاح في الحرم ولم يكن السلاح يدخل فيه » وفي رواية « أمرت بحمل السلاح في يوم لا يحل فيه حمله » وتقدم الكلام على ذلك مستوفى في « باب من كره حمل السلاح في العيد » وذكر من روى ذلك مرفوعاً . ثم أورد المصنف في الباب حديث البراء في عمرة القضاء مختصراً ، وسيأتى بهتمامه في كتاب الصلح عن عبيد الله ابن موسى بإسناده هذا ، وهم المزي في « الأطراف » فزعم أن البخارى أخرجه في الحج بطوله وليس كذلك .

### باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام

ودخل ابن عمر ، وإنما أمر النبي صلى الله عليه بالإهلال لمن أراد الحج والعمرة ، ولم يذكر للحطابين وغيرهم .

١٨٠١ - فاعلم قالنا وهيب قالنا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلملم ، هن لهن ولكل أتى عليهن من غيرهم من أراد الحج والعمرة ، فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ ، حتى أهل مكة من مكة . [١٨٤٥]

١٨٠٢ - فاعلم قالنا يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول [١٨٤٦]

الله صلى الله عليه دخل عام الفتح وعلى رأسه المغفر، فلما نزعه جاء رجل فقال: إن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة، فقال: «اقتلوه».

[الحديث ١٨٤٦ - أطرافه في: ٣٠٤٤، ٤٢٨٦، ٥٨٠٨].

**قوله (باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام)** هو من عطف الخاص على العام، لأن المراد بمكة هنا البلد فيكون الحرم أعم.

**قوله (ودخل ابن عمر)** وصله مالك في «الموطأ» عن نافع قال «أقبل عبد الله بن عمر من مكة حتى إذا كان بقديد - يعني بضم القاف - جاءه خبر عن الفتنة، فرجع فدخل مكة بغير إحرام».

**قوله (وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالإهلال لمن أراد الحج والعمرة ولم يذكر الخطابين وغيرهم)** هو من كلام المصنف، وحاصله أنه خص الإحرام بمن أراد الحج والعمرة، واستدل بمفهوم قوله في حديث ابن عباس «من أراد الحج والعمرة» ففهمه أن المتردد إلى مكة - لغير قصد الحج والعمرة - لا يلزمه الإحرام، وقد اختلف العلماء في هذا فالمشهور من مذهب الشافعي عدم الوجوب مطلقاً، وفي قول يجب مطلقاً، وفيمن يتكرر دخوله خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب، والمشهور عن الأئمة الثلاثة الوجوب، وفي رواية عن كل منهم لا يجب، وهو قول ابن عمر والزهرى والحسن وأهل الظاهر، وجزم الحنابلة باستثناء ذوى الحاجات المتكررة، واستثنى الحنفية من كان داخل الميقات، وزعم ابن عبد البر أن أكثر الصحابة والتابعين على القول بالوجوب. ثم أورد المصنف في الباب حديثين، أحدهما: حديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت. الثاني: حديث أنس في المغفر وقد اشتهر عن الزهرى عنه، ووقع لي من رواية يزيد الرقاشي عن أنس في «فوائد أبي الحسن الفراء الموصلى». وفي الإسناد إلى يزيد مع ضعفه ضعف، وقيل إن مالكاً تفرد به عن الزهرى، ومن جزم بذلك ابن الصلاح في «علوم الحديث» له في الكلام على الشاذ، وتعقبه شيخنا الحافظ أبو الفضل العراقى بأنه ورد من طريق ابن أخى الزهرى وأبى أويس ومعر والأوزاعى وقال: إن رواية ابن أخى الزهرى عند البزار ورواية أبى أويس عند ابن سعد وابن عدى وأن رواية معمر ذكرها ابن عدى وأن رواية الأوزاعى ذكرها المزنى ولم يذكر شيخنا من أخرج روايتهما، وقد وجدت رواية معمر في «فوائد ابن المقرئ» ورواية الأوزاعى في «فوائد تمام». ثم نقل شيخنا عن ابن مسدى أن ابن العربى قال حين قيل له لم يروه إلا مالك: قد رويته من ثلاثة عشر طريقاً غير طريق مالك، وأنه وعد بإخراج ذلك ولم يخرج شيئاً، وأطال ابن مسدى في هذه القصة وأنشد فيها شعراً، وحاصلها أنهم اتهموا ابن العربى في ذلك ونسبوه إلى المجازفة. ثم شرع ابن مسدى يقدح في أصل القصة ولم يصب في ذلك، فراوى القصة عدل متقن، والذين اتهموا ابن العربى في ذلك هم الذين أخطئوا لقلة اطلاعهم، وكأنه بخل عليهم بإخراج ذلك لما ظهر له من إنكارهم وتعنتهم، وقد تبعت طرقة حتى وقفت على أكثر من العدد الذى ذكره ابن العربى والله الحمد فوجدته من رواية اثني عشر نفساً غير الأربعة التى ذكرها شيخنا وهم: عقيل في «معجم ابن جميع»، ويونس بن يزيد في «الإرشاد» للخليل، وابن أبى حفص في «الرواة عن مالك للخطيب»، وابن عيينة في «مسند أبى يعلى»

وأسماء بن زيد في « تاريخ نيسابور » ، وابن أبي ذئب في « الحلية » ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي الموالي في « أفراد الدارقطني » ، وعبد الرحمن ومحمد ابنا عبد العزيز الأنصاريان في « فوائد عبد الله بن إسحق الخراساني » ، وابن إسحق في « مسند مالك لابن عدي » ، وبحر السقاء ذكره جعفر الأندلسي في تحريجه للجيزي بالجيم والزاي ، وصالح بن أبي الأخضر ذكره أبو ذر الهروي عقب حديث يحيى بن قزعة عن مالك والمخرج عند البخاري في المغازي ، فتبين بذلك أن إطلاق ابن الصلاح متعقب ، وأن قول ابن العربي صحيح ، وأن كلام من اتهمه مردود ، ولكن ليس في طرقة شيء على شرط الصحيح إلا طريق مالك ، وأقربها رواية ابن أخي الزهري فقد أخرجها النسائي في « مسند مالك » وأبو عوانة في صحيحه ، وتليها رواية أبي أويس أخرجها أبو عوانة أيضاً وقالوا إنه كان رفيق مالك في السماع عن الزهري ، فيحمل قول من قال انفرد به مالك - أي بشرط الصحة - وقول من قال توبع أي في الجملة . وعبارة الترمذي سائلة من الاعتراض فإنه قال بعد تحريجه : حسن صحيح غريب لا يعرف كثير أحد رواه غير مالك عن الزهري فقوله « كثير » يشير إلى أنه توبع في الجملة .

قوله ( عن أنس ) في رواية أبي أويس عند ابن سعد « أن أنس بن مالك حدثه » .

قوله ( عام الفتح وعلى رأسه المغفر ) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الفاء : زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس ، وقيل هو رفراف البيضة قاله في « المحكم » . وفي « المشارق » هو ما يجعل من فضل دروع الحديد على الرأس مثل القلنسوة ، وفي رواية زيد بن الحباب عن مالك « يوم الفتح وعليه مغفر من حديد » أخرجه الدارقطني في « الغرائب » والحاكم في « الإكليل » وكذا هو في رواية أبي أويس .

قوله ( فلما نزع جاءه رجل ) لم أقف على اسمه ، إلا أنه يحتمل أن يكون هو الذي باشر قتله ، وقد جزم الفاكهي في « شرح العمدة » بأن الذي جاء بذلك هو أبو برزة الأسلمي ، وكأنه لما رجح عنده أنه هو الذي قتله رأى أنه هو الذي جاء مخبراً بقصته ، ويوشحه قوله في رواية يحيى بن قزعة في المغازي « فقال قتله بصيغة الأفراد . على أنه اختلف في اسم قاتله ، ففي حديث سعيد بن يربوع عند الدارقطني والحاكم أنه صلى الله عليه وسلم قال « أربعة لا أؤمنهم لا في حل ولا حرم : الخويرة بن نقيد بالنون والقاف مصغر ، وهلال بن خطل ، ومقيس بن صبابه ، وعبد الله بن أبي سرح - قال - فأما هلال بن خطل فقتله الزبير » الحديث . وفي حديث سعد بن أبي وقاص عند البزار والحاكم والبيهقي في « الدلائل » نحوه لكن قال « أربعة نفر وامرأتين فقال اقتلوهم وإن وجدتموهم متعلقين بأستار الكعبة » فذكرهم لكن قال عبد الله بن خطل بدل هلال ، وقال عكرمة بدل الخويرة ، ولم يسم المرأتين وقال « فأما عبد الله بن خطل فأدرك وهو متعلق بأستار الكعبة فاستبق إليه سعيد بن حريث وعمار بن ياسر فسبق سعيد عماراً وكان أشب الرجلين فقتله » الحديث . وفي زيادات يونس بن بكير في المغازي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه . وروى ابن أبي شيبة والبيهقي في « الدلائل » من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن أنس « أمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس يوم فتح مكة إلا أربعة من الناس : عبد العزى بن خطل ، ومقيس ابن صبابه الكنانى ، وعبد الله بن أبي سرح ، وأم سارة . فأما عبد العزى بن خطل فقتل وهو متعلق بأستار الكعبة » وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي عثمان النهدي « أن أبا برزة الأسلمي قتل ابن خطل وهو متعلق



بأستار الكعبة » وإسناده صحيح مع إرساله ، وله شاهد عند ابن المبارك في « البر والصلة » من حديث أبي برزة نفسه ، ورواه أحمد من وجه آخر ، وهو أصح ما ورد في تعيين قاتله وبه جزم البلاذري وغيره من أهل العلم بالأخبار ، وتحمل بقية الروايات على أنهم ابتدروا قتله فكان المباشر له منهم أبو برزة ، ويحتمل أن يكون غيره شاركه فيه ، فقد جزم ابن هشام في السيرة بأن سعيد بن حريث وأبا برزة الأسلمي اشتركا في قتله ، ومنهم من سمى قاتله سعيد بن ذؤيب ، وحكى المحب الطبري أن الزبير بن العوام هو الذي قتل ابن خطل . وروى الحاكم من طريق أبي معشر عن يوسف بن يعقوب عن السائب بن يزيد قال « فأخذ عبد الله بن خطل من تحت أستار الكعبة فقتل بن المقام وزمزم » . وقد جمع الواقدي عن شيوخه أسماء من لم يؤمن يوم الفتح وأمر بقتله عشرة أنفس : ستة رجال وأربع نسوة . والسبب في قتل ابن خطل وعلم دخوله في قوله « من دخل المسجد فهو آمن » ما روى ابن إسحق في المغازي « حدثني عبد الله بن أبي بكر وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل مكة قال : لا يقتل أحد من قاتل ، إلا نفرأ سماهم فقال : اقتلوهم وإن وجدتموهم تحت أستار الكعبة ، منهم عبد الله بن خطل وعبد الله بن سعد ، وإنما أمر بقتل ابن خطل لأنه كان مسلماً فبعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مصداقاً وبعث معه رجلاً من الأنصار وكان معه مولى يخدمه وكان مسلماً ، فنزل منزلاً ، فأمر المولى أن يذبح تيساً ويصنع له طعاماً ، فنام واستيقظ ولم يصنع له شيئاً ، فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركاً ، وكانت له قينتان تغنيان بهجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروى الفاكهي من طريق ابن جريج قال : قال مولى ابن عباس : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم رجلاً من الأنصار ورجلاً من مزينة وابن خطل وقال : أطيعا الأنصارى حتى ترجعا ، فقتل ابن خطل الأنصارى وهرب المزني . وكان ممن أهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه يوم الفتح . ومن النفر الذين كان أهدر دمهم النبي صلى الله عليه وسلم قبل الفتح غير من تقدم ذكره هبار بن الأسود وعكرمة ابن أبي جهل وكعب بن زهير ووحشي بن حرب وأسيد بن إياس بن أبي زنيم وقينتا ابن خطل وهند بنت عتبة . والجمع بين ما اختلف فيه من اسمه أنه كان يسمى عبد العزى فلما أسلم سمي عبد الله ، وأما من قال هلال فالتبس عليه بأخ له اسمه هلال ، بين ذلك الكلبي في النسب ، وقيل هو عبد الله بن هلال بن خطل ، وقيل غالب بن عبد الله بن خطل ، واسم خطل عبد مناف من بني تيم بن فهر بن غالب . وهذا الحديث ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة يوم الفتح لم يكن محرماً ، وقد صرح بذلك مالك راوى الحديث كما ذكره المصنف في المغازي عن يحيى بن قزعة عن مالك عقب هذا الحديث . قال مالك : ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فيما نرى - والله أعلم - يومئذ محرماً اه . وقول مالك هذا رواه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك جازماً به ، أخرجه الدارقطني في « الغرائب » ، ووقع في « الموطأ » من رواية أبي مصعب وغيره قال مالك « قال ابن شهاب ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ محرماً » وهذا مرسل ، ويشهد له ما رواه مسلم من حديث جابر بلفظ « دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام » وروى ابن أبي شيبه بإسناد صحيح عن طاوس قال « لم يدخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة إلا محرماً إلا يوم فتح مكة » وزعم الحاكم في « الإكليل » أن بين حديث أنس في المغفر وبين حديث جابر في العمامة السوداء معارضة ، وتعقبوه باحتمال أن يكون أول دخوله كان على رأسه المغفر ثم أزاله ولبس العمامة بعد ذلك ، فحكى كل

منهما ما رآه ، ويؤيده أن في حديث عمرو بن حريث « أنه خطب الناس وعليه عمامة سوداء » أخرجه مسلم أيضاً ، وكانت الخطبة عند باب الكعبة وذلك بعد تمام الدخول ، وهذا الجمع لعباض . وقال غيره : يجمع بأن العمامة السوداء كانت ملفوفة فوق المغفر أو كانت تحت المغفر وقاية لرأسه من صدى الحديد ، فأراد أنس بذكر المغفر كونه دخل متبياً للحرب ، وأراد جابر بذكر العمامة كونه دخل غير محرم ، وبهذا يندفع إشكال من قال : لا دلالة في الحديث على جواز دخول مكة بغير إحرام لاحتمال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم كان محرماً ولكنه غطى رأسه لعذر ، فقد اندفع ذلك بتصريح جابر بأنه لم يكن محرماً ، لكن فيه إشكال من وجه آخر لأنه صلى الله عليه وسلم كان متأهباً للقتال ومن كان كذلك جاز له الدخول بغير إحرام عند الشافعية وإن كان عياض نقل الاتفاق على مقابله ، وأما من قال من الشافعية كابن القاص : دخول مكة بغير إحرام من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم فقيه نظر ، لأن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل ، لكن زعم الطحاوى أن دليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي شريح وغيره إنها لم تحل له إلا ساعة من نهار ، وأن المراد بذلك جواز دخولها له بغير إحرام لا تحريم القتل والقتال فيها لأنهم أجمعوا على أن المشركين لو غلبوا والعباد بالله تعالى على مكة حل للمسلمين قتالهم قتلهم فيها وقد عكس استدلاله النووي فقال : في الحديث دلالة على أن مكة تبقى دار إسلام إلى يوم القيامة ، فبطل ما صورته الطحاوى . وفي دعواه الإجماع نظر فإن الخلاف ثابت كما تقدم ، وقد حكاها القفال والماوردي وغيرهما ، واستدل بحديث الباب على أنه صلى الله عليه وسلم فتح مكة عنوة ، وأجاب النووي بأنه صلى الله عليه وسلم كان صالحهم ، لكن لما لم يأمن غدرهم دخل متأهباً ، وهذا جواب قوى إلا أن الشأن في ثبوت كونه صالحهم فإنه لا يعرف في شيء من الأخبار صريحاً كما سيأتى إيضاحه في الكلام على فتح مكة من المغازي إن شاء الله تعالى . واستدل بقصة ابن خطل على جواز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة ، قال ابن عبد البر : كان قتل ابن خطل قوداً من قتله المسلم . وقال السهيلي : فيه أن الكعبة لا تعيد عاصياً ولا تمنع من إقامة حد واجب . وقال النووي : تأول من قال لا يقتل فيها على أنه صلى الله عليه وسلم قتله في الساعة التي أبيحت له ، وأجاب عنه أصحابنا بأنها إنما أبيحت له ساعة الدخول حتى استولى عليها وأذعن أهلها ، وإنما قتل ابن خطل بعد ذلك . انتهى . وتعقب بما تقدم في الكلام على حديث أبي شريح أن المراد بالساعة التي أحلت له ما بين أول النهار ودخول وقت العصر ، وقتل ابن خطل كان قبل ذلك قطعاً لأنه قيد في الحديث بأنه كان عند نزع المغفر وذلك عند استقراره بمكة ، وقد قال ابن خزيمة : المراد بقوله في حديث ابن عباس « ما أحل الله لأحد فيه القتل غيري » أي قتل النفر الذين قتلوا يومئذ ابن خطل ومن ذكره معه قال : وكان الله قد أباح له القتال والقتل معاً في تلك الساعة ، وقتل ابن خطل وغيره بعد تقضي القتال . واستدل به على جواز قتل الذئى إذا سب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفيه نظر كما قاله ابن عبد البر لأن ابن خطل كان حربياً ولم يدخه رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمانه لأهل مكة ، بل استثناه مع من استثنى وخرج أمره بقتله مع أمانه لغيره مخرجاً واحداً ، فلا دلالة فيه لما ذكره . انتهى . ويمكن أن يتمسك به في جواز قتل من فعل ذلك بغير استنابة من غير تقييد بكونه ذمياً ، لكن ابن خطل عمل بموجبات القتل فلم يتحتم أن سبب قتله السب ، واستدل به على جواز قتل الأسير صبراً لأن القدرة على ابن خطل

صبرته كالأسير في يد الإمام وهو غير فيه بين القتل وغيره لكن قال الخطابي إنه صلى الله عليه وسلم قتله بما جناه في الإسلام . وقال ابن عبد البر : قتله قوداً من دم المسلم الذي غدر به وقتله ثم ارتد كما تقدم . واستدل به على جواز قتل الأسير من غير أن يعرض عليه الإسلام ، ترجم بملك أبو داود . وفيه مشروعية لبس المغفر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدو وأنه لا ينافي التوكل ، وقد تقدم في « باب متى يحل للمعتصر » من أبواب العمرة من حديث عبد الله بن أبي أوفى « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما دخل مكة طاف وطفنا معه ومعه من يستره من أهل مكة أن يرميه أحد » الحديث ، وإنما احتج إلى ذلك لأنه كان حينئذ محرماً فخشي الصحابة أن يرميه بعض سفهاء المشركين بشيء يؤذيه فكانوا حوله بسترون رأسه ويحفظونه من ذلك . وفيه جواز رفع أخبار أهل الفساد إلى ولاية الأمر ، ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ولا النيمة .

باب إذا أحرم جاهلاً وعليه قميص

وقال عطاء : إذا تطيب أو لبس جاهلاً أو ناسياً فلا كفارة عليه .

[١٨٤٧] ١٨٠٣ - فابو الوليد قال نا همام قال نا عطاء قال حدثني صفوان بن يعلى عن أبيه قال

كنت مع النبي صلى الله عليه ، فأتاه رجل عليه جبة أثر صفرة أو نحوه ، كان عمر يقول لي :

تُحِبُّ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ أَنْ تَرَاهُ؟ فَنَزَلَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ . فَقَالَ : « اصْنَعْ فِي عُمَرِكَ مَا <sup>(١)</sup> تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ » . وَعَضَّ رَجُلٌ يَدَ رَجُلٍ . فَانْتَزَعَتْ ثِيَابَهُ - فَأَبْطَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ . [١٨٤٨]

[الحديث ١٨٤٨ - أطرافه في : ٢٢٦٥ ، ٢٩٧٣ ، ٤٤١٧ ، ٦٨٩٣ .]

قوله ( باب إذا أحرم جاهلاً وعليه قميص ) أى هل يلزمه فدية أو لا ؟ وإنما لم يجزم بالحكم لأن حديث الباب لا تصريح فيه بإسقاط الفدية ، ومن ثم استظهر المصنف للراجح بقول عطاء راوى الحديث كأنه يشير إلى أنه لو كانت الفدية واجبة لما خفيت عن عطاء وهو راوى الحديث . قال ابن بطال وغيره : وجه الدلالة منه أنه لو لزمته الفدية لبينها صلى الله عليه وسلم لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، وفرق مالك - فيمن تطيب أو لبس ناسياً - بين من بادر فزع وغسل وبين من تهادى ، والشافعي أشد موافقة للحديث لأن السائل في حديث الباب كان غير عارف بالحكم وقد تهادى ومع ذلك لم يؤمر بالفدية ، وقول مالك فيه احتياط ، وأما قول الكوفيين والمزني مخالف هذا الحديث . وأجاب ابن المنير في الحاشية بأن الوقت الذي أحرم فيه الرجل في الجبة كان قبل نزول الحكم ولهذا انتظر النبي صلى الله عليه وسلم الوحي . قال : ولا خلاف أن التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول الحكم فلهذا لم يؤمر الرجل بفدية عما مضى ، بخلاف من لبس الآن جاهلاً فإنه جهل حكماً استقر وقصر في علم ما كان عليه أن يتعلمه لكونه مكلفاً به وقد تمكن من تعلمه .

قوله ( وقال عطاء الخ ) ذكره ابن المنذر في الأوسط ووصله الطبراني في الكبير ، وأما حديث يعلى فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب غسل الخلق » في أوائل الحج .

قوله في الإسناد ( صفوان بن يعلى بن أمية قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ) هذا وقع في رواية أبي ذر وهو تصحيف ، والصواب ما ثبت في رواية غيره « صفوان بن يعلى عن أبيه » فتصحفت « عن » فصارت ابن و « أبيه » فصارت أمية ، أو سقط من السند عن أبيه ، وليست لصفوان صحبة ولا رواية .

قوله ( وعض رجل يد رجل ) هذا حديث آخر وسيأتي مبسوطاً مع الكلام عليه في أبواب الدينة إن شاء الله تعالى .

### باب المحرم يموت بعرفة

ولم يأمر النبي صلى الله عليه أن يؤدى عنه بقية الحج .

[١٨٤٩] ١٨٠٤ - نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : بينا رجل واقف مع النبي صلى الله عليه بعرفة إذ وقع عن راحلته فوقصته - أو قال : فأقصته - فقال النبي صلى الله عليه : « اغسلوه بماء وسدر ، وكفّنوه في ثوبين - أو ثوبيه - ولا تخمروا رأسه ولا تحنطوه ؛ فإن الله يبعثه يوم القيامة يلبي » .

[١٨٥٠] ١٨٠٥ - نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : بينا رجل واقف مع النبي صلى الله عليه بعرفة إذ وقع عن راحلته فوقصته - أو قال : فأقصته - فقال النبي صلى الله عليه : « اغسلوه بماء وسدر ، وكفّنوه في ثوبين ، ولا تمسوه طيباً ، ولا تخمروا رأسه ، ولا تحنطوه ، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً » .

قوله ( باب المحرم يموت بعرفة ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤدى عنه بقية الحج ) يعنى لم ينقل ذلك . وذكر فيه حديث ابن عباس في الرجل المحرم الذي وقع عن بعيره بعرفة فات ، وقد تقدم التنبيه عليه في « باب ما ينهى عن الطيب للمحرم » وأورده المصنف من حديث حماد بن زيد عن عمرو بن دينار وعن أيوب فرقهما كلاهما عن سعيد بن جبير ، ووقع في رواية عمرو « فوقصته أو قال فأقصته » وفي رواية أيوب « فوقصته أو قال فأوقصته » وكلها بمعنى ، وزاد في رواية أيوب « ولا تمسوه طيباً » والباقي سواء . وقد وقع عند مسلم من رواية إسماعيل بن علية في هذا الحديث عن أيوب قال « نبئت عن سعيد بن جبير » فالله أعلم .

### باب سُنَّةِ الْمُحْرَمِ إِذَا مَاتَ

[١٨٥١]

١٨٥٦- فَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ نَا هَشِيمٌ قَالَ أَنَا أَبُو بَشْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ فَمَاتَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسَدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُمَسُّوهُ بِطَيْبٍ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا».

قوله (باب سنة المحرم إذا مات) ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور من وجه آخر «عن سعيد ابن جبير» وقد سبق.

### باب الْحَجِّ وَالنَّذْرِ عَنِ الْمَيِّتِ وَالرَّجُلُ يَحُجُّ عَنِ الْمَرْأَةِ

[١٨٥٢]

١٨٥٧- فَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ نَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جَهَنَّةٍ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دِينَ أَكُنْتَ قَاضِيَةً؟ اقْضُوا اللَّهَ، فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ».

[الحديث ١٨٥٢- طرفاه في: ٦٦٩٩، ٧٣١٥].

قوله (باب الحج والنذر عن الميت) كذا ثبت للأكثر بلفظ الجمع، وفي رواية النسني «النذر» بالإفراد.

قوله (والرجل يحج عن المرأة) يعني أن حديث الباب يستدل به على الحكيم، وفيه على الحكم الثاني نظر، لأن لفظ الحديث «أن امرأة سألت عن نذر كان على أبيها» فكان حق الترجمة أن يقول والمرأة تحج عن الرجل، وأجاب ابن بطال بأن النبي صلى الله عليه وسلم خاطب المرأة بخطاب دخل فيه الرجال والنساء وهو قوله «اقضوا الله» قال: ولا خلاف في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل، ولم يخالف في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل إلا الحسن بن صالح. انتهى. والذي يظهر لي أن البخاري أشار بالترجمة إلى رواية شعبة عن أبي بشر في هذا الحديث فإنه قال فيها «أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن أختي نذرت أن تحج، الحديث وفيه «فاقض الله فهو أحق بالقضاء». أخرجه المصنف في كتاب النذور، وكذا أخرجه أحمد والنسائي من طريق شعبة.

قوله (إن امرأة من جهنمة) لم أقف على اسمها ولا على اسم أبيها، لكن روى ابن وهب عن عثمان ابن عطاء الخراساني عن أبيه «أن غائبة أو غائبة أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: إن أمي ماتت وعلينا

نذر أن تمشي إلى الكعبة ، فقال اقض عنها . أخرجه ابن مندة في حرف الغين المعجمة من الصحاحيات ، وتردد هل هي بتقديم المثناة التحتانية على المثلة أو بالعكس ، وجزم ابن طاهر في المبهمات بأنه اسم الجهنمية المذكورة في حديث الباب . وقد روى النسائي وابن خزيمة وأحمد من طريق موسى بن سلمة الهللي عن ابن عباس قال « أمرت امرأة سنان بن عبد الله الجهني أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمها توفيت ولم تحج » الحديث لفظ أحمد ، ووقع عند النسائي « سنان بن سلمة » والأول أصح ، وهذا لا يفسر به المبهم في حديث الباب أن المرأة سألت بنفسها وفي هذا أن زوجها سأل لها ، ويمكن الجمع بأن يكون نسبة السؤال إليها مجازية وإنما الذي تولى لها السؤال زوجها ، وغايته أنه في هذه الرواية لم يصرح بأن الحجة المستول عنها كانت نذراً ، وأما ما روى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس عن سنان بن عبد الله الجهني أن عمته حدثته أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أمي توفيت وعليها مشي إلى الكعبة نذراً ، الحديث . فإن كان محفوظاً حمل على واقعتين بأن تكون امرأته سألت على لسانه عن حجة أمها المفروضة ، وبأن تكون عمته سألت بنفسها عن حجة أمها المنذورة ، ويفسر من في حديث الباب بأنها عمة سنان واسمها غايثة كما تقدم ، ولم تسم المرأة ولا العمة ولا أم واحدة منهما .

**قوله ( إن أمي نذرت أن تحج )** كذا رواه أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس من رواية أبي عوانة عنه ، وسيأتي في النذور من طريق شعبة عن أبي بشر بلفظ « أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال له إن أختي نذرت أن تحج وأنها ماتت » فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون كل من الأخ سأل عن أخته والبنات سألت عن أمها ، وسيأتي في الصيام من طريق أخرى عن سعيد بن جبير بلفظ « قالت امرأة إن أمي ماتت وعليها صوم شهر » وسيأتي بسط القول فيه هناك . وزعم بعض المخالفين أنه اضطراب يعل به الحديث ، وليس كما قال ، فإنه محمول على أن المرأة سألت عن كل من الصوم والحج ، ويدل عليه ما رواه مسلم عن بريدة « أن امرأة قالت : يا رسول الله إني تصدقت على أمي بجمارية وأنها ماتت ، قال : وجب أجرك وردها عليك الميراث . قالت : إنه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها ؟ قال : صومي عنها . قالت لأنها لم تحج أفأحج عنها ؟ قال : حجي عنها » . وللشؤال عن قصة الحج من حديث ابن عباس أصل آخر أخرجه النسائي من طريق سامان بن يسار عنه ، وله شاهد من حديث أنس عند البزار والطبراني والدارقطني واستدل به على صحة نذر الحج ممن لم يحج فإذا حج أجزاءه عن حجة الإسلام عند الجمهور وعليه الحج عن النذر ، وقيل يجزئ عن النذر ثم يحج حجة الإسلام ، وقيل يجزئ عنهما .

**قوله ( قال نعم حجي عنها )** في رواية موسى بن سلمة « أفيجزئ عنها أن أحج عنها ؟ قال نعم » .

**قوله ( أرايت إلخ )** فيه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب إلى سرعة فهمه ، وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه . وفيه أنه يستحب للمفتي التنبية على وجه الدليل إذا ترتبت على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس المستفتي وأدعى لإذعائه . وفيه أن وفاء الدين المالي عن الميت كان معلوماً عندهم مقررأ ولهذا حسن الإلحاق به . وفيه أجزاء الحج عن الميت ، وفيه اختلاف : فروى سعيد بن منصور وغيره عن ابن عمر بإسناد صحيح لا يحج أحد عن أحد ، ونحوه عن

مالك والليث ، وعن مالك أيضاً إن أوصى بذلك فليحج عنه وإلا فلا ، وسيأتى البحث في ذلك في الباب الذى يليه .

**قوله ( أكنت قاضيته )** كذا للأكثر بضمير يعود على الدين ، وللكشمينى قاضية بوزن فاعلة على حذف المفعول . وفيه أن مات وعليه حج وجب على وليه أن يجهز من يحج عنه من رأس ماله كما أن عليه قضاء ديونه ، فقد أجمعوا على أن دين الآدمى من رأس المال فكذلك ما شبه به في القضاء ، ويلتحق بالحج كل حق ثبت في ذمته من كفارة أو نذر أو زكاة أو غير ذلك ، وفي قوله « فالله أحق بالوفاء » دليل على أنه مقدم على دين الآدمى ، وهو أحد أقوال الشافعى ، وقيل بالعكس ، وقيل هما سواء . قال الطيبى : في الحديث إشعار بأن المستول عنه خلف مالا فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم أن حق الله مقدم على حق العباد وأوجب عليه الحج عنه والجامع علة المالية . قلت : ولم يتحتم في الجواب المذكور أن يكون خلف مالا كما زعم ، لأن قوله « أكنت قاضيته » أعم من أن يكون المراد مما خلفه أو تبرعاً .

### باب الحج عمّن لا يستطيع الثبوت على الراحلة

١٨٥٣ - ١٨٥٤ - نا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل بن عباس : أن امرأة قالت ... ح . ونا موسى بن إسماعيل قال نا عبد العزيز بن أبي سلمة قال نا ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس قال : جاءت امرأة من خشعم عام حجة الوداع ، قالت : يا رسول الله ، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً ما يستطيع أن يستوي على الراحلة ، هل يقضي عنه أن أحج عنه ؟ قال : « نعم » . [١٨٥٣] [١٨٥٤]

**قوله ( باب الحج عمّن لا يستطيع الثبوت على الراحلة )** أى من الأحياء ، خلافاً لمالك في ذلك ولمن قال لا يحج أحد عن أحد مطلقاً كابن عمر . ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على أنه لا يجوز أن يستنيب من يقدر على الحج بنفسه في الحج الواجب ، وأما النفل فيجوز عند أبي حنيفة خلافاً للشافعى ، وعن أحمد روايتان .

**قوله ( عن ابن شهاب عن سليمان )** في رواية الترمذى من طريق روح عن ابن جريج « أخبرنى ابن شهاب حدثنى سليمان بن يسار » .

**قوله ( عن ابن عباس )** في رواية شعيب الآتية في الاستئذان عن ابن شهاب « أخبرنى سليمان أخبرنى عبد الله بن عباس » .

**قوله ( عن الفضل بن عباس )** كذا قال ابن جريج وتابعه معمر ، وخالفهما مالك وأكثر الرواة عن الزهرى فلم يقولوا فيه عن الفضل ، وروى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه « عن ابن

عباس أخبرني حصين بن عوف الخثعمي قال : قلت يا رسول الله إن أبي أدركه الحج ولا يستطيع أن يحج « الحديث . قال الترمذي : سألت محمداً يعني البخاري عن هذا فقال : أصبح شيء فيه ما روى ابن عباس عن الفضل قال : فيحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل ومن غيره ثم رواه بغير واسطة ، اهـ . وإنما رجح البخاري الرواية عن الفضل لأنه كان ردف النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ ، وكان ابن عباس قد تقدم من مزدلفة إلى منى مع الضعفة كما سيأتي بعد باب ، وقد سبق في « باب التلبية والتكبير » من طريق عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أردف الفضل فأخبر الفضل أنه لم يزل يلبي حتى رمى الجمرة ، فكان الفضل حدث أخاه بما شاهده في تلك الحالة . ويحتمل أن يكون سؤال الخثعمية وقع بعد رمى جمرة العقبة فجضره ابن عباس فنقله تارة عن أخيه لكونه صاحب القصة وتارة عما شاهده ، ويؤيد ذلك ما وقع عند الترمذي وأحمد وابنه عبد الله والطبري من حديث على مما يدل على أن السؤال المذكور وقع عند المنحر بعد الفراغ من الرمي وأن العباس كان شاهداً ، ولفظ أحمد عندهم من طريق عبيد الله ابن أبي رافع عن على قال « وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة فقال : هذه عرفة وهو الموقف » فذكر الحديث وفيه « ثم أتى الجمرة فرماها ، ثم أتى المنحر فقال : هذا المنحر وكل منى منحر ، واستفتته » وفي رواية عبد الله « ثم جاءت جارية شابة من خثعم فقالت : إن أبي شيخ كبير قد أدركته فريضة الله في الحج ، أفيجزئ أن أحج عنه ؟ قال : حجى عن أبيك . قال ولأوى عنتي الفضل فقال العباس : يا رسول الله لويت عنتي ابن عمك . قال : رأيت شاباً وشابة فلم آمن عليهما الشيطان » وظاهر هذا أن العباس كان حاضراً لذلك ، فلا مانع أن يكون ابنه عبد الله أيضاً كان معه .

(تنبية) : لم يسق المصنف لفظ رواية ابن جريج ، بل تحول إلى إسناد عبد العزيز بن أبي سلمة وساق الحديث على لفظه كعادته ، وبقية حديث ابن جريج « أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أبي أدركه الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يركب البعير ، أفأحج عنه ؟ قال : حجى عنه » أخرجه أبو مسلم الكجى عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه ، والطبراني عن أبي مسلم كذلك ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن جريج فقال « إن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله إن أبي شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج » الحديث .

قوله ( عام حجة الوداع ) في رواية شعيب الآتية في الاستئذان « يوم النحر » وللنساء من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب « غداة جمع » وسيأتي بقية الكلام عليه في الباب الذي بعده .

## باب حج المرأة عن الرجل

١٨٠٩ - فا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله ابن عباس قال : كان الفضل رديف النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاءت امرأة من خثعم ، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه ، وجعل النبي صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر ، فقالت :



إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحْجُ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَذَلِكَ فِي حِجَةِ الْوَدَاعِ.

قَوْلُهُ ( بَابُ حِجِّ الْمَرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ ) تَقْدِمْ نَقْلَ الْخِلَافِ فِيهِ قَبْلَ بَابِ .

قَوْلُهُ ( كَانَ الْفَضْلُ ) يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ ، وَهُوَ أَخُو عَبْدِ اللَّهِ وَكَانَ أَكْبَرَ وَلَدِ الْعَبَّاسِ وَبِهِ كَانَ يَكْنَى .

قَوْلُهُ ( رَدِيفٌ ) زَادَ شُعَيْبٌ « عَلَى عَجْزِ رَاحِلَتِهِ » .

قَوْلُهُ ( فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَنْعَمٍ ) بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمَثَلَةِ قَبِيلَةٍ مَشْهُورَةٍ .

قَوْلُهُ ( فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا ) فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ « وَكَانَ الْفَضْلُ رَجُلًا وَضِيئًا - أَيْ جَمِيلًا - وَأَقْبَلَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَنْعَمٍ وَضِيئَةٌ فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَأَعْجَبَهُ حَسْنُهَا » .

قَوْلُهُ ( يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ ) فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ « فَالْتَفَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا فَأَخْلَفَ بِيَدِهِ فَأَخَذَ بِذَقَنِ الْفَضْلِ فَدَفَعَ وَجْهَهُ عَنِ النَّظَرِ إِلَيْهَا » وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثٍ عَلَى « فَلَوَى عُنُقَ الْفَضْلِ » وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الطَّبْرِيِّ فِي حَدِيثٍ عَلَى « وَكَانَ الْفَضْلُ غَلَامًا جَمِيلًا ، فَلِذَا جَاءَتْ الْجَارِيَةُ مِنْ هَذَا الشَّقِّ صَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ ، فَلِذَا جَاءَتْ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرَ صَرَفَ وَجْهَهُ عَنْهَا - وَقَالَ فِي آخِرِهِ - رَأَيْتُ غَلَامًا حَدَثًا وَجَارِيَةً حَدَثَةً فَخَشِيتُ أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَهُمَا الشَّيْطَانُ » .

قَوْلُهُ ( إِنْ فَرِيضَةُ اللَّهِ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا ) فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَشُعَيْبٍ « أَنْ فَرِيضَةُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ » وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ « أَنْ أَبِي أَدْرَكَهُ الْحَجُّ » ، وَاتَّفَقَتِ الرِّوَايَاتُ كُلُّهَا عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَلَى أَنَّ السَّائِلَةَ كَانَتْ امْرَأَةً وَأَنَّهَا سَأَلَتْ عَنْ أَبِيهَا ، وَخَالَفَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ سُلَيْمَانَ فَاتَّفَقَ الرِّوَاةُ عَنْهُ عَلَى أَنَّ السَّائِلَ رَجُلٌ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ ، أَمَا إِسْنَادُهُ فَقَالَ هَشِيمٌ عَنْهُ « عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ » وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ عَنْهُ « عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ الْفَضْلِ » أَخْرَجَهُمَا النَّسَائِيُّ ، وَقَالَ ابْنُ عَلِيٍّ عَنْهُ « عَنْ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنِي أَحَدُ ابْنَيْ الْعَبَّاسِ إِمَّا الْفَضْلُ وَإِمَّا عَبْدُ اللَّهِ » أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ . وَأَمَّا الْمَتْنُ فَقَالَ هَشِيمٌ « أَنْ رَجُلًا سَأَلَ فَقَالَ : إِنْ أَبِي مَاتَ » وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ « فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنْ أُمِّي عَجُوزٌ كَبِيرَةٌ » وَقَالَ ابْنُ عَلِيٍّ « فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنْ أَبِي أَوْ أُمِّي » وَخَالَفَ الْجَمِيعَ مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَقَ فَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ « إِنْ امْرَأَةٌ سَأَلَتْ عَنْ أُمِّهَا » وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ كُلُّهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، فَأَحْبَبْنَا أَنْ نَنْظُرَ فِي سِيَاقِ غَيْرِهِ فَلِذَا كَرِيبٌ قَدْ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ حَصِينِ بْنِ عَوْفٍ الْخَثْعَمِيِّ قَالَ « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَبْنَى أَدْرَكَهُ الْحَجُّ » وَإِذَا عَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ فَدَرَوَى « عَنْ أَبِي الْغَوْثِ بْنِ حَصِينِ الْخَثْعَمِيِّ أَنَّهُ اسْتَفْتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ حِجَّةٍ كَانَتْ عَلَى أَبِيهِ » أَخْرَجَهُمَا ابْنُ مَاجَهٍ . وَالرِّوَايَةُ الْأُولَى أَقْوَى إِسْنَادًا . وَهَذَا يُوَافِقُ رِوَايَةَ هَشِيمٍ فِي أَنَّ السَّائِلَ عَنْ ذَلِكَ رَجُلٌ سَأَلَ عَنْ أَبِيهِ ، وَيُوَافِقُهُ مَا رَوَى الطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ « أَنْ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ » وَيُوَافِقُهُمَا

مرسل الحسن عند ابن خزيمة فإنه أخرجه من طريق عوف عن الحسن قال « بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه رجل فقال إن أبي شيخ كبير أدرك الإسلام لم يحج » الحديث ، ثم ساقه من طريق عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال مثله إلا أنه قال إن السائل سأله عن أمه . قلت : وهذا يوافق رواية ابن سيرين أيضاً عن يحيى بن أبي إسحق كما تقدم . والذي يظهر لي من مجموع هذه الطرق أن السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت أيضاً والمسئول عنه أبو الرجل وأمه جميعاً . ويقرب ذلك ما رواه أبو يعلى بإسناد قوى من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال « كنت ردف النبي صلى الله عليه وسلم وأعرابي معه بنت له حسناء فجعل الأعرابي يعرضها لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجاء أن يتزوجها ، وجعلت التفت إليها ، ويأخذ النبي صلى الله عليه وسلم برأس فيلويه ، فكان يلي حتى رمى جمرة العقبة » فعلى هذا فقول الشابة أن أبي لعلها أرادت به جدها لأن أباه كان معها وكأنه أمرها أن تسأل النبي صلى الله عليه وسلم ليسمع كلامها ويرأها رجاء أن يتزوجها ، فلما لم يرزها سأل أبوها عن أبيه ، ولا مانع أن يسأل أيضاً عن أمه . وتحصل من هذه الروايات أن اسم الرجل حصين بن عوف الخثعمي . وأما ما وقع في الرواية الأخرى أنه أبو الغوث بن حصين فإن إسناده ضعيف ولعله كان فيه عن أبي الغوث حصين فزيد في الرواية ابن أو أن أبا الغوث أيضاً كان مع أبيه حصين فسأل كما سأل أبوه وأخته . والله أعلم . ووقع السؤال عن هذه المسألة من شخص آخر وهو أبو رزين - بنتح الراء وكسر الزاى - العقيلي بالتصغير واسمه لقيط بن عامر ، ففي السنن وصحيح ابن خزيمة وغيرهما من حديثه أنه قال « يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ، قال : حج عن أبيك واعتمر » وهذه قصة أخرى ، ومن وحد بينها وبين حديث الخثعمي فقد أبعد وتكلف .

**قوله ( شيخاً كبيراً لا يثبت على الرحلة )** قال الطبري : « شيخاً » حال ولا يثبت صفة له . ويحتمل أن يكون حالاً أيضاً ويكون من الأحوال المتداخلة ، والمعنى أنه وجب عليه الحج بأن أسلم وهو بهذه الصفة . وقوله « لا يثبت » وقع في رواية عبد العزيز وشعيب « لا يستطيع أن يستوى » وفي رواية ابن عيينة « لا يستمسك على الرحل » . في رواية يحيى بن أبي إسحق من الزيادة « وإن شدته خشيت أن يموت » وكذا في مرسل الحسن ، وحديث أبي هريرة عند ابن خزيمة بلفظ « وإن شدته بالحبل على الرحلة خشيت أن أقتله » وهذا يفهم منه أن من قدر على غير هذين الأمرين من الثبوت على الرحلة أو الأمن عليه من الأذى لو ربط لم يرخص له في الحج عنه كمن يقدر على حمل موطأ كالحفة .

**قوله ( أفأحج عنه )** أى أيجوز لي أن أنوب عنه فأحج عنه ، لأن ما بعد الفاء الداخلة عليها الهمزة معطوف على مقدر ، وفي رواية عبد العزيز وشعيب « فهل يقضى عنه » وفي حديث علي « هل يجزئ عنه » .

**قوله ( قال نعم )** في حديث أبي هريرة فقال « أحجج عن أبيك » . وفي هذا الحديث من الفوائد جواز الحج عن الغير ، واستدل الكوفيون بعمومه على جواز صحة من لم يحج نيابة عن غيره ، وخالفهم الجمهور فخصوه بمن حج عن نفسه ، واستدلوا بما في السنن وصحيح ابن خزيمة وغيره من حديث ابن عباس أيضاً « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يلي عن شبرمة فقال : أحججت عن نفسك ؟

فقال : لا . قال : هذه عن نفسك ثم احجج عن شبرمة . واستدل به على أن الاستطاعة تكون بالغير كما تكون بالنفس ، وعكس بعض المالكية فقال : من لم يستطع بنفسه لم يلاقه الوجوب ، وأجابوا عن حديث الباب بأن ذلك وقع من السائل على جهة التبرع وليس في شيء من طرقه تصريح بالوجوب ، وبأنها عبادة بدنية فلا تصح النيابة فيها كالصلاة ، وقد نقل الطبري وغيره الإجماع على أن النيابة لا تدخل في الصلاة ، قالوا ولأن العبادات فرضت على جهة الابتلاء ، وهو لا يوجد في العبادات البدنية إلا بإتباع البدن فيه يظهر الانقياد أو النفور ، بخلاف الزكاة فإن الابتلاء فيها ينقص المال ، وهو حاصل بالنفس وبالغير . وأجيب بأن قياس الحج على الصلاة لا يصح ، لأن عبادة الحج مالية بدنية معاً فلا يترجح إلحاقها بالصلاة على إلحاقها بالزكاة ، ولهذا قال المازري : من غلب حكم البدن في الحج ألحقه بالصلاة ، ومن غلب حكم المال ألحقه بالصدقة . وقد أجاز المالكية الحج عن الغير إذا أوصى به ولم يجوزوا ذلك في الصلاة ، وبأن حصر الابتلاء في المباشرة ممنوع لأنه يوجد في الأمر من بذله المال في الأجرة . وقال عياض : لا حجة للمخالف في حديث الباب لأن قوله « إن فريضة الله على عباده إلخ » معناه أن إلزام الله عباده بالحج الذي وقع بشرط الاستطاعة صادف أبي بصفة من لا يستطيع فهل أحجج عنه ؟ أي هل يجوز لي ذلك ، أو هل فيه أجر ومنفعة ؟ فقال : نعم . وتعقب بأن في بعض طرقه التصريح بالسؤال عن الإجزاء فيتم الاستدلال ، وتقدم في بعض طرق مسلم « أن أبي عليه فريضة الله في الحج » ولأحمد في رواية « والحج مكتوب عليه » وادعى بعضهم أن هذه القصة مختصة بالخشعية كما اختص سالم مولى أبي حذيفة بجواز إرضاع الكبير ، حكاه ابن عبد البر ، وتعقب بأن الأصل عدم الخصوصية ، واحتج بعضهم لذلك بما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب « الواضحة » بإسنادين مرسلين فزاد في الحديث « حج عنه ، وليس لأحد بعده » ولا حجة فيه لضعف الإسنادين مع إرساليهما . وقد عارضه قوله في حديث الجهنية الماضي في الباب « أقضوا الله فالله أحق بالوفاء » وادعى آخرون منهم أن ذلك خاص بالابن يحج عن أبيه ، ولا يخفى أنه جمود . وقال القرطبي : رأى مالك أن ظاهر حديث الخثعمية مخالف لظاهر القرآن فرجح ظاهر القرآن ، ولا شك في ترجيحه من جهة تواتره ومن جهة أن القول المذكور قول امرأة ظنت ظناً ، قال : ولا يقال قد أجابها النبي صلى الله عليه وسلم على سؤالها ، ولو كان ظنها غلطاً لبينه لها ، لأننا نقول إنما أجابها عن قولها « أفأحج عنه ؟ قال حجى عنه » لما رأى من حرصها على إيصال الخير والثواب لأبيها ، اهـ . وتعقب بأن في تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لها على ذلك حجة ظاهرة ، وأما ما رواه عبد الرزاق من حديث ابن عباس فزاد في الحديث « حج عن أبيك فإن لم يزد خيراً لم يزد شراً » فقد جزم الحفاظ بأنها رواية شاذة ، وعلى تقدير صحتها فلا حجة فيها للمخالف . ومن فروع المسألة أن لا فرق بين من استقر الوجوب في ذمته قبل الغضب أو طرأ عليه خلافاً للحنفية ، وللجمهور ظاهر قصة الخثعمية وأن من حج عن غيره وقع الحج عن المستنيب ، خلافاً لمحمد بن الحسن فقال : يقع عن المباشر وللمحجوج عنه أجر النفقة . واختلفوا فيما أذاعوا في المعصوب فقال الجمهور : لا يجزئه لأنه تبيين أنه لم يكن ميئوساً منه . وقال أحمد وإسحق : لا تلزمه الإعادة لثلاث يفضى إلى إيجاب حجتين . واتفق من أجاز النيابة في الحج على أنها لا تجزئ في الفرض إلا عن موت أو غضب ، فلا يدخل المريض لأنه يرجى برؤه ولا المجنون لأنه يرجى إفاقته ولا المحبوس

لأنه يرجى خلاصه ولا الفقير لأنه يمكن استغناؤه ، والله أعلم . وفي الحديث من الفوائد أيضاً جواز الارتداف وسيأتي مبسوطاً قبيل كتاب الأدب ، وارتداف المرأة مع الرجل ، وتواضع النبي صلى الله عليه وسلم ومنزلة الفضل بن عباس منه ، وبيان ما ركب في الآدمي من الشهوة وجلبت طباعه عليه من النظر إلى الصور الحسنة . وفيه منع النظر إلى الأجنبية وغض البصر ، قال عياض : وزعم بعضهم أنه غير واجب إلا عند خشية الفتنة . قال : وعندى أن فعله صلى الله عليه وسلم إذ غطى وجه الفضل أبلغ من القول . ثم قال : لعل الفضل لم ينظر نظراً ينكر بل خشى عليه أن يقول إلى ذلك أو كان قبل نزول الأمر بإدناء الجلابيب . ويؤخذ منه التفريق بين الرجال والنساء خشية الفتنة ، وجواز كلام المرأة وسماع صوتها للأجانب عند الضرورة كالاستفتاء عن العلم والترافع في الحكم والمعاملة . وفيه أن إحرام المرأة في وجهها فيجوز لها كشفه في الإحرام ، وروى أحمد وابن خزيمة من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للفضل حين غطى وجهه يوم عرفة « هذا يوم من ملك فيه سمعه وبصره ولسانه غفر له » . وفي هذا الحديث أيضاً النيابة في السؤال عن العلم حتى من المرأة عن الرجل وأن المرأة تحج بغير محرم ، وأن المحرم ليس من السبيل المشترك في الحج ، لكن الذي تقدم من أنها كانت مع أبيها قد يرد على ذلك . وفيه بر الوالدين والاعتناء بأمرهما والقيام بمصالحهما من قضاء دين وخلعة ونفقة وغير ذلك من أمور الدين والدنيا . واستدل به على أن العمرة غير واجبة لكون الختمية لم تذكرها ، ولا حجة فيه لأن مجرد ترك السؤال لا يدل على عدم الوجوب لاستفادة ذلك من حكم الحج ، ولاحتمال أن يكون أبوها قد اعتذر قبل الحج ، على أن السؤال عن الحج والعمرة قد وقع في حديث أبي رزين كما تقدم . وقال ابن العربي : حديث الختمية أصل متفق على صحته في الحج خارج عن القاعدة المستقرة في الشريعة من أن ليس للإنسان إلا ما سعى رفقا من الله في استدراك ما فرط فيه المرء بولده وماله ، وتعقب بأنه يمكن أن يدخل في عموم السعي ، وبأن عموم السعي في الآية مخصوص اتفاقاً .

### باب حج الصبيان

[١٨٥٦] ١٨١٠ - نا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي يزيد قال سمعت ابن عباس يقول : بعثني - أو قدمني - النبي صلى الله عليه في الثقل من جمع بليلى .

[١٨٥٧] ١٨١١ - نا إسحاق قال نا يعقوب بن إبراهيم قال نا ابن أخي ابن شهاب عن عمه قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس قال : أقبلت - وقد ناهزت الحلم - أسير على أتان لي ، ورسول الله صلى الله عليه قائم يصلي بمنى ، حتى سرت بين يدي بعض الصف الأول ، ثم نزلت عنها فترعت ، فصصفت مع الناس وراء رسول الله صلى الله عليه ، وقال يونس عن ابن شهاب : بمنى في حجة الوداع .

١٨١٢- فَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُونُسَ قَالَ نَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ عَنْ

[١٨٥٨]

السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: حُجَّ بِي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ.

١٨١٣- فَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ قَالَ أَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ الْجُعَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ

[١٨٥٩]

عَمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ لِلْسَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ وَكَانَ السَّائِبُ قَدْ حُجَّ بِهِ فِي ثَقَلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.

[الحديث ١٨٥٩- طرفاه في: ٦٧١٢، ٧٣٣٠].

قوله (باب حج الصبيان) أى مشروعيته ، وكأن الحديث النصريح فيه ليس على شرط المصنف ، وهو ما رواه مسلم من طريق كريب عن ابن عباس قال « رفعت امرأة صبيّاً فقالت : يا رسول الله ألهذا حج ؟ قال : نعم . ولك أجر » قال ابن بطال : أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ ، إلا أنه إذا حج به كان له تطوعاً عند الجمهور . وقال أبو حنيفة : لا يصح إحرامه ولا يلزمه شيء بفعل شيء من محظورات الإحرام ، وإنما يحج به على جهة التدريب ، وشذ بعضهم فقال : إذا حج الصبي أجزأه ذلك عن حجة الإسلام ، لظاهر قوله « نعم » في جواب « ألهذا حج » . وقال الطحاوي : لا حجة فيه لذلك ، بل فيه حجة على من زعم أنه لا حج له ، لأن ابن عباس راوى الحديث قال : أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى ، ثم ساقه بإسناد صحيح . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : (أحدها) حديث ابن عباس قال : بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم في الثقل - بفتح المثناة والقاف ويجوز إسكانها أى الأمتعة - وقد تقدم الكلام عليه في « باب من قدم ضعفة أهله » . ووجه الدلالة منه هنا أن ابن عباس كان دون البلوغ ، ولهذا النكته أوردفه المصنف بحديثه الآخر المصرح فيه بأنه كان حينئذ قد قارب الاحتلام . ثم بين بالطريق المعلقة أن ذلك وقع في حجة الوداع ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب متى يصح سماع الصغير » من كتاب العلم . وفي « باب ستره المصلى » من كتاب الصلاة ، وقوله فيه « حدثنا إسحاق » نسبه الأصيلي وابن السكن « ابن منصور » وقد أخرجه « إسحاق بن راهويه » في مسنده عن يعقوب أيضاً ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج ، لكن يرجح كونه « ابن منصور » أن ابن راهويه لا يعبر عن مشايخه إلا بصيغة « أخبرنا » . ورواية يونس المعلقة وصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه ولفظه « أنه أقبل يسير على حمار ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بمنى في حجة الوداع » الحديث وهو الثاني .

الحديث الثالث قوله : ( عن محمد بن يوسف ) في رواية الإسماعيلي « حدثنا محمد بن يوسف وهو الكندي » حفيد شيخه السائب وقيل سبطه وقيل ابن أخيه عبد الله بن يزيد ، والسائب بن يزيد أى ابن سعيد ابن ثمامة بن الأسود الكندي حليف بنى عبد شمس ويعرف بابن أخت النمر والنر رجل حضرمي .

قوله ( حج بي ) كذا للأكثر بضم أوله على البناء لما لم يسم فاعله ، وقال ابن سعد عن الواقدي عن حاتم « حجبت بي أى » وللفاكهي من وجه آخر عن محمد بن يوسف عن السائب « حج بي أبى » ويجمع بينهما بأنه كان مع أبويه ، زاد الترمذي عن قتيبة عن حاتم « في حجة الوداع » .

قوله ( عن الجعيد ) بالجيم مصغراً ، والقاسم بن مالك هو المزني .

قوله ( سمعت عمر بن عبد العزيز يقول للسائب بن يزيد وكان السائب قد حج به في ثقل النبي صلى الله عليه وسلم ) لم يذكر مقول عمر ولا جواب السائب ، وكأنه كان قد سأله عن قدر المد ، فسيأتي في الكفارات عن عثمان بن أبي شيبة عن القاسم بن مالك بهذا الإسناد « كان الصاع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مداً وثلاثاً ، فزيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز » زاد الإسماعيلي من هذا الوجه « قال السائب وقد حج بي في ثقل النبي صلى الله عليه وسلم وأنا غلام » وقال الكرماني : اللام في قوله للسائب للتعليل أي سمعت عمر يقول لأجل السائب ، والمقول « وكان السائب إلخ » كذا قال ولا يخفى بعده ، وسيأتي للسائب ترجمة في الكلام على خاتم النبوة إن شاء الله تعالى .

## ب

### حَجُّ النِّسَاءِ

[١٨٦٠] ١٨١٤- وقال لي أحمد بن محمد بن إبراهيم عن أبيه عن جدّه: أذن عمر لأزواج النبي صلى الله عليه في آخر حجة حجّها، فبعث معهنّ عثمان بن عفان وعبد الرحمن .

[١٨٦١] ١٨١٥- نا مسدد قال نا عبد الواحد قال نا حبيب بن أبي عمرة قال حدثنا عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت: قلت: يا رسول الله، ألا نغزو أو نبأهـد معكم؟ فقال: «لكن أحسن الجهاد وأجمله الحج: حج مبرور». فقالت عائشة: فلا أدع الحج بعد إذ سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه .

[١٨٦٢] ١٨١٦- نا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن عمرو عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه: «لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، ولا يدخل عليها رجل إلا ومعها محرم». فقال رجل: يا رسول الله، إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا، وامرأتي تريد الحج. فقال: «أخرج معها».

[الحديث ١٨٦٢- أطرافه في: ٣٠٠٦، ٣٠٦١، ٥٢٣٣].

[١٨٦٣] ١٨١٧- نا عبدان قال أنا يزيد بن زريع قال نا حبيب المعلم عن عطاء عن ابن عباس قال: لما رجع النبي صلى الله عليه من حجته قال لأُمّ سنان الأنصارية: «ما منعك من الحج؟» قالت: أبو فلان -تعني زوجها- كان له ناضحان حج على أحدهما، والآخر يسقي أرضاً لنا. قال: «فإن عمرة في رمضان تقضي حجة -أو حجة- معي». رواه ابن جريج عن عطاء سمعت ابن عباس عن النبي صلى الله عليه. وقال عبيد الله عن عبد الكريم عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه .

[١٨٦٤]

١٨١٨- حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن عبد الملك بن عمير عن قرعة مولى زياد قال سمعت أبا سعيد - وقد غزا مع النبي صلى الله عليه ثنتي عشرة غزوة - قال : أربع سمعتهن من رسول الله صلى الله عليه - أو قال : يحدثن عن النبي صلى الله عليه - فأعجبني وأنقني : « أن لا تسافر امرأة مسيرة يومين ليس معها زوجها أو ذو محرم . ولا صوم يومين : الفطر والأضحى ، ولا صلاة بعد صلاتين : بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس . ولا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : مسجد الحرام ، ومسجدي ، ومسجد الأقصى » .

**قوله ( باب حج النساء )** أى هل يشترط فيه قدر زائد على حج الرجال أو لا ؟ ثم أورد المصنف فيه عدة أحاديث .

**الأول : قوله ( وقال لى أحمد بن محمد حدثنا إبراهيم عن أبيه عن جده قال أذن عمر )** أى ابن الخطاب ( لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم فى آخر حجة حجها فبعث معهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن ) كذا أورده مختصراً ، ولم يستخرجه الإسماعيلي ولا أبو نعيم ، ونقل الحميدى عن البرقاني أن إبراهيم هو ابن عبد الرحمن بن عوف . قال الحميدى : وفيه نظر ، ولم يذكره أبو مسعود . انتهى . والحديث معروف ، وقد سافه ابن سعد والبيهقي مطولاً ، وجعل مغلطاً نظير الحميدى راجعاً إلى نسبة إبراهيم فقال : مراد البرقاني بإبراهيم جد إبراهيم الميهم فى رواية البخارى ، فظن الحميدى أنه عين إبراهيم الأول ، وليس كذلك بل هو جده لأنه إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . وقوله « وقال لى أحمد بن محمد » أى ابن الوليد الأزرقى ، وقوله « أذن عمر » ظاهره أنه من رواية إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف عن عمر ومن ذكر معه ، وإدراكه لذلك ممكن لأن عمره إذ ذاك كان أكثر من عشر سنين ، وقد أثبت سماعه من عمر يعقوب بن أبى شيبه وغيره ، لكن روى ابن سعد هذا الحديث عن الواقدي عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده عن عبد الرحمن بن عوف قال « أرسلنى عمر » لكن الواقدي لا يحتاج به فقد رواه البيهقي من طريق عبدان وابن سعد أيضاً عن الوليد بن عطاء بن الأغر المكي كلاهما عن إبراهيم ابن سعد مثل ما قال الأزرقى ، ويحتمل أن يكون إبراهيم حفظ أصل القصة وحمل تفاصيلها عن أبيه فلا تتخالف الروايتان ، ولعل هذا هو النكتة فى اقتصار البخارى على أصل القصة دون بقيتها .

**قوله ( وعبد الرحمن )** زاد عبدان « عبد الرحمن بن عوف » وكان عثمان ينادى : ألا لا يدنو أحد منهن ولا ينظر إليهن ، وهن فى الهوداج على الإبل ، فإذا نزلن أنزلهن بصدر الشعب فلم يصعد إليهن أحد ، ونزل عبد الرحمن وعثمان بذنب الشعب . وفى رواية لابن سعد « فكان عثمان يسير أمامهن وعبد الرحمن خلفهن » . وفى رواية له « وعلى هوداجهن الطيالة الخضر » فى إسناده الواقدي ، وروى ابن سعد أيضاً بإسناد صحيح من طريق أبى إسحق السبيعي قال « رأيت نساء النبي صلى الله عليه وسلم حججن فى هوداج عليها الطيالة زمن المغيرة » أى ابن شعبة ، والظاهر أنه أراد بذلك زمن ولاية المغيرة على الكوفة لمعاوية ، وكان ذلك سنة خمسين أو قبلها . ولابن سعد أيضاً من حديث أم معبد الخزاعية قالت

« رأيت عثمان وعبد الرحمن في خلافة عمر حجاً بنساء النبي صلى الله عليه وسلم فزنان بقديد ، فدخلت عليهن وهن ثمان » وله من حديث عائشة « أنهن استأذن عثمان في الحج فقال : أنا أحج بكن ، فحج بنا جميعاً إلا زينب كانت ماتت ، وإلا سودة فإنها لم تخرج من بيتها بعد النبي صلى الله عليه وسلم » وروى أبو داود وأحمد من طريق واقد بن أبي واقد الليثي عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لنسائه في حجة الوداع : هذه ثم ظهور الحصر » زاد ابن سعد من حديث أبي هريرة « فكن نساء النبي صلى الله عليه وسلم يحججن ، إلا سودة وزينب فقالا : لا تحركنا دابة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم » وإسناد حديث أبي واقد صحيح . وأغرب المهلب فزعم أنه من وضع لقصد ذم أم المؤمنين عائشة في خروجها إلى العراق للإصلاح بين الناس في قصة وقعة الجمل ، وهو إقدام منه على رد الأحاديث الصحيحة بغير دليل ، والعذر عن عائشة أنها تأولت الحديث المذكور كما تأوله غيرها من صواحبها على أن المراد بذلك أنه لا يجب عليهن غير تلك الحجة ، وتأيد ذلك عندها بقوله صلى الله عليه وسلم « لكن أفضل الجهاد الحج والعمرة » ومن ثم عقبه المصنف بهذا الحديث في هذا الباب ، وكأن عمر رضى الله عنه كان متوقفاً في ذلك ثم ظهر له الجواز فأذن لهن ، وتبعه على ذلك من ذكر من الصحابة ومن في عصره من غير نكير . وروى ابن سعد من مرسل أبي جعفر الباقر قال « منع عمر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم الحج والعمرة » ومن طريق أم درة عن عائشة قالت « منعنا عمر الحج والعمرة ، حتى إذا كان آخر عام فأذن لنا » وهو موافق لحديث الباب ، وفيه زيادة على ما في مرسل أبي جعفر ، وهو محمول على ما ذكرناه . واستدل به على جواز حج المرأة بغير محرم ، وسيأتي البحث فيه في الكلام على الحديث الثالث .

( تكملة ) : روى عمر بن شبة هذا الحديث عن سليمان بن داود الهاشمي عن إبراهيم بن سعد بإسناد آخر فقال « عن الزهري عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن أم كاثوم بنت أبي بكر عن عائشة أن عمر أذن لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم فحججن في آخر حجة حجها عمر ، فاما ارتحل عمر من الحصبة من آخر الليل أقبل رجل فسلم وقال : أين كان أمير المؤمنين ينزل ؟ فقال له قائل وأنا أسمع : هذا كان منزله . فأناخ في منزل عمر ، ثم رفع عقبرته يتغنى :

عليك سلام من أمير وباركت يد الله في ذلك الأديم الممزق  
الأيسات .

قالت عائشة : فقلت لهم اعلموا لي علم هذا الرجل ، فذهبوا فلم يروا أحداً ، فكانت عائشة تقول : « إني لأحسبه من الجن » .

الحديث الثاني : قوله ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد .

قوله ( عن عائشة ) في رواية زائدة عن حبيب عند الإسماعيلي « حدثتني عائشة » .

قوله ( ألا تغزو أو نجاهد ) هذا شك من الراوي ، وهو مسدد شيخ البخاري ، وقد رواه أبو كامل عن أبي عوانة شيخ مسدد بلفظ « ألا تغزو معكم » أخرجه الإسماعيلي ، وأغرب الكرمانى فقال : ليس الغزو والجهاد بمعنى واحد ، فإن الغزو القصد إلى القتال ، والجهاد بذل النفس في القتال . قال : أو ذكر



الثاني تأكيداً للأول اهـ . وكأنه ظن أن الألف تتعلق بنغزو فشرح على أن الجهاد معطوف على الغزو بالواو ، أو جعل « أو » بمعنى الواو . وقد أخرجه النسائي من طريق جرير عن حبيب بلفظ « ألا نخرج فنجاهد معك » ولابن خزيمة من طريق زائدة عن حبيب مثله وزاد « فإننا نجد الجهاد أفضل الأعمال » وللإسماعيلي من طريق أبي بكر بن عياش عن حبيب « لو جاهدنا معك ، قال : لا جهاد ، ولكن حج مبرور » وقد تقدم في أوائل الحج من طريق خالد عن حبيب بلفظ « نرى الجهاد أفضل العمل » فظهر أن التباين بين اللفظين من الرواة فيقوى أن « أو » للشك .

**قوله ( لكن أحسن الجهاد )** تقدم نقل الخلاف في توجيهه في أوائل الحج وهل هو بلفظ الاستثناء أو بلفظ خطاب النسوة .

**قوله ( الحج حج مبرور )** في رواية جرير « حج البيت حج مبرور » وسيأتي في الجهاد من وجه آخر عن عائشة بنت طلحة بلفظ « استأذنه نساؤه في الجهاد فقال : يكفيكن الحج » ولابن ماجه من طريق محمد بن فضيل عن حبيب « قلت يا رسول الله على النساء جهاد ؟ قال : نعم ، جهاد لا قتال فيه ، الحج والعمرة » . قال ابن بطلال : زعم بعض من ينقص عائشة في قصة الجمل أن قوله تعالى ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾ يقتضى تحريم السفر عليهن . قال : وهذا الحديث يرد عليهم ، لأنه قال « لكن أفضل الجهاد » فدل على أن لمن جهاداً غير الحج والحج أفضل منه اهـ . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « لا » في جواب قولهن « ألا نخرج فنجاهد معك » أى ليس ذلك واجباً عليكن كما وجب على الرجال ، ولم يرد بذلك تحريمه عليهن ، فقد ثبت في حديث أم عطية أنهن كن يخرجن فيداوين الجرحى ، وفهمت عائشة ومن وافقها من هذا الترغيب في الحج إباحة تكريره لمن كما أبيح للرجال تكرير الجهاد ، وخص به عموم قوله « هذه ثم ظهور الحصر » وقوله تعالى ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾ وكأن عمر كان متوقفاً في ذلك ثم ظهر له قوة دليها فأذن لمن في آخر خلافته ، ثم كان عثمان بعده يحج بهن في خلافته أيضاً . وقد وقف بعضهم عند ظاهر النهى كما تقدم . وقال البيهقي : في حديث عائشة هذا دليل على أن المراد بحديث أبي واقد وجوب الحج مرة واحدة كالرجال ، لا المنع من الزيادة . وفيه دليل على أن الأمر بالقرار في البيوت ليس على سبيل الوجوب . واستدل بحديث عائشة هذا على جواز حج المرأة مع من تثق به ولو لم يكن زوجاً ولا محرماً كما سيأتي البحث فيه في الذى يليه . (الحديث الثالث) :

**قوله ( عن عمرو )** هو ابن دينار .

**قوله ( عن أبي معبد )** كذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج وابن عيينة كلاهما عن عمرو عن أبي معبد به ، ولعمرو بهذا الإسناد حديث آخر أخرجه عبد الرزاق وغيره عن ابن عيينة عنه عن عكرمة قال « جاء رجل إلى المدينة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أين نزلت ؟ قال : على فلانة . قال : أغلقت عليها بابك ؟ مرتين . لا تحجن امرأة إلا ومعها ذو محرم . ورواه عبد الرزاق أيضاً عن ابن جريج عن عمرو « أخبرني عكرمة أو أبو معبد عن ابن عباس » . قلت : والمحفوظ في هذا مرسل عكرمة ، وفي الآخر رواية أبي معبد عن ابن عباس .

**قوله ( لا تسافر المرأة )** كذا أطلق السفر وقيدته في حديث أبي سعيد الآتي في الباب فقال « مسيرة يومين » ، ومضى في الصلاة حديث أبي هريرة مقيداً بمسيرة يوم وليلة ، وعنه روايات أخرى ، وحديث ابن عمر فيه مقيداً بثلاثة أيام ، وعنه روايات أخرى أيضاً ، وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالمطلق لاختلاف التقييدات . وقال النووي : ليس المراد من التحديد ظاهره ، بل كل ما يسمى سفر فالمرأة منبهة عنه إلا بالحرم ، وإنما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه . وقال ابن المنير : وقع الاختلاف في مواطن بحسب السائلين . وقال المنذرى : يحتمل أن يقال إن اليوم المفرد والليلة المفردة بمعنى اليوم والليالة ، يعني فن أطلق يوماً أراد بليته أو ليلة أراد بيومها وأن يكون عند جمعهما أشار إلى مدة الذهاب والرجوع ، وعند إفرادهما أشار إلى قدر ما تقضى فيه الحاجة . قال : ويحتمل أن يكون هذا كله تمثيلاً لأوائل الأعداد ، فالיום أول العدد والإثنان أول الكثير والثلاث أول الجمع ، وكأنه أشار إلى أن مثل هذا في قلة الزمن لا يخل فيه السفر فكيف بما زاد . ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قبل ذكر ما دونها فيؤخذ بأقل ما ورد في ذلك وأقله الرواية التي فيها ذكر البريد ، فعلى هذا يتأخر سفر طويل السير وقصيره ، ولا يتوقف امتناع سير المرأة على مسافة القصر خلافاً للحنفية ، وحجتهم أن المنع المقيد بالثلاث متحقق وما عداها مشكوك فيه فيؤخذ بالمتيقن ، ونوقض بأن الرواية المطابقة شاملة لكل سفر فينبغي الأخذ بها وطرح ما عداها فإنه مشكوك فيه ، ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص ، وترك حمل المطاق على المقيد ، وقد خالفوا ذلك هنا ، والاختلاف إنما وقع في الأحاديث التي وقع فيها التقييد ، بخلاف حديث الباب فإنه لم يختلف على ابن عباس فيه . وفرق سفيان الثوري بين المسافة البعيدة فمنعها دون القريبة ، وتمسك أحمد بعموم الحديث فقال : إذا لم تجد زوجاً أو محرماً لا يجب عليها الحج ، هذا هو المشهور عنه . وعنه رواية أخرى كقول مالك وهو تخصيص الحديث بنفي سفر الفريضة ، قالوا : وهو مخصوص بالإجماع . قال البغوي لم يختلفوا في أنه ليس للمرأة السفر في غير الفرض إلا مع زوج أو محرم إلا كافرة أسلمت في دار الحرب أو أسيرة تخلصت . وزاد غيره أو امرأة انقطعت من الرفقة فوجدها رجل مأمون فإنه يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرفقة . قالوا : وإذا كان عمومها مخصوصاً بالاتفاق فليخص منه حجة الفريضة . وأجاب صاحب « المغنى » بأنه سفر الضرورة فلا يقاس عليه حالة الاختيار ، ولأنها تدفع ضرراً متيقناً بتحمل ضرر متوهم ولا كذلك السفر للحج . وقد روى الدارقطني وصححه أبو عوانة حديث الباب من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار بلفظ « لا تحجن امرأة إلا ومعها ذو محرم » فنص في نفس الحديث على منع الحج فكيف يخص من بقية الأسفار ؟ والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثقات . وفي قول تكفي امرأة واحدة ثقة . وفي قول نقله الكرابيضي وصححه في المذهب تسافر وحدها إذا كان الطريق آمناً ، وهذا كله في الواجب من حج أو عمرة . وأغرب القفال فطرده في الأسفار كلها ، واستحسنه الروياني قال : إلا أنه خلاف النص . قلت : وهو يعكز على نفي الاختلاف الذي نقله البغوي آنفاً . واختلفوا هل المحرم وما ذكر معه شرط في وجوب الحج عليها أو شرط في التمكن فلا يمنع الوجوب والاستقرار في الذمة ؟ وعبرة أبي الطيب الطبري منهم : الشرائط التي يجب بها الحج على الرجل يجب بها على المرأة ، فإذا أرادت أن تؤديه فلا يجوز لهم إلا مع محرم أو زوج أو نسوة ثقات . ومن الأدلة على جواز

سفر المرأة مع النسوة الثقات إذا أمن الطريق أول أحاديث الباب ، لاتفاق عمر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف ونساء النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وعدم نكير غيرهم من الصحابة عليهن في ذلك ، ومن أبي ذلك من أمهات المؤمنين فإنما أباه من جهة خاصة كما تقدم لا من جهة توقف السفر على المحرم ، ولعل هذا هو النكتة في إيراد البخاري الحدين أحدهما عقب الآخر . ولم يختلفوا أن النساء كلهن في ذلك سواء إلا ما نقل عن أبي الوليد الباجي أنه خصه بغير العجوز التي لا تشهى . وكأنه نقله من الخلاف المشهور في شهود المرأة صلاة الجماعة . قال ابن دقيق العيد : الذي قاله الباجي تخصيص للعموم بالنظر إلى المعنى ، يعنى مع مراعاة الأمر الأغلب . وتعقبوه بأن لكل اساقطة لاقطة ، والمتعقب راعى الأمر النادر وهو الاحتياط . قال : والمتعقب على الباجي يرى جواز سفر المرأة في الأمن وحدها فقد نظر أيضاً إلى المعنى ، يعنى فليس له أن ينكر على الباجي ، وأشار بذلك إلى الوجه المتقدم والأصح خلافه ، وقد احتج له بحديث على بن حاتم مرفوعاً « يوشك أن تخرج الظعينة من الحيرة تؤم البيت لا زوج معها » الحديث . وهو في البخاري . وتعقب بأنه يدل على وجود ذلك لا على جوازه . وأجيب بأنه خبر في سياق المدح ورفع منار الإسلام فيحمل على الجواز . ومن المستظرف أن المشهور من مذهب من لم يشترط المحرم أن الحج على التراخي ، ومن مذهب من يشترطه أنه حج على الفور ، وكان المناسب لهذا قول هذا وبالعكس . وأما ما قال النووي في شرح حديث جبريل في بيان الإيمان والإسلام عند قوله « أن تلد الأمة ربّتها » : فليس فيه دلالة على إباحة بيع أمهات الأولاد ولا منع بيعهن ، خلافاً لمن استدلل به في كل منهما ، لأنه ليس في كل شيء أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأنه سيقع يكون محرماً ولا جائزاً . انتهى . وهو كما قال ، لكن القرينة المذكورة تقوى الاستدلال به على الجواز . قال ابن دقيق العيد : هذه المسألة تتعلق بالعامين إذا تعارضا ، فإن قوله تعالى ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ عام في الرجال والنساء ، فقتضاه أن الاستطاعة على السفر إذا وجدت وجب الحج على الجميع ، وقوله صلى الله عليه وسلم « لا تسافر المرأة إلا مع محرم » عام في كل سفر فيدخل فيه الحج ، فمن أخرجه عنه خص الحديث بعموم الآية ، ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث فيحتاج إلى الترجيح من خارج ، وقد رجح المذهب الثاني بعموم قوله صلى الله عليه وسلم « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » وليس ذلك بجديد لكنه عام في المساجد فيخرج عنه المسجد الذي يحتاج إلى السفر بحديث النهي .

**قوله ( إلا مع محرم )** أي فيحل ، ولم يصرح بذكر الزوج . وسيأتى في حديث أبي سعيد في هذا الباب بلفظ « ليس معها زوجها أو ذو محرم منها » وضابط المحرم عند العلماء من حرم عليه نكاحها على التأييد بسبب مباح حرمتها . فخرج بالتأييد أخت الزوجة وعمتها وبالمباح أم الموطوءة وبشبهة وبناتها وبحرمتها الملاعنة ، واستثنى أحمد من حرمت على التأييد مسلمة لها أب كتابي فقال : لا يكون محرماً لها لأنه لا يؤمن أن يفتنها عن دينها إذا خلا بها . ومن قال إن عبد المرأة محرم لها يحتاج أن يزيد في هذا الضابط ما يدخله ، وقد روى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر مرفوعاً « سفر المرأة مع عبد لها ضيعة » لكن في إسناده ضعف ، وقد احتج به أحمد وغيره ، وينبغي لمن أجاز ذلك أن يقيد به إذا كانا في قافلة بخلاف ما إذا كانا وحدهما فلا لهذا الحديث . وفي آخر حديث ابن عباس هذا ما يشعر بأن الزوج يدخل في مسمى

المحرم ، فإنه لما استثنى المحرم فقال القائل إن امرأتى حاجة فكأنه فهم حال الزوج في المحرم ، ولم يرد عليه ما فهمه بل قيل له « اخرج معها » . واستثنى بعض العلماء ابن الزوج فكره السفر معه لغلبة الفساد في الناس . قال ابن دقيق العيد : هذه الكراهية عن مالك ، فإن كانت للتحريم ففيه بعد لمخالفة الحديث ، وإن كانت للتنزيه فيتوقف على أن لفظ « لا يحل » هل يتناول المكروه الكراهة التنزيهية ؟ .

**قوله ( ولا يدخل عليها رجل إلا ومعه محرم )** فيه منع الخلوة بالأجنبية وهو إجماع ، لكن اختلفوا هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا كالنسوة الثقات ؟ والصحيح الجواز لضعف التهمة به . وقال القفال : لا بد من المحرم ، وكذا في النسوة الثقات في سفر الحج لا بد من أن يكون مع إحداهن محرم . ويؤيده نص الشافعي أنه لا يجوز للرجل أن يصلي بنساء مفردات إلا أن تكون إحداهن محرماً له .

**قوله ( فقال رجل يا رسول الله إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا )** لم أقف على اسم الرجل ولا امرأته ولا على تعيين الغزوة المذكورة ، وسيأتي في الجهاد بلفظ « إني اكتببت في غزوة كذا » أى كتبت نفسي في أسماء من عين لتلك الغزاة . قال ابن المنير : الظاهر أن ذلك كان في حجة الوداع فيؤخذ منه أن الحج على التراخي إذ لو كان على الفور لما تأخر الرجل مع رفقته الذين عينوا في تلك الغزاة . كذا قال ، وليس ما ذكره بلازم لاحتمال أن يكونوا قد حجوا قبل ذلك مع من حج في سنة تسع مع أبي بكر الصديق ، أو أن الجهاد قد تعين على المذكورين بتعيين الإمام ، كما لو نزل عدو يقوم فإنه يتعين عليهم الجهاد ويتأخر الحج اتفاقاً .

**قوله ( اخرج معها )** أخذ بظاهره بعض أهل العلم فأوجب على الزوج السفر مع امرأته إذا لم يكن لها غيره ، وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية ، والمشهور أنه لا يلزمه كالولي في الحج عن المريض فلو امتنع إلا بأجرة لزمها لأنه من سبيلها فصار في حقها كالمؤنة ، واستدل به على أنه ليس للزوج منع امرأته من حج الفرض ، وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية ، والأصح عندهم أن له منعها لكون الحج على التراخي . وأما ما رواه الدارقطني من طريق إبراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً في امرأة لها زوج ولها مال ولا يأذن لها في الحج فليس لها أن تنطلق إلا بإذن زوجها ؟ فأجيب عنه بأنه محمول على حج التطوع عملاً بالحديثين ، ونقل ابن المنذر الإجماع على أن للرجل منع زوجته من الخروج في الأسفار كلها ، وإنما اختلفوا فيما كان واجباً ، واستنبط منه ابن حزم جواز سفر المرأة بغير زوج ولا محرم لكونه صلى الله عليه وسلم لم يأمر بردها ولا عاب سفرها ، وتعقب بأنه لو لم يكن ذلك شرطاً لما أمر زوجها بالسفر معها وتركه الغزو الذي كتب فيه ، ولا سيما وقد رواه سعيد بن منصور عن حماد بن زيد بلفظ « فقال رجل : يا رسول الله إني نذرت أن أخرج في جيش كذا وكذا » فلو لم يكن شرطاً ما رخص له في ترك النذر ، قال النووي : وفي الحديث تقديم الأهم فالأهم من الأمور المتعارضة ، فإنه لما عرض له الغزو والحج رجح الحج لأن امرأته لا يقوم غيره مقامه في السفر معها بخلاف الغزو ، والله أعلم .

الحديث الرابع : وله طريقان موصول ومعلق وآخر معاق .

**قوله ( حدثنا حبيب المعلم )** هو ابن أبي قريبة بقات وموحدة ، واسم أبي قريبة زيد وقيل زائدة ، وهو غير حبيب بن أبي عمرة المذكور في ثانی أحاديث الباب .

**قوله ( قالت أبو فلان تعنى زوجها )** وقد تقدم أنه أبو سنان ، وتقدم الحديث مشروحاً في « باب عمرة في رمضان » .

**قوله ( رواه ابن جريج عن عطاء الخ )** أراد تقوية طريق حبيب بمتابعة ابن جريج له عن عطاء ، واستفيد منه تصريح عطاء بسماحه له من ابن عباس ، وقد تقدمت طريق ابن جريج موصولة في الباب المشار إليه .

**قوله ( وقال عبيد الله )** بالتصغير وهو ابن عمرو الرقي ( عن عبد الكريم ) وهو ابن مالك الجزري ( عن عطاء عن جابر ) ، وأراد البخاري بهذا بيان الاختلاف فيه على عطاء ، وقد تقدم في « باب عمرة في رمضان » أن ابن أبي ليلى ويعقوب بن عطاء وافقاً حبيباً وابن جريج ، فتبين شذوذ رواية عبد الكريم ، وشذوذه على الجزري أيضاً فقال « عن عطاء عن أم سليم » وصنيع البخاري يقتضي ترجيح رواية ابن جريج ويؤيد ذلك أن رواية عبد الكريم ليست مطروحة لاحتمال أن يكون لعطاء فيه شيخان ، ويؤيد ذلك أن رواية عبد الكريم خالية عن القصة مقتضرة على المتن وهو قوله « عمرة في رمضان تعدل حجة » كذلك وصله أحمد وابن ماجه من طريق عبيد الله بن عمرو ، والله أعلم .

الحديث الخامس : حديث أبي سعيد ، تقدم الكلام عليه في « باب الصلاة في مسجد مكة والمدينة » وأنه مشتمل على أربعة أحكام أحدها : سفر المرأة ، وقد تقدم البحث فيه في هذا الباب ، ثانيها : منع صوم الفطر والأضحى وسيأتى في الصيام ، ثالثها : منع الصلاة بعد الصبح والعصر وقد تقدم في أواخر الصلاة ، رابعها : منع شد الرحل إلى غير المساجد الثلاثة وقد تقدم في أواخر الصلاة أيضاً .

**قوله ( أو قال يحدثن )** وقع عند الكشميني بلفظ « أو قال أخذتهن » بالخاء والذال المعجمتين أى حملتهن عنه .

**قوله ( وآتقنى )** بفتح النون وسكون القاف بوزن أعجبني ، ومعناه أى الكلمات ، يقال آتقنى الشيء بالمد ، أى أعجبني . وذكر الإعجاب بعده من التأكيد .

**قوله ( أو ذو محرم )** كذا للأكثر ، وفي بعض النسخ عن أبي ذر « أو ذو محرم محرم » الأول بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه والثاني بوزن محمد أى عليها .

### باب من نذر المشي إلى الكعبة

١٨١٩ - فامحمد بن سلام قال أنا الفزاري عن حميد الطويل قال حدثني ثابت عن أنس أن النبي صلى الله عليه رأى شيخاً يهادى بين ابنيه قال : « ما بال هذا ؟ » قالوا : نذر أن يمشي . قال : « إن الله - عن تعذيب هذا نفسه - لغني » . وأمره أن يركب .

[الحديث ١٨٦٥ - طرفه في : ٦٧٠١] .

[١٨٦٦]

١٨٢٠- فا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال :

أخبرني سعيد بن أبي أيوب أن يزيد بن أبي حبيب أخبره أن أبا الخير حدثه عن عتبة بن عامر قال : نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله ، وأمرتني أن أستفتي لها النبي صلى الله عليه ، فاستفتيت النبي صلى الله عليه ، فقال : « لتمشي ولتركب » . قال : وكان أبو الخير لا يفارق عتبة .

قال أبو عبد الله نا أبو عاصم عن ابن جريج عن يحيى بن أيوب عن يزيد عن أبي الخير عن عتبة . فذكر الحديث .

قوله ( باب من نذر المشي إلى الكعبة ) أى وغيرها من الأماكن المعظمة هل يجب عليه الوفاء بذلك أو لا ؟ وإذا وجب فتركه قادراً أو عاجزاً ماذا يلزمه ؟ وفى كل ذلك اختلاف بين أهل العلم سيأتى لمصاحبه فى كتاب النذر إن شاء الله تعالى .

قوله ( أخبرنا الفزارى ) هو مروان بن معاوية كما جزم به أصحاب الأطراف والمستخرجات ، وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن مروان هذا بهذا الإسناد . وقال ابن حزم : هو أبو إسحق الفزارى أو مروان .

قوله ( حدثني ثابت ) هكذا قال أكثر الرواة عن حميد ، وهذا الحديث مما صرح حميد فيه بالواسطة بينه وبين أنس ، وقد حذفه فى وقت آخر فأخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد الأنصارى والترمذى من طريق ابن أبي عدى كلاهما عن حميد عن أنس ، وكذا أخرجه أحمد عن ابن أبي عدى ويزيد بن هارون جميعاً عن حميد بلا واسطة ، ويقال إن غالب رواية حميد عن أنس بواسطة ، لكن قد أخرج البخارى من حديث حميد عن أنس أشياء كثيرة بغير واسطة مع الاعتناء ببيان سماعه لها من أنس ، وقد وافق عمران القطان عن حميد الجماعة على إدخال ثابت بينه وبين أنس ، لكن خالفهم فى المتن ، أخرجه الترمذى من طريقه بلفظ « نذرت امرأة أن تمشي إلى بيت الله ، فسئل نبي الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : إن الله لغنى عن مشيها ، مروها فلتركب » .

قوله ( رأى شيخاً يهادى ) بضم أوله من المهاداة ، وهو أن يمشى معتمداً على غيره . وللترمذى من طريق خالد بن الحارث عن حميد « يتهادى » بفتح أوله ثم مشاة .

قوله ( بين ابنه ) لم أقف على اسم هذا الشيخ ولا على اسم ابنه ، وقرأت بخط مغلطاي « الرجل الذى يهادى » قال الخطيب : هو أبو إسرائيل ، كذا قال وتبعه ابن الملقن ، وليس ذلك فى كتاب الخطيب وإنما أورده من حديث مالك « عن حميد بن قيس وثور أنهما أخبراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قائماً فى الشمس فقال : ما بال هذا ؟ قالوا : نذر أن لا يستظل ولا يتكلم ويصوم » الحديث . قال الخطيب : هذا الرجل هو أبو إسرائيل ، ثم ساق حديث عكرمة عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة فرأى رجلاً يقال له أبو إسرائيل فقال : ما باله ؟ قالوا : نذر أن يصوم »

ويقوم في الشمس ولا يتكلم » الحديث . وهذا الحديث سيأتي في الإيمان والنور من حديث ابن عباس ، والمغايرة بينه وبين حديث أنس ظاهرة من عدة أوجه ، فيحتاج من وحد بين القصتين إلى مستند ، والله المستعان .

**قوله ( قال ما بال هذا ؟ قالوا نذر أن يمشی )** في حديث أبي هريرة عند مسلم أن الذي أجاب النبي صلى الله عليه وسلم عن سؤاله ولدا الرجل ولفظه « فقال ما شأن هذا الرجل ؟ قال ابنه : يا رسول الله كان عليه نذر » .

**قوله ( أمره )** في رواية الكشميني « وأمره » بزيادة واو .

**قوله ( أن يركب )** زاد أحمد عن الأنصاري عن حميد فركب ، وإنما لم يأمره بالوفاء بالنذر إما لأن الحج راكباً أفضل من الحج ماشياً فنذر المشي يقتضي التزام ترك الأفضل فلا يجب الوفاء به ، أو لكونه عجز عن الوفاء بنذره وهذا هو الأظهر .

**قوله ( عن عقبة بن عامر )** هو الجهني كذا وقع عند أحمد ومسلم وغيرهما في هذا الحديث من هذا الوجه .

**قوله ( نذرت أختي )** قال المنذري وابن القسطلاني والقطب الحلبي ومن تبعهم : هي أم حبان بنت عامر ، وهي بكسر المهمله وتشديد الموحدة ، ونسبوا ذلك لابن مأكولا فوهوا فإن ابن مأكولا إنما نقله عن ابن سعد ، وابن سعد إنما ذكر في طبقات النساء أم حبان بنت عامر بن نابي بنون وموحدة ابن زيد بن حرام بمهملتين الأنصارية قال : وهي أخت عقبة بن عامر بن نابي ، شهد بدرأ ، وهي زوج حرام بن محيصة ، وكان ذكر قبل عقبة بن عامر بن نابي الأنصاري وأنه شهد بدرأ ولا رواية له ، وهذا كله مغاير للجهني فإن له رواية كثيرة ولم يشهد بدرأ وليس أنصاريأ ، فعلى هذا لم يعرف اسم أخت عقبة ابن عامر الجهني ، وقد كنت تبعت في المقدمة من ذكرت ثم رجعت الآن عن ذلك وبالله التوفيق .

**قوله ( أن تمشي إلى بيت الله )** زاد مسلم من طريق عبد الله بن عياش بالبلاء التحتانية والمعجمة عن يزيد « حافية » ، ولأحمد وأصحاب السنن من طريق عبد الله بن مالك عن عقبة بن عامر الجهني « أن أخته نذرت أن تمشي حافية غير مختمرة » ، وزاد الطبري من طريق إسحق بن سالم عن عقبة بن عامر « وهي امرأة ثقيلة والمشى يشق عليها » ، ولأبي داود من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس « أن عقبة بن عامر سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن أخته نذرت أن تمشي إلى البيت ، وشكاً إليه ضعفها » .

**قوله ( فقال صلى الله عليه وسلم : لتمش ولتركب )** في رواية عبد الله بن مالك « مرها فلتختمر ولتركب ولتصم ثلاثة أيام » . وروى مسلم عقب هذا الحديث حديث عبد الرحمن بن شماسه وهو بكسر المعجمة وتخفيف الميم بعدها مهملة عن أبي الخير عن عقبة بن عامر رفعه « كفارة النذر كفارة اليمين » ولعله مختصر من هذا الحديث ، فإن الأمر بصيام ثلاثة أيام هو أحد أوجه كفارة اليمين ، لكن وقع في رواية عكرمة المذكورة « قال فلتركب ولتهد بدنة » وسيأتي البحث في ذلك في كتاب للنذر إن شاء الله تعالى .

**قوله ( قال وكان أبو الخير لا يفارق عقبة )** هو يقول يزيد بن أبي حبيب الراوى عن أبي الخير ، والمراد بذلك بيان سماع أبي الخير له من عقبة .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** هو المصنف .

**قوله ( عن ابن جريج عن يحيى بن أيوب )** كذا رواه أبو عاصم ، ووافقه روح بن عبادة عند مسلم والإسماعيلي جملاً شيخ ابن جريج في هذا الحديث هو يحيى بن أيوب ، وخالفهما هشام بن يوسف فجعل شيخ ابن جريج فيه سعيد بن أبي يوب ، ورجح الأول الإسماعيلي لاتفاق أبي عاصم وروح على خلاف ما قال هشام ، لكن يعكر عليه أن عبد الرزاق وافق هشاماً وهو عند أحمد ومسلم ، ووافقهما محمد بن بكر عن ابن جريج وحجاج بن محمد عند النسائي ، فهؤلاء أربعة حفاظ روه عن ابن جريج عن سعيد بن أبي أيوب ، فإن كان الترجيح هنا بالأكثرية فروايتهم أولى . والذي ظهر لى من صنع صاحبي الصحيح أن لابن جريج فيه شيخين ، وقد عبر مغايطى وتبعه الشيخ سراج الدين عن كلام الإسماعيلي ما لا يفهم منه المراد ، والله أعلم .

**( خاتمة ) :** اشتملت أبواب المحصر وجزاء الصيد وما مع ذلك إلى هنا على أحد وستين حديثاً ، المعلق منها ثلاثة عشر حديثاً والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وثلاثون حديثاً والخالص ثلاثة وعشرون ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر في النقاب والقفاز موقوفاً ورفوعاً ، وحديث ابن عباس « احتجم وهو محرم » ، وحديثه في التي نذرت أن تحج عن أمها ، وحديث السائب ابن يزيد أنه حج به ، وحديث جابر « عمرة في رمضان » . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين إثنا عشر أثراً ، والله المستعان .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب فضائل المدينة

#### باب حَرَمِ الْمَدِينَةِ

[١٨٦٧] ١٨٢١- نا أبو النعمان قال نا ثابت بن يزيد قال نا عاصم أبو عبد الرحمن الأحول عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال: «المدينة حَرَمٌ مَنْ كَذَا إِلَى كَذَا، لَا يُقَطَّعُ شَجَرُهَا، وَلَا يُحْدَثُ فِيهَا حَدَثٌ. مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

[الحديث ١٨٦٧- طرفه في: ٧٣٠٦].

[١٨٦٨] ١٨٢٢- نا أبو معمر قال نا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس: قدم النبي صلى الله عليه المدينة، فأمر ببناء المسجد فقال: «يا بني النجار ثامنوني». قالوا: لا نطلبُ ثمنه إلا إلى الله. فأمر بقبور المشركين فنبشت، ثم بالحرب فسويت، وبالنخل فقطع، فصفوا النخل قبلة المسجد.

[١٨٦٩] ١٨٢٣- نا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني أخي عن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه قال: «حَرَمٌ ما بين لابتي المدينة على لساني». قال: وأتى النبي صلى الله عليه بني حارثة وقال: «أراكم يا بني حارثة قد خرجتم من الحرم». ثم التفت فقال: «بل أنتم فيه».

[الحديث ١٨٦٩- طرفه في: ١٨٧٣].

[١٨٧٠] ١٨٢٤- نا محمد بن بشار قال نا عبد الرحمن قال نا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن علي قال: ما عندنا شيء إلا كتاب الله وهذه الصحيفة عن النبي صلى الله عليه: «المدينة حَرَمٌ ما بين عاتر إلى كذا، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحْدَثًا فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ

والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل». وقال: «ذمة المسلمين واحدة، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل. ومن تولّى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل». قال أبو عبد الله: عدل: فداء.

**قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . فضائل المدينة . باب حرم المدينة )** كذا لأبي ذر عن الحموي، وسقط للباقيين سوى قوله «باب حرم المدينة» وفي رواية أبي علي الشبوي «باب ما جاء في حرم المدينة». والمدينة علم على البلدة المعروفة التي هاجر إليها النبي صلى الله عليه وسلم ودفن بها. قال الله تعالى ﴿يقولون لنرجعنا إلى المدينة﴾ فإذا أطلقت تبادر إلى الفهم أنها المراد، وإذا أريد غيرها بلفظة المدينة فلا بد من قيد، فهي كالنجم للثريا، وكان اسمها قبل ذلك يثرب، قال الله تعالى ﴿وإذا قالت طائفة منهم يا أهل يثرب﴾ ويثرب اسم لموضع منها سميت كلها به، قيل سميت بيثرب بن قانية من ولد إرم بن سام بن نوح لأنه أول من نزلها، حكاه أبو عبيد البكري وقيل غير ذلك، ثم سماها النبي صلى الله عليه وسلم طيبة وطابة كما سيأتي في باب مفرد، وكان سكانها العمايلي، ثم نزلها طائفة من بني إسرائيل قيل أرسلهم موسى عليه السلام كما أخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بسند ضعيف، ثم نزلها الأوس والخزرج لما تفرق أهل سبأ بسبب سيل العرم، وسيأتي إيضاح ذلك في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى. ثم ذكر المصنف هنا أربعة أحاديث، الأول حديث أنس:

**قوله (عن أنس )** في رواية عبد الواحد عن عاصم «قلت لأنس» وسيأتي في الاعتصام، وليزيد ابن هارون عن عاصم «سألت أنساً» أخرجه مسلم.

**قوله (المدينة حرم من كذا إلى كذا )** هكذا جاء مبهماً، وسيأتي في حديث على رابع أحاديث الباب «ما بين عائر إلى كذا» فعين الأول وهو بمهملة وزن فاعل، وذكره في الجزية وغيرها بلفظ «عير» بسكون التحتانية، وهو جبل بالمدينة كما سنوضحه. واتفقت روايات البخاري كلها على إبهام الثاني. ووقع عند مسلم «إلى ثور» فقليل إن البخاري أبهمه عمدًا لما وقع عنده أنه وهم، وقال صاحب «المشارك» و«المطالع»: أكثر رواة البخاري ذكروا عيراً، وأما ثور فمنهم من كنى عنه بكذا ومنهم من ترك مكانه بياضاً، والأصل في هذا التوقف قول مصعب الزبيري: ليس بالمدينة عير ولا ثور. وأثبت غيره عيراً ووافقه على إنكار ثور، قال أبو عبيد: قوله «ما بين عير إلى ثور» هذه رواية أهل العراق، وأما أهل المدينة فلا يعرفون جبلاً عندهم يقال له ثور وإنما ثور بمكة، ونرى أن أصل الحديث «ما بين عير إلى أحد». قلت: وقد وقع ذلك في حديث عبد الله بن سلام عند أحمد والطبراني. وقال عياض: لا معنى لإنكار عير بالمدينة فإنه معروف، وقد جاء ذكره في أشعارهم، وأنشد أبو عبيد البكري في ذلك عدة شواهد، منها قول الأحمص المدني الشاعر المشهور:

فقلت لعمرو تلك يا عمرو ناره      تشب قفسا عير فهل أنت ناظر

وقال ابن السيد في « المثلث » : غير اسم جبل بقرب المدينة معروف . وروى الزبير في « أخبار المدينة » عن عيسى بن موسى قال : قال سعيد بن عمرو لبشر بن السائب أتدري لم سكنا العقبة ؟ قال : لا . قال : لأننا قتلنا منكم قتيلاً في الجاهلية فأخرجنا إليها . فقال : وددت لو أنكم قتلتم منا آخر وسكنتم وراء غير ، يعني جبلاً . كذا في نفس الخبر . وقد سلك العلماء في إنكار مصعب الزبيري لعير وثور مسالك : ما منها تقدم ، ومنها قول ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مقدار ما بين غير وثور لأنهما بعينهما في المدينة ، أو سمي النبي صلى الله عليه وسلم الجباين اللذين بطرفي المدينة غيراً وثوراً ارتجالاً . وحكى ابن الأثير كلام أبي عبيد مختصراً ثم قال : وقيل إن غيراً جبل بمكة ، فيكون المراد أحرم من المدينة مقدار ما بين غير وثور بمكة على حذف المضاف ووصف المصدر المحذوف . وقال النووي : يحتمل أن يكون تور كان اسم جبل هناك إما أحد وإما غيره . وقال المحب الطبري في « الأحكام » بعد حكاية كلام أبي عبيد ومن تبعه : قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري أن حذاء أحد عن يساره جانحاً إلى ورائه جبل صغير يقال له تور ، وأخبر أنه تكرر سؤاله عنه لطوائف من العرب — أي العارفين بتلك الأرض وما فيها من الجبال — فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه تور ، وتواردوا على ذلك . قال فعلمنا أن ذكر تور في الحديث صحيح ، وأن عدم علم أكابر العلماء به لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه . قال وهذه فائدة جلييلة . انتهى .

وقرأت بخط شيخ شيوينا القطب الحلبي في شرحه : حكى لنا شيخنا الإمام أبو محمد عبد السلام بن مزروع البصري أنه خرج رسولاً إلى العراق فلما رجع إلى المدينة كان معه دليل وكان يذكر له الأماكن والجبال ، قال : فلما وصلنا إلى أحد إذا بقربه جبل صغير ، فسألته عنه فقال : هذا يسمى ثوراً . قال فعلمت صحة الرواية . قلت : وكأن هذا كان مبدأ سؤاله عن ذلك . وذكر شيخنا أبو بكر بن حسين المراغي نزول المدينة في مختصره لأخبار المدينة أن خلف أهل المدينة يتقانون عن سلفهم أن خلف أحد من جهة الشمال جبلاً صغيراً إلى الحمرة بتدوير يسمى ثوراً ، قال وقد تحققته بالمشاهدة . وأما قول ابن التين أن البخاري أتهم اسم الجبل عمداً لأنه غلط فهو غلط منه ، بل إبهامه من بعض رواته ، فقد أخرجه في الجزية فسماه ، والله أعلم . وما يدل على أن المراد بقوله في حديث أنس من « كذا إلى كذا جبلان » ما وقع عند مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو عن أنس مرفوعاً « اللهم إني أحرم ما بين جبليها » لكن عند المصنف في الجهاد وغيره من طريق محمد بن جعفر ويعقوب بن عبد الرحمن ومالك كلهم عن عمرو بلفظ « ما بين لابتيا » وكذا في حديث أبي هريرة ثالث أحاديث الباب ، وسيأتي بعد أبواب من وجه آخر ، وكذا في حديث رافع بن خديج وأبي سعيد وسعد وجابر وكلها عند مسلم ، وكذا رواه أحمد عن حديث عبادة الزرق والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف والطبراني من حديث أبي اليسر وأبي حسين وكعب بن مالك كلهم بلفظ « ما بين لابتيا » واللابتان جمع لابة بتخفيف الموحدة وهي الحرة وهي الحجارة السود ، وقد تكرر ذكرها في الحديث . ووقع في حديث جابر عند أحمد « وأنا أحرم المدينة ما بين حرتيها » فادعى بعض الحنفية أن الحديث مضطرب لأنه وقع في رواية ما بين جبليها وفي رواية ما بين لابتيا وفي رواية مأزمها ، وتعقب بأن الجمع بينهما واضح وبمثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة ، فإن الجمع لو تعذر أمكن الترجيح ، ولا شك أن رواية « ما بين لابتيا » أرجح لتوارد الرواة عليها ، ورواية جبليها

لا تنافها فيكون عند كل لابة جبل ، أو لابتها من جهة الجنوب والشمال وجبلها من جهة الشرق والغرب ، وتسمية الجبلين في رواية أخرى لا تضر ، وأما رواية « مأزميا » فهي في بعض طرق حديث أبي سعيد ، والمأزم بكسر الزاي المضيق بين الجبلين وقد يطلق على الجبل نفسه . واحتج الطحاوي بحديث أنس في قصة أبي عمير ما فعل النغير قال : لو كان صيدها حراماً ما جاز حبس الطير ، وأجيب باحتمال أن يكون من صيد الحل . قال أحمد : من صاد من الحل ثم أدخله المدينة لم يلزمه إرصاله لحديث أبي عمير ، وهذا قول الجمهور . لكن لا يرد ذلك على الحنفية ، لأن صيد الحل عندهم إذا دخل الحرم كان له حكم الحرم ، ويحتمل أن تكون قصة أبي عمير كانت قبل التحريم ، واحتج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النخل لبناء المسجد ، ولو كان قطع شجرها حراماً ما فعله صلى الله عليه وسلم . وتعقب بأن ذلك كان في أول الهجرة كما سيأتي واضحاً في أول المغازي ، وحديث تحريم المدينة كان بعد رجوعه صلى الله عليه وسلم من خيبر كما سيأتي في حديث عمرو بن أبي عمرو عن أنس في الجهاد وفي غزوة أحد من المغازي واضحاً ، وقال الطحاوي : يحتمل أن يكون سبب النهي عن صيد المدينة وقطع شجرها كون الهجرة كانت إليها فكان بقاء الصيد والشجر مما يزيد في زينتها ويدعو إلى ألفتها كما روى ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن هدم أطام المدينة » فلئذا من زينة المدينة فلما انقطعت الهجرة زال ذلك ، وما قاله ليس بواضح لأن النسخ لا يثبت إلا بدليل ، وقد ثبت على الفتوى بتحريمها سعد وزيد بن ثابت وأبو سعيد وغيرهم كما أخرجه مسلم ، وقال ابن قدامة : يحرم صيد المدينة وقطع شجرها وبه قال مالك والشافعي وأكثر أهل العلم ، وقال أبو حنيفة لا يحرم ، ثم من فعل مما حرم عليه شيئاً أثم ولا جزاء عليه في رواية لأحمد ، وهو قول مالك والشافعي في الجديد وأكثر أهل العلم ، وفي رواية لأحمد وهو قول الشافعي في القديم وابن أبي ذئب واختاره ابن المنذر وابن نافع من أصحاب مالك ، وقال القاضي عبد الوهاب أنه الأقيس واختاره جماعة بعدهم فيه الجزاء وهو كما في حرم مكة ، وقيل الجزاء في حرم المدينة أخذ السلب لحديث صححه مسلم عن سعد بن أبي وقاص ، وفي رواية لأبي داود « من وجد أحداً يصيد في حرم المدينة فليسابه » . قال القاضي عياض : لم يقل بهذا بعد الصحابة إلا الشافعي في القديم . قلت : واختاره جماعة معه وبعده لصحة الخبر فيه ، ولمن قال به اختلاف في كفيته ومصرفه ، والذي دل عليه صنيع سعد عند مسلم وغيره أنه كسب القتل وأنه للسلب لكنه لا يخمس ، وأغرب بعض الحنفية فادعى الإجماع على ترك الأخذ بحديث السلب ، ثم استدل بذلك على نسخ أحاديث تحريم المدينة ، ودعوى الإجماع مردودة فبطل ما ترتب عليها . قال ابن عبد البر : لو صح حديث سعد لم يكن في نسخ أخذ السلب ما يسقط الأحاديث الصحيحة . ويجوز أخذ العلف لحديث أبي سعيد في مسلم « ولا يخطط فيها شجرة إلا لعلف » ولأبي داود من طريق أبي حسان عن علي نحوه ، وقال المهلب : في حديث أنس دلالة على أن المنهى عنه في الحديث الماضي مقصور على القطع الذي يحصل به الإفساد ، فأما من يقصد الإصلاح كمن يغرس بستاناً مثلاً فلا يمنع عليه قطع ما كان بتلك الأرض من شجر يضر بقاؤه . قال : وقيل بل فيه دلالة على أن النهي إنما يتوجه إلى ما أنبته الله من الشجر مما لا صنع للآدمي فيه ، كما حمل عليه النهي عن قطع شجر مكة . وعلى هذا يحمل قطعه صلى الله عليه وسلم النخل وجعله قبلة المسجد ولا يلزم منه النسخ المذكور .

**قوله ( لا يقطع شجرها )** في رواية يزيد بن هارون « لا يخلخل خلاها » وفي حديث جابر عند مسلم « لا يقطع عضاهها ولا يصاد صيدها » ونحوه عنده عن سعد .

**قوله ( من أحدث فيها حدثاً )** زاد شعبة وحماد بن سلمة عن عاصم عن أبي عوانة « أو آوى محدثاً » وهذه الزيادة صحيحة إلا أن عاصماً لم يسمعها من أنس كما سيأتى بيان ذلك في كتاب الاعتصام .

**قوله ( فعليه لعنة الله )** فيه جواز لعن أهل المعاصي والفساد ، لكن لا دلالة فيه على لعن الفاسق المعين . وفيه أن المحدث والمؤوى للمحدث في الإثم سواء . والمراد بالمحدث والمحدث الظلم والظالم على ما قيل ، أو ما هو أعم من ذلك . قال عياض : واستدل بهذا على أن الحدث في المدينة من الكبائر ، والمراد بلعنة الملائكة والناس المبالغة في الإبعاد عن رحمة الله . قال : والمراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في أول الأمر ، وليس هو كل من الكافر .

الحديث الثاني : حديث أنس في بناء المسجد ، أورد منه طرفاً ، وقد مضى في الصلاة ، وسيأتى بتامه في أول المغازي إن شاء الله تعالى ، وقد بينت المراد بلياراده هنا في الكلام على الحديث الأول وهو أن ذلك كان قبل التحريم ، والله أعلم .

الحديث الثالث : **قوله ( حدثنا إسماعيل بن عبد الله )** هو ابن أبي أويس ، وأخوه اسمه عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، وقد سمع إسماعيل منه وروى كثيراً عن أخيه عنه ، والإسناد كله مدنيون .

**قوله ( عن سعيد المقبري عن أبي هريرة )** قال الإسماعيلي : رواه جماعة عن عبيد الله هكذا ، وقال عبدة بن سليمان : عن عبيد الله عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة زاد فيه « عن أبيه » .

**قوله ( حرم ما بين لابتي المدينة )** كذا للأكثر بضم أول حرم على البناء لما لم يسم فاعله ، وفي رواية المستمل « حرم » بفتحيتين على أنه خبر مقدم وما بين لابتي المدينة المبتدأ ، ويؤيد الأول ما رواه أحمد عن محمد ابن عبيد عن عبيد الله بن عمر في هذا الحديث بلفظ « إن الله عز وجل حرم على لساني ما بين لابتي المدينة » ونحوه للإسماعيلي من طريق أنس بن عياض عن عبيد الله ، وقد تقدم القول في اللابيتين في الحديث الأول ، وزاد مسلم في بعض طرقه « وجعل اثني عشر ميلاً حول المدينة حمى » وروى أبو داود من حديث عدى ابن زيد قال « حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ناحية من المدينة بربداً بربداً ، لا يخط شجره ولا يعضد إلا ما يساق به الجمل » .

**قوله ( وأتى النبي صلى الله عليه وسلم بني حادثة )** في رواية الإسماعيلي « ثم جاء بني حارثة وهم في سند الحرة » أى في الجانب المرتفع منها ، وبني حارثة بمهملة ومثلثة بطن مشهور من الأوس ، وهو حارثة ابن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس ، وكان بنو حارثة في الجاهلية وبني عبد الأشهل في دار واحدة ، ثم وقعت بينهم الحرب فانهزمت بنو حارثة إلى خير فسكنوها ، ثم اصطلموها فرجع بنو حارثة فلم ينزلوا في دار بني عبد الأشهل وسكنوا في دارهم هذه وهي غربي مشهد حمزة .

**قوله ( بل أنتم فيه )** زاد الإسماعيلي « بل أنتم فيه » أعادها تأكيداً . وفي هذا الحديث جواز الجزم بما يغلب على الظن ، وإذا تبين أن اليقين على خلافه رجع عنه .

الحديث الرابع : قوله ( حدثنا عبد الرحمن ) هو ابن مهدي ، وسفيان هو الثوري .

قوله ( عن أبيه ) هو يزيد بن شريك بن طارق التيمي ، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين كوفيون في نسق ، وهذه رواية أكثر أصحاب الأعمش عنه ، وخالفهم شعبة فرواه عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن علي ، أخرجه أحمد والنسائي . قال الدارقطني في « العال » : والصواب رواية الثوري ومن تبعه .

قوله ( ما عندنا شيء ) أى مكتوب ، وإلا فكان عندهم أشياء من السنة سوى الكتاب ، أو المنقوشة . شيء اختصوا به عن الناس . وسبب قول على هذا يظهر مما أخرجه أحمد من طريق قتادة عن أبي حسان الأعرج « أن علياً كان يأمر بالأمر فيقال له : قد فعلناه . فيقول : صدق الله ورسوله . فقال له الأشتر : إن هذا الذى تقول أهو شيء عهده إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : ما عهد إلى شيئاً خاصة دون الناس ، إلا شيئاً سمعته منه فهو في صحيفة في قراب سيني ، فلم يزالوا به حتى أخرج الصحيفة فإذا فيها « فذكر الحديث وزاد فيه « المؤمنون تنكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم . ألا لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده » وقال فيه « إن إبراهيم حرم مكة ، وإني أحرم ما بين حربها وحماها كله ، لا يختل خلاها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تلتقط لقطتها ، ولا يقطع منها شجرة إلا أن يعلف رجل بغيره ، ولا يحمل فيها السلاح لقتال » والباقي نحوه . وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن قتادة عن أبي حسان عن الأشتر عن علي ، ولأحمد وأبي داود والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة « عن قتادة عن الحسن بن القيس بن عباد قال : انطلقت أنا والأشتر إلى علي فقلنا : هل عهد إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً لم يعهده إلى الناس عامة ؟ قال : لا ، إلا ما في كتابي هذا . قال وكتاب في قراب سيفه ، فإذا فيه : المؤمنون تنكافأ دماؤهم » فذكر مثل ما تقدم إلى قوله في عهده « من أحدث حدثاً — إلى قوله — أجمعين » . ولم يذكر بقية الحديث . ولمسلم من طريق أبي الطفيل « كنت عند علي فأتاه رجل فقال : ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يسر إليك ؟ فغضب ثم قال : ما كان يسر إلى شيئاً يكتبه عن الناس ، غير أنه حدثني بكلمات أربع » وفي رواية له « ما خصنا بشيء لم يعم به الناس كافة إلا ما كان في قراب سيني هذا ، فأخرج صحيفة مكتوباً فيها : لعن الله من ذبح لغير الله ، ولعن الله من سرق منار الأرض ، ولعن الله من لعن والده ، ولعن الله من آوى محدثاً » وقد تقدم في كتاب العلم من طريق أبي جعفر « قلت لعل : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب الله ، أو فهم أعطيه رجل مسلم ، أو ما في هذه الصحيفة . قال قلت : وما في هذه الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكاك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر » . والجمع بين هذه الأخبار أن الصحيفة المذكورة كانت مشتملة على مجموع ما ذكر ، فنقل كل راو بعضها ، وأنعمها سياقاً طريق أبي حسان كما ترى ، والله أعلم .

قوله ( المدينة حرم ) كذا أورده مختصراً ، وسيأتي في الجزية بزيادة في أوله قال فيها « الجراحات وأستان الإبل » .

قوله ( من أحدث فيها حدثاً ) يقيد به مطلق ما تقدم في رواية قيس بن عباد ، وأن ذلك يختص بالمدينة لفضلها وشرفها .

**قوله ( لا يقبل منه صرف ولا عدل )** بفتح أولهما ، واختلف في تفسيرهما فعند الجمهور الصرف الفريضة والعدل النافلة ، ورواه ابن خزيمة بإسناد صحيح عن الثوري ، وعن الحسن البصري بالعكس ، وعن الأصمعي الصرف التوبة والعدل الفدية ، وعن يونس مثله لكن قال : الصرف الاكتساب ، وعن أبي عبيدة مثله لكن قال : العدل الحيلة وقيل المثل ، وقيل الصرف الدية والعدل الزيادة عليها ، وقيل بالعكس ، وحكى صاحب « المحكم » الصرف الوزن والعدل الكيل ، وقيل الصرف القيمة والعدل الاستقامة ، وقيل الصرف الدية والعدل البديل ، وقيل الصرف الشفاعة والعدل الفدية لأنها تعادل الدية وبهذا الأخير جزم البيضاوي ، وقيل الصرف الرشوة والعدل الكفيل ، قاله أبان بن ثعلب وأنشد :

\* لا نقبل الصرف وهاتوا عدلا \*

فحصلنا على أكثر من عشرة أقوال ، وقد وقع في آخر الحديث في رواية المستمل « قال أبو عبد الله : عدل فداء » وهذا موافق لتفسير الأصمعي ، والله أعلم . قال عياض : معناه لا يقبل قبول رضا وإن قبل قبول جزاء ، وقيل يكون القبول هنا بمعنى تكفير الذنب بهما ، وقد يكون معنى الفدية أنه لا يجد يوم القيامة فدى يفتدى به بخلاف غيره من المذنبين بأن يفديه من النار بيهودي أو نصراني كما رواه مسلم من حديث أبي موسى الأشعري . وفي الحديث رد لما تدعيه الشيعة بأنه كان عند علي وآل بيته من النبي صلى الله عليه وسلم أمور كثيرة أعلمه بها سرّاً تشتمل على كثير من قواعد الدين وأمور الإمارة . وفيه جواز كتابة العلم .

**قوله ( ذمة المسلمين واحدة )** أى أمانهم صحيح فإذا أمن الكافر واحد منهم حرم على غيره التعرض له . وللأمان شروط معروفة . وقال البيضاوي : الذمة العهد ، سمي بها لأنه يذم متعاطيها على إضاعتها . وقوله يسعى بها أى يتولاها ويذهب ويحيى ، والمعنى أن ذمة المسلمين سواء صدرت من واحد أو أكثر شريف أو ضيع ، فإذا أمن أحد من المسلمين كافراً وأعطاه ذمة لم يكن لأحد نقضه ، فيستوى في ذلك الرجل والمرأة والحز والعبد ، لأن المسلمين كنفس واحدة ، وسيأتى البحث في ذلك في كتاب الجزية والموادعة . وقوله « فن أخفر » بالخاء المعجمة والفاء أى نقض العهد ، يقال خفرته بغير ألف : أمنت ، وأخفرته : نقضت عهده .

**قوله ( ومن يتولى قوماً بغير إذن مواليه )** لم يجعل الأذن شرطاً لجواز الادعاء ، وإنما هو لتأكيد التحريم ، لأنه إذا استأذنهم في ذلك منعوه وحالوا بينه وبين ذلك ، قاله الخطابي وغيره ، ويحتمل أن يكون كنى بذلك عن بيعه ، فإذا وقع بيعه جاز له الانتماء إلى مولاة الثانى وهو غير مولاة الأول ، أو المراد موالاة الحلف فإذا أراد الانتقال عنه لا ينتقل إلا بإذن . وقال البيضاوي : الظاهر أنه أراد به ولاء العتق لعطفه على قوله « من ادعى إلى غير أبيه » والجمع بينهما بالوعيد ، فإن العتق من حيث أنه لحمه كاحمة النسب ، فإذا نسب إلى غير من هو له كان كالدعى الذى تبرأ عن هومنه وألحق نفسه بغيره فيستحق به الدعاء عليه بالطرد والإبعاد عن الرحمة . ثم أجاب عن الإذن بنحو ما تقدم وقال : ليس هو للتقييد ، وإنما هو للتنبيه

على ما هو المانع ، وهو إبطال حق مواليه . فأورد الكلام على ما هو الغالب . وسيأتى البحث في ذلك في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى .

( فنيه ) : رتب المصنف أحاديث الباب ترتيباً حسناً ، ففي حديث أنس التصريح بكون المدينة حرماً ، وفي حديثه الثاني تخصيص النهى عن قطع الشجر بما لا ينبته الآدميون ، وفي حديث أبي هريرة بيان ما أجمل من حد حرمة أنس حيث قال كذا وكذا ، فبين في هذا أنه ما بين الحرتين ، وفي حديث على زيادة تأكيد التحريم وبيان حد الحرم أيضاً .

## باب

### فَضْلُ الْمَدِينَةِ وَأَنَّهَا تُنْفِي النَّاسَ

[١٨٧١]

١٨٢٥- فَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحُبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى ، يَقُولُونَ : يَثْرَبُ ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ ، تُنْفِي النَّاسَ كَمَا يُنْفِي الْكَبِيرُ خُبَثَ الْحَدِيدِ » .

قوله ( باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس ) أى الشرار منهم ، وراعى في الترجمة لفظ الحديث ، وقرينة إرادة الشرار من الناس ظاهرة من التشبيه الواقع في الحديث ، والمراد بالنفي الإخراج ، ولو كانت الرواية تنفي بالقاف لحمل لفظ الناس على عمومته . وقد ترجم المصنف بعد أبواب « المدينة تنفي الخبث » .

قوله ( عن يحيى بن سعيد ) هو الأنصارى وشيخه أبو الحباب بضم المهملة وبالموحدين الأولى خفيفة ، والإسناد كله مدينون إلا شيخ البخارى ، قال ابن عبد البر : اتفق الرواة عن مالك على إسناده إلا إسحق بن عيسى الطباع فقال « عن مالك عن يحيى عن سعيد بن المسيب » بدل سعيد بن يسار ، وهو خطأ . قلت : وتابعه أحمد بن عمر عن خالد السلمى عن مالك ، وأخرجه الدارقطنى في « غرائب مالك » وقال هذا وهم والصواب عن يحيى عن سعيد بن يسار .

قوله ( أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ ) أى أمرنى ربى بالهجرة إليها أو سكنها فالأول محمول على أنه قاله بمكة ، والثانى على أنه قاله بالمدينة .

قوله ( تأكل القرى ) أى تغلبهم . وكفى بالأكل عن الغلبة لأن الأكل غالب على المأكول . ووقع في « موطأ ابن وهب » : قلت لمالك ما تأكل القرى ؟ قال : تفتح القرى . وبسطه ابن بطال فقال : معناه يفتح أهلها القرى فيأكلون أموالهم ويسبون ذراريهم . قال : وهذا من فصيح الكلام . تقول العرب : أكلنا بلد كذا إذا ظهرنا عليها . وسبقه الخطابى إلى معنى ذلك أيضاً . وقال النووى : ذكروا في معناه وجهين ، أحدهما هذا والآخر أن أكلها وميرتها من القرى المفتوحة وإليها تساق غنائمها . وقال ابن المنير في الحاشية : يحتمل أن يكون المراد بأكلها القرى غلبة فضائها على فضل غيرها ، ومعناه أن الفضائل تضمحل في جنب عظيم فضلها حتى تكاد تكون عدماً . قلت : والذى ذكره احتمالاً ذكره القاضى عبد الوهاب فقال :



لا معنى لقوله تأكل القرى إلا رجوح فضلها عليها وزيادتها على غيرها ، كذا قال . ودعوى الحصر مردودة لما مضى ، ثم قال ابن المنير : وقد سميت مكة أم القرى ، قال : والمذكور للمدينة أبلغ منه لأن الأمومة لا تنمحي إذا وجدت ما هي له أم ، لكن يكون حق الأم أظهر وفضلها أكثر .

**قوله ( يقولون يثرب وهي المدينة )** أى أن بعض المنافقين يسميها يثرب ، واسمها الذى يليق بها المدينة . وفهم بعض العلماء من هذا كراهة تسمية المدينة يثرب وقالوا : ما وقع فى القرآن إنما هو حكاية عن قول غير المؤمنين . وررى أحمد من حديث البراء بن عازب رفعه « من سعى المدينة يثرب فليستغفر الله ، هي طابة هي طابة » وروى عمر بن شبة من حديث أبى أيوب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يقال للمدينة يثرب » ولهذا قال عيسى بن دينار من المالكية : من سعى المدينة يثرب كتبت عليه خطيئة . قال : وسبب هذه الكراهة لأن يثرب إما من التثريب الذى هو التوبيخ والملامة ، أو من الثرب وهو الفساد ، وكلاهما مستقبح ، وكان صلى الله عليه وسلم يحب الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح . وذكر أبو إسحق الزجاج فى مختصره وأبو عبيد البكرى فى « معجم ما استعجم » أنها سميت يثرب باسم يثرب بن قانية ابن مهلايل بن عيل بن عيص بن إرم بن سام بن نوح لأنه أول من سكنها بعد الغرب ، ونزل أخوه خيبر خير فسميت به ، وسقط بعض الأسماء من كلام البكرى .

**قوله ( تنفى الناس )** قال عياض : وكأن هذا مختص بزمنه لأنه لم يكن يصبر على الهجرة والمقام معه بها إلا من ثبت إيمانه . وقال النووى : ليس هذا بظاهر ، لأن عند مسلم « لا تقوم الساعة حتى تنفى المدينة شرارها كما ينفي الكير خبث الحديد » وهذا والله أعلم زمن الدجال . انتهى . ويحتمل أن يكون المراد كلا من الزميين ، وكان الأمر فى حياته صلى الله عليه وسلم كذلك للسبب المذكور ، ويؤيده قصة الأعرابى الآتية بعد أبواب فإنه صلى الله عليه وسلم ذكر هذا الحديث معللاً به خروج الأعرابى وسؤاله الإقالة عن البيعة ، ثم يكون ذلك أيضاً فى آخر الزمان عندما يزل بها الدجال فترجف بأهلها فلا يبقى منافق ولا كافر إلا أخرج إليه كما سيأتى بعد أبواب أيضاً ، وأما ما بين ذلك فلا .

**قوله ( كما ينفي الكير )** بكسر الكاف وسكون التحتانية ، وفيه لغة أخرى كور بضم الكاف ، والمشهور بين الناس أنه الزق الذى ينفخ فيه لكن أكثر أهل اللغة على أن المراد بالكير حانوت الحداد والصائغ . قال ابن التين : وقيل الكير هو الزق والханوت هو الكور . وقال صاحب « المحكم » : الكير الزق الذى ينفخ فيه الحداد . ويؤيد الأول ما رواه عمر بن شبة فى « أخبار المدينة » بإسناد له إلى أبى مودود قال : رأى عمر بن الخطاب كير حداد فى السوق فضربه برجله حتى هدمه . والخبث بفتح المعجمة والموحنة بعدها مثلثة أى ومنحه الذى تخرجه النار ، والمراد أنها لا تترك فيها من فى قلبه دغل ، بل تميزه عن القلوب الصادقة وتخرجه كما يميز الحداد ردىء الحديد من جيده . ونسبة التمييز للكير لكونه السبب الأكبر فى اشتعال النار التى يقع التمييز بها . واستدل بهذا الحديث على أن المدينة أفضل البلاد . قال المهلب : لأن المدينة هي التى أدخلت مكة وغيرها من القرى فى الإسلام فصار الجميع فى صفائف أهلها . ولأنها تنفى الخبث . وأجيب عن الأول بأن أهل المدينة الذين فتحوا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للفريقين ولا يلزم من ذلك تفضيل إحدى البقتين ، وعن الثانى بأن ذلك إنما هو فى خاص من الناس ومن الزمان بدليل

قوله تعالى ﴿ ومن أهل المدينة مردوا على النفاق ﴾ والمنافق خبيث بلا شك ، وقد خرج من المدينة بعد النبي صلى الله عليه وسلم معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود وطائفة ثم على وطلحة والزبير وعمار وآخرون وهم من أطيب الخلق ، فدل على أن المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت . قال ابن حزم : لو فتحت بلد من بلد فثبت بذلك الفضل للأولى للزم أن تكون البصرة أفضل من خراسان ومجستان وغيرهما مما فتح من جهة البصرة وليس كذلك ، وسيأتى مزيد لهذا في كتاب الاعتصام .

### باب المدينة طابة

[١٨٧٢]

١٨٢٦- نا خالد بن مخلد قال نا سليمان قال حدثني عمرو بن يحيى عن عباس بن سهل ابن سعد عن أبي حميد : أقبلنا مع النبي صلى الله عليه من تبوك حتى أشرفنا على المدينة فقال : « هذه طابة » .

قوله ( باب المدينة طابة ) أى من أسمائها إذ ليس في الحديث أنها لا تسمى بغير ذلك ، وذكر فيه طرفاً من حديث أبي حميد الساعدي وقد مضى مطولاً في أواخر الزكاة ، ووقع في بعض طرقه طابة وفي بعضها طيبة ، وروى مسلم من حديث جابر بن سمرة مرفوعاً « أن الله سمي المدينة طابة » ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن سماك بلفظ « كانوا يسمون المدينة يثرب » فسماها النبي صلى الله عليه وسلم طابة « وأخرجه أبو عوانة ، والطاب والطيب لغتان بمعنى ، واشتقاقهما من الشيء الطيب ، وقيل لطهارة تربتها ، وقيل لطيبها لساكنها ، وقيل من طيب العيش بها ، وقال بعض أهل العلم : وفي طيب ترابها وهوائها دليل شاهد على صحة هذه التسمية ، لأن من أقام بها يجد من تربتها وحيطانها رائحة طيبة لا تكاد توجد في غيرها . وقرأت بخط أبي علي الصدقي في هامش نسخته من صحيح البخاري بخطه : قال الحافظ أمر المدينة في طيب ترابها وهوائها يجده من أقام بها ، ويجد لطيبها أقوى رائحة ، ويتضاعف طيبها فيها عن غيرها من البلاد ، وكذلك العود وسائر أنواع الطيب . وللمدينة أسماء غير ما ذكر ، منها ما رواه عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من رواية زيد بن أسلم قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « للمدينة عشرة أسماء ، هي : المدينة ، وطابة ، وطيبة ، والمطيبة ، والمسكينة ، والدار ، وجابرة ، ومجبورة ، ومنيرة ، ويثرب » . ومن طريق محمد بن أبي يحيى قال « لم أزل أسمع أن للمدينة عشرة أسماء ، هي : المدينة ، وطيبة ، وطابة ، والمطيبة ، والمسكينة ، والمدري ، والجابرة ، والمجبورة ، والحبية ، والحجوبة » . ورواه الزبير في « أخبار المدينة » من طريق ابن أبي يحيى مثله وزاد « والقاصمة » ومن طريق أبي سهل بن مالك عن كعب الأحبار قال : نجد في كتاب الله الذي أنزل على موسى : أن الله قال للمدينة يا طيبة يا طابة ويا مسكينة لا تقبلي الكنوز ، أرفع أجابريك على القرى . وروى الزبير في « أخبار المدينة » من حديث عبد الله بن جعفر قال : سمي الله المدينة الدار والإيمان . ومن طريق عبد العزيز الدراوردي قال : بلغني أن لها أربعين اسماً .

### باب لا بتي المدينة

١٨٢٧- فَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ قَالَ أَنَا مَالِكُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَوْ رَأَيْتُ الطَّبَاءَ بِالْمَدِينَةِ تَرْتَعُ مَا ذَعَرْتُهَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَا بَيْنَ لَا بَتِيهَا حَرَامٌ».

**قوله (باب لا بتي المدينة)** ذكر فيه حديث أبي هريرة «لو رأيت الطباء ترتع - أى تسعى أو ترعى - بالمدينة ما ذعرتها» أى ما قصدت أخذها فأخفها بذلك ، وكنى بذلك عن عدم صيدها . واستدل أبو هريرة بقوله صلى الله عليه وسلم «ما بين لا بتيها - أى المدينة - حرام» لأن المراد بذلك المدينة لأنها بين لابتين شرقية وغربية ، ولها لابتان أيضاً من الجانبين الآخرين إلا أنهما يرجعان إلى الأولين لاتصالهما بهما . والحاصل أن جميع دورها كلها داخل ذلك ، وقد تقدم شرح الحديث في الباب الأول . وقوله «ترتع» أى ترعى وقيل تنبسط ، وفي قول أبي هريرة هذا إشارة إلى قوله في الحديث الماضي «لا ينفر صيدها» ، ونقل ابن خزيمة الاتفاق على أن الإجزاء في صيد المدينة بخلاف صيد مكة .

### باب مَنْ رَغِبَ عَنِ الْمَدِينَةِ

١٨٢٨- فَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ: «تَتْرَكُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، لَا يَغْشَاهَا إِلَّا الْعَوَافِ - يَرِيدُ عَوَافِيَ السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ - وَآخَرُ مَنْ يُحْشَرُ رَاعِيَانِ مِنْ مَزِينَةِ يَرِيدَانِ الْمَدِينَةَ يَنْعَقَانِ بَغْنَمَهُمَا فَيَجِدَانِهَا وَحُوشًا، حَتَّى إِذَا بَلَغَا ثَنِيَةَ الْوُدَاعِ خَرَا عَلَى وَجُوهَهُمَا».

١٨٢٩- فَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ قَالَ أَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ أَبِي زَهِيرٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ: «تُفْتَحُ الْيَمَنُ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يُبْسُونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ. وَتُفْتَحُ الشَّامُ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يُبْسُونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ. وَتُفْتَحُ الْعِرَاقُ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يُبْسُونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ».

**قوله (باب من رغب عن المدينة)** أى فهو مذموم ، أو باب حكم من رغب عنها .  
**قوله (تتركون المدينة)** كذا للأكثر بناء الخطاب ، والمراد بذلك غير المخاطبين ، لكنهم من أهل البلد أو من نسل المخاطبين أو من نوعهم ، وروى «يتركون» بتحتانية ورجحه القرطبي .

**قوله ( على خير ما كانت )** أى على أحسن حال كانت عليه من قبل ، قال القرطبي تبعاً لعياض : وقد وجد ذلك حيث صارت معدن الخلافة ومقصد الناس وملجأهم ، وحملت إليها خيرات الأرض وصارت من أعمر البلاد ، فلما انتقلت الخلافة عنها إلى الشام ثم إلى العراق وتغلبت عليها الأعراب تعاورتها الفتن وخلت من أهلها فقصدتها عوافي الطير والسباع . والعوامي جمع عافية وهى التى تطاب أقواتها ، ويقال للذكر عاف . قال ابن الجوزي : اجتمع في العوافي شيآن أحدهما أنها طالبة لأقواتها من قولك عفوت فلاناً أعفوه فأنا عاف والجمع عفاة ، أى أتيت أطلب معروفه ، والثاني من العفاء وهو الموضع الخالي الذي لا أنيس به فإن الطير والوحش تقصده لأنها على نفسها فيه . وقال النووى : المختار أن هذا الترك يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة ، ويؤيده قصة الراعيين فقد وقع عند مسلم بلفظ « ثم يحشر راعيان » وفي البخارى أنهما آخر من يحشر . قلت : ويؤيده ما روى مالك عن ابن حماس بمهملتين وتخفيف عن عمه عن أبى هريرة رفعه « لتترك المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الذئب فيعوى على بعض سوارى المسجد أو على المنبر . قالوا : فلمن تكون ثمارها ؟ قال : للعوافي الطير والسباع » أخرجه معن بن عيسى في « الموطأ » عن مالك ورواه جماعة من الثقات خارج الموطأ ، ويشهد له أيضاً ما روى أحمد والحاكم وغيرهما من حديث مجتن بن الأدرع الأسلمي قال « بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم لحاجة ، ثم لقينى وأنا خارج من بعض طرق المدينة فأخذ بيدي حتى أتينا أحداً ، ثم أقبل على المدينة فقال : ويل أمها قرية يوم يدعها أهلها كأيمنع ما يكون . قلت يا رسول الله من يأكل ثمارها ؟ قال : عافية الطير والسباع » . وروى عمر بن شبة بإسناد صحيح عن عوف بن مالك قال « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد ثم نظر إلينا فقال : أما والله ليدعها أهلها مذلة أربعين عاماً للعوافي ، أتدرون ما العوافي ؟ الطير والسباع » . قلت : وهذا لم يقع قطعاً . وقال المهلب : في هذا الحديث أن المدينة تسكن إلى يوم القيامة وإن خلت في بعض الأوقات لقصد الراعيين بغنمهما إلى المدينة .

**قوله ( وآخر من يحشر راعيان من مزينة )** هذا يحتمل أن يكون حديثاً آخر مستقلاً لا تعلق له بالذى قبله ، ويحتمل أن يكون من تنمة الحديث الذى قبله ، وعلى هذين الاحتمالين يترتب الاختلاف الذى حكيتاه عن القرطبي والنووى ، والثاني أظهر كما قال النووى .

**قوله ( ينقان )** بكسر المهملة بعدها قاف ، النعيق زجر الغنم ، يقال نعق ينق بكسر العين وفتحها نعيقاً ونعاقاً ونعقانا إذا صاح بالغنم ، وأغرب الداودى فقال : معناه يطلب الكلأ ، وكأنه فسرهُ بالمقصود من الزجر لأنه يزجرها عن المرعى الوبيل إلى المرعى الوسيم .

**قوله ( فيجدانها وحوشاً )** أو يجدانها ذات وحش ، أو يجدان أهلها قد صاروا وحوشاً ، وهذا على أن الرواية بفتح الواو أى يجدانها خالية وفي رواية مسلم « فيجدانها وحشاً » أى خالية ليس بها أحد ، والوحش من الأرض الخلاء ، أو كثرة الوحش لما خلت من سكانها . قال النووى : الصحيح أن معناه يجدانها ذات وحش . قال : وقد يكون وحشاً بمعنى وحوش ، وأصل الوحش كل شيء توحش من الحيوان وجمعه وحوش ، وقد يعبر بواحدة عن جمعه . وحكى عن ابن المرباط أن معناه أن غنم الراعيين المذكورين تصير وحوشاً إما بأن تنقلب ذاتها وإما أن تتوحش وتنفر منهما ، وعلى هذا فالضمير في يجدانها

يعود على الغنم والظاهر خلافه . قال النووى : الصواب الأول . وقال القرطبي : القدرة صالحة لذلك . انتهى . ويؤيده أن في بقية الحديث أنهما يخران على وجوههما إذا وصلا إلى ثنية الوداع ، وذلك قبل دخولهما المدينة بلا شك ، فبدل على أنهما وجدا التوحش المذكور قبل دخول المدينة فيقوى أن الضمير يعود على غنمهما وكان ذلك من علامات قيام الساعة . ويوضح هذا رواية عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من طريق عطاء بن السائب عن رجل من أشجع عن أبي هريرة موقوفاً قال « آخر من يحشر رجلان رجل من مزينة وآخر من جهينة ، فيقولان : أين الناس ؟ فيأتیان المدينة فلا يريان إلا الثعالب ، فينزل إليهما ملكان فيسحبانهما على وجوههما حتى يلحقاهما بالناس » . قوله « وآخر من يحشر » في رواية مسلم من طريق عقيل عن الزهري « ثم يخرج راعيان من مزينة يريدان المدينة » لم يذكر في الحديث حشرهما ، وإنما ذكر مقدمته ، لأن الحشر إنما يقع بعد الموت ، فذكر سبب موتهما والحشر يعقبه . وقوله على هذا « خراً على وجوههما » أى سقطا ميتين ، أو المراد بقوله خرا على وجوههما أى سقطا بمن أسقطهما ، وهو الملك كما تقدم في رواية عمر بن شبة . وفي رواية للعقيلي « أنهما كانا ينزلان بجبل ورقان » ، وله من حديث حذيفة ابن أسيد « أنهما يفقدان الناس فيقولان : ننطلق إلى بني فلان ، فيأتيانهم فلا يجدان أحداً فيقولان : ننطلق إلى المدينة ، فينطلقان فلا يجدان بها أحداً ، فينطلقان إلى البقيع فلا يريان إلا السباع والثعالب » وهذا يوضح أحد الاحتمالات المتقدمة ، وقد روى ابن حبان من طريق عروة عن أبي هريرة رفعه « آخر قرية في الإسلام خراباً المدينة » ، وهو يناسب كون آخر من يحشر يكون منها .

( تلييه ) : أنكر ابن عمر على أبي هريرة تعبيره في هذا الحديث بقوله « خير ما كانت » وقال : إن الصواب أعر ما كانت ، أخرج ذلك عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من طريق مساحق بن عمرو أنه كان جالسا عند ابن عمر « فجاء أبو هريرة فقال له : لم ترد على حديثي ؟ فوالله لقد كنت أنا وأنت في بيت حين قال النبي صلى الله عليه وسلم يخرج منها أهلها خير ما كنت . فقال ابن عمر : أجل ولكن لم يقل خير ما كانت ، إنما قال أعر ما كانت ، ولو قال خير ما كانت لكان ذلك وهو حى وأصحابه ، فقال أبو هريرة : صدقت والذي نفسى بيده » . وروى مسلم من حديث حذيفة أنه لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن يخرج أهل المدينة من المدينة ، ولعمر بن شبة من حديث أبي هريرة « قيل يا أبا هريرة من يخرجهم ؟ قال أمراء السوء » .

قوله ( عن أبيه ) هو عروة بن الزبير ، وعبد الله بن الزبير أخوه . وفي الإسناد صحابي عن صحابي وتابعي عن تابعي لأن هشاماً قد لقي بعض الصحابة .

قوله ( عن سفيان بن أبي زهير ) كذا للأكثر ورواه حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه كذلك وقال في آخره « قال عروة ثم لقيت سفيان بن أبي زهير عند موته فأخبرني بهذا الحديث » وذكر على بن المديني أنه اختلف فيه على هشام اختلافاً آخر ، فقال وهيب وجماعة كما قال مالك ، وقال ابن عيينة عن هشام بسنده : عن سفيان بن الغوث ، وقال أبو معاوية عن هشام بسنده : عن سفيان بن عبد الله الثقفي قلت : قد رواه الحميدى عن سفيان على الصواب ، ورواه أبو خيثمة عن جرير فقال : سفيان بن أبي قلابه ، كأنه عرف خطأ جرير فكفى عنه ، واسم أبي زهير القرد بفتح القاف وكسر الراء بعدها مهملة

وقيل نمير ، وهو الشنوثى من أزد شنوءة . بفتح المعجمة وضم النون وبعد الواو همزة مفتوحة وفي النسب كذلك ، وقيل بفتح النون بعدها همزة مكسورة بلا واو ، وشنوءة هو عبد الله بن كعب بن مالك بن نضر ابن الأزد ، وسمى شنوءة لشنآن كان بينه وبين قومه .

**قوله ( تفتح اليمن )** قال ابن عبد البر وغيره : افتتحت اليمن في أيام النبي صلى الله عليه وسلم وفي أيام أبي بكر ، وافتتحت الشام بعدها ، والعراق بعدها . وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، فقد وقع على وفق ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ترتيبه ، ووقع تفرق الناس في البلاد لما فيها من السعة والرخاء ، ولو صبروا على الإقامة بالمدينة لكان خيراً لهم . وفي هذا الحديث فضل المدينة على البلاد المذكورة وهو أمر مجمع عليه . وفيه دليل على أن بعض البقاع أفضل من بعض ، ولم يختاف العلماء في أن للمدينة فضلاً على غيرها ، وإنما اختلفوا في الأفضلية بينها وبين مكة .

**قوله ( يبسون )** بفتح أوله وضم الموحدة وبكسرهما من بس يبس . قال ابن عبد البر : في رواية يحيى بن يحيى بكسر الموحدة ، وقيل إن ابن القاسم رواه بضمها ، قال أبو عبيد : معناه يسوقون دوابهم ، والبس سوق الإبل تقول بس بس عند السوق وإرادة السرعة . وقال الداودي : معناه يزجرون دوابهم فيبسون ما يطؤونه من الأرض من شدة السير فيصير غباراً . قال تعالى ﴿ وبست الجبال بساً ﴾ أى سالت سيلاً ، وقيل معناه سارت سيراً ، وقال ابن القاسم : البس المبالغة في الفت ومنه قيل للدقيق المصنوع بالدهن بسيس ، وأنكر ذلك النووى وقال إنه ضعيف أو باطل . قال ابن عبد البر : وقيل معنى يبسون يسألون عن البلاد ويستقرئون أخبارها ليسيروا إليها . قال : وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة . وقيل معناه يزبنون لأهلهم البلاد التي تفتح ويدعونهم إلى سكنها فيتحملون بسبب ذلك من المدينة راحلين إليها ، ويشهد لهذا حديث أبي هريرة عند مسلم « يأتي على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقريبه : هلم إلى الرخاء ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » وعلى هذا فالذين يتحملون غير الذين يبسون ، كأن الذى حضر الفتح أعجبه حسن البلد ورخاؤها فدعا قريبه إلى الحجى إليها لذلك فيتحمل المدعو بأهله وأتباعه . قال ابن عبد البر : وروى يبسون بضم أوله وكسر ثانيه من الرباعى من أبس إيساساً ومعناه يزبنون لأهلهم البلد التي يقصدونها ، وأصل الإيساس للتي تحلب حتى تدر باللبن ، وهو أن يجرى يده على وجهها وصفحة عنقها كأنه يزبن لها ذلك ويحسنه لها ، وإلى هذا ذهب ابن وهب ، وكذا رواه ابن حبيب عن مطرف عن مالك يبسون من الرباعى وفسره بنحو ما ذكرنا ، وأنكر الأول غاية الإنكار . وقال النووى : الصواب أن معناه الإخبار عن خرج من المدينة متحملاً بأهله بأساً في سيره مسرعاً إلى الرخاء والأمصاء المفتحة . قلت : ويؤيده رواية ابن خزيمة من طريق أبي معاوية عن هشام عن عروة في هذا الحديث بلفظ « تفتح الشام ، فيخرج الناس من المدينة إليها يبسون ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » ويوضح ذلك ما روى أحمد من حديث جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ليأتين على أهل المدينة رمان ينطلق الناس منها إلى الأرياف يلتمسون الرخاء فيجدون رخاء ، ثم يأتون فيتحملون بأهليهم إلى الرخاء ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » . وفي إسناده ابن لهيعة ولا بأس به في المتابعات ، وهو يوضح ما قلناه ، والله أعلم . وروى أحمد في أول حديث سفيان هذا قصة أخرجها من طريق بشر بن سعيد أنه سمع في مجلس اللشيين

يذكرون » أن سفيان بن أبي زهير أخبرهم أن فرسه أعتيت بالعقيق وهو في بعث بعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرجع إليه يستحملة ، فخرج معه يبتغي له بعيراً فلم يجده إلا عند أبي جهم بن حذيفة العدوي ، فسامه له ، فقال له أبو جهم : لا أبيعكها يا رسول الله ، ولكن خذه فاحمل عليه من شئت . ثم خرج حتى إذا بلغ بئر إهاب قال : يوشك البنيان أن يأتي هذا المكان ، ويوشك الشام أن يفتح ، فيأتيه رجال من أهل هذا البلد فيعجبهم ريعه ورخاؤه ، والمدينة خير لهم » الحديث .

**قوله ( لو كانوا يعلمون )** أى بفضلها من الصلاة في المسجد النبوي وثواب الإقامة فيها وغير ذلك ، ويحتمل أن يكون « لو » بمعنى ليت فلا يحتاج إلى تقدير ، وعلى الوجهين ففيه تجهيل لمن فارقها وآثر غيرها ، قالوا والمراد به الخارجون من المدينة رغبة عنها كارهين لها ، وأما من خرج لحاجة أو تجارة أو جهاد أو نحو ذلك فليس بداخل في معنى الحديث . قال الطبري : الذي يقتضيه هذا المقام أن ينزل ما لا يعلمون منزلة اللازم لتفتني عنهم المعرفة بالكلية ، ولو ذهب مع ذلك إلى التفتي لكان أبلغ ، لأن التفتي طلب ما لا يمكن حصوله ، أى ليتهم كانوا من أهل العلم تغليظاً وتشديداً وقال البيضاوي : المعنى أنه يفتح اليمن فيعجب قوماً بلادها وعيش أهلها فيحملهم ذلك على المهاجرة إليها بأنفسهم وأهلهم حتى يخرجوا من المدينة ، والحال أن الإقامة في المدينة خير لهم لأنها حرم الرسول وجواره ومهبط الوحي ومنزل البركات ، لو كانوا يعلمون ما في الإقامة بها من الفوائد الدينية بالعوائد الأخروية التي يستحقرونها ما يجدونه من الحظوظ الفانية العاجلة بسبب الإقامة في غيرها . وقواه الطبري لتكبر قوم ووصفهم بكونهم يبسون ، ثم توكيده بقوله « لو كانوا يعلمون » لأنه يشعر بأنهم ممن ركن إلى الحظوظ البهيمية والحطام الفاني وأعرضوا عن الإقامة في جوار الرسول ، ولذلك كرر قوماً ووصفه في كل قرينة بقوله يبسون استحضاراً لتلك الهيئة القبيحة ، والله أعلم .

### باب الإيمان يَأْرُزُ إِلَى الْمَدِينَةِ

١٨٣٠- فا إبراهيم بن المنذر قال نا أنس بن عياض قال حدثني عبيد الله عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّ الْإِيمَانَ لِيَأْرُزُ إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا تَأْرُزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا » . [١٨٧٦]

**قوله ( باب الإيمان يَأْرُزُ )** بفتح أوله وسكون الهمزة وكسر الراء وقد تضم بعدها زاي ، وحكى ابن التين عن بعضهم فتح الراء وقال إن الكسر هو الصواب . وحكى أبو الحسن بن سراج ضم الراء ، وحكى القابسي الفتح ومعناه ينضم ويجتمع .

**قوله ( حدثني عبيد الله )** هو ابن عمر العمري .

**قوله ( عن خبيب )** بالمعجمة مصغراً وكذا رواه أكثر أصحاب عبيد الله ، وخبيب هو خال عبيد الله المذكور ، وقد روى عنه بهذا الإسناد عدة أحاديث . وفي رواية يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع

عن ابن عمر أخرجه ابن حبان والبخاري ، وقال البزار إن يحيى بن سليم أخطأ فيه ، وهو كما قال ، وهو ضعيف في عبيد الله بن عمر .

**قوله ( عن حفص بن عاصم )** أى ابن عمر بن الخطاب .

**قوله ( كما تأرز الحية إلى جحرها )** أى أنها كما تنتشر من جحرها في طلب ما تعيش به فإذا راعها شيء رجعت إلى جحرها كذلك الإيمان انتشر في المدينة ، وكل مؤمن له من نفسه سائق إلى المدينة لمحبة النبي صلى الله عليه وسلم ، فيشمل ذلك جميع الأزمنة لأنه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولتعليم منه ، وفي زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم للاقتداء بهديهم ، ومن بعد ذلك لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم والصلاة في مسجده والتبرك بمشاهدة آثاره وآثار أصحابه . وقال الداودي : كان هذا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والقرن الذي كان منهم والذين يلونهم والذين يلونهم خاصة . وقال القرطبي : فيه تنبيه على صحة مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البدع وأن عملهم حجة كما رواه مالك . اهـ . وهذا إن سلم اختصاص بعصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ، وأما بعد ظهور الفتن وانتشار الصحابة في البلاد ولاسيما في أواخر المائة الثانية وهلم جرا فهو بالمشاهدة بخلاف ذلك .

باب

إِثْمُ مَنْ كَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ

[١٨٧٧] ١٨٣١- فاحسين بن حريث قال أنا الفضل عن جعيد عن عائشة قالت: سمعت سعداً قال: سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «لا يكيد أهل المدينة أحد إلا انماع كما ينماع الملح في الماء».

**قوله ( باب إثم من كاد أهل المدينة )** أى أراد بأهلها سوءاً ، والكيد المكر والحيلة في المساءة .

**قوله ( أخبرنا الفضل )** هو ابن موسى ، والجعيد هو ابن عبد الرحمن ، وعائشة بنت سعد أى ابن أبى وقاص ، ( قالت سمعت سعداً ) تعنى أباه .

**قوله ( إلا انماع )** أى ذاب ، وفي رواية مسلم من طريق أبى عبد الله القراظ عن أبى هريرة وسعد جميعاً فذكر حديثاً فيه « من أراد أهلها بسوء أذابه الله كما يذوب الملح في الماء » . وفي هذه الطريق تعقب على القطب الحلبي حيث زعم أن هذا الحديث من أفراد البخاري ، نعم في أفراد مسلم من طريق عامر بن سعد عن أبيه في أثناء حديث « ولا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص ، أو ذوب الملح في الماء » . قال عياض : هذه الزيادة تدفع لإشكال الأحاديث الأخر ، وتوضح أن هذا حكمه في الآخرة . ويحتمل أن يكون المراد من أرادها في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بسوء اضمحل أمره كما يضمحل الرصاص في النار ، فيكون في اللفظ تقديم وتأخير ، ويؤيده قوله « أو ذوب الملح في الماء » ، ويحتمل أن يكون المراد لمن أرادها في الدنيا بسوء وأنه لا يمهل بل يذهب سلطانه عن قرب كما وقع لمسلم ابن عقبة وغيره فإنه عوجل عن قرب وكذلك الذى أرسله ، فال ويحتمل أن يكون المراد من كادها اغتيالاً



وطلباً لغرتها في غفله فلا يتم له أمر ، بخلاف من أتى ذلك جهاراً كما استباحها مسلم بن عقبة وغيره . وروى النسائي من حديث السائب بن خلاد رفعه « من أخاف أهل المدينة ظالماً لهم أخافه الله وكانت عليه لعنة الله » الحديث . ولا بن حبان نحوه من حديث جابر .

## باب

### آطام المدينة

١٨٣٢- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا ابن شهاب قال أخبرني عروة قال سمعت أسامة قال : أشرف النبي صلى الله عليه على أطام من أطام المدينة فقال : « هل ترون ما أرى ؟ إني لأرى مواقع الفتن خلال بيوتكم كمواقع القطر » . تابعه معمر وسليمان بن كثير عن الزهري . [١٨٧٨]

[الحديث ١٨٧٨ - أطرافه في : ٢٤٦٧ ، ٣٥٩٧ ، ٧٠٦٠] .

قوله ( باب آطام المدينة ) بالمد ، جمع أطم بضمين وهي الحصون التي تبنى بالحجارة ، وقيل هو كل بيت مربع مسطح ، والآطام جمع قلة وجمع الكثرة أطوم ، والواحدة أطمه كأكمة . وقد ذكر الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » ما كان بها من الآطام قبل حلول الأوس والخزرج بها ، ثم ما كان بها بعد حلولهم وأطال في ذلك .

قوله ( أشرف ) أي نظر من مكان مرتفع .

قوله ( مواقع ) أي مواضع السقوط ، و ( خلال ) أي نواحيها ، شبه سقوط الفتن وكثرتها بسقوط القطر في الكثرة والعموم ، وهذا من علامات النبوة لإخباره بما سيكون ، وقد ظهر مصداق ذلك من قتل عثمان وهلم جرا ولا سيما يوم الحرة ، والرؤية المذكورة يحتمل أن تكون بمعنى العلم أو رؤية العين بأن تكون الفتن مثلت له حتى رآها ، كما مثلت له الجنة والنار في القبلة حتى رآهما وهو يصلي .

قوله ( تابعه معمر وسليمان بن كثير ) أما رواية معمر فوصلها المؤلف في الفتن ، وأما متابعة سليمان ابن كثير فوصلها المؤلف في « بر الوالدين » له خارج الصحيح ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الفتن .

## باب لا يدخل الدجال المدينة

١٨٣٣- نا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يدخل المدينة رغب المسيح الدجال ، لها يومئذ سبعة أبواب لكل باب ملكان » . [١٨٧٩]

[الحديث ١٨٧٩ - طرفاه في : ٧١٢٥ ، ٧١٢٦] .

[١٨٨٠] ١٨٣٤- نا إسماعيل قال حدثني مالك عن نعيم بن عبد الله المجر عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «على أنقاب المدينة ملائكة، لا يدخلها الطاعون ولا الدجال». [الحديث ١٨٨٠- طرفاه في: ٥٧٣١، ٧١٣٣].

[١٨٨١] ١٨٣٥- نا إبراهيم بن المنذر قال نا الوليد قال نا أبو عمرو قال نا إسحاق، حدثني أنس ابن مالك عن النبي صلى الله عليه قال: «ليس من بلد إلا سيطوه الدجال إلا مكة والمدينة، ليس من نقابها إلا عليه الملائكة صافين يحرسونها. ثم ترجف المدينة بأهلها ثلاث رجفات، فيخرج إليه كل كافر ومنافق». [الحديث ١٨٨١- أطرافه في: ٧١٢٤، ٧١٣٤، ٧٤٧٣].

[١٨٨٢] ١٨٣٦- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة أن أباسعيد الخدري قال: نا رسول الله صلى الله عليه طويلاً عن الدجال، فكان فيما حدثنا به أن قال: يأتي الدجال -وهو مُحَرَّمٌ عليه أن يدخل نقاب المدينة- ينزل بعض السباخ التي بالمدينة، فيخرج إليه يومئذ رجل هو خير الناس -أو من خير الناس- فيقول: أشهد أنك الدجال الذي حدثنا عنك رسول الله صلى الله عليه حديثه. فيقول الدجال: أرايت إن قتلت هذا ثم أحييته هل تشكون في الأمر؟ فيقولون: لا. فيقتله ثم يحييه، فيقول حين يحييه: والله ما كنت قط أشد مني بصيرة اليوم. فيقول الدجال: أقتله، فلا يسلط عليه. [الحديث ١٨٨٢- طرفه في: ٧١٣٢].

قوله (باب لا يدخل الدجال المدينة) أورد فيه أربعة أحاديث، الأول: حديث أبي بكرة، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتن.

قوله (عن جده) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

قوله (على كل باب) في رواية الكشميني «لكل باب».

الثاني حديث أبي هريرة: قوله (على أنقاب المدينة) جمع نقب بفتح النون والقاف بعدها موحدة، ووقع في حديث أنس وأبي سعيد اللذين بعده «على نقابها» جمع نقب بالسكون وهما بمعنى. قال ابن وهب: المراد بها المداخل، وقيل الأبواب. وأصل النقب الطريق بين الجبالين، وقيل: الأنقاب الطرق التي يسلكها الناس، ومنه قوله تعالى ﴿فانقبوا في البلاد﴾.

**قوله ( لا يدخلها الطاعون ولا الدجال )** سيأتى فى الطب بيان من زاد فى هذا الحديث مكة .  
 الثالث حديث أنس : **قوله ( حدثنا أبو عمرو )** هو الأوزاعى وإسحق هو ابن عبد الله بن أبي طاحه .  
**قوله ( ليس من بلد إلا سيطوه الدجال )** هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور ، وشذ ابن حزم فقال : المراد ألا يدخله بعثه وجنوده ، وكأنه استبعد إمكان دخول الدجال جميع البلاد لقصر مدته ، وغفل عما ثبت فى صحيح مسلم أن بعض أيامه يكون قدر السنة .  
**قوله ( ثم ترجف المدينة )** أى يحصل لها زلزلة بعد أخرى ثم ثالثة حتى يخرج منها من ليس مخلصاً فى إيمانه ويبقى بها المؤمن الخالص فلا يسلط عليه الدجال . ولا يعارض هذا ما فى حديث أبي بكر الماضى أنه لا يدخل المدينة رعب الدجال ، لأن المراد بالرعب ما يحدث من الفرع من ذكره والخوف من عتوه ، لا الرجفة التى تقع بالزلزلة لإخراج من ليس بمخلص . وحمل بعض العلماء الحديث الذى فيه أنها تنفى الخبث على هذه الحالة دون غيرها ، وقد تقدم أن الصحيح فى معناه أنه خاص بناس وبزمان ، فلا مانع أن يكون هذا الزمان هو المراد ، ولا يلزم من كونه مراداً نفي غيره .  
 الحديث الرابع حديث أبي سعيد : **قوله ( بعض السباخ )** بكسر المهملة وبالموحدة الخفيفة وآخره معجمة ، وسيأتى الكلام عليه أيضاً فى الفن . وحاصل ما فى هذه الأحاديث إعلامه صلى الله عليه وسلم أن الدجال لا يدخل المدينة ولا الرعب منه كما مضى .

## باب

### المَدِينَةُ تَنْفِي الْخَبْثَ

[١٨٨٣] ١٨٣٧- فَا عَمَرُوْا بَنُ عَبَّاسٍ قَالَ نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ نَا سَفِيَّانُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ جَابِرٍ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَبَايَعَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَجَاءَ مِنَ الْغَدِ مَحْمُومًا فَقَالَ: أَقْلَنِي، فَأَبَى - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - فَقَالَ: «الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبْثَهَا، وَيَنْصَعُ طَيِّبُهَا».

[الحديث ١٨٨٣ - أطرافه في: ٧٢٠٩، ٧٢١١، ٧٢١٦، ٧٣٢٢].

[١٨٨٤] ١٨٣٨- فَا سَلِيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ نَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ يَقُولُ: لَمَّا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَى أَحَدِ رَجْعِ نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَتْ فِرْقَةٌ: نَقْتُلُهُمْ، وَفِرْقَةٌ: لَا نَقْتُلُهُمْ، فَنَزَلَتْ: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ﴾، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «إِنَّهَا تَنْفِي الرِّجَالَ كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبْثَ الْحَدِيدِ».

[الحديث ١٨٨٤ - طرفاه في: ٤٠٥٠، ٤٥٨٩].

**قوله ( باب )** بالتنوين ( المدينة تنفي الخبث ) أى بإخراجه وإظهاره .

**قوله (حدثنا عمرو بن عباس)** بالموحدة والمهملة ، وعبد الرحمن هو ابن مهدي ، وسفيان هو الثوري .

**قوله (عن جابر)** وقع في الأحكام من وجه آخر عن ابن المنكدر قال « سمعت جابراً » .

**قوله (جاء أعرابي)** لم أقف على اسمه ، إلا أن الزرخشري ذكر في « ربيع الأبرار » أنه قيس بن أبي حازم ، وهو مشكل لأنه تابعي كبير مشهور صرحوا بأنه هاجر فوجد النبي صلى الله عليه وسلم قد مات ، فإن كان محفوظاً فلعله آخر وافق اسمه واسم أبيه . وفي « الدليل » لأبي موسى « في الصحابة قيس بن أبي حازم المنقري » فيحتمل أن يكون هو هذا .

**قوله (فبايعه على الإسلام ، فجاء من الغد محموراً فقال ألقني)** ظاهره أنه سأل الإقالة من الإسلام وبه جزم عياض ، وقال غيره إنما استقاله من الهجرة وإلا لكان قتله على الردة ، سيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى .

**قوله (ثلاث مرار)** يتعلق بأقلني ويقال معاً .

**قوله (تنفي خبثها)** تقدم الكلام عليه في أوائل المدينة .

**قوله (وتنصع)** بفتح أوله وسكون النون وبالمهملتين من النصوع وهو الخلوص ، والمعنى أنها إذا نفت الخبث تميز الطيب واستقر فيها ، وأما قوله **(طيبها)** فضبطه الأكثر بالنصب على المفعولية ، وفي رواية الكشميني بالتحانية أوله ورفع طيبها على الفاعلية وطيبها للجميع بالتشديد ، وضبطه القزاز بكسر أوله والتخفيف ثم استشكله فقال : لم أر للنصوع في الطيب ذكراً ، وإنما الكلام يتضوع بالضاد المعجمة وزيادة الواو الثقيلة . قال : ويروى « وتنضخ » بمجمعتين ، وأغرب الزرخشري في « الفائق » فضبطه بموحدة وضاد معجمة وعين وقال : هو من أبضعه بضاعة إذا دفعها إليه ، يعني أن المدينة تعطى طيبها لمن سكنها . وتعقبه الصغاني بأنه خالف جميع الرواة في ذلك . وقال ابن الأثير : المشهور بالنون والصاد المهملة .

**قوله (عن عبد الله بن يزيد)** هو الخطمي ، وفي الإسناد صحابيyan أنصاريان في نسق واحد .

**قوله (رجع ناس من أصحابه)** هم عبد الله بن أبي ومن تبعه ، وسيأتي الكلام عليه في تفسير سورة النساء ، والغرض منه هنا بيان ابتداء قوله « تنفي الرجال » وأنه كان في أحد .

**قوله (الرجال)** كذا للأكثر وللکشميني الدجال بالدال وتشديد الجيم وهو تصحيف ، ووقع في غزوة أحد « تنفي الذنوب » وفي تفسير النساء « تنفي الخبث » وأخرجه في هذه المواضع كلها من طريق شعبة ، وقد أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق غندر عن شعبة باللفظ الذي أخرجه في التفسير من طريق غندر ، وغندر أثبت الناس في شعبة ، وروايته توافق رواية حديث جابر الذي قبله حيث قال فيه « تنفي خبثها » وكذا أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ « تخرج الخبث » وهـ في أول فضائل المدينة

من وجه آخر عن أبي هريرة « تنفى الناس » والرواية التى هنا بلفظ « تنفى الرجال » لا تنافى الرواية بلفظ الخبث بل هى مفسرة للرواية المشهورة ، بخلاف « تنفى الذنوب » ، ويحتمل أن يكون فيه حذف تقديره أهل الذنوب فيلتئم مع باقى الروايات .

[١٨٨٥] ١٨٣٩ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا وهب بن جرير قال نا أبي قال سمعت يونس عن ابن شهاب عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « اللهم اجعل بالمدينة ضعفي ما جعلت بمكة من البركة ».

تابعه عثمان بن عمر عن يونس .

[١٨٨٦] ١٨٤٠ - ناقتيبة قال نا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس : أن النبي صلى الله عليه كان إذا قدم من سفر فنظر إلى جدران المدينة أوضع راحلته ، وإن كان على دابة حركها ، من حبها .

قوله ( باب ) كذا للأكثر بلا ترجمة ، وسقط من رواية أبي ذر فأشكل ، وعلى تقدير ثبوته فلا بد له من تعلق بالذى قبله لأنه بمنزلة الفصل من الباب . وقد أورد فيه حديثين لأنس ، ووجه تعلق الأول منهما بترجمة نفي الخبث أن قضية الدعاء بتضعيف البركة وتكثيرها تقليل ما يضادها فيناسب ذلك نفي الخبث ، ووجه تعلق الثاني أن قضية حب الرسول للمدينة أن تكون بالغة في طيب ذاتها وأهلها فيناسب ذلك أيضاً ، وقد تقدم الكلام على الثاني في أواخر أبواب العمرة ، وأما الأول فقوله فيه « حدثنا أبي » هو جرير بن حازم ، ويونس هو ابن يزيد .

قوله ( اجعل بالمدينة ضعفي ما جعلت بمكة من البركة ) أى من بركة الدنيا بقريته قوله في الحديث الآخر « اللهم بارك لنا في صاعنا ومدنا » ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك ، لكن يستثنى من ذلك ما خرج بدليل ، كتضعيف الصلاة بمكة على المدينة ، واستدل به عن تفضيل المدينة على مكة وهو ظاهر من هذه الجهة . لكن لا يلزم من حصول أفضلية المفضول في شيء من الأشياء ثبوت الأفضلية له على الإطلاق . وأما من ناقض ذلك بأنه يلزم أن يكون انشام واليمن أفضل من مكة لقوله في الحديث الآخر « اللهم بارك لنا في شامنا » وأعادها ثلاثاً فقد تعقب بأن التأكيد لا يستلزم التكثير المصرح به في حديث الباب . وقال ابن حزم : لا حجة في حديث الباب لهم لأن تكثير البركة بها لا يستلزم الفضل في أمور الآخرة . ورد عياض بأن البركة أعم من أن تكون في أمور الدين أو الدنيا ، لأنها بمعنى النماء والزيادة ، فأما في الأمور الدنيوية فلما يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكاة والكفارات ولا سيما في وقوع البركة في الصاع والمد . وقال النووي : الظاهر أن البركة حصلت في نفس المكيل بحيث يكفى المد فيها من لا يكفيه في غيرها ،

وهذا أمر محسوس عند من سكنها . وقال القرطبي : إذا وجدت البركة فيها في وقت حصلت إجابة الدعوة ولا يستلزم دوامها في كل حين ولكل شخص ، والله أعلم .

**قوله ( تابعه عثمان بن عمر عن يونس )** أى تابع جرير بن حازم في روايته لهذا الحديث عن يونس ابن يزيد عن الزهري عثمان بن عمر بن فارس فرواه عن يونس بن يزيد ، ورواية عثمان بن عمر موصولة في « كتاب علل حديث الزهري » جمع محمد بن يحيى الذهلي : كذا وجدته بخط بعض المصنفين ولم أقف عليه في كتاب الذهلي : وقد ضاق مخرجه على الإسماعيلي فأخرجه من طريق عبد الله بن وهب ومن طريق شبيب بن سعيد وعلقمة من طريق عنبسة بن خالد كلهم عن يونس بن يزيد ، وساق رواية وهب بن جرير فقال « حدثنا أبو يعلى حدثنا زهير أبو خيثمة وقاسم بن أبي شيبه كلاهما عن وهب بن جرير » وصرح في رواية زهير عن وهب بسامع جرير له من يونس ، ثم قال قاسم بن أبي شيبه : ليس من شرط هذا الكتاب . ونقل مغلطاي كلام الإسماعيلي هذا وتبعه شيخنا ابن الملقن وقال في آخره : قال الإسماعيلي أبو شيبه ليس من شرط هذا الكتاب ، وهو سهو كأنه أراد أن يكتب قاسم بن أبي شيبه فقال وأبو شيبه . ثم قال مغلطاي : وقال الإسماعيلي « قال الحسن عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال » فذكره وقال : يعنى المدينة اهـ . وهذا نظر من لم يطلع على حقيقة الحال فيه ، إذ الإسماعيلي ذكر رواية الحسن عن أنس لهذا الحديث متبعة لرواية يونس عن الزهري عن أنس ، كما ذكر رواية ابن وهب وشبيب بن سعيد متبعة لجرير ابن حازم عن يونس ، وليس كذلك وإنما أورد الإسماعيلي طريق شبيب بن سعيد فقال : أخبرني الحسن يعنى ابن سفيان حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد حدثنا أبي عن يونس عن الزهري ، ثم تحول الإسماعيلي إلى طريق ابن وهب ، قال ابن وهب : حدثنا يونس عن ابن شهاب حدثني أنس ، وساق الحديث على لفظه ثم قال بعد فراغه : وقال الحسن عن أنس ، ومراده أن رواية ابن وهب فيها تصريح ابن شهاب وهو الزهري أن أنساً حدثه ، بخلاف رواية شبيب بن سعيد التي أخرجها من طريق الحسن بن سفيان فإنه قال فيها : عن أنس .

### باب كراهية النبي صلى الله عليه وسلم أن تُعرى المدينة

١٨٤١ - حدثنا ابن سلام قال أنا الفراري عن حميد الطويل عن أنس قال : أراد بنو سلمة أن يتحولوا إلى قرب المسجد ، فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تُعرى المدينة وقال : « يا بني سلمة ألا تحتسبون آثاركم ؟ » فأقاموا . [١٨٨٧]

**قوله ( باب كراهية النبي صلى الله عليه وسلم أن تُعرى المدينة )** ذكر فيه حديث أنس في قصة بني سلمة وقد تقدم الكلام عليه في « باب احتساب الآثار » في أوائل صلاة الجماعة .

( تنبيه ) : ترجم البخاري بالتعليين ، فترجم في الصلاة باحتساب الآثار لقوله صلى الله عليه وسلم « مكانكم تكتب لكم آثاركم » وترجم هنا بما ترى لقول الراوى « فكره النبي صلى الله عليه وسلم أن تُعرى المدينة » وكأنه صلى الله عليه وسلم اقتصر في مخاطبتهم على التعليل المتعلق بهم لكونه أدعى لهم إلى الموافقة

قوله فيه ( ألا تحتسبون ) كذا للأكثر ، وفي رواية « ألا تحتسبوا » وحذف نون الرفع في مثل هذا لغة مشهورة .

## باب

[١٨٨٨] ١٨٤٢- فامسدد عن يحيى عن عبيد الله بن عمر قال حدثني خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ، ومنبري على حوضي » .

[١٨٨٩] ١٨٤٣- فامسدد عن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : لما قدم رسول الله صلى الله عليه المدينة وعك أبو بكر وبلال ، فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول : كل امرئ مصبح في أهله والموت أدنى من شرارك نعله وكان بلال إذا أقلق عنه الحمى يرفع عقيرته يقول :

ألا ليت شعري هل أبیتَ ليلة  
بوادٍ وحولي إذ خسرٌ وجليلٌ  
وهل أردن يوماً مياهٍ مجنةً  
وهل يندون لي شامةً وطفيلٌ

اللهم العن شيبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة وأميرة بن خلف ، كما أخرجونا من أرضنا إلى أرض الوباء . ثم قال رسول الله صلى الله عليه : « اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد . اللهم بارك لنا في صاعنا وفي مدنا ، وصححها لنا ، وانقل حمأها إلى الجحفة » قالت : وقدما المدينة وهي أوبأ أرض الله ، قالت : فكان بطحان يجري نجلاً . تعني ماء آجناً .

[الحديث ١٨٨٩ - أطرافه في : ٣٩٢٦ ، ٥٦٥٤ ، ٥٦٧٧ ، ٦٣٧٢] .

[١٨٩٠] ١٨٤٤- فامسدد عن يحيى بن بكير قال نا الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر قال : اللهم أرزقني شهادة في سبيلك ، واجعل موتي في بلد رسولك . وقال ابن زريع عن روح بن القاسم عن زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة بنت عمر قالت : سمعتُ عمر ... نحوه .

وقال هشام عن زيد عن أبيه عن حفصة : سمعتُ عمر .

قوله ( باب ) كذا في جميع النسخ بلا ترجمة ، وهو مشتمل على حديثين وأثر ، ولكل منهما

تعلق بالترجمة التي قبله : فحديث « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة » فيه إشارة إلى الترغيب في سكنى المدينة ، وحديث عائشة في قصة وعك أبي بكر وبلال فيه دعاؤه صلى الله عليه وسلم للمدينة بقوله « اللهم صححها » وفي ذلك إشارة إلى الترغيب في سكنائها أيضاً ، وأثر عمر في دعائه بأن تكون وفاته بها ظاهر في ذلك ، وفي كل ذلك مناسبة لكرامته صلى الله عليه وسلم أن تعرى المدينة ، أى تصوير خالية . فأما الحديث الأول في المنبر فقوله « ما بين بيتي ومنبري » كذا للأكثر ، ووقع في رواية ابن عساكر وحده قبري بدل « بيتي » وهو خطأ ، فقد تقدم هذا الحديث في كتاب الصلاة قبيل الجنازات بهذا الإسناد بلفظ « بيتي » وكذلك هو في مسند مسدد شيخ البخاري فيه ، نعم وقع في حديث سعد بن أبي وقاص عند البزار بسند رجاله ثقات وعند الطبراني من حديث ابن عمر بلفظ القبر ، فعلى هذا المراد بالبيت في قوله بيتي أحد بيوته لا كلها وهو بيت عائشة الذي صار فيه قبره ، وقد ورد الحديث بلفظ « ما بين المنبر وبيت عائشة روضة من رياض الجنة » أخرجه الطبراني في الأوسط .

**قوله ( روضة من رياض الجنة )** أى كروضة من رياض الجنة في نزول الرحمة وحصول السعادة بما يحصل من ملازمة حلق الذكر لاسيما في عهده صلى الله عليه وسلم فيكون تشبيهاً بغير أداة ، أو المعنى أن العبادة فيها تؤدي إلى الجنة فيكون مجازاً ، أو هو على ظاهره وأن المراد أنه روضة حقيقة بأن ينتقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة إلى الجنة . هذا محصل ما أوله العلماء في هذا الحديث ، وهى على ترتيبها هذا في القوة ، وأما قوله « ومنبري على حرضي » أى ينتقل يوم القيامة فينصب على الحوض ، وقال الأكثر المراد منبره بعينه الذى قال هذه المقالة وهو فوقه ، وقيل المراد المنبر الذى يوضع له يوم القيامة ، والأول أظهر . ويؤيده حديث أبي سعيد المتقدم وقد رواه الطبراني في « الكبير » من حديث أبي واقد الليثي رفعه « إن قوائم منبري رواتب في الجنة » وقيل معناه أن قصد منبره والحضور عنده للملازمة الأعمال الصالحة يورد صاحبه إلى الحوض ويقتضى شربه منه ، والله أعلم . ونقل ابن زبالة أن ذراع ما بين المنبر والبيت الذى فيه القبر الآن ثلاث وخمسون ذراعاً وقيل أربع وخمسون وسدس وقيل خمسون إلا ثلثي ذراع وهو الآن كذلك فكأنه نقص لما أدخل من الحجر في الجدار ، واستدل به على أن المدينة أفضل من مكة لأنه أثبت التي بين البيت والمنبر من الجنة ، وقد قال الحديث الآخر « لقاب قوس أحدكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها » وتعقبه ابن حزم بأن قوله أنها من الجنة مجازاً إذ لو كانت حقيقة لكانت كما وصف الله الجنة ﴿ أن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى ﴾ وإنما المراد أن الصلاة فيها تؤدي إلى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة ، وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الجنة تحت ظلال السيوف » قال : ثم لو ثبت أنه على الحقيقة لما كان الفضل إلا لتلك البقعة خاصة ، فإن قيل إن ما قرب منها أفضل مما بعد لهم أن يقولوا إن الجحفة أفضل من مكة ولا قائل به . وأما حديث عائشة فقوله « وعك » بضم أوله أى أصابه الوعك وهو الحمى ، وقيل مغث الحمى ، وسيأتى شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب المغازي أول الهجرة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( قالت )** يعنى عائشة ، والقائل عروة فهو متصل .



**قوله (وهي أوباً)** بالهمز بوزن أفعل من الوباء والوباء مقصور بهمز وبغير همز هو المرض العام ، ولا يعارض قدمهم عايبها وهي بهذه الصفة نهي صلى الله عليه وسلم عن القدوم على الطاعون ، لأن ذلك كان قبل النهي ، أو أن النهي يختص بالطاعون ونحوه من الموت الذريع لا المرض ولو عم .

**قوله (قالت فكان بطحان)** يعني وادي ، المدينة وقولها (يجري نجلاً ، تعني ماء آجناً) هو من تفسير الراوى عنها ، وغرضها بذلك بيان السبب في كثرة الوباء بالمدينة ، لأن الماء الذي هذه صفته يحدث عنده المرض ، وقيل النجل النز بنون وزاى ، يقال استنجل الوادى إذا ظهر نزوزه . و « نجلاً » بفتح النون وسكون الجيم وقد تفتح حكاها ابن التين ، وقال ابن فارس : النجل بفتح الحين سعة العين وليس هو المراد هنا ، وقال ابن السكيت : النجل العين حين تظهر وينبع عين الماء . وقال الحر بنى نجلاً أى واسعاً ، ومنه عين نجلاء أى واسعة ، وقيل هو الغدير الذى لا يزال فيه الماء .

**قوله (تعني ماء آجناً)** بفتح الهمزة وكسر الجيم بعدها نون أى متغيراً ، قال عياض : هو خطأ ممن فسره فليس المراد هنا الماء المتغير . قلت : وليس كما قال فإن عائشة قالت ذلك في مقام التعليل لكون المدينة كانت وبيئة ، ولا شك أن النجل إذا فسر بكونه الماء الحاصل من النز فهو بصدد أن يتغير وإذا تغير كان استعماله مما يحدث الوباء في العادة . وأما أثر عمر فذكر ابن سعد سبب دعائه بذلك ، وهو ما أخرجه بإسناد صحيح عن عوف بن مالك أنه رأى رؤيا فيها أن عمر شهيد مستشهد ، فقال لما قصها عليه أنى لى بالشهادة وأنا بين ظهرانى جزيرة العرب لست أغزو والناس حولي ثم قال : بلى يأتي بها الله إن شاء .

**قوله (وقال ابن زريع عن روح بن القاسم)** وصله الإسماعيلي عن إبراهيم بن هاشم عن أمية بن بسطام عن يزيد بن زريع به ولفظه « عن حفصة قالت : سمعت عمر يقول : اللهم قتلا في سبيلك ووفاة بيلد نبيلك . قالت فقلت : وأنى يكون هذا ؟ قال : يأتي به الله إذا شاء » .

**قوله (وقال هشام)** ابن سعد (عن زيد عن أبيه) أسلم ، وصله ابن سعد عن محمد بن إسماعيل ابن أبي فديك عنه ولفظه « عن حفصة أنها سمعت أباها يقول » فذكر مثله ، وفي آخره « إن الله يأتي بأمره إن شاء » وأراد البخارى بهذين التعليقين بيان الاختلاف فيه على زيد بن أسلم ، فاتفق هشام بن سعد وسعيد ابن أبي هلال على أنه « عن زيد عن أبيه أسلم عن عمر » وقد تابعهما حفص بن ميسرة عن زيد عند عمر ابن شبة ، وانفرد روح بن القاسم عن زيد بقوله « عن أمه » وقد رواه ابن سعد « عن معن بن عيسى عن مالك عن زيد بن أسلم أن عمر » فذكره مرسل ، وللحديث طريق أخرى أخرجه البخارى في تاريخه من طريق « محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله القارى عن جده عن أبيه محمد عن أبيه عبد الله أنه سمع عمر يقول ذلك » وطريق أخرى أخرجه عمر بن شبة من طريق « عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر » إسنادها صحيح ، ومن وجه آخر منقطع وزاد « فكان الناس يتعجبون من ذلك ولا يدرون ما وجهه حتى طعن أبو لؤلؤة عمر رضى الله عنه » .

( تفتيه ) : تقدم ما يتعلق بفضل الصلاة في المسجد النبوي ومسجد قباء والمسجد الأقصى في أبواب في أواخر كتاب الصلاة .

( خاتمة ) : اشتمل ذكر المدينة على ستة وعشرين حديثاً ، المعلق منها أربعة ، والمكرر منها فيه وفيما مضى تسعة ، والخالص سبعة عشر ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في ذكر بني حارثة ، وحديث أبي بكرة في ذكر الدجال . وفيه من الآثار أثر واحد وهو أثر عمر الذي ختم به فأخرجه موصولاً ومعلقاً ، وفيه إشارة إلى حسن الختام ، فنسأل الله تعالى أن يختم لنا بالحسنى ، وأن يعين على ختم هذا الشرح ، ويرفعنا به إلى المحل الأسنى ، إنه على كل شيء قدير .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الصوم

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم • كتاب الصوم ) كذا للأكثر ، وفي رواية النسفي « كتاب الصيام » وثبتت البسملة للجميع ، والصوم والصيام في اللغة الإمساك ، وفي الشرع إمساك مخصوص في زمن مخصوص عن شيء مخصوص بشرائط مخصوصة . وقال صاحب « المحكم » : الصوم ترك الطعام والشراب والنكاح والكلام ، يقال صام صوماً وصياماً ورجل صائم وصوم . وقال الراغب : الصوم في الأصل الإمساك عن الفعل ، ولذلك قيل للفرس الممسك عن السير صائم ، وفي الشرع إمساك المكلف بالنية عن تناول المطعم والمشرب والاستمناء والاستقاء من الفجر إلى المغرب .

**باب وجوب صوم رمضان، وقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾**

١٨٤٥ - نا قتيبة قال نا إسماعيل عن أبي سهيل عن أبيه عن طلحة بن عبيد الله أن أعرابياً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله، أخبرني ماذا فرض الله علي من الصلاة؟ فقال: «الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً». فقال: أخبرني بما فرض الله علي من الصيام؟ فقال: «شهر رمضان إلا أن تطوع شيئاً». فقال: أخبرني بما فرض الله علي من الزكاة؟ قال: فأخبره رسول الله صلى الله عليه وآله بشرائع الإسلام. قال: والذي أكرمك، لا أتطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله علي شيئاً. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «أفلمح إن صدق، أدخل الجنة إن صدق».

[١٨٩١]

١٨٤٦ - نا مسدد قال نا إسماعيل عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: صام النبي صلى الله عليه وآله عاشوراء وأمر بصيامه، فلما فرض رمضان ترك. وكان عبد الله لا يصومه إلا أن يوافق صومه.

[١٨٩٢]

[١٨٩٣]

١٨٤٧ - نا قتيبة بن سعيد قال نا الليث عن يزيد بن أبي حبيب أن عراك بن مالك حدثه أن عروة أخبره عن عائشة أن قريشاً كانت تصوم يوم عاشوراء في الجاهلية، ثم أمر رسول الله صلى الله عليه بصلاته حتى فرض رمضان، وقال رسول الله صلى الله عليه: «من شاء فليصمه، ومن شاء أفطر».

قوله (باب وجوب صوم رمضان) كذا للأكثر، وللنسي «باب وجوب رمضان وفضله» وقد ذكر أبو الخير الطالقاني في كتابه «حظائر القدس» لرمضان ستين اسماً، وذكر بعض الصوفية أن آدم عليه السلام لما أكل من الشجرة ثم تاب تأخر قبول توبته مما بقي في جسده من تلك الأكلة ثلاثين يوماً، فلما صفا جسده منها تيب عليه ففرض على ذريته صيام ثلاثين يوماً، وهذا يحتاج إلى ثبوت السند فيه إلى من يقبل قوله في ذلك، وهيئات وجدان ذلك.

قوله (وقول الله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام﴾ الآية) أشار بذلك إلى مبدأ فرض الصيام، وكأنه لم يثبت عنده على شرطه فيه شيء فأورد ما يشير إلى المراد، فإنه ذكر فيه ثلاثة أحاديث: حديث طلحة الدال على أنه لا فرض إلا رمضان. وحديث ابن عمر وعائشة المتضمن الأمر بصيام عاشوراء. وكان المصنف أشار إلى أن الأمر في روايتهما محمول على النذب بدليل حصر الفرض في رمضان وهو ظاهر الآية، لأنه تعالى قال ﴿كتب عليكم الصيام﴾ ثم بينه فقال ﴿شهر رمضان﴾ وقد اختلف السلف هل فرض على الناس صيام قبل رمضان أو لا؟ فالجمهور - وهو المشهور عند الشافعية - أنه لم يجب قط صوم قبل صوم رمضان. وفي وجه وهو قول الحنفية أول ما فرض صيام عاشوراء، فلما نزل رمضان نسخ. فمن أدلة الشافعية حديث معاوية مرفوعاً «لم يكتب الله عليكم صيامه» وسيأتي في أواخر الصيام. ومن أدلة الحنفية ظاهر حديثي ابن عمر وعائشة المذكورين في هذا الباب بلفظ الأمر، وحديث الربيع بنت معوذ الآتي وهو أيضاً عند مسلم «من أصبح صائماً فليتم صومه». قالت: فلم نزل نصومه ونصوم صبياننا وهم صغار» الحديث. وحديث مسلمة مرفوعاً «من أكل فليصم بقية يومه»، ومن لم يكن أكل فليصم» الحديث. وبنوا على هذا الخلاف هل يشترط في صحة الصوم الواجب نية من الليل أو لا؟ وسيأتي البحث فيه بعد عشرين باباً. وقد تقدم الكلام على حديث طلحة في كتاب الإيمان، وقوله فيه «عن أبيه» هو مالك بن أبي عامر جد مالك بن أنس الإمام، وقوله «عن طلحة» قال الدمياطي: في سماعه من طلحة نظر، وتعقب بأنه ثبت سماعه من عمر فكيف يكون في سماعه من طلحة نظر؟ وقد تقدم في كتاب الإيمان في هذا الحديث ما يدل على أنه سمع منهما جميعاً، وسيأتي الكلام على حديثي ابن عمر وعائشة في أواخر الصيام إن شاء الله تعالى.

## باب

## فَضْلُ الصَّوْمِ

١٨٤٨- نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «الصيام جنة، فلا يرفث ولا يجهل. وإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل: إني صائم (مرتين) والذي نفسي بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي. الصيام لي وأنا أجزي به، والحسنة بعشر أمثالها».

[الحديث ١٨٩٤- أطرافه في: ١٩٠٤، ٥٩٢٧، ٧٤٩٢، ٧٥٣٨].

**قوله (باب فضل الصوم)** ذكر فيه حديث أبي هريرة من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عنه، وهو يشمل على حديثين أفردهما مالك في الموطأ، فمن أوله إلى قوله «الصيام جنة» حديث ومن ثم إلى آخره حديث، وجمعهما عنه هكذا القعني، وعنه رواه البخاري هنا. ووقع عن غير القعني من رواية الموطأ زيادة في آخر الثاني وهي بعد قوله «وأنا أجزي به والحسنة بعشر أمثالها» زادوا «إلى سبعة ضعف، إلا الصيام فهو لي وأنا أجزي به» وقد أخرج البخاري هذا الحديث بعد أبواب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة وبين في أوله أنه من قول الله عز وجل كما سأبينه.

**قوله (الصيام جنة)** زاد سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد «جنة من النار» وللنسائي من حديث عائشة مثله، وله من حديث عثمان بن أبي العاص «الصيام جنة كجنة أحدكم من القتال» ولأحمد من طريق أبي يونس عن أبي هريرة «جنة وحصن حصين من النار» وله من حديث أبي عبيدة ابن الجراح «الصيام جنة ما لم يخرقها» زاد الدارمي «بالغية» وبذلك ترجم له هو وأبو داود، والجنة بضم الجيم الوقاية والستر. وقد تبين بهذه الروايات متعلق هذا الستر وأنه من النار، وبهذا جزم ابن عبد البر. وأما صاحب «النهاية» فقال: معنى كونه جنة أي بقي صاحبه ما يؤذيه من الشهوات. وقال القرطبي: جنة أي ستر، يعني بحسب مشروعيته، فينبغي للصائم أن يصونه مما يفسده وينتقص ثوابه، وإليه الإشارة بقوله «فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث إلخ»، ويصح أن يراد أنه ستره بحسب فائدته وهو إضعاف شهوات النفس، وإليه الإشارة بقوله «يدع شهوته إلخ»، ويصح أن يراد أنه ستره بحسب ما يحصل من الثواب وتضعيف الحسنات. وقال عياض في «الإكمال»: معناه ستره من الآثام أو من النار أو من جميع ذلك، وبالأخير جزم النووي. وقال ابن العربي: إنما كان الصوم جنة من النار لأنه إمساك عن الشهوات، والنار مخوفة بالشهوات. فالخاصل أنه إذا كف نفسه عن الشهوات في الدنيا كان ذلك ساتراً له من النار في الآخرة. وفي زيادة أبي عبيدة بن الجراح إشارة إلى أن الغيبة تضر بالصيام، وقد حكى عن عائشة، وبه قال الأوزاعي: إن الغيبة تفطر الصائم وتوجب عليه قضاء ذلك اليوم. وأفرط ابن حزم فقال: يبطله كل معصية من متعمد لها ذاكر أصوبه سواء كانت فعلاً أو قولاً، لعموم قوله «فلا يرفث ولا يجهل» ولقوله في الحديث الآتي بعد أبواب «من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه

وشرا به » ، والجمهور وإن حملوا النهي على التحريم إلا أنهم خصوا الفطر بالأكل والشرب والجماع ، وأشار ابن عبد البر إلى ترجيح الصيام على غيره من العبادات فقال : حسبك بكون الصيام جنة من النار فضلاً . وروى النسائي بسند صحيح عن أبي أمامة قال « قلت يا رسول الله مرني آخذة عنك ، قال : عليك بالصوم فإنه لا مثل له » وفي رواية « لا عدل له » والمشهور عند الجمهور ترجيح الصلاة .

**قوله ( فلا يرفث )** أى الصائم ، كذا وقع مختصراً ، وفي الموطأ « الصيام جنة ، فإذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث إلخ » ويرفث بالضم والكسر ويجوز في ماضيه التثنية ، والمراد بالرفث هنا وهو بفتح الراء والفاء ثم المثلثة الكلام الفاحش ، وهو يطلق على هذا وعلى الجماع وعلى مقدماته وعلى ذكره مع النساء أو مطلقاً ، ويحتمل أن يكون لما هو أعم منها .

**قوله ( ولا يجهل )** أى لا يفعل شيئاً من أفعال أهل الجهل كالصباح والسفه ونحو ذلك . ولسعيد ابن منصور من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه « فلا يرفث ولا يجادل » قال القرطبي : لا يفهم من هذا أن غير الصوم يباح فيه ما ذكر ، وإنما المراد أن المنع من ذلك يتأكد بالصوم .

**قوله ( وإن امرؤ )** بتخفيف النون ( قاتله أو شاتمته ) ، وفي رواية صالح « فإن سابه أحد أو قاتله » ولأبي قرة من طريق سهيل بن أبيه « وإن شتمه إنسان فلا يكلمه » ونحوه في رواية هشام عن أبي هريرة عند أحمد ، ولسعيد بن منصور من طريق سهيل « فإن سابه أحد أو ماراه » أى جادله ، ولابن خزيمة من طريق عجلان مولى المشمعل عن أبي هريرة « فإن سابك أحد فقل إني صائم وإن كنت قائماً فاجلس » ولأحمد والترمذي من طريق ابن المسيب عن أبي هريرة « فإن جهل على أحدكم جاهل وهو صائم » وللنسائي من حديث عائشة « وإن امرؤ جهل عليه فلا يشتمه ولا يسبه » واتفق الروايات كلها على أنه يقول « إني صائم » فمنهم من ذكرها مرتين ومنهم من اقتصر على واحدة . وقد استشكل ظاهره بأن المفاعلة تقتضي وقوع الفعل من الجانبين والصائم لا تصدر منه الأفعال التي رتب عليها الجواب خصوصاً المقاتلة ، والجواب عن ذلك أن المراد بالمفاعلة التهيؤ لها ، أى إن تهيأ أحد لمقاتلته أو مشاتمته فليقل إني صائم ، فإنه إذا قال ذلك أمكن أن يكف عنه ، فإن أصر دفعه بالأخف فالأخف كالأصائل ، هذا فيمن يروم مقاتلته حقيقة ، فإن كان المراد بقوله « قاتله » شاتمته لأن القتل يطلق على اللعن واللعن من جملة السب — ويؤيده ما ذكرت من الألفاظ المختلفة فإن حاصلها يرجع إلى الشتم — فالمراد من الحديث أنه لا يعامله بمثل عمله بل يقتصر على قوله « إني صائم » واختلف في المراد بقوله « فليقل إني صائم » هل يخاطب بها الذي يكلمه بذلك أو يقوفاً في نفسه ؟ وبالثاني جزم المتولى ونقله الرافعي عن الأئمة ، ورجع النووي الأول في « الأذكار » وقال في « شرح المذهب » كل منهما حسن ، والقول باللسان أقوى ولو جمعهما لكان حسناً . ولهذا التردد أتى البخاري في ترجمته كما سيأتي بعد أبواب بالاستفهام فقال « باب هل يقول إني صائم إذا شتم ؟ » وقال الروياني : إن كان رمضان فليقل بلسانه ، وإن كان غيره فليقله في نفسه . وادعى ابن العربي أن موضع الخلاف في التطوع . وأما في الفرض فيقول بلسانه قطعاً ، وأما تكرير قوله « إني صائم » فليؤكد الانترجار منه أو ممن يخاطبه بذلك . ونقل الزركشي أن المراد بقوله « فليقل إني صائم مرتين » يقوله مرة بقلبه ومرة

بلسانه ، فيستفيد بقوله بقلبه كف لسانه عن خصمه وبقوله بلسانه كف خصمه عنه . وتعقب بأن القول حقيقة باللسان ، وأجيب بأنه لا يمنع المجاز ، وقوله « قاتله » يمكن حمله على ظاهره ويمكن أن يراد بالقتل لعن يرجع إلى معنى الشتم ، ولا يمكن حمل قاتله وشتمه على المفاعلة لأن الصائم مأمور بأن يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك منه ؟ وإنما المعنى إذا جاءه متعرضاً لمقاتلته أو مشاتمته كأن يبدأه بقتل أو شتم اقتضت العادة أن يكافئه عليه . فالمراد بالمفاعلة إرادة غير الصائم ذلك من الصائم ، وقد تطلق المفاعلة على التهيؤ لها ولو وقع الفعل من واحد ، وقد تقع المفاعلة بفعل الواحد كما يقال لواحد عالج الأمر وعافاه الله ، وأبعد من حمله على ظاهره فقال المراد إذا بدرت من الصائم مقابلة الشتم بشتم على مقتضى الطبع فليزجر عن ذلك ويقول إني صائم . ومما يبعده قوله في الرواية الماضية « فإن شتمه شتمه » والله أعلم . وفائدة قوله « إني صائم » أنه يمكن أن يكف عنه بذلك ، فإن أصر دفعه بالأخف فالأخف كالأصائل ، هذا فيمن يروم مقاتلته حقيقة ، فإن كان المراد بقوله « قاتله » شتمه فالمراد من الحديث أنه لا يعامله بمثل عمله ، بل يقتصر على قوله إني صائم .

**قوله ( والذي نفسى بيده ) أقسم على ذلك تأكيداً .**

**قوله ( خلوف )** بضم المعجمة واللام وسكون الواو بعدها فاء . قال عياض : هذه الرواية الصحيحة ، وبعض الشيوخ يقول بفتح الخاء ، قال الخطابي : وهو خطأ ، وحكى القابسي الوجهين ، وبالغ النووي في « شرح المهذب » فقال لا يجوز فتح الخاء ، واحتج غيره لذلك بأن المصادر التي جاءت على فاعول - بفتح أوله - قليلة ذكرها سيبويه وغيره وليس هذا منها ، واتفقوا على أن المراد به تغير رائحة فم الصائم بسبب الصيام .

**قوله ( فم الصائم )** فيه رد على من قال لا تثبت الميم في الفم عند الإضافة إلا في ضرورة الشعر لثبوتها في هذا الحديث الصحيح وغيره .

**قوله ( أطيب عند الله من ريح المسك )** اختلف في كون الخلوف أطيب عند الله من ريح المسك - مع أنه سبحانه وتعالى منزّه عن استطابة الروائح ، إذ ذاك من صفات الحيوان ، ومع أنه يعلم الشيء على ما هو عليه - على أوجه . قال المازري : هو مجاز لأنه جرت العادة بتقريب الروائح الطيبة منا فاستعير ذلك للصوم لتقريبه من الله ، فالمعنى أنه أطيب عند الله من ريح المسك عندكم أى يقرب إليه أكثر من تقريب المسك إليكم ، وإلى ذلك أشار ابن عبد البر ، وقيل المراد أن ذلك في حق الملائكة وأنهم يستطيعون ريح الخلوف أكثر مما يستطيعون ريح المسك ، وقيل المعنى أن حكم الخلوف والمسك عند الله على ضد ما هو عندكم ، وهو قريب من الأول . وقيل المراد أن الله تعالى يجزيه في الآخرة فتكون نكهته أطيب من ريح المسك كما يأتي المكروم وريح جرحه تفوح مسكاً . وقيل المراد أن صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك لاسيما بالإضافة إلى الخلوف حكاهما عياض . وقال الداودي وجماعة : المعنى أن الخلوف أكثر ثواباً من المسك المنتوب إليه في الجمع ومجالس الذكر ، ورجح النووي هذا الأخير ، وحاصله حمل معنى الطيب على القبول والرضا ، فحصلنا على ستة أوجه . وقد نقل القاضي حسين في تعليقه أن

للطاعات يوم القيامة ريحاً تفوح . قال فرائحة الصيام فيها بين العبادات كالمسك ، ويؤيد الثلاثة الأخيرة قوله في رواية مسلم وأحمد والنسائي من طريق عطاء عن أبي صالح « أطيّب عند الله يوم القيامة » وأخرج أحمد هذه الزيادة من حديث بشير بن الحصاصية ، وقد ترجم ابن حبان بذلك في صحيحه ثم قال « ذكر البيان بأن ذلك قد يكون في الدنيا » ثم أخرج الرواية التي فيها « فم الصائم حين يخلف من الطعام » وهي عنده وعند أحمد من طريق الأعمش عن أبي صالح ، ويمكن أن يحمل قوله « حين يخلف » على أنه ظرف لوجود الخلوف المشهود له بالطيب فيكون سبباً للطيب في الحال الثاني فيوافق الرواية الأولى وهي قوله « يوم القيامة » لكن يؤيد ظاهره وأن المراد به في الدنيا ما روى الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب من حديث جابر في أثناء حديث مرفوع في فضل هذه الأمة في رمضان ، وأما الثانية « فإن خلوف أفواههم حين يمسون أطيّب عند الله من ريح المسك » قال المنذرى إسناده مقارب ، وهذه المسألة إحدى المسائل التي تنازع فيها ابن عبد السلام وابن الصلاح ، فذهب ابن عبد السلام إلى أن ذلك في الآخرة كما في دم الشهيد واستدل بالرواية التي فيها « يوم القيامة » وذهب ابن الصلاح إلى أن ذلك في الدنيا واستدل بما تقدم وأن جمهور العلماء ذهبوا إلى ذلك ، فقال الخطابي : طيبه عند الله رضاه به وثناؤه عليه . وقال ابن عبد البر : أزكى عند الله وأقرب إليه . وقال البغوي : معناه الثناء على الصائم والرضا بفعله ، وينحو ذلك قال القدوري من الحنفية والداودي وابن العربي من المالكية وأبو عثمان الصابوني وأبو بكر بن السمعاني وغيرهم من الشافعية ، جزموا كلهم بأنه عبارة عن الرضا والقبول ، وأما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلأنه يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخلوف في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة طلباً لرضا الله تعالى حيث يؤمر باجتنابها ، فقيده بيوم القيامة في رواية وأطلق في باقي الروايات نظراً إلى أن أصل أفضليته ثابت في الدارين ، وهو كقوله ﴿ إن ربهم بهم يومئذ لخبير ﴾ وهو خير بهم في كل يوم ، انتهى . ويترتب على هذا الخلاف المشهور في كراهة إزالة هذا الخلوف بالسواك ، وسيأتى البحث فيه بعد بضعة وعشرين باباً حيث ترجم له المصنف إن شاء الله تعالى ، ويؤخذ من قوله « أطيّب من ريح المسك » أن الخلوف أعظم من دم الشهادة لأن دم الشهيد شبه ريحه بريح المسك ، والخلوف وصف بأنه أطيّب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الصيام أفضل من الشهادة لما لا يخفى ، ولعل سبب ذلك النظر إلى أصل كل منهما فإن أصل الخلوف طاهر وأصل الدم بخلافه فكان ما أصله طاهر أطيّب ريحاً .

**قوله ( يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي )** هكذا وقع هنا ، ووقع في الموطأ « وإنما يذر شهوته إلخ » ولم يصرح بنسبته إلى الله للعلم به وعدم الإشكال فيه . وقد روى أحمد هذا الحديث عن إسحق ابن الطباع عن مالك فقال بعد قوله من ريح المسك « يقول الله عز وجل : إنما يذر شهوته إلخ » وكذلك رواه سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد فقال في أول الحديث « يقول الله عز وجل : كل عمل ابن آدم هو له ، إلا الصيام فهو لي وأنا أجزي به ، وإنما يذر ابن آدم شهوته وطعامه من أجلي » الحديث . وسيأتى قريباً من طريق عطاء عن أبي صالح بلفظ « قال الله عز وجل : كل عمل ابن آدم له » الحديث . ويأتى في التوحيد من طريق الأعمش عن أبي صالح بلفظ « يقول الله عز وجل : الصوم لي وأنا أجزي به » الحديث . وقد يفهم من الإتيان بصيغة الحصر في قوله « إنما يذر إلخ » التنبيه على الجهة



التي بها يستحق الصائم ذلك وهو الإخلاص الخاص به ، حتى لو كان ترك المذكورات لغرض آخر كالتخمة لا يحصل للصائم الفضل المذكور ، لكن المدار في هذه الأشياء على الداعي القوي الذي يدور معه الفعل وجوداً وعدمًا ، ولا شك أن من لم يعرض في خاطره شهوة شيء من الأشياء طول نهاره إلى أن أفطر ليس هو في الفضل كمن عرض له ذلك فجاهد نفسه في تركه ، والمراد بالشهوة في الحديث شهوة الجماع لعطفها على الطعام والشراب ، ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص . ووقع في رواية الموطأ بتقديم الشهوة عليها فيكون من الخاص بعد العام ، ومثله حديث أبي صالح في التوحيد ، وكذا جمهور الرواة عن أبي هريرة . وفي رواية ابن خزيمة من طريق سهيل عن أبي صالح عن أبيه « يدع الطعام والشراب من أجل ، ويدع لذته من أجل » وفي رواية أبي قره من هذا الوجه « يدع امرأته وشهوته وطعامه وشرابه من أجل » وأصرح من ذلك ما وقع عند الحافظ سمويه في فوائده من طريق المسيب بن رافع عن أبي صالح « يترك شهوته من الطعام والشراب والجماع من أجل » .

**قوله ( الصيام لي وأنا أجزى به )** كذا وقع بغير أداة عطف ولا غيرها ، وفي الموطأ « فالصيام » بزيادة الفاء وهي للسببية أى سبب كونه لي أنه يترك شهوته لأجلي . ووقع في رواية مغيرة عن أبي الزناد عند سعيد بن منصور « كل عمل ابن آدم له ، إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزى به » ومثله في رواية عطاء عن أبي صالح الآتية ، وقد اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى « الصيام لي وأنا أجزى به » مع أن الأعمال كلها له وهو الذي يجزى بها على أقوال : أحدها أن الصوم لا يقع فيه الرياء كما يقع في غيره ، حكاه المازري ونقله عياض عن أبي عبيد ، ولفظ أبي عبيد في غريبه : قد علمنا أن أعمال البر كلها لله وهو الذي يجزى بها ، فترى والله أعلم أنه إنما خص الصيام لأنه ليس يظهر من ابن آدم بفعله وإنما هو شيء في القلب . ويؤيدها هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم « ليس في الصيام رياء » حدثني شبابة عن عقيل عن الزهري فذكره يعني مرسلًا قال : وذلك لأن الأعمال لا تكون إلا بالحركات ، إلا الصوم فإنما هو بالنية التي تخفى عن الناس ، وهذا وجه الحديث عندي ، انتهى . وقد روى الحديث المذكور البيهقي في « الشعب » من طريق عقيل ، وأورده من وجه آخر عن الزهري موصولاً عن أبي سلمة عن أبي هريرة وإسناده ضعيف ولفظه « الصيام لا رياء فيه . قال الله عز وجل : هو لي وأنا أجزى به » وهذا لو صح لكان قاطعاً للنزاع . وقال القرطبي : لما كانت الأعمال يدخلها الرياء والصوم لا يطلع عليه بمجرد فعله إلا الله فأضافه الله إلى نفسه ، ولهذا قال في الحديث « يدع شهوته من أجل » وقال ابن الجوزي : جميع العبادات تظهر بفعلها وقل أن يسلم ما يظهر من شوب ، بخلاف الصوم . وارتضى هذا الجواب المازري وقرره القرطبي بأن أعمال بني آدم لما كانت يمكن دخول الرياء فيها أضيفت إليهم ، بخلاف الصوم فإن حال المسلم شبعاً مثل حال المسلم تقريباً يعني في الصورة الظاهرة . قلت : معنى النفي في قوله « لا رياء في الصوم » أنه لا يدخله الرياء بفعله ، وإن كان قد يدخله الرياء بالقول كمن يصوم ثم يخبر بأنه صائم فقد يدخله الرياء من هذه الحيثية ، فدخول الرياء في الصوم إنما يقع من جهة الإخبار ، بخلاف بقية الأعمال فإن الرياء قد يدخلها بمجرد فعلها . وقد حاول بعض الأئمة إلحاق شيء من العبادات البدنية بالصوم فقال : إن الذكر بلا إله إلا الله يمكن أن لا يدخله الرياء ، لأنه بحركة اللسان خاصة دون غيره من أعضاء الفم ، فيمكن التذكر أن يقولها بحضرة

الناس ولا يشعرون منه بذلك . ثانيها أن المراد بقوله « وأنا أجزي به » أنى أنفرد بعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسناته . وأما غيره من العبادات فقد اطلع عليها بعض الناس . قال القرطبي : معناه أن الأعمال قد كشفت مقادير ثوابها للناس وأنها تضاعف من عشرة إلى سبعمائة إلى ما شاء الله ، إلا الصيام فإن الله يثيب عليه بغير تقدير . ويشهد لهذا السياق الرواية الأخرى بمعنى رواية الموطأ ، وكذلك رواية الأعمش عن أبي صالح حيث قال « كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى ما شاء الله - قال الله - إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به » أى أجازى عليه جزاء كثيراً من غير تعيين لمقداره ، وهذا كقوله تعالى ﴿ إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب ﴾ انتهى . والصابرون الصائمون في أكثر الأقوال . قلت : وسبق إلى هذا أبو عبيد في غريبه فقال : بلغنى عن ابن عيينة أنه قال ذلك ، واستدل له بأن الصوم هو الصبر لأن الصائم يصبر نفسه عن الشهوات ، وقد قال الله تعالى ﴿ إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب ﴾ انتهى . ويشهد رواية المسيب بن رافع عن أبي صالح عند سمويه « إلى سبعمائة ضعف » إلا الصوم فإنه لا يدرى أحد ما فيه » ويشهد له أيضاً ما رواه ابن وهب في جامعه عن عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن جده زيد مرسل ، ووصله الطبراني والبيهقي في « الشعب » من طريق أخرى عن عمر بن محمد عن عبد الله بن ميثار عن ابن عمر مرفوعاً « الأعمال عند الله سبع » الحديث ، وفيه « وعمل لا يعلم ثواب عامله إلا الله » ثم قال : وأما العمل الذى لا يعلم ثواب عامله إلى الله فالصيام ، ثم قال القرطبي : هذا القول ظاهر الحسن ، قال : غير أنه تقدم ويأتى في غير ما حديث أن صوم اليوم بعشرة أيام ، وهى نص في إظهار التضعيف ، فبعد هذا الجواب بل بطل . قلت : لا يلزم من الذى ذكر بطلانه ، بل المراد بما أورده أن صيام اليوم الواحد يكتب بعشرة أيام ، وأما مقدار ثواب ذلك فلا يعلمه إلا الله تعالى . ويؤيده أيضاً العرف المستفاد من قوله « أنا أجزي به » لأن الكريم إذا قال : أنا أتولى الإعطاء بنفسى كان فى ذلك إشارة إلى تعظيم ذلك العطاء وتفضيحه . ثالثها معنى قوله « الصوم لى » أى أنه أحب العبادات لى والمقدم عندى ، وقد تقدم قول ابن عبد البر : كنى بقوله « الصوم لى » فضلاً للصيام على سائر العبادات . وروى النسائي وغيره من حديث أبى أمامة مرفوعاً « عليك بالصوم فإنه لا مثل له » لكن يعكر على هذا الحديث الصحيح « واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة » . رابعها : الإضافة لإضافة تشريف وتعظيم كما يقال بيت الله وإن كانت البيوت كلها لله . قال الزين بن المنير : التخصيص فى موضع التعظيم فى مثل هذا السياق لا يفهم منه إلا التعظيم والتشريف . خامسها : أن الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله ، فلما تقرب الصائم إليه بما يوافق صفاته أضافه إليه . وقال القرطبي : معناه أن أعمال العباد مناسبة لأحوالهم إلا الصيام فإنه مناسب لصفة من صفات الحق ، كأنه يقول إن الصائم يتقرب إلى بأمر هو متعلق بصفة من صفاتى . سادسها : أن المعنى كذلك ، لكن بالنسبة إلى الملائكة لأن ذلك من صفاتهم . سابعها : أنه خالص لله وليس للعبد فيه حظ ، قاله الخطابي ، هكذا نقله عياض وغيره ، فإن أراد بالحظ ما يحصل من الثناء عليه لأجل العبادة رجع إلى المعنى الأول ، وقد أفصح بذلك ابن الجوزى فقال : المعنى ليس لنفس الصائم فيه حظ بخلاف غيره فإن له فيه حظاً لثناء الناس عليه لعبادته . ثامنها : سبب الإضافة إلى الله أن الصيام لم يعبد به غير الله ، بخلاف الصلاة والصدقة والطواف ونحو ذلك . واعترض على هذا بما يقع من عباد

النجوم وأصحاب الهياكل والاستخدامات ، فإنهم يتعبدون لها بالصيام . وأجيب بأنهم لا يعتقدون إلهية الكواكب ، وإنما يعتقدون أنها فعالة بأنفسها ، وهذا الجواب عندى ليس بباطل ، لأنهم طائفتان ، إحداهما كانت تعتقد إلهية الكواكب وهم من كان قبل ظهور الإسلام ، واستمر منهم من استمر على كفره . والأخرى من دخل منهم في الإسلام واستمر على تعظيم الكواكب وهم الذين أشير إليهم . تاسعها : أن جميع العبادات توفى منها مظالم العباد إلا الصيام ، روى ذلك البيهقي من طريق إسحق بن أيوب بن حسان الواسطي عن أبيه عن ابن عيينة قال : إذا كان يوم القيامة يحاسب الله عبده ويؤدى ما عليه من المظالم من عمله حتى لا يبقى له إلا الصوم ، فيتحمل الله ما بقى عليه من المظالم ويدخله بالصوم الجنة . قال القرطبي : قد كنت استحسننت هذا الجواب إلى أن فكرت في حديث المقاصة فوجدت فيه ذكر الصوم في جملة الأعمال حيث قال « المفاس الذى يأتى يوم القيامة بصلاة وصدقة وصيام ، ويأتى وقد شتم هذا وضرب هذا وأكل مال هذا » الحديث وفيه « فيؤخذ لهذا من حسناته ولهذا من حسناته ، فإذا فئت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من سيئاتهم فطرحته عليه ، ثم طرح في النار » فظاهره أن الصيام مشترك مع بقية الأعمال في ذلك . قلت : إن ثبت قول ابن عيينة أمكن تخصيص الصيام من ذلك ، فقد يستدل له بما رواه أحمد من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رفعه « كل العمل كفارة إلا الصوم ، الصوم لى وأنا أجزى به » وكذا رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن محمد بن زياد ولفظه « قال ربكم تبارك وتعالى : كل العمل كفارة إلا الصوم » ورواه قاسم بن أصبغ من طريق أخرى عن شعبة بلفظ « كل ما يعمل ابن آدم كفارة له إلا الصوم » وقد أخرجه المصنف في التوحيد عن آدم عن شعبة بلفظ يرويه « عن ربكم قال : لكل عمل كفارة والصوم لى وأنا أجزى به » فحذف الاستثناء ، وكذا رواه أحمد عن غندر عن شعبة لكن قال « كل العمل كفارة » وهذا يخالف رواية آدم لأن معناها إن لكل عمل من المعاصي كفارة من الطاعات ، ومعنى رواية غندر كل عمل من الطاعات كفارة للمعاصي ، وقد بين الإسماعيلي الاختلاف فيه في ذلك على شعبة ، وأخرجه من طريق غندر بذكر الاستثناء فاختلف فيه أيضاً على غندر . والاستثناء المذكور يشهد لما ذهب إليه ابن عيينة ، لكنه وإن كان صحيح السند فإنه يعارضه حديث حذيفة « فتنة الرجل في أهله وماله وولده يكفرها الصلاة والصيام والصدقة » وأجل هذا هو السر في تعقيب البخارى لحديث الباب بباب الصوم كفارة وأورد فيه حديث حذيفة ، وسأذكر وجه الجمع بينهما في الكلام على الباب الذى يليه إن شاء الله تعالى . عاشرها : أن الصوم لا يظهر فتكته الحفظة كما تكتب سائر الأعمال ، واستند قائله إلى حديث واه جداً أورده ابن العربى في « المسلسلات » ولفظه « قال الله الإخلاص سر من سرى استودعته قلب من أحب لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده » ويكنى في رد هذا القول الحديث الصحيح في كتابة الحسنة لمن هم بها وإن لم يعملها . فهذا ما وقفت عليه من الأجوبة ، وقد بلغنى أن بعض العلماء بلغها إلى أكثر من هذا وهو الطالقاني في « حظائر القدس » له ولم أقف عليه ، واتفقوا على أن المراد بالصيام هنا صيام من سلم صيامه من المعاصي قولاً وفعلاً . ونقل ابن العربى عن بعض الزهاد أنه مخصوص بصيام خواص الخواص فقال : إن الصوم على أربعة أنواع : صيام العوام وهو الصوم عن الأكل والشرب والجماع ، وصيام خواص العوام وهو هذا مع اجتناب المحرمات من قول أو فعل ، وصيام الخواص وهو الصوم عن غير ذكر الله

وعبادته ، وصيام خواص الخواص وهو الصوم عن غير الله فلا فطر لهم إلى يوم القيامة . وهذا مقال عال لكن في حصر المراد من الحديث في هذا النوع نظر لا يخفى . وأقرب الأجوبة التي ذكرتها إلى الصواب الأول والثاني ويقرب منهما الثامن والتاسع . وقال البيضاوى في الكلام على رواية الأعمش عن أبي صالح التي بينها قبل : لما أراد بالعمل الحسنات وضع الحسنات في الخبز موضع الضمير الرجوع إلى المبتدأ ، وقوله « إلا الصيام » مستثنى من كلام غير محكى دل عليه ما قبله ، والمعنى أن الحسنات يضاعف جزاؤها من عشرة أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصوم فلا يضاعف إلى هذا القدر بل ثوابه لا يقدر قدره ولا يحصى إلا الله تعالى ، ولذلك يتولى الله جزاءه بنفسه ولا يكله إلى غيره . قال : والسبب في اختصاص الصوم بهذه المزية أمران ، أحدهما : أن سائر العبادات مما يطلع العباد عليه ، والصوم سر بين العبد وبين الله تعالى يفعله خالصاً ويعامله به طالباً لرضاه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله « فإنه لى » . والآخر : أن سائر الحسنات راجعة إلى صرف المال أو استعمال للبدن ، والصوم يتضمن كسر النفس وتعريض البدن للنقصان ، وفيه الصبر على مضض الجوع والعطش وترك الشهوات ، وإلى ذلك أشار بقوله « يدع شهوته من أجل » . قال الطيبي : وبيان هذا أن قوله « يدع شهوته إلخ » جملة مستأنفة وقعت موقع البيان لموجب الحكم المذكور ، وأما قول البيضاوى : إن الاستثناء من كلام غير محكى ، ففيه نظر ، فقد يقال : هو مستثنى من كل عمل وهو مروي عن الله لقوله في أثناء الحديث « قال الله تعالى » ولما لم يذكره في صير الكلام أورده في أثناؤه بياناً ، وفائدته تفخيم شأن الكلام وأنه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى .

**قوله ( والحسنة بعشر أمثالها )** كذا وقع مختصراً عند البخارى ، وقد قدمت البيان بأنه وقع في « الموطأ » تاماً ، وقد رواه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق القعنبي شيخ البخارى فيه فقال بعد قوله وأنا أجزى به « كل حسنة يعملها ابن آدم بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف ، إلا الصيام فإنه لى وأنا أجزى به » فأعاد قوله « وأنا أجزى به » في آخر الكلام تأكيداً ، وفيه إشارة إلى الوجه الثاني . ووقع في رواية أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث « للصائم فرحتان يفرحهما » الحديث . وسيأتى الكلام عليه بعد ستة أبواب إن شاء الله تعالى :

ب

### الصَوْمُ كَفَّارَةٌ

١٨٤٩ - فاعلي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا جامع عن أبي واثل عن حذيفة قال : قال عمر : من يحفظ حديث النبي صلى الله عليه في الفتنة ؟ قال حذيفة : أنا سمعته يقول : « فتنة الرجل في أهله وماله وجاره تكفرها الصلاة والصيام والصدقة » . قال : ليس أسأل عن ذه ، إنما أسأل عن التي تموج كما يموج البحر . قال : وإن دون ذلك باباً مغلقاً . قال : فيفتح أو يكسر ؟ قال : يكسر . قال : ذاك أجدر أن لا يغلق إلى يوم القيامة . فقلنا لمسروق : سله ، أكان عمر يعلم من الباب ؟ فسأله فقال : نعم ، كما يعلم أن دون غد الليلة .

**قوله (باب الصوم كفارة)** كذا لأبي ذر والجمهور بتنوين باب ، أى الصوم يقع كفارة للذنوب ، ورأيت هنا بخط القطب في شرحه «باب كفارة الصوم» أى باب تكفير الصوم للذنوب ، وقد تقدم في أثناء الصلاة «باب الصلاة كفارة» وللمستمل «باب تكفير الصلاة» وأورد فيه حديث الباب بعينه من وجه آخر عن أبي وائل ، وقد تقدم طرف من الكلام على الحديث ويأتى شرحه مستوفى في علامات النبوة إن شاء الله تعالى ، وفيه ما ترجم له لكن أطلق في الترجمة والخبر مقيد بفتنة المال وما ذكر معه ، فقد يقال لا يعارض الحديث السابق في الباب قبله وهو كون الأعمال كفارة إلا الصوم لأنه يحمل في الإثبات على كفارة شيء مخصوص وفي النفي على كفارة شيء آخر ، وقد حملة المصنف في موضع آخر على تكفير مطلق الخطيئة فقال في الزكاة «باب الصدقة تكفر الخطيئة» ثم أورد هذا الحديث بعينه ، ويؤيد الإطلاق ما ثبت عند مسلم من حديث أبي هريرة أيضاً مرفوعاً «الصلوات الخمس ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر» وقد تقدم البحث في الصلاة . ولا بن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعاً «من صام رمضان وعرف حدوده كفر ما قبله» ولمسلم من حديث أبي قتادة «إن صيام عرفة يكفر سنتين وصيام عاشوراء يكفر سنة» وعلى هذا فقوله «كل العمل كفارة إلا الصيام» يحتمل أن يكون المراد إلا الصيام فإنه كفارة وزيادة ثواب على الكفارة ، ويكون المراد بالصيام الذى هذا شأنه ما وقع خالصاً سالماً من الرياء والشوائب كما تقدم شرحه ، والله أعلم .

### باب الريان للصائمين

١٨٥٠- فا خالد بن مخلد قال نا سليمان بن بلال قال نا أبو حازم عن سهل عن النبي صلى الله عليه قال: «إن في الجنة باباً يقال له الريان، يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخل منه أحدٌ غيرهم، يقال: أين الصائمون؟ فيقومون، لا يدخل منه أحدٌ غيرهم، فإذا دخلوا غُلِّق، فلم يدخل منه أحدٌ».

[الحديث ١٨٩٦ - طرفه في: ٣٢٥٧].

١٨٥١- نا إبراهيم بن المنذر قال نا معن قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «من أنفق زوجين في سبيل الله نودي من أبواب الجنة: يا عبد الله، هذا خير، فمن كان من أهل الصلاة دُعي من باب الصلاة، ومن كان من أهل الجهاد دُعي من باب الجهاد، ومن كان من أهل الصيام دُعي من باب الريان، ومن كان من أهل الصدقة دُعي من باب الصدقة». فقال أبو بكر: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، ما على من دُعي من تلك الأبواب من ضرورة، فهل يدعى أحدٌ من تلك الأبواب كلها؟ قال: «نعم، وأرجو أن تكون منهم».

[الحديث ١٨٩٧ - أطرافه في: ٢٨٤١، ٣٢١٦، ٣٦٦٦].

**قوله ( باب ) بالتنوين ( الريان )** بفتح الراء وتشديد التحتانية وزن فعلان من الرى : اسم علم على باب من أبواب الجنة يختص بدخول الصائمين منه ، وهو مما وقعت المناسبة فيه بين لفظه ومعناه ، لأنه مشتق من الرى وهو مناسب لحال الصائمين ، وسيأتى أن من دخله لم يظماً . قال القرطبي : اكتفى بذكر الرى عن الشيع لأنه يدل عليه من حيث أنه يستلزمه ، قلت أو لكونه أشق على الصائم من الجوع .

**قوله ( حدثني أبو حازم )** هو ابن دينار ، وسهل هو ابن سعد الساعدي .

**قوله ( أن في الجنة باباً )** قال الزين بن المنير : إنما قال في الجنة ولم يقل للجنة ليشعر بأن في الباب المذكور من النعيم والراحة في الجنة فيكون أبلغ في التشويق إليه . قلت : وقد جاء الحديث من وجه آخر بلفظ « إن للجنة ثمانية أبواب ، منها باب يسمى الريان لا يدخله إلا الصائمون » . أخرجه هكذا الجوزقي من طريق أبي غسان عن أبي حازم ، وهو للبخاري من هذا الوجه في بدء الخلق ، لكن قال « في الجنة ثمانية أبواب » .

**قوله ( فإذا دخلوا أغلق فلم يدخل منه أحد )** كرر نفي دخول غيرهم منه تأكيداً ، وأما قوله « فلم يدخل » فهو معطوف على « أغلق » أى لم يدخل منه غير من دخل . ووقع عند مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبه عن خالد بن مخلد شيخ البخاري فيه « فإذا دخل آخرهم أغلق » هكذا في بعض النسخ من مسلم ، وفي الكثير منها « فإذا دخل أولهم أغلق » . قال عياض وغيره : هو وهم . والصواب آخرهم . قلت : وكذا أخرجه ابن أبي شيبه في مسنده وأبو نعيم في مستخرجيه معاً من طريقه ، وكذا أخرجه الإسماعيلي والجوزقي من طرق عن خالد بن مخلد ، وكذا أخرجه النسائي وابن خزيمة من طريق سعيد بن عبد الرحمن وغيره وزاد فيه « من دخل شرب ومن شرب لا يظماً أبداً » ولترمذى من طريق هشام بن سعد عن أبي حازم نحوه وزاد « ومن دخله لم يظماً أبداً » ونحوه للنسائي والإسماعيلي من طريق عبد العزيز بن حازم عن أبيه لكنه وقفه ، وهو مرفوع قطعاً لأن مثله لا مجال للرأى فيه .

**قوله ( عن حميد بن عبد الرحمن )** في رواية شعيب عن الزهري الآتية في فضل أبي بكر « أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف » .

**قوله ( عن أبي هريرة )** قال ابن عبد البر : اتفق الرواة عن مالك على وصله ، إلا يحيى بن بكير وعبد الله بن يوسف فإنهما أرسلاه ، ولم يقع عند القعنبي أصلاً . قلت : هذا أخرجه الدارقطني في « الموطآت » من طريق يحيى بن بكير موصولاً فلعله اختلف عليه فيه ، وأخرجه أيضاً من طريق القعنبي فلعله حدث به خارج الموطأ .

**قوله ( من أنفق زوجين في سبيل الله )** زاد إسماعيل القاضي عن أبي مصعب عن مالك « من ماله » واختلف في المراد بقوله « في سبيل الله » فقيل أراد الجهاد ، وقيل ما هو أعم منه ، والمراد بالزوجين إنفاق شيئين من أى صنف من أصناف المال من نوع واحد كما سيأتى إيضاحه .

**قوله ( هذا خير )** ليس اسم التفضيل ، بل المعنى هذا خير من الخيرات ، والتنوين فيه للتعظيم وبه تظهر الفائدة .

قوله ( ومن كان من أهل الصيام دعى من باب الريان ) فى رواية محمد بن عمرو عن الزهرى عند أحمد « لكل أهل عمل باب يدعون منه بذلك العمل ، فلاهل الصيام باب يدعون منه يقال له الريان » وهذا صريح فى مقصود الترجمة ، وسيأتى الكلام على هذا الحديث مستوفى فى فضائل أبى بكر إن شاء الله تعالى .

**باب هل يقول رَمَضَانُ أَوْ شَهْرُ رَمَضَانَ؟ وَمَنْ رَأَى كُلَّهُ وَاسِعًا**

وقال النبىُّ صلى الله عليه : « من صامَ رَمَضَانَ » وقال : « لا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ »

١٨٥٢- نا قتيبة قال نا إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتُحْتِ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ » . [١٨٩٨]

[الحديث ١٨٩٨ - طرفاه فى : ١٨٩٩ ، ٣٢٧٧] .

١٨٥٣- وحدثني يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال حدثني ابن أبي أنس مولى التميميين أن أباه حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ فَتُحْتِ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ، وَغُلِقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ ، وَسُلْسِلَتِ الشَّيَاطِينُ » . [١٨٩٩]

١٨٥٤- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر أن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ » . وقال غيره عن الليث : حدثني عقيل ويونس « لَهْلَالِ رَمَضَانَ » . [١٩٠٠]

[الحديث ١٩٠٠ - طرفاه فى : ١٩٠٦ ، ١٩٠٧] .

**قوله ( باب هل يقال ) كذا لأكثر على البناء للمجهول ، وللسرخسى والمستمل « هل يقول »**  
أى الإنسان .

**قوله ( ومن رأى كله واسعاً )** أى جائزاً بالإضافة وبغير الإضافة ، وللكشميني « ومن رآه » بزيادة الضمير . وأشار البخارى بهذه الترجمة إلى حديث ضعيف رواه أبو معشر نجيح المدنى عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة مرفوعاً « لا تقولوا رمضان ، فإن رمضان اسم من أسماء الله ، ولكن قواوا شهر رمضان » أخرجه ابن عدى فى الكامل وضعفه بأبى معشر . قال البيهقى : قد روى عن أبى معشر عن محمد ابن كعب وهو أشبه ، وروى عن مجاهد والحسن من طريقين ضعيفين ، وقد احتج البخارى لجواز ذلك بعدة أحاديث . انتهى . وقد ترجم النسائى لذلك أيضاً فقال « باب الرخصة فى أن يقال لشهر رمضان رمضان » ثم أورد حديث أبى بكر مرفوعاً « لا تقولن أحدكم صمت رمضان ولا قتته كله » وحديث ابن عباس

« عمرة في رمضان تعدل حجة » وقد يتمسك للتقييد بالشهر بورود القرآن به حيث قال ﴿ شهر رمضان ﴾ مع احتمال أن يكون حذف لفظ شهر من الأحاديث من تصرف الرواة ، وكأن هذا هو السر في عدم جزم المصنف بالحكم ، ونقل عن أصحاب مالك الكراهية ، وعن ابن الباقلاني منهم وكثير من الشافعية أن كان هناك قرينة تصرفه إلى الشهر فلا يكره ، والجمهور على الجواز . واختلف في تسمية هذا الشهر رمضان فقيل : لأنه ترمض فيه الذنوب ، أى تحرق لأن الرمضاء شدة الحر ، وقيل وافق ابتداء الصوم فيه زمناً حاراً ، والله أعلم .

**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم : من صام رمضان ، وقال : لا تقدموا رمضان )** أما الحديث الأول فوصله في الباب الذى يليه وفيه تمامه ، وأما الثانى فوصله بعد ذلك من طريق هشام عن يحيى عن أبى سلمة عن أبى هريرة بلفظ « لا يتقدم أحدكم » وأخرجه مسلم من طريق على بن المبارك عن يحيى بلفظ « لا تقدموا رمضان » .

**قوله ( عن أبى سهيل )** هو نافع بن مالك بن أبى عامر بن عمرو بن الحارث بن أبى غنيان — بالغين المعجمة والتحتانية — الأصبحي ، عم مالك بن أنس بن مالك ، وأبوه تابعى كبير أدرك عمر .

**قوله ( إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة )** كذا أخرجه مختصراً ، وقد أخرجه مسلم والنسائى من هذا الوجه بتمامه مثل رواية الزهرى الثانية ، والظاهر أن البخارى جمع المتن بإسنادين وذكر موضع المغايرة وهو « أبواب الجنة » في رواية إسماعيل بن جعفر « وأبواب السماء » في رواية الزهرى .

**قوله ( حدثنى ابن أبى أنس )** هو أبو سهيل نافع بن أبى أنس مالك بن أبى عامر شيخ إسماعيل بن جعفر ، وهو من صغار شيوخ الزهرى بحيث أدركه تلامذة الزهرى وهو أصغر منهم كإسماعيل بن جعفر . وهذا الإسناد يعد من رواية الأقران ، وقد تأخر أبو سهيل فى الوفاة عن الزهرى . وقد بين النسائى أن مراد الزهرى بابن أبى أنس نافع هذا فأخرج من وجه آخر عن عقيل عن ابن شهاب « أخبرنى أبو سهيل عن أبيه » وأخرجه من طريق صالح عن ابن شهاب فقال « أخبرنى نافع بن أبى أنس » وروى هذا الحديث معمر عن الزهرى فأرسله وحذف من بينه وبين أبى هريرة ، ورواه ابن إسحاق عن الزهرى عن أويس ابن أبى أويس عدیل بنى تيم عن أنس ، قال النسائى وهو خطأ .

**قوله ( مولى التميمين )** أى مولى بنى تيم ، والمراد منهم آل طلحة بن عبيد الله أحد العشرة ، وكان أبو عامر والد مالك قد قدم مكة فقطنها وحالف عثمان بن عبيد الله أخا طلحة فنسب إليه ، وكان مالك الفقيه يقول : لسنا مولى آل تيم ، إنما نحن عرب من أصبح ، ولكن جندى حالفهم .

**قوله ( وسلسلت الشياطين )** قال الحلیمى : يحتمل أن يكون المراد من الشياطين مسترقوا السمع منهم ، وأن تسلسلهم يقع فى ليالى رمضان دون أيامه ، لأنهم كانوا معوا فى زمن نزول القرآن من استراق السمع فزيدوا التسلسل مبالغة فى الحفظ ، ويحتمل أن يكون المراد أن الشياطين لا يخلصون من افتتان المسلمين إلى ما يخلصون إليه فى غيره لاشتغالهم بالصيام الذى فيه قمع الشهوات وبقراءة القرآن والذكر ، وقال غيره : المراد بالشياطين بعضهم وهم المردة منهم ، وترجم لذلك ابن خزيمة فى صحيحه وأورد ما أخرجه هو والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم من طريق الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة بلفظ « إذا كان أول ليلة من



شهر رمضان صفدت الشياطين ومردة الجن » وأخرجه النسائي من طريق أبي قلابة عن أبي هريرة بلفظ « وتغل فيه مردة الشياطين » زاد أبو صالح في روايته « وغلقت أبواب النار فلم يفتح منها باب ، وفتحت أبواب الجنة فلم يغلق منها باب ، ونادى مناد : يا باغي الخير أقبل ويا باغي الشر أقصر ، والله عتقاء من النار وذلك كل ليلة » لفظ ابن خزيمة ، وقوله « صفدت » بالمهمل المضمومة بعدها فاء ثقيلة مكسورة أى شدت بالأصفاة وهى الأغلال وهو بمعنى سلسلت ، ونحوه للبيهقي من حديث ابن مسعود وقال فيه « فتحت أبواب الجنة فلم يغلق منها باب الشهر كله » . قال عياض : يحتمل أنه على ظاهره وحقيقته وأن ذلك كله علامة للملائكة لدخول الشهر وتعظيم حرمة ولنع الشياطين من أذى المؤمنين ، ويحتمل أن يكون إشارة إلى كثرة الثواب والعفو ، وأن الشياطين يقل إغواؤهم فيصبرون كالمصنفدين . قال : ويؤيد هذا الاحتمال الثانى قوله فى رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم « فتحت أبواب الرحمة » قال : ويحتمل أن يكون فتح أبواب الجنة عبارة عما يفتحها الله لعباده من الطاعات وذلك أسباب لدخول الجنة ، وغلق أبواب النار عبارة عن صرف الهم عن المعاصى الآيلة بأصحابها إلى النار ، وتصفيد الشياطين عبارة عن تعجزهم عن الإغواء وتزيين الشهوات . قال الزين بن المنير : والأول أوجه ، ولا ضرورة تدعو إلى صرف اللفظ عن ظاهره . وأما الرواية التى فيها « أبواب الرحمة وأبواب السماء » فن تصرف الرواة ، والأصل أبواب الجنة بدليل ما يقابله وهو غلق أبواب النار ، واستدل به على أن الجنة فى السماء لإقامة هذا مقام هذه فى الرواية وفيه نظر ، وجزم التوربشتى شارح المصابيح بالاحتمال الأخير وعبارته : فتح أبواب السماء كناية عن تنزل الرحمة وإزالة الغلق عن مصاعد أعمال العباد تارة ببذل التوفيق وأخرى بحسن القبول ، وغلق أبواب جهنم كناية عن تنزه أنفس الصوام عن رجس الفواحش والتخلص من البواعث عن المعاصى بقمع الشهوات . وقال الطيبي : فائدة فتح أبواب السماء توقيف الملائكة على استحسان فعل الصائمين وأنه من الله بمنزلة عظيمة ، وفيه إذا علم المكلف ذلك بأخبار الصادق ما يزيد فى نشاطه ويتلقاه بأريحية . وقال القرطبي بعد أن رجح حمله على ظاهره : فإن قيل كيف نرى الشرور والمعاصى واقعة فى رمضان كثيراً فلو صفدت الشياطين لم يقع ذلك ؟ فالجواب أنها إنما تقل عن الصائمين الصوم الذى حوفظ على شروطه وروعت آدابه ، أو المصنفد بعض الشياطين وهم المردة لا كلهم كما تقدم فى بعض الروايات ، أو المقصود تقليل الشرور فيه وهذا أمر محسوس فإن وقوع ذلك فيه أقل من غيره ، إذ لا يلزم من تصفيد جميعهم أن لا يقع شر ولا معصية لأن لذلك أسباباً غير الشياطين كالنفوس الخبيثة والعادات القبيحة والشياطين الإنسية . وقال غيره : فى تصفيد الشياطين فى رمضان إشارة إلى رفع عذر المكلف كأنه يقال له قد كفت الشياطين عنك فلا تعتل بهم فى ترك الطاعة ولا فعل المعصية .

**قوله ( إذا رأيتموه )** أى الهلال وسياق التصريح بذلك بعد خمسة أبواب مع الكلام على الحكم ، وكذا هو مصرح بذكر الهلال فيه فى الرواية المعلقة ، وإنما أراد المصنف بإيراده فى هذا الباب ثبوت ذكر رمضان بغير لفظ شهر ، ولم يقع ذلك فى الرواية الموصولة وإنما وقع فى الرواية المعلقة .

**قوله ( وقال غيره عن الليث الخ )** المراد بالغير المذكور أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث ، كذا أخرجه الإسماعيلي من طريقه قال « حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب » فذكره بلفظ « سمعت

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للال رمضان إذا رأيتموه فصوموا» الحديث . ووقع مثله في غير رواية الزهري . قال عبد الرزاق « أنبأنا معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للال رمضان إذا رأيتموه فصوموا» الحديث . وسيأتي بيان اختلاف ألفاظ هذا الحديث حيث ذكرته إن شاء الله تعالى .

### باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً ونيةً

وقالت عائشة عن النبي صلى الله عليه : «يُعْثُونَ عَلَى نِيَاتِهِمْ» .

[١٩٠١]

١٨٥٥ - نا مسلم بن إبراهيم قال نا هشام قال نا يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : «من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ لَهُ ما تقدم من ذنبه ، ومن صام رمضان إيماناً واحتساباً غُفِرَ لَهُ ما تقدم من ذنبه» .

قوله ( باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً ونية ) قال الزين بن المنير : حذف الجواب إيجازاً واعتماداً على ما في الحديث ، وعطف قوله نية على قوله احتساباً لأن الصوم إنما يكون لأجل التقرب إلى الله ، والنية شرط في وقوعه قرية . قال : والأو أن يكون منصوباً على الحال . وقال غيره : انتصب على أنه مفعول له أو تمييز أو حال بأن يكون المصدر في معنى اسم الفاعل أى مؤمناً محتسباً ، والمراد بالإيمان الاعتقاد بحق فرضية صومه ، وبالاحتساب طلب الثواب من الله تعالى . وقال الخطابي : احتساباً أى عزيمة ، وهو أن يصومه على معنى الرغبة في ثوابه طيبة نفسه بذلك غير مستنقل لصيامه ولا مستطيل لأيامه .

قوله ( وقالت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم : يبعثون على نياتهم ) هذا طرف من حديث وصله المصنف في أوائل البيوع من طريق نافع بن جبير عنها وأوله « يغزو جيش الكعبة ، حتى إذا كانوا بببداء من الأرض خسف بهم ، ثم يبعثون على نياتهم » يعنى يوم القيامة . ووجه الاستدلال منه هنا أن للنية تأثيراً في العمل لاقضاء الخبر أن في الجيش المذكور المكره والمختار فإنهم إذا بعثوا على نياتهم وقعت المؤاخذه على المختار دون المكره .

قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن أبي كثير .

قوله ( عن أبي سلمة ) هو ابن عبد الرحمن ، ووقع في رواية معاذ بن هشام عن أبيه عن مسلم « حدثني أبو سلمة » ونحوه في رواية شيان عن يحيى عند أحمد .

قوله ( من قام ليلة القدر ) يأتي الكلام عليه في الباب المعقود لها في أواخر الصيام .

قوله ( ومن صام رمضان إيماناً واحتساباً غُفِرَ لَهُ ما تقدم من ذنبه ) زاد أحمد من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة « وما تأخر » وقد رواه أحمد أيضاً عن يزيد بن هارون عن محمد ابن عمرو بدون هذه الزيادة ، ومن طريق يحيى بن سعيد عن أبي سلمة بدونها أيضاً ، ووقعت هذه الزيادة أيضاً في رواية الزهري عن أبي سلمة أخرجهما النسائي عن قتيبة عن سفيان عنه ، وتابعه حامد بن يحيى عن

سفيان ، أخرجه ابن عبد البر في « التمهيد » واستنكره ، وليس بمنكر ، فقد تابعه قتيبة كما ترى ، وهشام ابن عمار وهو في الجزء الثاني عشر من فوائده ، والحسين بن الحسن المروزي أخرجه في كتاب الصيام له ، ويوسف بن يعقوب النجاشي أخرجه أبو بكر بن المقرئ في فوائده كلهم عن سفيان ، والمشهور عن الزهري بلونها . وقد وقعت هذه الزيادة أيضاً في حديث عبادة بن الصامت عند الإمام أحمد من وجهين وإسناده حسن . وقد استوعبت الكلام على طريقه في « كتاب الخصال المكفرة ، للذنوب المقدمة والمؤخرة » وهذا محصله . وقوله « من ذنبه » اسم جنس مضاف فيتناول جميع الذنوب ، إلا أنه مخصوص عند الجمهور ، وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الوضوء وفي أوائل كتاب المواقيت . قال الكرماني : وكلمة « من » إما متعلقة بقوله « غفر » أي غفر من ذنبه ما تقدم فهو منصوب المحل ، أو هي مبنية لما تقدم وهو مفعول لما لم يسم فاعله فيكون مرفوع المحل .

## ب

أَجُودُ مَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَكُونُ فِي رَمَضَانَ

[١٩٠٢] ١٨٥٦ - فاموسى بن إسماعيل قال نا إبراهيم بن سعد قال أنا ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس قال : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَجُودَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ ، وَكَانَ أَجُودَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ ، وَكَانَ جَبْرِيلُ يَلْقَاهُ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي رَمَضَانَ حَتَّى يَنْسَلَخَ ، يَعْرِضُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ ، فَإِذَا لَقِيَهُ جَبْرِيلُ كَانَ أَجُودَ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ .

قوله ( باب أجود ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يكون في رمضان ) أورد فيه حديث ابن عباس « كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير » وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في بدء الوحي . قال الزين بن المنير : وجه التشبيه بين أجوديته صلى الله عليه وسلم بالخير وبين أجودية الريح المرسلة أن المراد بالريح ريح الرحمة التي يرسلها الله تعالى لإنزال الغيث العام الذي يكون سبباً لإصابة الأرض الميتة وغير الميتة ، أي فيعم خيره وبره من هو بصفة الفقر والحاجة ومن هو بصفة الغنى والكفاية أكثر مما يعم الغيث الناشئة عن الريح المرسلة صلى الله عليه وسلم .

بَابُ مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فِي الصَّوْمِ

[١٩٠٣] ١٨٥٧ - فآدم بن أبي إياس قال نا ابن أبي ذئب قال نا سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ » .

**قوله ( باب من لم يدع ) أى يترك ( قول الزور والعمل به )** زاد فى نسخة الصغاني « فى الصوم » . قال الزين بن المنير : حذف الجواب لأنه لو نص على ما فى الخبر لطالت الترجمة ، أو لو عبر عنه بحكم معين لوقع فى عهده فكان الإيجاز ما صنع .

**قوله ( حدثنا سعيد المقبرى عن أبيه )** كذا فى أكثر الروايات عن ابن أبى ذئب ، وقد رواه ابن وهب عن ابن أبى ذئب فاختلف عليه : رواه الربيع عنه مثل الجماعة ، ورواه ابن السراج عنه فلم يقل « عن أبيه » أخرجه النسائي ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق حماد بن خالد عن ابن أبى ذئب بإسقاطه أيضاً ، واختلف فيه على ابن المبارك فأخرجه ابن حبان من طريقه بالإسقاط ، وأخرجه النسائي وابن ماجه وابن خزيمة بإثباته ، وذكر الدارقطني أن يزيد بن هارون ويونس بن يحيى رواه عن ابن أبى ذئب بالإسقاط أيضاً ، وقد أخرجه أحمد عن يزيد فقال فيه « عن أبيه » ، والذي يظهر أن ابن أبى ذئب كان تارة لا يقول عن أبيه وفى أكثر الأحوال يقولها ، وقد رواه أبو قتادة الحراني عن ابن أبى ذئب بإسناد آخر فقال « عن الزهري عن عبد الله ابن ثعلبة عن أبى هريرة » وهو شاذ والمحفوظ الأول .

**قوله ( قول الزور والعمل به )** زاد المصنف فى الأدب عن أحمد بن يونس عن ابن أبى ذئب « والجهل » وكذا لأحمد عن حجاج ويزيد بن هارون كلاهما عن ابن أبى ذئب ، وفى رواية ابن وهب « والجهل فى الصوم » ولابن ماجه من طريق ابن المبارك « من لم يدع قول الزور والجهل والعمل به » جعل الضمير فى « به » يعود على الجهل ، والأول جعله يعود على قول الزور والمعنى متقارب ، ولما روى الترمذى حديث أبى هريرة هذا قال : وفى الباب عن أنس . قلت : وحديث أنس أخرجه الطبراني فى الأوسط بلفظ « من لم يدع الخنا والكذب » ورجاله ثقات ، والمراد بقول الزور : الكذب ، والجهل : السفه ، والعمل به أى بمقتضاه كما تقدم .

**قوله ( فليس لله حاجة فى أن يدع طعامه وشرابه )** قال ابن بطال : ليس معناه أن يؤمر بأن يدع صيامه ، وإنما معناه التحذير من قول الزور وما ذكر معه ، وهو مثل قوله « من باع الخمر فليشقص الخنازير » أى يذبحها ، ولم يأمره بذبحها ولكنه على التحذير والتعظيم لاثم بائع الخمر . وأما قوله « فليس لله حاجة » فلا مفهوم له ، فإن الله لا يحتاج إلى شيء ، وإنما معناه فليس لله إرادة فى صيامه فوضع الحاجة موضع الإرادة ، وقد سبق أبو عمر بن عبد البر إلى شيء من ذلك . قال ابن المنير فى الحاشية : بل هو كناية عن عدم القبول كما يقول المغضب لمن رد عليه شيئاً طلبه منه فلم يقم به : لا حاجة لى بكذا ، فالمراد رد الصوم المتلبس بالزور وقبول السالم منه ، وقريب من هذا قوله تعالى ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دُمَاهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ ﴾ فإن معناه لن يصيب رضاه الذى ينشأ عنه القبول . وقال ابن العربى : مقتضى هذا الحديث أن من فعل ما ذكر لا يثاب على صيامه ، ومعناه أن ثواب الصيام لا يقوم فى الموازنة بإثم الزور وما ذكر معه . وقال البيضاوى : ليس المقصود من شرعية الصوم نفس الجوع والعطش ، بل ما يتبعه من كسر الشهوات وتطويع النفس الأمانة للنفس المطمئنة ، فلذا لم يحصل ذلك لا ينظر الله إليه نظر القبول ، فقوله « ليس لله حاجة » مجاز عن عدم القبول ، فتنى السبب وأراد المسبب والله أعلم . واستدل به على أن هذه الأفعال تنقص الصوم ، وتعقب بأنها صغائر تكفر باجتناب الكبائر . وأجاب السبكي الكبير

بأن في حديث الباب والذي مضى في أول الصوم دلالة قوية للأول ، لأن الرфт والصخب وقول الزور والعمل به مما علم النهى عنه مطلقاً والصوم مأمور به مطلقاً ، فلو كانت هذه الأمور إذا حصلت فيه لم يتأثر بها لم يكن لذكرها فيه مشروطة فيه معنى يفهمه ، فلما ذكرت في هذين الحديثين نهيتنا على أمرين : أحدهما زيادة قبورها في الصوم على غيرها ، والثاني البحث على سلامة الصوم عنها ، وأن سلامته منها صفة كمال فيه ، وقوة الكلام تقتضى أن يقبح ذلك لأجل الصوم ، فقتضى ذلك أن الصوم يكمل بالسلامة عنها . قال : فإذا لم يسلم عنها نقص . ثم قال : ولا شك أن التكليف قد ترد بأشياء وينبه بها على أخرى بطريق الإشارة ، وليس المقصود من الصوم العدم المحض كما في المنهيات لأنه يشترط له النية بالإجماع ، ولعل القصد به في الأصل الإمساك عن جميع المخالفات ، لكن لما كان ذلك يشق خفف الله وأمر بالإمساك عن المفطرات ، ونبه الغافل بذلك على الإمساك عن المخالفات ، وأرشد إلى ذلك ما تضمنته أحاديث المبين عن الله مراده ، فيكون اجتناب المفطرات واجباً واجتناب ما عداها من المخالفات من المكملات ، والله أعلم . وقال شيخنا في شرح الترمذى : لما أخرج الترمذى هذا الحديث ترجم ما جاء في التشديد في الغيبة للصائم ، وهو مشكل لأن الغيبة ليست قول الزور ولا العمل به ، لأنها أن يذكر غيره بما يكره ، وقول الزور هو الكذب ، وقد وافق الترمذى بقية أصحاب السنن فترجموا بالغيبة وذكروا هذا الحديث ، وكأنهم فهموا من ذكر قول الزور والعمل به الأمر بحفظ النطق ، ويمكن أن يكون فيه إشارة إلى الزيادة التي وردت في بعض طرقه وهي الجهل فإنه يصح إطلاقه على جميع المعاصي . وأما قوله « والعمل به » فيعود على الزور ، ويحتمل أن يعود أيضاً على الجهل أى والعمل بكل منهما .

( تنبيه ) : قوله « فليس لله » وقع عند البيهقي في « الشعب » من طريق يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب « فليس به » بموحدة وهاء ضمير ، فإن لم يكن تحريفاً فالضمير للصائم .

### باب هل يقول : إني صائم إذا شتم

[١٩٠٤] ١٨٥٨ - نا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام بن يوسف عن ابن جريج قال أخبرني عطاء عن أبي صالح الزيات أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « قال الله عز وجل : كل عمل ابن آدم له ، إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به ، والصيام جنة ، وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب ، فإن سابه أحد أو قاتله فليقل : إني امرؤ صائم . والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ، للصائم فرحتان يفرحهما : إذا أفطر فرح ، وإذا لقي ربه فرح بصومه . »

قوله ( باب هل يقول إني صائم إذا شتم ) أورد فيه حديث أبي هريرة ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل ستة أبواب .

قوله فيه ( ولا يصخب ) كذا للأكثر بالمهملة الساكنة بعدها خاء معجمة ، ول بعضهم بالسين بدل

الصاد وهو بمعناه ، والصخب الخصام والصياح ، وقد تقدم أن المراد النهي عن ذلك تأكيده حالة الصوم ، وإلا فغير الصائم منهي عن ذلك أيضاً .

**قوله ( خلوف )** كذا للأكثر ، وللكشيميني « خلّف » بحذف الواو كأنها صيغة جمع ، ويروى في غير البخاري بلفظ « لخرة » على الوحدة كتمر وتمرّة .

**قوله ( للصائم فرحتان يفرحهما : إذا أفطر فرح )** زاد مسلم « بفطره » : وقوله « يفرحهما » أصله يفرح بهما فحذف الجار ووصل الضمير كقوله صام رمضان أى فيه . قال القرطبي : معناه فرح بزوال جوعه وعطشه حيث أبيح له الفطر ، وهذا الفرح طبيعي وهو السابق للفهم ، وقيل إن فرحه بفطره إنما هو من حيث أنه تمام صومه وخاتمة عبادته وتخفيف من ربه ومعونة على مستقبل صومه . قلت : ولا قانع من الحمل على ما هو أعم مما ذكر ، ففرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك ، فمنهم من يكون فرحه مباحاً وهو الطبيعي ، ومنهم من يكون مستحباً وهو من يكون سببه شيء مما ذكره .

**قوله ( وإذا لقي ربه فرح بصومه )** أى يجزائه وثوابه . وقيل الفرح الذى عند لقاء ربه إما لسروره بربه أو بثواب ربه على الاحتمالين . قلت : والثاني أظهر إذ لا ينحصر الأول في الصوم بل يفرح حينئذ بقبول صومه وترتب الجزاء الوافر عليه .

### باب الصوم لمن خاف على نفسه العزبة

[١٩٠٥] ١٨٥٩- نا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة : بينا أنا أمشي مع عبد الله فقال : كنّا مع النبي صلى الله عليه فقال : « من استطاع الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر ، وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » .

[الحديث ١٩٠٥- طرفاه في : ٥٠٦٥ ، ٥٠٦٦] .

**قوله ( باب الصوم لمن خاف على نفسه العزبة )** بضم المهملة وسكون الزاى بعدها موحدة ، كذا لأبي ذر ، ولغيره « العزوبة » بزيادة واو ، والمراد بالخوف من العزوبة ما ينشأ عنها من إرادة الوقوع في العنت . ثم أورد المصنف فيه حديث ابن مسعود المشهور ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى ، والمراد منه هنا قوله فيه « ومن لم يستطع » أى لم يجد أهبة النكاح .

**قوله ( فعليه بالصوم فإنه له وجاء )** بكسر الواو ويجمع ومد وهو رض الحصيتين ، وقيل رض عروقهما ، ومن يفعل به ذلك تنقطع شهوته ، ومقتضاه أن الصوم قانع لشهوة النكاح . واستشكل بأن الصوم يزيد في تهيج الحرارة وذلك مما يثير الشهوة ، لكن ذلك إنما يقع في مبدأ الأمر فإذا تداوى عليه واعتاده سكن ذلك ، والله أعلم .

## ب

قول النبي صلى الله عليه: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطَرُوا»

وقال صلة عن عمار: من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه.

[١٩٠٦] ١٨٦٠ - نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى

الله عليه ذكر رمضان فقال: «لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأقدروا له».

[١٩٠٧] ١٨٦١ - نا عبد الله بن مسلمة قال نا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن

رسول الله صلى الله عليه قال: «الشهر تسع وعشرون ليلة، فلا تصوموا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين».

[١٩٠٨] ١٨٦٢ - نا أبو الوليد قال نا شعبة عن جبلة بن سحيم قال سمعت ابن عمر يقول: قال

النبي صلى الله عليه: «الشهر هكذا وهكذا، وخمس الإبهام في الثالثة».

[الحديث ١٩٠٨ - طرفاه في: ١٩١٣، ٥٣٠٢].

[١٩٠٩] ١٨٦٣ - نا آدم قال نا شعبة قال نا محمد بن زياد قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال النبي

صلى الله عليه - أو قال: قال أبو القاسم صلى الله عليه - : «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غبي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين».

[١٩١٠] ١٨٦٤ - نا أبو عاصم عن ابن جريج عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن عكرمة بن

عبد الرحمن عن أم سلمة: أن النبي صلى الله عليه آلى من نسائه شهراً، فلما مضى تسعة وعشرون يوماً غدا - أو راح - فقل له: إنك حلفت أن لا تدخل شهراً. فقال: «إن الشهر يكون تسعة وعشرين يوماً».

[الحديث ١٩١٠ - طرفه في: ٥٢٠٢].

[١٩١١] ١٨٦٥ - نا عبد العزيز بن عبد الله قال نا سليمان بن بلال عن حميد عن أنس قال: آلى

رسول الله صلى الله عليه من نسائه، فكانت انفكت رجله، فأقام في مشربة تسعة وعشرين ليلة ثم نزل، فقالوا: يا رسول الله، آليت شهراً، فقال: «إن الشهر يكون تسعاً وعشرين».

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : إذا رأيتم الهلال فصوموا )** هذه الترجمة لفظ مسلم من رواية إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة ، وقد سبق للمصنف في أول الصيام من طريق ابن شهاب عن سالم عن أبيه بلفظ « إذا رأيتموه » وذكر البخاري في الباب أحاديث تدل على نفي صوم يوم الشك رتباً ترتيباً حسناً : فصدرها بحديث عمار المصريح بعصيان من صامه ، ثم بحديث ابن عمر من وجهين أحدهما بلفظ « فإن غم عليكم فاقدروا له » والآخر بلفظ « فأكملوا العدة ثلاثين » وقصد بذلك بيان المراد من قوله فاقدروا له ، ثم استظهر بحديث ابن عمر أيضاً « الشهر هكذا وهكذا وحبس الإبهام في الثالثة » ثم ذكر شاهداً من حديث أبي هريرة لحديث ابن عمر مصرحاً بأن عدة الثلاثين المأمور بها تكون من شعبان ، ثم ذكر شاهداً لحديث ابن عمر في كون الشهر تسعاً وعشرين من حديث أم سلمة مصرحاً فيه بأن الشهر تسع وعشرون ، ومن حديث أنس كذلك ، وسأتكلم عليها حديثاً حديثاً إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال صلة عن عمار إلخ )** أما صلة فهو بكسر المهملة وتخفيف اللام المفتوحة ابن زفر بزاي وفاء وزن عمر كوفي عيسى بموحدة ومهملة من كبار التابعين وفضلائهم ، وهم ابن حزم فزعم أنه صلة ابن أشيم ، والمعروف أنه ابن زفر ، وكذا وقع مصرحاً به عند جمع ممن وصل هذا الحديث ، وقد وصله أبو داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق عمرو بن قيس عن أبي إسحق عنه ولفظه عندهم « كنا عند عمار بن ياسر فأتي بشاة مصلية فقال : كلوا . فتحنى بعض القوم فقال إني صائم . فقال عمار : من صام يوم الشك » وفي رواية ابن خزيمة وغيره « من صام اليوم الذي يشك فيه » ، وله متابع بإسناد حسن ، أخرجه ابن أبي شيبه من طريق منصور عن ربيعي « أن عماراً وناساً معه أتوهم يسألونهم في اليوم الذي يشك فيه ، فاعتزلهم رجل ، فقال له عمار تعال فكل فقال : إني صائم ، فقال له عمار : إن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر فتعال وكل » ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن منصور عن ربيعي عن رجل عن عمار ، وله شاهد من وجه آخر أخرجه إسحق بن راهويه من رواية سمالك عن عكرمة . ومنهم من وصله بذكر ابن عباس فيه .

**قوله ( فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم )** استدل به على تحريم صوم يوم الشك لأن الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه فيكون من قبيل المرفوع . قال ابن عبد البر : هو مسند عندهم لا يختلفون في ذلك . وخالفهم الجوهري المالكى فقال : هو موقوف . والجواب أنه موقوف لفظاً مرفوع حكماً . قال الطبي : إنما أتى بالموصول ولم يقل يوم الشك مبالغة في أن صوم يوم فيه أدنى شك سبب لعصيان صاحب الشرع فكيف بمن صام يوماً الشك فيه قائم ثابت ، ونحوه قوله تعالى ﴿ ولا تتركوا إلى الذين ظلموا ﴾ أي الذين أونس منهم أدنى ظلم ، فكيف بالظلم المستمر عليه ؟ قلت : وقد عامت أنه وقع في كثير من الطرق بلفظ « يوم الشك » وقوله « أبا القاسم » قيل فائدة تخصيص ذكر هذه الكنية الإشارة إلى أنه هو الذي يقسم بين عباد الله أحكامه زماناً ومكاناً وغير ذلك ، وأما حديث ابن عمر فاتفق الرواة عن مالك عن نافع فيه على قوله « فاقدروا له » وجاء من وجه آخر عن نافع بلفظ « فاقدروا ثلاثين » كذلك أخرجه مسلم من طريق عبيد الله ابن عمر عن نافع ، وهكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع . قال عبد الرزاق : وأخبرنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع به وقال « فعدوا ثلاثين » واتفق الرواة عن مالك عن عبد الله بن دينار



أيضاً فيه على قوله « فاقدروا له » وكذلك رواه الزعفراني وغيره عن الشافعي ، وكذا رواة إسحق الحاربي وغيره في « الموطأ » عن القعنبى ، وأخرجه الربيع بن سليمان والمزني عن الشافعي فقال فيه كما قاله البخاري هنا عن القعنبى « فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » قال البيهقي في « المعرفة » إن كانت رواية الشافعي والقعنبى من هذين الوجهين محفوظة فيكون مالك قد رواه على الوجهين . قلت : ومع غرابة هذا اللفظ من هذا الوجه فله متابعات ، منها : ما رواه الشافعي أيضاً من طريق سالم عن ابن عمر بتعيين الثلاثين . ومنها : ما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر بلفظ « فإن غم عليكم فأكملوا ثلاثين » وله شواهد من حديث حذيفة عند ابن خزيمة ، وأبى هريرة وابن عباس عند أبى داود والنسائي وغيرهما ، وعن أبى بكرة وطلق بن على عند البيهقي ، وأخرجه من طرق أخرى عنهم وعن غيرهم .

**قوله ( لا تصوموا حتى تروا الهلال )** ظاهره إيجاب الصوم حين الرؤية متى وجدت ليلاً أو نهاراً لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل ، وبعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال أو بعد ، وخالف الشيعة الإجماع فأوجبوه مطلقاً ، وهو ظاهر في النهى عن ابتداء صوم رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيرها ، ولو وقع الاختصار على هذه الجملة لكنى ذلك لمن تمسك به ، لكن اللفظ الذى رواه أكثر الرواة أوقع للمخالف شبهة وهو قوله « فإن غم عليكم فاقدروا له » فاحتمل أن يكون المراد التفرقة بين حكم الصحو والغيم ، فيكون التعليق على الرؤية متعلقاً بالصحو ، وأما الغيم فله حكم آخر . ويحتمل أن لا تفرقة ويكون الثانى مؤكداً للأول ، وإلى الأول ذهب أكثر الختابة ، وإلى الثانى ذهب الجمهور فقالوا : المراد بقوله « فاقدروا له » أى انظروا فى أول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين ، ويرجع هذا التأويل الروايات الأخر المصروفة بالمراد وهى ما تقدم من قوله « فأكملوا العدة ثلاثين » ونحوها ، وأولى ما فسر الحديث بالحديث ، وقد وقع الاختلاف فى حديث أبى هريرة فى هذه الزيادة أيضاً فرواها البخارى كما ترى بلفظ « فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » وهذا أصرح ما ورد فى ذلك ، وقد قيل إن آدم شيخه انفرد بذلك فإن أكثر الرواة عن شعبة قالوا فيه « فعدوا ثلاثين » أشار إلى ذلك الإسماعيلي وهو عند مسلم وغيره . قال فيجوز أن يكون آدم أورده على ما وقع عنده من تفسير الخبر . قلت : الذى ظنه الإسماعيلي صحيح ، فقد رواه البيهقي من طريق إبراهيم بن يزيد عن آدم بلفظ « فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً » يعنى عدوا شعبان ثلاثين ، فوقع للبخارى إدراج التفسير فى نفس الخبر . ويؤيد رواية أبى سلمة عن أبى هريرة بلفظ « لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين » ، فإنه يشعر بأن المأمور بعدده هو شعبان ، وقد رواه مسلم من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد بلفظ « فأكملوا العدد » وهو يتناول كل شهر فدخل فيه شعبان ، وروى الدارقطني وصححه وابن خزيمة فى صحيحه من حديث عائشة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان ، فإن غم عليه عد ثلاثين يوماً ثم صام » وأخرجه أبو داود وغيره أيضاً . وروى أبو داود والنسائي وابن خزيمة من طريق ربيع عن حذيفة مرفوعاً « لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكمّلوا العدة » ، ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكمّلوا العدة » وقيل الصواب فيه عن ربيع عن رجل من الصحابة مبهم ، ولا يقدح ذلك فى صحته . قال ابن الجوزى فى « التحقيق » لأحمد فى هذه المسألة - وهى ما إذا حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان - ثلاثة

أقوال : أحدها يجب صومه على أنه من رمضان . ثانيها لا يجوز فرضاً ولا نفلاً مطلقاً ، بل قضاء وكفارة ونذراً ونفلاً يوافق عادة ، وبه قال الشافعي . وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك . ثالثها المرجع إلى رأى الإمام في الصوم والفطر . واحتج الأول بأنه موافق لرأى الصحابي راوى الحديث . قال أحمد : حدثنا إسماعيل حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث بلفظ « فاقدروا له » قال نافع : فكان ابن عمر إذا مضى من شعبان تسع وعشرون يبعث من ينظر ، فإن رأى فذاك ، وإن لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطراً ، وإن حال أصبح صائماً . وأما ما روى الثوري في جامعه عن عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول : لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذى يشك فيه ، فالجمع بينهما أنه في الصورة التى أوجب فيها الصوم لا يسمى يوم شك ، وهذا هو المشهور عن أحمد أنه خص يوم الشك بما إذا تقاعد الناس عن رؤية الهلال أو شهد برؤيته من لا يقبل الحاكم شهادته ، فأما إذا حال دون منظره شيء فلا يسمى شكاً . واختار كثير من المحققين من أصحابه الثانى . قال ابن عبد الهادى في تنقيحه : الذى دلت عليه الأحاديث - وهو مقتضى القواعد - أنه أى شهر غم أكمل ثلاثين سواء في ذلك شعبان ورمضان وغيرهما ، فعلى هذا قوله « فأكملوا العدة » يرجع إلى الجماعتين وهو قوله « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا العدة » أى غم عليكم في صومكم أو فطركم ، وبقية الأحاديث تدل عليه فاللام في قوله « فأكملوا العدة » للشهر أى عدة الشهر ، ولم يخص صلى الله عليه وسلم شهراً دون شهر بالإكمال إذا غم ، فلا فرق بين شعبان وغيره في ذلك ، إذ لو كان شعبان غير مراد بهذا الإكمال لبيته فلا تكون رواية من روى « فأكملوا عدة شعبان » مخالفة لمن قال « فأكملوا العدة » بل مبينة لها . ويؤيد ذلك قوله في الرواية الأخرى « فإن حال بينكم وبينه سحاب فأكملوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا » . أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وأبو يعلى من حديث ابن عباس هكذا ، ورواه الطيالسي من هذا الوجه بلفظ « ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان » وروى النسائي من طريق محمد بن حزين عن ابن عباس بلفظ « فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » .

**قوله ( فاقدروا له )** تقدم أن للعلماء فيه تأويين ، وذهب آخرون إلى تأويل ثالث ، قالوا : معناه فاقدروه بحساب المنازل . قاله أبو العباس بن سريج من الشافعية ومطرف بن عبد الله من التابعين وابن قتيبة من المحدثين . قال ابن عبد البر : لا يصح عن مطرف ، وأما ابن قتيبة هو ممن يعرج عليه في مثل هذا . قال : ونقل ابن خويز منداد عن الشافعي مسألة ابن سريج والمعروف عن الشافعي ما عليه الجمهور ، ونقل ابن العربي عن ابن سريج أن قوله « فاقدروا له » خطاب لمن خصه الله بهذا العلم ، وأن قوله « فأكملوا العدة » خطاب للعامة . قال ابن العربي : فصار وجوب رمضان عنده مختلف الحال يجب على قوم بحساب الشمس والقمر وعلى آخرين بحساب العدد ، قال : وهذا بعيد عن النبلاء . وقال ابن الصلاح : معرفة منازل القمر هي معرفة سير الأهلة ، وأما معرفة الحساب فأمر دقيق يختص بمعرفة الآحاد ، قال : فمعرفة منازل القمر تدرك بأمر محسوس يدركه من يراقب النجوم ، وهذا هو الذى أراده ابن سريج وقال به في حق العارف بها في خاصة نفسه . ونقل الرويانى عنه أنه لم يقل بوجوب ذلك عليه وإنما قال بجوازه ، وهو اختيار القفال وأبى الطيب ، وأما أبو إسحق في « المذهب » فنقل عن ابن

سريع لزوم الصوم في هذه الصورة فتعددت الآراء في هذه المسألة بالنسبة إلى خصوص النظر في الحساب والمنازل : أحدها الجواز ولا يجزئ عن الفرض ، ثانيها يجوز ويجزئ ، ثالثها يجوز للحاسب ويجزئه لا للمنجم ، رابعها يجوز لهما ولغيرهما تقليد الحاسب دون المنجم ، خامسها يجوز لهما ولغيرهما مطلقاً . وقال ابن الصباغ أما بالحساب فلا يلزمه بلا خلاف بين أصحابنا . قلت : ونقل ابن المنذر قبله الإجماع على ذلك . فقال في الإشراف : صوم يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال مع الصحو لا يجب بإجماع الأمة ، وقد صح عن أكثر الصحابة والتابعين كراهته ، هكذا أطلق ولم يفصل بين حاسب وغيره ، فمن فرق بينهم كان عجوجاً بالإجماع قبله ، وسيأتي بقية البحث في ذلك بعد باب .

**قوله ( الشهر تسع وعشرون )** ظاهره حصر الشهر في تسع وعشرين مع أنه لا ينحصر فيه بل قد يكون ثلاثين ، والجواب أن المعنى أن الشهر يكون تسعة وعشرين أو اللام للعهد والمراد شهر بعينه أو هو محمول على الأكثر الأغلب لقول ابن مسعود « ما صمنا مع النبي صلى الله عليه وسلم تسعاً وعشرين أكثر مما صمنا ثلاثين » أخرجه أبو داود والترمذي ، ومثله عن عائشة عند أحمد بإسناد جيد ، ويؤيد الأول قوله في حديث أم سلمة في الباب أن الشهر يكون تسعة وعشرين يوماً ، وقال ابن العربي : قوله « الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا إلخ » معناه حصره من جهة أحد طرفيه ، أى أنه يكون تسعاً وعشرين وهو أقله ، ويكون ثلاثين وهو أكثره ، فلا تأخذوا أنفسكم بصوم الأكثر احتياطاً ، ولا تقتصروا على الأقل تخفيفاً ، ولكن اجعلوا عبادتكم مرتبطة ابتداء وانتهاء باستهلاله .

**قوله ( فلا تصوموا حتى تروه )** ليس المراد تعليق الصوم بالرؤية في حق كل أحد ، بل المراد بذلك رؤية بعضهم وهو من يثبت به ذلك ، إما واحد على رأى الجمهور أو اثنان على رأى آخرين . ووافق الحنفية على الأول إلا أنهم خصوا ذلك بما إذا كان في السماء علة من غيم وغيره ، وإلا متى كان صحو لم يقبل إلا من جمع كثير يقع العلم بخبرهم . وقد تمسك بتعليق الصوم بالرؤية من ذهب إلى إلزام أهل البلد برؤية أهل بلد غيرها ، ومن لم يذهب إلى ذلك قال لأن قوله « حتى تروه » خطاب لأناس مخصوصين فلا يلزم غيرهم ، ولكنه مصروف عن ظاهره فلا يتوقف الحال على رؤية كل واحد فلا يتقيد بالبلد . وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب : أحدها لأهل كل بلد رؤيتهم ، وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد له ، وحكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم وإسحق ، وحكاه الترمذي عن أهل العلم ولم يحك سواه ، وحكاه الماوردي وجهاً للشافعية . ثانيها مقابله إذا رأى ببلدة لزم أهل البلاد كلها ، وهو المشهور عند المالكية ، لكن حكى ابن عبد البر الإجماع على خلافه ، وقال : أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلاد كخراسان والأندلس . قال القرطبي : قد قال شيوعنا إذا كانت رؤية الهلال ظاهرة قاطعة بموضع ثم نقل إلى غيرهم بشهادة اثنين لزمهم الصوم . وقال ابن الماجشون : لا يلزمهم بالشهادة إلا لأهل البلد الذى ثبتت فيه الشهادة إلا أن يثبت عند الإمام الأعظم فيلزم الناس كلهم لأن البلاد في حقه كالبلد الواحد إذ حكمه نافذ في الجميع . وقال بعض الشافعية : إن تقاربت البلاد كان الحكم واحداً وإن تباعدت فوجهان : لا يجب عند الأكثر ، واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب وحكاه البغوى عن الشافعى . وفي ضبط البعد أوجه : أحدها اختلاف المطالع قطع به العراقيون والصيدلاني وصححه النووي

في « الروضة » و « شرح المذهب » . ثانيها مسافة القصر قطع به الإمام والبعوى وصححه الرافعى في « الصغير » والنوى في « شرح مسلم » . ثالثها اختلاف الأقاليم . رابعها حكاة السرخسى فقال : يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض دون غيرهم . خامسها قول ابن الماجشون المتقدم واستدل به على وجوب الصوم والفطر على من رأى الهلال وحده وإن لم يثبت بقوله ، وهو قول الأئمة الأربعة في الصوم ، واختلفوا في الفطر فقال الشافعى : يفطر ويخفيه . وقال الأكثر : يستمر صائماً احتياطاً .

**قوله ( فإن غم عليكم )** بضم المعجمة وتشديد الميم أى حال بينكم وبينه غيم ، يقال غممت الشيء إذا غطيته ، ووقع في حديث أبى هريرة من طريق المستملى « فإن غم » ومن طريق الكشمينى « أغمى » ومن رواية السرخسى « غبى » بفتح الغين المعجمة وتخفيف الموحدة وأغمى وغم وغمى بتشديد الميم وتخفيفها فهو مغموم ، الكل بمعنى ، وأما غبى فأخوذ من الغباوة وهى عدم الفطنة وهى استعارة لخفاء الهلال ، ونقل ابن العربى أنه روى « عمى » بالعين المهملة من العمى قال وهو بمعناه لأنه ذهاب البصر عن المشاهدات أو ذهاب البصيرة عن المعقولات .

**قوله في طريق ابن عمر الثالثة ( الشهر هكذا وهكذا وخمس الإبهام في الثالثة )** كذا للأكثر بالمعجمة والنون أى قبض ، والانحناس الانقباض قاله الخطابى . وفى رواية الكشمينى « وحبس » بالحاء المهملة ثم الموحدة ، أى منع .

**قوله ( عن يحيى بن عبد الله بن صيفى )** بمهمله وفاء وزن زيدى ، وهو اسم بلفظ النسبة . ووقع فى رواية حجاج عن ابن جريج « أخبرنى يحيى » أخرجه مسلم ، وكذا صرح بالإخبار فى بقية الإسناد ، وسيأتى الكلام على حديث أم سلمة هذا مستوفى فى كتاب الطلاق .

**قوله ( عن حميد عن أنس )** سيأتى فى الطلاق من وجه آخر عن سليمان عن حميد أنه سمع أنساً .

**قوله ( تسعاً وعشرين )** كذا للأكثر وللحموى والمستملى « تسعة وعشرين » وسيأتى بقية الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى .

## باب

### شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ

[١٩١٢] ١٨٦٦- فامسدد قال نا معتمر قال سمعت إسحاق بن سويد عن عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه عن النبي صلى الله عليه . وحدثني مسدد قال نا معتمر عن خالد الحذاء ، قال حدثني عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه عن النبي صلى الله عليه : « شهران لا ينقصان ، شهر ربيع الأول وشهر رمضان وذو الحجة » .

**قوله ( باب شهر ربيع الأول لا ينقصان )** هكذا ترجم ببعض لفظ الحديث ، وهذا القدر لفظ طريق لحديث الباب عند الترمذى من رواية بشر بن الفضل عن خالد الحذاء .

قوله ( حدثنا مسدد حدثنا معتمر ) فساق الإسناد ثم قال : « وحدثني مسدد قال حدثنا معتمر » فساقه بإسناد آخر لمسدد وساق المتن على لفظ الرواية الثانية ، وكأن النكتة في كونه لم يجمع الإسنادين معاً مع أنهما لم يتغيرا إلا في شيخ معتمر أن مسدداً حدثه به مرة ومعه غيره عن معتمر عن إسحق ، وحدثه به مرة أخرى إما وهو وحده وإما بقراءته عليه عن معتمر عن خالد ، ولمسدد فيه شيخ آخر أخرجه أبو داود عنه عن يزيد بن زريع عن خالد وهو محفوظ عن خالد الحذاء من طرق . وأما قول قاسم في « الدلائل » : سمعت موسى بن هارون يحدث بهذا الحديث عن العباس بن الوليد عن يزيد بن زريع مرفوعاً ، قال موسى وأنا أهاب رفعه ، فإن لم يحمل على أن يزيد بن زريع كان ربماً وقفه وإلا فليس لمهابة رفعه معنى . وأما لفظ إسحق العدوي فأخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريق أبي خليفة وأبي مسلم الكجي جميعاً عن مسدد بهذا الإسناد بلفظ « لا ينقص رمضان ولا ينقص ذو الحجة » وأشار الإسماعيلي أيضاً إلى أن هذا اللفظ لإسحق العدوي ، لكن أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن محمد بن يحيى عن مسدد بلفظ « شهراً عيداً لا ينقصان » كما هو لفظ الترجمة ، وكأن هذا هو السر في اقتصار البخاري على سياق المتن على لفظ خالد دون إسحق لكونه لم يختلف في سياقه عليه ، وقد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث : فمنهم من حمّله على ظاهره فقال لا يكون رمضان ولا ذو الحجة أبداً إلا ثلاثين ، وهذا قول مردود معاند للموجود المشاهد ، ويمكن في رده قوله صلى الله عليه وسلم « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكلوا العدة » فإنه لو كان رمضان أبداً ثلاثين لم يحتاج إلى هذا . ومنهم من تأول له معنى لا نقاً . وقال أبو الحسن كان إسحق بن راهويه يقول : لا ينقصان في الفضيلة إن كانا تسعة وعشرين أو ثلاثين . انتهى . وقيل لا ينقصان معاً ، إن جاء أحدهما تسعاً وعشرين جاء الآخر ثلاثين ولا بد . وقيل لا ينقصان في ثواب العمل فيهما ، وهذان القولان مشهوران عن السلف وقد ثبتا منقولين في أكثر الروايات في البخاري ، وسقط ذلك في رواية أبي ذر ورواية النسفي وغيره عقب الترجمة قبل سياق الحديث . قال إسحق : وإن كان ناقصاً فهو تمام . وقال محمد : لا يجتمعان كلاهما ناقص . وإسحق هذا هو ابن راهويه ، ومحمد هو البخاري المصنف . ووقع عند الترمذي نقل القولين عن إسحق بن راهويه وأحمد بن حنبل ، وكأن البخاري اختار مقالة أحمد فجزم بها أو توارد عليها . قال الترمذي قال أحمد : معناه لا ينقصان معاً في سنة واحدة . انتهى . ثم وجدت في نسخة الصغاني ما نصه عقب الحديث : قال أبو عبد الله قال إسحق تسعة وعشرون يوماً تام . وقال أحمد بن حنبل إن نقص رمضان تم ذو الحجة ، وإن نقص ذو الحجة تم رمضان . وقال إسحق : معناه وإن كان تسعاً وعشرين فهو تمام غير نقصان . قال : وعلى مذهب إسحق يجوز أن ينقصا معاً في سنة واحدة . وروى الحاكم في تاريخه بإسناد صحيح أن إسحق بن إبراهيم سئل عن ذلك فقال : إنكم ترون العدد ثلاثين فإذا كان تسعاً وعشرين ترونه نقصاناً وليس ذلك بنقصان . ووافق أحمد على اختياره أبو بكر أحمد بن عمرو البزار فأوهم مغلطاً أنه مراد الترمذي بقوله « وقال أحمد » وليس كذلك ، وإنما ذكره قاسم في « الدلائل » عن البزار فقال : سمعت البزار يقول معناه لا ينقصان جميعاً في سنة واحدة . قال : ويدل عليه رواية زيد بن عتبة عن سمرة ابن جندب مرفوعاً « شهراً عيداً لا يكونان ثمانية وخمسين يوماً » وادعى مغلطاً أيضاً أن المراد بإسحق إسحق ابن سويد العدوي راوي الحديث ، ولم يأت على ذلك بحجة . وذكر ابن حبان لهذا الحديث معنيين : أحدهما

ما قاله إسحق ، والآخر أن المراد أنهما في الفضل سواء لقوله في الحديث الآخر « ما من أيام العمل فيها أفضل من عشر ذى الحجة » وذكر القرطبي أن فيه خمسة أقوال فذكر نحو ما تقدم وزاد أن معناه لا ينقصان في عام بعينه وهو العام الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم تلك المقالة . وهذا حكاية ابن بزيمة ومن قبله أبو الوليد ابن رشد ونقله المحب الطبري عن أبي بكر بن فورك ، وقيل : المعنى لا ينقصان في الأحكام ، وبهذا جزم البيهقي وقبله الطحاوي فقال : معنى لا ينقصان أن الأحكام فيهما وإن كانا تسعة وعشرين متكاملة غير ناقصة عن حكمهما إذا كانا ثلاثين . وقيل معناه لا ينقصان في نفس الأمر لكن ربما حال دون رؤية الهلال مانع ، وهذا أشار إليه ابن حبان أيضاً . ولا يخفى بعده . وقيل معناه لا ينقصان معاً في سنة واحدة على طريق الأكثر الأغلب وإن ندر وقوع ذلك ، وهذا أعدل مما تقدم لأنه ربما وجد وقوعهما ووقوع كل منهما تسعة وعشرين قال الطحاوي : الأخذ بظاهره أو حملة على نقص أحدهما يدفعه العيان لأننا قد وجدناهما ينقصان معاً في أعوام . وقال الزين بن المنير : لا يخلو شيء من هذه الأقوال عن الاعتراض ، وأقربها أن المراد أن النقص الحسى باعتبار العدد ينجر بأن كلا منهما شهر عيد عظيم فلا ينبغي وصفهما بالنقصان ، بخلاف غيرهما من الشهور . وحاصله يرجع إلى تأييد قول إسحق . وقال البيهقي في « المعرفة » إنما خصهما بالذكر لتعلق حكم الصوم والحج بهما ، وبه جزم النووي وقال : إنه الصواب المعتمد . والمعنى أن كل ما ورد عنهما من الفضائل والأحكام حاصل سواء كان رمضان ثلاثين أو تسعاً وعشرين ، سواء صادف الوقوف اليوم التاسع أو غيره . ولا يخفى أن محل ذلك ما إذا لم يحصل تقصير في ابتغاء الهلال ، وفائدة الحديث رفع ما يقع في القلوب من شك لمن صام تسعاً وعشرين أو وقف في غير يوم عرفة . وقد استشكل بعض العلماء إمكان الوقوف في الثامن اجتهاداً ، وأيس مشكلاً لأنه ربما ثبتت الرؤية بشاهدين أن أول ذى الحجة الخميس مثلاً فوقفوا يوم الجمعة ، ثم بين أنهما شهدا زوراً . وقال الطيبي : ظاهر سياق الحديث بيان اختصاص الشهرين بمزية ليست في غيرهما من الشهور ، وليس المراد أن ثواب الطاعة في غيرهما ينقص ، وإنما المراد رفع الحرج عما عسى أن يقع فيه خطأ في الحكم لاختصاصهما بالعيدين وجواز احتمال وقوع الخطأ فيهما ، ومن ثم قال « شهرا عيد » بعد قوله « شهران لا ينقصان » ولم يقتصر على قوله رمضان وذى الحجة . انتهى . وفي الحديث حجة لمن قال إن الثواب ليس مرتباً على وجود المشقة دائماً ، بل لله أن يتفضل بإلحاق الناقص بالتام في الثواب . واستدل به بعضهم لما لك في اكتفائه لرمضان بنية واحدة قال : لأنه جعل الشهر بحملته عبادة واحدة فاكثف له بالنية ، وهذا الحديث يقتضى أن التسوية في الثواب بين الشهر الذي يكون تسعاً وعشرين وبين الشهر الذي يكون ثلاثين إنما هو بالنظر إلى جعل الثواب متعلقاً بالشهر من حيث الجملة لا من حيث تفصيل الأيام . وأما ما ذكره البزار من رواية زيد بن عتبة عن سمرة بن جندب فإسناده ضعيف ، وقد أخرجه الدارقطني في « الأفراد » والطبراني من هذا الوجه بلفظ « لا يتم شهران ستين يوماً » وقال أبو الوليد ابن رشد : إن ثبت فعناه لا يكونان ثمانية وخسين في الأجر والثواب وروى الطبراني حديث الباب من طريق هشيم عن خالد الحذاء بسنده هذا بلفظ « كل شهر حرام لا ينقص ثلاثون يوماً وثلاثون ليلة » وهذا بهذا اللفظ شاذ ، والمحفوظ عن خالد ما تقدم ، وهو الذي توارد عليه الحفاظ من أصحابه كشعبة وحماد ابن زيد ويزيد بن زريع وبشر بن المفضل وغيرهم . وقد ذكر الطحاوي أن عبد الرحمن بن إسحق روى

هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي بكرة بهذا اللفظ ، قال الطحاوى : وعبد الرحمن بن إسحاق لا يقاوم خالداً الخلاء في الحفظ . قلت : فعلى هذا فقد دخل لهشيم حديث في حديث ، لأن اللفظ الذى أورده عن خالد هو لفظ عبد الرحمن . وقال ابن رشد : إن صح فعناه أيضاً في الأجر والثواب .

**قوله ( رمضان وفو الحجة )** أطلق على رمضان أنه شهر عيد لقربه من العيد ، أو لكون هلال العيد ربما رؤى في اليوم الأخير من رمضان قاله الأثرم ، والأول أولى . ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم « المغرب وتر النهار » أخرجه الترمذى من حديث ابن عمر ، وصلاة المغرب ليلية جهرية ، وأطلق كونها وتر النهار لقربها منه . وفيه إشارة إلى أن وقتها يقع أول ما تغرب الشمس .

( تفييه ) : ليس لإسحق بن سويد - وهو ابن هبيرة البصرى العدوى عدى مضر ، وهو تابعى صغير روى هنا عن تابعى كبير - في البخارى سوى هذا الحديث الواحد . وقد أخرجه مقروناً بخالد الخلاء وقد روى بالنصب ، وذكره ابن العربى في الضعفاء بهذا السبب .

**باب قول النبي صلى الله عليه : « لا نكتب ولا نحسب »**

١٨٦٧ - نا آدم قال نا شعبة قال نا الأسود بن قيس قال نا سعيد بن عمرو أنه سمع ابن عمر عن النبي صلى الله عليه أنه قال : « إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب ، الشهر هكذا وهكذا » . يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين . [١٩١٣]

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نكتب ولا نحسب )** بالنون فهما ، والمراد أهل الإسلام الذين بحضرته عند تلك المقالة ، وهو محمول على أكثرهم أو المراد نفسه صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( الأسود بن قيس )** هو الكوفى تابعى صغير ، وشيخه سعيد بن عمرو أى ابن سعيد بن العاص ، مدنى سكن دمشق ثم الكوفة تابعى شهير ، سمع عائشة وأبا هريرة وجماعة من الصحابة ، ففى الإسناد تابعى عن تابعى كالذى قبله .

**قوله ( إنا )** أى العرب ، وقيل أراد نفسه . وقوله ( أمية ) بلفظ النسب إلى الأم فقيل أراد أمة العرب لأنها لا تكتب ، أو منسوب إلى الأمهات أى أنهم على أصل ولادة أمهم ، أو منسوب إلى الأم لأن المرأة هذه صفتها غالباً ، وقيل منسوبون إلى أم القرى ، وقوله ( لا نكتب ولا نحسب ) تفسير لكونهم كذلك ، وقيل للعرب أميون لأن الكتابة كانت فيهم عزيزة . قال الله تعالى ﴿ هو الذى بعث فى الأميين رسولا منهم ﴾ ولا يرد على ذلك أنه كان فيهم من يكتب ويحسب لأن الكتابة كانت فيهم قليلاً نادرة ، والمراد بالحساب هنا حساب النجوم وتسييرها ، ولم يكونوا يعرفون من ذلك أيضاً إلا النزر اليسير ، فعلق الحكم بالصوم وغيره بالرؤية لرفع الحرج عنهم فى معاناة حساب التسيير واستمر الحكم فى الصوم ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك ، بل ظاهر السياق يشعر بنى تعليق الحكم بالحساب أصلاً ، ويوضحه قوله فى الحديث الماضى « فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » ولم يقل فسلوا أهل الحساب ، والحكمة فيه كون العدد عند

الإغماء يستوى فيه المكلفون فيرتفع الاختلاف والزاع عنهم ، وقد ذهب قوم إلى الرجوع إلى أهل التسيير في ذلك وهم الروافض ، ونقل عن بعض الفقهاء موافقهم . قال الباقي : وإجماع السلف الصالح حجة عليهم . وقال ابن بزيمة : وهو مذهب باطل فقد نهت الشريعة عن الخوض في علم النجوم لأنها حدىس وتخمين ليس فيها قطع ولا ظن غالب ، مع أنه لو ارتبط الأمر بها لضاق إذ لا يعرفها إلا القليل .

**قوله ( الشهر هكذا وهكذا ، يعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين )** هكذا ذكره آدم شيخ البخارى مختصراً ، وفيه اختصار عما رواه غندر عن شعبة ، أخرجه مسلم عن ابن المنثى وغيره عنه بلفظ « الشهر هكذا وهكذا وعقد الإبهام فى الثالثة ، والشهر هكذا وهكذا يعنى تمام الثلاثين » أى أشار أولاً بأصابع يديه العشر جميعاً مرتين وقبض الإبهام فى المرة الثالثة وهذا المعبر عنه بقوله تسع وعشرون ، وأشار مرة أخرى بهما ثلاث مرات وهو المعبر عنه بقوله ثلاثون ، وفى رواية جبلة بن سحيم عن ابن عمر فى الباب الماضى « الشهر هكذا وهكذا وخمس الإبهام فى الثالثة » . ووقع من هذا الوجه عند مسلم بلفظ « الشهر هكذا وهكذا وصفق بيديه مرتين بكل أصابعه وقبض فى الصفقة الثالثة إبهام اليمنى أو اليسرى » ، وروى أحمد وابن أبى شيبه واللفظ له من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن ابن عمر رفعه « الشهر تسع وعشرون ثم طبق بين كفيه مرتين وطبق الثالثة فقبض الإبهام . قال فقالت عائشة : يغفر الله لأبى عبد الرحمن ، إنما هجر النبى صلى الله عليه وسلم نساءه شهراً فنزل لتسع وعشرين ، فقل له فقال : إن الشهر يكون تسعاً وعشرين وشهر ثلاثون . قال ابن بطال : فى الحديث رفع مراعاة النجوم بقوانين التعديل ، وإنما المعول رؤية الأهلة وقد نهينا عن التكلف . ولا شك أن فى مراعاة ما غمض حتى لا يدرك إلا بالظنون غاية التكلف . وفى الحديث مستند لمن رأى الحكم بالإشارة ، قلت وسيأتى فى كتاب الطلاق .

### باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم أو يومين

١٨٦٨- فامسلم بن إبراهيم قال نا هشام قال نا يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن [١٩١٤] أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه قال : « لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين إلا أن يكون رجل كان يصوم صومه فليصم ذلك اليوم » .

**قوله ( باب لا يتقدم )** بضم أوله وفتح ثانيه ويجوز فتحهما ، أى المكلف .

**قوله ( لا يتقدم رمضان بصوم يوم أو يومين )** أى لا يتقدم رمضان بصوم يوم يعد منه بقصد الاحتياط له فإن صومه مرتبط بالرؤية فلا حاجة إلى التكلف ، واكتفى فى الترجمة عن ذلك لتصريح الخبر به . **قوله ( هشام )** هو الدستوائى .

**قوله ( عن أبى سلمة عن أبى هريرة )** فى رواية خالد بن الحارث عن هشام عند الإسماعيلى « حدثنى أبو سلمة حدثنى أبو هريرة » ، ونحوه لأبى عوانة من طريق معاوية بن سلام عن يحيى .

**قوله ( لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم )** فى رواية أبى داود عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخارى فيه



« لا تقدموا صوم رمضان بصوم » وفي رواية خالد بن الحارث المذكورة « لا تقدموا بين يدي رمضان بصوم » ولأحمد عن روح عن هشام « لا تقدموا قبل رمضان بصوم » وللترمذى من طريق علي بن المبارك عن يحيى لا تقدموا شهر رمضان بصيام قبله .

**قوله ( إلا أن يكون رجل )** كان تامة ، أى إلا أن يوجد رجل .

**قوله ( يصوم صوماً )** وفي رواية الكشميهني « صومه فليصم ذلك اليوم » وفي رواية معمر عن يحيى

عند أحمد « إلا رجل كان يصوم صياماً فيأتى على صيامه » ونحوه لأبي عوانة من طريق أيوب عن يحيى ، وفي رواية أحمد عن روح « إلا رجل كان يصوم صياماً فليصله به » وللترمذى وأحمد من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة « إلا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحكم » قال العلماء : معنى الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان . قال الترمذى لما أخرجه : العمل على هذا عند أهل العلم ، كرهوا أن يتعجل الرجل بصيام قبل دخول رمضان لمعنى رمضان اهـ . والحكمة فيه التقوى بالفطر لرمضان ليدخل فيه بقوة ونشاط ، وهذا فيه نظر لأن مقتضى الحديث أنه لو تقدمه بصيام ثلاثة أيام أو أربعة جاز ، وسنذكر ما فيه قريباً ، وقيل الحكمة فيه خشية اختلاط النفل بالفرض ، وفيه نظر أيضاً لأنه يجوز لمن له عادة كما في الحديث ، وقيل لأن الحكم علق بالرؤية فمن تقدمه بيوم أو يومين فقد حاول الطعن في ذلك الحكم وهذا هو المعتمد ، ومعنى الاستثناء أن من كان له ورد فقد أذن له فيه لأنه اعتاده وألفه وترك المألوف شديد وليس ذلك من استقبل رمضان في شيء ، ويلتحق بذلك القضاء والنذر لوجوبهما قال بعض العلماء : يستثنى القضاء والنذر بالأدلة القطعية على وجوب الوفاء بهما فلا يبطل القطعى بالظن ، وفي الحديث رد على من يرى تقديم الصوم على الرؤية كالرافضة ، ورد على من قال بجواز صوم النفل المطلق ، وأبعد من قال : المراد بالنهي التقدم بنية رمضان ، واستدل بلفظ التقدم لأن التقدم على الشيء بالشئ إنما يتحقق إذا كان من جنسه ، فعلى هذا يجوز الصيام بنية النفل المطلق ، لكن السياق يأبى هذا التأويل ويدفعه . وفيه بيان لمعنى قوله في الحديث الماضي « صوموا لرؤيته » فإن اللام فيه للتأقيت لا للتعليل . قال ابن دقيق العيد : ومع كونها محمولة على التأقيت فلا بد من ارتكاب مجاز لأن وقت الرؤية - وهو الليل - لا يكون محل الصوم . وتعقبه الفاكهي بأن المراد بقوله « صوموا » انووا الصيام ، والليل كله ظرف للنية . قلت : فوقع في المجاز الذى فر منه ، لأن النأوى ليس صائماً حقيقة بدليل أنه يجوز له الأكل والشرب بعد النية إلى أن يطلع الفجر ، وفيه منع إنشاء الصوم قبل رمضان إذا كان لأجل الاحتياط ، فإن زاد على ذلك ففهمه الجواز ، وقيل يمتد المنع لما قبل ذلك وبه قطع كثير من الشافعية ، وأجابوا عن الحديث بأن المراد منه التقديم بالصوم فحيث وجد المنع ، وإنما اقتصر على يوم أو يومين لأنه الغالب ممن يقصد ذلك . وقالوا أمد المنع من أول السادس عشر من شعبان لحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً « إذا انتصف شعبان فلا تصوموا » أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره . وقال الرويانى من الشافعية : يحرم التقدم بيوم أو يومين لحديث الباب ويكره التقدم من نصف شعبان للحديث الآخر . وقال جمهور العلماء : يجوز الصوم تطوعاً بعد النصف من شعبان وضعفوا الحديث الوارد فيه . وقال أحمد وابن معين إنه منكبر ، وقد استدلل البيهقي بمحدث الباب على ضعفه فقال : الرخصة في ذلك بما هو أصح من حديث العلاء ، وكذا

صنع قبله الطحاوي . واستظهر بحديث ثابت عن أنس مرفوعاً « أفضل الصيام بعد رمضان شعبان » لكن إسناده ضعيف ، واستظهر أيضاً بحديث عمران بن حصين « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل : هل صمت من سرر شعبان شيئاً ؟ قال : لا . قال : فإذا أفطرت من رمضان فصم يومين » ثم جمع بين الحديثين بأن حديث العلاء محمول على من يضعفه الصوم ، وحديث الباب مخصوص بمن يحتاط بزعمه لرمضان ، وهو جمع حسن ، والله أعلم .

## باب

قول الله : ﴿ أَحِلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾

[١٩١٥]

١٨٦٩- فاعبده الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال : كان أصحاب محمد إذا كان الرجل صائماً فحضر الإفطار فنام قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي . وإن قيس بن صرمة الأنصاري كان صائماً ، فلما حضر الإفطار أتى امرأته فقال لها : أعندك طعام ؟ قالت : لا ، ولكن أنطلق فأطلب لك ، وكان يومه يعمل ، فغلبته عيناه ، فجاءته امرأته ، فلما رأتها قالت : خيبة لك ، فلما انتصف النهار غشي عليه ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله فأنزلت هذه الآية : ﴿ أَحِلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ ففرحوا فرحاً شديداً ، فنزا ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ .

[الحديث ١٩١٥ - طرفه في : ٤٥٠٨] .

قوله ( باب قول الله عز وجل : أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم - إلى قوله - ما كتب الله لكم ) كذا في رواية أبي ذر ، وساق غيره الآية كلها ، والمراد بهذه الترجمة بيان ما كان الحال عليه قبل نزول هذه الآية . ولما كانت هذه الآية منزلة على أسباب تتعلق بالصيام عجل بها المصنف . وقد تعرض لها في التفسير أيضاً كما سيأتي . ويؤخذ من حاصل ما استقر عليه الحال من سبب نزولها ابتداء مشروعية السحور وهو المقصود في هذا المكان لأنه جعل هذه الترجمة مقدمة لأبواب السحور .

قوله ( عن أبي إسحق ) هو السبيعي ، وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحق المذكور ، وقد رواه الإسماعيلي من طريق يوسف بن موسى وغيره عن عبيد الله بن موسى شيخ البخاري فيه عن إسرائيل وزهير هو ابن معاوية كلاهما عن أبي إسحق عن البراء زاد فيه ذكر زهير وساقه على لفظ إسرائيل ، وقد رواه الدارمي وعبيد بن حميد في مسنديهما عن عبيد الله بن موسى فلم يذكر زهيراً ، وقد أخرجه النسائي من وجه آخر عن زهير به .

**قوله ( كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم )** أى فى أول افتراض الصيام ، وبين ذلك ابن جرير فى روايته من طريق عبد الرحمن بن أبى ليلى مرسل .

**قوله ( فنام قبل أن يفطر إلخ )** فى رواية زهير « كان إذا نام قبل أن يتعشى لم يحل له أن يأكل شيئاً ولا يشرب ليلة ويومه حتى تغرب الشمس » ولأبى الشيخ من طريق زكريا بن أبى زائدة عن أبى إسحق « كان المسلمون إذا أفطروا يأكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا فإذا ناموا لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلى مثلها » فاتفقت الروايات فى حديث البراء على أن المنع من ذلك كان مقيداً بالنوم ، وهذا هو المشهور فى حديث غيره ، وقيد المنع من ذلك فى حديث ابن عباس بصلاة العتمة ، أخرجه أبو داود بلفظ « كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلوا العتمة حرم عليهم الطعام والشراب والنساء وصاموا إلى القابلة » ونحوه فى حديث أبى هريرة كما سذكره قريباً ، وهذا أخص من حديث البراء من وجه آخر ، ويحتمل أن يكون ذكر صلاة العشاء لكون ما بعدها مظنة النوم غالباً ، والتقييد فى الحقيقة إنما هو بالنوم كما فى سائر الأحاديث ، وبين السدى وغيره أن ذلك الحكم كان على وفق ما كتب على أهل الكتاب كما أخرجه ابن جرير من طريق السدى ولفظه « كتب على النصارى الصيام ، وكتب عليهم أن لا يأكلوا ولا يشربوا ولا ينعكحوا بعد النوم ، وكتب على المسلمين أولاً مثل ذلك حتى أقبل رجل من الأنصار » فذكر القصة . ومن طريق إبراهيم التيمي « كان المسلمون فى أول الإسلام يفعلون كما يفعل أهل الكتاب : إذا نام أحدهم لم يطعم حتى القابلة » ويؤيد هذا ما أخرجه مسلم من حديث عمرو بن العاص مرفوعاً « فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر » .

**قوله ( وإن قيس بن صرمة )** بكسر الصاد المهملة وسكون الراء هكذا سمي فى هذه الرواية ، ولم يختلف على إسرائيل فيه إلا فى رواية أبى أحمد الزبيرى عنه فإنه قال « صرمة بن قيس » أخرجه أبو داود ، ولأبى نعيم فى « المعرفة » من طريق الكلبي عن أبى صالح عن ابن عباس مثله ، قال وكذا رواه أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس ، ووقع عند أحمد والنسائي من طريق زهير عن أبى إسحق أنه « أبو قيس ابن عمرو » وفى حديث السدى المذكور « حتى أقبل رجل من الأنصار يقال له أبو قيس بن صرمة » ولابن جرير من طريق ابن إسحق عن محمد بن يحيى بن حبان بفتح المهملة وبالموحدة الثقيلة مرسل « صرمة بن أبى أنس » ولغير ابن جرير من هذا الوجه « صرمة بن قيس » كما قال أبو أحمد الزبيرى ، وللذهلى فى « الزهريات » من مرسل القاسم بن محمد « صرمة بن أنس » ولابن جرير من مرسل عبد الرحمن بن أبى ليلى « صرمة بن مالك » والجمع بين هذه الروايات أنه أبو قيس صرمة بن أبى أنس قيس بن مالك بن عدى بن عامر بن غنم بن عدى بن النجار ، كذا نسب ابن عبد البر وغيره ، فمن قال قيس بن صرمة قلبه كما جزم الداودى والسهيلي وغيرهما بأنه وقع مقلوباً فى رواية حديث الباب ، ومن قال صرمة بن مالك نسبته إلى جده ، ومن قال صرمة بن أنس حذف أداة الكنية من أبيه ، ومن قال أبو قيس بن عمرو أصاب كنيته وأخطأ فى اسم أبيه ، وكذا من قال أبو قيس بن صرمة ، وكأنه أراد أن يقول أبو قيس صرمة فزاد فيه ابن ، وقد صحفه بعضهم فرويناه فى « جزء إبراهيم بن أبى ثابت » من طريق عطاء عن أبى هريرة قال « كان المسلمون إذا صلوا العشاء حرم عليهم الطعام والشراب والنساء ، وأن ضمرة بن أنس الأنصارى غلبته

عينه » الحديث . وقد استدرك ابن الأثير في الصحابة ضمرة بن أنس في حرف الضاد المعجمة على من تقدمه ، وهو تصحيف وتحريف ولم يتنبه له والصواب صرمة بن أبي أنس كما تقدم ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب . وصرمة بن أبي أنس مشهور في الصحابة يكنى أبا قيس . قال ابن إسحق فيما أخرجه السراج في تاريخه من طريقه بإسناده إلى عويم بن ساعدة قال : قال صرمة بن أبي أنس وهو يذكر النبي صلى الله عليه وسلم :

ثوى في قريش بضع عشرة حجة يذكر لو يلتقي صديقاً مؤتياً الأبيات .  
قال ابن إسحق : وصرمة هذا هو الذي نزل فيه ﴿ وكلوا واشربوا ﴾ الآية . قال : وحدثني محمد ابن جعفر بن الزبير قال : كان أبو قيس ممن فارق الأوثان في الجاهلية ، فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة أسلم وهو شيخ كبير ، وهو القائل :

يقول أبو قيس وأصبح غادياً ألا ما استطعتم من وصاتي فافعلوا الأبيات .  
قوله ( فقال لها عندك ) بكسر الكاف ( طعام ؟ قالت لا ، ولكن أنطلق أطلب لك ) ظاهره أنه لم يجئ معه شيء ، لكن في مرسل السدي أنه أتاهما بتمر فقال : استبدلي به طحيناً واجعليه سجيناً ، فإن التمر أحرق جوفى . وفيه : لعل آكله سجيناً . وأنها استبدلته له وصنعتة . وفي مرسل ابن أبي ليلى : فقال لأهله أطعموني . فقالت : حتى أبجل لك شيئاً سجيناً . ووصله أبو داود من طريق ابن أبي ليلى فقال « حدثنا أصحاب محمد » فذكره مختصراً .

قوله ( وكان يومه ) بالنصب ( يعمل ) أى فى أرضه ، وصرح بها أبو داود فى روايته . وفى مرسل السدي « كان يعمل فى حيطان المدينة بالأجرة » فعلى هذا فقوله « فى أرضه » إضافة إختصاص .

قوله ( فغلبته عيناه ) أى نام ، وللكشمينى « عينه » بالإفراد .  
قوله ( فقالت خيبة لك ) بالنصب وهو مفعول مطلق محذوف العامل ، وقيل إذا كان بغير لام يجب نصبه وإلا جاز . والخيبة الحرمان يقال خاب يخيب إذا لم ينل ما طلب .

قوله ( فلما انتصف النهار غشى عليه ) فى رواية أحمد « فأصبح صائماً ، فلما انتصف النهار » وفى رواية أبى داود « فلم ينتصف النهار حتى غشى عليه » فيحمل الأول على أن الغشى وقع فى آخر النصف الأول من النهار ، وفى رواية زهير عن أبى إسحق « فلم يطعم شيئاً وبات حتى أصبح صائماً حتى انتصف النهار فغشى عليه » وفى مرسل السدي « فأيقظته ، فكره أن يعصى الله وأبى أن يأكل » وفى مرسل محمد بن يحيى « فقالت له كل ، فقال إني قد نمت . فقالت لم تتم . فأبى فأصبح جائعاً مجهوداً » .

قوله ( فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ) زاد فى رواية زكريا عند أبى الشيخ « وأتى عمر امرأته وقد نامت فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( فنزلت هذه الآية ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ﴾ ففرحوا بها فرحاً شديداً ونزلت ﴿ وكلوا واشربوا ﴾ ) كذا فى هذه الرواية وشرح الكرماني على ظاهرها فقال : لما صار الرفث وهو الجماع هنا حلالاً بعد أن كان حراماً كان الأكل والشرب بطريق الأولى ، فلذلك فرحوا بنزولها وفهموا

منها الرخصة ، هذا وجه مطابقة ذلك لقصة أبي قيس ، قال : ثم لما كان حلها بطريق المفهوم نزل بعد ذلك ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ ليعلم بالمنطوق تسهيل الأمر عليهم صريحاً ، ثم قال : أو المراد من الآية هي بتمامها . قلت : وهذا هو المعتمد ، وبه جزم السهيلي وقال : إن الآية بتمامها نزلت في الأمرين معاً وقدم ما يتعلق بعمر لفضله . قلت : وقد وقع في رواية أبي داود فنزلت ﴿ أَحِلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ ﴾ إلى قوله ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ فهذا يبين أن محل قوله « ففرحوا بها » بعد قوله ﴿ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ ووقع ذلك صريحاً في رواية زكريا بن أبي زائدة ولفظه « فنزلت ﴿ أَحِلْ لَكُمْ - إلى قوله - مِنْ الْفَجْرِ ﴾ ففرح المسلمون بذلك » وسأتي بيان قصة عمر في تفسير سورة البقرة مع بقية تفسير الآية المذكورة إن شاء الله تعالى .

### باب قول الله : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾

حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴿

فيه البراءة عن النبي صلى الله عليه .

[١٩١٦] ١٨٧٠ - نا حجاج بن منهال قال نا هشيم قال أنا حصين بن عبد الرحمن عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال : لما نزلت : ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ عمدت إلى عقال أسود وإلى عقال أبيض فجعلتهما تحت وسادتي ، فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي . فغدوت على رسول الله صلى الله عليه فذكرت ذلك له فقال : « إنما ذلك سواد الليل وبريض النهار » .

[الحديث ١٩١٦ - طرفاه في : ٤٥٠٩ ، ٤٥١٠] .

١٨٧١ - نا سعيد بن أبي مریم قال نا ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد .

[١٩١٧]

وحدثني سعيد بن أبي مریم قال نا أبو غسان محمد بن مطرف قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد قال : أنزلت : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ ولم ينزل : ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ وكان رجال إذا أرادوا الصوم ربط أحداهم في رجله الخيط الأبيض والخيط الأسود ، ولا يزال يأكل حتى يتبين له رؤيتهما ، فأنزل الله بعد : ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ فعلموا أنما يعني الليل والنهار .

[الحديث ١٩١٧ - طرفه في : ٤٥١١] .

قوله ( باب قول الله عز وجل : وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ) ساق إلى قوله ﴿ إلى الليل ﴾ وهذه الترجمة سقت لبيان انتهاء وقت الأكل وغيره الذي أبيح بعد أن كان ممنوعاً ، واستفيد من حديث سهل الذي في هذا الباب أن ذكر نزول الآية في حديث البراء أريد به معظمها وهو أن قوله ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ تأخر

نزوله عن بقية الآية مع أنه ليس في حديث البراء التصريح بأن قوله ﴿من الفجر﴾ نزل أولاً فإن رواية حديث الباب فيها إلى قوله ﴿الخيوط الأسود﴾ ورواية أبي داود وأبي الشيخ فيها إلى قوله ﴿من الفجر﴾ فيحمل الثاني على أن قوله ﴿من الفجر﴾ لم يدخل في الغاية .

**قوله ( فيه البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم )** يريد الحديث الذي مضى قبله وهو موصول كما تقدم . ثم أورد المصنف في الباب حديثين :

**الأول قوله ( أخبرني حصين )** ، روى الطحاوى من طريق إسماعيل بن سالم عن هشيم أنبأنا حصين ومجالد ، وكذا أخرجه الترمذى عن أحمد بن منيع عن هشيم إلا أنه فرقهما .

**قوله ( عن عدى بن حاتم )** في رواية الترمذى « أخبرني عدى بن حاتم » وكذا أخرجه ابن خزيمة عن أحمد بن منيع ، وهكذا أورده أبو عوانة من طريق أبي عبيد عن هشيم عن حصين .

**قوله ( لما نزلت : حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود . عمدت إلخ )** ظاهره أن عدياً كان حاضراً لما نزلت هذه الآية ، وهو يقتضى تقدم إسلامه ، وليس كذلك لأن نزول فرض الصوم كان متقدماً في أوائل الهجرة ، وإسلام عدى كان في التاسعة أو العاشرة كما ذكره ابن إسحق وغيره من أهل المغازى ، فإما أن يقال إن الآية التي في حديث الباب تأخر نزولها عن نزول فرض الصوم وهو بعيد جداً . وإما أن يؤول قول عدى هذا على أن المراد بقوله « لما نزلت » أى لما تليت علىَّ عند إسلامي ، أو لما بلغني نزول الآية أو في السياق حذف تقديره لما نزلت الآية ثم قدمت فأسلمت وتعلمت الشرائع عمدت ، وقد روى أحمد حديثه من طريق مجالد بلفظ « علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة والصيام فقال : صل كذا وصم كذا ، فإذا غابت الشمس فكل حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود . قال : فأخذت خيطين » الحديث .

**قوله ( إلى عقال )** بكسر المهملة أى حبل وفي رواية مجالد « فأخذت خيطين من شعر » .

**قوله ( فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لى )** في رواية مجالد « فلا أستبين الأبيض من الأسود » .

**قوله ( فقال إنما ذلك )** زاد أبو عبيد « إن وسادك إذا لعريض » وكذا لأحمد عن هشيم ، وللإسماعيلي عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم « قال فضحك وقال : إن كان وسادك إذا لعريضاً » وهذه الزيادة أوردها المصنف في تفسير البقرة من طريق أبي عوانة عن حصين وزاد « إن كان الخيط الأبيض والأسود تحت وسادتك » وفي رواية أبي إدريس عن حصين عند مسلم « إن وسادك لعريض طويل » وللمصنف في التفسير من طريق جرير عن مطرف عن الشعبي « إنك لعريض القفا » ولأبي عوانة من طريق إبراهيم بن طهمان عن مطرف « فضحك وقال : لا يا عريض القفا » قال الخطابي في « المعالم » في قوله « إن وسادك لعريض » قولان : أحدهما يريد أن نومك لكثير ، وكفى بالوسادة عن النوم لأن النائم يتوسد ، أو أراد أن ليك لطويل إذا كنت لا تمسك عن الأكل حتى يتبين لك العقال ، والقول الآخر أنه كفى بالوسادة عن الموضع الذى يضعه من رأسه وعنقه على الوسادة إذا نام ، والعرب تقول فلان عريض القفا إذا كان فيه غباوة وغفلة ، وقد روى في هذا الحديث من طريق أخرى « إنك عريض القفا » وجزم الزرخشى

بالتأويل الثاني فقال : إنما عرّض النبي صلى الله عليه وسلم قفا عدى لأنه غفل عن البيان ، وعرض القفا مما يستدل به على قلة القطنة ، وأنشد في ذلك شعراً ، وقد أنكر ذلك كثير منهم القرطبي فقال : حمله بعض الناس على الدم له على ذلك الفهم وكأنهم فهموا أنه نسبته إلى الجهل والجفاء وعدم الفقه ، وعضدوا ذلك بقوله « إنك عريض القفا » وليس الأمر على ما قالوه لأن من حمل اللفظ على حقيقته اللسانية التي هي الأصل إن لم يتبين له دليل التجوز لم يستحق ذمّاً ولا ينسب إلى جهل ، وإنما غنى والله أعلم أن وسادك إن كان يغطي الخيطين اللذين أراد الله فهو إذا عريض واسع ، ولهذا قال في أثر ذلك : إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار ، فكأنه قال : فكيف يدخلان تحت وسادتك ؟ وقوله « إنك لعريض القفا » أى إن الوساد الذى يغطي الليل والنهار لا يرقد عليه إلا قفا عريض للمناسبة . قلت : وترجم عليه ابن حبان « ذكر البيان بأن العرب تتفاوت لغاتها » وأشار بذلك إلى أن عدياً لم يكن يعرف في لغته أن سواد الليل وبياض النهار يعبر عنهما بالخيوط الأسود والخيوط الأبيض . وساق هذا الحديث . قال ابن المنير في الحاشية : في حديث عدى جواز التوبيخ بالكلام النادر الذى يسير فيصير مثلاً بشرط صحة القصد ووجود الشرط عند أمن الغلو في ذلك فإنه مزلة القدم إلا لمن عصمه الله تعالى .

الحديث الثاني : قوله ( حدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه ، وحدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا أبو غسان حدثني أبو حازم ) كذا أخرجه البخارى عن سعيد عن شيخين له ، وأعادته في التفسير عن سعيد عن أبي غسان وحده ، وظهر من سياقه أن اللفظ هنا لأبى غسان . وقد أخرجه ابن خزيمة عن الذهلي عن سعيد عن شيخيه وبين أبو نعيم في المستخرج أن لفظهما واحد . وقد أخرجه مسلم وابن أبي حاتم وأبو عوانة والطحاوى في آخرين من طريق سعيد عن أبي غسان وحده .

قوله ( فكان رجال ) لم أقف على تسمية أحد منهم ، ولا يحسن أن يفسر بعضهم بعدى بن حاتم لأن قصة عدى متأخرة عن ذلك كما سبق ويأتى .

قوله ( ربط أحدهم في رجليه ) في رواية فضيل بن سليمان عن أبي حازم عند مسلم « لما نزلت هذه الآية جعل الرجل يأخذ خيطاً أبيض وخيطاً أسود فيضعهما تحت وسادته فينظر متى يستبينهما » ولا منافاة بينهما لاحتمال أن يكون بعضهم فعل هذا وبعضهم فعل هذا ، أو يكونوا يجعلاهما تحت الوسادة إلى السحر فيربطونهما حينئذ في أرجلهم ليشاهدوها .

قوله ( حتى يتبين ) كذا للأكثر بالتشديد ، وللكشميني « حتى يستبين » بفتح أوله وسكون المهملة والتخفيف .

قوله ( رؤيتهما ) كذا لأبى ذر ، وفي رواية النسفي « رؤيتهما » بكسر أوله وسكون الهززة وضم التحتانية ، ولمسلم من هذا الوجه « زيهما » بكسر الزاى وتشديد التحتانية ، قال صاحب « المطالع » ضبطت هذه اللفظة على ثلاثة أوجه ثالثها بفتح الراء وقد تكسر بعدها همزة ثم تحتانية مشددة . قال عياض : ولا وجه له إلا بضرب من التأويل ، وكأنه رأى بمعنى مرئى ، والمعروف أن الرئى التابع من الجن فيحتمل أن يكون من هذا الأهل لثرائيه لمن معه من الإنس .

**قوله ( فأنزل الله بعد : من الفجر )** قال القرطبي : حديث عدى يقتضى أن قوله ﴿ من الفجر ﴾ نزل متصلاً بقوله ﴿ من الخيط الأسود ﴾ بخلاف حديث سهل فإنه ظاهر في أن قوله ﴿ من الفجر ﴾ نزل بعد ذلك لرفع ما وقع لهم من الإشكال . قال : وقد قيل إنه كان بين نزولهما عام كامل ، قال : فأما عدى فحمل الخيط على حقيقته وفهم من قوله ﴿ من الفجر ﴾ من أجل الفجر ففعل ما فعل . قال : والجمع بينهما أن حديث عدى متأخر عن حديث سهل ، فكأن عدياً لم يبلغه ما جرى في حديث سهل ، وإنما سمع الآية مجردة ففهمها على ما وقع له فبين له النبي صلى الله عليه وسلم أن المراد بقوله ﴿ من الفجر ﴾ أن ينفصل أحد الخيطين عن الآخر ، وأن قوله ﴿ من الفجر ﴾ متعلق بقوله « يتبين » قال : ويحتمل أن تكون القصتان في حالة واحدة وأن بعض الرواة - يعنى في قصة عدى - تلا الآية تامة كما ثبت في القرآن وإن كان حال النزول إنما نزلت مفرقة كما ثبت في حديث سهل . قلت : وهذا الثاني ضعيف لأن قصة عدى متأخرة لتأخر إسلامه كما قدمته ، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق أبي أسامة عن مجالد في حديث عدى « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لما أخبره بما صنع : يا ابن حاتم ألم أقل لك من الفجر » وللطبراني من وجه آخر عن مجالد وغيره « فقال عدى : يا رسول الله كل شيء أوصيتني قد حفظته غير الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، إني بت البارحة معي خيطان أنظر إلى هذا وإلى هذا ، قال : إنما هو الذى فى السماء » فتبين أن قصة عدى مغايرة لقصة سهل ، فأما من ذكر في حديث سهل فحملوا الخيط على ظاهره ، فلما نزل « من الفجر » علموا المراد فلذلك قال سهل في حديثه « فعملوا أنما يعنى الليل والنهار » وأما عدى فكأنه لم يكن في لغة قومه استعارة الخيط للصبح ، وحمل قوله ﴿ من الفجر ﴾ على السببية فظن أن الغاية تنتهى إلى أن يظهر تمييز أحد الخيطين من الآخر بضياء الفجر ، أو نسي قوله ﴿ من الفجر ﴾ حتى ذكره بها النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذه الاستعارة معروفة عند بعض العرب ، قال الشاعر :

ولما تبدت لنا سدفه ولاح من الصبح خيط أنارا

**قوله ( فعملوا أنه إنما يعنى الليل والنهار )** في رواية الكشميणी « فعملوا أنه يعنى » وقد وقع في حديث عدى « سواد الليل وبياض النهار » ومعنى الآية حتى يظهر بياض النهار من سواد الليل ، وهذا البيان يحصل بطلوع الفجر الصادق فيه دلالة على أن ما بعد الفجر من النهار . وقال أبو عبيد : المراد بالخيط الأسود الليل وبالخيط الأبيض الفجر الصادق ، والخيط اللون ، وقيل المراد بالأبيض أول ما يبدو من الفجر المعترض فى الأفق كاخيط الممدود ، وبالأسود ما يمتد معه من غيبش الليل شبيهاً بالخيط ، قاله الزمخشري . قال : وقوله ﴿ من الفجر ﴾ بيان للخيط الأبيض ، واكتفى به عن بيان الخيط الأسود لأن بيان أحدهما بيان للآخر . قال : ويجوز أن تكون « من » للتبويض لأنه بعض الفجر ، وقد أخرجه قوله ﴿ من الفجر ﴾ من الاستعارة إلى التشبيه ، كما أن قولهم رأيت أسداً مجاز فإذا زدت فيه من فلان رجع تشبيهاً . ثم قال : كيف جاز تأخير البيان وهو يشبه العبث لأنه قبل نزول ﴿ من الفجر ﴾ لا يفهم منه إلا الحقيقة وهى غير مرادة ، ثم أجاب بأن من لا يجوز - وهم أكثر الفقهاء والمتكلمين - لم يصح عندهم حديث سهل ، وأما من يجوز فيقول ليس بعبث لأن المخاطب يستفيد منه وجوب الخطاب ويعزم على فعله إذا استوضح المراد به . انتهى . ونقله نقي التجويز عن الأكثر فيه نظر كما سيأتى ، وجوابه عنهم بعدم صحة الحديث مردود ولم يقل به أحد



من الفريقين لأنه مما اتفق الشيخان على صحته وتلقته الأمة بالقبول ، ومسألة تأخير البيان مشهورة في كتب الأصول ، وفيها خلاف بين العلماء من المتكلمين وغيرهم ، وقد حكى ابن السمعاني في أصل المسألة عن الشافعية أربعة أوجه : الجواز مطلقاً عن ابن سريج والاصطخري وابن أبي هريرة وابن خيران ، والمنع مطلقاً عن أبي إسحق المروزي والقاضي أبي حامد والصيرفي ، ثالثها جواز تأخير بيان المجهل دون العام . رابعها عكسه وكلاهما عن بعض الشافعية . وقال ابن الحاجب : تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع إلا عند مجوز تكليف ما لا يطاق ، يعني وهم الأشاعرة فيجوزونه وأكثرهم يقولون لم يقع . قال شارحه : والخطاب المحتاج إلى البيان ضربان : أحدهما ماله ظاهر وقد استعمل في خلافه ، والثاني ما لا ظاهر له فقال طائفة من الحنفية والمالكية وأكثر الشافعية : يجوز تأخيره عن وقت الخطاب ، واختاره الفخر الرازي وابن الحاجب وغيرهم ، ومال بعض الحنفية والحنابلة كلهم إلى امتناعه ، وقال الكرخي : يمتنع في غير المجهل ، وإذا تقرر ذلك فقد قال النووي تبعاً لعباس : وإنما حمل الخطأ الأبيض والأسود على ظاهرهما بعض من لا فقه عنده من الأعراب كالرجال الذين حكى عنهم سهل وبعض من لم يكن في لغته استعمال الخط في الصبح كعدى ، وادعى الطحاوي والداودي أنه من باب النسخ وأن الحكم كان أولاً على ظاهره المفهوم من الخططين ، واستدل على ذلك بما نقل عن حذيفة وغيره من جواز الأكل إلى الإسفار ، قال : ثم نسخ بعد ذلك بقوله تعالى ﴿ من الفجر ﴾ . قلت : ويؤيد ما قاله ما رواه عبد الرزاق بإسناد رجاله ثقات « أن بلالا أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتسحر فقال : الصلاة يا رسول الله ، قد والله أصبحت . فقال : يرحم الله بلالا ، لولا بلال لرجونا أن يرخص لنا حتى تطلع الشمس » ويستفاد من هذا الحديث - كما قال عباس - وجوب التوقف عن الألفاظ المشتركة وطلب بيان المراد منها وأنها لا تحمل على أظهر وجوهها وأكثر استعمالها إلا عند عدم البيان . وقال ابن بزيمة في « شرح الأحكام » : ليس هذا من باب تأخير بيان المجملات ، لأن الصحابة عملوا أولاً على ما سبق إلى أفهامهم بمقتضى اللسان فعلى هذا فهو من باب تأخير ما له ظاهر أريد به خلاف ظاهره . قلت : وكلامه يقتضي أن جميع الصحابة فعلوا ما نقله سهل ابن سعد ، وفيه نظر ، واستدل بالآية والحديث على أن غاية الأكل والشرب طلوع الفجر فلو طلع الفجر وهو يأكل أو يشرب فنزع تم صومه ، وفيه اختلاف بين العلماء . ولو أكل ظاناً أن الفجر لم يطلع لم يفسد صومه عند الجمهور لأن الآية دلت على الإباحة إلى أن يحصل التبين ، وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس قال « أحل الله لك الأكل والشرب ما شككت » ولابن أبي شيبة عن أبي بكر وعمر نحوه ، وروى ابن أبي شيبة عن طريق أبي الضحى قال « سأل رجل ابن عباس عن السحور ، فقال له رجل من جلسائه : كل حتى لا تشك ، فقال ابن عباس : إن هذا لا يقول شيئاً كل ما شككت حتى لا تشك » قال ابن المنذر : وإلى هذا القول صار أكثر العلماء . وقال مالك يقضي . وقال ابن بزيمة في « شرح الأحكام » : اختلفوا هل يحرم الأكل بطلوع الفجر أو بتبينه عند الناظر تمسكاً بظاهر الآية ، واختلفوا هل يجب إمساك جزء قبل طلوع الفجر أم لا بناء على الاختلاف المشهور في مقدمة الواجب ، وسندكر بقية هذا البحث في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى .

**باب قول النبي صلى الله عليه : « لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال »**

١٨٧٢- وحدثني عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر [١٩١٨] والقاسم بن محمد عن عائشة أن بلالاً كان يؤذن بليل فقال رسول الله صلى الله عليه : « كلوا [١٩١٩] واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » . قال القاسم : ولم يكن بين أذانهما إلا أن يرقى ذا وينزل ذا .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يمنعكم )** كذا للأكثر ، وللكشميني « لا يمنعكم » بسكون العين بغير تأكيد ، قال ابن بطلال : لم يصح عند البخاري لفظ الترجمة ، فاستخرج معناه من حديث عائشة . وقد روى لفظ الترجمة وكيع من حديث سمرة مرفوعاً « لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال ولا الفجر المستطيل ، ولكن الفجر المستطير في الأفق » . وقال الترمذي : هو حديث حسن اهـ . وحدث سمرة عند مسلم أيضاً لكن لم يتعين في مراد البخاري ، فإنه قد صح أيضاً على شرطه حديث ابن مسعود بلفظ « لا يمنع أحدكم أذان بلال من سحوره فإنه يؤذن بليل ليرجع قائمكم » الحديث ، وقد تقدم في أبواب الأذان في « باب الأذان قبل الفجر » وأخرج عنه حديث عبيد الله بن عمر عن شيخه القاسم ونافع كما أخرجه هنا ، فالظاهر أنه مراده بما ذكره في هذه الترجمة ، وقد تقدم الكلام على حديث عبيد الله بن عمر هناك . وفي حديث سمرة الذي أخرجه مسلم بيان لما أبهم في حديث ابن مسعود ، وذلك أن في حديث ابن مسعود « وليس الفجر أن يقول - ورفع بأصابه إلى فوق ، وطأطأ إلى أسفل - حتى يقول هكذا » وفي حديث سمرة عند مسلم « لا يغرنكم من سحوركم أذان بلال ولا بياض الأفق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا » يعني معترضاً . وفي رواية « ولا هذا البياض حتى يستطير » وقد تقدم لفظ رواية الترمذي ، وله من حديث طلق بن علي « كلوا واشربوا ولا يهيدنكم الساطع المصعد ، وكلوا واشربوا حتى يعترض لكم الأحمر » وقوله « يهيدنكم » بكسر الهاء أى يزعجنكم فتمتنعوا به عن السحور فإنه الفجر الكاذب ، يقال هدته أهيدته إذا أزعجته ، وأصل الهيد بالكسر الحركة . ولابن أبي شيبة عن ثوبان مرفوعاً « الفجر فجران : فأما الذي كأنه ذنب اتسرحان فإنه لا يحل شيئاً ولا يحرمه ، ولكن المستطير » أى هو الذي يحرم الطعام ويحل الصلاة ، وهذا موافق للآية الماضية في الباب قبله . وذهب جماعة من الصحابة - وقال به الأعمش من التابعين وصاحبه أبو بكر بن عياش - إلى جواز السحور إلى أن يتضح الفجر ، فروى سعيد بن منصور عن أبي الأحوص عن عاصم عن زر عن حذيفة قال « تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هو والله النهار غير أن الشمس لم تطلع » وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن عاصم نحوه ، وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ذلك عن حذيفة من طرق صحيحة ، وروى سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن المنذر من طرق عن أبي بكر أنه أمر بفتح الباب حتى لا يرى الفجر ، وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن علي أنه صلى الصبح ثم قال : الآن حين تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود . قال ابن المنذر : وذهب بعضهم إلى أن المراد بتبين بياض النهار من سواد الليل أن ينتشر البياض في الطرق والسكك والبيوت ، ثم حكى

ما تقدم عن أبي بكر وغيره . وروى بإسناد صحيح عن سالم بن عبيد الأشجعي - وله صحبة - أن أبا بكر قال له « أخرج فانظر هل طلع الفجر ؟ قال فنظرت ثم أتيت فقالت : قد ابيض وسطع ، ثم قال : أخرج فانظر هل طلع ؟ فنظرت فقالت : قد اعترض . فقال : الآن أبلغني شراي » وروى من طريق وكيع عن الأعمش أنه قال « لولا الشهوة لصليت الغداة ثم تسحرت » قال إسحق : هؤلاء رأوا جواز الأكل والصلاة بعد طلوع الفجر المعترض حتى يتبين بياض النهار من سواد الليل . قال إسحق : وبالقول الأول أقول ، لكن لا أظن على من تأول الرخصة كالتقول الثاني ولا أرى عليه قضاء ولا كفارة . قلت : وفي هذا تعقب على الموفق وغيره حيث نقلوا الإجماع على خلاف ما ذهب إليه الأعمش ، والله أعلم .

**قوله ( عن ابن عمر والقاسم بن محمد )** بالجر عطفاً على نافع لا على ابن عمر ، لأن عبيد الله بن عمر رواه عن نافع عن ابن عمر وعن القاسم عن عائشة ، وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت .

## باب

### تعجيل السحور

١٨٧٣ - نا محمد بن عبيد الله قال نا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : كنت أتسحر في أهلي ، ثم تكون سرعتي أن أدرك السجود مع رسول الله صلى الله عليه . [١٩٢٠]

**قوله ( باب تعجيل السحور )** أى الإسراع بالأكل إشارة إلى أن السحور كان يقع قرب طلوع الفجر . وروى مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه « كنا ننصرف - أى من صلاة الليل - فنستعجل بالطعام مخافة الفجر » قال ابن بطال ولو ترجم له بباب تأخير السحور لكان حسناً ، وتعقبه مغلطاي بأنه وجد في نسخة أخرى من البخاري « باب تأخير السحور » ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري التي وقعت لنا . وقال الزين بن المنير : التعجيل من الأمور النسبية ، فإن نسب إلى أول الوقت كان معناه التقديم وإن نسب إلى آخره كان معناه التأخير ، وإنما سماه البخاري تعجيلاً إشارة منه إلى أن الصباحي كان يسبق بسحوره الفجر عند خوف طلوعه وخوف فوات الصلاة بمقدار ذهابه إلى المسجد .

**قوله ( عن أبيه أبي حازم )** أشار الإسماعيلي إلى أن عبد العزيز بن أبي حازم لم يسمعه من أبيه ، فأخرج من طريق مصعب الزبيري عن أبي حازم عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن أبي حازم عن سهل ، ثم رواه من طريق أخرى عن عبد الله بن عامر عن أبي حازم . وعبد الله بن عامر هو الأسامي فيه ضعف ، وأشار الإسماعيلي إلى تعليل الحديث بذلك . ومصعب بن عبد الله الزبيري لا يقاوم الحفاظ الذين رووه عن عبد العزيز عن أبيه بغير واسطة فزيادته شاذة ، ويحتمل أن يكون عبد العزيز سمع من عبد الله بن عامر فيه عن أبيه زيادة لم تكن فيما سمعه من أبيه فلذلك حدث به تارة عن أبيه بلا واسطة وتارة بالواسطة . وقد أخرجه البخاري في المواقيت من وجه آخر عن أبي حازم فبطل التعليل برواية عبد العزيز بن أبي حازم ، والله أعلم .

**قوله ( ثم تكون سرعتي )** في رواية سليمان بن بلال « ثم تكون سرعتي » وسرعة بالضم على أن

كان تامة ولفظ « بى » متعلق بسرعة أو ليست تامة و « بى » الخبر أو قوله « أن أدرك » ، ويجوز النصب على أنها خبر كان والاسم ضمير يرجع إلى ما يدل عليه لفظ السرعة .

**قوله ( أن أدرك السحور )** كذا فى رواية الكشمينى ، وللنسفى والجمهور « أن أدرك السجود » وهو الصواب ، ويؤيده أن فى الرواية المتقدمة فى المواقيت « أن أدرك صلاة الفجر » وفى رواية الإسماعيل « صلاة الصبح » وفى رواية أخرى « صلاة الغداة » . قال عياض : مراد سهل بن سعد أن غاية لإسراعه أن يحوره لقربه من طلوع الفجر كان بحيث لا يكاد أن يدرك صلاة الصبح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولشدة تغليس رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصبح . وقال ابن المنير فى الحاشية : المراد أنهم كانوا يراحمون بالسحور الفجر فيختصرون فيه ويستعجلون خوف الفوات .

( تنبيه ) : قال المزى : ذكر خلف أن البخارى أخرج هذا الحديث فى الصوم عن محمد بن عبيد الله وقتيبة كلاهما عن عبد العزيز ، قال : ولم نجده فى الصحيح ولا ذكره أبو مسعود : قلت : ورأيت هنا بخط القطب ومغلطائى « محمد بن عبيد » بغير إضافة ، وهو غلط والصواب « محمد بن عبيد الله » وهو أبو ثابت المدنى مشهور من كبار شيوخ البخارى .

### باب قَدَرِ كَمْ بَيْنَ السَّحُورِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ

١٨٧٤ - نا مسلم بن إبراهيم قال نا هشام قال نا قتادة عن أنس عن زيد بن ثابت قال : [١٩٢١] تسحرنا مع النبي صلى الله عليه ، ثم قام إلى الصلاة . قلت : كم كان بين الأذان والسحور؟ قال : قدر خمسين آية .

**قوله ( باب قدر كم بين السحور وصلاة الفجر )** أى انتهاء السحور وابتداء الصلاة ، لأن المراد تقدير الزمان الذى ترك فيه الأكل ، والمراد بفعل الصلاة أول الشروع فيها قاله الزين بن المنير .

**قوله ( حدثنا هشام )** هو الدستوائى .

**قوله ( عن أنس )** سبق فى المواقيت من طريق سعيد عن قتادة قال « قلت لأنس » .

**قوله ( قلت كم )** هو مقول أنس ، والمقول له زيد بن ثابت ، وقد تقدم بيان ذلك فى المواقيت وأن قتادة أيضاً سأل أنساً عن ذلك ، ورواه أحمد أيضاً عن يزيد بن هارون عن همام وفيه أن أنساً قال « قلت لزيد »

**قوله ( قال قدر خمسين آية )** أى متوسطة لا طويلة ولا قصيرة لا سريعة ولا بطيئة ، وقدر بالرفع على أنه خبر المبتدأ ، ويجوز النصب على أنه خبر كان المقدره فى جواب زيد لا فى سؤال أنس لثلاث تصبير كان واسمها من قائل والخبر من آخر . قال المهلب وغيره : فيه تقدير الأوقات بأعمال البدن ، وكانت العرب تقدر الأوقات بالأعمال كقولهم : قدر حلب شاة ، وقدر نحر جزور فعدل زيد بن ثابت عن ذلك إلى التقدير بالقراءة إشارة إلى أن ذلك الوقت كان وقت العبادة بالتلاوة ، ولو كانوا يقدرون بغير العمل لقال مثلاً قدر درجة أو ثلث خمس ساعة . وقال ابن أبى جمرة : فيه إشارة إلى أن أوقاتهم كانت مستغرقة بالعبادة . وفيه

تأخير السحور لكونه أبلغ في المقصود . قال ابن أبي جمرة : كان صلى الله عليه وسلم ينظر ما هو الأرفق بأتمته فيفعله لأنه لو لم يتسحر لاتبعوه فيشق على بعضهم ، ولو تسحر في جوف الليل لشق أيضاً على بعضهم ممن يغلب عليه النوم فقد يفضى إلى ترك الصبح أو يحتاج إلى المجاهدة بالسهر . وقال : فيه أيضاً تقوية على الصيام لعموم الاحتياج إلى الطعام ولو ترك لشق على بعضهم ولا سيما من كان صفراً وياً فقد يغشى عليه فيفضى إلى الإفطار في رمضان . قال : وفي الحديث تأنيس الفاضل أصحابه بالمواكلة ، وجواز المشى بالليل للحاجة ، لأن زيد بن ثابت ما كان يبيت مع النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه الاجتماع على السحور ، وفيه حسن الأدب في العبارة لقوله « تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولم يقل نحن ورسول الله صلى الله عليه وسلم لما يشعر لفظ المعية بالتبعية . وقال القرطبي : فيه دلالة على أن الفراغ من السحور كان قبل طلوع الفجر ، فهو معارض لقول حذيفة « هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع » انتهى ، والجواب أن لا معارضة بل تحمل على اختلاف الحال ، فليس في رواية واحد منهما ما يشعر بالمواظبة ، فتكون قصة حذيفة سابقة ، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بإسناد هذا الحديث في المواقيت وكونه من مسند زيد بن ثابت أو من مسند أنس .

### باب بَرَكَةِ السَّحُورِ مِنْ غَيْرِ إِيجَابٍ

لأن النبي صلى الله عليه وأصحابه وأصلوا ولم يذكر السحور

[١٩٢٢] ١٨٧٥- فاموسى بن إسماعيل قال نا جويرية عن نافع عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وأصل، فواصل الناس، فشق عليهم، فنهاهم. قالوا: إنك تواصل قال: «لست كهيتكم، إني أظل أظعم وأسقى».

[الحديث ١٩٢٢ - طرفه في: ١٩٦٢].

[١٩٢٣] ١٨٧٦- نا آدم بن أبي إياس قال نا شعبة قال نا عبد العزيز بن صهيب سمعت أنس بن مالك قال: قال النبي صلى الله عليه: «تسحروا، فإن في السحور بركة».

قوله (باب بركة السحور من غير إيجاب لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأصلوا ولم يذكر السحور) بضم «يذكر» على البناء للمجهول ، وللكشميني والنسفي «لم يذكر سحور» قال الزين بن المنير : الاستدلال على الحكم إنما يفتر إليه إذا ثبت الاختلاف أو كان متوقفاً ، والسحور إنما هو أكل للشهوة وحفظ القوة ، لكن لما جاء الأمر به احتاج أن يبين أنه ليس على ظاهره من الإيجاب ، وكذا النهى عن الوصال يستلزم الأمر بالأكل قبل طلوع الفجر . انتهى . وتعقب بأن النهى عن الوصال إنما هو أمر بالفصل بين الصوم والفطر ، فهو أعم من الأكل آخر الليل فلا يتعين السحور ، وقد نقل ابن المنذر الإجماع على ندبية السحور ، وقال ابن بطال : في هذه الترجمة غفلة من البخارى لأنه قد أخرج بعد هذا حديث أبى سعيد «أيكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر» فجعل غاية الوصال السحر وهو وقت السحور ،

قال : والمفسر يقضى على المجمل ، انتهى . وقد تلقاه جماعة بعده بالتسليم ، وتعقبه ابن المنير في الحاشية بأن البخارى لم يترجم على عدم مشروعية السحور وإنما ترجم على عدم إيجابه . وأخذ من الوصال أن السحور ليس بواجب ، وحيث نهاهم النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال لم يكن على سبيل تحريم الوصال وإنما هو نهى إرشاد لتعليله إياه بالإشفاق عليهم ، وليس في ذلك إيجاب للسحور ، ولما ثبت أن النهى عن الوصال للكراهة فصد نهى الكراهة الاستحباب فثبت استحباب السحور ، كذا قال . ومسألة الوصال مختلف فيها ، والراجع عند الشافعية التحريم . والذي يظهر لى أن البخارى أراد بقوله « لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه واصلوا إلخ » الإشارة إلى حديث أبي هريرة الآتى بعد خمسة وعشرين باباً فيه بعد النهى عن الوصال أنه « واصل بهم يوماً ثم يوماً ، ثم رأوا الهلال فقال : لو تأخر لزدتكم » فدل ذلك على أن السحور ليس بحتم ، إذ لو كان حتماً ما واصل بهم فإن الوصال يستلزم ترك السحور سواء قلنا الوصال حرام أو لا ، وسيأتى الكلام على اختلاف العلماء في حكم الوصال وعلى حديث ابن عمر أيضاً في الباب المشار إليه إن شاء الله تعالى . وقوله « أظن » بفتح الهمزة والطاء القائمة المعجمة مضارع ظلت إذا غمات بالنهار ، وسيأتى هناك بلفظ « أبيت » وهو دال على أن استعمال أظن هنا ليس مقيداً بالنهار .

**قوله في حديث أنس ( تسحروا فإن في السحور بركة )** هو بفتح السين وبضمها ، لأن المراد بالبركة الأجر والثواب فيناسب الضم لأنه مصدر بمعنى التسحر ، أو البركة لكونه يقوى على الصوم وينشط له ويخفف المشقة فيه فيناسب الفتح لأنه ما يتسحر به ، وقيل البركة ما يتضمن من الاستيقاظ والدعاء في السحر ، والأولى أن البركة في السحور تحصل بجهات متعددة ، وهى اتباع السنة ، ومخالفة أهل الكتاب ، والتقوى به على العبادة ، والزيادة في النشاط ، ومدافعة سوء الخلق الذى يثيره الجوع ، والتسبب بالصدقة على من يسأل إذ ذاك أو يجتمع معه على الأكل ، والتسبب للذكر والدعاء وقت مظنة الإجابة ، وتدارك نية الصوم لمن أغفلها قبل أن ينام . قال ابن دقيق العيد : هذه البركة يجوز أن تعود إلى الأمور الأخروية فإن إقامة السنة يوجب الأجر وزيادته ، ويحتمل أن تعود إلى الأمور الدنيوية كقوة البدن على الصوم وتيسيره من غير إضرار بالصائم . قال : ومما يعمل به استحباب السحور المخالفة لأهل الكتاب لأنه ممتنع عندهم ، وهذا أحد الوجوه المقتضية للزيادة في الأجور الأخروية . وقال أيضاً : وقع للمتصوفة في مسألة السحور كلام من جهة اعتبار حكمة الصوم وهى كسر شهوة البطن والفرج ، والسحور قد يبين ذلك . قال : والصواب أن يقال ما زاد في المقدار حتى تنعدم هذه الحكمة بالكلية فليس بمستحب كالذى يصنعه المترفون من التأنيق فى المآكل وكثرة الاستعداد لها ، وما عدا ذلك تختلف مراتبه .

**( تكميل )** : يحصل السحور بأقل ما يتناوله المرء من مأكول ومشروب ، وقد أخرج هذا الحديث أحمد من حديث أبى سعيد الخدرى بلفظ « السحور بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء ، فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين » ولسعيد بن منصور من طريق أخرى رسالة « تسحروا ولو بلقمة » .

## باب

## إذا نوى بالنهار صوماً

وقالت أم الدرداء: كان أبو الدرداء يقول: عندكم طعام؟ فإن قلنا: لا، قال: فيائي صائم يومي هذا، وفعله أبو طلحة، وأبو هريرة، وابن عباس، وحذيفة.

١٨٧٧- نا أبو عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع: أن النبي صلى الله عليه بعث رجلاً ينادي في الناس يوم عاشوراء: «أَنْ مَنْ أَكَلَ فَلْيَتَمَّ أَوْ فَلْيَصُمْ، وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلَا يَأْكُلْ». [الحديث ١٩٢٤- طرفاه في: ٢٠٠٧، ٧٢٦٥].

قوله (باب إذا نوى بالنهار صوماً) أى هل يصح مطلقاً أو لا؟ وللعلماء في ذلك اختلاف، فمنهم من فرق بين الفرض والنفل، ومنهم من خص جواز النفل بما قبل الزوال، وسيأتى بيان ذلك.

قوله (وقالت أم الدرداء كان أبو الدرداء يقول: عندكم طعام؟ فإن قلنا لا قال: فيائي صائم يومي هذا) وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي قلابة عن أم الدرداء قالت «كان أبو الدرداء يغدونا أحياناً ضحى فيسأل الغداء، فربما لم يوافقه عندنا فيقول: إذا أنا صائم» وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي إدريس وعن أيوب عن أبي قلابة عن أم الدرداء، وعن معمر عن قتادة «أن أبا الدرداء كان إذا أصبح سأل أهله الغداء، فإن لم يكن قال: أنا صائم»، وعن ابن جريج عن عطاء عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أنه «كان يأتي أهله حين ينتصف النهار» فذكر نحوه، ومن طريق شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أنه «كان ربما دعا بالغداء فلا يجده، فيفرض عليه الصوم ذلك اليوم».

قوله (وفعله أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة) أما أثر أبي طلحة فوصله عبد الرزاق من طريق قتادة وابن أبي شيبة من طريق حميد كلاهما عن أنس، ولفظ قتادة «أن أبا طلحة كان يأتي أهله فيقول: هل من غداء؟ فإن قالوا لا صام يومه ذلك» قال قتادة: وكان معاذ بن جبل يفعله، ولفظ حميد نحوه وزاد «وإن كان عندهم أفطر» ولم يذكر قصة معاذ. وأما أثر أبي هريرة فوصله البيهقي من طريق ابن أبي ذئب عن حمزة عن يحيى عن سعيد بن المسيب قال «رأيت أبا هريرة يطوف بالسوق، ثم يأتي أهله فيقول: عندكم شيء؟ فإن قالوا لا قال: فأنا صائم» ورواه عبد الرزاق بسند آخر فيه انقطاع أن أبا هريرة وأبا طلحة فذكر معناه. وأما أثر ابن عباس فوصله الطحاوي من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس أنه «كان يصبح حتى يظهر ثم يقول: والله لقد أصبحت وما أريد الصوم، وما أكات من طعام ولا شراب منذ اليوم، ولأصومن يومي هذا» وأما أثر حذيفة فوصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: قال حذيفة «من بدا له الصيام بعد ما تزول الشمس فليصم» وفي رواية ابن أبي شيبة «أن حذيفة بدا له في الصوم بعد ما زالت الشمس فصام» وقد جاء

نحو ما ذكرنا عن أبي الدرداء مرفوعاً من حديث عائشة أخرجه مسلم وأصحاب السنن من طريق طلحة بن يحيى بن طلحة عن عمته عائشة بنت طلحة ، وفي رواية له « حدثتني عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال : هل عندكم شيء ؟ قلنا لا . قال : فلاني إذا صائم » الحديث . ورواه النسائي والطيالسي من طريق سماك عن عكرمة عن عائشة نحوه ولم يسم النسائي عكرمة . قال النووي : في هذا الحديث دليل للجمهور في أن صوم النافلة يجوز بنية في النهار قبل زوال الشمس ، وتأوله الآخرون على أن سؤاله « هل عندكم شيء » لكونه كان نوى الصوم من الليل ثم ضعف عنه وأراد الفطر لذلك . قال : وهو تأويل فاسد وتكلف بعيد . وقال ابن المنذر : اختلفوا فيمن أصبح يريد الإفطار ، ثم بدا له أن يصوم تطوعاً . فقالت طائفة : له أن يصوم متى بدا له ، فذكر عن تقدم ، وزاد ابن مسعود وأبا أيوب وغيرهما ، وساق ذلك بأسانيد إلهيم . قال : وبه قال الشافعي وأحمد ، قال : وقال ابن عمر « لا يصوم تطوعاً حتى يجمع من الليل أو يتسحر » وقال مالك في النافلة « لا يصوم إلا أن يبيت ، إلا إن كان يسرد الصوم فلا يحتاج إلى التبيت » وقال أهل الرأي : من أصبح مفطراً ثم بدا له أن يصوم قبل منتصف النهار أجزأه ، وإن بدا له ذلك بعد الزوال لم يجزه . قلت : وهذا هو الأصح عند الشافعية ، والذي نقله ابن المنذر عن الشافعي من الجواز مطلقاً سواء كان قبل الزوال أو بعده هو أحد القولين للشافعي ، والذي نص عليه في معظم كتبه التفرقة ، والمعروف عن مالك والليث وابن أبي ذئب أنه لا يصح صيام التطوع إلا بنية من الليل .

**قوله ( عن سلمة بن الأكوع )** في رواية يحيى وهو القطان « عن يزيد بن أبي عبيد حدثنا سلمة بن الأكوع » كما سيأتي في خبر الواحد .

**قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلاً ينادي في الناس )** في رواية يحيى « قال لرجل من أسلم أذن في قومك » واسم هذا الرجل هند بن أسماء بن حارثة الأسلمي له ولأبيه ولعمه هند بن حارثة صحبة ، أخرج حديثه أحمد وابن أبي خيثمة من طريق ابن إسحق « حدثني عبد الله بن أبي بكر عن حبيب ابن هند بن أسماء الأسلمي عن أبيه قال : بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم إلى قومي من أسلم فقال : مر قومك أن يصوموا هذا اليوم يوم عاشوراء ، فن وجدته منهم قد أكل في أول يومه فليصم آخره » وروى أحمد أيضاً من طريق عبد الرحمن بن حرملة عن يحيى بن هند قال : وكان هند من أصحاب الحديبية وأخوه الذي بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر قومه بالصيام يوم عاشوراء ، قال « فحدثني يحيى بن هند عن أسماء ابن حارثة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه فقال : مر قومك بصيام هذا اليوم . قال أرأيت إن وجدتهم قد طعموا ؟ قال : فليتموا آخر يومهم » قلت : فيحتمل أن يكون كل من أسماء وولده هند أرسلًا بذلك ، ويحتمل أن يكون أطلق في الرواية الأولى على الجد اسم الأب فيكون الحديث من رواية حبيب بن هند عن جده أسماء فتتحد الروايتان ، والله أعلم . واستدل بحديث سلمة هذا على صحة الصيام لمن لم ينوه من الليل سواء كان رمضان أو غيره لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بالصوم في أثناء النهار فدل على أن النية لا تشترط من الليل ، وأجيب بأن ذلك يتوقف على أن صيام عاشوراء كان واجباً ، والذي يرجح من أقوال العلماء أنه لم يكن فرضاً ، وعلى تقدير أنه كان فرضاً فقد نسخ بلا ريب ، فنسخ حكمه وشرائطه ، بدليل قوله



« ومن أكل فليتم » ومن لا يشترط النية من الليل لا يجزئ صيام من أكل من النهار ، وصرح ابن حبيب من المالكية بأن ترك التبييت لصوم عاشوراء من خصائص عاشوراء ، وعلى تقدير أن حكمه باق فالأمر بالإمساك لا يستلزم الإجزاء فيحتمل أن يكون أمر بالإمساك لحزمة الوقت كما يؤمر من قدم من سفر في رمضان نهائياً وكما يؤمر من أفطر يوم الشك ثم رأى الهلال ، وكل ذلك لا ينافي أمرهم بالقضاء ، بل ورد ذلك صريحاً في حديث أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمه أن أسلم أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : صمتم يومكم هذا ؟ قالوا : لا . قال : فأتوا بقية يومكم واقضوه » وعلى تقدير أن لا يثبت هذا الحديث في الأمر بالقضاء فلا يتعين ترك القضاء ، لأن من لم يدرك اليوم بكامله لا يلزمه القضاء كمن بلغ أو أسلم في أثناء النهار . واحتج الجمهور لاشتراط النية في الصوم من الليل بما أخرجه أصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمر عن أخته حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له » لفظ النسائي ، ولأبي داود والترمذي « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » واختلف في رفعه ووقفه ، ورجح الترمذي والنسائي الموقوف بعد أن أطنب النسائي في تخريج طريقه ، وحكى الترمذي في « العلل » عن البخاري ترجيح وقفه . وعمل بظاهر الإسناد جماعة من الأئمة فصالحوا الحديث المذكور ، منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن حزم ، وروى له الدارقطني طريقاً آخر ، وقال رجالها ثقات ، وأبعد من خصه من الحنفية بصيام القضاء والنذر ، وأبعد من ذلك تفرقة الطحاوي بين صوم الفرض إذا كان في يوم بعينه كعاشوراء فتجزئ النية في النهار ، أو لا في يوم بعينه كرمضان فلا يجزئ إلا بنية من الليل ، وبين صوم التطوع فيجزئ في الليل وفي النهار . وقد تعقبه إمام الحرمين بأنه كلام غث لا أصل له . وقال ابن قدامة : تعتبر النية في رمضان لكل يوم في قول الجمهور ، وعن أحمد أنه يجزئه نية واحدة لجميع الشهر ، وهو كقول مالك واسحق ، وقال زفر يصح صوم رمضان في حق المقيم الصحيح بغير نية وبه قال عطاء ومجاهد ، واحتج زفر بأنه لا يصح فيه غير صوم رمضان لتعنيه فلا يفتقر إلى نية لأن الزمن معيار له فلا يتصور في يوم واحد إلا صوم واحد . وقال أبو بكر الرازي : يلزم قائل هذا أن يصحح صوم المغني عليه في رمضان إذا لم يأكل ولم يشرب لوجود الإمساك بغير نية ، قال : فإن التزمه كان مستثنياً . وقال غيره : يلزمه أن من أخر الصلاة حتى لم يبق من وقتها إلا قدرها فصللي حينئذ تطوعاً أنه يجزئه عن الفرض . واستدل ابن حزم بحديث سلمة على أن من ثبت له هلال رمضان بالنهار جاز له استدراك النية حينئذ ويجزئه وبناءه على أن عاشوراء كان فرضاً أولاً ، وقد أمروا أن يمسكوا في أثناء النهار . قال : وحكم الفرض لا يتغير ، ولا يخفى ما يرد عليه مما قدمناه ، وألحق بذلك من نسي أن ينوي من الليل لاستواء حكم الجاهل والناسي .

ب

الصَّائِمُ يُصْبِحُ جُنُباً

١٨٧٨ - نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن

[١٩٢٥]

[١٩٢٦]

الحارث بن هشام بن المغيرة أنه سمع أبابكر بن عبد الرحمن قال: كنت أنا وأبي حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة، ونا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبوبكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام أن أباه عبد الرحمن أخبر مروان أن عائشة وأم سلمة أخبرتا أن رسول الله صلى الله عليه كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله، ثم يغتسل ويصوم. وقال مروان لعبد الرحمن بن الحارث: أقسم بالله لتفزعن بها بأهريرة، ومروان يومئذ على المدينة، فقال أبوبكر: فكرة ذلك عبد الرحمن، ثم قُدر لنا أن نجتمع بذي الحليفة - وكانت لأبي هريرة هنالك أرض - فقال عبد الرحمن لأبي هريرة: إني ذاك لك أمراً، ولولا مروان أقسم علي فيه لم أذكره لك. فذكر قول عائشة وأم سلمة. فقال: كذلك حدثني الفضل بن عباس وهو أعلم. وقال همّام وابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة كان النبي صلى الله عليه يأمُر بالفطر، والأول أسند.

[الحديث ١٩٢٥ - طرفاه في: ١٩٣٠، ١٩٣١].

[الحديث ١٩٢٦ - طرفه في: ١٩٣٢].

**قوله (باب الصائم يصبح جنباً)** أى هل يصح صومه أو لا؟ وهل يفرق بين العامد والناسي أو بين الفرض والتطوع؟ وفي كل ذلك خلاف للسلف، والجمهور على الجواز مطلقاً، والله أعلم.

**قوله (كنت أنا وأبي حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة)** كذا أورده البخاري من رواية مالك مختصراً، وعقبه بطريق الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن فأوهم أن سياقهما واحد، لكنه ساق لفظ مالك بعد باين وليس فيه ذكر مروان ولا قصة أبي هريرة، نعم قد أخرجه مالك في «الموطأ» عن سمى مطولاً، والمالك فيه شيخ آخر أخرجه في الموطأ عن عبد ربه بن سعيد عن أبي بكر بن عبد الرحمن مختصراً، وأخرجه مسلم من هذا الوجه أيضاً، وأخرجه مسلم أيضاً من رواية ابن جريج عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه أتم منه، وله طرق أخرى كثيرة أظن النسائي في تخريجها وفي بيان اختلاف نقلتها، وسأذكر محصل فوائدها إن شاء الله تعالى.

**قوله في رواية شعيب (أن أباه عبد الرحمن أخبر مروان)** أى ابن الحكم، وإخبار عبد الرحمن بما ذكر لمروان كان بعد أن أرسله مروان إلى عائشة وأم سلمة، بين ذلك في «الموطأ» وهو عند مسلم أيضاً من طريقه ولفظه «كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم، فقال مروان: أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبن إلى أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة فلتسألنهما عن ذلك». قال أبو بكر: فذهب عبد الرحمن وذهب معه حتى دخلنا على عائشة «فساق القصة». وبين النسائي في رواية له أن عبد الرحمن بن الحارث إنما سمعه من ذكوان مولى عائشة عنها ومن نافع مولى أم سلمة عنها، فأخرج من طريق عبد ربه بن سعيد عن أبي

عياض عن عبد الرحمن بن الحارث قال « أرسلني مروان إلى عائشة ، فأتيته فلقيت غلامها ذكوان فأرسلته إليها ، فسألها عن ذلك فقالت » فذكر الحديث مرفوعاً قال « فأتيته مروان فحدثته بذلك فأرسلني إلى أم سلمة ، فأتيته فلقيت غلامها نافعاً فأرسلته إليها فسألها عن ذلك » فذكر مثله . وفي إسناده نظر ، لأن أبا عياض مجهول ، فإن كان محفوظاً فيجمع بأن كلا من الغلامين كان واسطة بين عبد الرحمن وبين كل منهما في السؤال كما في هذه الرواية ، وسمع عبد الرحمن وابنه أبو بكر كلاهما من وراء الحجاب كما في رواية المصنف وغيره ، وسأذكره من رواية أبي حازم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عند النسائي ففيه « أن عبد الرحمن جاء إلى عائشة فسلم على الباب فقالت عائشة : يا عبد الرحمن » الحديث .

**قوله ( كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم )** في رواية مالك المشار إليها « كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام » وفي رواية يونس عن ابن شهاب عن عروة وأبي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة « كان يدركه الفجر في رمضان جنباً من غير حلم » وسأقي بعد بابين ، وللنسائي من طريق عبد الملك ابن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عنهما « كان يصبح جنباً من غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم » وله من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال « قال مروان لعبد الرحمن بن الحارث : اذهب إلى أم سلمة فسألها ، فقالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً مني فيصوم ويأمرني بالصيام » . قال القرطبي : في هذا فائدتان ، إحداهما أنه كان يجامع في رمضان ويؤخر الغسل إلى بعد طلوع الفجر بياناً للجواز . والثاني أن ذلك كان من جماع لا من احتلام لأنه كان لا يحتلم إذ الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه . وقال غيره : في قولها « من غير احتلام » إشارة إلى جواز الاحتلام عليه ، وإلا لما كان للاستثناء معنى ، ورد بأن الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه ، وأجيب بأن الاحتلام يطلق على الإنزال وقد وقع الإنزال بغير رؤية شيء في المنام ، وأرادت بالتقييد بالجماع المبالغة في الرد على من زعم أن فاعل ذلك عمداء يفطر ، وإذا كان فاعل ذلك عمداء لا يفطر فالذي ينسى الاغتسال أو ينام عنه أولى بذلك . قال ابن دقيق العيد : لما كان الاحتلام يأتي للمرء على غير اختياره فقد يتمسك به من يرخص لغير المتعمد الجماع ، فبين في هذا الحديث أن ذلك كان من جماع لإزالة هذا الاحتمال .

**قوله ( وقال مروان لعبد الرحمن بن الحارث أقسم بالله )** في رواية النسائي من طريق عكرمة ابن خالد عن أبي بكر بن عبد الرحمن « فقال مروان لعبد الرحمن : ألق أبا هريرة فحدثه بهذا ، فقال : إنه لجارى ، وإنه لأكره أن أستقبله بما يكره . فقال : أعزم عليك لتلقيه » ومن طريق عمر بن أبي بكر ابن عبد الرحمن عن أبيه « فقال عبد الرحمن لمروان : غفر الله لك ، إنه لي صديق ، ولا أحب أن أرد عليه قوله » وبين ابن جريج في روايته عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه سبب ذلك ففيه « عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال : سمعت أبا هريرة يقول في قصصه : ومن أدركه الفجر جنباً فلا يصم . قال فذكرته لعبد الرحمن ، فانطلق وانطلقت معه حتى دخلنا على مروان » فذكر القصة ، أخرجه عبد الرزاق عنه ومن طريقه مسلم والنسائي وغيرهما ، وفي رواية مالك عن سمي عن أبي بكر « أن أبا هريرة قال : من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم » وللنسائي من طريق المقبري « كان أبو هريرة يفتي الناس أنه من أصبح جنباً فلا يصوم ذلك اليوم » وله من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه سمع أبا هريرة يقول « من احتلم

من الليل أو واقع أهله ثم أدركه الفجر ولم يغتسل فلا يصم » ، ومن طريق أبي قلابة عن عبد الرحمن بن الحارث « أن أبا هريرة كان يقول : من أصبح جنباً فليغسل » فاتفقت هذه الروايات على أنه كان يغتسل بذلك ، وسيأتى بيان من روى ذلك عنه مرفوعاً في آخر الكلام على هذا الحديث .

**قوله ( لتقرعن )** كذا للأكثر بالفاء والزاي من الفرع وهو الخوف أى لتخيفنه بهذه القصة التى تخالف فتواه ، وللكشيمى « لتقرعن » بفتح قاف وراء مفتوحة ، أى تفرع بهذه القصة سمعه ، يقال قرعت بكذا سمع فلان إذا أعلمته به إعلاماً صريحاً .

**قوله ( ومروان يومئذ على المدينة )** أى أمير من جهة معاوية .

**قوله ( فكره ذلك عبد الرحمن )** قد بينّا سبب كراهته ، قيل ويحتمل أن يكون كرهه أيضاً أن يخالف مروان لكونه كان أميراً واجب الطاعة فى المعروف ، وبين أبو حازم عن عبد الملك بن أبى بكر عن أبيه سبب تشديد مروان فى ذلك ، فعند النسائى من هذا الوجه قال « كنت عند مروان مع عبد الرحمن ، فذكروا قول أبى هريرة فقال : اذهب فاسأل أزواج النبى صلى الله عليه وسلم ، قال فذهبنا إلى عائشة فقالت : يا عبد الرحمن ، أما لكم فى رسول الله أسوة حسنة » فذكرت الحديث « ثم أتينا أم سلمة كذلك ، ثم أتينا مروان فاشتد عليه اختلافهم تخوفاً أن يكون أبو هريرة يحدث بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال مروان لعبد الرحمن : عزمت عليك لما أتيت فحدثته » .

**قوله ( ثم قدر لنا أن نجتمع بذى الحليفة )** أى المكان المعروف وهو ميقات أهل المدينة ، وقوله ( وكان لأبى هريرة هناك أرض ) فيه رفع توهم من يظن أنهما اجتمعا فى سفر ، وظاهره أنهما اجتمعا من غير قصد ، لكن فى رواية مالك المذكورة « فقال مروان لعبد الرحمن : أقسمت عليك لتركن دابتي فإنها بالبواب فلتذهبن إلى أبى هريرة فإنه بأرضه بالعقيق ، فلتخبرنه . قال فركب عبد الرحمن وركبت معه » فهذا ظاهره فى أنه قصد أبى هريرة لذلك ، فيحمل قوله « ثم قدر لنا أن نجتمع معه » على المعنى الأعم من التقدير لا على معنى الاتفاق ، ولا تخالف بين قوله « بذى الحليفة » وبين قوله « بأرضه بالعقيق » لاحتمال أن يكونا قصدها إلى العقيق فلم يجدها ثم وجداه بذى الحليفة وكان له أيضاً بها أرض . ووقع فى رواية معمر عن الزهرى عن أبى بكر « فقال مروان عزمت عليك لما ذهبنا إلى أبى هريرة ، قال فلقينا أبى هريرة عند باب المسجد » والظاهر أن المراد بالمسجد هنا مسجد أبى هريرة بالعقيق لا المسجد النبوى جمعاً بين الروایتين ، أو يجمع بأنهما التقيا بالعقيق فذكر له عبد الرحمن القصة مجملة أو لم يذكرها بل شرع فيها ثم لم يتبها له ذكر تفصيلها وسماع جواب أبى هريرة إلا بعد أن رجعا إلى المدينة وأراد دخول المسجد النبوى .

**قوله ( إني ذاكر لك )** فى رواية الكشميى « إني أذكر » بصيغة المضارعة .

**قوله ( لم أذكره لك )** فى رواية الكشميى « لم أذكر ذلك » وفيه حسن الأدب مع الأكابر وتقديم الاعتذار قبل تبليغ ما يظن المبلغ أن المبلغ يكرهه .

**قوله ( فذكر قول عائشة وأم سلمة فقال كذلك حدثني الفضل )** ظاهره أن الذى حدث به الفضل مثل الذى ذكره له عبد الرحمن عن عائشة وأم سلمة ، وليس كذلك لما قلناه من مخالفة قول أبى هريرة

لقول عائشة وأم سلمة ، والسبب في هذا الإيهام أن رواية شعيب في حديث الباب لم يذكر في أولها كلام أبي هريرة كما قدمناه فلذلك أشكل أمر الإشارة بقوله كذلك . ووقع كلام أبي هريرة في رواية معمر وفي رواية ابن جريج كما قدمناه فلذلك قال في آخره « سمعت ذلك - أى القول الذى كنت أقوله - من الفضل » وفي رواية مالك عن سمي « فقال أبو هريرة لا علم لى بذلك » وفي رواية معمر عن ابن شهاب « فتلون وجهه أبي هريرة ثم قال : هكذا حدثني الفضل » .

**قوله ( وهو أعلم )** أى بما روى والعهدة عليه في ذلك لا على . ووقع في رواية النسفي عن البخارى « وهن أعلم » أى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا في رواية معمر ، وفي رواية ابن جريج « فقال أبو هريرة أهما قالتاه ؟ قال : هما أعلم » وهذا يرجح رواية النسفي ، وللنسائي من طريق عمر بن أبي بكر ابن عبد الرحمن عن أبيه « هى - أى عائشة - أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم منا » وزاد ابن جريج في روايته « فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك » وكذلك وقع في رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عند النسائي أنه رجع ، وروى ابن أبي شبة من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رجع عن فتياه : من أصبح جنباً فلا صوم له ، وللنسائي من طريق عكرمة بن خالد ويعلى بن عقبة وعراك بن مالك كلهم عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن أبا هريرة أحال بذلك على الفضل بن عباس ، لكن عنده من طريق عمر بن أبي بكر عن أبيه « أن أبا هريرة قال في هذه القصة إنما كان أسامة بن زيد حدثني » فيحمل على أنه كان عنده عن كل منهما . ويؤيده رواية أخرى عند النسائي من طريق أخرى عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه قال فيها « إنما حدثني فلان وفلان » وفي رواية مالك المذكورة « أخبرني مخبر » والظاهر أن هذا من تصرف الرواة ، منهم من أبهم الرجلين ومنهم من اقتصر على أحدهما تارة مبهماً وتارة مفسراً ، ومنهم من لم يذكر عن أبي هريرة أحداً ، وهو عند النسائي أيضاً من طريق أبي قلابة عن عبد الرحمن بن الحارث في آخره « فقال أبو هريرة : هكذا كنت أحسب » .

**قوله ( وقال همام وابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة : كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالفطر والأول أسند )** أما رواية همام فوصلها أحمد وابن حبان من طريق معمر عنه بلفظ « قال صلى الله عليه وسلم : إذا نودى للصلاة صلاة الصبح وأحدكم جنب فلا يصم حينئذ » وأما رواية ابن عبد الله بن عمر فوصلها عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب عن ابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة به « وقد اختلف على الزهري في اسمه فقال شعيب عنه » أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عمر قال لى أبو هريرة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بالفطر إذا أصبح الرجل جنباً » أخرجه النسائي والطبراني في « مسند الشاميين » ، وقال عقيل عنه « عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر به » فاختلف على الزهري هل هو عبد الله مكبراً أو عبيد الله مصغراً ، وأما قول المصنف : والأول أسند فاستشكله ابن التين قال : لأن إسناده الخبر رفعه فكأنه قال : إن الطريق الأولى أوضح رفعاً ، قال : لكن الشيخ أبو الحسن قال : معناه أن الأول أظهر اتصالاً . قلت : والذي يظهر لى أن مراد البخارى أن الرواية الأولى أقوى إسناداً ، وهى من حيث الرجحان كذلك لأن حديث عائشة وأم سلمة في ذلك جاءا عنهما من طرق كثيرة جداً بمعنى واحد حتى قال ابن عبد البر أنه صح وتواتر ، وأما أبو هريرة فأكثر الروايات عنه أنه كان يفقى به ، وجاء عنه من طريق هذين أنه كان

يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وكذلك وقع في رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن « سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكره ، أخرجه عبد الرزاق ، وللنسائي من طريق عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال : بلغ مروان أن أبا هريرة يتحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره ، وله من طريق المقبري قال بعث عائشة إلى أبي هريرة لأتحدث بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأحمد من طريق عبد الله بن عمرو القاري « سمعت أبا هريرة يقول : ورب هذا البيت ما أنا قلت من أدرك الصبح وهو جنب فلا يصم ، محمد ورب الكعبة قاله » لكن بين أبو هريرة كما مضى أنه لم يسمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم وإنما سمعه بواسطة الفضل وأسامة ، وكأنه كان لشدة وثوقه بخبرهما يحلف على ذلك . وأما ما أخرجه ابن عبد البر من رواية عطاء بن ميناء عن أبي هريرة أنه قال « كنت حدثتكم من أصبح جنباً فقد أفطر ، وأن ذلك من كيس أبي هريرة » فلا يصح ذلك عن أبي هريرة لأنه من رواية عمر بن قيس وهو متروك . نعم قد رجع أبو هريرة عن الفتوى بذلك إما لرجحان رواية أمي المؤمنين في جواز ذلك صريحاً على رواية غيرهما مع ما في رواية غيرهما من الاحتمال ، إذ يمكن أن يحمل الأمر بذلك على الاستحباب في غير الفرض ، وكذا النهي عن صوم ذلك اليوم ، وإما لاعتقاده أن يكون خبر أمي المؤمنين ناسخاً لخبر غيرهما . وقد بقى على مقالة أبي هريرة هذه بعض التابعين كما نقله الترمذي ، ثم ارتفع ذلك الخلاف واستقر الإجماع على خلافه كما جزم به النووي . وأما ابن دقيق العيد فقال : صار ذلك إجماعاً أو كالإجماع لكن من الآخذين بحديث أبي هريرة من فرق بين من تعمد الجنابة وبين من احتلم كما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عينة عن هشام بن عروة عن أبيه وكذا حكاه ابن المنذر عن طاوس أيضاً . قال ابن بطلال : وهو أحد قولي أبي هريرة . قلت : ولم يصح عنه ، فقد أخرج ذلك ابن المنذر من طريق أبي المهزم وهو ضعيف عن أبي هريرة ، ومنهم من قال : يتم صومه ذلك اليوم ويقضيه حكاه ابن المنذر عن الحسن البصري وسالم بن عبد الله بن عمر . قلت : وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن ذلك فقال اختلف أبو هريرة وعائشة فأرى أن يتم صومه ويقضى اه ، وكأنه لم يثبت عنده رجوع أبي هريرة عن ذلك ، وليس ما ذكره صريحاً في إيجاب القضاء . ونقل بعض المتأخرين عن الحسن بن صالح بن حي إيجاب القضاء أيضاً ، والذي نقله الطحاوي عنه استحبابه ، ونقل ابن عبد البر عنه وعن النخعي إيجاب القضاء في الفرض والإجزاء في التطوع ، ووقع لابن بطلال وابن التين والنووي والفاكهي وغير واحد في نقل هذه المذاهب مغايرات في نسبتها لقائلها والمعتمد ما حررته . ونقل الماوردي أن هذا الاختلاف كله إنما هو في حق الجنب ، وأما المحتلم فأجمعوا على أنه يجزئه ، وهذا النقل معترض بما رواه النسائي بإسناد صحيح عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر أنه احتلم ليلاً في رمضان فاستيقظ قبل أن يطلع الفجر ثم نام قبل أن يغتسل فلم يستيقظ حتى أصبح قال فاستفتيت أبا هريرة فقال أفطر ، وله من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه سمع أبا هريرة يقول : من احتلم من الليل أو واقع أهله ثم أدركه الفجر ولم يغتسل فلا يصم ، وهذا صريح في عدم التفرقة . وحمل القائلون بفساد صيام الجنب حديث عائشة على أنه من الخصائص النبوية ، أشار إلى ذلك الطحاوي بقوله : وقال آخرون يكون حكم النبي صلى الله عليه وسلم على ما ذكرت عائشة وحكم الناس على ما حكى أبو هريرة . وأجاب الجمهور بأن الخصائص

لا تثبت إلا بدليل ، وبأنه قد ورد صريحاً ما يدل على عدمها ، وترجم بذلك ابن حبان في صحيحة حيث قال « ذكر البيان بأن هذا الفعل لم يكن المصطفى مخصوصاً به » ثم أورد ما أخرجه هو ومسلم والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من طريق أبي يونس مولى عائشة عن عائشة « أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يستفتيه وهي تسمع من وراء الباب ، فقال : يا رسول الله تدركني الصلاة - أي صلاة الصبح - وأنا جنب ، أفأصوم ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم . فقال : لست مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر . فقال : والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتق » وذكر ابن خزيمة أن بعض العلماء توهم أن أبا هريرة غلط في هذا الحديث ثم رد عليه بأنه لم يغلط بل أحال على رواية صادق ، إلا أن الخبر منسوخ ، لأن الله تعالى عند ابتداء فرض الصيام كان منع في ليل الصوم من الأكل والشرب والجماع بعد النوم قال فيحتمل أن يكون خبر الفضل كان حينئذ ثم أباح الله ذلك كله إلى طلوع الفجر فكان للجماع أن يستمر إلى طلوعه فيلزم أن يقع اغتساله بعد طلوع الفجر ، فدل على أن حديث عائشة ناسخ لحديث الفضل ولم يبلغ الفضل ولا أبا هريرة الناسخ فاستمر أبو هريرة على الفتيا به ، ثم رجع عنه بعد ذلك لما بلغه . قلت : ويقويه أن في حديث عائشة هذا الأخير ما يشعر بأن ذلك كان بعد الحديث لقوله فيها « قد غفر الله لك ما تقدم وما تأخر » وأشار إلى آية الفتح وهي إنما نزلت عام الحديبية سنة ست ، وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية ، وإلى دعوى النسخ فيه ذهب ابن المنذر والخطابي وغير واحد ، وقرره ابن دقيق العيد بأن قوله تعالى ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ﴾ يقتضي إباحة الوطء في ليلة الصوم ، ومن جعلتها الوقت المقارن لطلوع الفجر فيلزم إباحة الجماع فيه ومن ضرورته أن يصبح فاعل ذلك جنباً ولا يفسد صومه فإن إباحة التسبب للشيء إباحة لذلك الشيء . قلت : وهذا أولى من سلوك الترجيح بين الخبرين كما تقدم من قول البخاري « والأول أسند » وكذا قال بعضهم : إن حديث عائشة أرجح لموافقة أم سلمة لها على ذلك ، ورواية اثنين تقدم على رواية واحد ، ولا سيما وهما زوجتان وهما أعلم بذلك من الرجال ، ولأن روايتهما توافق المنقول وهو ما تقدم من مدلول الآية ، والمعقول وهو أن الغسل شيء وجب بالإنزال ، وليس في فعله شيء يحرم على صائم ، فقد يحتمل بالنهار فيجب عليه الغسل ولا يحرم عليه بل يتم صومه إجماعاً ، فكذلك إذا احتلم ليلاً بل هو من باب الأولى ، وإنما يمنع الصائم من تعمد الجماع نهائياً . وهو شبهه بمن يمنع من التطيب وهو محرم لكن لو تطيب وهو حلال ثم أحرم فبقى عليه لونه أو ريحه لم يحرم عليه . وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الأمر في حديث أبي هريرة أمر إرشاد إلى الأفضل ، فإن الأفضل أن يغتسل قبل الفجر فلو خالف جاز ، ويحمل حديث عائشة على بيان الجواز ونقل النووي هذا عن أصحاب الشافعي ، وفيه نظر ، فإن الذي نقله البيهقي وغيره عن نص الشافعي سلوك الترجيح وعن ابن المنذر وغيره سلوك النسخ ، ويعكر على حمله على الإرشاد التصريح في كثير من طرق حديث أبي هريرة بالأمر بالفطر وبالنهي عن الصيام فكيف يصح الحمل المذكور إذا وقع ذلك في رمضان ؟ وقيل هو محمول على من أدركه مجامعاً فاستدام بعد طلوعه عالماً بذلك ، ويعكر عليه ما رواه النسائي من طريق أبي حازم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه « أن أبا هريرة كان يقول : من احتلم وعلم باحتلامه ولم يغتسل حتى أصبح فلا يصوم » وحكى ابن التين عن بعضهم أنه

سقط « لا » من حديث الفضل ، وكان في الأصل « من أصبح جنباً في رمضان فلا يفطر » فلما سقط « لا » صار « فليفطر » وهذا بعيد بل باطل ، لأنه يستلزم عدم الوثوق بكثير من الأحاديث وأنها يطررها مثل هذا الاحتمال ، وكأن قائله ما وقف على شيء من طرق هذا الحديث إلا على اللفظ المذكور . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم دخول العلماء على الأمراء ومذاكرتهم إياهم بالعلم . وفيه فضيلة لمروان ابن الحكم لما يدل عليه الحديث من اهتمامه بالعلم ومسائل الدين . وفيه الاستنبات في النقل والرجوع في المعاني إلى الأعم ، فإن الشيء إذا نوزع فيه رد إلى من عنده علمه ، وترجيح مروي النساء فيما لهن عايه الاطلاع دون الرجال على مروي الرجال كعكسه ، وأن المباشر للأمر أعلم به من المخبر عنه ، والاتساع بالنبي صلى الله عليه وسلم في أفعاله ما لم يقد دليل الخصوصية ، وأن للمفضول إذا سمع من الأفضل خلاف ما عنده من العلم أن يبحث عنه حتى يقف على وجهه ، وأن الحجة عند الاختلاف في المصير إلى الكتاب والسنّة . وفيه الحجة بخبر الواحد وأن المرأة فيه كالرجل . وفيه فضيلة لأبي هريرة لاعتراؤه بالحق ورجوعه إليه . وفيه استعمال السلف من الصحابة والتابعين الإرسال عن العدول من غير تكبر بينهم لأن أبا هريرة اعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم مع أنه كان يمكنه أن يرويه عنه بلا واسطة وإنما بينها لما وقع من الاختلاف . وفيه الأدب مع العلماء ، والمبادرة لامتنال أمر ذي الأمر إذا كان طاعة ، ولو كان فيه مشقة على الأمور .

( تكميل ) : في معنى الجنب الخائض والنفساء إذا انقطع دمها ليلاً ثم طلع الفجر قبل اغتسالها ، قال النووي في شرح مسلم : مذهب العلماء كافة صحة صومها إلا ما حكى عن بعض السلف مما لا يعلم صح عنه أو لا ، وكأنه أشار بذلك إلى ما حكاه في شرح المذهب عن الأوزاعي ، لكن حكاه ابن عبد البر عن الحسن بن صالح أيضاً ، وحكى ابن دقيق العيد أن في المسألة في مذهب مالك قولين ، وحكاه القرطبي عن محمد بن مسلمة من أصحابهم ووصف قوله بالشذوذ ، وحكى ابن عبد البر عن عبد الملك بن الماجشون أنها إذا أخرت غسلها حتى طلع الفجر فيومها يوم فطر لأنها في بعضه غير طاهرة ، قال : وليس كالذي يصبح جنباً لأن الاحتلام لا ينقض الصوم والحيض يتضمنه .

## باب المباشرة للصائم

وقالت عائشة : يحرم عليه فرجها .

١٨٧٩ - فاسليمان بن حرب عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة : [١٩٢٧]  
كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل ويباشر وهو صائم ، وكان أملككم لإربه .

قال ابن عباس : مأرب : حاجة . قال طاوس : « أولي الإربة » : الأحمق لا حاجة له في النساء .

وقال جابر بن زيد : إن نظر فأمنى يتم صومه .

[الحديث ١٩٢٧ - طرفه في : ١٩٢٨] .



قوله ( باب المباشرة للصائم ) أى بيان حكمها وأصل المباشرة التقاء البشريتين ويستعمل فى الجماع سواء أولج أو لم يولج . وليس الجماع مراداً بهذه الترجمة .

قوله ( وقالت عائشة رضى الله عنها يحرم عليه فرجها ) وصله الطحاوى من طريق أبى مرة مولى عقيل عن حكيم بن عقيل قال « سألت عائشة ما يحرم على من امرأتى وأنا صائم ؟ قالت فرجها » إسناده إلى حكيم صحيح ، ويؤدى معناه أيضاً ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن مسروق « سألت عائشة ما يحل للرجل من أمراته صائماً ؟ قالت كل شئ إلا الجماع » .

قوله ( حدثنا سليمان بن حرب عن شعبة ) كذا للأكثر ، ووقع للكشيبى عن سعيد بمهمة وآخره دال ، وهو غلط فاحش فليس فى شيوخ سليمان بن حرب أحد اسمه سعيد حدثه عن الحكم ، والحكم المذكور هو ابن عتيبة ، وإبراهيم هو النخعى . وقد وقع عند الإسماعيل عن يوسف القاضى عن سليمان بن حرب عن شعبة على الصواب ، لكن وقع عنده عن إبراهيم « أن علقمة وشريح بن أرطاة رجلان من النخع كانا عند عائشة ، فقال أحدهما لصاحبه سلها عن القبلة للصائم ، قال : ما كنت لأرث عند أم المؤمنين . فقالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ويباشر وهو صائم ، وكان أملككم لإربه » قال الإسماعيل : رواه غندر وابن أبى عدى وغير واحد عن شعبة فقالوا « عن علقمة » وحدث به البخارى عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال « عن الأسود » وفيه نظر ، وصرح أبو إسحق بن حمزة فيما ذكره أبو نعيم فى « المستخرج » عنه بأنه خطأ . قلت : وليس ذلك من البخارى ، فقد أخرجه البيهقى من طريق محمد بن عبد الله بن معبد عن سليمان بن حرب كما قال البخارى ، وكأن سليمان بن حرب حدث به على الوجهين ، فإن كان حفظه عن شعبة فلعل شعبة حدث به على الوجهين ، وإلا فأكثر أصحاب شعبة لم يقولوا فيه من هذا الوجه عن الأسود ، وإنما اختلفوا : فمنهم من قال كرواية يوسف المتقدمة وصورتها الإرسال ، وكذا أخرجه النسائى من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة . ومنهم من قال عن إبراهيم عن علقمة وشريح ، وقد ترجم النسائى فى سننه الاختلاف فيه على إبراهيم ، والاختلاف على الحكم وعلى الأعمش وعلى منصور وعلى عبد الله ابن عون كلاهما عن إبراهيم ، وأورده من طريق إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال « خرج نفر من النخع فيهم رجل يدعى شريحاً فحدث أن عائشة قالت « فذكر الحديث ، قال فقال له رجل : لقد هممت أن أضرب رأسك بالقوس ، فقال قولوا له فليكيف عني حتى نأتى أم المؤمنين ؛ فلما أتوها « قالوا لعلقمة : سلها ، فقال : ما كنت لأرث عندها اليوم ، فسمعتة فقالت « فذكر الحديث ، ثم ساقه من طريق عبيدة عن منصور فجعل شريحاً هو المنكر وأبهم الذى حدث بذلك عن عائشة ، ثم استوعب النسائى طريقه ، وعرف منها أن الحديث كان عند إبراهيم عن علقمة والأسود ومسروق جميعاً فلعله كان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، وتارة يجمع وتارة يفرق ، وقد قال الدارقطنى بعد ذكر الاختلاف فيه على إبراهيم : كلها صحاح وعرف من طريق إسرائيل سبب تحديث عائشة بذلك واستدراكها على من حدث عنها به على الإطلاق بقولها « ولكنه كان أملككم لإربه » فأشارت بذلك إلى أن الإباحة لمن يكون مالكا لنفسه دون من لا يأمن من الوقوع فيما يحرم . وفى رواية حماد عند النسائى « قال الأسود قلت لعائشة أيباشر الصائم ؟ قالت : لا . قلت أليس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر وهو صائم ؟ قالت : إنه كان

أملككم لإربه » وظاهر هذا أنها اعتقدت خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، قاله القرطبي . قال : وهو اجتihad منها . وقول أم سلمة - يعنى الآتى ذكره - أولى أن يؤخذ به لأنه نص في الواقعة . قلت : قد ثبت عن عائشة صريحاً بإباحة ذلك كما تقدم ، فيجمع بين هذا وبين قولها المتقدم أنه « يحل له كل شيء إلا الجماع » بحمل النهى هنا على كراهة التنزيه فإنها لا تنافى الإباحة . وقد روينا في كتاب الصيام ليوسف القاضي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بلفظ « سألت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها ، وكان هذا هو السر في تصدير البخارى بالأثر الأول عنها لأنه يفسر مرادها بالنفي المذكور في طريق حماد وغيره والله أعلم . ويدل على أنها لا ترى بتحريمها ولا بكونها من الخصائص ما رواه مالك في « الموطأ » عن أبي النضر « أن عائشة بنت طلحة أخبرته أنها كانت عند عائشة فدخل عليها زوجها وهو عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي بكر فقالت له عائشة : ما يمنعك أن تدنو من أهلِكَ فتلاعبها وتقبلها ؟ قال أقبلها وأنا صائم ؟ قالت نعم »

**قوله ( كان يقبل ويباشر وهو صائم )** التقبيل أخص من المباشرة ، فهو من ذكر العام بعد الخاص ، وقد رواه عمرو بن ميمون عن عائشة بلفظ « كان يقبل في شهر الصوم » أخرجه مسلم والنسائي ، وفي رواية لمسلم « يقبل في رمضان وهو صائم » فأشارت بذلك إلى عدم التفرقة بين صوم القرض والنفل . وقد اختلف في القبلة والمباشرة للصائم : فكرهها قوم مطلقاً وهو مشهور عند المالكية ، وروى ابن أبي شبة بإسناد صحيح عن ابن عمر « أنه كان يكره القبلة والمباشرة » ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمها ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ فالآن باسروهن ﴾ الآية . فنع المباشرة في هذه الآية نهاراً ، والجواب عن ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم هو المبين عن الله تعالى ، وقد أباح المباشرة نهاراً فدل على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا ما دونه من قبلة ونحوها ، والله أعلم . ومن أفنى بإفطار من قبل وهو صائم عبد الله بن شبرمة أحد فقهاء الكوفة ، ونقله الطحاوى عن قوم لم يسمهم وألزم ابن حزم أهل القياس أن يلحقوا الصيام بالحج في منع المباشرة ومقدمات النكاح للاتفاق على إبطالهما بالجماع ، وأباح القبلة قوم مطلقاً وهو المنقول صحيحاً عن أبي هريرة وبه قال سعيد وسعد بن أبى وقاص وطائفة ، بل بالغ بعض أهل الظاهر فاستحبها ، وفرق آخرون بين الشاب والشيخ فكرهها للشاب وأباحها للشيخ وهو مشهور عن ابن عباس أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهما ، وجاء فيه حديثان مرفوعان فيهما ضعف أخرج أحدهما أبو داود من حديث أبي هريرة والآخر أحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وفرق آخرون بين من يملك نفسه ومن لا يملك كما أشارت إليه عائشة وكما تقدم ذلك في مباشرة الحائض في كتاب الحيض . وقال الترمذى : ورأى بعض أهل العلم أن للصائم إذا ملك نفسه أن يقبل وإلا فلا ؛ ليسلم له صومه ، وهو قول سفيان الشافعى ، ويدل على ذلك ما رواه مسلم من طريق عمر بن أبى سلمة وهو ربيب النبي صلى الله عليه وسلم أنه « سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيقبل الصائم ؟ فقال : سل هذه - لأم سلمة - فأخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك . فقال : يا رسول الله قد غفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر . فقال : أما والله إني لأتقاكم لله وأخشاكم له » فدل ذلك على أن الشاب والشيخ سواء ، لأن عمر حينئذ كان شاباً ، ولعله كان أول ما بلغ وفيه دلالة على أنه ليس من الخصائص ، وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن عطاء بن يسار « عن رجل من الأنصار أنه قبل امرأته وهو صائم ، فأمر امرأته أن تسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فسألته فقال إني أفعل ذلك ،

فقال زوجها : يرخص الله لنبيه فيما يشاء . فرجعت فقال : أنا أعلمكم بحدود الله وأتقاكم » وأخرجه مالك ، لكنه أرسله قال « عن عطاء أن رجلا » فذكر نحوه مطولا . واختلف فيما إذا باشر أو قبل أو نظر فأنزل أو أمدى ، فقال الكوفيون والشافعي : يقضى إذا أنزل في غير النظر ، ولا قضاء في الإمضاء . وقال مالك وإسحق : يقضى في كل ذلك ويكفر ، إلا في الإمضاء فيقضى فقط . واحتج له بأن الإنزال أقصى ما يطلب بالجماع من الالتئاذ في كل ذلك . وتعقب بأن الأحكام علق بالجماع ولو لم يكن إنزال فافترقا . وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك وجوب القضاء فيمن باشر أو قبل فأنعظ ولم يمد ولا أنزل ، وأنكره غيره عن مالك . وأبلغ من ذلك ما روى عبد الرزاق عن حذيفة « من تأمل خلق امرأته وهو صائم بطل صومه » لكن إسناده ضعيف . وقال ابن قدامة : إن قبل فأنزل أفطر بلا خلاف . كذا قال وفيه نظر ، فقد حكى ابن حزم أنه لا يفطر ولو أنزل ، وقوى ذلك وذهب إليه . وسأذكر في الباب الذي يليه زيادة في هذه المسألة إن شاء الله تعالى .

**قوله (لأربه)** بفتح الهمزة والراء وبالموحدة أى حاجته ، ويروى بكسر الهمزة وسكون الراء أى عضوه ، والأول أشهر ، وإلى ترجيحه أشار البخارى بما أورده من التفسير .

**قوله (وقال ابن عباس : مأرب حاجة)** مأرب بسكون الهمزة وفتح الراء ، وهذا وصله ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله ﴿ولى فيها مأرب أخرى﴾ قال : حاجة أخرى ، كذا فيه ، وهو تفسير الجمع بالواحد ، فلعله كان فيها حاجات أو حوائج فقد أخرجه أيضاً من طريق عكرمة عنه بلفظ « مأرب أخرى » قال « حوائج أخرى » .

**قوله (وقال طاوس ﴿غير أولى الإربة﴾ الأحق لا حاجة له فى النساء)** وصله عبد الرزاق فى تفسيره عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه فى قوله ﴿غير أولى الإربة﴾ قال : هو الأحق الذى ليس له فى النساء حاجة . وقد وقع لنا هذا الأثر بعلو فى « جزء محمد بن يحيى الذهلى » ؛ المروى من طريق السلفى ، وقد تقدم فى الحيض بيان الاختلاف فى قوله « لأربه » ورأيت بخط مغلطى فى شرحه هنا قال : وقال ابن عباس — أى فى تفسير أولى الإربة — المقعد ، وقال ابن جبير المعتوه ، وقال عكرمة العنين ، ولم أر ذلك فى شيء من نسخ البخارى . وإنما أوقعه فى ذلك أن القطب لما أخرج أثر طاوس قال بعده « وعن ابن عباس المعقد إلخ » ولم يرد القطب أن البخارى ذكر ذلك ، وإنما أورده القطب من قبل نفسه من كلام أهل التفسير .

**قوله (وقال جابر بن زيد : إن نظر فأمنى يتم صومه)** وصله ابن أبى شيبه من طريق عمر بن هرم « سئل جابر بن زيد عن رجل نظر إلى امرأته فى رمضان فأمنى من شهوتها هل يفطر ؟ قال : لا ، ويتم صومه » وقد تقدم نقل الخلاف فيه قريباً .

**(قنبيه) :** وقع هذا الأثر فى رواية أبى ذر وحده هنا ، ووقع فى رواية الباقرين فى أول الباب الذى بعده ، وذكره ابن بطلال فى الباين معاً ، ومناسبتة للباين من جهة التفرقة بين من يقع منه الإنزال باختياره وبين من يقع منه بغير اختياره كما سيأتى بسط القول فيه إن شاء الله تعالى .

### باب القبلة للصائم

[١٩٢٨] ١٨٨٠ - نا محمد بن المنثري قال حدثني يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه .

ونا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : إن كان رسول الله صلى الله عليه ليُقبلُ بعض أزواجه وهو صائم ، فضحكت .

[١٩٢٩] ١٨٨١ - نا مسدد قال نا يحيى عن هشام بن أبي عبد الله قال نا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زينب بنت أم سلمة عن أمها قالت : بينا أنا مع رسول الله صلى الله عليه في الخميلة إذ حضت ، فانسلت فأخذت ثياب حيضتي ، فقال : « مالك ، أنفست ؟ » قلت : نعم . فدخلت معه في الخميلة . وكانت هي ورسول الله صلى الله عليه يغتسلان من إناء واحد ، وكان يُقبلها وهو صائم .

قوله ( باب القبلة للصائم ) أى بيان حكمها .

قوله ( حدثني يحيى ) هو القطان ، وهشام هو ابن عروة ، وقد أحال المصنف بالمتن على طريق مالك عن هشام وليس بين لفظهما مخالفة ، فقد أخرجه النسائي من طريق يحيى القطان بلفظ « كان يقبل بعض أزواجه وهو صائم » وزاد الإسماعيلي من طريق عمرو بن علي بن يحيى قال هشام « قال لى لم أر القبلة تدعو إلى خير » ، ورواه سعيد بن منصور عن يعقوب بن عبد الرحمن عن هشام بلفظ « كان يقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم ضحكت » ، فقال عروة لم أر القبلة تدعو إلى خير ، وكذا ذكره مالك في « الموطأ » عن هشام عقب الحديث ، لكن لم يقل فيه ثم ضحكت . وقوله ثم ضحكت يحتمل ضحكها التمتع بمن خالف في هذا ، وقيل تعجبت من نفسها إذ تحدث بمثل هذا مما يستحي من ذكر النساء مثله للرجال ، ولكنها ألجأتها الضرورة في تبليغ العلم إلى ذكر ذلك ، وقد يكون الضحك خجلا لإخبارها عن نفسها بذلك ، أو تنبيها على أنها صاحبة القصة ليكون أبلغ في الثقة بها ، أو سرورا بمكانها من النبي صلى الله عليه وسلم وبمنزلتها منه ومحبة لها . وقد روى ابن أبي شيبة عن شريك عن هشام في هذا الحديث « فضحكت » ، فظننا أنها هي « وروى النسائي من طريق طلحة بن عبد الله التيمي عن عائشة قالت « أهوى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليقبلني فقلت لى صائمة ، فقال وأنا صائم ، فقبلني » وهذا يؤيد ما قدمناه أن النظر في ذلك لمن لا يتأثر بالمباشرة والتقويل ، لا للفرقة بين الشاب والشيخ ، لأن عائشة كانت شابة ، نعم لما كان الشاب مظنة لهيجان الشهوة فرّق من فرّق . وقال المازري : ينبغي أن يعتبر حال المقبل فإن أثارت منه القبلة الإنزال حرمت عليه لأن الإنزال يمنع منه الصائم فكذلك ما أدى إليه ، وإن كان عنها المذى فمن رأى القضاء منه قال بجرم في حقه ، ومن رأى أن لا قضاء قال بكره ، وإن لم تؤد القبلة إلى شيء فلا معنى للمنع منها إلا على

القول بسد الذريعة . قال : ومن بديع ما روى في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم للسائل عنها « أرأيت لو تمضمضت » فأشار إلى فقه بديع ، وذلك أن المضمضة لا تنقض الصوم وهي أول الشرب ومفتاح كما أن القبلة من دواعي الجماع ومفتاحه ، والشرب يفسد الصوم كما يفسده الجماع ، وكما ثبت عندهم أن أوائل الشرب لا يفسد الصيام فكذلك أوائل الجماع اهـ . والحديث الذي أشار إليه أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عمر ، قال النسائي منكر ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقد سبق الكلام على حديث أم سلمة في كتاب الحيض ، والغرض منه هنا قولها « وكان يقبلها وهو صائم » وقد ذكرنا شاهده من رواية عمر بن أبي سلمة في الباب الذي قبله . وقال النووي : القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته لكن الأولى له تركها ، وأما من حركت شهوته فهي حرام في حقه على الأصح وقيل مكروهة ، وروى ابن وهب عن مالك لإباحتها في النفل دون الفرض . قال النووي : ولا خلاف أنها لا تبطل الصوم إلا إن أنزل بها .

( فنيه ) : روى أبو داود وحده من طريق مصدع بن يحيى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها ويمص لسانها وإسناده ضعيف ، ولو صح فهو محمول على من لم يبتلع ريقه الذي خالط ريقها ، والله أعلم .

### باب اغتسال الصائم

وبل ابن عمر ثوباً فألقي عليه وهو صائم ، ودخل الشعبي الحمام وهو صائم .  
وقال ابن عباس : لا بأس أن يتطعم القدر أو الشيء .  
وقال الحسن : لا بأس بالمضمضة والتبريد للصائم .  
وقال ابن مسعود : إذا كان صوم أحدكم فليصبح دهنياً مترجلاً .  
وقال أنس : إن لي أذن أتقحم فيه وأنا صائم .  
وقال ابن عمر : يستاك أول النهار وآخره .  
وقال ابن سيرين : لا بأس بالسواك الرطب . قيل : له طعم . قال : والماء له طعم وأنت تمضمض به .

ولم ير أنس والحسن وإبراهيم بالكحل للصائم بأساً .

١٨٨٢ - فأحمد بن صالح قال نا ابن وهب قال نا يونس عن ابن شهاب عن عروة وأبي بكر

بكر قالت عائشة : كان النبي صلى الله عليه يدركه الفجر في رمضان من غير حُلْم فيغتسل ويصوم .

١٨٨٣ - نا إسماعيل قال حدثني مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن

الحارث بن هشام بن المغيرة أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن : كنت أنا وأبي ، فذهبت معه حتى

دخلنا على عائشة قالت: أشهد على رسول الله صلى الله عليه إن كان ليصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصومه. ثم دخلنا على أم سلمة فقالت مثل ذلك. <sup>(١)</sup> [١٩٣٢]

**قوله ( باب اغتسال الصائم )** أى بيان جوازه . قال الزين بن المنير : أطاق الاغتسال ليشمل الأغسال المسنونة والواجبة والمباحة ، وكأنه يشير إلى ضعف ما روى عن عليّ من النهى عن دخول الصائم الحمام أخرجه عبد الرزاق وفي إسناده ضعف ، واعتمده الحنفية فكرهوا الاغتسال للصائم .

**قوله ( وبل ابن عمر ثوباً فألقى عليه وهو صائم )** فى رواية الكشميني « فألقاه » وهذا وصله المصنف فى التاريخ وابن أبى شيبة من طريق عبد الله بن أبى عثمان أنه رأى ابن عمر يفعل ذلك ، ومناسبتة للترجمة من جهة أن بلل الثوب إذا طالت إقامته على الجسد حتى جف ينزل ذلك منزلة الدلك بالماء ، وأراد البخارى بأثر ابن عمر هذا معارضة ما جاء عن إبراهيم النخعي بأقوى منه ، فإن وكيعاً روى عن الحسن بن صالح عن مغيرة عنه أنه كان يكره للصائم بلّ الثياب .

**قوله ( ودخل الشعبي الحمام وهو صائم )** وصله ابن أبى شيبة عن أبى الأحوص عن أبى إسحق قال : رأيت الشعبي يدخل الحمام وهو صائم ، ومناسبتة للترجمة ظاهرة .

**قوله ( وقال ابن عباس لا بأس أن يتطعم القدر )** بكسر القاف أى طعام القدر أو الشيء ، وصله ابن أبى شيبة من طريق عكرمة عنه بلفظ « لا بأس أن يتطاعم القدر » ورويناه فى « الجعديات » من هذا الوجه بلفظ « لا بأس أن يتطاعم الصائم بالشيء » يعنى المرققة ونحوها . ومناسبتة للترجمة من طريق الفحوى ، لأنه إذا لم يناف الصوم لإدخال الطعام فى الفم وتطعمه وتقريبه من الازدراء لم ينافه إيصاله الماء إلى بشرة الجسد من باب الأولى .

**قوله ( وقال الحسن : لا بأس بالمضمضة والتبرد للصائم )** وصله عبد الرزاق بمعناه ، ووقع بعضه فى حديث مرفوع أخرجه مالك وأبو داود من طريق أبى بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم قال « رأيت النبى صلى الله عليه وسلم بالعرج يصب الماء على رأسه - وهو صائم - من العطش أو من الحر » ومناسبتة للترجمة ظاهرة ، وسيأتى الكلام على ما يتعلق بالمضمضة فى الباب الذى بعده .

**قوله ( وقال ابن مسعود إذا كان يوم صوم أحدكم فليصبح دهنياً مترجلاً )** قال الزين بن المنير : مناسبتة للترجمة من جهة أن الادهان من الليل يقتضى استصحاب أثره فى النهار ، وهو مما يرطب الدماغ ويقوى النفس فهو أبلغ من الاستعانة ببرد الاغتسال لحظة من النهار ثم يذهب أثره . قلت : وله مناسبة أخرى ، وذلك أن المانع من الاغتسال لعله سلك به مسلك استحباب التقشف فى الصيام كما ورد مثله فى الحج ، والادهان والترجل فى مخالفة التقشف كالاغتسال . وقال ابن المنير الكبير : أراد البخارى الرد على من كره الاغتسال للصائم لأنه إن كرهه خشية وصول الماء حلقه فالعلة باطلة بالمضمضة والسواك وبذوق

(١) الرقمان ١٩٣١ و ١٩٣٢ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

القدر ونحو ذلك ، وإن كرهه للرفاهية فقد استحب السلف للصائم الترفه والتجمل بالترجل والادهان والكحل ونحو ذلك فلذلك ساق هذه الآثار في هذه الترجمة .

**قوله ( وقال أنس : إن لي أبزن أتقحم فيه وأنا صائم )** الأبزن بفتح الهمزة وسكون الموحدة وفتح الزاي بعدها نون : حجر منقور شبه الحوض ، وهي كلمة فارسية ولذلك لم يصرفه . وأتقحم فيه أى أدخل . وهذا الأثر وصله قاسم بن ثابت في « غريب الحديث » له من طريق عيسى بن طهمان سمعت أنس بن مالك يقول « إن لي أبزن إذا وجدت الحر تقحمت فيه وأنا صائم » وكأن الأبزن كان ملآن ماء فكان أنس إذا وجد الحر دخل فيه يتبرد بذلك .

**قوله ( وقال ابن عمر : يستاك أول النهار وآخره )** وصله ابن أبي شيبة عنه بمعناه ولفظه « كان ابن عمر يستاك إذا أراد أن يروح إلى الظهر وهو صائم » ومناسبته للترجمة قريبة مما تقدم في أثر ابن عباس في تطعم القدر . ووقع في نسخة الصغاني بعد قوله وآخره « ولا يبلع ريقه » .

**قوله ( وقال ابن سيرين : لا بأس بالسواك الرطب ، قبل له طعم . قال : والمساء له طعم وأنت تغمض به )** وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي حمزة المازني قال « أتى ابن سيرين رجلاً فقال : ما ترى في السواك للصائم ؟ قال لا بأس به . قال : إنه جريد وله طعم » قال فذكر مثله .

**قوله ( ولم ير أنس والحسن وإبراهيم بالكحل للصائم بأساً )** أما أنس فروى أبو داود في السنن من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس أنه كان يكتحل وهو صائم ، ورواه الترمذى من طريق أبي عاتكة عن أنس مرفوعاً وضعفه ، وأما الحسن فوصله عبد الرزاق بإسناد صحيح عنه قال « لا بأس بالكحل للصائم » . وأما إبراهيم فاختلف عنه : فروى سعيد بن منصور عن جرير عن القعقاع بن يزيد « سألت إبراهيم أيكتحل الصائم ؟ قال نعم . قلت أجد طعم الصبر في حلقى . قال ليس بشيء » . وروى أبو داود من طريق يحيى بن عيسى عن الأعمش قال « ما رأيت أحداً من أصحابنا يكره الكحل للصائم ، وكان إبراهيم يرخص أن يكتحل الصائم بالصبر » وروى ابن أبي شيبة عن حفص عن الأعمش عن إبراهيم قال « لا بأس بالكحل للصائم ما لم يجد طعمه » ثم أورد المصنف حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بعد الفجر ويصوم ، وأورده أيضاً من حديثها وحديث أم سلمة وهو مطابق لما ترجم له ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل بابين بحمد الله تعالى .

باب

الصَّائِمُ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرَبَ نَاسِيًا

وقال عطاء: **إِنْ اسْتَنْشَرَ فَدْخَلَ الْمَاءُ فِي حَلْقِهِ لَا بَأْسَ إِنْ لَمْ يَمْلِكْ .**

وقال الحسن: **إِنْ دَخَلَ حَلْقُهُ الذُّبَابُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .**

وقال الحسن ومجاهد: **إِنْ جَامَعَ نَاسِيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .**

[١٩٣٣] ١٨٨٤ - فاعبدان قال أنا يزيد بن زريع قال نا هشام قال نا ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا نسي فأكل أو شرب فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه » .  
[الحديث ١٩٣٣ - طرفه في : ٦٦٦٩ ] .

قوله ( باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً ) أى هل يجب عليه القضاء أو لا ؟ وهى مسألة خلاف مشهورة ، فذهب الجمهور إلى عدم الوجوب ، وعن مالك يبطل صومه ويجب عليه القضاء . قال عياض هذا هو المشهور عنه وهو قول شيخه ربيع وجميع أصحاب مالك ، لكن فرقوا بين الفرض والنفل . وقال الداودى : لعل مالكاً لم يبلغه الحديث ، أو أوله على رفع الإثم .

قوله ( وقال عطاء : إن استنثر فدخل الماء فى حلقه لا بأس إن لم يملك ) أى دفع الماء بأن غلبه ، فإن ملك دفع الماء فلم يدفعه حتى دخل حلقه أفطر . ووقع فى رواية أبي ذر والنسبى « لا بأس ، لم يملك » بإسقاط « إن » وهى على هذا جملة مستأنفة كالتعليل لقوله « لا بأس » وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج « قلت لعطاء إنسان يستنثر فدخل الماء فى حلقه . قال لا بأس بذلك » قال عبد الرزاق ، وقاله معمر عن قتادة . وقال ابن أبى شيبة حدثنا مخلد عن ابن أبى جريج « إن إنساناً قال لعطاء : أمضمض فيدخل الماء فى حلقى . قال : لا بأس ، لم يملك » وهذا يقوى رواية أبي ذر والنسبى .

قوله ( وقال الحسن : إن دخل الذباب فى حلقه فلا شيء عليه ) وصله ابن أبى شيبة من طريق ابن أبى نجيح « عن مجاهد عن ابن عباس فى الرجل يدخل فى حلقه الذباب وهو صائم قال لا يفطر » وعن وكيع عن الربيع عن الحسن قال « لا يفطر » ومناسبة هذين الأثرين للترجمة من جهة أن المغلوب بدخول الماء حلقه أو الذباب لا اختيار له فى ذلك كالناسى ، قال ابن المنير فى الحاشية : أدخل المغلوب فى ترجمة الناسى لاجتماعهما فى ترك العمد وسلب الاختيار . ونقل ابن المنذر الاتفاق على أن من دخل فى حلقه الذباب وهو صائم أن لا شيء عليه ، لكن نقل غيره عن أشهب أنه قال : أحب إلى أن يقضى ؛ حكاه ابن التين . وقال الزين بن المنير : دخول الذباب أقعد بالغلبة وعدم الاختيار من دخول الماء لأن الذباب يدخل بنفسه بخلاف الاستنشاق والمضمضة فإنما تنشأ عن تسببه ، وفرق إبراهيم بين من كان ذا كراً لصومه حال المضمضة فأوجب عليه القضاء دون الناسى ، وعن الشعبي إن كان لصلاة فلا قضاء وإلا قضى .

قوله ( وقال الحسن ومجاهد : إن جامع ناسياً فلا شيء عليه ) هذان الأثران وصلهما عبد الرزاق قال « أخبرنا ابن جريج عن ابن أبى نجيح عن مجاهد قال : لو وطئ رجل امرأته وهو صائم ناسياً فى رمضان لم يكن عليه فيه شيء » ، « وعن الثورى عن رجل عن الحسن قال : هو بمنزلة من أكل أو شرب ناسياً » وظهر بأثر الحسن هذا مناسبة ذكر هذا الأثر للترجمة ، وروى أيضاً « عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن رجل أصاب امرأته ناسياً فى رمضان ، قال لا ينسى ، هذا كله عليه القضاء » وتابع عطاء على ذلك الأوزاعى والليث ومالك وأحمد وهو أحد الوجهين للشافعية ، وفرق هؤلاء كلهم بين الأكل والجماع . وعن أحمد فى المشهور عنه : تجب عليه الكفارة أيضاً ، وحجتهم قصور حالة المجامع ناسياً عن حالة الأكل ، والحق



به بعض الشافعية من أكل كثيراً لندور نسيان ذلك ، قال ابن دقيق العيد : ذهب مالك إلى إيجاب القضاء على من أكل أو شرب ناسياً وهو القياس ، فإن الصوم قد فات ركنه وهو من باب المأمورات ، والقاعدة أن النسيان لا يؤثر في المأمورات . قال . وعمدة من لم يوجب القضاء حديث أبي هريرة لأنه أمر بالإتمام ، وسمى الذي يتم صوماً ، وظاهره حملة على الحقيقة الشرعية فيتمسك به حتى يدل دليل على أن المراد بالصوم هنا حقيقته اللغوية . وكأنه يشير بهذا إلى قول ابن القصار : إن معنى قوله « فليتم صومه » أى الذى كان دخل فيه وليس فيه نفي القضاء . قال وقوله « فإنما أطعمه الله وسقاه » مما يستدل به على صحة الصوم لإشعاره بأن الفعل الصادر منه مسلوب الإضافة إليه فلو كان أفطر لأضيف الحكم إليه ، قال : وتعليق الحكم بالأكل والشرب للغالب لأن نسيان الجماع نادر بالنسبة إليهما ، وذكر الغالب لا يقتضى مفهوماً ، وقد اختلف فيه القائلون بأن أكل الناسى لا يوجب قضاء ، واختلف القائلون بالإفساد هل يوجب مع القضاء الكفارة أو لا مع اتفاقهم على أن أكل الناسى لا يوجبها . ومدار كل ذلك على قصور حالة الجماع ناسياً عن حالة الآكل ، ومن أراد إلحاق الجماع بالمنصوص عليه فإنما طريقه القياس والقياس مع وجود الفارق متعذر ، إلا أن بين القائس أن الوصف الفارق ملغى اه . وأجاب بعض الشافعية بأن عدم وجوب القضاء عن الجماع مأخوذ من عموم قوله في بعض طرق الحديث « من أفطر في شهر رمضان » لأن الفطر أعم من أن يكون بأكل أو شرب أو جماع ، وإنما خص الأكل والشرب بالذكر في الطريق الأخرى لكونهما أغلب وقوعاً ولعدم الاستغناء عنهما غالباً .

قوله ( هشام ) هو الدستوائى .

قوله ( إذا نسي فأكل ) في رواية مسلم من طريق إسماعيل عن هشام « من نسي وهو صائم فأكل » وللمصنف في التذرع من طريق عوف عن ابن سيرين « من أكل ناسياً وهو صائم » ولأبي داود من طريق حبيب بن الشهيد وأيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة « جاء رجل فقال : يا رسول الله إني أكلت وشربت ناسياً وأنا صائم » ، وهذا الرجل هو أبو هريرة راوى الحديث ، أخرجه الدارقطنى بإسناد ضعيف .

قوله ( فليتم صومه ) في رواية الترمذى من طريق قتادة عن ابن سيرين « فلا يفطر » .

قوله ( فإنما أطعمه الله وسقاه ) في رواية الترمذى « فإنما هو رزق رزقه الله » وللدارقطنى من طريق ابن علية عن هشام « فإنما هو رزق ساقه الله تعالى إليه » قال ابن العربى : تمسك جميع فقهاء الأمصار بظاهر هذا الحديث ، وتطلع مالك إلى المسألة من طريقها فأشرف عليه ، لأن الفطر ضد الصوم والإمساك ركن الصوم فأشبه ما لو نسي ركعة من الصلاة . قال : وقد روى الدارقطنى فيه « لا قضاء عليك » فتأوله علماؤنا على أن معناه لا قضاء عليك الآن وهذا تعسف ، وإنما أقول ليته صح فنتبعه ونقول به ، إلا على أصل مالك في أن خبر الواحد إذا جاء بخلاف القواعد لم يعمل به ، فلما جاء الحديث الأول الموافق للقاعدة في رفع الإثم علمنا به ، وأما الثانى فلا يوافقها فلم نعمل به . وقال القرطبي احتج به من أسقط القضاء ، وأجيب بأنه لم يتعرض فيه للقضاء فيحمل على سقوط المؤاخذه ، لأن المطلوب صيام يوم لا خرم فيه ، لكن روى الدارقطنى فيه سقوط القضاء وهو نص لا يقبل الاحتمال ، لكن الشأن في صحته ، فإن صح وجب الأخذ به وسقط القضاء اه . وأجاب بعض المالكية بحمل الحديث على صوم التطوع كما حكاه ابن التين

عن ابن شعبان ، وكذا قال ابن القصار ، واعتل بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان فيحمل على التطوع . وقال المهلب وغيره : لم يذكر في الحديث إثبات القضاء فيحمل على سقوط الكفارة عنه وإثبات عذره ورفع الإثم عنه وبقاء نيته التي بيّنها . والجواب عن ذلك كله بما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن محمد بن عمر وعن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ « من أفطر في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة » فعين رمضان وصرح بإسقاط القضاء . قال الدارقطني : تفرد به محمد بن مرزوق عن الأنصاري ، وتعقب بأن ابن خزيمة أخرجه أيضاً عن إبراهيم ابن محمد الباهلي وبأن الحاكم أخرجه من طريق أبي حاتم الرازي كلاهما عن الأنصاري فهو المنفرد به كما قال البيهقي وهو ثقة ، والمراد أنه انفرد بذكر إسقاط القضاء فقط لا بتعيين رمضان ، فإن النسائي أخرج الحديث من طريق علي بن بكار عن محمد بن عمرو ولفظه « في الرجل يأكل في شهر رمضان ناسياً فقال : الله أطعمه وسقاه » وقد ورد إسقاط القضاء من وجه آخر عن أبي هريرة أخرجه الدارقطني من رواية محمد بن عيسى ابن الطباع عن ابن علي عن هشام عن ابن سيرين ولفظه « فإما هو رزق ساقه الله إليه ولا قضاء عليه » وقال بعد تحريجه : هذا إسناد صحيح وكلهم ثقات . قلت : لكن الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن علي وليس فيه هذه الزيادة . وروى الدارقطني أيضاً إسقاط القضاء من رواية أبي رافع وأبي سعيد المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن أبي هريرة ، وأخرج أيضاً من حديث أبي سعيد رفعه « من أكل في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه » وإسناده وإن كان ضعيفاً لكنه صالح للمتابعة ، فأقل درجات الحديث بهذه الزيادة أن يكون حسناً فيصالح للاحتجاج به ، وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ، ويعتضد أيضاً بأنه قد أفتى به جماعة من الصحابة من غير مخالفة لهم منهم — كما قاله ابن المنذر وابن حزم وغيرهما — علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر ، ثم هو موافق لقوله تعالى ﴿ ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ﴾ فالنسيان ليس من كسب القلب ، وموافق للقياس في إبطال الصلاة بعدم الأكل لا بنسيانه فكذلك الصيام ، وأما القياس الذي ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل ، ورده للحديث مع صحته بكونه خبر واحد خالف القاعدة ليس بمسلم ، لأنه قاعدة مستقلة بالصيام فمن عارضه بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة ، ولو فتح باب رد الأحاديث الصحيحة بمثل هذا لما بقي من الحديث إلا القليل ، وفي الحديث لطف الله بعباده والتيسير عليهم ورفع المشقة والخرج عنهم ، وقد روى أحمد لهذا الحديث سبباً فأخرج من طريق أم حكيم بنت دينار عن مولاتها أم إصحق أنها « كانت عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتى بقصعة من ثريد فأكلت معه : ثم تذكرت أنها كانت صائمة ، فقال لها ذو اليمين : الآن بعد ما شبع ؟ فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : أتمى صومك فإما هو رزق ساقه الله إليك » وفي هذا رد على من فرق بين قليل الأكل وكثيره . ومن المستظرفات ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار : أن إنساناً جاء إلى أبي هريرة فقال أصبحت صائماً فنسيت فطعمت ، قال لا بأس . قال : ثم دخلت على إنسان فنسيت وطعمت وشربت ، قال : لا بأس الله أطعمك وسقاك . ثم قال : دخلت على آخر فنسيت فطعمت ، فقال أبو هريرة : أنت إنسان لم تتعود الصيام .

## باب

## سَوَاكِ الرُّطْبِ وَالْيَابِسِ لِلصَّائِمِ

ويذكرُ عن عامر بن ربيعة: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ مَا لَا أُحْصِي أَوْ أَعْدُ.  
وقالت عائشة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ».  
وقال عطاء وقتادة: يَتْبَلَعُ رِيْقَهُ.

وقال أبو هريرة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْلَا أَنِّي أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضْوءٍ».

ويروى نحوه عن جابر بن زيد بن خالد عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يَخُصَّ الصَّائِمَ مِنْ غَيْرِهِ.

[١٩٣٤]

١٨٨٥- نا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا معمر قال نا الزهري عن عطاء بن يزيد عن حمران قال: رَأَيْتُ عُثْمَانَ تَوَضَّأَ: وَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضَّمْضَ وَاسْتَنْشَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمَرْفِقِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى إِلَى الْمَرْفِقِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، ثُمَّ الْيُسْرَى ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ فِيهِمَا بِشَيْءٍ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قوله (باب سواك الرطب واليابس للصائم) كذا للأكثر وهو كقولهم مسجد الجامع، ووقع في رواية الكشميني «باب السواك الرطب واليابس» وأشار بهذه الترجمة إلى الرد على من كره للصائم الاستياك بالسواك الرطب كالمالكية والشعبي، وقد تقدم قبل باب قياس ابن سيرين السواك الرطب على الماء الذي يتمضمض به، ومنه تظهر النكتة في إيراد حديث عثمان في صفة الوضوء في هذا الباب فإن فيه أنه يتمضمض واستنشق وقال فيه «من توضع وضوئي هذا» ولم يفرق بين صائم ومفطر، ويتأيد ذلك بما ذكر في حديث أبي هريرة في الباب.

قوله (ويذكر عن عامر بن ربيعة قال: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ مَا لَا أُحْصِي أَوْ أَعْدُ) وصله أحمد وأبو داود والترمذي من طريق عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه وقال كنت لا أخرج حديث عاصم، ثم نظرت فإذا شعبة والثوري قد رواها عنه، وروى يحيى وعبد الرحمن عن الثوري عنه، وروى مالك عنه خبراً في غير الموطأ. قلت: وضعفه ابن معين والذهلي والبخاري وغير واحد، ومناسبته للترجمة إشعاره بملازمة

السواك ولم يخص رطباً من يابس ، وهذا على طريقة المصنف في أن المطلق يسلك به مسلك العموم ، أو أن العام في الأشخاص عام في الأحوال ، وقد أشار إلى ذلك بقوله في أواخر الترجمة المذكورة « ولم يخص صائماً من غيره » أى ولم يخص أيضاً رطباً من يابس ، وبهذا التقرير تظهر مناسبة جميع ما أورده في هذا الباب للترجمة ، والجامع لذلك كله قوله في حديث أبي هريرة لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء ، فإنه يقتضى إباحته في كل وقت وعلى كل حال ، قال ابن المنير في الحاشية : أخذ البخارى شرعية السواك للصائم بالدليل الخاص ، ثم انتزعه من الأدلة العامة التي تناولت أحوال تناول السواك وأحوال ما يستاك به ، ثم انتزع ذلك من أعم من السواك وهو المضمضة إذ هي أبلغ من السواك الرطب .

**قوله ( وقالت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم : السواك مطهرة للفم مرضاة للرب )** وصله أحمد والنسائي وابن خزيمة و بن حبان من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أبيه عنها رواه عن عبد الرحمن هذا بن زريع والدراوردي وسليمان بن بلال وغير واحد ، وخالفهم حماد بن سلمة فرواه عن عبد الرحمن بن أبي عتيق عن أبيه عن أبي بكر الصديق أخرجه أبو يعلى والسراج في مسندهما عن عبد الأعلى بن حماد عن حماد بن سلمة . قال أبو يعلى في روايته قال عبد الأعلى : هذا خطأ إنما هو عن عائشة .

**قوله ( وقال عطاء وقتادة يتلعه ريقه )** كذا للأكثر والمستمل يبلع بغير مثناة ، وللحموى يتبلع بتقديم المثناة بعدها موحدة ثم مشددة ، فأما قول عطاء فوصله سعيد بن منصور وسيأتي في الباب الذى بعده ، وأما أثر قتادة فوصله عبد بن حميد في التفسير عن عبد الرزاق عن معمر عنه نحوه ، ومناسبتة للترجمة من جهة أن أقصى ما يخشى من السواك الرطب أن يتحلم منه في الفم شيء وذلك الشيء كماء المضمضة فإذا قذفه من فيه لا يضره بعد ذلك أن يتناع ريقه .

**قوله ( وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء )** وصله النسائي من طريق بشر بن عمر عن مالك عن ابن شهاب عن حميد عن أبي هريرة بهذا اللفظ ، ووقع لنا بعلو في « جزء الذهلي » ، وأخرجه ابن خزيمة من طريق روح بن عباد عن مالك بلفظ « لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء » والحديث في الصحيحين بغير هذا اللفظ من غير هذا الوجه ، وقد أخرجه النسائي أيضاً من طريق عبد الرحمن السراج عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة بلفظ « لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك مع كل وضوء » .

**قوله ( ويروى نحوه عن جابر وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم )** أما حديث جابر فوصله أبو نعيم في كتاب السواك من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عنه بلفظ « مع كل صلاة سواك » وعبد الله يختلف فيه ، ووصله ابن عدى من وجه آخر عن جابر بلفظ « لجعلت السواك عليهم عزيمة » وإسناده ضعيف ، وأما حديث زيد بن خالد فوصله أصحاب السنن وأحمد من طريق محمد بن إسحق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سامة عنه بلفظ « عند كل صلاة » وحكى الترمذى عن البخارى أنه سأل عن رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ورواية محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد فقال : رواية محمد بن إبراهيم أصح ، قال الترمذى : كلا الحديثين صحيح عندي . قلت : رجح البخارى طريق

محمد بن إبراهيم لأمرين ، أحدهما : أن فيه قصة وهي قول أبي سلمة فكان زيد بن خالد يضع السواك منه موضع القلم من أذن الكاتب فكلما قام إلى الصلاة استاك . ثانيهما : أنه توبع فأخرج الإمام أحمد من طريق يحيى بن أبي كثير حدثنا أبو سلمة عن يزيد بن خالد فذكر نحوه .

( تنبيه ) : وقع في رواية غير أبي ذر في سياق هذه الآثار والأحاديث تقديم وتأخير والخطب فيه يسير ، ثم أورد المصنف في الباب حديث عثمان في صفة الوضوء وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الوضوء وفي أوائل الصلاة وذكرت ما يتعلق بمناسبته للترجمة قبل .

## باب

قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « إِذَا تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخَرِهِ الْمَاءَ »

وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ الصَّائِمِ وَغَيْرِهِ

وقال الحسن : لا بأس بالسُّعُوطِ لِلصَّائِمِ إِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَلْقِهِ وَيَكْتَحِلْ .

وقال عطاء : إِنْ مَضْمَضَ ثُمَّ أَفْرَغَ مَا فِيهِ مِنَ الْمَاءِ لَا يَضِيرُهُ أَنْ يَزْدَرِدَ رِيقَهُ ، وَمَا بَقِيَ فِي

فِيهِ ؟ وَلَا يَمِضُغُ الْعِلَكَ ، فَإِنْ أَزْدَرَدَ رِيقَ الْعِلَكِ لَا أَقُولُ إِنَّهُ يَفْطِرُ وَلَكِنْ يُنْهَى عَنْهُ .

قَوْلُهُ ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إِذَا تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخَرِهِ الْمَاءَ » ) هذا الحديث بهذا اللفظ من الأصول التي لم يوصلها البخاري ، وقد أخرجه مسلم من طريق همام عن أبي هريرة ، ورويناه في مصنف عبد الرزاق وفي نسخة همام من طريق الطبراني عن إسحق عنه عن معمر عن همام ولفظه « إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخَرِهِ الْمَاءَ ثُمَّ لْيَسْتَنْشِقْ » وقول المصنف « ولم يميز الصائم من غيره » . قاله تفقه ، وهو كذلك في أصل الاستنشاق ، لكن ورد تمييز الصائم من غيره في المبالغة في ذلك كما رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له « بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً » ؛ وكأن المصنف أشار بإيراد أثر الحسن عقبه إلى هذا التفصيل .

قَوْلُهُ ( وقال الحسن لا بأس بالسُّعُوطِ لِلصَّائِمِ إِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَلْقِهِ ) وصله ابن شعبة نحوه ، وقال الكوفيون والأوزاعي وإسحق : يجب القضاء على من استعط . وقال مالك والشافعي : لا يجب إلا إن وصل الماء إلى حلقه . وقوله « ويكتحل » هو من قول الحسن أيضاً وقد تقدم ذكره قبل بايين .

قَوْلُهُ ( وقال عطاء إلخ ) وصله سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن ابن جريج « قلت لعطاء الصائم بمضمض ثم يزدرد ريقه وهو صائم ؟ قال : لا يضره ، وماذا بقي في فيه » وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج . ووقع في أصل البخاري « وما بقي في فيه ؟ » قال ابن بطال : ظاهره إباحة الازدرد لما بقي في الفم من ماء المضمضة ، وليس كذلك لأن عبد الرزاق رواه بلفظ « وماذا بقي في فيه » وكأن « ذا » سقطت من رواية البخاري . انتهى . و « ما » على ظاهر ما أورده البخاري موصولة ، وعلى ما وقع من

رواية ابن جريج استفهامية ، وكأنه قال : وأى شيء يبقى في فيه بعد أن يمج الماء إلا أثر الماء ، فإذا بلع ريقه لا يضره . وقوله في الأصل « لا يضره » وقع في رواية المستمل « لا يضره » بزيادة تحتانية والمعنى واحد .  
**قوله ( ولا يمضغ العلك إلخ )** في رواية المستمل « ويمضغ العلك » والأول أولى فكذلك أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج « قلت لعطاء يمضغ الصائم العلك ؟ قال : لا . قلت إنه يمج ريق العلك ولا يزدرده ولا يمضغ قال (١) . وقلت له : أيتسوك الصائم ؟ قال نعم . قلت له أيزدرد ريقه ؟ قال : لا . فقلت ففعل أضره ؟ قال لا . ولكن ينهى عن ذلك » وقد تقدم الخلاف في المضمضة في « باب من أكل ناسياً » قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا شيء على الصائم فيما يبتلعه مما يجري مع الريق مما بين أسنانه مما لا يقدر على إخراجة ، وكان أبو حنيفة يقول : إذا كان بين أسنانه لحم فأكله متعمداً فلا قضاء عليه . وخالفه الجمهور لأنه معدود من الأكل . ورخص في مضغ العلك أكثر العلماء إن كان لا يتحلب منه شيء ، فإن تحلب منه شيء فازدرده فالجمهور على أنه يفطر . انتهى . والعلك بكسر المهملة وسكون اللام بعدها كاف : كل ما يمضغ ويبقى في الفم كالمصطكي واللبن ، فإن كان يتحلب منه شيء في الفم فيدخل الجوف فهو مفطر ، وإلا فهو مجفف ومعتش فيكره من هذه الحيثية .

## ب

### إذا جامع في رمضان

ويذكر عن أبي هريرة رفعه : « من أفطر يوماً من رمضان من غير علة ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وإن صامه » . وبه قال ابن مسعود . وقال سعيد بن المسيب والشعبي وابن جبير وإبراهيم وقتادة وحماد : يقضي يوماً مكانه .

[١٩٣٥] ١٨٨٦ - حدثنا عبد الله بن منير سمع يزيد بن هارون قال نا يحيى - هو ابن سعيد - أن عبد الرحمن بن القاسم أخبره عن محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام بن خويلد عن عباد بن عبد الله بن الزبير أخبره أنه سمع عائشة تقول : إن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه فقال : إنه احترق . قال : « مالك ؟ » قال : أصبت أهلي في رمضان . فأتى النبي صلى الله عليه بمكتل يدعى العرق ، فقال : « أين المحترق ؟ » قال : أنا ، قال : « تصدق بهذا » .

[الحديث ١٩٣٥ - طرفه في : ٦٨٢٢] .

**قوله ( باب إذا جامع في رمضان )** أي عامداً عالماً وجبت عليه الكفارة .

**قوله ( ويذكر عن أبي هريرة رفعه : من أفطر يوماً من رمضان من غير علة ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وإن صامه )** وصله أصحاب السنن الأربعة وصححه ابن خزيمة من طريق سفيان الثوري وشعبة

كلاهما عن حبيب بن أبي ثابت عن عمار بن عمير عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة نحوه ، وفي رواية شعبة « في غير رخصة رخصها الله تعالى له لم يقض عنه وإن صام الدهر كله » قال الترمذى سألت محمداً - يعني البخارى - عن هذا الحديث فقال : أبو المطوس اسمه يزيد بن المطوس لا أعرف له غير هذا الحديث ، وقال البخارى في التاريخ أيضاً : تفرد أبو المطوس بهذا الحديث ولا أدرى سمع أبوه من أبي هريرة أم لا . قلت : واختلف فيه على حبيب بن أبي ثابت اختلافاً كثيراً فحصلت فيه ثلاث علل : الاضطراب والجهل بحال أبي المطوس والشك في سماع أبيه من أبي هريرة ، وهذه الثلاثة تختص بطريقة البخارى في اشتراط اللقاء ، وذكر ابن حزم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مثله موقوفاً . قال ابن بطال : أشار بهذا الحديث إلى إيجاب الكفارة على من أفطر بأكل أو شرب قياساً على الجماع ، والجماع بينهما انتهاك حرمة الشهر بما يفسد الصوم عمداً . وقرر ذلك الزين بن المنير بأنه ترجم بالجماع لأنه الذى ورد فيه الحديث المسند ، وإنما ذكر آثار الإفطار ليفهم أن الإفطار بالأكل والجماع واحد . انتهى . والذى يظهر لى أن البخارى أشار بالآثار التى ذكرها إلى أن إيجاب القضاء مختلف فيه بين السلف ، وأن الفطر بالجماع لا بد فيه من الكفارة ، وأشار بحديث أبي هريرة إلى أنه لا يصح لكونه لم يجزم به عنه ، وعلى تقدير صحته فظاهره يقوى قول من ذهب إلى عدم القضاء فى الفطر بالأكل بل يبقى ذلك فى ذمته زيادة فى عقوبته لأن مشروعية القضاء تقتضى رفع الإثم ، لكن لا يلزم من عدم القضاء عدم الكفارة فيما ورد فيه الأمر بها وهو الجماع ، والفرق بين الانتهاك بالجماع والأكل ظاهر فلا يصح القياس المذكور . قال ابن المنير فى الحاشية ما محصله : إن معنى قوله فى الحديث « لم يقض عنه صيام الدهر » أى لا سبيل إلى استدراك كمال فضيلة الأداء بالقضاء ، أى فى وصفه الخاص ، وإن كان يقضى عنه فى وصفه العام فلا يلزم من ذلك إهدار القضاء بالكلية . انتهى . ولا يخفى تكلفه . وسياق أثر ابن مسعود الآتى يرد هذا التأويل ، وقد سوى بينهما البخارى .

**قوله ( وبه قال ابن مسعود )** أى بما دل عليه حديث أبي هريرة ، وأثر ابن مسعود وصله البيهقي ورويناه عالياً فى « جزء هلال الحفار » من طريق منصور عن واصل عن المغيرة بن عبد الله الشكرى قال : « حدثت أن عبد الله بن مسعود قال : من أفطر يوماً من رمضان من غير علة لم يجزه صيام الدهر حتى يلتقى الله ، فإن شاء غفر له وإن شاء عذبه » وصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة من وجه آخر عن واصل عن المغيرة عن فلان بن الحارث عن ابن مسعود ، ووصله الطبرانى والبيهقى أيضاً من وجه آخر عن عرفة قال قال عبد الله بن مسعود « من أفطر يوماً فى رمضان متعمداً من غير علة ثم قضى طول الدهر لم يقبل منه » وبهذا الإسناد عن على مثله ، وذكر ابن حزم من طريق ابن المبارك بإسناد له فيه انقطاع أن أبا بكر الصديق قال لعمر بن الخطاب فيما أوصاه به « من صام شهر رمضان فى غيره لم يقبل منه ولو صام الدهر أجمع » .

**قوله ( وقال سعيد بن المسيب والشعبي وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وقتادة وحمام : يقضى يوماً مكانه )** أما سعيد بن المسيب فوصله مسدد وغيره عنه فى قصة المجامع قال « يقضى يوماً مكانه ويستغفر الله » ولم أر عنه التصريح بذلك فى الفطر بالأكل . بل روى ابن أبي شيبة من طريق عاصم قال « كتب أبو قلابة إلى سعيد بن المسيب يسأله عن رجل أفطر يوماً من رمضان متعمداً ، قال : يصوم شهراً . قلت :

فيومين ؟ قال صيام شهر . قال فعددت أياماً قال : صيام شهر » قال ابن عبد البر كأنه ذهب إلى وجوب التتابع في رمضان ، فإذا تخلله فطر يوم عمداً بطل التتابع ووجب استئناف صيام شهر كمن لزمه صوم شهر متتابع بنذر أو غيره . وقال غيره يحتمل أنه أراد عن كل يوم شهر ، فقله « فيومين قال صيام شهر » أي عن كل يوم ، والأول أظهر . وروى البزار والدارقطني مقتضى هذا الاحتمال مرفوعاً عن أنس وإسناده ضعيف . وأما الشعبي فقال سعيد بن منصور « حدثنا هشيم حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي في رجل أفطر يوماً في رمضان عامداً قال : يصوم يوماً مكانه ويستغفر الله عز وجل » . وأما سعيد بن جبير فوصله ابن أبي شبة من طريق يعلى بن حكيم عنه فذكر مثله . وأما إبراهيم النخعي فقال سعيد بن منصور : حدثنا هشيم ، وقال ابن أبي شبة : حدثنا شريك كلاهما عن مغيرة عن إبراهيم فذكر مثله . وأما قتادة فذكره عبد الرزاق عن معمر عن الحسن وقتادة في قصة المجامع في رمضان . وأما حماد وهو ابن أبي سليمان فذكره عبد الرزاق عن أبي حنيفة عنه .

**قوله ( حدثنا يحيى )** هو ابن سعيد الأنصارى وفي إسناده هذا أربعة من التابعين في، نسق كلهم من أهل المدينة : يحيى وعبد الرحمن تابعيان صغيران من طبقة واحدة ، وفوقهما قليلا محمد بن جعفر ، وأما ابن عمه عباد فمن أواسط التابعين .

**قوله ( إن رجلاً )** قيل هو سلمة بن صخر البياضي ولا يصح ذلك كما سيأتي .

**قوله ( إنه احترق )** سيأتي في حديث أبي هريرة أنه عبر بقوله « هلك » ورواية الاحتراق تفسر رواية الهلاك ، وكأنه لما اعتقد أن مرتكب الإثم يعذب بالنار أطلق على نفسه أنه احترق لذلك ، وقد أثبت النبي صلى الله عليه وسلم له هذا الوصف فقال « أين المحترق » إشارة إلى أنه لو أصر على ذلك لاستحق ذلك وفيه دلالة على أنه كان عامداً كما سيأتي .

**قوله ( تصدق بهذا )** هكذا وقع مختصراً ، وأورده مسلم وأبو داود من طريق عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم وفيه « قال أصبت أهلي ، قال تصدق ، قال والله مالي شيء ، قال اجلس فجلس ، فأقبل رجل يسوق حمراً عليه طعام ، فقال أين المحترق آنفاً ؟ فقام الرجل ، فقال تصدق بهذا . فقال أعلى غيرنا ؟ فوالله إنا لجياع . قال كلوه » وقد استدل به لمالك حيث جزم في كفارة الجماع في رمضان بالإطعام دون غيره من الصيام والعنتق ، ولا حجة فيه لأن القصة واحدة وقد حفظها أبو هريرة وقصها على وجهها وأوردتها عائشة مختصرة ، أشار إلى هذا الجواب الطحاوي ، والظاهر أن الاختصار من بعض الرواة ، فقد رواه عبد الرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر بن الزبير بهذا الإسناد مفسراً ولفظه « كان النبي صلى الله عليه وسلم جالساً في ظل فارع — يعني بالفاء والمهمله — فجاءه رجل من بني بياضة فقال : احترقت ، وقعت بامرأتى في رمضان . قال أعتق رقبة ، قال لا أجدها ، قال أطعم ستين مسكيناً ، قال ليس عندي » فذكر الحديث ، أخرجه أبو داود ولم يسق لفظه ، وساقه ابن خزيمة في صحيحه والبخاري في تاريخه ومن طريقه البيهقي ، ولم يقع في هذه الرواية أيضاً ذكر صيام شهرين ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .



(تفنيه) : اختلفت الرواية عن مالك في ذلك ، فالمشهور ما تقدم ، وعنه يكفر في الأكل بالتخير وفي الجماع بالإطعام فقط ، وعنه التخيير مطلقاً ، وقيل يراعى زمان الخصب والجذب ، وقيل يعتبر حالة المكفر ، وقيل غير ذلك .

### باب إذا جامع في رمضان

ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر

[١٩٣٦]

١٨٨٧- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه إذ جاءه رجل فقال : يا رسول الله ، هلكت . قال : «مالك؟» قال : وقعت على امرأتي وأنا صائم . فقال رسول الله صلى الله عليه : «هل تجد رقبة تعتقها؟» قال : لا ، قال : «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟» قال : لا . قال : «فهل تجد إطعام ستين مسكيناً؟» قال : لا ، قال : فمكث النبي صلى الله عليه ، فبينما نحن على ذلك أتى النبي صلى الله عليه بعرق فيها تمر - والعرق : المكثل - قال : «أين السائل؟» فقال : أنا . قال : «خذ هذا فتصدق به» . فقال الرجل : أعلى أفقر مني يا رسول الله؟ فوالله ما بين لابتيها - يريد الحرّين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي . فضحك النبي صلى الله عليه حتى بدت أنيابه ثم قال : «أطعمه أهلك» .

[الحديث ١٩٣٦ - أطرافه في : ١٩٣٧ ، ٢٦٠٠ ، ٥٣٦٨ ، ٦٠٨٧ ، ٦١٦٤ ، ٦٧٠٩ ، ٦٧١٠ ، ٦٧١١ ، ٦٨٢١ .]

قوله (باب إذا جامع في رمضان) أي عامداً عالماً (ولم يكن له شيء) يعتق أو يطعم ولا يستطيع الصيام (فتصدق عليه) أي بقدر ما يجزيه (فليكفر) أي به لأنه صار واجداً ، وفيه إشارة إلى أن الإعسار لا يسقط الكفارة عن الذمة .

قوله (أخبرني حميد بن عبد الرحمن) أي ابن عوف ، هكذا توارد عليه أصحاب الزهري وقد جمعت منهم في جزء مفرد لطرق هذا الحديث أكثر من أربعين نفساً ، منهم : ابن عينة والليث ومعمّر ومنصور عند الشيخين ، والأوزاعي وشعيب وإبراهيم بن سعد عند البخاري ومالك ، وابن جريج عند مسلم ، ويحيى بن سعيد وعراك بن مالك عند الترمذي ، وعبد الجبار بن عمر عند أبي عوانة ، والجوزقي وعبد الرحمن بن مسافر عند الطحاوي ، وعقيل عند ابن خزيمة ، وابن أبي حفصة عند أحمد ، ويونس وحجاج بن أرطاة وصالح بن أبي الأخضر عند الدارقطني ، ومحمد بن إسحق عند البزار ، وسأذكر ما عند كل منهم من زيادة فائدة إن شاء الله تعالى . وخالفهم هشام بن سعد فرواه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أخرجه أبو داود وغيره . قال البزار وابن خزيمة وأبو عوانة : أخطأ فيه هشام بن سعد . قلت : وقد تابعه عبد الوهاب بن عطاء عن محمد بن أبي حفصة ، فرواه عن الزهري أخرجه الدارقطني في «العلل»

والمحفوظ عن ابن أبي حفصة كالجماعة . كذلك أخرجه أحمد وغيره من طريق روح بن عبادة عنه ، ويحتمل أن يكون الحديث عند الزهري عنهما ، فقد جمعهما عنه صالح بن أبي الأخضر ، أخرجه الدارقطني في « العلل » من طريقه ، وسيأتي في الباب الذي بعده حكاية خلاف آخر فيه على منصور وكذلك في الكفارات حكاية خلاف فيه على سفیان بن عيينة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( أن أبا هريرة قال )** في رواية ابن جريج عند مسلم وعقيل عند ابن خزيمة وابن أبي أويس عند الدارقطني التصريح بالتحديث بين حميد وأبي هريرة .

**قوله ( بينما نحن جلوس )** أصلها « بين » وقد ترد بغير « ما » فتشيع الفتحة ، ومن خاصة « بينما » أنها تتلقى بإذ وبإذا حيث تبيء للمفاجأة ، بخلاف بينما فلا تتلقى بواحدة منهما ، وقد وردا في هذا الحديث كذلك .

**قوله ( عند النبي صلى الله عليه وسلم )** فيه حسن الأدب في التعبير لما تشعر العندية بالتعظيم ، بخلاف ما لو قال مع ، لكن في رواية الكشميني « مع النبي صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( إذ جاءه رجل )** لم أقف على تسميته ، إلا أن عبد الغني في المبهات - وتبعه ابن بشكوال - جزماً بأنه سليمان أو سلمة بن صخر البياضي ، واستند إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره من طريق سليمان ابن يسار « عن سلمة بن صخر أنه ظاهر من امرأته في رمضان وأنه وطئها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : حرر رقبة ، قلت ما أملك رقبة غيرها وضرب صفحة رقبته . قال فصم شهرين متتابعين . قال وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام ؟ قال فأطعم ستين مسكيناً . قال والذي بعثك بالحق ما لنا طعام . قال فانطلق إلى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها إليك » والظاهر أنهما واقعتان لأن قصة الجماع في حديث الباب أنه كان صائماً كما سيأتي ، وفي قصة سلمة بن صخر أن ذلك كان ليلاً فافترقا ، ولا يلزم من اجتماعهما - في كونهما من بني بياضة وفي صفة الكفارة وكونها مرتبة وفي كون كل منهما كان لا يقدر على شيء من خصاها - اتحاد القصتين ، وسنذكر أيضاً ما يؤيد المغايرة بينهما . وأخرج ابن عبد البر في ترجمة عطاء الخراساني من « التمهيد » من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن الرجل الذي وقع على امرأته في رمضان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم هو سليمان بن صخر . قال ابن عبد البر : أظن هذا وهماً ، لأن المحفوظ أنه ظاهر من امرأته ووقع عليها في الليل لا أن ذلك كان منه بالنهار اهـ . ويحتمل أن يكون قوله في الرواية المذكورة « وقع على امرأته في رمضان » أي ليلاً بعد أن ظاهر فلا يكون وهماً ولا يلزم الاتحاد ، ووقع في مباحث العام من « شرح ابن الحاجب » ما يوهم أن هذا الرجل هو أبو بردة بن يسار وهو وهم يظهر من تأمل بقية كلامه .

**قوله ( فقال يا رسول الله )** زاد عبد الجبار بن عمر عن الزهري « جاء رجل وهو ينتف شعره ويدق صدره ويقول هلك الأبعد » ولمحمد بن أبي حفصة « يلطم وجهه » ولحجاج بن أرطاة « يدعو ويله » وفي مرسل ابن المسيب عند الدارقطني « ويحشى على رأسه التراب » واستدل بهذا على جواز هذا الفعل والقول من وقعت له معصية ، ويفرق بذلك بين مصيبة الدين والدنيا فيجوز في مصيبة الدين لما يشعر به الحال

من شدة الندم وصحة الإقلاع ، ويحتمل أن تكون هذه الواقعة قبل النهى عن لطم الحدود وحلق الشعر عند المصيبة .

**قوله ( فقال هلك )** في رواية منصور في الباب الذى يليه « فقال إن الآخر هلك » والآخر بهمة مفتوحة وخاء معجمة مكسورة بغير مد هو الأبعد ، وقيل الغائب ، وقيل الأرذل .

**قوله ( هلك )** في حديث عائشة كما تقدم « احترقت » وفي رواية ابن أبي حفصة « ما أراى إلا قد هلك » واستدل به على أنه كان عامداً لأن الهلاك والاحتراق مجاز عن العصيان المؤدى إلى ذلك ، فكأنه جعل المتوقع كالواقع ، وبالع فعبّر عنه بلفظ الماضى ، وإذا تقرر ذلك فليس فيه حجة على وجوب الكفارة على الناسى وهو مشهور قول مالك والجمهور ، وعن أحمد وبعض المالكية يجب على الناسى ، وتمسكوا بترك استفساره عن جماعة هل كان عن عمد أو نسيان ، وترك الاستفصال فى الفعل ينزل منزلة العموم فى القول كما اشتهر ، والجواب أنه قد تبين حاله بقوله هلك واحترقت فدل على أنه كان عامداً عارفاً بالتحريم ، وأيضاً فدخل النسيان فى الجماع فى نهار رمضان فى غاية البعد ، واستدل بهذا على أن من ارتكب معصية لا حد فيها وجاء مستفتياً أنه لا يعزر ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعاقبه مع اعترافه بالمعصية ، وقد ترجم لذلك البخارى فى الحدود وأشار إلى هذه القصة ، وتوجيهه أن مجيئه مستفتياً يقتضى الندم والتوبة ، والتعزير إنما جعل للاستصلاح ولا استصلاح مع الصلاح ، وأيضاً فلو عوقب المستفتى لكان سبباً لترك الاستفتاء وهى مفسدة فاقضى ذلك أن لا يعاقب ، هكذا قرره الشيخ تقي الدين ، لكن وقع فى « شرح السنة للبعوى » أن من جامع متعمداً فى رمضان فسد صومه وعليه القضاء والكفارة ويعزر على سوء صنيعه ، وهو محمول على من لم يقع منه ما وقع من صاحب هذه القصة من الندم والتوبة ، وبناء بعض المالكية على الخلاف فى تعزير شاهد الزور .

**قوله ( قال مالك ) ؟** بفتح اللام استفهام عن حاله ، وفى رواية عقيل « ويحك ما شأنك ؟ » ولا بن أبى حفصة « وما الذى أهلكك ؟ » ولعمرو « ما ذاك ؟ » وفى رواية الأوزاعي « ويحك ما صنعت ؟ » أخرجه المصنف فى الأدب وترجم « باب ما جاء فى قول الرجل ويلك ويحك » ثم قال عقبه « تابعه يونس عن الزهرى » يعنى فى قوله « ويحك » وقال عبد الرحمن بن خالد عن الزهرى « ويلك » . قلت : وسأذكر من وصلهما هناك إن شاء الله تعالى . وقد تابع ابن خالد فى قوله « ويلك » صالح بن أبى الأخضر ، وتابع الأوزاعي فى قوله « ويحك » عقيل وابن إسحق وحجاج بن أرطاة فهو أرجح وهو اللائق بالمقام ، فإن ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب والمقام يقتضى الأول .

**قوله ( وقعت على امرأتى )** وفى رواية ابن إسحق « أصبت أهلى » وفى حديث عائشة « وطئت امرأتى » ووقع فى رواية مالك وابن جريج وغيرهما كما سيأتى بيانه بعد قليل فى الكلام على الترتيب والتخير فى أول الحديث « أن رجلاً أفطر فى رمضان ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم » الحديث واستدل به على إيجاب الكفارة على من أفسد صيامه مطلقاً بأى شيء كان وهو قول المالكية ، وقد تقدم نقل الخلاف فيه ، والجمهور حملوا قوله « أفطر » هنا على المقيد فى الرواية الأخرى وهو قوله « وقعت على أهلى » وكأنه قال أفطر بجماع ، وهو أولى من دعوى القرطبي وغيره تعدد القصة . واحتج من أوجب الكفارة مطلقاً بقياس الآكل

على المجامع بجامع ما بينهما من انتهاك حرمة الصوم ، وبأن من أكره على الأكل فسد صومه كما يفسد صوم من أكره على الجماع بجامع ما بينهما ، وسيأتى بيان الترجيح بين الروایتين فى الكلام على الترتيب . وقد وقع فى حديث عائشة نظير ما وقع فى حديث أبى هريرة فعظم الروایات فيها « وطئت » ونحو ذلك ، وفى رواية ساق مسلم إسناده وساق أبو عوانة فى مستخرجه منها أنه قال « أفطرت فى رمضان » والقصة واحدة ومخرجها متحد فيحمل على أنه أراد أفطرت فى رمضان بجامع ، وقد وقع فى مرسل ابن المسيب عند سعيد ابن منصور « أصبت امرأتى ظهراً فى رمضان » وتعين رمضان معمول بمفهومه ، وللفرق فى وجوب كفارة المجامع فى الصوم بين رمضان وغيره من الواجبات كالنذر ، وفى كلام أبى عوانة فى صحيحه إشارة إلى وجوب ذلك على من وقع منه فى رمضان نهاراً سواء كان الصوم واجباً عليه أو غير واجب .

**قوله ( وأنا صائم )** جملة حالية من قوله « وقعت » فيؤخذ منه أنه لا يشترط فى إطلاق اسم المشتق بقاء المعنى المشتق منه حقيقة لاستحالة كونه صائماً بجامعاً فى حالة واحدة ، فعلى هذا قوله « وطئت » أى شرعت فى الوطء أو أراد جامعت بعد إذ أنا صائم ، ووقع فى رواية عبد الجبار بن عمر « وقعت على أهلى اليوم وذلك فى رمضان » .

**قوله ( هل تجد رقبة تعتقها )** فى رواية منصور « أتجد ما تحرر رقبة » وفى رواية ابن إسحق « ليس عندي » « أتستطيع أن تعتق رقبة » وفى رواية إبراهيم بن سعد والأوزاعي فقال « أعتق رقبة » زاد فى رواية مجاهد عن أبى هريرة فقال « بشما صنعت أعتق رقبة » .

**قوله ( قال لا )** فى رواية ابن مسافر « فقال لا والله يا رسول الله » وفى رواية ابن إسحق « ليس عندي » وفى حديث ابن عمر « فقال والذي بعثك بالحق ما ملكت رقبة قط » واستدل بإطلاق الرقبة على جواز إخراج الرقبة الكافرة كقول الحنفية ، وهو يبنى على أن السبب إذا اختلف واتحد الحكم هل يقيد المطلق أو لا ؟ وهل تقيده بالقياس أو لا ؟ والأقرب أنه بالقياس ، ويؤيده التقييد فى مواضع أخرى .

**قوله ( قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا )** وفى رواية إبراهيم بن سعد « قال فصم شهرين متتابعين » وفى حديث سعد « قال لا أقدر » وفى رواية ابن إسحق « وهل لقيت ما لقيت إلا من الصيام ؟ » قال ابن دقيق العيد : لا إشكال فى الانتقال عن الصوم إلى الإطعام ، لكن رواية ابن إسحق هذه اقتضت أن عدم استطاعته لشدة شبقه وعدم صبره عن الوقاع فنشأ للشافعية نظر : هل يكون ذلك عذراً — أى شدة الشبق — حتى يعد صاحبه غير مستطيع للصوم أو لا ؟ والصحيح عندهم اعتبار ذلك ، ويلتحق به من يجد رقبة لا غنى به عنها فإنه يسوغ له الانتقال إلى الصوم مع وجودها لكونه فى حكم غير الواجد ، وأما ما رواه الدارقطني من طريق شريك عن إبراهيم بن عامر عن سعيد بن المسيب فى هذه القصة مرسلًا أنه قال فى جواب قوله هل تستطيع أن تصوم « إني لأدع الطعام ساعة فما أطيق ذلك » ففى إسناده مقال ، وعلى تقدير صحته فلعله اعتل بالأمرين .

**قوله ( فهل تجد إطعام ستين مسكيناً ؟ قال لا )** زاد ابن مسافر « يا رسول الله » . ووقع فى رواية سفيان « فهل تستطيع إطعام ؟ » وفى رواية إبراهيم بن سعد وعراك بن مالك « فتطعم ستين مسكيناً ؟ قال

لا أجد « وفي رواية ابن أبي حفصة » أفستطيع أن تطعم ستين مسكيناً ؟ قال لا « وذكر الحاجة . وفي حديث ابن عمر « قال والذي بعثك بالحق ما أشبع أهلي » قال ابن دقيق العيد : أضاف الإطعام الذي هو مصدر أطعم إلى ستين فلا يكون ذلك موجوداً في حق من أطعم ستة مساكين عشرة أيام مثلاً ، ومن أجاز ذلك فكأنه استنبط من النص معنى يعود عليه بالإبطال ، والمشهور عن الحنفية الإجزاء حتى لو أطعم الجميع مسكيناً واحداً في ستين يوماً كفى ، والمراد بالإطعام الإعطاء لا اشتراط حقيقة الإطعام من وضع المطعم في الفم بل يكفي الوضع بين يديه بلا خلاف ، وفي إطلاق الإطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الإطعام من غير اشتراط مناولة ، بخلاف زكاة الفرض فإن فيها النص على الإيتاء وصدقة الفطر فإن فيها النص على الأداء ، وفي ذكر الإطعام ما يدل على وجود طاعمين فيخرج الطفل الذي لم يطعم كقول الحنفية ، ونظر الشافعي إلى النوع فقال : يسلم لوليه ، وذكر الستين ليفهم أنه لا يجب ما زاد عليها ، ومن لم يقل بالمفهوم تمسك بالإجماع على ذلك . وذكر في حكمة هذه الحاصل من المناسبة أن من انتهك حرمة الصوم بالجماع فقد أهلك نفسه بالمعصية فناسب أن يعتق رقبة فيفدى نفسه ، وقد صح أن من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار . وأما الصيام فناسبته ظاهره لأنه كالمقاصة بجنس الجنابة ، وأما كونه شهرين فلأنه لما أمر بمصابرة النفس في حفظ كل يوم من شهر رمضان على الولاء فلما أفسد منه يوماً كان كمن أفسد الشهر كله من حيث أنه عبادة واحدة بالنوع فكلف بشهرين مضاعفة على سبيل المقابلة لنقيض قصده . وأما الإطعام فناسبته ظاهرة لأنه مقابلة كل يوم بإطعام مسكين . ثم إن هذه الحاصل جامعة لاشتمالها على حق الله وهو الصوم ، وحق الأحرار بالإطعام ، وحق الأرقاء بالإعتاق ، وحق الجاني بثواب الامتثال . وفيه دليل على إيجاب الكفارة بالجماع خلافاً لمن شذ فقال لا تجب مستنداً إلى أنه لو كان واجباً لما سقط بالإعسار ، وتعقب بمنع الإسقاط كما سيأتي البحث فيه . وقد تقدم في آخر « باب الصائم يصبح جنباً » نقل الخلاف في إيجاب الكفارة بالقبلة والنظر والمباشرة والإنعاز ، واختلفوا أيضاً هل يلحق الوطء في الدبر بالوطء في القبل ، وهل يشترط في إيجاب الكفارة كل وطء في أي فرج كان ؟ وفيه دليل على جريان الحاصل الثلاث المذكورة في الكفارة . ووقع في « المدونة » ولا يعرف مالك غير الإطعام ولا يأخذ بعق ولا صيام . قال ابن دقيق العيد : وهي معضلة لا يهتدى إلى توجيهها مع مصادمة الحديث الثابت ، غير أن بعض المحققين من أصحابه حمل هذا اللفظ ونأزله على الاستحباب في تقديم الطعام على غيره من الحاصل ، ووجهوا ترجيح الطعام على غيره بأن الله ذكره في القرآن رخصة للقادر ثم نسخ هذا الحكم ، ولا يلزم منه نسخ الفضيلة فيترجح الإطعام أيضاً لاختيار الله له في حق المفطر بالعذر ، وكذا أخبر بأنه في حق من أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر ، ولمناسبة إيجاب الإطعام لجبر فوات الصيام الذي هو إمساك عن الطعام ، ولشمول نفعه للمساكين ، وكل هذه الوجوه لا تقاوم ما ورد في الحديث من تقديم العتق على الصيام ثم الإطعام سواء قلنا الكفارة على الترتيب أو التخيير فإن هذه البداية إن لم تقتض وجوب الترتيب فلا أقل من أن تقتضي استحبابه . واحتجوا أيضاً بأن حديث عائشة لم يقع فيه سوى الإطعام ، وقد تقدم الجواب عن ذلك قبل ، وأنه ورد فيه من وجه آخر ذكر العتق أيضاً . ومن المالكية من وافق على هذا الاستحباب ، ومنهم من قال إن الكفارة تختلف باختلاف الأوقات : ففي وقت الشدة يكون بالإطعام وفي غير ما يكون العتق أو الصوم

ونقلوه عن محقق المتأخرين ، ومنهم من قال : الإفطار بالجماع يكفر بالخصال الثلاث ، وبغيره لا يكفر إلا بالإطعام وهو قول أبي مصعب ، وقال ابن جرير الطبري : هو خير بين العتق والصوم ولا يطعم إلا عند العجز عنهما ، وفي الحديث أنه لا مدخل لغير هذه الخصال الثلاث في الكفارة . وجاء عن بعض المتقدمين إهداء البدنة عند تعذر الرقبة ، وربما أيدوه بعضهم بإلحاق إفساد الصيام بإفساد الحج ، وورد ذكر البدنة في مرسل سعيد بن المسيب عند مالك في « الموطأ » عن عطاء الخراساني عنه ، وهو مع إرساله قد رده سعيد بن المسيب وكذب من نقله عنه كما روى سعيد بن منصور عن ابن علية عن خالد الحذاء عن القاسم ابن عاصم « قلت لسعيد بن المسيب ما حديث حدثناه عطاء الخراساني عنك في الذي وقع على امرأته في رمضان أنه يعتق رقبة أو يهدي بدنة ؟ فقال : كذب » فذكر الحديث ، وهكذا رواه الليث عن عمرو ابن الحارث عن أيوب عن القاسم بن عاصم ، وتابعه همام عن قتادة عن سعيد ، وذكر ابن عبد البر أن عطاء لم ينفر بذلك فقد ورد من طريق مجاهد عن أبي هريرة موصولاً ، ثم ساقه بإسناده لكنه من رواية ليث بن أبي سليم عن مجاهد ، وليث ضعيف وقد اضطرب في روايته سنداً ومتناً فلا حجة فيه . وفي الحديث أيضاً أن الكفارة بالخصال الثلاث على الترتيب المذكور . قال ابن العربي : لأن النبي صلى الله عليه وسلم نقله من أمر بعد عدمه لأمر آخر وليس هذا شأن التخيير ، ونازع عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال عن ذلك فقال : إن مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخيير ، وقرره ابن المنير في الحاشية بأن شخصاً لو حث فاستفتى فقال له المفتي : أعتق رقبة فقال لا أبجد ، فقال صم ثلاثة أيام إلخ ، لم يكن مخالفاً لحقيقة التخيير ، بل يحمل على أن إرشاده إلى العتق لكونه أقرب لتنجيز الكفارة . وقال البيضاوي : ترتيب الثاني بالفاء على فقد الأول ثم الثالث بالفاء على فقد الثاني يدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فينزل منزلة الشرط للحكم ، وسلك الجمهور في ذلك مسلك الترجيح بأن الذين رووا الترتيب عن الزهري أكثر ممن روى التخيير ، وتعقبه ابن التين بأن الذين رووا الترتيب ابن عيينة ومعمرو والأوزاعي ، والذين رووا التخيير مالك وابن جريج وفليح بن سليمان وعمرو بن عثمان المخزومي ، وهو كما قال في الثاني دون الأول ، فالذين رووا الترتيب في البخاري الذي نحن في شرحه أيضاً إبراهيم بن سعد والليث بن سعد وشعيب بن أبي حمزة ومنصور ، ورواية هذين في هذا الباب الذي نشرحه وفي الذي يليه ، فكيف غفل ابن التين عن ذلك وهو ينظر فيه ؟ بل روى الترتيب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نفساً أو أزيد ، ورجح الترتيب أيضاً بأن راويه حكى لفظ القصة على وجهها فعه زيادة علم من صورة الواقعة ، وراوى التخيير حكى لفظ راوى الحديث فدل على أنه من تصرف بعض الرواة إما لقصد الاختصار أو لغير ذلك . ويترجح الترتيب أيضاً بأنه أحوط لأن الأخذ به مجزئ سواء قلنا بالتخيير أو لا بخلاف العكس وجمع بعضهم بين الروايتين كالمهلب والقرطبي بالحمل على التعدد وهو بعيد لأن القصة واحدة والمخرج متحد والأصل عدم التعدد ، وبعضهم حمل الترتيب على الأولوية والتخيير على الجواز ، وعكسه بعضهم فقال « أو » في الرواية الأخرى ليست للتخيير وإنما هي للتفسير والتقدير ، أمر رجلاً أن يعتق رقبة أو يصوم إن عجز عن العتق أو يطعم إن عجز عنهما . وذكر الطحاوي أن سبب إتيان بعض الرواة بالتخيير أن الزهري راوى الحديث قال في آخر حديثه « فصارت الكفارة إلى عتق رقبة أو صيام شهرين أو الإطعام » . قال

فرواه بعضهم مختصراً مقتصراً على ما ذكر الزهرى أنه آل إليه الأمر ، قال وقد قص عبد الرحمن بن خالد ابن مسافر عن الزهرى القصة على وجهها ثم ساقه من طريقه مثل حديث الباب إلى قوله « أطعمه أهلك » قال فصارت الكفارة إلى عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً . قلت : وكذلك رواه الدارقطنى فى « العلل » من طريق صالح بن أبى الأخضر عن الزهرى وقال فى آخره « فصارت سنة عتق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام ستين مسكيناً » .

**قوله ( فكث عند النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا هنا بالميم والكاف المفتوحة ، ويجوز ضمها والثاء المثلثة ، وفى رواية أبى نعيم فى « المستخرج » من وجهين عن أبى إيمان « فسكت » بالمهملة والكاف المفتوحة والمثناة ، وكذا ابن مسافر وابن أبى الأخضر ، وفى رواية ابن عيينة « فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اجلس فجلس » .

**قوله ( فيينا نحن على ذلك )** فى رواية ابن عيينة « فيينا هو جالس كذلك » قال بعضهم يحتمل أن يكون سبب أمره له بالجلوس انتظار ما يوحى إليه فى حقه ، ويحتمل أنه كان عرف أنه سيؤتى بشيء يعينه به ، ويحتمل أن يكون أسقط عنه الكفارة بالعجز . وهذا الثالث ليس بقوى لأنها لو سقطت ما عادت عليه حيث أمره بها بعد إعطائه إياه المكمل .

**قوله ( أتى النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا للأكثر بضم أوله على البناء للمجهول وهو جواب « بينا » فى هذه الرواية . وأما رواية ابن عيينة المشار إليها فقال فيها « إذ أتى » لأنه قال فيها « فيينا هو جالس » وقد تقدم تقرير ذلك ، والآتى المذكور لم يسم لكن وقع فى رواية معمر كما سيأتى فى الكفارات « فجاء رجل من الأنصار » وعند الدارقطنى من طريق داود بن أبى هند عن سعيد بن المسيب مرسل « فأتى رجل من ثقيف » فإن لم يحمل على أنه كان حليفاً للأنصار أو إطلاقاً للأنصار بالمعنى الأعم وإلا فرواية الصحيح أصح ، ووقع فى رواية ابن إسحق « فجاء رجل بصدقته يحملها » وفى مرسل الحسن عند سعيد بن منصور « بتمر من تمر الصدقة » .

**قوله ( بعرق )** بفتح المهملة والراء بعدها قاف . قال ابن التين كذا لأكثر الرواة ، وفى رواية أبى الحسن يعنى القابسى بإسكان الراء . قال عياض والصواب الفتح ، وقال ابن التين أنكر بعضهم الإسكان لأن الذى بالإسكان هو العظم الذى عليه اللحم . قلت : إن كان الإنكار من جهة الاشتراك مع العظم فلينكر الفتح لأنه يشترك مع الماء الذى يتحلب من الجسد ، نعم الراجح من حيث الرواية الفتح ومن حيث اللغة أيضاً ، إلا أن الإسكان ليس بمنكر بل أثبتته بعض أهل اللغة كالقزاز .

**قوله ( والعرق المكمل )** بكسر الميم وسكون الكاف وفتح المثناة بعدها لام ، زاد ابن عيينة عند الإسماعيلى وابن خزيمة : المكمل الضخم . قال الأخفش : سمي المكمل عرقاً لأنه يضفر عرقه عرقه جمع فالعرق جمع عرقه كملتى وعلقة ، والعرق الضغيرة من الخوص . وقوله والعرق المكمل تفسير من أحد رواته ، وظاهر هذه الرواية أنه الصحابى ، لكن فى رواية ابن عيينة ما يشعر بأنه الزهرى ، وفى رواية منصور فى الباب الذى يلى هذا « فأتى بعرق فيه تمر وهو الزبيل » وفى رواية ابن أبى حفصة « فأتى بزبيل وهو المكمل » والزبيل بفتح الزاى وتخفيف الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم لام بوزن رغيف هو المكمل ،

قال ابن دريد يسمى زبيلا لحمل الزبل فيه ، وفيه لغة أخرى زنبيل بكسر الزاي أوله وزيادة نون ساكنة وقد تدغم النون فتشدد الباء مع بقاء وزنه ، وجمعه على اللغات الثلاث زناويل ، ووقع في بعض طرق عائشة عند مسلم « فجاءه عرقان » والمشهور في غيرها عرق ورجحه البيهقي ، وجمع غيره بينهما بتعدد الواقعة ، وهو جمع لا نرضاه لاتحاد نخرج الحديث والأصل عدم التعدد ، والذي يظهر أن التمر كان قدر عرق لكنه كان في عرقين في حال التحميل على الدابة ليكون أسهل في الحمل ، فيحتمل أن الآتي به لما وصل أفرغ أحدهما في الآخر ، فمن قال عرقان أراد ابتداء الحال ومن قال عرق أراد ما آل إليه ، والله أعلم .

**قوله ( أين السائل ؟ )** زاد ابن مسافر « آفأ » أطلق عليه ذلك لأن كلامه متضمن للسؤال فإن مراده هلكت فما ينجبني وما يخلصني مثلاً ، وفي حديث عائشة « أين المحترق آفأ » ؟ وقد تقدم توجيهه ، ولم يعين في هذه الرواية مقدار ما في المكتل من التمر بل ولا في شيء من طرق الصحيحين في حديث أبي هريرة ، ووقع في رواية ابن أبي حفصة « فيه خمسة عشر صاعاً » وفي رواية مؤمل عن سفيان « فيه خمسة عشر أو نحو ذلك » وفي رواية مهران بن أبي عمر عن الثوري عن ابن خزيمة « فيه خمسة عشر أو عشرون » وكذا هو عند مالك وعبد الرزاق في مرسل سعيد بن المسيب ، وفي مرسله عند الدارقطني الجزم بعشرين صاعاً ، ووقع في حديث عائشة عند ابن خزيمة « فأتي بعرق فيه عشرون صاعاً » قال البيهقي قوله عشرون صاعاً بلاغ بلغ محمد بن جعفر يعني بعض رواته ، وقد بين ذلك محمد بن إسحق عنه فذكر الحديث وقال في آخره : قال محمد بن جعفر فحدثت بعد أنه كان عشرين صاعاً من تمر . قلت : ووقع في مرسل عطاء بن أبي رباح وغيره عند مسدد « فأمر له ببعضه » وهذا يجمع الروايات ، فمن قال إنه كان عشرين أراد أصل ما كان فيه ، ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به الكفارة ، ويبين ذلك حديث علي عند الدارقطني « تطعم ستين مسكيناً لكل مسكين مد » وفيه « فأتي بخمسة عشر صاعاً فقال أطعمه ستين مسكيناً » وكذا في رواية حجاج الزهري عند الدارقطني في حديث أبي هريرة ، وفيه رد على الكوفيين في قولهم إن واجبه من القمح ثلاثون صاعاً ومن غيره ستون صاعاً ، ولقول عطاء : إن أفطر بالأكل أطعم عشرين صاعاً ، وعلى أشهب في قوله لو غداهم أو عشاها كفي تصديق الإطعام ، ولقول الحسن يطعم أربعين مسكيناً عشرين صاعاً أو بالجماع أطعم خمسة عشر ، وفيه رد على الجوهرى حيث قال في الصحاح المكتل يشبه الزبيل يسع خمسة عشر صاعاً لأنه لا حصر في ذلك ، وروى عن مالك أنه قال يسع خمسة عشر أو عشرين ولعله قال ذلك في هذه القصة الخاصة فيوافق رواية مهران وإلا فالظاهر أنه لا حصر في ذلك والله أعلم . وأما ما وقع في رواية عطاء ومجاهد عن أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط أنه « أتي بمكتل فيه عشرون صاعاً فقال تصدق بهذا » وقال قبل ذلك تصدق بعشرين صاعاً أو بتسع عشرة أو بإحدى وعشرين فلا حجة فيه لما فيه من الشك ، ولأنه من رواية ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وقد اضطرب فيه ، وفي الإسناد إليه مع ذلك من لا يحتاج به . ووقع في بعض طرق حديث عائشة عند مسلم « فجاءه عرقان فيهما طعام » ووجهه إن كان محفوظاً ما تقدم قريباً والله أعلم .

**قوله ( خذ هذا فتصدق به )** كذا للأكثر ومنهم من ذكره بمعناه ، وزاد ابن إسحق « فتصدق به عن نفسك » ويؤيده رواية منصور في الباب الذي يليه بلفظ « أطعم هذا عنك » ونحوه في مرسل سعيد



ابن المسيب من رواية داود بن أبي هند عنه عند الدارقطني ، وعنده من طريق ليث عن مجاهد عن أبي هريرة « نحن نتصدق به عنك » واستدل بإفراده بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة ، وكذا قوله في المراجعة « هل تستطيع » و « هل تجد » وغير ذلك ، وهو الأصح من قول الشافعية وبه قال الأوزاعي ، وقال الجمهور وأبو ثور وابن المنذر تجب الكفارة على المرأة أيضاً على اختلاف وتفاصيل لهم في الحرة والأمة والمطاوعة والمكرهة وهل هي عليها أو على الرجل عنها ، واستدل الشافعية بسكوته عليه الصلاة والسلام عن إعلام المرأة بوجوب الكفارة مع الحاجة ، وأجيب بمنع وجود الحاجة إذ ذلك لأنها لم تعترف ولم تسأل واعتراف الزوج عليها لا يوجب عليها حكماً ما لم تعترف ، وبأنها قضية حال فالسكوت عنها لا يدل على الحكم لاحتمال أن تكون المرأة لم تكن صائمة لعذر من الأعذار . ثم إن بيان الحكم للرجل بيان في حقها لا اشتراكهما في تحريم الفطر وانتهاك حرمة الصوم كما لم يأمره بالفعل . والتنصيص على الحكم في حق بعض المكلفين كاف عن ذكره في حق الباقين ، ويحتمل أن يكون سبب السكوت عن حكم المرأة ما عرفه من كلام زوجها بأنها لا قدرة لها على شيء ، وقال القرطبي اختلفوا في الكفارة هل هي على الرجل وحده على نفسه فقط أو عليه وعليها أو عليه كفارتان عنه وعنهما أو عليه عن نفسه وعليها عنها ، وليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لأنه ساكت عن المرأة فيؤخذ حكمها من دليل آخر مع احتمال أن يكون سبب السكوت أنها كانت غير صائمة ، واستدل بعضهم بقوله في بعض طرق هذا الحديث « هلك وأهلك » وهي زيادة فيها مقال ، فقال ابن الجوزي : في قوله وأهلك تنبيه على أنه أكرهها ولولا ذلك لم يكن مهلكاً لها ، قلت : ولا يلزم من ذلك تعدد الكفارة بل لا يلزم من قوله وأهلك إيجاب الكفارة عليها ، بل يحتمل أن يريد بقوله هلكت أئمت وأهلكت أي كنت سبباً في تأثم من طاوعتني فواقعته إذ لا ريب في حصول الإثم على المطاوعة ولا يلزم من ذلك إثبات الكفارة ولا نفيها ، أو المعنى هلكت أي حيث وقعت في شيء لا أقدر على كفارته ، وأهلكت أي نفسي بفعل الذي جر على الإثم ، وهذا كله بعد ثبوت الزيادة المذكورة ، وقد ذكر البيهقي أن الحاكم في بطلانها ثلاثة أجزاء ، ومحصل القول فيها أنها وردت من طريق الأوزاعي ومن طريق ابن عيينة ، أما الأوزاعي فتفرد بها محمد بن عبد السلام بن عبد الحميد عن عمر بن عبد الواحد والوليد بن مسلم وعن محمد بن عتبة عن علقمة عن أبيه ثلاثتهم عن الأوزاعي قال البيهقي رواه جميع أصحاب الأوزاعي بدونها وكذلك جميع الرواة عن الوليد وعقبة وعمر ، ومحمد بن المسيب كان حافظاً مكثراً إلا أنه كان في آخر أمره عمي فلعل هذه اللفظة أدخلت عليه ، وقد رواه أبو علي النيسابوري عنه بدونها ، ويدل على بطلانها ما رواه العباس بن الوليد عن أبيه قال : سئل الأوزاعي عن رجل جامع امرأته في رمضان قال : عليهما كفارة واحدة إلا الصيام ، قيل له فإن استكرهها ؟ قال عليه الصيام وحده . وأما ابن عيينة فتفرد بها أبو ثور عن معلى بن منصور عنه ، قال الخطابي : المعلى ليس بذلك الحافظ . وتعقبه ابن الجوزي بأنه لا يعرف أحداً طعن في المعلى ، وغفل عن قول الإمام أحمد إنه كان يخطئ كل يوم في حديثين أو ثلاثة ، فلعله حدث من حفظه بهذا فوهم ، وقد قال الحاكم : وقفت على « كتاب الصيام للمعلى » بخط موثق به وليس هذه اللفظة فيه ، وزعم ابن الجوزي أن الدارقطني

أخرجه من طريق عقيل أيضاً ، وهو غلط منه فإن الدارقطني لم يخرج طريق عقيل في « السنن » وقد ساقه في « العلل » بالإسناد الذي ذكره عنه ابن الجوزي بدونها .

( تنبيه ) : القائل بوجوب كفارة واحدة على الزوج عنه وعن موطوءته يقول يعتبر حالها فإن كانا من أهل العتق أجزأت رقبة ، وإن كانا من أهل الإطعام أطعم ما سبق ، وإن كانا من أهل الصيام صاما جميعاً ، فإن اختلف حالها ففيه تفريع محله كتب الفروع .

قوله ( فقال الرجل على أفقر مني ) أى أتصدق به على شخص أفقر مني ؟ وهذا يشعر بأنه فهم الإذن له في التصديق على من يتصف بالفقر ، وقد بين ابن عمر في حديثه ذلك فزاد فيه « إلى من أدفعه ؟ قال إلى أفقر من تعلم » أخرجه البزار والطبراني في « الأوسط » وفي رواية إبراهيم بن سعد « أعلى أفقر من أهلي » ؟ ولابن مسافر « أعلى أهل بيت أفقر مني » ؟ وللأوزاعي « أعلى غير أهلي » ؟ وللمصور « أعلى أحوج منا » ولابن إسحق « وهل الصدقة إلا لي وعلي » ؟

قوله ( فوالله ما بين لابتيها ) تثنية لابة وقد تقدم شرحها في أواخر كتاب الحج والضمير للمدينة ، وقوله « يريد الحرّين » من كلام بعض رواة ، زاد في رواية ابن عيينة ومعمّر « والذي بعثك بالحق » ووقع في حديث ابن عمر المذكور « ما بين حرّتيها » وفي رواية الأوزاعي الآتية في الأدب « والذي نفسى بيده ما بين طنبى المدينة » تثنية طنب - وهو بضم الطاء المهمل بعد نون - والطنب أحد أطناب الخيمة فاستعاره للطرف .

قوله ( أهل بيت أفقر من أهل بيتي ) زاد يونس « منى ومن أهل بيتي » وفي رواية إبراهيم بن سعد « أفقر منا » وأفقر بالنصب على أنها خبر ما النافية ، ويجوز الرفع على لغة تميم ، وفي رواية عقيل « ما أحد أحق به من أهلي ، ما أحد أحوج إليه مني » وفي أحق وأحوج ما فى أفقر . وفي مرسل سعيد من رواية داود عنه « والله ما لعالي من طعام » وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة « ما لنا عشاء ليلة » .

قوله ( فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنابه ) في رواية ابن إسحق « حتى بدت نواجذه » ولأبي قرّة في « السنن » عن ابن جريج « حتى بدت ثناياه » ولعلها تصحيف من أنياه فإن الثنايا تبين بالتبسم غالباً وظاهر السياق إرادة الزيادة على التبسم ، ويحمل ما ورد في صفته صلى الله عليه وسلم أن ضحكه كان تبسماً على غالب أحواله ، وقيل كان لا يضحك إلا في أمر يتعلق بالآخرة فإن كان في أمر الدنيا لم يزد على التبسم ، قيل وهذه القضية تعكّر عليه وليس كذلك فقد قيل إن سبب ضحكه صلى الله عليه وسلم كان من تباين حال الرجل حيث جاء خائفاً على نفسه راغباً في فداها مهما أمكنه ، فلما وجد الرخصة طمع في أن يأكل ما أعطيه من الكفارة ، وقيل ضحك من حال الرجل في مقاطع كلامه وحسن تأتبه وتلفظه في الخطاب وحسن توصله في توصله إلى مقصوده .

قوله ( ثم قال أطعمه أهلك ) تابعه معمر وابن أبي حفصة ، وفي رواية لابن عيينة في الكفارات « أطعمه عيالك » ولإبراهيم بن سعد « فأنتم إذا » وقدم على ذلك ذكر الضحك ، ولأبي قرّة عن ابن جريج « ثم قال كله » ونحوه ليحيى بن سعيد وعراك ، وجمع بينهما ابن إسحاق ولفظه « خذها وكلها وأنفقها »

على عيالك » ونحوه في رواية عبد الجبار وحجاج وهشام بن سعد كلهم عن الزهري ، ولا بن خزيمه في حديث عائشة « عد به عليك وعلى أهلك » وقال ابن دقيق العيد : تباينت في هذه القصة المذاهب فقبل إنه دل على سقوط الكفارة بالإعسار المقارن لوجوبها لأن الكفارة لا تصرف إلى النفس ولا إلى العيال ، ولم يبين النبي صلى الله عليه وسلم استقرارها في ذمته إلى حين يساره ، وهو أحد قولى الشافعية وجزم به عيسى ابن دينار من المالكية ، وقال الأوزاعي : يستغفر الله ولا يعود . ويتأيد ذلك بصدقة الفطر حيث تسقط بالإعسار المقارن لسبب وجوبها وهو هلال الفطر ، لكن الفرق بينهما أن صدقة الفطر لها أمد تنتهى إليه ، وكفارة الجماع لا أمد لها فتستقر في الذمة ، وليس في الخبر ما يدل على إسقاطها بل فيه ما يدل على استمرارها على العاجز ، وقال الجمهور : لا تسقط الكفارة بالإعسار ، والذي أذن له في التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة . ثم اختلفوا فقال الزهري : هو خاص بهذا الرجل ، وإلى هذا نحا إمام الحرمين ، ورد بأن الأصل عدم الخصوصية . وقال بعضهم : هو منسوخ ، ولم يبين قائله ناسخه ، وقيل : المراد بالأهل الذين أمر بصرفها إليهم من لا تلزمه نفقته من أقاربه ، وهو قول بعض الشافعية ، وضعف بالرواية الأخرى التي فيها عيالك ، وبالرواية المصرحة بالإذن له في الأكل من ذلك ، وقيل لما كان عاجزاً عن نفقة أهله جاز له أن يصرف الكفارة لهم ، وهذا هو ظاهر الحديث ، وهو الذي حمل أصحاب الأقوال الماضية على ما قالوه بأن المرء لا يأكل من كفارة نفسه . قال الشيخ تقي الدين : وأقوى من ذلك أن يجعل الإعطاء لا على جهة الكفارة بل على جهة التصديق عليه وعلى أهله بتلك الصدقة لما ظهر من حاجتهم ، وأما الكفارة فلم تسقط بذلك ، ولكن ليس استقرارها في ذمته مأخوذاً من هذا الحديث . وأما ما اعتلوا به من تأخير البيان فلا دلالة فيه ، لأن العلم بالوجوب قد تقدم ، ولم يرد في الحديث ما يدل على الإسقاط لأنه لما أخبره بعجزه ثم أمره بإخراج العرق دل على أن لا سقوط عن العاجز ، ولعله أخر البيان إلى وقت الحاجة وهو القدرة اهـ . وقد ورد ما يدل على إسقاط الكفارة أو على إجزائها عنه بإنفاقه إياها على عياله وهو قوله في حديث عليّ « وكله أنت وعيالك فقد كفر الله عنك » ولكنه حديث ضعيف لا يحتج بما انفرد به ، والحق أنه لما قال له صلى الله عليه وسلم خذ هذا فتصدق به لم يقبضه بل اعتذر بأنه أحوج إليه من غيره فأذن له حينئذ في أكله ، فلو كان قبضه للملكه ملكاً مشروطاً بصفة وهو إخراجها عنه في كفارته فينبى على الخلاف المشهور في التملك المقيد بشرط ، لكنه لما لم يقبضه لم يملكه ، فلما أذن له صلى الله عليه وسلم في إطعامه لأهله وأكله منه كان تملكاً مطلقاً بالنسبة إليه وإلى أهله وأخذهم إياه بصفة الفقر المشروحة ، وقد تقدم أنه كان من مال الصدقة ، وتصرف النبي صلى الله عليه وسلم فيه تصرف الإمام في إخراج مال الصدقة ، واحتمل أنه كان تملكياً بالشرط الأول ومن ثم نشأ الإشكال ، والأول أظهر فلا يكون فيه إسقاط ولا أكل المرء من كفارة نفسه ولا إنفاقه على من تلزمه نفقتهم من كفارة نفسه . وأما ترجمة البخارى الباب الذى يليه « باب الجماع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا محاييج » فليس فيه تصريح بما تضمنه حكم الترجمة . وإنما أشار إلى الاحتمالين المذكورين بإتيانه بصيغة الاستفهام والله أعلم . واستدل به على جواز إعطاء الصدقة جميعها في صنف واحد ، وفيه نظر لأنه لم يتعين أن ذلك القدر هو جميع ما يجب على ذلك الرجل الذى أحضر التمر ، وعلى سقوط قضاء اليوم الذى أفسده الجماع اكتفاء بالكفارة ، إذ لم يقع التصريح في الصحيحين بقضائه وهو محكى

في مذهب الشافعي ، وعن الأوزاعي يقضى إن كفر بغير الصوم وهو وجه للشافعية أيضاً ، قال ابن العربي : إسقاط القضاء لا يشبه منصب الشافعي إذ لا كلام في القضاء لكونه أفسد العبادة وأما الكفارة فإنما هي لما اقترف من الإثم ، قال : وأما كلام الأوزاعي فليس بشيء . قلت : وقد ورد الأمر بالقضاء في هذا الحديث في رواية أبي أويس وعبد الجبار وهشام بن سعد كلهم عن الزهري ، وأخرجه البيهقي من طريق إبراهيم بن سعد عن الليث عن الزهري ، وحديث إبراهيم بن سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة ، وحديث الليث عن الزهري في الصحيحين بدونها ، ووقعت الزيادة أيضاً في مرسل سعيد بن المسيب ونافع بن جبير والحسن ومحمد بن كعب ، وبمجموع هذه الطرق تعرف أن لهذه الزيادة أصلاً ، ويؤخذ من قوله « صم يوماً » عدم اشتراط الفورية للتنكير في قوله « يوماً » . وفي الحديث من الفوائد - غير ما تقدم - السؤال عن حكم ما يفعله المرء مخالفاً للشرع ، والتحدث بذلك لمصلحة معرفة الحكم ، واستعمال الكناية فيما يستقبح ظهوره بصريح لفظه لقوله واقعت أو أصبت ، على أنه قد ورد في بعض طرقه - كما تقدم - وطئت ، والذي يظهر أنه من تصرف الرواة . وفيه الرفق بالمتعلم والتلطف في التعليم والتألف على الدين ، والندم على المعصية ، واستشعار الخوف . وفيه الجلوس في المسجد لغير الصلاة من المصالح الدينية كنشر العلم ، وفيه جواز الضحك عند وجود سببه ، وإخبار الرجل بما يقع منه مع أهله للحاجة . وفيه الحلف لتأكيد الكلام ، وقبول قول المكلف بما لا يطلع عليه إلا من قبله لقوله في جواب قوله أفقر منا أطعمه أهلك ويحتمل أن يكون هناك قرينة لصدقه . وفيه التعاون على العبادة والسعى في إخلاص المسلم وإعطاء الواحد فوق حاجته الراهنة ، وإعطاء الكفارة أهل بيت واحد ، وأن المضطر إلى ما بيده لا يجب عليه أن يعطيه أو بعضه لمضطر آخر .

### باب المَجَامِعِ فِي رَمَضَانَ

هَلْ يُطْعَمُ أَهْلُهُ مِنَ الْكُفَّارَةِ إِذَا كَانُوا مُحَاوِجٍ؟

١٨٨٨ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه فقال: إِنَّ الْأَخْرَ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ. فَقَالَ: «أَتَجِدُ مَا تُحَرِّرُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «أَفَتَجِدُ مَا تُطْعَمُ سَتِينَ مُسْكِينًا؟» قَالَ: لَا. فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ - وَهُوَ الزَّبِيلُ - قَالَ: «أَطْعَمَ هَذَا عَنْكَ». قَالَ: عَلَى أَحْوَجَ مِنَّا؟ مَا بَيْنَ لَابِتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَحْوَجَ مِنَّا. قَالَ: «أَطْعَمَهُ أَهْلَكَ».

قوله ( باب المَجَامِعِ فِي رَمَضَانَ هَلْ يُطْعَمُ أَهْلُهُ مِنَ الْكُفَّارَةِ إِذَا كَانُوا مُحَاوِجٍ ) ؟ يعني أم لا ؟ ولا منافاة بين هذه الترجمة والتي قبلها ، لأن التي قبلها أذنت بأن الإعسار بالكفارة لا يسقطها عن النعمة لقوله فيها « إذا جامع ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر » والثانية ترددت هل المأذون له بالتصرف فيه نفس الكفارة أم لا ؟ وعلى هذا ينزل لفظ الترجمة .

قوله ( عن منصور ) هو ابن المعتز .

قوله ( عن الزهري عن حميد ) كذا للأكثر من أصحاب منصور عنه ، وكذا رواه مؤمل بن إسماعيل عن الثوري عن منصور ، وخالفه مهران بن أبي عمر فرواه عن الثوري بهذا الإسناد فقال « عن سعيد ابن المسيب » بدل حميد بن عبد الرحمن أخرجه ابن خزيمة ، وهو قول شاذ والمحفوظ الأول .  
قوله ( إن الآخر ) بهزة غير ممدودة بعدها خاء معجمة مكسورة ، تقدم في أوائل الباب الذي قبله ، وحكى ابن القوطية فيه مد الهمزة .

قوله ( أنجد ما تحور رقبة ) ؟ بالنصب على البدل من لفظ « ما » وهي مفعول بتجد ، ومثله قوله « أنجد ما تطعم ستين مسكيناً » وقد تقدم باقي الكلام عليه مستوفى في الذي قبله ، وقد اعتنى به بعض المتأخرين ممن أدركه شيخنا فتكلم عليه في مجلدين جمع فيهما ألف فائدة وفائدة ، وحصله إن شاء الله تعالى فيما لخصته مع زيادات كثيرة عليه ، فله الحمد على ما أنعم .

### باب الحجامة والقيء للصائم

وقال لي يحيى بن صالح نا معاوية بن سلام قال نا يحيى عن عمر بن الحكم بن ثوبان سمع أبا هريرة : إذا قاء فلا يفطر ، إنما يخرج ولا يولج . ويذكر عن أبي هريرة أنه يفطر ، والأول أصح .

وقال ابن عباس وعكرمة : الفطر الصوم مما دخل وليس مما خرج . وكان ابن عمر يحتجم وهو صائم ، ثم تركه ، وكان يحتجم بالليل . واحتجم أبو موسى ليلاً . ويذكر عن سعد بن زيد بن أرقم وأم سلمة احتجما صيماً .

وقال بكير عن أم علقمة : كننا نحتجم عند عائشة فلا تنهى .

ويروى عن الحسن بن غير واحد مرفوعاً : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

وقال لي عياش : نا عبد الأعلى قال نا يونس عن الحسن مثله . قيل له : عن النبي صلى الله عليه ؟ قال : نعم . ثم قال : الله أعلم .

١٨٨٩ - نا معلى بن أسد قال نا وهيب عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه احتجم وهو محرم ، واحتجم وهو صائم . [١٩٣٨]

(١)  
[١٩٣٩]

[١٩٤٠]

١٨٩٠- فَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ قَالَ نَا شَعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ ثَابِتًا الْبُنَانِيَّ سَأَلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ:

كُنْتُمْ تَكْرَهُونَ الْحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا مِنْ أَجْلِ الضَّعْفِ. وَزَادَ شَبَابَةُ: نَا شَعْبَةُ: عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.

**قوله (باب الحجامة والتقى للصائم)** أى هل يفسدان هما أو أحدهما الصوم أو لا؟ قال الزين بن المنير: جمع بين التقي والحجامة مع تغايرهما، وعادته تفريق التراجم إذا نظمها خبر واحد فضلاً عن خبرين، وإنما صنع ذلك لاتحاد مأخذهما لأنهما إخراج والإخراج لا يقتضى الإفطار، وقد أوما ابن عباس إلى ذلك كما سيأتى البحث فيه، ولم يذكر المصنف حكم ذلك، ولكن إيراده للآثار المذكورة يشعر بأنه يرى عدم الإفطار بهما، ولذلك عقب حديث «أفطر الحاجم والمحجوم» بحديث «أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم» وقد اختلف السلف فى المسألتين: أما التقي فذهب الجمهور إلى التفرقة بين من سبقه فلا يفطر وبين من تعمدته فيفطر، ونقل ابن المنذر الإجماع على بطلان الصوم بتعمد التقي، لكن نقل ابن بطل عن ابن عباس وابن مسعود لا يفطر مطلقاً وهى لإحدى الروایتين عن مالك، واستدل الأبهري بإسقاط القضاء عن تقياً عمداً بأنه لا كفارة عليه على الأصح عندهم قال فلو وجب القضاء لوجبت الكفارة، وعكس بعضهم فقال هذا يدل على اختصاص الكفارة بالجوع دون غيره من المفطرات، وارتكب عطاء والأوزاعي وأبو ثور فقالوا يقضى ويكفر، ونقل ابن المنذر أيضاً الإجماع على ترك القضاء على من ذرعه التقي ولم يتعمده إلا فى إحدى الروایتين عن الحسن. وأما الحجامة فالجمهور أيضاً على عدم الفطر بها مطلقاً، وعن على وعطاء والأوزاعي وأحمد وإسحق وأبى ثور يفطر الحاجم والمحجوم، وأوجبوا عليهما القضاء. وشذ عطاء فأوجب الكفارة أيضاً، وقال بقول أحمد من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وأبو الوليد النيسابورى وابن حبان. ونقل الترمذى عن الزعفران أن الشافعى علق القول على صحة الحديث، وبذلك قال الداودى من المالكية، وحجة الفريقين قد ذكرها المصنف فى هذا الباب، وسنذكر البحث فى ذلك فى آخر الباب إن شاء الله تعالى.

**قوله (وقال لى يحيى بن صالح)** هكذا وقع فى جميع النسخ من الصحيح، وعادة البخارى الإتيان بهذه الصيغة فى الموقوفات إذا أسندها. وقوله فى الإسناد «حدثنا يحيى» هو ابن أبى كثير.

**قوله (إذا قاء فلا يفطر، إنما يخرج ولا يولج)** كذا للأكثر، وللشمينى «أنه يخرج ولا يولج» قال ابن المنير فى الحاشية يؤخذ من هذا الحديث أن الصحابة كانوا يؤولون الظاهر بالأقيسة من حيث الجملة، ونقض غيره هذا الحصر بالمنى فإنه إنما يخرج، وهو موجب للقضاء والكفارة.

**قوله (ويذكر عن أبى هريرة أنه يفطر، والأول أصح)** كأنه يشير بذلك إلى ما رواه هو فى «التاريخ الكبير» قال: قال لى مسدد عن عيسى بن يونس حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة رفعه قال «من ذرعه التقي وهو صائم فليس عليه القضاء، وإن استقاء فليقض» قال البخارى: لم يصح، وإنما يروى عن عبد الله بن سعيد المقبرى عن أبيه عن أبى هريرة وعبد الله ضعيف جداً. ورواه الدارمى من طريق عيسى بن يونس، ونقل عن عيسى أنه قال: زعم أهل البصرة أن هشاماً وهم فيه. وقال أبو داود

سمعت أحمد يقول : ليس من ذا شيء . ورواه أصحاب السنن الأربعة والحاكم من طريق عيسى بن يونس به وقال الترمذى غريب لا نعرفه إلا من رواية عيسى بن يونس عن هشام . وسألت محمداً عنه فقال : لا أراه محفوظاً . انتهى . وقد أخرجه ابن ماجه والحاكم من طريق حفص بن غياث أيضاً عن هشام قال : وقد روى من غير وجه عن أبي هريرة ولا يصح إسناده ولكن العمل عليه عند أهل العلم . قلت : ويمكن الجمع بين قول أبي هريرة « إذا قاء لا يفطر » وبين قوله « إنه يفطر » مما فصل في حديثه هذا المرفوع ، فيحتمل قوله أنه تعمد القيء واستدعى به ، وبهذا أيضاً يتأول قوله في حديث أبي الدرداء الذى أخرجه أصحاب السنن مصححاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر أى استقاء عمداً ، وهو أولى من تأويل من أوله بأن المعنى قاء فضعف فأفطر والله أعلم ، حكاه الترمذى عن بعض أهل العلم . وقال الطحاوى : ليس في الحديث أن القيء فطره ، وإنما فيه أنه قاء فأفطر بعد ذلك . وتعقبه ابن المنير بأن الحكم إذا عقب بالفاء دل على أنه العلة كقولهم سها فسجد .

**قوله ( وقال ابن عباس وعكرمة الصوم مما دخل ، وليس مما خرج )** أما قول ابن عباس فوصله ابن أبي شيبه عن وكيع عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس في الحجامة للصائم قال : الفطر مما دخل وليس مما خرج ، والوضوء مما خرج وليس مما دخل ، وروى من طريق إبراهيم النخعى أنه سئل عن ذلك فقال « قال عبد الله يعنى ابن مسعود فذكر مثله » وإبراهيم لم يلق ابن مسعود وإنما أخذ عن كبار أصحابه ، وأما قول عكرمة فوصله ابن أبي شيبه عن هشيم عن حصين عن عكرمة مثله .

**قوله ( وكان ابن عمر يحتجم وهو صائم ثم تركه فكان يحتجم بالليل )** وصله مالك في « الموطأ » عن نافع عن ابن عمر « أنه احتجم وهو صائم ، ثم ترك ذلك ، وكان إذا صام لم يحتجم حتى يفطر ورويناه في نسخة أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس عن الزهري « كان ابن عمر يحتجم وهو صائم في رمضان وغيره ، ثم تركه لأجل الضعف » هكذا وجدته منقطعاً ، ووصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه ، وكان ابن عمر كثير الاحتياط ، فكأنه ترك الحجامة نهائياً لذلك .

**قوله ( واحتجم أبو موسى ليلاً )** وصله ابن أبي شيبه من طريق حميد الطويل « عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي العالية قال : « دخلت على أبي موسى وهو أمير البصرة ممسياً فوجدته يأكل تمرأ وكاخأ وقد احتجم ، فقلت له ألا تحتجم نهائياً ؟ قال : أتأمرني أن أهريق دمي وأنا صائم ؟ » ورواه النسائي والحاكم من طريق مطر الوراق « عن بكر أن أبا رافع قال : دخلت على أبي موسى وهو يحتجم ليلاً فقلت : ألا كان هذا نهائياً ؟ فقال : أتأمرني أن أهريق دمي وأنا صائم ، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أفطر الحاجم والمحجوم » قال الحاكم سمعت أبا على النيسابورى يقول : قلت لعبدان الأهوازي يصبح في « أفطر الحاجم والمحجوم » شيء ؟ قال سمعت عباساً العنبري يقول سمعت على بن المديني يقول : قد صح حديث أبي رافع عن أبي موسى . قلت : إلا أن مطراً خولف في رفعه فالله أعلم .

**قوله ( ويذكر عن سعد وزيد بن أرقم وأم سلمة أنهم احتجموا صيماً )** هكذا أخرجه بصيغة التثنية ، والسبب في ذلك يظهر بالتخريج ، فأما أثر سعد وهو ابن أبي وقاص فوصله مالك في « الموطأ » عن ابن شهاب « أن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر كانا يحتجمان وهما صائمان » وهذا منقطع عن سعد ، لكن ذكره

ابن عبد البر من وجه آخر عن عامر بن سعد عن أبيه ، وأما أثر زيد بن أرقم فوصله عبد الرزاق « عن الثوري عن يونس بن عبد الله الجرمي عن دينار قال : حجمت زيد بن أرقم وهو صائم » ودينار هو الحجام مولى جرم بفتح الجيم لا يعرف إلا في هذا الأثر . وقال أبو الفتح الأزدي لا يصح حديثه . وأما أثر أم سلمة فوصله ابن أبي شيبه من طريق الثوري أيضاً « عن فرات عن مولى أم سلمة أنه رأى أم سلمة تحتجم وهي صائمة » وفرات هو ابن عبد الرحمن ثقة لكن مولى أم سلمة مجهول الحال . قال ابن المنذر : ومن رخص في الحجامة للصائم أنس وأبو سعيد والحسين بن علي وغيرهم من الصحابة والتابعين ، ثم ساق ذلك بأسانيده .

**قوله ( وقال بكير عن أم علقمة : كنا تحتجم عند عائشة فلا نهى )** أما بكير فهو ابن عبد الله ابن الأشج ، وأما أم علقمة فاسمها مرجانة . وقد وصله البخاري في تاريخه من طريق مخزومة بن بكير عن أبيه عن أم علقمة قالت « كنا تحتجم عند عائشة ونحن صيام وبنو أنحن عائشة فلا تنهاهم » .

**قوله ( ويروى عن الحسن عن غير واحد مرفوعاً : أفطر الحاجم والمحجوم )** وصله النسائي من طرق عن أبي حرة عن الحسن به ، وقال علي بن المديني : روى يونس عن الحسن حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » عن أبي هريرة ، ورواه قتادة عن الحسن عن ثوبان ، ورواه عطاء بن السائب عن الحسن عن معقل بن يسار ، ورواه مطر عن الحسن عن علي ، ورواه أشعث عن الحسن عن أسامة ، زاد الدارقطني في « العلل » أنه اختلف على عطاء بن السائب في الصحابي فقيل : معقل بن يسار المزني ، وقيل معقل ابن سنان الأشجعي ، وروى عن عاصم عن الحسن عن معقل بن يسار أيضاً ، وقيل عن مطر عن الحسن عن معاذ . واختلف على قتادة عن الحسن في الصحابي فقيل أيضاً علي ، وقيل أبو هريرة . قلت : واختلف على يونس أيضاً كما سأذكره . قال : وقال أبو حرة « عن الحسن عن غير واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم » قال فإن كان حفظه صحت الأقوال كلها . قلت : لم ينفرد به أبو حرة كما سأبينه .

**قوله ( وقال لي عياش )** بتحتانية ومعجمة ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى .

**قوله ( حدثنا يونس )** هو ابن عبيد ( عن الحسن ) مثله أي « أفطر الحاجم والمحجوم » .

**قوله ( قيل له : عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال نعم . ثم قال : الله أعلم )** وهذا متابع لأبي حرة عن الحسن ، وقد أخرجه البخاري في تاريخه والبيهقي أيضاً من طريقه قال حدثني عياش فذكره ، رواه عن ابن المديني في « العلل » والبيهقي أيضاً من طريقه قال حدثنا المعتمر هو ابن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن عن غير واحد به ، ورواية يونس عن الحسن عن أبي هريرة عند النسائي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن يونس ، وأخرجه من طريق بشر بن الفضل عن يونس عن الحسن قوله ، وذكره الدارقطني من طريق عبيد الله بن تمام عن يونس عن الحسن عن أسامة ، والاختلاف على الحسن في هذا الحديث واضح لكن نقل الترمذي في « العلل الكبير » عن البخاري أنه قال : يحتمل أن يكون سمعه عن غير واحد ، وكذا قال الدارقطني في « العلل » إن كان قول الحسن عن غير واحد من الصحابة محفوظاً صحت الأقوال كلها . قلت : يريد بذلك انتفاء الاضطراب ، وإلا فالحسن لم يسمع من أكثر للمذكورين . ثم الظاهر من السياق أن الحسن كان يشك في رفعه وكأنه حصل له بعد الجزم تردد ، وحمل الكرماني جزمه على وثوقه بخبر من أخبره به ، وتردده لكونه خبر واحد فلا يفيد اليقين ، وهو حمل في غاية البعد . ونقل الترمذي أيضاً عن البخاري



أنه قال : ليس في هذا الباب أصح من حديث شداد وثوبان ، قلت : فكيف بما فيهما من الاختلاف ؟  
يعني عن أبي قلابة ، قال : كلاهما عندى صحيح لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن  
ثوبان ، وعن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد روى الحديثين جميعاً ، يعني فانتفى الاضطراب وتعين  
الجمع بذلك . وكذا قال عثمان الدارمي : صح حديث أفطر الحاجم والمحجوم من طريق ثوبان وشداد  
قال : وسمعت أحمد يذكر ذلك ، وقال المروزي : قلت لأحمد إن يحيى بن معين قال ليس فيه شيء  
يثبت ، فقال : هذا مجازفة . وقال ابن خزيمة : صح الحديثان جميعاً ، وكذا قال ابن حبان والحاكم ،  
وأطنب النسائي في تخريج طرق هذا المتن وبيان الاختلاف فيه فأجاد وأفاد . وقال أحمد : أصح شيء  
في باب « أفطر الحاجم والمحجوم » حديث رافع بن خديج . قلت : يريد ما أخرجه هو والترمذي والنسائي  
وابن حبان والحاكم من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب  
ابن يزيد عن رافع ، لكن عارض أحمد يحيى بن معين في هذا فقال : حديث رافع أضعفها ، وقال  
البخاري : هو غير محفوظ ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : هو عندى باطل ، وقال الترمذي : سألت  
إسحق بن منصور عنه فأبى أن يحدثني به عن عبد الرزاق وقال : هو غلط ، قلت ما علمته ؟ قال : روى  
هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد حديث « مهر البغي خبيث » وروى عن يحيى عن أبي  
قلاية أن أبا أسماء حدثه أن ثوبان أخبره به ، فهذا هو المحفوظ عن يحيى ، فكأنه دخل لمعمر حديث في  
حديث والله أعلم . وقال الشافعي في « اختلاف الحديث » بعد أن أخرج حديث شداد ولفظه « كنا مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في زمان الفتح فرأى رجلاً يحتجم ثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو آخذ بيدي :  
أفطر الحاجم والمحجوم ، ثم ساق حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم قال :  
وحديث ابن عباس أمثلهما إسناداً ، فإن توفى أحد الحجامة كان أحب إلى احتياطاً ، والقياس مع حديث  
ابن عباس ، والذي أحفظ عن الصحابة والتابعين وعامة أهل العلم أنه لا يفطر أحد بالحجامة . قلت :  
وكان هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث ابن عباس عقب حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » وحكى  
الترمذي عن الزعفراني أن الشافعي علق القول بأن الحجامة تفطر على صحة الحديث ، قال الترمذي : كان  
الشافعي يقول ذلك ببغداد وأما بمصر فالإرخضة والله أعلم . وأول بعضهم حديث « أفطر الحاجم  
والمحجوم » أن المراد به أنهما سيفطران كقوله تعالى ﴿ إني أراني أعصر خمراً ﴾ أى ما يؤول إليه ، ولا يخفى  
تكلف هذا التأويل ، ويقربه ما قال البغوي في « شرح السنة » معنى قوله « أفطر الحاجم والمحجوم » : أى  
تعرضاً للإفطار ، أما الحاجم فلائنه لا يأمن وصول شيء من الدم إلى جوفه عند المص ، وأما المحجوم فلائنه  
لا يأمن ضعف قوته بخروج الدم فيؤول أمره إلى أن يفطر ، وقيل معنى أفطرا فعلاً مكروهاً وهو الحجامة  
فصارا كأنهما غير متلبسين بالعبادة ، وسأذكر بقية كلامهم في الحديث الذى يليه .

**قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم )** هكذا أخرجه من طريق  
وهيب عن عكرمه عن ابن عباس ، وتابعه عبد الوارث عن أيوب موصولاً كما سيأتى في الطب ، ورواه  
ابن علية ومعمر عن أيوب عن عكرمة مرسلًا واختلف على حماد بن زيد في وصله وإرساله ، وقد بين  
ذلك النسائي ، وقال مهنا : سألت أحمد عن هذا الحديث فقال ليس فيه « صائم » إنما هو « وهو محرم » ،

ثم ساقه من طرق عن ابن عباس لكن ليس فيها طريق أيوب هذه ، والحديث صحيح لا مرية فيه . قال ابن عبد البر وغيره : فيه دليل على أن حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » منسوخ لأنه جاء في بعض طرقه أن ذلك كان في حجة الوداع ، وسبق إلى ذلك الشافعي ، واعترض ابن خزيمة بأن في هذا الحديث أنه كان صائماً محرماً ، قال ولم يكن قط محرماً مقيماً ببلده إنما كان محرماً وهو مسافر ، والمسافر إن كان نائياً للصوم فضي عليه بعض النهار وهو صائم أبيع له الأكل والشرب على الصحيح ، فإذا جاز له ذلك جاز له أن يحتجم وهو مسافر ، قال : فليس في خبر ابن عباس ما يدل على إفطار المحجوم فضلاً عن الحاجم اهـ . وتعقب بأن الحديث ما ورد هكذا إلا لفائدة ، فالظاهر أنه وجدت منه الحجامة وهو صائم لم يتحلل من صومه واستمر . وقال ابن خزيمة أيضاً : جاء بعضهم بأعجوبة فزعم أنه صلى الله عليه وسلم إنما قال « أفطر الحاجم والمحجوم » لأنهما كانا يغتابان ، قال فإذا قيل له فالغيبة تفطر الصائم ؟ قال لا ، قال فعلى هذا لا يخرج من مخالفة الحديث بلا شبهة . انتهى . وقد أخرج الحديث المشار إليه الطحاوي وعثمان الدارمي والبيهقي في « المعرفة » وغيرهم من طريق يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الأشعث عن ثوبان ، ومنهم من أرسله ، ويزيد بن ربيعة متروك وحكم على بن المديني بأنه حديث باطل . وقال ابن حزم : صح حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » بلا ريب ، لكن وجدنا من حديث أبي سعيد . « أرخص النبي صلى الله عليه وسلم في الحجامة للصائم » وإسناده صحيح فوجب الأخذ به لأن الرخصة إنما تكون بعد العزيمة ، فدل على نسخ الفطر بالحجامة سواء كان حاجماً أو محجوماً . انتهى . والحديث المذكور أخرجه النسائي وابن خزيمة والدارقطني ورجاله ثقات ، ولكن اختلف في رفعه ووقفه ، وله شاهد من حديث أنس أخرجه الدارقطني ولفظه « أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم ، فربه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أفطر هذان . ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم بعد في الحجامة للصائم . وكان أنس يحتجم وهو صائم » ورواته كلهم من رجال البخاري ، إلا أن في المتن ما ينكر لأن فيه أن ذلك كان في الفتح ، وجعفر كان قتل قبل ذلك . ومن أحسن ما ورد في ذلك ما رواه عبد الرزاق وأبو داود من طريق عبد الرحمن بن عابس عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « نهى النبي عن الحجامة للصائم وعن المواصلة ولم يجرهما إبقاء على أصحابه » إسناده صحيح والجهالة بالصحابي لا تضر ، وقوله « إبقاء على أصحابه » يتعلق بقوله نهى ، وقد رواه ابن أبي شيبه عن وكيع عن الثوري بإسناده هذا ولفظه « عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قالوا إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحجامة للصائم وكرهها للضعيف » أي لثلاث ضعيف .

**قوله ( سمعت ثابتاً البناني قال : سئل أنس بن مالك )** كذا في أكثر أصول البخاري « سئل » بضم أوله على البناء للمجهول ، وفي رواية أبي الوقت « سأل أنسا » وهذا غلط فإن شعبة ما حضر سؤال ثابت لأنس ، وقد سقط منه رجل بين شعبة وثابت فرواه الإسماعيلي وأبو نعيم والبيهقي من طريق جعفر بن محمد القلانسي وأبي قرصافة محمد بن عبد الوهاب وإبراهيم بن الحسين بن دريد كلهم عن آدم بن أبي إياس شيخ البخاري فيه فقال « عن شعبة عن حميد قال سمعت ثابتاً وهو يسأل أنس بن مالك » فذكر الحديث ، وأشار الإسماعيلي والبيهقي إلى أن الرواية التي وقعت للبخاري خطأ وأنه سقط منه حميد ، قال الإسماعيلي : وكذلك رواه علي بن سهل عن أبي النضر عن شعبة عن حميد .

**قوله ( وزاد شبابة حدثنا : شعبة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم )** هذا يشعر بأن رواية شبابة موافقة لرواية آدم في الإسناد والمتن إلا أن شبابة زاد فيه ما يؤكد رفعه . وقد أخرج ابن منده في « غرائب شعبة » طريق شبابة فقال « حدثنا محمد بن أحمد بن حاتم حدثنا عبد الله بن روح حدثنا شبابة حدثنا شعبة عن قتادة عن أبي المتوكل عن أبي سعيد » وبه « عن شبابة عن شعبة عن حميد عن أنس » نحوه وهذا يؤكد صحة ما اعترض به الإسماعيلي ومن تبعه ويشعر بأن الخلل فيه من غير البخاري ، إذ لو كان إسناد شبابة عنده مخالفاً لإسناد آدم لبيّنه وهو واضح لا يخفاء به ، والله أعلم بالصواب

## ب

### الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ وَالْإِفْطَارِ

[١٩٤١] ١٨٩١- نا عليُّ بنُ عبد الله قال نا سفيان عن أبي إسحاق الشَّيباني سمع ابن أبي أوفى قال: كنّا مع رسول الله صلى الله عليه في سفرٍ، فقال لرجلٍ: «انزل فاجدح لي»، قال: يا رسول الله، الشمس، قال: «انزل فاجدح لي». قال: يا رسول الله، الشمس. قال: «انزل فاجدح لي»، فنزل فجدح له فشرب، ثم رمى بيده ها هنا ثم قال: «إذا رأيتم الليل أقبل من ها هنا فقد أفطر الصائم».

تابعه جريرٌ وأبو بكر بن عياش عن الشَّيباني عن ابن أبي أوفى قال: كنتُ مع النبي صلى الله عليه في سفرٍ.

[الحديث ١٩٤١- أطرافه في: ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٨، ٥٢٩٧.]

[١٩٤٢] ١٨٩٢- نا مسددٌ قال نا يحيى عن هشامٍ قال حدثني أبي عن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال: يا رسول الله، إنني أسرد الصوم... ح.

[الحديث ١٩٤٢- طرفه في: ١٩٤٣.]

[١٩٤٣] ١٨٩٣- ونا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي صلى الله عليه: أصوم في السفر؟ - وكان كثير الصيام- فقال: «إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر».

**قوله ( باب الصوم في السفر والإفطار )** أى إباحة ذلك وتخفيف المكلف فيه سواء كان رمضان أو غيره ، وسأذكر بيان الاختلاف في ذلك بعد باب ، وذكر المؤلف في الباب حديث عبد الله بن أبي أوفى وسيأتى الكلام عليه بعد أبواب وموضع الدلالة منه ما يشعر به سياقه من مراجعة الرجل له بكون الشمس لم تغرب في جواب طلبه لما يشير به ، فهو ظاهر في أنه كان صلى الله عليه وسلم صائماً ، وقد ذكره في « باب

متى يحل فطر الصائم » وفي غيره بلفظ صريح في ذلك حيث قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم »

**قوله ( الشمس يا رسول الله ) بالرفع ، ويجوز النصب وتوجيهها ظاهر .**

**قوله ( تابعه جرير وأبو بكر بن عياش عن الشيباني )** يعني تابعا سفيان وهو ابن عيينة ، والشيباني هو أبو إسحق شيخهم فيه ، ومتابعة جرير وصلها المؤلف في الطلاق ، ومتابعة أبي بكر ستأتي موصولة بعد قليل في « باب تعجيل الإفطار » وتابعهم غير من ذكر كما سيأتي ولفظهم متقارب ، والمراد المتابعة في أصل الحديث .

**قوله ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وهشام هو ابن عروة .**

**قوله ( أن حمزة بن عمرو الأسلمي )** هكذا رواه الحفاظ عن هشام ، وقال عبد الرحيم بن سليمان عند النسائي والداروردي عند الطبراني ويحيى بن عبد الله بن سالم عند الدارقطني ثلاثهم عن هشام عن أبيه عن عائشة عن حمزة بن عمرو جعلوه من مسند حمزة والمحافظة أنه من مسند عائشة ، ويحتمل أن يكون هؤلاء لم يقصدوا بقولهم « عن حمزة » الرواية عنه وإنما أرادوا الإخبار عن حكايته فالتقدير عن عائشة عن قصة حمزة أنه سأل ، لكن قد صح مجيء الحديث من رواية حمزة ، فأخرجه مسلم من طريق أبي الأسود عن عروة عن أبي مراوح عن حمزة ، وكذلك رواه محمد بن إبراهيم التيمي عن عروة لكنه أسقط أبا مراوح والصواب إثباته ، وهو محمول على أن لعروة فيه طريقين : سمعه من عائشة ، وسمعه من أبي مراوح عن حمزة .

**قوله ( أسرد الصوم )** أى أتابعه ، واستدل به على أن لا كراهية في صيام الدهر ، ولا دلالة فيه لأن التابع يصدق بدون صوم الدهر ، فإن ثبت النهي عن صوم الدهر لم يعارضه هذا الإذن بالسرد ، بل الجمع بينهما واضح .

**قوله ( أصوم في السفر إلخ )** قال ابن دقيق العيد : ليس فيه تصريح بأنه صوم رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع صيام رمضان في السفر . قلت : وهو كما قال بالنسبة إلى سياق حديث الباب ، لكن في رواية أبي مراوح التي ذكرتها عند مسلم أنه قال « يا رسول الله أجد في قوة على الصيام في السفر فهل على جناح ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هي رخصة من الله ، فمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه » وهذا يشعر بأنه سأل عن صيام الفريضة ، وذلك أن الرخصة إنما تطلق في مقابلة ما هو واجب . وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم من طريق محمد بن حمزة بن عمرو عن أبيه أنه قال « يا رسول الله إني صاحب ظهر أعالجه أسافر عليه وأكرهه ، وأنه ربما صادفني هذا الشهر - يعني رمضان - وأنا أجد القوة ، وأجدني أن أصوم أهون على من أن أخره فيكون ديناً على ، فقال : أى ذلك شئت يا حمزة » .

### باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر

[١٩٤٤]

١٨٩٤- فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس: أن رسول الله صلى الله عليه خرج إلى مكة في رمضان فصام، حتى بلغ الكديد أفطر، فأفطر الناس. قال أبو عبد الله: والكديد ماء بين عسفان وقديد.

[الحديث ١٩٤٤ - أطرافه في: ١٩٤٨، ٢٩٥٣، ٤٢٧٥، ٤٢٧٦، ٤٢٧٧، ٤٢٧٨، ٤٢٩٥، ٤٢٧٩].

**قوله ( باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر )** أى هل يباح له الفطر أو لا ، وكأنه أشار إلى تضعيف ما روى عن علي ، وإلى رد ما روى عن غيره في ذلك ، قال ابن المنذر : روى عن علي بإسناد ضعيف ، وقال به عبيدة بن عمرو وأبو مجلز وغيرهما ونقله النووي عن أبي مجلز وحده ، ووقع في بعض الشروح أبو عبيدة وهو وهم ، قالوا : إن من استهل عليه رمضان في الحضر ثم سافر بعد ذلك فليس له أن يفطر لقوله تعالى ﴿ فن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ قال : وقال أكثر أهل العلم لا فرق بينه وبين من استهل رمضان في السفر ، ثم ساق ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عمر قال : قوله تعالى ﴿ فن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ نسخها قوله تعالى ﴿ ومن كان مريضاً أو على سفر ﴾ الآية . ثم احتج للجمهور بحديث ابن عباس المذكور في هذا الباب .

**قوله ( خرج إلى مكة )** كان ذلك في غزوة الفتح كما سيأتي .

**قوله ( فلما بلغ الكديد )** بفتح الكاف وكسر الدال المهملة مكان معروف وقع تفسيره في نفس الحديث بأنه بين عسفان وقديد ، يعنى بضم القاف على التصغير . ووقع في رواية المستمل وحده نسبة هذا التفسير للبخاري ، لكن سيأتي في المغازي موصولاً من وجه آخر في نفس الحديث ، وسيأتي قريباً عن ابن عباس من وجه آخر « حتى بلغ عسفان » بدل الكديد ، وفيه مجاز القرب لأن الكديد أقرب إلى المدينة من عسفان ، وبين الكديد ومكة مرحلتان ، قال البكري : هو بين أمج - بفتحتين وجيم - وعسفان وهو ماء عليه نخل كثير . ووقع عند مسلم في حديث جابر « فلما بلغ كراع الغميم » هو بضم الكاف والغميم بفتح المعجمة وهو اسم واد أمام عسفان ، قال عياض : اختلفت الروايات في الموضع الذي أفطر صلى الله عليه وسلم فيه ، والكل في قصة واحدة وكلها متقاربة والجميع من عمل عسفان اه ، وسيأتي في المغازي من طريق معمر عن الزهري سياق هذا الحديث أوضح من رواية مالك ، ولفظ رواية معمر « خرج النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان من المدينة ومعه عشرة آلاف من المسلمين ، وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه المدينة فصار ومن معه من المسلمين يصوم ويصومون حتى بلغ الكديد فأفطر وأفطروا ، قال الزهري : وإنما يؤخذ بالآخرة فالآخرة من أمره صلى الله عليه وسلم ، وهذه الزيادة التي في آخره من قول الزهري ، وقعت مدرجة عند مسلم من طريق الليث عن الزهري ولفظه « حتى بلغ الكديد أفطر ، قال وكان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون الأحداث فالأحدث من أمره » وأخرجه من طريق سفيان عن الزهري قال مثله ، قال سفيان : لا أدري من قول من هو ، ثم أخرجه من طريق معمر ومن

طريق يونس كلاهما عن الزهري ، وبيننا أنه من قول الزهري ، وبذلك جزم البخاري في الجهاد ، وظاهره أن الزهري ذهب إلى أن الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك كما سيأتي قريباً ، وأخرج البخاري في المغازي أيضاً من طريق خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال « خرج النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان والناس صائم ومفطر ، فلما استوى على راحلته دعا بإناء من لبن أو ماء فوضعه على راحلته ثم نظر الناس » زاد في رواية أخرى من طريق طاوس عن ابن عباس « ثم دعا بماء فشرب نهاراً ليراه الناس » وأخرجه الطحاوي من طريق أبي الأسود عن عكرمة أوضح من سياق خالد ولفظه « فلما بلغ الكديد بلغه أن الناس يشق عليهم الصيام ، فدعا بقدر من لبن فأمسكه بيده حتى رآه الناس وهو على راحلته ثم شرب فأفطر ، فنأوله رجلاً إلى جنبه فشرب » ولمسلم من طريق الدراوردي عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر في هذا الحديث « فقل له إن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينظرون فيما فعلت ، فدعا بقدر من ماء بعد العصر » وله من وجه آخر عن جعفر « ثم شرب فقل له بعد ذلك إن بعض الناس قد صام فقال : أولئك العصاة » واستدل بهذا الحديث على تحتمل الفطر في السفر ، ولا دلالة فيه كما سيأتي . واستدل به على أن للمسافر أن يفطر في أثناء النهار ولو استهل رمضان في الحضر والحديث نص في الجواز إذ لا خلاف أنه صلى الله عليه وسلم استهل رمضان في عام غزوة الفتح وهو بالمدينة ثم سافر في أثناءه . ووقع في رواية ابن إسحاق في المغازي عن الزهري في حديث الباب أنه خرج لعشر مضين من رمضان ، ووقع في مسلم من حديث أبي سعيد اختلاف من الرواة في ضبط ذلك ، والذي اتفق عليه أهل السير أنه خرج في عاشر رمضان ودخل مكة لتسع عشرة ليلة خلت منه ، واستدل به على أن للمرء أن يفطر ولو نوى الصيام من الليل وأصبح صائماً فله أن يفطر في أثناء النهار وهو قول الجمهور وقطع به أكثر الشافعية ، وفي وجه ليس له أن يفطر وكان مستند قائله ما وقع في البويطي من تعليق القول به على صحة حديث ابن عباس هذا ، وهذا كله فيما لو نوى الصوم في السفر ، فأما لو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء النهار فهل له أن يفطر في ذلك النهار ؟ منعه الجمهور ، وقال أحمد وإسحاق بالجواز ، واختاره المزني محتجاً بهذا الحديث ، فقليل له قال كذلك ، ظناً منه أنه صلى الله عليه وسلم أفطر في اليوم الذي خرج فيه من المدينة ، وليس كذلك فإن بين المدينة والكديد عدة أيام . وقد وقع في البويطي مثل ما وقع عند المزني فسلم المزني ، وأبلغ من ذلك ما رواه ابن أبي شيبة والبيهقي عن أنس أنه كان إذا أراد السفر يفطر في الحضر قبل أن يركب . ثم لا فرق عند المحيزين في الفطر بكل مفطر ، وفرق أحمد في المشهور عنه بين الفطر بالجماع وغيره فمنعه في الجماع ، قال فلو جامع فعليه الكفارة إلا إن أفطر بغير الجماع قبل الجماع ، واعترض بعض المانعين في أصل المسألة فقال : ليس في الحديث دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم نوى الصيام في ليلة اليوم الذي أفطر فيه ، فيحتمل أن يكون نوى أن يصبح مفطراً ثم أظهر الإفطار ليفطر الناس ، لكن سياق الأحاديث ظاهر في أنه كان أصبح صائماً ثم أفطر . وقد روى ابن خزيمة وغيره من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة قال « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بمر الظهران ، فأتي بطعام فقال لأبي بكر وعمر : ادنوا فكلوا ، فقالا إنا صائمان ، فقال اعملوا لصاحبيكم ارحلوا لصاحبيكم ادنوا فكلوا » قال ابن خزيمة : فيه دليل على أن للصائم أن يفطر بعد مضي بعض النهار .

( تفيه ) : قال القاسبي : هذا الحديث من مراسلات الصحابة لأن ابن عباس كان في هذه السفرة مقبياً مع أبيه بمكة فلم يشاهد هذه القصة ، فكأنه سمعها من غيره من الصحابة .

## باب

[١٩٤٥]

١٨٩٥- فَاَعْبَدَ اللَّهُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ نَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَبِيدِ اللَّهِ حَدَّثَهُ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فِي يَوْمٍ حَارٍّ ، حَتَّى يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ وَمَا فِينَا صَائِمٌ ، إِلَّا مَا كَانَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَابْنِ رَوَاحَةَ .

**قوله ( باب )** كذا للأكثر بغير ترجمة ، وسقط من رواية النسفي ، وعلى الحالين لا بد أن يكون لحديث أبي الدرداء المذكور فيه تعلق بالترجمة ، ووجهه ما وقع من إفطار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان في السفر بمحضر منه ، ولم ينكر عليهم فدل على الجواز ، وعلى رد قول من قال : من سافر في شهر رمضان امتنع عليه الفطر .

**قوله ( عن أم الدرداء )** في رواية أبي داود من طريق سعيد بن عبد العزيز عن إسماعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر الدمشقي « حدثتني أم الدرداء » والإسناد كله شاميون سوى شيخ البخاري وقد دخل الشام ، وأم الدرداء هي الصغرى التابعة .

**قوله ( خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره )** في رواية مسلم من طريق سعيد بن عبد العزيز أيضاً « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في حر شديد » الحديث ، وبهذه الزيادة يتم المراد من الاستدلال ، ويتوجه الرد بها على أبي محمد بن حزم في زعمه أن حديث أبي الدرداء هذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون ذلك الصوم تطوعاً ، وقد كنت ظننت أن هذه السفرة غزوة الفتح لما رأيت في « الموطأ » من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن عن رجل من الصحابة قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعرج في الحر وهو يصب على رأسه الماء - وهو صائم - من العطش ومن الحر ، فلما بلغ الكديد أفطر » فإنه يدل على أن غزوة الفتح كانت في أيام شدة الحر ، وقد اتفقت الروايتان على أن كلا من السفرتين كان في رمضان ، لكنني رجعت عن ذلك وعرفت أنه ليس بصواب لأن عبد الله بن رواحة استشهد بمؤنة قبل غزوة الفتح بلا خلاف وإن كانتا جميعاً في سنة واحدة ، وقد اشتهاه أبو الدرداء في هذه السفرة مع النبي صلى الله عليه وسلم فصيح أنها كانت سفرة أخرى . وأيضاً فإن في سياق أحاديث غزوة الفتح أن الذين استمروا من الصحابة صياماً كانوا جماعة ، وفي هذا أنه عبد الله بن رواحة وحده . وأخرج الترمذي من حديث عمر « غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان يوم بدر ويوم الفتح » الحديث ، ولا يصح حمله أيضاً على بدر لأن أبا الدرداء لم يكن حينئذ أسلم ، وفي الحديث دليل على أن لا كراهية في الصوم في السفر لمن قوى عليه ولم يصبه منه مشقة شديدة .

## باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ظلل عليه واشتد الحر:

«ليس من البر الصوم في السفر»

[١٩٤٦]

١٨٩٦- نا آدم قال نا شعبة قال نا محمد بن عبد الرحمن الأنصاري قال سمعت محمد

ابن عمرو بن الحسن بن علي عن جابر بن عبد الله قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى زحاماً ورجلاً قد ظلل عليه فقال: «ما هذا؟» فقالوا: صائم. فقال: «ليس من البر الصوم في السفر».

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ظلل عليه واشتد الحر : ليس من البر الصيام في السفر )

أشار بهذه الترجمة إلى أن سبب قوله صلى الله عليه وسلم « ليس من البر الصيام في السفر » ما ذكره من المشقة ، وأن من روى الحديث مجرداً فقد اختصر القصة ، وبما أشار إليه من اعتبار شدة المشقة يجمع بين حديث الباب والذي قبله ، فالخاصل أن الصوم لمن قوى عليه أفضل من الفطر ، والفطر لمن شق عليه الصوم أو أعرض عن قبول الرخصة أفضل من الصوم ، وأن من لم يتحقق المشقة بخير بين الصوم والفطر . وقد اختلف السلف في هذه المسألة فقالت طائفة : لا يجوز الصوم في السفر عن الفرض ، بل من صام في السفر وجب عليه قضاؤه في الحضر لظاهر قوله تعالى ﴿ فعدة من أيام أخر ﴾ ولقوله صلى الله عليه وسلم « ليس من البر الصيام في السفر » ومقابلة البر الإثم ، وإذا كان آثماً بصومه لم يجزئه وهذا قول بعض أهل الظاهر ، وحكى عن عمر وابن عمر وأبي هريرة والزهرى وإبراهيم النخعي وغيرهم ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ فن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ قالوا ظاهره فعلية عدة أو فالواجب عدة ، وتأوله الجمهور بأن التقدير فأفطر فعدة ، ومقابل هذا القول قول من قال إن الصوم في السفر لا يجوز إلا لمن خاف على نفسه الهلاك أو المشقة الشديدة حكاه الطبري عن قوم ، وذهب أكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قوى عليه ولم يشق عليه ، وقال كثير منهم الفطر أفضل عملاً بالرخصة . وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحق ، وقال آخرون هو بخير مطلقاً ، وقال آخرون أفضلهما أيسرهما لقوله تعالى ﴿ يريد الله بكم اليسر ﴾ فإن كان الفطر أيسر عليه فهو أفضل في حقه ، وإن كان الصيام أيسر كمن يسهل عليه حينئذ ويشق عليه قضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه أفضل وهو قول عمر بن عبد العزيز واختاره ابن المنذر ، والذي يترجح قول الجمهور ، ولكن قد يكون الفطر أفضل لمن اشتد عليه الصوم وتضرر به ، وكذلك من ظن به الإعراض عن قبول الرخصة كما تقدم نظيره في المسح على الخفين ، وسيأتي نظيره في تعجيل الإفطار ، وقد روى أحمد من طريق أبي طعمة قال : قال رجل لابن عمر : إني أقوى على الصوم في السفر ، فقال له ابن عمر : من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الإثم مثل جبال عرفة ، وهذا محمول على من رغب عن الرخصة لقوله صلى الله عليه وسلم « من رغب عن سنتي فليس مني » وكذلك من خاف على نفسه العجب أو الرياء إذا صام في السفر فقد يكون الفطر أفضل له ، وقد أشار إلى ذلك ابن عمر ، فروى الطبري من طريق مجاهد قال : إذا سافرت فلا تصم ، فإنك إن تصم قال أصحابك : اكفوا الصائم ،



ارفعوا للصائم ، وقاموا بأمرك ، وقالوا فلان صائم ، فلا تزال كذلك حتى يذهب أجرك . ومن طريق مجاهد أيضاً عن جنادة بن أمية عن أبي ذر نحو ذلك ، وسيأتي في الجهاد من طريق مؤرق عن أنس نحو هذا مرفوعاً حيث قال صلى الله عليه وسلم للمفطرين حيث خدعوا الصيام « ذهب المفطرون اليوم بالأجر » واحتج من منع الصوم أيضاً بما وقع في الحديث الماضي أن ذلك كان آخر الأمرين ، وأن الصحابة كانوا يأخذون بالآخر فالآخر من فعله ، وزعموا أن صومه صلى الله عليه وسلم في السفر منسوخ ، وتعقب أولاً بما تقدم من أن هذه الزيادة مدرجة من قول الزهري ، وبأنه استند إلى ظاهر الخبر من أنه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد أن صام ونسب من صام إلى العصيان ، ولا حجة في شيء من ذلك لأن مسلماً أخرج من حديث أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم صام بعد هذه القصة في السفر ولفظه « سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة ونحن صيام ، فنزلنا منزلاً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم فأفطروا ، فكانت رخصة فنا من صام ومنا من أفطر ، فنزلنا منزلاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنكم مصبحو عدوكم فالفطر أقوى لكم فأفطروا ، فكانت عزيمة فأفطرنا . ثم لقد رأيتنا نصوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك في السفر » وهذا الحديث نص في المسألة ، ومنه يؤخذ الجواب عن نسبته صلى الله عليه وسلم الصائمين إلى العصيان لأنه عزم عليهم فخالفوا ، وهو شاهد لما قلناه من أن الفطر أفضل لمن شق عليه الصوم ، ويتأكد ذلك إذا كان يحتاج إلى الفطر للتقوى به على لقاء العدو ، وروى الطبري في تهذيبه من طريق خيثمة سألت أنس بن مالك عن الصوم في السفر فقال : لقد أمرت غلامي أن يصوم ، قال فقلت له فأين هذه الآية (عدة من أيام أخر) فقال : إنها نزلت ونحن نرتحل جياً ونزل على غير شيع ، وأما اليوم فترتل شباعاً ونزل على شيع ، فأشار أنس إلى الصفة التي يكون فيها الفطر أفضل من الصوم . وأما الحديث المشهور « الصائم في السفر كالمفطر في الحضر » فقد أخرجه ابن ماجه مرفوعاً من حديث ابن عمر بسند ضعيف ، وأخرجه الطبري من طريق أبي سلمة عن عائشة مرفوعاً أيضاً وفيه ابن طيبة وهو ضعيف ، ورواه الأثرم من طريق أبي سلمة عن أبيه مرفوعاً والمحمول عن أبي سلمة عن أبيه موقوفاً كذلك أخرجه النسائي وابن المنذر ، ومع وقفه فهو منقطع لأن أبا سلمة لم يسمع من أبيه ، وعلى تقدير صحته فهو محمول على ما تقدم أولاً حيث يكون الفطر أولى من الصوم والله أعلم . وأما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم « ليس من البر الصيام في السفر » فسلك المجيزون فيه طرقات : فقال بعضهم قد خرج على سبب فيقصر عليه وعلى من كان في مثل حاله ، وإلى هذا جنح البخاري في ترجمته ، ولذا قال الطبري بعد أن ساق نحو حديث الباب من رواية كعب بن عاصم الأشعري ولفظه « سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في حر شديد ، فإذا رجل من القوم قد دخل تحت ظل شجرة وهو مضطجع كضبعة أو جع ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما لصاحبكم ، أي وجع به ؟ فقالوا ليس به وجع ، ولكنه صائم وقد اشتد عليه الحر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ ليس البر أن تصوموا في السفر ، عليكم برخصة الله التي رخص لكم » فكان قوله صلى الله عليه وسلم ذلك لمن كان في مثل ذلك الحال . وقال ابن دقيق العيد : أخذ من هذه القصة أن كراهة الصوم في السفر مختصة بمن هو في مثل هذه الحالة ممن يجهد الصوم ويشق عليه أو يؤذى به إلى ترك ما هو أولى من الصوم من وجوه القرب ، فينزل قوله « ليس من البر

الصوم في السفر « على مثل هذه الحالة . قال : والمانعون في السفر يقولون إن اللفظ عام ، والعبرة بعمومه لا بخصوص السبب ، قال : وينبغي أن يتنبه للفرق بين دلالة السبب والسياق والقرائن على تخصيص العام وعلى مراد المتكلم ، وبين مجرد ورود العام على سبب ، فإن بين العامين فرقاً واضحاً ، ومن أجزأهما مجرى واحداً لم يصب ، فإن مجرد ورود العام على سبب لا يقتضي التخصيص به كنزول آية السرقة في قصة سرقة رداء صفوان ، وأما السياق والقرائن الدالة على مراد المتكلم فهي المرشدة لبيان المحتملات وتعيين المحتملات كما في حديث الباب . وقال ابن المنير في الحاشية : هذه القصة تشعر بأن من اتفق له مثل ما اتفق لذلك الرجل أنه يساويه في الحكم ، وأما من سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على أصله والله أعلم . وحمل الشافعي نفي البر المذكور في الحديث على من أبي قبول الرخصة فقال : معنى قوله « ليس من البر » أن يبلغ رجل هذا بنفسه في فريضة صوم ولا نافلة ، وقد أُرخص الله تعالى له أن يفطر وهو صحيح ، قال ويحتمل أن يكون معناه ليس من البر المفروض الذي من مخالفته أثم ، وجزم ابن خزيمة وغيره بالمعنى الأول ، وقال الطحاوي : المراد بالبر هنا البر الكامل الذي هو أعلى مراتب البر ، وليس المراد به إخراج الصوم في السفر عن أن يكون برّاً لأن الإفطار قد يكون أبر من الصوم إذا كان للتقوى على لقاء العدو مثلاً ، قال : وهو نظير قوله صلى الله عليه وسلم « ليس المسكين بالطواف » الحديث ، فإنه لم يرد لإخراجه من أسباب المسكنة كلها ، وإنما أراد أن المسكين الكامل المسكنة الذي لا يجد غنى يغنيه ويستحي أن يسأل ولا يفتن له .

**قوله (حدثنا محمد بن عبد الرحمن الأنصاري)** عند مسلم من طريق غندر عن شعبة عن محمد ابن عبد الرحمن يعني ابن سعد ، ولأبي داود عن أبي الوليد عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن يعني بن سعد ابن زرارة .

**قوله (سمعت محمد بن عمرو إلخ)** أدخل محمد بن عبد الرحمن بن سعد بينه وبين جابر محمد بن عمرو ابن الحسن في رواية شعبة عنه ، واختلف في حديثه على يحيى بن أبي كثير فأخرجه النسائي من طريق شعيب ابن إسحق عن الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن حدثني جابر بن عبد الله فذكره ، قال النسائي : هذا خطأ ، ثم ساقه من طريق الفريابي عن الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن حدثني من سمع جابراً : ومن طريق علي بن المبارك عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن رجل عن جابر ثم قال : ذكر تسمية هذا الرجل المبهم ، فساق طريق شعبة ثم قال هذا هو الصحيح ، يعني إدخال رجل بين محمد بن عبد الرحمن وجابر ، وتعقبه المزى فقال ظن النسائي أن محمد بن عبد الرحمن شيخ شعبة في هذا الحديث هو محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى بن أبي كثير فيه ، وليس كذلك لأن شيخ يحيى هو محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان وشيخ شعبة هو ابن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة هـ . والذي يترجح في نظري أن الصواب مع النسائي ، لأن مسلماً لما روى الحديث من طريق أبي داود عن شعبة قال في آخره : قال شعبة كان بلغني هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير أنه كان يزيد في هذا الإسناد في هذا الحديث « عليكم برخصة الله التي رخص لكم » فلما سألته لم يحفظه هـ . والضمير في سألت يرجع إلى محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى لأن شعبة لم يلق يحيى فدل على أن شعبة أخبر أنه كان يبلغه عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو عن

جابر في هذا الحديث زيادة ، ولأنه لما لقي محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى سألها فلم يحفظها . وأما ما وقع في رواية الأوزاعي عن يحيى أنه نسب محمد بن عبد الرحمن فقال فيه ابن ثوبان فهو الذي اعتمده المزى ، لكن جزم أبو حاتم كما نقله عنه ابنه في « العلل » بأن من قال فيه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان فقد وهم ، وإنما هو ابن عبد الرحمن بن سعد اه . وقد اختلف فيه مع ذلك على الأوزاعي ، وجل الرواة عن يحيى ابن أبي كثير لم يزيدوا على محمد بن عبد الرحمن ، لا يذكرون جده ولا جد جده والله أعلم .

**قوله ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر )** تبين من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أنها غزوة الفتح ، ولابن خزيمة من طريق حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر « سافرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان » فذكر نحوه .

**قوله ( ورجلا قد ظلل عليه )** في رواية حماد المذكورة « فشق على رجل الصوم فجعلت راحلته نهم به تحت الشجرة ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فأمره أن يفطر » الحديث ولم أقف على اسم هذا الرجل ، ولولا ما قدمته من أن عبد الله بن رواحة استشهد قبل غزوة الفتح لأمكن أن يفسر به لقول أبي الدرداء إنه لم يكن من الصحابة في تلك السفرة صائماً غيره ، وزعم مغلطى أنه أبو إسرائيل وعزا ذلك لمبهات الخطيب ، ولم يقل الخطيب ذلك في هذه القصة وإنما أورد حديث مالك عن حميد بن قيس وغيره « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قائماً في الشمس فقالوا نذر أن لا يستظل ولا يتكلم ولا يجلس ويصوم » الحديث ، ثم قال : هذا الرجل هو أبو إسرائيل القرشي العامري ، ثم ساق بإسناده إلى أيوب عن عكرمة عن ابن عباس « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فنظر إلى رجل من قریش يقال له أبو إسرائيل فقالوا : نذر أن يصوم ويقوم في الشمس » الحديث فلم يزد الخطيب على هذا ، وبين القصتين مغايرات ظاهرة أظهرها أنه كان في الحضر في المسجد وصاحب القصة في حديث جابر كان في السفر تحت ظلال الشجر والله أعلم . وفي الحديث استحباب التمسك بالرخصة عند الحاجة إليها ، وكراهة تركها على وجه التشديد والتنطع .

**( فنيه )** : أوهم كلام صاحب « العمدة » أن قوله صلى الله عليه وسلم « عليكم برخصة الله التي رخص لكم » مما أخرجه مسلم بشرطه ، وليس كذلك وإنما هي بقية في الحديث لم يوصل إسنادهما كما تقدم بيانه ، نعم وقعت عند النسائي موصولة في حديث يحيى بن أبي كثير بسنده ، وعند الطبراني من حديث كعب بن عاصم الأشعري كما تقدم .

**باب لم يعب أصحاب النبي صلى الله عليه عليه**

**بعضهم بعضاً في الصوم والإفطار**

١٨٩٧ - فاعبد الله بن مسلمة عن مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : كنا

[١٩٤٧]

نسافر مع النبي صلى الله عليه عليه ، فلم يعب الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم .

**قوله ( باب لم يعب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم بعضاً في الصوم والإفطار )** أى في الأسفار ،

وأشار بهذا إلى تأكيد ما اعتمده من تأويل الحديث الذي قبله ، وأنه محمول على من بلغ حالة يجهد بها ، وأن من لم يبلغ ذلك لا يعاب عليه الصيام ولا الفطر .

**قوله ( عن أنس )** في رواية أبي خالد عند مسلم عن حميد التصريح بالإخبار بين حميد وأنس ، ولفظه عن حميد « خرجت فصمت فقالوا لي أعد ، فقلت إن أنساً أخبرني أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسافرون فلا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ، قال حميد فلقيت ابن أبي مليكة فأخبرني عن عائشة مثله » .

**قوله ( كنا نسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم )** في حديث أبي سعيد عند مسلم « كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ، يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن ، ومن وجد ضعفاً فأفطر أن ذلك حسن ، وهذا التفصيل هو المعتمد ، وهو نص رافع للنزاع كما تقدم والله أعلم .

**( تنبيه )** : نقل ابن عبد البر عن محمد بن وضاح أن مالكا تفرد بسياق هذا الحديث على هذا اللفظ ، وتعقبه بأن أبا إسحق الفزاري وأبا ضمرة وعبد الوهاب الثقفي وغيرهم رووه عن حميد مثل مالك .

### باب مَنْ أَفْطَرَ فِي السَّفَرِ لِيَرَاهُ النَّاسُ

[١٩٤٨]

١٨٩٨- فاموسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال : خرج رسول الله صلى الله عليه من المدينة إلى مكة فصام حتى بلغ عُسْفَانَ ، ثم دعا بماء فرفعه إلى يده ليريه الناس فأفطر حتى قدم مكة ، وذلك في رمضان ، وكان ابن عباس يقول : قد صام رسول الله صلى الله عليه وأفطر ، فمن شاء صام ومن شاء أفطر .

**قوله ( باب من أفطر في السفر ليراه الناس )** أى إذا كان ممن يقتدى به ، وأشار بذلك إلى أن أفضلية الفطر لا تختص بمن أجهد الصوم أو خشي العجب والرياء أو ظن به الرغبة عن الرخصة ، بل يلحق بذلك من يقتدى به لاتباعه من وقع له شيء من الأمور الثلاثة ويكون الفطر في حقه في تلك الحالة أفضل لفضيلة البيان .

**قوله ( عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس )** كذا عنده من طريق أبي عوانة عن منصور عن مجاهد ، وكذا أخرجه من طريق جرير عن منصور في المغازي ، وأخرجه النسائي من طريق شعبة عن منصور فلم يذكر طاوساً في الإسناد ، وكذا أخرجه من طريق الحكم عن مجاهد عن ابن عباس ، فيحتمل أن يكون مجاهد أخذه عن طاوس عن ابن عباس ثم لقي ابن عباس فحمله عنه ، أو سمعه من ابن عباس وثبته فيه طاوس ، وقد تقدم نظير ذلك في حديث ابن عباس في قصة الجريدتين على القبرين في الطهارة .

**قوله ( فرفعه إلى يده )** كذا في الأصول التي وقفت عليها من البخاري ، وهو مشكل لأن الرفع إنما يكون باليد ، وأجاب الكرمانى بأن المعنى يحتمل أن يكون رفعه إلى أقصى طول يده ، أى انتهى الرفع

إلى أقصى غايتها . قلت : وقد وقع عند أبي داود عن مسدد عن أبي عوانة بالإسناد المذكور في البخاري « فرفعه إلى فيه » وهذا أوضح ، ولعل الكلمة تصحفت ، وقد تقدم ما يؤيد ذلك في سياق ألفاظ الرواة لهذا الحديث عن ابن عباس وغيره مع بقية مباحث المتن .

**قوله ( ليراه الناس )** كذا للأكثر ، والناس بالرفع على الفاعلية ، وفي رواية المستمل « ليريه » بضم أوله وكسر الراء وفتح التحتانية والناس بالنصب على المفعولية ، ويحتمل أن يكون الناسخ كتب « ليراه الناس » بالياء فلا يكون بين الروایتين اختلاف .

**قوله ( فكان ابن عباس يقول إلخ )** فهم ابن عباس من فعله صلى الله عليه وسلم ذلك أنه لبيان الجواز لا للأولوية ، وقد تقدم في حديث أبي سعيد وجابر عند مسلم ما يوضح المراد . والله أعلم .

### باب ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾

قال ابن عمر وسلمة بن الأكوع: **﴿ نَسَخْتُهَا ﴾** شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ... إلى قوله: **﴿ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾**.

وقال ابن نمير نا الأعمش نا عمرو بن مرة نا ابن أبي ليلى نا أصحاب محمد صلى الله عليه : نزل رمضان فشق عليهم ، فكان من أطعم كل يوم مسكيناً ترك الصوم ممن يطيقه ، ورخص لهم في ذلك ، فنسختها **﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾** فأمرُوا بالصوم .

١٨٩٩ - نا عياش قال نا عبد الأعلى قال نا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قرأ: **﴿ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾** <sup>(١)</sup> قال: هي منسوخة.

[الحديث ١٩٤٩ - طرفه في: ٤٥٠٦].

**قوله ( باب قوله تعالى ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ )** قال ابن عمر وسلمة بن الأكوع : نسختها **﴿ شهر رمضان الذي أنزل فيه - إلى قوله - على ما هداكم ولعلكم تشكرون ﴾** أما حديث ابن عمر فوصله في آخر الباب عن عياش وهو بتحتانية ومعجمة ، وقد أخرجه عنه أيضاً في التفسير وزاد أنه ابن الوليد وهو الرقام ، وشيخه عبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى البصري السامي بالمهمل ، ولكن لم يعين الناسخ ، وقد أخرجه الطبري من طريق عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر بلفظ : نسخت هذه الآية **﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾** التي بعدها **﴿ فنشهد منكم الشهر فليصمه ﴾** وعلى هذا فقوله في الترجمة « وفي حديث سلمة نسختها شهر رمضان » أي الآية التي أولها **﴿ شهر رمضان ﴾** لاشتغالها على موضع النسخ ، وقوله تعالى **﴿ فنشهد منكم الشهر فليصمه ﴾** ، وأما حديث سلمة فوصله في تفسير البقرة بلفظ لما نزلت **﴿ وعلى**

(١) قرأ نافع وابن ذكوان بحذف التنوين: **﴿ فِدْيَةٌ ﴾** وجر **﴿ طَعَامُ ﴾** وجمع **﴿ مَسَاكِينَ ﴾** جمع تكسير ، وقد فتح نون مساكين

لأنه غير منصرف .

الذين يطبقونه فدية طعام مسكين ﴿ كان من أراد أن يفطر أفطر وافتدى حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها .  
**قوله ( وقال ابن نمير الخ )** وصله أبو نعيم في المستخرج والبيهقي من طريقه ، ولفظ البيهقي « قدم  
 النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولا عهد لهم بالصيام ، فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل  
 ﴿ شهر رمضان ﴾ فاستكثروا ذلك وشق عليهم ، فكان من أطعم مسكيناً كل يوم ترك الصيام ممن يطيقه  
 ورخص لهم في ذلك ، ثم نسخه ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ فأمرُوا بالصيام » وهذا الحديث أخرجه أبو داود  
 من طريق شعبة والمسعودي عن الأعمش مطولاً في الأذان والقبلة والصيام ، واختلف في إسناده اختلافاً  
 كثيراً ، وطريق ابن نمير هذه أرجحها ، وإذا تقرر أن الإفطار والإطعام كان رخصة ثم نسخ لزم أن يصير  
 الصيام حتماً واجباً فكيف يلتزم مع قوله تعالى ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ والخيرية لا تدل على الوجوب بل  
 المشاركة في أصل الخير ؟ أجاب الكرماني بأن المعنى فالصوم خير من التطوع بالفدية ، والتطوع بها كان  
 سنة ، والخير من السنة لا يكون إلا واجباً أى لا يكون شيئاً خيراً من السنة إلا الواجب ، كذا قال ولا يخفى  
 بعده وتكلفه . ودعوى الوجوب في خصوص الصيام في هذه الآية ليست بظاهرة ، بل هو واجب مخير ،  
 من شاء صام ومن شاء أفطر وأطعم ، فنصت الآية على أن الصوم أفضل ، وكون بعض الواجب المخير  
 أفضل من بعض لا إشكال فيه ، واتفقت هذه الأخبار على أن قوله ﴿ وعلى الذين يطبقونه فدية ﴾ منسوخ ،  
 وخالف في ذلك ابن عباس فذهب إلى أنها محكمة لكنها مخصوصة بالشيخ الكبير ونحوه ، وسيأتي بيان ذلك  
 والبحث فيه في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف من تفسير البقرة .

### باب متى يُقضى قضاء رمضان؟

وقال ابن عباس: لا بأس أن يُفرَّق، لقول الله تعالى: ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ .  
 وقال سعيد بن المسيَّب في صوم العشر: لا يصلح حتى يبدأ برمضان . وقال إبراهيم: إذا  
 فرط حتى جاء رمضان آخر يصومهما ، ولم ير عليه طعاماً . ويُذكر عن أبي هريرة مرسلاً ، وابن  
 عباس أنه يطعم ، ولم يذكر الله الإطعام ، إنما قال: ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ .  
 ١٩٠٠ - فأحمد بن يونس قال نا زهير قال نا يحيى عن أبي سلمة قال: سمعت عائشة  
 تقول: كان يكون علي الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضي إلا في شعبان ، قال يحيى:  
 الشغل من النبي أو بالنبي صلى الله عليه .

[١٩٥٠]

**قوله ( باب متى يقضى قضاء رمضان ؟ )** أى متى تصام الأيام التي تقضى عن فوات رمضان ؟  
 وليس المراد قضاء القضاء على ما هو ظاهر اللفظ ، ومراد الاستفهام هل يتعين قضاؤه متتابعاً أو يجوز  
 متفرقاً ؟ وهل يتعين على الفور أو يجوز على التراخي ؟ قال الزين بن المنير : جعل المصنف الترجمة استفهاماً  
 لتعارض الأدلة ، لأن ظاهر قوله تعالى ﴿ فعدة من أيام أخر ﴾ يقتضى التفريق لصديق « أيام أخر » سواء  
 كانت متتابعة أو متفرقة ، والقياس يقتضى التتابع إلحاقاً لصفة القضاء بصفة الأداء ، وظاهر صنيع عائشة

يقتضى إثارة المبادرة إلى القضاء لولا ما منعها من الشغل ، فيشعر بأن من كان بغير عذر لا ينبغي له التأخير . قلت : ظاهر صنيع البخارى يقتضى جواز التراخي والتفريق لما أودعه في الترجمة من الآثار كعادته وهو قول الجمهور ، ونقل ابن المنذر وغيره عن علي وعائشة وجوب التتابع وهو قول بعض أهل الظاهر ، وروى عبد الرزاق بسنده عن ابن عمر قال : يقضيه تباعاً . وعن عائشة : نزلت « فعدة من أيام آخر متابعات » فسقطت متابعات . وفي « الموطأ » أنها قراءة أبي بن كعب ، وهذا إن صح يشعر بعدم وجوب التتابع فكأنه كان أولاً واجباً ثم نسخ ، ولا يختلف المحيزون للتفريق أن التتابع أولى .

**قوله ( وقال ابن عباس : لا بأس أن يفرق لقول الله تعالى : « فعدة من أيام آخر » )** وصله مالك عن الزهري : أن ابن عباس وأبا هريرة اختلفا في قضاء رمضان ، فقال أحدهما يفرق وقال الآخر لا يفرق . هكذا أخرجه منقطعاً مبهماً ، ووصله عبد الرزاق معيناً عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس فيمن عليه قضاء من رمضان قال : يقضيه مفرقاً ، قال الله تعالى « فعدة من أيام آخر » ، وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن معمر بسنده قال : صممه كيف شئت . ورويناه في « فوائد أحمد ابن شبيب » من روايته عن أبيه عن يونس عن الزهري بلفظ : لا يضر كيف قضيتها إنما هي عدة من أيام آخر فأحصه . وقال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس وأبا هريرة قالا : فرقه إذا أحصيته . وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي هريرة نحو قول ابن عمر ، وكأنه اختلف فيه عن أبي هريرة . وروى ابن أبي شيبة أيضاً من طريق معاذ بن جبل : إذا أحصى العدة فليصم كيف شاء . ومن طريق أبي عبيدة بن الجراح ورافع بن خديج نحوه ، وروى سعيد بن منصور عن أنس نحوه .

**قوله ( وقال سعيد بن المسيب في صوم العشر لا يصلح حتى يبدأ برمضان )** وصله ابن أبي شيبة عنه نحوه ولفظه « لا بأس أن يقضى رمضان في العشر » وظاهر قوله جواز التطوع بالصوم لمن عليه دين من رمضان ، إلا أن الأولى له أن يصوم الدين أولاً لقوله « لا يصلح » فإنه ظاهر في الإرشاد إلى البداء بالأهم والأكبر ، وقد روى عبد الرزاق عن أبي هريرة أن رجلاً قال له إن علياً أياماً من رمضان أفأصوم العشر تطوعاً ؟ قال : لا ، إبدأ بحق الله ثم تطوع ما شئت . وعن عائشة نحوه . وروى ابن المنذر عن علي أنه نهى عن قضاء رمضان في عشر ذي الحجة وإسناده ضعيف ، قال وروى بإسناد صحيح نحوه عن الحسن والزهري وليس مع أحد منهم حجة على ذلك ، وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عمر أنه كان يستحب ذلك .

**قوله ( وقال إبراهيم ) أي النخعي ( إذا فرط حتى جاء رمضان آخر يصومهما ، ولم ير عليه إطعاماً )** وقع في رواية الكشميني « حتى جاز » بزاى بدل الهمزة من الجواز ، وفي نسخة « حان » بمهمله ونون من الحين ، وصله سعيد بن منصور من طريق يونس عن الحسن ، ومن طريق الحارث العكلي عن إبراهيم ، قال : إذا تتابع عليه رمضانان صامهما فإن صح بينهما فلم يقض الأول فبشما صنع فليستغفر الله وليصم .

**قوله ( ويذكر عن أبي هريرة مرسلاً ، وعن ابن عباس أنه يطعم )** أما أثر أبي هريرة فوجدته عنه من طرق موصولة ، فأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء عن أبي هريرة قال : أي إنسان مرض في رمضان ثم صح فلم يقضه حتى أدركه رمضان آخر فليصم الذي حدث ثم يقض الآخر ويطعم مع كل يوم مسكيناً . قلت لعطاء : كم بلغك يطعم ؟ قال مدأ زعموا » وأخرجه عبد الرزاق أيضاً عن معمر

عن أبي إسحق عن مجاهد عن أبي هريرة نحوه وقال فيه « وأطعم عن كل يوم نصف صاع من قمح » وأخرجه الدارقطني من طريق مطرف عن أبي إسحق نحوه ، ومن طريق رقة وهو ابن مصقلة قال « زعم عطاء أنه سمع أبا هريرة يقول في المريض يمرض ولا يصوم رمضان ثم يترك حتى يدركه رمضان آخر قال : يصوم الذي حضره ثم يصوم الآخر ويطعم لكل يوم مسكيناً » ومن طريق ابن جريج وقيس بن سعد عن عطاء نحوه . وأما قول ابن عباس فوصله سعيد بن منصور عن هشيم والدارقطني من طريق ابن عيينة كلاهما عن يونس « عن أبي إسحق عن مجاهد عن ابن عباس قال : من فرط في صيام رمضان حتى أدركه رمضان آخر فليصم هذا الذي أدركه ثم ليصم ما فاتته ويطعم مع كل يوم مسكيناً » وأخرجه عبد الرزاق من طريق جعفر بن برقان ، وسعيد بن منصور من طريق حجاج ، والبيهقي من طريق شعبة عن الحكم ، كلهم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس نحوه .

**قوله ( ولم يذكر الله تعالى الإطعام ، إنما قال : فعدة من أيام أخر )** هذا من كلام المصنف قاله تفقهاً ، وظن الزين بن المنير أنه بقية كلام إبراهيم النخعي ، وليس كما ظن فإنه مفصول من كلامه بأثر أبي هريرة وابن عباس ، لكن إنما يقوى ما احتج به إذا لم يصح في السنة دليل الإطعام إذ لا يلزم من عدم ذكره في الكتاب أن لا يثبت بالسنة ، ولم يثبت فيه شيء مرفوع وإنما جاء فيه عن جماعة من الصحابة منهم من ذكر ومنهم عمر عند عبد الرزاق ، ونقل الطحاوي عن يحيى بن أكثم قال : وجدته عن سنة من الصحابة لا أعلم لهم فيه مخالفاً . انتهى . وهو قول الجمهور ، وخالف في ذلك إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأصحابه ، ومال الطحاوي إلى قول الجمهور في ذلك ، ومن قال بالإطعام ابن عمر لكنه بالغ في ذلك فقال يطعم ولا يصوم ، فروى عبد الرزاق وابن المنذر وغيرهما من طرق صحيحة عن نافع عن ابن عمر قال « من تابعه رمضان وهو مريض لم يصح بينهما قضى الآخر منها بصيام وقضى الأول منهما بإطعام مد من حنطة كل يوم ولم يصم » لفظ عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع ، قال الطحاوي تفرد ابن عمر بذلك . قلت : لكن عند عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد قال : بلغني مثل ذلك عن عمر ، لكن المشهور عن عمر خلافه ، فروى عبد الرزاق أيضاً من طريق عوف بن مالك سمعت عمر يقول « من صام يوماً من غير رمضان وأطعم مسكيناً فإنهما يعدلان يوماً من رمضان » ونقله ابن المنذر عن ابن عباس وعن قتادة ، وانفرد ابن وهب بقوله : من أفطر يوماً في قضاء رمضان وجب عليه لكل يوم صوم يومين .

**قوله ( حدثنا زهير )** هو ابن معاوية الجعفي أبو خيثمة .

**قوله ( عن يحيى )** هو ابن سعيد الأنصاري ، وهم الكرماني تبعاً لابن التين فقال : هو يحيى ابن أبي كثير ، وغفل عما أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه فقال في نفس السند « عن يحيى ابن سعيد ويحيى بن سعيد هذا هو الأنصاري » وذهل مغلطاً فنقل عن الحافظ الضياء أنه القطان ، وليس كما قال ، فإن الضياء حكى قول من قال إنه يحيى بن أبي كثير ثم رده وجزم بأنه يحيى بن سعيد ولم يقل القطان ، ولا جائز أن يكون القطان لأنه لم يدرك أبا سلمة ، وليست لزهير بن معاوية عنه رواية وإنما هو بروى عن زهير .

**قوله ( عن أبي سلمة )** في رواية الإسماعيلي من طريق أبي خالد عن يحيى بن سعيد « سمعت أبا سلمة » .



قوله ( فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان ) استدل به على أن عائشة كانت لا تتطوع بشيء من الصيام إلا في عشر ذي الحجة ولا في عاشوراء ولا غير ذلك ، وهو مبني على أنها كانت لا ترى جواز صيام التطوع لمن عليه دين من رمضان ، ومن أين لقائله ذلك ؟

قوله ( قال يحيى ) أى الراوى المذكور بالسند المذكور إليه فهو موصول .

قوله ( الشغل من النبي أو بالنبي صلى الله عليه وسلم ) هو خبر مبتدأ محذوف تقديره : المانع لها الشغل ، أو هو مبتدأ محذوف الخبر تقديره الشغل هو المانع لها . وفي قوله « قال يحيى » هذا تفصيل لكلام عائشة من كلام غيرها ، ووقع في رواية مسلم المذكورة مدرجاً لم يقل فيه قال يحيى فصار كأنه من كلام عائشة أو من روى عنها ، وكذا أخرجه أبو عوانة من وجه آخر عن زهير ، وأخرجه مسلم من طريق ابن بلال عن يحيى مدرجاً أيضاً ولفظه « وذلك لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأخرجه من طريق ابن جريج عن يحيى فبين إدراجها ولفظه « فظننت أن ذلك لمكانها من رسول الله صلى الله عليه وسلم » يحيى يقوله ، وأخرجه أبو داود من طريق مالك ، والنسائي من طريق يحيى القطان ، وسعيد بن منصور عن ابن شهاب وسفيان ، والإسماعيلي من طريق أبي خالد كلهم عن يحيى بدون الزيادة ، وأخرجه مسلم من طريق محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بدون الزيادة لكن فيه ما يشعر بها فإنه قال فيه ما معناه : فما أستطيع قضاءها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يكون المراد بالمعية الزمان أى أن ذلك كان خاصاً بزمانه . ولترمذى وابن خزيمة من طريق عبد الله البهي عن عائشة « ما قضيت شيئاً مما يكون على من رمضان إلا في شعبان حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم » ومما يدل على ضعف الزيادة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقسم لنسائه فيعدل وكان يدنو من المرأة في غير نوبتها فيقبل ويلمس من غير جماع ، فليس في شغلها بشيء من ذلك ما يمنع الصوم ، اللهم إلا أن يقال إنها كانت لا تصوم إلا بإذنه ولم يكن يأذن لاحتياجها إليها فإذا ضاق الوقت أذن لها ، وكان هو صلى الله عليه وسلم يكثر الصوم في شعبان كما سيأتى بعد أبواب فلذلك كانت لا يتهيا لها القضاء إلا في شعبان ، وفي الحديث دلالة على جواز تأخير قضاء رمضان مطلقاً سواء كان لعذر أو لغير عذر لأن الزيادة كما بيناه مدرجة فلو لم تكن مرفوعة لكان الجواز مقيداً بالضرورة لأن للحديث حكم الرفع لأن الظاهر إطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك مع توفر دواعي أزواجه على السؤال منه عن أمر الشرع فلو لا أن ذلك كان جائزاً لم تواظب عائشة عليه ، ويؤخذ من حرصها على ذلك في شعبان أنه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان آخر . وأما الإطعام فليس فيه ما يثبت ولا ينفيه وقد تقدم البحث فيه .

بـ

### الحائضُ تتركُ الصومَ والصلاةَ

وقال أبو الزناد : إنَّ السَّنَنَ ووجوهَ الحقِّ لتأتي كثيراً على خلافِ الرَّأْيِ ، فما يجدُ المسلمونَ

بُداً من اتباعها ، من ذلك أنَّ الحائضَ تقضي الصيامَ ولا تقضي الصلاةَ .

[١٩٥١] ١٩٠١- نا ابن أبي مريم قال أنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد عن عياض عن أبي سعيد قال النبي صلى الله عليه : « أليس إذا حاضت لم تُصل ولم تصم ؟ فذلك من نقصان دينها » .

**قوله ( باب الحائض تترك الصوم والصلاة )** قال الزين بن المنير ما محصله : إن الترجمة لم تتضمن حكم القضاء لتطابق حديث الباب فإنه ليس فيه تعرض لذلك ، قال وأما تعبيره بالترك فللاشارة إلى أنه ممكن حساً ، وإنما تركه اختياراً لمنع الشرع لها من مباشرته .

**قوله ( وقال أبو الزناد إلخ )** قال الزين بن المنير : نظر أبو الزناد إلى الحيض فوجده مانعاً من هاتين العبادتين ، وما سلب الأهلية استحالة أن يتوجه به خطاب الاقتضاء ، وما يمنع صحة الفعل يمنع الوجوب ، فلذلك استبعد الفرق بين الصلاة والصوم فأحال بذلك على اتباع السنة والتعبد المحض ، وقد تقدم في كتاب الحيض سؤال معاذة من عائشة عن الفرق المذكور وأنكرت عليها عائشة السؤال وخشيت عليها أن تكون تلقنته من الخوارج الذين جرت عاداتهم باعتراض السنن بأرائهم ، ولم تردّها على الحوالة على النص ، وكأنها قالت لها : دعى السؤال عن العلة إلى ما هو أهم من معرفتها وهو الانقياد إلى الشارع . وقد تكلم بعض الفقهاء في الفرق المذكور ، واعتمد كثير منهم على أن الحكمة فيه أن الصلاة تتكرر فيشق قضاؤها بخلاف الصوم الذي لا يقع في السنة إلا مرة ، واختار إمام الحرمين أن المتبع في ذلك هو النص وأن كل شيء ذكره من الفرق ضعيف والله أعلم . وزعم المهلب أن السبب في منع الحائض من الصوم أن خروج الدم يحدث ضعفاً في النفس غالباً فاستعمل هذا الغالب في جميع الأحوال ، فلما كان الضعف يبيح الفطر ويوجب القضاء كان كذلك الحيض ، ولا يخفى ضعف هذا المأخذ ، فإن المريض لو تحامل فصام صح صومه بخلاف الحائض ، وأن المستحاضة في نزف الدم أشد من الحائض وقد أبيح لها الصوم . وقول أبي الزناد إن السنن اتأتى كثيراً على خلاف الرأي كأنه يشير إلى قول علي : لو كان الدين بالرأى لكان باطن الخلف أحق بالمسح من أعلاه أخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني ورجال إسناده ثقات ، ونظائر ذلك في الشرعيات كثير . وما يفرق فيه بين الصوم والصلاة في حق الحائض أنها لو طهرت قبل الفجر ونوت صح صومها في قول الجمهور ولا يتوقف على الغسل ، بخلاف الصلاة ، ثم أورد المصنف طرفاً من حديث أبي سعيد الماضي في كتاب الحيض مقتصرأ على قوله « أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم » وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ « تمكث الليالي ما تصلي وتفطر في رمضان فهذا نقصان الدين » الحديث .

**باب مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ**

وقال الحسن : إن صام عنه ثلاثون رجلاً يوماً واحداً جاز .

[١٩٥٢] ١٩٠٢- نا محمد بن خالد قال نا محمد بن موسى بن أعين قال نا أبي عن عمرو بن الحارث عن عبيد الله بن أبي جعفر أن محمد بن جعفر حدثه عن عروة عن عائشة أن رسول الله

صلى الله عليه قال : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » . تابعه ابن وهب عن عمرو . رواه يحيى بن أيوب عن ابن أبي جعفر .

١٩٠٣ - نا محمد بن عبد الرحيم قال نا معاوية بن عمرو قال نا زائدة عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فأقضيه عنها ؟ قال : « نعم ، فدين الله أحق أن يقضى » . [١٩٥٣]

قال سليمان : قال الحكم وسلمة ونحن جميعاً جلوس حين حدث مسلم بهذا الحديث ، قالوا : سمعنا مجاهداً يذكر هذا عن ابن عباس ، ويذكر عن أبي خالد نا الأعمش عن الحكم ومسلم البطين وسلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد عن ابن عباس قالت امرأة للنبي صلى الله عليه : إن أختي ماتت . وقال يحيى وأبو معاوية نا الأعمش عن مسلم عن سعيد عن ابن عباس قالت امرأة للنبي صلى الله عليه : إن أمي ماتت . وقال عبيد الله عن زيد بن أبي أنيسة عن الحكم عن سعيد عن ابن عباس قالت امرأة للنبي صلى الله عليه : إن أمي ماتت وعليها صوم نذر . وقال أبو حريز حدثني عكرمة عن ابن عباس قالت امرأة للنبي صلى الله عليه : ماتت أمي وعليها صوم خمسة عشر يوماً .

قوله ( باب من مات وعليه صوم ) أى هل يشرع قضاؤه عنه أم لا ؟ وإذا شرع هل يختص بصيام دون صيام أو يعم كل صيام ؟ وهل يتعين الصوم أو يجزئ الإطعام ؟ وهل يختص الولي بذلك أو يصح منه ومن غيره ؟ والخلاف في ذلك مشهور للعلماء كما سنبينه .

قوله ( وقال الحسن إن صام عنه ثلاثون رجلاً يوماً واحداً جاز ) في رواية الكشميني « في يوم واحد » والمراد من مات وعليه صيام شهر . وهذا الأثر وصله الدارقطني في كتاب الذبح من طريق عبد الله بن المبارك عن سعيد بن عامر وهو الضبي عن أشعث عن الحسن فيمن مات وعليه صوم ثلاثين يوماً فجمع له ثلاثون رجلاً فصاموا عنه يوماً واحداً أجزأ عنه ، قال النووي في « شرح المذهب » : هذه المسألة لم أر فيها نقلاً في المذهب ، وقياس المذهب الإجزاء . قلت : لكن الجواز مقيد بصوم لم يجب فيه التابع لفقد التابع في الصورة المذكورة .

قوله ( حدثنا محمد بن خالد ) أى ابن خلى بمعجمة وزن على كما جزم به أبو نعيم في « المستخرج » ، وجزم الجوزقي بأنه الذهلي فإنه أخرجه عن أبي حامد بن الشرقى عنه وقال : أخرجه البخاري عن محمد ابن يحيى وبذلك جزم الكلاباذي ، وصنيع المزى يوافقه وهو الراجح ، وعلى هذا فقد نسب البخاري هنا

إلى جد أبيه لأنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد ، وشيخه محمد بن موسى بن أعين أدركه البخارى لكنه لم يرو عنه إلا بواسطة وكأنه لم يلقه ، وعمرو بن الحارث هو المصرى .

**قوله ( من مات )** عام فى المكلفين لقريئة « وعليه صيام » وقوله « صام عنه وليه » خبر بمعنى الأمر تقديره فليصم عنه وليه ، وليس هذا الأمر للوجوب عند الجمهور ، وبالع لمام الحرمين ومن تبعه فادعوا الإجماع على ذلك ، وفيه نظر لأن بعض أهل الظاهر أوجبه فلعله لم يعتد بخلافهم على قاعدته . وقد اختلف السلف فى هذه المسألة : فأجاز الصيام عن الميت أصحاب الحديث ، وعلق الشافعى فى القديم القول به على صحة الحديث كما نقله البيهقى فى « المعرفة » وهو قول أبى ثور وجاعة من محدثى الشافعية ، وقال البيهقى فى « الخلافات » : هذه المسألة ثابتة لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث فى صحتها فوجب العمل بها ، ثم ساق بسنده إلى الشافعى قال : كل ما قلت وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه فخذوا بالحديث ولا تقلدوني . وقال الشافعى فى الجديد ومالك وأبو حنيفة لا يصام عن الميت . وقال الليث وأحمد وإسحق وأبو عبيد : لا يصام عنه إلا النذر حملاً للعموم الذى فى حديث عائشة على المقيد فى حديث ابن عباس ، وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما ، فحديث ابن عباس صورة مستقلة سأل عنها من وقعت له ، وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة ، وقد وقعت الإشارة فى حديث ابن عباس إلى نحو هذا العموم حيث قيل فى آخره « فدين الله أحق أن يقضى » . وأما رمضان فيطعم عنه ، فأما المالكية فأجابوا عن حديث الباب بدعوى عمل أهل المدينة كعادتهم ، وادعى القرطبي تبعاً لعياض أن الحديث مضطرب ، وهذا لا يتأتى إلا فى حديث ابن عباس ثانياً حديثى الباب ، وليس الاضطراب فيه مسلماً كما سيأتى ، وأما حديث عائشة فلا اضطراب فيه . واحتج القرطبي بزيادة ابن لهيعة المذكورة لأنها تدل على عدم الوجوب ، وتعقب بأن معظم المجيزين لم يوجبوه كما تقدم وإنما قالوا يتخير الولي بين الصيام والإطعام ، وأجاب الماوردى عن الجديد بأن المراد بقوله « صام عنه وليه أى فعل عنه وليه ما يقوم مقام الصوم وهو الإطعام ، قال وهو نظير قوله « التراب وضوء المسلم إذا لم يجد الماء » قال فسمى البدل باسم المبدل فكذلك هنا ، وتعقب بأنه صرف للفظ عن ظاهره بغير دليل . وأما الحنفية فاعتلوا لعدم القول بهذين الحديثين بما روى عن عائشة أنها « سئلت عن امرأة ماتت وعليها صوم ، قالت : يطعم عنها » . وعن عائشة قالت « لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم » أخرجه البيهقى ، وبما روى عن ابن عباس « قال فى رجل مات وعليه رمضان قال يطعم عنه ثلاثون مسكيناً » أخرجه عبد الرزاق ، وروى النسائى عن ابن عباس قال « لا يصوم أحد عن أحد » قالوا فلما أفتى ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياه دل ذلك على أن العمل على خلاف ما روياه ، وهذه قاعدة لهم معروفة ، إلا أن الآثار المذكورة عن عائشة وعن ابن عباس فيها مقال ، وليس فيها ما يمنع الصيام إلا الأثر الذى عن عائشة وهو ضعيف جداً ، والراجح أن المعتبر ما رواه لا ما رآه لاحتمال أن يخالف ذلك لاجتهاد ومستنده فيه لم يتحقق ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عنده ، وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك الحق للمظنون ، والمسألة مشهورة فى الأصول . واختلف المجيزون فى المراد بقوله « وليه » فقيل كل قريب ، وقيل الوارث خاصة ، وقيل عصبته ، والأول أرجح ، والثانى قريب ، ويرد الثالث قصة المرأة التى سألت عن نذر أمها . واختلفوا أيضاً هل يختص ذلك بالولي ؟ لأن الأصل عدم النيابة فى العبادة البدنية ، ولأنها عبادة لا تدخلها النيابة فى

الحياة فكذلك في الموت إلا ما ورد فيه الدليل فيقتصر على ما ورد فيه ويبقى الباقي على الأصل وهذا هو الراجح ، وقيل يختص بالولي فلو أمر أجنبياً بأن يصوم عنه أجزأ كما في الحج ، وقيل يصح استقلال الأجنبي بذلك وذكر الولي لكونه الغالب ، وظاهر صنيع البخاري اختيار هذا الأخير ، وبه جزم أبو الطيب الطبري وقواه بتشبيهه صلى الله عليه وسلم ذلك بالدين والدين لا يختص بالقرب .

**قوله ( تابعه ابن وهب عن عمرو )** يعني ابن الحارث المذكور بسنده ، وهذه المتابعة وصلها مسلم وأبو داود وغيرهما بلفظه .

**قوله ( ورواه يحيى بن أيوب )** يعني المصري عن عبيد الله بن أبي جعفر بسنده المذكور ، وروايته هذه عند أبي عوانة والدارقطني من طريق عمرو بن الربيع وابن خزيمة من طريق سعيد بن أبي مریم كلاهما عن يحيى بن أيوب والفاظهم متوافقة ، ورواه البزار من طريق ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر فزاد في آخر المتن « إن شاء » .

**قوله ( حدثنا محمد بن عبد الرحيم )** هو الحافظ المعروف بصاعقة ، ومعاوية بن عمرو هو الأزدي ويعرف بابن الكرماني من قدماء شيوخ البخاري حدث عنه بغير واسطة في أواخر كتاب الجمعة وحدث عنه هنا وفي الجهاد وفي الصلاة بواسطة ، وكان طلب معاوية المذكور للحديث وهو كبير وإلا فلو كان طلبه وهو على قدر سنه لكان من أعلى شيوخ البخاري ، وزائدة شيخه هو ابن قدامة الثقفى مشهور قد لقي البخاري جماعة من أصحابه .

**قوله ( عن مسلم البطين )** بفتح الموحدة وكسر المهمله ثم تحتانية ساكنة ثم نون ، وسيأتى أن الحديث جاء من رواية شعبة عن الأعمش عن مسلم المذكور ، وشعبة لا يتحدث عن شيوخه الذين ربما دلسوا إلا بما تحقق أنهم سمعوه .

**قوله ( جاء رجل )** في رواية غير زائدة « جاءت امرأة » وقد تقدم القول في تسميتها في كتاب الحج .  
**قوله ( جاء رجل )** لم أقف على اسمه ، واتفق من عدا زائدة وعبر بن القاسم على أن السائل امرأة ، وزاد أبو حريز في روايته أنها خثعمية .

**قوله ( إن أمي )** خالف أبو حامد جميع من رواه فقال « إن أختي » واختلاف على أبي بشر عن سعيد ابن جبير فقال هشيم عنه « ذات قرابة لها » وقال شعبة عنه « إن أختها » أخرجهما أحمد ، وقال حماد عنه ذات قرابة لها إما أختها وإما ابنتها « وهذا يشعر بأن التردد فيه من سعيد بن جبير .

**قوله ( وعليها صوم شهر )** هكذا في أكثر الروايات ، وفي رواية أبي حريز « خمسة عشر يوماً » وفي رواية أبي خالد « شهرين متتابعين » وروايته تقتضى أن لا يكون الذى عليها صوم شهر رمضان بخلاف رواية غيره . فإنها محتملة إلا رواية زيد بن أبي أنيسة فقال « إن عليها صوم نذر » وهذا واضح في أنه غير رمضان ، وبين أبو بشر في روايته سبب النذر فروى أحمد من طريق شعبة عن أبي بشر « أن امرأة ركبت البحر فنذرت أن تصوم شهراً فأتت قبل أن تصوم ، فأنت أختها النبي صلى الله عليه وسلم » الحديث ورواه أيضاً عن هشيم عن أبي بشر نحوه ، وأخرجه البيهقي من حديث حماد بن سلمة . وقد ادعى بعضهم أن هذا

الحديث اضطرب فيه الرواة عن سعيد بن جبير ، فمنهم من قال : إن السائل امرأة ، ومنهم من قال : رجل ، ومنهم من قال : إن السؤال وقع عن نذر ، فمنهم من فسره بالصوم ومنهم من فسره بالحج لما تقدم في أواخر الحج . والذي يظهر أنهما قصتان . ويؤيده أن السائلة في نذر الصوم خثمية كما في رواية أبي حريز المعلقة ، والسائلة عن نذر الحج جهنية كما تقدم في موضعه . وقد قدمنا في أواخر الحج أن مسلماً روى من حديث بريدة أن امرأة سألت عن الحج وعن الصوم معاً . وأما الاختلاف في كون السائل رجلاً أو امرأة والمستول عنه أختاً أو أمّاً فلا يقدح في موضع الاستدلال من الحديث لأن الغرض منه مشروعية الصوم أو الحج عن الميت ولا اضطراب في ذلك ، وقد تقدمت الإشارة إلى كيفية الجمع بين مختلف الروايات فيه عن الأعمش وغيره والله أعلم .

**قوله ( فدين الله أحق أن يقضى )** تقدمت مباحثه في أواخر الحج قبيل « فضل المدينة » مستوفى .

**قوله ( قال سليمان )** هو الأعمش ، يعنى بالإسناد المذكور أولاً إليه .

**قوله ( فقال الحكم )** أى ابن عتيبة ، وسلمة أى ابن كهيل ، والحاصل أن الأعمش سمع هذا الحديث من ثلاثة أنفس في مجلس واحد من مسلم البطين : أولاً عن سعيد بن جبير ، ثم من الحكم وسلمة عن مجاهد . وقد خالف زائدة في ذلك أبو خالد الأحمر كما سيأتى .

**قوله ( ويذكر عن أبي خالد حدثنا الأعمش إلخ )** محصله أن أبا خالد جمع بين شيوخ الأعمش الثلاثة ، فحدث به عنه عنهم عن شيوخ ثلاثة . وظاهره أنه عند كل منهم عن كل منهم . ويحتمل أن يكون أراد به اللف والنشر بغير ترتيب ، فيكون شيخ الحكم عطاء ، وشيخ البطين سعيد بن جبير ، وشيخ سلمة مجاهداً ، ويؤيده أن النسائي أخرجه من طريق عبد الرحمن بن مغراء عن الأعمش مفصلاً هكذا ، وهو مما يقوى رواية أبي خالد وقد وصلها مسلم لكن لم يسق المتن بل أحال به على رواية زائدة ، وهو معترض لأن بينهما مخالفة سيأتى بيانها . ووصلها أيضاً الترمذى والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني من طريق أبي خالد .

**قوله ( وقال يحيى )** أى ابن سعيد . ( وأبو معاوية عن الأعمش إلخ ) وافقاً زائدة على أن شيخ مسلم البطين فيه سعيد بن جبير ، وكذلك رواه شعبة وعبد الله بن نمير وعبد بن القاسم وعبيدة بن حميد وآخرون عن الأعمش وطرقهم عند النسائي وأحمد وغيرهما .

**قوله ( وقال عبيد الله بن عمرو )** أى الرق ( عن زيد بن أبي أنيسة إلخ ) هذا يخالف رواية عبد الرحمن ابن مغراء من حيث أن شيخ الحكم فيها عطاء وفي هذه شيخه سعيد ، ويحتمل أن يكون سمعه من كل منهما ، وطريق عبيد الله هذه وصلها مسلم أيضاً .

**قوله ( وقال أبو حريز )** بالمهمله والراء والزاي ، وهو عبد الله بن الحسين قاضى سجستان ، وطريقه هذه وصلها ابن خزيمة والحسن بن سفيان ومن جهته البيهقي .

## باب متى يحل فطر الصائم؟

وأفطر أبو سعيد الخدري حين غاب قرص الشمس.

[١٩٥٤] ١٩٠٤ - نا الحميدي قال نا سفيان قال نا هشام بن عروة قال سمعت أبي يقول سمعت عاصم بن عمر بن الخطاب عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «إذا أقبل الليل من هاهنا، وأدبر النهار من هاهنا، وغربت الشمس، فقد أفطر الصائم».

[١٩٥٥] ١٩٠٥ - نا إسحاق الواسطي قال نا خالد عن الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى: كنا مع رسول الله صلى الله عليه في سفر وهو صائم، فلما غابت الشمس قال لبعض القوم: «يا فلان قم فاجدح لنا»، فقال: يا رسول الله، لو أمسيت. قال: «انزل فاجدح لنا»، قال: يا رسول الله، فلو أمسيت. قال: «انزل فاجدح لنا». قال: إن عليك نهراً. قال: «فانزل فاجدح لنا». فنزل فجدح لهم، فشرب رسول الله صلى الله عليه ثم قال: «إذا رأيتم الليل قد أقبل من هاهنا فقد أفطر الصائم».

**قوله (باب متى يحل فطر الصائم)** غرض هذه الترجمة الإشارة إلى أنه هل يجب إمساك جزء من الليل لتحقيق مضي النهار أم لا؟ وظاهر صنيعه يقتضي ترجيح الثاني لذكره لأثر أبي سعيد في الترجمة، لكن محله إذا ما حصل تحقق غروب الشمس.

**قوله (وأفطر أبو سعيد الخدري حين غاب قرص الشمس)** وصله سعيد بن منصور وأبو بكر ابن أبي شيبة من طريق عبد الواحد بن أيمن عن أبيه قال «دخلنا على أبي سعيد فأفطر ونحن نرى أن الشمس لم تغرب» ووجه الدلالة منه أن أبا سعيد لما تحقق غروب الشمس لم يطلب مزيداً على ذلك ولا التفت إلى موافقة من عنده على ذلك، فلو كان يجب عنده إمساك جزء من الليل لاشتراك الجميع في معرفة ذلك والله أعلم. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين: أحدهما حديث عمر.

**قوله (حدثنا سفيان)** هو ابن عيينة، والإسناد كله حجازيون: الحميدي وسفيان مكيان، والباقون مدنيون. وفيه رواية الأبناء عن الآباء، ورواية تابعي صغير عن تابعي كبير هشام عن أبيه، وصحابي صغير عن صحابي كبير عاصم عن أبيه، وكان مولد عاصم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لكن لم يسمع منه شيئاً.

**قوله (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم)** في رواية ابن خزيمة من طريق أبي معاوية عن هشام قال لي،.

**قوله (إذا أقبل الليل من ههنا)** أي من جهة المشرق كما في الحديث الذي يليه، والمراد به وجود الظلمة حساً، وذكر في هذا الحديث ثلاثة أمور، لأنها وإن كانت متلازمة في الأصل لكنها قد تكون في

الظاهر غير متلازمة ، فقد يظن إقبال الليل من جهة المشرق ولا يكون إقباله حقيقة بل لوجود أمر يغطي ضوء الشمس وكذلك إدبار النهار فن ثم قيد بقوله « وغربت الشمس » إشارة إلى اشتراط تحقق الإقبال والإدبار ، وأنهما بواسطة غروب الشمس لا بسبب آخر ، ولم يذكر ذلك في الحديث الثاني فيحتمل أن ينزل على حالين : أما حيث ذكرها في حال الغيم مثلاً وأما حيث لم يذكرها في حال الصحو ، ويحتمل أن يكونا في حالة واحدة وحفظ أحد الراويين ما لم يحفظ الآخر ، وإنما ذكر الإقبال والإدبار معاً لإمكان وجود أحدهما مع عدم تحقق الغروب قاله القاضي عياض . وقال شيخنا في « شرح الترمذى » : الظاهر الاكتفاء بأحد الثلاثة لأنه يعرف انقضاء النهار بأحدهما ، ويؤيده الاختصار في رواية ابن أبي أوفى على إقبال الليل

**قوله ( فقد أفطر الصائم )** أى دخل في وقت الفطر كما يقال أنجد إذا أقام بنجد وأتم إذا أقام بهتامة . ويحتمل أن يكون معناه فقد صار مفطراً في الحكم لكون الليل ليس ظرفاً للصيام الشرعى ، وقد رد ابن خزيمة هذا الاحتمال وأوماً إلى ترجيح الأول فقال : قوله « فقد أفطر الصائم » لفظ خبر ومعناه الأمر أى فليفطر الصائم ، ولو كان المراد فقد صار مفطراً كان فطر جميع الصوم واحداً ولم يكن للترغيب في تعجيل الإفطار معنى اه . وقد يجاب بأن المراد فعل الإفطار حساً ليوافق الأمر الشرعى ، ولا شك أن الأول أرجح ، ولو كان الثاني معتمداً لكان من حنف أن لا يفطر فصام فدخل الليل حنث بمجرد دخوله ولو لم يتناول شيئاً ، ويمكن الانفصال عن ذلك بأن الإيمان مبنية على العرف ، وبذلك أفتى الشيخ أبو إسحق الشيرازى في مثل هذه الواقعة بعينها ، ومثل هذا لو قال إن أفطرت فأنت طالق فصادف يوم العيد لم تطلق حتى يتناول ما يفطر به ، وقد ارتكب بعضهم الشطط فقال يحنث ، ويرجح الأول أيضاً رواية شعبة أيضاً بلفظ « فقد حل الإفطار » وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق الثورى عن الشيبانى ، وسيأتى لذلك مزيد بيان في « باب الوصال » بعد ثلاثة أبواب . الحديث الثانى حديث ابن أبى أوفى .

**قوله ( حدثنا خالد )** هو ابن عبد الله الواسطى والشيبانى هو أبو إسحق .

**قوله ( عن عبد الله بن أبى أوفى )** سيأتى في الباب الذى يليه من وجه آخر عن أبى إسحق « سمعت ابن أبى أوفى » .

**قوله ( كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر )** هذا السفر يشبه أن يكون سفر غزوة الفتح ، ويؤيده رواية هشيم عن الشيبانى عند مسلم بلفظ « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر في شهر رمضان » وقد تقدم أن سفره في رمضان منحصر في غزوة بدر وغزوة الفتح ، فإن ثبت فلم يشهد ابن أبى أوفى بداراً فتعينت غزوة الفتح .

**قوله ( فلما غابت الشمس )** في رواية الباب الذى يليه « فلما غربت الشمس » وهى تفيد معنى أزيد من معنى غابت .

**قوله ( قال لبعض القوم يا فلان )** في رواية شعبة عن الشيبانى عند أحمد « فدعا صاحب شرابه بشراب فقال لو أمسيت » وسأذكر من سماه في الباب الذى يليه .

**قوله ( فاجدح )** بالجيم ثم الحاء المهملة ، والجدح تحريك السويق ونحوه بالماء يعود يقال له المجدح مجنح الرأس ، وزعم الداودى أن معنى قوله اجدح لى أى احلب ، وغلطوه في ذلك .



**قوله ( إن عليك نهراً )** يحتمل أن يكون المذكور كان يرى كثرة الضوء من شدة الصحو فيظن أن الشمس لم تغرب ويقول لعلها غطاها شيء من جبل ونحوه ، أو كان هناك غيم فلم يتحقق غروب الشمس ، وأما قول الراوى « وغربت الشمس » فلإخبار منه بما في نفس الأمر وإلا فلو تحقق الصباحى أن الشمس غربت ما توقف لأنه حينئذ يكون معانداً ، وإنما توقف احتياطاً واستكشافاً عن حكم المسألة ، قال الزين بن المنير : يؤخذ من هذا جواز الاستفسار عن الظواهر لاحتمال أن لا يكون المراد إمرارها على ظاهرها ، وكأنه أخذ ذلك من تقريره صلى الله عليه وسلم الصباحى على ترك المبادرة إلى الامتثال . وفي الحديث أيضاً استحباب تعجيل الفطر ، وأنه لا يجب إمساك جزء من الليل مطلقاً ، بل متى تحقق غروب الشمس حل الفطر . وفيه تذكّر العالم بما يخشى أن يكون نسيه وترك المراجعة له بعد ثلاث . وقد اختلفت الروايات عن الشيبانى في ذلك فأكثر ما وقع فيها أن المراجعة وقعت ثلاثاً وفي بعضها مرتين وفي بعضها مرة واحدة ، وهو محمول على أن بعض الرواة اختصر القصة ، ورواية خالد المذكورة في هذا الباب أتمهم سياقاً وهو حافظ فزيادته مقبولة ، وقد جاء أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يراجع بعد ثلاث ، وهو عند أحمد من حديث عبد الله ابن أبى حنبل في حديث أوله « كان ليهودى عليه دين » . وفي حديثى الباب من الفوائد بيان وقت الصوم وأن الغروب متى تحقق كفى ، وفيه إيماء إلى الزجر عن متابعة أهل الكتاب فإنهم يؤخرون الفطر عن الغروب . وفيه أن الأمر الشرعى أبلغ من الحسى ، وأن العقل لا يقضى على الشرع . وفيه البيان بذكر اللازم والمألوم جميعاً لزيادة الإيضاح .

### باب يُفْطِرُ بِمَا تَيْسَّرُ مِنَ الْمَاءِ وَغَيْرِهِ

[١٩٥٦]

١٩٠٦ - فامسدد قال نا عبد الواحد قال نا الشيبانى سليمان قال سمعتُ عبد الله بن أبي أوفى قال : سُرنا مع رسول الله صلى الله عليه وهو صائمٌ ، فلما غربت الشمس قال : « انزل فاجدح لنا » . قال : يا رسول الله ، لو أمسيت . قال : « انزل فاجدح لنا » . قال : يا رسول الله ، إن عليك نهراً . قال : « انزل فاجدح لنا » . قال : فنزل فجدح ، ثم قال : « إذا رأيتم الليل أقبل من هاهنا فقد أفطر الصائم » . وأشار بإصبعه قبل المشرق .

**قوله ( باب يفطر بما تيسر من الماء أو غيره )** أى سواء كان وحده أو مخلوطاً ، وفي رواية أبى ذر عن غير الكشمينى « بالماء » وذكر فيه حديث ابن أبى أوفى وهو ظاهر فيما ترجم له ، ولعله أشار إلى أن الأمر فى قوله « من وجد تمرأ فليفطر عليه ومن لا فليفطر على الماء » ليس على الوجوب ، وهو حديث أخرجه الحاكم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس مرفوعاً وصححه الترمذى وابن حبان من حديث سلمان بن عامر ، وقد شد ابن حزم فأوجب الفطر على التمر وإلا فعلى الماء .

**قوله ( سُرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائمٌ فلما غربت الشمس قال : انزل فاجدح لنا )** لم يسم المأمور بذلك ، وقد أخرجه أبو داود عن مسدد شيخ البخارى فيه فسماه ولفظه « فقال يا بلال

انزل الخ » وأخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم من طرق عن عبد الواحد وهو ابن زياد شيخ مسدد فيه فاتفت رواياتهم على قوله « يا فلان » فلعلها تصحفت ، ولعل هذا هو السر في حذف البخاري لها ، وقد سبق الحديث في الباب الذي قبله من رواية خالد عن الشيباني بلفظ « يا فلان » وذكرنا أن في حديث عمر عند ابن خزيمة « قال : قال لي النبي صلى الله عليه وسلم إذا أقبل الليل الخ » فيحتمل أن يكون المخاطب بذلك عمر فإن الحديث واحد ، فلما كان عمر هو المقول له « إذا أقبل الليل الخ » احتمل أن يكون هو المقول له أولاً « اجدح » لكن يؤيد كونه بلالا قوله في رواية شعبة المذكورة قبل « فدعا صاحب شرابه » فإن بلالا هو المعروف بخدمة النبي صلى الله عليه وسلم .

## ب

### تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ

١٩٠٧- ثا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » . [١٩٥٧]

١٩٠٨- ثا أحمد بن يونس قال نا أبو بكر عن سليمان عن ابن أبي أوفى قال : كنت مع النبي صلى الله عليه في سفر ، فصام حتى أمسى ، قال لرجل : « انزل فاجدح لي » قال : لو انتظرت حتى تمسي ، قال : « انزل فاجدح لي ، إذا رأيت الليل قد أقبل من هاهنا فقد أفطر الصائم » . [١٩٥٨]

قوله ( باب تعجيل الإفطار ) قال ابن عبد البر : أحاديث تعجيل الإفطار وتأخير السحور صحاح متواترة . وعند عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الأودي قال « كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أسرع الناس إفطاراً وأبطأهم سحوراً » .

قوله ( عن أبي حازم ) هو ابن دينار .  
قوله ( لا يزال الناس بخير ) في حديث أبي هريرة « لا يزال الدين ظاهراً » وظهور الدين مستلزم لدوام الخير .

قوله ( ما عجلوا الفطر ) زاد أبو ذر في حديثه « وأخروا السحور » أخرجه أحمد ، و « ما » ظرفية ، أي مدة فعلهم ذلك امتثالاً للسنة واقفين عند حدها غير متنطعين بعقولهم ما يغير قواعدها ، زاد أبو هريرة في حديثه « لأن اليهود والنصارى يؤخرون » أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهما ، وتأخير أهل الكتاب له أمد وهو ظهور النجم ، وقد روى ابن حبان والحاكم من حديث سهل أيضاً بلفظ « لا تزال أمتي على سنتي ما لم تنتظر بفطرها النجوم » وفيه بيان العلة في ذلك ، قال المهلب : والحكمة في ذلك أن لا يزداد في النهار من الليل ، ولأنه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة ، واتفق العلماء على أن محل ذلك إذا تحقق غروب الشمس بالرؤية أو بإخبار عدلين ، وكذا عدل واحد في الأرجح ، قال ابن دقيق العيد : في هذا الحديث رد على الشيعة في تأخيرهم الفطر إلى ظهور النجوم ، ولعل هذا هو السبب في وجود الخير بتعجيل الفطر لأن الذي

يؤخره يدخل في فعل خلاف السنة اهـ . وما تقدم من الزيادة عند أبي داود أولى بأن يكون سبب هذا الحديث ، فإن الشيعة لم يكونوا موجودين عند تحديثه صلى الله عليه وسلم بذلك ، قال الشافعي في « الأم » تعجيل الفطر مستحب ، ولا يكره تأخيرها إلا لمن تعمدته ورأى الفضل فيه ، ومقتضاه أن التأخير لا يكره مطلقاً ، وهو كذلك إذ لا يلزم من كون الشيء مستحباً أن يكون نقيضه مكروهاً مطلقاً ، واستدل به بعض المالكية على عدم استحباب ستة شوال لئلا يظن الجاهل أنها ملتزمة برمضان ، وهو ضعيف ولا يخفى الفرق .

( تنبيه ) : من البدع المنكرة ما أحدث في هذا الزمان من إيقاع الأذان الثاني قبل الفجر بنحو ثلث ساعة في رمضان ، وإطفاء المصابيح التي جعلت علامة لتحريم الأكل والشرب على من يريد الصيام زعماً ممن أحدثه أنه للاحتياط في العبادة ولا يعلم بذلك إلا آحاد الناس ، وقد جرهم ذلك إلى أن صاروا لا يؤذنون إلا بعد الغروب بدرجة لتمكين الوقت زعموا فأخروا الفطر وعجلوا السحور وخالفوا السنة ، فلذلك قل عنهم الخير وكثير فيهم الشر ، والله المستعان .

قوله ( حدثنا أبو بكر ) هو ابن عياش عن سليمان هو أبو إسحق الشيباني ، وقد تقدم الكلام على حديث ابن أبي أوفى قريباً .

### باب إِذَا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ

١٩٠٩ - حدثنا عبد الله بن أبي شيبَةَ قال نا أبو أسامة عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ فَاطِمَةَ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ : أَفْطَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ غَيْمٍ ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، قِيلَ لَهُشَامُ : فَأَمَرُوا بِالْقَضَاءِ ؟ قَالَ : بُدِّ مِنْ قَضَاءٍ . وَقَالَ مَعْمَرٌ سَمِعْتُ هِشَامًا : لَا أُدْرِى أَقْضُوا أَمْ لَا . [١٩٥٩]

قوله ( باب إذا أفطر في رمضان ) أى طائناً غروب الشمس ( ثم طلعت الشمس ) أى هل يجب عليه قضاء ذلك اليوم أو لا . وهى مسألة خلافية ، واختلف قول عمر فيها كما سيأتى ، والمراد بالطلوع الظهور ، وكأنه عى لفظ الخبر فى ذلك . وأيضاً فإنه يشعر بأن قرص الشمس كله ظهر مرتفعاً ، ولو عبر بظهورت لم يفد ذلك .

قوله ( عن هشام بن عروة ) فى رواية أبى داود من وجه آخر عن أبى أسامة « حدثنا هشام بن عروة » .  
قوله ( عن فاطمة ) زاد أبو داود « بنت المنذر » وهى ابنة عم هشام وزوجته ، وأسماء جدتهما جميعاً .  
قوله ( يوم غيم ) كذا للأكثر فيه بنصب يوم على الظرفية ، وفى رواية أبى داود وابن خزيمة « فى يوم غيم » .

قوله ( قيل لهشام ) فى رواية أبى داود « قال أبو أسامة قلت لهشام » وكذا أخرجه ابن أبى شيبَةَ فى مصنفه وأحمد فى مسنده عن أبى أسامة .

قوله ( بد من قضاء ) هو استفهام إنكار محذوف الأداة والمعنى لا بد من قضاء ، ووقع فى رواية أبى ذر « لا بد من القضاء » .

قوله ( وقال معمر سمعت هشاماً يقول لا أدري أقضوا أم لا ) هذا التعليق وصله عبد بن حميد قال « أخبرنا معمر سمعت هشام بن عروة » فذكر الحديث وفي آخره « فقال إنسان لهشام أقضوا أم لا ؟ » فقال « لا أدري » وظاهر هذه الرواية تعارض التي قبلها ، لكن يجمع بأن جزمه بالقضاء محمول على أنه استند فيه إلى دليل آخر ، وأما حديث أسماء فلا يحفظ فيه إثبات القضاء ولا نفيه ، وقد اختلف في هذه المسألة فذهب الجمهور إلى إيجاب القضاء ، واختلف عن عمر فروى ابن أبي شيبه وغيره من طريق زيد بن وهب عنه ترك القضاء ، ولفظ معمر عن الأعمش عن زيد « فقال عمر : لم نقض والله ما يجانفنا الإثم » وروى مالك من وجه آخر عن عمر أنه قال لما أفطر ثم طلعت الشمس « الخطب يسير وقد اجتهدنا » وزاد عبد الرزاق في روايته من هذا الوجه « نقض يوماً » وله من طريق علي بن حفظة عن أبيه نحوه ، ورواه سعيد بن منصور وفيه « فقال من أفطر منكم فليصم يوماً مكانه » وروى سعيد بن منصور من طريق أخرى عن عمر نحوه . وجاء ترك القضاء عن مجاهد والحسن وبه قال إسحق وأحمد في رواية واختاره ابن خزيمة فقال قول هشام لا بد من القضاء لم يستنده ولم يتبين عندي أن عليهم قضاء ، ويرجح الأول أنه لو غم هلال رمضان فاصبحوا مفطرين ثم تبين أن ذلك اليوم من رمضان فالقضاء واجب بالاتفاق فكذلك هذا . وقال ابن التين : لم يوجب مالك القضاء إذا كان في صوم نذر ، قال ابن المنير في الحاشية : في هذا الحديث أن المكلفين إنما خرطبوا بالظاهر ، فإذا اجتهدوا فأخطئوا فلا حرج عليهم في ذلك .

### باب صَوْمِ الصَّبِيَّانِ

وقال عمر لنشوان في رمضان : ويلك ، وصبياننا صيام . فضربه .

[١٩٦٠]

١٩١٠ - فامسدد قال نا بشر بن الفضل قال نا خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ قالت : أرسل النبي صلى الله عليه غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار : « من أصبح مفطراً فليتم بقية يومه ، ومن أصبح صائماً فليصم » . قالت : كنا نصومه بعد ونصوم صبياننا ونجعل لهم اللعبة من العهن . فإذا بكى أحدهم على الطعام أعطيناه ذاك حتى يكون عند الإفطار . العهن : الصوف .

قوله ( باب صوم الصبيان ) أى هل يشرع أم لا ؟ والجمهور على أنه لا يجب على من دون البلوغ ، واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري وقال به الشافعي أنهم يؤمرون به للتمرين عليه إذا أطاقوه ، وحده أصحابه بالسبع والعشر كالصلاة ، وحده إسحق باثنتي عشرة سنة ، وأحمد في رواية بعشر سنين ، وقال الأوزاعي : إذا أطاق صوم ثلاثة أيام تبعاً لا يضعف فيهن حمل على الصوم ، والأول قول الجمهور ، والمشهور عن المالكية أنه لا يشرع في حق الصبيان ، ولقد تطف المصنف في التعقب عليهم بإيراد أثر عمر في صدر الترجمة لأن أقصى ما يعتمدونه في معارضة الأحاديث دعوى عمل أهل المدينة على خلافها ولا عمل يستند إليه أقوى من العمل في عهد عمر مع شدة تحريه ووفور الصحابة في زمانه ، وقد قال للذي أفطر في رمضان موبخاً له « كيف تفطر وصبياننا صيام » ، وأغرب ابن الماجشون من المالكية فقال : إذا أطاق الصبيان الصيام ألزموه . فإن أفطروا لغير عذر فعليهم القضاء .

**قوله ( وقال عمر لنشوان إلخ )** أى لإنسان نشوان ، وهو بفتح النون وسكون المعجمة كسكران وزناً ومعنى وجمعه نشاوى كسكارى ، قال ابن خالويه : سكر الرجل وانتشى وثمل ونزف بمعنى ، وقال صاحب « المحكم » : نشى الرجل وانتشى وتنشى كله سكر ، ووقع عند ابن التين النشوان السكران سكرأ خفيفاً . وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور والبعثى فى « الجعديات » من طريق عبد الله بن الهذيل « أن عمر بن الخطاب أتى برجل شرب الخمر فى رمضان ؛ فلما دنا منه جعل يقول : للمنخرين والفم » وفى رواية البغوى « فلما رفع إليه عثر فقال عمر : على وجهك ويحك ، وصبياننا صيام . ثم أمر به فضرب ثمانين سوطاً ، ثم سيره إلى الشام » وفى رواية البغوى « فضربه الحد ، وكان إذا غضب على إنسان سيره إلى الشام ، فسيره إلى الشام » .

**قوله ( عن خالد بن ذكوان )** هو أبو الحسين المدنى نزيل البصرة ، وهو تابعى صغير « وليس له من الصحابة سماع من سوى الربيع بنت معوذ وهى من صغار الصحابة ، ولم يخرج البخارى من حديثه عن غيرها . **قوله ( عن الربيع )** فى رواية مسلم من وجه آخر عن خالد « سألت الربيع » وهى بتشديد الباء مصغراً وأبوها بكسر الواو والتشديد يوزن معلم ، وهو ابن عوف ويعرف بابن عفراء ، يأتى ذكره فى وقعة بدر من المغازى إن شاء الله تعالى .

**قوله ( أرسل النبي صلى الله عليه وسلم غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار )** زاد مسلم « التى حول المدينة » وقد تقدم تسمية الرسول بذلك فى « باب إذا نوى بالنهار صوماً » .

**قوله ( صبياننا )** زاد مسلم « الصغار ونذهب بهم إلى المسجد » .

**قوله ( من العهن )** أى الصوف ، وقد فسر المصنف فى رواية المستمل فى آخر الحديث ، وقبل العهن الصوف المصبوغ .

**قوله ( أعطيناه ذلك حتى يكون عند الإفطار )** هكذا رواه ابن خزيمة وابن حبان ، ووقع فى رواية مسلم « أعطيناه إياه عند الإفطار » وهو مشكل ، ورواية البخارى توضح أنه سقط منه شيء ، وقد رواه مسلم من وجه آخر عن خالد بن ذكوان فقال فيه « فإذا سألونا الطعام أعطيناكم اللعبة تلهمهم حتى يتموا صومهم » وهو يوضح صحة رواية البخارى . ووقع لمسلم شك فى تقييده الصبيان بالصغار ، وهو ثابت فى « صحيح ابن خزيمة » وغيره ، وتقييده بالصغار لا يخرج الكبار بل يدخلهم من باب الأولى ، وأبغ من ذلك ما جاء فى حديث رزينة بفتح الراء وكسر الزاى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر مرضعته فى عاشوراء ورضعاء فاطمة فيتفل فى أفواههم ، ويأمر أمهاتهم أن لا يرضعن إلى الليل « أخرجه ابن خزيمة وتوقف فى صحته ، وإسناده لا بأس به ، واستدل بهذا الحديث على أن عاشوراء كان فرضاً قبل أن يفرض رمضان ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك فى أول كتاب الصيام ، وسيأتى الكلام على صيام عاشوراء بعد عشرين باباً ، وفى الحديث حجة على مشروعية تمرين الصبيان على الصيام كما تقدم لأن من كان فى مثل السن الذى ذكر فى هذا الحديث فهو غير مكلف ، وإنما صنع لهم ذلك للتمرين ، وأغرب القرطبي فقال : لعل النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم بذلك ، ويبعد أن يكون أمر بذلك لأنه تعذيب صغير بعبادة غير متكررة فى السنة ، وما قدمناه من حديث رزينة يرد عليه ، مع أن الصحيح عند أهل الحديث وأهل الأصول أن الصحابي

إذا قال فعلنا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان حكمه الرفع لأن الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك ، وتقريرهم عليه مع توفر دواعيهم على سؤالهم إياه عن الأحكام ، مع أن هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه فما فعلوه إلا بتوقيف ، والله أعلم .

## باب الوصال

ومن قال ليس في الليل صيام ، لقوله : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾

ونهى النبي صلى الله عليه عنه رحمة لهم وإبقاء عليهم ، وما يكره من التعمق .

[١٩٦١] ١٩١١- فامسدد قال نا يحيى عن شعبة قال حدثني قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « لا تواصلوا » . قالوا : إنك تواصل . قال : « لست كأحد منكم ، إني أطعم وأسقى » . أو « إني أبيت أطعم وأسقى » .

[الحديث ١٩٦١ - طرفه في : ٧٢٤١] .

[١٩٦٢] ١٩١٢- فامسدد قال نا يوسف بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه عن الوصال . قالوا : إنك تواصل . قال : « إني لست مثلكم ، إني أطعم وأسقى » .

[١٩٦٣] ١٩١٣- فامسدد قال نا الليث حدثني ابن الهادي عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد أنه سمع النبي صلى الله عليه يقول : « لا تواصلوا ، فأياكم إذا أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر » ، قالوا : فإنك تواصل يا رسول الله . قال : « إني لست كهيتكم ، إني أبيت لي مطعم يطعمني وساق يسقيني » .

[الحديث ١٩٦٣ - طرفه في : ١٩٦٧] .

[١٩٦٤] ١٩١٤- حدثنا عثمان بن أبي شيبة ومحمد قالوا أنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : نهى رسول الله صلى الله عليه عن الوصال رحمة لهم . فقالوا : إنك تواصل . قال : « إني لست كهيتكم ، إني يطعمني ويُسقيني » . قال أبو عبد الله : لم يذكر عثمان « رحمة لهم » .

قوله ( باب الوصال ) هو الترك في ليالي الصيام لما يفطر بالنهار بالقصد ، فيخرج من أمسك اتفاقاً . ويدخل من أمسك جميع الليل أو بعضه ، ولم يجزم المصنف بحكمه لشبهة الاختلاف فيه .

**قوله ( ومن قال ليس في الليل صيام لقوله عز وجل : ثم أتموا الصيام إلى الليل )** كأنه يشير إلى حديث أبي سعيد الخير ، وهو حديث ذكره الترمذى في « الجامع » ووصله في « العلل المفرد » وأخرجه ابن السكن وغيره في « الصحابة » والدولابى وغيره في « الكنى » كلهم من طريق أبي فروة الرهاوى عن معقل الكندى عن عبادة بن نسي عنه ولفظ المتن مرفوعاً « إن الله لم يكتب الصيام بالليل ، فمن صام فقد تعنى ، ولا أجر له » قال ابن منده : غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وقال الترمذى : سألت البخارى عنه فقال : ما أرى عبادة سمع من أبي سعيد الخير ، وفي المعنى حديث بشير بن الخصاصية وقد أخرجه أحمد والطبرانى وسعيد ابن منصور وعبد بن حميد وابن أبي حاتم في تفسيرهما بإسناد صحيح إلى ليلي امرأة بشير بن الخصاصية قالت « أردت أن أصوم يومين مواصلة فنحنى بشير وقال : إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا وقال : يفعل ذلك النصارى ، ولكن صوموا كما أمركم الله تعالى ، أتموا الصيام إلى الليل فإذا كان الليل فأفطروا » لفظ ابن أبي حاتم ، وروى هو وابن أبي شبة من طريق أبي العالية التابعى أنه سئل عن الوصال في الصيام فقال : قال الله تعالى « ثم أتموا الصيام إلى الليل » فإذا جاء الليل فهو مفطر . وروى الطبرانى في الأوسط من طريق على بن أبى طلحة عن عبد الملك عن أبى ذر رفعه قال « لا صيام بعد الليل » أى بعد دخول الليل ذكره في أثناء حديث ، وعبد الملك ما عرفته فلا يصح ، وإن كان بقية رجاله ثقات ومعارضه أصح منه كما سأذكره ، ولو صححت هذه الأحاديث لم يكن للوصال معنى أصلاً ولا كان في فعله قرينة ، وهذا خلاف ما تقتضيه الأحاديث الصحيحة من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن كان الراجح أنه من خصائصه .

**قوله ( ونهى النبي صلى الله عليه وسلم ) أى أصحابه ( عنه ) أى عن الوصال ( رحمة لهم وإبقاء عليهم )** ، وهذا الحديث قد وصله المصنف في آخر الباب من حديث عائشة بلفظ « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال رحمة لهم » وأما قوله « وإبقاء عليهم » فكأنه أشار إلى ما أخرجه أبو داود وغيره من طريق عبد الرحمن ابن أبى ليلي عن رجل من الصحابة قال « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحجامة والمواصلة ولم يحرمهما إبقاء على أصحابه » وإسناده صحيح كما تقدم التنبيه عليه في « باب الحجامة للصائم » وهو يعارض حديث أبى ذر المذكور قبل .

**قوله ( وما يكره من التعمق )** هذا من كلام المصنف معطوف على قوله « الوصال » أى باب ذكر الوصال وذكر ما يكره من التعمق ، والتعمق المبالغة في تكلف ما لم يكلف به ، وعمق الوادى قعره ، كأنه يشير إلى ما أخرجه في كتاب التنبى من طريق ثابت عن أنس في قصة الوصال فقال صلى الله عليه وسلم « لو مد بنى الشهر لواصلت ، وصلاً يدع المتعمقون تعمقهم » وسأبقى في الباب الذى بعده في آخر حديث أبى هريرة « اكلفوا من العمل ما تطيقون » . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث أنس من طريق قتادة عنه ، ويحجب المذكور في الإسناد هو القطان .

**قوله ( لا تواصلوا )** في رواية ابن خزيمة من طريق أبى سعيد مولى بنى هاشم عن شعبة بهذا الإسناد « إياكم والوصال » ولأحمد من طريق همام عن قتادة « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال » .

**قوله ( قالوا إنك تواصل )** كذا في أكثر الأحاديث ، وفي رواية أبى هريرة الآتية في أول الباب

الذى يليه « فقال رجل من المسلمين » وكأن القائل واحد ونسب القول إلى الجميع لرضاهم به ، ولم أقف على تسمية القائل في شيء من الطرق .

**قوله ( لست كأحد منكم )** في رواية الكشميني « كأحدكم » وفي حديث ابن عمر « لست مثلكم » وفي حديث أبي سعيد « لست كهيتكم » وفي حديث أبي زرعة عن أبي هريرة عند مسلم « لستم في ذلك مثلي » ونحوه في مرسل الحسن عند سعيد بن منصور ، وفي حديث أبي هريرة في الباب بعده « وأيكم مثلي » وهذا الاستفهام يفيد التوبيخ المشعر بالاستبعاد ، وقوله « مثلي » أي على صفتي أو منزلتي من ربي .

**قوله ( إني أظلم وأسقى ، أو إني أبيت أظلم وأسقى )** هذا الشك من شعبة ، وقد رواه أحمد عن بهز عنه بلفظ « إني أظلم — أو قال — إني أبيت » وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ « إن ربي يطعمني ويسقيني » أخرجه الترمذي ، وقد رواه ثابت عن أنس كما سيأتي في « باب التمني » بلفظ « إني أظلم يطعمني ربي ويسقيني » وبين في روايته سبب الحديث وهو أنه صلى الله عليه وسلم واصل في آخر الشهر فواصل ناس من أصحابه ، فبلغه ذلك . وسيأتي نحوه في الكلام على حديث ابن عمر . ثاني الأحاديث حديث ابن عمر ، أخرجه من طريق مالك عن نافع عنه .

**قوله ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال )** تقدم في « باب بركة السحور من غير إيجاب » من طريق جويرية عن نافع ذكر السبب أيضاً . لفظه « أأ النبي صلى الله عليه وسلم واصل فواصل الناس ، فشق عليهم ، فنهاهم » وكذا رواه أبو قرعة عن موسى بن عقبة عن نافع ؛ وأخرجه مسلم من طريق ابن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع مثله وزاد « في رمضان » لكن لم يقل فشق عليهم .

**قوله ( إني أظلم وأسقى )** في رواية جويرية المذكورة « إني أظلم أظلم وأسقى » . ثالثها حديث أبي سعيد وسيأتي بعد باب ، وفيه « فأيكم أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر » . رابعها حديث عائشة .

**قوله فيه ( عبدة )** هو ابن سليمان .

**قوله ( رحمة لهم )** فيه إشارة إلى بيان السبب أيضاً ، ويؤيد ذلك ذكر المشقة في الرواية التي قبلها .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** هو المصنف ( لم يذكر عثمان ) أي ابن أبي شبة شيخه في الحديث المذكور

قوله ( رحمة لهم ) فدل على أنها من رواية محمد بن سلام وحده ، قد أخرجه مسلم عن إسحق بن راهويه وعثمان ابن أبي شبة جميعاً وفيه « رحمة لهم » ولم يبين أنها ليست في رواية عثمان . وقد أخرجه أبو يعلى والحسن ابن سفيان في مسنديهما عن عثمان وليس فيه « رحمة لهم » وأخرجه الإسماعيلي عنهما كذلك ، وأخرجه الجوزقي من طريق محمد بن حاتم عن عثمان وفيه « رحمة لهم » فيحتمل أن يكون عثمان كان تارة يذكرها وتارة يحذفها ، وقد رواها الإسماعيلي عن جعفر الفريابي عن عثمان فجعل ذلك من قول النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه « قالوا إنك تواصل ، قال : إما هي رحمة رحكم الله بها إني لست كهيتكم » الحديث . واستدل بمجموع هذه الأحاديث على أن الوصال من خصائصه صلى الله عليه وسلم ، وعلى أن غيره ممنوع منه إلا ما وقع فيه الترخيص من الإذن فيه إلى السحر ، ثم اختلف في المنع المذكور : فقيل على سبيل التحريم وقيل على سبيل الكراهة ، وقيل يحرم على من شق عليه ويباح لمن لم يشق عليه ، وقد اختلف السلف في ذلك فنقل التفصيل عن عبد الله بن الزبير ، وروى ابن أبي شبة بإسناد صحيح عنه أنه كان يواصل خمسة عشر يوماً ،



وذهب إليه من الصحابة أيضاً أخت أبي سعيد ومن التابعين عبد الرحمن بن أبي نعم وعامر بن عبد الله بن الزبير وإبراهيم بن زيد النخعي وأبو الجوزاء كما نقله أبو نعيم في ترجمته في «الحلية» وغيرهم رواه الطبري وغيره ، ومن حجتهم ما سيأتي في الباب الذي بعده أنه صلى الله عليه وسلم واصل بأصحابه بعد النهي فلو كان النهي للتحريم لما أقرهم على فعله ، فعلم أنه أراد بالنهي الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما صرحت به عائشة في حديثها ، وهذا مثل ما نهاهم عن قيام الليل خشية أن يفرض عليهم ولم ينكر على من بلغه أنه فعله ممن لم يشق عليه ، وسيأتي نظير ذلك في صيام الدهر ، فمن لم يشق عليه ولم يقصد موافقة أهل الكتاب ولا رغب عن السنة في تعجيل الفطر لم يمنع من الوصال . وذهب الأكثرون إلى تحريم الوصال ، وعن الشافعية في ذلك وجهان : التحريم والكراهة ، هكذا اقتصر عليه النووي ، وقد نص الشافعي في «الأم» على أنه محظور ، وأغرب القرطبي فنقل التحريم عن بعض أهل الظاهر على شك منه في ذلك ، ولا معنى لشكه فقد صرح ابن حزم بتحريمه وصححه ابن العربي من المالكية ، وذهب أحمد وإسحق وابن المنذر وابن خزيمة وجاعة من المالكية إلى جواز الوصال إلى السحر لحديث أبي سعيد المذكور ، وهذا الوصال لا يترتب عليه شيء مما يترتب على غيره إلا أنه في الحقيقة بمنزلة عشائه إلا أنه يؤخره لأن الصائم له في اليوم واليلة أكلة فإذا أكلها السحر كان قد نقلها من أول الليل إلى آخره وكان أخف لجسمه في قيام الليل ، ولا يخفى أن محل ذلك ما لم يشق على الصائم وإلا فلا يكون قربة ، وانفصل أكثر الشافعية عن ذلك بأن الإمساك إلى السحر ليس وصالاً بل الوصال أن يمساك في الليل جميعه كما يمساك في النهار ، وإنما أطلق على الإمساك إلى السحر وصالاً لمشابهته الوصال في الصورة ، ويحتاج إلى ثبوت الدعوى بأن الوصال إنما هو حقيقة في إمساك جميع الليل ، وقد ورد «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يواصل من سحر إلى سحر» أخرجه أحمد وعبد الرزاق من حديث علي ، والطبراني من حديث جابر ، وأخرجه سعيد بن منصور مراسلاً من طريق ابن أبي نجیح عن أبيه ومن طريق أبي قلابة ، وأخرجه عبد الرزاق من طريق عطاء ، واحتجوا للتحريم بقوله في الحديث المتقدم «إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد أفطر الصائم» إذ لم يجعل الليل محلاً لسوى الفطر فالصوم فيه مخالفة لوضعه كيوم الفطر ، وأجابوا أيضاً بأن قوله «رحمة لهم» لا يمنع التحريم فإن من رحمته لهم أن حرمه عليهم ، وأما مواصلته بهم بعد نهيهم فلم يكن تقريراً بل تقريراً وتنكيلاً ، فاحتمل منهم ذلك لأجل مصلحة النهي في تأكيد زجرهم ، لأنهم إذا باشروه ظهرت لهم حكمة النهي وكان ذلك أدعى إلى قلوبهم لما يترتب عليهم من الملل في العبادة والتقصير فيما هو أهم منه وأرجح من وظائف الصلاة والقراءة وغير ذلك ، والجوع الشديد يناق ذلك ، وقد صرح بأن الوصال يختص به لقوله «لست في ذلك مثلكم» وقوله «لست كهيتكم» هذا مع ما انضم إلى ذلك من استحباب تعجيل الفطر كما تقدم في بابه . قلت : ويدل على أنه ليس بمحرم حديث أبي داود الذي قدمت التنبيه عليه في أوائل الباب ، فإن الصحابي صرح فيه بأنه صلى الله عليه وسلم لم يحرم الوصال ، وروى البزار والطبراني من حديث سمرة «نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال ، وليس بالعزيمة» وأما ما رواه الطبراني في «الأوسط» من حديث أبي ذر «أن جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إن الله قد قبل وصالك ولا يحل لأحد بعدك» فليس إسناده بصحيح فلا حجة فيه ، ومن أدلة الجواز لإقدام الصحابة على الوصال بعد النهي فدل على أنهم فهموا أن النهي للتنزيه لا للتحريم وإلا لما أقدموا عليه ، ويؤيد

أنه ليس بمحرم أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم في حديث بشير بن الخصاصية الذي ذكرته في أول الباب سوى في علة النهي بين الوصال وبين تأخير الفطر حيث قال في كل منهما إنه فعل أهل الكتاب ، ولم يقل أحد بتحريم تأخير الفطر سوى بعض من لا يعتد به من أهل الظاهر ، ومن حيث المعنى ما فيه من فطم النفس وشهواتها وقمعها عن ملذوذاتها فلهذا استمر على القول بجوازه مطلقاً أو مقيداً من تقدم ذكره والله أعلم . وفي أحاديث الباب من الفوائد استواء المكلفين في الأحكام ، وأن كل حكم ثبت في حق النبي صلى الله عليه وسلم ثبت في حق أمته إلا ما استثنى بدليل ، وفيه جواز معارضة المفتي فيما أفتى به إذا كان بخلاف حاله ولم يعلم المستفتي بسر المخالفة ، وفيه الاستكشاف عن حكمة النهي ، وفيه ثبوت خصائصه صلى الله عليه وسلم وأن عموم قوله تعالى ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾ مخصوص ، وفيه أن الصحابة كانوا يرجعون إلى فعله المعلوم صفته ويبادرون إلى الاتساء به إلا فيما نهاهم عنه ، وفيه أن خصائصه لا يتأسى به في جميعها ، وقد توقف في ذلك إمام الحرمين ، وقال أبو شامة ليس لأحد التشبه به في المباح كالزيادة على أربع نسوة ، ويستحب التنزه عن المحرم عليه والتشبه به في الواجب عليه كالضحى ، وأما المستحب فلم يتعرض له ، والوصال منه فيحتمل أن يقال إن لم ينه عنه لم يمنع الاتساء به فيه والله أعلم . وفيه بيان قدرة الله تعالى على إيجاد المسببات العادية من غير سبب ظاهر كما سيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده .

### باب التنكيل لمن أكثر الوصال

رواه أنس عن النبي صلى الله عليه .

[١٩٦٥] ١٩١٥- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه عن الوصال في الصوم ، فقال له رجل من المسلمين : إنك تواصل يا رسول الله . قال : «وأيكم مثلي؟ إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني» . فلما أبوا أن ينتهوا من الوصال واصل بهم يوماً ثم يوماً ، ثم رأوا الهلال ، فقال : «لو تأخر لزدتكم» . كالتنكيل لهم حين أبوا أن ينتهوا .

[الحديث ١٩٦٥- أطرافه في : ١٩٦٦ ، ٦٨٥١ ، ٧٢٤٢ ، ٧٢٩٩] .

[١٩٦٦] ١٩١٦- حدثنا يحيى قال نا عبد الرزاق عن معمر عن همام أنه سمع أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : «إياكم والوصال» (مرتين) . قيل : إنك تواصل . قال : «إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني ، فاكلفوا من العمل ما تطيقون» .

قوله ( باب التنكيل لمن أكثر الوصال ) التقييد بأكثر قد يفهم منه أن من قلل منه لا نكال عليه ، لأن التقليل منه مظنة لعدم المشقة ، لكن لا يلزم من عدم التنكيل ثبوت الجواز .

**قوله ( رواه أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم )** وصله في كتاب التمني من طريق حميد عن ثابت عنه كما تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله .

**قوله ( أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن )** هكذا رواه شعيب عن الزهري ، وتابعه عقيل عن الزهري كما سيأتي في « باب التعزير » ، ومعمر كما سيأتي في كتاب التمني ، ويونس عند مسلم وآخرون . وخالفهم عبد الرحمن بن خالد بن مسافر فرواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة علقه المصنف في المحاريب وفي التمني ، وليس اختلافاً ضاراً فقد أخرجه الدارقطني في « العلل » من طريق عبد الرحمن بن خالد هذا عن الزهري عنهما جميعاً ، وكذلك رواه عبد الرحمن بن نمر عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة جميعاً عن أبي هريرة ، وأخرجه الإسماعيلي ، وكذا ذكر الدارقطني أن الزبيدي تابع ابن نمير على الجمع بينهما .

**قوله ( فقال له رجل )** كذا للأكثر ، وفي رواية عقيل المذكورة « فقال له رجال » .

**قوله ( عن الوصال )** في رواية الكشميني « من الوصال » .

**قوله ( واصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال )** ظاهره أن قدر المواصلة بهم كانت يومين وقد صرح بذلك في رواية معمر المشار إليها .

**قوله ( لو تأخر )** أى الشهر ( لزدتكم ) استدل به على جواز قول « لو » وحمل التنبؤ الوارد في ذلك على ما لا يتعلق بالأمور الشرعية كما سيأتي بيانه في كتاب التمني في أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى . والمراد بقوله « لو تأخر لزدتكم » أى في الوصال إلى أن تعجزوا عنه فتسألوا التخفيف عنكم بتركه ، وهذا كما أشار عليهم أن يرجعوا من حصار الطائف فلم يعجبهم ، فأمرهم بمباكرة القتال من الغد فأصابتهم جراح وشدة وأحبوا الرجوع فأصبح راجعاً بهم فأعجبهم ذلك ، وسيأتي ذكره موضعاً في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى .

**قوله ( كالنكيل لهم )** في رواية معمر « كالمنكل لهم » ووقع فيها عند المستمل « كالمنكر » بالراء وسكون النون من الإنكار ، ولحموى « كالمنكى » بتحتانية ساكنة قبلها كاف مكسورة تخفيفاً من النكاية ، والأول هو الذى تضافرت به الروايات خارج هذا الكتاب ، والتنكيل المعاقبة .

**قوله ( حدثنا يحيى )** كذا للأكثر غير منسوب ، ولأبى ذر « حدثنا يحيى بن موسى » .

**قوله ( إياكم والوصال مرتين )** في رواية أحمد عن عبد الرزاق بهذا الإسناد « إياكم والوصال ، إياكم والوصال » فدل على أن قوله مرتين اختصار من البخارى أو شيخه ، وأخرجه مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة كما قال أحمد ، ورواه ابن أبى شيبه من طريق أبى زرعة عن أبى هريرة بلفظ « إياكم والوصال ثلاث مرات » وإسناده صحيح ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه بدون قوله « ثلاث مرات » .

**قوله ( إني أبيت بطعمنى ربي ويسقين )** كذا في الطريقتين عن أبى هريرة في هذا الباب وقد تقدم في الباب الذى قبله من رواية في حديث أنس بلفظ « أظل » وكذا في حديث عائشة عند الإسماعيلي ، وهى محمولة على مطلق الكون لا على حقيقة اللفظ لأن المتحدث عنه هو الإمساك ليلاً لا نهاراً ، وأكثر الروايات إنما هى « أبيت » وكأن بعض الرواة عبر عنها بأظل نظراً إلى اشتراكهما في مطلق الكون ، يقولون كثيراً أصبحى فلان كذا مثلاً ولا يريدون تخصيص ذلك بوقت الضحى ، ومنه قوله تعالى ﴿ وإذا بشر أحدهم

بالأنثى ظل وجهه مسوداً ﴿ فإن المراد به مطلق الوقت ولا اختصاص لذلك بنهار دون ليل ، وقد رواه أحمد وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة كلهم عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « إني أظن عند ربي يطعمني ويسقيني » وكذلك رواه أحمد أيضاً عن ابن نمير ، وأبو نعيم في « المستخرج » من طريق إبراهيم بن سعيد عن ابن نمير عن الأعمش ، وأخرجه أبو عوانة عن علي بن حرب عن أبي معاوية كذلك ، وأخرجه هو وابن خزيمة من طريق عبيدة بن حميد عن الأعمش كذلك ، ووقع لمسلم فيه شيء غريب فإنه أخرجه عن ابن نمير عن أبيه فقال بمثل حديث عمارة عن أبي زرعة ولفظ عمارة المذكور عنده « إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني » وقد عرفت أن رواية ابن نمير عند أحمد فيها « عند ربي » وليس ذلك في شيء من الطرق عن أبي هريرة إلا في رواية أبي صالح ، ولم ينفرد بها الأعمش فقد أخرجه أحمد أيضاً من طريق عاصم بن أبي النجود عن أبي صالح ، ووقعت في حديث غير أبي هريرة ، وأخرجه الإسماعيلي في حديث عائشة أيضاً عن الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة بسنده الماضي في الباب الذي قبل هذا بلفظ « أظن عند الله يطعمني ويسقيني » ، وعن عمران بن موسى عن عثمان بلفظ « عند ربي » ووقعت أيضاً كذلك عند سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من مرسل الحسن بلفظ « إني أبيت عند ربي » واختلف في معنى قوله « يطعمني ويسقيني » فقيل هو على حقيقته وأنه صلى الله عليه وسلم كان يؤتي بطعام وشراب من عند الله كرامة له في ليالي صيامه ، وتعقبه ابن بطلال ومن تبعه بأنه لو كان كذلك لم يكن مواصلاً ، وبأن قوله « يظل » يدل على وقوع ذلك بالنهار فلو كان الأكل والشرب حقيقة لم يكن صائماً ، وأجيب بأن الراجح من الروايات لفظ « أبيت » دون أظن ، وعلى تقدير الثبوت فليس حمل الطعام والشراب على الحجاز بأولى له من حمل لفظ أظن على الحجاز ، وعلى التناول فلا يضر شيء من ذلك لأن ما يؤتى به الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا تجرى عليه أحكام المكلفين فيه كما غسل صدره صلى الله عليه وسلم في طست الذهب ، مع أن استعمال أواني الذهب والنيون حرام . وقال ابن المنير في الحاشية : الذي يفطر شرعاً إنما هو الطعام المعتاد ، وأما الخارق للعادة كالحضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى ، وليس تعاطيه من جنس الأعمال وإنما هو من جنس الثواب كأكل أهل الجنة في الجنة ، والكرامة لا تبطل العبادة . وقال غيره : لا مانع من حمل الطعام والشراب على حقيقتهما ، ولا يلزم شيء مما تقدم ذكره ، بل الرواية الصحيحة « أبيت » وأكله وشربه في الليل مما يؤتى به من الجنة لا يقطع وصاله خصوصية له بذلك ، فكأنه قال لما قيل له : إنك تواصل ، فقال : إني لست في ذلك كهيتكم أى على صفتكم في أن من أكل منكم أو شرب انقطع وصاله ، بل إنما يطعمني ربي ويسقيني ، ولا تنقطع بذلك مواصلي ، فطعامي وشرابي على غير طعامكم وشرابكم صورة ومعنى . وقال الزين بن المنير : هو محمول على أن أكله وشربه في تلك الحالة كحال النائم الذي يحصل له الشبع والرى بالأكل والشرب ويستمر له ذلك حتى يستيقظ ولا يبطل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص أجره . وحاصله أنه يحمل ذلك على حالة استغراقه صلى الله عليه وسلم في أحواله الشريفة حتى لا يؤثر فيه حينئذ شيء من الأحوال البشرية . وقال الجمهور : قوله يطعمني ويسقيني مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة ، فكأنه قال يعطيني قوة الأكل والشارب ، ويفيض علي ما يسد مسد الطعام والشراب ويقوى على أنواع الطاعة من غير ضعف في القوة ولا كلال في الإحساس ، أو المعنى إن الله

يخلق فيه من الشبع والرى ما يغنيه عن الطعام والشراب فلا يحس بجوع ولا عطش ، والفرق بينه وبين الأول أنه على الأول يعطى القوة من غير شبع ولا رى مع الجوع والظما ، وعلى الثانى يعطى القوة مع الشبع والرى ، ورجح الأول بأن الثانى يناقى حال الصائم ويفوت المقصود من الصيام والوصال ، لأن الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها . قال القرطبي : ويبيده أيضاً النظر إلى حاله صلى الله عليه وسلم ، فإنه كان يجوع أكثر مما يشبع ويربط على بطنه الحجارة من الجوع . قلت : وتمسك ابن حبان بظاهر الحال فاستدل بهذا الحديث على تضعيف الأحاديث الواردة بأنه صلى الله عليه وسلم كان يجوع ويشد الحجر على بطنه من الجوع ، قال : لأن الله تعالى كان يطعم رسوله ويسقيه إذا واصل فكيف يتركه جائعاً حتى يحتاج إلى شد الحجر على بطنه ؟ ثم قال : وماذا يغنى الحجر من الجوع ؟ ثم ادعى أن ذلك تصحيف ، رواه وإنما هي الحجز بالزأى جمع حجرة . وقد أكثر الناس من الرد عليه في جميع ذلك ، وأبلغ ما يرد عليه به أنه أخرج في صحيحه من حديث ابن عباس قال « خرج النبي صلى الله عليه وسلم بالهجرة فرأى أبا بكر وعمر فقال : ما أخرجكما ؟ قالا : ما أخرجنا إلا الجوع ، فقال : وأنا والذي نفسى بيده ما أخرجنى إلا الجوع » الحديث . فهذا الحديث يرد ما تمسك به . وأما قوله وما يغنى الحجر من الجوع ؟ فجوابه أنه يقيم الصلب لأن البطن إذا خلا ربما ضعف صاحبه عن القيام لانشاء بطنه عليه ، فإذا ربط عليه الحجر اشتد وقوى صاحبه على القيام ، حتى قال بعض من وقع له ذلك : كنت أظن الرجلين يحملان البطن ، فإذا البطن يحمل الرجلين . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « يطعمني ويسقيني » أى يشغلنى بالتفكر في عظمتة والتلى بمشاهدته والتغذى بمعارفه وقرة العين بمحبته والاستغراق في مناجاته والإقبال عليه عن الطعام والشراب . وإلى هذا جنح ابن القيم وقال : قد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء الأجساد ، ومن له أدنى ذوق وتجربة يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسدى ولا سيما الفرح المسرور بمطلوبه ، الذى قرت عينه بمحبوبه .

**قوله ( اكلفوا )** بسكون الكاف وضم اللام أى احملا المشقة فى ذلك ، يقال كلفت بكذا إذا ولعت به ، وحكى عياض أن بعضهم قاله بهمزة قطع وكسر اللام قال : ولا يصح لغة .  
**قوله ( بما تطيقون )** فى رواية أحمد « بما لكم به طاقة » وكذا لمسلم من طريق أبى الزناد عن الأعرج .

## ب

### الوصال إلى السحر

[١٩٦٧] ١٩١٧ - نا إبراهيم بن حمزة قال حدثني ابن أبي حازم عن يزيد عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تواصلوا ، فأياكم أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر » ، قالوا : فإنك تواصل يا رسول الله . قال : « لست كهيتكم ، إنني أبيت لي مطعم يطعمني وساق يسقيني » .

قوله (باب الوصال إلى السحر) أى جوازه ، وقد تقدم أنه قول أحمد وطائفة من أصحاب الحديث ، وتقدم توجيهه ، وأن من الشافعية من قال إنه ليس بوصال حقيقة .

قوله (حدثني ابن أبي حازم) هو عبد العزيز ، وشيخه يزيد هو ابن عبد الله بن الهاد شيخ الليث في الباب الذى قبله في هذا الحديث بعينه ، وعبد الله بن خباب بمعجمة وموحدتين الأولى مثقلة مدنى من موالى الأنصار لم أر له رواية إلا عن أبي سعيد الخدرى ، وقد أخرج له المصنف سبعة أحاديث هذا ثانيها ، وتوقف الجوزق في معرفة حاله ، ووثقه أبو حاتم الرازى وغيره ، وقد وافقه على رواية حديث الوصال عن أبي سعيد بشر بن حرب أخرجه عبد الرزاق من طريقه .

(تفنيه) : وقع عند ابن خزيمة في حديث أبي صالح عن أبي هريرة من طريق عبيدة بن حميد عن الأعمش عنه تقييد وصال النبي صلى الله عليه وسلم بأنه إلى السحر ، ولفظه «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يواصل إلى السحر ، ففعل بعض أصحابه ذلك فنهاه ، فقال : يا رسول الله إنك تفعل ذلك» الحديث . وظاهره يعارض حديث أبي سعيد هذا ، فإن مقتضى حديث أبي صالح النهى عن الوصال إلى السحر وصريح حديث أبي سعيد الإذن بالوصال إلى السحر ، والمحفوظ في حديث أبي صالح إطلاق النهى عن الوصال بغير تقييد بالسحر ، ولذلك اتفق عليه جميع الرواة عن أبي هريرة ، فرواية عبيدة بن حميد هذه شاذة ، وقد خالفه أبو معاوية وهو أضبط أصحاب الأعمش فلم يذكر ذلك أخرجه أحمد وغيره عن أبي معاوية ، وتابعه عبد الله بن نمير عن الأعمش كما تقدم ، وعلى تقدير أن تكون رواية عبيدة بن حميد محفوظة فقد أشار ابن خزيمة إلى الجمع بينهما بأنه يحتمل أن يكون نهى صلى الله عليه وسلم عن الوصال أولاً مطلقاً سواء جميع الليل أو بعضه ، وعلى هذا يحمل حديث أبي صالح ، ثم خص النهى بجميع الليل فأباح الوصال إلى السحر ، وعلى هذا يحمل حديث أبي سعيد ، أو يحمل النهى في حديث أبي صالح على كراهة التنزيه ، والنهى في حديث أبي سعيد على ما فوق السحر على كراهة التحريم . والله أعلم .

ب

مَنْ أَقْسَمَ عَلَى أَخِيهِ لِيُفْطِرَ فِي التَّطَوُّعِ  
وَلَمْ يَرِ عَلَيْهِ قَضَاءٌ إِذَا كَانَ أَوْفَقَ لَهُ

١٩١٨- فامحمد بن بشار قال نا جعفر بن عون قال نا أبو العميس عن عون بن أبي

[١٩٦٨]

جحيفة عن أبيه قال : أخى النبي صلى الله عليه بين سلمان وأبي الدرداء ، فزار سلمان أبا الدرداء ، فرأى أم الدرداء متبذلة فقال لها : ما شأنك ؟ قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا . فجاء أبو الدرداء فصنع له طعاماً فقال : كل فإني صائم . قال : ما أنا بأكل حتى تأكل . فأكل . فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم . قال : نم ، فنام ، ثم ذهب يقوم . فقال : نم . فلما كان من آخر

الليل قال سلمان: قم الآن، فصلّيَا. فقال له سلمان: إنَّ لربِّكَ عليك حقًّا، ولنفسك عليك حقًّا، ولأهلك عليك حقًّا، فأعط كلَّ ذي حقٍّ حقه. فأثنى النبيُّ صلى الله عليه فذكر ذلك له. فقال النبيُّ صلى الله عليه: «صدق سلمان».

[الحديث ١٩٦٨ - طرفه في: ٦١٣٩].

**قوله (باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفى له)** ذكر فيه حديث ابن أبي جحيفة في قصة أبي الدرداء وسلمان، فأما ذكر القسم فلم يقع في الطريق التي ساقها كما سأبينه، وأما القضاء فلم أقف عليه في شيء من طرقه إلا أن الأصل عدمه وقد أقره الشارع، ولو كان القضاء واجباً لبينه له مع حاجته إلى البيان، وكأنه يشير إلى حديث أبي سعيد قال «صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً، فلما وضع قال رجل: أنا صائم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: دعاك أخوك وتكلف لك، أفطر وصم مكانه إن شئت» رواه إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن ابن المنكدر عنه وإسناده حسن أخرجه البيهقي، وهو دال على عدم الإيجاب، وقوله «إذا كان أوفى له» قد يفهم أنه يرى أن الجواز وعدم القضاء لمن كان معلوراً بفطره لا من تعمله بغير سبب.

**(قنیه):** قوله «أوفى له» يروى بالواو الساكنة، وبالراء بدل الواو، والمعنى صحيح فيهما.

**قوله (حدثنا أبو العميس)** بمهملتين مصغر، اسمه عتبة؛ ولم أر هذا الحديث إلا من روايته عن عون بن أبي جحيفة، ولا رأيت له راوياً عنه إلا جعفر بن عون، وإلى تفردهما بذلك أشار البزار.

**قوله (أخى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبي الدرداء)** ذكر أصحاب المغازي أن المؤاخاة بين الصحابة وقعت مرتين: الأولى قبل الهجرة بين المهاجرين خاصة على المواساة والمناصرة، فكان من ذلك أخوة زيد بن حارثة وحمزة بن عبد المطلب. ثم أخى النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار بعد أن هاجر وذلك بعد قدومه المدينة، وسيأتي في أول كتاب البيع حديث عبد الرحمن بن عوف «لما قدمنا المدينة أخى النبي صلى الله عليه وسلم بيني وبين سعد بن الربيع» وذكر الواقدي أن ذلك كان بعد قدومه صلى الله عليه وسلم بخمسة أشهر والمسجد بيني، وقد سمى ابن إسحق منهم جماعة منهم أبو ذر والمنذر بن عمرو، فأبو ذر مهاجري والمنذر أنصاري. وأنكره الواقدي لأن أبا ذر ما كان قدم المدينة بعد، وإنما قدمها بعد سنة ثلاث. وذكر ابن إسحق أيضاً الأخوة بين سلمان وأبي الدرداء كالذي هنا، وتعقبه الواقدي أيضاً فيما حكاه ابن سعد أن سلمان إنما أسلم بعد وقعة أحد وأول مشاهدته الخندق، والجواب عن ذلك كله أن التاريخ المذكور للهجرة الثانية هو ابتداء الأخوة، ثم كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤاخي بين من يأتي بعد ذلك وهلم جرا، وليس باللائم أن تكون المؤاخاة وقعت دفعة واحدة حتى يرد هذا التعقب، فصح ما قاله ابن إسحق وأيده هذا الخبر الذي في الصحيح وارتفع الإشكال بهذا التقرير والله الحمد. واعترض الواقدي من جهة أخرى فروى عن الزهري أنه كان ينكر كل مؤاخاة وقعت بعد بدر يقول: قطعت بدر المواريث. قلت: وهذا لا يدفع المؤاخاة من أصلها، وإنما يدفع المؤاخاة المخصوصة التي كانت عقدت بينهم ليتوارثوا بها، فلا يلزم

من نسخ التوارث المذكور أن لا تقع المؤاخاة بعد ذلك على المواساة ونحو ذلك . وقد جاء ذكر المؤاخاة بين سلمان وأبي الدرداء من طرق صحيحة غير هذه ، وذكر البغوى في « معجم الصحابة » من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال « آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين أبي الدرداء وسلمان » فذكر قصة لها غير المذكورة هنا ، وروى ابن سعد من طريق حميد بن هلال قال « آخى بين سلمان وأبي الدرداء فنزل سلمان الكوفة ونزل أبو الدرداء الشام » ورجاله ثقات .

**قوله ( فزار سلمان أبا الدرداء )** يعنى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فوجد أبا الدرداء غائبا .  
**قوله ( مبتذلة )** بفتح المثناة والموحدة وتشديد الذال المعجمة المكسورة أى لابسة ثياب البذلة بكسر الموحدة وسكون الذال وهى المهنة وزناً ومعنى ، والمراد أنها تاركة للباس ثياب الزينة . وللكشمينى « مبتذلة » بتقديم الموحدة والتخفيف وزن مفتعلة والمعنى واحد . وفى ترجمة سلمان من « الحلية لأبى نعيم » بإسناد آخر إلى أم الدرداء عن أبي الدرداء أن سلمان دخل عليه فرأى امرأته رثة الهيئة فذكر القصة مختصرة . وأم الدرداء هذه هى خيرة بفتح المعجمة وسكون التحتانية بنت أبى حنيفة الأسلمية صحابية بنت صحابى ، وحديثها عن النبي صلى الله عليه وسلم فى مسند أحمد وغيره ، وماتت أم الدرداء هذه قبل أبي الدرداء ، ولأبى الدرداء أيضاً امرأة أخرى يقال لها أم الدرداء تابعة اسمها هجيمة عاشت بعده دهرأ وروت عنه ، وقد تقدم ذكرها فى كتاب الصلاة .

**قوله ( فقال لها ما شأنك ) ؟** زاد الترمذى فى روايته عن محمد بن بشار شيخ البخارى فيه « يا أم الدرداء أمتبذلة ؟ » .

**قوله ( ليس له حاجة فى الدنيا )** فى رواية الدارقطنى من وجه آخر عن جعفر بن عون « فى نساء الدنيا » وزاد فيه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى عن جعفر بن عون « يصوم النهار ويقوم الليل » .

**قوله ( فجاء أبو الدرداء فصنع له )** زاد الترمذى « فرحب بسلمان وقرب إليه طعاماً » .

**قوله ( فقال له كل ، قال فإني صائم )** كذا فى رواية أبى ذر ، والقائل « كل » هو سلمان والمقول له أبو الدرداء وهو المحيى بإنى صائم ، وفى رواية الترمذى « فقال كل فإني صائم » وعلى هذا فالقائل أبو الدرداء والمقول له سلمان وكلاهما محتمل ، والحاصل أن سلمان وهو الضيف أبى أن يأكل من طعام أبى الدرداء حتى يأكل معه ، وغرضه أن يصرفه عن رأيه فيما يصنعه من جهد نفسه فى العبادة وغير ذلك مما شكته إليه امرأته .

**قوله ( قال ما أنا بآكل حتى تأكل )** فى رواية البزار عن محمد بن بشار شيخ البخارى فيه « فقال أقسمت عليك لتفطرن » وكذا رواه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى ، والدارقطنى من طريق على بن مسلم وغيره والطبرانى من طريق أبى بكر وعثمان ابني أبى شيبة والعباس بن عبد العظيم ، وابن حبان من طريق أبى خزيمة كلهم عن جعفر بن عون به ، فكأن محمد بن بشار لم يذكر هذه الجملة لما حدث به البخارى ، وبلغ البخارى ذلك من غيره فاستعمل هذه الزيادة فى الترجمة مشيراً إلى حصتها وإن لم تقع فى روايته ، وقد أعاده البخارى فى كتاب الأدب عن محمد بن بشار بهذا الإسناد ولم يذكرها أيضاً ، وأغنى بذلك عن قول



بعض الشراح كابن المنير : إن القسم في هذا السياق مقدر قبل لفظ « ما أنا بأكل » كما قدر في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ وترجم المصنف في الأدب « باب صنع الطعام والتكلف للضيف » وأشار بذلك إلى حديث يروى عن سلمان في الهبة عن التكلف للضيف أخرجه أحمد وغيره بسند ليين ، والجمع بينهما أنه يقرب لضيفه ما عنده ولا يتكلف ما ليس عنده ، فإن لم يكن عنده شيء فيسوغ حينئذ التكلف بالطبخ ونحوه .

**قوله ( فلما كان الليل )** أى في أوله ، وفي رواية ابن خزيمة وغيره « ثم بات عنده » .

**قوله ( يقوم فقال نم )** في رواية الترمذى وغيره « فقال له سلمان نم » زاد ابن سعد من وجه آخر مرسل « فقال له أبو الدرداء أتمنعني أن أصوم لربي وأصلى لربي » .

**قوله ( فلما كان في آخر الليل )** أى عند السحر ، وكذا هو في رواية ابن خزيمة ، وعند الترمذى « فلما كان عند الصبح » وللدارقطنى « فلما كان في وجه الصبح » .

**قوله ( فصليا )** في رواية الطبرانى « فقاما فتوضأ ثم ركعا ثم خرجا إلى الصلاة » .

**قوله ( ولأهلك عليك حقاً )** زاد الترمذى وابن خزيمة « ولضيفك عليك حقاً » زاد الدارقطنى « فصم وأفطر ، وصل ونم ، واثت أهلك » .

**قوله ( فأتى النبي صلى الله عليه وسلم )** في رواية الترمذى « فأتيا » بالثنية ، وفي رواية الدارقطنى « ثم خرجا إلى الصلاة ، فدنا أبو الدرداء ليخبر النبي صلى الله عليه وسلم بالذى قال له سلمان ، فقال له : يا أبا الدرداء إن لجسدك عليك حقاً » مثل ما قال سلمان ، ففي هذه الرواية أن النبي صلى الله عليه وسلم أشار إليهما بأنه علم بطريق الوحي ما دار بينهما ، وليس ذلك في رواية محمد بن بشار ، فيحتمل الجمع بين الأمرين أنه كاشفهما بذلك أولاً ثم أطلعه أبو الدرداء على صورة الحال فقال له : صدق سلمان . وروى هذا الحديث الطبرانى من وجه آخر عن محمد بن سيرين مرسلًا فعين الليلة التي بات سلمان فيها عند أبي الدرداء ولفظه قال « كان أبو الدرداء يحبي ليلة الجمعة ويصوم يومها ، فأتاه سلمان » فذكر القصة مختصرة وزاد في آخرها « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : عويمر ، سلمان أفاقه منك » انتهى ، وعويمر اسم أبي الدرداء . وفي رواية أبي نعيم المذكورة آنفاً « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لقد أوتى سلمان من العلم » وفي رواية ابن سعد المذكورة « لقد أشبع سلمان علماً » . وفي هذا الحديث من الفوائد مشروعية المؤاخاة في الله ، وزيارة الإخوان والمبيت عندهم ، وجواز مخاطبة الأجنبية ، والسؤال عما يترتب عليه المصلحة وإن كان في الظاهر لا يتعلق بالسائل ، وفيه النصح للمسلم وتنبيهه من أغفل ، وفيه فضل قيام آخر الليل ، وفيه مشروعية تزين المرأة لزوجها ، وثبوت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة . وقد يؤخذ منه ثبوت حقها في الوطاء لقوله « ولأهلك عليك حقاً » ثم قال « واثت أهلك » وقرره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك . وفيه جواز النهي عن المستحبات إذا خشى أن ذلك يفضى إلى السامة والملل وتقويت الحقوق المطلوبة الواجبة أو المندوبة الراجح فعلها على فعل المستحب المذكور . وإنما الوعيد الوارد على من نهى مصلياً عن الصلاة مخصوص بمن نهاه ظلماً وعدواناً . وفيه كراهية الحمل على النفس في العبادة ، وسيأتى مزيد بيان لذلك في الكلام على حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص . وفيه جواز الفطر من صوم التطوع كما ترجم له المصنف ، وهو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه

قضاء إلا أنه يستحب له ذلك ، وروى عبد الرزاق عن ابن عباس أنه ضرب لذلك مثلاً كمن ذهب بمال ليتصدق به ثم رجع ولم يتصدق به أو يتصدق ببعضه وأمسك بعضه ، ومن حججهم حديث أم هانئ « أنها دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهي صائمة فدعا بشراب فشرب ، ثمناولها فشربت ، ثم سأله عن ذلك فقال : أكنت تقضين يوماً من رمضان ؟ قالت لا ، قال : فلا بأس » وفي رواية « إن كان من قضاء فصومي مكانه ، وإن كان تطوعاً فإن شئت فاقضه وإن شئت فلا تقضه ، أخرجه أحمد والترمذي والنسائي ، وله شاهد من حديث أبي سعيد تقدم ذكره في أول الباب . وعن مالك الجواز وعدم القضاء بعذر ، والمنع وإثبات القضاء بغير عذر . وعن أبي حنيفة يلزمه القضاء مطلقاً ذكره الطحاوي وغيره وشبهه بمن أفسد حج التطوع فإن عليه قضاء اتفاقاً ، وتعقب بأن الحج امتاز بأحكام لا يقاس غيره عليه فيها ، فمن ذلك أن الحج يؤثر مفسده بالمضي في فاسده والصيام لا يؤثر مفسده بالمضي فيه فافترقا ، ولأنه قياس في مقابلة النص فلا يعتبر به ، وأغرب ابن عبد البر فنقل الإجماع على عدم وجوب القضاء عن أفسد صومه بعذر ، واحتج من أوجب القضاء بما روى الترمذي والنسائي من طريق جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت « كنت أنا وحفصة صائمتين ، فعرض لنا طعام اشتبهناه فأكلنا منه ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتني إليه حفصة وكانت بييت أبيها فقالت : يا رسول الله » فذكرت ذلك فقال « اقضيا يوماً آخر مكانه » قال الترمذي : رواه ابن أبي حفصة وصالح بن أبي الأخضر عن الزهري مثل هذا ، ورواه مالك ومعمّر وزباد بن سعد وابن عيينة وغيرهم من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلًا وهو أصح لأن ابن جريج ذكر أنه سأل الزهري عنه فقال : لم أسمع من عروة في هذا شيئاً ، ولكن سمعت من ناس عن بعض من سأل عائشة ، فذكره ثم أسنده كذلك ، وقال النسائي : هذا خطأ ؛ وقال ابن عيينة في روايته : سئل الزهري عنه أهو عن عروة ؟ فقال لا . وقال الخلال : اتفق الثقات على إرساله ، وشذ من وصله . وتوارد الحفاظ على الحكم بضعف حديث عائشة هذا . وقد رواه من لا يوثق به عن مالك موصولاً ذكره الدارقطني في « غرائب مالك » ، وبين مالك في روايته فقال : إن صيامهما كان تطوعاً . وله من طريق أخرى عند أبي داود من طريق زميل عن عروة عن عائشة ، وضعفه أحمد والبخاري والنسائي بجهالة حال زميل ، وعلى تقدير أن يكون محفوظاً فقد صحح عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر من صوم التطوع كما تقدمت الإشارة إليه في « باب من نوى بالنها صوماً » وزاد فيه بعضهم « فأكل ثم قال : لكن أصوم يوماً مكانه » وقد ضعف النسائي هذه الزيادة وحكم بخطها ، وعلى تقدير الصحة فيجمع بينهما بحمل الأمر بالقضاء على الندب ، وأما قول القرطبي : يجاب عن حديث أبي جحيفة بأن إفطار أبي الدرداء كان لقسم سلمان ولعذر الضيافة ، فيتوقف على أن هذا العذر من الأعذار التي تبيح الإفطار ، وقد نقل ابن التين عن مذهب مالك أنه لا يفطر لضيف نزل به ولا لمن حلف عليه بالطلاق والعناق ، وكذا لو حلف هو بالله ليفطرن كفر ولا يفطر ، وسأقي بعد أبواب من حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما زار أم سليم لم يفطر » وكان صائماً تطوعاً ، وقد أنصف ابن الميز في الحاشية فقال : ليس في تحريم الأكل في صورة النفل من غير عذر إلا الأدلة العامة كقوله تعالى ﴿ ولا تبطلوا أعمالكم ﴾ إلا أن الخاص يقدم على العام كحديث سلمان ، وقول المهلب إن أبا الدرداء أفطر متأولاً ومجتهداً فيكون معذوراً فلا قضاء عليه لا ينطبق على مذهب مالك ، فلو أفطر

أحد بمثل عذر أبي الدرداء عنده لوجب عليه القضاء . ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم صوب فعل أبي الدرداء فترقى عن مذهب الصحابي إلى نص الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد قال ابن عبد البر : ومن احتج في هذا بقوله تعالى ﴿ ولا تبطلوا أعمالكم ﴾ فهو جاهل بأقوال أهل العلم ، فإن الأكثر على أن المراد بذلك النهي عن الرياء كأنه قال : لا تبطلوا أعمالكم بالرياء بل أخلصوها لله . وقال آخرون : لا تبطلوا أعمالكم بارتكاب الكبائر . ولو كان المراد بذلك النهي عن إبطال ما لم يفرضه الله عليه ولا أوجب على نفسه بنذر وغيره لامتنع عليه الإفطار إلا بما يبيح الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك والله أعلم .

( تنبيه ) : هذه الترجمة التي فرغنا منها الآن أول أبواب التطوع ، بدأ المصنف منها بحكم صوم التطوع هل يلزم تمامه بالدخول فيه أم لا ؟ ثم أورد بقية أبوابه على ما اختاره من الترتيب .

### باب صَوْمُ شَعْبَانَ

[١٩٦٩] ١٩١٩ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول : لا يفطر ، ويفطر حتى نقول : لا يصوم ، وما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر إلا رمضان ، وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان .

[الحديث ١٩٦٩ - طرفاه في : ١٩٧٠ و ٦٤٦٥] .

[١٩٧٠] ١٩٢٠ - نا معاذ بن فضالة قال نا هشام عن يحيى عن أبي سلمة أن عائشة حدثته قالت : لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصوم شهراً أكثر من شعبان ، فإنه كان يصوم شعبان كله ، وكان يقول : « خذوا من العمل ما تطيقون ، فإن الله لا يمل حتى تهلكوا » . وأحب الصلاة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما دوّم عليه وإن قلّت . وكان إذا صلى صلاة داوم عليها .

قوله ( باب صوم شعبان ) أى استحبابه ، وكأنه لم يصرح بذلك لما في عمومته من التخصيص وفي مطلقه من التقييد كما سيأتى بيانه . وسمى شعبان لشعبهم في طلب المياه أو في الغارات بعد أن يخرج شهر رجب الحرام ، وهذا أولى من الذى قبله ، وقيل فيه غير ذلك .

قوله ( عن أبي النضر ) هو سالم المدني زاد مسلم « مولى عمر بن عبيد الله » وفي رواية ابن وهب عند النسائي والدارقطني في « الغرائب » عن مالك عن أبي النضر أنه حدثهم .

قوله ( عن عائشة ) في رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن عائشة حدثته ، وهو في ثاني حديثي الباب . وقوله فيه « عن يحيى عن أبي سلمة » في رواية مسلم « عن يحيى بن أبي كثير » واتفق أبو النضر ويحيى ووافقهما محمد بن إبراهيم وزيد بن أبي عتاب عند النسائي ومحمد بن عمرو عند الترمذى على روايتهم إياه عن أبي سلمة عن عائشة ، وخالفهم يحيى بن سعيد وسالم بن أبي الجعد فروياه عن أبي سلمة عن أم سلمة

أخرجهما النسائي ، وقال الترمذى عقب طريق سالم بن أبي الجعد : هذا إسناد صحيح ، ويحتمل أن يكون أبو سلمة رواه عن كل من عائشة وأم سلمة . قلت : ويؤيده أن محمد بن إبراهيم التيمي رواه عن أبي سلمة عن عائشة تارة وعن أم سلمة تارة أخرى أخرجهما النسائي .

**قوله ( أكثر صياماً )** كذا لأكثر الرواة بالنصب ، وحكى السهيلي ، أنه روى بالخفض ، وهو وهم ولعل بعضهم كتب صياماً بغير ألف على رأى من يقف على المنصوب بغير ألف فتوهم مخفوضاً ، أو أن بعض الرواة ظن أنه مضاف لأن صيغة أفعل تضاف كثيراً فتوهمها مضافة ، وذلك لا يصح هنا قطعاً . وقوله « أكثر » بالنصب وهو ثانی مفعولى رأيت ، وقوله « في شعبان » يتعلق بصياماً والمعنى كان يصوم في شعبان وغيره ، وكان صيامه في شعبان تطوعاً أكثر من صيامه فيما سواه .

**قوله ( من شعبان )** زاد في حديث يحيى بن أبي كثير « فإنه كان يصوم شعبان كله » زاد ابن أبي لبید عن أبي سلمة عن عائشة عند مسلم « كان يصوم شعبان إلا قليلاً » ورواه الشافعى من هذا الوجه بلفظ « بل كان يصوم الخ » وهذا يبين أن المراد بقوله في حديث أم سلمة عند أبي داود وغيره « أنه كان لا يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان يصله برمضان » أى كان يصوم معظمه ، ونقل الترمذى عن ابن المبارك أنه قال : جائز في كلام العرب إذا صام أكثر الشهر أن يقول صام الشهر كله ، ويقال قام فلان ليلته أجمع ولعله قد تعشى واشتغل ببعض أمره ، قال الترمذى : كأن ابن المبارك جمع بين الحديثين بذلك ، وحاصله أن الرواية الأولى مفسرة للثانية مخصصة لها وأن المراد بالكل الأكثر وهو مجاز قليل الاستعمال ، واستبعده الطيبى قال : لأن الكل تأكيد لإرادة الشمول ودفع التجوز ، فتفسره بالبعض منافي له ، قال : فيحمل على أنه كان يصوم شعبان كله تارة ويصوم معظمه أخرى لثلاثا يتوهم أنه واجب كله كرمضان ، وقيل المراد بقولها « كله » أنه كان يصوم من أوله تارة ومن آخره أخرى ومن أثنائه طوراً فلا يخفى شيئاً منه من صيام ولا يخص بعضه بصيام دون بعض . وقال الزين بن المنير : إما أن يحمل قول عائشة على المبالغة والمراد الأكثر وإما أن يجمع بأن قولها الثانى متأخر عن قولها الأول فأخبرت عن أول أمره أنه كان يصوم أكثر شعبان وأخبرت ثانياً عن آخر أمره أنه كان يصومه كله اهـ . ولا يخفى تكلفه ، والأول هو الصواب ، ويؤيده رواية عبد الله بن شقيق عن عائشة عند مسلم وسعد بن هشام عنها عند النسائي ولفظه « ولا صام شهراً كاملاً قط منذ قدم المدينة غير رمضان » وهو مثل حديث ابن عباس المذكور في الباب الذى بعد هذا . واختلف في الحكمة في إكثاره صلى الله عليه وسلم من صوم شعبان فقليل : كان يشتغل عن صوم الثلاثة أيام من كل شهر لسفر أو غيره فتحتمل فيقضيها في شعبان ، أشار إلى ذلك ابن بطال ، وفيه حديث ضعيف أخرجه الطبرانى في الأوسط من طريق ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن أبيه عن عائشة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، فربما أخر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان » وابن أبي ليلى ضعيف وحديث الباب والذى بعده دال على ضعف ما رواه ، وقيل كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان ، وورد فيه حديث آخر أخرجه الترمذى من طريق صدقة بن موسى عن ثابت عن أنس قال « سئل النبي صلى الله عليه وسلم أى الصوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيم رمضان » قال الترمذى حديث غريب ، وصدقة عندهم ليس بذاك القوى . قلت : ويعارضه ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة

مرفوعاً « أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم » . وقيل الحكمة في إكثاره من الصيام في شعبان دون غيره أن نساءه كن يقضين ما عليهن من رمضان في شعبان وهذا عكس ما تقدم في الحكمة في كونهن كن يؤخرن قضاء رمضان إلى شعبان لأنه ورد فيه أن ذلك لكونهن كن يشتغلن معه صلى الله عليه وسلم عن الصوم ، وقيل الحكمة في ذلك أنه يعقبه رمضان وصومه مفترض ، وكان يكثر من الصوم في شعبان قدر ما يصوم في شهرين غيره لما يفوته من التطوع بذلك في أيام رمضان ، والأولى في ذلك ما جاء في حديث أصح مما مضى أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة عن أسامة بن زيد قال « قلت يا رسول الله لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان ، قال : ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان ، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم » ونحوه من حديث عائشة عند أبي يعلى لكن قال فيه « إن الله يكتب كل نفس ميتة تلك السنة ، فأحب أن يأتيني أجلى وأنا صائم » ولا تعارض بين هذا وبين ما تقدم من الأحاديث في النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين ، وكذا ما جاء من النهي عن صوم نصف شعبان الثاني ، فإن الجمع بينهما ظاهر بأن يحمل النهي على من لم يدخل تلك الأيام في صيام اعتاده . وفي الحديث دليل على فضل الصوم في شعبان ، وأجاب النووي عن كونه لم يكثر من الصوم في المحرم مع قوله إن أفضل الصيام ما يقع فيه بأنه يحتمل أن يكون ما علم ذلك إلا في آخر عمره فلم يتمكن من كثرة الصوم في المحرم ، أو اتفق له فيه من الأعذار بالسفر والمرض مثلاً ما منعه من كثرة الصوم فيه . وقد تقدم الكلام على قوله « لا يعمل الله حتى تملوا » وعلى بقية الحديث في « باب أحب الدين إلى الله أدومه » وهو في آخر كتاب الإيمان ، ومناسبة ذلك للحديث الإشارة إلى أن صيامه صلى الله عليه وسلم لا ينبغي أن يتأسي به فيه إلا من أطاق ما كان يطيق ، وأن من أجهد نفسه في شيء من العبادة خشي عليه أن يعمل فيفضي إلى تركه ، والمداومة على العبادة وإن قلت أولى من جهد النفس في كثرتها إذا انقطعت ، فالقليل الدائم أفضل من الكثير المنقطع غالباً ، وقد تقدم الكلام على مداومته صلى الله عليه وسلم على صلاة التطوع في بابها .

### باب ما يُذكر من صوم النبي صلى الله عليه وإفطاره

[١٩٧١] ١٩٢١ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : ما صام النبي صلى الله عليه شهراً كاملاً قط غير رمضان ، ويصوم حتى يقول القائل : لا والله لا يفطر ، ويفطر حتى يقول القائل : لا والله لا يصوم .

[١٩٧٢] ١٩٢٢ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن حميد أنه سمع أنساً يقول : كان رسول الله صلى الله عليه يفطر من الشهر حتى نطن أن لا يصوم منه ، ويصوم حتى نطن أن لا يفطر منه شيئاً ، وكان لا تشاء تراه من الليل مصلياً إلا رأيته ، ولا نائماً إلا رأيته . قال سليمان عن حميد أنه سأل أنساً في الصوم .

[١٩٧٣]

١٩٢٣ - حدثنا محمد قال أنا أبو خالد الأحمر قال أنا حميد قال سألت أنساً عن صيام النبي صلى الله عليه قال : ما كنت أحب أن أراه من الشهر صائماً إلا رأيته ، ولا مفطراً إلا رأيته ، ولا من الليل قائماً إلا رأيته ، ولا نائماً إلا رأيته ، ولا مسست خزة ولا حريرة ألين من كف رسول الله صلى الله عليه ، ولا شمنت مسكة ولا عنبرة أطيب رائحة من رائحة رسول الله صلى الله عليه .

قوله ( باب ما يذكر من صوم النبي صلى الله عليه وسلم ) أى التطوع ( وإفطاره ) أى فى خلل صيامه . قال الزين بن المنير : لم يصف المصنف الترجمة التى قبل هذه للنبي صلى الله عليه وسلم وأطلقها ليفهم الترغيب للأمة فى الاقتداء به فى إكثار الصوم فى شعبان ، وقصد بهذه شرح حال النبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك . ثم ذكر البخارى فى الباب حديثين : الأول حديث ابن عباس .

قوله ( عن أبى بشر ) هو جعفر بن أبى وحشية .

قوله ( عن سعيد بن جبير ) فى رواية شعبة عن أبى بشر « حدثنى سعيد بن جبير » أخرجه أبو داود الطيالسى فى مسنده عنه ، ولمسلم من طريق عثمان بن حكيم « سألت سعيد بن جبير عن صيام رجب فقال : سمعت ابن عباس . »

قوله ( ما صام النبي صلى الله عليه وسلم شهراً كاملاً قط غير رمضان ) فى رواية شعبة عند مسلم « ما صام شهراً متتابعاً » وفى رواية أبى داود الطيالسى « شهراً تاماً منذ قدم المدينة غير رمضان » .

قوله ( ويصوم ) فى رواية مسلم من الطريق التى أخرجه البخارى « وكان يصوم » .

قوله ( حتى يقول القائل لا والله لا يفطر ) فى رواية شعبة « حتى يقولوا ما يريد أن يفطر » . الحديث الثانى حديث أنس .

قوله ( حدثنى محمد بن جعفر ) أى ابن أبى كثير المدنى ، وحيد هو الطويل .

قوله ( حتى نظن ) بنون الجمع وبالتحتانية على البناء للمجهول ، ويجوز بالمشناة على المخاطبة ، ويؤيده قوله بعد ذلك « إلا رأيته » فإنه روى بالضم والفتح معاً .

قوله ( أن لا يصوم ) بفتح الهمزة ويجوز فى يصوم النصب والرفع .

قوله ( حدثنى محمد ) كذا للأكثر ولأبى ذر « هو ابن سلام » .

قوله ( وقال سليمان عن حميد أنه سأل أنساً فى الصوم ) كنت أظن أن سليمان هذا هو ابن بلال لكن لم أراه بعد التبع التام من حديثه فظهر لى أنه سليمان بن حبان أبو خالد الأحمر ، وقد وصل المصنف حديثه عقب هذا وفيه « سألت أنساً عن صيام النبي صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث أتم من طريق محمد بن جعفر ، لكن تقدم بعض هذا الحديث فى الصلاة وقال فيه « تابعه سليمان وأبو خالد الأحمر » فهذا يدل على التعدد ، ويحتمل أن تكون الواو مزيدة كما تقدمت الإشارة إليه .

قوله ( ما كنت أحب أن أراه من الشهر صائماً إلا رأيته ) يعنى أن حاله فى التطوع بالصيام والقيام

كان يختلف ، فكان تارة يقوم من أول الليل وتارة في وسطه وتارة من آخره ، كما كان يصوم تارة من أول الشهر وتارة من وسطه وتارة من آخره ، فكان من أراد أن يراه وقت من أوقات الليل قائماً أو في وقت من أوقات الشهر صائماً فراقبه المرة بعد المرة فلا بد أن يصادفه قام أو صام على وفق ما أراد أن يراه ، هذا معنى الخبر وليس المراد أنه كان يسرد الصوم ولا أنه كان يستوعب الليل قياماً . ولا يشكل على هذا قول عائشة في الباب قبله « وكان إذا صلى صلاة دوام عليها » وقوله في الرواية الأخرى الآتية بعد أبواب « كان عمله ديمة » لأن المراد بذلك ما اتخذ راتباً لا مطلق النافلة ، فهذا وجه الجمع بين الحديثين وإلا فظاهرهما التعارض والله أعلم .

**قوله ( ولا مسست )** بكسر المهملة الأولى على الأفصح ، وكذا شملت بكسر الميم الأولى وفتحها لغة حكاها الفراء ، ويقال في مضارعه أشمه وأمسه بالفتح فيهما على الأفصح وبالضم على اللغة المذكورة .

**قوله ( من رائحة )** كذا للأكثر وللكشيبي « من ريح رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان على أكمل الصفات خلقاً وخلقاً فهو كل الكمال وجل الجلال وجملة الجمال عليه أفضل الصلاة والسلام ، وسيأتي شرح ما تضمنه هذا الحديث في « باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم » في أوائل السيرة النبوية إن شاء الله تعالى مستوفى . وفي حديثي الباب استحباب التنفل بالصوم في كل شهر ، وأن صوم النفل المطلق لا يختص بزمان إلا ما نبهى عنه ، وأنه صلى الله عليه وسلم لم يصم الدهر ولا قام الليل كله ، وكأنه ترك ذلك لئلا يقتدى به فيشق على الأمة ، وإن كان قد أعطى من القوة ما لو التزم ذلك لاقتدر عليه ، لكنه سلك من العبادة الطريقة الوسطى : فصام وأفطر ، وقام ونام ، أشار إلى ذلك المهلب . وفي حديث ابن عباس الحلف على الشيء وإن لم يكن هناك من ينكره مبالغة في تأكيده في نفس السامع .

### باب حق الضيف في الصوم

[١٩٧٤] ١٩٢٤ - ناسحاق قال أنا هارون بن إسماعيل قال نا علي قال نا يحيى قال حدثني أبو سلمة نا عبد الله بن عمرو بن العاص قال : دخل علي رسول الله صلى الله عليه ، فذكر الحديث ، يعني : « إن لزورك عليك حقاً ، وإن لزوجك عليك حقاً » فقلت : وما صوم داود ؟ قال : « نصف الدهر » .

**قوله ( باب حق الضيف في الصوم )** قال الزين بن المنير : لو قال حق الضيف في الفطر لكان أوضح لكنه كان لا يفهم منه تعيين الصوم فيحتاج أن يقول من الصوم . وكأن ما ترجم به أخصر وأوجز . **قوله ( حدثنا إسحق )** قال أبو علي الجبائي لم ينسب إسحق هذا عند أحد منهم . قلت : لكن جزم أبو نعيم في « المستخرج » بأنه ابن راهويه لأنه أخرجه من مسنده ثم قال : أخرجه البخاري عن إسحق ، ويؤيده أن ابن راهويه لا يقول في الرواية عن شيوخه إلا صيغة الإخبار وكذلك هو هنا ، وهارون بن إسماعيل شيخه هو الخزاز كان تاجراً صدوقاً ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر في الاعتكاف

كلاهما من روايته عن علي بن المبارك ، وقد أخرج كلا من الحديثين من غير طريقه ، ويحيى هو ابن أبي كثير .  
**قوله ( دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث )** هكذا أورده مختصراً وفسر البخاري المراد منه بقوله « يعني إن لزورك عليك حقاً » إلى آخر ما ذكر من الحديث ، وهو على طريقة البخاري في جواز اختصار الحديث ، وقد أورده في الباب الذي يليه من طريق الأوزاعي ، وأورده في الأدب من طريق حسين المعلم كلاهما عن يحيى بن أبي كثير ، وأورده قريباً من طريق الزهري عن أبي سلمة وسعيد ابن المسيب ، ومن طريق أبي العباس الأعمى من وجهين ، ومن طريق مجاهد وأبي المليلح كلهم عن عبد الله ابن عمرو بن العاص بالحديث مطولاً ومختصراً ، ورواه جماعة من الكوفيين والبصريين والشاميين عن عبد الله ابن عمرو مطولاً ومختصراً ، فمنهم من اقتصر على قصة الصلاة ومنهم من اقتصر على قصة الصيام ومنهم من ساق القصة كلها ، ولم أره من رواية أجده من المصريين عنه مع كثرة روايته عنه ، وسأذكر الكلام عليه في الباب الذي يليه ، وأنبه على ما في رواية كل منهم من فائدة زائدة سوى ما تقدم شرحه في أبواب التهجد ، وسيأتي ما يتعلق بحق الضيف في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى وهو المستعان .

### باب حق الجسم في الصوم

١٩٢٥ - ١٩٧٥ - نا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص قال لي رسول الله صلى الله عليه : « يا عبد الله ، ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل ؟ » فقلت : بلى يا رسول الله . قال : « فلا تفعل ، صم وأفطر ، وقم ونم ، فإن لجسدك عليك حقاً ، وإن لعينيك عليك حقاً ، وإن لزورك عليك حقاً ، وإن لأفطرك عليك حقاً . وإن بحسبك أن تصوم كل شهر ثلاثة أيام ، فإن لك بكل حسنة عشر أمثالها ، فإذا ذلك صيام الدهر كله . فشددت فشدت علي . قلت : يا رسول الله ، إنني أجد قوة . قال : « فصم صيام نبي الله داود ولا تزدد عليه . قلت : وما كان صيام نبي الله داود ؟ قال : « نصف الدهر » . فكان عبد الله يقول بعدما كبر : يا ليتني قبلت رخصة النبي صلى الله عليه .

**قوله ( باب حق الجسم في الصوم )** أي على المتطوع ، والمراد بالحق هنا المطلوب ، أعم من أن يكون واجباً أو مندوباً ، فأما الواجب فيختص بما إذا خاف التلف وليس مراداً هنا .

**قوله ( أخبرنا عبد الله )** هو ابن المبارك .

**قوله ( ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل )** زاد مسلم من رواية عكرمة بن عمار عن يحيى « فقلت بلى يا نبي الله ، ولم أرد بذلك إلا الخير » وفي الباب الذي يليه « أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أني أقول والله لأصومن النهار ولأقومن الليل ماعشت » وللنسائي من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة



قال « قال لي عبد الله بن عمرو : يا ابن أخي إني قد كنت أجمعت على أن أجتهد اجتهاداً شديداً ، حتى قلت : « لأصوم الدهر ولأقرآن القرآن في كل ليلة » ويأتني في « فضائل القرآن » من طريق مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال « أنكحني أبي امرأة ذات حسب وكان يتعاهدها ، فسألها عن بعليها فقالت : نعم الرجل من رجل ، لم يبطأ لنا فراشاً ولم يفتش لنا كنفاً منذ أتيناها . فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لي : الفتى ، فلقبته بعد « فذكر الحديث ، زاد النسائي وابن خزيمة وسعيد بن منصور من طريق أخرى عن مجاهد « فوقع عليّ أبي فقال زوجتك امرأة فعصلتها وفعلت وفعلت وفعلت ، قال فلم التفت إلى ذلك لما كانت لي من القوة ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : ألقني به ، فأتيته معه « ولأحمد من هذا الوجه « ثم انطلق إلى النبي صلى الله عليه وسلم فشكاني « وسيأتي بعد أبواب من طريق أبي المليح عن عبد الله بن عمرو قال « ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم صومي ، فدخل عليّ ، فألقيت له وسادة « ويأتي بعد باب من طريق أبي العباس عن عبد الله بن عمرو « بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أني أسرد الصوم وأصلي الليل ، فلما أرسل لي ولما لقيناه « ويجمع بينهما بأن يكون عمرو توجه بابنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكلمه من غير أن يستوعب ما يريد من ذلك ، ثم أتاه إلى بيته زيادة في التأكيد .

**قوله ( فلا تفعل )** زاد بعد بابين « فإنك إذا فعلت ذلك هجمت له العين » الحديث ، وقد تقدم تفسيره في كتاب التهجد ، وزاد في رواية ابن خزيمة من طريق حصين عن مجاهد « إن لكل عامل شرة » وهو بكسر المعجمة وتشديد الراء « ولكل شرة فترة » فمن كانت فترته إلى سنتي فقد اهتدى ، ومن كانت فترته إلى غير ذلك فقد هلك .

**قوله ( وإن لعينيك عليك حقاً )** في رواية الكشميني « لعينك » بالإفراد .

**قوله ( وإن لزورك )** بفتح الزاي وسكون الواو لضيفك ، والزور مصدر وضع موضع الاسم كصوم في موضع صائم ونوم في موضع نائم ، ويقال للواحد والجمع والذكر والأنثى زور ، قال ابن التين : ويحتمل أن يكون زور جمع زائر كركب جمع راكب وتجر جمع تاجر ، زاد مسلم من طريق حسين المعلم عن يحيى « وإن لولدك عليك حقاً » وزاد النسائي من طريق أبي إسماعيل عن يحيى « وإنه عسى أن يطول بك عمر » وفيه إشارة إلى ما وقع لعبد الله بن عمرو بعد ذلك من الكبر والضعف كما سيأتي .

**قوله ( وإن بحسبك )** بإسكان السين المهملة أي كافيك والباء زائدة ، ويأتي في الأدب من طريق حسين المعلم عن يحيى بلفظ « وإن من حسبك » .

**قوله ( أن تصوم من كل شهر )** في رواية الكشميني « في كل شهر » .

**قوله ( فإذا ذلك )** هو بتنوين إذن ، وهي التي يجاب بها « إن » وكذا « لو » صريحاً أو تقديرأ ، وإن هنا مقدرة كأنه قال : إن صمتها فإذا ذلك صوم الدهر ، وروى بغير تنوين وهي للمفاجأة وفي توجيهها هنا تكلف .

**قوله ( إني أجد قوة )** ، قال فصم صيام نبي الله ( داود ) في هذه الرواية اختصار ، فإن في رواية حسين المذكورة « فصم من كل جمعة ثلاثة أيام » ويأتي في الباب بعده « فصم يوماً وأفطر يومين » وفي رواية أبي المليح « يكفبك من كل شهر ثلاثة أيام ، قلت يا رسول الله ، قال خمساً ، قلت يا رسول الله ، قال سبعاً ، قلت

يا رسول الله ، قال تسعاً ، قلت يا رسول الله ، قال إحدى عشرة . واستدل به عياض على تقديم الوتر على جميع الأمور ، وفيه نظر لما في رواية مسلم من طريق أبي عياض عن عبد الله بن عمرو « صم يوماً يعني من كل عشرة أيام ولك أجر ما بقي ، قال إني أطيق أكثر من ذلك ، قال صم يومين ولك أجر ما بقي ، قال إني أطيق أكثر من ذلك ، قال صم ثلاثة أيام ولك أجر ما بقي ، قال إني أطيق أكثر من ذلك قال صم أربعة أيام ولك أجر ما بقي ، قال إني أطيق أكثر من ذلك ، قال صم صوم داود » وهذا يقتضي أنه أمره بصيام ثلاثة أيام من كل شهر ثم بستة ثم بتسعة ثم باثني عشر ثم بخمسة عشر ، فالظاهر أنه أمره بالاعتصار على ثلاثة أيام من كل شهر فلما قال إنه يطيق أكثر من ذلك زاده بالتدرج إلى أن وصله إلى خمسة عشر يوماً فذكر بعض الرواة عنه ما لم يذكره الآخر ، ويدل على ذلك رواية عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن أبي داود « فلم يزل يناقضني وأناقصه » ووقع للنسائي في رواية محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة « صم الإثنين والخميس من كل جمعة » وهو فرد من أفراد ما تقدم ذكره . وقد استشكل قوله « صم من كل عشرة أيام يوماً ولك أجر ما بقي » مع قوله « صم من كل عشرة أيام يومين ولك أجر ما بقي الخ » لأنه يقتضي الزيادة في العمل والنقص من الأجر ، وبذلك ترجم له النسائي ، وأجيب بأن المراد لك أجر ما بقي بالنسبة إلى التضعيف ، قال عياض : قال بعضهم معنى « صم يوماً ولك أجر ما بقي » أى من العشرة ، وقوله « صم يومين ولك أجر ما بقي » أى من العشرين ، وفى الثلاثة ما بقي من الشهر ، وحمله على ذلك استبعاد كثرة العمل وقلة الأجر ، وتعقبه عياض بأن الأجر إنما اتحد في كل ذلك لأنه كان نيته أن يصوم جميع الشهر فلما منعه صلى الله عليه وسلم من ذلك إبقاء عليه لما ذكر بقى أجر نيته على حاله سواء صام منه قليلاً أو كثيراً كما تأوله في حديث « نية المؤمن خير من عمله » أى إن أجره في نيته أكثر من أجر عمله لامتداد نيته بما لا يقدر على عمله . انتهى . والحديث المذكور ضعيف ، وهو في « مسند الشهاب » والتأويل المذكور لا بأس به ، ويحتمل أيضاً إجراء الحديث على ظاهره ، والسبب فيه أنه كلما ازداد من الصوم ازداد من المشقة الحاصلة بسببه المقتضية لتفويت بعض الأجر الحاصل من العبادات التي قد يفوتها مشقة الصوم فينقص الأجر باعتبار ذلك ، على أن قوله في نفس الخبر « صم أربعة أيام ولك أجر ما بقي » يرد الحمل الأول ، فإنه يلزم منه — على سياق التأويل المذكور — أن يكون التقدير : ولك أجر أربعين ، وقد قيده في نفس الحديث بالشهر والشهر لا يكون أربعين ، وكذلك قوله في رواية أخرى للنسائي من طريق ابن أبي ربيعة عن عبد الله بن عمرو بلفظ « صم من كل عشرة أيام يوماً ولك أجر تلك التسعة » ثم قال فيه « من كل تسعة أيام يوماً ولك أجر تلك الثمانية » ثم قال « من كل ثمانية أيام يوماً ولك أجر السبعة » قال « فلم يزل حتى قال صم يوماً وأفطر يوماً » وله من طريق شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو عن جده بلفظ « صم يوماً ولك أجر عشرة » ، قلت زدني ، قال : صم يومين ولك أجر تسعة ، قلت زدني قال : صم ثلاثة ولك أجر ثمانية « فهذا يدفع في صدر ذلك التأويل الأول والله أعلم .

قوله ( ولا تزدد عليه ) أى على صوم داود ، زاد أحمد وغيره من رواية مجاهد « قلت قد قبلت » .

قوله ( وكان عبد الله بن عمرو يقول بعد ما كبر : يا ليتني قبأت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم )

قال النووي : معناه أنه كبر وعجز عن المحافظة على ما التزمه ووظفه على نفسه عند رسول الله صلى الله عليه

وسلم فشق عليه فعله لعجزه ، ولم يعجبه أن يتركه لالتزامه له ، فتمنى أن لو قبل الرخصة فأخذ بالأخف ، قلت : ومع عجزه وتمنيه الأخذ بالرخصة لم يترك العمل بما التزمه ، بل صار يتعاطى فيه نوع تخفيف كما في رواية حصين المذكورة « وكان عبد الله حين ضعف وكبر يصوم تلك الأيام كذلك يصل بعضها إلى بعض ثم يفطر بعد تلك الأيام فيقوى بذلك ، وكان يقول : لأن أكون قبلت الرخصة أحب إلى مما عدل به ، لكنني فارقت على أمر أكره أن أخالفه إلى غيره » .

## باب

### صَوْمُ الدَّهْرِ

١٩٢٦- فأبو اليمان قال أنا شعيب عن الزُّهري قال أخبرني سعيد بن المسيب وأبوسلمة ابن عبد الرحمن أن عبد الله بن عمرو قال : أخبر رسول الله صلى الله عليه أني أقول : والله لأصومنَّ النهار ولأقومنَّ الليل ما عشتُ . فقلتُ له : قد قلتُ بأبي أنت وأمي . قال : « فإنك لا تستطيع ذلك ، فصم وأفطر ، وقم ونم ، وصم من الشهر ثلاثة أيام فإنَّ الحسنة بعشر أمثالها ، وذلك مثل صيام الدهر » . قلتُ : إنني أطيق أفضل من ذلك . قال : « فصم يوماً وأفطر يومين » . قلتُ : إنني أطيق أفضل من ذلك . قال : « فصم يوماً وأفطر يوماً ، فذلك صيام داود ، وهو أفضل الصيام » . فقلتُ : إنني أطيق أفضل من ذلك . فقال النبي صلى الله عليه : « لا أفضل من ذلك » .

قوله ( باب صوم الدهر ) أى هل يشرع أو لا ؟ قال الزين بن المنير : لم ينص على الحكم لتعارض الأدلة واحتمال أن يكون عبد الله بن عمرو خص بالمنع لما أطلع النبي صلى الله عليه وسلم عليه من مستقبل حاله ، فيلتحق به من في معناه ممن يتضرر بسرد الصوم ، ويبقى غيره على حكم الجواز لعموم الترغيب في مطلق الصوم كما سيأتى في الجهاد من حديث أبى سعيد مرفوعاً « من صام يوماً في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار » .

قوله ( فإنك لا تستطيع ذلك ) يحتمل أن يريد به الحالة الراهنة لما علمه النبي صلى الله عليه وسلم من أنه يتكلف ذلك ويدخل به على نفسه المشقة ويفوت به ما هو أهم من ذلك ، ويحتمل أن يريد به ما سيأتى بعد إذا كبر وعجز كما اتفق له سواء ، وكره أن يوظف على نفسه شيئاً من العبادة ثم يعجز عنه فيتركه لما تقرر من ذم من فعل ذلك .

قوله ( وصم من الشهر ثلاثة أيام ) بعد قوله « فصم وأفطر » بيان لما أجمل من ذلك وتقرير له على ظاهره ، إذ الإطلاق يقتضى المساواة .

قوله ( مثل صيام الدهر ) يقتضى أن المثلية لا تستلزم التساوى من كل جهة لأن المراد به هنا أصل التضعيف دون التضعيف الحاصل من الفعل ، ولكن يصدق على فاعل ذلك أنه صام الدهر مجازاً .

قوله بعد ذكر صيام داود ( لا أفضل من ذلك ) ليس فيه نفي المساواة صريحاً ، لكن قوله في الرواية الماضية في قيام الليل من طريق عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو « أحب الصيام إلى الله صيام داود » يقتضى ثبوت الأفضلية مطلقاً ، ورواه الترمذى من وجه آخر عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو بلفظ « أفضل الصيام صيام داود » ، وكذلك رواه مسلم من طريق أبي عياض عن عبد الله ، ومقتضاها أن تكون الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة ، وسأذكر بسط ذلك في الباب الذى بعده إن شاء الله تعالى .

### باب حق الأهل في الصوم

رواه أبو جحيفة عن النبي صلى الله عليه .

[١٩٧٧]

١٩٢٧ - نا عمرو بن علي قال نا أبو عاصم عن ابن جريج سمعت عطاء أن أبا العباس الشاعر أخبره أنه سمع عبد الله بن عمرو : بلغ النبي صلى الله عليه أني أسرد الصوم ، وأصلي الليل فإما أرسل إلي وإما لقيته فقال : « ألم أخبر أنك تصوم ولا تفرط ، وتصلي ؟ فصم وأفطر ، وقم ونم ، فإن لعينك عليك حظاً ، وإن لنفسك وأهلك عليك حظاً » . قال : إني لأقوى لذلك . قال : « فصم صيام داود » . قال : وكيف ؟ قال : « كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ولا يفرط إذا لاقى » . قال : من لي بهذه يا نبي الله . قال عطاء : لا أدري كيف ذكر صيام الأبد . قال النبي صلى الله عليه : « لا صام من صام الأبد » مرتين .

قوله ( باب حق الأهل في الصوم رواه أبو جحيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم ) يعنى حديث أبي جحيفة في قصة سلمان وأبي الدرداء التي تقدمت قبل خمسة أبواب ، وفيها قول سلمان لأبي الدرداء « وإن لأهلك عليك حقاً » وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ، وقد تقدم الكلام عليه قبل .

قوله ( حدثنا عمرو بن علي ) الفلاس ، وأبو عاصم هو الضحاك بن مخلد النبيل وهو من شيوخ البخاري الذين أكثر عنهم ، وربما روى عنه بواسطة ما فاتته منه كما في هذا الموضع ، وكأنه اختار النزول من طريقه هذه لوقوع التصريح فيها بسماع ابن جريج له من عطاء وهو ابن أبي رباح ، وأبو العباس يأتي القول فيه بعد باب .

قوله ( بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أني أسرد الصوم ) سبقت تسمية الذي بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وأنه عمرو بن العاص والد عبد الله .

قوله ( وتصل ) في رواية مسلم من وجه آخر عن ابن جريج « وتصل الليل ، فلا تفعل »

قوله ( فإن لعينك ) في رواية السرخسي والكشميني « لعينك » بالإنفراد .

قوله ( عليك حظاً ) كذا فيه في الموضعين بالطاء المعجمة ، وكذا لمسلم ، وعند الإسماعيلي « حقاً »

بالقاف ، وعنده وعند مسلم من الزيادة « وصم من كل عشرة أيام يوماً ولك أجر التسعة » .

**قوله (إني لأقوى لذلك)** أى لسرد الصيام دائماً ، وفى رواية مسلم « إني أجدنى أقوى من ذلك يا نبي الله » .

**قوله ( قال وكيف )** فى رواية مسلم « وكيف كان داود يصوم يا نبي الله » .

**قوله ( ولا يفر إذا لاقى )** زاد النسائي من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة « وإذا وعد لم يخلف » ولم أرها من غير هذا الوجه ، ولها مناسبة بالمقام وإشارة إلى أن سبب النهى خشية أن يعجز عن الذى يلزمه فيكون كمن وعد فأخلف ، كما أن فى قوله « ولا يفر إذا لاقى » إشارة إلى حكمة صوم يوم وإفطار يوم ، قال الخطابي : محصل قصة عبد الله بن عمرو أن الله تعالى لم يتعبد عبده بالصوم خاصة ، بل تعبد به بأنواع من العبادات ، فلو استفرغ جهده لقصر فى غيره ، فالأولى الاقتصاد فيه ليستبقى بعض القوة لغيره ، وقد أشير إلى ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام فى داود عليه السلام « وكان لا يفر إذا لاقى لأنه كان يتقوى بالفطر لأجل الجهاد » .

**قوله ( قال عطاء )** أى بالإسناد المذكور .

**قوله ( لا أدرى كيف ذكر صيام الأبد إلخ )** أى أن عطاء لم يحفظ كيف جاء ذكر صيام الأبد فى هذه القصة ، إلا أنه حفظ أن فيها أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا صام من صام الأبد » وقد روى أحمد والنسائي هذه الجملة وحدها من طريق عطاء ، وسيأتى بعد باب بلفظ « لا صام من صام الدهر » .

**قوله ( لا صام من صام الأبد مرتين )** فى رواية مسلم « قال عطاء : فلا أدرى كيف ذكر صيام الأبد » فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا صام من صام الأبد لا صام من صام الأبد « واستدل بهذا على كراهية صوم الدهر ، قال ابن التين استدلى على كراهته من هذه القصة من أوجه : نهي صلى الله عليه وسلم عن الزيادة ، وأمره بأن يصوم ويفطر وقوله « لا أفضل من ذلك » ، ودعاؤه على من صام الأبد . وقيل معنى قوله « لا صام » النى أى ما صام كقوله تعالى ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ وقوله فى حديث أبي قتادة عند مسلم وقد سئل عن صوم الدهر « لا صام ولا أفطر » أو « ما صام وما أفطر » وفى رواية الترمذى « لم يصم ولم يفطر » وهو شك من أحد رواته ومقتضاه أنهما بمعنى واحد ، والمعنى بالنبي أنه لم يحصل أجر الصوم لمخالفته ، ولم يفطر لأنه أمسك . وإلى كراهية صوم الدهر مطلقاً ذهب إسحق وأهل الظاهر ، وهى رواية عن أحمد . وشذ ابن حزم فقال يحرم ، وروى ابن أبي شيبه بإسناد صحيح عن ابن عمرو الشيباني قال « بلغ عمر أن رجلاً يصوم الدهر ، فأتاه فعلاه بالدرة وجعل يقول : كل يا دهرى » ومن طريق أبي إسحاق أن عبد الرحمن بن أبي نعيم كان يصوم الدهر فقال عمرو بن ميمون : لو رأى هذا أصحاب محمد لرجوه . واحتجوا أيضاً بحديث أبي موسى رفعه « من صام الدهر ضيقت عليه جهنم ، وعقد بيده » أخرجه أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان ، وظاهره أنها تضيق عليه حصراً له فيها لتشديده على نفسه وحمله عليها ورغبته عن ستة نبيه صلى الله عليه وسلم واعتقاده أن غير سنته أفضل منها ، وهذا يقتضى الوعيد الشديد فيكون حراماً . وإلى الكراهية مطلقاً ذهب ابن العربى من المالكية فقال : قوله لا صام من صام الأبد إن كان معناه الدعاء فيا ويح من أصابه دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن كان معناه الخبر فيا ويح من أخبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يصم ، وإذا لم يصم شرعاً لم يكتب له الثواب لوجوب صدق قوله صلى الله عليه وسلم

لأنه نفي عنه الصوم ، وقد نفي عنه الفضل كما تقدم ، فكيف يطلب الفضل فيما نفاه النبي صلى الله عليه وسلم ، وذهب آخرون إلى جواز صيام الدهر وحلوا أخبار النهي على من صامه حقيقة فإنه يدخل فيه ما حرم صومه كالعبدان وهذا اختيار ابن المنذر وطائفة ، وروى عن عائشة نحوه ، وفيه نظر لأنه صلى الله عليه وسلم قد قال جواباً لمن سأل عن صوم الدهر « لا صام ولا أفطر » وهو يؤذن بأنه ما أجر ولا أثم ، ومن صام الأيام المحرمة لا يقال فيه ذلك لأنه عند من أجاز صوم الدهر إلا الأيام المحرمة يكون قد فعل مستحباً وحراماً ، وأيضاً فإن أيام التحريم مستثناة بالشرع غير قابلة للصوم شرعاً فهي بمنزلة الليل وأيام الحيض فلم تدخل في السؤال عند من علم تحريمها ، ولا يصلح الجواب بقوله « لا صام ولا أفطر » لمن لم يعلم تحريمها . وذهب آخرون إلى استحباب صيام الدهر لمن قوى عليه ولم يفوت فيه حقاً ، وإلى ذلك ذهب الجمهور ، قال السبكي : أطلق أصحابنا كراهة صوم الدهر لمن فوت حقاً ، ولم يوضحوا هل المراد الحق الواجب أو المندوب ، ويتجه أن يقال إن علم أنه يفوت حقاً واجباً حرم ، وإن علم أنه يفوت حقاً مندوباً أولى من الصيام كره ، وإن كان يقوم مقامه فلا ، وإلى ذلك أشار ابن خزيمة فترجم « ذكر العلة التي بها زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم الدهر » وساق الحديث الذي فيه « إذا فعلت ذلك بهجت عينك ونفثت نفسك » ومن حجته حديث حمزة بن عمرو الذي مضى فإن في بعض طرقه عند مسلم « أنه قال يا رسول الله إني أسرد الصوم » فحملوا قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو « لا أفضل من ذلك » أي في حقك فيلتحق به من في معناه ممن يدخل فيه على نفسه مشقة أو يفوت حقاً ، ولذلك لم ينه حمزة بن عمرو عن السرد فلو كان السرد ممتنعاً لبينه له لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز قاله النووي ، وتعقب بأن سؤال حمزة إنما كان عن الصوم في السفر لا عن صوم الدهر ، ولا يلزم من سرد الصيام صوم الدهر فقد قال أسامة بن زيد « إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسرد الصوم فيقال لا يفطر » أخرجه أحمد ، ومن المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصوم الدهر فلا يلزم من ذكر السرد صيام الدهر ، وأجابوا عن حديث أبي موسى المقدم ذكره بأن معناه ضيقت عليه فلا يدخلها ، فعلى هذا تكون « على » بمعنى أى ضيقت عنه ، وهذا التأويل حكاه الأثرم عن مسدد . وحكى رده عن أحمد ، وقال ابن خزيمة سألت المزني عن هذا الحديث فقال : يشبه أن يكون معناه ضيقت عنه فلا يدخلها ، ولا يشبه أن يكون على ظاهره لأن من ازداد الله عملاً وطاعة ازداد عند الله رفعة وعلمته كرامة ، ورجح هذا التأويل جماعة منهم الغزالي فقالوا : له مناسبة من جهة أن الصائم لما ضيق على نفسه مسالك الشهوات بالصوم ضيق الله عليه النار فلا يبقى له فيها مكان لأنه ضيق طرقها بالعبادة ، وتعقب بأنه ليس كل عمل صالح إذا ازداد العبد منه ازداد من الله تقرباً . بل رب عمل صالح إذا ازداد منه ازداد بعداً كالصلاة في الأوقات المكروهة . والأولى إجراء الحديث على ظاهره وحمله على من فوت حقاً واجباً بذلك فإنه يتوجه إليه الوعيد، ولا يخالف القاعدة التي أشار إليها المزني ، ومن حجته أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق حديث الباب كما تقدم في الطريقين الماضيين « فإن الحسنة بعشرة أمثالها ، وذلك مثل صيام الدهر » وقوله فيما رواه مسلم « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فكأنما صام الدهر » قالوا فدل ذلك على أن صوم الدهر أفضل مما شبه به وأنه أمر مطلوب ، وتعقب بأن التشبيه في الأمر المقدر لا يقتضي جوازه فضلاً عن استحبابه ، وإنما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية

صيام ثلاثمائة وستين يوماً ، ومن المعلوم أن المكلف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا يدل التشبيه على أفضلية المشبه به من كل وجه ، واختلف المحيزون لصوم الدهر بالشرط المتقدم هل هو أفضل أو صيام يوم وإفطار يوم أفضل ، فصرح جماعة من العلماء بأن صوم الدهر أفضل لأنه أكثر عملاً فيكون أكثر أجراً وما كان أكثر أجراً كان أكثر ثواباً ، وبذلك جزم الغزالي أولاً وقيده بشرط أن لا يصرم الأيام المنهى عنها ، وأن لا يرغب عن السنة بأن يجعل الصوم حجراً على نفسه ، فإذا أمن من ذلك فالصوم من أفضل الأعمال ، فلاستكثار منه زيادة في الفضل . وتعقبه ابن دقيق العيد بأن الأعمال متعارضة المصالح والمفاسد ، ومقدار كل منها في الحث والمنع غير متحقق ، فزيادة الأجر بزيادة العمل في شيء يعارضه اقتضاء العادة التقصير في حقوق أخرى يعارضها العمل المذكور ، ومقدار الفائت من ذلك مع مقدار الحاصل غير متحقق ، فالأولى التفويض إلى حكم الشارع ولما دل عليه ظاهر قوله « لا أفضل من ذلك » وقوله « إنه أحب الصيام إلى الله تعالى » وذهب جماعة منهم المتولي من الشافعية إلى أن صيام داود أفضل ، وهو ظاهر الحديث بل صريحه ، ويرجع من حيث المعنى أيضاً بأن صيام الدهر قد يفوت بعض الحقوق كما تقدم ، وبأن من اعتاده فإنه لا يكاد يشق عليه بل تضعف شهوته عن الأكل وتقل حاجته إلى الطعام والشراب نهائياً ويألف تناوله في الليل بحيث يتجدد له طبع زائد ، بخلاف من يصوم يوماً ويفطر يوماً فإنه ينتقل من فطر إلى صوم ومن صوم إلى فطر ، وقد نقل الترمذي عن بعض أهل العلم أنه أشق الصيام ، ويأمن مع ذلك غالباً من تفويت الحقوق كما تقدمت الإشارة إليه فيما تقدم قريباً في حق داود عليه السلام ، ولا يفر إذا لاقى لأن من أسباب الفرار ضعف الجسد ولا شك أن سرد الصوم ينهكه ، وعلى ذلك يحمل قول ابن مسعود فيما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه أنه قيل له إنك لتقل الصيام ، فقال : إني أخاف أن يضعفني عن القراءة وأحب إلى من الصيام ، نعم إن فرض أن شخصاً لا يفوته شيء من الأعمال الصالحة بالصيام أصلاً ولا يفوت حقاً من الحقوق التي خوطب بها لم يبعد أن يكون في حقه أرجح ، وإلى ذلك أشار ابن خزيمة فترجم « الدليل على أن صيام داود إنما كان أعدل الصيام وأحبه إلى الله لأن فاعله يؤدي حق نفسه وأهله وزاثره أيام فطره بخلاف من يتابع الصوم » وهذا يشعر بأن من لا يتضرر في نفسه ولا يفوت حقاً أن يكون أرجح ، وعلى هذا فيختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال : فمن يقتضي حاله الإكثار من الصوم أكثر منه ، ومن يقتضي حاله الإكثار من الإفطار أكثر منه ، ومن يقتضي حاله المزج فعله ، حتى أن الشخص الواحد قد تختلف عليه الأحوال في ذلك ، وإلى ذلك أشار الغزالي أخيراً . والله أعلم بالصواب .

### بِصَوْمِ يَوْمٍ وَإِفْطَارِ يَوْمٍ

[١٩٧٨]

١٩٢٨ - فامحمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن مغيرة قال سمعت مجاهداً عن

عبدالله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه قال : «صم من الشهر ثلاثة أيام» ، قال : أطيق أكثر من ذلك ، فما زال حتى قال : «صم يوماً وأفطر يوماً» . فقال : «اقرأ القرآن في كل شهر» . قال : إني أطيق أكثر ، فما زال حتى قال : «في ثلاث» .

قوله (باب صوم يوم وإفطار يوم) ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو من طريق شعبة عن مغيرة عن مجاهد عنه مختصراً ، وقد أخرجه في « فضائل القرآن » من طريق أبي عوانة عن مغيرة مطولاً ، وسيأتي الكلام عليه فيما يتعلق بقراءة القرآن هناك ، وقد تقدم الكلام على فوائد الزيادة المتعلقة بالصيام قريباً .

### باب صَوْمَ دَاوُدَ

[١٩٧٩]

١٩٢٩- نا آدم قال نا شعبة قال نا حبيب بن أبي ثابت قال سمعت أبا العباس المكي - وكان شاعراً ، وكان لا يتهم في حديثه - قال : سمعتُ عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال لي النبي صلى الله عليه : « إِنَّكَ لِتَصُومَ الدَّهْرَ وَتَقُومَ اللَّيْلَ ؟ » قلتُ : نعم . قال : « إِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ هَجَمْتَ لَهُ الْعَيْنُ وَنَهَشَتْ لَهُ النَّفْسُ ، لَا صَامَ مِنْ صَامِ الدَّهْرِ ، صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ صَوْمُ الدَّهْرِ كُلِّهِ . قلتُ : فَإِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، قال : « فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ : كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيَفْطُرُ يَوْمًا ، وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى . »

[١٩٨٠]

١٩٣٠- نا إسحاق بن شاهين الواسطي قال نا خالد بن عبد الله عن خالد الحذاء عن أبي قلابة قال حدثني أبو المليح قال : دخلتُ مع أبيك على عبد الله بن عمرو فحدثنا : أن رسول الله صلى الله عليه ذكر له صومي ، فدخل علي ، فألقيتُ له وسادةً من آدم حشوها ليف ، فجلس على الأرض وصارت الوسادة بيني وبينه ، فقال : « أما يكفيك من كل شهرٍ ثلاثة أيام ؟ » قال : قلتُ : يا رسول الله ، قال : « خمساً » . قلتُ : يا رسول الله ، قال : « سبعا » . قلتُ : يا رسول الله ، قال : « تسعاً » . قلتُ : يا رسول الله ، قال : « إحدى عشرة » . ثم قال النبي صلى الله عليه : « لَا صَوْمَ فَوْقَ صَوْمِ دَاوُدَ : شَطْرَ الدَّهْرِ ، صَمَّ يَوْمًا وَأَفْطَرَ يَوْمًا . »

قوله (باب صوم داود عليه السلام) أورد فيه حديث عبد الله بن عمرو من وجهين ، وقد قدمت محصل فوائدهما المتعلقة بالصيام . قال الزين بن المنير : أفرد ترجمة صوم يوم وإفطار يوم بالذكر للتنبيه على أفضليته ، وأفرد صيام داود عليه السلام بالذكر للإشارة إلى الاقتداء به في ذلك .

قوله في الطريق الأولى (وكان شاعراً وكان لا يتهم في حديثه) فيه إشارة إلى أن الشاعر بصدد أن يتهم في حديثه لما تقتضيه صناعته من سلوك المبالغة في الإطراء وغيره ، فأخبر الراوى عنه أنه مع كونه شاعراً كان غير متهم في حديثه ، وقوله « في حديثه » يحتمل مرويه من الحديث النبوي ويحتمل فيما هو أعم من ذلك ، والثاني أليق وإلا لكان مرغوباً عنه ، والواقع أنه حجة عند كل من أخرج الصحيح ، وأفصح بتوثيقه أحمد وابن معين وآخرون ، وليس له مع ذلك في البخاري سوى هذا الحديث وحديثين أحدهما في الجهاد والآخر في المغازي وأعادهما معاً في الأدب ، وقد تقدم حديث الباب في التهجد من وجه آخر .



**قوله ( ونفث )** بكسر الفاء أى تعبت وكلت ، ووقع في رواية النسبي « نفث » بالمثلثة بدل الفاء وقد استغربها ابن التين فقال : لا أعرف معناها . قلت : وكأنها أبدلت من الفاء فإنها تبدل منها كثيراً ، وفي رواية الكشميني بدلها « ونهكت » أى هزلت وضعفت .

**قوله ( صوم ثلاثة أيام )** أى من كل شهر ( صوم الدهر كله ) أى بالتضعيف كما تقدم صريحاً .  
**قوله في الطريق الثانية ( أخبرني أبو المليح )** هو عامر وقيل زيد وقيل زياد بن أسامة بن عمير الهذلي ، لأبيه حمزة ، وليس لأبي المليح في البخاري سوى هذا الحديث ، وأعاده في الاستئذان ، وآخر تقدم في المواقيت في موضعين من روايته عن بريدة .

**قوله ( دخلت مع أبيك )** وقع في الاستئذان « مع أبيك زيد » وهو والد أبي قلابة عبد الله بن زيد ابن عمرو - وقيل عامر - الجرمي .

**قوله ( فإما أرسل إلى وإما لقيته )** شك من بعض رواته ، وغلط من قال إنه شك من عبد الله بن عمرو ، لما تقدم من أنه صلى الله عليه وسلم قصده إلى بيته فدل على أن لقاءه إياه كان عن قصد منه إليه .

**قوله ( فجلس على الأرض وصارت الوسادة بيني وبينه )** فيه بيان ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع وترك الاستئثار على جلسيه ، وفي كون الوسادة من آدم حشوها ليف بيان ما كان عليه الصحابة في غالب أحوالهم في عهده صلى الله عليه وسلم من الضيق ، إذ لو كان عنده أشرف منها لأكرم بها نبيه صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( خمساً )** في رواية الكشميني « خمسة » وكذا في البواقى ، فمن قال خمسة أراد الأيام ومن قال خمساً أراد الليالي وفيه تجوز .

**قوله ( قال إحدى عشرة )** زاد في رواية عمرو بن عون « قلت يا رسول الله » .

**قوله ( شطر الدهر )** بالرفع على القطع ، ويجوز النصب على إضمار فعل ، والجر على البدل من صوم داود .

**قوله ( صم يوماً وأفطر يوماً )** في رواية عمرو بن عون « صيام يوم وإفطار يوم » ويجوز فيه الحركات أيضاً ، وفي قصة عبد الله بن عمرو هذه من الفوائد غير ما تقدم هنا وفي أبواب التهجد بيان رفق رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمته وشفقته عليهم وإرشاده إياهم إلى ما يصلحهم وحثه إياهم على ما يطيقون الدوام عليه ، ونهيمهم عن التعمق في العبادة لما يخشى من إفضائه إلى الملل المفضي إلى الترك أو ترك البعض ، وقد ذم الله تعالى قومًا لازموا العبادة ثم فرطوا فيها . وفيه التذنب إلى الدوام على ما وظفه الإنسان على نفسه من العبادة . وفيه جواز الإخبار عن الأعمال الصالحة والأوراد ومحاسن الأعمال ، ولا يخفى أن محل ذلك عند أمن الرياء . وفيه جواز القسم على التزام العبادة ، وفائدته الاستعانة باليمين على النشاط لها ، وأن ذلك لا يخل بصحة النية والإخلاص فيها ، وأن اليمين على ذلك لا يلحقها بالنذر الذي يجب الوفاء به ، وفيه جواز الحلف من غير استحلاف ، وأن النفل المطلق لا ينبغي تحديده ، بل يختلف الحال باختلاف الأشخاص والأوقات والأحوال .

وفيه جواز التفدية بالأب والأم ، وفيه الإشارة إلى الاقتداء بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام في أنواع العبادات ، وفيه أن طاعة الوالد لا تجب في ترك العبادة ولهذا احتاج عمرو إلى شكوى ولده عبد الله ، ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم ترك طاعته لأبيه . وفيه زيارة الفاضل للمفضول في بيته ، وإكرام الضيف بإلقاء الفرش ونحوها تحته ، وتواضع الزائر بجلوسه دون ما يفرش له ، وأن لا حرج عليه في ذلك إذا كان على سبيل التواضع والإكرام للمزور .

## باب صِيَامِ الْبَيْضِ

### ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةَ

[١٩٨١] ١٩٣١- نا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا أبو التياح قال حدثني أبو عثمان عن أبي هريرة قال: أوصاني خليلي بثلاث: صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتي الضحى، وأن أوتر قبل أن أنام.

**قوله ( باب صيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة )** كذا للأكثر وللکشمينى . « صيام أيام البيض ثلاث عشرة الخ » قيل المراد بالبيض اللباني وهي التي يكون فيها القمر من أول الليل إلى آخره ، حتى قال الجواليقي : من قال الأيام البيض فجعل البيض صفة الأيام فقد أخطأ ، وفيه نظر لأن اليوم الكامل هو النهار بليته ، وليس في الشهر يوم أبيض كله إلا هذه الأيام لأن ليلها أبيض ونهارها أبيض فصح قول « الأيام البيض » على الوصف . وحكى ابن بزيمة في تسميتها بيضا أقوالا أخر مستندة إلى أقوال واهية ، قال الإسماعيلي وابن بطلال وغيرهما : ليس في الحديث الذي أورده البخاري في هذا الباب ما يطابق الترجمة ، لأن الحديث مطلق في ثلاثة أيام من كل شهر والبيض مقيدة بما ذكر ، وأجيب بأن البخاري جرى على عادته في الإيماء إلى ما ورد في بعض طرق الحديث ، وهو ما رواه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة قال « جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب قد شواها ، فأمرهم أن يأكلوا وأمسك الأعرابي ، فقال : ما منعك أن تأكل ؟ فقال : إني أصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، قال : إن كنت صائما فصم الغر ، أي البيض » وهذا الحديث اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافا كثيرا بينه الدارقطني ، وفي بعض طرقه عند النسائي « إن كنت صائما فصم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » وجاء تقييدها أيضا في حديث قتادة بن ملحان - ويقال ابن منهل - عند أصحاب السنن بلفظ « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وقال : هي كهيئة الدهر » وللنسائي من حديث جرير مرفوعا « صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر : أيام البيض صبيحة ثلاث عشرة » الحديث وإسناده صحيح ، وكان البخاري أشار بالترجمة إلى أن وصية أبي هريرة بذلك لا تختص به ، وأما ما رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من غرة كل شهر » وما روى أبو داود والنسائي من حديث حفصة « كان رسول

الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الإثنين والخميس والإثنين من الجمعة الأخرى « فقد جمع بينهما وما قبلهما البيهقي بما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ما يبالي من أى الشهر صام » قال فكل من رآه فعل نوعاً ذكره ، وعائشة رأت جميع ذلك وغيره فأطلقت . والذي يظهر أن الذى أمر به وحث عليه ووصى به أولى من غيره ، وأما هو فلعله كان يعرض له ما يشغله عن مراعاة ذلك ، أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز ، وكل ذلك فى حقه أفضل ، وترجح البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشئ أعدله ، ولأن الكسوف غالباً يقع فيها ، وقد ورد الأمر بمزيد العبادة إذا وقع فإذا اتفق الكسوف صادف الذى يعتاد صيام البيض صائماً فيتهياً له أن يجمع بين أنواع العبادات من الصيام والصلاة والصدقة ، بخلاف من لم يصمها فإنه لا يتأتى له استدراك صيامها ، ولا عند من يجوز صيام التطوع بغير نية من الليل إلا إن صادف الكسوف من أول النهار ، ورجح بعضهم صيام الثلاثة فى أول الشهر لأن المرء لا يدري ما يعرض له من الموانع ، وقال بعضهم : يصوم من أول كل عشرة أيام يوماً ، وله وجه فى النظر ، ونقل ذلك عن أبى الدرداء ، وهو يوافق ما تقدم فى رواية النسائي فى حديث عبد الله بن عمرو « صم من كل عشرة أيام يوماً » وروى الترمذى من طريق خيثمة عن عائشة « أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم من الشهر السبت والأحد والإثنين ، ومن الآخر الثلاثاء والأربعاء والخميس » وروى موقوفاً وهو أشبه ، وكأن الغرض به أن يستوعب غالب أيام الأسبوع بالصيام ، واختار إبراهيم النخعي أن يصومها آخر الشهر ليكون كفارة لما مضى ، وسيأتى ما يؤيده فى الكلام على حديث عمران بن حصين فى الأمر بصيام سرار الشهر ، وقال الرويانى صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب ، فإن اتفقت أيام البيض كان أحب . وفى كلام غير واحد من العلماء أيضاً أن استحباب صيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر .

**قوله (حدثنا أبو معمر)** هو عيد الله بن عمرو ، والإسناد كله بصريون وأبو عثمان هو النهدي ، وقد روى عن أبى هريرة جماعة كل منهم أبو عثمان ، لكن لم يقع فى البخارى حديث موصول من رواية أبى عثمان عن أبى هريرة إلا من رواية النهدي ، وليس له عند البخارى سوى هذا وآخر فى الأطعمة ، ووقع عند مسلم عن شيبان عن عبد الوارث بهذا الإسناد فقال فيه « حدثنى أبو عثمان النهدي » وتقدم هذا الحديث فى أبواب التطوع من طريق أخرى عن أبى عثمان النهدي ، وقد تقدم الكلام هناك على بقية فوائده ، ومما لم يتقدم منها ما نبه عليه أبو محمد بن أبى جرة فى قول أبى هريرة « أوصانى خليلي » قال فى أفراد « بهذه الوصية » إشارة إلى أن القدر الموصى به هو اللائق بحاله ، وفى قوله « خليلي » إشارة إلى موافقته له فى إثبات الاشتغال بالعبادة على الاشتغال بالدنيا لأن أبا هريرة صبر على الجوع فى ملازمته للنبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتى فى أوائل البيوع من حديثه حيث قال « أما إخوانى فكان يشغلهم الصنف بالأسواق ، وكنت ألزم رسول الله صلى الله عليه وسلم » فشابه حال النبي صلى الله عليه وسلم فى إثارة الفقر على الغنى والعبودية على الملك ، قال : ويؤخذ منه الافتخار بصحبة الأكابر إذا كان ذلك على معنى التحدث بالنعمة والشكر لله ، لا على وجه المباهاة والله أعلم . وقال شيخنا فى « شرح الترمذى » : حاصل الخلاف فى تعيين البيض تسعة أقوال : أحدها لا تتعين بل يكره تعيينها وهذا عن مالك . الثانى أول ثلاثة من الشهر قاله الحسن البصرى ، الثالث

أولها الثاني عشر . الرابع أولها الثالث عشر . الخامس أولها أول سبت من أول الشهر ثم من أول الثلاثة من الشهر الذي يليه وهكذا وهو عن عائشة . السادس أول خميس ثم اثنين ثم خميس . السابع أول اثنين ثم خميس ثم اثنين . الثامن أول يوم والعاشر والعشرون عن أبي الدرداء . التاسع أول كل عشر من ابن شعبان المالكي . قلت : بقى قول آخر وهو آخر ثلاثة من الشهر عن النخعي فتتم عشرة .

ب

مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَمْ يَفْطِرْ عَنْدهُمْ

[١٩٨٢]

١٩٣٢- نا محمد بن المثنى قال نا خالد- هو ابن الحارث- قال نا حميد عن أنس: دخل النبي صلى الله عليه على أم سليم، فأثته بتمرٍ وسمن. قال: «أعيدوا سمنكم في سقائه وتمركم في وعائه فإنني صائم». ثم قام إلى ناحية من البيت فصلّى غير المكتوبة، فدعا لأم سليم وأهل بيتها. فقالت أم سليم: يا رسول الله، إن لي خويصة. قال: «ما هي؟» قالت: خادمك أنس. فما ترك خير آخرة ولا دنيا إلا دعا لي به: «اللهم ارزقه مالا ولداً، وبارك له» فإنني لمن أكثر الأنصار مالا. وحدثني ابنتي أمينة أنه دفن ليصلي مقدم الحجاج البصرة بضعة وعشرون ومائة.

قال ابن أبي مريم أنا يحيى بن أيوب قال حدثني حميد سمع أنساً عن النبي صلى الله عليه.

[الحديث ١٩٨٢- أطرافه في: ٦٣٣٤، ٦٣٤٤، ٦٣٧٨، ٦٣٨٠].

قوله (باب من زار قوماً فلم يفطر عندهم) أى فى التطوع ، هذه الترجمة تقابل الترجمة الماضية وهى من أقسم على أخيه ليفطر فى التطوع . وموقعها أن لا يظن أن فطر المرء من صيام التطوع لتطبيب خاطر أخيه حتم عليه ، بل المرجع فى ذلك إلى من علم من حاله من كل منهما أنه يشق عليه الصيام ، ففى عرف أن ذلك لا يشق عليه كان الأولى أن يستمر على صومه .

قوله (حدثني خالد هو ابن الحارث) كذا فى الأصل ، وبيان اسم أبيه من المصنف ، كأن شيخه قال حدثنا خالد فقط فأراد بالبيان رفع الإبهام لاشتراك من يسمى خالداً فى الرواية عن حميد ممن يمكن محمد بن المثنى أن يروى عنه ، ولم يطرد للمصنف هذا فإنه كثيراً ما يقع له ولمشاخه مثل هذا الإبهام ولا يعتنى ببيانه . ورجال إسناده هذا الحديث كلهم بصريون .

قوله (دخل النبي صلى الله عليه وسلم على أم سليم) هى والدة أنس المذكور ، ووقع لأحمد من طريق حماد عن ثابت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على أم حرام ، وهى خالة أنس ، لكن فى بقية الحديث ما يدل على أنهما معاً كانتا مجتمعتين .

قوله (فأثته بتمر وسمن) أى على سبيل الضيافة ، وفى قوله «أعيدوا سمنكم فى سقائه» ما يشعر بأنه كان ذاتياً ، وليس بلازم .

**قوله** ( ثم قام إلى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة ) في رواية أحمد عن ابن أبي عدي عن حميد « فصلى ركعتين وصلينا معه » وكان هذه القصة غير القصة الماضية في أبواب الصلاة التي صلى فيها على الحصير وأقام أنساً خلفه وأم سليم من ورائه ، لكن وقع عند أحمد في رواية ثابت المذكورة - وهو لمسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت - نحوه ، ثم صلى ركعتين تطوعاً فأقام أم حرام وأم سليم خلفنا وأقامني عن يمينه » ويحتمل التعدد لأن القصة الماضية لا ذكر فيها لأم حرام ، ويدل على التعدد أيضاً أنه هنا لم يأكل وهناك أكل .

**قوله** ( إن لي خويصة ) بتشديد الصاد وبتخفيفها تصغير خاصة ، وهو مما اغتفر فيه التقاء الساكنين . وقوله « خادملك أنس » هو عطف بيان أو بدل والخبر مخوف تقديره أطلب منك الدعاء له . ووقع في رواية ثابت المذكورة عند أحمد « إن لي خويصة خويلدك أنس ادع الله له » .

**قوله** ( خير آخرة ) أي خيراً من خيرات الآخرة .

**قوله** ( إلا دعا لي به : اللهم ارزقه مالا ) كذا في الأصل ، وعند أحمد من رواية عبيدة بن حميد عن حميد « إلا دعا لي به ، وكان من قوله : اللهم » الخ .

**قوله** ( وبارك له ) في رواية الكشمي « وبارك له فيه » وقوله « فيه » بالإفراد نظراً إلى اللفظ ، ولأحمد « فيهم » نظراً إلى المعنى ، ويأتي في الدعوات من طريق قتادة عن أنس « وبارك له فيما أعطيته » وفي رواية ثابت عند مسلم « فدعا لي بكل خير ، وكان آخر ما دعا لي أن قال : اللهم أكثر ماله وولده وبارك له فيه » ولم يقع في هذه الرواية التصريح بما دعا له من خير الآخرة لأن المال والولد من خير الدنيا ، وكان بعض الرواة اختصره . ووقع لمسلم في رواية الجعد عن أنس « فدعا لي بثلاث دعوات قد رأيت منها اثنتين في الدنيا وأنا أرجو الثالثة في الآخرة » ولم يبينها ، وهي المغفرة كما بينها سنان بن ربيعة بزيادة ، وذلك فيما رواه ابن سعد بإسناد صحيح عنه عن أنس قال « اللهم أكثر ماله وولده وأطل عمره واغفر ذنبه » .

**قوله** ( فإني لمن أكثر الأنصار مالا ) زاد أحمد في رواية ابن أبي عدي « وذكر أنه لا يملك ذهباً ولا فضة غير خاتمه » يعني أن ماله كان من النقيدين ، وفي رواية ثابت عند أحمد « قال أنس : وما أصبح رجلاً من الأنصار أكثر مني مالا ، قال : يا ثابت وما أملك صفراء ولا بيضاء إلا خاتمي » ولترمذي من طريق أبي خلدة « قال أبو العالية : كان لأنس بستان يحمل في السنة مرتين ، وكان فيه ريحان يجيء منه ريح المسك » ولأبي نعيم في « الحلية » من طريق حفصة بنت سيرين عن أنس قال « وإن أرضي لتثمر في السنة مرتين ، وما في البلد شيء يشمر مرتين غيرها » .

**قوله** ( وحدثني ابنتي أمينة ) بالنون تصغير آمنة ( أنه دفن لصلبي ) أي من ولده دون أسباطه وأحفاده .

**قوله** ( مقدم الحجاج البصرة ) بالنصب على نزع الخافض أي من أول ما مات لي من الأولاد إلى أن قدمها الحجاج . ووقع ذلك صريحاً في رواية ابن أبي عدي المذكورة ولفظه « وذكر أن ابنته الكبرى أمينة أخبرته أنه دفن لصلبه إلى مقدم الحجاج ، وكان قدوم الحجاج البصرة سنة خمس وسبعين وعمر أنس حينئذ نيف وثمانون سنة ، وقد عاش أنس بعد ذلك إلى سنة ثلاث ويقال اثنتين ويقال إحدى وتسعين وقد قارب المائة » .

**قوله ( بضع وعشرون ومائة )** في رواية ابن أبي عدي « نيف على عشرين ومائة » وفي رواية الأنصاري عن حميد عند البيهقي في الدلائل « تسع وعشرون ومائة » وهو عند الخطيب في رواية الآباء عن الأبناء من هذا الوجه بلفظ « ثلاث وعشرون ومائة » وفي رواية حفصة بنت سيرين « ولقد دفنت من صلي سوى ولد ولدي خمسة وعشرين ومائة » وفي « الحلية » أيضاً من طريق عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال « دفنت مائة لا سقطاً ولا ولد ولد » ولعل هذا الاختلاف سبب العدول إلى البضع والنيف ، وفي ذكر هذا دلالة على كثرة ما جاءه من الولد فإن هذا القدر هو الذي مات منهم ، وأما الذين بقوا ففي رواية إسحاق ابن أبي طلحة عن أنس عند مسلم « وإن ولدي وولد ولدي ليتعادون على نحو المائة » . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز التصغير على معنى التلطف لا التحقير ، وتحفة الزائر بما حضر بغير تكلف ، وجواز رد الهدية إذا لم يشق ذلك على المهدى ، وأن أخذ من رد عليه ذلك له ليس من العود في الهبة . وفيه حفظ الطعام وترك التفريط فيه ، وجبر خاطر المزور إذا لم يؤكل عنده بالدعاء له ، ومشروعية الدعاء عقب الصلاة ، وتقديم الصلاة أمام طلب الحاجة ، والدعاء بخير الدنيا والآخرة ، والدعاء بكثرة المال والولد وأن ذلك لا ينافي الخير الأخروي ، وإن فضل التقلل من الدنيا يختلف باختلاف الأشخاص . وفيه زيارة الإمام بعض رعيته ، ودخول بيت الرجل في غيبته لأنه لم يقل في طرق هذه القصة إن أبا طلحة كان حاضراً . وفيه إثارة الولد على النفس ، وحسن التلطف في السؤال ، وأن كثرة الموت في الأولاد لا ينافي إجابة الدعاء بطلب كثرتهم ولا طلب البركة فيهم لما يحصل من المصيبة بموتهم والصبر على ذلك من الثواب . وفيه التحديث بنعم الله تعالى ، وبمعجزات النبي صلى الله عليه وسلم لما في إجابة دعوته من الأمر النادر وهو اجتماع كثرة المال مع كثرة الولد ، وكون بستان المدعو له صار يشمر مرتين في السنة دون غيره . وفيه التأريخ بالأمر الشهير ، ولا يتوقف ذلك على صلاح المؤرخ به ، وفيه جواز ذكر البضع فيما زاد على عقد العشر خلافاً لمن قصره على ما قبل العشرين .

**قوله ( قال ابن أبي مريم )** هو سعيد ، وفائدة ذكر هذه الطريق بيان سماع حميد لهذا الحديث من أنس لما اشتهر من أن حميداً كان ربما دلس عن أنس ، ووقع في رواية كريمة والأصيلي في هذا الموضع « حدثنا ابن أبي مريم » فيكون موصولاً .

### باب الصوم من آخر الشهر

[١٩٨٣] ١٩٣٣ - قال الصلت بن محمد قال نا مهدي عن غيلان... ح. ونا أبو النعمان قال نا مهدي بن ميمون قال نا غيلان بن جرير عن مطرف عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وآله أنه سأل - أو سأل رجلاً وعمران يسمع - فقال: « يا أبا فلان ، أما صمت سر هذا الشهر ؟ » قال: أظنه يعني رمضان ، قال الرجل: لا ، يا رسول الله . قال: « فإذا أفطرت فصم يومين » ، لم يقل الصلت: أظنه يعني رمضان .

قال أبو عبد الله: وقال ثابتٌ عن مطرفٍ عن عمرانٍ عن النبي صلى الله عليه: «من سرَّ شعبان».

**قوله ( باب الصوم من آخر الشهر )** قال الزين بن المنير : أطلق الشهر ، وإن كان الذي يتحرر من الحديث أن المراد به شهر مقيد وهو شعبان إشارة منه إلى أن ذلك لا يختص بشعبان ، بل يؤخذ من الحديث النذب إلى صيام أواخر كل شهر ليكون عادة للمكلف فلا يعارضه النهي عن تقديم رمضان بيوم أو يومين لقوله فيه « إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه » .

**قوله ( حدثنا الصلت بن محمد )** بفتح الصاد المهملة وسكون اللام بعدها مثناة ، بصري مشهور ، وأضاف إليه رواية أبي النعمان وهو عارم لما وقع فيها من تصريح مهدي بالتحديث من غيلان ، والإسناد كله بصريون .

**قوله ( عن مطرف )** هو ابن عبد الله بن الشيخير .

**قوله ( أنه سأله أو سأل رجلاً وعمران يسمع )** هذا شك من مطرف فإن ثابتاً رواه عنه بنحوه على الشك أيضاً أخرجه مسلم ، وأخرجه من وجهين آخرين عن مطرف بدون شك على الإبهام « أنه قال لرجل » زاد أبو عوانة في مستخرجه « من أصحابه » ورواه أحمد من طريق سليمان التيمي به « قال لعمران » بغير شك .

**قوله ( يا فلان )** كذا للأكثر ، وفي نسخة من رواية أبي ذر « يا أبا فلان » بأداة الكنية .

**قوله ( أما صمت سرر هذا الشهر )** في رواية مسلم عن شيبان عن مهدي « سره » بضم المهملة وتشديد الراء بعدها هاء ، قال النووي تبعاً لابن قرقول : كذا هو في جميع النسخ . انتهى . والذي رأيته في رواية أبي بكر بن ياسر الجياني ومن خطه نقلت « سرر هذا الشهر » كباقي الروايات ، وفي رواية ثابت المذكورة « أصمت من سرر شعبان شيئاً ؟ قال لا » .

**قوله ( قال أظنه قال يعني رمضان )** هذا الظن من أبي النعمان ، لتصريح البخاري في آخره بأن ذلك لم يقع في رواية أبي الصلت ، وكأن ذلك وقع من أبي النعمان لما حدث به البخاري ، وإلا فقد رواه الجوزقي من طريق أحمد بن يوسف السلمي عن أبي النعمان بدون ذلك وهو الصواب ، ونقل الحميدي عن البخاري أنه قال : إن شعبان أصح ، وقيل إن ذلك ثابت في بعض الروايات في الصحيح ، وقال الخطابي : ذكر رمضان هنا وهم لأن رمضان يتعين صوم جميعه وكذا قال الداودي وابن الجوزي ، ورواه مسلم أيضاً من طريق ابن أخي مطرف عن مطرف بلفظ « هل صمت من سرر هذا الشهر شيئاً » يعني شعبان ، ولم يقع ذلك في رواية هدية ولا عبد الله بن محمد بن أسماء ولا قطر بن حاد ولا عفان ولا عبد الصمد ولا غيرهم عند أحمد ومسلم والإسماعيلي وغيرهم ولا في باقي الروايات عند مسلم ، ويحتمل أن يكون قوله رمضان في قوله « يعني رمضان » ظرفاً للقول الصادر منه صلى الله عليه وسلم لا لصيام مخاطب بذلك ، فيوافق رواية الجريري عن مطرف فإن فيها عند مسلم « فقال له فإذا أفطرت من رمضان فصم يومين مكانه » .

**قوله ( وقال ثابت إلخ )** وصله أحمد ومسلم من طريق حماد بن سلمة عنه كذلك ، ووقع في نسخة

الصغاني من الزيادة هنا « قال أبو عبد الله : وشعبان أصبح » . والسرر بفتح السين المهملة ويجوز كسرها وضمها جمع سرة ويقال أيضاً سرار بفتح أوله وكسره ، ورجح الفراء الفتح ، وهو من الاستسرار ، قال أبو عبيد والجمهور : المراد بالسرر هنا آخر الشهر ، سميت بذلك لاستسرار القمر فيها وهي ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين . ونقل أبو داود عن الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز أن سرره أوله ، ونقل الخطابي عن الأوزاعي كالجمهور ، وقيل السرر وسط الشهر حكاه أبو داود أيضاً ورجحه بعضهم ، ووجهه بأن السرر جمع سرة وسرة الشيء وسطه ، ويؤيده النذب إلى صيام البيض وهي وسط الشهر وأنه لم يرد في صيام آخر الشهر نذب ، بل ورد فيه نهى خاص وهو آخر شعبان لمن صامه لأجل رمضان ، ورجحه النووي بأن مسلماً أفرد الرواية التي فيها سرة هذا الشهر عن بقية الروايات وأردف بها الروايات التي فيها الحظ على صيام البيض وهي وسط الشهر كما تقدم ، لكن لم أره في جميع طرق الحديث باللفظ الذي ذكره وهو « سرة » بل هو عند أحمد من وجهين بلفظ « سرار » وأخرجه من طرق عن سليمان التيمي في بعضها سرر وفي بعضها سرار ، وهذا يدل على أن المراد آخر الشهر ، قال الخطابي قال بعض أهل العلم : سؤاله صلى الله عليه وسلم عن ذلك سؤال زجر وإنكار ، لأنه قد نهى أن يستقبل الشهر بيوم أو يومين ، وتعقب بأنه لو أنكر ذلك لم يأمره بقضاء ذلك ، وأجاب الخطابي باحتمال أن يكون الرجل أوجبها على نفسه فلذلك أمره بالوفاء وأن يقضى ذلك في شوال . انتهى . وقال ابن المنير في الحاشية : قوله سؤال إنكار فيه تكلف ، ويدفع في صدره قول المسئول « لا يا رسول الله » فلو كان سؤال إنكار لكان صلى الله عليه وسلم قد أنكر عليه أنه صام والفرض أن الرجل لم يصم فكيف ينكر عليه فعل ما لم يفعله ؟ ويحتمل أن يكون الرجل كانت له عادة بصيام آخر الشهر فلما سمع نهيه صلى الله عليه وسلم أن يتقدم أحد رمضان بصوم يوم أو يومين ولم يبلغه الاستثناء ترك صيام ما كان اعتاده من ذلك فأمره بقضائها لتستمر محافظته على ما وظف على نفسه من العبادة ، لأن أحب العمل إلى الله تعالى ما داوم عليه صاحبه كما تقدم . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون هذا كلاماً جرى من النبي صلى الله عليه وسلم جواباً لكلام لم ينقل إلينا اهـ . ولا يخفى ضعف هذا المأخذ . وقال آخرون : فيه دليل على أن النهي عن تقدم رمضان بيوم أو يومين إنما هو لمن يقصد به التحري لأجل رمضان وأما من لم يقصد ذلك فلا يتناوله النهي ولو لم يكن اعتاده ، وهو خلاف ظاهر حديث النهي لأنه لم يستثن منه إلا من كانت له عادة ، وأشار القرطبي إلى أن الحامل لمن حمل سرر الشهر على غير ظاهره وهو آخر الشهر الفرار من المعارضة لنهيه صلى الله عليه وسلم عن تقدم رمضان بيوم أو يومين وقال : الجمع بين الحديثين ممكن بحمل النهي على من ليست له عادة بذلك وحمل الأمر على من له عادة حملاً للمخاطب بذلك على ملازمة عادة الخير حتى لا يقطع ، قال : وفيه إشارة إلى فضيلة الصوم في شعبان وأن صوم يوم منه يعدل صوم يومين في غيره أخذاً من قوله في الحديث « فصم يومين مكانه » يعني مكان اليوم الذي فوته من صيام شعبان . قلت : وهذا لا يتم إلا إن كانت عادة المخاطب بذلك أن يصوم من شعبان يوماً واحداً ، وإلا فقوله « هل صمت من سرر هذا الشهر شيئاً » أعم من أن يكون عادته صيام يوم منه أو أكثر ، نعم وقع في سنن أبي مسلم الكجى « فصم مكان ذلك اليوم يومين » وفي الحديث مشروعية قضاء التطوع ، وقد يؤخذ منه قضاء الفرض بطريق الأولى خلافاً لمن منع ذلك .



### باب صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

وإذا أصبح صائماً يوم الجمعة فعليه أن يفطر، يعني إذا لم يصم قبله ولا يريد أن يصوم بعده. [١٩٨٤] ١٩٣٤ - نا أبو عاصم عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير عن محمد بن عباد قال: سألت جابراً: نهى رسول الله صلى الله عليه عن صوم يوم الجمعة؟ قال: نعم. زاد غير أبي عاصم: يعني أن يفرد بصومه.

[١٩٨٥] ١٩٣٥ - نا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش حدثني أبو صالح عن أبي هريرة قال: سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو بعده».

[١٩٨٦] ١٩٣٦ - نا مسدد قال نا يحيى عن شعبة... ح.

وحدثني محمد قال نا غندر قال نا شعبة عن قتادة عن أبي أيوب عن جويرية بنت الحارث أن النبي صلى الله عليه دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة فقال: «أصمت أمس؟» قالت: لا. قال: «تريدين أن تصومي غداً؟» قالت: لا. قال: «فأفطري». وقال حماد بن الجعد سمع قتادة قال حدثني أبو أيوب أن جويرية حدثته فأمرها فأفطرت.

قوله (باب صوم يوم الجمعة ، وإذا أصبح صائماً يوم الجمعة فعليه أن يفطر) كذا في أكثر الروايات ، ووقع في رواية أبي ذر وأبي الوقت زيادة هنا وهي « يعني إذا لم يصم قبله ولا يريد أن يصوم بعده » وهذه الزيادة تشبه أن تكون من الفربري أو من دونه فإنها لم تقع في رواية النسائي عن البخاري ، ويبعد أن يعبر البخاري عما يقوله بلفظ « يعني » ، ولو كان ذلك من كلامه لقال : أعني ، بل كان يستغني عنها أصلاً ورأساً ، وهذا التفسير لا بد من حمل إطلاق الترجمة عليه لأنه مستفاد من حديث جويرية آخر أحاديث الباب ، إذ في الباب ثلاثة أحاديث : أولها حديث جابر وهو مطلق والتقييد فيه تفسير من أحد رواته كما سنينه ، وثانيها حديث أبي هريرة وهو ظاهر في التقييد ، وثالثها حديث جويرية وهو أظهرها في ذلك .

قوله ( عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شيبه ) أي ابن عثمان بن أبي طلحة الحنظلي ، في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرني عبد الحميد » أخرجه أحمد عنه ومسلم من طريقه ، وكذا أخرجه أبو قرة في السنن عن ابن جريج ، والنسائي من طريق حجاج بن محمد عنه ، وكان ابن جريج ربما رواه عن محمد بن عباد نفسه ولم يذكر عبد الحميد ، كذلك رواه يحيى بن سعيد القطان وحفص بن غياث أخرجه النسائي من طريقهما وكذا الإسماعيلي وزاد فضيل بن سليمان ، وأخرجه النسائي أيضاً من طريق النضر بن شميل كلهم عن ابن جريج وأوماً الإسماعيلي إلى أن في رواية البخاري عن أبي عاصم نظراً فإنه قال :

رواه البخارى عن أبى عاصم « فذكر إسناده قال : وقد روينا من طريق أبى عاصم كما قال يحيى ، ثم ساقه كذلك . قال : وقد رواه أبو سعد الصغانى عن ابن جريج كما ساقه البخارى عن أبى عاصم وأبو سعد ليس كهؤلاء يعنى القطان ومن تابعه . قلت : ولم يصب الإسماعيلى فى ذلك فإن رواية البخارى مستقيمة ، وقد وافقه على الزيادة الدارمى فى مسنده وأبو مسلم الكجى فى سننه فأخرجه عن أبى عاصم كما قال البخارى ، وكذلك رواه أبو موسى كما أخرجه ابن أبى عاصم فى كتاب الصيام له عنه عن أبى عاصم ، وكذلك أخرجه الجوزى من طريق محمد بن عقيل بن خويلد عن أبى عاصم كذلك ، وابن جريج كان ربما دلس ولهذا قال البيهقى : إن يحيى بن سعيد قصر فى إسناده ، لكن وقع عند النسائى من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج « أخبرنى محمد بن عباد » فيحمل على أنه سمعه من عبد الحميد عن محمد ثم لقي محمداً فسمعه منه ، أو سمع من محمد واستثبت فيه من عبد الحميد فكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، ولعل السر فى ذلك أنه كان عند أحدهما فى المتن ما ليس عند الآخر كما سنوضحه إن شاء الله تعالى ، ولم ينفرد أبو سعد بمتابعة أبى عاصم على ذكر عبد الحميد كما يوهمه كلام الإسماعيلى بل تابعهما عبد الرزاق وأبو قره وحجاج بن محمد كما قدمت ذكره ، وعبد الحميد أكثر عدداً ممن رواه عنه بإسقاطه ، وعبد الحميد المذكور تابعى صغير روى عن عمته صفية بنت شيبه وهى من صغار الصحابة ووثقه ابن معين وغيره ، وليس له فى البخارى سوى ثلاثة أحاديث هذا وآخر فى بدء الخلق وآخر فى الأدب .

**قوله ( عن محمد بن عباد )** فى رواية عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الحميد أن محمد بن عباد أخبره ، ورجال هذا الإسناد مكيون إلا شيخ البخارى فهو بصرى والصحابى فهو مدنى وقد أقاما بمكة زماناً . **قوله ( سألت جابراً )** فى رواية عبد الرزاق المذكورة وكذا فى رواية ابن عينة عن عبد الحميد عند مسلم وأحمد وغيرهما « سألت جابر بن عبد الله وهو يطوف بالبيت » وزادوا أيضاً فى آخره قال « نعم ورب هذا البيت » وفى رواية النسائى « ورب الكعبة » وعزاها صاحب « العمدة » لمسلم فوهم . وفيه جواز الحلف من غير استحلاف لتأكيد الأمر ، وإضافة الربوبية إلى المخلوقات المعظمة تنوياً بتعظيمها ، وفيه الاكتفاء فى الجواب بنعم من غير ذكر الأمر المفسر بها .

**قوله ( زاد غير أبى عاصم يعنى أن ينفرد بصومه )** وفى رواية الكشمينى « أن ينفرد بصوم » والغير المشار إليه جزم البيهقى بأنه يحيى بن سعيد القطان ، وهو كما قال لكن لم يتعين ، فقد أخرجه النسائى بالزيادة من طريقه ومن طريق النضر بن شميل وحفص بن غياث . ولفظ يحيى « أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى أن ينفرد يوم الجمعة بصوم ؟ قال : أى ورب الكعبة » ولفظ حفص « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة مفرداً » ولفظ النضر « أن جابراً سئل عن صوم يوم الجمعة فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفرد » .

**قوله فى حديث أبى هريرة ( لا يصوم أحدكم )** كذا للأكثر وهو بلفظ النى والمراد به النهى ، وفى رواية الكشمينى « لا يصومن » بلفظ النهى المؤكد .

**قوله ( إلا يوماً قبله أو بعده )** تقديره إلا أن يصوم يوماً قبله لأن يوماً لا يصح استثنائه من يوم الجمعة ، وقال الكرماني : يجوز أن يكون منصوباً بنزع الخافض تقديره إلا يوماً قبله وتكون الباء للمصاحبة ،

وفي رواية الإسماعيلي من طريق محمد بن اشكاب عن عمر بن حفص شيخ البخاري فيه « إلا أن تصوموا قبله أو بعده » ولمسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش « لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله أو يصوم بعده » وللنسائي من هذا الوجه « إلا أن يصوم قبله يوماً أو يصوم بعده يوماً » ولمسلم من طريق هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة « لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ، ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام ، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم » ورواه أحمد من طريق عوف عن ابن سيرين بلفظ « نهى أن يفرد يوم الجمعة بصوم » ، وله من طريق أبي الأوبر زياد الحارثي « أن رجلاً قال لأبي هريرة : أنت الذي نهى الناس عن صوم يوم الجمعة ؟ قال ها ورب الكعبة ثلاثاً ، لقد سمعت محمداً صلى الله عليه وسلم يقول : لا يصوم أحدكم يوم الجمعة وحده إلا في أيام معه » وله من طريق ليلى امرأة بشير بن الخصاصية أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال « لا تصم يوم الجمعة إلا في أيام هو أحدها » وهذه الأحاديث تقيّد النهي المطلق في حديث جابر وتؤيد الزيادة التي تقدمت من تقييد الإطلاق بالإفراد ، ويؤخذ من الاستثناء جوازه لمن صام قبله أو بعده أو اتفق وقوعه في أيام له عادة بصومها كمن يصوم أيام البيض أو من له عادة بصوم يوم معين كيوم عرفة فوافق يوم الجمعة ، ويؤخذ منه جواز صومه لمن نذر يوم قدوم زيد مثلاً أو يوم شفاء فلان . الحديث الثالث .

**قوله ( وحدثنى محمد حدثنا غندر )** لم ينسب محمد المذكور في شيء من الطرق ، والذي يظهر أنه بندار محمد بن بشار وبذلك جزم أبو نعيم في « المستخرج » بعد أن أخرجه من طريقه ومن طريق محمد بن المثني جميعاً عن غندر .

**قوله ( عن أبي أيوب )** في رواية يوسف القاضى في الصيام له من طريق خالد بن الحارث عن شعبة عن قتادة « سمعت أبا أيوب » ووافقه همام عن قتادة أخرجه أبو داود وقال في روايته « عن أبي أيوب العتكي » وهو بفتح المهملة والمثناة نسبة إلى بطن من الأزد ، ويقال له أيضاً المراغي بفتح الميم والراء ثم بالغين المعجمة ، ورواه الطحاوي من طريق شعبة وحماد بن حماد بن سلمة جميعاً عن قتادة ، وليس لجويرية زوج النبي صلى الله عليه وسلم في البخاري من روايتها سوى هذا الحديث ، وله شاهد من حديث جنادة بن أبي أمية عند النسائي بإسناد صحيح بمعنى حديث جويرية ، واتفق شعبة وحماد عن قتادة على هذا الإسناد ، وخالفهما سعيد بن أبي عروبة فقال عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على جويرية » فذكره أخرجه النسائي وصححه ابن حبان ، والراجح طريق شعبة لمتابعة همام وحماد ابن سلمة له وكذا حماد بن الجعد كما سيأتي ، ويحتمل أن تكون طريق سعيد محفوظة أيضاً فإن معمرأ رواه عن قتادة عن سعيد بن المسيب أيضاً لكن أرسله .

**قوله ( أفطرى )** زاد أبو نعيم في روايته « إذا » .

**قوله ( وقال حماد بن الجعد إلخ )** وصله أبو القاسم البغوي في « جمع حديث هدية بن خالد » قال « حدثنا هدية حدثنا حماد بن الجعد سئل قتادة عن صيام النبي صلى الله عليه وسلم فقال حدثني أبو أيوب » فذكره وقال في آخره « فأمرها فأفطرت » وحماد بن الجعد فيه لين ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع . واستدل بأحاديث الباب على منع إفراد يوم الجمعة بالصيام ، ونقله أبو الطيب الطبري عن أحمد وابن المنذر

وبعض الشافعية ، وكأنه أخذه من قول ابن المنذر : ثبت النهى عن صوم يوم الجمعة كما ثبت عن صوم يوم العيد ، وزاد يوم الجمعة الأمر بفطر من أراد إفراده بالصوم فهذا قد يشعر بأنه يرى بتحريمه . وقال أبو جعفر الطبرى : يفرق بين العيد والجمعة بأن الإجماع منعقد على تحريم صوم يوم العيد ولو صام قبله أو بعده ، بخلاف يوم الجمعة فالإجماع منعقد على جواز صومه لمن صام قبله أو بعده . ونقل ابن المنذر وابن حزم منع صومه عن على وأبي هريرة وسلمان وأبي ذر ، قال ابن حزم : لا نعلم لهم مخالفاً من الصحابة . وذهب الجمهور إلى أن النهى فيه للتنزيه ، وعن مالك وأبي حنيفة لا يكرهه ، قال مالك : لم أسمع أحداً ممن يقتدى به ينهى عنه ، قال الداودى : لعل النهى ما بلغ مالكا . وزعم عياض أن كلام مالك يؤخذ منه النهى عن إفراده لأنه كرهه أن يخص يوم من الأيام بالعبادة فيكون له في المسألة روايتان . وعاب ابن العربى قول عبد الوهاب منهم : يوم لا يكره صومه مع غيره فلا يكره وحده ، لكونه قياساً مع وجود النص . واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، وقلما كان يفطر يوم الجمعة » حسنه الترمذى ، وليس فيه حجة لأنه يحتمل أن يريد كان لا يعتمد فطره إذا وقع في الأيام التي كان يصومها ، ولا يضاد ذلك كراهة إفراده بالصوم جمعاً بين الحديثين ، ومنهم من عده من الخصائص ، وليس بجيد لأنها لا تثبت بالاحتمال . والمشهور عند الشافعية وجهان : أحدهما ونقله المزنى عن الشافعى أنه لا يكره إلا لمن أضعفه صومه عن العبادة التي تقع فيه من الصلاة والدعاء والذكر ، والثاني وهو الذى صححه المتأخرون كقول الجمهور واختلف في سبب النهى عن إفراده على أقوال : أحدها لكونه يوم عيد والعيد لا يصام ، واستشكل ذلك مع الإذن بصيامه مع غيره . وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهه بالعيد لا يستلزم استواءه معه من كل جهة ، ومن صام معه غيره انتفت عنه صورة التحرى بالصوم .

ثانيها لثلا يضعف عن العبادة وهذا اختاره النووى ، وتعقب ببقاء المعنى المذكور مع صوم غيره معه ، وأجاب بأنه يحصل بفضيلة اليوم الذى قبله أو بعده جبر ما يحصل يوم صومه من فتور أو تقصير ، وفيه نظر فإن الجبر ان لا ينحصر في الصوم بل يحصل بجميع أفعال الخير فيلزم منه جواز إفراده لمن عمل فيه خيراً كثيراً يقوم مقام صيام يوم قبله أو بعده كمن أعتق فيه رقبة مثلاً ولا قائل بذلك . وأيضاً فكأن النهى يخص بمن يخشى عليه الضعف لا من يتحقق القوة ، ويمكن الجواب عن هذا بأن المظنة أقيمت مقام المثنة كما في جواز الفطر في السفر لمن لم يشق عليه . ثالثاً خوف المبالغة في تعظيمه فيفتن به كما افتتن اليهود بالسبت ، وهو منتقض بشبوت تعظيمه بغير الصيام ، وأيضاً فاليهود لا يعظمون السبت بالصيام فلو كان الملحوظ ترك موافقتهم لتحتم صومه لأنهم لا يصومونه . وقد روى أبو داود والنسائى وصححه ابن حبان من حديث أم سلمة أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يصوم من الأيام السبت والأحد وكان يقول إنهما يوما عيد للمشركين فأحب أن أخالهنهم . رابعها خوف اعتقاد وجوبه ، وهو منتقض بصوم الإثنين والخميس ، وسيأتى ذكر ما ورد فيهما في الباب الذى يليه . خامسها خشية أن يفرض عليهم كما خشى صلى الله عليه وسلم من قيامهم الليل ذلك ، قال المهلب : وهو منتقض بإجازة صومه مع غيره ، وبأنه لو كان كذلك لجاز بعده صلى الله عليه وسلم لارتفاع السبب ، لكن المهلب حمله على ذلك اعتقاده عدم الكراهة على ظاهر مذهبه . سادسها مخالفة النصارى لأنه يجب عليهم صومه ونحن مأمورون بمخالفتهم نقله القمولى وهو ضعيف . وأقوى الأقوال وأولها

بالصواب أولها ، وورد فيه صريحاً حديثان : أحدهما رواه الحاكم وغيره من طريق عامر بن لدين عن أبي هريرة مرفوعاً « يوم الجمعة يوم عيد ، فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم ، إلا أن تصوموا قبله أو بعده » . والثاني رواه ابن أبي شيبه بإسناد حسن عن علي وقال « من كان منكم متظوعاً من الشهر فليصم يوم الخميس ، ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر » .

### باب هل يخص شيئاً من الأيام؟

١٩٣٧- فامسدد قال نا يحيى عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قلت لعائشة: هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يختص من الأيام شيئاً؟ قالت: لا، كان عمله ديمةً، وأيكنم يطيق ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه يطيق؟ [الحديث ١٩٨٧- طرفه في: ٦٤٦٦].

**قوله (باب هل يخص) بفتح أوله أى المكلف (شيئاً من الأيام)** وفى رواية النسفى « يخص شيء » بضم أول يخص على البناء للمجهول : شيء من الأيام ، قال الزين بن المنير وغيره لم يجزم بالحكم لأن ظاهر الحديث إدامته صلى الله عليه وسلم العبادة ومواظبته على وظائفها ، ويعارضه ما صح عن عائشة نفسها مما يقتضى نفي المداومة ، وهو ما أخرجه مسلم من طريق أبى سلمة ومن طريق عبد الله بن شقيق جميعاً عن عائشة أنها « سئلت عن صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : كان يصوم حتى نقول قد صام ويفطر حتى نقول قد أفطر » وتقدم نحوه قريباً فى البخارى من حديث ابن عباس وغيره ، فأبقى الترجمة على الاستفهام ليرجح أحد الخبرين أو يتبين الجمع بينهما ، ويمكن الجمع بينهما بأن قولها « كان عمله ديمة » معناه أن اختلاف حاله فى الإكثار من الصوم ثم من الفطر كان مستداماً مستمراً ، وبأنه صلى الله عليه وسلم كان يوظف على نفسه العبادة فربما شغله عن بعضها شاغل فيقضيها على التوالى فيشتبه الحال على من يرى ذلك ، فقول عائشة « كان عمله ديمة » منزل على التوظيف ، وقولها « كان لا تشاء أن تراه صائماً إلا رأيته » منزل على الحال الثانى ، وقد تقدم نحوه هذا فى « باب ما يذكر من صوم النبى صلى الله عليه وسلم » وقيل معناه أنه كان لا يقصد نفلاً ابتداءً فى يوم بعينه فيصومه ، بل إذا صام يوماً بعينه كالخميس مثلاً داوم على صومه .

**قوله (حدثنا يحيى)** هو القطان وسفيان هو الثورى ومنصور هو ابن المعتمر وإبراهيم هو النخعى وعلقمة خاله . وهذا الإسناد مما يعد من أصح الأسانيد .

**قوله (هل كان يختص من الأيام شيئاً : قالت لا)** قال ابن التين : استدل به بعضهم على كراهة تحرى صيام يوم من الأسبوع ، وأجاب الزين بن المنير بأن السائل فى حديث عائشة إنما سأل عن تخصيص يوم من الأيام من حيث كونها أياماً ، وأما ما ورد تخصيصه من الأيام بالصيام فإنما يخصص لأمر لا يشاركه فيه بقية الأيام كيوم عرفة ويوم عاشوراء وأيام البيض وجميع ما عين لمعنى خاص . وإنما سأل عن تخصيص يوم لكونه مثلاً يوم السبت ، ويشكل على هذا الجواب صوم الإثنين والخميس فقد وردت فيهما أحاديث وكأنها

لم تصح على شرط البخارى فلهذا أبقي الترجمة على الاستفهام ، فإن ثبت فيهما ما يقتضى تخصيصهما استثنى من عموم قول عائشة لا . قلت : ورد في صيام يوم الإثنين والخميس عدة أحاديث صحيحة ، منها حديث عائشة أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وصححه ابن حبان من طريق ربيعة الجرشي عنها ولفظه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صيام الإثنين والخميس » وحديث أسامة « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوم الإثنين والخميس ، فسألته فقال : إن الأعمال تعرض يوم الإثنين والخميس ، فأحب أن يرفع عملى وأنا صائم » أخرجه النسائى وأبو داود وصححه ابن خزيمة ، فعلى هذا فالجواب عن الإشكال أن يقال : لعل المراد بالأيام المستول عنها الأيام الثلاثة من كل شهر ، فكأن السائل لما سمع أنه صلى الله عليه وسلم « كان يصوم ثلاثة أيام » ورغب في أنها تكون أيام البيض سأل عائشة : هل كان يخصها بالبيض ؟ فقالت « لا ، كان عمله ديمة » تعنى لو جعلها البيض لتعنت وداوم عليها ، لأنه كان يحب أن يكون عمله دائماً ، لكن أراد التوسعة بعدم تعينها فكان لا يبالي من أى الشهر صامها كما تقدمت الإشارة إليه في « باب صيام البيض » وأن مسلماً روى من حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم « كان يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، وما يبالي من أى الشهر صام » وقد أورد ابن حبان حديث الباب وحديث عائشة في صيام الإثنين والخميس وحديثها « كان يصوم حتى نقول لا يفطر » وأشار إلى أن بينهما تعارضاً ولم يفصح عن كيفية الجمع بينهما ، وقد فتح الله بذلك بفضلته .

**قوله ( يختص )** في رواية جرير عن منصور في الرقاق « يخص » بغير مثناة .

**قوله ( ديمة )** بكسر أوله وسكون التحتانية أى دائمة ، قال أهل اللغة : الديمة مطر يدوم أياماً ، ثم أطلقت على كل شيء يستمر .

**قوله ( وأيكم يطبق )** في رواية جرير « يستطيع » في الموضعين والمعنى متقارب .

## باب صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ

[١٩٨٨] ١٩٣٨ - نا مسدد قال نا يحيى عن مالك قال حدثني سالم قال حدثني عُمير مولى أم

الفضل أن أم الفضل حدثته ... ح . ونا عبدالله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي النضر مولى عمر ابن عبيد الله عن عُمير مولى عبدالله بن عباس عن أم الفضل بنت الحارث : أن ناساً تماروا عندها يوم عرفة في صوم النبي صلى الله عليه ، فقال بعضهم : هو صائم ، وقال بعضهم : ليس بصائم . فأرسلت إليه بقدر لبن وهو واقف على بعيره فشربه .

[١٩٨٩] ١٩٣٩ - نا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب - أو قرئ عليه - قال أخبرني عمرو

عن بكير عن كريب عن ميمونة : أن الناس شكوا في صيام النبي صلى الله عليه يوم عرفة ، فأرسلت إليه بحلاب وهو واقف في الموقف ، فشرب منه والناس ينظرون .

**قوله ( باب صوم يوم عرفة )** أى ما حكمه ؟ وكأنه لم تثبت الأحاديث الواردة فى الترغيب فى صومه على شرطه وأصحها حديث أبى قتادة « أنه يكفر سنة آتية وسنة ماضية » أخرجه مسلم وغيره ، والجمع بينه وبين حديثى الباب أن يحمل على غير الحاج أو على من لم يضعفه صيامه عن الذكر والدعاء المطلوب للحاج كما سيأتى تفصيل ذلك .

**قوله ( حدثنى سالم )** هو أبو النضر المذكور فى الطريق الثانية وهو بكنيته أشهر ، وربما جاء باسمه وكنيته معاً فيقال حدثنا سالم أبو النضر ، وإنما ساق البخارى الطريق الأولى مع نزولها لما فيها من التصريح بالتحديث فى المواضع التى وقعت بالنعنة فى الطريق الثانية مع علوها ، وما أكثر ما يحرص البخارى على ذلك فى هذا الكتاب .

**قوله ( عمير مولى أم الفضل )** هو عمير مولى ابن عباس ، فمن قال مولى أم الفضل فباعتبار أصله ومن قال مولى ابن عباس فباعتبار ما آل إليه حاله ، لأن أم الفضل هى والددة ابن عباس وقد انتقل إلى ابن عباس ولأول مولى أمه . وليس لعمير فى البخارى سوى هذا الحديث ، وقد أخرجه أيضاً فى الحج فى موضعين وفى الأشربة فى ثلاثة مواضع ، وحديث آخر تقدم فى التيمم .

**قوله ( أن ناساً تماروا )** أى اختلفوا ، ووقع عند الدارقطنى فى « الموطآت » من طريق أبى نوح عن مالك « اختلف ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( فى صوم النبي صلى الله عليه وسلم )** هذا يشعر بأن صوم يوم عرفة كان معروفاً عندهم معتاداً لهم فى الحضر ، وكان من جزم بأنه صائم استند إلى ما ألفه من العبادة ، ومن جزم بأنه غير صائم قامت عنده قرينة كونه مسافراً ، وقد عرف نبيه عن صوم الفرض فى السفر فضلاً عن النفل .

**قوله ( فأرسلت )** سيأتى فى الحديث الذى يليه أن ميمونة بنت الحارث هى التى أرسلت ، فيحتمل التعدد ، ويحتمل أنهما معاً أرسلتا فنسب ذلك إلى كل منهما لأنهما كانتا أختين فتكون ميمونة أرسلت بسؤال أم الفضل لها فى ذلك لكشف الحال فى ذلك ويحتمل العكس ، وسيأتى الإشارة إلى تعيين كون ميمونة هى التى باشرت الإرسال . ولم يسم الرسول فى طرق حديث أم الفضل ، لكن روى النسائى من طريق سعيد ابن جبير عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك ، ويقوى ذلك أنه كان ممن جاء عنه أنه أرسل إما أمه وإما خالته .

**قوله ( وهو واقف على بعيره )** زاد أبو نعيم فى « المستخرج » من طريق يحيى بن سعيد عن مالك « وهو يخطب الناس بعرفة » وللمصنف فى الأشربة من طريق عبد العزيز بن أبى سلمة عن أبى النضر « وهو واقف عشية عرفة » ولأحمد والنسائى من طريق عبد الله بن عباس عن أمه أم الفضل « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفطر بعرفة » .

**قوله ( فشربه )** زاد فى حديث ميمونة « والناس ينظرون » .

**قوله فى حديث ميمونة ( أخبرنى عمرو )** هو ابن الحارث ، وبكبير هو ابن عبد الله بن الأشج ، ونصف إسنادهم الأول مصريون والآخر مدنيون ، وقوله « بحلاب » بكسر المهملة هو الإناء الذى يجعل فيه

اللبن ، وقيل الحلاب : اللبن المخلوب ، وقد يطلق على الإناء ولو لم يكن فيه لبن .  
 (تفنيه) : روى الإسماعيلي حديث ابن وهب بثلاثة أسانيد : أحدها عنه عن مالك بإسناده ، والثاني عنه عن عمرو بن الحارث عن سالم أبي النضر شيخ مالك فيه به ، والثالث عن عمرو عن بكير به ، واقتصر البخاري على أحد أسانيده اكتفاء برواية غيره كما سبق . واستدل بهذين الحديثين على استحباب الفطر يوم عرفة بعرفة ، وفيه نظر لأن فعله المجرد لا يدل على نفي الاستحباب إذ قد يترك الشيء المستحب لبيان الجواز ويكون في حقه أفضل لمصلحة التبليغ ، نعم روى أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من طريق عكرمة أن أبا هريرة حدثهم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة » وأخذ بظاهره بعض السلف فجاء عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال : يجب فطر يوم عرفة للحاج ، وعن ابن الزبير وأسماء ابن زيد وعائشة : أنهم كانوا يصومونه ، وكان ذلك يعجب الحسن ويحكيه عن عثمان ، وعن قتادة مذهب آخر قال : لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء ، ونقله البيهقي في « المعرفة » عن الشافعي في القديم ، واختاره الخطابي والمتولي من الشافعية ، وقال الجمهور : يستحب فطره ، حتى قال عطاء من أفطره ليتقوى به على الذكر كان له مثل أجر الصائم ، وقال الطبري إنما أفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة ليدل على الاختيار للحاج بمكة لكي لا يضعف عن الدعاء والذكر المطلوب يوم عرفة ، وقيل إنما أفطر لموافقته يوم الجمعة وقد سمى عن إفراده بالصوم ، ويبيده سياق أول الحديث ، وقيل إنما كره صوم يوم عرفة لأنه يوم عيد لأهل الموقف لاجتماعهم فيه ، ويؤيده ما رواه أصحاب السنن عن عقبة بن عامر مرفوعاً « يوم عرفة ويوم النحر وأيام منى عيدنا أهل الإسلام » . وفي الحديث من الفوائد أن العيان أقطع للحجة وأنه فوق الخبر ، وأن الأكل والشرب في المحافل مباح ولا كراهة فيه للضرورة ، وفيه قبول الهدية من المرأة من غير استئصال منها هل هو من مال زوجها أو لا ، ولعل ذلك من القدر الذي لا يقع فيه المشاحنة ، قال المهلب : وفيه نظر لما تقدم من احتمال أنه من بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه تأسي الناس بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه البحث والاجتهاد في حياته صلى الله عليه وسلم ، والمناظرة في العلم بين الرجال والنساء ، والتحجيل على الاطلاع على الحكم بغير سؤال . وفيه فطنة أم الفضل لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة اللائقة بالحال ، لأن ذلك كان في يوم حر بعد الظهيرة ، قال ابن المنير في الحاشية : لم يتقل أنه صلى الله عليه وسلم ناول فضله أحداً ، فلعله علم أنها خصته به ، فيؤخذ منه مسألة التملك المقيد . انتهى . ولا يخفى بعده اهـ . وقد وقع في حديث ميمونة « فشرب منه » وهو مشعر بأنه لم يستوف شربه منه . وقال الزين بن المنير : لعل استبقائه لما في القدح كان قصداً لإطالة زمن الشرب حتى يعم نظر الناس إليه ليكون أبلغ في البيان . وفيه الركوب في حال الوقوف ، وقد تقدمت مباحته في كتاب الحج ، وترجم له في كتاب الأشربة « في الشرب في القدح وشرب الواقف على البعير » .

### باب صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ

١٩٤٠ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزهري قال : شهدت العيد مع عمر بن الخطاب فقال : هذان يومان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن



صِيَامِهِمَا : يَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ ، وَالْيَوْمُ الْآخِرُ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نَسَكِكُمْ .

[الحديث ١٩٩٠ - طرفه في : ٥٥٧١] .

قال أبو عبد الله : قال ابنُ عُيَيْنَةَ : مَنْ قَالَ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرٍ فَقَدْ أَصَابَ ، وَمَنْ قَالَ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَقَدْ أَصَابَ .

[١٩٩١] ١٩٤١ - فَا مَوْسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ نَا وَهَيْبٌ قَالَ نَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ

أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ ، وَعَنِ الصَّوْمِ ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ . [١٩٩٢] <sup>(١)</sup>

قوله ( باب صوم يوم الفطر ) أى ما حكمه ؟ قال الزين بن المنير : لعله أشار إلى الخلاف فيمن نذر صوم يوم فوافق يوم العيد هل ينقذ نذره أم لا ؟ وسأذكر ما قيل في ذلك إن شاء الله تعالى .

قوله ( مولى ابن أزهري ) في رواية الكشميني « مولى بنى أزهري » وكذا في رواية مسلم ، وسيأتي ذكره في آخر الكلام على الحديث .

قوله ( شهدت العيد ) زاد يونس عن الزهري في روايته الآتية في الأضاحي « يوم الأضحي » .

قوله ( هذان ) فيه التغليب ، وذلك أن الحاضر يشار إليه بهذا والغائب يشار إليه بذلك فلما أن جمعهما اللفظ قال « هذان » تغليبا للحاضر على الغائب .

قوله ( يوم فطركم ) برفع يوم إما على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدهما ، أو على البدل من قوله « يومان » وفي رواية يونس المذكورة « أما أحدهما فيوم فطركم » قيل وفائدة وصف اليومين الإشارة إلى العلة في وجوب فطرهما وهو الفصل من الصوم وإظهار تمامه وحده بفطر ما بعده ، والآخر لأجل النسك المتقرب بذبحه ليؤكل منه ، ولو شرع صومه لم يكن لمشروعية الذبح فيه معنى فغير عن علة التحريم بالأكل من النسك لأنه يستلزم النحر ويزيد فائدة التنبيه على التعليل ، والمراد بالنسك هنا الذبيحة المتقرب بها قطعاً ، قيل ويستنبط من هذه العلة تعيين السلام للفصل من الصلاة . وفي الحديث تحريم صوم يوم العيد سواء النذر والكفارة والتطوع والقضاء والتنع وهو بالإجماع ، واختلفوا فيمن قدم فصام يوم عيد : فعن أبي حنيفة ينقذ ، وخالفه الجمهور ، فلو نذر صوم يوم قدوم زيد فقدم يوم العيد فالأكثر لا ينقذ النذر ، وعن الحنفية ينقذ ويلزمه القضاء ، وفي رواية يلزمه الإطعام ، وعن الأوزاعي يقضى إلا إن نوى استثناء العيد ، وعن مالك في رواية يقضى إن نوى القضاء وإلا فلا ، وسيأتي في الباب الذي يليه عن ابن عمر أنه توقف في الجواب عن هذه المسألة ، وأصل الخلاف في هذه المسألة أن النهي هل يقتضي صحة المنهى عنه ؟ قال

(١) الرقمان ١٩٩١ و ١٩٩٢ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

الأكثر : لا ، وعن محمد بن الحسن نعم ، واحتج بأنه لا يقال للأعمى لا يبصر لأنه تحصيل الحاصل ، فدل على أن صوم يوم العيد ممكن ، وإذا أمكن ثبت الصحة . وأجيب أن الإمكان المذكور عقلي . والنزاع في الشرعي ، والمنهى عنه شرعاً غير ممكن فعله شرعاً . ومن حجج المانعين أن النفل المطلق إذا نهى عن فعله لم ينعقد لأن المنهى مطلوب الترك سواء كان للتحريم أو للتنزيه ، والنفل مطلوب الفعل فلا يجتمع الضدان . والفرق بينه وبين الأمر ذي الوجهين كالصلاة في الدار المغصوبة أن النهى عن الإقامة في المغصوب ليست لذات الصلاة بل للإقامة وطلب الفعل لذات العبادة ، بخلاف صوم يوم النحر مثلاً فإن النهى فيه لذات الصوم فافترقا . والله أعلم .

**قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ( قال ابن عينة : من قال مولى ابن أزهري فقد أصاب ، ومن قال مولى عبد الرحمن بن عوف فقد أصاب ) انتهى .** وكلام ابن عينة هذا حكاه عنه علي بن المديني في « العلل » وقد أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده عن ابن عينة عن الزهري فقال « عن أبي عبيد مولى ابن أزهري » وأخرجه الحميدي في مسنده عن ابن عينة « حدثني الزهري سمعت أبا عبيد » فذكر الحديث ولم يصفه بشيء ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري فقال « عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن ابن عوف » وكذا قال جويرية وسعيد الزبيري ومكي بن إبراهيم عن مالك حكاه أبو عمر وذكر أن ابن عينة أيضاً كان يقول فيه كذلك ، وقال ابن التين : وجه كون القولين صواباً ما روى أنهما اشتركا في ولائه ، وقيل يحمل أحدهما على الحقيقة والآخر على المجاز ، وسبب المجاز إما بأنه كان يكثر ملازمة أحدهما إما لخدمته أو للأخذ عنه أو لانتقاله من ملك أحدهما إلى ملك الآخر ، وجزم الزبير بن بكار بأنه كان مولى عبد الرحمن ابن عوف ، فعلى هذا فنسبته إلى ابن أزهري هي المجازية ولعلها بسبب انقطاعه إليه بعد موت عبد الرحمن ابن عوف ، واسم ابن أزهري أيضاً عبد الرحمن وهو ابن عم عبد الرحمن بن عوف وقيل ابن أخيه ، وقد تقدم له ذكر في الصلاة في حديث كريب عن أم سلمة ، ويأتي في أواخر المغازي .

**قوله ( عن عمرو بن يحيى ) هو المازني .**

**قوله ( وعن الصماء ) بفتح المهملة وتشديد الميم والمد .**

**قوله ( وأن يحيى الرجل في الثوب الواحد )** زاد الإسماعيلي من طريق خالد الطحان عن عمرو بن يحيى « لا يوارى فرجه بشيء » ومن طريق عبد العزيز بن المختار عن عمرو « ليس بين فرجه وبين السماء شيء » وقد سبق الكلام عليه في « باب ما يستر من العورة » في أوائل الصلاة ، وسبق الكلام على بقية الحديث في المواقيت .

### باب الصوم يوم النحر

[١٩٩٣]

١٩٤٢ - فإبراهيم بن موسى قال أنا هشام بن ابن جريح قال أخبرني عمرو بن دينار

عن عطاء بن ميناء قال سمعته يحدث عن أبي هريرة قال : يُنهي عن صيامين وبيعيتين : الفطر والنحر ، والملازمة والمنابذة .

[١٩٩٤]

١٩٤٣ - نا محمد بن المنثي قال نا معاذ قال أنا ابن عون عن زياد بن جبير قال: جاء رجل إلى ابن عمر فقال: رجل نذر أن يصوم يوماً أظنه قال الاثنين فوافق ذلك يوم عيد، فقال ابن عمر: أمر الله بوفاء النذر، ونهى النبي صلى الله عليه عن صوم هذا اليوم.

[الحديث ١٩٩٤ - طرفاه في: ٦٧٠٥، ٦٧٠٦].

[١٩٩٥]

١٩٤٤ - نا حجاج بن منهال قال نا شعبة قال نا عبد الملك بن عمير قال سمعت قزعة قال سمعت أباسعيد الخدري - وكان غزا مع النبي صلى الله عليه ثنتي عشرة غزوة - قال: سمعت أربعاً عن النبي صلى الله عليه فأعجبني، قال: «لا تسافر المرأة مسيرة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم، ولا صوم في يومين: الفطر والأضحى، ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب، ولا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجد الحرام، ومسجد الأقصى، ومسجدي هذا».

قوله (باب صوم يوم النحر) في رواية الكشميني «باب الصوم»، والقول فيه كالقول في الذي قبله.

قوله (أخبرنا هشام) هو ابن يوسف.

قوله (ينهي) كذا هنا بضم أوله على البناء للمجهول، ووقع هذا الحديث هنا مختصراً، وسيأتي الكلام على تفسير الملامسة والمنازمة في البيوع إن شاء الله تعالى.

قوله (حدثنا معاذ) هو ابن معاذ العنبري، وابن عون هو عبد الله، والإسناد بصريون، وزياد ابن جبير بالجيم والموحدة مصغراً أي ابن حية بالمهمله والتحتانية الثقيلة.

قوله (جاء رجل إلى ابن عمر) لم أقف على اسمه، ووقع عند أحمد عن هشيم عن يونس بن عبيد عن زياد بن جبير «رأيت رجلاً جاء إلى ابن عمر» فذكره. وأخرج ابن حبان من طريق كريمة بنت سيرين أنها سألت ابن عمر فقالت «جعلت على نفسي أن أصوم كل يوم أربعاء واليوم يوم الأربعاء وهو يوم النحر»، فقال: أمر الله بوفاء النذر، الحديث، وله عن إسماعيل عن يونس بسنده «سأل رجل ابن عمر وهو يمشي بمشي بني». «

قوله (أظنه قال الاثنين) ولمسلم من طريق وكيع عن ابن عون «نذرت أن أصوم يوماً» ولم يعينه، وعند الإسماعيلي من طريق النضر بن شميل عن ابن عون «نذر أن يصوم كل اثنين أو خميس» ومثله لأبي عوانة من طريق شعبة عن يونس بن عبيد عن زياد لكن لم يقل «أو خميس» وفي رواية يزيد بن زريع عن يونس ابن عبيد عند المصنف في النذر «أن أصوم كل ثلاثاء وأربعاء» ومثله للدارقطني من رواية هشيم المذكورة لكن لم يذكر الثلاثاء، وللجوزقي من طريق أبي قتيبة عن شعبة عن يونس «أنه نذر أن يصوم كل جمعة» ونحوه لأبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة.

قوله ( فوافق ذلك يوم عيد ) لم يفسر العيد في هذه الرواية ، ومقتضى إدخاله هذا الحديث في ترجمة صوم يوم النحر أن يكون المسئول عنه يوم النحر ، وهو مصرح به في رواية يزيد بن زريع المذكورة ولفظه « فوافق يوم النحر » ومثله في رواية أحمد عن إسماعيل بن علية عن يونس ، وفي رواية وكيع « فوافق يوم أضحى أو فطر » . وللمصنف في النذور من طريق حكيم بن أبي حرة عن ابن عمر مثله ، وهو محتمل أن يكون للشك أو للتقسيم .

قوله ( أمر الله بوفاء النذر إلخ ) قال الخطابي : تورع ابن عمر عن قطع الفتيا فيه ، وأما فقهاء الأمصار فاختلفوا . قلت : وقد تقدم شرح اختلافهم قبل ، وتقدم عن ابن عمر قريب من هذا في كتاب الحج في « باب متى يحل المعتمر » وأمره في التورع عن بت الحكم ولا سيما عند تعارض الأدلة مشهور . وقال الزين بن المنير : يحتمل أن يكون ابن عمر أراد أن كلا من الدليلين يعمل به فيصوم يوماً مكان يوم النذر ويترك الصوم يوم العيد فيكون فيه سلف لمن قال بوجوب القضاء . وزعم أخوه ابن المنير في الحاشية أن ابن عمر نبه على أن الوفاء بالنذر عام والمنع من صوم العيد خاص ، فكأنه أفهمه أنه يقضى بالخاص على العام ، وتعقبه أخوه بأن النهي عن صوم يوم العيد أيضاً عموم للمخاطبين ولكل عيد فلا يكون من حل الخاص على العام ، ويحتمل أن يكون ابن عمر أشار إلى قاعدة أخرى وهي أن الأمر والنهي إذا التقيا في محل واحد أيهما يقدم ؟ والراجح يقدم النهي فكأنه قال لا تصم . وقال أبو عبد الملك : توقف ابن عمر يشعر بأن النهي عن صيامه ليس لعينه . وقال الداودي : المفهوم من كلام ابن عمر تقديم النهي لأنه قد روى أمر من نذر أن يمشي في الحج بالركوب فلو كان يجب الوفاء به لم يأمره بالركوب .

قوله ( سمعت قزعة ) بفتح القاف والزاي هو ابن يحيى ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي سعيد مفرقاً : أما سفر المرأة في الحج : وأما الصلاة بعد الصبح والعصر في المواقيت ، وأما شد الرحال في أواخر الصلاة ، وأما الصوم وهو الغرض من إيراد هذا الحديث هنا فقد تقدم حكمه . واستدل به على جواز صيام أيام التشريق للاقتصار فيه على ذكر يومي الفطر والنحر خاصة ، وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي يليه .

### باب صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

١٩٤٥ - قال أبو عبد الله : وقال لي محمد بن المثنى نا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي كانت عائشة تصوم أيام منى ، وكان أبوه يصومها . [١٩٩٦]

١٩٤٦ - نا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة قال سمعت عبد الله بن عيسى عن الزهري عن عروة عن عائشة ، وعن سالم عن ابن عمر ، قالوا : لم يُرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى . [١٩٩٧] [١٩٩٨]

١٩٤٧ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابن [١٩٩٩]

عمر قال: الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج إلى يوم عرفة، فإن لم يجد هدياً ولم يصم صام أيام منى. وعن ابن شهاب عن عروة عن عائشة مثله. وتابعه إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب.

**قوله (باب صيام أيام التشريق)** أى الأيام التي بعد يوم النحر، وقد اختلف في كونها يومين أو ثلاثة، وسميت أيام التشريق لأن لحوم الأضاحي تشرق فيها أى تشرق في الشمس، وقيل لأن الهدى لا ينحر حتى تشرق الشمس، وقيل لأن صلاة العيد تقع عند شروق الشمس، وقيل التشريق التكبير دبر كل صلاة، وهل تلتحق بيوم النحر في ترك الصيام كما تلتحق به في النحر وغيره من أعمال الحج أو يجوز صيامها مطلقاً أو للمتمتع خاصة أو له ولمن هو في معناه؟ وفي كل ذلك اختلاف للعلماء، والراجح عند البخاري جوازها للمتمتع، فإنه ذكر في الباب حديثي عائشة وابن عمر في جواز ذلك ولم يورد غيره، وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام وأبي طلحة من الصحابة الجواز مطلقاً، وعن علي وعبد الله بن عمرو ابن العاص المنع مطلقاً وهو المشهور عن الشافعي وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في آخرين منعه إلا للمتمتع الذي لا يجد الهدى، وهو قول مالك والشافعي في القديم، وعن الأوزاعي وغيره يصومها أيضاً المحصر والقارن، وحجة من منع حديث نبیة الهدى عند مسلم مرفوعاً «أيام التشريق أيام أكل وشرب» وله من حديث كعب بن مالك «أيام منى أيام أكل وشرب» ومنها حديث عمرو بن العاص أنه قال لابنه عبد الله في أيام التشريق «إنها الأيام التي نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومهم وأمر بفطرهم» أخرجه أبو داود وابن المنذر وصححه ابن خزيمة والحاكم.

**قوله (قال لي محمد بن المنثري)** كأنه لم يصرح فيه بالتحديث لكونه موقوفاً على عائشة كما عرف من من عاداته بالاستقراء، ويحيى المذكور في الإسناد هو القطان وهشام هو ابن عروة.

**قوله (أيام منى)** في رواية المستمل «أيام التشريق بمنى».

**قوله (وكان أبوه يصومها)** هو كلام القطان، والضمير لهشام بن عروة، وفاعل يصومها هو عروة، والضمير فيه لأيام التشريق. ووقع في رواية كريمة «وكان أبوها» وعلى هذا فالضمير لعائشة وفاعل يصومها هو أبو بكر الصديق.

**قوله (سمعت عبد الله بن عيسى)** زاد في رواية الكشميني بن أبي ليلى وأبو ليلى جد أبيه فهو عبد الله ابن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو ابن أخي محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه المشهور، وكان عبد الله أسن من عمه محمد وكان يقال إنه أفضل من عمه، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في أحاديث الأنبياء من روايته عن جده عبد الرحمن عن كعب بن عجرة.

**قوله (عن الزهري)** في رواية الدارقطني من طريق النضر بن شميل عن شعبة عن عبد الله بن عيسى «سمعت الزهري».

**قوله (وعن سالم)** هو من رواية الزهري عن سالم فهو موصول.

**قوله (قالا لم يرخص)** كذا رواه الحفاظ من أصحاب شعبة بضم أوله على البناء لغير معين، ووقع

في رواية يحيى بن سلام عن شعبة عند الدارقطني واللفظ له والطحاوي « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتمتع إذا لم يجد الهدى أن يصوم أيام التشريق » وقال أن يحيى بن سلام ليس بالقوى ، ولم يذكر طريق عائشة ، وأخرجه من وجه آخر ضعيف عن الزهري عن عروة عن عائشة ، وإذا لم تصح هذه الطرق المصرحة بالرفع بقي الأمر على الاحتمال ، وقد اختلف علماء الحديث في قول الصحابي « أمرنا بكذا ونهينا عن كذا » هل له حكم الرفع على أقوال ثلثها إن أضافه إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم فله حكم الرفع وإلا فلا ، واختلف الترجيح فيما إذا لم يصفه ، ويلتحق به « رخص لنا في كذا وعزم علينا أن لا نفعل كذا » كل في الحكم سواء ، فمن يقول إن له حكم الرفع فغاية ما وقع في رواية يحيى بن سلام أنه روى بالمعنى ، لكن قال الطحاوي إن قول ابن عمر وعائشة « لم يرخص » أخذه من عموم قوله تعالى ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ﴾ لأن قوله ﴿ في الحج ﴾ يعم ما قبل يوم النحر وما بعده فيدخل أيام التشريق ، فعلى هذا فليس بمرفوع بل هو بطريق الاستنباط منهما عما فهماه من عموم الآية ، وقد ثبت نهيه صلى الله عليه وسلم عن صوم أيام التشريق وهو عام في حق المتمتع وغيره ، وعلى هذا فقد تعارض عموم الآية المشعر بالإذن وعموم الحديث المشعر بالنهي ، وفي تخصيص عموم المتواتر بعموم الآحاد نظر لو كان الحديث مرفوعاً فكيف وفي كونه مرفوعاً نظر ؟ فعلى هذا يترجح القول بالجواز ، وإلى هذا جنح البخاري . والله أعلم .

**قوله** في طريق عبد الله بن عيسى ( إلا لمن لم يجد الهدى ) في رواية أبي عوانة عن عبد الله بن عيسى عند الطحاوي « إلا لمتمتع أو محصر » .

**قوله** في رواية مالك ( فإن لم يجد ) في رواية الحموي « فمن لم يجد » وكذا هو في « الموطأ » .

**قوله** ( وتابعه إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب ) وصله الشافعي قال « أخبرني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة في المتمتع إذا لم يجد هدياً لم يصم قبل عرفة فليصم أيام منى » وعن سالم عن أبيه مثله ، ووصله الطحاوي من وجه آخر عن ابن شهاب بالإسنادين بلفظ « إنهما كانا يرخسان للمتمتع » فذكر مثله لكن قال « أيام التشريق » وهذا يرجح كونه موقوفاً لنسبة الترخيص إليهما ، فإنه يقوى أحد الاحتمالين في رواية عبد الله بن عيسى حيث قال فيها « لم يرخص » وأبهم الفاعل فاحتمل أن يكون مرادها من له الشرع فيكون مرفوعاً أو من له مقام الفتوى في الجملة فيحتمل الوقف ، وقد صرح يحيى بن سلام بنسبة ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإبراهيم بن سعد بنسبة ذلك إلى ابن عمر وعائشة ، ويحيى ضعيف وإبراهيم من الحفاظ فكانت روايته أرجح ، ويقويه رواية مالك وهو من حفاظ أصحاب الزهري فإنه مجزوم عنه بكونه موقوفاً والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على أن أيام التشريق ثلاثة غير يوم عيد الأضحى لأن يوم العيد لا يصام بالاتفاق وصيام أيام التشريق هي المختلف في جوازها ، والمستدل بالجواز أخذه من عموم الآية كما تقدم فاقضى ذلك أنها ثلاثة لأنه القدر الذي تضمنته الآية . والله أعلم .

### باب صوم يوم عاشوراء

١٩٤٨ - نا أبو عاصم عن عمر بن محمد عن سالم عن أبيه قال : قال النبي صلى الله

[٢٠٠٠]

عليه : « يوم عاشوراء إن شاء صام » .

[٢٠٠١] ١٩٤٩ - ونا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بصيام يوم عاشوراء، فلما فرض رمضان كان من شاء صام ومن شاء أفطر.

[٢٠٠٢] ١٩٥٠ - نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن عائشة قالت: كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية. وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية، فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه، فلما فرض رمضان ترك يوم عاشوراء، فمن شاء صامه ومن شاء تركه.

[٢٠٠٣] ١٩٥١ - نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية بن أبي سفيان يوم عاشوراء عام حج على المنبر يقول: يا أهل المدينة، أين علماءكم؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «هذا يوم عاشوراء، ولم يكتب الله عليكم صيامه، وأنا صائم، فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر».

[٢٠٠٤] ١٩٥٢ - نا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا أيوب نا عبد الله بن سعيد بن جبيرة عن أبيه عن ابن عباس قال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال: «ما هذا؟». قالوا: هذا يوم صالح، هذا يوم نجى الله بني إسرائيل من عدوهم فصامه موسى. قال: «فأنا أحق بموسى منكم»، فصامه وأمر بصيامه.

[الحديث ٢٠٠٤ - أطرافه في: ٣٣٩٧، ٣٩٤٣، ٤٦٨٠، ٤٧٣٧].

[٢٠٠٥] ١٩٥٣ - نا علي بن عبد الله قال نا أبو أسامة عن أبي عميس عن قيس بن مسلم عن طارق ابن شهاب عن أبي موسى قال: كان يوم عاشوراء تعدّه اليهود عيداً. قال النبي صلى الله عليه وسلم: «فصوموه أنتم».

[الحديث ٢٠٠٥ - طرفه في: ٣٩٤٢].

[٢٠٠٦] ١٩٥٤ - نا عبيد الله بن موسى عن ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس قال: ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتحرى صيام يوم فضله على غيره إلا هذا اليوم: يوم عاشوراء، وهذا الشهر يعني شهر رمضان.

[٢٠٠٧] ١٩٥٥ - نا المكيُّ بنُ إبراهيمَ قال نا يزيدُ بنُ أبي عبيدٍ عن سلمةَ بنِ الأكوعِ قال: أمرَ النبيُّ صلى الله عليه رجلاً من أسلمَ أنْ أَدُنَّ في الناسِ: «أَنْ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ، فَإِنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ».

**قوله ( باب صيام يوم عاشوراء )** أى ما حكمه . وعاشوراء بالمد على المشهور ، وحكى فيه القصر ، وزعم ابن دريد أنه اسم إسلامي وأنه لا يعرف في الجاهلية ، ورد ذلك عليه ابن دحية بأن ابن الأعرابي حكى أنه سمع في كلامهم خابوراء ، ويقول عائشة إن أهل الجاهلية كانوا يصومونه . انتهى . وهذا الأخير لا دلالة فيه على رد ما قال ابن دريد . واختلف أهل الشرع في تعيينه فقال الأكثر هو اليوم العاشر ، قال القرطبي عاشوراء معدول عن عشرة للمبالغة والتعظيم ، وهو في الأصل صفة الليلة العاشرة لأنه مأخوذ من العشر الذى هو اسم العقد واليوم مضاف إليها ، فإذا قيل يوم عاشوراء فكأنه قيل يوم الليلة العاشرة ، إلا أنهم لما عدلوا به عن الصفة غلبت عليه الإسمية فاستغنوا عن الموصوف فحذفوا الليلة فصار هذا اللفظ عاماً على اليوم العاشر ، وذكر أبو منصور الجواليقي أنه لم يسمع فاعولاء إلا هذا وضاروراء وساروراء ودالولاء من الضار والसार والدال ، وعلى هذا فيوم عاشوراء هو العاشر وهذا قول الخليل وغيره : وقال الزين ابن المنير : الأكثر على أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم ، وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية ، وقيل هو اليوم التاسع فعلى الأول فالיום مضاف ليلته الماضية ، وعلى الثانى هو مضاف ليلته الآتية ، وقيل إنما سمي يوم التاسع عاشوراء أخذاً من أوراد الإبل كانوا إذا رعوها الإبل ثمانية أيام ثم أوردوها في التاسع قالوا وردنا عشرأ بكسر العين ، وكذلك إلى الثلاثة ، وروى مسلم من طريق الحكم بن الأعرج «انتهيت إلى ابن عباس وهو متوسد رداءه فقلت : أخبرني عن يوم عاشوراء ، قال : إذا رأيت هلال المحرم فاعدد وأصبح يوم التاسع صائماً ، قلت أهكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يصومه ؟ قال نعم » وهذا ظاهره أن يوم عاشوراء هو اليوم التاسع ، لكن قال الزين بن المنير : قوله إذا أصبحت من تاسعه فأصبح يشعر بأنه أراد العاشر لأنه لا يصبح صائماً بعد أن أصبح من تاسعه إلا إذا نوى الصوم من الليلة المقبلة وهو الليلة العاشرة . قلت : ويقوى هذا الاحتمال ما رواه مسلم أيضاً من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع فأت ذلك » فإنه ظاهر في أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم العاشر وهم بصوم التاسع فأت ذلك ، ثم ما هم به من صوم التاسع يحتمل معناه أنه لا يقتصر عليه بل يضيفه إلى اليوم العاشر إما احتياطاً له وإما مخالفة لليهود والنصارى وهو الأرجح ، وبه يشعر بعض روايات مسلم ، ولأحمد من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود ، صوموا يوماً قبله أو يوماً بعده ، وهذا كان في آخر الأمر ، وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ولا سيما إذا كان فيها يخالف فيه أهل الأوثان ، فلما فتحت مكة واشتهر أمر الإسلام أحب مخالفة أهل الكتاب أيضاً كما ثبت في الصحيح ، فهذا من ذلك ، فوافقهم أولاً وقال : نحن أحق بموسى منكم ، ثم أحب مخالفتهم فأمر بأن يضاف إليه يوم قبله ويوم بعده خلافاً لهم ، ويؤيده رواية الترمذي من طريق أخرى بلفظ « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيام عاشوراء يوم العاشر » وقال بغض أهل العلم :



قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم « لئن عشت إلى قابل لأصومن التاسع » يحتمل أمرين ، أحدهما أنه أراد نقل العاشر إلى التاسع ، والثاني أراد أن يضيفه إليه في الصوم ، فلما توفي صلى الله عليه وسلم قبل بيان ذلك كان الاحتياط صوم اليومين ، وعلى هذا فصيام عاشوراء على ثلاث مراتب : أدناها أن يصام وحده ، وفوقه أن يصام التاسع معه ، وفوقه أن يصام التاسع والحادي عشر والله أعلم . ثم بدأ المصنف بالأخبار الدالة على أنه ليس بواجب ، ثم بالأخبار الدالة على الترغيب في صيامه . الحديث الأول حديث ابن عمر أورده من رواية عمر بن محمد أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر عن عم أبيه سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن عثمان النوفلي عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه وصرح بالتحديث في جميع إسناده .

**قوله ( قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء إن شاء صام )** كذا وقع في جميع النسخ من البخاري مختصراً ، وعند ابن خزيمة في صحيحه عن أبي موسى عن أبي عاصم بلفظ « إن اليوم يوم عاشوراء فن شاء فليصمه ومن شاء فليفطره » وعند الإسماعيلي قال « يوم عاشوراء من شاء صامه ومن شاء أفطره » وفي رواية مسلم « ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء فقال : كان يوم يصومه أهل الجاهلية ، فن شاء صامه ومن شاء تركه » وقد تقدم في أول كتاب الصيام من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر بلفظ « صام النبي صلى الله عليه وسلم عاشوراء وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان ترك » فيحمل حديث سالم على ثاني الحال التي أشار إليها نافع في روايته ، ويجمع بين الحديثين بذلك . الحديث الثاني حديث عائشة من طريقين : الأول طريق الزهري قال أخبرني عروة ، وهو موافق لرواية نافع المذكورة . والثانية من رواية هشام عن أبيه مثله وفيها زيادة « إن أهل الجاهلية كانوا يصومونه وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصومه في الجاهلية » أي قبل أن يهاجر إلى المدينة ، وأفادت تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام عاشوراء وقد كان أول قدومه المدينة ، ولا شك أن قدومه كان في ربيع الأول فحينئذ كان الأمر بذلك في أول السنة الثانية ، وفي السنة الثانية فرض شهر رمضان فعلى هذا لم يقع الأمر بصيام عاشوراء إلا في سنة واحدة ثم فوّض الأمر في صومه إلى رأى المتطوع ، فعلى تقدير صحة قول من يدعى أنه كان قد فرض فقد نسخ فرضه بهذه الأحاديث الصحيحة ، ونقل عياض أن بعض السلف كان يرى بقاء فرضية عاشوراء لكن انقرض القائلون بذلك ، ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه الآن ليس بفرض والإجماع على أنه مستحب ، وكان ابن عمر يكره قصده بالصوم ثم انقرض القول بذلك ، وأما صيام قريش لعاشوراء فلعلهم تلقوه من الشرع السالف ولهذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة فيه وغير ذلك ، ثم رأيت في المجلس الثالث من « مجالس الباغندي الكبير » عن عكرمة أنه سئل عن ذلك فقال : أذنبت قريش ذنباً في الجاهلية فعظم في صدورهم فقليل لهم : صوموا عاشوراء يكفر ذلك ، هذا أو معناه . الحديث الثالث حديث معاوية من طريق ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أي ابن عوف عنه ، هكذا رواه مالك وتابعه يونس وصالح بن كيسان وابن عيينة وغيرهم ، وقال الأوزاعي « عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن » وقال النعمان بن راشد « عن الزهري عن السائب بن يزيد » كلاهما عن معاوية ، والمحفوظ رواية الزهري عن حميد بن عبد الرحمن قاله النسائي وغيره ، ووقع عند مسلم في رواية يونس عن الزهري « أخبرني حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية » .

**قوله ( عام حج على المنبر )** زاد يونس « بالمدينة » وقال في رواية « في قدمة قدمها » وكأنه تأخر بمكة أو المدينة في حجته إلى يوم عاشوراء ، وذكر أبو جعفر الطبري أن أول حجة حجها معاوية بعد أن استخلف كانت في سنة أربع وأربعين ، وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين والذي يظهر أن المراد بها في هذا الحديث الحجة الأخيرة .

**قوله ( أين علمائكم ) ؟** في سياق هذه القصة إشعار بأن معاوية لم ير لهم اهتماماً بصيام عاشوراء ، فلذلك سأل عن علمائهم ، أو بلغه عن يكره صيامه أو يوجبه .

**قوله ( ولم يكتب الله عليكم صيامه إلخ )** هو كله من كلام النبي صلى الله عليه وسلم كما بينه النسائي في روايته ، وقد استدل به على أنه لم يكن فرضاً قط ، ولا دلالة فيه لاحتمال أن يريد : ولم يكتب الله عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان ، وغايته أنه عام خص بالأدلة الدالة على تقدم وجوبه ، أو المراد أنه لم يدخل في قوله تعالى ﴿ كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ﴾ ثم فسره بأنه شهر رمضان ، ولا يتناقض هذا الأمر السابق بصيامه الذي صار منسوخاً ، ويؤيد ذلك أن معاوية إنما صحب النبي صلى الله عليه وسلم من سنة الفتح ، والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والنداء بذلك شهوده في السنة الأولى أوائل العام الثاني ، ويؤخذ من مجموع الأحاديث أنه كان واجباً لثبوت الأمر بصومه ثم تأكد الأمر بذلك ثم زيادة التأكيد بالنداء العام ثم زيادته بأمر من أكل بالإمساك ثم زيادته بأمر الأمهات أن لا يرضعن فيه الأطفال وبقول ابن مسعود الثابت في مسلم « لما فرض رمضان ترك عاشوراء » مع العلم بأنه ما ترك استحبابه بل هو باق ، فدل على أن المتروك وجوبه . وأما قول بعضهم المتروك تأكد استحبابه والباقي مطلق استحبابه فلا يخفى ضعفه ، بل تأكد استحبابه باق ولا سيما مع استمرار الاهتمام به حتى في عام وفاته صلى الله عليه وسلم حيث يقول « لئن عشت لأصومن التاسع والعاشر » ولترغيبه في صومه وأنه يكفر سنة ، وأى تأكيد أبلغ من هذا ؟ الحديث الرابع حديث ابن عباس في سبب صيام عاشوراء .

**قوله ( عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه )** وقع في رواية ابن ماجه من وجه آخر « عن أيوب عن سعيد بن جبير » والمحموظ أنه عند أيوب بواسطة وكذلك أخرجه مسلم .

**قوله ( قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فرأى اليهود تصوم )** في رواية مسلم « فوجد اليهود صياماً » .

**قوله ( فقال ما هذا )** في رواية مسلم « فقال لهم ما هذا » وللمصنف في تفسير طه من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير فسألهم .

**قوله ( هذا يوم صالح ، هذا يوم نجى الله بني إسرائيل من عدوهم )** في رواية مسلم « هذا يوم عظيم أنجى الله فيه موسى وقومه وغرق فرعون وقومه » .

**قوله ( فضامه موسى )** زاد مسلم في روايته « شكراً لله تعالى فتحن نصومه » وللمصنف في الهجرة في رواية أبي بشر « ونحن نصومه تعظيماً له » ولأحمد من طريق شيدل بن عوف عن أبي هريرة نحوه وزاد فيه « وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي فضامه نوح شكراً » وقد استشكل ظاهر الخبر لاقتضائه أنه صلى الله عليه وسلم حين قدومه المدينة وجد اليهود صياماً يوم عاشوراء ، وإنما قدم المدينة في ربيع الأول ،

والجواب عن ذلك أن المراد أن أول علمه بذلك وسؤاله عنه كان بعد أن قدم المدينة لا أنه قبل أن يقدمها علم ذلك ، وغايته أن في الكلام حذفاً تقديره قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فأقام إلى يوم عاشوراء فوجد اليهود فيه صياماً ، ويحتمل أن يكون أولئك اليهود كانوا يحسبون يوم عاشوراء بحساب السنين الشمسية فصادف يوم عاشوراء بحسابهم اليوم الذى قدم فيه صلى الله عليه وسلم المدينة ، وهذا التأويل مما يرجح به أولوية المسلمين وأحقيتهم بموسى عليه الصلاة والسلام لإضلالهم اليوم المذكور وهداية الله للمسلمين له ، ولكن سياق الأحاديث تدفع هذا التأويل ، والاعتماد على التأويل الأول . ثم وجدت في « المعجم الكبير » للطبراني ما يؤيد الاحتمال المذكور أولاً ، وهو ما أخرجه في ترجمة زيد بن ثابت من طريق أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال « ليس يوم عاشوراء باليوم الذى يقوله الناس ، إنما كان يوم تستر فيه الكعبة ، وكان يدور في السنة ، وكانوا يأتون فلاناً اليهودى - يعنى ليحسب لهم - فلما مات أتوا زيد ابن ثابت فسألوه » وسنده حسن ، قال شيخنا الهيتمي في زوائد المسانيد : لا أدري ما معنى هذا . قلت : ظفرت بمعناه في كتاب « الآثار القديمة لأبى الريحان البيروني » فذكر ما حاصله : أن جهلة اليهود يعتمدون في صيامهم وأعيادهم حساب النجوم ، فالسنة عندهم شمسية لا هلالية . قلت : فن ثم احتاجوا إلى من يعرف الحساب ليعتمدوا عليه في ذلك .

**قوله ( وأمر بصيامه )** للمصنف في تفسير يونس من طريق أبي بشر أيضاً « فقال لأصحابه أنتم أحق بموسى منهم فصوموا » واستشكل رجوعه إليهم في ذلك ، وأجاب المازرى باحتمال أن يكون أوحى إليه بصدقهم أو تواتر عنده الخبر بذلك ، زاد عياض أو أخبره به من أسلم منهم كابن سلام ، ثم قال : ليس في الخبر أنه ابتداء الأمر بصيامه ، بل في حديث عائشة التصريح بأنه كان يصومه قبل ذلك ، فغاية ما في القصة أنه لم يحدث له بقول اليهود تجديد حكم ، وإنما هي صفة حال وجواب سؤال ، ولم تختلف الروايات عن ابن عباس في ذلك ، ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة « إن أهل الجاهلية كانوا يصومونه » كما تقدم إذ لا مانع من توارد الفريقين على صيامه مع اختلاف السبب في ذلك ، قال القرطبي : لعل قريشاً كانوا يستندون في صومه إلى شرع من مضى كإبراهيم ، وصوم رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل أن يكون بحكم الموافقة لهم كما في الحج ، أو أذن الله له في صيامه على أنه فعل خير ، فلما هاجر ووجد اليهود يصومونه وسألهم وصامه وأمر بصيامه احتمل ذلك أن يكون ذلك استئلافاً لليهود كما استألفهم باستقبال قبلتهم ، ويحتمل غير ذلك . وعلى كل حال فلم يصمه اقتداء بهم فإنه كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذى يحب فيه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينه عنه . وقد أخرج مسلم من طريق أبي غطفان - بفتح المعجمة ثم المهملة بعدها فاء - ابن طريف بمهملة وزن عظيم « سمعت ابن عباس يقول : صام رسول الله صلى الله عليه وسلم عاشوراء وأمر بصيامه ، قالوا أنه يوم تعظمه اليهود والنصارى » الحديث . واستشكل بأن التعليل بنجاة موسى وغرق فرعون يختص بموسى واليهود ، وأجيب باحتمال أن يكون عيسى كان يصومه وهو مما لم ينسخ من شريعة موسى لأن كثيراً منها ما نسخ بشريعة عيسى لقوله تعالى ﴿ ولأحل لكم بعض الذى حرم عليكم ﴾ ويقال إن أكثر الأحكام الفرعية إنما تلقاها النصارى من التوراة . وقد أخرج أحمد من وجه آخر عن ابن عباس زيادة في سبب صيام اليهود له وحاصلها أن السفينة استوت على الجودي فيه فصامه نوح وموسى

شكراً ، وقد تقدمت الإشارة لذلك قريباً ، وكان ذكر موسى دون غيره هنا لمشاركته لنوح في النجاة وغرق أعدائهما . الحديث الخامس : حديث أبي موسى وهو الأشعري قال « كان يوم عاشوراء تعده اليهود عيداً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : فصوموه أنتم » وفي رواية مسلم « كان يوم عاشوراء تعظمه اليهود تتخذة عيداً » فظاھرہ أن الباعث على الأمر بصومه محبة مخالفة اليهود حتى يصام ما يفطرون فيه لأن يوم العيد لا يصام ، وحديث ابن عباس يدل على أن الباعث على صيامه موافقتهم على السبب وهو شكر الله تعالى على نجاة موسى ، لكن لا يلزم من تعظيمهم له واعتقادهم بأنه عيد أنهم كانوا لا يصومونه فلعلهم كان من جملة تعظيمهم في شرعهم أن يصوموه ، وقد ورد ذلك ضريحاً في حديث أبي موسى هذا فيما أخرجه المصنف في الهجرة بلفظ « وإذا أناس من اليهود يعظمون عاشوراء ويصومونه » ولمسلم من وجه آخر عن قيس بن مسلم بإسناده قال « كان أهل خيبر يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيداً ويلبسون نساءهم فيه حلبيهم وشارتهم » وهو بالشين المعجمة أي هيئتهم الحسنة ، وقوله « هذا يوم » الإشارة إلى نوع اليوم لا إلى شخصه ، ومثله قوله تعالى ﴿ ولا تقربا هذه الشجرة ﴾ فيما ذكره الفخر الرازي في تفسيره . الحديث السادس حديث ابن عباس أيضاً من طريق ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد ، وقد رواه أحمد عن ابن عيينة قال « أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد منذ سبعين سنة » .

**قوله ( ما رأيت إلخ )** هذا يقتضي أن يوم عاشوراء أفضل الأيام للصائم بعد رمضان ، لكن ابن عباس أسند ذلك إلى علمه فليس فيه ما يرد علم غيره ، وقد روى مسلم من حديث أبي قتادة مرفوعاً « إن صوم عاشوراء يكفر سنة ، وإن صيام يوم عرفة يكفر سنتين » وظاهره أن صيام يوم عرفة أفضل من صيام يوم عاشوراء ، وقد قيل في الحكمة في ذلك إن يوم عاشوراء منسوب إلى موسى عليه السلام ويوم عرفة منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك كان أفضل .

**قوله ( يتحرى )** أي يقصد .

**قوله ( وهذا الشهر يعني شهر رمضان )** كذا ثبت في جميع الروايات وكذا هو عند مسلم وغيره ، وكان ابن عباس اقتصر على قوله « وهذا الشهر » وأشار بذلك إلى شيء مذكور كأنه تقدم ذكر رمضان وذكر عاشوراء أو كانت المقالة في أحد الزمانين وذكر الآخر فلهذا قال الراوى عنه : يعني رمضان . أو أخذه الراوى من جهة الحصر في أن لا شهر يصام إلا رمضان لما تقدم له عن ابن عباس أنه كان يقول « لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهراً كاملاً إلا رمضان » وإنما جمع ابن عباس بين عاشوراء ورمضان — وإن كان أحدهما واجباً والآخر مندوباً — لاشتراكهما في حصول الثواب ، لأن معنى « يتحرى » أي يقصد صومه لتحتصيل ثوابه والرغبة فيه . الحديث السابع حديث سلمة بن الأكوع في الأمر بصوم عاشوراء ، وقد تقدم في أثناء الصيام في « باب إذا نوى بالنهار صوماً » وأخرجه عالياً أيضاً ثلاثياً وقد تقدم الكلام عليه هناك ، واستدل به على إجزاء الصوم بغير نية لمن طرأ عليه العلم بوجوب صوم ذلك اليوم كمن ثبت عنده في أثناء النهار أنه من رمضان فإنه يتم صومه ويجزئه ، وقد تقدم البحث في ذلك والرد على من ذهب إليه ، وأن عند أبي داود وغيره أمر من كان أكل بقضاء ذلك اليوم مع الأمر بإمساكه . والله أعلم .

**( خاتمة )** : اشتمل كتاب الصيام من أوله إلى هنا على مائة وسبعة وخمسين حديثاً . المعلق منها مئة

وثلاثون حديثاً والبقية موصولة ، والمكرر منها فيه وفيها مضى ثمانية وستون حديثاً ، والخالص تسعة وثمانون حديثاً ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة « من لم يدع قول الزور » وحديث عمار في صوم يوم الشك ، وحديث أنس « آلى من نسائه » وحديث أبي هريرة في الأمر بفطر الجنب ، وحديث عامر ابن ربيعة في السواك ، وحديث عائشة « السواك مطهرة للفم » وحديث أبي هريرة « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء » فالذى أخرجه مسلم بلفظ « عند كل صلاة » وحديث جابر فيه ، وحديث زيد بن خالد فيه ، وحديث أبي هريرة « من أفطر في رمضان » وحديث الحسن عن غير واحد « أفطر الحاجم والمحجوم » وجميع ذلك سوى الأول معلقات ، وحديث ابن عباس « احتجم وهو صائم » وحديث أنس في كراهة الحجامة للصائم ، وحديث ابن عمر في نسخ ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ ، وحديث سلمة بن الأكوع في ذلك ، وحديث ابن أبي ليلى عن الصحابي في تحويل الصيام ، وحديث أبي هريرة في التفريط ، وحديث النهي عن الوصال إبقاء عليهم ، وهذه الثلاثة معلقات ، وحديث أبي سعيد في النهي عن الوصال ، وحديث أبي جحيفة في قصة سلمان وأبي الدرداء ، وحديث أنس في الدخول على أم سليم ، وحديث جويرية في صوم يوم الجمعة ، وحديث ابن عمر في نذر صوم يوم العيد ، وحديثه في صيام أيام التشريق ، وحديث عائشة في ذلك على شك في رفعهما . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستون أثراً أكثرها معلق واليسير منها موصول . والله أعلم .

## كتاب صلاة التراويح

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب صلاة التراويح) . كذا في رواية المستطلى وحده ، وسقط هو والبسمة من رواية غيره ، والتراويح جمع ترويحة وهي المرة الواحدة من الراحة كتسليمة من السلام . سميت الصلاة في الجماعة في ليالي رمضان التراويح لأنهم أول ما اجتمعوا عليها كانوا يستريحون بين كل تسليمتين ، وقد عقد محمد بن نصر في « قيام الليل » باين لمن استحسب التطوع لنفسه بين كل ترويختين ولمن كره ذلك ، وحكى فيه عن يحيى ابن بكير عن الليث أنهم كانوا يستريحون قدر ما يصلى الرجل كذا كذا ركعة .

### باب فضل من قام رمضان

[٢٠٠٨] ١٩٥٦- نا يحيى بن بكير قال حدثني الليث عن عُقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول لرمضان : « من قامه إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » .

[٢٠٠٩] ١٩٥٧- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » .

قال ابن شهاب : فتوفي رسول الله صلى الله عليه والأمر على ذلك ، ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدرًا من خلافة عمر .

[٢٠١٠] ١٩٥٨- وعن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال : . خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط . فقال عمر : إني أرى لو جمعت هؤلاء على قاري

واحد لكان أمثل . ثم عزم فجمعهم علي أبي بن كعب . ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم . قال عمر : نعم البدعة هذه ، والتي تنامون عنها أفضل من التي تقومون - يريد آخر الليل - وكان الناس يقومون أوله .

[٢٠١١] ١٩٥٩ - نا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه أن رسول الله صلى الله عليه صلى ، وذلك في رمضان .

[٢٠١٢] ١٩٦٠ - حدثنا يحيى بن بكير نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة عن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد ، وصلى رجالاً بصلاته ، فأصبح الناس فتحدثوا ، فاجتمع أكثر منهم ، فصلى فصلوا معه ، فأصبح الناس فتحدثوا فكثير أهل المسجد من الليلة الثالثة ، فخرج رسول الله صلى الله عليه فصلى بصلاته ، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح ، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال : «أما بعد ، فإنه لم يخف علي مكانكم . ولكنني خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها» . فتوفي رسول الله صلى الله عليه والأمر على ذلك .

[٢٠١٣] ١٩٦١ - نا إسماعيل قال حدثني مالك عن سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة : كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه في رمضان ؟ قالت : ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة ، يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي ثلاثا . فقلت : يا رسول الله ، أتنام قبل أن توتر ؟ قال : «يا عائشة ، إن عيني تنامان ، ولا ينام قلبي» .

**قوله ( باب فضل من قام رمضان )** أي قام لياليه مصلياً ، والمراد من قيام الليل ما يحصل به مطلق القيام كما قدمناه في التهجد سواء ، وذكر النووي أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح ، يعني أنه يحصل بها المطلوب من القيام لا أن قيام رمضان لا يكون إلا بها ، وأغرب الكرماني فقال : اتفقوا على أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح .

**قوله ( عن ابن شهاب )** في رواية ابن القاسم عند النسائي « عن مالك حدثني ابن شهاب » .

**قوله ( أخبرني أبو سلمة )** كذا رواه عقيل وتابعه يونس وشعيب وابن أبي ذئب ومعر وغيرهم ، وخالفه مالك فقال « عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن » بدل أبي سلمة ، وقد صح الطريقان عند البخاري

فأخرجهما على الولاء ، وقد أخرجه النسائي من طريق جويرية بن أسماء عن مالك عن الزهري عنهما جميعاً . وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه وصحح الطريقتين ، وحكى أن أبا همام رواه عن ابن عيينة عن الزهري فخالف الجماعة فقال « عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة » وخالفه أصحاب سفيان فقالوا « عن أبي سلمة » وقد رواه النسائي من طريق سعيد بن أبي شهاب عن سعيد بن المسيب مرسلًا .

**قوله ( يقول لرمضان )** أى لفضل رمضان أو لأجل رمضان ، ويحتمل أن تكون اللام بمعنى عن أى يقول عن رمضان .

**قوله ( إيماناً )** أى تصديقاً بوعده الله بالثواب عليه ( واحتساباً ) أى طلباً للأجر لا لقصد آخر من رياء أو نحوه .

**قوله ( غفر له )** ظاهره يتناول الصغائر والكبائر ، وبه جزم ابن المنذر . وقال النووي : المعروف أنه يختص بالصغائر ، وبه جزم إمام الحرمين وعزاه عياض لأهل السنة ، قال بعضهم : ويجوز أن يخفف من الكبائر إذا لم يصادف صغيرة .

**قوله ( ما تقدم من ذنبه )** زاد قتيبة عن سفيان عند النسائي « وما تأخر » وكذا زادها حامد بن يحيى عند قاسم بن أصبغ والحسين بن الحسن المروزي في « كتاب الصيام » له وهشام بن عمار في الجزء الثاني عشر من فوائده ، ويوسف بن يعقوب النجاشي في فوائده كلهم عن ابن عيينة . ووردت هذه الزيادة من طريق أبي سلمة من وجه آخر أخرجه أحمد من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعن ثابت عن الحسن كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ووقعت هذه الزيادة من رواية مالك نفسه أخرجه أبو عبد الله الجرجاني في أماليه من طريق بحر بن نصر عن ابن وهب عن مالك ويونس عن الزهري ولم يتابع بحر بن نصر على ذلك أحد من أصحاب ابن وهب ولا من أصحاب مالك ولا يونس سوى ما قلّمناه ، وقد ورد في غفران ما تقدم وما تأخر من الذنوب عدة أحاديث جمعتها في كتاب مفرد ، وقد امتشكت هذه الزيادة من حيث أن المغفرة تستدعى سبق شيء يغفر والمتأخر من الذنوب لم يأت فكيف يغفر ، والجواب عن ذلك يأتي في قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله عز وجل أنه قال في أهل بدر « اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » ومحصل الجواب أنه قيل إنه كناية عن حفظهم من الكبائر فلا تقع منهم كبيرة بعد ذلك ، وقيل إن معناه أن ذنوبهم تقع مغفورة ، وبهذا أجاب جماعة منهم الماوردي في الكلام على حديث صيام عرفة وأنه يكفر سنتين سنة ماضية وسنة آتية .

**قوله ( قال ابن شهاب فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس )** في رواية الكشمي « والأمر » ( على ذلك ) أى على ترك الجماعة في التراويح . ولأحمد من رواية ابن أبي ذئب عن الزهري في هذا الحديث « ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع الناس على القيام » وقد أدرج بعضهم قول ابن شهاب في نفس الخبر أخرجه الترمذي من طريق معمر عن ابن شهاب ، وأما ما رواه ابن وهب عن أبي هريرة « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال : ما هذا ؟ فقيل : ناس يصلون بهم أبي بن كعب ، فقال : أصابوا ونعم ما صنعوا » ذكره ابن عبد البر ، وفيه مسلم بن خالد وهو ضعيف ، والمحفوظ أن عمر هو الذي جمع الناس على أبي بن كعب .



**قوله (وعن ابن شهاب)** هو موصول بالإسناد المذكور أيضاً ، وهو في «الموطأ» بالإسنادين ، لكن فرقهما حديثين ، وقد أدرج بعض الرواة قصة عمر في الإسناد الأول أخرجه إسحق في مسنده عن عبد الله بن الحارث الخزومي عن يونس عن الزهري فزاد بعد قوله وصدرأ من خلافة عمر « حتى جمعهم عمر على أبي بن كعب فقام بهم في رمضان ، فكان ذلك أول اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان » وجزم الذهلي في «علل حديث الزهري» بأنه وهم من عبد الله بن الحارث والمحفوظ رواية مالك ومن تابعه ، وأن قصة عمر عند ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد وهو بغير إضافة ، لا عن أبي سلمة .

**قوله (أوزاع)** بسكون الواو بعدها زاي أى جماعة متفرقون ، وقوله في الرواية « متفرقون » تأكيد لفظي ، وقوله « يصلي الرجل لنفسه » بيان لما أجمل أولاً وحاصله أن بعضهم كان يصلي منفرداً وبعضهم يصلي جماعة ، قيل يؤخذ منه جواز الائتام بالمصلي وإن لم ينو الإمامة .

**قوله (أمثل)** قال ابن التين وغيره استنبط عمر ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وسلم من صلى معه في تلك الليالي ، وإن كان كره ذلك لم يأنما كرهه خشية أن يفرض عليهم ، وكأن هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث عائشة عقب حديث عمر ، فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم حصل الأمن من ذلك ، ورجح عند عمر ذلك لما في الاختلاف من افتراق الكلمة ، ولأن الاجتماع على واحد أنشط لكثير من المصلين ، وإلى قول عمر جنح الجمهور ، وعن مالك في إحدى الروايتين وأبي يوسف وبعض الشافعية الصلاة في البيوت أفضل عملاً بعموم قوله صلى الله عليه وسلم « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » وهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة ، وبالح الطحاوي فقال : إن صلاة التراويح في الجماعة واجبة على الكفاية ، وقال ابن بطال : قيام رمضان سنة لأن عمر إنما أخذه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما تركه النبي صلى الله عليه وسلم خشية الافتراض ، وعند الشافعية في أصل المسألة ثلاثة أوجه : ثالثها من كان يحفظ القرآن ولا يخاف من الكسل ولا تختل الجماعة في المسجد بتخلفه فصلاته في الجماعة والبيت سواء ، فمن فقد بعض ذلك فصلاته في الجماعة أفضل .

**قوله (فجمعهم على أبي بن كعب)** أى جعله لم إماماً وكأنه اختاره عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم « يؤمهم أقرؤهم لكتاب الله » وسيأتي في تفسير البقرة قول عمر « أقرؤنا أبي » وروى سعيد بن منصور من طريق عروة « أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بالرجال ، وكان تميم الداري يصلي بالنساء » ورواه محمد بن نصر في «كتاب قيام الليل» له من هذا الوجه فقال « سليمان بن أبي حشمة » بدل تميم الداري ، ولعل ذلك كان في وقتين .

**قوله (فخرج ليلة والناس يصلون بصلاة قارئهم)** أى إمامهم المذكور ، وفيه إشعار بأن عمر كان لا يواظب على الصلاة معهم وكأنه كان يرى أن الصلاة في بيته ولا سيما في آخر الليل أفضل ، وقد روى محمد بن نصر في «قيام الليل» من طريق طاوس عن ابن عباس قال « كنت عند عمر في المسجد ، فسمع هيئة الناس فقال : ما هذا ؟ قيل : خرجوا من المسجد ، وذلك في رمضان ، فقال : ما بقي من الليل أحب إلى مما مضى » ؛ ومن طريق عكرمة عن ابن عباس نحوه من قوله .

**قوله ( قال عمر نعم البدعة )** في بعض الروايات « نعمت البدعة » بزيادة تاء ، والبدعة أصلها ما أحدث على غير مثال سابق ، وتطلق في الشرع في مقابل السنة فتكون مذمومة ، والتحقيق أنها إن كانت مما تدرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وإن كانت مما تدرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبحة وإلا فهي من قسم المباح وقد تنقسم إلى الأحكام الخمسة .

**قوله ( والتي ينامون عنها أفضل )** هذا تصريح منه بأن الصلاة في آخر الليل أفضل من أوله ، لكن ليس فيه أن الصلاة في قيام الليل فرادى أفضل من التجميع .

**( تكميل ) :** لم يقع في هذه الرواية عدد الركعات التي كان يصلي بها أبي بن كعب ، وقد اختلف في ذلك ففي « الموطأ » عن محمد بن يوسف عن السائب بن . بد أنها إحدى عشرة ، ورواه سعيد بن منصور من وجه آخر وزاد فيه « وكانوا يقرؤون بالمائتين ويقومون على العصي من طول القيام » ورواه محمد بن نصر المروزي من طريق محمد بن إسحق عن محمد بن يوسف فقال ثلاث عشرة ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال إحدى وعشرين ، وروى مالك من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عشرين ركعة وهذا محمول على غير الوتر ، وعن يزيد بن رومان قال « كان الناس يقومون في زمان عمر بثلاث وعشرين » وروى محمد بن نصر من طريق عطاء قال « أدركتهم في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث ركعات الوتر » والجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الأحوال ، ويحتمل أن ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيفها فحيث يطيل القراءة تقل الركعات وبالعكس وبذلك جزم الداودي وغيره ، والعدد الأول موافق لحديث عائشة المذكور بعد هذا الحديث في الباب ، والثاني قريب منه ، والاختلاف فيما زاد عن العشرين راجع إلى الاختلاف في الوتر وكأنه كان تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث ، وروى محمد ابن نصر من طريق داود بن قيس قال « أدركت الناس في إمارة أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز - يعني بالمدينة - يقومون بست وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث » وقال مالك هو الأمر القديم عندنا . وعن الزعفراني عن الشافعي « رأيت الناس يقومون بالمدينة بتسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين ، وليس في شيء من ذلك ضيق » وعنه قال : إن أطالوا القيام وأقلوا السجود فحسن ، وإن أكثروا السجود وأخفوا القراءة فحسن ، والأول أحب إلي . وقال الترمذي : أكثر ما قيل فيه أنها تصلى إحدى وأربعين ركعة يعني بالوتر ، كذا قال . وقد نقل ابن عبد البر عن الأسود بن يزيد : تصلى أربعين ويوتر بسبع ، وقيل ثمان وثلاثين ذكره محمد ابن نصر عن ابن أيمن عن مالك ، وهذا يمكن رده إلى الأول بانضمام ثلاث الوتر ، لكن صرح في روايته بأنه يوتر بواحدة ، فتكون أربعين إلا واحدة ، قال مالك : وعلى هذا العمل منذ بضع ومائة سنة ، وعن مالك ست وأربعين وثلاث الوتر وهذا هو المشهور عنه ، وقد رواه ابن وهب عن العمرى عن نافع قال : لم أدرك الناس إلا وهم يصلون تسعاً وثلاثين ويوترون منها بثلاث ، وعن زرارة بن أوفى أنه كان يصلي بهم بالبصرة أربعاً وثلاثين ويوتر ، وعن سعيد بن جبيرة أربعاً وعشرين وقيل ست عشرة غير الوتر روى عن أبي مجلز عند محمد بن نصر ، وأخرج من طريق محمد بن إسحق حدثني محمد بن يوسف عن جده السائب ابن يزيد قال : كنا نصلي زمن عمر في رمضان ثلاث عشرة ، قال ابن إسحق وهذا أثبت ما سمعت في ذلك ، وهو موافق لحديث عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من الليل والله أعلم .

قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس .

قوله (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى وذلك في رمضان) هكذا أورده مقتصراً على شيء من أوله وشيء من آخره ، وقد أورده تاماً في أبواب التهجد بلفظ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس » فذكر الحديث إلى قوله « خشيت أن تفرض عليكم » وذلك في رمضان وقد تقدم شرحه مستوفى هناك .

قوله (خشيت أن تفرض عليكم) قال ابن المنير في الحاشية : يؤخذ منه أن الشروع ملزم إذ لا تظهر مناسبة بين كونهم يفعلون ذلك ويفرض عليهم إلا ذلك . انتهى . وفيه نظر لأنه يحتمل أن يكون السبب في ذلك الظهور اقتدارهم على ذلك من غير تكلف فيفرض عليهم .

قوله في آخر طريق عقيل (فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك) هذه الزيادة من قول الزهرى كما بيئته في الكلام على الحديث الأول .

قوله (ما كان يزيد في رمضان إلخ) تقدم الكلام عليه مستوفى في أبواب التهجد ، وأما ما رواه ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر » فإسناده ضعيف ، وقد عارضه حديث عائشة هذا الذي في الصحيحين مع كونها أعلم بحال النبي صلى الله عليه وسلم ليلاً من غيرها . والله أعلم .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### باب

### فَضْلُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ

وقال الله عز وجل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ... ﴿إِلَى آخِرِ

السورة.

قال ابن عيينة: ما كان في القرآن: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ﴾ فقد أعلمه، وما قال: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾ فإنه لم يعلم.

١٩٦٢ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال: حفظناه وأيضاً حفظ من الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه، ومن قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه». [٢٠١٤]

تابعه سليمان بن كثير عن الزهري.

قوله (باب فضل ليلة القدر ، وقال الله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ وما أدراك ما ليلة القدر ﴿إلى آخر السورة﴾ ثبت في رواية أبي ذر قبل الباب بسملة ، وفي رواية غيره «وقول الله عز وجل» أي وتفسير قول الله ، وساق في رواية كريمة السورة كلها . ومناسبة ذلك للترجمة من جهة أن نزول القرآن في زمان بعينه يقتضي فضل ذلك الزمان ، والضمير في قوله ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ للقرآن لقوله تعالى ﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن﴾ وما تضمنته السورة من فضل ليلة القدر تنزل الملائكة فيها ، وسيأتي في التفسير ذكر الاختلاف في سبب نزولها وغير ذلك من تفسيرها . واختلف في المراد بالقدر الذي أضيفت إليه الليلة فقيل : المراد به التعظيم كقوله تعالى ﴿وما قدروا الله حق قدره﴾ والمعنى أنها ذات قدر لنزول القرآن فيها ، أو لما يقع فيها من تنزل الملائكة ، أو لما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة ، أو أن الذي يحياها يصير ذا قدر . وقيل القدر هنا التضييق كقوله تعالى ﴿ومن قدر عليه رزقه﴾ ومعنى التضييق فيها إخفاؤها عن العلم

بتعيينها ، أو لأن الأرض تضيق فيها عن الملائكة . وقيل القدر هنا بمعنى القدر بفتح الدال الذي هو مؤاخي القضاء ، والمعنى أنه يقدر فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى ﴿ فيها يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ وبه صدر النووى كلامه فقال : قال العلماء سميت ليلة القدر لما تكتب فيها الملائكة من الأقدار لقوله تعالى ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم ﴾ ورواه عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد وعكرمة وقتادة وغيرهم ، وقال الثوري بشتى : إنما جاء القدر بسكون الدال ، وإن كان الشائع في القدر الذي هو مؤاخي القضاء فتح الدال ليعلم أنه لم يرد به ذلك وإنما أريد به تفصيل ما جرى به القضاء وإظهاره وتحديدده في تلك السنة لتحصيل ما يلقي إليهم فيها مقداراً بمقدار .

**قوله ( قال ابن عينة إلخ )** وصله محمد بن يحيى بن أبي عمر في « كتاب الإيمان » له من رواية أبي حاتم الرازي عنه قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، فذكره بلفظ : كل شيء في القرآن وما أدراك فقد أخبره به ، وكل شيء فيه وما يدرك فلم يخبره به . انتهى . وعزاه مغلطاي فيما قرأت بخطه لتفسير ابن عينة رواية سعيد ابن عبد الرحمن عنه ، وقد راجعت منه نسخة بخط الحافظ الضياء فلم أجده فيه ، ومقصود ابن عينة أنه صلى الله عليه وسلم كان يعرف تعيين ليلة القدر ، وقد تعقب هذا الحصر بقوله تعالى ﴿ لعله يزكى ﴾ فإنها نزلت في ابن أم مكتوم ، وقد علم صلى الله عليه وسلم بحاله وأنه ممن تزكى ونفعته الذكرى .

**قوله ( حفظناه من الزهري أيما حفظ )** برفع أى وما زائدة وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره حفظ ومن الزهري متعلق بحفظناه ، وروى بنصب أيما على أنه مفعول مطلق لحفظ المقدر .

**قوله ( من صام رمضان )** تقدم في الباب قبله من رواية مالك عن الزهري بسنده بلفظ « قام » بدل صام ، وتقدم الكلام عليه ، وزاد ابن عينة في روايته هنا « ومن قام ليلة القدر إلخ » .

**قوله ( تابعه سليمان بن كثير عن الزهري )** وصله الذهلي في « الزهريات » وقد تقدم شرحه في الباب قبله ، وسنذكر بقية الكلام على ليلة القدر قريباً .

### باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر

[٢٠١٥] ١٩٦٣- فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه : « أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر ، فمن كان متحريها فليتحريها في السبع الأواخر » .

[٢٠١٦] ١٩٦٤- وحدثني معاذ بن فضالة قال نا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال سألت أبا سعيد - وكان لي صديقاً - فقال : اعتكفنا مع النبي صلى الله عليه وآله عليه العشر الأوسط من رمضان ، فخرج صبيحة عشرين فخطبنا وقال : « إني أريت ليلة القدر ثم أنسيتها - أو نسيتها - فالتمسوها في العشر الأواخر في الوتر ، وإني رأيت أنني أسجد في ماء وطين ، فمن كان اعتكف مع رسول الله

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَلْيَرْجِعْ». فرجعنا، وما نرى في السماء قَرَعَةً، فجاءت سحابة فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ.

**قوله ( باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر )** في رواية الكشمي « التمسوا » بصيغة الأمر . وهذه الترجمة والتي بعدها — وهي تحرى ليلة القدر — معقودتان لبيان ليلة القدر ، وقد اختلف الناس فيها على مذاهب كثيرة سأذكرها مفصلة بعد الفراغ من شرح أحاديث البابين .

**قوله ( أن رجالا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم )** لم أقف على تسمية أحد من هؤلاء .

**قوله ( أروا ليلة القدر )** أروا بضم أوله على البناء للمجهول أى قبل لم في المنام إنها في السبع الأواخر ، والظاهر أن المراد به أواخر الشهر ، وقيل المراد به السبع التي أولها ليلة الثاني والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين ، فعلى الأول لا تدخل ليلة إحدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين ، وعلى الثاني تدخل الثانية فقط ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين ، وقد رواه المصنف في التعبير من طريق الزهري عن سالم عن أبيه « إن ناساً أروا ليلة القدر في السبع الأواخر ، وإن ناساً أروا أنها في العشر الأواخر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : التمسوها في السبع الأواخر » وكأنه صلى الله عليه وسلم نظر إلى المتفق عليه من الروايتين فأمر به ، وقد رواه أحمد عن ابن عيينة عن الزهري بلفظ « رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : التمسوها في العشر البواق في الوتر منها » ورواه أحمد من حديث علي مرفوعاً « إن غلبتم فلا تغلبوا في السبع البواق » ولمسلم عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر بلفظ « من كان يلتبسها فيلتبسها في العشر الأواخر » ولمسلم من طريق عقبة بن حريث عن ابن عمر « التمسوها في العشر الأواخر ، فإن ضعف أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواق » ، وهذا السياق يرجح الاحتمال الأول من تفسير السبع .

**قوله ( أرى )** بفتحيتين أى أعلم ، والمراد أبصر مجازاً .

**قوله ( رؤياكم )** قال عياض كذا جاء بإفراد الرؤيا ، والمراد مرآئكم لأنها لم تكن رؤيا واحدة وإنما أراد الجنس ، وقال ابن التين : كذا روى بتوحيد الرؤيا ، وهو جائز لأنها مصدر ، قال : وأفصح منه رؤاكم جمع رؤيا ليكون جمعاً في مقابلة جمع .

**قوله ( نواطت )** بالهمزة أى توافقت وزناً ومعنى ، وقال ابن التين : روى بغير همز والصواب بالهمز ، وأصله أن يطاء الرجل برجله مكان وطء صاحبه . وفي هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستناد إليها في الاستدلال على الأمور الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد الشرعية ، وسنذكر بسط القول في أحكام الرؤيا في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى .

**قوله ( حدثنا هشام )** هو الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير ، ويأتى في الاعتكاف من طريق علي ابن المبارك عن يحيى « سمعت أبا سلمة » .

**قوله ( سألت أبا سعيد وكان لي صديقاً فقال اعتكفنا )** لم يذكر المسئول عنه في هذه الطريق ، وفي

رواية على المذكورة « سألت أبا سعيد : هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر ليلة القدر ؟ فقال : نعم » فذكر الحديث . ولمسلم من طريق معمر عن يحيى « تذاكرنا ليلة القدر في نفر من قریش ، فأتيت أبا سعيد فذكره ، وفي رواية همام عن يحيى في « باب السجود في الماء والطين » من صفة الصلاة « انطلقت إلى أبي سعيد فقلت : ألا تخرج بنا إلى النخل فتحدث ؟ فخرج ، فقلت : حدثني ما سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر ، فأفاد بيان سبب السؤال ، وفيه تأنيس الطالب للشيخ في طلب الاختلاء به ليتمكن مما يريد من مسأله .

**قوله ( اعتكفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر الأوسط )** هكذا وقع في أكثر الروايات ، والمراد بالعشر الليالي وكان من حقها أن توصف بلفظ التأنيث لكن وصفت بالذكر على إرادة الوقت أو الزمان أو التقدير الثالث كأنه قال : الليالي العشر التي هي الثلث الأوسط من الشهر ، ووقع في « الموطأ » العشر الوسط بضم الواو والسين جمع وسطى ويروى بفتح السين مثل كبر وكبرى ورواه الباجي في « الموطأ » بإسكانها على أنه جمع واسط كبازل وبزل وهذا يوافق رواية الأوسط ، ووقع في رواية محمد بن إبراهيم في الباب الذي يابه « كان يجاور العشر التي في وسط الشهر » وفي رواية مالك الآتية في أول الاعتكاف « كان يعتكف » والاعتكاف مجاورة مخصوصة ، ولمسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد « اعتكف العشر الأوسط من رمضان يلتمس ليلة القدر قبل أن تبان له ، فلما انقضى أمر بالبناء فقوض ، ثم أبيت له أنها في العشر الأواخر فأمر بالبناء فأعيد » وزاد في رواية عمارة بن غزية عن محمد بن إبراهيم أنه « اعتكف العشر الأول ثم اعتكف العشر الأوسط ثم اعتكف العشر الأواخر » ، ومثله في رواية همام المذكورة وزاد فيها « إن جبريل أتاه في المرتين فقال له : إن الذي تطلب أمامك » وهو بفتح الهمزة والميم أى قدامك ، قال الطيبي : وصف الأول والأوسط بالمفرد والأخير بالجمع إشارة إلى تصوير ليلة القدر في كل ليلة من ليالي العشر الأخير دون الأولين .

**قوله ( فخرج صبيحة عشرين فخطبنا )** في رواية مالك المذكورة « حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه » وظاهره يخالف رواية الباب ، ومقتضاه أن خطبته وقعت في أول اليوم الحادى والعشرين ، وعلى هذا يكون أول ليالي اعتكافه الأخير ليلة اثنتين وعشرين ، وهو مغاير لقوله في آخر الحديث « فأبصرت عيناي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى جبهته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين » فإنه ظاهر في أن الخطبة كانت في صبح اليوم العشرين ، ووقوع المطر كان في ليلة إحدى وعشرين وهو الموافق لبقية الطرق ، وعلى هذا فكأن قوله في رواية مالك المذكورة « وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها » أى من الصبح الذي قبلها ، ويكون في إضافة الصبح إليها تجوز . وقد أطال ابن دحية في تقرير أن الليلة تضاف لليوم الذي قبلها ، ورد على من منع ذلك ولكن لم يوافق على ذلك فقال ابن حزم : رواية ابن أبي حازم والدروردي — يعنى رواية حديث الباب — مستقيمة ورواية مالك مشككة ، وأشار إلى تأويلها بنحو مما ذكرته . ويؤيده أن في رواية الباب الذي يليه « فإذا كان حين يمسي من عشرين ليلة تمضي ويستقبل إحدى وعشرين رجع إلى مسكنه » وهذا في غاية الإيضاح ، وأفاد ابن عبد البر في « الاستذكار » أن الرواة عن مالك اختلفوا عليه في لفظ الحديث فقال بعد ذكر الحديث : هكذا رواه يحيى بن بكير

والشافعي عن مالك « يخرج في صبيحتها من اعتكافه » ورواه ابن القاسم وابن وهب والقعنبي وجماعة عن مالك فقالوا « وهى الليلة التى يخرج فيها من اعتكافه » قال : وقد روى ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك فقال من اعتكف أول الشهر أو وسطه فإنه يخرج إذا غابت الشمس من آخر يوم من اعتكافه ، ومن اعتكف في آخر الشهر فلا ينصرف إلى بيته حتى يشهد العيد . قال ابن عبد البر : ولا خلاف في الأول ، وإنما الخلاف فيمن اعتكف العشر الأخير هل يخرج إذا غابت الشمس أو لا يخرج حتى يصبح ؟ قال : وأظن الوهم دخل من وقت خروج المعتكف . قلت : وهو بعيد لما قرره هو من بيان محل الاختلاف . وقد وجه شيخنا الإمام البلقيني رواية الباب بأن معنى قوله « حتى إذا كانت ليلة إحدى وعشرين » أى حتى إذا كان المستقبل من الليالي ليلة إحدى وعشرين ، وقوله « وهى الليلة التى يخرج » الضمير يعود على الليلة الماضية ، ويؤيد هذا قوله « من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر » لأنه لا يتم ذلك إلا بإدخال الليلة الأولى .

**قوله ( أريت )** بضم أوله على البناء لغير معين ، وهى من الرؤيا أى أعلمت بها ، أو من الرؤية أى أبصرتها ، وإنما أرى علامتها وهو السجود فى الماء والطين كما وقع فى رواية همام المشار إليها بلفظ « حتى رأيت أثر الماء والطين على جبهة رسول الله صلى الله عليه وسلم تصديق رؤياه » .

**قوله ( ثم أنسيتها أو نسيتها )** شك من الراوى هل أنساه غيره إياها أو نسيتها هو من غير واسطة ، ومنهم من ضبط نسيتها بضم أوله والتشديد فهو بمعنى أنسيتها والمراد أنه أنسى علم تعيينها فى تلك السنة ، وسيأتى سبب النسيان فى هذه القصة فى حديث عبادة بن الصامت بعد باب .

**قوله ( أنى أعجد )** فى رواية الكشميني « أن أعجد » .

**قوله ( فن كان اعتكف معي فليرجع )** فى رواية همام المذكورة « من اعتكف مع النبي » وفيه التفات .

**قوله ( قرعة )** بفتح القاف والزاي أى قطعة من صحاب رقيقة .

**قوله ( فطرت )** بفتح طين ، فى الباب الذى يليه من وجه آخر « فاستهلت السماء فأمطرت » .

**قوله ( حتى سال سقف المسجد )** فى رواية مالك « فوكف المسجد » أى قطار الماء من سقفه ،

وكان على عريش أى مثل العريش وإلا فالعريش هو نفس سقفه ، والمراد أنه كان مظالاً بالجرىد والخص ، ولم يكن محكم البناء بحيث يكن من المطر الكثير .

**قوله ( يسجد فى الماء والطين حتى رأيت أثر الطين فى جبهته )** وفى رواية مالك « على جبهته أثر الماء

والطين » وفى رواية ابن أبي حازم فى الباب الذى يليه « انصرف من الصبح ووجهه ممتلئ طيناً وماء » وهذا يشعر بأن قوله « أثر الماء والطين » لم يرد به محض الأثر وهو ما يبقى بعد إزالة العين ، وقد مضى البحث فى ذلك فى صفة الصلاة . وفى حديث أبى سعيد من الفوائد ترك مسح جبهة المصل ، والسجود على الحائل ، وحمله الجمهور على الأثر الخفيف لكن يعكز عليه قوله فى بعض طرقة « ووجهه ممتلئ طيناً وماء » وأجاب النووى بأن الامتلاء المذكور لا يستلزم ستر جميع الجبهة . وفيه جواز السجود فى الطين ، وقد تقدم أكثر ذلك فى أبواب الصلاة . وفيه الأمر بطلب الأولى والإرشاد إلى تحصيل الأفضل ، وأن النسيان جائز على النبي صلى الله عليه وسلم ولا نقص عليه فى ذلك لا سيما فيما لم يؤذن له فى تبليغه ، وقد يكون فى ذلك مصلحة



تتعلق بالتشريع كما في السهو في الصلاة ، أو بالاجتهاد في العبادة كما في هذه القصة ، لأن ليلة القدر لو عينت في ليلة بعينها حصل الاقتصار عليها ففانت العبادة في غيرها ، وكأن هذا هو المراد بقوله « عسى أن يكون خيراً لكم » كما سيأتي في حديث عبادة . وفيه استعمال رمضان بدون شهر ، واستحباب الاعتكاف فيه ، وترجيح اعتكاف العشر الأخير ، وأن من الرؤيا ما يقع تعبيره مطابقاً ، وترتب الأحكام على رؤيا الأنبياء . وفي أول قصة أبي سلمة مع أبي سعيد المشي في طلب العلم ، وإثارة المواضع الخالية للسؤال ، وإجابة السائل لذلك واجتناب المشقة في الاستفادة ، وابتداء الطالب بالسؤال ، وتقديم الخطبة على التعليم وتقريب البعيد في الطاعة وتسهيل المشقة فيها بحسن التلطف والتدريج إليها ، قبل ويستنبط منه جواز تغيير مادة البناء من الأوقاف بما هو أقوى منها وأنفع .

## ب

### تَحَرِّي لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ فِيهِ عِبَادَةٌ

[٢٠١٧] ١٩٦٥ - نا قتيبة بن سعيد قال نا إسماعيل بن جعفر قال نا أبو سهيل عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ».

[الحديث ٢٠١٧ - طرفاه في: ٢٠١٩، ٢٠٢٠].

[٢٠١٨] ١٩٦٦ - نا إبراهيم بن حمزة قال حدثني ابن أبي حازم والدراوردي عن يزيد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري: كان رسول الله صلى الله عليه يجاور في رمضان العشر التي في وسط الشهر، فإذا كان حين يمسي من عشرين ليلة يمضين ويستقبل إحدى وعشرين رجع إلى مسكنه ورجع من كان يجاور معه، وإنه أقام في شهر جاور فيه الليلة التي كان يرجع فيها، فخطب الناس فأمرهم ما شاء الله، ثم قال: «كنت أجاور هذه العشر، ثم قد بدا لي أن أجاور هذه العشر الأواخر، فمن كان اعتكف معي فليثبت في معتكفه، وقد أريت هذه الليلة ثم أنسيتها، فابتغوها في العشر الأواخر، وابتغوها في كل وتر، وقد رأيتني أسجد في ماء وطين». فاستهلت السماء في تلك الليلة فأمرت، فوكف المسجد في مصلي النبي صلى الله عليه عليه ليلة إحدى وعشرين، فبصرت عيني فنظرت إليه انصرف من الصبح ووجهه ممتلئ طيناً وماءً.

[٢٠١٩] ١٩٦٧ - نا محمد بن المنثني قال نا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه قال: «التمسوا...».

[٢٠٢٠] ١٩٦٨- وحدثني محمد قال أنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه يجاور في العشر الأواخر من رمضان ويقول: «تحروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان».

[٢٠٢١] ١٩٦٩- نا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه قال: «التمسوها في العشر الأواخر من رمضان ليلة القدر في تاسعة تبقى، في سابعة تبقى، في خامسة تبقى».

[الحديث ٢٠٢١- طرفه في: ٢٠٢٢].

[٢٠٢٢] ١٩٧٠- نا عبد الله بن أبي الأسود قال نا عبد الواحد قال نا عاصم عن أبي مجلز وعكرمة، قال ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه: «هي في العشر الأواخر، في تسع يمضين أو في سبع يبقين». يعني ليلة القدر.

تابعه عبد الوهاب عن أيوب. وعن خالد عن عكرمة عن ابن عباس: «التمسوا في أربع وعشرين».

**قوله (باب تحرى ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر)** في هذه الترجمة إشارة إلى رجحان كون ليلة القدر منحصرة في رمضان ثم في العشر الأخير منه ثم في أوتاره لا في ليلة منه بعينها ، وهذا هو الذي يدل عليه مجموع الأخبار الواردة فيها . وقد ورد لليلة القدر علامات أكثرها لا تظهر إلا بعد أن تمضي ، منها في صحيح مسلم عن أبي بن كعب « أن الشمس تطلع في صبيحتها لا شعاع لها » وفي رواية لأحمد من حديثه « مثل الطست » ونحوه لأحمد من طريق أبي عون عن ابن مسعود وزاد « صافية » ومن حديث ابن عباس نحوه ، ولابن خزيمة من حديثه مرفوعاً « ليلة القدر طلقة لا حارة ولا باردة » ، تصبح الشمس يومها حمراء ضعيفة « ولأحمد من حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً « إنها صافية بلجة كأن فيها قرأ ساطعاً ، ساكنة صاحبة لا حر فيها ولا برد ، ولا يحل لكوكب يرى به فيها ، ومن أماراتها أن الشمس في صبيحتها تخرج مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر ولا يحل للشيطان أن يخرج معها يومئذ » ولابن أبي شيبة من حديث ابن مسعود أيضاً « أن الشمس تطلع كل يوم بين قرني شيطان ، إلا صبيحة ليلة القدر » وله من حديث جابر ابن سمرة مرفوعاً « ليلة القدر ليلة مطر وريح » ولابن خزيمة من حديث جابر مرفوعاً في ليلة القدر « وهي ليلة طلقة بلجة لا حارة ولا باردة ، تتضح كواكبها ولا يخرج شيطانها حتى يضيء فجرها » ومن طريق قتادة عن أبي ميمونة عن أبي هريرة مرفوعاً « وإن الملائكة تلك الليلة أكثر في الأرض من عدد الحصى » وروى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد « لا يرسل فيها شيطان ، ولا يحدث فيها داء » ومن طريق الضحاك « يقبل الله التوبة فيها من كل تائب ، وتفتح فيها أبواب السماء ، وهي من غروب الشمس إلى طلوعها »

وذكر الطبري عن قوم أن الأشجار في تلك الليلة تسقط إلى الأرض ثم تعود إلى منابتها . وأن كل شيء يسجد فيها . وروى البيهقي في « فضائل الأوقات » من طريق الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة أنه سمعه يقول إن المياه المالحه تعذب تلك الليلة ، وروى ابن عبد البر من طريق زهرة بن معبد نحوه .

**قوله ( فيه عبادة )** أى يدخل في هذا الباب حديث عبادة بن الصامت ، وأشار إلى ما أخرجه في الباب الذى يليه بلفظ « التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة » ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث عائشة أورده من وجهين وفصل بينهما بحديث أبي سعيد ، فالوجه الأول :

**قوله ( أبو سهيل عن أبيه )** هو نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، وليس لأبيه في الصحيح عن عائشة غير هذا الحديث ، والوجه الثاني :

**قوله ( حدثنا يحيى )** هو القطان ( عن هشام ) هو ابن عروة ، ووقع في رواية يوسف القاضي في « كتاب الصيام » حدثنا محمد بن أبي بكر المسمى حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا هشام أخرجه أبو نعيم من طريقه ومن طريق مسند أحمد عن يحيى أيضاً ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق ابن زنجويه عن أحمد فأدخل بين يحيى وهشام شعبة وهو غريب ، وقد أخرجه الإسماعيلي من وجهين عن يحيى عن هشام بغير واسطة مصرحاً فيه بالتحديث بينهما .

**قوله ( كان يجاور )** أى يعتكف ، وقوله ( العشر التى في وسط الشهر ) حذف الظرف في رواية الكشميني ، وقوله ( يعضين ) في رواية الكشميني « تمضى » بالثناة وحذف النون .

**قوله ( فليثبت )** كذا للأكثر من الثبات وفي رواية « فليلبث » من اللبث ومعناها متقارب .  
**قوله ( فابتغوها )** بالغين المعجمة وتقديم الموحدة . الحديث الثالث حديث ابن عباس أورده من أوجه .  
**قوله ( فبصرت )** بفتح الموحدة وضم المهملة ، وذكر العين بعد البصر تأكيد كقوله أخذت بيدي ، وإنما يقال ذلك في أمر مستغرب إظهاراً للتعجب من حصوله .

**قوله ( التمسوا )** كذا اقتصر على هذه اللفظة من الخبر وكأنه أحال ببقيته على الطريق التى بعدها وهى طريق عبدة عن هشام ولفظه « تحروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان » وهو مشعر بأنهما متفقان إلا في هذه اللفظة فقال يحيى « التمسوا » وقال عبدة « تحروا » وعلى ذلك اعتمد المازى وغيره من أصحاب الأطراف فترجوا لرواية يحيى كذلك ، ولكن لفظ يحيى عند أحمد وسائر من ذكرت قبل « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الأواخر ويقول : التمسوها في العشر الأواخر » يعنى ليلة القدر ، وبين اللفظين من التباين ما لا يخفى .

**قوله ( حدثني محمد أخبرنا عبدة )** محمد هو ابن سلام كما جزم به أبو نعيم في « المستخرج » ، ويحتمل أن يكون هو محمد بن المثنى فيكون الحديث عنده عن يحيى وعبدة معاً فساقه البخارى عنه على لفظ أحدهما ، ولم يقع في شيء من طرق هشام في هذا الحديث التقييد بالوتر ، وكأن البخارى أشار بإدخاله في الترجمة إلى أن مطلقه يحمل على المقيد في رواية أبي سهيل . الحديث الثانى حديث أبي سعيد ، وقد سبق الكلام عليه في الباب الذى قبله .

**قوله ( التمسوها )** كذا فيه بإضمار المفعول والمراد به ليلة القدر ، وهو مفسر بما بعده ، وسيأتى أنه تقدم قبل ذلك كلام يحسن معه عود الضمير وإنما وقع في هذه الرواية اختصار .

**قوله ( ليلة القدر )** بالنصب على البدل من الضمير في قوله ( التمسوها ) ويجوز الرفع .

**قوله في الطريق الثانية ( عبد الواحد )** هو ابن زياد ، وعاصم هو الأحول .

**قوله ( عن أبي مجلز وعكرمة قالوا قال ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم )** كذا أخرجه مختصراً وقد أخرجه أحمد عن عفان والإسماعيلي من طريق محمد بن عقبة كلاهما عن عبد الواحد فزاد في أوله قصة وهي « قال عمر : من يعلم ليلة القدر ؟ فقال ابن عباس : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكره ، وبهذا يظهر عود الضمير إليهم في رواية الباب ، وقد توقف الإسماعيلي في اتصال هذا الحديث لأن عكرمة وأبا مجلز ما أدركا عمر فاحضرا القصة المذكورة ، والجواب أن الغرض منه أنهما أخذتا ذلك عن ابن عباس ، فقد رواه معمر عن عاصم عن عكرمة عن ابن عباس ، وسياقه أبسط من هذا كما سنذكره ، وإن كان موصولاً عن ابن عباس فهو المقصود بالأصالة فلا يضر الإرسال في قصة عمر فإنها مذكورة على طريق التبع أن لو سلمنا أنها مرسل .

**قوله ( في تسع يمضين أو في سبع يبقين )** كذا للأكثر بتقديم السين في الثاني وتأخيرها في الأول وبلغف المضي في الأول والبقاء في الثاني ، وللكشميني بلفظ المضي فيهما ، وفي رواية الإسماعيلي بتقديم السين في الموضعين ، وقد اعترض على تخريجه هذا الحديث من وجه آخر فإن المرفوع منه قد رواه عبد الرزاق موقوفاً فروى عن معمر عن قتادة وعاصم أنهما سمعا عكرمة يقول « قال ابن عباس : دعا عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألهم عن ليلة القدر ، فأجمعوا على أنها في العشر الأواخر ، قال ابن عباس : فقلت لعمر إني لأعلم — أو أظن — أى ليلة هي ، قال عمر : أى ليلة هي ؟ فقلت : سابعة تمضي أو سابعة تبقى من العشر الأواخر ، فقال : من أين علمت ذلك ؟ قلت خلق الله سبع سموات وسبع أرضين وسبعة أيام والدهر يدور في سبع والإنسان خلق من سبع ويأكل من سبع ويسجد على سبع والطواف والجار وأشياء ذكرها ، فقال عمر : لقد فطنت لأمر ما فطنا له » فعلى هذا فقد اختلف في رفع هذه الجملة ووقفها فرجح عند البخاري المرفوع فأخرجه وأعرض عن الموقوف ، وللموقوف عن عمر طريق أخرى أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده والحاكم من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس وأوله « أن عمر كان إذا دعا الأشياخ من الصحابة قال لابن عباس : لا تتكلم حتى يتكلموا ، فقال ذات يوم : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : التمسوا ليلة القدر في العشر الأواخر وتراً ، أى الوتر هي ؟ فقال رجل برأيه تاسعة سابعة خامسة ثالثة ، فقال لي : مالك لا تتكلم يا ابن عباس ؟ قلت : أتكلم برأى : قال : عن رأيك أسألك ، قلت « فذكر نحوه وفي آخره » فقال عمر أعجزتم أن تكونوا مثل هذا الغلام الذي ما استوت شئون رأسه » ، ورواه محمد بن نصر في « قيام الليل » من هذا الوجه وزاد فيه : وأن الله جعل النسب في سبع والصهر في سبع ، ثم تلا « حرمت عليكم أمهاتكم » ، وفي رواية الحاكم « إني لأرى القول كما قلت » .

**قوله ( تابعه عبد الوهاب عن أيوب )** هكذا وقعت هذه المتابعة عند الأكثر من رواية الفريري هنا ، وعند النسفي عقب طريق وهيب « عن أيوب » وهو الصواب وأصلحها ابن عساكر في نسخهته كذلك ،

وقد وصله أحمد وابن أبي عمر في مسنديهما عن عبد الوهاب وهو ابن عبد المجيد الثقفي عن أيوب متابعاً لوهاب في إسناده ولفظه ، وأخرجه محمد بن نصر في « قيام الليل » عن إسحق بن راهوية عن عبد الوهاب مثله وزاد في آخره « أو آخر ليلة » .

**قوله ( وعن خالد عن عكرمة عن ابن عباس : التمسوا في أربع وعشرين )** ظاهره أنه من رواية عبد الوهاب عن خالد أيضاً ، لكن جزم المزى بأن طريق خالد هذه معلقة ، والذي أظن أنها موصولة بالإسناد الأول وإنما حذفها أصحاب المسندات لكونها موقوفة ، وقد روى أحمد من طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال « أتيت وأنا نائم فقيل لي الليلة ليلة القدر ، فقممت وأنا ناعس فتعلقت ببعض أطناب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا هو يصلي ، قال فنظرت في تلك الليلة فإذا هي ليلة أربع وعشرين » وقد استشكل هذا مع قوله في الطريق الأخرى إنها في وتر ، وأجيب بأن الجمع ممكن بين الروايتين أن يحمل ما ورد مما ظاهره الشفع أن يكون باعتبار الابتداء بالعدد من آخر الشهر فتكون ليلة الرابع والعشرين هي السابعة ، ويحتمل أن يكون مراد ابن عباس بقوله في أربع وعشرين أي أول ما يرجي من السبع البواقي فيوافق ما تقدم من التماسها في السبع البواقي ، وزعم بعض الشراح أن قوله « تاسعة تبقى » يلزم منه أن تكون ليلة اثنين وعشرين إن كان الشهر ثلاثين ولا تكون ليلة إحدى وعشرين إلا إن كان ذلك الشهر تسعاً وعشرين ، وما ادعاه من الحصر مردود لأنه يبنى على المراد بقوله « تبقى » هل هو تبقى بالليلة المذكورة أو خارجاً عنها فبناه على الأول ، ويجوز بناؤه على الثاني فيكون على عكس ما ذكر ، والذي يظهر أن في التعبير بذلك الإشارة إلى الاحتمالين ، فإن كان الشهر مثلاً ثلاثين فالتسع معناها غير الليلة ، وإن كان تسعاً وعشرين فالتسع بانضمامهما والله أعلم . وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلافاً كثيراً . وتحصل لنا من مذاهيبهم في ذلك أكثر من أربعين قولاً كما وقع لنا نظير ذلك في ساعة الجمعة ، وقد اشتركتنا في إخفاء كل منهما ليقع الجدل في طلبهما : القول الأول أنها رفعت أصلاً ورأساً حكاه المتولى في التتمة عن الروافض والفاكهاني في شرح العمدة عن الحنفية وكأنه خطأ منه . والذي حكاه السروجي أنه قول الشيعة ، وقد روى عبد الرزاق من طريق داود بن أبي عاصم عن عبد الله بن يحنس « قلت لأبي هريرة : زعموا أن ليلة القدر رفعت ، قال : كذب من قال ذلك » ومن طريق عبد الله بن شريك قال : ذكر الحجاج ليلة القدر فكانه أنكرها ، فأراد زر بن حبيش أن يحصبه ففعله قومه . الثاني أنها خاصة بسنة واحدة وقعت في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم حكاه الفاكهاني أيضاً . الثالث أنها خاصة بهذه الأمة ولم تكن في الأمم قبلهم ، جزم به ابن حبيب وغيره من المالكية ونقله عن الجمهور وحكاه صاحب « العدة » من الشافعية ورجحه ، وهو معترض بحديث أبي ذر عند النسائي حيث قال فيه « قلت يا رسول الله أتكون مع الأنبياء فإذا ماتوا رُفِعَتْ ؟ » قال : لا بل هي باقية » وعمدتهم قول مالك في « الموطأ » بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تقاصر أعمار أمته عن أعمار الأمم الماضية فأعطاه الله ليلة القدر ، وهذا يحتمل التأويل فلا يدفع التصريح في حديث أبي ذر . الرابع أنها ممكنة في جميع السنة ، وهو قول مشهور عن الحنفية حكاه قاضيخان وأبو بكر الرازي منهم ، وروى مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم ، وزيف المهلب هذا القول وقال : لعل صاحبه بناه على دوران الزمان لنقصان الأهلة ، وهو فاسد لأن ذلك لم يعتبر في صيام رمضان فلا يعتبر في غيره حتى تنقل ليلة القدر

عن رمضان اهـ . ومأخذ ابن مسعود كما ثبت في صحيح مسلم عن أبي بن كعب أنه أراد أن لا يتكل الناس . الخامس أنها مخصصة برمضان ممكنة في جميع لياليه ، وهو قول ابن عمر رواه ابن أبي شيبه بإسناد صحيح عنه ، وروى مرفوعاً عنه أخرجه أبو داود ، وفي « شرح الهداية » الجزم به عن أبي حنيفة وقال به ابن المنذر والحاملي وبعض الشافعية ورجحه السبكي في « شرح المنهاج » وحكاها ابن الحاجب رواية ، وقال السروجي في « شرح الهداية » قول أبي حنيفة إنها تنتقل في جميع رمضان وقال صاحبها إنها في ليلة معينة منه مبهمة ، وكذا قال النسفي في « المنظومة » :

وليلة القدر بكل الشهر دائرة وعيناها فادر اهـ

وهذا القول حكاه ابن العربي عن قوم وهو السادس . السابع أنها أول ليلة من رمضان حكى عن أبي رزين العقيلي الصحابي ، وروى ابن أبي عاصم من حديث أنس قال : ليلة القدر أول ليلة من رمضان ، قال ابن أبي عاصم لا نعلم أحداً قال ذلك غيره . الثامن أنها ليلة النصف من رمضان حكاه شيخنا سراج الدين ابن الملقن في « شرح العنودة » والذي رأيت في « المفهم » للقرطبي حكاية قول أنها ليلة النصف من شعبان ، وكذا نقله السروجي عن صاحب « الطراز » فإن كانا محفوظين فهو القول التاسع ، ثم رأيت في « شرح السروجي » عن « المحيط » أنها في النصف الأخير . العاشر أنها ليلة سبع عشرة من رمضان ، روى ابن أبي شيبه والطبراني من حديث زيد بن أرقم قال : ما أشك ولا أمتري أنها ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة أنزل القرآن ، وأخرجه أبو داود عن ابن مسعود أيضاً . القول الحادي عشر أنها مبهمة في العشر الأوسط حكاه النووي وعزاه الطبري لعثمان بن أبي العاص والحسن البصري وقال به بعض الشافعية . القول الثاني عشر أنها ليلة ثمان عشرة قرأته بخط القطب الحلبي في شرحه وذكره ابن الجوزي في مشكله . القول الثالث عشر أنها ليلة تسع عشرة رواه عبد الرزاق عن علي ، وعزاه الطبري لزيد بن ثابت وابن مسعود ، ووصله الطحاوي عن ابن مسعود . القول الرابع عشر أنها أول ليلة من العشر الأخير وإليه مال الشافعي وجزم به جماعة من الشافعية ، ولكن قال السبكي أنه ليس مجزوماً به عندهم لاتفاقهم على عدم حث من علق يوم العشرين عتق عبده في ليلة القدر أنه لا يعتق تلك الليلة بل بانقضاء الشهر على الصحيح بناء على أنها في العشر الأخير وقيل بانقضاء السنة بناء على أنها لا تختص بالعشر الأخير بل هي في رمضان . القول الخامس عشر مثل الذي قبله إلا أنه إن كان الشهر تاماً فهي ليلة العشرين وإن كان ناقصاً فهي ليلة إحدى وعشرين وهكذا في جميع الشهر وهو قول ابن حزم وزعم أنه يجمع بين الإخبار بذلك ، ويدل له ما رواه أحمد والطحاوي من حديث عبد الله بن أنيس قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : التمسوها الليلة ، قال وكانت تلك الليلة ليلة ثلاث وعشرين ، فقال رجل : هذه أولى بثان بقين ، قال بل أولى بسبع بقين فإن هذا الشهر لا يتم . القول السادس عشر أنها ليلة اثنين وعشرين وسيأتي حكايته بعد ، وروى أحمد من حديث عبد الله ابن أنيس أنه « سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر وذلك صبيحة إحدى وعشرين فقال : كم الليلة ؟ قلت : ليلة اثنين وعشرين ، فقال : هي الليلة أو القابلة » . القول السابع عشر أنها ليلة ثلاث وعشرين رواه مسلم عن عبد الله بن أنيس مرفوعاً « أريت ليلة القدر ثم نسيها » فذكر مثل حديث أبي سعيد لكنه قال فيه « ليلة ثلاث وعشرين بدل إحدى وعشرين » وعنه قال « قلت يا رسول الله إن لي بادية أكون

فيها ، فرنى بليلة القدر ، قال : انزل ليلة ثلاث وعشرين » وروى ابن أبي شبة بإسناد صحيح عن معاوية قال « ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين » ورواه إسماعيل في مسنده من طريق أبي حازم عن رجل من بني بياضة له صحبة مرفوعاً ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً « من كان متحريها فليتحريها ليلة سابعة » وكان أيوب يغتسل ليلة ثلاث وعشرين ويمس الطيب ، وعن ابن جريج عن عبيد الله ابن أبي يزيد عن ابن عباس « أنه كان يوقظ أهله ليلة ثلاث وعشرين ، وروى عبد الرزاق من طريق يونس ابن سيف سمع سعيد بن المسيب يقول : استقام قول القوم على أنها ليلة ثلاث وعشرين ، ومن طريق إبراهيم عن الأسود عن عائشة ، ومن طريق مكحول أنه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين . القول الثامن عشر أنها ليلة أربع وعشرين كما تقدم من حديث ابن عباس في هذا الباب ، وروى الطيالسي من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً « ليلة القدر ليلة أربع وعشرين » وروى ذلك عن ابن مسعود وللشعبي والحسن وقتادة ، وحجتهم حديث وثالة أن القرآن نزل لأربع وعشرين من رمضان ، وروى أحمد من طريق ابن لهيعة عن ابن أبي الخير الصنابحي عن بلال مرفوعاً « التمسوا ليلة القدر ليلة أربع وعشرين » وقد أخطأ ابن لهيعة في رفعه فقد رواه عمرو بن الحارث عن يزيد بهذا الإسناد موقوفاً بغير لفظه كما سيأتي في أواخر المغازي بلفظ « ليلة القدر أول السبع من العشر الأواخر » . القول التاسع عشر أنها ليلة خمس وعشرين حكاه ابن العربي في « العارضة » وعزاه ابن الجوزي في « المشكل » لأبي بكر . القول العشرون أنها ليلة ست وعشرين وهو قول لم أره صريحاً إلا أن عياضاً قال : ما من ليلة من ليالي العشر الأخير إلا وقد قيل إنها فيه . القول الحادي والعشرون أنها ليلة سبع وعشرين وهو الجادة من مذهب أحمد ورواية عن أبي حنيفة وبه جزم أبي كعب وحلف عليه كما أخرجه مسلم ، وروى مسلم أيضاً من طريق أبي حازم عن أبي هريرة قال « تذاكرنا ليلة القدر فقال صلى الله عليه وسلم : أيكم يذكر حين طلع القمر كأنه شق جفنة ؟ قال أبو الحسن الفارسي : أى ليلة سبع وعشرين فإن القمر يطلع فيها بتلك الصفة . وروى الطبراني من حديث ابن مسعود « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر فقال : أيكم يذكر ليلة الصهاوات ؟ قلت : أنا ، وذلك ليلة سبع وعشرين » ورواه ابن أبي شبة عن عمر وحذيفة وناس من الصحابة ، وفي الباب عن ابن عمر عند مسلم « رأى رجل ليلة القدر ليلة سبع وعشرين » ولأحمد من حديثه مرفوعاً « ليلة القدر ليلة سبع وعشرين » ولابن المنذر « من كان متحريها فليتحريها ليلة سبع وعشرين » وعن جابر بن سمرة نحوه أخرجه الطبراني في الأوسط ، وعن معاوية نحوه أخرجه أبو داود وحكاه صاحب « الحلية » من الشافعية عن أكثر العلماء ، وقد تقدم استنباط ابن عباس عند عمر فيه وموافقة له ، وزعم ابن قدامة أن ابن عباس استنبط ذلك من عدد كلمات السورة وقد وافق قوله فيها هي سابع كلمة بعد العشرين ، وهذا نقله ابن حزم عن بعض المالكية وبالح في إنكاره نقله ابن عطية في تفسيره وقال : إنه من ملح التفسير وليس من متين العلم . واستنبط بعضهم ذلك في جهة أخرى فقال : ليلة القدر تسعة أحرف وقد أعيدت في السورة ثلاث مرات فذلك سبع وعشرون . وقال صاحب الكافي من الحنفية وكذا المحيط : من قال لزوجته أنت طالق ليلة القدر طلقت ليلة سبع وعشرين لأن العامة تعتقد أنها ليلة القدر . القول الثاني والعشرون أنها ليلة ثمان وعشرين وقد تقدم توجيهه قبل بقول . القول الثالث والعشرون أنها ليلة تسع وعشرين حكاه ابن العربي . القول الرابع والعشرون أنها ليلة ثلاثين

حكاه عياض والسروجي في شرح الهداية ورواه محمد بن نصر والطبري عن معاوية وأحمد من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة . القول الخامس والعشرون أنها في أوتار العشر الأخير وعليه يدل حديث عائشة وغيرها في هذا الباب ، وهو أرجح الأقوال وصار إليه أبو ثور والمزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب . القول السادس والعشرون مثله بزيادة الليلة الأخيرة رواه الترمذي من حديث أبي بكر وأحمد من حديث عبادة بن الصامت . القول السابع والعشرون تنتقل في العشر الأخير كله قاله أبو قلابة ونص عليه مالك والثوري وأحمد وإسحاق وزعم الماوردي أنه متفق عليه ؛ وكأنه أخذه من حديث ابن عباس أن الصحابة اتفقوا على أنها في العشر الأخير ثم اختلفوا في تعيينها منه كما تقدم ، ويؤيد كونها في العشر الأخير حديث أبي سعيد الصحيح أن جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم لما اعتكف العشر الأوسط « إن الذي تطلب أمالك » وقد تقدم ذكره قريباً ، وتقدم ذكر اعتكافه صلى الله عليه وسلم العشر الأخير في طلب ليلة القدر واعتكاف أزواجه بعده والاجتهاد فيه كما في الباب الذي بعده ، واختلف القائلون به ففهم من قال هي فيه محتملة على حد سواء نقله الرافعي عن مالك وضعفه ابن الحاجب ، ومنهم من قال بعض لياليه أرجح من بعض فقال الشافعي : أرجاه ليلة إحدى وعشرين وهو القول الثامن والعشرون ، وقيل أرجاه ليلة ثلاث وعشرين وهو القول التاسع والعشرون ، وقيل أرجاه ليلة سبع وعشرين وهو القول الثلاثون . القول الحادي والثلاثون أنها تنتقل في السبع الأواخر ، وقد تقدم بيان المراد منه في حديث ابن عمر : هل المراد ليالي السبع من آخر الشهر أو آخر سبعة تعد من الشهر ؟ ويخرج من ذلك القول الثاني والثلاثون . القول الثالث والثلاثون أنها تنتقل في النصف الأخير ذكره صاحب المحيط عن أبي يوسف ومحمد ، وحكاه إمام الحرمين عن صاحب التقریب . القول الرابع والثلاثون أنها ليلة ست عشرة أو سبع عشرة رواه الحارث بن أبي أسامة من حديث عبد الله بن الزبير . القول الخامس والثلاثون أنها ليلة سبع عشرة أو تسع عشرة أو إحدى وعشرين رواه سعيد بن منصور من حديث أنس بإسناد ضعيف . القول السادس والثلاثون أنها في أول ليلة من رمضان أو آخر ليلة رواه ابن أبي عاصم من حديث أنس بإسناد ضعيف . القول السابع والثلاثون أنها أول ليلة أو تاسع ليلة أو سابع عشرة أو إحدى وعشرين أو آخر ليلة رواه ابن مردويه في تفسيره عن أنس بإسناد ضعيف . القول الثامن والثلاثون أنها ليلة تسع عشرة أو إحدى عشرة أو ثلاث وعشرين رواه أبو داود من حديث ابن مسعود بإسناد فيه مقال ، وعبد الرزاق من حديث علي بإسناد منقطع ، وسعيد بن منصور من حديث عائشة بإسناد منقطع أيضاً . القول التاسع والثلاثون ليلة ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين وهو مأخوذ من حديث ابن عباس في الباب حيث قال « سبع يبقين أو سبع يمضين » ولأحمد من حديث النعمان ابن بشير « سابعة تمضي أو سابعة تبقى » قال النعمان : فنحن نقول ليلة سبع وعشرين وأنتم تقولون ليلة ثلاث وعشرين . القول الأربعون ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين كما سيأتي في الباب الذي بعده من حديث عبادة بن الصامت ، ولأبي داود من حديثه بلفظ « تاسعة تبقى سابعة تبقى خامسة تبقى » قال مالك في « المدونة » قوله تاسعة تبقى ليلة إحدى وعشرين الخ . القول الحادي والأربعون أنها منحصرة في السبع الأواخر من رمضان لحديث ابن عمر في الباب الذي قبله . القول الثاني والأربعون أنها ليلة اثنتين وعشرين أو ثلاث وعشرين لحديث عبد الله بن أنيس عند أحمد . القول الثالث والأربعون أنها



في أشفاع العشر الوسط والعشر الأخير قرأته بخط مغلطى . القول الرابع والأربعون أنها ليلة الثالثة من العشر الأخير أو الخامسة منه رواه أحد من حديث معاذ بن جبل ، والفرق بينه وبين ما تقدم أن الثالثة تحتل ليلة ثلاث وعشرين وتحتل ليلة سبع وعشرين فتتحل إلى أنها ليلة ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين أو سبع وعشرين وبهذا يتغاير هذا القول مما مضى . القول الخامس والأربعون أنها في سبع أو ثمان من أول النصف الثاني روى الطحاوى من طريق عطية بن عبد الله بن أنيس عن أبيه أنه « سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر فقال : تحرها في النصف الأخير ، ثم عاد فسأله فقال : إلى ثلاث وعشرين ، قال : وكان عبد الله يحكي ليلة ست عشرة إلى ليلة ثلاث وعشرين ثم يقصر » . القول السادس والأربعون أنها في أول ليلة أو آخر ليلة أو الوتر من الليل أخرجه أبو داود في كتاب « المراسيل » عن مسلم بن إبراهيم عن أبي خلدة عن أبي العالية « أن أعرابياً أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فقال له : متى ليلة القدر ؟ فقال اطلبوها في أول ليلة وآخر ليلة والوتر من الليل » وهذا مرسل رجاله ثقات . وجميع هذه الأقوال التي حكيناها بعد الثالث فلهم جرا متفقة على إمكان حصولها والحث على التماسها . وقال ابن العربي : الصحيح أنها لا تعلم ، وهذا يصلح أن يكون قولاً آخر ، وأنكر هذا القول النووي وقال : قد تظاهرت الأحاديث بإمكان العلم بها وأخبر به جماعة من الصالحين فلا معنى لإنكار ذلك . ونقل الطحاوى عن أبي يوسف قولاً جوز فيه أنه يرى أنها ليلة أربع وعشرين أو سبع وعشرين ، فإن ثبت ذلك عنه فهو قول آخر . هذا آخر ما وقفت عليه من الأقوال وبعضها يمكن رده إلى بعض ، وإن كان ظاهرها التغاير ، وأرجحها كلها أنها في وتر من العشر الأخير وأنها تنتقل كما يفهم من أحاديث هذا الباب ، وأرجاها أوتار العشر ، وأرجى أوتار العشر عند الشافعية ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين على ما في حديث أبي سعيد وعبد الله بن أنيس ، وأرجاها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين ، وقد تقدمت أدلة ذلك . قال العلماء : الحكمة في إخفاء ليلة القدر ليحصل الاجتهاد في التماسها ، بخلاف ما لو عينت لها ليلة لاقتصر عليها كما تقدم نحوه في ساعة الجمعة ، وهذه الحكمة مطردة عند من يقول إنها في جميع السنة وفي جميع رمضان أو في جميع العشر الأخير أو في أوتاره خاصة ، إلا أن الأول ثم الثاني أليق به . واختلفوا هل لها علامة تظهر لمن وفقت له أم لا ؟ ف قيل : يرى كل شيء ساجداً ، وقيل الأنوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة ، وقيل يسمع سلاماً أو خطاباً من الملائكة ، وقيل علامتها استجابة دعاء من وفقت له ، واختار الطبري أن جميع ذلك غير لازم وأنه لا يشترط لحصولها رؤية شيء ولا سماعه . واختلفوا أيضاً هل يحصل الثواب المرتب عليها لمن اتفق له أنه قامها وإن لم يظهر له شيء ، أو يتوقف ذلك على كشفها له ؟ وإلى الأول ذهب الطبري والمهلب وابن العربي وجماعة ، وإلى الثاني ذهب الأكثر ، ويدل له ما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ « من يقم ليلة القدر فيوافقها » وفي حديث عبادة عند أحمد « من قامها إيماناً واحتساباً ثم وفقت له » قال النووي معنى يوافقها أى يعلم أنها ليلة القدر فيوافقها ، ويحتمل أن يكون المراد يوافقها في نفس الأمر وإن لم يعلم هو ذلك . وفي حديث زر بن حبیش عن ابن مسعود قال « من يقم الحول يصب ليلة القدر » وهو محتمل للقولين أيضاً . وقال النووي أيضاً في حديث « من قام رمضان » وفي حديث « من قام ليلة القدر » : معناه من قامه ولو لم يوافق ليلة القدر حصل له ذلك ، ومن قام ليلة القدر فوافقها حصل له ، وهو جار على ما اختاره

من تفسير الموافقة بالعلم بها ، وهو الذى يرجح فى نظرى ، ولا أنكر حصول الثواب الجزيل لمن قام لابتناء ليلة القدر وإن لم يعلم بها ولو لم توفق له ، وإنما الكلام على حصول الثواب المعين الموعود به ، وفرعوا على القول باشتراط العلم بها أنه يختص بها شخص دون شخص فيكشف لواحد ولا يكشف لآخر ولو كانا معاً فى بيت واحد . وقال الطبرى : فى إخفاء ليلة القدر دليل على كذب من زعم أنه يظهر فى تلك الليلة للعيون ما لا يظهر فى سائر السنة ، إذ لو كان ذلك حقاً لم يخف على كل من قام ليالى السنة فضلاً عن ليالى رمضان . وتعقبه ابن المنير فى الحاشية بأنه لا ينبغى إطلاق القول بالتكذيب لذلك بل يجوز أن يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من عباده فيختص بها قوم دون قوم ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحصر العلامة ولم ينف الكرامة ، وقد كانت العلامة فى السنة التى حكاها أبو سعيد نزول المطر ، ونحن نرى كثيراً من السنين ينقضى رمضان دون مطر مع اعتقادنا أنه لا يخلو رمضان من ليلة القدر ، قال : ومع ذلك فلا نعتقد أن ليلة القدر لا ينالها إلا من رأى الخوارق ، بل فضل الله واسع ورب قائم تلك الليلة لم يحصل منها إلا على العبادة من غير رؤية خارق ، وآخر رأى الخارق من غير عبادة ، والذى حصل على العبادة أفضل ، والعبادة إنما هى بالاستقامة فإنها تستحيل أن تكون إلا كرامة ، بخلاف الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنه والله أعلم ، وفى هذه الأحاديث رد لقول أبى الحسن الحولى المعربى أنه اعتبر ليلة القدر فلم تفته طول عمره وأنها تكون دائماً ليلة الأحد ، فإن كان أول الشهر ليلة الأحد كانت ليلة تسع وعشرين وهلم جرا ، ولزم من ذلك أن تكون فى ليلتين من العشر الوسط لضرورة أن أوتار العشر خمسة . وعارضه بعض من تأخر عنه فقال إنها تكون دائماً ليلة الجمعة وذكر نحو قول أبى الحسن ، وكلاهما لا أصل له ، بل هو مخالف لإجماع الصحابة فى عهد عمر كما تقدم ، وهذا كاف فى الرد وبالله متوفيق .

(نفيه) : وقعت هنا فى نسخة الصغاني زيادة سأذكرها فى آخر الباب الذى يلى هذا بعد باب آخر

إن شاء الله تعالى .

### باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي الناس يعنى ملاحاة

١٩٧١- حدثنا محمد بن المثنى قال حدثني خالد بن الحارث قال نا حميد نا أنس عن [٢٠٢٣]

عبادة بن الصامت قال : خرج النبي صلى الله عليه ليخبرنا بليلة القدر ، فتلاحي رجلاً من المسلمين فقال : « خرجت لأخبركم بليلة القدر ، فتلاحي فلان وفلان فرفعت ، وعسى أن يكون خيراً لكم ، فالتمسوها فى التاسعة والسابعة والخامسة » .

قوله ( باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي الناس ) أى بسبب تلاحي الناس ، وقيد الرفع بمعرفة إشارة إلى أنها لم ترفع أصلاً ورأساً . قال الزين بن المنير : يستفاد هذا التقييد من قوله « التمسوها » بعد إخبارهم بأنها رفعت ، ومن كون أن وقوع التلاحي فى تلك الليلة لا يستأزم وقوعه فيها بعد ذلك ، ومن قوله « فعسى أن يكون خيراً » فإن وجه الخيرية من جهة أن خفاءها يستدعى قيام كل الشهر أو العشر بخلاف ما لو بقيت معرفة تعيينها .

**قوله ( عن أنس عن عبادة بن الصامت )** كذا رواه أكثر أصحاب حميد عن أنس ، ورواه مالك فقال « عن حميد عن أنس قال : خرج علينا » ولم يقل « عن عبادة » قال ابن عبد البر : والصواب إثبات عبادة وأن الحديث من مسنده .

**قوله ( فتلاحي )** بالمهملة أى وقعت بينهما ملاحاة ، وهى الخاصة والمنازعة والمشاتمة ، والاسم اللهاء بالكسر والد ، وفى رواية أبى نضرة عن أبى سعيد عند مسلم « فجاء رجلان يختصمان معهما الشيطان » ونحوه فى حديث القلتان عند ابن إسحاق وزاد أنه لقيهما عند سدة المسجد فحجز بينهما ، فانفقت هذه الأحاديث على سبب النسيان . وروى مسلم أيضاً من طريق أبى سلمة عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أريت ليلة القدر ، ثم أيقظنى بعض أهلى فنسيتها » وهذا سبب آخر ، فلما أن يحمل على التعدد بأن تكون الرؤيا فى حديث أبى هريرة مناماً فيكون سبب النسيان الإيقاظ ، وأن تكون الرؤية فى حديث غيره فى اليقظة فيكون سبب النسيان ما ذكر من الخاصة ، أو يحمل على اتحاد القصة ويكون النسيان وقع مرتين عن سببين ، ويحتمل أن يكون المعنى أيقظنى بعض أهلى فسمعت تلاحي الرجلين فقامت لأحجز بينهما فنسيتها للاشتغال بهما ، وقد روى عبد الرزاق من مرسل سعيد بن المسيب أنه صلى الله عليه وسلم قال « ألا أخبركم بلبلة القدر ؟ قالوا : بلى . فسكت ساعة ثم قال : لقد قلت لكم وأنا أعلمها ثم أنسيتها » فلم يذكر سبب النسيان ، وهو مما يقوى الحمل على التعدد .

**قوله ( رجلان )** قيل هما عبد الله بن أبى حذرر وكعب بن مالك ذكره ابن دحية ولم يذكر له مستنداً .  
**قوله ( لأخبركم بلبلة القدر )** أى بتعيين ليلة القدر .

**قوله ( فرفعت )** أى من قلبى ، فنسيت تعيينها للاشتغال بالمتخاصمين ، وقيل : المعنى فرفعت بركتها فى تلك السنة ، وقيل التاء فى رفعت للملائكة لا لليلة ، وقال الطيبى قال بعضهم رفعت أى معرفتها ، والحامل له على ذلك أن رفعها مسبوق بوقوعها فإذا وقعت لم يكن لرفعها معنى ، قال ويمكن أن يقال المراد برفعها أنها شرعت أن تقع فلما تخاصما رفعت بعد ، فنزل الشروع منزلة الوقوع ، وإذا تقرر أن الذى ارتفع علم تعيينها تلك السنة فهل أعلم النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بتعيينها ؟ فيه احتمال ، وقد تقدم قول ابن عيينة فى أول الكلام على ليلة القدر أنه أعلم ، وروى محمد بن نصر من طريق واهب المغافرى أنه سأل زينب بنت أم سلمة : هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم ليلة القدر ؟ فقالت : لا ، لو علمها لما أقام الناس غيرها اه . وهذا قائله احتمالاً وليس بلازم ، لاحتمال أن يكون التعبد وقع بذلك أيضاً فيحصل الاجتهاد فى جميع العشر كما تقدم . واستنبط السبكي الكبير ، فى « الحلييات » من هذه القصة استحباب كتمان ليلة القدر لمن رآها ، قال : ووجه الدلالة أن الله قدر لنبىه أنه لم يخبر بها ، والخير كله فيما قدر له فيستحب اتباعه فى ذلك ، وذكر فى « شرح المنهاج » ذلك عن « الحاوى » قال : والحكمة فيه أنها كرامة والكرامة ينبغى كتمانها بلا خلاف بين أهل الطريق من جهة رؤية النفس فلا يأمن السلب : ومن جهة أن لا يأمن الرياء ، ومن جهة الأدب فلا يتشاغل عن الشكر لله بالنظر إلیها وذكرها للناس ، ومن جهة أنه لا يأمن الحسد فيوقع غيره فى المحذور ، ويستأنس له بقول يعقوب عليه السلام ﴿ يابنى لا تقصص رؤياك على إخوتك ﴾ الآية .

**قوله** ( فاتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة ) يحتمل أن يريد بالتاسعة تاسع ليلة من العشر الأخير فتكون ليلة تسع وعشرين ، ويحتمل أن يريد بها تاسع ليلة تبقى من الشهر فتكون ليلة إحدى أو اثنين بحسب تمام الشهر ونقصانه ، ويرجح الأول قوله في رواية إسماعيل بن جعفر عن حميد الماضية في كتاب الإيمان بلفظ « التمسوها في التسع والسبع والخمس » أى في تسع وعشرين وسبع وعشرين وخمس وعشرين ، وفي رواية لأحمد « في تاسعة تبقى » والله أعلم .

## باب

### العمل في العشر الأواخر من رمضان

١٩٧٢- فاعلي بن عبد الله قال نا سفيان عن أبي يعفور عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت: كان النبي صلى الله عليه إذا دخل العشر شد مئزره، وأحيا ليله، وأيقظ أهله. [٢٠٢٤]

**قوله** ( باب العمل في العشر الأواخر من رمضان ) وفي رواية المستملى « في رمضان » .  
**قوله** ( عن أبي يعفور ) بفتح التحتانية وسكون المهمله وضم الفاء ، ولأحمد عن سفيان عن أبي عبيد ابن نسطاس وهو أبو يعفور المذكور واسمه عبد الرحمن ، وهو كوفي تابعي صغير ، ولهم أبو يعفور آخر تابعي كبير اسمه وقدان .

**قوله** ( إذا دخل العشر ) أى الأخير ، وصرح به في حديث على عند ابن أبي شيبة والبيهقي من طريق عاصم بن ضمرة عنه .

**قوله** ( شد مئزره ) أى اعتزال النساء ، وبذلك جزم عبد الرزاق عن الثوري ، واستشهد بقول الشاعر :

قوم إذا حاربوا شددوا مآزرهم عن النساء ولو باتت بأطهار

وذكر ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش نحوه ، وقال الخطابي يحتمل أن يريد به الجدة في العبادة كما يقال شددت لهذا الأمر مئزري أى تشمرت له ، ويحتمل أن يراد التشمير والاعتزال معاً ، ويحتمل أن يراد الحقيقة والمجاز كمن يقول طويل النجاد لطويل القامة وهو طويل النجاد حقيقة ، فيكون المراد شد مئزره حقيقة فلم يحله واعتزل النساء وشمّر للعبادة . قلت : وقد وقع في رواية عاصم بن ضمرة المذكورة « شد مئزره واعتزل النساء » فعطفه بالواو فيتقوى الاحتمال الأول .

**قوله** ( وأحيى ليله ) أى سهره فأحياه بالطاعة وأحيى نفسه بسهره فيه لأن النوم أخو الموت وأضافه إلى الليل اتساعاً لأن القائم إذا حي باليقظة أحيى ليله بحياته ، وهو نحو قوله « لا تجعلوا بيوتكم قبوراً » أى لا تناموا فتكونوا كالأموات فتكون بيوتكم كالقبور .

**قوله** ( وأيقظ أهله ) أى للصلاة وروى الترمذى ومحمد بن نصر من حديث زينب بنت أم سلمة « لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم إذا بقي من رمضان عشرة أيام يدع أحداً من أهله يطيق القيام إلا أقامه » قال القرطبي : ذهب بعضهم إلى أن اعتزاله النساء كان بالاعتكاف ، وفيه نظر لقوله فيه « وأيقظ أهله »

فإنه يشعر بأنه كان معهم في البيت فلو كان معتكفاً لكان في المسجد ولم يكن معه أحد ، وفيه نظر فقد تقدم حديث « اعتكفت مع النبي صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه » ؛ وعلى تقدير أنه لم يعتكف أحد منهم فيحتمل أن يوقظهن من موضعه وأن يوقظهن عندما يدخل البيت لحاجته .

(قريبه) : وقع في نسخة الصغاني قبل هذا الباب في آخر « باب تحرى ليلة القدر » ما نصه « قال أبو عبد الله قال أبو نعيم : كان هبيرة مع المختار يجهز على القتلى ، قال أبو عبد الله فلم أخرج حديث هبيرة عن علي لهذا ، ولم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله لأن عامة حديثه مضطرب » انتهى وأراد بحديث هبيرة ما أخرجه أحمد والترمذي من طريق أبي إسحق السبيعي عن هبيرة بن مريم وهو بفتح الياء المثناة من تحت بوزن عظيم عن علي « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوقظ أهله في العشر الأخير من رمضان » وأخرجه أحمد وابن أبي شيبة وأبو يعلى من طرق متعددة عن أبي إسحق ، وقال الترمذي حسن صحيح وأراد بحديث الحسن بن عبيد الله ما أخرجه مسلم والترمذي أيضاً والنسائي وابن ماجه من رواية عبد الواحد بن زياد عنه عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتهد في العشر الأواخر ما لا يجتهد في غيرها » قال الترمذي بعد تحريجه : حسن غريب . وأما قول أبي نعيم في هبيرة فعنايه أنه كان ممن أعان المختار — وهو ابن أبي عبيد الثقفي — لما غلب على الكوفة في خلافة عبد الله بن الزبير ودعا إلى الطلب بدم الحسين بن علي فأطاعه أهل الكوفة ممن كان يوالى أهل البيت ، فقتل المختار في الحرب وغيرها ممن اتهم بقتل الحسين خلائق كثيرة ، وكان من وثق هبيرة لم يؤثر ذلك فيه عنده قدحاً لأنه كان متأولاً ولذلك صحح الترمذي حديثه ، ومن وثق هبيرة (١) ومعنى قوله « يجهز » وهو بضم أوله وجيم وزاى : يكمل القتل . وأما الحسن بن عبيد الله فهو كوفي نخعي قدم يحيى القطان عليه الحسن بن عمرو وقال ابن معين : ثقة صالح ، ووثقه أبو حاتم والنسائي وغيرهما . وقال الدارقطني : ليس بقوى ولا يقاس بالأعمش . انتهى ، وقد تفرد بهذا الحديث عن إبراهيم وتفرد به عبد الواحد بن زياد عن الحسن ولذلك استغربه الترمذي ، وأما مسلم فصحيح حديثه لشواهد على عاداته ، وتجنب حديث على للمعنى الذي ذكره البخاري أو لغيره ، واستغنى البخاري عن الحديثين بما أخرجه في هذا الباب من طريق مسروق عن عائشة ، وعلى هذا فعلم الكلام المذكور أن يكون عقب حديث مسروق في هذا الباب لا قبله وكأن ذلك من بعض النساخ والله أعلم . وفي الحديث الحرص على مداومة القيام في العشر الأخير إشارة إلى الحث على تجويد الخاتمة ، ختم الله لنا بخير آمين .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### أبواب الاعتكاف

**قوله ( أبواب الاعتكاف )** كذا للمستمل ، وسقط لغيره إلا النسني فإنه قال « كتاب » وثبت له البسمة مقدمة ، وللمستمل مؤخرة . والاعتكاف لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه ، وشرعاً المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة ، وليس بواجب إجماعاً إلا على من نذره ، وكذا من شرع فيه فقطعه عامداً عند قوم . واختلف في اشتراط الصوم له كما سيأتي في باب مفرد ، وانفرد سويد ابن غفلة باشتراط الطهارة له .

### باب الاعتكاف في العشر الأواخر والاعتكاف في المساجد كلها

لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا... ﴾ إلى آخر الآية.

١٩٧٣- نا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني ابن وهب عن يونس أن نافعاً أخبره عن

[٢٠٢٥]

عبد الله بن عمر قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الأواخر من رمضان.

١٩٧٤- نا عبد الله بن يوسف قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير

[٢٠٢٦]

عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله، ثم اعتكف أزواجه من بعده.

١٩٧٥- نا إسماعيل قال حدثني مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم

[٢٠٢٧]

ابن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الأوسط من رمضان، فاعتكف عاماً، حتى إذا كان ليلة إحدى

وعشرين - وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه - قال: «من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الآخر، فقد أريت هذه الليلة ثم أنسيها، وقد رأيتني أسجد في ماء وطين من صبيحتها، فالتمسوها في العشر الآخر، والتمسوها في كل وتر». فمطرت السماء تلك الليلة، وكان المسجد على عريش، فوكف المسجد، فبصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه على جبهته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين.

قوله ( باب الاعتكاف في العشر الآخر ، والاعتكاف في المساجد كلها ) أى مشروطة المسجد له من غير تخصيص بمسجد دون مسجد .

قوله ( لقوله تعالى ﴿ ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في المساجد ﴾ الآية ) ووجه الدلالة من الآية أنه لو صح في غير المسجد لم يختص بتحريم المباشرة به ، لأن الجماع مناف للاعتكاف بالإجماع ، فعلم من ذكر المساجد أن المراد أن الاعتكاف لا يكون إلا فيها . ونقل ابن المنذر الإجماع على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع ، وروى الطبرى وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية : كانوا إذا اعتكفوا فخرج رجل لحاجته فلقى امرأته جامعا إن شاء فزلت . واتفق العلماء على مشروطة المسجد للاعتكاف ، إلا محمد بن عمر ابن لبابة المالكي فأجازه في كل مكان ، وأجاز الحنفية للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان المعد للصلاة فيه ، وفيه قول للشافعي قديم ، وفي وجه لأصحابه وللمالكية يجوز للرجال والنساء لأن التطوع في البيوت أفضل ، وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات ، وخصه أبو يوسف بالواجب منه وأما النفل ففي كل مسجد ، وقال الجمهور بعمومه من كل مسجد إلا لمن تلزمه الجمعة فاستحب له الشافعي في الجامع ، وشرطه مالك لأن الاعتكاف عندهما ينقطع بالجمعة ، ويجب بالشروع عند مالك ، وخصه طائفة من السلف كالزهرى بالجامع مطلقاً وأوماً إليه الشافعي في القديم ، وخصه حذيفة بن اليمان بالمساجد الثلاثة ، وعطاء بمسجد مكة والمدينة وابن المسيب بمسجد المدينة ، واتفقوا على أنه لا حد لأكثره واختلفوا في أقله فمن شرط فيه الصيام قال أقله يوم ، ومنهم من قال يصح مع شرط الصيام في دون اليوم حكاه ابن قدامة ، وعن مالك يشترط عشرة أيام ، وعنه يوم أو يومان ، ومن لم يشترط الصوم قالوا أقله ما يطلق عليه اسم لبث ولا يشترط القعود ، وقيل يكفي المرور مع النية كوقوف عرفة ، وروى عبد الرزاق عن يعلى بن أمية الصحابي « إني لأمكث في المسجد الساعة وما أمكث إلا لأعتكف » ، واتفقوا على فساده بالجماع حتى قال الحسن والزهرى : من جامع فيه لزمته الكفارة ، وعن مجاهد : يتصدق بدنيارين ، واختلفوا في غير الجماع : ففي المباشرة أقوال ثالثها إن أنزل بطل وإفلا . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الآخر من رمضان » وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه وزاد : قال نافع : وقد أراني عبد الله بن عمر المكان الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف فيه من المسجد ، وزاد ابن ماجه من وجه آخر عن نافع : أن ابن عمر كان إذا اعتكف طرح

له فراشه وراء أسطوانة التوبة . ثانيها حديث عائشة مثل حديث ابن عمر وزاد « حتى توفاه الله ، ثم اعتكف أزواجه من بعده » ، فيؤخذ من الأول اشتراط المسجد له ، ومن الثاني أنه لم ينسخ وليس من الخصائص . وأما قول ابن نافع عن مالك : فكرت في الاعتكاف وترك الصحابة له مع شدة اتباعهم للأثر فوقع في نفسي أنه كالوصال ، وأراهم تركوه لشدة ولم يبلغني عن أحد من السلف أنه اعتكف إلا عن أبي بكر بن عبد الرحمن هـ . وكأنه أراد صفة مخصوصة ، وإلا فقد حكيناه عن غير واحد من الصحابة ، ومن كلام مالك أخذ بعض أصحابه أن الاعتكاف جائز ، وأنكر ذلك عليهم ابن العربي وقال : إنه سنة مؤكدة ، وكذا قال ابن بطال : في مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على تأكيده ، وقال أبو داود عن أحمد : لا أعلم عن أحد من العلماء خلافاً أنه مسنون .

**قوله ( عن ابن شهاب )** زاد معمر فيه : عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وخالفه الليث عن الزهري فقال : عن عروة عن عائشة موصولا وعن سعيد مرسلا . ثالثها حديث أبي سعيد ، وقد تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله .

## باب

### الحائضُ تَرَجَّلُ الْمُعْتَكِفَ

[٢٠٢٨] ١٩٧٦- نا محمد بن المثنى قال نا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه يَصْغِي إِلَى رَأْسِهِ وَهُوَ مُجَاوِرٌ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجَلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ .

**قوله ( باب الحائض ترجل رأس المعتكف )** أى تمشطه وتدهنه .

**قوله ( يصغى إلى )** بضم أوله أى يميل .

**قوله ( وهو مجاور )** فى رواية أحمد والنسائي « كان يأتيني وهو معتكف فى المسجد فيتكى على باب حجرى فأغسل رأسه وسائرته فى المسجد » وقد تقدمت فوائده فى كتاب الحيض ، ويؤخذ منه أن المجاورة والاعتكاف واحد ، وفرق بينهما مالك . وفى الحديث جواز التنظف والتطيب والغسل والحلق والتزین إلخافاً بالترجل ، والجمهور على أنه لا يكره فيه إلا ما يكره فى المسجد ، وعن مالك تكره فيه الصنائع والحرف حتى طلب العلم . وفى الحديث استخدام الرجل امرأته برضاها ، وفى إخراج رأسه دلالة على اشتراط المسجد للاعتكاف ، وعلى أن من أخرج بعض بدنه من مكان حلف أن لا يخرج منه لم يحث حتى يخرج رجله ويعتمد عليهما .

## باب لا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ

[٢٠٢٩] ١٩٧٧- نا قتيبة قال نا الليث عن ابن شهاب عن عروة وعمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه قالت : وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لِيَدْخُلَ عَلَيَّ رَأْسُهُ وَهُوَ



في المسجد فأرجله، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة إذا كان معتكفاً.

[الحديث ٢٠٢٩ - أطرافه في: ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٤١، ٢٠٤٥].

قوله (باب لا يدخل) أى المعتكف (البيت إلا لحاجة) كأنه أطلق على وفق الحديث .

قوله (عن عروة) أى ابن الزبير (وعمرة) كذا في رواية الليث جمع بينهما ، ورواه يونس عن الأوزاعي عن الزهرى عن عروة وحده ، ورواه مالك عنه عن عروة عن عمره ، قال أبو داود وغيره لم يتابع عليه وذكر البخارى أن عبيد الله بن عمر تابع مالكاً ، وذكر الدارقطنى أن أبا أويس رواه كذلك عن الزهرى ، واتفقوا على أن الصواب قول الليث وأن الباقيين اختصروا منه ذكر عمره ، وأن ذكر عمره في رواية مالك من المزيد في متصل الأسانيد . وقد رواه بعضهم عن مالك فوافق الليث أخرجه النسائى أيضاً ، وله أصل من حديث عروة عن عائشة كما سأتى من طريق هشام عن أبيه وهو عند النسائى من طريق تميم بن سلمة عن عروة .

قوله (وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة) زاد مسلم إلا لحاجة الإنسان وفسرها الزهرى بالبول والغائط ، وقد اتفقوا على استثنائهما ، واختلفوا في غيرهما من الحاجات كالأكل والشرب ، ولو نخرج لهما فتوضاً خارج المسجد لم يبطل . ويلتحق بهما النقي والفصد لمن احتاج إليه ، ووقع عند أبى داود من طريق عبد الرحمن بن إسحق عن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت « السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد منه ، قال أبو داود غير عبد الرحمن لا يقول فيه ابنته ، وجزم الدارقطنى بأن القدر الذى من حديث عائشة قولها « لا يخرج إلا لحاجة » وما عداه ممن دونها ، وروينا عن على والنخعي والحسن البصرى إن شهد المعتكف جنازة أو عاد مريضاً أو نخرج للجمعة بطل اعتكافه ، وبه قال الكوفيون وابن المنذر فى الجمعة ، وقال الثورى والشافعى وإسحاق إن شرط شيئاً من ذلك فى ابتداء اعتكافه لم يبطل اعتكافه بفعله وهو رواية عن أحمد .

## باب غَسْلِ الْمُعْتَكِفِ

[٢٠٣٠] ١٩٧٨ - فامحمد بن يوسف قال نا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة

[٢٠٣١] (١) كان النبي صلى الله عليه يباشرني وأنا حائض، وكان يخرج رأسه من المسجد وهو معتكف

فأغسله وأنا حائض .

قوله (باب غسل المعتكف) ذكر فيه حديث عائشة أيضاً ، وقد تقدمت مباحثه فى كتاب الحيض .

قوله فيه ( فأغسله ) زاد النسائى من رواية حماد عن إبراهيم « فأغسله بخطمى » .

(١) الرقمان ٢٠٣٠ و ٢٠٣١ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

## باب الاعتكاف ليلاً

[٢٠٣٢]

١٩٧٩- فامسدد قال نا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر أن عمر سأل النبي صلى الله عليه قال: كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام، قال: «فأوف بِنَذْرِكَ». [الحديث ٢٠٣٢- أطرافه في: ٢٠٤٣، ٣١٤٤، ٤٣٢٠، ٦٦٩٧].

قوله ( باب الاعتكاف ليلاً ) أى بغير نهار .

قوله ( حدثنا مسدد حدثني يحيى بن سعيد ) وهو القطان ، كذا رواه مسدد من مسند ابن عمر ، ووافقه المقدمي وغيره عند مسلم وغيره ، وخالفهم يعقوب بن إبراهيم عن يحيى فقال « عن ابن عمر عن عمر » أخرجه النسائي ، وكذا أخرجه أبو داود عن أحمد لكنه في المسند كما قال مسدد فالله أعلم ، فاختلف فيه على عبيد الله بن عمر عن نافع وعلى أيوب عن نافع ، وسيأتي لذلك مزيد بيان في فرض الخمس وفي غزوة حنين . قوله ( أن عمر سأل ) لم يذكر مكان السؤال ، وسيأتي في النذر من وجه آخر أن ذلك كان بالجعرانة لما رجعوا من حنين ، ويستفاد منه الرد على من زعم أن اعتكاف عمر كان قبل المنع من الصيام في الليل لأن غزوة حنين متأخرة عن ذلك .

قوله ( كنت نذرت في الجاهلية ) زاد حفص بن غياث عن عبيد الله عند مسلم « فلما أسلمت سألت » وفيه رد على من زعم أن المراد بالجاهلية ما قبل فتح مكة وأنه إنما نذر في الإسلام ، وأصرح من ذلك ما أخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن بشير عن عبيد الله بلفظ « نذر عمر أن يعتكف في الشرك » .

قوله ( أن اعتكف ليلة ) استدل به على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن الليل ليس ظرفاً للصوم فلو كان شرطاً لأمره النبي صلى الله عليه وسلم به ، وتعقب بأن في رواية شعبة عن عبيد الله عند مسلم « يوماً » بدل ليلة فجمع ابن حبان وغيره بين الرويتين بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة ، فمن أطلق ليلة أراد بيومها ومن أطلق يوماً أراد بليته ، وقد ورد الأمر بالصوم في رواية عمرو بن دينار عن ابن عمر صريحاً لكن إسناده ضعيف ، وقد زاد فيها « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له اعتكف وصم » أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن بديل وهو ضعيف ، وذكر ابن عدى والدارقطني أنه تفرد بذلك عن عمرو ابن دينار ورواية من روى يوماً شاذة ، وقد وقع في رواية سليمان بن بلال الآتية بعد أبواب « فاعتكف ليلة » فدل على أنه لم يزد على نذره شيئاً وأن الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له حد معين .

قوله ( في المسجد الحرام ) زاد عمرو بن دينار في روايته « عند الكعبة » وقد ترجم البخاري لهذا الحديث بعد أبواب « من لم ير عليه إذا اعتكف صوماً » وترجمة هذا الباب مستلزمة للثانية لأن الاعتكاف إذا ساغ ليلاً بغير نهار استلزم صحته بغير صيام من غير عكس ، وباشرط الصيام قال ابن عمر وابن عباس أخرجه عبد الرزاق عنهما بإسناد صحيح ، وعن عائشة نحوه وبه قال مالك والأوزاعي والحنفية ، واختلف عن أحمد وإسحاق ، واحتج عياض بأنه صلى الله عليه وسلم لم يعتكف إلا بصوم ، وفيه نظر ، لما في الباب الذي بعده أنه اعتكف في شوال كما سنذكره ، واحتج بعض المالكية بأن الله تعالى ذكر الاعتكاف أثر الصوم

فقال ﴿ ثم أتموا الصيام إلى الليل ولا تباشروهن وأنتم عاكفون ﴾ وتعقب بأنه ليس فيها ما يدل على تلازمهما وإلا لكان لا صوم إلا باعتكاف ولا قائل به ، وسنذكر بقية فوائد حديث عمر في كتاب النذور إن شاء الله تعالى . وفي الحديث أيضاً رد على من قال أقل الاعتكاف عشرة أيام أو أكثر من يوم ، وقد تقدم نقله في أول الاعتكاف ، وتظهر فائدة الخلاف فيمن نذر اعتكافاً مبهماً . والله أعلم .

### باب اعتكاف النساء

١٩٨٠ - نا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد قال نا يحيى عن عمرة عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الأواخر من رمضان ، فكنت أضرب له خباءً فيصلي الصبح ثم يدخله . فاستأذنت حفصة عائشة أن تضرب خباءً فأذنت لها فضربت خباءً . فلما رآته زينب بنت جحش ضربت خباءً آخر ، فلما أصبح النبي صلى الله عليه وسلم رأى الأخبية فقال : « ما هذا ؟ » فأخبر . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ألبر ترون بهن ؟ » فترك الاعتكاف ذلك الشهر ، ثم اعتكف عشرًا من شوال . [٢٠٣٣]

قوله ( باب اعتكاف النساء ) أى ما حكمه وقد أطلق الشافعى كراهته لهن في المسجد ، الذى تصلى فيه الجماعة ، واحتج بحديث الباب فإنه دال على كراهة الاعتكاف للمرأة إلا في مسجد بيتها لأنها تتعرض لكثرة من يراها ، وقال ابن عبد البر لولا أن ابن عيينة زاد في الحديث - أى حديث الباب - أنهم استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في الاعتكاف لقطعت بأن اعتكاف المرأة في مسجد الجماعة غير جائز . انتهى . وشرط الحنفية لصحة اعتكاف المرأة أن تكون في مسجد بيتها ، وفي رواية لهم أن لها الاعتكاف في المسجد مع زوجها وبه قال أحمد .

قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد الأنصارى ، ونسبه خلف بن هشام في روايته عن حماد بن زيد عند الإسماعيلي .

قوله ( عن عمرة ) في رواية الأوزاعي الآتية في أواخر الاعتكاف عن يحيى بن سعيد « حدثتني عمرة بنت عبد الرحمن » .

قوله ( عن عائشة ) في رواية أبي عوانة من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد عن عمرة « حدثتني عائشة » .

قوله ( كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الأواخر من رمضان فكنت أضرب له خباء ) أى بكسر المعجمة ثم موحدة ، وقوله « فيصلي الصبح ثم يدخله » وفي رواية ابن فضيل عن يحيى بن سعيد الآتية في باب الاعتكاف في شوال « كان يعتكف في كل رمضان ، فإذا صلى الغداة دخل » واستدل بهذا على أن مبدأ الاعتكاف من أول النهار ، وسيأتى نقل الخلاف فيه .

قوله ( فاستأذنت حفصة عائشة أن تضرب خباء ) في رواية الأوزاعي المذكورة « فاستأذنته عائشة فأذن لها ، وسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت » وفي رواية ابن فضيل المذكورة « فاستأذنت عائشة أن تعتكف فأذن لها فضربت قبة ، فسمعت بها حفصة فضربت قبة » زاد في رواية عمرو بن الحارث « لتعتكف معه » وهذا يشعر بأنها فعلت ذلك بغير إذن ، لكن رواية ابن عيينة عند النسائي « ثم استأذنته حفصة فأذن لها » وقد ظهر من رواية حماد والأوزاعي أن ذلك كان على لسان عائشة .

قوله ( فلما رآته زينب بنت جحش ضربت خباء آخر ) وفي رواية ابن فضيل « وسمعت بها زينب فضربت قبة أخرى » وفي رواية عمرو بن الحارث « فلما رآته زينب ضربت معهن وكانت امرأة غيوراً » ولم أقف في شيء من الطرق أن زينب استأذنت ، وكأن هذا هو أحد ما بعث على الإنكار الآتي .

قوله ( فلما أصبح النبي صلى الله عليه وسلم رأى الأخبية ) في رواية مالك التي بعد هذه « فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه إذا أخبية » وفي رواية ابن فضيل « فلما انصرف من الغداة أبصر أربع قباب » يعني قبة له وثلاثاً للثلاثة ، وفي رواية الأوزاعي « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى انصرف إلى بنائه الذي بنى له ليعتكف فيه » ووقع في رواية أبي معاوية عند مسلم وأبي داود « فأمرت زينب بنجائها فضرب ، وأمر غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بنجائها فضرب » وهذا يقتضي تعميم الأزواج بذلك وليس كذلك ، وقد فسرت الأزواج في الروايات الأخرى بعائشة وحفصة وزينب فقط وبين ذلك قوله في هذه الرواية « أربع قباب » وفي رواية ابن عيينة عند النسائي « فلما صلى الصبح إذا هو بأربعة أبنية ، قال : لمن هذه ؟ قالوا لعائشة وحفصة وزينب » .

قوله ( آلبر ) بهزة استفهام ممدودة وبغير مد ، « وآلبر » بالنصب ، وقوله « ترون بهن » بضم أوله أي تظنون ، وفي رواية مالك « آلبر تقولون بهن » أي تظنون ، والقول يطلق على الظن قال الأعشى :

أما الرحيل فدون بعد غد فتي تقول الدار تجمعنا

أي تظن ، ووقع في رواية الأوزاعي « آلبر أردن بهذا » وفي رواية ابن عيينة « آلبر تقولون يردن بهذا » والخطاب للحاضرين من الرجال وغيرهم ، وفي رواية ابن فضيل « ماحلهم على هذا ، آلبر ؟ انزعوها فلا أراها ، فزعت » وما استفهامية ، وآلبر في هذه الرواية مرفوع ، وقوله فلا أراها زعم ابن التين أن الصواب حذف الألف من أراها قال : لأنه مجزوم بالنهي وليس كما قال .

قوله ( فترك الاعتكاف ) في رواية أبي معاوية « فأمر بنجائه فقوض » وهو بضم القاف وتشديد الواو المكسورة بعدها ضاد معجمة أي نقض ، وكأنه صلى الله عليه وسلم خشى أن يكون الحامل لمن على ذلك المباهاة والتنافس الناشئ عن الغيرة حرصاً على القرب منه خاصة فيخرج الاعتكاف عن موضوعه أو لما أذن لعائشة وحفصة أولاً كان ذلك خفيفاً بالنسبة إلى ما يفضى إليه الأمر من توارد بقية النسوة على ذلك فيضيق المسجد على المصلين ، أو بالنسبة إلى أن اجتماع النسوة عنده يصيره كالجالس في بيته ، وربما شغلته عن التخلي لما قصد من العبادة فيفوت مقصود الاعتكاف .

قوله ( فترك الاعتكاف ذلك الشهر ، ثم اعتكف عشراً من شوال ) في رواية الأوزاعي « فرجع

فلما أن اعتكف « وفي رواية ابن فضيل « فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من شوال » وفي رواية أبي معاوية « فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في العشر الأول من شوال » ويجمع بينه وبين رواية ابن فضيل بأن المراد بقوله « آخر العشر من شوال » انتهاء اعتكافه ، قال الإسماعيلي : فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم ، لأن أول شوال هو يوم الفطر وصومه حرام ، وقال غيره : في اعتكافه في شوال دليل على أن النوافل المعتادة إذا فاتت تقضى استحباباً ، واستدل به المالكية على وجوب قضاء العمل لمن شرع فيه ثم أبطله ، ولا دلالة فيه لما سيأتي . وقال ابن المنذر وغيره : في الحديث أن المرأة لا تعتكف حتى تستأذن زوجها وأنها إذا اعتكفت بغير إذنه كان له أن يخرجها ، وإن كان بإذنه فله أن يرجع فيمنعها . وعن أهل الرأي إذا أذن لها الزوج ثم منعها أثم بذلك وامتنعت ، وعن مالك ليس له ذلك ، وهذا الحديث حجة عليهم ، وفيه جواز ضرب الأخبية في المسجد ، وأن الأفضل للنساء أن لا يعتكفن في المسجد ، وفيه جواز الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه ، وأنه لا يلزم بالنية ولا بالشروع فيه ، ويستنبط منه سائر التطوعات خلافاً لمن قال باللزوم ، وفيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح وهو قول الأوزاعي والليث والثوري ، وقال الأئمة الأربعة وطائفة : يدخل قبيل غروب الشمس ، وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل ، ولكن إنما تخلى بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد صلاة الصبح ، وهذا الجواب يشكل على من منع الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجاب عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وإنما هم به ثم عرض له المانع المذكور فتركه ، فعلى هذا فاللزام أحد الأمرين إما أن يكون شرع في الاعتكاف فيدخل على جواز الخروج منه ، وإما أن لا يكون شرع فيدخل على أن أول وقته بعد صلاة الصبح . وفيه أن المسجد شرط للاعتكاف لأن النساء شرع لهن الاحتجاب في البيوت فلو لم يكن المسجد شرطاً ما وقع ما ذكر من الإذن والمنع ولاكتفى لهن بالاعتكاف في مساجد بيوتهن : وقال إبراهيم بن عليه : في قوله « آبر تردن » دلالة على أنه ليس لهن الاعتكاف في المسجد إذ مفهومه أنه ليس ببرهن ، وما قاله ليس بواضح ، وفيه شؤم الغيرة لأنها ناشئة عن الحسد المفضي إلى ترك الأفضل لأجله ، وفيه ترك الأفضل إذا كان فيه مصلحة ، وأن من خشى على عمله الرياء جاز له تركه وقطعه ، وفيه أن الاعتكاف لا يجب بالنية ، وأما قضاؤه صلى الله عليه وسلم له فعلى طريق الاستحباب لأنه كان إذا عمل عملاً أثبته ولهذا لم ينقل أن نساء اعتكفن معه في شوال ، وفيه أن المرأة إذا اعتكفت في المسجد استحباب لها أن تجعل لها ما يسترها ، ويشترط أن تكون إقامتها في موضع لا يضيق على المصلين . وفي الحديث بيان مرتبة عائشة في كون حفصة لم تستأذن إلا بواسطتها ، ويحتمل أن يكون سبب ذلك كونه كان تلك الليلة في بيت عائشة .

### باب الأخبية في المسجد

١٩٨١ - ٢٠٣٤] نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أن النبي صلى الله عليه وآله أراد أن يعتكف ، فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف إذا أخبية :

خِباء عائشة، وخِباء حفصة، وخِباء زينب. فقال: «أبَرُّ تقولون بهن؟» ثم انصرف فلم يعتكف، حتى اعتكف عشراً من شوال.

قوله ( باب الأخبية في المسجد ) ذكر فيه الحديث الماضي في الباب قبله مختصراً من طريق مالك عن يحيى بن سعيد فوقع في أكثر الروايات عن عمرة عن عائشة، وسقط قوله عن عائشة في رواية النسفي والكشيميني وكذا هو في الموطآت كلها، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن يوسف شيخ البخاري فيه مرسل أيضاً، وجزم بأن البخاري أخرجه عن عبد الله بن يوسف موصولاً، قال الترمذي: رواه مالك وغير واحد عن يحيى مرسل. وقال الدارقطني: تابع مالكاً على إرساله عبد الوهاب الثقفي ورواه إلیاس عن يحيى موصولاً، وقال الإسماعيلي: تابع مالكاً أنس بن عياض وحماد بن زيد على اختلاف عنه. انتهى. وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن نافع عن مالك موصولاً، فحصلنا على جماعة وصلوه، وقد تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله.

### باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد؟

١٩٨٢- فابو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني علي بن الحسين أن صفية زوج النبي صلى الله عليه أخبرته أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه تزوره في اعتكافه في المسجد في العشر الأواخر من رمضان، فتحدثت عنده ساعة ثم قامت تنقلب، فقام النبي صلى الله عليه معها يقلبها، حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة مر رجالان من الأنصار فسلماً على رسول الله صلى الله عليه، فقال لهما النبي صلى الله عليه: «علي رسلكما، إنما هي صفية بنت حيي». فقالا: سبحان الله يا رسول الله، وكبر عليهما. فقال النبي صلى الله عليه: «إن الشيطان يبلغ من الإنسان مبلغ الدم، وإني خشيت أن يقذف في قلبكما شيئاً».

[الحديث ٢٠٣٥- أطرافه في: ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٣١٠١، ٣٢٨١، ٦٢١٩، ٧١٧١].

قوله ( باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد ) أورد هذه الترجمة على الاستفهام لاحتمال القضية ما ترجم له، لكن تقييده ذلك بباب المسجد مما لا يتأتى فيه الخلاف حتى يتوقف عن بت الحكم فيه، وإنما الخلاف في الاشتغال في المسجد بغير العبادة.

قوله ( أن صفية زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته ) عند ابن حبان في رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن علي بن الحسين «حدثني صفية» وهي صفية بنت حيي بمهملة وتحتانية مصغراً، ابن أخطب، كان أبوها رئيس خيبر وكانت تكنى أم يحيى، وسيأتي شرح تزويجها في المغازي إن شاء الله تعالى. وفي

تصريح على بن الحسين بأنها حدثته رد على من زعم أنها ماتت سنة ست وثلاثين أو قبل ذلك ، لأن علياً إنما ولد بعد ذلك سنة أربعين أو نحوها ، والصحيح أنها ماتت سنة خمسين وقيل بعدها ، وكان على بن الحسين حين سمع منها صغيراً ، وقد اختلفت الرواة عن الزهري في وصل هذا الحديث ، وسيأتي تفصيل ذلك في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، واعتمد المصنف الطريق الموصولة وحمل الطريق المرسلة على أنها عند علي عن صفية فلم يجعلها علة للموصول كما صنع في طريق مالك في الباب قبله .

**قوله ( أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوره في اعتكافه )** وفي رواية معمر الآتية في صفة إبليس فأتيته أزوره ليلاً ، وفي رواية هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري « كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد وعنده أزواجه فرحن ، وقال لصفية : لا تعجلي حتى أنصرف معك » والذي يظهر أن اختصاص صفية بذلك لكون مجيئها تأخر عن رفقتها فأمرها بتأخير التوجه ليحصل لها التساوى في مدة جلوسهن عنده ، أو أن بيوت رفقتها كانت أقرب من منزلها فخشي النبي صلى الله عليه وسلم عليها ، أو كان مشغولاً فأمرها بالتأخر ليفرغ من شغله ويشيعها ، وروى عبد الرزاق من طريق مروان بن سعيد بن المعلّى « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان معتكفاً في المسجد فاجتمع إليه نساؤه ثم تفرقن ، فقال لصفية أقبلك إلى بيتك ، فذهب معها حتى أدخلها بيتها وفي رواية هشام المذكورة « وكان بيتها في دار أسامة » زاد في رواية عبد الرزاق عن معمر « وكان مسكنها في دار أسامة بن زيد » أي الدار التي صارت بعد ذلك لأسامة ابن زيد لأن أسامة إذ ذاك لم يكن له دار مستقلة بحيث تسكن فيها صفية ، وكانت بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حوالى أبواب المسجد وبهذا يتبين صحة ترجمة المصنف .

**قوله ( فتحدثت عنده ساعة )** زاد ابن أبي عتيق عن الزهري كما سيأتي في الأدب « ساعة من العشاء » .

**قوله ( ثم قامت تنقلب )** أي ترد إلى بيتها ( فقام معها يقلبها ) بفتح أوله وسكون القاف أي يردها

إلى منزلها .

**قوله ( حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة )** في رواية ابن أبي عتيق « الذي عند مسكن أم سلمة » والمراد بهذا بيان المكان الذي لقيه الرجلان فيه لإتيان مكان بيت صفية .

**قوله ( مر رجلان من الأنصار )** لم أقف على تسميتهما في شيء من كتب الحديث ، إلا أن ابن العطار في « شرح العمدة » زعم أنهما أسيد بن حضير وعباد بن بشر ولم يذكر لذلك مستنداً ، ووقع في رواية سفيان الآتية بعد ثلاثة أبواب « فأبصره رجل من الأنصار » بالإنفراد ، وقال ابن التين إنه وهم ثم قال : يحتمل تعدد القصة ، قلت : والأصل عدمه بل هو محمول على أن أحدهما كان تبعاً للآخر أو خص أحدهما بخطاب المشافهة دون الآخر ، ويحتمل أن يكون الزهري كان يشك فيه فيقول تارة رجل وتارة رجلان ، فقد رواه سعيد بن منصور عن هشيم عن الزهري « لقيه رجل أو رجلان » بالشك ، وليس لقوله رجل مفهوم ، نعم رواه مسلم من وجه آخر من حديث أنس بالإنفراد ، ووجهه ما قدمته من أن أحدهما كان تبعاً للآخر فحيث أفرد ذكر الأصل وحيث ثنى ذكر الصورة .

**قوله ( فسلما على رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية معمر « فنظرا إلى النبي صلى الله عليه وسلم

ثم أجازا « أى مضيا يقال جاز وأجاز بمعنى » ويقال جاز الموضع إذا سار فيه وأجازه إذا قطعه وخلفه ، وفي رواية ابن أبي عتيق « ثم نفذ » وهو بالفاء والمعجمة أى خلفه ، وفي رواية معمر « فلما رأيا النبي صلى الله عليه وسلم أسرعا » أى فى المشى ، وفي رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهرى عند ابن حبان « فلما رأياه استحييا فرجعا » فأفاد سبب رجوعهما وكأنهما لو استمرا ذاهبين إلى مقصدهما ما ردهما بل لما رأى أنهما تركا مقصدهما ورجعا ردهما .

**قوله ( على رسلكما )** بكسر الراء ويجوز فتحها أى على هينتكما فى المشى فليس هنا شيء تكررناه ، وفيه شيء محذوف تقديره امشيا على هينتكما ، وفي رواية معمر « فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم تعاليا » وهو بفتح اللام قال الداودى أى قفا ، وأنكره ابن التين وقد أخرجه عن معناه بغير دليل ، وفي رواية سفيان ، فلما أبصره دعاه فقال تعال .

**قوله ( إنما هى صفية بنت حي )** فى رواية سفيان « هذه صفية » .

**قوله ( فقالا سبحان الله يا رسول الله وكبر عليهما )** زاد النسائي من طريق بشر بن شعيب عن أبيه ذلك ، ومثله فى رواية ابن مسافر الآتية فى الخمس ، وكذا للإسماعيلي من وجه آخر عن أبي اليمان شيخ البخارى فيه ، وفي رواية ابن أبي عتيق عند المصنف فى الأدب « وكبر عليهما ما قال » وله من طريق عبد الأعلى عن معمر « فكبر ذلك عليهما » وفي رواية هشيم « فقال يا رسول الله هل نظن بك إلا خيرا » .

**قوله ( إن الشيطان يبلغ من ابن آدم مبلغ القدم )** كذا فى رواية ابن مسافر وابن أبي عتيق ، وفي رواية معمر « يجرى من الإنسان مجرى الدم » وكذا لابن ماجه من طريق عثمان بن عمر التميمي عن الزهرى ، زاد عبد الأعلى فقال « إني خفت أن تظنا ظنا » ، أن الشيطان يجرى ، الخ . وفي رواية عبد الرحمن بن إسحاق « ما أقول لكما هذا أن تكونا تظنان شرا ، ولكن قد علمت أن الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم » .

**قوله ( ابن آدم )** المراد جنس أولاد آدم فيدخل فيه الرجال والنساء كقوله « يا بني آدم » وقوله « يا بني إسرائيل » بلفظ المذكر إلا أن العرف عمه فأدخل فيه النساء .

**قوله ( وإني خشيت أن يقذف في قلوبكما شيئا )** كذا فى رواية ابن مسافر ، وفي رواية معمر « سوءاً أو قال شيئا » وعند مسلم وأبي داود وأحمد من حديث معمر « شرا » بمعجمه وراء بدل سوءاً ، وفي رواية هشيم « إني خفت أن يدخل عليكما شيئا » والمحصل من هذه الروايات أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينسبهما إلى أنهما يظنان به سوءاً لما تقرر عنده من صدق إيمانهما ، ولكن خشى عليهما أن يوسوس لهما الشيطان ذلك لأنهما غير معصومين فقد يفضى بهما ذلك إلى الهلاك فبادر إلى إعلامهما حسما للمادة وتعلما لمن بعدهما إذا وقع له مثل ذلك كما قاله الشافعي رحمه الله تعالى ، فقد روى الحاكم أن الشافعي كان فى مجلس ابن عيينة فسأله عن هذا الحديث فقال الشافعي : إنما قال لهما ذلك لأنه خاف عليهما الكفر إن ظنا به التهمة فبادر إلى إعلامهما نصيحة لهما قبل أن يقذف الشيطان فى نفوسهما شيئا يهلكان به . قلت : وهو بين من الطرق التى أسلفتها ، وغفل البزار فظن فى حديث صفية هذا واستبعد وقوعه ولم يأت بطائل ، والله الموفق .

وقوله « يبلغ » أو « يجرى » قيل هو على ظاهره وأن الله تعالى أقدره على ذلك ، وقيل هو على سبيل الاستعارة



من كثرة إغوائه ، وكأنه لا يفارق كالدّم فاشتركا في شدة الاتصال وعدم المفارقة . وفي الحديث من الفوائد جواز اشتغال المعتكف بالأُمور المباحة من تشييع زائره والقيام معه والحديث مع غيره ، وإباحة خلوة المعتكف بالزوجة ، وزيارة المرأة للمعتكف ، وبيان شفقتة صلى الله عليه وسلم على أمته وإرشادهم إلى ما يدفع عنهم الإثم . وفيه التحرز من التعرض لسوء الظن والاحتفاظ من كيد الشيطان والاعتذار ، قال ابن دقيق العيد : وهذا متأكد في حق العلماء ومن يقتدى به فلا يجوز لهم أن يفعلوا فعلا يوجب سوء الظن بهم وإن كان لهم فيه مخلص لأن ذلك سبب إلى إبطال الانتفاع بعلمهم ، ومن ثم قال بعض العلماء : ينبغي للحاكم أن يبين للمحكوم عليه وجه الحكم إذا كان خافيا نفيا للهمة . ومن هنا يظهر خطأ من يتظاهر بمظاهر السوء ويعتذر بأنه يجرب بذلك على نفسه ، وقد عظم البلاء بهذا الصنف والله أعلم . وفيه إضافة بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم إليهن ، وفيه جواز خروج المرأة ليلا ، وفيه قول « سبحان الله » عند التعجب ، وقد وقعت في الحديث لتعظيم الأمر وتهويله وللحياء من ذكره كما في حديث أم سليم ، واستدل به لأبي يوسف ومحمد في جواز تهادي المعتكف إذا خرج من مكان اعتكافه لحاجته وأقام زمناً يسيراً زائداً عن الحاجة ما لم يستغرق أكثر اليوم ، ولا دلالة فيه لأنه لم يثبت أن منزل صفية كان بينه وبين المسجد فاصل زائد ، وقد حد بعضهم اليسير بنصف يوم وليس في الخبر ما يدل عليه .

### باب الاعتكاف وخروج النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة عشرين

[٢٠٣٦]

١٩٨٣ - حدثني عبد الله بن منير سمع هارون بن إسماعيل نا علي بن المبارك نا يحيى ابن أبي كثير قال : سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن قال : سألت أبا سعيد الخدري قلت : هل سمعت رسول الله صلى الله عليه يذكّر ليلة القدر؟ قال : نعم ، اعتكفنا مع رسول الله صلى الله عليه العشر الأوسط من رمضان ، قال : فخرجنا صبيحة عشرين . قال : فخطبنا رسول الله صلى الله عليه صبيحة عشرين فقال : « إني أريت ليلة القدر ، وإنّي نسيتها ، فالتمسوها في العشر الأواخر في وتر ، فإنّي رأيت أن أسجد في ماء وطين ، ومن كان اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه عليه فليرجع » . فرجع الناس إلى المسجد وما نرى في السماء قزعة ، قال : فجاءت سحابة ، فمطرت ، وأقيمت الصلاة فسجد رسول الله صلى الله عليه في الطين والماء ، حتّى رأيت الطين في أرنبته وجبهته .

قوله ( باب الاعتكاف وخروج النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة عشرين ) أورد فيه حديث أبي سعيد ، وقد تقدم الكلام عليه قريباً ، وكأنه أراد بالترجمة تأويل ما وقع في حديث مالك من قوله « فلما كانت ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من اعتكافه صبيحتها » وقد تقدم توجيه ذلك وأن المراد بقوله صبيحتها الصبيحة التي قبلها ، قال ابن بطال : هو مثل قوله تعالى ﴿ لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها ﴾

فأضاف الضحى إلى العشية وهو قبلها ، وكل شيء متصل بشيء فهو مضاف إليه سواء كان قبله أو بعده .  
**قوله ( أريت )** بضم أوله وكسر الراء ، وفي رواية الكشميني « رأيت » بتقديم الراء وفتحها .  
**قوله ( نسيها )** بفتح النون وللكشميني بضمها وثقل السين .  
**قوله ( رأيت أفي أجد )** في رواية الكشميني « رأيت أن أجد » قال القفال : معناه أنه رأى من يقول له في النوم ليلة القدر ليلة كذا وكذا وعلامتها كذا وكذا ، وليس معناه أنه رأى ليلة القدر نفسها ثم نسيها لأن مثل ذلك لا ينسى . قلت : وقد تقدم للمصنف أن جبريل هو المخبر له بذلك .

### باب اعتكاف المستحاضة

[٢٠٣٧] ١٩٨٤ - فاقتيبة قال نا يزيد بن زريع عن خالد عن عكرمة عن عائشة قالت : اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه امرأة مستحاضة من أزواجه ، فكانت ترى الحمرة والصفرة ، فربما وضعت الطست تحتها وهي تصلي .

**قوله ( باب اعتكاف المستحاضة )** أورد فيه حديث عائشة ( اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة مستحاضة من أزواجه ) وقد تقدم الكلام عليه في كتاب الحيض ، وفي هذا اللفظ رد لقول من قال يحمل على أن قوله امرأة من نسائه أي من النساء اللواتي لهن به تعلق ، لأنه لم ينقل أن امرأة من أزواجه صلى الله عليه وسلم استحاضت ، وتقدم ذكر المستحاضة في عهده والخلاف فيهن ، ويستدرك هنا أن تسمية هذه الزوجة وقع في رواية سعيد بن منصور عن إسماعيل وهو ابن علي حداثا خالد وهو الحذاء الذي أخرجه المصنف من طريقه فذكر الحديث وزاد فيه « قال وحدثنا به خالد مرة أخرى عن عكرمة أن أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة » فأفاد بذلك معرفة عينها وازداد بذلك عدد المستحاضات . والله أعلم .

### باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه

[٢٠٣٨] ١٩٨٥ - فاسعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن علي بن حسين أن صفية زوج النبي صلى الله عليه أخبرته ... ح .  
 وحدثني عبد الله بن محمد قال نا هشام بن يوسف قال أنا معمر عن الزهري عن علي بن حسين : كان النبي صلى الله عليه في المسجد وعنده أزواجه ، فرحن ، فقال لصفية بنت حيي : لا تعجلي حتى أنصرف معك ، وكان بيتها في دار أسامة ، فخرج النبي صلى الله عليه معها ، فلقيه رجلان من الأنصار ، فنظرا إلى النبي صلى الله عليه ثم أجازا ، فقال لهما النبي صلى الله عليه : « تعاليا ، إنها صفية بنت حيي » ، فقالا : سبحان الله يا رسول الله ، قال : « إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم ، وإني خشيت أن يلقي في أنفسكما شيئا » .

قوله ( باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه ) ذكر فيه حديث صفية من وجهين عن الزهري : أحدهما من طريق عبد الرحمن بن خالد بن مسافر وهي موصولة ، والأخرى طريق هشام بن يوسف عن معمر وهي مرسلة ، وساقه هنا على لفظ معمر ، وأعاده بالإسناد المذكور هنا من طريق ابن مسافر في فرض الخمس على لفظه ، وقد بينت ما فيه من القوائد قريباً .

قوله ( في أنفسكما ) هو مثل قوله في الرواية الأخرى « في قلوبكما » ، وإضافة لفظ الجمع إلى المثنى كثير مسموع كقوله تعالى ﴿ فقد صغرت قلوبكما ﴾ .

### باب هل يدرك المعتكف عن نفسه؟

[٢٠٣٩] ١٩٨٦- نا إسماعيل بن عبد الله قال أخبرني أخي عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن الزهري عن علي بن حسين أن صفية أخبرته .

١٩٨٧- ونا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال سمعت الزهري يخبر عن علي بن حسين : أن صفية أتت النبي صلى الله عليه وهو معتكف ، فلما رجعت مشى معها ، فأبصره رجل من الأنصار ، فلما أبصره دعاه فقال : « تعال ، هي صفية - وربما قال سفيان - : هذه صفية - فإن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم » . قلت لسفيان : أتنه ليلاً؟ قال : فهل هو إلا ليلاً؟ .

قوله ( باب هل يدرك ) بفتح أوله وسكون الدال بعدها راء ثم همزة مضمومة أى يدفع ، وقوله ( عن نفسه ) أى بالقول والفعل . وقد دل الحديث على الدفع بالقول فيلحق به الفعل ، وليس المعتكف بأشد في ذلك من المصلي . ثم أورد المصنف فيه حديث صفية أيضاً من وجهين عن الزهري : أحدهما طريق ابن أبي عتيق وهي موصولة ، وإسماعيل بن عبد الله شيخه هو ابن أبي أويس ، وأخوه أبو بكر ، وسليمان هو ابن بلال ، والإسناد كله مدينون . والأخرى طريق سفيان وهي مرسلة ، وساقه على لفظ سفيان ، وأعاده بالإسناد المذكور هنا من طريق ابن أبي عتيق في الأدب على لفظه ، وقد بينت ما فيه أيضاً .

قوله ( قلت لسفيان ) وهو ابن عيينة ، القائل هو علي بن عبد الله بن المديني شيخ البخاري . وقوله ( وهل هو إلا ليلاً ) أى وهل وقع الإتيان إلا في الليل ؟ وليس المراد نفي إمكانه بل نفي وقوعه ، وقد وقع عند النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عن سفيان بن عيينة في نفس الحديث « أن صفية أتت النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة » .

### باب

مَنْ خَرَجَ مِنْ اعْتِكَافِهِ عِنْدَ الصُّبْحِ

[٢٠٤٠] ١٩٨٨- نا عبد الرحمن بن بشر قال نا سفيان عن ابن جريج عن سليمان الأحول - خال

ابن أبي نجيح - عن أبي سلمة عن أبي سعيد . ونا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي سعيد . قال : وأظن أن ابن أبي ليبيدنا عن أبي سلمة عن أبي سعيد قال : اعتكفنا مع رسول الله صلى الله عليه العشر الأوسط ، فلما كان صبيحة عشرين نقلنا متاعنا ، فأتانا رسول الله صلى الله عليه قال : « من كان اعتكف فليرجع إلى معتكفه ، فإني رأيت هذه الليلة ، ورأيتني أسجد في ماء وطين » . فلما رجع إلى معتكفه وهاجت السماء فمطرنا ، فوالذي بعثه بالحق لقد هاجت السماء من آخر ذلك اليوم ، وكان المسجد عريشاً فلقد رأيت على أنفه وأرنبته أثر الماء والطين .

قوله ( باب من خرج من اعتكافه عند الصبح ) ذكر فيه حديث أبي سعيد أيضاً وقد تقدم الكلام عليه مستوفى وهو محمول على أنه أراد اعتكاف الليالي دون الأيام ، وسبيل من أراد ذلك أن يدخل قبيل غروب الشمس ويخرج بعد طلوع الفجر ، فإن أراد اعتكاف الأيام خاصة فيدخل مع طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس ، فإن أراد اعتكاف الأيام والليالي معاً فيدخل قبل غروب الشمس ويخرج بعد غروب الشمس أيضاً . وقد وقع في حديث الباب « فلما كان صبيحة عشرين نقلنا متاعنا » وهو مشعر بأنهم اعتكفوا الليالي دون الأيام ، وحمله المهلب على نقل أنفاهم وما يحتاجون إليه من آلة الأكل والشرب والنوم ، إذ لا حاجة لهم بها في ذلك اليوم ، فإذا كان المساء خرجوا خفافاً . ولذلك قال « نقلنا متاعنا » ولم يقل خرجنا ، وقد تقدم في « باب تحرى ليلة القدر » من وجه آخر « فإذا كان حين يمسي من عشرين ليلة ويستقبل إحدى وعشرين رجع » وبذلك يجمع بين الطريقتين فإن القصة واحدة والحديث واحد وهو حديث أبي سعيد .

قوله ( حدثنا عبد الرحمن بن بشر ) كذا للأكثر وليس في رواية الأصيلي وكريمة قوله « ابن بشر » وذكره النسفي وحده تعليقاً فقال « وعبد الرحمن حدثنا سفيان » وهو ابن عيينة .

قوله ( عن ابن جريج ) في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان « حدثنا ابن جريج » .

قوله ( عن سليمان ) زاد الحميدي ابن أبي مسلم .

قوله ( وحدثنا محمد بن عمرو ) القائل هو سفيان وهو ابن عيينة وهو القائل أيضاً « وأظن أن ابن أبي ليبيد حدثنا » والحاصل أن لسفيان فيه ثلاثة أشياخ حدثوه به عن أبي سلمة ، وقد أخرجه أحمد عن سفيان قال « حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة وابن أبي ليبيد عن أبي سلمة سمعت أبا سعيد » ولم يقل « وأظن » ومحمد بن عمرو هو ابن علقمة اللثبي ولم يخرج له البخاري إلا مقروناً .

### باب الاعتكاف في سؤال

[٢٠٤١]

١٩٨٩ - حدثنا محمد قال أنا محمد بن فضيل بن غزوان عن يحيى بن سعيد عن عمرة

بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه يعتكف في كل رمضان ، فإذا

صَلَّى الغَدَاةَ حُلَّ مَكَانَهُ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ . قَالَ : فَاسْتَأْذَنَتْهُ عَائِشَةُ أَنْ تَعْتَكِفَ ، فَأَذِنَ لَهَا فَضَرِبَتْ فِيهِ قُبَّةً ، فَسَمِعَتْ بِهَا حَفْصَةُ فَضَرِبَتْ قُبَّةً ، وَسَمِعَتْ زَيْنَبُ بِهَا فَضَرِبَتْ قُبَّةً أُخْرَى . فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْغَدَاةِ أَبْصَرَ أَرْبَعَ قِبَابٍ ، فَقَالَ : « مَا هَذَا ؟ » فَأَخْبَرَ خَيْرَهُنَّ . فَقَالَ : « مَا حَمَلَهُنَّ عَلَى هَذَا الْبَرِّ ، أَنْزَعُوها فَلَا أَرَاهَا » ، فَزَعَتْ فَلَمْ يَعْتَكِفْ فِي رَمَضَانَ حَتَّى اعْتَكَفَ فِي آخِرِ الْعَشْرِ مِنْ شَوَّالٍ .

قوله ( باب الاعتكاف في شوال ) ذكر فيه حديث عمرة عن عائشة ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب اعتكاف النساء » .

قوله ( حدثنا محمد ) في رواية كريمة « هو ابن سلام » .

قوله ( فإذا صلى الغداة دخل مكانه ) في رواية الكشميني « حل » بمهمله وتشديد .

## باب

مَنْ لَمْ يَرَ عَلَيْهِ - إِذَا اعْتَكَفَ - صَوْمًا

١٩٩٠ - نا إسماعيل بن عبد الله عن أخيه عن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر عن عمر بن الخطاب أنه قال : يا رسول الله ، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، فقال له النبي صلى الله عليه : « أَوْفِ نَذْرَكَ » . فاعتكف ليلة . [٢٠٤٢]

قوله ( باب من لم ير عليه إذا اعتكف صومًا ) ذكر فيه قصة عمر في نذره اعتكاف ليلة ، وقد تقدمت مباحثه في « باب الاعتكاف ليلاً » .

## باب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم

١٩٩١ - نا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر : أن عمر نذر في الجاهلية أن يعتكف في المسجد الحرام - قال : أراه قال ليلة - فقال رسول الله صلى الله عليه : « أَوْفِ بِنَذْرِكَ » . [٢٠٤٣]

قوله ( باب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم ) أي هل يلزمه الوفاء بذلك أم لا ؟ ذكر فيه قصة عمر أيضاً وترجم له في أبواب النذر « إذا نذر أو حلف لا يكلم إنساناً في الجاهلية ثم أسلم » وكأنه ألحق اليمين بالنذر لاشتراكهما في التعليق ، وفيه إشارة إلى أن النذر واليمين ينعقد في الكفر حتى يجب الوفاء بهما على من أسلم ، وستأتي مباحثه في كتاب النذر إن شاء الله تعالى .

**قوله ( قال أراه ليلة )** بضم أوله أى أظنه ، والقائل ذلك هو عبيد شيخ البخارى أو البخارى نفسه ، فقد رواه الإسماعيلي وغيره من طريق أخرى عن أبى أسامة بغير شك .

### باب الاعتكاف في العشر الأوسط من رمضان

١٩٩٢- نا عبد الله بن أبي شيبه قال نا أبو بكر عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة [٢٠٤٤]  
قال : كان النبي صلى الله عليه يعتكف في كل رمضان عشرة أيام ، فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين .

[الحديث : ٢٠٤٤ - طرفه في : ٤٩٩٨ .]

**قوله ( باب الاعتكاف في العشر الأوسط من رمضان )** كأنه أشار بذلك إلى أن الاعتكاف لا يختص بالعشر الأخير وإن كان الاعتكاف فيه أفضل .

**قوله ( حدثنا أبو بكر )** هو ابن عياش ، وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم ، والإسناد إلى أبي صالح كوفيون .

**قوله ( يعتكف في كل رمضان عشرة أيام )** في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش عند النسائي « يعتكف العشر الأواخر من رمضان » قال ابن بطال : مواظبته صلى الله عليه وسلم على الاعتكاف تدل على أنه من السنن المؤكدة ، وقد روى ابن المنذر عن ابن شهاب أنه كان يقول : عجباً للمسلمين ، تركوا الاعتكاف ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يتركه منذ دخل المدينة حتى قبضه الله اه . وقد تقدم قول مالك أنه لم يعلم أن أحداً من السلف اعتكف إلا أبا بكر بن عبد الرحمن ، وإن تركهم لذلك لما فيه من الشدة .

**قوله ( فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين )** قيل السبب في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم علم بانقضاء أجله فأراد أن يستكثر من أعمال الخير ليبين لأئمة الاجتهاد في العمل إذا بلغوا أقصى العمل ليلقوا الله على خير أحوالهم ، وقيل السبب فيه أن جبريل كان يعارضه بالقرآن في كل رمضان مرة ، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه به مرتين فلذلك اعتكف قدر ما كان يعتكف مرتين . ويؤيده أن عند ابن ماجه عن هناد عن أبي بكر بن عياش في آخر حديث الباب متصلاً به « وكان يعرض عليه القرآن في كل عام مرة ، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه عليه مرتين » . وقال ابن العربي : يحتمل أن يكون سبب ذلك أنه لما ترك الاعتكاف في العشر الأخير بسبب ما وقع من أزواجه واعتكف بدله عشرًا من شوال اعتكف في العام الذي يليه عشرين ليتحقق قضاء العشر في رمضان اه . وأقوى من ذلك أنه إنما اعتكف في ذلك العام عشرين لأنه كان العام الذي قبله مسافراً ، ويدل لذلك ما أخرجه النسائي واللفظ له وأبو داود وصححه ابن حبان وغيره من حديث أبي بن كعب « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، فسافر عاماً فلم يعتكف ، فلما كان العام المقبل اعتكف عشرين » ويحتمل تعدد هذه القصة بتعدد السبب فيكون مرة بسبب ترك الاعتكاف لعذر السفر ومرة بسبب عرض القرآن مرتين . وأما مطابقة الحديث للترجمة

فإن الظاهر بإطلاق العشرين أنها متوالية فيتعين لذلك العشر الأوسط أو أنه حمل المطلق في هذه الرواية على المقيد في الروايات الأخرى .

### باب مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ

[٢٠٤٥] ١٩٩٣- نا محمد بن مقاتل أبو الحسن قال نا عبد الله قال نا الأوزاعي قال حدثني يحيى ابن سعيد قال حدثني عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه ذكر أن يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، فاستأذنته عائشة فأذن لها ، وسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت ، فلما رأت ذلك زينب بنت جحش أمرت ببناء فبني لها . قالت : وكان رسول الله صلى الله عليه إذا صلى انصرف إلى بنائه ، فبصر بالأبنية فقال : « ما هذا ؟ » قالوا : بناء عائشة وحفصة وزينب . فقال رسول الله صلى الله عليه : « ألبس أردن بهذا ؟ ! ما أنا بمعتكف » . فرجع . فلما أفطر اعتكف عشراً من شوال .

قوله ( باب من أراد أن يعتكف ثم بدا له أن يخرج ) أورد فيه حديث عمرة عن عائشة ، وقد تقدمت مباحثه ، وفيه إشارة إلى الجزم بأنه لم يدخل في الاعتكاف ثم خرج منه ، بل تركه قبل الدخول فيه ، وهو ظاهر السياق خلافاً لمن خالف فيه .

### باب الْمُعْتَكِفِ يُدْخِلُ رَأْسَهُ الْبَيْتَ لِلْغُسْلِ

[٢٠٤٦] ١٩٩٤- نا عبد الله بن محمد قال نا هشام بن يوسف قال أنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة : أنها كانت ترجل النبي صلى الله عليه وهي حائض وهو معتكف في المسجد وهي في حجرتها يناولها رأسه .

قوله ( باب المعتكف يدخل رأسه البيت للغسل ) أورد فيه حديث عائشة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عنها ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الاعتكاف .

( تنبيه ) : الرأس مذكر اتفاقاً ووهم من أنه من الفقهاء وغيرهم .

( خاتمة ) : اشتملت أحاديث التراويح وليلة القدر والاعتكاف من الأحاديث المرفوعة على تسعة وثلاثين حديثاً ، المعلق منها حديثان ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثون حديثاً ، والخالص منها تسعة أحاديث وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث ابن عباس في ليلة القدر وحديث أبي هريرة في اعتكاف عشرين ليلة ، وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم أثر عمر في جمع الناس على أبي بن كعب في التراويح وهو موصول ، وأثر الزهري في ذلك ، وأثر ابن عيينة في ليلة القدر ، وأثر ابن عباس في التماس ليلة القدر ليلة أربع وعشرين . والله أعلم .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب البيوع

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم • كتاب البيوع • وقول الله تعالى ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ وقوله ﴿ إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم ﴾ ) كذا للأكثر ، ولم يذكر النسفي ولا أبو ذر الآيتين والبيوع جمع بيع ، وجمع لاختلاف أنواعه . والبيع نقل ملك إلى الغير بثمن ، والشراء قبوله ، ويطلق كل منهما على الآخر . وأجمع المسلمون على جواز البيع والحكمة تقتضيه لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه غالباً وصاحبه قد لا يبذله له ففي تشريع البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج ، والآية الأولى أصل في جواز البيع ، وللعلماء فيها أقوال أصحها أنه عام مخصوص ، فإن اللفظ لفظ عموم يتناول كل بيع فيقتضى إباحة الجميع ، لكن قد منع الشارع بيوعاً أخرى وحرّمها فهو عام في الإباحة مخصوص بما لا يدل الدليل على منعه . وقيل عام أريد به الخصوص ، وقيل مجمل بينته السنة ، وكل هذه الأقوال تقتضي أن المفرد المحلى بالألف واللام يعم . والقول الرابع أن اللام في البيع للعهد وأنها نزلت بعد أن أباح الشرع بيوعاً وحرم بيوعاً فأريد بقوله ﴿ وأحل الله البيع ﴾ أى الذى أحله الشرع من قبل . ومباحث الشافعي وغيره تدل على أن البيوع الفاسدة تسمى بيعاً وإن كانت لا يقع بها الحث لبناء الأيمان على العرف والآية الأخرى تدل على إباحة التجارة في البيوع الحالة وأولها في البيوع المؤجلة .

### باب ما جاء في قول الله عز وجل:

﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ... ﴾ إلى آخر السورة . وقوله : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ .



ابن عبد الرحمن أن أباه ريرة قال: إنكم تقولون: إن أباه ريرة يُكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه، وتقولون: ما بال المهاجرين والأنصار لا يحدثون عن رسول الله صلى الله عليه بمثلي حديث أبي هريرة؟ وإن إخوتي من المهاجرين كان يشغلهم صفق بالأسواق وكنت ألزم رسول الله صلى الله عليه على ملء بطني، فأشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا. وكان يشغل إخوتي من الأنصار عمل أموالهم، وكنت امرأة مسكيناً من مساكين الصفة أعني حين ينسون، وقد قال رسول الله صلى الله عليه في حديث يحدثه: «إنه لن يبسط أحد ثوبه حتى أقضي مقالتي هذه ثم يجمع إليه ثوبه إلا وعى ما أقول»، فبسطت ثوباً علي، حتى إذا قضى رسول الله صلى الله عليه مقالته جمعها إلى صدري، فما نسيت من مقالة رسول الله صلى الله عليه تلك من شيء.

[٢٠٤٨] ١٩٩٦ - نا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده قال: قال عبد الرحمن بن عوف: لما قدمنا المدينة آخى رسول الله صلى الله عليه بيني وبين سعد بن الربيع، فقال سعد بن الربيع: إنني أكثر الأنصار مالاً، فأقسم لك نصف مالي، وانظر أي زوجتي هويت نزلت لك عنها، فإذا حلت تزوجتها. قال: فقال له عبد الرحمن: لا حاجة لي في ذلك، هل من سوق فيه تجارة؟ قال: سوق قينقاع. قال: فغدا إليه عبد الرحمن فأتني بأقط وسمن. قال: ثم تابع الغدو، فما لبث أن جاء عبد الرحمن عليه أثر صفرة. فقال رسول الله صلى الله عليه: «تزوجت؟» قال: نعم. قال: «ومن؟» قال: امرأة من الأنصار. قال: «كم سقت؟» قال: زنة نواة من ذهب - أو نواة من ذهب - فقال له النبي صلى الله عليه: «أولم ولو بشاة».

[الحديث ٢٠٤٨ - ٢٠٤٩ طرفه في: ٣٧٨٠].

[٢٠٤٩] ١٩٩٧ - ونا أحمد بن يونس قال نا زهير قال نا حميد عن أنس قال: قدم عبد الرحمن ابن عوف المدينة، فأخى النبي صلى الله عليه بينه وبين سعد بن الربيع الأنصاري، وكان سعد ذا غنى - فقال لعبد الرحمن: أقاسمك مالي نصفين وأزوجك. قال: بارك الله لك في أهلك ومالك، دلوني على السوق، فما رجعت حتى استفضل أقطاً وسمناً، فأتني به أهل منزله. فمكثنا يسيراً - أو ما شاء الله - فجاء وعليه وضر من صفرة فقال له النبي صلى الله عليه: «مهيم؟» قال: يا رسول

الله، تزوجت امرأة من الأنصار. قال: «ما سقت إليها؟» قال: نواة من ذهب - أو وزن نواة من ذهب - قال: «أولم ولو بشاة».

[الحديث ٢٠٤٩ - أطرافه في: ٢٢٩٣، ٣٧٨١، ٣٩٣٧، ٥٠٧٢، ٥١٤٨، ٥١٥٣، ٥١٥٥، ٥١٦٧، ٦٠٨٢،

[٦٣٨٦].

[٢٠٥٠]

١٩٩٨ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا سفيان عن عمرو عن ابن عباس قال: كانت عكاظ ومجنة وذو المجاز أسواقاً في الجاهلية، فلما كان الإسلام فكأنهم تأثموا فيه، فنزلت: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ في مواسم الحج. قرأها ابن عباس.

قوله (باب ما جاء في قول الله عز وجل ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ إلى آخر السورة) كذا لأبي ذر، وللنسفي «الآيتين» أى إلى آخر الآيتين، وساق في رواية كريمة الآيتين بتمامهما.

قوله (وقوله ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾) والآية الأولى يؤخذ منها مشروعية البيع من طريق عموم ابتغاء الفضل لأنه يشمل التجارة وأنواع التكسب، واختلف في الأمر المذكور فالأكثر على أنه للإباحة، ونكتتها مخالفة أهل الكتاب في منع ذلك يوم السبت فلم يحظر ذلك على المسلمين، وقال الداودي الشارح: هو على الإباحة لمن له كفاف ولمن لا يطبق التكسب، وعلى الوجوب للقادر الذي لا شيء عنده لثلا يحتاج إلى السؤال وهو محرم عليه مع القدرة على التكسب، وسيأتي بقية تفسير الآيتين في تفسير الجمعة. وأغرب بعض الشراح فقال: إن الآيات المذكورة ظاهرة في إباحة التجارة إلا الأخيرة فهي، إلى النهي عنها أقرب، يعني قوله ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾ النع ثم أجاب بأن التجارة المذكورة مقيدة بالصفة المذكورة، فمن ثم أشير إلى دمجها، فلو خلت عن المعارض لم تدم. والذي يظهر أن مراد البخاري بهذه الترجمة قوله ﴿وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ وأما ذكر التجارة فيها فقد أفردته بترجمة تأتي بعد ثمانية أبواب، والآية الثانية فيها تقييد التجارة بالمباحة بالتراضى. وقوله ﴿أَمْوَالَكُمْ﴾ أى مال كل إنسان لا يصرفه في محرم، أو المعنى لا يأخذ بعضكم مال بعض. وقوله ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾ الاستثناء منقطع اتفاقاً والتقدير لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل، لكن إن حصلت بينكم تجارة وتراضيتم بها فليس بباطل، وروى أبو داود من حديث أبي سعيد مرفوعاً «إنما البيع عن تراض» وهو طرف من حديث طويل، وروى الطبري من مرسل أبي قلابة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يتفرق بيعان إلا عن رضا» ورجاله ثقات، ومن طريق أبي زرعة بن عمرو أنه كان إذا بايع رجلاً يقول له: خيرنى. ثم يقول: قال أبو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يفترق اثنان - يعني في البيع - إلا عن رضا» وأخرجه أبو داود أيضاً، وسيأتي الكلام في الخيار قريباً إن شاء الله تعالى. ومن طريق سعيد عن قتادة أنه تلا هذه الآية فقال: التجارة رزق من رزق الله لمن طلبها بصدقها. ثم ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث: الأول حديث أبي هريرة.

**قوله ( أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة )** كذا في رواية شعيب ، وقد تقدم في أواخر كتاب العلم من طريق مالك عن الزهري فقال « عن الأعرج » وهو صحيح عن الزهري عن كل منهم ، وطريقه عن الأعرج مختصرة ، وسيأتي في الاعتصام من طريق سفيان عن الزهري أتم منه وقد تقدمت مباحث الحديث هناك . والمقصود منه قول أبي هريرة « إن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق » والصفق بفتح المهملة - ووقع في رواية القابسي بالسین وسكون الفاء بعدها قاف - والمراد به التبايع ، وسميت البيعة صفقة لأنهم اعتادوا عند لزوم البيع ضرب كف أحدهما بكف الآخر إشارة إلى أن الأملاك تضاف إلى الأبدى ، فكان يد كل واحد استقرت على ما صار له . ووجه الدلالة منه وقوع ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم واطلاعه عليه وتقريره له .

**قوله ( على ملء بطنى )** أى مقتنعاً بالقوت أى فلم تكن له غيبة عنه .

**قوله ( نمرة )** بفتح النون وكسر الميم أى كساء ملوناً . وقال ثعلب : هى نوب مخطط ، وقال القرأز : دراعة تلبس فيها سواد وبياض . وقد تقدمت بقية مباحثه في أواخر كتاب العلم ، لأنه ساق هذا الكلام الأخير هناك من وجه آخر عن أبي هريرة ، ويأتى شيء من ذلك في كتاب الاعتصام . الحديث الثانى حديث عبد الرحمن بن عوف .

**قوله ( عن جده )** هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف .

**قوله ( قال : قال عبد الرحمن بن عوف )** فى رواية أبى نعيم فى « المستخرج » من طريق يحيى الحماني عن إبراهيم بن سعد بسنده عن عبد الرحمن بن عوف فهو من مسند عبد الرحمن ، وقد أخرجه المصنف فى « فضائل الأنصار » عن إسماعيل بن عبد الله وهو ابن أبى أويس عن إبراهيم بن سعد فقال « عن أبيه عن جده قال : لما قدموا المدينة آخى الخ » فهو من هذه الطريق مرسل ، وقد تبين لى بالطريق التى فى هذا الباب أنه موصول .

**قوله ( آخى )** تقدم فى الصيام بيان وقت المؤاخاة فى قصة سلمان وأبى الدرداء .

**قوله ( سعد بن الربيع )** سأذكر ترجمته فى « فضائل الأنصار » .

**قوله ( نزلت لك عنها )** أى طلقها لأجلك ، و « حلت » أى انقضت عدتها . وسيأتى الكلام على هذا الحديث مستوفى فى « الوليمة » من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى ، قال ابن التين : كان هذا القول من سعد قبل أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم الأنصار أن يكفوا المهاجرين العمل ويعطوهم نصف الثمرة .

**قوله ( قبئع )** بفتح القاف وسكون التحتانية وضم النون بعدها قاف : قبيلة من اليهود نسب السوق إليهم ، وذكر ابن التين أنه ضبط قبئع بكسر النون فى أكثر نسخ القابسي وهو صواب أيضاً ، وقد حكى فتحها أيضاً ، صرف قبئع على إرادة الحى ، وتركه على إرادة القبيلة .

**قوله ( تابع الغلو )** أى داوم الذهاب إلى السوق للتجارة . الحديث الثالث حديث أنس فى قصة عبد الرحمن بن عوف المذكورة . وقد أورده المصنف من طرق عن حميد وعن ثابت وعن عبد العزيز ابن صهيب كلهم عن أنس ، وليس فى شيء منها أن أنساً حمله عن عبد الرحمن إلا ما وقع فى رواية لمسلم

وللسائئ عن طريق عبد العزيز عن أنس فقال « عن عبد الرحمن بن عوف قال : رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى » فذكر الحديث . ووقع عند الدارقطني من طريق مالك عن حميد عن أنس عن عبد الرحمن ابن عوف أيضاً وذكر أن روح بن عبادة تفرد به عن مالك ، والمحفوظ عنه كما رواه الجماعة ، وسيأتي الكلام على حديث أنس وبيان فوائد طرقه واختلافها في « الوليمة » إن شاء الله تعالى . والغرض من إيراد هذين الحديثين اشتغال بعض الصحابة بالتجارة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وتقريره على ذلك ، وفيه أن الكسب من التجارة ونحوها أولى من الكسب من الهبة ونحوها . الحديث الرابع حديث ابن عباس في ذكر أسواق الجاهلية وتقريرها في الإسلام ، وقد تقدم الكلام عليه في أثناء كتاب الحج ، وقوله فيه ( وكان الإسلام ) أي وجاء الإسلام ، فكان هنا تامة ، و « تأموا » أي طرحو! الإثم ، والمعنى تركوا التجارة في الحج حذراً من الإثم ، وقراءة ابن عباس « في مواسم الحج » معدودة من الشاذ الذي صح إسناده وهو حجة وليس بقرآن .

### باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات

١٩٩٩ - حدثني محمد بن المثنى قال نا ابن أبي عدي عن ابن عون عن الشعبي سمعتُ النعمان بن بشير سمعتُ النبي صلى الله عليه... ح. [٢٠٥١]

ونا علي بن عبد الله قال نا ابن عيينة قال نا أبو فروة عن الشعبي سمعتُ النعمان بن بشير سمعتُ النبي صلى الله عليه... ح.

وحدثني عبد الله بن محمد قال نا ابن عيينة عن أبي فروة سمعتُ الشعبي سمعتُ النعمان عن النبي صلى الله عليه... ح.

نا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن أبي فروة عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال النبي صلى الله عليه : « الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما أمورٌ مشتبهة ، فمن ترك ما شبه عليه من الإثم كان لما استبان أترك ، ومن اجتراً على ما يشك فيه من الإثم أو شك أن يواقع ما استبان . والمعاصي حمى الله ، من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقع » .

قوله ( باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات ) ذكر فيه حديث النعمان بن بشير بلفظ الترجمة وزيادة ، فأورده من طريقين عن الشعبي عنه ، والثانية من طريقين عن أبي فروة عن الشعبي ، فأورده أولاً من طريق عبد الله بن عون عن الشعبي ثم من طريق ابن عيينة عن أبي فروة عن الشعبي صرح تارة بالتحديث لابن عيينة عن أبي فروة وثانياً بالتصريح بسماع أبي فروة من الشعبي وبسماع الشعبي من النعمان على المنبر وبسماع النعمان من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ساقه المصنف من طريق سفيان وهو الثوري

عن أبي فروة وساقه على لفظه كما صرح بذلك أبو نعيم في « المستخرج » وأما لفظ ابن عيينة فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والإسماعيلي من طريقه ولفظه « حلال بين وحرام بين ومشتبهات بين ذلك » فذكره وفي آخره « ولكل ملك حمى وحى الله في الأرض معاصيه » ، وأما لفظ ابن عون فأخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما بلفظ « إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما أمور مشتبهات - وأحياناً يقول مشتبه - وسأضرب لكم في ذلك مثلاً : إن الله حمى حمى ، وإن حمى الله ما حرم ، وأنه من يرع حول الحمى يوشك أن يخالطه ، وأنه من يخالط الريبة يوشك أن يجسر » . وأبو فروة المذكور هو الأكبر واسمه عروة بن الحارث الهمداني الكوفي ، ولهم أبو فروة الأصغر الجهني الكوفي واسمه مسلم بن سالم ما له في البخارى سوى حديث واحد في أحاديث الأنبياء .

**قوله ( قال النبي صلى الله عليه وسلم )** في الرواية الأولى « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم » وقد قدمت في الإيمان الرد على من نفي سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( الحلال بين والحرام بين إلخ )** فيه تقسيم الأحكام إلى ثلاثة أشياء ، وهو صحيح لأن الشيء إما أن ينص على طلبه مع الوعيد على تركه ، أو ينص على تركه مع الوعيد على فعله ، أو لا ينص على واحد منهما . فالأول الحلال البين ، والثاني الحرام البين . فعنى قوله « الحلال بين » أى لا يحتاج إلى بيانه ويشترك في معرفته كل أحد ، والثالث مشتبه لخفاؤه فلا يدري هل هو حلال أو حرام ، وما كان هذا سبيله ينبغى اجتنابه لأنه إن كان في نفس الأمر حراماً فقد برئ من تبعته وإن كان حلالاً فقد أجز على تركها بهذا القصد لأن الأصل في الأشياء مختلف فيه حظراً وإباحة ، والأولان قد يردان جميعاً فإن علم المتأخر منهما وإلا فهو من حيز القسم الثالث ، وسأذكر ما فسرت به الشبهة بعد هذا الباب ، والمراد أنها مشتبه على بعض الناس بدليل قوله عليه السلام « لا يعلمها كثير من الناس » وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى هذا الحديث مستوفى في « باب فضل من استبرأ لدينه وعرضه » من كتاب الإيمان ، وقد توارد أكثر الأئمة المخرجين له على إيماده في كتاب البيوع لأن الشبهة في المعاملات تقع فيها كثيراً ، وله تعلق أيضاً بالنكاح وبالصيد والذبائح والأطعمة والأشربة وغير ذلك مما لا يخفى والله المستعان . وفيه دليل على جواز الجرح والتعديل قاله البغوى في « شرح السنة » واستنبط منه بعضهم منع إطلاق الحلال والحرام على ما لا نص فيه لأنه من جملة ما لم يستتب ، لكن قوله صلى الله عليه وسلم « لا يعلمها كثير من الناس » يشعر بأن منهم من يعلمها . وقوله في هذه الطريق « استبان » أى ظهر تحريره . وقوله « أوشك » أى قرب لأن متعاطى الشبهات قد يصادف الحرام وإن لم يتعمده أو يقع فيه لاعتياده التساهل .

### باب تفسير المشتبهات

وقال حسان بن أبي سنان : ما رأيت شيئاً أهون من الورع ، دغ ما يريك إلى ما لا يريك .

٢٠٠٠ - فامحمد بن كثير قال أنا سفيان قال أنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين

قال نا عبد الله بن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث : أن امرأة سوداء جاءت فزعمت أنها أرضعتُهما فذكر للنبي صلى الله عليه ، فأعرض عنه وتبسم النبي صلى الله عليه قال : « كيف وقد قيل ؟ » وكانت تحته بنت أبي إهاب التميمي .

[٢٠٥٣] ٢٠٠١ - نا يحيى بن قزعة قال نا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة : كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمعة مني فاقبضه . قالت : فلما كان عام الفتح أخذه سعد بن أبي وقاص وقال : ابن أخي ، قد عهد إلي فيه . فقام عبد بن زمعة فقال : أخي ، وابن وليدة أبي ولد على فراشه . فتساقا إلى النبي صلى الله عليه ، فقال سعد : يا رسول الله ، ابن أخي ، كان قد عهد إلي فيه . فقال عبد بن زمعة : أخي ، وابن وليدة أبي ، ولد على فراشه . فقال : النبي صلى الله عليه : « هو لك يا عبد بن زمعة » . ثم قال النبي صلى الله عليه : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » . ثم قال لسودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه : « احتجبي منه ، لما رأى من شبهه بعتبة ، فما رآها حتى لقي الله عز وجل » .

[الحديث ٢٠٥٣ - أطرافه في : ٢٢١٨ ، ٢٤٢١ ، ٢٥٢٣ ، ٢٧٤٥ ، ٤٣٠٣ ، ٦٧٤٩ ، ٦٧٦٥ ، ٦٨١٧ ، ٧١٨٢ .]

[٢٠٥٤] ٢٠٠٢ - نا أبو الوليد قال نا شعبة قال أخبرني عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن عدي ابن حاتم قال : سألت رسول الله صلى الله عليه عن المعراض ، فقال : « إذا أصاب بحدّه فكل ، وإذا أصاب بعرضه فقتل فلا تأكل ، فإنه وقيذ » . قلت : يا رسول الله ، أرسل كلبى وأسمي ، فأجد معه على الصيد كلباً آخر لم أسم عليه ، ولا أدري أيهما أخذ . قال : « لا تأكل ، إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر » .

**قوله ( باب تفسير المشبهات )** بتشديد الموحدة ، وللنسي بضمين خففاً بغير ميم ، ولا بن عساكر بضم الميم وزيادة تاء لما تقدم في حديث النعمان بن بشير « إن الشبهات لا يعلمها كثير من الناس » واقتضى ذلك أن بعض الناس يعلمها ، أراد المصنف أن يعرف الطريق إلى معرفتها لتجنب . فذكر أولاً ما يضبطها ، ثم أورد أحاديث يؤخذ منها مراتب ما يجب اجتنابه منها ، ثم ثنى بباب فيه بيان ما يستحب منها ، ثم ثلث بباب فيه بيان ما يكره . وشرح ذلك أن الشيء إما أن يكون أصله التحريم أو الإباحة أو يشك فيه ، فالأول كالصيد فإنه يحرم أكله قبل ذكاته فإذا شك فيها لم يزل عن التحريم إلا بيقين ، وإليه الإشارة بحديث عدي ابن حاتم . والثاني كالطهارة إذا حصلت لا ترفع إلا بيقين الحدث وإليه الإشارة بحديث عبد الله بن زيد في الباب الثالث ، ومن أمثلته من له زوجة وعبد وشك هل طلق أو أعتق فلا عبرة بذلك وهما على ملكه .

والثالث ما لا يتحقق أصله ويتردد بين الحظر والإباحة فالأولى تركه ، وإليه الإشارة بحديث التمرة الساقطة في الباب الثاني .

**قوله ( وقال حسان بن أبي سنان )** هو البصري أحد العباد في زمن التابعين ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد وصله أحمد في « الزهد » وأبو نعيم في « الحلية » عنه بلفظ « إذا شككت في شيء فاتركه » ولأبي نعيم من وجه آخر اجتمع يونس بن عبيد وحسان بن أبي سنان فقال يونس ما عاجلت شيئاً أشد على من الورع . فقال حسان ما عاجلت شيئاً أهون على منه ، قال : كيف ؟ قال حسان : تركت ما يريني إلى ما لا يريني فاسترحت . قال بعض العلماء : تكلم حسان على قدر مقامه ، والترك الذي أشار إليه أشد على كثير من الناس من تحمل كثير من المشاق الفعلية . وقد ورد قوله « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » مرفوعاً أخرجه الترمذي والنسائي وأحمد وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي . وفي الباب عن أنس عند أحمد من حديث ابن عمر عند الطبراني في « الصغير » ومن حديث أبي هريرة ووائل بن الأسقع ومن قول ابن عمر أيضاً وابن مسعود وغيرهما .

**قوله ( يريبك )** بفتح أوله ويجوز الضم يقال رابه يريبه بالفتح وأرابه يريبه بالضم ريبة وهي الشك والتردد ، والمعنى إذا شككت في شيء فدعه ، وترك ما يشك فيه أصل عظيم في الورع . وقد روى الترمذي من حديث عطية السعدي مرفوعاً « لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً مما به البأس » وقد تقدمت الإشارة إليه في كتاب الإيمان ، قال الخطابي كل ما شككت فيه فالورع اجتنابه . ثم هو على ثلاثة أقسام : واجب ومستحب ومكروه ، فالواجب اجتناب ما يستلزم ارتكاب المحرم ، والمندوب اجتناب معاملة من أكثر ماله حرام ، والمكروه اجتناب الرخص المشروعة على سبيل التنطع . الحديث الأول حديث عقبة بن الحارث في الرضاع ، ووجه الدلالة منه قوله « كيف وقد قيل ؟ فإنه يشعر بأن أمره بفراق امرأته إنما كان لأجل قول المرأة إنها أرضعتها ، فاحتمل أن يكون صحيحاً فيتركب الحرام ، فأمره بفراقها احتياطاً على قول الأكثر ، وقيل بل قبل شهادة المرأة وحدها على ذلك ، وستأني مباحته في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة ، وستأني مباحته في كتاب الفرائض ، ووجه الدلالة منه قوله صلى الله عليه وسلم « احتجبي منه ياسودة » مع حكمه بأنه أخوها لأبيها ، لكن لما رأى الشبه البين فيه من غير زمعة أمر سودة بالاحتجاب منه احتياطاً في قول الأكثر ، واعترض الداودي فقال : ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء ، وأجاب ابن التين بأن وجهه أن المشبهات ما أشبهت الحلال من وجه والحرام من وجه ، وبيانه من هذه القصة أن إلحاقه بزمعة يقتضي أن لا تحتجب منه سودة والشبه بعتبة يقتضي أن تحتجب . وقال ابن القصار : إنما حجب سودة منه لأن للزوج أن يمنع زوجته من أخيها وغيره من أقاربها . وقال غيره : بل وجب ذلك لغلط أمر الحجاب في حق أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو اتفق مثل ذلك لغيره لم يجب الاحتجاب كما وقع في حق الأعرابي الذي قال له « لعله نزع عرق » . الحديث الثالث حديث عدى بن حاتم في الصيد ، ووجه الدلالة منه قوله « إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر » فبين له وجه المنع وهو ترك التسمية ، وأبعد من استدلال به على سد اللرائع .

## باب ما يُتَنَزَّهُ مِنَ الشُّبُهَاتِ

٢٠٠٣ - نَاقِصَةُ قَالَ نَاسِفِيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ طَلْحَةَ عَنْ أَنَسٍ: مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِتَمْرَةٍ مَسْقُوطَةٍ فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً لَأَكَلْتُهَا».

وَقَالَ هَمَّامٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَجْدُ تَمْرَةً سَاقِطَةً عَلَى فَرَاشِي».

[الحديث ٢٠٥٥ - طرفه في: ٢٤٣١].

**قوله (باب ما يتنزه)** بضم أوله أى يجتنب (من الشبهات) . وللكشميني « يكره » بدل يتنزه .  
**قوله (حدثنا سفيان)** هو الثوري ومنصور هو ابن المعتمر وطلحة هو ابن مطرف ، والإسناد كله كوفيون إلا الصحابي فإنه سكن البصرة وقد دخل الكوفة مراراً ، وصرح يحيى القطان بالتحديث بين منصور وسفيان كما سيأتي في اللقطة .

**قوله (مسقوطة)** كذا للأكثر . وفي رواية كريمة « مسقطة » بضم أوله وفتح القاف ، قال ابن التيمي قوله « مسقوطة » كلمة غريبة لأن المشهور أن سَقَطَ لازم والعرب قد تذكر الفاعل بلفظ المفعول ، واستشهد له الخطابي بقوله تعالى ﴿ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ أى آتياً وقال ابن الدين : مسقوطة بمعنى ساقطة كقوله حجاجاً مستوراً أى ساتراً . وقال ابن مالك في الشواهد : قوله مسقوطة بمعنى مسقطة ولا فعل له ، ونظيره مرقوق بمعنى مرق أى مسترق عن ابن جني ، قال : وكما جاء مفعول ولا فعل له جاء فعل ولا مفعول له كقراءة النخعي ﴿ عَمُوا وَصَمُوا ﴾ بضم أولهما ولم يحيى مصموم اكتفاء بأصم . قلت . وقد أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن قبيصة شيخ البخاري فيه فقال « مطروحة » وأخرجه أبو نعيم من وجهين آخرين عن قبيصة شيخ البخاري فيه فقال « بتمرة » ولم يقل مسقوطة ولا مسقطة .

**قوله (وقال همام إلخ)** وصله في اللقطة بتمامه ولفظه « إني لأنتدب إلى أهلي فأجد التمرة ساقطة على فراشي فأرفعها لأكلها ثم أخشى أن تكون صدقة فألقها . قلت : ولم يستحضر الكرمانى لفظ رواية همام فقال : تمام الحديث غير المذكور ، وهو لولا أن تكون صدقة لأكلتها . قلت : والنكتة في ذكره هنا ما فيه من تعيين المحل الذي رأى فيه التمرة وهو فراشه صلى الله عليه وسلم ، ومع ذلك لم يأكلها وذلك أبلغ في الورع . قال المهلب : لعله صلى الله عليه وسلم كان يقسم الصدقة ثم يرجع إلى أهله فيعلق بثوبه من تمر الصدقة شيء فيقع في فراشه ، وإلا فما الفرق بين هذا وبين أكله من اللحم الذي تصدق به على بريرة . قلت : ولم ينحصر وجود شيء من تمر الصدقة في غير بيته حتى يحتاج إلى هذا التأويل ، بل يحتمل أن يكون ذلك التمر حمل إلى بعض من يستحق الصدقة ممن هو في بيته وتأخر تسليم ذلك له ، أو حمل إلى بيته فقسمه فبقيت منه بقية . وقد روى أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « تضور النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ، فقيل له ما أسهرك ؟ قال إني وجدت تمر ساقطاً فأكلتها ، ثم ذكرت تمرأ كان عندنا من تمر الصدقة فما أدري أمن ذلك كانت التمرة أو من تمر أهلي ، فذلك أسهرني » وهو محمول على التعدد ،



وأنه لما اتفق له أكل التمرة كما في هذا الحديث وأقلقه ذلك صار بعد ذلك إذا وجد مثلها مما يدخل التردد تركه احتياطاً ، ويحتمل أن يكون في حالة أكله إياها كان في مقام التشريع وفي حال تركه كان في خاصة نفسه . وقال المهلب : إنما تركها صلى الله عليه وسلم تورعاً وليس بواجب ، لأن الأصل أن كل شيء في بيت الإنسان على الإباحة حتى يقوم دليل على التحريم ، وفيه تحريم قليل الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويؤخذ منه تحريم كثيرها من باب أولى .

## باب

### مَنْ لَمْ يَرِ الْوَسَاوِسَ وَنَحَوَهَا مِنَ الشُّبُهَاتِ

[٢٠٥٦] ٢٠٠٤ - نا أبو نعيم قال نا ابن عيينة عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه قال : شكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يجد في الصلاة شيئاً يقطع الصلاة ؟ قال : « لا . حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » .

وقال ابن أبي حفصة عن الزهري : لا وضوء إلا فيما وجدت الريح أو سمعت الصوت .

[٢٠٥٧] ٢٠٠٥ - نا أحمد بن المقدم العجلي قال نا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي قال نا هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أن قوماً قالوا : يا رسول الله ، إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندري أذكروا اسم الله عليه أم لا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سموا عليه وكلوا » .

[الحديث ٢٠٥٧ - طرفاه في : ٥٥٠٧ ، ٧٣٩٨] .

قوله ( باب من لم ير الوسواس ونحوها من الشبهات ) في رواية الكشميني من المشبهات بميم وتثقيل ، وفي نسخة بمثناة بدل التثقيل والكل بمعنى مشكلات ، وهذه الترجمة معقودة لبيان ما يكره من التنطع في الورع ، قال الغزالي : الورع أقسام ، ورع الصديقين وهو ترك ما لا يتناول بغير نية القوة على العبادة ، وورع المتقين وهو ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجر إلى الحرام ، وورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع ، فإن لم يكن فهو ورع الموسوسين ، قال : ووراء ذلك ورع الشهود وهو ترك ما يسقط الشهادة ، أي أهم من أن يكون ذلك المتروك حراماً أم لا . انتهى . وغرض المصنف هنا بيان ورع الموسوسين كمن يمتنع من أكل الصيد خشية أن يكون الصيد كان لإنسان ثم أفلت منه ، وكمن يترك شراء ما يحتاج إليه من مجهول لا يدرى أماله حلال أم حرام وليست هناك علامة تدل على الثاني ، وكمن يترك تناول الشيء لخبر ورد فيه متفق على ضعفه وعدم الاحتجاج به ويكون دليل إباحته قوياً وتأويله ممتنع أو مستبعد . ثم ذكر فيه حديثين : الأول قوله ( عن الزهري ) في رواية الحميدي « عن سفيان حدثنا الزهري » .

قوله ( عن عباد بن تميم عن عمه ) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني ، وفي رواية الحميدي

المذكورة « أخبرني سعيد هو ابن المسيب وعباد بن تميم عن عبد الله بن زيد » وقد تقدم في الطهارة عن أبي نعيم عن سفيان ، وسياقه يشعر بأن طريق سعيد مرسل وطريق عباد موصولة ، ولم يتعرض المزى لتمييز ذلك في « الأطراف » .

**قوله ( وقال ابن أبي حفصة )** هو محمد وكنيته أبو سلمة واسم والد أبي حفصة ميسرة وهو بصرى نزل الجزيرة ، وظن الكرماني أن محمداً هذا وسالماً بن أبي حفصة وعمارة بن أبي حفصة لإخوة فجزم بذلك هنا فوهم فيه وهماً فاحشاً ، فإن والد سالم لا يعرف اسمه وهو كوفي ووالد عمارة اسمه ثابت بالنون ثم موحدة ثم مثناة ، وهو بصرى أيضاً ، لكن ميسرة مولى ثابت عربي ، وسالم بن أبي حفصة من طبقة أعلى من طبقة الإثنين .

**قوله ( لا وضوء الخ )** وصل أحمد أثر ابن أبي حفصة المذكور من طرق ، ووقع لنا بعلو في « مسند أبي العباس السراج » ولفظه « عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه مرفوعاً » باللفظ المعلق ، ومشى بعض الشراح على ظاهر قول البخاري عن الزهري « لا وضوء الخ » فجزم بأن هذا المتن من كلام الزهري ، وليس كما ظن لما ذكرته عن مسندى أحمد والسراج ، وقد جرت عادة البخاري بهذا الاختصار كثيراً ، والتقدير : عن الزهري بهذا السند إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وضوء . الحديث . وأقرب أمثلة ذلك ما مضى في الصلوات في « باب إذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس » فإنه أورد حديث الباب من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة عن فاطمة عن أسماء قالت « أفطرنَا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم طلعت الشمس » قيل لهشام : أمروا بالقضاء ؟ قال : وبدا من قضاء « قال البخاري » وقال معمر سمعت هشاماً لا أدرى أقضوا أم لا ، فهذا أيضاً فيه حذف تقديره سمعت هشاماً عن معمر عن هشام بالسند والمتن ، وقال في آخره « فقال إنسان لهشام : أقضوا أم لا ؟ قال : لا أدرى » وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر كذلك ، وأوردته من « مسند عبد بن حميد » عالياً « عن عبد الرزاق عن معمر سمعت هشاماً عن فاطمة عن أسماء » فلذكت الحديث ، قال « فقال إنسان لهشام أقضوا أم لا ؟ قال لا أدرى » .

**( تنبيه )** : اختصر ابن أبي حفصة هذا المتن اختصاراً مجحفاً ، فإن لفظه يعم ما إذا وقع الشك داخل الصلاة وخارجها ، ورواية غيره من أثبات أصحاب الزهري تقتضي تخصيص ذلك بمن كان داخل الصلاة ، ووجهه أن خروج الريح من المصلى هو الذي يقع له غالباً بخلاف غيره من النواقص فإنه لا يهجم عليه إلا نادراً ، وليس المراد حصر نقض الوضوء بوجود الريح . الثاني حديث عائشة في التسمية على الذبيحة ، وقد استدل به على أن التسمية ليست شرطاً لصحة الذبح ، وقد استدل به على أن التسمية ليست شرطاً في جواز الأكل من الذبيحة ، وسأيت تقريره والجواب عما أورد عليه وسائر مباحثه في كتاب الذبائح مستوفى إن شاء الله تعالى ، وهو أصل في تحسين الظن بالمسلم وأن أموره محمولة على الكمال ولا سيما أهل ذلك العصر .

## باب

قول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾

[٢٠٥٨]

٢٠٠٦- نا طلق بن غنم قال نا زائدة عن حصين عن سالم قال حدثني جابر قال: بينما نحن نصلي مع النبي صلى الله عليه، إذ أقبلت من الشام عير تحمل طعاماً، فالتفتوا إليها حتى ما بقي مع النبي صلى الله عليه إلا اثنا عشر رجلاً، فنزلت: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾.

قوله (باب قول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن التجارة وإن كانت ممدوحة باعتبار كونها من المكاسب الحلال فلإنها قد تدم إذا قدمت على ما يجب تقديمه عليها. وقد أورد في الباب حديث جابر في قصة انفضاض الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب، ومضى الكلام عليه مبسوطاً في كتاب الجمعة، ويأتي بعضه في تفسير سورة الجمعة إن شاء الله تعالى.

## باب من لم يبال من حيث كسب المال

[٢٠٥٩]

٢٠٠٧- نا آدم قال نا ابن أبي ذئب قال نا سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «يأتي على الناس زمان لا يبالى المرء ما أخذ منه أمن الحلال أم من الحرام».

[الحديث ٢٠٥٩ - طرفه في: ٢٠٨٣].

قوله (باب من لم يبال من حيث كسب المال) في هذه الترجمة إشارة إلى ذم ترك التحري في المكاسب. قوله (يأتي على الناس زمان) في رواية أحمد عن يزيد عن ابن أبي ذئب بسنده «ليأتين على الناس زمان» وللنسائي من وجه آخر «يأتي على الناس زمان ما يبالى الرجل من أين أصاب المال من حل أو حرام» وهذا أورده النسائي من طريق محمد بن عبد الرحمن عن الشعبي عن أبي هريرة، ووهم المزى في «الأطراف» فظن أن محمد بن عبد الرحمن هو ابن أبي ذئب فترجم به للنسائي مع طريق البخاري هذه عن ابن أبي ذئب، وليس كما ظن فإني لم أقف عليه في جميع النسخ التي وقفت عليها من النسائي إلا عن الشعبي لا عن سعيد، ومحمد بن عبد الرحمن المذكور عنه أظنه ابن أبي ليلى لا ابن أبي ذئب، لأني لا أعرف لابن أبي ذئب رواية عن الشعبي، وقال ابن التين: أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بهذا تحذيراً من فتنة المال، وهو من بعض دلائل نبوته لإخباره بالأمور التي لم تكن في زمنه. ووجه الذم من جهة التسوية بين الأمرين، وإلا فأخذ المال من الحلال ليس مذموماً من حيث هو، والله أعلم.

## باب التجارة في البر

وقوله عز وجل: ﴿رَجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾.

وقال قتادة: كان القوم يتبايعون ويتجرون، ولكنهم إذا نابهم حق من حقوق الله لم تُلْهِهِمْ تجارة ولا بيع عن ذكر الله حتى يؤدوه إلى الله.

٢٠٠٨- نا أبو عاصم عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال: [٢٠٦٠]  
كنت أتجر في الصرف، فسألت زيد بن أرقم فقال: قال النبي صلى الله عليه.

٢٠٠٩- وحدثني الفضل بن يعقوب قال نا الحجاج بن محمد قال ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار وعامر بن مصعب أنهما سمعا أبا المنهال يقول: سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم عن الصرف فقال: كنا تاجرين على عهد رسول الله صلى الله عليه، فسألنا رسول الله صلى الله عليه عن الصرف فقال: «إن كان يدا بيد فلا بأس، وإن كان نسيئاً فلا يصلح».

[الحديث ٢٠٦٠- أطرافه في: ٢١٨٠، ٢٤٩٧، ٣٩٣٩].

[الحديث ٢٠٦١- أطرافه في: ٢١٨١، ٢٤٩٨، ٣٩٤٠].

**قوله (باب التجارة في البر وغيره)** لم يقع في رواية الأكثر قوله « وغيره » وثبت عند الإسماعيلي وكريمة . واختلف في ضبط البر فالأكثر على أنه بالزاي ، وليس في الحديث ما يدل عليه بخصوصه بل بطريق عموم المكاسب المباحة . وصوب ابن عساكر أنه بالراء وهو أليق بمؤاخاة الترجمة التي بعد هذه بباب وهو التجارة في البحر ، وكذا ضبطها الديماطي ، وقرأت بخط القطب الحلبي ما يدل على أنها مضبوطة عند ابن بطل وغيره بضم الموحدة وبالراء ، قال وليس في الباب ما يقتضي تعيينه من بين أنواع التجارة اهـ . وقد أخطأ من زعم أنه بالراء تصحيف إذ ليس في الآية ولا الحديث ولا الأثر اللاتي أوردها في الباب ما يرجح أحد اللفظين .

**قوله (وقوله عز وجل رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله)** أي وتفسير ذلك ، وقد روى على بن أبي طلحة عن ابن عباس أن المعنى لا تلهيهم عن الصلاة المكتوبة ، وتمسك به قوم في مدح ترك التجارات وليس بواضح .

**قوله (وقال قتادة: كان القوم يتبايعون إلخ)** لم أقف عليه موصولا عنه ، وقد وقع لي من كلام ابن عمر أخرجه عبد الرزاق عنه أنه كان في السوق فأقيمت الصلاة فاغلقوا حوانيتهم ودخلوا المسجد فقال ابن عمر « فيهم نزلت » فذكر الآية . وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود نحوه ، وفي « الحلية » عن سفيان الثوري : كانوا يتبايعون ولا يدعون الصلوات المكتوبات في الجماعة . ثم أورد المصنف حديث زيد بن أرقم

والبراء بن عازب في الصرف ، وسيأتي الكلام عليه في « باب بيع الورق بالذهب نسيئة » بعد نيف وستين باباً وموضع الترجمة منه قوله فيه « وكانا تاجرين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد خنى ذلك على القطب فقرأت بخطه : لم يذكر أحد من الشراح مناسبة الترجمة لهذا الحديث فينظر .

( تنبيه ) : أبو المنهال المذكور في هذا الإسناد غير أبي المنهال صاحب أبي برزة الأسلمي في حديث الواقيت ، واسم هذا عبد الرحمن بن مطعم واسم صاحب أبي برزة سيار بن سلامة . وأخرج البخارى الطريق الثانية بنزول رجل لأجل زيادة عامر بن مصعب مع عمرو بن دينار في رواية ابن جريج عنهما عن أبي المنهال المذكور ، وعامر بن مصعب ليس له في البخارى سوى هذا الموضع الواحد .

قوله ( نسيئة ) بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها همزة ، وللكشيمى نساء بفتح النون والمهملة ومدة .

### باب الخروج في التجارة

وقول الله : ﴿ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ .

٢٠١٠ - حدثني محمد بن علي بن يزيد قال أنا ابن جريج قال أخبرني عطاء عن عبيد بن عمير أن أبا موسى الأشعري استأذن على عمر بن الخطاب فلم يؤذن له - وكأنه كان مشغولاً - فرجع أبو موسى . ففرغ عمر فقال : ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس ؟ ائذنوا له . قيل : قد رجع . فدعاه : فقال كنا نؤمر بذلك . فقال : تأتيني على ذلك بالبينة . فانطلق إلى مجلس الأنصار فسألهم ، فقالوا : لا يشهد لك على هذا إلا أصغرنا أبو سعيد الخدري . فذهب بأبي سعيد الخدري ، فقال عمر : أخفي هذا علي من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ألهاني الصفق بالأسواق ، يعني الخروج إلى تجارة .

[الحديث ٢٠٦٢ - طرفاه في : ٦٢٤٥ ، ٧٣٥٣] .

قوله ( باب الخروج في التجارة ، وقول الله عز وجل : فانتمشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله ) قال ابن بطال . هو إباحة بعد حظر كقوله تعالى ﴿ وَإِذَا حُلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ وقال ابن المنير في الحاشية : غرض البخارى إجازة الحركات في التجارة ولو كانت بعيدة خلافاً لمن يتنطع ولا يحضر السوق كما سيأتي في مكانه إن شاء الله تعالى .

قوله ( أن أبا موسى استأذن على عمر فلم يؤذن له ) زاد بشر بن سعيد عن أبي سعيد كما سيأتي في الاستئذان « أنه استأذن ثلاثاً » .

قوله ( فقال كنا نؤمر بذلك ) في الرواية المذكورة أنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع » .

قوله ( فذهب بأبي سعيد ) في الرواية المذكورة « فأخبرت عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك » وفيه الدلالة على أن قول الصحابي « كنا نؤمر بكذا » محمول على الرفع ، ويقوى ذلك إذا ساقه مساق الاستدلال ، وفيه أن الصحابي الكبير القدر الشديد اللزوم لرسول الله صلى الله عليه وسلم قد يخفى عليه بعض أمره ويسمعه من هو دونه ، وادعى بعضهم أنه يستفاد منه أن عمر كان لا يقبل الخبر من شخص واحد ، وليس كذلك لأن في بعض طرقه أن عمر قال : إني أحببت أن أثبت . وستأتي فوائده مستوفاة في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . وقد قبل عمر خبر الضحاک بن سفيان وحده في الدية وغير ذلك .

قوله ( فقال عمر أخفى على هذا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ألهاني الصفاق بالأسواق ، يعني الخروج إلى التجارة ) كذا في الأصل ، وأطلق عمر على الاشتغال بالتجارة لهواً لأنها ألهته عن طول ملازمته النبي صلى الله عليه وسلم حتى سمع غيره منه ما لم يسمعه ، ولم يقصد عمر ترك أصل الملازمة وهي أمر نسبي ، وكان احتياج عمر إلى الخروج للسوق من أجل الكسب لعياله والتعفف عن الناس ، وأما أبو هريرة فكان وحده فلذلك أكثر ملازمته ، وملازمة عمر للنبي صلى الله عليه وسلم لا تخفى كما سيأتي في ترجمته في المناقب . واللهو مطلقاً ما يلهى سواء كان حراماً أو حلالاً ، وفي الشرع ما يحرم فقط .

### باب التَّجَارَةِ فِي الْبَحْرِ

وقال مطر: لا بأس به، وما ذكره الله عز وجل في القرآن إلا بحق ثم تلا: ﴿ وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاجِرَ لِّتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ الفلك: السفن، الواحد والجميع سواء.

وقال مجاهد: تمخر السفن الرياح، ولا تمخر الرياح من السفن إلا الفلك العظام.

نا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث بهذا.

[٢٠٦٣] ٢٠١١ - قال أبو عبد الله: وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل خرج إلى البحر فقضى حاجته. وساق الحديث.

قوله ( باب التجارة في البحر ) أى إباحة ركوب البحر للتجارة ، وفي بعض النسخ « وغيره » فإن ثبت قوى قول من قرأ « البر » فيما سبق بياب بضم أوله أو بالزاي .

قوله ( وقال مطر إلخ ) هو مطر الوراق البصرى مشهور في التابعين ، ووقع في رواية الحموي وحده « وقال مطرف » وهو تصحيف ، وبأنه الوراق وصفه المزى والقطب وآخرون ، وقال الكرماني : الظاهر أنه ابن الفضل المروزي شيخ البخارى ، وكان ظهور ذلك له من حيث أن الذين أفردوا رجال البخارى كالكلاباذي لم يذكرهم فيهم الوراق المذكور لأنهم لم يستوعبوا من علق لهم ، وقد أخرج ابن أبي حاتم من

طريق عبد الله بن شوذب عن مطر الوراق أنه كان لا يرى بركوب البحر بأساً ويقول : ما ذكره الله تعالى في القرآن إلا بحق ، ووجه حمل مطر ذلك على الإباحة أنها سيقت في مقام الامتنان ، وتضمن ذلك الرد على من منع ركوب البحر ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى .

**قوله ( الفلك السفن الواحد والجمع سواء )** هو قول أكثر أهل اللغة ، ويدل عليه قوله تعالى ﴿ في الفلك المشحون ﴾ وقوله ﴿ حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم ﴾ فذكره في الإفراد والجمع بلفظ واحد ، وقيل إن الفلك بالضم والإسكان جمع فلك بفتحين مثل أسد وأسد ، وقال صاحب « المحكم » السفينة فعيلة بمعنى فاعلة سميت سفينة لأنها تسفن وجه الماء أى تفسره ، والجمع سفن وسفائن وسفين .

**قوله ( وقال مجاهد إلخ )** وصله الفريابي في تفسيره ، وكذلك عبد بن حميد من وجه آخر ، قال عياض : ضبطه الأكثر بنصب السفن وعكسه الأصيلي ، والصواب الأول عند بعضهم بناء على أن الريح الفاعل وهي التي تصرف السفينة في الإقبال والإدبار ، وضبط الأصيلي صواب وهو ظاهر القرآن إذ جعل الفعل للسفينة فقال ﴿ مواخر فيه ﴾ وقوله « تمخر » يفتح المعجمة أى تشق يقال مخرت السفينة إذا شقت الماء بصوت ، وقيل المخر الصوت نفسه ، وكأن مجاهداً أراد أن شق السفينة للبحر بصوت إنما هو بواسطة الريح ، ومعنى قوله « ولا تمخر إلخ » أن الصوت لا يحصل إلا من كبار السفن ، أو لا يحصل من الصغار غالباً .

**قوله ( وقال الليث إلخ )** هو طرف من حديث ساقه بنامه في كتاب الكفالة كما سيأتي ، وسنذكر الكلام عليه ثم ، ووجه تعلقه بالترجمة ظاهر من جهة أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يرد في شرعنا ما ينسخه ، ولا سيما إذا ذكره صلى الله عليه وسلم مقررأله أو في سياق الثناء على فاعله أو ما أشبه ذلك ، ويحتمل أن يكون مراد المصنف بإيراد هذا أن ركوب البحر لم يزل متعارفاً مألوفاً من قديم الزمان ، فيحمل على أصل الإباحة حتى يرد دليل على المنع .

**قوله في آخره ( حدثني عبد الله بن صالح حدثنا الليث به )** فيه التصريح بوصل المعلق المذكور ، ولم يقع ذلك في أكثر الروايات في الصحيح ، ولا ذكره أبو ذر إلا في هذا الموضع ، وكذا وقع في رواية أبي الوقت ..

**باب ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾**

**وقول الله تعالى : ﴿ رَجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾**

وقال قتادة : كان القوم يتجرون ، ولكنهم كانوا إذا نابهم حق من حقوق الله لم تلهيهم تجارة ولا بيع حتى يؤدوه إلى الله .

٢٠١٢ - حدثني محمد قال نا محمد بن فضيل عن حصين عن سالم بن أبي الجعد عن جابر قال : أقبَلت غير ونحن نصلي مع النبي صلى الله عليه الجمعة ، فانفض الناس إلا اثني عشر رجلاً ، فنزلت هذه الآية : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾ . [٢٠٦٤]

جابر قال : أقبَلت غير ونحن نصلي مع النبي صلى الله عليه الجمعة ، فانفض الناس إلا اثني عشر رجلاً ، فنزلت هذه الآية : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾ .

قوله ( باب ) وإذا رأوا تجارة أو هواً انفضوا إليها ﴿ وقوله ﴾ لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ﴿ وقال قتادة : كان القوم يتجرون إلخ ﴾ كذا وقع جميع ذلك معاداً في رواية المستملى ، وسقط لغيره إلا النسفي فإنه ذكرها هنا وحذفها مما مضى ، وكذا وقع مكرراً في نسخة الصغاني ، وهذا يؤيد ما تقدم من النقل عن أبي ذر الهروي أن أصل البخاري كان عند الفربري وكانت فيه إلحاقات في الهوامش وغيرها ، وكان من ينسخ الكتاب يضع الملحق في الموضع الذي يظنه لائقاً به . فمن ثم وقع الاختلاف في التقديم والتأخير ، ويزاد هنا أن بعضهم احتاط فكتب الملحق في الموضعين فنشأ عنه التكرار ، وقد تكلف بعض الشراح في توجيهه بأن قال : ذكر الآية هنا لمنطوقها وهو الذم ، وذكرها هناك لمفهومها وهو تخصيص وقتها بحالة غير المتلبسين بالصلاة وسماع الخطبة ، وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى .

## باب

قوله : ﴿ أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾

[٢٠٦٥] ٢٠١٣- نا عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن

عائشة قالت : قال النبي صلى الله عليه : « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت ، ولزوجها بما كسب ، وللخازن مثل ذلك ، لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً » .

[٢٠٦٦] ٢٠١٤- حدثني يحيى بن جعفر قال نا عبدالرزاق عن معمر عن همام قال سمعت

أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فله نصف أجره » .

[الحديث ٢٠٦٦- أطرافه في : ٥١٩٢ ، ٥١٩٥ ، ٥٣٦٠] .

قوله ( باب قوله : أنفقوا من طيبات ما كسبتم ) أى تفسيره . وحكى ابن بطال أنه وقع في الأصل « كلوا » بدل أنفقوا وقال إنه غلط اه . وكذا رأيت في رواية النسفي ، وقد ساق الآية في كتاب الزكاة على الصواب ، وقد تقدم النقل عن مجاهد أنه قال في تفسيرها : إن المراد بها التجارة . ثم ذكر البخاري حديث عائشة مرفوعاً « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها » الحديث وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الزكاة . ثم أورد حديث أبي هريرة في ذلك بلفظ « إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فله نصف أجره » وفيه رد على من عينه فيما أذن لها في ذلك ، والأولى أن يحمل على ما إذا أنفقت من الذى يخصها به إذا تصدقت به بغير استئذانه فإنه يصدق كونه من كسبه فيؤجر عليه ، وكونه بغير أمره يحتمل أن يكون أذن لها بطريق الإجمال لكن المنى ما كان بطريق التفصيل ولا بد من الحمل على أحد هذين المعنيين وإلا فحيث كان من ماله بغير إذنه لا إجمالاً ولا تفصيلاً فهي مأزورة بذلك لا مأجورة ، وقد ورد فيه حديث عن ابن عمر هند الطيالسي وغيره . وأما قوله في حديث أبي هريرة « فله نصف أجره » فهو محمول على ما إذا لم يكن



هناك من يعينها على تنفيذ الصدقة ، بخلاف حديث عائشة فيه أن للخادم مثل ذلك ، أو المعنى بالنصف في حديث أبي هريرة أن أجره وأجرها إذا جمعا كان لها النصف من ذلك فللكل منهما أجر كامل وهما اثنان فكأنهما نصفان .

### باب مَنْ أَحَبَّ الْبَسْطَ فِي الرِّزْقِ

[٢٠٦٧] ٢٠١٥- نا محمد بن أبي يعقوب الكرماني قال نا حسان قال نا يونس قال محمد هو -الزهري- عن أنس بن مالك قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « من سره أن يبسط له في رزقه أو ينسأ في أثره فليصل رحمه » .  
[الحديث ٢٠٦٧- طرفه في : ٥٩٨٦] .

**قوله ( باب من أحب البسط )** أي التوسع ( في الرزق ) وجواب « من » مخوف تقديره ما في الحديث وهو « فليصل رحمه » . ويستفاد منه جواز هذه المحبة خلافاً لمن كرهها مطلقاً .

**قوله ( حدثنا محمد بن أبي يعقوب )** اسم أبيه إسحاق بن منصور ، وقيل إن منصوراً اسم أبيه ، وقيل إن أبا يعقوب جده الكرماني بكسر الكاف ، وذكر الكرماني الشارح أن النووي ضبطها بفتح الكاف وتعبه ، وسلف النووي في ذلك أبو سعيد بن السمعاني وهو أعلم الناس بذلك ، فلعل الصواب فيها في الأصل الفتح ، ثم كثر استعمالها بالكسر تغييراً من العامة ، وقد نزل محمد المذكور البصرة ، ووثقه ابن معين وغيره ، ولم يعرف أبو حاتم الرازي حاله ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في تفسير المائدة وآخر في أوائل الأحكام ، والثلاثة إسنادها واحد إلى الزهري ، وشيخه حسان هو ابن إبراهيم الكرماني ويونس هو ابن يزيد .  
**قوله ( قال محمد هو الزهري )** كذا في الأصل ، وفي رواية أبي نعيم من وجه آخر عن حسان عن يونس بن يزيد عن الزهري .

**قوله ( عن أنس )** يأتي في الأدب من وجه آخر عن الزهري أخبرني أنس .  
**قوله ( وينسأ )** بضم أوله وسكون النون بعدها مهملة ثم همزة أي يؤخر له ، والأثر هنا بقية العمر قال زهير :

والمرء ما عاش ممدود له أمل لا ينتهي الطرف حتى ينتهي الأثر

وسأني الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . قال العلماء : معنى البسط في الرزق البركة فيه ، وفي العمر حصول القوة في الجسد ، لأن صلة أقاربه صدقة والصدقة تربي المال وتزيد فيه فينمو بها ويزكو ، لأن رزق الإنسان يكتب وهو في بطن أمه فلذلك احتيج إلى هذا التأويل ، أو المعنى أن يكتب مقيداً بشرط كأن يقال إن وصل رحمه فله كذا وإلا فكذا ، أو المعنى بقاء ذكره الجميل بعد الموت . وأغرب الحكيم الترمذي فقال : المراد بذلك قلة البقاء في البرزخ . وقال ابن قتبية : يحتمل أن يكتب أجل العبد مائة سنة وتركته عشرين فإن وصل رحمه زاد التزكية . وقال غيره : المكتوب عند الملك الموكل به غير المعلوم عند الله عز وجل ،

فالأول يدخل فيه التغيير . وتوجيهه أن المعاملات على الظواهر والمعلوم الباطن خفي لا يعلق عليه الحكم ، فذلك الظاهر الذي اطلع عليه الملك هو الذي يدخله الزيادة والنقص والحو والإثبات ، والحكمة فيه لإبلاغ ذلك إلى المكلف ليعلم فضل البر وشؤم القطيعة ، وسيأتي ذكر هذه المسألة مبسطة في كتاب القدر ، ويأتي الكلام على إثبات الغنى على الفقر في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى .

### باب شراء النبي صلى الله عليه بالنسيئة

[٢٠٦٨] ٢٠١٦- نا معلّى بن أسد قال نا عبد الواحد قال نا الأعمش قال ذكرنا عند إبراهيم الرهن في السلم فقال: حدثني الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه اشتري طعاماً من يهودي إلى أجل ورهنه درعاً من حديد.

[الحديث ٢٠٦٨- أطرافه في: ٢٠٩٦، ٢٢٠٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٣٨٦، ٢٥٠٩، ٢٥١٣، ٢٩١٦، ٤٤٦٧].

[٢٠٦٩] ٢٠١٧- نا مسلم قال نا هشام نا قتادة عن أنس... ح.

وحدثني محمد بن عبد الله بن حوشب قال نا أسباط أبو اليسع البصري قال نا هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس: أنه مشى إلى النبي صلى الله عليه بخبز شعير وإهالة سنخة، ولقد رهن النبي صلى الله عليه درعاً له بالمدينة عند يهودي وأخذ منه شعيراً لأهله. ولقد سمعته يقول: «ما أمسى عند آل محمد صاع بر ولا صاع حب وإن عنده لتسع نسوة».

[الحديث ٢٠٦٩- طرفه في: ٢٥٠٨].

قوله ( باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة ) بكسر المهملة والمد أي بالأجل ، قال ابن بطال : الشراء بالنسيئة جائز بالإجماع . قلت : لعل المصنف تخيل أن أحداً يتخيل أنه صلى الله عليه وسلم لا يشتري بالنسيئة لأنها دين فأراد دفع ذلك التخيل ، وأورد المصنف فيه حديثي عائشة وأنس في أنه صلى الله عليه وسلم اشترى شعيراً إلى أجل ورهن عليه درعه ، وسيأتي الكلام عليهما مستوفى في أول الرهن إن شاء الله تعالى . قوله في طريق عائشة ( ذكرنا عند إبراهيم ) هو النخعي ، وقوله ( الرهن في السلم ) أي السلف ، ولم يرد به السلم العرفي . وقوله في حديث أنس ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم . وقوله في الطريق الثانية ( أسباط ) هو بفتح الهمزة وسكون المهملة بعدها موحدة . وقوله ( أبو اليسع ) بفتح التحتانية والمهملة وهو بصري ، وكذا بقية رجال الإسناد ، وليس لأسباط في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد قيل إن اسم أبيه عبد الواحد ، وقد ساقه المصنف هنا على لفظ أبي اليسع ، وساقه في الرهن على لفظ مسلم بن إبراهيم ، والنكتة في جمعهما هنا مع أن طريق مسلم أعلى مراعاة للغالب من عادته أن لا يذكر الحديث الواحد في موضعين بإسناد واحد ، ولأن أبا اليسع المذكور فيه مقال فاحتاج أن يقرنه بمن يعضده . وقوله فيه ( ولقد سمعته

يقول ) هو كلام أنس ، والضمير في سمعته للنبي صلى الله عليه وسلم ، أي قال ذلك لما رهن الدرع عند اليهودي مظهراً للسبب في شرائه إلى أجل ، وذهل من زعم أنه كلام قتادة وجعل الضمير في سمعته لأنس ، لأنه إخراج للسياق عن ظاهره بغير دليل ، والله أعلم .

### ب) كَسَبَ الرَّجُلُ وَعَمَلَهُ بِيَدِهِ

[٢٠٧٠] ٢٠١٨- نا إسماعيل بن عبد الله قال ني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت: لما استخلف أبو بكر الصديق قال: لقد علم قومي أن حُرْفَتِي لم تكن تعجز عن مؤنة أهلي، وشغلتُ بأمر المسلمين، فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال واحترِفَ للمسلمين فيه .

[٢٠٧١] ٢٠١٩- حدثني محمد بن عبد الله بن يزيد قال نا سعيد بن أبي الأسود عن عروة قال قالت عائشة: كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم غُفْلًا لأنفسهم، فكان تكون لهم أرواح، فقليل لهم: لو اغتسلتم. رواه همام عن هشام عن أبيه عن عائشة .

[٢٠٧٢] ٢٠٢٠- نا إبراهيم بن موسى قال أنا عيسى بن يونس عن ثور عن خالد بن معدان عن المقدم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده» .

[٢٠٧٣] ٢٠٢١- حدثنا يحيى بن موسى قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن همام بن منبه قال نا أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن داود النبي عليه السلام كان لا يأكل إلا من عمل يده» .

[الحديث ٢٠٧٣- طرفاه في: ٣٤١٧، ٤٧١٣] .

[٢٠٧٤] ٢٠٢٢- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير له من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه» .

[٢٠٧٥] ٢٠٢٣- نا يحيى بن موسى قال نا وكيع قال نا هشام بن عروة عن أبيه عن الزبير بن العوام قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لأن يأخذ أحدكم أحبله...» .

**قوله ( باب كسب الرجل وعمله بيده )** عطف العمل باليد على الكسب من عطف الخاص على العام ، لأن الكسب أعم من أن يكون عملاً باليد أو غيرها . وقد اختلف العلماء في أفضل المكاسب . قال الماوردي : أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة ، والأشبه بمذهب الشافعي أن أطيبها التجارة ، قال : والأرجح عندي أن أطيبها الزراعة لأنها أقرب إلى التوكل . وتعقبه النووي بحديث المقدم الذي في هذا الباب وأن الصواب أن أطيب الكسب ما كان بعمل اليد ، قال : فإن كان زراعاً فهو أطيب المكاسب لما يشتمل عليه من كونه عمل اليد ، ولما فيه من التوكل ، ولما فيه من النفع العام للآدمي وللدواب ، ولأنه لا بد فيه في العادة أن يوكل منه بغير عوض . قلت : وفوق ذلك من عمل اليد ما يكتسب من أموال الكفار بالجهاد وهو مكسب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو أشرف المكاسب لما فيه من إعلاء كلمة الله تعالى وخذلان كلمة أعدائه والنفع الأخرى ، قال : ومن لم يعمل بيده فالزراعة في حقه أفضل لما ذكرنا . قلت : وهو مبني على ما بحث فيه من النفع المتعدى ، ولم ينحصر النفع المتعدى في الزراعة بل كل ما يعمل باليد فنفعه متعدد لما فيه من تهيئة أسباب ما يحتاج الناس إليه . والحق أن ذلك يختلف المراتب ، وقد يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، والعلم عند الله تعالى . قال ابن المنذر : إنما يفضل عمل اليد سائر المكاسب إذا نصح العامل ، كما جاء مصرحاً به في حديث أبي هريرة . قلت : ومن شرطه أن لا يعتقد أن الرزق من الكسب بل من الله تعالى بهذه الوسطة ، ومن فضل العمل باليد الشغل بالأمر المباح عن البطالة واللهم وكسر النفس بذلك والتعفف عن ذلة السؤال والحاجة إلى الغير ، ثم أورد المصنف في الباب أحاديث أولها في التجارة ، والثاني في الزراعة ، والثالث وما بعده في الصناعة ، الحديث الأول .

**قوله ( حدثني إسماعيل بن عبد الله )** هو ابن أبي أويس .

**قوله ( لقد علم قومي )** أي قريش والمسلمون .

**قوله ( حرفي )** بكسر المهملة وسكون الراء بعدها فاء أي جهة اكتسابي ، والحرفة جهة الاكتساب والتصرف في المعاش ، وأشار بذلك إلى أنه كان كسوباً لمؤنته ومؤنة عياله بالتجارة من غير عجز ، تمهيداً على سبيل الاعتذار عما يأخذه من مال المسلمين إذا احتاج إليه .

**قوله ( وشغلت )** جملة حالية أي أن القيام بأمور الخلافة شغله عن الاحتراف ، وقد روى ابن سعد وابن المنذر بإسناد صحيح عن مسروق عن عائشة قالت « لما مرض أبو بكر مرضه الذي مات فيه قال : انظروا ماذا في مالي منذ دخلت الإمارة فابعثوا به إلى الخليفة بعدى . قالت : فلما مات نظرنا فإذا عبد نوبى كان يحمل صبيانه ، وناضح كان يسقى بستاناً له ، فبعثنا بهما إلى عمر فقال : رحمة الله على أبي بكر ، لقد أتعب من بعده » وأخرج ابن سعد عن طريق القاسم بن محمد عن عائشة نحوه وزاد « إن الخادم كان صيقلاً يعمل سيوف المسلمين ويخدم آل أبي بكر » ومن طريق ثابت عن أنس نحوه وفيه « قد كنت حريضاً على أن أوفر مال المسلمين ، وقد كنت أصبت من اللحم واللبن » وفيه « وما كان عنده دينار ولا درهم ، ما كان إلا خادماً ولقحة ومحب » .

**قوله ( آل أبي بكر )** أي هو نفسه ومن تلزمه نفقته . وقيل أراد نفسه بدليل قوله « أحترف » حكاه

الطبي . قال : ويدل عليه نسق الكلام لأنه أسند الاحتراف إلى ضمير المتكلم عاطفاً له على « فسأكل » فلو كان المراد الأهل لتنافر . انتهى . وجزم البيضاوى بأن قوله « آل أبي بكر » عدول عن المتكلم إلى الغيبة على طريق الالتفات ، قال وقيل : أراد نفسه ، والأول مقحم لقوله « وأحترف » وليس بشيء ، بل المعنى أنى كنت أكتسب لهم ما يأكلونه والآن أكتسب للمسلمين . قال الطبي : فائدة الالتفات أنه جرد من نفسه شخصاً كسوباً لمؤنة الأهل بالتجارة فامتنع لشغله بأمر المسلمين عن الاكتساب ، وفيه إشعار بالعلة وأن من اتصف بالشغل المذكور حقيق أن يأكل هو وعياله من بيت المال ، وخص الأكل من بين الاحتياجات لكونه أهمها ومعظمها . قال ابن التين : وفيه دليل على أن للعامل أن يأخذ من عرض المال الذى يعمل فيه قدر حاجته إذا لم يكن فوقه إمام يقطع له أجرة معلومة ، وسبقه إلى ذلك الخطابى . قلت : لكن فى قصة أبى بكر أن القدر الذى كان يتناوله فرض له باتفاق من الصحابة ، فروى ابن سعد بإسناد مرسل رجاله ثقات قال « لما استخلف أبو بكر أصبح غادياً إلى السوق على رأسه أثواب يتجر بها ، فلقى عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح فقال : كيف تصنع هذا وقد وليت أمر المسلمين ؟ قال : فن أين أطعم عيالى ؟ قالوا : نفرض لك ، ففرضوا له كل يوم شطر شاة » .

**قوله ( واحترف )** فى رواية الكشميهنى « ويحترف » قال ابن الأثير : أراد باحترافه للمسلمين نظره فى أمورهم وتمييز مكاسبهم وأرزاقهم ، وكذا قال البيضاوى : المعنى أكتسب للمسلمين فى أموالهم بالسعى فى مصالحهم ونظم أحوالهم . وقال غيره : يقال احترف الرجل إذا جازى على خير أو شر . وقال المهلب : قوله احترف لهم أى أتجر لهم فى مالهم حتى يعود عليهم من ربحه بقدر ما أكل أو أكثر وليس بواجب على الإمام أن يتجر فى مال المسلمين بقدر مؤنته إلا أن يطوع بذلك كما تطوع أبو بكر . قلت : والتوجيه الذى ذكره ابن الأثير أوجه ، لأن أبا بكر بين السبب فى ترك الاحتراف وهو الاشتغال بالإمارة ، فتنى يتفرغ للاحتراف لغيره ؟ إذ لو كان يمكنه الاحتراف لاحتراف لنفسه كما كان ، إلا أن يحمل على أنه كان يعطى المال لمن يتجر فيه ويجعل ربحه للمسلمين ، وقد روى الإسماعيلي فى حديث الباب من طريق معمر عن الزهرى « فلما استخلف عمر أكل هو وأهله من المال - أى مال المسلمين - واحترف فى مال نفسه » .

**( تنبيه )** : حديث أبى بكر هذا وإن كان ظاهره الوقف لكنه بما اقتضاه من أنه قبل أن يستخلف كان يحترف لتحصيل مؤنة أهله يصير مرفوعاً لأنه يصير كقول الصحابى : كنا نفعل كذا على عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد روى ابن ماجه وغيره من حديث أم سلمة « أن أبا بكر خرج تاجراً إلى بصرى فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم » وتقدم فى حديث أبى هريرة فى أول البيوع « إن إخوانى من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق » ويأتى حديث عائشة « أن الصحابة كانوا عمال أنفسهم » وهذا هو السر فى إيراد البخارى له عقب حديثها عن أبى بكر . الحديث الثانى :

**قوله ( حدثنا محمد حدثنا عبد الله بن يزيد )** كذا ثبت فى جميع الروايات إلا رواية أبى على بن شبيب عن الفربرى عن البخارى « حدثنا عبد الله بن يزيد » فمحمد على هذا هو المصنف وعبد الله بن يزيد هو المقرئ ، وقد أكثر عنه البخارى ، وربما روى عنه بواسطة ، وسعيد هو ابن أبى أيوب ، وأبو الأسود هو النوفلى المعروف ببيتيم عروة ، وجزم الحاكم بأن محمداً هنا هو الذهلى .

**قوله ( رواه همام )** يعنى ابن يحيى ( عن هشام ) يعنى ابن عروة . وهذا التعليق وصله أبو نعيم فى « المستخرج » من طريق هدية عنه بلفظ « كان القوم خدام أنفسهم ، وكانوا يروحون إلى الجمعة فأمرؤا أن يغتسلوا » وبهذا اللفظ رواه قريش بن أنس عن هشام عند ابن خزيمة والبخاري ، وقد تقدم هذا الحديث من وجه عن عروة ومن وجه آخر عن عمرة ، وتقدم شرحه مستوفى ، والغرض منه هنا قوله « كانوا عمال أنفسهم » وقوله « يكون لهم أرواح » جمع ربح لأن أصل ربح روح بفتح الراء وسكون الواو ويقال فى جمعه أيضاً أرياح بقله .

الحديث الثالث والرابع :

**قوله ( عن ثور )** هو ابن يزيد الشامي لا ابن زيد المدني .

**قوله ( عن المقدم )** هو ابن معدى كرب الكندي من صغار الصحابة ، مات سنة بضع وثمانين بمحصر ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر فى الأطلعة .

**قوله ( ما أكل أحد )** زاد الإسماعيلي « من بنى آدم » .

**قوله ( طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده )** فى رواية الإسماعيلي « خير » بالرفع وهو جائز ، وفى رواية له من « كد يديه » والمراد بالخيرية ما يستلزم العمل باليد من الغنى عن الناس . ولابن ماجه من طريق عمر بن سعد عن خالد بن معدان عنه « ما كسب الرجل أطيب من عمل يديه » ولابن المنذر من هذا الوجه « ما أكل رجل طعاماً قط أحل من عمل يديه » وفى فوائد هشام بن عمار عن بقية حدثني عمر بن سعد بهذا الإسناد مثل حديث الباب وزاد « من بات كالا من عمله بات مغفوراً له » وللنسائي من حديث عائشة « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه » وفى الباب من حديث سعيد بن عمير عن عمه عند الحاكم ، ومن حديث رافع بن خديج عند أحمد ، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود .

**قوله ( وأن داود إلخ )** فى رواية الإسماعيلي بحذف الواو ، وفى روايته « من كسب يده » .

**قوله ( لا يأكل من عمل يده )** وهو صريح فى الحصر بخلاف الذى قبله ، وحديث أبي هريرة هذا طرف من حديث سيأتى فى ترجمة داود من أحاديث الأنبياء ، ووقع فى المستدرک عن ابن عباس بسند واه « كان داود زراداً ، وكان آدم حراثاً ، وكان نوح نجاراً ، وكان إدريس خياطاً ، وكان موسى راعياً » وفى الحديث فضل العمل باليد ، وتقديم ما يباشره الشخص بنفسه على ما يباشره غيره ، والحكمة فى تخصيص داود بالذكر أن اقتصره فى أكله على ما يعمل به يده لم يكن من الحاجة لأنه كان خليفة فى الأرض كما قال الله تعالى ، وإنما ابتغى الأكل من طريق الأفضل ، ولهذا أورد النبي صلى الله عليه وسلم قصته فى مقام الاحتجاج بها على ما قدمه من أن خير الكسب عمل اليد ، وهذا بعد تقرير أن شرع من قبلنا شرع لنا ، ولا سيما إذا ورد فى شرعنا مدحه وتحسينه مع عموم قوله تعالى ﴿ فبهذا هم اقتده ﴾ وفى الحديث أن التكسب لا يقدر فى التوكل ، وأن ذكر الشيء بدليله أوقع فى نفس سامعه . الحديث الخامس والسادس :

**قوله ( لأن يحتطب أحدكم )** تقدم الكلام عليه فى « باب الاستعفاف عن المسألة » وأخرجه هناك من طريق الأعرج عن أبي هريرة ، وبعد أبواب من طريق أبي صالح عنه ، وهنا من طريق أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف - وهو مولى ابن أزهري - وقد تقدم الكلام على ترجمته فى أواخر الصيام ، وحديث

الزبير بن العوام في ذلك أوردته هنا مختصراً وساقه في « باب الاستعفاف من الزكاة » بتمامه وتقدم الكلام عليه هناك ، وقوله « أحبله » بفتح أوله وضم الموحدة جمع حبل مثل فلس وأفلس .

**باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع . وَمَنْ طَلَبَ حَقًّا فَلْيَطْلُبْهُ فِي عَفَافٍ**

٢٠٢٤ - ٢٠٧٦ [٢٠٧٦] نا علي بن عياش قال نا أبو غسان محمد بن مطرف قال حدثني محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه قال : « رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع ، وإذا اشترى ، وإذا اقتضى » .

**قوله ( باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع )** يحتمل أن يكون من باب اللف والنشر مرتباً أو غير مرتب ، ريحتم كل منهما لكل منهما ، إذ السهولة والسماحة متقاربان في المعنى فعطف أحدهما على الآخر من التأكيد اللفظي وهو ظاهر حديث الباب ، والمراد بالسماحة ترك المضاجرة ونحوها لا المكايسة في ذلك .

**قوله ( ومن طلب حقاً فليطلبه في عفاف )** أي عما لا يحل ، أشار بهذا القدر إلى ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وابن حبان من حديث نافع عن ابن عمر وعائشة مرفوعاً « من طلب حقاً فليطلبه في عفاف واف أو غير واف » .

**قوله ( حدثنا علي بن عياش )** بالتحانية والمعجمة .

**قوله ( رحم الله رجلاً )** يحتمل الدعاء ويحتمل الخبر ، وبالأول جزم ابن حبيب المالكي وابن بطال ورجحه الداودي ، ويؤيد الثاني ما رواه الترمذي من طريق زيد بن عطاء بن السائب عن ابن المنكدر في هذا الحديث بلفظ « غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلاً إذا باع » الحديث ، وهذا يشعر بأنه قصد رجلاً بعينه في حديث الباب ، قال الكرماني : ظاهره الإخبار لكن قرينة الاستقبال المستفاد من « إذا » تجعله دعاء . وتقديره رحم الله رجلاً يكون كذلك ، وقد يستفاد العموم من تقييده بالشرط .

**قوله ( سمحاً )** بسكون الميم وبالمهملتين أي سهلاً ، وهي صفة مشبهة تدل على الثبوت ، فلذلك كرر أحوال البيع والشراء والتقاضى ، والسمح الجواد ، يقال سمح بكذا إذا جاد ، والمراد هنا المساهلة .

**قوله ( وإذا اقتضى )** أي طلب قضاء حقه بسهولة وعدم إلحاف ، في رواية حكاها ابن التين « وإذا قضى » أي أعطى الذي عليه بسهولة بغير مظل ، وللترمذي والحاكم من حديث أبي هريرة مرفوعاً « إن الله يحب سمح البيع سمح الشراء سمح القضاء » وللنسائي من حديث عثمان رفعه « أدخل الله الجنة رجلاً كان سهلاً مشرباً وبائعاً وقاضياً ومقتضياً » ولأحمد من حديث عبد الله بن عمرو نحوه وفيه الحذف على السماحة في المعاملة واستعمال معالي الأخلاق وترك المشاحة والحذف على ترك التضييق على الناس في المطالبة وأخذ العفو منهم .

## باب من أنظر موسراً

[٢٠٧٧]

٢٠٢٥ - فأحمد بن يونس قال نا زهير نا منصور أن ربعي بن حراش حدثه أن حذيفة حدثه قال: قال النبي صلى الله عليه: «تلقت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم، قالوا: أعملت من الخير شيئاً؟ قال: كنت أمر فتياي أن ينظروا ويتجاوزوا عن الموسر. قال: فتجاوزوا عنه». قال أبو عبد الله: وقال أبو مالك عن ربعي: «كنت أيسر على الموسر، وأنظر المعسر». وتابعه شعبة عن عبد الملك عن ربعي. وقال أبو عوانة عن عبد الملك عن ربعي: «أنظر الموسر، وأتجاوز عن المعسر». وقال نعيم بن أبي هند عن ربعي: «فأقبل من الموسر، وأتجاوز عن المعسر».

[الحديث ٢٠٧٧ - طرفاه في: ٢٣٩١، ٣٤٥١].

قوله (باب من أنظر موسراً) أى فضل من فعل ذلك وحكمه. وقد اختلف العلماء في حد الموسر: فقيل من عنده مؤنته ومؤنة من تلزمه نفقته، وقال الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق: من عنده خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب فهو موسر، وقال الشافعي: قد يكون الشخص بالدرهم غنياً مع كسبه وقد يكون بالآلف فقيراً مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله، وقيل: الموسر والمعسر يرجعان إلى العرف، فمن كان حاله بالنسبة إلى مثله يعد يساراً فهو موسر وعكسه، وهذا هو المعتمد وما قبله إنما هو في حد من تجوز له المسألة والأخذ من الصدقة.

قوله (منصور) هو ابن المعتمر.

قوله (إن حذيفة حدثه) زاد مسلم في روايته من طريق نعيم بن أبي هند عن ربعي «اجتمع حذيفة وأبو مسعود، فقال حذيفة: رجل لقي ربه» فذكر الحديث وفي آخره «فقال أبو مسعود هكذا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم» ومثله رواية أبي عوانة عن عبد الملك عن ربعي كما سيأتي في هذا الباب. قوله (تلقت الملائكة) أى استقبلت روحه عند الموت، وفي رواية عبد الملك بن عمير عن ربعي في ذكر بني إسرائيل «أن رجلاً كان فيمن كان قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه».

قوله (أعملت من الخير شيئاً)؟ وفي رواية بخذف همزة الاستفهام وهي مقدرة، زاد في رواية عبد الملك المذكورة «فقال ما أعلم، قيل انظر، قال ما أعلم شيئاً غير أني» فذكره. ولمسلم من طريق شقيق عن أبي مسعود رفعه «حوسب رجل ممن كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان يخالط الناس وكان موسراً» وفي رواية أبي مالك المعلقة هنا ووصلها عند مسلم «أنى الله بعبد من عباده أتاه الله مالا فقال له: ما عملت في الدنيا؟ - قال ولا يكتمون الله حديثاً - قال: يا رب آتيتني مالك فكنت أبايع الناس وكان خلقي الجواز» الحديث، وفي رواية ابن أبي عمر في هذا الحديث «فيقول: يا رب ما عملت لك شيئاً أرجو به كثيراً. إلا أنك كنت أعطيتني فضلاً من مال»؛ فذكره.



قوله ( فتياي ) بكسر أوله جمع فتى وهو الخادم حراً أو مملوكاً .

قوله ( أن ينظروا ويتجاوزوا عن الموسر ) كذا وقع في رواية أبي ذر والنسفي وهو لا يخالف الترجمة ، وللباقين « أن ينظروا المعسر ويتجاوزوا عن الموسر » وكذا أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه ، وظاهره غير مطابق للترجمة ، ولعل هذا هو السر في إيراد التعاليق الآتية لأن فيها ما يطابق الترجمة .

قوله ( وقال أبو مالك عن ربي كنت أيسر على الموسر وأنظر المعسر ) وهذه الطريق عن حذيفة في هذا الحديث وصلها مسلم من طريق أبي خالد الأحمر عن أبي مالك كما تقدم أولاً وقال في آخره « فقال أبو مسعود الأنصاري وعقبة بن عامر الجهني : هكذا سمعناه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( وتابعه شعبة عن عبد الملك ) يعني ابن عمير ( عن ربي ) أى عن حذيفة يعني في قوله « وأنظر المعسر » وقد وصله ابن ماجه من طريق أبي عامر عن شعبة بهذا اللفظ ، ووصله المؤلف في الاستقراض عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ « فأتجاوز عن الموسر وأخفف عن المعسر » وفي آخره قول أبي مسعود « هكذا سمعت » .

قوله ( وقال أبو عوانة عن عبد الملك إلخ ) وصله المؤلف في ذكر بني إسرائيل مطولاً ، وهو كما قال « أنظر الموسر وأتجاوز عن المعسر » وفي آخره قول أبي مسعود « هكذا سمعت » .

قوله ( وقال نعيم بن أبي هند إلخ ) وصله مسلم من طريق مغيرة بن مقسم عنه وقد تقدم لفظه ، وفيه قول أبي مسعود أيضاً ، قال ابن التين : رواية من روى « وأنظر الموسر » أولى من رواية من روى « وأنظر المعسر » لأن إنظار المعسر واجب . قلت : ولا يلزم من كونه واجباً أن لا يؤجر صاحبه عليه أو يكفر عنه بذلك من سيئاته ، وسأذكر الاختلاف في الوجوب في الباب الذي يليه .

### باب من أنظر معسراً

٢٠٧٨ - ٢٠٧٦ - فاهشام بن عمار قال نا يحيى بن حمزة قال ني الزبيدي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله أنه سمع أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « كان تاجر يداين الناس ، فإذا رأى معسراً قال لفتيانهِ : تجاوزوا عنه لعل الله أن يتجاوز عنا ، فتجاوز الله عنه » .

[الحديث ٢٠٧٨ - طرفه في : ٣٤٨٠] .

قوله ( باب من أنظر معسراً ) روى مسلم من حديث أبي اليسر بفتح التحتانية والمهملة ثم الراء رفعه « من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله في ظل عرشه » وله من حديث أبي قتادة مرفوعاً « من سره أن ينجي الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه » ، ولأحمد عن ابن عباس نحوه وقال « وقاه الله من فيح جهنم » واختلف السلف في تفسير قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ فروى الطبري وغيره من طريق إبراهيم النخعي ومجاهد وغيرهما أن الآية نزلت في دين الربا خاصة ، وعن

عطاء أنها عامة في دين الربا وغيره ، واختار الطبري أنها نزلت نصاً في دين الربا ويلتحق به سائر الديون لحصول المعنى الجامع بينهما ، فإذا أعسر المديون وجب إنظاره ولا سبيل إلى ضربه ولا إلى حبسه .

قوله ( حدثنا الزبيدي ) بالضم .

قوله ( عن عبيد الله بن عبد الله ) أى ابن عتبة بن مسعود ، في رواية يونس عند مسلم عن الزهري « أن عبيد الله بن عبد الله جدته » .

قوله ( كان ناجر يداين الناس ) في رواية أبي صالح عن أبي هريرة عند النسائي « إن رجلاً لم يعمل خيراً قط وكان يداين الناس » .

قوله ( تجاوزوا عنه ) زاد النسائي « فيقول لرسوله خذ ما يسر واترك ما عسر وتجاوز » ويدخل في لفظ التجاوز الإنظار والوضيعة وحسن التقاضي . وفي حديث الباب والذي قبله أن اليسير من الحسنات إذا كان خالصاً لله كفر كثيراً من السيئات ، وفيه أن الأجر يحصل لمن يأمر به وإن لم يتول ذلك بنفسه ، وهذا كله بعد تقرير أن شرع من قبلنا إذا جاء في شرعنا في سياق الملاح كان حسناً عندنا .

### باب إذا بين البيعان، ولم يكتما، ونصحا

ويذكر عن العداء بن خالد قال: كتب لي النبي صلى الله عليه: «هذا ما اشترى محمد رسول الله من العداء بن خالد بيع المسلم للمسلم، لا داء ولا خبيثة ولا غائلة». وقال قتادة: الغائلة: الزنا والسرقه والإباق.

وقيل لإبراهيم: إن بعض النخاسين يسمي: أري خراسان، وسجستان، فيقول: جاء أمس من خراسان، وجاء أمس من سجستان. فكرهه كراهية شديدة.

وقال عقبة بن عامر: لا يحل لامرئ يبيع سلعة يعلم أن بها داء إلا أخبره.

٢٠٢٧- فاسليمان بن حرب قال نا شعبة عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث رفعه إلى حكيم بن حزام قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» [٢٠٧٩]

الحارث رفعه إلى حكيم بن حزام قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» -أو قال: حتى يتفرقا- فإن صدقا وبيئنا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما.

[الحديث ٢٠٧٩- أطرافه في: ٢٠٨٢، ٢١٠٨، ٢١١٠، ٢١١٤].

قوله ( باب إذا بين البيعان ) بفتح الموحدة وتشديد التحتانية أى البائع والمشتري .

قوله ( ولم يكتما ) أى ما فيه من عيب ، وقوله ( ونصحا ) من العام بعد الخاص ، وحذف جواب الشرط للعلم به وتقديره بورك لها في بيعهما كما في حديث الباب ، وقال ابن بطال : أصل هذا الباب أن نصيحة المسلم واجبة .

**قوله ( ويلذكر عن العداء )** بالثقل وآخره همزة بوزن الفعال ابن خالد بن هوذة بن ربيعة بن عمرو ابن عامر بن صعصعة ، صحابى قليل الحديث ، أسلم بعد حنين .

**قوله ( هذا ما اشترى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من العداء بن خالد )** هكذا وقع هذا التعليق ، وقد وصل الحديث الترمذى والنسائى وابن ماجه وابن الجارود وابن منده كلهم من طريق عبد المجيد ابن أبى يزيد عن العداء بن خالد فاتفقوا على أن البائع النبى صلى الله عليه وسلم والمشتري العداء عكس ما هنا ، فقل إن الذى وقع هنا مقلوب وقيل هو صواب وهو من الرواية بالمعنى لأن اشترى وباع بمعنى واحد ، ولزم من ذلك تقديم اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم على اسم العداء ، وشرحه ابن العربى على ما وقع فى الترمذى فقال فيه : البداءة باسم المفضل فى الشروط إذا كان هو المشتري ، قال : وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم له ذلك وهو ممن لا يجوز عليه نقض عهده لتعليم الخلق ، قال : ثم إن ذلك على سبيل الاستحباب لأنه قد يتعاطى صفقات كثيرة بغير عهدة ، وفيه كتابة الاسم واسم الأب والجد فى العهدة إلا إذا كان مشهوراً بصفة تخصه ، ولذلك قال « محمد رسول الله » استغنى بصفته عن نسبه ونسب العداء بن خالد ، قال : وفى قوله « هذا ما اشترى » ثم قال « بيع المسلم المسلم » إشارة إلى أن لا فرق بين الشراء والبيع .

**قوله ( بيع المسلم المسلم )** فيه أنه ليس من شأن المسلم الخديعة ، وأن تصدير الوثائق بقول الكاتب هذا ما اشترى أو أصدق لا بأس به ، ولا عبرة بوسوسة من منع من ذلك وزعم أنها تلتبس بما النافية .

**قوله ( لاداء )** أى لا عيب ، والمراد به الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا كوجع الكبد والسعال قاله المطرزي ، وقال ابن المنير فى الحاشية : قوله « لا داء » أى يكتمه البائع ، وإلا فلو كان بعبد داء وبينه البائع لكان من بيع المسلم للمسلم ، ومحصله أنه لم يرد بقوله لا داء نفي الداء مطلقاً بل نفي داء مخصوص وهو ما لم يطلع عليه .

**قوله ( ولا خبيثة )** بكسر المعجمة وبضمها وسكون الموحدة بعدها مائة أى مسبياً من قوم لهم عهد قاله المطرزي ، وقيل المراد الأخلاق الخبيثة كالإباق ، وقال صاحب « العين » الرية ، وقيل المراد الحرام كما عبر عن الحلال بالطيب ، وقال ابن العربى . الداء ما كان فى الخلق بالفتح والخبيثة ما كان فى الخلق بالضم ، والغائلة سكوت البائع على ما يعلم من مكروهه فى المبيع .

**قوله ( ولا غائلة )** بالمعجمة أى ولا فجور ، وقيل المراد الإباق ، وقال ابن بطلال هو من قولهم اغتالنى فلان إذا احتال بحيلة يتلف بها مالى .

**قوله ( قال قتادة إلخ )** وصله ابن منده من طريق الأصمعى عن سعيد بن أبى عروبة عنه ، قال ابن قرقول : الظاهر أن تفسير قتادة يرجع إلى الخبيثة والغائلة معاً .

**قوله ( وقيل لإبراهيم )** أى النخعى ( أن بعض النخاسين ) بالنون والخاء المعجمة أى الدالين .

**قوله ( يسمى آرى )** بفتح الهمزة الممدودة وكسر الراء وتشديد التحتانية هو مرتبط للدابة وقيل معلقها ورده ابن الأنبارى ، وقيل هو جبل يدفن فى الأرض ويبرز طرفه تشد به الدابة أصله من الحبس والإقامة من قولهم : تأرى الرجل بالمكان أى أقام به ، والمعنى أن النخاسين كانوا يسمون مرابط دوابهم

بأسماء البلاد ليدلسوا على المشتري بقولهم ذلك ليوهموا أنه مجلوب من خراسان وسجستان فيحرص عليها المشتري ويظن أنها قريبة العهد بالجلب ، قال عياض : وأظن أنه سقط من الأصل لفظة دوابهم ، قلت أو سقطت الألف واللام التي للجنس كأنه كان فيه يسمى الآرى أى الإصطبل ، أو سقط الضمير كأنه كان فيه يسمى آرية ، وقد تصحفت هذه الكلمة في رواية أبى زيد المروزى فذكرها « آرى » بفتحيتين بغير مد وقصر آخره وزن دعا ، وفي رواية أبى ذر الهروى مثله لكن بضم الهمزة أى أظن ، واضطرب فيها غيرهما فحكى ابن التين أنها رويت بفتح الهمزة وسكون الراء ، قال وفي رواية ابن نظيف قرى بضم القاف وفتح الراء والأول هو المعتمد قال الراعى :

فقد فخرُوا بنجلهم علينا لنا آريهن على معد

وقد بين الصواب في ذلك ما رواه ابن أبى شيبة عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم قال « قيل له إن ناساً من النخاسين وأصحاب الدواب يسمى أحدهم اصطبل دوابه خراسان وسجستان ثم يأتى السوق فيقول جاءت من خراسان وسجستان ، قال فكره ذلك إبراهيم » ورواه سعيد بن منصور عن هشيم ولفظه « إن بعض النخاسين يسمى آريه خراسان الخ » والسبب في كراهة إبراهيم ذلك ما يتضمنه من الغش والخداع والتدليس .

قوله ( وقال عقبة بن عامر لا يحل لامرئٍ يبيع سلعة يعلم أن بها داء إلا أخبره ) في رواية الكشميى أخبر به ، وهذا الحديث وصله أحمد وابن ماجه والحاكم من طريق عبد الرحمن بن شماس بكسر المعجمة وتخفيف الميم وبعد الألف مهملة عن عقبة مرفوعاً بلفظ « المسلم أخو المسلم ، ولا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً فيه غش إلا بينه له » وفي رواية أحمد « يعلم فيه عيباً » وإسناده حسن .

قوله ( عن صالح أبى الخليل ) في الرواية التى بعد بابين « سمعت أبا الخليل » .

قوله ( رفعه إلى حكيم بن حزام ) في الرواية المذكورة « عن حكيم » وسيأتى الكلام عليه مستوفى في « باب كم يجوز الخيار » بعد عشرين حديثاً ، والغرض منه قوله « فإن صدقا وبيننا بورك لهما في بيعهما الخ » وقوله صدقا أى من جانب البائع في السوم ومن جانب المشتري في الوفاء ، وقوله « وبيننا » أى لما في الثمن والمثل من عيب فهو من جانبيهما وكذا نقصه . وفي الحديث حصول البركة لهما إن حصل منهما الشرط وهو الصدق والتبيين ، ومحققا إن وجد ضدهما وهو الكذب والكتم ، وهل تحصل البركة لأحدهما إذا وجد منه المشروط دون الآخر ؟ ظاهر الحديث يقتضيه ، ويحتمل أن يعود شؤم أحدهما على الآخر بأن تنزع البركة من المبيع إذا وجد الكذب أو الكتم من كل واحد منهما ، وإن كان الأجر ثابتاً للصادق المبين ، والوزر حاصل للكاذب الكاتم . وفي الحديث أن الدنيا لا يتم حصولها إلا بالعمل الصالح ، وأن شؤم المعاصي يذهب بخير الدنيا والآخرة .

### باب بيع الخلط من التمر

٢٠٢٨ - نا أبو نعيم قال نا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي سعيد قال : « كنا نرزق

تمر الجمع، وهو الخلط من التمر، وكنا نبيع صاعين بصاع. فقال النبي صلى الله عليه: «لا صاعين بصاع ولا درهمين بدرهم».

**قوله (باب بيع الخلط من التمر)** الخلط بكسر المعجمة التمر الجمع من أنواع متفرقة . وقوله في الحديث «كنا نرزق» بضم النون أوله أى نعطاه ، وكان هذا العطاء مما كان صلى الله عليه وسلم يقسمه فيهم مما أفاء الله عليهم من خير وتمر الجمع بفتح الجيم وسكون الميم : فسر بالخلط ، وقيل هو كل لون من النخيل لا يعرف اسمه ، والغالب في مثل ذلك أن يكون رديته أكثر من جيدة . وفائدة هذه الترجمة رفع توهم من يتوهم أن مثل هذا لا يجوز بيعه لاختلاط جيده برديته لأن هذا الخلط لا يقدح في البيع لأنه متميز ظاهر فلا يعد ذلك عيباً ، بخلاف ما لو خلط في أوعية موجهة يرى جيدها ويختل رديتها . وفي الحديث النهى عن بيع التمر بالتمر متفاضلاً ، وكذا الدراهم . وسيأتى الكلام على ذلك مستوفى في «باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه» في أواخر البيوع إن شاء الله تعالى .

### باب ما قيل في اللحام والجزار

[٢٠٨١] ٢٠٢٩- فاعمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال حدثني شقيق عن أبي مسعود قال: جاء رجل من الأنصار يكنى أبا شعيب فقال لغلام له قصاب: اجعل لي طعاماً يكفي خمسة فإني أريد أن أدعو النبي صلى الله عليه خمسة، فإني قد عرفت في وجهه الجوع، فدعاهم، فجاء معهم رجل، فقال النبي صلى الله عليه: «إن هذا قد تبعنا، فإن شئت أن تأذن له، وإن شئت أن يرجع رجع». فقال: لا، بل قد أذنت له.

[الحديث ٢٠٨١- أطرافه في: ٢٤٥٦، ٥٤٣٤، ٥٤٦١].

**قوله (باب اللحام والجزار)** كذا وقعت هذه الترجمة هنا ، وفي رواية ابن السكن بعد خمسة أبواب ، وهو أليق لتوالى تراجم الصناعات .

**قوله (فقال لغلام له قصاب)** بفتح القاف وتشديد المهملة وآخره موحدة وهو الجزار ، وسيأتى في المظالم من وجه آخر عن الأعمش بلفظ «كان له غلام لحام» واتفقت الطرق على أنه من مسند أبي مسعود إلا ما رواه أحمد عن ابن نمير عن الأعمش بسنده فقال فيه «عن رجل من الأنصار يكنى أبا شعيب قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرفت في وجهه الجوع ، فأتيت غلاماً لى » فذكر الحديث ، وكذا رويناه في الجزء التاسع من «أمالى المحاملى» من طريق ابن نمير ، زاد مسلم في بعض طرقه «وعن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر» وسيأتى الكلام على فوائد هذا الحديث مستوفى في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى .

## باب مَا يَمَحَقُ الْكَذِبُ وَالْكَثْمَانُ فِي الْبَيْعِ

[٢٠٨٢] ٢٠٣٠- فَا بَدَلُ بْنُ الْحُبَيْرِ قَالَ نَا شَعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْخَلِيلِ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا - أَوْ قَالَ حَتَّى يَتَفَرَّقَا - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بَوْرَكَ لِهَمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحَقَّتْ بَرَكَةٌ بَيْعِهِمَا».

قوله (باب ما يمحى الكذب والكتمان) أى من البركة (فى البيع) ذكر فيه حديث حكيم بن حزام المذكور قبل بابين وهو واضح فيما ترجم له .

## باب

قوله الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [٢٠٨٣] ٢٠٣١- فَا آدَمُ قَالَ نَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ قَالَ نَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «لِيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبَالِي الْمَرْءُ بِمَا أَخَذَ الْمَالُ أَمِنْ الْحَلَالِ أَمْ مِنْ حَرَامٍ».

قوله (باب قول الله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ الآية) هكذا للنسفي ليس فى الباب سوى الآية . وساق غيره فيه حديث أبى هريرة الماضى فى «باب من لم يبال من حيث كسب المال» بإسناده ومثله ، وهو بعيد من عادة البخارى ولا سيما مع قرب العهد ، ولعله أشار بالترجمة إلى ما أخرجه النسائى من وجه آخر عن أبى هريرة مرفوعاً «يأتى على الناس زمان يأكلون الربا ، فمن لم يأكله أصابه من غباره» وروى مالك عن زيد بن أسلم فى تفسير الآية قال «كان الربا فى الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل حق إلى أجل ، فإذا حل قال أتقضى أم تربي ؟ فإن قضاؤه أخذ وإلا زاده فى حقه وزاده الآخر فى الأجل» . وروى الطبرى من طريق عطاء ومن طريق مجاهد نحوه ، ومن طريق قتادة «أن ربا أهل الجاهلية يبيع الرجل البيع إلى أجل مسمى ، فإذا حل الأجل ولم يكن عند صاحبه قضاء زاد وأخر عنه . والربا مقصور ، وحكى مده وهو شاذ ، وهو من ربا يربو فيكتب بالألف ، ولكن قد وقع فى خط المصحف بالواو . وأصل الربا الزيادة إما فى نفس الشيء كقوله تعالى ﴿اهتزت وربت﴾ وإما فى مقابلة كدرهم بدرهين ، فقل هو حقيقة فيهما ، وقيل حقيقة فى الأول مجاز فى الثانى ، زاد ابن سريج أنه فى الثانى حقيقة شرعية ، ويطلق الربا على كل بيع محرم .

### باب أكل الربا وشاهده وكاتبه

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ...﴾ إلى: ﴿وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

[٢٠٨٤] ٢٠٣٢- نا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن منصور عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة: لما نزلت آخر البقرة قرأهن النبي صلى الله عليه في المسجد، ثم حرم التجارة في الخمر.

[٢٠٨٥] ٢٠٣٣- نا موسى بن إسماعيل قال نا جرير قال نا أبو رجاء عن سمرة بن جندب قال: قال النبي صلى الله عليه: «رأيت الليلة رجلين أتياي فأخرجاني إلى أرض مقدسة، فانطلقنا حتى أتينا على نهر من دم، فيه رجل قائم، وعلى وسط النهر رجل بين يديه حجارة. فأقبل الرجل الذي في النهر، فإذا أراد أن يخرج رمى الرجل بحجر في فيه فردّه حيث كان، فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر فيرجع كما كان، فقلت: ما هذا؟ فقال: الذي رأيته في النهر أكل الربا».

قوله (باب أكل الربا وشاهده وكاتبه) أى بيان حكمهم، والتقدير باب إثم أو ذم. في رواية الإسماعيلي «وشاهده» بالثنية.

قوله (قول الله تعالى ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم﴾ إلى آخر الآية) وهو قوله ﴿هم فيها خالدون﴾ روى الطبري من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس في قوله ﴿لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس﴾ قال: ذاك حين يبعث من قبره. ومن طريق سعيد عن قتادة قال: تلك علامة أهل الربا يوم القيامة، يبعثون وبهم خبل. وأخرجه الطبري من حديث أنس نحوه مرفوعاً. وقيل معناه أن الناس يخرجون من الأجداث سراعاً، لكن أكل الربا يربو الربا في بطنه فيريد الإسراع فيسقط فيصير بمنزلة المتخبط من الجنون. وذكر الطبري في قوله تعالى ﴿ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا﴾ أنهم لما قيل لهم هذا ربا لا يحل قالوا: لا فرق إن زدنا الثمن في أول البيع أو عند محله، فأكذبهم الله تعالى. قال الطبري: إنما خص الآكل بالذكر لأن الذين نزلت فيهم الآيات المذكورة كانت طعمتهم من الربا، وإلا فالوعيد حاصل لكل من عمل به سواء أكل منه أم لا. ثم ساق البخاري في الباب حديثين: أحدهما حديث عائشة «لما نزلت آخر البقرة قرأهن النبي صلى الله عليه وسلم ثم حرم التجارة في الخمر» وقد تقدم الكلام عليه في أبواب المساجد من كتاب الصلاة، ويأتى الكلام على تحريم التجارة في الخمر في أواخر البيوع. ثانيهما حديث سمرة في المنام الطويل، وقد تقدم بطوله في كتاب الجنائز، واقتصر منه هنا على قصة أكل الربا. وقال ابن التين: ليس في حديثي الباب ذكر لكاتب الربا وشاهده، وأجيب بأنه ذكرهما على سبيل الإلحاق لاعتناهما للأكل على ذلك، وهذا إنما يقع على من واطأ صاحب الربا عليه فأما من كتبه أو شهد

القصة ليشهد بها على ما هي عليه ليعمل فيها بالحق فهذا جميل القصد لا يدخل في الوعيد المذكور ، وإنما يدخل فيه من أعان صاحب الربا بكتابته وشهادته فينزل منزلة من قال ﴿ إنما البيع مثل الربا ﴾ وأيضاً فقد تضمن حديث عائشة نزول آخر البقرة ومن جملة ما فيه قوله تعالى ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ وفيه ﴿ إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾ وفيه ﴿ وأشهدوا إذا تبايعتم ﴾ فأمر بالكتابة والإشهاد في البيع الذي أحله ، فأفهم النبي عن الكتابة والإشهاد في الربا الذي حرمه ، ولعل البخاري أشار إلى ما ورد في الكاتب والشاهد صريحاً ، فعند مسلم وغيره من حديث جابر « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال : هم في الإثم سواء » ولأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه » وفي رواية الترمذي بالثنية ، وفي رواية النسائي من وجه آخر عن ابن مسعود « أكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم » .

### باب موكل الربا

لقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ... ﴾ إلى : ﴿ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ . قال ابن عباس : هذه آخر آية نزلت على النبي صلى الله عليه . [٢٠٨٦] ٢٠٣٤ - نا أبو الوليد قال نا شعبة عن عون بن أبي جحيفة قال : رأيت أبي اشتري عبداً حجماً ، فسألته ، فقال : نهى النبي صلى الله عليه عن ثمن الكلب وثنم الدم ، ونهى عن الواشمة والموشومة ، وأكل الربا وموكله ، ولعن المصور .

[الحديث ٢٠٨٦ - أطرافه في : ٢٢٣٨ ، ٥٣٤٧ ، ٥٩٤٥ ، ٥٩٦٢ .]

قوله ( باب موكل الربا ) أى مطعمه والتقدير فيه كالذى قبله .

قوله ( لقول الله عز وجل ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ - إلى قوله وهم لا يظلمون ) هكذا في جميع الروايات ووقع عند الداودي - إلى قوله - لا تظلمون ولا تظلمون ، وفسره أى لا تظلمون بأخذ الزيادة ولا تظلمون بأن تحبس عنكم رموس أموالكم . ثم اعترض بما سيأتى . قوله ( وقال ابن عباس : هذه آخر آية نزلت ) وصله المصنف في التفسير من طريق الشعبي عنه ، واعترضه الداودي فقال : هذا إما أن يكون وهماً وإما أن يكون اختلافاً عن ابن عباس ، لأن الذى أخرجه المصنف في التفسير عنه فيه التنصيص على أن آخر آية نزلت قوله تعالى ﴿ واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ﴾ الآية ، قال : فلعل الناقل وهم لقربها منها . انتهى . وتعقبه ابن التين بأنه هو الواهم لأن من جملة الآيات التى أشار إليها البخاري في الترجمة قوله تعالى ﴿ واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ﴾ الآية ، وهى آخر آية ذكرها لقوله إلى قوله وهم لا يظلمون وإليها أشار بقوله هذه آخر آية أنزلت . انتهى . وكان البخاري أراد بذكر هذا الأثر عن ابن عباس تفسير قول عائشة « لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة » .



قوله ( عن عون بن أبي جحيفة ) في رواية آدم عن شعبة « حدثنا عون » وسيأتي في أواخر أبواب الطلاق .

قوله ( رأيت أبي اشترى عبداً حجاماً فسألته ) كذا وقع هنا ، وظاهره أن السؤال وقع عن سبب مشراه ، وذلك لا يناسب جوابه بحديث النهي ، ولكن وقع في هذا السياق اختصار بينه ما أخرجه المصنف بعد هذا في آخر البيوع من وجه آخر عن شعبة بلفظ « اشترى حجاماً فأمر بمحاجمه فكسرت ، فسألته على ذلك » ففيه البيان بأن السؤال إنما وقع عن كسر المحاجم ، وهو المناسب للجواب . وفي كسر أبي جحيفة المحاجم ما يشعر بأنه فهم أن النهي عن ذلك على سبيل التحريم فأراد حسم المادة ، وكأنه فهم منه أنه لا يطيع النهي ولا يترك التكسب بذلك فلذلك كسر محاجمه ، وسيأتي الكلام على كسب المحاجم بعد أبواب ، ونذكر هناك بقية فوائده إن شاء الله تعالى .

قوله ( ونهى عن الواشمة والموشومة ) أي نهى عن فعلهما ، لأن الواشم والموشوم لا ينهى عنهما وإنما ينهى عن فعلهما .

قوله ( وأكل الربا وموكله ) هكذا وقع في هذه الرواية معطوفاً على النهي عن الوشمة ، والجواب عنه كالذي قبله ، ثم ظهر لي أنه وقع في هذه الرواية تغيير فأبدل اللعن بالنهي فسيأتي في أواخر البيوع وفي أواخر الطلاق بلفظ « ولعن الواشمة والمستوشمة وأكل الربا وموكله » والله أعلم .

### باب: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾

[٢٠٨٧] ٢٠٣٥- فايحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال ابن المسيب إن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «الحلف منققة للسُّلعة، مُحَقَّةٌ للبركة».

قوله ( باب يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم ) روى ابن أبي حاتم من طريق الحسن قال ؛ ذاك يوم القيامة يمحق الله الربا يومئذ وأهله . وقال غيره : المعنى أن أمره يثول إلى قلة . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان قال « ما كان من ربا وإن زاد حتى يغط صاحبه فإن الله يمحقه » وأصله من حديث ابن مسعود عند ابن ماجه وأحمد بإسناد حسن مرفوعاً « إن الربا وإن كثر عاقبته إلى قل » وروى عبد الرزاق عن معمر قال : سمعنا أنه لا يأتي على صاحب الربا أربعون سنة حتى يمحق .

قوله ( عن يونس ) هو ابن يزيد .

قوله ( الحلف ) بفتح المهملة وكسر اللام أي اليمين الكاذبة .

قوله ( منققة ) بفتح الميم والفاء بينهما نون ساكنة مفعلة من التناق بفتح النون وهو الرواج ضد الكساد ، والسُّلعة بكسر السين المتاع ، وقوله مُحَقَّةٌ بالمهملة والقاف وزن الأول وحكى عياض ضم أوله

وكسر الحاء ، والمحق النقص والإبطال ، وقال القرطبي : المحدثون يشددونها والأول أصوب والهاء للمبالغة ولذلك صح خبراً عن الحلف . وفي مسلم اليمين ، ولأحمد اليمين الكاذبة وهي أوضح ، وهما في الأصل مصدران مزيدان محدودان بمعنى التفاق والمحق .

**قوله ( للبركة )** تابعه عنبة بن خالد عن يونس عند أبي داود ، وفي رواية ابن وهب وأبي صفوان عند مسلم « للربح » وتابعهما أنس بن عياض عند الإسماعيلي ، ورواه الليث عند الإسماعيلي بلفظ « محقة للكسب » وتابعه ابن وهب عند النسائي ، ومال الإسماعيلي إلى ترجيح هذه الرواية ، وقد اختلف في هذه اللفظة على الليث كما اختلف على يونس ، ووقع للمزني في « الأطراف » في نسبة هذه اللفظة لمن خرجها وهم يعرف مما حررته ، قال ابن المنير : مناسبة حديث الباب للترجمة أزه كالتفسير للآية لأن الربا الزيادة والمحق النقص فقال : كيف تجتمع الزيادة والنقص ؟ فأوضح الحديث أن الحلف الكاذب وإن زاد في المال فإنه يمحق البركة فكذلك قوله تعالى ﴿ يمحق الله الربا ﴾ أى يمحق البركة من البيع الذى فيه الربا وإن كان العدد زائداً لكن محق البركة يفضى إلى اضمحلال العدد في الدنيا كما مر في حديث ابن مسعود ، وإلى اضمحلال الأجر في الآخرة على التأويل الثانى .

### باب ما يُكره من الحلف في البيع

٢٠٣٦ - فاعمرؤ بن محمد قال نا هشيم قال أنا العوام عن إبراهيم بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى أن رجلاً أقام سلعة وهو في السوق، فحلف بالله لقد أعطي بها ما لم يعط، ليوقع فيها رجلاً من المسلمين، فنزلت: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ . [٢٠٨٨]

[الحديث ٢٠٨٨ - طرفاه في: ٢٦٧٥ ، ٤٥٥١] .

**قوله ( باب ما يكره من الحلف في البيع )** أى مطلقاً فإن كان كذباً فهى كراهة تحريم ، وإن كان صدقاً فتنزيه . وفي السنن من حديث قيس بن أبي غرزة بفتح المعجمة والراء والزاي مرفوعاً « يا معشر التجار إن البيع يحضره اللغو والحلف فشوبوه بالصدقة » .

**قوله ( عن عبد الله بن أبي أوفى )** في رواية يزيد عن العوام « سمعت عبد الله بن أبي أوفى » وسيأتى في التفسير مع بقية الكلام عليه ، وقد تعقب بأن السبب المذكور في الحديث خاص والترجمة عامة لكن العموم مستفاد من قوله في الآية ﴿ وأيمانهم ﴾ وسيأتى في الشهادات في سبب نزولها من حديث ابن مسعود ما يقوى حمله على العموم .

### باب ما قيل في الصواغ

وقال طاوس عن ابن عباس قال النبي صلى الله عليه : « لا يختلى خلاها » وقال العباس : إلا الإذخر فإنه لقينهم وبيوتهم . فقال : « إلا الإذخر » .

[٢٠٨٩]

٢٠٣٧- نا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني علي بن الحسين أن حسين بن علي أخبره أن علياً قال: كانت لي شارف من نصيبي من المغنم، وكان النبي صلى الله عليه أعطاني شارقاً من الخمس، فلما أردت أن أبتني بفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه واعدت رجلاً صواغاً من بني قينقاع أن يرتحل معي فنأتي بإذخر أردت أن أبيعهُ من الصواغين وأستعين به في وليمة عرسي.

[الحديث ٢٠٨٩- أطرافه في: ٢٣٧٥، ٣٠٩١، ٤٠٠٣، ٥٧٩٣].

[٢٠٩٠]

٢٠٣٨- نا إسحق قال نا خالد بن عبد الله عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه قال: «إن الله حرم مكة ولم تجل لأحد قبلي، ولا لأحد بعدي، وإنما أحلت لي ساعة من نهار، لا يختلي خلاها ولا يعصد شجرها ولا ينفر صيدها ولا تلتقط لقطتها إلا لمعرف». وقال عباس بن عبد المطلب: إلا الإذخر لصاغتتنا ولسقف بيوتنا. فقال: «إلا الإذخر» فقال عكرمة: هل تدري ما ينفر صيدها؟ هو أن تنحيه من الظل وتنزل مكانه. قال عبد الوهاب عن خالد: لصاغتتنا وقبورنا.

**قوله (باب ما قيل في الصواغ)** بفتح أوله على الأفراد وبضمه على الجمع يقال صائع وصواغ بالتحانية وأصله عمل الصياغة، قال ابن المنير: فائدة الترجمة لهذه الصياغة وما بعدها التنبيه على أن ذلك كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وأقره مع العلم به فيكون كالنص على جوازه وما عداه يؤخذ بالقياس.

**قوله (أخبرنا عبد الله)** هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد، ورواية ابن شهاب بالإسناد المذكور مما قيل فيه إنه أصح الأسانيد.

**قوله (كانت لي شارف)** بمعجمة وآخره فاء وزن فاعل: الناقة المستنة.

**قوله (أبتني بفاطمة)** أي أدخل بها، وسيأتي الكلام على هذا الحديث في «فرض الخمس»، والغرض منه قوله «واعدت رجلاً صواغاً من بني قينقاع» وقد قدمنا أنهم رهط من اليهود، فيؤخذ منه جواز معاملة الصائغين ولو كان غير مسلم، ويؤخذ منه أنه لا يلزم من دخول الفساد في صنعة أن تترك معاملة صاحبها ولو تعاطاها أراذل الناس مثلاً، ولعل المصنف أشار إلى حديث «أكذب الناس الصباغون والصواغون» وهو حديث مضطرب الإسناد أخرجه أحمد وغيره.

**قوله (حدثنا إسماعيل)** هو ابن شاهين، وخالد هو الطحان، وشيخه خالد هو الحذاء. وقوله في أول الباب «وقال طاوس» وقوله في آخره «وقال عبد الوهاب الخ» تقدم وصل هذين التعليقين في كتاب الحج، وكذلك شرح الحديث المذكور، وغرض الترجمة منه ذكر الصياغة وتقرير النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك.

## باب ذكر القين

[٢٠٩١]

٢٠٣٩- حدثنا محمد بن بشار قال نا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن أبي الضحى عن مسروق عن خباب قال: كنت قيناً في الجاهلية، وكان لي على العاصي بن وائل دين، فأتيتُه أتقاضاه. قال: لا أعطيك حتى تكفر بمحمد، فقلت: لا أكفر حتى يميتك الله ثم تبعث. قال: دعني حتى أموت وأبعث، فسأوتني مالاً وولداً فأقضيك. فنزلت: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِينَ مَالاً وَلَوْلَدًا﴾.

[الحديث ٢٠٩١- أطرافه في: ٢٢٧٥، ٢٤٢٥، ٤٧٣٢، ٤٧٣٣، ٤٧٣٤، ٤٧٣٥].

قوله (باب ذكر القين) بفتح القاف (والحداد) قال ابن دريد: أصل القين الحداد ثم صار كل صانع عند العرب قيناً. وقال الزجاج: القين الذي يصلح الأستة، والقين أيضاً الحداد. وكان البخاري اعتمد القول الصائر إلى التغاير بينهما. وليس في الحديث الذي أورده في الباب إلا ذكر القين، وكأنه الحق الحداد به في الترجمة لاشتراكهما في الحكم، وسيأتي الكلام على الحديث في تفسير سورة مريم إن شاء الله تعالى. وأما قول أم أيمن «أنا قينت عائشة» فعناه زينتها، قال الخليل: التقيين التزيين، ومنه سميت المغنية قينة لأن من شأنها الزينة.

## باب الخياط

[٢٠٩٢]

٢٠٤٠- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول: إن خياطاً دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لطلب طعام صنعه، قال أنس بن مالك: فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ذلك الطعام، ففقرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبزاً ومرقاً فيه دُبَاءٌ وقديد، فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتبع الدُبَاءَ من حوالي القصعة. قال: فلم أزل أحب الدُبَاءَ من يومئذ.

[الحديث ٢٠٩٢- أطرافه في: ٥٣٧٩، ٥٤٢٠، ٥٤٣٣، ٥٤٣٥، ٥٤٣٦، ٥٤٣٧، ٥٤٣٩].

قوله (باب الخياط) بالمعجمة والتحتانية، قال الخطابي: في أحاديث هذه الأبواب دلالة على جواز الإجازة. وفي الخياطة معنى زائد، لأن الغالب أن يكون الخيط من عند الخياط فيجتمع فيها إلى الصنعة الآلة، وكان القياس أنه لا تصح إذ لا تتميز إحداهما عن الأخرى غالباً، لكن الشارع أقره لما فيه من الإرفاق واستقر عمل الناس عليه، وسيأتي الكلام على حديث الباب في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى، وفيه دلالة على أن الخياطة لا تنافي المروعة.

## باب النِّسَاجِ

[٢٠٩٣]

٢٠٩١- نا يحيى بن بكير قال نا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال: سمعتُ سهل بن سعد قال: جاءت امرأة بريدة - قال: أتدرون ما البردة؟ فقليل له: نعم هي الشملة منسوجة في حاشيتها - قالت: يا رسول الله، إنني نسجت هذه بيدي أكسوكها. فأخذها النبي صلى الله عليه وآله فخرج إلينا وإنها إزاره، فقال رجل من القوم: يا رسول الله، اكسنيها، فقال: «نعم». فجلس النبي صلى الله عليه وآله في المجلس، ثم رجع فطواها ثم أرسل بها إليه. فقال له القوم: ما أحسنت، سألتها إياه، لقد عرفت أنه لا يرد سائلاً، فقال الرجل: والله ما سألته إلا لتكون كفني يوم أموت. قال سهل: فكانت كفنه.

قوله (باب النِّسَاجِ) بالنون والمهمله وآخره جيم، أورد فيه حديث سهل في البردة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في «باب من استعد الكفن» في كتاب الجنائز. وقوله «فأخذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم محتاج إليها» أي وهو محتاج إليها فحذف المبتدأ، وللكشميني «محتاجاً إليها» بالنصب على الحال.

## باب النِّجَارِ

[٢٠٩٤]

٢٠٩٢- نا قتيبة بن سعيد قال نا عبد العزيز عن أبي حازم قال: أتى رجال سهل بن سعد يسألونه عن المنبر فقال: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله إلى فلانة - امرأة قد سمأها سهل - أن مري غلامك النجار يعمل لي أعواداً أجلس عليهن إذا كلمت الناس. فأمرته يعملها من طرفاء الغابة، ثم جاء بها، فأرسلت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله بها، فأمر بها فوضعت، فجلس عليه.

[٢٠٩٥]

٢٠٩٣- نا خلاد بن يحيى قال نا عبد الواحد بن أيمن عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن امرأة من الأنصار قالت لرسول الله صلى الله عليه وآله: يا رسول الله، ألا أجعل لك شيئاً تقعد عليه؟ فإن لي غلاماً نجاراً. قال: «إن شئت»، قال: فعملت له المنبر. فلما كان يوم الجمعة قعد النبي صلى الله عليه وآله عليه على المنبر الذي صنع، فصاحت النخلة التي كان يخطب عندها حتى كادت أن تنشق، فنزل النبي صلى الله عليه وآله حتى أخذها فضمها إليه، فجعلت تئن أنين الصبي الذي يسكت حتى استقرت. قال: «بكت على ما كانت تسمع من الذكر».

قوله (باب النجار) بالنون والجيم، وللكشميني بكسر النون وتخفيف الجيم وزيادة هاء في آخره

وبه ترجم أبو نعيم في « المستخرج » والأول أشبه بسياق بقية التراجم ، وأورد فيه حديث سهل أيضاً في قصة المنبر ، وحديث جابر في ذكر المنبر وحنين الجذع ، وقد تقدم الكلام على فوائدهما في كتاب الجمعة . وقوله في آخر الحديث « الذي يسكت » بضم أوله وتشديد الكاف ، وقوله « قال بكت على ما كانت تسمع من الذكر » . يحتمل أن يكون فاعل قال راوى الحديث ، لكن صرح وكيع في روايته عن عبد الواحد ابن أيمن بأنه النبي صلى الله عليه وسلم ، أخرجه أحمد وابن أبي شعبة عنه .

### باب شراء الحوائج لنفسه

وقال ابن عمر : اشترى النبي صلى الله عليه وسلم جملاً من عمر . وقال عبد الرحمن بن أبي بكر : جاء مشرك بغنم فاشترى النبي صلى الله عليه وسلم منه شاة . واشترى من جابر بغيراً .

٢٠٤٤ - فإيوسف بن عيسى قال نا أبو معاوية قال حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودي طعاماً بنسيئة ، ورهنه درعه . [٢٠٩٦]

قوله ( باب شراء الإمام الحوائج بنفسه ) كذا لأبي ذر عن غير الكشميين ، وسقطت الترجمة للباقيين ، ول بعضهم « شراء الحوائج بنفسه » أى الرجل . وفائدة الترجمة رفع توهم من يتوهم أن تعاطى ذلك يقدح في المروءة .

قوله ( وقال ابن عمر : اشترى النبي صلى الله عليه وسلم جملاً من عمر ) هو طرف من حديث سيأتي موصولاً في كتاب الهبة .

قوله ( واشترى ابن عمر بنفسه ) هذا التعليق ثبت في رواية الكشميين وحده ، وسيأتي موصولاً

بعد باب .

قوله ( وقال عبد الرحمن بن أبي بكر ) أى الصديق ( جاء مشرك بغنم ) الحديث هو طرف من حديث يأتي موصولاً في آخر البيوع في « باب الشراء والبيع مع المشركين » .

قوله ( واشترى ) أى النبي صلى الله عليه وسلم ( من جابر بغيراً ) هو طرف من حديث موصول في الباب الذى يليه ، وفي هذه الأحاديث مباشرة الكبير والشريف شراء الحوائج وإن كان له من يكفيه إذا فعل ذلك على سبيل التواضع ، والاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يشك أحد أنه كان له من يكفيه ما يريد من ذلك ولكنه كان يفعله تعليماً وتشريعاً ، ثم أورد حديث عائشة في شراء الطعام من اليهودي ، وسيأتي شرحه في أول الرهن إن شاء الله تعالى .

## باب شراء الدواب والحمير

وإذا اشترى دابةً أو جملاً وهو عليه هل يكون ذلك قبضاً قبل أن ينزل؟

وقال ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم: «يعني جملاً صعباً».

[٢٠٩٧]

٢٠٤٥ - نا محمد بن بشار قال نا عبد الوهاب قال نا عبيد الله عن وهب بن كيسان عن

جابر بن عبد الله قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة فأبطأ بي جملي وأعيا، فأتى علي النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «جابر؟» فقلت: نعم، قال: «ما شأنك؟» قلت: أبطأ علي جملي وأعيا فتخلفت. فنزل يحجنه بمحجنه. ثم قال: «اركب»، فركبت، فلقد رأيته أكفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: «تزوجت؟» قلت: نعم. قال: «بكرًا أم ثيبًا؟» قلت: بل ثيبًا. قال: «أفلا جارية تلاعبها وتلاعبك؟» قلت: إن لي أخوات، فأحببت أن أتزوج امرأة تجمعهن وتمشطهن فتقوم عليهن. قال: «أما إنك قادم، فإذا قدمت فالكيس الكيس». ثم قال: «أتبيع جملك؟» قلت: نعم. فاشتراه مني بأوقية. ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلي وقدمت بالغداة، فجئنا إلى المسجد فوجدته على باب المسجد، قال: «الآن قدمت؟» قلت: نعم. قال: «فدع جملك فادخل فصل ركعتين»، فدخلت فصليت. فأمر بلالاً أن يزن لي، فوزن لي بلال فأرجح في الميزان. فانطلقت حتى ولّيت. فقال: «ادعوا لي جابراً». قلت: الآن يرد علي الجمّل، ولم يكن شيء أبغض إليّ منه، قال: «خذ جملك، ولك ثمنه».

قوله (باب شراء الدواب والحمير) في رواية أبي ذر «الحمير» بضمين، وليس في حديثي الباب ذكر للحمير وكأنه أشار إلى إلحاقها في الحكم بالإبل لأن حديثي الباب إنما فيهما ذكر بعير وجمل، ولا اختصاص في الحكم المذكور بدابة دون دابة فهذا وجه الترجمة.

قوله (وإذا اشترى دابةً أو جملاً وهو) أي البائع (عليه هل يكون ذلك قبضاً) يعني أو يشترط في القبض قدر زائد على مجرد التخلية؟ وهي مسألة خلافية سيأتي شرحها قريباً في «باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته».

قوله (قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر يعني جملاً صعباً) هذا طرف من حديث سيأتي في الباب المذكور. ثم أورد حديث جابر في قصة بيع جملة، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى ويقال إن الغزوة التي كان فيها هي غزوة ذات الرقاع، وقوله فيه «يحجنه» بفتح أوله وسكون المهملة وضم الجيم أي يطعنه وقوله «أبكرًا أم ثيبًا» بالنصب فيهما بتقدير أتزوجت، ويجوز الرفع بتقدير أمي.

### باب الأسواق التي كانت في الجاهلية، فتبايع بها الناس في الإسلام

[٢٠٩٨] ٢٠٤٦ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال: كانت عكاظ ومجنة وذو الحجاز أسواقاً في الجاهلية، فلما كان الإسلام تأثموا من التجارة فيها، فأنزل الله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ في مواسم الحج. قرأ ابن عباس كذا.

قوله ( باب الأسواق التي كانت في الجاهلية ، فتبايع بها الناس في الإسلام ) . قال ابن بطال : فقه هذه الترجمة أن مواضع المعاصي وأفعال الجاهلية لا تمتنع من فعل الطاعة فيها ، ثم أورد المصنف فيه حديث ابن عباس ، وقد تقدم التنبيه عليه في أول البيوع وأن شرحه مضى في كتاب الحج .

### باب شراء الإبل الهيم أو الأجر. الهائم: المخالف للقصد في كل شيء

[٢٠٩٩] ٢٠٤٧ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال: قال عمرو: كان هاهنا رجل اسمه نواس، وكانت عنده إبل هيم، فذهب ابن عمر فاشتري تلك الإبل من شريك له، فجاء إليه شريكه فقال: بعنا تلك الإبل. فقال: ممن بعته؟ قال: من شيخ كذا وكذا... فقال: ويحك، ذاك والله ابن عمر. فجاءه فقال: إن شريكي باعك إبلاً هيماً ولم يعرفك. قال: فاستقها. فلما ذهب يستاقها قال: دعها، رضيينا بقضاء رسول الله صلى الله عليه: «لا عدوى» سمع سفيان عمراً.

[الحديث ٢٠٩٩ - أطرافه في: ٢٨٥٨، ٥٠٩٣، ٥٠٩٤، ٥٧٥٣، ٥٧٧٢.]

قوله ( باب شراء الإبل الهيم ) بكسر الهاء جمع أهيم للمذكر ويقال للأثني هيمي .

قوله ( أو الأجر ) في رواية النسفي « والأجر » وهو من عطف المفرد على الجمع في الصفة لأن الموصوف هنا هو الإبل وهو اسم جنس صالح للجمع والمفرد ، فكأنه قال شراء الإبل الهيم وشراء الإبل الجرب .

قوله ( الهائم المخالف للقصد في كل شيء ) قال ابن التين : ليس الهائم واحد الهيم ، وما أدري لم ذكر البخاري الهائم هنا . وقد أثبت غيره ما نفاه ، قال الطبري في تفسيره : الهيم جمع أهيم ، ومن العرب من يقول هائم ثم يجمعونه على هيم كما قالوا غائط وغيظ ، قال : والإبل الهيم التي أصابها الهيام بضم الهاء وبكسر ها داء تصير منه عطشى تشرب فلا تروى . وقيل الإبل الهيم المطلية بالقطران من الجرب فتصير عطشى من حرارة الجرب ، وقيل هو داء ينشأ عنه الجرب . ثم أسند من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس من قوله ﴿ فشاربون شرب الهيم ﴾ قال : الإبل العطاش . ومن طريق عكرمة هي الإبل يأخذها العطش فتشرب حتى تهلك .



**قوله ( قال عمرو )** هو ابن دينار ، وقول البخارى فى آخر الحديث « سمع سفيان عمراً » هو مقول شيخه على بن عبد الله ، وقد رواه الحميدى فى مسنده عن سفيان قال « حدثنا عمرو به » .

**قوله ( كان ههنا )** أى بمكة ، وفى رواية ابن أبى عمر عن سفيان عند الإسماعيل « من أهل مكة » .

**قوله ( اسمه نواس )** بفتح النون والتشديد للأكثر ، وللقابسى بالكسر والتخفيف ، وللكشمينى كالأول لكن بزيادة ياء النسب .

**قوله ( من شريك له )** لم أقف على اسمه .

**قوله ( إبلأهيا )** فى رواية ابن أبى عمر هياماً بكسر أوله .

**قوله ( ولم يعرفك )** بسكون العين من المعرفة للأكثر ، وللمستملى بضم أوله وفتح العين والتشديد من التعريف .

**قوله ( فاستقها )** بالمهمله فعل أمر من الاستيق ، والقائل ابن عمر والمقول له نواس ، وفى رواية ابن أبى عمر « قال فاستقها إذا » أى إن كان الأمر كما تقول فارتجعها .

**قوله ( فقال دعها )** القائل هو ابن عمر ، وكان نواساً أراد أن يرتجعها فاستدرك ابن عمر فقال : دعها .

**قوله ( رضينا بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم )** أى رضيت بحكمه حيث حكم ألا عدوى ولا طيرة ، وعلى التأويل الذى اختاره ابن التين يصير الحديث موقوفاً من كلام ابن أبى عمر ، وعلى الذى اخترته جرى الحميدى فى جمعه فأورد هذه الطريق عقب حديث الزهرى عن سالم وحمة ابنى عبد الله بن عمر عن أبيهما مرفوعاً « لا عدوى ولا طيرة » كأنه اعتمد على أنه حديث واحد ، وفى الحديث جواز بيع الشيء المعيب إذا بينه البائع ورضى به المشتري ، سواء بينه البائع قبل العقد أو بعده ، لكن إذا أصر بيانه عن العقد ثبت الخيار للمشتري . وفيه اشتراء الكبير حاجته بنفسه ، وتوفى ظلم الرجل الصالح ، وذكر الحميدى فى آخر الحديث قصة قال : وكان نواس يجالس ابن عمر وكان يضحكه ، فقال يوماً : وددت أن لى أبا قبيس ذهباً ، فقال له ابن عمر : ما تصنع به ؟ قال : أموت عليه .

**قوله ( لا عدوى )** قال الخطابى : لا أعرف للعدوى هنا معنى إلا أن يكون الهيام داء من شأنه أن من وقع به إذا رعى مع الإبل حصل لها مثله . وقال غيره : لها معنى ظاهر ، أى رضيت بهذا البيع على ما فيه من العيب ولا أعدى على البائع حاكماً . واختار هذا التأويل ابن التين ومن تبعه . وقال الداودى : معنى قوله « لا عدوى » التنبه عن الاعتداء والظلم . وقال أبو على الهجرى فى « النوادر » : الهيام داء من أدواء الإبل يحدث عن شرب الماء النجل إذا كثر طحله ، ومن علامة حدوثه إقبال البعير على الشمس حيث دارت ، واستمراره على أكله وشربه وبدنه ينقص كالدائب ، فإذا أراد صاحبه استبانة أمره استبان له فإن وجد ريحه مثل ريح الحميرة فهو أهيم ، فن شم من بوله أو بعره أصابه الهيام اه . وبهذا يتضح المعنى الذى خفى على الخطابى وأبداه احتمالاً ، وبه يتضح صحة عطف البخارى الأجرب على الهيم لاشتراكهما فى دعوى العدوى ، ومما يقويه أن الحديث على هذا التأويل يصير فى حكم المرفوع ، ويكون قول ابن عمر « لا عدوى » تفسيراً للقضاء الذى تضمنه .

## باب بيع السلاح في الفتنة وغيرها

وكره عمران بن حصين بيعه في الفتنة .

[٢١٠٠]

٢٠٤٨ - نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن أفلح عن أبي محمد

مولى أبي قتادة عن أبي قتادة قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه عام حنين فبعت الدرع فابتعت به مخرفاً في بني سلمة ، فإنه أول مال تأثله في الإسلام .

[الحديث ٢١٠٠ - أطرافه في : ٣١٤٢ ، ٤٣٢١ ، ٤٣٢٢ ، ٧١٧٠ .]

## قوله ( باب بيع السلاح في الفتنة وغيرها ) أى هل يمنع أم لا ؟

**قوله ( وكره عمران بن حصين بيعه في الفتنة )** أى في أيام الفتنة ، وهذا وصله ابن عدى في الكامل من طريق أبي الأشهب عن أبي رجاء عن عمران ، ورواه الطبراني في الكبير من وجه آخر عن أبي رجاء عن عمران مرفوعاً وإسناده ضعيف ، وكأن المراد بالفتنة ما يقع من الحروب بين المسلمين لأن في بيعه إذ ذاك إعاقة لمن اشتراه ، وهذا محله إذا اشتبه الحال ، فأما إذا تحقق الباغي فالبيع للطائفة التي في جانبها الحق لا بأس به ، قال ابن بطال : إنما كره بيع السلاح في الفتنة لأنه من باب التعاون على الإثم ومن ثم كره مالك والشافعي وأحمد وإسحاق بيع العنب ممن يتخذونه خمرأً وذهب مالك إلى فسخ البيع وكأن المصنف أشار إلى خلاف الثوري في ذلك حيث قال بيع حلالك ممن شئت .

**قوله ( عن يحيى بن سعيد )** هو الأنصارى ، وعمر بن كثير هو ابن أفلح وقع في رواية يحيى بن يحيى الأندلسي « عمرو » بفتح العين وهو تصحيف . والإسناد كله مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق أولهم يحيى .

**قوله ( خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فبعت الدرع )** كذا وقع مختصراً ، فقال الخطابي : سقط شيء من الحديث لا يتم الكلام إلا به وهو أنه قتل رجلاً من الكفار فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم سلبه وكان الدرع من سلبه ، وتعقبه ابن التين بأنه تعسف في الرد على البخاري لأنه إنما أراد جواز بيع الدرع فذكر موضعه من الحديث وحذف سائر ، وكذا يفعل كثيراً . قلت : وهو كما قال . وليس ما قاله الخطابي بمذفوع ، وسيأتي الحديث مستوفى مع الكلام عليه في غزوة حنين من كتاب المغازي . وقد استشكل مطابقته للترجمة : قال الإسماعيلي ليس في هذا الحديث من ترجمة الباب شيء ، وأجيب بأن الترجمة مشتملة على بيع السلاح في الفتنة وغيرها فحديث أبي قتادة منزل على الشق الثاني وهو بيعه في غير الفتنة . وقرأت بخط القطب في شرحه : يحتمل أن يكون الرجل لما قال فأرضه منه فأراد أن يأخذ الدرع ويعوضه عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، وكأنه بمنزلة البيع ؛ وكان ذلك وقت الفتنة . انتهى . ولا يخفى تعسف هذا التأويل ، والحق أن الاستدلال بالبيع إنما هو في بيع أبي قتادة الدرع بعد ذلك ، لأنه باع الدرع فاشترى بثمنه البستان ، وكان ذلك في غير زمن الفتنة ، ويحتمل أن المراد بليراد هذا الحديث جواز بيع السلاح

في الفتنة لمن لا يخشى منه الضرر ، لأن أبا قتادة باع درعه في الوقت الذي كان القتال فيه قائماً بين المسلمين والمشركين وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ، والظن به أنه لم يبعه ممن يعين على قتال المسلمين ، فيستفاد منه جواز بيعه في زمن القتال لمن لا يخشى منه .  
**قوله ( مخرفاً )** بالمعجمة الساكنة والفاء مفتوح الأول هو البستان ، وبكسر الميم الوعاء الذي يجمع فيه الثمار .

**قوله ( بنى سلمة )** بكسر اللام .  
**قوله ( تأثله )** بالمثلثة قبل اللام أى جمعه قاله ابن فارس ، وقال القزاز جعلته أصل مالى ، وأثله كل شيء أصله .

### باب في العطارِ وبيعِ المسكِ

[٢١٠١] ٢٠٤٩ - فاموسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا أبو بردة بن عبد الله قال سمعتُ أبا بردة بن أبي موسى عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « مثلُ الجلّيسِ الصالحِ والجلّيسِ السوءِ كمثلِ صاحبِ المسكِ وكبيرِ الحدادِ : لا يعدمُكَ من صاحبِ المسكِ إما تشتريه أو تجدُ ريحَهُ ، وكبيرُ الحدادِ يحرقُ بيتك أو ثوبك أو تجدُ منه ريحاً خبيثَةً » .  
[الحديث ٢١٠١ - طرفه في : ٥٥٣٤] .

**قوله ( باب في العطار وبيع المسك )** ليس في حديث الباب سوى ذكر المسك ، وكأنه ألحق العطار به لاشتراكهما في الرائحة الطيبة .

**قوله ( حدثنا عبد الواحد )** هو ابن زياد ، وأبو بردة بن عبد الله هو بريد بن عبد الله بن أبي بردة ابن أبي موسى .

**قوله ( كمثل صاحب المسك )** في رواية أبي أسامة عن بريد كما سيأتى في الذبائح « كحامل المسك » وهو أعم من أن يكون صاحبه أولاً .

**قوله ( وكبير الحداد )** بكسر الكاف بعدها تحتانية ساكنة معروف ، وفي رواية أبي أسامة « كحامل المسك ونافخ الكبر » وحقيقته البناء الذي يركب عليه الزق والزق هو الذى يتفخ فيه فأطلق على الزق اسم الكبر مجازاً لجاورته له ، وقيل الكبر هو الزق نفسه وأما البناء فاسم الكور .

**قوله ( لا يعدمك )** بفتح أوله وكذلك الدال من العدم أى لا يعدمك إحدى الخصلتين أى لا يعدوك ، تقول ليس يعدمنى هذا الأمر أى ليس يعدونى ، وفي رواية أبي ذر بضم أوله وكسر الدال من الإعدام أى لا يعدمك صاحب المسك إحدى الخصلتين .

قوله ( إما تشتريه أو تجد ريحه ) في رواية أبي أسامة إما أن يخذيك وإما أن تتناع منه ، ورواية عبد الواحد أرجح لأن الإحذاء - وهو الإعطاء - لا يتعين بخلاف الرائحة فلإنها لازمة سواء وجد البيع أو لم يوجد .

قوله ( وكبر الحداد يحرق بيتك أو ثوبك ) في رواية أبي أسامة « ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك » ولم يتعرض للذكر البيت وهو واضح ، وفي الحديث النهي عن مجالسة من يتأذى بمجالسته في الدين والدنيا ، والترغيب في مجالسة من ينفع بمجالسته فيهما ، وفيه جواز بيع المسك والحكم بطهارته لأنه صلى الله عليه وسلم مدحه ورغب فيه ففيه الرد على من كرهه وهو منقول عن الحسن البصري وعطاء وغيرهما ، ثم انقضى هذا الخلاف واستقر الإجماع على طهارة المسك وجواز بيعه ، وسيأتي لذلك مزيد بيان في كتاب الذبائح ، ولم يترجم المصنف للحداد لأنه تقدم ذكره ، وفيه ضرب المثل والعمل في الحكم بالأشباه والنظائر .

## باب

### ذكر الحجام

[٢١٠٢] ٢٠٥٠ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن حميد عن أنس بن مالك قال : حجج أبو طيبة رسول الله صلى الله عليه ، فأمر له بصاع من تمر ، وأمر أهله أن يخففوا من خراجهم .  
[الحديث ٢١٠٢ - أطرافه في : ٢٢١٠ ، ٢٢٧٧ ، ٢٢٨٠ ، ٢٢٨١ ، ٥٦٩٦ .]

[٢١٠٣] ٢٠٥١ - نا مسدد قال نا خالد - هو ابن عبد الله - قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال : احتجم النبي صلى الله عليه وأعطى الذي حجمه ، ولو كان حراماً لم يعطه .

قوله ( باب ذكر الحجام ) قال ابن المنير : ليست هذه الترجمة تصويهاً لصناعة الحجامه فإنه قد ورد فيها حديث يخصها ، وإن كان الحجام لا يظلم أجره فالنهي على الصانع لا على المستعمل ، والفرق بينهما ضرورة المحتجم إلى الحجامه وعدم ضرورة الحجام لكثرة الصنائع سواها . قلت : إن أراد بالتصويب التحسين والندب إليها فهو كما قال ، وإن أراد التجويز فلا فإنه يسوغ للمستعمل تعاطيها للضرورة ، ومن لازم تعاطيها للمستعمل تعاطي الصانع لها فلا فرق إلا بما أشرت إليه ، إذ لا يلزم من كونها من المكاسب الدينية أن لا تشرع فالكساح أسوأ حالا من الحجام ولو تواطأ الناس على تركه لأضر ذلك بهم ، وسيأتي الكلام على كسب الحجام في كتاب الإجارة ، ويأتي الكلام هناك عن حديثي الباب عن أنس وابن عباس إن شاء الله تعالى .

## باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء

[٢١٠٤] ٢٠٥٢ - نا آدم قال نا شعبة قال نا أبو بكر بن حفص عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه

قال: أرسل النبي صلى الله عليه إلى عمرَ بَحْلَةٍ حَرِيرٍ -أو سِراءَ- فَرَأَاهَا عَلَيْهِ فَقَالَ: «إني لم أرسلُ بها إليك لِتَلْبَسَهَا إِنَّمَا يَلْبَسُهَا مَنْ لَا خَلَقَ لَهُ، إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِتَسْتَمْتَعَ بِهَا». يعني يبيعها.

[٢١٠٥]

٢٠٥٣- فَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا اشْتَرَتْ ثُمْرُقَةَ فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْهُ فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، مَاذَا أَذْنَبْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَا بَالُ هَذِهِ الثُّمْرُقَةِ؟» قُلْتُ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لِتَقْعَدَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعَذَّبُونَ، فَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ». وَقَالَ: «إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ».

[الحديث ٢١٠٥- أطرافه في: ٣٢٢٤، ٥١٨١، ٥٩٥٧، ٥٩٦١، ٧٥٥٧].

قوله ( باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء ) أى إذا كان مما ينتفع به غير من كره له لبسه ، أما ما لا منفعة فيه شرعية فلا يجوز بيعه أصلاً على الراجح من أقوال العلماء ، وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عمر في قصة عمر في حلة عطارذ وفيه قوله صلى الله عليه وسلم « إنما بعثت بها إليك لتستمتع بها ، يعني تتبعها » وسيأتى في اللباس من وجه آخر بلفظ « إنما بعثت بها إليك لتبيعها أو لتكسوها » وهو واضح فيما ترجم له هنا من جواز بيع ما يكره لبسه للرجال ، والتجارة وإن كانت أخص من البيع لكنها جزؤه المستلزمة له ، وأما ما يكره لبسه للنساء فبالقياس عليه ، أو المراد بالكرهية في الترجمة ما هو أعم من التحريم والتنزيه فيدخل فيه الرجال والنساء ، فعرف بهذا جواب ما اعترض به الإسماعيلي من أن حديث ابن عمر لا يطابق الترجمة حيث ذكر فيها النساء . الثانى حديث عائشة في قصة الثمرة المصورة ، وسيأتى الكلام عليه وعلى الذى قبله مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى « ووجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم لم يفسخ البيع في الثمرة ، وسيأتى أن فى بعض طرق الحديث المذكور أنه صلى الله عليه وسلم توكأ عليها بعد ذلك ، والثوب الذى فيه الصورة يشترك فى المنع منه الرجال والنساء فهو مطابق للترجمة من هذه الحيثية ، بخلاف ما اعترض به الإسماعيلي . وقال ابن المنير : فى الترجمة إشعار بحمل قوله « إنما يلبس هذه من لا خلاق له » على العموم حتى يشترك فى ذلك الرجال والنساء ، لكن الحق أن ذلك خاص بالرجال ، وإنما الذى يشترك فيه الرجال والنساء المنع من الثمرة ، وحاصله أن حديث ابن عمر يدل على بعض الترجمة ، وحديث عائشة يدل على جميعها

### بابُ صَاحِبِ السَّلْعَةِ أَحَقُّ بِالسُّومِ

[٢١٠٦] ٢٠٥٤- فَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ نَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التِّيَاحِ عَنْ أَنَسٍ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «يَا بَنِي النَّجَارِ، ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ». وَفِيهِ خَرَبٌ وَنَخْلٌ.

**قوله (باب صاحب السلعة أحق بالسوم)** بفتح المهملة وسكون الواو أى ذكر قدر معين للثمن ، وقال ابن بطال : لا خلاف بين العلماء فى هذه المسألة ، وأن متولى السلعة من مالك أو وكيل أولى بالسوم من طالب شرائها . قلت لكن ذلك ليس بواجب ، فسيأتى فى قصة جمل جابر أنه صلى الله عليه وسلم بدأه بقوله « بعنيه بأوقية » الحديث .

**قوله حدثنا عبد الوارث** ( هو ابن سعيد والإسناد كله بصريون .

**قوله (ثامنوني)** بمثلثة على وزن فاعلوني ، وهو أمر لهم بذكر الثمن معيناً باختيارهم على سبيل السوم ليذكر هو لهم ثمناً معيناً يختاره ثم يقع التراضى بعد ذلك ، وبهذا يطابق الترجمة . وقال المازرى : معنى قوله ثامنوني أى بايعوني بالثمن أى ولا آخذة هبة ، قال : فليس فيه إلا أن المشتري يبدأ بذكر الثمن . وتعقبه عياض . بأن الترجمة إنما هى لذكر الثمن معيناً ، وأما مطلق ذكر الثمن فلا فرق فيه فى الأولوية بين البائع والمشتري . قلت : وقد سبق هذا الحديث فى أبواب المساجد ، ويأتى الكلام عليه مستوفى فى أول الهجرة إن شاء الله تعالى .

### بابُ كَمْ يَجُوزُ الْخِيَارُ؟

[٢١٠٧] ٢٠٥٥- فَا صَدَقَةُ قَالَ أَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ سَمِعْتُ يُحْيَى قَالَ سَمِعْتُ نَافِعًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «إِنَّ الْمُتَبَايِعِينَ بِالْخِيَارِ فِي بَيْعِهِمَا مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ يَكُونَ الْبَيْعُ خِيَارًا». قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا يَعْجَبُهُ فَارَقَ صَاحِبَهُ.

[الحديث ٢١٠٧- أطرافه فى: ٢١٠٩، ٢١١١، ٢١١٣، ٢١١٦].

[٢١٠٨] ٢٠٥٦- فَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ نَا هَمَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا». وَزَادَ أَحْمَدُ نَا بِهِزٌ قَالَ: قَالَ هَمَامٌ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي التِّيَاحِ فَقَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي الْخَلِيلِ لَمَّا حَدَّثَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ هَذَا الْحَدِيثَ.

**قوله (باب بالتنونين كم يجوز الخيار)** والخيار بكسر الخاء اسم من الاختيار أو التخيير ، وهو طلب خير الأمرين من إمضاء البيع أو فسخه ، وهو خياران : خيار المجلس وخيار الشرط ، وزاد بعضهم خيار النقيصة ، وهو مندرج فى الشرط فلا يزداد . والكلام هنا على خيار الشرط والترجمة معقودة لبيان

مقداره وليس في حديثي الباب بيان لذلك ، قال ابن المنير : لعله أخذ من عدم تحديده في الحديث أنه لا يتقيد بل يفوض الأمر فيه إلى الحاجة لتفاوت السلع في ذلك . قلت : وقد روى البيهقي من طريق أبي علقمة الغروي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً « الخيار ثلاثة أيام » وهذا كأنه مختصر من الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق محمد بن إسحاق عن نافع في قصة حبان بن منقذ وسأذكره بعد خمسة أبواب ، وبه احتج للحنفية والشافعية في أن أمد الخيار ثلاثة أيام ، وأنكر مالك التوقيت في خيار الشرط ثلاثة أيام بغير زيادة وإن كانت في الغالب يمكن الاختيار فيها ، لكن لكل شيء أمد بحسبه يتخير فيه ، فللدابة مثلاً والثوب يوم أو يومان وللمجارية جمعة وللدار شهر ، وقال الأوزاعي يمتد الخيار شهراً وأكثر بحسب الحاجة إليه . وقال الثوري : يختص الخيار بالمشتري ويمتد له إلى عشرة أيام وأكثر ، ويقال إنه انفرد بذلك ، وقد صح القول بامتداد الخيار عن عمر وغيره وسيأتي شيء منه في أبواب الملازمة ، ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله « كم يجوز الخيار » أي كم يخير أحد المتبايعين الآخر مرة . وأشار إلى ما في الطريق الآتية بعد ثلاثة أبواب من زيادة همام « ويختار ثلاث مرار » لكن لما لم تكن الزيادة ثابتة أبقي الترجمة على الاستفهام كعادته .

**قوله ( حدثنا صدقة )** هو ابن الفضل المروزي ، وعبد الرهاب هو الثقي ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري .

**قوله ( إن المتبايعين بالخيار )** كذا للأكثر ، وحكى ابن التين في رواية القاسبي « إن المتبايعان » قال وهي لغة ، وفي رواية أيوب عن نافع في الباب الذي يليه « البيعان » بتشديد التحتانية ، والبيع بمعنى البائع كضيق وضائق وصين وصائن وليس كبين وبائن فلإنهما متغايران كقيم وقائم ، واستعمال البيع في المشتري إما على سبيل التغليب أو لأن كلا منهما بائع .

**قوله ( ما لم يفرقا )** في رواية النسائي « يفرقا » بتقديم الفاء ، ونقل ثعلب عن الفضل بن سلمة افرقا بالكلام وتفرقا بالأبدان ، ورد ابن العربي بقوله تعالى ﴿ وما تفرق الذين أوتوا الكتاب ﴾ فإنه ظاهر في التفرق بالكلام لا أنه بالاعتقاد ، وأجيب بأنه من لازمه في الغالب لأن من خالف آخر في عقيدته كان مستندعياً لمفارقة إياه ببدنه ، ولا يخفى ضعف هذا الجواب ، والحق حمل كلام المفضل على الاستعمال بالحقيقة ، وإنما استعمل أحدهما في موضع الآخر اتساعاً .

**قوله ( أو يكون البيع خياراً )** سيأتي شرحه بعد باب .

**قوله ( قال نافع وكان ابن عمر إلخ )** هو موصول بالإسناد المذكور ، وقد ذكره مسلم أيضاً من طريق ابن جريج عن نافع ، وهو ظاهر في أن ابن عمر كان يذهب إلى أن التفرق المذكور بالأبدان كما سيأتي . وفي الحديث ثبوت الخيار لكل من المتبايعين مادام في المجلس وسيأتي بعد باب .

**قوله ( عن أبي الخليل )** في رواية شعبة الآتية بعد باب « عن قتادة عن صالح أبي الخليل » وفي رواية أحمد عن غندر عن شعبة عن قتادة « سمعت أبا الخليل » .

**قوله ( عن عبد الله بن الحارث )** هو أبو نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ، ولم ينسب في شيء من طرق حديثه في الصحيحين ، لكن وقع لأحمد من طريق سعيد عن قتادة « عبد الله بن الحارث الهاشمي » ورواه ابن خزيمة والإسماعيلي عنه من وجه آخر عن شعبة فقال « سمعت أبا الخليل يحدث عن عبد الله

ابن الحارث بن نوفل » وعبد الله هذا مذكور في الصحابة لأنه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأتى به فحنكه ، وهو معدود من حيث الرواية في كبار التابعين ، وقتادة وشيخه تابعيان أيضاً ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر عن العباس في قصة أبي طالب .

**قوله ( وزاد أحمد حدثنا بهز )** أي ابن أسد ، وهذه الطريق وصلها أبو عوانة في صحيحه عن أبي جعفر الدارمي واسمه أحمد بن سعيد عن بهز به ولم أرها في مسند أحمد بن حنبل ، وزعم بعضهم أنه أحمد المذكور ، وستأتي هذه الزيادة من وجه آخر عن همام بعد ثلاثة أبواب بأوضح من سياقه . وفي صنيع همام فائدة طلب علو الإسناد لأن بينه وبين أبي الخليل في إسناده الأول رجلين وفي الثاني رجل واحد .

### باب إذا لم يؤقت في الخيار هل يجوز البيع؟

[٢١٠٩]

٢٠٥٧- نا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد قال نا أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : قال النبي صلى الله عليه : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، أو يقول أحدهما لصاحبه : اختر » وربما قال : « أو يكون بيع خيار » .

**قوله ( باب إذا لم يؤقت الخيار )** أي إذا لم يعين البائع أو المشتري وقتاً للخيار وأطلقاه ( هل يجوز البيع ) وكأنه أشار بذلك إلى الخلاف الماضي في حد خيار الشرط ، والذي ذهب إليه الشافعية والحنفية أنه لا يزداد فيه على ثلاثة أيام ، وذهب ابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وأبو ثور وآخرون إلى أنه لا أمد لمدة خيار الشرط بل البيع جائز والشرط لازم إلى الوقت الذي يشترطه وهو اختيار ابن المنذر ، فإن شرطاً أو أحدهما الخيار مطلقاً فقال الأوزاعي وابن أبي ليلى : هو شرط باطل والبيع جائز ، وقال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي : يبطل البيع أيضاً ، وقال أحمد وإسحاق للذي شرط الخيار أبداً .

**( تنبيه )** : قوله « أو يقول أحدهما » كذا هو في جميع الطرق بإثبات الواو في يقول ، وفي إثباتها نظر لأنه مجزوم عطفاً على قوله « ما لم يتفرقا » فلعل الضمة أشبعت كما أشبعت الياء في قراءة من قرأ ﴿ إنه من يتقى ويصبر ﴾ . ويحتمل أن تكون بمعنى « إلا أن » فيقرأ حينئذ بنصب اللام وبه جزم النووي وغيره ، ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر من وجه آخر عن نافع وفيه « أو يكون بيع خيار » والمعنى أن المتبايعين إذا قال أحدهما لصاحبه اختر إمضاء البيع أو فسخه فاختر إمضاء البيع مثلاً أن البيع يتم وإن لم يتفرقا ، وبهذا قال الثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق وآخرون ، وقال أحمد لا يتم البيع حتى يتفرقا ، وقيل إنه تفرد بذلك ، وقيل المعنى بقوله « أو يكون بيع خيار » أي أن يشترط الخيار مطلقاً فلا يبطل بالتفرق ، وسيأتي البحث فيه بعد بابين مستوفى إن شاء الله تعالى .



ب

### الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا

وبه قال ابنُ عمرٍ وشريحٌ والشعبيُّ وطاوسٌ وعطاءٌ وابنُ أبي مُليكةٍ .

[٢١١٠] ٢٠٥٨ - نا إسحقُ قال أنا حَبَّانُ قال نا شعبةُ قال قتادةُ أخبرني عن صالحِ أبي الخليلِ عن

عبدِ اللهِ بنِ الحارثِ قال : سمعتُ حَكِيمَ بنَ حزامٍ عن النبيِّ صلى اللهُ عليه قال : « البَّيعَانِ بِالْخِيَارِ ما لم يتفرقا ، فَإِنْ صدقا وبينا بوركَ لهما في بيعهما ، وَإِنْ كذبا وكتما محقتْ بركةُ بيعهما » .

[٢١١١] ٢٠٥٩ - نا عبدُ اللهِ بنُ يوسفَ قال أنا مالِكٌ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ أنَّ رسولَ اللهِ صلى اللهُ

عليه قال : « المتبايعانِ كلُّ واحدٍ منهما بالخيارِ على صاحبه ما لم يتفرقا ، إِلَّا بيعَ الخيارِ » .

قوله ( باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وبه قال ابن عمر ) أى بخيار المجلس ، وهو بين من صنعه الذى مضى قبل باب ، وأنه كان إذا اشترى شيئاً يعجبه فارق صاحبه . ولترمذى من طريق ابن فضيل عن يحيى بن سعيد « وكان ابن عمر إذا ابتاع بيعاً وهو قاعد قام ليحب له » ولابن أبي شيبة من طريق محمد بن إسحاق عن نافع « كان ابن عمر إذا باع انصرف ليحب له البيع » ولمسلم من طريق ابن جريج قال : أُمِّي على نافع فذكر الحديث وفيه « قال نافع : وكان إذا بايع رجلاً فأراد أن لا يقبله قام فشى هنيهة ثم رجع إليه » وسأني صنيع ابن عمر ذلك من وجه آخر بعد بابين ، وروى سعيد بن منصور عن خالد بن عبد الله عن عبد العزيز بن حكيم « رأيت ابن عمر اشترى من رجل بعيراً فأخرج ثمنه فوضعه بين يديه فخيره بين بعيره وبين الثمن » .

قوله ( وشريح والشعبي ) أى قالاً بخيار المجلس ، وهذا وصله سعيد بن منصور عن هشيم عن محمد بن علي : سمعت أبا الضحى يحدث أنه شهد شريحاً واختصم إليه رجلان اشترى أحدهما من الآخر داراً بأربعة آلاف فأوجبه له ، ثم بدا له في بيعها قبل أن يفارق صاحبها فقال لى : لا حاجة لى فيها ، فقال البائع : قد بعثك فأوجبت لك ، فاختصما إلى شريح فقال : هو بالخيار ما لم يتفرقا . قال محمد : وشهدت الشعبي قضى بذلك . وروى ابن أبي شيبة عن وكيع عن شعبة عن الحكم عن شريح قال « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » وعن جرير عن مغيرة عن وكيع عن الشعبي أنه أتى في رجل اشترى من رجل برذوناً فأراد أن يرده قبل أن يتفرقا فقضى الشعبي أنه قد وجب البيع ، فشهد عنده أبو الضحى أن شريحاً أتى في مثل ذلك فردده على البائع ، فرجع الشعبي إلى قول شريح .

قوله ( وطاوس ) قال الشافعى في « الأم » : أخبرنا ابن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال

« خير رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً بعد البيع » قال وكان أبى يحلف ما الخيار إلا بعد البيع .

**قوله ( وعطاء وابن أبى مليكة )** وصلها ابن أبى شيبة عن جرير عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبى مليكة وعطاء قالا : البيعان بالخيار حتى يتفرقا عن رضا . ونقل ابن المنذر القول به أيضاً عن سعيد بن المسيب والزهرى وابن أبى ذئب من أهل المدينة ، وعن الحسن البصرى والأوزاعى وابن جريج وغيرهم ، وبالغ ابن حزم فقال لا نعلم لهم مخالفاً من التابعين لا النخعي وحده ورواية مكنوبة عن شريح ، والصحيح عنه القول به ، وأشار إلى ما رواه سعيد بن منصور عن أبى معاوية عن حجاج عن الحكم عن شريح قال : إذا تكلم الرجل بالبيع فقد وجب البيع ، وإسناده ضعيف لأجل حجاج وهو ابن أرطاة .

**قوله ( حدثنا إسحاق )** قال أبو على الجبائى : لم أره منسوباً فى شيء من الروايات ، ولعله لإسحاق ابن منصور ، فإن مسلماً روى عن إسحاق بن منصور عن حبان بن هلال . قلت : قد رأيت منسوباً فى رواية أبى على بن شويه عن الفريرى فى هذا الحديث إسحاق بن منصور ، ولم أره فى مسند إسحاق بن راهويه من روايته عن حبان ، فقوى ما قال أبو على رحمه الله . ثم رأيت أبا نعيم استخرجه من طريق إسحاق بن راهويه عن حبان وقال : أخرجه البخارى عن إسحاق فإله أعلم .

**قوله ( حبان بن هلال )** هو بفتح الحاء بعدها موحدة ثقيلة .

**قوله ( حدثنا شعبة )** سأتى بعد باب من هذا الوجه « عن همام » بدل شعبة ، وهو محمول على أنه كان عند حبان عن شيخين حدثاه به عن شيخ واحد .

**قوله ( ما لم يتفرقا )** فى رواية همام الماضية قبل باب « ما لم يفترقا » وفى رواية سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر ، وعن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً « ما لم يفارقه صاحبه فإن فارقه فلا خيار له » وقد اختلف القائلون بأن المراد أن يتفرقا بالأبدان هل للتفرق المذكور حد ينتهى إليه ؟ والمشهور الراجح من مذهب العلماء فى ذلك أنه موكول إلى العرف ، فكل ما عد فى العرف تفرقاً حكم به وما لا فلا والله أعلم .

**قوله ( فإن صدقا وبيننا )** أى صدق البائع فى إخبار المشتري مثلاً وبين العيب إن كان فى السلعة ، وصدق المشتري فى قدر الثمن مثلاً وبين العيب إن كان فى الثمن ، ويحتمل أن يكون الصدق والبيان بمعنى واحد وذكر أحدهما تأكيد للآخر .

**قوله ( محقت بركة بيعهما )** يحتمل أن يكون على ظاهره وأن شؤم التدليس والكذب وقع فى ذلك العقد فحق بركته ، وإن كان الصادق مأجوراً والكاذب مأزوراً . ويحتمل أن يكون ذلك مختصاً بمن وقع منه التدليس والعيب دون الآخر ، ورجحه ابن أبى جمره . وفى الحديث فضل الصدق والحث عليه وذم الكذب والحث على منعه ، وأنه سبب لذهاب البركة ، وأن عمل الآخرة يحصل بخيرى الدنيا والآخرة .

**قوله ( إلا بيع الخيار )** أى فلا يحتاج إلى التفرق كما سأتى شرحه فى الباب الذى يليه . وفى رواية أيوب عن نافع فى الباب الذى قبله « ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر » وهو ظاهر فى حصر لزوم البيع بهذين الأمرين ، وفيه دليل على إثبات خيار المجلس وقد مضى قبل بباب أن ابن عمر حمله على التفرق

بالأبدان ، وكذلك أبو برزة الأسلمي ، ولا يعرف لها مخالف من الصحابة . وخالف في ذلك إبراهيم النخعي فروى ابن أبي شبة بإسناد صحيح عنه قال « البيع جائز وإن لم يتفرقا » ورواه سعيد بن منصور عنه بلفظ « إذا وجبت الصفقة فلا خيار » وبذلك قال المالكية إلا ابن حبيب والحنفية كلهم ، قال ابن حزم : لا نعلم لهم سلفاً إلا إبراهيم وحده ، وقد ذهبوا في الجواب عن حديثي الباب فرقا : فمنهم من رده لكونه معارضاً لما هو أقوى منه ، ومنهم من صححه ولكن أوله على غير ظاهره ، فقالت طائفة منهم : هو منسوخ بحديث « المسلمون على شروطهم » والخيار بعد لزوم العقد يفسد الشرط ، وبحديث التحالف عند اختلاف المتبايعين لأنه يقتضي الحاجة إلى اليقين وذلك يستلزم لزوم العقد ولو ثبت الخيار لكان كافياً في رفع العقد ، وبقوله تعالى ﴿ وأشهدوا إذا تباعتم ﴾ والإشهاد إن وقع بعد التفرق لم يطابق الأمر وإن وقع قبل التفرق لم يصادف محلاً ، ولا حجة في شيء من ذلك لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، والجمع بين الدليلين مهما أمكن لا يصار معه إلى الترجيح ، والجمع هنا ممكن بين الأدلة المذكورة بغير تعسف ولا تكلف . وقال بعضهم هو من رواية مالك وقد عمل بخلافه فدل على أنه عارضه ما هو أقوى منه ، والراوى إذا عمل بخلاف ما روى دل على وهن المروى عنده . وتعقب بأن مالكاً لم يتفرد به ، فقد رواه غيره وعمل به وهم أكثر عدداً رواية وعملاً ، وقد خص كثير من محققى أهل الأصول الخلاف المشهور - فيما إذا عمل الراوى بخلاف ما روى - بالصحابة دون ما جاء بعدهم ، ومن قاعدتهم أن الراوى أعلم بما روى ، وابن عمر هو راوى الخبر وكان يفارق إذا باع يبدنه فاتباعه أولى من غيره . وقالت طائفة هو معارض بعمل أهل المدينة ، ونقل ابن التين عن أشهب بأنه مخالف لعمل أهل مكة أيضاً . وتعقب بأنه قال به ابن عمر ثم سعيد بن المسيب ثم الزهري ثم ابن أبي ذئب كما مضى ، وهؤلاء من أكابر علماء أهل المدينة في أعصارهم ولا يحفظ عن أحد من علماء المدينة القول بخلافه سوى عن ربيعة . وأما أهل مكة فلا يعرف أحد منهم القول بخلافه ، فقد سبق عن عطاء وطاوس وغيرهما من أهل مكة ، وقد اشتهر إنكار ابن عبد البر وابن العربي على من زعم من المالكية أن مالكاً ترك العمل به لكون عمل أهل المدينة على خلافه ، قال ابن العربي : إنما لم يأخذ به مالك لأن وقت التفرق غير معلوم فأشبهه ببيع الغرر كالملازمة ، وتعقب بأنه يقول بخيار الشرط ولا يحده بوقت معين ، وما ادعاه من الغرر موجود فيه وبأن الغرر في خيار المجلس معدوم لأن كلا منهما متمكن من إمضاء البيع أو فسخه بالقول أو بالفعل فلا غرر ، وقالت طائفة هو خبر واحد فلا يعمل به إلا فيما تعم به البلوى ، ورد بأنه مشهور فيعمل به كما ادعوا نظير ذلك في خبر القهقهة في الصلاة وإيجاب الوتر . وقال آخرون : هو مخالف للقياس الجلى في إلحاق ما قبل التفرق بما بعده ، وتعقب بأن القياس مع النص فاسد الاعتبار . وقال آخرون : التفرق بالأبدان محمول على الاستحباب تحسناً للمعاملة مع المسلم لا على الوجوب ، وقال آخرون : هو محمول على الاحتياط للخروج من الخلاف وكلاهما على خلاف الظاهر . وقالت طائفة : المراد بالتفرق في الحديث التفرق بالكلام كما في عقد النكاح والإجارة والعق ، وتعقب بأنه قياس مع ظهور الفارق لأن البيع ينقل فيه ملك رقبة المبيع ومنفعته بخلاف ما ذكر ، وقال ابن حزم : سواء قلنا التفرق بالكلام أو بالأبدان فإن خيار المجلس بهذا الحديث ثابت ، أما حيث قلنا التفرق بالأبدان فواضح ، وحيث قلنا بالكلام فواضح أيضاً ، لأن قول أحد المتبايعين مثلاً بعتك بعشرة وقول الآخر بل بعشرين مثلاً افتراق في الكلام بلا شك ، بخلاف

ما لو قال اشتريته بعشرة فإنهما حينئذ متوافقان فيتعين ثبوت الخيار لهما حين يتفقان لا حين يتفرقان وهو المدعى . وقيل المراد بالمتبايعين المتساومان ، ورد بأنه مجاز والحمل على الحقيقة أو ما يقرب منها أولى . واحتج الطحاوى بآيات وأحاديث استعمل فيها المجاز وقال : من أنكر استعمال لفظ البائع في السائم فقد غفل عن اتساع اللغة : وتعقب بأنه لا يلزم من استعمال المجاز في موضع طرده في كل موضع ، فالأصل من الإطلاق الحقيقة حتى يقوم الدليل على خلافه . وقالوا أيضاً : وقت التفرق في الحديث هو ما بين قول البائع بعثك هذا بكذا وبين قول المشتري اشتريت ، قالوا فالمشتري بالخيار في قوله اشتريت أو تركه والبائع بالخيار إلى أن يوجب المشتري ، وهكذا حكاه الطحاوى عن عيسى بن أبان منهم ، وحكاه ابن خويزمنداد عن مالك ، قال عيسى بن أبان : وفائدته تظهر فيما لو تفرقا قبل القبول فإن القبول يتعذر ، وتعقب بأن تسميتهما متبايعين قبل تمام العقد مجاز أيضاً ، فأجيب بأن تسميتهما متبايعين بعد تمام العقد مجاز أيضاً ، لأن اسم الفاعل في الحال حقيقة وفيما عداه مجاز ، فلو كان الخيار بعد انعقاد البيع لكان لغير البيعين والحديث يرده فتعين حمل التفرق على الكلام ، وأجيب بأنه إذا تعذر الحمل على الحقيقة تعين المجاز ، وإذا تعارض المجازان فالأقرب إلى الحقيقة أولى . وأيضاً فالمتبايعان لا يكونان متبايعين حقيقة إلا في حين تعاقدتهما ، لكن عقدهما لا يتم إلا بأحد أمرين إما بإبرام العقد أو التفرق على ظاهر الخبر فصح أنهما متعاقدان ما دام في مجلس العقد ، فعلى هذا تسميتهما متبايعين حقيقة بخلاف حمل المتبايعين على المتساومين فإنه مجاز باتفاق . وقالت طائفة التفرق يقع بالأقوال كقوله تعالى ﴿ وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته ﴾ ، وأجيب بأنه سمي بذلك لكونه يفضى إلى التفرق بالأبدان ، قال البيضاوى : ومن نفي خيار المجلس ارتكب مجازين بحمله التفرق على الأقوال وحمله المتبايعين على المتساومين ، وأيضاً فكلام الشارع يصاب عن الحمل عليه ، لأنه يصير تقديره إن المتساومين إن شاء عقدا البيع ، وإن شاء لم يعقده وهو تحصيل الحاصل لأن كل أحد يعرف ذلك ، ويقال لمن زعم أن التفرق بالكلام : ما هو الكلام الذى يقع به التفرق ، أهو الكلام الذى وقع به العقد أم غيره ؟ فإن كان غيره فما هو ، فليس بين المتعاقدين كلام غيره ؟ وإن كان هو ذلك الكلام بعينه لزم أن يكون الكلام الذى اتفقا عليه وتم بيعهما به هو الكلام الذى افترقا به وانفسخ بيعهما به وهذا في غاية الفساد . وقال آخرون العمل بظاهر الحديث متعذر فيتعين تأويله ، وبيان تعذره أن المتبايعين إن اتفقا في الفسخ أو الإمضاء لم يثبت لواحد منهما على الآخر خيار ، وإن اختلفا فالجمع بين الفسخ والإمضاء جمع بين النقضين وهو مستحيل . وأجيب بأن المراد أن لكل منهما الخيار في الفسخ ، وأما الإمضاء فلا احتياج إلى اختياره فإنه مقتضى العقد والحال يفضى إليه مع السكوت بخلاف الفسخ . وقال آخرون : حديث بن عمر هذا وحكيم بن حزام معارض بحديث عبد الله بن عمرو ، وذلك فيما أخرجه أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله » قال ابن العربي : ظاهر هذه الزيادة مخالف لأول الحديث في الظاهر ، فإن تأولوا الاستقالة فيه على الفسخ تأولنا الخيار فيه على الاستقالة وإذا تعارض التأويلان فزع إلى الترجيح ، والقياس في جانبنا وتعقب بأن حمل الاستقالة على الفسخ أوضح من حمل الخيار على الاستقالة ، لأنه لو كان المراد حقيقة الاستقالة لم تمنعه من المفارقة لأنها لا تختص بمجلس العقد ، وقد أثبت في أول الحديث الخيار ومده إلى

غاية التفرق ، ومن المعلوم أن من له الخيار لا يحتاج إلى الاستقالة فتعين حملها على الفسخ ، وعلى ذلك حمله الترمذى وغيره من العلماء فقالوا : معناه لا يحل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن يختار فسخ البيع لأن العرب تقول استقلت ما فات عني إذا استدركه ، فالمراد بالاستقالة فسخ النادم منهما للبيع . وحملوا نفي الحل على الكراهة لأنه لا يليق بالمروءة وحسن معاشرته المسلم ، إلا أن اختيار الفسخ حرام ، قال ابن حزم : احتجاجهم بحديث عمرو بن شعيب على التفرق بالكلام لقوله فيه « خشية أن يستقبله » لكون الاستقالة لا تكون إلا بعد تمام البيع ، وصحة انتقال الملك تستلزم أن يكون الخبر المذكور لا فائدة له لأنه يلزم من حمل التفرق على القول بإباحة المفارقة ، خشى أن يستقبله أو لم يخش . وقال بعضهم التفرق بالأبدان في الصرف قبل القبض يبطل العقد فكيف يثبت العقد ما يبطله ؟ وتعقب باختلاف الجهة وبالمعارضة بنظيره ، وذلك أن النقد وترك الأجل شرط لصحة الصرف وهو يفسد السلم عندهم . واحتج بعضهم بحديث ابن عمر الآتي بعد بابين في قصة البكر الصعب وسيأتي توجيهه وجوابه ، واحتج الطحاوي بقول ابن عمر : ما أدركت الصفقة حياً مجموعاً فهو من مال المبتاع : وتعقب بأنهم يخالفونه ، أما الحنفية فقالوا : هو من مال البائع ما لم يره المبتاع أو ينقله . والمالكية قالوا : إن كان غائباً غيبة بعيدة فهو من البائع وأنه لا حجة فيه لأن الصفقة فيه محمولة على البيع الذي انبرم لا على ما لم ينبرم جمعاً بين كلاميه ، وقال بعضهم معنى قوله حتى يتفرقا أى حتى يتوافقا يقال للقوم : على ماذا تفارقم ؟ أى على ماذا اتفقتم ؟ وتعقب بما ورد في بقية حديث ابن عمر في جميع طرقه ولا سيما في طريق الليث الآتية في الباب الذي بعد هذا ، وقال بعضهم حديث « البيعان بالخيار » جاء باللفاظ مختلفة فهو مضطرب لا يحتاج به ، وتعقب بأن الجمع بين ما اختلف من ألفاظه ممكن بغير تكلف ولا تعسف فلا يضره الاختلاف ، وشرط المضطرب أن يتعذر الجمع بين مختلف ألفاظه وليس هذا الحديث من ذلك . وقال بعضهم : لا يتعين حمل الخيار في هذا الحديث على خيار الفسخ ، فلعله أريد به خيار الشراء أو خيار الزيادة في الثمن أو الثمن ، وأجيب بأن المعهود في كلامه صلى الله عليه وسلم حيث يطلق الخيار لإرادة خيار الفسخ كما في حديث المصراة وكما في حديث الذي يخدع في البيوع . وأيضاً فإذا ثبت أن المراد بالمبتاعين المتعاقدان فبعد صدور العقد لا خيار في الشراء ولا في الثمن . وقال ابن عبد البر : قد أكثر المالكية والحنفية من الاحتجاج لرد هذا الحديث بما يطول ذكره ، وأكثره لا يحصل منه شيء . وحكى ابن السمعاني في « الاصطلاح » عن بعض الحنفية قال : البيع عقد مشروع بوصف وحكم ، فوصفه اللزوم وحكمه الملك ، وقد تم البيع بالعقد فوجب أن يتم بوصفه وحكمه ، فأما تأخير ذلك إلى أن يفترقا فليس عليه دليل لأن السبب إذا تم يفيد حكمه ، ولا ينتفى إلا بعارض ومن ادعاه فعليه البيان . وأجاب أن البيع سبب للإيقاع في الندم والندم يحوج إلى النظر فأثبت الشارع خيار المجلس نظراً للمتعاقدين ليسلما من الندم ، ودليله خيار الرؤية عندهم وخيار الشرط عندنا . قال : ولو لزم العقد بوصفه وحكمه لما شرعت الإقالة ، لكنها شرعت نظراً للمتعاقدين ، إلا أنها شرعت لاستدراك ندم ينفرده به أحدهما فلم تجب ، وخيار المجلس شرع لاستدراك ندم يشتركان فيه فوجب .

### باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع

[٢١١٢]

٢٠٦٠ - فاقتيبة قال نا ليث عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه قال : « إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعاً ، أو يُخير أحدهما الآخر ، فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع ، وإن تفرقا بعد أن يتبايعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع » .

**قوله ( باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع )** أى وقبل التفرق ( فقد وجب البيع ) أى وإن لم يتفرقا . أورد فيه حديث ابن عمر من طريق الليث عن نافع بلفظ « إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا ، أى فينقطع الخيار ، وقوله « وكانا جميعاً » تأكيد لذلك ، وقوله « أو يُخير أحدهما الآخر » أى فينقطع الخيار ، وقوله « فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع » أى وبطل الخيار ، وقوله « وإن تفرقا بعد أن تباعا ، ولم يترك أحد منهما البيع » أى لم يفسخه « فقد وجب البيع » أى بعد التفرق ، وهذا ظاهر جداً في انفساخ البيع بفسخ أحدهما ، قال الخطابي : هذا أوضح شيء في ثبوت خيار المجلس ، وهو مبطل لكل تأويل مخالف لظاهر الحديث ، وكذلك قوله في آخره « وإن تفرقا بعد أن تباعا ، فيه البيان الواضح أن التفرق بالبدن هو القاطع للخيار ، ولو كان معناه التفرق بالقول لخلا الحديث عن فائدة . انتهى . وقد أقدم الداودي على رد هذا الحديث المتفق على صحته بما لا يقبل منه فقال : قول الليث في هذا الحديث « وكانا جميعاً الخ » ليس بمحفوظ لأن مقام الليث في نافع ليس كقمام مالك ونظراته . انتهى . وهو رد لما اتفق الأئمة على ثبوته بغير مستند ، وأى لوم على من روى الحديث مفسراً لأحد محتملاته حافظاً من ذلك ما لم يحفظه غيره مع وقوع تعدد المجلس ، فهو محمول على أن شيخهم حدثهم به تارة مفسراً وتارة مختصراً ، وقد اختلف العلماء في المراد بقوله في حديث مالك « إلا بيع الخيار » فقال الجمهور وبه جزم الشافعي : هو استثناء من امتداد الخيار إلى التفرق ، والمراد أنهما إن اختارا إمضاء البيع قبل التفرق لزم البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق ، فالتقدير إلا البيع الذى جرى فيه التخاير . قال النووي : اتفق أصحابنا على ترجيح هذا التأويل وأبطل كثير منهم ما سواه وغلطوا قائله . انتهى . ورواية الليث ظاهرة جداً في ترجيعه ، وقيل هو استثناء من انقطاع الخيار بالتفرق ، وقيل المراد بقوله « أو يفرق أحدهما الآخر » أى فيشترط الخيار مدة معينة فلا ينقض الخيار بالتفرق بل يبقى حتى تمضي المدة حكاه ابن عبد البر عن أبي ثور ، ورجح الأول بأنه أفل في الإضمار ، وتعينه رواية النسائي من طريق إسماعيل - قيل هو ابن أمية وقيل غيره - عن نافع بلفظ « إلا أن يكون البيع كان عن خيار » فإن كان البيع عن خيار وجب البيع ، وقيل هو استثناء من إثبات خيار المجلس ، والمعنى أو يُخير أحدهما الآخر فيختار في خيار المجلس فينتفى الخيار وهذا أضعف هذه الاحتمالات ، وقيل قوله « إلا أن يكون بيع خيار » أى هما بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخايرا ولو قبل التفرق وإلا أن يكون البيع بشرط الخيار ولو بعد التفرق ، وهو قول يجمع التأويلين الأولين ، ويؤيده رواية عبد الرزاق عن

سفيان في حديث الباب الذي يليه حيث قال فيه « إلا بيع الخيار أو يقول لصاحبه اختر إن حملنا « أو » على التقسيم لا على الشك .

( تنبيه ) : قوله « أو يخير أحدهما الآخر » بإسكان الراء من « يخير » عطفاً على قوله « ما لم يتفرقا » ويحتمل نصب الراء على أن « أو » بمعنى « إلا أن » كما تقدم قريباً مثله في قوله « أو يقول أحدهما لصاحبه اختر »

### باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع؟

٢٠٦١- نا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : « كلُّ بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا ، إلا بيع الخيار » . [٢١١٣]

٢٠٦٢- حدثني إسحق قال أنا حبان قال نا همام قال نا قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام أن النبي صلى الله عليه قال : « البيعان بالخيار حتى يتفرقا » . [٢١١٤]

قال همام وجدت في كتابي : « يختار ثلاث مرار ، فإن صدقا وبيننا بورك لهما في بيعهما ، وإن كذبا وكتما فعسى أن يربحا ربحاً ويُمحقا بركة بيعهما » .  
ونا همام قال نا أبو التياح أنه سمع عبد الله بن الحارث يحدث بهذا الحديث عن حكيم بن حزام عن النبي صلى الله عليه .

قوله ( باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع ) كأنه أراد الرد على من حصر الخيار في المشتري دون البائع فإن الحديث قد سوى بينهما في ذلك .

قوله ( كل بيعين ) بتشديد التحتانية .

قوله ( لا بيع بينهما ) أى لازم .

قوله ( حتى يتفرقا ) أى فيلزم البيع حينئذ بالتفرق .

قوله ( إلا بيع الخيار ) أى فيلزم باشرطه كما تقدم البحث فيه ، وظاهره حصر لزوم البيع في التفرق أو في شرط الخيار ، والمعنى أن البيع عقد جائز فإذا وجد أحد هذين الأمرين كان لازماً .

قوله ( حدثني إسحق ) هو ابن منصور ، وحبان هو ابن هلال .

قوله ( حتى يتفرقا ) في رواية الكشمي « ما لم يتفرقا » .

قوله ( قام همام : وجدت في كتابي يختار ثلاث مرار ) أشار أبو داود إلى أن هماماً تفرد بذلك عن أصحاب قتادة ، ووقع عند أحمد عن عفان عن همام قال « وجدت في كتابي الخيار ثلاث مرار » ولم يصرح همام بمن حدثه بهذه الزيادة فإن ثبتت فهي على سبيل الاختيار . وقد أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن حبان بن هلال فذكر هذه الزيادة في آخر الحديث .

قوله ( وحدثنا همام ) القائل هو حبان بن هلال المذكور ، وقد تقدم قبل بايين من وجه آخر عن همام ، قال الكرمانى : القائل هو حبان ، فإن قيل لم قال « حدثنا » وقال قبل ذلك « قال همام » فالجواب أنه حيث قال : قال كإن سمع ذلك فى المذاكرة وحيث قال حدثنا سمع منه فى مقام التحديث اهـ . وفى جزمه بذلك نظر ، والذي يظهر أنه حيث ساقه بالإسناد عبر بقوله حدثنا ، وحيث ذكر كلام همام عبر عنه بقوله قال .

باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا  
ولم ينكر البائع على المشتري، أو اشترى عبداً فأعتقه

وقال طاوس فيمن يشتري السلعة على الرضا ثم باعها وجبت له والريح له.

[٢١١٥]

٢٠٦٣- وقال الحميدي نا سفيان قال نا عمرو عن ابن عمر قال : كنا مع النبي صلى الله عليه في سفر فكنت على بكر صعب لعمر ، فكان يغلبني فيتقدم أمام القوم ، فيزجره عمر ويرده ، ثم يتقدم فيزجره عمر ويرده ، فقال النبي صلى الله عليه لعمر : « بعنيه » . قال : هو لك يا رسول الله . قال رسول الله صلى الله عليه : « بعنيه » ، فباعه من رسول الله صلى الله عليه ، فقال النبي صلى الله عليه : « هو لك يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت » .

[الحديث ٢١١٥ - طرفاه في : ٢٦١٠ ، ٢٦١١] .

[٢١١٦]

٢٠٦٤- قال أبو عبد الله : وقال الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمرو قال : بعث من أمير المؤمنين عثمان مالا بالروادي بمال له بخير ، فلما تباعنا رجعت على عقبي حتى خرجت من بيتي خشية أن يرادني البيع ، وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا ، قال عبد الله : فلما وجب بيعي وبيعه رأيت أني قد غبنته بأنني سقته إلى أرض ثمود بثلاث ليال ، وساقني إلى المدينة بثلاث ليال .

قوله ( باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا ولم ينكر البائع على المشتري ) أى هل ينقطع خياره بذلك ؟ قال ابن المنير : أراد البخارى إثبات خيار المجلس بحديث ابن عمر ثانياً حديثي الباب ، وفيه قصته مع عثمان وهو بين في ذلك ، ثم خشي أن يعترض عليه بحديث ابن عمر في قصة البعير الصعب لأن النبي صلى الله عليه وسلم تصرف في البكر بنفس تمام العقد فأسلف الجواب عن ذلك في الترجمة بقوله



« ولم ينكر البائع » يعنى أن الهبة المذكورة إنما تمت بإمضاء البائع وهو سكوته المنزل منزلة قوله ، وقال ابن التين : هذا تعسف من البخارى ، ولا يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه وهب ما فيه لأحد خيار ولا إنكار لأنه إنما بعث مبيئاً اهـ . وجوابه أنه صلى الله عليه وسلم قد بين ذلك بالأحاديث السابقة المصرحة بخيار المجلس ، والجمع بين الحديثين ممكن بأن يكون بعد العقد فارق عمر بأن تقدمه أو تأخر عنه مثلاً ثم وهب ، وليس فى الحديث ما يثبت ذلك ولا ما ينفيه فلا معنى للاحتجاج بهذه الواقعة العينية فى إبطال ما دلت عليه الأحاديث الصريحة من إثبات خيار المجلس فإنها إن كانت متقدمة على حديث « البيعان بالخيار » فحديث البيعان قاض عليها ، وإن كانت متأخرة عنه حمل على أنه صلى الله عليه وسلم اكتفى بالبيان السابق ، واستفيد منه أن المشتري إذا تصرف فى المبيع ولم ينكر البائع كان ذلك قاطعاً لخيار البائع كما فهمه البخارى والله أعلم . وقال ابن بطال أجمعوا على أن البائع إذا لم ينكر على المشتري ما أحدثه من الهبة والعقود أنه يبيع جائز ، واختلفوا فيما إذا أنكر ولم يرض : فالذين يرون أن البيع يتم بالكلام دون اشتراط التفريق بالأبدان يجوزون ذلك ، ومن يرى التفريق بالأبدان لا يجيزونه والحديث حجة عليهم اهـ . وليس الأمر على ما ذكره من الإطلاق ، بل فرقوا بين المبيعات : فاتفقوا على منع بيع الطعام قبل قبضه كما سيأتى ، واختلفوا فيما عدا الطعام على مذاهب : أحدها : لا يجوز بيع شيء قبل قبضه مطلقاً وهو قول الشافعى ومحمد بن الحسن ، ثانيها : يجوز مطلقاً إلا الدور والأرض وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف ، ثالثها : يجوز مطلقاً إلا المكمل والموزون وهو قول الأوزاعى وأحمد وإسحاق ، رابعها : يجوز مطلقاً إلا المأكول والمشروب وهو قول مالك وأبى ثور واختيار ابن المنذر ، واختلفوا فى الإعناق فالجمهور على أنه يصح الإعناق ويصير قبضاً سواء كان للبائع حق الحبس بأن كان الثمن حالاً ولم يدفع أم لا ، والأصح فى الوقف أيضاً صحته ، وفى الهبة والرهن خلاف ، والأصح عند الشافعية فيهما أنهما لا يصحان ، وحديث ابن عمر فى قصة البعير الصعب حجة لمقابله ، ويمكن الجواب عنه بأنه يحتمل أن يكون ابن عمر كان وكيلاً فى القبض قبل الهبة وهو اختيار البغوى قال : إذا أذن المشتري للموهوب له فى قبض المبيع كفى وتم البيع وحصلت الهبة بعده ، لكن لا يلزم من هذا اتحاد القابض والمقبض لأن ابن عمر كان راكب البعير حينئذ وقد احتج به للمالكية والحنفية فى أن القبض فى جميع الأشياء بالتخلى ، وإليه مال البخارى كما تقدم له فى « باب شراء الدواب والحرر » إذا اشترى دابة وهو عليها هل يكون ذلك قبضاً ؟ وعند الشافعية والحنابلة تكفى التخلية فى الدور والأراضى وما أشبهها دون المنقولات ، ولذلك لم يجزم البخارى بالحكم بل أورد الترجمة مورد الاستفهام . وقال ابن قدامة ليس فى الحديث تصريح بالبيع ، فيحتمل أن يكون قول عمر « هو لك » أى هبة ، وهو الظاهر فإنه لم يذكر ثمناً . قلت : وفيه غفلة عن قوله فى حديث الباب « فباعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم » وقد وقع فى بعض طرق هذا الحديث عند البخارى « فاشتراه » وسيأتى فى الهبة ، فعلى هذا فهو بيع ، وكون الثمن لم يذكر لا يلزم أن يكون هبة مع التصريح بالشراء ، وكما لم يذكر الثمن يحتمل أن يكون القبض المشترط وقع وإن لم ينقل ، قال المحب الطبرى : يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم ساقه بعد العقد كما ساقه أولاً ، وسوقه قبض له لأن قبض كل شيء بحسبه .

**قوله ( أو اشترى عبداً فأعتقه )** جعل المصنف مسألة الهبة أصلاً ألحق بها مسألة العتق لوجود النص في مسألة الهبة دون العتق ، والشافعية نظروا إلى المعنى في أن للعتق قوة وسراية ليست لغيره ، ومن ألحق به منهم الهبة قال إن العتق إتلاف للمالية والإتلاف قبض فكنكلك الهبة والله أعلم .

**قوله ( وقال طاوس فيمن يشتري السلعة على الرضا ثم باعها وجبت له والربح له )** وصله سعيد ابن منصور وعبد الرزاق من طريق ابن طاوس عن أبيه نحوه ، وزاد عبد الرزاق « وعن معمر عن أيوب عن ابن سيرين إذا بعث شيئاً على الرضا فإن الخيار لها حتى يتفرقا عن رضا » .

**قوله ( وقال الحميدى )** في رواية ابن عساكر بإسناد البخارى « قال لنا الحميدى » وجرم الإسماعيلي وأبو نعيم بأنه علقه ، وقد رويناه أيضاً موصولاً في « مسند الحميدى » وفي « مستخرج الإسماعيلي » وسأقنى من وجه آخر عن سفيان في الهبة موصولاً .

**قوله ( في سفر )** لم أقف على تعيينه .

**قوله ( على بكر )** بفتح الموحدة وسكون الكاف : ولد الناقة أول ما يركب .

**قوله ( صعب )** أى نفور .

**قوله ( فباعه )** زاد في الهبة « فاشتراه النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال : هو لك يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت » وفي هذا الحديث ما كان الصحابة عليه من توقيهم للنبي صلى الله عليه وسلم وأن لا يتقدموه في المشي ، وفيه جواز زجر الدواب ، وأنه لا يشترط في البيع عرض صاحب السلعة بسلعته بل يجوز أن يسأل في بيعها ، وجواز التصرف في المبيع قبل بدل الثمن . ومراعاة النبي صلى الله عليه وسلم أحوال الصحابة وحرصه على ما يدخل عليهم السرور .

**قوله ( وقال الليث )** وصله الإسماعيلي من طريق ابن زنجويه والرمادى وغيرهما ، وأبو نعيم من طريق يعقوب بن سفيان كلهم عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث به ، وذكر البيهقي أن يحيى بن بكير رواه عن الليث عن يونس عن الزهري نحوه ، وليس ذلك بعله فقد ذكر الإسماعيلي أيضاً أن أبا صالح رواه عن الليث كذلك فوضح أن الليث فيه شيخين ، وقد أخرجه الإسماعيلي أيضاً من طريق أيوب عن سويد عن يونس عن الزهري .

**قوله ( بعث من أمير المؤمنين عثمان بن عفان مالا )** أى أرضاً أو عقاراً .

**قوله ( بالوادي )** يعنى وادى القرى .

**قوله ( فلما تباعنا رجعت على عقبي )** في رواية أيوب بن سويد « فطفقت أنكص على عقبي القهقري » .

**قوله ( يرادنى )** بتشديد الدال أصله يرادنى أى يطلب منى استرداده .

**قوله ( وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا )** يعنى أن هذا هو السبب في خروجه من بيت عثمان ، وأنه فعل ذلك ليجب له البيع ولا يبق لعثمان خيار في فسخه . واستدل ابن بطال بقوله « وكانت السنة » على أن ذلك كان في أول الأمر ، فأما في الزمن الذى فعل ابن عمر ذلك فكان التفرق بالأبدان متروكاً فلذلك فعله ابن عمر لأنه كان شديد الاتباع ، هكذا قال ، وليس في قوله « وكانت السنة » ما ينفي

استمرارها . وقد وقع في رواية أيوب بن سويد « كنا إذا تباعنا كان كل واحد منا بالخيار ما لم يفترق المتبايعان ، فتبايعت أنا وعثمان » فذكر القصة وفيها إشعار باستمرار ذلك ، وأغرب ابن رشد في « المقدمات » له فزعم أن عثمان قال لابن عمر « ليست السنة بافتراق الأبدان ، قد انتسخ ذلك » وهذه الزيادة لم أر لها إسناداً ، ولو صححت لم تخرج المسألة على الخلاف لأن أكثر الصحابة قد نقل عنهم القول بأن الافتراق بالأبدان .

**قوله ( سقته إلى أرض ثمود بثلاث ليال )** أى زدت المسافة التي بينه وبين أرضه التي صارت إليه على المسافة التي كانت بينه وبين أرضه التي باعها بثلاث ليال .

**قوله ( وساقني إلى المدينة بثلاث ليال )** يعنى أنه نقص المسافة التي بيني وبين أرضي التي أخذ بها عن المسافة التي كانت بيني وبين أرضي التي بعثا بثلاث ليال ، وإنما قال إلى المدينة لأنهما جميعاً كانا بها فرأى ابن عمر الغبطة في القرب من المدينة فلذلك قال « رأيت أني قد غبنته » وفي هذه القصة جواز بيع العين الغائبة على الصفة ، وسيأتى نقل الخلاف فيها في « باب بيع الملامسة » وجواز التحيل في إبطال الخيار ، وتقديم المراء مصلحة نفسه على مصلحة غيره ، وفيه جواز بيع الأرض بالأرض ، وفيه أن الغبن لا يرد به البيع .

### باب مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ

[٢١١٧] ٢٠٦٥- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رجلاً ذكر للنبي صلى الله عليه أنه يخدع في البيوع، فقال: «إذا بايعت فقل: لا خلافة».

[الحديث ٢١١٧- أطرافه في: ٢٤٠٧، ٢٤١٤، ٦٩٦٤].

**قوله ( باب ما يكره من الخداع في البيع )** كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن الخداع في البيع مكروه ولكنه لا يفسخ البيع ، إلا أن شرط المشتري الخيار على ما تشعر به القصة المذكورة في الحديث .

**قوله ( أن رجلاً )** في رواية أحمد من طريق محمد بن إسحاق « حدثني نافع عن ابن عمر ، كان رجل من الأنصار » زاد ابن الجارود في « المنتقى » من طريق سفيان عن نافع أنه حبان بن منقذ ، وهو بفتح المهملة والموحدة الثقيلة ، ورواه الدارقطني من طريق عبد الأعلى والبيهقي من طريق يونس بن بكير كلاهما عن ابن إسحاق به وزاد فيه « قال ابن إسحاق فحدثني محمد بن يحيى بن حبان قال هو جدى منقذ بن عمرو » وكذلك رواه ابن منده من وجه آخر عن ابن إسحاق .

**قوله ( ذكر النبي صلى الله عليه وسلم )** في رواية ابن إسحاق « فشكا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما يلقى من الغبن » .

**قوله ( أنه يخدع في البيوع )** بين ابن إسحاق في روايته المذكورة سبب شكواه وهو ما يلقى من الغبن ، وقد أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث أنس بلفظ « إن رجلاً كان يبايع ، وكان في عقدته ضعف » .

**قوله ( لا خلافة )** بكسر المعجمة وتخفيف اللام أى لا خديعة و « لا » لئى الجنس أى لا خديعة فى الدين لأن الدين النصيحة ، زاد ابن إسحاق فى رواية يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه « ثم أنت بالخيار فى كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال ، فإن رضيت فأمسك وإن سخطت فاردد » فبقى حتى أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة ، فكثر الناس فى زمن عثمان ، وكان إذا اشترى شيئاً فقليل له إنك غبت فيه رجع به فيشهد له الرجل من الصحابة بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد جعله بالخيار ثلاثاً فإرد له دراهمه . قال العلماء : لقنه النبي صلى الله عليه وسلم هذا القول ليتلفظ به عند البيع فيطلع به صاحبه على أنه ليس من ذوى البصائر فى معرفة السلع ومقادير القيمة فيرى له كما يرى لنفسه ، لما تقرر من حض المتبايعين على أداء النصيحة كما تقدم فى قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث حكيم بن حزام « فإن صدقا وبيننا بورك لهما فى بيعهما » الحديث . واستدل بهذا الحديث لأحمد وأحد قولى مالك أنه يرد بالغبن الفاحش لمن لم يعرف قيمة السلعة ، وتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم إنما جعل له الخيار لضعف عقله ولو كان الغبن يملك به الفسخ لما احتاج إلى شرط الخيار . وقال ابن العربي : يحتمل أن الخديعة فى قصة هذا الرجل كانت فى العيب أو فى الكذب أو فى الثمن أو فى الغبن فلا يحتاج بها فى مسألة الغبن بخصوصها ، وليست قصة عامة وإنما هى خاصة فى واقعة عين فيحتاج بها فى حق من كان بصفة الرجل قال : وأما ما روى عن عمر أنه كلم فى البيع فقال : ما أجد لكم شيئاً أوسع مما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان بن منقذ ثلاثة أيام ، فداره على ابن لبيعة وهو ضعيف انتهى ، وهو كما قال أخرجه الطبرانى والدارقطنى وغيرهما من طريقه ، لكن الاحتمالات التى ذكرها قد تعينت بالرواية التى صرح بها بأنه كان يغبن فى البيوع ، واستدل به على أن أمد الخيار المشترط ثلاثة أيام من غير زيادة لأنه حكم ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على أقصى ما ورد فيه ، ويؤيده جعل الخيار فى المصرة ثلاثة أيام ، واعتبار الثلاث فى غير موضع ، وأغرب بعض المالكية فقال إنما قصره على ثلاث لأن معظم بيعه كان فى الرقيق ، وهذا يحتاج إلى دليل ولا يكفى فيه مجرد الاحتمال ، واستدل به على أن من قال عند العقد « لا خلافة » أنه يصير فى تلك الصفقة بالخيار سواء وجد فيه عيباً أو غبناً أم لا ، وبالف ابن حزم فى جموده فقال : لو قال لا خديعة أو لا غش أو ما أشبه ذلك لم يكن له الخيار حتى يقول لا خلافة . ومن أسهل ما يرد به عليه أنه ثبت فى صحيح مسلم أنه كان يقول « لا خيابة » بالتحثانية بدل اللام وبالذال المعجمة بدل اللام أيضاً وكأنه كان لا يفصح باللام للثغة لسانه ومع ذلك لم يتغير الحكم فى حقه عند أحد من الصحابة الذين كانوا يشهدون له بأن النبي صلى الله عليه وسلم جعله بالخيار فدل على أنهم اكتفوا فى ذلك بالمعنى ، واستدل به على أن الكبير لا يحجر عليه ولو تبين سفهه لما فى بعض طرق حديث أنس أن أهله أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله احجر عليه ، فدعاه فنهاه عن البيع فقال لا أصبر عنه فقال « إذا بايعت فقل لا خلافة » وتعقب بأنه لو كان الحجر على الكبير لا يصح لأنكر عليهم ، وأما كونه لم يحجر عليه فلا يدل على منع الحجر على السفه . واستدل به على جواز البيع بشرط الخيار وعلى جواز شرط الخيار للمشتري وحده ، وفيه ما كان أهل ذلك العصر عليه من الرجوع إلى الحق وقبول خبر الواحد فى الحقوق وغيرها .

## باب ما ذُكر في الأسواق

وقال عبدالرحمن بن عوف: لَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ هَلْ مِنْ سَوْقٍ فِيهِ تِجَارَةٌ؟ وقال: سوقُ قَيْنَقَاعَ، وقال أنسٌ: قال عبدالرحمن دُلُونِي عَلَى السُّوقِ. وقال عمرُ: أَلِهَانِي الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ.

[٢١١٨] ٢٠٦٦- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَوْقَةَ عَنْ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «يَغْزُو جَيْشُ الْكَعْبَةِ، فَإِذَا كَانُوا بِبِيدَاءِ مِنَ الْأَرْضِ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ». قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، ثُمَّ يَبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ».

[٢١١٩] ٢٠٦٧- نَاقِثِيَّةٌ قَالَتْ نَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «صَلَاةُ أَحَدِكُمْ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي سَوْقِهِ وَبَيْتِهِ بَضْعًا وَعَشْرِينَ دَرَجَةً، وَذَلِكَ بَأَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ لَا يَرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ، لَا تَنْهَازُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ، لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رَفَعَ بِهَا دَرَجَةً، أَوْ حُطَّتْ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، وَالْمَلَائِكَةُ تَصَلِّيُ عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَصَلَاةٍ الَّذِي يَصَلِّي فِيهِ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ ارْحَمَهُ، مَا لَمْ يُحْدِثْ فِيهِ، مَا لَمْ يُوْذِ فِيهِ». وَقَالَ: «أَحَدِكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ».

[٢١٢٠] ٢٠٦٨- نَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ قَالَ نَا شُعْبَةُ عَنْ حَمِيدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي السُّوقِ. فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: إِنَّمَا دَعَوْتُ هَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «سَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي».

[الحديث ٢١٢٠- طرفاه في: ٢١٢١، ٣٥٣٧].

[٢١٢١] ٢٠٦٩- نَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ نَا زَهِيرٌ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ: دَعَا رَجُلٌ بِالْبَقِيعِ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ: لَمْ أَعْنِكَ، فَقَالَ: «سَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي».

[٢١٢٢] ٢٠٧٠- نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَا سَفِيَّانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الدُّوسِيِّ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي طَائِفَةِ النَّهَارِ لَا يُكَلِّمُنِي وَلَا

أَكَلْمُهُ، حَتَّى أَتَى سَوْقَ بَنِي قَيْنِقَاعَ، فَجَلَسَ بِنِجَاءِ بَيْتِ فَاطِمَةَ فَقَالَ: «أَتَمُّ لُكْعُ، أَتَمُّ لُكْعُ؟» فَجَبَسَتْهُ شَيْئًا، فَظَنَنْتُ أَنَّهَا تُلِيسُهُ سَخَابًا أَوْ تَغْسِلُهُ، فَجَاءَ يَشْتَدُّ حَتَّى عَانَقَهُ فَقَبَّلَهُ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَحِبِّهِ وَأَحِبُّ مَنْ يَحِبُّهُ»، قَالَ سَفِيَانُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ رَأَى نَافِعَ بْنَ جَبْرِ أَوْ تَرَ بَرَكَعَةً.

[الحديث ٢١٢٢ - طرفه في: ٥٨٨٤].

[٢١٢٣] ٢٠٧١ - نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ نَا أَبُو ضَمْرَةَ قَالَ نَا مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ عَنْ نَافِعِ بْنِ عَبْدِ عَمْرِ: أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مِنَ الرِّكْبَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَيَبْعُثُ عَلَيْهِمْ مَنْ يَمْنَعُهُمْ<sup>(١)</sup> [٢١٢٤] أَنْ يَبِيعُوهُ حَيْثُ اشْتَرَوْهُ حَتَّى يَنْقُلُوهُ حَيْثُ يَبَاعُ الطَّعَامُ. قَالَ وَنَا ابْنُ عَمْرٍ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَبَاعَ الطَّعَامُ إِذَا اشْتَرَاهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ.

[الحديث ٢١٢٣ - أطرافه في: ٢١٣١، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٦٨٥٢].

**قوله (باب ما ذكر في الأسواق)** قال ابن بطال أراد بذكر الأسواق إباحة المتاجر ودخول الأسواق للأشراف والفضلاء وكأنه أشار إلى ما لم يثبت على شرطه من أنها شر البقاع وهو حديث أخرجه أحمد والبخاري وصححه الحاكم من حديث جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أحب البقاع إلى الله المساجد، وأبغض البقاع إلى الله الأسواق» وإسناده حسن، وأخرجه ابن حبان والحاكم أيضاً من حديث ابن عمر نحوه، قال ابن بطال: وهذا خرج على الغالب وإلا فرب سوق يذكر فيها الله أكثر من كثير من المساجد.

**قوله (وقال عبد الرحمن بن عوف إلخ)** تقدم موصولاً في أوائل البيوع، والغرض منه هنا ذكر السوق فقط وكونه كان موجوداً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يتعاهده الفضلاء من الصحابة لتحصيل المعاش للكناف وللتعفف عن الناس.

**قوله (وقال أنس قال عبد الرحمن بن عوف)** تقدم أيضاً موصولاً هناك.

**قوله (وقال عمر: ألهائي الصفاق بالأسواق)** تقدم موصولاً أيضاً هناك في أثناء حديث أبي موسى الأشعري، ثم أورد المصنف في الباب خمسة أحاديث. الأول حديث عائشة:

**قوله (عن محمد بن سوقة)** بضم المهملة وسكون الواو بعدها قاف كوفي ثقة عابد يكنى أبا بكر من صغار التابعين، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في العيدين.

**قوله (عن نافع بن جبير)** أي ابن مطعم النوفلي وليس له في البخاري عن عائشة سوى هذا الحديث، ووقع في رواية محمد بن بكر عن إسماعيل بن زكريا عن محمد بن سوقة «سمعت نافع بن جبير» أخرجه الإسماعيلي.

(١) الرقمان ٢١٢٣ و ٢١٢٤ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين.

**قوله ( حدثني عائشة )** هكذا قال إسماعيل بن زكريا عن محمد بن سوقة ، وخالفه سفيان بن عيينة فقال « عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير عن أم سلمة » أخرجه الترمذى ، ويحتمل أن يكون نافع ابن جبير سمعه منهما فلن روايته عن عائشة أتم من روايته عن أم سلمة ، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة ، وروى من حديث حفصة شيئاً منه ، وروى الترمذى من حديث صفية نحوه .

**قوله ( يغزو جيش الكعبة )** فى رواية مسلم « عبث النبي صلى الله عليه وسلم فى منامه فقلنا له صنعت شيئاً لم تكن تفعله ، قال : العجب أن ناساً من أمتى يؤمون هذا البيت لرجل من قريش » وزاد فى رواية أخرى أن أم سلمة قالت ذلك زمن ابن الزبير ، وفى أخرى أن عبد الله بن صفوان أحد رواة الحديث عن أم سلمة قال : والله ما هو هذا الجيش .

**قوله ( ببيداء من الأرض )** فى رواية مسلم « بالبيداء » وفى حديث صفية على الشك ، وفى رواية لمسلم عن أبى جعفر الباقر قال : هى ببيداء المدينة . انتهى . والبيداء مكان معروف بين مكة والمدينة تقدم شرحه فى كتاب الحج .

**قوله ( يخسف بأولهم وآخرهم )** زاد الترمذى فى حديث صفية « ولم ينج أوسطهم » وزاد مسلم فى حديث حفصة « فلا يبقى إلا الشريد الذى يخبر عنهم » واستغنى بهذا عن تكلف الجواب عن حكم الأوسط وأن العرف يقضى بدخوله فىمن هلك أو لكونه آخراً بالنسبة للأول وأولاً بالنسبة للآخر فيدخل .

**قوله ( وفيهم أسواقهم )** كذا عند البخارى بالمهملة والقاف جمع سوق وعليه ترجم ، والمعنى أهل أسواقهم أو السوق منهم . وقوله « ومن ليس منهم » أى من رافقهم ولم يقصد موافقتهم . ولأبى نعيم من طريق سعيد بن سليمان عن إسماعيل بن زكريا « وفيهم أشراهم » بالمعجمة والراء والفاء ، وفى رواية محمد ابن بكار عند الإسماعيل « وفيهم سواهم » وقال وقع فى رواية البخارى « أسواقهم » فأظنه تصحيفاً فإن الكلام فى الخسف بالناس لا بالأسواق . قلت : بل لفظ « سواهم » تصحيف فإنه بمعنى قوله « ومن ليس منهم فيلزم منه التكرار ، بخلاف رواية البخارى . نعم أقرب الروايات إلى الصواب رواية أبى نعيم ، وليس فى لفظ « أسواقهم » ما يمنع أن يكون الخسف بالناس فالمراد بالأسواق أهلها أى يخسف بالمقاتلة منهم ومن ليس من أهل القتال كالباعة ، وفى رواية مسلم « فقلنا إن الطريق يجمع الناس ، قال نعم فيهم المستبصر — أى المستبين لذلك القاصد للمقاتلة — والمجبور بالجيم والموحدة — أى المكروه — وابن السبيل — أى سالك الطريق معهم وليس منهم » والغرض كله أنها استشكلت وقوع العذاب على من لا إرادة له فى القتال الذى هو سبب العقوبة فوقع الجواب بأن العذاب يقع عاماً لحضور آجالهم وبيعثون بعد ذلك على نياتهم ، وفى رواية مسلم « يهلكون مهلكاً واحداً ويصدرون مصادر شتى » وفى حديث أم سلمة عند مسلم « فقلت يا رسول الله فكيف بمن كان كارهاً ؟ قال : يخسف به ، ولكن يبعث يوم القيامة على نيته » أى يخسف بالجميع لشؤم الأشرار ثم يعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده ، قال المهلب : فى هذا الحديث أن من كثر سواد قوم فى المعصية مختاراً أن العقوبة تلزمه معهم . قال واستنبط منه مالك عقوبة من يجالس شربة الخمر وإن لم يشرب ، وتعقبه ابن المنير بأن العقوبة التى فى الحديث هى الهجمة السماوية فلا يقاس عليها العقوبات الشرعية ، ويؤيده آخر

الحديث حيث قال « ويبعثون على نياتهم » وفي هذا الحديث أن الأعمال تعتبر بنية العامل ، والتحذير من مصاحبة أهل الظلم ومجالستهم وتكثير سوادهم إلا لمن اضطر إلى ذلك ، ويتردد النظر في مصاحبة التاجر لأهل الفتنة هل هي إعانة لهم على ظلمهم أو هي من ضرورة البشرية ، ثم يعتبر عمل كل أحد بنيته . وعلى الثاني يدل ظاهر الحديث . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون هذا الجيش الذي يخسف بهم هم الذين يهدمون الكعبة فينتقم منهم فيخسف بهم ، وتعقب بأن في بعض طرقه عند مسلم « إن ناساً من أمتي » والذين يهدمون من كفار الحبشة . وأيضاً فقتضى كلامه أنهم يخسف بهم بعد أن يهدموها ويرجعوا ، وظاهر الخبر أنه يخسف بهم قبل أن يصلوا إليها . الحديث الثاني حديث أبي هريرة وقد تقدم مستوفى في أبواب الجماعة . والغرض منه ذكر السوق وجواز الصلاة فيه ، وقوله « لا ينهزه » بضم أوله وسكون النون وكسر الهاء بعدها زاي : ينهزه وزناً ومعنى ، والمراد لا يزعه ، والجملة بيان للجملة التي قبلها وهي « لا يريد إلا الصلاة » وقوله « اللهم صل عليه » بيان لقوله صلى عليه أى يقول اللهم صل عليه ، وقوله « ما لم يؤذ فيه » ، أى يحصل منه أذى للملائكة أو لمسلم بالفعل أو بالقول . الحديث الثالث حديث أنس في سبب قوله صلى الله عليه وسلم « تسموا باسمي ولا تكونوا بكنتي » أورده من طريقين عن حميد عنه وسيأتي في كتاب الاستئذان ، والغرض منه هنا قوله في أول الطريق الأولى « كان النبي صلى الله عليه وسلم في السوق » وفائدة إيراد الطريق الثانية قوله فيها إنه كان بالبيع ، فأشار إلى أن المراد بالسوق في الرواية الأولى السوق الذي كان بالبيع ، وقد قال سبحانه وتعالى ﴿ وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق ﴾ . الحديث الرابع حديث أبي هريرة .

**قوله ( عن عبيد الله ) بالتصغير ، في رواية مسلم عن أحمد بن حنبل عن سفيان « حدثني عبيد الله » ولكنه أورده مختصراً جداً .**

**قوله ( عن نافع بن جبير ) هو المذكور في الحديث الأول ، وليس له أيضاً عن أبي هريرة في البخاري سوى هذا الحديث .**

**قوله ( في طائفة من النهار ) أى في قطعة منه ، وحكى الكرماني أن في بعض الروايات « صائفة » بالصاد المهملة بدل طائفة أى في حر النهار ، يقال يوم صائف أى حار .**

**قوله ( لا يكلمني ولا أكلمه )** أما من جانب النبي صلى الله عليه وسلم فلعله كان مشغول الفكر بوحى أو غيره ، وأما من جانب أبي هريرة فالتوقيف ، وكان ذلك من شأن الصحابة إذا لم يروا منه نشاطاً .

**قوله ( حتى أتى سوق بني قينقاع فجلس بفناء بيت فاطمة فقال )** هكذا في نسخ البخاري ، قال الداودي : سقط بعض الحديث عن الناقل ، أو أدخل حديثاً في حديث ، لأن بيت فاطمة ليس في سوق بني قينقاع . انتهى . وما ذكره أولاً احتمالاً هو الواقع ، ولم يدخل للراوى حديث في حديث ، وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان فأنبت ما سقط منه ولفظه « حتى جاء سوق بني قينقاع ، ثم انصرف حتى أتى فناء فاطمة » وكذلك أخرجه الإسماعيلي من طرق عن سفيان ، وأخرجه الحميدى في مسنده عن سفيان فقال فيه « حتى أتى فناء عائشة فجلس فيه » والأول أرجح ، والفناء بكسر الفاء بعدها نون ممدودة أى الموضع المتسع أمام البيت .



**قوله (أثم لكع)** بهزة الاستفهام بعدها مثلثة مفتوحة ، ولكع بضم اللام وفتح الكاف ، قال الخطابي : اللكع على معنيين أحدهما الصغير والآخر اللثيم ، والمراد هنا الأول ، والمراد بالثاني ما ورد في حديث أبي هريرة أيضاً « يكون أسعد الناس بالدنيا لكع بن لكع » وقال ابن التين : زاد ابن فارس أن العبد أيضاً يقال له لكع . انتهى . ولعل من أطلقه على العبد أراد أحد الأمرين المذكورين . وقال بلال بن جرير التميمي : اللكع في لغتنا الصغير ، وأصله في المهر ونحوه . وعن الأصمعي : اللكع الذي لا يهتدى لمنطق ولا غيره ، مأخوذ من الملاكيك وهي التي تخرج من السلا . قال الأزهرى : وهذا القول أرجح الأقوال هنا ، لأنه أراد أن الحسن صغير لا يهتدى لمنطق ، ولم يرد أنه لثيم ولا عبد .

**قوله ( فحبسته شيئاً )** أى منعه من المبادرة إلى الخروج إليه قليلاً ، والفاعل فاطمة .

**قوله ( فظننت أنها تلبسه سخايا )** بكسر المهملة بعدها معجمة خفيفة وبموحدة ، قال الخطابي : هي قلادة تتخذ من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة . وقال الداودى من قرنفل ، وقال الهروى هو خيط من خرز يلبسه الصبيان والجوارى ، وروى الإسماعيلي عن ابن أبي عمر أحد رواة هذا الحديث قال : السخاب شيء يعمل من الخنظل كالقميص والوشاح .

**قوله ( أو تغسله )** في رواية الحميدى وتغسله بالواو .

**قوله ( فجاء يشند )** أى يسرع في المشى ، في رواية عمر بن موسى عند الإسماعيلي « فجاء الحسن » وفي رواية ابن أبي عمر عند الإسماعيلي « فجاء الحسن أو الحسين » وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر فقال في روايته « أثم لكع ؟ يعنى حسناً » وكذا قال الحميدى في مسنده ، وسيأتى في اللباس من طريق ورقاء عن عبيد الله بن أبي يزيد بلفظ « فقال أين لكع » ادع الحسن بن علي ، فقال الحسن بن علي يمشى .

**قوله ( فجاء يشند حتى عاتقه وقبله )** في رواية ورقاء « فقال النبي صلى الله عليه وسلم بيده هكذا . أى مدها . فقال الحسن بيده هكذا فالتزمه » .

**قوله ( فقال اللهم أحبه )** بفتح أوله بلفظ الدعاء ، وفي رواية الكشميني « أحبيه » بفك الإدغام ، زاد مسلم عن ابن أبي عمر « فقال : اللهم إني أحبه فأحبه » . وفي الحديث بيان ما كان الصحابة عليه من توقير النبي صلى الله عليه وسلم والمشي معه ، وما كان عليه من التواضع من الدخول في السوق والجلوس بفناء الدار ، ورحمة الصغير والمزاح معه ومعانقته وتقبيله ، ومنقبة للحسن بن علي ، وسيأتى الكلام عليها في مناقبه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( قال سفيان )** هو ابن عيينة ، وهو موصول بالإسناد المذكور .

**قوله ( عبيد الله أخبرني )** فيه تقديم اسم الراوى على الصيغة وهو جائر ، وعبيد الله هو شيخ سفيان في الحديث المذكور ، وأراد البخارى بإيراد هذه الزيادة بيان لقي عبيد الله لنافع بن جبير فلا تضر العنة في الطريق الموصولة لأن من ليس بمدلس إذا ثبت لقاءه لمن حدث عنه حملت عننته على السماع اتفاقاً ، وإنما الخلاف في المدلس أو فيمن لم يثبت لقيه لمن روى عنه . وأبعد الكرماني فقال : إنما ذكر الوتر هنا لأنه لما روى الحديث الموصول عن نافع بن جبير انتهز الفرصة لبيان ما ثبت في الوتر مما اختلف في جوازه ،

والله أعلم . الحديث الخامس حديث ابن عمر في نقل الطعام من المكان الذي يشتري منه إلى حيث يباع الطعام ، وفيه حديثه في النهي عن بيع الطعام حتى يستوفيه وسيأتي الكلام عليهما بعد أربعة أبواب . وقد استشكل إدخال هذا الحديث في باب الأسواق ، وأجيب بأن السوق اسم لكل مكان وقع فيه التبايع بين من يتعاطى البيع ، فلا يختص الحكم المذكور بالمكان المعروف بالسوق بل يعم كل مكان يقع فيه التبايع ، فالعموم في قوله في الحديث « حيث يباع الطعام » .

### باب كراهية السخب في السوق

[٢١٢٥]

٢٠٧٢- نا محمد بن سنان قال نا فليح قال نا هلال عن عطاء بن يسار لقيتُ عبد الله ابن عمرو بن العاصِ قلتُ: أخبرني عن صفة رسول الله صلى الله عليه في التوراة، قال: أجل . والله إنه لموصوف في التوراة ببعض صفته في القرآن: يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وحرزاً للأُميين، أنت عبدي ورسولي، سميتك المتوكل، ليس بفظ ولا غليظ ولا سخاب في الأسواق، ولا يدفع بالسيئة السيئة، ولكن يعفو ويغفر، ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا: لا إله إلا الله، ويفتح بها أعين عمي وآذان صم وقلوب غلف. تابعه عبد العزيز ابن أبي سلمة عن هلال، وقال سعيد عن هلال عن عطاء عن ابن سلام. غلف: كل شيء في غلاف، سيف أغلف، وقوس غلفاء، ورجل أغلف إذا لم يكن مختوناً. قاله أبو عبد الله.

[الحديث ٢١٢٥ - طرفه في: ٤٨٣٨].

قوله ( باب كراهية السخب في الأسواق ) بفتح المهملة والخاء المعجمة بعدها موحدة ، ويقال فيه الصخب بالصاد المهملة بدل السين ، وهو رفع الصوت بالخصام ، وقد تقدم ذكره في الكلام على حديث أبي سفيان في قصة هرقل في أول الكتاب . وأخذت الكراهة من نفي الصفة المذكورة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما نفيت عنه صفة الفظاظة والغلظة . وأورد المصنف فيه حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، والغرض منه قوله فيه « ولا سخاب في الأسواق » وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في تفسير سورة الفتح ، ويستفاد منه أن دخول الإمام الأعظم السوق لا يحط من مرتبته لأن النبي إنما ورد في ذم السخب فيها لا عن أصل الدخول . وهلال المذكور في إسناده هو ابن علي ، ويقال له هلال بن أبي هلال ، وليس لشيخه عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو في الصحيح غير هذا الحديث ، وقوله فيه « وحرزاً » بكسر المهملة أى حافظاً ، وأصل الحرز الموضع الحصين ، وهو استعارة . وقوله « حتى يقيم به الملة العوجاء » أى ملة العرب ، ووصفها بالعوج لما دخل فيها من عبادة الأصنام ، والمراد بإقامتها أن يخرج أهلها من الكفر إلى الإيمان . وقوله « وقلوب غلف » وقع في رواية النسفي والمستملى « قال أبو عبد الله يعني

المصنف : الغلف كل شيء في غلاف ، يقال سيف أغلف وقوس غلفاء ورجل أغلف إذا لم يكن محتوناً « انتهى . وهو كلام أبي عبيدة في « كتاب الحجاز » .

**قوله ( تابعه عبد العزيز بن أبي سلمة عن هلال )** ستأتي هذه المتابعة موصولة في تفسير سورة الفتح .  
**قوله ( وقال سعيد عن هلال عن عطاء عن ابن سلام )** سعيد هو ابن أبي هلال ، وقد خالف عبد العزيز وفليحاً في تعيين الصحابي ، وطريقه هذه وصلها الدارمي في مسنده ويعقوب بن سفيان في تاريخه والطبراني جميعاً بإسناد واحد عنه ، ولا مانع أن يكون عطاء بن يسار حمله عن كل منهما ، فقد أخرجه ابن سعد من طريق زيد بن أسلم قال « بلغنا أن عبد الله بن سلام كان يقول » فذكره . وأظن المبلغ لزيد هو عطاء بن يسار فإنه معروف بالرواية عنه فيكون هذا شاهداً لرواية سعيد بن أبي هلال والله أعلم . وسأذكر لرواية عبد الله بن سلام متابعات في تفسير سورة الفتح . ومما جاء عنه في ذلك مجمل ما أخرجه الترمذي من طريق محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه عن جده قال « مكتوب في التوراة صفة محمد صلى الله عليه وسلم وعيسى بن مريم يدفن معه » .

### باب الكَيْلِ عَلَى الْبَائِعِ وَالْمُعْطَى

وقول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ يعني كالوا لهم ووزنوا لهم كقولهم : ﴿ يَسْمَعُونَكُمْ ﴾ : يسمعون لكم . وقال النبي صلى الله عليه : « اكتالوا حتى تستوفوا » ، ويذكر عن عثمان أن النبي صلى الله عليه قال له : « إذا بعث فكل ، وإذا ابتعت فاكتل » .

٢٠٧٣ - فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه » . [٢١٢٦]

٢٠٧٤ - فاعبد الله بن جابر عن جابر عن جابر قال : توفي عبد الله بن عمرو ابن حرام وعليه دين ، فاستعنت النبي صلى الله عليه على غرمائه أن يضعوا من دينه ، فطلب النبي صلى الله عليه إليهم فلم يفعلوا ، فقال لي النبي صلى الله عليه : « اذهب فصنف ثمرَكَ أصنافاً : العجوة على حدة ، وعذق زيد على حدة ثم أرسل إلي » . ففعلت ، ثم أرسلت إلى النبي صلى الله عليه فجاء فجلس على أعلاه أو في أوسطه ، ثم قال : « كل للقوم » ، فكلتهم حتى أوفيتهم الذي لهم ، وبقي تمر كائن لم ينقص منه شيء . وقال فراس عن الشعبي : حدثني جابر عن النبي صلى الله عليه فما زال يكيل لهم حتى أدى . وقال هشام عن وهب عن جابر : قال النبي صلى الله عليه : « جُدُّ لَهُ فَأَوْفِ لَهُ » . [٢١٢٧]

**قوله ( باب الكيل على البائع والمعطى )** أى مؤنة الكيل على المعطى بائعاً كان أو موفى دين أو غير ذلك .  
ويلتحق بالكيل فى ذلك الوزن فيما يوزن من السلع وهو قول فقهاء الأمصار ، وكذلك مؤنة وزن الثمن على المشتري إلا نقد الثمن فهو على البائع على الأصح عند الشافعية .

**قوله ( وقول الله عز وجل ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ )** يعنى كالوا لهم أو وزنوا لهم ( هو تفسير أبى عبيدة فى « المجاز » وبه جزم الفراء وغيره ، وخالفهم عيسى بن عمر فكان يقف على كالوا وعلى وزنوا ثم يقول هم . وزيفه الطبرى ، والجمهور أعربوه على حذف الجار ووصل الفعل ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون على حذف المضاف وهو المكيل مثلاً أى كالوا مكيلهم وقوله كقوله يسمعونكم أى يسمعون لكم . ومعنى الترجمة أن المرء يكيل له غيره إذا اشترى ويكيل هو إذا باع .

**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم : اكتالوا حتى تستوفوا )** هذا طرف من حديث وصله النسائى وابن حبان من حديث طارق بن عبد الله المحاربى قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين » فذكر الحديث وفيه « فلما أظهر الله الإسلام خرجنا إلى المدينة ، فبينما نحن قعود إذ أتى رجل عليه ثوبان ومعنا جمل أحمر فقال : أتبيعون الجمل ؟ قلنا نعم ، فقال بكم ؟ قلنا بكذا وكذا صاعاً من تمر ، قال : قد أخذت ، فأخذ بخظام الجمل ثم ذهب حتى توارى ، فلما كان العشاء أتانا رجلاً فقال أنا رسول رسول الله إليكم وهو يأمركم أن تأكلوا من هذا التمر حتى تشبعوا وتكتالوا حتى تستوفوا ففعلنا ، ثم قدمنا فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب » فذكر الحديث . ومطابقته للترجمة أن الاكتيال يستعمل لما يأخذه المرء لنفسه كما يقال اشتوى إذا اتخذ الشواء واكتسب إذا حصل الكسب ، ويفسر ذلك حديث عثمان المذكور بعده .

**قوله ( ويذكر عن عثمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : إذا بعث فكل ، وإذا ابتعت فاكتل )**  
وصله الدارقطنى من طريق عبيد الله بن المغيرة المصرى عن منقذ مولى ابن سراقه عن عثمان بهذا ، ومنقذ مجهول الحال ، لكن له طريق أخرى أخرجه أحمد وابن ماجه والبخارى عن طريق موسى بن وردان عن سعيد ابن المسيب عن عثمان به ، وفيه ابن لهيعة ولكنه من قديم حديثه . لأن ابن عبد الحكم أورده فى « فتوح مصر » من طريق الليث عنه ، وأشار ابن التين إلى أنه لا يطابق الترجمة قال : لأن معنى قوله « إذا بعث فكل » أى فأوف « وإذا ابتعت فاكتل » أى فاستوف ، قال والمعنى أنه إذا أعطى أو أخذ لا يزيد ولا ينقص ، أى لا لك ولا عليك انتهى . لكن فى طريق الليث زيادة تساعد ما أشار إليه البخارى ولفظه « إن عثمان قال : كنت أشتري التمر من سوق بنى قينقاع ثم أجلبه إلى المدينة ثم أفرغه لهم وأخبرهم بما فيه من المكيلة فيعطونى ما رضيت به من الربح فيأخذونه ويأخذونه بخبرى . فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ، فظهر أن المراد بذلك تعاطى الكيل حقيقة لا خصوص طلب عدم الزيادة والتقصان ، وله شاهد مرسل أخرجه ابن أبى شيبه من طريق الحكم قال « قدم لعثمان طعام » فذكر نحوه بمعناه . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر « من باع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه » وسيأتى الكلام عليه بعد أبواب ، وحديث جابر فى قصة دين أبيه ، وسيأتى الكلام عليه وعلى ما اختلف من ألفاظه وطرقه فى « علامات النبوة » إن شاء الله تعالى : والغرض منه قوله فيه « ثم قال كل القوم » فإنه مطابق لقوله فى الترجمة « الكيل على المعطى » . وقوله فيه « صنف تمر لك أصنافاً »

أى اعزل كل صنف منه وحده ، وقوله فيه « وعذق ابن زيد » العذق بفتح العين النخلة وبكسرهما العرجون والذال فيهما معجمة ، وابن زيد شخص نسب إليه النوع المذكور من التمر . وأصناف تمر المدينة كثيرة جداً ، فقد ذكر الشيخ أبو محمد الجوينى فى « الفروق » أنه كان بالمدينة فبلغه أنهم عدوا عند أميرها صنوف التمر الأسود خاصة فزادت على الستين ، قال : والتمر الأحمر أكثر من الأسود عندهم .

**قوله ( وقال فراس عن الشعى إلخ )** هو طرف من الحديث المذكور ، وصله المؤلف فى آخر أبواب الوصايا بتمامه وفيه اللفظ المذكور .

**قوله ( وقال هشام عن وهب عن جابر قال النبى صلى الله عليه وسلم جذ له فأوف له )** وهذا أيضاً طرف من حديثه المذكور ، وقد وصله المؤلف فى الاستقراض بتمامه ، وهشام المذكور هو ابن عروة ، وهب هو ابن كيسان . وقوله « جذ » بلفظ الأمر من الجذاذ بالجيم والذال المعجمة وهو قطع العراجين ، وبين فى هذه الطريق قدر الدين وقدر الذى فضل بعد وفائه ، وقد تضمن قوله « فأوف له » معنى قوله « كل للقوم » .

## باب

### مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْكَيْلِ

[٢١٢٨] ٢٠٧٥- حدثنا إبراهيم بن موسى قال نا الوليد عن ثور عن خالد بن معدان عن المقدم ابن معدي كرب عن النبى صلى الله عليه قال : « كيلوا طعامكم ، يبارك لكم » .

**قوله ( باب ما يستحب من الكيل )** أى فى المبيعات .

**قوله ( الوليد )** هو ابن مسلم .

**قوله ( عن ثور )** هو ابن يزيد الدمشقى ، وفى رواية الإسماعيلى من طريق دحيم « عن الوليد حدثنا ثور » .

**قوله ( عن خالد بن معدان عن المقدم بن معد يكرب )** هكذا رواه الوليد وتابعه يحيى بن حمزة

عن ثور ، وهكذا رواه عبد الرحمن بن مهدي عن ابن المبارك عن ثور أخرجه أحمد عنه وتابعه يحيى بن سعد عن خالد بن معدان ، وخالفهم أبو الربيع الزهرانى عن ابن المبارك فأدخل بين خالد والمقدم جبير بن نفير أخرجه الإسماعيلى أيضاً ، وروايته من الزيد فى متصل الأسانيد . ووقع فى رواية لإسماعيل بن عياش عند الطبرانى ونفيه عنده وعند ابن ماجه كلاهما عن يحيى بن سعيد عن خالد بن معدان عن المقدم عن أبى أيوب الأنصارى زاد فيه أبا أيوب ، وأشار الدارقطنى إلى رجحان هذه الزيادة .

**قوله ( يبارك لكم )** كذا في جميع روايات البخارى ، ورواه أكثر من تقدم ذكره فزادوا في آخره « فيه » . قال ابن بطال : الكيل مندوب إليه فيما ينفقه المرء على عياله ، ومعنى الحديث أخرجوا بكيل معلوم يبلغكم إلى المدة التي قدرتم ، مع ما وضع الله من البركة في مد أهل المدينة بدعوته صلى الله عليه وسلم . وقال ابن الجوزى : يشبه أن تكون هذه البركة للتسمية عليه عند الكيل . وقال المهلب : ليس بين هذا الحديث وحديث عائشة « كان عندى شطر شعير أكل منه حتى طال على فكلته ففنى » معنى الحديث الآتى ذكره في الرقاق معارضة ، لأن معنى حديث عائشة أنها كانت تخرج قوتها - وهو شيء يسير - بغير كيل فبورك لها فيه مع بركة النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما كالتة علمت المدة التي يبلغ إليها عند انقضائها اه . وهو صرف لما يتبادر إلى الذهن من معنى البركة ، وقد وقع في حديث عائشة المذكور عند ابن حبان « فازلنا نأكل منه حتى كالتة الجارية فلم نلبث أن فنى ، ولو لم تكله لرجوت أن يبقى أكثر » وقال المحب الطبرى : لما أمرت عائشة بكيل الطعام ناظرة إلى مقتضى العادة غافلة عن طلب البركة في تلك الحالة ردت إلى مقتضى العادة اه . والذي يظهر لى أن حديث المقدام محمول على الطعام الذى يشتري ، فالبركة تحصل فيه بالكيل لامتنال أمر الشارع ، وإذا لم يمتثل الأمر فيه بالاكتيال نزعته منه أشووم العصيان ، وحديث عائشة محمول على أنها كالتة للاختبار فلذلك دخله النقص ، وهو شبيه بقول أبى رافع لما قال له النبي صلى الله عليه وسلم في الثالثة « ناولنى الذراع ، قال وهل للشاة إلا ذراعان فقال : لو لم تقل هذا لناولتنى ما دمت أطلب منك » فخرج من شؤم المعارضة انتزاع البركة ، ويشهد لما قلته حديث « لا تحصى فيحصى الله عليك » الآتى . والحاصل أن الكيل بمجردة لا تحصل به البركة ما لم ينضم إليه أمر آخر وهو امتثال الأمر فيما يشرع فيه الكيل ، ولا تنزع البركة من المكيل بمجرد الكيل ما لم ينضم إليه أمر آخر كالمعارضة والاختبار والله أعلم . ويحتمل أن يكون معنى قوله « كيلوا طعامكم » أى إذا ادخرتموه طالبين من الله البركة واثقين بالإجابة ، فكان من كاله بعد ذلك إنما يكيه ليتعرف مقداره فيكون ذلك شكاً في الإجابة فيعاقب بسرعة نفاذه ، قاله المحب الطبرى . ويحتمل أن تكون البركة التي تحصل بالكيل بسبب السلامة من سوء الظن بالخادم لأنه إذا أخرج بغير حساب قد يفرغ ما يخرج به وهو لا يشعر فيتهم من يتولى أمره بالأخذ منه ، وقد يكون بريئاً ، وإذا كاله أمن من ذلك والله أعلم . وقد قيل : إن في « مسند البزار » أن المراد بكيل الطعام تصغير الأرغفة ، ولم أتحقق ذلك ولا خلافه .

### باب بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم ومدهم

فيه عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٢٠٧٦ - نا موسى قال نا وهيب قال نا عمرو بن يحيى عن عباد بن تميم الأنصاري عن عبد الله بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن إبراهيم حرم مكة ودعا لها ، وحرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة ، ودعوت لها في مدها وصاعها مثل ما دعا إبراهيم لمكة » . [٢١٢٩]

[٢١٣٠]

٢٠٧٧- حدثني عبد الله بن مسلمة عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه قال: «اللهم بارك لهم في مكيالهم، وبارك لهم في صاعهم ومدهم». يعني أهل المدينة.

[الحديث ٢١٣٠- طرفاه في: ٦٧١٤، ٧٣٣١].

قوله (باب بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم ومده) في رواية النسائي «ومدهم» بصيغة الجمع كذا لأبي ذر عن غير الكشميريين وبه جزم الإسماعيلي وأبو نعيم، والضمير يعود للمحدوف في صاع النبي أي صاع أهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ومدهم. ويحتمل أن يكون الجمع لإرادة التعظيم، وشرح ابن بطال على الأول.

قوله (فيه عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم) يشير إلى ما أخرجه موصولا من حديثها في آخر الحج عنها قالت «وعك أبو بكر وبلال - الحديث وفيه - اللهم بارك لنا في صاعنا ومدنا».

قوله (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل: وقد تقدم الكلام على ما تضمنه حديث عبد الله بن زيد وهو ابن عاصم المذكور هنا في أواخر الحج، وكذا حديث أنس وسيعاد في كتاب الاعتصام.

(تنبه): إيراد المصنف هذه الترجمة عقب التي قبلها يشعر بأن البركة المذكورة في حديث المقدم مقيدة بما إذا وقع الكيل بمد النبي صلى الله عليه وسلم وصاعه، ويحتمل أن يتعدى ذلك إلى ما كان موافقا لهما لا إلى ما يخالفهما. والله أعلم.

### باب ما يُذكرُ في بيعِ الطَّعامِ، والحُكْرَةِ

[٢١٣١]

٢٠٧٨- حدثني إسحاق بن إبراهيم قال أنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: رأيت الذين يشترون الطعام مجازفةً يضربون على عهد رسول الله صلى الله عليه أن يبيعه حتى يؤوه إلى رحالهم.

[٢١٣٢]

٢٠٧٩- نا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس: أن رسول الله صلى الله عليه نهى أن يبيع الرجل طعاماً حتى يستوفيه. قلت لأبي عباس: كيف ذاك؟ قال: ذاك دراهم بدراهم والطعام مُرجاً. قال أبو عبد الله: مرجون: مؤخرون.

[الحديث ٢١٣٢- طرفه في: ٢١٣٥].

[٢١٣٣]

٢٠٨٠- حدثني أبو الوليد قال نا شعبة قال نا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر يقول: قال النبي صلى الله عليه: «من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه».

[٢١٣٤]

٢٠٨١- فَا عَلِيٌّ قَالَ نَا سَفِيَانُ كَانَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ يَحْدُثُهُ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ عِنْدَهُ صَرْفٌ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ: أَنَا، حَتَّى يَجِيءَ خَازِنُنَا مِنَ الْغَابَةِ. قَالَ سَفِيَانُ هُوَ الَّذِي حَفِظْنَاهُ مِنَ الزَّهْرِيِّ لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يُخْبِرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ».

[الحديث ٢١٣٤- طرفاه في: ٢١٧٠، ٢١٧٤].

**قوله (باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة)** أى بضم المهملة وسكون الكاف : حبس السلع عن البيع ، هذا مقتضى اللغة ، وليس فى أحاديث الباب للحكرة ذكر كما قال الإسماعيلى ، وكأن المصنف استنبط ذلك من الأمر بنقل الطعام إلى الرحال ومنع بيع الطعام قبل استيفائه ، فلو كان الاحتكار حراماً لم يأمر بما يثول إليه ، وكأنه لم يثبت عنده حديث معمر بن عبد الله مرفوعاً « لا يحتكر إلا خاطئ » أخرجه مسلم ، لكن مجرد لبوء الطعام إلى الرحال لا يستلزم الاحتكار الشرعى ، لأن الاحتكار الشرعى إمساك الطعام عن البيع وانتظار الغلاء مع استغناء عنه وحاجة الناس إليه ، وبهذا فسر مالك عن أبى الزناد عن سعيد ابن المسيب ، وقال مالك فيمن رفع طعاماً من ضيعته إلى بيته : ليست هذه بحكرة . وعن أحمد إنما يحزم احتكار الطعام المقتات دون غيره من الأشياء . ويحتمل أن يكون البخارى أراد بالترجمة بيان تعريف الحكرة التى نهى عنها فى غير هذا الحديث وأن المراد بها قدر زائد على ما يفسره أهل اللغة ، فساق الأحاديث التى فيها تمكين الناس من شراء الطعام ونقله ، ولو كان الاحتكار ممنوعاً لمنعوا من نقله ، أو لبين لهم عند نقله الأمد الذى ينتهون إليه ، أو لأخذ على أيديهم من شراء الشيء الكثير الذى هو مظنة الاحتكار ، وكل ذلك مشعر بأن الاحتكار إنما يمنع فى حالة مخصوصة بشروط مخصوصة . وقد ورد فى ذم الاحتكار أحاديث : منها حديث معمر المذكور أولاً وحديث عمر مرفوعاً « من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجلد والإفلاس » رواه ابن ماجه وإسناده حسن ، وعنه مرفوعاً قال « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » أخرجه ابن ماجه والحاكم وإسناده ضعيف ، وعن ابن عمر مرفوعاً « من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ منه » أخرجه أحمد والحاكم وفى إسناده مقال ، وعن أبى هريرة مرفوعاً « من احتكر حكرة يريد أن يغالى بها على المسلمين فهو خاطئ » أخرجه الحاكم . ثم ذكر المصنف فى الباب أحاديث : الأول حديث ابن عمر فى تأديب من يبيع الطعام قبل أن يؤويه إلى رحله ، وسيأتى الكلام عليه بعد باب . الثانى والثالث حديث ابن عباس وابن عمر فى النهى عن بيع الطعام قبل أن يستوفى ، وسيأتى الكلام عليهما فى الباب الذى يليه . الرابع حديث عمر « الذهب بالورق ربا » ومطابقته للترجمة لما فيه من اشتراط قبض الشعير وغيره من الربويات فى المجلس فإنه داخل فى قبض الطعام بغير شرط آخر . وقد استشر ابن بطال مباينته للترجمة فأدخله فى ترجمة « باب بيع ما ليس عندك » وهو مغاير للنسخ المروية عن البخارى . وقوله فى حديث عمر



« حدثنا علي » هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة ، وقوله « كان عمرو بن دينار يحدث عن الزهري عن مالك بن أوس أنه قال : من عنده صرف ؟ فقال طلحة - أي ابن عبيد الله - أنا حتى يجيء خازننا من الغابة » تأتي بقيته في رواية مالك عن الزهري بعد نيف وعشرين باباً .

**قوله ( قال سفيان )** هو ابن عيينة بالإسناد المذكور ، وقوله « هذا الذي حفظناه من الزهري ليس فيه زيادة » أشار إلى القصة المذكورة وأنه حفظ من الزهري المتن بغير زيادة ، وقد حفظها مالك وغيره عن الزهري ، وأبعد الكرماني فقال : غرض سفيان تصديق عمرو وأنه حفظ نظير ما روى .

**قوله ( الذهب بالورق )** هكذا رواه أكثر أصحاب ابن عيينة عنه وهي رواية أكثر أصحاب الزهري ، وقال بعضهم فيه الذهب بالذهب كما سيأتي شرحه في المكان المذكور إن شاء الله تعالى .

**قوله في آخر حديث ابن عباس ( قال أبو عبد الله )** أي المصنف ( مرجثون ) أي مؤرخون ، وهذا في رواية المستمل وحده ، وهو موافق لتفسير أبي عبيدة حيث قال في قوله ( وآخرون مرجثون لأمر الله ) أي مؤرخون لأمر الله ، يقال أرجأته أي أخرته ، وأراد به البخاري شرح قول ابن عباس « والطعام مرجأ » أي مؤخر ، ويجوز همز مرجأ وترك همزه ، ووقع في كتاب الخطابي بتشديد الجيم بغير همز وهو للمبالغة .

### باب بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ ، وَبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ

٢٠٨٢ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال الذي حفظناه من عمرو بن دينار سمع طاوساً يقول سمعت ابن عباس يقول : أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه فهو الطعام أن يباع حتى يقبض ، قال ابن عباس : ولا أحسب كل شيء إلا مثله . [٢١٣٥]

٢٠٨٣ - نا عبد الله بن مسلمة قال نا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه قال : « من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه » . زاد إسماعيل : « من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه » . [٢١٣٦]

**قوله ( باب بيع الطعام قبل أن يقبض ، وبيع ما ليس عندك )** لم يذكر في حديثي الباب بيع ما ليس عندك ، وكأنه لم يثبت على شرطه فاستنبطه من النهي عن البيع قبل القبض . ووجه الاستدلال منه بطريق الأولى ، وحديث النهي عن بيع ما ليس عندك أخرجه أصحاب السنن من حديث حكيم بن حزام بلفظ « قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني البيع ليس عندي ، أبيعه منه ثم أبتاعه له من السوق ؟ فقال : لا تبع ما ليس عندك » وأخرجه الترمذي مختصراً ولفظه « نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندي » قال ابن المنذر : وبيع ما ليس عندك يحتمل معنيين أحدهما أن يقول : أبيعك عبداً أو داراً معينة وهي غائبة ، فيشبه بيع الغرر لاحتمال أن ت تلف أو لا يرضاهما ، ثانيهما أن يقول : هذه الدار بكذا ،

على أن أشتريها لك من صاحبها ، أو على أن يسلمها لك صاحبها هـ . وقصة حكيم موافقة للاحتفال الثاني .  
**قوله ( حدثنا سفيان )** هو ابن عيينة ، وقوله « الذي حفظناه من عمرو » كأن سفيان يشير إلى أن  
 في رواية غير عمرو بن دينار عن طاوس زيادة على ما حدثهم به عمرو بن دينار عنه ، كسؤال طاوس  
 من ابن عباس عن سبب النهي وجوابه وغير ذلك .

**قوله عن ابن عباس ( أما الذي نهى عنه إلخ )** أى وأما الذى لم أحفظ نهيه فما سوى ذلك .

**قوله ( فهو الطعام أن يباع حتى يقبض )** في رواية مسعر عن عبد الملك بن ميسرة عن طاوس  
 عن ابن عباس « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه » قال مسعر : وأظنه قال « أو علفاً » وهو بفتح  
 المهملة واللام والفاء .

**قوله ( قال ابن عباس لا أحسب كل شيء إلا مثله )** ولمسلم من طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه  
 « وأحسب كل شيء بمنزلة الطعام » وهذا من تفقه ابن عباس ، ومال ابن المنذر إلى اختصاص ذلك بالطعام  
 واحتج باتفاقهم على أن من اشترى عبداً فأعتقه قبل قبضه أن عتقه جائز ، قال : فالبيع كذلك . وتعقب  
 بالفارق وهو تشوف الشارع إلى العتق . وقول طاوس في الباب قبله « قلت لابن عباس كيف ذاك ؟ قال :  
 ذاك دراهم بدارهم والطعام مرجأ » معناه أنه استفهم عن سبب هذا النهي فأجابه ابن عباس بأنه إذا باعه المشتري  
 قبل القبض وتأخر المبيع في يد البائع فكأنه باعه دراهم بدارهم . ويبين ذلك ما وقع في رواية سفيان عن  
 ابن طاوس عند مسلم « قال طاوس قلت لابن عباس : لم ؟ قال : ألا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام  
 مرجأ » أى فإذا اشترى طعاماً بمائة دينار مثلاً ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام ثم باع الطعام لآخر بمائة  
 وعشرين ديناراً وقبضها والطعام في يد البائع فكأنه باع مائة دينار بمائة وعشرين ديناراً ، وعلى هذا التفسير  
 لا يختص النهي بالطعام ، ولذلك قال ابن عباس « لا أحسب كل شيء إلا مثله » ويؤيده حديث زيد بن ثابت  
 « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تباع السلع حيث يتبائع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم » أخرجه  
 أبو داود وصححه ابن حبان ، قال القرطبي : هذه الأحاديث حجة على عثمان الليثي حيث أجاز بيع كل شيء  
 قبل قبضه ، وقد أخذ بظاهرها مالك فحمل الطعام على عمومها وألحق بالشراء جميع المعاوضات ، وألحق  
 الشافعي وابن حبيب ومحنون بالطعام كل ما فيه حق توفية ، وزاد أبو حنيفة والشافعي فعدياه إلى كل مشتري ،  
 إلا أن أبا حنيفة استثنى العقار ومالا ينقل ، واحتج الشافعي بحديث عبد الله بن عمر وقال « نهى النبي صلى الله  
 عليه وسلم عن ربح ما لم يضمن » أخرجه الترمذي . قلت : وفي معناه حديث حكيم بن حزام المذكور  
 في صدر الترجمة . وفي صفة القبض عن الشافعي تفصيل : فما يتناول باليد كالدرهم والدنانير والثوب فقبضه  
 بالتناول ، ومالا ينقل كالعقار والثر على الشجر فقبضه بالتخيلة ، وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب  
 والحيوان فقبضه بالنقل إلى مكان لا اختصاص للبائع به ، وفيه قول أنه يكفي فيه التخيلة .

**قوله عقب حديث ابن عمر ( زاد إسماعيل فلا يبعه حتى يقبضه )** يعنى أن إسماعيل ابن أبي أويس  
 روى الحديث المذكور عن مالك بسنده بلفظ « حتى يقبضه » بدل قوله « حتى يستوفيه » وقد وصله البيهقي  
 من طريق إسماعيل كذلك ، وقال الإسماعيلي : وافق إسماعيل على هذا اللفظ ابن وهب وابن مهدي والشافعي

وقتيبة قلت : وقول البخارى « زاد إسماعيل » يريد الزيادة فى المعنى ، لأن فى قوله حتى يقبضه زيادة فى المعنى على قوله « حتى يستوفيه » لأنه قد يستوفيه بالكيل بأن يكيهه البائع ولا يقبضه للمشتري بل يحبسّه عنده لينقده الثمن مثلاً ، وعرف بهذا جواب من اعترضه من الشراح فقال : ليس فى هذه الرواية زيادة ، وجواب من حمل الزيادة على مجرد اللفظ فقال : معناه زاد لفظاً آخر وهو يقبضه وإن كان هو بمعنى يستوفيه ، ويعرف من ذلك أن اختيار البخارى أن استيفاء المبيع المنقول من البائع وتبقيته فى منزل البائع لا يكون قبضاً شرعياً حتى ينقله المشتري إلى مكان لا اختصاص للبائع به كما تقدم نقله عن الشافعى ، وهذا هو النكتة فى تعقيب المصنف له بالترجمة الآتية .

### باب

مَنْ رَأَى إِذَا اشْتَرَى طَعَامًا جَزَافًا أَنْ لَا يَبِيعَهُ حَتَّى يُؤْوِيَهُ إِلَى رَحْلِهِ ، وَالْأَدَبُ فِي ذَلِكَ [٢١٣٧] ٢٠٨٤ - فإحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله أن ابن عمر قال : لقد رأيت الناس فى عهد رسول الله صلى الله عليه وآله يتاعون جزافاً - يعنى الطعام - يضربون أن يبيعه فى مكانهم حتى يؤوه إلى رحالهم .

قوله ( باب من رأى إذا اشترى طعاماً جزافاً أن لا يبيعه حتى يؤويه إلى رحله ، والأدب فى ذلك ) أى تعزيز من يبيعه قبل أن يؤويه إلى رحله . ذكر فيه حديث ابن عمر فى ذلك ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وبه قال الجمهور ، لكنهم لم يخصوه بالجزاف ولا قيدوه بالإيواء إلى الرحال ، أما الأول فلما ثبت من النهى عن بيع الطعام قبل قبضه فدخل فيه المكيل ، وورد التنصيص على المكيل من وجه آخر عن ابن عمر مرفوعاً أخرجه أبو داود . وأما الثانى فلأن الإيواء إلى الرحال خرج مخرج الغالب ، وفى بعض طرق مسلم عن ابن عمر « كنا نبتاع الطعام فيبعث إلينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يأمرنا بانتقاله من المكان الذى ابتعناه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه » وفرق مالك فى المشهور عنه بين الجزاف والمكيل : فأجاز بيع الجزاف قبل قبضه وبه قال الأوزاعى وإسحاق ، واحتج لهم بأن الجزاف مربى فتكنى فيه التخلية ، والاستيفاء إنما يكون فى مكيل أو موزون ، وقد روى أحمد من حديث ابن عمر مرفوعاً « من اشترى طعاماً بكيل أو وزن فلا يبيعه حتى يقبضه » ورواه أبو داود والنسائى بلفظ « نهى أن يبيع أحد طعاماً اشتراه بكيل حتى يستوفيه » والدارقطنى من حديث جابر « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع والمشتري » ونحوه للبخارى من حديث أبى هريرة بإسناد حسن ، وفى ذلك دلالة على اشتراط القبض فى المكيل بالكيل وفى الموزون بالوزن ، فمن اشترى شيئاً مكايلاً أو موازنة فقبضه جزافاً فقبضه فاسد ، وكذا لو اشترى مكايلاً فقبضه موازنة وبالعكس ، ومن اشترى مكايلاً وقبضه ثم باعه لغيره لم يجز تسليمه بالكيل الأول حتى يكيهه على من اشتراه ثانياً ، وبذلك كله قال الجمهور ، وقال عطاء : يجوز بيعه بالكيل الأول مطلقاً ، وقيل إن باعه بنقد جاز بالكيل الأول وإن باعه بنسيئة لم يجز بالأول ، والأحاديث المذكورة ترد عليه . وفى الحديث

مشروعية تأديب من يتعاطى العقود الفاسدة ، وإقامة الإمام على الناس من يراعى أحوالهم في ذلك والله أعلم . وقوله « جزافاً » مثله الجيم والكسر أفصح . وفي هذا الحديث جواز بيع الصبرة جزافاً سواء علم البائع قدرها أم لم يعلم ، وعن مالك التفرقة ، فلو علم لم يصح ، وقال ابن قدامة : يجوز بيع الصبرة جزافاً لا نعلم فيه خلافاً إذا جهل البائع والمشتري قدرها فإن اشتراها جزافاً ففي بيعها قبل نقلها روايتان عن أحمد ، ونقلها قبضها .

**باب إذا اشترى متاعاً أو دابةً فوضعها عند البائع ، أو مات قبل أن يقبض**

وقال ابن عمر : ما أدركت الصفقة حياً مجموعاً فهو من المبتاع .

٢٠٨٥ - نافروة بن أبي المغراء قال أنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة

[٢١٣٨]

قالت : لقل يوم كان يأتي على النبي صلى الله عليه إلا يأتي فيه بيت أبي بكر أحد طرفي النهار ، فلما أذن له في الخروج إلى المدينة لم يرعنا إلا وقد أتانا ظهراً ، فخبّر به أبو بكر فقال : ما جاء النبي صلى الله عليه في هذه الساعة إلا من حدث . فلما دخل عليه قال لأبي بكر : « أخرج ما عندك » . قال : يا رسول الله ، إنما هما ابنتاي ، يعني عائشة وأسماء . قال : « أشعرت أنه قد أذن لي في الخروج ؟ » قال : الصحبة يا رسول الله . قال : « الصحبة » . قال : يا رسول الله ، إن عندي ناقتين أعددتُهما للخروج ، فخذ إحداهما . قال : « قد أخذتها بالثمن » .

قوله ( باب إذا اشترى متاعاً أو دابةً فوضعها عند البائع أو مات قبل أن يقبض ) أورد فيه حديث عائشة في قصة الهجرة ، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر عن الناقة « أخذتها بالثمن » قال المهلب : وجه الاستدلال به أن قوله « أخذتها » لم يكن أخذاً باليد ولا بجائزة شخصها وإنما كان التزاماً منه لاتباعها بالثمن وإخراجها عن ملك أبي بكر اهـ . وليس ما قاله بواضح لأن القصة ما سيق لي بيان ذلك ، فلذلك اختصر فيها قدر الثمن وصفة العقد ، فيحمل كل ذلك على أن الراوى اختصره لأنه ليس من غرضه في سياقه ، وكذلك اختصر صفة القبض فلا يكون فيه حجة في عدم اشتراط القبض . وقال ابن المنير : مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن البخارى أراد أن يحقق انتقال الضمان في الدابة ونحوها إلى المشتري بنفس العقد ، فاستدل لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « قد أخذتها بالثمن » وقد علم أنه لم يقبضها بل أبقاها عند أبي بكر ، ومن المعلوم أنه ما كان ليبقيها في ضمان أبي بكر لما يقتضيه مكارم أخلاقه حتى يكون الملك له والضمان على أبي بكر من غير قبض ثمن ، ولا سيما وفي القصة ما يدل على إثارة لمنفعة أبي بكر حيث أبى أن يأخذها إلا بالثمن . قلت : ولقد تعسف في هذا كما تعسف من قبله ، وليس في الترجمة ما يلجئ إلى ذلك ، فإن دلالة الحديث على قوله « فوضعه عند البائع » ظاهرة جداً وقد قدمت أنه لا يستلزم صحة المبيع بغير قبض ، وأما دلالة على قوله « أو مات قبل أن يقبض » فهو وارد على سبيل الاستفهام ، ولم يجزم بالحكم في ذلك بل هو على الاحتمال فلا حاجة لتحميله ما لم يتحمل ، نعم ذكره لأثر ابن عمر في صدر الترجمة مشعر باختيار ما دل عليه فلذلك احتجج إلى إبداء المناسبة ، والله الموفق .

**قوله ( وقال ابن عمر ما أدركت الصفقة )** أى العقد ( حياً ) أى بمهملة وتحتانية مثقلة ( مجموعاً ) أى لم يتغير عن حالته ( فهو من المبتاع ) أى من المشتري ، وهذا التعليق وصله الطحاوى والدارقطنى من طريق الأوزاعى عن الزهرى عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه وقال فى روايته « فهو من مال المبتاع » ورواه الطحاوى أيضاً من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهرى مثله لكن ليس فيه « مجموعاً » وإسناد الإدراك إلى العقد مجاز ، أى ما كان عند العقد موجوداً وغير منفصل ، قال الطحاوى : ذهب ابن عمر إلى أن الصفقة إذا أدركت شيئاً حياً فهلك بعد ذلك عند البائع فهر من ضمان المشتري ، فدل على أنه كان يرى أن البيع يتم بالأقوال قبل الفرقة بالأبدان اهـ . وما قاله ليس بلازم ، وكيف يحتج بأمر محتمل فى معارضة أمر مصرح به ، فابن عمر قد تقدم عنه التصريح بأنه كان يرى الفرقة بالأبدان ، والمنقول عنه هنا يحتمل أن يكون قبل التفرق بالأبدان ، ويحتمل أن يكون بعده فحمله على ما بعده أولى جمعاً بين حديثيه . وقال ابن حبيب : اختلف العلماء فيمن باع عبداً واحتبسه بالثمن فهلك فى يديه قبل أن يأتى المشتري بالثمن ، فقال سعيد بن المسيب وربيعه : هو على البائع ، وقال سليمان بن يسار هو على المشتري ، ورجع إليه مالك بعد أن كان أخذ بالأول ، وتابعه أحمد وإسحاق وأبو ثور ، وقال بالأول الحنفية والشافعية ، والأصل فى ذلك اشتراط القبض فى صحة البيع ، فمن اشترطه فى كل شيء جعله من ضمان البائع ومن لم يشترطه جعله من ضمان المشتري والله أعلم ، وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاوس فى ذلك تفصيلاً قال : إن قال البائع لا أعطيكه حتى تنقضى الثمن فهلك فهو من ضمان البائع ، وإلا فهو من ضمان المشتري . وقد فسر بعض الشراح المبتاع فى أثر ابن عمر بالعين المبيعة وهو جيد ، وقد سئل الإمام أحمد عن اشتري طعاماً فطلب من يحمله فرجع فوجده قد احترق ، فقال : هو من ضمان المشتري ، وأورد أثر ابن عمر المذكور بلفظ « فهو من مال المشتري » وفرع بعضهم على ذلك أن المبيع إذا كان معيناً دخل فى ضمان المشتري بمجرد العقد ولو لم يقبض ، بخلاف ما يكون فى الذمة فإنه لا يكون من ضمان المشتري إلا بعد القبض كما لو اشتري قفيزاً من صبرة والله أعلم . وسأأتى الكلام على حديث عائشة فى أول الهجرة إن شاء الله تعالى ، فقد أورده هناك من وجه آخر عن عروة أتم من السياق الذى هنا ، وبالله التوفيق .

بـ

لَا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، حَتَّى يَأْذَنَ أَوْ يَتْرُكَ

[٢١٣٩] ٢٠٨٦- نا إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا يبيع بعضكم على بيع أخيه » .  
[الحديث ٢١٣٩- طرفاه في : ٢١٦٥ ، ٥١٤٢ .]

[٢١٤٠] ٢٠٨٧- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي



فيقول له رده لأبيعتك خيراً منه بثمنه أو مثله بأرخص ، أو يقول للمالك استرده لأشتره منك بأكثر ، ومحلّه بعد استقرار الثمن وركون أحدهما إلى الآخر ، فإن كان ذلك صريحاً فلا خلاف في التحريم ، وإن كان ظاهراً ففيه وجهان للشافعية ، ونقل ابن حزم اشتراط الركون عن مالك وقال : إن لفظ الحديث لا يدل عليه ، وتعقب بأنه لا بد من أمر مبين لموضع التحريم في السوم ، لأن السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد لا يحرم اتفاقاً كما نقله ابن عبد البر . فتعين أن السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك ، وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الآخر ما إذا لم يكن المشتري مغبوناً غبناً فاحشاً ، وبه قال ابن حزم واحتج بحديث « الدين النصيحة » ، لكن لم تنحصر النصيحة في البيع والسوم فله أن يعرفه أن قيمتها كذا وأنتك إن بعته بكذا مغبون من غير أن يزيد فيها ، فيجمع بذلك بين المصلحتين . وذهب الجمهور إلى صحة البيع المذكور مع تأييم فاعله ، وعند المالكية والحنابلة في فساده روايتان ، وبه جزم أهل الظاهر ، والله أعلم .

### باب بيع المزايمة

وقال عطاء: أدركت الناس لا يرون بأساً ببيع المغام فيمن يزيد.

[٢١٤١]

٢٠٨٨- فابشر بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا الحسين المكتب عن عطاء بن أبي رباح

عن جابر بن عبد الله أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دبر فاحتاج ، فأخذه النبي صلى الله عليه فقال : « من يشتريه مني ؟ » فاشتراه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا ، فدفعه إليه .

[الحديث ٢١٤١- أطرافه في : ٢٢٣٠ ، ٢٣٢١ ، ٢٤٠٣ ، ٢٤١٥ ، ٢٥٣٤ ، ٦٧١٦ ، ٦٩٤٧ ، ٧١٨٦ .]

قوله ( باب بيع المزايمة ) لما أن تقدم في الباب قبله النهي عن السوم أراد أن يبين موضع التحريم منه وقد أوضحته في الباب الذي قبله ، وورد في البيع فيمن يزيد حديث أنس « أنه صلى الله عليه وسلم باع حلساً وقدحاً وقال : من يشتري هذا الحلس والقدح ؟ فقال رجل : أخذتها بدرهم ، فقال : من يزيد على درهم ؟ فأعطاه رجل درهمين ، فباعهما منه » أخرجه أحمد وأصحاب السنن مطولاً ومختصراً واللفظ للترمذي وقال حسن ، وكان المصنف أشار بالترجمة إلى تضعيف ما أخرجه البزار من حديث سفيان بن وهب « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع المزايمة » فإن في إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف .

قوله ( وقال عطاء أدركت الناس لا يرون بأساً ببيع المغام فيمن يزيد ) وصله ابن أبي شيبة ؛ ونحوه

عن عطاء ومجاهد ، وروى هو وسعيد بن منصور عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : لا بأس ببيع من يزيد ، وكذلك كانت تباع الأخماس . وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، لم يروا بأساً ببيع من يزيد في الغنائم والموارث ، قال ابن العربي : لا معنى لاختصاص الجواز بالغنيمة والميراث فإن الباب واحد والمعنى مشترك اهـ . وكان الترمذي ، يقيد بما ورد في حديث ابن عمر الذي أخرجه ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع أحدكم على بيع أحد حتى يذر ، إلا الغنائم والموارث » اهـ . وكأنه خرج على الغالب فيما يعتاد فيه البيع مزايمة وهي الغنائم والموارث ، ويلتحق بهما غيرها للاشتراك في الحكم . وقد أخذ

بظاهره الأوزاعي وإسحاق فخصا الجواز ببيع المغام والموارث . وعن إبراهيم النخعي أنه كره بيع من يزيد . ثم أورد المصنف حديث جابر في بيع المدبر وفيه قوله صلى الله عليه وسلم « من يشتريه مني ؟ فاشتره نعيم بن عبد الله بكذا وكذا ، فدفعه إليه » وسيأتي شرحه مستوفى في « باب بيع المدبر » في أواخر البيوع . وقوله « بكذا وكذا » يأتي أنه ثمانمائة درهم ، ويأتي أيضاً تسمية الرجل المذكور إن شاء الله تعالى . وقد اعترضه الإسماعيلي فقال : ليس في قصة المدبر بيع الزائدة فإن بيع الزائدة أن يعطى به واحد ثمناً ثم يعطى به غيره زيادة عليها اهـ . وأجاب ابن بطال بأن شاهد الترجمة منه قوله في الحديث « من يشتريه مني » قال فعرضه للزيادة ليستقصى فيه للمفلس الذي باعه عليه ، وسيأتي بيان كونه كان مفلساً في أواخر كتاب الاستقراض .

### باب النجش

ومن قال : لا يجوز ذلك البيع .

وقال ابن أبي أوفى : النجش أكل رياء خائن . وهو خداع باطل لا يحل .

قال النبي صلى الله عليه : « الخديعة في النار ، ومن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » .

٢٠٨٩ - فاعبده الله بن مسلمة قال نا مالك عن نافع عن ابن عمر قال : نهى النبي صلى

[٢١٤٢]

الله عليه عن النجش . [الحديث ٢١٤٢ - طرفه في : ٦٩٦٣] .

قوله ( باب النجش ) بفتح النون وسكون الجيم بعدها معجمة ، وهو في اللغة تنفير الصيد واستنارته من مكانه ليصاد ، يقال نجشت الصيد أنجشته بالضم نجشاً . وفي الشرع الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراءها ليقع غيره فيها ، سمي بذلك لأن النجش يثير الرغبة في السلعة ويقع ذلك بمواطأة البائع فيشتركان في الإثم ، ويقع ذلك بغير علم البائع فيختص بذلك النجش ، وقد يختص به البائع كمن يخبر بأنه اشترى سلعة بأكثر مما اشتراها به ليغير غيره بذلك كما سيأتي من كلام الصحابي في هذا الباب . وقال ابن قتيبة النجش الختل والخديعة ، ومنه قيل للصائد ناجش لأنه يخلل الصيد ويحتال له .

قوله ( ومن قال لا يجوز ذلك البيع ) كأنه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق من طريق عمر بن عبد العزيز « أن عاملاً له باع شيئاً فقال له : لولا أني كنت أزيد فأنتفقه لكان كاسداً ، فقال له عمر : هذا نجش لا يحل ، فبعث منادياً ينادي : إن البيع مردود وأن البيع لا يحل ، قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن النجش عاص بفعله ، واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك ، ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع ، وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك ، وهو المشهور عند الحنابلة إذا كان ذلك بمواطأة البائع أو صنعه ، والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار ، وهو وجه للشافعية قياساً على المصراة ، والأصح عندهم صحة البيع مع الإثم . وهو قول الحنفية ، وقال الرافعي : أطلق الشافعي في « المختصر » تعصية النجش ، وشرط في تعصية من باع على بيع أخيه أن يكون عالماً بالنهي . وأجاب الشارحون بأن النجش خديعة ، وتحريم الخديعة واضح لكل أحد وإن لم يعلم هذا الحديث بخصوصه ، بخلاف البيع على بيع أخيه فقد لا يشترك



فيه كل أحد . واستشكل الرافعي الفرق بأن البيع على بيع أخيه إضرار والإضرار يشترك في علم تحريمه كل أحد ، قال : فالوجه تخصيص المعصية في الموضوعين بمن علم التحريم اهـ . وقد حكى البيهقي في « المعرفة » و « السنن » عن الشافعي تخصيص المعصية في النجش أيضاً بمن علم النهي فظهر أن ما قاله الرافعي بحثاً منصوص ، ولفظ الشافعي : النجش أن يحضر الرجل السلعة تباع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد شراءها ليقتندي به السوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سومه ، فن نجش فهو عاص بالنجش إن كان عالماً بالنهي ، والبيع جائز لا يفسده معصية رجل نجش عليه .

**قوله ( وقال ابن أبي أوفى : الناجش آكل ربا خائن )** هذا طرف من حديث أورده المصنف في الشهادات في « باب قول الله تعالى ﴿ إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ﴾ » . ثم ساق فيه من طريق السكسكي عن عبد الله بن أبي أوفى قال « أقام رجل سلعته فحلف بالله لقد أعطى فيها ما لم يعط فزلت . قال ابن أبي أوفى : الناجش آكل ربا خائن » أورده من طريق يزيد بن هارون عن السكسكي ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور عن يزيد مقتصرين على الموقوف ، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن ابن أبي أوفى مرفوعاً لكن قال « ملعون » بدل خائن اهـ . وأطلق ابن أبي أوفى على من أخبر بأكثر مما اشترى به أنه ناجش لمشاركته لمن يزيد في السلعة وهو لا يريد أن يشتريها في غرور الغير فاشتركا في الحكم لذلك وكونه آكل ربا بهذا التفسير ، وكذلك يصح على التفسير الأول إن واطأه البائع على ذلك وجعل له عليه سجلاً فيشتركان جميعاً في الخيانة ، وقد اتفق أكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم ، وقيد ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم التحريم بأن تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل ، قال ابن العربي : فلو أن رجلاً رأى سلعة رجل تباع بدون قيمتها فزاد فيها لنتهى إلى قيمتها لم يكن ناجشاً عاصياً بل يؤجر على ذلك بنيته ، وقد وافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية ، وفيه نظر إذ لم تتعين النصيحة في أن يوهم أنه يريد الشراء وليس من غرضه بل غرضه أن يزيد على من يريد الشراء أكثر مما يريد أن يشتري به ، فللذي يريد النصيحة مندوحة عن ذلك أن يعلم البائع بأن قيمة سلعتك أكثر من ذلك ثم هو باختياره بعد ذلك ، ويحتمل أن لا يتعين عليه إعلامه بذلك حتى يسأله للحديث الآتي « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ، فإذا استنصح أحدكم أخاه فلينصحه » والله أعلم .

**قوله ( وهو خداع باطل لا يحل )** هو من تفقه المصنف ، وليس من تنمة كلام ابن أبي أوفى ، وقد ذكرنا توجيه ما قاله المصنف قبل .

**قوله ( قال النبي صلى الله عليه وسلم الخديعة في النار ، ومن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد )** أما الحديث الثاني فسيأتي موصولاً من حديث عائشة في كتاب الصلح ، وأما حديث « الخديعة في النار » فرويناه في « الكامل لابن عدى » من حديث قيس بن سعد بن عبادة قال : لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « المكر والخديعة في النار » لكنت من أمكر الناس ، وإسناده لا بأس به . وأخرجه الطبراني في « الصغير » من حديث ابن مسعود والحاكم في « المستدرک » من حديث أنس وإسحاق بن راهويه في مسنده من حديث أبي هريرة وفي إسناده مقال ، لكن مجموعهما يدل على أن للمتن أصلاً ، وقد رواه ابن المبارك في « البر والصلة » عن عوف عن الحسن قال « بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « فذكره .

قوله ( عن النجاشي ) تقدم أن المشهور أنه بفتح الجيم وجكى المطرزي فيه السكون .

### باب بيع الغرر، وحبل الحبلَة

[٢١٤٣]

٢٠٩٠- فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه نهى عن بيع حبل الحبلَة، وكان بيعاً يتبايعه أهل الجاهلية: كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة، ثم تنتج التي في بطنها.

[الحديث ٢١٤٣- طرفاه في: ٢٢٥٦، ٣٨٤٣].

قوله ( باب بيع الغرر ) بفتح المعجمة وبراءين ( و ) بيع ( حبل الحبلَة ) بفتح المهملة والموحدة وقيل في الأول بسكون الموحدة وغلطه عياض ، وهو مصدر حبلت تحبل حبلا والحبلَة جمع حابل مثل ظلمة وظالم وكتبة وكاتب والهاء فيه للمبالغة وقيل للإشعار بالأنوثة وقد ندر فيه امرأة حابلة فالهاء فيه للتأنيث ، وقيل حبلَة مصدر يسمى به المحبول ، قال أبو عبيد : لا يقال لشيء من الحيوان حبلت إلا للآدميات إلا ما ورد في هذا الحديث . وأثبتته صاحب « المحكم » قولاً ، فقال : اختلف أمي للإناث عامة أم للآدميات خاصة ، وأنشد في التعميم قول الشاعر « أو ذبحة حبلى مجح مقرب » وفي ذلك تعقب على نقل النووى اتفاق أهل اللغة على التخصيص . ثم إن عطف بيع حبل الحبلَة على بيع الغرر من عطف الخاص على العام ، ولم يذكر في الباب بيع الغرر صريحاً وكأنه أشار إلى ما أخرجه أحمد من طريق ابن إسحاق حدثني نافع وابن حبان من طريق سليمان التيمي عن نافع عن ابن عمر قال « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر » وقد أخرج مسلم التيمي عن بيع الغرر من حديث أبي هريرة وابن ماجه من حديث ابن عباس والطبراني من حديث سهل ابن سعد ، ولأحمد من حديث ابن مسعود رفعه « لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر » وشراء السمك في الماء نوع من أنواع الغرر ، ويلتحق به الطير في الهواء والمعدوم والمجهول والآبق ونحو ذلك . قال النووى : النهى عن بيع الغرر أصل من أصول البيع فيدخل تحته مسائل كثيرة جداً ، ويستثنى من بيع الغرر أمران أحدهما ما يدخل في المبيع تبعاً فلو أفرد لم يصح بيعه ، والثاني ما يتسامح بمثله إما لجقارته أو للمشقة في تمييزه وتعيينه ، فمن الأول بيع أساس الدار والدابة التي في ضرعها اللبن والحامل ، ومن الثاني الجبة المحشوة والشرب من السقاء ، قال وما اختلف العلماء فيه مبنى على اختلافهم في كونه حقيراً أو يشق تمييزه أو تعيينه فيكون الغرر فيه كالمعدوم فيصح البيع وبالعكس ، وقال ومن بيوع الغرر ما اعتاده الناس من الاستجرار من الأسواق بالأوراق مثلاً فإنه لا يصح لأن الثمن ليس حاضراً فيكون من المعاطاة ولم توجد صيغة يصح بها العقد ، وروى الطبري عن ابن سيرين بإسناد صحيح قال : لا أعلم ببيع الغرر بأساً . قال ابن بطال : لعله لم يبلغه النهى إلا فكل ما يمكن أن يوجد وأن لا يوجد لم يصح ، وكذلك إذا كان لا يصح غالباً ، فإن كان يصح غالباً كالثمرّة في أول بدو صلاحها أو كان مستترأ تبعاً كالحمل مع الحامل جاز لقلة الغرر ، ولعل هذا هو الذي أراده ابن سيرين ، لكن منع من ذلك ما رواه ابن المنذر عنه أنه قال : لا بأس ببيع العبد الآبق إذا كان علمهما فيه واحداً . فهذا يدل على أنه يرى بيع الغرر إن سلم في المال والله أعلم .

**قوله ( وكان )** أى بيع جبل الحبلبة ( بيعاً يتبايعه أهل الجاهلية الخ ) كذا وقع هذا التفسير فى الموطأ متصلاً بالحديث ، قال الإسماعيلى وهو مدرج يعنى أن التفسير من كلام نافع ، وكذا ذكر الخطيب فى المدرج وسأأتى فى آخر السلم عن موسى بن إسماعيل التبوذكى عن جويرية التصريح بأن نافعاً هو الذى فسرهُ ، لكن لا يلزم من كون نافع فسرهُ لجويرية أن لا يكون ذلك التفسير مما حمله عن مولاه ابن عمر ، فسأأتى فى أيام الجاهلية من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال « كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور إلى جبل الحبلبة ، وجبل الحبلبة أن تنتج الناقة ما فى بطنها ثم تحمل التى تنتج ، فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك » فظاهر هذا السياق أن هذا التفسير من كلام ابن عمر ولهذا جزم ابن عبد البر بأنه من تفسير ابن عمر ، وقد أخرجه مسلم من رواية الليث والترمذى والنسائى من رواية أيوب كلاهما عن نافع بدون التفسير ، وأخرجه أحمد والنسائى وابن ماجه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر بدون التفسير أيضاً .

**قوله ( الجزور )** بفتح الجيم وضم الزاى هو البعير ذكر أكان أو أنثى ، إلا أن لفظه مؤنث تقول هذه الجزور وإن أردت ذكراً ، فيحتمل أن يكون ذكره فى الحديث قيداً فيما كان أهل الجاهلية يفعلونه فلا يتبايعون هذا البيع إلا فى الجزور أو لحم الجزور ، ويحتمل أن يكون ذكر على سبيل المثال ، وأما فى الحكم فلا فرق بين الجزور وغيرها فى ذلك .

**قوله ( إلى أن تنتج )** بضم أوله وفتح ثالثة أى تلد ولدأ ، والناقة فاعل ، وهذا الفعل وقع فى لغة العرب على صيغة الفعل المسند إلى المفعول وهو حرف نادر ، وقوله « ثم تنتج التى فى بطنها » أى ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد ، وهذا القدر زائد على رواية عبيد الله بن عمر فإنه اقتصر على قوله « ثم تحمل التى فى بطنها » ورواية جويرية أخصر منهما ولفظه « أن تنتج الناقة ما فى بطنها » وبظاهر هذه الرواية قال سعيد ابن المسيب فيما رواه عنه مالك ، وقال به مالك والشافعى وجماعة ، وهو أن يبيع بثمان إلى أن يلد ولد الناقة ، وقال بعضهم : أن يبيع بثمان إلى أن تحمل الدابة وتلد ويحمل ولدها ، وبه جزم أبو إسحاق فى « التنبيه » فلم يشترط وضع حمل الولد كرواية مالك ، ولم أر من صرح بما اقتضته رواية جويرية وهو الوضع فقط ، وهو فى الحكم مثل الذى قبله ، والمنع فى الصور الثلاث للجهالة فى الأجل ومن حقه على هذا التفسير أن يذكر فى السلم ، وقال أبو عبيدة وأبو عبيد وأحمد وإسحاق وابن حبيب المالكى وأكثر أهل اللغة وبه جزم الترمذى : هو بيع ولد نتاج الدابة ، والمنع فى هذا من جهة أنه بيع معدوم ومجهول وغير مقدور على تسليمه فيدخل فى بيع الغرر ، ولذلك صدر البخارى بذكر الغرر فى الترجمة لكنه أشار إلى التفسير الأول بإيراد الحديث فى كتاب السلم أيضاً ، ورجح الأول لكونه موافقاً للحديث وإن كان كلام أهل اللغة موافقاً للثانى ، لكن قد روى الإمام أحمد من طريق ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر ما يوافق الثانى ولفظه « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر قال : إن أهل الجاهلية كانوا يتبايعون ذلك البيع يبتاع الرجل بالشارف جبل الحبلبة فنهاهم عن ذلك » وقال ابن التين : محصل الخلاف هل المراد البيع إلى أجل أو بيع الجنين ؟ وعلى الأول هل المراد بالأجل ولادة الأم أو ولادة ولدها ؟ وعلى الثانى هل المراد بيع الجنين الأول أو بيع جنين الجنين ؟ فصارت أربعة أقوال انتهى . وحكى صاحب « المحكم » قولاً آخر أنه بيع ما فى بطون الأنعام ، وهو أيضاً من بيع الغرر ، لكن هذا إنما فسر به سعيد بن المسيب — كما رواه مالك فى الموطأ — بيع المضامين ، وفسر به

غيره بيع الملاقيح ، وانفقت هذه الأقوال - على اختلافها - على أن المراد بالحيلة جمع حابل أو حابلة من الحيوان ، إلا ما حكاه صاحب « المحكم » وغيره عن ابن كيسان أن المراد بالحيلة الكرمة ، وأن النهى عن بيع حبلها أى حملها قبل أن تبلغ كما نهى عن بيع ثمر النخلة قبل أن تزهى ، وعلى هذا فالحيلة بإسكان الموحدة وهو خلاف ما ثبتت به الروايات ، لكن حكى فى الكرمة فتح الباء ، وادعى السهيلي تفرد ابن كيسان به ، وليس كذلك فقد حكاه ابن السكيت فى « كتاب الألفاظ » ونقله القرطبي فى « المفهم » عن أبى العباس المبرد ، والهاء على هذا للمبالغة وجهاً واحداً .

### باب بيع الملامسة

وقال أنس: نهى النبي صلى الله عليه عنه.

[٢١٤٤] ٢٠٩١ - نا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب أخبرني عامر بن سعد أن أباسعيد الخدري أخبره: أن رسول الله صلى الله عليه نهى عن المنابذة، وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى الرجل قبل أن يقلبه أو ينظر إليه. ونهى عن الملامسة، واللامسة لمس الثوب لا ينظر إليه.

[٢١٤٥] ٢٠٩٢ - نا قتيبة قال نا عبد الوهاب نا أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال: نهى عن لبستين: أن يحتبى الرجل في الثوب الواحد، ثم يرفعه على منكبه. وعن بيعتين: اللباس، والنباذ.

### باب بيع المنابذة

قال أنس: نهى النبي صلى الله عليه عنه.

[٢١٤٦] ٢٠٩٣ - نا إسماعيل قال حدثني مالك عن محمد بن يحيى بن حبان، عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه نهى عن الملامسة والمنابذة.

[٢١٤٧] ٢٠٩٤ - حدثني عياش قال نا عبد الأعلى قال نا معمر عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد قال: نهى النبي صلى الله عليه عن لبستين وعن بيعتين: الملامسة والمنابذة.

قوله ( باب بيع الملامسة . قال أنس : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه ) ثم قال « باب بيع المنابذة » وعلق عن أنس مثله ، وأورد فى البابين حديث أبى سعيد من وجهين وحديث أبى هريرة من وجهين . فاما حديث أنس فسيأتى موصولاً بعد ثلاثين باباً فى « باب بيع المخاضرة » . قوله فى حديث أبى سعيد « نهى عن المنابذة » وهى طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى رجل قبل أن يقلبه أو ينظر إليه ، ونهى عن الملامسة ، واللامسة

لمس الثوب لا ينظر إليه ، وسيأتى فى اللباس من طريق يونس عن الزهرى بلفظ « والملازمة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقلبه إلا بذلك » . والمنازلة أن يندب الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر بثوبه ويكون بيعهما عن غير نظر ولا تراض . ولأبى عوانة من طريق أخرى عن يونس « وذلك أن يتبايع القوم السلع لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها أو يتنازله القوم السلع كذلك » فهذا من أبواب القمار . وفى رواية ابن ماجه من طريق سفيان عن الزهرى « والمنازلة أن يقول ألقى إلى ما معك وألقى إليك ما معى » . وللنسائى حديث أبى هريرة « الملازمة أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبى بثوبك ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب الآخر ولكن يلمسه لمساً ، والمنازلة أن يقول أنبذ ما معى وتنبذ ما معك ، يشتري كل واحد منهما من الآخر ولا يدرى كل واحد منهما كم مع الآخر ونحو ذلك ، ولم يذكر التفسير فى طريق أبى سعيد الثانية هنا ولا فى طريق أبى هريرة ، وقد وقع التفسير أيضاً عند أحمد من طريق معمر هذه أخرجه عن عبد الرزاق عنه وفى آخره « والمنازلة أن يقول : إذا نبذت هذا الثوب فقد وجب البيع . والملازمة أن يلمس بيده ولا ينشره ولا يقلبه إذا مسه وجب البيع » ولمسلم من طريق عطاء بن ميناء عن أبى هريرة « أما الملازمة فأن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل ، والمنازلة أن يندب كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر لم ينظر واحد منهما إذا ثوب صاحبه » وقد تقدم فى الصيام من هذا الوجه وليس فيه التفسير ، وهذا التفسير الذى فى حديث أبى هريرة أقعد بلفظ الملازمة والمنازلة لأنها مفاعلة فتستدعى وجود الفعل من الجانبين . واختلف العلماء فى تفسير الملازمة على ثلاث صور وهى أوجه للشافعية : أحدها أن يأتى بثوب مطوى أو فى ظلمة فيلمسه المستام فيقول له صاحب الثوب بعته بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته ، وهذا هو موافق للتفسيرين اللذين فى الحديث الثانى ، أن يجعل نفس للمس بيعاً بغير صيغة زائدة . الثالث أن يجعل للمس شرطاً فى قطع خيار المجلس وغيره . والبيع على التأويلات كلها باطل ، ومأخذ الأول عدم شرط رؤية المبيع واشتراط نفي الخيار ، ومأخذ الثانى اشتراط نفي الصيغة فى عقد البيع فيؤخذ منه بطلان بيع المعاطة مطلقاً ، لكن من أجاز المعاطة قيدها بالحقرات أو بما جرت فيه العادة بالمعاطة ، وأما الملازمة والمنازلة عند من يستعملهما فلا يخصهما بذلك ، فعلى هذا يجتمع بيع المعاطة مع الملازمة والمنازلة فى بعض صور المعاطة ، فلمن يحجز بيع المعاطة أن يخص النهى فى بعض صور الملازمة والمنازلة عما جرت العادة فيه بالمعاطة ، وعلى هذا يحمل قول الرافعى : إن الأئمة أجروا فى بيع الملازمة والمنازلة الخلاف الذى فى المعاطة والله أعلم . ومأخذ الثالث شرط نفي خيار المجلس ، وهذه الأقوال هى التى اقتصر عليها الفقهاء ، ونخرج مما ذكرناه من طرق الحديث زيادة على ذلك . وأما المنازلة فاختلفوا فيها أيضاً على ثلاثة أقوال وهى أوجه للشافعية أحدها : أن يجعل نفس النبذ بيعاً كما تقدم فى الملازمة وهو الموافق للتفسير فى الحديث المذكور ، والثانى أن يجعل النبذ بيعاً بغير صيغة ، والثالث أن يجعل النبذ قاطعاً للخيار . واختلفوا فى تفسير النبذ فقيل : هو طرح الثوب كما وقع تفسيره فى الحديث المذكور ، وقيل هو نبذ الحصاة ، والصحيح أنه غيره . وقد روى مسلم النهى عن بيع الحصاة من حديث أبى هريرة . واختلف فى تفسير بيع الحصاة فقيل هو أن يقول بعته من هذه الأثواب ما وقعت عليه هذه الحصاة ويرى حصاة ، أو من هذه الأرض ما انتهت إليه فى الرمي ، وقيل هو أن يشترط الخيار إلى أن يرى الحصاة ، والثالث : أن يجعل نفس الرمي بيعاً . وقوله فى الحديث

« لمس الثوب لا ينظر إليه » استدل به على بطلان بيع الغائب وهو قول الشافعي في الجديد ، وعن أبي حنيفة يصح مطلقاً ويثبت الخيار إذا رآه وحكى عن مالك والشافعي أيضاً ، وعن مالك يصح إن وصفه وإلا فلا ، وهو قول الشافعي في القديم وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأهل الظاهر ، واختاره البغوي والرويان من الشافعية وإن اختلفوا في تفاصيله ، ويؤيده قوله في رواية أبي عوانة التي قدمتها « لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها » وفي الاستدلال لذلك وفاقاً وخلافاً طول : واستدل به على بطلان بيع الأعمى مطلقاً وهو قول معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب لكون الأعمى لا يراه بعد ذلك فيكون كبيع الغائب مع اشتراط نفي الخيار ، وقيل يصح إذا وصفه له غيره وبه قال مالك وأحمد ، وعن أبي حنيفة يصح مطلقاً على تفاصيل عندهم أيضاً .

( نفييات ) : الأول وقع عند ابن ماجه أن التفسير من قول سفيان بن عيينة ، وهو خطأ من قاله بل الظاهر أنه قول الصحابي كما سألناه بعد . الحديث الثاني حديث أبي سعيد اختلف فيه على الزهري : فرواه معمر وسفيان وابن أبي حفصة وعبد الله بن بديل وغيرهم عنه عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد ، ورواه عقيل ويونس وصالح بن كيسان وابن جريج عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبي سعيد ، وروى ابن جريج بعضه عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي سعيد ، وهو محمول عند البخاري على أنها كلها عند الزهري ، واقتصر مسلم على طريق عامر بن سعد وحده وأعرض عما سواها ؛ وقد خالفهم كلهم الزبيدي فرواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة ، وخالفهم أيضاً جعفر بن برقان فرواه عن الزهري عن سالم عن أبيه وزاد في آخره « وهي بيوع كانوا يتبايعون بها في الجاهلية » أخرجهما النسائي وخطأ رواية جعفر . الثالث حديث أبي هريرة أخرجه البخاري عنه من طرق ثلثها طريق حفص بن عاصم عنه وهو في مواقيت الصلاة ولم يذكر في شيء من طرقه عنه تفسير المناظرة والملازمة ، وقد وقع تفسيرهما في رواية مسلم والنسائي كما تقدم ، وظاهر الطرق كلها أن التفسير من الحديث المرفوع ، لكن وقع في رواية النسائي ما يشعر بأنه من كلام من دون النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه « وزعم أن الملازمة أن يقول الخ » فالأقرب أن يكون ذلك من كلام الصحابي لبعد أن يعبر الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ زعم ، ولوقوع التفسير في حديث أبي سعيد الخدري من قوله أيضاً كما تقدم . الرابع وقع في حديث أبي هريرة في الطريق الأولى هنا نهى عن لبستين ، واقتصر على لبسة واحدة ولم يذكره في موضع آخر ، وقد وقع بيان الثانية عند أحمد من طريق هشام عن محمد بن سيرين ولفظه « أن يحتجب الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء ، وأن يرتدى في ثوب يرفعه طرفيه على عاتقيه » .

باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والغنم والبقر وكل مُحَفَلَة  
والمصرأة التي صُرِّيَ لبنها وحُقِنَ فيه وجمِعَ فلم يُحَلَبْ أياماً . وأصل التَصْرِية حبسُ الماء ،  
يقال منه : صُرِّيَتِ الماء إذا حبستُهُ .

٢٠٩٥ - فإيحيى بن بكير قال نا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه : « لا تُصَرُّوا الإبل والغنم ، فمن ابتاعها بعدُ فإنَّه بخير النظرين أن يحتلبها » [٢١٤٨]

إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعَ تَمْرٍ . وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَمَجَاهِدٍ وَالْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ وَمُوسَى ابْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : «صَاعَ تَمْرٍ» . وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ : «صَاعًا مِنْ طَعَامٍ وَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا» . وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ : «صَاعًا مِنْ تَمْرٍ» وَلَمْ يَذْكُرْ «ثَلَاثًا» ، وَالتَّمْرُ أَكْثَرُ .

[٢١٤٩] ٢٠٩٦ - نَا مَسَدَّدٌ قَالَ نَا مَعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ نَا أَبُو عَثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُحْفَلَةً فَرَدَّهَا فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ . وَنَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ تُلْقَى الْبَيْعُ .

[الحديث ٢١٤٩ - طرفه في : ٢١٦٤] .

[٢١٥٠] ٢٠٩٧ - نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ ، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ، وَلَا تَنَاجَشُوا ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَلَا تُصَرُّوا الْغَنَمَ ، وَمَنْ ابْتَاَعَهَا فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا : إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ» .

**قوله ( باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم )** كذا في معظم الروايات . و « لا » زائدة وقد ذكره أبو نعيم بدون « لا » ويحتمل أن تكون « أن » مفسرة و « لا يحفل » بيان للنهي ، وفي رواية النسفي « نهى البائع أن يحفل الإبل والغنم » وقيد النهي بالبائع إشارة إلى أن المالك لو حفل فجمع اللبن للولد أو لعياله أو لضيفه لم يجرم وهذا هو الراجح كما سيأتي ، وذكر البقر في الترجمة وإن لم يذكر في الحديث إشارة إلى أنها في معنى الإبل والغنم في الحكم خلافاً لداود ، وإنما اقتصر عليهما لغلبتهما عندهم ، والتحصيل بالمهملة والفاء التجميع ، قال أبو عبيد : سميت بذلك لأن اللبن يكثر في ضرعها ، وكل شيء كثرته فقد حفلته تقول : ضرع حافل أي عظيم واحتفل القوم إذا كثر جمعهم ومنه سمي المحفل .

**قوله ( وكل محفلة )** بالنصب عطفاً على المفعول وهو من عطف العام على الخاص إشارة إلى أن إلحاق غير النعم من مأكول اللحم بالنعم للجامع بينهما وهو تغرير المشتري ، وقال الحنابلة وبعض الشافعية : يختص ذلك بالنعم ، واختلفوا في غير المأكول كالأتان والجارية فالأصح لا يرد لبن عوضاً ، وبه قال الحنابلة في الأتان دون الجارية .

**قوله ( والمصرة )** بفتح المهمله وتشديد الراء ( التي صرى لبنها وحقن فيه ) أي في الثدي ( وجمع فلم يحلب ) وعطف الحقن على التصرية عطف تفسيري لأنه بمعناه .

**قوله ( وأصل التصرية حبس الماء يقال : منه صريت الماء إذا حبسته )** وهذا التفسير قول أبي عبيد

وأكثر أهل اللغة ، وقال الشافعي : هو ربط أخلاف الناقة أو الشاة وترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري أن ذلك عادتها فيزيد في ثمنها لما يرى من كثرة لبنها .

**قوله ( لا تصروا )** بضم أوله وفتح ثانيه بوزن تزكوا يقال صرى بصري نصرية كركي يزكي تزكية . والإبل بالنصب على المفعولية ، وقيده بعضهم بفتح أوله وضم ثانيه ، والأول أصح لأنه من صريت اللبن في الضرع إذا جمعه وليس من صررت الشيء إذا ربطته ، إذ لو كان منه لقبل مصرورة أو مصررة ولم يقل مصراة ، على أنه قد سمع الأمران في كلام العرب . قال الأغلب :

رأت غلاماً قد صرى في فقرته ماء الشباب عنفوان سيرته

وقال مالك بن نويرة :

فقلت لقوى هذه صدقاتكم مصرة أخلافها لم تحرر

وضبطه بعضهم بضم أوله وفتح ثانيه لكن بغير واو على البناء للمجهول والمشهور الأول .

**قوله ( الإبل والغنم )** لم يذكر البقر ، وقد تقدم بيانه في الترجمة ، وظاهر النهي تحريم التصرية سواء قصد التدليس أم لا وسيأتي في الشروط من طريق أبي حازم عن أبي هريرة « نهى عن التصرية » وبهذا جزم بعض الشافعية وعلمه بما فيه من إيذاء الحيوان لكن أخرج النسائي حديث الباب من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج بلفظ « لا تصروا الإبل والغنم للبيع » وله من طريق أبي كثير السحيمي عن أبي هريرة « إذا باع أحدكم الشاة أو اللقحة فلا يحملها » وهذا هو الراجح وعليه يدل تعليل الأكثر بالتدليس ، ويحجب عن التعليل بالإيذاء بأنه ضرر يسير لا يستمر فيغتفر لتحصيل المنفعة .

**قوله ( فمن ابتاعها بعد )** أي من اشتراها بعد التحفيل ، زاد عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد « فهو بالخيار ثلاثة أيام » أخرجه الطحاوي وسيأتي ذكر من وافقه على ذلك ، وابتداء هذه المدة من وقت بيان التصرية وهو قول الحنابلة ، وعند الشافعية أنها من حين العقد وقيل من التفريق ، ويلزم عليه أن يكون الغرر أوسع من الثلاث في بعض الصور وهو ما إذا تأخر ظهور التصرية إلى آخر الثلاث ، ويلزم عليه أيضاً أن تحسب المدة قبل التمكن من الفسخ وذلك يفوت مقصود التوسع بالمدة .

**قوله ( بخير النظرين )** أي الرأيين .

**قوله ( أن يحتلبها )** كذا في الأصل وهو بكسر أن على أنها شرطية وجزم يحتلبها ، ولا بن خزيمة والإسماعيلي من طريق أسيد بن موسى عن الليث « بعد أن يحتلبها » بفتح أن ونصب يحتلبها ، وظاهر الحديث أن الخيار لا يثبت إلا بعد الحلب ، والجمهور على أنه إذا علم بالتصرية ثبت له الخيار ولو لم يحلب ، لكن لما كانت التصرية لا تعرف غالباً إلا بعد الحلب ذكر قيداً في ثبوت الخيار ، فلو ظهرت التصرية بغير الحلب فالخيار ثابت .

**قوله ( إن شاء أمسك )** في رواية مالك عن أبي الزناد في آخر الباب « إن رضيها أمسكها » أي أبقاها على ملكه وهو يقتضي صحة بيع المصراة وإثبات الخيار للمشتري ، فلو اطلع على عيب بعد الرضا بالتصرية



فردها هل يلزم الصاع ؟ فيه خلاف ، والأصح عند الشافعية وجوب الرد ، ونقلوا نص الشافعي على أنه لا يرد ، وعند المالكية قولان .

**قوله ( وإن شاء ردها )** في رواية مالك « وإن منحتها ردها » وظاهره اشتراط الفور وقياساً على سائر العيوب ، لكن الرواية التي فيها أن له الخيار ثلاثة أيام مقدمة على هذا الإطلاق ، ونقل أبو حامد والروائي فيه نص الشافعي وهو قول الأكثر ، وأجاب من صحح الأول بأن هذه الرواية محمولة على ما إذا لم يعلم أنها مصراة إلا في الثلاث لكون الغالب أنها لا تعلم فيما دون ذلك ، قال ابن دقيق العيد : والثاني أرجح لأن حكم التصرية قد خالف القياس في أصل الحكم لأجل النص فيطرده ذلك ويتبع في جميع موارد . قلت : ويؤيده أن في بعض روايات أحمد والطحاوي من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة « فهو بأحد النظرين : بالخيار إلى أن يجوزها أو يردّها وسيأتي » .

**قوله ( وصاع تمر )** في رواية مالك « وصاعاً من تمر » والواو عاطفة للصاع على الضمير في ردها ، ويجوز أن تكون الواو بمعنى مع ويستفاد منه فورية الصاع مع الرد ، ويجوز أن يكون مفعولاً معه ، ويعكر عليه قول جمهور النحاة إن شرط المفعول معه أن يكون فاعلاً ، فإن قيل التعبير بالرد في المصراة واضح فما معنى التعبير بالرد في الصاع ؟ فالجواب أنه مثل قول الشاعر « علفتها تبناً وماء بارداً » أي علفتها تبناً وسقيتها ماء بارداً ، ويجعل علفتها مجازاً عن فعل شامل للأمرين أي ناولتها ، فيحمل الرد في الحديث على نحو هذا التأويل ، واستدل به على وجوب رد الصاع مع الشاة إذا اختار فسخ البيع ، فلو كان اللبن باقياً ولم يتغير فأردّه هل يلزم البائع قبوله ؟ فيه وجهان أحدهما لا ، لذهاب طراوته واختلاطه بما تجدد عند المبتاع ، والتنصيص على التمر يقتضي تعيينه كما سيأتي .

**قوله ( ويذكر عن أبي صالح ومجاهد والوليد بن رباح وموسى بن يسار إلخ )** يعني أن أبا صالح ومن بعده وقع في رواياتهم تعيين التمر ، فأما رواية أبي صالح فوصلها أحمد ومسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه بلفظ « من ابتاع شاة مصراة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام فإن شاء أمسكها وإن شاء ردها ورد معها صاعاً من تمر » وأما رواية مجاهد فوصلها البزار ، قال مغلطاي لم أرها إلا عنده . قلت : قد وصلها أيضاً الطبراني في « الأوسط » من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن ابن أبي نجيح ، والدارقطني من طريق ليث بن أبي سليم كلاهما عن مجاهد ، وأول رواية ليث « لا تبيعوا المصراة من الإبل والغنم » الحديث ، وليث ضعيف وفي محمد بن مسلم أيضاً لين وأما رواية الوليد بن رباح وهو بفتح الراء وبالموحدة فوصلها أحمد ابن منيع في مسنده بلفظ « من اشترى مصراة فليرد معها صاعاً من تمر » وأما رواية موسى بن يسار - وهو بالتحانية والمهمل - فوصلها مسلم بلفظ « من اشترى شاة مصراة فليقلب بها فليحلبها فإن رضى بها أمسكها وإلا ردها ومعها صاع من تمر » وسياقه يقتضي الفورية .

**قوله ( وقال بعضهم عن ابن سيرين « صاعاً من طعام وهو بالخيار ثلاثاً » وقال بعضهم عن ابن سيرين « صاعاً من تمر » ولم يذكر ثلاثاً )** أما رواية من رواه بلفظ الطعام والثلاث فوصلها مسلم والترمذي من طريق قرة بن خالد عنه بلفظ « من اشترى مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن ردها رد معها صاعاً من طعام لا سمراء » وأخرجه أبو داود من طريق حماد بن سلمة عن هشام وحبيب وأيوب عن ابن سيرين نحوه ،

وأما رواية من رواه بلفظ التمر دون ذكر الثلاث فوصلها أحمد من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين بلفظ « من اشترى شاة مصراة فإنه يحلبها فإن رضيها أخذها وإلا ردها ورد معها صاعاً من تمر » وقد رواه سفيان عن أيوب فذكر الثلاث أخرجه مسلم من طريقه بلفظ « من اشترى شاة مصراة فهو بخير النظرين ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعاً من تمر لا سمراء » ورواه بعضهم عن ابن سيرين بذكر الطعام ولم يقل ثلاثاً أخرجه أحمد والطحاوي من طريق عون عن ابن سيرين وخلاس بن عمرو كلاهما عن أبي هريرة بلفظ « من اشترى لقحة مصراة أو شاة مصراة فحلبها فهو بأحد النظرين بالخيار إلى أن يحوزها أو يردها وإناء من طعام » فحصلنا عن ابن سيرين على أربع روايات : ذكر التمر والثلاث ، وذكر التمر بدون الثلاث ، والطعام بدل التمر كذلك . والذي يظهر في الجمع بينها أن من زاد الثلاث معه زيادة علم وهو حافظ ، ويحمل الأمر فيمن لم يذكرها على أنه لم يحفظها أو اختصرها وتحمل الرواية التي فيها الطعام على التمر ، وقد روى الطحاوي من طريق أيوب عن ابن سيرين أن المراد بالسمراء الحنطة الشامية وروى ابن أبي شيبه وأبو عوانة من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين « لا سمراء » يعني الحنطة . وروى ابن المنذر من طريق ابن عون عن ابن سيرين أنه سمع أبا هريرة يقول « لا سمراء ، تمر ليس ببر » فهذه الروايات تبين أن المراد بالطعام التمر ، ولما كان المتبادر إلى الذهن أن المراد بالطعام القمح نفاه بقوله « لا سمراء » . لكن يعكر على هذا الجمع ما رواه البزار من طريق أشعث بن عبد الملك عن ابن سيرين بلفظ « إن ردها ردها ومعها صاع من بر ، لا سمراء » وهذا يقتضي أن المنق في قوله لا سمراء حنطة مخصوصة وهي الحنطة الشامية فيكون المثبت لقوله « من طعام » أي من قمح ، ويحتمل أن يكون راويه رواه بالمعنى الذي ظنه مساوياً ، وذلك أن المتبادر من الطعام البر فظن الراوي أنه البر فعبر به ، وإنما أطلق لفظ الطعام على التمر لأنه كان غالب قوت أهل المدينة ، فهذا طريق الجمع بين مختلف الروايات عن ابن سيرين في ذلك ، لكن يعكر على هذا ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة نحو حديث الباب وفيه « فإن ردها رد معها صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر » فإن ظاهره يقتضي التخيير بين التمر والطعام وأن الطعام غير التمر ويحتمل أن تكون « أو » شكاً من الراوي لا تخييراً ، وإذا وقع الإحتمال في هذه الروايات لم يصح الاستدلال بشيء منها فيرجع إلى الروايات التي لم يختلف فيها وهي التمر فهي الراجحة كما أشار إليه البخاري ، وأما ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر بلفظ « إن ردها رد معها مثل أو مثلي لبنها قحاً » ففي إسناده ضعف ، وقد قال ابن قدامة إنه متروك الظاهر بالاتفاق .

**قوله ( والتمر أكثر )** أي أن الروايات الناصة على التمر أكثر عدداً من الروايات التي لم تنص عليه أو أبدلته بذكر الطعام . فقد رواه بذكر التمر — غير من تقدم ذكره — ثابت بن عياض كما يأتي في الباب الذي يليه وهمام بن منبه عند مسلم وعكرمة وأبو إسحاق عند الطحاوي ومحمد بن زياد عند الترمذي والشعبي عند أحمد وابن خزيمة كلهم عن أبي هريرة ، وأما رواية من رواه بذكر الإناء فيفسرها رواية من رواه بذكر الصاع وقد تقدم ضبطه في الزكاة ، وقد أخذ بظاهر هذا الحديث جمهور أهل العلم وأفتى به ابن مسعود وأبو هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة ، وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يحصى عدده ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن الذي احتلب قليلاً أو كثيراً ، ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد أم لا ، وخالف

في أصل المسألة أكثر الحنفية وفي فروعها آخرون ، أما الحنفية فقالوا لا يرد بعيب التصرية ولا يجب رد صاع من التمر ، وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور إلا أنه قال يتخير بين صاع تمر أو نصف صاع بر ، وكذا قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية إلا أنها قال لا يتعين صاع التمر بل قيمته ، وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك لكن قالوا يتعين قوت البلد قياساً على زكاة الفطر ، وحكى البغوى أن لا خلاف في المذهب أنهما لو تراضيا بغير التمر من قوت أو غيره كفى ، وأثبت ابن كج الخلاف في ذلك ، وحكى الماوردى وجهين فيما إذا عجز عن التمر هل تلزمه قيمته ببلده أو بأقرب البلاد التي فيها التمر إليه ؟ وبالثاني قال الحنابلة ، واعتذر الحنفية عن الأخذ بحديث المصرة بأعذار شتى : فمنهم من طعن في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة ولم يكن كابن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يأخذ بما رواه مخالفاً للقياس الجلي ، وهو كلام أدى قائله به نفسه ، وفي حكايته غنى عن تكلف الرد عليه ، وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلي لرواية أبي هريرة وأمثاله كما في الوضوء بنبذ التمر ومن القهقهة في الصلاة وغير ذلك ، وأظن أن لهذه النكتة أورد البخارى حديث ابن مسعود عقب حديث أبي هريرة إشارة منه إلى أن ابن مسعود قد أفتى بوفق حديث أبي هريرة فلولاً أن خبر أبي هريرة في ذلك ثابت لما خالف ابن مسعود القياس الجلي في ذلك . وقال ابن السمعانى في « الاصطلام » : التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله بل هو بدعة وضلالة ، وقد اختص أبو هريرة بمزيد الحفظ لدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم له - يعنى المتقدم في كتاب العلم وفي أول البيوع أيضاً - وفيه قوله « إن إخوانى من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق وكنت أُلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشهد إذا غابوا وأحفظ إذا نسوا » الحديث . ثم مع ذلك لم ينفر أبو هريرة برواية هذا الأصل ، فقد أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر ، وأخرجه الطبرانى من وجه آخر عنه ، وأبو يعلى من حديث أنس ، وأخرجه البيهقى في الخلافيات من حديث عمرو بن عوف المزنى ، وأخرجه أحمد من رواية رجل من الصحابة لم يسم ، وقال ابن عبد البر : هذا الحديث مجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذه به بأشياء لا حقيقة لها ، ومنهم من قال هو حديث مضطرب للذكر التمر فيه تازة والقمح أخرى واللبن أخرى ، واعتباره بالصاع تارة ، وبالمثل أو المثليين تارة وبالإناء أخرى . والجواب أن الطرق الصحيحة لا اختلاف فيها كما تقدم ، والضعيف لا يعلى به الصحيح . ومنهم من قال هو معارض لعموم القرآن كقوله تعالى ﴿ وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴾ وأجيب بأنه من ضمان المتلفات لا العقوبات ، والمتلفات تضمن بالمثل وبغير المثل . ومنهم من قال هو منسوخ ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، ولا دلالة على النسخ مع مدعيه لأنهم اختلفوا في النسخ فقيل : حديث النہى عن بيع الدين بالدين ، وهو حديث أخرجه ابن ماجه وغيره من حديث ابن عمر ، ووجه الدلالة منه أن لبن المصرة يصير ديناً في ذمة المشتري ، فإذا ألزم بصاع من تمر نسيئة صار ديناً بدين ، وهذا جواب الطحاوى ، وتعقب بأن الحديث ضعيف باتفاق المحدثين ، وعلى التنزل فالتمر إنما شرع في مقابل الحلب سواء كان اللبن موجوداً أو غير موجود فلم يتعين في كونه من الدين بالدين ، وقيل ناسخه حديث « الخراج بالضمآن » وهو حديث أخرجه أصحاب السنن عن عائشة ، ووجه الدلالة منه أن اللبن فضلة من فضلات الشاة ولو هلكت لكان من ضمان المشتري فكذلك فضلاتها تكون له فكيف يغرم بلها للبائع ؟ حكاه الطحاوى أيضاً ، وتعقب بأن حديث

المصرأة أصبح منه باتفاق فكيف يقدم المرجوح على الراجع؟ ودعوى كونه بعده لا دليل عليها، وعلى النزاع فالمشتري لم يؤمر بغرامة ما حدث في ملكه بل بغرامة اللبن الذي ورد عليه العقد ولم يدخل في العقد فليس بين الحدين على هذا تعارض. وقيل نأخذه الأحاديث الواردة في رفع العقوبة بالمال، وقد كانت مشروعة قبل ذلك كما في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده في مانع الزكاة «فإننا آخذوها وشطر ماله» وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في الذي يسرق من الجرين يغرم مثليه وكلاهما في السنن، وهذا جواب عيسى بن أبان، فحديث المصرأة من هذا القبيل وهي كلها منسوخة، وتعقبه الطحاوي بأن التصرية إنما وجدت من البائع، فلو كان من ذلك الباب للزمه التفريم، والفرض أن حديث المصرأة يقتضي تغريم المشتري فافترقا. ومنهم من قال نأخذه حديث «والبيعان بالخيار ما لم يتفرقا» وهذا جواب محمد بن شجاع، ووجه الدلالة منه أن الفرقة تقطع الخيار فثبت أن لا خيار بعدها إلا لمن استثناه الشارع بقوله «إلا بيع الخيار» وتعقبه الطحاوي بأن الخيار الذي في المصرأة من خيار الرد بالعيب، وخيار الرد بالعيب لا تقطعه الفرقة، ومن الغريب أنهم لا يقولون بخيار المجلس ثم يحتجون به فيما لم يرد فيه. ومنهم من قال هو خبر واحد لا يفيد إلا الظن، وهو مخالف لقياس الأصول المقطوع به فلا يلزم العمل به، وتعقب بأن التوقف في خبر الواحد إنما هو في مخالفة الأصول لا في مخالفة قياس الأصول، وهذا الخبر إنما خالف قياس الأصول بدليل أن الأصول الكتاب والسنة والإجماع والقياس، والكتاب والسنة في الحقيقة هما الأصل والآخرون مردودان إليهما، فالسنة أصل والقياس فرع فكيف يرد الأصل بالفرع؟ بل الحديث الصحيح أصل بنفسه فكيف يقال إن الأصل يخالف نفسه؟ وعلى تقدير التسليم يكون قياس الأصول يفيد القطع وخبر الواحد لا يفيد إلا الظن، فتناول الأصل لا يخالف هذا الخبر الواحد غير مقطوع به لجواز استثناء محله عن ذلك الأصل. قال ابن دقيق العيد: وهذا أقوى متمسك به في الرد على هذا المقام. (وقال ابن السمعاني: متى ثبت الخبر صار أصلاً من الأصول ولا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر لأنه إن وافقه فذاك وإن خالفه فلا يجوز رد أحدهما لأنه رد للخبر بالقياس وهو مردود باتفاق فإن السنة مقدمة على القياس بلا خلاف، إلى أن قال: والأولى عندي في هذه المسألة تسليم الأقيسة لكنها ليست لازمة لأن السنة الثابتة مقدمة عليها والله تعالى أعلم. وعلى تقدير النزاع فلا نسلم أنه مخالف لقياس الأصول لأن الذي ادعوه عليه من المخالفة بينها بأوجه: أحدها: أن المعلوم من الأصول أن ضمان المثليات بالمثل والمتقومات بالقيمة، وههنا إن كان اللبن مثلياً فليضمن باللبن وإن كان متقوماً فليضمن بأحد النقيدين، وقد وقع هنا مضموناً بالتمر فخالف الأصل. والجواب منع الحصر، فإن الحر يضمن في دينه بالإبل وليست مثلاً ولا قيمة. وأيضاً ضمان المثل بالمثل ليس مطرداً فقد يضمن المثل بالقيمة إذا تعذر المائلة كمن أتلف شاة لبوناً كان عليه قيمتها، ولا يجعل بإزاء لبنها لبناً آخر لتعذر المائلة. ثانيها: أن القواعد تقتضي أن يكون المضمون مقدر الضمان بقدر التالف وذلك مختلف، وقد قدر هنا بمقدار واحد وهو الصباع فخرج عن القياس. والجواب منع التعميم في المضمونات كالموضحة فأرشها مقدر مع اختلافها بالكبر والصغر، والغرة مقدرة في الجنين مع اختلافه، والحكمة في ذلك أن كل ما يقع فيه التنازع فليقدر بشيء معين لقطع التشاجر، وتقدم هذه المصلحة على تلك القاعدة فإن اللبن الحادث بعد العقد اختلط باللبن الموجود وقت العقد فلم يعرف مقداره حتى يوجب نظيره على المشتري،

ولو عرف مقداره فوكل إلى تقديرهما أو تقدير أحدهما لأفضى إلى النزاع والخصام ، فقطع الشارع النزاع والخصام وقدره بحد لا يتعديانه فصلاً للخصومة . وكان تقديره بالتمر أقرب الأشياء إلى اللبن فإنه كان قوتهم إذ ذاك كاللبن وهو مكيل كاللبن ومقتات فاشتركا في كون كل واحد منهما مطعوماً مقتاتاً مكيلاً ، واشتركا أيضاً في أن كلا منهما يقتات به بغير صنعة ولا علاج . ثانياً : أن اللبن التالف إن كان موجوداً عند العقد فقد ذهب جزء من المعقود عليه من أصل الخلقة وذلك مانع من الرد فقد حدث على ملك المشتري فلا يضمه ، وإن كان مختلطاً فما كان منه موجوداً عند العقد وما كان حادثاً لم يجب ضمانه ، والجواب أن يقال إنما يمتنع الرد بالنقص إذا لم يكن لاستعلام العيب وإلا فلا يمتنع وهنا كذلك . رابعها : أنه يخالف الأصول في جعل الخيار فيه ثلاثاً مع أن خيار العيب لا يقدر بالثلاث وكذا خيار المجلس عند من يقول به وخيار الرؤية عند من يثبتها ، والجواب بأن حكم المصرة انفراد بأصله عن مماثلة فلا يستغرب أن يفرد بوصف زائد على غيره ، والحكمة فيه أن هذه المدة هي التي يقين بها لبن الخلقة من اللبن المجتمع بالتدليس غالباً فشرعت لاستعلام العيب ، بخلاف خيار الرؤية والعيب فلا يتوقف على مدة ، وأما خيار المجلس فليس لاستعلام العيب ، فظهر الفرق بين الخيار في المصرة وغيرها . خامسها : أنه يلزم من الأخذ به الجمع بين العوض والمعوض فيما إذا كانت قيمة الشاة صاعاً من تمر فإنها ترجع إليه من الصاع الذي هو مقدار ثمنها . والجواب أن التمر عوض عن اللبن لا عن الشاة فلا يلزم ما ذكره . سادسها : أنه يخالف لقاعدة الربا فيما إذا اشترى شاة بصاع فإذا استرد معها صاعاً فقد استرجع الصاع الذي هو الثمن فيكون قد باع شاة وصاعاً بصاع ، والجواب أن الربا إنما يعتبر في العقود لا الفسوخ ، بدليل أنها لو تبايعا ذهباً بفضة لم يجز أن يتفرقا قبل القبض ، فلو تقايلا في هذا العقد بعينه جاز التفريق قبل القبض . سابعها : أنه يلزم منه ضمان الأعيان مع بقائها فيما إذا كان اللبن موجوداً ، والأعيان لا تضمن بالبدل إلا مع فواتها كالمغصوب . والجواب أن اللبن وإن كان موجوداً لكنه تعذر رده ، لاختلاطه باللبن الحادث بعد العقد وتعذر تمييزه فأشبهه الآبق بعد الغصب فإنه يضمن قيمته مع بقاء عينه لتعذر الرد . ثامنها : أنه يلزم منه إثبات الرد بغير عيب ولا شرط ، أما الشرط فلم يوجد وأما العيب فنقصان اللبن لو كان عيباً ثبت به الرد من غير تصرية ، والجواب أن الخيار يثبت بالتدليس كمن باع رجي دائرة بما جمعه لها بغير علم المشتري فإذا اطلع عليه المشتري كان له الرد ، وأيضاً فالمشتري لما رأى ضرعاً مملوءاً لبناً ظن أنه عادة لها فكان البائع شرط له ذلك فتبين الأمر بخلافه فثبت له الرد لفقد الشرط المعنوي لأن البائع يظهر صفة المبيع تارة بقوله وتارة بفعله فإذا أظهر المشتري على صفة فبان الأمر بخلافها كان قد دلس عليه فشرع له الخيار وهذا هو محض القياس ومقتضى العدل ، فإن المشتري إنما يلد ماله بناء على الصفة التي أظهرها له البائع ، وقد أثبت الشارع الخيار للركبان إذا تلقوا واشترى منهم قبل أن يهبطوا إلى السوق ويعلموا السعر وليس هناك عيب ولا خلف في شرط . ولكن لما فيه من الغش والتدليس . ومنهم من قال بالحديث صحيح لا اضطراب فيه ولا علة ولا نسخ وإنما هو محمول على صورة مخصوصة وهو ما إذا اشترى شاة بشرط أنها تحلب مثلاً خمسة أرطال وشرط فيها الخيار فالشرط فاسد ، فإن اتفاقاً على إسقاطه في مدة الخيار صح العقد وإن لم يتفقا بطل العقد ووجب رد الصاع من التمر لأنه كان قيمة اللبن يومئذ ، وتعقب بأن الحديث ظاهر في تعليق الحكم بالتصيرية ، وما ذكره هذا القائل يقتضي تعليقه بفساد الشرط سواء وجدت

التصرية أم لا فهو تأويل متعسف ، وأيضاً فلفظ الحديث لفظ عموم ، وما ادعوه على تقدير تسليمه فرد من أفراد ذلك العموم فيحتاج من ادعى قصر العموم عليه الدليل على ذلك ولا وجود له ، قال ابن عبد البر : هذا الحديث أصل في النهي عن الغش ، وأصل في ثبوت الخيار لمن دلس عليه بعيب ، وأصل في أنه لا يفسد أصل البيع ، وأصل في أن مدة الخيار ثلاثة أيام ، وأصل في تحريم التصرية وثبوت الخيار بها ، وقد روى أحمد وابن ماجه عن ابن مسعود مرفوعاً « بيع المحفلات خلافة ولا تحل الخلافة لمسلم » وفي إسناده ضعف وقد رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق موقوفاً بإسناد صحيح ، وروى ابن أبي شيبة عن طريق قيس بن أبي حازم قال كان يقال : التصرية خلافة ، وإسناده صحيح ، واختلف القائلون به في أشياء منها لو كان عالماً بالتصرية هل يثبت له الخيار ؟ فيه وجه للشافعية ، ويرجح أنه لا يثبت رواية عكرمة عن أبي هريرة في هذا الحديث عند الطحاوي فإن لفظه « من اشترى مصراة ولم يعلم أنها مصراة » الحديث . ولو صار لبن المصراة عادة واستمر على كثرته هل له الرد ؟ فيه وجه لم أيضاً خلافاً للحنابلة في المسألتين . ومنها لو تحفلت بنفسها أو صرّها المالك لنفسه ثم بدا له فباعها فهل يثبت ذلك الحكم ؟ فيه خلاف : فمن نظر إلى المعنى أثبتته لأن العيب مثبت للخيار ولا يشترط فيه تدليس للبائع ، ومن نظر إلى أن حكم التصرية خارج عن القياس خصه بمورده وهو حالة العمد فإن النهي إنما تناولها فقط . ومنها لو كان الضرع مملوءاً لحماً وظنه المشتري لبناً فاشتراها على ذلك ثم ظهر له أنه لحم هل يثبت له الخيار ؟ فيه وجهان حكاهما بعض المالكية . ومنها لو اشترى غير مصراة ثم اطلع على عيب بها بعد حلها ، فقد نص الشافعي على جواز الرد مجاناً لأنه قليل غير معتنى بجمعه ، وقيل يرد بدل اللبن كالمصراة ، وقال البغوي يرد صاعاً من تمر .

**قوله ( حدثنا مسدد حدثنا معتمر )** سيأتي في « باب النهي عن تلقي الركبان » بعد سبعة أبواب عن مسدد عن يزيد بن زريع ، وكان الحديث عند مسدد عن شيخين فذكره المصنف عنه في موضعين ، وسياقه عن معتمر أتم .

**قوله ( سمعت أبي )** هو سليمان التيمي ، وأبو عثمان هو النهدي ، ورجال الإسناد بصريون سوى الصباحي **قوله ( قال من اشترى شاة محفلة فردها فليرد معها صاعاً من تمر ، ونهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تلقى البيوع )** هكذا رواه الأكثر عن معتمر بن سليمان موقوفاً ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق عبيد الله ابن معاذ عن معتمر مرفوعاً وذكر أن رفعه غلط ، ورواه أكثر أصحاب سليمان عنه كما هنا : حديث المحفلة موقوف من كلام ابن مسعود ، وحديث النهي عن التلقي مرفوع . وخالفهم أبو خالد الأحمر عن سليمان التيمي فرواه بهذا الإسناد مرفوعاً أخرجه الإسماعيلي وأشار إلى وهمه أيضاً .

**قوله ( فردها )** أي أراد ردها ، بقرينة قوله « فليرد معها » عملاً بحقيقة المعية ، أو تحمل المعية على البعدية فلا يحتاج الرد إلى تأويل . وقد وردت مع بمعنى البعدية كقوله تعالى ﴿ وأسلمت مع سليمان ﴾ الآية . **قوله في رواية مالك ( لا تلقوا الركبان )** يأتي الكلام عليه بعد أبواب وعلى بيع الحاضر للبادي قريباً ، ومضى الكلام على البيع وعلى النجش ، ومضى الكلام على التصرية بما يغني عن إعادته .

## باب

إِنْ شَاءَ رَدَّ الْمَصْرَاءَ، وَفِي حَلْبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ

[٢١٥١] ٢٠٩٨ - نا محمد بن عمرو قال نا المكي قال أنا ابن جريج قال أخبرني زياد أن ثابتاً مولى عبد الرحمن بن زيد أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه: «من اشترى غنماً مصراً فاحتلبها، فإن رضيها أمسكها، وإن سخطها ففي حلبتها صاع من تمر».

قوله (باب إن شاء رد المصرة وفي حلبتها) بسكون اللام على أنه اسم الفعل ويجوز الفتح على إرادة المحلوب، وظاهره أن التمر مقابل للحلبة، وزعم ابن حزم أن التمر في مقابلة الحلب لا في مقابلة اللبن لأن الحلبة حقيقة في الحلب مجاز في اللبن والحمل على الحقيقة أولى فلذلك قال يجب رد التمر واللبن معاً وشذ بذلك عن الجمهور.

قوله (حدثنا محمد بن عمرو) كذا للأكثر غير منسوب، ووقع في رواية عبد الرحمن الهمداني عن المستمل «محمد بن عمرو بن جبلة» وكذا قال أبو أحمد الجرجاني في روايته عن القبري، وفي رواية أبي علي بن شويه عن القبري «حدثنا محمد بن عمرو يعني ابن جبلة» وأهمله الباقون، وجزم الدارقطني بأنه محمد بن عمرو أبو غسان الرازي المعروف بزنيج، وجزم الحاكم والكلاباذي بأنه محمد بن عمرو السواق البلخي، والأول أولى، والله أعلم.

قوله (حدثنا المكي) هو ابن إبراهيم، وهو من مشايخ البخاري وستأتي روايته عنه بلا واسطة في «باب لا يشتري حاضر لباد».

قوله (أخبرني زياد) هو ابن سعد الخراساني.

قوله (أن ثابتاً) هو ابن عياض، وعبد الرحمن بن زيد مولاه من فوق أي ابن الخطاب.

قوله (من اشترى غنماً مصراً فاحتلبها) ظاهره أن صاع التمر متوقف على الحلب كما تقدم.

قوله (ففي حلبتها صاع من تمر) ظاهره أن صاع التمر في مقابل المصرة سواء كانت واحدة أو أكثر لقوله «من اشترى غنماً» ثم قال «ففي حلبتها صاع من تمر» ونقله ابن عبد البر عن استعمال الحديث، وابن بطال عن أكثر العلماء، وابن قدامة عن الشافعية والحنابلة، وعن أكثر المالكية يرد عن كل واحدة صاعاً حتى قال المازري: من المستبشع أن يغرم متلف لبن ألف شاة كما يغرم متلف لبن شاة واحدة، وأجيب بأن ذلك مغتفر بالنسبة إلى ما تقدم من أن الحكمة في اعتبار الصاع قطع النزاع فجعل حداً يرجع إليه عند التخاصم فاستوى القليل والكثير، ومن المعلوم أن لبن الشاة الواحدة أو الناقة الواحدة يختلف اختلافاً متبايناً، ومع ذلك فالمعتبر الصاع سواء قل اللبن أم كثر، فكذلك هو معتبر سواء قلت المصرة أو كثرت. والله تعالى أعلم.

## باب بَيْعِ الْعَبْدِ الزَّانِي

وقال شريح: **إِنْ شَاءَ رَدُّ مِنَ الزَّانَا.**

[٢١٥٢]

٢٠٩٩- نا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال حدثني سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أنه سمعه يقول: قال النبي صلى الله عليه: «إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ فَلْيَبْعُهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرٍ».

[الحديث ٢١٥٢- أطرافه في: ٢١٥٣، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٥٥٥، ٦٨٣٧، ٦٨٣٩].

[٢١٥٣]

[٢١٥٤]

٢١٠٠- نا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد: أن رسول الله صلى الله عليه سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن قال: «إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَابْعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ». قال ابن شهاب: لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة.

[الحديث ٢١٥٤- أطرافه في: ٢٢٣٢، ٢٥٥٦، ٦٨٣٨].

**قوله (باب بيع العبد الزاني) أي جوازه مع بيان عيبه .**

**قوله (وقال شريح إن شاء رد من الزنا) وصله سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين أن رجلاً اشترى من رجل جارية كانت فجرت ولم يعلم بذلك المشتري، فخاصمه إلى شريح فقال: إن شاء رد من الزنا، وإسناده صحيح.** ثم أورد المصنف في الباب حديث «إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ فَلْيَجْلِدْهَا» الحديث أورده من وجهين، وشاهد الترجمة منه قوله في آخره «فليبعها ولو بحبل من شعر» فإنه يدل على جواز بيع الزاني، ويشعر بأن الزنا عيب في المبيع لقوله ولو بحبل من شعر، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى. قال ابن بطال: فائدة الأمر ببيع الأمة الزانية المبالغة في تقبيح فعلها، والإعلام بأن الأمة الزانية لا جزاء لها إلا البيع أبداً، وأنها لا تبقى عند سيد زجراً لها عن معاودة الزنا، ولعل ذلك يكون سبباً لإعفافها إما أن يزوجه المشتري أو يعفها بنفسه أو يصونها بهيئته.

## باب الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ مَعَ النِّسَاءِ

[٢١٥٥]

٢١٠١- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال عروة بن الزبير قالت عائشة: دخل علي رسول الله صلى الله عليه فذكرت له، فقال لها رسول الله صلى الله عليه: «اشترى وأعتقني فإنما الولاء لمن أعتق» ثم قام النبي صلى الله عليه من العشي فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال: «ما بال أناس يشترطون شروطاً ليس في كتاب الله؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن اشترط مائة شرط، شرط الله أحق وأوثق».



[٢١٥٦] ٢١٠٢- نا حسان بن أبي عبادٍ قال نا همامٌ قال سمعتُ نافعاً يحدثُ عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ أن عائشةَ ساومتُ بريرةَ، فخرجَ إلى الصلاةِ، فلمَّا جاءَ قالتُ: إنَّهم أبوا أن يبيعوها إلا أن يشترطوا الولاءَ، فقالَ النبيُّ صلى اللهُ عليه: «إنَّما الولاءُ لمن أعتقَ». قلتُ لنافعٍ: حرّاً كانَ زوجها أو عبداً؟ فقال: ما يُدريني.

[الحديث ٢١٥٦- أطرافه في: ٢١٦٩، ٢٥٦٢، ٢٧٥٢، ٦٧٥٧، ٦٧٥٩].

قوله ( باب الشراء والبيع مع النساء ) أورد فيه حديث عائشة وابن عمر في قصة شراء بريرة ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الشروط إن شاء الله تعالى ، وشاهد الترجمة منه قوله « ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله » لإشعاره بأن قصة المبايعة كانت مع رجال ، وكان الكلام في هذا مع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم . وقوله في آخر حديث ابن عمر « قلت لنافع الخ » هو قول همام الراوى عنه ، وسيأتي ذكر الاختلاف في زوج بريرة هل كان حرّاً أو عبداً في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . وحسان أول السند وقع عند المستمل « ابن أبي عباد » وعند غيره « حسان بن حسان » وهما واحد .

## باب

هل يبيع حاضر لباد بغير أجر؟ وهل يعينه أو ينصحه؟

وقال النبي صلى الله عليه: «إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصح له». ورخص فيه عطاء.

[٢١٥٧] ٢١٠٣- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن إسماعيل عن قيس قال: سمعتُ جريراً قال: بايعتُ رسولَ اللهِ صلى اللهُ عليه على شهادة أن لا إله إلا اللهُ وأنَّ محمداً رسولُ اللهِ، وإقام الصلاةِ، وإيتاءِ الزكاةِ والسمع والطاعةِ، والنصح لكلِّ مسلمٍ.

[٢١٥٨] ٢١٠٤- نا الصلت بن محمد قال نا عبد الواحد قال نا معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «لا تلقوا الركبان، ولا يبيع حاضر لباد». فقلت لأبن عباس: ما قوله: «لا يبيع حاضر لباد»؟ قال: لا يكون له سمساراً.

[الحديث ٢١٥٨- طرفاه في: ٢١٦٣، ٢٢٧٤].

قوله ( باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر ، وهل يعينه أو ينصحه ) قال ابن المنير وغيره : حمل المصنف انتهى عن بيع الحاضر للبادى على معنى خاص وهو البيع بالأجر أخذاً من تفسير ابن عباس ، وقوى ذلك بعموم أحاديث « الدين النصيحة » لأن الذى يبيع بالأجرة لا يكون غرضه نصح البائع غالباً وإنما غرضه تحصيل الأجرة فاقتضى ذلك إجازة بيع الحاضر للبادى بغير أجرة من باب النصيحة . قلت : ويؤيده ما سيأتي في بعض طرق الحديث المعلق أول أحاديث الباب ، وكذلك ما أخرجه أبو داود من طريق سالم

المكي « أن أعرابياً حدثه أنه قدم بجلوبة له على طلحة بن عبيد الله ، فقال له : إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد ، ولكن اذهب إلى السوق فانظر من يبايعك فشاورني حتى أمرك وأنهاك » .

**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصح له )** هو طرف من حديث وصله أحمد من حديث عطاء بن السائب عن حكيم بن أبي يزيد عن أبيه « حدثني أبي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ، فإذا استنصح الرجل الرجل فلينصح له » ورواه البيهقي من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً مثله ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي خيثمة عن أبي الزبير بلفظ « لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » .

**قوله ( ورخص فيه عطاء )** أي في بيع الحاضر للبادي ، وصله عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الله ابن عثمان أي ابن خثيم عن عطاء بن أبي رباح قال « سألته عن أعرابي أبيع له فرخص لي » وأما ما رواه سعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال « إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد لأنه أراد أن يصيب المسلمون غرتهم ، فأما اليوم فلا بأس . فقال عطاء : لا يصلح اليوم . فقال مجاهد : ما أرى أبا محمد إلا لو أتاه ظئر له من أهل البادية إلا سيبيع له » ، فالجمع بين الروایتين عن عطاء أن يحمل قوله هذا على كراهة التنزيه ولهذا نسب إليه مجاهد ما نسب ، وأخذ بقول مجاهد في ذلك أبو حنيفة وتمسكوا بعموم قوله صلى الله عليه وسلم « الدين النصيحة » وزعموا أنه ناسخ لحديث النهي ، وحمل الجمهور حديث « الدين النصيحة » على عمومته إلا في بيع الحاضر للبادي فهو خاص فيقضى على العام والنسخ لا يثبت بالاحتمال ، وجمع البخاري بينهما بتخصيص النهي بمن يبيع له بالأجرة كالسمسار ، وأما من ينصحه فيعلمه بأن السعر كذا مثلاً فلا يدخل في النهي عنده والله أعلم . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث جرير في النصيحة لكل مسلم وقد تقدم الكلام عليه في آخر كتاب الإيمان ، والثاني حديث ابن عباس .

**قوله ( حدثنا عبد الواحد )** هو ابن زياد .

**قوله ( لا تلقوا الركبان )** زاد الكشميني في روايته « للبيع » وسأقي الكلام عليه قريباً .

**قوله ( لا يكون له سمساراً )** بمهملتين هو في الأصل القيم بالأمر والحافظ له ، ثم استعمل في متولى البيع والشراء لغيره ، وفي هذا التفسير تعقب على من فسر الحاضر بالبادي بأن المراد نهى الحاضر أن يبيع للبادي في زمن الغلاء شيئاً يحتاج إليه أهل البلد فهذا مذكور في كتب الحنفية ، وقال غيرهم : صورته أن يجيء البلد غريب بسلعته يريد بيعها بسعر الوقت في الحال ، فيأتيه بلدي فيقول له : ضعه عندي لأبيعه لك على التدرج بأعلى من هذا السعر ، فجعلوا الحكم منوطاً بالبادي ومن شاركه في معناه . قال وإنما ذكر البادي في الحديث لكونه الغالب فألحق به من يشاركه في عدم معرفة السعر الحاضر وإضرار أهل البلد بالإشارة عليه بأن لا يبادر بالبيع ، وهذا تفسير الشافعية والحنابلة ، وجعل المالكية البدواة قيداً ، وعن مالك لا يلتحق بالبدوي في ذلك إلا من كان يشبهه ، قال فأما أهل القرى الذين يعرفون أثمان السلع والأسواق فليسوا داخلين في ذلك . قال ابن المنذر : اختلفوا في هذا النهي فالجمهور أنه على التحريم بشرط العلم بالنهي وأن يكون المتاع المطلوب مما يحتاج إليه وأن يعرض الحضري ذلك على البدوي ، فلو عرضه البدوي على الحضري

لم يمنع . وزاد بعض الشافعية عموم الحاجة وأن يظهر ببيع ذلك المتاع السعة في تلك البلد ، قال ابن دقيق العيد : أكثر هذه الشروط تدور بين اتباع المعنى أو اللفظ ، والذي ينبغي أن ينظر في المعنى إلى الظهور والخفاء فحيث يظهر يخص النص أو يعمم ، وحيث يخفى فاتباع اللفظ أولى ، فأما اشتراط أن يلتبس البلدى ذلك فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه ، فإن الضرر الذى علل به النهى لا يفترق الحال فيه بين سؤال البلدى وعدمه ، وأما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعو الحاجة إليه فتوسط بين الظهور وعدمه ، وأما اشتراط ظهور السعة فكذلك أيضاً لاحتمال أن يكون المقصود مجرد تفويت الربح والرزق على أهل البلد ، وأما اشتراط العلم بالنهى فلا إشكال فيه . وقال السبكي : شرط حاجة الناس إليه معتبر ، ولم يذكر جماعة عمومها وإنما ذكره الرافعى تبعاً للبعوى ويحتاج إلى دليل . واختلفوا أيضاً فيما إذا وقع البيع مع وجود الشروط المذكورة هل يصح مع التحريم أو لا يصح ؟ على القاعدة المشهورة .

### باب مَنْ كَرِهَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَجْرٍ

٢١٥٩- حدثني عبد الله بن صباح قال نا أبو علي الحنفي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار قال حدثني أبي عن عبد الله بن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه أن يبيع حاضر لباد ، وبه قال ابن عباس .

[٢١٥٩]

قوله ( باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر ) وبه قال ابن عباس ، أى حيث فسر ذلك بالسمسار كما في الحديث الذى قبله .

قوله ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد ) كذا أورده من حديث ابن عمر ليس فيه التقييد بالأجر كما في الترجمة . قال ابن بطال : أراد المصنف أن يبيع الحاضر للبادى لا يجوز بأجر ويجوز بغير أجر ، واستدل على ذلك بقول ابن عباس ، وكأنه قيد به مطلق حديث ابن عمر قال : وقد أجاز الأوزاعى أن يشير الحاضر على البادى وقال : ليست الإشارة بيعاً . وعن الليث وأبى حنيفة لا يشير عليه ، لأنه إذا أشار عليه فقد باعه . وعند الشافعية في ذلك وجهان والراجح منهما الجواز لأنه إنما نهى عن البيع له وليست الإشارة بيعاً ، وقد ورد الأمر بنصحه فدل على جواز الإشارة .

( ثنياه ) : حديث ابن عمر فرد غريب لم أره إلا من رواية أبى على الحنفى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، وقد ضاق مخرجه على الإسماعيلى وعلى أبى نعيم فلم يخرجاه إلا من طريق البخارى ، وله أصل من حديث ابن عمر أخرجه الشافعى عن مالك عن نافع عن ابن عمر وليس هو في « الموطأ » قال البيهقى : عدوه في أفراد الشافعى ، وقد تابعه القعنبي عن مالك ثم ساقه بإسنادين إلى القعنبي .

### باب لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِالسَّمْسَرَةِ

وكرهه ابن سيرين وإبراهيم للبائع وللمشتري وقال إبراهيم : إن العرب تقول : بع لي ثوباً ، وهو يعني الشراء .

[٢١٦٠] ٢١٠٦- قال المكيُّ بنُ إبراهيمَ قالَ أخبرني ابنُ جريجٍ عن ابنِ شهابٍ عن سَعِيدِ بنِ المسيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ رِيرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَا يَبْتَاعُ الْمَرْءُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ».

[٢١٦١] ٢١٠٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ نَا مَعَاذُ قَالَ نَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: نَهَيْنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

قوله (باب لا يشتري حاضر لباد بالسمسرة) أى قياساً على البيع له أو استعمالاً للفظ البيع في البيع والشراء ، قال ابن حبيب المالكي ، الشراء للبادى مثل البيع ، لقوله عليه .نصلاً والسلام « لا يبيع بعضكم على بعض » فإن معناه الشراء . وعن مالك في ذلك روايتان .

قوله ( وكرهه ابن سيرين وإبراهيم للبائع والمشتري ) أما قول ابن سيرين فوصله أبو عوانة في صحيحه من طريق سلمة بن علقمة عن ابن سيرين قال « لقيت أنس بن مالك فقلت : لا يبيع حاضر لباد ، أنهم يمت أن يبيعوا أو تبتاعوا لهم ؟ قال : نعم » . قال محمد : وصدق إنها كلمة جامعة ، وقد أخرجه أبو داود من طريق أبي بلال عن ابن سيرين عن أنس بلفظ « كان يقال لا يبيع حاضر لباد » وهى كلمة جامعة لا يبيع له شيئاً ولا يبتاع له شيئاً » وأما إبراهيم فهو النخعي فلم أقف عنه كذلك صريحاً .

قوله ( قال إبراهيم : إن العرب تقول بيع لى ثوباً وهى تعنى الشراء ) هذا قاله إبراهيم استدلالاً لما ذهب إليه من التسوية بين البيع والشراء في الكراهة . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبى هريرة .

قوله ( عن ابن شهاب ) فى رواية الإسماعيلي عن طريق أبى عاصم عن ابن جريج « أخبرني ابن شهاب » . قوله ( لا يبتع المرء ) كذا للأكثر ، وللكشمينى لا يبتاع وهو خبر بمعنى النبى : وقد تقدم البحث فيه قبل أبواب ، وكذا على قوله لا تناجشوا . ثانيهما حديث أنس .

قوله ( عن محمد ) هو ابن سيرين .

قوله ( نهينا أن يبيع حاضر لباد ) زاد مسلم والنسائي من طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أنس « وإن كان أخاه أو أباه » ورواه أبو داود والنسائي من وجه آخر « عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم » فذكره ، وعرف بهذه الرواية أن الناهى المبهم فى الرواية الأولى هو النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو بقوى المذهب الصحيح أن لقول الصحابي نهينا عن كذا حكم الرفع وأنه فى قوة قوله قال النبى صلى الله عليه وسلم .

### باب النهي عن تلقّي الركبان ، وأن بيعه مردودٌ

لأن صاحبه عاصٍ آثمٌ إذا كان به عالماً ، وهو خداعٌ في البيع ، والخداع لا يجوزُ

[٢١٦٢] ٢١٠٨- فامحمد بن بشار قال نا عبد الوهاب قال نا عبيد الله العمري عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة قال : نهى النبي صلى الله عليه عن التلقّي ، وأن يبيع حاضر لباد .

[٢١٦٣] ٢١٠٩- نا عيَّاش بن الوليد قال نا عبد الأعلى قال نا معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال : سألت ابن عباس : ما معنى قوله : لا يبيع حاضر لباد ؟ فقال : لا يكن له سمساراً .

[٢١٦٤] ٢١١٠- نا مسدد قال نا يزيد بن زريع قال نا التيمي عن أبي عثمان عن عبد الله قال : من اشترى محفلة فليردّ معها صاعاً . قال : ونهى النبي صلى الله عليه عن تلقّي البيوع .

[٢١٦٥] ٢١١١- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا تلقوا السلع حتّى يهبط بها إلى السوق » .

قوله ( باب النهي عن تلقّي الركبان ، وأن بيعه مردود لأن صاحبه عاصٍ آثمٌ إذا كان به عالماً ، وهو خداع في البيع والخداع لا يجوز ) جزم المصنف بأن البيع مردود بناء على أن النهي يقتضي الفساد ، لكن محل ذلك عند المحققين فما يرجع إلى ذات النهي عنه لا ما إذا كان يرجع إلى أمر خارج عنه فيصح البيع ويثبت الخيار بشرطه الآتي ذكره ، وأما كون صاحبه عاصياً آثماً والاستدلال عليه بكونه خداعاً فصحيح ، ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون البيع مردوداً لأن النهي لا يرجع إلى نفس العقد ولا يخل بشيء من أركانه وشرائطه وإنما هو لدفع الأضرار بالركبان ، والقول ببطلان البيع صار إليه بعض المالكية وبعض الحنابلة ، ويمكن أن يحمل قول البخاري أن البيع مردود على ما إذا اختار البائع رده فلا يخالف الراجح ، وقد تعقبه الإسماعيلي وألزمه التناقض ببيع المصرة فإن فيه خداعاً ومع ذلك لم يبطل البيع ، وبكونه فصل في بيع الحاضر للبادي بين أن يبيع له بأجر أو بغير أجر ، واستدل عليه أيضاً بحديث حكيم بن حزام الماضي في بيع الخيار ففيه « فإن كذبا وكما محقت بركة بيعهما » قال فلم يبطل بيعهما بالكذب والكتان للغيب ، وقد ورد بإسناد صحيح « أن صاحب السلعة إذا باعها لمن تلقاه يصير بالخيار إذا دخل السوق » ثم ساقه من حديث أبي هريرة ، قال ابن المنذر : أجاز أبو حنيفة التلقّي وكرهه الجمهور . قلت : الذي في كتب الحنفية يكره التلقّي في حالتين . أن يضر بأهل البلد ، وأن يلتبس السعر على الواردين . ثم اختلفوا : فقال الشافعي من تلقاه فقد أساء وصاحب السلعة بالخيار ، وحجته حديث أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تلقّي الجلب ، فإن تلقاه فاشتره فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق » . قلت : وهو حديث أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن خزيمة من طريق أيوب ، وأخرجه مسلم من طريق هشام عن ابن سيرين بلفظ « لا تلقوا

الجلب ، فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار » وقوله « فهو بالخيار » أى إذا قدم السوق وعلم السعر ، وهل يثبت له مطلقاً أو بشرط أن يقع له فى البيع غبن ؟ وجهان ، أحدهما الأول وبه قال الحنابلة ، وظاهره أيضاً أن النهى لأجل منفعة البائع وإزالة الضرر عنه وصيانته ممن يخدعه . قال ابن المنذر : وحمله مالك على نفع أهل السوق لا على نفع رب السلعة ، وإلى ذلك جنح الكوفيون والأوزاعي قال : والحديث حجة للشافعى لأنه أثبت الخيار للبائع لا لأهل السوق . انتهى . واحتج مالك بحديث ابن عمر المذكور فى آخر الباب ، وسيأتى الكلام على ذلك . وقد ذكر المصنف فى الباب أربعة أحاديث : أولها حديث أبى هريرة .

**قوله ( حدثنا عبد الوهاب ) هو ابن عبد المجيد الثقفى**

**قوله ( عن سعيد بن أبى سعيد ) هو المقبرى .**

**قوله ( عن التلقى )** ظاهره منع التلقى مطلقاً سواء كان قريباً أم بعيداً ، سواء كان لأجل الشراء منهم أم لا ، وسيأتى البحث فيه . ثانيها حديث ابن عباس .

**قوله ( حدثنا عبد الأعلى ) هو ابن عبد الأعلى .**

**قوله ( سألت ابن عباس )** كذا رواه مختصراً وليس فيه للتلقى ذكر ، وكأنه أشار على عادته إلى أصل الحديث ، فقد سبق قبل بابين من وجه آخر عن معمر وفى أوله « لا تلقوا الركبان » وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن معمر ، والقول فى حديث ابن عباس كالقول فى حديث أبى هريرة ، وقوله « لا تلقوا الركبان » خرج مخرج الغالب فى أن من يجلب الطعام يكونون عدداً ركباناً ، ولا مفهوم له بل لو كان الجالب عدداً مشاة أو واحداً راكباً أو ماشياً لم يختلف الحكم . وقوله « للبيع » يشمل البيع لهم والبيع منهم ، ويفهم منه اشتراط قصد ذلك بالتلقى ، فلو تلقى الركبان أحد للسلام أو الفرجة أو خرج لحاجة له فوجدهم فباعهم هل يتناوله النهى ؟ فيه احتمال ، فمن نظر إلى المعنى لم يفترق عنده الحكم بذلك وهو الأصح عند الشافعية ، وشرط بعض الشافعية فى النهى أن يبتدئ المتلقى فيطلب من الجالب البيع ، فلو ابتدأ الجالب بطلب البيع فاشترى منه المتلقى لم يدخل فى النهى ، وذكر إمام الحرمين فى صورة التلقى المحرم أن يكذب فى سعر البلد ويشترى منهم بأقل من ثمن المثل ، وذكر المتولى فيها أن يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم فى الدخول ، وذكر أبو إسحاق الشيرازى أن يخبرهم بكساد ما معهم ليغبنهم ، وقد يؤخذ من هذه التقييدات إثبات الخيار لمن وقعت له ولو لم يكن هناك تلق ، لكن سرح الشافعية أن كون إخباره كذباً ليس شرطاً لثبوت الخيار وإنما يثبت له الخيار إذا ظهر الغبن فهو المعتبر وجوداً وعدمًا . ثالثها حديث ابن مسعود ، وقد مضى الكلام عليه فى المصرة ، والغرض منه هنا قوله « ونهى عن تأتى البيوع » فإنه يقتضى تقييد النهى المطلق فى التلقى بما إذا كان لأجل المبايعه . رابعها حديث ابن عمر ، وسيأتى الكلام عليه فى الباب الذى بعده . فدللت الطريقة الثالثة — وهى فى الباب الذى يليه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع — أن الوصول إلى أول السوق لا يلقى حتى يدخل السوق ، وإلى هذا ذهب أحمد وإسحاق وابن المنذر وغيرهم ، وصرح جماعة من الشافعية بأن منتهى النهى عن التلقى لا يدخل البلد سواء وصل إلى السوق أم لا ، وعند المالكية فى ذلك اختلاف كثير فى حد التلقى .

**قوله ( ولا تلقوا السلع )** بفتح أوله واللام وتشديد القاف المفتوحة وضم الواو أى تتلقوا فحذفت

إحدى التائمين . ثم إن مطلق التهي عن التلقى يتناول طول المسافة وقصرها وهو ظاهر إطلاق الشافعية ، وقيد المالكية محل التهي بحد مخصوص ، ثم اختلفوا فيه فقيل ميل وقيل فرسخان وقيل يومان وقيل مسافة القصر وهو قول الثوري ، وأما ابتداءها فسياق البحث فيه في الباب الذي بعده .

## ب مُنْتَهَى التَّلْقَى

[٢١٦٦] ٢١١٢- فاموسى بن إسماعيل قال نا جويرة عن نافع عن عبد الله قال : كنا نتلقى الركبان فنشتري منهم الطعام ، فنهانا النبي صلى الله عليه أن نبيعه حتى نبلغ به سوق الطعام .

[٢١٦٧] ٢١١٣- فامسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال نا نافع عن عبد الله قال : كانوا يتبايعون الطعام في أعلى السوق فيبيعونه في مكانه ، فنهاهم رسول الله صلى الله عليه أن يبيعوه في مكانه حتى ينقلوه .

قال أبو عبد الله : هذا في أعلى السوق وبينه حديث عبيد الله .

**قوله ( باب منتهى التلقى )** أى وابتدائه ، وقد ذكرنا أن الظاهر أنه لا حد لانتهاه من جهة الجالب ، وأما من جهة المتلقى فقد أشار المصنف بهذه الترجمة إلى أن ابتداء الخروج من السوق أخذاً من قول الصحابي إنهم كانوا يتبايعون بالطعام في أعلى السوق فيبيعونه في مكانه فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه في مكانه حتى ينقلوه ، ولم ينهم عن التبايع في أعلى السوق فدل على أن التلقى إلى أعلى السوق جائز ، فإن خرج عن السوق ولم يخرج من البلد فقد صرح الشافعية بأنه لا يدخل في التهي ، وحد ابتداء التلقى عندهم الخروج من البلد والمعنى فيه أنهم إذا قدموا البلد أمكنهم معرفة السعر وطلب الحظ لأنفسهم ، فإن لم يفعلوا ذلك فهو من تقصيرهم ، وأما إمكان معرفتهم ذلك قبل دخول البلد فنادر ، والمعروف عند المالكية اعتبار السوق مطلقاً كما هو ظاهر الحديث ، وهو قول أحمد وإسحاق ، وعن الليث كراهة التلقى ولو في الطريق ولو على باب البيت حتى تدخل السلعة السوق .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** هو المصنف .

**قوله ( هذا في أعلى السوق )** أى حديث جويرة عن نافع بلفظ « كنا نتلقى الركبان فنشتري منهم الطعام » الحديث ، قال البخاري : وبينه حديث عبيد الله بن عمر يعني عن نافع أى حيث قال « كانوا يتبايعون الطعام في أعلى السوق » الحديث مثله ، وأراد البخاري بذلك الرد على من استدل به على جواز تلقى الركبان لإطلاق قول ابن عمر « كنا نتلقى الركبان » ولا دلالة فيه ، لأن معناه أنهم كانوا يتلقونهم في أعلى السوق كما في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع ، وقد صرح مالك في روايته عن نافع بقوله « ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها السوق » فدل على أن التلقى الذي لم ينه عنه إنما هو ما بلغ السوق ، والحديث يفسر بعضه

بعضاً . وادعى الطحاوى التعارض فى هاتين الروایتين وجمع بينهما بوقوع الضرر لأصحاب السلع وعدمه ، قال فيحمل حديث النهى على ما إذا حصل الضرر ، حديث الإباحة على ما إذا لم يحصل ، ولا يخفى رجحان الجمع الذى جمع به البخارى والله أعلم .

( تنبيه ) : وقع قول البخارى « هذا فى أعلى السوق » عقب رواية عبيد الله بن عمر فى رواية أبى ذر ، ووقع فى رواية غيره عقب حديث جويرية وهو الصواب .

### باب إذا اشترط فى البيع شروطاً لا تحل

٢١١٤- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: [٢١٦٨]

جاءتني بريرة فقالت: كاتب أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية، فأعينيني. فقلت: إن أحب أهلك أن أعدها لهم، ويكون ولاؤك لي فعلت. فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم، فأبوا ذلك عليها، فجاءت من عندها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت: إنني عرضت ذلك عليهم، فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم. فسمع النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم عليه فقال: «خذيها واشترطي لهم الولاء، فإنما الولاء لمن أعتق». ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد، ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق، وشرط الله أوثق، وإنما الولاء لمن أعتق».

٢١١٥- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عائشة أم [٢١٦٩]

المؤمنين أرادت أن تشتري جارية فتعتقها، فقال أهلها: نبيعكها على أن ولأها لنا. فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «لا يمنعك ذلك، فإنما الولاء لمن أعتق».

قوله ( باب إذا اشترط فى البيع شروطاً لا تحل ) أى هل يفسد البيع بذلك أم لا ؟ أورد فيه حديثى عائشة وابن عمر فى قصة بريرة ، وكان غرضه بذلك أن النهى يقتضى الفساد فيصح ما ذهب إليه من أن النهى عن تلقى الركبان يرد به البيع ، وسيأتى الكلام عليه فى كتاب الشروط إن شاء الله تعالى .

### باب بيع التمر بالتمر

٢١١٦- نا أبو الوليد قال نا ليث عن ابن شهاب عن مالك بن أوس سمع عمر عن النبي [٢١٧٠]



صلى الله عليه قال: «البُرُّ بالبُرِّ رباً إلا هاء وهاء، والشعيرُ بالشعيرِ رباً إلا هاء وهاء، والتمرُّ بالتمرِ رباً إلا هاء وهاء».

قوله ( باب بيع التمر بالتمر ) أورد فيه حديث عمر مختصراً . وسيأتى الكلام عليه بعد باب .

## باب

### بيع الزبيب بالزبيب ، والطعام بالطعام

[٢١٧١] ٢١١٧- نا إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه نهى عن المزابنة . والمزابنة بيع الثمر بالتمر كيلاً ، وبيع الزبيب بالكرم كيلاً .

[الحديث ٢١٧١- أطرافه في: ٢١٧٢، ٢١٨٥، ٢٢٠٥].

[٢١٧٢] ٢١١٨- نا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه نهى عن المزابنة . والمزابنة بيع الثمر بكيل : إن زاد فلي ، وإن نقص فعلي .

[٢١٧٣] ٢١١٩- قال : وحدثني زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه رخص في العرايا بخرصها .

[الحديث ٢١٧٣- أطرافه في: ٢١٨٤، ٢١٨٨، ٢١٩٢، ٢٣٨٠].

قوله ( باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام ) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن المزابنة من طريقين ، وسيأتى الكلام عليه بعد خمسة أبواب . وفي الطريق الثانية حديث ابن عمر عن زيد بن ثابت في العرايا ، وسيأتى الكلام عليه بعد سبعة أبواب . وذكر في الترجمة الطعام بالطعام وليس في الحديث الذى ذكره للطعام ذكر ، وكذلك ذكر فيها الزبيب بالزبيب والذى في الحديث الزبيب بالكرم ، قال الإسماعيلي : لعله أخذ ذلك من جهة المعنى ، قال : ولو ترجم للحديث ببيع التمر في رءوس الشجر بمثله من جنسه يابساً لكان أولى . انتهى . ولم يخل البخارى بذلك كما سيأتى بعد ستة أبواب ، وأما هنا فكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه من ذكر الطعام ، وهو في رواية الليث عن نافع كما سيأتى إن شاء الله تعالى ، وروى مسلم من حديث معمر بن عبد الله مرفوعاً « الطعام بالطعام مثلاً بمثل » .

## باب بيع الشعير بالشعير

[٢١٧٤] ٢١٢٠- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس أخبره أنه الشمس صرفاً بمائة دينار ، فدعاني طلحة بن عبيد الله فتراوضنا ، حتى اصطرف مني ، فأخذ الذهب

يُقْلِبُهَا فِي يَدِهِ ثُمَّ قَالَ : حَتَّى يَأْتِيَ خَازِنِي مِنَ الْغَابَةِ ، وَعَمْرُ يُسْمَعُ ذَلِكَ . فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا تُفَارِقُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : «الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رَبًّا إِلَّا هَا وَهَآ ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَا وَهَآ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَا وَهَآ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَا وَهَآ» .

**قوله ( باب بيع الشعير بالشعير ) أى ما حكمه ؟**

**قوله ( أنه التمس صرفا )** بفتح الصاد المهمة أى من الدراهم بذهب كان معه ، وبين ذلك الليث فى روايته عن ابن شهاب ولفظه « عن مالك بن أوس بن الحدثان قال : أقبلت أقول من يصطرف الدراهم ؟ » .  
**قوله ( فتراوضنا )** بضاد معجمة أى تجاريتنا الكلام فى قدر العوض بالزيادة والنقص كأن كلا منهما كان يروض صاحبه ويسهل خلقه ، وقيل المفاوضة هنا المواصفة بالسلعة ، وهو أن يصف كل منهما سلعته لرفيقه .

**قوله ( فأخذ الذهب يقلبها )** أى الذهبه ، والذهب يذكر ويؤنث فيقال ذهب وذهبة . أو يحمل على أنه ضمن الذهب معنى العدد المذكور وهو المائة فأثته لذلك ، وفى رواية الليث « فقال طلحة إذا جاء خادمنا نعطيك ورقك » ولم أقف على تسمية الخازن الذى أشار إليه طلحة .

**قوله ( من الغابة )** بالغين المعجمة وبعد الألف موحدة بأنى شرح أمرها فى أواخر الجهاد فى قصة تركة الزبير بن العوام ، وكان طلحة كان له بها مال من نخل وغيره وأشار إلى ذلك ابن عبد البر .  
**قوله ( حتى تأخذ منه )** أى عوض الذهب ، فى رواية الليث « والله لتعطينه ورقه أو لتردن إليه ذهبه فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « فذكره .

**قوله ( الذهب بالورق ربا )** قال ابن عبد البر لم يختلف على مالك فيه وحمله عنه الحفاظ حتى رواه يحيى بن أبى كثير عن الأزاعى عن مالك ، وتابعه معمر والليث وغيرهما ، وكذلك رواه الحفاظ عن ابن عينة . وشذ أبو نعيم عنه فقال « الذهب بالذهب » وكذلك رواه ابن إسحاق عن الزهرى ، ويجوز فى قوله « الذهب بالورق » الرفع أى بيع الذهب بالورق فحذف المضاف للعلم به ، أو المعنى الذهب يباع بالذهب ، ويجوز النصب أى بيعوا الذهب ، والذهب يطلق على جميع أنواعه المضروبة وغيرها ، والورق الفضة وهو بفتح الواو وكسر الراء ويأسكانها على المشهور ويجوز فتحهما ، وقيل بكسر الواو المضروبة وفتحها المال ، والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغير مضروبة .

**قوله ( إلا هاء وهاء )** بالمد فيهما وفتح الهمزة ، وقيل بالكسر ، وقيل بالسكون ، وحكى القصر بغير همز وخطأها الخطابى ، ورد عليه النووى وقال : هى صحيحة لكن قليلة والمعنى خذ وهات ، وحكى « هاك » بزيادة كاف مكسورة ويقال « هاء » بكسر الهمزة بمعنى هات وفتحها بمعنى خذ بغير تنوين ، وقال ابن الأثير : هاء وهاء هو أن يقول كل واحد من البيعين هاء فيعطيه ما فى يده كالحديث الآخر « إلا يدأ بيد » يعنى مقابضه فى المجلس . وقيل معناه خذ وأعط ، قال وغير الخطابى يميز فيها السكون على حذف العوض ويتنزل منزلة « ها » التى للتثنية . وقال ابن مالك : ها اسم فعل بمعنى خذ ، وإن وقعت بعد

إلا فيجب تقدير قول قبله يكون به محكياً فكأنه قيل : ولا الذهب بالذهب إلا مقولاً عنده من المتبايعين هاء وهاء . وقال الخليل : كلمة تستعمل عند المناولة ، والمقصود من قوله « هاء وهاء » أن يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاء فيتقابضان في المجلس قال ابن مالك : حقها أن لا تقع بعد إلا كما لا يقع بعدها خذ ، قال : فالتقدير لا تبيعوا الذهب بالورق إلا مقولاً بين المتعاقدين هاء وهاء . واستدل به على اشتراط التقابض في الصرف في المجلس وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، وعن مالك لا يجوز الصرف إلا عند الإيجاب بالكلام ، ولو انتقلا من ذلك الموضع إلى آخر لم يصح تقابضهما ، ومذهبه أنه لا يجوز عنده تراخي القبض في الصرف سواء كانا في المجلس أو تفرقا ، وحمل قول عمر « لا يفارقه » على الفور حتى لو أخر الصيرفي القبض حتى يقوم إلى قعر دكانه ثم يفتح صندوقه لما جاز .

**قوله ( البر بالبر )** بضم الموحدة ثم راء من أسماء الحنطة ، والشعير بفتح أوله معروف وحكى جواز كسره ، واستدل به على أن البر والشعير صنفان وهو قول الجمهور ، وخالف في ذلك مالك والليث والأوزاعي فقالوا هما صنف واحد ، قال ابن عبد البر : في هذا الحديث أن الكبير يلي البيع والشراء لنفسه وإن كان له وكلاء وأعوان يكفونه . وفيه الماكسة في البيع والمراوضة وتقليب السلعة ، وفائدته الأمن من الغبن ، وأن من العلم ما ينحى على الرجل الكبير القدر حتى يذكره غيره ، وأن الإمام إذا سمع أو رأى شيئاً لا يجوز ينهى عنه ويرشد إلى الحق ، وأن من أفتى بحكم حسن أن يذكر دليلاً ، وأن يتفقد أحوال رعيته ويهتم بمصالحهم . وفيه التأكيد الخبر ، وفيه الحجة بخبر الواحد ، وأن الحجة على من خالف في حكم من الأحكام التي في كتاب الله أو حديث رسوله . وفيه أن النسبة لا تجوز في بيع الذهب بالورق ، وإذا لم يجز فيهما مع تفاضلهما بالنسبة فأحرى أن لا يجوز في الذهب بالذهب وهو جنس واحد ، وكذا الورق بالورق ، يعني إذا لم تكن رواية ابن إسحاق ومن تابعه محفوظة فيؤخذ الحكم من دليل الخطاب ، وقد نقل ابن عبد البر وغيره الإجماع على هذا الحكم ، أي التسوية في المنع بين الذهب بالذهب وبين الذهب بالورق فيستغنى حينئذ بذلك عن القياس .

### باب بيع الذهب بالذهب

٢١٢١- فإسحق بن الفضل قال أنا إسماعيل بن علية قال نا يحيى بن أبي إسحق نا عبد الرحمن بن أبي بكر قال : قال أبو بكر : قال رسول الله صلى الله عليه : « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء ، والفضة بالفضة إلا سواء بسواء ، وبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم » .

[الحديث ٢١٧٥- طرفة في : ٢١٨٢] .

**قوله ( باب بيع الذهب بالذهب )** تقدم حكمه في الباب الذي قبله ، وذكر المصنف فيه حديث أبي بكر ، ثم أورده بعد ثلاثة أبواب من وجه آخر عن يحيى بن أبي إسحاق ، ورجال الإسنادين بصريون

كلهم . وأخذ حكم بيع الذهب بالورق من قوله « وبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم » وفي الرواية الأخرى « وأمرنا أن نبتاع الذهب بالفضة كيف شئنا » الحديث ، وسيأتي الكلام عليه .

### باب بيع الفضة بالفضة

[٢١٧٦] ٢١٢٢ - حدثني عبيد الله بن سعد قال نا عمي يعقوب بن إبراهيم قال نا ابن أخي الزهري عن عمه قال حدثني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أن أباسعيد الخدري حدثه مثل ذلك حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه ، فلقية عبد الله بن عمر ، فقال : يا أباسعيد ، ما هذا الذي تحدث عن رسول الله صلى الله عليه ؟ فقال أبوسعيد في الصرف : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « الذهب بالذهب مثل بمثل ، والورق بالورق مثل بمثل » .

[الحديث ٢١٧٦ - طرفاه في : ٢١٧٧ ، ٢١٧٨] .

[٢١٧٧] ٢١٢٣ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائباً بناجزاً » .

قوله ( باب بيع الفضة بالفضة ) تقدم حكمه أيضاً .

قوله ( حدثني عبيد الله بن سعد ) زاد في رواية المستملى « وهو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف » وابن أخي الزهري هو محمد بن عبد الله بن مسلم .

قوله ( عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن أباسعيد الخدري حدثه مثل ذلك حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلقية عبد الله بن عمر فقال : يا أباسعيد ما هذا الذي تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال أبو سعيد في الصرف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ) فذكر الحديث ، هكذا ساقه وفيه اختصار وتقديم وتأخير ، وقد أخرجه الإسماعيلي من وجهين عن يعقوب بن إبراهيم شيخ البخاري فيه بلفظ « إن أباسعيد حدثه حديثاً مثل حديث عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصرف فقال أبو سعيد » فذكره ، فظهر بهذه الرواية معنى قوله « مثل ذلك » أي مثل حديث عمر ، أي حديث عمر الماضي قريباً في قصة طلحة بن عبيد الله ، وتكلف الكرمانى هنا فقال : قوله « مثل ذلك » أي مثل حديث أبي بكر في وجوب المساواة ، ولو وقف على رواية الإسماعيلي لما عدل عنها . وقوله « فلقية عبد الله » أي بعد أن كان سمع منهم الحديث فأراد أن يستثبته فيه ، وقد وقع لأبي سعيد مع ابن عمر في هذا الحديث قصة وهي هذه ، ووقعت له فيه مع ابن عباس قصة أخرى كما في الباب الذي بعده ، فأما قصته مع ابن عمر فانفرد بها البخاري من طريق سالم ، وأخرجها مسلم من طريق الليث عن نافع ولفظه « إن ابن عمر قال له

رجل من بني ليث : إن أبا سعيد الخدري يَأْثُرُ هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال نافع : فذهب عبد الله وأنا معه والليث حتى دخل على أبي سعيد الخدري فقال : إن هذا أخبرني أنك تخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الورق بالورق إلا مثلاً بمثل « الحديث ، فأشار أبو سعيد بإصبعه إلى عينيه وأذنيه فقال « أبصرت عيناي وسمعت أذنأي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل » الحديث . ولمسلم من طريق أبي نضرة في هذه القصة لابن عمر مع أبي سعيد « إن ابن عمر نهى عن ذلك بعد أن كان أفتى به لما حدثه أبو سعيد بنهي النبي صلى الله عليه وسلم » وأما قصة أبي سعيد مع ابن عباس فسأذكرها في الباب الذي يليه .

**قوله في الرواية الأولى ( الذهب بالذهب )** يجوز في الذهب الرفع والنصب ، وقد تقدم توجيهه ، ويدخل في الذهب جميع أصنافه من مضروب ومنقوش وجيد وردى ومجيج ومكسر وحلى وتبر وخالص ومغشوش ، ونقل النووي تبعاً لغيره في ذلك الإجماع .

**قوله ( مثل بمثل )** كذا في رواية أبي ذر بالرفع ، ولغير أبي ذر « مثلاً بمثل » وهو مصدر في موضع الحال أي الذهب يباع بالذهب موزوناً بموزون ، أو مصدر مؤكد أي يوزن وزناً يوزن ، وزاد مسلم في رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه « إلا وزناً يوزن مثلاً بمثل سواء بسواء » .

**قوله ( ولا تشفوا )** بضم أوله وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء أي تفضلوا ، وهو رباعي من أشف ، والشف بالكسر الزيادة ، وتطلق على النقص .

**قوله ( ولا تبيعوا منها غائباً بناجز )** بنون وجيم وزاي مؤجلاً بحال ، أي والمراد بالغائب أعم من المؤجل كالغائب عن المجلس مطلقاً مؤجلاً كان أو حالاً والناجز الحاضر ، قال ابن بطال : فيه حيز للشافعي في قوله : من كان له على رجل دراهم ولآخر عليه دنائير لم يجوز أن يقاص أحدهما الآخر بما له لأنه يدخل في معنى بيع الذهب بالورق ديناً ، لأنه إذا لم يجوز غائب بناجز فأحرى أن لا يجوز غائب بغائب ، وأما الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن عن ابن عمر قال « كنت أبيع الإبل بالبيع : أبيع بالدنانير وأخذ الدراهم ، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير . فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : لا بأس به إذا كان بسعر يومه ولم تفتقرا وبينكما شيء » فلا يدخل في بيع الذهب بالورق ديناً ، لأن النهي بقبض الدراهم عن الدنانير لم يقصد إلى التأخير في الصرف قاله ابن بطال ، واستدل بقوله « مثلاً بمثل » على بطلان البيع بقاعدة مد عجوة وهو أن يبيع مد عجوة وديناراً بدينارين مثلاً ، وأصرح من ذلك في الاستدلال على المنع حديث فضالة بن عبيد عند مسلم في رد البيع في القلادة التي فيها خرز وذهب حتى تفصل أخرجه مسلم ، وفي رواية أبي داود « فقلت إنما أردت الحجارة ، فقال : لا حتى تميز بينهما » .

ب

بَيْعُ الدِّينَارِ بِالدِّينَارِ نَسَاءً

٢١٢٤ - نا علي بن عبد الله قال نا الضحاك بن مخلد قال نا ابن جريج قال أخبرني عمرو

[٢١٧٨]

[٢١٧٩]

ابن دينار أن أبا صالح الزيات أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم. فقلت له: فإن ابن عباس لا يقوله. فقال أبو سعيد: سألتُه فقلت: سمعته من النبي صلى الله عليه أو وجدته في كتاب الله؟ فقال: كل ذلك لا أقول، وأنتم أعلم برسول الله صلى الله عليه مني، ولكن أخبرني أسامة أن النبي صلى الله عليه قال: «لا ربا إلا في النسيئة».

قوله (باب بيع الدينار بالدينار نساء) بفتح النون المهملة والمد والتنوين منصرباً، أى مؤجلاً مؤخرأً، يقال أنساه نساء ونسيئة.

قوله (الضحاك بن مخلد) هو أبو عاصم شيخ البخاري، وقد حدث في مواضع عنه بواسطة كهذا الموضع.

قوله (سمع أبا سعيد الخدري يقول: الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم) كذا وقع في هذه الطريق، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار فزاد فيه «مثلاً بمثل»، من زاد أو ازداد فقد أربى. قوله (ان ابن عباس لا يقوله) في رواية مسلم «يقول غير هذا».

قوله (فقال أبو سعيد سألتُه) في رواية مسلم «لقد لقيت ابن عباس فقلت له».

قوله (فقال كل ذلك لا أقول) بنصب «كل»؛ على أنه مفعول مقدم، وهو في المعنى نظير قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ذي اليمين «كل ذلك لم يكن» فالمنى هو المجموع، وفي رواية مسلم «فقال لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا وجدته في كتاب الله عز وجل» ولمسلم من طريق عطاء «أن أبا سعيد لقي ابن عباس» فذكر نحوه وفيه «فقال كل ذلك لا أقول»، أما رسول الله فأنتم أعلم به، وأما كتاب الله فلا أعلمه «أى لا أعلم هذا الحكم فيه»، وإنما قال لأبي سعيد «أنتم أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم مني» لكون أبي سعيد وأنظاره كانوا أسن منه وأكثر ملازمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي السياق دليل على أن أبا سعيد وابن عباس متفقان على أن الأحكام الشرعية لا تطلب إلا من الكتاب أو السنة.

قوله (لا ربا إلا في النسيئة) في رواية مسلم «الربا في النسيئة» وله من طريق عبيد الله بن أبي يزيد وعطاء جميعاً عن ابن عباس «إنما الربا في النسيئة» زاد في رواية عطاء «ألا إنما الربا» وزاد في رواية طاوس عن ابن عباس «لا ربا فيما كان يداً بيد» وروى مسلم من طريق أبي نضرة قال «سألت ابن عباس عن الصرف فقال: أيداً بيد؟ قلت نعم، قال فلا بأس. فأخبرت أبا سعيد فقال: أو قال ذلك؟ إنا سنكتب إليه فلا يفتكوه» وله من وجه آخر عن أبي نضرة «سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به بأساً، فإني لقاعد عند أبي سعيد فسألتُه عن الصرف فقال: ما زاد فهو رباً، فأنكرت ذلك لقولها. فذكر الحديث قال «فحدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه». والصرف بفتح المهملة: دفع ذهب وأخذ فضة وعكسه، وله شرطان: منع النسيئة مع اتفاق النوع واختلافه وهو المجمع عليه، ومنع التفاضل في النوع الواحد منهما وهو قول الجمهور. وخالف فيه ابن عمر ثم رجع، وابن عباس واختلف في رجوعه.

وقد روى الحاكم من طريق حيان العدوى وهو بالمهملة والتحتانية « سألت أبا مجلز عن الصرف فقال : كان ابن عباس لا يرى به بأساً زماناً من عمره ما كان منه عيناً بعين يداً بيد ، وكان يقول : إنما الربا في النسيئة فلقبه أبو سعيد » فذكر القصة والحديث ، وفيه « التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والذهب بالذهب والفضة بالفضة يداً بيد مثلاً بمثل ، فمن زاد فهو رباً ، فقال ابن عباس : أستغفر الله وأتوب إليه ، فكان ينهى عنه أشد النهي » . واتفق العلماء على صحة حديث أسامة ، واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد فقيل : منسوخ ، لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال . وقيل المعنى في قوله « لا رباً » الربا الأغلظ الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد كما تقول العرب لا عالم في البلد إلا زيد مع أن فيها علماء غيره ، وإنما القصد نفي الأكل لا نفي الأصل ، وأيضاً فنفي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم ، فيقدم عليه حديث أبي سعيد لأن دلالة المنطوق ، ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدم والله أعلم . وقال الطبري : معنى حديث أسامة « لا رباً إلا في النسيئة » إذا اختلفت أنواع البيع والفضل فيه يداً بيد رباً جمعاً بينه وبين حديث أبي سعيد .

( تبيينه ) : وقع في نسخة الصغاني هنا « قال أبو عبد الله » يعني البخاري « سمعت سليمان بن حرب يقول : لا رباً إلا في النسيئة هذا عندنا في الذهب بالورق والحنطة بالشعير متفاضلا ولا بأس به يداً بيد ولا خير فيه نسيئة » قلت : وهذا موافق وفي قصة أبي سعيد مع ابن عمر ومع ابن عباس أن العالم ينظر العالم ويوقفه على معنى قوله ويرده من الاختلاف إلى الاجتماع ويحتج عليه بالأدلة وفيه إقرار الصغير للكبير بفضل التقدم .

## ب

### بَيْعُ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ نَسِيئَةً

٢١٢٥- نا حفص بن عمر قال نا شعبة قال أخبرني حبيب بن أبي ثابت قال سمعتُ [٢١٨٠]  
أبا المنهال قال : سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم عن الصرف ، فكل واحد منهما يقول : هذا [٢١٨١]  
خير مني ، فكلهما يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه عن بيع الذهب بالورق ديناً .

قوله ( باب بيع الورق بالذهب نسيئة ) البيع كله إما بالنقد أو بالعرض حالا أو مؤجلاً ، فهي أربعة أقسام : فبيع النقد إما بمثاء وهو المرافلة ، أو بتقد غيره وهو الصرف . وبيع العرض بنقد يسمى النقد ثمناً والعرض عوضاً ، وبيع العرض بالعرض يسمى مقابضة . والحلول في جميع ذلك جائز ، وأما التأجيل فإن كان النقد بالنقد مؤخراً فلا يجوز ، وإن كان العرض جاز ، وإن كان العرض مؤخراً فهو السلم ، وإن كانا مؤخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بجائر إلا في الحوالة عند من يقول إنها بيع ، والله أعلم .

قوله ( عن الصرف ) أي بيع الدراهم بالذهب أو عكسه ، وسمى به لصرفه عن مقتضى البياعات

من جواز التفاضل فيه ، وقيل من الصريف وهو تصويتهما في الميزان ، وسيأتي في أوائل الهجرة من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال « باع شريك لي دراهم - أي بذهب - في السوق نسيئة ، فقلت : سبحان الله أيصلح هذا ؟ فقال . لقد بعته في السوق فما عابه على أحد ، فسألت البراء بن عازب » فذكره .

**قوله ( هذا خير مني )** في رواية سفيان المذكورة « قال فالتق زيد بن أرقم فأسأله فإنه كان أعظمنا تجارة ، فسألته » فذكره . وفي رواية الحميدى في مسنده من هذا الوجه عن سفيان « فقال صدق البراء » وقد تقدم في « باب التجارة في البر » من وجه آخر عن أبي المنهال بلفظ « إن كان يداً بيد فلا بأس ، وإن كان نسيئاً فلا يصلح » وفي الحديث ما كان عليه الصحابة من التواضع ، وإنصاف بعضهم بعضاً ، ومعرفة أحدهم حق الآخر ، واستظهار العالم في الفتيا بنظيره في العلم ، وسيأتي بعد الكلام على هذا الحديث في الشركة إن شاء الله تعالى .

### باب بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ يَدًا بِيَدٍ

٢١٢٦ - نا عمران بن ميسرة قال نا عباد بن العوام قال أنا يحيى بن أبي إسحق نا عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال : نهى النبي صلى الله عليه عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب إلا سواء بسواء ، وأمرنا أن نبتاع الذهب في الفضة كيف شئنا ، والفضة في الذهب كيف شئنا . [٢١٨٢]

**قوله ( باب بيع الذهب بالورق يداً بيد )** ذكر فيه حديث أبي بكرة الماضي قبل بثلاثة أبواب ، وليس فيه التقييد بالحلول ، وكأنه أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه : فقد أخرجه مسلم عن أبي الربيع عن عباد الذي أخرجه البخاري من طريقه وفيه « فسأله رجل فقال : يدا بيد ، فقال : هكذا سمعت » وأخرجه مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن يحيى بن أبي إسحاق فلم يسق لفظه ، فسأله أبو عوانه في مستخرجه فقال في آخره « والفضة بالذهب كيف شئتم يداً بيد » واشترط القبض في الصرف متفق عليه ، وإنما وقع الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد واستدل به على بيع الربويات بعضها ببعض إذا كان يداً بيد ، وأصرح به حديث عبادة بن الصامت عند مسلم بلفظ « فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم » .

### باب بَيْعِ الْمَزَابِنَةِ

وهي بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ ، وَبَيْعُ الزُّبَيْبِ بِالكَرْمِ ، وَبَيْعُ الْعَرَايَا ، قَالَ أَنَسٌ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ .

٢١٢٧ - نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه ، » [٢١٨٣]



(١)

[٢١٨٤] ولا تبيعوا الثمر بالتمر. قال سالم وأخبرني عبد الله عن زيد بن ثابت: أن رسول الله صلى الله عليه رخص بعد ذلك في بيع العرية بالرطب أو بالتمر. ولم يرخص في غيره.

[٢١٨٥] ٢١٢٨ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه نهى عن المزابنة. والمزابنة اشتراء الثمر بالتمر كيلاً، وبيع الكرم بالزبيب كيلاً.

[٢١٨٦] ٢١٢٩ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله صلى الله عليه نهى عن المزابنة والمحاكلة. والمزابنة اشتراء الثمر بالتمر في رؤوس النخل.

[٢١٨٧] ٢١٣٠ - نا مسدد قال نا أبو معاوية عن الشيباني عن عكرمة عن ابن عباس قال: نهى النبي صلى الله عليه عن المحاكلة والمزابنة.

[٢١٨٨] ٢١٣١ - نا عبد الله بن مسلمة قال نا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه أرخص لصاحب العريّة أن يبيعها بخرصها.

قوله (باب بيع المزابنة) بالزاي والموحدة والنون ، مفاعلة من الزين بفتح الزاي وسكون الموحدة وهو الدفع الشديد ، ومنه سميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيها ، وقيل للبيع المخصوص المزابنة لأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه ، أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بفسخه ، وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بإمضاء البيع .

قوله ( وهى بيع التمر ) بالثناة والسكون ( بالتمر ) بالثلثة وفتح الميم ، والمراد به الرطب خاصة . وقوله « بيع الزبيب بالكرم » أى بالعنب ، وهذا أصل المزابنة ، وألحق الشافعى بذلك كل بيع مجهول بمجهول ، أو بمعلوم من جنس يجرى الربا فى نقده قال : وأما من قال أضمن لك صبرتك هذه بعشرين صاعاً مثلاً فما زاد فلى وما نقص فعلى فهو من القمار وليس من المزابنة . قلت : لكن تقدم فى « باب بيع الزبيب بالزبيب » من طريق أبواب عن نافع عن ابن عمر « والمزابنة أن يبيع الثمر بكيلى إن زاد فلى وإن نقص فعلى » فثبت أن من صور المزابنة أيضاً هذه الصورة من القمار ، ولا يلزم من كونها قماراً أن لا تسمى مزابنة . ومن صور المزابنة أيضاً بيع الزرع بالحنطة كيلاً ، وقد رواه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « والمزابنة بيع ثمر النخل بالتمر كيلاً ، وبيع العنب بالزبيب كيلاً ، وبيع الزرع بالحنطة كيلاً » وستأتى هذه الزيادة للمصنف من طريق الليث عن نافع بعد أبواب . وقال مالك : المزابنة كل شئ من الجراف لا يعلم كيلى ولا وزنه ولا عدده إذا بيع بشئ مسمى من الكيلى وغيره ، سواء كان من جنس يجرى الربا فى نقده أم لا . وسبب النهى عنه ما يدخله من القمار والغرر ، قال ابن عبد البر : نظر مالك إلى معنى المزابنة

لغة — وهى المدافعة — ويدخل فيها القمار والمخاطرة ، وفسر بعضهم المزابنة بأنها بيع الثمر قبل بدو صلاحه ، وهو خطأ فالمغايرة بينهما ظاهرة من أول حديث فى هذا الباب . وقيل هى المزارعة على الجزء وقيل غير ذلك ، والذى تدل عليه الأحاديث فى تفسيرها أولى .

**قوله ( قال أنس إلخ )** يأتى موصولاً فى « باب بيع المخاضرة » وفيه تفسير المحاقلة . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر من رواية ابنه سالم ومن رواية نافع كلاهما عنه ، ثم حديث أبى سعيد فى ذلك . وفى طريق نافع تفسير المزابنة ، وظهره أنها من المرفوع . ومثله فى حديث أبى سعيد فى الباب ، وأخرجه مسلم من حديث جابر كذلك ، ويؤيد كونه مرفوعاً رواية سالم وإن لم يتعرض فيها للذكر المزابنة ، وعلى تقدير أن يكون التفسير من هؤلاء الصحابة فهم أعرف بتفسيره من غيرهم . وقال ابن عبد البر : لا يخالف لهم فى أن مثل هذا مزابنة ، وإنما اختلفوا هل يلتحق بذلك كل ما لا يجوز إلا مثلاً بمثل فلا يجوز فيه كيل بجزاف ولا جزاف بجزاف ؟ فالجمهور على الإلحاق . وقيل يختص ذلك بالنخل والكرم . والله أعلم .

**قوله ( قال سالم )** هو موصول بالإسناد المذكور ، وقد أفرد حديث زيد بن ثابت فى آخر الباب من طريق نافع عن ابن عمر عنه ، وقد تقدم قبل أبواب من وجه آخر عن نافع مضموماً فى سياق واحد ، وأخرجه الترمذى من طريق محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت ولم يفصل حديث ابن عمر من حديث زيد بن ثابت ، وأشار الترمذى إلى أنه وهم فيه والصواب التفصيل ، ولفظ الترمذى « عن زيد بن ثابت أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزابنة ، إلا أنه قد أذن لأهل العرايا أن يبيعهوا بمثل خرصها » ومراد الترمذى أن التصريح بالنهى عن المزابنة لم يرد فى حديث زيد بن ثابت وإنما رواه ابن عمر بغير واسطة ، وروى ابن عمر استثناء العرايا بواسطة زيد بن ثابت ، فإن كانت رواية ابن إسحاق محفوظة احتمال أن يكون ابن عمر حمل الحديث كله عن زيد بن ثابت وكان عنده بعضه بغير واسطة ، واستدل بأحاديث الباب على تحريم بيع الرطب باليابس منه ولو تساوى فى الكيل والوزن لأن الاعتبار بالتساوى إنما يصح حالة الكمال ، والرطب قد ينقص إذا جف عن اليابس نقصاً لا يتقدر وهو قول الجمهور ، وعن أبى حنيفة الاكتفاء بالمساواة حالة الرطوبة ، وخالفه أصحابه فى ذلك لصحة الأحاديث الواردة فى النهى عن ذلك ، وأصرح من ذلك حديث سعد بن أبى وقاص « أن النبى صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال : أينقص الرطب إذا جف ؟ قالوا نعم ، قال : فلا إذا » أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه الترمذى وابن خزيمة وابن حبان والحاكم .

**قوله ( رخص بعد ذلك )** أى بعد النهى عن بيع التمر بالتمر ( فى بيع العرايا ) وهذا من أصرح ما ورد فى الرد على من حمل من الحنفية النهى عن بيع الثمر بالتمر على عموميه ومنع أن يكون بيع العرايا مستثنى منه وزعم أنهما حكمان مختلفان وردا فى سياق واحد ، وكذلك من زعم منهم كما حكاه ابن المنذر عنهم أن بيع العرايا منسوخ بالنهى عن بيع الثمر بالتمر لأن المنسوخ لا يكون بعد الناسخ .

**قوله ( بالرطب أو بالتمر )** كذا عند البخارى ومسلم من رواية عقيل عن الزهرى بلفظ « أو » وهى محتملة أن تكون للتخيير وأن تكون للشك ، وأخرجه النسائى والطبرانى من طريق صالح بن كيسان والبيهقى من طريق الأوزاعى كلاهما عن الزهرى بلفظ « بالرطب وبالتمر ولم يرخص فى غير ذلك » هكذا ذكره

بالواو ، وهذا يؤيد كون « أو » بمعنى التخيير لا الشك ، بخلاف ما جزم به النووى . وكذلك أخرجه أبو داود من طريق الزهرى أيضاً عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وإسناده صحيح ، وليس هو اختلافاً على الزهرى فإن ابن وهب رواه عن يونس عن الزهرى بالإسنادين أخرجهما النسائى وفرقهما ، وإذا ثبتت هذه الرواية كانت فيها حجة للوجه الصائر إلى جواز بيع الرطب المخروص على رءوس النخل بالرطب المخروص أيضاً على الأرض وهو رأى ابن خيران من الشافعية ، وقيل لا يجوز وهو رأى الاصطخرى وصححه جماعة ، وقيل إن كانا نوعاً واحداً لم يجز إذ لا حاجة إليه ، وإن كانا نوعين جاز وهو رأى أبى إسحاق وصححه ابن أبى عسرون ، وهذا كله فيما إذا كان أحدهما على النخل والآخر على الأرض ، وقيل ومثله ما إذا كانا معاً على النخل ، وقيل إن محله فيما إذا كانا نوعين ، وفي ذلك فروع أخر يطول ذكرها . وصرح الماوردى بلحاق البسر في ذلك بالرطب .

**قوله (بيع التمر)** بالثلثة وتحريك الميم ، وفي رواية مسلم « ثمر النخل » وهو المراد هنا ، وليس المراد التمر من غير النخل فإنه يجوز بيعه بالتمر بالثلثة والسكون ، وإنما وقع النهى عن الرطب بالتمر لكونه متفاضلاً من جنسه .

**قوله (كيلا)** يأتي الكلام عليه في الحديث الذى بعده .

**قوله (وبيع الكرم بالزبيب كيلا)** في رواية مسلم « وبيع العنب بالزبيب كيلا » والكرم بفتح الكاف وسكون الراء هو شجر العنب والمراد منه هنا نفس العنب كما أوضحته رواية مسلم ، وفيه جواز تسمية العنب كرمًا ، وقد ورد النهى عنه كما سيأتى الكلام عليه في الأدب ، ويجمع بينهما بحمل النهى على التنزيه ويكون ذكره هنا لبيان الجواز ، وهذا كله بناء على أن تفسير المزبنة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى تقدير كونه موقوفاً فلا حجة على الجواز فيحمل النهى على حقيقته . واختلف السلف : هل يلحق العنب أو غيره بالرطب في العرايا ؟ فقيل : لا ، وهو قول أهل الظاهر واختاره بعض الشافعية منهم المحب الطبري ، وقيل : يلحق العنب خاصة وهو مشهور مذهب الشافعى ، وقيل : يلحق كل ما يدخر وهو قول المالكية ، وقيل : يلحق كل ثمرة وهو منقول عن الشافعى أيضاً .

**قوله (عن داود بن الحصين)** هو المدنى ، وكلهم مدنيون إلا شيخ البخارى ، وليس الداود ولا لشيخه في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في الباب الذى يليه ، وشيخه هو أبو سفيان مولى ابن أبى أحمد ، ووقع في رواية مسلم « أن أبا سفيان أخبره أنه سمع أبا سعيد » وأبو سفيان مشهور بكنيته حتى قال النووى تبعاً لغيره لا يعرف اسمه ، وسبقهم إلى ذلك أبو أحمد الحاكم في الكنى لكن حكى أبو داود في السنن في روايته لهذا الحديث عن القعنبي شيخه فيه أن اسمه قرمان ، وابن أبى أحمد هو عبد الله بن أبى أحمد ابن جحش الأسدى ابن أخى زينب بنت جحش أم المؤمنين ، وحكى الواقدي أن أبا سفيان كان مولى لبنى عبد الأشهل وكان يجالس عبد الله بن أبى أحمد فنسب إليه .

**قوله ( والمزبنة اشتراء التمر بالتمر على رءوس النخل )** زاد ابن مهدي عن مالك عند الإسماعيلي « كيلا » وهو موافق لحديث ابن عمر الذى قبله ، وذكر الكيل ليس بقيد في هذه الصورة بل لأنه صورة المبايعات التى وقعت إذ ذاك فلا مفهوم له لخروجه على سبب أوله مفهوم ، لكنه مفهوم الموافقة لأن المسكوت

عنه أولى بالمنع من المنطوق ، ويستفاد منه أن معيار التمر والزبيب الكيل ، وزاد مسلم في آخر حديث أبي سعيد « والمحاقة كراء الأرض » وكذا هو في الموطأ .

قوله ( عن الشيباني ) هو أبو إسحاق ، ووقع في رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن أبي معاوية « حدثنا الشيباني » وسأى الكلام عن المحاقة في « باب بيع المخاضرة » ووقع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي سعيد عقب هذا الحديث مثله ، والمزابة في النخل والمحاقة في الزرع .

قوله ( أرخص لصاحب العريّة ) بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد التحتانية الجمع عرايا ؛ وقد ذكرنا تفسيرها لغة .

قوله ( أن يبيعها بخرصها ) زاد الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن المعنى شيخ البخاري فيه « كيلا » ومثله للمصنف من رواية موسى بن عقبة عن نافع ، وسأى بعد باب . ورواه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك فقال بخرصها من التمر ، ونحوه للمصنف من رواية يحيى بن سعيد عن نافع في كتاب الشرب ، ولمسلم من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد بلفظ « رخص في العريّة يأخذها أهل البيت بخرصها تمرأً يأكلونها رطباً » ومن طريق الليث عن يحيى بن سعيد بلفظ « رخص في بيع العريّة بخرصها تمرأً » قال يحيى : العريّة أن يشتري الرجل تمر النخلات بطعام أهله رطباً بخرصها تمرأً ، وهذه الرواية تبين أن في رواية سليمان إدراجاً ، وأخرجه الطبراني من طريق حماد بن سلمة عن أيوب وعبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « رخص في العرايا ، النخلة والنخلتان يوهبان للرجل فيبيعهما بخرصهما تمرأً » زاد فيه « يوهبان للرجل » وليس بقيد عند الجمهور كما سأى شرحه بعد باب .

### باب بَيْعِ الثَّمَرِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ بِالذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ

٢١٣٢- نا يحيى بن سليمان قال نا ابن وهب قال أخبرني ابن جريج عن عطاء وأبي الزبير عن جابر قال : نهى النبي صلى الله عليه عن بيع الثمر حتى يطيب ، ولا يباع شيء منه إلا بالدينار والدرهم ، إلا العرايا . [٢١٨٩]

٢١٣٣- نا عبد الله بن عبد الوهاب قال سمعت مالكا وسأله عبيد الله بن الربيع : أحدثك داود عن أبي سفيان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق؟ قال : نعم . [٢١٩٠]

[الحديث ٢١٩٠- طرفة في: ٢٣٨٢]

٢١٣٤- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال قال يحيى بن سعيد سمعت بشيراً قال سمعت سهل بن أبي حثمة : أن رسول الله صلى الله عليه نهى عن بيع الثمر بالتمر ، ورخص في العريّة أن تباع بخرصها يأكلها أهلها رطباً - وقال سفيان مرة أخرى : إلا أنه رخص في العريّة [٢١٩١]

بيعها أهلها بخرصها يأكلونها رطباً - قال: هو سواء. قال سفيان فقلت ليحيى وأنا غلام: إن أهل مكة يقولون: إن النبي صلى الله عليه رخص في بيع العرايا. فقال: وما يدري أهل مكة؟ قلت: إنهم يروونه عن جابر. فسكت. قال سفيان: إنما أردت أن جابراً من أهل المدينة. قيل لسفيان: وليس فيه نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه؟ قال: لا.

[الحديث ٢١٩١ - طرفه في: ٢٣٨٤].

**قوله (باب بيع الثمر) بفتح المثلثة والميم (على رؤوس النخل) أى بعد أن يطيب . وقوله « بالذهب أو الفضة » اتبع فيه ظاهر الحديث وسيأتي البحث فيه .**

**قوله (عن عطاء) هو ابن أبي رباح ، وأبو الزبير هو محمد بن مسلم ، كذا جمع بينهما ابن وهب ، وتابعه أبو عاصم عند مسلم ويحيى بن أيوب عند الطحاوى ، وكلاهما عن ابن جريج ، ورواه ابن عينة عند مسلم عن ابن جريج عن عطاء وحده ، ووقع في روايته عن ابن جريج « أخبرني عطاء » .**

**قوله (عن جابر) في رواية أبي عاصم المذكورة « أنهما سمعا جابر بن عبد الله » .**

**قوله (عن بيع الثمر) بفتح المثلثة أى الرطب .**

**قوله (حتى يطيب) في رواية ابن عينة « حتى يبدو صلاحه » وسيأتي تفسيره بعد باب .**

**قوله (ولا يباع شيء منه إلا بالدينار والدرهم) قال ابن بطال : إنما اقتصر على الذهب والفضة لأنهما جل ما يتعامل به الناس ، وإلا فلا خلاف بين الأمة في جواز بيعه بالعروض يعنى بشرطه .**

**قوله (إلا العرايا) زاد يحيى بن أيوب في روايته « فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيها » أى فيجوز بيع الرطب فيها بعد أن يخرص ويعرف قدره بقدر ذلك من الثمر كما سيأتي البحث فيه ، قال ابن المنذر : ادعى الكوفيون أن بيع العرايا منسوخ بنبيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر بالتمر وهذا مردود لأن الذى روى النهى عن بيع الثمر بالتمر هو الذى روى الرخصة في العرايا فأثبت النهى والرخصة معاً . قلت : ورواية سالم الماضية في الباب الذى قبله تدل على أن الرخصة في بيع العرايا وقع بعد النهى عن بيع الثمر بالتمر ، ولفظه عن ابن عمر مرفوعاً « ولا تبيعوا الثمر بالتمر » قال : وعن زيد بن ثابت « أنه صلى الله عليه وسلم رخص بعد ذلك في بيع العرية » وهذا هو الذى يقتضيه لفظ الرخصة فإنها تكون بعد منع ، وكذلك بقية الأحاديث التى وقع فيها استثناء العرايا بعد ذكر بيع الثمر بالتمر ، وقد قدمت إيضاح ذلك .**

**قوله (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) هو الحنبل بفتح المهملة والجيم ثم موحدة ، بصرى مشهور .**

**قوله (سمعت مالكا إلخ) فيه إطلاق السماع على ما قرئ على الشيخ فأقر به ، وقد استقر الاصطلاح على أن السماع مخصوص بما حدث به الشيخ لفظاً .**

**قوله (وسأله عبيد الله) هو بالتصغير ، والربيع أبوه هو حاجب المنصور وهو والد الفضل وزير**

الرشيد .

قوله ( رخص ) كذا للأكثر بالتشديد وللكشميني « أرخص » .

قوله ( في بيع العرايا ) أى في بيع ثمر العرايا لأن العرية هى النخلة والعرايا جمع عرية كما تقدم ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

قوله ( في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق ) شك من الراوى ، بَيَّن مسلم فى روايته أن الشك فيه من داود بن الحصين ، وللمصنف فى آخر الشرب من وجه آخر عن مالك مثله ، وذكر ابن التين تبعاً لغيره أن داود تفرد بهذا الإسناد قال : وما رواه عنه إلا مالك بن أنس . والوسق ستون صاعاً ، وقد تقدم بيانه فى كتاب الزكاة ، وقد اعتبر من قال بجواز بيع العرايا بمفهوم هذا العدد ومنعوا ما زاد عليه ، واختلفوا فى جواز الخمسة لأجل الشك المذكور ، والخلاف عند المالكية والشافعية ، والراجح عند المالكية الجواز فى الخمسة فما دونها ، وعند الشافعية الجواز فيما دون الخمسة ولا يجوز فى الخمسة ، وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر ، فأخذ المنع أن الأصل التحريم وبيع العرايا رخصة ، فيؤخذ منه بما يتحقق منه الجواز ويلغى ما وقع فيه الشك . وسبب الخلاف أن النهى عن بيع المزبنة هل ورد متقدماً ثم وقعت الرخصة فى العرايا ، أو النهى عن بيع المزبنة وقع مقروناً بالرخصة فى بيع العرايا ؟ فعلى الأول لا يجوز فى الخمسة للشك فى رفع التحريم ، وعلى الثانى يجوز للشك فى قدر التحريم ، ويرجح الأول رواية سالم المذكورة فى الباب قبله . واحتج بعض المالكية بأن لفظة « دون » صالحة لجميع ما تحت الخمسة ، فلو عملنا بها للزم رفع هذه الرخصة ، وتعقب بأن العمل بها ممكن بأن يحمل على أقل ما تصدق عليه وهو المفتى به فى مذهب الشافعى ، وقد روى الترمذى حديث الباب من طريق زيد بن الحباب عن مالك بالفظ « أرخص فى بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق » ولم يتردد فى ذلك ، وزعم المازرى أن ابن المنذر ذهب إلى تحديد ذلك بأربعة أوسق لوروده فى حديث جابر من غير شك فيه فتعين طرح الرواية التى وقع فيها الشك والأخذ بالرواية المثبته ، قال : وألزم المزنى الشافعى القول به اهـ ، وفيما نقله نظر ، أما ابن المنذر فليس فى شيء من كتبه ما نقله عنه وإنما فيه ترجيح القول بالصائر إلى أن الخمسة لا تجوز وإنما يجوز ما دونها ، وهو الذى ألزم المزنى أن يقول به الشافعى كما هو بين من كلامه ، وقد حكى ابن عبد البر هذا القول عن قوم قال : واحتجوا بحديث جابر ، ثم قال : ولا خلاف بين الشافعى ومالك ومن اتبعهما فى جواز العرايا فى أكثر من أربعة أوسق مما لم يبلغ خمسة أوسق ولم يثبت عندهم حديث جابر . قلت : حديث جابر الذى أشار إليه أخرجه الشافعى وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم أخرجه كلهم من طريق ابن إسحاق « حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع ابن حبان عن جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين أذن لأصحاب العرايا أن يبيعوها بخرصها يقول : الوسق والوسقين والثلاثة والأربع » لفظ أحمد ، وترجم عليه ابن حبان « الاحتياط أن لا يزيد على أربعة أوسق » وهذا الذى قاله يتعين المصير إليه ، وأما جعله حداً لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح ، واحتج بعضهم لمالك بقول سهل بن أبى حشمة « إن العرية تكون ثلاثة أوسق أو أربعة أو خمسة » وسيأتى ذكره فى الباب الذى يليه ، ولا حجة فيه لأنه موقوف . ومن فروع هذه المسألة ما لو زاد فى صفقة على خمسة أوسق فإن البيع يبطل فى الجميع . وخرج بعض الشافعية من جواز تفريق الصفقة أنه يجوز ، وهو بعيد لوضوح الفرق ، ولو باع ما دون خمسة أوسق فى صفقة ثم باع مثلها البائع بعينه للمشتري بعينه فى صفقة أخرى جاز

عند الشافعية على الأصح ، ومنعه أحمد وأهل الظاهر ، والله أعلم .

**قوله ( قال نعم )** القائل هو مالك ، وكذلك أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى قال « قلت لمالك أحدئك داود » فذكره وقال في آخره « نعم » وهذا التحمل يسمى عرض السماع ، وكان مالك يختاره على التحديث من لفظه . واختلف أهل الحديث هل يشترط أن يقول الشيخ « نعم » أم « لا » والصحيح أن سكوته ينزل منزلة لإقراره إذا كان عارفاً ولم يمنعه مانع ، وإذا قال نعم فهو أولى بلا نزاع .

**قوله ( سفيان )** هو ابن عيينة .

**قوله ( قال يحيى بن سعيد )** هو الأنصارى ، وسيأتى فى آخر الباب ما يدل على أن سفيان صرح بتحديث يحيى بن سعيد له به وهو السر فى إيراد الحكاية المذكورة .

**قوله ( سمعت بشيراً )** بالموحدة والمعجمة مصغراً ، وهو ابن يسار بالتحثانية ثم المهمله مخففاً الأنصارى .

**قوله ( سمعت سهل بن أبي حثمة )** زاد الوليد بن كثير عند مسلم عن بشير بن يسار أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حثمة حدثاه ، ولمسلم من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم سهل بن أبي حثمة .

**قوله ( أن تبعاً بخوصها )** هو بفتح الخاء المعجمة وأشار ابن التين إلى جواز كسرها ، وجزم ابن العربى بالكسر وأنكر الفتح ، وجوزهما النووى وقال الفتح أشهر ، قال : ومعناه تقدير ما فيها : إذا صار تمرأ ، فمن فتح قال هو اسم الفعل ، ومن كسر قال هو اسم للشئ المخروص اهـ . والخرص هو التخمين والحدس ، وسيأتى الكلام عليه فى الباب الذى يليه فى تفسير العرايا .

**قوله ( وقال سفيان مرة أخرى إلخ )** هو كلام على بن عبد الله ، والغرض أن ابن عيينة حدثهم به مرتين على لفظين والمعنى واحد ، وإليه الإشارة بقوله « هو سواء » أى المعنى واحد .

**قوله ( قال سفيان )** أى بالإسناد المذكور ( فقلت ليحيى ) أى ابن سعيد لما حدثه به .

**قوله ( وأنا غلام )** جملة حالية ، والغرض الإشارة إلى قدم طلبه وتقدم فطنته وأنه كان فى سن الصبا يناظر شيوخه ويباحثهم .

**قوله ( رخص لهم فى بيع العرايا )** محل الخلاف بين رواية يحيى بن سعيد وزواية أهل مكة أن يحيى ابن سعيد قيد الرخصة فى بيع العرايا بالخرص وأن يأكلها أهلها رطباً . وأما ابن عيينة فى روايته عن أهل مكة فأطلق الرخصة فى بيع العرايا ولم يقيد بها بشئ مما ذكر .

**قوله ( قلت إنهم يروونه عن جابر )** فى رواية أحمد فى مسنده عن سفيان « قلت أخبرهم عطاء أنه سمع من جابر » . قلت : ورواية ابن عيينة كذلك عن ابن جريج عن عطاء عن جابر تقدمت الإشارة إليها وأنها تأتى فى كتاب الشرب ، وهى على الإطلاق كما فى روايته التى فى أول الباب .

**قوله ( قال سفيان )** أى بالإسناد المذكور ( إنما أردت ) أى الحامل لى على قولى ليحيى بن سعيد « إنهم يروونه عن جابر » ( أن جابراً من أهل المدينة ) فيرجع الحديث إلى أهل المدينة ، وكان ليحيى ابن سعيد أن يقول له : وأهل المدينة رووا أيضاً فيه التقييد فيحمل المطلق على المقيد حتى يقوم الدليل على

العمل بالإطلاق ، والتقيد بالحرص زيادة حافظ فتعين المصير إليها . وأما التقيد بالأكل كالذى يظهر أنه لبيان الواقع لا أنه قيد ، وسيأتى عن أبى عبيد أنه شرطه والله أعلم .

قوله ( قيل لسفيان ) لم أقف على تسمية القائل .

قوله ( أليس فيه ) أى فى الحديث المذكور ( نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ؟ قال لا ) أى ليس هو فى حديث سهل بن أبى حشمة ، وإن كان هو صحيحاً من رواية غيره ، وسيأتى بعد باب . وقد حدث به عبد الجبار بن العلاء عن سفيان فى حديث الباب بهذا اللفظ الذى نفاه سفيان ، وحكى الإسماعيلي عن ابن صاعد أنه أشار إلى أنه وهم فيه . قلت . قد أخرجه النسائي عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الزهرى عن سفيان كذلك ، فظهر أن عبد الجبار لم ينفرد بذلك .

### باب تفسير العرايا

وقال مالك : العريّة أن يُعري الرجل الرجل النخلة ثم يتأذى بدخوله عليه فرخص له أن يشتريها منه بتمر .

وقال ابن إدريس : العريّة لا تكون إلا بالكيل من التمر يداً بيد ، لا تكون بالجزاف . ومما يقويه قول سهل بن أبى حشمة : بالأوسق الموصقة . وقال ابن إسحق فى حديثه عن نافع عن ابن عمر : كانت العرايا أن يُعري الرجل فى ماله النخلة والنخلتين . وقال يزيد عن سفيان بن حسين : العرايا نخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها ، رخص لهم أن يبيعوها بما شاؤوا من التمر . وقال يزيد عن سفيان بن حسين : العرايا هي النخل .

٢١٣٥ - نا محمد قال أنا عبد الله قال أنا موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن زيد [٢١٩٢] ابن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه رخص فى العرايا أن تباع بخرصها كيلاً . قال موسى بن عقبة : والعرايا نخلات معلومات يأتيها فيشتريها .

قوله ( باب تفسير العرايا ) هى جمع عرية وهى عطية ثمر النخل دون الرقبة ، كان العرب فى الجذب يتطوع أهل النخل بذلك على من لا ثمر له كما يتطوع صاحب الشاة أو الإبل بالمنحة وهى عطية اللبن دون الرقبة ، قال حسان بن ثابت فيما ذكر ابن التين - وقال غيره هى لسويد بن الصلت : -

ليست بسنهاء ولا رحيبة ولكن عرايا فى السنين الجوائح

ومعنى « سنهاء » أن تحمل سنة دون سنة ، و « الرحيبة » التى تدعم حين تميل من الضعف ، والعريّة فعيلة بمعنى مفعولة أو فاعلة ، يقال : عرى النخل بفتح العين والراء بالتعدية يعروها إذا أفردتها عن غيرها ، بأن أعطاها لآخر على سبيل المنحة ليأكل ثمرها وتبقى رقبتها لمعطيها ، ويقال عريت النخل بفتح العين وكسر



الراء تعرى على أنه قاصر فكأنها عريت عن حكم أخراتها واستثبتت بالعطية ، واختلف في المراد بها شرعاً .  
**قوله ( وقال مالك : العرية أن يعرى الرجل الرجل النخلة )** أى يهبها له أو يهب له ثمرها ( ثم يتأذى بدخوله عليه فرخص له ) أى للواهب ( أن يشتريها ) أى يشتري رطبها ( منه ) أى من الموهوبة له ( بتمر ) أى يابس ، وهذا التعليق وصله ابن عبد البر من طريق ابن وهب عن مالك ، وروى الطحاوى من طريق ابن نافع عن مالك أن العرية النخلة للرجل في حائط غيره ، وكانت العادة أنهم يخرجون بأهلهم في وقت الثمار إلى البساتين فيكره صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه فيقول له : أنا أعطيك بخرص نخلتك تمرأ فرخص له في ذلك ، ومن شرط العرية عند مالك أنها لا تكون بهذه المعاملة إلا مع المعرى خاصة لما يدخل على المالك من الضرر بدخول حائطه ، أو ليدفع الضرر عن الآخر بقيام صاحب النخل بالسقى والكلف . ومن شرطها أن يكون البيع بعد بدو الصلاح . وأن يكون بتمر مؤجل . وخالفه الشافعي في الشرط الأخير فقال : يشترط التقابض .

**قوله ( وقال ابن إدريس : العرية لا تكون إلا بالكيل من التمر يداً بيد ، ولا تكون بالجزاف )** ابن إدريس هذا رجح ابن التين أنه عبد الله الأودى الكوفي ، وتردد ابن بطلال ثم السبكي في « شرح المذهب » وجزم المزى في « التهذيب » بأنه الشافعي ، والذي في « الأم للشافعي » وذكره عنه البيهقي في « المعرفة » من طريق الربيع عنه قال : العرايا أن يشتري الرجل ثمر النخلة فأكثر بخرصه من التمر ، بأن يخرص الرطب ثم يقدر كم ينقص إذا ييس ثم يشتري بخرصه تمرأ ، فإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد البيع انتهى . وهذا وإن غاير ما علقه البخارى لفظاً فهو يوافقه في المعنى لأن محصلهما أن لا يكون جزافاً ولا نسيئة ، وقد جاء عن الشافعي بلفظ آخر قرأته بخط أبى على الصدفي بهامش نسخه قال : لفظ الشافعي ولا تتباع العرية بالتمر إلا أن تخرص العرية كما يخرص المعشر فيقال : فيها الآن كذا وكذا من الرطب ، فإذا ييس كان كذا وكذا ، فيدفع من التمر بكيله خرصاً ويقبض النخلة بثمرها قبل أن يتفرقا ، فإن تفرقا قبل قبضها فسد .

**قوله ( وما يقويه )** أى قول الشافعي بأن لا يكون جزافاً قول سهل بن أبي حثمة « بالأوسق الموسقة » وقول سهل هذا أخرجه الطبري من طريق الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن سهل موقوفاً ولفظه « لا يباع الثمر في رموس النخل بالأوساق الموسقة إلا أوسقاً ثلاثة أو أربعة أو خمسة يأكلها الناس » وما ذكره المصنف عن الشافعي هو شرط العرية عند أصحابه ، وضابط العرية عندهم أنها بيع رطب في نخل يكون خرصه إذا صار تمرأ أقل من خمسة أوسق بنظيره في الكيل من التمر مع التقابض في المجلس . وقال ابن التين : احتجاج البخارى لابن إدريس بقول سهل بالأوسق الموسقة لا دليل فيه ، لأنها لا تكون مؤجلة ، وإنما يشهد له قول سفيان بن حسين يعنى الآتى . قلت : لعله أراد أن مجموع ما أورده بعد قول ابن إدريس يقوى قول ابن إدريس . ثم إن صور العرية كثيرة : منها أن يقول الرجل لصاحب حائط : بغنى ثمر نخلات بأعيانها بخرصها من التمر . فيخرصها ويبيعه ويقبض منه التمر ويسلم إليه النخلات بالتخلية فينتفع برطبها . ومنها أن يهب صاحب الحائط لرجل نخلات أو ثمر نخلات معلومة من حائطه ، ثم يتضرر بدخوله عليه فيخرصها ويشتري منه رطبها بقدر خرصه بتمر يعجله له . ومنها أن يهب إياها فيتضرر الموهوب له بانتظار صيرورة الرطب تمرأ ولا يجب أكلها رطباً لاحتياجه إلى التمر فيبيع ذلك الرطب بخرصه من الواهب أو من غيره بتمر

يأخذه معجلاً . ومنها أن يبيع الرجل تمر حائطه بعد بدو صلاحه ، ويستثنى منه نخلات معلومة يبقيا لنفسه أو لعياله وهي التي عني له عن خرصها في الصدقة ، وسميت عرايا لأنها أعريت من أن تخرص في الصدقة فرخص لأهل الحاجة الذين لا نقد لهم وعندهم فضول من تمر قوتهم أن يبتاعوا بذلك التمر من رطب تلك النخلات بخرصها . ومما يطلق عليه اسم عرية أن يعري رجلاً تمر نخلات يبيع له أكلها والتصرف فيها ، وهذه هبة مخصوصة . ومنها أن يعري عامل الصدقة لصاحب الحائط من حائطه نخلات معلومة لا يخرصها في الصدقة . وهاتان الصورتان من العرايا لا يبيع فيها . وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور ، وقصر مالك العرية في البيع على الصورة الثانية ، وقصرها أبو عبيد على الصورة الأخيرة من صور البيع وزاد أنه رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا يشتروه لتجارة ولا ادخار . ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العر الهبة ، وهو أن يعري الرجل تمر نخلة من نخله ولا يسلم ذلك له ثم يبدو له في ارتجاع تلك الهبة فرخص أن يحتبس ذلك ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب بخرصه تمرأً ، وحمله على ذلك أخذه بعموم النهي عن بيع الثمر بالتمر ، وتعقب بالتصريح باستثناء العرايا في حديث ابن عمر كما تقدم وفي حديث غيره . وحكى الطحاوي عن عيسى بن أبان من أصحابهم أن معنى الرخصة أن الذي وهبت له العرية لم يملكها لأن الهبة لا تملك إلا بالقبض ، فلما جاز له أن يعطي بدلها تمرأً وهو لم يملك المبدل منه حتى يستحق البديل كان ذلك مستثنى وكان رخصة . وقال الطحاوي : بل معنى الرخصة فيه أن المرء مأمور بإمضاء ما وعد به ويعطي بدله ولو لم يكن واجباً عليه ، فلما أذن له أن يحتبس ما وعد به ويعطي بدله ولا يكون في حكم من أخلف وعده ظهر بذلك معنى الرخصة ، واحتج لمذهبه بأشياء تدل على أن العرية العطية . ولا حجة في شيء منها لأنه لا يلزم من كون أصل العرية العطية أن لا تطلق العرية شرعاً على صور أخرى ، قال ابن المنذر : الذي رخص في العرية هو الذي نهى عن بيع الثمر بالتمر في لفظ واحد من رواية جماعة من الصحابة ، قال : ونظير ذلك الإذن في السلم مع قوله صلى الله عليه وسلم « لا تبع ما ليس عندك » قال : فن أجاز السلم مع كونه مستثنى من بيع ما ليس عندك ومنع العرية مع كونها مستثناة من بيع الثمر بالتمر فقد تناقض . وأما حملهم الرخصة على الهبة فبعيد مع تصريح الحديث بالبيع واستثناء العرايا منه ، فلو كان المراد الهبة لما استثنت العرية من البيع ، ولأنه عبر بالرخصة والرخصة لا تكون إلا بعد ممنوع والمنع إنما كان في البيع لا الهبة وبأن الرخصة قيدت بخمسة أوسق أو ما دونها والهبة لا تنقيد لأنهم لم يفرقوا في الرجوع في الهبة بين ذي رحم وغيره ، وبأنه لو كان الرجوع جائزاً فليس إعطاؤه بالتمر بدل الرطب بل هو تجديد هبة أخرى فإن الرجوع لا يجوز فلا يصح تأويلهم .

**قوله ( وقال ابن إسحق في حديثه عن نافع عن ابن عمر « كانت العرايا أن يعري الرجل الرجل في ماله النخلة والنخلتين » )** أما حديث ابن إسحاق عن نافع فوصله الترمذي دون تفسير ابن إسحاق ، وأما تفسيره فوصله أبو داود عنه بلفظ « النخلات » وزاد فيه « فيشق عليه فيبيعها بمثل خرصها » وهذا قريب من الصورة التي قصر مالك العرية عليها .

**قوله ( وقال يزيد )** يعني ابن هارون ( عن سفيان بن حسين : العرايا نخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها فرخص لهم أن يبيعوها بما شاءوا من التمر ) وهذا وصله الإمام أحمد في حديث

سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت مرفوعاً في العرايا قال سفيان بن حسين فذكره ، وهذه إحدى الصور المتقدمة ، واحتج للمالك في قصر العرية على ما ذكره بحديث سهل بن أبي حثمة المذكور في الباب الذي قبله بلفظ « يأكلها أهلها رطباً » فتمسك بقوله « أهلها » والظاهر أنه الذي أعراها ، ويحتمل أن يراد بالأهل من تصير إليه بالشراء ، والأحسن في الجواب أن حديث سهل دل على صورة من صور العرية وليس فيه التعرض لكون غيرها ليس عرية ، وحكى عن الشافعي تقييدها بالمساكين على ما في حديث سفيان بن حسين وهو اختيار المزني ، وأنكر الشيخ أبو حامد نقله عن الشافعي ، ولعل مستند من أثبت ما ذكره الشافعي في « اختلاف الحديث » عن محمود بن لبيد قال « قلت لزيد بن ثابت : ما عراياكم هذه ؟ قال : فلان وأصحابه شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرطب يحضر وليس عندهم ذهب ولا فضة يشترون بها منه وعندهم فضل تمر من قوت سنتهم ، فرخص لهم أن يشتروا العرايا بخرصها من التمر يأكلونها رطباً » قال الشافعي : وحديث سفيان يدل لهذا ، فإن قوله « يأكله أهلها رطباً » يشعر بأن المشتري العرية يشتريها ليأكلها وأنه ليس له رطب يأكله غيرها ، ولو كان المرخص له في ذلك صاحب الحائط يعني كما قال مالك لكان لصاحب الحائط في حائطه من الرطب ما يأكله غيرها ولم يفتقر إلى بيع العرية . وقال ابن المنذر : هذا الكلام لا أعرف أحداً ذكره غير الشافعي ، وقال السبكي : هذا الحديث لم يذكر الشافعي إسناده ، وكل من ذكره إنما حكاه عن الشافعي ، ولم يجد البيهقي في « المعرفة » له إسناداً ، قال : ولعل الشافعي أخذه من السير ، يعني سير الواقدي ، قال : وعلى تقدير صحته فليس فيه حجة للتقييد بالفقير لأنه لم يقع في كلام الشارع وإنما ذكره في القصة فيحتمل أن تكون الرخصة وقعت لأجل الحاجة المذكورة ، ويحتمل أن يكون للسؤال فلا يتم الاستدلال مع إطلاق الأحاديث المنصوصة من الشارع . وقد اعتبر هذا القيد الحنبلة مضموماً إلى ما اعتبره مالك ، فعندهم لا تجوز العرية إلا لحاجة صاحب الحائط إلى البيع أو لحاجة المشتري إلى الرطب ، والله أعلم .

**قوله ( حدثنا محمد )** كذا للأكثر غير منسوب ، ووقع في رواية أبي ذر هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك .

**قوله ( قال موسى بن عقبة )** أي بالإسناد المذكور إليه .

**قوله ( والعرايا نخلات معلومات تأتيا فشتريها )** أي تشتري ثمرتها بتمر معلوم ، وكأنه اختصره للعلم به ولم أجده في شيء من الطرق عنه إلا هكذا ، ولعله أراد أن يبين أنها مشتقة من عروت إذا أتيت وترددت إليه لا من العري بمعنى التجرد قاله الكرماني ، وقد تقدم قول يحيى بن سعيد : العرية أن يشتري الرجل ثمر النخلات لطعام أهله رطباً بخرصها تمرأ ، وفي لفظ عنه : أن العرية النخلة تجعل للقوم فيبيعونها بخرصها تمرأ . وقال القرطبي : كان الشافعي اعتمد في تفسير العرية على قول يحيى بن سعيد ، وليس يحيى صحابياً حتى يعتمد عليه مع معارضة رأي غيره له . ثم قال : وتفسير يحيى مرجوح بأنه عين المزبنة المنهى عنها في قصة لا ترهق إليها حاجة أكيدة ولا تندفع بها مفسدة ، فإن المشتري لها بالتمر متمكن من بيع ثمره بعين وشرائه بالعين ما يريد من الرطب ، فإن قال يتعذر هذا ، قيل له فأجز بيع الرطب بالتمر ولو لم يكن الرطب على النخل ، وهو لا يقول بذلك انتهى . والشافعي أقعد باتباع أحاديث هذا الباب من غيره ، فإنها

ناطقة باستثناء العرايا من بيع المزبنة ، وأما إلزامه الأخير فليس بلازم لأنها رخصة وقعت مقيدة بقيد فيتبع القيد وهو كون الرطب على رءوس النخل ، مع أن كثيراً من الشافعية ذهبوا إلى إلحاق الرطب بعد القطع بالرطب على رءوس النخل بالمعنى كما تقدم ، والله أعلم . وكل ما ورد من تفسير العرايا في الأحاديث لا يخالفه الشافعي ، فقد روى أبو داود من طريق عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد وهو أخو يحيى ابن سعيد قال : العرية الرجل يعرى الرجل النخلة ، أو الرجل يستثنى من ماله النخلة يأكلها رطباً فيبيعها تمرأ . وقال أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه « حدثنا وكيع قال سمعنا في تفسير العرية أنها النخلة يرثها الرجل أو يشتريها في بستان الرجل » وإنما يتجه الاعتراض على من تمسك بصورة من الصور الواردة في تفسير العرية ومنع غيرها ، وأما من عمل بها كلها ونظمها في ضابط يجمعها فلا اعتراض عليه ، والله أعلم .

### باب بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا

٢١٣٦- وقال الليث عن أبي الزناد : كان عروة بن الزبير يحدث عن سهل بن أبي حثمة الأنصاري من بني حارثة أنه حدثه عن زيد بن ثابت قال : كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله يتبايعون الثمار فإذا أجد الناس وحضر تقاضيههم قال المبتاع : إنه أصاب الثمر الدمان ، أصابه مراض ، أصابه قشام - عاهات يحتجون بها - فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه لما كثرت عنده الخصومة في ذلك : « فإمّا لا فلا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر » ، كالمشورة يشير بها لكثرة خصومتهم . وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت أن زيد بن ثابت لم يكن يبيع ثمار أرضه حتى تطلع الثريا ، فيتبين الأصفر من الأحمر . [٢١٩٣]

قال أبو عبد الله : رواه علي بن بحر نا حكاه قال نا عنبسة عن زكريا عن أبي الزناد عن عروة عن سهل عن زيد .

٢١٣٧- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، نهى البائع والمبتاع . [٢١٩٤]

٢١٣٨- نا ابن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا حميد الطويل عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه نهى أن تباع ثمرة النخل حتى ترهؤ . قال أبو عبد الله : يعني حتى تحمر . [٢١٩٥]

٢١٣٩- نا مسدد قال نا يحيى بن سعيد عن سليم بن حيان قال نا سعيد بن مينا قال : سمعت جابر بن عبد الله قال : نهى النبي صلى الله عليه وآله عليه أن تباع الثمرة حتى تشفع . فقيل : وما تشفع ؟ قال : تخمار وتصفار ويؤكل منها . [٢١٩٦]

**قوله ( باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها )** يبدو بغير همز أى يظهر ، والثمار بالمثلثة جمع ثمرة بالتحريك وهى أعم من الرطب وغيره ، ولم يجزم بحكم فى المسألة لقوة الخلاف فيها ، وقد اختلف فى ذلك على أقوال : فقيل يبطل مطلقاً وهو قول ابن أبى ليلى والثورى ، ووهم من نقل الإجماع على البطلان . وقيل يجوز مطلقاً ولو شرط التبقية وهو قول يزيد بن أبى حبيب ، ووهم من نقل الإجماع فيه أيضاً . وقيل إن شرط القطع لم يبطل وإلا بطل وهو قول الشافعى وأحمد والجمهور ورواية عن مالك . وقيل يصح إن لم يشترط التبقية والنهى فيه محمول على بيع الثمار قبل أن توجد أصلاً وهو قول أكثر الحنفية . وقيل هو على ظاهره لكن النهى فيه للتنزيه ، وحديث زيد بن ثابت المصدر به الباب يدل للأخير ، وقد يحمل على الثانى . وذكر المصنف فى الباب أربعة أحاديث : الأول حديث زيد بن ثابت .

**قوله ( وقال الليث عن أبى الزناد إلخ )** لم أره موصولاً من طريق الليث ، وقد رواه سعيد بن منصور عن أبى الزناد عن أبيه نحو حديث الليث ولكن بالإسناد الثانى دون الأول ، وأخرجه أبو داود والطحاوى من طريق يونس بن يزيد عن أبى الزناد بالإسناد الأول دون الثانى ، وأخرجه البيهقى من طريق يونس بالإسنادين معاً .

**قوله ( من بنى حارثة )** بالمهمله والمثلثة . وفى هذا الإسناد رواية تابعى عن مثله عن صحابى عن مثله ، والأربعة مدنيون .

**قوله ( فإذا جذ الناس )** بالجيم والذال المعجمة الثقيلة أى قطعوا ثمر النخل ، أى استحق الثمر القطع . وفى رواية أبى ذر عن المستملى والسرخسى « أجذ » بزيادة ألف ومثله النسبى ، قال ابن التين معناه دخلوا فى زمن الجذاذ كأظلم إذا دخل فى الظلام ، والجذاذ صرام النخل وهو قطع ثمرتها وأخذها من الشجر .

**قوله ( وحضر تقاضيه )** بالضاد المعجمة .

**قوله ( قال المبتاع )** أى المشتري .

**قوله ( الدمان )** بفتح المهمله وتخفيف الميم ضبطه أبو عبيد ، وضبطه الخطابى بضم أوله ، قال عياض هما صحیحان والضم رواية القابسى والفتح رواية السرخسى ، قال : ورواها بعضهم بالكسر . وذكره أبو عبيد عن أبى الزناد بلفظ الأدمان زاد فى أوله الألف وفتحها وفتح الدال ، وفسره أبو عبيد بأنه فساد الطلع وتعفنه وسواده . وقال الأصمعى الدمال باللام : العفن . وقال القزاز الدمان : فساد النخل قبل إدراكه ، وإنما يقع ذلك فى الطلع يخرج قلب النخلة أسود معفوناً . ووقع فى رواية يونس الدمار بالراء بدل النون وهو تصحيف كما قاله عياض ، ووجهه غيره بأنه أراد الهلاك كأنه قرأه بفتح أوله .

**قوله ( أصابه مرض )** فى رواية الكشمينى والنسبى « مراض » بكسر أوله للأكثر ، وقال الخطابى بضمه وهو اسم لجميع الأمراض بوزن الصداع والتعال ، وهو داء يقع فى الثمرة قتهلك يقال أمرض إذا وقع فى ماله عاهة ، وزاد الطحاوى فى رواية « أصابه عفن » وهو بالمهمله والفاء المفتوحين .

**قوله ( قشام )** بضم القاف بعدها معجمة خفيفة ، زاد الطحاوى فى روايته « والقشام شئ يصيبه حتى لا يرطب » وقال الأصمعى : هو أن ينتقص ثمر النخل قبل أن يصير بلحاً ، وقيل هو أكال يقع فى الثمر .

**قوله (عاهات)** جمع عاهة وهو بدل من المذكورات أولاً ، والعاهة العيب والآفة ، والمراد بها هنا ما يصيب الثمر مما ذكر .

**قوله (فإما لا)** أصلها إن الشرطية وما زائدة فأدغمت ، قال ابن الأنباري : هي مثل قوله ﴿ فإما ترين من البشر أحداً ﴾ فاكنتي بلفظه عن الفعل ، وهو نظير قولهم : من أكرمني أكرمته ومن لا ، أي ومن لم يكرمني لم أكرمه ، والمعنى إن لا تفعل كذا فافعل كذا ، وقد نطقت العرب بإمالة لا إمالة خفيفة ، والعامة تشبع إمالتها وهو خطأ .

**قوله (كالمشورة)** بضم المعجمة وسكون الواو ، وسكون المعجمة وفتح الواو لغتان ، فعلى الأول فهي فعولة وعلى الثاني مفعلة . وزعم الحريري أن الإسكان من لحن العامة ، وليس كذلك فقد أثبتها « الجامع » و « الصحاح » و « المحكم » وغيرهم .

**قوله (وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت)** القائل هو أبو الزناد .

**قوله (حتى تطلع الثريا)** أي مع الفجر ، وقد روى أبو داود من طريق عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً قال « إذا طلع النجم صباحاً رفعت العاهة عن كل بلد » وفي رواية أبي حنيفة عن عطاء « رفعت العاهة عن الثمار » والنجم هو الثريا ، وطلوعها صباحاً يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز وابتداء نضج الثمار ؛ فالمعتبر في الحقيقة النضج وطلوع النجم علامة له ، وقد بينه في الحديث بقوله « ويتبين الأصفر من الأحمر » وروى أحمد من طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه « سألت ابن عمر عن بيع الثمار فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة . قلت ومتى ذلك ؟ قال : حتى تطلع الثريا » ووقع في رواية ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة عن أبيه « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ونحن نتبايع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، فسمع خصومة فقال : ما هذا ؟ فذكر الحديث ، فأفاد مع ذكر السبب وقت صدور النهي المذكور .

**قوله (ورواه علي بن بحر)** هو القطان الرازي أحد شيوخ البخاري ، وحكام هو ابن سلم بفتح المهملة وسكون اللام راзи أيضاً ، وعنبسة بسكون النون وفتح الموحدة بعدها مهملة هو ابن سعيد بن الضريس بالضاد المعجمة مصغر ضرس كوفي ولي قضاء الري فعرف بالرازي وقد روى أبو داود حديث الباب من طريق عنبسة بن خالد عن يونس بن يزيد وهو غير هذا ، وقد خفي هذا على أبي علي الصديقي فرأيت بخطه في هامش نسخته ما نصه : حديث عنبسة الذي أخرجه البخاري عن حكام أخرجه الباجي من طريق أبي داود عن أحمد بن صالح عن عنبسة . انتهى . فظن أنهما واحد وليس كذلك بل هما إثنان ، وشيخهما مختلف ، وليس لعنبسة بن سعيد هذا في البخاري سوى هذا الموضع الموقوف ، بخلاف عنبسة بن خالد . وكذا زكريا شيخه وهو ابن خالد الرازي ولا أعرف عنه راوياً غير عنبسة بن سعيد المذكور . وقوله « عن سهل » أي ابن أبي حثمة المتقدم ذكره ، وزيد هو ابن ثابت ، والغرض أن الطريق الأولى عن أبي الزناد ليست غريبة فردة . الحديث الثاني حديث نافع عن ابن عمر بلفظ « نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها » نهى البائع والمشتري . أما البائع فثلاً يأكل مال أخيه بالباطل ، وأما المشتري فثلاً يضيع ماله ويساعد البائع على الباطل . وفيه أيضاً قطع النزاع والتخاصم ، ومقتضاه جواز بيعها بعد بدو الصلاح مطلقاً سواء اشترط الإبقاء

أم لم يشترط ، لأن ما بعد الغاية مخالف لما قبلها ، وقد جعل النهى ممتداً إلى غاية بدو الصلاح ، والمعنى فيه أن تؤمن فيها العاهة وتغلب السلامة فيثق المشتري بحصولها ، بخلاف ما قبل بدو الصلاح فإنه يصدد الغرر . وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أيوب عن نافع فزاد في الحديث « حتى يأمن العاهة » وفي رواية يحيى ابن سعيد عن نافع بلفظ « وتذهب عنه الآفة ببدا صلاحه حمرة وصفرته » وهذا التفسير من قول ابن عمر بينه مسلم في روايته من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر « فقل لابن عمر ما صلاحه ؟ قال : تذهب عاهته » وإلى الفرق بين ما قبل ظهور الصلاح وبعده ذهب الجمهور ، وعن أبي حنيفة إنما يصح بيعها في هذه الحالة بحيث لا يشترط الإبقاء ، فإن شرطه لم يصح البيع . وحكى النووي في « شرح مسلم » عنه أنه أوجب شرط القطع في هذه الصورة ، وتعقب بأن الذي صرح به أصحاب أبي حنيفة أنه صحح البيع حالة الإطلاق قبل بدو الصلاح وبعده ، وأبطله بشرط الإبقاء قبله وبعده ، وأهل مذهبه أعرف به من غيرهم . واختلف السلف في قوله « حتى يبدأ صلاحها » هل المراد به جنس الثمار حتى لو بدأ الصلاح في بستان من البلد مثلاً جاز بيع ثمرة جميع البساتين وإن لم يبدأ الصلاح فيها ، أو لا بد من بدو الصلاح في كل بستان على حدة ، أو لا بد من بدو الصلاح في كل جنس على حدة ، أو في كل شجرة على حدة ؟ على أقوال : الأول قول الليث ، وهو عند المالكية بشرط أن يكون الصلاح متلاحقاً . والثاني قول أحمد ، وعنه رواية كالرابع ، والثالث قول الشافعية . ويمكن أن يؤخذ ذلك من التعبير ببدا الصلاح لأنه دال على الاكتفاء بمسمى الإزهار من غير اشتراط تكامله فيؤخذ منه الاكتفاء بزهر بعض الثمرة وبزهر الشجرة مع حصول المعنى وهو الأمن من العاهة ، ولولا حصول المعنى لكان تسميتها مزهية بأزهار بعضها قد لا يكتفى به لكونه على خلاف الحقيقة ، وأيضاً فلو قيل بإزهار الجميع لأدى إلى فساد الحائظ أو أكثره ، وقد من الله تعالى بكون الثمار لا تطيب دفعة واحدة ليطول زمن التفكه بها . الحديث الثالث حديث أنس .

**قوله ( أخبرنا عبد الله )** هو ابن المبارك .

**قوله ( عن أنس )** سيأتي في الباب الذي يليه من وجه آخر عن حميد قال « حدثنا أنس » .

**قوله ( نهى أن تباع ثمرة النخل )** كذا وقع التقييد بالنخل في هذه الطريق ، وأطلق في غيرها ، ولا فرق في الحكم بين النخل وغيره وإنما ذكر النخل لكونه كان الغالب عندهم .

**قوله ( قال أبو عبد الله : يعني حتى تحمر )** كذا وقع هنا ، وأبو عبد الله هو المصنف . ورواية الإسماعيلي تشعر بأن قائل ذلك هو عبد الله بن المبارك ، فلعل أداة الكنية في روايتنا مزيدة وسيأتي هذا التفسير في الباب الذي يليه في نفس الحديث ، ونذكر فيه من حكى أنه مدرج . الحديث الرابع حديث جابر . **قوله ( حتى تشقق )** بضم أوله من الرباعي يقال أشقق ثمر النخل إشقاقاً إذا احمر أو اصفر ، والاسم الشقق بضم المعجمة وسكون القاف بعدها مهملة ، وذكره مسلم من وجه آخر عن جابر بلفظ « حتى تشقه » فابدل من الحاء هاء لقربها منها .

**قوله ( فقل )** هذا التفسير من قول سعيد بن ميناء راوى الحديث ، بين ذلك أحمد في روايته لهذا الحديث عن بهز بن أسد عن سليم بن حيان أنه هو الذي سأل سعيد بن ميناء عن ذلك فأجابته بذلك ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق بهز ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سليم بن حبان

فقال في روايته « قلت لجابر ما تشقح الخ » فظهر أن السائل عن ذلك هو سعيد ، والذي فسره هو جابر ، وقد أخرج مسلم الحديث من طريق زيد بن أبي أنيسة عن أبي الوليد عن جابر مطولا وفيه « وأن يشتري النخل حتى يشقه ، والإشقاء أن يحمر أو يصفر أو يؤكل منه شيء » وفي آخره « فقال زيد فقلت لعطاء أسمعت جابراً يذكر هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم » وهو يحتمل أن يكون مراده بقوله هذا جميع الحديث فيدخل فيه التفسير ، ويحتمل أن يكون مراده أصل الحديث لا التفسير فيكون التفسير من كلام الراوى ، وقد ظهر من رواية ابن مهدي أنه جابر والله أعلم . وما يقوى كونه مرفوعاً وقوع ذلك في حديث أنس أيضاً ، وفيه دليل على أن المراد يبدو الصلاح قدر زائد على ظهور الثمرة ، وسبب النهى عن ذلك خوف الغرر لكثرة الجوائح فيها ، وقد بين ذلك في حديث أنس الآتى في الباب بعده « فإذا احمرت وأكل منها أمنت العاهة عليها » أى غالباً .

**قوله ( تحمار وتصفار )** قال الخطابي لم يرد بذلك اللون الخالص من الصفرة والحمرة ، وإنما أراد حمرة أو صفرة بكمودة فلذلك قال تحمار وتصفار قال : ولو أراد اللون الخالص لقال تحمر وتصفر ، وقال ابن التين : التشقيح تغير لونها إلى الصفرة والحمرة ، فأراد بقوله تحمار وتصفار ظهور أوائل الحمرة والصفرة قبل أن تشبع ، قال : وإنما يقال تفعال في اللون الغير المتمكن إذا كان يتلون ، وأنكر هذا بعض أهل اللغة وقال : لا فرق بين تحمر وتصفر وتحمار وتصفار ، ويحتمل أن يكون المراد المبالغة في احمرارها واصفرارها ، كما تقرر أن الزيادة تدل على التكثير والمبالغة .

**( تكميل )** : قال الداودى الشارح : قول زيد بن ثابت كالمشورة يشير بها عليهم تأويل من بعض نقلة الحديث ، وعلى تقدير أن يكون من قول زيد بن ثابت فلعن ذلك كان في أول الأمر ثم ورد الجزم بالنهى كما بينه حديث ابن عمر وغيره . قلت : وكأن البخارى استشعر ذلك فرتب أحاديث الباب بحسب ذلك ، فأفاد حديث زيد بن ثابت سبب النهى ، وحديث ابن عمر التصريح بالنهى ، وحديث أنس وجابر بيان الغاية التى ينتهى إليها النهى .

### باب بَيْعِ النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا

٢١٤٠ - نا علي بن الهيثم قال نا معلى بن منصور قال نا هشيم قال نا حميد نا أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه : أنه نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، وعن النخل حتى تزهر . قيل : وما تزهر ؟ قال : تحمار أو تصفار . [٢١٩٧]

**قوله ( باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها )** هذه الترجمة معقودة لبيان حكم بيع الأصول ، والى قبلها لحكم بيع الثمار .

**قوله ( معلى بن منصور )** هو من كبار شيوخ البخارى . وإنما روى عنه فى الجامع بواسطة ، ووقع فى نسخة الصغاني فى آخر الباب « قال أبو عبد الله : كتبت أنا عن معلى بن منصور ، إلا أنى لم أكتب عنه هذا الحديث .



قوله ( حتى يزهي ) يقال زها النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته ، وسيأتي في الباب الذي بعده بلفظ « حتى تزهي » وهو من أزهى يزهي إذا احمر أو اصفر .

قوله ( قيل وما يزهو ) لم يسم السائل عن ذلك في هذه الرواية ولا المسئول ، وقد رواه إسماعيل ابن جعفر كما سيأتي بعد خمسة أبواب عن حميد وفيه « قلنا لأنس : ما زهوها ؟ قال : تحمر » وفي رواية مسلم من هذا الوجه « فقلت لأنس » وكذلك رواه أحمد عن يحيى القطان عن حميد لكن قال « قيل لأنس ما تزهو » .

## ب

إِذَا بَاعَ الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهَا، ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ فَهُوَ مِنَ الْبَائِعِ

[٢١٩٨] ٢١٤١- فَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَنَا مَالِكٌ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ . فَقِيلَ لَهُ : وَمَا تُزْهِي ؟ قَالَ : « حَتَّى تَحْمُرَ » . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ ؟ » .

[٢١٩٩] ٢١٤٢- وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا ابْتِاعَ ثَمَرًا قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهُ، ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ كَانَ مَا أَصَابَهُ عَلَى رَبِّهِ . أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : « لَا تَتْبَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا ، وَلَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ » ..

قوله ( باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع ) جنح البخاري في هذه الترجمة إلى صحة البيع وإن لم يبدو صلاحه ، لكنه جعله قبل الصلاح من ضمان البائع ، ومقتضاه أنه إذا لم يفسد فالبيع صحيح وهو في ذلك متابع للزهري كما أورده عنه في آخر الباب .

قوله ( حتى تزهي ) قال الخطابي : هذه الرواية هي الصواب فلا يقال في النخل تزهو إنما يقال تزهي لا غير ، وأثبت غيره ما نفاه فقال : زها إذا طال واكتمل ، وأزهى إذا احمر واصفر .

قوله ( قيل وما تزهي ) لم يسم السائل في هذه الرواية ولا المسئول أيضاً ، وقد رواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بلفظ « قيل يا رسول الله وما تزهي ؟ قال تحمر » وهكذا أخرجه الطحاوي من طريق يحيى بن أيوب وأبو عوانة من طريق سليمان بن بلال كلاهما عن حميد وظاهره الرفع ورواه إسماعيل بن جعفر وغيره عن حميد موقوفاً على أنس كما تقدم في الباب الذي قبله .

قوله ( فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرايت إذا منع الله الثمرة الحديث ) هكذا صرح مالك برفع هذه الجملة ، وتابعه محمد بن عباد عن الدراوردي عن حميد مقتصراً على هذه الجملة الأخيرة ، وجزم

الدارقطني وغير واحد من الحفاظ بأنه أخطأ فيه ، وبذلك جزم ابن أبي حاتم في « العلل » عن أبيه وأبي زرعة ، والخطأ في رواية عبد العزيز من محمد بن عباد ، فقد رواه إبراهيم بن حمزة عن الدراوردي كرواية إسماعيل ابن جعفر الآتي ذكرها . ورواه معتمر بن سليمان وبشر بن المفضل عن حميد فقال فيه « قال أفرأيت الخ » قال : فلا أدري أنس قال « بم يستحل » أو حدث به عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أخرجه الخطيب في « المدرج » ورواه إسماعيل بن جعفر عن حميد فعطفه على كلام أنس في تفسير قوله « تزهى » وظاهره الوقف ، وأخرجه الجوزقي من طريق يزيد بن هارون والخطيب من طريق أبي خالد الأحمر كلاهما عن حميد بلفظ « قال أنس أ رأيت إن منع الله الثمرة » الحديث ، ورواه ابن المبارك وهشيم كما تقدم آنفاً عن حميد فلم يذكر هذا القدر المختلف فيه ، وتابعهما جماعة من أصحاب حميد عنه على ذلك . قلت : وليس في جميع ما تقدم ما يمنع أن يكون التفسير مرفوعاً ، لأن مع الذي رفعه زيادة على ما عند الذي وقفه ، وليس في رواية الذي وقفه ما ينفي قول من رفعه . وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ما يقوى رواية الرفع في حديث أنس ولفظه « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو بيعت من أخيك ثمراً فأصابته عاهة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ، بم تأخذ مال أخيك بغير حق ؟ » واستدل بهذا على وضع الجوائح في الثمر يشترى بعد بدو صلاحه ثم تصيبه جأحة ، فقال مالك : يضع عنه الثلث ، وقال أحمد وأبو عبيد يضع الجميع ، وقال الشافعي والليث والكوفيون : لا يرجع على البائع بشيء وقالوا إنما ورد وضع الجأحة فيما إذا بيعت الثمرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع فيحمل مطلق الحديث في رواية جابر على ما قيد به في حديث أنس والله أعلم . واستدل الطحاوي بحديث أبي سعيد « أصيب رجل في ثمار ابتاعها فكثر دينه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه . فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال : أخذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك » أخرجه مسلم وأصحاب السنن ، قال : فلما لم يبطل دين الغرماء بذهاب الثمار وفيهم باعها ولم يؤخذ الثمن منهم دل على أن الأمر بوضع الجوائح ليس على عمومها والله أعلم . وقوله « بم يستحل أحدكم مال أخيه ؟ » أي لو تلف الثمر لانتفى في مقابلته العوض فكيف يأكله بغير عوض ؟ وفيه لإجراء الحكم على الغالب ، لأن تطرق التلف إلى ما بدا صلاحه ممكن ، وعدم التطرق إلى ما لم يبد صلاحه ممكن ، فأنيط الحكم بالغالب في الحالتين . قوله ( وقال الليث حدثني يونس إلخ ) هذا التعليق وصله الذهلي في « الزهريات » وقد تقدم الحديث عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل بهذا وأتم منه ، والغرض منه هنا ذكر استنباط الزهري للحكم المترجم به من الحديث .

### باب شراء الطعام إلى أجل

٢١٤٣ - فاعمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال ذكرنا عند إبراهيم [٢٢٠٠] الرهن في السلف فقال : لا بأس به . ثم نا عن الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله اشترى طعاماً من يهودي إلى أجل فرهنه درعه .

قوله ( باب شراء الطعام إلى أجل ) ذكر فيه حديث عائشة في شرائه صلى الله عليه وسلم طعاماً إلى أجل ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الرهن إن شاء الله تعالى .

### باب إذا أراد بيع تمرٍ بتمرٍ خَيْرَ مِنْهُ

٢١٤٤- فاقْتَبِيَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الْمُجِيدِ بْنِ سَهِيلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ [٢٢٠١]  
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ، [٢٢٠٢]  
فَجَاءَهُ بِتَمَرٍ جَنِيْبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟» قَالَ: لَا، وَاللَّهِ يَا  
رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ: «لَا تَفْعَلْ، بَعْ الْجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيْبًا».

[الحديث ٢٢٠١ - أطرافه في: ٢٣٠٢، ٤٢٤٤، ٤٢٤٦، ٧٣٥٠].

[الحديث ٢٢٠٢ - أطرافه في: ٢٣٠٣، ٤٢٤٥، ٤٢٤٧، ٧٣٥١].

قوله (باب إذا أراد بيع تمرٍ بتمرٍ خَيْرَ مِنْهُ) أى ما يصنع لَيْسَ مِنَ الرِّبَا .  
قوله (عن عبد المجيد) بيمين مفتوحة بعدها جيم ، ومن قاله بالمهملة ثم الميم فقد صحف ، وسيأتى  
ذكر ذلك فى الوكالة .

قوله (عن عبد المجيد بن سهل بن عبد الرحمن) زاد فى الوكالة من هذا الوجه «ابن عوف» .  
قوله (عن سعيد بن المسيب) فى رواية سليمان بن بلال عن عبد المجيد «أنه سمع سعيد بن المسيب»  
أخرجه المصنف فى الاعتصام .

قوله (عن أبي سعيد وعن أبي هريرة) فى رواية سليمان «أن أبا سعيد وأبا هريرة حدثاه» قال  
ابن عبد البر : ذكر أبو هريرة لا يوجد فى هذا الحديث إلا لعبد المجيد ، وقد رواه قتادة عن سعيد بن المسيب  
عن أبي سعيد وحده ، وكذلك رواه جماعة من أصحاب أبي سعيد عنه . قلت : رواية قتادة أخرجهما النسائي  
وابن حبان من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه ، ولكن سياقه مغاير لسياق قصة عبد المجيد ، وسياق قتادة  
يشبه سياق عقبة بن عبد الغافر عن أبي سعيد كما سيأتى الإشارة إليه فى الوكالة .

قوله (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً على خيبر) فى رواية سليمان المذكورة «بعث  
أخا بنى عدى من الأنصار إلى خيبر فأمره عليها» وأخرجه أبو عوانة والدارقطني من طريق الدراوردي  
عن عبد المجيد فسماه سواد بن غزيرة ، وهو بفتح السين المهمله وتخفيف الواو وفى آخره دال مهمله ، وغزيرة  
بغين معجمة وزاى وتحتانية ثقيلة بوزن عطية وسيأتى ذكر ذلك فى المغازى فى غزوة خيبر .

قوله (بتمرٍ جنيب) بيمين ونون وتحتانية وموحدة وزن عظيم ، قال مالك : هو الكبيس ، وقال  
الطحاوى : هو الطيب وقيل الصلب وقيل الذى أخرج منه حشفه ورديته ، وقال غيرهم : هو الذى  
لا يخلط بغيره بخلاف الجمع .

قوله (بالصاعين) زاد فى رواية سليمان «من الجمع» وهو بفتح الجيم وسكون الميم التمر المختلط .

**قوله ( بالثلاث )** كذا للأكثر ، وللقاسى بالثلاثة ، وكلاهما جائز لأن الصاع يذكر ويؤنث .

**قوله ( لا تفعل )** زاد سليمان « ولكن مثلاً بمثل » أى بع المثل بالمثل وزاد فى آخره « وكذلك الميزان » وكذا وقع ذكر الميزان فى الطريق التى فى الوكالة أى فى بيع ما يوزن من المقتات بمثله ، قال ابن عبد البر : كل من روى عن عبد المجيد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك . قلت : وفى هذا الحصر نظر لما فى الوكالة ، وهو أمر مجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه كل يقول على أصله : إن كل ما دخله الربا من جهة التفاضل فالكيل والوزن فيه واحد ، ولكن ما كان أصله الكيل لا يباع إلا كيلاً وكذا الوزن ، ثم ما كان أصله الوزن لا يصح أن يباع بالكيل ، بخلاف ما كان أصله الكيل فإن بعضهم يجيز فيه الوزن ويقول إن المائلة تدرك بالوزن فى كل شيء ، قال : وأجمعوا على أن التمر بالتمر لا يجوز بيع بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل ، وسواء فيه الطيب والدون ، وأنه كله على اختلاف أنواعه جنس واحد . قال : وأما سكوت من سكت من الرواة عن فسح البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع إما ذهولاً وإما اكتفاء بأن ذلك معلوم ، وقد ورد الفسخ من طريق أخرى ، كأنه يشير إلى ما أخرجه مسلم من طريق أبى نضرة عن أبى سعيد نحو هذه القصة وفيه « فقال هذا الربا فردوه » قال : ويحتمل تعدد القصة وأن القصة التى لم يقع فيها الرد كانت قبل تحريم ربا الفضل والله أعلم . وفى الحديث قيام عذر من لا يعلم التحريم حتى يعلمه ، وفيه جواز الرق بالنفس وترك الحمل على النفس لاختيار أكل الطيب على الردىء خلافاً لمن منع ذلك من المتزهدين . واستدل به على جواز بيع العينة وهو أن يبيع السلعة من رجل بنقد ثم يشتريها منه بأقل من الثمن لأنه لم يخص بقوله « ثم اشتر بالدراهم جنيهاً » غير الذى باع له الجمع ، وتعقب بأنه مطلق والمطلق لا يشمل ولكن يشيع فإذا عمل به فى صورة سقط الاحتجاج به فيما عداها ، ولا يصح الاستدلال به على جواز الشراء ممن باعه تلك السلعة بعينها . وقيل إن وجه الاستدلال به لذلك من جهة ترك الاستفصال ، ولا يخفى ما فيه . وقال القرطبي : استدل بهذا الحديث من لم يقل بسد الذرائع ، لأن بعض صور هذا البيع يؤدي إلى بيع التمر بالتمر متفاضلاً ويكون الثمن لغراً ، قال : ولا حجة فى هذا الحديث لأنه لم ينص على جواز شراء التمر الثانى ممن باعه التمر الأول ، ولا يتناول ظاهر السياق بعمومه بل بإطلاقه والمطلق يحتمل التقييد إجمالاً فوجب الاستفسار ، وإذا كان كذلك فتقييده بأدنى دليل كاف ، وقد دل الدليل على سد الذرائع فلتكن هذه الصورة ممنوعة . واستدل بعضهم على الجواز بما أخرجه سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين « أن عمر خطب فقال : إن الدرهم بالدرهم سواء بسواء يدا بيد ، فقال له ابن عوف : فنعطى الجنيب ونأخذ غيره ؟ قال : لا ، ولكن ابتع بهذا عرضاً فإذا قبضته وكان له فيه نية فاهضم ما شئت وخذ أى نقد شئت » . واستدل أيضاً بالاتفاق على أن من باع السلعة التى اشتراها ممن اشتراها منه بعد مدة فالبيع صحيح فلا فرق بين التعجيل فى ذلك والتأجيل ، فدل على أن المعتبر فى ذلك وجود الشرط فى أصل العقد وعدمه ، فإن تشارطاً على ذلك فى نفس العقد فهو باطل ، أو قبله ثم وقع العقد بغير شرط فهو صحيح ، ولا يخفى الورع . وقال بعضهم : ولا يضر إرادة الشراء إذا كان بغير شرط ، وهو كمن أراد أن يزن بامرأة ثم عدل عن ذلك فخطبها وتزوجها فإنه عدل عن الحرام إلى الحلال بكلمة الله التى أباحها ، وكذلك البيع والله أعلم . وفى الحديث جواز اختيار طيب الطعام ، وجواز الوكالة فى البيع وغيره . وفيه أن البيوع الفاسدة ترد ، وفيه حجة على من قال إن

بيع الربا جائز بأصله من حيث أنه بيع ، ممنوع بوصفه من حيث أنه ربا ، فعلى هذا يسقط الربا ويصح البيع قاله القرطبي ، قال : ووجه الرد أنه لو كان كذلك لما رد النبي صلى الله عليه وسلم هذه الصفقة ، وأمره برد الزيادة على الصاع .

ب

قَبْضُ مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ ، أَوْ أَرْضًا مَزْرُوعَةً ، أَوْ بِإِجَارَةٍ

[٢٢٠٣] ٢١٤٥ - قال أبو عبد الله : وقال لي إبراهيم أنا هشام قال أنا ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة يُخبر عن نافع مولى ابن عمر : أيما نخل بيعت قد أُبْرَتْ لم يذكر الثمر فالثمر للذي أُرْبَاهَا ، وكذلك العبد والحرث ، سَمِيَ لَهُ نَافِعٌ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثُ .

[الحديث ٢٢٠٣ - أطرافه في : ٢٢٠٤ ، ٢٢٠٦ ، ٢٣٧٩ ، ٢٧١٦ .]

[٢٢٠٤] ٢١٤٦ - قال عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه عليه قال : « من باع نخلاً قد أُبْرَتْ فثمرها للبائع ، إلا أن يشترط المبتاع » .

قوله ( باب من باع نخلاً قد أُبْرَتْ أَوْ أَرْضًا مَزْرُوعَةً أَوْ بِإِجَارَةٍ ) أى أخذ شيئاً مما ذكر بإجارة . والنخل اسم جنس يذكر ويؤنث والجمع نخيل ، وقوله أُبْرَتْ بضم الهمزة وكسر الموحدة مخففاً على المشهور ومشدداً والراء مفتوحة يقال أُبْرَتْ النخل آبره أبراً بوزن أكلت الشيء آكله أكلاً ، ويقال أُبرته بالتشديد أو بره تأبيراً ، بوزن علمته أعلمه تعلماً والتأبير التشقيق والتلقيح ومعناه شق طلع النخلة الأنثى لينذر فيه شيء من طلع النخلة الذكر ، والحكم مستمر بمجرد التشقيق ولو لم يضع فيه شيئاً . وروى مسلم من حديث طلحة قال « مررت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم على رعوس النخل فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ قالوا : يلقحونه يجعلون الذكر فى الأنثى فيلقح » الحديث .

قوله ( وقال لي إبراهيم ) يعنى ابن موسى الرازى ، وهشام شيخه هو ابن يوسف الصنعاني .

قوله ( أيما نخل ) هكذا رواه ابن جريج عن نافع موقوفاً ، قال البيهقي : ونافع يروى حديث النخل عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث العبد عن ابن عمر عن عمر موقوفاً .

قلت : وقد أسند المؤلف حديث العبد مرفوعاً كما سيأتى التنبيه عليه فى كتاب الشرب ، ونذكر هناك إن شاء الله تعالى ما وقع لصاحب « العمدة » وشارحها من الوهم فيه ، وحديث الحارث لم يروه غير ابن جريج ، والرواية الموصولة ذكرها مالك والليث كما تراه فى هذا الباب وفى الباب الذى يلي الباب الذى بعده ، ووصل مالك والليث وغيرهما عن نافع عن ابن عمر قصة النخل دون غيرها . واختلف على نافع وسالم فى رفع ما عدا النخل : فرواه الزهرى عن سالم عن أبيه مرفوعاً فى قصة النخل والعبد معاً هكذا أخرجه الحفاظ عن الزهرى ، وخالفهم سفيان بن حسين فزاد فيه ابن عمر عن عمر مرفوعاً لجميع الأحاديث

أخرجه النسائي ، وروى مالك والليث وأيوب وعبيد الله بن عمر وغيرهم عن نافع عن ابن عمر قصة النخل ، وعن ابن عمر عن عمر قصة العبد موقوفة ، كذلك أخرجه أبو داود من طريق مالك بالإسنادين معاً ، وسيأتي في الشرب من طريق مالك في قصة العبد موقوفة . وجزم مسلم والنسائي والدارقطني بترجيح رواية نافع المفصلة على رواية سالم ، ومال على بن المديني والبخاري وابن عبد البر إلى ترجيح رواية سالم ، وروى عن نافع رفع القصتين أخرجه النسائي من طريق عبد ربه بن سعيد عنه وهو وهم ، وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال : ما هو إلا عن عمر شأن العبد ، وهذا لا يدفع قول من صحح الطريقين وجوز أن يكون الحديث عند نافع عن ابن عمر على الوجهين .

**قوله ( وكذلك العبد والحرق )** يشير بالعبد إلى حديث « من باع عبداً وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع » وصورة تشبيهه بالنخل من جهة الزوائد في كل منهما ، وأما الحرق فقال القرطبي : أبار كل شيء بحسب ما سجدت العادة أنه إذا فعل فيه نبتت الثمرة ، ثمرة وانعقدت فيه ، ثم قد يعبر به عن ظهور الثمرة وعن انعقادها وإن لم يفعل فيها شيء .

**قوله ( من باع نخلاً قد أبرت )** في رواية نافع الآتية بعد يسير « بما رجل أبر نخلاً ثم باع أصلها الخ » وقد استدل بمنطوقه على أن من باع نخلاً وعليها ثمرة مؤبرة لم تدخل الثمرة في البيع بل تستمر على ملك البائع ، وبمفهومه على أنها إذا كانت غير مؤبرة أنها تدخل في البيع وتكون للمشتري وبذلك قال جمهور العلماء ، وخالفهم الأوزاعي وأبو حنيفة فقالا : تكون للبائع قبل التأبير وبعده ، وعكس ابن أبي ليلى فقال : تكون للمشتري مطلقاً . وهذا كله عند إطلاق بيع النخل من غير تعرض للثمرة ، فإن شرطها المشتري بأن قال اشتريت النخل بشمرتها كانت للمشتري ، وإن شرطها البائع لنفسه قبل التأبير كانت له . وخالف مالك فقال : لا يجوز شرطها للبائع . فالحاصل أنه يستفاد من منطوقه حكمان ومن مفهومه حكمان أحدهما بمفهوم الشرط والآخر بمفهوم الاستثناء ، قال القرطبي : القول بدليل الخطاب يعني بالمفهوم في هذا ظاهر لأنه لو كان حكم غير المؤبرة حكم المؤبرة لكان تقييده بالشرط لغواً لا فائدة فيه .

**( تنبيه )** : لا يشترط في التأبير أن يؤبره أحد ، بل لو تأبر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع القائلين به . **قوله ( إلا أن يشترط المبتاع )** المراد بالمبتاع المشتري بقريته الإشارة إلى البائع بقوله من باع ، وقد استدل بهذا الإطلاق على أنه يصح اشتراط بعض الثمرة كما يصح اشتراط جميعها وكأنه قال إلا أن يشترط المبتاع شيئاً من ذلك وهذه هي النكته في حذف المفعول . وانفرد ابن القاسم فقال : لا يجوز له شرط بعضها ، واستدل به على أن المؤبر يخالف في الحكم غير المؤبر . وقال الشافعية . لو باع نخلة بعضها مؤبر وبعضها غير مؤبر فالجميع للبائع ، وإن باع نخلتين فكل ذلك يشترط اتحاد الصفقة ، فإن أفرد فلكل حكمه . ويشترط كونهما في بستان واحد ، فإن تعدد فلكل حكمه . ونص أحمد على أن الذي يؤبر للبائع والذي لا يؤبر للمشتري ؛ وجعل المالكية الحكم للأغلب . وفي الحديث جواز التأبير وأن الحكم المذكور مختص بإنات النخل دون ذكوره وأما ذكوره فللبائع نظراً إلى المعنى ، ومن الشافعية من أخذ بظاهر التأبير فلم يفرق بين أنثى وذكر ، واختلفوا فيما لو باع نخلة وبقيت ثمرتها له ثم خرج طلع آخر من تلك النخلة فقال ابن أبي هريرة :

هو للمشتري لأنه ليس للبائع إلا ما وجد دون ما لم يوجد ، وقال الجمهور : هو للبائع لكونه من ثمرة المؤبرة دون غيرها . ويستفاد من الحديث أن الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد لا يفسد البيع فلا يدخل في النهي عن بيع وشرط ، واستدل الطحاوي بحديث الباب على جواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، واحتج به لمذهبه الذي حكيناه في ذلك . وقد تعقبه البيهقي وغيره بأنه يستدل بالشئ في غير ما ورد فيه حتى إذا جاء ما ورد فيه استدلل بغيره عليه كذلك ، فيستدل لجواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بحديث التأخير ، ولا يعمل بحديث التأخير ، بل لا فرق عنده كما تقدم في البيع قبل التأخير وبعده فإن الثمرة في ذلك للمشتري سواء شرطها البائع لنفسه أو لم يشترطها ، والجمع بين حديث التأخير وحديث النهي عن بيع الثمرة قبل بدو الصلاح سهل بأن الثمرة في بيع النخل تابعة للنخل وفي حديث النهي مستقلة ، وهذا واضح جداً ، والله أعلم بالصواب .

### باب بيع الزرع بالطعام كيلاً

[٢٢٠٥]

٢١٤٧- ناقتيبة قال نا الليث عن نافع عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه عن المزبنة : أن يبيع ثمر حائطه إن كان نخلاً بتمر كيلاً ، وإن كان كرمًا أن يبيعه بزبيب كيلاً ، أو كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام . ونهى عن ذلك كله .

قوله ( باب بيع الزرع بالطعام كيلاً ) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن المزبنة وفيه « وإن كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام » قال ابن بطال : أجمع العلماء على أنه لا يجوز بيع الزرع قبل أن يقطع بالطعام ، لأنه بيع مجهول بمعلوم ، وأما بيع رطب ذلك بياسه بعد القطع وإمكان المائلة فالجمهور لا يجوزون بيع شيء من ذلك بجنسه لا متفاضلاً ولا متائلاً . انتهى . وقد تقدم البحث في ذلك قبل أبواب . واحتج الطحاوي لأبي حنيفة في جواز بيع الزرع الرطب بالحلب اليابس بأنهم أجمعوا على جواز بيع الرطب بالرطب مثلاً بمثل مع أن رطوبة أحدهما ليست كرطوبة الآخر بل تختلف اختلافاً متبايناً ، وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد ، وبأن الرطب بالرطب وإن تفاوت لكنه نقصان يسير فعني عنه لقلته بخلاف الرطب بالتمر فإن تفاوته تفاوت كثير ، والله أعلم .

### باب بيع النخل بأصله

[٢٢٠٦]

٢١٤٨- ناقتيبة بن سعيد قال نا الليث عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « أيما امرئ أبر نخلاً ثم باع أصلها فللذي أبر ثمر النخل ، إلا أن يشترط المبتاع » .

قوله ( باب بيع النخل بأصله ) ذكر فيه حديث ابن عمر في التأخير وقد تقدم البحث فيه قبل بباب ، وأورده هنا من رواية الليث عن نافع بلفظ « أيما امرئ أبر نخلاً ثم باع أصلها » قال ابن بطال : ذهب

الجمهور إلى منع من اشترى النخل وحده أن يشتري ثمرة قبل بدو صلاحه في صفقة أخرى ، بخلاف ما لو اشتراه تبعاً للنخل فيجوز ، وروى ابن القاسم عن مالك الجواز مطلقاً قال : والأول أولى لعموم النبي عن ذلك .

### باب بيع المخاضرة

[٢٢٠٧] ٢١٤٩- حدثني إسحاق بن وهب قال نا عمر بن يونس قال حدثني أبي قال حدثني إسحاق بن أبي طلحة الأنصاري عن أنس بن مالك أنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه عن المحاقلة والمخاضرة والملازمة والمنازمة والمزابنة .

[٢٢٠٨] ٢١٥٠- نا قتيبة قال نا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس : أن النبي صلى الله عليه نهى عن بيع ثمر التمر حتى تزهو . فقلنا لأنس : ما زهوها ؟ قال : تحمر وتصفّر . رأيت إن منع الله الثمر يمّ تستحل مال أخيك ؟ .

قوله ( باب بيع المخاضرة ) بالخاء والضاد المعجمتين ، وهي مفاعلة من الخضرة ، والمراد بيع الثمار والحبوب قبل أن يبدو صلاحها .

قوله ( حدثنا إسحق بن وهب ) أى العلاف الواسطي ، وهو ثقة ليس له ولا لشيخه ولا لشيخه في البخارى غير هذا الموضع .

قوله ( حدثنا عمر بن يونس حدثنا أبي ) هو يونس بن القاسم الجامي من بني حنيفة ، وثقه يحيى ابن معين وغيره ، وهو قليل الحديث .

قوله ( عن المحاقلة ) قال أبو عبيد : هو بيع الطعام في سنبله بالبر مأخوذ من الحقل ، وقال الليث : الحقل الزرع إذا تشعب من قبل أن يغلظ سوقه ، والمنهى عنه بيع الزرع قبل إحراكه ، وقيل بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وقيل بيع ما في رموس النخل بالتمر ، وعن مالك هو كراء الأرض بالحنطة أو بكيل طعام أو إدام ، والمشهور أن المحاقلة كراء الأرض ببعض ما تنبت ، وسيأتي البحث فيه في كتاب المزارعة إن شاء الله تعالى . وقد تقدم الكلام على الملازمة والمنازمة في بابه وكذلك المزابنة . زاد الإسماعيلي في روايته « قال يونس بن القاسم : والمخاضرة بيع الثمار قبل أن تطعم وبيع الزرع قبل أن يشتد ويفرك منه » . وللطحاوي قال عمر بن يونس : فسر لى أبي في المخاضرة قال « لا يشتري من ثمر النخل حتى يوضع : يحمر أو يصفر » وبيع الزرع الأخضر مما يحصد بطناً بعد بطن مما يهتم بمعرفة الحكم فيه ، وقد أجازته الحنفية مطلقاً ويثبت الخيار إذا اختلف ، وعند مالك يجوز إذا بدا صلاحه وللمشترى ما يتجدد منه بعد ذلك حتى يقطع ، ويغتفر الغرر في ذلك للحاجة ، وشبهه بجواز كراء خدمة العبد مع أنها تتجدد وتختلف ، وبكراء المرضعة مع أن لبنها يتجدد ولا يدري كم يشرب منه الطفل ، وعند الشافعية يصح بعد بدو الصلاح مطلقاً ، وقبله يصح



بشرط القطع . ولا يصح بيع الحب في سنبله كالجوز واللوز . ثم ذكر في الباب حديث أنس في النبي عن بيع ثمر النخل حتى يزهر ، وقد تقدم البحث فيه قريباً .

### باب بيع الجمار وأكله

[٢٢٠٩]

٢١٥١- نا أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن عمر قال : كنت عند النبي صلى الله عليه وهو يأكل جُمَاراً ، فقال : « من الشجر شجرة كالرجل المؤمن » . فأردت أن أقول : النخلة ، فإذا أنا أحدثهم ، قال : « هي النخلة » .

قوله ( باب بيع الجمار وأكله ) بضم الجيم وتشديد الميم هو قلب النخلة ، وهو معروف ، ذكر فيه حديث ابن عمر « من الشجر شجرة كالرجل المؤمن » وقد تقدمت مباحثه في كتاب العلم ، وليس فيه ذكر البيع لكن الأكل منه يقتضى جواز بيعه قاله ابن المنير ، ويحتمل أن يكون أشار إلى أنه لم يجد حديثاً على شرطه يدل بمطابقته على بيع الجمار . وقال ابن بطال : بيع الجمار وأكله من المباحات بلا خلاف ، وكل ما انتفع به للأكل فيبيعه جائز ، قلت : فائدة الترجمة رفع توهم المنع من ذلك لأنه قد يظن إفساداً وإضاعة وليس كذلك ، وفي الحديث أكل النبي صلى الله عليه وسلم بحضرة القوم فيرد بذلك على من كره إظهار الأكل واستحب إخفائه قياساً على إخفاء نخرجه .

### باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم

في البيوع والإجارة والمكيال والوزن وسنتهم على نياتهم ومذاهبهم المشهورة

وقال شريح للغزاليين : سئلكم بينكم . وقال عبد الوهاب عن أيوب عن محمد : لا بأس بالعشرة بأحد عشرة ويأخذ للنفقة ربحاً . وقال النبي صلى الله عليه لهند : « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » . وقال : ﴿ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ . واكترى الحسن من عبد الله ابن مرداس جماراً فقال : بكم ؟ قال : بدانقين ، فركبه ، ثم جاء مرة أخرى فقال : الحمار الحمار ، فركبه ولم يشارطه فبعث إليه بنصف درهم .

[٢٢١٠]

٢١٥٢- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن حميد الطويل عن أنس قال : حجّم رسول الله صلى الله عليه أبوطيبة فأمر له رسول الله صلى الله عليه بصاع من تمر ، وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجة .

[٢٢١١]

٢١٥٣- نا أبو نعيم قال نا سفيان عن هشام عن عروة عن عائشة قالت هند أم معاوية

لرسول الله صلى الله عليه: إِنَّ أَبَاسَفِيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، فَهَلْ عَلَيَّ جَنَاحٌ أَنْ أَخَذَ مِنْ مَالِهِ سِرًّا؟ قَالَ: «خُذِي أَنْتِ وَبَنِيكِ مَا يَكْفِيكِ بِالْمَعْرُوفِ».

[الحديث ٢٢١١ - أطرافه في: ٢٤٦٠، ٣٨٢٥، ٥٣٥٩، ٥٣٦٤، ٥٣٧٠، ٦٦٤١، ٧١٦١، ٧١٨٠].

٢١٥٤ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ قَالَ نا ابْنُ نُمَيْرٍ قَالَ نا هِشَامٌ.

[٢٢١٢]

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ فَرْقِدٍ قَالَ سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ يَحْدُثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أَنْزَلَتْ فِي وَالِي الْيَتِيمِ الَّذِي يُقِيمُ عَلَيْهِ وَيُصْلِحُ فِي مَالِهِ: إِنَّ كَانَ فَقِيرًا أَكَلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ.

[الحديث ٢٢١٢ - طرفاه في: ٢٧٦٥، ٤٥٧٥].

قوله (باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والإجارة والكيل والوزن وسننهم على نياتهم ومذاهبهم المشهورة) قال ابن المنير وغيره: مقصوده بهذه الترجمة إثبات الاعتماد على العرف، وأنه يقضى به على ظواهر الألفاظ. ولو أن رجلا وكل رجلا في بيع سلعة فباعها بغير النقد الذي عرف الناس لم يجز، وكذا لو باع موزوناً أو مكبلاً بغير الكيل أو الوزن المعتاد، وذكر القاضي الحسين من الشافعية أن الرجوع إلى العرف أحد القواعد الخمس التي يبنى عليها الفقه، فمنها الرجوع إلى العرف في معرفة أسباب الأحكام من الصفات الإضافية كصغر ضبة الفضة وكبرها وغالب الكثافة في اللحية ونادرها وقرب منزله وبعده وكثرة فعل أو كلام وقلته في الصلاة، ومقابلاً بعوض في البيع وعيناً وثمان مثل ومهر مثل وكفء نكاح ومؤنة ونفقة وكسوة وسكنى وما يليق بحال الشخص من ذلك، ومنها الرجوع إليه في المقادير كالخض والطهر وأكثر مدة الحمل وسن اليأس، ومنها الرجوع إليه في فعل غير منضبط يترتب عليه الأحكام كإحياء الموات والأذن في الضيافة ودخول بيت قريب وتبسط مع صديق وما يعد قبضاً وإيداعاً وهدية وغصباً وحفظ ودبعة وانتفاعاً بعارية، ومنها الرجوع إليه في أمر يخصص كالألفاظ الأيمان وفي الوقف والوصية والتفويض ومقادير المكايل والموازين والنقود وغير ذلك.

قوله (وقال شريح للغزاليين) بالمعجمة وتشديد الزاى.

قوله (سنتكم بينكم) أى جائزة، وهذا على أن يقرأ سنتكم بالرفع، ويحتمل أن يقرأ بالنصب على حذف فعل أى الزموا. وهذا وصله سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين أن ناساً من الغزاليين اختصموا إلى شريح في شيء كان بينهم فقالوا: إن سنتنا بيننا كذا وكذا، فقال: سنتكم بينكم.

(تفنيه): وقع في بعض نسخ الصحيح «سنتكم بينكم ربحاً» وقوله «ربحاً» لفظة زائدة لا معنى لها هنا وإنما هي في آخر الأثر الذي بعده.

**قوله (وقال عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد (عن أيوب عن محمد) هو ابن سيرين ، وهذا وصله أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الوهاب هذا .**

**قوله ( لا بأس العشرة بأحد عشر) أى لا بأس أن يبيع ما اشتراه بمائة دينار مثلاً كل عشرة منه بأحد عشر فيكون رأس المال عشرة والربح ديناراً ، قال ابن بطلال : أصل هذا الباب بيع الصبرة كل قفيز بدرهم من غير أن يعلم مقدار الصبرة فأجازه قوم ومنعه آخرون . قلت : وفى كون هذا الفرع هو المراد من أثر ابن سيرين نظر لا يخفى ، وأما قوله ويأخذ للنفقة رجماً فاختلفوا فيه فقال مالك : لا يأخذ إلا فيما له تأثير فى السلعة كالصبيغ والخياطة ، وأما أجرة السمسار والطى والشد فلا ، قال : فإن أربحه المشتري على ما لا تأثير له جاز إذا رضى بذلك . وقال الجمهور : للبائع أن يحسب فى المراجعة جميع ما صرفه ويقول : قام على بكذا . ووجه دخول هذا الأثر فى الترجمة الإشارة إلى أنه إذا كان فى عرف البلد أن المشتري بعشرة دراهم يباع بأحد عشر فباعه المشتري على ذلك العرف لم يكن به بأس .**

**قوله (وقال النبي صلى الله عليه وسلم لهند) أى بنت عتبة زوج أبى سفيان وقد ذكر قصتها موصولة فى الباب .**

**قوله (واكترى الحسن) أى البصرى (من عبد الله بن مرداس حماراً الخ) وصله سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس فذكر مثله ، وقوله «الحجار الحجار» بالنصب فيهما بفعل مضمر أى أحضر أو اطلب ، ويجوز الرفع أى المطلوب ، والدائق بالمهملة ونون خفيفة مكسورة بعدها قاف : وزن سدس درهم ، ووجه دخوله فى الترجمة ظاهر من جهة أنه لم يشارطه اعتماداً على الأجرة المتقدمة ، وزاده بعد ذلك على الأجرة المذكورة على طريق الفضل . ثم ذكر المصنف فى الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أنس فى قصة أبى طيبة وقد تقدم ذكره فى أوائل البيوع وساقه فيه بهذا الإسناد ، ووجه دخوله فى الترجمة كونه صلى الله عليه وسلم لم يشارطه على أجرته اعتماداً على العرف فى مثله . ثانيها : حديث عائشة فى قصة هند وسيأتى الكلام عليه فى كتاب النفقات ، والمراد منها قوله «خذنى من ماله ما يكفيك بالمعروف» فأحالتها على العرف فيما ليس فيه تحديد شرعى . ثالثها حديث عائشة فى قوله تعالى ﴿ومن كان غنياً فليستعفف﴾ وسيأتى الكلام عليه فى تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى ، فإنه ساقه عن إسحاق هذا بهذا الإسناد فظهر من سياقه أنه هنا بلفظ عثمان بن فرقد وهناك بلفظ عبد الله بن نمير ، وقد ذكره هنا بلفظ «والى اليتيم الذى يقيم عليه» وقال ابن التين : الصواب «يقوم» لأنه من القيام لا من الإقامة ، قلت : وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن هشام ، ولم يقع فى رواية ابن نمير شيء من ذلك ولا فى رواية أبى أسامة فى الوصايا ، ورواية «يقيم» موجهة أى يلازمه أو يقيم نفسه عليه ، وإسحاق شيخ البخارى فيه هو ابن منصور كما جزم به خلف وغيره فى «الأطراف» وقد استخرجه أبو نعيم من مسند إسحاق بن راهويه عن ابن نمير وقال : أخرجه البخارى عن إسحاق ، وقال فى التفسير : أخرجه البخارى عن إسحاق بن منصور . وهشام هو ابن عروة وعثمان بن فرقد بقاء وقاف وزن جعفر هذا هو العطار البصرى فيه مقال ، لكن لم يخرج له البخارى موصولاً سوى هذا الحديث ، وقد قرنه بابن نمير ، وذكر له آخر تعليقاً فى المغازى ، والمراد منه فى الترجمة حوالة والى اليتيم فى أكله من ماله على العرف .**

### باب بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ

[٢٢١٣] ٢١٥٥- نا محمود قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر: جعل رسول الله صلى الله عليه الشفعة في كل مال لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة.

[الحديث ٢٢١٣- أطرافه في: ٢٢١٤، ٢٢٥٧، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٦٩٧٦.]

قوله (باب بيع الشريك من شريكه) قال ابن بطلال: هو جائز في كل شيء مشاع، وهو كبيع من الأجنبي، فإن باعه من الأجنبي فللشريك الشفعة؛ وإن باعه من الشريك ارتفعت الشفعة. وذكر فيه حديث جابر في الشفعة وسيأتي الكلام عليه في باب: وحاصل كلام ابن بطلال مناسبة الحديث للترجمة. وقال غيره معنى الترجمة حكم بيع الشريك من شريكه، والمراد منه حض الشريك أن لا يبيع ما فيه الشفعة إلا من شريكه لأنه إن باعه لغيره كان للشريك أخذه بالشفعة قهراً، وقيل وجه المناسبة أن الدار إذا كانت بين ثلاثة فباع أحدهم للآخر كان للثالث أن يأخذ بالشفعة ولو كان المشتري شريكاً. وقيل ينبغي على الخلاف: هل الأخذ بالشفعة أخذ من المشتري أو من البائع؟ فإن كان من المشتري فيكون شريكاً، وإن كان من البائع فهو شريك شريكه. وقيل مراده أن الشفيع إن كان له الأخذ قهراً للبائع إذا كان شريكه أن يبيع له ذلك بطريق الاختيار بل أولى، والله أعلم.

### باب بَيْعِ الْأَرْضِ وَالْدُّورِ وَالْعُرُوضِ مُشَاعاً غَيْرَ مَقْسُومٍ

[٢٢١٤] ٢١٥٦- نا محمد بن محبوب قال نا عبد الواحد قال نا معمر عن الزهري عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله قال: قضى النبي صلى الله عليه بالشفعة في كل ما لم يقسم. فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة.

٢١٥٧- نا مسدد قال نا عبد الواحد بهذا وقال: في كل مال لم يقسم. تابعه هشام عن معمر. قال عبد الرزاق: في كل مال، رواه عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري.

قوله (باب بيع الأرض والدور والعروض مشاعاً غير مقسوم) ذكر فيه حديث جابر في الشفعة أيضاً، وسيأتي في مكانه. وذكر هنا اختلاف الرواة في قوله «كل ما لم يقسم» أو «كل ما لم يقسم» فقال عبد الواحد بن زياد وهشام بن يوسف عن معمر «كل ما لم يقسم» وقال عبد الرزاق عن معمر «كل مال» وكذا قال عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري، وطريق هشام وصلها المؤلف في «ترك الحيل» وطريق عبد الرزاق وصلها في الباب الذي قبله، وطريق عبد الرحمن بن إسحاق وصلها مسدد في مسنده عن بشر ابن الفضل عنه، ووقع عند السرخسي في رواية عبد الرزاق وفي رواية عبد الواحد في الموضعين «كل

مال « وللباقين « كل ما » في رواية عبد الواحد و « كل مال » في رواية عبد الرزاق ، وقد رواه إسحاق عن عبد الرزاق بلفظ « قضى بالشفعة في الأموال ما لم تقسم » وهو يرجح رواية غير السرخسي والله أعلم . قال الكرماني : الفرق بين هذه الثلاث يعني قوله « تابعه » و « قال » و « رواه » أن المتابعة أن يروي الراوى الآخر الحديث بعينه والرواية إنما تستعمل عند المذاكرة والقول أعم ، وما ادعاه من الاتحاد في المتابعة مردود فإنها أعم من أن تكون باللفظ أو بالمعنى ، وحصره الرواية في المذاكرة مردود أيضاً فإن في هذا الكتاب ما عبر عنه بقوله « رواه فلان » ثم أسنده هو في موضع آخر بصيغة « حدثنا » . وأما الذى هنا بخصوصه فعبد الرحمن بن إسحاق ليس على شرطه ولذلك حذفه مع كونه أخرج الحديث عن مسدد الذى وصله عن عبد الرحمن .

### باب إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لغيرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَرَضِي

[٢٢١٥]

٢١٥٨- نا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبو عاصم قال نا ابن جريج قال أخبرني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : « خرج ثلاثة يمشون فأصابهم المطر ، فدخلوا في غار في جبل ، فأنحطت عليهم صخرة . قال : فقال بعضهم لبعض : ادعوا الله بأفضل عمل عملتموه . فقال أحدهم : اللهم إني كان لي أboان شيخان كبيران ، فكنت أخرج فأرعى ، ثم أجيء فأحلب ، فأجيء بالحلاب فأتي به أبوي فيشربان ، ثم أسقي الصبية وأهلي وامراتي . فاحتبست ليلة فجئت ، فإذا هما نائمان ، قال : فكرهت أن أوقظهما ، والصبية يتضاغون عند رجلي ، فلم يزل ذلك دأبي ودأبهما حتى طلع الفجر . اللهم إن كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا فرجة نرى منها السماء . قال : ففرج عنهم . فقال الآخر : اللهم إن كنت تعلم أني كنت أحب امرأة من بنات عمي كأشد ما يحب الرجل النساء ، فقالت : لا تنال ذلك منها حتى تعطيه مائة دينار ، فسعيت فيها حتى جمعتها ، فلما قعدت بين رجلينها قالت : اتق الله ولا تفض الخاتم إلا بحقه ، فقممت وتركته ، فإن كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا فرجة . قال : ففرج عنهم الثلثين . وقال الآخر : اللهم إن كنت تعلم أني استأجرت أجيراً بفرق من ذرة ، فأعطيته وأبى ذاك أن يأخذ ، فعمدت إلى ذلك الفرق فزرعته حتى اشتريت منه بقراً وراعيها ، ثم جاء فقال : يا عبد الله أعطني حقي ، فقلت : انطلق إلى تلك البقر وراعيها . فقال : أتستهزئ بي ؟ قال : قلت : ما أستهزئ بك ، ولكنها لك . اللهم إن كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا . فكشف عنهم .

[الحديث ٢٢١٥ - أطرافه في : ٢٢٧٢ ، ٢٣٣٣ ، ٣٤٦٥ ، ٥٩٧٤ .]

قوله ( باب إذا اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه فرضي ) هذه الترجمة معقودة لبیع الفضولى ، وقد مال البخارى فيها إلى الجواز ، وأورد فيه حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انحطت عليهم الصخرة في الغار وسيأتى شرحه في أواخر أحاديث الأنبياء ، وموضع الترجمة منه قول أحدهم « إني استأجرت أجيراً بفرق من ذرة فأعطيته فأبى ، فعمدت إلى الفرق فزرعته حتى اشتريت منه بقرأ وراعيها » فإن فيه تصرف الرجل في مال الأجير بغير إذنه ، ولكنه لما ثمره له ونماه وأعطاه أخذه ورضى ، وطريق الاستدلال به ينبنى على أن شرع من قبلنا شرع لنا والجمهور على خلافه والخلاف فيه شهير . لكن يتقرر بأن النبي صلى الله عليه وسلم ساقه مساق المدح والثناء على فاعله وأقره على ذلك ، ولو كان لا يجوز لبينه . فبهذا الطريق يصح الاستدلال به لا بمجرد كونه شرع من قبلنا ، وفي اقتصار البخارى على الاستنباط لهذا الحكم بهذه الطريق دلالة على أن الذى أخرجه في فضل الخيل من حديث عروة البارقي في قصة بيعه الشاة لم يقصد به الاستدلال لهذا الحكم ، وقد أجيب عن حديث الباب بأنه يحتمل أنه استأجره بفرق في الذمة ، ولما عرض عليه الفرق فلم يقبضه استمر في ذمة المستأجر ، لأن الذى في الذمة لا يتعين إلا بالقبض ، فلما تصرف فيه المالك صح تصرفه سواء اعتقده لنفسه أو لأجيريه ، ثم إنه تبرع بما اجتمع منه على الأجير برضا منه والله أعلم . قال ابن بطال : وفيه دليل على صحة قول ابن القاسم : إذا أودع رجل رجلاً طعاماً فباعه المودع بثمن فرضي المودع فله الخيار إن شاء أخذ الثمن الذى باعه به وإن شاء أخذ مثل طعامه . ومنع أشهب قال : لأنه طعام بطعام فيه خيار . واستدل به لأبي ثور في قوله : إن من غصب قمحاً فزرعه أن كل ما أخرجت الأرض من القمح فهو لصاحب الحنطة . وسيأتى بقية الكلام على هذا الفرع وما يتعلق به مع الكلام على بقية فوائد حديث أهل الغار في أواخر أحاديث الأنبياء . وقوله في هذه الطريق « أخبرنا ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة عن نافع » فيه إدخال الواسطة بين ابن جريج ونافع ، وابن جريج قد سمع الكثير من نافع . ففيه دلالة على قلة تدليس ابن جريج ، وروايته عن موسى من نوع رواية الأقران . وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق . وقوله في المتن « الحلاب » بكسر المهملة وتخفيف اللام آخره موحدة : الإناء الذى يحلب فيه ، أو المراد اللبن . وقوله « يتضاغون » بمعجمتين أى يتباكون من الضغاء وهو البكاء بصوت . وقوله « فرجة » بضم الفاء ويجوز الفتح ، و « الفرق » تقدم في الزكاة ، و « الذرة » بضم المعجمة وتخفيف الراء معروف .

### باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب

[٢٢١٦]

٢١٥٩- نا أبو النعمان قال نا معتمر بن سليمان عن أبيه عن أبي عثمان عن عبد الرحمن

ابن أبي بكر قال : كنا مع النبي صلى الله عليه ، ثم جاء رجل مشرك مشعان طویل بغنم يسوقها ، فقال له النبي صلى الله عليه : « بيعاً أم عطية - أو قال : أم هبة - ؟ » قال : لا ، بل بيع . فاشترى منه شاة .

[الحديث ٢٢١٦ - طرفاه في : ٢٦١٨ ، ٥٣٨٢ .]

قوله ( باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب ) قال ابن بطال : معاملة الكفار جائزة ،

إلا بيع ما يستعين به أهل الحرب على المسلمين . واختلف العلماء في مباحة من غالب ماله الحرام ، وحجة من رخص فيه قوله صلى الله عليه وسلم للمشرك « أبيعاً أم هبة » ؟ وفيه جواز بيع الكافر وإثبات ملكه على ما في يده ، وجواز قبول الهدية منه ، وسيأتي حكم هدية المشركين في كتاب الهبة . قلت : وأورد المصنف فيه حديث الباب بإسناده هذا أتم سياقاً منه ، ويأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « مشعان » بضم الميم وسكون المعجمة بعدها مهملة وآخره نون ثقيلة أى طويل شعث الشعر ، وسيأتي تفسيره للمصنف في الهبة . وقوله « أبيعاً أم عطية » ؟ منصوب بفعل مضمر أى أتجعله ونحو ذلك ، ويجوز الرفع أى أهذا ، وقد تقدم قريباً في « باب بيع السلاح في الفتنة » ما يتعلق بمباحة أهل الشرك .

### باب شراء المملوك من الحربى وهبته وعتقه

وقال النبي صلى الله عليه وسلم لسلمان : « كاتب » ، وكان حراً فظلموه وباعوه . وسبى عمار وصهيب وبلال .

وقال الله عز وجل : ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا... ﴾ إلى قوله : ﴿ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ .

[٢٢١٧] ٢١٦٠ - نا أبو اليمان قال نا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « هاجر إبراهيم بسارة ، فدخل بها قرية فيها ملك من الملوك - أو جبار من الجبابرة - فقيل : دخل إبراهيم بامرأة هي من أحسن النساء . فأرسل إليه : أن يا إبراهيم من هذه التي معك ؟ قال : أختي . ثم رجع إليها فقال : لا تكذبي حديثي ، فإنني أخبرتهم أنك أختي ، والله إن على الأرض من مؤمن غيري وغيرك . فأرسل بها إليه فقام إليها ، فقامت ترضاً تُصلي فقالت : اللهم إن كنت آمن بك وبرسولك وأحصنت فرجي إلا على زوجي فلا تسلط علي الكافر . فغط حتى ركض برجله - قال الأعرج قال أبو سلمة بن عبد الرحمن إن أبا هريرة قال - قالت : اللهم إن يمت يقال : هي قتلته . فأرسل ، ثم قام إليها فقامت ترضاً تصلي وتقول : اللهم إن كنت آمن بك وبرسولك وأحصنت فرجي إلا على زوجي فلا تسلط علي هذا الكافر . فغط حتى ركض برجله ، قال عبد الرحمن قال أبو سلمة قال أبو هريرة : فقالت : اللهم إن يمت يقال : هي قتلته . فأرسل في الثانية أو في الثالثة فقال : والله ما أرسلتم إلي إلا شيطاناً ، أرجعوها إلى إبراهيم ، وأعطوها أجر ، فرجعت إلى إبراهيم ، فقالت : أشعرت أن الله كبت الكافر وأخدم وليدة .

[٢٢١٨] ٢١٦١- نا قتيبة بن سعيد قال نا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت : اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام ، فقال سعد : هذا يا رسول الله ابن أخي عتبة ابن أبي وقاص ، عهد إلي أنه ابنه ، انظر إلي شبيهه . وقال عبد بن زمعة : هذا أخي يا رسول الله ولد علي فراش أبي من وليدته . فنظر رسول الله صلى الله عليه وآله إلى شبيهه فرأى شبيهاً بينا بعتبة ، فقال : « هو لك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش وللعاهر الحجر » واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة . فلم تره سودة قط .

[٢٢١٩] ٢١٦٢- حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن سعد عن أبيه قال عبد الرحمن بن عوف لصهيب : اتق الله ولا تدع إلى غير أبيك . فقال صهيب : ما يسرني أن لي كذا وكذا وأني قلت ذلك ، ولكنني سرقت وأنا صبي .

[٢٢٢٠] ٢١٦٣- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن حكيم ابن حزام أخبره أنه قال : يا رسول الله ، أرأيت أموراً كنت أتحنت - أو أتحت - بها في الجاهلية من صلة وعتاقة وصدقة ، هل لي فيها أجر ؟ قال حكيم : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : « أسلمت على ما سلف من خير » .

قوله ( باب شراء المملوك من الحربى وهبته وعتقه ) قال ابن بطال : غرض البخارى بهذه الترجمة إثبات ملك الحربى وجواز تصرفه في ملكه بالبيع والهبة والعتق وغيرها ، إذ أقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم سلمان عند مالكة من الكفار وأمره أن يكاتب ، وقبل الخليل هبة الجبار وغير ذلك مما تضمنه حديث الباب .

قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لسلمان ) أى الفارسي ( كاتب . وكان حراً فظلموه وباعوه ) هذا طرف من حديث وصله أحمد والطبراني من طريق ابن إسحاق عن عاصم بن عمر عن محمود بن لبيد عن سلمان قال « كنت رجلاً فارسياً » فذكر الحديث بطوله وفيه « ثم مر بي نفر من كلب تجار فحملوني معهم ، حتى إذا قدموا بي وادى القرى ظلموني فباعوني من رجل يهودى » الحديث وفيه « فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كاتب يا سلمان ، قال فكاتبني صاحبني على ثلثمائة ودية » وأخرجه ابن حبان والحاكم في صحيحهما من وجه آخر عن زيد بن صوحان عن سلمان نحوه ، وأخرجه أبو أحمد وأبو يعلى والحاكم من حديث بريدة بمعناه .

( تنبيه ) : قوله « كان حراً فظلموه وباعوه » من كلام البخارى لخصه من قصته في الحديث الذى حلقه ، وظن الكرماني أنه من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد قوله لسلمان « كاتب يا سلمان » فقال : قوله وكان حراً حال من قال النبي لا من قوله كاتب ، ثم قال : كيف أمره بالكتابة وهو حر ؟ وأجيب



بأنه أراد بالكتابة صورتها لا حقيقتها وكأنه أراد افد نفسك وتخلص من الظلم ، كذا قال ، وعلى تسليم أن قوله وكان حراً من كلام النبي صلى الله عليه وسلم لا يتعين منه حمل الكتابة على المجاز لاحتمال أن يكون أراد بقوله « وكان حراً » أى قبل أن يخرج من بلده فيقع في أسر الذين ظلموه وباعوه ويستفاد من هذا كله تقرير أحكام المشركين على ما كانوا عليه قبل الإسلام ، وقد قال الطبرى : إنما أقر اليهودى على تصرفه في سلمان بالبيع ونحوه لأنه لما ملكه لم يكن سلمان على هذه الشريعة وإنما كان قد تنصر ، وحكم هذه الشريعة أن من غلب من الكفار على نفس غيره أو ماله ولم يكن المغلوب فيمن دخل في الإسلام أنه يدخل في ملك الغالب .

**قوله ( وسبي عمار وصهيب وبلال )** أما قصة سبي عمار فما ظهر لى المراد منها ، لأن عماراً كان عربياً عنسيا بالنون والمهمل ما وقع عليه سبي ، وإنما سكن أبوه ياسر مكة وحالف بنى مخزوم فزوجوه سمية وهى من مواليهم فولدت له عماراً ، فيحتمل أن يكون المشركون عاملوا عماراً معاملة السبي لكون أمه من مواليهم داخلوا في رقهم . وأما صهيب فذكر ابن سعد أن أباه من النمر بن قاسط وكان عاملاً لكسرى فسبى الروم صهيبياً لما غزت أهل فارس فابتاعه منهم عبد الله بن جدعان ، وقيل بل هرب من الروم إلى مكة فحالف ابن جدعان ، وستأتى الإشارة إلى قصته في الكلام على الحديث الثالث . وأما بلال فقال مسدد فى مسنده « حدثنا معتمر عن أبيه عن نعيم بن أبى هند قال : كان بلال لأيتام أبى جهل ، فعذب به ، فبعث أبو بكر رجلاً فقال : اشتر لى بلالاً فأعتقه » . وروى عبد الرزاق من طريق سعيد بن المسيب قال « قال أبو بكر لكعب بن الأشعث : اشتر لى بلالاً ، فاشتره فأعتقه أبو بكر » وفى المغازى لابن إسحاق ، حدثنى هشام بن عروة عن أبيه قال « مر أبو بكر بأمية بن خلف وهو يعذب بلالاً فقال : ألا تتق الله فى هذا المسكين ؟ قال : أنقذه أنت مما ترى ، فأعطاه أبو بكر غلاماً أجلد منه وأخذ بلالاً فأعتقه » ويجمع بين القصتين بأن كلا من أمية وأبى جهل كان يعذب بلالاً ولهما شوب فيه .

**قوله ( وقال الله تعالى ﴿ والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق ﴾ الآية )** موضع الترجمة منه قوله تعالى ﴿ على ما ملكك إيمانهم ﴾ فأنبت لهم ملك الإيمان مع كون ملكهم غالباً كان على غير الأوضاع الشرعية ، وقال ابن المنير : مقصوده صحة ملك الحربى وملك المسلم عنه ، والمخاطب فى الآية المشركون ، والتوبيخ الذى وقع لهم بالنسبة إلى ما عاملوا به أصنامهم من التعظيم ولم يعاملوا ربههم بذلك ، وليس هذا من غرض هذا الباب . ثم ذكر المصنف فى الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث أبى هريرة فى قصة إبراهيم عليه السلام وسارة مع الجبار ، وفيه أنه أعطاهما هاجر ، ووقع هنا « أجر » بهمزة بدل الهاء ، وقوله « كتبت » بفتح الكاف والموحدة بعدها مثناة أى أخزاه وقيل رده خائباً وقيل أحزنه وقيل صرعه وقيل صرفه وقيل أذله ، حكاهما كلها ابن التين وقال : إنها متقاربة ، وقيل أصل كتبت كبد أى بلغ الهم كبده فابدلته الدال مثناة . وقوله أخذم أى مكن من الخدمة ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى أحاديث الأنبياء ، وموضع الترجمة منه قول الكافر « أعطوها هاجر » وقبول سارة منه وإمضاء إبراهيم عليه السلام ذلك ، ففيه صحة هبة الكافر . ثانيها حديث عائشة فى قصة ابن وليدة زمعة ، وقد تقدم قريباً ويأتى الكلام عليه فى الباب المحال عليه ثم ، وموضع الترجمة منه تقرير النبي صلى الله عليه وسلم ملك زمعة للوليدة وإجراء أحكام الرق عليها . ثالثها حديث صهيب .

قوله ( عن سعد ) أى ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف .

قوله ( قال عبد الرحمن بن عوف لصهيب : اتق الله ولا تدع الى غير أبيك ) كان صهيب يقول إنه ابن سنان بن مالك بن عبد عمرو بن عقيل ويسوق نسباً ينتهى إلى النمر بن قاسط وأن أمه من بنى تميم ، وكان لسانه أعجمياً لأنه ربي بين الروم فغلب عليه لسانهم ، وقد روى الحاكم من طريق محمد بن عمرو ابن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه قال « قال عمر لصهيب : ما وجدت عليك في الإسلام إلا ثلاثة أشياء : اكتنيت أبا يحيى ، وأنت لا تمسك شيئاً ، وتدعى إلى النمر بن قاسط . فقال : أما الكنية فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كنانى ، وأما النفقة فإن الله يقول ﴿ وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ﴾ وأما النسب فلو كنت من روثة لانتسبت إليها ، ولكن كان العرب يسبى بعضهم بعضاً فسباني ناس بعد أن عرفت مولدى وأهل فباعونى فأخذت بلسانهم » يعنى لسان الروم ، ورواه الحاكم أيضاً وأحمد وأبو يعلى وابن سعد والطبرانى من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن حمزة بن صهيب عن أبيه أنه كان يكنى أبا يحيى ، ويقول أنه من العرب ، ويطعم الكثير ، فقال له عمر ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كنانى ، وإنى رجل من النمر بن قاسط من أهل الموصل ولكن سبتنى الروم غلاماً صغيراً بعد أن عقلت قوماً وعرفت نسبي ، وأما الطعام فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « خياركم من أطعم الطعام » ، ورواه الطبرانى من طريق زيد بن أسلم عن أبيه قال : خرجت مع عمر حتى دخلنا على صهيب فلما رآه صهيب قال : يا ناس يا ناس ، فقال عمر : ماله يدعو الناس ؟ فقل إنما يدعو غلامه يحنس فقال : يا صهيب ما فيك شيء أعيبه إلا ثلاث خصال ، فذكر نحوه وقال فيه : وما انتسبى إلى العرب فإن الروم سبتنى وأنا صغير وإنى لأذكر أهل بيتى ، ولو إنى انفلقت عن روثة لانتسبت إليها . فهذه طرق تقوى بعضها ببعض فلعله اتفقت له هذه المراجعة بينه وبين عمر مرة وبينه وبين عبد الرحمن بن عوف أخرى ، ويدل عليه اختلاف السياق . رابعها حديث حكيم بن حزام أنه قال « يا رسول الله أرأيت أموراً كنت أتحث بها » الحديث ، وقد تقدم الكلام عليه فى الزكاة ، وموضع الترجمة منه ما تضمنه الحديث من وقوع الصدقة والعنقة من المشرك ، فإنه يتضمن صحة ملك المشرك ، إذ صحة العتق متوقفة على صحة الملك ، وسيأتى الكلام على قوله « أتحث » هل هو بالمثلثة أو المثناة فى كتاب الأدب ، وذكر الكرماني أنه روى هنا أنجب بموحدتين وكان الأولى أن ينسبها لقائلها .

### باب جلود الميتة قبل أن تدبغ

٢١٦٤ - فازهير بن حرب قال نا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن صالح قال حدثني [٢٢٢١] ابن شهاب أن عبيد الله بن عبد الله أخبره أن عبد الله بن عباس أخبره أن رسول الله صلى الله عليه مر بشاة ميتة فقال : « هلا استمتعتم بإهابها ؟ » قالوا : إنها ميتة ، قال : « إنما حرم أكلها » .

قوله ( باب جلود الميتة قبل أن تدبغ ) أى هل يصح بيعها أم لا ؟ أورد فيه حديث ابن عباس فى شاة ميمونة ، وكأنه أخذ جواز البيع من جواز الاستمتاع لأن كل ما ينتفع به يصح بيعه وما لا فلا ، وبهذا

يجاب عن اعتراض الإسماعيلي بأنه ليس في الخبر الذي أورده تعرض للبيع ، والانتفاع بجلود الميتة مطلقاً قبل الدباغ وبعده مشهور من مذهب الزهري ، وكأنه اختيار البخاري ، وحجته مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم « إنما حرم أكلها » فإنه يدل على أن كل ما عدا أكلها مباح ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى .

### باب قتل الخنزير

وقال جابر: حرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الخنزير .

[٢٢٢٢] ٢١٦٥- نا قتيبة بن سعيد قال نا الليث عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد» .

[الحديث ٢٢٢٢- أطرافه في: ٢٤٧٦، ٣٤٤٨، ٣٤٤٩.]

**قوله ( باب قتل الخنزير )** أى هل يشرع كما شرع تحريم أكله ؟ ووجه دخوله في أبواب البيع الإشارة إلى أن ما أمر بقتله لا يجوز بيعه ، قال ابن التين : شذ بعض الشافعية فقال لا يقتل الخنزير إذا لم يكن فيه ضراوة . قال : والجمهور على جواز قتله مطلقاً . والخنزير بوزن غريب ونونه أصلية وقيل زائدة وهو مختار الجوهرى .

**قوله ( وقال جابر حرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الخنزير )** هذا طرف من حديث وصله المؤلف كما سيأتي بعد تسعة أبواب ، ثم ذكر المصنف في الباب حديث أبي هريرة في نزول عيسى بن مريم فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في أحاديث الأنبياء ، وموضع الترجمة منه قوله « ويقتل الخنزير » أى يأمر بإعدامه مبالغة في تحريم أكله ، وفيه توبيخ عظيم للتصارى الذين يدعون أنهم على طريقة عيسى ثم يستحلون أكل الخنزير ويبالغون في محبته .

### باب لا يذاب شحم الميتة ، ولا يباع ودكته

رواه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

[٢٢٢٣] ٢١٦٦- نا الحميدي قال نا سفيان قال نا عمرو بن دينار قال أخبرني طاوس أنه سمع ابن عباس يقول: بلغ عمر أن فلاناً باع خمرًا فقال: قاتل الله فلاناً، ألم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «قاتل الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها» .

[الحديث ٢٢٢٣- طرفه في: ٢٤٦٠.]

[٢٢٢٤]

٢١٦٧- فَا عَبْدَانُ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «قَاتِلَ اللَّهُ يَهُودًا، حَرَّمْتُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوهَا أَثْمَانَهَا».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَاتِلَهُمُ اللَّهُ: لَعْنَهُمُ اللَّهُ. (قُتِلَ): لُعِنَ. (الْخِرَاصُونَ): الْكَذَّابُونَ.

**قوله** (باب لا يذاب شحم الميتة ولا يباع ودكه رواه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم) أى روى معناه. وسيأتى شرح ذلك فى «باب بيع الميتة والأصنام».

**قوله** (بلغ عمر بن الخطاب أن فلاناً باع خمرأ) فى رواية مسلم وابن ماجه عن أبى بكر بن أبى شيبه عن سفيان بن عيينه بهذا الإسناد «أن سمرة باع خمرأ فقال: قاتل الله سمرة» زاد البيهقى من طريق الزعفرانى «عن سفيان عن سمرة بن جندب» قال ابن الجوزى والقرطبي وغيرهما اختلف فى كيفية بيع سمرة للخمر على ثلاثة أقوال: أحدها أنه أخذها من أهل الكتاب عن قيمة الجزية فباعها منهم معتقداً جواز ذلك، وهذا حكاه ابن الجوزى عن ابن ناصر ورجحه وقال: كان ينبغى له أن يوليهم بيعها فلا يدخل فى محذور وإن أخذ أثمانها منهم بعد ذلك لأنه لم يتعاط محرماً ويكون شبيهاً بقصة بريدة حيث قال «هو عليها صدقة ولنا هدية»، والثانى قال الخطابى: يجوز أن يكون باع العصير ممن يتخذ خمرأ، والعصير يسمى خمرأ كما قد يسمى العنب به لأنه يشول إليه قاله الخطابى، قال: ولا يظن بسمرة أنه باع عين الخمر بعد أن شاع تحريمها، وإنما باع العصير. والثالث أن يكون خلل الخمر وباعها، وكان عمر يعتقد أن ذلك لا يحلها كما هو قول أكثر العلماء، واعتقد سمرة الجواز كما تأوله غيره أنه يحل التخليل، ولا ينحصر الحل فى تخليلها بنفسها، قال القرطبي تبعاً لابن الجوزى: والأشبه الأول. قلت: ولا يتعين على الوجه الأول أخذها عن الجزية بل يحتمل أن تكون حصلت له عن غنيمة أو غيرها، وقد أبدى الإسماعيلى فى «المدخل» فيه احتمالاً آخر، وهو أن سمرة علم تحريم الخمر ولم يعلم تحريم بيعها ولذلك اقتصر عمر على ذمه دون عقوبته، وهذا هو الظن به، ولم أر فى شيء من الأخبار أن سمرة كان والياً لعمر على شيء من أعماله، إلا أن ابن الجوزى أطلق أنه كان والياً على البصرة لعمر بن الخطاب، وهو وهم فإنما ولى سمرة على البصرة لزياد وابنه عبيد الله بن زياد بعد عمر بدهر، ولالة البصرة لعمر قد ضبطوا وليس منهم سمرة، ويحتمل أن يكون بعض أمرائها استعمل سمرة على قبض الجزية.

**قوله** (حرمت عليهم الشحوم) أى أكلها، وإلا فلو حرم عليهم بيعها لم يكن لهم حيلة فيما صنعوه من إذابتها.

**قوله** (فجملوها) بفتح الجيم والميم أى أذابوها، يقال جملة إذا ذابه، والجميل الشحم المذاب، ووجه تشبيه عمر ببيع المسلمين الخمر ببيع اليهود المذاب من الشحم الاشتراك فى النهى عن تناول كل منهما، لكن ليس كل ما حرم تناوله حرم بيعه كالخمر الأهلية وسباع الطير، فالظاهر أن اشتراكهما فى كون كل منهما صار بالنهى عن تناوله نجساً هكذا حكاه ابن بطال عن الطبرى وأقره، وليس بواضح بل كل

ما حرم تناوله حرم بيعه ، وتناول الخمر والسباع وغيرهما مما حرم أكله إنما يتأتى بعد ذبحه ، وهو بالذبح يصير ميتة لأنه لا ذكاة له وإذا صار ميتة صار نجساً ولم يجوز بيعه . فالإيراد في الأصل غير وارد ، هذا قول الجمهور وإن خالف في بعضه بعض الناس ، وأما قول بعضهم : الابن إذا ورث جارية أبيه حرم عليه وطؤها وجاز له بيعها وأكل ثمنها ، فأجاب عياض عنه بأنه تمويه لأنه لم يحرم عليه الانتفاع بها مطلقاً وإنما حرم عليه الاستمتاع بها لأمر خارجي ، والانتفاع بها لغيره في الاستمتاع وغيره حلال إذا ملكها ، بخلاف الشحوم فإن المقصود منها وهو الأكل كان محرماً على اليهود في كل حال وعلى كل شخص فافترقا . وفي الحديث لعن العاصي المعين ، ولكن يحتمل أن يقال إن قول عمر « قاتل الله سمرة » لم يرد به ظاهره بل هي كلمة تقولها العرب عند إرادة الزجر فقالها في حقه تغليظاً عليه ، وفيه إقالة ذوى الهبات زلاتهم لأن عمر اكتفى بتلك الكلمة عن مزيد عقوبة ونحوها ، وفيه إبطال الحيل والوسائل إلى المحرم ، وفيه تحريم بيع الخمر وقد نقل ابن المنذر وغيره في ذلك الإجماع ، وشذ من قال يجوز بيعها ويجوز بيع العنقود المستحيل باطنه خمرأ ، واختلف في علة ذلك فقليل لنجاستها وقيل لأنه ليس فيها منفعة مباحة مقصودة وقيل للمبالغة في التنفير عنها ، وفيه أن الشيء إذا حرم عينه حرم ثمنه ، وفيه دليل على أن بيع المسلم الخمر من الذي لا يجوز ، وكذا توكيل المسلم الذي في بيع الخمر ، وأما تحريم بيعها على أهل الذمة فبني على الخلاف في خطاب الكافر بالفروع ، وفيه استعمال القياس في الأشباه والنظائر ، واستدل به على تحريم بيع جثة الكافر إذا قتلناه وأراد الكافر شراؤه ، وعلى منع بيع كل محرم نجس ولو كان فيه منفعة كالسرقين ، وأجاز ذلك الكوفيون ، وذهب بعض المالكية إلى جواز ذلك للمشتري دون البائع لاحتياج المشتري دونه ، وسيأتي في « باب بيع الميتة » من حديث جابر بيان الوقت الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم هذه المقالة ، وفيه البحث عن الانتفاع بشحم الميتة وإن حرم بيعها ، وما يستثنى من تحريم بيع الميتة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( أخبرنا عبد الله )** هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد .

**قوله ( قاتل الله يهوداً )** كذا بالتنوين على إرادة البطن ، وفي رواية بغير تنوين على إرادة القبيلة ، وقد ذكر المصنف في رواية المستمل في آخر الباب أن معناه لعنهم ، واستشهد بأن قوله تعالى ﴿ قتل الخراصون ﴾ معناه لعن وهو تفسير ابن عباس في قتل ، وقوله « الخراصون : الكذابون » هو تفسير مجاهد رواهما الطبري في تفسيره عنهما . وقال الهروي : معنى قاتلهم قتلهم ، قال : وفاعل أصلها أن يقع الفعل بين اثنين ، وربما جاء من واحد كسافرت وطارقت النعل ، وقال غيره : معنى قاتلهم عاداهم وقال الداودي من صار عدواً لله وجب قتله . وقال البيضاوي : قاتل أى عادى أو قتل ، وأخرج في صورة المبالغة ، أو عبر عنه بما هو مسبب عنهم فإنهم بما اخترعوا من الحيلة انتصبوا لمحاربة الله ومن حاربه حرب ومن قاتله قتل .

**باب بَيْعِ التَّصَاوِيرِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رُوحٌ، وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ**

٢١٦٨ - حدثني عبد الله بن عبد الوهاب قال نا يزيد بن زريع قال نا عوف عن سعيد بن

أبي الحسن قال : كنت عند ابن عباس إذ أتاه رجل فقال : يا أبا عباس ، إني إنسان إنما معيشتي من

صنعة يدي، وإني أصنع هذه التصاوير. فقال ابن عباس: لا أحدثك إلا ما سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول، سمعته يقول: «من صور صورة فإن الله معذبه حتى ينفخ فيها الروح، وليس بنافخ فيها أبداً». فربا الرجل ربوة شديدة واصفر وجهه. فقال: ويحك إن أبيت إلا أن تصنع فعليك بهذا الشجر؛ كل شيء ليس فيه روح».

قال أبو عبد الله: سمع سعيد بن أبي عروبة من النضر بن أنس هذا الواحد.

[الحديث ٢٢٢٥ - طرفاه في: ٥٩٦٣، ٧٠٤٢].

**قوله (باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح؛ وما يكره من ذلك)** أى من الاتخاذ أو البيع أو الصنعة أو ما هو أعم من ذلك، والمراد بالتصاوير الأشياء التي تصور. ثم ذكر المؤلف رحمه الله حديث ابن عباس مرفوعاً «من صور صورة فإن الله معذبه» الحديث، وجه الاستدلال به على كراهية البيع وغيره واضح، وسعيد بن أبي الحسن راويه عن ابن عباس هو أخو الحسن البصري وهو أسن منه ومات قبله وليس له في البخاري موصولا سوى هذا الحديث، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى.

**قوله (ربا الرجل)** بالراء والموحدة أى انتفخ، قال الخليل: ربا الرجل أصابه نفس في جوفه وهو الربو والربوة؛ وقيل معناه ذعر وامتلاً خوفاً. وقوله ربوة بضم الراء ويفتحها.

**قوله (فعليك بهذا الشجر، كل شيء ليس فيه روح)** كذا في الأصل بخفض «كل» على أنه بدل كل من بعض؛ وقد جوزوه بعض النحاة. ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أى عليك بمثل الشجر، أو على حذف واو العطف أى وكل شيء، ومثله قولهم في التحيات الصلوات إذ المعنى والصلوات، وبهذا الأخير جزم الحميدى في جمعه، وكذا ثبت في رواية مسلم والإسماعيلي بلفظ «فاصنع الشجر ومالا نفس له» ولأبي نعيم من طريق هوزة عن عوف «فعليك بهذا الشجر وكل شيء ليس فيه روح» بإثبات واو العطف، وقال الطيبي قوله «كل شيء» هو بيان للشجر لأنه لما منعه عن التصوير وأرشده إلى الشجر كان غير واف بمقصوده ولأنه قصد كل مالا روح فيه ولم يقصد خصوص الشجر، وقوله كل بالخفض ويجوز النصب.

**قوله (قال أبو عبد الله)** هو المصنف.

**قوله (سمع سعيد بن أبي عروبة من النضر بن أنس هذا الواحد)** أى الحديث، سقطت هذه الزيادة من رواية النسفي هنا، وأشار بذلك إلى ما أخرجه في اللباس من طريق عبد الأعلى عن سعيد عن النضر عن ابن عباس بمعناه، وسأذكر ما بين الروایتين من التباين هناك إن شاء الله تعالى. ثم وجدت في نسخة الصغاني قبل قوله «سمع سعيد» ما نصه «قال أبو عبد الله: وعن محمد عن عبدة عن سعيد بن أبي عروبة سمعت النضر بن أنس قال: كنت عند ابن عباس بهذا الحديث وبعده «قال أبو عبد الله سمع سعيد الخ» فزال الإشكال بهذا، ولم أجد هذا في شيء من نسخ البخاري إلا في نسخة الصغاني، ومحمد المذكور هو ابن سلام، وعبدة هو ابن سليمان.

## باب تحريم التجارة في الخمر

وقال جابر: حرم النبي صلى الله عليه بيع الخمر.

[٢٢٢٦] ٢١٦٩- نا مسلم قال نا شعبة عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة: لما نزلت آيات سورة البقرة من آخرها خرج النبي صلى الله عليه فقال: «حرمت التجارة في الخمر».

قوله (باب تحريم التجارة في الخمر) تقدم نظير هذه الترجمة في أبواب المساجد لكن بقيد المسجد ، وهذه أعم من تلك .

قوله (وقال جابر حرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الخمر) سيأتي موصولا بعد ستة أبواب ، ونذكر تحرير المسألة هناك إن شاء الله تعالى . ثم أورد حديث عائشة بلفظ «حرمت التجارة في الخمر» وقد تقدم في «باب أكل الربا» من هذا الوجه أتم سياقاً ، ولأحمد والطبراني من حديث تميم الداري مرفوعاً «إن الخمر حرام شراؤها وبيعها» .

## باب إثم من باع حراً

[٢٢٢٧] ٢١٧٠- حدثني بشر بن مرحوم قال نا يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية عن سعيد ابن أبي سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «قال الله عز وجل: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فاكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعط أجره».

[الحديث ٢٢٢٧- طرفه في: ٢٢٢٧٠].

قوله (باب إثم من باع حراً) أى عالماً متعمداً ، والحر الظاهر أن المراد به من بنى آدم ، ويحتمل أن يكون أعم من ذلك فيدخل مثل الموقوف .

قوله (حدثنا بشر بن مرحوم) هو بشر بن عبيس بمهملة ثم موحدة مصغراً بن مرحوم بن عبد العزيز ابن مهران العطار فنسب إلى جده ، وهو شيخ بصرى ما أخرج عنه من الستة إلا البخارى ، وقد أخرج حديثه هذا في الإجارة عن شيخ آخر وافق بشراً في روايته له عن شيخهما .

قوله (حدثنا يحيى بن سليم) بالتصغير هو الطائفي نزيل مكة مختلف في توثيقه ، وليس له في البخارى موصولا سوى هذا الحديث ، وذكره في الإجارة من وجه آخر عنه . والتحقق أن الكلام فيه إنما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة ، وهذا الحديث من غير روايته ، واتفق الرواه عن يحيى بن سليم على أن الحديث من رواية سعيد المقبرى عن أبي هريرة ، وخالفهم أبو جعفر النفيلي فقال «عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة» قاله البيهقي والمخفوف قول الجماعة .

**قوله ( ثلاثة : أنا خصمهم )** زاد ابن خزيمة وابن حبان والإسماعيلي في هذا الحديث « ومن كنت خصمه خصمته » قال ابن التين : هو سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين إلا أنه أراد التشديد على هؤلاء بالتصريح ، والخصم يطلق على الواحد وعلى الإثنين وعلى أكثر من ذلك ، وقال الهروي الواحد بكسر أوله ، وقال الفراء الأول قول الفصحاء ، ويجوز في الإثنين خصمان والثلاثة خصوم .

**قوله ( أعطى بي ثم غدر )** كذا للجميع على حذف المفعول والتقدير أعطى يمينه بي أى عاهد عهداً وحلف عليه بالله ثم نقضه .

**قوله ( باع حراً فأكل ثمنه )** خص الأكل بالذكر لأنه أعظم مقصود ، ووقع عند أبي داود من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً « ثلاثة لا تقبل منهم صلاة » فذكر فيهم « ورجل اعتبد محرراً » وهذا أعم من الأول في الفعل وأخص منه في المفعول به ، قال الخطابي : اعتباد الحريق بأمرين : أن يعتقه ثم يكتم ذلك أو يجحد ، والثاني أن يستخدمه كرهاً بعد العتق ، والأول أشدهما . قلت : وحديث الباب أشد لأن فيه مع كتم العتق أو جحد العمل بمقتضى ذلك من البيع وأكل الثمن فن ثم كان الوعيد عليه أشد ، قال المهلب : وإنما كان إثمهم شديداً لأن المسلمين أكفاء في الحرية ، فمن باع حراً فقد منعه التصرف فيما أباح الله له وألزمه اللذ الذي أنقذه الله منه . وقال ابن الجوزي : الحر عبد الله ، فمن جنى عليه فخصمه سيده . وقال ابن المنذر لم يختلفوا في أن من باع حراً أنه لا قطع عليه ، يعني إذا لم يسرقه من حرز مثله ، إلا ما يروى عن علي تقطع يد من باع حراً قال : وكان في جواز بيع الحر خلاف قديم ثم ارتفع ، فروى عن علي قال : من أقر على نفسه بأنه عبد فهو عبد . قلت : يحتمل أن يكون محله فيمن لم تعلم حرية ، لكن روى ابن أبي شيبة من طريق قتادة « أن رجلاً باع نفسه فقضى عمر بأنه عبد وجعل ثمنه في سبيل الله » ومن طريق زرارة بن أوفى أحد التابعين أنه باع حراً في دين ، ونقل ابن حزم أن الحر كان يباع في الدين حتى نزلت ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾ ونقل عن الشافعي مثل رواية زرارة ، ولا يثبت ذلك أكثر الأصحاب واستقر الإجماع على المنع .

**قوله ( ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره )** هو في معنى من باع حراً وأكل ثمنه لأنه استوفى منفعة بغير عوض وكأنه أكلها ، ولأنه استخدمه بغير أجره وكأنه استعبده .

**باب أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليهود ببيع أرضيهم حين أجلاهم**

فيه المقبري عن أبي هريرة

**قوله ( باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم اليهود ببيع أرضيهم )** كذا في رواية أبي ذر بفتح الراء وكسر الضاد المعجمة جمع أرض وهو جمع شاذ لأنه جمع جمع السلامة ولم يبق مفردة سالماً لأن الراء في المفرد ساكنة وفي الجمع محركة .

**قوله ( حين أجلاهم )** أى من المدينة .

**قوله ( فيه المقبري عن أبي هريرة )** يشير إلى ما أخرجه في الجهاد في « باب إخراج اليهود من جزيرة



العرب من طريق سعيد المقبرى عن أبى هريرة قال «بيننا نحن فى المسجد إذ خرج علينا النبى صلى الله عليه وسلم فقال : انطلقوا إلى اليهود - وفيه - فقال لى أريد أن أجلىكم ، فمن وجد منكم بماله شيئاً فليبعه » وهذه القصة وقعت لبنى النضير كما سأتى بيان ذلك فى موضعه ، وكان المصنف أخذ بيع الأرض من عموم بيع المال ، وقد تقدم فى أبواب الخيار فى قصة عثمان وابن عمر إطلاق المال على الأرض ، وغفل الكرماني عن الإشارة إلى هذا الحديث فقال : إنما ذكر البخارى هذا الحديث بهذه الصيغة مقتضياً لكونه لم يثبت الحديث المذكور على شرطه والصواب أنه اكتفى هنا بالإشارة إليه لاتحاد مخرجه عنده ففر من تكرار الحديث على صورته بغير فائدة زائدة كما هو الغالب من عادته .

### باب بَيْعِ الْعَبْدِ وَالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً

واشترى ابنُ عمرَ راحلةً بأربعةِ أبعرةٍ مضمونةٍ عليه يُوفِّيها صاحبها بالربذة .  
وقال ابنُ عباسٍ : قد يكونُ البعيرُ خيراً من البعيرين . واشترى رافعُ بنُ خديجٍ بغيراً ببعيرين فأعطاهُ أحدهما وقال : آتيك بالآخرِ غداً رهواً إن شاء الله . وقال ابنُ المسيبِ لا رباً فى الحيوان : البعيرُ والشاةُ بالشاتينِ إلى أجلٍ . وقال ابنُ سيرين : لا بأسَ ببعيرٍ ببعيرين ودرهم بدرهم نسيئة .

[٢٢٢٨]

٢١٧١- فاسليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال : كان فى السبي صفيّة فصارَتْ إلى دحية الكلبي ، ثم صارَتْ إلى النبى صلى الله عليه .

قوله ( باب بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة ) التقدير بيع العبد بالعبد نسيئة والحيوان بالحيوان نسيئة وهو من عطف العام على الخاص ، وكأنه أراد بالعبد جنس من يستعبد فيدخل فيه الذكر والأنثى ولذلك ذكر قصة صفيّة ، أو أشار إلى إلحاق حكم الذكر بحكم الأنثى فى ذلك لعدم الفرق ، قال ابن بطال : اختلفوا فى ذلك فذهب الجمهور إلى الجواز ، لكن شرط مالك أن يختلف الجنس ، ومنع الكوفيون وأحمد مطلقاً لحديث سمرة المخرج فى السنن ورجاله ثقات إلا أنه اختلف فى سماع الحسن من سمرة ، وفى الباب عن ابن عباس عند البزار والطحاوى ورجاله ثقات أيضاً إلا أنه اختلف فى وصله وإرساله فرجع البخارى وغير واحد لإرساله ، وعن جابر عند الترمذى وغيره وإسناده لين ، وعن جابر بن سمرة عند عبد الله فى زيادات المسند ، وعن ابن عمر عند الطحاوى والطبرانى ، واحتج للجمهور بحديث عبد الله بن عمرو « أن النبى صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشاً - وفيه - فابتاع البعير بالبعيرين بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم » أخرجه الدارقطنى وغيره وإسناده قوى ، واحتج البخارى هنا بقصة صفيّة واستشهد بآثار الصحابة .

قوله ( واشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبعرة ... الحديث ) وصله مالك والشافعى عنه عن نافع عن ابن عمر بهذا ورواه ابن أبى شيبة من طريق أبى بشر عن نافع « أن ابن عمر اشترى ناقة بأربعة أبعرة بالربذة

فقال لصاحب الناقة : اذهب فانظر فإن رضيت فقد وجب البيع « وقوله « راحلة » أى ما أمكن ركوبه من الإبل ذكراً أو أنثى ، وقوله « مضمونة » صفة راحلة أى تكون فى ضمان البائع حتى يوفىها أى يسلمها للمشتري ، والربذة بفتح الراء والموحدة والمعجمة مكان معروف بين مكة والمدينة .

**قوله ( وقال ابن عباس قد يكون البعير خيراً من البعيرين )** وصله الشافعى من طريق طاوس أن ابن عباس سئل عن بعير يبعيرين فقال .

**قوله ( واشترى رافع بن خديج بعيراً يبعيرين فأعطاه أحدهما وقال : آتيك بالآخر غداً رهواً إن شاء الله )** وصله عبد الرزاق من طريق مطرف بن عبد الله عنه ، وقوله « رهوا » بفتح الراء وسكون الهاء أى سهلاً ، والرهو السير السهل ، والمراد به هنا أن يأتيه به سريعاً من غير مطل .

**قوله ( وقال ابن المسيب : لا رباً فى الحيوان البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين إلى أجل )** أما قول سعيد فوصله مالك عن ابن شهاب عنه « لا رباً فى الحيوان » ووصله ابن أبى شيبة من طريق أخرى عن الزهرى عنه « لا بأس بالبعير بالبعيرين نسيئة » .

**قوله ( وقال ابن سيرين : لا بأس ببعير يبعيرين ودرهم بدرهم نسيئة )** كذا فى معظم الروايات ، ووقع فى بعضها ودرهم بدرهمين نسيئة وهو خطأ والصواب درهم بدرهم ، وقد وصله عبد الرزاق من طريق أيوب عنه بلفظ « لا بأس ببعير يبعيرين ودرهم بدرهم نسيئة » ، فإن كان أحد البعيرين نسيئة فهو مكروه « وروى سعيد بن منصور من طريق يونس عنه أنه كان لا يرى بأساً بالحيوان بالحيوان يدا بيد أو الدراهم نسيئة ، ويكره أن تكون الدراهم نقداً والحيوان نسيئة .

**قوله ( كان فى السبي صفة فصارت إلى دحية ثم صارت إلى النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا أورده مختصراً وأشار بذلك إلى ما وقع فى بعض طرقه مما يناسب ترجمته أنه صلى الله عليه وسلم عوض دحية عنها بسبعة أرؤس ، وهو عند مسلم من طريق حماد بن ثابت ، وللمصنف من وجه آخر كما سيأتى « فقال لدحية خذ جارية من السبي غيرها » قال ابن بطال : ينزل تبدلها بجارية غير معينة يختارها منزلة بيع جارية تجارية نسيئة ، وسيأتى الكلام على قصة صفة هذه مستوفى فى غزوة خيبر إن شاء الله تعالى .

## باب بيع الرقيق

٢١٧٢- فابو اليمان قال أنا شعيب عن الزهرى قال أخبرني ابن محيريز أن أباسعيد الخدري أخبره أنه بينما هو جالس عند النبي صلى الله عليه قال : يا رسول الله ، إنا نصيب سبياً فنحب الأثمان فكيف ترى فى العزل ؟ فقال : « أو إنكم تفعلون ذلك ؟ لا عليكم أن لا تفعلوا ذلكم ، فإنها ليست نسمة كتب الله أن تخرج إلا هي خارجة » .

[الحديث ٢٢٢٩- أطرافه فى : ٢٥٤٢ ، ٤١٣٨ ، ٥٢١٠ ، ٦٦٠٣ ، ٧٤٠٩ .]

**قوله ( باب بيع الرقيق )** أورد فيه حديث أبى سعيد أنه قال « يا رسول الله إنا نصيب سبياً فنحب الأثمان » الحديث ودلالته على الترجمة واضحة ، وسيأتى الكلام عليه فى كتاب النكاح إن شاء الله تعالى .

وقوله في هذا السياق « أنه بينما هو جالس عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إنا نصيب سبياً »  
يوهم أنه السائل ، وليس كذلك ، بل وقع في السياق حذف ظهر بيانه مما ساقه النسائي عن عمرو بن منصور  
عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه بلفظ « بينما هو جالس عند النبي صلى الله عليه وسلم جاء رجل من الأنصار  
فقال » فذكره ، وسيأتي البحث في ذلك .

### باب بيع المدبر

٢١٧٣- نا ابن نمير قال نا وكيع قال نا إسماعيل عن سلمة بن كهيل عن عطاء عن [٢٢٣٠]

جابر قال : باع النبي صلى الله عليه المدبر .

٢١٧٤- نا قتيبة قال نا سفيان عن عمرو سمع جابر بن عبد الله يقول : باعه رسول الله [٢٢٣١]

صلى الله عليه .

٢١٧٥- حدثني زهير بن حرب قال نا يعقوب قال نا أبي عن صالح نا ابن شهاب أن [٢٢٣٢]

عبد الله أخبره أن زيد بن خالد وأبا هريرة أخبراه أنهما سمعا رسول الله صلى الله عليه يسأل عن [٢٢٣٣]

الأمّة تزني ولم تحصن ، قال : « اجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم بيعوها بعد الثالثة أو

الرابعة » .

٢١٧٦- نا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني الليث عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة [٢٢٣٤]

قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « إذا زنت أمّة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا  
يُثرب عليها ، ثم إن زنت فليجلدها الحد ولا يُثرب عليها ، ثم إن زنت الثالثة فتبين زناها فليبعها  
ولو بحبل من شعر » .

قوله ( باب بيع المدبر ) أى الذى علق مالكة عتقه بموت مالكة ، سمي بذلك لأن الموت دبر الحياة  
أو لأن فاعله دبر أمر دنياه وآخرته : أما دنياه فباستمراره على الانتفاع بخدمة عبده ، وأما آخرته فيتحصيل  
ثواب العتق ، وهو راجع إلى الأول ، لأن تدبير الأمر مأخوذ من النظر في العاقبة فيرجع إلى دبر الأمر وهو  
آخره . وقد أعاد المصنف هذه الترجمة في كتاب العتق وضرب عليها في نسخة الصغاني وصارت أحاديثها  
داخلية في بيع الرقيق وتوجيهها واضح ، وكذا هو في رواية النسفي ، وأورد المصنف فيه حديثين كل منهما  
من طريقين : الأول حديث جابر في بيع المدبر .

قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي خالد ، وعطاء هو ابن أبي رباح ، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين

في نسق : إسماعيل وسلمة وعطاء ، وإسماعيل وسلمة قرينان من صغار التابعين وعطاء من أوساطهم .

قوله ( باع النبي صلى الله عليه وسلم المدبر ) هكذا أورده مختصراً ، وأخرجه ابن ماجه من طريق

وكيع كذلك ، وأخرجه أحمد عن وكيع كذلك لكن زاد « عن سفيان وإسماعيل جميعاً عن سلمة » وأخرجه الإسماعيلي من طريق أبي بكر بن خلاد عن وكيع ولفظه « في رجل أعتق غلاماً له عن دبر وعليه دين فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم بثمانمائة درهم » وقد أخرجه المصنف في الأحكام عن ابن نمير شيخه فيه هنا لكن قال « عن محمد بن بشر - بدل وكيع - عن إسماعيل بن أبي خالد » ولفظه « بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً من أصحابه أعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه بثمانمائة درهم ثم أرسل بشمته إليه » وترجم عليه « بيع الإمام على الناس أموالهم » وقال في الترجمة « وقد باع النبي صلى الله عليه وسلم مدبراً من نعيم بن النحام » وأشار بذلك إلى ما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر « أن رجلاً من الأنصار يقال له أبو مذكور أعتق غلاماً له يقال له يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره ، فدعا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : من يشتريه ؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله النحام بثمانمائة درهم فدفعها إليه » الحديث ، وقد تقدم في « باب بيع المزايدة » من وجه آخر عن عطاء بلفظ « إن رجلاً أعتق غلاماً له عن دبر فاحتاج ، فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : من يشتريه مني ؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله » فأفاد في هذه الرواية سبب بيعه وهو الاحتياج إلى ثمنه . وفي رواية ابن خلاد زيادة في تفسير الحاجة وهو الدين ، فقد ترجم له في الاستقراض « من باع مال المفلس فقسمه بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه » وكأنه أشار بالأول إلى ما تقدم من رواية وكيع عند الإسماعيلي في قوله « وعليه دين » وإلى ما أخرجه النسائي من طريق الأعمش عن سلمة بن كهيل بلفظ « إن رجلاً من الأنصار أعتق غلاماً له عن دبر وكان محتاجاً وكان عليه دين فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم بثمانمائة درهم ، فأعطاه وقال : اقض دينك » وبالتالي إلى ما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر قال « أعتق رجل من بني علفة عبداً له عن دبر ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ألك مال غيره ؟ فقال لا » الحديث وفيه « فدفعها إليه ثم قال : ابدأ بنفسك فتصدق عليها » الحديث . وفي رواية أيوب المذكورة نحوه ولفظه « وإذا كان أحدكم فقيراً فليبدأ بنفسه ، فإن كان فضل فعلى عياله » الحديث ، فانفقت هذه الروايات على أن بيع المدبر كان في حياة الذي دبره ، إلا ما رواه شريك عن سلمة بن كهيل بهذا الإسناد « إن رجلاً مات وترك مدبراً وديناً ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم فباعه في دينه بثمانمائة درهم » أخرجه الدارقطني ، ونقل عن شيخه أبي بكر النيسابوري أن شريكاً أخطأ فيه ، والصحيح ما رواه الأعمش وغيره عن سلمة وفيه « ودفع ثمنه إليه » وفي رواية النسائي من وجه آخر عن إسماعيل بن أبي خالد « ودفع ثمنه إلى مولاه » . قلت : وقد رواه أحمد عن أسود بن عامر عن شريك بلفظ « إن رجلاً دبر عبداً له وعليه دين ، فباعه النبي صلى الله عليه وسلم في دين مولاه » وهذا شبيه برواية الأعمش وليس فيه للموت ذكر ، وشريك كان تغير حفظه لما ولي القضاء ، وشماع من حمله عنه قبل ذلك أصح ومنهم أسود المذكور .

( تنبيهات ) : الأول : انفقت الطرق على أن ثمنه ثمانمائة درهم ، إلا ما أخرجه أبو داود من طريق هشيم عن إسماعيل قال « سبعة أو تسعة » . الثاني : وجدت لو كيع في حديث الباب إسناداً آخر أخرجه ابن ماجه من طريق أبي عبد الرحمن الأدرمي عنه عن أبي عمر و بن العلاء عن عطاء مثل لفظ حديث الباب

مختصراً . الثالث : وقع في رواية الأوزاعي عن عطاء عند أبي داود زيادة في آخر الحديث وهو « أنت أحق بشئنا والله أغنى عنه » . الطريق الثاني .

**قوله ( عن عمرو )** هو ابن دينار ، وفي رواية الحميدى في مسنده « حدثنا عمرو بن دينار » .  
**قوله ( باعه رسول الله صلى الله عليه وسلم )** هكذا أخرجه أيضاً مختصراً ولم يذكر من يعود الضمير عليه ، وقد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن سفیان فزاد في آخره « يعنى المدبر » وأخرجه مسلم عن إسحاق بن إبراهيم وأبي بكر بن أبي شيبة جميعاً عن سفیان بلفظ « دبر رجل من الأنصار غلاماً له لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاشتراه ابن النحام عبداً قبطياً مات عام أول في إمارة ابن الزبير » وهكذا أخرجه أحمد عن سفیان بتمامه نحوه ، وقد أخرجه المصنف في كفارات الأيمان من طريق حماد بن زيد عن عمرو نحوه ولم يقل « في إمارة ابن الزبير » ولا عين الثمن ، قال القرطبي وغيره : اتفقوا على مشروعية التدبير ، واتفقوا على أنه من الثلث ، غير الليث وزفر فإنهما قالا : من رأس المال ، واختلفوا هل هو عقد جائز أو لازم ، فمن قال لازم منع التصرف فيه إلا بالعنق ، ومن قال جائز أجاز ، وبالأول قال مالك والأوزاعي والكوفيون ، وبالثاني قال الشافعي وأهل الحديث ، وحجتهم حديث الباب ، ولأنه تعليق للعنق بصفة انفرد السيد بها فيتمكن من بيعه كمن علق عتقه بدخول الدار مثلاً ، ولأن من أوصى بعنق شخص جاز له بيعه باتفاق فيلحق به جواز بيع المدبر لأنه في معنى الوصية ، وقيد الليث الجواز بالحاجة وإلا فيكره ، وأجاب الأول بأنها قضية عين لا عموم لها فيحمل على بعض الصور ، وهو اختصاص الجواز بما إذا كان عليه دين ، وهو مشهور مذهب أحمد والخلاف في مذهب مالك أيضاً . وأجاب بعض المالكية عن الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم رد تصرف هذا الرجل لكونه لم يكن له مال غيره ، فيستدل به على رد تصرف من تصدق بجميع ماله ، وادعى بعضهم أنه صلى الله عليه وسلم إنما باع خدمة المدبر لا رقبته ، واحتج بما رواه ابن فضيل عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا بأس ببيع خدمة المدبر » أخرجه الدارقطني ورجال إسناده ثقات ، إلا أنه اختلف في وصله وإرساله ، ولو صح لم يكن فيه حجة إذ لا دليل فيه على أن البيع الذي وقع في قصة المدبر الذي اشتراه نعيم بن النحام كان في منفعته دون رقبته . الحديث الثاني حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في بيع الأمة إذا زنت ، وقد تقدمت الإشارة إليه في « باب بيع العبد الزاني » وأورده هنا من وجه آخر نغن أبي هريرة ، ووجه دخوله في هذا الباب عموم الأمر ببيع الأمة إذا زنت ، فيشمل ما إذا كانت مدبرة أو غير مدبرة فيؤخذ منه جواز بيع المدبر في الجملة ، وأما ما وقع في رواية النسفي وفي نسخة الصغاني فلا يحتاج إلى اعتذار .

### باب هل يسافر بالجارية قبل أن يستبرئها؟

ولم ير الحسن بأساً أن يقبلها أو يباشرها . وقال ابن عمر : إذا وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت أو عتقت فليستبرأ رحمها بحيضة ، ولا تستبرأ العذراء . وقال عطاء : لا بأس أن يصيب من جاريته الحامل ما دون الفرج . قال الله عز وجل : ﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ .

[٢٢٣٥]

٢١٧٧- فاعبد الغفار بن داود قال نا يعقوب بن عبد الرحمن عن عمرو بن أبي عمرو عن

أنس بن مالك قال: قدم النبي صلى الله عليه خيبر، فلما فتح الله عليه الحصن ذكر له جمال صفيّة بنت حيي بن أخطب - وقد قُتل زوجها وكانت عروساً - فاصطفاه رسول الله صلى الله عليه لنفسه فخرج بها، حتى بلغنا سدّ الروحاء حلّت فبنى بها، ثم صنع حيساً في نطع صغير، ثم قال رسول الله صلى الله عليه: «أذن من حولك»، فكانت تلك وليمة رسول الله صلى الله عليه على صفيّة. ثم خرجنا إلى المدينة، قال: فرأيت رسول الله صلى الله عليه يحوي لها وراءه بعباءة، ثم يجلس عند بغيره فيضع ركبته، فتضع صفيّة رجلها على ركبته حتى تركب.

قوله (باب هل يسافر بالجارية قبل أن يستبرئها) هكذا قيد بالسفر، وكان ذلك لكونه مظنة الملامسة والمباشرة غالباً.

قوله (ولم ير الحسن بأساً أن يقبلها أو يباشرها) وصله ابن أبي شيبة من طريق يونس بن عبيدة عنه قال: وكان ابن سيرين يكره ذلك. وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن قال يصيب ما دون الفرج، قال الداودي: قول الحسن إن كان في المسبية صواب. وتعقبه ابن التين بأنه لا فرق في الاستبراء بين المسبية وغيرها.

قوله (وقال ابن عمر: إذا وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت أو عقت فليستبرأ رحمها بحیضة، ولا تستبرأ العذراء) أما قوله الأول فوصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الله عن نافع عنه، وأما قوله «ولا تستبرأ العذراء» فوصله عبد الرزاق من طريق أيوب عن نافع عنه، وكأنه يرى أن البكارة تمنع الحمل أو تدل على عدمه أو عدم الوطء وفيه نظر، وعلى تقديره ففي الاستبراء شائبة تعبد ولهذا تستبرأ التي أيسر من الحيض.

قوله (وقال عطاء: لا بأس أن يصيب من جاريته الحامل ما دون الفرج، قال الله تعالى ﴿إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم﴾) قال ابن التين: إن أراد عطاء بالحامل من حملت من سيدها فهو فاسد لأنه لا يرتاب في حله، وإن أراد من غيره ففيه خلاف. قلت: والثاني أشبه بمراحه، ولذلك قيده بما دون الفرج، ووجه استدلاله بالآية أنها دلت على جواز الاستمتاع بجميع وجوهه، فخرج الوطء بدليل فبقى الباقي على الأصل. ثم ذكر المصنف في الباب حديث أنس في قصة صفيّة وسأقي مبسوطاً في المغازي، والغرض منه هنا قوله «حتى بلغنا سدّ الروحاء حلّت فبنى بها» فإن المراد بقوله «حلّت» أي طهرت من حيضها. وقد روى البيهقي بإسناد لين أنه صلى الله عليه وسلم استبرأ صفيّة بحیضة، وأما ما رواه مسلم من طريق ثابت عن أنس «أنه صلى الله عليه وسلم ترك صفيّة عند أم سليم حتى انقضت عدتها» فقد شك حماد راويه عن ثابت في رفعه، وفي ظاهره نظر لأنه صلى الله عليه وسلم دخل بها منصرفه من خيبر بعد قتل زوجها

بيسير فلم يمض زمن يسع انقضاء العدة ، ولا نقلوا أنها كانت حاملاً فتحمل العدة على طهرها من الحيض وهو المطلوب ، والصريح في هذا الباب حديث أبي سعيد مرفوعاً « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة » قاله في سبأيا أوطاس أخرجه أبو داود وغيره وليس على شرط الصحيح .

## ب

### بَيْعُ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ

٢١٧٨ - نا قتيبة قال نا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر ابن عبد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه يقول عام الفتح وهو بمكة : « إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام » . فقيل : يا رسول الله ، أرأيت شحوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس ، فقال : « لا » ، هو حرام . ثم قال رسول الله صلى الله عليه : « قاتل الله اليهود ، إن الله لمأ حرم شحومها أجملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه » . قال أبو عاصم : نا عبد الحميد قال نا يزيد كتب إلي عطاء : سمعت جابراً عن النبي صلى الله عليه . [الحديث ٢٢٣٦ - طرفاه في : ٤٢٩٦ ، ٤٦٣٣] .

**قوله ( باب بيع الميتة والأصنام )** أى تحريم ذلك ، والميتة بفتح الميم ما زالت عنه الحياة لا بذكاة شرعية ، والميتة بالكسر الهيئة وليست مراداً هنا ، ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على تحريم بيع الميتة ، ويستثنى من ذلك السمك والجراد . والأصنام جمع صنم قال الجوهري : هو الوثن ، وقال غيره : الوثن ما له جثة ، والصنم ما كان مصوراً ، فبينهما عموم وخصوص وجهي ، فإن كان مصوراً فهو وثن وصنم . **قوله ( عن عطاء )** بين في الرواية المعلقة تلو هذه الرواية المتصلة أن يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من عطاء وإنما كتب به إليه ، وليزيد فيه إسناد آخر ذكره أبو حاتم في « العلل » من طريق حاتم بن إسماعيل عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد بن عبدة عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : قد رواه محمد بن إسحاق عن يزيد عن عطاء ، ويزيد لم يسمع من عطاء ولا أعلم أحداً من المصريين رواه عن يزيد متابعا لعبد الحميد بن جعفر ، فإن كان حفظه فهو صحيح لأن محله الصدق . قلت : قد اختلف فيه على عبد الحميد ، ورواية أبي عاصم عنه الموافقة لرواية غيره عن يزيد أرجح فتكون رواية حاتم بن إسماعيل شاذة .

**قوله ( عن جابر )** في رواية أحمد عن حجاج بن محمد عن الليث بسنده « سمعت جابر بن عبد الله بمكة » . **قوله ( وهو بمكة عام الفتح )** فيه بيان تاريخ ذلك ؛ وكان ذلك في رمضان سنة ثمان من الهجرة ، ويحتمل أن يكون التحريم وقع قبل ذلك ثم أعاده صلى الله عليه وسلم ليسمعه من لم يكن سمعه .

**قوله ( إن الله ورسوله حرم )** هكذا وقع في الصحيحين بإسناد الفعل إلى ضمير الواحد وكان الأصل

« حرماً » فقال القرطبي : إنه صلى الله عليه وسلم تأدب فلم يجمع بينه وبين اسم الله في ضمير الإثنين ، لأنه من نوع ما رد به على الخطيب الذي قال « ومن يعصهما » كذا قال ، ولم تتفق الرواة في هذا الحديث على ذلك فإن في بعض طرقه في الصحيح « إن الله حرم » ليس فيه و « رسوله » ، وفي رواية لابن مردويه من وجه آخر عن الليث « إن الله ورسوله حرماً » ، وقد صح حديث أنس في النهي عن أكل الخمر الأهلية « إن الله ورسوله ينهيانكم » ووقع في رواية النسائي في هذا الحديث « ينهاكم » والتحقيق جواز الإفراد في مثل هذا ، ووجهه الإشارة إلى أن أمر النبي ناشئ عن أمر الله ، وهو نحو قوله ﴿ والله ورسوله أحق أن يرضوه ﴾ والمختار في هذا أن الجملة الأولى حذفت لدلالة الثانية عليها ، والتقدير عند سيبويه : والله أحق أن يرضوه ، ورسوله أحق أن يرضوه ، وهو كقول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

وقيل أحق أن يرضوه خبر عن الإسمين ، لأن الرسول تابع لأمر الله .

قوله ( فقيل يا رسول الله ) لم أقف على تسمية القائل ، وفي رواية عبد الحميد الآتية « فقال رجل » .  
قوله ( أرأيت شحوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس ) أى فهل يحل بيعها لما ذكر من المنافع فإنها مقتضية لصحة البيع .

قوله ( فقال : لا ، هو حرام ) أى البيع ، هكذا فسره بعض العلماء كالشافعي ومن اتبعه ، ومنهم من حمل قوله « وهو حرام » على الانتفاع فقال : يحرم الانتفاع بها وهو قول أكثر العلماء ، فلا ينتفع من الميتة أصلاً عندهم إلا ما خص بالدليل وهو الجلد المدبوغ ، واختلفوا فيما ينتجس من الأشياء الطاهرة فالجمهور على الجواز ، وقال أحمد وابن الماجشون : لا ينتفع بشيء من ذلك ، واستدل الخطابي على جواز الانتفاع بإجماعهم على أن من مات له دابة ساغ له إطعامها لكلاب الصيد فكذلك يسوغ دهن السفينة بشحم الميتة ولا فرق .

قوله ( ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك : قاتل الله اليهود إلخ ) وسياقه مشعر بقوة ما أوله الأكثر أن المراد بقوله « هو حرام » البيع لا الانتفاع ، وروى أحمد والطبراني من حديث ابن عمر مرفوعاً « الويل لبنى إسرائيل ، إنه لما حرمت عليهم الشحوم باعوها فأكلوا ثمنها ، وكذلك ثمن الخمر عليكم حرام » وقد مضى في « باب تحريم تجارة الخمر » حديث تميم الداري في ذلك .

قوله ( وقال أبو عاصم حدثنا عبد الحميد ) هو ابن جعفر ، وهذه الطريق وصلها أحمد عن أبي عاصم وأخرجها مسلم عن أبي موسى عن أبي عاصم ولم يسبق لفظه بل قال مثل حديث الليث ، والظاهر أنه أراد أصل الحديث ، وإلا ففي سياقه بعض مخالفة ، قال أحمد : حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن عبد الحميد ابن جعفر أخبرني يزيد بن أبي حبيب ولفظه « يقول عام الفتح : إن الله حرم بيع الخنازير وبيع الميتة وبيع الخمر وبيع الأصنام ، قال رجل : يا رسول الله فما ترى في بيع شحوم الميتة ؟ فإنها تدهن بها السفن والجلود ويستصبح بها . فقال : قاتل الله يهود » . الحديث فظهر بهذه الرواية أن السؤال وقع عن بيع الشحوم وهو يؤيد ما قررناه ، ويؤيده أيضاً ما أخرجه أبو داود من وجه آخر عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال وهو



عند الركن « قاتل الله اليهود ، إن الله حرم عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها ، وإن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه » قال جمهور العلماء : العلة في منع بيع الميتة والخمر والخنزير النجاسة فيتعدى ذلك إلى كل نجاسة ، ولكن المشهور عند مالك طهارة الخنزير . والعلة في منع بيع الأصنام عدم المنفعة المباحة ، فعلى هذا إن كانت بحيث إذا كسرت ينتفع برضاها جاز بيعها عند بعض العلماء من الشافعية وغيرهم ، والأكثر على المنع حلالا للنهي على ظاهره ، والظاهر أن النبي عن بيعها للمبالغة في التنفير عنها ، ويلتحق بها في الحكم الصلبان التي تعظمها النصارى ويحرم نحت جميع ذلك وصنعتة ، وأجمعوا على تحريم بيع الميتة والخمر والخنزير إلا ما تقدمت الإشارة إليه في « باب تحريم الخمر » ولذلك رخص بعض العلماء في القليل من شعر الخنزير للفرز حكاه ابن المنذر عن الأوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية ، فعلى هذا فيجوز بيعه ، ويستثنى من الميتة عند بعض العلماء ما لا تحله الحياة كالشعر والصوف والوبر فإنه طاهر فيجوز بيعه وهو قول أكثر المالكية والحنفية ، وزاد بعضهم العظم والسن والقرن والظلف ، وقال بنجاسة الشعور الحسن والليث والأوزاعي . ولكنها تطهر عندهم بالغسل ، وكأنها متنجسة عندهم بما يتعلق بها من رطوبات الميتة لانبجاسة العين ، ونحوه قول ابن القاسم في عظم الفيل إنه يطهر إذا سلق بالماء ، وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في « باب لا يذاب شحم الميتة » .

### باب ثمن الكلب

[٢٢٣٧] ٢١٧٩- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود الأنصاري: أن رسول الله صلى الله عليه نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن.

[الحديث ٢٢٣٧- أطرافه في: ٢٢٨٢، ٥٣٤٦، ٥٧٦١].

[٢٢٣٨] ٢١٨٠- نا حجاج بن منهال قال أنا شعبة قال أخبرني عون بن أبي جحيفة قال: رأيت أبي اشترى حجاً فامر بمحاجمه فكسرت، فسألته عن ذلك، فقال: إن رسول الله صلى الله عليه نهى عن ثمن الدم وثن الكلب، وكسب الأمة. ولعن الواشمة والمستوشمة، وأكل الربا وموكله، ولعن المصور.

قوله ( باب ثمن الكلب ) أورد فيه حديثين : أحدهما عن أبي مسعود « أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن » . ثانيهما حديث أبي جحيفة « نهى عن ثمن الدم وثن الكلب . وكسب الأمة » الحديث ، وقد تقدم في « باب موكل الربا » في أوائل البيع . واشتمل هذان الحديثان على أربعة أحكام أو خمسة إن غابنا بين كسب الأمة ومهر البغي : الأول ثمن الكلب ، وظاهر النهي تحريم بيعه ، وهو عام في كل كلب معلما كان أو غيره مما يجوز اقتناؤه أو لا يجوز ، ومن لازم ذلك أن لا قيمة على متلفه ،

وبذلك قال الجمهور ، وقال مالك لا يجوز بيعه وتجب القيمة على متلفه ، وعنه كالجمهور ، وعنه كقول أبي حنيفة يجوز وتجب القيمة ، وقال عطاء والنخعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره وروى أبو داود من حديث ابن عباس مرفوعاً « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وقال : إن جاء يطلب ثمن الكلب فاملاً كفه تراباً » وإسناده صحيح ، وروى أيضاً بإسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعاً « لا يحل ثمن الكلب ولا حلوان الكاهن ولا مهر البغي » والعلة في تحريم بيعه عند الشافعي نجاسته مطلقاً وهي قائمة في المعلم وغيره ، وعلة المنع عند من لا يرى نجاسته النهي عن اتخاذه والأمر بقتله ولذلك خص منه ما أذن في اتخاذه ، ويدل عليه حديث جابر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب إلا كلب صيد » أخرجه النسائي بإسناد رجاله ثقات إلا أنه طعن في صحته ، وقد وقع في حديث ابن عمر عند ابن أبي حاتم بلفظ « نهى عن ثمن الكلب وإن كان ضارياً » يعني مما يصيد وسنده ضعيف ، قال أبو حاتم هو منكر ، وفي رواية لأحمد « نهى عن ثمن الكلب وقال طعمة جاهلية » ونحوه للطبراني من حديث ميمونة بنت سعد ، وقال القرطبي مشهور مذهب مالك جواز اتخاذ الكلب وكراهية بيعه ولا يفسخ إن وقع ، وكأنه لما لم يكن عنده نجساً وأذن في اتخاذه لمنافعه الجائزة كان حكمه حكم جميع المبيعات ، لكن الشرع نهى عن بيعه تنزيهاً لأنه ليس من مكارم الأخلاق ، قال وأما تسويته في النهي بينه وبين مهر البغي وحلوان الكاهن فمحمول على الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذه ، وعلى تقدير العموم في كل كلب فالنهي في هذه الثلاثة في القدر المشترك من الكراهة أعم من التنزيه والتحريم ، إذ كل واحد منهما منهي عنه ثم تؤخذ خصوصية كل واحد منهما من دليل آخر ، فإننا عرفنا تحريم مهر البغي وحلوان الكاهن من الإجماع لا من مجرد النهي . ولا يلزم من الاشتراك في العطف الاشتراك في جميع الوجوه إذ قد يعطف الأمر على النهي والإيجاب على النهي . الحكم الثاني مهر البغي وهو ما تأخذه الزانية على الزنا سماه مهراً مجازاً ، والبغي بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد التحتانية وهو فاعيل بمعنى فاعلة وجمع البغي بغايا ، والبغاء بكسر أوله الزنا والفجور ، وأصل البغاء الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في الفساد ، واستدل به على أن الأمة إذا أكرهت على الزنا فلا مهر لها ، وفي وجه للشافعية يجب للسيد . الحكم الثالث كسب الأمة ، وسيأتي في الإجارة « باب كسب البغي والإماء » وفيه حديث أبي هريرة « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الإماء » زاد أبو داود من حديث رافع بن خديج « نهى عن كسب الأمة حتى يعلم من أين هو » فعرف بذلك النهي والمراد به كسبها بازنا لا بالعمل المباح ، وقد روى أبو داود أيضاً من حديث رفاع بن رافع مرفوعاً « نهى عن كسب الأمة إلا ما عملت بيدها » وقال هكذا بيده نحو الغزل والنفش وهو بالفاء أى نتف الصوف ، وقيل المراد بكسب الأمة جميع كسبها وهو من باب سد الذرائع لأنها لا تؤمن إذا ألزمت بالكسب أن تكسب بفرجها ، فالمنع أن لا يجعل عليها خراج معلوم تؤديه كل يوم . الحكم الرابع حلوان الكاهن ، وهو حرام بالإجماع لما فيه من أخذ العوض على أمر باطل ، وفي معناه التنجيم والضرب بالخصي وغير ذلك مما يتعاناها العرافون من استطلاع الغيب ، والحلوان مصدر حلوته حلوانا إذا أعطيته ، وأصله من الخلاوة شبه بالشئء الخلو من حيث أنه يأخذه سهلاً بلا كلفة ولا مشقة يقال حلوته إذا أطعمته الخلو ، والحلوان أيضاً الرشوة ، والحلوان أيضاً أخذ الرجل مهر ابنته لنفسه . وسيأتي الكلام على الكهانة وأصلها وحكمها في أواخر كتاب الطب من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى . الحكم الخامس ثمن الدم ، واختلف

في المراد به فقيل أجره الحجامة ، وقيل هو على ظاهره ، والمراد تحريم بيع الدم كما حرم بيع الميتة والخنزير ، وهو حرام إجماعاً أعني بيع الدم وأخذ ثمنه ، وسيأتي الكلام على حكم أجره الحجامة في الإجارة إن شاء الله تعالى .

( حاتمة ) : اشتمل كتاب البيوع من المرفوع على مائتي حديث وسبعة وأربعين حديثاً ، المعلق منها ستة وأربعون وما عداها موصول ، المكرر منه فيه وفيما مضى مائة وتسعة وثلاثون حديثاً والخالص مائة وثمانية أحاديث ، وافقه مسلم على تحريمها سوى تسعة وعشرين حديثاً وهي : حديث عبد الرحمن ابن عوف في قصة تزويجه ، وحديث أبي هريرة في الثمرة الساقطة ، وحديث عائشة في التسمية على الذبيحة .

وحديث أبي هريرة « يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال » وحديث أبي بكر « قد علم قومي أن حرفتي » وحديث المقدم « أطيب ما أكل من كسبه » وحديث أبي هريرة « أن داود كان يأكل من كسبه » وحديث جابر « رحم الله عبداً سمحاً » وحديث العداء في العهدة ، وحديث أبي جحيفة في الحجامة ، وحديث ابن عباس « آخر آية أنزلت » وحديث ابن أبي أوفى « أن رجلاً أقام سلعة » وحديث ابن عمر « كان على جمل صعب » وحديثه في الإبل الهيم ، وحديث « اكتالوا حتى تستوفوا » وحديث « إذا بعث فكل » وحديث جابر في دين أبيه ، وحديث المقدم « كيلوا طعامكم » وحديث عائشة في شأن الهجرة ، وحديث « المكر والخديعة في النار » وحديث أنس في الملامسة والمناظرة ، وحديث « إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصحه » وحديث ابن عمر « لا يبيع حاضر لباد » وحديث ابن عباس في المزبنة ، وحديث زيد بن ثابت في بيع الثمار ، وحديث سلمان في مكاتبته ، وحديث عبد الرحمن بن عوف مع صهيب ، وحديث أبي هريرة « ثلاثة أنا خصمهم » وحديثه في إجلاء اليهود . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين إثنان وخمسون أثراً . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب السلم في كيل معلوم

[٢٢٣٩] ٢١٨١- حدثني عمرو بن زُرارة قال نا إسماعيل بن عُليّة قال أنا ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي النهال عن ابن عباس قال: قدّم رسول الله صلى الله عليه المدينة والناس يُسلفون في الثمر العام والعامين -أو قال: عامين أو ثلاثة، شكّ إسماعيل- فقال: «من سلف في ثمر فليُسلف في كيل معلوم ووزن معلوم».

حدثني محمدٌ قال أنا إسماعيل عن ابن أبي نجيح بهذا.. «في كيل معلوم ووزن

معلوم». [الحديث ٢٢٣٩- أطرافه في: ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٥٣].

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب السلم . باب السلم في كيل معلوم ) كذا في رواية المستمل ، والبسملة متقدمة عنده ومتوسطة في رواية الكشمي بين كتاب وباب ، وحذف النسب كتاب السلم وأثبت الباب وآخر البسملة عنه . والسلم بفتح الحاء : السلف وزناً ومعنى . وذكر الماوردي أن السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز ، وقيل السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس . فالسلف أعم . والسلم شرعاً : بيع موصوف في الذمة ، ومن قيده بلفظ السلم زاده في الحد ، ومن زاد فيه ببدل يعطى عاجلاً فيه نظر لأنه ليس داخلاً في حقيقته . واتفق العلماء على مشروعته إلا ما حكى عن ابن المسيب . واختلفوا في بعض شروطه . واتفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع ، وعلى تسليم رأس المال في المجلس . واختلفوا هل هو عقد غرر يجوز للحاجة أم لا ؟ وقول المصنف « باب السلم في كيل معلوم » أي فيما يكال ، واشترط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل متفق عليه من أجل اختلاف المكايل ، إلا أن لا يكون في البلد سوى كيل واحد فإنه ينصرف إليه عند الإطلاق . ثم أورد حديث ابن عباس مرفوعاً « من أسلف في شيء » الحديث من طريق ابن علية ، وفي الباب الذي بعده من طريق ابن عيينة كلاهما عن ابن أبي نجيح ، وذكره بعد من طرق أخرى عنه ، ومداره على عبد الله بن كثير وقد اختلف فيه فجزم القاسي وعبد الغني والمزى بأنه المكي القاري المشهور ، وجزم الكلاباذي وابن طاهر والدمياطي بأنه ابن كثير بن المطلب ابن أبي وداعة السهمي ، وكلاهما ثقة ، والأول أرجح فإنه مقتضى صنيع المصنف في تاريخه ، وأبو النهال شيخه هو عبد الرحمن بن مطعم الذي تقدمت روايته قريباً عن البراء وزيد بن أرقم .

قوله ( عامين أو ثلاثة شك إسماعيل ) يعني ابن عليّة ، ولم يشك سفيان فقال « وهم يسلفون في التمر السنتين والثلاث » وقوله عامين وقوله السنتين منصوب إما على نزع الخافض أو على المصدر .

قوله ( من سلف في تمر ) كذا لابن عليّة بالتشديد ، وفي رواية ابن عيينة « من أسلف في شيء » وهي أشمل ، وقوله « ووزن معلوم » الواو بمعنى أو ، والمراد اعتبار الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن .  
قوله ( حدثنا محمد أخبرنا إسماعيل ) هو ابن عليّة ، واختلف في محمد فقال الجبائي لم أره منسوباً ، وعندى أنه ابن سلام وبه جزم الكلاباذي ، زاد السفيانان « إلى أجل معلوم » وسيأتي البحث فيه في باب .

### باب السّلم في وزن معلوم

[٢٢٤٠] ٢١٨٢ - نا صدقة قال أنا ابن عيينة قال أنا ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس قال : قدم رسول الله صلى الله عليه المدينة وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث ، فقال : « من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » .

٢١٨٣ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن ابن أبي نجيح وقال : « فليسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم » .

[٢٢٤١] ٢١٨٤ - نا قتيبة قال نا سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال سمعت ابن عباس : قدم النبي صلى الله عليه ... وقال : « في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » .

[٢٢٤٢] ٢١٨٥ - نا أبو الوليد قال نا شعبة عن ابن أبي الجالد . وحدثني يحيى قال نا وكيع عن شعبة عن محمد بن أبي الجالد نا حفص بن عمر قال نا شعبة قال أخبرني محمد أو عبد الله بن أبي الجالد قال : اختلف عبد الله بن شداد بن الهاد وأبو بردة في السلف ، فبعثوني إلى ابن أبي أوفى فسألته فقال : إنا كنا نسلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وأبي بكر وعمر في الحنطة والشعير والزبيب والتمر ، وسألت ابن أوزي فقال مثل ذلك .

[الحديث ٢٢٤٢ - طرفاه في : ٢٢٤٤ ، ٢٢٥٥] .

[الحديث ٢٢٤٣ - طرفاه في : ٢٢٤٥ ، ٢٢٥٤] .

قوله ( باب السلم في وزن معلوم ) أي فيما يوزن ، وكأنه يذهب إلى أن ما يوزن لا يسلم فيه مكيلاً وبالعكس ، وهو أحد الوجهين والأصح عند الشافعية الجواز ، وحمله إمام الحرمين على ما يعد الكيل في مثله ضابطاً ، واففقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل كصاع الحجاز وقفيز العراق وأردب

مصر ، بل مكابيل هذه البلاد في نفسها مختلفة فإذا أطلق صرف إلى الأغلب . وأورد فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عباس الماضي في الباب قبله ذكره عن ثلاثة من مشايخه حدثوه به عن ابن عيينة ، قال في الأولى « من أسلف في شيء ففي كيل معلوم » الحديث ، وقال في الثانية « من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم » ولم يذكر الوزن ، وذكره في الثالثة . وصرح في الطريق الأولى بالإخبار بين ابن عيينة وابن أبي نجیح ، وقوله « في شيء » أخذ منه جواز السلم في الحيوان إلحاقاً للعدد بالكيل المخالف فيه الحنفية ، وسيأتي القول بصحته عن الحسن بعد ثلاثة أبواب . ثانيهما حديث ابن أبي أوفى .

**قوله ( عن ابن أبي المجالد )** كذا أبهمه أبو الوليد عن شعبة وسماه غيره عنه محمد بن أبي المجالد . ومنهم من أورده على الشك محمداً وعبد الله ، وذكر البخاري الروايات الثلاث ، وأورده النسائي من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة عن عبد الله ، وقال مرة « محمد » وقد أخرجه البخاري في الباب الذي يليه من رواية عبد الواحد بن زياد وجماعة عن أبي إسحاق الشيباني فقال « عن محمد بن أبي المجالد » ولم يشك في اسمه ، وكذلك ذكره البخاري في تاريخه في الحمدتين ، وجزم أبو داود بأن اسمه عبد الله ، وكذا قال ابن حبان ووصفه بأنه كان صهر مجاهد وبأنه كوفي ثقة وكان مولى عبد الله بن أبي أوفى ، ووثقه أيضاً يحيى ابن معين وغيره ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد .

**قوله ( يختلف عبد الله بن شداد )** أي ابن الهاد الليثي ، وهو من صغار الصحابة ( وأبو بردة ) أي ابن أبي موسى الأشعري .

**قوله ( في السلف )** أي هل يجوز السلم إلى من ليس عنده المسلم فيه في تلك الحالة أم لا ؟ وقد ترجم له كذلك في الباب الذي يليه .

**قوله ( وسألت ابن أبي )** هو عبد الرحمن الخزازي أحد صغار الصحابة ، ولأبيه أبزى صحبة على الراجح ، وهو بالموحدة والزاي وزن أعلى ، ووجه إيراد هذا الحديث في باب السلم في وزن معلوم الإشارة إلى ما في بعض طرقه وهو في الباب الذي يليه بلفظ « فنسلفهم في الحنطة والشعير والزيت » لأن الزيت من جنس ما يوزن ، قال ابن بطلال . أجمعوا على أنه إن كان في السلم ما يكال أو يوزن فلا بد فيه من ذكر الكيل المعلوم والوزن المعلوم ، فإن كان فيما لا يكال ولا يوزن فلا بد فيه من عدد معلوم . قلت : أو ذرع معلوم ، والعدد والذرع ملحق بالكيل والوزن للجامع بينهما وهو عدم الجهالة بالمقدار ، ويجرى في الذرع ما تقدم شرطه في الكيل والوزن من تعيين الذراع لأجل اختلافه في الأماكن . وأجمعوا على أنه لابد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره ، وكأنه لم يذكر في الحديث لأنهم كانوا يعملون به وإنما تعرض للذكر ما كانوا يهملونه .

باب

السَّلَامُ إِلَى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلٌ

٢١٨٦- فاموسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا الشيباني قال نا محمد بن أبي

مجالد قال: بعثني عبد الله بن شداد وأبو بردة إلى عبد الله بن أبي أوفى فقالا: سلّه هل كان أصحاب النبي صلى الله عليه في عهد النبي صلى الله عليه يسلفون في الحنطة؟ فقال عبد الله: كنّا نسلف نبيط أهل الشام في الحنطة والشعير والزيت في كيل معلوم إلى أجل معلوم. قلت: إلى من كان أصله عنده؟ قال: ما كنّا نسألهم عن ذلك. ثم بعثاني إلى عبد الرحمن بن أبزى فسألته، فقال: كان أصحاب النبي صلى الله عليه يسلفون في عهد النبي صلى الله عليه، ولم نسألهم ألهم حرث أم لا.

نا إسحق قال نا خالد بن عبد الله عن الشيباني عن محمد بن أبي مجالد بهذا وقال: فنسلفهم في الحنطة والشعير. نا قتيبة قال نا جرير عن الشيباني وقال: في الحنطة والشعير والزبيب. وقال عبد الله بن الوليد عن سفيان نا الشيباني وقال: والزيت.

٢١٨٧- نا آدم قال نا شعبة قال نا عمرو سمعت أبا البختري الطائي قال: سألت ابن عباس عن السلم في النخل قال: نهى النبي صلى الله عليه عن بيع النخل حتى يؤكل منه وحتى يوزن. قال رجل: وأي شيء يوزن؟ فقال رجل إلى جانبه: حتى يحزر. وقال معاذ: نا شعبة عن عمرة قال أبو البختري سمعت ابن عباس: نهى النبي صلى الله عليه عليه مثله.

[٢٢٤٦]

[الحديث ٢٢٤٦- طرفاه في: ٢٢٤٨، ٢٢٥٠].

**قوله (باب السلم إلى من ليس عنده أصل)** أي مما أسلم فيه، وقيل المراد بالأصل أصل الشيء الذي يسلم فيه، فأصل الحب مثلاً الزرع وأصل الثمر مثلاً الشجر، والغرض من الترجمة أن ذلك لا يشترط. وأورد المصنف حديث ابن أبي أوفى من طريق الشيباني فأورده أولاً من طريق عبد الواحد - وهو ابن زياد - عنه فذكر الحنطة والشعير والزيت، ومن طريق خالد عن الشيباني ولم يذكر الزيت، ومن طريق جرير عن الشيباني فقال الزبيب بدل الزيت ومن طريق سفيان عن الشيباني فقال - وذكره بعد ثلاثة أبواب من وجه آخر عن سفيان - كذلك.

**قوله (نبيط أهل الشام)** في رواية سفيان «أنباط من أنباط الشام» وهم قوم من العرب دخلوا في العجم والروم واختلطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم، وكان الذين اختلطوا بالعجم منهم ينزلون البطائح بين العراقيين، والذين اختلطوا بالروم ينزلون في بوادي الشام ويقال لهم النبط بفتحين والنبيط بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تحتانية، والأنباط قبل سمو بذلك لمعرفتهم بأنباط الماء أي استخراجهم لكثرة معالجتهم الفلاحة.

**قوله (قلت إلى من كان أصله عنده)** أي المسلم فيه، وسيأتي من طريق سفيان بلفظ «قلت أكان لهم زرع أو لم يكن لهم».

**قوله ( ما كنا نسألم عن ذلك )** كأنه استفاد الحكم من عدم الاستفصال وتقرير النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك .

**قوله ( وقال عبد الله بن الوليد )** هو العدني ، وسفيان هو الثوري ، وطريقه موصولة في « جامع سفيان » من طريق علي بن الحسن الهلالي عن عبد الله بن الوليد المذكور ، واستدل بهذا الحديث على صحة السلم إذا لم يذكر مكان القبض ، وهو قول أحمد وإسحاق وأبي ثور ، وبه قال مالك وزاد : ويقبضه في مكان السلم ، فإن اختلفا فالقول قول البائع . وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي : لا يجوز السلم فيما له حمل ومؤنة إلا أن يشترط في تسليمه مكاناً معلوماً . واستدل به على جواز السلم فيما ليس موجوداً في وقت السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول السلم وهو قول الجمهور ، ولا يضر انقطاعه قبل الحل وبعده عندهم . وقال أبو حنيفة : لا يصح فيما ينقطع قبله ، ولو أسلم فيما يعم فانقطع في محله لم يفسخ البيع عند الجمهور ، وفي وجه للشافعية يفسخ ، واستدل به على جواز التفرق في السلم قبل القبض لكونه لم يذكر في الحديث ، وهو قول مالك إن كان بغير شرط . وقال الشافعي والكوفيون : يفسد بالافتراق قبل القبض لأنه يصير من باب بيع الدين بالدين . وفي حديث ابن أبي أوفى جواز مبيعة أهل الذمة والسلم إليهم ، ورجوع المختلفين عند التنازع إلى السنة ، والاحتجاج بتقرير النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن السنة إذا وردت بتقرير حكم كان أصلاً برأسه لا يضره مخالفة أصل آخر . ثم أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس الآتي في الباب الذي يليه ، وزعم ابن بطل أنه غلط من الناسخ وأنه لا مدخل له في هذا الباب إذ لا ذكر للسلم فيه ، وغفل عما وقع في السياق من قول الراوي إنه سأل ابن عباس عن السلم في النخل ، وأجاب ابن المنير أن الحكم مأخوذ بطريق المفهوم وذلك أن ابن عباس لما سئل عن السلم مع من له نخل في ذلك النخل رأى أن ذلك من قبيل بيع الثمار قبل بدو الصلاح فإذا كان السلم في النخل المعين لا يجوز تعيين جوازه في غير المعين للأمن فيه من غائلة الاعتماد على ذلك النخل بعينه لئلا يدخل في باب بيع الثمار قبل بدو الصلاح ، ويحتمل أن يريد بالسلم معناه اللغوي أي السلف لما كانت الثمرة قبل بدو صلاحها فكأنها موصوفة في الذمة .

**قوله ( أخبرنا عمرو )** في رواية مسلم « عمرو بن مرة » وكذلك أخرجه الإسماعيلي من طرق عن شعبة .

**قوله ( فقال رجل ما يوزن )** لم أقف على اسمه ، وزعم الكرماني أنه أبو البختری نفسه لقوله في بعض طرقه « فقال له الرجل » بالتعريف .

**قوله ( فقال له رجل إلى جانبه )** لم أقف على اسمه ، وقوله ( حتى يحوز ) بتقديم الراء على الزاي أي يحفظ ويصان ، وفي رواية الكشميني بتقديم الزاي على الراء أي يوزن أو يخرص ، وفائدة ذلك معرفة كمية حقوق الفقراء قبل أن يتصرف فيه المالك ، وصوب عياض الأول ولكن الثاني أليق بذكر الوزن ، ورأيت في رواية النسفي « حتى يحزر » براعين الأولى ثقيلة ولكنه رواه بالشك .

**قوله ( وقال معاذ حدثنا شعبة )** وصله الإسماعيلي عن يحيى بن محمد عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه به .



## باب السلم في النخل

[٢٢٤٧] ٢١٨٨- فا أبو الوليد قال نا شعبة عن عمرو عن أبي البختري قال : سألت ابن عمر عن السلم في النخل فقال : نهى عن بيع النخل حتى يصلح ، وعن بيع الورق نساءً بناجز . وسألت ابن عباس عن السلم في النخل فقال : نهى النبي صلى الله عليه عن بيع النخل حتى يؤكل منه ، أو يأكل منه وحتى يوزن .

[٢٢٤٩] ٢١٨٩- حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن عمرو عن أبي البختري سألت ابن عمر عن السلم في النخل فقال : نهى عمر عن بيع الثمر حتى يصلح ، ونهى عن الورق بالذهب نساءً بناجز . وسألت ابن عباس فقال : نهى النبي صلى الله عليه عن بيع النخل حتى يأكل أو يؤكل وحتى يوزن . قلت : ما يوزن ؟ قال رجل عنده : حتى يحرز .

قوله ( باب السلم في النخل ) أى فى ثمر النخل .

قوله ( فقال ) أى ابن عمر ( نهى عن بيع النخل حتى يصلح ) ، أى نهى عن بيع ثمر النخل ، واتفقت الروايات فى هذا الموضع على أنه « نهى » على البناء للمجهول ، واختلفت فى الرواية الثانية وهى رواية غندر : فعند أبى ذر وأبى الوقت « فقال نهى عمر عن بيع الثمر الحديث » وفى رواية غيرهما « نهى النبي صلى الله عليه وسلم » واقتصر مسلم على حديث ابن عباس .

قوله ( وعن الورق ) أى بالذهب كما فى الرواية الثانية .

قوله ( نساء ) بفتح النون والمهملة والمد أى تأخيراً ، تقول نساءت الدين أى أخرته نساء أى تأخيراً ، وسيأتى البحث فى اشتراط الأجل فى السلم فى الباب الذى يليه ، وحديث ابن عمر إن صح فمحمول على السلم الحال عند من يقول به أو ما قرب أجله ، واستدل به على جواز السلم فى النخل المعين من البستان المعين لكن بعد بدو صلاحه وهو قول المالكية ، وقد روى أبو داود وابن ماجه من طريق النجرائى عن ابن عمر قال « لا يسلم فى نخل قبل أن يطلع ، فإن رجلاً أسلم فى حديقة نخل قبل أن تطلع فلم تطلع ذلك العام شيئاً ، فقال المشتري هو لى حتى تطلع ، وقال البائع إنما بعتك هذه السنة ، فاختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : اردد عليه ما أخذت منه ولا تسلموا فى نخل حتى يبدو صلاحه » وهذا الحديث فيه ضعف ، ونقل ابن المنذر اتفاق الأكثر على منع السلم فى بستان معين لأنه غرر ، وقد حمل الأكثر الحديث المذكور على السلم الحال ، وقد روى ابن حبان والحاكم والبيهقى من حديث عبد الله بن سلام فى قصة إسلام زيد بن سعة بفتح السين المهملة وسكون العين المهملة بعدها نون أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم « هل لك أن تبغنى تمرأ معلوماً إلى أجل معلوم من حائط بنى فلان . قال : لا أبيعك من حائط مسمى ، بل أبيعك أوسقاً مسماة إلى أجل مسمى » .

### باب الكفيل في السلم

[٢٢٥١] ٢١٩٠ - حدثني محمد بن علي قال نا يعلى قال نا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: اشترى رسول الله صلى الله عليه طعماً من يهودي بنسيئة، ورهنه درعاً له من حديد.

### باب الرهن في السلم

[٢٢٥٢] ٢١٩١ - نا محمد بن محبوب نا عبد الواحد نا الأعمش قال: تذاكرنا عند إبراهيم الرهن في السلم فقال: حدثني الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه اشترى من يهودي طعماً إلى أجل، وارتهن منه درعاً من حديد.

قوله (باب الكفيل في السلم) أورد فيه حديث عائشة « اشترى النبي صلى الله عليه وسلم طعماً من يهودي بنسيئة ورهنه درعاً من حديد » ثم ترجم له « باب الرهن في السلم » وهو ظاهر فيه ، وأما الكفيل فقال الإسماعيلي : ليس في هذا الحديث ما ترجم به ، ولعله أراد إلحاق الكفيل بالرهن لأنه حق ثبت الرهن به فيجوز أخذ الكفيل فيه . قلت : هذا الاستنباط بعينه سبق إليه إبراهيم النخعي راوى الحديث ، وإلى ذلك أشار البخاري في الترجمة ، فسيأتي في الرهن « عن مسدد عن عبد الواحد عن الأعمش قال : تذاكرنا عند إبراهيم الرهن والكفيل في السلم ، فذكر إبراهيم هذا الحديث » فوضح أنه هو المستنبط لذلك ، وأن البخاري أشار بالترجمة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث على عادته . وفي الحديث الرد على من قال إن الرهن في السلم لا يجوز ، وقد أخرج الإسماعيلي من طريق ابن نمير عن الأعمش « أن رجلاً قال لإبراهيم النخعي إن سعيد بن جبير يقول : إن الرهن في السلم هو الربا المضمون ، فرد عليه إبراهيم بهذا الحديث » وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الرهن إن شاء الله تعالى . قال الموفق : رويت كراهة ذلك عن ابن عمر والحسن والأوزاعي وإحدى الروایتين عن أحمد ، ورخص فيه الباقر والحجة فيه قوله تعالى ﴿ إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ - إِلَى أَنْ قَالَ - فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ واللفظ عام فيدخل السلم في عمومها لأنه أحد نوعي البيع ، واستدل لأحمد بما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد « من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره » وجه الدلالة منه أنه لا يأمن هلاك الرهن في يده بعدوان فيصير مستوفياً لحقه من غير المسلم فيه ، وروى الدارقطني من حديث ابن عمر رفعه « من أسلف في شيء فلا يشترط على صاحبه غير قضائه » وإسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على شرط يتنافى مقتضى العقد . والله أعلم .

### باب السلم إلى أجل معلوم

وبه قال ابن عباس وأبو سعيد والأسود والحسن . وقال ابن عمر : لا بأس في الطعام الموصوف بسعر معلوم إلى أجل معلوم ما لم يك ذلك في زرع لم يبد صلاحه .

[٢٢٥٣] ٢١٩٢ - نا أبو نعيم قال نا سفيان نا ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال

عن ابن عباس قال: قدم النبي صلى الله عليه المدينة وهم يسلفون في الثمار السنتين والثلاث، فقال: «أسلفوا في الثمار في كيل معلوم إلى أجل معلوم». وقال عبد الله بن الوليد نا سفيان قال نا ابن أبي نجیح وقال: «في كيل معلوم ووزن معلوم».

٢١٩٣ - نا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا سفيان عن سليمان الشيباني عن [٢٢٥٤]

محمد بن أبي المجالد قال: أرسلني أبو بردة وعبد الله بن شداد إلى عبد الرحمن بن أبزى وعبد الله بن أبي أوفى فسألتهما عن السلف فقالا: كنا نصيب المغنم مع رسول الله صلى الله عليه فكان يأتينا أنباط من أنباط الشام، فنسلفهم في الحنطة والشعير والزيت إلى أجل مسمى. قال: قلت: أكان لهم زرع، أو لم يكن لهم زرع؟ قالوا: ما كنا نسألهم عن ذلك. [٢٢٥٥]

**قوله (باب السلم إلى أجل معلوم)** يشير إلى الرد على من أجاز السلم الحال وهو قول الشافعية، وذهب الأكثر إلى المنع، وحمل من أجاز الأمر في قوله «إلى أجل معلوم» على العلم بالأجل فقط، فالتقدير عندهم من أسلم إلى أجل فليسلم إلى أجل معلوم لا مجهول، وأما السلم لا إلى أجل فجوازه بطريق الأولى لأنه إذا جاز مع الأجل وفيه الغرر فع الحال أولى لكونه أبعد عن الغرر. وتعقب بالكتابة، وأجيب بالفرق: لأن الأجل في الكتابة شرع لعدم قدرة العبد غالباً.

**قوله (وبه قال ابن عباس)** أي باختصاص السلم بالأجل، وقوله «وأبو سعيد» هو الخدرى، «والحسن» أي البصري، «والأسود» أي ابن يزيد النخعي. فأما قول ابن عباس فوصله الشافعي من طريق أبي حسان الأعرج عن ابن عباس قال «أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه» ثم قرأ ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه﴾ وأخرجه الحاكم من هذا الوجه وصححه، وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس قال لا يسلف إلى العطاء ولا إلى الحصاد واضرب أجلاً. ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس بلفظ آخر سيأتي. وأما قول أبي سعيد فوصله عبد الرزاق من طريق نبيح بنون وموحدة ومهملة مصغر وهو العنزي بفتح المهملة والنون ثم الزاي الكوفي عن أبي سعيد الخدرى قال «السلم بما يقوم به السعر ربا، ولكن أسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم». وأما قول الحسن فوصله سعيد بن منصور من طريق يونس بن عبيد عنه «أنه كان لا يرى بأساً بالسلف في الحيوان إذا كان شيئاً معلوماً إلى أجل معلوم». وأما قول الأسود فوصله ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن أبي إسحاق عنه قال «سألته عن السلم في الطعام فقال: لا بأس به، كيل معلوم إلى أجل معلوم». ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس قال «إذا سميت في السلم قفيزاً وأجلاً فلا بأس» وعن شريك عن أبي إسحاق عن الأسود مثله. واستدل بقول ابن عباس الماضي «لا تسلف إلى العطاء» لا اشتراط تعيين وقت الأجل بشيء لا يختلف، فإن زمن الحصاد يختلف ولو بيوم وكذلك خروج العطاء ومثله قدوم الحاج، وأجاز ذلك مالك ووافقه أبو ثور، واختار ابن خزيمة من الشافعية تأقيته إلى المبصرة،

واحتج بحديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إلى يهودى ابعت لى ثوبين إلى الميسرة » وأخرجه النسائى ، وطعن ابن المنذر فى صحته بما وهم فيه ، والحق أنه لا دلالة فيه على المطلوب لأنه ليس فى الحديث إلا مجرد الاستدعاء فلا يمتنع أنه إذا وقع العقد قيد بشروطه ولذلك لم يصف الثوبين .

**قوله ( وقال ابن عمر : لا بأس فى الطعام الموصوف بسعر معلوم إلى أجل معلوم ما لم يكن ذلك فى زرع لم يبد صلاحه )** وصله مالك فى « الموطأ » عن نافع عنه قال « لا بأس أن يسلف الرجل فى الطعام الموصوف » فذكر مثله وزاد « أو ثمرة لم يبد صلاحها » وأخرجه ابن أبى شبة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع نحوه ، وقد مضى حديث ابن عمر فى ذلك مرفوعاً فى الباب الذى قبله ، ثم أورد المصنف حديث ابن عباس المذكور فى أول أبواب السلم .

**قوله ( وقال عبد الله بن الوليد حدثنا سفيان حدثنا ابن أبى نجيح )** هو موصول فى « جامع سفيان » من طريق عبد الله بن الوليد المذكور وهو العذنى عنه ، وأراد المصنف بهذا التعليق بيان التحديث لأن الذى قبله المذكور بالعننة . ثم أورد حديث ابن أبى أوفى وابن أبى وققد تقدم الكلام عليه مستوفى عن قريب .

### باب السلم إلى أن تنتج الناقة

٢١٩٤ - نا موسى بن إسماعيل قال نا جويرية عن نافع عن عبد الله قال : كانوا يتبايعون الجزور إلى جبل الحبله ، فهى النبي صلى الله عليه عنه . فسرهُ نافع : أن تُنتج الناقة ما فى بطنها . [٢٢٥٦]

**قوله ( باب السلم إلى أن تنتج الناقة )** أورد فيه حديث ابن عمر فى النهى عن بيع جبل الحبله وقد تقدمت مباحثه فى كتاب البيوع ، ويؤخذ منه ترك جواز السلم إلى أجل غير معلوم ولو أسند إلى شىء يعرف بالعادة ، خلافاً لمالك ورواية عن أحمد .

**( خاتمة )** : اشتمل كتاب السلم على أحد وثلاثين حديثاً ، المعلق منها أربعة والبقية موصولة ، الخالص منها خمسة أحاديث والبقية مكررة وافقه مسلم على تخريج حديثى ابن عباس خاصة . وفيه من الآثار من الصحابة والتابعين ستة آثار .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### باب

الشُّفْعَةُ ما لم يُقَسِّمَ ، فإذا وَقَعَتِ الحُدُودُ فلا شُفْعَةَ

[٢٢٥٧] ٢١٩٥- فامسدد قال نا عبد الواحد قال نا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله قال : قضى النبي صلى الله عليه بالشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة .

قوله ( كتاب الشفعة . بسم الله الرحمن الرحيم . السلم في الشفعة ) كذا للمستمل وسقط ما سوى البسملة للباقي ، وثبت للجميع « باب الشفعة فيما لم يقسم » . والشفعة بضم المعجمة وسكون الفاء وغلط من حركها ، وهى مأخوذة لغة من الشفع وهو الزوج ، وقيل من الزيادة ، وقيل من الإعانة . وفي الشرع : انتقال حصّة شريك إلى شريك كانت انتقلت إلى أجنبي بمثل العوض المسمى . ولم يختلف العلماء في مشروعيتها إلا ما نقل عن أبي بكر الأصم من إنكارها .

قوله ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد ، وقد تقدمت الإشارة إلى روايته في « باب بيع الأرض » من كتاب البيوع والاختلاف في قوله « كل ما لم يقسم » أو « كل مال لم يقسم » واللفظ الأول يشعر باختصاص الشفعة بما يكون قابلاً للقسمة بخلاف الثاني .

قوله ( فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ) أى بينت مصارف الطرق وشوارعها ، كأنه من التصرف أو من التصريف . وقال ابن مالك : معناه خلصت وبانت ، وهو مشتق من الصرف بكسر المهملة الخالصة من كل شيء . وهذا الحديث أصل في ثبوت الشفعة ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر بلفظ « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شرك لم يقسم ربعة أو حائط ، لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه : فإن شاء أخذ وإن شاء ترك ، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به » وقد تضمن هذا الحديث ثبوت الشفعة في المشاع ، وصدره يشعر بثبوتها في المنقولات ، وسياقه يشعر باختصاصها بالعقار وبما فيه العقار . وقد أخذ بعمومها في كل شيء مالك في رواية ، وهو قول عطاء . وعن أحمد تثبت في الحيوانات دون غيرها من المنقولات وروى البيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً « الشفعة في كل شيء » ورجاله ثقات إلا أنه أعل بالإرسال ، وأخرج الطحاوى له شاهداً من حديث جابر بإسناد لا بأس برواته .

قال عياض : لو اقتصر في الحديث على القطعة الأولى لكانت فيه دلالة على سقوط شفعة الجوار ، ولكن أضاف إليها صرف الطرق ، والمترتب على أمرين لا يلزم منه ترتبه على أحدهما . واستدل به على عدم دخول الشفعة فيما لا يقبل القسمة ، وعلى ثبوتها لكل شريك . وعن أحمد لا شفعة لذى . وعن الشعبي : لا شفعة لمن لم يسكن المصر .

( تنبيهان ) : الأول اختلف على الزهرى في هذا الإسناد فقال مالك عنه عن أبي سلمة وابن المسيب مرسلًا كذا رواه الشافعي وغيره ورواه أبو عاصم والماجدون عنه فوصله بذكر أبي هريرة أخرجه البيهقي ، ورواه ابن جريج عن الزهرى كذلك لكن قال عنهما أو عن أحدهما أخرجه أبو داود ، والمحفوظ روايته عن أبي سلمة عن جابر موصولًا وعن ابن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا وما سوى ذلك شذوذ من رواه . ويقوى طريقه عن أبي سلمة عن جابر متابعة يحيى بن أبي كثير له عن أبي سلمة عن جابر ثم ساقه كذلك . الثاني : حكى ابن أبي حاتم عن أبيه أن قوله « فإذا وقعت الحدود الخ » مدرج من كلام جابر ، وفيه نظر لأن الأصل أن كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل ، وقد نقل صالح بن أحمد عن أبيه أنه رجح رفعها .

### باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع

وقال الحكم : إذا أذن له قبل البيع فلا شفعة له .

وقال الشعبي : من بيعت شفعته وهو شاهد لا يغيرها فلا شفعة له .

٢١٩٦- نا المكي بن إبراهيم قال أنا ابن جريج قال أخبرني إبراهيم بن ميسرة عن عمرو ابن الشريد قال : وقفت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور بن مخرمة فوضع يده على إحدى منكبي ، إذ جاء أبو رافع مولى النبي صلى الله عليه فقال : يا سعد ، ابتع مني بيتي في دارك . فقال سعد : والله ما أبتاعهما . فقال المسور : والله لتبتاعنهما . فقال سعد : والله لا أزيدك على أربعة آلاف منجمة أو مقطعة . قال أبو رافع : لقد أعطيت بها خمسمائة دينار ، ولولا أنني سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « الجار أحق بسقبة » ما أعطيتكها بأربعة آلاف وإنما أعطى بها خمسمائة دينار ، فأعطاهما إياه .

[٢٢٥٨]

[الحديث ٢٢٥٨- أطرافه في: ٦٩٧٧، ٦٩٧٨، ٦٩٨٠، ٦٩٨١.]

قوله ( باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع ) أى هل تبطل بذلك شفعته أم لا ؟ وسيأتى في كتاب ترك الحيل مزيد بيان لذلك .

قوله ( وقال الحكم : إذا أذن له قبل البيع فلا شفعة له . وقال الشعبي من بيعت شفعته وهو شاهد

لا يغيرها فلا شفعة له ) أما قول الحكم فوصله ابن أبي شيبة بلفظ « إذا أذن المشتري في الشراء فلا شفعة له » وأما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة أيضاً بنحوه .

**قوله ( عن عمرو بن الشريد )** في رواية سفيان الآتية في ترك الحيل عن إبراهيم بن ميسرة « سمعت عمرو بن الشريد » والشريد بفتح المعجمة وزن طويل صحابي شهير ، وولده من أوساط التابعين ، ووهم من ذكره في الصحابة ، وماله في البخارى سوى هذا الحديث . وقد أخرج الترمذى معلقاً والنسائى وابن ماجه هذا الحديث من وجه آخر عنه عن أبيه ولم يذكر القصة ، فيحتمل أن يكون سمعه من أبيه ومن أبي رافع ، قال الترمذى : سمعت محمداً يعنى البخارى يقول : كلا الحديثين عندى صحيح .

**قوله ( وقفت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور بن مخرمة فوضع يده على إحدى منكبي )** في رواية سفيان المذكورة مخالفة لهذا يأتي بيانها إن شاء الله تعالى .

**قوله ( ابتع منى بيتى فى دارك )** أى الكائنين فى دارك .

**قوله ( فقال المسور : والله لتبتاعنهما )** بين سفيان فى روايته أن أبا رافع سأل المسور أن يساعده على ذلك هـ

**قوله ( أربعة آلاف )** فى رواية سفيان « أربعائة » وفى رواية الثورى فى ترك الحيل « أربعائة مثقال » وهو يدل على أن المثقال إذ ذاك كان بعشرة دراهم .

**قوله ( منجمة أو مقطعة )** شك من الراوى والمراد مؤجلة على أقساط معلومة .

**قوله ( الجار أحق بسقبة )** بفتح المهملة والقاف بعدها موحدة ، والسقبة بالسین المهملة وبالصاد أيضاً ويجوز فتح القاف وإسكانها : القرب والملاصقة . ووقع فى حديث جابر عند الترمذى « الجار أحق بسقبة ينتظر به إذا كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً » قال ابن بطال : استدل به أبو حنيفة وأصحابه على إثبات الشفعة للجار ، وأوله غيرهم على أن المراد به الشريك بناء على أن أبا رافع كان شريك سعد فى البيتین ولذلك دعاه إلى الشراء منه ، قال : وأما قولهم إنه ليس فى اللغة ما يقتضى تسمية الشريك جاراً فردود ، فإن كل شئ قارب شيئاً قبل له جار ، وقد قالوا لامرأة الرجل جارة لما بينهما من المخالطة ، انتهى . وتعقبه ابن المنير بأن ظاهر الحديث أن أبا رافع كان يملك بيتين من جملة دار سعد لا شقصاً شائعاً من منزل سعد ، وذكر عمر بن شبة أن سعداً كان اتخذ دارين بالبلاط متقابلتين بينهما عشرة أذرع وكانت التى عن يمين المسجد منهما لأبى رافع فاشترها سعد منه . ثم ساق حديث الباب . فاقضى كلامه أن سعداً كان جاراً لأبى رافع قبل أن يشتري منه داره لا شريكاً . وقال بعض الحنفية : يلزم الشافعية القائلين بحمل اللفظ على حقيقته ومجازه أن يقولوا بشفعة الجار لأن الجار حقيقة فى المجاور مجاز فى الشريك . وأجيب بأن محل ذلك عند التجرد ، وقد قامت القرينة هنا على المجاز فاعتبر للجمع بين حديثى جابر وأبى رافع ، فحديث جابر صريح فى اختصاص الشفعة بالشريك ، وحديث أبى رافع مصروف الظاهر اتفاقاً لأنه يقتضى أن يكون الجار أحق من كل أحد حتى من الشريك ، والذين قالوا بشفعة الجار قدموا الشريك مطلقاً ثم المشارك فى الطريق . ثم الجار على من ليس بمجاور ، فعلى هذا فيتعين تأويل قوله « أحق » بالحمل على الفضل أو التعهد ونحو ذلك ، واحتج من لم

يقول بشفعة الجوار أيضاً بأن الشفعة ثبتت على خلاف الأصل لمعنى معدوم في الجار وهو أن الشريك ربما دخل عليه شريكه فتأذى به فدعت الحاجة إلى مقاسمته فيدخل عليه الضرر بنقص قيمة ملكه ، وهذا لا يوجد في المقسوم . والله أعلم .

## باب أي الجوار أقرب؟

٢١٩٧- نا حجاج قال نا شعبة... ح.

[٢٢٥٩]

وحدثني علي قال نا شبابة قال نا شعبة قال نا أبو عمران: سمعت طلحة بن عبد الله عن عائشة: قلت: يا رسول الله، إن لي جارين فإلى أيهما أهدي؟ قال: «إلى أقربهما منك باباً».

[الحديث ٢٢٥٩- طرفاه في: ٢٥٩٥، ٦٠٢٠].

قوله (باب أي الجوار أقرب) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن لفظ «الجار» في الحديث الذي قبله ليس على مرتبة واحدة .

قوله (حدثنا حجاج) هو ابن منهل ، وقد روى البخاري لحجاج بن محمد بواسطة ، واشتركا في الرواية عن شعبة ، لكنه سمع من ابن منهل دون ابن محمد .

قوله (وحدثنا علي) كذا للأكثر غير منسوب ، وفي رواية ابن السكن وكريمة على بن عبد الله ، ولابن شبيب على بن المديني . ورجح أبو علي الجبائي أنه على بن سلمة اللبي بفتح اللام والموحدة بعدها قاف ، وبه جزم الكلاباذي وابن طاهر ، وهو الذي ثبت في رواية المستملي ، وهذا يشعر بأن البخاري لم ينسبه وإنما نسبه من نسبه من الرواة بحسب ما ظهر له فإن كان كذلك فالأرجح أنه ابن المديني لأن العادة أن الإطلاق إنما ينصرف لمن يكون أشهر وابن المديني أشهر من اللبي ، ومن عادة البخاري إذا أطلق الرواية عن علي إنما يقصد به علي بن المديني .

(تفنيه) : ساق المتن هنا على لفظ علي المذكور ، وقد أخرجه المصنف في كتاب الأدب عن حجاج ابن منهل وحده وساقه هناك على لفظه .

قوله (حدثنا أبو عمران) هو الجوني .

قوله (سمعت طلحة بن عبد الله) جزم المزى بأنه ابن عثمان بن عبيد الله بن معمر التيمي ، وقال بعضهم هو طلحة ابن عبد الله الخزاعي لأن عبد الرحمن بن مهدي روى عن الثوري عن سعد بن إبراهيم عن طلحة بن عبد الله عن عائشة حديثاً غير هذا ، ويترجح ما قال المزى بأن المصنف أخرج حديث الباب في الهبة من طريق غندر عن شعبة فقال «طلحة بن عبد الله رجل من بني تيم بن مرة» وليس لطلحة بن عبد الله في البخاري سوى هذا الحديث ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . والجوار



بضم الجيم وبكسرهما . وقوله « قال إلى أقربهما » يروى « قال أقربهما » بحذف حرف الجر ، وهو بالرفع ويجوز الجر على إبقاء عمل حرف الجر بعد حذفه أى أقر - الجارين ، قال ابن بطال : لا حجة في هذا الحديث لمن أوجب الشفعة بالجوار لأن عائشة إنما سألت عن تبدأ به من جيرانها بالهدية فأخبرها بأن الأقرب أولى ، وأجيب بأن وجه دخوله في الشفعة أن حديث أبي رافع يثبت شفعة الجوار فاستنبط من حديث عائشة تقديم الأقرب على الأبعد للعلة في مشروعية الشفعة لما يحصل من الضرر بمشاركة الغير الأجنبي بخلاف الشريك في نفس الدار واللصيق للدار .

( خاتمة ) : جميع ما في الشفعة ثلاثة أحاديث موصولة . الأول منها مكرر والآخرا انفراد بهما المصنف عن مسلم . وفيه من الآثار إثنان غير قصة المسور وأبي رافع مع سعد وهى موصولة . والله أعلم .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## في الإجازات

قوله ( كتاب الإجازة . بسم الله الرحمن الرحيم . في الإجازات ) كذا في رواية المستمل ، وسقط للنسفي قوله « في الإجازات » وسقط للباقي « كتاب الإجازة » والإجازة بكسر أوله على المشهور وحكى ضمها ، وهي لغة الإثابة يقال أجرته بالمد وغير المد إذا أثبته ، واصطلاحاً تملك منفعة رقبة بعوض .

### باب استئجار الرجل الصالح

قال الله: ﴿إِنْ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ والخازن الأمين، ومن لم يستعمل من أرادته.

[٢٢٦٠] ٢١٩٨- نا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن أبي بردة قال أخبرني جدي أبو بردة عن أبيه أبي موسى الأشعري قال: قال النبي صلى الله عليه: «الخازن الأمين الذي يؤدي ما أمر به طيب نفسه أحد المتصدقين».

[٢٢٦١] ٢١٩٩- نا مسدد قال نا يحيى عن قرة بن خالد قال حدثني حميد بن هلال قال نا أبو بردة عن أبي موسى قال: أقبلت إلى النبي صلى الله عليه ومعني رجلان من الأشعريين، فقلت: ما علمت أنهما يطلبان العمل. قال: «لن -أو لا- نستعمل على عملنا من أرادته».

[الحديث ٢٢٦١- أطرافه في: ٤٧٦، ٣٠٣٨، ٤٣٤١، ٤٣٤٣، ٤٣٤٤، ٦١٢٤، ٦٩٢٣، ٧١٤٩، ٧١٥٦،

[٧١٥٧، ٧١٧٢].

قوله ( باب استئجار الرجل الصالح ، وقول الله تعالى ﴿إِنْ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ ) في رواية أبي ذر « وقال الله » وأشار بذلك إلى قصة موسى عليه السلام مع ابنة شعيب ، وقد روى ابن جرير من طريق شعيب الجبتي بفتح الجيم والموحدة بعدها همزة مقصورة أنه قال : اسم المرأة التي تزوجها موسى صفورة واسم أختها ليا ، وكذا روى من طريق ابن إسحاق إلا أنه قال : اسم أختها شرقا وقيل ليا . وقال

غيره إن اسمهما ، صفورا وعبرا ، وأنهما كانتا توأما ، وذكر ابن جرير اختلافاً في أن أباهما هل هو شعيب النبي أو ابن أخيه أو آخر اسمه يثرون أو يثري أقوال لم يرجح منها شيئاً . وروى من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ إن خير من استأجرت القوي الأمين ﴾ قال : قوي فيما ولي أمين فيما استودع . وروى من طريق ابن عباس ومجاهد في آخرين أن أباهما سألهما عما رأيت من قوته وأمانته فذكرت قوته في حال السقي وأمانته في غرض طرفه عنها وقوله لها امشي خلفي ودليني على الطريق ، وهذا أخرجه البيهقي بإسناد صحيح عن عمر بن الخطاب وزاد فيه « فزوجه وأقام موسى معه يكفيه ويعمل له في رعاية غنمه » .

**قوله ( والخازن الأمين ومن لم يستعمل من أراده )** ثم أورد في الباب من طريق أبي موسى الأشعري حديث الخازن الأمين أحد المتصدقين ، وحديثه الآخر في قصة الرجلين اللذين جاءا يطلبان من النبي صلى الله عليه وسلم أن يستعملهما ، والأول قد مضى الكلام عليه في الزكاة ، والثاني سيأتى شرحه مستوفى في كتاب الأحكام . قال الإسماعيلي : ليس في الحديثين جميعاً معنى الإجارة . وقال الداودي : ليس حديث الخازن الأمين من هذا الباب لأنه لا ذكر للإجارة فيه . وقال ابن التين : وإنما أراد البخاري أن الخازن لا شيء له في المال وإنما هو أجير . وقال ابن بطلال إنما أدخله في هذا الباب لأن من استؤجر على شيء فهو أمين فيه ، وليس عليه في شيء منه ضمان إن فسد أو تلف إلا إن كان ذلك بتضييعه اهـ . وقال الكرماني : دخول هذا الحديث في باب الإجارة للإشارة إلى أن خازن مال الغير كالأجير لصاحب المال ، وأما دخول الحديث الثاني في الإجارة فظاهر من جهة أن الذي يطلب العمل إنما يطلبه غالباً لتحصيل الأجرة التي شرعت للعامل ، والعمل المطلوب يشمل العمل على الصدقة في جمعها وتفرقتها في وجهها وله سهم منها كما قال الله تعالى ﴿ والعاملين عليها ﴾ فدخوله في الترجمة من جهة طلب الرجلين أن يستعملهما النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة أو غيرها ويكون لهما على ذلك أجرة معلومة .

**قوله في الحديث الثاني ( ومعى رجلان من الأشعريين ، قال فقلت ما علمت أنهما يطلبان العمل )** كذا وقع مختصراً ، وسيأتى في استنباط المرتدين بهذا الإسناد بعينه تاماً وفيه « ومعى رجلان من الأشعريين وكلاهما سأل أى للعمل ، فقلت : والذي بعثك ما اطلعت على ما في أنفسهما ولا علمت أنهما يطلبان العمل » الحديث .

**قوله ( قال لن - أو لا - نستعمل على عملنا من أراده )** هكذا ثبت في جميع الروايات التي وقفت عليها ، وهو شك من الراوى هل قال لن أو قال لا ، وحكى ابن التين أنه ضبط في بعض النسخ « أولى بضم الهمزة وفتح الواو وتشديد اللام مع كسرهما فعل مستقبل من الولاية ، قال القطب الحلبي : فعلى هذه الرواية يكون لفظ « نستعمل » زائداً ويكون تقدير الكلام لن أولى على عملنا . وقد وقع هذا الحديث في الأحكام من طريق بريد بن عبد الله عن أبي بردة بلفظ « إنا لا نولى على عملنا » وهو يعضد هذا التقرير والله أعلم . قال المهلب : لما كان طلب العمالة دليلاً على الحرص ابتغى أن يحترس من الحريص فلذلك قال صلى الله عليه وسلم « لا نستعمل على عملنا من أراده » وظاهر الحديث منع تولية من يحرص على الولاية إما على سبيل التحريم أو الكراهة ، وإلى التحريم جنح القرطبي ، ولكن يستثنى من ذلك من تعين عليه .

## باب رَعَى الْغَنَمَ عَلَى قَرَارِيطَ

[٢٢٦٢] ٢٢٠٠- نا أحمد بن محمد المكي قال نا عمرو بن يحيى عن جده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم ». فقال أصحابه : وأنت؟ قال : « نعم ، كنت أرهاها على قراريط لأهل مكة » .

قوله ( باب رعى الغنم على قراريط ) على بمعنى الباء وهى للسببية أو المعارضة ، وقيل إنها هنا للظرفية كما سنين .

قوله ( عمرو بن يحيى عن جده ) وهو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموى .

قوله ( إلا رعى الغنم ) فى رواية الكشمينى « إلا راعى الغنم » .

قوله ( على قراريط لأهل مكة ) فى رواية ابن ماجه عن سويد بن سعيد عن عمرو بن يحيى « كنت أرهاها لأهل مكة بالقراريط » وكذا رواه الإسماعيل عن المنيعى عن محمد بن حسان عن عمرو بن يحيى : قال سويد أحد رواة : يعنى كل شاة بقيراط ، يعنى القيراط الذى هو جزء من الدينار أو الدرهم ، قال إبراهيم الحربى « قراريط » اسم موضع بمكة ولم يرد القراريط من الفضة ، وصوبه ابن الجوزى تبعاً لابن ناصر وخطأ سويداً فى تفسيره ، لكن رجح الأول لأن أهل مكة لا يعرفون بها مكاناً يقال له قراريط . وأما ما رواه النسائى من حديث نصر بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاى بعدها نون قال « افتخر أهل الإبل وأهل الغنم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بعث موسى وهو راعى غنم ، وبعث داود وهو راعى غنم ، وبعث وأنا أرى غنم أهلى ببياد » فزعم بعضهم أن فيه رداً لتأويل سويد بن سعيد لأنه ما كان يرعى بالأجرة لأهله فيتعين أنه أراد المكان فعبّر تارة ببياد وتارة بقراريط . وليس الرد يجيد إذ لا مانع من الجمع بين أن يرعى لأهله بغير أجرة ولغيرهم بأجرة ، أو المراد بقوله « أهلى » أهل مكة فيتحد الخبران ويكون فى أحد الحديثين بين الأجرة وفى الآخر بين المكان فلا ينافى ذلك والله أعلم . وقال بعضهم : لم تكن العرب تعرف القيراط الذى هو من النقد ، ولذلك جاء فى الصحيح « يستفتحون أرضاً يذكر فيها القيراط » وليس الاستدلال لما ذكر من نفي المعرفة بواضح ، قال العلماء : الحكمة فى إلهام الأنبياء من رعى الغنم قبل النبوة أن يحصل لهم التمرن برعيها على ما يكلفونه من القيام بأمر أمتهم ، ولأن فى مخالطتها ما يحصل لهم الحلم والشفقة لأنهم إذا صبروا على رعيها وجعلها بعد تفرقها فى المرعى ونقلها من مسرح إلى مسرح ودفع عدوها من سبع وغيره كالسارق وعلموا اختلاف طباعها وشدة تفرقها مع ضعفها واحتياجها إلى المعاهدة ألفوا من ذلك الصبر على الأمة وعرفوا اختلاف طباعها وتفاوت عقولها فجبروا كسرهم ورفقوا بضعفها وأحسنوا التعاهد لها فيكون تحملهم لمشقة ذلك أسهل مما لو كلفوا القيام بذلك من أول وهلة لما يحصل لهم من التدريج على ذلك برعى الغنم ، وخصت الغنم بذلك لكونها أضعف من غيرها ، ولأن تفرقها أكثر من تفرق الإبل والبقر لإمكان ضبط الإبل والبقر بالربط دونها فى العادة المألوفة ، ومع أكثرية تفرقها فهى أمتع انقياداً

من غيرها . وفي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لذلك بعد أن علم كونه أكرم الخلق على الله ما كان عليه من عظيم التواضع لربه والتصریح بمنته عليه وعلى إخوانه من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر الأنبياء .

### باب استئجار المشركين عند الضرورة ، أو إذا لم يوجد أهل الإسلام

وعامل النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر .

[٢٢٦٣]

٢٢٠١ - نا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة : واستأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رجلاً من بني الدليل ثم من بني عبد بن عدي هادياً الماهر بالهداية قد غمس يمين حلف في آل العاص بن وائل ، وهو على دين كفار قريش ، فأمناه ، فدفعنا إليه راحلتيهما ، وواعداه غار ثور بعد ثلاث ليال ، فأتاهما براحتيهما صبيحة ليال ثلاث فارتحلا ، وانطلق معهما عامر بن فهيرة والدليل الديلي فأخذ بهم وهو طريق الساحل .

قوله ( باب استئجار المشركين عند الضرورة ، أو إذا لم يوجد أهل الإسلام . وعامل النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر ) هذه الترجمة مشعره بأن المصنف يرى بامتناع استئجار المشرك حربياً كان أو ذمياً إلا عند الاحتياج إلى ذلك كتعذر وجود مسلم يكفي في ذلك . وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب قال « لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم عمال يعملون بها نخل خيبر وزرعها ، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر فدفعها إليهم » الحديث . وفي استشهاده بقصة معاملة النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر على أن يزرعوها وباستئجاره الدليل المشرك لما هاجر على ذلك نظر ، لأنه ليس فيهما تصريح بالمقصود من منع استئجارهم وكأنه أخذ ذلك من هذين الحديثين مضموماً إلى قوله صلى الله عليه وسلم « إنا لا نستعين بمشرك » أخرجه مسلم وأصحاب السنن ، فأراد الجمع بين الأخبار بما ترجم به . قال ابن بطال : عامة الفقهاء يجيزون استئجارهم عند الضرورة وغيرها لما في ذلك من المذلة لهم ، وإنما الممتنع أن يؤاجر المسلم نفسه من المشرك لما فيه من إذلال المسلم اه . وحديث معاملة أهل خيبر يأتي في أواخر كتاب الإجارة موصولاً ، وأشار في الترجمة بقوله « إذا لم يوجد أهل الإسلام » إلى ما أخرجه أبو داود من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله ابن عمر - أحسبه عن نافع - عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم قاتل أهل خيبر » فذكر الحديث وقال فيه « وأراد أن يجليهم فقالوا : يا محمد دعنا نعمل في هذه الأرض ولنا الشطر ولكم الشطر » الحديث ، وإنما أجابهم إلى ذلك لمعرفتهم بما يصلح أرضهم دون غيرهم ، فنزل المصنف من لا يعرف منزلة من لم يوجد ، وحديث الدليل يأتي الكلام عليه مستوفى في أول الهجرة إن شاء الله تعالى . وقوله في أول الحديث « استأجر » وقع في رواية الأصيلي وأبي الوقت « واستأجر » بزيادة واو وهي ثابتة في الأصل في نفس الحديث الطويل ، لأن القصة معطوفة على قصة قبلها ، وقد ساقه المصنف في الترجمة بعدها بسنده الآتي مطولاً ، ووقع هنا « فاستأجر » بالفاء ، ووهم من زعم أن المصنف زاد الواو للتنبية على أنه اقتطع هذا القدر من الحديث .

**قوله ( هادياً )** زاد الكشيميني في روايته « خريئاً » وهو بكسر المعجمة وتشديد الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مشناة ، وقوله « الماهر بالهداية » كذا وقع في نفس الحديث ، وهو مدرج من قول الزهري كما سنبينه هناك ، ونحكي الخلاف في تسمية الهادي المذكور . وفي الحديث استئجار المسلم الكافر على هداية الطريق إذا أمن إليه ، واستئجار الإثنين واحداً على عمل واحد .

**باب إذا استأجر أجيراً ليعمل له بعد ثلاثة أيام - أو بعد شهر أو بعد سنة -**

جَازَ وَهُمَا عَلَى شَرْطِهِمَا الَّذِي اشْتَرَطَاهُ إِذَا جَاءَ الْأَجَلَ

٢٢٠٢ - نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عُقَيْلٍ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَتْ : وَاسْتَأْجَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَبُوبَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ هَادِيًا خَرِيئًا وَهُوَ عَلَى دِينِ كَفَّارِ قَرِيْشَ ، فَدَفَعَا إِلَيْهِ رَا حَلْتِيهِمَا ، وَوَاعَدَاهُ غَارَ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، بِرَا حَلْتِيهِمَا صَبَحَ ثَلَاثَ . [٢٢٦٤]

**قوله ( باب إذا استأجر أجيراً ليعمل له بعد ثلاثة أيام أو بعد شهر أو بعد سنة جاز ، وهما على شرطهما الذي اشترطاه إذا جاء الأجل )** أورد فيه طرفاً من حديث عائشة المذكور ، وفيه أنهما واعدتا الدليل براحتيهما بعد ثلاث ، وتعقبه الإسماعيلي بأنه ليس في الخبر على أنهما استأجراه على أن لا يعمل إلا بعد ثلاث بل الذي في الخبر أنهما استأجراه وابتدأ في العمل من وقته بتسليمه راحلتيهما منهما يرعاها ويحفظهما إلى أن يتيها لهما الخروج . قلت ليس في ترجمة البخاري ما ألزمه به ، والذي ترجم به هو ظاهر القصة ، ومن قال ببطلان الإجارة إذا لم يشرع في العمل من حين الإجارة هو المحتاج إلى دليل والله أعلم . وقد قال ابن المنير متعباً على من اعترض على البخاري بذلك : إن الخدمة المقصودة بالإجارة المذكورة كانت على الدلالة على الطريق من غير زيادة على ذلك ، ولا شك أنها تأخرت ، قلت : ويؤيده أن الذي كان يرعى رواحلهم عامر بن فهيرة لا الدليل ، وقال ابن المنير : ليس في هذا الحديث تصريح بهذا الحكم لا إثباتاً ولا نفيًا ، وقد يحتمل في المدة القصيرة لندور الغرر فيها مالا يحتمل في المدة الطويلة ، وهذا مذهب مالك حيث حد الجواز في البيع بمالا تتغير السلعة في مثله . واستنبط من هذه القصة جواز إجارة الدار مدة معلومة قبل مجيء أول المدة ، وهو مبنى على صحة الأصل فيلحق به الفرع . والله أعلم .

**باب الأجير في الغزو**

٢٢٠٣ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال نا إسماعيل بن عليّة قال أنا ابن جريج قال أخبرني عطاء عن صفوان بن يعلى عن يعلى بن أمية قال : غزوت مع النبي صلى الله عليه جيش العُسرة ، فكان من أوثق أعمالي في نفسي ، فكان لي أجيرٌ ، فقاتل إنساناً ، فعض أحدهما إصبع [٢٢٦٥]

صاحبه، فانتزع إصبعه فأندر ثنيته فسقطت، فانطلق إلى النبي صلى الله عليه، فأهدر ثنيته وقال: «أفيدع إصبعه في فيك تقضمها؟» قال: أحسبه قال: «كما يقضم الفحل».

[٢٢٦٦]

٢٢٠٤ - قال ابن جريج: وحدثني عبد الله بن أبي مليكة عن جده بمثل هذه القصة أن رجلاً عض يد رجل فأندر ثنيته، فأهدرها أبو بكر.

قوله (باب الأجير في الغزو) قال ابن بطال: استتجار الأجير للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الغزو وغيره سواء اه، ويحتمل أن يكون أشار إلى أن الجهاد وإن كان القصد به تحصيل الأجر فلا ينافي ذلك الاستعانة بمن يخدم المجاهد، ويكفيه كثيراً من الأمور التي لا يتعاطاها بنفسه.

قوله (عن صفوان بن يعلى) في رواية همام الماضية في الحج «حدثني صفوان بن يعلى».

قوله (العسرة) بضم العين وسكون السين المهملة هي غزوة تبوك، وسيأتي الكلام على الحديث في الديبات، ورواية همام المذكورة مختصرة.

قوله (فأندر) أى أسقط.

قوله (فأهدر) أى لم يجعل له دية ولا قصاصاً.

قوله (تقضمها) بفتح الضاد المعجمة وماضية بكسرها والاسم القضم بفتح القاف وسكون الضاد المعجمة وهو الأكل بأطراف الأسنان، والفحل الذكر من الإبل ونحوه.

قوله (قال ابن جريج إلخ) هو بالإسناد المذكور إليه، وهذه الزيادة التي عن أبي بكر الصديق وقعت هنا فقط.

قوله (عن جده) كذا للجميع، وكذلك أخرجه أبو داود من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج. وقال أبو عاصم «عن ابن جريج عن أبيه عن جده عن أبي بكر» زاد فيه «عن أبيه» أخرجه الحاكم أبو أحمد في الكنى وابن شاهين في الصحابة. وعبد الله بن أبي مليكة منسوب إلى جده وقيل إلى جد أبيه فإنه عبد الله ابن عبيد الله بن أبي مليكة واسمه زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي وله صحبة، ومنهم من زاد في نسبه «عبد الله بن عبيد الله بن زهير» وقال إن الذي يكنى أبا مليكة هو عبد الله بن زهير، فعلى الأول فالحديث من رواية زهير بن عبد الله عن أبي بكر، وعلى الثاني هو من رواية عبد الله بن زهير، ويتردد عود الضمير في قوله «عن جده» على من يعود على الخلاف المذكور، وزعم مغلطى أن الطريق التي أخرجه البخارى منقطعة في موضعين، وليس كما زعم. والله أعلم.

بإِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَبَيَّنَ لَهُ الْأَجَلَ، وَلَمْ يُبَيِّنِ الْعَمَلَ

لقوله: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ...﴾ إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ تَأْجُرُ فَلَانًا: تُعْطِيهِ أَجْرًا. ومنه في التعزية: أَجْرَكَ اللَّهُ.

قوله (باب إذا استأجر أجيراً) في رواية غير أبي ذر «من استأجر».

قوله ( فين له الأجل ) في رواية الأصيل « الأجر » بسكون الجيم وبالراء ، والأولى أوجه .

قوله ( ولم يبين العمل ) أى هل يصح ذلك أم لا ؟ وقد مال البخارى إلى الجواز لأنه احتج لذلك فقال : لقوله تعالى ﴿ إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين ﴾ الآية ، ولم يفصح مع ذلك بالجواز لأجل الاحتمال ، ووجه الدلالة منه أنه لم يقع في سياق القصة المذكورة بيان العمل ، وإنما فيه أن موسى أجر نفسه من والد المرأتين ، ثم إنما تم الدلالة بذلك إذا قلنا أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد شرعنا بتقريره ، وقد احتج الشافعى بهذه الآية على مشروعية الإجارة فقال : ذكر الله سبحانه وتعالى أن نبياً من أنبيائه أجر نفسه حججاً مساةً ملك بها بضع امرأة ، وقيل استأجره على أن يرعى له . قال المهلب : ليس في الآية دليل على جهالة العمل في الإجارة لأن ذلك كان معلوماً بينهم وإنما حذف ذكره للعلم به . وتعقبه ابن المنير بأن البخارى لم يرد جواز أن يكون العمل مجهولاً وإنما أراد أن التنصيص على العمل باللفظ ليس مشروطاً ، وأن المتبع المقاصد لا الألفاظ ويحتمل أن يكون المصنف أشار إلى حديث عتبة بن النذر بضم النون وتشديد المهملة قال « كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن موسى أجر نفسه ثمان سنين أو عشرأ على عفة فرجه وطعام بطنه » أخرجه ابن ماجه وفي إسناده ضعف ، فإنه ليس فيه بيان العمل من قبل موسى ، وقد أبعد من جواز أن يكون المهر شيئاً آخر غير الرعى ، وإنما أراد شعيب أن يكون يرعى غنمه هذه المدة ويزوجه ابنته فذكر له الأمرين ، وعلق التزويج على الرعية على وجه المعاهدة لا على وجه المعاقدة ، فاستأجره لرعى غنمه بشئ معلوم بينهما ثم أنكحه ابنته بمهر معلوم بينهما .

قوله ( يأجر ) بضم الجيم ( فلاناً ) أى ( يعطيه أجراً ) هذا ذكره المصنف تفسيراً لقوله تعالى ﴿ على أن تأجرني ﴾ وبذلك جزم أبو عبيدة في « المجاز » ، وتعقبه الإسماعيلي بأن معنى الآية في قوله ﴿ على أن تأجرني ﴾ أى تكون لى أجيراً ، والتقدير على أن تأجرني نفسك .

قوله ( ومنه في التعزية أجرك الله ) هو من قول أبي عبيدة أيضاً وزاد « يأجرك أى يثيبك » وكأنه نظر إلى أصل المادة وإن كان المعنى في الأجر والأجرة مختلفاً .

ب إذا استأجر أجيراً على أن يقيم حائطاً يريد أن ينقض جاز

٢٢٠٥ - حدثني إبراهيم بن موسى قال أنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال :

[٢٢٦٧]

أخبرني يعلى بن مسلم وعمرو بن دينار عن سعيد بن جبير - يزيد أحدهما على صاحبه - وغيرهما قد سمعته يحدث عن سعيد قال : قال لي ابن عباس حدثني أبي بن كعب قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « فانطلقا فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض - قال سعيد بيده هكذا - ورفع يده فاستقام » . قال يعلى : حسبت أن سعيداً قال : فمسحه بيده فاستقام ﴿ لو شئت لاتخذت عليه أجراً ﴾ قال سعيد : أجر نأكله .



قوله ( باب إذا استأجر أجيراً على أن يقيم حائطاً يريد أن ينقض جاز ) أورد فيه طرفاً من حديث أبي بن كعب في قصة موسى والخضر ، وقد أوردته مستوفى في التفسير بهذا الإسناد ويأتى الكلام عليه مبيناً هناك إن شاء الله تعالى . وإنما يتم الاستدلال بهذه القصة إذا قلنا إن شرع من قبلنا شرع لنا لقول موسى ﴿ لو شئت لاتخذت عليه أجراً ﴾ أى لو تشارطت على عمله بأجرة معينة لنفعلن ذلك . قال ابن المنير وقصد البخارى أن الإجارة تضبط بتعين العمل كما تضبط بتعين الأجل .

### باب الإجارة إلى نصف النهار

٢٢٠٦ - فاسليمان بن حرب قال نا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : « مثلكم ومثل أهل الكتابين كمثل رجل استأجر أجراً فقال : من يعمل لي من غدوة إلى نصف النهار على قيراط ؟ فعملت اليهود . ثم قال : من يعمل من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط ؟ فعملت النصارى . ثم قال : من يعمل من العصر إلى أن تغيب الشمس على قيراطين ؟ فأنتم هم . فغضبت اليهود والنصارى قالوا : ما لنا أكثر عملاً وأقل عطاء ؟ قال : هل نقصتكم من حقكم ؟ قالوا : لا ، قال : فذلك فضلي أوتيته من أشياء . » [٢٢٦٨]

قوله ( باب الإجارة إلى نصف النهار ) أى من أول النهار ، وترجم في الذى بعده « الإجارة إلى صلاة العصر » والتقدير أيضاً أن الابتداء من أول النهار . ثم ترجم بعد ذلك « باب الإجارة من العصر إلى الليل » أى إلى أول دخول الليل ، قيل أراد البخارى إثبات صحة الإجارة بأجر معلوم إلى أجل معلوم من جهة أن الشارع ضرب المثل بذلك ولولا الجواز ما أقره . ويحتمل أن يكون الغرض من كل ذلك إثبات جواز الاستئجار لقطعة من النهار إذا كانت معينة دفعاً لتوهم من يتوهم أن أقل المعلوم أن يكون يوماً كاملاً .

قوله ( مثلكم ومثل أهل الكتابين ) كذا في رواية أيوب ، والمراد بأهل الكتابين اليهود والنصارى . قوله ( كمثل رجل ) في السياق حذف تقديره مثلكم مع نبيكم ومثل أهل الكتابين مع أنبيائهم كمثل رجل استأجر ، فالمثل مضروب للأمة مع نبيهم والممثل به الأجراء مع من استأجرهم .

قوله ( على قيراط ) زاد في رواية عبد الله بن دينار « على قيراط قيراط » وهو المراد .

قوله ( فعملت اليهود ) زاد ابن دينار « على قيراط قيراط » وزاد الزهري عن سالم عن أبيه كما تقدم في الصلاة « حتى إذا انتصف النهار عجزوا فأعطوا قيراطاً قيراطاً » وكذا وقع في بقية الأئم ، والمراد بالقيراط النصيب وهو في الأصل نصف دانق والدانق سدس درهم .

قوله ( إلى صلاة العصر ) يحتمل أن يريد به أول وقت دخولها ، ويحتمل أن يريد أول حين الشروع فيها ، والثاني يرفع الإشكال السابق في المواقيت على تقدير تسليم أن الوقتين متساويان ، أى ما بين الظهر والعصر وما بين العصر والمغرب ، فكيف يصح قول النصارى إنهم أكثر عملاً من هذه الأمة ؟ وقد قدمت

هناك عدة أجوبة عن ذلك فلتراجع من ثم ، ومن الأجوبة التي لم تتقدم أن قائل « ما لنا أكثر عملاً » اليهود خاصة ، ويؤيده ما وقع في التوحيد بلفظ « فقال أهل التوراة » ويحتمل أن يكون كل من الفريقين قال ذلك ، أما اليهود فلأنهم أطول زماناً فيستلزم أن يكونوا أكثر عملاً ، وأما النصارى فلأنهم وازنوا كثرة أتباعهم بكثرة زمن اليهود لأن النصارى آمنوا بموسى وعيسى جميعاً أشار إلى ذلك الإسماعيلي ، ويحتمل أن تكون أكثرية النصارى باعتبار أنهم عملوا إلى آخر صلاة العصر وذلك بعد دخول وقتها أشار إلى ذلك ابن القصار وابن العربي ، وقد قدمنا أنه لا يحتاج إليه لأن المدة التي بين الظهر والعصر أكثر من المدة التي بين العصر والمغرب ، ويحتمل أن تكون نسبة ذلك إليهم على سبيل التوزيع : فالقائل نحن أكثر عملاً اليهود ، والقائل نحن أقل أجراً النصارى وفيه بعد . وحكى ابن التين أن معناه أن عمل الفريقين جميعاً أكثر وزمانهم أطول ، وهو خلاف ظاهر السياق .

قوله ( فغضبت اليهود والنصارى ) أى الكفار منهم .

قوله ( ما لنا أكثر عملاً وأقل عطاء ) بنصب أكثر وأقل على الحال كقوله تعالى ﴿ فإلهم عن التذكرة معرضين ﴾ وقد تقدمت مباحث هذه الجملة في كتاب المواقيت .

قوله ( من حَقِّكم ) أطلق لفظ « الحق » لقصد المائلة وإلا فالكل من فضل الله تعالى .

قوله ( فذلك فضلى أوتيته من أشياء ) فيه حجة لأهل السنة على أن الثواب من الله على سبيل الإحسان منه جل جلاله .

### باب الإجازة إلى صلاة العصر

[٢٢٦٩] ٢٢٠٧ - نا إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار مولى عبد الله ابن عمر عن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عملاً فقال : من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط ؟ فعملت اليهود على قيراط قيراط ، ثم عملت النصارى على قيراط قيراط ، ثم أنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغارب الشمس على قيراطين قيراطين . فغضبت اليهود والنصارى قالوا : نحن أكثر عملاً وأقل عطاءً ، قال : هل ظلمتكم من حَقِّكم شيئاً ؟ قالوا : لا ، قال : فذلك فضلى أوتيته من أشياء » .

قوله ( باب الإجازة إلى صلاة العصر ) ذكر فيه حديث ابن عمر من طريق مالك عن عبد الله بن دينار ، وليس في سياقه التصريح بالعمل إلى صلاة العصر وإنما يؤخذ ذلك من قوله « ثم أنتم الذين تعملون من صلاة العصر » فإن ابتداء عمل الطائفة عند انتهاء عمل الطائفة التي قبلها ، نعم في رواية أبوب في الباب قبله التصريح بذلك حيث قال « من يعمل من نصف النهار إلى صلاة العصر » .

قوله في رواية عبد الله بن دينار ( إنما مثلكم واليهود والنصارى ) هو بخفض اليهود عطفاً على الضمير المجرور بغير إعادة الجار قاله ابن التين ، وإنما يأتي على رأى الكوفيين ، وقال ابن مالك يجوز الرفع على تقدير ومثل اليهود والنصارى على حذف المضاف وإعطاء المضاف إليه إعرابه . قلت : ووجدته مضبوطاً في أصل أبي ذر بالنصب وهو موجه على إرادة المعية ، ويرجح توجيه ابن مالك ما سيأتى في أحاديث الأنبياء من طريق الليث عن نافع بلفظ « وإنما مثلكم ومثل اليهود والنصارى » .

قوله ( إلى مغارب الشمس ) كذا ثبت في رواية لمالك بلفظ الجمع وكأنه باعتبار الأزمنة المتعددة باعتبار الطوائف ، ووقع في رواية سفيان الآتية في فضائل القرآن « إلى مغرب الشمس » على الإفراد وهو الوجه ، ومثله في رواية الليث عن نافع الآتية في أحاديث الأنبياء ، ونحوه في رواية أيوب في الباب الذى بعده بلفظ « إلى أن تغيب الشمس » .

قوله ( هل ظلمتكم ) أى نقصتكم كما في رواية نافع في الباب الذى قبله ، وسأذكر بقية فوائده بعد باين .

### باب إِثْمٍ مَنْ مَنَعَ أَجْرَ الْأَجِيرِ

[٢٢٧٠]

٢٢٠٨ - فَا يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ نَا يُحْيَى بْنُ سَلِيمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ » .

قوله ( باب إثم من منع أجر الأجير ) أورد فيه حديث أبي هريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب إثم من باع حراً » في أواخر البيوع .  
( تنبيه ) : أخر ابن بطلال هذا الباب عن الذى بعده ، وكأنه صنع ذلك للمناسبة .

### بابُ الْإِجَارَةِ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ

[٢٢٧١]

٢٢٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ نَا أَبُو سَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : « مِثْلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمِثْلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ عَلَى أَجْرٍ مَعْلُومٍ ، فَعَمَلُوا لَهُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ ، فَقَالُوا : لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ الَّذِي شَرَطْتَ لَنَا وَمَا عَمَلْنَا بِاطْلٍ . فَقَالَ لَهُمْ : لَا تَفْعَلُوا ، أَكْمَلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ وَخَذُوا أَجْرَكُمْ كَامِلًا ، فَأَبَوْا وَتَرَكُوا . وَاسْتَأْجَرَ آخَرِينَ بَعْدَهُمْ فَقَالَ : أَكْمَلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ هَذَا وَلَكُمْ الَّذِي شَرَطْتُ لَهُمْ مِنَ الْأَجْرِ فَعَمِلُوا ، حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَالُوا : لَكَ مَا عَمَلْنَا بِاطْلٍ ، وَلَكَ

الأجر الذي جعلت لنا فيه . فقال : أكملوا بقية عملكم فإن ما بقي من النهار شيء يسير ، فأبوا ، فاستأجر قوماً أن يعملوا له بقية يومهم ، فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمس ، واستكملوا أجر الفريقين كلاهما ، فذلك مثلهم ومثل ما قبلوا من هذا النور .

**قوله ( باب الإجازة من العصر إلى الليل )** أى من أول وقت العصر إلى أول دخول الليل ، أورد فيه حديث أبي موسى وقد مضى سنده ومنتته في المواقيت ، وشيخه أبو كريب المذكور هناك هو محمد ابن العلاء المذكور هناك ، ويريد بالموحدة والتصغير هو ابن عبد الله بن أبي بردة .

**قوله ( كمثل رجل استأجر قوماً )** هو من باب القلب والتقدير كمثل قوم استأجرهم رجل ، أو هو من باب التشبيه بالمركب .

**قوله ( يعملون له عملاً يوماً إلى الليل )** هذا مغاير لحديث ابن عمر لأن فيه أنه استأجرهم على أن يعملوا إلى نصف النهار وقد تقدم ذكر التوفيق بينهما في المواقيت وأنها حديثان سيقا في قصتين ، نعم وقع في رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه الماضية في المواقيت الآتية في التوحيد ما يوافق رواية أبي موسى ، فرجحها الخطابي على رواية نافع وعبد الله بن دينار ، لكن يحتمل أن تكون القصةان جميعاً كانتا عند ابن عمر فحدث بهما في وقتين وجمع بينهما ابن التين باحتمال أن يكونوا غضبوا أولاً فقالوا ما قالوا إشارة إلى طلب الزيادة ، فلما لم يعطوا قدرأ زائداً تركوا فقالوا : لك ما عملنا باطل . انتهى . وفيه مع بعده مخالفة لصريح ما وقع في رواية الزهري في المواقيت وفي التوحيد ففيها « قالوا ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين وأعطينا قيراطاً قيراطاً ونحن كنا أكثر عملاً » ففيه التصريح بأنهم أعطوا ذلك ، إلا أن يحمل قولهم أعطيتنا أى أمرت لنا أو وعدتنا ، ولا يستلزم ذلك أنهم أخذوه ، ولا يحتمل أن الجمع بكونهما قصتين أوضح ، وظاهر المثل الذي في حديث أبي موسى أن الله تعالى قال لليهود آمنوا بي وبرسلى إلى يوم القيامة فآمنوا بموسى إلى أن بعث عيسى فكفروا به وذلك في قدر نصف المدة التى من مبعث موسى إلى قيام الساعة ، فقولهم « لا حاجة لنا إلى أجرك » إشارة إلى أنهم كفروا وتولوا واستغنى الله عنهم ، وهذا من إطلاق القول وإرادة لازمه ، لأن لازمه ترك العمل المعبر به عن ترك الإيمان ، وقولهم « وما عملنا باطل » إشارة إلى إحباط عملهم بكفرهم بعيسى ، إذ لا ينفعهم الإيمان بموسى وحده بعد بعثة عيسى ، وكذلك القول في النصارى إلا أن فيه إشارة إلى أن مدتهم كانت قدر نصف المدة فاقتصر على نحو الربع من جميع النهار ، وقوله « ولكم الذى شرطت » زاد في رواية الإسماعيلي « الذى شرطت هؤلاء من الأجر » يعنى الذين قبلهم ، وقوله « فإنما بقي من النهار شيء يسير » أى بالنسبة لما مضى منه والمراد ما بقي من الدنيا وقوله واستكملوا أجر الفريقين أى بليامهم بالأنبياء الثلاثة ، وتضمن الحديث الإشارة إلى قصر المدة التى بقيت من الدنيا ، وسيأتى الكلام عليه في قوله « بعثت أنا والساعة كهاتين » .

**قوله ( حتى إذا كان حين صلاة العصر )** هو بنصب حين ويجوز فيه الرفع .

**قوله ( واستكملوا أجر الفريقين كمايها )** كذا لأبي ذر وغيره ، وحكى ابن التين أن في روايته « كلاهما » بالرفع وخطأه ، وليس كما زعم بل له وجه .

قوله ( فذلك مثلهم ) أى المسلمين ( ومثل ما قبلوا من هذا النور ) فى رواية الإسماعيل « فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدى الله وما جاء به رسوله ومثل اليهود والنصارى تركوا ما أمرهم الله » واستدل به على أن بقاء هذه الأمة يزيد على الألف لأنه يقتضى أن مدة اليهود نظير مدنى النصارى والمسلمين ، وقد اتفق أهل النقل على أن مدة اليهود إلى بعثة النبى صلى الله عليه وسلم كانت أكثر من ألفى سنة ، ومدة النصارى من ذلك ستمائة وقيل أقل فتكون مدة المسلمين أكثر من ألف قطعاً ، وتضمن الحديث أن أجر النصارى كان أكثر من أجر اليهود لأن اليهود عملوا نصف النهار بغيراط والنصارى نحو ربع النهار بغيراط ، ولعل ذلك باعتبار ما حصل لمن آمن من النصارى بموسى وعيسى فحصل لهم تضعيف الأجر مرتين ، بخلاف اليهود فإنهم لما بعث عيسى كفروا به . وفى الحديث تفضيل هذه الأمة وتوفير أجرها مع قلة عملها . وفيه جواز استدامة صلاة العصر إلى أن تغيب الشمس ، وفى قوله « فإنما بقى من النهار شيء يسير » إشارة إلى قصر مدة المسلمين بالنسبة إلى مدة غيرهم ، وفيه إشارة إلى أن العمل من الطوائف كان مساوياً فى المقدار . وقد تقدم البحث فى ذلك فى المواقيت مشروحاً .

### باب من استأجر أجيراً فترك أجره ، فعمل به المستأجر فزاد

ومن عمل فى مال غيره فاستفضل

٢٢١٠ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال حدثني سالم بن عبد الله أن عبد الله ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « انطلق ثلاثة رهط ممن كان قبلكم حتى أووا المبيت إلى غار فدخلوه ، فانحدرت صخرة من الجبل فسدت عليهم الغار ، فقالوا : إنه لا يُنجيكم من هذه الصخرة إلا أن تدعوا الله بصالح أعمالكم . قال رجل منهم : اللهم كان لي أبوان شيخان كبيران ، وكنت لا أغبى قبلهما أهلاً ولا مالاً ، فناء بي في طلب شيء يوماً فلم أرح عليهما حتى ناما ، فحلبت لهما غبوقهما فوجدتهما نائمين ، فكرهت أن أغبى قبلهما أهلاً أو مالاً ، فلبثت والقدح على يدي أنتظر استيقاظهما حتى برق الفجر ، فاستيقظا ، فشربا غبوقهما . اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك ففرج عنا ما نحن فيه من هذه الصخرة ، فانفرجت شيئاً لا يستطيعون الخروج » . قال النبي صلى الله عليه : « وقال الآخر : اللهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس إلي ، فأردتها عن نفسها فامتنعت مني ، حتى أملت بها سنة من السنين فجاءتني فأعطيتها عشرين ومائة دينار على أن تخلي بيني وبين نفسها ، ففعلت ، حتى إذا قدرت عليها قالت : لا أحل لك أن تفض الخاتم إلا بحقه ، فتحرجت من الوقوع عليها ، فانصرفت عنها وهي أحب الناس إلي ، وتركت الذهب الذي أعطيتها ، اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج

عنا ما نحن فيه، فانفرجت الصخرة، غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها». قال النبي صلى الله عليه: «وقال الثالث: اللهم استأجرت أجراً فأعطيتهم أجرهم، غير رجل واحد ترك الذي له وذهب فثمرت أجره حتى كثرت منه الأموال، فجاءني بعد حين فقال: يا عبد الله، أد إلي أجرى، فقلت له: كل ما ترى من أجرك من الإبل والبقر والغنم والرقيق. فقال: يا عبد الله، لا تستهزئ بي. فقلت: إني لا أستهزئ بك، فأخذه كله فاستاقه فلم يترك منه شيئاً. اللهم فإن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه. فانفرجت الصخرة، فخرجوا يمشون».

قوله (باب من استأجر أجيراً فترك أجره) في رواية الكشميني «فترك الأجير أجره».

قوله (فعمل فيه المستأجر) أى انجر فيه أو زرع (فزاد) أى ربح.

قوله (ومن عمل في مال غيره فاستفضل) هو من عطف العام على الخاص، لأن العامل في مال غيره أعم من أن يكون مستأجراً أو غير مستأجر ولم يذكر المصنف الجواب إشارة إلى الاحتمال كعادته. ثم ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انطبق عليهم الغار، وقد تقدم من وجه آخر قريباً. وقد تعقب المهلب ترجمة البخارى بأنه ليس في القصة دليل لما ترجم له، وإنما انجر الرجل في أجر أجيره ثم أعطاه له على سبيل التبرع، وإنما الذى كان يلزمه قدر العمل خاصة، وقد تقدم ذلك في أثناء كتاب البيوع وسيأتى شرحه مستوفى في أواخر أحاديث الأنبياء إن شاء الله تعالى. وقوله في هذه الرواية «لا أغبق» هو من الغبوق بالغين المعجمة والموحدة وآخره قاف: شرب العشى، وضبطوه بفتح الهمزة أغبق من الثلاثى، إلا الأصبلى فبضمها من الرباعى وخطئوه. وقوله «أهلاً ولا مالا» المراد بالأهل ماله من زوج وولد وبالمال ماله من رقيق وخدم، وزعم الداودى أن المراد بالمال الدواب وتعقبوه وله وجه. وقوله «فنائى» بفتح النون والهمزة مقصوراً بوزن سعى أى بعد، وفي رواية كريمة والأصبلى «فناء» بمد بعد النون بوزن جاء وهو بمعنى الأول. وقوله «فلم أرح» بضم الهمزة وكسر الراء، وقوله «برق الفجر» بفتح الراء أى أضواء، وقوله «فافرج» بالوصل وضم الراء وبهمزة قطع وكسر الراء من الفرج أو من الإفراج، وقوله «كل ما ترى من أجلك» كذا للكشميني، ولأبى زيد المروزى وللباقيين «من أجرك» ولكل وجه.

## باب

مَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ لِيَحْمِلَ عَلَى ظَهْرِهِ، ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ، وَأَجَرَ الْحَمَّالِ

[٢٢٧٣]

٢٢١١ - حدثني سعيد بن يحيى بن سعيد القرشي قال نا أبي قال نا الأعمش عن

شقيق عن أبي مسعود الأنصاري قال: كان رسول الله صلى الله عليه إذا أمرنا بالصدقة انطلق أحدنا إلى السوق فيحامل، فيصيب المد، وإن لبعضهم لمائة ألف. قال: ما نراه إلا نفسه.

قوله ( باب من أجر نفسه ليحمل على ظهره ثم تصدق به ) في رواية الكشميني « ثم تصدق منه » وقوله « وأجر الحمال » أى وباب أجر الحمال .

قوله ( حدثنا أبى ) هو الأموى صاحب المغازى . وقوله « عن شقيق » هو أبو وائل ، وقوله « فيحامل » أى يطلب أى يحمل بالأجرة ، وقوله « بالمد » أى يحمل المتاع بالأجرة وهى مد من طعام ، والمعاملة مفاعلة وهى تكون بين اثنين ، والمراد هنا أن الحمل من أحدهما والأجرة من الآخر كالمساقاة والمزارعة ، ووقع للنسائي من طريق منصور عن أبى وائل « ينطلق أحدنا إلى السوق فيحمل على ظهره » .

قوله ( وأن بعضهم لمائة ألف ) هذه اللام للتأكيد وهى ابتدائية لدخولها على اسم إن وتقدم الخبر وهى كقوله تعالى ﴿ إن فى ذلك لعبرة ﴾ ومراده أن ذلك فى الوقت الذى حدث به ، وقد تقدم فى الزكاة بلفظ « وإن لبعضهم اليوم مائة ألف » زاد النسائي « وما كان له يومئذ درهم » أى فى الوقت الذى كان يحمل فيه .

قوله ( قال ما نراه إلا نفسه ) بين ابن ماجه من طريق زائدة عن الأعمش أن قائل ذلك هو أبو وائل الراوى للحديث عن أبى مسعود ، وقد تقدم شرح هذا الحديث فى كتاب الزكاة .

### باب أجر السمسرة

ولم ير ابن سيرين وعطاء وإبراهيم والحسن بأجر السمسار بأساً .

قال ابن عباس : لا بأس أن يقول : بع هذا الثوب ، فما زاد على كذا وكذا فهو لك .

وقال ابن سيرين : إذا قال : بعه بكذا ، فما كان من ربح فلك أو بيني وبينك ، فلا بأس به .

وقال النبي صلى الله عليه : « المسلمون عند شروطهم » .

٢٢١٢ - نا مسدد قال نا عبد الواحد قال نا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس :

نهى رسول الله صلى الله عليه أن يتلقى الركبان ، ولا يبيع حاضر لباد . قلت : يا ابن عباس ، ما قوله : لا يبيع حاضر لباد ؟ قال : لا يكون له سمساراً .

[٢٢٧٤]

قوله ( باب أجر السمسرة ) أى حكمه وهى بمهلتين .

قوله ( ولم ير ابن سيرين وعطاء وإبراهيم والحسن بأجر السمسار بأساً ) أما قول ابن سيرين وإبراهيم فوصله ابن أبى شيبة عنهما بلفظ « لا بأس بأجر السمسار إذا اشترى يدا بيد » وأما قول عطاء فوصله ابن أبى شيبة أيضاً بلفظ « سئل عطاء عن السمسرة فقال لا بأس بها » وكأن المصنف أشار إلى الرد على من كرهها ، وقد نقله ابن المنذر عن الكوفيين .

قوله ( وقال ابن عباس : لا بأس أن يقول بع هذا الثوب ، فما زاد على كذا وكذا فهو لك ) وصله ابن أبى شيبة من طريق عطاء نحوه ، وهذه أجر سمسرة أيضاً لكنها مجهولة ولذلك لم يجزها الجمهور وقالوا : إن باع له على ذلك فله أجر مثله ، وحمل بعضهم لإجازة ابن عباس على أنه أجراه مجرى المقارض ، وبذلك

أجاب أحمد وإسحاق ونقل ابن التين أن بعضهم شرط في جوازه أن يعلم الناس ذلك الوقت أن ثمن السلعة يساوى أكثر مما سمي له ، وتعقبه بأن الجهل بمقدار الأجرة باق .

قوله ( وقال ابن سيرين : إذا قال بعه بكذا فما كان من ربح فلك أو بيني وبينك فلا بأس به ) وصله ابن أبي شيبة أيضاً من طريق يونس عنه ، وهذا أشبه بصورة المقارض من السمسار .

قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم : المسلمون عند شروطهم ) هذا أحد الأحاديث التي لم يصلها المصنف في مكان آخر ، وقد جاء من حديث عمرو بن عوف المزني فأخرجه إسحاق في مسنده من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظه وزاد « إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً » وكثير بن عبد الله ضعيف عند الأكثر لكن البخاري ومن تبعه كالترمذي وابن خزيمة يقولون أمره ، وأما حديث أبي هريرة فوصله أحمد وأبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح وهو بموحدة عن أبي هريرة بلفظه أيضاً دون زيادة كثير فزاد بدلها « والصلح جائز بين المسلمين » وهذه الزيادة أخرجها الدارقطني والحاكم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة ، ولابن أبي شيبة من طريق عطاء « بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المؤمنون عند شروطهم » ، وللدارقطني والحاكم من حديث عائشة مثله وزاد « ما وافق الحق » .

( تنبيه ) : ظن ابن التين أن قوله « وقال النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون على شروطهم » بقية كلام ابن سيرين فشرح على ذلك فوهم ، وقد تعقبه القطب الحلبي ومن تبعه من علمائنا . ثم أورد المصنف حديث ابن عباس الماضي في البيوع ، والمراد منه قوله في تفسير المنع لبيع الحاضر للحاضر « أن لا يكون له سمساراً » فإن مفهومه أنه يجوز أن يكون سمساراً في بيع الحاضر للحاضر ولكن شرط الجمهور أن تكون الأجرة معلومة ، وعن أبي حنيفة إن دفع له ألفاً على أن يشتري بها بزاً بأجرة عشرة فهو فاسد ، فإن اشترى فله أجرة المثل ولا يجوز ما سمي من الأجرة . وعن أبي ثور إذا جعل له في كل ألف شيئاً معلوماً لم يجز لأن ذلك غير معلوم فإن عمل فله أجر مثله ، وحجة من منع أنها إجارة في أمر لأمد غير معلوم ، وحجة من أجازته أنه إذا عين له الأجرة كفى ويكون من باب الجعالة . والله أعلم .

### باب هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب؟

٢٢١٣- نا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش عن مسلم عن مسروق نا خباب قال : كنت رجلاً قيناً ، فعملت للعاص بن وائل ، فاجتمع لي عنده ، فأتيتُه أتقاضاه فقال : والله لا أقضيك حتى تكفر بمحمد . فقلت : أما والله حتى تموت ثم تبعث فلا . قال : وإني لميت ثم مبعوث ؟ قلت : نعم . قال : فإنه سيكون لي ثم مال وولد ، فأقضيك . فأنزل الله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّ مَالاً وَوَلَدًا ۚ ﴾ .



قوله ( باب هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب ) أورد فيه حديث خباب - وهو إذ ذاك مسلم - في عمله للعاص بن وائل وهو مشرك ، وكان ذلك بمكة وهي إذ ذاك دار حرب ، واطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وأقره ، ولم يجزم المصنف بالحكم لاحتمال أن يكون الجواز مقيداً بالضرورة ، أو أن جواز ذلك كان قبل الإذن في قتال المشركين ومنابتهم وقبل الأمر بعدم إذلال المؤمن نفسه ، وقال المهلب : كره أهل العلم ذلك إلا لضرورة بشرطين : أحدهما أن يكون عمله فيما يحل للمسلم فعله ، والآخر أن لا يعينه على ما يعود ضرره على المسلمين . وقال ابن المنير : استقرت المذاهب على أن الصناعات في حوائجهم يجوز لهم العمل لأهل الذمة ولا يعد ذلك من الذلة ، بخلاف أن يخدمه في منزله وبطريق التبعية له والله أعلم . وقد تقدم حديث خباب في البيوع ، ويأتي بقية شرحه في تفسير سورة مريم .

### باب ما يُعطى في الرقبة على أحياء العرب بفاتحة الكتاب

وقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه : «أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله» .  
وقال الشعبي : لا يشترط المعلم ، إلا أن يُعطى شيئاً فليقبله .  
وقال الحكم : لم أسمع أحداً كره أجر المعلم . وأعطى الحسن عشرة دراهم .  
ولم ير ابن سيرين بأجر القسم بأساً ، وقال : كان يُقال : السحت الرشوة في الحكم ، وكانوا يعطون على الخرص .

٢٢١٤ - فابو النعمان قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن أبي المتوكل عن أبي سعيد قال : [٢٢٧٦]  
انطلق نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه في سفرة سافروها ، حتى نزلوا على حي من أحياء العرب فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم ، فلدغ سيد ذلك الحي ، فسعوا له بكل شيء ، لا ينفعه شيء . فقال بعضهم : لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا لعلهم أن يكون عند بعضهم شيء . فأتوهم فقالوا : يا أيها الرهط ، إن سيدنا لدغ ، وسعينا له بكل شيء لا ينفعه ، فهل عند أحد منكم من شيء ؟ فقال بعضهم : نعم والله ، إني لأرقي ، ولكن والله لقد استضافناكم فلم تضيفونا ، فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً . فصالحوهم على قطيع من الغنم . فانطلق يتفل عليه ويقرأ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ فكأنما نشط من عقال ، فانطلق يمشي وما به قلبه . قال : فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه . فقال بعضهم : اقسّموا . فقال الذي رقى : لا تفعلوا حتى نأتي النبي صلى الله عليه فنذكر الذي كان فننظر ما يأمرنا . فقدموا على رسول الله صلى الله عليه فذكروا له ، فقال : «وما يدريك أنها رقية ؟» ثم قال : «قد أصبتم ، اقسّموا واضربوا لي معكم سهماً» ،

فضحك النبي صلى الله عليه .

قال أبو عبد الله : وقال شعبة نا أبو بشر سمعت أبا المتوكلي . . بهذا .

[الحديث ٢٢٧٦ - أطرافه في : ٥٠٠٧ ، ٥٧٣٦ ، ٥٧٤٩ .]

**قوله ( باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب )** كذا ثبتت هذه الترجمة للجميع ، والأحياء بالفتح جمع حى والمراد به طائفة من العرب مخصوصة ، قال الهمداني في « الأنساب » : الشعب والحى بمعنى ، وسمى الشعب لأن القبيلة تنشعب منه . وقد اعترض على المصنف بأن الحكم لا يختلف باختلاف الأمكنة ولا باختلاف الأجناس ، وتقييده في الترجمة بأحياء العرب يشعر بحصره فيه ، ويمكن الجواب بأنه ترجم بالواقع ولم يتعرض لنفى غيره ، وقد ترجم عليه في الطب « الشروط في الرقية بقطيع من الغنم » ولم يقيده بشيء ، وترجم فيه أيضاً « الرقيا بفاتحة الكتاب » والرقية كلام يستشفى به من كل عارض أشار إلى ذلك ابن درستويه ، وسيأتى تحقيق ذلك في كتاب الطب إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله )** هذا طرف من حديث وصله المؤلف رحمه الله في الطب ، واستدل به للجمهور في جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن ، وخالف الحنفية فمنعوه في التعليم وأجازوه في الرقى كالدواء ، قالوا لأن تعليم القرآن عبادة والأجر فيه على الله ، وهو القياس في الرقى إلا أنهم أجازوه فيها لهذا الخبر ، وحمل بعضهم الأجر في هذا الحديث على الثواب ، وسياق القصة التي في الحديث يأبى هذا التأويل . وادعى بعضهم نسخه بالأحاديث الواردة في الوعيد على أخذ الأجرة على تعليم القرآن وقد رواها أبو داود وغيره ، وتعقب بأنه إثبات للنسخ بالاحتمال وهو مردود ، وبأن الأحاديث ليس فيها تصريح بالمنع على الإطلاق بل هي وقائع أحوال محتملة للتأويل لتوافق الأحاديث الصحيحة كحديثي الباب ، وبأن الأحاديث المذكورة أيضاً ليس فيها ما تقوم به الحجة فلا تعارض الأحاديث الصحيحة ، وسيكون لنا عودة إلى البحث في ذلك في كتاب النكاح في « باب التزويج على تعليم القرآن » .

**قوله ( وقال الشعبي : لا يشترط المعلم ، إلا أن يعطى شيئاً فليقبله ، وقال الحكم : لم اسمع أحداً كره أجر المعلم ، وأعطى الحسن دراهم عشرة )** أما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة بلفظ « وإن أعطى شيئاً فليقبله » وأما قول الحكم فوصله البغوي في « الجعديات » حدثنا علي بن الجعد عن شعبة سألت معاوية ابن قرة عن أجر المعلم فقال : أرى له أجرأ ، وسألت الحكم فقال : ما سمعت فقيهاً يكرهه . وأما قول الحسن فوصله ابن سعد في « الطبقات » من طريق يحيى بن سعيد بن أبي الحسن قال : لما حذقت قلت لعمرى يا عماء إن المعلم يريد شيئاً ، قال : ما كانوا يأخذون شيئاً ثم قال : أعطه خمسة دراهم ، فلم أزل به حتى قال : أعطه عشرة دراهم . وروى ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن الحسن قال : لا بأس أن يأخذ على الكتابة أجرأ وكره الشرط .

**قوله ( ولم ير ابن سيرين بأجر القسام بأساً ، وقال : كان يقال السحت الرشوة في الحكم )** أما قوله

في أجرة القسام فاختلفت الروايات عنه ، فروى عبد بن حميد في تفسيره من طريق يحيى بن عتيق عن محمد وهو ابن سيرين أنه كان يكره أجور القسام ويقول : كان يقال السحت الرشوة على الحكم ، وأرى هذا حكماً يؤخذ عليه الأجرة . وروى ابن أبي شيبة من طريق قتادة قال قلت لابن المسيب : ما ترى في كسب القسام ؟ فكرهه . وكان الحسن يكره كسبه . وقال ابن سيرين إن لم يكن حسناً فلا أدري ما هو . وجاءت عنه رواية يجمع بها بين هذا الاختلاف قال ابن سعد : حدثنا عارم حدثنا حماد عن يحيى عن محمد هو ابن سيرين أنه كان يكره أن يشارط القسام ، وكأنه يكره له أخذ الأجرة على سبيل المشاركة ، ولا يكرهها إذا كانت بغير اشتراط كما تقدم عن الشعبي . وظهر بما أخرجه ابن أبي شيبة أن قول البخاري « وكان يقال السحت الرشوة » بقية كلام ابن سيرين ، وأشار ابن سيرين بذلك إلى ما جاء عن عمر وعلى وابن مسعود وزيد بن ثابت من قولهم في تفسير السحت « إنه الرشوة في الحكم » أخرجه ابن جرير بأسانيدهم ، ورواه من وجه آخر مرفوعاً ورجاله ثقات ، ولكنه مرسل ولفظه « كل لحم أنبته السحت فالنار أولى به » ، قيل يا رسول الله وما السحت ؟ قال : الرشوة في الحكم .

( تنبيه ) : القسام بفتح القاف فعال من القسم بفتح القاف وهو القاسم ، وشرحه الكرماني على أنه بضم القاف جمع قاسم . والسحت بضم السين وسكون الحاء المهملتين وحكى ضم الحاء وهو شاذ ، وضبطه بعضهم بما يلزم من أكله العار فهو أعم من الحرام . والرشوة بفتح الراء وقد تكسر وتضم وقيل بالفتح المصدر وبالكسر الاسم .

قوله ( وكانوا يعطون على الخرص ) هو بفتح المعجمة وسكون الراء ثم صاد مهملة هو الخزر وزناً ومعنى ، وقد تقدم تفسيره في البيوع ، أى كانوا يعطون أجرة الخارص ، وفي ذلك دلالة على جواز أجرة القسام لاشتراكهما في أن كلا منهما يفصل التنازع بين المتخاصمين ، ولأن الخرص يقصد للقسم . ومناسبة ذكر القسام والخارص للترجمة الاشتراك في أن جنسهما وجنس تعليم القرآن والرقية واحد ، ومن ثم كره مالك أخذ الأجرة على عقد الوثائق لكونها من قروض الكفريات ، وكره أيضاً أجرة القسام ، وقيل إنما كرهها لأنه كان يرزق من بيت المال فكره له أن يأخذ أجرة أخرى ، وأشار سخنون إلى الجواز عند فساد أمور بيت المال . وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة : أحدث الناس ثلاثة أشياء لم يكن يؤخذ عليهن أجر ضراب الفحل وقسمة الأموال والتعليم اه . وهذا مرسل ، وهو يشعر بأنهم كانوا قبل ذلك يتبرعون بها فلما فشا الشح طلبوا الأجرة فعد ذلك من غير مكارم الأخلاق فتحمل كراهة من كرهها على التنزيه والله أعلم .

قوله ( عن أبي بشر ) هو جعفر بن أبي وحشية مشهور بكنيته أكثر من اسمه كأبيه اسمه إياس وهو مشهور بكنيته .

قوله ( عن أبي المتوكل ) هو الناجي ، وقد ذكر المصنف في آخر الباب تصريح أبي بشر بالسماع منه ، وتابع أبا عوانة على هذا الإسناد شعبة كما في آخر الباب ، وهشيم كما أخرجه مسلم والنسائي وخالفهم الأعمش فرواه عن جعفر بن أبي وحشية عن أبي نضرة عن أبي سعيد جعل بدل أبي المتوكل أبا نضرة أخرجه الترمذى والنسائي وابن ماجه من طريقه ، فأما الترمذى فقال : طريق شعبة أصح من طريق الأعمش ،

وقال ابن ماجه إنها الصواب ، ورجحها الدارقطني في « العلل » ولم يرجح في « السنن » شيئاً وكذا النسائي ، والذي يرجح في نقدي أن الطريقتين محفوظان لاشتغال طريق الأعمش على زيادات في المتن ليست في رواية شعبة ومن تابعه ، فكأنه كان عند أبي بشر عن شيخين فحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ولم يصب ابن العربي في دعواه أن هذا الحديث مضطرب فقد رواه عن أبي سعيد أيضاً معبد بن سيرين كما سيأتي في فضائل القرآن ، وسليمان بن قتة وهو بفتح القاف وتشديد المثناة كما أخرجه أحمد والدارقطني ، وسأذكر ما في رواياتهم من الفوائد .

**قوله ( انطلق نفر )** لم أقف على اسم أحد منهم سوى أبي سعيد ، وليس في سياق هذه الطريق ما يشعر بأن السفر كان في جهاد ، لكن في رواية الأعمش « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثهم » وفي رواية سليمان ابن قتة عند أحمد « بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثا » زاد الدارقطني فيه « بعث سرية عليها أبو سعيد » ولم أقف على تعيين هذه السرية في شيء من كتب المغازي ، بل لم يتعرض لذكرها أحد منهم ، وهي واردة عليهم ، ولم أقف على تعيين الحى الذين نزلوا بهم من أى القبائل هم .

**قوله ( فاستضافوهم )** أى طلبوا منهم الضيافة ، وفي رواية الأعمش عند غير الترمذى « بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثين رجلاً فنزلنا بقوم ليلاً فسألناهم القرى » فأفادت عدد السرية ووقت النزول كما أفادت رواية الدارقطني تعيين أمير السرية ، والقرى بكسر القاف مقصور : الضيافة .

**قوله ( فأبوا أن يضيفوهم )** بالتشديد للأكثر وبكسر الضاد المعجمة مخففاً .

**قوله ( فلدغ )** بضم اللام على البناء للمجهول ، واللدغ بالذال المهملة والغين المعجمة وهو اللسع وزناً ومعنى ، وأما اللدغ بالذال المعجمة والعين المهملة فهو الإحراق الخفيف ، واللدغ المذكور في الحديث هو ضرب ذات الحمة من حية أو عقرب وغيرهما ، وأكثر ما يستعمل في العقرب . وقد أفادت رواية الأعمش تعيين العقرب ، وأما ما وقع في رواية هشيم عند النسائي أنه مصاب في عقله أو لدغ فشك من هشيم ، وقد رواد الباقر فلم يشكوا في أنه لدغ ، ولا سيما تصريح الأعمش بالعقرب ، وكذلك ما سيأتي في فضائل القرآن من طريق معبد بن سيرين عن أبي سعيد بلفظ « إن سيد الحى سليم » وكذا في الطب من حديث ابن عباس « أن سيد الحى سليم والسليم هو اللدغ » نعم وقعت للصحابه قصة أخرى في رجل مصاب بعقله فقرأ عليه بعضهم فاتحة الكتاب فبرأ أخرجه أبو داود والترمذى والنسائي من طريق خارجة بن الصلت عن عمه أنه « مر بقوم وعندهم رجل مجنون موثق في الحديد فقالوا إنك جئت من عند هذا الرجل بخير ، فارق لنا هذا الرجل » الحديث . فالذى يظهر أنهما قصتان ، لكن الواقع في قصة أبي سعيد أنه لدغ .

**قوله ( فسعوا له بكل شيء )** أى مما جرت به العادة أن يتداوى به من لدغة العقرب ، كذا للأكثر من السعى أى طلبوا له ما يداويه ، وللكشمين فشفوا بالمعجمة والفاء وعليه شرح الخطابي فقال : معناه طلبوا الشفاء تقول شفى الله مريضاً أى أبرأه وشفى له الطبيب أى عالج به يشفيه أو وصف له ما فيه الشفاء ، لكن ادعى ابن التين أنها تصحيف .

**قوله ( لو أنتم هؤلاء الرهط )** قال ابن التين قال تارة نفراً وتارة رهطاً ، والنفر ما بين العشرة

والثلاثة والرهط ما دون العشرة وقيل يصل إلى الأربعين ، قلت : وهذا الحديث يدل له .  
**قوله ( فأنوهم )** في رواية معبد بن سيرين أن الذي جاء في هذه الرسالة جارية مهم ، فيحمل على أنه كان معها غيرها ، زاد البزار في حديث جابر « فقالوا لهم قد بلغنا أن صاحبكم جاء بالنور والشفاء ، قالوا نعم » .

**قوله ( وسعينا )** في رواية الكشمي « وشفينا » بالمعجمة والفاء وقد تقدم ما فيها .  
**قوله ( فهل عند أحد منكم من شيء )** زاد أبو داود في روايته من هذا الوجه « ينفع صاحبنا » .  
**قوله ( فقال بعضهم )** في رواية أبي داود « فقال رجل من القوم : نعم والله إنى لأرقى » بكسر القاف ، وبين الأعمش أن الذي قال ذلك هو أبو سعيد راوى الخبر ولفظه « قلت نعم أنا . ولكن لا أرقه حتى تعطونا غنما » فأفاد بيان جنس الجعل وهو بضم الجيم وسكون المهمل ما يعطى على عمل ، وقد استشكل كون الراقى هو أبو سعيد راوى الخبر مع ما وقع في رواية معبد بن سيرين « فقام معها رجل ما كنا نظنه يحسن رقية » وأخرجه مسلم ، وسيأتى للمصنف في فضائل القرآن بلفظ آخر وفيه « فلما رجع قلنا له : أكنت تحسن رقية » ففي ذلك إشعار بأنه غيره ، والجواب أنه لا مانع من أن يكنى الرجل عن نفسه فلعل أبا سعيد صرح تارة وكنى أخرى ولم ينفرد الأعمش بتعيينه ، وقد وقع أيضاً في رواية سليمان بن قتة بلفظ « فأتيته فرقيته بفاتحة الكتاب » وفي حديث جابر عند البزار « فقال رجل من الأنصار أنا أرقه » وهو مما يقوى رواية الأعمش فإن أبا سعيد أنصاري ، وأما حمل بعض الشارحين ذلك على تعدد القصة وأن أبا سعيد روى قصتين كان في إحداها راقياً وفي الأخرى كان الراقى غيره فبعيد جداً ، ولا سيما مع اتحاد المخرج والسياق والسبب ، ويكفى في رد ذلك أن الأصل عدم التعدد ولا حامل عليه فإن الجمع بين الروایتين ممكن بدون ، وهذا بخلاف ما قدمته من حديث خارجة بن الصلت عن عمه فإن السياقين مختلفان ، وكذا السبب ، فكان الحمل على التعدد فيه قريباً .  
**قوله ( فصالحوهم )** أى وافقوهم .

**قوله ( على قطيع من الغنم )** قال ابن التين : القطيع هو الطائفة من الغنم ، وتعقب بأن القطيع هو الشيء المقتطع من غنم كان أو غيرها ، وقد صرح بذلك ابن قرقول وغيره ، وزاد بعضهم أن الغالب استعماله فيما بين العشرة والأربعين ؛ ووقع في رواية الأعمش « فقالوا إنا نعطيكم ثلاثين شاة » وكذا ثبت ذكر عدد الشياه في رواية معبد بن سيرين وهو مناسب لعدد السرية كما تقدم في أول الحديث وكأنهم اعتبروا عددهم فجعلوا الجعل بإزائه .

**قوله ( فانطلق يتفل )** بضم الفاء وبكسرهما وهو نفخ معه قليل بزاق ، وقد تقدم البحث فيه في أوائل كتاب الصلاة . قال ابن أبي حمزة : محل التفل في الرقية يكون بعد القراءة لتحصيل بركة القراءة في الجوارح التي يمر عليها الريق فتحصل البركة في الريق الذي يتفله .

**قوله ( ويقرأ الحمد لله رب العالمين )** في رواية شعبة « فجعل يقرأ عليها بفاتحة الكتاب » وكذا في حديث جابر ، وفي رواية الأعمش « فقرأت عليه الحمد لله » ويستفاد منه تسمية الفاتحة الحمد والحمد لله رب العالمين ، ولم يذكر في هذه الطريق عدد ما قرأ الفاتحة ، لكنه بينه في رواية الأعمش وأنه سبع مرات ، ووقع في حديث جابر ثلاث مرات ، والحكم للزائد .

**قوله ( فكأنما نشط )** كذا للجميع بضم النون وكسر المعجمة من الثلاثي ، قال الخطابي : وهو لغة ، والمشهور نشط إذا عقد وأنشط إذا حل ، وأصله الأنشوط بضم الهَمْزة والمعجمة بينهما نون ساكنة وهي الحبل ، وقال ابن التين : حكى بعضهم أن معنى أنشط : حل ومعنى نشط : أقيم بسرعة ، ومنه قولهم رجل نشيط . ويحتمل أن يكون معنى نشط فزع ، ولو قرئ بالتشديد لكان له وجه أى حل شيئاً فشيئاً .

**قوله ( من عقال )** بكسر المهملة بعدها قاف هو الحبل الذى يشد به ذراع البهيمة .

**قوله ( وما به قلبة )** بحركات أى علة ، وقيل للعلة قلبة لأن الذى تصيبه يقلب من جنب إلى جنب ليعلم موضع الداء قاله ابن الأعرابى ، ومنه قول الشاعر : « وقد برئت فما فى الصدر من قلبة » وفى نسخة الدمياطى بخطه : قال ابن الأعرابى القلبة داء مأخوذ من القلاب يأخذ البعير فيألم قلبه فيموت من يومه .

**قوله ( فقال بعضهم اقساموا )** لم أقف على اسمه .

**قوله ( فقال الذى رقى )** بفتح القاف وفى رواية الأعمش « فلما قبضنا الغنم عرض فى أنفسنا منها شيء » وفى رواية معبد بن سيرين « فأمر لنا بثلاثين شاة وسقانا لبناً » وفى رواية سليمان بن قتة « فبعث إلينا بالشيء والنزل فأكلنا الطعام ، وأبوا أن يأكلوا الغنم حتى أتينا المدينة » وبين فى هذه الرواية أن الذى منهم من تناولها هو الراقى ، وأما فى باقى الروايات فأبهمه .

**قوله ( فننظر ما يأمرنا )** أى فننصحه ، ولم يريدوا أنهم يخبرون فى ذلك .

**قوله ( وما يدريك أنها رقية )** قال الداودى : معناه وما أدراك ، وقد روى كذلك ، ولعله هو المحفوظ لأن ابن عيينة قال : إذا قال وما يدريك فلم يعلم ، وإذا قال وما أدراك فقد أعلم ، وتعقبه ابن التين بأن ابن عيينة إنما قال ذلك فيما وقع فى القرآن كما تقدم فى أواخر الصيام وإلا فلا فرق بينهما فى اللغة أى فى نفي الدراية ، وقد وقع فى رواية هشيم « وما أدراك » ونحوه فى رواية الأعمش ، وفى رواية معبد بن سيرين « وما كان يدريه » وهى كلمة تقال عند التعجب من الشيء وتستعمل فى تعظيم الشيء أيضاً وهو لا تفتق هنا ، زاد شعبة فى روايته « ولم يذكر منه نبياً » أى من النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، وزاد سليمان بن قتة فى روايته بعد قوله وما يدريك أنها رقية « قلت ألقى فى روعى » وللدارقطنى من هذا الوجه « فقلت يا رسول الله شيء ألقى فى روعى » وهو ظاهر فى أنه لم يكن عنده علم متقدم بمشروعية الرقى بالفاتحة ، ولهذا قال له أصحابه لما رجع « ما كنت تحسن رقية » كما وقع فى رواية معبد بن سيرين .

**قوله ( ثم قال قد أصبتم )** يحتمل أن يكون صوب فعلهم فى الرقية ، ويحتمل أن ذلك فى توقفهم عن التصرف فى الجعل حتى استأذنوه ، ويحتمل أعم من ذلك .

**قوله ( واضربوا لى معكم سهما )** أى اجعلوا لى منه نصيباً ، وكأنه أراد المبالغة فى تأنيسهم كما وقع له فى قصة الحمار الوحشى وغير ذلك .

**قوله ( وقال شعبة حدثنا أبو بشر سمعت أبا المتوكل )** هذه الطريق بهذه الصيغة وصلها الترمذى ، وقد أخرجه المصنف فى الطب من طريق شعبة لكن بالنعنة ، وهذا هو السر فى عزوه إلى الترمذى مع كونه فى البخارى ، وغفل بعض الشراح عن ذلك فعاب على من نسب إلى الترمذى . وفى الحديث جواز الرقية

بكتاب الله ، ويلتحق به ما كان بالذكر والدعاء المأثور ، وكذا غير المأثور مما لا يخالف ما في المأثور ، وأما الرقي بما سوى ذلك فليس في الحديث ما يثبت ولا ما ينفيه وسيأتي حكم ذلك مبسوطاً في كتاب الطب . وفيه مشروعية الضيافة على أهل البوادي والنزول على مياه العرب وطلب ما عندهم على سبيل القرى أو الشراء ، وفيه مقابلة من امتنع من المكرومة بنظير صنيعة لما صنعه الصحابي من الامتناع من الرقية في مقابلة امتناع أولئك من ضيافتهم ، وهذه طريق موسى عليه السلام في قوله تعالى ﴿ لو شئت لاتخذت عليه أجراً ﴾ ولم يعتذر الخضر عن ذلك إلا بأمر خارجي . وفيه إمضاء ما يلتزمه المرء على نفسه لأن أبا سعيد التزم أن يرقى وأن يكون الجعل له ولأصحابه وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالوفاء بذلك . وفيه الاشتراك في الموهوب إذا كان أصله معلوماً ، وجواز طلب الهدية ممن يعلم رغبته في ذلك وإجابته إليه . وفيه جواز قبض الشيء الذي ظاهره الحل وترك التصرف فيه إذا عرضت فيه شبهة . وفيه الاجتهاد عند فقد النص وعظمة القرآن في صدور الصحابة خصوصاً الفاتحة ، وفيه أن الرزق المقسوم لا يستطيع من هو في يده منعه ممن قسم له لأن أولئك منعوا الضيافة وكان الله قسم للصحابة في ما لهم نصيباً فنعمهم فسبب لهم لدغ العقرب حتى سيق لهم ما قسم لهم . وفيه الحكمة البالغة حيث اختص بالعقاب من كان رأساً في المنع ، لأن من عادة الناس الاتيثار بأمر كبيرهم ، فلما كان رأسهم في المنع اختص بالعقوبة دونهم جزاء وفاقا ، وكأن الحكمة فيه أيضاً إرادة الإجابة إلى ما يلتمسه المطلوب منه الشفاء ولو أكثر ، لأن المملوغ لو كان من آحاد الناس لعله لم يكن يقدر على القدر المطلوب منهم .

### باب ضريبة العبد ، وتعاهد ضرائب الإمام

٢٢١٥ - فاما محمد بن يوسف قال نا سفيان عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : [٢٢٧٧] حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ ، وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ فَخَفَّفَ عَنْ غَلَّتِهِ أَوْ ضَرَبَتْهُ .

قوله ( باب ضريبة العبد وتعاهد ضرائب الإمام ) الضريبة بفتح المعجمة فعيلة بمعنى مفعولة : ما يقدره السيد على عبده في كل يوم ، وضرائب جمعها ، ويقال لها خراج وغلة بالغين المعجمة وأجر ، وقد وقع جميع ذلك في الحديث ثم أورد المصنف فيه حديث أنس « أن أبا طيبة حجم النبي صلى الله عليه وسلم وكلم مواليه فخففوا عنه من ضربته » ودلالته على الترجمة ظاهرة ، فإن المراد بها بيان حكم ذلك ، وفي تقرير النبي صلى الله عليه وسلم له دلالة على الجواز ، وسأذكر كم كان قدر الضريبة بعد باب . وأما ضرائب الإمام فؤخذ منه بطريق الإلحاق واختصاصها بالتعاهد لكونها مظنة تطرق الفساد في الأغلب ، وإلا فكما يخشى من اكتساب الأمة بفرجها يخشى من اكتساب العبد بالسرقة مثلاً ، ولعله أشار بالترجمة إلى ما أخرجه هو في تاريخه من طريق أبي داود الأحمري قال « خطبنا حذيفة حين قدم المدائن فقال : تعاهدوا ضرائب إمائكم » وهو عند أبي نعيم في « الحلية » بلفظ « ضرائب غلمانكم » واسم الأحمري هذا مالك . وأورده سعيد ابن منصور في السنن مطولاً من طريق شداد بن الفرات قال « حدثنا أبو داود شيخ من أهل المدائن قال : كنت تحت منبر حذيفة وهو يخطب » ولأبي داود من حديث رافع بن خديج مرفوعاً « نهى عن كسب الأمة

حتى يعلم من أين هو » وقد تقدم ذكر ذلك في أواخر البيوع . وقال ابن المنير في الحاشية : كأنه أراد بالتماهد التفقد لمقدار ضريبة الأمة لاحتمال أن تكون ثقيلة فتحتاج إلى التكسب بالفجور ، ودلالته من الحديث أمره عليه الصلاة والسلام بتخفيف ضريبة الحجام ، فلزوم ذلك في حق الأمة أقعد وأولى لأجل الغائلة الخاصة بها .

### باب خراج الحجام

- [٢٢٧٨] ٢٢١٦- نا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : احتجم النبي صلى الله عليه وأعطى الحجام أجره .
- [٢٢٧٩] ٢٢١٧- نا مسدد قال نا يزيد بن زريع قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال : احتجم النبي صلى الله عليه وأعطى الحجام أجره ، ولو علم كراهية لم يعطه .
- [٢٢٨٠] ٢٢١٨- نا أبو نعيم قال نا مسعر عن عمرو بن عامر قال : سمعت أنساً يقول : كان النبي صلى الله عليه يحتجم ، ولم يكن يظلم أحداً أجره .

قوله ( باب خراج الحجام ) أورد فيه حديث ابن عباس . « احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وأعطى الحجام أجره » وزاد من وجه آخر « ولو علم كراهية لم يعطه » وهو ظاهر في الجواز ، وتقدم في البيوع بلفظ « ولو كان حراماً لم يعطه وعرف به أن المراد بالكراهية هنا كراهية التحريم . وكأن ابن عباس أشار بذلك إلى الرد على من قال إن كسب الحجام حرام . واختلف العلماء بعد ذلك في هذه المسألة فذهب الجمهور إلى أنه حلال واحتجوا بهذا الحديث وقالوا : هو كسب فيه دناءة وليس بمحرم ، فحملوا الزجر عنه على التنزيه . ومنهم من ادعى النسخ وأنه كان حراماً ثم أبيح وجنح إلى ذلك الطحاوي ، والنسخ لا يثبت بالاحتمال . وذهب أحمد وجماعة إلى الفرق بين الحر والعبد فكروها للحر الاحتراف بالحجامة ، ويحرم عليه الإنفاق على نفسه منها ويجوز له الإنفاق على الرقيق والدواب منها وأباحوها للعبد مطلقاً ، وعمدتهم حديث محبصة أنه « سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام فنهاه ، فذكر له الحاجة فقال : اعلفه نواضحك » أخرجه مالك وأحمد وأصحاب السنن ورجاله ثقات ، وذكر ابن الجوزي أن أجر الحجام إنما كرهه لأنه من الأشياء التي تجب للمسلم على المسلم إعانة له عند الاحتياج له ، فما كان ينبغي له أن يأخذ على ذلك أجراً . وجمع ابن العربي بين قوله صلى الله عليه وسلم « كسب الحجام خبيث » وبين إعطائه الحجام أجرته بأن محل الجواز ما إذا كانت الأجرة على عمل معلوم ، ويحمل الزجر على ما إذا كان على عمل مجهول . وفي الحديث إباحة الحجامة ، ويلتحق به ما يتداوى من إخراج الدم وغيره ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الطب . وفيه الأجرة على المعالجة بالطب ، والشفاعة إلى أصحاب الحقوق أن يخففوا منها ، وجواز مغارضة السيد لعبده كأن يقول له أذنت لك أن تكتسب على أن تعطيني كل يوم كذا وما زاد فهو لك . وفيه استعمال العبد بغير إذن سيده انحصار إذا كان قد تضمن تمكينه من العمل إذنه العام .



قوله ( عن عمرو بن عامر ) هو الأنصاري وليست له رواية في البخاري إلا عن أنس ، وقد تقدم له حديث في الطهارة وآخر في الصلاة وهذا ، وهو جميع ما له عنده .

قوله ( كان النبي صلى الله عليه وسلم يحتجم ) فيه إشعار بالمواظبة بخلاف الأول . وقوله ( ولم يكن يظلم أحداً أجره ) فيه إثبات إعطائه أجره الحجامة بطريق الاستنباط ، بخلاف الرواية التي قبلها ففيها الجزم بذلك على طريق التنصيص .

### باب مَنْ كَلَّمَ مَوَالِيَ الْعَبْدِ أَنْ يُخَفَّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاஜِهِ

[٢٢٨١] ٢٢١٩- فَأَادَمُ قَالَ نَا شَعْبَةُ عَنْ حَمِيدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : دَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُلَامًا فَحَجَّمَهُ فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ ، أَوْ مَدًّا أَوْ مَدَيْنِ ، فَكَلَّمَ فِيهِ فُخِّفَ مِنْ ضَرِيْبَتِهِ .

قوله ( باب من كلم موالى العبد أن يخففوا عنه من خروجه ) أى على سبيل التفضل منهم لا على سبيل الإلزام لهم ، ويحتمل أن يكون على الإلزام إذا كان لا يطيق ذلك .

قوله ( عن حميد الطويل عن أنس ) في رواية الإسماعيلي من هذا الوجه « عن حميد سمعت أنساً » .

قوله ( دعا النبي صلى الله عليه وسلم غلاماً ) هو أبو طيبة كما تقدم قبل باب ، واسم أبي طيبة نافع على الصحيح ، فقد روى أحمد وابن السكن والطبراني من حديث عيصبة بن مسعود أنه « كان له غلام حمام يقال له نافع أبو طيبة فانطلق إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن خروجه » الحديث ، وحكى ابن عبد البر في اسم أبي طيبة أنه دينار ، وهو في ذلك لأن ديناراً الحجامة تابعى روى عن أبي طيبة لا أنه اسم أبي طيبة ، أخرج حديثه ابن منده من طريق بسام الحجامة عن دينار الحجامة عن أبي طيبة الحجامة قال « حجمت النبي صلى الله عليه وسلم » الحديث ، وبذلك جزم أبو أحمد الحاكم في الكنى أن ديناراً الحجامة يروى عن أبي طيبة لا أنه أبو طيبة نفسه ، وذكر البغوي في الصحابة بإسناد ضعيف أن اسم أبي طيبة ميسرة ، وأما العسكري فقال : الصحيح أنه لا يعرف اسمه ، وذكر ابن الخلاء في رجال « الموطأ » أنه عاش مائة وثلاثاً وأربعين سنة .

قوله ( بصاع أو صاعين أو مد أو مدين ) شك من شعبة ، وقد تقدم في رواية سفيان صاعاً أو صاعين على الشك أيضاً ولم يتعرض لذكر المد ، وقد تقدم في البيوع من رواية مالك عن حميد « فأمر له بصاع من تمر » ولم يشك ، وأفاد تعيين ما في الصاع « وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث على قال « أمرني النبي صلى الله عليه وسلم فأعطيت الحجامة أجره » فأفاد تعيين من باشر العطية . ولا ابن أبي شيبة من هذا الوجه « أنه صلى الله عليه وسلم قال للحجامة كم خراجك ؟ قال صاعان ، قال فوضع عنه صاعاً » وكأن هذا هو السبب في الشك الماضي . وهذه الرواية تجمع الخلاف ، وفي حديث ابن عمر عند ابن أبي شيبة أن خروجه كان ثلاثة أصع ، وكذا لأبي يعلى عن جابر ، فإن صح جمع بينهما بأنه كان صاعين وزيادة فن قال صاعين ألفى الكسر ومن قال ثلاثة جبره .

**قوله ( وكلم فيه )** لم يذكر المفعول وقد ذكره قبل بياب من وجه آخر عن حميد فقال « كلم مواله » ومواله هم بنو حارثة على الصحيح ، ومولاه منهم محبصة بن مسعود كما تراه هنا ، وإنما جمع الموالى مجازاً كما يقال بنو فلان قتلوا رجلاً ويكون القاتل منهم واحداً ، وأما ما وقع في حديث جابر أنه مولى بنى بياضة فهو وهم ، فإن مولى بنى بياضة آخر يقال له أبو هند .

### باب كَسْبِ الْبَغْيِ وَالْإِمَاءِ

وكره إبراهيم أجر النائحة والمغنية .

وقول الله عز وجل : ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ... ﴾ إلى قوله : ﴿ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

٢٢٢٠- فاقتيبة بن سعيد عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي مسعود الأنصاري : أن رسول الله صلى الله عليه نهى عن ثمن الكلب ، ومهر البغي ، وحلوان الكاهن . [٢٢٨٢]

٢٢٢١- فامسلم بن إبراهيم قال نا شعبة عن محمد بن جحادة عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : نهى النبي صلى الله عليه عن كسب الإماء . [الحديث ٢٢٨٣- طرفه في : ٥٣٤٨] . [٢٢٨٣]

**قوله ( باب كسب البغي والإماء )** بين البغي والإماء خصوص وعموم وجهي ، فقد تكون البغي أمة وقد تكون حرة ، والبغي بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد الياء بوزن فعيل بمعنى فاعلة أو مفعولة وهى الزانية ولم يصرح المصنف بالحكم كأنه نبه على أن الممنوع كسب الأمة بالفجور لا بالصنائع الجائزة .

**قوله ( وكره إبراهيم )** أى النخعي ( أجر النائحة والمغنية ) وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي هاشم عنه وزاد « والكاهن » ، وكان البخارى أشار بهذا الأثر إلى أن النهي فى حديث أبي هريرة محمول على ما كانت الحرقة فيه ممنوعة أو تجر إلى أمر ممنوع شرعاً لجامع ما بينهما من ارتكاب المعصية .

**قوله ( وقول الله عز وجل )** ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ ﴾ إلى آخر الآية قال مجاهد : فتياتكم إماءكم ( وقع هذا فى رواية المستملى ، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس قال فى قوله ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ ﴾ قال : لا تكرهوا إماءكم على الزنا ، وأخرجه هو وعبد بن حميد والطبرى من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد قال فى قوله ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ ﴾ قال إماءكم على الزنا ، وزاد أن عبد الله بن أبى « أمر أمة له بالزنا فنزت فجاءت بيرد ، فقال ارجعى فازنى على آخر ، فقالت : والله ما أنا براجعة فنزلت » وهذا أخرجه مسلم من طريق أبى سفيان عن جابر مرفوعاً ، وسماها الزهرى عن عمرو بن ثابت معاذة ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى مرسلًا فى قصة طويلة « وكذا أخرجه ابن أبى حاتم من طريق عكرمة مرسلًا وانفقوا على تسميتها معاذة ، وروى أبو داود والنسائى من طريق

أبي الزبير أنه سمع جابراً قال « جاءت مسيكة أمة لبعض الأنصار فقالت : إن سيدى يكرهنى على البغاء فنزلت » فالظاهر أنها نزلت فيهما ، وزعم مقاتل أنهما معاً كانتا أمتين لعبد الله بن أبى وزاد معهن غيرهن ، وقوله تعالى ﴿ إن أردن تحصناً ﴾ لا مفهوم له بل خرج مخرج الغالب ، ويحتمل أن يقال لا يتصور الإكراه إذا لم يردن التعفف لأنهن حينئذ فى مقام الاختيار ، وقوله « وقال مجاهد فتياكنم إماءكم » وقع هذا فى رواية المستمل ، وذكره النسفى لكن لم ينسبه لمجاهد ولفظه « قال فتياكنم الاماء » وهو فى تفسير القريابى عن ورقاء عن ابن أبى نجيح عن مجاهد فى قوله تعالى ﴿ ولا تكرهوا فتياكنم ﴾ يقول : إماءكم ﴿ على البغاء ﴾ على الزنا . ثم أورد المصنف حديث أبى مسعود فى النهى عن مهر البغى وغيره ، وحديث أبى هريرة فى النهى عن كسب الإماماء ، وقد تقدم فى أواخر البيوع وفى الباب الذى قبله من شرحهما ما فيه مزيد كفاية .

### باب عَسْبِ الْفَحْلِ

[٢٢٨٤] ٢٢٢٢- نامسدد قال نا عبد الوارث وإسماعيل بن إبراهيم عن علي بن الحكم عن نافع عن ابن عمر قال : نهى النبي صلى الله عليه عن عَسْبِ الْفَحْلِ .

**قوله ( باب عَسْبِ الْفَحْلِ )** أورد فيه حديث ابن عمر فى النهى عنه ، والعسب بفتح العين وإسكان السين المهملتين وفى آخره موحدة ويقال له العسيب أيضاً ، والفحل : الذكر من كل حيوان فرساً كان أو جملاً أو تيساً أو غير ذلك ، وقد روى النسائى من حديث أبى هريرة « نهى عن عَسْبِ التيس » واختلف فيه فقيل هو ممن ماء الفحل وقيل أجرة الجماع ، وعلى الأخير جرى المصنف . ويؤيد الأول حديث جابر عند مسلم « نهى عن بيع ضراب الحمل » وليس بصريح فى عدم الحمل على الإجارة لأن الإجارة بيع منفعة ، ويؤيد الحمل على الإجارة لا الثمن ما تقدم عن قتادة قبل أربعة أبواب أنهم كانوا يكرهون أجر ضراب الحمل ، وقال صاحب « الأفعال » : أعسب الرجل عسيباً أكثرى منه فحلاً ينزیه . وعلى كل تقدير فبيعه وإجارته حرام لأنه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه ، وفى وجه للشافعية والحنابلة تجوز الإجارة مدة معلومة ، وهو قول الحسن وابن سيرين ورواية عن مالك قواها الأبهري وغيره ، وحمل النهى على ما إذا وقع لأمد مجهول ، وأما إذا استأجره مدة معلومة فلا بأس كما يجوز الاستئجار لتلقيح النخل ، وتعقب بالفرق لأن المقصود هنا ماء الفحل وصاحبه عاجز عن تسليمه بخلاف التلقيح ، ثم النهى عن الشراء والكراء إنما صدر لما فيه من الغرر ، وأما عارية ذلك فلا خلاف فى جوازه ، فإن أهدي للمعير هدية من المستعير بغير شرط جاز . وللمزمذى من حديث أنس « أن رجلاً من كلاب سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن عَسْبِ الْفَحْلِ فنهاه ، فقال : يا رسول الله إنا نطرق الفحل فنكرم ، فرخص له فى الكرامة » ولابن حبان فى صحيحه من حديث أبى كبشة مرفوعاً « من أطرق فرساً فأعقب كان له كأجر سبعين فرساً » .

**قوله ( عن علي بن الحكم )** هو البنائى بضم الباء نون خفيفة بصرى ثقة عند الجميع ، ولينه أبو الفتح الأزدي بلا مستند ، وليس فى البخارى سوى هذا الحديث . وقد أخرج الحاكم فى « المستدرک »

هذا الحديث عن مسدد شيخ البخارى فيه وقال : على بن الحكم ثقة من أعز البصريين حديثاً انتهى . وقد وهم في استدراكه ، وهو في البخارى كما ترى ، وكأنه لما لم يره في كتاب البيوع توهم أن البخارى لم يخرج به .

### باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما

قال ابن سيرين : ليس لأهله أن يخرجوه إلى تمام الأجل .

وقال الحسن والحكم وإياس بن معاوية : تمضي الإجارة إلى أجلها .

وقال ابن عمر : أعطى النبي صلى الله عليه وآله خيبر بالشرط ، فكان ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وآله وأبي بكر وصدرًا من خلافة عمر ، ولم يذكر أن أبا بكر وعمر جددا الإجارة بعد ما قبض النبي صلى الله عليه وآله .

[٢٢٨٥] ٢٢٢٣ - نا موسى بن إسماعيل قال نا جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله قال : أعطى

رسول الله صلى الله عليه وآله خيبر اليهود أن يعملوها ويزرعوها ولهم شرط ما يخرج منها . وأن ابن عمر

حدثه أن المزارع كانت تُكرى على شيء سمأه نافع لا أحفظه . وأن رافع بن خديج حدث أن النبي

صلى الله عليه وآله نهى عن كراء المزارع ، وقال عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : حتى أجلاهم عمر .

[الحديث ٢٢٨٥ - أطرافه في : ٢٣٢٨ ، ٢٣٣١ ، ٢٣٣٨ ، ٢٤٩٩ ، ٢٧٢٠ ، ٣١٥٢ ، ٤٢٤٨ .]

قوله ( باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما ) أى هل تفسخ الإجارة أم لا ؟ والجمهور على عدم الفسخ . وذهب الكوفيون والليث إلى الفسخ ، واحتجوا بأن الوارث ملك الرقبة والمنفعة تبع لها فارتفعت يد المستأجر عنها بموت الذى آجره ، وتعقب بأن المنفعة قد تنفك عن الرقبة كما يجوز بيع مسلوب المنفعة ، فحينئذ ملك المنفعة باق للمستأجر بمقتضى العقد . وقد اتفقوا على أن الإجارة لا تنفسخ بموت ناظر الوقف فكذا هنا .

قوله ( وقال ابن سيرين ليس لأهله ) أى أهل الميت ( أن يخرجوه ) أى يخرجوا المستأجر ( إلى تمام الأجل . وقال الحسن والحكم وإياس بن معاوية : تمضي الإجارة إلى أجلها ) وصله ابن أبي شيبة من طريق حميد عن الحسن وإياس بن معاوية ومن طريق أيوب عن ابن سيرين نحوه . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر « أعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيبر اليهود على أن يعملوها » وسيأتى الكلام عليه مستوفى في المزارعة وكذلك في الطريق المعلقة آخر الباب وهى قوله « وقال عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر حتى أجلاهم عمر » يريد أن عبيد الله حدث بهذا الحديث عن نافع كما حدث به جويرية عن نافع وزاد في آخره « حتى أجلاهم عمر » قال الكرماني : القائل « وقال عبيد الله » هو موسى بن إسماعيل الراوى عن جويرية وهو

من تنمة حديثه ، وبه تحصل الترجمة . فأما قوله إنه موسى فغلط واضح لأن موسى لا رواية له عن عبيد الله ابن عمر أصلاً والقائل « وقال عبيد الله » هو البخاري ، وهو تعليق سيأتي بيانه ، وقد وصله مسلم من طرق عن نافع وقال في آخرها « حتى أجلاهم إلى نيماء وأريحاء » وأما قوله « وهو من تنمة حديثه » إن كان أراد به أنه حدث به فقد بينت أنه غلط ، وإن أراد أنه من تنمته لكن من رواية غيره فصحيح ، وكذا قوله « وبه تحصل الترجمة » والغرض منه هنا الاستدلال على عدم فسخ الإجارة بموت أحد المتأجرين ، وهو ظاهر في ذلك ، وقد أشار إليه بقوله « ولم يذكر أبا بكر جدد الإجارة بعد النبي صلى الله عليه وسلم » وذكر فيه حديث ابن عمر في كراء المزارع وحديث رافع ابن خديج في النهي عنه وسيأتي شرحهما في المزارعة أيضاً إن شاء الله تعالى .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الإجارة من الأحاديث المرفوعة على ثلاثين حديثاً ، المعلق منها خمسة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ستة عشر حديثاً والبقية خالصة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في رعى الغنم ، وحديث « المسلمون عند شروطهم » وحديث ابن عباس « أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله » ، وحديث ابن عمر في النهي عن عصب الفحل . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ثمانية عشر أثراً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب

الحوالة، وهل يرجع في الحوالة

وقال الحسن وقتادة: إذا كان يوم أحال عليه ملياً جاز. وقال ابن عباس: يتخارج الشريكان وأهل الميراث فيأخذ هذا عينا وهذا ديناً، فإن نوى لأحدهما لم يرجع على صاحبه.

٢٢٢٤- فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «مطل الغني ظلم، فإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبّع».

[٢٢٨٧]

[الحديث ٢٢٨٧- طرفاه في: ٢٢٨٨، ٢٤٠٠].

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . باب الحوالة ) كذا للأكثر ، وزاد النسفي والمستمل بعد البسملة (كتاب الحوالة ) . والحوالة بفتح الحاء وقد تكسر مشتقة من التحويل أو من الخثول ، تقول حال عن العهد إذا انتقل عنه حثولا . وهي عند الفقهاء نقل دين من ذمة إلى ذمة . واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من النهي عن بيع الدين بالدين ، أو هي استيفاء ؟ وقيل هي عقد إرفاق مستقل ويشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف ، والمحتال عند الأكثر ، والمحال عليه عند بعض شذ . ويشترط أيضاً تماثل الحقيقتين في الصفات ، وأن يكون في شيء معلوم . ومنهم من خصها بالتقدين ومنعها في الطعام لأنه بيع طعام قبل أن يستوفى .

قوله ( وهل يرجع في الحوالة ) هذا إشارة إلى خلاف فيها هل هي عقد لازم أو جائز ؟

قوله ( وقال الحسن وقتادة إذا كان ) أى المحال عليه ( يوم أحال عليه ملياً جاز ) أى بلا رجوع ، ومفهومه أنه إذا كان مفلساً فله أن يرجع . وهذا الأثر أخرجه ابن أبي شيبة والأثرم واللفظ له من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة والحسن أنهما سئلا عن رجل احتال على رجل فأفلس ، قال : إن كان ملياً يوم احتال عليه فليس له أن يرجع . وقيليه أحمد بما إذا لم يعلم المحتال بإفلاس المحال عليه . وعن الحكم لا يرجع إلا إذا مات المحال عليه . وعن الثوري يرجع بالموت وأما بالفلس فلا يرجع إلا بمحض المحيل

والحال عليه . وقال أبو حنيفة : يرجع بالفلس مطلقاً سواء عاش أو مات ولا يرجع بغير الفلس . وقال مالك : لا يرجع إلا إن غره كأن علم فلس الحال عليه ولم يعلمه بذلك . وقال الحسن وشريح وزفر : الحوالة كالكفالة فيرجع على أيهما شاء ، وبه يشعر إدخال البخاري أبواب الكفالة في كتاب الحوالة . وذهب الجمهور إلى عدم الرجوع مطلقاً ، واحتج الشافعي بأن معنى قول الرجل أحلته وأبرأني حولت حقه عني وأثبتته على غيري . وذكر أن محمد بن الحسن احتج لقوله بحديث عثمان أنه قال في الحوالة أو الكفالة « يرجع صاحبها لا توى » أى لا هلاك « على مسلم » قال فسألته عن إسناده فذكره عن رجل مجهول عن آخر معروف لكنه منقطع بينه وبين عثمان فبطل الاحتجاج به من أوجه ، قال البيهقي أشار الشافعي بذلك إلى ما رواه شعبة عن خليل بن جعفر عن معاوية بن قرة عن عثمان ، فالجهول خليل والانقطاع بين معاوية بن قرة وعثمان ، وليس الحديث مع ذلك مرفوعاً ، وقد شك راويه هل هو في الحوالة أو الكفالة .

**قوله ( وقال ابن عباس يتخارج الشريكان إلخ )** وصله ابن أبي شيبة بمعناه ، قال ابن التين محله ما إذا وقع ذلك بالتراضي مع استواء الدين ، وقوله « توى » بفتح المثناة وكسر الواو أى هلك ، والمراد أن يفلس من عليه الدين أو يموت أو يجحد فيحلف حيث لا بينة ففي كل ذلك لا رجوع لمن رضى بالدين ، قال ابن المنبر : ووجهه أن من رضى بذلك فهلك فهو في ضمانه كما لو اشترى عيناً فتلفت في يده ، وألحق البخاري الحوالة بذلك ، وقال أبو عبيد : إذا كان بين ورثة أو شركاء مال وهو في يد بعضهم دون بعض فلا بأس أن يتبايعوه بينهم .

**قوله ( عن الأعرج عن أبي هريرة )** قد رواه همام عن أبي هريرة ، ورواه ابن عمر وجابر مع أبي هريرة .

**قوله ( مطل الغنى ظلم )** في رواية ابن عيينة عن أبي الزناد عند النسائي وابن ماجه « المطل ظلم الغنى » والمعنى أنه من الظلم ، وأطلق ذلك للمبالغة في التنفير عن المطل ، وقد رواه الجوزقي من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ « إن من الظلم مطل الغنى » وهو يفسر الذي قبله ، وأصل المطل المد ، قال ابن فارس : مطللت الحديد أمطلها مطلاً إذا مددتها لتطول ، وقال الأزهري : المطل المدافعة ، والمراد هنا تأخير ما استحق أدائه بغير عذر . والغنى مختلف في تفريعه ولكن المراد به هنا من قدر على الأداء فأخره ولو كان فقيراً كما سيأتى البحث فيه . وهل يتصف بالمطل من ليس القدر الذي استحق عليه حاضراً عنده لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلاً ؟ أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب ، وصرح بعضهم بالوجوب مطلقاً ، وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب يعصى به فيجب وإلا فلا ، وقوله « مطل الغنى » هو من إضافة المصدر للفاعل عند الجمهور ، والمعنى أنه يحرم على الغنى القادر أن يمطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز ، وقيل هو من إضافة المصدر للمفعول ، والمعنى أنه يجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنياً ولا يكون غناه سبباً لتأخير حقه عنه ، وإذا كان كذلك في حق الغنى فهو في حق الفقير أولى ، ولا يخفى بعد هذا التأويل .

**قوله ( فإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع )** المشهور في الرواية واللغة كما قال النووي إسكان المثناة في « أتبع » وفي « فليتبع » وهو على البناء للمجهول مثل إذا أعلم فليعلم ، تقول تبع الرجل يفتى أتبعه

تباعة بالفتح إذا طلبته ، وقال القرطبي : أما أتبع فبضم الهمزة وسكون التاء مبنياً لما لم يسم فاعله عند الجميع ، وأما فليتبّع فالأكثر على التخفيف ، وقيده بعضهم بالتشديد ، والأول أجود . انتهى . وما ادعاه من الاتفاق على أتبع يرده قول الخطابي : إن أكثر المحدثين يقولونه بتشديد التاء والصواب التخفيف ، ومعنى قوله « أتبع فليتبّع » أى أحيل فليحتل ، وقد رواه بهذا اللفظ أحمد عن وكيع عن سفيان الثوري عن أبي الزناد ، وأخرج البيهقي مثله من طريق يعلى بن منصور عن أبي الزناد عن أبيه وأشار إلى تفرد يعلى بذلك ، ولم يتفرد به كما تراه ، ورواه ابن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ « فإذا أحلت على ملىء فاتبعه » وهذا بتشديد التاء بلا خلاف ، « والملىء » بالهمز مأخوذ من الملاء يقال ماؤ الرجل بضم اللام أى صار ملياً ، وقال الكرماني : الملى كالغنى لفظاً ومعنى ، فاقضى أنه بغير همز ، وليس كذلك فقد قال الخطابي أنه في الأصل بالهمز ومن رواه بتركها فقد سهله ، والأمر في قوله فليتبّع للاستحباب عند الجمهور ، ووهم من نقل فيه الإجماع ، وقيل هو أمر إباحة وإرشاد وهو شاذ ، وحمله أكثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير وأهل الظاهر على ظاهره ، وعبارة الخرقى « ومن أحيل بحقه على ملىء فإجِب عليه أن يحتال » .

( تنبيه ) : ادعى الرافعي أن الأشهر في الروايات « إذا أتبع » وأنهما جملتان لا تعلق لإحداهما بالأخرى ، وزعم بعض المتأخرين أنه لم يرد إلا بالواو ، وغفل عما في صحيح البخارى هنا فإنه بالفاء في جميع الروايات ، وهو كالتوطئة والعلة لقبول الحوالة ، أى إذا كان المظل ظلماً فليقبل من يحتال بدينه عليه ، فإن المؤمن من شأنه أن يحترز عن الظلم فلا يمتل . نعم رواه مسلم ، الواو وكذا البخارى في الباب الذي بعده لكن قال « ومن أتبع » ومناسبة الجملة للتي قبلها أنه لما دل على أن مظل الغنى ظلم عقبه بأنه ينبغي قبول الحوالة على الملىء لما في قبولها من دفع الظلم الحاصل بالمظل ، فإنه قد تكون مطالبة المحال عليه سهلة على المحتال دون المحيل ففي قبول الحوالة إعانة على كفه عن الظلم ، وفي الحديث الزجر عن المظل ، واختلف هل يعد فعله عمداً كبيرة أم لا ؟ فالجمهور على أن فاعله يفسق ، لكن هل يثبت فسقه بمطله مرة واحدة أم لا ؟ قال النووي مقتضى مذهبنا اشتراط التكرار ، ورد السبكي في « شرح المنهاج » بأن مقتضى مذهبنا عدمه ، واستدل بأن منع الحق بعد طلبه وابتغاء العذر عن أدائه كالغصب والغصب كبيرة ، وتسميته ظلماً يشعر بكونه كبيرة ، والكبيرة لا يشترط فيها التكرار . نعم لا يحكم عليه بذلك إلا بعد أن يظهر عدم عذره انتهى . واختلفوا هل يفسق بالتأخير مع القدرة قبل الطلب أم لا ؟ فالذى يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب لأن المظل يشعر به ، ويدخل في المظل كل من لزمه حق كالزوج لزوجته والسيد لعبده والحاكم لرعيته وبالعكس ، واستدل به على أن العاجز عن الأداء لا يدخل في الظلم ، وهو بطريق المفهوم لأن تعليق الحكم بصفة من صفات الذات يدل على نفي الحكم عن الذات عند انتفاء تلك الصفة ، ومن لم يقل بالمفهوم أجاب بأن العاجز لا يسمى ماطلاً ، وعلى أن الغنى الذى ماله غائب عنه لا يدخل في الظلم ، وهل هو مخصوص من عموم الغنى أو ليس هو في الحكم بغنى ؟ الأظهر الثانى لأنه في تلك الحالة يجوز إعطاؤه من سهم الفقراء من الزكاة ، فلو كان في الحكم غنياً لم يجوز ذلك . واستنبط منه أن المعسر لا يجبس ولا يطالب حتى يوسر ، قال الشافعى : لو جازت مؤاخذته لكان ظالماً ، والفرض أنه ليس بظالم لمعجزه . وقال بعض العلماء : له أن



يجبسه . وقال آخرون : له أن يلزمه . واستدل به علي أن الحوالة إذا صححت ثم تعذر القبض بحدوث حادث كموت أو فلس لم يكن للمحتال الرجوع على المحيل ، لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة ، فلما شرطت علم أنه انتقل انتقالاً لا رجوع له كما لو عوضه عن دينه بعوض ثم تلف العوض في يد صاحب الدين فليس له رجوع . وقال الحنفية يرجع عند التعذر ، وشبهوه بالضمان ، واستدل به على ملازمة الماثل وإلزامه بدفع الدين والتوصال إليه بكل طريق وأخذه منه قهراً ، واستدل به على اعتبار رضى المحيل والمحتال دون المحال عليه لكونه لم يذكر في الحديث ، وبه قال الجمهور . وعن الحنفية يشترط أيضاً ، وبه قال الاصطخري من الشافعية ، وفيه الإرشاد إلى ترك الأسباب القاطعة لاجتماع القلوب لأنه زجر عن الماطلة وهي تؤدي إلى ذلك .

(١)  
[٢٢٨٨]

## باب

إِنْ أَحَالَ دَيْنَ الْمَيْتِ عَلَى رَجُلٍ جَازَ وَإِذَا أَحَالَ عَلَى مَلِيٍّ فَلَيْسَ لَهُ رَدُّ

٢٢٢٥- نا المكي بن إبراهيم قال نا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال : كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه إذ أتى بجنزة قالوا : صل عليها ، فقال : « هل عليه دين ؟ » قالوا : لا . قال : « فهل ترك شيئاً ؟ » قالوا : لا . فصلّى عليه . ثم أتى بجنزة أخرى فقالوا : يا رسول الله ، صل عليها . قال : « عليه دين ؟ » قيل : نعم . قال : « فهل ترك شيئاً ؟ » قالوا : ثلاثة دنائير . فصلّى عليها . ثم أتى بالثالثة فقالوا : صل عليها . قال : « هل ترك شيئاً ؟ » قالوا : لا . قال : « هل عليه دين ؟ » قالوا : ثلاثة دنائير . قال : « صلوا على صاحبكم » . قال أبو قتادة : صل عليه يا رسول الله وعلي دينه ، فصلّى عليه .

[الحديث ٢٢٨٩ - طرفه في : ٢٢٩٥].

قوله (باب إن أحال دين الميت على رجل جاز ، وإذا أحال على مليء فليس له رد) كذا ثبت عند أبي ذر . والترجمة الثانية مقدمة عند غيره على الباب في باب مفرد ، فيه حديث أبي هريرة « مظل الغنى ظلم » عن محمد بن يوسف عن سفيان وهو الثوري عن أبي الزناد ، ومناسبته للترجمة واضحة ، وهو يشعر بأنه في ذلك موافق للجمهور على عدم الرجوع ، وقد تقدمت مباحث ذلك في الذي قبله . وقد ذكر أبو مسعود أن هذه الطريق ثبتت في رواية النعيمي عن القريبي ، وأنها لم تقع عند الحموي . قال وقد رواها حماد ابن شاكر عن البخاري . قلت : وثبت أيضاً عند أبي زيد المروزي عن القريبي ، ورواها أيضاً إبراهيم ابن معقل النسني عن البخاري . ويؤيد صنيع النسني ومن تبعه أنه ترجم بعد أبواب الحديث سلمة « باب من

(١) حسب رواية أبي ذر الهروي لم يرد حديث عند هذا الرقم.

تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع » فلو كان ما صنعه أبو ذر محفوظاً لكان قد كرر الترجمة لحديث واحد .  
**( تنبيهان )** : الأول محمد بن يوسف لا قرابة بينه وبين عبد الله بن يوسف ، فمحمد هو ابن يوسف ابن واقد بن عثمان الفريابي صاحب سفیان الثوري ، وعبد الله هو ابن يوسف بن عبد الله التنيسي صاحب مالك ، ولم يلق الفريابي مالكا ولا التنيسي سفیان والله أعلم . الثاني : قال ابن بطال إنما ترجم بالحوالة فقال « إن أحال دين الميت » ثم أدخل حديث سلمة وهو في الضمان لأن الحوالة والضمان عند بعض العلماء متقاربان وإليه ذهب أبو ثور لأنهما ينتظان في كون كل منهما نقل ذمة رجل إلى ذمة رجل آخر ، والضمان في هذا الحديث نقل ما في ذمة الميت إلى ذمة الضامن فصار كالحوالة سواء . قلت : وقد ترجم له بعد ذلك بالكفالة على ظاهر الخبر .

**قوله ( إذا أتى بجنابة )** لم أقف على اسم صاحب هذه الجنابة ولا على الذي بعده ، ولما هم من حديث جابر « مات رجل ففسلناه وكفناه وحفظناه ووضعناه حيث توضع الجنائز عند مقام جبريل ، ثم أذننا رسول الله صلى الله عليه وسلم به » .

**قوله ( فقال هل عليه دين )** سيأتي بعد أربعة أبواب سبب هذا السؤال من حديث أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل هل ترك لدينه قضاء ؟ فإن حدث أنه ترك لدينه وفاء صلى عليه وإلا قال للمسلمين : صلوا على صاحبكم » الحديث ، وبين فيه أنه ترك ذلك بعد أن فتح الله عليه الفتوح .

**قوله ( ثم أتى بجنابة أخرى )** ذكر في هذا الحديث أحوال ثلاثة وترك حال رابع ، الأول لم يترك مالا وليس عليه دين ، والثاني عليه دين وله وفاء ، والثالث عليه دين ولا وفاء له ، والرابع من لا دين عليه وله مال ، وهذا حكمه أن يصلى عليه أيضاً ، وكأنه لم يذكر لا لكونه لم يقع بل لكونه كان كثيراً .

**قوله ( ثلاثة دنائير )** في حديث جابر عند الحاكم « ديناران » وأخرجه أبو داود من وجه آخر عن جابر نحوه ، وكذلك أخرجه الطبراني من حديث أسماء بنت يزيد ، ويجمع بينهما بأنهما كانا دينارين وشطراً ، فن قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال ديناران ألغاه ، أو كان أصلهما ثلاثة فوفى قبل موته ديناراً وبقي عليه ديناران ، فن قال ثلاثة فباعته الأصل ومن قال ديناران فباعته ما بقي من الدين ، والأول أليق ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي قتادة « ثمانية عشر درهماً ، وهذا دون دينارين وفي مختصر المزني من حديث أبي سعيد الخدري « درهمين » ويجمع إن ثبت بالتعدد .

**قوله ( فقال أبو قتادة : صل عليه يا رسول الله ، وعلى دينه ، فصلى عليه )** وفي رواية ابن ماجه من حديث أبي قتادة نفسه « فقال أبو قتادة وأنا أتكفل به » زاد الحاكم في حديث جابر « فقال هما عليك وفي مالك والميت منهما برىء ؟ قال نعم ، فصلى عليه ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لقي أبا قتادة يقول : ما صنعت الديناران ؟ حتى كان آخر ذلك أن قال : قد قضيتهما يا رسول الله ، قال : الآن حين بردت عليه جلده » وقد وقعت هذه القصة مرة أخرى ؛ فروى الدارقطني من حديث علي « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى بجنابة لم يسأل عن شيء من عمل الرجل ، ويسأل عن دينه ، فإن قيل عليه دين

كف ، وإن قيل ليس عليه دين صلى . فأتى بجنابة ، فلما قام ليكبر سأل هل عليه دين فقالوا : ديناران ، فعدل عنه فقال على : هما على يا رسول الله وهو برىء منهما ، فصلى عليه . ثم قال لعلى جزاك الله خيراً وفك الله رهانتك « الحديث . قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى صحة هذه الكفالة ولا رجوع له في مال الميت . وعن مالك له أن يرجع إن قال إنما ضمننت لأرجع ، فإذا لم يكن للميت مال وعلم الضامن بذلك فلا رجوع له ، وعن أبي حنيفة إن ترك الميت وفاء جاز الضمان بقدر ما ترك ، وإن لم يترك وفاء لم يصح ذلك . وهذا الحديث حجة للجمهور . وفي هذا الحديث إشعار بصعوبة أمر الدين وأنه لا ينبغي تحمله إلا من ضرورة . وسيأتى الكلام على الحكمة في تركه صلى الله عليه وسلم الصلاة على من عليه دين في أول الأمر عند الكلام على حديث أبي هريرة بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى . وفي الحديث وجوب الصلاة على الجنابة ، وقد تقدم البحث في ذلك في موضعه .

ب

### الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها

[٢٢٩٠] ٢٢٢٦- وقال أبو الزناد عن محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي عن أبيه أن عمر بعثه مصدقاً، فوقع رجل على جارية امرأته، فأخذ حمزة من الرجل كفلاء حتى قدم على عمر، وكان عمر قد جلدته مائة فصدقهم، وعذره بالجهالة.

وقال جرير والأشعث لعبد الله بن مسعود في المرتدين: استبهم وكفلهم، فتابوا وكفلهم عشائروهم.

وقال حماد: إذا تكفل بنفس فمات فلا شيء عليه. وقال الحكم: يضمن.

[٢٢٩١] ٢٢٢٧- وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه: «أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار فقال: اتني بالشهداء أشهدهم، فقال: كفى بالله شهيداً. قال: فائتني بالكفيل، قال: كفى بالله كفيلاً. قال: صدقت، فدفعها إليه إلى أجل مسمى. فخرج في البحر فقضى حاجته، ثم التمس مركباً يركبها يقدم عليه للأجل الذي أجله فلم يجد مركباً، فأخذ خشبة فنقرها فأدخل فيها ألف دينار وصحيفة منه إلى صاحبه، ثم زجج موضعها، ثم أتى بها إلى البحر فقال: اللهم إنك تعلم أني تسلفت فلاناً ألف دينار فسألني كفيلاً، فقلت: كفى بالله كفيلاً، فرضي بك. وسألني شهيداً فقلت: كفى بالله شهيداً، فرضي بك. وإني جهدت أن أجد مركباً أبعث إليه الذي له فلم أقدر، وإني استودعْتُكها. فرمى بها في البحر حتى ولجت فيه، ثم انصرف وهو في ذلك يلتمس مركباً يخرج إلى بلده، فخرج الرجل الذي كان أسلفه ينظر لعل مركباً قد جاء بماله، فإذا بالخشبة التي فيها المال، فأخذها لأهله حطباً، فلما نشرها وجد المال والصحيفة، ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار وقال: والله ما زلتُ جاهداً في طلب مركب لآتيك بمالك فما وجدتُ مركباً قبل الذي أتيت فيه. قال: هل كنت بعثت إلي شيئاً؟ قال: أخبرك أني لم أجد مركباً قبل الذي جئت به. قال: فإن الله قد أدى عنك التي بعثت والخشبة، فانصرف بالألف دينار راشداً».

**قوله ( باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها )** ذكر الديون بعد القرض من عطف العام على الخاص والمراد بغير الأبدان الأموال .

**قوله ( وقال أبو الزناد إلخ )** هو مختصر من قصة أخرجها الطحاوي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد « حدثني أبي حدثني محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي عن أبيه أن عمر بن الخطاب بعثه للصدقة ، فإذا رجل يقول لامرأة : صدق مال مولاك ، وإذا المرأة تقول : بل أنت صدق مال ابنتك ، فسأل حمزة عن أمرهما فأخبر أن ذلك الرجل زوج تلك المرأة وأنه وقع على جارية لها فولدت ولداً فأعتقته امرأته ثم ورث من أمه مالا فقال حمزة للرجل : لأرجمك ، فقال له أهل الماء : إن أمره رفع إلى عمر فجلده مائة ولم ير عليه رجماً . قال فأخذ حمزة بالرجل كفيلاً حتى قدم على عمر فسأله فصدقهم عمر بذلك مع قولهم « وإنما درأ عمر عنه الرجم لأنه عذره بالجهالة ، واستفيد من هذه القصة مشروعية الكفالة بالأبدان فإن حمزة بن عمرو الأسلمي صحابي وقد فعله ولم ينكر عليه عمر مع كثرة الصحابة حينئذ ، وأما جلد عمر للرجل فالظاهر أنه عذره بذلك قاله ابن التين . قال : وفيه شاهد لمذهب مالك في مجاوزة الإمام في التعزير قدر الحد . وتعقب بأنه فعل صحابي عارضه مرفوع صحيح فلا حجة فيه وأيضاً فليس فيه التصريح بأنه جلده ذلك تعزيراً ، فلعل مذهب عمر أن الزاني المحصن إن كان عالماً رجم وإن كان جاهلاً جلد .

**قوله ( وقال جرير )** أي ابن عبد الله البجلي ( والأشعث ) أي ابن قيس الكندي ( لعبد الله بن مسعود في المرتدين : استنبهم وكفلهم ، فتابوا وكفلهم عشائهم ) وهذا أيضاً مختصر من قصة أخرجها البيهقي بطولها من طريق أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب قال : صليت الغداة مع عبد الله بن مسعود ، فلما سلم قام رجل فأخبره أنه انتهى إلى مسجد بني حنيفة فسمع مؤذن عبد الله بن النواحة يشهد أن مسيلمة رسول الله ، فقال عبد الله : على بابن النواحة وأصحابه ، فجاء بهم . فأمر قرظة بن كعب فضرب عنق ابن النواحة ، ثم استشار الناس في أولئك نفر فأشار عليه عدى بن حاتم بقتلهم ، فقام جرير والأشعث فقالا : بل استنبهم وكفلهم عشائهم ، فتابوا وكفلهم عشائهم . وروى ابن أبي شيبة من طريق قيس بن أبي حازم أن عدة المذكورين كانت مائة وسبعين رجلاً ، قال ابن المنير : أخذ البخاري الكفالة بالأبدان في الديون من الكفالة بالأبدان في الحدود بطريق الأولى ، والكفالة بالنفس قال بها الجمهور ولم يختلف من قال بها أن المكفول بحد أو قصاص إذا غاب أو مات أن لا حد على الكفيل بخلاف الدين ، والفرق بينهما أن الكفيل إذا أدى المال وجب له على صاحب المال مثله .

**( تفيه )** : وقع في أكثر الروايات في هذا الأثر « فتابوا » من التوبة ووقع في رواية الأصيلي والقباسي وعبدوس « فآبوا » بغير مثناة قبل الألف ، قال عياض : وهو وهم مفسد للمعنى . قلت : والذي يظهر لي أنه « فآبوا » بهمة مملوذة وهي بمعنى فرجعوا فلا يفسد المعنى .

**قوله ( وقال حماد )** أي ابن أبي سليمان ( إذا تكفل بنفس ذات فلا شيء عليه ، وقال الحكم بضمن ) وصله الأثر من طريق شعبة عن حماد والحكم وبذلك قال الجمهور ، وعن ابن القاسم صاحب مالك يفصل بين الدين الحال والمؤجل فيغرم في الحال ويفصل في المؤجل بين ما إذا كان لو قدم لأدركه أم لا :

**قوله ( وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة الخ )** وقع هنا في نسخة الصغاني « حدثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث » وقد تقدم في « باب التجارة في البحر » أن أبا ذر وأبا الوقت وصلاه في آخره ، قال البخاري « حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث به » ووصله أبو ذر هنا من روايته عن شيخه علي بن وصيف « حدثنا محمد بن غسان حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني حدثنا عبد الله بن صالح به » وكذلك وصله بهذا الإسناد في « باب ما يستخرج من البحر » من كتاب الزكاة ، ولم ينفرد عبد الله بن صالح فقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عاصم بن علي وآدم بن أبي إياس ، والنسائي من طريق داود بن منصور كلهم عن الليث ، وأخرجه الإمام أحمد عن يونس بن محمد عن الليث أيضاً ، وله طريق أخرى عن أبي هريرة علقها المصنف في كتاب الاستئذان من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة ، ووصلها في « الأدب المفرد » وابن حبان في صحيحه من هذا الوجه .

**قوله ( أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار )** في رواية أبي سلمة « أن رجلاً من بني إسرائيل كان يسلف الناس إذا أتاه الرجل بكفيل » ولم أقف على اسم هذا الرجل ، لكن رأيت في « مسند الصحابة الذين نزلوا مصر » لمحمد بن الربيع الجيزي بإسناد له فيه مجهول عن عبد الله ابن عمرو بن العاص يرفعه « أن رجلاً جاء إلى النجاشي فقال له اسلفني ألف دينار إلى أجل ، فقال من الحميل بك ؟ قال : الله ، فأعطاه الألف ، فضرب بها الرجل - أي سافر بها - في تجارة ، فلما بلغ الأجل أراد الخروج إليه فحبسته الريح ، فعمل تابوتاً » فذكر الحديث نحو حديث أبي هريرة ، واستفدنا منه أن الذي أقرض هو النجاشي ، فيجوز أن تكون نسبته إلى بني إسرائيل بطريق الاتباع لهم لا أنه من نسلهم .

**قوله ( قال فالتى بالكفيل ، قال كفى بالله كفيلًا ، قال صدقت )** في رواية أبي سلمة فقال « سبحان الله نعم » .

**قوله ( فدفعها إليه )** أي الألف دينار ، في رواية أبي سلمة فعد له ستمائة دينار ، والأول أرجح لموافقة حديث عبد الله بن عمرو ، ويمكن الجمع بينهما باختلاف العدد والوزن فيكون الوزن مثلاً ألفاً والعدد ستمائة أو بالعكس .

**قوله ( فخرج في البحر ففضى حاجته )** في رواية أبي سلمة فركب الرجل البحر بالمال يتجر فيه فقدر الله أن حل الأجل وأرتج البحر بينهما .

**قوله ( فلم يجد مركباً )** زاد في رواية أبي سلمة « وغدا رب المال إلى الساحل يسأل عنه ويقول : اللهم اخلقني وإنما أعطيت لك » .

**قوله ( فأخذ خشبة فتقرها )** أي حفرها ، وفي رواية أبي سلمة « فنجر خشبة » وفي حديث عبد الله ابن عمرو « فعمل تابوتاً وجعل فيه الألف » .

**قوله ( وصحيفة منه إلى صاحبه )** في رواية أبي سلمة « وكتب إليه صحيفة : من فلان إلى فلان ، إني دفعت مالك إلى وكيل الذي توكل بي » .

**قوله ( ثم زجج موضعها )** كذا للجميع بزاي وجيمين ، قال الخطابي : أي سوى موضع النقر

وأصلحه ، وهو من تزجيج الحواجب وهو حذف زوائد الشعر ، ويحتمل أن يكون مأخوذاً من الزج وهو النصل كأن يكون النقر في طرف الخشبة فشد عليه زجاً ليمسكه ويحفظ ما فيه ، وقال عياض : معناه سمرها بمسامير كالزج ، أو حشى شقوق لصاقها بشيء ورقيه بالزج ، وقال ابن التين : معناه أصلح موضع النقر .

**قوله ( تسلفت فلاناً )** كذا وقع فيه ، والمعروف تعديته بحرف الجر كما وقع في رواية الإسماعيلي « استسلفت من فلان »

**قوله ( فرضى بذلك )** كذا للكشميني ، ولغيره « فرضى به » وفي رواية الإسماعيلي « فرضى بك » **قوله ( وإنى جهدت )** بفتح الجيم والهاء ، وزاد في حديث عبد الله بن عمرو « فقال اللهم أدم حالتك » . **قوله ( حتى ولجت فيه )** بتخفيف اللام أى دخلت في البحر .

**قوله ( فأخذها لأهلها خطباً فلما نشرها )** أى قطعها بالمشار ( وجد المال ) في رواية النسائي « فلما كسرها » وفي رواية أبي سلمة « وغدا رب المال يسأل عن صاحبه كما كان يسأل فيجد الخشبة فيحملها إلى أهلها فقال : أوقدوا هذه ، فكسروها فانتثرت الدنانير منها والصحيفة ، فقرأها وعرف » .

**قوله ( ثم قدم الذى كان أسلفه فأتى بالآلف دينار )** وفي رواية أبي سلمة « ثم قدم بعد ذلك فاتاه رب المال فقال : يا فلان مالى قد طالت النظرة ، فقال : أما مالك فقد دفعته إلى وكيلى ، وأما أنت فهذا مالك » وفي حديث عبد الله بن عمرو أنه قال له « هذه ألفك » فقال النجاشي : لا أقبلها منك حتى تخبرني ما صنعت ، فأخبره فقال : لقد أدى الله عنك »

**قوله ( وانصرف بالآلف الدينار راشداً )** في حديث عبد الله بن عمرو « قد أدى الله عنك ، وقد بلغنا الآلف في الثابت ، فأمسك عليك ألفك » زاد أبو سلمة في آخره « قال أبو هريرة ولقد رأيتنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر مراؤنا ولغطنا ، أيهما آمن » ؟ وفي الحديث جواز الأجل في القرض ووجوب الوفاء به ، وقيل لا يجب بل هو من باب المعروف ، وفيه التحدث عما كان في بني إسرائيل وغيرهم من العجائب للاعتاظ والائتساء ، وفيه التجارة في البحر وجواز ركوبه ، وفيه بداء الكاتب بنفسه ، وفيه طلب الشهود في الدين وطلب الكفيل به ، وفيه فضل التوكل على الله وأن من صح توكله تكفل الله بنصره وعونه ، وسيأتي حكم أخذ ما لقطه البحر في كتاب اللقطة إن شاء الله تعالى . ووجه الدلالة منه على الكفالة تحدث النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وتقريره له ، وإنما ذكر ذلك ليتأسى به فيه وإلا لم يكن لذكره فائدة .

**باب قول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيهِمْ ﴾ (١)**

٢٢٢٨ - وحدثني الصلت بن محمد قال نا أبو أسامة عن إدريس عن طلحة بن مصرف [٢٢٩٢]

عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي ﴾ قال : ورثة ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ ﴾ كان

(١) ﴿ عَقَدْتَ ﴾ : قرأ الكوفيون بحذف الألف : ﴿ عَقَدْتَ ﴾ ، والباقرن بإثباتها : ﴿ عَاقَدْتَ ﴾ .

المهاجرون لما قدموا على النبي صلى الله عليه المدينة يرث المهاجر الأنصاري دون ذوي رحمه، للأخوة التي آخى النبي صلى الله عليه بينهم، فلما نزلت: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ نسخت. ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ﴾ إلا النصر والرفادة والنصيحة - وقد ذهب الميراث - ويوصى له.

[الحديث ٢٢٩٢ - طرفاه في: ٤٥٨٠، ٦٧٤٧].

[٢٢٩٣] ٢٢٢٩ - ناقتيبة قال نا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس قال: قدم علينا عبد الرحمن بن عوف، فأخى رسول الله صلى الله عليه بينه وبين سعد بن الربيع.

[٢٢٩٤] ٢٢٣٠ - حدثنا محمد بن الصباح قال نا إسماعيل بن زكريا قال نا عاصم قال: قلت لأنس بن مالك: أبلغك أن النبي صلى الله عليه قال: «لا حلف في الإسلام؟» فقال: قد حالف النبي صلى الله عليه بين قريش والأنصار في داري.

[الحديث ٢٢٩٤ - طرفاه في: ٦٠٨٣، ٧٣٤٠].

**قوله (باب قول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُم نَصِيهِم﴾)** أورد فيه حديث ابن عباس الآتي في تفسير سورة النساء بسنده ومتمه، وسيأتي الكلام عليه هناك، والمقصود منه هنا الإشارة إلى أن الكفالة التزام مال بغير عوض تطوعاً، فيلزم كما لزم استحقاق الميراث بالحلف الذي عقد على وجه التطوع، وروى أبو داود في الناسخ من طريق يزيد النحوي عن عكرمة في هذه الآية: كان الرجل يحالف الرجل ليس بينهما نسب، فيرث أحدهما الآخر، فنسخ ذلك قوله تعالى ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾ ثم أورد المصنف حديث أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع» وهو مختصر من حديث طويل تقدم في البيوع، وغرضه إثبات الحلف في الإسلام، ثم أورد حديث أنس أيضاً في إثبات الحلف في الإسلام.

**قوله (حدثنا عاصم)** هو ابن سليمان المعروف بالأحول.

**قوله (قلت لأنس بن مالك أبلغك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا حلف في الإسلام؟)** الحلف بكسر المهملة وسكون اللام بعدها فاء: العهد. والمعنى أنهم لا يتعاهدون في الإسلام على الأشياء التي كانوا يتعاهدون عليها في الجاهلية كما سأذكره، وكان عاصمًا يشير بذلك إلى ما رواه سعد بن إبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جبير بن مطعم مرفوعاً «لا حلف في الإسلام»، وأما حلف كان في الجاهلية لم يزد الإسلام إلا شدة «أخرجه مسلم»، ولهذا الحديث طرق منها عن أم سلمة مثله أخرجه عمر ابن شبة في «كتاب مكة» عن أبيه وعن عمرو بن شعيب عن جده قال «خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم على درج الكعبة فقال: أيها الناس» فذكر نحوه أخرجه عمر بن شبة، وأصله في السنن. وعن قيس بن عاصم أنه «سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحلف فقال: لا حلف في الإسلام، ولكن تمسكوا بحلف الجاهلية» أخرجه أحمد وعمر بن شبة واللفظ له. ومنها عن ابن عباس رفعه «ما كان من حلف في



الجاهلية لم يزد الإسلام إلا شدة وحدة « أخرجه عمر بن شبة واللفظ له وأحمد وصححه ابن حبان . ومن مرسل عدى بن ثابت قال « أرادت الأوس أن تحالف سلمان » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حديث قيس بن عاصم أخرجه عمر بن شبة . ومن مرسل الشعبي رفعه « لا حلف في الإسلام ، وحلف الجاهلية مشدود » وذكر عمر بن شبة أن أول حلف كان بمكة حلف الأحابيش أن امرأة من بني مخزوم شكت لرجل من بني الحارث بن عبد مناة بن كنانة تسلط بنى بكر بن عبد مناة بن كنانة عليهم ، فأتى قومه فقال لهم : ذلت قريش لبني بكر فانصروا إخوانكم ، فركبوا إلى بني المصطلق من خزاعة ، فسمعت بهم بنو الهون ابن خزيمة بن مدركة فاجتمعوا بذنب حبش — بفتح المهملة وسكون الموحدة بعدها معجمة — وهو جبل بأسفل مكة ، فتحالفوا : إنا ليد على غيرنا مارسى حبش مكانه ، وكان هذا مبدأ الأحابيش . وعند عمر ابن شبة من مرسل عروة بن الزبير مثله ، ثم دخلت فيهم القارة . قال عبد العزيز بن عمر : إنما سماوا الأحابيش لتحالفهم عند حبش ، ثم أسند عن عائشة أنه على عشرة أميال من مكة . ومن طريق حماد الراوية سماوا لتحبشهم أى تجمعهم ، قال عمر بن شبة : ثم كان حلف قريش وثقيف ودوس ، وذلك أن قريشاً رغبت في وج وهو من الطائف لما فيه من الشجر والزرع ، فخافتهم ثقيف فحالفتهم وأدخلت معهم بنى دوس وكانوا إخوانهم وجيرانهم . ثم كان حلف المطيين وأزد . وأسند من طريق أبى سلمة رفعه « ما شهدت من حلف إلا حلف المطيين ، وما أحب أن أنكته وأن لى حمر النعم » ومن مرسل طلحة بن عوف نحوه وزاد « ولو دعيت به اليوم في الإسلام لأجبت » ومن حديث عبد الرحمن بن عوف رفعه « شهدت وأنا غلام حلفاً مع عمو منى المطيين ، فما أحب أن لى حمر النعم وأنى نكثته » . قال وحلف الفضول — وهم فضل وفضالة ومفضل — تحالفوا . فلما وقع حلف المطيين بين هاشم والمطلب وأسد وزهرة قالوا حلف كحلف الفضول ، وكان حلفهم أن لا يعين ظالم مظلوماً بمكة ، وذكروا في سبب ذلك أشياء مختلفة محصلها أن القادم من أهل البلاد كان يقدم مكة فربما ظلمه بعض أهلها فيشكوه إلى من بها من القبائل فلا يفيد ، فاجتمع بعض من كان يكره الظلم ويستقبحه إلى أن عقدوا الحلف ، وظهر الإسلام وهم على ذلك ، وسيأتى بيان ما وقع في الإسلام من ذلك في أوائل مناقب الأنصار وفي أوائل الهجرة .

**قوله ( قد حالف رسول الله صلى الله عليه وسلم )** قال الطبرى ما استدل به أنس على إثبات الحلف لا ينافى حديث جبير بن مطعم في نفيه ، فإن الإخاء المذكور كان في أول الهجرة وكانوا يتوارثون به ، ثم نسخ من ذلك الميراث وبقي ما لم يبطله القرآن وهو التعاون على الحق والنصر والأخذ على يد الظالم كما قال ابن عباس : إلا النصر والنصيحة والرفادة ويوصى له ، وقد ذهب الميراث . قلت : وعرف بذلك وجه لإيراد حديث أنس مع حديث ابن عباس والله أعلم . وقال الخطابى : قال ابن عيينة حالف بينهم أى آخى بينهم ، يريد أن معنى الحلف في الجاهلية معنى الأخوة في الإسلام ، لكنه في الإسلام جار على أحكام الدين وحدوده ، وحلف الجاهلية جرى على ما كانوا يتواضعونه بينهم بأرائهم ، فبطل منه ما خالف حكم الإسلام وبقي ما عدا ذلك على حاله . واختلف الصحابة في الحد الفاصل بين الحلف الواقع في الجاهلية والإسلام ، فقال ابن عباس : ما كان قبل نزول الآية المذكورة جاهلي وما بعدها إسلامي . وعن على ما كان قبل نزول

﴿لثيلاف قريش﴾ جاهلي . وعن عثمان : كل حلف كان قبل الهجرة جاهلي ، وما بعدها إسلامي . وعن عمر : كل حلف كان قبل الحديبية فهو مشدود وكل حلف بعدها منقوض ، أخرج كل ذلك عمر بن شبة عن أبي غسان محمد بن يحيى بأسانيدهم ، وأظن قول عمر أقواها ، ويمكن الجمع بأن المذكورات في رواية غيره مما يدل على تأكيد حلف الجاهلية ، والذي في حديث عمر ما يدل على نسخ ذلك .

### باب مَنْ تَكْفَّلَ عَنْ مَيِّتٍ دِينًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ

[٢٢٩٥] ٢٢٣١- نا أبو عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه أتى بجنزة ليصلي عليها فقال : «هل عليه من دين؟» قالوا : لا ، فصلّى عليه . ثم أتى بجنزة أخرى فقال : «هل عليه من دين؟» قالوا : نعم ، قال : «صلّوا على صاحبكم» . قال أبو قتادة : عليّ دينه يا رسول الله . فصلّى عليه .

[٢٢٩٦] ٢٢٣٢- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا عمرو سمع محمد بن علي عن جابر ابن عبد الله قال : قال النبي صلى الله عليه : «لو قد جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا» ، فلم يجئ مال البحرين حتى قبض النبي صلى الله عليه ، فلمّا جاء مال البحرين أمر أبو بكر فنادى : من كان له عند النبي صلى الله عليه عدة أو دين فليأتنا ، فأتيته فقلت : إن النبي صلى الله عليه قال لي كذا وكذا ، فحثى لي حثية ، فعددتها ، فإذا هي خمسمائة وقال : خذ مثليها .

[الحديث ٢٢٩٦- أطرافه في : ٢٥٩٨ ، ٢٦٨٣ ، ٣١٣٧ ، ٣١٦٤ ، ٤٣٨٣ .]

**قوله ( باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع ، وبه قال الحسن )** يحتمل قوله « فليس له أن يرجع » أى عن الكفالة بل هي لازمة له ، وقد استقر الحق في ذمته . ويحتمل أن يريد فليس له أن يرجع في التركة بالقدر الذى تكفل به ، والأول أليق بمقصوده . ثم أورد فيه حديث سلمة بن الأكوع المتقدم قبل باين ، وقد سبق القول فيه . ووجه الأخذ منه أنه لو كان لأبي قتادة أن يرجع لما صلى النبي صلى الله عليه وسلم على المديان حتى يوفى أبو قتادة الدين لاحتمال أن يرجع فيكون قد صلى على مديان دينه باق عليه ، فدل على أنه ليس له أن يرجع .

**( ثلثيه ) :** اقتصر في هذه الطرق على ذكر اثنين من الأموات الثلاثة ، وقد تقدم في تلك الطريق تاماً ، وقد ساقه الإسماعيلي هنا تاماً وساق في قصته المخوف أنه عليه الصلاة والسلام قال « ثلاث كيات ، وكأنه ذكر ذلك لكونه كان من أهل الصفة فلم يعجبه أن يلخر شيئاً ، واستدل به على جواز ضمان ما على الميت من دين ولم يترك وفاء وهو قول الجمهور خلافاً لأبي حنيفة ، وقد بالغ الطحاوى في نصرة قول الجمهور ثم أورد فيه حديث جابر .

قوله (حدثنا عمرو) هو ابن دينار .

قوله (سمع محمد بن علي) أي ابن الحسين بن علي ، وقد سمع عمرو بن دينار من جابر الكثير وربما أدخل بينه وبينه واسطة ، ولسفيان في هذا الحديث إسناد آخر سيأتي بيانه في فرض الخمس .

قوله ( لو قد جاء مال البحرين ) هو مال الجزية كما سيأتي بيانه في المغازي ، وكان عامل النبي صلى الله عليه وسلم على البحرين العلاء بن الحضرمي كما سيأتي في « باب إنجاز الوعد » من كتاب الشهادات في حديث جابر هذا .

قوله ( قد أعطيتك هكذا وهكذا ) في الطريق التي في الشهادات « هكذا وهكذا وهكذا فبسط يديه ثلاث مرات » وبهذا تظهر مناسبة قوله في آخر حديث الباب « فعددتها فإذا هي خمسمائة فقال : خذ مثلها » وعرف بقوله فيه « فحشي لي حثية » تفسير قوله « خذ هكذا » كأنه أشار بيديه جميعاً ، وسيأتي بسط شرحه في كتاب فرض الخمس إن شاء الله تعالى . ووجه دخوله في الترجمة أن أبا بكر لما قام مقام النبي صلى الله عليه وسلم تكفل بما كان عليه من واجب أو تطوع ، فلما التزم ذلك لزمه أن يوفى جميع ما عليه من دين أو عدة ، وكان صلى الله عليه وسلم يجب الوفاء بالوعد فنفذ أبو بكر ذلك . وقد عد بعض الشافعية من خصائصه صلى الله عليه وسلم وجوب الوفاء بالوعد أخذاً من هذا الحديث ، ولا دلالة في سياقه على الخصوصية ولا على الوجوب . وفيه قبول خبر الواحد العدل من الصحابة ولو جر ذلك نفعاً لنفسه ، لأن أبا بكر لم يلتبس من جابر شاهداً على صحة دعواه ، ويحتمل أن يكون أبو بكر علم بذلك ففرض له بعلمه فيستدل به على جواز مثل ذلك للحاكم .

باب جِوَارِ أَبِي بَكْرٍ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَقْدِهِ

٢٢٣٣- فاي يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل قال ابن شهاب فأخبرني عروة بن الزبير [٢٢٩٧] أن عائشة قالت: لم أعقل أبوي إلا وهما يدينان الدين. قال أبو عبد الله: وقال أبو صالح حدثني عبد الله عن يونس عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت: لم أعقل أبوي قط إلا وهما يدينان الدين، ولم يمر علينا يوم إلا يأتينا فيه رسول الله صلى الله عليه في طرفي النهار بكرة وعشيّة. فلما ابتلي المسلمون خرج أبو بكر مهاجراً قبل الحبشة حتى إذا بلغ برك الغماد لقيه ابن الدغنة، وهو سيد القارة فقال: أين تريد يا أبا بكر؟ فقال أبو بكر: أخرجني قومي، وأنا أريد أن أسبح في الأرض وأعبد ربي. قال ابن الدغنة: إن مثلك لا يخرج ولا يخرج، فإنك تكسب المعدوم، وتصل الرحم، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق، وأنا لك جار. فارجع فاعبد ربك ببلادك. فارتحل ابن الدغنة فرجع مع أبي بكر فطاف في أشراف كفار قريش فقال لهم: إن أبا بكر لا يخرج مثله ولا يخرج، أخرجون رجلاً يكسب المعدوم، ويصل الرحم، ويحمل الكل، ويقري الضيف ويعين على نوائب الحق؟ فأنفذت قريش جوار ابن الدغنة، وأمّنوا

أبابكر، وقالوا لابن الدغنة: مر أبابكر فليعبد ربّه في داره، فليُصلّ وليقرأ ما شاء ولا يؤذينا بذلك، ولا يستعلن به، فإنّا قد خشينا أن يفتن أبناءنا ونساءنا. قال ذلك ابن الدغنة لأبي بكر، فطفق أبوبكر يعبد ربّه في داره ولا يستعلن بالصلاة ولا القراءة في غير داره. ثمّ بدا لأبي بكر فابتنى مسجداً بفناء داره، وبرز، فكان يصلي فيه ويقرأ القرآن، فيتقصف عليه نساء المشركين وأبنائهم يعجبون وينظرون إليه، وكان أبوبكر رجلاً بكاء لا يملك دمعته حين يقرأ القرآن، فأفرغ ذلك أشراف قريش من المشركين، فأرسلوا إلى ابن الدغنة فقدم عليهم فقالوا له: إنّنا كنّا أجرنا أبابكر على أن يعبد ربّه في داره، وإنّه جاوز ذلك فابتنى مسجداً بفناء داره، وأعلن الصلاة والقراءة، وقد خشينا أن يفتن أبناءنا ونساءنا، فأتته، فإن أحب أن يقتصر على أن يعبد ربّه في داره فعل، وإن أبي إلا أن يعلن ذلك فأسأله أن يرد إليك ذمتك، فإنّا كرهنا أن نخفرك، ولسنا مقرّين لأبي بكر الاستعلان. قالت عائشة: فأتى ابن الدغنة أبابكر فقال: قد علمت الذي عاقدت لك عليه، فإمّا تقتصر على ذلك، وإمّا أن ترد إليّ ذمتي؛ فإني لا أحب أن تسمع العرب أنّي أخفرت في رجل عقدت له. قال أبوبكر: فإني أرد إليك جوارك وأرضى بجوار الله - ورسول الله يومئذ بمكة - فقال رسول الله صلى الله عليه: «فقد أريت دار هجرتكم، رأيت سبخة ذات نخل بين لابتين»، وهما الحرتان. وهاجر من هاجر قبل المدينة حين ذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه، ورجع إلى المدينة بعض من كان هاجر إلى أرض الحبشة. وتجهّز أبوبكر مهاجراً، فقال رسول الله صلى الله عليه: «على رسلك، فإنّي أرجو أن يؤذن لي». قال أبوبكر: هل ترجو ذلك بأبي أنت، قال: «نعم» فحبس أبوبكر نفسه على رسول الله صلى الله عليه ليصحبه، وعلف راحلتين كانتا عنده ورق السمر أربعة أشهر.

قوله (باب جوار أبي بكر) الصديق تكسر الجيم وتضم، والمراد به الذمام والأمان.  
 قوله (في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقده) أورد فيه حديث عائشة في شأن الهجرة مطولا.  
 قوله (فأخبرني عروة) فيه محذوف تقديره أخبرني فلان بكذا وأخبرني عروة بكذا، والغرض من هذا الحديث هنا رضا أبي بكر بجوار ابن الدغنة، وتقدير النبي صلى الله عليه وسلم له على ذلك. ووجه دخوله في الكفالة أنه لا يثق بكفالة الأبدان، لأن الذي أجاره كأنه تكفل بنفس الحجار أن لا يضام قاله ابن المنير.  
 (تفنيه): ساق البخاري الحديث هنا على لفظ يونس عن الزهري، وساقه في الهجرة على لفظ عقيل، وسأبين ما بينهما من التفاوت هناك، وذكر فيه الاختلاف في اسم ابن الدغنة وضبطه وضبط برك الغاد إن شاء الله تعالى.

**قوله ( وقال أبو صالح حدثني عبد الله عن يونس )** هذا التعليق سقط من رواية أبي ذر ، وساق الحديث عن عقيل وحده . وأبو صالح هذا اتفق أبو نعيم والأصيلي والجياني وغيرهم أنه سليمان بن صالح المروزي ولقبه سلمويه وشيخه عبد الله هو ابن المبارك ، وبذلك جزم الأصيلي . وجزم الإسماعيلي بأنه أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث وشيخه عبد الله على هذا هو ابن وهب . وزعم الدمياطي أنه أبو صالح محبوب بن موسى الفراء الإنطاكي ولم يذكر لذلك مستنداً ، ولم يسبقه أحد إلى عد محبوب بن موسى في شيوخ البخاري ، والمعتمد هو الأول فقد وقع في رواية ابن السكن عن الفربري عن البخاري قال « قال أبو صالح سلمويه حدثنا عبد الله بن المبارك » .

٢٢٣٤- فا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه دين ، فيسأل : « هل ترك لدينه فضلاً ؟ » فإن حدث أنه ترك لدينه وفاءً صلى ، وإلا قال للمسلمين : « صلوا على صاحبكم » . فلما فتح الله عليه الفتوح قال : « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفى من المؤمنين فترك ديناً فعلي قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته » . [٢٢٩٨]

[الحديث ٢٢٩٨ - أطرافه في : ٢٣٩٨ ، ٢٣٩٩ ، ٤٧٨١ ، ٥٣٧١ ، ٦٧٣١ ، ٦٧٤٥ ، ٦٧٦٣ .]

**قوله ( باب الدين )** كذا للأصيلي وكريمة ، وسقط الباب وترجمته من رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وسقط الحديث أيضاً من رواية المستمل ، ووقع للنسفي وابن شويه « باب » بغير ترجمة وبه جزم الإسماعيلي ، وأما ابن بطال فذكر هذا الحديث في آخر « باب من تكفل عن ميت بدين » وصنيعه أليق ، لأن الحديث لا تعلق له بترجمة جوار أبي بكر حتى يكون منها ، أو ثبتت « باب » بلا ترجمة فيكون كالفصل منها ، وأما من ترجم له « باب الدين » فبعيد إذ اللائق بذلك أن يكون في كتاب القرض .

**قوله ( عن أبي سلمة عن أبي هريرة )** هكذا رواه عقيل وتابعه يونس وابن أخي ابن شهاب وابن أبي ذئب كما أخرجه مسلم ، وخالفهم معمر فرواه عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر أخرجه أبو داود والترمذي .

**قوله ( هل ترك لدينه فضلاً )** أي قدرأ زائداً على مؤنة تجهيزه ، وفي رواية الكشميني « قضاء بدل فضلاً ، وكذا هو عند مسلم وأصحاب السنن ، وهو أولى بدليل قوله « فإن حدث أنه ترك لدينه وفاء » .

**قوله ( فترك ديناً )** في رواية همام عن أبي هريرة عند مسلم « فترك ديناً أو ضيعة » وسيأتي في تفسير سورة الأحزاب من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة بلفظ « ما من مؤمن إلا وأنا أولى الناس به في الدنيا والآخرة ، فأبما مؤمن مات ، فذكره ، وفيه « ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني » وسيأتي الكلام على هذه الزيادة التي في أوله هناك إن شاء الله تعالى . والضياع بفتح المعجمة بعدها تحتانية قال الخطابي : هو وصف لمن خلفه الميت بلفظ المصدر ، أي ترك ذوى ضياع أي لا شيء لهم ، وقوله « كلا » بفتح أوله أصله الثقل والمراد به هنا العيال .

**قوله ( فلورثته )** في رواية مسلم « فهو لورثته » وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة « فليورثه عصبته » ولمسلم من طريق الأعرج عن أبي هريرة « فإلى العصبه من كان » وسيأتي البحث فيه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى . قال العلماء كأن الذي فعله صلى الله عليه وسلم ترك الصلاة على من عليه دين ليحرض الناس على قضاء الديون في حياتهم والتوصل إلى البراءة منها لثلاث فتوتهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وهل كانت صلاته على من عليه دين محرمة عليه أو جائزة ؟ وجهان ، قال النووي : الصواب الجزم بجوازه مع وجود الضامن كما في حديث مسلم ، وحكى القرطبي أنه ربما كان يمتنع من الصلاة على من استدان ديناً غير جائز ، وأما من استدان لأمر هو جائز فما كان يمتنع ، وفيه نظر لأن حديث الباب ما يدل على التعميم حيث قال « من توفي وعليه دين » ولو كان الحال مختلفاً لبيته . نعم جاء من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاءه جبريل فقال : إنما الظالم في الديون التي حملت في البغي والإسراف ، فأما المتعفف ذو العيال فأنا ضامن له أودى عنه » فصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعد ذلك : من ترك ضياعاً الحديث ، وهو ضعيف . وقال الحازمي بعد أن أخرجه : لا بأس به في المتابعات ، وليس فيه أن التفصيل المذكور كان مستمراً ، وإنما فيه أنه طرأ بعد ذلك وأنه السبب في قوله صلى الله عليه وسلم « من ترك ديناً فعلى » ، وفي صلاته صلى الله عليه وسلم على من عليه دين بعد أن فتح الله عليه الفتوح إشعار بأنه كان يقضيه من مال المصالح ، وقيل بل كان يقضيه من خالص نفسه ، وهل كان القضاء واجباً عليه أم لا ؟ وجهان . وقال ابن بطال : قوله « من ترك ديناً فعلى » ناسخ لترك الصلاة على من مات وعليه دين ، وقوله « فعلى » قضاؤه « أي مما ينيء الله عليه من الغنائم والصدقات ، قال وهكذا يلزم المتولى لأمر المسلمين أن يفعل به من مات وعليه دين ، فإن لم يفعل فالإثم عليه إن كان حق الميت في بيت المال يني بقدر ما عليه من الدين ، وإلا فبقسطه .

**( خاتمة )** : اشتمل كتاب الحوالة وما معه من الكفالة على اثني عشر حديثاً المعلق منها طريقتان والبقية موصولة المكرر منه فيه وفيما مضى ستة أحاديث ، والستة الأخرى خالصة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث سلمة بن الأكوع في الصلاة على من عليه دين ، وحديث ابن عباس في الميراث . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ثمانية آثار . والله المستعان .

## كتاب الوكالة

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب وَكَالَةُ الشَّرِيكِ الشَّرِيكِ فِي الْقِسْمَةِ وَغَيْرَهَا

وقد أشرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم علياً في هديه ثم أمره بقسمتها .

[٢٢٩٩] ٢٢٣٥- نا قبيصة قال نا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال : أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أتصدق بجلال البدن التي نحرت وبجلودها .

[٢٣٠٠] ٢٢٣٦- نا عمرو بن خالد قال نا الليث عن يزيد عن أبي الخير عن عتبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه غنماً يقسمها على صحابته ، فبقي عتود ، فذكره للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « ضح به أنت » .

[الحديث ٢٣٠٠ - أطرافه في : ٢٥٠٠ ، ٥٥٤٧ ، ٥٥٥٥] .

**قوله ( كتاب الوكالة . بسم الله الرحمن الرحيم . وكالة الشريك الشريك في القسمة وغيرها )** كذا لأبي ذر ، وقدم غيره البسمة وزاد واواً وللنسي « كتاب الوكالة . ووكالة الشريك » ولغيره « باب » بدل الواو . والوكالة بفتح الواو وقد تكسر التفويض والحفظ ، تقول وكلت فلاناً إذا استحفظته ووكلت الأمر إليه بالتخفيف إذا فوضته إليه . وهي في الشرع إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً أو مقيداً .

**قوله ( وقد أشرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم علياً في هديه ثم أمره بقسمتها )** هذا الكلام ملفق من حديثين عند المصنف : أحدهما حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر علياً أن يقيم على إحرامه ، وأشركه في الهدى » وسيأتي موصولاً في الشركة ، ووهم من زعم من الشراح أنه مضى في الحج . ثانيهما حديث علي « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يقوم على بدنه وأن يقسم بدنه كلها » . وقد تقدم موصولاً في الحج من طريق مجاهد عن ابن أبي ليلى عنه ، وقد ذكر هنا طرفاً من الحديث موصولاً في الأمر بالتصدق بجلال البدن ، وقد تقدم في الحج بهذا السند والمتن مع الكلام عليه ، ومقصوده منه هنا ظاهر فيما ترجم له في القسمة . وأما قوله في الترجمة « وغيرها » أي وفي غير القسمة ، فيؤخذ بطريق الإلحاق . والجلال بكسر الجيم وقد تقدم شرحها . ثم أورد المصنف حديث عتبة بن عامر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه غنماً

يقسمها » الحديث وسيأتي شرحه في كتاب الأضاحي ، وشاهد الترجمة منه قوله « ضح به أنت » فإنه علم به أنه كان من جملة من كان له حظ في تلك القسمة فكأنه كان شريكاً لهم وهو الذي تولى القسمة بينهم . وأبدى ابن المنير احتمالاً أن يكون صلى الله عليه وسلم وهب لكل واحد من المقسوم فيهم ما صار إليه فلا تتجه الشركة . وأجاب بأنه ساق الحديث في الأضاحي من طريق أخرى بلفظ « أنه قسم بينهم ضحايا » قال فدل على أنه عين تلك الغنم للضحايا فوهب لهم جملتها ثم أمر عقبة بقسمتها ، فيصح الاستدلال به لما ترجم له ، قال ابن بطال : وكالة الشريك جائزة كما تجوز شركة الوكيل لا أعلم فيه خلافاً . واستدل الداودي بحديث عليّ على جواز تفويض الأمر إلى رأي الشريك ، وتعقبه ابن التين باحتمال أن يكون عين له من يعطيه كما عين له ما يعطيه فلا يكون فيه تفويض .

قوله ( عتود ) بفتح المهملة وضم المثناة وسكون الواو : الصغير من المعز إذا قوى ، وقيل إذا أتي عليه حول ، وقيل إذا قدر على السفاد .

### باب إذا وكل المسلم حربياً في دار الحرب - أو في دار الإسلام - جاز

[٢٣٠١]

٢٢٣٧ - نا عبد العزيز بن عبد الله قال نا يوسف بن الماجشون عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده عبد الرحمن بن عوف قال : كاتبت أمية بن خلف كتاباً بأن يحفظني في صاغيتي بمكة وأحفظه في صاغيته بالمدينة ، فلما ذكرت (الرحمن) قال : لا أعرف الرحمن ، كاتبني باسمك الذي كان في الجاهلية ، فكاتبته (عبد عمرو) . فلما كان يوم بدر خرجت إلى جبل لأحرزه حين نام الناس ، فأبصره بلال ، فخرج حتى وقف على مجلس الأنصار فقال : أمية بن خلف ، لا نجوت إن نجأ أمية . فخرج معه فريق من الأنصار في آثارنا ، فلما خشيت أن يلحقونا خلفت لهم ابنه ليشغلهم فقتلوه ، ثم أبوا حتى يتبعونا - وكان رجلاً ثقيلاً - فلما أدركونا قلت له : ابرك ، فبرك ، فألقيت عليه نفسي لأمنعه فيخلوه ، فتجللوه بالسيوف من تحتي حتى قتلوه ، وأصاب أحدهم رجلي بسيفه . وكان عبد الرحمن بن عوف يرينا ذلك الأثر في ظهر قدمه . قال أبو عبد الله : سمع يوسف صالحاً وإبراهيم أباه . [الحديث ٢٣٠١ - طرفه في : ٣٩٧١] .

قوله ( باب إذا وكل المسلم حربياً في دار الحرب أو في دار الإسلام جاز ) . أى إذا كان الحربى في دار الإسلام بأمان .

قوله ( عن صالح بن إبراهيم ) يأتي تصريحه بالسماع منه آخر الباب .

قوله ( كاتبت أمية بن خلف ) أى كتبت بيني وبينه كتاباً ، وفي رواية الإسماعيلي عاهدت أمية ابن خلف وكاتبته .

قوله ( بأن يحفظني في صاغيتي ) الصاغية بصاد مهملة وغين معجمة خاصة الرجل ، مأخوذ من



صغى إليه إذا مال . قال الأصمعي : صاغية الرجل كل من يميل إليه ، ويطلق على الأهل والمال . وقال ابن التين : رواه الداودي ظاعنتي بالظاء المشالة المعجمة والعين المهملة بعدها نون ، ثم فسره بأنه الشيء الذي يسفر إليه قال ولم أر هذا لغيره .

**قوله ( لا أعرف الرحمن )** أى لا أعترف بتوحيده ، وزاد ابن إسحاق في حديثه أن أمية بن خلف كان يسميه عبد الإله .

**قوله ( حين نام الناس )** أى رقدوا ، وأراد بذلك اغتنام غفلتهم ليصون دمه .

**قوله ( فقال : أمية بن خلف )** بالنصب على الإغراء ، أى عليكم أمية ، وفي رواية أبي ذر بالرفع على أنه خبر مبتدأ مضمرة أى هذا أمية .

**قوله ( خلفت لهم ابنه )** هو على بن أمية ، سماه ابن إسحاق في روايته في هذه القصة من وجه آخر ، وسيأتي مزيد بسط لهذه القصة في شرح غزوة بدر ، ونذكر تسمية من باشر قتل أمية ومن باشر قتل ابنه على بن أمية ومن أصاب رجل عبد الرحمن بالسيف إن شاء الله تعالى . ووجه أخذ الترجمة من هذا الحديث أن عبد الرحمن بن عوف وهو مسلم في دار الإسلام فوض إلى أمية بن خلف وهو كافر في دار الحرب ما يتعلق بأموره ، والظاهر لإطلاع النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولم ينكره ، قال ابن المنذر : توكليل المسلم حربياً مستأمناً ، وتوكليل الحربى المستأمن مسلماً لا خلاف في جوازه .

**قوله ( وكان رجلاً ثقيلاً )** أى ضخماً الجثة .

**قوله ( فتجللوه بالسيوف )** بالجيم أى غشوه كذا للأصمعي ولأبي ذر ، ولغيرهما بالخاء المعجمة أى أدخلوا أسيافهم خلاله « حتى وصلوا إليه وطعنوه بها من تحتى » من قولهم خللته بالرمح واختلته إذا طعنته به ، وهذا أشبه بسياق الخبر ، ووقع في رواية المستملى « فتخلوه » بلام واحدة ثقيلة .

**قوله ( سمع يوسف صالحاً وإبراهيم أباه )** كذا ثبت لأبي ذر عن المستملى ، وقد وقع في آخر القصة ما يدل على سماع إبراهيم من أبيه حيث قال في آخر الحديث « فكان عبد الرحمن بن عوف يرينا ذلك الأثر في ظهر قدمه » .

## باب الوكالة في الصِّرفِ والميزانِ

وقد وكَّلَ عُمَرُ وابنُ عُمَرَ في الصِّرفِ .

٢٢٣٨ - فاعبدهُ اللهُ بنُ يوسفَ قال أنا مالكٌ عن عبدِ المجيدِ بنِ سهيلِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ

[٢٣٠٢]

عوفٍ عن سَعِيدِ بنِ المسيَّبِ عن أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ وأبي هريرةَ أَنَّ رسولَ اللهِ صلى اللهُ عليه

[٢٣٠٣]

استعملَ رجلاً على خيبرَ ، فجاءهم بتمرٍ جنيبٍ قال : « أكلُ تمرٍ خيبرَ هكذا ؟ » قال : إنا لناخذُ

الصاعَ بصاعينِ والصاعينِ بالثلاثةِ . فقال : « لا تفعلْ ، بعِ الجمعَ بالدرهمِ ثمَّ ابتعْ بالدرهمِ جنيباً » .

وقال في الميزانِ مثلَ ذلكِ .

**قوله ( باب الوكالة في الصرف والميزان )** قال ابن المنذر أجمعوا على أن الوكالة في الصرف جائزة حتى لو وكل رجلا يصرف له دراهم وكل آخر يصرف له دنانير فتلاقيا وتصارفا صرفاً معتبراً بشرطه جاز ذلك .

**قوله ( وقد وكل عمر وابن عمر في الصرف )** أما أثر عمر فوصله سعيد بن منصور من طريق موسى بن أنس عن أبيه « أن عمر أعطاه آنية مموهة بالذهب فقال له : اذهب فبعها ، فباعها من يهودى بضعف وزنه ، فقال له عمر : اردده ، فقال له اليهودى أزيدك ، فقال له عمر لا إلا بوزنه » وأما أثر ابن عمر فوصله سعيد بن منصور أيضاً من طريق الحسن بن سعد قال « كانت لى عند ابن عمر دراهم فأصبت عنده دنانير فأرسل معى رسولاً إلى السوق فقال : إذا قامت على سعر فاعرضها عليه فإن أخذها وإلا فاشتر له حقه ، ثم اقضه إياه » وإسناد كل منهما صحيح .

**قوله ( عن عبد الحميد بن سهيل )** كذا للأكثر بتقديم الميم على الجيم وهو الصواب ، وحكى ابن عبد البر أنه وقع في رواية عبد الله بن يوسف « عبد الحميد » بجاء مهملة قبل الميم ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخارى عن عبد الله بن يوسف ، فلعله وقع كذلك في رواية غير البخارى . قال : وكذلك وقع ليحيى ابن يحيى اللبثى عن مالك وهو خطأ .

**قوله ( استعمل رجلاً على خبير )** تقدم في البيوع أنه أنصارى وأن اسمه سواد بن غزية وتقدم الكلام عليه هناك . وقوله في آخره « وقال في الميزان مثل ذلك » أى والموزون مثل ذلك لا يباع رطل برطلين ، وقال الداودى ، أى لا يجوز التمر بالتمر ، إلا كيلاً بكيل أو وزناً بوزن ، وتعقبه ابن التين بأن التمر لا يوزن وهو عجيب فلعله التمر بالمثلثة وفتح الميم ، ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة لتفويضه صلى الله عليه وسلم أمر ما يكال ويوزن إلى غيره فهو في معنى الوكيل عنه ، ويلتحق به الصرف . قال ابن بطال : بيع الطعام يداً بيد مثل الصرف سواء أى في اشتراط ذلك . قال : ووجه أخذ الوكالة منه قوله صلى الله عليه وسلم لعامل خبير « يع الجمع بالدراهم » بعد أن كان باع على غير السنة فنهاء عن بيع الربا وأذن له في البيع بطريق السنة .

**باب إذا أبصر الراعى أو الوكيل شاةً تموت أو شيئاً يفسدُ**

**ذبح أو أصلح ما يخاف الفساد**

٢٢٣٩ - حدثنا إسحق بن إبراهيم سمع المعتمر قال أنبأنا عبيد الله عن نافع أنه سمع ابن كعب بن مالك يحدث عن أبيه أنه كانت لهم غنم ترعى بسلع فأبصرت جارية لنا شاة من غنمنا موتاً ، فكسرت حجراً فذبحتها به ، فقال لهم : لا تأكلوا حتى أسأل النبي صلى الله عليه وسلم - أو أرسل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله - وأنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذاك - أو أرسل - فأمره بأكلها .

قال عبيد الله : فيعجبني أنها أمة وأنها ذبحت . تابعه عبدة عن عبيد الله .

[الحديث ٢٣٠٤ - أطرافه في : ٥٥٠١ ، ٥٥٠٢ ، ٥٥٠٤ .]

**قوله ( باب إذا أبصر الراعى أو الوكيل شاة تموت أو شيئاً يفسد ذبح أو أصلح ما يخاف عليه الفساد )** كذا لأبى ذر والنسفى وعليه جرى الإسماعيلي ، ولابن شويه « فأصلح » بدل « أو أصلح » وجواب الشرط محذوف أى جاز ونحو ذلك ، وفى شرح ابن التين بحذف « أو » فصار الجواب أصلح ما يخاف عليه الفساد ، وأما الأصبلى فعنده « أو شيئاً يفسد ذبح وأصلح » وقد أورد فيه حديث ابن كعب بن مالك عن أبيه « أنه كانت له غنم ترعى بسام » الحديث ، قال ابن المنير ليس غرض البخارى بحديث الباب الكلام فى تحليل الذبيحة أو تحريمها ، وإنما غرضه إسقاط الضمان عن الراعى وكذا الوكيل ، وقد اعترض ابن التين بأن التى ذبحت كانت ملكاً لصاحب الشاة وليس فى الخبر أنه أراد تضمينها ، والذي يظهر أنه أراد رفع الحرج عن فعل ذلك وهو أعم من التضمين .

**قوله ( أنه سمع ابن كعب بن مالك )** نزم المزي فى « الأطراف » بأنه عبد الله ، لكن روى ابن وهب عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه طرفاً من هذا الحديث فالظاهر أنه عبد الرحمن .

**قوله ( قال عبيد الله )** هو ابن عمر العمرى راوى الحديث ، وهو موصول بالإسناد المذكور إليه .  
**قوله ( تابعه عبدة )** أى ابن سليمان ( عن عبيد الله ) هو العمرى المذكور بالإسناد المذكور ، وسيأتى موصولاً فى كتاب الذبائح ويأتى الكلام عليه هناك ونذكر الاختلاف فيه على نافع وعلى غيره . واستدل به على تصديق المؤمن على ما أتمن عليه ما لم يظهر دليل الخيانة ، وعلى أن الوكيل إذا أنزى على إناث الماشية فعلا بغير إذن المالك حيث يحتاج إلى ذلك فهلكت أنه لا ضمان عليه .

### باب وكالة الشاهد والغائب جائزة

وَكَتَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو إِلَى قَهْرْمَانِهِ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ أَنْ يُزَكِّيَ عَنْ أَهْلِهِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ .  
٢٢٤٠ - فَا بُونَعِيمٍ قَالَ نَا سَفِيَانُ عَنْ سَلْمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ أَبِي سَلْمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ :  
كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَنٌّ مِنَ الْإِبِلِ ، فَجَاءَهُ يَتَقَاضَاهُ فَقَالَ : « أَعْطُوهُ » ، فَطَلَبُوا سَنَّهُ فَلَمْ يَجِدُوا لَهُ إِلَّا سَنًّا فَوْقَهَا ، فَقَالَ : « أَعْطُوهُ » ، فَقَالَ : أَوْفَيْتَنِي أَوْفَى اللَّهُ بِكَ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً » .

[٢٣٠٥]

[الحديث ٢٣٠٥ - أطرافه في: ٢٣٠٦، ٢٣٩٠، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٤٠١، ٢٦٠٦، ٢٦٠٩، ٢٦٠٩.]

**قوله ( باب )** بالتونين ( وكالة الشاهد ) أى الحاضر ( والغائب جائزة ) قال ابن بطال : أخذ الجمهور بجواز توكيل الحاضر بالبلد بغير عذر ، ومنعه أبو حنيفة إلا بعذر مرض أو سفر أو برضا الخصم ، واستثنى مالك من بينه وبين الخصم عداوة ، وقد بالغ الطحاوى فى نصرة قول الجمهور واعتمد فى الجواز حديث الباب قال : وقد اتفق الصحابة على جواز توكيل الحاضر بغير شرط قال : ووكالة الغائب مفتقرة إلى قبول الوكيل الوكالة باتفاق وإذا كانت مفتقرة إلى قبول فحكم الغائب والحاضر سواء .

قوله ( وكتب عبد الله بن عمرو ) أى ابن العاص ( إلى قهرماته ) أى خازنه القيم بأمره وهو الوكيل واللفظة فارسية .

قوله ( أن يزكى عن أهله ) أى زكاة الفطر ، ولم أقف على اسم هذا القهرمان ، وقد أورد فيه حديث أبي هريرة « كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم جمل سن من الإبل فجاءه يتقاضاه فقال أعطوه » الحديث وسيأتى شرحه في كتاب القرض ، وموضع الترجمة منه لو كالة الحاضر واضح ، وأما الغائب فيستفاد منه بطريق الأولى ، لأن الحاضر إذا جاز له التوكيل مع اقتداره على المباشرة بنفسه فجوازه للغائب عنه أولى احتياجه إليه . وقال الكرمانى : لفظ أعطوه يتناول وكلاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حضوراً وغيباً .

### باب الرّكّالة في قضاء الديون

٢٢٤١ - نا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن سلمة بن كهيل قال سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم يتقاضاه فأغلظ ، فهم به أصحابه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « دعوهُ فإنّ لصاحب الحقّ مقالاً » . ثم قال : « أعطوه سنّاً مثل سنّه » ، قالوا : يا رسول الله ، إلا أمثل من سنّه ، قال : « أعطوه ، فإنّ خيركم أحسنكم قضاءً » . [٢٣٠٦]

قوله ( باب الرّكّالة في قضاء الديون ) أورد فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب قبله من وجه آخر ، وهو ظاهر فيما ترجم به . وقوله « قال أعطوه سنّاً مثل سنّه » ، قالوا يا رسول الله إلا أمثل من سنّه » كذا لجميع الرواة وفيه حذف يظهر من سياق الذى قبله والتقدير فقالوا لم نجد إلا أمثل الخ ، قال ابن المنير : فقه هذه الترجمة أنه ربما توهم متوهم أن قضاء الدين لما كان واجباً على الفور امتنعت الوكالة فيه لأنها تأخير من الموكل إلى الوكيل فين أن ذلك جائز ، ولا يعد ذلك مطلاً .

### باب إذا وهب شيئاً لوكيل أو شفع قوم جاز

لقول النبي صلى الله عليه وسلم لو فدّ هوازن حين سألوه المغانم ، فقال : « نصيبى لكم » .

٢٢٤٢ - نا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال : وزعم عروة أن مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة أخبراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام حين جاءه وفد هوازن مسلمين فسألوه أن يرد إليهم أموالهم وسبيهم ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أحبّ الحديث إليّ أصدقهُ فاختاروا إحدى الطائفتين : إمّا السبي وإمّا المال ، فقد كنت استأنيت بهم » - وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتظرهم بضعة عشرة ليلة حين قفل من [٢٣٠٧] [٢٣٠٨]

الطائف - فلمّا تبينَ لهم أن رسولَ الله صلى الله عليه غيرُ رادٍّ إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا : فإننا نختارُ سبينا . فقام رسولُ الله صلى الله عليه في المسلمين فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : « أمّا بعدُ ، فإن إخوانكم هؤلاء قد جاؤونا تائبين ، وإنني قد رأيتُ أن أردَّ إليهم سبيهم ، فمن أحبُّ منكم أن يُطَيَّبَ بذلك فليُفعلْ ، ومن أحبُّ منكم أن يكونَ على حظِّه حتّى نعطيهِ إياه من أولِّ ما يُفيءُ الله علينا فليُفعلْ » . فقال الناسُ : قد طيَّبنا ذلك لرسولِ الله صلى الله عليه . فقال رسولُ الله صلى الله عليه : « إنّا لا ندري من أذن منكم في ذلك ممّن لم يأذن ، فارجعوا حتّى يرفعوا إلينا عرفاؤكم أمركم » ، فرجع الناسُ ، فكلمهم عرفاؤهم ، ثم رجعوا إلى رسولِ الله صلى الله عليه فأخبروه أنّهم قد طيَّبوا وأذنوا .

[الحديث ٢٣٠٧ - أطرافه في : ٢٥٣٩ ، ٢٥٨٤ ، ٢٦٠٧ ، ٣١٣١ ، ٤٣١٨ ، ٧١٧٦ .]

[الحديث ٢٣٠٨ - أطرافه في : ٢٥٤٠ ، ٢٥٨٣ ، ٢٦٠٨ ، ٣١٣٢ ، ٤٣١٩ ، ٧١٧٧ .]

قوله ( باب إذا وهب شيئاً لوكيل أو شفيع قوم جاز ) يجوز في « وكيل » التنوين ، ويجوز تركه على حد قوله « بين ذراعى وجبهة الأسد » ووقع عند الإسماعيل « لوكيل قوم أو شفيع قوم » .

قوله ( لقول النبي صلى الله عليه وسلم لو فد هوازن حين سأله المغانم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : نصيبى لكم ) وهو طرف من حديث أخرجه ابن إسحاق في المغازى من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وسيأتى بيانه في كتاب الخمس إن شاء الله تعالى ، وقد أورد المصنف هنا حديث المسور بن مخرمة ومروان ابن الحكم في قصة وفد هوازن أيضاً ، وسيأتى شرحه في غزوة حنين من كتاب المغازى : وشاهد الترجمة منه قوله فيه « وإنني قد رأيتُ أن أردَّ إليهم سبيهم » الحديث ، قال ابن بطال : كان الوفد رسلاً من هوازن ، وكانوا وكلاء وشفعاء في رد سبيهم ، فشفعهم النبي صلى الله عليه وسلم فيهم ، فإذا طلب الوكيل أو الشفيع لنفسه ولغيره فأعطى ذلك فحكمه حكمهم . وقال الخطابي : فيه أن إقرار الوكيل على موكله مقبول . لأن العرفاء بمنزلة الوكلاء فيما أقيموا له من أمرهم ، وبهذا قال أبو يوسف ، وقيد أبو حنيفة ومحمد بالحاكم ، وقال مالك والشافعي وابن أبي ليلى : لا يصح إقرار الوكيل على الموكل . وليس في الحديث حجة للجواز لأن العرفاء ليسوا وكلاء وإنما هم كالأمراء عليهم ، فقبول قولهم في حقهم بمنزلة قبول قول الحاكم في حق من هو حاكم عليه والله أعلم . واستدل به على القرض إلى أجل مجهول لقوله « حتّى نعطيهِ إياه من أولِّ ما يفيءُ الله علينا » وسيأتى البحث فيه في بابهِ . وقال ابن المنير : قوله صلى الله عليه وسلم للوفد وهم الذين جاءوا شفعاء في قومهم « نصيبى لكم » قد يوهم أن الموهبة وقعت للوسائط ، وليس كذلك بل المقصود هم وجميع من تكلموا بسببه ، فيستفاد منه أن الأمور تنزل على المقاصد لا على الصور ، وأن من شفع لغيره في هبة فقال المشفوع عنده للشفيع قد وهبتك ذلك فليس للشفيع أن يتعلق بظاهر اللفظ ويخص بذلك نفسه ، بل الهبة للمشفوع له ، ويلتحق به من وكل على شراء شيء بعينه فاشتراه الوكيل ثم ادعى أنه إنما نوى نفسه فإنه لا يقبل منه ، ويكون المبيع للموكل . انتهى . وهذا قاله على مقتضى مذهبه ، وفي المسألة خلاف مشهور .

**باب** إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا أَنْ يُعْطِيَ شَيْئًا وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ يُعْطَى عَلَى مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ ٢٢٤٣ - فَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ نَا ابْنُ جَرِيحٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ وَغَيْرِهِ - يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، لَمْ يَبْلُغْهُ كُلُّهُمْ رَجُلٌ وَاحِدٌ مِنْهُمْ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي سَفَرٍ، فَكُنْتُ عَلَى جَمَلٍ ثِفَالٍ إِنَّمَا هُوَ فِي آخِرِ الْقَوْمِ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟» فَقُلْتُ: جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: «مَالِك؟» قُلْتُ: إِنِّي عَلَى جَمَلٍ ثِفَالٍ. فَقَالَ: «أَمَعَكَ قَضِيبٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «أَعْطَيْتِهِ»، فَأَعْطَيْتُهُ فَضْرِبَهُ فَرَجَرَهُ، فَكَانَ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ مِنْ أَوَّلِ الْقَوْمِ قَالَ: «بِعْنِيهِ» قَالَ: قُلْتُ: بَلْ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «بَلْ بِعْنِيهِ. قَدْ أَخَذْتُهُ بِأَرْبَعَةِ دَنَانِيرَ وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ». فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ أَخَذْتُ أَرْتَحُلُ، قَالَ: «أَيْنَ تَرِيدُ؟» قُلْتُ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً قَدْ خَلَا مِنْهَا. قَالَ: «فَهَلَا جَارِيَةٌ تَلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟» قُلْتُ: إِنَّ أَبِي تَوَفَّى وَتَرَكَ بَنَاتٍ فَأَرَدْتُ أَنْ أُنْكَحَ امْرَأَةً قَدْ جَرَّبْتُ خَلَا مِنْهَا، قَالَ: «فَذَلِكَ». فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ: «يَا بِلَالُ اقْضِهِ وَزِدْهُ»، فَأَعْطَاهُ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ وَزَادَهُ قِيرَاطًا. قَالَ جَابِرٌ: لَا تَفَارِقْنِي زِيَادَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَكُنِ الْقِيرَاطُ يُفَارِقُ قِرَابَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

**قوله** ( باب إذا وكل رجل رجلا أن يعطى شيئاً ولم يبين كم يعطى فأعطى على ما يتعارفه الناس ) أى فهو جائز ، فيه حديث جابر في قصة بيعه الجميل وسيأتى شرحه في كتاب الشروط . وشاهد الترجمة منه قوله فيه « يا بلال اقضه وزده ، فأعطاه أربعة دنانير وزاده قيراطاً » فإنه لم يذكر قدر ما يعطيه عند أمره بإعطاء الزيادة فاعتمد بلال على العرف في ذلك فزاده قيراطاً .

**قوله** ( عن عطاء بن أبي رباح وغيره يزيد بعضهم على بعض ولم يبلغه كله رجل منهم ) كذا للأكثر وكذا وقع عند الإسماعيلي ، أى ليس جميع الحديث عند واحد منهم بعينه وإنما عند بعضهم منه ما ليس عند الآخر ، ووقع لبعضهم « لم يبلغه كلهم » رجل واحد منهم « وعليه شرح ابن التين وزعم أن معناه أن بين بعضهم وبين جابر فيه واسطة . وعند أبي نعيم في المستخرج « لم يبلغه كله إلا رجل واحد عن جابر » ومثله للحميدى في جمعه ، وبخط الدمياطى في نسخته من البخارى « لم يبلغه » بالتشديد ، وقال الكرماني قوله « يزيد بعضهم » الضمير فيه يرجع إلى الغير وفي « لم يبلغه » إلى الحديث أو الرسول ، و « رجل » بدل من كل . قلت الضمير للحديث جزماً لا للرسول ، لأن السند متصل . ثم قال الكرماني : وفي أكثر الروايات لفظة « وغيره » بالجر ، وأما رفعه فعلى الابتداء و « يزيد » خبره ، ويحتمل أن يكون « رجل » فاعل فعل مقدر ليبلغه ، وعلى التقادير لا يخفى ما في هذا التركيب من التعجرف . قلت : إنما جاء التعجرف من عدم فهم المراد ، وإلا فعنى الكلام أن ابن جريج روى هذا الحديث عن عطاء وعن غير عطاء كلهم عن جابر ، لكنه عنده عنهم بالتوزيع : روى عن كل واحد قطعة من الحديث . وقوله « لم يبلغه كله رجل » أى لم يسقه

بتامه ، فهو بيان منه لصورة تحمله ، وهو كقول الزهرى فى حديث الإفك « وكل حدثى طائفة من حديثها لكنه زاد عليه » نبي أن يكون كل واحد منهم ساقه بتامه ، فأى تعجرف فى هذا ؟ والعجب من شارح ترك الرواية المشهورة التى لا فلتى فى تركيبها وتشاغل بتجويز شىء لم يثبت فى الرواية ثم يطلق على الجميع التعجرف ، أفهذا شارح أو جارح ؟ ووقفت من تسمية من روى ابن جريج عنه هذا الحديث عن جابر على أبى الزبير ، وقد تقدم فى الحج شىء من ذلك .

**قوله ( على جمل ثفال )** بفتح المثلثة بعدها فاء خفيفة هو البعير البطيء السير ، يقال ثفال وثفيل ، وأما الثفال بكسر أوله فهو ما يوضع تحت الرحى لينزل عليه الدقيق . وقال ابن التين : من ضبط الثفال الذى هو البعير بكسر أوله فقد أخطأ . وقوله « أربعة دنانير » كذا للجميع ، وذكره الداودى الشارح بلفظ « أربع الدنانير » وقال : سقطت الهاء لما دخلت الألف واللام ، وذلك جائز فيما دون العشرة . وتعقبه ابن التين بأنه قول مخترع لم يقله أحد غيره ، وقوله « فلم يكن القيروط يفارق قراب جابر » كذا لأبى ذر والنسفى بقاف ، قال الداودى الشارح : يعنى خريطته . وتعقبه ابن التين بأن المراد قراب سيفه ، وأن الخريطة لا يقال لها قراب . انتهى . وقد وقع فى رواية الأكثر « جراب » فهو الذى حمل الداودى على تأويله المذكور وقد زاد مسلم فى آخر هذا الحديث من وجه آخر « فأخذه أهل الشام يوم الحرة » قال ابن بطال : فيه الاعتماد على العرف لأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يعين قدر الزيادة فى قوله « وزده » فاعتمد بلال على العرف ، فاقصر على قيروط ، فلو زاد مثلاً ديناراً لتناوله مطلق الزيادة لكن العرف يأباه ، كذا قال ، وقد ينزع فى ذلك باحتمال أن يكون هذا القدر كان النبى صلى الله عليه وسلم أذن فى زيادته ، وذلك القدر الذى زيد عليه كأن يكون أمره أن يزيد من يأمر له بالزيادة على كل دينار ربع قيروط فيكون عمله فى ذلك بالنص لا بالعرف .

### باب وكالة المرأة الإمام فى النكاح

[٢٣١٠] ٢٢٤٤- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه فقالت: يا رسول الله، إنني قد وهبت من نفسي. فقال رجل: زوجنيها. قال: «قد زوجناكها بما معك من القرآن».

[الحديث ٢٣١٠- أطرافه فى: ٥٠٢٩، ٥٠٣٠، ٥٠٨٧، ٥١٢١، ٥٢٢٦، ٥١٣٢، ٥١٣٥، ٥١٤١، ٥١٤٩،

٥١٥٠، ٥٨٧١، ٧٤١٧].

**قوله ( باب وكالة المرأة الإمام فى النكاح )** أى توكيل المرأة . والإمام بالنصب على المفعولية . وأورد فيه حديث سهل بن سعد فى قصة الواهة نفسها ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب النكاح . وقد تعقبه الداودى بأنه ليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم استأذنها ولا أنها وكلته ، وإنما زوجها الرجل بقول الله تعالى ﴿ النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم ﴾ انتهى . وكان المصنف أخذ ذلك من قولها « قد وهبت لك نفسى » ففوضت أمرها إليه . وقال الذى خطبها « زوجنيها » فلم تنكر هى ذلك بل استمرت على الرضا ، فكأنها

فوضت أمرها إليه ليتزوجها أو يزوجه لمن رأى . ووقع في هذه الرواية « إني وهبت لك من نفسي » وخلت أكثر الروايات عن لفظ « من » فقال النووي : طول الفقهاء وهبت من فلان كذا مما ينكر عليهم ، وتعقب بأن الإنكار مردود لاحتمال أن تكون زائدة على مذهب من يرى زيادتها في الإثبات من النحاة ، ويحتمل أن تكون ابتدائية وهناك حذف تقديره طيبة مثلاً .

ب إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا فَتَرَكَ الْوَكِيلُ شَيْئًا فَأَجَازَهُ الْمُوَكَّلُ فَهُوَ جَائِزٌ

وَإِنْ أَقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى جَازَ

[٢٣١١]

٢٢٤٥- وقال عثمان بن الهيثم أبو عمرو نا عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة

قال : وكلني رسول الله صلى الله عليه بحفظ زكاة رمضان ، فأتاني آت فجعل يحشو من الطعام ، فأخذته وقلت : لأرفعنك إلى رسول الله صلى الله عليه ، فقال : إني محتاج ، وعلي عيال ، ولي حاجة شديدة . قال : فخليت عنه . فأصبحت ، فقال النبي صلى الله عليه : « يا أبا هريرة ، ما فعل أسيرك البارحة ؟ » قال : قلت : يا رسول الله ، شكا حاجة شديدة وعيالا ، فرحمته فخليت سبيله . قال : « أما إنه قد كذبتك ، وسيعود » . فعرفت أنه سيعود لقول رسول الله صلى الله عليه : إنه سيعود ، فرصدته ، فجعل يحشو من الطعام ، فأخذته فقلت : لأرفعنك إلى رسول الله صلى الله عليه . قال : دعني فإنني محتاج ، وعلي عيال ، لا أعود . فرحمته فخليت سبيله . فأصبحت ، فقال لي رسول الله صلى الله عليه : « يا أبا هريرة ، ما فعل أسيرك ؟ » قلت : يا رسول الله ، شكا حاجة شديدة وعيالا ، فرحمته فخليت سبيله . قال : أما إنه قد كذبتك ، وسيعود . فرصدته الثالثة ، فجعل يحشو من الطعام ، فأخذته فقلت : لأرفعنك إلى رسول الله صلى الله عليه وهذا آخر ثلاث مرات ، إنك تزعم لا تعود ثم تعود . قال : دعني أعلمك كلمات ينفعك الله بها . قلت : ما هو ؟ قال : إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ... ﴾ حتى تختم الآية فإنك لن يزال عليك من الله حافظ ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح . فخليت سبيله . فأصبحت فقال لي رسول الله صلى الله عليه : « ما فعل أسيرك البارحة ؟ » فقلت : يا رسول الله ، زعم أنه يعلمني كلمات ينفعني الله بها فخليت سبيله . قال : « ما هي ؟ » قال : قال لي : إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي من أولها حتى تختم الآية ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ... ﴾ وقال : لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح . - وكانوا أحرص شيء على الخير - فقال النبي صلى الله عليه : « أما إنه قد صدقتك وهو كذوب . تعلم من تخاطب منذ ثلاث ليل يا أبا هريرة ؟ » قال :



لا . قال : « ذاك شيطان » .

[الحديث ٢٣١١ - طرفاه في : ٣٢٧٥ ، ٥٠١٠ .]

**قوله ( باب إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فأجازته الموكل فهو جائز ، وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز ) .** أورد فيه حديث أبي هريرة في حفظه زكاة رمضان ، قال المهلب : مفهوم الترجمة أن الموكل إذا لم يجز ما فعله الوكيل مما لم يأذن له فيه فهو غير جائز ، قال : وأما قوله « وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز » ، أى إن أجازته الموكل أيضاً ، قال ولا أعلم خلافاً أن المؤمن إذا أقرض شيئاً من مال الوديعة وغيرها لم يجز له ذلك وكان رب المال بالخيار . قال : وأخذ ذلك من حديث الباب بطريق أن الطعام كان مجموعاً للصدقة وكانوا يجمعونه قبل إخراجهم ، وإخراجه كان ليلة الفطر ، فلما شك السارق لأبي هريرة الحاجة تركه فكأنه أسلفه له إلى أجل وهو وقت الإخراج . وقال الكرماني : تؤخذ المناسبة من حيث أنه أمهله إلى أن رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم . كذا قال .

**قوله ( وقال عثمان بن الهيثم )** هكذا أورد البخاري هذا الحديث هنا ولم يصرح فيه بالتحديث ، وزعم ابن العربي أنه منقطع ، وأعاده كذلك في صفة إبليس وفي فضائل القرآن لكن باختصار ، وقد وصله النسائي والإسماعيلي وأبو نعيم من طرق إلى عثمان المذكور ، وذكرته في « تعليق التعليق » من طريق عبد العزيز ابن منيب وعبد العزيز بن سلام وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وهلال بن بشر الصواف ومحمد بن غالب الذي يقال له تمام ، وأقربهم لأن يكون البخاري أخذه عنه - إن كان ما سمعه من ابن الهيثم - هلال ابن بشر ، فإنه من شيوخه أخرجه عنه في « جزء القراءة خلف الإمام » وله طريق أخرى عند النسائي أخرجه من رواية أبي المتوكل الناجي عن أبي هريرة ، ووقع مثل ذلك لمعاذ بن جبل أخرجه الطبراني وأبو بكر الروياني .

**قوله ( وكلني رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفظ زكاة رمضان فأتاني آت فجعل يحثو )** بإسكان الحاء المهملة بعدها مثلثة يقال حثا يحثو وحثي يحثي ، وفي رواية أبي المتوكل عن أبي هريرة « أنه كان على تمر الصدقة فوجد أثر كف كأنه قد أخذ منه » . ولابن الضريس من هذا الوجه « فإذا التمر قد أخذ منه ملء كف » .

**قوله ( فأخذته )** زاد في رواية أبي المتوكل « أن أبا هريرة شكى ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم أولاً فقال له إن أردت أن تأخذه فقل سبحان من سخر لك محمد ، قال فقلتها فإذا أنا به قائم بين يدي فأخذته » .

**قوله ( لأرفعنك )** أى لأذهب بك أشكوك ، يقال رفعه إلى الحاكم إذا أحضره للشكوى .

**قوله ( إني محتاج وعلى عيال )** أى نفقة عيال أو « على » بمعنى لى ، وفي رواية أبي المتوكل « فقال إنما أخذته لأهل بيت فقراء من الجن » وفي رواية الإسماعيلي « ولا أعود » .

**قوله ( ولي حاجة )** في رواية الكشميني « وبى حاجة » .

**قوله ( فرصدته )** أى رقبته .

**قوله ( فجعل )** في رواية الكشميني والمستمل « فجاء » في الموضعين .

**قوله ( قال دعني أعلمك )** في رواية أبي المتوكل « خل عني » .

**قوله ( ينفعلك الله بها )** في رواية أبي المتوكل « إذا قلتهن لم يقربك ذكر ولا أنثى من الجن » وفي رواية ابن الضريس من هذا الوجه « لا يقربك من الجن ذكر ولا أنثى صغير ولا كبير » .  
**قوله ( قلت ما هن )** في رواية الكشميني « ما هو » أى الكلام ، وفي رواية أبي المتوكل « قلت وما هؤلاء الكلمات » .

**قوله ( إذا أويت إلى فراشك )** في رواية أبي المتوكل « عند كل صباح ومساء » .  
**قوله ( آية الكرسي )** ( الله لا إله إلا هو الحى القيوم ) حتى تختم الآية ) في رواية النسائي والإسماعيلي « الله لا إله إلا هو الحى القيوم من أولها حتى تختمها » وفي رواية ابن الضريس من طريق أبي المتوكل « الله لا إله إلا هو الحى القيوم » وفي حديث معاذ بن جبل من الزيادة « وخاتمة سورة البقرة : آمن الرسول إلى آخرها » وقال في أول الحديث « ضم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تمر الصدقة فكنت أجده فيه كل يوم نقصاناً فشكوت ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لى : هو عمل الشيطان فارصده ، فرصدته فأقبل في صورة فيل ، فلما انتهى إلى الباب دخل من خلل الباب في غير صورته فدنا من التمر فجعل يلتقمه ، فشددت على ثيابي فتوسطته » وفي رواية الروياني « فأخذته فالتفت يدي على وسطه فقلت : يا عدو الله وثبت إلى تمر الصدقة فأخذته وكانوا أحق به منك ، لأرفعنك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيفضحك » وفي رواية الروياني « ما أدخلك بيتي تأكل التمر ؟ قال أنا شيخ كبير فقير ذو عيال ، وما أتيتك إلا من نصيبين ، ولو أصبت شيئاً دونه ما أتيتك ، ولقد كنا في مدينتكم هذه حتى بعث صاحبكم فلما نزلت عليه آيتان تفرقنا منها ، فإن خليت سبيلي علمتكمهما . قلت نعم ، قال : آية الكرسي وآخر سورة البقرة من قوله آمن الرسول إلى آخرها » .

**قوله ( لن يزال عليك )** في رواية الكشميني « لم يزل » ووقع عكس ذلك في فضائل القرآن ، والأول هو الذى وقع في صفة إبليس وهو رواية النسائي ، والإسماعيلي .  
**قوله ( من الله حافظ )** أى من عند الله أو من جهة أمر الله أو من بأس الله ونقمته .  
**قوله ( ولا يقربك )** بفتح الراء وضم الموحدة .

**قوله ( وكانوا )** أى الصحابة ( أحرص شيء على الخير ) فيه التفات ، إذ السياق يقتضى أن يقول : وكنا أحرص شيء على الخير ، ويحتمل أن يكون هذا الكلام مدرجاً من كلام بعض رواة ، وعلى كل حال فهو مسوق للاعتذار عن تخلية سبيله بعد المرة الثالثة حرصاً على تعليم ما ينفع .

**قوله ( صدقك وهو كذوب )** في حديث معاذ بن جبل « صدق الخبيث وهو كذوب » وفي رواية أبي المتوكل « أو ما علمت أنه كذلك » .  
**قوله ( مذ ثلاث )** في رواية الكشميني « منذ ثلاث » .

**قوله ( ذاك شيطان )** كذا للجميع أى شيطان من الشياطين ، ووقع في فضائل القرآن « ذاك الشيطان » واللام فيه للعهد الذهبى ، وقد وقع أيضاً لأبى بن كعب عند النسائي وأبى أيوب الأنصارى عند الترمذى وأبى أسيد الأنصارى عند الطبرانى وزيد بن ثابت عند ابن أبى الدنيا قصص في ذلك إلا أنه ليس فيها ما يشبه

قصة أبي هريرة إلا قصة معاذ بن جبل التي ذكرتها ، وهو محمول على التعدد ، ففي حديث أبي بن كعب أنه « كان له جرن فيه تمر وأنه كان يتعاهده ، فوجده ينقص ، فإذا هو بدابة شبه الغلام المحتلم ، فقلت له أجنى أم إنسى ؟ قال بل جنى » وفيه أنه قال له « بلغنا أنك تحب الصدقة وأحببنا أن نصيب من طعامك ، قال فما الذي يجبرنا منكم ؟ قال هذه الآية آية الكرسي ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : صدق الخبيث » وفي حديث أبي أيوب « أنه كانت له سهوة - أي بفتح المهمله وسكون الهاء وهي الصفة - فيها تمر ، وكانت الغول تجيء فتأخذ منه ، فشكى ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إذا رأيتها فقل بسم الله أجبي رسول الله ، فأخذها فحلفت أن لا تعود ، فذكر ذلك ثلاثاً فقالت إني ذاكرة لك شيئاً آية الكرسي أقرأها في بيتك فلا يقربك شيطان ولا غيره » الحديث ، وفي حديث أبي أسيد الساعدي أنه لما قطع تمر حائطه جعلها في غرفة ، وكانت الغول تخالفه فتسرق تمره وتفسده عليه فذكر نحو حديث أبي أيوب سواء وقال في آخره « وأدلك على آية تقرأها في بيتك فلا يخالف إلى أهلك ، وتقرأها على إنائك فلا يكشف غطاؤه وهي آية الكرسي ، ثم حلت إسمها فضرطت » الحديث . وفي حديث زيد بن ثابت أنه « خرج إلى حائطه فسمع جلبة فقال : ما هذا ؟ قال : رجل من الجن ، أصابتنا السنة ، فأردت أن أصيب من ثماركم . قال له : فما الذي يعيذنا منكم ؟ قال آية الكرسي » .

**قوله ( وهو كذوب )** من التميم البليغ الغاية في الحسن لأنه أثبت له الصدق فأوهم له صفة المدح ، ثم استترك ذلك بصفة المبالغة في الذم بقوله « وهو كذوب » وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الشيطان قد يعلم ما ينتفع به المؤمن ، وأن الحكمة قد يتلقاها الفاجر فلا ينتفع بها وتؤخذ عنه فينتفع بها ، وأن الشخص قد يعلم الشيء ولا يعمل به وأن الكافر قد يصدق ببعض ما يصدق به المؤمن ولا يكون بذلك مؤمناً ، وبأن الكذاب قد يصدق ، وبأن الشيطان من شأنه أن يكذب ، وأنه قد يتصور ببعض الصور فتمكن رؤيته ، وأن قوله تعالى ﴿ إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم ﴾ مخصوص بما إذا كان على صورته التي خلق عليها ، وأن من أقيم في حفظ شيء سمي وكيلاً ، وأن الجن يأكلون من طعام الإنس ، وأنهم يظهرون للإنس لكن بالشرط المذكور ، وأنهم يتكلمون بكلام الإنس ، وأنهم يسرقون ويخدعون ، وفيه فضل آية الكرسي وفضل آخر سورة البقرة ، وأن الجن يصيبون من الطعام الذي لا يذكر اسم الله عليه . وفيه أن السارق لا يقطع في المجاعة ، ويحتمل أن يكون القدر المسروق لم يبلغ النصاب ولذلك جاز للصحابي العفو عنه قبل تبليغه إلى الشارع . وفيه قبول العذر والستر على من يظن به الصدق . وفيه اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على المغيبات . ووقع في حديث معاذ بن جبل أن جبريل عليه السلام جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأعلمه بذلك . وفيه جواز جمع زكاة الفطر قبل ليلة الفطر وتوكيل البعض لحفظها وتفرقتها .

**باب إذا باع الوكيل شيئاً فأسدأ فبيعه مردوداً**

٢٢٤٦ - حدثني إسحق قال أنا يحيى بن صالح قال نا معاوية - هو ابن سلام - عن يحيى قال : سمعت عتبة بن عبد الغافر أنه سمع أباسعيد الخدري قال : جاء بلال إلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه بتمر برني ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « من أين هذا ؟ » قال بلال : كان عندي تمر

رديء، فبعت منه صاعين بصاع لنطعم النبي صلى الله عليه . فقال النبي صلى الله عليه عند ذلك : «أوه أوه، عين الربا، عين الربا، لا تفعل، ولكن إذا أردت أن تشتري فبع التمر ببيع آخر ثم اشتر به» .

**قوله ( باب إذا باع الوكيل شيئاً فاسداً فبيعه مردود )** أورد فيه حديث أبي سعيد « جاء بلال إلى النبي صلى الله عليه وسلم بتمر برني » الحديث . وليس فيه تصريح بالرد بل فيه إشعار به ، ولعله أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه : فعند مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد في نحو هذه القصة فقال « هذا الربا فرده » وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في « باب من أراد شراء تمر بتمر خير منه » من كتاب البيوع ، وفيه قول ابن عبد البر : إن القصة وقعت مرتين مرة لم يقع فيه الأمر بالرد وكان ذلك قبل العلم بتحريم الربا ، ومرة وقع فيها الأمر بالرد وذلك بعد تحريم الربا والعلم به . ويدل على التعدد أن الذي تولى ذلك في إحدى القصتين سواد بن غزية عامل خيبر ، وفي الأخرى بلال . وعند الطبري من طريق سعيد بن المسيب عن بلال قال « كان عندي تمر دون ، فابتعت منه تمرأ أجود منه » الحديث وفيه « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هذا الربا بعينه ، انطلق فرده على صاحبه وخذ تمرك وبعه بخنطة أو شعير ثم اشتر به من هذا التمر ثم جثني به » .

**قوله ( حدثنا إسحاق )** هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم ، وجزم أبو علي الجبائي بأنه ابن منصور ، واحتج بأن مسلماً أخرج هذا الحديث بعينه عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن صالح بهذا الإسناد ، ولكن ليس ذلك بلازم . ويؤيد كونه ابن راهويه تغاير السياقين متناً وإسناداً ، فهنا قال إسحاق أخبرنا يحيى بن صالح وعند مسلم « حدثنا يحيى » ومن عادة إسحاق بن راهويه التعبير عن مشايخه بالإخبار لا التحديث . ووقع هنا « عن يحيى » وعند مسلم « أنبأنا يحيى وهو ابن أبي كثير » ، وكذلك وقعت المغايرة في سياق المتن في عدة أماكن ، ويحتمل أن يكون أحدهما ذكره عن إسحاق بن منصور بالمعنى .

**قوله ( جاء بلال إلى النبي صلى الله عليه وسلم بتمر برني )** بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها نون ثم تحتانية مشددة ضرب من التمر معروف ، قيل له ذلك لأن كل ثمرة تشبه البرنية . وقد وقع عند أحمد مرفوعاً « خير تمراتكم البرني ، يذهب الداء ولا داء فيه » .

**قوله ( كان عندي )** في رواية الكشميني « عندنا » .

**قوله ( رديء )** بالهمزة وزن عظيم .

**قوله ( لنطعم النبي صلى الله عليه وسلم )** بالنون المضمومة ، ولغير أبي ذر بالتحتانية المفتوحة والعين مفتوحة أيضاً ، وفي رواية مسلم « لمطعم النبي صلى الله عليه وسلم » بالميم .

**قوله ( أوه أوه ، عين الربا عين الربا )** كذا فيه بالتكرار مرتين ، ووقع في مسلم مرة واحدة ، ومراده بعين الربا نفسه ، وقوله « أوه » كلمة تقال عند التوجع وهي مشددة الواو مفتوحة ، وقد تكسر والهاء ساكنة ، وربما حذفوها ، ويقال بسكون الواو وكسر الهاء ، وحكى بعضهم مد الهمزة بدل التشديد ، قال ابن التين إنما تأوه ليكون أبلغ في الزجر ، وقاله إما للتألم من هذا الفعل وإما من سوء الفهم .

**قوله ( فبع التمر ببيع آخر ثم اشتر به )** في رواية مسلم « ولكن إذا أردت أن تشتري التمر فبعه ببيع آخر ثم اشتره » وبينهما مغايرة . لأن التمر في رواية الباب المراد به التمر الرديء والضمير في به يعود إلى التمر أى بالتمر الرديء والمفعول محذوف أى اشتر به تمرأ جيداً ، وأما رواية مسلم فالمراد بالتمر الجيد ، والضمير في قوله « ثم اشتره » للجيد . وفي الحديث البحث عما يستريب به الشخص حتى ينكشف حاله . وفيه النص على تحريم ربا الفضل . واهتمام الإمام بأمر الدين وتعليمه لمن لا يعلمه ، وإرشاده إلى التوصل إلى المباحات وغيرها ، واهتمام التابع بأمر متبوعه ، وانتقاء الجيد له من أنواع المطعومات وغيرها . وفيه أن صفقة الربا لا تصح ، وقد تقدم ذلك مبسوطاً في موضعه .

### باب الوكالة في الوقف ونفقته ، وأن يطعم صديقاً له ويأكل بالمعروف

[٢٣١٣] ٢٢٤٧- ناقتيبة بن سعيد قال نا سفيان عن عمرو ، قال في صدقة عمر : ليس على الولي جناح أن يأكل ويؤكل صديقاً غير متأثل مالا . وكان ابن عمر هو يلي صدقة عمر ، يهدي للناس من أهل مكة كان ينزل عليهم .

[الحديث ٢٣١٣- أطرافه في: ٢٧٣٧، ٢٧٦٤، ٢٧٧٢، ٢٧٧٣، ٢٧٧٧].

**قوله ( باب الوكالة في الوقف ونفقته وأن يطعم صديقاً له ويأكل بالمعروف )** ذكر فيه قصة عمر في وقفه مختصرة غير موصولة .

**قوله ( عن عمرو )** هو ابن دينار المكي .

**قوله ( في صدقة عمر )** أى في روايته لها عن ابن عمر كما جزم بذلك المزى في « الأطراف » ويوضحه رواية الإسماعيلي من طريق ابن أبي عمر عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر .  
**قوله ( غير متأثل )** بمثابة ثم مثله أى غير جامع ، وإنما كان ابن عمر يهدي منه أخذاً بالشرط المذكور وهو أن يطعم صديقه ، ويحتمل أن يكون إنما يطعمهم من نصيبه الذي جعل له أن يأكل منه بالمعروف فكان يوفره ليهدي لأصحابه منه .

**قوله ( فكان ابن عمر )** هو موصول بالإسناد المذكور كما هو بين في رواية الإسماعيلي ، قال الكرمانى : قوله « في صدقة عمر » صدقة بالتثنية وعمر فاعل ، قال : وهو بصورة الإرسال لأنه يعنى - عمرو بن دينار - لم يذكر عمر ، قال : وفي بعض الروايات بالإضافة أى قال عمرو بن دينار في وقف عمر ذلك ، قال « وفي بعض الروايات عمرو بالواو . قلت : هذه الأخيرة غلط ، وقوله صدقة بالتثنية غلط محض ، وصدقة عمر بالإضافة هى التى عند جميع رواة هذا الحديث في البخارى ، ومعنى هذا الكلام أن سفيان بن عيينة روى عن عمرو بن دينار أنه حكى عن صدقة عمر ما ذكره واستند في ذلك إلى صنيع ابن عمر ، فكأنه حمل ما ذكره مما فهمه من فعل ابن عمر فيكون الخير موصولاً بهذا التقرير ، وبهذا ترجم المزى في مسند ابن عمر عمرو ابن دينار عن ابن عمر ثم ساق هذا الحديث بهذا السند .

قوله ( لناس ) بين الإسماعيلي أنهم آل عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العاص ، قال المهلب : أخذ عمر شرط وقفه من كتاب الله حيث قال في ولي اليتيم ﴿ ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ﴾ والمعروف ما يتعارفه الناس بينهم .

### باب الوكالة في الحدود

٢٢٤٨- نا أبو الوليد قال نا الليث عن ابن شهاب عن عبيد الله عن زيد بن خالد وأبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها » . [٢٣١٤] [٢٣١٥]

[الحديث ٢٣١٤- أطرافه في: ٢٦٤٩، ٢٦٩٦، ٢٧٢٥، ٦٦٣٤، ٦٨٢٨، ٦٨٣١، ٦٨٣٦، ٦٨٤٣، ٦٨٦٠،

٧١٩٤، ٧٢٥٩، ٧٢٧٩].

[الحديث ٢٣١٥- أطرافه في: ٢٦٩٥، ٢٧٢٤، ٦٦٣٣، ٦٨٢٧، ٦٨٣٣، ٦٨٣٥، ٦٨٤٢، ٦٨٥٩، ٧١٩٣،

٧٢٥٨، ٧٢٦٠، ٧٢٧٨].

٢٢٤٩- نا ابن سلام قال أنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عقبة ابن الحارث قال: جيء بالنعمان -أو ابن النعمان- شارباً، فأمر رسول الله صلى الله عليه في البيت أن يضربوا، قال: فكنت أنا فيمن ضربته، فضربناه بالنعال والجريد . [٢٣١٦]

[الحديث ٢٣١٦- طرفاه في: ٦٧٧٤، ٦٧٧٥].

قوله ( باب الوكالة في الحدود ) أورد فيه طرفاً من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف مقتصرأ منها على قوله « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » وهذا القدر هو المحتاج إليه في هذه الترجمة ، وسيأتى هذا الحديث بتمامه والكلام عليه في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى .  
قوله ( جيء بالنعمان ) بالتصغير .

قوله ( أو ابن النعمان ) هو شك من الراوى ، ووقع عند الإسماعيلي في رواية « جيء بنعمان أو نعيمان » فشك هل هو بالتكبير أو التصغير ، ويأتى مثلها للكشيميني في كتاب الحدود . وفي رواية للإسماعيلي « جئت بالنعمان » بغير شك ، ويستفاد منه تسمية الذى أحضر النعمان وأنه النعمان بغير شك ، وقد وقع عند الزبير ابن بكار في النسب من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه قال « كان بالمدينة رجل يقال له النعمان يصيب الشراب » فذكر الحديث نحوه ، وروى ابن منده من حديث مروان بن قيس السلمى من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن النبي صلى الله عليه وسلم مر برجل سكران يقال له نعيمان فأمر به فضرب » الحديث ، وهو النعمان بن عمرو بن رفاعة بن الحارث بن سواد بن مالك بن غنم بن مالك بن النجار الأنصارى ممن شهد بدرأ وكان مزاحاً .

قوله ( شارباً ) سيأتى في الحدود من وجه آخر « وهو سكران » وزاد فيه « فشق عليه » وسيأتى بقية

الكلام عليه هناك . وشاهد الترجمة منه قوله فيه « فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان في البيت أن يضربوه » فإن الإمام لما لم يتول إقامة الحد بنفسه وولاه غيره كان ذلك بمنزلة توكيله لهم في إقامته ، ويؤخذ منه أن حد الخمر لا يستأنى به الإفاقة كحد الحامل لتضع الحمل .

ب

### الوكالة في البدن وتعاهداتها

[٢٣١٧] ٢٢٥٠ - نا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته قالت عائشة : أنا فلتت فلاتد هدي رسول الله صلى الله عليه بيدي ، ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه بيديه ، ثم بعث بها مع أبي ، فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه شيء أحله الله له حتى نحر الهدى .

ب

إذا قال الرجل لوكيله : ضعه حيث أراك الله ، وقال الوكيل : قد سمعت ما قلت .

[٢٣١٨] ٢٢٥١ - نا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك عن إسحق بن عبد الله أنه سمع أنس ابن مالك يقول : « كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالاً ، وكان أحب أمواله إليه بيرحاء وكانت مستقبله المسجد ، وكان رسول الله صلى الله عليه يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب . فلما نزلت : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ قام أبو طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، إن الله يقول في كتابه : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ وإن أحب أموالي إلي بيرحاء ، وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله ، فضعها يا رسول الله حيث شئت . فقال : « بخ ، ذلك مال رائج ، ذلك مال رائج . قد سمعت ما قلت فيها ، وأرى أن تجعلها في الأقربين » . قال : أفعل يا رسول الله ، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه .

تابعه إسماعيل عن مالك . وقال روح عن مالك : « رابع » .

قوله ( باب إذا قال الرجل لوكيله ضعه حيث أراك الله ، وقال الوكيل قد سمعت ما قلت ) أى فوضعه حيث أراد جاز . فيه حديث أنس في قصة صدقة أبي طلحة عند نزول قوله تعالى ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ وشاهد الترجمة منه قول أبي طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم « إنها صدقة لله أرجو برها

وذخرها عند الله ، فضعها يا رسول الله حيث شئت » فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه ذلك ، وإن كان ما وضعها بنفسه بل أمره أن يضعها في الأقربين ، لكن الحجة فيه تقريره صلى الله عليه وسلم على ذلك . ويؤخذ منه أن الوكالة لا تتم إلا بالقبول لأن أبا طلحة قال « ضعها حيث أراك الله » فرد عليه ذلك وقال « أرى أن تجعلها في الأقربين » .

**قوله ( أفعل يا رسول الله )** مضبوط في الطرق كلها بهمزة قطع على أنه فعل مستقبل ، وحكى الداودي فيه صيغة الأمر ، أي افعل ذلك أنت يا رسول الله ، وتعبه ابن التين بأنه لم تثبت به الرواية وأن السياق ياباه .

**قوله ( تابعه إسماعيل عن مالك )** يأتي موصولاً في تفسير آل عمران .

**قوله ( وقال روح عن مالك رابع )** يعني أن روح بن عبادة وافق في الرواية عن مالك في الإسناد والمتن ، إلا في هذه اللفظة . وروايته المذكورة أخرجها الإمام أحمد عنه ، وقد تقدم بيان الاختلاف في هذه اللفظة في « باب الزكاة على الأقارب » من كتاب الزكاة ، وتقدم هناك ضبط بيرحاء ، ويأتي شرح الحديث في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى .

### باب وكالة الأمين في الخزانة ونحوها

٢٢٥٢ - حدثنا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه قال : « الخازن الأمين الذي يُنفق - وربما قال : الذي يعطي - ما أمر به كاملاً موفراً طيب نفسه إلى الذي أمر به أحد المتصدقين » . [٢٣١٩]

**قوله ( باب وكالة الأمين في الخزانة ونحوها )** أورده فيه حديث أبي موسى في الخازن الأمين ، وقد سبق مبسوطاً في كتاب الزكاة ، وذكر له طريقاً أخرى في أول الإجازة كما تقدم .

**( خاتمة ) :** اشتمل كتاب الوكالة على ستة وعشرين حديثاً ، المعلق منها ستة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنا عشر حديثاً والبقية خالصة ، وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث عبد الرحمن بن عوف في قتل أمية بن خلف ، وحديث كعب بن مالك في الشاة المذبوحة ، وحديث وفد هوازن من طريقه ، وحديث أبي هريرة في حفظ زكاة رمضان ، وحديث عقبة بن الحارث في قصة النعمان . وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم ستة آثار . والله أعلم .

### تم الجزء الرابع

ويليه إن شاء الله الجزء الخامس ، وأوله ( كتاب الحرث والمزراعة )



# فهرس

## الجزء الرابع من فتح الباري

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
أبواب المحصر وجزاء الصيد		إذا لم يجد الإزار فليلبس السراويل	٦٩
إذا أحصر المعتمر	٦	لبس السلاح للمحرم	٧٠
الإحصار في الحج	١١	دخول الحرم ومكة بغير إحرام	٧٠
النحر قبل الخلق في المحصر	١٣	إذا أحرم جاهلاً وعليه قميص	٧٥
من قال ليس على المحصر بدل	١٤	المحرم يموت بعرفة	٧٦
قول الله تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه﴾	١٦	سنة المحرم إذا مات	٧٧
﴿أو صدقة﴾ وهي إطعام ستة مساكين	٢٠	الحج والتذور عن الميت، والرجل يحج عن المرأة	٧٧
الإطعام في الفدية نصف صاع	٢١	الحج عمن لا يستطيع الثبوت على الراحلة	٧٩
النسك شاة	٢٣	حج المرأة عن الرجل	٨٠
قول الله: ﴿فلا رفث﴾	٢٥	حج الصبيان	٨٤
قول الله تعالى: ﴿ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾	٢٥	حج النساء	٨٦
		من نذر المشي إلى الكعبة	٩٣
كتاب جزاء الصيد		كتاب فضائل المدينة	
جزاء الصيد ونحوه	٢٦	حرم المدينة	٩٧
إذا صاد الحلال فأهدى للمحرم الصيد أكله	٢٧	فضل المدينة وأنها تنفي الناس	١٠٤
إذا رأى المحرمون صيداً فضحكوا ففطن الحلال	٣٢	المدينة طابة	١٠٦
لا يعين المحرم الحلال في قتل الصيد	٣٣	لايتي المدينة	١٠٧
لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال	٣٥	من رغب عن المدينة	١٠٧
إذا أهدى للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل	٣٨	الإيمان يأرز إلى المدينة	١١١
ما يقتل المحرم من الدواب	٤٢	إثم من كاد أهل المدينة	١١٢
لا يعضد شجر الحرم	٥٠	أطام المدينة	١١٣
لا ينفر صيد الحرم	٥٥	لا يدخل الدجال المدينة	١١٣
لا يحل القتال بمكة	٥٦	المدينة تنفي الخبث	١١٥
الحجامة للمحرم	٦٠	كراهية النبي صلى الله عليه أن تعرى المدينة	١١٨
تزويج المحرم	٦٢	باب	١١٩
ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة	٦٣	كتاب الصوم	
الاغتسال للمحرم	٦٦	وجوب صوم رمضان	١٢٣
لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد نعلين	٦٩	فضل الصوم	١٢٥
		الصوم كفارة	١٣٢

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الريان للصائمين .....	١٣٣	هل يقول رمضان أو شهر رمضان، ومن رأى	١٣٥
كله واسعاً .....	١٣٥	من صام رمضان إيماناً واحتساباً ونية .....	١٣٨
أجود ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكون في رمضان	١٣٩	من لم يدع قول الزور والعمل به في الصوم ...	١٣٩
هل يقول إني صائم إذا شئت .....	١٤١	هل يقول إني صائم إذا شئت .....	١٤١
الصوم لمن خاف على نفسه العزبة .....	١٤٢	قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا رأيتم الهلال	١٤٣
فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا» .....	١٤٣	شهرًا عيد لا ينقصان .....	١٤٨
قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تكتب ولا	١٥١	نحسب» .....	١٥١
لا يتقدم رمضان بصوم يوم أو يومين .....	١٥٢	قول الله: «أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى	١٥٤
نسائكم» .....	١٥٤	قول الله: «وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم	١٥٧
الخيوط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر» ..	١٥٧	قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يمنعكم من	١٦٢
سحوركم أذان بلال» .....	١٦٢	تعجيل السحور .....	١٦٣
قدر كم بين السحور وصلاة الفجر .....	١٦٤	بركة السحور من غير إيجاب .....	١٦٥
إذا نوى بالنهار صوماً .....	١٦٧	الصائم يصبح جنباً .....	١٦٩
المباشرة للصائم .....	١٧٦	القبلة للصائم .....	١٨٠
اغتسال الصائم .....	١٨١	الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً .....	١٨٣
سواك الرطب واليابس للصائم .....	١٨٧	قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا توضأ فليستنشق	١٨٩
بمنخره الماء» .....	١٨٩	إذا جامع في رمضان .....	١٩٠
إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق	١٩٣	عليه فليكفر .....	١٩٣
المجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا	٢٠٤	كانوا محاربين .....	٢٠٤
الحجامة والقيء للصائم .....	٢٠٥	الصوم في السفر والإفطار .....	٢١١
إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر .....	٢١٣	باب .....	٢١٥
قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس من البر الصوم في السفر» .....	٢١٦	لم يعب أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه بعضهم	٢١٩
بعضاً في الصوم والإفطار .....	٢٢٠	من أفطر في السفر ليراه الناس .....	٢٢١
«وعلى الذين يطيقونه فدية» .....	٢٢٢	متى يقضي قضاء رمضان .....	٢٢٥
الحائض تترك الصوم والصلاة .....	٢٢٦	من مات وعليه صوم .....	٢٣١
متى يحل فطر الصائم .....	٢٣٣	يفطر بما تيسر بالماء وغيره .....	٢٣٤
تعجيل الإفطار .....	٢٣٥	إذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس .....	٢٣٦
صوم الصبيان .....	٢٣٨	الوصال، ومن قال ليس في الليل صيام .....	٢٤٢
التنكيل لمن أكثر الوصال .....	٢٤٥	الوصال إلى السحر .....	٢٤٦
من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع، ولم ير	٢٥١	عليه قضاء إذا كان أوفق له .....	٢٥٣
صوم شعبان .....	٢٥٥	حق الضيف في الصوم .....	٢٥٦
حق الجسم في الصوم .....	٢٥٩	صوم الدهر .....	٢٦٠
حق الأهل في الصوم .....	٢٦٣	صوم يوم وإفطار يوم .....	٢٦٤
صوم داود .....	٢٦٦	صيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس	٢٦٦
عشرة .....	٢٦٦		

الموضوع	الصفحة
هل يدراً المعتكف عن نفسه .....	٣٣١
من خرج من اعتكافه عند الصبح .....	٣٣١
الاعتكاف في شوال .....	٣٣٢
من لم ير عليه إذا اعتكف صوماً .....	٣٣٣
إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم .....	٣٣٣
الاعتكاف في العشر الأوسط من رمضان .....	٣٣٤
من أراد أن يعتكف ثم بدله أن يخرج .....	٣٣٥
المعتكف يدخل رأسه البيت للغسل .....	٣٣٥

### كتاب البيوع

ما جاء في قول الله عز وجل: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل

الله﴾ .....	٣٣٦
الحلال بين والحرام بين، وبينهما مشبهات .....	٣٤٠
تفسير المشبهات .....	٣٤١
ما يتزهد من الشبهات .....	٣٤٤
من لم ير الوسواس ونحوها من الشبهات .....	٣٤٥
﴿وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها﴾ .....	٣٤٧
من لم يبال من حيث كسب المال .....	٣٤٧
التجارة في البر .....	٣٤٨
الخروج في التجارة .....	٣٤٩
التجارة في البحر .....	٣٥٠
﴿وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها﴾ .....	٣٥١
قوله: ﴿أنفقوا من طيبات ما كسبتم﴾ .....	٣٥٢
من أحب البسط في الرزق .....	٣٥٣
شراء النبي صلى الله عليه بالنسيئة .....	٣٥٤
كسب الرجل وعمله بيده .....	٣٥٥
السهولة والسماحة في الشراء والبيع، ومن	
طلب حقاً فليطلبه في عفاف .....	٣٥٩
من أنظر موسراً .....	٣٦٠
من أنظر معسراً .....	٣٦١
إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا .....	٣٦٢
بيع الخلط من التمر .....	٣٦٤
ما قيل في اللحام والجزار .....	٣٦٥
ما يحق الكذب والكتمان في البيع .....	٣٦٦

الموضوع	الصفحة
من زار قوماً فلم يفطر عندهم .....	٢٦٨
الصوم من آخر الشهر .....	٢٧٠
صوم يوم الجمعة .....	٢٧٣
هل يخص شيئاً من الأيام .....	٢٧٧
صوم يوم عرفة .....	٢٧٨
صوم يوم الفطر .....	٢٨٠
الصوم يوم النحر .....	٢٨٢
صيام أيام التشريق .....	٢٨٤
صوم يوم عاشوراء .....	٢٨٦

### كتاب صلاة التراويح

فضل من قام رمضان .....	٢٩٤
------------------------	-----

### باب فضل ليلة القدر

فضل ليلة القدر .....	٣٠٠
التماس ليلة القدر في السبع الأواخر .....	٣٠١
تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر فيه	
عبادة .....	٣٠٥
رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي الناس .....	٣١٤
العمل في العشر الأواخر من رمضان .....	٣١٦

### كتاب الاعتكاف

الاعتكاف في العشر الأواخر، والاعتكاف في

المساجد كلها .....	٣١٨
الحائض تترك الاعتكاف .....	٣٢٠
لا يدخل البيت إلا الحاجة .....	٣٢٠
غسل المعتكف .....	٣٢١
الاعتكاف ليلاً .....	٣٢٢
اعتكاف النساء .....	٣٢٣
الأخبية في المسجد .....	٣٢٥
هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد ..	٣٢٦
الاعتكاف وخروج النبي صلى الله عليه صبيحة	
عشرين .....	٣٢٩
اعتكاف المستحاضة .....	٣٣٠
زيارة المرأة زوجها في اعتكافه .....	٣٣٠

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا	٣٦٦	الربا أضعافاً مضاعفة﴾	٣٦٦
آكل الربا وشاهده وكتابه	٣٦٧	موكل الربا	٣٦٨
﴿يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب	٣٦٩	كل كفار أثيم﴾	٣٦٩
ما يكره من الحلف في البيع	٣٧٠	ما قيل في الصواغ	٣٧٠
ذكر القين	٣٧٢	الخياط	٣٧٢
النساج	٣٧٣	النجار	٣٧٣
شراء الخواثج لنفسه	٣٧٤	شراء الدواب والحُمُر	٣٧٥
الأسواق التي كانت في الجاهلية، فتبايع بها	٣٧٦	الناس في الإسلام	٣٧٦
شراء الإبل الهيم أو الأجر	٣٧٦	بيع السلاح في الفتنة وغيرها	٣٧٨
في العطار وبيع المسك	٣٧٩	ذكر الحجام	٣٨٠
التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء	٣٨٠	صاحب السلعة أحق بالسوم	٣٨٢
كم يجوز الخيار	٣٨٢	إذا لم يوقت في الخيار هل يجوز البيع	٣٨٤
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا	٣٨٥	إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع	٣٩٠
إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع؟	٣٩١	إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا	٣٩٢
ما يكره من الخداع في البيع	٣٩٥	ما ذكر في الأسواق	٣٩٧
كراهية السخب في السوق	٤٠٢	الكيل على البائع والمعطي	٤٠٣
ما يستحب من الكيل	٤٠٥	بركة صاع النبي صلى الله عليه ومدهم	٤٠٦
ما يذكر في بيع الطعام والحكرة	٤٠٧	بيع الطعام قبل أن يقبض وبيع ما ليس عندك	٤٠٩
من رأى إذا اشترى طعاماً جزافاً أن لا يبيعه حتى	٤١١	يؤويه إلى رحله، والأدب في ذلك	٤١١
إذا اشترى متاعاً أو دابة فوضعها عند البائع أو	٤١٢	مات قبل أن يقبض	٤١٢
لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه	٤١٣	حتى يأذن له أو يترك	٤١٣
بيع المزايدة	٤١٥	النجش	٤١٦
بيع الغرر، وحبل الحبله	٤١٨	بيع الملامسة	٤٢٠
بيع المتابذة	٤٢٠	النهي للبائع أن لا يحفل بالإبل والغنم والبقر	٤٢٢
وكل محفلة	٤٢٢	إن شاء رد المصرة وفي حلبتها صاع من تمر	٤٣١
بيع العبد الزاني	٤٣٢	الشراء والبيع مع النساء	٤٣٢
هل يبيع حاضر لباد بغير أجر، وهل يعينه أو	٤٣٣	ينصحه؟	٤٣٣
من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر	٤٣٥	لا يبيع حاضر لباد بالسمسرة	٤٣٥
النهي عن تلقي الركبان وأن يبعه مردود	٤٣٧	منتهى التلقي	٤٣٩
إذا اشترط في البيع شروطاً لا تحل	٤٤٠	بيع التمر بالتمر	٤٤٠
بيع الزبيب بالزبيب، والطعام بالطعام	٤٤١	بيع الشعير بالشعير	٤٤١
بيع الذهب بالذهب	٤٤٣	بيع الفضة بالفضة	٤٤٤
بيع الدينار بالدينار نساءً	٤٤٥	بيع الورق بالذهب نسيئة	٤٤٧
بيع الذهب بالورق يدأ بيد	٤٤٨	بيع المزابنة	٤٤٨
بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة	٤٥٢	تفسير العرايا	٤٥٦

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها	٤٦٠	كتاب السلم في كيل معلوم	
بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها	٤٦٤	السلم في كيل معلوم	٥٠٠
إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع	٤٦٥	السلم في وزن معلوم	٥٠١
شراء الطعام إلى أجل	٤٦٦	السلم إلى من ليس عنده أصل	٥٠٢
إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه	٤٦٧	السلم في النخل	٥٠٥
قبض من باع نخلاً قد أبرت، أو أرضاً، مزروعة أو بإجارة	٤٦٩	الكفيل في السلم	٥٠٦
بيع الزرع بالطعام كيلاً	٤٧١	الرهن في السلم	٥٠٦
بيع النخل بأصله	٤٧١	السلم إلى أجل معلوم	٥٠٦
بيع المخاضرة	٤٧٢	السلم إلى أن تنتج الناقة	٥٠٨
بيع الجمار وأكله	٤٧٣		
من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والإجارة	٤٧٣	باب الشفعة	
بيع الشريك من شريكه	٤٧٦	الشفعة ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة	٥٠٩
بيع الأرض والدور والعروض مشاعاً غير مقسوم	٤٧٦	عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع	٥١٠
إذا اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه فرضي	٤٧٧	أي الجوار أقرب	٥١٢
الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب	٤٧٨		
شراء المملوك من الحربي وهبته وعتقه	٤٧٩	في الإجازات	
جلود الميتة قبل أن تدبغ	٤٨٢	استئجار الرجل الصالح	٥١٤
قتل الخنزير	٤٨٣	رعي الغنم على قراريط	٥١٦
لا يذاب شحم الميتة ولا يباع ودكه	٤٨٣	استئجار المشركين عند الضرورة أو إذا لم يوجد أهل الإسلام	٥١٧
بيع التصاوير التي ليس فيها روح وما يكره من ذلك	٤٨٥	إذا استأجر أجيراً ليعمل له بعد ثلاثة أيام	٥١٨
تحريم التجارة في الخمر	٤٨٧	الأجير في الغزو	٥١٨
إثم من باع حراً	٤٨٧	إذا استأجر أجيراً فبين له الأجل ولم يبين العمل	٥١٩
أمر النبي صلى الله عليه اليهود ببيع أراضيهم حين أجلاهم	٤٨٨	إذا استأجر أجيراً على أن يقيم حائطاً يريد أن ينقض جاز	٥٢٠
بيع العبيد والحيوان بالحيوان نسيئة	٤٨٩	الإجارة إلى نصف النهار	٥٢١
بيع الرقيق	٤٩٠	الإجارة إلى صلاة العصر	٥٢٢
بيع المدبر	٤٩١	إثم من منع أجر الأجير	٥٢٣
هل يسافر بالجارية قبل أن يستبرئها؟	٤٩٣	الإجارة من العصر إلى الليل	٥٢٣
بيع الميتة والأصنام	٤٩٥	من استأجر أجيراً فترك أجره فعمل به المستأجر فزاد	٥٢٥
ثمن الكلب	٤٩٧	من أجر نفسه ليحمل على ظهره ثم تصدق به،	

الموضوع	الصفحة
وأجر الحمال .....	٥٢٦
أجر السمسة .....	٥٢٧
هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب .....	٥٢٨
ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب .....	٥٢٩
ضريبة العبد، وتعاهد ضرائب الإمام .....	٥٣٥
خراج الحجام .....	٥٣٦
من كلم موالي العبد أن يخففوا عنه من خراجه .	٥٣٧
كسب البغي والإماء .....	٥٣٨
عصب الفحل .....	٥٣٩
إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما .....	٥٤٠
<b>باب الحوالة</b>	
الحوالة ، وهل يرجع في الحوالة .....	٥٤٢
إن أحال دين الميت على رجل جاز وإذا أحال على مليء فليس له ردٌ .....	٥٤٥
<b>باب الكفالة</b>	
الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها ..	٥٤٨
والذين عاقدت أيمانكم فأتوهم نصيبهم» ..	٥٥١
من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع ....	٥٥٤
جوار أبي بكر في عهد النبي صلى الله عليه وعقده .....	٥٥٥

# فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

برواية أبي ذر الهروي  
عن مشايخه الثلاثة السرخسي والمستملي والكشميني

للإمام الحافظ  
أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني  
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

## الجزء الخامس

تقديم وتحقيق وتعليق  
عبد القادر شيبه الحمد  
عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا  
بالجامعة الإسلامية سابقاً  
والمدرس بالمسجد النبوي الشريف

طبع على نفقة  
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود  
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام  
حفظه الله في موازين حسناته وأمنه بعونه

ح) عبدالقادر شيبه الحمد، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي

فتح الباري شرح صحيح البخاري / تحقيق عبدالقادر شيبه الحمد - الرياض .

٤٩٢ ص، ٢٨×٢١ سم

ردمك : ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

١-٧٩٥-٢٠-٩٩٦٠ (ج ٥)

٢- الحديث - شرح

١- الحديث الصحيح

ب- العنوان

أ- شيبه الحمد، عبدالقادر (محقق)

٢١ / ٣٣٨٩

ديوي ٢٣٥,١

ردمك : ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع : ٢١ / ٣٣٨٩

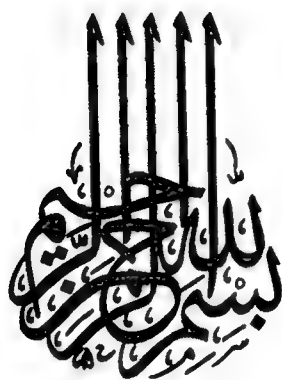
١-٧٩٥-٢٠-٩٩٦٠ (ج ٥)

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ / ٢٠٠١م







# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب في الحرث

### باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه

وقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾ (٦٣) أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ﴿٦٤﴾ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴿٦٥﴾ .

[٢٣٢٠] ٢٢٥٣- نا قتيبة بن سعيد قال نا أبو عوانة وني عبد الرحمن بن المبارك قال نا أبو عوانة عن قتادة عن أنس بن مالك قال: قال النبي صلى الله عليه: «ما من مسلم يغرس غرساً، أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة». وقال لنا مسلم: نا أبان نا قتادة قال نا أنس عن النبي صلى الله عليه.

[الحديث ٢٣٢٠ - طرفه في: ٦٠١].

قوله: ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب المزارعة - باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه ، وقول الله تعالى ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾ الآية ) كذا للنسفي والكشميني ، إلا أنها أخرا البسملة ، وزاد النسفي « باب ما جاء في الحرث والمزارعة وفضل الزرع الخ » وعليه شرح ابن بطال ، ومثله للأصيلي وكريمة إلا أنها حذفوا لفظ « كتاب المزارعة » وللمستملى « كتاب الحرث » وقدم الحموي البسملة وقال « في الحرث » بدل كتاب الحرث . ولا شك أن الآية تدل على إباحة الزرع من جهة الامتنان به ، والحديث يدل على فضله بالقيد الذي ذكره المصنف . وقال ابن المنير : أشار البخاري إلى إباحة الزرع ، وأن من نهى عنه كما ورد عن عمر فحله ما إذا شغل الحرث عن الحرب ونحوه من الأمور المطلوبة ، وعلى ذلك يحمل حديث أبي أمامة المذكور في الباب الذي بعده . والمزارعة مفاعلة من الزرع وسيأتي القول فيها بعد أبواب .

قوله: ( حدثنا قتيبة الخ ) أخرج هذا الحديث عن شيخين حدثه به كل منهما عن أبي عوانة ، ولم أر في سياقهما اختلافاً ، وكأنه قصد أنه سمعه من كل منهما وحده فلذلك لم يجمعهما .

قوله: ( ما من مسلم ) أخرج الكافر لأنه رتب على ذلك كون ما أكل منه يكون له صدقة ، والمراد بالصدقة الثواب في الآخرة وذلك ينحصر بالمسلم ، نعم ما أكل من زرع الكافر يثاب عليه في الدنيا كما ثبت

من حديث أنس عند مسلم ، وأما من قال إنه يخفف عنه بذلك من عذاب الآخرة فيحتاج إلى دليل ، ولا يبعد أن يقع ذلك لمن لم يرزق في الدنيا وفقد العافية .

**قوله (أو يزرع) «أو» للتنويع لأن الزرع غير الغرس .**

**قوله (وقال مسلم)** كذا للنسفي وجماعة ، ولأبي ذر والأصيلي وكريمة «وقال لنا مسلم» وهو ابن إبراهيم ، وأبان هو ابن يزيد العطار ، والبخاري لا يخرج له إلا استشهاداً ، ولم أر له في كتابه شيئاً موصولاً إلا هذا ، ونظيره عنده حماد بن سلمة فإنه لا يخرج له إلا استشهاداً . ووقع عنده في الرقاق . «قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة» وهذه الصيغة وهي «قال لنا» يستعملها البخاري — على ما استقرئ من كتابه — في الاستشهادات غالباً ، وربما استعملها في الموقوفات . ثم إنه ذكر هنا إسناد أبان ولم يسق مثله ، لأن غرضه منه التصريح بالتحديث من قتادة عن أنس . وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حميد عن مسلم ابن إبراهيم المذكور بلفظ «إن نبي الله صلى الله عليه وسلم رأى نخلاً لأم مبشر امرأة من الأنصار فقال : من غرس هذا النخل ، أمسلم أم كافر ؟ فقالوا : مسلم ، قال بنحو حديثهم» كذا عند مسلم فأحال به على ما قاله ، وقد بينه أبو نعيم في «المستخرج» من وجه آخر عن مسلم بن إبراهيم وباقيه «فقال لا يغرس مسلم غرساً فيأكل منه إنسان أو طير أو دابة إلا كان له صدقة» وأخرج مسلم هذا الحديث عن جابر من طرق منها بلفظ «سبع» بدل بهيمة ، وفيها «إلا كان له صدقة فيها أجر» ومنها «أم مبشر أو أم معبد» على الشك ، وفي أخرى «أم معبد» بغير شك ، وفي أخرى «امرأة زيد بن حارثة» وهي واحدة لها كنيستان وقيل اسمها خالدة ، وفي أخرى «عن جابر عن أم مبشر» جعله من مسندها . وفي الحديث فضل الغرس والزرع والحض على عمارة الأرض ، ويستنبط منه اتخاذ الضيعة والقيام عليها . وفيه فساد قول من أنكر ذلك من المتزهدة وحمل ما ورد من التنفير عن ذلك على ما إذا شغل عن أمر الدين . فنه حديث ابن مسعود مرفوعاً «لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا» الحديث ، قال القرطبي : يجمع بينه وبين حديث الباب بحمله على الاستكثار والاشتغال به عن أمر الدين ، وحمل حديث الباب على اتخاذها للكفاف أو لنفع المسلمين بها وتحصيل ثوابها ، وفي رواية لمسلم «إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة» ومقتضاه أن أجر ذلك يستمر ما دام الغرس أو الزرع مأكولاً منه ولو مات زارعه أو غارسه ولو انتقل ملكه إلى غيره ، وظاهر الحديث أن الأجر يحصل للمتاعى الزرع أو الغرس ولو كان ملكه لغيره لأنه أضافه إلى أم مبشر ثم سأله عن غرسه ، قال الطبري : نكر مسلماً وأوقعه في سياق النفي وزاد من الاستغراقية وعم الحيوان ليدل على سبيل الكناية على أن أي مسلم كان حراً أو عبداً مطيعاً أو عاصياً يعمل أي عمل من المباح ينتفع بما عمله أي حيوان كان يرجع نفعه إليه ويثاب عليه . وفيه جواز نسبة الزرع إلى الآدمي ، وقد ورد في المنع منه حديث غير قوى أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة مرفوعاً : لا يقل أحدكم زرعاً ، ولكن ليقل حرثاً ، ألم تسمع لقول الله تعالى ﴿ أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ﴾ ورجاله ثقات ، إلا أن مسلم بن أبي مسلم الجرمي قال فيه ابن حبان ربما أخطأ . وروى عبد بن حميد من طريق أبي عبد الرحمن السلمي بمثله من قوله غير مرفوع ،

واستنبط منه المهلب أن من زرع في أرض غيره كان الزرع للزارع وعليه لرب الأرض أجرة مثلها ، وفي أخذ هذا الحكم من هذا الحديث بعد ، وقد تقدم الكلام على أفضل المكاسب في كتاب البيوع . والله الموفق

باب مَا يُحْذَرُ مِنْ عَوَاقِبِ الْإِسْتِغَالِ بِآلَةِ الزَّرْعِ ، أَوْ جَازِ الْحَدِّ الَّذِي أُمِرَ بِهِ  
[٢٣٢١] ٢٢٥٤ - نا عبد الله بن يوسف قال نا عبد الله بن سالم الحمصي قال نا محمد بن زياد  
الألهاني عن أبي أمامة الباهلي قال : -ورأى سكةً وشيئاً من آلة الحرث فقال- : سمعتُ رسولَ الله  
صلى الله عليه يقول : « لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله » قال محمد : واسم أبي أمامة صدي  
ابن عجلان .

قوله ( باب ما يحذر من عواقب الاستغلال بآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذي أمر به ) هكذا للأصيلي  
وكريمة ، ولابن شويه « أو تجاوز » وللنسفي وأبي ذر « جاوز » والمراد بالحد ما شرع ، أعم من أن يكون  
واجباً أو مندوباً .

قوله ( حدثنا عبد الله بن سالم ) هو الحمصي يكنى أبا يوسف وليس له ولا لشيخه في هذا الصحيح  
غير هذا الحديث ، والألهاني بفتح الهمة ، ورجال الإسناد كلهم شاميون وكلهم حمصيون إلا شيخ البخاري .

قوله ( عن أبي أمامة ) في رواية أبي نعيم في المستخرج « سمعت أبا أمامة » .

قوله ( سكة ) بكسر المهملة هي الحديدية التي تحرث بها الأرض .

قوله ( إلا أدخله الله الذل ) في رواية الكشميهي « إلا دخله الذل » وفي رواية أبي نعيم المذكورة  
« إلا أدخلوا على أنفسهم ذلاً لا يخرج عنهم إلى يوم القيامة » والمراد بذلك ما يلزمهم من حقوق الأرض التي  
تطالبهم بها الولاة ، وكان العمل في الأراضي أول ما افتتحت على أهل الذمة فكان الصحابة يكرهون  
تعاطي ذلك . قال ابن التين : هذا من إخباره صلى الله عليه وسلم بالمغيبات ، لأن المشاهد الآن أن أكثر الظلم  
إنما هو على أهل الحرث ، وقد أشار البخاري بالترجمة إلى الجمع بين حديث أبي أمامة والحديث الماضي  
في فضل الزرع والغرس وذلك بأحد أمرين : إما أن يحمل ما ورد من الذم على عاقبة ذلك ومحل ما إذا اشتغل  
به فضيع بسببه ما أمر بحفظه ، وإما أن يحمل على ما إذا لم يضيع إلا أنه جاوز الحد فيه . والذي يظهر أن  
كلام أبي أمامة محمول على من يتعاطى ذلك بنفسه ، أما من له عمال يعملون له وأدخل داره الآلة المذكورة  
لتحفظ لهم فليس مراداً ، ويمكن الحمل على عمومهم فإن الذل شامل لكل من أدخل على نفسه ما يستلزم  
مطالبة آخر له ، ولا سيما إذا كان المطالب من الولاة . وعن الداودي هذا لمن يقرب من العدو ، فإنه إذا  
اشتغل بالحرث لا يشتغل بالفروسية فيتأسد عليه العدو ، فحقهم أن يشتغلوا بالفروسية وعلى غيرهم إمدادهم  
بما يحتاجون إليه .

قوله ( قال أبو عبد الله : اسم أبي أمامة صدي بن عجلان الخ ) كذا وقع للمستمل وحده . قلت :

وليس لأبي أمامة في البخاري سوى هذا الحديث ، وحديث آخر في الأطعمة ، وله حديث آخر في الجهاد من قوله يدخل في حكم المرفوع . والله أعلم .

### باب اقتناء الكلب للحرث

[٢٣٢٢]

٢٢٥٥- فامعاذُ بن فضالة قال نا هشامٌ عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ، إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ». وقال ابن سيرين وأبو صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه: «إِلَّا كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ حَرْثٍ أَوْ صَيْدٍ». قال أبو حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه: «كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ».

[الحديث ٢٣٢٢ - طرفه في: ٣٣٢٤].

[٢٣٢٣]

٢٢٥٦- فاعبدُ الله بن يوسف قال أنا مالك عن يزيد بن خصيفة أن السائب بن يزيد حدثه أنه سمع سفيان بن أبي زهير - رجلٌ من أزدِ شنوءة، وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه - قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه يقول: «من اقتنى كلباً لا يُغني عنه زرعاً ولا ضرعاً نقص كل يوم من عمله قيراطٌ». قلتُ: أأنت سمعتَ هذا من رسول الله صلى الله عليه؟ قال: إي ورب هذا المسجد.

[الحديث ٢٣٢٣ - طرفه في: ٣٣٢٥].

**قوله ( باب اقتناء الكلب للحرث )** الاقتناء بالقاف افتعال من القنية بالكسر وهي الاتخاذ ، قال ابن المنير : أراد البخاري إباحة الحرث بدليل إباحة اقتناء الكلاب المنهى عن اتخاذها لأجل الحرث ، فإذا رخص من أجل الحرث في الممنوع من اتخاذها كان أقل درجاته أن يكون مباحاً .

**قوله ( عن أبي سلمة عن أبي هريرة )** في رواية مسلم من طريق الأوزاعي « حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة حدثني أبو هريرة » .

**قوله ( من أمسك كلباً )** في رواية سفيان بن أبي زهير ثاني حديثي الباب « من اقتنى كلباً » وهو مطابق للترجمة ، ومفسر للإمسك الذي هو في هذه الرواية ، ورواه أحمد ومسلم من طريق الزهري عن أبي سلمة بلفظ « من اتخذ كلباً إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية » وأخرجه مسلم والنسائي من وجه آخر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ « من اقتنى كلباً ليس كلب صيد ولا ماشية ولا أرض فإنه ينقص من أجره كل يوم قيراطان » فأما زيادة الزرع فقد أنكرها ابن عمر ، ففي مسلم من طريق عمرو ابن دينار عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو كلب غنم » فليل لابن عمر :

إن أبا هريرة يقول « أو كلب زرع » فقال ابن عمر : إن لأبي هريرة « زرعاً » ويقال إن ابن عمر أراد بذلك الإشارة إلى تثبيت رواية أبي هريرة وأن سبب حفظه لهذه الزيادة دونه أنه كان صاحب زرع دونه ، ومن كان مشتغلاً بشيء احتاج إلى تعرف أحكامه ، وقد روى مسلم أيضاً من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعاً « من اقتنى كلباً » الحديث ، قال سالم : وكان أبو هريرة يقول « أو كلب حرث » وكان صاحب حرث ، وأصله للبخاري في الصيد دون الزيادة ، وقد وافق أبا هريرة على ذكر الزرع سفیان ابن أبي زهير كما تراه في هذا الباب، وعبد الله بن مغفل وهو عند مسلم في حديث أوله « أمر بقتل الكلاب ورخص في كلب الغنم والصيد والزرع » .

**قوله ( أو ماشية ) « أو » للتبويب لا للترديد .**

**قوله ( وقال ابن سيرين وأبو صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : إلا كلب غنم أو حرث أو صيد )** ، أما رواية ابن سيرين فلم أقف عليها بعد التتبع الطويل ، وأما رواية أبي صالح فوصلها أبو الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني في « كتاب التريغيب » له من طريق الأعمش عن أبي صالح ومن طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو صيد أو حرث فإنه ينقص من عمله كل يوم قيراطاً » ثم يقتل سهيل « أو حرث » .

**قوله ( وقال أبو حازم عن أبي هريرة : كلب ماشية أو صيد )** وصلها أبو الشيخ أيضاً من طريق زيد بن أبي أنيسة عن عدی بن ثابت عن أنى حازم بلفظ « أيما أهل دار ربطوا كلباً ليس بكلب صيد ولا ماشية نقص من أجرهم كل يوم قيراطان » قال ابن عبد البر : في هذا الحديث إباحة اتخاذ الكلاب للصيد والماشية ، وكل ذلك الزرع لأنها زيادة حافظ ، وكراهة اتخاذها لغير ذلك ، إلا أنه يدخل في معنى الصيد وغيره مما ذكر اتخاذها لجلب المنافع ودفع المضار قياساً ، فتمحض كراهة اتخاذها لغير حاجة لما فيه من ترويع الناس وامتناع دخول الملائكة للبيت الذي هم فيه . وفي قوله « نقص من عمله » - أى من أجر عماله - ما يشير إلى أن اتخاذها ليس بمحرم ، لأن ما كان اتخاذها محرماً امتنع اتخاذها على كل حال سواء نقص الأجر أو لم ينقص ، فدل ذلك على أن اتخاذها مكروه لا حرام . قال : ووجه الحديث عندى أن المعاني المتعبد بها في الكلاب من غسل الإناء سبعاً لا يكاد يقوم بها المكلف ولا يتحفظ منها فربما دخل عليه باتخاذها ما ينقص أجره من ذلك . ويروى أن المنصور سأل عمرو بن عبيد عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه فقال المنصور : لأنه ينبج الضيف ، ويروع السائل اهـ . وما ادعاه من عدم التحريم واستند له بما ذكره ليس بلازم ، بل يحتمل أن تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بمقدار قيراط مما كان يعمل من الخير لو لم يتخذ الكلب ، ويحتمل أن يكون الاتخاذ حراماً ، والمراد بالنقص أن الإثم الحاصل باتخاذها يوازى قدر قيراط أو قيراطين من أجر فينقص من ثواب عمل المتخذ قدر ما يترتب عليه من الإثم باتخاذها وهو قيراط أو قيراطان ، وقيل سبب التقصان امتناع الملائكة من دخول بيته أو ما يلحق المارين من الأذى ، أو لأن بعضها شياطين ، أو عقوبة لخالفه النهى ، أو لولوجها في الأواني عند غفلة صاحبها فربما يتنجس الطاهر منها ، فإذا استعمل في العبادة لم يقع مرقع الطاهر . وقال ابن التين : المراد أنه لو لم يتخذ لكان عمله كاملاً ، فإذا اقتناه نقص من ذلك

العمل ، ولا يجوز أن ينقص من عمل مضى وإنما أراد أنه ليس عمله في الكمال عمل من لم يتخذه اهـ . وما ادعاه من عدم الجواز منازع فيه ، فقد حكى الرويانى في « البحر » اختلافاً في الأجر هل ينقص من العمل الماضي أو المستقبل ، وفي محل نقصان القيراطين فليل من عمل النهار قيراط ومن عمل الليل آخر وقيل من القيراط قيراط ومن النفل آخر ، وفي سبب النقصان يعنى كما تقدم ، واختلفوا في اختلاف الروايتين في القيراطين والقيراط فليل : الحكم الزائد لكونه حفظ مالم يحفظه الآخر أو أنه صلى الله عليه وسلم أخبر أولاً بنقص قيراط واحد فسمعه الراوى الأول ثم أخبر ثانياً بنقص قيراطين زيادة في التأكيد في التنفير من ذلك فسمعه الراوى الثانى . وقيل ينزل على حالين : فنقصان القيراطين باعتبار كثرة الأضرار باتخاذها ، ونقص القيراط باعتبار قلته . وقيل يختص نقص القيراطين بمن اتخذها بالمدينة الشريفة خاصة والقيراط بما عداها ، وقيل يلتحق بالمدينة في ذلك سائر المدن والقرى ويختص القيراط بأهل البوادي ، وهو يلتفت إلى معنى كثرة التأذى وقلته . وكذا من قال يحتمل أن يكون في نوعين من الكلاب : ففيها لابس آدمى قيراطان وفيما دونه قيراط . وجوز ابن عبد البر أن يكون القيراط الذى ينقص أجر إحسانه إليه لأنه من جملة ذوات الأكباد الرطبة أو الحرى ، ولا يخفى بعده . واختلف في القيراطين المذكورين هنا هل هما كالقيراطين المذكورين في الصلاة على الجنائز واتباعها ؟ فليل بالتسوية ، وقيل اللذان في الجنائز من باب الفضل واللذان هنا من باب العقوبة وباب الفضل أوسع من غيره ، والأصح عند الشافعية إباحة اتخاذ الكلاب لحفظ الدرب إلحاقاً للمنصوص بما في معناه كما أشار إليه ابن عبد البر ، واتفقوا على أن المأذون في اتخاذه مالم يحصل الاتفاق على قتله وهو الكلب العقور ، وأما غير العقور فقد اختلف هل يجوز قتله مطلقاً أم لا ؟ واستدل به على جواز تربية الجرو الصغير لأجل المنفعة التى يثول أمره إليها إذا كبر ، ويكون القصد لذلك قائماً مقام وجود المنفعة به كما يجوز بيع مالم ينتفع به في الحال لكونه ينتفع به في المسالك ، واستدل به على طهارة الكلب الجائر اتخاذه لأن في ملابسته مع الاحتراز عنه مشقة شديدة ، فالإذن في اتخاذه إذن في مكملات مقصوده ، كما أن المنع من لوازمه مناسب للمنع منه ، وهو استدلال قوى لا يعارضه إلا عموم الخبر الوارد في الأمر من غسل ما ولغ فيه الكلب من غير تفصيل ، وتخصيص العموم غير مستنكر إذا سوغه الدليل . وفي الحديث الحث على تكثير الأعمال الصالحة ، والتحذير من العمل بما ينقصها ، والتنبيه على أسباب الزيادة فيها والنقص منها لتجنب أو ترتكب ، وبيان لطف الله تعالى بخلقه في إباحة ما لهم به نفع ، وتبليغ نبيهم صلى الله عليه وسلم لهم أمور معاشهم ومعادهم ، وفيه ترجيح المصلحة الراجحة على المفسدة لوقوع استثناء ما ينتفع به مما حرم اتخاذه .

**قوله ( عن يزيد بن خصيفة ) بالمعجمة ثم المهملة ثم الفاء مصغر ، و ( السائب بن يزيد ) صحابى صغير مشهور ، ورجال الإسناد كلهم مدنيون بالأصالة إلا شيخ البخارى وقد أقام بالمدينة مدة ، وفيه رواية صحابى عن صحابى .**

**قوله ( من أزد شنوءة ) بفتح المعجمة وضم النون بعدها واو ساكنة ثم همزة مفتوحة ، وهى قبيلة مشهورة نسبوا إلى شنوءة واسمه الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن النضر بن الأزد .**



قوله ( قلت أنت سمعت هذا ) فيه الثبوت في الحديث ، وفي قوله ( أى ورب هذا المسجد ) القسم للتوكيد وإن كان السامع مصداقاً .

## باب

### استعمال البقر للحراثة

٢٢٥٧- حدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن سعد قال سمعتُ أباسلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « بينما رجلٌ راكبٌ على بقرةٍ التفتت إليه فقالت : لم أخلق لهذا ، خلقتُ للحراثة » . قال : « آمنتُ به أنا وأبوبكر وعمر . وأخذ الذئبُ شاةً فتبعها الراعي ، فقال الذئبُ : من لها يوم السَّبْع ، يوم لا راعي لها غيري ؟ » قال : « آمنتُ به أنا وأبوبكر وعمر » . قال أبوسلمة : وما هما يومئذ في القوم .

[الحديث ٢٣٢٤ - أطرافه في : ٣٤٧١ ، ٣٦٦٣ ، ٣٦٩٠ .]

قوله ( باب استعمال البقر للحراثة ) أورد فيه حديث أبي هريرة في قول البقرة « لم أخلق لهذا إنما خلقت للحراثة ، وسيأتي الكلام عليه في المناقب فإن سياقه هناك أتم من سياقه هنا ، وفيه سبب قوله صلى الله عليه وسلم « آمنت بذلك » وهو حيث تعجب الناس من ذلك ، ويأتي هناك أيضاً الكلام عن اختلافهم في قوله « يوم السبع » وهل هي بضم الموحدة أو إسكانها وما معناها ؟ قال ابن بطال : في هذا الحديث حجة على من منع أكل الخيل مستدلاً بقوله تعالى ﴿ لتركبوها ﴾ فإنه لو كان ذلك دالاً على منع أكلها لدل هذا الخبر على منع أكل البقر ، لقوله في هذا الحديث « إنما خلقت للحرث » وقد اتفقوا على جواز أكلها فدل على أن المراد بالعموم المستفاد من جهة الامتنان في قوله ﴿ لتركبوها ﴾ والمستفاد من صيغة إنما في قوله « إنما خلقت للحرث » عموم مخصوص .

## باب إذا قال : اكفني مؤونة النخل وغيره وتشركني في الثمر

٢٢٥٨- نا الحكم بن نافع قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه : أقسم بيننا وبين إخواننا النخيل . قال : « لا » . فقالوا : تكفونا المؤونة ونشرككم في الثمرة . قالوا : سمعنا وأطعنا .

[الحديث ٢٣٢٤ - أطرافه في : ٢٩١٧ ، ٣٧٨٠ .]

قوله ( باب إذا قال اكفني مؤونة النخل وغيره ) أى كالجنب ( وتشركني في الثمر ) أى تكون الثمرة بيننا ، ويجوز في « تشركني » فتح أوله وثالثه وضم أوله وكسر ثالثه ، بخلاف قوله « ونشرككم » فإنه بفتح أوله وثالثه حسب .

**قوله ( قالت الأنصار )** أى حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ، وسيأتي في الهبة من حديث أنس قال « لما قدم المهاجرون المدينة قاسمهم الأنصار على أن يعطوهم ثمار أموالهم ويكفوهم المؤنة والعمل » الحديث .

**قوله ( النخل )** فى رواية الكشميى « النخل » والنخل جمع نخل كالبيد جمع عبد وهو جمع نادر .  
**قوله ( المؤنة )** أى العمل فى البساتين من سقيها والقيام عليها ، قال المهلب : إنما قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم « لا » لأنه علم أن الفتوح ستفتح عليهم فكره أن يخرج شيء من عقار الأنصار عنهم ، فلما فهم الأنصار ذلك جمعوا بين المصلحتين : امثال ما أمرهم به ، وتعجيل مواساة إخوانهم المهاجرين ، فسألوهم أن يساعدهم فى العمل وبشركوهم فى الثمر . قال : وهذه هى المساقاة بعينها . وتعقبه ابن التين بأن المهاجرين كانوا ملكوا من الأنصار نصيباً من الأرض والمال باشرط أن النبي صلى الله عليه وسلم على الأنصار مواساة المهاجرين ليلة العقبة ، قال فليس ذلك من المساقاة فى شيء ، وما ادعاه مردود لأنه شيء لم يقم عليه دليلاً ؛ ولا يلزم من اشترط المواساة ثبوت الاشتراك فى الأرض ، ولو ثبت بمجرد ذلك لم يبق لسؤالهم لذلك ورده عليهم معنى ، وهذا واضح بحمد الله تعالى .

### باب قَطْعِ الشَّجَرِ وَالنَّخْلِ

وقال أنس : أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالنخل فُقطِعَ .

٢٢٥٩ - نا موسى بن إسماعيل قال نا جويرية عن نافع عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم [٢٣٢٦]

عليه أنه حرَّقَ نخلَ بني النضير وقطع ، وهي البويرة ، ولها يقول حسان :

وهان على سراة بني لؤي حريق بالبويرة مستطير

[الحديث ٢٣٢٦ - أطرافه فى : ٣٠٢١ ، ٤٠٣١ ، ٤٠٣٢ ، ٤٨٨٤ .]

**قوله ( باب قطع الشجر والنخل )** أى للحاجة والمصلحة إذا تعينت طريقاً فى نكاية العدو ونحو ذلك . وخالف فى ذلك بعض أهل العلم فقالوا لا يجوز قطع الشجر المثمر أصلاً ، وحملوا ما ورد من ذلك إما على غير المثمر وإما على أن الشجر الذى قطع فى قصة بني النضير كان فى الموضع الذى يقع فيه القتال ، وهو قول الأوزاعى والليث وأبى ثور .

**قوله ( وقال أنس أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالنخل فقطع )** هو طرف من حديث بناء المسجد النبوى ، وقد تقدم موصولاً فى المساجد ، ويأتى الكلام عليه فى أول الحجر ، وهو شاهد للجواز لأجل الحاجة ، ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر فى تحريق نخل بني النضير ، وهو شاهد للجواز لأجل نكاية العدو ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب المغازى بين بدر وأحد ، وفى كتاب تفسير سورة الحشر . و ( البويرة ) بضم الموحدة مصغر موضع معروف ، و ( سراة ) بفتح المهملة و ( مستطير ) أى منتشر . وأورد القاسمى البيت المذكور مخروماً بحذف الواو من أوله .

## ب

٢٢٦٠- فاما محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا يحيى بن سعيد عن حنظلة بن قيس الأنصاري سمع رافع بن خديج قال: كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مُزْدَرَعًا، كُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ بِالنَّاحِيَةِ مِنْهَا مُسَمًى لِسَيِّدِ الْأَرْضِ، قَالَ: فَمِمَّا يُصَابُ ذَلِكَ وَتَسْلَمُ الْأَرْضُ، وَمِمَّا تُصَابُ الْأَرْضُ وَيَسْلَمُ ذَلِكَ، فَهَيْئًا. فَاَمَّا الذَّهَبُ وَالْوَرَقُ فَلَمْ يَكُنْ يَوْمئِذٍ.

**قوله (باب) كذا للجميع** بغير ترجمة ، وهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله . وأورد فيه حديث رافع بن خديج « كنا نكري الأرض بالناحية منها ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى بعد أربعة أبواب ، وقد استنكر ابن بطال دخوله في هذا الباب قال : وسألت المهلب عنه فقال : يمكن أن يؤخذ من جهة أنه من أكثرى أرضاً ليزرع فيها ويغرس فانقضت المدة فقال له صاحب الأرض اقلع شجرك عن أرضي كان له ذلك ، فيدخل بهذه الطريق في إباحة قطع الشجر . وقال ابن المنير : الذي يظهر أن غرضه الإشارة به إلى أن القطع الجائز هو المسبب للمصلحة كنكاية الكفار أو الانتفاع بالخشب أو نحوه ، والمنكر هو الذي عن العبث والإفساد ، ووجه أخذه من حديث رافع بن خديج أن الشارع نهي عن المخاطرة في كراء الأرض إبقاء على منفعتها من الضياع يجاناً في عواقب المخاطرة ، فإذا كان ينهي عن تضييع منفعتها وهي غير محققة ولا مشخصة فلا نهي عن تضييع عينا بقطع أشجارها عبثاً أجدر وأولى .

**قوله ( نكري )** بضم أوله من الرابعي . وقوله ( لسيد الأرض ) أي مالکها . وقوله ( بالناحية منها مسمى ) ذكره على إرادة البعض أو باعتبار الزرع . وقوله ( فلما يصاب ذلك وتسلم الأرض ومما يصاب الأرض ويسلم ذلك ) وقع في رواية الكشميني « فمما » في الموضعين والأول أولى ومعناه فكثيراً ما يصاب ، وقد تقدم توجيهه في الكلام على قوله « وكان مما يعرك شفتيه » في بدء الوحي من كلام ابن مالك . وزاد الكرماني هنا : يحتمل أن تكون مما بمعنى ربما لأن حروف الجر تتناوب ولا سيما « من » التبعية تناسب « رب » التقليلية ، وعلى هذا لا يحتاج أن يقال إن لفظ ذلك من باب وضع المظهر موضع المضمّر . **قوله ( فاما الذهب والورق )** في رواية الكشميني « والفضة » بدل الورق . وقوله ( فلم يكن يومئذ ) أي يكرى بهما ، ولم يرد نفي وجودهما . ولم يتعرض في هذه الرواية لحكم المسألة وسيأتي بيانه بعد عشرة أبواب إن شاء الله تعالى .

## ب المزارعة بالشطرن ونحوه

وقال قيس بن مسلم عن أبي جعفر قال : ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزورون على الثلث والربع . وزار علي وسعد بن مالك وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين .

وقال عبد الرحمن بن الأسود: كنت أشارك عبد الرحمن بن يزيد في الزرع. وعامل عمر الناس على إن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر، وإن جاؤوا بالبذر فلهم كذا. وقال الحسن: لا بأس أن تكون الأرض لأحدهما فينفقان جميعاً، فما خرج فهو بينهما، ورأى ذلك الزهري. وقال الحسن: لا بأس أن يجتنى القطن على النصف.

وقال إبراهيم وابن سيرين وعطاء والحكم والزهري وقتادة: لا بأس أن يعطى الثوب بالثلث والرابع ونحوه. وقال معمر: لا بأس أن يكرى الماشية على الثلث والرابع إلى أجل مسمى.

٢٢٦١ - حدثني إبراهيم بن المنذر قال نا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع أن عبد الله ابن عمر أخبره: أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل خبير بشطر ما يخرج منها من زرع أو ثمر، وكان يعطي أزواجه مائة وسق. ثمانون وسق تمر، وعشرون وسق شعير. وقسم عمر خبير فخير أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع لهن من الماء والأرض، أو يُمضي لهن؟ فممنهن من اختار الأرض وممنهن من اختار الوسق، وكانت عائشة اختارت الأرض.

**قوله (باب المزارعة بالشطرن ونحوه)** راعى المصنف لفظ الشطر لوروده في الحديث، وألحق غيره لتساويهما في المعنى، ولولا مراعاة لفظ الحديث لكان قوله المزارعة بالجزء أنحصر وأبين.

**قوله (وقال قيس بن مسلم) هو الكوفي (عن أبي جعفر)** هو محمد بن علي بن الحسين الباقر.

**قوله (ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث والرابع)** الواو عاطفة على الفعل لا على المجرور، أي يزرعون على الثلث ويزرعون على الربع، أو الواو بمعنى أو، وهذا الأثر وصله عبد الرزاق قال «أخبرنا الثوري قال أخبرنا قيس بن مسلم به» وحكى ابن التين أن القاسبي أنكر هذا وقال: كيف يروى قيس بن مسلم هذا عن أبي جعفر وقيس كوفي وأبو جعفر مدني ولا يرويه عن أبي جعفر أحد من المدنيين؟ وهو تعجب من غير عجب، وكَم من ثقة تفرد بما لم يشاركه فيه ثقة آخر، وإذا كان الثقة حافظاً لم يضره الانفراد. والواقع أن قيساً لم ينفرد به فقد وافقه غيره في بعض معناه كما سيأتي قريباً. ثم حكى ابن التين عن القاسبي أغرب من ذلك فقال: إنما ذكر البخاري هذه الآثار في هذا الباب ليعلم أنه لم يصح في المزارعة على الجزء حديث مسند، وكأنه غفل عن آخر حديث في الباب وهو حديث ابن عمر في ذلك وهو معتمد من قال بالجواز، والحق أن البخاري إنما أراد بسياق هذه الآثار الإشارة إلى أن الصحابة لم ينقل عنهم خلاف في الجواز خصوصاً أهل المدينة، فيلزم من يقدم عملهم على الاستخبار المرفوعة أن يقولوا بالجواز على قاعدتهم.

**قوله (وزازع على وابن مسعود وسعد بن مالك وعمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة ابن الزبير وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين)**، أما أثر علي فوصله ابن أبي شيبة من طريق عمرو

ابن صليح عنه « أنه لم ير بأساً بالمزراعة على النصف » ، وأما أثر ابن مسعود وسعد ومالك — وهو سعد ابن أبي وقاص — فوصلهما ابن أبي شيبه أيضاً من طريق موسى بن طلحة قال « كان سعد بن مالك وابن مسعود يزارعان بالثلث والرابع » ووصله سعيد بن منصور من هذا الوجه بلفظ « أن عثمان بن عفان أقطع خمسة من الصحابة الزبير وسعداً وابن مسعود وخباباً وأسامة بن زيد ، قال : فرأيت جاري ابن مسعود وسعداً يعطيان أرضيهما بالثلث » . وأما أثر عمر بن عبد العزيز فوصله ابن أبي شيبه من طريق خالد الحذاء « أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدى بن أرطاة أن يزارع بالثلث والرابع » وروينا في « الخراج ليحيى ابن آدم » بإسناده إلى عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى عامله : انظر ما قبلكم من أرض فأعطوها بالمزراعة على النصف وإلا فعلى الثلث حتى تبلغ العشر ، فإن لم يزرعها أحد فامنحها ، وإلا فأنفق عليها من مال المسلمين ، ولا تبيرن قبلك أرضاً » . وأما أثر القاسم بن محمد فوصله عبد الرزاق قال « سمعت هشاماً يحدث أن ابن سيرين أرسله إلى القاسم بن محمد ليسأله عن رجل قال الآخر : اعمل في حائطي هذا ولك الثلث والرابع ، قال : لا بأس ، قال فرجعت إلى ابن سيرين فأخبرته فقال : هذا أحسن ما يصنع في الأرض » . وروى النسائي من طريق ابن عون قال « كان محمد — يعني ابن سيرين — يقول : الأرض عندى مثل المال المضاربة ، فما صلح في المال المضاربة صلح في الأرض وما لم يصلح في المال المضاربة لم يصلح في الأرض » . قال : وكان لا يرى بأساً أن يدفع أرضه إلى الأكار على أن يعمل فيها بنفسه وولده وأعوانه وبقره ولا يتفق شيئاً وتكون النفقة كلها من رب الأرض » . وأما أثر عروة وهو ابن الزبير فوصله ابن أبي شيبه أيضاً . وأما أثر أبي بكر ومن ذكر معهم فروى ابن أبي شيبه وعبد الرزاق من طريق أخرى إلى أبي جعفر الباقر أنه « سئل عن المزارعة بالثلث والرابع فقال : إني إن نظرت في آل أبي بكر وآل عمر وآل علي وجدتهم يفعلون ذلك » وأما أثر ابن سيرين فتقدم مع القاسم بن محمد . وروى سعيد بن منصور من وجه آخر عنه أنه « كان لا يرى بأساً أن يجعل الرجل للرجل طائفة من زرعه أو حرثه على أن يكفيه مؤنتها والقيام عليها » .

**قوله ( وقال عبد الرحمن بن الأسود : كنت أشارك عبد الرحمن بن يزيد في الزرع )** وصله ابن أبي شيبه وزاد فيه « وأحمله إلى علقمة ، والأسود ، فلو رأيا به بأساً لحياى عنه » وروى النسائي من طريق أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود قال « كان عمى يزارعان بالثلث والرابع وأنا شريكهما ، وعلقمة والأسود يعلمان فلا يغيران » .

**قوله ( وعامل عمر الناس على إن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر ، وإن جاءوا بالبذر فلهم كذا )** وصله ابن أبي شيبه عن أبي خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد « أن عمر أجلى نجران واليهود والنصارى واشترى بياض أرضهم وكرومهم ، فعامل عمر الناس إن هم جاءوا بالبقر والحديد من عندهم فلهم الثلثان ولعمر الثلث ، وإن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر ، وعاملهم في النخل على أن لهم الخمس وله الباقي ، وعاملهم في الكرم على أن لهم الثلث وله الثلثان » وهذا مرسل ، وأخرجه البيهقي من طريق إسماعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز قال « لما استخلف عمر أجلى أهل نجران وأهل فدك وتيما وأهل خيبر ، واشترى عقارهم وأموالهم ، واستعمل يعلى بن منية فأعطى البياض — يعني بياض الأرض — على إن كان البذر والبقر

والحديد من عمر فلهم الثلث ولعمر الثلثان ، وإن كان منهم فلهم الشطر وله الشطر ، وأعطى النخل والعنب على أن لعمر الثلثين ولهم الثلث ، وهذا مرسل أيضاً فيتقوى أحدهما بالآخر . وقد أخرجه الطحاوي من هذا الوجه بلفظ « أن عمر بن الخطاب بعث يعلى بن منية إلى ابنين فأمره أن يعطيهم الأرض البيضاء » فذكر مثله سواء ، وكأن المصنف أبهم المقدار بقوله « فلهم كذا » لهذا الاختلاف ، لأن غرضه منه أن عمر أجاز المعاملة بالجزء . وقد استشكل هذا الصنيع بأنه يقتضى جواز بيعتين في بيعة ، لأن ظاهره وقوع العقد على إحدى الصورتين من غير تعيين ، ويحتمل أن يرد بذلك التنوع والتخير قبل العقد ثم يقع العقد على أحد الأمرين ، أو أنه كان يرى ذلك جمالة فلا يضره . نعم في إيراد المصنف هذا الأثر وغيره في هذه الترجمة ما يقتضى أنه يرى أن المزارعة والمخابرة بمعنى واحد ، وهو وجه للشافعية ، والوجه الآخر أنهما مختلفا المعنى : فالمزارعة العمل في الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك ، والمخابرة مثلها لكن البذر من العامل . وقد أجازها أحمد في رواية ، ومن الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي ، وقال ابن سريج بجواز المزارعة وسكت عن المخابرة ، وعكسه الجوري من الشافعية ، وسهرو عن أحمد ، وقال الباقر لا يجوز واحد منهما ، وحملوا الآثار الواردة في ذلك على المساقاة وسيأتي .

**قوله ( وقال الحسن : لا بأس أن لا تكون الأرض لأحدهما فينتفعان جميعاً ، فما خرج فهو بينهما ، ورأى ذلك الزهري ، وقال الحسن : لا بأس أن يجتنى القطن على النصف )** . أما قول الحسن فوصله سعيد ابن منصور بنحوه . وأما قول الزهري فوصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة بنحوه . قال ابن التين : قول الحسن في القطن يوافق قول مالك ، وأجاز أيضاً أن يقول ما جنت تلك نصفه ، ومنعه بعض أصحابه أن يكون الحسن أراد أنه جمالة .

**قوله ( وقال إبراهيم وابن سيرين وعطاء والحكم والزهري وقتادة : لا بأس أن يعطى الثوب بالثلث أو الربع ونحوه )** أى لا بأس أن يعطى للنساج الغزل ينسجه ويكون ثلث المنسوج له والباقي للمالك الغزل ، وأطلق الثوب عليه بطريق المجاز . وأما قول إبراهيم فوصله أبو بكر الأثرم من طريق الحكم أنه سأل إبراهيم عن الخواك يعطى الثوب على الثلث والربع فقال : لا بأس بذلك . وأما قول ابن سيرين فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن عون سألت محمداً هو ابن سيرين عن الرجل يدفع إلى النساج الثوب بالثلث أو الربع أو بما تراصيا عليه ، فقال : لا أعلم به بأساً . وأما قول عطاء والحكم فوصلهما ابن أبي شيبة . وأما قول الزهري فوصله ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر عنه قال : لا بأس أن يدفعه إليه بالثلث . وأما قول قتادة فوصله ابن أبي شيبة بلفظ : أنه كان لا يرى بأساً أن يدفع الثوب إلى النساج بالثلث :

**قوله ( وقال معمر : لا بأس أن تكرى الماشية على الثلث أو الربع إلى أجل مسمى )** وصله عبد الرزاق عنه بهذا .

**قوله ( عن عبيد الله )** هو ابن عمر العمري .

**قوله ( بشطر ما يخرج منها )** هذا الحديث هو عمدة من أجاز المزارعة والمخابرة لتقرير النبي صلى الله عليه وسلم لذلك واستمراره على عهد أبي بكر إلى أن أجلاهم عمر كما سيأتي بعد أبواب . واستدل به على

جواز المساقاة في النخل والكرم وجميع الشجر الذي من شأنه أنثمر بجزء معلوم يجعل للعامل من الثمرة ، وبه قال الجمهور . وخصه الشافعي في الجديد بالنخل والكرم ، وألحق المقل بالنخل لشبهه به . وخصه داود بالنخل ، وقال أبو حنيفة وزفر : لا يجوز بحال لأنها إجارة بثمرة معدومة أو مجهولة ، وأجاب من جوزه بأنه عقد على عمل في المال ببعض ثمائه فهو كالمضاربة ، لأن المضارب يعمل في المال بجزء من ثمائه وهو معلوم ومجهول ، وقد صح عقد الإجارة مع أن المنافع معدومة فكذلك هنا . وأيضاً فالقياس في إبطال نص أو إجماع مردود . وأجاب بعضهم عن قصة خبير بأنها فتحت صلحاً ، وأقروا على أن الأرض ملكهم بشرط أن يعطوا نصف الثمرة ، فكان ذلك يؤخذ بحق الجزية فلا يدل على جواز المساقاة . وتعقب بأن معظم خبير فتح عنوة كما سيأتي في المغازي ، وبأن كثيراً منها قسم بين الغانمين كما سيأتي ، وبأن عمر أجلاهم منها ، فلو كانت الأرض ملكهم ما أجلاهم عنها . واستدل من أجازه في جميع الثمر بأن في بعض طرق حديث الباب « بشرط ما يخرج منها من نخل وشجر » وفي رواية حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر في حديث الباب « على أن لهم الشطر من كل زرع ونخل وشجر » وهو عند البيهقي من هذا الوجه ، واستدل بقوله على شطر ما يخرج منها لجواز المساقاة بجزء معلوم لا مجهول ، واستدل به على جواز إخراج البذر من العامل أو المالك لعدم تقييده في الحديث بشيء من ذلك ، واحتج من منع بأن العامل حينئذ كأنه باع البذر من صاحب الأرض بمجهول من الطعام نسبيته وهو لا يجوز ، وأجاب من أجازه بأنه مستثنى من النهي عن بيع الطعام بالطعام نسبيته جمعاً بين الحديثين وهو أولى من إلغاء أحدهما :

**قوله ( فكان يعطى أزواجه مائة وسق : ثمانون وسق تمر وعشرون وسق شعير )** كذا للأكثر بالرفع على القطع والتقدير منها ثمانون ومنها عشرون ، وللكشيميني « ثمانين وعشرين » على البدل ، وإنما كان عمر يعطين ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم قال « ما تركت بعد نفقة نسائي فهو صدقة » وسيأتي في بابه .  
**قوله ( وقسم عمر )** أي خبير ، صرح بذلك أحمد في روايته عن ابن عمر عن عبيد الله بن عمر ، وسيأتي بعد أبواب من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر « أن عمر أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز » وسيأتي ذكر السبب في ذلك في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى .

### باب إذا لم يشترط السنين في المزارعة

[٢٣٢٩] ٢٢٦٢- فامسدد قال نا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر قال : عامل النبي صلى الله عليه وسلم ما يخرج منها من ثمر أو زرع .

**قوله ( باب إذا لم يشترط السنين في المزارعة )** ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله مختصراً ، وقد سبق ما فيه . قال ابن التين . قوله « إذا لم يشترط السنين » ليس بواضح من الخبر الذي ساقه ، كذا قال ، ووجه ما ترجم به الإشارة إلى أنه لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث مقيداً بسنين معلومة ، وقد ترجم له بعد أبواب « إذا قال رب الأرض

أقرك ما أقرك الله ولم يذكر أجلاً معلوماً فهما على تراضيهما « وساق الحديث وفيه قوله صلى الله عليه وسلم « نفرتم ما شئنا » هو ظاهر فيما ترجم له ، وفيه دليل على جواز دفع النخل مساقاة والأرض مزارعة من غير ذكر سنين معلومة فيكون للمالك أن يخرج العامل متى شاء ، وقد أجاز ذلك من أجاز المخابرة والمزارعة ، وقال أبو ثور : إذا أطلق حمل على سنة واحدة ، وعن مالك : إذا قال ساقيتك كل سنة بكذا جاز ولو لم يذكر أمداً وحمل قصة خير على ذلك ، واتفقوا على أن الكرى لا يجوز إلا بأجل معلوم وهو من العقود اللازمة .

## ب

[٢٣٣٠] ٢٢٦٣- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال عمرو قلت لطاوس : لو تركت المخابرة ، فإنهم يزعمون أن النبي صلى الله عليه نهى عنه . قال : أي عمرو ، فإنني أعطيهم وأعينهم . وإن أعلمهم أخبرني - يعني ابن عباس - أن النبي صلى الله عليه لم ينه عنه ، ولكن قال : « إن يمنح أحدكم أخاه خيراً له من أن يأخذ عليه خيراً معلوماً » .  
[الحديث ٢٣٣٠ - طرفاه في : ٢٣٤٢ ، ٢٦٣٤] .

**قوله ( باب )** كذا للجميع بغير ترجمة وهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله ، وقد أورد فيه حديث ابن عباس في جواز أخذ أجره الأرض . ووجه دخوله في الباب الذي قبله أنه لما جازت المزارعة على أن للعامل جزءاً معلوماً فجواز أخذ الأجرة المعينة عليها من باب الأولى .

**قوله ( حدثنا سفيان قال عمرو )** هو ابن دينار ، وفي رواية الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وغيره عن سفيان حدثنا عمرو بن دينار .

**قوله ( لو تركت المخابرة فإنهم يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه )** . أما المخابرة فتقدم تفسيرها قبل بياب ، وإدخال البخاري هذا الحديث في هذا الباب مشعر بأنه ممن يرى أن المزارعة والمخابرة بمعنى ، وقد رواه الترمذي من وجه آخر عن عمرو بن دينار بلفظ « لو تركت المزارعة » ويقوى ذلك قول ابن الأعرابي اللغوي : إن أصل المخابرة معاملة أهل خير ، فاستعمل ذلك حتى صار إذا قيل خابره عرف أنه عاملهم نظير معاملة أهل خير . وأما قول عمرو بن دينار لطاوس « يزعمون » فكانه أشار بذلك إلى حديث رافع بن خديج في ذلك ، وقد روى مسلم والنسائي من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال « كان طاوس يكره أن يؤجر أرضه بالذهب والفضة ، ولا يرى بالثلث والرابع بأساً ، فقال له مجاهد : اذهب إلى ابن رافع بن خديج فاسمع حديثه عن أبيه ، فقال : « لو أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه لم أفعله ، ولكن حدثني من هو أعلم منه ابن عباس » فذكره . وللنسائي أيضاً من طريق عبد الكريم عن مجاهد قال « أخذت بيد طاوس فأدخلته إلى ابن رافع بن خديج فحدثه عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى



عن كراء الأرض ، فأبى طاوس وقال : سمعت ابن عباس لا يرى بذلك بأساً ، وأما قوله لو تركت المخابرة فجواب لو مخوف ، أو هي للتمنى .

**قوله :** ( وأعينهم ) كذا للأكثر بالعين المهملة المكسورة من الإعانة ، وللكشميني « وأعينهم » بالغين المعجمة الساكنة من الغنى والأول هو الصواب وكذا ثبت في رواية ابن ماجه وغيره من هذا الوجه .

**قوله ( وإن أعلمهم أخبرني يعني ابن عباس )** سيأتي بعد أبواب من طريق سفيان وهو الثوري عن عمرو بن دينار عن طاوس « قال : قال ابن عباس » وكذلك أخرجه أبو داود من هذا الوجه ،

**قوله ( لم ينه عنه )** أى عن إعطاء الأرض بجزء مما يخرج منها ، ولم يرد ابن عباس بذلك نفي الرواية المثبتة لنهى مطلقاً وإنما أراد أن النهى الوارد عنه ليس على حقيقته وإنما هو على الأولوية ، وقيل المراد أنه لم ينه عن العقد الصحيح وإنما نهى عن الشرط الفاسد ، لكن قد وقع في رواية الترمذى « أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم المزارعة » وهى تقوى ما أولته .

**قوله ( أن يمنح )** بفتح الهمزة والحاء على أنها تعليلية ، وبكسر الهمزة وسكون الحاء على أنها شرطية والأول أشهر ، وقوله « خرجاً » أى أجرة ، زاد ابن ماجه والإسماعيلي من هذا الوجه عن طاوس « وأن معاد بن جبل أقر الناس عابها عندنا » بمعنى باليمن ، وكأن البخارى حذف هذه الجملة الأخيرة لما فيها من الانقطاع بين طاوس ومعاذ ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث بعد سبعة أبواب إن شاء الله تعالى :

### باب المزارعة مع اليهود

[٢٣٣١]

٢٢٦٤ - نا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : أن

رسول الله صلى الله عليه أعطى خيبر اليهود على أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما خرج منها .

**قوله ( باب المزارعة مع اليهود )** أورد فيه حديث ابن عمر المذكور قبل بباب ، وعبد الله المذكور فى الإسناد هو ابن المبارك ، وعبيد الله بالتصغير هو ابن عمر العمرى وقد تقدم ما فيه ، وأراد بهذا الإشارة إلى أنه لا فرق فى جواز هذه المعاملة بين المسلمين وأهل الذمة .

### باب ما يكره من الشروط فى المزارعة

[٢٣٣٢]

٢٢٦٥ - نا صدقة بن الفضل قال أنا ابن عيينة عن يحيى سمع حنظلة الزرقى عن رافع

قال : كنا أكثر أهل المدينة حقلاً ، وكان أحدنا يكرى أرضه ويقول : هذه القطعة لي وهذه لك ، فربما أخرجت ذه ولم تخرج ذه ، فنهاهم النبي صلى الله عليه .

قوله ( باب ما يكره من الشروط في المزارعة ) اورد فيه -حديث رافع بن خديج ، وسيأتي البحث فيه بعد خمسة أبواب ، وأشار بهذه الترجمة إلى حمل النهي في حديث رافع على ما إذا تضمن العقد شرطاً فيه جهالة أو يؤدي إلى غرر ، وقوله فيه « حقلاً » هو بفتح المهملة وسكون القاف ، وأصل الحقل القراح الطيب ، وقيل الزرع إذا تشعب ورقه من قبل أن يغلظ سوقه ، ثم أطلق على الزرع ، واشتق منه المحاقلة فأطلقت على المزارعة . وقوله « ذه » بكسر المعجمة وسكون الهاء إشارة إلى القطعة .

## باب

إِذَا زَرَعَ بِمَالٍ قَوْمٌ بَغِيرَ إِذْنِهِمْ وَكَانَ فِي ذَلِكَ صَلَاحٌ لَهُمْ

[٢٣٣٣]

٢٢٦٦- حدثني إبراهيم بن المُنذر قال نا أبو ضمرة قال نا موسى بن عُقبة عن نافع عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : « بينما ثلاثة نفر يمشون أخذهم المطر ، فأووا إلى غار في جبل ، فانحطت على فم غارهم صخرة من الجبل فانطبقت عليهم ، فقال بعضهم لبعض : انظروا أعمالاً عملتموها صالحة لله ادعوا الله بها لعله يفرجها عنكم ، قال أحدهم : اللهم إنه كان لي والدان شيخان كبيران ، ولي صبية صغار كنت أرعى عليهم ، فإذا رحت عليهم حلبت فبدأت بوالدي أسقيهما قبل بني . وإنني استأخرت ذات يوم ولم آت حتى أمسيت فوجدتهما ناما ، فحلبت كما كنت أحلب ، فقممت عند رؤوسهما أكره أن أوقظهما ، وأكره أن أسقي الصبية ، والصبية يتضاغون عند قدمي حتى طلع الفجر ، فإن كنت تعلم أنني فعلته ابتغاء وجهك فافرج لنا فرجة نرى منها السماء ، ففرج الله فرأوا السماء . وقال الآخر : اللهم إنها كانت لي بنت عم أحببتها كأشد ما يحب الرجال النساء ، فطليت منها فأبت حتى أتيتها بمائة دينار فبغيت حتى جمعتها ، فلما وقعت بين رجليها قالت : يا عبد الله ، اتق الله ولا تفتح الخاتم إلا بحقه ، فقممت ، فإن كنت تعلم أنني فعلته ابتغاء وجهك فافرج فرجة ، ففرج . وقال الثالث : اللهم إني استأجرت أجيراً بفرق أرز ، فلما قضى عمله فقال : أعطني حقي ، فعرضت عليه فرغب عنه ، فلم أزل أزرقه حتى جمعت منه بقرأ ورعاتها ، فجاءني فقال : اتق الله : قلت : اذهب إلى ذلك البقر ورعاتها فخذ . فقال : اتق الله ولا تستهزئ بي . فقال : إني لا أستهزئ بك ، فخذ . فأخذه . فإن كنت تعلم أنني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج ما بقي ، ففرج الله . »

قال إسماعيل وقال ابن عُقبة عن نافع : ( فسعيت ) .

قوله ( باب إذا زرع بمال قوم بغير إذنه ، وكان في ذلك صلاح لهم ) أى لمن يكون الزرع ؟ أورد فيه حديث الثلاثة الذين انطبق عليهم الغار ، وسيأتى القول في شرحه في أحاديث الأنبياء ، والمقصود منه هنا قول أحد الثلاثة « فعرضت عليه - أى على الأجير - حقه فرغب عنه ، فلم أزل أزرقه حتى جمعت منه بقرأ ورعاتها » فإن الظاهر أنه عين له أجرته فلما تركها بعد أن تعينت له ثم تصرف فيها المستأجر بعينها صارت من ضمانه ، قال ابن المنير : مطابقة الترجمة أنه قد عين له حقه ومكنه منه فبرئت ذمته بذلك فلما تركه وضع المستأجر يده عليه وضعاً مستأنفاً ثم تصرف فيه بطريق الإصلاح لا بطريق التضيق فاغتفر ذلك ولم يعد تعدياً ، ولذلك توسل به إلى الله عز وجل وجعله من أفضل أعماله ، وأقر على ذلك ووقعت له الإجابة ، ومع ذلك فلو هلك الفرق لكان ضامناً له إذ لم يؤذن له في التصرف فيه ، فقصد الترجمة إنما هو خلاص الزارع من المعصية بهذا القصد ، ولا يلزم من ذلك رفع الضمان . ويحتمل أن يقال : إن توسله بذلك إنما كان لكونه أعطى الحق الذى عليه مضاعفاً لا بتصرفه . كما أن الجلوس بين رجلى المرأة معصية ، لكن التوسل لم يكن إلا بترك الزنا والمساخطة بالمال ونحوه ، وقد تقدم شيء من هذا في أواخر البيوع في ترجمة من اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه فرضى . وقوله في هذه الرواية « فرق أرز » تقدم في البيوع بلفظ « فرق من ذرة » فيجمع بينهما بأن الفرق كان من الصنفين وأنها لما كانا حين متقاربين أطلق أحدهما على الآخر والأول أقرب ، وقوله « فأبت حتى آتيتها بمائة دينار » في رواية الكشميني « فأبت على » .

قوله ( فبغيت ) بالوحدة ثم المعجمة أى طلبت ، وأكثر ما يستعمل في الشر . وقوله ( فوجدتهما ناما ) في رواية الكشميني « نائمين » وقوله « ورعاتها » في رواية الكشميني « وراعيها » على الأفراد . ( تلييه ) : وقع في كلام الأول « اللهم إنه » والثاني « اللهم إنها » والثالث « إني » وهو من التفنن ، والهاء في الأول ضمير الشأن وفي الثاني للقصة ، وناسب ذلك أن القصة في امرأة .

قوله ( وقال إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن نافع فسعيت ) يعنى أن إسماعيل المذكور رواه عن نافع كما رواه عمه موسى بن عقبة ، إلا أنه خالفه في هذه اللفظة وهي قوله « فبغيت » فقالها « فسعيت » بالسين والعين المهملتين وهذا التعليق عن إسماعيل هذا وصله المؤلف في كتاب الأدب في « باب إجابة دعاء من بر والديه » وفيه هذه اللفظة قال الجياني : وقع في رواية لأبي ذر « وقال إسماعيل عن ابن عقبة » وهو وهم والصواب إسماعيل بن عقبة وهو ابن إبراهيم بن عقبة ابن أخى موسى .

باب أوقاف أصحاب النبي صلى الله عليه

وأرض الخراج ومزارعتهم ومعاملتهم

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « تصدق بأصله ، لا بإع ، ولكن تنفق ثمرة » . فتصدق به .

٢٢٦٧ - فا صدقة قال أنا عبد الرحمن عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : قال عمر :

[٢٣٣٤]

لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلا قسمتها بين أهلها كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خير .

[الحديث ٢٣٣٤ - أطرافه في : ٣١٢٥ ، ٤٢٣٥ ، ٤٢٣٦ .]

**قوله ( باب أوقاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأرض الخراج ومزارعتهم ومعاملتهم )** ذكر فيه طرفاً من حديث عمر في وقف أرض خيبر ، وذكر قول عمر : لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلا قسمتها . وأخذ المصنف صدر الترجمة من الحديث الأول ظاهر ، ويؤخذ أيضاً من الحديث الثاني لأن بقية الكلام محذوف تقديره : لكن النظر لآخر المسلمين يقتضي أن لا أقسمها بل أجعلها وقفاً على المسلمين . وقد صنع ذلك عمر في أرض السواد . وأما قوله « وأرض الخراج الخ » فيؤخذ من الحديث الثاني ، فإن عمر لما وقف السواد ضرب على من به من أهل الذمة الخراج فزارعهم وعاملهم ، فهذا يظهر مراده من هذه الترجمة ودخولها في أبواب المزارعة ، وقال ابن بطال : معنى هذه الترجمة أن الصحابة كانوا يزارعون أوقاف النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته على ما كان عامل عليه يهود خيبر . وقوله « وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر الخ » قال ابن التين : ذكر الداودي أن هذا اللفظ غير محفوظ ، وإنما أمره أن يتصدق بشمره ويوقف أصله . قلت : وهذا الذي رده هو معنى ما ذكره البخاري ، وقد وصل البخاري اللفظ الذي علقه هنا في كتاب الوصايا من طريق صحف بن جويرية عن نافع عن ابن عمر قال « تصدق عمر بمال له » فذكر الحديث وفيه « تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمره » .

**قوله ( أخبرنا عبد الرحمن )** هو ابن مهدي .

**قوله ( عن مالك )** وقع للإسماعيلي من طريق عن عبد الرحمن بن مهدي « حدثنا مالك » .

**قوله ( قال عمر )** في رواية عبد الله بن إدريس عن مالك عند الإسماعيلي « سمعت عمر يقول » .

**قوله ( ما فتحت )** بضم الفاء على البناء للمجهول و ( قرية ) بالرفع وبفتح الفاء ونصب قرية على

المفعولية .

**قوله ( إلا قسمتها )** زاد ابن إدريس في روايته « ما افتتح المسلمون قرية من قرى الكفار إلا قسمتها

سهيماً » .

**قوله ( كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر )** زاد ابن إدريس في روايته « لكن أردت أن تكون

جزية تجرى عليهم » وسيأتي الكلام على هذه اللفظة في غزوة خيبر من كتاب المغازي . وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن وهب عن مالك في هذه القصة سبب قول عمر هذا ولفظه « لما فتح عمر الشام قام إليه بلال فقال : لتقسمنها أو لنضارين عليها بالسيف ، فقال عمر « فذكره . قال ابن التين : تأول عمر قول الله تعالى ﴿ والذين جاءوا من بعدهم ﴾ فرأى أن للآخرين أسوة بالأولين فخشي لو قسم ما يفتح أن تكمل الفتوح فلا يبقى لمن يجيء بعد ذلك حظ في الخراج ، فرأى أن توقف الأرض المفتوحة عنوة ويضرب عليها خراجاً يدوم نفعه للمسلمين . وقد اختلف نظر العلماء في قسمة الأرض المفتوحة عنوة على قوانين شهيرين ، كذا قال . وفي المسألة أقوال أشهرها ثلاثة : فعن مالك تصوير وقفاً بنفس الفتوح ، وعن أبي حنيفة والثوري يتخير الإمام بين قسمتها ووقفيتها ، وعن الشافعي يلزمه قسمتها إلا أن يرضى بوقفيتها من غنمها ، وسيأتي بقية الكلام عليه في أواخر الجهاد إن شاء الله تعالى .

### باب من أحيأ أرضاً مواتاً

ورأى ذلك عليّ في أرض الخراب بالكوفة. وقال عمر: من أحيأ أرضاً ميتة فهي له. ويروى عن عمرو بن عوف عن النبي صلى الله عليه. وقال: في غير حق مسلم، وليس لعرق ظالم فيه حق. ويروى فيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه.

[٢٣٣٥]

٢٢٦٨- فايحيى بن بكير قال نا الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه قال: «من أعمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق» قال عروة: قضى به عمر في خلافته.

قوله (باب من أحيأ أرضاً مواتاً) بفتح الميم والواو الخفيفة، قال القزاز: الموات الأرض التي لم تعمر، شبهت العمارة بالحياة وتعطيلها بفقد الحياة، وإحياء الموات أن يعمد الشخص لأرض لا يعلم تقدم ملك عليها لأحد فيحياها بالسقي أو الزرع أو الغرس أو البناء فتصير بذلك ملكه سواء كانت فيما قرب من العمران أم بعد، سواء أذن له الإمام في ذلك أم لم يأذن، وهذا قول الجمهور، وعن أبي حنيفة لا بد من إذن الإمام مطلقاً، وعن مالك فيما قرب، وضابط القرب ما بأهل العمران إليه حاجة من رعى ونحوه، واحتج الطحاوي للجمهور مع حديث الباب بالقياس على ماء البحر والنهر وما يصاد من طير وحيوان، فإنهم اتفقوا على أن من أخذه أو صاده يملكه سواء قرب أم بعد، سواء أذن الإمام أو لم يأذن.

قوله (ورأى على ذلك في أرض الخراب بالكوفة) كذا وقع للأكثر، وفي رواية النسفي «في أرض الكوفة مواتاً».

قوله (وقال عمر من أحيأ أرضاً ميتة فهي له) وصله مالك في «الموطأ» عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثله، وروينا في «الخروج ليحيى بن آدم» سبب ذلك فقال «حدثنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: كان الناس يتحجرون - يعني الأرض - على عهد عمر، فقال: من أحيأ أرضاً فهي له قال يحيى: كأنه لم يجعلها له بمجرد التحجير حتى يحيها».

قوله (ويروى عن عمرو بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم) أي مثل حديث عمر هذا.

قوله (وقال فيه في غير حق مسلم، وليس لعرق ظالم حق) وصله إسماعيل بن راهويه قال «أخبرنا أبو عامر العقدي عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف حدثني أبي أن أباه حدثه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: من أحيأ أرضاً مواتاً من غير أن يكون فيها حق مسلم فهي له، وليس لعرق ظالم حق» وهو عند الطبراني ثم البيهقي، وكثير هذا ضعيف، وليس لجده عمرو بن عوف في البخاري سوى هذا الحديث، وهو غير عمرو بن عوف الأنصاري البدرى الآتي حديثه في الجزية وغيرها، وليس له أيضاً عنده

غيره . ووقع في بعض الروايات « وقال عمر وابن عوف » (١) على أن الواو عاطفة وعمر بضم العين وهو تصحيف ؛ وشرحه الكرمانى ثم قال : فعلى هذا يكون ذكر عمر مكرراً ، وأجاب بأن فيه فوائد كونه تعليلاً بالجزم والآخر بالتمريض ، وكونه بزيادة والآخر بدونها ، وكونه مرفوعاً والأول موقوف ، ثم قال : والصحيح أنه عمرو بفتح العين . قلت : فضع ما تكلفه من التوجيه . ولحديث عمرو بن عوف المعلق شاهد قوى أخرجه أبو داود من حديث سعيد بن زيد ، وله من طريق ابن إسحاق عن يحيى بن عروة عن أبيه مثله مرسلًا وزاد « قال عروة : فلقد خبرني الذي حدثني بهذا الحديث أن رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم غرس أحدهما نخلاً في أرض الآخر ففضى لصاحب الأرض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها » . وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي ، وعن سمرة عند أبي داود والبيهقي وعن عبادة وعبد الله بن عمرو عند الطبراني ، وعن أبي أسيد عند يحيى بن آدم في « كتاب الخراج » . وفي أسانيدنا مقال ، لكن يتقوى بعضها ببعض .

**قوله ( لعرق ظالم )** في رواية الأكر بتوين عرق وظالم نعت له ، وهو راجع إلى صاحب العرق أى ليس لدى عرق ظالم ، أو إلى العرق أى ليس لعرق ذى ظلم ، ويروى بالإضافة ويكون الظالم صاحب العرق فيكون المراد بالعرق الأرض ، وبالأول جزم مالك والشافعي والأزهري وابن فارس وغيرهم ، وبالنحطابي فغلط رواية الإضافة ، قال ربيعة : العرق الظالم يكون ظاهراً ويكون باطناً فالباطن ما احتفزه الرجل من الآبار أو استخرجه من المعادن ، والظاهر ما بناه أو غرسه ، وقال غيره الظالم من غرس أو زرع أو بنى أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة .

**قوله ( ويروى فيه )** أى في الباب أو الحكم ( عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ) وصله أحمد قال « حدثنا عباد بن عباد حدثنا هشام عن عروة عن وهب بن كيسان عن جابر » فذكره ولفظه « من أحيا أرضاً ميتة فله فيها أجر ، وما أكلت العوافي منها فهو له صدقة » وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن هشام بلفظ « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » وصححه . وقد اختلف فيه على هشام فرواه عنه عباد هكذا ، ورواه يحيى القطان وأبو ضمرة وغيرهما عنه عن أبي رافع عن جابر ، ورواه أيوب عن هشام عن أبيه عن سعيد ابن زيد ، ورواه عبد الله بن إدريس عن هشام عن أبيه مرسلًا . واختلف فيه على عروة فرواه أيوب عن هشام موصولاً ، وخالفه أبو الأسود فقال عن عروة عن عائشة كما في هذا الباب ، ورواه يحيى بن عروة عن أبيه مرسلًا كما ذكرته من سنن أبي داود ، ولعل هذا هو السر في ترك جزم البخاري به .

**( تنبيه )** : استنبط ابن حبان من هذه الزيادة التي في حديث جابر وهي قوله « فله فيها أجر » أن الذي لا يملك الموات بالإحياء ، واحتج بأن الكافر لا أجر له ، وتعقبه المحب الطبري بأن الكافر إذا تصدق يثاب عليه في الدنيا كما ورد به الحديث ، فيحمل الأجر في حقه على ثواب الدنيا وفي حق المسلم على ما هو أعم من ذلك ، وما قاله محتمل إلا أن الذي قاله ابن حبان أسعد بظاهر الحديث ، ولا يتبادر إلى الفهم من إطلاق الأجر إلا الأخرى .

قوله ( عن عبيد الله بن أبي جعفر ) هو المصري ، ومحمد بن عبد الرحمن شيخه هو أبو الأسود يتيم عروة ، ونصف الإسناد الأعلى مدنيون ونصفه الآخر مصريون .

قوله ( من أعمار ) بفتح الهمزة والميم من الرباعي قال عياض كذا وقع والصواب « عمر » ثلاثياً قال الله تعالى ﴿ وعمروها أكثر مما عمروها ﴾ إلا أن يريد أنه جعل فيها عماراً ، قال ابن بطلال : ويمكن أن يكون أصله من اعتمر أرضاً أى اتخذها ، وسقطت التاء من الأصل . وقال غيره قد سمع فيه الرباعي ، يقال أعمار الله بك منزلك فالمراد من أعمار أرضاً بالإحياء فهو أحق به من غيره ، وحذف متعلق أحق للعلم به . ووقع في رواية أبي ذر « من أعمار » بضم الهمزة أى أعمار غيره ، وكأن المراد بالغير الإمام . وذكره الحميدى في جمعه بلفظ « من عمر » من الثلاثي ، وكذا هو عند الإسماعيلي من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه .

قوله ( فهو أحق ) زاد الإسماعيلي « فهو أحق بها » أى من غيره .

قوله ( قال عروة ) هو موصول بالإسناد المذكور إلى عروة ، ولكن عروة عن عمر مرسل ، لأنه ولد في آخر خلافة عمر قاله خليفة ، وهو قضية قول ابن أبي خيثمة أنه كان يوم الجمل ابن ثلاث عشرة سنة لأن الجمل كان سنة ست وثلاثين وقتل عمر كان سنة ثلاث وعشرين . وروى أبو أسامة عن هشام ابن عروة عن أبيه قال « رددت يوم الجمل ، استصغرت » .

قوله ( قضى به عمر في خلافته ) قد تقدم في أول الباب موصولاً إلى عمر : وروينا في « كتاب الخراج ليحيى بن آدم » من طريق محمد بن عبيد الله الثقفي قال : كتب عمر بن الخطاب من أحياء مواتاً من الأرض فهو أحق به . وروى من وجه آخر عن عمرو بن شعيب أو غيره أن عمر قال « من عطل أرضاً ثلاث سنين لم يعمرها فجاء غيره فعمرها فهي له » . وكأن مراده بالتعطيل أن يتحجرها ولا يحوطها ببناء ولا غيره . وأخرج الطحاوي الطريق الأولى أتم منه بالسند إلى الثقفي المذكور قال « خرج رجل من أهل البصرة يقال له أبو عبد الله إلى عمر فقال : إن بأرض البصرة أرضاً لا تضر بأحد من المسلمين وليست بأرض خراج ، فإن شئت أن تقطعها فأتخذها قصباً وزيتوناً ، فكتب عمر إلى أبي موسى : إن كانت كذلك فأقطعها إياه »

ب

٢٢٦٩ - ناقتيبة قال نا إسماعيل بن جعفر عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله بن [٢٣٣٦]

عمر عن أبيه ، أن النبي صلى الله عليه وآله أري وهو في معرّسه من ذي الحليفة في بطن الوادي ف قيل له : إنك ببطحاء مباركة . فقال موسى : وقد أناخ بنا سالم بالمناخ الذي كان عبد الله ينيخ به يتحرى معرّس رسول الله صلى الله عليه وآله ، وهو أسفل من المسجد الذي ببطن الوادي بينه وبين الطريق وسط من ذلك .

[٢٣٣٧]

٢٢٧٠- حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أنا شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي قال قال نبي يحيى عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : « الليلة أتاني أت من ربي وهو بالعقيق أن صل في هذا الوادي المبارك وقال : عمرة في حجة » .

**قوله ( باب )** كذا فيه بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، وقد أورد فيه حديث ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أرى وهو في معمره بذى الحليفة : أنك ببطحاء مباركة » وحديث عمر مرفوعاً « أتاني أت من ربي أن صل في هذا الوادي المبارك » وقد تقدم الكلام على هذين الحديثين في الحج مستوفى ، ولكن أشكل تعلقهما بالترجمة فقال المهلب : حاول البخاري جعل موضع معمر النبي صلى الله عليه وسلم موقوفاً أو متمكناً له لصلاته فيه ونزوله به ، وذلك لا يقوم على ساق لأنه قد ينزل في غير ملكه ويصلي فيه فلا يصير بذلك ملكه كما صلى في دا ، عتبان بن مالك وغيره . وأجاب ابن بطال بأن البخاري أراد أن المعمر نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم بنزوله فيه ولم يرد أنه يصير بذلك ملكه ، ونفي ابن المنير وغيره أن يكون البخاري أراد ما ادعاه المهلب : وإنما أراد التنبيه على أن البطحاء التي وقع فيها التعريس والأمر بالصلاة فيها لا تدخل في الموات الذي يحيا ويملك إذ لم يقع فيها تحويط ونحوه من وجوه الإحياء ، أو أراد أنها تلحق بحكم الإحياء لما ثبت لها من خصوصية التصرف فيها بذلك فصارت كأنها أُرصدت للمسلمين كمنى مثلاً ، فليس لأحد أن يبنى فيها ويتحجرها لتعلق حق المسلمين بها عموماً . قلت : وحاصله أن الوادي المذكور وإن كان من جنس الموات لكن مكان التعريس منه مستثنى لكونه من الحقوق العامة فلا يصح احتجاره لأحد ولو عمل فيه بشروط الإحياء ، ولا يختص ذلك بالبقعة التي نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم بل كل ما وجد من ذلك فهو في معناه .

( تنبيه ) : المعمر بمهمات وفتح الراء موضع التعريس ، وهو نزول آخر الليل للراحة .

ب

[٢٣٣٨]

إذا قال رب الأرض : أقرُّك ما أقرَّك الله - ولم يذكر أجلاً معلوماً - فهما على تراضيهما

٢٢٧١- نا أحمد بن المقدم قال نا فضيل بن سليمان قال نا موسى قال أخبرني نافع عن ابن عمر : كان رسول الله صلى الله عليه . وقال عبد الرزاق أنا ابن جريج قال نا موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر : أن عمر بن الخطاب أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز ، وكان رسول الله صلى الله عليه لما ظهر على خيبر أراد إخراج اليهود منها ، وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين ، وأراد إخراج اليهود منها ، فسألت اليهود رسول الله ليقرهم بها أن يكفوا عملها ولهم نصف الثمر ، وقال لهم رسول الله صلى الله عليه : « نقركم بها على ذلك ما شئنا » ، فقرؤا بها حتى أجلاهم عمر إلى تيماء وأريحاء .



قوله ( باب إذا قال رب الأرض أقرك ما أقرك الله ولم يذكر أجلاً معلوماً فهما على تراضيهما ) .  
أورد فيه حديث ابن عمر في معاملة يهود خيبر ، أورده موصولاً من طريق الفضيل بن سليمان ومعلقاً من طريق ابن جريج كلاهما عن موسى بن عقبة ، وساقه على لفظ الرواية المعلقة ، وقد وصل مسلم طريق ابن جريج ، وأخرجها أحمد عن عبد الرزاق عنه بتمامها ، وسيأتى لنظ فضيل بن سليمان في كتاب الخمس .  
قوله ( أن نمر أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز ) سيأتى سبب ذلك موصولاً في كتاب الشروط قال الهروي : جلى القوم عن مواطنهم وأجلى بمعنى واحد والاسم الجلاء والإجلاء ، وأرض الحجاز هي ما يفصل بين نجد وتهامة ، قال الواقدي : ما بين وجرة ونخس الطائف نجد ، وما كان من وراء وجرة إلى البحر تهامة . ووقع هنا للكرمانى تفسير الحجاز بما فسروا به جزيرة العرب الآتى في « باب هل يستشفع بأهل الذمة » في كتاب الجهاد وهو خطأ .

قوله ( وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ ) هو موصول لابن عمر .  
قوله ( وكانت الأرض لما ظهر عليها الله ولرسوله وللمسلمين ) في رواية فضيل بن سليمان الآتية « وكانت الأرض لما ظهر عليها لليهود وللرسول وللمسلمين » قال المهلب : يجمع بين الروایتين بأن تحمل رواية ابن جريج على الحال التي آلت إليها الأمر بعد الصلح ورواية فضيل على الحال التي كانت قبله ، وذلك أن خيبر فتح بعضها صلحاً وبعضها عنوة ، فالذى فتح عنوة كان جميعه لله ولرسوله وللمسلمين ، والذي فتح صلحاً كان لليهود ثم صار للمسلمين بعقد الصلح ، وسيأتى بيان ذلك في كتاب المغازى إن شاء الله تعالى .  
وقوله في رواية ابن جريج « ليقرهم بها أن يكفوا عملها » وقع عند أحمد عن عبد الرزاق « أن يقرهم بها على أن يكفوا » وهو أَرْضِج ، ونحوه رواية ابن سليمان الآتية . وقوله فيها « فقرؤا » بفتح القاف أى سكنوا .  
وتيماء بفتح المثناة وسكون التحتانية والمد ، وأريحاء بفتح الهمزة وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مهجلة وبالماء أيضاً ، هما موضعان مشهوران بقرب بلاد طي على البحر في أول طريق الشام من المدينة ، وقد ذكر البلاذرى في « الفتوح » أن النبي صلى الله عليه وسلم لما غلب على وادى القرى بلغ ذلك أهل تيماء فصالحوه على الجزية وأقرهم ببلدهم .

باب ما كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والتمر

٢٢٧٢ - نا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا الأوزاعي عن أبي النجاشي مولى رافع

[٢٣٣٩]

ابن خديج سمعت رافع بن خديج بن رافع عن عمه ظهير بن رافع قال ظهير : لقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله عن أمر كان بنا رافقاً . قلت : ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه فهو حق . قال : دعاني رسول الله صلى الله عليه وآله قال : « ما تصنعون بمحاقلكم ؟ » قلت : نؤاجرها على الربيع وعلى الأوسق من التمر والشعير . قال : « لا تفعلوا ، ازرعوها ، أو أزرعوها ، أو أمسكوها » . قال رافع : قلت : سمع وطاعة .

[٢٣٤٠] ٢٢٧٣- نا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى قَالَ نا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : كَانُوا يَزْرَعُونَهَا بِالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ وَالنُّصْفِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا ، أَوْ لِيَمْنَحْهَا ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ » .

[الحديث ٢٣٤٠ - طرفه في : ٢٦٣٢] .

[٢٣٤١] ٢٢٧٤- وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ أَبُو تَوْبَةَ : نا معاوية عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ » .

[٢٣٤٢] ٢٢٧٥- نا قبيصة قال نا سُفْيَانُ عَنْ عمرو قال : ذكرته لطاوس فقال : يُزْرَعُ . قال ابن عباس : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ ، وَلَكِنْ قَالَ : « أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا مَعْلُومًا » .

[٢٣٤٣] ٢٢٧٦- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ نا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَصَدْرًا مِنْ إِمَارَةِ مُعَاوِيَةَ ، <sup>(١)</sup> ثُمَّ حَدَّثَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ ، فَذَهَبَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى رَافِعٍ ، فَذَهَبَتْ مَعَهُ ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّا كُنَّا نُكْرِي مَزَارِعَنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِمَا عَلَى الْأَرْبَعَاءِ وَبِشَيْءٍ مِنَ التَّنْبِ .

[الحديث ٢٣٤٣ - طرفه في : ٢٣٣٥] .

[٢٣٤٥] ٢٢٧٧- نا يحيى بن بكير قال نا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ : كُنْتُ أَعْلَمُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى . ثُمَّ خَشِيَ عَبْدَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَدْ أَحْدَثَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ عِلْمُهُ ، فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ .  
قوله ( باب ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسى بعضهم بعضاً في الزراعة والثمر )  
المراد بالمواساة المشاركة في المال بغير مقابل .

(١) الرقمان ٢٣٤٣ و ٢٣٤٤ هما لحديث واحد جعله محمد فزاد عبد الباقي حديثين .

قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك .

قوله ( عن أبي النجاشي ) بفتح النون وتخفيف الجيم وبعد الألف معجمة ثم ياء ثقيلة : تابعي ثقة اسمه عطاء بن صهيب ، وقد روى الأوزاعي أيضاً في ثاني أحاديث الباب معنى الحديث عن عطاء عن جابر وهو عطاء بن أبي رباح ، فكان الحديث عنده عن كل منهما بسنده . ووقع في رواية ابن ماجه من وجه آخر إلى الأوزاعي « حدثني أبو النجاشي » ، وقوله « سمعت رافع بن خديج » أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الأوزاعي « حدثني أبو النجاشي قال صحبت رافع بن خديج ست سنين » وروى عكرمة ابن عمار هذا الحديث عن أبي النجاشي عن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل « عن عمه ظهير » ذكره مسلم ، وسيأتي من رواية حنظلة بن قيس عن رافع « حدثني عمي » وهو مما يقوى رواية الأوزاعي .  
قوله ( عن عمه ظهير ) بالطاء المعجمة مصغراً .

قوله ( لقد نهانا ) قد ذكر في آخر الحديث صيغة النهي وهي قوله « لا تفعلوا » وبها يعرف المراد بالأمر الرافق ، وقوله « رافقاً » أي ذا رفق .

قوله ( بمحافلكم ) أي بمزارعكم ، والحقل ازرع وقيل ما دام أخضر ، والمحافلة المزارعة بجزء مما يخرج ، وقيل هو بيع الزرع بالحنطة ، وقيل غير ذلك كما تقدم .

قوله ( على الربيع ) بفتح الراء وكسر الموحدة وهي موافقة للرواية الأخيرة وهي قوله على الأربعاء ، فإن الأربعاء جمع ربيع وهو النهر الصغير ، وفي رواية المستمل « الربيع » بالتصغير ، ووقع للكشيميني « على الربيع » بضمين وهي موافقة لحديث جابر المذكور بعد ، لكن المشهور في حديث رفع الأول ، والمعنى أنهم كانوا يكرون الأرض ويشترطون لأنفسهم ما ينبت على الأنهار .

قوله ( وعلى الأوسق ) الواو بمعنى أو .

قوله ( ازرعوها أو أزرعوها ) الأول بكسر الألف وهي ألف وصل والراء مفتوحة ، والثاني بألف قطع والراء مكسورة وأو للتخيير لا للشك ، والمراد ازرعوها أنتم أو أعطوها لغيركم يزرعوها بغير أجره ، وهو الموافق لقوله في حديث جابر « أو لينحها » . ( أو أمسكوها ) أي اتركوها معطلة . وقوله ( سمعاً وطاعة ) بالنصب ويجوز الرفع ، وقوله ( أو اتركوها ) أي بغير زرع ، وسيأتي البحث في ذلك في هذا الباب .

( تليه ) : وقع للإسماعيلي عن جابر إيراد حديث ظهير بن رافع في آخر الباب الذي قبله ، ثم اعترض بأنه لا يدخل في هذا الباب ، والذي وقع عند الجمهور إيراده في هذا الباب .

قوله ( عن عطاء ) في رواية ابن ماجه من وجه آخر عن الأوزاعي « حدثني عطاء سمعت جابراً » .

قوله ( كانوا ) أي الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( بالثلث والربع والنصف ) الواو في الموضعين بمعنى أو ، أشار إليه التيمي ، وقد تقدم له توجيه آخر في « باب المزارعة بالشرط » .

قوله ( ولينحها ) أي يجعلها منيحة أي عطية ، واننون في يمنحها مفتوحة ويجوز كسرهما ، وقد

رواه مسلم من طريق مطر الوراق عن عطاء عن جابر بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وسلم سبى عن كراء الأرض » ، ومن وجه آخر عن مطر بلفظ « من كانت له أرض فليزرعها فإن عجز عنها فليمنحها أخاه المسلم ولا يؤجرها » ورواية الأوزاعي التي اقتصر عليها المصنف مفسرة للمراد لذكرها للسبب الحامل على النهي .

**قوله ( فإن لم يفعل فليمسك أرضه )** أى فلا يمتنعها ولا يكرها ، وقد استشكل بأن في إمساكها بغير زراعة تضييعاً لمنفعتيها فيكون من إضاعة المال ، وقد ثبت النهي عنها ، وأجيب بحمل النهي عن إضاعة عين المال أو منفعة لا تخلف ، لأن الأرض إذا تركت بغير زرع لم تتعطل منفعتها فإنها قد تنبت من الكلاء والحطب والحشيش ما ينفع في الرعى وغيره ، وعلى تقدير أن لا يحصل ذلك فقد يكون تأخير الزرع عن الأرض إصلاحاً لها فتخاف في السنة التي تليها ما لعله فات في سنة الترك ، وهذا كله إن حمل النهي عن الكراء على عومه فأما لو حمل الكراء على ما كان مألوفاً لم من الكراء بجزء مما يخرج منها ولا سيما إذا كان غير معلوم فلا يستتازم ذلك تعطيل الانتفاع بها في الزراعة بل يكرها بالذهب أو الفضة كما تقرر ذلك . والله أعلم .

**قوله ( وقال الربيع بن نافع أبو توبة )** بفتح المثناة وسكون الواو بعدها موحدة هو الحلبي ، ثقة ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الطلاق . وقد وصل مسلم حديث الباب عن الحسن بن علي الحلواني عن أبي توبة . وشيخه معاوية هو ابن سلام بتشديد اللام . ويحيى هو ابن أبي كثير ، وقد اختلف عليه في إسناده وكذا على شيخه أبي سلمة ، وقد أطنب النسائي في جمع طرقه .

**قوله ( عن عمرو )** هو ابن دينار .

**قوله ( ذكرته )** أى حديث رافع بن خديج ( لطاوس ) أى كما تقدم ، وقد مضى شرحه بعد أبواب . وقوله ( لم ينه عنه ) أى لم يحرمه ، وبها صرح الترمذي في روايته . وقوله ( إن يمنع ) بكسر الهجمة من إن على أنها شرطية ، ولغير أبي ذر بفتحها وهو المشهور ، وفي رواية الترمذي « ولكن أراد أن يرفق بعضهم ببعض » .

**قوله ( إن ابن عمر كان يكرى )** بضم أوله من الرباعى يقال أكرى أرضه يكرها .

**قوله ( وصلاً من إمارة معاوية )** أى خلافته ، وإنما لم يذكر ابن عمر خلافة على لأنه لم يبايعه لوقوع الاختلاف عليه كما هو مشهور في صحيح الأخبار ، وكان رأى أنه لا يبايع لمن لم يجتمع عليه الناس ، ولهذا لم يبايع أيضاً لابن الزبير ولا لعبد الملك في حال اختلافهما ، وبايع ليزيد بن معاوية ثم لعبد الملك ابن مروان بعد قتل ابن الزبير ، ولعل في تلك المدة - أعنى مدة خلافة على - لم يؤجر أرضه فلم يذكرها لذلك ، وزاد مسلم في روايته : حتى إذا كان في آخر خلافة معاوية وكان آخر خلافة معاوية في سنة ستين من الهجرة . ووقع في رواية أحمد عن إسماعيل عن أيوب بهذا الإسناد نحو هذا السياق وزاد فيه « فتركها ابن عمر وكان لا يكرها ، فإذا سئل يقول : زعم رافع بن خديج » فذكره .

**قوله ( ثم حدث عن رافع )** بضم أوله على ما لم يسم فاعله للأكثر ، وللكشميني بفتح أوله وحذف « عن » . ولابن ماجه عن نافع عن ابن عمر « أنه كان يكرى أرضه فأتاه إنسان فأخبره عن رافع » فذكره

وزاد . وقد استظهر البخارى لحديث رافع بحديث جابر وأبي هريرة راداً على من زعم أن حديث رافع فرد وأنه مضطرب ، وأشار إلى صحة الطرفين عنه حيث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد روى عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأشار إلى أن روايته بغير واسطة مقتصرة على النهى عن كراء الأرض وروايته عن عمه مفسرة للمراد ، وهو ما بينه ابن عباس في روايته من إرادة الرفق والتفضيل وأن النهى عن ذلك ليس للتحريم ، وسأذكر مزيداً لذلك في الباب الذى بعده .

**قوله ( قد كنت أعلم أن الأرض تكرى ثم خشى عبد الله )** هكذا أورده مختصراً ، وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق شعيب بن الليث عن أبيه مطولاً وأوله « أن عبد الله كان يكرى أرضه حتى بلغه أن رافع بن خديج ينهى عن كراء الأرض فلقبه فقال : يا ابن خديج ما هذا ؟ قال : سمعت عمى وكان قد شهدا بديراً يحدثان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الأرض ، فقال عبد الله : قد كنت أعلم » فذكره .

### باب كراء الأرض بالذهب والفضة

وقال ابن عباس: إن أمثل ما أنتم صانعون أن تستأجروا الأرض البيضاء من السنة إلى السنة .

٢٢٧٨ - نا عمرو بن خالد قال نا الليث عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن

[٢٣٤٦]

قيس عن رافع بن خديج قال : حدثني عمي أنهم كانوا يكررون الأرض على عهد النبي صلى الله

[٢٣٤٧]

عليه بما تنبت على الأربعاء أو شيء يستثنيه صاحب الأرض ، فنهى النبي صلى الله عليه عن

ذلك . فقلت لرافع : فكيف هي بالدينار والدرهم ؟ فقال رافع : ليس بها بأس بالدينار والدرهم .

قال أبو عبد الله من هاهنا قال الليث : أراه وكان الذي نهى من ذلك ما لو نظر فيه ذوو الفهم بالحلل والحرام لم يجيزوه ، لما فيه من المخاطرة .

[الحديث ٢٣٤٧ - طرفه في : ٤٠١] .

**قوله ( باب كراء الأرض بالذهب والفضة )** كأنه أراد بهذه الترجمة الإشارة إلى أن النهى الوارد عن كراء الأرض محمول على ما إذا أكرت بشيء مجهول وهو قول الجمهور ، أو بشيء مما يخرج منها ولو كان معلوماً ، وليس المراد النهى عن كرائها بالذهب أو الفضة . وبالحق ربيعة فقال : لا يجوز كراؤها إلا بالذهب أو الفضة ، وخالف في ذلك طاوس وطائفة قليلة فقالوا : لا يجوز كراء الأرض مطلقاً ، وذهب إليه ابن حزم وقواه واحتج له بالأحاديث المطلقة في ذلك ، وحديث الباب دال على ما ذهب إليه الجمهور ، وقد أطلق ابن المنذر أن الصحابة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة ، ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الأمصار عليه ، وقد روى أبو داود عن سعد بن أبي وقاص قال « كان أصحاب المزارع يكرونها بما يكون على المساقى من الزرع ، فاختصموا في ذلك ، فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكروا بذلك

وقال : أكرؤا بالذهب والفضة » ورجاله ثقات ، إلا أن محمد بن عكرمة الخزؤى لم يرو عنه إلا إبراهيم ابن سعد . وأما ما رواه الرمذى من طريق مجاهد عن رافع بن خديج فى النهى عن كراء الأرض ببعض خراجها أو بدراهم فقد أعله النسائى بأن مجاهداً لم يسمعه من رافع . قلت : وراويه أبو بكر بن عياش فى حفظه مقال ، وقد رواه أبو عوانة وهو أحفظ منه عن شيخه فيه فلم يذكر الدراهم . وقد روى مسلم من طريق سليمان بن يسار عن رافع بن خديج فى حديثه « ولم يكن يومئذ ذهب ولا فضة » .

**قوله ( وقال ابن عباس الخ )** وصله الثورى فى جامعه قال أخبرنى عبد الكريم هو الجزرى عن سعيد ابن جبير عنه ولفظه « إن أمثل ما أتم صانعون أن تستأجروا الأرض البيضاء . ليس فيها شجر » يعنى من السنة إلى السنة وإسناده صحيح ، وأخرجه البيهقى من طريق عبد الله بن الوليد العدنى عن سفيان به .

**قوله ( عن حنظلة )** فى رواية الأوزاعى عن مسلم عن ربيعة حدثنى حنظلة لكن ليس عنده ذكر عمى رافع ، وفى الإسناد تابعى عن مثله وصحابى عن مثله .

**قوله ( حدثنى عمى )** هما ظهير بن رافع وقد تقدم حديثه فى الباب قبله والآخر قال الكلاباذى لم أقف على اسمه ، وذكر غيره أن اسمه مظهر وهو بضم الميم وفتح الظاء وتشديد الهاء المكسورة وضبطه عبد الغنى وابن ماكولا ، هكذا زعم بعض من صنف فى المبهمات ، ورأيت فى « الصحابة لأبى القاسم البغوى » ولأبى على بن السكن من طريق سعيد بن أبى عروبة عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع ابن خديج « أن بعض عمومته » قال سعيد زعم قتادة أن اسمه مهير فذكر الحديث ، فهذا أولى أن يعتمد وهو بوزن أخيه ظهير كلاهما بالتصغير .

**قوله ( يستثنيه )** من الاستثناء كأنه يشير إلى استثناء الثلث أو الربع ليوافق الرواية الأخرى .

**قوله ( فقال رافع ليس بها بأس بالدينار والدرهم )** يحتمل أن يكون ذلك قاله رافع باجتهاده ، ويحتمل أن يكون علم ذلك بطريق التنصيص على جوازه ، أو علم أن النهى عن كراء الأرض ليس على إطلاقه بل بما إذا كان بشىء مجهول ونحو ذلك ، فاستنبط من ذلك جواز الكراء بالذهب والفضة ، ويرجع كونه مرفوعاً ما أخرجه أبو داود والنسائى بإسناد صحيح من طريق سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة وقال : إنما يزرع ثلاثة : رجل له أرض ، ورجل منح أرضاً ، ورجل اكترى أرضاً بذهب أو فضة » لكن بين النسائى من وجه آخر أن المرفوع منه النهى عن المحاقلة والمزابنة وأن بقيته مدرج من كلام سعيد بن المسيب ، وقد رواه مالك فى « الموطأ » والشافعى عنه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب .

**قوله ( وقال الليث وكان الذى نهى من ذلك )** كذا للأكثر عن الليث وهو موصول بالإسناد الأول إلى الليث ، ووقع عند أبى ذر هنا : قال أبو عبد الله يعنى المصنف من ههنا قال الليث أراه ، وسقط هنا النقل عن الليث عند النسفى وابن شوبه ، وكذا وقع فى « مصابيح البغوى » فصار مدرجاً عندهما فى نفس الحديث والمعتمد فى ذلك على رواية الأكثر ، ولم يذكر النسفى ولا الإسماعيلى فى روايتهما لهذا الحديث من طريق الليث هذه الزيادة ، وقد قال التوربشتى شارح المصابيح : لم يظهر لى هل هذه الزيادة من قول

بعض الرواة أو من قول البخارى ، وقال البيضاوى : الظاهر أنها من كلام رافع ا ه . وقد تبين برواية أكثر الطرق فى البخارى أنها من كلام الليث ، وقوله ( ذو الفهم ) فى رواية النسفى وابن شويه « ذوو الفهم » بلفظ المفرد لإرادة الجنس ، وقالوا « لم يجزه » . وقوله ( المخاطرة ) أى الإشراف على الهلاك ، وكلام الليث هذا موافق لما عليه الجمهور من حمل النهى عن كراء الأرض على الوجه المفضى إلى الغرر والجهالة لا عن كرائها مطلقاً حتى بالذهب والفضة . ثم اختلف الجمهور فى جواز كرائها بجزء مما يخرج منها فن قال بالجواز حمل أحاديث النهى على التنزيه وعليه يدل قول ابن عباس الماضى فى الباب الذى قبله حيث قال « ولكن أراد أن يرفق بعضهم ببعض » ومن لم يجز لإجارتها بجزء مما يخرج منها قال : النهى عن كرائها بمحمول على ما إذا اشترط صاحب الأرض ناحية منها أو شرط ما ينبت على النهر لصاحب الأرض لما فى كل ذلك من الغرر والجهالة . وقال مالك : النهى بمحمول على ما إذا وقع كراؤها بالطعام أو الثمر لئلا يصير من بيع الطعام بالطعام ، قال ابن المنذر : ينبغى أن يحمل ما قاله مالك على ما إذا كان المكربى به من الطعام جزءاً مما يخرج منها . فأما إذا اكترها بطعام معلوم فى ذمة المكربى أو بطعام حاضر يقبضه المالك فلا مانع من الجواز . والله أعلم

ب

[٢٣٤٨] ٢٢٧٩- نا محمد بن سنان قال نا فليح قال نا هلال ح . ونى عبد الله بن محمد قال نا أبو عامر قال نا فليح عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة ، أن النبي صلى الله عليه كان يوماً يحدث - وعنده رجل من أهل البادية - « أن رجلاً من أهل الجنة استأذن ربّه فى الزرع ، فقال له : أأست فيما شئت ؟ قال : بلى ولكن أحب أن أزرع . قال : فبذر ، فبادر الطرف نباته واستواؤه واستحصاده ، فكان أمثال الجبال . فيقول الله : دونك يا ابن آدم ، فإنه لا يشبعك شيء » . فقال الأعرابي : والله لا تجده إلا قرشياً أو أنصاريّاً ، فإنهم أصحاب زرع وأما نحن فليسنا بأصحاب زرع فضحك النبي صلى الله عليه .

[الحديث ٢٣٤٨ - طرفه فى : ٧٥١٩] .

**قوله ( باب )** كذا للجميع بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذى قبله ، ولم يذكر ابن بطال لفظ « باب » وكأن مناسبتة له من قول الرجل « فإنهم أصحاب زرع » ، قال ابن المنير : وجهه أنه نبه به على أن أحاديث النهى عن كراء الأرض إنما هى على التنزيه لا على الإيجاب ، لأن العادة فيما يحرس عليه ابن آدم أنه يجب استمرار الانتفاع به ، وبقاء حرص هذا الرجل على الزرع حتى فى الجنة دليل على أنه مات على ذلك ، ولو كان يعتقد تحريم كراء الأرض لفطم نفسه عن الحرص عليها حتى لا يثبت هذا القدر فى ذهنه هذا الثبوت .

**قوله ( عن هلال بن علي )** هو المعروف بابن أسامة ، والإسناد العالى كلهم مدنيون إلا شيخ البخارى ، وقد ساقه على لفظ الإسناد الثانى ، وساقه فى كتاب التوحيد على لفظ محمد بن سنان .

قوله ( وعنده رجل من أهل البادية ) لم أقف على اسمه .

قوله ( استأذن ربه في الزرع ) أى فى أن يباشر الزراعة .

قوله ( فقال له أأست فيما شئت ) فى رواية محمد بن سنان « أو لست » بزيادة واو .

قوله ( فبذر ) أى ألقى البذر فنبت فى الحال ، وفى السياق حذف تقديره : فأذن له فبذر ( فبادر )

فى رواية محمد بن سنان « فأسرع فبادر » .

قوله ( الطرف ) بفتح الطاء وسكون الراء امتداد لحظ الإنسان إلى أقصى ما يراه ، ويطلق أيضاً على حركة جفن العين وكأنه المراد هنا .

قوله ( واستحصاه ) زاد فى التوحيد « وتكويره » أى جمعه ، وأصل الكور الجماعة الكثيرة من الإبل ، والمراد أنه لما بذر لم يكن بين ذلك وبين استواء الزرع ونجازه أمره كله من القلع والحصد والتذرية والجمع والتكويم إلا قدر لحة البصر . وقوله ( دونك ) بالنصب على الإغراء أى خذه .

قوله ( لا يشبعك شيء ) فى رواية محمد بن سنان « لا يسعك » بفتح أوله والمهمله وضم العين وهو متحد المعنى .

قوله ( فقال الأعرابي ) بفتح الهمزة أى ذلك الرجل الذى من أهل البادية . وفى هذا الحديث من الفوائد أن كل ما اشتبه فى الجنة من أمور الدنيا ممكن فيها قاله المهلب . وفيه وصف الناس بغالب عاداتهم قاله ابن بطال . وفيه أن النفوس جبلت على الاستكثار من الدنيا . وفيه إشارة إلى فضل القناعة وذم الشره . وفيه الإخبار عن الأمر المحقق الآتى بلفظ الماضى .

### باب ما جاء فى الغرس

٢٢٨٠ - نا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ نا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ [٢٣٤٩]  
أنه قال : إِنَّا كُنَّا لَنَفْرَحُ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، كَانَتْ لَنَا عَجُوزٌ تَأْخُذُ مِنَّا أَصُولَ سَلْقٍ لَنَا كُنَّا نَغْرُسُهُ فِي أَرْبَعَائِنَا فَتَجْعَلُهُ فِي قَدْرِ لَهَا ، فَتَجْعَلُ فِيهِ حَبَّاتٍ مِنْ شَعِيرٍ - لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ فِيهِ شَحْمٌ وَلَا وَدَكٌ - فَإِذَا صَلَّيْنَا الْجُمُعَةَ زُرْنَاهَا فَقَرَّبْتُهُ إِلَيْنَا ، فَكُنَّا نَفْرَحُ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ، وَمَا كُنَّا نَتَغَدَّى وَلَا نَقِيلُ إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ .

٢٢٨١ - نا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : يَقُولُونَ : إِنَّ أَبَاهُ رَيْرَةَ يُكْثِرُ ، وَاللَّهُ الْمَوْعِدُ . وَيَقُولُونَ : مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ لَا يُحَدِّثُونَ مِثْلَ أَحَادِيثِهِ ؟ وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ ، وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمْ عَمَلُ أَمْوَالِهِمْ ، وَكُنْتُ أَمْرًا مَسْكِينًا أَلْزَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى



ملء بطني ، فأحضر حين يغيبون ، وأعي حين ينسون . وقال النبي صلى الله عليه يوماً : « لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ مِنْكُمْ ثَوْبَهُ - حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ - ثُمَّ يَجْمَعُهُ إِلَى صَدْرِهِ فَيَنْسَى مِنْ مَقَالَتِي شَيْئاً أَبَداً ، فَبَسَطْتُ ثَمَرَةً لَيْسَ عَلَيَّ ثَوْبٌ غَيْرُهَا حَتَّى قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مَقَالَتَهُ ثُمَّ جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي ، فَوَالَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ مَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَتِهِ تِلْكَ إِلَى يَوْمِي هَذَا . وَاللَّهِ لَوْلَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْ شَيْئاً أَبَداً : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى... ﴾ إِلَى : ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ .

**قوله ( باب ما جاء في الغرس )** ذكر فيه حديث سهل بن سعد « إن كنا لنفرح بيوم الجمعة » الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجمعة ، وغرضه منه هنا قوله « كنا نغرسه في أربعائنا » وقد تقدم تفسير « الأربعاء » . والسلق بكسر السين . وقوله ( لا أعلم إلا أنه قال ليس فيه شحم ولا ودك ) الودك بفتحين دسم اللحم وهو من قول يعقوب . وحديث أبي هريرة ( يقولون إن أبا هريرة يكثر ) أى رواية الحديث . **قوله ( والله الموعد )** بفتح الميم وفيه حذف تقديره وعند الله الموعد ، لأن الموعد إما مصدر وإما ظرف زمان أو ظرف مكان وكل ذلك لا يخبر به عن الله تعالى ، ومراده أن الله تعالى يحاسبني إن تعمدت كذباً ويحاسب من ظن بي ظن سوء ، وقد تقدم الكلام على بقية الحديث مستوفى في كتاب العلم ، ويأتى منه شيء في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . وغرضه منه هنا قوله ( وإن إخواني من الأنصار كان يشغلهم عمل أموالهم ) فإن المراد بالعمل الشغل في الأراضي بالزراعة والغرس والله أعلم .

**( خاتمة ) :** اشتمل كتاب المزارعة وما أضيف إليه من إحياء الموات وغيره من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثاً ، المعلق منها تسعة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى إثنتان وعشرون حديثاً ، والخالص ثمانية عشر حديثاً ، وافقه مسلم على جميعها سوى حديث أبي أمامة في آلة الحرث ، وحديث أبي هريرة في سؤال الأنصار القسمة ، وحديث عمر « لولا آخر المسلمين » ، وحديث عمرو بن عوف وجابر وعائشة في إحياء الموات ، وحديث أبي هريرة « أن رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع » . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين تسعة وثلاثون أثراً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## في الشرب

وقول الله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾  
 وقوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ...﴾ إلى قوله: ﴿فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾  
 ثَجَاجًا: مُنْصَبًا. الْمَزْنُ: السَّحَابُ. الْأَجَاجُ: الْمَرُّ. فُرَاتًا: عَذْبًا.

**قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . في الشرب )** وقول الله عز وجل ﴿ وجعلنا من الماء كل شيء حي ﴾  
 أفلا يؤمنون ﴾ وقوله جل ذكره ﴿ أفرايتم الماء الذي تشربون - إلى قوله - فلولاً تشكرون ﴾ كذا لأبي ذر ،  
 وزاد غيره في أوله ( كتاب المساقاة ) ولا وجه له فإن التراجع التي فيه غالبها تتعلق بإحياء الموات . ووقع  
 في شرح ابن بطلال ( كتاب المياه ) وأثبت النسفي « باب » خاصة ، وساق عن أبي ذر الآيتين . والشرب  
 بكسر المعجمة والمراد به الحكم في قسمة الماء قاله عياض ، وقال : ضبطه الأصيلي بالضم والأول أولى ،  
 وقال ابن المنير : من ضبطه بالضم أراد المصدر . وقال غيره المصدر ماث وقرئ ﴿ فشاربون شرب الحميم ﴾  
 مثلثاً ، والشرب في الأصل بالكسر النصيب والحظ من الماء تقول : كم شرب أرضكم ؟ وفي المثل « آخرها  
 شرباً أقامها شرباً » قال ابن بطلال معنى قوله ﴿ وجعلنا من الماء كل شيء حي ﴾ أراد الحيوان الذي يعيش بالماء ،  
 وقيل أراد بالماء النطفة ، ومن قرأ « وجعلنا من الماء كل شيء حياً » دخل فيه الجماد أيضاً لأن حياتها هو  
 خضرتها وهي لا تكون إلا بالماء . قلت : وهذا المعنى أيضاً يخرج من القراءة المشهورة ، ويخرج من تفسير  
 قتادة حيث قال « كل شيء حي فمن الماء خلق » أخرجه الطبري عنه . وروى ابن أبي حاتم عن أبي العالية  
 أن المراد بالماء النطفة ، وروى أحمد من طريق أبي ميمونة عن أبي هريرة « قلت يا رسول الله أخبرني عن كل  
 شيء ، قال : كل شيء خلق من الماء » إسناده صحيح .

**قوله ( أجاجاً منصبا )** هو في رواية المستملى وحده ، وهو تفسير ابن عباس ومجاهد وقتادة أخرجه  
 الطبري عنهم ،

**قوله ( المزن : السحاب )** هو تفسير مجاهد وقتادة أخرجه الطبري عنهما ، وقال غيرهما : المزن  
 السحاب الأبيض واحده مزنة .

**قوله ( والأجاج : المر )** هو تفسير أبي عبيدة في « معاني القرآن » وأخرجه ابن أبي حاتم عن قتادة مثله ، وقيل هو الشديد الملوحة أو المرارة ، وقيل المالح وقيل الحار حكاه ابن فارس .  
**قوله ( فرائاً : عذباً )** هو في رواية المستمل وحده ، وهو منتزع من قوله تعالى في السورة الأخرى ﴿ هذا عذب فرات ﴾ وروى ابن أبي حاتم عن السدي قال : العذب الفرات الحلو .

**باب من رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة مقسوماً كان أو غير مقسوم**  
 وقال عثمان : قال النبي صلى الله عليه : « من يشتري بئر رومة فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين » . فاشترها عثمان رضي الله عنه .

٢٢٨٢ - فاسعيد بن أبي مريم قال نا أبوغسان قال ني أبو حازم عن سهل بن سعد قال : أتني النبي صلى الله عليه بقدح فشرب منه ، وعن يمينه غلام أصغر القوم والأشياخ عن يساره ، فقال : « يا غلام ، أتأذن أن أعطيه الأشياخ ؟ » قال : ما كنت لأؤثر بفضلتي منك أحداً يا رسول الله ، فأعطاه إياه . [٢٣٥١]

[الحديث ٢٣٥١ - أطرافه في: ٢٣٦٦، ٢٤٥١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٥، ٥٦٢٠].

٢٢٨٣ - فابو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال : ني أنس بن مالك : أنها حلبت لرسول الله صلى الله عليه شاةً داجن - وهو في دار أنس بن مالك - وشيب لبنها بماء من البئر التي في دار أنس بن مالك ، فأعطى رسول الله صلى الله عليه القدح فشرب منه ، حتى إذا نزع القدح من فيه ، وعلى يساره أبوبكر وعن يمينه أعرابي ، فقال عمر : - وخاف أن يعطيه الأعرابي - أعط أبابكر يا رسول الله عندك ، فأعطاه الأعرابي الذي عن يمينه ثم قال : « الأيمن فالأيمن » . [٢٣٥٢]

[الحديث ٢٣٥٢ - أطرافه في: ٢٥٧١، ٥٦١٢، ٥٦١٩].

**قوله ( باب من رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة ، مقسوماً كان أو غير مقسوم )** كذا لأبي ذر ، وللنسفي « ومن رأى الخ » جعله من الباب الذي قبله ، ولغيرهما « باب في الشرب ومن رأى » وأراد المصنف بالترجمة الرد على من قال إن الماء لا يملك .

**قوله ( وقال عثمان )** أي ابن عفان ( قال النبي صلى الله عليه وسلم : من يشتري بئر رومة فيكون دلوه فتها كدلاء المسلمين ) سقط هذا التعليق من رواية النسفي ، وقد وصله الترمذي والنسائي وابن خزيمة من طريق ثمامة بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي القشيري قال « شهدت الدار حيث أشرف عليهم عثمان

فقال : أنشدكم بالله والإسلام هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال : من يشرب بئر رومة يجعل دلوه فيها كدلاء المسلمين بخير له منها في الجنة ؟ فاشتريتها من صلب مالي ؟ قالوا : اللهم « نعم » الحديث بطوله ، وقد أخرجه المصنف في كتاب الوقف بغير هذا السياق وليس فيه ذكر الدلو ، والذي ذكره هنا مطابق للترجمة ، ويأتي الكلام على شرحه هناك إن شاء الله تعالى . قال ابن بطال : في حديث عثمان أنه يجوز للواقف أن ينتفع بوقفه إذا شرط ذلك ، قال فلو حبس بئراً على من يشرب منها فله أن يشرب منها وإن لم يشترط ذلك لأنه داخل في جملة من يشرب . ثم فرق بفرق غير قوى . وسيأتي البحث في هذه المسألة في « باب هل ينتفع الواقف بوقفه » في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى . ثم ذكر المصنف في الباب حديثي سهل وأنس في شرب النبي صلى الله عليه وسلم وتقديمه الأيمن فالأيمن ، وسيأتي الكلام عليهما في كتاب الأشربة ، ومناسبتهما لما ترجم له من جهة مشروعية قسمة الماء ، لأن اختصاص الذي على اليمين بالبداءة به دال على ذلك . وقال ابن المنير : مراده أن الماء يملك ، ولهذا استأذن النبي صلى الله عليه وسلم بعض الشركاء فيه ، ورتب قسمته يمنة ويسرة ، ولو كان باقياً على إباحته لم يدخله ملك ، لكن حديث سهل ليس فيه بيان أن القدح كان فيه ماء ، بل جاء مفسراً في كتاب الأشربة بأنه كان لبناً ، والجواب أنه أورده ليبين أن الأمر جرى في قسمة الماء الذي شيب به اللبن كما جاء في حديث أنس مجرى اللبن الخالص الذي في حديث سهل ، فدل على أنه لا فرق في ذلك بين اللبن والماء ، فيحصل به الرد على من قال إن الماء لا يملك . وقوله في حديث سهل « حدثنا أبو غسان » هو محمد بن مطرف المدني ، والإسناد مصريون إلا شيخه . وقوله « وعن يمينه غلام » هو الفضل بن عباس حكاه ابن بطال ، وقيل أخوه عبد الله حكاه ابن التين وهو الصواب كما سيأتي . وقوله في حديث أنس « وعن يمينه أعرابي » قيل إن الأعرابي خالد بن الوليد حكاه ابن التين ، وتعقب بأن مثله لا يقال له أعرابي ، وكأن الحامل له على ذلك أنه رأى في حديث ابن عباس الذي أخرجه الترمذي قال « دخلت أنا وخالد بن الوليد على ميمونة ، فجاءتنا بإناء من لبن ، فشرب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا على يمينه وخالد على شماله ، فقال لي الأشربة لك فإن شئت آثرت بها خالداً ، فقلت : ما كنت أؤثر على سؤرك أحداً ، فظن أن القصة واحدة ، وليس كذلك فإن هذه القصة في بيت ميمونة وقصة أنس في دار أنس فافترقا . نعم يصلح أن يعد خالد من الأشياخ المذكورين في حديث سهل بن سعد والغلام هو ابن عباس ، ويقويه قوله في حديث سهل أيضاً « ما كنت أؤثر بفضلي منك أحداً » ولم يقع ذلك في حديث أنس ، وليس في حديث ابن عباس ما يمنع أن يكون مع خالد بن الوليد في بيت ميمونة غيره ، بل قد روى ابن أبي حازم عن أبيه في حديث سهل بن سعد ذكر أبي بكر الصديق فيمن كان على يساره صلى الله عليه وسلم ذكره ابن عبد البر وخطأه ، قال ابن الجوزي : إنما استأذن الغلام ولم يستأذن الأعرابي لأن الأعرابي لم يكن له علم بالشريعة فاستألفه بترك استئذانه بخلاف الغلام .

قوله في حديث أنس ( فقال عمر أعط أبا بكر ) كذا لجميع أصحاب الزهري ، وشذ معمر فيما رواه وهيب عنه فقال « عبد الرحمن بن عوف » بدل عمر أخرجه الإسماعيلي ، والأول هو الصحيح ، ومعمر

لما حدث بالبصرة حدث من حفظه فوهم في أشياء فكان هذا منها ، ويحتمل أن يكون محفوظاً بأن يكون كل من عمر وعبد الرحمن قال ذلك لتوفير دواعي الصحابة على تعظيم أبي بكر .  
(قفيه) : ألحق بعضهم بتقديم الأيمن في المشروب تقديمه في المأكول ، ونسب لملك ، وقال ابن عبد البر لا يصح عنه .

باب

مَنْ قَالَ: إِنَّ صَاحِبَ الْمَاءِ أَحَقُّ بِالْمَاءِ حَتَّى يَرَوَى

لقول النبي صلى الله عليه: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ».

٢٢٨٤- نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ».

[٢٣٥٣]

[الحديث ٢٣٥٣ - طرفاء: ٢٣٥٤، ٦٩٦٢].

٢٢٨٥- نَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ نَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لَتَمْنَعُوا بِهِ فَضْلَ الْكَلَاءِ».

[٢٣٥٤]

قوله (باب من قال إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى) قال ابن بطال : لا خلاف بين العلماء أن صاحب الماء أحق بمائه حتى يروى ، قلت وما نفاه من الخلاف هو على القول بأن الماء يملك ، وكأن الذين ذهبوا إلى أنه يملك - وهم الجمهور - هم الذين لا خلاف عندهم في ذلك .

قوله ( لا يمنع ) بضم أوله على البناء للمجهول وبالرفع على أنه خبر والمراد به مع ذلك النهي ، وذكر عياض أنه في رواية أبي ذر بالجزم بلفظ النهي . وكأن السر في إيراد البخاري الطريق الثانية كونها وردت بصريح النهي وهو « لا تمنعوا » والمراد بالفضل ما زاد على الحاجة ، ولأحمد من طريق عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة « لا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه » وهو محمول عند الجمهور على ماء البئر المحفورة في الأرض المملوكة ، وكذلك في الموات إذا كان بقصد التملك ، والصحيح عند الشافعية ونص عليه في القديم وحرمة أن الحافر يملك ماءها ، وأما البئر المحفورة في الموات لقصد الارتفاق لا التملك فإن الحافر لا يملك ماءها بل يكون أحق به إلى أن يرتحل ، وفي صورتين يجب عليه بذل ما يفضل عن حاجته ، والمراد حاجة نفسه وعياله وزرعه وماشيته ، هذا هو الصحيح عند الشافعية ، وخص المالكية هذا الحكم بالموات ، وقالوا في البئر التي في الملك : لا يجب عليه بذل فضلها ، وأما الماء المحرز في الإثاء فلا يجب بذل فضله لغير المضطر على الصحيح .

**قوله ( فضل الماء )** فيه جواز بيع الماء لأن المنهى عنه منع الفضل لا منع الأصل ، وفيه أن محل النهي ما إذا لم يجد المأمور بالبذل له ماء غيره ، والمراد تمكين أصحاب الماشية من الماء ولم يقل أحد إنه يجب على صاحب الماء مباشرة سقى ماشية غيره مع قدرة المالك .

**قوله ( يمنع به الكلاً )** بفتح الكاف واللام بعدها همزة مقصور هو النبات رطبه ويابس ، والمعنى أن يكون حول البئر كلاً ليس عنده ماء غيره ولا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا تمكنوا من سقى بهائمهم من تلك البئر لئلا يتضرروا بالعطش بعد الرعى فيستلزم منعهم من الماء منعهم من الرعى ، وإلى هذا التفسير ذهب الجمهور ، وعلى هذا يختص البذل بمن له ماشية ، ويلتحق به الرعاة إذا احتاجوا إلى الشرب لأنهم إذا منعوا من الشرب امتنعوا من الرعى هناك . ويحتمل أن يقال : يمكنهم حمل الماء لأنفسهم لقلة ما يحتاجون إليه منه بخلاف البهائم والصحيح الأول ، ويلتحق بذلك الأزرع عند مالك ، والصحيح عند الشافعية وبه قال الحنفية الاختصاص بالماشية ، وفرق الشافعي - فيما حكاه المزني عنه - بين المواشي والأزرع بأن الماشية ذات أرواح ينجس من عطشها موتها بخلاف الأزرع ، وبهذا أجاب النووي وغيره ، واستدل مالك بحديث جابر عند مسلم « نهي عن بيع فضل الماء » لكنه مطلق فيحمل على المقيد في حديث أبي هريرة ، وعلى هذا لو لم يكن هناك كلاً يرعى فلا مانع من المنع لانقضاء العلة ، قال الخطابي : والنهي عند الجمهور للتنزيه فيحتاج إلى دليل يوجب صرفه عن ظاهره ، وظاهر الحديث أيضاً وجوب بذله مجاناً وبه قال الجمهور ، وقيل : لصاحبه طلب القيمة من المحتاج إليه كما في إطعام المضطر ، وتعقب بأنه يلزم منه جواز المنع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة ، ورد بمنع الملازمة فيجوز أن يقال يجب عليه البذل وتترتب له القيمة في ذمة المبدول له حتى يكون له أخذ القيمة منه متى أمكن ذلك ، نعم في رواية لمسلم من طريق هلال بن أبي ميمونة عن أبي سلمة عن أبي هريرة « لا يباع فضل الماء » فلو وجب له العوض لجاز له البيع والله أعلم . واستدل ابن حبيب من المالكية على أن البئر إذا كانت بين مالكين فيها ماء فاستغنى أحدهما في نوبته كان للآخر أن يسقى منها لأنه ماء فضل عن حاجة صاحبه ، وعموم الحديث يشهد له وإن خالفه الجمهور ، واستدل به بعض المالكية للقول بسد النرائع لأنه نهي عن منع الماء لئلا يتذرع به إلى منع الكلاً ، لكن ورد التصريح في بعض طرق حديث الباب بالنهي عن منع الكلاً صححه ابن حبان من رواية أبي سعيد مولى بني غفار عن أبي هريرة بلفظ « لا تمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا الكلاً فبهزل المال وتجويع العيال » والمراد بالكلاً هنا الثابت في الموات « فإن الناس فيه سواء . وروى ابن ماجه من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً « ثلاثة لا يمنع : الماء والكلاً والنار » وإسناده صحيح ، قال الخطابي : معناه الكلاً ينبت في موات الأرض ، والماء الذي يجري في المواضع التي لا تختص بأحد ، قيل والمراد بالنار الحجارة التي توري النار ، وقال غيره المراد النار حقيقة والمعنى لا يمنع من يستصبح منها مصباحاً أو يدنو منها ما يشعله منها ، وقيل المراد ما إذا أضرم ناراً في حطب مباح بالصحرى . فليس له منع من ينتفع بها ، بخلاف ما إذا أضرم في حطب يملكه ناراً فله المنع .

### باب من حفر بئراً في ملكه لم يضمن

[٢٣٥٥] ٢٢٨٦- حدثني محمود قال أخبرني عبيد الله عن إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «المعدن جبار، والبئر جبار، والعجماء جبار وفي الركاز الخمس».

قوله (باب من حفر بئراً في ملكه لم يضمن) ذكر فيه حديث أبي هريرة «البئر جبار» بضم الجيم وتخفيف الموحدة أي هادر، قال ابن المنير: الحديث مطلق، والترجمة مقيدة بالملك وهي إحدى صور المطلق وأقدها سقوط الضمان لأنه إذا لم يضمن إذا حفر في غير ملكه فالذي يحفر في ملكه أخرى بعدم الضمان هـ. وإلى التفرقة بين الحفر في ملكه وغيره ذهب الجمهور، وخالف الكوفيون، وسيأتي تفصيل ذلك مع بقية شرح الحديث في كتاب الديات إن شاء الله تعالى. ومحمود شيخه في هذا الحديث هو ابن غيلان، وعبيد الله شيخ محمود هو ابن موسى وهو من شيوخ البخاري وربما أخرج عنه بواسطة كهذا.

### باب الخصومة في البئر، والقضاء فيها

[٢٣٥٦] ٢٢٨٧- فاعبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه قال: «من حلف على يمين يقطع بها مال امرئ هو عليها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان، فأنزل الله عز وجل ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا...﴾ الآية، فجاء الأشعث فقال: ما يحدثكم أبو عبد الرحمن؟ في أنزلت هذه الآية، كانت لي بئر في أرض ابن عم لي، فقال لي: «شهودك». قلت: مالي شهود. قال: «فيمينه». قلت: يا رسول الله، إذن يحلف. فذكر النبي صلى الله عليه هذا الحديث. فأنزل الله عز وجل ذلك تصديقاً له.

[الحديث ٢٣٥٦ - أطرافه في: ٢٤١٦، ٢٥١٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٩، ٢٦٧٣، ٢٦٧٦، ٤٥٤٩، ٦٦٥٩، ٦٦٧٦، ٦٦٧٧]

[٧١٨٣، ٧٤٤٥].

[الحديث ٢٣٥٧ - أطرافه في: ٢٤١٧، ٢٥١٦، ٢٦٦٧، ٢٦٧٠، ٢٦٧٧، ٤٥٥٠، ٦٦٦٠، ٦٦٧٧، ٧١٨٤].

قوله (باب الخصومة في البئر والقضاء فيها) ذكر فيه حديث الأشعث «كانت لي بئر في أرض ابن عم لي» يعني فتخاصمنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أورده مختصراً، وسيأتي بيانه في التفسير وفي الإيمان والنذور وغير موضع، واسم ابن عمه معدان بن الأسود بن معديكرب الكندي ونقبه الجفشي بوزن فعليل مفتوح الأول، واختلف في ضبط هذا الأول على ثلاثة أقوال: أشهرها بالجيم والشين معجمة في الموضعين. وقوله في الحديث «كانت لي بئر في أرض» زعم الإسماعيلي أن أبا حمزة تفرد بذكر البئر

عن الأعمش قال : ولا أعلم فيمن رواه عن الأعمش إلا قال « في أرض » قال والأكثر من أولى بالحفظ من أبي حمزة ١ هـ ، وذكر البئر ثابت عند البخاري في غير رواية أبي حمزة كما سيأتي مع بقية الكلام على الحديث في كتاب الإيمان والنذور ، ونذكر في التفسير الخلاف في سبب نزول الآية المذكورة إن شاء الله تعالى . وقوله « شهودك أو يمينه » بالنصب فيهما أي أحضر شهودك أو اطلب يمينه . وقوله « إذن يحلف » بالنصب قال السبيلي لا غير ، وحكى ابن خروف جواز الرفع في مثل هذا .

## باب

### إِثْمُ مَنْ مَنَعَ ابْنَ السَّبِيلِ مِنَ الْمَاءِ

[٢٣٥٨] ٢٢٨٨ - نا موسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد بن زياد عن الأعمش قال سمعتُ أبا صالح يقول سمعتُ أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « ثلاثة لا ينظرُ الله إليهم يوم القيامة ولا يُزكِّيهم ولهم عذابٌ أليمٌ : رجلٌ كان له فضلُ ماءٍ بالطريق ، فمنعه من ابن السبيل . ورجلٌ بايعَ إمامه لا يُبايعه إلا لدنيا ، فإن أعطاه منها رضي ، وإن لم يعطه منها سخط . ورجلٌ أقام سلعته بعد العصر فقال : والله الذي لا إله غيره لقد أعطيْتُ بها كذا وكذا ، فصدَّقهُ رجلٌ . ثم قرأ هذه الآية : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ ﴾ .

[الحديث ٢٣٥٨ - أطرافه في : ٢٣٦٩ ، ٢٦٧٢ ، ٧٢١٢ ، ٧٤٤٦ .]

قوله ( باب إثم من منع ابن السبيل من الماء ) أي الفاضل عن حاجته ، ويدل عليه قوله في حديث الباب « رجل كان له فضل ماء بالطريق فمنعه من ابن السبيل » قال ابن بطال : فيه دلالة على أن صاحب البئر أولى من ابن السبيل عند الحاجة ، فإذا أخذ حاجته لم يجز له منع ابن السبيل ١ هـ . وقد ترجم المصنف بذلك بعد أربعة أبواب « من رأى أن صاحب الحوض أحق بمائه » ويأتي الكلام على شرح هذا الحديث في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية « ورجل بايع إمامه » في رواية الكشميني « إماماً »

## باب

### سَكْرُ الْأَنْهَارِ

[٢٣٥٩] ٢٢٨٩ - نا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال نا ابن شهاب عن عروة عن عبد الله بن الزبير أنه حدثه : أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند النبي صلى الله عليه في شراج الحرّة التي يسقون بها النخل ، فقال الأنصاري : سرح الماء يمر . فأبى عليه . فاختصما عند النبي صلى الله عليه ، قال رسول الله صلى الله عليه للزبير : « اسق يا زبير ، ثم أرسل الماء إلى جارك » . فغضب

[٢٣٦٠]



الأنصاريُّ فقال : أن كان ابنُ عمَّتِكَ . فتَلَوْن وجهُ النبيِّ صلى الله عليه ، ثم قال : « اسقِ يا زُبَيْر ، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجَدْرِ » . فقال الزُّبَيْرُ : والله إنِّي لأحسبُ هذه الآية نزلتْ في ذلك : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ۖ ۞ ﴾ .

قال مُحَمَّدُ بنُ العَبَّاسِ قال أبو عبد الله : ليس أحدٌ يذكرُ عُرْوَةَ عن عبد الله إلا اللَّيْثُ فقط .

[الحديث ٢٣٦٠ - أطرافه في : ٢٣٦١ ، ٢٣٦٢ ، ٢٧٠٨ ، ٤٥٨٥] .

**قوله ( باب سكر الأنهار )** السكر بفتح المهملة وسكون الكاف : السد والغلق ، مصدر سكرت النهر إذا سدده . وقال ابن دريد : أصله من سكرت إذا سكن هبوبها .

**قوله ( عن عروة )** سيأتي بعد باب من رواية ابن جريج عن ابن شهاب « عن عروة أنه حدثه » .

**قوله ( عن عبد الله بن الزبير أنه حدثه أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير )** هذا هو المشهور من رواية الليث بن سعد عن ابن شهاب ، وقد رواه ابن وهب عن الليث ويونس جميعاً « عن ابن شهاب أن عروة حدثه عن أخيه عبد الله بن الزبير عن الزبير بن العوام » أخرجه النسائي وابن الجارود والإسماعيلي ، وكان ابن وهب حمل رواية الليث على رواية يونس وإلا فرواية الليث ليس فيها ذكر الزبير والله أعلم . وأخرجه المصنف في الصلح من طريق شعيب عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن الزبير بغير ذكر عبد الله ، وقد أخرجه المصنف في الباب الذي يليه من طريق معمر عن ابن شهاب عن عروة مرسلًا ، وأعادته في التفسير من وجه آخر عن معمر ، وكذا أخرجه الطبري من طريق عبد الرحمن بن إسحاق حدثنا ابن شهاب ، وأخرجه المصنف بعد باب من رواية ابن جريج كذلك بالإرسال ، لكن أخرجه الإسماعيلي - من وجه آخر - عن ابن جريج كرواية شعيب التي ليس فيها « عن عبد الله » . وذكر الدارقطني في « العلل » أن ابن أبي عتيق وعمر بن سعد وافقا شعيباً وابن جريج على قولها « عروة عن الزبير » قال وكذلك قال أحمد بن صالح . وحرمله عن ابن وهب ، قال وكذلك قال شبيب بن سعيد عن يونس ، قال وهو المحفوظ ، قلت : وإنما صححه البخاري مع هذا الاختلاف اعتماداً على صحة سماع عروة من أبيه وعلى صحة سماع عبد الله بن الزبير من النبي صلى الله عليه وسلم ، فكيفما دار فهو على ثقة . ثم الحديث ورد في شيء يتعلق بالزبير فداعية ولده متوفرة على ضبطه ، وقد وافقه مسلم على تصحيح طريق الليث التي ليس فيها ذكر الزبير ، وزعم الحميدي في جمعه أن الشيخين أخرجاه من طريق عروة عن أخيه عبد الله عن أبيه ، وليس كما قال فإنه بهذا السياق في رواية يونس المذكورة ولم يخرجها من أصحاب الكتب الستة إلا النسائي وأشار إليها الترمذي خاصة . وقد جاءت هذه القصة من وجه آخر أخرجه الطبري والطبراني من حديث أم سلمة ، وهي عند الزهري أيضاً من مرسل سعيد بن المسيب كما سيأتي بيانه .

**قوله ( أن رجلاً من الأنصار )** زاد في رواية شعيب « قد شهد بدرًا » وفي رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عند الطبري في هذا الحديث أنه من بني أمية بن زيد وهم بطن من الأوس ، ووقع

في رواية يزيد بن خالد عن الليث عن الزهري عن ابن المقرئ في معجمه في هذا الحديث أن اسمه حميد ، قال أبو موسى المديني في « ذيل الصحابة » : لهذا الحديث طرق لا أعلم في شيء منها ذكر حميد إلا في هذه الطريق ١ هـ . وليس في البدرين من الأنصار من اسمه حميد ، وحكى ابن بشكوال في مبهمات عن شيخه أبي الحسن بن مغيث أنه ثابت بن قيس بن شماس ، قال ولم يأت على ذلك بشاهد . قلت : وليس ثابت بدرياً ، وحكى الواحدى أنه ثعلبة بن حاطب الأنصاري الذي نزل فيه قوله تعالى ﴿ ومنهم من عاهد الله ﴾ ولم يذكر مستنده وليس بدرياً أيضاً ، نعم ذكر ابن إسحاق في البدرين ثعلبة بن حاطب وهو من بني أمية بن زيد وهو عندى غير الذى قبله لأن هذا ذكر ابن الكلبي أنه استشهد بأحد وذاك عاش إلى خلافة عثمان ، وحكى الواحدى أيضاً وشيخه الثعلبي والمهدوى أنه حاطب بن أبي بلتعة ، وتعقب بأن حاطباً وإن كان بدرياً لكنه من المهاجرين ، لكن مستند ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾ الآية قال « نزلت في الزبير بن العوام وحاطب بن أبي بلتعة اختصما في ماء » الحديث وإسناده قوى مع إرساله ، فإن كان سعيد بن المسيب سمعه من الزبير فيكون موصولاً ، وعلى هذا فيؤول قوله من الأنصار على إرادة المعنى الأعم كما وقع ذلك في حق غير واحد كعبد الله بن حذافة ، وأما قول الكرمانى بأن حاطباً كان حليفاً للأنصار ففيه نظر ، وأما قوله « من بني أمية بن زيد » فلعله كان مسكنه هناك كعمر كما تقدم في العلم . وذكر الثعلبي بغير سند أن الزبير وحاطباً لما خرجا مرة بالمقداد قال : لمن كان القضاء ؟ فقال حاطب : قضى لابن عمته ، ولوى شدقه ، ففطن له يهودى فقال : قاتل الله هؤلاء يشهدون أنه رسول الله ويتهمون به ، وفي صحة هذا نظر ، ويترشح بأن حاطباً كان حليفاً لآل الزبير بن العوام من بني أسد وكأنه كان مجاوراً للزبير والله أعلم . وأما قول الداودى وأبي إسحاق الزجاج وغيرهما أن خصم الزبير كان منافقاً فقد وجهه القرطبي بأن قول من قال إنه كان من الأنصار يعنى نسباً لا ديناً ، قال وهذا هو الظاهر من حاله . ويحتمل أنه لم يكن منافقاً ولكن أصدر ذلك منه بادرة النفس كما وقع لغيره ممن صححت توبته ، وقوى هذا شارح « المصابيح » التوربشتي ووهى ما عدها وقال : لم تجر عادة السلف بوصف المنافقين بصفة النصرة التي هي المدح ولو شاركهم في النسب ، قال : بل هي زلة من الشيطان تمكن به منها عند الغضب ، وليس ذلك بمستنكر من غير المعصوم في تلك الحالة ١ هـ . وقد قال الداودى بعد جزمه بأنه كان منافقاً : وقيل كان بدرياً ، فإن صح فقد وقع ذلك منه قبل شهودها لانتفاء النفاق عن شهودها ١ هـ . وقد عرفت أنه لا ملازمة بين صدور هذه القضية منه وبين النفاق ، وقال ابن التين إن كان بدرياً فعنى قوله ﴿ لا يؤمنون ﴾ لا يستكملون الإيمان والله أعلم .

**قوله ( خاصم الزبير )** في رواية معمر « خاصم الزبير رجلاً » والخاصمة مفاعلة من الجانبين فكل منهما خاصم للآخر .

**قوله ( في شراج الحرة )** بكسر المعجمة وبالجيم جمع شرج بفتح أوله وسكون الراء مثل بحر وبحار ويجمع على شروج أيضاً ، وحكى ابن دريد شرج بفتح الراء ، وحكى القرطبي شرحه والمراد بها هنا مسيل الماء ، وإنما أضيفت إلى الحرة لكونها فيها ، والحرة موضع معروف بالمدينة تقدم ذكرها ، وهي في

خمس مواضع : المشهور منها اثنتان حرة واقم ، وحرة ليلي . وقال الداودي : هو نهر عند الحرة بالمدينة ، فأغرب وليس بالمدينة نهر ، قال أبو عبيد : كان بالمدينة واديان يسيلان بماء المطر فيتنافس الناس فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للأعلى فالأعلى .

**قوله ( التي يسقون بها النخل )** في رواية شعيب « كانا يسقيان بها كلاهما » .

**قوله ( فقال الأنصاري )** يعني للزبير ( سرح ) فعل أمر من التسريح أى أطلقه . وإنما قال له ذلك لأن الماء كان يمر بأرض الزبير قبل أرض الأنصاري فيحبسه لإكمال سقى أرضه ثم يرسله إلى أرض جاره ، فأنفس منه الأنصاري تعجيل ذلك فامتنع .

**قوله ( اسق يا زبير )** بهزة وصل من الثلاثي ، وحكى ابن التين أنه بهزة قطع من الرباعي تقول سقى وأسقى ، زاد ابن جريج في روايته كما سيأتي بعد باب « فأمره بالمعروف » وهي جملة معترضة من كلام الراوي ، وقد أوضحه شعيب في روايته حيث قال في آخره « وكان قد أشار على الزبير برأى فيه سعة له وللأنصاري » وضبطه الكرمانى « فأمره » هنا بكسر الميم وتشديد الراء على أنه فعل أمر من الإمرار ، وهو محتمل .

**قوله ( أن كان ابن عمك )** بفتح همزة أن وهي للتعليل ، كأنه قال حكمت له بالتقديم لأجل أنه ابن عمك ، وكانت أم الزبير صفية بنت عبد المطلب . وقال البيضاوى : يحذف حرف الجر من أن كثيراً تخفيفاً ، والتقدير لأن كان أو بأن كان ، ونحوه « أن كان ذا مال وبين » أى لا تطعه لأجل ذلك ، وحكى القرطبي تبعاً لعياض أن همزة أن ممدودة ، قال لأنه استفهام على جهة إنكار . قلت : ولم يقع لنا في الرواية مذ ، لكن يجوز حذف همزة الاستفهام . وحكى الكرمانى « إن كان » بكسر الهمزة على أنها شرطية والجواب محذوف ، ولا أعرف هذه الرواية . نعم وقع في رواية عبد الرحمن بن إسحاق « فقال اعدل يا رسول الله ، وإن كان ابن عمك » والظاهر أن هذه بالكسر ، وابن بالنصب على الخبرية . ووقع في رواية معمر بن الباب الذى يليه « أنه ابن عمك » قال ابن مالك يجوز في أنه فتح الهمزة وكسرها لأنها وقعت بعد كلام تام معطل بمضمون ما صدر بها ، فإذا كسرت قدر ما قبلها بالفاء ، وإذا فتحت قدر ما قبلها اللام ، وبعضهم يقدر بعد الكلام المصدر بالمكسورة مثل ما قبلها مقروناً بالفاء فيقول في قوله مثلاً اضربه إنه مسيء : اضربه إنه مسيء فاضربه ، ومن شواهد « ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة » ولم يقرأ هنا إلا بالكسر ، وإن جاز الفتح في العربية . وقد ثبت الوجهان في قوله تعالى « إنا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم » قرأ نافع والكسائي أنه بالفتح والباقون بالكسر .

**قوله ( فتلون )** أى تغير ، وهو كناية عن الغضب ، زاد عبد الرحمن بن إسحاق في روايته حتى عرفنا أن قد ساءه ما قال .

**قوله ( حتى يرجع إلى الجلد )** أى يصير إليه ، والجلد - بفتح الجيم وسكون الدال المهملة - هو المسناة ، وهو ما وضع بين شربات النخل كالجلدار ، وقيل المراد الحواجز التى تحبس الماء وجزم به

السبيل ، ويروى الجدر بضم الدال حكاه أبو موسى وهو جمع جدار ، وقال ابن التين : ضبط في أكثر الروايات بفتح الدال وفي بعضها بالسكون وهو الذى فى اللغة وهو أصل الحائط . وقال القرطبي : لم يقع فى الرواية إلا بالسكون ، والمعنى أن يصل الماء إلى أصول النخل ، قال ويروى بكسر الجيم وهو الجدار والمراد به جدران الشربات التى فى أصول النخل فإنها ترفع حتى تصير تشبه الجدار ، والشربات بمعجمة وفتحات هى الحفر التى تحفر فى أصول النخل ، وحكى الخطابى الجذر بسكون الذال المعجمة وهو جذر الحساب والمعنى حتى يبلغ تمام الشرب ، قال الكرماني : المراد بقوله أمسك أى أمسك نفسك عن السقي ، ولو كان المراد أمسك الماء لقال بعد ذلك أرسل الماء إلى جارك . قلت : قد قالها فى هذا الباب كما سيأتى فى رواية معمر فى التفسير حيث قال « ثم أرسل الماء إلى جارك » وصرح فى رواية شعيب أيضاً بقوله احبس الماء « والحاصل أن أمره بإرسال الماء كان قبل اعتراض الأنصارى ، وأمره بحبسه كان بعد ذلك .

**قوله ( فقال الزبير والله إنى لأحسب هذه الآية نزلت فى ذلك )** فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴿ زاد فى رواية شعيب « إلى قوله : تسليماً » ووقع فى رواية ابن جريج الآتية « فقال الزبير : والله إن هذه الآية أنزلت فى ذلك » وفى رواية عبد الرحمن بن إسحاق « ونزلت فلا وربك الآية » والراجح رواية الأكثر وأن الزبير كان لا يجزم بذلك ، لكن وقع فى رواية أم سلمة عند الطبرى والطبرانى الجزم بذلك وأنها نزلت فى قصة الزبير وخصمه ، وكذا فى مرسل سعيد بن المسيب الذى تقدمت الإشارة إليه ، وجزم مجاهد والشعبي بأن الآية إنما نزلت فىمن نزلت فيه الآية التى قبلها وهى قوله تعالى ﴿ ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكمون إلى الطاغوت ﴾ الآية ، فروى إسحاق بن راهوية فى تفسيره بإسناد صحيح عن الشعبي قال « كان بين رجل من اليهود ورجل من المنافقين خصومة ، فدعا اليهودى المنافق إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأنه علم أنه لا يقبل الرشوة ، ودعا المنافق اليهودى إلى حكاهم لأنه علم أنهم يأخذونها ، فأنزل الله هذه الآيات إلى قوله ﴿ ويسلموا تسليماً ﴾ ، وأخرجه ابن أبى حاتم من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد نحوه ، وروى الطبرى بإسناد صحيح عن ابن عباس « إن حاكم اليهود يومئذ كان أبا برزة الأسلمى قبل أن يسلم ويصحب » ، وروى بإسناد صحيح إلى مجاهد « أنه كعب بن الأشرف » ، وقد روى الكلبي فى تفسيره عن أبى صالح عن ابن عباس قال « نزلت هذه الآية فى رجل من المنافقين كان بينه وبين يهودى خصومة فقال اليهودى : انطلق بنا إلى محمد ، وقال المنافق : بل نأتى كعب بن الأشرف » فذكر القصة وفيه أن عمر قتل المنافق وأن ذلك سبب نزول هذه الآيات وتسمية عمر « الفاروق » . وهذا الإسناد وإن كان ضعيفاً لكن تقوى بطريق مجاهد ولا يضره الاختلاف لإمكان التعدد ، وأفاد الواحدى بإسناد صحيح عن سعيد عن قتادة أن اسم الأنصارى المذكور قيس . ورجح الطبرى فى تفسيره وعزاه إلى أهل التأويل فى تهذيبه أن سبب نزولها هذه القصة ليتسق نظام الآيات كلها فى سبب واحد ، قال ولم يعرض بينها ما يقتضى خلاف ذلك ، ثم قال : ولا مانع أن تكون قصة الزبير وخصمه وقعت فى أثناء ذلك فيتناولها عموم الآية . والله أعلم .

**قوله ( قال محمد بن العباس قال أبو عبد الله : ليس أحد يذكر عروة عن عبد الله إلا اللبث فقط )**

هكذا وقع في رواية أبي ذر عن الحموي وحده عن القريبي وهو القائل « قال محمد بن العباس » ، ومحمد ابن العباس هو السلمي الأصماني ، وهو من أقران البخاري وتأخر بعده مات سنة ست وستين ، وأبو عبد الله هو البخاري المصنف ، وهو مصرح بتفرد الليث بذكر عبد الله بن الزبير في إسناده ، فإن أراد مطلقاً ورد عليه ما أخرجه النسائي وغيره من طريق ابن وهب عن الليث ويونس جميعاً عن الزهري ، وإن أراد بقيد أنه لم يقل فيه عن أبيه بل جعله من مسند عبد الله بن الزبير فسلم فإن رواية ابن وهب فيها عن عبد الله عن أبيه كما تقدم بيانه في أول الباب ، وقد نقل الترمذي عن البخاري أن ابن وهب روى عن الليث ويونس نحو رواية قتبية عن الليث .

## ب

### شرب الأعلى قبل السفلى

[٢٣٦١]

٢٢٩٠ - نا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن الزهري عن عروة قال : خاصم الزبير رجلاً من الأنصار ، فقال النبي صلى الله عليه : « يا زبير ، اسقِ ثم أرسل » ، فقال الأنصاري : أنه ابن عمك . فقال : « اسقِ يا زبير حتى يبلغ الجدر ثم أمسك » . فقال الزبير ، أحسب هذه الآية نزلت في ذلك : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ .

قوله ( باب شرب الأعلى قبل الأسفل ) في رواية الحموي والكشيميني قبل السفلى ، والأول أولى ، وكأنه يشير إلى ما وقع في مرسل سعيد بن المسيب في هذه القصة « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسقى الأعلى ثم الأسفل » قال العلماء : الشرب من نهر أو مسيل غير مملوك يقدم الأعلى فالأعلى ، ولاحق للأسفل حتى يستغنى الأعلى ، وحده أن يغطي الماء الأرض حتى لا تشربه ويرجع إلى الجدار ثم يطلقه . قوله ( ثم أرسل ) كذا للأكثر ، وللکشمينى « ثم أرسل الماء » .

قوله ( اسقِ يا زبير حتى يبلغ ) في رواية كريمة والأصيلي « اسقِ يا زبير ثم يبلغ الماء الجدر » ، وسقط من رواية أبي ذر ذكر الماء ، زاد في التفسير من وجه آخر عن معمر « ثم أرسل الماء إلى جارك ، واستوعى للزبير حقه في صريح الحكم حين أحفظه الأنصاري » وفي رواية شعيب في الصلح « فاستوعى للزبير حينئذ حقه ، وكان قبل ذلك أشار على الزبير برأى فيه سعة له وللأنصاري ، فقوله استوعى أى استوفى ، وهو من الوعى كأنه جمعه له في وعائه ، وقوله « أحفظه » بالمهمل والطاء المشالة أى أغضبه ، قال الخطابي : هذه الزيادة يشبه أن تكون من كلام الزهري ، وكانت عادته أن يصل بالحديث من كلامه ما يظهر له من معنى الشرح والبيان . قلت : لكن الأصل في الحديث أن يكون حكمه كله واحداً حتى يرد ما يبين ذلك ، ولا يثبت الإدراج بالاحتمال . قال الخطابي وغيره : وإنما حكم صلى الله عليه وسلم على الأنصاري في حال غضبه - مع نهيه أن يحكم الحاكم وهو غضبان - لأن النهي معلل بما يخاف على الحاكم من الخطأ والغلط ، والنبي صلى الله عليه وسلم مأمون لعصمته من ذلك حال السخط .

## ب

## شرب الأعلیٰ إلى الكعبين

[٢٣٦٢] ٢٢٩١ - حدثني محمد قال أنا مغلدة قال أنا ابن جريج قال لي ابن شهاب عن عروة ابن الزبير أنه حدثه: أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير في شراج من الحرّة ليسقي به النخل، فقال رسول الله: «اسقي يا زبير» فأمره بالمعروف - ثم أرسله إلى جارك. فقال الأنصاري: أن كان ابن عمك. فتلون وجه رسول الله. ثم قال: «اسقي ثم احبس حتى يرجع الماء إلى الجدر» واستوعى له حقه. فقال الزبير: والله إن هذه الآية أنزلت في ذلك: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى﴾. فقال لي ابن شهاب: فقدرت الأنصار والناس قول النبي صلى الله عليه: «اسقي ثم احبس حتى يرجع إلى الجدر». وكان ذلك إلى الكعبين. الجدر: هو أصل الجدار.

قوله (باب شرب الأعلیٰ إلى الكعبين) يشير إلى ما حكاه الزهري من تقدير ذلك كما سيأتي في آخر

الباب .

قوله (حدثنا محمد) زاد في رواية أبي الوقت «هو ابن سلام» .

قوله (فأمره بالمعروف) كذا ضبطناه في جميع الروايات على أنه فعل ماضٍ من الأمر، وهي جملة معترضة من كلام الراوي، وحكى الكرماني أنه بلفظ فعل الأمر من الإمرار وقد تقدم ما فيه، وقد قال الخطابي: معناه أمره بالعادة المعروفة التي جرت بينهم في مقدار الشرب اهـ. ويحتمل أن يكون المراد أمره بالقصد والأمر الوسط مراعاة للجوار، ويدل عليه رواية شعيب المذكورة، وهما لمعمر في التفسير، وهو ظاهر في أنه أمره أولاً أن يسامح ببعض حقه على سبيل الصلح، وبهذا ترجع البخاري في الصلح إذا أشار الإمام بالمصلحة، فلما لم يرض الأنصاري بذلك استقصى الحكم وحكم به. وحكى الخطابي أن فيه دليلاً على جواز فسخ الحاكم حكمه، قال: لأنه كان له في الأصل أن يحكم بأمرين شاء فقدم الأسهل إثارة لحسن الجوار، فلما جهل الخصم موضع حقه رجع عن حكمه الأول وحكم بالثاني ليكون ذلك أبغى في زجره، وتعقب بأنه لم يثبت الحكم أولاً كما تقدم بيانه، قال: وقيل بل الحكم كان ما أمر به أولاً، فلما لم يقبل الخصم ذلك عاقبه بما حكم عليه ثانياً على ما بدر منه وكان ذلك لما كانت العقوبة بالأموال اهـ. وقد وافق ابن الصباغ من الشافعية على هذا الأخير، وفيه نظر، وسياق طرق الحديث يأبى ذلك كما ترى، لا سيما قوله «واستوعى للزبير حقه في صريح الحكم» وهي رواية شعيب في الصلح ومعمر في التفسير، فجمعوم الطرق دال على أنه أمر الزبير أولاً أن يترك بعض حقه، وثانياً أن يستوفي جميع حقه.

قوله (فقال لي ابن شهاب) القائل هو ابن جريج راوي الحديث.

قوله (فقدرت الأنصار والناس) هو من عطف العام على الخاص.

**قوله ( وكان ذلك إلى الكعبيين )** يعنى أنهم لما رأوا أن الجدر يختلف بالطول والقصر قاسوا ما وقعت فيه القصة فوجدوه يبلغ الكعبيين فجعلوا ذلك معياراً لاستحقاق الأول فالأول ، والمراد بالأول هنا من يكون مبدأ الماء من ناحيته . وقال بعض المتأخرين من الشافعية : المراد به من لم يتقدمه أحد في الغراس بطريق الإحياء ، والذي يليه من أحياء بعده ، وهلم جرا . قال . وظاهر الخبر أن الأول من يكون أقرب إلى مجرى الماء وليس هو المراد . وقال ابن التين : الجمهور على أن الحكم أن يمسك إلى الكعبيين ، وخصه ابن كنانة بالنخل والشجر ، قال : وأما الزروع فإلى الشراك . وقال الطبرى : الأراضى مختلفة ، فيمسك لكل أرض ما يكفيها ، لأن الذى فى قصة الزبير واقعة عين . واختلف أصحاب مالك : هل يرسل الأول بعد اسقيفائه جميع الماء ؛ أو يرسل منه ما زاد على الكعبيين ؟ والأول أظهر ، ومحل إذا لم يبق له به حاجة والله أعلم . وقد وقع فى مرسل عبد الله بن أبى بكر فى « الموطأ » أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فى مسيل مهزور ومذنب أن يمسك حتى يبلغ الكعبيين ، ثم يرسل الأعلى على الأسفل . ومهزور بفتح أوله وسكون الهاء وضم الزاى وسكون الواو بعدها راء ، ومذنب بزال معجمة ونون بالتصغير : واديان معروفان بالمدينة . وله إسناد موصول فى « غرائب مالك للدارقطنى » من حديث عائشة وصححه الحاكم ، وأخرجه أبو داود وابن ماجه والطبرى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وإسناد كل منهما حسن ، وأخرج عبد الرزاق هذا الحديث المرسل بإسناد آخر موصول ، ثم روى عن معمر عن الزهرى قال : نظرنا فى قوله « احبس الماء حتى يبلغ الجدر » فكان ذلك إلى الكعبيين ا هـ . وقد روى البيهقى من رولية ابن المبارك عن معمر قال : سمعت غير الزهرى يقول : نظروا فى قوله « حتى يرجع إلى الجدر » فكان ذلك إلى الكعبيين . وكان معمر أسمع ذلك من ابن جريج فأرسله فى رواية عبد الرزاق ، وقد بين ابن جريج أنه سمعه من الزهرى . ووقع فى رواية عبد الرحمن بن إسحاق « احبس الماء إلى الجدر أو إلى الكعبيين » وهو شك منه ، والصواب ما رواه ابن جريج . وذكر الشاشى من الشافعية أن معنى قوله « إلى الجدر » أى إلى الكعبيين ، وكأنه أشار إلى هذا التقدير ، وإلا فليس الجدر مرادفاً للكعب .

**قوله ( الجدر هو الأصل )** كذا هنا فى رواية المستمل وحده . وفى هذا الحديث غير ما تقدم أن من سبق إلى شىء من مياه الأودية والسيول التى لا تملك فهو أحق به ، لكن ليس له إذا استغنى أن يحبس الماء عن الذى يليه . وفيه أن للحاكم أن يشير بالصلح بين الخصمين ويأمر به ويرشد إليه ، ولا يلزمه به إلا إذا رضى . وأن الحاكم يستوفى لصاحب الحق حقه إذا لم يتراضيا ، وأن يحكم بالحق لمن توجه له ولو لم يسأله صاحب الحق . وفيه الاكتفاء من المخاصم بما يفهم عنه مقصوده من غير مبالغة فى التنصيص على الدعوى ولا تحديد المدعى ولا حصره بجميع صفاته . وفيه توبيخ من جنى على الحاكم ومعاقبته ، ويمكن أن يستدل به على أن للإمام أن يعفو عن التعزير المتعلق به ، لكن محل ذلك ما لم يؤد إلى هتك حرمة الشرع . وإنما لم يعاقب النبي صلى الله عليه وسلم صاحب القصة لما كان عليه من تأليف الناس ، كما قلل فى حق كثير من المنافقين « لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه » قال القرطبي : فلو صدر مثل هذا من أحد فى حق النبي صلى الله عليه وسلم أو فى حق شريعتة لقتل قتلة زنديق . ونقل النووى نحوه عن العلماء . والله أعلم .

### باب فضل سقي الماء

[٢٣٦٣] ٢٢٩٢- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «بيننا رجل يمشي فاشتد عليه العطش، فنزل بئراً فشرب منها، ثم خرج فإذا هو بكلب يلهث يأكل الثرى من العطاش، فقال: لقد بلغ هذا مثل الذي بلغ بي. فملأ خفه ثم أمسكه بفيه، ثم رقي فسقى الكلب، فشكر الله له فغفر له». قالوا: يا رسول الله، وإن لنا في البهائم أجراً؟ قال: «في كل كبد رطبة أجر».

### باب

[٢٣٦٤] ٢٢٩٣- نا ابن أبي مرزيم قال نا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن أسماء بنت أبي بكر، أن النبي صلى الله عليه صلى صلاة الكسوف فقال: «دنت مني النار حتى قلت: أي رب وأنا معهم؟ فإذا امرأة - حسبت أنه قال - تخذشها هرة. قال: ما شأن هذه؟ قالوا: حبستها حتى ماتت جوعاً».

[٢٣٦٥] ٢٢٩٤- نا إسماعيل قال نا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال: «عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت جوعاً، فدخلت فيها النار، قال: فقال: -والله أعلم-: لا أنت أطعمتها ولا سقيتها حين حبستها، ولا أنت أرسلتها فأكلت من خشاش الأرض».

[الحديث ٢٣٦٥ - طرفاء في: ٣٣١٨، ٣٤٨٢].

قوله (باب فضل سقى الماء) أى لكل من احتاج إلى ذلك :

قوله (عن سمي) بالمهمله مصغراً ، زاد في المظالم «مولى أبى بكر» أى ابن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام

قوله (عن أبى صالح) زاد في المظالم «السمان» . والإسناد مدينون إلا شيخ البخارى .

قوله (بيننا رجل) لم أقف على اسمه .

قوله (يمشى) قال في المظالم «بيننا رجل بطريق» ، وللدارقطى في «الموطآت» من طريق روح

عن مالك «يمشى بفلاة» وله من طريق ابن وهب عن مالك «يمشى بطريق مكة» .

قوله (فاشتد عليه) وقعت الفاء هنا موضع «إذا» كما وقعت إذا موضعها في قوله تعالى ﴿ إذا هم

يقنطون ﴾ وسقطت هذه الفاء من رواية مسلم وكذا من الرواية الآتية في المظالم للأكثر .

قوله (فاشتد عليه العطش) كذا للأكثر ، وكذا هو في «الموطأ» ووقع في رواية المستمل «العطاش»



قال ابن التين : العطاش داء يصيب الغنم تشرب فلا تروى وهو غير مناسب هنا ، قال : وقيل يصحح على تقدير أن العطش يحدث منه هذا الداء كالزكام . قلت : وسياق الحديث يأباه ، وظاهره أن الرجل سقى الكلب حتى روى ولذلك جوزى بالمغفرة .

**قوله ( يلهث )** بفتح الهاء ، اللهث بفتح الهاء هو ارتفاع النفس من الإعياء ، وقال ابن التين : لهث الكلب أخرج لسانه من العطش وكذلك الطائر ، ولهث الرجل إذا أعيأ ، ويقال إذا بحث بيديه ورجليه .  
**قوله ( يأكل الثرى )** أى يكدم بضم الأرض الندية ، وهى إما صفة وإما حال ، وليس بمفعول ثان لرأى

**قوله ( بلغ هذا مثل )** بالفتح أى بلغ مبلغاً مثل الذى بلغ بى : وضبطه الدمياطى بنحطه بضم مثل ولا ينجى توجيهه ، وزاد ابن حبان من وجه آخر عن أبى صالح « فرحه » .

**قوله ( فلأخذه )** فى رواية ابن حبان « فنزع أحد خفيه » :

**قوله ( ثم أمسكه )** أى أحد خفيه الذى فيه الماء ، وإنما احتاج إلى ذلك لأنه كان يعالج يديه ليصعد من البئر ، وهو يشعر بأن الصعود منها كان عسراً .

**قوله ( ثم رقى )** بفتح الراء وكسر القاف كصعد وزناً ومعنى ، وذكره ابن التين بفتح القاف بوزن مضى وأنكره ، وقال عياض فى « المشارق » هى لغة طى يفتحون العين فيما كان من الأفعال معتل اللام والأول أفصح وأشهر .

**قوله ( فسقى الكلب )** زاد عبد الله بن دينار عن أبى صالح « حتى أرواه » أى جعله رياناً ، وقد مضى فى الطهارة .

**قوله ( فشكر الله له )** أى أثنى عليه أو قبل عمله أو جازاه بفعله ، وعلى الأخير فالفاء فى قوله « فغفر له » تفسيرية أو من عطف الخاص على العام . وقال القرطبى : معنى قوله « فشكر الله له » أى أظهر ما جازاه به عند ملائكته . ووقع فى رواية عبد الله بن دينار بدل فغفر له « فأدخله الجنة » وكذا فى رواية ابن حبان .

**قوله ( قالوا )** سُمى من هؤلاء السائلين سراقه بن مالك بن جعشم ، رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان .

**قوله ( وإن لنا )** هو معطوف على شيء مخوف تقديره الأمر كما ذكرت وإن لنا ( فى البهائم ) أى فى سقى البهائم أو الإحسان إلى البهائم ( أجراً ) .

**قوله ( فى كل كبد رطبة أجر )** أى كل كبد حية ، والمراد رطوبة الحياة ، أو لأن الرطوبة لازمة للحياة فهو كتابة ، ومعنى الظرفية هنا أن يقدر محذوف ، أى الأجر ثابت فى إرواء كل كبد حية ، والكبد يذكر ويؤنث ، ويحتمل أن تكون « فى » سببية كقولك فى النفس الدية ، قال الداودى : المعنى فى كل كبد حتى أجر وهو عام فى جميع الحيوان . وقال أبو عبد الملك : هذا الحديث كان فى بنى إسرائيل ، وأما الإسلام فقد أمر بقتل الكلاب . وأما قوله « فى كل كبد » فمخصوص ببعض البهائم مما لا ضرر فيه ، لأن المأمور

بقتله كالحنزير لا يجوز أن يقوى ليزداد ضرره ، وكذا قال النووي : إن عمومهم مخصوص بالحيوان المحترم وهو ما لم يؤمر بقتله فيحصل الثواب بسقيه ، ويلتحق به إطعامه وغير ذلك من وجوه الإحسان إليه . وقال ابن التين : لا يمتنع لإجراؤه على عمومهم ، يعني فيسقى ثم يقتل لأننا أمرنا بأن نحسن القتلة ونهينا عن المثلة . واستدل به على طهارة سؤر الكلب وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الطهارة . ومما قيل في الرد على من استدل به : إنه فعل بعض الناس ولا يدري هل هو كان ممن يقتدى به أم لا ، والجواب أننا لم نحتاج بمجرد الفعل المذكور بل إذا فرعنا على أن شرع من قبلنا شرع لنا فلأننا لا نأخذ بكل ما ورد عنهم ، بل إذا ساقه إمام شرعنا مساق المدح إن علم ولم يقيده بقيد صح الاستدلال به . وفي الحديث جواز السفر منفرداً وبغير زاد ، ومحل ذلك في شرعنا ما إذا لم يخف على نفسه الهلاك . وفيه الحث على الإحسان إلى الناس ، لأنه إذا حصلت المغفرة بسبب سقى الكلب فسقى المسلم أعظم أجراً . واستدل به على جواز صدقة التطوع للمشركين ، ينبغي أن يكون محله ما إذا لم يوجد هناك مسلم فالمسلم أحق ، وكذا إذا دار الأمر بين البهيمة والآدمي المحترم واستويا في الحاجة فالآدمي أحق ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب حديثي أسماء بنت أبي بكر وابن عمر في قصة المرأة التي ربطت الهرة حتى ماتت فدخلت النار ، وسأني الكلام عليه في بدء الخلق ، وتقدم حديث أسماء بآتم من هذا في أوائل صفة الصلاة ، وأما حديث ابن عمر فذكر الدارقطني أن معن بن عيسى تفرد بذكره في الموطأ ، قال : ورواه في غير الموطأ ابن وهب والقعني وابن أبي أويس ومطرف ثم ساقه من طرقهم وأخرجه الإمام علي من طريق معن بن وهب ، وأخرجه أبو نعيم من طريق القعني . ومناسبة حديث الهرة للترجمة من جهة أن المرأة عوقبت على كونها لم تسقها ، فقتضاه أنها لو سقتها لم تعذب . قال ابن المنير : دل الحديث على تحريم قتل من لم يؤمر بقتله عطشاً ولو كان هرة . وليس فيه ثواب السقى ولكن كفى بالسلامة فضلاً .

### باب مَنْ رَأَى أَنَّ صَاحِبَ الْحَوْضِ وَالْقَرْبَةِ أَحَقُّ بِمَائِهِ

٢٢٩٥- نَاقْتِيبَةُ قَالَ نَا عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِقَدَحٍ فَشَرِبَ ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْمِ ، وَالْأَشْيَاخُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَقَالَ : « يَا غُلَامُ ، أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ الْأَشْيَاخَ ؟ » فَقَالَ : مَا كُنْتُ لِأَوْثَرِ بَنَصِيبِي مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ . [٢٣٦٦]

٢٢٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ نَا غَنْدَرٌ قَالَ نَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ سَمِعْتُ أَبَاهُ رِيْرَةً عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَأَذُوْدَنَّ رَجُلًا عَنْ حَوْضِي كَمَا تُذَادُ الْغَرِيبَةُ مِنَ الْإِبِلِ عَنِ الْحَوْضِ » . [٢٣٦٧]

٢٢٩٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَنَا مُعَمَّرٌ عَنْ أَبِي بَرْكٍ وَكَثِيرِ بْنِ كَثِيرٍ - يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ [٢٣٦٨]

عليه: «يرحم الله أم إسماعيل، لو تركت زمزم -أو قال: لو لم تغرف من الماء- لكانت عيناً معيناً. وأقبل جرهم فقالوا: أتأذنين أن ننزل عندك؟ قالت: نعم، ولا حق لكم في الماء. قالوا: نعم».

[الحديث ٢٣٦٨ - أطرافه في ٣٣٦٢، ٣٣٦٣، ٣٣٦٤، ٣٣٦٥].

٢٢٩٨- حدثني عبدالله بن محمد قال نا سُفيان عن عمرو عن أبي صالح السَّمان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم، رجلٌ حلف على سلعَةٍ لقد أعطي بها أكثر مما أعطي وهو كاذبٌ، ورجلٌ حلف على يمينٍ كاذبةٍ بعد العصر ليقتطع بها مال رجلٍ مسلمٍ، ورجلٌ منع فضل مائه فيقول الله: اليوم أمنعك فضلي كما منعت فضل ما لم تعمل يداك».

قال علي: نا سُفيان -غير مرة- عن عمرو سمع أباصالح يبلغ به النبي صلى الله عليه.

قوله (باب من رأى أن صاحب الحوض أو القربة أحق بمائه) ذكر فيه أربعة أحاديث: أحدها حديث سهل بن سعد وقد تقدم الكلام عليه قبل ثمانية أبواب، ومناسبتة للترجمة ظاهرة إلحاقاً للحوض والقربة بالقدرح، فكان صاحب القدرح أحق بالتصرف فيه شرباً وسقياً. وقد خفي هذا على المهلب فقال: ليس في الحديث إلا أن الأيمن أحق من غيره بالقدرح، وأجاب ابن المنير بأن مراد البخاري أنه إذا استحق الأيمن ما في القدرح بمجرد جلوسه واختص به فكيف لا يختص به صاحب اليد والمتسبب في تحصيله؟ ثانيها حديث أبي هريرة في ذكر حوض النبي صلى الله عليه وسلم وسأى الكلام عليه في ذكر الحوض النبوي من كتاب الرقاق. وقواه «لأذودن» بمعجمة ثم مهملة أى لأطردن، ومناسبتة للترجمة من ذكره صلى الله عليه وسلم أن صاحب الحوض يطرد إبل غيره عن حوضه ولم ينكر ذلك فيدل على الجواز، وقد خفي على المهلب أيضاً فقال: إن المناسبة من جهة إضافة الحوض إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكان أحق به، وتعقبه ابن المنير بأن أحكام التكاليف لا تنزل على وقائع الآخرة، وإنما استدل بقوله «كما تذاذ الغربية من الإبل» فما جاز لصاحب الحوض طرد إبل غيره عن حوضه إلا وهو أحق بحوضه. ثالثها حديث ابن عباس في قصة هاجر وزمزم، وأورده مختصراً جداً، وسأى مطولاً في أحاديث الأنبياء، ومناسبتة للترجمة من جهة قولها للذين نزلوا عليها «ولا حق لكم في الماء، قالوا نعم» وقرر النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك. قال الخطابي: فيه أن من أنبط ماء في فلاة من الأرض ملكه ولا يشاركه فيه غيره إلا برضاه، إلا أنه لا يمنع فضله إذا استغنى عنه، وإنما شرطت هاجر عليهم أن لا يملكوه. رابعها حديث أبي هريرة وقد تقدم من وجه آخر قبل أربعة أبواب وفيه «ورجل له فضل ماء بالطريق فتنعه من ابن السبيل» وقال في هذه الطريق «ورجل منع فضل مائه فيقول الله اليوم أمنعك فضلي كما منعت ما لم تعمل يداك» ومناسبتة للترجمة من جهة أن المعاقبة

وقعت على منعه الفضل فدل على أنه أحق بالأصل ، ويؤخذ أيضاً من قوله « ما لم تعمل يدك » فإن مفهومه أنه لو عاجله لكان أحق به من غيره . وحكى ابن التين عن أئى عبد الملك أنه قال : هذا ينحى معناه ، ولعله يريد أن البئر ليست من حفره وإنما هو فى منعه غاصب ظالم ، وهذا لا يرد فيما حازه وعمله . قال : ويحتمل أن يكون هو حفرها ومنعها من صاحب الشفة أى العطشان ، ويكون معنى « ما لم تعمل يدك » أى لم تنبع الماء ولا أخرجه ، قال : وهذا أى الأخير ليس من الباب فى شىء والله أعلم .

**قوله ( قال على حدثنا سفيان غير مرة الخ )** يشير إلى أن سفيان كان يرسل هذا الحديث كثيراً ، ولكنه صحح الموصول لكون الذى وصله من الحفاظ ، وقد تابعه سعيد بن عبد الرحمن المخزومى وعبد الرحمن ابن يونس ومحمد بن أبى الوزير ومحمد بن يونس فوصلوه قاله الإسماعيلى ، قال : وأرسله غيرهم . قلت : وقد وصله أيضاً عمرو الناقد أخرجه مسلم عنه ، وصفوان بن صالح أخرجه ابن حبان من طريقه ، ويأتى الكلام على ما وقع من الاختلاف فى سياق المتن فى كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى .

ب

### لا حمى إلا لله ولرسوله

[٢٣٧٠] ٢٢٩٩- فإىحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن ابن عباس أن الصعب بن جثامة قال : إن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا حمى إلا لله ولرسوله » . وقال أبو عبد الله : بلغنا أن رسول الله حمى النقيع ، وأن عمر حمى الشرف والريدة . [الحديث ٢٣٧٠ - طرفه فى : ٣٠١٣] .

**قوله ( باب لا حمى إلا لله ولرسوله )** ترجم بافظ الحديث من غير مزيد ، قال الشافعى : يحتمل معنى الحديث شيئين : أحدهما ليس لأحد أن يحمى للمسلمين إلا ما حماه النبى صلى الله عليه وسلم ، والآخر معناه إلا على مثل ما حماه النبى صلى الله عليه وسلم فعلى الأول ليس لأحد من الولاة بعده أن يحمى ، وعلى الثانى يختص الحمى بمن قام مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الخليفة خاصة . وأخذ أصحاب الشافعى من هذا أن له فى المسألتين قولين ، والراجح عندهم الثانى ، والأول أقرب إلى ظاهر اللفظ لكن رجحوا الأول بما سأتى أن عمر حمى بعد النبى صلى الله عليه وسلم ، والمراد بالحمى منع الرعى فى أرض مخصوصة من المباحات فيجعلها الإمام مخصوصة برعى بهائم الصدقة مثلاً .

**قوله ( عن يونس )** هو ابن يزيد الأئلى ، ورواية الليث عنه من الأقران لأنه قد سمع من شيخه ابن شهاب ، وفى الإسناد تابعيان ومهايان .

**قوله ( لا حمى )** أصل الحمى عند العرب أن الرئيس منهم كان إذا نزل منزلاً مخصباً استعوى كلباً على مكان عال فإلى حيث انتهى صوته حماه من كل جانب فلا يرعى فيه غيره ويرعى هو مع غيره فيما سواه ، والحمى هو المكان المحمى وهو خلاف المباح ، ومعناه أن يمنع من الإحياء من ذلك الموات ليتوفر فيه الكلاً

فترعاه موأش مخصوصة ويمنع غيرها ، والأرجح عند الشافعية أن الحمى يخصص بالخليفة ، ومنهم من ألق به ولاة الأقاليم ، ومحل الجواز مطلقاً أن لا يضر بكافة المسلمين . واستدل به الطحاوى لمذهبه فى اشتراط إذن الإمام فى إحياء الموات ، وتعقب بالفرق بينهما فإن الحمى أخص من الإحياء والله أعلم . قال الجورى من الشافعية : ليس بين الحديثين معارضة ، فالحمى المنبى ما يحمى من الموات الكثير العشب لنفسه خاصة كفعل الجاهلية ، والإحياء المباح مالا منفعة للمسلمين فيه شاملة فافترقا ، وإنما تعد أرض الحمى مواتاً لكونها لم يتقدم فيها ملك لأحد ، لكنها تشبه العامر لما فيها من المنفعة العامة .

**قوله ( وقال بلغنا أن النبى صلى الله عليه وسلم حمى النقيع )** كذا لجميع الرواة إلا لأبى ذر ، والقائل هو ابن شهاب ، وهو موصول بالإسناد المذكور إليه وهو مرسل أو معضل ، وهكذا أخرجه أبو داود من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب فذكر الموصول والمرسل جميعاً ، ووقع عند أبى ذر « وقال أبو عبد الله : بلغنا الخ » فظن بعض الشراح أنه من كلام البخارى المصنف وليس كذلك فقد أخرجه الإسماعيلى من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخارى فيه فذكر الموصول والمرسل جميعاً على الصواب كما أخرجه أبو داود ، ووقع لأبى نعيم فى مستخرجه تحييط ، فإنه أخرجه من الوجه الذى أخرجه منه الإسماعيلى فاقصر فى الإسناد الموصول على المتن المرسل وهو قوله « حمى النقيع » وليس هذا من حديث ابن عباس عن الصعب ، وإنما هو بلاغ للزهرى كما تقدم ، وقد أخرجه سعيد بن منصور من رواية عبد الرحمن بن الحارث عن الزهرى جامعاً بين الحديثين ، وأخرجه البيهقى من طريق سعيد ونقل عن البخارى أنه وهم ، قال البيهقى : لأن قوله حمى النقيع من قول الزهرى يعنى من بلاغه ، ثم روى من حديث ابن عمر « أن النبى صلى الله عليه وسلم حمى النقيع لخيال المسلمين ترعى فيه » وفى إسناده العمري وهو ضعيف ، وكذا أخرجه أحمد من طريقه .

**قوله ( النقيع )** بالتون المفتوحة ، وحكى الخطابى أن بعضهم صحفه فقال بالموحدة ، وهو على عشرين فرسخاً من المدينة وقدره ميل فى ثمانية أميال ذكر ذلك ابن وهب فى موطئه ، وأصل النقيع كل موضع يستنقع فيه الماء ، وفى الحديث ذكر النقيع الخضات وهو الموضع الذى جمع فيه أسعد بن زرارة بالمدينة ، والمشهور أنه غير النقيع الذى فيه الحمى وحكى ابن الجوزى أن بعضهم قال لإنهما واحد ، قال والأول أصح .

**قوله ( وإن عمر حمى الشرف والربذة )** هو معطوف على الأول ، وهو من بلاغ الزهرى أيضاً . وقد ثبت وقوع الحمى من عمر كما سيأتى فى أواخر الجهاد من طريق أسلم « إن عمر استعمل مولى له على الحمى » الحديث . والشرف بفتح المعجمة والراء بعدها فاء فى المشهور ، وذكر عياض أنه عند البخارى بفتح المهملة وكسر الراء ، قال وفى موطأ ابن وهب بفتح المعجمة والراء قال : وكذا رواه بعض رواة البخارى أو أصلحه وهو الصواب ، وأما سرف فهو موضع بقرب مكة ولا تدخله الألف واللام ، والربذة بفتح الراء والموحدة بعدها ذال معجمة موضع معروف بين مكة والمدينة تقدم ضبطه ، وقد روى ابن أبى شبة بإسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر حمى الربذة لنعم الصدقة .

### باب شرب الناس والدواب من الأنهار

[٢٣٧١] ٢٣٠٠ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «الخليل لرجل أجر، ولرجل ستر، وعلى رجل وزر، فأما الذي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله فأطال بها في مرج أو روضة، فما أصابت في طيلها ذلك من المرج أو الروضة كانت له حسنات، ولو أنه انقطع طيلها فاستنت شرفاً أو شرفين كانت آثارها وأرواثها حسنات له، ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقي كان ذلك حسنات له، فهي لذلك أجر. ورجل ربطها تغنياً وتعففاً ثم لم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها فهي لذلك ستر. ورجل ربطها فخراً ورياء ونواء لأهل الإسلام فهي على ذلك وزر». وسئل رسول الله صلى الله عليه عن الحمر فقال: ما أنزل علي فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفاذة: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [٧] وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ. [الحديث ٢٣٧١ - أطرافه في: ٢٨٦٠، ٣٦٤٦، ٤٩٦٣، ٧٣٥٦].

[٢٣٧٢] ٢٣٠١ - نا إسماعيل قال ني مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى المُنْبَعِثِ عن زيد بن خالد الجهني قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه فسأله عن اللقطة فقال: «اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها». قال: فضالة الغنم؟ قال: «هي لك أو لأخيك أو للذئب». قال: فضالة الإبل؟ قال: «مالك ولها؟ معها سقاؤها وحذاؤها، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها».

قوله (باب شرب الناس وسقى الدواب من الأنهار) أراد بهذه الترجمة أن الأنهار الكائنة في الطرق لا يختص بالشرب منها أحد دون أحد، ثم أورد فيه حديثين: أحدهما عن أبي هريرة في ذكر الخيل وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في الجهاد، والمقصود منه قوله فيه «ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقى» فإنه يشعر بأن من شأن البهائم طلب الماء ولم يرد ذلك صاحبها، فإذا أجر على ذلك من غير قصد فيؤجر بقصده من باب الأولى، فثبت المقصود من الإباحة المطلقة. ثانيهما حديث زيد بن خالد في اللقطة وسيأتي فيها مشروحاً، والمقصود منه قوله فيه «معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر».

### باب بيع الخطب والكلاء

[٢٣٧٣] ٢٣٠٢ - نا معلّى بن أسد قال نا وهيب عن هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام عن النبي

صلى الله عليه قال: «لأن يأخذ أحدكم أحبالاً يأخذ حزمة من حطب فيبيع فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطى أو منع».

[٢٣٧٤]

٢٣٠٣- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه: «لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه».

[٢٣٧٥]

٢٣٠٤- حدثني إبراهيم بن موسى قال أنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي عن أبيه حسين بن علي عن علي بن أبي طالب أنه قال: أصبت شارقاً مع رسول الله صلى الله عليه في مغنم يوم بدر، قال: وأعطاني رسول الله صلى الله عليه شارقاً أخرى، فأنختهما يوماً عند باب رجل من الأنصار وأنا أريد أن أحمل عليهما إذ خراً لأبيعه، ومعى طالع من بني قينقاع فاستعين به على وليمة فاطمة، وحزمة بن عبد المطلب يشرب في ذلك البيت معه قينة. فقالت: يا حزمة للشرف النواء، فثار إليهما حمزة بالسيف فجب أسنمتهما، وبقر خواصرهما، ثم أخذ من أكبادهما -قلت لابن شهاب: ومن السنام؟ قال: قد جب أسنمتهما فذهب بها- قال ابن شهاب قال: علي: فنظرت إلى منظر أفضعني، فأتيت نبي الله صلى الله عليه وعنده زيد بن حارثة فأخبرته الخبر، فخرج معه زيد، فانطلقت معه، فدخل على حمزة فتغيظ عليه، فرفع حمزة بصره وقال: هل أنتم إلا عبيد لآبائي، فرجع رسول الله صلى الله عليه عليه يقهقر حتى خرج عنهم، وذلك قبل تحريم الخمر.

قوله ( باب بيع الحطب والكأ ) بفتح الكاف واللام بعده همزة بغير مد وهو العشب رطبه ويابس . وموقع هذه الترجمة من كتاب الشرب اشراك الماء والحطب والمرعى في جواز انتفاع الناس بالمباحات منها من غير تخصيص ، قال ابن بطال : إباحة الاحتطاب في المباحات والاختلا من نبات الأرض متفق عليه حتى يقع ذلك في أرض مملوكة فترفع الإباحة ، ووجهه أنه إذا ملك بالاحتطاب والاحتشاش فلأن يملك بالإحياء له أولى . ثم أورد فيه المصنف ثلاثة أحاديث : أولها وثانيها حديث الزبير بن العوام وأبي هريرة بمعناه في الترغيب في الاكتساب بالاحتطاب ، وقد تقدم الكلام عليهما في كتاب الزكاة . ثالثها حديث علي في قصة شارفيه مع حمزة بن عبد المطلب ، والشاهد منه قوله « وأنا أريد أن أحمل عليهما إذ خراً لأبيعه » فإنه دال على ما ترجم به من جواز الاحتطاب والاحتشاش ، وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في آخر كتاب الجهاد في فرض الخمس إن شاء الله تعالى .

## باب القَطَائِعِ

٢٣٠٥ - نا سليمانُ بنُ حَرْبٍ قال نا حمادُ بنُ زيدٍ عن يحيى بن سعيد قال : سمعتُ أنساً قال : أرادَ النبيُّ صلى الله عليه أن يُقطعَ من البحرينِ ، فقالتِ الأنصارُ : حتَّى تُقطعَ لإخواننا من المهاجرين مثلَ الذي تُقطعُ لنا . قال : «سترونَ بعدي أثرةً ، فاصبروا حتَّى تلقوني» . [٢٣٧٦]

[الحديث ٢٣٧٦ - أطرافه في : ٢٣٧٧ ، ٣١٦٣ ، ٣٧٩٤ .]

**قوله ( باب القَطَائِعِ )** جمع قطيعة تقول قطعته أرضاً جعلتها له قطيعة ، والمراد به ما يخص به الإمام بعض الرعية من الأرض الموات فيختص به ويصير أولى بإحيائه ممن لم يسبق إلى إحيائه . واختصاص الإقطاع بالموات متفق عليه في كلام الشافعية ، وحكى عياض أن الإقطاع تسويغ الإمام من مال الله شيئاً لمن يراه أهلاً لذلك ، قال : وأكثر ما يستعمل في الأرض ، وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يحوزه إما بأن يملكه إياه فيعمره ، وإما بأن يجعل له غلته مدة انتهى . قال السبكي : والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا إقطاعاً ، ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره . ونخرجه على طريق فقهي مشكل . قال : والذي يظهر أنه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كاختصاص المتحجر ، لكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى . وبهذا جزم الحب الطبري . وادعى الأذرعى نفي الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض الجند بغلة أرض إذا كان مستحقاً لذلك والله أعلم .

**قوله ( عن يحيى بن سعيد )** هو الأنصاري ، ووقع للبيهقي من وجه آخر عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه التصريح بالتحديث لحامد من يحيى .

**قوله ( أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع من البحرين )** يعني للأنصار . وفي رواية البيهقي « دعا الأنصار ليقطع لهم البحرين » وللإسماعيلي « ليقطع لهم البحرين أو طائفة منها » وكأن الشك فيه من حماد ، فسيأتي للمصنف في الجزية من طريق رهير عن يحيى بلفظ « دعا الأنصار ليكتب لهم البحرين ، ولهم في مناقب الأنصار من رواية سفيان عن يحيى « إلى أن يقطع لهم البحرين » وظاهره أنه أراد أن يجعلها لهم أقطاعاً . واختلف في المراد بذلك ، فقال الخطابي : يحتمل أنه أراد الموات منها ليتملكوه بالإحياء ، ويحتمل أن يكون أراد العامر منها لكن في حقه من الخمس . لأنه كان ترك أرضها فلم يقسمها . وتعقب بأنها فتحت صلحاً كما سيأتي في كتاب الجزية ، فيحتمل أن يكون المراد أنه أراد أن يخصهم بتناول جزيتها ، وبه جزم لإسماعيل القاضي وابن فرقول ، ووجهه ابن بطال بأن أرض الصالح لا تقسم فلا تملك . وقال ابن التين : إنما يسمى إقطاعاً إذا كان من أرض أو عقار ، وإنما يقطع من التيء ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد . قال : وقد يكون الإقطاع تملكاً وغير تملك ، وعلى الثاني يحمل إقطاعه صلى الله عليه وسلم الدور بالمدينة ، كأنه يشير إلى ما أخرجه الشافعي مرسلًا ووصله الطبراني « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أقطع الدور ، يعني أنزل المهاجرين في دور الأنصار برضاهم انتهى . وسيأتي في أواخر الخمس حديث أسماء بنت أبي بكر



« إن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير أرضاً من أموال بني النضير » يعنى بعد أن أجلاهم . والظاهر أنه ملكه إياها وأطلق عليها إقطاعاً على سبيل الحجاز والله أعلم . والذي يظهر لى أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يخص الأنصار بما يحصل من البحرين أما الناجز يوم عرض ذلك عليهم فهو الجزية لأنهم كانوا صالحوا عليها ، وأما بعد ذلك إذا وقعت الفتوح فخراج الأرض أيضاً ، وقد وقع منه صلى الله عليه وسلم ذلك في عدة أراض بعد فتحها وقبل فتحها ، منها إقطاعه تيماء الدارى بيت إبراهيم ، فلما فتحت في عهد عمر نجز ذلك لتيم ، واستمر في أيدي ذريته من ابنته رقية ، ويدهم كتاب من النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، وقصته مشهورة ذكرها ابن سعد وأبو عبيد في « كتاب الأموال » وغيرها .

قوله ( مثل الذى تقطع لنا ) زاد في رواية البيهقي « فلم يكن ذلك عنده » يعنى بسبب قلة الفتوح يومئذ كما في رواية الليث التي في الباب الذى يلي هذا ، وأغرب ابن بطل فقال : معناه أنه لم يرد فعل ذلك لأنه كان أقطع المهاجرين أرض بني النضير .

قوله ( سترون بعدى أثره ) بفتح الهزرة والمثلثة على المشهور ، وأشار صلى الله عليه وسلم بذلك إلى ما وقع من استئثار الملوك من قريش عن الأنصار بالأموال والتفضيل في العطاء وغير ذلك فهو من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في مناقب الأنصار إن شاء الله تعالى .

## باب

### كتابة القطائع

[٢٣٧٧] ٢٣٠٦ - وقال الليث عن يحيى بن سعيد عن أنس ، دعا النبي صلى الله عليه وسلم الأنصار ليُقطعَ لهم بالبحرين ، فقالوا : يا رسول الله ، إن فعلتَ فاكْتَبْ لإخواننا من قُريش بمثلها ، فلم يكن ذلك عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « إنكم سترون بعدى أثره » ، فاصبروا حتى تلقوني .

قوله ( باب كتابة القطائع ) أى لتكون توثقة بيد المقطع دفعاً للنزاع عنه .  
قوله ( وقال الليث ) لم أره موصولاً من طريقه . قال الإسماعيلي وغيره : أورده عن الليث غير موصول ، زاد أبو نعيم : وكأنه أخذه عن عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه . واعترض على المصنف بأن رواية الليث لا ذكر للكتابة فيها ، وأجيب بأنها مذكورة في الشق الثاني ، وبأنه جرى على عادته في الإشارة إلى ما يرد في بعض الطرق ، وقد تقدم أنه عنده في الجزية من رواية زهير ، وهو عند أحمد عن أبي معاوية عن يحيى بن سعيد والله أعلم . وفي الحديث فضيلة ظاهرة للأنصار لتوقفهم عن الاستئثار بشيء من الدنيا دون المهاجرين ، وقد وصفهم الله تعالى بأنهم كانوا ﴿ يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ﴾ فحصلوا في الفضل على ثلاث مراتب : إثارتهم على أنفسهم ، ومواساتهم لغيرهم ، والاستئثار عليهم . وسيأتى الكلام على ما يتعلق بالبحرين في كتاب الجزية إن شاء الله تعالى .

## باب حَلْبِ الْإِبِلِ عَلَى الْمَاءِ

[٢٣٧٨] ٢٣٠٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ نَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ نِي أَبِي عَنْ هَلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ حَقَّ الْإِبِلُ أَنْ تُحْلَبَ عَلَى الْمَاءِ».

قوله ( باب حلب الإبل على الماء ) أى عند الماء ، والحلب بفتح اللام الاسم والمصدر سواء قاله ابن فارس ، تقول حلبتها أحلبها حلباً يفتح اللام .

قوله ( أن تحلب ) بضم أوله على البناء للمجهول ، وهو بالخاء المهملة في جميع الروايات ، وأشار الداودي إلى أنه روى بالجيم وقال : أراد أنها تساق إلى موضع سقيها ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لقال أن تحلب إلى الماء لا على الماء ، وإنما المراد حلبها هناك لنفع من يحضر من المساكين ، ولأن ذلك ينفع الإبل أيضاً ، وهو نحو النهى عن الجداد بالليل ، أراد أن تجد نهاراً لتحضر المساكين .

قوله ( على الماء ) زاد أبو نعيم في « المستخرج » والبرقاني في « المصافحة » من طريق المعافى بن سليمان عن فليح « يوم ورودها » وساق البرقاني بهذا الإسناد ثلاثة أحاديث أخر في نسق ، وقد تقدم معنى حديث الباب في الزكاة من طريق الأعرج عن أبي هريرة مطولاً وفيه « ومن حقها أن تحلب على الماء » وتقدم شرحه هناك .

## باب

الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ مُمْرٌ أَوْ شَرِبٌ فِي حَائِطٍ أَوْ فِي نَخْلٍ

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَ فَشَمَرُهَا لِلْبَائِعِ، وَلِلْبَائِعِ الْمُمْرُ وَالسَّقِيُّ حَتَّى يَرْفَعَ، وَكَذَلِكَ رَبُّ الْعَرِيَّةِ».

[٢٣٧٩] ٢٣٠٨ - نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ نَا اللَّيْثُ قَالَ نِي ابْنُ شَهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَ فَشَمَرُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ. وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

وعن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد .

[٢٣٨٠] ٢٣٠٩ - نَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ نَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: «رَخَّصَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُبَاعَ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا قَرَأَ».

[٢٣٨١] ٢٣٨٠- نا عبد الله بن محمد قال نا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء سمع جابر بن عبد الله: نهى النبي صلى الله عليه عن المخابرة والمحاقلة وعن المزبنة وعن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه، وأن لا يباع إلا بالدينار والدرهم، إلا العرايا.

[٢٣٨٢] ٢٣٨١- نا يحيى بن قزعة قال نا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة قال: رخص النبي صلى الله عليه في بيع العرايا بخرصها من التمر فيما دون خمسة، أو في خمسة أو سق، شك داود في ذلك.

[٢٣٨٣] ٢٣٨٢- نا زكريا بن يحيى قال نا أبو أسامة قال أخبرني الوليد بن كثير قال أخبرني بشير بن يسار مولى بني حارثة أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه نهى عن المزبنة، بيع الثمر بالتمر، إلا أصحاب العرايا فإنه إذن لهم. [٢٣٨٤]

قال: وقال ابن إسحاق حدثني بشير... مثله.

قوله (باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو نخل) هو من اللف والنشر، أى له حق المرور في الحائط أو نصيب في النخل.

قوله (وقال النبي صلى الله عليه وسلم: من باع نخلا بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع) تقدم موصولا في «باب من باع نخلا قد أبرت» من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر، ووصله بمعناه في هذا الباب.

قوله (وللبائع الممر والسقي حتى يرفع) أى ثمرته (وكذلك رب العرية)، وهذا كله من كلام المصنف استنبطه من الأحاديث المذكورة في الباب، وتوهم بعض الشراح أنه بقية الحديث المرفوع فوهم في ذلك وهماً فاحشاً. وقال ابن المنير: وجه دخول هذه الترجمة في الفقه التنبيه على إمكان اجتماع الحقوق في العين الواحدة، هذا له الملك وهذا له الانتفاع، وهو مأخوذ من استحقاق البائع الثمرة دون الأصل فيكون له حق الاستطراق لاقتطافها في أرض مملوكة لغيره، وكذلك صاحب العرية. قال: وعندنا خلاف فيمن يسقى العرية، هل هو على الواهب أو الموهوبة له؟ وكذلك سقى الثمرة المستثناة في البيع قيل على البائع وقيل على المشتري، فلا تعثر بنقل ابن بطال الإجماع في ذلك. ثم أورد المصنف في ذلك خمسة أحاديث: الأول حديث ابن عمر «من ابتاع نخلا» تقدم الكلام على شرحه وعلى بيان شيء من اختلاف الرواة فيه في «باب من باع نخلا قد أبرت» من كتاب البيوع.

قوله (ومن ابتاع عبداً وله مال الخ) قال ابن دقيق العيد: استدل به للمالك على أن العبد يملك لإضافة الملك إليه باللام، وهى ظاهرة في الملك. قال غيره يؤخذ منه أن العبد إذا ملكه سيده مالا فإنه يملكه، وبه قال مالك وكذا الشافعي في القديم، لكنه إذا باعه بعد ذلك رجع المال لسيده إلا أن يشترطه

المبتاع . وقال أبو حنيفة وكذا الشافعي في الجديد : لا يملك العبد شيئاً أصلاً والإضافة للاختصاص والانتفاع كما يقال السرج للفرس ، ويؤخذ من مفهومه أن من باع عبداً ومعه مال وشرطه المبتاع أن البيع يصح ، لكن بشرط أن لا يكون المال ربوياً فلا يجوز بيع العبد ومعه دراهم بدراهم قاله الشافعي . وعن مالك لا يمنع لإطلاق الحديث ، وكأن العقد إنما وقع على العبد خاصة ، والمال الذي معه لا مدخل له في العقد . واختلف فيما إذا كان المال ثياباً ، والأصح أن لها حكم المال ، وقيل تدخل عملاً بالعرف ، وقيل يدخل سائر العورة فقط . وقال الباجي : إن شرطه المشتري للعبد صح مطلقاً ، وإن شرط بعضه أو لنفسه فروايتان . وقال المازري : إن زال ملك السيد عن عبده ببيع أو معلوذة فالملك للسيد إلا أن يشترطه المبتاع . وعن بعض التابعين كالحسن يتبع العبد ، والحديث حجة على قائل هذا . وإن زال بالعتق ونحوه فالملك للعبد إلا أن يشترطه السيد ، وإن زال بالهبة ونحوها فروايتان قال القرطبي : أرجحهما إلحاقها بالبيع ، وكذا إن سلمه في الجناية . وفي الحديث جواز الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد ، قال الكرماني : قوله « وله مال » إضافة المال إلى العبد مجاز كإضافة الثمرة إلى النخلة .

**قوله ( وعن مالك )** هو معطوف على قوله حدثنا الليث ، فهو موصول ، والتقدير : حدثنا عبد الله ابن يوسف عن مالك . وزعم بعض الشراح أنه معلق ، وليس كذلك . وتردد الكرماني . وقد وصله أبو داود من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر في النخل مرفوعاً ، وعن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد موقوفاً ، وكذا هو في « الموطأ » ولفظه : عن ابن عمر عن عمر بقصة العبد ، وعن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بقصة النخل ، ثم ساقه من طريق سلمة بن كهيل « حدثني من سمع جابراً عن النبي صلى الله عليه وسلم » . وقال الكرماني : قوله « في العبد » أي في شأن العبد ، أو التقدير : عن عمر أنه قال في العبد بأن ماله لباثعه ، أو زاد لفظ العبد بعد قوله « إلا أن يشترط المبتاع » أي والعبد كذلك . قلت : وأرجحها الأول ، وقد عبر عنه عند أبي داود بنحو ذلك كما ذكرته . وأخرجه النسائي من طريق يحيى القطان عن عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر بقصة العبد ، ومن رواية محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بالقصتين ، وقال النسائي : إنه خطأ ، والصواب ما رواه يحيى القطان ، وكذلك رواه الليث وأيوب عن نافع في العبد موقوفاً . وقوله « من ابتاع عبداً وله مال فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع » هكذا ثبتت قصة العبد في هذا الحديث في جميع نسخ البخاري ، وصنيع صاحب العمدة يقتضي أنها من أفراد مسلم فإنه أورده في « باب العرايا » فقال « عن عبد الله بن عمر » فذكر من باع نخلاً ثم قال « ولمسلم من ابتاع عبداً فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع » وكأنه لما نظر كتاب البيوع من البخاري فلم يجده فيه توهم أنها من أفراد مسلم . واعتذر الشارح ابن العطار عن صاحب العمدة فقال : هذه الزيادة أخرجها الشيخان من رواية سالم عن أبيه عن عمر . قال : فالمصنف لما نسب الحديث لابن عمر احتاج أن ينسب الزيادة لمسلم وحده انتهى ملخصاً . وبالحق شيخنا ابن الملقن في الرد عليه لأن الشيخين لم يذكرهما في طريق سالم عمر بل هو عندهما جميعاً عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير واسطة عمر ، لكن مسلم والبخاري ذكرهما في البيوع والشرب فتعين أن سبب وهم المقدمي ما ذكرته . وقال النووي في شرح مسلم :

لم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر ، وذلك لا يضر فإن سالمًا ثقة بل هو أجل من نافع فزيادته مقبولة . وقد أشار النسائي والدارقطني إلى ترجيح رواية نافع وهي إشارة مردودة انتهى . قلت : أما نفي تخريجها فردود فإنها ثابتة عند البخاري هنا من رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن نافع لكن باختصار ، وأما الاختلاف بين سالم ونافع فإنما هو في رفعها ووقفها لا في إثباتها ونفيها ، فسالم رفع الحديثين جميعاً ونافع رفع حديث النخل عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ووقف حديث العبد على ابن عمر عن عمر ، وقد رجح مسلم ما رجحه النسائي . وقال أبو داود وتبعه ابن عبد البر : وهذا أحد الأحاديث الأربعة التي اختلف فيها سالم ونافع ، قال أبو عمر : اتفقا على رفع حديث النخل ، وأما قصة العبد فرفعها سالم ووقفها نافع على عمر ، ورجح البخاري رواية سالم في رفع الحديثين ، ونقل ابن التين عن الداودي هو وهم من نافع ، والصحيح ما زواه سالم مرفوعاً في العبد والثمر ، قال ابن التين : لا أدري من أين أدخل الوهم على نافع مع إمكان أن يكون عمر قال ذلك - يعني على جهة الفتوى - مستنداً إلى ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم فتصح الروايتان . قلت : قد نقل الترمذي في « الجامع » عن البخاري تصحيح الروايتين ، ونقل عنه في « العلل » ترجيح قول سالم ، وقد تقدم بيان ذلك كله واضحاً في كتاب البيوع .

**قوله ( والحراث )** أى الأرض المزروعة ، فن باع أرضاً محروثة وفيها زرع فالزراع للبائع ، والخلاف في هذه كالحلاف في النخل ، ويؤخذ منه أن من أجر أرضاً وله فيها زرع أن الزرع للمؤجر لا للمستأجر إن تضررت صورة الإجارة .

**قوله ( سمي له نافع هؤلاء الثلاثة )** قائل « سمي » هو ابن جريج والضمير في « له » لابن أبي مليكة . وفي الحديث ما يدل على قلة تدليس ابن جريج فإنه كثير الرواية عن نافع ومع ذلك أفصح بأن بينهما في هذا الحديث واسطة . ثانياً : حديث زيد بن ثابت في العرايا وقد تقدم مشروحاً في بابها . ثالثاً : حديث جابر في النهي عن المخابرة والمحاقلة والمزابنة وبيع الثمر حتى يبدو صلاحه وبيعه بغير الدينار والدرهم إلا العرايا . فأما المخابرة فتقدم الكلام عليها في المزارعة . وأما المحاقلة فتقدم الكلام عليها في حديث أنس في « باب بيع المخاضرة » . وأما المزابنة فتقدم الكلام عليها في حديث ابن عمر وابن عباس وغيرهما في « باب المزابنة » ، وأما بقيته فتقدم في « باب بيع الثمر على رؤوس النخل » من حديث جابر . رابعاً : حديث أبي هريرة في بيع العرايا وقد تقدم أيضاً مشروحاً في بابها . خامساً : حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حشمة في النهي عن المزابنة إلا أصحاب العرايا وقد تقدم حديث سهل في « باب بيع الثمر على رؤوس النخل » وقد تقدم شرح جميع هذه الأحاديث ، وقوله هنا « قال : وقال ابن إسحاق حدثني بشير » يعني ابن يسار مثله ، كذا لأبي ذر وأبي الوقت ، ووقع للأصيلي وكريمة وغيرهما « قال أبو عبد الله : قال ابن إسحاق » فعلى هذا فهو معلق ، ولم أره موصولاً من طريقه إلى هذه الغاية والله المستعان .

(مخاتمة) : اشتمل كتاب الشرب على ستة وثلاثين حديثاً ، المعلق منها خمسة والبقية موصولة ، والمكرر منها فيه وفيها مضي سبعة عشر حديثاً ، والخالص تسعة عشر ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عثمان في بئر رومة ، وحديث ابن عباس في قصة هاجر ، وحديث الصعب في الحمى ، وحديث الزهري المرسل في حمى النقيع ، وحديث أنس في القطائع . وفيه من الآثار إثنان عن عمر رضي الله عنه والله تعالى أعلم .

كتاب  
في الاستقراض وأداء  
الديون والحجر والتفليس

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله ( كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس ) كذا لأبي ذر ، وزاد غيره في أوله البسملة . وللنسفي « باب » بدل كتاب ، وعطف الترجمة التي تليه عليه بغير باب . وجمع المصنف بن هذه الأمور الثلاثة لقلّة الأحاديث الواردة فيها ولتعاق بعضها ببعض .

باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه ، أو ليس بحضرته

[٢٣٨٥] ٢٣٨٥ - ٢٣٨٦ - نا محمد بن يوسف قال أنا جرير عن المغيرة عن الشعبي عن جابر بن عبد الله

قال : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه فقال : « كيف ترى بعيرك ؟ أتبيعنيه ؟ » قلت : نعم ، فبعته إياه . فلما قدم المدينة غدوت إليه بالبعير ، فأعطاني ثمنه .

[٢٣٨٦] ٢٣٨٦ - نا معلّى بن أسد قال نا عبد الواحد قال نا الأعمش قال : تذاكرنا عند إبراهيم

الرهن في السلم قال : ني الأسود عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه اشترى طعاماً من يهودي إلى أجل ورهنه درعاً من حديد .

قوله ( باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه أو ليس بحضرته ) أي فهو جائز ، وكأنه يشير إلى ضعف ما جاء عن ابن عباس مرفوعاً « لا اشترى ما ليس غندي ثمنه » وهو حديث أخرجه أبو داود والحاكم من طريق سماك عن عكرمة عنه في أثناء حديث تفرد به شريك عن سماك واختلف في وصله وإرساله . ثم أورد فيه حديث جابر في شراء النبي صلى الله عليه وسلم منه جملة في السفر وقضائه ثمنه في المدينة ، وهو مطابق للركن الثاني من الترجمة . وحديث عائشة في شرائه صلى الله عليه وسلم من اليهودي الطعام إلى أجل ، وهو مطابق للركن الأول . قال ابن المنير : وجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم لو حضره الثمن ما أخره ، وكذا ثمن الطعام لو حضره لم يرتب في ذمته ديناً ، لما عرف من عادته الشريفة من المبادرة إلى إخراج ما يلزمه

إخراجه ، قلت : وحديث جابر يأتي الكلام عليه في الشروط ، وحديث عائشة يأتي الكلام عليه في الرهن . وقوله في أول حديث جابر « حدثنا محمد بن يوسف » هو البيهقي كذا ثبت لأبي ذر ، وأهل عند الأكثر وجزم أبو علي الجبائي بأنه ابن سلام وحكى ذلك عن رواية ابن السكن ، ثم وجدته في رواية أبي علي بن شبيب عن القريبي كذلك . وجريير شيخه هو ابن عبد الحميد ، ومغيرة هو ابن مقسم .

### باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها ، أو إتلافها

٢٣١٥ - نا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى قال نا سليمان بن بلال عن ثور بن زيد مدني [٢٣٨٧] عن أبي الغيث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه : « من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ، ومن أخذ يريد إتلافها أتلفه الله » .

قوله ( باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو إتلافها ) حذف الجواب اغتناء بما وقع في الحديث . قال ابن المنير : هذه الترجمة تشعر بأن التي قبلها مقيدة بالعلم بالقدرة على الوفاء ، قال : لأنه إذا علم من نفسه العجز فقد أخذ لا يريد الوفاء إلا بطريق التقي والتقي خلاف الإرادة . قالت : وفيه نظر لأنه إذا نوى الوفاء مما سيفتحه الله عليه فقد نطق بالحديث بأن الله يؤدي عنه إما بأن يفتح عليه في الدنيا وإما بأن يتكفل عنه في الآخرة ، فلم يتعين التقييد بالقدرة في الحديث ، ولو سلم ما قال فهناك مرتبة ثالثة وهو أن لا يعلم هل يقدر أو يعجز .

قوله ( عن ثور بن زيد ) بفتح الزاي وهو الدلي ، ولإسماعيلي من طريق ابن وهب عن سليمان « حدثني ثور » .

قوله ( عن أبي الغيث ) بالمعجمة والمثلثة ، زاد ابن ماجه « مولى ابن مطيع » . قالت : واسمه سالم ، والإسناد كله مدنيون .

قوله ( أدى الله عنه ) في رواية الكشميني « أداها الله عنه » ولابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث ميمونة « ما من مسلم يدان ديناً يعلم الله أنه يريد أداءه إلا أداه الله عنه في الدنيا » وظاهره يحيل المسألة المشهورة فيمن مات قبل الوفاء بغير تقصير منه كأن يعسر مثلاً أو يفجأه الموت وله مال مخبوء وكانت نيته وفاء دينه ولم يوف عنه في الدنيا . ويمكن حمل حديث ميمونة على الغالب ، والظاهر أنه لا تبعة عليه والحالة هذه في الآخرة بحيث يؤخذ من حسناته لصاحب الدين ، بل يتكفل الله عنه لصاحب الدين كما دل عليه حديث الباب وإن خالف في ذلك ابن عبد السلام والله أعلم .

قوله ( أتلفه الله ) ظاهره أن الإتلاف يقع له في الدنيا وذلك في معاشه أو في نفسه . وهو علم من أعلام النبوة لما نراه بالمشاهدة ممن يتعاطى شيئاً من الأمور ، وقيل المراد بالإتلاف عذاب الآخرة ، قال ابن بطال : فيه الحض على ترك استئكال أموال الناس والترغيب في حسن التأدية إليهم عند المداينة وأن



الجزء قد يكون من جنس العمل . وقال الداودي : فيه أن من عليه دين لا يعتق ولا يتصدق وإن فعل رداه . وفي أخذ هذا من هذا بعد كثير . وفيه الترغيب في تحسين النية والتهيب من ضد ذلك وأن مدار الأعمال عليها . وفيه الترغيب في الدين لمن ينوي الوفاء ، وقد أخذ بذلك عبد الله بن جعفر فيما رواه ابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن علي عنه أنه كان يستدين ، فمثل فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن الله مع الدائن حتى يقضى دينه » إسناده حسن ، لكن اختلف فيه على محمد بن علي فرواه الحاكم أيضاً من طريق القاسم بن الفضل عنه عن عائشة بألفظ « ما من عبد كانت له نية في وفاء دينه إلا كان له من الله عون ، قالت : فأنا أتمس ذلك العون » وساق له شاهداً من وجه آخر عن القاسم عن عائشة . وفيه أن من اشترى شيئاً بدين وتصرف فيه وأظهر أنه قادر على الوفاء ثم تبين الأمر بخلافه أن البيع لا يرد بل ينتظر به حلول الأجل لاقتصاره صلى الله عليه وسلم على الدعاء عليه ولم يلزمه برد البيع قاله ابن المنير .

### باب أداء الديون

وقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ... ﴾ الآية .

[٢٣٨٨] ٢٣٨٦- فأحمد بن يونس قال نا أبو شهاب عن الأعمش عن زيد بن وهب عن أبي ذر قال : كنت مع النبي صلى الله عليه ، فلما أبصر - يعني أحداً - قال : « ما أحبُّ أنه تحول لي ذهباً يمكث عندي منه دينار فوق ثلاث إلا ديناراً أرصده لدين » . ثم قال : « إن الأكثرين هم الأقلون ، إلا من قال بالمال هكذا وهكذا - وأشار أبو شهاب بين يديه وعن يمينه وعن شماله - وقليل ما هم » . وقال : « مكانك » ، وتقدم غير بعيد وسمعت صوتاً ، فأردت أن آتيه . ثم ذكرت قوله : « مكانك حتى آتيك » . فلما جاء قلت : يا رسول الله ، الذي سمعت - أو قال : الصوت الذي سمعت - قال : « وهل سمعت ؟ » قلت : نعم ، قال : « أتاني جبريل فقال : من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة » ، قلت : وإن فعل كذا وكذا ؟ قال : « نعم » .

[٢٣٨٩] ٢٣٨٧- حدثني أحمد بن شبيب بن سعيد قال نا أبي عن يونس قال ابن شهاب : حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : قال أبو هريرة : قال رسول الله صلى الله عليه : « لو كان لي مثل أحد ذهباً يسرني أن لا تمر علي ثلاث وعندي منه شيء ، إلا شيء أرصده لدين » . رواه صالح وعقيل عن الزهري .

**قوله ( باب أداء الدين )** في رواية أبي ذر « الديون » بالجمع ( وقول الله تعالى ﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ﴾ الآية ) كذا لأبي ذر ، وساق الأصيلي وغيره الآية . قال ابن المنير : أدخل الدين في الأمانة لثبوت الأمر بأدائه ، إذ المراد بالأمانة في الآية هو المراد بها في قوله تعالى ﴿ إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض ﴾ وفسرت هناك بالأوامر والنواهي فيدخل فيها جميع ما يتعلق بالذمة ومالا يتعلق اهـ . ويحتمل أن تكون الأمانة على ظاهرها ، وإذا أمر الله بأدائها ومدح فاعله وهي لا تتعلق بالذمة فحال ما في الذمة أولى . وأكثر المفسرين على أن الآية نزلت في شأن عثمان بن طلحة حاجب الكعبة ، وعن عبد الرحمن ابن زيد بن أسلم نزلت في الولاة ، وعن ابن عباس هي عامة في جميع الأمانات . وروى ابن أبي شيبة من طريق طلق بن معاوية قال « كان لي دين على رجل فخاصمته إلى شريح فقال له : إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وأمر بحبسها . ثم أورد المصنف فيه حديث أبي ذر « كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما أبصر أحداً قال : ما أحب أنه يحول لي ذهباً يمكث عندي منه دينار فوق ثلاث ، إلا ديناراً أرصده لدين » الحديث وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الرقاق . وغرضه هنا هذا القدر المذكور . قال ابن بطال : فيه إشارة إلى عدم الاستغراق في كثير الدين والاقتصار على اليسير منه أخذاً من اقتصاره على ذكر الدين الواحد ، ولو كان عليه مائة دينار مثلاً لم يرصد لأدائها ديناراً واحداً اهـ . ولا يخفى ما فيه . وفيه الاهتمام بأمر وفاء الدين ، وما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الزهادة في الدنيا .

**قوله ( ما أحب أنه يحول لي ذهباً )** كذا لأبي ذر « تحول » بفتح المثناة ، ولغيره بضم التحتانية قال ابن مالك : فيه حول بمعنى صير وقد خفي على كثير من النحاة ، وعاب بعضهم استعماله على الحريري . قال : وقد جاء هنا على ما لم يسم فاعله جارياً مجرى صار في رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان خبراً ، وكذلك حكم ما صيغ من حول مثل تحول فإنه بزيادة المثناة تجدد له حذف ما كان فاعلاً وجعل أول المفعولين فاعلاً وثانيهما خبراً منصوباً .

**قوله ( أرصده )** ثبت في روايتنا بضم أوله من الرباعي وحكى ابن التين عن بعض الروايات بفتح الهمزة من رصد ، والأول أوجه تقول أرصدته أى هيأته وأعدته ورصدته أى رقبته ، وقوله « الأكثرون » أى مالا و « الاقلون » أى ثواباً إلا من ذكر ، وقوله « وقليل ما هم » ما زائدة أو صفة ، وقوله « مكانك » بالنصب محذوف العامل أى الزم مكانك ، وقوله « قلت يا رسول الله الذى سمعت » خبره محذوف تقديره ما هو ، وقوله « ومن فعل كذا وكذا » فسر في الرواية الآتية في الرقاق « وإن زنى وإن سرق » ووقع في رواية المستملى هنا « وإن » بدل ومن .

**قوله عقب حديث أبي هريرة في معنى حديث أبي ذر ( ورواه صالح وعقيل عن الزهري )** يعنى عن عبيد الله عن أبي هريرة ، وطريقهما موصول في « الزهريات » لمحمد بن يحيى الذهلى .

**قوله ( لو كان لي مثل أحد ذهباً )** قال ابن مالك : فيه وقوع التمييز بعد مثل وهو قليل ، ونظيره قوله تعالى ﴿ ولو جئنا بمثله مدداً ﴾ .

**قوله ( ما يسرنى أن لا يمر )** قال ابن مالك : فيه وقوع جواب لو مضارعاً منفياً بما ، والأصل أن يكون ماضياً مثبتاً ، وكأنه أوقع المضارع موقع الماضي ، أو يكون الأصل ما كان يسرنى فحذف كان وهو جواب لو ، وفيه ضمير هو الاسم ويسرنى الخبر ، وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كثير وهذا أولى اهـ . ووقع في حديث أبي ذر « ما يسرنى أن يمكث عندي » وفي حديث أبي هريرة « يسرنى أن لا يمكث » ومفهوم كل منهما مطابق لمنطوق الآخر ، ووقع للأصيلي وكريمة في رواية أبي هريرة « ما يسرنى أن لا يمكث » وعلى هذا فلا زائدة . والله أعلم .

### باب استقراض الإبل

٢٣٩٠-٢٣٩١ - فابن الوليد قال نا شعبة قال أنا سلمة بن كهيل قال سمعت أباسلمة بنى يحدث عن أبي هريرة ؛ أن رجلاً تقاضى رسول الله صلى الله عليه وآله فاعلظ له ، فهم أصحابه ، فقال : « دعوهُ فإن لصاحب الحق مقالا ، واشتروا له بعيراً فأعطوه إياه » ، قالوا : لا نجد إلا أفضل من سنّه ، قال : « اشتروه فأعطوه إياه ، فإن خيركم أحسنكم قضاء » .

**قوله ( باب استقراض الإبل )** أى جوازه ليرد المقرض نظيره أو خيراً منه .  
**قوله ( أن رجلاً تقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم )** وفي رواية ابن المبارك عن شعبة الآتية في الهبة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ سناً فجاءه صاحبه يتقاضاه » أى يطلب منه قضاء الدين ، وفي أول حديث سفيان عن سلمة كما سيأتى بعد بابين « كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم سن من الإبل فجاءه يتقاضاه » ولأحمد عن عبد الرزاق عن سفيان « جاء أعرابي يتقاضى النبي صلى الله عليه وسلم بعيراً » ، وله عن يزيد بن هارون عن سفيان « استقرض النبي صلى الله عليه وسلم من رجل بعيراً » وللترمذي من طريق علي بن صالح عن سلمة « استقرض النبي صلى الله عليه وسلم سناً » .

**قوله ( فأغلظ له )** يحتمل أن يكون الإغلاظ بالتشديد في المطالبة من غير قدر زائد ، ويحتمل أن يكون بغير ذلك ويكون صاحب الدين كافراً فقد قيل إنه كان يهودياً ، والأول أظهر لما تقدم من رواية عبد الرزاق أنه كان أعرابياً ، وكأنه جرى على عادته من جفاء المخاطبة . ووقع في ترجمة بكر بن سهل في « معجم الطبراني الأوسط » عن العرياض بن سارية ما يفهم أنه هو ، لكن روى النسائي والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضى أنه غيره وأن القصة وقعت لأعرابي ، ووقع للعرياض نحوها .

**قوله ( فهم به أصحابه )** أى أراد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤذوه بالقول أو الفعل ، لكن لم يفعلوا أدباً مع النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( فإن لصاحب الحق مقالا )** أى صولة الطلب وقوة الحجة ، لكن مع مراعاة الأدب المشروع .

**قوله ( واشتروا له بعير )** في رواية عبد الرزاق التمسوا له مثل سن بعيره .

**قوله ( قالوا لا نجد )** في رواية سفيان الآتية « فقال أعطوه ، فطلبوا منه فلم يجدوا إلا فوقها » ، وفي رواية عبد الرزاق « فالتمسوا له فلم يجدوا إلا فوق سن بعيره » والمخاطب بذلك هو أبو رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم كما أخرجه مسلم من حديثه قال « استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل بكرة ، فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة » ولابن خزيمة « استلف من رجل بكرة فقال : إذا جاءت إبل الصدقة قضيناك ، فلما جاءت إبل الصدقة أمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرة ، فرجع إليه أبو رافع فقال : لم أجد فيها إلا خياراً رباعياً ، فقال : أعطه إياه » ويجمع بينه وبين الرواية التي في الباب حيث قال فيها « اشترؤا له » بأنه أمر بالشراء أولاً ثم قدمت إبل الصدقة فأعطاه منها ، أو أنه أمر بالشراء من إبل الصدقة ممن استحق منها شيئاً ، ويؤيده رواية ابن خزيمة المذكورة « إذا جاءت الصدقة قضيناك » اهـ . والبكر بفتح الموحدة وسكون الكاف الصغير من الإبل ، والخيار الجيد يطلق على الواحد والجمع ، والرباعي بتخفيف الموحدة من ألقى رباعيته .

**قوله ( فإن خيركم أحسنكم قضاء )** في رواية عثمان بن جبلة عن شعبة الآتية في الهبة « فإن من خيركم أو خيركم » كذا على الشك ، وفي رواية ابن المبارك « أفضلكم أحسنكم قضاء » وفي رواية سفيان الآتية « خياركم » فيحتمل أن يريد المفرد بمعنى المختار أو الجمع والمراد أنه خيرهم في المعاملة أو تكون « من » مقدرة ويدل عليها الرواية المذكورة . وقوله « أحسنكم » لما أضيف أفعال والمقصود به الزيادة جاز فيه الأفراد ، وقد وقع في رواية سفيان بعد باب « من خياركم » وفي الحديث جواز المطالبة بالدين إذا حل أجله . وفيه حسن خلق النبي صلى الله عليه وسلم وعظم حلمه وتواضعه وإنصافه ، وأن من عليه دين لا ينبغي له مجافاة صاحب الحق ، وإن من أساء الأدب على الإمام كان عليه التعزير بما يقتضيه الحال إلا أن يعفو صاحب الحق وفيه ما ترجم له وهو استقراض الإبل ، ويلتحق بها جميع الحيوانات وهو قول أكثر أهل العلم ، ومنع من ذلك الثوري والحنفية واحتجوا بحديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، وهو حديث قد روى عن ابن عباس مرفوعاً أخرجه ابن حبان والدارقطني وغيرهما ورجال إسناده ثقات ، إلا أن الحفاظ رجحوا إرساله . وأخرجه الترمذي من حديث الحسن عن سمرة ، وفي سماع الحسن من سمرة اختلاف . وفي الجملة هو حديث صالح للحجة . وادعى الطحاوي أنه ناسخ لحديث الباب ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، والجمع بين الحديثين ممكن ، فقد جمع بينهما الشافعي وجماعة بحمل النهي على ما إذا كان نسيئة من الجانيين ، ويتعين المصير إلى ذلك لأن الجمع بين الحديثين أولى من إلغاء أحدهما باتفاق ، وإذا كان ذلك المراد من الحديث بقيت الدلالة على جواز استقراض الحيوان والسلم فيه . واعتل من منع بأن الحيوان يختلف اختلافاً متبايناً حتى لا يوقف على حقيقة المثلية فيه ، وأجيب بأنه لا مانع من الإحاطة به بالوصف بما يدفع التغاير ، وقد جوز الحنفية التزويج والكتابة على الرقيق الموصوف في الذمة . وفيه جواز وفاء ما هو أفضل من المثل المقرض إذا لم تقع شرطية ذلك في العقد فيحرم حينئذ اتفاقاً وبه قال الجمهور ، وعن المالكية تفصيل في الزيادة إن كانت بالعدد منعت ، وإن كانت بالوصف جازت . وفيه أن الاقتراض في البر والطاعة وكذا الأمور المباحة لا يعاب ، وأن للإمام أن يقترض على بيت المال لحاجة بعض المحتاجين ليوفي ذلك من مال

الصدقات ، واستدل به الشافعي على جواز تعجيل الزكاة هكذا حكاه ابن عبد البر ولم يظهر لي توجيهه إلا أن يكون المراد ما قيل في سبب اقتراضه صلى الله عليه وسلم وأنه كان اقترضه لبعض المحتاجين من أهل الصدقة فلما جاءت الصدقة أوفى صاحبه منها ، ولا يعكر عليه أنه أوفاه أريد من حقه من مال الصدقة لاحتمال أن يكون المقترض منه كان أيضاً من أهل الصدقة إما من جهة الفقر أو التألف أو غير ذلك بجهتين جهة الوفاء في الأصل وجهة الاستحقاق في الزائد ، وقيل كان اقترضه في ذمته فلما حل الأجل ولم يجد الوفاء صار غارماً فجاز له الوفاء من الصدقة ، وقيل كان اقترضه لنفسه فلما حل الأجل اشترى من إبل الصدقة بغيراً ممن استحقه أو اقترضه من آخر أو من مال الصدقة ليوفيه بعد ذلك ، والاحتمال الأول أقوى ، ويؤيده سياق حديث أبي رافع ، والله أعلم .

( تنبيه ) : هذا الحديث من غرائب الصحيح ، قال البزار لا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد ، ومداره على سلمة بن كهيل ، وقد صرح في هذا الباب بأنه سمعه من أبي سلمة بن عبد الرحمن بنى وذلك لما حج . والله أعلم .

ب

### حُسْنُ التَّقَاضِي

[٢٣٩١] ٢٣٩١- نَامُسَلَّمٌ قَالَ نَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ : « مَاتَ رَجُلٌ ، فَقِيلَ لَهُ . قَالَ : كُنْتُ أَبَايَعُ النَّاسَ : فَأَتَجَوَّزُ عَنِ الْمُوسِرِ وَأُخَفِّفُ عَنِ الْمُعْسِرِ . فُغْفِرَ لَهُ » . قَالَ أَبُو مُسْعُودٍ : سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ .

قوله ( باب حسن التقاضي ) أى استحباب حسن المطالبة ، أورد فيه حديث حذيفة في قصة الرجل الذى كان يتجور عن الموسر ويخفف عن المعسر ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب من أنظر معسراً » من كتاب البيوع . وقوله في هذه الرواية « فقيل له فقال » فيه حذف تقديره : فقيل له ما كنت تصنع ؟ ووقع هنا في رواية المستمل « فقيل له ما كنت تقول » ؟ وشيخ البخارى فيه هو مسلم بن إبراهيم ، وعبد الملك هو ابن عمر .

ب

### هل يُعطى أكبر من سنه؟

[٢٣٩٢] ٢٣٩٢- نَامُسَدَّدٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ نِي سَلْمَةُ بْنُ كَهِيلٍ عَنْ أَبِي سَلْمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَقَاضَاهُ بَعِيرًا ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « أَعْطُوهُ » .

قالوا: ما نجد إلا سناً أفضل من سنّه، قال الرجل: أوفيتني أوفاك الله. فقال رسول الله صلى الله عليه: «أعطوه، فإن من خيار الناس أحسنهم قضاءً».

قوله (باب هل يعطى أكبر من سنّه)؟ هو بضم أول يعطى على البناء للمجهول، وأورد فيه حديث أبي هريرة الماضي قبل باب، وقد تقدم شرحه مستوفى فيه. ويحيى المذكور فيه هو القطان، وسفيان شيخه هو الثوري، وسيأتي بعد ستة أبواب من روايته عن شيخ له آخر وهو شعبة.

### باب حُسن القضاء

[٢٣٩٣] ٢٣٢١- نا أبو نعيم قال نا سفيان عن سلمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: كان لرجل على النبي صلى الله عليه سن من الإبل، فجاءه يتقاضاه فقال: «أعطوه»، فطلبوا سنّه فلم يجدوا له إلا سناً فوقها، قال: «أعطوه»، فقال: أوفيتني أوفى الله بك. قال النبي صلى الله عليه: «إن خياركم أحسنكم قضاءً».

[٢٣٩٤] ٢٣٢٢- نا خلاد قال نا مسعر قال نا محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله قال: أتيت النبي صلى الله عليه وهو في المسجد - قال مسعر: أراه قال ضحى - فقال: «صل ركعتين». وكان لي عليه دين فقضاني وزادني.

قوله (باب حسن القضاء) أى استحباب حسن أداء الدين، وأورد فيه الحديث المذكور، وهو ظاهر فيما ترجم له.

قوله (سن) أى جل له سن معين، وقوله في هذه الرواية «أوفيتني أوفى الله بك» وقع في رواية يحيى القطان في الباب الذى قبله «أوفيتني أوفاك الله» ثم أورد فيه حديث جابر «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم» وفيه «وكان لي عليه دين فقضاني وزادني» وقد تقدم في مواضع، وفي بعضها بيان قدر الزيادة وأنها قيراط وهو في الوكالة، ويأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط.

### باب إذا قضى دون حقه أو حلله فهو جائز

[٢٣٩٥] ٢٣٢٣- نا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال ني ابن كعب بن مالك أن جابر بن عبد الله أخبره أن أباه قُتل يوم أحد شهيداً وعليه دين، فاشتد الغرماء في حقوقهم، فأتيت النبي صلى الله عليه فسألهم أن يقبلوا ثمر حائطي ويحللوا أبي فأبوا، فلم يعطهم النبي صلى الله عليه حائطي وقال: «سغدو عليكم»، فغدا علينا حين أصبح، فطاف في النخل ودعا في ثمرها بالبركة، فجددتها فقضيتهم، وبقي لنا من ثمرها.

قوله ( باب إذا قضى دون حقه أو حلله فهو جائز ) قال ابن بطال : هكذا وقعت هذه الترجمة في النسخ كلها ، والصواب « وحلله » بإسقاط الألف . قلت : رأيت في رواية أبي علي بن شبيب عن القربري بالواو ، وكذا في رواية النسفي عن البخاري وفي مستخرج الإسماعيلي ، لكن بقية الروايات بلفظ « أو » قال ابن بطال لأنه يجوز أن يقضى دون الحق بغير محالة ، ولو حلله من جميع الدين جاز عند جميع العلماء ، فكذلك إذا حلله من بعضه اهـ . ووجهه ابن المنير بأن المراد إذا قضى دون حقه برضا صاحب الدين ، أو حلله صاحب الدين من جميع حقه فهو جائز . ثم أورد فيه حديث جابر في دين أبيه ، وفيه « فسألهم أن يقبلوا تمر حائطي ويحللوا أبي » وهذا القدر هو المراد في هذه الترجمة . فسيأتى في الباب الذي يليه أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل غريمه في ذلك ، وسيأتى من هذه الطريق أتم مما هنا في كتاب الهبة ، ويأتى الكلام عليه مستوفى في « علامات النبوة » إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية « عن ابن كعب بن مالك » ذكر أبو مسعود وخلف في « الأطراف » وتبعهما الحميدى أنه عبد الرحمن ، وذكر المزرى أنه عبد الله ، واستدل بأن ابن وهب روى الحديث عن يونس بالسند الذي في هذا الباب فسماه عبد الله . قلت : والرواية بذلك عند الإسماعيلي إلا أنه قال فيه « أن جابراً قتل أبوه » وصورته مرسل ، فإنه لم يقل إن جابراً أخبره ولا حدثه ، ولكن هذا القدر كاف في كونه عبد الله لا عبد الرحمن ، نعم روى الزهري عن عبد الرحمن ابن كعب عن جابر قصة شهداء أحد كما مضى في الجنايز ، وذلك هو الحامل لهم على تفسيره هنا به ، والله أعلم .

باب إذا قاص ، أو جازفه في الدين فهو جائز تمرأ بتمر أو غيره

٢٣٢٤ - حدثنا إبراهيم بن المنذر قال نا أنس عن هشام عن وهب بن كيسان عن جابر ابن عبد الله أنه أخبره ؛ أن أباه توفي وترك عليه ثلاثين وسقاً لرجل من اليهود ، فاستنظره جابر ، فأبى أن ينظره ، فكلم جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع له إليه ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه فكلم اليهودي ليأخذ تمر نخله - قرأ محمد تمر - بالتي له فأبى ، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه النخل فمشى فيها ، ثم قال لجابر : « جد له فأوف له الذي له » ، فجده بعدما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأوفاه ثلاثين وسقاً ، وفضلت له سبعة عشر وسقاً ، فجاء جابر رسول الله ليخبره بالذي كان فوجده يصلي العصر ، فلما انصرف أخبره بالفضل ، فقال : أخبر ذاك ابن الخطاب ، فذهب جابر إلى عمر فأخبره ، فقال له عمر : لقد علمت حين مشى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليباركن فيها .

قوله ( باب إذا قاص أو جازفه في الدين ) أي عند الأداء فهو جائز ( تمرأ بتمر أو غيره ) قال المهلب : لا يجوز عند أحد من العلماء أن يأخذ من له دين تمر من غريمه تمرأ مجازفة بدينه لما فيه من الجهل والغرر ، وإنما يجوز أن يأخذ مجازفة في حقه أقل من دينه إذا علم الآخذ ذلك ورضى اهـ . وكأنه أراد بذلك

الاعتراض على ترجمة البخارى ومراد البخارى ما أثبتته المعارض لا ما نفاه ، وغرضه بيان أنه يغتفر فى القضاء من المعاوضة مالا يغتفر ابتداء لأن بيع الرطب بالتمر لا يجوز فى غير العرايا ، ويجوز فى المعاوضة عند الوفاء ، وذلك بين فى حديث الباب ، فإنه صلى الله عليه وسلم سأل الغريم أن يأخذ تمر الحائط وهو مجهول القدر فى الأوساق التى هى له وهى معلومة ، وكان تمر الحائط دون الذى له كما وقع التصريح بذلك فى كتاب الصلح من وجه آخر وفيه « فأبوا ولم يروا أن فيه وفاء » وقد أخذ الدمياطى كلام المهلب فاعترض به فقال : هذا لا يصح . ثم اعتل بنحو ما ذكره المهلب ، وتعقبه ابن المنير بنحو ما أجبت به فقال : بيع المعلوم بالمجهول مزبنة فإن كان تمرأ نحوه فزبنة وربما ، لكن اغتفر ذلك فى الوفاء لأن التفاوت متحقق فى العرف فيخرج عن كونه مزبنة ، وسيأتى الكلام على بقية فوائده فى « علامات النبوة » إن شاء الله تعالى . وقوله فى هذا الإسناد « حدثنا أنس » هو ابن عياض أبو ضمرة ، وهشام هو ابن عروة ، ووهب هو ابن كيسان والإسناد كله مدنيون .

### باب من استعاذ من الدين

٢٣٢٥ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري .

[٢٣٩٧]

ونا إسماعيل قال ني أخى عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة أخبرته : أن رسول الله صلى الله عليه كان يدعو فى الصلاة ويقول : « اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِكَ مِنَ المَآثِمِ والمَغْرَمِ » . فقال له قائل : ما أكثر ما تستعيذ من المغرم ؟ قال : « إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ كَذِبَ ووعَدَ فأخلف » .

قوله ( باب من استعاذ من الدين . حدثنا أبو اليمان ) تقدم بهذا الإسناد والمتن فى أواخر صفة الصلاة ، وسياقه هناك أتم ، وتقدم شرحه ثم ، والسياق الذى هنا كأنه للإسناد الثانى ، ويؤيده أن رواية أبى اليمان المفردة هناك صرح فيها بالإخبار من عروة للزهري وذكر ههنا بالنعنة . وإسماعيل المذكور هنا هو ابن أبى أويس ، وأخوه هو عبد الحميد أبو بكر وهو بكنيته أشهر ، وسليمان هو ابن بلال ، والإسناد كله مدنيون . قال المهلب : يستفاد من هذا الحديث سد الذرائع ، لأنه صلى الله عليه وسلم استعاذ من الدين ، لأنه فى الغالب ذريعة إلى الكذب فى الحديث والخلف فى الوعد مع ما لصاحب الدين عليه من المقال اه . ويحتمل أن يراد بالاستعادة من الدين الاستعانة من الاحتياج إليه حتى لا يقع فى هذه الغوائل ، أو من عدم القدرة على وفائه حتى لا تبقى تبعته ، ولعل ذلك هو السر فى إطلاق الترجمة . ثم رأيت فى حاشية ابن المنير : لا تناقض بين الاستعادة من الدين وجواز الاستدانة ، لأن الذى استعيذ منه غوائل الدين ، فمن أدان وسلم منها فقد أعاده الله وفعل جائزاً .



### باب الصلاة على من ترك ديناً

[٢٣٩٨] ٢٣٢٦- نا أبو الوليد قال نا شعبة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «من ترك مالا فلورثته، ومن ترك كلاً فإلينا».

[٢٣٩٩] ٢٣٢٧- حدثني عبد الله بن محمد قال نا أبو عامر قال نا فليح عن هلال بن علي عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه قال: «ما من مؤمن إلا أنا أولى به في الدنيا والآخرة. اقرؤوا إن شئتم: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾.. فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ مَاتَ وَتَرَكَ مَالاً فَلتَرثُهُ عَصْبَتُهُ مِنْ كَانُوا، وَمَنْ تَرَكَ دِيناً أَوْ ضِيعاً فَلْيَأْتِنِي، فَأَنَا مَوْلَاهُ».

قوله ( باب الصلاة على من ترك ديناً ) قال ابن المنير : أراد بهذه الترجمة أن الدين لا يخل بالدين ، وأن الاستعاذة منه ليست لذاته بل لما يخشى من غوائله ، وأورد الحديث الذي فيه « من ترك ديناً فلْيأتني » وأشار به إلى بقيته وهو أنه كان لا يصلى على من عليه دين ، فلما فتحت الفتوح صار يصلى عليه ، وقد مضى بتمامه في الكفاية . ويأتى بقية شرحه في تفسير الأحزاب وفي الفرائض إن شاء الله تعالى . وقوله « كلا » بالفتح والتشديد أى عيالا ، وقوله « ضياعاً » بفتح المعجمة أى عيالا أيضاً . قال الخطابي : جعل اسماً لكل ما هو بصدد أن يضيع من ولد أو خدم ، وأنتك الخطابي كسر الضاد ، وجوزوه غيره على أنه جمع ضائع كجياح وجائع

### باب مَطلُ الغني ظلم

[٢٤٠٠] ٢٣٢٨- نا مُسَدَّدٌ قال نا عبد الأعلى عن مَعْمَرٍ عن هَمَّامِ بْنِ مُنْبِهٍ أَخِي وَهَبِ بْنِ مُنْبِهٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ هِرِيرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَطلُ الغني ظلم».

قوله ( باب مَطلُ الغني ظلم ) ترجم بلفظ الحديث ، وهو طرف من حديث مضى تماماً في الحوالة مع الكلام عليه . وعبد الأعلى الذي في الإسناد هو ابن عبد الأعلى البصري .

### باب لصاحب الحق مقال

ويذكر عن النبي صلى الله عليه: «لِي الْوَاجِدِ يُحْلُ سِرْضَهُ وَعُقُوبَتُهُ». قال سُفْيَانُ: عَرْضُهُ يَقُولُ: مَطلُني. وعُقُوبَتُهُ: الْحَبْسُ.

[٢٤٠١] ٢٣٢٩- نا مُسَدَّدٌ قال نا يحيى عن شعبة عن سلمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة: أتى النبي صلى الله عليه رجل يتقاضاه فأغلظ له، فهم به أصحابه فقال: «دعوه فإن لصاحب الحق مقالاً».

**قوله ( باب لصاحب الحق مقال )** ذكر فيه حديث أبي هريرة المتقدم قريباً وهو نص في ذلك ، وذكر الحديث المعلق لما فيه من تفسير المقال ، وقد تقدم شرح حديث أبي هريرة قريباً .

**قوله ( ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم : لئى الواجد يحل عرضه وعقوبته )** الى بالفتح المطلق ، لوى يلوى . والواجد بالجيم الغنى ، من الوجد بالضم بمعنى القدرة . ويحل بضم أوله أى يجوز وصفه بكونه ظالماً . والحديث المذكور وصله أحمد وإسحاق في مسنديهما وأبو داود والنسائي من حديث عمرو بن الشريد ابن أوس الثقفي عن أبيه بلفظه وإسناده حسن ، وذكر الطبراني أنه لا يروى إلا بهذا الإسناد .

**قوله ( قال سفيان : عرضه يقول مطلني وعقوبته الحبس )** وصله البيهقي من طريق القريابي وهو من شيوخ البخاري عن سفيان بلفظ « عرضه أن يقول مطلني حتى وعقوبته أن يسجن » وقال إسحاق : فسر سفيان عرضه أذاه بلسانه ، وقال أحمد : لما رواه وكيع بسنده قال وكيع « عرضه شكايته » وقال كل منهما : عقوبته حبسه . واستدل به على مشروعية حبس المدين إذا كان قادراً على الوفاء تأديباً له وتشديداً عليه كما سيأتى نقل الخلاف فيه ، وبقوله « الواجد » على أن المعسر لا يحبس .

**( تنبيه ) :** وقع في الرافعي في المتن المرفوع « لى الواجد ظلم وعقوبته حبسه » وهو تغيير ، وتفسير العقوبة بالحبس إنما هو من بعض الرواة كما ترى .

## باب

إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به

وقال الحسن : إذا أفلس وتبين لم يجز عتقه ولا بيعه ولا شراؤه .

وقال سعيد بن المسيب : قضى عثمان : من اقتضى من حقه قبل أن يفلس فهو له ، ومن عرف متاعه بعينه فهو أحق به .

٢٣٣٠ - فأحمد بن يونس قال نا زهير قال نا يحيى بن سعيد قال أخبرني أبو بكر بن [٢٤٠٢]

محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : سمعت رسول الله يقول : « من أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره » .

**قوله ( باب إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به )** المفلس شرعاً من تزيد ديونه على موجوده ، سمي مفلساً لأنه صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم ودناير إشارة إلى أنه صار لا يملك إلا أدنى الأموال وهي الفلوس ، أو سمي بذلك لأنه يمنع التصرف إلا في الشيء القافوس لأنهم ما كانوا يتعاملون بها إلا في الأشياء الحقيرة ، أو لأنه صار إلى حالة لا يملك فيها فلساً ، فعلى هذا فالهمزة

في أفلس للسلب ، وقوله « في البيع » إشارة إلى ما ورد في بعض طرقه نصاً ، وقوله « والقرض » هو بالقياس عليه أو لدخوله في عموم الخبر وهو قول الشافعي في آخرين ، والمشهور عن المالكية التفرقة بين القرض والبيع . وقوله . « والوديعة » هو بالإجماع ، وقال ابن المنير : أدخل هذه الثلاثة إما لأن الحديث مطلق وإما لأنه وارد في البيع ، والآخرون أولى لأن ملك الوديعة لم ينتقل ، والمحافظة على وفاء من اصطنع بالقرض معروفاً مطلوب .

**قوله ( وقال الحسن : إذا أفلس وتبين لم يجز عتقه ولا يبيعه ولا شراؤه )** أما قوله « وتبين » فلإشارة إلى أنه لا يمنع التصرف قبل حكم الحاكم ، وأما العتق فمحله ما إذا أحاط الدين بماله فلا ينفذ عتقه ولا هبته ولا سائر تبرعاته ، وأما البيع والشراء فالصحيح من قول العلماء أنهما لا ينفذان أيضاً إلا إذا وقع منه البيع لوفاء الدين ، وقال بعضهم : يوقف وهو قول الشافعي ، واختلف في إقراره فالجمهور على قبوله وكأن البخاري أشار بأثر الحسن إلى معارضة قول إبراهيم النخعي : بيع المحجور وابتياعه جائز .

**قوله ( وقال سعيد بن المسيب : قضى عثمان )** أي ابن عفان الخ ، وصله أبو عبيد في « كتاب الأموال » والبيهقي بإسناد صحيح إلى سعيد ولفظه « أفلس مولى لأم حبيبة فاخصم فيه إلى عثمان فقضى » فذكره وقال فيه « قبل أن يبين إفلاسه » بدل قوله قبل أن يفلس ، والباقي سواء .

**قوله ( حدثنا زهير )** هو ابن معاوية الجعفي ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري ، وفي هذا السند أربعة من التابعين هو أولهم وكلهم ولي القضاء وكلهم سوى أبي بكر بن عبد الرحمن من طبقة واحدة . **قوله ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم )** هو شك من أحد رواته وأظنه من زهير ، فإني لم أر في رواية أحد ممن رواه عن يحيى مع كثرتهم فيه التصريح بالسماع ، وهذا مشعر بأنه كان لا يرى الرواية بالمعنى أصلاً .

**قوله ( من أدرك ماله بعينه )** استدل به على أن شرط استحقاق صاحب المال دون غيره أن يجد ماله بعينه لم يتغير ولم يتبدل ، وإلا فإن تغيرت العين في ذاتها بالنقص مثلاً أو في صفة من صفاتها فهي أسوة للغرماء ، وأصرح منه رواية ابن أبي حسين عن أبي بكر بن محمد بسند حديث الباب عند مسلم بلفظ « إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه » ووقع في رواية مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث مرسل « أيما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض البائع من ثمنه شيئاً فوجده بعينه فهو أحق به » ففهموه أنه إذا قبض من ثمنه شيئاً كان أسوة الغرماء وبه صرح ابن شهاب فيما رواه عبد الرزاق عن معمر عنه ، وهذا وإن كان مرسلًا فقد وصله عبد الرزاق في مصنفه عن مالك ، لكن المشهور عن مالك إرساله ، وكذا عن الزهري ، وقد وصله الزبيدي عن الزهري أخرجه أبو داود وابن خزيمة وابن الجارود ، ولا بن أبي شبة عن عمر بن عبد العزيز أحد رواة هذا الحديث قال « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أحق به من الغرماء إلا أن يكون اقتضى من ماله شيئاً فهو أسوة الغرماء وإليه يشير اختيار البخاري لاستشهاده بأثر عثمان المذكور ، وكذلك رواه عبد الرزاق عن طاوس وعطاء صحيحاً وبذلك قال جمهور من أخذ بعموم

حديث الباب ، إلا أن للشافعي قولاً هو الراجح في مذهبه أن لا فرق بين تغير السلعة أو بقائها ، ولا بين قبض بعض ثمنها أو عدم قبض شيء منه ، على التفاصيل المشروحة في كتب الفروع .

**قوله ( عند رجل أو إنسان )** شك من الراوى أيضاً .

**قوله ( قد أفلس )** أى تبين إفلاسه .

**قوله ( فهو أحق به من غيره )** أى كائناً من كان وارثاً وغريباً وبهذا قال جمهور العلماء ، وخالف الحنفية فتأولوه لكونه خبر واحد خالف الأصول ، لأن السلعة صارت بالبيع ملكاً للمشتري ومن ضمانه واستحقاق البائع أخذها منه نقض للملك ، وحماوا الحديث على صورة وهى ما إذا كان المتاع ودبعة أو عارية أو لقطه ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يقيد بالفلس ولا جعل أحق بها لما يقتضيه صيغة أفعل من الاشتراك ، وأيضاً فما ذكروه ينتقض بالشفعة ، وأيضاً فقد ورد التنصيص في حديث الباب على أنه في صورة المبيع ، وذلك فيما رواه سفيان الثوري في جامعه وأخرجه من طريقه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد بلفظ « إذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهى عنده بعينها فهو أحق بها من الغرماء » ولا ابن حبان من طريق هشام بن يحيى الخزومي عن أبي هريرة بلفظ « إذا أفلس الرجل فوجد البائع سلعته » والباقي مثله ، ولمسلم في رواية ابن أبي حسين المشار إليها قبل « إذا وجد عنده المتاع أنه لصاحبه الذى باعه » وفي مرسل ابن أبي مليكة عند عبد الرزاق « من باع سلعة من رجل لم ينقده ثم أفلس الرجل فوجد بها بعينها فليأخذها من بين الغرماء » ، وفي مرسل مالك المشار إليه « أيما رجل باع متاعاً وكذا هو عند من قدمنا أنه وصله ، فظهر أن الحديث وارد في صورة البيع ، ويلتحق به القرض وسائر ما ذكر من باب الأولى .

**( تبيينه )** : وقع في الرافعي سياق الحديث بلفظ الثوري الذى قدمته ، فقال السبكي في « شرح المنهاج » هذا الحديث أخرجه مسلم بهذا اللفظ وهو صريح في المقصود ، فإن اللفظ المشهور أى الذى في البخارى عام أو محتمل ، بخلاف لفظ البيع فإنه نص لا احتمال فيه وهو لفظ مسلم ، قال : وجاء بلفظه بسند آخر صحيح انتهى . واللفظ المذكور ما هو في صحيح مسلم وإنما فيه ما قدمته والله المستعان وحمله بعض الحنفية أيضاً على ما إذا أفلس المشتري قبل أن يقبض الساعة ، وتعقب بقوله في حديث الباب « عند رجل » ولا ابن حبان من طريق سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد « ثم أفلس وهى عنده » ولليحيى من طريق ابن شهاب عن يحيى « إذا أفلس الرجل وعنده متاع » فلو كان لم يقبضه ما نص في الخبر على أنه عنده ، واعتذارهم بكونه خبر واحد فيه نظر ، فإنه مشهور من غير هذا الوجه ، أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمر وإسناده صحيح ، وأخرجه أحمد وأبو داود من حديث سمرة وإسناده حسن ، وقضى به عثمان وعمر بن عبد العزيز كما مضى ، وبدون هذا يخرج الخبر عن كونه فرداً غريباً ، قال ابن المنذر : لا نعرف لعثمان في هذا مخالفاً من الصحابة . وتعقب بما روى ابن أبي شيبة عن عليّ أنه أسوة الغرماء . وأجيب بأنه اختلف على ذلك بخلاف عثمان ، وقال القرطبي في « المفهم » : تعسف بعض الحنفية في تأويل هذا الحديث بتأويلات لا تقوم على أساس ، وتال النووى : تأوله بتأويلات ضعيفة مردودة انتهى . واختلف القائلون في صورة - وهى ما إذا مات ووجدت السلعة - فقال الشافعي : الحكم كذلك وصاحب السلعة أحق بها

من غيره ، وقال مالك وأحمد : هو أسوة الغرماء ، واحتج بما في مرسل مالك « وإن مات الذي ابتاعه فصاحب المتاع فيه أسوة الغرماء » وفرقوا بين الفلاس والموت بأن الميت خربت ذمته فليس للغرماء محل يرجعون إليه فاستوتوا في ذلك ، بخلاف الفلاس . واحتج الشافعي بما رواه من طريق عمر بن خلدة قاضي المدينة عن أبي هريرة قال « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجده بعينه » وهو حديث حسن يحتج بمثله ، أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم ، وزاد بعضهم في آخره « إلا أن يترك صاحبه وفاء » ورجحه الشافعي على المرسل وقال : يحتمل أن يكون آخره من رأى أبي بكر بن عبد الرحمن ، لأن الذين وصلوه عنه لم يذكروا قضية الموت ، وكذلك الذين رووا عن أبي هريرة وغيره لم يذكروا ذلك ، بل صرح ابن خلدة عن أبي هريرة بالتسوية بين الإفلاس والموت فتعين المصير إليه لأنها زيادة من ثقة . وجزم ابن العربي المالكي بأن الزيادة التي في مرسل مالك من قول الراوى ، وجمع الشافعي أيضاً بين الحديثين مجمل حديث ابن خلدة على ما إذا مات مفلساً ، وحديث أبي بكر بن عبد الرحمن على ما إذا مات مليئاً والله أعلم . ومن فروع المسألة ما إذا أراد الغرماء أو الورثة إعطاء صاحب السلعة الثمن ، فقال مالك : يلزمه القبول ، وقال الشافعي وأحمد : لا يلزمه ذلك لما فيه من المنة ، ولأنه ربما ظهر غريم آخر فزاحمه فيما أخذ . وأغرب ابن التين فحكى عن الشافعي أنه قال : لا يجوز له ذلك ، وليس له إلا سلعته . ويلتحق بالمبيع المؤجر فيرجع مكترى الدابة أو الدار إلى عين دابته وداره ونحو ذلك ، وهذا هو الصحيح عند الشافعية والمالكية . وإدراج الإجارة في هذا الحكم متوقف على أن المنافع يطلق عليها اسم المتاع أو المال ، أو يقال اقتضى الحديث أن يكون أحق بالعين ، ومن لوازم ذلك الرجوع في المنافع ، فثبت بطريق اللزوم . واستدل به على حلول الدين المؤجل بالفلس من حيث أن صاحب الدين أدرك متاعه بعينه فيكون أحق به ، ومن لوازم ذلك أن يجوز له المطالبة بالمؤجل وهو قول الجمهور ، لكن الراجع عند الشافعية أن المؤجل لا يحل بذلك لأن الأجل حق مقصود له فلا يفوت ، واستدل به على أن لصاحب المتاع أن يأخذه وهو الأصح من قول العلماء ، والقول الآخر يتوقف على حكم الحاكم كما يتوقف ثبوت الفلس ، واستدل به على فسخ البيع إذا امتنع المشتري من أداء الثمن مع قدرته بمطل أو هرب قياساً على الفلس بجامع تعذر الوصول إليه حالاً ، والأصح من قول العلماء أنه لا يفسخ ، واستدل به على أن الرجوع إنما يقع في عين المتاع دون زوائده المنفصلة لأنها حدثت على ملك المشتري وإيست بمتاع البائع . والله أعلم .

باب من أخر الغريم إلى الغد أو نحوهِ ولم يرَ ذلك مَطْلًا

وقال جابر : اشتد الغرماء في حقوقهم في دين أبي ، فسألهم النبي صلى الله عليه عليه أن يقبلوا ثمر حائطي فأبوا ، فلم يعطهم الحائط ولم يكسرهُ لهم وقال : « سأغدو عليكم » ، فغدا علينا حين أصبح فدعا في ثمرها بالبركة ، فقضيتهم .

قوله ( باب من آخر الغريم إلى الغد أو نحوه ولم ير ذلك مطلاً ) ذكر فيه حديث جابر في قصة دين أبيه معلقاً ، وقد تقدم موصولاً قريباً من طريق ابن كعب بن مالك عن جابر ، لكنه ليس فيه قوله « ولم يكسره لهم » وذكرها في حديثه في كتاب الهبة كما سيأتي ، واستنبط من قوله صلى الله عليه وسلم « سأغدو عليكم » جواز تأخير القسمة لانتظار ما فيه مصلحة لمن عليه الدين ولا بعد ذلك مطلاً .

( تنبيه ) : سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسفي ، ولم يذكرها ابن بطلان ولا أكثر الشراح

### باب من باع مال المفلس أو المعدم

فقسمه بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه

[٢٤٠٣]

٢٣٣١- فامسدد قال نا يزيد بن زريع قال نا حسين المعلم قال نا عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله قال : أعتق رجل غلاماً له عن دبر فقال النبي صلى الله عليه : « من يشتريه مني » ؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله ، فأخذ ثمنه فدفعه إليه .

قوله ( باب من باع مال المفلس أو المعدم فقسمه بين الغرماء ، أو أعطاه حتى ينفق على نفسه ) ذكر فيه حديث المدبر مختصراً وسيأتي الكلام عليه في العتق . قال ابن بطلان : لا يفهم من الحديث معنى قوله في الترجمة « فقسمه بين الغرماء » لأن الذي دبر لم يكن له مال غير الغلام كما سيأتي في الأحكام ، وليس فيه أنه كان عليه دين ، وإنما باعه لأن من سنته أن لا يتصدق المرء بماله كله ويبقى فقيراً . ولذلك قال « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » انتهى . وأجاب ابن المنير بأنه لما احتمل أن يكون باعه عليه لما ذكر الشارح ، واحتمل أن يكون باعه عليه لكونه مدياناً ومال المديان إما أن يقسمه الإمام بنفسه أو يسلمه إلى المديان ليقسمه ، فهذا ترجم على التقديرين ، مع أن أحد الأمرين يخرج من الآخر ، لأنه إذا باعه عليه لحق نفسه فلأن يبيعه عليه لحق الغرماء أولى انتهى . والذي يظهر لي أن في الترجمة لفاً ونشراً ، والتقدير من باع مال المفلس فقسمه بين الغرماء ، ومن باع مال المعدم فأعطاه حتى ينفق على نفسه . و « أو » في الموضوعين للتنويع ، ويخرج أحدهما من الآخر كما قال ابن المنير ، وقد ثبت في بعض طرق حديث جابر في قصة المدبر أنه كان عليه دين أخرجه النسائي وغيره . وفي الباب حديث في ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن من حديث أبي سعيد الخدري وفيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك » وذهب الجمهور إلى أن من ظهر فلسه فعلى الحاكم الحجر عليه في ماله حتى يبيعه عليه ويقسمه بين غرمائه على نسبة ديونهم ، وخالف الحنفية واحتجوا بقصة جابر حيث قال في دين أبيه « فلم يعطهم الحائط ولم يكسره لهم » ولا حجة فيه لأنه آخر القسمة ليحضر فتحصل البركة في الثمر بحضوره فيحصل الخير للفريقين ، وكذلك كان .

### باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى، أو أجله في البيع

وقال ابن عمر في القرض إلى أجل: لا بأس به، وإن أعطى أفضل من دراهمه ما لم يشترط. وقال عطاء وعمرو بن دينار: هو إلى أجله في القرض.

[٢٤٠٤] ٢٣٣٢ - وقال الليث بن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه: أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه، فدفعها إليه إلى أجل مسمى. فذكر الحديث.

قوله (باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى أو أجله في البيع) أما القرض إلى أجل فهو مما اختلف فيه والأكثر على جوازه في كل شيء، ومنعه الشافعي. وأما البيع إلى أجل فجاز اتفاقاً، وكأن البخاري احتج للجواز في القرض بالجواز في البيع مع ما استظهر به من أثر ابن عمر وحديث أبي هريرة.

قوله (وقال ابن عمر الخ) وصله ابن أبي شيبة من طريق المغيرة قال «قلت لابن عمر: إني أسلف جيراناً إلى العطاء فيقضوني أجود من دراهمي، قال: لا بأس به ما لم تشترط». وروى مالك في «الموطأ» بإسناد صحيح «أن ابن عمر استسلف من رجل دراهم فقضاه خيراً منها» وقد تقدم الكلام على هذا الشق في «باب استقراض الإبل».

قوله (وقال عطاء وعمرو بن دينار: هو إلى أجله في القرض) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنهما.

قوله (وقال الليث الخ) ذكر طرفاً من حديث الذي أسلف ألف دينار، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في «باب الكفالة».

### باب الشفاعة في وضع الدين

[٢٤٠٥] ٢٣٣٣ - فاموسى قال نا أبو عوانة عن مغيرة عن عامر عن جابر قال: أصيب عبد الله وترك عيلاً وديناً، فطلبت إلى أصحاب الدين أن يضعوا بعضها فأبوا، فأتيت النبي صلى الله عليه فاستشفعت به عليهم فأبوا. فقال: «صنف تمر كل شيء منه على حديثه: عذق ابن زيد على حديثه، واللين على حدة، والعجوة على حدة، ثم أحضرهم حتى آتيك». ففعلت. ثم جاء<sup>(١)</sup> [٢٤٠٦] فقعده عليه، وكال لكل رجل حتى استوفى، وبقي التمر كما هو كأنه لم يمس. وغزوت مع النبي

(١) الرقمان ٢٤٠٥ و ٢٤٠٦ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين.

صلى الله عليه على ناضح لنا، فأزحف الجمل فتخلف عليّ فركزه النبي صلى الله عليه من خلفه . قال : « بعنيه ولك ظهره إلى المدينة » . فلما دنونا استأذنت قلت : يا رسول الله ، إنني حديث عهد بعُرسٍ قال : « فما تزوجت ، بكرًا أو ثيبًا ؟ » قلت : ثيبًا ، أصيب عبد الله وترك جوارِي صغارًا فتزوجتُ ثيبًا تعلمهنَّ وتؤدبهنَّ . ثم قال : « انتِ أهلك » . فقدمتُ فأخبرتُ خالي ببيع الجمل فلامني ، فأخبرته بإعياء الجمل ، وبالذي كان من النبي صلى الله عليه وركزه إياه . فلما قدم النبي صلى الله عليه غدوتُ إليه بالجمل ، فأعطاني ثمنَ الجمل والجمل وسهمي مع القوم .

**قوله ( باب الشفاعة في وضع الدين )** أى في تخفيفه ، ذكر فيه حديث جابر في دين أبيه ، وفيه حديثه في قصة بيع الجمل جمعها في سياق واحد ، والمقصود منه قوله « فطنبت إلى أصحاب الدين أن يضعوا بعضاً فأبوا ، فاستشفعت بالنبي صلى الله عليه وسلم عليهم فأبوا » الحديث . وقوله في هذه الرواية « صنف تمرك » أى اجعل كل صنف وحده ، وقوله « على حدة » بكسر الحاء وتخفيف الدال أى على انفراد ، وقوله « عذق ابن زيد » بفتح العين وسكون الذال المعجمة نوع جيد من التمر ، والعذق بالفتح الذخلة ، والابن بكسر اللام وسكون التحتانية نوع من التمر ، وقيل هو الرديء . وقوله « فأزحف » بفتح الهمزة وسكون الزاى وفتح المهملة أى كل وأعيا ، وأصله أن البعير إذا تعب يجر رسنه وكأنهم كانوا يقولهم أزحف رسنه أى جره من الإعياء ثم حذفوا المفعول لكثرة الاستعمال . وحكى ابن الدين أن في بعض النسخ بضم الهمزة وزعم أن الصواب زحف الجمل من الثلاثي ، وكأنه لم يقف على ما قدمناه . وقوله « وركزه » كذا للأكثر بالواو أى ضربه بالعصا ، وفي رواية أبي ذر عن المستمل والحُموي « وركزه » بالراء أى ركز فيه العصا والمراد المبالغة في ضربه بها ، وسيأتى بقية الكلام على دين أبيه في علامات النبوة ، وعلى بيع جملة في الشروط إن شاء الله تعالى .

### ب ما ينهى عن إضاعة المال

وقول الله عز وجل : ﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴾ ، و﴿ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ﴾ . وقال : ﴿ وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ .. ﴾ . والحجر في ذلك وما ينهى عن الخداع .

٢٣٣٤ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا سُفيان عن عبد الله بن دينار سمعتُ ابنَ عمرَ قال : قال رجلٌ للنبي صلى الله عليه : إني أخدعُ في البُيوعِ ، فقال : « إذا بايعتَ فقلْ : لا خلافة » . فكان الرجلُ يقولُه . [٢٤٠٧]



٢٣٣٥- حدثنا عثمان قال حدثنا جرير عن منصور عن الشعبي عن وراد موالى المغيرة عن المغيرة قال النبي صلى الله عليه : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عَقُوقَ الْأُمَهَاتِ ، وَوَادَ الْبَنَاتِ ، وَمَنْعَ وَهَاتِ . وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ » .

قوله ( باب ما ينهى عن إضاعة المال ، وقول الله تبارك وتعالى : والله لا يحب الفساد ) كذا للأكثر ، ووقع في رواية النسني « إن الله لا يحب الفساد » والأول هو الذي وقع في التلاوة .

قوله ( ولا يصلح عمل المفسدين ) كذا للأكثر ، ولا بن شويه والنسني « لا يجب » بدل لا يصلح ، قيل وهو سهو ، ووجهه عندي - إن ثبت - أنه لم يقصد التلاوة لأن أصل التلاوة ﴿ إن الله لا يصلح عمل المفسدين ﴾ .

قوله ( وقال : أصلوئك تأمرك أن تترك - إلى قوله - ما نشاء ) قال المفسرون : كان ينههم عن إفسادها فقالوا ذلك ، أى إن شئنا حفظناها وإن شئنا طرحتها .

قوله ( وقال ولا تؤثروا السفهاء أموالكم ) الآية قال الطبري بعد أن حكى أقوال المفسرين في المراد بالسفهاء : الصواب عندنا أنها عامة في حق كل سفیه صغيراً كان أو كبيراً ذكراً كان أو أنثى ، والسفیه هو الذى يضيع المال ويفسده بسوء تدبيره .

قوله ( والحجر في ذلك ) أى في السفه ، وهو معطوف على قوله « إضاعة المال » والحجر في اللغة المنع ، وفي الشرع المنع من التصرف في المال ، فتارة يقع لمصلحة المحجور عليه وتارة لحق غير المحجور عليه ، والجمهور على جواز الحجر على الكبير ، وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهرية ووافق أبو يوسف ومحمد ، قال الطحاوى : لم أر عن أحد من الصحابة منع الحجر عن الكبير ولا عن التابعين إلا عن إبراهيم النخعي وابن سيرين ، ومن حجة الجمهور حديث ابن عباس أنه كتب إلى نجدة « وكتبت تسألى متى ينقضى يتم اليتيم ؟ فلعمري أن الرجل لثبت لحيته وإنه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف العطاء ، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما أخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم » وهو وإن كان موقوفاً فقد ورد ما يؤيده كما سيأتى بعد بابين .

قوله ( وما ينهى عن الخداع ) أى في حق من يسىء التصرف في ماله وإن لم يحجر عليه . ثم ساق المصنف حديث ابن عمر في قصة الذى كان يخدع في البيوع ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب ما يكره من الخداع في البيع » من كتاب البيوع ، وفيه توجيه الاحتجاج به للحجر على الكبير ، ورد قول من احتج به لمنع ذلك والله المستعان .

قوله ( حدثني عثمان ) هو ابن أبي شيبة ، وجرير هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتمر ، والإسناد كله كوفيون لكن سكن جرير الرى ، ومنصور وشيخه وشيخه تابعيون في نسق .

قوله ( إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ) قيل خص الأمهات بالذكر لأن العقوق إليهن أسرع من الآباء لضعف النساء ، ولينبه على أن ير الأم مقدم على ير الأب في التلطف والحنو ونحو ذلك ، والمقصود

من إيراد هذا الحديث هنا قوله فيه « وإضاعة المال » وقد قال الجمهور : إن المراد به السرف في إنفاقه ، وعن سعيد بن جبير إنفاقه في الحرام ، وسيأتي بقية الكلام عليه في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى .

### باب العبد راعٍ في مال سيده ، ولا يعمل إلا بإذنه

[٢٤٠٩] ٢٣٣٦ - حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « كلُّكم راعٍ ومسؤول عن رعيته ؛ فالإمام راعٍ وهو مسؤول عن رعيته . والرجل في أهله راعٍ ، وهو مسؤول عن رعيته ، والمرأة في بيت زوجها راعيةٌ وهي مسؤولةٌ عن رعيته . والخادم في مال سيده ، وهو مسؤول عن رعيته . » قال : فسمعت هؤلاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأحسب النبي صلى الله عليه وسلم قال : « والرجل في مال أبيه وهو مسؤول عن رعيته . فكلُّكم راعٍ ، وكلُّكم مسؤول عن رعيته . »

قوله ( باب العبد راعٍ في مال سيده ولا يعمل إلا بإذنه ) ذكر فيه حديث ابن عمر « كلُّكم راعٍ ومسؤول عن رعيته » وفيه « والخادم في مال سيده وهو مسؤول » كذا في رواية أبي ذر ولغيره « في مال سيده راعٍ وهو مسؤول » ولفظ الترجمة يأتي في النكاح من طريق أبيوب عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث وفيه « والعبد راعٍ على مال سيده وهو مسؤول » وكأن المصنف استنبط قوله « ولا يعمل إلا بإذنه » من قوله « وهو مسؤول » لأن الظاهر أنه يسأل هل جاوز ما أمره به أو وقف عنده .

قوله ( فسمعت هؤلاء من النبي صلى الله عليه وسلم ، وأحسب النبي صلى الله عليه وسلم قال : والرجل راعٍ في مال أبيه ) هذا ظاهر في أن القائل « وأحسب » هو ابن عمر ، وقد قدمت جزم الكرمانى في « باب الجمعة في القرى » بأنه يونس الراوى له عن الزهري وتعقبته ، وسيأتي الكلام على شرح الحديث في أول الأحكام إن شاء الله تعالى

## في الخصومات

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**باب** ما يُذكر في الأشخاص والملازمة والخصومة بين المسلم واليهود

[٢٤١٠] ٢٣٣٧- حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة، قال عبد الملك بن ميسرة أخبرني قال سمعت النزال قال سمعت عبد الله يقول: سمعت رجلاً قرأ آية سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله خلفها، فأخذت بيده فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: «كلاكما مُحسن». قال شعبة: أظنه قال: «لا تختلفوا، فإن من قبلكم اختلفوا فهلكوا».

[٢٤١١] ٢٣٣٨- حدثنا يحيى بن قزعة قال حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن أبي سلمة وعبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة قال: استب رجلان من المسلمين ورجل من اليهود، فقال المسلم: والذي اصطفى محمداً على العالمين، فقال اليهودي: والذي اصطفى موسى على العالمين. فرفع المسلم يده عند ذلك فلطم وجه اليهودي. فذهب اليهودي إلى النبي صلى الله عليه وآله فأخبره بما كان من أمره وأمر المسلم، فدعا النبي صلى الله عليه وآله فسأله عن ذلك، فأخبره. فقال النبي صلى الله عليه وآله: «لا تُخبروني على موسى، فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأصعق معهم فأكون أول من يفيق، فإذا موسى باطش بجانب العرش، فلا أدري كان فيمن صعق فأفاق قبلي، أو كان ممن استثنى الله».

[الحديث ٢٤١١- أطرافه في: ٣٤٠٨، ٣٤١٤، ٣٤٧٦، ٤٨١٣، ٥٠٦٢، ٦٥١٧، ٦٥١٨، ٧٤٢٨، ٧٤٧٢].

[٢٤١٢] ٢٣٣٩- حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا وهيب قال حدثنا عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال: بينا رسول الله صلى الله عليه وآله جالس جاء يهودي فقال: يا أبا القاسم ضرب وجهي رجل من أصحابك. فقال: «من؟» قال: رجل من الأنصار. قال:

«ادعوه». فقال: «أضربتُهُ؟» قال: سمعته بالسوق يحلف: والذي اصطفى موسى على البشر. قلت: أي خبيث، على محمد؟ فأخذتني غصبةً ضربت وجهه. فقال النبي صلى الله عليه: «لا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي كَانَ فِيمَنْ صَعَقَ أَمْ حُوسِبَ بِصَعْقَةِ الْأُولَى». [الحديث ٢٤١٢ - أطرافه في: ٣٣٩٨، ٤٦٣٨، ٦٩١٦، ٦٩١٧، ٧٤٢٧].

٢٣٤٠ - وحدثنا موسى قال حدثنا همّام عن قتادة عن أنس: أن يهودياً رضى رأساً جارية بين حجرين. قيل: من فعل هذا بك، أفلان، أفلان؟ حتى سُمي اليهودي فأومأت برأسها، فأخذ اليهودي فاعترف، فأمر النبي صلى الله عليه به فَرَضَ رأسه بين حجرين. [الحديث ٢٤١٣ - أطرافه في: ٢٧٤٦، ٥٢٩٥، ٦٨٧٦، ٦٨٧٧، ٦٨٧٩، ٦٨٨٤، ٦٨٨٥].

**قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهود) كذا للأكثر ، ول بعضهم « واليهودى » بالإفراد ، زاد أبو ذر أوله « في الخصومات » وزاد في أثنايه « والملازمة » . والإشخاص بكسر الهمزة وإحضار الغريم من موضع إلى موضع ، يقال شخص بالفتح من بلد إلى بلد وأشخص غيره . والملازمة مفاعلة من اللزوم ، والمراد أن يمنع الغريم غريمه من التصرف حتى يعطيه حقه . ثم ذكر في هذا الباب أربعة أحاديث : الأول**

**قوله ( عبد الملك بن ميسرة أخبرني )** هو من تقديم الراوى على الصيغة وهو جائز عندهم ، وابن ميسرة المذكور هلالى كوفى تابعى يقال له الزراد بزاى ثم راء ثقيلة ، وشيخه الزال بفتح النون وتشديد الزاى ابن سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة هلالى أيضاً من كبار التابعين ، وذكره بعضهم فى الصحابة لإدراكه ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود وآخر فى الأشربة عن على ، وقد أعاد حديث الباب فى أحاديث الأنبياء وفى فضائل القرآن ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك ، والمقصود منه هنا قوله « فأخذت بيده فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم » فإنه المناسب للترجمة .

**قوله ( سمعت رجلاً )** سيأتى أنه يحتمل أن يفسر بعمر رضى الله عنه .  
**قوله ( آية )** فى « المبهمات » للخطيب أنها من سورة الأحقاف .

**قوله ( قال شعبة )** هو بالإسناد المذكور ، وقوله « أظنه قال » فاعل القول رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بالإسناد المذكور . الثانى والثالث حديث أبى هريرة وحديث أبى سعيد فى قصة اليهودى الذى لطمه المسلم حيث قال « والذي اصطفى موسى » وسيأتى الكلام عليهما فى أحاديث الأنبياء ؛ وقوله فى حديث أبى سعيد « والذي اصطفى موسى على البشر » كذا للأكثر ، وللكشميهنى « على النبيين » . الحديث الرابع حديث أنس فى قصة اليهودى الذى رضى رأس الجارية ، وسيأتى الكلام عليه فى كتاب الديات إن شاء الله تعالى

**باب** مَنْ رَدَّ أَمْرَ السَّفِيهِ وَالضَّعِيفِ الْعَقْلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَجَرَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ  
وَيُذَكِّرُ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ رَدَّ عَلَى الْمُتَصَرِّفِ قَبْلَ النَّهْيِ، ثُمَّ نَهَاهُ، وَقَالَ  
مَالِكٌ: إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ مَالٌ وَلَهُ عَبْدٌ لَا شَيْءَ لَهُ غَيْرُهُ فَأَعْتَقَهُ لَمْ يَجُزْ عَتَقُهُ.

**قوله** (باب من رد أمر السفیه والضعیف العقل وإن لم يكن حجر عليه الإمام) يعنى وفقاً لابن القاسم، وقصره أصبغ على من ظهر سفهه، وقال غيره من المالكية لا يرد مطلقاً إلا ما تصرف فيه بعد الحجر وهو قول الشافعية وغيرهم، واحتج ابن القاسم بقصة المدبر حيث رد النبي صلى الله عليه وسلم بيعه قبل الحجر عليه؛ واحتج غيره بقصة الذى كان يخدع فى البيوع حيث لم يحجر عليه ولم يفسخ ما تقدم من بيعه. وأشار البخارى بما ذكر من أحاديث الباب إلى التفصيل بين من ظهرت منه الإضاعة فيرد تصرفه فيما إذا كان فى الشيء الكثير أو المستغرق وعليه تحمل قصة المدبر، وبين ما إذا كان فى الشيء اليسير أو جعله له شرطاً يأمن به من إفساد ماله فلا يرد وعليه تحمل قصة الذى كان يخدع.

**قوله** (ويذكر عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق قبل النهي ثم نهاه) قال عبد الحق: مراده قصة الذى دبر عبده فباعه النبي صلى الله عليه وسلم، وكذا أشار إلى ذلك ابن بطل ومن بعده حتى جعله مغلطاً حجة فى الرد على ابن الصلاح حيث قرر أن الذى يذكره البخارى بغير صيغة الجزم لا يكون حاكماً بصحته فقال مغلطاً: قد ذكره بغير صيغة الجزم هنا وهو صحيح عنده، وتعقبه شيخنا فى «النكت على ابن الصلاح» بأن البخارى لم يرد بهذا التعليق قصة المدبر، وإنما أراد قصة الرجل الذى دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فأمرهم فتصدقوا عليه فجاء فى الثانية فتصدق عليه بأحد ثوبيه فرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم، قال وهو حديث ضعيف أخرجه الدارقطنى وغيره. قلت: لكن ليس هو من حديث جابر وإنما هو حديث أبى سعيد الخدرى، وليس بضعيف بل هو إما صحيح وإما حسن، أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم، وقد بسطت ذلك فيما كتبت على ابن الصلاح، والذى ظهر لى أولاً أنه أراد حديث جابر فى قصة الرجل الذى جاء ببيضة من ذهب أصابها فى معدن فقال «يا رسول الله خذها منى صدقة فوالله مالى مال غيرها فأعرض عنه، فأعاد فحذفه بها، ثم قال: يأتى أحدكم بماله لا يملك غيره فيتصدق به ثم يقعد بعد ذلك يتكفف الناس، إنما الصدقة عن ظهر غنى» وهو عند أبى داود وصححه ابن خزيمة. ثم ظهر لى أن البخارى إنما أراد قصة المدبر كما قال عبد الحق، وإنما لم يجزم به لأن القدر الذى يحتاج إليه فى هذه الترجمة ليس على شرطه، وهو من طريق أبى الزبير عن جابر أنه قال «أعتق رجل من بنى عذرة عبداً له عن دبر، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ألك مال غيره؟ فقال لا» الحديث وفيه «ثم قال ابدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلاهلك» الحديث، وهذه الزيادة تفرد بها أبو الزبير عن جابر وليس هو من شرط البخارى، والبخارى لا يجزم غالباً إلا بما كان على شرطه، والله أعلم.

**قوله** (وقال مالك الخ) هكذا أخرجه ابن وهب فى موطئه عنه، وأخذ مالك ذلك من قصة المدبر كما ترى.

## باب

من باع على الضعيف ونحوه ودفع ثمنه إليه  
وأمره بالإصلاح والقيام بشأنه فإن أفسد بعد منعه  
لأن النبي صلى الله عليه نهى عن إضاعة المال، وقال للذي يخذع في البيع:  
إذا بايعت فقل: لا خلافة، ولم يأخذ النبي صلى الله عليه ماله

[٢٤١٤] ٢٣٤١- حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا عبد العزيز بن مسلم قال حدثنا عبد الله  
ابن دينار قال سمعت ابن عمر قال: كان رجل يخذع في البيع، فقال النبي صلى الله عليه: «إذا  
بايعت فقل: لا خلافة»، فكان يقول.

[٢٤١٥] ٢٣٤٢- حدثنا عاصم بن علي قال حدثنا ابن أبي ذئب عن محمد بن المنكدر عن جابر:  
أن رجلاً أعتق عبداً له ليس له مال غيره، فردّه النبي صلى الله عليه، فابتاعه منه نعيم بن النحام.

قوله (ومن باع على الضعيف ونحوه فدفع ثمنه إليه وأمره بالإصلاح الخ) هكذا للجميع، ولأبي  
ذر هنا «باب من باع الخ» والأول أليق، وقد تقدم توجيه ما ذكره في هذا الموضع وأنه لا يمنع من التصرف  
إلا بعد ظهور الإفساد، وقد مضى الكلام على حديث النهي عن إضاعة المال قبل باين، وحديث الذي يخذع  
في كتاب البيوع، ويأتي حديث المدبر في كتاب العتق إن شاء الله تعالى.

## باب

## كلام الخصوم بعضهم في بعض

[٢٤١٦] ٢٣٤٣- حدثنا محمد قال حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال

[٢٤١٧] رسول الله صلى الله عليه: «من حلف على يمين وهو فيها فاجر ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي  
الله وهو عليه غضبان». قال: فقال الأشعث: في والله كان ذلك. بين رجل وبينني أرض،  
فجحدني، فقدّمته إلى النبي صلى الله عليه، فقال لي رسول الله صلى الله عليه: «ألك بينة؟»  
قلت: لا. قال: قلت: يا رسول الله، إذن يحلف ويذهب بمالي. فأنزل الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ  
بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا...﴾ إلى آخر الآية.

[٢٤١٨] ٢٣٤٤- حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا عثمان بن عمر قال حدثنا يونس عن

الزهرى عن عبد الله بن كعب بن مالك عن كعب أنه تقاضى ابن أبي حدرد ديناً كان له عليه في

المسجد ، فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وهو في بيته ، فخرج إليهما حتى كشف سجف حُجْرته فنادى : « يا كعب » قال : لبيك يا رسول الله ، قال : « ضَعْ مِنْ دِينِكَ هذا » - وأوماً إليه أي الشَّطْرَ - قال : لقد فعلتُ يا رسول الله ، قال : « قُمْ فاقضه » .

[٢٤١٩]

٢٣٤٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال : سمعتُ عمر بن الخطاب يقول : سمعتُ هشام بن حكيم ابن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها ، وكان رسول الله صلى الله عليه أقرأنيها ، وكدتُ أن أعجلَ عليه ، ثم أمهلته حتى انصرف ، ثم لبَّيته بردائه فجئتُ به رسول الله صلى الله عليه فقلت : إني سمعتُ هذا يقرأ على غير ما أقرأنيها . فقال لي : « أرسله » . ثم قال له : « اقرأ » فقرأ . قال : « هكذا أنزلت » . ثم قال لي : « اقرأ » . فقرأتُ . فقال : « هكذا أنزلت ، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقرؤوا منه ما تيسر » .

[الحديث ٢٤١٩ - أطرافه في : ٤٩٩٢ ، ٥٠٤١ ، ٦٩٣٦ ، ٧٥٥٠ .]

قوله ( باب كلام الخصوم بعضهم في بعض ) أي فيما لا يوجب حداً ولا تعزيراً فلا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ، ذكر فيه أربعة أحاديث : الأول والثاني حديث ابن مسعود والأشعث في نزول قوله تعالى ﴿ إن الذين يشتركون به عهد الله ﴾ وقد تقدم قريباً في « باب الخصومة في البئر » والغرض منه قوله « قالت يا رسول الله إذا يحلف ويذهب بمالي » فإنه نسبته إلى الحلف الكاذب ، ولم يؤخذ بذلك لأنه أخبر بما يعلمه منه في حال التظلم منه . الثالث حديث كعب بن مالك « أنه تقاضى ابن أبي حذرد ديناً » الحديث ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب التقاضى والملازمة في المسجد » وليس الغرض منه هنا قوله « فارتفعت أصواتهما » فإنه غير دال على ما ترجم به ، لكن أشار إلى قوله في بعض طرقه « فتلاحيا » وقد تقدم أن ذلك كان سبباً لرفع ليلة القدر ، فدل على أنه كان بينهما كلام يقتضى ذلك وهو الذي يثبت ما ترجم به . الرابع حديث عمر في قصته مع هشام بن حكيم في قراءة سورة الفرقان ، وفيه مع إنكاره عليه بالقول إنكاره عليه بالفعل ، وذلك على سبيل الاجتهاد منه ، ولذلك لم يؤخذ به ، وسيأتي الكلام عليه في فضائل القرآن .

### باب إخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة

وقد أخرج عمرُ أختُ أبي بكرٍ حين ناحت .

[٢٤٢٠]

٢٣٤٦ - حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا محمد بن أبي عدي عن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لقد هممتُ أن أمر بالصلاة فتقام ، ثم أخالف إلى منازل قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم » .

**قوله** ( باب إخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة ) أى بأحوالهم ، أو بعد معرفتهم بالحكم ويكون ذلك على سبيل التأديب لهم .

**قوله** ( وقد أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت ) وصله ابن سعد في « الطبقات » بإسناد صحيح من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب قال « لما توفي أبو بكر أقامت عائشة عليه النوح ، فبلغ عمر فنهاه فأيمن ، فقال لهشام بن الوليد : أخرج إلى بيت أبي قحافة - يعنى أم فروة - فعلاها بالدرة ضربات فتفرق النوائح حين سمعن بذلك » ووصله إسحاق بن راهويه في مسنده من وجه آخر عن الزهري وفيه « فجعل يخرجهن امرأة امرأة وهو يضربهن بالدرة » ، ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة في إرادة تحريق البيوت على الذين لا يشهدون الصلاة ، وقد مضى الكلام عليه في « باب وجوب صلاة الجماعة » وغرضه منه أنه إذا أحرقها عليهم بادروا بالخروج منها فثبت مشروعية الاقتصار على إخراج أهل المعصية من باب الأولى ، ومحل إخراج الخصوم إذا وقع منهم من المراء واللد ما يقتضى ذلك .

### باب دعوى الوصي للميت

[٢٤٢١] ٢٣٤٧ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة أن عبد بن زمعة وسعد بن أبي وقاص اختصما إلى النبي صلى الله عليه في ابن أمة زمعة : فقال سعد : يا رسول الله ، أوصاني أخي إذا قدمت أن أنظر ابن أمة زمعة فأقبضه . فإنه ابني ، وقال عبد بن زمعة : أخي وابن أمة أبي ، ولد على فراش أبي . فرأى النبي صلى الله عليه شبيهاً بينا بعثة ، فقال : « هو لك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش . احتجبي منه يا سودة » .

**قوله** ( باب دعوى الوصي للميت ) أى عن الميت في الاستلحاق وغيره من الحقوق ، ذكر فيه حديث عائشة في قصة سعد وابن زمعة ، قال ابن المنير ما ملخصه : دعوى الوصي عن الموصى عليه لا نزاع فيه ، وكأن المصنف أراد بيان مستند الإجماع ، وسيأتى مباحث الحديث المذكور في كتاب الفرائض ، ومضى بأنهم من هذا السياق في أوائل كتاب البيوع .

### باب التوثق ممن تخشى معرفته

وقيد ابن عباس عكرمة على تعليم القرآن والسُنن والفرائض .

[٢٤٢٢] ٢٣٤٨ - حدثنا قتيبة قال حدثنا الليث عن سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة يقول : بعث رسول الله صلى الله عليه خيلاً قبل نجد ، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة ابن أثال سيد أهل اليمامة ، فربطوه بسارية من سواري المسجد . فخرج إليه رسول الله صلى الله



عليه فقال : « ما عندك يا ثُمَامَةُ ؟ » قال : عندي يا مُحَمَّدُ خيرٌ - فذكر الحديث - فقال : « أطلقوا ثُمَامَةَ » .

**قوله ( باب التوثق ممن يخشى معرفته )** بفتح الميم والمهملة وتشديد الراء ، أى فسادَه وعيبه .  
**قوله ( وقيد ابن عباس عكرمة على تعليم القرآن والسنن والفرائض )** وصله ابن سعد فى « الطبقات » وأبو نعيم فى « الحلية » من طريق حماد بن زيد عن الزبير بن الخريت - بكسر المعجمة والراء المشددة بعدها تحتانية ساكنة ثم مثناة - عن عكرمة قال « كان ابن عباس يجعل فى رجل الكبل » فذكره ، والكبل بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها لام هو القيد . ثم ذكر حديث أبى هريرة فى قصة ثُمَامَةُ بن أثال مختصراً ، والشاهد منه قوله « فربطوه بسارية من سواري المسجد » وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب المغازى إن شاء الله تعالى .

### باب الربط والحبس فى الحرم

واشترى نافع بن عبد الحارث داراً للسجن بمكة من صفوان بن أمية ، على إن عمر رضي فالبيع بيعه وإن لم يرض عمر فلصفوان أربعمائة . وسجن ابن الزبير بمكة .

٢٣٤٩ -- حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث بن سعد قال حدثني سعيد بن أبي سعيد سمع أبا هريرة قال : بعث النبي صلى الله عليه وآله خيلاً قبل نجد ، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثُمَامَةُ بن أثال ، فربطوه بسارية من سواري المسجد . [٢٤٢٣]

**قوله ( باب الربط والحبس فى الحرم )** كأنه أشار بذلك إلى رد ما ذكر عن طاوس ، فعند ابن أبى شيبة من طريق قيس بن سعد عنه أنه « كان يكره السجن بمكة ويقول : لا ينبغي لبيت عذاب أن يكون فى بيت رحمة . فأراد البخارى معارضة قول طاوس بأثر عمر وابن الزبير وصفوان ونافع وهم من الصحابة : وقوى ذلك بقصة ثُمَامَةُ وقد ربط فى مسجد المدينة وهى أيضاً حرم فلم يمنع ذلك من الربط فيه .

**قوله ( واشترى نافع بن عبد الحارث داراً للسجن بمكة الخ )** وصله عبد الرزاق وابن أبى شيبة والبيهقى من طرق عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن فروخ به ، وليس لنافع بن عبد الحارث ولا لصفوان ابن أمية فى البخارى سوى هذا الموضع . واستشكل ما وقع فيه من التردد فى هذا البيع حيث قال « إن رضى عمر فالبيع بيعه ، وإن لم يرض فلصفوان أربعمائة » وجهه ابن المنير بأن العهدة فى ثمن المبيع على المشتري وإن ذكر أنه يشتري لغیره لأنه المباشر للعقد اهـ . وكأنه وقف مع ظاهر اللفظ المأق ولم ير سياقه تاماً فظان أن الأربعمائة هى الثمن الذى اشتري به نافع ، وليس كذلك وإنما كان الثمن أربعة آلاف ، وكان نافع عاملاً لعمر على مكة فلذلك اشترط الخيار لعمر بعد أن أوقع العقد له كما صرح بذلك كله من ذكرت أنهم وصلوه ،

وأما كون نافع شرط لصفوان أربعمائة إن لم يرض عمر فيحتمل أن يكون جعلها في مقابلة انتفاعه بتلك الدار إلى أن يعود الجواب من عمر . وأخرج عمر بن شبة في « كتاب مكة » عن محمد بن يحيى أبي غسان الكنانى عن هشام بن سليمان عن ابن جريج « إن نافع بن عبد الحارث الخزاعى كان عاملاً لعمر على مكة فابتاع داراً للسجن من صفوان » فذكر نحوه ، لكن قال بدل الأربعمائة خمسمائة ، وزاد في آخره « وهو الذى يقال له سجين عارم » بمهملتين .

**قوله ( وسجين ابن الزبير بمكة )** وصله خليفة بن خياط في تاريخه ، وأبو الفرج الأصبهاني في « الأغاني » وغيرهما من طرق ، منها ما رواه الفاكهي من طريق عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد يعني ابن الحنفية قال « أخذنى ابن الزبير فحبسنى فى دار الندوة فى سجين عارم ، فانفلت منه ، فلم أزل أتخطى الجبال حتى سقطت على أبى بنى » وفى ذلك يقول كثير عزة يخاطب ابن الزبير :

تخبر من لاقيت أنك عابـد بل العابد المظلوم فى سجين عارم

وذكر الفاكهي أنه قيل له سجين عارم لأن عارماً كان مولى لمصعب بن عبد الرحمن بن عوف فغضب عليه فبنى له ذراعاً فى ذراع ثم سد عليه البناء حتى غيبه فيه فمات فسمى ذلك المكان سجين عارم ، قال الفاكهي : وكان السجن فى دبر دار الندوة . وذكر عمر بن شبة أن سبب غضب مصعب على عارم أن عارماً كان منقطعاً إلى عمرو بن سعيد بن العاص فلما جهز عمرو البعث بأمر يزيد بن معاوية إلى ابن الزبير بمكة صحبه عمرو بن الزبير — وكان يعادى أخاه عبد الله — فخرج عارم فى ذلك الجيش فظفر به مصعب ففعل به ما فعل . ثم ذكر المصنف طرفاً من حديث أبى هريرة فى قصة ثمامة ، وقد سبق فى الباب الذى قبله .

### باب الملازمة

[٢٤٢٤]

٢٣٥٠ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن جعفر - وقال غيره : حدثني الليث قال حدثني جعفر بن ربيعة - عن عبد الرحمن بن هرمز عن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري عن كعب بن مالك أنه كان له على عبد الله بن أبي حذرد الأسلمي دين ، فلقيه فلزمه ، فتكلما حتى ارتفعت أصواتهما ، فمر بهما النبي صلى الله عليه فقال : « يا كعب » - وأشار بيده كأنه يقول : النصف - فأخذ نصف ما عليه وترك نصفاً .

**قوله ( باب فى الملازمة )** ذكر فيه حديث كعب بن مالك أنه كان له على عبد الله بن أبي حذرد دين ، وقد تقدم الكلام عليه فى باب التقاضى والملازمة فى المسجد ، وقوله فيه « حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر » وقال غيره « حدثني الليث قال حدثني جعفر بن ربيعة » وصله الإسماعيلي من طريق شعيب ابن الليث عن أبيه ، ووقع فى رواية الأصيلي وكريمة قبل هذه الترجمة بسملة وسقطت للباقي .

## باب التقاضي

[٢٤٢٥]

٢٣٥١- حدثنا إسحاق قال حدثنا وهب بن جرير قال أخبرنا شعبة عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن خباب قال : كنت قيناً في الجاهلية وكان لي على العاصي بن وائل دراهم ، فاتيتهُ أتقاضاهُ فقال : لا أقضيك حتى تكفرَ بمحمد . فقلت : لا والله لا أكفرُ بمحمد حتى يُميتكَ الله ثم يبعثكَ . قال : فدعني حتى أموت ثم أبعث فأوتى مالاً وولداً ثم أقضيك . فنزلت : ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّ مَالاً وَلَدًا ﴾ .

قوله ( باب التقاضي ) أى المطالبة ، ذكر فيه حديث خباب بن الأرت في مطالبة العاصي بن وائل ، وسيأتى شرحه في تفسير سورة مريم إن شاء الله تعالى .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الاستقراض وما معه من الحجر والتفليس وما اتصل به من الأشخاص والملازمة على خمسين حديثاً ، اعلق منها ستة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وثلاثون حديثاً والبقية خالصة ، وافقه مسلم على جميعها سوى حديث أبي هريرة « من أخذ أموال الناس يريد إتلافها » وحديث « ما أحب أن لى أحداً ذهباً » وحديث « لى الواحد » وحديث ابن مسعود في الاختلاف في القراءة . وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم اثنا عشر أثراً . والله أعلم .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب اللقطة

**قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب اللقطة )** كذا للمستمل والنسي ، واقتصر الباقون على البسملة وما بعدها . واللقطة الشيء الذي يلتقط ، وهو بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند أهل اللغة والمحدثين ، وقال عياض : لا يجوز غيره ، وقال الزمخشري في الفائق : اللقطة بفتح القاف والعامية تسكنها .. كذا قال وقد جزم الخليل بأنها بالسكون قال : وأما بالفتح فهو اللاقط : وقال الأزهرى : هذا الذى قاله هو القياس ، ولكن الذى سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح . وقال ابن برى : التحريك للمفعول نادر ، فاقضى أن الذى قاله الخليل هو القياس . وفيها لغتان أيضاً : لقاطة بضم اللام ، ولقطة بفتحها . وقد نظم الأربعة ابن مالك حيث قال :

لقاطة ولقطة ولقطه      ولقطة ما لاقط قد لقطه

ووجه بعض المتأخرين فتح القاف فى المأخوذ أنه للمبالغة ، وذلك لمعنى فيها اختصت به ، وهو أن كل من يراها يميل لأخذها فسميت باسم الفاعل لذلك .

**باب إذا أخبره ربُّ اللُّقطة بالعلامة دفع إليه**

٢٣٥٢ - حدثنا آدم قال حدثنا شعبة . وحدثني محمد بن بشر قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن سلمة قال سمعتُ سويد بن غفلة قال : لقيتُ أبي بن كعب فقال : [ وجدت ] صرةً مائة دينارٍ ، فأتيتُ النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « عرّفها حولاً » ، فعرفتها ، فلم أجد من يعرفها ، ثم أتيتُه فقال : « عرّفها حولاً » ، فعرفتها فلم أجد ، ثم أتيتُه ثلاثاً فقال : « احفظ وعاءها وعددها ووكاءها ، فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها » ، فاستمتعت . فلقيتُه بعدُ بمكة فقال : لا أدري ثلاثة أحوال أو حولاً واحداً .

[ الحديث ٢٤٢٦ - طرفه في : ٢٤٣٧ ] .

**قوله ( باب إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه )** أورد فيه حديث أبى بن كعب « أصبت صرة

فيها مائة دينار « كذا للمستمل ، وللكشميني « وجدت » وللباقين « أخذت » ولم يقع في سياقه ما ترجم به صريحاً ، وكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه كما سيأتي ذكره .

**قوله ( حدثنا آدم حدثنا شعبة ، وحدثني محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة )** هكذا ساقه عالياً ونازلاً ، والسياق للإسناد النازل . وقد أخرج البيهقي من طريق آدم مطولاً .

**قوله ( فان جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها )** في رواية حماد بن سلمة وسفيان الثوري وزيد بن أنيسة عنده مسلم وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق الثوري وأحمد وأبو داود من طريق حماد كلهم عن سلمة ابن كهيل في هذا الحديث « فإن جاء أحد يخبرك بعددها ووعائها ووكائها فاعطها إياه » لفظ مسلم . وأما قول أبي داود : إن هذه الزيادة زادها حماد بن سلمة وهي غير محفوظة فتمسك بها من حاول تضعيفها فلم يصب بل هي صحيحة ، وقد عرفت من وافق حماداً عليها وليست شاذة ، وقد أخذ بظاهرها مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة والشافعي : إن وقع في نفسه صدقه جاز أن يدفع إليه ، ولا يجبر على ذلك إلا بالينة ، لأنه قد يصيب الصفة . وقال الخطابي : إن صحت هذه اللفظة لم يجز مخالفتها ، وهي فائدة قوله « اعرف عفاصها الخ » وإلا فلا احتياط مع من لم ير الرد إلا بالينة ، قال : ويتأول قوله « اعرف عفاصها » على أنه أمره بذلك لئلا تختلط بماله ، أو لتكون الدعوى فيها معلومة . وذكر غيره من فوائد ذلك أيضاً أن يعرف صدق المدعى من كذبه ، وأن فيه تنبيهاً على حفظ الوعاء وغيره لأن العادة جرت بإلقائه إذا أخذت النفقة ، وأنه إذا نبه على حفظ الوعاء كان فيه تنبيه على حفظ المال من باب الأولى . قلت : قد صحت هذه الزيادة فتعين المصير إليها ، وسيأتي أيضاً في حديث زيد بن خالد في آخر أبواب اللقطة ، وما اعتل به بعضهم من أنه إذا وصفها فأصاب فدفعها إليه فجاء شخص آخر فوصفها فأصاب لا يقتضي الطعن في الزيادة ، فإنه يصير الحكم حينئذ كما لو دفعها إليه بالينة فجاء آخر فأقام بينة أخرى أنها له ، وفي ذلك تفاصيل للملكية وغيرهم . وقال بعض متأخري الشافعية : يمكن أن يحمل وجوب الدفع لمن أصاب الوصف على ما إذا كان ذلك قبل التملك ، لأنه حينئذ مال ضائع لم يتعلق به حق ثان ، بخلاف ما بعد التملك فإنه حينئذ يحتاج المدعى إلى البينة لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « البينة على المدعى » ثم قال : أما إذا صحت الزيادة فتخص صورة للمتقطن من عموم « البينة على المدعى » والله أعلم . وقوله « احفظ وعاءها وعددها ووكاءها » الوعاء بالمد وبكسر الواو وقد تضم ، وقرأ بها الحسن في قوله « قبل وعاء أخيه » قرأ سعيد بن جبيرة « إعاء » بقلب الواو المكسورة همزة ، والوعاء ما يجعل فيه الشيء ، سواء كان من جلد أو خزف أو خشب أو غير ذلك . والوكاء بكسر الواو والمد الخيط الذي يشد به الصرة وغيرها . وزاد في حديث زيد بن خالد « العفاص » وسيأتي ذكره وشرحه وحكم هذه العلامات في الباب الذي بعده .

**قوله ( فلقينته بعد بمكة )** الفائل شعبة ، والذي قال « لا أدري » هو شيخه سلمة بن كهيل ، وقد بينه مسلم من رواية بهز بن أسد عن شعبة أخبرني سلمة بن كهيل واختصر الحديث ، قال شعبة : فسمعت بعد عشر سنين يقول « عرفها عاماً واحداً » . وقد بينه أبو داود الطيالسي في مسنده أيضاً فقال في آخر الحديث « قال شعبة فلقيت سلمة بعد ذلك فقال لا أدري ثلاثة أحوال أو حولا واحداً » ، وأغرب ابن بطلال فقال :

الذى شك فيه هو أبي بن كعب ، والقائل هو سويد بن غفلة انتهى . ولم يصب في ذلك وإن تبعه جماعة منهم المنذرى ، بل الشك فيه من أحد رواه وهو سلمة لما استثنته فيه شعبة ، وقد رواه غير شعبة عن سلمة ابن كهيل بغير شك جماعة وفيه هذه الزيادة ، وأخرجها مسلم من طريق الأعمش والثوري وزيد بن أبي أنيسة وحماد بن سلمة كلهم عن سلمة وقال : قالوا في حديثهم جميعاً ثلاثة أحوال ، إلا حماد بن سلمة فإن في حديثه عامين أو ثلاثة . وجمع بعضهم بين حديث أبي هذا وحديث زيد بن خالد الآتي في الباب الذى يليه فإنه لم يختلف عليه في الاقتصار على سنة واحدة فقال : يحمل حديث أبي بن كعب على مزيد الورع عن التصرف في اللقطة والمبالغة في التعفف عنها ، وحديث زيد على ما لا بد منه ، أو لاحتياج الأعرابي واستغناء أبي . قال المنذرى : لم يقل أحد من أئمة الفتوى إن اللقطة تعرف ثلاثة أعوام إلا شيء جاء عن عمر انتهى . وقد حكاه الماوردى عن شواذ من الفقهاء . وحكى ابن المنذر عن عمر أربعة أقوال : يعرفها ثلاثة أحوال ، عاماً واحداً ، ثلاثة أشهر ، ثلاثة أيام ، ويحمل ذلك على عظم اللقطة وحقارتها . وزاد ابن حزم عن عمر قولاً خامساً وهو أربعة أشهر . وجزم ابن حزم وابن الجوزى بأن هذه الزيادة غلط . قال : والذى يظهر أن سلمة أخطأ فيها ثم ثبتت واستذكر واستمر على عام واحد ، ولا يؤخذ إلا بما لم يشك فيه راويه . وقال ابن الجوزى : يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم عرف أن تعريفها لم يقع على الوجه الذى ينبغى ، فأمر أبا الجوزى : بإعادة التعريف كما قال للمسيء صلاته « ارجع فصل فإنك لم تصل » انتهى . ولا يخفى بعد هذا على مثل أبي مع كونه من فقهاء الصحابة وفضلاتهم . وقد حكى صاحب الهداية من الحنفية رواية عندهم أن الأمر في التعريف مفوض لأمر الملتقط ، فعليه أن يعرفها إلى أن يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك ، والله أعلم . وسأنى بقية الكلام على حديث أبي بن كعب فى أواخر أبواب اللقطة قريباً إن شاء الله تعالى .

### باب ضالة الإبل

٢٣٥٣ - حدثنا عمرو بن عباس قال حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا سفيان عن ربيعة قال [٢٤٢٧] حدثني يزيد مولى المنبث عن زيد بن خالد الجهني قال : جاء أعرابي النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عما يلتقطه قال : « عرفها سنة ، ثم اعرف عفاصها ووكاءها ، فإن جاء أحدٌ يخبرك بها وإلا فاستنفقها » . قال : يا رسول الله ، ضالة الغنم ؟ قال : « لك أو لأخيك أو للذئب » . فقال : ضالة الإبل ؟ فتمعر وجه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « مالك ولها ؟ معها حذاؤها وسقاؤها ، ترد الماء وتأكل الشجر » .

قوله ( باب ضالة الإبل ) أى هل تلتقط أم لا ؟ والضال : الضائع ، والضال في الحيوان كاللقطة في غيره ، والجمهور على القول بظاهر الحديث في أنها لا تلتقط . وقال الحنفية : الأولى أن تلتقط ، وحمل بعضهم النهى على من التقطها لئلا يملكها لا ليحفظها فيجوز له ، وهو قول الشافعية . وكذا إذا وجدت بقرية

فيجوز التملك على الأصح عندهم ، والخلاف عند المالكية أيضاً ، قال العلماء حكمة الهى عن التقاط الإبل أن بقاءها حيث ضلت أقرب إلى وجدان مالكها لها من تطلبه لها في رحال الناس . وقالوا : في معنى الإبل كل ما امتنع بقوته عن صغار السباع .

**قوله ( حدثنا عبد الرحمن )** هو ابن مهدي ، وسفيان هو الثوري .

**قوله ( عن ربيعة )** هو ابن أبي عبد الرحمن المعروف بالرأى بسكون الهمزة ، وقد رواه ابن وهب عن الثوري وغيره « أن ربيعة حدثهم » أخرجه مسلم .

**قوله ( مولى المنبث )** بضم الميم وسكون النون وفتح الموحدة وكسر المهملة بعدها مثثلة ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث ، وقد ذكره في العلم والشرب وهنا في مواضع ، ويأتى في الطلاق والأدب . **قوله ( جاء أعرابي )** في رواية مالك عن ربيعة « جاء رجل » وزعم ابن بشكوال وعزاه لأبي داود وتبعه بعض المتأخرين أن السائل المذكور هو بلال المؤذن ؛ ولم أر عند أبي داود في شيء من النسخ شيئاً من ذلك ، وفيه بعد أيضاً لأنه لا يوصف بأنه أعرابي ، وقيل السائل هو الراوى وفيه بعد أيضاً لما ذكرناه . ومستند من قال ذلك ما رواه الطبراني من وجه آخر عن ربيعة بهذا الإسناد فقال فيه « أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم » لكن رواه أحمد من وجه آخر عن زيد بن خالد فقال فيه « أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أو أن رجلاً سأل » على الشك . وأيضاً فإني في رواية ابن وهب المذكورة عن زيد بن خالد « أتى رجل وأنا معه » فدل هذا على أنه غيره ، ولعله نسب السؤال إلى نفسه لكونه كان مع السائل . ثم ظفرت بتسمية السائل وذلك فما أخرجه الحميدى والبغوى وابن السكن والبارودى والطبراني كلهم من طريق محمد بن معن الغفارى عن ربيعة عن عقبة بن سويد الجهني عن أبيه قال « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال : عرفها سنة ثم أوثق وعاءها » فذكر الحديث . وقد ذكر أبو داود طرفاً منه تعليقاً ولم يسق لفظه . وكذلك البخارى في تاريخه . وهو أولى ما يفسر به هذا المبهم لكونه من رهط زيد بن خالد . وروى أبو بكر بن أبي شيبة والطبراني من حديث أبي ثعلبة الخشني قال « قلت : يا رسول الله الورق يوجد عند القرية ، قال : عرفها حولاً » الحديث ، وفيه سؤاله عن الشاة والبعر وجوابه وهو في أثناء حديث طويل أخرج أصله النسائي . وروى الإسماعيلي في « الصحابة » من طريق مالك بن عمير عن أبيه أنه « سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال : إن وجدت من يعرفها فادفعها إليه » الحديث وإسناده واه جداً ، وروى الطبراني من حديث الجارود العبدى قال « قلت يا رسول الله اللقطة نجدها ، قال : أنشدتها ولا تكتم ولا تغيب » الحديث .

**قوله ( فسأله عما يلتقطه )** في أكثر الروايات أنه سأل عن اللقطة ، زاد مسلم من طريق يحيى ابن سعيد عن يزيد مولى المنبث « الذهب والفضة » وهو كالمثال وإلا فلا فرق بينهما وبين الجوهر واللؤلؤ مثلاً وغير ذلك مما يستمتع به غير الحيوان في تسميته لقطه وفي إعطائه الحكم المذكور . ووقع لأبي داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبث عن أبيه بلفظ « وسئل عن اللقطة » .

**قوله ( عرفها سنة ثم اعرف عفاصها ووكاءها )** في رواية العقدي عن سليمان بن بلال الماضية في العلم

« اعرف وكاءها أو قال عفاصها » ولمسلم من طريق بشر بن سعيد عن زيد بن خالد « فاعرف عفاصها ووعاءها وعددها » زاد فيه العدد كما في حديث أبي بن كعب . ووقع في رواية مالك كما سيأتي بعد باب « اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة » ووافقه الأكثر . نعم وافق الثوري ما أخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبث بلفظ « عرفها حولا ، فإن جاء صاحبها فادفعها إليه ، وإلا اعرف وكاءها وعفاصها ثم اقبضها في مالك » الحديث . وهو يقتضى أن التعريف يقع بعد معرفة ما ذكر من العلامات . ورواية الباب تقتضى أن التعريف يسبق المعرفة ، وقال النووي : يجمع بينهما بأن يكون مأموراً بالمعرفة في حالتين ، فيعرف العلامات أول ما يلتقط حتى يعلم صدق واصفها وإذا وصفها كما تقدم ، ثم بعد تعريفها سنة إذا أراد أن يملكها فيعرفها مرة أخرى تعريفاً وافياً محققاً ليعلم قدرها وصفها فيردها إلى صاحبها . قلت : ويحتمل أن تكون « ثم » في الروایتين بمعنى الواو فلا تقتضى ترتيباً ولا تقتضى تخالفاً يحتاج إلى الجمع ويقويه كون المخرج واحد والقصة واحدة ، وإنما يحسن ما تقدم أن لو كان المخرج مختلفاً فيجمع تعدد القصة ، وليس الغرض إلا أن يقع التعرف والتعريف مع قطع النظر عن أيهما سبق واختلف في هذه المعرفة على قولين للعلماء أظهرهما الوجوب لظاهر الأمر ، وقيل يستحب ، وقال بعضهم يجب عند الالتقاط ، ويستحب بعده . والعفاص بكسر المهملة وتخفيف الفاء وبعد الألف مهمة : الوعاء الذى تكون فيه النفقة جلد آكان أو غيره ، وقيل له العفاص أخذاً من العفص وهو التنى لأن الوعاء يثنى على ما فيها وقد وقع في « زوائد المسند » لعبد الله بن أحمد من طريق الأعمش عن سلمة في حديث أبي « وخرقتها » بدل عفاصها ، والعفاص أيضاً الجلد الذى يكون على رأس القارورة ، وأما الذى يدخل فم القارورة من جلد أو غيره فهو الصمام بكسر الصاد المهمة . قلت : فحيث ذكر العفاص مع الوعاء فالمراد الثانى ، وحيث لم يذكر العفاص مع الوعاء فالمراد به الأول ، والغرض معرفة الآلات التى تحفظ النفقة . ويلتحق بما ذكر حفظ الجنس والصفة والقدر والكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن والذرع فيما يذرع . وقال جماعة من الشافعية : يستحب تقييدها بالكتابة خوف النسيان ، واختلفوا فيما إذا عرف بعض الصفات دون بعض بناء على القول بوجوب الدفع لمن عرف الصفة ، قال ابن القاسم : لابد من ذكر جميعها ، وكذا قال أصبغ ، لكن قال لا يشترط معرفة العدد ، وقول ابن القاسم أقوى لثبوت ذكر العدد في الرواية الأخرى ، وزيادة الحافظ حجة . وقوله « عرفها » بالتشديد وكسر الراء أى اذكرها للناس ، قال العلماء : محل ذلك المحافل كابواب المساجد والأسواق ونحو ذلك ، يقول : من ضاعت له نفقة أو نحو ذلك من العبارات ، ولا يذكر شيئاً من الصفات . وقوله « سنة » أى متوالية فلو عرفها سنة متفرقة لم يكف كأن يعرفها في كل سنة شهراً فيصدق أنه عرفها سنة في اثنتي عشرة سنة . وقال العلماء : يعرفها في كل يوم مرتين ثم مرة ثم في كل أسبوع ثم في كل شهر ، ولا يشترط أن يعرفها بنفسه بل يجوز بوكيله ، ويعرفها في مكان سقوطها وفي غيره .

**قوله ( فإن جاء أحد يخبرك بها )** جواب الشرط مخوف تقديره فأداه إلية . وفي رواية محمد بن يوسف عن سفيان كما سيأتى في آخر أبواب اللقطة « فإن جاء أحد يخبرك بعفاصها ووكائها » وقد تقدم البحث فيه **قوله ( وإلا فاستنفقها )** سيأتى البحث فيه بعد أبواب . واستدل به على أن الملتقط تنصرف فيها



سواء كان غنياً أو فقيراً . وعن أبي حنيفة إن كان غنياً تصدق بها وإن جاء صاحبها تخير بين إمضاء الصدقة أو تغريمه ، قال صاحب الهداية : إلا إن كان ياذن الإمام فيجوز للغنى كما في قصة أبي بن كعب ، وهذا قال عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين .

**قوله ( قال يا رسول الله فضالة الغنم )** أى ما حكمها ؟ فحذف ذلك للعلم به . قال العلماء : الضالة لا تقع إلا على الحيوان ، وما سواه يقال له لقطة . ويقال للضوال أيضاً الهوامى والهوائى بالمم والفاء والهوامل .

**قوله ( لك أو لأخيك أو للذئب )** فيه إشارة إلى جواز أخذها ، كأنه قال : هى ضعيفة لعدم الاستقلال معرضة للهلاك مترددة بين أن تأخذها أنت أو أخوك ، والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملتقط آخر ، والمراد بالذئب جنس ما يأكل الشاة من السباع . وفيه حث له على أخذها لأنه إذا علم أنه إن لم يأخذها بقيت للذئب كان ذلك أدعى له إلى أخذها . ووقع في رواية إسماعيل بن جعفر عن ربيعة كما سيأتى بعد أبواب « فقال خذها ، فإنما هى لك » الخ ، وهو صريح في الأمر بالأخذ ، ففيه دليل على رد إحدى الروايتين عن أحمد في قوله « يترك التقاط الشاة » ، وتمسك به مالك في أنه يملكها بالأخذ ولا يلزمه غرامة ولو جاء صاحبها . واحتج له بالتسوية بين الذئب والملتقط ، والذئب لا غرامة عليه فكذلك الملتقط . وأجيب بأن اللام ليست للتمليك لأن الذئب لا يملك وإنما يملكها الملتقط على شرط ضمانها . وقد أجمعوا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط لأخذها فدل على أنها باقية على ملك صاحبها ، ولا فرق بين قوله في الشاة « هى لك أو لأخيك أو للذئب » وبين قوله في اللقطة « شأنتك بها أو خذها » بل هو أشبه بالتملك لأنه لم يشرك معه ذئباً ولا غيره ، ، ومع ذلك فقالوا في النفقة يغرمها إذا تصرف فيها ثم جاء صاحبها . وقال الجمهور : يجب تعريفها ، فإذا انقضت مدة التعريف أكلها إن شاء وغرم لصاحبها ، إلا أن الشافعى قال : لا يجب تعريفها إذا وجدت في الفلاة ، وأما في القرية فيجب في الأصح . قال النووي : احتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم في الرواية الأولى « فإن جاء صاحبها فأعطها إياه » وأجابوا عن رواية مالك بأنه لم يذكر الغرامة ولا نفاها فثبت حكمها بدليل آخر انتهى . وهو يؤهم أن الرواية الأولى من روايات مسلم فيها ذكر حكم الشاة إذا أكلها الملتقط ، ولم أر ذلك في شيء من روايات مسلم ولا غيره في حديث زيد بن خالد ، نعم عند أبي داود والترمذى والنسائى والطحاوى والدارقطنى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في ضالة الشاة « فاجمعها حتى يأتياها باغيها » .

**قوله ( فتمر وجه النبي صلى الله عليه وسلم )** هو بالعين المهملة الثقيلة أى تغير ، وأصله في الشجر إذا قل ماؤه فصار قليل النضرة عديم الإشراق ، ويقال للوady المجدب أضر ، ولو روى تمغز بالعين المعجمة لكان له وجه أى صار بلون المغرة وهو حمرة شديدة إلى كمودة ، ويقويه أن قوله في رواية إسماعيل بن جعفر « فغضب حتى احمرت وجنتاه أو وجهه » .

**قوله ( مالك ولها )** زاد في رواية سليمان بن بلال عن ربيعة السابقة في العلم « فذرها حتى يلقاها ربها »

**قوله ( معها حذاؤها وسقاؤها )** الحذاء بكسر المهملة بعدها معجمة مع المد أى خفها ، وسقاؤها

أى جوفها وقيل عنقها ، وأشار بذلك إلى استغنائها عن الحفظ لما بما ركب في طباعها من الجلادة على العطش وتناول المأكول بغير تعب لطول عنقها فلا تحتاج إلى ملقط .

### باب ضالة الغنم

[٢٤٢٨] ٢٣٥٤ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني سليمان بن بلال عن يحيى عن يزيد مولى المنبعث أنه سمع زيد بن خالد يقول : سئل النبي صلى الله عليه عن اللقطة فزعم أنه قال : « اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة » - يقول يزيد : إن لم تعترف استنفق بها صاحبها ، وكانت ودیعة عنده . قال يحيى : فهذا الذي لا أدري أفي حديث رسول الله صلى الله عليه أم هو شيء من عنده . ثم قال : كيف ترى في ضالة الغنم ؟ قال النبي صلى الله عليه : « خذها ، فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب » - قال يزيد : وهي تعرف أيضا . ثم قال : كيف ترى في ضالة الإبل ؟ قال : فقال : « دعها ، فإن معها حذاءها وسقاءها ، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربها » .

قوله ( باب ضالة الغنم ) كأنه أفردا بترجمة ليشرح إلى افتراق حكمها عن الإبل ، وقد انفرد مالك بتجويز أخذ الشاة وعدم تعريفها متمسكاً بقوله « هي لك » وأجيب بأن اللام ليست للتمليك كما أنه قال أو للذئب والذئب لا يملك بانفاق ، وقد أجمعوا على أن مالها أو جاء قبل أن يأكلها الواجد لأخذها منه .  
قوله ( حدثنا إسماعيل بن عبد الله ) هو ابن أبي أويس ، وقد روى الكثير عن شيخه هنا سليمان بن بلال بواسطة .

قوله ( عن يحيى ) هو ابن سعيد الأنصارى ، وسبق في العلم من وجه آخر عن سليمان بن بلال عن ربيعة فكان له فيه شيخين ، وقد أخرجه الطحاوى من طريق عبد الله بن محمد الفهمى عن سليمان بن بلال عنهما جميعاً عن يزيد مولى المنبعث ، وأخرجه النسائي وابن ماجه والطحاوى من طريق ابن عيينة عن يحيى ابن سعيد عن ربيعة عن يزيد فجعل ربيعة شيخ يحيى لا رفيقه ، لكن سياقى في آخر الطلاق من رواية سفيان ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن يزيد مرسل « قال سفيان قال يحيى وقال ربيعة عن يزيد بن خالد قال سفيان ولقيت ربيعة فحدثني به » فلما فصل أن من رواد عن يحيى عن يزيد عن زيد يكون قد سوى الإسناد فإن يحيى إنما سمع ذكر زيد فيه بواسطة ربيعة ، وبمحتمل أن يكون يحيى لما حدث به سفيان كان ذا هلا عنه ثم ذكره لما حدث به سليمان والله أعلم .

قوله ( فزعم ) أى قال . والزعم يستعمل في القول المحقق كثيراً .

قوله ( ثم عرفها سنة ، يقول يزيد إن لم تعرف استنفق بها صاحبها ) أى ملقطها وكانت ودیعة عنده ( قال يحيى هذا الذي لا أدري أفي الحديث أم شيء من عنده ) أى من عند يزيد . والقائل يقول

يزيد هو يحيى بن سعيد الأنصارى . والقائل « قال » هو سليمان ، وهما موصولان بالإسناد المذكور « والغرض أن يحيى بن سعيد شك هل قوله « ولتكن ودیعة عنده » مرفوع أو لا ، وهذا القدر المشار إليه بهذا دون ما قبله لثبوت ما قبله في أكثر الروایات وخلوها عن ذكر الودیعة ، وقد جزم يحيى بن سعيد برفعه مرة أخرى وذلك فيما أخرجه مسلم عن القعنبي والإسماعيلي من طريق يحيى بن حسان كلاهما عن سليمان بن بلال عن يحيى فقال فيه « فإن لم تعرف فاستنفقها ولتكن ودیعة عندك » وكذلك جزم برفعها خالد بن مخلد عن سليمان بن ربيعة عند مسلم ، والفهمى عن سليمان عن يحيى وربیعة جميعاً عند الطحاوى ، وقد أشار البخارى إلى رجحان رفعها فترجم بعد أبواب « إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه ، لأنها ودیعة عنده » وسأى الكلام على المراد بكونها ودیعة هناك إن شاء الله تعالى .

قوله « قال يزيد وهى تعرف أيضا » هو بتشديد الراء وهو موصول بالإسناد المذكور ، ولم يشك يحيى في كون هذه الجملة موقوفة على يزيد ، ولم أرها مرفوعة في شيء من الطرق ؛ وقد تقدم حكاية الخلاف فيه في الباب الذى قبله .

باب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها

[٢٤٢٩]

٢٣٥٥- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن

يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال : « اعرِفْ عفاصها ووكاءها ، ثم عرِفْها سنة ، فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها » . قال : فضالة الغنم ؟ قال : « هي لك أو لأخيك أو للذئب » . قال : فضالة الإبل ؟ قال : « مالك ولها ؟ معها سقاؤها وحذاؤها ، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها » .

قوله ( باب إذا لم يرجه صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها ) أى غنياً كان أو فقيراً كما تقدم ، أورد فيه حديث زيد بن خالد المذكور من جهة مالك عن ربيعة وفيه قوله « ثم عرِفْها سنة » ، فإن جاء صاحبها وإلا شأنك بها » فيه حذف تقديره فإن جاء صاحبها فأدّها إليه وإن لم يجئ فشأنك بها ، فحذف من هذه الرواية جواب الشرط الأول وشرط « إن » الثانية والفاء من جوابها قاله ابن مالك في حديث أبي الآقى في أواخر أبواب اللقطة بلفظ « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » وإنما وقع الحذف من بعض الرواة دون بعض ، فقد تقدم حديث أبي في أول اللقطة بلفظ « فاستمتع بها » بإثبات الفاء في الجواب الثانى ، ومضى من رواية الثورى عن ربيعة في حديث الباب بلفظ « وإلا فاستنفقها » ومثله ما سأتى بعد أبواب من رواية إسماعيل بن جعفر عن ربيعة بلفظ « ثم استنفق بها » ، فإن جاء ربها فأدّها إليه » ولمسلم من طريق ابن وهب المقدم ذكرها « فإذا لم يأت لها طالب فاستنفقها » . واستدل به على أن اللاقط يملكها بعد انقضاء مدة التعريف ، وهو ظاهر نص الشافعى ، فإن قوله « شأنك بها » تفويض إلى اختياره ، وقوله « فاستنفقها »

الأمر فيه للإباحة ، والمشهور عند الشافعية اشتراط التلفظ بالتعليك ، وقيل تكفى النية وهو الأرجح دليلاً وقيل تدخل في ملكه بمجرد الالتقاط ، وقد روى الحديث سعيد بن منصور عن الدراوردي عن ربيعة بلفظ « وإلا فتصنع بها ما تصنع بمالك .

**قوله ( شألك بها )** الشأن الحال أى تصرف فيها ، وهو بالنصب أى الزم شأنك بها ، ويجوز الرفع بالابتداء والخبر « بها » أى شأنك متعلق بها ، واختلف العلماء فيما إذا تصرف في اللقطة بعد تعريفها سنة ثم جاء صاحبها هل يضمنها له أم لا ؟ فالجمهور على وجوب الرد إن كانت العين موجودة ، أو البديل إن كانت استهلك ، وخالف في ذلك الكرابيسي صاحب الشافعي ووافقه صاحباه البخاري وداود بن علي إمام الظاهرية ، لكن وافق داود الجمهور إذا كانت العين قائمة ، ومن حجة الجمهور قوله في الرواية الماضية « ولتكن وديعة عندك » وقوله أيضاً عند مسلم في رواية بشر بن سعيد عن زيد بن خالد « فاعرف عفاصها ووكاءها ثم كلها ، فإن جاء صاحبها فأدها إليه » فإن ظاهر قوله « فإن جاء صاحبها الخ » . بعد قوله « كلها » يقتضى وجوب ردها بعد أكلها فيحمل على رد البديل ، ويحتمل أن يكون في الكلام حذف يدل عليه بقية الروايات ، والتقدير فاعرف عفاصها ووكاءها ثم كلها إن لم يجئ صاحبها فإن جاء صاحبها فأدها إليه ، وأصرح من ذلك رواية أبي داود من هذا الوجه بلفظ « فإن جاء باغيها فأدها إليه ، وإلا فاعرف عفاصها ووكاءها ثم كلها ، فإن جاء باغيها فأدها إليه » فأمر بأدائها إليه قبل الإذن في أكلها وبعده ، وهى أقوى حجة للجمهور ، وروى أبو داود أيضاً من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبث عن أبيه عن زيد بن خالد في هذا الحديث. « فإن جاء صاحبها دفعها إليه وإلا عرفت وكاءها وعفاصها ثم اقبضها في مالك فإن جاء صاحبها فادفعها إليه » وإذا تقرر هذا أمكن حمل قول المصنف في الترجمة « فهى لمن وجدها » أى في إباحة التصرف فيها حينئذ ، وأما أمر ضمائها بعد ذلك فهو ساكت عنه ، قال النووي : إن جاء صاحبها قبل أن يتماكها الملتقط أخذها بزوائدها المتصلة والمنفصلة ، وأما بعد التملك فإن لم يجئ صاحبها فهى لمن وجدها ولا مطالبة عليه في الآخرة ، وإن جاء صاحبها فإن كانت موجودة بعينها استحقها بزوائدها المتصلة ومهما تلف منها لزم الملتقط غرامته للمالك وهو قول الجمهور ، وقال بعض السنف : لا يلزمه ، وهو ظاهر اختيار البخاري والله أعلم . وسأذكر بقية فوائد حديث زيد بن خالد بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى .

**باب إذا وجد خشبة في البحر أو سوطاً أو نحوه**

٢٣٥٦ - وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل - وساق الحديث - « فخرج ينظر لعل مركباً قد جاء بماله ، فإذا بالخشبة فأخذها لأهله حطباً . فلما نشرها وجد المال والصحيفة » .

**قوله ( باب إذا وجد خشبة في البحر أو سوطاً أو نحوه )** أى ماذا يصنع به ، هل يأخذها أو يتركه ؟ وإذا أخذه هل يملكه أو يكون سبيله سبيل اللقطة ؟ وقد اختلف العلماء في ذلك .

قوله ( وقال الليث الخ ) تقدم الكلام عليه مستوفى في الكفالة ، وأورده هنا مختصراً ، وسبق توجيه استنباط الترجمة منه وأنها من جهة أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت في شرعنا ما يخالفه ، ولا سيما إذا ساقه الشارع مساق الثناء على فاعله ، فبهذا التقدير تم المراد من جواز أخذ الخشبة من البحر . وقد اختلف العلماء في ذلك على ما سأذكره . وأما السوط وغيره فلم يقع له ذكر في الباب ، فاعترضه ابن المنير بسبب ذلك ، وأجيب بأنه استنبطه بطريق الإلحاق ، ولعله أشار بالسوط إلى أثر يأتي بعد أبواب في حديث أبي بن كعب ، أو أشار إلى ما أخرجه أبو داود من حديث جابر قال « رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا والسوط والحبل وأشباهاه يلتقطه الرجل ينتفع به » وفي إسناده ضعف ، واختلف في رفعه ووقفه ، والأصح عند الشافعية أنه لا فرق في اللقطة بين القليل والكثير في التعريف وغيره ، وفي وجه لا يجب التعريف أصلاً ، وقيل تعرف مرة وقيل ثلاثة أيام وقيل زمناً يظن أن فاقده أعرض عنه ، وهذا كله في قليل له قيمة أما مالا قيمة له كالحبة الواحدة فله الاستبداد به على الأصح ، وفي الباب الذي يليه في حديث التمرة حجة لذلك ، وعند الحنفية أن كل شيء يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالتبوة جاز أخذه والانتفاع به من غير تعريف ، إلا أنه يبقى على ملك صاحبه . وعند المالكية كذلك إلا أنه يزول ملك صاحبه عنه ، فإن كان له قدر ومنفعة وجب تعريفه . واختلفوا في مدة التعريف ، فإن كان مما يتسارع إليه الفساد جاز أكله ولا يضمن على الأصح .

## باب

### إذا وجد تمر في الطريق

- [٢٤٣١] ٧-٢١ - حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن منصور عن طلحة عن أنس قال : مر النبي صلى الله عليه وسلم في الطريق فقال : « لولا أنني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها » .
- [٢٤٣٢] ٥٨-٢٣ - وقال يحيى : حدثنا سفيان قال حدثني منصور . وقال زائدة عن منصور عن طلحة حدثنا أنس .

وحدثنا محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إني لأنقلب إلى أهلي ، فأجد التمرة ساقطة على فراشي فأرفعها لأكلها ، ثم أخشى أن تكون صدقة فألقيها » .

قوله ( باب إذا وجد تمر في الطريق ) أى يجوز له أخذها وأكلها وكذا نحوها من المحقرات ، وهو المشهور لمجوز به عند الأكثر ، وأشار الرافعي إلى تخريج وجه فيه . وقد روى ابن أبي شيبة من طريق ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها وجدت تمر فأكلها وقالت : لا يجب الله الفساد ، تعني أنها لو تركت فلم تؤخذ فتزول فسدت .

قوله ( عن طلحة ) هو ابن مصرف .

قوله ( لأكلها ) ظاهر في جواز أكل ما يوجد من المحقرات ملقى في الطرقات ، لأنه صلى الله عليه وسلم ذكر أنه لم يمتنع من أكلها إلا تورعاً لخشية أن تكون من الصدقة التي حرمت عليه ، لا لكونها مرمية في الطريق فقط . وقد أوضح ذلك قوله في حديث أبي هريرة ثانياً حديثي الباب « على فراشي » فإنه ظاهر في أنه ترك أخذها تورعاً لخشية أن تكون صدقة ، فلو لم يخش ذلك لأكلها ، ولم يذكر تعريفاً فدل على أن مثل ذلك يملك بالأخذ ولا يحتاج إلى تعريف ، لكن هل يقال إنها لقطة رخص في ترك تعريفها ، أو ليست لقطة لأن اللقطة ما من شأنه أن يملك دون مالا قيمة له ؟ وقد استشكل بعضهم تركه صلى الله عليه وسلم التمرة في الطريق مع أن الإمام يأخذ المال الضائع للحفظ وأجيب باحتمال أن يكون أخذها كذلك لأنه ليس في الحديث ما ينفيه ، أو تركها عمداً لينتفع بها من يجدها ممن تحل له الصدقة ، وإنما يجب على الإمام حفظ المال الذي يعلم تطلع صاحبه له ، لا ما جرت به العادة بالإعراض عنه لحقارته . والله أعلم .

قوله ( وقال يحيى ) أي ابن سعيد القطان ، وقد وصله مسدد في مسنده عنه ، وأخرجه الطحاوي من طريق مسدد . قلت : ولسفيان فيه إسناد آخر أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه بهذا الإسناد إلى طلحة فقال « عن ابن عمر أنه وجد تمره فأكلها » .

قوله ( وقال زائدة الخ ) وصله مسلم من طريق أبي أسامة عن زائدة .

قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أوائل البيوع .

## باب

كيف تعرف لقطة أهل مكة ؟

وقال طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه : « لا يلتقط لقطتها إلا من عرفها » .

وقال خالد عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه : « لا يلتقط لقطتها إلا

معرفة » .

٢٣٥٩ - وقال أحمد بن سعيد حدثنا روح حدثنا زكرياء قال حدثنا عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا يعضد عضاهها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تحل لقطتها إلا لمنشد ، ولا يختلي خلاها » . فقال عباس : يا رسول الله ، إلا الإذخر . قال : « إلا الإذخر » . [٢٤٣٣]

٢٣٦٠ - حدثنا يحيى بن موسى قال حدثنا الوليد بن مسلم قال حدثنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني أبو هريرة قال : لما [٢٤٣٤]

فتح الله على رسوله مكة، قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي، لَا يَنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا يَخْتَلِي شَوْكُهَا، وَلَا تَحِلُّ سَاقَطَتُهَا إِلَّا لِمَنْشَدٍ. وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرِينَ: إِمَّا أَنْ يُفْدَى، وَإِمَّا أَنْ يُقَيَّدَ». فقال العباس: إِلَّا الْإِذْخَرَ، فَإِنَّمَا نَجْعَلُهُ لِقُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا. فقال رسول الله صلى الله عليه: «إِلَّا الْإِذْخَرَ». فقام أبو شاة - رجل من أهل اليمن - فقال: اكتبوا لي يا رسول الله، فقال رسول الله صلى الله عليه: «اكتبوا لأبي شاة». قلت للأوزاعي: وما قوله: اكتبوا لي يا رسول الله؟ قال: هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله صلى الله عليه.

قوله (باب كيف تعرّف لقطة أهل مكة) كأنه أشار بذلك إلى إثبات لقطة الحرم، فلذلك قصر الترجمة على الكيفية، ولعله أشار إلى ضعف الحديث الوارد في النهي عن لقطة الحاج، أو إلى تأويله بأن المراد النهي عن التقاطها للملك لا للحفظ، وأما الحديث فقد صححه مسلم من رواية عبد الرحمن بن عثمان التيمي. ثم ليس فيما ساقه المؤلف من حديث ابن عباس وأبي هريرة كيفية التعريف التي ترجم لها. وكأنه أشار إلى أن ذلك لا يختلف.

قوله (وقال طاووس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم: لا يلتقط لقطتها إلا من عرفها) هو طرف من حديث وصله المؤلف في الحج في «باب لا يحل القتال بمكة».

قوله (وقال خالد) هو الخذاء (عن عكرمة الخ) هو طرف أيضاً، وصله في أوائل البيوع في «باب ما قبل في الصواغ».

قوله (وقال أحمد بن سعيد) هو الرباطي فيما حكاه ابن طاهر والدارمي فيما ذكره أبو نعيم.

قوله (حدثنا روح) هو ابن عبادة، وزكريا هو ابن إسحاق، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي العباس بن عبد العظيم، وأبو نعيم من طريق خلف بن سالم، كلاهما عن روح بن عبادة بهذا الإسناد: قوله (حدثنا يحيى بن موسى) هو البلخي، وفي الإسناد لطيفة وهي تصريح كل واحد من رواه بالتحديث مع أن فيه ثلاثة من المدلسين في نسق.

قوله (لما فتح الله على رسوله صلى الله عليه وسلم مكة قام في الناس) ظاهره أن الخطبة وقعت عقب الفتح، وليس كذلك بل وقعت قبل الفتح عقب قتل رجل من خزاعة رجلاً من بني ليث، ففي السياق حذف هذا بيانه، وقد تقدم في كتاب العلم من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير.

قوله (القتل) بالقاف والمثناة للأكثر، وللكشميني بالفاء والتحتانية والثاني هو الصواب، وقد تقدم الخلاف فيه أيضاً في العلم.

**قوله (ولا تحمل ساقطها إلا لمنشد)** أى معرف وأما الطالب فيقال له الناشد ، تقول نشدت الضالة إذا طلبتها وأنشدتها إذا عرفتها ، وأصل الإنشاد والنشيد رفع الصوت ، والمعنى لا تحمل لقطتها إلا لمن يريد أن يعرفها فقط ، فأما من أراد أن يعرفها ثم يملكها فلا ، وقد تقدم الكلام على ما عدا هذه الجملة في الحجج إلا قوله « ومن قتل له قتيل » فأحيل به على كتاب الديات ، وإلا قوله « اكتبوا لأبى شاذ » فتقدم الكلام عليه في العلم ، والقائل « قلت للأوزاعي » هو الوليد بن مسلم الراوى ، واستدل بحديث ابن عباس وأبى هريرة المذكورين في هذا الباب على أن لقطة مكة لا تلتقط للتملك بل للتعريف خاصة وهو قول الجمهور ، وإنما اختصت بذلك عندهم لإمكان إيصالها إلى ربها ، لأنها إن كانت للمكى فظاهر ، وإن كانت للآفاق فلا يخلو أفق غالباً من وارد إليها ، فإذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها ، قاله ابن بطال . وقال أكثر المالكية وبعض الشافعية : هي كغيرها من البلاد ، وإنما تختص مكة بالمبالغة في التعريف لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط بها إلى المبالغة في التعريف . واحتج ابن المنير لمذهبه بظاهر الاستثناء ، لأنه نفي الحل واستثنى المنشد فدل على أن الحل ثابت للمنشد لأن الاستثناء من النفي إثبات ، قال : ويلزم على هذا أن مكة وغيرها سواء ، والقياس يقتضى تخصيصها . والجواب أن التخصيص إذا وافق الغالب لم يكن له مفهوم ، والغالب أن لقطة مكة يئأس ملتقطها من صاحبها وصاحبها من وجدانها لتفرق الخلق إلى الآفاق البعيدة ، فربما داخل الملتقط الطمع في تملكها من أول وهلة فلا يعرفها فهى الشارع عن ذلك وأمر أن لا يأخذها إلا من عرفها ، وفارقت في ذلك لقطة العسكر ببلاد الحرب بعد تفرقهم فإنها لا تعرف في غيرهم باتفاق ، بخلاف لقطة مكة فيشرع تعريفها لإمكان عود أهل أفق صاحب اللقطة إلى مكة فيحصل متوصل إلى معرفة صاحبها وقال إسحاق بن راهويه : قوله « إلا لمنشد » أى لمن سمع ناشداً يقول : من رأى لى كذا ؟ فحينئذ يجوز لو وجد اللقطة أن يعرفها ليردها على صاحبها ، وهو أنسبق من قول الجمهور لأنه قيده بحالة للمعرف دون حالة ، وقيل ، المراد بالمنشد الطالب حكاة أبو عبيد ، وتعقبه بأنه لا يجوز في اللغة تسمية الطالب منشداً . قلت : ويكنى في رد ذلك قوله في حديث ابن عباس « لا يلتقط لقطتها إلا معرف » والحديث يفسر بعضه بعضاً ، وكأن هذا هو النكتة في تصدير البخارى الباب بحديث ابن عباس ، وأما اللغة فقد أثبت الحربى جواز تسمية الطالب منشداً وحكاة عياض أيضاً ، واستدل به على أن لقطة عرفة والمدينة النبوية كسائر البلاد لاختصاص مكة بذلك ، وحكى الماوردى في « الحاوى » وجهاً في عرفة أنها تلتحق بحكم مكة لأنها تجمع الحاج كمكة ولم يرجع شيئاً ، وليس الوجه المذكور في « الروضة » ولا أصلها ، واستدل به على جواز تعريف الضالة في المسجد الحرام بخلاف غيره من المساجد ، وهو أصح الوجهين عند الشافعية . والله أعلم .

**باب لا تحلب ماشية أحد بغير إذنه**

٢٣٦١ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن

[٢٤٣٥]

رسول الله صلى الله عليه قال : « لا يحلبن أحد ماشية امرئ بغير إذنه ، أيحب أحدكم أن تؤتى



مشربته فتكسر خزائنه فينتقل طعامه؟ فإنما تخزن لهم ضرع مواشيهم أطعماتهم، فلا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه» .

قوله ( باب لا تحتلب ماشية أحد بغير إذنه ) هكذا أطلق الترجمة على وفق ظاهر الحديث إشارة إلى الرد على من خصصه أو قيده .

قوله ( عن نافع ) في « موطأ محمد بن الحسن » عن مالك أخبرنا نافع ، وفي رواية أبي قطن « الموطآت للدارقطني » قلت لمالك أحدثك نافع .

قوله ( إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في رواية يزيد بن الهاد عن مالك عند الدارقطني أيضاً « سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول » .

قوله ( لا يحلبن ) كذا في البخارى وأكثر الموطآت بضم اللام ، وفي رواية ابن الهاد المذكورة « لا يحتلبن » بكسرها وزيادة المثناة قبلها .

قوله ( ماشية امرئ ) في رواية ابن الهاد وجماعة من رواة الموطأ « ماشية رجل » وهو كالمثال وإلا فلا اختصاص لذلك بالرجال ، وذكره بعض شراح الموطأ بلفظ « ماشية أخيه » وقال : هو للغالب إذ لا فرق في هذا الحكم بين المسلم والذمي ، وتعقب بأنه لا وجود لذلك في الموطأ وبإثبات الفرق عند كثير من أهل العلم كما سيأتى في فوائد هذا الحديث ، وقد رواه أحمد من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « نهى أن يحتلب مواشى الناس إلا بإذنهم » والماشية تقع على الإبل والبقر والغنم ، ولكنه في الغنم يقع أكثر قاله في النهاية .

قوله ( مشربته ) بضم الراء وقد تفتح أى غرفته ، والمشربة مكان الشرب بفتح الراء خاصة والمشربة بالكسر إناء الشرب .

قوله ( خزائنه ) الخزانة المكان أو الوعاء الذى يخزن فيه ما يراد حفظه ، وفي رواية أيوب عند أحمد « فيكسر بابها » .

قوله ( فينتقل ) بالثنون والقاف وضم أوله يفعل من النقل أى تحول من مكان إلى آخر ، كذا في أكثر الموطآت عن مالك ، ورواه بعضهم كما حكاه ابن عبد البر ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق روح ابن عباد وغيره بلفظ « فينتقل » بمثلثة بدل القاف ، والنقل الثر مرة واحدة بسرعة ، وقيل الاستخراج وهو أخص من النقل ، وهكذا أخرجه مسلم من رواية أيوب وموسى بن عقبة وغيرهما عن نافع ، ورواه عن الليث عن نافع بالقاف ، وهو عند ابن ماجه من هذا الوجه بالمثلثة .

قوله ( تخزن ) بالخاء المعجمة الساكنة والزاي المضمومة بعدها نون . وفي رواية الكشمي « تخرز » بضم أوله وإهمال الخاء وكسر الراء بعدها زاي .

قوله ( ضرع ) الضرع للبهائم كاللدى للمرأة .

**قوله (أطعمتهم)** هو جمع أطعمة والأطعمة جمع طعام والمراد به هنا اللبن ، قال ابن عبد البر : في الحديث النهى عن أن يأخذ المسلم للمسلم شيئاً إلا بإذنه ، وإنما خص اللبن بالذكر لتساهل الناس فيه فنه به على ما هو أولى منه ، وبهذا أخذ الجمهور ، لكن سواء كان بإذن خاص أو إذن عام ، واستثنى كثير من السلف ما إذا علم بطيب نفس صاحبه ، وإن لم يقع منه إذن خاص ولا عام ، وذهب كثير منهم إلى الجواز مطلقاً في الأكل والشرب سواء علم بطيب نفسه أو لم يعلم والحجة لهم ما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من رواية الحسن عن سمرة مرفوعاً « إذا أتى أحدكم على ماشية فإن لم يكن صاحبها فيها فيصوت ثلاثاً فإن أجاب فليستأذنه فإن أذن له وإلا فليحلب وليشرب ولا يحمل » إسناده صحيح إلى الحسن ، فمن صحح سماعه من سمرة صححه ومن لا أعله بالانقطاع ، لكن له شواهد من أقواها حديث أبي سعيد مرفوعاً « إذا أتيت على راع فناده ثلاثاً ، فإن أجابك وإلا فاشرب من غير أن تفسد ، وإذا أتيت على حائط بستان » فذكر مثله أخرجه ابن ماجه والطحاوي وصححه ابن حبان والحاكم ، وأجيب عنه بأن حديث النهى أصح ، فهو أولى بأن يعمل به ، وبأنه معارض للقواعد القطعية في تحريم مال المسلم بغير إذنه فلا يلتفت إليه ، ومنهم من جمع بين الحديثين بوجوه من الجمع : منها حمل الإذن على ما إذا علم طيب نفس صاحبه ، والنهى على ما إذا لم يعلم . ومنها تخصيص الإذن بابن السبيل دون غيره أو بالمضطر أو بحال الحاجة مطلقاً وهى متقاربة ، وحكى ابن بطلال عن بعض شيوخه أن حديث الإذن كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وحديث النهى أشار به إلى ما سيكون بعده من التشاح وترك المواساة . ومنهم من حمل حديث النهى على ما إذا كان المالك أحوج من المار لحديث أبي هريرة « بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر إذ رأينا إبلاً مصرورة فنبينا إليها ، فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن هذه الإبل لأهل بيت من المسلمين هو قوتهم ، أيسركم لو رجعتهم إلى مزادكم فوجدتم ما فيها قد ذهب ؟ قلنا لا ، قال : فإن ذلك كذلك » أخرجه أحمد وابن ماجه واللفظ له . وفي حديث أحمد « فابتدروا القوم ليحلبوها » قالوا فيحمل حديث الإذن على ما إذا لم يكن المالك محتاجاً ، وحديث النهى على ما إذا كان مستغنياً . ومنهم من حمل الإذن على ما إذا كانت غير مصرورة والنهى على ما إذا كانت مصرورة لهذا الحديث ، لكن وقع عند أحمد في آخره « فإن كنتم لابد فاعلين فاشربوا ولا تحملوا » فدل على عموم الإذن في المصروع وغيره ، لكن بقيد عدم الحمل ولابد منه . واختار ابن العربي الحمل على العادة قال : وكانت عادة أهل الحجاز والشام وغيرهم المساختة في ذلك بخلاف بلدنا ، قال : ورأى بعضهم أن مهما كان على طريق لا يعدل إليه ولا يقصد جاز للمار الأخذ منه ، وفيه إشارة إلى قصر ذلك على المحتاج . وأشار أبو داود في « السنن » إلى قصر ذلك على المسافر في الغزو ، وآخرون إلى قصر الإذن على ما كان لأهل الذمة والنهى على ما كان للمسلمين ، واستؤنس بما شرطه الصحابة على أهل الذمة من ضيافة المسلمين وصح ذلك عن عمر . وذكر ابن وهب عن مالك في المسافر ينزل بالذمي قال : لا يأخذ منه شيئاً إلا بإذنه ، قيل له : فالضيافة التي جعلت عليهم ؟ قال : كانوا يومئذ يخفف عنهم بسببها ، وأما الآن فلا . وجنح بعضهم إلى نسخ الإذن وحملوه على أنه كان قبل إيجاب الزكاة ، قالوا : وكانت الضيافة حينئذ واجبة ثم نسخ ذلك بفرض الزكاة . قال الطحاوي : وكان ذلك حين كانت الضيافة واجبة ثم نسخت فنسخ ذلك الحكم وأورد الأحاديث في ذلك . وسيأتى الكلام على حكم الضيافة في المظالم قريباً إن شاء الله تعالى . وقال النووي في « شرح المذهب » :

اختلف العلماء فيمن مر ببستان أو زرع أو ماشية ، قال الجمهور : لا يجوز أن يأخذ منه شيئاً إلا في حال الضرورة فيأخذ ويغرم عند الشافعي والجمهور ، وقال بعض السلف : لا يلزمه شيء ، وقال أحمد : إذا لم يكن على البستان حائط جاز له الأكل من الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين ولو لم يحتاج لذلك ، وفي الأخرى إذا احتاج ولا ضمان عليه في الحالين ، وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث : قال البيهقي . يعني حديث ابن عمر مرفوعاً « إذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبيثة » أخرجه الترمذي واستغربه ، قال البيهقي : لم يصح ، وجاء من أوجه أخر غير قوية . قلت : والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح ، وقد احتجوا في كثير من الأحكام بما هو دونها ، وقد بينت ذلك في كتابي « المنحة فيما علق الشافعي القول به على الصحة » : وفي الحديث ضرب الأمثال للتقريب للأفهام وتمثيل ما قد يخفى بما هو أوضح منه ، واستعمال القياس في النظائر ، وفيه ذكر الحكم بعلته وإعادته بعد ذكر العلة تأكيداً وتقريباً ، وأن القياس لا يشترط في صحته مساواة الفرع للأصل بكل اعتبار ، بل ربما كانت للأصل مزية لا يضر سقوطها في الفرع إذا تشاركاً في أصل الصفة ، لأن الضرع لا يساوى الخزانة في الحرز كما أن الصر لا يساوى القفل فيه ، ومع ذلك فقد ألحق الشارع الضرع المصروع في الحكم بالخزانة المقفلة في تحريم تناول كل منهما بغير إذن صاحبه ، أشار إلى ذلك ابن المنير : وفيه إباحة خزن الطعام واحتكاره إلى وقت الحاجة إليه خلافاً لغلاة المتزهدة المانعين من الادخار مطلقاً قاله القرطبي . وفيه أن اللبن يسمى طعاماً فيحنت به من حلف لا يتناول طعاماً إلا أن يكون له نية في إخراج اللبن قاله النووي . قال : وفيه أن يبيع لبن الشاة بشاة في ضرعها لبن باطل ، وبه قال الشافعي والجمهور ، وأجازوه الأوزاعي . وفيه أن الشاة إذا كان لها لبن مقدور على حلبه قابله قسط من الثمن قاله الخطابي ، وهو يؤيد خبر المصراة ويثبت حكمها في تقويم اللبن . وفيه أن من حلب من ضرع ناقة أو غيرها في مصرورة محرزة بغير ضرورة ولا تأويل ما تبين قيمته ما يجب فيه التقطع أن عليه القطع إن لم يأذن له صاحبها تعييناً أو إجمالاً ، لأن الحديث قد أفصح بأن ضرع الأنعام خزانة الطعام ، وحكى القرطبي عن بعضهم وجوب القطع ولو لم تكن الغنم في حرز اكتفاء بحرز الضرع للبن ، وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث .

### باب إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردّها عليه، لأنها ودیعة عنده

[٢٤٣٦]

٢٣٦٢ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا إسماعيل بن جعفر عن ربيعة بن أبي

عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد الجهني أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله عن اللقطة فقال : « عرفها سنة ثم اعرف وكاءها وعفاصها ، ثم استنفق بها ، فإن جاء ربها فأدّها إليه » . فقال : يا رسول الله ، فضالة الغنم ؟ فقال : « خذها ، فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب » . قال : يا رسول الله ، فضالة الإبل ؟ قال : فغضب رسول الله صلى الله عليه وآله عليه حتى احمرت وجنتاه - أو احمر وجهه - ثم قال : « مالك ولها ؟ معها حذاؤها وسقاؤها حتى يلقيها ربها » .

قوله ( باب إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردّها عليه لأنها ودیعة عنده ) أورد فيه حديث زيد

ابن خالد من طريق إسماعيل بن جعفر عن ربيعة ، وليس فيه ذكر الوديعة فكأنه أشار إلى رجحان رفع رواية سليمان بن بلال الماضية قبل خمسة أبواب وقد تقدم بيانها ، وقال ابن بطلال : اسرأب البخارى بالشك المذكور فترجمه بالمعنى ، وقال ابن المنير : أسقطها لفظاً وضمتها معنى لأن قوله « فإن جاء صاحبها فأدها إليه » يدل على بقاء ملك صاحبها خلافاً لمن أباحها بعد الحول بلا ضمان . قوله « ولتكن رديعة عندك » قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون المراد بعد الاستنفاق ، وهو ظاهر السياق ، فتجوز بذكر الوديعة عن وجوب رد بدلها ، لأن حقيقة الوديعة أن تبقى عينها ، والجامع وجوب رد المبدى لغیره وإلا فالمأذون في استنفاقه لا تبقى عينه ، ويحتمل أن تكون الواو في قوله « ولتكن » بمعنى أو ، أى إما أن تستنقها وتغرم بدلها وإما أن تتركها عندك على سبيل الوديعة حتى يجيء صاحبها فتعطيها له ، ويستفاد من تسميتها وديعة أنها لو تلفت لم يكن عليه ضمانها وهو اختيار البخارى تبعاً للجماعة من السلف ، وقال ابن المنير : يستدل به لأحد الأقوال عند العلماء إذا أتلها الملتقط بعد التعريف وانقضاء زمنه ثم أخرج بدلها ثم هلك أن لا ضمان عليه في الثانية ، وإذا ادعى أنه أكلها ثم غرمها ثم ضاعت قبل قوله أيضاً وهو الراجح من الأقوال ، وتقدم الكلام على بقية فوائده قبل أربعة أبواب . وقوله هنا « حتى احمرت وجنتاه أو احمر وجهه » شك من الراوى ، والوجه ما ارتفع من الخدين ، وفيها أربع لغات : بالواو والهمزة والفتح فيهما والكسر .

باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق

٢٣٦٣ - حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال سمعتُ [٢٤٣٧]

سويد بن غفلة قال : كنت مع سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان في غزاة ، فوجدتُ سوطاً ، فقالا لي : ألقه ، قلتُ : لا ، ولكني إن وجدتُ صاحبهُ وإلا استمعتُ به . فلما رجعنا حججنا ، فمررتُ بالمدينة ، وسألتُ أبي بن كعب فقال : وجدتُ صرةً على عهد النبي صلى الله عليه فيها مائة دينار ، فأتيتُ بها النبي صلى الله عليه فقال : « عرفها حولاً » ، فعرفتها حولاً . ثم أتيتُ فقال : « عرفها حولاً » فعرفتها حولاً . ثم أتيتُ فقال : « عرفها حولاً » . ثم أتيتُ الرابعة فقال : « اعرف عدتها ووكاءها ووعاءها ، فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » .

حدثنا عبدان قال : أخبرني أبي عن شعبة عن سلمة بهذا وقال : فلقيتُهُ بعدُ بمكة فقال : لا أدري ثلاثة أحوالٍ أو حولاً واحداً .

قوله ( باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق ) كذا للأكثر ، وسقطت

« لا » بعد حتى عند ابن شويه ، وأظن الواو سقطت من قبل حتى ، والمعنى لا يدعها تضيع ولا يدعها حتى يأخذها من لا يستحق وأشار بهذه الترجمة إلى الرد على من كره اللقطة ، ومن حججهم حديث الجارود مرفوعاً « ضالة المسح حرق النار » أخرجه النسائي بإسناد صحيح ، وحمل الجمهور ذلك على من لا يعرفها ، وحججهم

حديث زيد بن خالد عند مسلم « من آوى الضالة فهو ضال ، ما لم يعرفها » وأما ما أخذه من حديث الباب فن جهة أنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر على أبي أخذ الصرة فدل على أنه جائز شرعاً ، ويستلزم اشتماله على المصلحة وإلا كان تصرفاً في ملك الغير ، وتلك المصلحة تحصل بحفظها وصيانتها عن الخونة وتعريفها لتصل إلى صاحبها ، ومن ثم كان الأرجح من مذاهب العلماء أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال ، فتي رجع أخذها وجب أو استحب ، ومتى رجع تركها حرم أو كره ، وإلا فهو جائز

**قوله ( سويد بن غفلة )** بفتح المعجمة والفاء أبو أمية الجعني ، تابعي كبير مخضرم أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وكان في زمنه رجلاً وأعطي الصدقة في زمنه ولم يره على الصحيح ، وقيل إنه صلى خلفه ولم يثبت ، وإنما قدم المدينة حين نفصوا أيديهم من دفنه صلى الله عليه وسلم ، ثم شهد الفتوح ونزل الكوفة ومات بها سنة ثمانين أو بعدها وله مائة وثلاثون سنة أو أكثر لأنه كان يقول : أنا لدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصغر منه بسنتين ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر عن علي في ذكر الجوارج .

**قوله ( مع سلمان بن ربيعة )** هو الباهلي يقال له صحبة ، ويقال له سلمان الخليل لخبرته بها ، وكان أميراً على بعض المغازي في فتوح العراق في عهد عمر وعثمان ، وكان أول من ولي قضاء الكوفة ، واستشهد في خلافته في فتوح العراق ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع .

**قوله ( وزيد بن صوحان )** بضم المهملة وسكون الواو بعدها مهملة أيضاً العبدى ، تابعي كبير مخضرم أيضاً ، وزعم ابن الكلبي أن له صحبة . وروى أبو يعلى من حديث علي مرفوعاً « من سره أن ينظر إلى من سبقه بعض أعضائه إلى الجنة فليتنظر إلى زيد بن صوحان » وكان قدوم زيد في عهد عمر وشهد الفتوح ، وروى ابن منده من حديث بريدة قال « ساق النبي صلى الله عليه وسلم ليلة فقال : زيد زيد الخير ، فسل عن ذلك فقال رجل تسبقه يده إلى الجنة ، فقطعت يد زيد بن صوحان في بعض الفتوح ، وقتل مع علي يوم الجمل .

**قوله ( في غزاة )** زاد أحمد من طريق سفيان عن سامة « حتى إذا كنا بالعذيب » وهو بالمعجمة والموحدة مصغر : موضع ، وله من طريق يحيى القطان عن شعبة « فلما رجعنا من غزاتنا حججت » .

**قوله ( مائة دينار )** استدل به لأبي حنيفة في تفرقة بين قليل اللقطة وكثيرها فيعرف الكثير سنة والقليل أياماً ، وحد القليل عنده ما لا يوجب القطع وهو ما دون العشرة ، وقد ذكرنا الخلاف في مدة التعريف في الباب الأول ، والخلاف في القدر الملتقط قبل أربعة أبواب .

**قوله ( ثم أنبته الرابعة فقال أعرف عدتها )** هي رابعة باعتبار مجيئه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وثالثة باعتبار التعريف ، ولهذا قال في الرواية الماضية أول أبواب اللقطة « ثلاثاً » وقال فيها « فلا أدري ثلاثة أحوال أو حولاً واحداً » وقد تقدم اختلاف رواته في ذلك بما يغني عن إعادته .

## ب

## مَنْ عَرَفَ اللَّقْطَةَ وَلَمْ يَدْفَعْهَا إِلَى السُّلْطَانِ

[٢٤٣٨] ٢٣٦٤ - حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن ربيعة عن يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد أن أعرابياً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اللقطة، قال: «عرفها سنة، فإن جاء أحدٌ يخبرك بعفاصِها ووكائها وإلا فاستنق بها». وسأله عن ضالة الإبل فتمعر وجهه وقال: «مالك ولها؟ معها سقاؤها وحذاؤها، ترد الماء وتأكل الشجر، دعها حتى يجدها ربها». وسأله عن ضالة الغنم فقال: «هي لك، أو لأخيك، أو للذئب».

قوله (باب من عرف اللقطة ولم يدفعها إلى السلطان) في رواية الكشميهي «يرفعها» بالراء بدل الدال، وكأنه أشار بالترجمة إلى رد قول الأوزاعي في التفرقة بين القليل والكثير فقال «إن كان قليلاً عرفه وإن كان مالا كثيراً رفعه إلى بيت المال» والجمهور على خلافه، نعم فرق بعضهم بين اللقطة والضوال، وبعض المالكية والشافعية بين المؤمن وغيره فقال: يعرف المؤمن، وأما غير المؤمن فيدفعها إلى السلطان ليعطيها المؤمن ليعرفها. وقال بعض المالكية إن كانت اللقطة بين قوم مأمونين والسلطان جائر فالأفضل أن لا يلتقطها فإن التقطها لا يدفعها له، وإن كان عادلاً فكذلك ويخير في دفعها له، وإن كانت بين قوم غير مأمونين والإمام جائر تخير الملتقط وعمل بما يرجح عنده، وإن كان عادلاً فكذلك.

[٢٤٣٩] ٢٣٦٥ - حدثني إسحاق بن إبراهيم قال أخبرنا النضر قال أخبرنا إسرائيل عن أبي إسحاق قال أخبرني البراء عن أبي بكر... ح. وحدثنا عبد الله بن رجاء قال حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء عن أبي بكر قال: انطلقت فإذا أنا براعي غنم يسوق غنمه فقلت: ممن أنت؟ قال: لرجل من قريش - فسماهُ فعرفته - فقلت: هل في غنمك من لبن؟ فقال: نعم. فقلت: هل أنت حالبٌ لي؟ قال: نعم. فأمرتهُ فاعتقل شاةً من غنمه، ثم أمرتهُ أن ينفذَ ضرعها من الغبار، ثم أمرتهُ أن ينفذَ كفيها قال: هكذا - ضرب إحدى كفيها بالأخرى - فحلبَ كُشبةً من لبن، وقد جعلتُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم إداوةً، على فمها خرقةٌ، فصببتُ على اللبن حتى بردَ أسفلهُ، فانتهيتُ إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت: اشرب يا رسول الله، فشرب حتى رضيت.

[الحديث ٢٤٣٩ - أطرافه في: ٣٦١٥، ٣٦٥٢، ٣٩٠٨، ٣٩١٧، ٥٦٠٧].

قوله (باب) كذا بغير ترجمة، وسقط من رواية أبي ذر فهو إما من الباب أو كالفصل منه فيحتاج

إلى مناسبة بينهما على الحالين ، فإنه ساق فيه طرفاً من رواية البراء بن عازب عن أبي بكر الصديق في قصة الهجرة إلى المدينة ، وانغرض منه شرب النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر من لبن الشاة التي وجدت مع الراعى ، وليس في ذلك مناسبة ظاهرة لحديث اللقطة لكن قال ابن المنير : مناسبة هذا الحديث لأبواب اللقطة الإشارة إلى أن المبيع للبن هنا أنه في حكم الضائع إذ ليس مع الغنم في الصحراء سوى راع واحد فالفاضل عن شربه مستهلك ، فهو كالسوط الذي اغتفر التقاطه ، وأعلى أحواله أن يكون كالشاة الملتقطة في الضيعة وقد قال فيها « هي لك أو لأخيك أو للذئب » اهـ ، ولا يخفى ما فيه من التكلف ، ومع ذلك فلم تظهر مناسبتها للترجمة بخصوصها . وقوله « هل في غنمك من لبن » بفتح الموحدة للأكثر وحكى عياض رواية بضم اللام وسكون الموحدة أى شاة ذات لبن ، وحكى ابن بطلان عن بعض شيوخه أن أبا بكر استجاز أخذ ذلك اللبن لأنه مال حربى فكان حلالاً له ، وتعقبه المهلب بأن الجهاد وحل الغنمة إنما وقع بعد الهجرة بالمدينة ، ولو كان أبو بكر أخذه على أنه مال حربى لم يستفهم الراعى هل تحلب أم لا ، ولكان ساق الغنم غنيمة وقتل الراعى أو أسره . قال : ولكنه كان بالمعنى المتعارف عندهم في ذلك الوقت على سبيل المكرمة ، وكأن صاحب الغنم قد أذن للراعى أن يستق من مر به ، وسيأتى بقية الحديث واستيفاء شرحه في علامات النبوة إن شاء الله تعالى .

( تلبيه ) : ساق المصنف حديث أبي بكر عالياً عن عبد الله بن رجاء عن إسرائيل ، ونازلاً عن إسحاق عن النضر عن إسرائيل ، لتصريح أبي إسحاق في الرواية النازلة بأن البراء أخبره ، وقد أورد رواية عبد الله بن رجاء في « فضل أبي بكر » وأغفل المزى ذكر طريق عبد الله بن رجاء في اللقطة .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب اللقطة من الأحاديث المرفوعة على أحد وعشرين حديثاً ، المعلق منها خمسة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية عشر حديثاً والخالص ثلاثة وافية مسلم على تخريجها . وفيه من الآثار أثر واحد لزيد مولى المنبعث . والله أعلم .

## كتاب المظالم

### في المظالم والغضب

وقول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾: المَقْنَعُ والمَقْمَحُ واحدٌ، ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْنَدَتْهُمْ هَوَاءٌ﴾: جوفاء لا عقول لهم. ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ الآية.

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب المظالم . في المظالم والغضب ) كذا للمستمل ، وسقط « كتاب » غيره ، وللنسي « كتاب الغضب باب في المظالم » . والمظالم جمع مظلمة مصدر ظلم يظلم واسم لما أخذ بغير حق ، والظلم وضع الشيء في غير موضعه الشرعى ، والغضب أخذ حق الغير بغير حق . قوله ( وقول الله عز وجل : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ — إِلَى — عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ ﴾ ) كذا لأبى ذر . وساق غيره الآية .

قوله ( مقنعي رءوسهم ، رافعي رءوسهم ، المَقْنَعُ والمَقْمَحُ واحد ) سقط للمستمل والكشميني قوله « رافعي رءوسهم » وهو تفسير مجاهد أخرجه الفريابي من طريقه وهو قول أكثر أهل اللغة والتفسير وكذا قاله أبو عبيدة في « الحجاز » واستشهد بقول الراجز :

انهض نحوى رأسه وأقنعا كأنما أبصر شيئاً أطمعاً

وحكى ثعلب أنه مشترك ، يقال أقنع إذا رفع رأسه ، وأقنع إذا طأطأه ، ويحتمل أن يراد الوجهان : أن يرفع رأسه ينظر ، ثم يظأطئه ذلاً وخضوعاً قاله ابن التين ، وأما قوله « المَقْنَعُ والمَقْمَحُ واحد » فذكره أبو عبيدة أيضاً في « الحجاز » في تفسير سورة يس وزاد : معناه أن يجذب الذقن حتى يصير في الصدر ثم يرفع رأسه ، وهذا يساعد قول ابن التين لكنه بغير ترتيب .

قوله ( وقال مجاهد : مهطعين مديى النظر ، وقال غيره : مسرعين ) ثبت هذا هنا لغير أبى ذر ووقع له هو في ترجمة الباب الذى بعده ، وتفسير مجاهد وصاه الفريابي أيضاً ، وأما تفسير غيره فالمراد به أبو عبيدة أيضاً فكذا قاله واستشهد عليه ، وهو قول قتادة والمعروف في اللغة ، ويحتمل أن يكون المراد كلا من الأمرين ، وقال ثعلب : المهطع الذى ينظر فى ذل وخشوع لا يقطع بصره .



**قوله ( وأفتدنتهم هواء يعني جوفاً لا عقول لهم )** وهو تفسير أبي عبيدة أيضاً في « المجاز » واستشهد بقول حسان :

ألا أبلغ أبا سفيان عنى فأنت مجوف تنخب هواء  
والهواء : الخلاء الذى لم تشغله الأجرام ، أى لا قوة فى قلوبهم ولا جراءة . وقال ابن عرفة : معناه  
نزع أفتدنتهم من أجوافهم .

ب

### قصاص المظالم

قال مجاهد : ﴿ مهطعين ﴾ : مدمني النظر . ويقال : مسرعين .

٢٣٦٦ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أخبرنا معاذ بن هشام قال أخبرني أبي عن قتادة [٢٤٤٠] عن أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه فقال : « إذا خلص المؤمنون من النار حبسوا بقنطرة بين الجنة والنار ، فيتقاصون مظالم كانت بينهم في الدنيا ، حتى إذا نقوا وهذبوا أذن لهم بدخول الجنة ، فوالذي نفس محمد بيده ، لأحدكم بمسكنه في الجنة أدل بمسكنه كان في الدنيا » .

وقال يونس بن محمد : حدثنا شيبان عن قتادة حدثنا أبو المتوكل .

[الحديث ٢٤٤٠ - طرفه في : ٦٥٣٥] .

**قوله ( باب قصاص المظالم )** يعني يوم القيامة ، ذكر فيه حديث أبي سعيد الخدري ، وقد ترجم عليه في كتاب الرقاق « باب القصاص يوم القيامة » ويأتى الكلام عليه هناك . وقوله « بقنطرة » الذى يظهر أنها طرف الصراط مما يلي الجنة ، ويحتمل أن تكون من غيره بين الصراط والجنة . وقوله « فيتقاصون » بتشديد المهملة يتفاعلون من القصاص ، والمراد به تتبع ما بينهم من المظالم وإسقاط بعضها ببعض . وقوله « حتى إذا نقوا » بضم النون بعدها قاف من التنقية ، ووقع للمستمل هنا « تقصوا » بفتح المثناة والقاف وتشديد المهملة أى أكلوا التقاص .

**قوله ( وهذبوا )** أى خلصوا من الآثام بمقاصصة بعضها ببعض ، ويشهد لهذا الحديث قوله في حديث جابر الآتى ذكره في التوحيد « لا يحل لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ولأحد قبله مظلمة » والمراد بالمؤمنين هنا بعضهم ، وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى .

**قوله (وقال يونس بن محمد الخ)** وصله ابن منده في كتاب الإيمان ، وأراد البخارى به تصريح قتادة عن أبى المتوكل بالتحديث ، واسم أبى المتوكل على بن دؤاد بضم الدال بعدها همزة .

ب

**قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾**

[٢٤٤١] ٢٣٦٧- حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا همام قال حدثني قتادة عن صفوان بن محرز المازني قال: بينا أنا أمشي مع ابن عمر أخذ بيده إذ عَرَضَ رجلٌ فقال: كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول في النجوى؟ فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «إِنَّ اللَّهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا، أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا، فَيَقُولُ: نَعَمْ أَيُّ رَبٍّ. حَتَّى قَرَرَهُ بِذُنُوبِهِ وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ قَالَ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ، فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ. وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْمُنَافِقُونَ فَيَقُولُ الْأَشْهَادُ: ﴿هُؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾».

[الحديث ٢٤٤١- أطرافه في: ٤٦٨٥، ٦٠٧٠، ٧٥١٤].

**قوله (باب قول الله تعالى: ألا لعنة الله على الظالمين)** ذكر فيه حديث ابن عمر «يدنى الله المؤمن فيضع عليه كنفه» الحديث وسأئى الكلام عليه مستوفى في التوحيد ، وفي كتاب الرقاق الإشارة إليه . وقوله في هذه الرواية «كنفه» بفتح النون والقاء عند الجميع ، ووقع لأبى ذر عن الكشميهى بكسر المثناة وهو تصحيف قبيح قاله عياض . ووجه دخوله في أبواب الغصب الإشارة إلى أن عموم قوله هنا «أغفرها لك» مخصوص بحديث أبى سعيد الماضى في الباب قبله .

ب

[٢٤٤٢] ٢٣٦٨- حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن سألماً أخبره أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه قال: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة».

[الحديث ٢٤٤٢- طرفه في: ٦٩٥١].

**قوله** ( باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه ) بضم أوله يقال : أسلم فلان فلاناً إذا ألقاه إلى الهلكة ولم يحمه من عدوه ، وهو عام في كل من أسلم لغيره ، لكن غلب في الإلقاء إلى الهلكة .

**قوله** ( المسلم أخو المسلم ) هذه أخوة الإسلام ، فإن كل اتفاق بين شيئين يطلق بينهما اسم الأخوة ، ويشترك في ذلك الحر والعبد والبالغ والمميز .

**قوله** ( لا يظلمه ) هو خبر بمعنى الأمر ، فإن ظلم المسلم للمسلم حرام ، وقوله « ولا يسلمه » أى لا يتركه مع من يؤذيه ولا فيما يؤذيه ، بل ينصره ويدفع عنه ، وهذا أخص من ترك الظلم ، وقد يكون ذلك واجباً وقد يكون مندوباً بحسب اختلاف الأحوال ، وزاد الطبراني من طريق أخرى عن سالم « ولا يسلمه في مصيبة نزلت به » ولمسلم في حديث أبي هريرة « ولا يحقره » وهو بالمهملة والقاف ، وفيه « بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم » .

**قوله** ( ومن كان في حاجة أخيه ) في حديث أبي هريرة عند مسلم « والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه » .

**قوله** ( ومن فرج عن مسلم كربة ) أى نعمة ، والكرب هو الغم الذى يأخذ النفس ، وكربات بضم الراء جمع كربة ويجوز فتح راء كربات وسكونها .

**قوله** ( ومن ستر مسلماً ) أى رآه على قبيح فلم يظهره أى للناس ، وليس في هذا ما يقتضى ترك الإنكار عليه فيما بينه وبينه ، ويحمل الأمر في جواز الشهادة عليه بذلك على ما إذا أنكر عليه ونصحه فلم ينته عن قبيح فعله ثم جاهر به ، كما أنه مأمور بأن يستتر إذا وقع منه شيء ، فلو توجه إلى الحاكم وأقر لم يمتنع ذلك ، والذى يظهر أن الستر محله في معصية قد انقضت ، والإنكار في معصية قد حصل التلبس بها فيجب الإنكار عليه وإلا رفعه إلى الحاكم ، وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة ، وفيه إشارة إلى ترك الغيبة لأن من أظهر مساوئ أخيه لم يستره .

**قوله** ( ستره الله يوم القيامة ) في حديث أبي هريرة عند الترمذى « ستره الله في الدنيا والآخرة » وفي الحديث حض على التعاون وحسن التعاشر والألفة ، وفيه أن المجازاة تقع من جنس الطاعات ، وأن من حلف أن فلاناً أخوه وأراد أخوه الإسلام لم ينحث . وفيه حديث عن سويد بن حنظلة في أبي داود في قصة له مع وائل بن حجر .

بِأَعْنِ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا

[٢٤٤٣] ٢٣٦٩ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا هشيم قال أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر ابن أنس وحميد سمعا أنس بن مالك يقول : قال النبي صلى الله عليه : « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » .

[٢٤٤٤]

٢٣٧٠ - حدثنا مُسَدَّدٌ قال حدثنا معتمرٌ عن حُمَيْدٍ عن أَنَسٍ قال : قال رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه : « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » ، قال : يا رسولَ اللَّهِ ، هذا ننصره مظلوماً ، كيف ننصره ظالماً ؟ قال : « تأخذُ فوقَ يديه » .

**قوله ( باب أعن أخاك ظالماً أو مظلوماً )** ترجم بلفظ الإعانة ، وأورد الحديث بلفظ النصر ، فأشار إلى ما ورد في بعض طرقه ، وذلك فيما رواه حديج بن معاوية - وهو بالمهملة وآخره جيم مصغر - عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً « أعن أخاك ظالماً أو مظلوماً » الحديث أخرجه ابن عدى ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من الوجه الذي أخرجه منه البخاري بهذا اللفظ .

**قوله ( انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً )** كذا أورده مختصراً عن عثمان ، وأخرجه الإسماعيلي من طرق عنه كذلك ، وسيأتي في الإكراه من طريق أخرى عن هشيم عن عبيد الله وحده وفيه من الزيادة « فقال رجل : يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً ، أفرأيت إذا كان ظالماً كيف أنصره ؟ قال : تحجزه عن الظلم فإن ذلك نصره » وهكذا أخرجه أحمد عن هشيم عن عبيد الله وحده ، وأخرجه الإسماعيلي من طرق أخرى عن هشيم عنهما نحوه .

**قوله في الطريق الثانية ( قال يا رسول الله )** في رواية أبي الوقت في البخاري « قالوا » وفي الرواية التي في الإكراه « فقال رجل » ولم أقف على تسميته .

**قوله ( فقال تأخذ فوق يديه )** كى به عن كفه عن الظلم بالفعل إن لم يكف بالقول ، وعبر بالفوقية إشارة إلى الأخذ بالاستعلاء والقوة ، وفي رواية معاذ عن حميد عند الإسماعيلي « فقال يكفه عن الظلم ، فذاك نصره إياه » ولمسلم في حديث جابر نحو الحديث وفيه « إن كان ظالماً فليبه فإنه له نصره » قال ابن بطال : النصر عند العرب الإعانة ، وتفسيره لنصر الظالم بمنعه من الظلم من تسمية الشيء بما يتول إليه ، وهو من وجيز البلاغة ، قال البيهقي : معناه أن الظالم مظلوم في نفسه فيدخل فيه ردع المرء عن ظلمه لنفسه حساً ومعنى ، فلو رأى إنساناً يريد أن يجب نفسه لظنه أن ذلك يزيل مفسدة طلبه الزنا مثلاً منه من ذلك وكان ذلك نصراً له ، واتحد في هذه الصورة الظالم والمظلوم . وقال ابن المنير : فيه إشارة إلى أن الترك كالفعل في باب الضمان وتحت فروع كثيرة :

( تنبيه ) : ذكر مسلم في روايته من طريق أبي الزبير عن جابر سيباً لحديث الباب يستفاد منه زمن وقوعه ، وسيأتي ذكره في تفسير المنافقين إن شاء الله تعالى .

( لطيفة ) : ذكر المفضل الضبي في كتابه « الفاخر » أن أول من قال « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم ، وأراد بذلك ظاهره وهو ما اعتادوه من حمية الجاهلية ، لا على ما فسره النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي ذلك يقول شاعرهم :

إذا أنا لم أنصر أخى وهو ظالم على القوم لم أنصر أخى حين يظلم

## باب نصر المظلوم

[٢٤٤٥]

٢٣٧١- حدثنا سعيد بن الربيع قال حدثنا شعبة عن الأشعث بن سليم قال سمعت معاوية بن سويد سمعت البراء بن عازب قال: أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع، ونهانا عن سبع. فذكر عيادة المريض، واتباع الجنائز، وتشميت العاطس، ورد السلام، ونصر المظلوم، وإجابة الداعي، وإبرار المقسم.

[٢٤٤٦]

٢٣٧٢- حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً». وشبك بين أصابعه.

قوله (باب نصر المظلوم) هو فرض كفاية، وهو عام في المظلومين، وكذلك في الناصرين بناء على أن فرض الكفاية مخاطب به الجميع وهو الراجح، ويتعين أحياناً على من له القدرة عليه وحده إذا لم يترتب على إنكاره مفسدة أشد من مفسدة المنكر، فلو علم أو غلب على ظنه أنه لا يفيد سقط الوجوب وبقي أصل الاستحباب بالشرط المذكور، فلو تساوت المفسدتان تخير، وشرط الناصر أن يكون عالماً بكون الفعل ظلماً. ويقع النصر مع وقوع الظلم وهو حينئذ حقيقة، وقد يقع قبل وقوعه كمن أنقذ إنساناً من يد إنسان طالبه بمال ظلماً وهدده إن لم يبذله، وقد يقع بعد وهو كثير ثم أورد المصنف فيه حديثين. أحدهما حديث البراء في الأمر بسبع والنهي عن سبع فذكره مختصراً وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في كتاب الأدب واللباس إن شاء الله تعالى، والمقصود منه هنا قوله «ونصر المظلوم». ثانيهما حديث أبي موسى «المؤمن للمؤمن كالبنيان» وسيأتي الكلام عليه في الأدب إن شاء الله تعالى. وقوله «يشد بعضه» في رواية الكشميني يشد بعضهم بصيغة الجمع.

## باب

## الانتصار من الظالم

لقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾. ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ قال إبراهيم: كانوا يكرهون أن يستذلوا، فإذا قدروا عفوا.

قوله ( باب الانتصار من الظالم ، لقوله جل ذكره : لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم . والذين ) يعنى وقوله والذين ( إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ) أما الآية الأولى فروى الطبرى من طريق السدى قال فى قوله « إلا من ظلم » أى فانتصر بمثل ما ظلم به فليس عليه ملام ، وعن مجاهد « إلا من ظلم » فانتصر فإن له أن يجهر بالسوء ، وعنه نزلت فى رجل نزل بقوم فلم يضيفوه فرخص له أن يقول فيهم . قلت : ونزولها فى واقعة عين لا يمنع حملها على عمومها . وعن ابن عباس المراد بالجهر من القول الدعاء فرخص للمظلوم أن يدعو على من ظلمه ، وأما الآية الثانية فروى الطبرى من طريق السدى أيضاً فى قوله « والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون » قال يعنى ممن بغي عليهم من غير أن يعتدوا . وفى الباب حديث أخرجه النسائى وابن ماجه بإسناد حسن من طريق التيمى عن عروة عن عائشة قالت « دخلت على زينب بنت جحش فسبتنى ، فردعها النبي صلى الله عليه وسلم فأبى ، فقال لى سيها . فسببتها حتى جف ريقها فى فها فرأيت وجهه يتهلل . »

قوله ( وقال إبراهيم ) أى النخعى ( كانوا ) أى السلف ( يكرهون أن يستدلوا ) بالذال المعجمة من الذل وهو بضم أوله وفتح المثناة ، وهذا الأثر ووصله عبد بن حميد وابن عيينة فى تفسيرهما فى تفسير الآية المذكورة .

### باب عفو المظلوم

لقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَبَدُّوا خَيْرًا أَوْ تَخَفَوْهُ أَوْ تَعَفَّوْا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفْوًا قَدِيرًا ۝ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ۝ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ مَرَدٍّ مِنْ سَبِيلٍ ۝ ﴾ .

قوله ( باب عفو المظلوم لقوله تعالى : إِنْ تَبَدُّوا خَيْرًا أَوْ تَخَفَوْهُ أَوْ تَعَفَّوْا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفْوًا قَدِيرًا . وجزاء سيئة سيئة ) أى وقوله تعالى ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً مِثْلُهَا ﴾ الخ . وكأنه يشير إلى ما أخرجه عن السدى فى قوله ﴿ أَوْ تَعَفَّوْا عَنْ سُوءٍ ﴾ أى عن ظلم ، وروى ابن أبى حاتم عن السدى فى قوله ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً مِثْلُهَا ﴾ قال : إذا شتمك شتمته بمثلها من غير أن تعتدى ﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ وعن الحسن رخص له إذا سبه أحد أن يسبه . وفى الباب حديث أخرجه أحمد وأبو داود من طريق عجلان عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبى بكر : « ما من عبد ظلم مظلمة فعفا عنها إلا أعز الله بها نصره » .

### باب الظلم ظلمات يوم القيامة

٢٣٧٣ - حدثنا أحمد بن يونس قال حدثنا عبد العزيز الماجشون قال أخبرنا عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الظلم ظلمات يوم القيامة » . [٢٤٤٧]

قوله ( باب الظلم ظلمات يوم القيامة ) أورد فيه حديث ابن عمر بهذا اللفظ من غير مزيد ، وقد رواه أحمد من طريق محارب بن دثار عن ابن عمر وزاد في أوله « يا أيها الناس اتقوا الظلم » وفي رواية « أياكم والظلم » وأخرجه البيهقي في « الشعب » من هذا الوجه وزاد فيه : قال محارب أظلم الناس من ظلم لغيره . وأخرجه مسلم من حديث جابر في أول حديث بلفظ « اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة » ، واتقوا الشح » الحديث ، قال ابن الجوزي : الظلم يشتمل على معصيتين : أخذ مال الغير بغير حق ، ومبارزة الرب بالمخالفة ، والمعصية فيه أشد من غيرها لأنه لا يقع غالباً إلا بالضعيف الذي لا يقدر على الانتصار ، وإنما ينشأ الظلم عن ظلمة القلب لو استنار بنور الهدى لاعتبر ، فإذا سعى المتقون بنورهم الذي حصل لهم بسبب التقوى اكتشفت ظلمات الظلم الظالم حيث لا يغنى عنه ظلمه شيئاً .

### باب الاتقاء والحذر من دعوة المظلوم

٢٣٧٤ - حدثنا يحيى بن موسى قال حدثنا وكيع قال حدثنا زكرياء بن إسحاق المكي عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه بعث معاذاً إلى اليمن فقال : « اتق دعوة المظلوم ، فإنها ليس بينها وبين الله حجاب » . [٢٤٤٨]

قوله ( باب الاتقاء والحذر من دعوة المظلوم ) ذكر فيه حديث ابن عباس في بعث معاذ إلى اليمن مختصراً مقتصراً منه على المراد هنا ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أواخر الزكاة .

### باب من كانت له مظلمة عند الرجل فحللها له هل يبين مظلمته؟

٢٣٧٥ - حدثنا آدم بن أبي إياس قال حدثنا ابن أبي ذئب قال حدثنا سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « من كانت له مظلمة لأخيه من عرضه أو شيء فليتحلل منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه » . [٢٤٤٩]

قال أبو عبد الله قال إسماعيل بن أبي أويس : إنما سمي المقبري لأنه كان ينزل ناحية المقابر . قال أبو عبد الله : وسعيد المقبري مولى بني ليث ، وهو سعيد بن أبي سعيد ، واسم أبي سعيد كيسان .

[الحديث ٢٤٤٩ - طرفه في : ٦٥٣٤] .

قوله ( باب من كانت له مظلمة عند الرجل فحللها له هل يبين مظلمته ) ؟ المظلمة بكسر اللام على المشهور ، وحكى ابن قتيبة وابن التين والجوهري فتحها وأنكره ابن القوطية ، ورأيت بخط مغلطاي أن القزاز حكى الضم أيضاً . وقوله « هل يبين » فيه إشارة إلى الخلاف في صحة الإبراء من الجهول ، وإطلاق

الحديث يقوى قول من ذهب إلى صحته ، وقد ترجم بعد باب « إذا حله ولم يبين كم هو » وفيه إشارة إلى الإبراء من الجمل أيضاً ، وزعم ابن بطل أن في حديث الباب حجة لاشتراط التعيين ، لأن قوله « مظلمة » يقتضى أن تكون معلومة القدر مشاراً إليها هـ . ولا يخفى ما فيه . قال ابن المنير : إنما وقع في الحديث التقدير حيث يقتض المظلوم من الظالم حتى يأخذ منه بقدر حقه ، وهذا متفق عليه ، والخلاف إنما هو فيما إذا أسقط المظلوم حقه في الدنيا هل يشترط أن يعرف قدره أم لا ؟ وقد أطلق ذلك في الحديث . نعم قام الإجماع على صحة التحليل من المعين المعلوم ، فإن كانت العين موجودة صحت هبتها دون الإبراء منها .

**قوله ( من كانت له مظلمة لأخيه )** اللام في قوله « له » بمعنى على ، أى من كانت عليه مظلمة لأخيه ، وسيأتى في الرقاق من رواية مالك عن المتبرى بلفظ « من كانت عنده مظلمة لأخيه » ، والترمذى من طريق زيد بن أبى أنيسة عن المتبرى « رحم الله عبداً كانت له عند أخيه مظلمة » .

**قوله ( من عرضه أو شيء )** أى من الأشياء ، وهو من عطف العام على الخاص فيدخل فيه المال بأصنافه والجراحات حتى اللطمة ونحوها ، وفي رواية الترمذى « من عرض أو مال » .

**قوله ( قبل أن لا يكون دينار ولا درهم )** أى يوم القيامة ، وثبت ذلك في رواية على بن الجعد عن ابن أبى ذئب عند الإسماعيلي .

**قوله ( أخذ من سيئات صاحبه )** أى صاحب المظلمة ( فحمل عليه ) أى على الظالم ، وفي رواية مالك « فطرح عليه » ، وهذا الحديث قد أخرج مسلم معناه من وجه آخر وهو أوضح سياقاً من هذا ولفظه « المفلس من أمنى من يأتى يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ، ويأتى وقد شتم هذا وسفك دم هذا وأكل مال هذا ، فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته ، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه وطرح في النار » ولا تعارض بين هذا وبين قوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ لأنه إنما يعاقب بسبب فعله وظلمه ولم يعاقب بغير جنابة منه بل بجنايته ، فقوبلت الحسنات بالسيئات علم ما اقتضاه عدل الله تعالى في عبادته ، وسيأتى مزيد لذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى .

**قوله ( قال إسماعيل بن أبى أويس : إنما سمي المقبرى الخ )** ثبت هذا في رواية الكشميني وحده ، وإسماعيل المذكور من شيوخ البخارى .

ب

إِذَا حَلَّلَهُ مِنْ ظُلْمِهِ فَلَا رُجُوعَ فِيهِ

٢٣٧٦- حدثني محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: « وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا » قالت: الرجل تكون عنده المرأة ليس بمُسْتَكْثَرٍ منها يريد أن يفارقها، فتقول: أجعلك من شأني في حل، فنزلت هذه الآية في ذلك.

[الحديث ٢٤٥٠- أطرافه في: ٢٦٩٤، ٤٦٠١، ٥٢٠٦.]



قوله (باب إذا حلله من ظلمه فلا رجوع فيه) أى معلوماً عند من يشترطه أو مجهولاً عند من يجيزه ، وهو فيما مضى باتفاق ، وأما فيما سيأتى ففيه الخلاف . ثم أورد المصنف حديث عائشة فى قصة التى تختلع من زوجها وسيأتى الكلام عليه فى تفسير سورة النساء ، ومحمد شيخه هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك . ومطابقته للترجمة من جهة أن الخلع عقد لازم فلا يصح الرجوع فيه ، ويلتحق به كل عقد لازم كذلك ، كذا قال الكرماني فوهم ، ومورد الحديث والآية إنما هو فى حق من تسقط حقها من القسمة ، وليس من الخلع فى شيء ، فمن ثم وقع الإشكال فقال الداودى : ليست الترجمة بمطابقة للحديث ، ووجهه ابن المنير بأن الترجمة تتناول إسقاط الحق من المظلمة الفاتنة والآية مضمونها إسقاط الحق المستقبل حتى لا يكون عدم الوفاء به مظلمة لسقوطه ، قال ابن المنير : لكن البخارى تطف فى الاستدلال فكأنه يقول إذا نفذ الإسقاط فى الحق المتوقع فلأن ينفذ فى الحق المحقق أولى . قلت : وسيأتى الكلام على هبة المرأة يومها فى كتاب النكاح إن شاء الله تعالى .

### ب (باب إذا أذن له أو أحله ولم يبين كم هو

٢٣٧٧- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي: أن النبي صلى الله عليه أتى بشارب فشرّب منه - وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ - فقال للغلام: «أتأذن لي أن أعطي هؤلاء؟» فقال الغلام: لا والله يا رسول الله، لا أؤثر بنصيبى منك أحداً. قال: فتله رسول الله صلى الله عليه في يده.

قوله (باب إذا أذن له) أى فى استيفاء حقه (أو أحله) فى رواية الكشميهي «أو أحل له» . (ولم يبين كم هو) أورد فيه حديث سهل بن سعد فى استئذان الغلام فى الشرب ، وقد تقدم فى أول كتاب الشرب ، ويأتى الكلام عليه فى الأشربة ، ومطابقته - وقد خفيت على ابن التين فأنكرها - من جهة أن الغلام لو أذن فى شرب الأشياخ قبله لجاز لأن ذلك هو فائدة استئذانه ، فلو أذن لكان قد تبرع بحقه وهو لا يعلم قدر ما يشربون ولا قدر ما كان هو يشربه ، وسيأتى فى كتاب الهبة مزيد لذلك .

### ب (باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض

٢٣٧٨- حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني طلحة بن عبد الله أن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل أخبره أن سعيد بن زيد قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «من ظلم من الأرض شيئاً طوّقه من سبع أرضين».

[٢٤٥٣] ٢٣٧٩- حدثنا أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا حسين عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثني محمد بن إبراهيم أن أباسلمة حدثه أنه كانت بينه وبين أناس خصومة، فذكر لعائشة فقالت: يا أباسلمة، اجتنب الأرض، فإن النبي صلى الله عليه قال: «من ظلم قيد شبر من الأرض طوقه من سبع أرضين».

[الحديث ٢٤٥٣- طرفه في: ٣١٩٥].

[٢٤٥٤] ٢٣٨٠- حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا عبد الله بن المبارك قال حدثنا موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه قال: قال النبي صلى الله عليه: «من أخذ من الأرض شيئاً بغير حقه خُسِفَ به يوم القيامة إلى سبع أرضين». قال الفربري قال أبو جعفر بن أبي حاتم قال أبو عبد الله: هذا الحديث ليس بخراسان في كتب ابن المبارك، إنما أملي عليهم بالبصرة.

[الحديث ٢٤٥٤- طرفه في: ٣١٩٦].

**قوله (باب ثم من ظلم شيئاً من الأرض) كانه يشير إلى توجيه تصوير غضب الأرض ، خلافاً لمن قال لا يمكن ذلك .**

**قوله (حدثني طلحة بن عبد الله) أي ابن عوف ، وكذا هو عند أحمد عن أبي إيمان ، زاد الحميدي في مسنده من وجه آخر في هذا الحديث «وهو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف» .**

**قوله (عبد الرحمن بن عمرو بن سهل) هو المدني ، وقد ينسب إلى جده ، وقد نسب المزي أنصاري ولم أر ذلك في شيء من طرق حديثه ، بل في رواية ابن إسحاق التي سأذكرها ما يدل على أنه قرشي ، وقد ذكر الواقدي فيمن قتل بالحرة عبد الملك بن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل بن عبد شمس بن عبدود بن نصر العامري القرشي وأظنه ولد هذا ، وكانت الحرة بعد هذه القصة بنحو من عشر سنين ، وليس لعبد الرحمن هذا في صحيح البخاري سوى هذا الحديث الواحد . وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق وقد أسقط بعض أصحاب الزهري - في روايتهم عنه هذا الحديث - عبد الرحمن بن عمرو بن سهل وجعلوه من رواية طلحة عن سعيد بن زيد نفسه ، وفي مسند أحمد وأبي يعلى وصحيح ابن خزيمة من طريق ابن إسحاق «حدثني الزهري عن طلحة بن عبد الله قال : أتتني أروى بنت أويس في نفر من قریش فيهم عبد الرحمن بن سهل فقالت : إن سعيداً انتقص من أرضي إلى أرضه ما ليس له ، وقد أحببت أن تأتوه فتكلموه . قال فركبنا إليه وهو بأرضه بالعقيق » فذكر الحديث ، ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون طلحة سمع هذا الحديث من سعيد ابن زيد وثبته فيه عبد الرحمن بن عمرو بن سهل ، فلذلك كان ربما أدخله في السند وربما حذفه والله أعلم .**

**قوله (من ظلم) قد تقدم من رواية ابن إسحاق قصة لسعيد في هذا الحديث وسيأتي في بدء الخلق من طريق عروة عن سعيد أنه «خاصمته أروى في حق زعمت أنه انتقصه لها إلى مروان» ولمسلم من هذا**

الوجه « ادعت أروى بنت أويس على سعيد بن زيد أنه أخذ شيئاً من أرضها فخاصمته إلى مروان بن الحكم » وله من طريق محمد بن زيد عن سعيد « أن أروى خاصمته في بعض داره ، فقال دعوها ربابها » وللزبير في « كتاب النسب » من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه ، والحسن بن سفيان من طريق أبي بكر بن محمد ابن حزم « استعدت أروى بنت أويس مروان بن الحكم وهو والى المدينة على سعيد بن زيد في أرضه بالشجرة وقالت : إنه أخذ حقى ، وأدخل ضفيرتى في أرضه » فذكره . وفي رواية العلاء « فترك سعيد ما ادعت » ولابن حبان والحاكم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن في هذه القصة وزاد « فقال لنا مروان أصلحوا بينهما » قوله ( من الأرض شيئاً ) في رواية عروة في بدء الخلق « من أخذ شبراً من الأرض ظلماً » وفي حديث عائشة ثانياً أحاديث الباب « قيد شبر » وهو بكسر القاف وسكون التحتانية أى قدره ، وكأنه ذكر الشبر إشارة إلى استواء القليل والكثير في الوعيد .

قوله ( طوقه ) بضم أوله على البناء للمجهول ، وفي رواية عروة « فإنه يطوقه » ولأبي عوانة والجوزقي في حديث أبي هريرة « جاء به مقلده » .

قوله ( من سبع أرضين ) بفتح الراء ويجوز إسكانها ، وزاد مسلم من طريق عروة ، ومن طريق محمد بن زيد « أن سعيداً قال اللهم إن كانت كاذبة فأعم بصرها واجعل قبرها في دارها » وفي رواية العلاء وأبي بكر نحوه وزاد « قال وجاء سيل فأبدى عن ضفيرتها فإذا حقها خارجاً عن حق سعيد ، فجاء سعيد إلى مروان فركب معه والناس حتى نظروا إليها وذكروا كلهم أنها عميت وأنها سقطت في بئرها فانت » قال الخطابي : قوله « طوقه » له وجهان : أحدهما أن معناه أنه يكلف نقل ما ظلم منها في القيامة إلى المحشر ويكون كالطوق في عنقه ، لا أنه طوق حقيقة . الثاني معناه أنه يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين أى فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عنقه انتهى . وهذا يؤيده حديث ابن عمر ثالث أحاديث الباب بلفظ « خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين » وقيل معناه كالأول ، لكن بعد أن ينقل جميعه يجعل كاه في عنقه طوقاً ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما ورد في غاظ جلد الكافر ونحو ذلك ، وقد روى الطبري وابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً « أيما رجل ظلم شبراً من الأرض كلفه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ، ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس » ولأبي يعلى بإسناد حسن عن الحكم بن الحارث السلمى مرفوعاً « من أخذ من طريق المسلمين شبراً جاء يوم القيامة يحمله من سبع أرضين » ونظير ذلك ما تقدم في الزكاة في حديث أبي هريرة في حق من غل بغيراً جاء يوم القيامة يحمله ، ويحتمل - وهو الوجه الرابع - أن يكون المراد بقوله « يطوقه » يكلف أن يجعله له طوقاً ولا يستطيع ذلك فيعذب بذلك ، كما جاء في حق من كذب في منامه كلف أن يعقد شعيرة ، ويحتمل - وهو الوجه الخامس - أن يكون التطويق تطويق الإثم : والمراد به أن الظلم المذكور لازم له في عنقه لزوم الإثم ، ومنه قوله تعالى ﴿ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ وبالوجه الأول جزم أبو الفتح القشيري وصححه البغوى ، ويحتمل أن تتنوع هذه الصفات لصاحب هذه الجناية أو تنقسم أصحاب هذه الجناية فيعذب بعضهم بهذا وبعضهم بهذا بحسب قوة المفصلة وضعفها ، وقد روى

ابن أبي شيبة بإسناد حسن من حديث أبي مالك الأشعري « أعظم الغلول عند الله يوم القيامة ذراع أرض يسرقه رجل فيطوقه من سبع أرضين » وفي الحديث تحريم الظلم والغصب وتغليظ عقوبته ، وإمكان غصب الأرض وأنه من الكبائر قاله القرطبي ، وكأنه فرعه على أن الكبيرة ما ورد فيه وعيد شديد ، وأن من ملك أرضاً ملك أسفلها إلى منتهى الأرض ، وله أن يمنع من حفر تحتها سرياً أو بئراً بغير رضاه . وفيه أن من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة ثابتة وأبنية ومعادن وغير ذلك ، وأن له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضر بمن يجاوره . وفيه أن الأرضين السبع متراكمة لم يفتق بعضها من بعض لأنها لو فتقت لاكتفى في حق هذا الغاصب بتطويق التي غصبها لانفصالها عما تحتها أشار إلى ذلك الداودي . وفيه أن الأرضين السبع طباق كالسموات ، وهو ظاهر قوله تعالى ﴿ ومن الأرض مثلهن ﴾ خلافاً لمن قال إن المراد بقوله سبع أرضين سبعة أقاليم لأنه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شبراً من إقليم آخر قاله ابن التين ، وهو والذي قبله مبنى على أن العقوبة متعلقة بما كان بسببها ، وإلا مع قطع النظر عن ذلك لا تلازم بين ما ذكره .

( تنبيه ) : أروى بفتح الهمزة وسكون الراء والقصر باسم الحيوان الوحشي المشهور ، وفي المثل « يقولون إذا دعوا : كعمى الأروى » قال الزبير في روايته : كان أهل المدينة إذا دعوا قالوا : أعماه الله كعمى أروى : يريدون هذه القصة . قال : ثم طال العهد فصار أهل الجهل يقولون كعمى الأروى ، يريدون الوحش الذي بالجبل ويظنونه أعمى شديد العمى وليس كذلك .

قوله ( حدثنا حسين ) هو المعلم ، ومحمد بن إبراهيم هو التيمي ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن ، وفي هذا الإسناد ما يشعر بقلّة تدليس يحيى بن أبي كثير لأنه سمع الكثير من أبي سلمة ، وحدث عنه هنا بواسطة محمد بن إبراهيم .

قوله ( وبين أناس خصومة ) لم أقف على أسمائهم ، ووقع لمسلم من طريق حرب بن شداد عن يحيى بلفظ « وكان بينه وبين قومه خصومة في أرض ، ففيه نوع تعيين للخصوم وتعيين المتخاصم فيه . قوله ( فذكر لعائشة ) حذف المفعول ، وسيأتي في بدء الخلق من وجه آخر بلفظ « فدخل على عائشة فذكر لها ذلك » .

قوله ( عن سالم ) هو ابن عبد الله بن عمر .

قوله ( قال الفربري : قال أبو جعفر ) هو محمد بن أبي حاتم البخاري وراق البخاري ، وقد ذكر عنه الفربري في هذا الكتاب فوائد كثيرة عن البخاري وغيره ، وثبتت هذه الفائدة في رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة وسقطت لغيره .

قوله ( ليس بخراسان في كتب ابن المبارك ) يعني أن ابن المبارك صنف كتبه بخراسان وحدث بها هناك وحملها عنه أهلها وحدث في أسفاره بأحاديث من حفظه زائدة على ما في كتبه هذا منها .

قوله ( أملى عليهم بالبصرة ) كذا للمستملى والسرخسى بحذف المفعول ، وأثبتته الكشميني فقال : أملاه عليهم . واعلم أنه لا يلزم من كونه ليس في كتبه التي حدث بها بخراسان أن لا يكون حدث به بخراسان ،

فإن نعيم بن حماد المروزي ممن حمل عنه بخراسان ، وقد حدث عنه بهذا الحديث ، وأخرجه أبو عروانة في صحيحه من طريقه ، ويحتمل أن يكون نعيم أيضاً إنما سمعه من ابن المبارك بالبصرة وهو من غرائب الصحيح .

### باب إذا أذن إنسان لآخر شيئاً جاز

[٢٤٥٥] ٢٣٨١- حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبة عن جبلة كنا بالمدينة في بعض أهل العراق فأصابنا سنة ، فكان ابن الزبير يرزقنا التمر ، فكان ابن عمر يمر بنا فيقول : إن رسول الله صلى الله عليه نهى عن الإقران ، إلا أن يستأذن الرجل منكم أخاه .  
[الحديث ٢٤٥٥ - أطرافه في : ٢٤٨٩ ، ٢٤٩٠ ، ٥٤٤٦ .]

[٢٤٥٦] ٢٣٨٢- حدثنا أبو النعمان قال حدثنا أبو عروانة عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي مسعود أن رجلاً من الأنصار يقال له أبو شعيب كان له غلامٌ لحامٌ ، فقال له أبو شعيب : اصنع لي طعاماً خمسة لعلني أدعو النبي صلى الله عليه خامس خمسة - وأبصر في وجه النبي صلى الله عليه الجوع - فدعاه ، فتبعهم رجل لم يدع ، فقال النبي صلى الله عليه : « إن هذا قد اتبعنا ، أتأذن له ؟ » قال : نعم .

قوله ( باب إذا أذن إنسان لآخر شيئاً جاز ) قال ابن التين : نصب « شيئاً » على نزع الخافض ، والتقدير في شيء كقوله تعالى ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلاً ﴾ وأورد المصنف فيه حديثين . أحدهما لابن عمر في النهي عن الإقران ، والمراد به أن لا يقرب ثمره بثمره عند الأكل لئلا يجحف برفقته ، فإن أذنوا له في ذلك جاز لأنه حقهم فلهم أن يسقطوه ، وهذا يقوى مذهب من يصحح فيه المجهول ، وسيأتي الكلام على الحديث مستوفى في كتاب الأطعمة مع بيان حال قوله « إلا أن يستأذن » ومن قال إنه مدرج إن شاء الله تعالى : ثانيهما حديث أبي مسعود في قصة الجزار الذي عمل الطعام والرجل الذي تبعهم ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « أتأذن له » وسيأتي الكلام عليه في الأطعمة أيضاً ، وقوله فيه « وأبصر في وجه النبي صلى الله عليه وسلم » هي جملة حالية أي أنه قال لغلامه « اصنع لي » في حال رؤيته تلك ، وقوله « فتبعهم رجل فقال إن هذا اتبعنا » بتشديد التاء ، قال ابن التين : هو افتعل من تبع وهو بمعناه ، وخطب الداودي هنا لظنه أنها همزة قطع فقال : معني اتبعنا سار معنا ، وتبعهم أي لحقهم ، وأطال ابن التين في تعقب كلامه

### باب قول الله عز وجل : ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾

[٢٤٥٧] ٢٣٨٣- حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه قال : « إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم » .  
[الحديث ٢٤٥٧ - طرفاه في : ٤٥٢٣ ، ٧١٨٨ .]

قوله ( باب قول الله تعالى : وهو ألد الخصام ) الألد الشديد اللد أي الجدال ، مشتق من اللذين وهما صفحتا العنق ، والمعنى أنه من أي جانب أخذ في الخصومة قوى ، وقيل غير ذلك في معناه . وأورد فيه حديث عائشة « إن أبغض الرجال الألد الخصم » بفتح المعجمة وكسر المهملة أي الشديد الخصومة ، وسيأتي مستوفى في تفسير سورة البقرة إن شاء الله تعالى .

### باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه

[٢٤٥٨] ٢٣٨٤- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة بن الزبير أن زينب بنت أم سلمة أخبرته أن أمها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله أخبرتها عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه سمع خصومة بباب حجرته ، فخرج إليهم فقال : « إنما أنا بشر ، وإنه يأتيني الخصم ، فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض ، فأحسب أنه صدق وأقضي له بذلك ، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار ، فليأخذها أو ليعتركها » .

[الحديث ٢٤٥٨ - أطرافه في : ٢٦٨٠ ، ٦٩٦٧ ، ٧١٦٩ ، ٧١٨١ ، ٧١٨٥] .

قوله ( باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه ) أورد فيه حديث أم سلمة « فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض » وفيه « فإنما هي قطعة من النار » وهو ظاهر فيما ترجم به ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى .

### باب إذا خاصم فجر

[٢٤٥٩] ٢٣٨٥- حدثنا بشر بن خالد قال أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله قال : « أربع من كن فيه كان منافقاً ، أو كانت فيه خصلة من أربعة ، كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » .

قوله ( باب إذا خاصم فجر ) أي ذم من إذا خاصم فجر أو إثم ، أورد فيه حديث عبد الله بن عمرو في صفة المنافقين ، وفيه « وإذا خاصم فجر » وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان .

### باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه

وقال ابن سيرين : يقاصه ، وقرأ : « وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَوْقَبْتُمْ بِهِ »

[٢٤٦٠] ٢٣٨٦- حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني عروة أن عائشة

قالت: جاءت هند بنت عتبة فقالت: يا رسول الله، إن أباسفيان رجل مسيك، فهل علي حرج أن أطعم من الذي له عيالنا؟ فقال: «لا حرج عليك أن تطعمهم بالمعروف».

٢٣٨٧- حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث قال حدثني يزيد عن أبي الخير عن عقبة بن عامر قال: قلنا للنبي صلى الله عليه: إنك تبعثنا فنزل بقوم لا يقرونا، فما ترى فيه؟ فقال لنا: «إن نزلتم بقوم فأمر لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف».

[الحديث ٢٤٦١- طرفه في: ٦١٣٧].

**قوله (باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه)** أى هل يأخذ منه بقدر الذى له ولو بغير حكم حاكم؟ وهى المسألة المعروفة بمسألة الظفر، وقد جنح المصنف إلى اختياره، ولهذا أورد أثر ابن سيرين على عادته فى الترجيح بالآثار.

**قوله (وقال ابن سيرين يقاصه)** هو بالتشديد، وأصله يقاصصه (وقرأ) أى ابن سيرين (وإن عاقبتم فعاقبوا) الآية، وهذا وصله عبد بن حميد فى تفسيره من طريق خالد الحذاء عنه بلفظ «إن أخذ أحد منك شيئاً فخذ مثله» ثم أورد فيه المصنف حديثين: أحدهما حديث عائشة فى قصة هند بنت عتبة وفيه «أذن النبي صلى الله عليه وسلم لها بالأخذ من مال زوجها بقدر حاجتها»، وسبأنى الكلام عليه مستوفى فى كتاب النفقات إن شاء الله تعالى، قال ابن بطال: حديث هند دال على جواز أخذ صاحب الحق من مال من لم يوفه أو جحدته قدر حقه.

**قوله فيه (رجل مسيك)** بكسر الميم والتشديد للأكثر قاله عياض، قال وفى رواية كثير من أهل الإتيان بالفتح والتخفيف، وقيده بعضهم بالوجهين، وقال ابن الأثير: المشهور فى كتب اللغة الفتح والتخفيف، والمشهور عند المحدثين الكسر والتشديد والله أعلم. ثانيهما حديث عقبة بن عامر.

**قوله (حدثني يزيد)** هو ابن أبى جبيب.

**قوله (عن أبي الخير)** بالمعجمة والتحتانية ضد الشر واسمه مرثد بالمثلثة والإسناد كله مصريون:

**قوله (لا يقرونا)** بفتح أوله وسكون القاف، ووقع فى رواية الأصيلي وكريمة «لا يقرونا» بنون واحدة ومنهم من شدها، ولترمذى «فلا هم يضيفوننا ولا هم يؤدون مالنا عليهم من الحق».

**قوله (فإن أبوا فخذوا منهم حق الضيف)** فى رواية الكشمي «فخذنا منه» أى من مالهم، وظاهر هذا الحديث أن قرى الضيف واجب، وأن المزول عليه لو امتنع من الضيافة أخذت منه قهراً، وقال به الليث مطلقاً، وخصه أحمد بأهل البوادي دون القرى، وقال الجمهور: الضيافة سنة مؤكدة، وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة أحدها حمله على المضطرين، ثم اختلفوا هل يلزم المضطر العوض أم لا؟

وقد تقدم بيانه في أواخر أبواب اللقطة . وأشار الترمذى إلى أنه محمول على من طلب الشراء محتاجاً فامتنع صاحب الطعام فله أن يأخذه منه كرهاً . قال وروى نحو ذلك في بعض الحديث مفسراً . ثانيها أن ذلك كان أول الإسلام وكانت المواساة واجبة ، فلما فتحت الفتوح نسخ ذلك ، وبدل على نسخه قوله في حديث أبي شريح عند مسلم في حق الضيف « وجائزته يوم وليلة ، والجائزة تفضل لا واجبة » وهذا ضعيف لاحتمال أن يراد بالتفضل تمام اليوم واللييلة لا أصل الضيافة ، وفي حديث المقدم بن معد يكرب مرفوعاً « أبما رجل ضاف قوماً فأصبح الضيف محروماً فإن نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقرى لياته من زرعه وماله » أخرجه أبو داود ، وهو محمول على ما إذا لم يظفر منه بشيء . ثالثها أنه مخصوص بالعمال المبعوثين لقبض الصدقات من جهة الإمام ، فكان على المبعوث إليهم إنزالهم في مقابلة عملهم الذى يتولونه لأنه لا قيام لهم إلا بذلك حكاه الخطابى ، قال : وكان هذا في ذلك الزمان إذ لم يكن للمسلمين بيت مال ، فأما اليوم فأرزاق العمال من بيت المال ، قال وإلى نحو هذا ذهب أبو يوسف في الضيافة على أهل نجران خاصة ، قال ويدل له قوله « إنك بعثتنا » وتعقب بأن في رواية الترمذى « إنا نمر بقوم » . رابعها أنه خاص بأهل الذمة ، وقد شرط عمر حين ضرب الجزية على نصارى الشام ضيافة من نزل بهم ، وتعقب بأنه تخصيص يحتاج إلى دليل خاص ، ولا حجة لذلك فيما صنعه عمر لأنه متأخر عن زمان سؤال عقبة ، أشار إلى ذلك النوى . خامسها تأويل المأخوذ ، فحكى المازرى عن الشيخ أبى الحسن من المالكية أن المراد أن لكم أن تأخذوا من أعراضهم بالستكم وتذكروا للناس عيهم . وتعقبه المازرى بأن الأخذ من العرض وذكر العيب ندب في الشرع إلى تركه لا إلى فعله . وأقوى الأجوبة الأول ، واستدل به على مسألة الظفر وبها قال الشافعى . فجزم بجواز الأخذ فيما إذا لم يمكن تحصيل الحق بالقاضى كأن يكون غريمه منكراً ولا بينة له عند وجود الجنس فيجوز عنده أخذه إن ظفر به وأخذ غيره بقدره إن لم يجده ويجهد في التقويم ولا يحيف ، فإن أمكن تحصيل الحق بالقاضى فالأصح عند أكثر الشافعية الجواز أيضاً ، وعند المالكية الخلاف ، وجوزه الحنفية في المثل دون المتقوم لما يخشى فيه من الحيف ، واتفقوا على أن محل الجواز في الأموال لا في العقوبات البدنية لكثرة الغوائل في ذلك ، ومحل الجواز في الأموال أيضاً ما إذا أمن الغائلة كنسبته إلى السرقة ونحو ذلك .

## باب مَا جَاءَ فِي السَّقَائِفِ

وجلس النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه في سقيفة بني ساعدة .

٢٣٨٨ - حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال حدثني مالك وأخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس أخبره عن عمر قال حين توفي الله نبيه صلى الله عليه وآله : إن الأنصار اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة ، فقلت : لأبي بكر : انطلق بنا ، فجنناهم في سقيفة بني ساعدة .

[٢٤٦٢]

[الحديث ٢٤٦٢ - أطرافه في : ٣٩٢٨ ، ٤٠٢١ ، ٦٨٢٩ ، ٦٨٣٠ ، ٧٣٢٣ .]



**قوله ( باب ما جاء في السقائف )** جمع سقيفة وهي المكان المظلل كالسباط أو الحانوت بجانب الدار ، وكأنه أشار إلى أن الجلوس في الأمكنة العامة جائز ، وأن اتخاذ صاحب الدار سابطاً أو مستظلاً جائز إذا لم يضر المارة .

**قوله ( وجلس النبي صلى الله عليه وسلم في سقيفة بني ساعدة )** هو طرف من حديث لسهل بن سعد أسنده المؤلف في الأشربة في أثناء حديث ، وخفي ذلك على الإسماعيلي فقال : ليس في الحديث - يعني حديث عمر - أنه صلى الله عليه وسلم جلس في السقيفة انتهى . والسبب في غفلته عن ذلك أنه حذف الحديث المعلق الذي أشرت إليه واقتصر على الحديث المرفوع عن عمر الموصول ، مع أن البخاري لم يترجم بجلوس النبي صلى الله عليه وسلم وإنما ترجم بما جاء في السقائف ، ثم ذكر الحديث المصرح بجلوس النبي صلى الله عليه وسلم وأورده معلقاً ، ثم بالحديث الذي فيه أن الصحابة جلسوا فيها وأورده موصولاً ، فكأن الإسماعيلي ظن أن قوله « وجلس » من كلام البخاري لا أنه حديث معلق ، وسقيفة بني ساعدة كانوا يجتمعون فيها ، وكانت مشتركة بينهم ، وجلس النبي صلى الله عليه وسلم معهم فيها عندهم .

**قوله ( حدثني مالك وأخبرني يونس )** أي ابن يزيد عن ابن شهاب ، يعني أن كلا منهما رواه لابن وهب عن ابن شهاب ، وكان ابن وهب حريصاً على التفرقة بين التحديث والإخبار مراعاة للاصطلاح ، ويقال إنه أول من اصطلاح على ذلك بمصر .

**قوله ( إن الأنصار اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة )** هو مختصر من قصة بيعة أبي بكر الصديق ، وسيأتي في الهجرة وفي كتاب الحدود بطوله ونستوفي شرحه هناك إن شاء الله تعالى ، والغرض منه أن الصحابة استمروا على الجلوس في السقيفة المذكورة ، وقال الكرماني : مطابقة الحديث للترجمة أن الجلوس في السقيفة العامة ليس ظلماً .

### باب لا يَمْنَعُ جَارُ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ

٢٣٨٩ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة [٢٤٦٣] أن رسول الله صلى الله عليه قال: « لا يَمْنَعُ جَارُ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ » ثم يقول أبو هريرة: مالي أراكم عنها معرضين؟ والله لأرمين بها بين أكتافكم .

[الحديث ٢٤٦٣ - طرفاه في: ٥٦٢٧، ٥٦٢٨.]

**قوله ( باب لا يَمْنَعُ جَارُ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ )** كذا لأبي ذر بالتنوين على أفراد الخشبة ، ولغيره بصيغة الجمع وهو الذي في حديث الباب ، قال ابن عبد البر . روى اللفظان في « الموطأ » والمعنى واحد لأن المراد بالواحد الجنس انتهى . وهذا الذي يتعين للجمع بين الروایتين ، وإلا فالمعنى قد يختلف باعتبار أن أمر الخشبة الواحدة أخف في مساحرة الجار بخلاف الخشب الكثير ، وروى الطحاوي عن جماعة من المشايخ أنهم روه بالإنفراد ، وأنكر ذلك عبد الغني بن سعيد فقال : الناس كلهم يقولونه بالجمع إلا الطحاوي ،

وما ذكرته من اختلاف الرواة في الصحيح يرد على عبد الغنى بن سعيد إلا إن أراد خاصاً من الناس كالذين روى عنهم الطحاوى فله اتجاه .

**قوله (عن ابن شهاب) كذا في «الموطأ»** وقال خالد بن مخلد عن مالك «عن أبي الزناد» بدل الزهرى ، وقال بشر بن عمرو عن مالك «عن الزهرى عن أبي سلمة» بدل الأعرج ، ووافقه هشام بن يوسف عن مالك ومعمّر عن الزهرى ، ورواه الدارقطى في «الغرائب» وقال : المحفوظ عن مالك الأول . وقال في «العلل» : رواه هشام الدستوائى عن معمّر «عن الزهرى عن سعيد بن المسيب» بدل الأعرج ، وكذا قال عقيل عن الزهرى ، وقال ابن أبي حفصة «عن الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن» بدل الأعرج والمحفوظ عن الزهرى عن الأعرج وبذلك جزم ابن عبد البر أيضاً ، ثم أشار إلى أنه يحتمل أن يكون عند الزهرى عن الجميع .

**قوله (ولا يمنع) بالجزم على أن «لا» ناهية ، ولأبى ذر بالرفع على أنه خبر بمعنى النهى ، ولأحمد «لا يمنن» بزيادة نون التوكيد وهي تؤيد رواية الجزم .**

**قوله (جار جاره الخ) استدل به على أن الجدار إذا كان لواحد وله جار فأراد أن يضع جذعه عليه جاز سواء أذن المالك أم لا ، فإن امتنع أجبر وبه قال أحمد وإسحاق وغيرهما من أهل الحديث وابن حبيب من المالكية والشافعية في القديم ، وعنه في الجديد قولان أشهرهما اشتراط إذن المالك فإن امتنع لم يجبر وهو قول الحنفية ، وحمّلوا الأمر في الحديث على النذب والنهى على التنزيه جمعاً بينه وبين الأحاديث الدالة على تحريم مال المسلم إلا برضاه وفيه نظر كما سيأتى ، وجزم الترمذى وابن عبد البر عن الشافعية بالقول القديم وهو نصه في البويطى ، قال البيهقى : لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم إلا عمومات لا يستنكر أن نخصها ، وقد حمّله الراوى على ظاهره ، وهو أعلم بالمراد بما حدث به ، يشير إلى قول أبى هريرة «مالى أراكم عنها معرضين» .**

**قوله (ثم يقول أبو هريرة) في رواية ابن عيينة عند أبى داود «فنكسوا رؤوسهم» ولأحمد «فلما حدّثهم أبو هريرة بذلك طأطأ رؤوسهم» .**

**قوله (عنها) أى عن هذه السنة أو عن هذه المقالة .**

**قوله (لأرمينها) في رواية أبى داود «لألقينها» أى لأشيعن هذه المقالة فيكم ولأقرعنكم بها كما يضرب الإنسان بالشىء بين كفيه ليستيقظ من غفلته .**

**قوله (بين أكتافكم) قال ابن عبد البر : روينا في «الموطأ» بالثناة وبالنون . والأكتاف بالنون جمع كنف بفتحها وهو الجانب ، قال الخطابى : معناه إن لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لأجلعنها أى الخشبة على رقابكم كارهين ، قال وأراد بذلك المبالغة ، وبهذا التأويل جزم إمام الحرمين تبعاً لغيره وقال : إن ذلك وقع من أبى هريرة حين كان يلى إمرة المدينة ، وقد وقع عند ابن عبد البر من وجه آخر «لأرمين بها بين أعينكم وإن كرهتم» وهذا يرجح التأويل المتقدم ، واستدل المهلب من المالكية بقول أبى هريرة «مالى أراكم عنها معرضين» بأن العمل كان في ذلك العصر على خلاف ما ذهب إليه أبو هريرة ، قال :**

لأنه لو كان على الوجوب لما جهل الصحابة تأويله ولا أعرضوا عن أبي هريرة حين حديثهم به ، فاولا أن الحكم قد تقرر عندهم بخلافه لما جاز عليهم جهل هذه الفريضة فدل على أنهم حملوا الأمر في ذلك على استحباب انتهى . وما أدري من أين له أن المعرضين كانوا أصحابه وأنهم كانوا عدداً لا يجهل مثلهم الحكم ، ولم لا يجوز أن يكون الذين خاطبهم أبو هريرة بذلك كانوا غير فقهاء ، بل ذلك هو المتعين ، وإلا فلو كانوا صحابة أو فقهاء ما واجههم بذلك . وقد قوى الشافعي في القديم القول بالوجوب بأن عمر قضى به ولم يخالفه أحد من أهل عصره فكان اتفاقاً منهم على ذلك انتهى . ودعوى الاتفاق هنا أولى من دعوى المهاب ، لأن أكثر أهل عصر عمر كانوا صحابة ، وغالب أحكامه منتشرة لطول ولايته ، وأبو هريرة إنما كان يلي إمرة المدينة نيابة عن مروان في بعض الأحيان ، وأشار الشافعي إلى ما أخرجه مالك ورواه نحوه بسند صحيح أن الضحاك بن خليفة سأل محمد بن مسلمة أن يسوق خليجاً له فيمر به في أرض محمد بن مسلمة ، فاستنع ، فكلمه عمر في ذلك فأبى ، فقال : والله ليمرن به ولو على بطنك ، فحمل عمر الأمر على ظاهره وعدها إلى كل ما يحتاج الجار إلى الانتفاع به من دار جاره وأرضه . وفي دعوى العمل على خلافه نظر ، فقد روى ابن ماجه والبيهقي من طريق عكرمة بن سامة أن أخوين من بني المغيرة أعتق أحدهما إن غرز أحد في جداره خشباً ، فأقبل مجمع بن جارية ورجال كثير من الأنصار فقالوا : نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال .. الحديث ، فقال الآخر : يا أخى قد علمت أنك مقضى لك على وقد حلفت ، فاجعل اسطوانا دون جداري فاجعل عليه خشبك . وروى ابن إسحاق في مسنده والبيهقي من طريقه عن يحيى بن جعدة أحد التابعين قال : أراد رجل أن يضع خشبة على جدار صاحبه بغير إذنه فنعه ، فإذا من شئت من الأنصار يتحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ساء أن يمنعه ، فجبر على ذلك . وقيد بعضهم الوجوب بما إذا تقدم استئذان الجار في ذلك مستنداً إلى ذكر الإذن في بعض طرقه ، وهو في رواية ابن عيينة عند أبي داود وعقيل أيضاً وأحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك « من سأل جاره » وكذا لابن حبان من طريق الليث عن مالك ، وكذا لأبي عوانة من طريق زياد بن سعد عن الزهري ، وأخرجه البزار من طريق عكرمة عن أبي هريرة ، ومنهم من حمل الضمير في جداره على صاحب الجذع أى لا يمنعه أن يضع جذعه على جدار نفسه ولو تضرر به من جهة منع الضوء مثلاً ولا يخفى بعده ، وقد تعقبه ابن التين بأنه إحداث قول ثالث في معنى الخبر ، وقد رده أكثر أهل الأصول ، وفيما قال نظر لأن لهذا القائل أن يقول : هذا مما يستفاد من عموم النهي لا أنه المراد فقط والله أعلم . وحمل الوجوب عند من قال به أن يحتاج إليه الجار ولا يضع عليه ما يتضرر به المالك ولا يقدم على حاجة المالك ، ولا فرق بين أن يحتاج في وضع الجذع إلى نقب الجدار أو لا ، لأن رأس الجذع يسد المنفتح ويقوى الجدار .

### باب صَبِّ الخَمْرِ فِي الطَّرْقِ

٢٣٩٠ - حدثني محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى قال حدثنا عفان قال حدثنا حماد بن زيد قال حدثنا ثابت عن أنس : كنت ساقياً القوم في منزل أبي طلحة ، وكان خمرهم يومئذ

الفَضِيخَ ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْادِيًا ينادي : «أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ» . قَالَ : فَجَرَتْ فِي سَكِّكَ الْمَدِينَةَ ، فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ : أَخْرَجَ فَهَرَقُهَا ، فَخَرَجَتْ فَهَرَقْتُهَا ، فَجَرَتْ فِي سَكِّكَ الْمَدِينَةَ . فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : قَدْ قُتِلَ قَوْمٌ وَهِيَ فِي بَطُونِهِمْ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عِزًّا وَجَلًّا : ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا﴾ الْآيَةَ .

[الحديث ٢٤٦٤ - أطرافه في: ٤٦١٧، ٤٦٢٠، ٥٥٨٠، ٥٥٨٢، ٥٥٨٣، ٥٥٨٤، ٥٦٠٠، ٥٦٢٢، ٧٢٥٣] .

قوله ( باب صب الخمر في الطريق ) أى المشتركة ، إذا تعين ذلك طريقاً لإزالة مفسدة تكون أقوى من المفسدة الحاصلة بصيها .

قوله ( حدثنا محمد بن عبد الرحيم ) هو المعروف بصاعقة ، وشيخه عفان من كبار شيوخ البخارى وأكده ما يحدث عنه فى الصحيح بواسطة .

قوله ( كنت ساقى القوم ) سبأى تسمية من عرف منهم فى كتاب الأشربة مع الكلام عليه إن شاء الله تعالى .

قوله ( فجرت فى سكك المدينة ) أى طرقها ، وفى السياق حذف تقديره حرمت (١) فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بإزالتها فأريقته فجرت ، وسبأى مزيد بيان لذلك فى تفسير المائدة . قال المهلب : إنما صبت الخمر فى الطريق للإعلان برفضها وليشهر تركها ، وذلك أرجح فى المصلحة من التأذى بصيها فى الطريق .

## ب

أَفْنِيَةِ الدُّورِ وَالْجُلُوسِ فِيهَا ، وَالْجُلُوسِ عَلَى الصُّعْدَاتِ

وقالت عائشة : فابتنى أبو بكرٍ مسجداً بفناء داره يُصَلِّي فيه ويقرأ القرآن ، فينقصفُ عليه نساء المشركين وأبنائهم يعجبون منه ، والنبيُّ صلى الله عليه وسلم يومئذٍ بمكة .

٢٣٩١ - حدثنا معاذ بن فضالة قال حدثنا أبو عمر حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إياكم والجلوس فى الطرقات» . فقالوا : ما لنا بد ، إنما هو مجالسنا نتحدث فيه . قال : «إذا أتيتم إلى المجالس فأعطوا الطريق حقها» قالوا : وما حق الطريق ؟ قال : «غضُّ البصر ، وكفُّ الأذى ، وردُّ السلام ، وأمرٌ بالمعروف ونهيٌ عن المنكر» .

[الحديث ٢٤٦٥ - طرفه في: ٦٢٢٩] .

**قوله ( باب أفنية الدور والجلوس فيها والجلوس على الصعدات )** أما الأفنية فهي جمع فناء بكسر الفاء والمد وقد تقصر ، وهو المكان المتسع أمام الدور ، والترجمة معقودة لجواز تحجيره بالبناء ، وعليه جرى العمل في بناء المساطب في أبواب الدور ، والجواز مقيد بعدم الضرر للجار والمار ، والصعدات بضميتين جمع صعد بضميتين أيضاً وقد يفتح أوله ، وهو جمع صعيد كطريق وطرقا وزناً ومعنى ، والمراد به ما يراد من الفناء . وزعم ثعلب أن المراد بالصعدا وجه الأرض ، ويلتحق بما ذكر ما في معناه من الجلوس في الحوانيت وفي الشبايك المشرقة على المار حيث تكون في غير العلو .

**قوله ( وقالت عائشة : فابتنى أبو بكر مسجداً ... الحديث )** هو طرف من حديث طويل وصله المؤلف في الهجرة بطوله ، ومضى في أبواب المساجد ، وترجم له « المسجد يكون بالطريق من غير ضرر بالناس »

**قوله ( إياكم والجلوس )** بالنصب على التحذير .

**قوله ( والطرقا )** ترجم بالصعدا ولفظ المتن « الطرقا » إشارة إلى تساويهما في المعنى ، وقد ورد بلفظ « الصعدا » من حديث أبي هريرة عند ابن حبان ، وهو عند أبي داود بلفظ « الطرقات » ، وزاد في المتن « وإرشاد السبيل وتشميت العاطس إذا حمد » ، ومن حديث عمر عند الطبري وزاد في المتن « وإغاثة الملهوف »

**قوله ( قالوا ما لنا من مجالسنا بد )** القائل ذلك هو أبو طلحة ، وهو بين من روايته عند مسلم .

**قوله ( فإذا أنيتم إلى المجالس )** كذا للأكثر بالمشناة وبإلى التي للغاية ، وفي رواية الكشميهني « فإذا أنيتم » بالموحدة وقال « إلا » بالتشديد ، وهكذا وقع في كتاب الاستئذان بالموحدة « وإلا » التي هي حرف استثناء وهو الصواب ، والمجالس فيها استعمال المجالس بمعنى الجلوس ، وقد تبين من سياق الحديث أن النهي عن ذلك للتنزيه لئلا يضعف المجالس عن أداء الحق الذي عليه ، وأشار بغض البصر إلى السلامة من التعرض للفتنة بمن يمر من النساء وغيرهن ، وبكف الأذى إلى السلامة من الاحتقار والغيبة ونحوها ، وبرد السلام إلى إكرام المار ، وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى استعمال جميع ما يشرع وترك جميع ما لا يشرع ، وفيه حجة لمن يقول بأن سد الذرائع بطريق الأولى لا على الحتم لأنه نهى أولاً عن الجلوس حسماً للمادة ، فلما قالوا « ما لنا منها بد » ذكر لهم المقاصد الأصاية للمنع ، فعزف أن النهي الأول للإرشاد إلى الأصلح ، ويؤخذ منه أن دفع المفسدة أولى من جلب المصلحة ، لنديه أولاً إلى ترك الجلوس مع ما فيه من الأجر لمن عمل بحق الطريق ، وذلك أن الاحتياط لطلب السلامة أكد من الطمع في الزيادة ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الاستئذان مع الإشارة إلى بقية الحاصل التي ورد ذكرها في غير هذا الحديث إن شاء الله تعالى

**باب الآبار على الطرق إذا لم يُتأذَّ بها**

٢٣٩٢ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح

السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «بينما رجل بطريق واشتد عليه العطش، فوجد بئراً فنزل فيها فشرب، ثم خرج، فإذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش، فقال الرجل: لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ مني، فنزل البئر فملاً خُفَّهُ ماءً فسقى الكلب، فشكر الله له فغفر له». قالوا: يا رسول الله، وإن لنا في البهائم لأجراً؟ قال: «في كل ذات كبد رطبة أجر».

قوله (باب الآبار) بمدة وتخفيف الموحدة، ويجوز بغير مد وتسكين الموحدة بعدها همزة وهو الأصل في هذا الجمع.

قوله (التي على الطريق إذا لم يتأذ بها) بضم أول «يتأذ» على البناء للمجهول، أي إن حفرها جائز في طرق المسلمين لعموم النفع بها إذا لم يحصل بها تأذ لأحد منهم. وذكر فيه حديث أبي هريرة في الذي وجد بئراً في الطريق فنزل فيها فشرب ثم سقى الكلب، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الشرب، وقوله في هذه الرواية «يلهث يأكل الثرى» يجوز أن يكون خبراً ثانياً وأن يكون حالاً، وقوله «في كل ذات كبد» أي في إرواء كل ذات كبد.

## ب

### إِمَاطَةُ الْأَذَى

وقال همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه: «تميط الأذى عن الطريق صدقة».

قوله (باب إمطة الأذى) أي إزالته.

قوله (وقال همام الخ) هو طرف من حديث وصله المصنف في الجهاد في باب من أخذ بالركاب بلفظ «وتميط الأذى عن الطريق صدقة» وسيأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى. ووقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة في ذكر شعب الإيمان «أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق» ومعنى كون الإمطة صدقة أنه تسبب إلى سلامة من يمر به من الأذى، فكأنه تصدق عليه بذلك فحصل له أجر الصدقة، وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم الإمساك عن الشر صدقة على النفس.

## ب

### الغُرْفَةُ وَالْعُلْيَةُ الْمُشْرِفَةُ وَغَيْرِ الْمُشْرِفَةِ فِي السُّطُوحِ وَغَيْرِهَا

٢٣٩٣ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن أسامة

[٢٤٦٧]

ابن زيد قال: أشرف النبي صلى الله عليه على أطعم من أطام المدينة ثم قال: «هل ترون ما أرى؟ مواقع الفتن خلال بيوتكم كمواقع القطر».

٢٣٩٤ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور عن عبد الله بن عباس قال: لم أزل حريصاً على أن أسأل عمر عن المرأتين من أزواج النبي صلى الله عليه وآله التي قال الله عز وجل لهما: ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾، فحججت معه، فعدل وعدلت معه بالإداوة، فتبرز، ثم جاء فسكبت على يديه من الإداوة فتوضأ. فقلت: يا أمير المؤمنين، من المرأتان من أزواج النبي صلى الله عليه وآله اللتان قال الله عز وجل لهما: ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ فقال: واعجباً لك يا ابن عباس، عائشة وحفصة. ثم استقبل عمر الحديث يسوقه فقال: إني كنت وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد - وهي من عوالي المدينة - وكنا نتناوب النزول على النبي صلى الله عليه وآله، فينزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته من خبر ذلك اليوم من الأمر وغيره، وإذا نزل فعل مثله. وكنا معشر قريش نغلب النساء، فلما قدمنا على الأنصار إذا هم قوم تغلبهم نساؤهم، فطفق نساؤنا يأخذن من أدب نساء الأنصار، فصحت على امرأتي، فراجعتني، فأنكرت أن تراجعني. فقالت: ولم تنكر أن أراجعك؟ فوالله إن أزواج النبي صلى الله عليه وآله عليه ليراجعنه، وإن إحداهن لتهجره اليوم حتى الليل. فأفرغني. فقلت: جاءت من فعلت منهنّ عظيم. ثم جمعت علي ثيابي فدخلت على حفصة فقلت: أي حفصة، أتغاضب إحداكن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه اليوم حتى الليل؟ فقالت: نعم. فقلت: خابت وخسرت. أفتأمن أن يغضب الله لغضب رسوله فتهلكين؟ لا تستكثري على رسول الله صلى الله عليه وآله عليه، ولا تراجعيه في شيء، ولا تهجره، واسأليني ما بدا لك. ولا يغرنك أن كانت جارتك هي أوضاً منك وأحب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه (يريد عائشة). وكنا تحدثنا أن غسان تنعل النعال لغزونا، فنزل صاحبي يوم نوبته، فرجع عشاء فضرب بابي ضرباً شديداً وقال: أناثم هو؟ ففرغت فخرجت إليه، وقال: حدث أمر عظيم، فقلت: ما هو، أ جاءت غسان؟ قال: لا، بل أعظم منه وأطول، قال: طلق رسول الله صلى الله عليه وآله عليه نساءه، قال: قد خابت حفصة وخسرت. كنت أظن أن هذا يوشك أن يكون، فجمعت علي ثيابي، فصليت صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وآله عليه فدخل مشربة له فاعتزل فيها. فدخلت على حفصة، فإذا هي تبكي. قلت: ما يبكيك، أولم أكن حذرتك؟ أطلقكن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه؟ قالت: لا أدري، هو ذا في المشربة. فخرجت فجئت المنبر، فإذا حوله رهط يبكي بعضهم، فجلست معهم قليلاً. ثم

غلبني ما أجدُ فجئتُ المشربة التي فيه، فقلتُ لغلامٍ أسود: استأذنْ لعمر. فدخلَ فكلَّم النبيَّ صلى الله عليه، ثم خرجَ فقبَّال: ذكركَ له فصمت. فانصرفتُ حتَّى جلستُ مع الرهط الذين عند المنبر. ثم غلبني ما أجدُ، فجئتُ فقلتُ للغلام - فذكرَ مثله - فجلستُ مع الرهط الذين عند المنبر. ثم غلبني ما أجدُ فجئتُ الغلامَ فقلتُ: استأذنْ لعمر - فذكرَ مثله - فلما وليتُ منصرفاً فإذا الغلامُ يدعوني قال: أذنْ لك رسولُ الله صلى الله عليه، فدخلتُ عليه، فإذا هو مضطجعٌ على رمالٍ حصيرٍ، ليس بينه وبينه فراشٌ، قد أثر الرمالُ بجنبه، متكئٌ على وسادةٍ من آدمٍ حشوها ليف. فسلمتُ عليه، ثم قلتُ وأنا قائمٌ: طلقتُ نساءك؟ فرفعَ بصره إليَّ فقال: «لا». ثم قلتُ وأنا قائمٌ أستأنس: يا رسولَ الله، لو رأيته وكنا معشرَ قريشٍ نغلبُ النساء، فلما قدمنا على قومٍ تغلبهم نساؤُهُم.. فذكره. فتبسَّم النبيُّ صلى الله عليه. ثم قلتُ: لو رأيته ودخلتُ على حفصة فقلتُ: لا يغرنَّكِ أن كانتِ جارتكِ هي أوضأ منك وأحبُّ إليَّ النبيُّ صلى الله عليه (يريدُ عائشة)، فتبسَّم أخرى. فجلستُ حينَ رأيتهُ تبسَّم. ثم رفعتُ بصري في بيته، فوالله ما رأيتُ فيه شيئاً يردُّ البصرَ غيرَ أهبةٍ ثلاثة، فقلتُ: ادعُ اللهَ فليوسعْ على أمتك، فإنَّ فارسَ والرومَ وسعَ عليهم وأعطوا الدنيا وهم لا يعبدون الله. وكان متكئاً فقال: «أو في شكٍ أنت يا ابنَ الخطاب؟ أولئك قومٌ عجلتُ لهم طيباتُهم في الحياة الدنيا». فقلتُ: يا رسولَ الله، استغفر لي. فاعتزلَ النبيُّ صلى الله عليه من أجلِ ذلك الحديثِ حينَ أفشتهُ حفصةُ إلى عائشة، وكان قد قال: «ما أنا بداخلٍ عليهنَّ شهراً»، من شدةِ موجدته عليهنَّ حينَ عاتبه الله. فلما مضتُ تسعَ وعشرون دخلَ على عائشة فبدأ بها، فقالتُ له عائشة: إنَّك أقسمتَ أن لا تدخلَ علينا شهراً، وإنَّا أصبحنا بتسعَ وعشرين ليلةً أعدَّها عدداً، فقال النبيُّ صلى الله عليه: «الشهرُ تسعَ وعشرون»، وكان ذلك الشهرُ تسعاً وعشرين. قالتُ عائشة: فأنزلتُ التخيير، فبدأ بي أوَّلَ امرأةٍ قال: «إنِّي ذاكِرٌ لك أمراً، ولا عليك أن لا تعجلي حتَّى تستأمرَ أبويك». قالتُ: قد أعلمُ أن أبوي لم يكونا يأمراني بفراقك، ثم قال: «إنَّ اللهَ تبارك وتعالى قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ﴾ إلى: ﴿عَظِيمًا﴾» قلتُ: أفِي هذا أستأمرُ أبوي، فإنِّي أريدُ اللهَ ورسوله والدارَ الآخرة. ثم خيرَ نساءه. فقلن مثلَ ما قالتُ عائشة.



رسولُ الله صلى الله عليه من نسائه شهراً ، وكانت انفكت قدمه ، فجلس في عليّة له ، فجاء عمرُ فقال : أطلّقت نساءك ؟ قال : « لا ، ولكني آليتُ منهنَّ شهراً » . فمكث تسعاً وعشرين ثم نزل فدخل على نسائه .

**قوله ( باب الغرفة )** بضم المعجمة وسكون الراء أى المكان المرتفع فى البيت ( والعلية ) بضم أوله وتكسر وبتشديد اللام المكسورة وتشديد التحتانية ( المشرفة ) بالمعجمة والفاء وتخفيف الراء ( وغير المشرفة فى السطوح وغيرها ) ويجتمع بالتقسيم مما ذكره أربعة أشياء : بالنسبة إلى الإشراف ، وعدمه ، وبالنسبة إلى كونها فى السطوح ، وفى غيرها . وحكم المشرفة الجواز إذا أمن من الإشراف على عورات المنازل ، فإن لم يؤمن لم يجبر على سده بل يؤمر بعدم الإشراف ، ولمن هو أسفل منه أن يتحفظ . ثم ساق المصنف فى الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث أسامة بن زيد « أشرف النبي صلى الله عليه وسلم على أطم » وهو بضمين وتقدم فى أواخر الحج ، وسياق الكلام عليه فى كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . الثانى حديث ابن عباس عن عمر فى قصة المرأتين اللتين تظاهرتا ، أورده مطولا ، وقد مضى فى العلم مختصراً ، ويأتى الكلام على شرحه مستوفى فى النكاح إن شاء الله تعالى . وقوله فى السند « عبيد الله بن عبد الله بن أبى ثور » هو تابعى ثقة ، ذكر الدمياطى عن الخطيب أنه لم يرو عن غير ابن عباس ولا حدث عنه إلا الزهرى ولم يتعقبه ، وقد أخرج أبو داود وغيره من طريق محمد بن جعفر عن أبى الزبير عنه عن ابن عباس حديثاً فما سلم له الشق الثانى . الثالث حديث أنس قال « آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه شهراً » الحديث ، وسياق الكلام عليه فى النكاح أيضاً ، وكأنه أورده لقوله « فجلس فى عليّة له فجاء عمر فقال أطلّقت نساءك » فإن فى حديث عمر الذى قبله « فدخل مشربة له فاعتزل فيها » وفيه « فجئت المشربة التى هو فيها فقلت لغلام أسود استأذن لعمر » الحديث ، والمراد بالمشربة الغرفة العالية ، فأراد بإيراد حديث أنس أنها كانت عالية ، وإذا جاز اتخاذ الغرفة العالية جاز اتخاذ غير العالية من باب الأولى ، وأما المشرفة فحكمها مستفاد من حديث أسامة الذى صدر به الباب والله أعلم . وأظن البخارى تأمى بعمر حيث ساق الحديث كله ، وكان يكفيه فى جواب سؤال ابن عباس أن يكنى بقول عائشة وحفصة ، كما كان يكنى البخارى أن يكنى بقوله مثلاً : ودخل النبي صلى الله عليه وسلم مشربة له فاعتزل فيها كما جرت به عادته والله أعلم . وقوله فى حديث عمر « واعجباً » بالتنونين ، وأصله « وا » التى للندبة وجاء بعده « عجباً » للتأكيد . وفى رواية الكشمينى « واعجبى » ، قال ابن مالك فيه شاهد على استعمال « وا » فى غير الندبة وهو رأى المبرد ، قيل إن عمر تعجب من ابن عباس كيف خفى عليه هذا مع اشتباهه عنده بمعرفة التفسير ، أو عجب من حرصه على تحصيل التفسير بجميع طرقه حتى فى تسمية من أبهم فيه ، وهو حجة ظاهرة فى السؤال عن تسمية من أبهم أو أهل . وقوله « كنت وجار لى » بالرفع الأكثر ، ويجوز النصب . وقوله فيه « تنعل النعال » أى تضربها وتسويها ، أو هو متعد إلى مفعولين فحذف أحدهما والأصل تنعل الدواب النعال ، وروى البغال بالموحدة والمعجمة ،

وسياتى فى النكاح بلفظ « تنعل الخليل » وقوله « فأفرعنى » أى القول ، وللكشمينى « فأفرعنى » بصيغة جمع المؤنث . وقوله « خابت من فعلت منهن » فى رواية الكشمينى « جاءت من فعات منهن بعظيم » وقوله « على رمال » بكسر الراء ويجوز ضمها يقال رمل الحصير إذا نسجه ، والمراد ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخيوط فى الثوب المنسوج ، وكأنه لم يكن فوق الحصير فراش ولا غيره أو كان بحيث لا يمنع تأثير الحصير .

**قوله ( فقلت وأنا قائم أستاذى )** أى أقول قولاً أستكشف به هل ينسبط لى أم لا ويكون أول كلامه « يا رسول الله لو رأيتنى » ويحتمل أن يكون استفهاماً محذوف الأداة أى أستاذى يا رسول الله ؟ ويكون أول الكلام الثانى « لو رأيتنى » ويكون جواب الاستفهام محذوفاً واكتفى فيما أراد بقرينة الحال . وقوله « أهبة » بفتح الهمزة والهاء ويجوز ضمها ، وقوله « إنا أصبحنا بتسع » فى رواية الكشمينى « لتسع » .

## ب

### مَنْ عَقَلَ بَعِيرَهُ عَلَى الْبَلَاطِ، أَوْ بَابِ الْمَسْجِدِ

[٢٤٧٠] ٢٣٩٦- حدثنا مسلم قال حدثنا أبو عقيـل قال حدثنا أبو المتوكل النّاجي قال: أتيت جابر بن عبد الله قال: دخل النبي صلى الله عليه المسجد فدخلت إليه فعقلت الجمل في ناحية البلاط فقلت: هذا جملك، فخرج فجعل يطيف بالجمل قال: «الثلث والجمل لك».

**قوله ( باب من عقل بعيره على البلاط )** بفتح الموحدة وهى حجارة مفروشة كانت عند باب المسجد، وقوله « أو باب المسجد » هو بالاستنباط من ذلك ، وأشار به إلى ما ورد فى بعض طرقه ، وأورد فيه طرفاً من حديث جابر فى قصة جملة الذى باعه النبي صلى الله عليه وسلم وسأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب الشروط ، وغرضه هنا قوله « فعقلت الجمل فى ناحية البلاط » فإنه يستفاد منه جواز ذلك إذا لم يحصل به ضرر .

## ب

### الْوُقُوفِ وَالْبُولِ عِنْدَ سَبَاطَةِ قَوْمٍ

[٢٤٧١] ٢٣٩٧- حدثنا سليمان بن حرب عن شعبة عن منصور عن أبي وائل عن حذيفة قال: لقد رأيت رسول الله -أو قال لقد أتى النبي- صلى الله عليه، سَبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قائماً.

**قوله ( باب الوقوف والبول عند سباطة قوم )** أورد فيه حديث حذيفة فى ذلك ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى كتاب الطهارة ، وجاز البول فى السباطة وإن كانت لقوم باعيانهم لأنها أعدت لإلقاء النجاسات والمستقدرات .

باب مَنْ أَخَذَ الْغُصْنَ وَمَا يُؤْذِي النَّاسَ فِي الطَّرِيقِ فَرَمَى بِهِ

٢٣٩٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سَمِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ فَأَخَذَهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغُفِرَ لَهُ».

قوله ( باب مَنْ أَخَذَ الْغُصْنَ وَمَا يُؤْذِي النَّاسَ فِي الطَّرِيقِ فَرَمَى بِهِ ) في رواية الكشميهني « من آخر » بتشديد المعجمة بعدها راء ، وأورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك بلفظ « غصن شوك » وفي حديث أنس عند أحمد « إن شجرة كانت على طريق الناس تؤذيهم فأتى رجل فعزلها » وقد تقدم في أواخر أبواب الأذان مع الكلام عليه ، وقوله « فغفر له » وقع في حديث أنس المذكور « ولقد رأيته يتناب في ظلها في الجنة » وينظر في هذه الترجمة وفي التي قبلها بثلاثة أبواب وهي إمطة الأذى . وكأن تلك أعم من هذه لعدم تقييدها بالطريق وإن تساوى في فضل عموم المزال ، وفيه أن قليل الخير يحصل به كثير الأجر ، قال ابن المنير : إنما ترجم به لئلا يتخيل أن الرمي بالغصن وغيره مما يؤذي تصرف في ملك الغير بغير إذنه فيمتنع ، فأراد أن يبين أن ذلك لا يمتنع لما فيه من النذب إليه ، وقد روى مسلم من حديث أبي هريرة قال « قلت يا رسول الله دلني على عمل أنتفع به ، قل : اعزل الأذى عن طريق المسلمين » .

( نفيه ) : أبو عقيل بفتح الميملة بعدها قاف اسمه بشير بفتح أوله وبالمعجمة ابن عقبة ، وسيأتي في الشركة قريباً زهرة بن مبد وكنيته أبو عقيل أيضاً وهو غير هذا .

باب

إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ الْمِيتَاءِ - وَهِيَ الرَّحْبَةُ تَكُونُ بَيْنَ الطَّرِيقِ -

ثُمَّ يُرِيدُ أَهْلُهَا الْبُنْيَانَ ، فَتَرْكُ مِنْهَا لِلطَّرِيقِ سَبْعَةُ أَذْرُعٍ

٢٣٩٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ خُرَيْتٍ عَنْ عِكْرَمَةَ سَمِعَتْ أَبَاهُ هُرَيْرَةَ قَالَ : قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِذَا تَشَاجَرُوا فِي الطَّرِيقِ بِسَبْعَةِ أَذْرُعٍ.

قوله ( باب إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ الْمِيتَاءِ ) بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها مثناة ومد بوزن مفعال من الإتيان والميم زائدة ، قال أبو عمرو الشيباني : الميتاء أعظم الطرق وهي التي يكثر مرور الناس بها . وقال غيره : هي الطريق الواسعة وقيل العامرة .

قوله ( وهي الرحبة تكون بين الطريقين ثم يريد أهلها البنيان الخ ) وهو مصير منه إلى اختصاص هذا الحكم بالصورة التي ذكرها ، وقد وافقه الطحاوي على ذلك فقال : لم نجد لهذا الحديث معنى أولى من حمله على الطريق التي يراد ابتدؤها إذا اختلف من يبتدئها في قدرها كبلد يفتحها المسلمون وليس فيها طريق

مسلوك ، وكوات يعطيه الإمام لمن يحبها إذا أراد أن يجعل فيها طريقاً للمارة ونحو ذلك . وقال غيره : مراد الحديث أن أهل الطريق إذا تراضوا على شيء كان لهم ذلك ، وإن اختلفوا جعل سبعة أذرع ، وكذلك الأرض التي تزوع مثلاً إذا جعل أصحابها فيها طريقاً كان باختيارهم ، وكذلك الطريق التي لا نسلك إلا في النادر يرجع في أفنيها إلى ما يراضى عليه الجيران .

**قوله ( عن الزبير بن خريت )** بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ثم مثناة ، بصرى ماله في البخارى سوى هذا الحديث وحديثين في التفسير وآخر في الدعوات ، وقد أورد ابن عدى هذا الحديث في أفراد جرير بن حازم راويه عن الزبير هذا ، فهو من غرائب الصحيح ، ولكن شاهده في مسلم من حديث عبد الله بن الحارث عن ابن عباس ، وعند الإسماعيلي من طريق وهب بن جرير عن أبيه سمعت الزبير .

**قوله ( إذا تشاجروا )** تفاعلوا من المشاجرة بالمعجمة والجمع أى تنازعوا ، ولالإسماعيلي « إذا اختلف الناس في الطريق » ولمسلم من طريق عبد الله بن الحارث عن أبي هريرة « إذا اختلفتم » وأخرجه أبو عوانة في صحيحه وأبو داود والترمذى وابن ماجه من طريق بشير بن كعب وهو بالتصغير والمعجمة عن أبي هريرة بلفظ « إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع » ومثله لابن ماجه من حديث ابن عباس .

**قوله ( في الطريق )** زاد المستمل في روايته « الميتاء » ولم يتابع عليه وليست بمحفوظة في حديث أبي هريرة ، وإنما ذكرها المؤلف في الترجمة مشيراً بها إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كعادته ، وذلك فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم « إذا اختلفتم في الطريق الميتاء فاجعلوها سبعة أذرع » وروى عبد الله بن أحمد في « زيادات المسند » والطبرى من حديث عبادة بن الصامت قال « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطريق الميتاء » فذكره في أثناء حديث طويل ، ولابن عدى من حديث أنس « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطريق الميتاء التي تؤتى من كل مكان » فذكره ، وفي كل من الأسانيد الثلاثة مقال .

**قوله ( بسبعة أذرع )** الذى يظهر أن المراد بالذراع ذراع الأدمى فيعتبر ذلك بالمعتدل ، وقيل المراد بالذراع ذراع البنيان المتعارف ، قال الطبرى : معناه أن يجعل قدر الطريق المشتركة سبعة أذرع ثم يبقى بعد ذلك لكل واحد من الشركاء في الأرض قدر ما ينتفع به ولا يضر غيره ، والحكمة في جعلها سبعة أذرع لتسلكها الأحمال والأثقال دخولا وخروجاً ويسع مالا بد لهم من طرحه عند الأبواب ، ويلتحق بأهل البنيان من قعد للبيع في حافة الطريق ، فإن كانت الطريق أزيد من سبعة أذرع لم يمنع من القعود في الزائد ، وإن كان أقل منع لثلاث يضيق الطريق على غيره .

**باب النهب بغير إذن صاحبه**

وقال عبادة بايعنا النبي صلى الله عليه أن لا ننتهب .

٢٤٠٠ - حدثنا آدم بن أبي إياس قال حدثنا شعبة قال حدثنا عدي بن ثابت قال سمعتُ

عبد الله بن يزيد الأنصاري - وهو جدُّه أبو أمه - قال: نهى النبي صلى الله عليه عن النهب والمثلة.

[الحديث ٢٤٧٤ - طرفه في: ٥٥١٦].

[٢٤٧٥]

٢٤٠١ - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي بكر ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن». وعن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه.. مثله. إلا النهبة. قال الفربري: وجدت بخط أبي جعفر قال أبو عبد الله: تفسيره أن ينزع منه، يريد الإيمان.

[الحديث ٢٤٧٥ - أطرافه في: ٥٥٧٨، ٦٧٧٢، ٦٨١٠].

**قوله (باب النهي بغير إذن صاحبه)** أى صاحب الشيء المنهوب، والنهي بضم النون فعلى من النهب، وهو أخذ المراء ما ليس له جهاراً، ونهب مال الغير غير جائز، ومفهوم الترجمة أنه إذا أذن جاز، وعمله فى المنهوب المشاع كالطعام يقدم للقوم فلكل منهم أن يأخذ مما يليه ولا يجذب من غيره إلا برضاه، وبنحو ذلك فسره النخعي وغيره، وكره مالك وجماعة النهب فى نثار الغرس، لأنه إما أن يحمل على أن صاحبه أذن للحاضرين فى أخذه فظاهره يقتضى التسوية والنهب يقتضى خلافها، وإما أن يحمل على أنه علق التمليك على ما يحصل لكل أحد، فى صحته اختلاف فلذلك كرهه. وسيأتى لذلك مزيد بيان فى أول كتاب الشركة إن شاء الله تعالى.

**قوله (وقال عبادة: بايعنا النبی صلى الله عليه وسلم على أن لا ننتهب)** هذا طرف من حديث وصله المؤلف فى «وفود الأنصار» وقد تقدمت الإشارة إليه فى أوائل كتاب الإيمان، وكان من شأن الجاهلية انتهاب ما يحصل لهم من الغارات، فوقعت البيعة على الزجر عن ذلك.

**قوله (سمعت عبد الله بن يزيد) كذا للأكثر، وللکشمينى وحده «ابن زيد» وهو تصحيف.**

**قوله (وهو)** يعنى عبد الله (جده) أى جد عدى لأمه، واسم أمه فاطمة وتكنى أم عدى، وعبد الله ابن يزيد هو الخطمى مضى ذكره فى الاستسقاء، وليس له عن النبي صلى الله عليه وسلم فى البخارى غير هذا الحديث، وله فيه عن الصحابة غير هذا. وقد اختلف فى سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم. وروى هذا الحديث يعقوب بن إسحاق الحضرمى عن شعبة فقال فيه «عن عدى عن عبد الله بن يزيد عن أبى أيوب الأنصارى» أشار إليه الإسماعيلى، وأخرجه الطبرانى: والمحفوظ عن شعبة ليس فيه أبو أيوب. وفيه اختلاف آخر على عدى بن ثابت كما سيأتى فى كتاب الذبائح. وفى الهى عن النهبة حديث جابر عند أبى داود بلفظ «من انتهب فليس منا» وحديث أنس عند الترمذى مثله، وحديث عمران عند ابن حبان مثله، وحديث ثعلبة بن الحكم

بلفظ « أن النهية لا تحل » عند ابن ماجه ، وحديث زيد بن خالد عند أحمد « نهى رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم عن النهية » .

**قوله** ( عن النهي والمثلة ) بضم الميم وسكون المثلة ، ويجوز فتح الميم وضم المثلة ، وسيأتي شرحها في كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى . ثم أورد المصنف حديث « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » الحديث ، وفيه « ولا ينتهب نهبة ترفع الناس إليه فيها أبصارهم » ومنه يستفاد التقييد بالإذن في الترجمة لأن رفع البصر إلى المنتهب في العادة لا يكون إلا عند عدم الإذن ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى .

**قوله** ( وعن سعيد ) يعني ابن المسيب ( وأبي سلمة ) يعني ابن عبد الرحمن ( عن أبي هريرة مثله إلا النهية ) يعني أن الزهري روى الحديث عن هؤلاء الثلاثة عن أبي هريرة فانفرد أبو بكر بن عبد الرحمن بزيادة ذكر النهية فيه ، وظاهره أن الحديث عند عقيل عن الزهري عن الثلاثة على هذا الوجه ، وقد أخرجه في الحدود فقال فيه « عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة مثله إلا النهية » ورواه مسلم من طريق الأوزاعي عن الزهري عن الثلاثة بهامه ، وكأن الأوزاعي حمل رواية سعيد وأبي سلمة على رواية أبي بكر ، والذي فصلها أحفظ منه فهو المحفوظ ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى .

**قوله** ( قاله القزويني ، وجدت بخط أبي جعفر ) هو ابن أبي حاتم وراق البخاري ، ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ( تفسيره ) أى تفسير النفي في قوله « لا يزني وهو مؤمن » ( أن ينزع منه ، يريد الإيمان ) وهذا التفسير تلقاه البخاري من ابن عباس ، فسيأتي في أول الحدود « وقال ابن عباس : ينزع منه نور الإيمان » وسنذكر هناك من وصله ومن وافقه على هذا التأويل ومن خالفه إن شاء الله تعالى .

## ب

### كَسْرُ الصَّلِيبِ وَقَتْلُ الْخَنْزِيرِ

٢٤٠٢ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثنا الزهري قال أخبرني سعيد ابن المسيب سمع أبا هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تقوم الساعة حتى ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً ، فيكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ، ويضع الجزية ، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد » . [٢٤٧٦]

**قوله** ( باب كسر الصليب وقتل الخنزير ) أورد فيه حديث أبي هريرة « ينزل ابن مريم » وسيأتي شرحه في أحاديث الأنبياء ، وقد تقدم من وجه آخر في « باب من قتل الخنزير » في أواخر البيوع . وفي إيراد هنا إشارة إلى أن من قتل خنزيراً أو كسر صليفاً لا يضمن لأنه فعل مأموراً به ، وقد أخبر عليه الصلاة والسلام بأن عيسى عليه السلام سيفعله ، وهو إذا نزل كان مقررراً لشرع نبينا صلى الله عليه وسلم ،

كما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى . ولا يخفى أن محل جواز كسر الصليب إذا كان مع المحاربين ، أو الدو إذا جاوز به الحد الذي عوهد عليه ، فإذا لم يتجاوز وكسره مسلم كان متعدياً لأنهم على تقريرهم على ذلك ، يؤدون الجزية ، وهذا هو السر في تعميم عيسى كسر كل صليب لأنه لا يقبل الجزية ، وليس ذلك منه نسخاً لشرع نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، بل الناسخ هو شرعنا على لسان نبينا لإخباره بذلك وتقريره .

### باب هل تكسر الدنان التي فيها خمر ، أو تحرق الزقاق ؟

فإن كسر صنماً أو صليباً أو طنبوراً وما لا ينتفع بخشبهِ . وأُتِيَ شريح في طنبورٍ كسر فلم يقض فيه بشيء .

[٢٤٧٧] ٢٤٠٣ - حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه رأى نيراناً توقد يوم خيبر قال : « علام توقد هذه النيران ؟ » قال : الحمر الإنسية . قال : « اكسروها وأهرقوها » . قالوا : ألا نهريقها ونغسلها ؟ قال : « اغسلوا » . قال أبو عبد الله : كان ابن أبي أويس يقول : الحمر الأنسية بنصب الألف والنون . [الحديث ٢٤٧٧ - أطرافه في : ٤١٩٦ ، ٥٤٩٧ ، ٦١٤٨ ، ٦٣٣١ ، ٦٨٩١] .

[٢٤٧٨] ٢٤٠٤ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثنا ابن أبي نجيح عن مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله بن مسعود قال : دخل النبي صلى الله عليه مكة وحول الكعبة ثلاثمائة وستون نصباً . فجعل يطعن بها بعود في يده وجعل يقول : ﴿ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ ﴾ الآية . [الحديث ٢٤٧٨ - طرفاه في : ٤٢٨٧ ، ٤٧٢٠] .

[٢٤٧٩] ٢٤٠٥ - حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه القاسم عن عائشة أنها كانت اتخذت على سهوة لها ستراً فيه تماثيل ، فهتكه النبي صلى الله عليه ، فاتخذت منه نمرقتين ، فكانتا في البيت يجلس عليهما . [الحديث ٢٤٧٩ - أطرافه في : ٥٩٥٤ ، ٥٩٥٥ ، ٦١٠٩] .

قوله ( باب هل تكسر الدنان التي فيها خمر أو تحرق الزقاق ) لم يبين الحكم ، لأن المعتمد فيه التفصيل : فإن كانت الأوعية بحيث يراق ما فيها وإذا غسلت طهرت وانتفع بها لم يجز إتلافها وإلا جاز ، وكأنه أشار بكسر الدنان إلى ما أخرجه الترمذي عن أبي طلحة قال « يا نبي الله اشترت حمراً لأيتام في حجرى . قال : أهرق الحمر وكسر الدنان » وأشار بتخريق الزقاق إلى ما أخرجه أحمد عن ابن عمر قال « أخذ النبي صلى الله عليه وسلم شفرة وخرج إلى السوق وبها زقاق خمر جلبت من الشام فشق بها ما كان من تلك الزقاق »

فأشار المصنف إلى أن الحديثين إن ثبتا فإنما أمر بكسر الدنان وشق الزقاق عقوبة لأصحابها ، وإلا فالانتفاع بها بعد تطهيرها ممكن كما دل عليه حديث سلمة أول أحاديث الباب .

**قوله ( فإن كسر صنما أو صليبا أو طنبوراً أو ما لا ينتفع بخشبه )** أى هل يضمن أم لا ؟ أما الصم والصليب فعروفاً ينتخذان من خشب ومن حديد ومن نحاس وغير ذلك ، وأما الطنبور فهو بضم الطاء والموحدة بينهما نون ساكنة آلة من آلات الملاهي معروفة وقد تفتح طاؤه ، وأما ما لا ينتفع بخشبه فينه وبين ما تقدم خصوص وعموم وقال الكرمانى : المعنى أو كسر شيئاً لا يجوز الانتفاع بخشبه قبل الكسر كآلة الملاهي ، يعنى فيكون من العام بعد الخاص ، قال : ويحتمل أن يكون « أو » بمعنى حتى ، أى كسر ما ذكر إلى حد لا ينتفع بخشبه ، أو هو عطف على محذوف تقديره كسر كسراً لا ينتفع به بعد الكسر . قلت : ولا يحق تكلف هذا الأخير وبعد الذى قبله .

**قوله ( وأنى شريح فى طنبور كسر فلم يقض فيه شيء )** أى لم يضمن صاحبه ، وقد وصله ابن أبى شيبة من طريق أبى حصين بفتح أوله بلفظ « إن رجلاً كسر طنبوراً لرجل فرفعه إلى شريح فلم يضمنه شيئاً » ثم أورد المصنف فى الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث سلمة بن الأكوع فى غسل القدور التى طبخت فيها الخمر ، وسأنى الكلام عليه مستوفى فى كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى . وهو يساعد ما أشرت إليه فى الترجمة من التفصيل . قال ابن الجوزى : أراد التعليل عليهم فى طبخهم ما نهى عن أكله ، فلما رأى إذعانهم اقتصر على غسل الأواني ، وفيه رد على من زعم أن دنان الخمر لا سبيل إلى تطهيرها لما يداخلها من الخمر ، فإن الذى داخل القدور من الماء الذى طبخت به الخمر يطهره ، وقد أذن صلى الله عليه وسلم فى غسلها فدل على إمكان تطهيرها .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** هو المصنف ( كان بن أبى أويس ) يعنى شيخه إسماعيل .

**قوله ( الأنسية بنصب الألف والنون )** يعنى أنها نسبت إلى الأنس بالفتح ضد الوحشة تقول أنسته أنسة وأنساً بإسكان النون وفتحها ، والمشهور فى الروايات بكسر الهمزة وسكون النون نسبة إلى الإنسان أى بنى آدم لأنها تألفهم وهى ضد الوحشة .

( تنبيه ) : ثبت هذا التفسير لأبى ذر وحده ، وتعبيره عن الهمزة بالألف وعن الفتح بالنصب جائز عند المتقدمين ، وإن كان الاصطلاح أخيراً قد استقر على خلافه فلا يبادر إلى إنكاره . ثانياً حديث ابن مسعود فى طعن الأصنام ، وسأنى الكلام عليه فى غزوة الفتح .

**قوله ( يطعن )** بفتح العين وبضمها ، قال الطبرى : فى حديث ابن مسعود جواز كسر آلات الباطل أو ما يصلح إلا فى المعصية حتى تزول هيئتها وينتفع برضاها . ثالثاً حديث عائشة فى هتك السر الذى فيه التماثيل ، وسأنى الكلام عليه فى اللباس ونذكر فيه وجه الجمع بين قولها هنا « كان النبى صلى الله عليه وسلم ليتكى عليها » وبين قولها فى الطريق الأخرى « ما بال هذه التمرة ؟ قلت : اشتريتها لتوسدها . قال : إن البيت الذى فيه الصورة لا تدخله الملائكة » . والسهولة بفتح المهملة وسكون الهاء صفة وقيل خزانة



وقيل رف وقيل طاق يوضع فيه الشيء . قال ابن التين : قولها « فهتكه » أى شقه ، كذا قال ، والذي يظهر أنه نزع ، ثم هى بعد ذلك قطعت كما سيأتى توضيحه إن شاء الله تعالى .

### باب مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ

٢٤٠٦ - حدثنا عبد الله بن يزيد قال حدثنا سعيد - هو ابن أبي أيوب - قال حدثني أبو الأسود عن عكرمة عن عبد الله بن عمرو قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شهيدٌ » . [٢٤٨٠]

قوله ( باب من قاتل دون ماله ) أى ما حكمه ؟ قال القرطبي : « دون » فى أصلها ظرف مكان بمعنى تحت ، وتستعمل للسبية على المجاز ، ووجهه أن الذى يقاتل عن ماله غالباً إنما يجعله خلفه أو تحته ثم يقاتل عليه .

قوله ( حدثنا عبد الله بن يزيد ) هو المقرئ وأبو الأسود هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي ، ووقع منسوباً هكذا عند الإسماعيلي .

قوله ( عن عكرمة ) فى رواية الطبرى عن أبي الأسود « أن عكرمة أخبره » وليس لعكرمة عن عبد الله بن عمرو وهو ابن العاص فى صحيح البخارى غير هذا الحديث الواحد .

قوله ( من قتل دون ماله فهو شهيد ) قال الإسماعيلي وكذا أخرجه البخارى . وكأنه كتبه من حفظه أو حدث به المقرئ من حفظه فجاء به على اللفظ المشهور ، وإلا فقد رواه الجماعة عن المقرئ بلفظ « من قتل دون ماله مظلوماً فله الجنة » قال : ومن أتى به على غير اللفظ الذى اعتيد فهو أولى بالحفظ ولا سبياً وفيهم مثل دحيم ، وكذلك ما زادوه من قوله « مظلوماً » فإنه لا بد من هذا القيد . وساقه من طريق دحيم وابن أبي عمر وعبد العزيز بن سلام ، قلت : وكذلك أخرجه النسائي عن عبيد الله بن فضالة عن المقرئ ، وكذلك رواه حيوة بن شريح عن أبي الأسود بهذا اللفظ أخرجه الطبرى . نعم للحديث طريق أخرى عن عكرمة أخرجه النسائي باللفظ المشهور ، وأخرجه مسلم كذلك من طريق ثابت بن عياض عن عبد الله بن عمرو ، وفى روايته قصة قال « لما كان بين عبد الله بن عمرو وبين عنبسة بن أبي سفيان ما كان - يشير للقتال - فركب خالد بن العاص إلى عبد الله بن عمرو فوعظه ، فقال عبد الله بن عمرو : أما علمت فذكر الحديث ، وأشار بقوله « ما كان » إلى ما بينه حيوة فى روايته المشار إليها فإن أولها « إن عاملاً لمعاوية أجرى عيناً من ماء ليسقى بها أرضاً ، فدنا من حائط لآل عمرو بن العاص فأراد أن يخرج ليجرى العين منه إلى الأرض ، فأقبل عبد الله بن عمرو ومواليه بالسلاح وقالوا : والله لا نخرقون حائطنا حتى لا يبقى منا أحد » فذكر الحديث ، والعامل المذكور هو عنبسة بن أبي سفيان كما ظهر من رواية مسلم ، وكان عاملاً لأخيه على مكة والطائف ، والأرض المذكورة كانت بالطائف ، وامتناع عبد الله بن عمرو من ذلك لما يدخل عليه من الضرر فلا حجة فيه لمن عارض به حديث أبي هريرة فيمن أراد أن يضع جذعه على جدار جاره والله أعلم .

وأخرجه النسائي من وجهين آخرين ، وأبو داود والترمذي من وجه آخر كلهم عن عبيد الله بن عمرو باللفظ المشهور ، وفي رواية لأبي داود والترمذي « من أريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد » ولا بن ماجه من حديث ابن عمر نحوه ، وكان البخاري أشار إلى ذلك في الترجمة لتعبيره بلفظ « قاتل » وروى الترمذي وبقيّة أصحاب السنن من حديث سعيد بن زيد نحوه وفيه ذكر الأهل والدم والدين ، وفي حديث أبي هريرة عند ابن ماجه « من أريد ماله ظلماً فقتل فهو شهيد » قال النووي : فيه جواز قتل من قصد أخذ المال بغير حق سواء كان المال قليلاً أو كثيراً وهو قول الجمهور ، وشذ من أوجهه ، وقال بعض المالكية : لا يجوز إذا طلب الشيء الخفيف . قال القرطبي : سبب الخلاف عندنا هل الإذن في ذلك من باب تغيير المنكر فلا يفرق الحال بين القليل والكثير ، أو من باب دفع الضرر فيختلف الحال ؟ وحكى ابن المنذر عن الشافعي قال : من أريد ماله أو نفسه أو حريمه فله الاختيار أن يكلمه أو يستغيث ، فإن منع أو امتنع لم يكن له قتاله وإلا فله أن يدفعه عن ذلك ولو أتى على نفسه ، وليس عليه عقل ولا دية ولا كفارة ، لكن ليس له عمد قتله . قال ابن المنذر : والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر إذا أريد ظلماً بغير تفصيل ، إلا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجمعين على استثناء السلطان للأثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره وترك القيام عليه . وفرق الأوزاعي بين الحال التي للناس فيها جماعة وإمام فحمل الحديث عليها ، وأما في حال الاختلاف والفرقة فليست سلم ولا يقاتل أحداً . ويرد عليه ما وقع في حديث أبي هريرة عند مسلم « رأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال : فلا تعطه . قال : رأيت أن قاتلني ؟ قال : فاقتله . قال : رأيت إن قتلتني ؟ قال : فأنت شهيد . قال رأيت إن قتلته ؟ قال : فهو في النار » قال ابن بطال : إنما أدخل البخاري هذه الترجمة في هذه الأبواب ليبين أن للإنسان أن يدفع عن نفسه وماله ولا شيء عليه ، فإنه إذا كان شهيداً إذا قتل في ذلك فلا قود عليه ولا دية إذا كان هو القاتل .

### باب إذا كسر قصعة أو شيئاً لغيره

٢٤٠٧ - حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله كان عند بعض نسائه ، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم بقصعة فيها طعام ، فضربت بيدها فكسرت القصعة ، فضمها وجعل فيها الطعام وقال : « كلوا » . وحبس الرسول والقصعة حتى فرغوا ، فدفع القصعة الصحيحة وحبس المكسورة ، وقال ابن أبي مريم : أخبرنا يحيى بن أيوب قال حدثنا حميد قال حدثنا أنس عن النبي صلى الله عليه وآله عليه .

[الحديث ٢٤٨١ - طرفه في : ٥٢٢٥]

قوله ( باب إذا كسر قصعة أو شيئاً لغيره ) أي هل يضمن المثل أو القيمة ؟

قوله ( إن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند بعض نسائه ) في رواية الترمذي من طريق سفيان الثوري عن حميد عن أنس « أهدت بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً في قصعة فضربت عائشة

القصة بيدها ، الحديث وأخرجه أحد عن ابن أبي عدى ويزيد بن هارون عن حميد به وقال : أظنها عائشة . قال الطبيب : إنما أبهت عائشة تفخياً لسانها ، وأنه مما لا يحق ولا يلتبس أنها هي ، لأن الهدايا إنما كانت تهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيته .

**قوله ( فارسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم )** لم أقف على اسم الخادم ، وأما المرسله فهي زينب بنت جحش ذكره ابن حزم في « المحلى » من طريق الليث بن سعد عن جرير بن حازم عن حميد « سمعت أنس بن مالك أن زينب بنت جحش أهدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت عائشة ويومها جفنة من حيس » الحديث ، واستفدنا منه معرفة الطعام المذكور . ووقع قريب من ذلك لعائشة مع أم سلمة ، فروى النسائي من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي المتوكل « عن أم سلمة أنها أتت بطعام في صينة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، فجاءت عائشة مزرة بكساء ومعها فهر فقلقت به الصحيفة » الحديث وقد اختلف في هذا الحديث على ثابت فقليل : عنه عن أنس ، ورجح أبو زرعة الرازي فيها حكاها ابن أبي حاتم في « اللؤلؤ » عنه رواية حماد بن سلمة وقال : إن غيرها خطأ ، ففي الأوسط للطبراني من طريق عبيد الله العمري « عن ثابت عن أنس أنهم كانوا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة إذ أتى بصحفة خبز ولحم من بيت أم سلمة ، قال فوضعنا أيدينا وعائشة تصنع طعاماً عجلة ، فلما فرغنا جاءت به ورفعت صحيفة أم سلمة فكسرتها » الحديث . وأخرجه الدارقطني من طريق عمران بن خالد عن ثابت عن أنس قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة معه بعض أصحابه ينتظرون طعاماً فسبقتها - قال عمران أكثر ظني أنها حفصة - بصحفة فيها ثريد فوضعها . فخرجت عائشة - وذلك قبل أن يحتجبين - فضربت بها فانكسرت » الحديث ، ولم يصب عمران في ظنه أنها حفصة بل هي أم سلمة كما تقدم ، نعم وقعت القصة لحفصة أيضاً ، وذلك فيما رواه ابن أبي شيبه وابن ماجه من طريق رجل من بني سواة غير مسمى عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أصحابه فصنعت له طعاماً وصنعت له حفصة طعاماً فسبقتني ، فنزلت للجارية انطلقي فأكفني قصعتها فأكفأتها فانكسرت وانتشر الطعام ، فجمعه على النطع فأكلوا ، ثم بعث بقصعتي إلى حفصة فقال : خذوا ظرفاً مكان ظرفكم » وبقية رجاله ثقات ، وهي قصة أخرى بلا ريب ، لأن في هذه القصة أن الجارية هي التي كسرت الصحيفة وفي الذي تقدم أن عائشة نفسها هي التي كسرتها . وروى أبو داود والنسائي من طريق جسر بفتح الجيم وسكون المهملة عن عائشة قالت « ما رأيت صانعة طعاماً مثل صفية ، أهدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم إناء فيه طعام ، فما ملكت نفسي أن كسرتة فقلت : يا رسول الله ما كفارته ؟ قال : إناء كإناء وطعام كطعام » إسناده حسن : ولأحمد وأبي داود عنها « فلما رأيت الجارية أخذتني رعدة » فهذه قصة أخرى أيضاً ، وتحرر من ذلك أن المراد بمن أبهم في حديث الباب هي زينب لحيى الحديث من مخرجه وهو حميد عن أنس ، وما عدا ذلك فقصاص أخرى لا يليق بمن يحقق أن يقول في مثل هذا : قيل المرسله فلانة وقيل فلانة الخ من غير تحرير .

**قوله ( بقصة )** بفتح القاف : إناء من خشب . وفي رواية ابن علية في النكاح عند المصنف « بصحفة » وهي قصعة مبسوطة وتكون من غير الخشب .

قوله ( فضربت بيدها فكسرت القصعة ) زاد أحمد « نصفين » وفي رواية أم سلمة عند النسائي « فجاءت عائشة ومعها فنهز ففلقت به الصفحة » وفي رواية ابن علية فضربت التي في بيتها يد الخادم فسقطت الصفحة فانفلقت ، والفلق بالسكون الشق ، ودلت الرواية الأخرى على أنها انشقت ثم انفصلت .

قوله ( فضمها ) في رواية ابن علية « فجمع النبي صلى الله عليه وسلم فلق الصفحة ، ثم جعل يجمع فيها الطعام الذي كان في الصفحة ويقول : غارت أمكم » ولأحمد « فأخذ الكسرتين فضم إحداهما إلى الأخرى فجعل فيها الطعام » ولأبي داود والنسائي من طريق خالد بن الحارث عن حميد نحوه وزاد « كلوا ، فأكلوا » .  
قوله ( وحبس الرسول ) زاد ابن علية « حتى أتى بصحفة من عند التي هو في بيتها » .

قوله ( فدفع القصعة الصحيحة ) زاد ابن علية « إلى التي كسرت صحفتها ، وأمسك المكسورة في بيت التي كسرت » زاد الثوري « وقال : إناء كإناء وطعام كطعام » قال ابن بطال : احتج به الشافعي والكوفيون فيمن استهلك عروضاً أو حيواناً فعليهما مثل ما استهلك ، قالوا : ولا يقضى بالقيمة إلا عند عدم المثل . وذهب مالك إلى القيمة مطلقاً . وعنه في رواية كالأول . وعنه ما صنعه الآدمي فالمثل . وأما الحيوان فالقيمة وعنه ما كان مكبلاً أو موزوناً فالقيمة وإلا فالمثل وهو المشهور عندهم . وما أطلقه عن الشافعي فيه نظر ، وإنما يحكم في الشيء بمثله إذا كان متشابه الأجزاء ، وأما القصعة فهي من المتقومات لاختلاف أجزائها . والجواب ما حكاه البيهقي بأن القصعتين كانتا للنبي صلى الله عليه وسلم في بيتي زوجته فعاقب الكاسرة يجعل القصعة المكسورة في بيتها وجعل الصحيحة في بيت صاحبتها ولم يكن هناك تضمين ، ويحتمل على تقدير أن تكون القصعتان لهما أنه رأى ذلك سداداً بينهما فرضيتا بذلك ، ويحتمل أن يكون ذلك في الزمان الذي كانت العقوبة فيه بالمال كما تقدم قريباً ، فعاقب الكاسرة بإعطاء قصعتها للأخرى . قلت : ويبعد هذا التصريح بقوله « إناء كإناء » وأما التوجيه الأول فيعكر عليه قوله في الرواية التي ذكرها ابن أبي حاتم « من كسر شيئاً فهو له وعليه مثله » زاد في رواية الدارقطني « فصارت قضية » وذلك يقتضي أن يكون حكماً عاماً لكل من وقع له مثل ذلك ، ويبقى دعوى من اعتذر عن القول به بأنها واقعة عين لا عموم فيها ، لكن عمل ذلك ما إذا أفسد المكسور ، فأما إذا كان الكسر خفيفاً يمكن إصلاحه فعلى الجاني أرشه ، والله أعلم . وأما مسألة الطعام فهي محتملة لأن يكون ذلك من باب المعونة والإصلاح دون بت الحكم بوجوب المثل فيه لأنه ليس له مثل معلوم ، وفي طرق الحديث ما يدل على ذلك وأن الطعامين كانا مختلفين والله أعلم . واحتج به الحنفية لقولهم إذا تغيرت العين المخصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعتها زال ملك المخصوب عنها وملكها الغاصب وضمنها ، وفي الاستدلال لذلك بهذا الحديث نظر لا يخفى ، قال الطبري : وإنما وصفت الرسالة بأنها أم المؤمنين إيماناً بسبب الغيرة التي صدرت من عائشة وإشارة إلى غيرة الأخرى حيث أهدت إلى بيت ضربتها ، وقوله « غارت أمكم » اعتذار منه صلى الله عليه وسلم لثلاث يحمل صنيعها على ما يذم ، بل يجري على عادة الضرائر من الغيرة فلأنها مركبة في النفس بحيث لا يقدر على دفعها ، وسيأتي مزيد لما يتعلق بالغيرة في كتاب النكاح حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى . وفي الحديث حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وإنصافه وحلمه ،

قال ابن العربي : وكأنه إنما لم يؤدب الكاسرة ولو بالكلام لما وقع منها من التعدي لما فهم من أن التي أهدت أرادت بذلك أذى التي هوى بينها والمظاهرة عايبها فاقصر على تغريمها للقصعة ، قال : وإنما لم يرمها الطعام لأنه كان مهدي فإتلافهم له قبول أو في حكم القبول ، وغفل رحمه الله عما ورد في الطرق الأخرى والله المستعان .

**قوله** ( وقال ابن أبي مريم ) هو سعيد شيخ البخارى ، وأراد بذلك بيان التصريح بتحديث أنس لحמיד ، وقد وقع تصريحه بالسمع منه لهذا الحديث في رواية جرير بن حازم المذكورة أولاً عند ابن حزم .

### باب إذا هدم حائطاً فليبين مثله

[٢٤٨٢]

٢٤٠٨ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا جرير بن حازم عن محمد بن سيرين عن

أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « كان رجل في بني إسرائيل يقال له جريج يصلي ، فجاءته أمه فدعته ، فأبى أن يجيبها فقال : أجيبها أو أصلي ؟ ثم أتته فقالت : اللهم لا تمته حتى تراه وجوه المومسات . وكان جريج في صومعته ، فقالت امرأة : لأفتن جريجاً . فتعرضت له فكلمته ، فأبى . فأتت راعياً فأمكننت من نفسها ، فولدت غلاماً فقالت : هو من جريج . فأتوه فكسروا صومعته ، وأنزلوه وسبوه ، فتوضأ وصلى ، ثم أتى الغلام فقال : من أبوك يا غلام ؟ قال : الراعي . قالوا : نبني صومعتك من ذهب ؟ قال : لا ، إلا من طين . »

**قوله** ( باب إذا هدم حائطاً فليبين مثله ) أى خلافاً لمن قال تلزمه القيمة من المالكية وغيرهم ، وأورد فيه المصنف حديث أبي هريرة في قصة جريج الراهب مختصراً ، وساقه في أحاديث الأنبياء من هذا الوجه مطولاً ، ويأتى الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى . وموضع الحاجة منه هنا قوله « فقالوا نبني صومعتك من ذهب ، قال : لا إلا من طين » وقال قبل ذلك « فكسروا صومعته » وتوجيه الاحتجاج به أن شرع من قبلنا شرع لنا ، وهو كذلك إذا لم يأت شرعنا بخلافه كما تقدم غير مرة ، لكن في الاستدلال بقصة جريج فيما ترجم به نظر ، قال ابن المنير : الاستدلال بذلك غير ظاهر فيما ترجم له « لأنهم عرضوا عليه ما لا يلزمهم اتفاقاً وهو بناؤها من ذهب ، وما أجابهم جريج إلا بقوله « من طين » وأشار بذلك إلى الصفة التي كانت عليها . قال : ولا خلاف أن الهادم لو التزم الإعادة ورضى صاحبه في جواز ذلك . قال : ويحتمل على أصل مالك أن لا يجوز ، لأنه فسخ لما وجب ناجزاً وهو القيمة إلى ما يتأخر وهو البنيان . قال ابن مالك : في قوله « لا إلا من طين » شاهد على حذف المجزوم بلا ، فإن التقدير لا تبناها إلا من طين .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب المظالم من الأحاديث المرفوعة على ثمانية وأربعين حديثاً ، المعلق منها ستة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وعشرون حديثاً ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي سعيد « إذا خلص المؤمنون » وحديث أنس « انصر أخاك » وحديث أبي هريرة « من كانت له مظلمة » وحديث ابن عمر « من أخذ شيئاً من الأرض » وحديث عبد الله بن يزيد في النهي عن النهي والمثلة ، وحديث أنس في القصعة المكسورة . وفيه من الآثار سبعة آثار . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## في الشركة

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

#### الشَّرِكَةُ فِي الطَّعَامِ وَالنَّهْدِ وَالْعُرُوضِ

وكيف قسمة ما يُكَالُ ويوزنُ مجازفةً أو قبضةً قبضةً، لما لم يرَ المسلمونَ في النَّهْدِ بأساً أنْ يأكلَ هذا بعضاً وهذا بعضاً. وكذلك مجازفةُ الذهبِ والفضةِ، والقِرَانِ في التَّمْرِ.

[٢٤٨٣] ٢٤٠٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أنه قال: بعث رسول الله صلى الله عليه بعثاً قبل الساحل، فأمر عليهم أبوعبيدة بن الجراح، وهم ثلاثمائة وأنا فيهم، فخرجنا. حتى إذا كنّا ببعض الطريق فني الزاد، فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش فجمع ذلك كله، فكان مزودي تمر، فكان يقوتناه كل يوم قليل قليل حتى فني، فلم يكن تصيبنا إلا تمرّة تمرّة، -فقلت: وما تغني تمرّة؟ فقال: لقد وجدنا فقدها حين فنيّت. قال: ثم انتهينا إلى البحر، فإذا حوتٌ مثل الطَّربِ، فأكل منه ذلك الجيش ثمانين عشرة ليلة. ثم أمر أبو عبيدة بضلعين من أضلاعه فنصبا، ثم أمر براحلة فرحلت ثم مرّت تحتهما فلم تصبهما.

[الحديث ٢٤٨٣ - أطرافه في: ٢٩٨٣، ٤٣٦٠، ٤٣٦١، ٤٣٦٢، ٥٤٩٣، ٥٤٩٤.]

[٢٤٨٤] ٢٤١٠ - حدثنا بشر بن مرحوم قال حدثنا حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال: خفت أزواد القوم وأملقوا، فأتوا النبي صلى الله عليه في نحر إبلهم فأذن لهم، فلقيهم عمر فأخبروه فقال: ما بقاؤكم بعد إبلكم؟ فدخل على النبي صلى الله عليه فقال: يا رسول الله، ما بقاؤهم بعد إبلهم؟ فقال رسول الله صلى الله عليه: «ناد في الناس يأتون بفضل أزوادهم»، فبسط لذلك نطع وجعلوه على النطع، فقام رسول الله صلى الله عليه فدعا وبرك

عليه، ثم دعاهم بأوعيتهم فاحتشى الناس حتى فرغوا، ثم قال رسول الله صلى الله عليه: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله». [الحديث ٢٤٨٤ - طرفه في: ٢٩٨٢].

[٢٤٨٥] ٢٤١١ - حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا الأوزاعي قال حدثنا أبو النجاشي قال سمعت رافع بن خديج قال: كنا نصلّي مع النبي صلى الله عليه وسلم العصر فننحر جزوراً، فنقسم عشر قسم، فنأكل لحماً نضيّجاً قبل أن تغرب الشمس.

[٢٤٨٦] ٢٤١٢ - حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا حماد بن أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى قال: قال النبي صلى الله عليه: «إنّ الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قلّ طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموا بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم منّي وأنا منهم».

قوله (كتاب الشركة) كذا للنسفي وابن شويه، وللأكثر «باب» ولأبي ذر «في الشركة» وقدهوا للبسلة وأخرها. والشركة بفتح المعجمة وكسر الراء، وبكسر أوله يسكون الراء، وقد تحذف الهاء، وقد يفتح أوله مع ذلك فتلك أربع لغات. وهي شرعاً: ما يحدث بالاختيار بين اثنين فصاعداً من الاختلاط لتحصيل الربح، وقد تحصل بغير قصد كالإرث.

قوله (الشركة في الطعام والنهد) أما الطعام فسيأتي القول فيه في باب مفرد، وأما النهد فهو بكسر النون وفتحها إخراج القوم نفقاتهم على قدر عدد الرفقة، يقال تناهدوا وناهد بعضهم بعضاً قاله الأزهرى، وقال الجوهري نحوه لكن قال: على قدر نفقة صاحبه، ونحوه لابن فارس، وقال ابن سيده: النهد العون. وطرح نهد مع القوم أعانهم وخارجهم، وذلك يكون في الطعام والشراب. وقيل: فلذكر قول الأزهرى. وقال عياض مثل قول الأزهرى إلا أنه قيده بالسفر والخلط، ولم يقيده بالعدد. وقال ابن التين: قال جماعة هو النفقة بالسوية في السفر وغيره، والذي يظهر أن أصله في السفر، وقد تتفق رفقة فيضعونه في الحضر كما سيأتي في آخر الباب من فعل الأشعريين، وأنه لا يتقيد بالتسوية إلا في القسمة، وأما في الأكل فلا تسوية لاختلاف حال الآكلين، وأحاديث الباب تشهد لكل ذلك. وقال ابن الأثير: هو ما تخرجه الرفقة عند المناهدة إلى الغزو، وهو أن يقتسموا نفقتهم بينهم بالسوية حتى لا يكون لأحدهم على الآخر فضل، فزاده قيداً آخر وهو سفر الغزو، والمعروف أنه خلط الزاد في السفر مطلقاً، وقد أشار إلى ذلك المصنف في الترجمة حيث قال «يأكل هذا بعضاً وهذا بعضاً» وقال القابسي: هو طعام الفصح بين القبائل، وهذا غير معروف، فإن ثبت فعله أصله. وذكر محمد بن عبد الملك التاريني أن أول من أحدث النهد حضين - بمهملة ثم معجمة مصغر - الرقاشي. قلت: وهو بعيد لثبوته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وحضين لا صحبة له، فإن ثبتت احتملت أوليته فيه في زمن مخصوص أو في فئة مخصوصة.

**قوله ( والعروض )** بضم أوله جمع عرض بسكون الراء مقابل النقد ، وأما بفتحها فجميع أصناف المال ، وما عدا النقد يدخل فيه الطعام فهو من الخالص بعد العام ويدخل فيه الربويات ، ولكنه اغتفر في النهي لثبوت الدليل على جوازه . واختلف العلماء في صحة الشركة كما سيأتي .

**قوله ( وكيف لقسمة ما يكال ويوزن )** أى هل يجوز قسمته مجازفة أو لابد من الكيل في المكيل والوزن في الموزون ، وأشار إلى ذلك بقوله « مجازفة أو قبضة قبضة » أى متساوية .

**قوله ( لما لم تر المسلمون بالنهد بأساً )** هو بكسر اللام وتخفيف الميم ، وكأنه أشار إلى أحاديث الباب ، وقد ورد الترغيب في ذلك ، وروى أبو عبيد في « الغريب » عن الحسن قال « أخرجوا نهدكم فإنه أعظم للبركة وأحسن لأخلاقكم » .

**قوله ( وكذلك مجازفة الذهب والفضة )** كأنه ألحق النقد بالعرض للجامع بينهما وهو المالية ، لكن إنما يتم ذلك في قسمة الذهب مع الفضة ، أما قسمة أحدهما خاصة — حيث يقع الاشتراك في الاستحقاق — فلا يجوز إجماعاً قاله ابن بطال . وقال ابن المنير : شرط مالك في منعه أن يكون مصكوكاً والتعامل فيه بالعدد . فعلى هذا يجوز بيع ما عده جزافاً ، ومقتضى الأصول منعه ، وظاهر كلام البخارى جوازه ، ويمكن أن يحتج له بحديث جابر في مال البحرين ، والجواب عن ذلك أن قسمة العطاء ليست على حقيقة القسمة ، لأنه غير مملوك للأخذين قبل التمييز ، والله أعلم .

**وقوله ( والقران في النمر )** يشير إلى حديث ابن عمر الماضي في المظالم ، وسيأتي أيضاً بعد بابين . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث جابر في بعث أبي عبيدة بن الجراح إلى جهة الساحل ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازى ، وشاهد الترجمة منه قوله « فأمر أبو عبيدة بازواد ذلك الجيش فجمع » الحديث . وقال الداودى ليس في حديث أبي عبيدة ولا الذى بعده ذكر المجازفة لأنهم لم يريدوا المبايعة ولا البدل ، وإنما يفضل بعضهم بعضاً لو أخذ الإمام من أحدهم للآخر . وأجاب ابن التين بأنه إنما أراد أن حقوقهم تساوت فيه بعد جمعه لكنهم تناولوه مجازفة كما جرت العادة . ثانيها حديث سلمة بن الأكوع في إرادة نحر إبلهم في الغزو ، والشاهد منه جمع أزوادهم ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة ، وهو ظاهر فيما ترجم به من كون أخذهم منها كان بغير قسمة مستوية ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « أزواد » في رواية المستمل « أزودة » وقوله « وأملقوا » أى افتقروا .

**قوله ( وبرك )** بتشديد الراء أى دعا بالبركة ، وقوله « فاحتى » بسكون المهملة بعدها مثناة مفتوحة ثم مثناة افضل من الحثى وهو الأخذ بالكفين . ثالثها حديث رافع بن خديج في تعجيل صلاة العصر ، وهو من الأحاديث المذكورة في غير مظنتها ، وقد ذكر المصنف في المواقيت من هذا الوجه عن رافع تعجيل المغرب ، وفي هذا تعجيل العصر ، والغرض منه هنا قوله « فتنحز جزوراً فيقسم عشر قسم » قال ابن التين في حديث رافع الشركة في الأصل ، وجمع الحظوظ في القسم ، ونحر إبل المغنم ، والحجة على من زعم



أن أول وقت العصر مصير ظل الشيء مثليه . وقوله « تضييلاً » بالمعجمة وبالجيم أى استوى طبعه . رابعها حديث أبى موسى .

قوله ( عن يزيد ) هو بالموحدة والراء مصغراً .

قوله ( إذا أرموا ) أى فنى زادهم ، وأصله من الرمل كأنهم لصقوا بالرمل من القلة كما قيل في ( ذا متربة ) .

قوله ( فهم منى وأنا منهم ) أى هم متصلون بى ، وتسمى « من » هذه الاتصالية كقوله « لست من دد » ، وقيل : المراد فعلوا فعلى في هذه المواساة . وقال النووي : معناه المبالغة في اتحاد طريقتهما واتفاقهما في طاعة الله تعالى . وفي الحديث فضيلة عظيمة للأشعرين قبيلة أبى موسى ، وتحديث الرجل بمناقبه ، وجواز هبة المجهول ، وفضيلة الإيثار والمواساة ، واستحباب خلط الزاد في السفر وفي الإقامة أيضاً والله أعلم .

باب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعا بينهما بالسوية في الصدقة

٢٤٨٧ - حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى قال حدثني أبى قال حدثني ثمامة بن عبد الله ابن أنس أن أنساً حدثه أن أبا بكر كتب فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه قال : وما كان من خليطين فإنهما يتراجعا بينهما بالسوية . [٢٤٨٧]

قوله ( باب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعا بينهما بالسوية في الصدقة ) أورد فيه حديث أنس عن أبى بكر في ذلك ، وهو طرف من حديثه الطويل في الزكاة وتقدم فيه ، وقيده المصنف في الترجمة بالصدقة لوروده فيها ، لأن التراجع لا يصح بين الشريكين في الرقاب . وقال ابن بطال : فقه الباب أن الشريكين إذا خلط رأس مالهما فالربح بينهما ، فمن أنفق من مال الشركة أكثر مما أنفق صاحبه تراجعاً عند القسمة بقدر ذلك ، لأنه عليه الصلاة والسلام أمر الخليطين في الغنم بالتراجع بينهما وهما شريكان ، فدل ذلك على أن كل شريكين في معناه . وتعقبه ابن المنير بأن التراجع الواقع بين الخليطين في الغنم ليس من باب قسمة الربح ، وإنما أصله غرم مستهلك ، لأننا نقدر أن من لم يعط استهلك مال من أعطى إذا أعطى عن حق وجب على غيره ؛ وقد قيل إنه يقدر مستلفاً من صاحبه ، واستدل به على أن من قام عن غيره بواجب فله الرجوع عليه وإن لم يكن أذن له في القيام عنه قاله ابن المنير أيضاً ، وفيه نظر لأن صحته تتوقف على عدم الإذن ، وهو هنا محتمل ، فلا يتم الاستدلال مع قيام الاحتمال .

باب قسمة الغنم

٢٤٨٨ - حدثنا علي بن الحكم الأنصاري قال حدثنا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاع بن رافع بن خديج عن جده قال : كنا مع النبي صلى الله عليه بذي الحليفة ، [٢٤٨٨]

فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ، فَأَصَابُوا إِبِلًا وَغَنَمًا، قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي أُخْرِيَاتِ الْقَوْمِ، فَعَجَلُوا وَذَبَحُوا وَنَصَبُوا الْقُدُورَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِئَتْ، ثُمَّ قَسَمَ، فَعَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بَبْعِيرٍ، فَتَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ، فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ، وَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ يَسِيرَةٌ، فَأَهْوَى رَجُلٌ مِنْهُمْ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ اللَّهُ. ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا». فَقَالَ جَدِّي: إِنَّا نَرْجُو - أَوْ نَخَافُ - الْعَدُوَّ غَدًا، وَلَيْسَتْ مُدَى، أَفَنَذْبَحُ بِالْقَصَبِ؟ قَالَ: «مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكَلَوْهُ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ. وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ: أَمَا السِّنُّ فَعِظَمٌ، وَأَمَا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبْشَةِ».

[الحديث ٢٤٨٨ - أطرافه في: ٢٥٠٧، ٣٠٧٥، ٥٤٩٨، ٥٥٠٣، ٥٥٠٦، ٥٥٠٩، ٥٥٤٣، ٥٥٤٤].

**قوله (باب قسمة الغنم)** أى بالعدد ، أورد فيه حديث رافع بن خديج ، وفيه « ثم قسم فعدل عشرة من الغنم ببعير » وسأأتى الكلام عليه مستوفى فى الذبائح إن شاء الله تعالى .

### باب القرآن فى التمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه

٢٤٨٩ - حدثنا خلاد بن يحيى قال حدثنا سفيان قال حدثنا جبلة بن سحيم سمعت ابن عمر يقول: نهى النبي صلى الله عليه أن يقرن الرجل بين التمرتين جميعاً حتى يستأذن أصحابه. [٢٤٨٩]

٢٤٩٠ - حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن جبلة قال: كنا بالمدينة فأصابتنا سنة، فكان ابن الزبير يرزقنا التمر، وكان ابن عمر يمرُّ بنا فيقول: لا تقرنوا، فإن النبي صلى الله عليه نهى عن القرآن، إلا أن يستأذن الرجل منكم أخاه. [٢٤٩٠]

**قوله (باب القرآن فى التمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه)** كذا فى جميع النسخ ، ولعل « حتى » كانت « حين » فتحرفت ، أو سقط من الترجمة شئ إما لفظ النهى من أولها أو « لا يجوز » قبل « حتى » ذكر فيه حديث ابن عمر فى ذلك من وجهين ، وقد تقدم فى المظالم ، ويأتى الكلام عليه فى الأطعمة إن شاء الله تعالى . قال ابن بطال : النهى عن القرآن من حسن الأدب فى الأكل عند الجمهور لا على التحريم كما قال أهل الظاهر ، لأن الذى يوضع للأكل سبيله سبيل المكارمة لا التشاح لاختلاف الناس فى الأكل ، لكن إذا استأثر بعضهم بأكثر من بعض لم يحل له ذلك .

### باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل

٢٤٩١ - حدثنا عمران بن ميسرة قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا أيوب عن نافع عن

ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «من أعتق شقصاً له من عبد - أو شركاً أو قال نصيباً - وكان له ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق، وإلا فأعتق منه ما عتق».

قال: لا أدري قوله: «عتق منه ما عتق» قول من نافع، أو في الحديث عن النبي صلى الله عليه.

[الحديث ٢٤٩١ - أطرافه في: ٢٥٠٣، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥].

٢٤٩٨ - حدثنا بشر بن محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «من أعتق شقصاً من مملوكه فعليه خلاصه في ماله، فإن لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل، ثم استسعى غير مشقوق عليه».

[الحديث ٢٤٩٢ - أطرافه في: ٢٥٠٤، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧].

قوله (باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل) قال ابن بطال: لا خلاف بين العلماء أن قسمة العروض وسائر الأمثلة بعد التقويم جائز، وإنما اختلفوا في قسمتها بغير تقويم: فأجازوه الأكثر إذا كان على سبيل التراضي، ومنعه الشافعي وحجته حديث ابن عمر فيمن أعتق بعض عيده فهو نص في الرقيق وألحقه الباقي به. وأورد المصنف الحديث المذكور عن ابن عمر وعن أبي هريرة، وسيأتي الكلام عليهما جميعاً في كتاب العتق مستوفى إن شاء الله تعالى.

### باب هل يُقرع في القسمة؟ والاستهام فيه

٢٤٩٩ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زكرياء قال سمعتُ عامراً يقول سمعتُ النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه قال: «مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذي في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نُؤذ من فوقنا، فإن يتركوه وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً».

[الحديث ٢٤٩٣ - طرفه في: ٢٦٨٦].

قوله (باب هل يقرع في القسمة والاستهام فيه) الاستهام الاقتراع، والمراد به هنا بيان الأنصبة في القسم، والضمير يعود على القسم بدلالة القسمة فذكره لأنها بمعنى، وأورد فيه حديث النعمان بن بشير، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في آخر كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى.

### باب شركة اليتيم وأهل الميراث

٢٤٢٠ - حدثنا الأويسى قال حدثني إبراهيم عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني عروة أنه سأل عائشة... وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرنا عروة بن الزبير أنه سأل عائشة عن قول الله عز وجل: ﴿وَأَنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا﴾ إلى ﴿رُبَاعٍ﴾ قالت: يا ابن أخي، هي اليتيمة تكون في حجر وليها تشاركه في ماله، فيعجبها مالها وجمالها، فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها، فيعطيها مثل ما يعطيها غيره، فنها أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن ويبلغوا بهن أعلى سنتهن من الصداق، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن. قال عروة: قالت عائشة: ثم إن الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه بعد هذه الآية، فأنزل الله عز وجل: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ﴾ إلى قوله: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾، والذي ذكر الله أنه يتلى عليكم في الكتاب الآية الأولى التي قال فيها: ﴿وَأَنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ قالت عائشة: وقول الله عز وجل في الآية الأخرى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ هي رغبة أحدكم ببيتيمته التي تكون في حجره حين تكون قليلة المال والجمال، فنها أن ينكحوا ما رغبوا في مالها وجمالها من يتامى النساء إلا بالقسط من أجل رغبتهن عنهن.

[الحديث ٢٤٩٤ - أطرافه في: ٢٧٦٣، ٤٥٧٣، ٤٥٧٤، ٤٦٠٠، ٥٠٦٤، ٥٠٩٢، ٥٠٩٨، ٥١٢٨، ٥١٣١، ٥١٤٠، ٦٩٦٥.]

قوله (باب شركة اليتيم وأهل الميراث) الواو بمعنى مع، قال ابن بطال: اتفقوا على أنه لا يجوز المشاركة في مال اليتيم إلا أن كان لليتيم في ذلك مصلحة راجحة. وأورد المصنف في الباب حديث عائشة في تفسير قوله تعالى ﴿وَأَنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ وسيأتي الكلام عليه مستوفى في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى. والأويسى المذكور في الإسناد هو عبد العزيز، وإبراهيم هو ابن سعد، وصالح هو ابن كيسان، والإسناد كله مدنيون. وقوله «وقال الليث حدثني يونس» وصله الطبري في تفسيره من طريق عبد الله بن صالح عن الليث مقروناً بطريق ابن وهب عن يونس، وقوله فيه (رغبة أحدكم ببيتيمته) وفي رواية الكشميني «عن بيتيمته» ولعله أصوب.

### باب الشركة في الأرضين وغيرها

٢٤٢١ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا هشام قال أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله قال: إنما جعل النبي صلى الله عليه الشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة.

[٢٤٩٥]

قوله ( باب الشركة في الارضين وغيرها ) أورد فيه حديث جابر « الشفعة في كل ما لم يقسم » وقد مضى الكلام عليه في كتاب الشفعة ، وأراد هنا الإشارة إلى جواز قسمة الأرض والدار ، وإلى جوازه ذهب الجمهور صغرت الدار أو كبرت ، واستثنى بعضهم التي لا ينتفع بها لو قسمت فتمتنع قسمتها . وهشام في هذه الرواية هو ابن يوسف الصنعاني .

باب إذا اقتسم الشركاء الدور وغيرها فليس لهم رجوع ولا شفعة

[٢٤٩٦] ٢٤٩٦- حدثنا مسدد قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله قال : قضى النبي صلى الله عليه بالشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة .

قوله ( باب إذا قسم الشركاء الدور وغيرها فليس لهم رجوع ولا شفعة ) أورد فيه حديث جابر المذكور ، قال ابن المنير : ترجم بلزوم القسمة ، وليس في الحديث إلا نفي الشفعة ، لكن لكونه يلزم من نفيها نفي الرجوع - إذ لو كان للشريك أن يرجع لعادت مشاعة - فعادت الشفعة .

باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف

[٢٤٩٧] ٢٤٩٧- حدثنا عمرو بن علي قال حدثنا أبو عاصم عن عثمان - يعني ابن الأسود - قال أخبرني سليمان بن أبي مسلم قال سألت أبا المنهال عن الصرف يداً بيد فقال : اشتريت أنا وشريك لي شيئاً يداً بيد ونسيئة ، فجاءنا البراء بن عازب فسألناه فقال : فعلت أنا وشريكي زيد ابن أرقم ، وسألنا النبي صلى الله عليه عن ذلك فقال : « ما كان يداً بيد فخذوه ، وما كان نسيئة ردوه » .

[٢٤٩٨]

قوله ( باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف ) قال ابن بطال : أجمعوا على أن الشركة الصحيحة أن يخرج كل واحد مثل ما أخرج صاحبه ثم يخلط ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرفا جميعاً ، إلا أن يقيم كل واحد منهما الآخر مقام نفسه . وأجمعوا على أن الشركة بالدراهم والدنانير جائزة ، لكن اختلفوا إذا كانت الدنانير من أحدهما والدراهم من الآخر ، فمنعه الشافعي ومالك في المشهور عنه والكوفيون إلا الثوري اه ، وزاد الشافعي أن لا تختلف الصفة أيضاً كالصحيح والمكسرة ، وإطلاق البخاري الترجمة يشعر بجنوحه إلى قول الثوري ، وقوله « وما يكون فيه الصرف » أي كالدراهم المغشوشة والتبر وغير ذلك ، وقد اختلف العلماء في ذلك فقال الأكثر : يصح في كل مثل وهو الأصح عند الشافعية ، وقيل يختص بالنقد المضروب . وأورد المصنف في الباب حديث البراء في الصرف ، وقد تقدم في أوائل البيوع وفي باب بيع الورق بالذهب نسيئة ، وتقدم بعض الكلام عليه هناك .

قوله ( حدثنا أبو عاصم ) هو النزيل شيخ البخارى ، وروى هنا وفي عدة مواضع عنه بواسطة .  
قوله ( اشتريت أنا وشريك لى ) لم أقف على اسمه .

قوله ( شيئاً بدأ بيد ونسيته ) تقدم فى أوائل البيوع بلفظ « كنت أبتجر فى الصرف » .

قوله ( ما كان يبدأ بيد فخلوه وما كان نسيته فودوه ) فى رواية كريمة « فودوه » بتقديم الذا ل المعجمة وتخفيف الراء أى اتركوه ، وفى رواية النسبى « رده » بدون الفاء ، وحذفها فى مثل هذا وإثباتها جائز ، واستدل به على جواز تفريق للصفقة فيصح الصحيح منها ويبطل مالا يصح ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون أشار إلى عقدين مختلفين ، ويؤيد هذا الاحتمال ما سياتى فى « باب الهجرة إلى المدينة » من وجه آخر عن أبى المنهال قال « باع شريك لى دراهم فى السوق نسيته إلى الموسم » فذكر الحديث ، وفيه « قدم النبى صلى الله عليه وسلم المدينة ونحن نتبايع هذا البيع فقال : ما كان يبدأ بيد فليس به بأس ، وما كان نسيته فلا يصلح » فعلى هذا فعنى قوله « ما كان يبدأ بيد فخلوه » أى ما وقع لكم فيه التقابض فى المجلس فهو صحيح فأمضوه ، وما لم يقع لكم فيه التقابض فليس بصحيح فاتركوه ، ولا يلزم من ذلك أن يكونا جميعاً فى عقد واحد . والله أعلم .

## ب

### مشاركة الذمى والمشرىكين فى المزارعة

[٢٤٩٩] ٢٤٢٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله قال : أعطى رسول الله صلى الله عليه خبير اليهود أن يعملوها ويزرعوها ، ولهم شطر ما يخرج منها .

قوله ( باب مشاركة الذمى والمشرىكين فى المزارعة ) الراوى فى قوله « والمشرىكين » عاطفة وليس بمعنى مع ، والتقدير مشاركة المسلم للذمى ومشاركة المسلم للمشرىكين ، وقد ذكر فيه حديث ابن عمر فى إعطاء اليهود خبير على أن يعملوها مختصراً ، وقد تقدم فى المزارعة ، وهو ظاهر فى الذمى وألحق المشرىك به لأنه إذا استأمن صار فى معنى الذمى ، وأشار المصنف إلى مخالفة من خالف فى الجواز كالثورى والليث وأحمد وإسحاق ، وبه قال مالك إلا أنه أجازها إذا كان يتصرف بحضرة المسلم : وحجتهم خشية أن يدخل فى مال المسلم مالا يحل كالربا وثمن الخمر والخزير ، واحتج الجمهور بمعاملة النبى صلى الله عليه وسلم يهود خبير ، وإذا جاز فى المزارعة جاز فى غيرها ، وبمشروعية أخذ الجزية منهم مع أن فى أموالهم ما فيها .

## ب

### قسم الغنم والعدل فيها

[٢٥٠٠] ٢٤٢٥ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه أعطاه غنماً يقسمها على صحابته ضحايا ، فبقي عتود ، فذكره لرسول الله صلى الله عليه فقال : « ضح به أنت » .

**قوله ( باب قسم الغنم والعدل فيها )** ذكر فيه حديث عقبة بن عامر ، وقد مضى توجيه إيرادها في الشركة في أوائل الوكالة ، ويأتي الكلام على بقية شرحه في الأضاحي إن شاء الله تعالى .

## باب

### الشركة في الطعام وغيره

ويذكر أن رجلاً ساوم شيئاً فغمزه آخر، فرأى عمر أن له شركة.

[٢٥٠١] ٢٤٢٦ - حدثنا أصبغ بن الفرّج قال أخبرني عبد الله بن وهب قال أخبرني سعيد عن

زهرة بن معبد عن جده عبد الله بن هشام - وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه ، وذهبت به أمه [٢٥٠٢]

زينب بنت حميد إلى رسول الله صلى الله عليه فقالت: يا رسول الله، بايعه، فقال: «هو صغير».

فمسح رأسه ودعا له - وعن زهرة بن معبد أنه كان يخرج به جده عبد الله بن هشام إلى السوق

فيشتري الطعام، فيلقاه ابن عمر وابن الزبير فيقولان له: أشركنا، فإن النبي صلى الله عليه قد

دعا لك بالبركة، فيشركهم، فربما أصاب الراحلة كما هي فيبعث بها إلى المنزل.

[الحديث ٢٥٠١ - طرفه في: ٧٢١٠].

[الحديث ٢٥٠٢ - طرفه في: ٦٣٥٣].

**قوله ( باب الشركة في الطعام وغيره )** أي من المثليات ، والجمهور على صحة الشركة في كل ما يملك ،

والأصح عند الشافعية اختصاصها بالمثلي ، وسبيل من أراد الشركة بالعروض عندهم أن يبيع بعض عرضه

المعلوم ببعض عرض الآخر المعلوم ويأذن له في التصرف ، وفي وجه لا يصح إلا في النقد المضروب كما

تقدم ، وعن المالكية تكره الشركة في الطعام ، والراجح عندهما الجواز .

**قوله ( ويذكر أن رجلاً )** لم أقف على اسمه .

**قوله ( فرأى عمر )** كذا للأكثر ، وفي رواية ابن شبيب « فرأى ابن عمر » وعليها شرح ابن بطال ،

والأول أصح فقد رواه سعيد بن منصور من طريق إياس بن معاوية « أن عمر أبصر رجلاً يساوم سلعة وعنده

رجل فغمزه حتى اشتراها ، فرأى عمر أنها شركة » وهذا يدل على أنه كان لا يشترط للشركة صيغة ويكتفى

فيها بالإشارة إذا ظهرت القرينة وهو قول مالك ، وقال مالك أيضاً في السلعة تعرض للبيع فيقف من يشتريها

للتجارة ، فإذا اشتراها واحد منهم واستشركه الآخر لزمه أن يشركه لأنه انتفع بتركه الزيادة عليه ، ووقع

في نسخة الصغاني ما نصه « قال أبو عبد الله - يعني المصنف - إذا قال الرجل للرجل أشركني فإذا سكنت

يكون شريكه في النصف » اهـ وكأنه أخذ من أثر عمر المذكور .

**قوله ( أخبرني سعيد )** هو ابن أبي أيوب ، وثبت في رواية ابن شبيب .

**قوله ( عن زهرة )** هو بضم الزاي وعند أبي داود من رواية المقبري عن سعيد « حدثني أبو عقيل زهرة بن معبد » .

**قوله ( عن جده عبد الله بن هشام )** أي ابن زهرة التيمي من بني عمرو بن كعب بن سعد بن تيم ابن مرة رهط أبي بكر الصديق ، وهو جد زهرة لأبيه .

**قوله ( وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم )** ذكر ابن منده أنه أدرك من حياة النبي صلى الله عليه وسلم ست سنين ، وروى أحمد في مسنده أنه احتلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكن في إسناده ابن لهيعة ، وحديث الباب يدل على خطأ روايته هذه فإن ذهاب أمه به كان في الفتح ووصف بالصغر إذ ذاك فإن كان ابن لهيعة ضبطه فيحتمل أنه بلغ في أوائل سن الاحتلام :

**قوله ( وذهبت به أمه زينب بنت حميد )** أي ابن زهير بن الحارث بن أسد بن عبد العزى وهي معدودة في الصحابة ، وأبوه هشام مات قبل الفتح كافراً ، وقد شهد عبد الله بن هشام فتح مصر واختط بها فيما ذكره ابن يونس وغيره ، وعاش إلى خلافة معاوية .

**قوله ( ودعا له )** زاد المصنف في الأحكام من وجه آخر « عن زهرة » وأخرجه الحاكم في المستدرک من حديث ابن وهب بنماه فوهم .

**قوله ( وعن زهرة بن معبد )** هو موصول بالإسناد المذكور .

**قوله ( فبلقاه ابن عمر وابن الزبير )** قال الإسماعيلي رواه الخلق فلم يذكر أحد هذه الزيادة إلى آخرها إلا ابن وهب . قلت : وقد أخرجه المصنف في الدعوات عن عبد الله بن وهب بهذا الإسناد ، وكذلك أخرجه أبو نعيم من وجهين عن ابن وهب ، وقال الإسماعيلي : تفرد به ابن وهب .

**قوله ( فيقولان له أشركنا )** هو شاهد الترجمة لكونهما طلبا منه الاشتراك في الطعام الذي اشتراه فأجابهما إلى ذلك وهم من الصحابة ولم ينقل عن غيرهم ما يخالف ذلك فيكون حجة ، وفي الحديث مسح رأس الصغير ، وترك مبايعة من لم يبلغ ، والدخول في السوق لطلب المعاش ، وطلب البركة حيث كانت والرد على من زعم أن السعة من الحلال مذمومة ، وتوفر دواعي الصحابة على إحضار أولادهم عند النبي صلى الله عليه وسلم لالتماس بركته ، وعلم من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم لإجابة دعائه في عبد الله بن هشام .

**( تنبيهان )** : أحدهما وقع في رواية الإسماعيلي « وكان - يعني عبد الله بن هشام - يضحى بالشاة الواحدة عن جميع أهله » فعزا بعض المتأخرين هذه الزيادة للبخاري فأخطأ . ثانيهما وقع في نسخة الصغاني زيادة لم أرها في شيء من النسخ غيرها ولفظه « قال أبو عبد الله : كان عروة البارقي يدخل السوق وقد ربح أربعين ألفاً ببركة دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة حيث أعطاه ديناراً يشتري به أضحية فاشترى شاتين فباع إحداها بدينار وجاءه بدينار وشاة ، فبرك له رسول الله صلى الله عليه وسلم .



### باب الشَّرْكَه في الرِّقِيقِ

[٢٥٠٣] ٢٤٢٧ - حدثنا مسدد قال حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال: «من أعتق شركاً في مملوك وجب عليه أن يعتق كله إن كان له مالٌ قدر ثمنه يُقام قيمة عدلٍ ويُعطى شركاؤه حصصهم ويُخلى سبيل المعتق».

[٢٥٠٤] ٢٤٢٨ - حدثنا أبو النعمان قال حدثنا جرير بن حازم عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «من أعتق شقصاً في عبدٍ أعتق كله إن كان له مالٌ، وإلا يستسعى غير مشقوقٍ عليه».

### باب الاشتراك في الهدْيِ والبدنِ

وإذا أشرك الرجلُ رجلاً في هديه بعدما أهدى.

[٢٥٠٥] ٢٤٢٩ - حدثنا أبو النعمان قال حدثنا حماد بن زيد قال أخبرنا عبد الملك بن جريج عن عطاء عن جابر. وعن طاوس عن ابن عباس قال: قدم النبي صلى الله عليه صبح رابعة من ذي الحجة مهلئون بالحج لا يخلطهم شيء. فلما قدمنا أمرنا فجعلناها عُمرة، وأن نحلَّ إلى نساءنا. ففشت في ذلك القالة. قال عطاء: قال جابر: فيروح أحدنا إلى منى وذكره يقطر منياً - فقال جابر: بكفه - فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه، فقام خطيباً فقال: «بلغني أن أقواماً يقولون كذا وكذا، والله لأننا أبرُّ وأتقى لله عز وجل منهم، ولو أني استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت، ولولا أن معي الهدْي لأحللت». فقام سراقه بن مالك بن جعشم فقال: يا رسول الله، هي لنا أو للأبد؟ قال: «لا، بل للأبد». قال: وجاء علي بن أبي طالب، فقال: أحدهما يقول: لبيك بما أهلك به رسول الله صلى الله عليه، وقال الآخر: لبيك بحجة رسول الله صلى الله عليه، فأمره رسول الله صلى الله عليه أن يقيم على إحرامه، وأشركه في الهدْي.

قوله (باب الشَّرْكَه في الرِّقِيقِ) أورد فيه حديثي ابن عمر وأبي هريرة فيمن أعتق شقصاً - أي نصيباً - من عبد، وهو ظاهر فيما ترجم له لأن صحة العتق فرع صحة الملك.

قوله (باب الاشتراك في الهدْي والبدن) بضم الموحدة وسكون المهملة جمع بدنة وهو من الخاص بعد العام.

قوله (وإذا أشرك الرجل رجلاً في هديه بعدما أهدى) أي هل يسوغ ذلك؟ ذكر فيه حديث جابر وابن عباس في حجة النبي صلى الله عليه وسلم وفيه إهلال على وفيه «فأمره أن يقيم على إحرامه وأشركه

في الهدى ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الحج . وفيه بيان أن الشركة وقعت بعدما ساق النبي صلى الله عليه وسلم الهدى من المدينة وهي ثلاث وستون بدنة ، وجاء على من اليمن إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومعه سبع وثلاثون بدنة فصار جميع ما ساقه النبي صلى الله عليه وسلم من الهدى مائة بدنة وأشرك علياً معه فيها ، وهذا الاشتراك محمول على أنه صلى الله عليه وسلم جعل علياً شريكاً له في ثواب الهدى ، لا أنه ملكه له بعد أن جعله هدياً ، ويحتمل أن يكون علياً لما أحضر الذي أحضره معه فراه النبي صلى الله عليه وسلم ملكه نصفه مثلاً فصار شريكاً فيه ، وساق الجميع هدياً فصارا شريكين فيه لا في الذي ساقه النبي صلى الله عليه وسلم أولاً .

**قوله** ( وجاء على بن أبي طالب فقال : أحدهما يقول : ليك بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال الآخر : ليك بحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ) تقدم في أوائل الحج بيان الذي عبر بالعبارة الأولى وهو جابر ، وكذا وقع في أبواب العمرة وتعين أن الذي قال « بحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم » هو ابن عباس ، ومعنى قوله « بحجة » أى بمثل حجة « رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**(تفنيه)** : حديث ابن عباس في هذا من هذا الوجه أغفله المزي فلم يذكره في ترجمة طاوس لا في رواية ابن جريج عنه ولا في رواية عطاء عنه ، بل لم يذكر لواحد منهما رواية عن طاوس ، وكلما صنع الحميدى فلم يذكر طريق طاوس عن ابن عباس هذه لا في المتفق ولا في أفراد البخارى ، لكن تبين من « مستخرج أبى نعيم » أنه من رواية ابن جريج عن طاوس ، فإنه أخرجه من « مسند أبى يعلى » قال « حدثنا أبو الربيع حدثنا حماد بن زيد عن ابن جريج عن عطاء عن جابر » قال « وحدثنا حماد عن ابن جريج عن طاوس عن ابن عباس » ولم أر لابن جريج عن طاوس رواية في غير هذا الموضع ، وإنما يروى عنه في الصحيحين وغيرهما بواسطة ، ولم أر هذا الحديث من رواية طاوس عن ابن عباس في « مسند أحمد » مع كبره ، والذي يظهر لى أن ابن جريج عن طاوس منقطع ، فقد قال الأئمة إنه لم يسمع من مجاهد ولا من عكرمة وإنما أرسل عنهما وطاوس من أقرانهما . وإنما سمع من عطاء لكونه تأخرت عنهما وفاته نحو عشرين سنة . والله أعلم .

### باب مَنْ عَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بِجَزُورٍ فِي الْقَسَمِ

٢٤٣٠ - حدثني محمد قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن أبيه عن عباية بن رفاع عن

[٢٥٠٧]

جده رافع بن خديج قال : كنا مع النبي صلى الله عليه بذي الحليفة من تهامة فأصبنا غنماً أو إبلاً ، فعجل القوم فأغلوا بها القدور ، فجاء رسول الله صلى الله عليه فأمر بها فأكفئت ، ثم عدل عشرة من الغنم بجزور ، ثم إن بعيراً ندّ وليس في القوم إلا خيل يسيرة فرمى رجل فحبسه بسهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش ، فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا » . قال : قال جدّي : يا رسول الله ، إنا نرجو - أو نخاف - أن نلقى العدو غداً ، وليس معنا

مُدَى، فنذبحُ بالقصبِ؟ قال: «اعجلْ، أو أرِنْ. ما أنهر الدمَ وذكرَ اسمُ اللهِ فكلوا، ليسَ السنُّ والظُّفْرُ. وسأحدثُكم عن ذلك: أمَّا السنُّ فعظمٌ، وأمَّا الظُّفْرُ فمدَى الحَبْشَةِ».

**قوله (باب من عدل عشرة من الغم مجزور) بفتح الجيم وضم الزاى أى بعير (فى القسم) بفتح القاف .** ذكر فيه حديث رافع فى ذلك ، وقد تقدم قريباً وأنه يأتى الكلام عليه فى الذبائح إن شاء الله تعالى :  
ومحمد شيخ البخارى فى هذا الحديث لم ينسب فى أكثر الروايات ، ووقع فى رواية ابن شويه « حدثنا محمد بن سلام » . والله أعلم .

**(خاتمة ) :** اشتمل كتاب الشركة من الأحاديث المرفوعة على سبعة وعشرين حديثاً ، المعلق منها واحد والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة عشر حديثاً والخالص أربعة عشر ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث النعمان « مثل القائم على حدود الله » وحديثى عبد الله بن هشام وحديثى عبد الله ابن عمر وعبد الله بن الزبير فى قصه ، وحديث ابن عباس الأخير . وفيه من الآثار أثر واحد . والله أعلم .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الرهن في الحضر

وقول الله عز وجل : ﴿ فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾

٢٤٣١ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا هشام قال حدثنا قتادة عن أنس قال : ولقد رهن النبي صلى الله عليه درعه بشعير . ومشيت إلى النبي صلى الله عليه بخبز شعير وإهالة سنخة . ولقد سمعته يقول : « ما أصبح لآل محمد إلا صاع ولا أمسى ، وإنهم لتسعة أبيات » . [٢٥٠٨]

**قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب في الرهن في الحضر ، وقول الله عز وجل ﴿ فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ )** كذا لأبي ذر ، ولغيره « باب » بدل « كتاب » ، ولابن شويه « باب ما جاء » وكلهم ذكروا الآية من أولها . والرهن بفتح أوله وسكون الهاء : في اللغة الاحتباس من قولهم رهن الشيء إذا دام وثبت ، ومنه ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾ . وفي الشرع : جعل مال وثيقة على دين . ويطلق أيضاً على العين المرهونة تسمية للمفعول باسم المصدر . وأما الرهن بضمين فالجمع ، ويجمع أيضاً على رهان بكسر الراء ككتب وكتاب ، وقرئ بهما . وقوله « في الحضر إشارة إلى أن التقييد بالسفر في الآية خرج للغالب فلا مفهوم له لدلالة الحديث على مشروعته في الحضر كما سأذكره وهو قول الجمهور ، واحتجوا له من حيث المعنى بأن الرهن شرع توثقة على الدين لقوله تعالى ﴿ فإن أمن بعضهم بعضاً ﴾ فإنه يشير إلى أن المراد بالرهن الاستيثاق ، وإنما قيده بالسفر لأنه مظنة فقد الكاتب فأخرجه مخرج الغالب ، وخالف في ذلك مجاهد والضحاك فيما نقله الطبري عنهما فقال : لا يشرع إلا في السفر حيث لا يوجد الكاتب ، وبه قال داود وأهل الظاهر ، وقال ابن حزم : إن شرط المرتهن الرهن في الحضر لم يكن له ذلك ، وإن تبرع به الراهن جاز ، وحل حديث الباب على ذلك . وقد أشار البخاري إلى ما ورد في بعض طرقه كعادته ، وقد تقدم الحديث في « باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة » في أوائل البيوع من هذا الوجه بلفظ « ولقد رهن درعاً له بالمدينة عند يهودى » وعرف بذلك الرد على من اعترض بأنه ليس في الآية والحديث تعرض للرهن في الحضر .

(١) الموجود في نسخة المدينة وفي نسخة الأزهر : وقول الله عز وجل : ﴿ فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ ، كما وضعت لفظة « لا » فوق ﴿ وإن ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ ، كما وضعت كلمة « إلى » فوق قوله : ﴿ كَاتِبًا ﴾ وبجوار كلمة « لا » رمز أبي ذر للدلالة على أن قوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا ﴾ ، ليست في رواية أبي ذر كما جاء في النسخة التي قدم لها الشيخ أحمد شاكر ووضع عليها رموز الرواة وهي النسخة السلطانية . عبد القادر شبيهة الحمد

**قوله (حدثنا مسلم بن إبراهيم)** تقدم في أوائل البيوع مقروناً بإسناد آخر ، وساقه هناك على لفظه وهنا على لفظ مسلم : ابن إبراهيم .

**قوله (ولقد رهن درعه)** هو معطوف على شيء محذوف ، بينه أحمد من طريق أبان العطار عن أنس « أن يهودياً دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجابه » والدرع بكسر المهملة يذكر ويؤنث .

**قوله (بشعير)** وقع في أوائل البيوع من هذا الوجه بلفظ « ولقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعاً له بالمدينة عند يهودى وأخذ منه شعيراً لأهله » وهذا اليهودى هو أبو الشحم ، بينه الشافعى ثم البيهقى من طريق جعفر بن محمد عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعاً له عند أبي الشحم اليهودى رجل من بني ظفر في شعير » انتهى ، وأبو الشحم بفتح المعجمة وسكون المهملة إسمه كنيته ، وظفر بفتح الظاء والفاء بطن من الأوس وكان حليفاً لهم ، وضبطه بعض المتأخرين بهزة موحدة ممدودة ومكسورة اسم الفاعل من الإباء ، وكأنه التبس عليه بآبى اللحم الصحابى ، وكان قدر الشعير المذكور ثلاثين صاعاً كما سأتى للمصنف من حديث عائشة في الجهاد وأواخر المغازى « وكذلك رواه أحمد وابن ماجه والطبرانى وغيرهم من طريق عكرمة عن ابن عباس ، وأخرجه الترمذى والنسائى من هذا الوجه فقالا « بعشرين » ولعله كان دون الثلاثين فجبر الكسر تارة وألغى أخرى ، ووقع لابن حبان من طريق شيبان عن قتادة عن أنس أن قيمة الطعام كانت ديناراً وزاد أحمد من طريق شيبان الآتية في آخره « فما وجد ما يفتكها به حتى مات » .

**قوله (ومشيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم يخبز شعير وإهالة سنخة)** والإهالة بكسر الهمزة وتخفيف الهاء ما أذيب من الشحم والإلية ، وقيل هو كل دسم جامد ، وقيل ما يؤتمد به من الأدهان ، وقوله « سنخة » بفتح المهملة وكسر النون بعدها معجمة مفتوحة أى المتغيرة الريح ، ويقال فيها بالزأى أيضاً . ووقع لأحمد من طريق شيبان عن قتادة عن أنس « لقد دعى نبي الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم على خبز شعير وإهالة سنخة » فكأن اليهودى دعا النبي صلى الله عليه وسلم على لسان أنس فلهذا قال « مشيت إليه » بخلاف ما يقتضيه ظاهره أنه حضر ذلك إليه .

**قوله (ولقد سمعته)** فاعل « سمعت » أنس والضمير للنبي صلى الله عليه وسلم وهو فاعل يقول ، وجزم الكرمانى بأنه أنس وفاعل سمعت قتادة ، وقد أشرت إلى الرد عليه في أوائل البيوع . وقد أخرجه أحمد وابن ماجه من طريق شيبان المذكورة بلفظ « ولقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : والذى نفس محمد بيده » فذكر الحديث لفظ ابن ماجه وساقه أحمد بتمامه .

**قوله (ما أصبح لآل محمد إلا صاع ولا أمسى)** كذا للجميع ، وكذا ذكره الحميدى في « الجمع » ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق الكجى عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخارى فيه بلفظ « ما أصبح لآل محمد ولا أمسى إلا صاع » وخولف مسلم بن إبراهيم في ذلك فأخرجه أحمد عن أبى عامر والإسماعيل من طريقه والترمذى من طريق ابن أبى عدى ومعاذ بن هشام والنسائى من طريق هشام بلفظ « ما أمسى في آل محمد صاع من تمر ولا صاع من حب » وتقدم من وجه آخر في أوائل البيوع بلفظ « بر » بدل تمر .

**قوله ( وأنهم لتسعة آيات )** في رواية المذكورين « وإن عنده يومئذ لتسعة نسوة » وسأقي سياق أسمائهن في كتاب المناقب إن شاء الله تعالى . ومناسبة ذكر أنس لهذا القدر مع ما قبله الإشارة إلى سبب قوله صلى الله عليه وسلم هذا وإنه لم يقله متضرراً ولا شاكياً - معاذ الله من ذلك - وإنما قاله معتذراً عن إجابته دعوة اليهودي ولرهنه عنده درعه ، ولعل هذا هو الحامل الذي زعم بأن قاتل ذلك هو أنس فراراً من أن يظن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك بمعنى التضجر والله أعلم . وفي الحديث جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم عين المتعامل فيه وعدم الاعتبار بفساد معتقدهم ومعاملاتهم فيما بينهم ، واستنبط منه جواز معاملة من أكثر ماله حرام . وفيه جواز بيع السلاح ورهنه وإجارته وغير ذلك من الكافر ما لم يكن حربياً ، وفيه ثبوت أملاك أهل الذمة في أيديهم وجواز الشراء بالثمن المؤجل واتخاذ الدروع والعدد وغيرها من آلات الحرب وأنه غير قاذح في التوكل ، وأن قنية آلة الحرب لا تدل على تحبيسها قاله ابن المنير ، وأن أكثر قوت ذلك العصر الشعير قاله الداودي ، وأن القول قول المرتهن في قيمة المرهن مع يمينه حكاية ابن التين . وفيه ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع والزهد في الدنيا والتقلل منها مع قدرته عاياً ، والكرم الذي أفضى به إلى عدم الادخار حتى احتاج إلى رهن درعه ، والصبر على ضيق العيش والقناعة باليسير ، وفضيلة لأرواجه لصبرهن معه على ذلك ، وفيه غير ذلك مما مضى ويأتي . قال العلماء : الحكمة في عدوله صلى الله عليه وسلم عن معاملة مياسير الصحابة إلى معاملة اليهود إما لبيان الجواز ، أو لأنهم لم يكن عندهم إذ ذاك طعام فاضل عن حاجة غيرهم أو خشى أنهم لا يأخذون منه ثمناً أو عوضاً فلم يرد التضيق عليهم ، فإنه لا يبعد أن يكون فيهم إذ ذاك من يقدر على ذلك وأكثر منه فلعله لم يطلعهم على ذلك وإنما اطلع عليه من لم يكن موسراً به ممن نقل ذلك . والله أعلم .

### باب من رهن درعه

[٢٥٠٩] ٢٤٣٢ - حدثنا مسدد قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الأعمش قال : تذاكرنا عند إبراهيم الرهن والقبيل في السلف ، فقال إبراهيم : حدثنا الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه عليه اشتري من يهودي طعاماً إلى أجل ورهنه درعه .

**قوله ( باب من رهن درعه )** ذكر فيه حديث الأعمش ( قال تذاكرنا عند إبراهيم ) هو النخعي ( الرهن والقبيل ) بفتح القاف وكسر الموحدة أى الكفيل وزناً ومعنى .

**قوله ( اشترى من يهودي )** تقدم التعريف به في الباب الذي قبله .

**قوله ( طعاماً إلى أجل )** تقدم جنسه في الباب الذي قبله ، وأما الأجل ففي صحيح ابن حبان من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش أنه سنة .

**قوله ( ورهنه درعه )** تقدم في أوائل البيوع من طريق عبد الواحد عن الأعمش بلفظ « ورهنه

درعاً من حديد « واستدل به على جه از بيع السلاح من الكافر وسيدكر في الذي بعده . ووقع في أواخر المغازي من طريق الثوري عن الأعمش بلفظ « توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة » وفي حديث أنس عند أحمد « فما وجد ما يفتكها به » وفيه دليل على أن المراد بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة « نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه » قيل هذا محله في غير نفس الأنبياء فإنها لا تكون معلقة بدين فهي خصوصية ، وهو حديث صحيح ابن حبان وغيره « من لم يترك عند صاحب الدين ما يحصل له به الوفاء » وإليه جنح الماوردي ، وذكر ابن الطلاع في « الأقضية النبوية » أن أبا بكر افتك الدرع بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن روى ابن سعد عن جابر « أن أبا بكر قضى عدات النبي صلى الله عليه وسلم وأن علياً قضى ديونه » وروى إسماعيل بن راهويه في مسنده عن الشعبي مرسل « أن أبا بكر افتك الدرع وسلمها لعلي بن أبي طالب » . وأما من أجاب بأنه صلى الله عليه وسلم افتكها قبل موته فعارض بحديث عائشة رضي الله عنها .

### باب رهن السلاح

[٢٥١٠] ٢٤٣٣- حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال عمرو : سمعت جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « من لكعب بن الأشرف ؟ فإنه قد آذى الله ورسوله » . فقال محمد بن مسلمة : أنا . فأتاه فقال : أردنا أن تسلفنا وسقاً أو وسقين . قال : ارهنوني نساءكم . قالوا : كيف نرهنك نساءنا وأنت أجمل العرب ؟ قال : فارهنوني أبناءكم . قالوا : كيف نرهنك أبناءنا فيسب أحدهم فيقال : رهن بوسق أو وسقين ؟ هذا عار علينا ، ولكننا نرهنك الأمة - قال سفيان : يعني السلاح - فوعده أن يأتيه ، فقتلوه ، ثم أتوا النبي صلى الله عليه فأخبروه .

[الحديث ٢٥١٠ - أطرافه في : ٣٠٣١ ، ٣٠٣٢ ، ٤٠٤٧ .]

**قوله ( باب رهن السلاح )** قال ابن المنير : إنما ترجم لرهن السلاح بعد رهن الدرع لأن الدرع ليست بسلاح حقيقة وإنما هي آلة يتق بها السلاح ، ولهذا قال بعضهم : لا تجوز تحليتها ، وإن قلنا بجواز تحلية السلاح كالسيف .

**قوله ( الأمة )** بلام مشددة وهزة ساكنة . قد فسرهما سفيان الراوى بالسلاح ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في قصة كعب بن الأشرف من المغازي . قال ابن بطال : ليس في قولهم « نرهنك الأمة » دلالة على جواز رهن السلاح ، وإنما كان ذلك من معاريض الكلام المباحة في الحرب وغيره ، وقال ابن التين : ليس فيه ما بوب له لأنهم لم يقصدوا إلا الخديعة ، وإنما يؤخذ جواز رهن السلاح من الحديث الذي قبله ، قال : وإنما يجوز بيعه ورهنه عند من تكون له ذمة أو عهد باتفاق ، وكان لكعب

عهد ولكنه نكث ما عاهد عليه من أنه لا يعين على النبي صلى الله عليه وسلم فانتقض عهده بذلك ، وقد أعلن على الله عليه وسلم بأنه آذى الله ورسوله ، وأجيب بأنه لو لم يكن معتاداً عندهم رهن السلاح عند أهل العهد لما عرضوا عليه ، إذ لو عرضوا عليه ما لم تجر به عاداتهم لاستراب بهم وفاتهم ما أرادوا من مكيدته ، فلما كانوا بصدد المخادعة له أو هو به بأنهم يفعلون ما يجوز لهم عندهم فعله ، ووافقهم على ذلك لما عهده من صدقهم فتمت المكيدة بذلك ، وأما كون عهده انتقض فهو في نفس الأمر لكنه ما أعلن ذلك ولا أعلنوا له به ، وإنما وقعت المحاورة بينهم على ما يقتضيه ظاهر الحال وهذا كاف في المطابقة . وقال السهيلي : في قوله « من لكعب بن الأشرف » جواز قتل من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان ذا عهد خلافاً لأبي حنيفة ، كذا قال ، وليس متفقاً عليه عند الحنفية . والله أعلم .

### باب الرهن مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ

وقال مغيرة عن إبراهيم: تُرْكَبُ الضَّالَّةُ بِقَدْرِ عِلْفِهَا، وَتُحْلَبُ بِقَدْرِ عِلْفِهَا. والرهن مثله. [٢٥١١] ٢٤٣٤ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زكرياء عن عامر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه عليه أنه كان يقول: «الرهن يُرْكَبُ بنفقته، ويُشْرَبُ لبن الدُرِّ إذا كان مرهوناً». [الحديث ٢٥١١ - طرفه في: ٢٥١٢].

[٢٥١٢] ٢٤٣٥ - حدثنا محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا زكرياء عن الشعبي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه عليه: «الظهر يُرْكَبُ بنفقته إذا كان مرهوناً، ولبن الدُرِّ يُشْرَبُ بنفقته إذا كان مرهوناً، وعلى الذي يركب ويشرب النفقة».

قوله ( باب الرهن موكوب ومحلوب ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الحاكم وصححه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً قال الحاكم : لم يخرجاه لأن سفيان وغيره وقفوه على الأعمش انتهى . وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على الأعمش وغيره ، ورجح الموقوف وبه جزم الترمذي ، وهو مساو لحديث الباب من حيث المعنى وفي حديث الباب زيادة .

قوله ( وقال مغيرة ) أي ابن مقسم ( عن إبراهيم ) أي النخعي ( تركب الضالة بقدر علفها وتحلب بقدر علفها ) وقع في رواية الكشميني « بقدر عملها » والأول أصوب . وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور عن هشيم عن مغيرة به .

قوله ( والرهن مثله ) أي في الحكم المذكور ، وقد وصله سعيد بن منصور بالإسناد المذكور ولفظه الدابة إذا كانت مرهونة تركب بقدر علفها ، وإذا كان لها لبن يشرب منه بقدر علفها » ورواه حماد بن سلمة في جامعه عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم بأوضح من هذا ولفظه « إذا ارتهن شاة شرب المرتهن من لبنها بقدر ثمن علفها ، فإن استفضل من اللبن بعد ثمن العلف فهو ربا » .



**قوله (حدثنا زكريا) هو ابن أبي زائدة :**

**قوله (عن عامر) هو الشعبي ، ولأحمد عن يحيى القطان عن زكريا « حدثني عامر » وليس للشعبي عن أبي هريرة في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في تفسير الزمر وعلق له ثالثاً في النكاح .**

**قوله (الرهن يركب بنفقته) كذا للجميع بضم أول يركب على البناء للمجهول ، وكذلك « يشرب » وهو خبر بمعنى الأمر ، لكن لم يتعين فيه المأمور ، والمراد بالرهن المرهون ، وقد أوضحه في الطريق الثانية حيث قال « الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً » .**

**قوله ( الدر ) بفتح المهملة وتشديد الراء مصدر بمعنى الدارة أى ذات الضرع ، وقوله « لبن الدر » هو من إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو كقوله تعالى ﴿ وحب الحصيد ﴾ .**

**قوله في الرواية الثانية (وعلى الذى يركب ويشرب النفقة) أى كائناً من كان ، هذا ظاهر الحديث ، وفيه حجة لمن قال يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن إذا قام بمصلحته ولو لم يأذن له المالك ، وهو قول أحمد وإسحق وطائفة قالوا : ينتفع المرتهن من الرهن بالركوب والحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرها لمفهوم الحديث ، وأما دعوى الإجمال فيه فقد دل بمنطوقه على إباحة الانتفاع في مقابلة الإنفاق ، وهذا يختص بالمرتهن لأن الحديث وإن كان مجملاً لكنه يختص بالمرتهن لأن انتفاع الراهن بالمرهون لكونه مالك رقبته لا لكونه منفقاً عليه بخلاف المرتهن ، وذهب الجمهور إلى أن المرتهن لا ينتفع من المرهون بشيء ، وتأولوا الحديث لكونه ورد على خلاف القياس من وجهين : أحدهما التجويز لغير المالك أن يركب ويشرب بغير إذنه ، والثاني تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة . قال ابن عبد البر : هذا الحديث عند جمهور الفقهاء يردّه أصول مجمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها ، ويدل على نسخه حديث ابن عمر المأثور في أبواب المظالم « لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه » انتهى ، وقال الشافعى : يشبه أن يكون المراد من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن من درها وظهرها فهي محلوقة ومركوبة له كما كانت قبل الرهن ، واعترضه الطحاوى بما رواه هشيم عن زكريا في هذا الحديث ولفظه « إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها » الحديث ، قال فتعين أن المراد المرتهن لا الراهن ، ثم أجاب عن الحديث بأنه محمول على أنه كان قبل تحريم الربا فيما حرم الربا ، حرم أشكاله من بيع اللبن في الضرع وقرض كل منفعة تجر ربا ، قال فارتفع بتحريم الربا ما أبيح في هذا للمرتهن ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، والتاريخ في هذا متعذر : والجمع بين الأحاديث ممكن ، وطريق هشيم المذكور زعم ابن حزم أن إسماعيل بن سالم الصائغ تفرد عن هشيم بالزيادة وأنها من تخطئه ، وتعقب بأن أحمد رواها في مسنده عن هشيم ، وكذلك أخرجه الدارقطنى من طريق زياد بن أيوب عن هشيم وقد ذهب الأوزاعى والليث وأبو ثور إلى حمله على ما إذا امتنع الراهن من الإنفاق على المرهون فيباح حينئذ للمرتهن الإنفاق على الحيوان حفظاً لحياته وإبقاء المالية فيه ، وجعل له في مقابلة نفقته الانتفاع بالركوب أو بشرب اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه ، وهى من جملة مسائل الظفر . وقيل : إن الحكمة في العدول عن اللبن إلى الدر الإشارة إلى أن المرتهن إذا حلب جاز له ، لأن الدر ينتج**

من العين بخلاف ما إذا كان اللين في إناء مثلاً ورهنه فإنه لا يجوز للمرتهن أن يأخذ منه شيئاً أصلاً ، كذا قال ، واحتج الموفق في المغنى بأن نفقة الحيوان واجبة والمرتهن فيه حق وقد أمكن استيفاء حقه من ثمناء الرهن والنيابة عن المالك فيما وجب عليه واستيفاء ذلك من منافع فجاز ذلك كما يجوز للمرأة أخذ مؤنتها من مال زوجها عند امتناعه بغير إذنه والنيابة عنه في الإنفاق عليها . والله أعلم .

### باب الرهن عند اليهود وغيرهم

[٢٥١٣] ٢٤٣٦- حدثنا قتيبة قال حدثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : اشترى رسول الله صلى الله عليه من يهودي طعاماً ورهنه درعه .

قوله ( باب الرهن عند اليهود وغيرهم ) ذكر فيه حديث عائشة المتقدم قريباً ، وغرضه جواز معاملة غير المسلمين وقد تقدم البحث فيه قريباً .

### باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه

فالبينة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه

[٢٥١٤] ٢٤٣٧- حدثنا خلاد بن يحيى قال حدثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال : كتبت إلى ابن عباس فكتب إلي : إن النبي صلى الله عليه قضى أن اليمين على المدعى عليه . [الحديث ٢٥١٤- طرفاه في : ٢٦٦٨ ، ٤٥٥٢] .

[٢٥١٥] ٢٤٣٨- حدثنا قتيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل قال : قال عبد الله : من

[٢٥١٦] حلف على يمين يستحق بها مالاً وهو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان ، ثم أنزل الله عز وجل تصديق ذلك : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ فقرأ إلى : ﴿ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ . ثم إن الأشعث بن قيس خرج إلينا فقال : ما يحدثكم أبو عبد الرحمن ؟ قال : فحدثناه ، قال : فقال : صدق ، لفي أنزلت ، كانت بيني وبين رجل خصومة في بئر ، فاختصمنا إلى رسول الله صلى الله عليه فقلت : « شاهداك أو يمينه » ، قلت : إنه إذا يحلف ولا يبالى . فقال رسول الله صلى الله عليه : « من حلف على يمين يستحق بها مالاً وهو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان » . فأنزل الله تصديق ذلك . ثم اقترأ هذه الآية : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ إلى : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

قوله ( باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ) سبأني

ذكر تعريف المدعى والمدعى عليه في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى . وألخص ما قيل فيه إن المدعى من إذا ترك ترك والمدعى عليه بخلافه ، ثم أورد فيه ثلاثة أحاديث ، الأول حديث ابن عباس :

قوله ( كتبت إلى ابن عباس ) حذف المفعول وقد ذكره في تفسير آل عمران

قوله ( فكتب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم ) يجوز فتح همزة إن وكسرهما ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث في كتاب الشهادات . وأراد المصنف منه الحمل على عمومته خلافاً لمن قال إن القول في الرهن قول المرتهن ما لم يجاوز قدر الرهن ، لأن الرهن كالشاهد للمرتهن ، قال ابن التين : جنح البخاري إلى أن الرهن لا يكون شاهداً . الثاني والثالث حديثا عبد الله بن مسعود والأشعث ، وقد تقدما قريباً في كتاب الشرب ، وأراد من إيرادهما قوله صلى الله عليه وسلم للأشعث « شاهداك أو يمينه » فإن فيه دليلاً لما ترجم به من أن البينة على المدعى ، ولعله أشار في الترجمة إلى ما ورد في بعض طرق حديث ابن عباس بلفظ الترجمة ، وهو عند البيهقي وغيره كما سيأتي بيانه . وكأنه لما لم يكن على شرطه ترجم به ، وأورد ما يدل عليه مما ثبت على شرطه . والله أعلم .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الرهن من الأحاديث المرفوعة على تسعة أحاديث موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ستة والخالص ثلاثة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة . وفيه من الآثار أثران عن إبراهيم النخعي . والله أعلم .

## كتاب في العتق

### ما جاء في العتق وفضله

وقوله عز وجل: ﴿فَكَرِّهَ رَقَبَةً ۖ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۖ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۖ﴾ .

٢٤٣٩ - حدثنا أحمد بن يونس قال حدثنا عاصم بن محمد قال حدثني واقد بن محمد [٢٥١٧]

قال حدثني سعيد بن مرجانة صاحب علي بن الحسين قال: قال لي أبوهريرة قال رسول الله صلى الله عليه: «أيما رجل أعتق امرأ مسلماً استنقذ الله بكل عضو منه عضواً منه من النار». قال سعيد بن مرجانة: فانطلقت به إلى علي بن الحسين، فعمد علي بن الحسين إلى عبد له قد أعطاه به عبد الله بن جعفر عشرة آلاف درهم - أو ألف دينار - فأعتقه.

[الحديث ٢٥١٧ - طرفه في: ٦٧١٥].

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . في العتق وفضله) كذا للأكثر ، زاد ابن شويه بعد البسملة «باب» ، وزاد المستمل قبل البسملة «كتاب العتق» ولم يقل باب ، وأثبتهما النسفي . والعتق بكسر الميم وإزالة اللام ، يقال عتق عتقاً بكسر أوله ويفتح وعناقاً وعناقة ، قال الأزهري : وهو مشتق من قولهم عتق الفرس إذا سبق وعتق الفرخ إذا طار ، لأن الرقيق يتخلص بالعتق ويذهب حيث شاء .

قوله (وقول الله تعالى ﴿فَكَرِّهَ رَقَبَةً﴾) ساق إلى قوله ﴿مَقْرَبَةٍ﴾ ووقع في رواية أبي ذر ﴿أَوْ أَطْعَمَ﴾ ولغيره ﴿أَوْ إِطْعَامٌ﴾ وهما قراءتان مشهورتان ، والمراد بفك الرقبة تخلص الشخص من الرق من تسمية الشيء باسم بعضه ، وإنما خصت بالذكر إشارة إلى أن حكم السيد عليه كالغلة في رقبته فإذا أعتق فك الغلة من عنقه ، وجاء في حديث صحيح «إن فك الرقبة مختص بمن أعان في عتقها حتى تعتق» رواه أحمد وابن حبان والحاكم من حديث البراء بن عازب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أعتق النسمة وفك الرقبة . قيل يا رسول الله ألبستا واحدة ؟ قال : لا ، إن عتق النسمة أن تفرد بعتقها ، وفك الرقبة أن تعين في عتقها» وهو في أثناء حديث طويل أخرجه الترمذي بعضه رويحه ، وإذا ثبت الفضل في الإعانة على العتق ثبت الفضل في التفرد بالعتق من باب الأولى .

**قوله ( حدثنا واقد بن محمد )** أى ابن زيد بن عبد الله بن عمر أخو عاصم الذى روى عنه ، وبذلك صرح الإسماعيلي من طريق معاذ العنبري عن عاصم بن محمد عن أخيه واقد .

**قوله ( حدثني سعيد بن مرجانة )** بفتح الميم وسكون الراء بعدها جيم وهى أمه ، واسم أبيه عبد الله ويكنى سعيداً أبا عثمان ، وقوله ( صاحب علي بن الحسين ) أى زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وكان منقطعاً إليه فعرف بصحبته ، ووهم من زعم أنه سعيد بن يسار أبو الحباب فإنه غيره عند الجمهور ، وليس لسعيد بن مرجانة في البخارى غير هذا الحديث ، وقد ذكره ابن حبان في التابعين وأثبت روايته عن أبي هريرة ، ثم غفل فذكره في أتباع التابعين وقال لم يسمع من أبي هريرة اهـ . وقد قال هنا « قال لي أبو هريرة » ووقع التصريح بسماحه منه عند مسلم والنسائي وغيرهما فانثني ما زعمه ابن حبان .

**قوله ( أيما رجل )** في رواية الإسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن عاصم بن محمد « أيما مسلم » ووقع تقييده بذلك في رواية مسلم والنسائي من طريق إسماعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مرجانة .

**قوله ( عضواً من النار )** في رواية مسلم « عضواً منه من النار » وله من رواية علي بن الحسين عن سعيد بن مرجانة وستأتي مختصرة للمصنف في كفارات الأيمان « أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه » وللنسائي من حديث كعب بن مرة « وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاكه من النار عظيمين منهما بعظم ، وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكها من النار » إسناده صحيح ، ومثله للترمذي من حديث أبي أمامة ، وللطبراني من حديث عبد الرحمن بن عوف ورجاله ثقات **قوله ( قال سعيد بن مرجانة )** هو موصول بالإسناد المذكور .

**قوله ( فانطلقت به )** أى بالحديث ، وفي رواية مسلم « فانطلقت حين سمعت الحديث من أبي هريرة فذكرته لعل » زاد أحمد وأبو عوانة من طريق إسماعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مرجانة « فقال علي بن الحسين : أنت سمعت هذا من أبي هريرة ؟ فقال نعم » .

**قوله ( فعمد علي بن الحسين إلى عبد له )** اسم هذا العبد مطرف ، وقع ذلك في رواية إسماعيل ابن أبي حكيم المذكورة عند أحمد وأبي عوانة وأبي نعيم في مستخرجيهما على مسلم ، وقوله « عبد الله بن جعفر » أى ابن أبي طالب وهو ابن عم والد علي بن الحسين وقبله بثلاث أو أربع ، وروايته عنه من رواية الأقران ، وقوله « عشرة آلاف درهم أو ألف دينار » شك من الراوى ، وفيه إشارة إلى أن الدينار إذ ذاك كان بعشرة دراهم ، وقد رواه الإسماعيلي من رواية عاصم بن علي فقال « عشرة آلاف درهم » بغير شك .

**قوله ( فأعتقه )** في رواية إسماعيل المذكورة « فقال اذهب أنت حر لوجه الله » وفي الحديث فضل العتق ، وأن عتق الذكر أفضل من عتق الأنثى خلافاً لمن فضل عتق الأنثى محتجاً بأن عتقها يستدعى صيرورة ولدها حراً سواء تزوجها حر أو عبد بخلاف الذكر ، ومقابله في الفضل أن عتق الأنثى غالباً يستلزم ضياعها ، ولأن في عتق الذكر من المعاني العامة ما ليس في الأنثى كصلاحيته للقضاء وغيره مما يصلح للذكور دون

الإناث ، وفي قوله « أعتق الله بكل عضو منه عضواً » إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يكون في الرقبة نقصان ليحصل الاستيعاب ، وأشار الخطابي إلى أنه يغتفر النقص المجبور بمنفعة كالخصي مثلاً إذا كان ينتفع به فيما لا ينتفع بالفحل ، وما قاله في مقام المنع ، وقد استنكره النووي وغيره وقال : لاشك أن في عتق الخصي وكل ناقص فضيلة ، لكن الكامل أولى ، وقال ابن المنير : فيه إشارة إلى أنه ينبغي في الرقبة التي تكون للكفارة أن تكون مؤمنة ، لأن الكفارة متقذة من النار فينبغي أن لا تقع إلا بمنقذة من النار . واستشكل ابن العربي قوله « فرجه بفرجه » لأن الفرج لا يتعلق به ذنب يوجب له النار إلا الزنا ، فإن حمل على ما يتعاطاه من الصغائر كالمفاخذة لم يشكل عتقه من النار بالعتق ، وإلا فالزنا كبيرة لا تكفر إلا بالتوبة ، ثم قال : فيحتمل أن يكون المراد أن العتق يرجع عند الموازنة بحيث يكون مرجحاً لحسنات المعتق ترجيحاً يوازي سيئة الزنا هـ . ولا اختصاص لذلك بالفرج ، بل يأتي في غيره من الأعضاء مما آثاره فيه كاليد في الغصب مثلاً . والله أعلم .

### باب أي الرقاب أفضل

٢٤٤٠ - حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي مرواح عن أبي ذر قال : سألت النبي صلى الله عليه : أي العمل أفضل ؟ قال : « إيمان بالله وجهاد في سبيله » . قلت : فأأي الرقاب أفضل ؟ قال : « أعلاها ثمناً ، وأنفسها عند أهلها » قلت : فإن لم أفعل ؟ قال : « تعين ضائعاً ، أو تصنع لأخرق » . قلت : فإن لم أفعل ؟ قال : « تدع الناس من الشر ، فإنها صدقة تصدق بها على نفسك » . [٢٥١٨]

قوله ( باب أي الرقاب أفضل ) أي للعتق .

قوله ( حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة ) هذا من أعلى حديث وقع في البخاري ، وهو في حكم الثلاثيات ، لأن هشام بن عروة شيخ شيخه من التابعين وإن كان هنا روى عن تابعي آخر وهو أبوه ، وقد رواه الحارث بن أسامة عن عبيد الله بن موسى فقال « أخبرنا هشام بن عروة » أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » .

قوله ( عن أبيه ) في رواية التساني من طريق يحيى القطان « عن هشام حدثني أبي » .

قوله ( عن أبي مرواح ) بضم الميم بعدها راء خفيفة وكسر الواو بعدها مهملة ، زاد مسلم من طريق حماد بن زيد « عن هشام اللبي » ويقال له أيضاً الغفاري ، وهو مدني من كبار التابعين لا يعرف اسمه ، وشذ من قال اسمه سعد ، قال الحاكم أبو أحمد : أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره . قلت : وما له في البخاري سوى هذا الحديث ، ورجاله كلهم مدنيون إلا شيخه . وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق .

وقد أخرجه مسلم من رواية الزهري عن حبيب مولى عروة عن عروة فصار في الإسناد أربعة من التابعين . وفي الصحابة أبو مرواح الليثي غير هذا سماه ابن منده واقداً وعزاه لأبي داود ، ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق يحيى بن سعيد عن هشام أخبرني أبي أن أبا مرواح أخبره ، وذكر الإسماعيلي عدداً كثيراً نحو العشرين نفساً رَوَاهُ عن هشام بهذا الإسناد ، وخالفهم مالك فأرسله في المشهور عنه عن هشام عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواه يحيى بن يحيى الليثي وطائفة عنه عن هشام عن أبيه عن عائشة ، ورواه سعيد بن داود عنه عن هشام كرواية الجماعة ، قال الدارقطني : الرواية المرسلة عن مالك أصح ، والمحفوظ عن هشام كما قال الجماعة .

**قوله ( عن أبي ذر )** في رواية يحيى بن سعيد المذكورة « أن أبا ذر أخبره » .

**قوله ( قال أعلاها )** بالعين المهملة للأكثر وهي رواية النسائي أيضاً ، وللكشيميني بالغين المعجمة وكذا للنسائي ، قال ابن قرقول : معناهما متقارب . قلت : وقع لمسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام « أكثرها ثمناً » وهو يبين المراد ، قال النووي : محله والله أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة ، أما لو كان مع شخص ألف درهم مثلاً فأراد أن يشتري بها رقبة يعتقها فوجد رقبة نفيسة أو رقتين مفضولتين فالرقتان أفضل ، قال : وهذا بخلاف الأضحية فإن الواحدة السميكة فيها أفضل ، لأن المطلوب هنا فك الرقبة وهناك طيب اللحم اه . والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص ، فرب شخص واحد إذا عتق انتفع بالعتق وانتفع به أضعاف ما يحصل من النفع بعتق أكثر عدداً منه ، ورب محتاج إلى كثرة اللحم لتفرقه على المحاويج الذين ينتفعون به أكثر مما ينتفع هو بطيب اللحم ، فالضابط أن مهما كان أكثر نفعاً كان أفضل سواء قل أو كثر ، واحتج به للمالك في أن عتق الرقبة الكافرة إذا كانت أغلى ثمناً من المسلمة أفضل ، وخالفه أصبغ وغيره وقالوا : المراد بقوله أغلى ثمناً من المسلمين ، وقد تقدم تقييده بذلك في الحديث الأول .

**قوله ( وأنفسها عند أهلها )** أي ما اغتباطهم بها أشد ، فإن عتق مثل ذلك ما يقع غالباً إلا خالصاً وهو كقوله تعالى ﴿ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ :

**قوله ( قلت فإن لم أفعل )** في رواية الإسماعيلي « رأيت إن لم أفعل » أي إن لم أقدر على ذلك ، فأطلق الفعل وأراد القدرة . وللدارقطني في « الغرائب » بلفظ « فإن لم أستطع » .

**قوله ( تعين ضائعا )** بالضاد المعجمة وبعد الألف تحتانية لجميع الرواة في البخاري كما جزم به عياض وغيره ، وكذا هو في مسلم ، إلا في رواية السمرقندي كما قاله عياض أيضاً ، وجزم الدارقطني وغيره بأن هشاماً رَوَاهُ هكذا دون من رَوَاهُ عن أبيه ، وقال أبو علي الصديقي ونقلته من خطه . رَوَاهُ هشام بن عروة بالضاد المعجمة والتحتانية ، والصواب بالمهملة والنون كما قال الزهري . وإذا تقرر هذا فقد خبط من قال من شراح البخاري إنه روى بالصاد المهملة والنون ، فإن هذه الرواية لم تقع في شيء من طرقه ، وروى الدارقطني من طريق معمر عن هشام هذا الحديث بالضاد المعجمة ، قال معمر : كان الزهري يقول صحف هشام وإنما هو بالصاد المهملة والنون . قال الدارقطني : وهو الصواب لمقابلته بالأخرق وهو الذي ليس

بصانع ولا يحسن العمل ، وقال علي بن المديني : يقولون إن هشاماً صحف فيه اه . ورواية معمر عن الزهري عند مسلم كما تقدم وهي بالمهملة والنون ، وعكس السمرقندي فيها أيضاً كما نقله عياض ، وقد وجهت رواية هشام بأن المراد بالضائع ذو الضياع من فقر أو عيال فيرجع إلى معنى الأول ، قال أهل اللغة : رجل أخرق لا صنعة له والجمع خرق بضم ثم سكون ، وامرأة خرقاء كذلك ، ورجل صانع وصنع بفتحيتين وامرأة صناع بزيادة ألف .

**قوله ( فإن لم أفعل )** أى من الصناعة أو الإعانة ، ووقع في رواية الدارقطني في « الغرائب » : « أ رأيت إن ضعفت » وهو يشعر بأن قوله إن لم أفعل أى للعجز عن ذلك لا كسلاً مثلاً .

**قوله ( تدع الناس من الشر )** فيه دليل على أن الكف عن الشر داخل في فعل الإنسان وكسبه حتى يؤجر عليه ويعاقب ، غير أن الثواب لا يحصل مع الكف إلا مع النية والقصد لا مع الغفلة والذهول قاله القرطبي ملخصاً .

**قوله ( فإنها صدقة تصدق )** بفتح المثناة والصاد المهملة الخفيفة على حذف إحدى التائين والأصل تتصدق ويجوز تشديدها على الإدغام . وفي الحديث أن الجهاد أفضل الأعمال بعد الإيمان ، قال ابن حبان : الواو في حديث أبي ذر هذا بمعنى ثم ، وهو كذلك في حديث أبي هريرة أى المتقدم في « باب من قال إن الإيمان هو العمل » وقد تقدم الكلام فيه على طريق الجمع بين ما اختلف من الروايات في أفضل الأعمال هناك ، وقيل قرن الجهاد بالإيمان هنا لأنه كان إذ ذاك أفضل الأعمال ، وقال القرطبي : تفضيل الجهاد في حال تعينه ، وفصل بر الوالدين لمن يكون له أبوان فلا يجاهد إلا بإذنها ، وحاصله أن الأجوبة اختلفت باختلاف أحوال السائلين . وفي الحديث حسن المراجعة في السؤال ، وصبر المفتي والمعلم على التلميذ وزفقه به ، وقد روى ابن حبان والطبري وغيرهما من طريق أبي إدريس الخولاني وغيره عن أبي ذر حدثنا حديثاً طويلاً فيه أسئلة كثيرة وأجوبتها تشتمل على فوائد كثيرة : منها سؤاله عن أى المؤمنين أكمل وأى المسلمين أسلم وأى الهجرة والجهاد والصدقة والصلاة أفضل ، وفيه ذكر الأنبياء وعددهم وما أنزل عليهم ، وآداب كثيرة من أوامر ونواهي وغير ذلك ، قال ابن المنير : وفي الحديث إشارة إلى أن إعانة الصانع أفضل من إعانة غير الصانع لأن غير الصانع مظنة الإعانة فكل أحد يعينه غالباً . بخلاف الصانع فإنه لشهرته بصنعه يغفل عن إعانته . فهي من جنس الصدقة على المستور .

**باب ما يستحب من العتاقة في الكسوف أو الآيات**

٢٤٤١ - حدثنا موسى بن مسعود قال حدثنا زائدة بن قدامة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر قالت : أمر النبي صلى الله عليه وآله بالعتاقة في كسوف الشمس .

تابعه علي بن الدراوردي عن هشام .



٢٤٤٢ - حدثني محمد بن أبي بكر قال حدثنا عثام قال حدثنا هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر قالت: كنا نؤمر عند الحسوف بالعتاقة.

قوله ( باب ما يستحب من العتاقة ) بفتح العين ووهم من كسرهما ، يقال عتق يعتق عتاقاً وعتاقة والمراد الإعتاق وهو ملزوم العتاقة .

قوله ( في الكسوف أو الآيات ) كذا لأبي ذر وابن شويه وأبي الوقت وللباقيين « والآيات » بغير ألف ، و « أو » للتنويع لا للشك ؛ وقال الكرماني هي بمعنى الواو وبمعنى بل لأن عطف الآيات على الكسوف من عطف العام على الخاص ، وليس في حديث الباب سوى الكسوف ، وكأنه أشار إلى قوله في بعض طرقه « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده » وأكثر ما يقع التخويف بالنار فناسب وقوع العتق الذي يعتق من النار ، لكن يختص الكسوف بالصلاة المشروعة بخلاف بقية الآيات .

قوله ( حدثنا موسى بن مسعود ) وهو أبو حذيفة الهمداني بفتح النون مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وقد تقدم الحديث في الكسوف عن راو آخر عن شيخه زائدة .

قوله ( تابعه علي ) يعني ابن المديني وهو شيخ البخاري ، ووهم من قال المراد به ابن حجر ، والدروردي هو عبد العزيز بن محمد .

قوله ( حدثنا محمد بن أبي بكر ) هو المقدمي ، وعتام بفتح المهملة وتشديد المثلثة هو ابن علي بن الوليد العامري الكوفي ما له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد ، وهشام هو ابن عروة ، وفاطمة زوجته وهي ابنة عمه ، وهذا الحديث مختصر من حديث طويل ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في موضعه وتبين برواية زائدة أن الأمر في رواية عثام هو النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وهو مما يقوى أن قول الصحابي « كنا نؤمر بكذا » في حكم المرفوع .

ب

إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ، أَوْ أُمَّةً بَيْنَ الشُّرَكَاءِ

٢٤٤٣ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان عن عمرو عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه قال: « من أعتق عبداً بين اثنين فإن كان موسراً قوم عليه ثم يعتق ».

٢٤٤٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال: « من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد ، وإلا فقد عتق منه ما عتق ».

٥ : ٢٤ - حدثنا عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه : « من أعتق شركاً له في مملوك فعليه عتقه كله إن كان له مال يبلغ ثمنه ، فإن لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل على العتق ، فأعتق منه ما أعتق » . [٢٥٢٣]

٦ : ٢٤ - حدثنا مسدد قال حدثنا بشر عن عبيد الله .. اختصره .

٧ : ٢٤ - حدثنا أبو النعمان قال حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : « من أعتق نصيباً له في مملوك أو شركاً له في عبد فكان له من المال ما يبلغ قيمته بقيمة عدل فهو عتيق » . قال نافع : وإلا فقد أعتق منه ما أعتق . قال أيوب : لا أدري شيء قاله نافع ، أو شيء في الحديث . [٢٥٢٤]

٨ : ٢٤ - حدثني أحمد بن المقدم قال حدثنا فضيل بن سليمان قال حدثنا موسى بن عقبة قال أخبرني نافع عن ابن عمر أنه كان يفتي في العبد أو الأمة تكون بين شركاء فيعتق أحدهم نصيبه منه يقول : قد وجب عليه عتقه كله إذا كان للذي أعتق من المال ما يبلغ يقوم من ماله قيمة العدل ، ويدفع إلى الشركاء أنصباؤهم ويخلي سبيل المعتق ، يخبر ذلك ابن عمر عن النبي صلى الله عليه . [٢٥٢٥]

ورواه الليث وابن أبي ذئب وابن إسحاق وجويرية ويحيى بن سعيد وإسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه ... مختصراً .

**قوله ( باب إذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين شركاء )** قال ابن التين : أراد أن العبد كالأمة لا شراكهما في الرق قال : وقد بين في حديث ابن عمر في آخر الباب أنه كان يفتي فيهما بذلك انتهى ، وكأنه أشار إلى رد قول إسحاق بن راهويه : إن هذا الحكم مختص بالذكر وهو خطأ ، وادعى ابن حزم أن لفظ العبد في اللغة يتناول الأمة وفيه نظر ، ولعله أراد المملوك . وقال القرطبي : العبد اسم للمملوك الذكر بأصل وضعه ، والأمة اسم لمؤنثه بغير لفظه ، ومن ثم قال إسحاق : إن هذا الحكم لا يتناول الأنثى ، وخالفه الجمهور فلم يفرقوا في الحكم بين الذكر والأنثى إما لأن لفظ العبد يراد به الجنس كقوله تعالى ﴿ إلا آتى الرحمن عبداً ﴾ فإنه يتناول الذكر والأنثى قطعاً ، وإما على طريق الإلحاق لعدم الفارق ، قال : وحديث ابن عمر من طريق موسى بن عقبة عن نافع عنه « أنه كان يفتي في العبد والأمة يكون بين الشركاء » الحديث ، وقد قال في آخره « يخبر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم » فظاهره أن الجميع مرفوع ، وقد رواه الدارقطني من طريق الزهري عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كان له شرك في

عبد أو أمة « الحديث ، وهذا أصرح ما وجدته في ذلك ، ومثله ما أخرجه الطحاوي من طريق ابن إسحاق عن نافع مثله وقال فيه : حمل عليه ما بقي في ماله حتى يعتق كله ، وقد قال إمام الحرمين : إدراك كون الأمة في هذا الحكم كالعبد حاصل للسامع قبل التفتن لوجه الجمع والفرق ، والله أعلم . قلت : وقد فرق بينهما عثمان الليثي بمأخذ آخر فقال : ينفذ عتق الشريك في جميعه ولا شيء عليه لشريكه إلا أن تكون الأمة جميلة تراد للوطء فيضمن ما أدخل على شريكه فيها من الضرر ، قال النووي : قول إسحاق شاذ ، وقول عثمان فاسد هـ . وإنما قيد المصنف العبد باثنين والأمة بالشركاء اتباعاً للفظ الحديث الوارد فيهما ، وإلا فالحكم في الجميع سواء .

**قوله ( عن عمرو )** هو ابن دينار وسالم هو ابن عبد الله بن عمر ، ووقع في رواية الحميدى عن سفيان « حدثنا عمرو بن دينار » .

**قوله ( عن سالم )** هو ابن عبد الله بن عمر ، وللنسائي من طريق إسحاق بن راهويه عن سفيان عن عمرو أنه « سمع سالم بن عبد الله بن عمر » .

**قوله ( من أعتق )** ظاهره العموم ، لكنه مخصوص بالاتفاق فلا يصح من المجنون ولا من المحجور عليه لفسهه ، وفي المحجور عليه بفلس والعبد والمريض مرض الموت والكافر تفاصيل للعلماء بحسب ما يظهر عندهم من أدلة التخصيص ، ولا يقوم في مرض الموت عند الشافعية إلا إذا وسعه الثلث ، وقال أحمد : لا يقوم في المرض مطلقاً وسيأتي البحث في عتق الكافر قريباً ، وخرج بقوله « أعتق » ما إذا عتق عليه بأن ورث بعض من يعتق عليه بقرابة فلا سراية عند الجمهور ، وعن أحمد رواية ، وكذلك لو عجز المكاتب بعد أن اشترى شقصاً يعتق على سيده فإن الملك والعتق يحصلان بغير فعل السيد فهو كالإرث ، ويدخل في الاختيار ما إذا أكره بحق ، ولو أوصى بعتق نصيبه من المشترك أو بعتق جزء ممن له كله لم يسر عند الجمهور أيضاً لأن المال ينتقل للوارث ويصير الميت معسراً ، وعن المالكية رواية ، وحجة الجمهور مع مفهوم الخبر أن السراية على خلاف القياس فيختص بمورد النص ، ولأن التقويم سبيله سبيل غرامة المتلفات فيقتضى التخصيص بصدور أمر يجعل إتلافاً ، ثم ظاهر قوله « من أعتق » وقوع العتق منجزاً ، وأجرى الجمهور المعلق بصفة إذا وجدت مجرى المنجز .

**قوله ( عبداً بين اثنين )** هو كالمثال وإلا فلا فرق بين أن يكون بين اثنين أو أكثر ، وفي رواية مالك وغيره في الباب « شركاً » وهو بكسر المعجمة وسكون الراء ، وفي رواية أيوب الماضية في الشركة « شقصاً » بمعجمة وقاف ومهملة وزن الأول ، وفي رواية في الباب « نصيباً » والكل بمعنى ، إلا أن ابن دريد قال : هو القليل والكثير ، وقال القزاز : لا يكون الشقص إلا كذلك ، والشرك في الأصل مصدر أطلق على متعلقه وهو العبد المشترك ، ولا بد في السياق من إضمار جزء أو ما أشبهه لأن المشترك هو الجملة أو الجزء المعين منها ، وظاهره العموم في كل رقيق لكن يستثنى الجاني والمرهون ففيه خلاف ، والأصح

في الرهن والجنابة منع السراية لأن فيها إبطال حق المرهن والمجنى عليه ، فلو أعتق مشتركا بعد أن كاتباه فإن كان لفظ العبد يتناول المكاتب وقعت السراية وإلا فلا ، ولا يكتفى بثبوت أحكام الرق عليه ، فقد تثبت ولا يستلزم استعمال لفظ العبد عليه ، ومثله ما لو دبراه ، لكن تناول لفظ العبد للمدبر أقوى من المكاتب فيسرى هنا على الأصح ، فلو أعتق من أمة ثبت كونها أم ولد لشريكه فلا سراية لأنها تستلزم النقل من مالك إلى مالك ، وأم الولد لا تقبل ذلك عند من لا يرى بيعها وهو أصح قول العلماء .

**قوله ( فإن كان موسراً قوم )** ظاهره اعتبار ذلك حال العتق ، حتى لو كان معسراً ثم أيسر بعد ذلك لم يتغير الحكم ، ومنهجه أنه إن كان معسراً لم يقوم ، وقد أفصح بذلك في رواية مالك حيث قال فيها . « وإلا فقد عتق منه ما عتق » ويبقى ما لم يعتق على حكمه الأول ، هذا الذي يفهم من هذا السياق وهو السكوت عن الحكم بعد هذا الإبقاء ، وسيأتى البحث في ذلك في الكلام على حديث الباب الذي يليه .

**قوله ( قوم عليه )** بضم أوله ، زاد مسلم والنسائي في روايتهما من هذا الوجه « في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط » والوكس بفتح الواو وسكون الكاف بعدها مهملة النقص ، والشطط بمعجمة ثم مهملة مكررة والفتح الجور ، واتفق من قال من العلماء على أنه يباع عليه في حصه شريكه جميع ما يباع عليه في الدين على اختلاف عندهم في ذلك ، ولو كان عليه دين بقدر ما يملكه كان عليه في حكم الموسر على أصح قول العلماء ، وهو كالخلاف في أن الدين هل يمنع الزكاة أم لا ، ووقع في رواية الشافعي والحميدي « فإنه يقوم عليه بأعلى القيمة أو قيمة عدل » وهو شك من سفيان ، وقد رواه أكثر أصحابه عنه بلفظ « قوم عليه قيمة عدل » وهو الصواب .

**قوله ( ثم يعتق )** في رواية مسلم « ثم اعتق عليه من ماله إن كان موسراً » وهو يشعر بأن التاء في حديث الباب مفتوحة مع ضم أوله .

**( تنبيه )** : روى الزهري عن سالم هذا الحديث مختصراً أيضاً ، أخرجه مسلم بلفظ « من أعتق شركاً له في عبد عتق ما بقي في ماله إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد » وذكر الخطيب قوله « إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد » في المدرج ، وقد وقعت هذه الزيادة في رواية نافع كما سيأتى .

**قوله في طريق مالك عن نافع ( وكان له ما يبلغ )** أى شيء يبلغ ، وعند الكشميني « مال يبلغ » وهي رواية « الموطأ » والتقييد بقوله « يبلغ » يخرج ما إذا كان له مال لكنه لا يبلغ قيمة النصيب ، وظاهره أنه في هذه الصورة لا يقوم عليه مطلقاً ، لكن الأصح عند الشافعية - وهو مذهب مالك - أنه يسرى إلى القدر الذي هو موسر به تنفيذاً للعتق بحسب الإمكان .

**قوله ( ثمن العبد )** أى ثمن بقية العبد ، لأنه موسر بحصته ، وقد أوضح ذلك النسائي في روايته من طريق زيد بن أبي أنيسة عن عبيد الله بن عمر وعمر بن نافع ومحمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر بلفظ « وله مال يبلغ قيمة أنصبا شركائه فإنه يضمن لشركائه أنصباهم ويعتق العبد » والمراد بالثن هنا القيمة ،

لأن الثمن ما اشترت به العين ، واللازم هنا القيمة لا الثمن ، وقد تبين المراد في رواية زيد بن أبي أنيسة المذكورة ، ويأتى في رواية أيوب في هذا الباب بلفظ « ما يبلغ قيمته بقيمة عدل » .

**قوله ( فاعطى شركاه )** كذا للأكثر على البناء للفاعل وشركاه بالنصب ، ول بعضهم « فاعطى » على البناء للمفعول وشركاؤه بالضم ، وقوله « حصصهم » أى قيمة حصصهم أى إن كان له شركاء فإن كان له شريك أعطاه جميع الباقي ، وهذا لا خلاف فيه فلو كان مشتركاً بين الثلاثة فاعتق أحدهم حصته وهى الثلث والثانى حصته وهى السدس فهل يقوم عليهما نصيب صاحب النصف بالسوية أو على قدر الحصص ؟ الجمهور على الثانى ، وعند المالكية والحنابلة خلاف كالحلاف فى الشفعة إذا كانت لاثنتين هل يأخذان بالسوية أو على قار الملك ؟ .

**قوله ( عتق منه ما عتق )** قال الداودى هو بفتح العين من الأول ويجوز الفتح والضم فى الثانى ، وتعتبه ابن التين بأنه لم يقله غيره ، وإنما يقال عتق بالفتح وأعتق بضم الهمزة ، ولا يعرف عتق بضم أوله لأن الفعل لازم غير متعد .

**قوله فى الرواية الثالثة ( عن أبى أسامة عن عبيد الله )** هو ابن عمر العمرى .

**قوله ( عتقه كله )** بجر اللام تأكيداً للضمير المضاف أى عتق العبد كله .

**قوله ( فإن لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل على المعتق )** هكذا فى هذه الرواية ، وظاهرها أن التقويم بشرع فى حق من لم يكن له مال ، وليس كذلك بل قوله « يقوم » ليس جواباً للشرط بل هو صفة من له المال ، والمعنى أن من لا مال له بحيث يقع عليه اسم التقويم فإن العتق يقع فى نصيبه خاصة ، وجواب الشرط هو قوله « فاعتق منه ما أعتق » والتقدير فقد أعتق منه ما أعتق ، وقد وقع فى رواية أبى بكر وعثمان ابنى أبى شيبه عن أبى أسامة عند الإسماعيل بلفظ « فإن لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل عتق منه ما عتق » وأوضح من ذلك رواية خالد بن الحارث عن عبيد الله عند النسائى بلفظ « فإن كان له مال قوم عليه قيمة عدل فى ماله ، فإن لم يكن له مال عتق منه ما عتق » .

**قوله ( حدثنا مسدد حدثنا بشر )** أى ابن الفضل ( عن عبيد الله ) أى ابن عمر .

**قوله ( اختصره )** أى بالإسناد المذكور ، وقد أخرجه مسدد فى مسنده برواية معاذ بن المشنى عنه بهذا الإسناد ، وأخرجه البيهقى من طريقه ولفظه « من أعتق شركاً له فى مملوك فقد عتق كله » وقد رواه غير مسدد عن بشر مطولاً أخرجه النسائى عن عمرو بن على عن بشر لكن ليس فيه أيضاً قوله « عتق منه ما عتق » فيحتمل أن يكون مراده أنه اختصر هذا القدر ، وقد فهم الإسماعيل ذلك فقال : عامة الكوفيين رَوَوْا عن عبيد الله بن عمر فى هذا الحديث حكم الموسر والمعسر معاً ، والبصريون لم يذكروا إلا حكم الموسر فقط . قلت : فمن الكوفيين أبو أسامة كما ترى وابن نمير عند مسلم وزهير عند النسائى وعيسى بن يونس عند أبى داود ومحمد بن عبيد عند أبى عوانة وأحمد ، ومن البصريين بشر المذكور وخالد بن الحارث ويحيى القطان عند النسائى وعبد الأعلى فيما ذكر الإسماعيل ، لكن رواه النسائى من طريق زائدة عن عبيد الله وقال فى آخره « فإن لم يكن له مال عتق منه ما عتق » وزائدة كوفى لكنّه وافق البصريين .

**قوله ( أو شركاً له في عبد )** الشك فيه من أيوب ، وقد سبق في الشركة من وجه آخر عنه فقال فيه « أو قال نصيباً » .

**قوله ( فهو عتيق )** أى معتق بضم أوله وفتح المثناة .

**قوله ( قال أيوب : لا أدرى أشيء قاله نافع أو شيء في الحديث )** هذا شك من أيوب في هذه الزيادة المتعلقة بحكم المعسر هل هي موصولة مرفوعة أو منقطعة مقطوعة ، وقد رواه عبد الوهاب عن أيوب فقال في آخره « وربما قال وإن لم يكن له مال فقد عتق منه ما عتق » وربما لم يقله ، وأكثر ظنى أنه شيء يقوله نافع من قبله ، أخرجه النسائي ، وقد وافق أيوب على الشك في رفع هذه الزيادة يحيى بن سعيد عن نافع أخرجه مسلم والنسائي ولفظ النسائي « وكان نافع يقول قال يحيى : لا أدرى أشيء كان من قبله يقوله أم شيء في الحديث ، فإن لم يكن عنده فقد جاز ما صنع » ورواه من وجه آخر عن يحيى فجزم بأنها عن نافع ، وأدرجها في المرفوع من وجه آخر ، وجزم مسلم بأن أيوب ويحيى قالا : لا ندرى أهو في الحديث أو شيء قاله نافع من قبله « ولم يختلف عن مالك في وصلها ولا عن عبيد الله بن عمر ، لكن اختلف عليه في إثباتها وحذفها كما تقدم ، والذين أثبتوها حفاظ لإثباتها عن عبيد الله مقدم ، وأثبتها أيضاً جرير بن حازم كما سيأتى بعد اثني عشر باباً وإسماعيل بن أمية عند الدارقطني ، وقد رجح الأئمة رواية من أثبت هذه الزيادة مرفوعة ، قال الشافعي : لا أحسب عالماً بالحديث يشك في أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب ، لأنه كان ألزم له منه ، حتى ولو استويا فشك أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه كانت الحجة مع من لم يشك ، ويؤيد ذلك قول عثمان الدارمي : قلت لابن معين مالك في نافع أحب إليك أو أيوب ؟ قال : مالك وسأذكر ثمرة الخلاف في رفع هذه الزيادة أو وقفها في الكلام على حديث أبي هريرة في الباب الذى يليه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( أنه كان يفتى الخ )** كأن البخارى أورد هذه الطريق يشير بها إلى أن ابن عمر راوى الحديث أفتى بما يقتضيه ظاهره في حق الموسر ليرد بذلك على من لم يقل به ، ولم يتفرد موسى بن عقبة عن نافع بهذا الإسناد بل وافقه صخر بن جويرية عن نافع ، أخرجه أبو عوانة والطحاوى والدارقطني من طريقه .

**قوله ( ورواه الليث وابن أبي ذئب وابن إسحاق وجويرية ويحيى بن سعيد وإسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مختصراً )** يعنى ولم يذكرها الجملة الأخيرة في حق المعسر وهي قوله « فقد عتق منه ما عتق » فأما رواية الليث فقد وصلها مسلم ولم يسق لفظه ، والنسائي ولفظه « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أيما مملوك كان بين شركاء فأعتق أحدهم نصيبه فإنه يقام في مال الذى أعتق قيمة عدل فيعتق إن بلغ ذلك ماله » . وأما رواية ابن أبي ذئب فوصلها مسلم ولم يسق لفظها ، ووصلها أبو نعيم في مستخرجيه عليه ولفظه « من أعتق شركاً في مملوك وكان للذى يعتق مبلغ ثمنه فقد عتق كله » . وأما رواية ابن إسحاق فوصلها أبو عوانة ولفظه « من أعتق شركاً له في عبد مملوك فعليه نفاذه منه » . وأما رواية جويرية وهو ابن أسماء فوصلها المؤلف في الشركة كما مضى ، وأما رواية يحيى بن سعيد فوصلها مسلم وغيره وقد ذكرت لفظه ، وأما رواية إسماعيل بن أمية فوصلها مسلم ولم يسق لفظها ، وهي عند عبد الرزاق نحو

رواية ابن أبي ذئب . وفي هذا الحديث ، دليل على أن الموسر إذا أعتق نصيبه من مملوك عتق كله قال ابن عبد البر : لا خلاف في أن التقويم لا يكون إلا على الموسر ، ثم اختلفوا في وقت العتق : فقال الجمهور والشافعي في الأصح وبعض المالكية : أنه يعتق في الحال ، وقال بعض الشافعية لو أعتق الشريك نصيبه بالتقويم كان لغواً ويغرم المعتق حصة نصيبه بالتقويم ، وحجتهم رواية أيوب في الباب حيث قال « من أعتق نصيباً وكان له من المال ما يبلغ قيمته فهو عتيق » وأوضح من ذلك رواية النسائي وابن حبان وغيرهما من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ « من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله وفاة فهو حر » ويضمن نصيب شركائه بقيمته « وللطحاوي من طريق ابن أبي ذئب عن نافع « فكان الذي يعتق نصيبه ما يبلغ ثمنه فهو عتيق كله ، حتى لو أعسر الموسر المعتق بعد ذلك استمر العتق وبقي ذلك ديناً في ذمته ، ولو مات أخذ من تركته ، فإن لم يخلف شيئاً لم يكن للشريك شيء واستمر العتق » والمشهور عند المالكية أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة ، فلو أعتق الشريك قبل أخذ القيمة نفذ عتقه ، وهو أحد أقوال الشافعي ، وحجتهم رواية سالم أول الباب حيث قال « فإن كان موسراً قوم عليه ثم يعتق » والجواب أنه لا يلزم من ترتيب العتق على التقويم ترتيبه على أداء القيمة ، فإن التقويم يفيد معرفة القيمة ، وأما الدفع فقد رُدد على ذلك . وأما رواية مالك التي فيها « فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد » فلا تقتضي ترتيباً لنطقها بالواو . وفي الحديث حجة على ابن سيرين حيث قال : يعتق كله ويكون نصيب من لم يعتق في بيت المال ، لتبريح الحديث بالتقويم على المعتق . وعلى ربيعة حيث قال : لا ينفذ عتق الجزء من موسر ولا معسر ، وكأنه لم يثبت عنده الحديث . وعلى بكير بن الأشج حيث قال : إن التقويم يكون عند إرادة العتق لا بعد صدوره . وعلى أبي حنيفة حيث قال : يتخير الشريك بين أن يقوم نصيبه على المعتق أو يعتق نصيبه أو يستسعى العبد في نصيب الشريك ، ويقال إنه لم يسبق إلى ذلك ولم يتابعه عليه أحد حتى ولا أصحابه ، وطرد قوله في ذلك فيما لو أعتق بعض عبده فالجمهور قالوا : يعتق كله ، وقال هو : يستسعى العبد في قيمة نفسه لمولاه . واستثنى الحنفية ما إذا أذن الشريك فقال لشريكه : أعتق نصيبك ، قالوا فلا ضمان فيه . واستدل به على أن من أتلف شيئاً من الحيوان فعليه قيمته لا مثله ، ويلتحق بذلك ما لا يكال ولا يوزن عند الجمهور . وقال ابن بطال : قيل الحكمة في التقويم على الموسر أن تكمل حرية العبد لتم شهادته وحدوده . قال : والصواب أنها لاستكمال إنقاذ المعتق من النار . قلت : وليس القول المذكور مردوداً بل هو محتمل أيضاً ، ولعل ذلك أيضاً هو الحكمة في مشروعية الاستسعاء .

### باب إذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مالٌ

استسعى العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة

٢٤٤٩ - حدثني أحمد بن أبي رجاء قال حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا جرير بن حازم قال سمعت قتادة قال : حدثني النضر بن أنس بن مالك عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « من أعتق شقيقاً من عبدي... » . [٢٥٢٦]

[٢٥٢٧]

٢٤٥٠ - وحدثنا مسدد قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثنا سعيد عن قتادة عن النضر ابن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه قال: «من أعتق نصيباً أو شقيقاً في مملوك فخلاصه عليه في ماله إن كان له مال، وإلا قوم عليه فاستسعى به غير مشقوق عليه».

وتابعه حجاج بن حجاج وأبان وموسى بن خلف عن قتادة.. اختصره شعبة.

قوله ( باب إذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه ، على نحو الكتابة ) أشار البخاري بهذه الترجمة إلى أن المراد بقوله في حديث ابن عمر « وإلا فقد عتق منه ما عتق » أي وإلا ، فإن كان المعتق لا مال له يبلغ قيمة بقية العبد فقد تنجز عتق الجزء الذي كان يملكه وبقي الجزء الذي لشريكه على ما كان عليه أولاً إلى أن يستسعى العبد في تحصيل القدر الذي يخلص به باقيه من الرق إن قوى على ذلك ، فإن عجز نفسه استمرت حصّة الشريك موقوفة . وهو مصير منه إلى القول بصحة الحديثين جميعاً والحكم برفع الزيادتين معاً وهما قوله في حديث ابن عمر « وإلا فقد عتق منه ما عتق » وقد تقدم بيان من جزم بأنها من جملة الحديث ، وبيان من توقف فيها أو جزم بأنها من قول نافع . وقوله في حديث أبي هريرة « فاستسعى به غير مشقوق عليه » وسأبين من جزم بأنها من جملة الحديث ومن توقف فيها أو جزم بأنها من قول قتادة ، وقد بينت ذلك في كتابي « المدرج » بأبسط مما هنا . وقد استبعد الإسماعيلي إمكان الجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة ومنع الحكم بصحتها معاً وجزم بأنها متنافيان ، وقد جمع غيره بينهما بأوجه آخر يأتي بيانها في أواخر الباب إن شاء الله تعالى .

قوله ( جرير بن حازم سمعت قتادة ) سيأتي بعد أبواب من رواية جرير بن حازم عن نافع ، فله فيه طريقان ، وقد حفظ الزيادة التي في كل منهما وجزم برفع كل منهما .

قوله ( عن بشير بن نهيك ) بفتح الموحدة وكسر المعجمة وفتح النون وكسر الهاء وزناً واحداً . قوله ( من أعتق شقيقاً من عبد ) كذا أورده مختصراً وعطف عليه طريق سعيد عن قتادة ، وقد تقدم في الشركة من وجه آخر عن جرير بن حازم وبقيته « أعتق كله إن كان له مال والا يستسعى غير مشقوق عليه » وأخرجه الإسماعيلي من طريق بشر بن السري ويحيى بن بكير جميعاً عن جرير بن حازم بلفظ « من أعتق شقيقاً من غلام وكان الذي أعتقه من المال ما يبلغ قيمة العبد أعتق في ماله ، وإن لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه » .

قوله ( حدثنا سعيد ) هو ابن أبي عروبة .

قوله ( عن النضر ) في رواية جرير - التي قبلها - عن قتادة « حدثني النضر » .

قوله ( والأقوم عليه فاستسعى به ) في رواية عيسى بن يونس عن سعيد عند مسلم « ثم يستسعى في



نصيب الذي لم يعتق « الحديث ، وفي رواية عبدة عند النسائي ومحمد بن بشر عند أبي داود كلاهما عن سعيد « فإن لم يكن له مال قوم ذلك العبد قيمة عدل واستسعى في قيمته لصاحبه » الحديث .

**قوله ( غير مشقوق عليه )** تقدم توجيهه ، وقال ابن التين : معناه لا يستغلى عليه في الثمن ، وقيل معناه غير مكاتب وهو بعيداً جداً . وفي ثبوت الاستسعاء حجة على ابن سيرين حيث قال : يعتق نصيب الشريك الذي لم يعتق من بيت المال .

**قوله ( تابعه حجاج بن حجاج وأبان وموسى بن خلف عن قتادة واختصره شعبة )** أراد البخاري بهذا الرد على من زعم أن الاستسعاء في هذا الحديث غير محفوظ ، وأن سعيد بن أبي عروبة تفرد به ، فاستظهر له برواية جرير بن حازم بموافقة ، ثم ذكر ثلاثة تابعوها على ذكرها . فأما رواية حجاج فهو في نسخة حجاج بن حجاج عن قتادة من رواية أحمد بن حفص أحد شيوخ البخاري عن أبيه عن إبراهيم ابن طهمان عن حجاج وفيها ذكر السعاية ، ورواه عن قتادة أيضاً حجاج بن أرطاة أخرجه الطحاوي ، وأما رواية أبان فأخرجها أبو داود والنسائي من طريقه قال : حدثنا قتادة أخبرنا النضر بن أنس ولفظه « فإن عليه أن يعتق بقيته إن كان له مال وإلا استسعى العبد » الحديث ، ولأبي داود « فعليه أن يعتقه كله والباقي سواء » وأما رواية موسى بن خلف فوصلها الخطيب في « كتاب الفصل والوصل » من طريق أبي ظفر عبد السلام بن مظهر عنه عن قتادة عن النضر ولفظه « من أعتق شقصاً له في مملوك فعليه خلاصه إن كان له مال ، فإن لم يكن له مال استسعى غير مشقوق عليه » وأما رواية شعبة فأخرجها مسلم والنسائي من طريق غندر عنه عن قتادة بإسناده ولفظه « عن النبي صلى الله عليه وسلم في المملوك بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه قال : يضمن » ، ومن طريق معاذ عن شعبة بلفظ « من أعتق شقصاً من مملوك فهو حر من ماله » وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق الطيالسي عن شعبة وأبو داود من طريق روح عن شعبة بلفظ « من أعتق مملوكاً بينه وبين آخر فعليه خلاصه » وقد اختصر ذكر السعاية أيضاً هشام الدستوائي عن قتادة إلا أنه اختلف عليه في إسناده : فمنهم من ذكر فيه النضر بن أنس ومنهم من لم يذكره ، وأخرجه أبو داود والنسائي بالوجهين ولفظ أبي داود والنسائي جميعاً من طريق معاذ بن هشام عن أبيه « من أعتق نصيباً له في مملوك عتق من ماله إن كان له مال » ولم يختلف على هشام في هذا القدر من المتن ، وغفل عبد الحق فزعم أن هشاماً وشعبة ذكرا الاستسعاء فوصلاه ، وتعقب ذلك عليه ابن المواق فأجاد ، وبالغ ابن العربي فقال : اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما هو من قول قتادة . ونقل الخلال في « العلل » عن أحمد أنه ضعف رواية سعيد في الاستسعاء ، وضعفها أيضاً الأثرم عن سليمان بن حرب ، واستند إلى أن فائدة الاستسعاء أن لا يدخل الضرر على الشريك قال : فلو كان الاستسعاء مشروعاً لزم أنه لو أعطاه مثلاً كل شهر درهمين أنه يجوز ذلك ، وفي ذلك غاية الضرر على الشريك اه ، وبمثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة ، قال النسائي : بلغني أن هماماً رواه فجعل هذا الكلام أي الاستسعاء من قول قتادة ، وقال الإسماعيلي : قوله « ثم استسعى العبد » ليس في الخبر مستنداً ، وإنما هو قول قتادة مدرج في الخبر على ما رواه

همام ، وقال ابن المنذر والخطابي : هذا الكلام الأخير من فتيا قتادة ليس في المتن . قلت : ورواية همام قد أخرجها أبو داود عن محمد بن كثير عنه عن قتادة لكنه لم يذكر الاستسعاء أصلاً ولفظه « أن رجلاً أعتق شقصاً من غلام ، فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم عتقه وغرمه بقية ثمنه » نعم رواه عبد الله بن يزيد المقرئ عن همام فذكر فيه السعاية وفصلها من الحديث المرفوع أخرجه الإسماعيلي وابن المنذر والدارقطني والخطابي والحاكم في « علوم الحديث » والبيهقي والخطيب في « الفصل والوصل » كلهم من طريقه ولفظه مثل رواية محمد بن كثير سواء وزاد « قال فكان قتادة يقول : إن لم يكن له مال استسعى العبد » قال الدارقطني : سمعت أبا بكر النيسابوري يقول ما أحسن ما رواه همام ضبطه وفصل بين قول النبي صلى الله عليه وسلم وبين قول قتادة ، هكذا جزم هؤلاء بأنه مدرج . وأبى ذلك آخرون منهم صاحبها الصحيح فصححا كون الجميع مرفوعاً ، وهو الذي رجحه ابن دقيق العيد وجماعة ، لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من همام وغيره ، وهشام وشعبة وإن كانا أحفظ من سعيد لكنهما لم ينفيا ما رواه ، وإنما اقتصرنا من الحديث على بعضه ، وليس المجلس متحداً حتى يتوقف في زيادة سعيد ، فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منهما فسمع منه ما لم يسمعه غيره ، وهذا كله لو انفرد ، وسعيد لم ينفرد ، وقد قال النسائي في حديث أبي قتادة عن أبي المليح في هذا الباب بعد أن ساق الاختلاف فيه على قتادة : هشام وسعيد أثبت في قتادة من همام ، وما أعل به حديث سعيد من كونه اختلط أو تفرد به مردود لأنه في الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع ووافقه عليه أربعة تقدم ذكرهم وآخرون معهم لا نطيل بذكرهم ، وهمام هو الذي انفرد بالتفصيل ، وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق على رفعه فإنه جعله واقعة عين وهم جعلوه حكماً عاماً ، فدل على أنه لم يضبطه كما ينبغي . والعجب ممن طعن في رفع الاستسعاء بكون همام جعله من قول قتادة ولم يطعن فيما يدل على ترك الاستسعاء وهو قوله في حديث ابن عمر في الباب الماضي « وإلا فقد عتق منه ما عتق » بكون أيوب جعله من قول نافع كما تقدم شرحه ، ففصل قول نافع من الحديث وميزه كما صنع همام سواء فلم يجعلوه مدرجاً كما جعلوا حديث همام مدرجاً مع كون يحيى بن سعيد وافق أيوب في ذلك وهمام لم يوافقه أحد ، وقد جزم بكون حديث نافع مدرجاً محمد بن وضاح وآخرون ، والذي يظهر أن الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقاً لعمل صاحب الصحيح ، وقال ابن المواق : والإنصاف أن لا نوهم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قتادة يفتي به ، فليس بين تحديده به مرة وفتياه به أخرى منافاة . قلت : ويؤيد ذلك أن البيهقي أخرج من طريق الأوزاعي عن قتادة أنه أفتى بذلك ، والجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة ممكن بخلاف ما جزم به الإسماعيلي ، قال ابن دقيق العيد : حسبك بما اتفق عليه الشيخان فإنه أعلى درجات الصحيح ، والذين لم يقولوا بالاستسعاء تعللوا في تضعيفه بتعليلات لا يمكنهم الوفاء بمثله في المواضع التي يحتاجون إلى الاستدلال فيها بأحاديث يرد عليها مثل تلك التعليلات ، وكأن البخاري خشي من الطعن في رواية سعيد بن أبي عروبة فأشار إلى ثبوتها بإشارات خفية كعادته ، فإنه أخرجه من رواية يزيد بن زريع عنه وهو من أثبت الناس فيه وسمع منه قبل الاختلاط ، ثم استظهر له برواية جرير بن حازم بمتابعته لينفي عنه التفرد ، ثم أشار إلى أن غيرهما تابعهما

ثم قال : اختصره شعبة ، وكأنه جواب عن سؤال مقدر ، وهو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء ، فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفاً لأنه أورده مختصراً وغيره ساقه بتمامه ، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد والله أعلم . وقد وقع ذكر الاستسعاء في غير حديث أبي هريرة : أخرجه الطبراني من حديث جابر ، وأخرجه البيهقي من طريق خالد بن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة ، وعمدة من ضعف حديث الاستسعاء في حديث ابن عمر قوله « وإلا فقد عتق منه ما عتق » وقد تقدم أنه في حق المعسر وأن المفهوم من ذلك أن الجزء الذي لشريك المعتق باق على حكمه الأول ، وليس فيه التصريح بأن يستمر رقيقاً ، ولا فيه التصريح بأنه يعتق كله . وقد احتج بعض من ضعف رفع الاستسعاء بزيادة وقعت في الدارقطني وغيره من طريق إسماعيل بن أمية وغيره عن نافع عن ابن عمر قال في آخره « ورق منه ما بقي » وفي إسناده إسماعيل ابن مرزوق الكعبي وليس بالمشهور عن يحيى بن أيوب وفي حفظه شيء عنهم ، وعلى تقدير صحتها فليس فيها أنه يستمر رقيقاً ، بل هي مقتضى المفهوم من رواية غيره ، وحديث الاستسعاء فيه بيان الحكم بعد ذلك ، فللذي صحح رفعه أن يقول : معنى الحديثين أن المعسر إذا أعتق حصته لم يسر العتق في حصة شريكه بل تبقى حصة شريكه على حالها وهي الرق ، ثم يستسعى في عتق بقيته فيحصل ثمن الجزء الذي لشريك سيده ويدفعه إليه ويعتق ، وجعلوه في ذلك كالمكاتب ، وهو الذي جزم به البخاري . والذي يظهر أنه في ذلك باختباره لقوله « غير مشقوق عليه » فلو كان ذلك على سبيل اللزوم بأن يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له بذلك غاية المشقة ، وهو لا يلزم في الكتابة بذلك عند الجمهور لأنها غير واجبة فهذه مثلها ، وإلى هذا الجمع مال البيهقي وقال : لا يبنى بين الحديثين معارضة أصلاً ، وهو كما قال إلا أنه يلزم منه أن يبقى الرق في حصة الشريك إذا لم يختار العبد الاستسعاء ، فيعارضه حديث أبي المليلح عن أبيه « أن رجلاً أعتق شقصاً له من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : ليس لله شريك » وفي رواية « فأجاز عتقه » أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد قوى وأخرجه أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة « أن رجلاً أعتق شقصاً له في مملوك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هو كله ، فليس لله شريك » ويمكن حمله على ما إذا كان المعتق غنياً أو على ما إذا كان جميعه له فأعتق بعضه ، فقد روى أبو داود من طريق ملقاه ابن التلب عن أبيه « أن رجلاً أعتق نصيبه من مملوك فلم يضمه النبي صلى الله عليه وسلم » وإسناده حسن ، وهو محمول على المعسر وإلا لتعارضوا . وجمع بعضهم بطريق أخرى فقال أبو عبد الملك : المراد بالاستسعاء أن العبد يستمر في حصة الذي لم يعتق رقيقاً فيسعى في خدمته بقدر ما له فيه من الرق ، قالوا ومعنى قوله « غير مشقوق عليه » أي من وجه سيده المذكور فلا يكلفه من الخدمة فوق حصة الرق ، لكن يرد على هذا الجمع قوله في الرواية المتقدمة « واستسعى في قيمته لصاحبه » ، واحتج من أبطل الاستسعاء بحديث عمران ابن حصين عند مسلم « أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم ، فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثاً ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة » ووجه الدلالة منه أن الاستسعاء لو كان مشروعاً لنجز من كل واحد منهم عتق ثلثه وأمره بالاستسعاء في بقية قيمته لورثة الميت ، وأجاب من أثبت الاستسعاء بأنها واقعة عين فيحتمل أن يكون قبل مشروعية الاستسعاء ، ويحتمل أن يكون الاستسعاء مشروعاً إلا في هذه الصورة وهي ما إذا أعتق جميع ما ليس له أن يعتقه ، وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد

رجاله ثقات عن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة « أن رجلاً منهم أعتق مملوكاً له عند موته وليس له مال غيره فأعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثه وأمره أن يسعى في الثلاثين » وهذا يعارض حديث عمران ، وطريق الجمع بينهما ممكن . واحتجوا أيضاً بما رواه النسائي من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ « من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته لما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شيء ، والجواب مع تسليم صحته أنه مختص بصورة اليسار لقوله فيه « وله وفاء » ، والاستسعاء إنما هو في صورة الإعسار كما تقدم فلا حجة فيه ، وقد ذهب إلى الأخذ بالاستسعاء إذا كان المعتق معسراً أبو حنيفة وصاحبه والأوزاعي والثوري وإسحاق وأحمد في رواية وآخرون ، ثم اختلفوا فقال الأكثر : يعتق جميعه في الحال ويستسعى العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك ، وزاد ابن أبي ليلى فقال : ثم يرجع العبد على المعتق الأول بما أداه للشريك ، وقال أبو حنيفة وحده : يتخير الشريك بين الاستسعاء وبين عتق نصيبه ، وهذا يدل على أنه لا يعتق عنده ابتداء إلا النصيب الأول فقط ، وهو موافق لما جنع إليه البخاري من أنه يصير كالمكاتب ، وقد تقدم توجيهه ، وعن عطاء يتخير الشريك بين ذلك وبين إبقاء حصته في الرق ، وخالف الجميع زفر فقال : يعتق كله وتقوم حصة الشريك فتؤخذ إن كان المعتق موسراً ، وترتب في ذمته إن كان معسراً .

### باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه ، ولا عتاقة إلا لوجه الله تعالى

وقال النبي صلى الله عليه : « لكل امرئ ما نوى » . ولا نية للناسي والمخطئ

[٢٥٢٨] ٢٤٥١ - حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان قال حدثنا مسعر عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « إن الله تجاوز لي عن أمتي ما وسوست به صدورهما ما لم تعمل أو تكلّم » .

[الحديث ٢٥٢٨ - طرفاه في : ٥٢٦٩ ، ٦٦٦٤] .

[٢٥٢٩] ٢٤٥٢ - حدثنا محمد بن كثير عن سفيان قال حدثنا يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي قال : سمعت عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه قال : « الأعمال بالنية ، ولا مرئ ما نوى : فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه » .

قوله ( باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه ) أي من التعليقات لا يقع شيء منها إلا بالقصد ، وكأنه أشار إلى رد ما روى عن مالك أنه يقع الطلاق والعتاق عامداً كان أو خطأ ذاكراً كان أو ناسياً ، وقد أنكره كثير من أهل مذهبه ، قال الداودي : وقوع الخطأ في الطلاق والعتاق أن يريد أن يلفظ بشيء غيرهما فيسبق لسانه إليهما ، وأما النسيان ففيما إذا حلف ونسى .

**قوله (ولا عتاقة إلا لوجه الله)** سيأتي في الطلاق نقل معنى ذلك عن علي رضي الله عنه ، وفي الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً « لا طلاق إلا لعدة ، ولا عتاق إلا لوجه الله » وأراد المصنف بذلك إثبات اعتبار النية ، لأنه لا يظهر كونه لوجه الله إلا مع القصد ، وأشار إلى الرد على من قال : من أعتق عبده لوجه الله أو للشيطان أو للصنم عتق لوجود ركن الإعتاق ، والزيادة على ذلك لا تخل بالعتق .

**قوله (وقال النبي صلى الله عليه وسلم : لكل امرئ ما نوى)** هو طرف من حديث عمر ، وقد ذكره في الباب بلفظ « وإنما لامرئ ما نوى » ، واللفظ المعلق أورده في أول الكتاب حيث قال فيه « وإنما لكل امرئ ما نوى » وأورده في أواخر الإيمان بلفظ « ولكل امرئ ما نوى » و « إنما » فيه مقدره .

**قوله ( ولا نية للناسي والمخطئ )** وقع في رواية القابسي « المخطئ » بدل المخطئ ، قالوا : المخطئ من أراد الصواب فصار إلى غيره والمخطئ من تعمد لما لا ينبغي . وأشار المصنف بهذا الاستنباط إلى بيان أخذ الترجمة من حديث « الأعمال بالنيات » ويحتمل أن يكون أشار بالترجمة إلى ما ورد في بعض الطرق كعادته ، وهو الحديث الذي يذكره أهل الفقه والأصول كثيراً بلفظ « رفع الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس ، إلا أنه بلفظ « وضع » بدل « رفع » وأخرجه الفضل بن جعفر التيمي في فوائده بالإسناد الذي أخرجه به ابن ماجه بلفظ « رفع » ورجاله ثقات ، إلا أنه أعل بعله غير قاذحة ، فإنه من رواية الوليد عن الأوزاعي عن عطاء عنه ، وقد رواه بشر بن بكر عن الأوزاعي فزاد « عبيد بن عمير » بين عطاء وابن عباس أخرجه الدارقطني والحاكم والطبراني . وهو حديث جليل ، قال بعض العلماء : ينبغي أن يعد نصف الإسلام ، لأن الفعل إما عن قصد واختيار أو لا ، الثاني ما يقع عن خطأ أو نسيان أو إكراه فهذا القسم معفو عنه باتفاق وإنما اختلف العلماء : هل المعفو عنه الإثم أو الحكم أو هما معاً ؟ وظاهر الحديث الأخير ، وما خرج عنه كالقتل فله دليل منفصل ، وسيأتي بسط القول في ذلك في كتاب الإيمان والنذور إن شاء الله تعالى . وتقدير قوله « ولكل امرئ ما نوى » يعتد لكل امرئ ما نوى ، وهو يحتمل أن يكون في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط وبحسب هذين الاحتمالين وقع الاختلاف في الحكم .

**قوله (عن زرارة بن أوفى)** يأتي في الإيمان والنذور بلفظ « حدثنا زرارة » وهو من ثقات التابعين ، كان قاضي البصرة ، وليس له في البخاري إلا أحاديث يسيرة .

**قوله ( ما وسوست به صدورها )** يأتي في الطلاق بلفظ « ما حدثت به أنفسها » وهو المشهور ، و « صدورها » في أكثر الروايات بالضم ، ولأصيلي بالفتح على أن وسوست مضمن معنى حدثت ، وحكى الطبري هذا الاختلاف في « حدثت به أنفسها » والضم كقوله تعالى ﴿ ونعلم ما توسوس به نفسه ﴾ .

**قوله ( ما لم تعمل أو تكلم )** ويأتي في النذور بلفظ « ما لم تعمل به » والمراد نفي الحرج عما يقع في النفس حتى يقع العمل بالجوارح ، أو القول باللسان على وفق ذلك . والمراد بالوسوسة تردد الشيء في النفس من غير أن يطمئن إليه ويستقر عنده ، ولهذا فرق العلماء بين الهم والعزم كما سيأتي الكلام عليه في حديث « من هم بحسنة » ، ومن هنا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة ، لأن الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن

فكذلك الخطي والناسي لا توطن لهما ، وزاد ابن ماجه عن هشام بن عمار عن ابن عيينة في آخره « وما استكرهوا عليه » وأظنها مدرجة من حديث آخر ، دخل على هشام حديث في حديث . قيل : لا مطابقة بين الحديث والترجمة لأن الترجمة في النسيان والحديث في حديث النفس ، وأجاب الكرمانى بأنه أشار إلى إلحاق النسيان بالوسوسة فكما أنه لا اعتبار للوسوسة لأنها لا تستقر فكذلك الخطأ والنسيان لا استقرار لكل منهما ، ويحتمل أن يقال : إن شغل البال بحديث النفس ينشأ عنه الخطأ والنسيان ، ومن ثم رتب على من لا يحدث نفسه في الصلاة ما سبق في حديث عثمان في كتاب الطهارة من الغفران .

(قفيه) : ذكر خلف في « الأطراف » أن البخارى أخرج هذا الحديث في العتق عن محمد بن عرعرة عن شعبة عن قتادة ، ولم نره فيه ، ولم يذكره أبو مسعود ولا الطوقى ولا ابن عساكر ، ولا استخرجه الإسماعيل ولا أبو نعيم ، وسيأتى الكلام على هذا الحديث مستوفى في كتاب الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى .  
قوله ( عن سفيان ) هو الثورى .

قوله ( الأعمال بالنية ولامرئ ما نوى ) كذا أخرجه بحذف وإنما في الموضعين ، وقد أخرجه أبو داود عن محمد بن كثير شيخ البخارى فيه فقال « إنما الأعمال بالنيات وإنما لامرئ ما نوى » .

قوله ( إلى دنيا ) في رواية الكشميهنى « لدنيا » وهى رواية أبى داود المذكورة ، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أول الكتاب ، ويأتى بقية منه في ترك الحيل وغيره إن شاء الله تعالى .

### باب إذا قال لعبده: هو لله. ونوى العتق، والإشهاد في العتق

٢٤٥٣- حدثنا محمد بن عبد الله بن نعيم عن محمد بن بشر عن إسماعيل عن قيس عن أبي هريرة: أنه لما أقبل يريد الإسلام -ومعه غلامه- ضل كل واحد منهما من صاحبه، فأقبل بعد ذلك وأبو هريرة جالس مع النبي صلى الله عليه فقال النبي صلى الله عليه: «يا أبا هريرة، هذا غلامك قد أتاك»، فقال: أما إنني أشهدك أنه حر. قال: فهو حين يقول:

يا ليلة من طولها وعنائها على أنها من دارة الكفر نجت

[الحديث ٢٥٣٠- أطرافه في: ٢٥٣١، ٣٥٣٢، ٤٣٩٣].

٢٤٥٤- حدثنا عبيد الله بن سعيد قال حدثنا أبو أسامة قال حدثنا إسماعيل عن قيس عن أبي هريرة قال: لما قدمت على النبي صلى الله عليه قلت في الطريق:

يا ليلة من طولها وعنائها على أنها من دارة الكفر نجت

قال: وأبق مني غلام في الطريق، قال: فلما قدمت على النبي صلى الله عليه فبايعته،

فبينما أنا عنده إذ طلع الغلام، فقال لي رسول الله صلى الله عليه: «يا أبا هريرة، هذا غلامك». قلت: هو حر لوجه الله، فأعتقته.

قال أبو عبد الله: لم يقل أبو كريب عن أبي أسامة: حر.

٢٤٥٥ - حدثنا شهاب بن عباد قال حدثنا إبراهيم بن حميد عن إسماعيل عن قيس قال: لما أقبل أبو هريرة -ومعه غلامه- وهو يطلب الإسلام، فضل أحدهما صاحبه بهذا وقال: أما إنني أشهدك أنه لله.

قوله (باب إذا قال) أى الشخص (لعبده) وفى رواية الأصيل وكريمة «إذا قال رجل لعبده»: (هو لله ونوى العتق) أى صح.

قوله (والإشهاد فى العتق) قيل هو بجر الإشهاد، أى وباب الإشهاد فى العتق، وهو مشكل لأنه إن قدر منونا احتاج إلى خبر، وإلا لزم حذف التنوين من الأول ليصح العطف عليه وهو بعيد، والذي يظهر أن يقرأ «والإشهاد» بالضم فيكون معطوفاً على باب لا على ما بعده، وباب بالتنوين، ويجوز أن يكون التقدير، وحكم الإشهاد فى العتق، قال المهلب لا خلاف بين العلماء إذا قال لعبده هو لله ونوى العتق أنه يعتق، وأما الإشهاد فى العتق فهو من حقوق المعتق، وإلا فقد تم العتق وإن لم يشهد. قلت: وكان المصنف أشار إلى تقييد ما رواه هشيم عن مغيرة «أن رجلاً قال لعبده أنت لله، فسل الشعبي وإبراهيم وغيرهما فقالوا: هو حر» أخرجه ابن أبى شيبة، فكانه قال محل ذلك إذا نوى العتق، وإلا فلو قصد أنه لله بمعنى العتق لم يعتق. قوله (عن إسماعيل) هو ابن أبى خالد، وقيس وهو ابن أبى حازم، ورجاله كوفيون إلا الصحابى. قوله (لما أقبل يزيد الإسلام) ظاهره أنه لم يكن أسلم بعد. قوله (ومعه غلامه) لم أقف على اسمه. قوله (ضل كل واحد) أى ضاع.

قوله (فهو حين يقول) أى الوقت الذى وصل فيه إلى المدينة، وقوله فى الطريق الثانية (قلت فى الطريق) أى عند انتهائه، وظاهره أن الشعر من نظم أبى هريرة، وقد نسب بعضهم إلى غلامه حكاة ابن التين، وحكى الفاكهى فى «كتاب مكة» عن مقدم بن حجاج السوانى أن البيت المذكور لأبى مرثد الفزرى فى قصة له، فعلى هذا فيكون أبو هريرة قد تمثل به.

قوله فى الشعر (يا ليلة) كذا فى جميع الروايات، قال الكرماني: ولا بد من إثبات فاء أو واو فى أوله ليصير موزوناً، وفيه نظر لأن هذا يسمى فى العروض الحزم بالمعجمة المفتوحة والراء الساكنة، وهو أن يحذف من أول الجزء حرف من حروف المعانى، وما جاز حذفه لا يقال لا بد من إثباته، وذلك أمر معروف عند أهله:

قوله ( وعناها ) بفتح العين وبالنون والمد أى تعيها ، و ( دار الكفر ) الدارة أخص من الدار ، وقد كثر استعمالها في أشعار العرب كقول امرئ القيس : ولا سيما يوماً بدارة جلجل .

قوله في الطريق الثانية ( حدثنا عبيد الله بن سعيد ) هو أبو قدامة السرخسى كذا في جميع الروايات التي اتصلت لنا « عبيد الله » بالتصغير ، وفي « مستخرج أبي نعيم » : أخرجه البخارى عن أبي سعيد الأشج ، وأبو سعيد اسمه عبد الله مكبر فهذا محتمل ، وذكر أبو مسعود وخلف أنه أخرجه هنا عن عبيد بن إسماعيل ، وعبيد بغير إضافة ممن يروى في البخارى عن أبي أسامة ، إلا أن الذى وقفت عليه هو الذى قدمت ذكره والله أعلم :

قوله ( وأبق ) بفتح الموحدة وحكى ابن القطاع كسرهما .

قوله ( قلت هو حر لوجه الله فأعتقه ) أى باللفظ المذكور ، وليس المراد أنه أعتقه بعد ذلك ، وهذه الفاء هي التفسيرية :

قوله ( لم يقل أبو كريب عن أبي أسامة حر ) وصله في أواخر المغازى فقال « حدثنا محمد بن العلاء وهو أبو كريب حدثنا أبو أسامة » وساق الحديث وقال في آخره « هو لوجه الله فأعتقه » وكذا أخرجه أحمد ابن حنبل ومحمد بن سعد عن أبي أسامة . وكذا أخرجه الإسماعيلي من وجهين عن أبي أسامة ليس فيه « حر » وكذا أخرجه أبو نعيم من وجهين عن أبي أسامة أثبت قوله « حر » في أحدهما ، ووقع في بعض النسخ من البخارى « هو حر لوجه الله » وهو خطأ ممن ذكره عن البخارى في هذه الرواية لتصريحه بنفيه عن شيخه بعينه . قوله في الطريق الأخيرة ( فضل أحدهما صاحبه ) بالنصب على نزع الخافض ، وأصله « من صاحبه » كما في الطريق الأولى ، ولو كانت أضل معداة بالهمز لم يحتج إلى تقدير ، وقد ثبت كذلك في بعض الروايات ، وفي الحديث استحباب العتق عند بلوغ الغرض والنجاة من المخاوف ، وفيه جواز قول الشعر وإنشاده والتمثل به والتألم من النصب والسر وغير ذلك .

## باب أم الولد

وقال أبوهريرة عن النبي صلى الله عليه : « من أشرط الساعة أن تلد الأمة ربها » .

٢٤٥٦ - حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال : حدثني عروة بن الزبير [٢٥٣٣]

أن عائشة قالت : كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن يقبض إليه ابن وليدة زمعة قال عتبة : إنه ابني . فلما قدم رسول الله صلى الله عليه زمن الفتح أخذ سعد ابن وليدة زمعة فأقبل به إلى رسول الله صلى الله عليه ، وأقبل معه بعبد بن زمعة . فقال سعد : يا رسول الله ، هذا ابن أخي ، عهد إلي أنه ابنة . فقال عبد بن زمعة : يا رسول الله ، هذا أخي ، ابن زمعة ، ولد على



فراشه . فنظر رسول الله صلى الله عليه إلى ابن وليدة زمعة فإذا هو أشبه الناس به ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « هو لك يا عبد بن زمعة » ، من أجل أنه ولد على فراش أبيه . قال رسول الله صلى الله عليه : « احتجبي منه يا سودة بنت زمعة » . ثم رأى من شبهه بعتبة . وكانت سودة زوج النبي صلى الله عليه .

**قوله ( باب أم الولد )** أى هل يحكم بعتقها أم لا ؟ أورد فيه حديثين وليس فيهما ما يفصح بالحكم عنده ، وأظن ذلك لقوة الخلاف في المسألة بين السلف ، وإن كان الأمر استقر عند الخلف على المنع حتى وافق ذلك ابن حزم ومن تبعه من أهل الظاهر على عدم جواز بيعهن ولم يبق إلا شذذ .

**قوله ( وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : من أشرط الساعة أن تلد الأمة ربتها )** تقدم موصولا مطولا في كتاب الإيمان بمعناه ، وتقدم شرحه هناك مستوفى ، وأن المراد بالرب السيد أو المالك ، وتقدم أنه لا دليل فيه على جواز بيع أم الولد ولا عدمه ، قال النووي : استدل به إمامان جليلان أحدهما على جواز بيع أمهات الأولاد والآخر على منعه ، فأما من استدل به على الجواز فقال : ظاهر قوله « ربتها » أن المراد به سيدها لأن ولدها من سيدها ينزل منزلة سيدها لمصير مال الإنسان إلى ولده غالباً ، وأما من استدل به على المنع فقال : لاشك أن الأولاد من الإمام كانوا وجودين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد أصحابه كثيراً ، والحديث مسوق للعلامات التي قرب قيام الساعة ، فدل على حدوث قدر زائد على مجرد التسرى . قال : والمراد أن الجهل يغلب في آخر الزمان حتى تباع أمهات الأولاد فيكثر ترداد الأمة في الأيدي حتى يشتريها ولدها وهو لا يدري ، فيكون فيه إشارة إلى تحريم بيع أمهات الأولاد ، ولا يخفى تكلف الاستدلال من الطرفين ، والله أعلم . ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة ، وسيأتى شرحه في كتاب الفرائض ، والشاهد منه قول عبد بن زمعة « أخى ولد على فراش أبى » وحكمه صلى الله عليه وسلم لابن زمعة بأنه أخوه ، فإن فيه ثبوت أمة أم الولد ، ولكن ليس فيه تعرض لحربتها ولا لإزواجها ، إلا أن ابن المنير أجاب بأن فيه إشارة إلى حرية أم الولد لأنه جعلها فراشاً فسوى بينها وبين الزوجة في ذلك ، وأفاد الكرماني أنه رأى في بعض النسخ في آخر الباب ما نصه « فسمى النبي صلى الله عليه وسلم أم ولد زمعة أمة وليدة فدل على أنها لم تكن عتيقة » اهـ . فعلى هذا فهو ميل منه إلى أنها لا تعتق بموت السيد ، وكأنه اختار أحد التأولين في الحديث الأول ، وقد تقدم ما فيه . قال الكرماني : وبقيّة كلامه لم تكن عتيقة من هذا الحديث ، لكن من يحتج بعتقها في هذه الآية (إلا ما ملكت أيمانكم) يكون له ذلك حجة ، قال الكرماني : كأنه أشار إلى أن تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عبد بن زمعة على تولد « أمة أبى » ينزل منزلة القول منه صلى الله عليه وسلم ، ووجه الدلالة مما قال أن الخطاب في الآية للمؤمنين ، وزمعة لم يكن مؤمناً فلم يكن له ملك يمين فيكون ما في يده في حكم الأحرار ، قال : ولعل غرض البخارى أن بعض الحنفية لا يقول : إن الولد في الأمة للفراش ، فلا يلحقونه بالسيد ، إلا إن أقر به ، وبخوضون الفراش بالحره فإذا احتج عليهم بما في هذا الحديث أن الولد للفراش قالوا : ما كانت أمة بل كانت حرة ، فأشار البخارى

إلى رد حجبتهم هذه بما ذكره . وتعلق الأئمة بأحاديث أصحها حديثان : أحدهما حديث أبي سعيد في سؤالهم عن العزل كما سيأتي شرحه في كتاب النكاح ، ومن تعلق به النسائي في السنن فقال « باب ما يستدل به على منع بيع أم الولد » فمات حديث أبي سعيد ، ثم ساق حديث عمرو بن الحارث الخزاعي كما سيأتي في الوصايا ، قال « ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم عبداً ولا أمة » الحديث ، ووجه الدلالة من حديث أبي سعيد أنهم قالوا « إنا نصيب سبائنا فنحب الأثمن ، فكيف ترى في العزل » ؟ وهذا لفظ البخاري كما مضى في « باب بيع الرقيق » من كتاب البيوع ، قال البيهقي : لولا أن الاستيلاء يمنع من نقل الملك وإلا لم يكن لعزلهم لأجل حبة الأثمان فائدة . وللنسائي من وجه آخر عن أبي سعيد « فكان منا من يريد أن يتخذ أهلاً ، ومنا من يريد البيع ، فراجعنا في العزل » الحديث ، وفي رواية لمسلم « وطالت علينا العزبة ورغبنا في الفداء فأردنا أن نستمتع ونعزل » وفي الاستدلال به نظر ، إذ لا تلازم بين حملهن وبين استمرار امتناع البيع ، فلعلهم أحبوا تعجيل الفداء وأخذ الثمن ، فلو حلت المسبية لتأخر بيعها إلى وضعها . ووجه الدلالة من حديث عمرو بن الحارث أن مارية أم ولده إبراهيم كانت قد عاشت بعده ، فلولا أنها خرجت عن الوصف بالرق لما صح قوله « أنه لم يترك أمة » ، وقد ورد الحديث عن عائشة أيضاً عند ابن حبان مثله ، وهو عند مسلم لكن ليس فيه ذكر الأمة ، وفي صحة الاستدلال بذلك وقفة ، لاحتمال أن يكون نجز عتقها ، وأما بقية أحاديث الباب فضعيفة ، ويعارضها حديث جابر « كنا نبيع سراريننا أمهات الأولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأساً » وفي لفظ « بعنا أمهات الأولاد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر » ، فلما كان عمر نهانا فأنهينا « وقول الصحابي « كنا نفعل » محمول على الرفع على الصحيح ، وعليه جرى عمل الشيخين في صحيحهما ولم يستند الشافعي في القول بالمنع إلا إلى عمر فقال : قلته تقايذاً لعمر . قال بعض أصحابه : لأن عمر لما نهى عنه فأنهوا صار إجماعاً ، يعني فلا عبرة بدور الخالف بعد ذلك ، ولا يتعين معرفة سند الإجماع .

**قوله ( أخذ سعد بن وليدة )** سعد بالرفع والتونين وابن منصوب على المفعولية ويكتب بالألف ، وقوله « هو لك يا عبد بن زمة » برفع عبد ويجوز نصبه ، وكذا ابن ، وكذا قوله ياسودة بنت زمة .  
( تنبيهان ) : أحدهما وقع في نسخة الصغاني هنا « قال أبو عبد الله يعني المصنف : سمى النبي صلى الله عليه وسلم أم ولد زمة أمه ووليدة فلم تكن عتيقة لهذا الحديث ، ولكن من يحتج بعتقها في هذه الآية ( إلا ما ملكت أيمانكم ) يكون له ذلك حجة » . الثاني ذكر المزني في « الأطراف » أن البخاري قال عقب طريق شعيب عن الزهري هذه « وقال الليث عن يونس عن الزهري » ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري ، نعم ذكر هذا التعليق في « باب غزوة الفتح » من كتاب المغازي مقروناً بطريق مالك عن الزهري والله أعلم .

### باب بيع المدبر

٢٤٥٧ - حدثنا آدم بن أبي إياس قال حدثنا شعبة قال حدثنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله قال : أعتق رجل منا عبداً له عن دبر ، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم فباعه . قال جابر : مات الغلام عام أول . [٢٥٣٤]

قوله ( باب بيع المدبر ) أى جوازه ، أو ما حكمه ؟ وقد تقدمت هذه الترجمة بعينها فى كتاب البيوع ، وأورد هنا حديث جابر مختصراً جداً ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك .

قوله ( أعتق رجل منا عبداً له ) لم يقع واحد منهما مسمى فى شيء من طرق البخارى ، وقد قدمت فى البيوع أن فى رواية مسلم من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر « أن رجلاً من الأنصار يقال له أبو مذكور أعتق غلاماً له عن دبر يقال له يعقوب » ففيه التعريف بكل منهما ، وله من رواية الليث عن أبي الزبير أن الرجل كان من بنى عنزة ، وكذا البيهقي من طريق مجاهد عن جابر ، فلعله كان من بنى عنزة وحالف الأنصار .

قوله ( فدعا النبي صلى الله عليه وسلم ) حذف المفعول ، وفى رواية أيوب المذكورة « فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم فقال : من يشتريه » أى الغلام .

قوله ( فاشتراه نعيم بن عبد الله ) فى رواية ابن المنكدر عن جابر كما مضى فى الاستقراض « نعيم ابن النحام » وهو نعيم بن عبد الله المذكور ، والنحام بالنون والحاء المهملة الثقيلة عند الجمهور ، وضبطه ابن الكلبي بضم النون وتخفيف الحاء ، ومنعه الصغانى ، وهو لقب نعيم ، وظاهر الرواية أنه لقب أبيه ، قال النووى : وهو غلط لقول النبي صلى الله عليه وسلم « دخلت الجنة فسمعت فيها نعمة من نعيم » اهـ . وكذا قال ابن العربى وعياض وغير واحد ، لكن الحديث المذكور من رواية الواقدي وهو ضعيف ، ولا ترد الروايات الصحيحة بمثل هذا ، فلعل أباه أيضاً كان يقال له النحام . والنعمة بفتح النون وإسكان المهملة : الصوت وقيل السعلة وقيل النحنة . ونعيم المذكور هو ابن عبد الله بن أسيد بن عبد بن عوف بن عبيد ابن عويج بن عدى بن كعب بن لؤى ، وأسيد وعبيد وعويج فى نسبه مفتوح أول كل منها ، قرشى عدوى أسلم قديماً قبل عمر فكم إسلامه ، وأراد الهجرة فسأله بنو عدى أن يقيم على أى دين شاء لأنه كان ينفق على أراملهم وأيتامهم ففعل ، ثم هاجر عام الحديبية ومعه أربعون من أهل بيته ، واستشهد فى فتوح الشام زمن أبى بكر أو عمر . وروى الحارث فى مسنده بإسناد حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم سماه صالحاً ، وكان اسمه الذى يعرف به نعيماً .

قوله ( قال جابر مات الغلام عام أول ) يأتى فى الأحكام من رواية حماد عن عمرو « سمعت جابراً يقول عبداً قبطياً مات عام أول » زاد مسلم من طريق ابن عيينة عن عمرو « فى إمارة ابن الزبير » وقد تقدم فى باب بيع المدبر « من البيوع نقل مذاهب الفقهاء فى بيع المدبر ، وأن الجواز مطلقاً مذهب الشافعى وأهل الحديث ، وقد نقله البيهقي فى « المعرفة » عن أكثر الفقهاء ، وحكى النووى عن الجمهور مقابله وعن الحنفية والمالكية أيضاً تخصيص المنع بمن دبر تدبيراً مطلقاً ، أما إذا قيده — كأن يقول : إن مت من مرضى هذا ففلان حر — فإنه يجوز بيعه لأنها كالوصية فيجوز الرجوع فيها ، وعن أحمد يمتنع بيع المدبرة دون المدبر ، وعن الليث يجوز بيعه إن شرط على المشتري عتقه ، وعن ابن سيرين لا يجوز بيعه إلا من نفسه ، ومال ابن دقيق العيد إلى تقييد الجواز بالحاجة فقال : من منع بيعه مطلقاً كان الحديث حجة عليه لأن المنع الكلى

يناقضه الجواز الجزئي . ومن أجازاه في بعض الصور فله أن يقول : قلت بالحديث في الصورة التي ورد فيها ، فلا يلزمه القول به في غير ذلك من الصور . وأجاب من أجازاه مطلقاً بأن قوله « وكان محتاجاً » لا مدخل له في الحكم ، وإنما ذكر لبيان السبب في المبادرة لبيعه ليتبين للسيد جواز البيع ، ولولا الحاجة لكان عدم البيع أولى . وأما من ادعى أنه إنما باع خدمته كما تقدمت حكايته في الباب المذكور فقد أجيب عنه بما تقدم ، وهو أنه لا تعارض بين الحديثين ، وبأن المخالفين لا يقولون بجواز بيع خدمة المدبر ، وقد اتفقت طرق رواية عمرو بن دينار عن جابر أيضاً على أن البيع وقع في حياة السيد ، إلا ما أخرجه الترمذي من طريق ابن عيينة عنه بلفظ « أن رجلاً من الأنصار دبر غلاماً له فمات ولم يترك مالا غيره » الحديث ، وقد أعله الشافعي بأنه سمعه من ابن عيينة مراراً لم يذكر قوله « فمات » ، وكذلك رواه الأئمة أحمد وإسحاق وابن المديني والحميدي وابن أبي شيبة عن ابن عيينة ، ووجه البيهقي الرواية المذكورة بأن أصلها « أن رجلاً من الأنصار أعتق مملوكه إن حدث به حادث فمات ، فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم فباعه من نعيم » كذلك رواه مطر الوراق عن عمرو ، قال البيهقي : فقوله فمات من بقية الشرط ، أي فمات من ذلك الحدث ، وليس إخباراً عن أن المدبر مات ، فحذف من رواية ابن عيينة قوله « إن حدث به حادث » فوق الغلط بسبب ذلك والله أعلم اهـ . وقد تقدم الجواب عما وقع من مثل ذلك في رواية عطاء عن جابر من طريق شريك عن سلمة بن كهيل في الباب المذكور والله أعلم .

### باب بيع الولاء وهبته

[٢٥٣٥] ٢٤٥٨- حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر يقول : نهى النبي صلى الله عليه عن بيع الولاء وعن هبته .  
[الحديث ٢٥٣٥- طرفه في: ٦٧٥٦].

[٢٥٣٦] ٢٤٥٩- حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : اشتريت بريرة ، فاشتراط أهلها ولأهأها ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه فقال : « أعتقيها ، فإنما الولاء لمن أعطى الورق » . فأعتقتها ، فدعاها النبي صلى الله عليه فخيرها من زوجها فقالت : لو أعطاني كذا وكذا ما ثبت عنده . فاختارت نفسها .

قوله ( باب بيع الولاء وهبته ) أي حكمه ، والولاء بالفتح والمد : حق ميراث المعتق من المعتق بالفتح . أورد فيه حديث ابن عمر المشهور ، وسيأتي شرحه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى مع توجيه عدم صحة بيعه من دلالة النهي المذكور . وحديث عائشة في قصة بريرة وسيأتي بعد عشرة أبواب . ووجه دخوله في الترجمة من قوله في أصل الحديث « فإنما الولاء لمن أعطى » وهو وإن كان لم يسقه هنا بهذا اللفظ فكأنه أشار إليه كمعادته ، ووجه الدلالة منه حصره في المعتق فلا يكون لغيره معه منه شيء ، قال الخطابي :

لما كان الولاء كالنسب كان من أعتق ثبت له الولاء كمن ولد له ولد ثبت له نسبه ، فلو نسب إلى غيره لم ينتقل نسبه عن والده ، وكذا إذا أراد نقل ولائه عن محله لم ينتقل .

**باب إذا أسير أخو الرجل أو عمه هل يفادى إذا كان مشركاً ؟**

وقال أنس : قال العباس للنبي صلى الله عليه : فاديت نفسي وفاديت عقيلاً .

وكان علي له نصيب في تلك الغنيمة التي أصاب من أخيه عقيل وعمه عباس .

٢٤٦٠ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن

[٢٥٣٧]

موسى بن عقبة عن ابن شهاب قال : حدثني أنس بن مالك أن رجلاً من الأنصار استأذنوا رسول الله صلى الله عليه فقالوا : ائذن فلنترك لابن أختنا عباس فداءه ، فقال : « لا تدعون منه درهماً » .

[الحديث ٢٥٣٧ - طرفاه في : ٣٠٤٨ ، ٤٠١٨ ] .

**قوله ( باب إذا أسير أخو الرجل أو عمه هل يفادى ) بضم أوله وفتح الدال .**

**قوله ( إذا كان مشركاً )** قيل إنه أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف الحديث للوارد فيمن ملك ذا رحم

فهو حر ، وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من حديث الحسن عن سمرة ، واستنكره ابن المديني ، ورجع الترمذي لإرساله ، وقال البخاري لا يصح ، وقال أبو داود : تفرد به حماد وكان يشك في وصله ، وغيره يرويه عن قتادة عن الحسن قوله وعن قتادة عن عمر قوله منقطعاً أخرج ذلك النسائي ، وله طريق أخرى أخرجه أصحاب السنن أيضاً - إلا أبا داود - من طريق ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقال النسائي منكر ، وقال الترمذي خطأ ، وقال جمع من الحفاظ دخل لضمرة حديث في حديث ، وإنما يروى الثوري بهذا الإسناد حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته ، وجرى الحاكم وابن حزم وابن القطان على ظاهر الإسناد فضحوه ، وقد أخذ بعمومه الحنفية والثوري والأوزاعي والليث ، وقال داود لا يعتق أحد على أحد ، وذهب الشافعي إلى أنه لا يعتق على المرء إلا أصوله وفروعه ، لا لهذا الدليل بل لأدلة أخرى ، وهو مذهب مالك وزاد الإخوة حتى من الأم ، وزعم ابن بطلان أن في حديث الباب حجة عليه ، وفيه نظر لما سذكره .

**قوله ( وقال أنس قال العباس فاديت نفسي وفاديت عقيلاً )** هو طرف من حديث أوله « أتى النبي

صلى الله عليه وسلم بمال من البحرين فقال : انثروه في المسجد » وقد تقدم في « باب القسمة وتعليق القنو في المسجد » من كتاب الصلاة .

**قوله ( وكان علي )** أي ابن أبي طالب ( له نصيب في تلك الغنيمة التي أصاب من أخيه عقيل ومن

عمه العباس ) هو كلام المصنف ساقه مستدلاً به على أنه لا يعتق بذلك ، أي فلو كان الأخ ونحوه يعتق بمجرد

الملك لعتق العباس وعقيل على عليّ في حصته من الغنيمة . وأجاب ابن المنير عن ذلك أن الكافر لا يملك بالغنيمة ابتداء ، بل يتخير الإمام بين القتل أو الاسترقاق أو الفداء أو المن ، فالغنيمة سبب إلى الملك بشرط اختيار الإرقاق ، فلا يلزم العتق بمجرد الغنيمة ، ولعل هذا هو النكتة في إطلاق المصنف الترجمة ، ولعله يذهب إلى أنه يعتق إذا كان مسلماً ولا يعتق إذا كان مشركاً وقوفاً عندما ورد به الخبر .

قوله ( حدثنا إسماعيل بن عبد الله ) هو ابن أبي أويس .

قوله ( إن رجلاً من الأنصار ) لم أعرف أسماءهم الآن .

قوله ( لابن أختنا ) بالمشناة ( عباس ) هو ابن عبد المطلب ، والمراد أنهم أخوال أبيه عبد المطلب ، فإن أم العباس هي نائلة بالنون والمثناة مصغرة بنت جنان بالجيم والنون ، وليست من الأنصار ، وإنما أرادوا بذلك أن أم عبد المطلب منهم ، لأنها سلمى بنت عمرو بن أحيحة بمهملتين مصغرة وهي من بني النجار ، ومثله ما وقع في حديث الهجرة أنه صلى الله عليه وسلم نزل على أخواله بني النجار ، وأخواله حقيقة إنما هم بنو زهرة وبني النجار أخوال جده عبد المطلب . قال ابن الجوزي : صحف بعض المحدثين لجهله بالنسب فقال « ابن أختنا » بكسر الخاء بعدها تحتانية ، وليس هو ابن أخيهم ، إذ لا نسب بين قريش والأنصار ، قال : وإنما قالوا ابن أختنا لتكون المنة عليهم في إطلاقه بخلاف ما لو قالوا عمك لكانت المنة عليه صلى الله عليه وسلم ، وهذا من قوة الذكاء وحسن الأدب في الخطاب ، وإنما امتنع صلى الله عليه وسلم من إجابتهم لئلا يكون في الدين نوع محاباة . وسيأتي مزيد في هذه القصة في الكلام على غزوة بدر إن شاء الله تعالى . وأراد المصنف بإيراده هنا الإشارة إلى أن حكم القرابة من ذوى الأرحام في هذا لا يختلف من حكم القرابة من العصباء . والله أعلم .

### باب عتق المشرك

٢٤٦١ - حدثنا عبيد بن إسماعيل قال حدثنا أبو أسامة عن هشام قال أخبرني أبي أن حكيم بن حزام أعتق في الجاهلية مائة رقبة ، وحمل على مائة بغير . فلما أسلم حمل على مائة بغير وأعتق مائة رقبة . قال : فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، رأيت أشياء كنت أصنعها في الجاهلية كنت أتحنث بها ؟ - يعني أتبرر بها - قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أسلمت على ما سلف لك من خير » .

[٢٥٣٨]

قوله ( باب عتق المشرك ) يحتمل أن يكون مضافاً إلى الفاعل أو المفعول ، وعلى الثاني جرى ابن بطال فقال لا خلاف في جواز عتق المشرك تطوعاً ، وإنما اختلفوا في عتقه عن الكفارة ، وحديث الباب في قصة حكيم بن حزام حجة في الأول ، لأن حكماً لما أعتق وهو كافر لم يحصل له الأجر إلا بإسلامه فن فعل ذلك وهو مسلم لم يكن بدونه بل أولى اه ، وقال ابن المنير : الذي يظهر أن مراد البخاري أن المشرك إذا أعتق

مسلماً نفذ عتقه وكذا إذا أعتق كافراً فأسلم العبد ، قال : وأما قوله « أسلمت على ما سلف لك من خير » فليس المراد به صحة التقرب منه في حال كفره ، وإنما تأويله أن الكافر إذا فعل ذلك انتفع به إذا أسلم لما حصل له من التدرب على فعل الخير فلم يحتاج إلى مجاهدة جديدة ، فيثاب بفضل الله عما تقدم بواسطة انتفاعه بذلك بعد إسلامه انتهى . وقد قدمت لذلك أجوبة أخرى في كتاب الزكاة مع الكلام على بقية فوائد الحديث المذكور .

**قوله ( أن حكيم بن حزام أعتق )** ظاهر سياقه الإرسال لأن عروة لم يدرك زمن ذلك ، لكن بقية الحديث أوضحت الوصل وهي قوله « قال فسألت » ففاعل قال هو حكيم ، فكأن عروة قال : قال حكيم ، فيكون بمنزلة قوله : عن حكيم ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام فقال « عن أبيه عن حكيم » .

**قوله ( أنبر بها )** بالوحدة وراءين الأولى ثقيلة ، أى أطلب بها البر وطرح الحث ، وقد تقدم نقل الخلاف في ضبطه في الزكاة . وقوله « يعنى أنبر » هو من تفسير هشام بن عروة راويه كما ثبت عند مسلم والإسماعيلي ، وقصر من زعم أنه تفسير البخارى .

**باب** مَنْ مَلَكَ مِنَ الْعَرَبِ رَقِيْقًا فَوَهَبَ وَبَاعَ وَجَامَعَ وَفَدَى وَسَبَى الذُّرِّيَّةَ  
 وقول الله عز وجل : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنْ رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ .

٢٤٦٢ - حدثنا ابن أبي مريم قال : أخبرنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب ذكر عروة أن مروان والمِسُور بن مخرمة أخبراه أن النبي صلى الله عليه وآله قام حين جاءه وفد هوازن فسألوه أن يرد إليهم أموالهم وسبيهم ، فقال : « إنَّ معي من ترون ، وأحبُّ الحديث إليَّ أصدقُه ، فاختراروا إحدى الطائفتين إما المال وإما السبي ، وقد كنتُ استأنيتُ بهم » - وكان النبي صلى الله عليه وآله انتظرهم بضعة عشرة ليلة حين قفل من الطائف - فلما تبين لهم أن النبي صلى الله عليه وآله غير رادٍّ إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا : فإننا نختار سبينا . فقام النبي صلى الله عليه وآله في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : « أما بعد ، فإنَّ إخوانكم جاؤونا تائبين ، وإنِّي رأيتُ أن أردَّ إليهم سبيهم ، فمن أحبَّ منكم أن يطيبَ ذلكَ فليفعل ، ومن أحبَّ أن يكونَ على حظِّه حتى نعطيَه إياه من أولِّ ما يُفِيءُ الله علينا فليفعل » . فقال الناس : طيبنا لك . قال : « إنا لا ندري من أذن منكم في ذلك ممن لم يأذن . فارجعوا حتى يرفعَ إلينا عرفاؤكم أمركم » . فرجع الناس فكلَّمهم عرفاؤهم ، ثم رجعوا إلى النبي صلى الله عليه وآله فأخبروه أنهم طيَّبوه وأذِنوا . فهذا الذي بلغنا عن سبي هوازن . وقال أنس : قال عباسٌ للنبي صلى الله عليه وآله : فاديتُ نفسي وفاديتُ عقيلًا .

[٢٥٣٩]

[٢٥٤٠]

[٢٥٤١] ٢٤٦٣ - حدثنا علي بن الحسن بن شقيق قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا ابن عون قال: كتبت إلى نافع، فكتب: أن النبي صلى الله عليه أغار على بني المصطلق وهم غارون وأنعامهم تُسقى على الماء، فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم وأصاب يومئذ جويرية. حدثني به عبد الله بن عمر، وكان في ذلك الجيش.

[٢٥٤٢] ٢٤٦٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن مخيريز: رأيت أباسعيد فسألته فقال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه في غزوة بني المصطلق فأصبنا سبياً من سبي العرب فاشتبهينا النساء فاشتدت علينا العزبة وأحببنا العزل، فسألنا رسول الله صلى الله عليه فقال: «ما عليكم أن لا تفعلوا؛ ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة».

[٢٥٤٣] ٢٤٦٥ - حدثنا زهير بن حرب قال حدثنا جرير عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال: لا أزال أحب بني تميم... ح.

وحدثني ابن سلام قال أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن المغيرة عن الحارث عن أبي زرعة عن أبي هريرة... ح.

وعن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال: ما زلت أحب بني تميم مذ ثلاث سمعت من رسول الله صلى الله عليه يقول فيهم، سمعته يقول: «هم أشد أمتي على الدجال». قال: وجاءت صدقاتهم فقال رسول الله صلى الله عليه: «هذه صدقات قومنا». وكانت سبية منهم عند عائشة فقال: «أعتقيها فإنها من ولد إسماعيل».

[الحديث ٢٥٤٣ - طرفه في: ٤٣٦٦].

**قوله (باب من ملك من العرب رقيقاً فوهب وباع وجامع وفدى وسبي الذرية)** هذه الترجمة معقودة لبيان الخلاف في استرقاق العرب، وهي مسألة مشهورة، والجمهور على أن العربي إذا سبي جاز أن يسترى، وإذا تزوج أمة بشرطه كان ولدها رقيقاً. وذهب الأوزاعي والثوري وأبو ثور إلى أن على سيد الأمة تقويم الولد ويلزم أبوه بأداء القيمة ولا يسترى الولد أصلاً، وقد جنح المصنف إلى الجواز، وأورد الأحاديث الدالة على ذلك، ففي حديث المسور ما ترجم به من الهبة، وفي حديث أنس ما ترجم به من الفداء، وفي حديث ابن عمر ما ترجم به من سبي الذرية، وفي حديث أبي سعيد ما ترجم به من الجماع ومن الفدية أيضاً، ويتضمن ما ترجم به من البيع، وفي حديث أبي هريرة ما ترجم به من البيع لقوله



في بعض طرقه « ابتاعى » كما سأبينه ، وقوله في الترجمة « وقول الله تعالى ﴿ عبداً مملوكاً ﴾ إلى آخر الآية » قال ابن المنير : مناسبة الآية للترجمة من جهة أن الله تعالى أطلق العبد المملوك ولم يقيد بكونه عجباً فدل على أن لا فرق في ذلك بين العربي والعجمي انتهى . وقال ابن بطلال : تأول بعض الناس من هذه الآية أن العبد لا يملك ، وفي الاستدلال بها لذلك نظر لأنها نكرة في سياق الإثبات فلا عموم فيها ، وقد ذكر قتادة أن المراد به الكافر خاصة . نعم ذهب الجمهور إلى كونه لا يملك شيئاً واحتجوا بحديث ابن عمر الماضي ذكره في الشرب وغيره ، وقالت طائفة : إنه يملك ، روى ذلك عن عمر وغيره . واختلف قول مالك فقال : من باع عبداً وله مال فإله للذي باعه إلا بشرط . وقال فيمن أعتق عبداً وله مال : فإن المال للعبد إلا بشرط . قال : وحجته في البيع حديثه عن نافع المذكور وهو نص في ذلك ، وحجته في العتق ما رواه عبيد الله ابن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر رفعه « من أعتق عبداً فالعبد له ، إلا أن يستثنيه سيده » . قلت : وهو حديث أخرجه أصحاب السنن بإسناد صحيح ، وفرق بعض أصحاب مالك بأن الأصل أنه لا يملك ، لكن لما كان العتق صورة إحسان إليه ناسب ذلك أن لا ينزع منه ما بيده تكميلاً للإحسان ، ومن ثم شرعت المكاتبه وساغ له أن يكتسب ويؤدى إلى سيده ، ولولا أن له تسليطاً على ما بيده في صورة العتق ما أغنى ذلك عنه شيئاً ، والله أعلم . فأما قصة هوازن فسيأتى شرحها مستوفى في المغازى ، وقوله في هذه الطريق عن ابن شهاب « قال ذكر عروة » سيأتى في الشروط من طريق معمر عن الزهري « أخبرني عروة » وقوله « استأنيت » بالثناة قبل الألف المهموزة الساكنة ثم نون مفتوحة وتحتانية ساكنة أى انتظرت ، وقوله « حتى يئىء » بفتح أوله ثم فاء مكسورة وهمزة بعد التحتانية الساكنة أى يرجع إلينا من مال الكفار من خراج أو غنيمة أو غير ذلك « ولم يرد النوى الاصطلاحى وحده . وأما قصة بنى المصطلق من حديث ابن عمر فعبد الله المذكور في الإسناد هو ابن المبارك ، وقوله « أغار على بنى المصطلق » بضم الميم وسكون المهملة وفتح الطاء وكسر اللام بعدها قاف ، وبنى المصطلق بطن شهير من خزاعة وهو المصطلق ابن سعد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر ، ويقال إن المصطلق لقب واسمه جذيمة بفتح الجيم بعدها ذال معجمة مكسورة ، وسيأتى شرح هذه الغزاة في كتاب المغازى إن شاء الله تعالى ، وقوله « وهم غارون » بالغين المعجمة وتشديد الراء جمع غار بالتشديد أى غافل ، أى أخذهم على غرة .

**قوله ( وأصاب يومئذ جويرية ) بالجيم .** مصغراً بنت الحارث بن أبى ضرار بكسر المعجمة وتخفيف الراء ابن الحارث بن مالك بن المصطلق ، وكان أبوها سيد قومه وقد أسلم بعد ذلك ، وقد روى مسلم هذا الحديث من وجه آخر عن ابن عون وبين فيه أن نافعاً استدلل بهذا الحديث على نسخ الأمر بالدعاء إلى الإسلام قبل القتال ، وسيأتى البحث في ذلك في « باب الدعوة قبل القتال » من كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . وأما حديث أبى سعيد فسيأتى الكلام عليه في كتاب النكاح مستوفى إن شاء الله تعالى حيث ساقه هناك تاماً . وقوله هنا « ابن حبان » هو بفتح أوله والموحدة الثقيلة ، وابن محيريز بالمهملة وراء وزاى مصغر ، وقوله « نسمة » بفتح النون والمهملة أى نفس ، وأما حديث أبى هريرة فأورده المصنف عن شيخين له كل منهما حديثه به عن جرير لكنه فرقهما ، لأن أحدهما زاد فيه عن جرير لإسناد آخر ، وساقه هنا على لفظ

أحدهما وهو محمد بن سلام ، وسيأتي في المغازي على لفظ الآخر وهو زهير بن حرب ، ومغيرة هو ابن مقسم الضبي ، والحارث هو ابن يزيد ، والعكلى بضم المهملة وسكون الكاف وليس له في البخاري إلا هذا الحديث : وقد أغفله الكلاباذي من رجال البخاري ، وهو ثقة جليل القدر من أقران الراوى عنه مغيرة لكنه تقدم عليه في الوفاة ، والإسناد كله كوفيون غير طرفيه الصحابي وشيخ البخاري .

**قوله (مازلت أحب بني تميم)** أى القبيلة الكبيرة المشهورة ينتسبون إلى تميم بن مر بضم الميم بلا هاء ابن أد بضم أوله وتشديد الدال ابن طابحة بموحدة مكسورة ومعجمة ابن إلياس بن مضر .

**قوله (منذ ثلاث)** أى من حين سمعت الحصال الثلاث ، زاد أحمد من وجه آخر عن أبي زرعة عن أبي هريرة « وما كان قوم من الأحياء أبغض إلىّ منهم فأحييتهم » اه ، وكان ذلك لما كان يقع بينهم وبين قومه في الجاهلية من العداوة .

**قوله (هم أشد أمتي على الدجال)** في رواية الشعبي عن أبي هريرة عند مسلم « هم أشد الناس قتالا في الملاحم » وهى أعم من رواية أبي زرعة : ويمكن أن يحمل العام في ذلك على الخاص فيكون المراد بالملاحم أكبرها وهو قتال الدجال ، أو ذكر الدجال ليدخل غيره بطريق الأولى .

**قوله (هذه صدقات قومنا)** إنما نسبهم إليه لاجتماع نسبهم بنسبه صلى الله عليه وسلم في إلياس ابن مضر ، ووقع عند الطبراني في « الأوسط » من طريق الشعبي عن أبي هريرة في هذا الحديث « وأتى النبي صلى الله عليه وسلم بنعم من صدقة بني سعد ، فلما راعه حسنهما قال : هذه صدقة قومي » اه ، وبنو سعد بطن كبير شهير من تميم ، ينسبون إلى سعد بن زيد مناة بن تميم ، من أشهرهم في الصحابة قيس بن عاصم ابن سنان بن خالد السعدي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم « هذا سيد أهل الوبر » .

**قوله (وكانت سبية منهم عند عائشة)** أى من بني تميم ، والمراد بطن منهم أيضاً ، وقد وقع عند الإسماعيلي من طريق أبي معمر عن جرير « وكانت على عائشة نسمة من بني إسماعيل فقدم سبي خولان فقالت عائشة يا رسول الله أبتاع منهم ؟ قال : لا . فلما قدم سبي بني العنبر قال : ابتاعى فإنهم ولد لإسماعيل » ، ووقع عند أبي عوانة من طريق الشعبي عن أبي هريرة أيضاً « وجيء بسبي بني العنبر » اه ، وبنو العنبر بطن شهير أيضاً من بني تميم ينسبون إلى العنبر - وهو بلفظ الطيب المعروف - ابن عمرو بن تميم .

**(تفنيه)** : وقع في نسخة الصحيحين « سبية » بوزن فعيلة مفتوح الأول من السبي أو من السبا ، ولم أقف على اسمها ، لكن عند الإسماعيلي من طريق هارون بن معروف عن جرير « نسمة » بفتح النون والمهملة أى نفس ، وله من رواية أبي معمر المذكورة « وكانت على عائشة نسمة من بني إسماعيل » وفي رواية الشعبي المذكورة عند أبي عوانة « وكان على عائشة محرر » وبين الطبراني في « الأوسط » في رواية الشعبي المذكورة المراد بالذي كان عليها وأنه كان نذراً ولفظه « نذرت عائشة أن تعتق محرراً من بني إسماعيل » وله في الكبير « من حديث دريج وهو بمهمات مصغراً ابن ذؤيب بن شعثم بضم المعجمة والمثلثة بينهما عين مهملة العنبري » أن عائشة قالت : يا نبي الله إني نذرت عتيقاً من ولد لإسماعيل ، فقال لها النبي صلى الله

عليه وسلم : اصبرى حتى يجيء في بني العنبر غداً ، فجاء في بني العنبر فقال لها : خذي منهم أربعة ، فأخذت رديحاً وزبيياً وزخياً وسمرة اه . فأما رديح فهو المذكور ، وأما زبيب فهو بالزاي والموحدة مصغر أيضاً - وضبطه العسكري بنون ثم موحدة - وهو ابن ثعلبة بن عمرو ، وزخى بالزاي والخاء المعجمة مصغر أيضاً وضبطه ابن عون بالراء أوله ، وسمرة وهو ابن عمرو بن قرط بضم القاف وسكون الراء ، قال في الحديث المذكور « فسح النبي صلى الله عليه وسلم رؤوسهم وبرك عليهم ثم قال : يا عائشة هؤلاء من بني إسماعيل قصداً » اه . والذي تعين لعنق عائشة من هؤلاء الأربعة إما رديح وإما زخى ، ففي سنن أبي داود من حديث الزبيب بن ثعلبة ما يرشد إلى ذلك ، وفي أول الحديث عنده « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيشاً إلى بني العنبر فأخذوهم بركبة من ناحية الطائف فاستاقوهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » وركبة بضم الراء وسكون الكاف بعدها موحدة موضع معروف وهي غير ركوبة الثنية المعروفة التي بين مكة والمدينة ، وذكر ابن سعد أن سرية عيينة بن حصن هذه كانت في المحرم سنة تسع من الهجرة وأنه سبي إحدى عشرة امرأة وثلاثين صبيّاً والله أعلم . وفي قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة « ابتاعها فأعتقها » دليل للجمهور في صحة تملك العربي ، وإن كان الأفضل عتق من يسرق منهم ، ولذلك قال عمر « من العار أن يملك الرجل ابن عمه وبنت عمه » حكاه ابن بطلان عن المهلب ، وقال ابن المنير : لا بد في هذه المسألة من تفصيل ، فلو كان العربي مثلاً من ولد فاطمة عليها السلام وتزوج أمة بشرطه لاستبعدنا استرقاق ولده ، قال : وإذا أفاد كون المسي من ولد إسماعيل يقتضي استحباب اعتاقه فالذي بالمثابة التي فرضناها يقتضي وجوب حريته حتماً ، والله أعلم . وفي الحديث أيضاً فضيلة ظاهرة لبني تميم ، وكان فيهم في الجاهلية وصدر الإسلام جماعة من الأشراف والرؤساء . وفيه الإخبار عما سيأتي من الأحوال الكائنة في آخر الزمان . وفيه الرد على من نسب جميع اليمن إلى بني إسماعيل لثفرته صلى الله عليه وسلم بين خولان وهم من اليمن وبين بني العنبر وهم من مضر ، والمشهور في خولان أنه ابن عمرو بن مالك بن الحارث من ولد كهلان بن سبأ . وقال ابن الكلبي خولان ابن عمرو بن الحاف بن قضاة ، وسيأتي بسط القول في ذلك في أوائل المناقب إن شاء الله تعالى .

### باب فضل من أدب جاريته وعلمها

[٢٥٤٤]

٢٤٦٦ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم سمع محمد بن فضيل عن مطرف عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « من كانت له جارية فعلمها وأحسن إليها ، ثم أعتقها وتزوجها كان له أجران » .

قوله ( باب فضل من أدب جاريته ) سقط لفظ « فضل » من رواية أبي ذر والنسفي ، وزاد النسفي « وأعتقها » أورد فيه حديث أبي موسى مختصراً ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . ومطرف المذكور في السند هو ابن طريف كوفي مشهور . وقوله في هذه الرواية « فعلمها » في رواية أبي ذر عن المستملى والسرخسي « فعالمها » .

## باب

قول النبي صلى الله عليه : «العبيد إخوانكم فأطعموهم مما تأكلون»

وقوله عز وجل : ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿مُخْتَلًا فَخُورًا﴾ .

[٢٥٤٥]

٢٤٦٧ - حدثنا آدم بن أبي إياس قال : حدثنا شعبة قال : حدثنا واصل الأحذب قال سمعت معروفاً بن سويد قال : رأيت أبا ذر الغفاري وعليه حلّة وعلى غلامه حلّة ، فسألناه عن ذلك فقال : إني سابت رجلاً فشكاني إلى النبي صلى الله عليه ، فقال لي النبي صلى الله عليه : «أعيرته بأمة؟» ثم قال : «إن إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم» .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : العبيد إخوانكم فأطعموهم مما تأكلون ) لفظ هذه الترجمة أورد المصنف معناه من حديث أبي ذر ، وقد رويناه في « كتاب الإيمان لابن منده » بلفظ « إنهم إخوانكم ، فمن لا يملكهم منهم فأطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تكتسون » وأخرجه أبو داود من طريق مورك عن أبي ذر بلفظ « من لا يملككم من مملوكيكم فأطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون » وروى البخاري في « الأدب المفرد » من طريق سلام بن عمرو عن رجل من الصحابة مرفوعاً قال « أرقاؤكم إخوانكم » الحديث ، ومن حديث جابر « كان النبي صلى الله عليه وسلم يوصي بالمملوكين خيراً ويقول : أطعموهم مما تأكلون » ومن حديث أبي اليسر - بفتح التحتانية والمهمله - واسمه كعب بن عمرو الأنصاري رفعه « أطعموهم مما تطعمون واكسوهم مما تلبسون » وفيه قصته . وأخرجه مسلم في آخر كتابه في أثناء حديث طويل .

قوله ( وقول الله تعالى : ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ﴾ - إلى قوله - مختلاً فخوراً ) كذا لأبي ذر ، وساق في رواية كريمة الآية كلها .

قوله ( قال أبو عبد الله : ذى القربى القريب ، والصاحب بالجانب الغريب ) هو تفسير أبي عبيدة في « كتاب الحجاز » وقد خولف في الصاحب بالجانب ، فقيل هو المرأة ، وقيل الرفيق في السفر . والمراد بذكر هذه الآية هنا قوله تعالى ﴿وما ملكت أيمانكم﴾ فدخلوا فيمن أمر بالإحسان إليهم لعطفهم عليهم .

قوله ( حدثنا واصل الأحذب ) هو ابن حيان بالمهمله والتحتانية الثقيلة ، وهو كوفي ثقة مشهور من طبقة الأعمش ، والمعروف بالعين المهمله وهو كوفي أيضاً يكنى أبا أمية من كبار التابعين يقال عاش مائة وعشرين سنة .

**قوله ( رأيت أبا ذر )** تقدم الكلام على ذلك في كتاب الإيمان وتسمية الرجل الذي سابه أبو ذر والكلام على الحلة .

**قوله ( أعيرته بأمه ؟ ثم قال : إن إخوانكم )** كذا هنا ، وتقدم في الإيمان من وجه آخر عن شعبة بزيادة « إنك امرؤ فيك جاهلية » إخوانكم خولكم « والاختصار فيه من آدم شيخ البخاري فإن البيهقي أخرجه من وجه آخر عن آدم كذلك ، ويحتمل أن يكون شعبة اختصره له لما حدثه به . والخول بفتح المعجمة والواو هم الخدم سموا بذلك لأنهم يتخولون الأمور أى يصلحونها ، ومنه الخولى لمن يقوم بإصلاح البستان ، ويقال الخول جمع خائل وهو الراعى ، وقيل التخويل التليك تقول خولك الله كذا أى ملكك إياه . وقوله « عيرته » أى نسبته إلى العار ، وفي قوله « بأمه » رد على من زعم أنه لا يتعدى بالباء وإنما يقال عيرته أمه ، ومثل الحديث قول الشاعر « أيها الشامت المعبر بالدهر » والعار العيب ، وفي تقديم لفظ إخوانكم على خولكم إشارة إلى الاهتمام بالإخوة وقوله « تحت أيديكم » مجاز عن القدرة أو الملك .

**قوله ( فليطعمه مما يأكل )** أى من جنس ما يأكل للتبويض الذى دلت عليه « من » ، ويؤيد ذلك حديث أبي هريرة الآتى بعد بابين « فإن لم يجلسه معه فليناوله لقمة » فالمراد المواصلة لا المساواة من كل جهة . لكن من أخذ بالأكل كأبى ذر فعل المساواة وهو الأفضل ، فلا يستأثر المرء على عياله من ذلك وإن كان جائزاً ، وفي الموطأ ومسلم عن أبي هريرة مرفوعاً « للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ، ولا يكلف من العمل مالا يطيق » وهو يقتضى الرد فى ذلك إلى العرف ، فن زاد عليه كان متطوعاً . وأما ما حكاه ابن بطل عن مالك أنه سئل عن حديث أبى ذر فقال « كانوا يومئذ ليس لهم هذا القوت » واستحسنه فقيه نظر لا يخفى ، لأن ذلك لا يمنع حمل الأمر على عومه ، فى حق كل أحد بحسبه .

**قوله ( ولا تكلفوهم ما يغلبهم )** أى عمل ما تصير قدرتهم فيه مغلوبة ، أى ما يعجزون عنه لعظمه أو صعوبته ، والتكليف تحميل النفس شيئاً معه كلفة ، وقيل هو الأمر بما يشق .

**قوله ( فإن كلفتموهم )** أى ما يغلبهم ، وحذف للعلم به ، والمراد أن يكلف العبد جنس ما يقدر عليه ، فإن كان يستطيعه وحده وإلا فليعنه بغيره . وفى الحديث النهى عن سب الرقيق وتعييرهم بمن والدهم ، والحث على الإحسان إليهم والرفق بهم ، ويلتحق بالرقيق من فى معناتهم من أجبر وغيره . وفيه عدم الترفع على المسلم والاحتقار له . وفيه المحافظة على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وإطلاق الأخ على الرقيق ، فإن أريد القرابة فهو على سبيل المجاز لنسبة الكل إلى آدم ، أو المراد أخوة الإسلام ويكون العبد الكافر بطريق التبع ، أو يختص الحكم بالمؤمن .

**باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ، ونصح سيده**

٢٤٦٨ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى

الله عليه قال: «العبد إذا نصح سيده وأحسن عبادة ربه كان له أجره مرتين».

[الحديث ٢٥٤٦ - طرفه في: ٢٥٥٠].

[٢٥٤٧] ٢٤٦٩ - حدثنا محمد بن كثير قال حدثنا سفيان عن صالح عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري قال النبي صلى الله عليه: «أما رجل كانت له جارية أدبها فأحسن تعليمها وأعتقها وتزوجها فله أجران، وأما عبد أدى حق الله وحق مواليه فله أجران».

[٢٥٤٨] ٢٤٧٠ - حدثنا بشر بن محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري قال سمعت سعيد بن المسيب يقول: قال أبو هريرة: قال رسول الله صلى الله عليه: «للعبد المملوك الصالح أجران». والذي نفسي بيده، لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك.

[٢٥٤٩] ٢٤٧١ - حدثنا إسحاق بن نصر قال حدثنا أبو أسامة عن الأعمش حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه: «نعم ما لأحدهم يحسن عبادة ربه، وينصح لسيده».

قوله (باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده) أى بيان فضله أو ثوابه. أورد فيه أربعة أحاديث: أحدها حديث ابن عمر المصريح بأن لمن فعل ذلك أجرين. ثانيها حديث أبى موسى مثله وزيادة ذكر من كانت له جارية فعلمها وأعتقها فتزوجها، وهو طرف من حديث تقدم فى الإيمان بلفظ «ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين» فذكر فيه أيضاً مؤمن أهل الكتاب. ثالثها حديث أبى هريرة «للعبد المملوك الصالح أجران»، واسم الصلاح يشمل ما تقدم من الشرطين وهما إحسان العبادة والنصح للسيد، ونصيحة السيد تشمل أداء حقه من الخدمة وغيرها، وسيأتى فى الباب الذى يليه من حديث أبى موسى بلفظ «ويؤدى إلى سيده الذى له عليه من الحق والنصيحة والطاعة» رابعها حديث أبى هريرة أيضاً «نعم ما لأحدهم يحسن عبادة ربه وينصح لسيده» وهو مفسر للحديث الذى قبله موافق للحديثين الآخرين.

(تنبيه): وقع لابن بطلال عزو حديث أبى هريرة ثالث أحاديث الباب لأبى موسى، وهو غلط فاحش.

قوله (والذى نفسي بيده لولا الجهاد فى سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك) ظاهر هذا السياق رفع هذه الجملة إلى آخرها وعلى ذلك جرى الخطأ فىقال: «لله أن يمتحن أنبياءه وأصفياه بالرق، كما امتحن يوسف اه. وجزم الداودى وابن بطلال وغير واحد بأن ذلك مدرج من قول أبى هريرة، ويدل عليه من حيث المعنى قوله «وبر أمي» فإنه لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم حينئذ أم يبرها، ووجهه

الكرمانى فقال أراد بذلك تعليم أمته ، أو أوردته على سبيل فرض حياتها أو المراد أمه التى أرضعته اه . وفاته التنصيص على إدراج ذلك فقد فصله الإسماعيلي من طريق أخرى عن ابن المبارك ولفظه « والذى نفس أهريرة بيده الخ » وكذلك أخرجه الحسين بن الحسن المروزي في « كتاب البر والصلة » عن ابن المبارك ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب وأبي صفوان الأموي والمصنف في « الأدب المفرد » من طريق سليمان بن بلال والإسماعيلي من طريق سعيد بن يحيى الحمي وأبو عوانة من طريق عثمان بن عمر كلهم عن يونس ، زاد مسلم في آخر طريق ابن وهب « قال - يعنى الزهرى - وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحبته » ولأبي عوانة وأحمد من طريق سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أنه كان يسمعه يقول « لولا امران لأحببت أن أكون عبداً ، وذلك أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما خلق الله عبداً يؤدى حق الله عليه وحق سيده إلا وفاه الله أجره مرتين » فعرف بذلك أن الكلام المذكور من استنباط أبي هريرة ، ثم استدلل له بالمرفوع « وإنما استثنى أبو هريرة هذه الأشياء لأن الجهاد والحج يشترط فيهما إذن السيد ، وكذلك بر الأم فقد يحتاج فيه إلى إذن السيد في بعض وجوهه ، بخلاف بقية العبادات البدنية . ولم يتعرض للعبادات المالية إما لكونه كان إذ ذاك لم يكن له مال يزيد على قدر حاجته فيمكنه صرفه في القربات بدون إذن السيد ، وإما لأنه كان يرى أن للعبد أن يتصرف في ماله بغير إذن السيد .

( فائدة ) : اسم أم أبى هريرة أميمة بالتصغير وقيل ميمونة ، وهى صحابية ذكر إسلامها في « صحيح مسلم » وبيان اسمها في « ذيل المعرفة » لأبى موسى قال ابن عبد البر : معنى هذا الحديث عندى أن العبد لما اجتمع عليه أمران واجبان طاعة ربه في العبادات وطاعة سيده في المعروف فقام بهما جميعاً كان له ضعف أجر الحر المطيع لطاعته ، لأنه قد ساواه في طاعة الله وفضل عليه بطاعة من أمره الله بطاعته ، قال ومن هنا أقول : إن من اجتمع عليه فرضان فأداهما أفضل ممن ليس عليه إلا فرض واحد فأداه كمن وجب عليه صلاة وزكاة فقام بهما فهو أفضل ممن وجبت عليه صلاة فقط ، ومقتضاه أن من اجتمعت عليه فروض فلم يؤد منه شيئاً كان عصيانه أكثر من عصيان من لم يجب عليه إلا بعضها اه . ملخصاً . والذى يظهر أن مزيد الفضل للعبد الموصوف بالصفة لما يدخل عليه من مشقة الرق ، وإلا فلو كان التضعيف بسبب اختلاف جهة العمل لم يختص العبد بذلك . وقال ابن التين : المراد أن كل عمل يعمل به يضاعف له ، قال : وقيل سبب التضعيف أنه زاد لسيدته نصحاً وفي عبادة ربه إحساناً فكان له أجر الواجبين وأجر الزيادة عليهما . قال : والظاهر خلاف هذا وأنه بين ذلك ثلثا يظن ظان أنه غير مأجور على العبادة اه . وما ادعى أنه الظاهر لا ينافى ما نقله قبل ذلك ، فإن قيل يلزم أن يكون أجر الممالك ضعف أجر السادات أجاب الكرمانى بأن لا محذور في ذلك أو يكون أجره مضاعفاً من هذه الجهة ، وقد يكون للسيد جهات أخرى يستحق بها أضعاف أجر العبد ، أو المراد ترجيح العبد المؤدى للحقين على العبد المؤدى لأحدهما اه . ويحتمل أن يكون تضعيف الأجر مختصاً بالعمل الذى يتحد فيه طاعة الله وطاعة السيد فيعمل عملاً واحداً ويؤجر عليه أجرين بالاعتبارين ، وأما العمل المختلف الجهة فلا اختصاص له بتضعيف الأجر فيه على غيره من الأحرار والله أعلم . واستدل به على أن العبد لا جهاد عليه ولا حج في حال العبودية وإن صح ذلك منه .

قوله في حديث أبي هريرة. الأخير ( حدثنا إسحاق بن نصر ) هو إسحاق بن إبراهيم بن نصر ، نسب إلى جده .

قوله ( نعماً لأحدهم ) بفتح النون وكسر العين وادغام الميم في الأخرى ، ويجوز كسر النون ، وتكسر النون وتفتح أيضاً مع إسكان العين وتحريك الميم ، فتلك أربع لغات . قال الزجاج « ما » بمعنى الشيء . فالتقدير نعم الشيء . ووقع لبعض رواة مسلم « نعمى » بضم النون وسكون العين مقصور بالتنوين لوغيره ، وهو متجه المعنى لأن ثبتت به الرواية . وقال ابن التين : وقع في نسخة الشيخ أبي الحسن أي القاسبي « نعم ما » بتشديد الميم الأولى وفتحها ولا وجه له ، وإنما صوابه ادغامها في « ما » وهي كقوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ نَعَمٌ بِعِبَادِهِمْ ﴾ .

قوله ( يحسن ) هو مبين للمخصوص بالمدح في قوله « نعم » ، زاد مسلم من طريق همام عن أبي هريرة « نعماً للمملوك أن يتوفى يحسن عبادة الله » أي يموت على ذلك ، وفيه إشارة إلى أن الأعمال بالخواتيم .

### باب كراهية التطاول على الرقيق ، وقوله عبدي وأمتي

قال الله عز وجل : ﴿ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ عَبْدًا مَمْلُوكًا ﴾ ، ﴿ وَأَلْفًا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ ﴾ ، وقال جل وعز : ﴿ مِّنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ . وقال النبي صلى الله عليه : « قوموا إلى سيديكم » . ﴿ اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ : سيديك .

[٢٥٥٠] ٢٤٧٢ - حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا نصح العبد سيده وأحسن عبادة ربه كان أجره مرتين » .

[٢٥٥١] ٢٤٧٣ - حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه يقول : « للمملوك الذي يحسن عبادة ربه ، ويؤدي إلى سيده الذي له عليه من الحق والنصيحة والطاعة أجران » .

[٢٥٥٢] ٢٤٧٤ - حدثنا محمد قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة يحدث عن النبي صلى الله عليه أنه قال : « لا يقل أحدكم : أطعم ربك ، وضئ ربك . واسق ربك ، وليقل : سيدي ومولاي . ولا يقل أحدكم : عبدي وأمتي . وليقل : فتاتي وفتاتي وغلامي » .

[٢٥٥٣] ٢٤٧٥ - حدثنا أبو النعمان قال حدثنا جرير بن حازم عن نافع عن ابن عمر قال : قال النبي صلى الله عليه : « من أعتق نصيباً له من العبد ، كان له من المال ما يبلغ قيمته قوم عليه قيمة عدل وأعتق من ماله ، وإلا فقد أعتق منه » .



[٢٥٥٤]

٢٤٧٦- حدثنا مسددٌ حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافعٌ عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه قال: «كلُّكم راعٍ ومسؤولٌ عن رعيته: فالأَميرُ الذي على الناسِ فهو راعٍ عليهم ومسؤولٌ عنهم، والرجلُ راعٍ على أهل بيته وهو مسؤولٌ عنهم، والمرأةُ راعيةٌ على بيتِ بعلها وولده وهي مسؤولةٌ عنهم، والعبدُ راعٍ على مال سيده وهو مسؤولٌ عنه، ألا فكلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيته».

[٢٥٥٥]

[٢٥٥٦]

٢٤٧٧- حدثنا مالك بن إسماعيل قال حدثنا سفيان عن الزهري قال حدثني عبيد الله قال سمعتُ أبا هريرةَ وزيدَ بنَ خالدٍ عن النبي صلى الله عليه قال: «إذا زنتِ الأُمّةُ فاجلدوها، ثم إذا زنتِ فاجلدوها، ثم إذا زنتِ فاجلدوها في الثالثة أو الرابعة فبيعوها ولو بضعفيرة».

**قوله ( باب كراهية التطاول على الرقيق )** أى الترفع عليهم ، والمراد مجاوزة الحد في ذلك ، والمراد بالكره كراهة التنزيه .

**قوله ( عبدى أو أمتى )** أى وكراهية ذلك من غير تحريم ، ولذلك استشهد للجواز بقوله تعالى ﴿ والصالحين من عبادكم وإمائكم ﴾ وبغيرها من الآيات والأحاديث الدالة على الجواز ، ثم أردفها بالحديث الوارد فى النهى عن ذلك ، واتفق العلماء على أن النهى الوارد فى ذلك للتنزيه ، حتى أهل الظاهر ، إلا ما سنذكره عن ابن بطال فى لفظ الرب .

**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم : قوموا إلى سيدكم )** هو طرف من حديث أبي سعيد فى قصة سعد بن معاذ وحكمه على بنى قريظة ، وسيأتى تاماً فى المغازى مع الكلام عليه .

**قوله ( ومن سيدكم )** سقط هذا من رواية النسفى وأبى ذر وأبى الوقت وثبت للباقرين ، وهو طرف من حديث أخرجه المؤلف فى « الأدب المفرد » من طريق حجاج الصواف عن أبى الزبير قال « حدثنا جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من سيدكم يا بنى سلمة ؟ قلنا : الجدل بن قيس ، على أنا نبخله : قال : وأى داء أدوى من البخل ؟ بل سيدكم عمرو بن الجموح » وكان عمرو يعترض على أصنامهم فى الجاهلية ، وكان يولم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تزوج . وأخرجه الحاكم من طريق محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة نحوه ، ورواه ابن عائشة فى نوادره من طريق الشعبى مرسلًا وزاد : قال فقال بعض الأنصار فى ذلك :

وقال رسول الله والقول قوله لمن قال منا من تسمون سيدا

فقالوا له جد بن قيس على التى نبخله فيها وإن كان أسودا

فسود عمرو بن الجموح لجوده وحق لعمرو بالندى أن يسودا

انتهى . والجد بفتح الجيم وتشديد الدال هو ابن قيس بن صخر بن خنساء بن سنان بن عبيد بن عدى

ابن غنم بسكون النون بن كعب بن سلمة بكسر اللام ، يكنى أبا عبد الله ، له ذكر في حديث جابر أنه حمله معه في بيعة العقبة . قال ابن عبد البر : كان يرمى بالنفاق ، ويقال : إنه تاب وحسنت توبته ، وعاش إلى أن مات في خلافة عثمان : وأما عمرو بن الجموح بفتح الجيم وضم الميم الخفيفة وآخره مهملة ابن زيد بن حرام بمهملتين ابن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة ، قال ابن إسحاق : كان من سادات بني سلمة ، وذكر له قصة في صنته وسبب إسلامه وقوله فيه : تالله لو كنت إلهاً لم تكن أنت وكلب وسط بئر في قرن . وروى أحمد ، وعمر بن شبة في « أخبار المدينة » بإسناد حسن عن أبي قتادة أن عمرو بن الجموح أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أرأيت أن قاتلت حتى أقتل في سبيل الله تراني أمشي برجلي هذه صحيفة في الجنة ؟ فقال : نعم : وكانت عرجاء . زاد عمر فقتل يوم أحد رحمه الله . وقد روى ابن منده وأبو الشيخ في « الأمثال » والوليد بن أبان في « كتاب الجود » له من حديث كعب بن مالك « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من سيدكم يا بني سلمة ؟ قالوا جد بن قيس » فذكر الحديث ، فقال « سيدكم بشر بن البراء بن معرور ، وهو بسكون العين المهملة ابن صخر يجتمع مع عمرو بن الجموح في صخر ، ورجال هذا الإسناد ثقات ، إلا أنه اختلف في وصله وإرساله على الثوري ، ويمكن الجمع بأن تحمل قصة بشر على أنها كانت بعد قتل عمرو ابن الجموح جمعاً بين الحديثين ، ومات بشر المذكور بعد خير . أكل مع النبي صلى الله عليه وسلم من الشاة التي سم فيها ، وكان قد شهد العقبة وبدراً ، ذكره ابن إسحاق وغيره . وما ذكره المصنف يحتاج إلى تأويل الحديث الوارد في النهي عن إطلاق السيد على المخلوق ، وهو في حديث مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه عند أبي داود والنسائي والمصنف في « الأدب المفرد » ورجال ثقات وقد صححه غير واحد ، ويمكن الجمع بأن يحمل النهي عن ذلك على إطلاقه على غير المالك ، والإذن بإطلاقه على المالك وقد كان بعض أكابر العلماء يأخذ بهذا ويكره أن يخاطب أحداً بلفظه أو كتابته بالسيد ، ويتأكد هذا إذا كان المخاطب غير نبي ، فعند أبي داود والمصنف في الأدب من حديث بريدة مرفوعاً « لا تقولوا للمنافق سيداً » الحديث ونحوه عند الحاكم . ثم أورد المصنف في الباب غير هذين المعلقين سبعة أحاديث : حديث ابن عمر وأبي موسى في العبد الذي له أجران وقد تقدما من وجهين آخرين في الباب الذي قبله . والغرض منهما قوله في حديث ابن عمر « إذا نصح سيده » وفي حديث أبي موسى « ويؤدي إلى سيده » . ثالثاً حديث أبي هريرة ، ومحمد شيخ المؤلف فيه لم أره منسوباً في شيء من الروايات إلا في رواية أبي علي بن شبيب فقال « حدثنا محمد بن سلام وكذا حكه الجبائي عن رواية أبي علي بن السكن ، وحكى عن الحاكم أنه الذهلي . قلت : وقد أخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فيحتمل أن يكون هو شيخ البخاري فيه ، فقد حدث عنه في الصحيح أيضاً ، وكلام الطرق يشير إليه :

قوله ( لا يقل أحدكم أطعم ربك الخ ) هي أمثلة ، وإنما ذكرت دون غيرها لغلبة استعمالها في المخاطبات ، ويجوز في ألف « اسق » الوصل والقطع . وفيه نهى العبد أن يقول لسيده ربى ، وكذلك نهى غيره فلا يقول له أحد ربك ، ويدخل في ذلك أن يقول السيد ذلك عن نفسه فإنه قد يقول لعبده اسق ربك فيضع الظاهر موضع الضمير على سبيل التعظيم لنفسه ، والسبب في النهي أن حقيقة الربوبية لله تعالى ، لأن الرب هو المالك والقائم بالشيء فلا توجد حقيقة ذلك إلا لله تعالى . قال الخطابي : سبب المنع أن الإنسان مربوب متعبد

بإخلاص التوحيد لله وترك الإشراك معه ، فكره له المضاهاة في الاسم لئلا يدخل في معنى الشرك ، ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد ، فأما مالا تعبد عليه من سائر الحيوانات والجمادات فلا يكره إطلاق ذلك عليه عند الإضافة كقوله رب الدار ورب الثوب ، وقال ابن بطال : لا يجوز أن يقال لأحد غير الله رب ، كما لا يجوز أن يقال له إله اه . والذي يختص بالله تعالى إطلاق الرب بلا إضافة ، أما مع الإضافة فيجوز إطلاقه كما في قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام ﴿ اذكرني عند ربك ﴾ . وقوله ﴿ ارجع إلى ربك ﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام في أشراط الساعة « أن تلد الأمة ربتها » يدل على أن النهي في ذلك محمول على الإطلاق ، وبمحتمل أن يكون النهي للتزويه ، وما ورد من ذلك فليان الجواز . وقيل هو مخصوص بغير النبي صلى الله عليه وسلم ولا يرد ما في القرآن ، أو المراد النهي عن الإكثار من ذلك واتخاذ استعمال هذه اللفظة عادة . وليس المراد النهي عن ذكرها في الجملة .

**قوله ( وليقل سيدي مولاي )** فيه جواز إطلاق العبد على مالكة سيدي ، قال القرطبي وغيره : إنما فرق بين الرب والسيد لأن الرب من أسماء الله تعالى اتفاقاً ، واختلف في السيد ، ولم يرد في القرآن أنه من أسماء الله تعالى . فإن قلنا إنه ليس من أسماء الله تعالى فالفرق واضح إذ لا التباس وإن قلنا إنه من أسمائه فليس في الشهرة والاستعمال كلفظ الرب فيحصل الفرق بذلك أيضاً ، وقد روى أبو داود والنسائي وأحمد والمصنف في « الأدب المفرد » من حديث عبد الله بن الشخير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « السيد الله » وقال الخطابي : إنما أطلقه لأن مرجع السيادة إلى معنى الرياسة على من تحت يده والسياسة له وحسن التدبير لأمره ، ولذلك سمي الزوج سيداً ، قال : وأما المولى فكثير التصرف في الوجوه المختلفة من ولى وناصر وغير ذلك ، ولكن لا يقال السيد ولا المولى على الإطلاق من غير إضافة إلا في صفة الله تعالى انتهى . وفي الحديث جواز إطلاق مولاي أيضاً ، وأما ما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في هذا الحديث نحوه وزاد « ولا يقل أحدكم مولاي فإن مولاكم لله » ، ولكن ليقول سيدي » فقد بين مسلم الاختلاف في ذلك على الأعمش وأن منهم من ذكر هذه الزيادة ومنهم من حذفها ، وقال عياض حذفها أصح . وقال القرطبي ، المشهور حذفها قال : وإنما صرنا إلى الترجيح للتعارض مع تعذر الجمع وعدم العلم بالتاريخ انتهى . ومقتضى ظاهر هذه الزيادة أن إطلاق السيد أسهل من إطلاق المولى ، وهو خلاف المتعارف ، فإن المولى يطلق على أوجه متعددة منها الأسفل والأعلى ، والسيد لا يطلق إلا على الأعلى ، فكان إطلاق المولى أسهل وأقرب إلى عدم الكراهة والله أعلم . وقد رواه محمد بن سيرين عن أبي هريرة فلم يتعرض للفظ المولى إثباتاً ولا نفيًا ، أخرجه أبو داود والنسائي والمصنف في « الأدب المفرد » بلفظ « لا يقول أحدكم عبي ولا أمي ولا يقل المملوك ربي وربتي ، ولكن ليقول المالك فتاى وفتاى والمملوك سيدي وسيدتي ، فإنكم المملوكون والرب الله تعالى » ويحتمل أن يكون المراد النهي عن الإطلاق كما تقدم من كلام الخطابي ، ويؤيد كلامه حديث ابن الشخير المذكور والله أعلم ، وعن مالك تخصيص الكراهة بالنداء فيكره أن يقول يا سيدي ولا يكره في غير النداء .

**قوله ( ولا يقل أحدكم عبي أمي )** زاد المصنف في « الأدب المفرد » ومسلم من طريق العلاء

ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة « كلكم عبيد الله وكل نساكم إماء الله » ونحو ما قدمته من رواية ابن سيرين ، فأرشد صلى الله عليه وسلم إلى العلة في ذلك لأن حقيقة العبودية إنما يستحقها الله تعالى ، ولأن فيها تعظيماً لا يليق بالمخلوق استعماله لنفسه . قال الخطابي : المعنى في ذلك كله راجع إلى البراءة من الكبر والتزام الدل والخضوع لله عز وجل ، وهو الذي يليق بالمربوب .

**قوله ( وليقل فتاى وفتاى وغلami )** زاد مسلم في الرواية المذكورة « وجاريتي » فأرشد صلى الله عليه وسلم إلى ما يؤدي المعنى مع السلامة من التعاضل ، لأن لفظ التي والغلami ليس دالاً على محض الملك كدلالة العبد ، فقد كثر استعمال الفتى في الحر وكذلك الغلام والجارية ، قال النووي : المراد بالفتى من استعماله على جهة التعاضل لا من أراد التعريف انتهى . ومجاء ما إذا لم يحصل التعريف بدون ذلك استعمالاً للأدب في اللفظ كما دل عليه الحديث . الحديث الرابع حديث ابن عمر « من أعتق نصيباً له من عبد » وقد تقدم شرحه قريباً ، والمراد منه إطلاق لفظ العبد ، وكأن مناسبة للترجمة من جهة أنه لو لم يحكم عليه بعتق كله إذا كان موسراً لكان بذلك متطاولاً عليه . الخامس حديثه « كلكم راع » وسيأتي الكلام عليه في أول الأحكام ، والغرض منه هنا قوله « والعبد راع على مال سيده » فإنه إن كان ناصحاً له في خدمته مؤدياً له الأمانة ناسب أن يعينه ولا يتعاضل عليه . السادس والسابع حديث أبي هريرة وزيد بن خالد « إذا زنت الأمة فاجلدوها » وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . والغرض منه هنا ذكر الأمة وأنها إذا عصت تؤدب ، فإن لم تنجع وإلا بيعت ، وكل ذلك مبين للتعاضل عليها .

**باب إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه**

٢٤٧٨ - حدثنا حجاج بن منهال قال حدثنا شعبة قال أخبرني محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه عليه : « إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فإن لم يجلسه معه فليناول له لقمة أو لقمتين ، أو أكلة أو أكلتين ، فإنه ولي علاجه » . [٢٥٥٧]

[الحديث ٢٥٥٧ - طرفه في : ٥٤٦٠] .

**قوله ( باب إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه )** أي فليجلسه معه ليأكل .

**قوله ( أخبرني محمد بن زياد )** هو الجمحي .

**قوله ( إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه )** فإن لم يجلسه معه فليناول له لقمة هكذا أورده ، ويفهم منه إباحة ترك إجلاسها معه ، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى . وقوله « أكلة » بضم أوله أي لقمة ، والشك فيه من شعبة كما سيأتي . وقوله « ولي علاجه » زاد في الأطعمة « وحره » . واستدل به على أن قوله في حديث أبي ذر الماضي « فأطعموهم مما تطعمون » ليس على الوجوب .

### باب العبد راعٍ في مال سيده

ونسب النبي صلى الله عليه وآله المال إلى السيد .

[٢٥٥٨]

٢٤٧٩- حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «كلكم راع ومسؤول عن رعيته: فالإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل في أهله راع وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيته، والخادم في مال سيده راع وهو مسؤول عن رعيته» قال: فسمعت هؤلاء من النبي صلى الله عليه وآله، وأحسب النبي صلى الله عليه وآله قال: «والرجل في مال أبيه راع ومسؤول عن رعيته فكلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته».

قوله ( باب العبد راع في مال سيده ) أى وبلزمه حفظه ، ولا يعمل إلا بإذنه .

قوله ( ونسب صلى الله عليه وسلم المال إلى السيد ) كأنه يشير بذلك إلى حديث ابن عمر « من باع عبداً وله مال فإله للسيد » وقد تقدمت الإشارة إليه في « باب من باع نخلاً قد أبرت » من كتاب البيوع وفي كتاب الشرب ، وكلام ابن بطال يشير إلى أن ذلك مستفاد من قوله « العبد راع في مال سيده » فإنه قال في شرح حديث الباب : فيه حجة لمن قال إن العبد لا يملك ، وتعقبه ابن المنير بأنه لا يلزم من كونه راعياً في مال سيده أن لا يكون هو له مال ، فإن قيل فاشتغاله برعاية مال سيده يستوعب أحواله ، فالجواب أن المطلق لا يفيد العموم ، ولا سيما إذا سيق لغير قصد العموم ، وحديث الباب إنما سيق للتحذير من الخيانة والتخويف بكونه مسئولاً ومحاسباً ، فلا تعلق له بكونه يملك أو لا يملك انتهى . وقد تقدم الكلام على مسألة كونه هل يملك قبل ستة أبواب .

قوله ( والمرأة في بيت زوجها راعية ) إنما قيد بالبيت لأنها لا تصل إلى ما سواه غالباً إلا بأذن خاص ، وسيأتي بسط القول في ذلك في أوائل كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى .

### باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه

[٢٥٥٩]

٢٤٨٠- حدثني محمد بن عبيد الله قال حدثنا ابن وهب قال حدثني مالك بن أنس ... ح . قال : وأخبرني ابن فلان عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله ... ح . وحدثني عبد الله بن محمد قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله قال : «إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه» . قال أبو إسحاق قال أبو حرب الذي قال ابن فلان هو قول ابن وهب وهو ابن سمعان .

**قوله ( باب إذا ضرب العبد فليجنب الوجه )** العبد بالنصب على المفعولية والفاعل محذوف للعلم به . وذكر العبد ليس قيداً بل هو من جملة الأفراد الداخلين في ذلك ، وإنما خص بالذكر لأن المقصود هنا بيان حكم الرقيق ، كذا قرره بعض الشراح ، وأظن المصنف أشار إلى ما أخرجه في « الأدب المفرد » من طريق محمد بن عجلان أخبرني سعيد عن أبي هريرة فذكر الحديث بلفظ « إذا ضرب أحدكم خادمه » .

**قوله في الإسناد ( حدثني محمد بن عبيد الله )** هو أبو ثابت المدني ، ورجال الإسناد كلهم مدنيون ، وكان أباً ثابت تفرد به عن ابن وهب ، فإني لم أره في شيء من المصنفات إلا من طريقه .

**قوله ( قال وأخبرني ابن فلان )** قائل ذلك هو أبو ثابت فهو وصول وليس بمعلق ، وفاعل قال هو ابن وهب ، وكأنه سمعه من لفظ مالك وبالقراءة على الآخر . وكان ابن وهب حريصاً على تمييز ذلك . وأما « ابن فلان » فقال المزى : يقال هو ابن سمعان ، يعني عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المدني ، وهو يومهم تضعيف ذلك ، وليس كذلك فقد جزم بذلك أبو نصر الكلاباذي وغيره ، وقاله قبله بعض القدماء أيضاً : فوقع في رواية أبي ذر الهروي في روايته عن المستمل : قال أبو حرب الذي قال « ابن فلان » هو ابن وهب ، وابن فلان هو ابن سمعان . قلت : وأبو حرب هذا هو بيان وقد أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق عبد الرحمن بن خراش بكسر المعجمة عن البخاري « قال حدثنا أبو ثابت محمد بن عبيد الله المدني » فذكر الحديث لكن قال بدل قوله ابن فلان « ابن سمعان » فكان البخاري كنى عنه في الصحيح عمداً لضعفه ، ولما حدث به خارج الصحيح نسبه ، وقد بين ذلك أبو نعيم في « المستخرج » بما أخرجه من طريق العباس بن الفضل عن أبي ثابت وقال فيه « ابن سمعان » وقال بعده : أخرجه البخاري عن أبي ثابت فقال ابن فلان وأخرجه في موضع آخر فقال ابن سمعان ، وابن سمعان المذكور مشهور بالضعف متروك الحديث كذبه مالك وأحمد وغيرهما وماله في البخاري شيء ، إلا في هذا الموضع ، ثم إن البخاري لم يسق المتن من طريقه مع كونه مقروناً بمالك بل ساقه على لفظ الرواية الأخرى وهي رواية همام عن أبي هريرة ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « فليتنق » بدل « فليجنب » وهي رواية أبي نعيم المذكورة ، وأخرجه مسلم أيضاً من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ « إذا ضرب » ومثله للنسائي من طريق عجلان ، ولأبي داود من طريق أبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة وهو يفيد أن قوله في رواية همام « قاتل » بمعنى قتل ، وأن المفاعلة فيه ليست على ظاهرها ويحتمل أن تكون على ظاهرها ليتناول ما يقع عند دفع الصائل مثلاً فينبى دافعه عن القصد بالضرب إلى وجهه ، ويدخل في النهي كل من ضرب في أحد أو تعزير أو تأديب وقد وقع في حديث أبي بكره وغيره عند أبي داود وغيره في قصة التي زنت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بربحها وقال « ارموا واتقوا الوجه » وإذا كان ذلك في حق من تعين إهلاكه فمن دونه أولى . قال النووي : قال العلماء إنما نهى عن ضرب الوجه لأنه لطيف يجمع المحاسن ، وأكثر ما يقع الإدراك بأعضائه ، فيخشى من ضربه أن تبطل أو تتشوه كلها أو بعضها ، والشين فيها فاحش لظهورها وبروزها ، بل لا يسلم إذا ضربه غالباً من شين اه . والتعليل المذكور حسن ، لكن ثبت عند مسلم تعليل آخر ، فإنه أخرج الحديث المذكور من طريق أبي أيوب المراغي عن أبي هريرة وزاد « فإن الله خلق آدم على صورته » واختلف في الضمير

على من يعود ؟ فالأكثر على أنه يعود على المضروب لما تقدم من الأمر بإكرام وجهه ، ولولا أن المراد التعليل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بما قبلها . وقال القرطبي : أعاد بعضهم الضمير على الله متمسكاً بما ورد في بعض طرقه « إن الله خلق آدم على صورة الرحمن » قال : وكأن من رواه أورده بالمعنى متمسكاً بما توهمه فغلط في ذلك . وقد أنكر المازري ومن تبعه صحة هذه الزيادة ثم قال : وعلى تقدير صحتها فيحمل على ما يليق بالبارئ سبحانه وتعالى . قلت : الزيادة أخرجها ابن أبي عاصم في « السنة » والطبراني من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات . وأخرجها ابن أبي عاصم أيضاً من طريق أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ يرد التأويل الأول قال « من قاتل فليجنب الوجه فإن صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن » فتعين لإجراء ما في ذلك على ما تقرر بين أهل السنة من إمراره كما جاء من غير اعتقاد تشبيه ، أو من تأويله على ما يليق بالرحمن جل جلاله ، وسيأتي في أول كتاب الاستئذان من طريق همام عن أبي هريرة رفعه : خلق الله آدم على صورته ، الحديث . وزعم بعضهم أن الضمير يعود على آدم أى على صفته أى خلقه موصوفاً بالعلم الذى فضل به الحيوان وهذا محتمل ، وقد قال المازري : غلط ابن قتيبة فأجرى هذا الحديث على ظاهره وقال : صورة لا كالصور انتهى . وقال حرب الكرماني في « كتاب السنة » سمعت إسماعيل بن راهويه يقول : صح أن الله خلق آدم على صورة الرحمن . وقال إسماعيل الكوسج سمعت أحمد يقول هو حديث صحيح وقال الطبراني في كتاب السنة « حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : قال رجل لأبي أن رجلاً قال خلق الله آدم على صورته - أى صورة الرجل - فقال : كذب هو قول الجهمية ، انتهى . وقد أخرج البخاري في « الأدب المفرد » وأحمد من طريق ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً « لا تقولن قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فإن الله خلق آدم على صورته » وهو ظاهر في عود الضمير على المقول له ذلك ، وكذلك أخرج ابن أبي عاصم أيضاً من طريق أبي رافع عن أبي هريرة بلفظ « إذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه فإن الله خلق آدم على صورة وجهه » ولم يتعرض النووي لحكم هذا انتهى ، وظاهره التحريم . ويؤيده حديث سويد بن مقرن الصحابي « أنه رأى رجلاً لطم غلامه فقال : أو ما علمت أن الصورة محترمة » أخرجه مسلم وغيره

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### في المكاتب

**قوله ( باب في المكاتب )** كذا لأبي ذر ، ولغيره « كتاب المكاتب » ، وأثبتوا كلهم البسمة . والمكاتب بالفتح من تقع له الكتابة وبالكسر من تقع منه ، وكاف الكتابة تكسر وتفتح كعين العتاقة ، قال الراغب : اشتقاقها من كتب بمعنى أوجب ، ومنه قوله تعالى ﴿ كتب عليكم الصيام - إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ﴾ أو بمعنى جمع وضم ، ومنه كتبت الخط ، وعلى الأول تكون مأخوذة من معنى الالتزام ، وعلى الثاني تكون مأخوذة من الخط لوجوده عند عقدها غالباً . قال الروياني : الكتابة إسلامية ولم تكن تعرف في الجاهلية ، كذا قال وكلام غيره يأباه ، ومنه قول ابن التين : كانت الكتابة متعارفة قبل الإسلام فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن خزيمة في كلامه على حديث بريرة : قيل إن بريرة أول مكاتب في الإسلام ، وقد كانوا يكتبون في الجاهلية بالمدينة ، وأول من كوتب من الرجال في الإسلام سلمان ، وقد تقدم ذكر ذلك في البيوع في « باب البيع والشراء مع المشركين » . وحكى ابن التين أن أول من كوتب أبو المؤمل ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أعينوه ، وأول من كوتب من النساء بريرة كما سيأتي حديثها في هذه الأبواب ، وأول من كوتب بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو أمية مولى عمر ، ثم سيرين مولى أنس . واختلف في تعريف الكتابة ، وأحسنه : تعاقب عتق بصفة على معاوضة مخصوصة . والكتابة خارجة عن القياس عند من يقول إن العبد لا يملك ، وهي لازمة من جهة السيد إلا إن عجز العبد ، وجائزة له على الراجح من أقوال العلماء فيها .

**قوله ( باب إثم من قذف مملوكه )** كذا للجميع هنا إلا النسفي وأبا ذر ، ولم يذكر من أثبت هذه الترجمة فيها حديثاً ، ولا أعرف لدخولها في أبواب المكاتب معنى . ثم وجدت في رواية أبي علي بن شبيب مقدمة قبل كتاب المكاتب فهذا هو المتجه ، وعلى هذا فكأن المصنف ترجم بها وأخطى بياضاً ليكتب فيها الحديث الوارد في ذلك فلم يكتب كما وقع له في غيرها . وقد ترجم في كتاب الحدود « باب قذف العبد » أورد فيه حديث « من قذف مملوكه - وهو برىء مما قال - جلد يوم القيامة » الحديث ، فلعله أشار بذلك إلى أنه يدخل في هذه الأبواب .



### باب المكاتب ونجومه في كل سنة نجم

وقوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ . وقال روح عن ابن جريج قلت لعطاء: أوجب علي إذا علمت له مالا أن أكتبه؟ قال: ما أراه إلا واجبا. وقال عمرو بن دينار قلت لعطاء: أتأثره عن أحد؟ قال: لا. ثم أخبرني أن موسى بن أنس أخبره أن سيرين سأل أنسا المكاتب - وكان كثير المال - فأبى، فانطلق إلى عمر، فقال: كاتبه، فأبى، فضربه بالدرّة وبتلو عمر: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾، فكاتبه.

[٢٥٦٠]

٢٤٨١ - وقال الليث: حدثني يونس عن ابن شهاب قال عروة قالت عائشة: إن بريرة دخلت عليها تستعينها في كتابتها وعليها خمسة أواق نُجُمَت عليها في خمس سنين، فقالت لها عائشة - ونفست فيها - أرأيت إن عددت لهم عدة واحدة أبيعك أهلك فأعتقك فيكون ولاؤك لي؟ فذهبت بريرة إلى أهلها فعرضت ذلك عليهم، فقالوا: لا، إلا أن يكون الولاء لنا. قالت عائشة: فدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اشترها فأعتقها، فإنما الولاء لمن أعتق». ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل، شرط الله أحق وأوثق».

قوله (باب المكاتب ونجومه) في كل سنة نجم ، وقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ﴾ الآية ساقوها إلى قوله ﴿الَّذِي آتَاكُمْ﴾ إلا النسفي فقال بعد قوله في كل سنة ﴿وَآتُوهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ . ونجم الكتابة هو القدر المعين الذي يؤديه المكاتب في وقت معين ، وأصله أن العرب كانوا يبنون أمورهم في المعاملة على طلوع النجم والمنازل لكونهم لا يعرفون الحساب فيقول أحدهم : إذا طلع النجم فلاني أديت حقي ، فسميت الأوقات نجوماً بذلك ، ثم سمي المؤدى في الوقت نجماً وعرف من الترجمة اشتراط التأجيل في الكتابة ، وهو قول الشافعي وقوفاً مع التسمية بناء على أن الكتابة مشتقة من الضم ، وهو ضم بعض النجوم إلى بعض ، وأقل ما يحصل به الضم نجران ، وبأنه أمكن لتحصيل القدرة على الأداء . وذهب المالكية والحنفية إلى جواز الكتابة الحالة ، واختاره بعض الشافعية كالرويانى . وقال ابن التين : لا نص لمالك في ذلك إلا أن محقق أصحابه شبهوه ببيع العبد من نفسه ، واختار بعض أصحاب مالك أن لا يكون أقل من نجمين كقول الشافعي ، واحتج الطحاوى وغيره بأن التأجيل جعل رفقا بالمكاتب لا بالسيد ، فإذا قدر العبد على

ذلك لا يمنع منه وهذا قول الليث ، وبأن سلمان كاتب - بأمر النبي صلى الله عليه وسلم - ولم يذكر تأجيلاً ، وقد تقدم ذكر خبره ، وبأن عجز المكاتب عن القدر الحال لا يمنع صحة الكتابة كالبيع في المجلس ، كمن اشترى ما يساوى درهماً بعشرة دراهم حالة وهو لا يقدر حينئذ إلا على درهم نفذ البيع مع عجزه عن أكثر الثمن ، وبأن الشافعية أجازوا السلم الحال ولم يقفوا مع التسمية مع أنها مشعرة بالتأجيل . وأما قول المصنف « في كل سنة نجهم » فأخذه من صورة الخبر الوارد في قصة بريرة كما سيأتي التصريح به بعد باب ، ولم يرد المصنف أن ذلك شرط فيه ، فإن العلماء اتفقوا على أنه لو وقع التنجيم بالأشهر جاز ، ولم يثبت لفظ نجم في آخره في رواية النسفي ، واختلف في المراد بالخبر في قوله { إن علمتم فيهم خيراً } كما سيأتي بيانه بعد بابين ، وروى ابن إسحاق عن خاله عبد الله بن صبيح بفتح المهملة عن أبيه قال « كنت مملوكاً لحويطب بن عبد العزى ، فسألت الكتاب فأبى ، فنزلت ﴿ والذين يبتغون الكتاب ﴾ الآية » أخرجه ابن السكن وغيره في ترجمة صبيح في الصحابة : قوله ( وقال روح عن ابن جريج : قلت لعطاء : أوجب على إذا علمت له مالا أن أكاتبه ، قال ما أراه إلا واجبا ) وصله إسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » قال « حدثنا علي بن المديني حدثنا روح ابن عباد بهذا » ، وكذلك أخرجه عبد الرزاق والشافعي من وجهين آخرين عن ابن جريج .

قوله ( وقال عمرو بن دينار قلت لعطاء أنأثره عن أحد ؟ قال : لا ) هكذا وقع في جميع النسخ التي وقعت لنا عن الفربري ، وهو ظاهر في هذا الأثر من رواية عمرو بن دينار عن عطاء ، وليس كذلك بل وقع في الرواية تحريف لزم منه الخطأ ، والذي وقع في رواية إسماعيل المذكورة « وقاله لي أيضاً عمرو ابن دينار » والضمير يعود على القول بوجوبها ، وقائل ذلك هو ابن جريج وهو فاعل « قلت لعطاء » وقد صرح بذلك في رواية إسماعيل حيث قال فيها بالسند المذكور « قال ابن جريج وأخبرني عطاء » وكذلك أخرجه عبد الرزاق والشافعي - - ومن طريقه البيهقي - عن عبد الله بن الحارث كلاهما عن ابن جريج وقالاه فيه « وقالها عمرو بن دينار » والحاصل أن ابن جريج نقل عن عطاء التردد في الوجوب وعن عمرو بن دينار الجزم به أو موافقة عطاء . ثم وجدته في الأصل المعتمد من رواية النسفي عن البخاري على الصواب بزيادة الهاء في قوله وقال عمرو بن دينار ولفظه « وقاله عمرو بن دينار » أي القول المذكور .

قوله ( ثم أخبرني أن موسى بن أنس أخبره أن سيرين سأل أنساً المكاتب وكان كثير المال ) القائل « ثم أخبرني » هو ابن جريج أيضاً ، وخبره هو عطاء ، ووقع ميبأ كذلك في رواية إسماعيل المذكورة ولفظه « قال ابن جريج وأخبرني عطاء أن موسى بن أنس بن مالك أخبره أن سيرين أبا محمد بن سيرين سأل .. » فذكره ، ووقع في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرني أخبر أن موسى بن أنس أخبره ، وقد عرف اسم الخبر من رواية روح ، وظاهر سياقه الإرسال فإن موسى لم يذكر وقت سؤال ابن سيرين من أنس الكتابة ، وقد رواه عبد الرزاق والطبري من وجه آخر متصلاً من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال « أردني سيرين على المكاتب فأبيت ، فأقى عمر بن الخطاب » فذكر نحوه . وسيرين المذكور يكنى أبا عمرة ، وهو والد محمد بن سيرين الفقيه المشهور وإخوته ، وكان من سبي عين التمر اشتراه أنس في خلافة أبي بكر ، وروى هو عن عمر وغيره ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين .

**قوله ( فانطلق إلى عمر )** - زاد إسماعيل بن إسحاق في روايته « فاستعداه عليه » وزاد في آخر القصة « وكاتبه أنس » وروى ابن سعد من طريق محمد بن سيرين قال « كاتب أنس أبي علي أربعين ألف درهم » وروى البيهقي من طريق أنس بن سيرين عن أبيه قال « كاتبني أنس على عشرين ألف درهم » فإن كانا محفوظين جمع بينهما بحمل أحدهما على الوزن والآخر على العدد ، ولابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن أبي بكر ابن أنس قال « هذه مكاتبة أنس عندنا : هذا ما كاتب أنس غلامه سيرين . كاتبه على كذا وكذا ألف وعلى غلامين يصلان مثل عمله » واستدل بفعل عمر على أنه كان يرى بوجوب الكتابة إذا سألهما العبد ، لأن عمر لما ضرب أنساً على الامتناع دل على ذلك ، وليس ذلك بلازم لاحتمال أنه أدبه على ترك المندوب المؤكد ، وكذلك ما رواه عبد الرزاق « أن عثمان قال لمن سأله الكتابة : لولا آية من كتاب الله ما فعلت » فلا يدل أيضاً على أنه كان يرى الوجوب . ونقل ابن حزم القول بوجوبها عن مسروق والضحاك ، زاد القرطبي : وعكرمة . وعن إسحاق بن راهويه أن مكاتبته واجبة إذا طلبها ، ولكن لا يجبر الحاكم السيد على ذلك . وللشافعي قول بالوجوب ، وبه قال الظاهرية ، واختاره ابن جرير الطبري . قال ابن القصار : إنما علا عمر أنساً بالذرة على وجه النصح لأنس ، ولو كانت الكتابة لزمت أنساً ما أبي ، وإنما ندبه عمر إلى الأفضل . وقال القرطبي : لما ثبت أن رقبة العبد وكسبه ملك لسيدته دل على أن الأمر بكتابتها غير واجب ، لأن قوله « خذ كسبي وأعطني » يصير بمنزلة قوله أعطني بلا شيء وذلك غير واجب اتفاقاً ، وحمل الوجوب عند من قال به إن كان العبد قادراً على ذلك ورضي السيد بالقدر الذي تقع به المكاتبة . وقال أبو سعيد الإصطخري : القرينة الصارفة للأمر في هذا عن الوجوب الشرط في قوله « إن علمتم فيهم خيراً » فإنه وكل الاجتهاد في ذلك إلى المولى ، ومقتضاه أنه إذا رأى عدمه لم يجبر عليه ، فدل على أنه غير واجب . وقال غيره : الكتابة عقد غرر ، وكان الأصل أن لا تجوز ، فلما وقع الإذن فيها كان أمراً بعد منع والأمر بعد المنع للإباحة ، ولا يرد على هذا كونها مستحبة لأن استحبابها ثبت بأدلة أخرى ، ثم أورد المصنف قصة بريرة من عدة طرق في جميع أبواب الكتابة ، فأورد في هذه الترجمة طريق الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة تعليقاً ، ووصله الذهلي في « الزهريات » عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث ، والحفوظ رواية الليث له عن ابن شهاب نفسه بغير واسطة ، وسيأتي في الباب الذي يليه عن قتيبة عن الليث ، وأخرجه مسلم أيضاً عن قتيبة ، وكذلك أخرجه النسائي والطحاوي وغيرهما من طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم منهم يونس والليث كلهم عن ابن شهاب ، وهذا هو المحفوظ أن يونس رفيق الليث فيه لا شيخه ، ووقع التصريح بسماع الليث له من ابن شهاب عن أبي عوانة من طريق مروان بن محمد ، وعند النسائي من طريق ابن وهب كلاهما عن الليث . وقد وقع في هذه الرواية المعلقة أيضاً مخالفة للروايات المشهورة في موضع فيه نظر وهو قوله في المتن « وعليها خمس أواق نجمت عليها في خمس سنين » والمشهور ما في رواية هشام بن عروة الآتية بعد بابين عن أبيه « أنها كتبت على تسع أواق في كل عام أوقية » وكذا في رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم ، وقد جزم الإسماعيلي بأن الرواية المعلقة غلط ، ويمكن الجمع بأن التسع أصل والخمس كانت بقيت عليها ، وبهذا جزم القرطبي والمحب الطبري ، ويعكر عليه قوله في رواية قتيبة « ولم تكن أدت من كتابتها شيئاً » ويحجب بأنها كانت حصلت الأربع أواق قبل أن تستعين عائشة ، ثم جاءتها وقد بقي عليها خمس . وقال القرطبي :

يجاب بأن الخمس هي التي كانت استحققت عليها بحلول نجومها من جملة التسع الأوقاف المذكورة في حديث هشام ، ويؤيده قوله في رواية عمرة عن عائشة الماضية في أبواب المساجد « فقال أهلها إن شئت أعطيت ما يبقی » وذكر الإسماعيلي أنه رأى في الأصل المسموع على القريبي في هذه الطريق أنها كتبت على خمسة أوساق وقال : إن كان مضبوطاً فهو يدفع سائر الأخبار . قلت : لم يقع في شيء من النسخ المعتمدة التي وقفنا عليها إلا الأوقاف ، وكذا في نسخة النسفي عن البخاري ، وكان يمكن على تقدير صحته أن يجمع بأن قيمة الأوساق الخمسة تسع أواق ، لكن يعكر عليه قوله « في خمس سنين » فيتعين المصير إلى الجمع الأول . وقوله في هذه الرواية « فقالت عائشة ونفست فيها » هو بكسر الفاء جملة حالية أي رغبت .

### باب ما يجوز من شروط المكاتب

ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله .

- [٢٥٦١] ٢٤٨٢ - حدثنا قتيبة قال حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة أخبرته أن بريرة جاءت تستعينها في كتابتها ، ولم تكن قضت من كتابتها شيئاً . قالت لها عائشة : ارجعي إلى أهلك فإن أحبوا أن أقضي عن كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت . فذكرت ذلك لبريرة لأهلها فأبوا وقالوا : إن شاءت أن تحتسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك . فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « ابتاعي فأعتقي ، فإنما الولاء لمن أعتق » . قال ثم قام رسول الله صلى الله عليه فقال : « ما بال أناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له ، وإن شرط مائة مرة ، شرط الله أحق وأوثق » .
- [٢٥٦٢] ٢٤٨٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر قال : أرادت عائشة أم المؤمنين أن تشتري جارية لتعتقها ، قال أهلها : على أن ولأها لنا . قال رسول الله صلى الله عليه : « لا يمنعك ذلك ، فإنما الولاء لمن أعتق » .

قوله ( باب ما يجوز من شروط المكاتب ، ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله ) جمع في هذه الترجمة بين حكمين ، وكأنه فسر الأول بالثاني ، وأن ضابط الجواز ما كان في كتاب الله ، وسيأتي في الشروط أن المراد بما ليس في كتاب الله ما خالف كتاب الله ، وقال ابن بطال : المراد بكتاب الله هنا حكمه من كتابه أو سنة رسوله أو إجماع الأمة ، وقال ابن خزيمة : ليس في كتاب الله أي ليس في حكم الله جوازه أو وجوبه ، لا أن كل من شرط شرطاً لم ينطق به الكتاب يبطل ، لأنه قد يشترط في البيع الكفيل فلا يبطل الشرط ، ويشترط في الثمن شروط من أوصافه أو من نجومه ونحو ذلك فلا يبطل ، وقال النووي : قال العلماء الشروط في البيع أقسام ، أحدها يقتضيه إطلاق العقد كشرط تسليمه ، الثاني شرط فيه مصلحة كالرهن وهما جائزان اتفاقاً ، الثالث اشتراط العتق في العبد وهو جائز عند الجمهور لحديث عائشة وقصة بريرة ، الرابع ما يزيد على

مقتضى العقد ولا مصلحة فيه للمشتري كاستثناء منفعته فهو باطل . وقال القرطبي : قوله « ليس في كتاب الله » أى ليس مشروعاً في كتاب الله تأسيساً ولا تفصيلاً ، ومعنى هذا أن من الأحكام ما يؤخذ تفصيله من كتاب الله كالوضوء ، ومنها ما يؤخذ تأسيسه دون تفصيله كالصلاة ، ومنها ما أصل أصله كدلالة الكتاب على أصلية السنة والإجماع وكذلك القياس الصحيح ، فكل ما يقتبس من هذه الأصول تفصيلاً فهو مأخوذ من كتاب الله تأسيساً .

**قوله ( فيه عن ابن عمر )** كذا لأبي ذر ، ولغيره « فيه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم » وكأنه أشار بذلك إلى حديث ابن عمر الآتي في الباب الذي يليه ، وقد مضى بلفظ الاشتراط في « باب البيع والشراء مع النساء » من كتاب البيوع .

**قوله ( أن بريرة )** هي بفتح الموحدة بوزن فعيلة ، مشتقة من البرير وهو ثمر الأراك . وقيل إنها فعيلة من البر بمعنى مفعولة كبرورة ، أو بمعنى فاعلة كرحيمة ، هكذا وجهه القرطبي . والأول أولى لأنه صلى الله عليه وسلم غير اسم جويرة وكان اسمها برة وقال « لا تركوا أنفسكم » فلو كانت بريرة من البر لشاركتها في ذلك . وكانت بريرة لناس من الأنصار كما وقع عند أبي نعم ، وقيل الناس من بني هلال قاله ابن عبد البر ، ويمكن الجمع . وكانت تخدم عائشة قبل أن تعتق كما سيأتي في حديث الإفك ، وعاشت إلى خلافة معاوية ، وتفرست في عبد الملك بن مروان أنه يلي الخلافة فبشرته بذلك وروى هو ذلك عنها .

**قوله ( فإن أحبوا أن أقضي عنك كتابك ويكون ولاؤك لي فعلت )** كذا في هذه الرواية ، وهي نظير رواية مالك عن هشام بن عروة الآتية في الشروط بلفظ « إن أحب أهلك أن أعدها لهم ويكون ولاؤك لي فعلت » وظاهره أن عائشة طلبت أن يكون الولاء لها إذا بذات جميع مال المكاتب . ولم يقع ذلك إذ لو وقع ذلك لكان اللوم على عائشة بطلبها ولواء من أعتقها غيرها . وقد رواه أبو أسامة عن هشام بلفظ يزيل الإشكال فقال بعد قوله « أن أعدها لهم عدة واحدة وأعتقك ويكون ولاؤك لي فعلت » : وكذلك رواه وهيب عن هشام ، فعرف بذلك أنها أرادت أن تشتريها شراء صحيحاً ثم تعتقها إذ العتق فرع ثبوت الملك ، ويؤيده قوله في بقية حديث الزهري في هذا الباب « فقال صلى الله عليه وسلم : ابتاعى فأعتق » وهو يفسر قوله في رواية مالك عن هشام « خذها » ويوضح ذلك أيضاً قوله في طريق أيمن الآتية « دخلت على بريرة وهي مكاتبه فقالت : اشتريني وأعتقني » قالت نعم « وقوله في حديث ابن عمر « أرادت عائشة أن تشتري جارية فتعتقها » وبهذا يتجه الإنكار على مولى بريرة ، إذ وافقوا عائشة على بيعها ثم أرادوا أن يشترطوا أن يكون الولاء لهم ، ويؤيده قوله في رواية أيمن المذكورة « قالت لا تبيعوني حتى تشترطوا ولأني » وفي رواية الأسود الآتية في الفرائض عن عائشة « اشريت بريرة لأعتقها ، فاشترط أهلها ولأها » وسيأتي قريباً في الهبة من طريق القاسم عن عائشة « أنها أرادت أن تشتري بريرة وأنهم اشترطوا ولأها » .

**قوله ( ارجعي إلى أهلك )** المراد بالأهل هنا السادة ، والأهل في الأصل الآل ، وفي الشرع من تلزم نفقته على الأصح عند الشافعية .

**قوله ( إن شاء أن تحتسب )** هو من الحسبة بكسر المهملة أى تحتسب الأجر عند الله ولا يكون لها ولاء :

**قوله ( فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية هشام « فسمع بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألى فأخبرته » وفي رواية مالك عن هشام « فجاءت من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت : إني عرضت عليهم فأبوا ، فسمع النبي صلى الله عليه وسلم » وفي رواية أيمن الآتية « فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وسلم أو بيقه » زاد في الشروط من هذا الوجه فقال « ما شأن بريرة » ولمسلم من رواية أبي أسامة ، ولابن خزيمة من رواية حماد بن سلمة كلاهما عن هشام « فجاءتني بريرة والنبي صلى الله عليه وسلم جالس فقالت لي فيها بيني وبينها : ما أراد أهلها ، فقلت : لاها الله إذا ، ورفعت صوتي وانتهرتها ، فسمع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فسألى فأخبرته » لفظ ابن خزيمة .

**قوله ( ابتاعى فأعتق )** هو كقوله في حديث ابن عمر « لا يمنعك ذلك » وليس في ذلك شيء من الأشكال الذي وقع في رواية هشام الآتية في الباب الذي يليه .

**قوله ( وإن شرط )** في رواية أبي ذر « وإن اشترط » .

**قوله ( مائة مرة )** في رواية المستمل « مائة شرط » وكذا هو في رواية هشام وأيمن ، قال النووي : معنى قوله « ولو اشترط مائة شرط » أنه لو شرط مائة مرة تأكيداً فهو باطل ، ويؤيده قوله في الرواية الأخيرة « وإن شرط مائة مرة » وإنما حمله على التأكيد لأن العموم في قوله « كل شرط » وفي قوله « من اشترط شرطاً » دال على بطلان جميع الشروط المذكورة فلا حاجة إلى تقييدها بالمائة فإنها لو زادت عليها كان الحكم كذلك لما دلت عليها الصيغة . نعم الطريق الأخيرة من رواية أيمن عن عائشة بلفظ « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الولاء لمن أعتق وإن اشترطوا مائة شرط » وإن احتمل التأكيد لكنه ظاهر في أن المراد به التعدد ، وذكر المائة على سبيل المبالغة والله أعلم . وقال القرطبي : قوله « ولو كان مائة شرط » خرج مخرج التكثير ، يعنى أن الشروط الغير المشروعة باطلة ولو كثرت ، ويستفاد منه أن الشروط المشروعة صحيحة وسيأتى التنصيص على ذلك في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى .

**قوله عن ابن عمر ( أرادت عائشة )** في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى النيسابورى عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة « فصار من مسند عائشة » وأشار ابن عبد البر إلى تفرده عن مالك بذلك ، وليس كذلك فقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن الربيع عن الشافعى عن مالك كذلك وكذا أخرجه البيهقي في « المعرفة » من طريق الربيع ، ويمكن أن يكون هنا « عن » لا يراد بها أداة الرواية بل في السياق شيء مخلوف تقديره عن قصة عائشة في إرادتها شراء بريرة ، وقد وقع نظير ذلك في قصة بريرة ، ففي النسائي من طريق يزيد بن رومان « عن عروة عن بريرة أنها كان فيها ثلاث سنين » قال النسائي : هذا خطأ والصواب رواية عروة عن عائشة « قلت : وإذا حمل على ما قررت لم يكن خطأ » بل المراد عن قصة بريرة ، ولم يرد الرواية عنها نفسها « وقد قررت هذه المسألة بنظائرها فيما كتبت على ابن الصلاح .

**قوله ( لا يمنعك )** في رواية أبي ذر « لا يمنعك » بنون التأكيد ، والأول رواية مسلم .

### باب استعانة المكاتب وسؤاله الناس

[٢٥٦٣]

٢٤٨٤- حدثنا عبيد بن إسماعيل قال حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: جاءت بريرة فقالت: إني كاتب على تسع أواق، في كل عام وقية فأعنيني. فقالت عائشة: إن أحب أهلك أن أعدّها لهم عدّة واحدة وأعتقك فعلت فيكون ولاؤك لي. فذهبت إلى أهلها، فأبوا ذلك عليها، فقالت: إني قد عرضت ذلك عليهم، فأبوا إلا أن يكون لهم الولاء. فسمع بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسألني فأخبرته فقال: «خذيها فأعتقها واشترطي لهم الولاء، فإن الولاء لمن أعتق». قالت عائشة: فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد، فما بال رجال منكم يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله؟ فأيما شرط كان ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط، فقضاء الله أحق، وشرط الله أوثق. ما بال رجال منكم يقول أحدهم أعتق يا فلان ولي الولاء إنما الولاء لمن أعتق».

قوله (باب استعانة المكاتب وسؤاله الناس) هو من عطف الخاص على العام، لأن الاستعانة تقع بالسؤال وبغيره، وكأنه يشير إلى جواز ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم أقر بريرة على سؤالها عائشة في إعانتها على كتابتها، وأما ما أخرجه أبو داود في «المراسيل» من طريق يحيى بن أبي كثير يرفعه في هذه الآية ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ قال حرقه؛ ولا ترسلوهم كلاً على الناس، فهو مرسل أو معضل فلا حجة فيه.

قوله (عن هشام) زاد أبو ذر «ابن عروة» ؟

قوله (فأعنيني) كذا للأكثر بصيغة الأمر للمؤنث من الإعانة، وفي رواية الكشميني «فأعيتني» بصيغة الخبر الماضي من الإعياء، والضمير للأواق، وهو متجه المعنى، أي أعجزتني عن تحصيلها. وفي رواية حماد بن سلمة عن هشام عند ابن خزيمة وغيره «فأعتقيني» بصيغة الأمر للمؤنث بالعتق، إلا أن الثابت في طريق مالك وغيره عن هشام الأول.

قوله (فأبوا إلا أن يكون لهم الولاء) زاد مسلم من هذا الوجه «فأنهتها» وكأن عائشة كانت عرفت الحكم في ذلك.

قوله (خذيها فأعتقها واشترطي لهم الولاء) قال ابن عبد البر وغيره: كذا رواه أصحاب هشام عن عروة وأصحاب مالك عنه عن هشام، واستشكل صدور الإذن منه صلى الله عليه وسلم في البيع على شرط فاسد، واختلف العلماء في ذلك: فمنهم من أنكر الشرط في الحديث، فروى الخطابي في «المعالم» بسنده إلى يحيى بن أكثم أنه أنكر ذلك، وعن الشافعي في «الأم» الإشارة إلى تضعيف رواية هشام المصروفة بالاشتراط لكونه انفرد بها دون أصحاب أبيه، وروايات غيره قابلة للتأويل. وأشار غيره إلى أنه روى بالمعنى الذي وقع له، وليس كما ظن، وأثبت الرواية آخرون وقالوا: هشام ثقة حافظ، والحديث متفق

على صحته فلا وجه لرده . ثم اختلفوا في توجيهها : فزعم الطحاوي أن المزني حدثه به عن الشافعي بلفظ « واشترطى » بهمزة قطع بغير تاء مثناة ، ثم وجهه بأن معناه : أظهرى لهم حكم الولاة . والإشراط الإظهار ، قال أوس بن حجر « فأشراط فيها نفسه وهو معصم » أى أظهر نفسه انتهى . وأنكر غيره الرواية . والذى في « مختصر المزني » و « الأم » وغيرها عن الشافعي كرواية الجمهور « واشترطى » بصيغة أمر المؤنث من الشرط ، ثم حكى الطحاوي أيضاً تأويل الرواية التي بلفظ « اشترطى » وأن اللام في قوله « اشترطى » لهم « بمعنى » على « كقوله تعالى ﴿ وإن أسأتم فلها ﴾ وهذا هو المشهور عن المزني وجزم به عنه الخطابي . وهو صحيح عن الشافعي أسنده البيهقي في « المعرفة » من طريق أبي حاتم الرازي عن حرمله عنه ، وحكى الخطابي عن ابن خزيمة أن قول يحيى بن أكثم غلط ، والتأويل المنقول عن المزني لا يصح . وقال النووي : تأويل اللام بمعنى على هنا ضعيف ، لأنه عليه الصلاة والسلام أنكر الاشتراط ، ولو كانت بمعنى على لم ينكره ؛ فإن قيل ما أنكر إلا إرادة الاشتراط في أول الأمر ، فالجواب أن سياق الحديث يأبى ذلك . وضعفه أيضاً ابن دقيق العيد وقال : اللام لا تدل بوضعها على الاختصاص النافع ، بل على مطلق الاختصاص ، فلا بد في حملها على ذلك من قرينة . وقال آخرون : الأمر في قوله « اشترطى » للإباحة ، وهو على جهة التنبيه على أن ذلك لا ينفعهم فوجوده وعدمه سواء ، وكأنه يقول : اشترطى أو لا تشرطى فذلك لا يفيدهم . ويقوى هذا التأويل قوله في رواية أيمن الآتية آخر أبواب المكاتب « اشترىها ودعيتهم يشترطون ما شاءوا » وقيل كان النبي صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بأن اشتراط البائع الولاء باطل ، واشتهر ذلك بحيث لا يخفى على أهل بريرة ، فلما أرادوا أن يشترطوا ما تقدم لهم العلم ببطلانه أطلق الأمر مريداً به التهديد على مآل الحال كقوله ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله ﴾ وكقول موسى ﴿ ألقوا ما أنتم ملقون ﴾ أى فليس ذلك بنافعكم ، وكأنه يقول : اشترطى لهم فسيعلمون أن ذلك لا ينفعهم ، ويؤيده قوله حين خطبهم « ما بال رجال يشترطون شروطاً الخ » فوبخهم بهذا القول مشيراً إلى أنه قد تقدم منه بيان حكم الله بإبطاله ، إذ لو لم يتقدم بيان ذلك لبدأ ببيان الحكم في الخطبة لا بتوبيخ الفاعل ، لأنه كان يكون باقياً على البراءة الأصاية . وقيل الأثر فيه بمعنى الوعيد الذي ظاهره الأمر وباطنه النهى كقوله تعالى ﴿ اعملوا ما شئتم ﴾ ، وقال الشافعي في « الأم » : لما كان من اشترط خلاف ما قضى الله ورسوله عاصياً وكانت في المعاصي حدود وآداب وكان من أدب العاصين أن يعطل عليهم شروطهم ليرتدعوا عن ذلك ويرتدع به غيرهم كان ذلك من أيسر الأدب . وقال غيره : معنى اشترطى اتركى مخالفتهم فيما شرطوه ولا تظهرى نزاعهم فيما دعوا إليه مراعاة لتنجيز العتق لشوف الشارع إليه ، وقد عبر الترك بالفعل كقوله تعالى ﴿ وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله ﴾ أى نتركهم يفعلون ذلك ، وليس المراد بالإذن إباحة الإضرار بالسحر ، قال ابن دقيق العيد : وهذا وإن كان محتملاً إلا أنه خارج عن الحقيقة من غير دلالة على المجاز من حيث السياق . وقال النووي : أقوى الأجوبة أن هذا الحكم خاص بعائشة في هذه القضية وأن سببه المبالغة في الرجوع عن هذا الشرط لخالفته حكم الشرع ، وهو كفسخ الحج إلى العمرة كان خاصاً بتلك الحجة مبالغة في إزالة ما كانوا عليه من منع العمرة في أشهر الحج . ويستفاد منه ارتكاب أخف المفسدين إذا استلزم إزالة أشدهما ، وتعقب بأنه استدلال بمخالف فيه على مختلف فيه ، وتعقبه ابن دقيق العيد بأن التخصيص لا يثبت إلا بدليل ، ولأن الشافعي نص على خلاف



هذه المقالة . وقال ابن الجوزي : ليس في الحديث أن اشتراط الولاء والعق كان مقارناً للعقد فيحمل على أنه كان سابقاً للعقد فيكون الأمر بقوله « اشترطى » مجرد الوعد ولا يجب الوفاء به ، وتعقب باستبعاد أنه صلى الله عليه وسلم يأمر شخصاً أن يعد مع علمه بأنه لا يبي بذلك الوعد . وأغرب ابن حزم فقال : كان الحكم ثابتاً بجواز اشتراط الولاء لغير المعتق ، فوقع الأمر باشتراطه في الوقت الذي كان جائزاً فيه ، ثم نسخ ذلك الحكم بخطبه صلى الله عليه وسلم بقوله « إنما الولاء لمن أعتق » ولا يخفى بعدما قال ، وسياق طرق هذا الحديث تدفع في وجه هذا الجواب والله المستعان . وقال الخطابي : وجه هذا الحديث أن الولاء لما كان كلحمة النسب ، والإنسان إذا ولد له ولد ثبت له نسبه ولا ينتقل نسبه عنه ولو نسب إلى غيره ، فكذلك إذا أعتق عبداً ثبت له ولاؤه ولو أراد نقل ولائه عنه أو أذن في نقله عنه لم ينتقل ، فلم يعبأ باشتراطهم الولاء ، وقيل اشترطى ودعهم يشترطون ما شاءوا ونحو ذلك لأن ذلك غير قاذح في العقد بل هو بمنزلة اللغو من الكلام ، وآخر إعلامهم بذلك ليكون رده وإبطاله قولاً شهيراً يخطب به على المنبر ظاهراً ، إذ هو أبلغ في النكير وأوكد في التعبير اهـ . وهو يثول إلى أن الأمر فيه بمعنى الإباحة كما تقدم .

**قوله ( فقتضاه الله أحق )** أى بالاتباع من الشروط المخالفة له .

**قوله ( وشرط الله أوثق )** أى باتباع حدوده التي حدها ، وليست المفاعلة هنا على حقيقتها إذ لا مشاركة بين الحق والباطل ، وقد وردت صيغة أفعل لغير التفضيل كثيراً ، ويحتمل أن يقال ورد ذلك على ما اعتقدوه من الجواز .

**قوله ( ما بال رجال )** أى ما حالهم .

**قوله ( إنما الولاء لمن أعتق )** يستفاد منه أن كلمة « إنما » للحصر ، وهو إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه . ولولا ذلك لما لزم من إثبات الولاء للمعتق نفيه عن غيره ، واستدل بمفهومه على أنه لا ولاء لمن أسلم على يديه رجل أو وقع بينه وبينه مخالفة خلافاً للحنفية ، ولا للملتقط خلافاً لإسحاق . وسيأتي مزيد بسط لذلك في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى . ويستفاد من منطوقه إثبات الولاء لمن أعتق سايه خلافاً لمن قال يصير ولاؤه للمسلمين ، ويدخل فيمن أعتق عتق المسلم للمسلم وللکافر ، وبالعكس ثبوت الولاء للمعتق .

**( تنبيه )** : زاد النسائي من طريق جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة في آخر هذا الحديث « فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين زوجها وكان عبداً » وهذه الزيادة ستأتي في النكاح من حديث ابن عباس ، ويأتي الكلام عليها هناك إن شاء الله تعالى ، مع ذكر الخلاف في زوجها هل كان حراً أو عبداً ، وتسميته ، وما اتفق له بعد فراقها . وفي حديث بريرة هذا من الفوائد - سوى ما سبق وسوى ما سيأتي في النكاح - جواز كتابة الأمة كالعبد ، وجواز كتابة المتزوجة ولو لم يأذن الزوج ، وأنه ليس له منعها من كتابتها ولو كانت تؤدي إلى فراقها منه ، كما أنه ليس للعبد المتزوج منع السيد من عتق أمته التي تحته وإن أدى ذلك إلى بطلان نكاحها . ويستنبط من تمكينها من السعي في مال الكتابة أنه ليس عليها خدمته . وفيه جواز سعي المكاتبه وسؤالها واكتسابها وتمكين السيد لها من ذلك ، ولا يخفى أن محل الجواز إذا عرفت جهة حل كسبها ، وفيه البيان بأن النهي الوارد عن كسب الأمة محمول على من لا يعرف وجه كسبها ، أو محمول على

غير المكاتب . وفيه أن للمكاتب أن يسأل من حين الكتابة ولا يشترط في ذلك عجزه خلافاً لن شرطه . وفيه جواز السؤال لمن احتاج إليه من دين أو غرم أو نحو ذلك . وفيه أنه لا بأس بتعجيل مال الكتابة . وفيه جواز المساومة في البيع وتشديد صاحب السلعة فيها ، وأن المرأة الرشيدة تنصرف لنفسها في البيع وغيره ولو كانت مزوجة خلافاً لمن أبى ذلك ، وسيأتى له مزيد في كتاب الهبة ، وأن من لا يتصرف بنفسه فله أن يقيم غيره مقامه في ذلك ، وأن العبد إذا أذن السيد له في التجارة جاز تصرفه . وفيه جواز رفع الصوت عند إنكار المنكر ، وأنه لا بأس لمن أراد أن يشتري للعنق أن يظهر ذلك لأصحاب الرقبة ليتساهلوا له في الثمن ولا يعد ذلك من الرياء . وفيه إنكار القول الذي لا يوافق الشرع وانتهاز الرسول فيه . وفيه أن الشيء إذا بيع بالنقد كانت الرغبة فيه أكثر مما لو بيع بالنسيئة ، وأن للمرء أن يقضى عنه دينه برضاه . وفيه جواز الشراء بالنسيئة ، وأن المكاتب لو عجل بعض كتابته قبل المحل على أن يضع عنه سيده الباقي لم يجبر السيد على ذلك ، وجواز الكتابة على قدر قيمة العبد وأقل منها وأكثر ، لأن بين الثمن المنجز والمؤجل فرقاً ، ومع ذلك فقد بذلت عائشة المؤجل ناجزاً فدل على أن قيمتها كانت بالتأجيل أكثر مما كوتبت به وكان أهلها باعوها بذلك . وفيه أن المراد بالخير في قوله تعالى ﴿ إن علمتم فيهم خيراً ﴾ القوة على الكسب ، والوفاء بما وقعت الكتابة عليه ، وليس المراد به المال ، ويؤيد ذلك أن المال الذي في يد المكاتب لسيدته فكيف يكاتبه بماله ، لكن من يقول إن العبد يملك لا يرد عليه هذا ، وقد نقل عن ابن عباس أن المراد بالخير المال مع أنه يقول إن العبد لا يملك ، فنسب إلى التناقض ، والذي يظهر أنه لا يصح عنه أحد الأمرين ، واحتج غيره بأن العبد مال سيده والمال الذي معه لسيدته فكيف يكاتبه بماله ؟ وقال آخرون لا يصح تفسير الخير بالمال في الآية لأنه لا يقال فلان لا مال فيه وإنما يقال لا مال له أولاً مال عنده ، فكذا وإنما يقال فيه وفاء وفيه أمانة وفيه حسن معاملة ونحو ذلك . وفي الحديث أيضاً جواز كتابة من لا حرفة له وفقاً للجمهور ، واختلف عن مالك وأحمد وذلك أن بريرة جاءت تستعين على كتابتها ولم تكن قضت منها شيئاً ، فلو كان لها مال أو حرفة لما احتاجت إلى الاستعانة لأن كتابتها لم تكن حالة . وقد وقع عند الطبري من طريق أبي الزبير عن عروة « إن عائشة ابتاعت بريرة مكاتبه وهي لم تقض من كتابتها شيئاً » وتقدمت الزيادة من وجه آخر . وفيه جواز أخذ الكتابة من مسألة الناس ، والرد على من كره ذلك وزعم أنه أوساخ الناس . وفيه مشروعية معونة المكاتب بالصدقة ، وعند المالكية رواية أنه لا يجزئ عن الفرض . وفيه جواز الكتابة بقليل المال وكثيره ، وجواز التأقيت في الديون في كل شهر مثلاً كذا من غير بيان أوله أو وسطه ، ولا يكون ذلك مجهولاً لأنه يتبين بانقضاء الشهر الحاول ، كذا قال ابن عبد البر ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون قول بريرة « في كل عام أوقية » أى في غرته مثلاً ، وعلى تقدير التسليم فيمكن التفرقة بين الكتابة والديون ، فإن المكاتب لو عجز حل لسيدته ما أخذ منه بخلاف الأجنبي . وقال ابن بطال : لا فرق بين الديون وغيرها ، وقصة بريرة محمولة على أن الراوى قصر في بيان تعيين الوقت وإلا يصير الأجل مجهولاً . وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن السلف إلا إلى أجل معلوم . وفيه أن العد في الدراهم الصحاح المعلومة الوزن يكفي عن الوزن ، وأن المعاملة في ذلك الوقت كانت بالأوقى ، والأوقية أربعون درهماً كما تقدم في الزكاة . وزعم الحب الطبري أن أهل المدينة كانوا يتعاملون بالعد إلى مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ثم أمروا بالوزن ، وفيه نظر لأن

قصة بريرة متأخرة عن مقدمه بنحو من ثمان سنين ، لكن يحتمل قول عائشة « أعدها لهم عدة واحدة » أى أضعها لهم ، وليس مرادها حقيقة العد ، ويؤيده قولها فى طريق عمرة فى الباب الذى يليه « أن أصب لهم ثمنك صبة واحدة » . وفيه جواز البيع على شرط العتق بخلاف البيع بشرط أن لا يبيعه لغيره ولا يهبه مثلاً ، وأن من الشروط فى البيع مالا يبطل ولا يضر البيع . وفيه جواز بيع المكاتب إذا رضى وإن لم يكن عاجزاً عن أداء نجم قد حل عليه ، لأن بريرة لم تقل إنها عجزت ولا استفصلها النبي صلى الله عليه وسلم ، وسيأتى بسط ذلك فى الباب الذى يليه . وفيه جواز مناجاة المرأة دون زوجها سراً إذا كان المناجى ممن يؤمن ، وأن الرجل إذا رأى شاهد الحال يقتضى السؤال عن ذلك سأل وأعان ، وأنه لا بأس للحاكم أن يحكم لزوجته ويشهد . وفيه قبول خبر المرأة ولو كانت أمة ، ويؤخذ منه حكم العبد بطريق الأولى . وفيه أن عقد الكتابة قبل الأداء لا يستلزم العتق ، وأن بيع الأمة ذات الزوج ليس بطلاق . وفيه البداءة فى الخطبة بالحمد والثناء وقول أما بعد فيها ، والقيام فيها ، وجواز تعدد الشروط لقوله « مائة شرط » وأن الإبتاء الذى أمر به السيد ساقط عنه إذا باع مكاتبه للعتق . وفيه أن لا كراهة فى السجع فى الكلام إذا لم يكن عن قصد ولا متكلفاً . وفيه أن للمكاتب حالة فارق فيها الأحرار والعبيد . وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يظهر الأمور المهمة من أمور الدين ويعلمها ويخطب بها على المنبر لإشاعتها ، ويراعى مع ذلك قلوب أصحابه ، لأنه لم يعين أصحاب بريرة بل قال « ما بال رجال » ولأنه يؤخذ من ذلك تقرير شرع عام للمذكورين وغيرهم فى الصورة المذكورة وغيرها ، وهذا بخلاف قصة عليّ فى خطبته بنت أبى جهل فإنها كانت خاصة بفاطمة فلذلك عينها . وفيه حكاية الوقائع لتعريف الأحكام ، وأن اكتساب المكاتب له لا لسيده ، وجواز تصرف المرأة الرشيدة فى مالها بغير إذن زوجها ، ومراسلتها الأجانب فى أمر البيع والشراء كذلك ، وجواز شراء السلعة للراغب فى شرائها بأكثر من ثمن مثلها لأن عائشة بذلت ما قرر نسيئة على جهة النقد مع اختلاف القيمة بين النقد والنسيئة . وفيه جواز استدانة من لا مال له عند حاجته إليه . قال ابن بطال : أكثر الناس فى تخريج الوجوه فى حديث بريرة حتى بلغوها نحو مائة وجه ، وسيأتى الكثير منها فى كتاب النكاح . وقال النووى : صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين أكثرهما فيها من استنباط الفوائد منها فذكرا أشياء . قلت : ولم أقف على تصنيف ابن خزيمة ، ووقفت على كلام ابن جرير من كتابه « تهذيب الآثار » ولخصت منه ما تيسر بعون الله تعالى . وقد بلغ بعض المتأخرين الفوائد من حديث بريرة إلى أربعمائة أكثرها مستبعد متكلف ، كما وقع نظير ذلك للذى صنف فى الكلام على حديث المجامع فى رمضان فبلغ به ألف فائدة وفائدة .

### باب بيع المكاتب إذا رضى

وقالت عائشة : هو عبد ما بقي عليه شيء . وقال زيد بن ثابت : ما بقي عليه درهم .

وقال ابن عمر : هو عبد إن عاش وإن مات وإن جنى ما بقي عليه شيء .

٢٤٨٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت

عبدالرحمن أن بريرة جاءت تستعين عائشة أم المؤمنين، فقالت لها: إن أحب أهلِكَ أن أصبَّ لهم ثمنك صبةً واحدةً وأعتقَكَ فعلتُ. فذكرت بريرة ذلك لأهلها فقالوا: لا، إلا أن يكون الولاء لنا. قال مالك قال يحيى: فزعمتُ امرأة أن عائشة ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه فقال: «اشترىها وأعتقها، فإنما الولاء لمن أعتق».

**قوله (باب بيع المكاتب)** في رواية السرخسي والمستملى «المكاتب» والأول أصح لقوله «إذا رضى» وهذا اختيار منه لأحد الأقوال في مسألة بيع المكاتب إذا رضى بذلك ولو لم يعجز نفسه، وهو قول أحمد وربيعة والأوزاعي والليث وأبي ثور وأحد قولي الشافعي ومالك، واختاره ابن جريج وابن المنذر وغيرهما على تفصيل لهم في ذلك. ومنعه أبو حنيفة والشافعي في أصح القولين وبعض المالكية، وأجابوا عن قصة بريرة بأنها عجزت نفسها، واستدلوا باستعانة بريرة عائشة في ذلك، وليس في استعانتها ما يستلزم العجز، ولا سيما مع القول بجواز كتابة من لا مال عنده ولا حرفة له. قال ابن عبد البر: ليس في شيء من طرق حديث بريرة أنها عجزت عن أداء النجم، ولا أخبرت بأنه قد حل عليها شيء، ولم يرد في شيء من طرقه استئصال النبي صلى الله عليه وسلم لها عن شيء من ذلك، ومنهم من أول قولها «كأنت أهلي» فقال: معناه راودتهم وافتقت معهم على هذا القدر ولم يقع العقد بعد، ولذلك يبعث، فلا حجة فيه على بيع المكاتب مطلقاً، وهو خلاف ظاهر سياق الحديث قاله القرطبي. ويقوى الجواز أيضاً أن الكتابة عتق بصفة فيجب أن لا يعتق إلا بعد أداء جميع النجوم، كما لو قال أنت حر إن دخلت الدار فلا يعتق إلا بعد تمام دخولها، ولسيده يبعه قبل دخولها. ومن المالكية من زعم أن الذي اشترته عائشة كتابة بريرة لا رقبتها وقد تقدم رده، وقيل إنهم باعوا بريرة بشرط العتق، وإذا وقع البيع بشرط العتق صحح على أصح القولين عند الشافعية والمالكية، وعن الحنفية يبطل.

**قوله (وقالت عائشة: هو عبد ما بقي عليه شيء)**. وقال زيد بن ثابت: ما بقي عليه درهم. وقال ابن عمر: هو عبد إن عاش وإن مات وإن جنى ما بقي عليه شيء (أما قول عائشة فوصله ابن أبي شيبة وابن سعد من طريق عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار قال «استأذنت على عائشة فرفعت صوتي، فقالت: سليمان؟ فقلت سليمان. فقالت أديت ما بقي عليك من كتابتك؟ قلت: نعم إلا شيئاً يسيراً. قالت: ادخل، فإنك عبد ما بقي عليك شيء» وروى الطحاوي من طريق ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير عن سالم هو مولى النضرين أنه قال لعائشة: «ما أراك إلا ستحتجين مني، فقالت مالك؟ فقال كاتب، فقالت: إنك عبد ما بقي عليك شيء» وأما قول زيد بن ثابت فوصله الشافعي وسعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد «أن زيد بن ثابت قال في المكاتب هو عبد ما بقي عليه درهم» وأما قول ابن عمر فوصله مالك عن نافع «أن عبد الله بن عمر كان يقول في المكاتب: هو عبد ما بقي عليه شيء» ووصله ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم»

وقد روى ذلك مرفوعاً أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ومصححه الحاكم ، وأخرجه ابن حبان من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو في أثناء حديث ، وهو قول الجمهور ، وبؤيده قصة بريرة ، لكن إنما تم الدلالة منه لو كانت بريرة أدت من كتابتها شيئاً فقد قررنا أنها لم تكن أدت منها شيئاً ، وكان فيه خلاف عن السلف : فعن علي « إذا أدى الشطر فهو غريم » وعنه « يعتق منه بقدر ما أدى » وعن ابن مسعود « لو كاتبه على مائتين وقيمته مائة فأدى المائة عتق » وعن عطاء « إذا أدى ثلاثة أرباع كتابته عتق » وروى النسائي عن ابن عباس مرفوعاً « المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى » ورجال إسناده ثقات ، لكن اختلف في إرساله ووصله ، وحجة الجمهور حديث عائشة وهو أقوى ، ووجه الدلالة منه أن بريرة بيعت بعد أن كاتب ، ولو كان المكاتب يصير بنفس الكتابة حراً لامتنع بيعها . ثم ساق المصنف قصة بريرة من رواية يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن « أن بريرة جاءت تستعين عائشة » وصورة سياقه الإرسال ، ولم تختلف الرواة عن مالك في ذلك ، لكن تقدم في أبواب المساجد من وجه آخر عن يحيى ابن سعيد عن عمرة عن عائشة ، وفي رواية هناك عن عمرة « سمعت عائشة » فظهر أنه موصول ، وقد وصله ابن خزيمة من طريق مطرف عن مالك كذلك . وقوله « إلا أن يكون الولاء لنا » في رواية الكشميهني « إلا أن يكون ولاؤك » . وقوله « قال مالك قال يحيى » هو ابن سعيد ، وهو موصول بالإسناد المذكور .

### باب إذا قال المكاتب اشتريني وأعتقني ، فاشتراه لذلك

[٢٥٦٥]

٢٤٨٦- حدثنا أبو نعيم قال حدثنا عبد الواحد بن أيمن قال حدثني أبي أيمن قال : دخلت على عائشة فقلت : كنت غلاماً لعتبة بن أبي لهب ومات وورثني بنوه ، وإنهم باعوني من ابن أبي عمرو ، فأعتقني ابن أبي عمرو واشترط بنو عتبة الولاء . فقالت : دخلت بريرة وهي مكاتبه فقالت : اشتريني وأعتقني ، قالت : نعم ، قالت : لا يبيعوني حتى يشترطوا ولائي ، فقالت : لا حاجة لي بذلك . فسمع بذلك النبي صلى الله عليه - أو بلغه - فذكر لعائشة فذكرت عائشة ما قالت لها ، فقال لها : « اشترها فأعتقها ودعيهم يشترطوا ما شاؤوا » ، فاشترتها عائشة فأعتقتها ، واشترط أهلها الولاء ، فقال النبي صلى الله عليه : « الولاء لمن أعتق » ، وإن اشترطوا مائة شرط .

قوله ( باب إذا قال المكاتب اشتريني وأعتقني فاشتراه لذلك ) أى جاز .

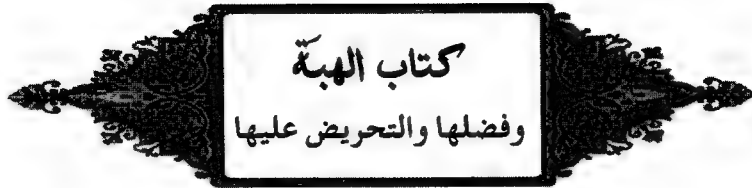
قوله ( عن أبيه ) هو أيمن الحبشي المكي نزيل المدينة والد عبد الواحد ، وهو غير أيمن بن نابل الحبشي المكي نزيل عسقلان ، وكلاهما من التابعين ، وليس لوالد عبد الواحد في البخاري سوى خمسة أحاديث : هذا وآخران عن عائشة وحديثان عن جابر ، وكلها متبعة ، ولم يرو عنه غير ولده عبد الواحد .

قوله ( وورثني بنوه ) أعرف من أولاد عتبة العباس بن عتبة والد الفضل الشاعر المشهور . وأبا خراش ابن عتبة ذكره الفاكهي في « كتاب مكة » وهشام بن عتبة والد أحمد المذكور في « تاريخ ابن عساكر » عن ابن أبي عمران ، ويزيد بن عتبة جد عبد الرحمن بن محمد بن يزيد المذكور عند الفاكهي أيضاً ، ولم أر لهم ذكراً في كتاب الزبير في النسب ، وعتبة بن أبي لهب له صحبة دون أخيه عتبة بالتصغير فإنه مات كافراً .

قوله ( من ابن أبي عمرو ) في رواية النسي والكشيميني « من عبد الله بن أبي عمرو » زاد الكشيميني « ابن عمر بن عبد الله المخزومي » .

قوله فيه ( اشترى فاعتمها ودعهم يشترطوا ما شاءوا ، فاشترتها عائشة فأعتقتها ) في هذا دلالة على أن عقد الكتابة الذي كان عقد لها موالها انفسخ بابتياح عائشة لها ، وفيه رد على من زعم أن عائشة اشترت منهم الولاء ، واستدل به الأوزاعي على أن المكاتب لا يباع إلا للعتق ، وبه قال أحمد وإسحاق ، وقد تقدم ذكر اختلاف العلماء في ذلك قريباً ، والله أعلم .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب العتق وما اتصل به من المكاتب على ستة وستين حديثاً ، المعلق منها ثلاثة عشر والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة وأربعون حديثاً والخالص سبعة عشر حديثاً ، وافقه مسلم على تخريجها سوى ثلاثة : حديث أبي هريرة في عتق عبده ، وحديث أنس في قصة العباس ، وحديث « من سيدكم » . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين سبعة آثار . والله أعلم .



[٢٥٦٦] ٢٤٨٧- حدثنا عاصم بن علي قال حدثنا ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «يا نساء المسلمين، لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة».

[الحديث ٢٥٦٦- طرفه في: ٦٠١٧].

[٢٥٦٧] ٢٤٨٨- حدثنا عبدالعزيز بن عبد الله الأويسى قال حدثني ابن أبي حازم عن أبيه عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة أنها قالت لعروة: ابن أختي، إن كنا لننظر إلى الهلال ثم الهلال، ثلاثة أهلة في شهرين، وما أوقدت في أبيات رسول الله صلى الله عليه نار. فقلت: يا خالة، ما كان يعيشكم؟ قالت: الأسودان التمر والماء. إلا أنه قد كان لرسول الله صلى الله عليه جيران من الأنصار كانت لهم منائح، وكانوا يمنحون رسول الله صلى الله عليه من ألبانهم فيسقيننا.

[الحديث ٢٥٦٧- طرفاه في: ٦٤٥٨، ٦٤٥٩].

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الهبة وفصلها والتحريض عليها ) كذا للجميع ، إلا للكشميني وابن شويه فقالا « فيها » بدل « عليها » . وآخر النسفي البسمة . والهبة بكسر الهاء وتخفيف الباء الموحدة تطلق بالمعنى الأعم على أنواع الإبراء ، وهو هبة الدين ممن هو عليه ، والصدقة وهي هبة ما يتمحض به طلب ثواب الآخرة ، والهبة وهي ما يكرم به الموهوب له . ومن خصها بالحياة أخرج الوصية وهي تكون أيضاً بالأنواع الثلاثة . وتطلق الهبة بالمعنى الأخص على ما لا يقصد له بدل ، وعليه ينطبق قول من عرف الهبة بأنها تملك بلا عوض ، وصنيع المصنف محمول على المعنى الأعم لأنه أدخل فيها الهدايا .

قوله ( عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ) كذا للأكثر وسقط « عن أبيه » من رواية الأصيل

وكريمة ، وضبط عليه في رواية النسفي ، والصواب إثباته . وكذا أخرجه الإسماعيلي عن محمد بن يحيى ، وأبو نعيم من طريق إسماعيل القاضي ، وأبو عوانة عن إبراهيم الحربي كلهم عن عاصم بن علي شيخ البخاري فيه . ومن طريق شبابة وعثمان بن عمرو بن المبارك عند الإسماعيلي ، وأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » عن آدم كلهم عن ابن أبي ذئب كذلك ، وكذلك رواه الليث عن سعيد كما سيأتي في كتاب الأدب ، وأخرجه الترمذي من طريق أبي معشر عن سعيد عن أبي هريرة لم يقل « عن أبيه » وزاد في أوله « تهادوا فإن الهدية تذهب وحر الصدر » الحديث ، وقال غريب ، وأبو معشر يضعف . وقال الطرقي إنه أخطأ فيه حيث لم يقل فيه « عن أبيه » كذا قال وقد تابعه محمد بن عجلان عن سعيد ، وأخرجه أبو عوانة . نعم من زاد فيه « عن أبيه » أحفظ وأضبط فروايتهم أولى . والله أعلم .

**قوله ( عن النبي صلى الله عليه وسلم )** في رواية عثمان بن عمر « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول » .

**قوله ( يا نساء المسلمين )** قال عياض : الأصح الأشهر نصب النساء وجر المسلمات على الإضافة ، وهي رواية المشاركة من إضافة الشيء إلى صفته كمسجد الجامع ، وهو عند الكوفيين على ظاهره ، وعند البصريين يقدرُونَ فيه محذوفاً . وقال السهيلي وغيره : جاء برفع الهمزة على أنه منادى مفرد ، ويجوز في المسلمات الرفع صفة على اللفظ على معنى يا أيها النساء المسلمات ، والنصب صفة على الموضع ، وكسرة التاء علامة النصب ، وروى بنصب الهمزة على أنه منادى مضاف وكسرة التاء للتخفيف بالإضافة كقولهم مسجد الجامع ، وهو مما أضيف فيه الموصوف إلى الصفة في اللفظ ، فالبصريون يتأولونه على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه نحو يا نساء الأنفس المسلمات أو يا نساء الطوائف المؤمنات أي لا الكافرات ، وقيل تقديره يا فاضلات المسلمات كما يقال هؤلاء رجال القوم أي أفاضلهم ، والكوفيون يدعون أن لا حذف فيه ويكتفون باختلاف الألفاظ في المغايرة . وقال ابن رشيد : توجيهه أنه خاطب نساء بأعيانهن فأقبل بنداؤه عليهن فصحت الإضافة على معنى المدح لهن ، فالعنى يا خيرات المؤمنات كما يقال رجال القوم ، وتعقب بأنه لم يخصصهن به لأن غيرهن يشاركنهن في الحكم ، وأجيب بأنهن يشاركنهن بطريق الإلحاق ، وأنكر ابن عبد البر رواية الإضافة ، ورده ابن السيد بأنها قد صحت نقلاً وساعدتها اللغة فلا معنى للإنكار . وقال ابن بطلال : يمكن تخريج يا نساء المسلمات على تقدير بريد وهو أن يجعل نعتاً لشيء محذوف كأنه قال يا نساء الأنفس المسلمات ، والمراد بالأنفس الرجال ، ووجه بعدد أنه يصير مدحاً للرجال وهو صلى الله عليه وسلم إنما خاطب النساء ، قال إلا أن يراد بالأنفس الرجال والنساء معاً ، وأطال في ذلك . وتعقبه ابن المنير . وقد رواه الطبراني من حديث عائشة بلفظ « يا نساء المؤمنين » الحديث .

**قوله ( جارة لجارتها )** كذا للأكثر ، ولأبي ذر « لجارة » والمتعلق محذوف تقديره هدية مهداة . **قوله ( فرسن )** بكسر الفاء والمهملة بينهما راء ساكنة وآخره نون هو عظيم قليل اللحم ، وهو للبعير موضع الحافر للفرس ، ويطلق على الشاة مجازاً ، ونونه زائدة وقيل أصلية ، وأشير بذلك إلى المبالغة في إهداء الشيء اليه وقبوله لا إلى حقيقة الفرسن لأنه لم تجر العادة بإهدائه أي لا تمنع جارة من الهدية لجارتها الموجود عندها لاستقلاله بل ينبغي أن تجود لها بما تيسر وإن كان قليلاً فهو خير من العدم ، وذكر



الفرس على سبيل المبالغة ، ويحتمل أن يكون النهى إنما وقع للمهدى إليها وأنها لا تحتقر ما يهدى إليها ولو كان قليلاً ، وحمله على الأعم من ذلك أولى . وفي حديث عائشة المذكور « يا نساء المؤمنين تهادوا ولو فرس شاة ، فإنه ينبت المودة ويذهب الضغائن » وفي الحديث الحض على التهادى ولو باليسير لأن الكثير قد لا يتيسر كل وقت ، وإذا تواصل اليسير صار كثيراً . وفيه استحباب المودة وإسقاط التكلف .

**قوله ( ابن أبي حازم ) هو عبد العزيز .**

**قوله ( يزيد بن رومان ) بضم الراء ، ورجال الإسناد كلهم مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق أولهم أبو حازم وهو سلمة بن دينار .**

**قوله ( ابن أختي ) بالنصب على النداء وأداة النداء محذوفة ، ووقع في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن عبد العزيز « والله يا ابن أختي » .**

**قوله ( إن كنا لننظر ) هي المخففة من الثقيلة وضميرها مستتر ولهذا دخلت اللام في الخبر .**

**قوله ( ثلاثة أهلة ) يجوز في ثلاثة الجر والنصب .**

**قوله ( في شهرين ) هو باعتبار رؤية الهلال أول الشهر ثم رؤيته ثانياً في أول الشهر الثاني ثم رؤيته ثالثاً في أول الشهر الثالث فالمدة ستون يوماً والمرئي ثلاثة أهلة ، وسيأتي في الرقاق من طريق هشام بن عروة عن أبيه بلفظ « كان يأتي علينا الشهر ما نوقد فيه ناراً » وفي رواية يزيد بن رومان هذه زيادة عليه ولا منافاة بينهما ، وقد أخرجه ابن ماجه من طريق أبي سلمة عن عائشة بلفظ « لقد كان يأتي على آل محمد الشهر ما يرى في بيت من بيوته الدخان » .**

**قوله ( ما يعيشكم ) بضم أوله يقال أعاشه الله عيشة ، وضبطه النوى بتشديد الياء التختانية ، وفي بعض النسخ « ما يغنيكم » بسكون المعجمة بعدها نون مكسورة ثم تختانية ساكنة ، وفي رواية أبي سلمة عن عائشة « قلت فإنا كان طعامكم » .**

**قوله ( الأسودان التمر والماء ) هو على التغليب وإلا فالماء لا لون له ، ولذلك قالوا الأبيضان اللبن والماء ، وإنما أطلقت على التمر أسود لأنه غالب تمر المدينة ، وزعم صاحب « المحكم » وارتضاه بعض الشراح المتأخرين أن تفسير الأسودين بالتمر والماء مدرج ، وإنما أرادت الحرة والليل ، واستدل بأن وجود التمر والماء يقتضي وصفهم بالسعة ، وسياقها يقتضي وصفهم بالضيق ، وكأنها بالغت في وصف حالهم بالشدة حتى أنه لم يكن عندهم إلا الليل والحرة اه . وما ادعاه ليس بطائل ، والإدراج لا يثبت بالتوهم ، وقد أشار إلى أن مستنده في ذلك أن بعضهم دعا قوماً وقال لهم : ما عندى إلا الأسودان فرضوا بذلك ، فتال : ما أردت إلا الحرة والليل . وهذا حجة عليه لأن القوم فهموا التمر والماء وهو الأصل ، وأراد هو المزج معهم فألفزهم بذلك ، وقد تظاهرت الأخبار بالتفسير المذكور ، ولا شك أن أمر العيش نسبي ، ومن لا يجد إلا التمر أضيق حالاً ممن يجد الخبز مثلاً ، ومن لم يجد إلا الخبز أضيق حالاً ممن يجد اللحم مثلاً ، وهذا أمر لا يدفعه الحس ، وهو الذي أرادت عائشة ؛ وسيأتي في الرقاق من طريق هشام عن عروة عن**

أبيه عنها بلفظ « وما هو إلا التمر والماء » وهو أصرح في المقصود لا يقبل الحمل على الإدراج .  
**قوله ( جيران )** بكسر الجيم زاد الإسماعيلي من طريق محمد بن الصباح عن عبد العزيز « نعم الجيران كانوا » وفي رواية أبي سلمة « جيران صدق » وسيأتي بعد ستة أبواب الإشارة إلى أسمائهم .  
**قوله ( منائح )** بنون ومهملة جمع منيحة وهي كعطية لفظاً ومعنى ، وأصلها عطية الناقة أو الشاة ويقال : لا يقال منيحة إلا للناقة وتستعار للشاة كما تقدم في الفرسن سواء ، قال إبراهيم الحربي وغيره : يقولون منحتك الناقة وأعرتك النخلة وأعمرتك الدار وأخدمتك العبد وكل ذلك هبة منافع ، وقد تطلق المنيحة على هبة الرقبة ، ويأتي مزيد لذلك بعد أبواب . وقوله « يمنحون » بفتح أوله وثالثه ، ويجوز ضم أوله وكسر ثالثه أى يجعلونها له منحة .

**قوله ( فيسقيناه )** في رواية الإسماعيلي « فيسقيناه منه » وفي هذا الحديث ما كان فيه الصحابة من التقليل من الدنيا في أول الأمر . وفيه فضل الزهد ، وإيثار الواجد للمعدم ، والاشتراك فيما في الأبدى . وفيه جواز ذكر المرء ما كان فيه من الضيق بعد أن يوسع الله عليه تذكيراً بنعمه وليتأسى به غيره .

### باب القليل من الهبة

٢٤٨٩ - حدثني محمد بن بشر قال حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لو دعيت إلى ذراع أو كراع لأجبت ، ولو أهدي إلي ذراع أو كراع لقبلت » . [٢٥٦٨]

[الحديث ٢٥٦٨ - طرفه في : ٥١٧٨] .

**قوله ( باب القليل من الهبة )** ذكر فيه حديث أبي هريرة « لو دعيت إلى ذراع أو كراع » وسيأتي شرحه في « باب الوليمة » من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى ، ومناسبته للترجمة بطريق الأولى ، لأنه إذا كان يجيب من دعاه على ذلك القدر اليسير فلأن يقبله ممن أحضره إليه أولى . والكراع من الدابة ما دون الكعب ، وقيل هو اسم مكان ولا يثبت ، ويرده حديث أنس عند الترمذي بلفظ « لو أهدي إلى كراع لقبلت » وللطبراني من حديث أم حكيم الخزاعية « قلت يا رسول الله تكره رد الظلف ؟ قال : ما أقبحه ، لو أهدي إلى كراع لقبلت » الحديث . وخص الذراع والكراع بالذكر ليجمع بين الحقير والخطير ، لأن الذراع كانت أحب إليه من غيرها والكراع لا قيمة له ، وفي المثل « أعط العبد كراعاً يطلب منك ذراعاً » وقوله هنا « عن سليمان » هو ابن مهران الأعمش ، وأبو حازم هو سليمان مولى عزة ، وهو أكبر من أبي حازم سلمة المذكور في الباب قبله ، قال ابن بطال : أشار عليه الصلاة والسلام بالكراع والفرسن إلى الخص على قبول الهدية ولو قلت لثلاث لا يمتنع الباعث من الهدية لاحتقار الشيء ، فحضر على ذلك لما فيه من التألف .

### باب من استوهب من أصحابه شيئاً

وقال أبو سعيد قال النبي صلى الله عليه: «اضربوا إليّ معكم سهماً».

[٢٥٦٩] ٢٤٩٠ - حدثنا ابن أبي مريم قال حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل أن النبي صلى الله عليه أرسل إلى امرأة من المهاجرين وكان لها غلام نجار قال: مري عبدك فليعمل لنا أعواد المنبر، فأمرت عبدها، فذهب فقطع من الطرفاء، فصنع له منبراً. فلما قضاه أرسلت إلى النبي صلى الله عليه: أنه قد قضاه. قال: «أرسلني به إليّ»، فجاؤا به، فاحتمله النبي صلى الله عليه عليه فوضعه حيث ترون.

[٢٥٧٠] ٢٤٩١ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة السلمي عن أبيه قال: كنت يوماً جالساً مع رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه في منزله في طريق مكة - ورسول الله صلى الله عليه نازل أمامنا - والقوم محرمون وأنا غير محرم، فأبصروا حماراً وحشياً - وأنا مشغول أخصيف نعلي - فلم يؤذوني به، وأحبوا لو أنني أبصرته، فالتفت فأبصرته، فقمْتُ إلى الفرس فأسرجته، ثم ركبتُ، ونسيتُ السوطَ والرُمحَ، فقلتُ لهم: ناولوني السوطَ والرُمحَ، فقالوا: لا والله لا نعينك عليه بشيء، فغضبتُ، فنزلتُ فأخذتهما، ثم ركبتُ فشددتُ على الحمارِ فعقرته، ثم جئتُ به وقد مات، فوقعوا فيه يأكلونه، ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم، فرحنا - وخباتُ العضدَ معي - فأدركنا رسولُ الله صلى الله عليه، فسألناه عن ذلك فقال: «معكم منه شيء؟» قلتُ: نعم، فناولته العضدَ فأكلها حتى نفدها وهو محرم. فحدثني به زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة.

قوله (باب من استوهب من أصحابه شيئاً) أى سواء كان عيناً أو منفعة جاز ، أى بغير كراهة فى ذلك إذا كان يعلم طيب أنفسهم .

قوله (وقال أبو سعيد) هو الخلدري .

قوله (اضربوا لى معكم سهماً) هو طرف من حديث الرقية وقد تقدم بتمامه مشروحاً فى كتاب الإجارة .

قوله (حدثنا أبو غسان) هو محمد بن مطرف ، وسهل هو ابن سعد ، وتقدم الحديث مشروحاً فى كتاب الجمعة ، وفيه استيهابه من المرأة منفعة غلامها ، وقد سبق ما نقل فى تسمية كل منهما . وأغرب

الكرمانى هنا فزعم أن اسم المرأة مينا وهو وهم ، وإنما قيل ذلك في اسم النجار كما تقدم وإن قول أبى غسان في هذه الرواية إن المرأة من المهاجرين وهم ، ويحتمل أن تكون أنصارية حالفت مهاجرياً وتزوجت به أو بالعكس ، وقد ساقه ابن بطلان في هذا الموضع بلفظ « امرأة من الأنصار » والذي في النسخ التي وقفت عليها من البخارى ما وصفته .

**قوله ( حدثنا عبد العزيز بن عبد الله ) هو الأويسى ، والإسناد كله مدنيون ، وقد تقدم حديث أبى قتادة مشروحاً في كتاب الحج ، وفيه طلب أبى قتادة من أصحابه مناولته رعمه وإنما امتنعوا لكونهم كانوا محرمين ، وفيه أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم « هل معكم منه شيء » وقد ذكرت هناك رواية من زاد فيه « كلوا وأطعموني » ولعل المصنف أشار إلى هذه الزيادة . وقوله « فحدثني به زيد بن أسلم » قال ذلك محمد بن جعفر راويه عن أبى حازم ، وهو ابن أبى كثير أخو إسماعيل . وقوله فيه « أخصف نعلى » بمعجمة ثم مهملة مكسورة أى أجعل لها طاقاً ، كأنها كانت انخرقت فأبدلها . وأغرب الداودى فقال : أعمل لها شمساً ، وقوله « حتى نفدها » بتشديد الفاء المفتوحة أى فرغ من أكلها كلها ، وروى بكسر الفاء والتخفيف ، وردّه ابن التين . قال ابن بطلان : استيهاب الصديق حسن إذا علم أن نفسه تطيب به ، وإنما طلب النبي صلى الله عليه وسلم من أبى سعيد وكذا من أبى قتادة وغيرهما ليؤنسهم به ويرفع عنهم اللبس في توقفهم في جواز ذلك . وقوله في السند « عبد الله بن أبى قتادة السلمى » هو بفتح اللام وهذا مشهور في الأنصار ، وذكر ابن الصلاح أن من قاله بكسر اللام لحن ، وليس كما قال بل كسر اللام لغة معروفة وهى الأصل ، ويتعجب من خفاء ذلك عليه**

## باب من استسقى

وقال سهل : قال لي النبي صلى الله عليه : « اسقني » .

٢٤٩٢ - حدثنا خالد بن مخلد قال حدثنا سليمان بن بلال قال حدثني أبو طوالة قال سمعت أنساً يقول : « أتانا رسول الله صلى الله عليه في دارنا هذه فاستسقى ، فحلبنا شاةً لنا ، ثم شَبْتُهُ من ماء بثرنا هذه ، فأعطيتُهُ ، وأبوبكر عن يساره وعمر تجاههُ وأعرابي عن يمينه . فلما فرغ قال عمر : هذا أبوبكر ، فأعطى الأعرابي فضلَهُ ، ثم قال : « الأيمنون الأيمنون ، ألا فيمّنوا » . قال أنس : فهي سنة فهي سنة فهي سنة .

**قوله ( باب من استسقى )** ماء أو لبناً أو غير ذلك مما تطيب به نفس المطلوب منه .

**قوله ( وقال سهل قال لي النبي صلى الله عليه وسلم اسقني )** هو طرف من حديث أوله « ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم امرأة من العرب ، فأمر أبا أسيد أن يرسل إليها » الحديث وفيه « فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسقني يا سهل » . ثم ذكر حديث أنس في تقديم الأيمن في الشرب وسيأتى شرحه في الأشربة ،

أررده هنا من طريق أبي طوالة وهو يضم المهملة وتخفيف الواو اسمه عبد الله بن عبد الرحمن ، ولغرض منه قول أنس « فاستسقى » .

**قوله ( الأيمنون الأيمنون )** فيه تقدير مبتدأ مضمّر ، أى المقدم الأيمنون ، والثانية للتأكيد . وقوله « ألا فيمنوا » كذا وقع بصيغة الاستفتاح ، والأمر بالتيامن ، وقد أخرج مسلم من الوجه الذى أخرج منه البخارى إلا أنه قال فى الثالثة أيضاً « الأيمنون » ذكر اللفظة ثلاث مرات كما ذكر قول أنس « فهى سنة ثلاث مرار » ، وعلى ذلك شرح ابن التين كأنه وقع كذلك فى نسخته ، ولم أره فى شيء من النسخ إلا كما وصفت أولاً ، وتوجيهه أنه لما بين أن الأيمن يقدم ثم أكد به بإعادته أكمل ذلك بصريح الأمر به ، ويستفاد من حذف المفعول التعميم فى جميع الأشياء لقول عائشة « كان يعجبه التيمن فى شأنه كله » وأشار الإسماعيلي إلى أن سليمان بن بلال تفرد عن أبي طوالة بقوله « فاستسقى » وأخرج من طريق إسماعيل بن جعفر وخالد الواسطي عن أبي طوالة بدونها انتهى وسليمان حافظ وزيادته مقبولة ، وقد ثبتت هذه اللفظة فى حديث جابر من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه فى حديث سياتى فى الأشربة . وفيه جواز طلب الأعلى من الأدنى ما يريده من مأكل ومشروب إذا كانت نفس المطلوب منه طيبة به ولا يعد ذلك من السؤال المذموم .

### باب قبول هدية الصيد

وقبل النبي صلى الله عليه من أبي قتادة عضد الصيد .

٢٤٩٣ - حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك عن أنس قال : أنفجنا أرنباً بمر الظهران ، فسعى القوم فلغبوا ، فأدركتها فأخذتها ، فأتيت بها أباطلحة فذبحها وبعث إلى رسول الله صلى الله عليه بوركها - أو فخذوها قال : فخذوها لا شك فيه - فقبله . قلت : وأكل منه ؟ قال : وأكل منه . ثم قال بعد : قبله .

[٢٥٧٢]

[الحديث ٢٥٧٢ - طرفاه فى : ٥٤٨٩ ، ٥٥٣٥ .]

**قوله ( باب قبول هدية الصيد )** ، وقبل النبي صلى الله عليه وسلم من أبي قتادة عضد الصيد ( تقدم حديثه فى ذلك قبل باب ، وقوله فى حديث أنس « أنفجنا » بالفاء والجيم أى أثرنا . وقوله ( فلغبوا ) بالمعجمة والموحدة أى تعبوا . ووقع كذلك فى رواية الكشميهنى ، وأغرب الداودى ، فقال : معناه عطشوا : وتعقبه ابن التين وقال : ضبطوا لغبوا بكسر الغين والفتح أعرف ، وسيأتى شرحه إن شاء الله تعالى فى كتاب الصيد والذبائح . ومر الظهران واد معروف على خمسة أميال من مكة إلى جهة المدينة ، وقد ذكر الواقدي أنه من مكة على خمسة أميال . وزعم ابن وضاح أن بينهما أحداً وعشرين ميلاً ، وقيل ستة عشر وبه جزم البكرى ، قال النووى : والأول غلط وإنكار للمحسوس . ومر قرية ذات نخل وزرع ومياه ، والظهران اسم الوادى ، وتقول العامة بطن مرو . قلت : وقول البكرى هو المعتمد والله أعلم . وأبو طلحة هو زوج أم سليم والدة أنس ، وقوله « فخذوها لا شك فيه » يشير إلى أنه يشك فى الوركين خاصة ، وأن الشك فى قوله

« فخذها أو وركها » ليس على السواء ، أو كان يشك في الفخذين ثم استيقن ، وكذلك شك في الأكل ثم استيقن القبول فجزم به آخرأ .

### باب قبول الهدية

[٢٥٧٣] ٢٤٩٤ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن الصعب بن جثامة أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حماراً وحشياً - وهو بالأبواء أو بودان - فرد عليه ، فلما رأى ما في وجهه قال : « أما إننا لم نردده إليك إلا أنا حرم » .

قوله ( باب قبول الهدية ) كذا ثبت لأبي ذر ، وسقطت هذه الترجمة هنا لغيره وهو الصواب . وأورد فيه حديث الصعب بن جثامة في إهدائه الحمار الوحشي ، وشاهد الترجمة منه مفهوم قوله « لم نرده عليك إلا أنا حرم » فإن مفهومه أنه لو لم يكن محرماً لقبله منه ، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج ، وفيه أنه لا يجوز قبول مالا يحل من الهدية .

### باب قبول الهدية

[٢٥٧٤] ٢٤٩٥ - حدثني إبراهيم بن موسى قال حدثنا عبدة قال حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة أن الناس كانوا يتحرون بهداياهم يوم عائشة يتبعون - أو يبتغون بذلك - مرضاة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

[الحديث ٢٥٧٤ - أطرافه في : ٢٥٨٠ ، ٢٥٨١ ، ٣٧٧٥] .

[٢٥٧٥] ٢٤٩٦ - حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا جعفر بن إياس قال : سمعت سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : أهدت أم حفيد - خالة ابن عباس - إلى النبي صلى الله عليه وسلم أقطاً وسمناً وضباً ، فأكل النبي صلى الله عليه وسلم الأقط والسمن وترك الأضب تقذراً . قال ابن عباس : فأكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو كان حراماً ما أكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

[الحديث ٢٥٧٥ - أطرافه في : ٥٣٨٩ ، ٥٤٠٢ ، ٧٣٥٨] .

[٢٥٧٦] ٢٤٩٧ - حدثنا إبراهيم بن منذر قال حدثنا معن قال حدثني إبراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى بطعام سأل عنه : « أهديت »

أم صدقة؟» فَإِنْ قِيلَ: صدقة قال لأصحابه: كلوا، ولم يأكل. فَإِنْ قِيلَ: هدية، ضرب بيده فاكل معهم.

[٢٥٧٨] ٢٤٩٨ - حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم قال سمعته منه عن القاسم عن عائشة أنها أرادت أن تشتري بريرة، وأنهم اشترطوا ولاءها، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «اشترىها فأعتقها، فإنما الولاء لمن أعتق». وأهدي لها لحم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هذا تصدق على بريرة»، فقال: «هو لها صدقة ولنا هدية». وخيرت. قال عبد الرحمن: وزوجها حرًا أو عبدًا؟ قال شعبة: سألت عبد الرحمن عن زوجها، قال: لا أدري أحرًا أم عبدًا.

[٢٥٧٧] ٢٤٩٩ - حدثني محمد بن بشار قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس ابن مالك قال: أتى النبي صلى الله عليه وسلم بلحم، فقيل: تصدق على بريرة، قال: «هو لها صدقة، ولنا هدية».

[٢٥٧٩] ٢٥٠٠ - حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أخبرنا خالد بن عبد الله عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت: دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة فقال: «أعندكم شيء؟» قالت: لا، إلا شيء بعثت به أم عطية من الشاة التي بعث إليها من الصدقة. قال: «إنه قد بلغت محلها».

قوله (باب قبول الهدية) كذا لأبي ذر وهو تكرار بغير فائدة. وهذه الترجمة بالنسبة إلى ترجمة قبول هدية الصيد من العام بعد الخاص. ووقع عند النسفي «باب من قبل الهدية» وذكر فيه ستة أحاديث: الأول حديث عائشة «كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة» وسيأتي شرحه في الباب الذي بعده، وقوله فيه «مرضاة» هو مصدر بمعنى الرضا، وقوله فيه «يتبعون» بالمهملة. ثانيها حديث ابن عباس «أهدت أم حفيد» وهي بالمهملة والفاء مصغر، وسيأتي الكلام عليه في الأطعمة في الكلام على الضب، وقوله فيه «وترك الأضب» كذا لأبي ذر بصيغة الجمع ولغيره «الضب» والأضب بضم المعجمة جمع ضب مثل أكف وكف، وقوله «تقدراً» باللفاف والمعجمة تقول قدرت الشيء وتقدرته إذا كرهته. وقول ابن عباس «لو كان حراماً ما أكل على مائدة النبي صلى الله عليه وسلم» استدلال صحيح من جهة التقرير. ثالثها حديث أبي هريرة في قبوله صلى الله عليه وسلم الهدية ورده الصدقة، وقوله فيه «إذا أنى بطعام» زاد أحمد وابن حبان من طريق حماد ابن سلمة عن محمد بن زياد «من غير أهله».

قوله (ضرب يده) أي شرع في الأكل مسرعاً، ومثله ضرب في الأرض إذا أسرع السير فيها.

رابعها حديث عائشة في قصة بريرة من طريق القاسم عن عائشة ، وسيأتي شرحه في كتاب النكاح وقد مضى ما يتعلق بشراء بريرة في كتاب العتق قريباً ، وشاهد الترجمة منه قوله « هو لها صدقة ولنا هدية » فيؤخذ منه أن التحريم إنما هو على الصفة لا على العين ، ووقع في رواية أبي ذر الهروي « فقيل للنبي صلى الله عليه وسلم : هذا تصدق به على بريرة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هو لها صدقة ولنا هدية » ووقع لغير أبي ذر هنا « فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا تصدق به على بريرة ؟ هو لها صدقة ولنا هدية » فجعل السؤال والجواب من كلامه صلى الله عليه وسلم « والأول أصوب وهو الثابت في غير هذه الرواية أيضاً . خامسها حديث أنس في ذلك .

قوله ( عن أنس في رواية الإسماعيلي ) من طريق معاذ عن شعبة عن قتادة « سمع أنس بن مالك » . سادسها حديث أم عطية في الشاة من الصدقة وأنها بلغت محلها .

قوله فيه ( الذي بعث إليها ) كذا للأكثر بصيغة المخاطب ، وللكشيميني « بعثت » بضم أوله على البناء للمجهول .

قوله ( إنه قد بلغت ) في رواية الكشيميني « إنها قد بلغت محلها » بكسر المهملة يقع على المكان والزمان ، أي زال عنها حكم الصدقة المحرمة على وصارت لي حلالاً .

( فنيه ) : أم عطية اسمها نسيبة بنون ومهملة وموحدة مصغراً كما تقدم في الكلام على هذا الحديث في أواخر الزكاة ، ووقع عند الإسماعيلي من رواية وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله نسيبة بفتح النون ومن رواية يزيد بن زريع عن خالد الحذاء نسيبة بالتصغير وهو الصواب . ثم أخرج من طريق ابن شهاب عن الحذاء عن أم عطية قالت « بعثت إلى نسيبة الأنصارية بشاة فأرسلت إلى عائشة منها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عندكم شيء ؟ قالت : لا إلا ما أرسلت به نسيبة » الحديث . قال الإسماعيلي : هذا يدل على أن نسيبة غير أم عطية . قلت : سبب ذلك تحريف وقع في روايته في قوله « بعثت » والصواب « بعثت » على البناء للمجهول ، وفيه نوع التجريد لأن أم عطية أخبرت عن نفسها بما يوهم أن الذي تخبر عنه غيرها ، قال ابن بطال : إنما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل الصدقة لأنها أوساخ الناس ، ولأن أخذ الصدقة منزلة ضعة ، والأنبياء منزهون عن ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كان كما وصفه الله تعالى ﴿ ووجدك عائلاً فأغنى ﴾ والصدقة لا تحل للأغنياء ، وهذا بخلاف الهدية فإن العادة جارية بالإثابة عليها ، وكذلك كان شأنه . وقوله « قد بلغت محلها » فيه أن الصدقة يجوز فيها تصرف الفقير الذي أعطيها بالبيع والهدية وغير ذلك ، فيه إشارة إلى أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم عليهن الصدقة كما حرمت عليه ، لأن عائشة قبلت هدية بريرة وأم عطية مع علمها بأنها كانت صدقة عليهما ، وظنت استمرار الحكم بذلك عليها ولهذا لم تقدمها للنبي صلى الله عليه وسلم لعلمها أنه لا تحل له الصدقة ، وأقرها صلى الله عليه وسلم على ذلك الفهم ولكنه بين لها أن حكم الصدقة فيها قد تحول فحلت له صلى الله عليه وسلم أيضاً ، ويستنبط من هذه القصة جواز استرجاع صاحب الدين من الفقير ما أعطاه له من الزكاة بعينه وأن للمرأة أن تعطى زكاتها لزوجها ولو كان ينفق عليها منها ، وهذا كله فيما لا شرط فيه . والله أعلم .



بی

٢٥٠٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ نِسَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كُنَّ حَزْبِينَ: فَحَزْبٌ فِيهِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ وَصَفِيَّةُ وَسُودَةُ، وَالْحَزْبُ الْآخَرُ أُمُّ سَلَمَةَ وَسَائِرُ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ قَدْ عَلِمُوا حُبَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَائِشَةَ، فَإِذَا كَانَتْ عِنْدَ أَحَدِهِمْ هَدِيَّةً يُرِيدُ أَنْ يَهْدِيَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَخْرَاهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ بَعَثَ صَاحِبُ الْهَدِيَّةِ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ. فَكَلَّمَ حَزْبُ أُمِّ سَلَمَةَ فَقُلْنَ لَهَا: كَلِّمِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَكَلِّمُ النَّاسَ فَيَقُولُ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْدِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ هَدِيَّةً فَلْيُهْدِ إِلَيْهِ حَيْثُ كَانَ مِنْ نِسَائِهِ، فَكَلَّمَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ بِمَا قُلْنَ، فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئًا، فَسَأَلْنَهَا فَقَالَتْ: مَا قَالَ لِي شَيْئًا. فَقُلْنَ لَهَا: كَلِّمِيهِ، قَالَتْ: فَكَلَّمْتُهُ حِينَ دَارَ إِلَيْهَا أَيْضًا، فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئًا. فَسَأَلْنَهَا فَقَالَتْ: مَا قَالَ لِي شَيْئًا. فَقُلْنَ لَهَا: كَلِّمِيهِ حَتَّى يَكَلِّمَكَ. فَدَارَ إِلَيْهَا فَكَلَّمَتْهُ فَقَالَ لَهَا: «لَا تُؤْذِنِي فِي عَائِشَةَ، فَإِنَّ الرُّوحِيَّ لَمْ يَأْتِنِي وَأَنَا فِي ثَوْبِ امْرَأَةٍ إِلَّا عَائِشَةَ». قَالَتْ: فَقَالَتْ أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مِنْ أَذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. ثُمَّ إِنَّهُنَّ دَعَوْنَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَرْسَلْنَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ تَقُولُ: إِنَّ نِسَاءَكَ يَنْشُدْنَكَ الْعَدْلَ فِي بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ. فَكَلَّمَتْهُ فَقَالَ: «يَا بُنَيَّةُ، أَلَا تَحْبِينَ مَا أَحَبُّ؟» فَقَالَتْ: بَلَى. فَرَجَعَتْ إِلَيْهِنَّ فَأَخْبَرْتَهُنَّ، فَقُلْنَ: ارْجِعِي إِلَيْهِ، فَأَبَتْ أَنْ تَرْجِعَ. فَأَرْسَلْنَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، فَأَتَتْهُ فَأَغْلَظَتْ وَقَالَتْ: إِنَّ نِسَاءَكَ يَنْشُدْنَكَ اللَّهُ الْعَدْلَ فِي بِنْتِ ابْنِ أَبِي قُحَافَةَ، فَفَرَعَتْ صَوْتَهَا حَتَّى تَنَازَلَتْ عَائِشَةُ وَهِيَ قَاعِدَةٌ فَسَبَّتُهَا، حَتَّى إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَيَنْظُرُ

إلى عائشة هل تكلّم، قال فتكلّمت عائشة تردّ على زينب حتى أسكتتها. قالت: فنظر النبي صلى الله عليه وآله إلى عائشة وقال: «إنّها بنت أبي بكر».

وقال أبو مروان عن هشام عن عروة: كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة. وعن هشام عن رجل من قريش ورجل من الموالي عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قالت عائشة: كنت عند النبي صلى الله عليه وآله فاستأذنت فاطمة رضي الله عنها.

**قوله ( باب من أهدى إلى صاحبه وتحرى بعض نسائه دون بعض )** يقال تحرى الشيء إذا قصده دون غيره .

**قوله ( حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت :** كان الناس يتحرون بهداياهم يومي ، وقالت أم سلمة إن صواحي اجتماعن ، فذكرت له فأعرض عنها )

هكذا أورده مختصراً جداً ، وقد أخرجه أبو عوانة وأبو نعيم والإسماعيلي من طريق محمد بن عبيد ، زاد الإسماعيلي وخلف بن هشام كلاهما عن حماد بن زيد بهذا الإسناد بلفظ « كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة فاجتمعن صواحي إلى أم سلمة فقلن لها : خبري رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يأمر الناس أن يهدوا له حيث كان ، قالت : فذكرت ذلك أم سلمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قالت فأعرض عني ، قالت : فلما عاد إلى ذكرت له ذلك فأعرض عني » الحديث : وقد أخرجه المصنف في مناقب عائشة عن عبد الله بن عبد الوهاب عن حماد بن زيد فقال « عن هشام عن أبيه كان الناس يتحرون » فذكره بتمامه مرسلًا ، وروى ابن سعد في طبقات النساء من حديث أم سلمة قالت « كان الأنصار يكثر أن يهدوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، سعد بن عباد وسعد بن معاذ وعمارة بن حزم وأبو أيوب ، وذلك لقرب جوارهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أبي أويس ( حدثني أخى ) هو أبو بكر عبد الحميد ( عن سليمان ) هو ابن بلال . وقد تابع البخاري حميد بن زنجويه عند أبي نعيم وإسماعيل القاضي عند أبي عوانة فروياه عن إسماعيل بن أبي أويس كما قال ، وخالفهم محمد بن يحيى الذهلي فرواه عن إسماعيل « حدثني سليمان بن بلال » حذف الوسطة بين إسماعيل وسليمان وهو أخو إسماعيل .

**قوله ( عن هشام بن عروة )** زاد فيه على رواية حماد بن زيد في آخره « فقالت - أي أم سلمة - أتوب إلى الله من ذلك يا رسول الله » وزاد فيه أيضاً إرسالهن فاطمة ثم إرسالهن زينب بنت جحش ، وقد تصرف الرواة في هذا الحديث بالزيادة والنقص ، ومنهم من جعله ثلاثة أحاديث . قال البخاري « الكلام الأخير قصة فاطمة - أي إرسال أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليه - بذكر عن هشام بن عروة عن رجل عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن » ، يعني أنه اختلف فيه على هشام

ابن عروة فرواه سليمان بن بلال عنه عن أبيه عن عائشة في جملة الحديث الأول ، ورواه عنه غيره بهذا الإسناد الأخير .

**قوله ( والحزب الآخر أم سلمة وسائر نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم )** أى بقيتهن ، وهى زينب بنت جحش الأسدية وأم حبيبة الأمدية وجويرية بنت الحارث الخزاعية وميمونة بنت الحارث الهلالية دون زينب بنت خزيمة أم المساكين . رواه ابن سعد من طريق رميثة المذكورة وهى رميثة بالثلثة مصغرة عن أم سلمة قالت « كلمنى صواحبي وهن - فذكرتهن - وكنا فى الجانب الثانى وكانت عائشة وصواحبها فى الجانب الآخر ، فقلن كلمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن الناس يهدون إليه فى بيت عائشة ونحن نحب ما نحب » الحديث قال ابن سعد : ماتت زينب بنت خزيمة قبل أن يتزوج النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة ، وأسكن أم سلمة بيتها لما دخل بها .

**قوله ( فقلن لها كلمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلم الناس )** بالجزم والميم مكسورة لالتقاء الساكنين ويجوز الرفع .

**قوله ( فليهدا )** فى رواية الكشميى « فليهد » بحذف الضمير .

**قوله ( فإن الوحي لم يأتنى وأنا فى ثوب امرأة إلا عائشة )** بأتى شرحه فى مناقب عائشة إن شاء الله تعالى

**قوله ( ثم إنهن دعون فاطمة )** فى رواية الكشميى « دعين » وروى ابن سعد من مرسل على بن الحسين أن التى خاطبتها بذلك منهن زينب بنت جحش ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم سألها « أرسلتك زينب » قالت : زينب وغيرها ، قال : أى التى وليت ذلك ؟ قالت : نعم .

**قوله ( إن نساءك ينشدنك العدل فى بنت أبي بكر )** أى يطلبن منك العدل ، وفى رواية الأصبلى « ينشدنك الله العدل » أى يسألك بالله العدل ، والمراد به التسوية بينهما فى كل شىء من المحبة وغيرها ، زاد فى رواية محمد بن عبد الرحمن عن عائشة عند مسلم « أرسل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنت عليه وهو مضطجع معى فى مرطى فقالت : يا رسول الله إن أزواجك أرسلننى يسألك العدل فى بنت ابن أبي قحافة ، وأبو قحافة هو والد أبى بكر .

**قوله ( فقال : يا بنية ألا تحبين ما أحب ؟ قالت : بلى )** زاد مسلم فى الرواية المذكورة « قال : فأجبنى هذه ، فقامت فاطمة حين سمعت ذلك » .

**قوله ( فرجعت إليهن فأخبرتهن )** زاد مسلم « فقلن لها ما نراك أغيت عنا من شىء » .

**قوله ( فأبت أن ترجع )** فى رواية مسلم « فقالت : والله لا أكلمه فيها أبداً » .

**قوله ( فأرسلن زينب بنت جحش )** زاد مسلم « وهى التى كانت تسامينى منهن فى المنزلة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث وفيه ثناء عائشة عليها بالصدقة وذكرها لها بالحدة التى تسرع منها الرجعة .

**قوله ( فأتته )** فى مرسل على بن الحسين « فذهبت زينب حتى استأذنت ، فقال : ائذنوا لها .

فقالت : حسبك إذا برقت لك بنت ابن أبى قحافة ذراعيها وفى رواية مسلم « ورسول الله صلى الله عليه وسلم

مع عائشة في مرطها على الحال التي دخلت فاطمة وهو بها .

**قوله ( فأغلظت )** في رواية مسلم « ثم وقعت بي فاستطالت » وفي مرسل على بن الحسين « فوقعت بعائشة ونالت منها » .

**قوله ( فسبها حتى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لينظر إلى عائشة هل تكلم )** في رواية مسلم « وأنا أرقب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرقب طرفه هل يأذن لي فيها . قالت : فلم تبرح زينب حتى عرفت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكره أن أنتصر » وفي هذا جواز العمل بما يفهم من القرآن ، لكن روى النسائي وابن ماجه مختصراً من طريق عبد الله البهي عن عروة عن عائشة قالت « دخلت على زينب بنت جحش فسبنتني ، فردعها النبي صلى الله عليه وسلم فأبت ، فقال سيها ، فسبنتها حتى جف ريقها في فيها » وقد ذكرته في « باب انتصار الظالم » من كتاب المظالم فيمكن أن يحمل على التعدد .

**قوله ( فتكلمت عائشة ترد على زينب حتى أسكتها )** في رواية لمسلم « فلما وقعت بها لم أنشبا أن اثخنها غلبة » ولابن سعد « فلم أنشبا أن أفحمها » .

**قوله ( فقال : إنها بنت أبي بكر )** أي إنها شريفة عاقلة عارفة كأيها ، وكذا في رواية مسلم ، وفي رواية النسائي المذكورة « فرأيت وجهه يتهلل » وكأنه صلى الله عليه وسلم أشار إلى أن أبا بكر كان عالماً بمناقب مضر ومثالبها فلا يستغرب من بنته تلقى ذلك عنه « ومن يشابه أبا فاطم » . وفي هذا الحديث مقابلة ظاهرة لعائشة ، وأنه لا حرج على المرء في إثارة بعض نسائه بالتحف ، وإنما اللازم العدل في المييت والنفقة ونحو ذلك من الأمور اللازمة ، كذا قرره ابن بطال عن المهلب ، وتعقبه ابن المنير بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك وإنما فعله الذين أهدوا له وهم باختيارهم في ذلك ، وإنما لم يمنعمهم النبي صلى الله عليه وسلم لأنه ليس من كمال الأخلاق أن يتعرض الرجل إلى الناس بمثل ذلك لما فيه من التعرض لطلب الهدية ، وأيضاً فالذي يهدى لأجل عائشة كأنه ملك الهدية بشرط ، والتملك يتبع فيه تحجير المالك ، مع أن الذي يظهر أنه صلى الله عليه وسلم كان يشركهن في ذلك ، وإنما وقعت المنافسة لكون العطية تصل إليهن من بيت عائشة . وفيه قصد الناس بالهدايا أوقات المسرة ومواضعها ليزيد ذلك في سرور المهدي إليه . وفيه تنافس الضرائر وتغايرهن على الرجل ، وأن الرجل يسعه السكوت إذا تقاولن ، ولا يميل مع بعض على بعض . وفيه جواز التشكي والتوسل في ذلك ، وما كان عايه أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من مهابته والحياء منه حتى راسلته بأعز الناس عنده فاطمة . وفيه سرعة فهمهن ورجوعهن إلى الحق والوقوف عنده . وفيه إدلال زينب بنت جحش على النبي صلى الله عليه وسلم لكونها كانت بنت عمته ، كانت أمها أميمة بالتصغير بنت عبد المطلب . قال الداودي : وفيه عذر النبي صلى الله عليه وسلم لزينب ، قال ابن التين : ولا أدري من أين أخذه . قلت : كأنه أخذه من مخاطبتها النبي صلى الله عليه وسلم لطلب العدل مع علمها بأنه أعدل الناس ، لكن غلبت عليها الغيرة فلم يؤاخذها النبي صلى الله عليه وسلم بإطلاق ذلك ، وإنما خص زينب بالذكر لأن فاطمة عليها السلام كانت حاملة رسالة خاصة ، بخلاف زينب فإنها شريكتهن في ذلك بل رأسهن ، لأنها هي التي تولت لإرسال

فاطمة أولاً ثم سارت بنفسها . واستدل به على أن القسم كان واجباً عليه ، وسيأتي البحث في ذلك في النكاح إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال أبو مروان الغساني )** كذا للأكثر بغين معجمة وسين مهملة ثقيلة ، ووقع في رواية القابسي عن أبي زيد فيه تغيير فغيره « العناني » حكاه أبو علي الجبائي وقال إنه خطأ ، وقد تقدمت لأبي مروان هذا رواية موصولة في كتاب الحج ، ووقع للقابسي فيه تصحيف غير هذا . وقوله « وقال أبو مروان الخ » يعني أن أبا مروان فصل بين الحديثين في روايته عن هشام فجعل الأول - وهو التحرى - كما قال حماد بن زيد عن هشام ، وجعل الثاني - وهو قصة فاطمة - عن هشام عن رجل من قريش ورجل من الموالي عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة . قلت : وطريق محمد بن عبد الرحمن عن عائشة بهذه القصة مشهورة من غير هذا الوجه ، أخرجه مسلم والنسائي من طريق صالح بن كيسان ، زاد مسلم « ويونس » ، وزاد النسائي « وشعيب بن أبي حمزة » ثلاثهم عن الزهري عنه ، وهكذا قال موسى ابن أعين عن معمر عن الزهري ، وخالفه عبد الرزاق فقال « عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة » وخالفهم إسماعيل الكلبي فجعل أبا بكر بن عبد الرحمن بدل محمد بن الرحمن ، قال الذهلي والدارقطني وغيرهما : المحفوظ من حديث الزهري « عن محمد بن عبد الرحمن عن عائشة » وأبو مروان هذا هو يحيى بن أبي زكريا الغساني ، وهو شامي نزل واسط ، واسم أبي زكريا يحيى أيضاً ، ووهم من زعم أنه محمد بن عثمان العناني فإنه وإن كان يكنى أبا مروان لكنه لم يدرك هشام بن عروة وإنما يروى عنه بواسطة ، وطريقه هذه وصلها الذهلي في « الزهريات » . وقد اختلف على هشام فيه اختلافاً آخر فرواه حماد بن سلمة عنه « عن عوف ابن الحارث عن أخته رميثة عن أم سلمة أن نساء النبي صلى الله عليه وسلم قلن لها : إن الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة » الحديث أخرجه أحمد ، ويحتمل أن يكون لهشام فيه طريقان ، فإن عبدة بن سليمان رواه عنه بالوجهين ، أخرجه الشيخان من طريقه بالإسناد الأول كما مضى في الباب الذي قبله ، وأخرجه النسائي من طريقه متابعاً لحماة بن سلمة ، والله أعلم .

### باب ما لا يرد من الهدية

٢٥٠٣ - حدثنا أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا عزرة بن ثابت الأنصاري قال حدثني ثمامة بن عبد الله قال : دخلت عليه فناولني طيباً ، قال : كان أنس لا يرد الطيب . قال وزعم أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب .

[٢٥٨٢]

[الحديث ٢٥٨٢ - طرفه في : ٥٩٢٩ .]

**قوله ( باب ما لا يرد من الهدية )** كأنه أشار إلى ما رواه الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعاً « ثلاث لا ترد : الوسائد والدهن واللبن » ، قال الترمذي : يعني بالدهن الطيب ، إسناده حسن إلا أنه ليس على شرط البخاري فأشار إليه واكتفى بحديث أنس « أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب » قال ابن

بطلال : إنما كان لا يرد الطيب من أجل أنه ملازم لمناجاة الملائكة ولذلك كان لا يأكل الثوم ونحوه . قلت : لو كان هذا هو السبب في ذلك لكان من خصائصه ، وليس كذلك فإن أنساً اقتدى به في ذلك . وقد ورد النهي عن رده مقروناً ببيان الحكمة في ذلك في حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وأبو عوانة من طريق عبيد الله بن أبي جعفر عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً « من عرض عليه طيب فلا يردّه فإنه خفيف الحمل طيب الرائحة » وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال « ربحان » بدل طيب ، ورواية الجماعة أثبت ، فإن أحمد وسبعة أنفسهم معه روه عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب بلفظ « الطيب » ووافقه ابن وهب عن سعيد عند ابن حبان ، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد ، وقد قال الترمذي عقب حديث أنس وابن عمر « وفي الباب عن أبي هريرة » فأشار إلى هذا الحديث .

قوله ( عزرة ) هو بفتح المهملة وسكون الزاى بعدها راء .

قوله ( حدثني ثمامة بن عبد الله قال : دخلت عليه فناولني طيباً قال : كان أنس لا يرد الطيب ) فاعل قال هو عزرة والضمير ثمامة ، وزعم بعض الشراح أن الضمير لأنس ، وليس كذلك فقد أخرجه أبو نعيم من طريق بشر بن معاذ عن عبد الوارث عن عزرة بن ثابت قال « دخلت على ثمامة فناولني طيباً ، قلت قد تطيب ، فقال : كان أنس لا يرد الطيب » .

قوله ( وزعم ) أى قال ، والزعم يطلق على القول كثيراً .

### بَابُ مَنْ يَرَى الْهَبَةَ الْغَائِبَةَ جَائِزَةً

٢٥٠٤ - حدثنا سعيد بن أبي مريم قال حدثنا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال ذكر عروة أن المسور بن مخرمة ومروان أخبراه أن النبي صلى الله عليه حين جاءه وفد هوازن قام في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : « أما بعد فإن إخوانكم جاؤونا تائبين ، وإنني رأيت أن أرد إليهم سبيهم ، فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعل ، ومن أحب أن يكون على حظه حتى نعطيهم إياه من أول ما يفيء الله علينا » . فقال الناس : طيبنا لك . [٢٥٨٣] [٢٥٨٤]

قوله ( باب من رأى الهبة الغائبة جائزة ) ذكر فيه طرفاً من حديث المسور ومروان في قصة هوازن ، ومراده منه قوله صلى الله عليه وسلم « وإنني رأيت أن أرد عليهم سبيهم ، فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعل » فإن في بقية الحديث « طيبنا لك » وقد تقدم قريباً في العتق في « باب من ملك من العرب رقيقاً » يأتى من هذا بهذا الإسناد بعينه ، ففيه أنهم وهبوا ما غنموه من السبي من قبل أن يقسم وذلك في معنى الغائب ، وحذف في هذه الطريق جواب الشرط من الجملة الثانية وهى « فليفعل » وقد ثبت كذلك في الباب الذى أشرت إليه ، قال ابن بطلال : فيه أن للسلطان أن يرفع أملاك قوم إذا كان في ذلك مصلحة واستئلاف ، وتعقبه ابن المنير وقال : ليس كما قال ، بل في نفس الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك إلا بعد تطيب نفوس المالكين .

### باب المكافأة في الهبة

[٢٥٨٥]

٢٥٠٥ - حدثنا مسدد قال حدثنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها. لم يذكر وكيع ومحاضر: عن هشام عن أبيه عن عائشة.

قوله (باب المكافأة في الهبة) المكافأة بالهمز مفاعلة بمعنى المقابلة، والمراد بالهبة هنا المعنى الأعم كما قررته في أول كتاب الهبة.

قوله (عن هشام) في رواية الإسماعيلي من طريق إبراهيم بن موسى الفراء عن عيسى بن يونس «حدثنا هشام».

قوله (يقبل الهدية ويثيب عليها) أى يعطى الذى يهدى له بدلها، والمراد بالثواب المجازاة وأقله ما يساوى قيمة الهدية.

قوله (لم يذكر وكيع ومحاضر: عن هشام عن أبيه عن عائشة) فيه إشارة إلى أن عيسى بن يونس تفرد بوصله عن هشام، وقد قال الترمذى والبخارى: لا نعرفه موصولاً إلا من حديث عيسى بن يونس، وقال الآجورى سألت أبا داود عنه فقال: تفرد بوصله عيسى بن يونس، وهو عند الناس مرسل. ورواية وكيع وصلها ابن أبى شيبة عنه بلفظ «ويثيب ما هو خير منها» ورواية محاضر لم أقف عليها بعد. واسندل بعض المالكية بهذا الحديث على وجوب الثواب على الهدية إذا أطلق الواهب، وكان ممن يطلب مثله الثواب كالفقير للغنّى، بخلاف ما يهبه الأعلى للأدنى، ووجه الدلالة منه مواظبته صلى الله عليه وسلم، ومن حيث المعنى أن الذى أهدى قصد أن يعطى أكثر مما أهدى فلا أقل أن يعوض بنظير هديته، وبه قال الشافعى فى القديم، وقال فى الجديد كالحنفية: الهبة للثواب باطلة لا تتعقد لأنها بيع بضمن مجهول، ولأن موضوع الهبة التبرع فلو أبطلناه لكان فى معنى المعاوضة، وقد فرق الشرع والعرف بين البيع والهبة، فما استحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة. وأجاب بعض المالكية بأن الهبة لو لم تقتض الثواب أصلاً لكانت بمعنى الصدقة، وليس كذلك فإن الأغلب من حال الذى يهدى أنه يطلب الثواب ولا سيما إذا كان فقيراً، والله أعلم.

### باب الهبة للولد

وإذا أعطى بعض ولده شيئاً لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطى الآخر مثله، ولا يشهد عليه. وقال النبى صلى الله عليه وسلم: «اعدلوا بين أولادكم فى العطية».

وهل للوالد أن يرجع فى عطيته؟ وما يأكل من مال ولده بالمعروف ولا يتعدى؟

واشترى النبى صلى الله عليه وسلم من عمرَ بغيراً ثم أعطاه ابن عمرَ وقال: «اصنع به ما

[٢٥٨٦] شئت». حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن ومحمد بن النعمان بن بشير: أنهما حدثاه عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به إلى الرسول صلى الله عليه فقال: إني نحتُ ابني هذا غلاماً. فقال: «أكلُ ولدك نحتَ مثله؟» قال: لا. قال: «فأرجعه».

[الحديث ٢٥٨٦ - طرفاه في: ٢٥٨٧، ٢٦٥٠].

## باب

### الإشهاد في الهبة

[٢٥٨٧] ٢٥٠٦ - حدثنا حامد بن عمر حدثنا أبو عوانة عن حصين عن عامر قال: سمعتُ النعمان بن بشير وهو على المنبر يقول: أعطاني أبي عطيةً، فقالتُ امرأة بنتُ رواحة: لا أرضى حتى تُشهد رسول الله صلى الله عليه. فأتى رسول الله صلى الله عليه فقال: إني أعطيتُ ابني من امرأة بنتِ رواحة عطيةً، فأمرتني أن أشهدك يا رسول الله. قال: «أعطيتُ سائرَ ولدك مثلَ هذا؟» قال: لا. قال: «فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم». قال فرجع فردَّ عطيتَهُ.

قوله (باب الهبة للولد ، وإذا أعطى بعض ولده شيئاً لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطى الآخر مثله ) في رواية الكشميني « ويعطى الآخرين » .

قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم : اعدلوا بين أولادكم في العطية ) سيأتي موصولاً في الباب الذي بعده بدون قوله « في العطية » وهى بالمعنى . وقد أخرج الطحاوى من طريق مغيرة عن الشعبي عن النعمان فذكر هذه الزيادة ولفظه « سوا بين أولادكم في العطية كما تحبون أن يسوا بينكم في البر » ويأتى حديث ابن عباس أيضاً في أواخر الباب .

قوله ( وهل للوالد أن يرجع في عطيته ) يعنى لولده ( وما يأكل من مال ولده بالمعروف ولا يتعدى ) اشتملت هذه الترجمة على أربعة أحكام : الأول الهبة للولد ، وإنما ترجم به ليرفع إشكال من يأخذ بظاهر الحديث المشهور « أنت ومالك لأبيك » لأن مال الولد إذا كان لأبيه فلو وهب الأب ولده شيئاً كان كأنه وهب نفسه ، فى الترجمة إشارة إلى ضعف الحديث المذكور أو إلى تأويله ، وهو حديث أخرجه ابن ماجه من حديث جابر ، قال الدارقطني : غريب تفرد به عيسى بن يونس بن أبي إسحاق ، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق عن ابن المنكدر . وقال ابن القطان : إسناده صحيح . وقال المنذرى : رجاله ثقات . وله طريق أخرى عن جابر عند الطبرانى فى « الصغير » والبيهقى فى « الدلائل » فيها قصة مطولة . وفى الباب عن عائشة فى « صحيح ابن حبان » وعن سمره وعن عمر كلاهما عند البزار ، وعن ابن مسعود عند الطبرانى ، وعن



ابن عمر عند أبي يعلى ، فمجموع طرقه لا تحطه عن القوة ، وجواز الاحتجاج به ، فتعين تأويله . الحكم الثاني العدل بين الأولاد في الهبة ، وهى من مسائل الخلاف كما سيأتى . وحديث الباب عن النعمان حجة من أوجبه . الثالث رجوع الوالد فيما وهب للولد ، وهى خلافية أيضاً ، ومنهم من فرق بين الصدقة والهبة فلا يرجع في الصدقة لأنه يراد بها ثواب الآخرة ، وحديث الباب ظاهر في الجواز كما سيأتى أيضاً ، وكأنه أشار إلى حديث « لا يحل لرجل يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده » أخرجه أبو داود وابن ماجه بهذا اللفظ من حديث ابن عباس وابن عمر ورجاله ثقات . الرابع أكل الوالد من مال الولد بالمعروف ، قال ابن المنير : وفي انتزاعه من حديث الباب خفاء ، ووجهه أنه لما جاز للأب بالاتفاق أن يأكل من مال ولده إذا احتاج إليه فلأن يسترجع ما وهبه له بطريق الأولى .

**قوله ( واشترى النبي صلى الله عليه وسلم من عمر بغيراً ثم أعطاه ابن عمر وقال : اصنع به ما شئت )** هو طرف من حديث تقدم موصولاً في البيوع . ويأتى أيضاً موصولاً بعد اثني عشر باباً ، قال ابن بطال : مناسبة حديث ابن عمر للترجمة أنه صلى الله عليه وسلم لو سأل عمر أن يهب البعير لابنه عبد الله لبادر إلى ذلك ، لكنه لو فعل لم يكن عدلاً بين بى عمر ، فلذلك اشتراه صلى الله عليه وسلم منه ثم وهبه لعبد الله . قال المهلب : وفي ذلك دلالة على أنه لا تلزم المعدلة فيما يهبه غير الأب لولد غيره وهو كما قال .

**قوله ( عن النعمان بن بشير )** كذا لأكثر أصحاب الزهري ، وأخرجه النسائي من طريق الأوزاعي عن ابن شهاب « إن محمد بن النعمان وحيد بن عبد الرحمن حدثاه عن بشير بن سعد » جعله من مسند بشير فشد بذلك ، والمخفوظ أنه عنهما عن النعمان ، وبشير والد النعمان هو ابن سعد بن ثعلبة بن الجلاس - بضم الجيم وتخفيف اللام - الخزرجى ، صحابى شهير من أهل بدر وشهد غيرها ، ومات في خلافة أبى بكر سنة ثلاث عشرة ، ويقال إنه أول من بايع أبا بكر من الأنصار ، وقيل عاش إلى خلافة عمر . وقد روى هذا الحديث عن النعمان عدد كثير من التابعين ، منهم عروة بن الزبير عند مسلم والنسائي وأبى داود ، وأبو الضحى عند النسائي وابن حبان وأحمد والطحاوى ، والمفضل بن المهلب عند أحمد وأبى داود والنسائي ، وعبد الله ابن عتبة بن مسعود عند أحمد ، وعون بن عبد الله عند أبى عوانة ، والشعبى في الصحيحين وأبى داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم ، ورواه عن الشعبى عدد كثير أيضاً ، وسأذكر ما في رواياتهم من الفوائد الزائدة على هذه الطريق مفصلاً إن شاء الله تعالى .

**قوله ( أن أباه أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية الشعبى في الباب الذى يليه « أعطانى أبى عطية ، فقالت عمرة بنت رواحة : لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إني أعطيت ابنى من عمرة بنت رواحة عطية » وسيأتى في الشهادات من طريق أبى حبان عن الشعبى سبب سؤالها شهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظه « عن النعمان قال : سألت أمى أبى بعض الموهبة لى من ماله » زاد مسلم والنسائي من هذا الوجه « فالتوى بها سنة » أى مطالها ، وفي رواية ابن حبان من هذا الوجه « بعد حولين » ويجمع بينهما بأن المدة كانت سنة وشيئاً فجبر الكسر تارة وألغى أخرى ، قال « ثم بدا له فوهبها لى ، فقالت له : لا أرضى حتى تشهد النبى صلى الله عليه وسلم ، قال فأخذ

بيدى وأنا غلام » ولمسلم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن النعمان « انطلق بى أبى يحملنى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » ويجمع بينهما بأنه أخذ بيده فشى معه بعض الطريق وحمله فى بعضها لصغر سنه ، أو عبر عن استتباعه إياه بالحمل ، وقد تبين من رواية الباب أن العطية كانت غلاماً ، وكذا فى رواية ابن حبان المذكورة ، وكذا لأبى داود من طريق إسماعيل بن سالم عن الشعبي ، ولمسلم فى رواية عروة وحديث جابر معاً ، ووقع فى رواية أبى حريز بمهملة وراء ثم زأى بوزن عظيم عند ابن حبان والطبرانى عن الشعبي « إن النعمان خطب بالكوفة فقال : إن والدى بشير بن سعد ألقى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : إن عمرة بنت رواحة نفست بغلام ، وإنى سميت النعمان ، وإنها أبت أن تربيته حتى جعلت له حديقة من أفضل مال هو لى وأنها قالت : أشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفيه قوله صلى الله عليه وسلم « لا أشهد على جور » وجمع ابن حبان بين الروایتين بالحمل على وقعتين إحداهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حديقة ، والأخرى بعد أن كبر النعمان وكانت العطية عبداً ، وهو جمع لا بأس به ، إلا أنه يعكر عليه أنه يبعد أن ينسب بشير بن سعد مع جلالته الحكم فى المسألة حتى يعود إلى النبى صلى الله عليه وسلم فيستشهد به على العطية الثانية بعد أن قال له فى الأولى : لا أشهد على جور » وجوز ابن حبان أن يكون بشير ظن نسخ الحكم . وقال غيره : يحتمل أن يكون حمل الأمر الأول على كراهة التنزيه ، أو سن أنه لا يلزم من الامتناع فى الحديقة الامتناع فى العبد لأن ثمن الحديقة فى الأغلب أكثر من ثمن العبد . ثم ظهر لى وجه آخر من الجمع يسلم من هذا الخلدش ولا يحتاج إلى جواب وهو أن عمرة لما امتنعت من تربيته إلا أن يهب له شيئاً يخصه به وهبه الحديقة المذكورة تطبيقاً لخاطرها ، ثم بدا له فارتجعها لأنه لم يقبضها منه أحد غيره ، فعاودته عمرة فى ذلك فطلها سنة أو سنتين ثم طابت نفسه أن يهب له بدل الحديقة غلاماً ورضيت مرة بذلك ، إلا أنها خشيت أن يرتجعها أيضاً فقالت له أشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم تريد بذلك تثبيت العطية وأن تأمن من رجوعه فيها ، ويكون مجيئه إلى النبى صلى الله عليه وسلم للإشهاد مرة واحدة وهى الأخيرة ، وغاية ما فيه أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض ، أو كان النعمان يقص بعض القصة تارة ويقص بعضها أخرى ، فسمع كل ما رواه فاقصر عليه ، والله أعلم . وعمرة المذكورة هى بنت رواحة بن ثعلبة الخزرجية أخت عبد الله بن رواحة الصحابى المشهور . ووقع عند أبى عبد الله من طريق عون بن عبد الله أنها بنت عبد الله بن رواحة والصحيح الأول ، وبذلك ذكرها ابن سعد وغيره وقالوا : كانت ممن بايع النبى صلى الله عليه وسلم من النساء ، وفيها يقول قيس بن الخطيم بفتح المعجمة :

وعمرة من سروات النساء تنفح بالمسك أردانها

قوله ( إني نخلت ) بفتح النون والمهملة ، والنحلة بكسر النون وسكون المهملة العطية بغير عوض »

قوله ( فقال أكل ولدك نخلت ) زاد فى رواية أبى حبان « فقال ألك ولد سواء ؟ قال نعم » وقال مسلم

لما رواه من طريق الزهري أما يونس ومعمّر فقالا « أكل بنيك » وأما الليث وابن عيينة فقالا « أكل ولدك » . قلت : ولا منافاة بينهما لأن لفظ الولد يشمل ما لو كانوا ذكوراً ، أو إناثاً وذكوراً ، وأما لفظ البنين فإن كانوا ذكوراً فظاهر وإن كانوا إناثاً وذكوراً فعلى سبيل التغليب ؛ ولم يذكر ابن سعد لبشير والد النعمان ولداً

غير النعمان ، وذكر له بنتاً اسمها أبية بالموحدة تصغير أبي .

**قوله ( نخلت مثله )** في رواية أبي حيان عند مسلم « فقال أكلهم وهبت له مثل هذا ، قال لا » وله من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي « فقال ألك بنون سواء ؟ قال نعم . قال فكلهم أعطيت مثل هذا ؟ قال لا » وفي رواية ابن القاسم في « الموطآت للدارقطني » عن مالك « قال لا والله يا رسول الله » .

**قوله ( قال فارجه )** ولمسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال فاردده وله وللنسائي من طريق عروة مثله ، وفي رواية الشعبي في الباب الذي يليه قال فرجع فرد عطيته ولمسلم فرد تلك الصدقة زاد في رواية أبي حيان في الشهادات « قال : لا تشهدني على جور » ومثله لمسلم من رواية عاصم عن الشعبي ، وفي رواية أبي حريز المذكورة « لا أشهد على جور » وقد علق من البخاري هذا القدر في الشهادات ، ومثله لمسلم من طريق إسماعيل عن الشعبي ، وله في رواية أبي حيان « فقال : فلا تشهدني إذا فإني لا أشهد على جور » وله في رواية المغيرة عن الشعبي « فإني لا أشهد على جور ، ليشهد على هذا غيري » وله وللنسائي في رواية داود بن أبي هند قال « فأشهد على هذا غيري » وفي حديث جابر « فليس يصلح هذا وإني لا أشهد إلا على حق » ولعبد الرزاق من طريق طاوس مرسل « لا أشهد إلا على الحق ، لا أشهد بهذه » وفي رواية عروة عند النسائي « فكره أن يشهد له » وفي رواية المغيرة عن الشعبي عند مسلم « اعدلوا بين أولادكم في النحل ، كما تحبون أن يعدلوا بينكم في البر » وفي رواية مجالد عن الشعبي عند أحمد « إن لبنك عليك من الحق أن تعدل بينهم ، فلا تشهدني على جور ، أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء ؟ قال : بلى ، قال : فلا إذا » ولأبي داود من هذا الوجه « إن لم عليك من الحق أن تعدل بينهم ، كما أن لك عليهم من الحق أن يبروك » ، وللنسائي من طريق أبي الضمحي « إلا سويت بينهم » وله ولابن حبان من هذا الوجه « سو بينهم » واختلاف الألفاظ في هذه القصة الواحدة يرجع إلى معنى واحد ، وقد تمسك به من أوجب التسوية في عطية الأولاد ، وبه صرح البخاري ، وهو قول طاوس والثوري وأحمد وإسحاق ، وقال به بعض المالكية . ثم المشهور عن هؤلاء أنها باطلة . وعن أحمد تصح ، ويجب أن يرجع . وعنه يجوز التفاضل إن كان له سبب ، كأن يحتاج الولد لزمائته ودينه أو نحو ذلك دون الباقي . وقال أبو يوسف : تجب التسوية إن قصد بالفضل الإضرار . وذهب الجمهور إلى أن التسوية مستحبة ، فإن فضل بعضاً صح وكره . واستحبت المبادرة إلى التسوية أو الرجوع ، فحملوا الأمر على الندب والنهي على التنزيه . ومن حجة من أوجب أنه مقدمة الواجب لأن قطع الرحم والعقوق محرمان فما يؤدي إليهما يكون محرماً والفضل مما يؤدي إليهما . ثم اختلفوا في صفة التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد وإسحاق وبعض الشافعية والمالكية : العدل أن يعطى الذكر حظين كالميراث ، واحتجوا بأنه حظها من ذلك المال لو أبقاه الواهب في يده حتى مات . وقال غيرهم : لا فرق بين الذكر والأنثى . وظاهر الأمر بالتسوية يشهد لهم . واستأنسوا بحديث ابن عباس رفعه « سووا بين أولادكم في العطية ، فلو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء » أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه وإسناده حسن . وأجاب من حمل الأمر بالتسوية على الندب عن حديث النعمان بأجوبة : أحدها أن الموهوب للنعمان كان جميع مال والده ولذلك منعه . فليس فيه حجة على منع التفضيل حكاه ابن عبد البر عن مالك . وتعقبه بأن كثيراً من طرق حديث النعمان صرح بالبعضية . وقال القرطبي : ومن أبعد التأويلات أن النهي إنما يتناول من وهب جميع ماله لبعض ولده كما

ذهب إليه سحنون ، وكأنه لم يسمع في نفس هذا الحديث أن الموهوب كان غلاماً وأنه وهبه له لما سأله الأم الهبة من بعض ماله ، قال : وهذا يعلم منه على القطع أنه كان له مال غيره . ثانياً أن العطية المذكورة لم تنتجز ، وإنما جاء بشير يستشير النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فأشار عليه بأن لا تفعل ، فترك . حكاه الطحاوي . وفي أكثر طرق حديث الباب ما ينابذه . ثالثاً أن النعمان كان كبيراً ولم يكن قبض الموهوب فجاز لأبيه الرجوع ، ذكره الطحاوي ، وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث أيضاً خصوصاً قوله « ارجعه » فإنه يدل على تقدم وقوع القبض ، والذي تضافرت عليه الروايات أنه كان صغيراً وكان أبوه قابضاً له لصغره ، فأمر برد العطية المذكورة بعدما كانت في حكم المقبوض . رابعاً أن قوله « ارجعه » دليل على الصحة ، ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع ، وإنما أمره بالرجوع لأن للوالد أن يرجع فيما وهبه لولده وإن كان الأفضل خلاف ذلك ، لكن استحباب التسوية رجح على ذلك فلذلك أمره به ، وفي الاحتجاج بذلك نظر ، والذي يظهر أن معنى قوله « ارجعه » أى لا تمض الهبة المذكورة ، ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهبة . خامساً أن قوله « أشهد على هذا غيرى » إذن بالإشهاد على ذلك ، وإنما امتنع من ذلك لكونه الإمام ، وكأنه قال : لا أشهد لأن الإمام ليس من شأنه أن يشهد وإنما من شأنه أن يحكم ، حكاه الطحاوي أيضاً ، وارتضاه ابن القصار . وتعقب بأنه لا يلزم من كون الإمام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع من تحمل الشهادة ولا من أدائها إذا تعينت عليه ، وقد صرح المحتج بهذا أن الإمام إذا شهد عند بعض نوابه جاز ، وأما قوله إن قوله « أشهد » صيغة إذن فليس كذلك ، بل هو للتوبيخ لما يدل عليه بقية ألفاظ الحديث ، وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع . وقال ابن حبان : قوله « أشهد » صيغة أمر والمراد به نفي الجواز وهو كقوله لعائشة « اشترطى لهم الولاء » انتهى . سادساً التمسك بقوله « ألا سويت بينهم » على أن المراد بالأمر الاستحباب وبالنهي التنزيه ، وهذا جيد لولا ورود تلك الألفاظ الزائدة على هذه اللفظة ، ولا سيما أن تلك الرواية بعينها وردت بصيغة الأمر أيضاً حيث قال « سو بينهم » . سابعاً وقع عند مسلم عن ابن سيرين ما يدل على أن المحفوظ في حديث النعمان « قاربوا بين أولادكم » لا « سوا » وتعقب بأن المخالفين لا يوجبون المقاربة كما لا يوجبون التسوية . ثامناً في التشبيه الواقع في التسوية بينهم بالتسوية منهم في بر الوالدين قرينة تدل على أن الأمر للندب ، لكن إطلاق الجور على عدم التسوية ، والمفهوم من قوله « لا أشهد إلا على حق » وقد قال في آخر الرواية التي وقع فيها التشبيه « قال فلا إذا » . تاسعاً عمل الخليفين أبي بكر وعمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم على عدم التسوية قرينة ظاهرة في أن الأمر للندب ، فأما أبو بكر فرواه الموطأ بإسناد صحيح عن عائشة أن أبا بكر قال لها في مرض موته « إني كنت نخلتك نخلًا فلو كنت اخترت له لكان لك ، وإنما هو اليوم للوارث » وأما عمر فذكره الطحاوي وغيره أنه نخل ابنه عاصمًا دون سائر ولده ، وقد أجاب عروة عن قصة عائشة بأن إخوتها كانوا راضين بذلك ، ويحاج بمثل ذلك عن قصة عمر . عاشر الإجابة أن الإجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده ، فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله جاز له أن يخرج عن ذلك بعضهم ، ذكره ابن عبد البر ، ولا يخفى ضعفه لأنه قياس مع وجود النص ، وزعم بعضهم أن معنى قوله « لا أشهد على جور » أى لا أشهد على ميل الأب لبعض الأولاد دون بعض ، وفي هذا نظر لا يخفى ، ويرده قوله في الرواية

« لا أشهد إلا على الحق » وحكى ابن التين عن الداودي أن بعض المالكية احتج بالإجماع على خلاف ظاهر حديث النعمان ، ثم رده عليه . واستدل به أيضاً على أن للأب أن يرجع فيما وهبه لابنه وكذلك الأم ، وهو قول أكثر الفقهاء ، إلا أن المالكية فرقوا بين الأب والأم فقالوا للأم أن ترجع إن كان الأب حياً دون ما إذا مات ، وقيدوا رجوع الأب بما إذا كان الابن الموهوب له لم يستحدث ديناً أو ينكح ، وبذلك قال إسماعيل ، وقال الشافعي : للأب الرجوع مطلقاً ، وقال أحمد : لا يحل لواهب أن يرجع في هبته مطلقاً ، وقال الكوفيون : إن كان الموهوب صغيراً لم يكن للأب الرجوع ، وكذا إن كان كبيراً وقبضها ، قالوا وإن كانت الهبة لزوج من زوجته أو بالعكس أو لذى رحم لم يجز الرجوع في شيء من ذلك ، ووافقهم إسماعيل في ذى الرحم وقال : للزوجة أن ترجع بخلاف الزوج ، والاحتجاج لكل واحد من ذلك يطول ، وحجة الجمهور في استثناء الأب أن الولد وماله لأبيه فليس في الحقيقة رجوعاً ، وعلى تقدير كونه رجوعاً فربما اقتضته مصلحة التأديب ، ونحو ذلك ، وسيأتي الكلام على هبة الزوجين في الباب بعده . وفي الحديث أيضاً النذب إلى التألف بين الإخوة وترك ما يوقع بينهم الشحنة أو يورث العقوق للآباء ، وأن عطية الأب لابنه الصغير في حجره لا تحتاج إلى قبض ، وأن الإشهاد فيها يغني عن القبض . وقيل إن كانت الهبة ذهباً أو فضة فلا بد من عزلها وإفرازها . وفيه كراهة تحمل الشهادة فيما ليس بمباح وأن الإشهاد في الهبة مشروع وليس بواجب . وفيه جواز الميل إلى بعض الأولاد والزوجات دون بعض وإن وجبت التسوية بينهم في غير ذلك . وفيه أن للإمام الأعظم أن يتحمل الشهادة ، وتظهر فائدتها إما ليحكم في ذلك بعلمه عند من يجيزه ، أو يؤدبها عند بعض نوابه . وفيه مشروعية استفصال الحاكم والمفتي عما يحتمل الاستفصال ، لقوله « ألك ولد غيره » فلما قال « نعم » قال « أفكلهم أعطيت مثله » فلما قال « لا » قال « لا أشهد » فيفهم منه أنه لو قال نعم لشهد وفيه جواز تسمية الهبة صدقة ، وأن للإمام كلاماً في مصلحة الولد ، والمبادرة إلى قبول الحق ، وأمر الحاكم والمفتي بتقوى الله في كل حال . وفيه إشارة إلى سوء عاقبة الحرص والتنطع ، لأن عمرة لو رضى بما وهبه زوجها لولده لما رجع فيه ، فلما اشتد حرصها في تثبيت ذلك أفضى إلى بطلانه . وقال المهلب : فيه أن للإمام أن يرد الهبة والوصية ممن يعرف منه هروباً عن بعض الورثة ، والله أعلم ..

## باب

### هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها

قال إبراهيم : جائزة . وقال عمر بن عبد العزيز : لا يرجعان . واستأذن النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في أن يمرض في بيت عائشة . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه » . فقال الزهري - من قال لامرأته . هبي لي بعض صدائك أو كله ، ثم لم يمكث إلا يسيراً حتى طلقها فرجعت فيه - قال : يرد إليها إن كان خلبها ، وإن كانت أعطته عن طيب نفس ليس في شيء من أمره خديعة جاز ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾ .

[٢٥٨٨] ٢٥٠٧- حدثنا إبراهيم بن موسى قال حدثنا هشام عن معمر عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله قالت عائشة: لما ثقل النبي صلى الله عليه وآله واشتد وجعه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي، فأذن له فخرج بين رجلين تخط رجلاه الأرض، وكان بين العباس وبين رجل آخر. قال عبيد الله: فذكرت لابن عباس ما قالت عائشة، فقال لي: وهل تدري من الرجل الذي لم تسم عائشة؟ قلت: لا، قال: هو علي بن أبي طالب.

[٢٥٨٩] ٢٥٠٨- حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا وهيب قال حدثنا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: «العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه». [الحديث ٢٥٨٩- أطرافه في: ٢٧٢١، ٢٦٢٢، ٦٩٧٥].

قوله ( باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها ) أى هل يجوز لأحد منهما الرجوع فيها ؟  
قوله ( قال إبراهيم ) هو النخعي .

قوله ( جائزة ) أى فلا رجوع فيها . وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم قال : إذا وهبت له أو وهب لها فلكل واحد منهما عطيته . ووصله الطحاوي من طريق أبي عوانة عن منصور قال : قال إبراهيم : إذا وهبت المرأة لزوجها أو وهب الرجل لامرأته فاهبة جائزة ، وليس لواحد منهما أن يرجع في هبته . ومن طريق أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم : الزوج والمرأة بمنزلة ذى الرحم . إذا وهب أحدهما لصاحبه لم يكن له أن يرجع .

قوله ( وقال عمر بن عبد العزيز : لا يرجعان ) وصله عبد الرزاق أيضاً عن الثوري عن عبد الرحمن ابن زياد أن عمر بن عبد العزيز قال مثل قول إبراهيم .

قوله ( واستأذن النبي صلى الله عليه وسلم نساءه أن يمرض في بيت عائشة . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه ) أما الحديث الأول فهو موصول في الباب من حديث عائشة ، وسيأتي الكلام عليه في أواخر المغازي ، ووجه دخوله في الترجمة أن أرواح النبي صلى الله عليه وسلم وهبن لها ما استحققن من الأيام ، ولم يكن لهن في ذلك رجوع أى فيما مضى ، وإن كان لهن الرجوع في المستقبل . وأما الحديث الثاني فهو موصول أيضاً في آخره ، ويأتي الكلام عليه بعد خمسة عشر باباً ، ووجه دخوله في الترجمة أنه ذم العائد في هبته على الإطلاق ، فدخل فيه الزوج والزوجة تمسكاً بعمومه .

قوله ( وقال الزهري فيمن قال لامرأته هي لى بعض صداقتك الخ ) وصله ابن وهب عن يونس ابن يزيد عنه ، وقوله فيه « خلبها » بفتح المعجمة واللام والموحدة أى خدعها . وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : رأيت القضاة يقلون المرأة فيما وهبت لزوجها ولا يقلون الزوج فيما وهب لامرأته ، والجمع بينهما أن رواية معمر عنه منقولة ، ورواية يونس عنه اختياره ، وهو التفصيل المذكور بين أن

يكون خدعها فلها أن ترجع أو لا فلا ، وهو قول المالكية إن أقامت البينة على ذلك ، وقيل يقبل قولها في ذلك مطلقاً ، وإلى عدم الرجوع من الجانبين مطلقاً ذهب الجمهور ، وإلى التفصيل الذي نقله الزهري ذهب شريح ، فروى عبد الرزاق والطحاوي من طريق محمد بن سيرين « إن امرأة وهبت لزوجها هبة ثم رجعت فيها ، فاخصماً إلى شريح فقال للزوج : شاهداك أنها وهبت لك من غير كره ولا هوان ، وإلا فيمينها لقد وهبت لك عن كره وهوان » وعند عبد الرزاق بسند منقطع عن عمر أنه كتب « إن النساء يعطين رغبة ورهبة ، فأبما امرأة أعطت زوجها فشأت أن ترجع رجعت » قال الشافعي : لا يرد شيئاً إذا خالعه ولو كان مضراً بها ، لقوله تعالى ﴿ فلا جناح عليهما فيما افتدت به ﴾ وسيأتي مزيد لذلك في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى .

### باب هبة المرأة لغير زوجها

وعتقها إذا كان لها زوج ، فهو جائز إذا لم تكن سفيهة فإذا كانت سفيهة لم يجز وقال الله عز وجل : ﴿ ولا تؤتوا السفهاء أموالكم ﴾ .

[٢٥٩٠] ٢٥٠٩ - حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عباد بن عبد الله عن أسماء قالت : قلت : يا رسول الله مالي مال إلا ما أدخل علي الزبير ، فأتصدق؟ قال : « تصدقي ، ولا توعي فيوعي عليك » .

[٢٥٩١] ٢٥١٠ - حدثنا عبيد الله بن سعيد قال حدثنا عبد الله بن غير قال حدثنا هشام بن عروة عن فاطمة عن أسماء أن رسول الله صلى الله عليه قال : « أنفقي ، ولا تحصي فيحصي الله عليك ، ولا توعي فيوعي الله عليك » .

[٢٥٩٢] ٢٥١١ - حدثنا يحيى بن بكير عن الليث عن يزيد عن بكير عن كريب مولى ابن عباس أن ميمونة بنت الحارث أخبرته أنها أعتقت وليدة ولم تستأذن النبي صلى الله عليه ، فلما كان يومها الذي يدور عليها فيه قالت : أشعرت يا رسول الله أنني أعتقت وليدتي؟ قال : « أو فعلت؟ » قالت : نعم . قال : أما إنك لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك . وقال بكر بن مضر عن عمرو عن بكير عن كريب : أن ميمونة أعتقته ...

[الحديث ٢٥٩٢ - طرئه في : ٢٥٩٤] .

[٢٥٩٣] ٢٥١٢ - حدثني حبان بن موسى قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه ، فأيتهن خرج

سهمها خرج بها معه ، وكان يقسم لكل امرأةٍ منهن يومها وليلتها غير أن سودة بنت زمعة وهبت يومها وليلتها لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تبغى بذلك رضا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

[الحديث ٢٥٩٣ - أطرافه في: ٢٦٣٧ ، ٢٦٦١ ، ٢٦٨٨ ، ٢٨٧٩ ، ٤٠٢٥ ، ٤١٤١ ، ٤٦٩٠ ، ٤٧٤٩ ، ٤٧٥٠ ،

٤٧٥٧ ، ٥٢١٢ ، ٦٦٦٢ ، ٦٦٧٩ ، ٧٣٦٩ ، ٧٣٧٠ ، ٧٥٠٠ ، ٧٥٤٥] .

قوله ( باب هبة المرأة لغير زوجها ، وعقها إذا كان لها زوج ) أى ولو كان لها زوج فهو جائز إذا لم تكن سفية ، فإذا كانت سفية لم يجز ، وقال الله تعالى ﴿ ولا توتوا السفهاء أموالكم ﴾ ، وبهذا الحكم قال الجمهور ، وخالف طاوس فنع مطلقاً ، وعن مالك لا يجوز لها أن تعطى بغير إذن زوجها ولو كانت رشيدة إلا من الثلث ، وعن الليث لا يجوز مطلقاً إلا فى الشيء التافه . وأدلة الجمهور من الكتاب والسنة كثيرة ، واحتج لطاوس بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه « لا تجوز عطية امرأة فى مالها إلا بإذن زوجها » أخرجه أبو داود والنسائي ، وقال ابن بطال : وأحاديث الباب أصح ، وحملها مالك على الشيء اليسير ، وجعل حده الثلث فما دونه ، وذكر المصنف منها ثلاثة أحاديث : الأول حديث أسماء .

قوله ( عن ابن أبى مليكة ) فى رواية حجاج عن ابن جريج « أخبرنى ابن مليكة » وقد تقدمت فى الزكاة .

قوله ( عن عباد بن عبد الله ) أى ابن الزبير بن العوام ، وأسماء التى روى عنها هى بنت أبى بكر الصديق وهى جدته لأبيه ، وقد روى أبوب هذا الحديث عن ابن أبى مليكة عن عائشة بغير واسطة أخرجه أبو داود والترمذى وصححه النسائي ، وصرح أبوب عن ابن أبى مليكة بتحديث عائشة له بذلك ، فيحمل على أنه سمعه من عباد عنها ثم حدثه به .

قوله ( مالى مال إلا ما أدخل على ) بالتشديد ، والزبير هو ابن العوام كان زوجها .

قوله ( فأنصدق ) كذا للأكثر بحذف - أداة الاستفهام ، وللمستملى بإثباتها .

قوله ( ولا نوعى فيوعى الله عليك ) بالنصب لكونه جواب النهى ، وكذا قوله فى الرواية الثانية « فيحصى الله عليك » ، والمعنى لا تجمى فى الوعاء وتبخل بالشفقة فتجازى بمثل ذلك ، وقد تقدم شرحه مبسوطاً فى أوائل كتاب الزكاة .

قوله ( عن فاطمة ) هى بنت المنذر بن الزبير بن العوام ، وهى بنت عم هشام بن عروة الراوى عنها وزوجته ، وأسماء هى بنت أبى بكر جدتهما جميعاً لأبويهما . الثانى حديث ميمونة عن يزيد هو ابن أبى حبيب وبكير هو ابن عبد الله بن الأشج ، وهذا الإسناد نصفه الأول مصريون ونصفه الآخر مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين فى نسق يزيد وبكير وكريب .

قوله ( أنها أعطت وليدة ) أى جارية ، فى رواية النسائي من طريق عطاء بن يسار عن ميمونة « أنها كانت لها جارية سوداء » ولم أقف على اسم هذه الجارية ، وبين النسائي من طريق أخرى عن الهلالية



زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي ميمونة في أصل هذه الحادثة أنها كانت سألت النبي صلى الله عليه وسلم خادماً فأعطاهما خادماً فأعتقها .

قوله ( أما ) بتخفيف الميم ( أنك ) بفتح الهزلة ( لو أعطيتها أخوالك ) أخوالها كانوا من بني هلال أيضاً ، واسم أمها هند بنت عوف بن زهير بن الحارث ، ذكرها ابن سعد .

قوله ( لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك ) قال ابن بطال : فيه أن هبة ذى الرحم أفضل من العتق ، ويؤيده ما رواه الترمذى والنسائى وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث سلمان بن عامر الضبي مرفوعاً « الصدقة على المسكين صدقة ، وعلى ذى الرحم صدقة وصلة » لكن لا يلزم من ذلك أن تكون هبة ذى الرحم أفضل مطلقاً لاحتمال أن يكون المسكين محتاجاً ونفعه بذلك متعدداً والآخر بالعكس ، وقد وقع في رواية النسائى المذكورة « فقال أفلا فديت بها بنت أخيك من رعاية الغنم » فيبين الوجه في الأولوية المذكورة وهو احتياج قرابتها إلى من يخدمها ، وليس في الحديث أيضاً حجة على أن صلة الرحم أفضل من العتق لأنها واقعة عين ، والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال كما قرره ، ووجه دخول حديث ميمونة في الترجمة أنها كانت رشيدة وأنها أعتقت قبل أن تستأمر النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستدرك ذلك عليها بل أرشدها إلى ما هو الأولى ، فلو كان لا يتفد لها تصرف في مالها لأبطله ، والله أعلم . الثالث حديث عائشة وصدره طرف من قصة الإفك ، وسيأتى شرحها مستوفى في تفسير سورة النور ، وقوله « وكان يقسم لكل امرأة منهن غير سودة الخ » حديث مستقل ، وقد ترجم له في النكاح ، وأورده مفرداً ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى ، وقد تبين توجيهه هناك في شرح الباب الذى قبله ، قال ابن بطال : ليس في أحاديث الباب ما يرد على مالك لأنه يحملها على ما زاد على الثلث انتهى . وهو حمل سائغ إن ثبت المدعى ، وهو أنه لا يجوز لها تصرف فيما زاد على الثلث إلا بإذن زوجها ، لما في ذلك من الجمع بين الأدلة ، والله أعلم .

قوله ( وقال بكير ) هو ابن مضر ( عن عمرو ) هو ابن الحارث ( عن بكير ) هو ابن الأشج ( عن كريب أن ميمونة أعتقت ) وقع في رواية المستملى « عتقته » وهو غلط فاحش ، فقد ذكره المصنف في الباب الذى يليه بهذا الإسناد وقال فيه « أعتقت رليدة لها » وأراد المصنف بهذا التعليق شيئين : أحدهما موافقة عمرو بن الحارث ليزيد بن أبى حبيب على قوله « عن كريب » وقد خالفهما محمد بن إسحاق فرواه عن بكير فقال « عن سليمان بن يسار » بدل بكير أخرجه أبو داود والنسائى من طريقه ، قال الدارقطنى : ورواية يزيد وعمرو أصح . ثانيهما أنه عند بكر بن مضر عن عمرو بصورة الإرسال قال فيه « عن كريب أن ميمونة أعتقت » فذكر قصة ما أدركها ، لكن قد رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث فقال فيه « عن كريب عن ميمونة » أخرجه مسلم والنسائى من طريقه ، وطريق بكر بن مضر المعلقة وصلها البخارى في « كتاب بر الوالدين » له وهو مفرد ، وسمعه من طريق أبى بكر بن دلويه عنه قال : حدثنا عبد الله بن صالح هو كاتب الليث عن بكر بن مضر عنه .

### باب يَمَنْ يُبْدَأُ بِالْهَدِيَّةِ؟

[٢٥٩٤] ٢٥١٣- وقال بكرٌ عن عمرو عن بُكيرٍ عن كُريبٍ أَنَّ ميمونةَ أعتقتُ وليدةً لها فقال لها: «لو وصلتِ بعضَ أخوالكِ كانَ أعظمَ لأجركِ».

[٢٥٩٥] ٢٥١٤- حدثني محمدُ بنُ بشارٍ قال حدثنا محمدُ بنُ جعفرٍ قال حدثنا شعبةٌ عن أبي عمران الجونيِّ عن طلحةَ بن عبد الله -رجلٍ من بني تيمٍ بن مرةٍ- عن عائشةَ قالت: قلتُ: يا رسولَ الله، إنَّ لي جارينِ، فإلى أيُّهما أُهدي؟ قال: «إلى أقربهما منك باباً».

قوله (باب من يبدأ بالهدية) أى عند التعارض فى أصل الاستحقاق .

قوله (وقال بكر) هو ابن مضر وعمرو وهو ابن الحارث ، وقد مضى التنبيه على من وصله فى الباب الذى قبله ، وحديث ميمونة فيه الاستواء فى صفة ما من الاستحقاق فيقدم القريب على الغريب ، وحديث عائشة المذكور بعده فيه الاستواء فى الصفات كلها فيقدم الأقرب فى الذات .

قوله (عن أبي عمران الجوني) هو عبد الملك ، والإسناد كله بصريون إلا عائشة وقد دخلت البصرة .

قوله (عن طلحة بن عبد الله رجل من بني تيم بن مرة) فى رواية حجاج بن منهال عن شعبة كما سيأتى فى الأدب «سمعت طلحة» لكنه لم ينسبه ، وقد أزلت هذه الرواية اللبس الذى تقدمت الإشارة إليه فى كتاب الشفعة ، ووقع عند الإسماعيلى «من بني تيم الرباب» بفتح الراء والموحدة الخفيفة وآخره موحدة أخرى ، وهو وهم ، والصواب تيم بن مرة وهو رهمط أبى بكر الصديق ، وقد وافق محمد بن جعفر على ذلك يزيد ابن هارون عن شعبة كما حكاه الإسماعيلى ، وسيأتى شرح هذا الحديث فى كتاب الأدب إن شاء الله تعالى ، وقوله «باباً» منصوب على التمييز .

### باب مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْهَدِيَّةَ لِعَلَّةٍ

وقال عمرُ بن عبد العزيز: كانتِ الهديةُ فى زمنِ رسولِ الله صلى الله عليه هديةً، واليومَ رشوةٌ.

[٢٥٩٦] ٢٥١٥- حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيبٌ عن الزُّهريِّ قال أخبرني عبيدُ الله بن عبد الله بن عتبة أنَّ عبدَ الله بن عباسٍ أخبره أنَّه سمعَ الصَّعبَ بن جثَّامةَ اللَّيثي -وكانَ من أصحابِ النَّبيِّ صلى الله عليه- يخبرُ أنَّه أهدى لرسولِ صلى الله عليه حِمَارَ وحشٍ وهو بالأبواء -أو بودَّانَ- وهو محرَّمٌ فردَّه، فقال صعبٌ: فلمَّا عرفَ فى وجهي ردَّه هديتي قال: «ليس بنا ردُّ عليك، ولكنَّا حرَّم».

[٢٥٩٧] ٢٥١٦- حدثنا عبدُ الله بن محمد قال حدثنا سفيانٌ عن الزُّهريِّ عن عروةَ بن الزُّبيرِ عن

أبي حميد الساعدي قال : استعمل النبي صلى الله عليه رجلاً من الأزد يقال له ابن الأتبية على الصدقة ، فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدي لي . قال : « فها جلس في بيت أبيه - أو بيت أمه - فينظر أيهدى له أم لا ؟ والذي نفسي بيده لا يأخذ أحدٌ منه شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتيه ، إن كان بغيراً له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تيعر - ثم رفع بيده حتى رأينا عفر إبطيه - اللهم هل بلغت ، اللهم هل بلغت » . ثلاثة .

قوله ( باب من لم يقبل الهدية لعلة ) أى بسبب ينشأ عنه الريبة كالقرض ونحوه .

قوله ( وقال عمر بن عبد العزيز الخ ) وصله ابن سعد بقصة فيه ، فروى من طريق فرات بن مسلم قال : انتهى عمر بن عبد العزيز التفاح فلم يجد في بيته شيئاً يشتري به ، فركبنا معه ، فتلناه غلمان الدبر بأطباق تفاح ، فتناول واحدة فشمها ثم رد الأطباق ، فقلت له في ذلك فقال : لا حاجة لي فيه ، فقلت : ألم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يقبلون الهدية ؟ فقال : إنها لأولئك هدية وهي للعمال بعدهم رشوة . ووصله أبو نعيم في « الحلية » من طريق عمرو بن مهاجر عن عمر بن عبد العزيز في قصة أخرى . وقوله « رشوة » بضم الراء وكسرها ويمجوز الفتح ، وهي ما يؤخذ بغير عوض ويعاب آخذه . وقال ابن العربي : الرشوة كل مال دفع ليلتاع به من ذى جاه عوناً على ما لا يحل ، والمرثى قابضه ، والراشئ معطيه ، والرائش الواسطة ، وقد ثبت حديث عبد الله بن عمرو في لعن الراشئ والمرثئ أخرجه الترمذى وصححه ، وفي رواية والرائش والراشئ ، ثم قال : الذى يهدى لا يخلو أن يقصد ود المهدي إليه أو عونه أو ماله ، فأفضلها الأول ، والثالث جائز لأنه يتوقع بذلك الزيادة على وجه جميل ، وقد تستحب إن كان محتاجاً والمهدي لا يتكلف وإلا فيكره ، وقد تكون سبباً للمودة وعكسها . وأما الثاني فإن كان لمعصية فلا يحل وهو الرشوة ، وإن كان لطاعة فيستحب ، وإن كان لجائز فجائز ، لكن إن لم يكن المهدي له حاكماً والإعانة لدفع مظلمة أو إيصال حق فهو جائز ، ولكن يستحب له ترك الأخذ ، وإن كان حاكماً فهو حرام اهـ ملخصاً . وفي معنى ما ذكره عمر حديث مرفوع أخرجه أحمد والطبراني من حديث أبي حميد مرفوعاً « هدايا العمال غلول » وفي إسناده إسماعيل بن عياش ، وروايته عن خير أهل المدينة ضعيفة ، وهذا منها ، وقيل إنه رواه بالمعنى من قصة ابن اللبية المذكورة ثانياً حديثي الباب ، وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وجابر ثلاثهما في الطبراني الأوسط بأسانيد ضعيفة . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث الصعب ابن جثامة في قصة الحمار الوحشى ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الحج . الثاني حديث أبي حميد في قصة ابن اللبية ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، وسبق في أواخر الزكاة تسميته وضبط اللبية . ووجه دخولها في الترجمة ظاهر . وأما حديث الصعب فإن النبي صلى الله عليه وسلم بين العلة في عدم قبوله هديته لكونه كان محرماً ، والحرم لا يأكل ما صيد لأجله ، واستنبط منه المهاب رد هدية من كان ماله حراماً أو عرف بالظلم . وأما حديث أبي حميد فلأنه صلى الله عليه وسلم عاب على ابن

اللتبية قبوله الهدية التي أهديت إليه لكونه كان عاملاً ، وأفاد بقوله « فهلا جلس في بيت أمه » أنه لو أهدى إليه في تلك الحالة لم تكره لأنها كانت لغير ربية ، قال ابن بطال : فيه أن هدايا العمال تجعل في بيت المال ، وأن العامل لا يملكها إلا إن طلبها له الإمام ، وفيه كراهة قبول هدية طالب العناية . وقوله في حديث أبي حميد « حتى نظرت عفرة » بضم المهملة وفتحها وسكون الفاء وقد تفتح ، وهي بياض ليس بالناصع .

**باب إذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن تصل إليه**

وقال عبيدة : إن ماتا وكانت فصلت الهدية والمهدي له حي فهي لورثته ، وإن لم تكن فصلت فهي لورثة الذي أهدى . وقال الحسن : أيهما مات قبل فهي لورثة المهدي له إذا قبضها الرسول .

٢٥١٧ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثنا ابن المنكر قال سمعت

جابرًا قال : قال لي النبي صلى الله عليه : « لو جاء مال البحرين أعطيتك هكذا » ( ثلاثاً ) ، فلم يقدم حتى توفي النبي صلى الله عليه ، فأمر أبو بكر منادياً فنادى : من كان له عند النبي صلى الله عليه عدة أو دين فليأتنا . فأتيته فقلت : إن النبي صلى الله عليه وعدني . فحشي لي ثلاثاً .

**قوله ( باب إذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن تصل إليه )** أي الهدية ، وفي رواية الكشميني « أو وعد عدة » قال الإسماعيلي : هذه الترجمة لا تدخل في الهبة بحال . قلت : قال ذلك بناء على أن الهبة لا تصح إلا بالقبض ، وإلا فليست هبة ، وهذا مقتضى مذهبه ، لكن من يقول إنها تصح بدون القبض يسميها هبة ، وكان البخاري جرح إلى ذلك ، وسأذكر نقل الخلاف فيه في الباب الذي يليه . وقال ابن بطال : لم يرو عن أحد من السلف وجوب القضاء بالعدة أي مطلقاً ، وإنما نقل عن مالك أنه يجب منه ما كان بسبب انتهى . وغفل عما ذكره ابن عبد البر عن عمر بن عبد العزيز ، وعما نقله هو عن أصبغ ، وعما سيأتي في البخاري الذي تصدى لشرحه في « باب من أمر بإنجاز الوعد » في أواخر الشهادات ، وسيأتي نقل ما فيه والبحث فيه في مكانه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال عبيدة ) بفتح أوله** وهو ابن عمرو السلماني بفتح المهملة وسكون اللام .

**قوله ( إن ماتا )** أي المهدي والمهدي إليه الخ ، وتفصيله بين أن تكون انفصلت أم لا مصير منه إلى أن قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدي إليه . وذهب الجمهور إلى أن الهدية لا تنتقل إلى المهدي إليه إلا بأن يقبضها أو وكيله .

**قوله ( وقال الحسن : أيهما مات قبل فهي لورثة المهدي له إذا قبضها الرسول )** قال ابن بطال : قال مالك كقول الحسن ، وقال أحمد وإسحاق : إن كان حاملها رسول المهدي رجعت إليه ، وإن كان حاملها رسول المهدي إليه فهي لورثته . وفي معنى قول عبيدة وتفصيله حديث رواه أحمد والطبراني عن أم كلثوم بنت أبي سلمة وهي بنت أم سلمة قالت « لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة قال لها : إنني قد أهديت

إلى النجاشي حلة وأوفى من مسك ، ولا أرى النجاشي إلا قدماء ولا أرى هديتي إلا مردودة عليّ ، فإن ردت عليّ فهي لك ، قال : وكان كما قال « الحديث . وإسناده حسن . ثم ذكر المصنف حديث جابر في وفاة أبي بكر الصديق له ما وعده به النبي صلى الله عليه وسلم ، وسيأتي بسط شرحه في كتاب فرض الخمس إن شاء الله تعالى . قال الإسماعيلي ليس ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم لجابر هبة ، وإنما هي عدة على وصف ، لكن لما كان وعد النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يخلف نزولوا وعده منزلة الضمان في الصحة فرقاً بينه وبين غيره من الأمة ممن يجوز أن يني وأن لا يني . قلت : وجه إيراد أنه نزل الهدية إذا لم تقبض منزلة الوعد بها . وقد أمر الله بإنجاز الوعد ، ولكن حمله الجمهور على الندب كما سيأتي .

### بَابُ كَيْفِ يَقْبِضُ الْعَبْدُ وَالْمَتَاعُ

وقال ابن عمر : كُنْتُ عَلَى بَكْرٍ صَغَبٍ فَاشْتَرَاهُ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ : « هُوَ لَكَ يَا

عَبْدُ اللَّهِ » .

[٢٥٩٩]

٢٥٩٨ - حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ عَنِ الْمَسُورِ بْنِ

مَخْرَمَةَ أَنَّهُ قَالَ : قَسَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُعْطِ مَخْرَمَةَ مِنْهَا شَيْئًا ، فَقَالَ مَخْرَمَةُ : يَا بَنِي أَنْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ فَقَالَ : ادْخُلْ فَادْعُهُ لِي ، قَالَ فَدَعَوْتُهُ لَهُ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْهَا فَقَالَ : « خَبَأْنَا هَذَا لَكَ » . قَالَ فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ : رَضِيَ مَخْرَمَةُ .

[الحديث ٢٥٩٩ - أطرافه في : ٢٦٥٧ ، ٣١٢٧ ، ٥٨٠٠ ، ٥٨٦٢ ، ٦١٣٢ .]

قوله ( باب كيف يقبض العبد والمتاع ) أى الموهوب ، قال ابن بطال : كيفية القبض عند العلماء بإسلام الواهب لها إلى الموهوب وحيازة الموهوب لذلك ، قال : واختلفوا هل من شرط صحة الهبة الحيازة أم لا ؟ فحكى الخلاف ، وتحريره قول الجمهور إنها لا تتم إلا بالقبض ، وعن القديم - وبه قال أبو ثور وداود - تصح بنفس العقد وإن لم تقبض ، وعن أحمد تصح بدون القبض في العين المعينة دون الشائعة ، وعن مالك كالقديم لكن قال : إن مات الواهب قبل القبض وزادت على الثلث افتقر إلى إجازة الوارث . ثم إن الترجمة في الكيفية لا في أصل القبض ، وكأنه أشار إلى قول من قال يشترط في الهبة حقيقة القبض دون التخلية وسأشير إليه بعد ثلاثة أبواب .

قوله ( وقال ابن عمر : كنت على بكر صعب ) الحديث تقدم ذكره وشرحه في كتاب البيوع ، ثم ذكر المصنف حديث المسور بن مخرمة في قصة أبيه في القباء ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب اللباس ، وقوله « فقال خبأنا هذا لك » ، قال فنظر إليه فقال : رضى مخرمة ؟ قال الداودي : هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم على جهة الاستفهام ، أى هل رضيت ؟ وقال ابن التين : يحتمل أن يكون من قول مخرمة . قلت : وهو المتبادر للذهن .

### باب إِذَا وَهَبَ هِبَةً فَقَبَضَهَا الْآخَرُ وَلَمْ يَقُلْ قَبِلْتُ

[٢٦٠٠] ٢٥١٩- حدثنا محمد بن محبوب قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا معمر عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه فقال: هَلَكْتُ، فقال: «وما ذاك؟» قال: وقعت بأهلي في رمضان. قال: «أتجد رقبة؟» قال: لا. قال: «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟» قال: لا. قال: «فهل تستطيع أن تطعم ستين مسكيناً؟» قال: لا. فجاء رجل من الأنصار بعرق والعرق والمكتل فيه تمر، فقال: «أذهب بهذا فتصدق به». قال: على أحوج منا يا رسول الله؟ والذي بعثك بالحق ما بين لابتيها أهل بيت أحوج منا. ثم قال: «أذهب فأطعمه أهلك».

قوله (باب إذا وهب هبة فقبضها الآخر ولم يقل قبلت) أي جازت، ونقل فيه ابن بطال اتفاق العلماء، وأن القبض في الهبة هو غاية القبول، وغفل رحمه الله عن مذهب الشافعي، فإن الشافعية يشترطون القبول في الهبة دون الهدية، إلا إن كانت الهبة ضمنية كما لو قال أعتق عبدك عني فعتقه عنه فإنه يدخل في ملكه هبة ويعتق عنه ولا يشترط القبول، ومقابل إطلاق ابن بطال قول الماوردي: قال الحسن البصري لا يعتبر القبول في الهبة كالمعتق، قال: وهو قول شذبه عن الجماعة وخالف فيه الكافة إلا أن يريد الهدية فيحتمل اهـ، على أن في اشتراط القبول في الهدية وجهاً عند الشافعية. ثم أورد فيه حديث أبي هريرة في قصة المجامع في رمضان، وقد تقدم شرحه مستوفى في الصيام، والغرض منه أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الرجل التمر فقبضه ولم يقل قبلت، ثم قال له «أذهب فأطعمه أهلك» ولمن اشترط القبول أن يجيب عن هذا بأنها واقعة عين فلا حجة فيها، ولم يصرح فيها بذكر القبول ولا بنفيه، وقد اعترض الإنصاف على بأنه ليس في الحديث أن ذلك كان هبة، بل لعله كان من الصدقة فيكون قاسماً لا واهباً اهـ، وقد تقدم في الصوم التصريح بأن ذلك كان من الصدقة، وكان المصنف يمنح إلى أنه لا فرق في ذلك.

### باب إِذَا وَهَبَ دَيْنًا عَلَى رَجُلٍ

قال شعبة عن الحكم: هو جائز. ووهب الحسن بن علي لرجل دينه. وقال النبي صلى الله عليه عليه: «من كان عليه حق فليعطه أو ليحللته منه». وقال جابر: قُتِلَ أَبِي، فسأل النبي صلى الله عليه عليه غُرماء أن يقبلوا تمر حائطي ويحللوا أبي.

[٢٦٠١] ٢٥٢٠- حدثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس... ح. وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال حدثني ابن كعب بن مالك أن جابر بن عبد الله أخبره: أن أباه قُتِلَ يوم

أحد شهيداً فاشتدَّ الغرماءُ في حقوقهم، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَكَلَّمْتُهُ، فَسَأَلَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ حَائِطِي وَيُحْلِلُوا أَبِي فَأَبَوْا، فلمْ يُعْطِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حَائِطِي ولمْ يَكْسِرْهُ لَهُمْ، وَلَكِنْ قَالَ: «سَأَعِدُّوْ عَلَيْكَ». فَعَدَا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ، فَطَافَ فِي النَّخْلِ فَدَعَا فِي ثَمَرِهِ بِالْبَرَكَةِ، فَجَدَدْتُهَا، فَقَضَيْتُهُمْ حَقَّوْقَهُمْ، وَبَقِيَ لَنَا مِنْ ثَمَرِهَا بَقِيَّةٌ. ثُمَّ جِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَهُوَ جَالِسٌ فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لِعَمْرٍ: «اسْمَعْ - وَهُوَ جَالِسٌ - يَا عَمْرُ». فَقَالَ عَمْرٍ: أَلَا تَكُونُ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ؟ وَاللَّهِ إِنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ.

**قوله (باب إذا وهب ديناً على رجل) أى صحح ولو لم يقبضه منه ويقبض له ، قال ابن بطال :** لا خلاف بين العلماء في صحة الإبراء من الدين إذا قبل البراءة ، قال : وإنما اختلفوا إذا وهب ديناً له على رجل لرجل آخر ، فمن اشترط في صحة الهبة القبض لم يصحح هذه ومن لم يشترط صححها ، لكن شرط مالك أن تسلم إليه الوثيقة بالدين ويشهد له بذلك على نفسه أو يشهد بذلك ويعلنه إن لم يكن به وثيقة اهـ . وعند الشافعية في ذلك وجهان : جزم الماوردي بالبطلان ، وصححه الغزالي ومن تبعه ، وصحح العمراني وغيره الصحة . قيل والخلاف مرتب على البيع إن صححنا بيع الدين من غير من عليه فاهبة أولى ، وإن منعناه ففي الهبة وجهان . والله أعلم .

**قوله (وقال شعبة عن الحكم هو جائز) وصله ابن أبي شيبة عن أبي داود عن شعبة قال :** قال لي الحكم : أتاني ابن أبي ليلى - يعنى محمد بن عبد الرحمن - فسألني عن رجل كان له على رجل دين فوهبه له ، أله أن يرجع فيه ؟ قلت : لا . قال شعبة فسألت حماداً فقال : بلى له أن يرجع فيه .

**قوله (وهب الحسن بن علي دينه لرجل) لم أقف على من وصله .**

**قوله (وقال النبي صلى الله عليه وسلم : من كان عليه حق فليعطه أو ليتحلله منه) أى من صاحبه ،** وصله مسدد في مسنده من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً « من كان لأحد عليه حق فليعطه إياه أو ليتحلله منه » الحديث ، وقد تقدم موصولاً بمعناه في كتاب المظالم ، ووجه الدلالة منه لجواز هبة الدين أنه صلى الله عليه وسلم سوى بين أن يعطيه إياه أو يخلله منه ، ولم يشترط في التحليل قبضاً .

**قوله (وقال جابر قتل أبي الخ) وصله في الباب بآتم منه ، وتؤخذ الترجمة من قوله « فسأل النبي صلى الله عليه وسلم غرماء والد جابر أن يقبلوا ثمر حائطه وأن يحللوه » فلو قبلوا كان في ذلك براءة ذمته من بقية الدين ، ويكون في معنى الترجمة ، وهو هبة الدين ، ولو لم يكن جائزاً لما طلبه النبي صلى الله عليه وسلم .**

**قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك .**

**قوله (وقال الليث حدثني يونس) وصله الذهلي في « الزهريات » عن عبد الله بن صالح عن الليث ،** وقد سبق من وجه آخر في الاستقراض ، ويأتى الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة إن شاء الله تعالى .

### باب هبة الواحد للجماعة

وقالت أسماء للقاسم بن محمد وابن أبي عتيق: ورثت عن أختي عائشة مالا بالغابة، وقد أعطاني معاوية به مائة ألف، فهو لكما.

[٢٦٠٢]

٢٥٢١- حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه أني بشارب فشرب، وعن يمينه غلام، وعن يساره الأشياخ، فقال للغلام: «إن أذنت لي أعطيت هؤلاء»، فقال: ما كنت لأؤثر بنصيبك منك يا رسول الله أحداً. فتله في يده.

**قوله (باب هبة الواحد للجماعة)** أى يجوز ولو كان شيئاً مشاعاً، قال ابن بطال: غرض المصنف إثبات هبة المشاع، وهو قول الجمهور خلافاً لأبي حنيفة، كذا أطلق، وتعقب بأنه ليس على إطلاقه وإنما يفرق في هبة المشاع بين ما يقبل القسمة وما لا يقبلها، والعبرة بذلك وقت القبض لا وقت العقد.

**قوله (وقالت أسماء)** هى بنت أبي بكر الصديق، والقاسم بن محمد هو ابن أبي بكر وهو ابن أخيها، وابن أبي عتيق هو أبو بكر عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر وهو ابن ابن أخى أسماء.

**(تنبية)**: ذكر ابن التين أنه وقع عنده فى رواية القاسمى إسقاط الواو من قوله «وابن أبي عتيق» فصار القاسم بن محمد بن أبي عتيق وهو غلط، ومع كونه غلطاً فإنه يصير غير مناسب للترجمة.

**قوله (ورثت عن أختي عائشة)** لما ماتت عائشة رضى الله عنها ورثها أختها أسماء وأم كلثوم وأولاد أخيها عبد الرحمن، ولم يرثها أولاد محمد أخيها لأنه لم يكن شقيقها، وكان أسماء أرادت جبر خاطر القاسم بذلك وأشركت معه عبد الله لأنه لم يكن وارثاً لوجود أبيه. ثم أورد المصنف حديث سهل بن سعد فى قصة شرب الأيمن فالأيمن، وقد تقدم فى المظالم، ويأتى الكلام عليه مستوفى فى الأشربة، وقد اعترض الإسماعيلى بأنه ليس فى حديث سهل ما ترجم به وإنما هو من طريق الإرفاق، وأطال فى ذلك، والحق - كما قال ابن بطال - أنه صلى الله عليه وسلم سأل الغلام أن يهب نصيبه للأشباح، وكان نصيبه منه مشاعاً غير متميز، فدل على صحة هبة المشاع، والله أعلم.

### باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة، والمقسومة وغير المقسومة

وقد وهب النبي صلى الله عليه وأصحابه ما غنموا منهم وهو غير مقسوم لهوازن.

[٢٦٠٣]

٢٥٢٢- حدثنا ثابت قال حدثنا مسعر عن محارب عن جابر أتيت النبي صلى الله عليه

فى المسجد، وقضاني وزادني.

٢٥٢٣- حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن محارب قال

[٢٦٠٤]



سمعتُ جابرَ بنَ عبدِ اللهِ قالَ : بعثُ منَ النبيِّ صلى اللهُ عليهِ بعيراً في سفرٍ ، فلمَّا أتيتُ المدينةَ قالَ : ائتِ المسجدَ فصلِّ ركعتينِ . فوزنَ .

قالَ شعبةٌ : أراهُ فوزنَ لي فأرجحُ ، فما زالَ منها شيءٌ حتَّى أصابها أهلُ الشامِ يومَ الحرَّةِ .

[٢٦٠٥] ٢٥٢٤ - حدثنا قتيبةٌ عن مالكٍ عن أبي حازمٍ عن سهلٍ بن سعدٍ أنَّ رسولَ اللهِ صلى اللهُ عليهِ أتى بشاربٍ وعن يمينه غلامٌ وعن يسارهُ أشياخُ ، فقالَ للغلامِ : «أتأذنُ لي أنْ أُعطيَ هؤلاءِ ؟» فقالَ الغلامُ : لا واللهِ ، لا أؤثرُ بنصيبِي منك أحداً . فتلَّه في يده .

[٢٦٠٦] ٢٥٢٥ - حدثنا عبدُ اللهِ بن عثمانٍ بن جبلةٍ قالَ أخبرني أبي عن شعبةٍ عن سلمةٍ قالَ سمعتُ أبا سلمةٍ عن أبي هريرةٍ قالَ : كانَ لرجلٍ على رسولِ اللهِ صلى اللهُ عليهِ دينٌ ، فهمَّ به أصحابُه قالَ : «دعوه فإنَّ لصاحبَ الحقِّ مقالا» . وقالَ : اشترُوا له سنًّا فأعطوها إيَّاهُ ، فقالوا : إنَّا لا نجدُ سنًّا إلا سنًّا هي أفضلُ من سنِّه . قالَ : «فاشتروها فأعطوها إيَّاهُ ، فإنَّ من خيركم أو خيركم أحسنكم قضاءً» .

قوله ( باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة ، والمقسومة وغير المقسومة ) أما المقبوضة فتقدم حكمها ، وأما غير المقبوضة فالمراد القبض الحقيقي ، وأما القبض التقديري فلا بد منه ، لأن الذي ذكره من هبة الغانمين لو قد هوازن ما غنموا قبل أن يقسم فيهم ويقبضوه ، فلا حجة فيه على صحة الهبة بغير قبض لأن قبضهم إياه وقع تقديرياً باعتبار حيازتهم له على الشيوع ، نعم قال بعض العلماء . يشترط في الهبة وقوع القبض الحقيقي ولا يكفي القبض التقديري بخلاف البيع ، وهو وجه للشافعية ، وأما الهبة المقسومة فحكمها واضح ، وأما غير المقسومة فهو المقصود بهذه الترجمة ، وهي مسألة هبة المشاع ، والجمهور على صحة هبة المشاع للشريك وغيره سواء انقسم أو لا ، وعن أبي حنيفة لا يصح هبة جزء مما ينقسم مشاعاً لا من الشريك ولا من غيره .

قوله ( وقد وهب النبي صلى اللهُ عليه وسلم وأصحابه لهوازن ما غنموا منهم وهو غير مقسوم ) سيأتي موصولاً في الباب الذي يليه بآتم من هذا ، وقوله « وهو غير مقسوم » من تفقه المصنف .

قوله ( حدثني ثابت ) هو ابن محمد العابد . وثبت كذلك عند أبي علي بن السكن ، كذا للأكثر . وبه جزم أبو نعيم في « المستخرج » وفي رواية أبي زيد المروزي ، وقال ثابت : ذكره بصورة التعليق ، وهو موصول عند الإسماعيلي وغيره ، وفي رواية أبي أحمد الجرجاني ، قال البخاري « حدثنا محمد حدثنا ثابت » فزاد في الإسناد محمداً ولم يتابع على ذلك ، والذي أظنه أن المراد بمحمد هو البخاري المصنف ، ويقع ذلك كثيراً ، فلعل الجرجاني ظنه غيره والله أعلم . وسيأتي الكلام على حديث جابر في الشروط . ثم أورد المصنف حديث سهل بن سعد المذكور في الباب الذي قبله ، وقد قدمت توجيهه . ثم أورد حديث أبي هريرة

في الذي كان له على النبي صلى الله عليه وسلم دين فقال « اشترؤا له سنا » وقد تقدم شرحه في الاستقراض ، وتوجيهه ظاهر أيضاً . وعبد الله بن عثمان المصنف فيه هو المعروف بعبدان .

### باب إذا وهب جماعة لقوم

٢٥٢٦ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة أن [٢٦٠٧]

مروان بن الحكم والمسيور بن مخزومة أخبراه أن النبي صلى الله عليه قال حين جاءه وفد هوازن [٢٦٠٨]

مسلمين ، فسألوه أن يرد إليهم أموالهم وسبيهم ، فقال لهم : « معي من ترون ، وأحب الحديث إلي أصدقاه ، فاختاروا إحدى الطائفتين : إما السبي وإما المال ، وقد كنت استأنيت » - وكان النبي صلى الله عليه انتظرهم بضع عشرة ليلة حين قفل من الطائف - فلما تبين لهم أن النبي صلى الله عليه غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا : فإننا نختر سبينا . فقام في المسلمين فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : « أمّا بعد ، فإن إخوانكم هؤلاء جاؤونا تائبين ، وإنني رأيت أن أرد إليهم سبيهم ، فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعل ، ومن أحب أن يكون على حظّه حتى نعطيّه إياه من أول ما يفيء الله علينا فليفعل » . فقال الناس . طيبنا يا رسول الله لهم . فقال لهم : « إننا لا ندري من أذن منكم فيه ممن لم يأذن ، فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم » . فرجع الناس فكلّمهم عرفاؤهم ثم رجعوا إلى النبي صلى الله عليه فأخبروه أنهم طيبوا وأذنوا .

فهذا الذي بلغنا من سبي هوازن . قال أبو عبد الله : قوله : فهذا الذي بلغنا من قول الزهري .

قوله ( باب إذا وهب جماعة لقوم ) زاد الكشميني في روايته « أو وهب رجل جماعة جاز » وهذه الزيادة غير محتاج إليها لأنها تقدمت مفردة قبل بباب ، وقد أورد فيه حديث المسيور في قصة هوازن ، وسيأتي مستوفى في غزوة حنين في المغازي ، ووجه الدلالة منه لأصل الترجمة ظاهر ، لأن الغانمين وهم جماعة وهبوا بعض الغنيمة لمن غنموها منهم وهم قوم هوازن ، وأما الدلالة لزيادة الكشميني فن جهة أنه كان للنبي صلى الله عليه وسلم سهم معين - وهو سهم الصفي - وهبه لهم ، أو من جهة أنه صلى الله عليه وسلم استوهب من الغانمين سهامهم فوهبها له فوهبها هو لهم .

### باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق به

ويذكر عن ابن عباس أن جلساءه شركاؤه . ولم يصح .

[٢٦٠٩] ٢٥٢٧- حدثنا ابن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه أنه أخذ سنًا، فجاء صاحبه يتقاضاه، فقالوا له، فقال: «إن لصاحب الحق مقالا»، ثم قضاه أفضل من سنه قال: «أفضلكم أحسنكم قضاء».

[٢٦١٠] ٢٥٢٨- حدثني عبد الله بن محمد قال حدثنا ابن عيينة عن عمرو عن ابن عمر أنه كان مع النبي صلى الله عليه في سفر، وكان على بكر صعب لعمر، وكان يتقدم النبي صلى الله عليه، فيقول أبوه: يا عبد الله، لا يتقدم النبي صلى الله عليه أحد، فقال النبي صلى الله عليه: «بعني»، قال عمر: هو لك، فاشتراه، ثم قال: «هو لك يا عبد الله فاصنع به ما شئت».

قوله (باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق بها) أى مهم .

قوله (ويذكر عن ابن عباس أن جلساءه شركاؤه، ولم يصح) هذا الحديث جاء عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً والموقوف أصلح إسناداً من المرفوع، فأما المرفوع فوصله عبد بن حميد من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعاً «من أهديت له هدية وعنده قوم فهم شركاؤه فيها» وفي إسناده مندل بن علي وهو ضعيف، ورواه محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو كذلك، واختلف على عبد الرزاق عنه في رفعه ووقفه، والمشهور عنه الوقف وهو أصح الروايتين عنه، وله شاهد مرفوع من حديث الحسن ابن علي في «مسند إسحاق بن راهويه» وآخر عن عائشة عند العقيلي وإسنادهما ضعيف أيضاً، قال العقيلي: لا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء. قال ابن بطلال: لو صح حديث ابن عباس لحمل على النذب فيما خف من الهدايا وما جرت العادة بترك المشاحة فيه، ثم ذكر حكاية أبي يوسف المشهورة، وفيما قاله نظر لأنه لو صح لكانت العبرة بعموم اللفظ فلا ينخص القليل من الكثير إلا بدليل، وأما حمله على النذب فواضح. ثم أورد المصنف في الباب حديثين: أحدهما حديث أبي هريرة في قصة الذي كان له على النبي صلى الله عليه وسلم دين فقال «اشترؤا له سنا» الحديث وقد تقدم شرحه في الاستقراض، ووجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وسلم وهب لصاحب السن القدر الزائد على حقه ولم يشاركه فيه غيره، وهذا مصير من المصنف إلى اتحاد حكم الهبة والهدية وقد تقدم ما فيه. ثانيهما حديث ابن عمر في هبة النبي صلى الله عليه وسلم له البكر الذي كان راكبه وقد تقدم شرحه في البيوع، ووجه الدلالة منه للترجمة ظاهر كما تقرر من حديث أبي هريرة، وقد نازعه الإسماعيلي فيه، والذي يظهر أن المصنف أراد إلحاق المشاع في ذلك بغير المشاع، وإلحاق الكثير بالقليل لعدم الفارق.

بإِذَا وَهَبَ بَعِيرًا لِرَجُلٍ وَهُوَ رَاكِبُهُ، فَهُوَ جَائِزٌ

[٢٦١١] ٢٥٢٩- وقال الحميدي: حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو عن ابن عمر قال: «كُنَّا مَعَ

النبي صلى الله عليه في سفر، وكنت على بكرٍ صعب، فقال النبي صلى الله عليه لعمر: «بعنيه»، فباعه. فقال النبي صلى الله عليه: «هو لك يا عبد الله».

قوله (باب إذا وهب بغيراً لرجل وهو راكبه فهو جائز) أي وتنزل التخلية منزلة النقل، فيكون ذلك قبضاً فتصح الهبة، وقد تقدم توجيه ذلك.

قوله (وقال الحميدى الخ) وصله أبو نعيم في «المستخرج» من مسند الحميدى بهذا السند، وقد تقدم في «باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته» من كتاب البيوع.

### باب هدية ما يكره لبسها

٢٥٣٠- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر قال: رأى عمرُ ابن الخطاب حُلَّةَ سِيراءٍ عند باب المسجد فقال: يا رسول الله، لو اشتريتها فلبستها يوم الجمعة وللوفد. قال: «إنما يلبسها من لا خلاق له في الآخرة» ثم جاءت حُلَّةٌ، فأعطى رسول الله صلى الله عليه منها حُلَّةً لعمر، وقال: «أكسو تنيها وقلت في حُلَّةٍ عطاردة ما قلت؟» فقال: «إني لم أكسوها لتلبسها. فكساها عمر أخاً له بمكة مشركاً».

٢٥٣١- حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر قال حدثنا ابن فضيل عن أبيه عن نافع عن ابن عمر قال: أتى النبي صلى الله عليه بيت فاطمة فلم يدخل عليها، وجاء عليٌّ فذكرت له ذلك، فذكره للنبي صلى الله عليه، قال: «إني رأيت على بابها ستراً موشياً»، فقال: «ما لي وللدنيا؟» فأتاها عليٌّ فذكر ذلك لها، فقالت: «ليأمرني فيه بما شاء». ثم قال: «ترسلي به إلى فلان، أهل بيت بهم حاجة».

٢٥٣٢- حدثنا حجاج بن منهال قال حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الملك بن ميسرة قال سمعت زيد بن وهب عن عليٍّ قال: أهدى إلي النبي صلى الله عليه حُلَّةَ سِيراءٍ، فلبستها، فرأيت الغضب في وجهه، فشققته بين نسائي.

[الحديث ٢٦١٤- طرفاه في: ٥٣٦٦، ٥٨٤٠].

قوله (باب هدية ما يكره لبسها) كذا للأكثر، و«ما» يصلح للمذكر والمؤنث، فأنث هنا باعتبار الحلة. ووقع في رواية النسفي «ما يكره لبسه» وبه ترجم الإسماعيلي وابن بطال، والمراد بالكراهة ما هو أعم من التحريم والتزيه، وهدية مالا يجوز لبسه جائزة، فإن لصاحبه التصرف فيه بالبيع والهبة لمن يجوز لبسه كالنساء. ويستفاد من الترجمة الإشارة إلى منع مالا يستعمل أصلاً للرجال والنساء كآنية الأكل

والشرب من ذهب وفضة . ثم أورد المصنف فيه ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر في حلة عطار ، وسيأتي شرحه في كتاب اللباس ، ومناسبته للترجمة ظاهرة . ثانيها حديث ابن عمر في قصة فاطمة .

**قوله ( حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر )** جزم الكلاباذي بأنه الفيدي نسبة إلى فيد بفتح الفاء وسكون التحتانية بلد بين بغداد ومكة في نصف الطريق سواء ، وكان نزلها فنسب إليها . ويحتمل عندى أن يكون هو أبو جعفر القومسي الحافظ المشهور ، فقد أخرج عنه البخاري حديثاً غير هذا في المغازي ، وإنما جوزت ذلك لأن المشهور في كنية الفيدي أبو عبد الله ، بخلاف القومسي فكنيته أبو جعفر بلا خلاف .

**قوله ( حدثنا ابن فضيل عن أبيه )** هو محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي ، وليس لفضيل عن نافع عن ابن عمر في البخاري سوى هذا الحديث .

**قوله ( أتى النبي صلى الله عليه وسلم بيت فاطمة فلم يدخل عليها )** زاد في رواية ابن نمير عن فضيل عند أبي داود والإسماعيلي وابن حبان « قال وقليلاً كان يدخل إلا بدأ بها » .

**قوله ( فذكرت ذلك له )** زاد في رواية ابن نمير « فجاء على فراها مهتمة » .

**قوله ( فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم )** في رواية الأصيلي « فذكره » وفي رواية ابن نمير « فقال يا رسول الله إن فاطمة اشتد عليها أنك جئت فلم تدخل عليها » .

**قوله ( سترأ موشياً )** بضم الميم وسكون الواو بعدها معجمة ثم تحتانية ، قال ابن التين : أصله موشياً فالتقى حرفاً علة وسبق الأول بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الأخرى وكسرت الأولى لأجل التي بعدها فصار على وزن مرضى ومطلى ، ويجوز فيه موشى بوزن موسى ، وقال المطرزي : الوشى خلط لون بلون ، ومنه وشى الثوب إذا رقه ونقشه . وقال ابن الجوزي : الموشى المخطط بألوان شتى .

**قوله ( مالى وللدنيا )** زاد ابن نمير « مالى وللرقم » أى المرقوم والرقم النقش .

**قوله ( قال ترسل به )** كذا لأبي ذر « ترسل » بحذف النون وهى لغة أو يقدر أن فحذفت للدلالة السياق ، وفي رواية للأكثر « ترسل » بضم اللام بغير ياء .

**قوله ( أهل بيت بهم حاجة )** بجر أهل على البدل ولم أعرفهم بعد ، وفي الحديث كراهة دخول البيت الذى فيه ما يكره . وأورد ابن حبان عقب هذا الحديث حديث سفينة فقال « لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل بيتاً مزوقاً » وترجم عليه البيان بأن ذلك لم يكن منه صلى الله عليه وسلم في بيت فاطمة دون غيرها ، وفيما قاله نظر إلا أن حملنا التزويق على ما هو أعم مما يصنع في نفس الجدار أو يعاق عليه ، قال المهلب وغيره : كره النبي صلى الله عليه وسلم لابنته ما كره لنفسه من تعجيل الطيبات في الدنيا ، لا أن ستر الباب حرام . وهو نظير قوله لما سأله خادمته « ألا أدلك على خير من ذلك » فعلمها الذكر عند النوم . ثالثاً حديث على في الحلة وفيه قوله « فشققها بين نسائي » وسيأتي شرحه في كتاب اللباس ، ومناسبته ظاهرة من قوله « فرأيت الغضب في وجهه » فإنه دال على أنه كره له لبسها مع كونه أهداها له .

## باب

## قبول الهدية من المشركين

وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه : «هاجر إبراهيم بسارة، فدخل قرية فيها ملك أو جبار فقال: أعطوها آجر». وأهديت للنبي صلى الله عليه شاة فيها سم.

وقال أبو حميد: أهدى ملك أيلة للنبي صلى الله عليه بغلة بيضاء، وكساه برداً، وكتب له

ببحرهم.

[٢٦١٥] ٢٥٣٣- حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا يونس بن محمد قال حدثنا شيبان عن قتادة قال حدثنا أنس قال: أهدى للنبي صلى الله عليه جبة سندس، وكان ينهى عن الحرير، فعجب الناس منها، فقال: «والذي نفس محمد بيده لمناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا». [الحديث ٢٦١٥- طرفاه في: ٢٦١٦، ٣٢٤٨].

[٢٦١٦] ٢٥٣٤- وقال سعيد عن قتادة عن أنس: إن أكيدر دومة أهدى إلى النبي صلى الله عليه. [٢٦١٧] ٢٥٣٥- حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا خالد بن الحارث قال حدثنا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس بن مالك: أن يهودية أتت النبي صلى الله عليه بشاة مسمومة فأكل منها، فجيء بها فقيل: ألا نقتلها؟ قال: «لا». فما زلت أعرفها في لهوات رسول الله صلى الله عليه.

[٢٦١٨] ٢٥٣٦- حدثنا أبو النعمان قال حدثنا المعتمر بن سليمان عن أبيه عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال: كنا مع النبي صلى الله عليه ثلاثين ومائة، فقال النبي صلى الله عليه: «هل مع أحد منكم طعام؟» فإذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه، فعجن، ثم جاء رجل مشرك مشعان طويل بغنم يسوقها، فقال النبي صلى الله عليه: «بيعا أم عطية؟» أو قال: أم هبة؟ قال: بل بيع. فاشتري منه شاة، فصنعت، وأمر النبي صلى الله عليه بسواد البطن أن يشوى، وأيم الله ما في الثلاثين والمائة إلا قد حزر النبي صلى الله عليه حزة من سواد بطنها، إن كان شاهداً أعطاهما إياه، وإن كان غائباً خبأ له، فجعل منها قصعتين، فأكلوا أجمعون وشبعنا، ففضلت القصعتان فحملناه على البعير. أو كما قال. مشعان: طويل جداً فوق الطول.

قوله (باب قبول الهدية من المشركين) أى جواز ذلك، وكأنه أشار إلى ضعف الحديث الوارد

في رد هدية المشرك، وهو ما أخرجه موسى بن عقبة في المغازي عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب

ابن مالك ورجال من أهل العلم « أن عامر بن مالك الذى يدعى ملاعب الأسنة قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مشرك فأهدى له ، فقال إني لا أقبل هدية مشرك » الحديث رجاله ثقات ، إلا أنه مرسل ، وقد وصله بعضهم عن الزهرى ولا يصح . وفى الباب حديث عياض بن حماد أخرجه أبو داود والترمذى وغيرهما من طريق قتادة عن يزيد بن عبد الله عن عياض قال « أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم ناقة فقال : أسلمت ؟ قلت : لا . قال : إني نهيت عن زبد المشركين » والزبد بفتح الزاى وسكون الموحدة الرغد ، صححه الترمذى وابن خزيمة . وأورد المصنف عدة أحاديث دالة على الجواز فجمع بينها الطبرى بأن الامتناع فيما أهدى له خاصة والقبول فيما أهدى للمسلمين ، وفيه نظر لأن من جملة أدلة الجواز ما وقعت الهدية فيه له خاصة ، وجمع غيره بأن الامتناع فى حق من يريد بهدينه التودد والموالة ، والقبول فى حق من يرجى بذلك تأنيسه وتأليفه على الإسلام ، وهذا أقوى من الأول . وقيل يحمل القبول على من كان من أهل الكتاب ، والرد على من كان من أهل الأوثان . وقيل يمتنع ذلك لغيره من الأمراء ، وأن ذلك من خصائصه . ومنهم من ادعى نسخ المنع بأحاديث القبول ، ومنهم من عكس . وهذه الأجوبة الثلاثة ضعيفة فالنسخ لا يثبت بالاحتمال ولا التخصيص .

قوله ( وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : هاجر إبراهيم عليه الصلاة والسلام بسارة ) الحديث أورده مختصراً ، وسيأتى موصولاً مع الكلام عليه فى أحاديث الأنبياء . ووجه الدلالة منه ظاهر ، وهو مبنى على أن شرع من قبلنا شرع لنا ، ما لم يرد فى شرعنا ما يخالفه ، ولا سيما إذا لم يرد من شرعنا إنكاره .

قوله ( وأهديت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فيها سم ) ذكره موصولاً فى هذا الباب .

قوله ( وقال أبو حميد أهدى ملك أيلة ) بفتح الهمزة وسكون التحتانية بلد معروف بساحل البحر فى طريق المصريين إلى مكة وهى الآن خراب ، وقد تقدم الحديث مطولاً فى الزكاة . وقوله « وكتب إليه يبحرهم » أى ببلدهم ، وحمله الداودى على ظاهره فوهم . ثم أورد المصنف فى الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أنس فى جبة السندس ، وسيأتى شرحه فى كتاب اللباس إن شاء الله تعالى .

قوله ( أهدى ) بضم أوله على البناء للمجهول .

قوله ( وكان ينهى ) أى النبي صلى الله عليه وسلم ( عن الحرير ) وهى جملة حالية .

قوله ( وقال سعيد ) هو ابن أبى عروبة ( الخ ) وصله أحمد عن روح عن سعيد وهو ابن أبى عروبة به وقال فيه « جبة سندس أو ديباج شك سعيد » وسيأتى بيان ما فيه من التخالف مع بقية شرحه فى كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . وأراد البخارى منه بيان الذى أهدى لتظهر مطابقتها للترجمة . وقد أخرجه مسلم من طريق عمرو بن عامر عن قتادة فقال فيه « إن أكيدر دومة الجندل » وأكيدر دومة هو أكيدر تصغير أكدر ، ودومة بضم المهملة وسكون الواو بلد بين الحجاز والشام وهى دومة الجندل ، مدينة بقرب تبوك بها نخل وزرع وحصن على عشر مراحل من المدينة وثمان من دمشق ، وكان أكيدر ملكها ، وهو أكيدر

ابن عبد الملك بن عبد الجحيم والنون ابن أعباء بن الحارث بن معاوية ينسب إلى كندة وكان نصرانياً . وكان النبي صلى الله عليه وسلم أرسل إليه خالد بن الوليد في سرية فأسره وقتل أخاه حسان وقدم به المدينة ، فصالحه النبي صلى الله عليه وسلم على الجزية وأطلقه ، ذكر ابن إسحاق قصته مطولة في المغازي . وروى أبو يعلى بإسناد قوى من حديث قيس بن النعمان « أنه لما قدم أخرج قباء من ديباج منسوجاً بالذهب ، فردّه النبي صلى الله عليه وسلم عليه ، ثم إنه وجد في نفسه من ردهديته فرجع به ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : ادفعه إلى عمر » الحديث ، وفي حديث على عند مسلم « أن أكيدر دومة أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم ثوب حرير ، فأعطاه علياً فقال : شققه خرا بين الفواطم » فيستفاد منه أن الحلة التي ذكرها على في الباب الذي قبله هي هذه التي أهداها أكيدر ، وسيأتي المراد بالفواطم في اللباس إن شاء الله تعالى . ثانيها حديث أنس أيضاً « أن يهودية أتت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة مسمومة فأكل منها » الحديث وسيأتي شرحه في غزوة خيبر من المغازي ، واسم اليهودية المذكورة زينب ، وقد اختلف في إسلامها كما سيأتي .

**قوله ( فأكل منها فجيء بها )** زاد مسلم وأحمد في روايته من الوجه المذكور هنا « فأكل منه فقال إنها جعلت فيه سمّاً » وزاد مسلم بعد قوله فجيء بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم « فسألها عن ذلك فقالت . أردت لأقتلك » قال : ما كان الله ليسلطك على » .

**قوله ( فقبل ألا تقتلها )** في رواية أحمد ومسلم « فقالوا يا رسول الله » .

**قوله ( في هوات )** بفتح اللام جمع هاة ، وهي سقف الفم أو اللحم المشرفة على الحلق ، وقيل هي أقصى الحلق ، وقيل ما يبدو من الفم عند التبسم . ثالثها حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، وقد تقدم بعضه بهذا الإسناد في البيوع .

**قوله ( عن أبيه )** هو سليمان بن طرخان التيمي ، والإسناد كله بصريون إلا الصحابي .

**قوله ( صاع من طعام أو نحوه )** بالرفع والضمير للصاع .

**قوله ( ثم جاء رجل مشرك )** لم أقف على اسمه ولا على اسم صاحب الصاع المذكور .

**قوله ( مشعان )** بضم الميم وسكون المعجمة بعدها مهملة وآخره نون ثقيلة ، فسرّه المصنف في آخر الحديث في رواية المستمل بأنّه الطويل جداً فوق الطول ، وزاد غيره : مع أفراد الطول شعث الرأس ، وقد تقدم ، وكأنّه أقوى لأنّه سيأتي في الأطعمة من وجه آخر بلفظ مشعان طويل ، ويحتمل أن يكون قوله طويل تفسير المشعان . وقال القراز : المشعان الجاني للثائر الرأس .

**قوله ( بيعاً أم عطية )** انتصب على فعل مقدر .

**قوله ( فاشترى منه شاة )** في رواية الكشميهني « فاشترى منها » أي من الغنم .

**قوله ( بسواد البطن )** هو الكبد أو كل ما في البطن من كبد وغيرها .

**قوله ( وأيم الله )** هو قسم ، وقد تقدم أنه يقال بالهمز وبالوصل وغير ذلك .

**قوله ( أعطاه إياها )** هو من القلب وأصله أعطاه إياها .



قوله ( فَأَكَلُوا أَجْعُونَ ) يحتمل أن يكونوا اجتمعوا على القصعتين فيكون فيه معجزة أخرى لكونهما وسعتا أيدي القوم ، ويحتمل أن يريد أنهم أكلوا كلهم في الجملة ، أعم من الاجتماع والافتراق .

قوله ( فَفَضَّلْتُ الْقَصْعَتَانِ فَحَمَلْتَاهُ ) أى الطعام ، ولو أراد القصعتين لقال حملناهما ، ووقع في رواية المصنف في الأطعمة « وفضل في القصعتين » وكذا أخرجه مسلم ، والضمير على هذا للقدر الذى فضل .

قوله ( أَوْ كَمَا قَالَ ) شك من الراوى ، وفي هذا الحديث قبول هدية المشرك لأنه سأل هل يبيع أو يهدى ؟ وفيه فساد قول من حمل رد الهدية على الوثني دون الكتابي لأن هذا الأعرابي كان وثنياً ، وفيه المواساة عند الضرورة ، وظهور البركة في الاجتماع على الطعام ، والقسم لتأكيد الخبر وإن كان الخبر صادقاً ، ومعجزة ظاهرة وآية باهرة من تكثير القدر اليسير من الصاع ومن اللحم حتى وسع الجمع المذكور وفضل منه ، ولم أر هذه القصة إلا من حديث عبد الرحمن ، وقد ورد تكثير الطعام في الجملة من أحاديث جماعة من الصحابة محل الإشارة إليها علامات النبوة وستأتى إن شاء الله تعالى .

### باب الهدية للمشركين

وقول الله عز وجل: ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ .

[٢٦١٩] ٢٥٣٧ - حدثنا خالد بن مخلد قال حدثنا سليمان بن بلال قال حدثني عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: رأى عمر حلة على رجل تباع، فقال للنبي صلى الله عليه: ابتع هذه الحلة تلبسها يوم الجمعة وإذا جاءك الوفد، فقال: «إنما يلبس هذا من لا خلاق له في الآخرة»، فأتي رسول الله صلى الله عليه منها بحلل، فأرسل إلى عمر منها بحلة، فقال عمر: كيف ألبسها وقد قلت فيها ما قلت؟ فقال: «إنني لم أكسكها لتلبسها، تبيعها أو تكسوها» فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم.

[٢٦٢٠] ٢٥٣٨ - حدثنا عبيد بن إسماعيل قال حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر قلت: يا رسول الله، قدمت علي أمي وهي مشركة في عهد رسول الله صلى الله عليه، فاستفتيت رسول الله صلى الله عليه قال: يا رسول الله، إن أمي قدمت وهي راغبة، أفأصل أمي؟ قال: «نعم، صلي أمك» .

قوله ( باب الهدية للمشركين ، وقول الله تعالى : ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ ﴾ ) ساق إلى آخر الآية ، وهى رواية أبى ذر وأبى الوقت ، وساق الباقون إلى قوله ﴿ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ﴾ ، والمراد

منها بيان من يجوز بره منهم ، وأن الهدية للمشارك إثباتاً ونفيّاً ليست على الإطلاق ، ومن هذه المادة قوله تعالى ﴿ وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما ، وصاحبهما في الدنيا معروفاً ﴾ الآية ، ثم البر والصلة والإحسان لا يستازم التحابب والتوادم المنهى عنه في قوله تعالى ﴿ لا تعبدوا يوماً بآلهة من دونه ، وآلهة من دونه بآلهة من دونه ﴾ الآية ، فلأنها عامة في حق من قاتل ومن لم يقاتل ، والله أعلم . وأورد فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عمر في حلة عطاردة وقد سبق قريباً ، والغرض منه قوله « فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم » واسم هذا الأخ عثمان بن حكيم وكان أخاً عمر من أمه ، أمها خيثمة بنت هشام بن المغيرة ، وهي بنت عم أبي جهل بن هشام بن المغيرة ، وقال الدمياطي : إنما كان عثمان ابن حكيم أخاً يزيد بن الخطاب أنحنى عمر لأمه أمهما أسماء بنت وهب . قلت : إن ثبت احتمال أن تكون أسماء بنت وهب أرضعت عمر فيكون عثمان بن حكيم أخاه أيضاً من الرضاعة كما هو أخو أخيه زيد من أمه . ثانيهما : حديث أسماء بنت أبي بكر .

**قوله ( عن هشام )** هو ابن عروة ، وفي رواية ابن عينة الآية في الأدب « أخبرني أبي » .

**قوله ( عن أسماء بنت أبي بكر )** في رواية ابن عينة المذكورة « أخبرني أسماء » كذا قال أكثر

أصحاب هشام ، وقال بعض أصحاب ابن عينة عنه « عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء » قال الدارقطني وهو خطأ قلت : حكى أبو نعيم أن عمر بن علي المقدمي ويعقوب القاري رواه عن هشام كذلك ، فيحتمل أن يكونا محفوظين ، ورواه أبو معاوية وعبد الحميد بن جعفر عن هشام فقالا « عن عروة عن عائشة » وكذا أخرجه ابن حبان من طريق الثوري عن هشام ، والأول أشهر ، قال البرقاني : وهو أثبت اه . ولا يبعد أن يكون عند عروة عن أمه وخالتها ، فقد أخرجه ابن سعد وأبو داود الطيالسي ، والحاكم من حديث عبد الله بن الزبير قال « قدمت قتيلة - بالقاف والمثناة مصغرة - بنت عبد العزى بن سعد من بني مالك ابن حسل - بكسر الحاء وسكون السين المهملتين - على ابنتها أسماء بنت أبي بكر في الهدنة ، وكان أبو بكر طلقها في الجاهلية ، بهدايا : زبيب وسمن وقرظ ، فأبت أسماء أن تقبل هديتها أو تدخلها بيتها ، وأرسلت إلى عائشة : سلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : لتدخلها » الحديث ، وعرف منه تسمية أم أسماء وأنها أمها حقيقة ، وأن من قال إنها أمها من الرضاعة فقد وهم ، ووقع عند الزبير بن بكار أن اسمها قتيلة ، ورأيت في نسخة مجردة منه بسكون التحتانية وضبطه ابن ماكولا بسكون المثناة ، فعلى هذا فن قال قتيلة صغرها ، قال الزبير : أم أسماء وعبد الله ابني أبي بكر قتيلة بنت عبد العزى ، وساق نسبها إلى حسل بن عامر ابن لؤي ، وأما قول الداودي إن اسمها أم بكر فقد قال ابن التين لعله كنيها .

**قوله ( قدمت على أمي )** زاد اللبث عن هشام كما سيأتي في الأدب « مع ابنها » وكذا في رولية حاتم

ابن إسماعيل عن هشام كما سيأتي في أواخر الجزية ، وذكر الزبير أن اسم ابنها المذكور الحادث بن مدرك ابن عبيد بن عمرو بن مخزوم ، ولم أر له ذكراً في الصحابة فكأنه مات مشركاً ، وذكر بعض شيوخنا أنه وقع في بعض النسخ « مع أبيها » بموحدة ثم تحتانية وهو تصحيف .

**قوله ( وهي مشركة )** سأذكر ما قيل في إسلامها .

**قوله ( في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية حاتم « في عهد قريش إذ عاهدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأراد بذلك ما بين الحديبية والفتح ، وسيأتي بيانه في المغازي .

**قوله ( فاستفتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت : إن أمي قدمت وهي راغبة )** في رواية حاتم « فقالت يا رسول الله أن أمي قدمت علي وهي راغبة » ولمسلم من طريق عبد الله بن إدريس عن هشام « راغبة أو راهبة » بالشك ، وللطبراني من طريق عبد الله بن إدريس المذكور « راغبة وراهبة » وفي حديث عائشة عند ابن حبان « جاءتني راغبة وراهبة » ، وهو يؤيد رواية الطبراني ، والمعنى أنها قدمت طالبة بر ابنتها لها خائفة من ردها إياها خائبة ؛ هكذا فسرهُ الجمهور ، ونقل المستغفرى أن بعضهم أوله فقال : وهي راغبة في الإسلام ، فذكرها لذلك في الصحابة ، وردّه أبو موسى بأنه لم يقع في شيء من الروايات ما يدل على إسلامها ، وقولها « راغبة » أى في شيء تأخذه وهي على شركها ، ولهذا استأذنت أسماء في أن تصلها ، ولو كانت راغبة في الإسلام لم تحتاج إلى إذن اه . وقيل معناه راغبة عن ديني أو راغبة في القرب مني ومجاورتي والتودد إلى ، لأنها ابتدأت أسماء بالهدية التي أحضرتها ، ورغبت منها في المكافأة ، ولو حمل قوله « راغبة » أى في الإسلام لم يستلزم إسلامها ، ووقع في رواية عيسى بن يونس عن هشام عند أبي داود والإسماعيلي « راغمة » بالميم أى كارهة للإسلام ولم تقدم مهاجرة ، وقال ابن بطال : قيل معناه هاربة من قومها ، وردّه بأنه لو كان كذلك لكان مراغمة ، قال وكان أبو عمرو بن العلاء يفسر قوله « مراغمة » بالخروج عن العدو على رغم أنفه فيحتمل أن يكون هذا كذلك ، قال « وراغبة » بالموحدة أظهر في معنى الحديث .

**قوله ( صلى أمك )** زاد في الأدب عقب حديثه عن الحميدى عن ابن عيينة : قال ابن عيينة : « فأنزل الله فيها : ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ﴾ وكذا وقع في آخر حديث عبد الله بن الزبير ، ولعل ابن عيينة تلقاه منه ، وروى ابن أبي حاتم عن السدى أنها نزلت في ناس من المشركين كانوا ألين شيء جانباً للمسلمين وأحسنه أخلاقاً . قالت : ولا منافاة بينهما فإن السبب خاص واللفظ عام فيتناول كل من كان في معنى والده أسماء . وقيل نسخ ذلك آية الأمر بقتل المشركين حيث وجدوا والله أعلم . وقال الخطابي : فيه أن الرحم الكافرة توصل من المال ونحوه كما توصل المسلمة ، ويستنبط منه وجوب نفقة الأب الكافر والأم الكافرة وإن كان الولد مسلماً اه . وفيه موادة أهل الحرب ومعاملتهم في زمن الهدنة ، والسفر في زيارة القريب ، ونحوى أسماء في أمر دينها ، وكيف لا وهي بنت الصديق وزوج الزبير رضى الله عنهم .

ب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته ولا صدقته

[٢٦٢١] ٢٥٣٩ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا هشام وشعبة قالوا حدثنا قتادة عن سعيد

ابن المسيب عن ابن عباس قال : قال النبي صلى الله عليه : « العائد في هبته كالعائد في قيئه » .

[٢٦٢٢] ٢٥٤٠ - وحدثني عبد الرحمن بن المبارك قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا أيوب عن

عكرمة عن ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه: «ليس لنا مثل السوء، الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قيئه».

[٢٦٢٣] ٢٥٤١- حدثنا يحيى بن قزعة قال حدثنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول: حملت على فرس في سبيل الله، فأضاعه الذي كان عنده، فأردت أن أشتريه منه، وظننت أنه بايعه برخص، فسألت عن ذلك النبي صلى الله عليه فقال: «لا تشتريه وإن أعطاكه بدرهم واحد، فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه».

**قوله (باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته)** كذا بت الحكم في هذه المسألة لقوة الدليل عنده فيها، وتقدم في «باب الهبة للولد» أنه أشار في الترجمة إلى أن لوالد الرجوع فيها وهبه للولد، فيمكن أنه يرى صحة الرجوع له وإن كان حراماً بغير عذر، واختلف السلف في أصل المسألة، وقد أشرنا إلى تفاصيل مذاهبهم في «باب الهبة للولد» ولا فرق في الحكم بين الهدية والهبة، وأما الصدقة فاتفقوا على أنه لا يجوز الرجوع فيها بعد القبض. وأورد المصنف في الباب حديثين: أحدهما حديث ابن عباس من طريقين، إحداهما:

**قوله (حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام)** هو الدستوائي (وشعبة) كذا أخرجه، وتابعه أبو قلابة عند أبي عوانة وأبو خليفة عند الإسماعيلي وعلي بن عبد العزيز عند البيهقي كلهم عن مسلم بن إبراهيم، ورواه أبو داود عن مسلم المذكور فقال «حدثنا شعبة وأبان وهمام» وتابعه إسماعيل القاضي عن مسلم بن إبراهيم عند أبي نعيم فكانه كان عند مسلم عن جماعة.

**قوله (عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس)** في رواية شهر عن شعبة «أخبرني قتادة سمعت سعيد ابن المسيب يحدث أنه سمع ابن عباس» أخرجه أحمد.

**قوله (قال النبي صلى الله عليه وسلم)** في رواية بكير بن الأشج عن سعيد بن المسيب «سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول» أخرجه مسلم.

**قوله (العائد في هبته كالعائد في قيئه)** زاد أبو داود في آخره «قال همام قال قتادة: ولا أعلم القىء إلا حراماً». الطريق الثانية:

**قوله (وحدثني عبد الرحمن بن المبارك)** هو العيشي بتحتانية ومعجمة، بصرى يكنى أبا بكر، وأيس أخاً لعبد الله بن المبارك المشهور، والإستاد كله بصريون إلا ابن عباس وعكرمة وقد سكنها مدة.

**قوله (ليس لنا مثل السوء)** أي لا ينبغي لنا معشر المؤمنين أن نتصف بصفة ذميمة يشابهنا فيها أحسن الحيوانات في أحس أحوالها، قال الله سبحانه وتعالى ﴿لَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوءِ﴾، والله المثل الأعلى ولعل هذا أبلغ في الزجر عن ذلك وأدل على التحريم مما لو قال مثلاً: لا تعودوا في الهبة، وإلى القول

بتحريم الرجوع في الهبة بعد أن تقبض ذهب جمهور العلماء ، إلا هبة الوالد لولده جمعاً بين هذا الحديث وحديث النعمان الماضي . وقال الطحاوي : قوله « لا يحل » لا يستلزم التحريم ، وهو كقوله « لا تحل الصدقة لغني » وإنما معناه لا تحل له من حيث تحل لغيره من ذوى الحاجة ، وأراد بذلك التغليظ في الكراهة . قال : وقوله « كالعائد في قبته » وإن اقتضى التحريم لكون الشيء حراماً لكن الزيادة في الرواية الأخرى وهي قوله « كالكلب » تدل على عدم التحريم ، لأن الكلب غير متعبد فالقبي ليس حراماً عليه ، والمراد التنزيه عن فعل يشبه فعل الكلب . وتعقب باستبعاد ما تأوله ومنافرة سياق الأحاديث له ، وبأن عرف الشرع في مثل هذه الأشياء يريد به المبالغة في الزجر كقوله « من لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير » .

**قوله ( الذي يعود في هبته )** أى العائد في هبته إلى الموهوب ، وهو كقوله تعالى ﴿ أو لتعودن في ملتنا ﴾ .

**قوله ( كالكلب يرجع في قبته )** هذا التمثيل وقع في طريق سعيد بن المسيب أيضاً عند مسلم أخرجه من رواية أبي جعفر محمد بن علي الباقر عنه بلفظ « مثل الذي يرجع في صدقته كمثل الكلب يقيء ثم يرجع في قبته فيأكله » وله في رواية بكير المذكورة « إنما مثل الذي يتصدق بصدقته ثم يعود في صدقته كمثل الكلب يقيء ثم يأكل قياه » . الحديث الثاني حديث عمر .

**قوله ( حدثنا يحيى بن قرعة )** بفتح القاف والزاي والمهمل ، مكى قديم لم يخرج له غير البخاري .

**قوله ( عن زيد بن أسلم )** سيأتي في آخر حديث في الهبة عن الحميدى « حدثنا سفيان سمعت مالكا يسأل زيد بن أسلم فقال : سمعت أبي » فذكره مختصراً ، ولما كان فيه إسناد آخر سيأتي في الجهاد عن نافع عن ابن عمر ، وله فيه إسناد ثالث عن عمرو بن دينار عن ثابت الأحنفي عن ابن عمر أخرجه ابن عبد البر .

**قوله ( سمعت عمر بن الخطاب )** زاد ابن المديني عن سفيان « على المنبر » وهي في « الموطآت للدارقطني »

**قوله ( حملت على فرس )** زاد القعنبي في الموطأ « عتيق » والعتيق الكريم الفائق من كل شيء ، وهذا الفرس أخرجه ابن سعد عن الواقدي بسنده عن سهل بن سعد في تسمية خيل النبي صلى الله عليه وسلم قال « وأهدى تميم الداري له فرساً يقال له الورد فأعطاه عمر فحمل عليه عمر في سبيل الله فوجده يباع » الحديث ، فعرف بهذا تسميته وأصله ، ولا يعارضه ما أخرجه مسلم ولم يسق لفظه وساقه أبو عوانة في مستخرجه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر « أن عمر حمل على فرس في سبيل الله فأعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً » لأنه يحمل على أن عمر لما أراد أن يتصدق به فوض إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم اختيار من يتصدق به عليه ، أو استشاره فيمن يحمله عليه فأشار به عليه فنسبت إليه العطية لكونه أمره بها .

**قوله ( في سبيل الله )** ظاهره أنه حماه عليه حمل تملك ليجهاد به إذ لو كان حمل تحبيس لم يجز بيعه ، وقيل بلغ إلى حالة لا يمكن الانتفاع به فيما حبس فيه ، وهو مفتقر إلى ثبوت ذلك ، ويدل على أنه تملك قوله « العائد في هبته » ولو كان حبساً لقال في حبسه أو وقفه . وعلى هذا فالمراد بسبيل الله الجهاد لا الوقف ، فلا حجة فيه لمن أجاز بيع الموقوف إذا بلغ غاية لا يتصور الانتفاع به فيما وقف له .

**قوله ( فاضاعه )** أى لم يحسن القيام عليه وقصر في مؤنته وخدمته ، وقيل أى لم يعرف مقداره فأراد بيعه بدون قيمته ، وقيل معناه استعمله في غير ما جعل له ، والأول أظهر ، ويؤيده رواية مسلم من طريق روح بن القاسم عن زيد بن أسلم « فوجده قد أضاعه وكان قليل المال » فأشار إلى عاة ذلك وإلى العثر المذكور في إرادة بيعه .

**قوله ( لا تشتره )** سمي الشراء عوداً في الصدقة لأن العادة جرت بالمساعمة من البائع في مثل ذلك للمشتري ، فأطلق على القدر الذي يسامح به رجوعاً ، وأشار إلى الرخص بقوله « وإن أعطاكه بدرهم » ويستفاد من قوله « وإن أعطاكه بدرهم » أن البائع كان قد ملكه وله كان محبساً كما ادعاه من تقدم ذكره وجاز بيعه لكونه صار لا ينتفع به فيما حبس له لما كان له أن يبيعه إلا بالقيمة الوافرة ، ولا كان له أن يسامح منها بشيء ولو كان المشتري هو المحبس ، والله أعلم . وقد استشكله الإسماعيلي وقال : إذا كان شرط الواقف ما تقدم ذكره في حديث ابن عمر في وقف عمر لا يباع أصله ولا يوهب فكيف يجوز أن يباع الفرس الموهوب ، وكيف لا ينهى بائعه أو يمنع من بيعه ؟ قال : فلعن معناه أن عمر جعله صدقة يعطيها من يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم إعطاءه فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم الرجل المذكور فجري منه ما ذكر ، ويستفاد من التعليل المذكور أيضاً أنه لو وجده مثلاً يباع بأعلى من ثمنه لم يتناوله النهي .

**قوله ( فإن العائد في صدقته الخ )** حمل الجمهور هذا النهي في صورة الشراء على التنزيه ، وحمله قوم على التحريم ، قال القرطبي وغيره : وهو الظاهر . ثم الزجر المذكور مخصوص بالصورة المذكورة وما أشبهها ، لا ما إذا رده إليه الميراث مثلاً . قال الطبري : يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب ، ومن كان والدأ والموهوب ولده ، والهبة التي لم تقبض ، والتي ردها الميراث إلى الواهب ، لثبوت الأخبار باستثناء كل ذلك . وأما ما عدا ذلك كالغنى يثيب الفقير ونحو من يصل رحمه فلا رجوع لهؤلاء ، قال : ومما لا رجوع فيه مطلقاً الصدقة يراد بها ثواب الآخرة . وقد استشكل ذكر عمر مع ما فيه من إذاعة عمل البر وكتباته أرجح ، وأجيب بأنه تناقض عنده المصلحتان - الكتمان وتبليغ الحكم الشرعي - ، فرجح الثاني فعمل به ، وتعقب بأنه كان يمكنه أن يقول : حمل رجل على فرس مثلاً ، ولا يقول : حملت ، فيجمع بين المصلحتين . والظاهر أن محل رجحان الكتمان إنما هو قبل الفعل وعنده ، وأما بعد وقوعه فلعل الذي أعطيه أذاع ذلك فانتفى الكتمان ، ويضاف إليه أن في إضافته ذلك إلى نفسه تأكيداً لصحة الحكم المذكور ، لأن الذي تقع اه القصة أجدر بضبطها ممن ليس عنده إلا وقوعها بحضوره ، فلما أمن ما يخشى من الإعلان بالقصد صرح بإضافة الحكم إلى نفسه ، ويحتمل أن يكون محل ترجيح الكتمان لمن يخشى على نفسه من الإعلان العجب والرياء ، أما من أمن من ذلك كعمر فلا .

ب

٢٥٤٢ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم

[٢٦٢٤]

قال : أخبرني عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة : أن بني صهيب مولى بني جُدعان ادَّعوا بيتين

وَحُجْرَةً أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أُعْطِيَ ذَلِكَ صُهِيبًا ، فَقَالَ مَرْوَانُ مَنْ يَشْهَدُ لَكُمَا عَلَى ذَلِكَ ؟  
قَالُوا : ابْنُ عَمْرٍ . فِدْعَاهُ ، فَشْهَدَ ، لِأُعْطِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ صُهِيبًا بَيْتَيْنِ وَحُجْرَةً ، فَقَضَى  
مَرْوَانُ بِشَهَادَتِهِ لَهُمْ .

**قوله (باب) كذا للمجمع** بغير ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، ومناسبتة لها أن الصحابة بعد  
ثبوت عطية النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لصهيب لم يستفصلوا هل رجع أم لا ؟ فدل على أن لا أثر للرجوع  
في الهبة .

**قوله (إن بى صهيب)** هو ابن سنان الرومى ، وقد تقدم أصله في العرب في « باب شراء المملوك  
من الحربى » من كتاب البيوع . وقوله « مولى بنى جدعان » كذا في رواية الكشمي ، وللباقي « مولى  
ابن جدعان » وهى رواية الإسماعيلي من طريق أبى حاتم عن إبراهيم بن موسى شيخ البخارى فيه ، وابن جدعان  
هو عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة ، وأما صهيب فكان له من الولد ممن روى  
عنه حمزة وسعد وصالح وصبي وعباد وعثمان ومحمد وحبيب .

**قوله (فقال مروان)** هو ابن الحكم حيث كان أمير المدينة لمعاوية ، وكان موت صهيب بالمدينة في  
أواخر خلافة على .

**قوله (من يشهد لكما)** كذا فيه بالثنية ، وبقيّة القصة بصيغة الجمع ، فيحمل على أن المتولى للدعوى  
بذلك منهم كانا اثنين ورضى الباقيون بذلك فنسب إليهم تارة بصيغة الجمع وتارة بصيغة الثنية ، على أن في  
رواية الإسماعيلي « فقال مروان من يشهد لكم » ولا إشكال فيه . وأجاب الكرمانى بأن أقل الجمع اثنان عند  
بعضهم .

**قوله (لأعطى)** بفتح اللام هى لام القسم ، كأنه أعطى الشهادة حكم القسم أو فيه قسم مقرر أو عبر  
عن الخبر بالشهادة والخبر يؤكد بالقسم كثيراً وإن كان السامع غير منكر ، ويؤيد كونه خبراً أن مروان قضى  
لم بشهادة ابن عمر وحده ، ولو كانت شهادة حقيقة لاحتاج إلى شاهد آخر . ودعوى ابن بطلال أنه قضى  
لم بشهادته وبمنهم فيه نظر ، لأنه لم يذكر في الحديث ، وقد استدلل به بعض المتأخرين لقول بعض السلف  
كشريح إنه يكنى الشاهد الواحد إذا انضمت إليه قرينة تدل على صدقه ، وترجم أبو داود في السنن « باب إذا  
علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم » وساق قصة خزيمة بن ثابت في سبب تسميته ذا الشهادتين  
وهى مشهورة ، والجمهور على أن ذلك خاص بخرميه والله أعلم . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون مروان  
أعطى ذلك من يستحق عنده العطاء من مال الله ، فإن كان النبي عليه الصلاة والسلام أعطاه كان تنفيذاً له ،  
وإن لم يكن كان هو المنشئ للعطاء ، قال : وقد يكون ذلك خاصاً بالنبي كما وقع في قصة أبى قتادة حيث  
قضى له بدعواه وشهادة من كان عنده السلب .

**قوله (بیتین وحجرة)** ذكر عمر بن شبة في « أخبار المدينة » أن بيت صهيب كان لأم سلمة فوهبته

لصهيب ، فلعلها فعلت ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم أو نسب إليها بطريق المجاز وكان في الحقيقة للنبي صلى الله عليه وسلم فأعطاه لصهيب ، أو هو بيت آخر غير ما وقعت به الدعوى المذكورة .

### باب ما قيل في العمرى والرقي

أعمرته الدار فهي عمرى : جعلتها له . ﴿ اسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ : جعلكم عماراً .

٢٥٤٣ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن جابر قال : قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعمري أنها لمن وهبت له . [٢٦٢٥]

٢٥٤٤ - حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا همام قال حدثنا قتادة قال حدثني النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « العمرى جائزة » . وقال عطاء : حدثني جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . مثله . [٢٦٢٦]

قوله ( باب ما قيل في العمرى والرقي ) أى ما ورد في ذلك من الأحكام ، ثبت للأصيل وكريمة بسملة قبل الباب ، والعمرى بضم المهملة وسكون الميم مع القصر ، وحكى ضم الميم مع ضم أوله ، وحكى فتح أوله مع السكون ، مأخوذ من العمر ، والرقي بوزنها مأخوذة من المراقبة ، لأنهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية فيعطى الرجل الدار ويقول له : أعمرتك إياها ، أى أبجتها لك مدة عمرك فقبل لها عمرى لذلك ، وكذا قيل لها رقي لأن كلا منهما يرقب متى يموت الآخر لترجع إليه ، وكذا ورثته فيقومون مقامه في ذلك ، هذا أصلها لغة . وأما شرعاً فالجمهور على أن العمرى إذا وقعت كانت ملكاً للآخذ ، ولا ترجع إلى الأول إلا إن صرح باشتراط ذلك . وذهب الجمهور إلى صحة العمرى إلا ما حكاه أبو الطيب الطبري عن بعض الناس والماوردي عن داود وطائفة ، لكن ابن حزم قال بصحتها وهو شيخ الظاهرية . ثم اختلفوا إلى ما يتوجه التملك ، فالجمهور أنه يتوجه إلى الرقبة كسائر الهبات ، حتى لركان المعمر عبداً فأعتقه الموهوب له نفذ بخلاف الواهب ، وقيل يتوجه إلى المنفعة دون الرقبة وهو قول مالك والشافعي في القديم . وهل يسلك به مسلك العارية أو الوقف ؟ روايتان عند المالكية ، وعن الحنفية التملك في العمرى يتوجه إلى الرقبة وفي الرقي إلى المنفعة ، وعندهم أنها باطلة ، وقول المصنف « أعمرته الدار فهي عمرى جعلها له » أشار بذلك إلى أصلها ، وأطلق الجعل لأنه يرى أنها تصير ملك الموهوب له كقول الجمهور ، ولا يرى أنها عارية كما سيأتى تصريحه بذلك في آخر أبواب الهبة . وقوله « استعمركم فيها جعلكم عماراً » هو تفسير أبي عبيدة في « المجاز » وعليه يعتمد كثيراً ، وقال غيره : استعمركم أطال أعماركم ، وقيل معناه أذن لكم في عمارتها واستخراج قوتكم منها .

قوله ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير .



قوله ( عن أبي سلمة عن جابر ) في رواية هشام عن يحيى « حدثني أبو سلمة سمعت جابر بن عبد الله » أخرجه مسلم ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن .

قوله ( قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالعمري أنها لمن وهبت له ) هو بفتح « أنها » أى قضى بأنها ، وفي رواية الزهرى عن أبي سلمة عند مسلم « أيما رجل أعمر عمرى له ولعقبه فإنها للذى أعطيتها لا ترجع إلى الذى أعطها لأنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث » هذا لفظه من طريق مالك عن الزهرى ، وله نحوه من طريق ابن جريج عن الزهرى ، وله من طريق الليث عنه : فقد قطع قوله حقه فيها وهى لمن أعمر ولعقبه ، ولم يذكر التعليل الذى فى آخره ، وله من طريق معمر عنه « إنما العمري التى أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هى لك ولعقبك ، فأما الذى قال « هى لك ما عشت » فإنها ترجع إلى صاحبها ، قال معمر : كان الزهرى يفتى به ، ولم يذكر التعليل أيضاً ، وبين من طريق ابن أبي ذئب عن الزهرى أن التعليل من قول أبي سلمة ، وقد أوضحته فى كتاب « المدرج » . وأخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر قال « جعل الأنصار يعمرون المهاجرين ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها ، فإنه من أعمر عمرى فهى للذى أعمرها حياً وميتاً ولعقبه » فيجتمع من هذه الروايات ثلاثة أحوال : أحدها أن يقول « هى لك ولعقبك » فهذا صريح فى أنها للموهوب له ولعقبه . ثانيها أن يقول « هى لك ما عشت » فإذا مات رجعت إلى « فهذه عارية مؤقتة وهى صحيحة ، فإذا مات رجعت إلى الذى أعطى ، وقد بينت هذه التى قبلها رواية الزهرى ، وبه قال أكثر العلماء ورجحه جماعة من الشافعية ، والأصح عند أكثرهم لا ترجع إلى الواهب ، واحتجوا بأنه شرط فاسد فلغى ، وسأذكر الاحتجاج لذلك آخر الباب . ثالثها أن يقول أعمرتكها ويطلق ، فرواية أبي الزبير هذه تدل على أن حكمها حكم الأول وأنها لا ترجع إلى الواهب ، وهو قول الشافعى فى الجديد والجمهور ، وقال فى القديم : العقد باطل من أصله . وعنه كقول مالك ، وقيل القديم عن الشافعى كالجديد . وقد روى النسائى أن قتادة حكى أن سليمان بن هشام بن عبد الملك سأل الفقهاء عن هذه المسألة أعنى صررة الإطلاق ، فذكر له قتادة عن الحسن وغيره أنها جائزة ، وذكر له حديث أبي هريرة بذلك ، قال : وذكر له عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك ، قال فقال الزهرى : إنما العمري أى الجائزة إذا أعمر له ولعقبه من بعده ، فإذا لم يجعل عقبه من بعده كان للذى يجعل شرطه . قال قتادة واحتج الزهرى بأن الخلفاء لا يقضون بها ، فقال عطاء قضى بها عبد الملك بن مروان .

قوله ( عن بشير ) بالمعجمة وزن عظيم ( ابن نمير ) بالنون وزن ولده .

قوله ( العمري جائزة ) فهم قتادة وهو راوى الحديث من هذا الإطلاق ما حكى عنه ، وحمله الزهرى على التفصيل الماضى ، وإطلاق الجواز فى هذه الرواية لا يفهم منه غير الحل أو الصحة ، وأما حمله على الماضى للذى يعاها وهو الذى حمله عليه قتادة فيحتاج إلى قدر زائد على ذلك ، وقد أخرج النسائى من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً « لا عمري ، فن أعمر شيئاً فهو له » وهو يشهد لما فهمه قتادة .

قوله ( وقال عطاء حدثني جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ) فى رواية غير أبي ذر « نحوه »

بدل مثله ، وطريق عطاء موصولة بالإسناد المذكور عن قتادة عنه ، فقتادة هو القائل « وقال عطاء » ووهب من جعله معلقاً ، وقد بين ذلك أبو الوليد عن همام أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه بالإسنادين جميعاً ولفظهما واحد ؛ وهو يقوى رواية أبي ذر ، وقد رواه مسلم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ « العمرى ميراث لأهلها » .

( تنبيه ) : ترجم المصنف بالرقبي ولم يذكر إلا الحديثين الواردين في العمرى ، وكأنه يرى أنهما متحدان المعنى وهو قول الجمهور ، ومنع الرقبي مالك وأبو حنيفة ومحمد ، ووافق أبو يوسف الجمهور ؛ وقد روى النسائي بإسناد صحيح عن ابن عباس موقوفاً « العمرى والرقبي سواء » وإله من طريق إسرائيل عن عبد الكريم عن عطاء قال « سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العمرى والرقبي . قلت : وما الرقبي ؟ قال : يقول الرجل للرجل هي لك حياتك ، فإن فعلتم فهو جائز » هكذا أخرجه مرسلاً ، وأخرجه من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر مرفوعاً « لا عمرى ولا رقبى ، فمن أعمار شيئاً أو أرقبه فهو له حياته ومماته » رجاله ثقات ، لكن اختلف في سماع حبيب له من ابن عمر : فصرح به النسائي من طريق ، ومعناه في طريق أخرى . وقال الماوردي : اختلفوا إلى ما ذا يوجه النهى ؟ والأظهر أنه يتوجه إلى الحكم ، وقيل يتوجه إلى اللفظ الجاهلي والحكم المنسوخ ، وقيل النهى إنما يمنع صحة ما يفيد المنهى عنه فائدة ، أما إذا كان صحة المنهى عنه ضرراً على مرتكبه فلا يمنع صحته كالطلاق في زمن الحيض ، وصحة العمرى ضرر على المعمر ، فإن ملكه يزول بغير عوض ، هذا كله إذا حل النهى على التحريم ، فإن حل على الكراهة أو الإرشا . لم يحتاج إلى ذلك ، والقرينة الصارفة ما ذكر في آخر الحديث من بيان حكمه ، ويصرح بذلك قوله « العمرى جائزة » ولأثر مذى من طريق أبي الزبير عن جابر رفعه « العمرى جائزة لأهلها ، والرقبي جائزة لأهلها » والله أعلم . قال بعض الخذاق : إجازة العمدى والرقبي بعيد عن قياس الأصول ، ولكن الحديث مقدم ، ولو قيل بتحريمهما للنهى وصحتهما للحديث لم يبعد ، وكان النهى لأمر خارج وهو حفظ الأموال ، ولو كان المراد فيهما المنفعة كما قال مالك لم يته عنهما ، والظاهر أنه ما كان مقصود العرب بهما إلا تمليك الرقبة بالشرط المذكور ، فجاء الشرع بمراغمتهم فصحح العقد على نعت الهبة المحموده ، وأبطل الشرط المضاد لذلك فإنه يشبه الرجوع في الهبة ، وقد صح النهى عنه وشبه بالكلب يعود في قيئه . وقد روى النسائي من طريق أبي الزبير عن ابن عباس رفعه « العمرى لمن أعمارها والرقبي لمن أرقبها ، والعائد في هبته كالعائد في قيئه » فشرط الرجوع المقارن للعقد مثل الرجوع الطارىء بعده فهى عن ذلك ، وأمر أن يبقيا مطلقاً أو يخرجها مطلقاً ، فإن أخرجهما على خلاف ذلك بطل الشرط وصح العقد مراغمة له . وهو نحو إبطال شرط الولاء لمن باع عبداً كما تقدم في قصة بريرة .

باب من استعار من الناس الفرس والدابة وغيرها

٢٥٤٥ - حدثنا آدم قال حدثنا شعبة عن قتادة قال : سمعت أنساً يقول : « كان فرجٌ

بالمدينة، واستعار النبي صلى الله عليه وسلم من أبي طلحة يُقال له: المندوب، فركب، فلما رجع قال: «ما رأينا من شيء، وإن وجدنا لبحراً».

[الحديث ٢٦٢٧ - أطرافه في: ٢٨٢٠، ٢٨٥٧، ٢٨٦٢، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٩٠٨، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩، ٣٠٤٠،

٦٠٣٣، ٦٢١٢].

قوله (باب من استعار من الناس الفرس) زاد أبو ذر عن مشايخه «والدابة» وزاد عن الكشميني «وغيرها» وثبت مثله لابن شويه لكن قال «وغيرهما» بالثنية، وذكر بعض الشراح من أدركناه قبل الباب «كتاب العارية» ولم أره في شيء من النسخ ولا الشروح، والبخاري أضاف العارية إلى الهبة لأنها هبة المنافع. والعارية بتشديد التحتانية ويجوز تخفيفها، وحكى عارة براء خفيفة بغير تحانية، قال الأزهري: مأخوذة من عار إذا ذهب وجاء ومنه سمي العيار لأنه يكثر الذهاب والجيء، وقال البطلوسي: هي من التعاور وهو التناوب، وقال الجوهري: منسوبة إلى العار لأن طلبها عار، وتعقب بوقوعها من الشارع ولا عار في فعله، وهذا التعقب وإن كان صحيحاً في نفسه لكنه لا يرد على ناقل اللغة، وفعل الشارع في مثل ذلك لبيان الجواز. وهي في الشرع هبة المنافع دون الرقبة، ويجوز توقيها. وحكم العارية إذا تلفت في يد المستعير أن يضمها إلا فيما إذا كان ذلك من الوجه المأذون فيه، هذا قول الجمهور، وعن المالكية والحنفية إن لم يتعد لم يضمن. وفي الباب عدة أحاديث ليس فيها شيء على شرط البخاري، أشهرها حديث أبي أمامة أنه «سمع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يقول: العارية مؤداة، والزعيم غارم» أخرجه أبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان. قلت: في الاستدلال به نظر، وليس فيه دلالة على التضمين لأن الله تعالى قال ﴿إِن اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ وإذا تلفت الأمانة لم يلزم ردها. نعم روى الأربعة وصححه الحاكم من حديث الحسن عن سمرة رفعه «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» وسماع الحسن من سمرة مختلف فيه، فإن ثبت ففيه حجة لقول الجمهور، والله أعلم.

قوله (كان فرع بالمدينة) أي خوف من عدو.

قوله (من أبي طلحة) هو زيد بن سهل زوج أم أنس.

قوله (يقال له المندوب) قيل سمي بذلك من الندب وهو الرهن عنا السباق، وقيل لندب كان في جسمه وهو أثر الجرح، زاد في الجهاد من طريق سعيد عن قتادة «كان يقطف أو كان فيه قطاف» كذا فيه بالشك، والمراد أنه كان بطيء المشي.

قوله (وإن وجدناه لبحراً) في رواية المستمل «وإن وجدنا» بحذف الضمير، قال الخطابي:

«إن» هي النافية واللام في «لبحراً» بمعنى إلا أي ما وجدناه إلا بحراً، قال ابن التين هذا مذهب الكوفيين، وعند البصريين «إن» مخففة من الثقيلة واللام زائدة، كذا قال، قال الأصمعي: يقال للفرس بحر إذا كان واسع الجري، أو لأن جريه لا ينفد كما لا ينفد البحر، ويؤيده ما في رواية سعيد عن قتادة «وكان بعد ذلك لا يجارى» وسيأتى في الجهاد، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى.

## باب الاستعارة للعروس عند البناء

[٢٦٢٨] ٢٥٤٦- حدثنا أبو نعيم قال حدثنا عبد الواحد بن أيمن قال حدثني أبي قال: دخلتُ على عائشة وعليها درع قطن ثمن خمسة دراهم، فقالت: أرفع بصرَكَ إلى جاريتي انظرُ إليها فإنها تُزهي أن تلبسَ في البيت. وقد كان لي منهن درعٌ على عهد رسول الله صلى الله عليه، فما كانت امرأة تُقَيَّنُ بالمدينة إلا أرسلتُ إليَّ تستعيره. تقين: تزفُ لزوجها.

قوله ( باب الاستعارة للعروس عند البناء ) أى الزفاف ، وقيل له « بناء » لأنهم يبنون لمن يتزوج قبة يخلو بها مع المرأة . ثم أطلق ذلك على الزويج .

قوله ( حدثنا عبد الواحد ) تقدم بهذا الإسناد في آخر العتق حديث ، وفيه شرح حال أيمن والد عبد الواحد .

قوله ( وعليها درع قطن ) الدرع قميص المرأة وهو مذكر ، قال الجوهري : ودرع الحديث مؤنثة ، وحكى أبو عبيدة أنه أيضاً يذكر ، ويؤنث . والقطر بكسر القاف وسكون المهملة بعدها راء وفي رواية المستملى والسرخسى بضم القاف وآخره نون ، والقطر ثياب من غليظ القطن وغيره ، وقيل من القطن خاصة ، وحكى ابن قرقول أنه في رواية ابن السكن والقابسي بالفاء المكسورة آخره راء وهو ضرب من ثياب اليمن تعرف بالقطرية فيها حمرة ، قال البناسي : والصواب بالقاف ، وقال الأزهري الثياب القطرية منسوبة إلى قطر قرية في البحرين فكسروا القاف للنسبة وخففوا .

قوله ( ثمن خمسة دراهم ) بنصب ثمن بتقدير فعل وخمسة بالخفض على الإضافة أو برفع الثمن وخمسة على حذف الضمير ، والتقدير ثمنه خمسة ، وروى بضم أوله وتشديد الميم على لفظ الماضي ، ونصب خمسة على نزع الخافض ، أى قوم بخمسة دراهم . ووقع في رواية ابن شبيب وحده « خمسة الدراهم » .

قوله ( إلى جاريتي ) لم أعرف اسمها .

قوله ( تزهي ) بضم أوله أى تأنف أو تنكبر ، يقال زهي يزهي إذا دخله الزهو وهو الكبر ، ومنه ما أزهاه ، وهو من الحروف التي جاءت بلفظ البناء للمفعول وإن كانت بمعنى الفاعل مثل غنى بالأمر ونتجت الناقة . قلت : ورأيت في رواية أبي ذر « تزهي » بفتح أوله ، وقد حكاه ابن دريد ، وقال الأصمعي : لا يقال بالفتح .

قوله ( تقين ) بالقاف أى تزين ، من قان الشيء قيانه أى أصلحه ، والقينة تقال للماشطة وللمغنية وللأمة مطلقاً . وحكى ابن التين أنه روى ، « تقين » بالفاء أى تعرض وتجلى على زوجها . قلت : ولم يضبط ما بعد الفاء ، ورأيت بخط الحفاظ بمثناة فوقانية ، قال ابن الجوزي : أرادت عائشة رضى الله عنها أنهم كانوا أولاً في حال ضيق ، وكان الشيء المحترق عندهم إذ ذاك عظيم القدر . وفي الحديث أن عارية الثياب للعروس أمر معمول به مرغوب فيه وأنه لا يعد من الشنع . وفيه تواضع عائشة ، وأمرها في ذلك مشهور . وفيه حلم

عائشة عن خدمها ، ورفقها في المعاتبة ، وإيثارها بما عندها مع الحاجة إليه ، وتواضعها بأخذها السلفة في حال اليسار مع ما كان مشهوراً عنها من الجود رضى الله عنها .

### فَضْلُ الْمَنِيحَةِ

[٢٦٢٩]

٢٥٤٧- حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «نِعَمَ الْمَنِيحَةُ اللَّقْحَةُ الصَّفِيُّ مَنْحَةٌ، وَالشَّاةُ الصَّفِيُّ تَغْدُو بِإِنَاءٍ وَتَرُوحُ بِإِنَاءٍ».

٢٥٤٨- حدثنا عبد الله بن يوسف وإسماعيل عن مالك قال: «نِعَمَ الصَّدَقَةُ...».

[الحديث ٢٦٢٩ - طرفه في: ٥٦٠٧].

[٢٦٣٠]

٢٥٤٩- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا ابن وهب قال حدثني يونس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال: لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ مِنْ مَكَّةَ وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ، وَكَانَتِ الْأَنْصَارُ أَهْلَ الْأَرْضِ وَالْعَقَارِ، وَقَاسَمَهُمُ الْأَنْصَارُ عَلَى أَنْ يَعْطُوهُمْ ثَمَارَ أَمْوَالِهِمْ كُلَّ عَامٍ وَيَكْفُوهُمْ الْعَمَلَ وَالْمُؤْنَةَ. وَكَانَتْ أُمُّهُ أُمُّ أَنْسٍ أُمُّ سُلَيْمٍ كَانَتْ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، فَكَانَتْ أُعْطَتْ أُمُّ أَنْسٍ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عِذَاقًا، فَأَعْطَاهُنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أُمُّ أَيْمَنَ مَوْلَاتُهُ أُمُّ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. قَالَ ابْنُ شَهَابٍ فَأَخْبَرَنِي أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ قَتْلِ أَهْلِ خَيْبَرَ فَانْصَرَفَ إِلَى الْمَدِينَةِ رَدَّ الْمُهَاجِرُونَ إِلَى الْأَنْصَارِ مَنَائِحَهُمُ الَّتِي كَانُوا مَنَحُوهُمْ مِنْ ثَمَارِهِمْ، فَرَدَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَى أُمِّهِ عِذَاقَهَا، فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أُمُّ أَيْمَنَ مَكَانَهُنَّ مِنْ حَائِطِهِ.

وقال أحمد بن شبيب أخبرنا أبي عن يونس بهذا وقال: مَكَانَهُنَّ مِنْ خَالِصِهِ.

[الحديث ٢٦٣٠ - أطرافه في: ٣١٢٨، ٤٠٣٠، ٤١٢٠].

[٢٦٣١]

٢٥٥٠- حدثنا مسدد قال حدثنا عيسى بن يونس قال حدثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية عن أبي كبشة السلولي قال سمعتُ عبد الله بن عمرو يقول: قال رسول الله صلى الله عليه: «أَرْبَعُونَ خَصْلَةً - أَعْلَاهُنَّ مَنِيحَةُ الْعَنْزِ - مَا مِنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ بِخَصْلَةٍ مِنْهَا رَجَاءَ ثَوَابِهَا وَتَصَدِّقَ مَوْعُودِهَا إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهَا الْجَنَّةَ».

قال حسان: فَعَدَدْنَا مَا دُونَ مَنِيحَةِ الْعَنْزِ - مِنْ رَدِّ السَّلَامِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، وَإِمَاطَةِ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ وَنَحْوِهِ - فَمَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَبْلُغَ خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً.

[٢٦٣٢]

٢٥٥١- حدثنا محمد بن يوسف حدثنا الأوزاعي عن عطاء عن جابر قال: كانت

لرجالٍ منّا فضولُ أرضينَ، فقالوا: نؤاجرُها بالثلثِ والرَّبعِ والنصفِ، فقالَ النبيُّ صلى الله عليه: «من كانت له أرضٌ فلْيُزْرِعْها أو لِيُمنَحْها أخاهُ، فإنَّ أبى فليُمسِكْ أرضَهُ».

[٢٦٣٣] ٢٥٥٢- وقال محمد بن يوسف حدثنا الأوزاعي قال حدثنا الزهري قال حدثنا عطاء بن

يزيد قال حدثني أبو سعيد قال: جاء أعرابيٌّ إلى النبيِّ صلى الله عليه فسأله عن الهجرة، فقال: «ويحك، إنَّ الهجرةَ شأنها شديدٌ، فهل لك من إبلٍ؟» قال: نعم. قال: «فتُعْطِي صدقتها؟» قال: نعم. قال: «فهل تمنحُ منها؟» قال: نعم. قال: «فتحلُّبُها يومَ ردها؟» قال: نعم. قال: «فاعملُ من وراء البحارِ، فإنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ لن يتركَ من عملِكَ شيئاً».

[٢٦٣٤] ٢٥٥٣- حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا أيوب عن عمرو عن

طاوس قال: حدثني أعلمهم بذلك - يعني ابن عباس - أنَّ النبيَّ صلى الله عليه خرجَ إلى أرضٍ تهتزُّ زرعاً، فقال: «لِمَن هذه؟» فقالوا: اكتراها فلانٌ. فقال: «أما إنَّه لو منحها إياه كان خيراً له من أن يأخذَ عليها أجراً معلوماً».

قوله (باب فضل المنحة) حذف «باب» من رواية أبي ذر، والمنحة بالنون والمهملة وزن عظيمة، هي في الأصل العطية، قال أبو عبيد المنحة عند العرب على وجهين: أحدهما أن يعطي الرجل صاحبه صلة فتكون له، والآخر أن يعطيه ناقة أو شاة ينتفع بحلبها ووبرها زمناً ثم يردها، والمراد بها في أول أحاديث الباب هنا عارية ذوات الألبان ليؤخذ لبنها ثم ترد هي لصاحبها. وقال القزاز: قيل لا تكون المنحة إلا ناقة أو شاة، والأول أعرف. ثم ذكر المصنف فيه ستة أحاديث: الأول حديث أبي هريرة.

قوله (نعم المنحة اللقحة الصني منحة) اللقحة الناقة ذات اللبن القريبة العهد بالولادة، وهي مكسورة اللام ويجوز فتحها والمعروف أن اللقحة بفتح اللام المرة الواحدة من الحلب، والصني بفتح الصاد وكسر الفاء أي الكريمة الغزيرة اللبن ويقال لها الصفية أيضاً، كذا رواه يحيى بن بكير، وذكر المصنف بعده أن عبد الله بن يوسف وإسماعيل يعني ابن أبي أويس روياه بلفظ «نعم الصدقة اللقحة الصني منحة» وهذا هو المشهور عن مالك. وكذا رواه شعيب عن أبي الزناد كما سيأتي في الأشربة، قال ابن التين: من روى «نعم الصدقة» روى أحدهما بالمعنى لأن المنحة العطية والصدقة أيضاً عطية. قلت: لا تلازم بينهما فكل صدقة عطية وليس كل عطية صدقة. وإطلاق الصدقة على المنحة مجاز، ولو كانت المنحة صدقة لما حلت للنبي صلى الله عليه وسلم، بل هي من جنس الهبة والهدية، وقوله «منحة» منصوب على التمييز، قال ابن مالك: فيه وقوع التمييز بعد فاعل نعم ظاهراً، وقد منعه سيبويه إلا مع الإضمار مثل (بئس للظالمين بدلاً) وجوزوه المبرد وهو الصحيح، وقال أبو البقاء: اللقحة هي المخصوصة بالمدح، ومنحة منصوب على التمييز توكيداً وهو كقول الشاعر «فنعيم الزاد زاد أهلك زاداً».

**قوله ( تغدو بإناء وتروح بإناء )** أى من اللبن ، أى تحلب إناء بالغداة وإناء بالعشي . ووقع هذا الحديث فى رواية مسلم من رواية سفيان عن أبى الزناد بلفظ « ألا رجل يمنح أهل بيت ناقة تغدو بإناء وتروح بإناء إن أجرها لعظيم » . الحديث الثانى حديث أنس .

**قوله ( وليس بأيديهم )** كذا للجميع ، وفى رواية الأصيل وكريمة يعنى شئ . وثبت لفظ « شئ » فى رواية مسلم عن حرمة وأبى الطاهر عن ابن وهب .

**قوله ( فقاسمهم الأنصار الخ )** ظاهره مغاير لقوله فى حديث أبى هريرة الماضى فى المزارعة « قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم : أقسم بيننا وبين إخواننا النخيل قال لا » والجمع بينهما أن المراد بالمقاسمة هنا القسمة المعنوية ، وهى التى أجابهم إليها فى حديث أبى هريرة حيث قال « قالوا فيكفوننا المؤنة ونشركهم فى الثمر » فكان المراد هنا مقاسمة الثمار والمنى هناك مقاسمة الأصول . وزعم الداودى وأقره ابن التين أن المراد بقوله هنا « قاسمهم الأنصار » أى حالقوهم ، جعله من القسم بفتح القاف والمهملة لا من القسم بسكون المهملة ، وقد تقدم تعقب ما زعمه فى كتاب المزارعة .

**قوله ( وكانت أمه أم أنس الخ )** الضمير فى أمه يعود على أنس وأم أنس بدل منه ، وكذا أم سليم ، وفى رواية مسلم « وكانت أمه أم أنس بن مالك ، وهى تدعى أم سليم » وكانت أم عبد الله بن أبى طلحة كان أمها أنس لأمه ، والذي يظهر أن قائل ذلك هو الزهرى الراوى عن أنس ، لكن بقية السياق يقتضى أنه من رواية الزهرى عن أنس فيحمل على التجريد .

**قوله ( فكانت أعطت أم أنس )** أى كانت أم أنس أعطت .

**قوله ( عذاقاً )** بكسر المهملة وبذال معجمة خفيفة جمع عذق بفتح ثم سكون كحبل وحبال والعذق النخلة ، وقيل إنما يقال لها ذلك إذا كان حملها موجوداً ، والمراد أنها وهبت له ثمرها .

**قوله ( قال ابن شهاب )** هو موصول بالإسناد المذكور ، وكذا هو عند مسلم .

**قوله ( إلى أمه )** أى إلى أم أنس وهى أم سليم .

**قوله ( فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أم أيمن مكانهن )** أى بدلن .

**قوله ( من حائطه )** أى بستانه .

**قوله ( وقال أحمد بن شبيب أخبرنا أبى عن يونس بهذا )** أى بالإسناد والمتن .

**قوله ( وقال مكانهن من خالصة )** يعنى أنه وافق ابن وهب فى السياق إلا فى قوله « من حائطه » فقال « من خالصة » أى من خالض ماله ، قال ابن التين : المعنى واحد لأن حائطه صار له خالصاً . قلت : لكن لفظ « خالصة » أصرح فى الاختصاص من حائطه ، وطريق أحمد بن شبيب هذه وصلها البرقاني فى « المصافحة » من طريق محمد بن على الصائغ عن أحمد بن شبيب المذكور مثله ، زاد مسلم فى

أنخر الحديث « قال ابن شهاب : وكان من شأن أم أيمن أنها كانت رصيفة لعبد الله بن عبد المطاب ، وكانت من الحبشة ، فلما ولدت آمنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدما توفي أبوه كانت أم أيمن تحضنه حتى كبر فأعتقها ثم أنكحها زيد بن حارثة ، وتوفيت بعده صلى الله عليه وسلم بخمسة أشهر ، وسيأتي في المغازي ذكر سبب إعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لأم أيمن بدل العذاق ، وفيه زيادة على رواية الزهري فإنه أخرج من طريق سليمان التيمي عن أنس قال « كان الرجل يجعل للنبي صلى الله عليه وسلم النخلات » الحديث ، وفيه « وإن أهلي أمروني أن أسأل النبي صلى الله عليه وسلم الذي كانوا أعطوه ، وكان قد أعطاه أم أيمن ، فجاءت أم أيمن فجعلت الثوب في عنقي تقول : لا نعطيكم وقد أعطانيه ، قال والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : لك كذا حتى أعطاه عشرة أمثاله » أو كما قال . الحديث الثالث .

**قوله ( عن حسان بن عطية )** في رواية أحمد عن الوليد « حدثنا الأوزاعي حدثنا حسان بن عطية » .

**قوله ( عن أبي كبشة )** في رواية أحمد المذكورة « حدثني أبو كبشة » وهو بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها معجمة ( السلوى ) بفتح المهيمة وتخفيف اللام المضمومة بعدها واو ساكنة ثم لام لا يعرف اسمه ، وزعم الحاكم أن اسمه البراء بن قيس ، ووهمه عبد الغنى بن سعيد وبين أنه غيره ، وليس لأبي كبشة ولا للراوى عنه حسان بن عطية في البخارى سوى هذا الحديث ، وآخر في أحاديث الأنبياء .

**قوله ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية أحمد « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( أربعون خصلة )** في رواية أحمد « أربعون حسنة » .

**قوله ( العنز )** بفتح المهيمة وسكون النون بعدها زاي معروفة وهى واحدة المعز .

**قوله ( قال حسان )** هو ابن عطية راوى الحديث ، وهو موصول بالإسناد المذكور ، قال ابن بطال ما ملخصه : ليس في قول حسان ما يمنع من وجدان ذلك وقد حض صلى الله عليه وسلم على أبواب من أبواب الخير والبر لا تحصى كثيرة ، ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم كان عالماً بالأربعين المذكورة وإنما لم يذكرها ليعنى هو أنفع لنا من ذكرها ، وذلك خشية أن يكون التعيين لها مزهداً في غيرها من أبواب البر ، قال : وقد بلغنى أن بعضهم تطلبها فوجدوها تزيد على الأربعين ، فما زاده إعانة الصانع ، والصنعة للأخرق ، وإعطاء شسع النعل ، والستر على المسلم ، والذب عن عرضه ، وإدخال السرور عليه ، والتفسيح في المجلس ، والدلالة على الخير ، والكلام الطيب ، والغرس ، والزرع ، والشفاعة ، وعيادة المريض ، والمصافحة ، والمحبة في الله ، والبغض لأجله ، والمجالسة لله ، والتزاور ، والنصح ، والرحمة — وكلها في الأحاديث الصحيحة ، وفيها ما قد ينازع في كونه دون منيحة العنز ، وحذفت مما ذكره أشياء قد تعقب ابن المنير بعضها وقال : الأولى أن لا يعتنى بعدها لما تقدم . وقال الكرمانى : جميع ما ذكره رجم بالغيب ، ثم أتى عرف أنها أدنى من المنيحة ؟ قلت : وإنما أردت بما ذكرته منها تقريب الخمس عشرة التى عدها حسان ابن عطية ، وهى إن شاء الله تعالى لا تخرج عما ذكرته ، ومع ذلك فأنا موافق لابن بطال في إمكان تتبع أربعين خصلة من خصال الخير أدناها منيحة العنز ، وموافق لابن المنير في رد كثير مما ذكره ابن بطال مما هو



ظاهر أنه فوق المنيحة ، والله أعلم . الحديث الرابع حديث جابر « كانت لرجال منا فضول أرضين » تقدم في المزارعة مع الكلام عليه ، والغرض منه هنا قوله « أو يمنحها أخاه » . الحديث الخامس .

قوله ( وقال محمد بن يوسف ) يحتمل أن يكون معطوفاً على الذى قبله فيكون موصولاً ، لكن صرح الإسماعيلي وأبو نعيم بأنه لم يذكر فيه الخبر ، ويؤيده أنه أوردته في الهجرة موصولاً من طريق الوليد بن مسلم قال « وقال محمد بن يوسف » كلاهما عن الأوزاعي ، فلو أراد هنا أن يعطفه لقال هناك « حدثنا محمد بن يوسف » كعادته . نعم زعم المزى أنه أخرجه في الهبة « عن محمد بن يوسف » وفي الهجرة « وقال محمد ابن يوسف » فالله أعلم . وقد وصله الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق محمد بن يوسف المذكور ، وسيأتى شرحه في الهجرة إن شاء الله تعالى . والغرض منه قوله « فهل تمنح منها شيئاً ؟ قال نعم » فإن فيه إثبات فضيلة المنيحة ، وقوله « لن يترك » لى لن يتفصك . الحديث السادس حديث ابن عباس ، وقد تقدم في المزارعة أيضاً ، والمراد منه هنا ما دل من قوله « لو منحها إياه كان خيراً له » على فضل المنيحة .

باب إذا قال : أَخْدَمْتُكَ هَذِهِ الْجَارِيَّةُ عَلَى مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ فَهُوَ جَائِزٌ  
وقال بعض الناس : هذه عارية . وإن قال : كَسَوْتُكَ هَذَا الثَّوبَ فَهَذِهِ هَبَةٌ .

[٢٦٣٥]

٢٥٥٤ - حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب قال حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « هاجر إبراهيم بسارة ، فأعطوها آجر ، فرجعت فقالت : أشعرت أن الله كبت الكافر ، وأخدم وليدة ؟ » وقال ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه : « فأخدمها هاجر » .

قوله ( باب إذا قال أخدمتك هذه الجارية على ما يتعارف الناس فهو جائز ، وقال بعض الناس : هذه عارية ، وإن قال كسوتك هذا الثوب فهذه هبة ) أورد فيه طرفاً من حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم وهاجر وقال فيه « وأخدم وليدة » قال : وقال ابن سيرين عن أبي هريرة « فأخدمها هاجر » وسيأتى موصولاً في أحاديث الأنبياء مع الكلام عليه ، قال ابن بطال : لا أعلم خلافاً أن من قال أخدمتك هذه الجارية أنه قد وهب له الخدمة خاصة ، فإن الإخدام لا يقتضى تملك الرقبة ، كما أن الإسكان لا يقتضى تملك الدار . قال : واستدلالة بقوله « فأخدمها هاجر » على الهبة لا يصح ، وإنما صححت الهبة في هذه القصة من قوله « فأعطوها هاجر » قال : ولم يختلف العلماء فيمن قال : كسوتك هذا الثوب مدة معينة أن له شرطه ، وإن لم يذكر أجلاً فهو هبة ، وقد قال تعالى ﴿ فكفارتهم إطعام عشرة مساكين ﴾ أو كسوتهم ، ولم تختلف الأمة أن ذلك تملك للطعام والكسوة انتهى . والذي يظهر أن البخارى لا يخالف ما ذكره عند الإطلاق ، وإنما مراده أنه إن وجدت قرينة تدل على العرف حمل عليها ، وإلا فهو على الوضع في الموضعين ، فإن كان جرى بين قوم عرف في تنزيل الإخدام منزلة الهبة فأطلقه شخص وقصد التملك نفذ ، ومن قال هي عارية في كل حال فقد خالفه ، والله أعلم .

## باب إذا حمل رجلاً على فرسه فهو كالعمرى والصدقة

وقال بعض الناس : له أن يرجع فيها .

٢٥٥٥ - حدثنا الحميدي قال أخبرنا سفيان قال سمعت مالكا يسأل زيد بن أسلم

[٢٦٣٦]

فقال : سمعت أبي يقول : قال عمر : حملت على فرس في سبيل الله ، فرأيتُه يُباع ، فسألت رسول الله صلى الله عليه فقال : « لا تشتريه ولا تعد في صدقتك » .

قوله ( باب إذا حمل رجلاً على فرس فهو كالعمرى والصدقة ، وقال بعض الناس : له أن يرجع فيها ) أورد فيه حديث عمر « حملت على فرس » مختصراً ، وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب . قال ابن بطال : ما كان من الحمل على الخيل تملكاً للمحمول عليه بقوله هو لك فهو كالصدقة ، فإذا قبضها لم يجوز الرجوع فيها ، وما كان منه تحييساً في سبيل الله فهو كالوقف لا يجوز الرجوع فيه عند الجمهور ، وعن أبي حنيفة أن الحبس باطل في كل شيء انتهى . والذي يظهر أن البخاري أراد الإشارة إلى الرد على من قال يجوز الرجوع في الهبة ، ولو كانت للأجنبي ، وإلا فقد قدمنا تقرير أن الحمل المذكور في قصة عمر كان تملكاً ، وأن قول من قال كان تحييساً احتمال بعيد والله أعلم . وسيأتي مزيد بسط لذلك قريباً في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى .

( غاتمة ) : اشتمل كتاب الهبة وما معها من أحاديث العمرى والعارية على تسعة وتسعين حديثاً مائة إلا واحد ، المعلق منها ثلاثة وعشرون والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وستون حديثاً والخالص أحد وثلاثون ، وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث أبي هريرة « لو دعيت إلى كراع » وحديث أم سلمة في الهدية ، وحديث أنس في الطيب ، وحديث عائشة : « كان يقبل الهدية » وحديث ابن عباس : « من أهديت له هدية فجلساؤه شركاؤه » وحديث ابن عمر في قصة فاطمة في ستر بابها ، وحديث ابن عمر في قصة صهيب ، وحديث عائشة في الدرع ، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص في الأربعين خصلة . وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثلاثة عشر أثراً . والله أعلم .

## كتاب الشهادات

**قوله ( كتاب الشهادات )** هي جمع شهادة ، وهي مصدر شهد يشهد . قال الجوهري . الشهادة خبر قاطع ، والمشاهدة المعاينة ، مأخوذة من الشهود أى الحضور ، لأن الشاهد مشاهد لما غاب عن غيره ، وقيل مأخوذة من الأعلام .

### باب

#### ما جاء في البينة على المدعي

لقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ .  
وقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ﴾ إلى قوله : ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا ﴾ .

**قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - باب ما جاء في البينة على المدعي )** كذا للأكثر ، وسقط لبعضهم لفظ « باب » وقدم النسفي وابن شويه السملة على « كتاب » .

**قوله ( لقوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا تدايتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾ الآية )** كذا لابن شويه ، ولأبي ذر بعد قوله ﴿ فاكتبوه ﴾ : إلى قوله ﴿ واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم ﴾ وساق في رواية الأصيلي وكريمة الآية كلها وكذا التي بعدها .

**قوله ( وقول الله عز وجل : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله - إلى قوله - بما تعلمون خيراً ﴾ )** كذا لأبي ذر وابن شويه ووقع للنسفي بعد قوله في الآية الأولى فاكتبوه : ﴿ وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله - إلى قوله - بما تعملون خيراً ﴾ وهو غلط

لا محالة ، وكأنه سقط منه شيء أوضحته رواية غيره كما ترى ، ولم يسق في الباب حديثاً إما اكتفاء بالآيتين ، وإما إشارة إلى الحديث الماضي قريباً في ذلك في آخر باب الرهن ، وستأتي ترجمة الشق الآخر وهي « اليمين على المدعى عليه » قريباً . قال ابن المنير : وجه الاستدلال بالآية للترجمة أن المدعى لو كان القول قوله لم يحتاج إلى الإشهاد ولا إلى كتابة الحقوق وإملائها ، فالأمر بذلك يدل على الحاجة إليه ، ويتضمن أن البينة على المدعى ، ولأن الله حين أمر الذي عليه الحق بالإملاء اقتضى تصديقه فيما أقر به ، وإذا كان مصداقاً فالبينة على من ادعى تكذيبه

## باب

إِذَا عَدَلَ رَجُلٌ رَجُلًا فَقَالَ : لَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا ، أَوْ مَا عَلِمْتُ إِلَّا خَيْرًا

[٢٦٣٧] ٢٥٥٦- حدثنا حجاج قال أخبرنا عبد الله بن عمر النُميري قال حدثنا يونس، وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة وابن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله عن حديث عائشة - وبعض حديثهم يصدق بعضها - حين قال لها أهل الإفك، فدعا رسول الله صلى الله عليه علياً وأسامه حين استلبت الوحي يستأمرهما في فراق أهله، فأما أسامة فقال: أهلك ولا نعلم إلا خيراً. وقالت بريرة: إن رأيت عليها أمراً أغمصه أكثر من أنها حديثه السنن تنام عن عجين أهلها فيأتي الداجن فيأكله. فقال رسول الله صلى الله عليه: «من يعذرنا من رجل بلغني أذاه في أهل بيتي، فوالله ما علمت من أهلي إلا خيراً، ولقد ذكروا رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً».

قوله ( باب إذا عدل رجل رجلاً فقال : لا نعلم إلا خيراً أو ما علمت إلا خيراً ) وفي رواية الكشميني « أحداً » بدل « رجلاً » . قال ابن بطلال : حكى الطحاوي عن أبي يوسف أنه قال : إذا قال ذلك قبلت شهادته ، ولم يذكر خلافاً عن الكوفيين في ذلك ، واحتجوا بحديث الإفك . وقال مالك : لا يكون ذلك تركية حتى يقول رضا أي بالقصر . وقال الشافعي : حتى يقول عدل ، وفي قول : عدل على ولى . ولا بد من معرفة المزكى حاله الباطنة . والحجة لذلك أنه لا يازم من أنه لا يعلم منه إلا الخير أن لا يكون فيه شر . وأما احتجاجهم بقصة أسامة فأجاب المهلب بأن ذلك وقع في العصر الذي زكى الله أهله ، وكانت الجرحه فيهم شاذة ، فكفى في تعديلهم أن يقال : لا أعلم إلا خيراً ، وأما اليوم فالجرحه في الناس أغلب ، فلا بد من التنصيص على العدالة . قلت : لم يبت البخاري الحكم في الترجمة ، بل أوردها مورد السؤال لقوة الخلاف فيها .

قوله ( وساق حديث الإفك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأسامة حين استشاره ، فقال : أهلك

ولا نعلم إلا خيراً) كذا لأبي ذر ، ولم يقع هذا كله عند الباقيين ، وهو اللائق لأن حديث الإفك قد ذكر في الباب موصولاً ، وإن كان اختصره ، وسيأتي مطولاً أيضاً بعد أبواب ، ويأتي الكلام عليه في تفسير سورة النور وقوله فيه ، وقال الليث حدثني يونس « وصله هناك أيضاً ، وقوله « أهلك ولا نعلم إلا خيراً » بنصب أهلك لأكثر على الإغراء ، أو على فعل محذوف تقديره أمسك أهلك ، ول بعضهم بالرفع أى هم أهلك ، قال ابن المنير : التعديل إنما هو تنفيذ للشهادة ، وعائشة رضى الله عنها لم تكن شهدت ولا كانت محتاجة إلى التعديل لأن الأصل البراءة ، وإنما كانت محتاجة إلى نفي التهمة عنها حتى تكون الدعوى عليها بذلك غير مقبولة ولا شبهه فيكفى في هذا القدر هذا اللفظ فلا يكون فيه لمن اكتفى في التعديل بقوله « لا أعلم إلا خيراً » حجة .

### باب شهادة المختبئ

وأجازه عمرو بن حريث ، قال : وكذلك يفعل بالكاذب الفاجر ، وقال الشعبي وابن سيرين وعطاء وقتادة : السمع شهادة .

وكان الحسن يقول : لم يشهدوني على شيء ، ولكن سمعت كذا وكذا .

٢٥٥٧ - حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال سالم : سمعت عبد الله بن عمر يقول : انطلق رسول الله صلى الله عليه وأبي بن كعب الأنصاري يؤمان النخل التي فيها ابن صياد ، حتى إذا دخل رسول الله صلى الله عليه طفق رسول الله صلى الله عليه يتقي بجذوع النخل وهو يختل أن يسمع من ابن صياد شيئاً قبل أن يراه ، وابن صياد مضطجع على فراشه في قطيفة ، له فيها رمرمة - أو زمزمة - ، فرأت أم ابن صياد النبي صلى الله عليه وهو يتقي بجذوع النخل ، فقالت لابن صياد : أي صاف ، هذا محمد . فتناهى ابن صياد . قال رسول الله صلى الله عليه : « لو تركته بين » . [٢٦٣٨]

٢٥٥٨ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى النبي صلى الله عليه فقالت : كنت عند رفاعة فطلقني فأبت فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وإنما معه مثل هذبة الثوب فقال : « أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة ؟ لا ، حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك » . وأبو بكر جالس عنده ، وخالد بن سعيد بن العاص بالباب ينتظر أن يؤذن له . فقال : يا أبا بكر ألا تسمع إلى هذه ما تجهر به عند النبي صلى الله عليه . [٢٦٣٩]

قوله ( باب شهادة المختبئ ) بالخاء المعجمة أى الذى يختبئ عند التحمل .

قوله ( وأجازه ) أى الاختباء عند تحمل الشهادة .

قوله ( عمرو بن حريث ) بالمهمل والمثناة مصغر ابن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي من صغار الصحابة ، ولأبيه صحبة ، وليس له فى البخارى ذكر إلا فى هذا الموضع .

قوله ( قال وكذلك يفعل بالكاذب الفاجر ) كأنه أشار إلى السبب فى قبول شهادته ، وقد روى ابن أبى شيبة من طريق الشعبي عن شريح أنه كان لا يجيز شهادة المختبئ ، قال : وقال عمرو بن حريث : كذلك يفعل بالخائن الظالم أو الفاجر ، وروى سعيد بن منصور من طريق محمد بن عبيد الله الثقفى أن عمرو بن حريث كان يجيز شهادته ويقول : كذلك يفعل بالخائن الفاجر ، وروى من طرق عن شريح أنه كان يرد شهادة المختبئ ، وكذلك الشعبي ، وهو قول أبى حنيفة والشافعى فى القديم وأجازها فى الجديد إذا عاين المشهود عليه .

قوله ( وقال الشعبي وابن سيرين وعطاء وقتادة : السمع شهادة ) أما قول الشعبي فوصله ابن أبى شيبة عن هشيم عن مطرف عنه بهذا ، ورويناه فى « الجعديات » قال « حدثنا شريك عن الأشعث عن عامر وهو الشعبي قال : تجوز شهادة السمع إذا قال سمعته يقول وإن لم يشهده ، وقول الشعبي هذا يعارض رده لشهادة المختبئ ، ويحتمل أن يفرق بأنه إنما رد شهادة المختبئ لما فيها من المخادعة ولا يلزم من ذلك رده لشهادة السمع من غير قصد ، وهو قول مالك وأحمد وإسحاق ، وعن مالك أيضاً الحرص على تحمل الشهادة قاذح ، فإذا اختفى ليشهد فهو حرص ، وأما قول ابن سيرين وقتادة فسيأتى فى « باب شهادة الأعمى » وأما قول عطاء وهو ابن أبى رباح فوصله الكرابيسى فى « أدب القضاء » من رواية ابن جريج عن عطاء « السمع شهادة » .

قوله ( وكان الحسن يقول : لم يشهدونى على شيء ، ولكن سمعت كذا وكذا ) وصله ابن أبى شيبة من طريق يونس بن عبيد عنه قال : لو أن رجلاً سمع من قوم شيئاً فإنه يأتى القاضى فيقول : لم يشهدونى ، ولكن سمعت كذا وكذا ، وهذا التفصيل حسن لأن الله تعالى قال ﴿ ولا تكتُموا الشهادة ﴾ ولم يقل « الإشهاد » فيفترق الحال عند الأداء ، فإن سمعه ولم يشهده وقال عند الأداء « أشهدنى » لم يقبل ، وإن قال « أشهد أنه قال كذا » قبل . ثم أورد المصنف فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عمر فى قصة ابن صياد وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب الفتن ، والغرض منه قوله فيه « وهو يختل أن يسمع من ابن صياد شيئاً قبل أن يراه » وقوله فى آخره « لو تركته بين » فإنه يقتضى الاعتماد على سماع الكلام وإن كان السامع محتجباً عن المتكلم إذا عرف الصوت ، وقوله « يختل » بفتح أوله وسكون المعجمة وكسر المثناة أى يطلب أن يسمع كلامه وهو لا يشعر ، ثانيهما حديث عائشة فى قصة امرأة رفاعة ، وسيأتى الكلام عليه فى الطلاق والغرض منه إنكار خالد بن سعيد على امرأة رفاعة ما كانت تكلم به عند النبى صلى الله عليه وسلم مع كونه محجوباً عنها خارج الباب ، ولم ينكر النبى صلى الله عليه وسلم عليه ذلك ، فاعتماد خالد على سماع صوتها حتى أنكر عليها هو حاصل ما يقع من شهادة السمع .

## باب

إِذَا شَهِدَ شَاهِدٌ أَوْ شُهِدَ بِشَيْءٍ فَقَالَ آخَرُونَ مَا عَلِمْنَا بِذَلِكَ يُحْكَمُ بِقَوْلِ مَنْ شَهِدَ  
 قال الحميدي: هذا كما أخبر بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة، وقال  
 الفضل: لم يصل، فأخذ الناس بشهادة بلال.  
 كذلك إن شهد شاهدان أن فلان على فلان ألف درهم، وشهد آخران بألف وخمسمائة،  
 يعطى بالزيادة.

[٢٦٤٠] ٢٥٥٩ - حدثنا حبان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عمر بن سعيد بن أبي حسين قال  
 أخبرني عبد الله بن أبي مليكة: عن عقبة بن الحارث أنه تزوج بنتاً لأبي إهاب بن عزيز، فأتته  
 امرأة فقالت: قد أرضعت عقبة والتي تزوج. فقال لها عقبة: ما أعلم أنك أرضعتني، ولا  
 أخبرتني. فأرسل إلى آل أبي إهاب فسألهم فقالوا: ما علمنا أرضعت صاحبنا. فركب إلى النبي  
 صلى الله عليه وسلم بالمدينة فسأله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كيف وقد قيل؟ ففارقها ونكحت  
 زوجاً غيره.

قوله (باب إذا شهد شاهد أو شهود بشيء وقال آخرون ما علمنا بذلك يحكم بقول من شهد ،  
 قال الحميدي : هذا كما أخبر بلال الخ) تقدم هذا في « باب العشر » من كتاب الزكاة ، وأن المثلث مقدم  
 على الثاني ، وهو وفاق من أهل العلم إلا من شذ ، ولا سيما إذا لم يتعرض إلا لنفي علمه ، وأشار إلى ذلك  
 بقوله « وكذلك إن شهد شاهد أن الخ » وقد اعترض بأن الشهادتين اتفقتا على الألف وانفردت إحداها  
 بالخمسمائة ، والجواب أن سكوت الأخرى عن خمسمائة في حكم نفيها . ثم أورد حديث عقبة بن الحارث  
 في قصة المرضعة ، وسيأتي الكلام عليها مستوفى بعد أبواب ، والغرض منه هنا أنها أثبتت الرضاع ونفاه  
 عقبة ، فاعتمد النبي صلى الله عليه وسلم قولها فأمره بفراق امرأته إما وجوباً عند من يقول به وإما ندباً  
 على طريق الورع . وقوله في هذه الرواية لأبي إهاب بن عزيز بالعين المهملة المفتوحة وزاين ستوطين  
 وزن عظيم ، ووقع عند أبي ذر عن المستمل والحُمويّ عزيز بزاى وآخره راء مصغر والأول أصوب .

## باب الشُّهَدَاءِ الْعُدُولِ

وقول الله عز وجل: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ .

[٢٦٤١]

٢٥٦٠ - حدثنا الحكم بن نافع قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الله بن عتبة قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: إن أناساً كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله صلى الله عليه، وإن الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيراً آمناه وقربناه وليس إلينا من سريره شيء، الله يحاسبه في سريره. ومن أظهر لنا شراً لم نأمنه ولم نصدقّه وإن قال إن سريره حسنة.

قوله (باب الشهداء العدول، وقول الله تعالى: ﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم﴾ - و - من ترضون من الشهداء) أي وقوله تعالى ﴿من ترضون﴾ فالواو عاطفة من كلام المصنف لا من التلاوة، والعدل والرضا عند الجمهور من يكون مسلماً مكلفاً حراً غير مرتكب كبيرة ولا مصر على صغيرة، زاد الشافعي: وأن يكون ذا مروءة. ويشترط في قبول شهادته أن لا يكون عدواً للمشهود عليه، ولا متهماً فيها بجر نفع ولا دفع ضرر، ولا أصلاً للمشهود له ولا فرعاً منه. واختلف في تفاصيل من ذلك وغيره كما سيأتي بعض ذلك في بعض التراجم إن شاء الله تعالى.

قوله (أن عبد الله بن عتبة) أي ابن مسعود، وهو ابن أخي عبد الله بن مسعود، سمع من كبار الصحابة وله رؤية، وحديثه هذا عن عمر أغفله المزني في «الأطراف» والمرفوع منه ما أشار إليه مما كان الناس عليه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله (وأن الوحي قد انقطع) أي بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد انقطاع أخبار الملك عن الله تعالى لبعض الآدميين بالأمر في اليقظة، وفي رواية أبي فراس عن عمر عند الحاكم «إنا كنا نعرفكم إذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذ الوحي ينزل وإذ يأتينا من أخباركم» وأراد أن النبي قد انطلق ورفع الوحي.

قوله (فن أظهر لنا خيراً آمناه) بهمزة بغير مد وميم مكسورة ونون مشددة من الأمن أي صيرناه عندنا آميناً، وفي رواية أبي فراس «ألا ومن يظهر منكم خيراً ظننا به خيراً وأحببناه عليه». قوله (الله يحاسب) كذا لأبي ذر عن الحموي بحذف المفعول، وللباقين «الله يحاسبه» بيم أوله وهاء آخره.

قوله (سوءاً) في رواية الكشميني «شراً» وفي رواية أبي فراس «ومن يظهر لنا شراً ظننا به شراً وأبغضناه عليه، سرائركم فيما بينكم وبين ربكم» قال المهلب: هذا إخبار من عمر عما كان الناس عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعما صار بعده، ويؤخذ منه أن العدل من لم توجد منه الريبة وهو قول أحمد وإسحاق كذا قال، وهذا إنما هو في حق المعروفين لا من لا يعرف حاله أصلاً.



### باب تعديل كم يجوز؟

[٢٦٤٢] ٢٥٦١- حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال: مرّ على النبي صلى الله عليه بجنّازة، فأثنوا عليها خيراً، فقال: «وجبت»، ثم مرّ بأخرى فأثنوا عليها شراً - أو قال غير ذلك - فقال: «وجبت»، فقليل يا رسول الله، قلت: لهذا وجبت ولهذا وجبت. قال: «شهادة القوم المؤمنين شهداء الله في الأرض».

[٢٦٤٣] ٢٥٦٢- حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا داود بن أبي الفرات قال حدثنا عبد الله ابن بريدة عن أبي الأسود قال: أتيت المدينة وقد وقع بها مرض وهم يموتون موتاً ذريعاً، فجلست إلى عمر، فمرت جنازة فأثني خيراً، فقال عمر: وجبت. ثم مرّ بأخرى فأثني خيراً، فقال: وجبت. ثم مرّ بالثالث فأثني شراً، فقال: وجبت. فقلت: ما وجبت يا أمير المؤمنين؟ قال: قلت كما قال النبي صلى الله عليه: «أيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة». قلنا: وثلاثة؟ قال: «وثلاثة». قلت: واثنان؟ قال: «واثنان». ثم لم نسأله عن الواحد.

قوله (باب) بالتونين (تعديل كم يجوز) أي هل يشترط في قبول التعديل عدد معين؟ أورد فيه حديثي أنس وعمر في ثناء الناس بالخير والشر على الميتين، وفيهما قوله عليه الصلاة والسلام، وجبت، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز، وحكي عن ابن المنير أنه قال في حاشيته: قال ابن بطال فيه إشارة إلى الاكتفاء بتعديل واحد وذكرت أن فيه غموضاً، وكان وجهه أن في قوله «ثم لم نسأله عن الواحد»، إشعاراً بعيداً بأنهم كانوا يعتمدون قول الواحد في ذلك لكنهم لم يسألوا عن حكمه في ذلك المقام، وسيأتي للمصنف بعد أبواب التصريح بالاكتفاء في شهداء التركية بواحد، وكأنه لم يصرح به هنا لما فيه من الاحتمال: قوله (شهادة القوم) هو مبتدأ وخبره محذوف تقديره مقبولة أو هو خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه شهادة القوم، ووقع في رواية الأصيلي «شهادة» بالنصب بتقدير فعل ناصب.

قوله (المؤمنون شهداء الله في الأرض) كذا للأكثر، والمؤمنون مبتدأ خبره شهداء، وفي رواية المستملى والسرخسي «شهادة القوم المؤمنين شهداء الله في الأرض»، وشهداء على هذا خبر مبتدأ محذوف تقديره هم شهداء، وقال السهيلي: رواه بعضهم برفع القوم. فإن كانت الرواية بتونين «شهادة» فهي على إضمار المبتدأ أي هذه شهادة، ثم استأنف فقال «القوم المؤمنون شهداء الله في الأرض»، فالقوم مبتدأ والمؤمنون نعت أو بدل وما بعده خبر، قال: وأكثر ما ورد في الحديث حذف المنعوت، لأن الحكم يتعلق بالصفة فلا يحتاج لذكر الموصوف. ثم حكى وجهين آخرين فيهما تكلف، ولم يقع في شيء من الروايات بالتونين ولا سيما مع رواية من رواه بنصب المؤمنين.

## باب الشهادة على الأنساب، والرضاع المستفيض، والموت القديم

وقال النبي صلى الله عليه: «أرضعتني وأباسلمة ثويبة». والتثبت فيه.

[٢٦٤٤] ٢٥٦٣- حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال أخبرنا الحكم عن عراك بن مالك عن عروة ابن الزبير عن عائشة قالت: استأذن علي أفلح فلم آذن له، فقال: أتحتجبين مني وأنا عمك؟ فقلت: كيف ذلك؟ فقال: أرضعتك امرأة أخي بلبن أخي. فقالت: سألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه فقال: «صدق أفلح، ائذني له».

[الحديث ٢٦٤٤- أطرافه في: ٤٧٩٦، ٥١٠٣، ٥١١١، ٥٢٣٩، ٦١٥٦].

[٢٦٤٥] ٢٥٦٤- حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا همام قال حدثنا قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه في ابنة حمزة: «لا تحل لي، يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب، هي ابنة أخي من الرضاعة».

[الحديث ٢٦٤٥- طرفه في: ٥١٠٠].

[٢٦٤٦] ٢٥٦٥- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبر مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه كان عندها، وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة، قالت عائشة: فقلت يا رسول الله أراه فلاناً، لعم حفصة من الرضاعة- فقالت عائشة: يا رسول الله، هذا رجل يستأذن في بيتك. قالت: فقال رسول الله صلى الله عليه: «أراه فلاناً»، لعم حفصة من الرضاعة. فقالت عائشة: لو كان فلان حياً- لعمها من الرضاعة- دخل علي؟ فقال رسول الله صلى الله عليه: «نعم، إن الرضاعة تحرم ما يحرم من الولادة».

[الحديث ٢٦٤٦- طرفاه في: ٣١٠٥، ٥٠٩٩].

[٢٦٤٧] ٢٥٦٦- حدثنا محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت: دخل علي النبي صلى الله عليه وعندي رجل فقال: يا عائشة من هذا؟ قلت: أخي من الرضاعة قال: «يا عائشة انظرن من إخوانكن، فإنما الرضاعة من الجماعة».

تابعه ابن مهدي عن سفيان.

[الحديث ٢٦٤٧- طرفه في: ٥١٠٢].

قوله ( ياب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم ) هذه الترجمة معقودة لشهادة الاستفاضة وذكر منها النسب والرضاعة والموت القديم ، فأما النسب فيستفاد من أحاديث الرضاعة فإنه من لازمه ، وقد نقل فيه الإجماع . وأما الرضاعة فيستفاد ثبوتها بالاستفاضة من أحاديث الباب ، فإنها كانت في الجاهلية وكان ذلك مستفيضاً عند من وقع له . وأما الموت القديم فيستفاد منه حكمه بالإلحاق قال ابن المنير ، واحترز بالقديم عن الحادث ، والمراد بالقديم ما تطاول الزمان عليه . وحده بعض المالكية بخمسين سنة وقيل بأربعين .

قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم أرضعني وأبا سلمة ثوية ) هو طرف من حديث وصله في الرضاع من حديث أم حبيبة بنت أبي سفيان وسيأتي الكلام عليه هناك . وثوية بالمثلثة ثم الموحدة مصغرة يأتي هناك ذكر شيء من خبرها وخبر أبي سلمة بن عبد الأسد إن شاء الله تعالى . واختلف العلماء في ضابط ما تقبل فيه الشهادة بالاستفاضة ، فتصح عند الشافعية في النسب قطعاً والولادة ، وفي الموت والعنق والولاء والوقف والولاية والعزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسفه والملك على الراجح في جميع ذلك ، وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعاً وهي مستوفاة في « قواعد العلائي » وعن أبي حنيفة تجوز في النسب والموت والنكاح والدخول وكونه قاضياً ، زاد أبو يوسف والولاء ، زاد محمد والوقف ، قال صاحب « الهداية » وإنما أجاز استحساناً وإلا فالأصل أن الشهادة لا بد فيها من المشاهدة ، وشرط قبولها أن يسمعها من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب ، وقيل أقل ذلك أربعة أنفس ، وقيل يكفي من عدلين ، وقيل يكفي من عدل واحد إذا سكن القلب إليه .

قوله ( والتثبت فيه ) هو بقية الترجمة . وكأنه أشار إلى قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة آخر الباب « انظرون من إخوانكن من الرضاعة » الحديث . ثم أورد المصنف فيه أربعة أحاديث سيأتي الكلام عليها جميعاً في الرضاع آخر النكاح إن شاء الله تعالى . والإسناد الثاني كله بصريون إلا الصحابي وقد سكنها . والثالث كله مدنيون إلا شيخه وقد دخلها . والرابع كله كوفيون إلا عائشة .

قوله في آخر الباب ( تابعه ابن مهدي عن سفيان ) أي أن عبد الرحمن بن مهدي روى حديث عائشة عن سفيان بإسناده كما رواه محمد بن كثير ، ورواية ابن مهدي موصولة عند مسلم وأبي يعلى ، وسيأتي الخلاف في أفلح هل كان عم عائشة من الرضاعة أو كان أباها .

### باب شهادة القاذف والسارق والزاني

وقول الله عز وجل: ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ، وجلد عمرُ أبابكرة وشبل بن معبد ونافعاً بقذف المغيرة ، ثم استتابهم وقال : من تاب قبلت شهادته وأجازهُ عبدُ الله بن عتبة وعمرُ بن عبد العزيز وسعيد بن جبير وطاوس ومجاهد والشعبي وعكرمة والزهرري ومُحارب بن دثار وشريح ومعاوية بن قرة .

وقال أبو الزناد: الأمر عندنا بالمدينة إذا رجع القاذف عن قوله فاستغفر ربه قبلت شهادته.  
وقال الشعبي وقتادة: إذا أكذب نفسه جلد وقبلت شهادته.  
وقال الثوري: إذا جلد العبد ثم أعتق جازت شهادته، وإن استقضى الحدود فقضايه جائزة.  
وقال بعض الناس: لا تجوز شهادة القاذف وإن تاب. ثم قال: لا يجوز نكاح بغير شاهدين، فإن تزوج بشهادة محدودين جاز، وإن تزوج بشهادة عبيدين لم يجر. وأجاز شهادة الحدود والعبد والأمة لرؤية هلال رمضان. وكيف تعرف توبته. ونفى النبي صلى الله عليه الزاني سنة، ونهى عن كلام كعب بن مالك وصاحبيه حتى مضى خمسون ليلة.

٢٥٦٧- حدثنا إسماعيل قال حدثني ابن وهب عن يونس.

[٢٦٤٨]

وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن امرأة سُرقت في غزوة الفتح فأتى بها رسول الله صلى الله عليه ثم أمر بها فقطعت يدها. قالت عائشة: فحسنت توبتها وتزوجت، وكانت تأتي بعد ذلك فأرجع حاجتها إلى رسول الله صلى الله عليه.

[الحديث ٢٦٤٨- أطرافه في: ٣٤٧٥، ٣٧٣٢، ٣٧٣٣، ٤٣٠٤، ٦٧٨٧، ٦٧٨٨، ٦٨٠٠].

٢٥٦٨- حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبيد الله

[٢٦٤٩]

ابن عبد الله عن زيد بن خالد عن رسول الله صلى الله عليه أنه أمر فيمن زنى ولم يحصن بجلد مائة وتغريب عام.

قوله (باب شهادة القاذف والسارق والزاني) أي هل تقبل بعد توبتهم أم لا.

قوله (وقول الله عز وجل: ﴿ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً﴾، وأولئك هم الفاسقون. إلا الذين تابوا) (

وهذا الاستثناء عمدة من أجاز شهادته إذا تاب. وقد أخرج البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً﴾ ثم قال ﴿إلا الذين تابوا﴾ فمن تاب فشهادته في كتاب الله تقبل، وبهذا قال الجمهور إن شهادة القاذف بعد التوبة تقبل ويحول عنه اسم الفسق سواء كان بعد إقامة الحد أو قبله، وتأولوا قوله تعالى ﴿أبداً﴾ على أن المراد مادام مصراً على قذفه، لأن أبداً كل شيء على ما يليق به كما لو قيل لا تقبل شهادة الكافر أبداً فإن المراد ما دام كافراً، وبالحق الشعبي فقال: إن تاب القاذف قبل إقامة الحد سقط عنه. وذهب الحنفية إلى أن الاستثناء يتعلق بالفسق خاصة فإذا تاب سقط عنه اسم الفسق، وأما شهادته فلا تقبل أبداً. وقال بذلك بعض التابعين. وفيه مذهب آخر يقبل بعد الحد لا قبله. وعن الحنفية لا يرد شهادته حتى يحد، وتعقبه الشافعي بأن الحدود كفارة لأهلها، فهو بعد الحد خير منه قبله فكيف يرد في خير حالته ويقبل في شرهما.

**قوله** ( وجلد عمر أبا بكرة وشبل بن معبد ونافعاً بقذف المغيرة ، ثم استتابهم وقال : من تاب قبلت شهادته ) وصله الشافعي في « الأم » قال : سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة المحدث لا تجوز : فأشهد لأخبرني فلان أن عمر بن الخطاب قال لأبي بكرة : تب وأقبل شهادتك . قال سفيان : سمى الزهري الذي أخبره فحفظته ثم نسيت ، فقال لي عمر بن قيس : هو ابن المسيب . قلت : ورواه ابن جرير من وجه آخر عن سفيان فسماه ابن المسيب ، وكذلك روينا يعلو من طريق الزعفراني عن سفيان ، ورواه ابن جرير في التفسير من طريق ابن إسحق عن الزهري عن سعيد بن المسيب أتم من هذا ولفظه « أن عمر بن الخطاب ضرب أبا بكرة وشبل بن معبد ونافع بن الحارث بن كلدة الحد وقال لهم : من أكذب نفسه قبلت شهادته فيما يستقبل ، ومن لم يفعل لم أجز شهادته . فأكذب شبل نفسه ونافع ، وأبى أبو بكرة أن يفعل ، قال الزهري : هو والله سنة فاحفظوه . ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عن سعيد بن المسيب « أن عمر حيث شهد أبو بكرة ونافع وشبل على المغيرة ، وشهد زياد على خلاف شهادتهم ، فجلدهم عمر واستتابهم وقال : من رجع منكم عن شهادته قبلت شهادته فأبى أبو بكرة أن يرجع » أخرجه عمر بن شبة في « أخبار البصرة » ، من هذا الوجه ، وساق قصة المغيرة هذه من طرق كثيرة معصلمها أن المغيرة بن شعبة كان أمير البصرة لعمر ، فاتهمه أبو بكرة - وهو نفيح - الثقي الصحابي المشهور ، وكان أبو بكرة ونافع بن الحارث بن كلدة الثقي وهو معدود في الصحابة وشبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة ابن معبد بن عتبة بن الحارث البجلي وهو معدود في المخضرمين وزياد بن عبيد الذي كان بعد ذلك يقال له زياد بن أبي سفيان إخوة من أم أمهم سمية مولاة الحارث بن كلدة ، فاجتمعوا جميعاً فرأوا المغيرة متبطن المرأة وكان يقال لها الرقطاء . أم جميل بنت عمرو بن الاقثم الهلالية وزوجها الحجاج بن عتيك بن الحارث بن عوف الجشمي ، فرحلوا إلى عمر فشكوه ، فعزله وولى أبا موسى الأشعري ، وأحضر المغيرة فشهد عليه الثلاثة بالزنا ، وأما زياد فلم يبت الشهادة وقال : رأيت منظرأ قبيحاً ، وما أدري أخالطها أم لا ، فأمر عمر بجلد الثلاثة حد القذف وقال ما قال . وأخرج القصة الطبراني في ترجمة شبل بن معبد والبيهقي من رواية أبي عثمان النهدي أنه شاهد ذلك عند عمر وإسناده صحيح . رواه الحاكم في « المستدرک » من طريق عبد العزيز بن أبي بكرة مطولا وفيها « فقال زياد رأيتهما في لحاف وسمعت نفساً عالياً ولا أدري ما وراء ذلك » وقد حكى الإسماعيلي في « المدخل » أن بعضهم استشكل إخراج البخاري هذه القصة واحتجاجة بها مع كونه احتج بحديث أبي بكرة في عدة مواضع ، وأجاب الإسماعيلي بالفرق بين الشهادة والرواية وأن الشهادة يطلب فيها مزيد تثبت لا يطلب في الرواية كالعدد والحرية وغير ذلك ، واستنبط المهلب من هذا أن إكذاب القاذف نفسه ليس شرطاً في قبول توبته ، لأن أبا بكرة لم يكذب نفسه ومع ذلك فقد قبل المسلمون روايته وعموا بها .

**قوله** ( وأجازاه عبد الله بن عتبة ) أي ابن مسعود ، وصله الطبري من طريق عمران بن عمير قال « كان عبد الله بن عتبة يجيز شهادة القاذف إذا تاب » .

**قوله** ( وعمر بن عبد العزيز ) أي الخليفة المشهور ، وصله الطبري والحلال من طريق ابن جريج عن عمران بن موسى « سمعت عمر بن عبد العزيز أجاز شهادة القاذف ومعه رجل » ورواه عبد الرزاق عن

ابن جريج فراد مع عمر بن عبد العزيز أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم .

قوله ( وسعيد بن جبير ) وصله الطبري من طريقه بلفظ « تقبل شهادة القاذف إذا تاب » ، وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عنه لا تقبل ، لكن إسناده ضعيف .

قوله ( وطاوس ومجاهد ) وصله سعيد بن منصور والشافعي والطبري من طريق ابن أبي نجيج قال : « القاذف إذا تاب تقبل شهادته . قيل له : من قاله ؟ قال : عطاء وطاوس ومجاهد » .

قوله ( والشعبي ) وصله الطبري من طريق ابن أبي خالد عنه أنه كان يقول « يقبل الله توبته ويردون شهادته » ، وكان يقبل شهادته إذا تاب « ورويناه في « الجعديات » عن شعبة عن الحكم في شهادة القاذف أن إبراهيم قال « لا تجوز » ، وكان الشعبي يقول « إذا تاب قبلت » .

قوله ( وعكرمة ) أي مولى ابن عباس وصله البغوي في « الجعديات » عن شعبة عن يونس هو ابن عبيد عن عكرمة قال « إذا تاب القاذف قبلت شهادته » .

قوله ( والزهري ) قد تقدم قوله في قصة المغيرة « هو سنة » ورواه ابن جرير من وجه آخر عن الزهري قال « إذا حد القاذف فإنه ينبغي للإمام أن يستنيبه ، فإن تاب قبلت شهادته وإلا لم تقبل ، وفي الموطأ عن الزهري نحوه في قصة .

قوله ( ومحارب بن دثار وشريح ) أي القاضي ( ومعاوية بن قرة ) هؤلاء الثلاثة من أهل الكوفة ، فدل على أن مراد الزهري الماضي في قصة المغيرة بما نسبته إلى الكوفيين من عدم قبولهم شهادة القاذف بعضهم لا كلهم ولم أر عن واحد من الثلاثة المذكورين التصريح بالقبول ، نعم الشعبي من أهل الكوفة وقد ثبت عنه القبول كما تقدم ، وروى ابن جريج بإسناد صحيح عن شريح أنه كان يقول في القاذف « يقبل الله توبته » ، ولا أقبل شهادته » وروى ابن أبي خالد بأسناد ضعيف عن شريح « أنه كان لا يقبل شهادته » .

قوله ( وقال أبو الزناد ) هو المذني المشهور .

قوله ( الأمر عندنا الخ ) وصله سعيد بن منصور من طريق حصين بن عبد الرحمن قال « رأيت رجلا جلد حدا في قذف الزنا . فلما فرغ من ضربه أحدث توبة فلقيت أبا الزناد فقال لي : الأمر عندنا » ، فذكره .

قوله ( وقال الشعبي وقتادة ) وصله الطبري عنهما مفرقا ، وروى ابن أبي حاتم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي قال « إذا أكذب القاذف نفسه قبلت شهادته » .

قوله ( وقال الثوري الخ ) هو في « الجامع » له من رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه .

قوله ( وقال بعض الناس : لا تجوز شهادة القاذف وإن تاب ) هذا منقول عن الحنفية ، واحتجوا في رد شهادة المخلود بأحاديث قال الحفاظ : لا يصح منها شيء ، وأشهرها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا محدود في الإسلام » أخرجه أبو داود وابن ماجه ، ورواه الترمذي من حديث عائشة نحوه وقال « لا يصح » وقال أبو زرعة منكر ، وروى عبد الرزاق عن الثوري عن واصل عن إبراهيم قال « لا تقبل شهادة القاذف » ، توبته فيما بينه وبين الله ، قال

الثوري « ونحن على ذلك » وأخرج عبد الرزاق من رواية عطاء الخراساني عن ابن عباس نحوه وهو منقطع ، ولم يصب من قال إنه سند قوى .

**قوله ( ثم قال )** أى بعض الناس الذى أشار إليه ( لا يجوز نكاح بغير شاهدين ، فإن تزوج بشهادة محدودين جاز ) هو منقول عن الحنفية أيضاً ، واعتدروا بأن الغرض شهرة النكاح ، وذلك حاصل بالعدل وغيره عند التحمل ، وأما عند الأداء فلا يقبل إلا العدل .

**قوله ( وأجاز شهادة العبد والمحدود والأمة لرؤية هلال رمضان )** هو منقول عن الحنفية أيضاً ، واعتدروا بأنها جارية مجرى الخير لا الشهادة .

**قوله ( وكيف تعزف توبته )** أى القاذف ، وهذا من كلام المصنف ، وهو من تمام الترجمة وكأنه أشار إلى الاختلاف فى ذلك ، فمن أكثر السلف : لابد أن يكذب نفسه ، وبه قال الشافعى ، وقد تقدم التصريح به عن الشافعى وغيره ، وأخرج ابن أبى شيبه عن طاوس مثله ، وعن مالك « إذا ازداد خيراً كفاه ، ولا يتوقف على تكذيب نفسه لجواز أن يكون صادقاً فى نفس الأمر » ، وإلى هذا مال المصنف .

**قوله ( وفى النبى صلى الله عليه وسلم الزانى سنة )** ونهى عن كلام كعب بن مالك وصاحبيه حتى منمحي خمسون ليلة ( أما نبى الزانى فوصول آخر الباب ، وأما قصة كعب فستأتى بطولها فى آخر تفسير براءة وفى غزوة تبوك ، ووجه الدلالة منه أنه لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم كفهما بعد التوبة بقدر زائد على النفي والهجران . ثم أورد المصنف حديث عائشة فى قصة المرأة التى سرقت مختصرة ، والمراد منه قول عائشة « فحسنت توبتها » الحديث . وكأنه أراد إلحاق القاذف بالسارق لعدم الفارق عنده . وإسماعيل شيخه فيه هو ابن أبى أويس ، وقوله « وقال الليث حدثني يونس » ، وصله أبو داود من طريقه لكن بغير هذا اللفظ ، وظهر أن هذا اللفظ لابن وهب ، وأشار المصنف إلى أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال ، فيشترط معنى مدة يظن فيها صحة توبته ، وقدرها الأكثرون بسنة . ووجهه بأن للفصول الأربعة فى النفس تأثيراً فإذا مضت أشعر ذلك بحسن السريرة ولهذا اعتبرت فى مدة تغريب الزانى ، والمختار أن هذا فى الغالب وإلا ففى قول عمر لأبى بكر « تب أقبل شهادتك » دلالة للجمهور ، قال ابن المنير : اشترط توبة القاذف إذا كان عند نفسه محتتماً فى غاية الإشكال ، بخلاف ما إذا كان كاذباً فى قذفه فاشترطها واضح ، ويمكن أن يقال : إذا المعاین للفاحشة مأمور بأن لا يكشف صاحبها إلا إذا تحقق كمال النصاب معه ، فإذا كشفه قبل ذلك عصي فيتوب من المعصية فى الإعلان لا من الصدق فى علمه . قلت : ويعكز عليه أن أباً بكره يكشف لم حتى تحقق كمال النصاب معه كما تقدم ، ومع ذلك فأمره عمر بالتوبة لتقبل شهادته . ويجاب عن ذلك بأن عمر لعلة لم يطلع على ذلك فأمره بالتوبة ، ولذلك لم يقبل منه أبو بكر ما أمره به لعلمه بصدقه عند نفسه والله أعلم . ثم أورد المصنف حديث زيد بن خالد فى تغريب الزانى ، واستشكل الداودى إيراداً فى هذا الباب ، ووجهه أنه أراد منه الإشارة إلى أن هذه المدة أقصى ما ورد فى استبراء العاصى والله أعلم .

( تنبيه ) : جمع البخارى فى الترجمة بين السارق والقاذف للإشارة إلى أنه لا فرق فى قبول التوبة

منهما ، وإلا فقد نقل الطحاوى الإجماع على قبول شهادة السارق إذا تاب ، نعم ذهب الأوزاعى إلى أن الحدود فى الحمر لا تقبل شهادته وإن تاب ، ووافق الحسن بن صالح ، وخالفهما فى ذلك جميع فقهاء الأمصار .

### باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد

[٢٦٥٠] ٢٥٦٩- حدثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا أبو حيان التميمي عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال : سألت أمي أبي بعض الموهبة له من ماله ، ثم بدا له فوهبها لي ، فقالت : لا أرضى حتى تشهد النبي صلى الله عليه ، فأخذ بيدي وأنا غلام فأتى بي النبي صلى الله عليه فقال : إن أمه بنت رواحاة سألتني بعض الموهبة لهذا . فقال : « ألك ولد سواه ؟ » قال : نعم . قال : فأراه قال : « لا تشهدني على جور » .

وقال أبو حريز عن الشعبي : لا أشهد على جور .

[٢٦٥١] ٢٥٧٠- حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا أبو جمرة قال سمعت زهدم بن مضرب قال : سمعت عمران بن حصين قال : قال النبي صلى الله عليه : « خيركم قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » قال عمران : لا أدري أذكر النبي صلى الله عليه بعد قرنين أو ثلاثة - قال النبي صلى الله عليه : « إن بعدكم قوما يخونون ولا يؤتمنون ، ويشهدون ولا يستشهدون ، ويندورون ولا يفون ، ويظهر فيهم السمن » .

[الحديث ٢٦٥١- أطرافه في : ٣٦٥٠ ، ٦٤٢٨ ، ٦٦٩٥] .

[٢٦٥٢] ٢٥٧١- حدثنا محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه قال : « خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم . ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته » . قال إبراهيم : كانوا يضربوننا على الشهادة والعهد .

[الحديث ٢٦٥٢- أطرافه في : ٣٦٥١ ، ٦٤٢٩ ، ٦٦٥٨] .

قوله ( باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد ) ذكر فيه حديث النعمان بن بشير في قصة هبة أبيه له ، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم « لا تشهدني على جور » وقد مضى الكلام عليه مستوفى في الهبة ، وقد أخرج البيهقي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري هنا بلفظ « فقال لا أشهد على جور » وقوله في الترجمة « إذا أشهد » يؤخذ منه أنه لا يشهد على جور إذا لم يستشهد بطريق الأولى ، وقوله « وقال أبو حريز » بفتح المهملة وكسر الراء وآخره زاي « عن الشعبي لا أشهد على جور » ، أى في روايته عن الشعبي عن النعمان في هذا الحديث ، وقد تقدم في الهبة والإشارة إلى من وصله ، وإلى التوفيق بين ما في رواية أبي حريز وغيره عن الشعبي . ثم ذكر



المصنف حديث « خير الناس قرني » من رواية عبد الله بن مسعود ومن رواية عمران بن حصين وفي كل منهما زيادة على ما في الآخر ، وورد الحديث عن آخرين من الصحابة سأذكر ما في رواياتهم من الفوائد والزوائد مشروحة في أول كتاب فضائل الصحابة إن شاء الله تعالى ، والغرض هنا ما يتعلق بالشهادات .

قوله ( قال النبي صلى الله عليه وسلم ) هو موصول بالإسناد المذكور ، فهو بقية حديث عمران وسيأتي في الفضائل ما يوضح ذلك .

قوله ( أن بعدكم قوماً ) كذا للأكثر ، وفي رواية النسفي وابن شويه « أن بعدكم قوم » قال الكرماني له كتب بغير ألف على اللغة الربيعية ، أو حذف منه ضمير الشأن .

قوله ( يخونون ) كذا في جميع الروايات التي اتصلت لنا بالخاء المعجمة والواو مشتق من الخيانة ، وزعم ابن حزم أنه وقع في نسخة يجربون بسكون المهملة وكسر الراء بعدها موحدة ؛ قال فإن كان محفوظا فهو من قولهم حربه يجربه إذا أخذ ماله وتركه بلا شيء ، ورجل مخروب أى مسلوب المال :

( تنبيه ) : قال النووي : وقع في أكثر نسخ مسلم « ولا يتمنون » بتشديد المثناة ، قال غيره هو نظير قوله « ثم يزور » موضع قوله « يأتزر » وادعى أنه شاذ ، ولكن قد قرأ ابن محيصن ﴿ فليؤد الذي ائتمن أمانته ﴾ ووجهه ابن مالك بأنه شبه بما فاؤه واو أو تحتانية قال : وهو مقصور على السماع .

قوله ( ولا يؤتمنون ) أى لا يثق الناس بهم ولا يعتقدونهم أمناء بأن تكون خيانتهم ظاهرة بحيث لا يثق للناس اعتماد عليهم .

قوله ( ويشهدون ولا يستشهدون ) يحتمل أن يكون المراد التحمل بدون التحميل أو الأداء بدون طلب ، والثاني أقرب ، ويعارضه ما رواه مسلم من حديث زيد بن خالد مرفوعا « ألا أخبركم بخير الشهداء ؟ الذى يأتى بالشهادة قبل أن يسألها ، واختلف العلماء في ترجيحهما ، فجنح ابن عبد البر إلى ترجيح حديث زيد بن خالد لكونه من رواية أهل المدينة فقدمه على رواية أهل العراق وبالغ فزعم أن حديث عمران هذا لا أصل له . وجنح غيره إلى ترجيح حديث عمران لإنفاق صاحبي الصحيح عليه وانفراد مسلم بإخراج حديث زيد بن خالد . وذهب آخرون إلى الجمع بينهما فأجابوا بأجوبة : أحدها أن المراد بحديث زيد من عنده شهادة لإنسان بحق لا يعلم بها صاحبها فيأتى إليه فيخبره بها ، أو يموت صاحبها العالم بها ويخلف ورثة فيأتى الشاهد إليهم أو إلى من يتحدث عنهم فيعلمهم بذلك ، وهذا أحسن الأجوبة ، وبهذا أجاب يحيى بن سعيد شيخ مالك ومالك وغيرهما . ثانيها أن المراد به شهادة الحسبة ، وهى مالا يتعلق بحقوق الآدميين المختصة بهم محضا ، ويدخل في الحسبة مما يتعلق بحق الله أو فيه شائبة منه العتاق والوقف والوصية العامة والعدة والطلاق والحدود ونحو ذلك ، وحاصله أن المراد بحديث ابن مسعود الشهادة في حقوق الآدميين ، والمراد بحديث زيد بن خالد الشهادة في حقوق الله . ثالثها أنه محمول على المبالغة في الإجابة إلى الأداء ، فيكون لشدة استعداده لها كالذى أداها قبل أن يسألها . كما يقال في وصف الجواد : إنه يعطى قبل الطلب ، أى يعطى سريعا عقب السؤال من غير توقف . وهذه الأجوبة مبنية على أن الأصل في أداء الشهادة

عند الحاكم أن لا يكون إلا بعد الطلب من صاحب الحق ، فيخص ذم من يشهد بمن ذكر ممن يخبر بشهادة عنده لا يعلم صاحبها بها أو شهادة الحسبة . وذهب بعضهم إلى جواز أداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث زيد بن خالد ، وتألوا حديث عمران بتأيلات : أحدها أنه محمول على شهادة الزور ، أى يودون شهادة لم يسبق لهم تحملها ، وهذا حكاية الترمذى عن بعض أهل العلم . ثانيها المراد بها الشهادة فى الحلف ، يدل عليه قول إبراهيم فى آخر حديث ابن مسعود « كانوا يضربوننا على الشهادة » أى قول الرجل أشهد بالله ما كان إلا كذا على معنى الحلف ، فكره ذلك كما كره الإكثار من الحلف ، واليمين قد تسمى شهادة كما قال تعالى ﴿ فشهادة أحدهم ﴾ وهذا جواب الطحاوى . ثالثها المراد بها الشهادة على المغيب من أمر الناس ، فيشهد على قوم أنهم فى النار وعلى قوم أنهم فى الجنة بغير دليل ، كما يصنع ذلك أهل الأهواء ، حكاية الخطابى . رابعها المراد به من ينتصب شاهداً وليس من أهل الشهادة . خامسها المراد به التسارع إلى الشهادة وصاحبها بها عالم من قبل أن يسأله . والله أعلم . وقوله « يشهدون ولا يستشهدون » استدل به على أن من سمع رجلاً يقول : لفلان عندى كذا فلا يسوغ له أن يشهد عليه بذلك إلا إن استشهده . وهذا بخلاف من رأى رجلاً يقتل رجلاً أو يغصبه ماله فإنه يجوز له أن يشهد بذلك وإن لم يستشهده الجانى .

قوله ( ويندرون ) بفتح أوله وبكسر الذال المعجمة وبضمها ( ولا يفون ) يأتى الكلام عليه فى كتاب النور .

وقوله ( ويظهر فيهم السمن ) بكسر المهملة وفتح الميم بعدها نون أى يحبون التوسع فى المأكول والمشارب ، وهى أسباب السمن بالتشديد . قال ابن التين : المراد ذم محبته وتعاطيه لا من تخلق بذلك ، وقيل : المراد يظهر فيهم كثرة المال ، وقيل المراد أنهم يتسمنون أى يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف ، ويحتمل أن يكون جميع ذلك مراداً . وقد رواه الترمذى من طريق هلال بن يساف عن عمران بن حصين بلفظ « ثم يحىء قوم يتسمنون ويحبون السمن ، وهو ظاهر فى تعاطى السمن على حقيقته . فهو أولى ما حمل عليه خبر الباب ، وإنما كان مذموماً لأن السمين غالباً بليد الفهم ثقيل عن العبادة كما هو مشهور .

قوله ( عن منصور ) هو ابن المعتمر وإبراهيم هو النخعى ، وعبيدة بفتح أوله هو السلماني ، وعبد الله هو ابن مسعود ، وهذا الإسناد كله كوفيون ، وفيه ثلاثة من التابعين فى نسق .

قوله ( تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته ) أى فى حالين ، وليس المراد أن ذلك يقع فى حالة واحدة لأنه دور ، كالذى يحرص على ترويج شهادة فيحلف على صحتها ليقويها فتارة يحلف قبل أن يشهد وتارة يشهد قبل أن يحلف ، ويحتمل أن يقع ذلك فى حال واحدة عند من يجيز الحلف فى الشهادة فيريد أن يشهد ويحلف ، وقال ابن الجوزى : المراد أنهم لا يتورعون ويستهيئون بأمر الشهادة واليمين ، وقال ابن بطلال : يستدل به على أن الحلف فى الشهادة يبطلها . قال وحكى ابن شعبان فى الزاوى : من قال أشهد بالله أن لفلان على فلان كذا لم تقبل شهادته . لأنه حلف وليس بشهادة . قال ابن بطلال : والمعروف عن مالك خلافه

قوله ( قال إبراهيم الخ ) هو موصول بالإسناد المذكور ، ووهم من زعم أنه معلق ، وإبراهيم هو النخعي .

قوله ( كانوا يضربوننا على الشهادة والعهد ) زاد المصنف بهذا الإسناد في أول الفضائل « ونحن صغار » وكذلك أخرجه مسلم بلفظ « كانوا ينهوننا ونحن غلمان عن العهد والشهادات » ، وسيأتي في كتاب الأيمان والندور نحوه « وكان أصحابنا ينهوننا ونحن غلمان عن الشهادة » وقال أبو عمر بن عبد البر : معناه عندهم النهي عن مبادرة الرجل بقوله أشهد بالله وعلى عهد الله لقد كان كذا ونحو ذلك ، وإنما كانوا يضربونهم على ذلك حتى لا يصير لهم به عادة فيحلفوا في كل ما يصلح وما لا يصلح . قلت : ويحتمل أن يكون الأمر في الشهادة على ما قال . ويحتمل أن يكون المراد النهي عن تعاطي الشهادات والتصدى لها لما في تحملها من الحرج ، ولا سيما عند أدائها ، لأن الإنسان معرض للنسيان والسهو ، ولا سيما وهم إذ ذاك غالباً لا يكتبون ، ويحتمل أن يكون المراد بالنهي عن العهد الدخول في الوصية لما يترتب على ذلك من المفاسد ، والوصية تسمى العهد . قال الله تعالى ﴿ لا ينال عهدي الظالمين ﴾ وسيأتي مزيد بيان لهذا في كتاب الأيمان والندور إن شاء الله تعالى .

### باب ما قيل في شهادة الزور

لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ ﴾ ، وكتمان الشهادة لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ . تلّووا ألسنتكم بالشهادة .

[٢٦٥٣] ٢٥٧٢ - حدثنا عبد الله بن منير سمع وهب بن جرير وعبد الملك بن إبراهيم قالوا : حدثنا شعبة عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس : سئل النبي صلى الله عليه عن الكبائر فقال : « الإشرak بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، وشهادة الزور » . تابعه غندر وأبو عامر وبهز وعبد الصمد عن شعبة .

[الحديث ٢٦٥٣ - طرفاه في : ٥٩٧٧ ، ٦٨٧١] .

[٢٦٥٤] ٢٥٧٣ - حدثنا مسدد قال حدثنا بشر بن الفضل قال حدثنا الجريري وعن عبد الرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه قال : قال النبي صلى الله عليه : « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ » ثلاثاً قالوا : بلى يا رسول الله . قال : « الإشرak بالله ، وعقوق الوالدين » - وجلس وكان متكئاً - : « ألا وقول الزور » . فما زال يكررها حتى قلنا : يا ليتنه سكت . وقال إسماعيل بن إبراهيم : حدثنا الجريري قال حدثنا عبد الرحمن ...

[الحديث ٢٦٥٤ - أطرافه في : ٥٩٧٦ ، ٦٢٧٣ ، ٦٢٧٤ ، ٦٩١٩] .

قوله ( باب ما قيل في شهادة الزور ) أى من التغليظ والوعيد .

**قوله ( لقول الله عز وجل : والذين لا يشهدون الزور )** أشار إلى أن الآية سبقت في ذم متعاطي شهادة الزور ، وهو اختيار منه لأحد ما قيل في تفسيرها ، وقيل المراد بالزور هنا الشرك وقيل الغناء ، وقيل غير ذلك . قال الطبري : أصل الزور تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته ، حتى يخيل لمن سمعه أنه بخلاف ما هو به . قال : وأولى الأقوال عندنا أن المراد به مدح من لا يشهد شيئاً من الباطل ، والله أعلم .

**قوله ( وكتمان الشهادة )** هو معطوف على شهادة الزور ، أى وما قيل في كتمان الشهادة بالحق من الوعيد .

**قوله ( ولقوله تعالى : ولا تكتموا الشهادة - إلى قوله - علم )** والمراد منها قوله ﴿ فإنه آثم قلبه ﴾ .

**قوله ( تلووا ألسنتكم بالشهادة )** هو تفسير ابن عباس أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه في قوله ﴿ وأن تلووا أو تعرضوا ﴾ أى تلووا ألسنتكم بالشهادة أو تعرضوا عنها ، ومن طريق العوفي عن ابن عباس في هذه الآية قال : تلوى لسانك بغير الحق وهى اللجاجة فلا تقيم الشهادة على وجهها ، والإعراض عنها الترك . وعن مجاهد من طرق حاصلها أنه فسر اللى بالتحريف ، والإعراض بالترك . وكان المصنف أشار بنظم كتمان الشهادة مع شهادة الزور إلى هذا الأثر وإلى أن تحريم شهادة الزور لكونها سبباً لإبطال الحق فكتمان الشهادة أيضاً سبب لإبطال الحق ، وإلى الحديث الذى أخرجه أحمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود مرفوعاً « إن بين يدي الساعة - فذكر أشياء ثم قال - وظهور شهادة الزور ، وكتمان شهادة الحق » . ثم ذكر المصنف حديثين أحدهما :

**قوله ( عن عبيد الله بن أبى بكر بن أنس عن أنس )** فى رواية محمد بن جعفر الآتية فى الأدب عن محمد بن جعفر عن سعيد « حدثني عبيد الله بن أبى بكر سمعت أنس بن مالك » .

**قوله ( سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكبائر )** زاد بهز عن شعبة عند أحمد « أو ذكرها » وفى رواية محمد بن جعفر « ذكر الكبائر أو سئل عنها » وكان المراد بالكبائر أكبرها كما فى حديث أبى بكرة الذى يليه ، وكذا وقع فى بعض الطرق عن شعبة كما سأل عنه ، وليس المقصد حصر الكبائر فيما ذكر ، وسيأتى الكلام إن شاء الله تعالى فى تعريفها والإشارة إلى تعيينها فى الكلام على حديث أبى هريرة « اجتنبوا السبع الموبقات ، وهو فى آخر كتاب الوصايا .

**قوله ( وشهادة الزور )** فى رواية محمد بن جعفر « قول الزور أو قول شهادة الزور » قال شعبة « وأكثر ظنى أنه قال شهادة الزور » .

**قوله ( تابعه غندر )** هو محمد بن جعفر المذكور .

**قوله ( وأبو عامر وبهز وعبد الصمد )** أما رواية أبى عامر وهو العقدى فوصلها أبو سعيد النقاش فى كتاب الشهود ، وابن منده فى كتاب الأيمان من طريقه عن شعبة بلفظ « أكبر الكبائر الإشراف بالله » الحديث ، وكذلك أخرجه المصنف فى الديات عن عمرو بن عوف عن شعبة بلفظ « أكبر الكبائر » . وأما رواية بهز وهو ابن أسد المذكور فأخرجها أحمد عنه ، وأما رواية عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث فوصلها المؤلف فى الديات .

قوله (حدثنا الجريري) بضم الجيم وهو سعيد بن إياس ، وسماء في رواية خالد الحذاء عنه في أوائل الأدب ، وقد أخرج البخاري للعباس بن فروخ الجريري لكنه إذا أخرجه عنه سماه .

قوله (عن عبد الرحمن بن أبي بكرة) في رواية إسماعيل بن علية عن الجريري «حدثنا عبد الرحمن» وقد علقها المصنف آخر الباب .

قوله (ألا أنبئكم بأكبر الكبائر) هذا يقوى - إن كان المجلس متحداً - أحد الوجهين مما شك فيه شعبة : هل قال ذلك ابتداء ، أو لما سئل ؟ وقد نظم كل من العقوق وشهادة الزور بالشرك في آيتين : إحداهما قوله تعالى ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا﴾ ، ثانيهما قوله تعالى ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور﴾ :

قوله (ثلاثاً) أى قال لهم ذلك ثلاث مرات ، وكرره تأكيداً لينتبه السامع على إحضار فهمه ، ووهم من قال : المراد بذلك عدد الكبائر ، وقد ترجم البخاري في العلم «من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه ، وذكر فيه طرفاً من هذا الحديث تعليقاً :

قوله (الإشراك بالله) يحتمل مطلق الكفر ويكون تخصيصه بالذكر لغلبته في الوجود ، ولا سيما في بلاد العرب ، فذكره تنبيهاً على غيره . ويحتمل أن يراد به خصوصيته ، إلا أنه يرد عليه أن بعض الكفر أعظم قبحاً من الإشراك وهو التعطيل ، لأنه نفي مطلق والإشراك إثبات مقيد فيترجح الاحتمال الأول .  
قوله (وعقوق الوالدين) يأتي الكلام عليه في الأدب مع الكلام على الكبائر وضابطها وبيان ما قبل في عددها إن شاء الله تعالى .

قوله (وجلس وكان متكئاً) يشعر بأنه اهتم بذلك حتى جلس بعد أن كان متكئاً ، ويفيد ذلك تأكيد تحريمه وعظم قبحه ، وسبب الاهتمام بذلك كون قول الزور أو شهادة الزور أسهل وقوعاً على الناس والتهاون بها أكثر ، فإن الإشراك ينبو عنه قلب المسلم ، والعقوق يصرف عنه الطبع ، وأما الزور فالحوامل عليه كثيرة كالعداوة والحسد وغيرهما ، فاحتيج إلى الاهتمام بتعظيمه ، وليس ذلك لعظمها بالنسبة إلى ما ذكر معها من الإشراك قطعاً ، بل لكون مفسدة الزور متعددة إلى غير الشاهد ، بخلاف الشرك فإن مفسدته قاصرة غالباً .

قوله (ألا وقول الزور) في رواية خالد عن الجريري «ألا وقول الزور وشهادة الزور» وفي رواية ابن علية «شهادة الزور أو قول الزور» وكذا وقع في العمدة بالواو ، قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون من الخاص بعد العام ، لكن ينبغي أن يحمل على التأكيد ، فإننا لو حملنا القول على الإطلاق لزم أن يكون الكذبة الواحدة مطلقاً كبيرة ، وليس كذلك . قال : ولا شك أن عظم الكذب ومراتبه متفاوتة بحسب تفاوت مفسدته ، ومنه قوله تعالى ﴿ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً﴾ .

قوله (فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت) أى شفقة عليه ، وكراهية لما يزعجه . وفيه ما كانوا عليه من كثرة الأدب معه صلى الله عليه وسلم والمحبة له والشفقة عليه .

وقوله (وقال إسماعيل بن إبراهيم) أى ابن عليّة ، وروايته موصولة في كتاب استنباط المرتدين ، وفي الحديث انقسام الذنوب إلى كبير وأكبر ، ويؤخذ منه ثبوت الصغائر لأن الكبيرة بالنسبة إليها أكبر منها ؛ والاختلاف في ثبوت الصغائر مشهور ، وأكثر ما تمسك به من قال ليس في الذنوب صغيرة كونه نظر إلى عظم المخالفة لأمر الله ونهيه ، فالمخالفة بالنسبة إلى جلال الله كبيرة ، لكن لمن أثبت الصغائر أن يقول وهي بالنسبة لما فوقها صغيرة كما دل عليه حديث الباب ، وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من مدارك الشرع ، وسبق في أوائل الصلاة ما يكفر الخطايا ما لم تكن كبائر ، فثبت به أن من الذنوب ما يكفر بالطاعات ، ومنها ما لا يكفر ، وذلك هو عين المدعى ، ولهذا قال الغزالي : إنكار الفرق بين الكبيرة والصغيرة لا يليق بالفقيه . ثم إن مراتب كل من الصغائر والكبائر مختلف بحسب تفاوت مفاصلها . وفي الحديث تحريم شهادة الزور ، وفي معناها كل ما كان زورا من تعاطى المرء ما ليس له أهلا .

### باب شهادة الأعمى وأمره ونكاحه وإنكاحه ومبايعته وقبوله في التأذين وغيره وما يعرف بالأصوات

وأجاز شهادته قاسم والحسن وابن سيرين والزهرى وعطاء . وقال الشعبي : تجوز شهادته إذا كان عاقلاً . وقال الحكم : رُبَّ شيء تجوز فيه . وقال الزهرى : أرأيت ابن عباس لو شهد على شهادة أكنّت تردّه ؟ وكان ابن عباس يبعث رجلاً ، إذا غابت الشمس أفطر . ويسأل عن الفجر فإذا قيل له طلع صلى ركعتين . وقال سليمان بن يسار : استأذنت على عائشة فعرفت صوتي ، قالت : سليمان ؟ ادخل فإنك مملوك ما بقي عليك شيء . وأجاز سمرة بن جندب شهادة امرأة منتقبة .

[٢٦٥٥] ٢٥٧٤ - حدثنا محمد بن عبيد بن ميمون قال أخبرنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : سمع النبي صلى الله عليه رجلاً يقرأ في المسجد فقال : «رحمه الله ، لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطتهن من سورة كذا وكذا» وزاد عبّاد بن عبد الله عن عائشة ، تهجد النبي صلى الله عليه في بيتي ، فسمع صوت عبّاد يصلي في المسجد فقال : «يا عائشة ، أصوت عبّاد هذا ؟» فقلت : نعم . قال : «اللهم ارحم عبّاداً» .

[الحديث ٢٦٥٥ - أطرافه في : ٥٠٣٧ ، ٥٠٣٨ ، ٥٠٤٢ ، ٦٣٣٥] .

[٢٦٥٦] ٢٥٧٥ - حدثنا مالك بن إسماعيل قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة قال أخبرنا ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر وقال : قال النبي صلى الله عليه : «إن بلائاً يؤذّن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذّن» أو قال : حتى تسمعوا أذان - ابن أم مكتوم وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى لا يؤذّن حتى يقول له الناس : أصبحت .

٢٥٧٦- حدثنا زيادُ بن يحيى قال حدثنا حاتمُ بن وردانَ قال حدثنا أيوبُ عن عبدِ اللَّهِ ابنِ أبي مليكةَ عن المسورِ بن مخرمةَ: قدِمْتُ على النبيِّ صلى الله عليه أَقْبِيَّةٌ، فقال لي أبي مخرمة: انطلق بنا إليه عسى أن يعطينا منها شيئاً. فقامَ أبي على الباب فتكلَّم، فعرفَ النبيُّ صلى الله عليه صوتهُ، خرجَ النبيُّ صلى الله عليه ومعه قَبَاءٌ وهو يُريه محاسنه وهو يقول: «خبأتُ هذا، خبأتُ هذا لك».

قوله ( باب شهادة الأعمى ونكاحه وأمره وإنكاحه ومبايعته وقبوله في التأذين وغيره وما يعرف بالأصوات ) مال المصنف إلى إجازة شهادة الأعمى ، فأشار إلى الاستدلال لذلك بما ذكر من جواز نكاحه ومبايعته وقبول تأذنيه ، وهو قول مالك والليث ، سواء علم ذلك قبل العمى أو بعده . وفصل الجمهور فأجازوا ما تحمله قبل العمى لا بعده ، وكذا ما ينزل فيه منزلة المبصر ، كأن يشهده شخص بشيء ويتعلق هو به إلى أن يشهد به عليه ، وعن الحكم يجوز في الشيء اليسير دون الكثير ، وقال أبو حنيفة ومحمد : لا تجوز شهادته بحال إلا فيما طريقه الاستفاضة ، وليس في جميع ما استدل به المصنف دفع للمذهب المفصل إذ لا مانع من حل المطلق على المقيد .

قوله ( وأجاز شهادته القاسم والحسن وابن سيرين والزهرى وعطاء ) ، أما القاسم فأظنه أراد ابن محمد بن أبي بكر أحد الفقهاء السبعة . وقد روى سعيد بن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد - هو الأنصاري - قال « سمعت الحكم بن عتيبة - هو بالثناء والموحدة مصغر - يسأل القاسم بن محمد عن شهادة الأعمى فقال : جائزة » . وأما قول الحسن وابن سيرين فوصله ابن أبي شيبة من طريق أشعث عنهما قال « شهادة الأعمى جائزة » . وأما قول الزهرى فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي ذئب عنه « أنه كان يجيز شهادة الأعمى » . وأما قول عطاء وهو ابن أبي رباح فوصله الأثرم من طريق ابن جريج عنه قال « تجوز شهادة الأعمى » .

قوله ( وقال الشعبي تجوز شهادته إذا كان عاقلاً ) وصله ابن أبي شيبة عنه بمعناه ، وليس مراده بقوله « عاقلاً » الاحتراز من الجنون لأن ذاك أمر لابد من الاحتراز منه سواء كان أعمى أو بصيراً ، وإنما مراده أن يكون فطنا مدركاً للأمور الدقيقة بالقرائن ، ولا شك في تفاوت الأشخاص في ذلك .

قوله ( وقال الحكم : رب شيء تجوز فيه ) وصله ابن أبي شيبة عنه بهذا ، وكأنه توسط بين مذهبي الجواز والمنع .

قوله ( وقال الزهرى : أرأيت ابن عباس لو شهد على شهادة أكتت ترده ) ؟ وصله الكرابيسي في « أدب القضاء » من طريق ابن أبي ذئب عنه .

قوله ( وكان ابن عباس يبعث رجلاً الخ ) وصله عبد الرزاق بمعناه من طريق أبي رجاء عنه ، ووجه تعلقه به كونه كان يعتمد على خبر غيره مع أنه لا يرى شخصه وإنما سمع صوته . قال ابن المنير :

لعل البخارى يشير بحديث ابن عباس إلى جواز شهادة الأعمى على التعريف ، أى إذا عرف أن هذا فلان ، فإذا عرف شهد ، قال وشهادة التعريف مختلف فيها عند مالك وغيره ، وقد جاء عن ابن عباس أنه كان لا يكتفى برؤية الشمس لأنها توارىها الجبال والسحاب ، ويكتفى بغلبة الظلمة على الأفق الذى من جهة المشرق ، وأخرجه سعيد بن منصور عنه .

**قوله ( وقال سليمان بن يسار : استأذنت على عائشة فعرفت صوتى فقالت : سليمان ادخل الخ )**  
تقدم الكلام عليه فى آخر العتق ، وفيه دليل على أن عائشة كانت ترى ترك الاحتجاب من العبد سواء كان فى ملكها أو فى ملك غيرها لأنه كان مكاتب ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم . وأما من قال بمحتمل أنه كان مكاتباً لعائشة فعارضة الصحيح من الأخبار بمحض الاحتمال وهو مردود ، وأبعد من قال يحمل قوله على عائشة بمعنى من عائشة أى استأذنت عائشة فى الدخول على ميمونة .

**قوله ( وأجاز سمرة بن جندب شهادة امرأة متنبئة )** كذا فى رواية أبى ذر بالتشديد ، ولغيره بسكون النون وتقديمه على المثناة . ثم ذكر المصنف فى الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث عائشة « سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يقرأ فى المسجد » الحديث ، والغرض منه اعتماد النبي صلى الله عليه وسلم على صوته من غير أن يرى شخصه .

**قوله ( وزاد عباد بن عبد الله )** أى ابن الزبير عن أبيه عن عائشة ، وصله أبو يعلى من طريق محمد ابن إسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة « تهجد النبي صلى الله عليه وسلم فى بيتى ، وتهجد عباد بن بشر فى المسجد ، فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوته فقال : يا عائشة هذا عباد بن بشر ، قلت : نعم ، فقال : اللهم ارحم عباداً » .

**قوله ( فسمع صوت عباد )** وقوله ( أصوت عباد ) هذا فى رواية أبى يعلى المذكور عباد بن بشر فى الموضوعين كما سقته ، وبهذا يزول اللبس عن يظن اتحاد المسموع صوته والراوى عن عائشة ، وهما اثنان مختلفا النسبة والصفة ، فعباد بن بشر صحابى جليل وعباد بن عبد الله بن الزبير تابعى من وسط التابعين ، وظاهر الحال أن المبهم فى الرواية التى قبل هذه هو المفسر فى هذه الرواية لأن مقتضى قوله « زاد » أن يكون المزيّد فيه والمزيّد عليه حديثاً واحداً فتتحد القصة ، لكن جزم عبد الغنى بن سعيد فى « المبهمات » بأن المبهم فى رواية هشام عن أبيه عن عائشة هو عبد الله بن يزيد الأنصارى ، فروى من طريق عمرة عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع صوت قارئ يقرأ فقال : صوت من هذا ؟ قالوا : عبد الله بن يزيد ، قال : لقد ذكرنى آية يرحمه الله كنت أنسيتها » ويؤيد ماذهب إليه مشابهة قصة عمرة عن عائشة بقصة عروة عنها ، بخلاف قصة عباد بن عبد الله عنها فليس فيه تعرض لنسيان الآية ، ويحتمل التعدد من جهة غير الجهة التى اتحدت ، وهو أن يقال سمع صوت رجلين فعرف أحدهما فقال : هذا صوت عباد ولم يعرف الآخر فسأل عنه ، والذي لم يعرفه هو الذى تذكر بقراءته الآية التى نسيها ، وسيأتى بقية الكلام على شرحه فى كتاب فضائل القرآن إن شاء الله تعالى . ثانيها حديث ابن عمر فى تأذين بلال وابن أم مكتوم ، وقد مضى بتمامه وشرحه فى الأذان . والغرض منه ما تقدم من الاعتماد على صوت الأعمى . ثالثها « حديث المسور



في إعطاء النبي صلى الله عليه وسلم له القباء « والغرض منه قوله فيه » فعرف النبي صلى الله عليه وسلم صوته فخرج ومعه قباء وهو يريه محاسنه ويقول : خبأت لك هذا « فإن فيه أنه اعتمد على صوته قبل أن يرى شخصه ، وسيأتي شرحه في اللباس إن شاء الله تعالى . واحتج من لم يجز شهادة الأعمى بأن العتود لا تجوز الشهادة عليها إلا باليقين ، والأعمى لا يتيقن الصوت لجواز شبه بصوت غيره ، وأجاب المجيزون بأن محل القبول عندهم إذا تحقق الصوت ووجدت القرائن الدالة لذلك ، وأما عند الاشتباه فلا يقول به أحد ، ومن ذلك جواز نكاح الأعمى زوجته وهو لا يعرفها إلا بصوتها ، لكنه يتكرر عليه سماع صوتها حتى يقع له العلم بأنها هي ، وإلا فتي احتمل عنده احتمالاً قوياً أنها غيرها لم يجز له الإقدام عليها . وقال الإسماعيلي : ليس في أحاديث الباب دلالة على الجواز مطلقاً ، لأن نكاح الأعمى يتعاق بنفسه لأنه في زوجته وأمه وليس لغيره فيه مدخل . وأما قصة عباد ومخرمة في شيء يتعلق بهما لا يتعلق بغيرهما . وأما التأذين فقد قال في بقية الحديث « كان لا يؤذن حتى يقال له أصبحت ، فالاعتماد على الجمع الذين يخبرونه بالوقت ، قال : وأما ما ذكره الزهري في حق ابن عباس فهو تهويل لا تقوم به حجة ، لأن ابن عباس كان أفتقه من أن يشهد فيما لا تجوز فيه شهادته ، فإنه لو شهد لأبيه أو ابنه أو مملوكه لما قبات شهادته ، وقد أعاده الله من ذلك .

### باب شهادة النساء

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ .

٢٥٧٧- حدثنا ابن أبي مريم قال أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد عن عياض

[٢٦٥٨]

ابن عبد الله عن أبي سعيد قال النبي صلى الله عليه عليه : « أليس شهادة المرأة نصف شهادة الرجل ؟ » قلن بلى . قال : « فذلك من نقصان عقلها » .

قوله ( باب شهادة النساء ، وقول الله تعالى : فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ) قال ابن المنذر أجمع العلماء على القول بظاهر هذه الآية ، فأجازوا شهادة النساء مع الرجال ، وخص الجمهور ذلك بالديون والأموال وقالوا لا تجوز شهادتهن في الحدود والقصاص ، واختلفوا في النكاح والطلاق والنسب والولاء ، فمنعها الجمهور وأجازها الكوفيون ، قال : واتفقوا على قبول شهادتهن مفردات فيما لا يطاع عليه الرجال كالحيض والولادة والاستهلال وعيوب النساء ، واختلفوا في الرضاع كما سيأتي في الباب الذي بعده . وقال أبو عبيد : أما اتفاهن على جواز شهادتهن في الأموال فلآية المذكورة . وأما اتفاهن على منعها في الحدود والقصاص فلقوله تعالى ﴿ فَإِنْ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ ﴾ وأما اختلافهم في النكاح ونحوه فمن ألحقها بالأموال فذلك لما فيها من المنهور والشفقات ونحو ذلك ، ومن ألحقها بالحدود فلأنها تكون استحلالاً للفروج وتحريمها بها . قال : وهذا هو المختار ، ويؤيد ذلك قوله تعالى ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ ثم سماها حدوداً فقال ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ﴾ والنساء لا يقبلن في الحدود ، قال : وكيف يشهدن فيما ليس لهن فيه تصرف من عقد ولا حل انتهى . وهذا التفصيل

لا ينافي الترجمة لأنها معقودة لإثبات شهادتهن في الجملة ، وقد اختلفوا فيما لا يطلع عليه الرجال هل يكفي فيه قول المرأة وحدها أم لا ؟ فعند الجمهور لا بد من أربع ، وعن مالك وابن أبي ليلى يكفي شهادة اثنتين ، وعن الشعبي والثوري تجوز شهادتها وحدها في ذلك وهو قول الحنفية . ثم ذكر المصنف حديث أبي سعيد مختصراً وقد مضى بتمامه في الحيض ، والغرض منه قوله صلى الله عليه وسلم « أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل » ؟ قال المهلب : ويستنبط منه التفاضل بين الشهود بقدر عقلهم وضبطهم ، فتقدم شهادة الفطن اليقظ على الصالح البليد ، قال : وفي الآية أن الشاهد إذا نسي الشهادة فذكره بها رفيقه حتى تذكرها أنه يجوز أن يشهد بها . ومن اللطائف ما حكاه الشافعي عن أمه أنها شهدت عند قاضي مكة هي وامرأة أخرى ، فأراد أن يفرق بينهما امتحاناً فقالت له أم الشافعي : ليس لك ذلك ، لأن الله تعالى يقول ﴿ أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ﴾ .

### باب شهادة الإماء والعبيد

وقال أنس : شهادة العبد جائزة إذا كان عدلاً . وأجازه شريح وزرارة بن أوفى .  
وقال ابن سيرين : شهادته جائزة إلا العبد لسيده . وأجازه الحسن وإبراهيم في الشيء التافه .  
وقال شريح : كلكم بنو عبيد وإماء .

٢٥٧٨ - حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث ... ح .

[٢٦٥٩]

وحدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة قال حدثني عقبة بن الحارث أو سمعته منه : أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب ، قال فجاءت أمة سوداء فقالت : قد أرضعتكما . فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله فاعرض عني ، قال : فتتحييت فذكرت ذلك له ، قال : كيف وقد زعمت أن قد أرضعتكما . فنهاه عنها .

قوله ( باب شهادة الإماء والعبيد ) أي في حال الرق ، وقد ذهب الجمهور إلى أنها لا تقبل مطلقاً . وقالت طائفة : تقبل مطلقاً ، وقد نقل المصنف بعض ذلك وهو قول أحمد وإسحق وأبي ثور ، وقيل تقبل في الشيء اليسير وهو قول الشعبي وشريح والنخعي والحسن .

قوله ( وقال أنس : شهادة العبد جائزة إذا كان عدلاً ) وصله ابن أبي شيبة من رواية المختار بن فلفل قال « سألت أنساً عن شهادة العبد فقال جائزة » .

قوله ( وأجازه شريح وزرارة بن أبي أوفى ) أما شريح فوصله ابن أبي شيبة من رواية عامر وهو الشعبي « أن شريحاً أجاز شهادة العبيد » وروى سعيد بن منصور من رواية عمار الدهني قال « سمعت شريحاً أجاز شهادة عبد في الشيء اليسير » ورويناه في « جامع سفيان بن عيينة » عن هشام عن ابن سيرين « كان

شريح يميز شهادة العبد في الشيء اليسير إذا كان مرضياً « وروى ابن أبي شيبة أيضاً من طريق أشعث عن الشعبي « كان شريح لا يميز شهادة العبد ، فقال على : لكننا نجيزها فكان شريح بعد ذلك يميزها إلا لسيدته » وأما قول زرارة بن أبي أوفى وهو قاضي البصرة فلم أقف على سند له .

قوله ( وقال ابن سيرين شهادته ) أي العبد ( جائزة ، إلا العبد لسيدته ) وصله عبد الله بن أحمد بن حنبل في « المسائل » من طريق يحيى بن عتيق عنه بمعناه .

قوله ( وأجازه الحسن وإبراهيم في الشيء التافه ) وصله ابن أبي شيبة من رواية منصور عن إبراهيم قال « كانوا يميزونها في الشيء الخفيف » ومن طريق أشعث الحمزاني عن الحسن نحوه .

قوله ( وقال شريح : كلكم بنو عبيد إماء ) وكذا للأكثر ، ولابن السكن « كلكم عبيد وإماء » وصله ابن أبي شيبة من طريق عمار الدهني « سمعت شريحاً شهد عنده عبد فأجاز شهادته ، فقيل له إنه عبد ، فقال : كلنا عبيد وأما حواء » وأخرجه سعيد بن منصور من هذا الوجه نحوه بلفظ « فقيل له إنه عبد ، فقال كلكم بنو عبيد وبنو إماء » ثم أورد المصنف حديث عقبة بن الحارث في قصة الأمة السوداء المرضعة ، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده ، ووجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم أمر عقبة بفراق امرأته بقول الأمة المذكورة ، فلو لم تكن شهادتها مقبولة ما عمل بها . واحتجوا أيضاً بقوله تعالى ﴿ ممن ترضون من الشهداء ﴾ قالوا فإن كان الذي في الرق رصاً فهو داخل في ذلك ، وأجيب عن الآية بأنه تعالى قال في آخرها ﴿ ولا يَأْبُ الشهداء إذا ما دعوا ﴾ والإباء إنما يتأتى من الأحرار لاشتغال الرقيق بحق السيد ، وفي الاستدلال بهذا القدر نظر ، وأجاب الإسماعيلي عن حديث الباب فقال : قد جاء في بعض طرقه « فجاءت مولاة لأهل مكة » قال وهذا اللفظ يطلق على الحرة التي عليها الولاء فلا دلالة فيه على أنها كانت رقيقة ، وتعقب بأن رواية حديث الباب فيه التصريح بأنها أمة فتعين أنها ليست بحرة ، وقد قال ابن دقيق العيد : إن أخذنا بظاهر حديث الباب فلا بد من القول بشهادة الأمة ، وقد سبق إلى الجزم بأنها كانت أمة أحمد بن حنبل رواه عنه جماعة كأبي طالب ومهنا وحرب وغيرهم ، وقد تقدم في العلم تسمية أم يحيى بنت أبي إهاب وأنها غنية بفتح المعجمة وكسر النون بعدها تحتانية مثقلة ، ثم وجدت في النسائي أن اسمها زينب فلعل غنية لقبها ، أو كان اسمها فغير بزيب كما غير اسم غيرها ، والأمة المذكورة لم أقف على اسمها .

قوله ( فأعرض عني ) زاد في البيوع من طريق عبد الله بن أبي حسين عن ابن أبي مليكة « وتبسم النبي صلى الله عليه وسلم » .

قوله فيه ( فتنحيت فذكرت ذلك له ) في رواية النكاح « فأعرض عني ، فأتيته من قبل وجهه فقالت : إنها كاذبة » وفي رواية الدارقطني « ثم سأله فأعرض عني وقال في الثالثة أو الرابعة » .

### باب شهادة المرضعة

٢٥٧٩ - حدثنا أبو عاصم عن عمر بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عتبة بن الحارث

قال: تزوجت امرأة، فجاءت امرأة فقالت: إني قد أرضعتكما، فأتيت النبي صلى الله عليه فقال: «وكيف وقد قيل؟ دعها عنك»، أو نحوه.

**قوله (باب شهادة المرضعة)** ذكر فيه حديث عقبة بن الحارث في قصة المرأة التي أخبرته أنها أرضعته وأرضعت امرأته، أخرجه في الباب الذي قبله، وفي هذا الباب عن أبي عاصم، لكن هنا عن عمر بن سعيد وفي الذي قبله عن ابن جريج كلاهما عن ابن أبي مليكة وكان لأبي عاصم فيه شيخين، فقد وجدت له فيه ثالثاً ورابعاً أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن يحيى عن أبي عاصم عن أبي عامر الخراز ومحمد بن سليم كلاهما عن ابن أبي مليكة أيضاً، واحتج به من قبل شهادة المرضعة وحدها، قال علي بن سعد: سمعت أحمد يسأل عن شهادة المرأة الواحدة في الرضاع قال، تجوز على حديث عقبة بن الحارث وهو قول الأوزاعي، ونقل عن عثمان وابن عباس والزهرى والحسن وإسحق، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب قال «فرق عثمان بين ناس تناكحوا بقول امرأة سوداء أنها أرضعتهم» قال ابن شهاب: الناس يأخذون بذلك من قول عثمان اليوم، واختاره أبو عبيد إلا أنه قال: إن شهدت المرضعة وحدها وجب على الزوج مفارقة المرأة ولا يجب عليه الحكم بذلك وإن شهدت معها أخرى وجب الحكم به. واحتج أيضاً بأنه صلى الله عليه وسلم لم يلزم عقبة بفراق امرأته بل قال له «دعها عنك» وفي رواية ابن جريج «كيف وقد زعمت» فأشار إلى أن ذلك على التنزيه، وذهب الجمهور إلى أنه لا يكتفى في ذلك شهادة المرضعة لأنها شهادة على فعل نفسها، وقد أخرج أبو عبيد من طريق عمر والمغيرة بن شعبة وعلى بن أبي طالب وابن عباس أنهم امتنعوا من التفرقة بين الزوجين بذلك فقال عمر: فرق بينهما إن جاءت بينة، وإلا فخل بين الرجل وامرأته إلا أن يتزها، ولو فتح هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين الزوجين إلا فعلت. وقال الشعبي: تقبل مع ثلاث نسوة بشرط أن لا تتعرض نسوة لطاب أجرة، وقيل لا تقبل مطلقاً، وقيل في ثبوت المحرمية دون ثبوت الأجرة لها على ذلك، وقال مالك تقبل مع أخرى. وعن أبي حنيفة لا تقبل في الرضاع شهادة النساء المتحصات، وعكسه الاصطخري من الشافعية، وأجاب من لم يقبل شهادة المرضعة وحدها بحمل النهي في قوله «فهاه عنها» على التنزيه وبحمل الأمر في قوله «دعها عنك» على الإرشاد. وفي الحديث جواز إعراض المفتي ليتنبه المستفتى على أن الحكم فيما سأله الكف عنه، وجواز تكرار السؤال لمن لم يفهم المراد والسؤال عن السبب المقتضى لرفع النكاح، وقوله في الإسناد الذي قبله «حدثني عقبة بن الحارث أو سمعته منه» فيه رد على من زعم أن ابن أبي مليكة لم يسمع من عقبة بن الحارث وقد حكاه ابن عبد البر، ولعل قائل ذلك أخذه من الرواية الآتية في النكاح من طريق ابن علية عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن أبي مريم عن عقبة بن الحارث، قال ابن أبي مليكة «وقد سمعته من عقبة ولكنني لحديث عبيد أحفظ». وأخرجه أبو داود من طريق حماد عن أيوب ولفظه «عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث قال: وحدثني صاحب لي عنه، وأنا لحديث صاحبي أحفظ» ولم يسمه، وفيه إشارة التفرقة في صيغ الأداء بين الإفراد والجمع، أو بين القصد إلى التحديث وعدمه، فيقول الراوى فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ أو قصد الشيخ تحديثه بذلك «حدثني» بالإفراد وفيما عدا ذلك «حدثنا»

بالجمع أو « سمعت فلانا يقول » ووقع عند الدارقطني من هذا الوجه « حدثني عقبة بن الحارث » ثم قال « لم يحدثني ولكني سمعته يحدث » وهذا بعين أحد الاحتمالين ، وقد اعتمد ذلك النسائي فيما يرويه عن الحارث ابن مسكين فيقول « الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع » ولا يقول حدثني ولا أخبرني لأنه لم يقصده بالتحديث وإنما كان يسمعه من غير أن يشعر به .

**قوله فيه (إني قد أرضعتكما)** زاد الدارقطني من طريق أبيوب عن ابن أبي مليكة « فدخلت علينا امرأة سوداء فسألت فأبطأنا عليها فقالت : تصدقوا عليّ ، فوالله لقد أرضعتكما جميعاً » زاد البخاري في العلم من طريق عمر بن سعيد عن ابن أبي حسين عن ابن أبي مليكة « فقال لها عقبة ما أرضعتني ولا أخبرتنى - أي بذلك - قبل الزوج » زاد في « باب إذا شهد شاهد بشيء » فقال آخر ما علمت ذلك « وفي العلم » فركب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة فسأله « وترجم عليه » الرحلة في المسألة النازلة « وزاد في النكاح » فقالت لي : قد أرضعتكما وهي كاذبة .

**قوله (دعها عنك أو نحوه)** في رواية النكاح « دعها عنك » حسب ، زاد الدارقطني في رواية أبيوب في آخره « لا خير لك فيها » ، وفي الباب الذي قبله « فهاه عنها » ، زاد في الباب المشار إليه من الشهادات « ففارقها ونكحت زوجاً غيره » .

### حَدِيثُ الْإِفْكِ

#### بابُ تَعْدِيلِ النِّسَاءِ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا

[٢٦٦١] ٢٥٨٠ - حدثنا أبو الربيع سليمان بن داود - وأفهمني بعضه أحمد - قال حدثنا فليح ابن سليمان عن ابن شهاب الزهري عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص الليثي وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله حين قال لها أهل الإفك ما قالوا فبرأها الله منه . قال الزهري : وكلهم حدثني طائفة من حديثها - وبعضهم أوعى من بعض وأثبت له اقتصاصاً - وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة ، وبعض حديثهم يصدق بعضها . زعموا أن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أراد أن يخرج سراً أقرع بين أزواجه ، فأيتهن خرج سهمها أخرج بها معه . فأقرع بيننا في غزاة غزاها فخرج سهمي فخرجت معه بعدما أنزل الحجاب ، فأنا أحمل في هودج وأنزل فيه . فسرنا حتى إذا فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله من غزوته تلك وقفل ودنونا من المدينة آذن ليلة بالرحيل ، فقمنا حين آذنوا بالرحيل فمشيت حتى جاوزت الجيش ، فلما قضيت شأني أقبلت إلى الرحل فلمست صدري ، فإذا عقد لي من جزع أظفار قد انقطع ، فرجعت فالتمست عقدي ، فحبسني ابتغاؤه . فأقبل الذين يرحلون لي فاحتملوا هودجي فرحلوه على بعيري الذي كنت أركب وهم يحسبون

أَنِّي فِيهِ، وَكَانَ النِّسَاءُ إِذْ ذَاكَ خِفَافًا لَمْ يَثْقُلْنَ وَلَمْ يَغْشَهُنَّ اللَّحْمُ، وَإِنَّمَا يَأْكُلْنَ الْعُلُقَةَ مِنَ الطَّعَامِ. فَلَمْ يَسْتَنْكَرِ الْقَوْمُ حِينَ رَفَعُوهُ ثِقْلَ الْهُودَجِ فَاحْتَمَلُوهُ، وَكَنتُ جَارِيَةً حَدِيثَةَ السِّنِّ، فَبَعَثُوا الْجَمَلَ وَسَارُوا، فَوَجَدْتُ عَقْدِي بَعْدَ مَا اسْتَمَرَّ الْجَيْشُ، فَجِئْتُ مَنْزِلَهُمْ وَلَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ، فَأَقَمْتُ مَنْزِلِي الَّذِي كُنْتُ بِهِ فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ سَيَفْقِدُونَنِي فَيَرْجِعُونَ إِلَيَّ. فَبَيْنَا أَنَا جَالِسَةٌ غَلَبَتَنِي عَيْنَايَ فَنَمْتُ، وَكَانَ صَفْوَانُ بْنُ الْمَعْطَلِ السُّلَمِيُّ ثُمَّ الذُّكْرَانِيُّ مِنْ وَرَاءِ الْجَيْشِ، فَأَصْبَحَ عِنْدَ مَنْزِلِي، فَرَأَى سَوَادَ إِنْسَانٍ نَائِمٍ، فَأَتَانِي، وَكَانَ يِرَانِي قَبْلَ الْحِجَابِ، فَاسْتَيْقَظْتُ بِاسْتِرْجَاعِهِ حِينَ أَنَا خَ رَاحِلَتُهُ فَوَطِئَ يَدَهَا فَرَكِبْتُهَا، فَاَنْطَلَقَ يَقُودُ بِي الرَّاحِلَةَ حَتَّى أَتَيْنَا الْجَيْشَ بَعْدَ مَا نَزَلُوا مَعْرُسِينَ فِي نَحْرِ الظَّهِيرَةِ. فَهَلَكَ مِنْ هَلِكٍ. وَكَانَ الَّذِي تَوَلَّى الْإِفْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَن سُلُولٍ. فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَاشْتَكَيْتُ بِهَا شَهْرًا، يُفِيضُونَ مِنْ قَوْلِ أَصْحَابِ الْإِفْكَ، وَيَرِيئُونِي فِي وَجْعِي أَنِّي لَا أَرَى مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْلُطْفَ الَّذِي كُنْتُ أَرَى مِنْهُ حِينَ أَمْرُضُ، إِنَّمَا يَدْخُلُ فَيُسَلِّمُ ثُمَّ يَقُولُ: «كَيْفَ تَيْكُمُ؟» لَا أَشْعُرُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى نَقَهْتُ فَخَرَجْتُ أَنَا وَأُمُّ مَسْطَحٍ قَبْلَ الْمَنَاصِعِ مُتَبَرِّزَيْنَا، لَا نَخْرُجُ إِلَّا لِيَلًا إِلَى لَيْلٍ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ نَتَّخِذَ الْكُنْفَ قَرِيبًا مِنْ بَيْوتِنَا، وَأَمْرُنَا أَمْرَ الْعَرَبِ الْأَوَّلِ فِي الْبَرِيَّةِ أَوْ فِي التَّنْزَةِ. فَأَقْبَلْتُ أَنَا وَأُمُّ مَسْطَحٍ بِنْتُ أَبِي رَهْمٍ نَمْشِي، فَعَثَرْتُ فِي مِرْطَهِهَا فَقَالَتْ: تَعَسَ مَسْطَحٌ. فَقُلْتُ لَهَا: بَنَسَ مَا قُلْتَ، أَتَسْبِيْنُ رَجُلًا شَهِدَ بَدْرًا؟ فَقَالَتْ: يَا هَنَتَاهُ، أَلَمْ تَسْمَعِي مَا قَالُوا؟ فَأَخْبَرْتَنِي بِقَوْلِ أَهْلِ الْإِفْكَ، فَازْدَدْتُ مَرْضًا عَلَى مَرْضِي. فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى بَيْتِي دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «كَيْفَ تَيْكُمُ؟» فَقُلْتُ: أَئِذْنُ لِي إِلَى أَبِييَّ -قَالَتْ: وَأَنَا حِينِئذٍ أُرِيدُ أَنْ أَسْتَيْقِنَ الْخَبَرَ مِنْ قَبْلِهِمَا- فَأَذْنُ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَتَيْتُ أَبِييَّ، فَقُلْتُ لِأُمِّي: مَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِهِ؟ فَقَالَتْ: يَا بُنِيَّةُ، هُوَنِي عَلَى نَفْسِكَ الشَّأْنُ، فَوَاللَّهِ لَقَلَّمَا كَانَتْ امْرَأَةً قَطُّ وَضِيئَةً عِنْدَ رَجُلٍ يَحِبُّهَا وَلَهَا ضُرَائِرُ إِلَّا أَكْثَرْنَ عَلَيْهَا. فَقُلْتُ: سَبْحَانَ اللَّهِ، وَلَقَدْ تَحَدَّثَ النَّاسُ بِهَذَا؟ قَالَتْ: فَبِتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ حَتَّى أَصْبَحْتُ لَا يِرْقَا لِي دَمْعٌ وَلَا أَكْتَحِلُ بَنَوْمٍ. ثُمَّ أَصْبَحْتُ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَأُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ حِينَ اسْتَلْبِثَ الْوَحْيُ يُسْتَشِيرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ، فَأَمَّا أُسَامَةُ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِالَّذِي يَعْلَمُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْوَدِّ لَهُمْ، فَقَالَ أُسَامَةُ: أَهْلُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا نَعْلَمُ وَاللَّهِ إِلَّا خَيْرًا. وَأَمَّا عَلِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ يُضَيِّقِ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَالنِّسَاءُ سِوَاهَا كَثِيرٌ، وَهَلِ الْجَارِيَةُ تَصْدُقُكَ. فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بَرِيرَةَ فَقَالَ: «يَا بَرِيرَةُ، هَلْ رَأَيْتِ فِيهَا شَيْئًا يَرِيْبُكَ؟» فَقَالَتْ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، إِنْ رَأَيْتُ مِنْهَا أَمْرًا أَغْمِصُهُ عَلَيْهَا أَكْثَرَ

من أنها جاريةٌ حديثُةُ السنِّ تنامُ عنِ العجينِ فيأتي الداجنُ فتأكلُهُ. فقام رسولُ الله صلى الله عليه من يومِهِ فاستعذَرَ من عبدِ الله بنِ أبي بنِ سلولٍ، فقال رسولُ الله صلى الله عليه: «من يعذرني من رجلٍ بلغني أذاهُ في أهلي، فوالله ما علمتُ على أهلي إلا خيراً، وقد ذكروا رجلاً ما علمتُ عليه إلا خيراً، وما كان يدخلُ على أهلي إلا معي». فقام سعدُ فقال: يا رسولَ الله، والله أنا أعذرُك منه، إن كان من الأوسِ ضربنا عنقه، وإن كان من إخواننا الخزرجِ أمرتنا ففعلنا فيه أمرُك. فقام سعدُ ابنُ عبادَةَ وهو سيدُ الخزرجِ - وكان قبلَ ذلك رجلاً صالحاً، وكان احتملته الحميَّة - فقال: كذبتُ لعمرُ الله، والله لا تقتله ولا تقدرُ على ذلك. فقام أُسيدُ بنُ الحضيرِ فقال: كذبتُ لعمرُ الله، والله لنقتلنه، فإنك منافقٌ تجادلُ عنِ المنافقين. فثارَ الحيانُ الأوسُ والخزرجُ حتَّى همَّوا، ورسولُ الله صلى الله عليه على المنبرِ. فنزلَ فخفضَهُم حتَّى سكتوا وسكت. وبكى يومِي لا يرقأُ لي دمعٌ، ولا أكتحلُ بنومٍ، فأصبحَ عندي أبواي وقد بكيتُ ليلتي ويوماً حتَّى أظنُّ أن البكاءَ فالقُ كبدي. قالت: فبينما هما جالسانِ عندي وأنا أبكي إذ استأذنتِ امرأةٌ من الأنصارِ فأذنتُ لها فجلستُ تبكي معي، فبينما نحنُ كذلك إذ دخلَ رسولُ الله صلى الله عليه عليه فجلسَ ولم يجلسْ عندي من يومٍ قيلَ لي ما قيلَ قبلها، وقد مكثَ شهراً لا يُوحى إليه في شأني بشيء. قالت: فتشهدُ ثمَّ قال: «يا عائشةُ فإنه بلغني عنك كذا وكذا، فإن كنتِ بريئةً فسيبرُك الله، وإن كنتِ أَلَمْتَ بذنبٍ فاستغفري الله وتوبي إليه، فإنَّ العبدَ إذا اعترفَ بذنبِهِ ثمَّ تابَ تابَ الله عليه». فلمَّا قضى رسولُ الله صلى الله عليه عليه مقالته قَلَصَ دمعِي حتَّى ما أحسُّ منه قطرةً، وقلتُ لأبي: أجبْ عني رسولُ الله صلى الله عليه. قال: والله ما أدري ما أقولُ لرسولِ الله صلى الله عليه. فقلتُ لأُمِّي: أجيبني عني رسولُ الله صلى الله عليه فيما قال. قالت: والله ما أدري ما أقولُ لرسولِ الله صلى الله عليه. قالت: وأنا جاريةٌ حديثُةُ السنِّ لا أقرأُ كثيراً من القرآن، فقلتُ: إني والله لقد علمتُ أنكم سمعتمُ ما يتحدَّثُ به الناسُ ووقرَ في أنفسكم وصدَّقتمُ به، ولئن قلتُ لكم إنِّي بريئةٌ - والله يعلمُ أنِّي لبريئةٌ - لا تصدَّقوني بذلك، ولئن اعترفتُ لكم بأمرٍ - والله يعلمُ أني بريئةٌ - لتصدَّقني. والله ما أجدُ لي ولكم مثلاً إلا أبايوسفَ إذ قال: «صبرٌ جميلٌ والله المستعانُ على ما تصفون». ثمَّ تحوَّلتُ على فراشي وأنا أرجو أن يبرئني الله، ولكنَّ والله ما ظننتُ أن ينزلَ في شأني وحياً، ولأنا أحقرُ في نفسي من أن يتكلَّم بالقرآنِ في أمري، ولكن كنتُ أرجو أن يرى رسولُ الله صلى الله عليه عليه في النومِ رؤيا تبرئني، فوالله ما رامَ مجلسه ولا خرجَ أحدٌ من أهل البيتِ

حَتَّى أُنْزِلَ عَلَيْهِ ، فَأَخَذَهُ مَا كَانَ يَأْخُذُهُ مِنَ الْبُرْحَاءِ ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَتَحَدَّرُ مِنْهُ مِثْلُ الْجُمَانِ مِنَ الْعَرَقِ فِي يَوْمٍ شَاتٍ . فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَهُوَ يَضْحَكُ فَكَانَ أَوَّلُ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا أَنْ قَالَ لِي : « يَا عَائِشَةُ احْمَدِي اللَّهَ ، فَقَدْ بَرَأْتُكَ » . فَقَالَتْ لِي أُمِّي : قُومِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ . فَقُلْتُ : لَا وَاللَّهِ لَا أَقُومُ إِلَيْهِ ، وَلَا أَحْمَدُ إِلَّا اللَّهَ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عِزًّا وَجَلًّا : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ ﴾ الْآيَاتِ ، فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عِزًّا وَجَلًّا هَذَا فِي بَرَاءَتِي قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ - وَكَانَ يَنْفُقُ عَلَى مَسْطَحِ بْنِ أَثَاثَةَ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ - وَاللَّهُ لَا أَنْفُقُ عَلَى مَسْطَحٍ شَيْئًا أَبَدًا بَعْدَ مَا قَالَ لِعَائِشَةَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عِزًّا وَجَلًّا : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولَئِ الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى... ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : بَلَى وَاللَّهِ ، إِنِّي لِأَحَبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لِي ، فَرَجَعَ إِلَى مَسْطَحِ الَّذِي كَانَ يَجْرِي عَلَيْهِ . وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ سَأَلَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ عَنْ أَمْرِي ، فَقَالَ : « يَا زَيْنَبُ مَا عَلِمْتَ ؟ مَا رَأَيْتِ ؟ » فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَحْمِي سَمْعِي وَبَصْرِي ، وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهَا إِلَّا خَيْرًا . قَالَتْ : وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ تُسَامِينِي ، فَعَصَمَهَا اللَّهُ بِالْوَرَعِ . وَحَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبِرِ مِثْلَهُ . قَالَ وَحَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ مِثْلَهُ .

**قوله ( باب تعديل النساء بعضهن بعضا )** كذا للأكثر ، زاد أبو در قبله حديث الإفك ثم قال باب الخ قوله ( حدثنا أبو الربيع سليمان بن داود ) هو الزهراني العتكي بفتح المهملة والمثناة البصرية ، نزل بغداد ، اتفق البخاري ومسلم على الرواية عنه ، ومن جملة ما اتفقنا عليه لإخراج هذا الحديث عنه ، وفي طبقته اثنان كل منهما أيضا أبو الربيع سليمان بن داود أحدهما الختلي بضم المعجمة وتشديد المثناة المفتوحة بغدادى انفرد مسلم بالرواية عنه والرشديني بكسر الراء وسكون المعجمة مصرى لم يخرجوا له وروى عنه أبو داود والنسائي .

**قوله ( وأفهمني بعضه أحد قال حدثنا فليح )** يحتمل أن يكون أحد رفيقا لأبي الربيع في الرواية عن فليح وأن يكون البخاري حمله عنهما جميعا على الكيفية المذكورة ، ويحتمل أن يكون أحد رفيقا للبخاري في الرواية عن أبي الربيع وهو الأقرب إذ لو كان المراد الأول لكان يقول : قالنا حدثنا فليح بالثنائية ، ولم أر ذلك في شيء من الأصول ، ويؤيد الأول أيضا صنيع البرقاني فإنه أخرج الحديث في المصافحة ومقتضاه أن القدر المذكور عند البخاري عن أحد عن أبي الربيع عن فليح ، لكن وقع في أطراف خلف حدثنا أبو ربيع وأفهمني بعضه أحمد بن يونس ، فان كان محفوظا فلعل لفظه « قال » سقط من الأصل كما جرت العادة بإسقاطها كثيرا



في الأسانيد فأثبت بعضهم بدلها « قال » بالافراد ، وبما قال خلف جزم الدمياطي ، وأما جزم المزى بأن الذي ذكره خلف وهم فليس هذا الجزم بواضح ، وزعم ابن خلفون أن أحمد هذا هو ابن حنبل بناء على القول الثاني ، وجوز غيره أن يكون أحمد بن النضر النيسابوري وبه جزم الذهبي في طبقات القراء ، وقد حدث به عن أبي الربيع الزهراني ممن يسمى أحمد أيضا أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم وأبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى وغيرهما ، وقد ذكرت في المقدمة طائفة ممن روى هذا الحديث عن فليح ممن تسمى أحمد ، وكذلك من رواه عن أبي الربيع ممن يسمى أحمد أيضا ، فالله أعلم . ثم ساق المصنف حديث الإفك بطوله من رواية فليح عن الزهرى عن مشايخه ، ثم من رواية فليح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وعبد الله بن الزبير قال مثله ، ومن رواية فليح عن ربيعة ويحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال مثله ، وسيأتى شرحه مستوفى في تفسير سورة النور وبيان ما زادت رواية كل واحد من هؤلاء على رواية الزهرى وما نقصت عنها . وقد أخرجه الإسماعيلي عن جماعة أخبروه به عن أبي الربيع وزاد في آخره عن فليح « قال وسمعت ناسا من أهل العلم يقولون إن أصحاب الإفك جلدوا الحد » . قلت : وسيأتى لذلك إسناد آخر في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . والغرض منه هنا سؤاله صلى الله عليه وسلم بريرة عن حال عائشة وجوابها بيراءتها واعتماد النبي صلى الله عليه وسلم على قولها حتى خطب فاستعذر من عبد الله بن أبي . وكذلك سؤاله من زينب بنت جحش عن حال عائشة وجوابها بيراءتها أيضا وقول عائشة في حق زينب : هي التي كانت تسامني فعصمها الله بالورع ، ففي مجموع ذلك مراد الترجمة . قال ابن بطلال : فيه حجة لأبي حنيفة في جواز تعديل النساء وبه قال أبو يوسف ووافق محمد الجمهور ، قال الطحاوي : التزكية خبر وليست شهادة فلا مانع من القبول ، وفي الترجمة الإشارة إلى قول ثالث وهو أن تقبل تزكيتهن لبعضهن لا للرجال لأن من منع ذلك اعتل بنقصان المرأة عن معرفة وجوه التزكية لا سيما في حق الرجال ، قال ابن بطلال : لو قيل إنه تقبل تزكيتهن بقول حسن وثناء جميل يكون إبراء من سوء لكان حسناً كما في قصة الإفك ، ولا يلزم منه قبول تزكيتهن في شهادة توجب أخذ مال ، والجمهور على جواز قبولهن مع الرجال فيما تجوز شهادتهن فيه .

قوله ( فأثبتن خرج سهمها أخرج بها معه ) كذا للنسني ولأبي ذر عن غير الكشميين ، وفي رواية الكشميين والباقي « خرج » وهو الصواب ، ولعل الأول أخرج بضم أوله على البناء للمجهول .  
قوله ( من جزع أظفار ) كذا للأكثر ، وفي رواية الكشميين « ظفار » وهو أصوب ، وسيأتى توضيحه عند شرحه .

قوله ( فاستيقظت باسرجاعه حتى أناخ راحته ) كذا للأكثر ، وفي رواية الكشميين والنسني « حين أناخ راحته » .

قوله ( وقد بكيت ليلتي ويوما ) في رواية الكشميين « ليلتين ويوما » وفي رواية النسني وأبي الوقت « ليلتي ويومي » وسيأتى بقية ألفاظه عند شرحه إن شاء الله تعالى .

### باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه

وقال أبو جميلة: وجدتُ منبوءاً فلما رأيته عمرُ قال: عسى الغويرُ أبوساً، كأنه يتهمني. قال عزيزي: إنه رجلٌ صالحٌ. قال: كذلك، اذهبْ وعلينا نفقتُهُ.

٢٥٨١- حدثني محمد بن سلام قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا خالد الحذاء عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه قال: أثنى رجلٌ على رجلٍ عند النبي صلى الله عليه، فقال: «ويلك، قطعتَ عنقَ صاحبك» (مراراً). ثم قال: «من كان منكم مادحاً أخاه لا محالة فليقل: أحسبُ فلاناً. والله حسيبه. ولا أزكي على الله أحداً. أحسبه كذا أو كذا. إن كان يعلم ذلك منه».

[الحديث ٢٦٦٢- طرفاه في: ٦٠٦١، ٦١٦٢].

قوله (باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه) ترجم في أوائل الشهادات «تعديل كم يجوز» فوقف هناك، وجزم هنا بالاكْتفاء بالواحد، وقد قدمت توجيهه هناك. واختلف السلف في اشتراط العدد في التزكية، فالمرجع عند الشافعية والمالكية - وهو قول محمد بن الحسن - اشتراط اثنين كما في الشهادة، واختاره الطحاوي، واستثنى كثير منهم بطانة الحاكم لأنه نائبه فينزل قوله منزلة الحكم، وأجاز الأكثر قبول الجرح والتعديل من واحد لأنه ينزل منزلة الحكم والحكم لا يشترط فيه العدد. وقال أبو عبيد: لا يقبل في التزكية أقل من ثلاثة، واحتج بحديث قبيصة الذي أخرجه مسلم فيمن تحل له المسألة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجة فيشهدون له، قال: وإذا كان هذا في حق الحاجة فغيرها أولى، وهذا كله في الشهادة، أما الرواية فيقبل فيها قول الواحد على الصحيح، لأنه إن كان ناقلاً عن غيره فهو من جملة الأخبار ولا يشترط العدد فيها، وإن كان من قبل نفسه فهو بمنزلة الحاكم ولا يتعدد أيضاً.

قوله (وقال أبو جميلة) بفتح الجيم وكسر الميم واسمه سنين بمهملة ونونين مصغر، ووهم من شدد التحتانية كالدودي، وقيل إنها رواية الأصيلي، قيل اسم أبيه فرقد، قال ابن سعد هو سلمى، وقال غيره هو ضمرى، وقيل سلبطى. وقد ذكره العجلي وجماعة في التابعين. وسيأتى في غزوة الفتح ما يدل على صحبته، وقد ذكره آخرون في الصحابة، ووقع سياق خبره من طريق معمر عن الزهري عن أبي جميلة قال «أخبرنا ونحن مع ابن المسيب أنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وخرج معه عام الفتح» وذكر أبو عمر أنه جاء في رواية أخرى أنه حج حجة الوداع، وهو وارد على من لم يعرفه فقال إنه مجهول كابن المنذر، ونقل البيهقي عن الشافعي نحو ذلك. وفي الرواية أبو جميلة آخر اسمه ميسرة الطهوى بضم الطاء المهمله وفتح الهاء، وهو كوفي روى عن عثمان وعلى وليست له صحبة اتفاقاً، ووهم من جعله صاحب هذه القصة كالكرمانى.

قوله ( وجدت منبوزاً ) بفتح الميم وسكون النون وضم الموحدة وسكون الواو بعدها معجمة أى شخصاً منبوزاً ، أى لقيطاً .

قوله ( قال عسى الغوير أبوسا ) كذا للأصيلي ولأبي ذر عن الكشميني وحده وسقط للباقيين . والغوير بالمعجمة تصغير غار ، وأبوسا جمع بؤس وهو الشدة ، وانتصب على أنه خبر عسى عند من يجيزه ، أو بإضمار شيء تقديره عسى أن يكون الغوير أبوسا . وجزم به صاحب المغني . وهو مثل مشهور يقال فيما ظاهره السلامة ويخشى منه العطب . وروى الخلال في علله عن الزهري أن أهل المدينة يتمثلون به في ذلك كثيراً ، وأصله كما قال الأصمعي أن ناساً دخلوا غاراً يبيتون فيه فأنهار عليهم فقتلهم ، وقيل وجدوا فيه عدواً لهم فقتلهم ، فقيل ذلك لكل من دخل في أمر لا يعرف عاقبته . وقال ابن الكلبي : الغوير مكان معروف فيه ماء لبنى كلب كان فيه ناس يقطعون الطريق ، وكان من يمر يتواصون بالحراسة . وقال ابن الأعرابي : ضرب عمر هذا المثل للرجل يعرض بأنه في الأصل ولده وهو يريد نفيه عنه بدعواه أنه التقطه ، فهذا معنى قوله كأنه يتهمني . وقيل أول من تكلم به الزبء - بفتح الزاي وتشديد الموحدة والمد - لما قتلت جذيمة الأبرش . وأراد قصير - بفتح القاف وكسر المهملة - أن يقتص منها . فتواطأ قصير وعمرو بن أخت جذيمة على أن قطع عمرو أنف قصير فأظهر أنه هرب منه إلى الزبء فأمنت إليه . ثم أرسلته تاجراً فرجع إليها يربح كثيراً مراراً ثم رجع المرة الأخيرة ومعه الرجال في الأعدال معهم السلاح ، فنظرت إلى الجمال تمشي رويداً لثقل من عليها فقالت : عسى الغوير أبوسا أى لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير ، وكأن قصيراً أعلمها أنه سلك في هذه المرة طريق الغوير ، فلما دخلت الأجمال قصرها خرجت الرجال من الأعدال فهلك .

قوله ( كأنه يتهمني ) أى بأن يكون الولد له ، وإنما أراد نفي نسبه عنه لمعنى من المعاني ، وأراد مع ذلك أن يتولى هو تربيته ، وقيل اتهمه بأنه زنى بأمه ثم ادعاه وهو بعيد وما تقدم أولى . وقد أخرج البيهقي هذه القصة موصولة من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن الزهري عن أبي جميلة أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح وأنه وجد منبوزاً في خلافة عمر فأخذه ، قال فذكر ذلك عريني لعمر ، فلما رآني عمر قال فذكره وزاد : ما حملك على أخذ هذه النسمة ؟ قلت : وجدتها ضائعة ، وقد أخرج مالك في « الموطأ » هذه الزيادة عن الزهري أيضاً ، وصدر هذا الخبر سيأتي موصولاً في أواخر المغازي من وجه آخر عن الزهري ، وفي ذلك رد على من زعم أن أبا جميلة هذا هو الطهوي لأن الطهوي لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولا عمر ، وأورد ابن الأثير عن البخاري ما ذكرته عنه وزاد فيه « وأنه التقط منبوزاً » فذكر القصة ولم أر ذلك في شيء من النسخ .

قوله ( فقال له عريني إنه رجل صالح ) لم أقف على اسم هذا العريف . إلا أن الشيخ أبا حامد ذكر في تغليقه أن اسمه سنان . وفي الصحابة لابن عبد البر : سنان الضمري استخلفه أبو بكر الصديق مرة على المدينة . فيحتمل أن يكون هو ذا فقد قيل إن أبا جميلة ضمري والله أعلم . قال ابن بطال : كان عمر قسم الناس ، وجعل على كل قبيلة عريفاً ينظر عليهم . قلت : فإن كان أبو جميلة سلمياً فينظر من كان عريف بني سليم في عهد عمر .

قوله ( قال كذاك ) زاد مالك في روايته « وقال نعم » .

قوله ( اذهب وعلينا نفقته ) في رواية مالك « فقال عمر : اذهب فهو حر ، ولك ولاؤه وعلينا نفقته . وكذلك في رواية البيهقي . قال ابن بطال : في هذه القصة أن القاضي إذا سأل في مجلس نظره عن أحد فإنه يجزئ بقول الواحد كما صنع عمر . فأما إذا كلف المشهود له أن يعدل شهوده فلا يقبل أقل من اثنين . قلت : غايته أنه حمل القصة على بعض محتملاتها ، وقصة التكليف تحتاج إلى دليل من خارج ، وفيها جوار الالتقاط وإن لم يشهد ، وأن نفقته إذا لم يعرف في بيت المال ، وأن ولائه للقطعة ، وذلك مما اختلف فيه ، وستأتي الإشارة إلى ذلك في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى . وقد وجه بعضهم معنى قوله « لك ولاؤه » بكونه حين التقطه كأنه أعتقه من الموت أو أعتقه من أن يلتقطه غيره ويدعى أنه ملكه .

( تنبيه ) : وقع في « المطالع » أن عمر لما اتهم أبا جميلة شهد له جماعة بالسر اه ، وليس في قصته أن الذي شهد ليس لإعرافه وحده . وفيه ثبت عمر في الأحكام ، وأن الحاكم إذا توقف في أمر أحد لم يكن ذلك قادحاً فيه ، ورجوع الحاكم إلى قول أمنائه . وفيه أن الثناء على الرجل في وجهه عند الحاجة لا يكره ، وإنما يكره الإطنباب في ذلك ، ولهذا النكتة ترجم البخاري عقب هذا بحديث أبي موسى الذي ساقه بمعنى حديث أبي بكرة الذي أورده في هذا الباب فقال « ما يكره من الإطنباب في المدح » ، ووجه احتجاجه بحديث أبي بكرة أنه صلى الله عليه وسلم اعتبر تزكية الرجل إذا اقتصد لأنه لم يعب عليه إلا الإسراف والتغالي في المدح ، واعترضه ابن المنير بأن هذا القدر كاف في قبول تزكيته ، وأما اعتبار النصاب فسكوت عنه ، وجوابه أن البخاري جرى على قاعدته بأن النصاب لو كان شرطاً للذكر ، إذ لا يؤخر البيان عن وقت الحاجة .

قوله ( أني رجل على رجل ) يحتمل أن يفسر المثني بمحجن بن الأدرع الأسلمي ، وحديثه بذلك عند الطبراني وأحمد وإسحق ، وعند إسحق فيه زيادة من وجه آخر قد يفسر منها المثني عليه بأنه عبد الله ذو النجادين ، وسيأتي بيان ذلك في كتاب الأدب مع تمام الكلام على حديث أبي بكرة إن شاء الله تعالى .

باب ما يكره من الإطنباب في المدح ، وليقل ما يعلم

٢٥٨٢ - حدثنا محمد بن صباح قال حدثنا إسماعيل بن زكرياء قال حدثنا بريد بن [٢٦٦٣]

عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى : سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يثني على رجل ويطريه في مدحه فقال : « أهلكتم - أو قطعتم - ظهر الرجل » .

[الحديث ٢٦٦٣ - طرفه في : ٦٠٦٠] .

قوله ( باب ما يكره من الإطنباب في المدح ، وليقل ما يعلم ) أورد فيه حديث أبي موسى « سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يثني على رجل » يمكن أن يفسر بمن فسر في حديث أبي بكرة بناء على اتحاد القصة ، وقوله « يطريه » بضم أوله ، والإطراء مدح الشخص بزيادة على ما فيه .

قوله (أهلكم أو قطعتم) شك من الراوى ، وليس فى الحديث ما زاده فى الترجمة من قوله « وليقل ما يعلم » وكأنه ذهب إلى اتحاد حديثى أبى بكره وأبى موسى وقد قال فى حديث أبى بكره « إن كان يعلم ذلك منه » والله أعلم .

### باب بلوغ الصبيان وشهادتهم

وقول الله عز وجل : ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا ﴾ .  
وقال مغيرة : احتلمت وأنا ابن ثنتي عشرة سنة .

وبلوغ النساء إلى الحيض لقوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَكْسَنُ مِنَ الْمَحِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ . وقال الحسن بن صالح : أدركت جارة لنا جدة بنت إحدى وعشرين سنة .

٢٥٨٣ - حدثنا عبيد الله بن سعيد قال حدثنا أبو أسامة قال حدثني عبيد الله قال حدثني نافع قال حدثني ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه عرضة يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ، ثم عرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني . قال نافع : فقدمت على عمر بن عبد العزيز وهو خليفة فحدثته هذا الحديث فقال : إن هذا لحد بين الصغير والكبير ، وكتب إلى عماله أن يقرضوا لمن بلغ خمس عشرة .

[٢٦٦٤]

[الحديث ٢٦٦٤ - طرفه في : ٤٠٩٧] .

٢٥٨٤ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثني صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري يبلغ به النبي صلى الله عليه قال : « غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم » .

[٢٦٦٥]

قوله (باب بلوغ الصبيان وشهادتهم) أى حد بلوغهم وحكم شهادتهم قبل ذلك . فأما حد البلوغ فساذكره ، وأما شهادة الصبيان فردها الجمهور ، واعتبرها مالك فى جراحاتهم بشرط أن يضبط أول قولهم قبل أن يتفرقوا ، وقبل الجمهور أخبارهم إذا انضمت إليها قرينه ، وقد اعترض بأنه ترجم بشهادتهم وليس فى حديثى الباب ما يصرح بها ، وأجيب بأنه مأخوذ من الاتفاق على أن من حكم ببلوغه قبلت شهادته إذا اتصف بشرط القبول ، ويرشد إليه قول عمر بن عبد العزيز « إنه لحد بين الصغير والكبير » .

قوله (وقول الله عز وجل : ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا ﴾ ) فى هذه الآية تعليق الحكم ببلوغه الحلم ، وقد أجمع العلماء على أن الاحتلام فى الرجال والنساء يلزم به العبادات والحدود وسائر الأحكام ، وهو إنزال الماء الدافق سواء كان بجماع أو غيره سواء كان فى اليقظة أو المنام ، وأجمعوا على أن لا أثر للجفاف فى المنام إلا مع الإنزال .

قوله ( وقال مغيرة ) هو ابن مقسم الضبي الكوفي .

قوله ( وأنا ابن ثنثي عشرة سنة ) جاء مثله عن عمرو بن العاص ، فإنهم ذكروا أنه لم يكن بينه وبين ابنه عبد الله بن عمرو في السن سوى اثنتي عشرة سنة .

قوله ( وبلوغ النساء إلى الحيض لقوله عز وجل : ﴿ وَاللَّائِي يَتُسْنَ مِنْ الْحَيْضِ مِنْ نَسَائِكُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ) هو بقية من الترجمة ، ووجه الاتّزاع من الآية للترجمة تعليق الحكم في العدة بالإقراء على حصول الحيض ، وأما قبله وبعده فبالأشهر ، فدل على أن وجود الحيض ينقل الحكم ، وقد أجمع العلماء على أن الحيض بلوغ في حق النساء .

قوله ( وقال الحسن بن صالح ) هو ابن حي الهمداني الفقيه الكوفي تقدم نسبه في أوائل الكتاب ، وأثره هذا رويناه موصولا في « المجالسة » للدينوري من طريق يحيى بن آدم عنه نحوه وزاد فيه « وأقل أوقات الحمل تسع سنين » وقد ذكر الشافعي أيضا أنه رأى جدة بنت إحدى وعشرين سنة وأنها حاضت لاستكمال تسع ووضعت بنتا لاستكمال عشر ووقع لبنها مثل ذلك ، واختلف العلماء في أقل سن تحيض فيه المرأة ويحتمل فيه الرجل ، وهل تنحصر العلامات في ذلك أم لا ؟ وفي السن الذي إذا جاوزه الغلام ولم يحتلم والمرأة ولم تحض بحكم حينئذ بالبلوغ ، فاعتبر مالك والليث وأحمد وإسحق وأبو ثور الإثبات ، إلا أن مالكا لا يقيم به الحد للشبهة ، واعتبره الشافعي في الكافر ، واختلف قوله في المسلم . وقال أبو حنيفة : سن البلوغ تسع عشرة أو ثمان عشرة للغلام وسبع عشرة للجارية ، وقال أكثر المالكية : حده فيهما سبع عشرة أو ثمان عشرة ، وقال الشافعي وأحمد وابن وهب والجمهور : حده فيهما استكمال خمس عشرة سنة على ما في حديث ابن عمر في هذا الباب .

قوله ( حدثنا عبيد الله بن سعيد ) كذا في جميع الأصول عبيد الله بالتصغير ، وهو أبو قدامة السرخسي ، ووقع بخط ابن العكلى الحافظ عبيد بن إسماعيل وبذلك جزم البيهقي في الخلافيات فأخرج الحديث من طريق محمد بن الحسين الخثعمي عن عبيد بن إسماعيل ثم قال : أخرجه البخاري عن عبيد الله بن إسماعيل . قلت : وهو معروف بالرواية عن أبي أسامة ، وقد أخرج النسائي هذا الحديث عن أبي قدامة السرخسي فقال « عن يحيى بن سعيد القطان » بدل أبي أسامة فهذا يرجح ما قال البيهقي .

قوله ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضه يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ) فيه التفات أو تجريد إذ كان السياق يقتضي أن يقول فلم يجزه لكنه التفّت ، أو جرد من نفسه أولا شخصا فعبّر عنه بالماضي ثم التفّت فقال « عرضني » ووقع في رواية يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر كما سيأتي في المغازي « فلم يجزه » وفي رواية مسلم عن ابن نمير عن أبيه عن عبد الله بن عمر « عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد في القتال فلم يجزني » وقوله « فلم يجزني » بضم أوله من الإجازة ، وفي رواية ابن إدريس وغيره عن عبيد الله عند مسلم « فاستصغرنى » .

قوله ( ثم عرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني ) لم تختلف الرواة عن عبيد الله ابن عمر في ذلك وهو الاقتصار على ذكر أحد والخندق ، وكذا أخرجه ابن حبان من طريق مالك عن نافع ،

وأخرجه ابن سعد في الطبقات عن يزيد بن هارون عن أبي معشر عن نافع عن ابن عمر فراد فيه ذكر بدر ولفظه « عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر وأنا ابن ثلاث عشرة فردني ، وعرضت عليه يوم أحد » الحديث ، قال ابن سعد : قال يزيد بن هرون ينبغي أن يكون في الخندق ابن ست عشرة سنة اهـ ، وهو أقدم من نعرفه استشكل قول ابن عمر هذا ، وإنما بناء على قول ابن إسحق ، وأكثر أهل السير أن الخندق كانت في سنة خمس من الهجرة وإن اختلفوا في تعيين شهرها كما سيأتي في المغازي ، واتفقوا على أن أحداً كانت في شوال سنة ثلاث ، وإذا كان كذلك جاء ما قال يزيد أنه يكون حينئذ ابن ست عشرة سنة ، لكن البخاري جنح إلى قول موسى بن عقبة في المغازي أن الخندق كانت في شوال سنة أربع ، وقد روى يعقوب ابن سفيان في تاريخه ومن طريقه البيهقي عن عروة نحو قول موسى بن عقبة ، وعن مالك الجزم بذلك ، وعلى هذا لا إشكال ، لكن اتفقت أهل المغازي على أن المشركين لما توجهوا في أحد نادوا المسلمين : موعدكم العام المقبل بدر ، وأنه صلى الله عليه وسلم خرج إليها من السنة المقبلة في شوال فلم يجد بها أحداً ، وهذه هي التي تسمى « بدر الموعد » ولم يقع بها قتال فتعين ما قال ابن إسحق إن الخندق كانت في سنة خمس فيحتاج حينئذ إلى الجواب عن الإشكال ، وقد أجاب عنه البيهقي وغيره بأن قول ابن عمر « عرضت يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة » أي دخلت فيها ، وأن قوله « عرضت يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة » أي تجاوزتها فألغى الكسر في الأولى وجبره في الثانية ، وهو شائع مسموع في كلامهم ، وبه يرتفع الإشكال المذكور وهو أولى من الترجيح والله أعلم

( تنبيهان ) : الأول زعم ابن التين أنه ورد في بعض الروايات أن عرض ابن عمر كان ببدر فلم يجزه ثم بأحد فأجازه ، قال : وفي رواية عرض يوم أحد وهو ابن ثلاث عشرة فلم يجزه وعرض يوم الخندق وهو ابن أربع عشرة سنة فأجازه ، ولا وجود لذلك ، وإنما وجد ما أشرت إليه عن ابن سعد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن أبي معشر ، وأبو معشر مع ضعفه لا يخالف ما زاده من ذكر بدر مارواه الثقات بل يوافقهم . الثاني زعم ابن ناصر أنه وقع في « الجمع » للحميدي هنا « يوم الفتح » بدل يوم الخندق ، قال ابن ناصر : والسابق إلى ذلك ابن مسعود أو خلف فتبعه شيخنا ولم يتدبره ، والصواب « يوم الخندق » في جميع الروايات ، وتلقى ذلك ابن الجوزي عن ابن ناصر وبالف في التشنيع على من وهم في ذلك ، وكان الأولى ترك ذلك فإن الغلط لا يسلم منه كثيراً أحد .

قوله ( قال نافع فقدمت على عمر ) هو موصول بالإسناد المذكور .

قوله ( إن هذا الحد بين الصغير والكبير ) في رواية ابن عيينة عن عبيد الله بن عمر عند الترمذي « فقال هذا حد ما بين الذرية والمقاتلة » .

قوله ( وكتب إلى عماله أن يفرضوا لمن بلغ خمس عشرة ) زاد مسلم في روايته « ومن كان دون ذلك فاجعلوه في العيال » وقوله « أن يفرضوا » أي يقدروا لهم رزقا في ديوان الجند . وكانوا يفرقون بين المقاتلة وغيرهم في العطاء ، وهو الرزق الذي يجمع في بيت المال ويفرق على مستحقه . واستدل بقصة ابن عمر على أن من استكمل خمس عشرة سنة أجريت عليه أحكام البالغين وإن لم يحتلم ، فيكلف بالعبادات وإقامة الحدود :

ويستحق سهم الغنيمة ، ويقتل إن كان حربيا ، ويفك عنه الحجر إن أونس رشده وغير ذلك من الأحكام . وقد عمل بذلك عمر بن عبد العزيز وأقره عليه رواية نافع . وأجاب الطحاوي وابن القصار وغيرهما ممن لم يأخذ به بأن الإجازة المذكورة جاءت التصريح بأنها كانت في القتال ، وذلك يتعلق بالقوة والجلد . وأجاب بعض المالكية بأنها واقعة عين فلا عموم لها ، ويحتمل أن يكون صادف أنه كان عند تلك السن قد احتلم فلذلك أجازها : وتجاسر بعضهم فقال : إنما رده لضعفه لا لسنه ، وإنما أجازها لمقوته لا لبلوغه . ويرد على ذلك ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج ، ورواه أبو عوانة وابن حبان في صحيحيهما من وجه آخر عن ابن جريج « أخبرني نافع » فذكر هذا الحديث بلفظ « عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق فلم يجزني ولم يرني بلغت » وهي زيادة صحيحة لا مطعن فيها ، لجلالة ابن جريج وتقدمه على غيره في حديث نافع ، وقد صرح فيها بالتحديث فانتفى ما يخشى من تدليس ، وقد نص فيها لفظ ابن عمر بقوله « ولم يرني بلغت » وابن عمر أعلم بما روى من غيره ولا سيما في قصة تتعلق به . وفي الحديث أن الإمام يستعرض من يخرج معه للقتال قبل أن تقع الحرب فمن وجده أهلا استصحبه وإلا رده ، وقد وقع ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم في بدر وأحد وغيرهما ، وستأتي الإشارة إليه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى . وعند المالكية والحنفية لا تتوقف الإجازة للقتال على البلوغ ، بل للإمام أن يجيز من الصبيان من فيه قوة ونجدة ، فرب مراهق أقوى من بالغ . وحديث ابن عمر حجة عليهم ولا سيما الزيادة التي ذكرتها عن ابن جريج ، والله أعلم .

( تنبيه ) : ظاهر الترجمة مع سياق الآية أن الولد يطلق عليه صبي وطفل إلى أن يباغ وهو كذلك ، وأما ما ذكره بعض أهل اللغة وجزم به غير واحد أن الولد يقال له جنين حتى يوضع ، ثم صبي حتى يفطم ، ثم غلام إلى سبع ثم يافع إلى عشر . ثم حزور إلى خمس عشرة ، ثم قعد إلى خمس وعشرين ، ثم عنطنط إلى ثلاثين ، ثم ممل إلى أربعين ، ثم كهل إلى خمسين ، ثم شيخ إلى ثمانين ، ثم هم إذا زاد فلا يمنع إطلاق شيء من ذلك على غيره مما يقاربه تجوزاً .

قوله ( عن أبي سعيد ) هو الخدرى .

قوله ( يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم ) تقدم في الجمعة من طريق أخرى عن صفوان بن سليم بلفظ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال » .

قوله ( غسل يوم الجمعة ) في رواية أحمد عن سفيان « الغسل يوم الجمعة » وقد تقدم الحديث ومباحثه في كتاب الجمعة ، وفيه إشارة إلى أن البلوغ يحصل بالإنزال لأنه المراد بالاحتلام هنا . ويستفاد مقصود الترجمة بالقياس على بقية الأحكام من حيث تعلق الوجوب بالاحتلام .

ب

سؤال الحاكم المدعي : هل لك بينة ؟ قبل اليمين

٢٥٨٥ - حدثنا محمد قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال :

[٢٦٦٦]

[٢٦٦٧]



قال رسول الله صلى الله عليه : « من حلف على يمين - وهو فيها فاجر - ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان ». قال فقال الأشعث بن قيس : في والله ، كان بيني وبين رجل أرض فوجدني فقدّمته إلى النبي صلى الله عليه ، فقال لي رسول الله صلى الله عليه : ألك بينة ؟ قال : قلت : لا . قال : احلف . قال : قلت : يا رسول الله إذن يحلف ويذهب بمالي . فأنزل الله عز وجل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ إلى آخر الآية .

قوله ( باب سؤال الحاكم المدعى : هل لك بينة ؟ قبل اليمين ) أورد فيه حديث الأشعث « كان بيني وبين رجل أرض فوجدني ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ألك بينة ؟ قلت : لا . قال : يحلف » وفيه حديث ابن مسعود . وقوله في الترجمة « قبل اليمين » أى قبل يمين المدعى عليه ، وهو المطابق للترجمة ولا يصح حمله على المدعى بأن يطلب منه الحاكم يمين الاستظهار بأن بينته شهدت له بحق لأنه ليس في حديث الأشعث تعرض لذلك ، بل فيه ما قد يتمسك به في أن يمين الاستظهار غير واجبة ، والله أعلم . وسأتى مباحث حديثي الأشعث وابن مسعود في التفسير والإيمان والنذور إن شاء الله تعالى . وفي الحديث حجة لمن قال : لا تعرض اليمين على المدعى عليه إذا اعترف الما عى أن له بينة .

## ب

### اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود

وقال النبي صلى الله عليه : « شاهدك أو يمينه » وقال قتيبة حدثنا سفيان عن ابن شبرمة كلمني أبو الزناد في شهادة الشاهد ويمين المدعى ، فقلت : قال الله عز وجل : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ ، قلت : إذا كان يكتفى بشهادة شاهد ويمين المدعى فما يحتاج أن تذكر إحداهما الأخرى ، ما كان يصنع يذكر هذه الأخرى ؟

[٢٦٦٨] ٢٥٨٦ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال : كتب ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه قضى باليمين على المدعى عليه .

[٢٦٦٩] ٢٥٨٧ - حدثني عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل : قال

[٢٦٧٠] عبد الله : من حلف على يمين يستحق بها مالا لقي الله وهو عليه غضبان ، ثم أنزل الله تصديق ذلك : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ إلى ﴿ أَلِيمٌ ﴾ . ثم إن الأشعث بن قيس خرج إلينا فقال : ما يحدثكم أبو عبد الرحمن ؟ فحدثناه بما قال ، فقال : صدق ، لفي نزلت ، كان بيني وبين رجل خصومة في شيء ، فاخصمنا إلى النبي صلى الله عليه ، فقال : « شاهدك أو

يمينه» ، فقلتُ له : إِذَنْ يَحْلِفُ وَلَا يُبَالِي . فقال النبي صلى الله عليه : « من حلف على يمينٍ يستحقُّ بها مالاً - وهو فيها فاجرٌ - لقي الله وهو عليه غضبانٌ » . فأنزل الله تصديق ذلك . ثم اقترأ هذه الآية .

قوله ( باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود ) أى دون المدعى ، ويستلزم ذلك شيئين : أحدهما أن لا تجب يمين الاستظهار ، والثاني أن لا يصح القضاء بشاهد واحد يمين المدعى . واستشهد المصنف بقصة ابن شبرمة يشير إلى أنه أراد الثاني . وقوله « في الأموال والحدود » يشير بذلك إلى الرد على الكوفيين في تخصيصهم اليمين على المدعى عليه في الأموال دون الحدود ، وذهب الشافعي والجمهور إلى القول بعموم ذلك في الأموال والحدود والنكاح ونحوه ، واستثنى مالك النكاح والطلاق والعناق والفدية فقال : لا يجب في شيء منها اليمين حتى يقيم المدعى البينة ولو شاهداً واحداً .

قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم شاهداك أو يمينه ) وصله في آخر الباب من حديث الأشعث ، والغرض منه أنه أطلق اليمين في جانب المدعى عليه ولم يقيد بشيء دون شيء ، وارتفع « شاهداك » على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره المثبت لك أو الحجة أو ما يثبت لك ، والمعنى ما يثبت لك شهادة شاهديك . أو لك إقامة شاهديك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب إعرابه فارتفع ، وحذف الخبر للعلم به . وقد تقدم في الرهن بلفظ « شهودك » وأنه روى بالرفع والنصب ، وتقدم توجيهه .

قوله ( وقال قتبية حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ، ورأيت بخط القطب أنه رأى في بعض النسخ « حدثنا قتبية » ورد ذلك مغلطاً بأن البخاري لم يحتج بابن شبرمة ، وهو عجيب ، فإنه أخرج له في الشواهد كما سيأتي في كتاب الأدب ، وهذا من الشواهد فإنه حكاية واقعة اتفقت له مع ابن عيينة ليس فيها حديث مرفوع يحتج به .

قوله ( عن ابن شبرمة ) بضم المعجمة والراء بينهما موحدة ساكنة ، وهو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الضبي قاضي الكوفة للمنصور ، مات سنة أربع وأربعين ومائة .

قوله ( كلمني أبو الزناد ) هو قاضي المدينة .

قوله ( في شهادة الشاهد ويمين المدعى ) أى في القول بجوازها ، وكان مذهب أبي الزناد القضاء بذلك كأهل بلده ، ومذهب ابن شبرمة خلافه كأهل بلده ، فاحتج عليه أبو الزناد بالخبر الوارد في ذلك ، فاحتج عليه ابن شبرمة بما ذكر في الآية الكريمة ، وإنما تم له الحجة بذلك على أصل مختلف فيه بين الفريقين وهو أن الخبر إذا ورد متضمناً لزيادة على ما في القرآن هل يكون نسخاً والسنة لا تنسخ القرآن ؟ أو لا يكون نسخاً بل زيادة مستقلة بحكم مستقل إذا ثبت سنده وجب القول به ؟ والأول مذهب الكوفيين ، والثاني مذهب الحجازيين ، ومع قطع النظر عن ذلك لا تنهض حجة ابن شبرمة لأنه يصير معارضة للنص بالرأى وهو غير معتبر به ، وقد أجاب عنه الإسماعيلي فقال : الحاجة إلى إذكاز إحداها الأخرى إنما هو فيما إذا شهدتا ،

وإن لم تشهدا قامت مقامهما يمين الطالب ببيان السنة الثابتة ، واليمين ممن هي عليه لو انفردت لحلت محل البيعة في الأداء والإبراء ، فكذلك حلت اليمين هنا محل المرأتين في الاستحقاق بها مضافة للشاهد الواحد . قال : ولو لزم إسقاط القول بالشاهد واليمين لأنه ليس في القرآن للزم إسقاط الشاهد والمرأتين لأنهما ليستا في السنة لأنه صلى الله عليه وسلم قال « شاهدك أو يمينه » اهـ . وحاصله أنه لا يلزم من التنصيص على الشيء نفيه عما عداه ، لكن مقتضى ما بحثه أن لا يقضى باليمين مع الشاهد الواحد إلا عند فقد الشاهدين أو ما قام مقامهما من الشاهد والمرأتين ، وهو وجه للشافعية ، وصححه الحنابلة ، ويؤيده ما رواه الدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً « قضى الله ورسوله في الحق بشاهدين فإن جاء بشاهدين أخذ حقه وإن جاء بشاهد واحد حلف مع شاهده » ، وأجاب بعض الحنفية بأن الزيادة على القرآن نسخ ، وأخبار الآحاد لا تنسخ المتواتر ، ولا تقبل الزيادة من الأحاديث إلا إذا كان الخبر بها مشهوراً ، وأجيب بأن النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا ، وأيضاً فالنسخ والمنسوخ لا بد أن يتواردا على محل واحد وهذا غير متحقق في الزيادة على النص ، وغاية ما فيه أن تسمية الزيادة كالتخصيص نسخاً اصطلاح فلا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة ، لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز وكذلك الزيادة عليه كما في قوله تعالى ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ وأجمعوا على تحريم نكاح العمة مع بنت أخيها ، وسند الإجماع في ذلك السنة الثابتة ، وكذلك قطع رجل السارق في المرة الثانية ، وأمثلة ذلك كثيرة . وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد واليمين لكونه زيادة على القرآن بأحاديث كثيرة في أحكام كثيرة كلها زائدة على ما في القرآن كالوضوء بالنيذ والوضوء من الفقهة ومن التوء والمضمضة والاستنشاق في الغسل دون الوضوء واستبراء المسبية وترك قطع من سرق ما يسرع إليه الفساد وشهادة المرأة الواحدة في الولادة ولا قود إلا بالسيف ولا جمعة إلا في مصر جامع ولا تقطع الأيدي في الغزو ولا يرث الكافر المسلم ولا يؤكل الطافي من السمك ويحرم كل ذى ناب من السباع ومخلب من الطير ولا يقتل الوالد بالولد ولا يرث القاتل من القاتل وغير ذلك من الأمثلة التي تتضمن الزيادة على عموم الكتاب ، وأجابوا بأنها أحاديث شهيرة فوجب العمل بها لشهرتها . فيقال لهم وحديث القضاء بالشاهد واليمين جاء من طرق كثيرة مشهورة ، بل ثبت من طرق صحيحة متعددة ، فمنها ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمينين وشاهد » وقال في اليمين إنه حديث صحيح لا يرتاب في صحته ، وقال ابن عبد البر لا مطعن لأحد في صحته ولا إسناده ، وأما قول الطحاوي : أن قيس بن سعد لا تعرف له رواية عن عمرو بن دينار . لا يقدر في صحة الحديث لأنهما تابعيان ثقتان مكيان وقد سمع قيس من أقدم من عمرو ، وبمثل هذا لا ترد الأخبار الصحيحة . ومنها حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد » وهو عند أصحاب السنن ورجالهم مدنيون ثقات ، ولا يضره أن سهيل بن أبي صالح نسبه بعد أن حدث به ربيعة لأنه كان بعد ذلك يرويه عن ربيعة عن نفسه عن أبيه ، وقصته بذلك مشهورة في سنن أبي داود وغيرها . ومنها حديث جابر مثل حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وأبو عوانة . وفي الباب عن نحو من عشرين من الصحابة فيها الحسان والضعاف ، وبدون ذلك تثبت الشهرة ، ودعوى نسخه مردودة لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال . وأما احتجاج مالك في الموطأ بأن اليمين تتوجه على المدعى عند النكول ورد اليمين

بغير حلف فاذا حلف ثبت الحق بغير خلاف فيكون حلف المدعى ومعه شاهد آخر أولى ، فهو متعقب ، ولا يرد على الحنفية لأنهم لا يقولون برد اليمين . وقال الشافعي القضاء بشاهد ويمين لا يخالف ظاهر القرآن لأنه لم يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه ، يعني والمخالف لذلك لا يقول بالمفهوم فضلا عن مفهوم العدد والله أعلم . وقال ابن العربي : أظرف ما وجدت لهم في رد الحكم بالشاهد واليمين أمران : أحدهما أن المراد قضى بيمين المنكر مع شاهد الطالب ، والمراد أن الشاهد الواحد لا يكفي في ثبوت الحق فيجب اليمين على المدعى عليه ، فهذا المراد بقوله قضى بالشاهد واليمين . وتعقبه ابن العربي بأنه جهل باللغة ، لأن المعية تقتضي أن تكون من شيئين في جهة واحدة لا في المتضادين . ثانيهما حمله على صورة مخصوصة وهي أن رجلا اشترى من آخر عبدا مثلاً فادعى المشتري أن به عيباً وأقام شاهداً واحداً فقال البائع بعته بالبراءة فيحلف المشتري أنه ما اشترى بالبراءة ويرد العبد ، وتعقبه بنحو ما تقدم ، ولأنها صورة نادرة ولا يحمل الخبر عليها . قلت : وفي كثير من الأحاديث الواردة في ذلك ما يبطل هذا التأويل والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدعى عليه ، هكذا أخرجه في الرهن ، وهنا مختصراً من طريق نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة ، وأخرجه في تفسير آل عمران من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة مثله ، وذكر فيه قصة المرأتين ادعت إحداها على الأخرى أنها جرحتها . وقد أخرجه الطبراني من رواية سفيان عن نافع عن ابن عمر بلفظ « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه » وقال : لم يروه عن سفيان إلا الفريابي ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية ابن جريج بلفظ « ولكن البينة على الطالب واليمين على المطلوب » وأخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن إدريس عن ابن جريج وعثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة قال : كنت قاضياً لابن الزبير على الطائف . فذكر قصة المرأتين ، فكتبت إلى ابن عباس ، فكتب إلى : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم ، ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر » وهذه الزيادة ليست في الصحيحين ، وإسنادها حسن . وقد بين صلى الله عليه وسلم الحكمة في كون البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه بقوله صلى الله عليه وسلم « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم » وسيأتي في تفسير آل عمران . وقال العلماء الحكمة في ذلك لأن جانب المدعى ضعيف لأنه يقول بخلاف الظاهر فكاف الحجة القوية وهي البينة لأنها لا تجلب لنفسها نفعا ولا تدفع عنها ضرراً فيقوى بها ضعف المدعى ، وجانب المدعى عليه قوى لأن الأصل فراغ ذمته فاكتفى منه باليمين وهي حجة ضعيفة لأن الخالف يجلب لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة . واختلف الفقهاء في تعريف المدعى والمدعى عليه ، والمشهور فيه تعريفان : الأول المدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه بخلافه ، والثاني من إذا سكت ترك وسكوته والمدعى عليه من لا يخفى إذا سكت ، والأول أشهر ، والثاني أسلم . وقد أورد على الأول بأن المودع إذا ادعى الرد أو التلف فإن دعواه تخالف الظاهر ، ومع ذلك فالقول قوله وقيل في تعريفهما غير ذلك . واستدل بقوله « اليمين على المدعى عليه » للجمهور بحمله على عمومه في حق كل واحد سواء كان بين المدعى عليه اختلاط أم لا ، وعن مالك لا تتوجه اليمين إلا على من بينه وبين المدعى اختلاط لئلا يتبدل أهل السفه أهل الفضل بتحليفهم مراراً ، وقريب من مذهب مالك قول الإصطخري من الشافعية : إن قرائن الحال إذا شهدت بكذب المدعى لم يلتفت إلى دعواه ، واستدل بقوله « لادعى ناس

دماء ناس وأموالهم » على إبطال قول المالكية في التدمية ، ووجه الدلالة تسويته صلى الله عليه وسلم بين الدماء والأموال . وأجيب بأنهم لم يسندوا القصص مثلاً إلى قول المدعى بل للقسامة ، فيكون قوله ذلك لوثاً يقوى جانب المدعى في بداءته بالأيمان . الحديث الثاني والثالث حديث الأشعث وعبد الله بن مسعود في سبب نزول قوله تعالى ﴿ إِن الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ ﴾ الآية . وقد مضت الإشارة إليه قبل باب . والمراد منه قوله « شاهدك أو يمينه » وقد روى نحو هذه القصة وائل بن حجر وزاد فيها « ليس لك إلا ذلك » أخرجه مسلم وأصحاب السنن واستدل بها الحصر على رد القضاء باليمين والشاهد ، وأجيب بأن المراد بقوله صلى الله عليه وسلم « شاهدك » أى بينتك سواء كانت رجلاً أو رجلاً وامرأتين ويمين الطالب ، وإنما خص الشاهدين بالذكر لأنه الأكثر الأغلب ، فالمعنى شاهدك أو مايقوم مقامهما ، ولو لزم من ذلك رد الشاهد واليمين لكونه لم يذكر للزم رد الشاهد والمرأتين لكونه لم يذكر فوضح التأويل المذكور ، والمنجى إليه ثبوت الخبر باعتبار الشاهد واليمين ، فدل على أن ظاهر لفظ الشاهدين غير مراد بل المراد هو أو ما يقوم مقامه .

## باب

إِذَا ادَّعى أَوْ قَذَفَ فَلَهُ أَنْ يَلْتَمِسَ الْبَيِّنَةَ وَيَنْطَلِقَ لَطَلَبِ الْبَيِّنَةِ

[٢٦٧١]

٢٥٨٨- حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا ابن أبي عدي عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه بشريك بن سحماء ، فقال النبي صلى الله عليه : البينة ، أو حد في ظهرك ، قال : يا رسول الله ، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلمس البينة ؟ فجعل يقول : « البينة أو حد في ظهرك » . فذكر حديث اللعان . [الحديث ٢٦٧١ - طرفاه في : ٤٧٤٧ ، ٥٣٠٧] .

قوله ( باب إذا ادعى أو قذف فله أن يلمس البينة وينطلق لطلب البينة ) أورد فيه طرفاً من حديث ابن عباس في قصة المتلاعنين ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في مكانه ، والغرض منه تمكين القاذف من إقامة البينة على زنا المقدوف لدفع الحد عنه ، ولا يرد عليه أن الحديث ورد في الزوجين ، والزواج له مخرج عن الحد باللعان إن عجز عن البينة بخلاف الأجنبية ، لأننا نقول : إنما كان ذلك قبل نزول آية اللعان حيث كان الزوج والأجنبي سواء ، وإذا ثبت ذلك القاذف ثبت لكل مدع من باب الأولى .

## باب اليمين بعد العَصْرِ

٢٥٨٩- حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم ولا

[٢٦٧٢]

يزكيهم ولهم عذاب أليم: رجلٌ على فضلٍ ماءٍ بطريقٍ يمنعُ منه ابنُ السبيلِ . ورجلٌ بايعَ رجلاً لا يبايعُهُ إلا للدنيا ، فإنَّ أعطاهُ ما يريدُ وفي له وإلا لم يفِ له . ورجلٌ ساومَ رجلاً سلعةً بعدَ العصرِ فحلفَ باللهِ لقد أعطى به كذا وكذا فأخذها .

قوله ( باب اليمين بعد العصر ) ذكر فيه حديث أبي هريرة « ثلاثة لا يكتمهم الله » الحديث ، وفيه « ورجلٌ ساومَ سلعةً بعدَ العصرِ فحلفَ » الحديث ، وسيأتي الكلامُ عليه في الأحكام ، ونذكر ما يتعلق به من تغليظ اليمين بالزمان في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى . قال المهلب : إنما خص النبي صلى الله عليه وسلم هذا الوقت بتعظيم الإثم على من حلف فيه كاذباً لشهود ملائكة الليل والنهار ذلك الوقت انتهى . وفيه نظر ، لأن بعد صلاة الصبح يشاركه في شهود الملائكة ، ولم يأت فيه ما أتى في وقت العصر ، ويمكن أن يكون اختص بذلك لكونه وقت ارتفاع الأعمال .

## ب

يَحْلِفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَيْثَمَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ ، وَلَا يُصْرَفُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى غَيْرِهِ

قضى مروان باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال : احلف له مكاني ، فجعل زيد يحلف ، وأبى أن يحلف على المنبر ، فجعل مروان يعجب منه .

وقال النبي صلى الله عليه : « شاهدك أو يمينه » ولم يخص مكاناً دون مكان .

[٢٦٧٣]

٢٥٩٠ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا عبد الواحد عن الأعمش عن أبي وائل

عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه قال : « من حلف على يمينٍ ليقطع بها مالا لقي الله وهو عليه غضبان » .

قوله ( باب يحلف المدعى عليه حيثما وجبت عليه اليمين ولا يصرف من موضع إلى غيره ) أي وجوبا ، وهو قول الحنفية والحنابلة ، وذهب الجمهور إلى وجوب التغليظ ، ففي المدينة عند المنبر ، وبمكة بين الركن والمقام ، وبغيرهما بالمسجد الجامع . واتفقوا على أن ذلك في الدماء والمال الكثير لا في القليل ، واختلفوا في حد القليل والكثير في ذلك .

قوله ( قضى مروان ) أي ابن الحكم ( على زيد بن ثابت باليمين على المنبر فقال : أحلف له مكاني الخ ) وصله مالك في الموطأ عن دود بن الحصين عن أبي غطفان - بفتح المعجمة ثم المهمة ثم الفاء - المزى بضم الميم وتشديد الزاي قال « اختصم زيد بن ثابت وابن مطيع - يعني عبد الله - إلى مروان في دار ، فقضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال : أحلف له مكاني فقال مروان : لا والله إلا عند مقاطع الحقوق ، فجعل

زيد يحلف أن حقه لحق ، وأبى أن يحلف على المنبر « وكان البخاري احتج بأن امتناع زيد بن ثابت من اليمين على المنبر يدل على أنه لا يراه واجبا ، والاحتجاج بزيد بن ثابت أولى من الاحتجاج بمروان ، وقد جاء عن ابن عمر نحو ذلك ، فروى أبو عبيد في كتاب القضاء بإسناد صحيح عن نافع « أن ابن عمر كان وصى رجل ، فأتاه رجل بصك قد درست أسماء شهوده ، فقال ابن عمر : يا نافع اذهب به إلى المنبر فاستحلفه ، فقال الرجل : يا ابن عمر أتريد أن تسمع بي الذي يسمعي هنا ؟ فقال ابن عمر : صدق فاستحلفه مكانه » وقد وجدت لمروان سلفا في ذلك ، فأخرج الكراييسي في « أدب القضاء » بسند قوى إلى سعيد بن المسيب قال : « ادعى مدع على آخر أنه اغتصب له بعير ، فخاصمه إلى عثمان فأمره عثمان أن يحلف عند المنبر ، فأبى أن يحلف وقال : أحلف له حيث شاء غير المنبر ، فأبى عليه عثمان أن لا يحلف إلا عند المنبر ، فغرم له بعيراً مثل بعيره ولم يحلف » .

قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم : شاهدك أو يمينه ) تقدم موصولا قريباً :

قوله ( ولم يخص مكاناً دون مكان ) هو من تنقذ المصنف ، وقد اعترض عليه بأنه ترجم اليمين بعد العصر فأثبت التغليب بالزمان ونفى هنا التغليب بالمكان ، فإن صح احتجازه بأن قوله « شاهدك أو يمينه » لم يخص مكاناً دون مكان فليحتج عليه بأنه أيضاً لم يخص زماناً دون زمان ، فإن قال ورد التغليب في اليمين بعد العصر قيل له ورد التغليب في اليمين على المنبر في حديثين : أحدهما حديث جابر مرفوعاً « لا يحلف أحد عند منبري هذا على يمين آثمة ولو على سواك أخضر إلا تبوأ مقعده من النار » أخرجه مالك وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم ، واللفظ الذي ذكرته لأبي بكر بن أبي شيبة : ثانيهما حديث أبي أمامة بن ثعلبة مرفوعاً « من حلف عند منبري هذا يمين كاذبة يستحل بها مال امرئ مسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً » أخرجه النسائي ورجاله ثقات . ويحاج عنه بأنه لا يلزم من ترجمة اليمين بعد العصر أنه يوجب تغليب اليمين بالمكان ، بل له أن يقلب المسألة فيقول : إن لزم من ذكر تغليب اليمين بالمكان أنها تغلظ على كل حال ، فيجب التغليب عليه بالزمان أيضاً لثبوت الخبر بذلك . ثم أورد حديث ابن مسعود « من حلف على يمين » وقد تقدم قريباً بأثم منه مضموماً إلى حديث الأشعث . ويأتي الكلام عليه في الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى :

### باب إذا تسارع قوم في اليمين

٢٥٩١ - حدثني إسحاق بن نصر قال حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن همام عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه عرض على قوم اليمين فأسرعوا ، فأمر أن يسهم بينهم في اليمين أيهم يحلف . [٢٦٧٤]

قوله ( باب إذا تسارع قوم في اليمين ) أي حيث تجب عليهم جميعاً بأيهم يبدأ :

قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين فأسرعوا ، فأمر أن يسهم بينهم في اليمين أيهم

يُحلف) أى قبل الآخر ، هذا اللفظ أخرجه النسائي أيضا عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وقال فيه « فأسرع الفيضان » وقد رواه أحمد عن عبد الرزاق شيخ البخارى فيه بلفظ « إذا أكره الاثنان على اليمين واستحباها فليستهما عليها » وأخرجه أبو نعيم فى مسند إسحق بن راهويه عن عبد الرزاق مثل رواية البخارى ، وتعقبه بأنه رآه فى أصل إسحق عن عبد الرزاق باللفظ الذى رواه أحمد قال : وقد وهم شيخنا أبو أحمد فى ذلك انتهى . قلت . وهكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق إسحق بن أبى إسرائيل عن عبد الرزاق ، وأخرجه من طريق الحسن ابن يحيى عن عبد الرزاق مثله لكن قال « فاستحباها » ، وأخرجه أبو داود عن أحمد وسلمة بن شبيب عن عبد الرزاق بلفظ « أو استحباها » قال الإسماعيلي . هذا هو الصحيح ، أى أنه بلفظ « أو » لا بالفاء ولا بالواو . قلت : ورواية الواو يمكن حملها على رواية أو ، وأما رواية الفاء فيمكن توجيهها بأنهما أكرها على اليمين فى ابتداء الدعوى ، فلما عرفا أنهما لابد لهما منها أجابا إليها وهو المعبر عنه بالاستحباب ، ثم تنازعا أيهما يبدأ فأرشد إلى القرعة . وقال الخطابى وغيره : الإكراه هنا لا يراد به حقيقته ، لأن الإنسان لا يكره على اليمين ، وإنما المعنى إذا توجهت اليمين على اثنين وأرادا الحلف - سواء كانا كارهين لذلك بقلبيهما وهو معنى الإكراه ، أو مختارين لذلك بقلبيهما وهو معنى الاستحباب - وتنازعا أيهما يبدأ فلا يقدم أحدهما على الآخر بالتشهى بل بالقرعة ، وهو المراد بقوله « فليستهما » أى فليقرعا . وقيل صورة الاشتراك فى اليمين أن يتنازع اثنان عيناً ليست فى يد واحد منهما ولا بينة لواحد منهما فيقرع بينهما ، فن خرجت له القرعة حاف واستحقها . ويؤيد ذلك ما روى أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق أبى رافع عن أبى هريرة « أن رجلين اختصما فى متاع ليس لواحد منهما بينة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : استهما على اليمين ما كان ، أحبا ذلك أو كرها » وأما اللفظ الذى ذكره البخارى فيحتمل أن يكون عند عبد الرزاق فيه حديث آخر باللفظ المذكور . ويؤيده رواية أبى رافع المذكورة فإنها بمعناها ، ويحتمل أن تكون قصة أخرى بأن يكون القوم المذكورون مدعى عليهم بعين فى أيديهم مثلاً وأنكروا ولا بينة للمدعى عليهم ، فتوجهت عليهم اليمين ، فتسارعوا إلى الحلف ، والحلف لا يقع معتبراً إلا بتلقين المحلف ، فقطع النزاع بينهم بالقرعة فن خرجت له بدأ به فى ذلك . والله أعلم .

## ب

قول الله عز وجل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾

[٢٦٧٥] ٢٥٩٢ - حدثنا إسحاق قال أخبرنا يزيد بن هارون قال أخبرنا العوام قال حدثني

إبراهيم أبو إسماعيل السكسكي سمع عبد الله بن أبي أوفى يقول : أقام رجل بسلعته فحلف بالله لقد أعطى بها ما لم يعطها . فنزلت : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ .

وقال ابن أبي أوفى : الناجش : آكل رباً خائناً .



[٢٦٧٦] ٢٥٩٣ - حدثنا بشر بن خالد قال أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه قال: «من حلف على يمين كاذباً ليقتطع مال الرجل - أو مال أخيه - لقي الله وهو عليه غضبان». وأنزل الله عز وجل تصديق ذلك في القرآن: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إلى قوله: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. فلقيني الأشعث فقال: ما حدثكم عبد الله اليوم؟ قلت: كذا وكذا. قال: في أنزلت.

قوله (باب قول الله عز وجل: إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً) ذكر فيه حديث ابن أبي أوفى في سبب نزولها، وحديث ابن مسعود والأشعث في نزولها أيضاً، ولا تعارض بينهما لاحتمال أن تكون نزلت في كل من القصتين، وسيأتي مزيد بيان لذلك في التفسير. وقوله في طريق ابن أبي أوفى «حدثنا إسحق حدثنا يزيد بن هارون» جزم أبو على الغساني بأنه إسحق بن منصور، وجزم أبو نعيم الأصبهاني بأنه إسحق بن راهويه. وقوله «أخبرنا العوام» هو ابن حوشب، وقوله «قال ابن أبي أوفى: الناجش أكل ربا خائن» هو موصول بالإسناد المذكور إليه، وتقدم شرحه في باب النجش من كتاب البيوع.

### باب كيف يستحلف؟

وقول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾. يقال: بالله وتالله والله وقال النبي صلى الله عليه: «ورجل حلف بالله كاذباً بعد العصر» ولا يحلف بغير الله.

[٢٦٧٨] ٢٥٩٤ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه فإذا هو يسأله عن الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه: «خمس صلوات في اليوم واللييلة»، فقال: هل علي غيرها؟ قال: «لا؛ إلا أن تطوع». فقال رسول الله صلى الله عليه: «وصيام شهر رمضان»، قال: هل علي غيرها؟ قال: «لا؛ إلا أن تطوع». قال: وذكر له رسول الله صلى الله عليه الزكاة، قال: هل علي غيرها؟ قال: «لا؛ إلا أن تطوع». فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص. قال رسول الله صلى الله عليه: «أفلح الرجل إن صدق».

[٢٦٧٩] ٢٥٩٥ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا جويرية قال: ذكر نافع عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه قال: «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت».

قوله ( باب كيف يستحلف ) هو بضم أوله وفتح اللام على البناء للمجهول .

قوله ( وقول الله عز وجل : ثم جاءوك يخلفون بالله ) إلى آخر ما ذكره من الآيات المناسبة لها ، وغرضه بذلك أنه لا يجب تغليظ الحلف بالقول ، قال ابن المنذر : اختلفوا فقالت طائفة بخلفه بالله من غير زيادة ، وقال مالك : يخلفه بالله الذي لا إله إلا هو ، وكذا قال الكوفيون والشافعي ، قال : فإن اتهمه القاضي غلظه عليه فيزيد عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ونحو ذلك . قال ابن المنذر : وبأى ذلك استحلفه أجزأ . والأصل في ذلك أنه إذا حلف بالله صدق عليه أنه حلف اليمين .

قوله ( يقال بالله ) أى بالوحدة ( وتالله ) أى بالثناة ( ووالله ) أى بالواو ، وكلها ورد بها القرآن ، قال الله تعالى ﴿ قالوا تقاسموا بالله ﴾ وقال تعالى ﴿ والله ربنا ما كنا مشركين ﴾ وقال تعالى ﴿ تالله لقد آثرك الله علينا ﴾ قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم : ورجل حلف بالله كاذبا بعد العصر ) هو طرف من حديث أبي هريرة المتقدم قريباً موصولاً في « باب اليمين بعد العصر » لكن بالمعنى ، وسيأتى في الأحكام بما فظ « فحلف لقد أعطى بها كذا فصدقه رجل ولم يعط بها » .

قوله ( ولا يخلف بغير الله ) هو من كلام المصنف على سبيل التكميل للترجمة ، وذلك مستفاد من حديث ابن عمر ثاني حديثي الباب حيث قال « من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت » . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث طلحة في قصة الرجل الذي سأل عن الإسلام ، وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان ، والغرض منه قوله « فأدبر الرجل وهو يقول : والله لا أزيد على هذا ولا أنقص » فإنه يستفاد منه الاختصار على الحلف بالله دون زيادة . ثانيهما حديث ابن عمر « من كان حالفاً فليحلف بالله » وسيأتى شرحه في كتاب الإيمان والتذور مستوفى إن شاء الله تعالى .

### باب من أقام البينة بعد اليمين

وقال النبي صلى الله عليه : « لعل بعضكم ألحن بحجته من بعض » وقال طاوس وإبراهيم وشريح : البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة .

٢٥٩٦ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض فمن قضيت له بحق أخيه شيئاً بقوله فإنما أقطع له قطعة من النار فلا يأخذها » . [٢٦٨٠]

قوله ( باب من أقام البينة بعد اليمين ) أى يمين المدعى عليه سواء رضى المدعى يمين المدعى عليه أم لا ، وقد ذهب الجمهور إلى قبول البينة ، وقال مالك في « المدونة » : إن استحلفه ولا علم له بالبينة ثم علمها قبلت وقضى له بها ، وإن علمها فتركها فلا حق له . وقال ابن أبي ليلى : لا تسمع البينة بعد الرضا باليمين ، واحتج بأنه إذا حلف فقد برئ وإذا برئ فلا سبيل عليه ، وتعقب بأنه إنما يبرأ في الصورة الظاهرة لا في نفس الأمر .

**قوله** ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعل بعضكم ألحن بحجته من بعض ) هو طرف من حديث أم سلمة الموصول في الباب المذكور ، وسيأتي الكلام عاينه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، وفيه الإشارة إلى الرد على ابن أبي ليلى ، وأن الحكم الظاهر لا يصير الحق باطلا في نفس الأمر ولا الباطل حقا ،

**قوله** ( وقال طاوس وإبراهيم ) أى النخعي ( وشريح : البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة ) أما قول طاوس وإبراهيم فلم أقف عليهما موصولين ، وأما قول شريح فوصله البغوى في « الجعديات » من طريق ابن سيرين عن شريح قال : من ادعى قضائى فهو عليه حتى يأتى بيينة ، الحق أحق من قضائى ، الحق أحق من يمين فاجرة . وذكر ابن حبيب في « الواضحة » بإسناد له عن عمر قال « البينة العادلة خير من اليمين الفاجرة قال أبو عبيد : إنما قيد اليمين بالفاجرة إشارة إلى أن محل ذلك ما إذا شهد على الخالف بأنه أقر ، بخلاف ما حلف عليه فتبين أن يمينه حينئذ فاجرة ، وإلا فقد يوفى الرجل ما عليه من الحق ويحلف على ذلك وهو صادق ثم تقوم عليه البينة التى شهدت بأصل الحق ولم يحضر الوفاء فلا تكون اليمين حينئذ فاجرة . ثم أورد المصنف حديث أم سلمة مرفوعا « أنكم تختصمون إلى . ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض » الحديث ، قال الإسماعيلي : ليس في حديث أم سلمة دلالة على قبول البينة بعد يمين المنكر . وأجاب ابن المنبر فقال : موضع الاستشهاد من حديث أم سلمة رضى الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل اليمين الكاذبة مفيدة حلا ولا قطعاً لحق الحق ، بل نهاه بعد يمينه من القبض ، وساوى بين حالتيه بعد اليمين وقبلها في التحريم ، فيؤذن ذلك ببقاء حق صاحب الحق على ما كان عليه ، فإذا ظفر في حقه بيينة فهو باق على القيام بها لم يسقط ، كما لم يسقط أصل حقه من ذمة مقتطعة باليمين . وسيأتي الكلام على بقية شرح حديث أم سلمة في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى .

### باب مَنْ أَمَرَ بِإِنْجَازِ الْوَعْدِ

وفعله الحسن ، وذكر إسماعيل أنه كان صادق الوعد .

وقضى ابن أشوع بالوعد ، وذكر ذلك عن سمره بن جندب .

وقال المسور بن مخرمة سمعت النبي صلى الله عليه وذکر صهراً له قال : وعدني فوفى لي ، قال أبو عبد الله : رأيت إسحاق بن إبراهيم يحتج بحديث ابن أشوع .

٢٥٩٧ - حدثنا إبراهيم بن حمزة قال حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس أخبره قال : أخبرني أبوسفيان أن هرقل قال له : سألتك ماذا يأمركم فرعمت أنه يأمركم بالصلاة والصدق والعفاف والوفاء بالعهد وأداء الأمانة ، قال : وهذه صفة نبي .

[٢٦٨١]

٢٥٩٨ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل نافع بن

[٢٦٨٢]

مالك بن أبي عامر عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا ائتمن خان، وإذا وعد أخلف».

[٢٦٨٣] ٢٥٩٩- حدثنا إبراهيم بن موسى قال حدثنا هشام عن ابن جريج قال أخبرني عمرو

ابن دينار عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله قال: لما مات النبي صلى الله عليه جاء أبا بكر مالاً من قبل العلاء بن الحضرمي فقال أبو بكر: من كان له على النبي صلى الله عليه دين، أو كانت له قبله عدة فليأتنا، قال جابر: فقلت: وعدني رسول الله صلى الله عليه أن يعطيني هكذا وهكذا - فبسط يديه ثلاث مرأت - قال جابر: فعدت في يدي خمسمائة ثم خمسمائة ثم خمسمائة.

[٢٦٨٤] ٢٦٠٠- حدثنا محمد بن عبد الرحيم قال أخبرنا سعيد بن سليمان قال حدثنا مروان

ابن شجاع عن سالم الأفتس عن سعيد بن جبير قال: سألتني يهودي من أهل الحيرة: أي الأجلين قضى موسى؟ قلت: لا أدري حتى أقدم على حبر العرب فأسأله. فقدمت فسألت ابن عباس فقال: قضى أكثرهما وأطيبهما، إن رسول الله صلى الله عليه إذا قال فعل.

**قوله (باب من أمر بإنجاز الوعد)** وجه تعلق في هذا الباب بأبواب الشهادات أن وعد المرء كالشهادة على نفسه قاله الكرمانى . وقال المهلب : انجاز الوعد مأمور به مندوب إليه عند الجميع ، وليس بفرض ، لاتفاقهم على أن الموعد لا يضارب بما وعد به مع الغرماء اهـ . ونقل الإجماع في ذلك مردود ، فإن الخلاف مشهور ، لكن القائل به قليل . وقال ابن عبد البر وابن العربي : أجل من قال به عمر بن عبد العزيز . وعن بعض المالكية إن ارتبط الوعد بسبب وجب الوفاء به وإلا فلا . فن قال لآخر : تزوج ولك كذا فتزوج لذلك وجب الوفاء به . وخرج بعضهم الخلاف على أن الهبة هل تملك بالقبض أو قبله . وقرأت بخط أبي رحمه الله في إشكالات على «الأذكار للنوى» : ولم يذكر جواباً عن الآية ، يعنى قوله تعالى ﴿كبر مقتاً عند الله أن تقولوا مالا تفعلون﴾ وحديث «آية المنافق» قال : والدلالة للوجوب منها قوية ، فكيف حملوه على كراهة التنزيه مع الوعد الشديد ؟ وينظر هل يمكن أن يقال يحرم الإخلاف ولا يجب الوفاء ؟ أى يأتى بالإخلاف وإن كان لا يلزم بوفاء ذلك .

**قوله (وفعله الحسن)** أى الأمر بإنجاز الوعد .

**قوله (واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد)** فى رواية النسبى « وذكر إسماعيل أنه كان صادق الوعد » ، وروى ابن أبى حاتم عن طريق الثورى أنه بلغه أن إسماعيل عليه السلام دخل قرية هو ورجل فأرسله فى حاجة وقال له أنه ينتظره ، فأقام حولا فى انتظاره . ومن طريق ابن شاذب أنه اتخذ ذلك الموضع مسكنا فسمى من يومئذ صادق الوعد .

قوله ( وقضى ابن الأشوع بالوعد ، وذكر ذلك عن سمرة بن جندب ) هو سعيد بن عمرو بن الأشوع ، كان قاضي الكوفة في زمان إمارة خالد القسري على العراق وذلك بعد المائة ، وقد وقع بيان روايته كذلك عن سمرة بن جندب في تفسير إسحق بن راهويه .

قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ( رأيت إسحق بن إبراهيم ) هو ابن راهويه ( يحتاج بحديث ابن أشوع ) أى هذا الذى ذكره عن سمرة بن جندب ، والمراد أنه كان يحتاج به في القول بوجوب إنجاز الوعد .

( تنبيه ) وقع ذكر إسماعيل بن التعليق عن ابن الأشوع وبين نقل المصنف عن إسحق في أكثر النسخ . والذى أوردته أولى والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث أبي سفيان بن حرب في قصة هرقل ، وأورد منه طرفاً ، وقد تقدم موصولاً في بدء الوحي مع الإشارة إلى كثير من شرحه . ثانيها حديث أبي هريرة في آية المنافق ، وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان . ثالثها حديث جابر في قصته مع أبي بكر فيما وعده به النبي صلى الله عليه وسلم من مال البحرين ، وسيأتى الكلام عليه في « باب فرض الخمس » ومضى شيء من ذلك في الكفالة ، وأشار غير واحد إلى أن ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن بطال : لما كان النبي صلى الله عليه وسلم أولى الناس بمكارم الأخلاق أدى أبو بكر مواعيده عنه ، ولم يسأل جابرأ البينة على ما ادعاه لأنه لم يدع شيئاً في ذمة النبي صلى الله عليه وسلم وإنما ادعى شيئاً في بيت المال ، وذلك موكل إلى اجتهد الإمام . رابعها حديث ابن عباس في أى الأجلين قضى موسى .

قوله ( عن سالم الأفطس ) هو ابن عجلان الجزري ، شامي ثقة ، ليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في الطب ، وكذا الراوى عنه مروان بن شجاع ، وقد تابع سالماً على روايته لهذا الحديث حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير ، وتابع سعيداً عكرمة عن ابن عباس ، ورواه أيضاً أبو ذر وأبو هريرة وعتبة بن النذر بضم النون وتشديد الذال المعجمة المفتوحة بعدها راء ، وجابر وأبو سعيد ، ورفوه كلهم ، وجميعها عند ابن مردويه في التفسير ، وحديث عتبة وأبي ذر عند البزار أيضاً ، وحديث جابر عند الطبراني في الأوسط ، ورواية عكرمة في مسند الحميدى .

قوله ( سألني يهودى ) لم أقف على اسمه ، والخيرة بكسر المهملة بعدها تخانية ساكنة بلد معروف بالعراق .

قوله ( أى الأجلين ) أى المشار إليهما في قوله تعالى ﴿ ثَمَانِي حُجُجَ فَإِنْ أَتَمَّتْ عَشْرًا فَنِعْمَ الْيَوْمُ الَّذِي كُنْتُمْ فِيهِ رَاكِعِينَ ﴾ .

قوله ( حبر العرب ) بفتح المهملة وبكسرهما ورجحه أبو عبيد ، ورجح ابن قتيبة الفتح وسكون الموحدة ، والمراد به العالم المأخر ، وإنما عبر به سعيد لكونها مستعملة عند الذى خاطبه ، وقد أخرج أبو نعيم من حديث ابن عباس مرفوعاً أن جبريل سماه بذلك ، ومراده بالقدوم على ابن عباس أى بمكة .

قوله ( قضى أكثرهما وأطيبهما ) كذا رواه سعيد بن جبير موقوفاً ، وهو في حكم المرفوع لأن ابن عباس كان لا يعتمد على أهل الكتاب كما سيأتى بيانه في الباب الذى يليه . وذكر ابن دريد في « المنتور » أن

عبد الله بن سعد بن أبي سرح لما غزا المغرب أرسل إلى ابن عباس جريحا فكلمه فقال : ما ينبغي لهذا إلا أن يكون خبر العرب ، وقد صرح برفعه عكرمة عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل جبريل : أى الأجلين قضى موسى ؟ قال : أتمهما وأكملهما » أخرجه الحاكم ، وفي حديث جابر « أوفاهما » أخرجه الطبراني في الأوسط ، وفي حديث أبي سعيد ، « أتمهما وأطيبهما عشر سنين » والمراد بالأطيب أى فى نفس شعيب .

قوله ( إن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال فعل ) المراد برسول الله صلى الله عليه وسلم من اتصف بذلك ولم يرد شخصا بعينه . وفي رواية حكيم بن جبير « أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا وعد لم يخلف » زاد الإسماعيلي من الطريق التى أخرجه البخارى « قال سعيد : فلقيني اليهودى فأعلمته بذلك ، فقال : صاحبك والله عالم » والغرض من ذكر هذا الحديث فى هذا الباب بيان تأكيد الوفاء بالوعد ، لأن موسى صلى الله عليه وسلم لم يجزم بوفاء العشر ، ومع ذلك فوفاهما فكيف لو جزم قال ابن الجوزى : لما رأى موسى عليه السلام طمع شعيب عليه السلام متعلقا بالزيادة لم يقتض كريمة أخلاقه أن يخيب ظنه فيه .

### باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها

وقال الشعبي : لا يجوز شهادة أهل الملل بعضهم على بعض لقول الله عز وجل : ﴿ فَأَعْرِضْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ ﴾ . وقال أبوهريرة عن النبي صلى الله عليه : « لا تُصدّقوا أهل الكتاب ولا تُكذّبوهم ، وقلوا : ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ ... ﴾ » .

[٢٦٨٥] ٢٦٠١ - حدثنا ابن بكير قال حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن عبد الله بن عباس قال : يا معشر المسلمين ، كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أنزل على نبيه أحدث الأخبار بالله تقرؤونه لم يشب ؟ وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله وغيروا بأيديهم الكتاب فقالوا : ﴿ هو من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا ﴾ . أفلا ينهاكم بما جاءكم من العلم عن مساءلتهم ؟ ولا والله ما رأينا منهم رجلا قط يسألكم عن الذي أنزل عليكم .

[الحديث ٢٦٨٥ - أطرافه في : ٧٣٦٣ ، ٧٥٢٢ ، ٧٥٢٣] .

قوله ( باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها ) هذه الترجمة معقودة لبيان حكم شهادة الكفار ، وقد اختلف فى ذلك السلف على ثلاثة أقوال : فذهب الجمهور إلى ردها مطلقا . وذهب بعض التابعين إلى قبولها مطلقا - إلا على المسلمين - وهو مذهب الكوفيين فقالوا تقبل شهادة بعضهم على بعض ، وهى إحدى الروايتين عن أحمد وأنكرها بعض أصحابه واستثنى أحمد حالة السفر فأجاز فيها شهادة أهل الكتاب كما سيأتى بيانه فى أواخر الوصايا إن شاء الله تعالى ، وقال الحسن وابن أبى ليلى والليث وإسحق : لا تقبل ملة

على ملة وتقبل بعض الملة على بعضها لقوله تعالى ﴿ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ وهذا أعدل الأقوال لبعده عن التهمة ، واحتج الجمهور بقوله تعالى ﴿ مَن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ وبغير ذلك من الآيات والأحاديث .

**قوله ( وقال الشعبي : لا تجوز شهادة أهل الملل الخ )** وصله سعيد بن منصور « حدثنا هشيم حدثنا داود عن الشعبي » لا تجوز شهادة ملة على أخرى إلا المساميين فإن شهادتهم جائزة على جميع الملل « وروى عبد الرزاق عن الثوري عن عيسى - وهو الخياط - عن الشعبي قال : كان يجيز شهادة النصراني على اليهودي واليهودي على النصراني . وروى ابن أبي شيبه من طريق أشعث عن الشعبي قال : تجوز شهادة أهل الملل للمسلمين بعضهم على بعض . قلت فاختلف فيه على الشعبي . وروى ابن أبي شيبه عن نافع وطائفة الجواز مطلقاً . وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري الجواز مطلقاً .

**قوله ( وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : لا تصدقوا أهل الكتاب الخ )** وصله في تفسير البقرة من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة وفيه قصة ، وسيأتي الكلام عليه ثم إن شاء الله تعالى . والغرض منه هنا النهي عن تصديق أهل الكتاب فيما لا يعرف صدقه من قبل غيرهم ، فيدل على رد شهادتهم وعدم قبولها كما يقول الجمهور .

**قوله في حديث ابن عباس ( يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب )** أي من اليهود والنصارى .  
**قوله ( وكتابكم )** أي القرآن .

**قوله ( أحدث الأخبار بالله )** أي أقربها نزولاً إليكم من عند الله عز وجل ، فالحديث بالنسبة إلى المنزل إليهم وهو في نفسه قديم ، وقوله ( لم يشب ) بضم أوله وفتح المعجمة بعدها موحدة أي لم يخلط . ووقع عند أحمد من حديث جابر مرفوعاً « لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا » الحديث . وسيأتي مزيد بسط في ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . والغرض منه هنا الرد على من يقبل شهادة أهل الكتاب ، وإذا كانت أخبارهم لا تقبل فشهادتهم مردودة بالأولى ، لأن باب الشهادة أضيق من باب الرواة .

### باب القرعة في المشكلات

**وقوله تعالى : ﴿ إِذْ يَقُولُ أَقْلَامُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيماً ﴾ .**

**وقال ابن عباس اقتربوا فجرت الأقلام مع الجرية ، وعال قلم زكرياء الجرية فكفلها زكرياء .**

**وقوله تعالى : ﴿ فَسَاهَمَ ﴾ : أقرع ، ﴿ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴾ : من المسهومين .**

**وقال أبو هريرة : عرض النبي صلى الله عليه وسلم على قوم اليمين فأسرعوا ، فأمر أن يسهم**

**بينهم : أيهم يحلف .**

٢٦٠٢ - حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني خارجة بن زيد

الأنصاريُّ أن أمَّ العلاء امرأةٌ من نسائهم قد بايعت النبيَّ صلى الله عليه وآله أخبرته أن عثمان بن مظعون طارَ لهم سهمهُ السُّكْنَى حينَ أقرعت الأنصارُ لسُكْنَى المهاجرين، قالت أمُّ العلاء: فسكنَ عندنا عثمان بن مظعون، فاشتكى فمرَّضناه، حتى إذا توفِّي وجعلناه في ثيابه دخلَ علينا رسولُ الله صلى الله عليه وآله فقلت: رحمةُ الله عليك أبا السايب، فشهادتي عليك لقد أكرمك الله. فقال لي النبيُّ صلى الله عليه وآله: «وما يدريك أن الله أكرمهُ؟» فقلت: لا أدري بأبي أنت وأمي يا رسولَ الله. فقال رسولُ الله صلى الله عليه وآله عليه: «أما عثمان فقد جاءهُ والله اليقين، وإنِّي لأرجو له الخير، والله ما أدري -وأنا رسولُ الله- ما يفعلُ به». قالت: فوالله لا أُرَكِّي أحداً بعده أبداً، وأحزني ذلك. قالت: فنمتُ فأريتُ لعثمانَ عيناً تجري، فجئتُ إلى رسولِ الله صلى الله عليه وآله فأخبرته، فقال: «ذلكَ عمله».

[٢٦٨٨] ٢٦٠٣ - وحدثني محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني عروة عن عائشة قالت: كان رسولُ الله صلى الله عليه وآله إذا أرادَ سفراً أقرعَ بين نسائه، فأيتهنَّ خرجَ سهمُها خرجَ بها معه. وكان يقسمُ لكلِّ امرأةٍ منهنَّ يوماً وليلتها. غيرَ أن سودة بنت زمعة وهبت يوماً وليلتها لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله عليه تبتغي بذلك رضا رسولِ الله صلى الله عليه وآله عليه.

[٢٦٨٩] ٢٦٠٤ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسولَ الله صلى الله عليه وآله قال: «لو يعلمُ الناسُ ما في النداءِ والصفِّ الأولِ ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في التهجيرِ لاستبقوا إليه، ولو يعلمون ما في العتمةِ والصُّبحِ لأتوهما ولو حبواً».

[٢٦٨٦] ٢٦٠٥ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال حدثنا أبي قال حدثني الأعمش قال حدثني الشعبي أنه سمعَ النعمان بن بشير يقول: قال النبيُّ صلى الله عليه وآله: «مثلُ المُدَّهْنِ في حُدودِ الله والواقعِ فيها مثلُ قومٍ استهموا سفينةً فصارَ بعضهم في أسفلها وصارَ بعضهم في أعلاها، فكان الذي في أسفلها يَمُرُّونَ بالماءِ على الذي في أعلاها، فتأذوا به، فأخذَ فأساً فجعلَ ينقرُ أسفلَ السفينة، فأتوه فقالوا: مالك؟ قال: تأذيتُم بي ولا بدَّ لي من الماء، فإن أخذوا على يديه أجنوه ونجوا أنفسهم، وإن تركوه أهلكوه وأهلكوا أنفسهم».

قوله (باب القرعة في المشكلات) أي مشروعاتها، ووجه إدخالها في كتاب الشهادات أنها من جملة



البيئات التي تثبت بها الحقوق ، فكما تقطع الحصومة والنزاع بالبيئة كذلك تقطع بالقرعة . ووقع في رواية السرخسي وحده « من المشكلات » والأول أوضح ، وليست « من » للتبويض إن كانت محفوظة ، ومشروعية القرعة مما اختلف فيه ، والجمهور على القول بها في الجملة ، وأنكرها بعض الحنفية ، وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة القول بها ، وجعل المصنف ضابطها الأمر المشكل ، وفسرها غيره بما ثبت فيه الحق لاثنتين فأكثر وتقع المشاحة فيه فيقرع لفصل النزاع ، وقال إسماعيل القاضي : ليس في القرعة إبطال الشيء من الحق كما زعم بعض الكوفيين ، بل إذا وجبت القسمة بين الشركاء فعليه أن يعدلوا ذلك بالقيمة ثم يقرعوا فيصير لكل واحد ما وقع له بالقرعة مجتمعا مما كان له في الملك متاعاً فيضم في موضع بعينه ويكون ذلك بالعوض الذي صار اشريكه لأن مقادير ذلك قد عدلت بالقيمة ، وإنما أفادت القرعة أن لا يختار واحد منهم شيئا معينا فيختاره الآخر فيقطع التنازع ، وهي إما في الحقوق المتساوية وإما في تعيين الملك ، فمن الأول عقد الخلافة إذا استروا في صفة الإمامة ، وكذا بين الأئمة في الصلوات والمؤذنين والأقارب في تغسيل الموتى والصلاة عليهم والحاضنات إذا كن في درجة والأولياء في التزويج والاستباق إلى الصف الأول وفي إحياء الموتى وفي نقل المعدن ومقاعد الأسواق والتقديم بالدعوى عند الحاكم والتزام على أخذ اللقيط والنزول في الخان المسبل ونحوه وفي السفر ببعض الزوجات وفي ابتداء القسم والدخول في ابتداء النكاح وفي الإقراع بين العبيد إذا أوصى بعقدهم ولم يسعهم الثلث ، وهذه الأخيرة من صور القسم الثاني أيضا وهو تعيين الملك ومن صور تعيين الملك الإقراع بين الشركاء عند تعديل السهام في القسمة .

**قوله ( وقوله عز وجل : ( إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم ) )** أشار بذلك إلى الاحتجاج بهذه القصة في صحة الحكم بالقرعة بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه ولا سببا إذا ورد في شرعنا تقريره ، وساقه مساق الاستحسان والثناء على فاعله وهذا منه .

**قوله ( وقال ابن عباس الخ )** وصله ابن جرير بمعناه . وقوله ( وعال قلم زكريا ) أى ارتفع على الماء . وفي رواية الكشمي « وعلا » وفي نسخة « وعدا » بالدال . و « الجرية » بكسر الجيم والمعنى أنهم اقرعوا على كفالة مريم أيهم يكفلها فأخرج كل واحد منهم قلما وألقوها كلها في الماء فجرت أقلام الجميع مع الجرية إلى أسفل وارتفع قلم زكريا فأخذها . وأخرج ابن العديم في « تاريخ حلب » بسنده إلى شعيب ابن إسحق أن النهر الذي ألقوا فيه الأقلام هو نهر قويق النهر المشهور بحلب .

**قوله ( وقوله )** أى وقول الله عز وجل .

**قوله ( فساهم أقرع )** هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن جرير من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عنه ، وروى عن السدي قال : قوله « فساهم » أى قارع وهو أوضح .

**قوله ( فكان من المدحضين : من المسهومين )** هو تفسير ابن عباس أيضا أخرجه ابن جرير بالإسناد المذكور بلفظ « فكان من المقروعين » . ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظ « فكان من المسهومين » والاحتجاج بهذه الآية في إثبات القرعة يتوقف على القول بأن شرع من قبلنا شرع لنا ، وهو كذلك ما لم يرد

في شرعنا ما يخالفه ، وهذه المسألة من هذا القبيل ، لأنه كان في شرعهم جواز إلقاء البعض لسلامة البعض ، وليس ذلك في شرعنا لأنهم مستوون في عصمة الأنفس فلا يجوز القاؤهم بقرعة ولا بغيرها .

**قوله ( وقال أبو هريرة : عرض النبي صلى الله عليه وسلم الخ )** وصله قبل أبواب ، وتقدم الكلام عليه في « باب إذا تسارع قوم في اليمين » وهو حجة في العمل بالقرعة . ثم ذكر المصنف في الباب أيضا أربعة أحاديث : الأول حديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون . وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الجنازات ، ويأتي في الهجرة شيء من ترجمة أم العلاء المذكورة وعثمان بن مظعون ، إن شاء الله تعالى ، والغرض منه قبلها فيه « أن عثمان بن مظعون طار له سهمه في السكنى ومعنى ذلك أن المهاجرين لما دخلوا المدينة لم يكن لهم مساكن ، فاقترع الأنصار في إنزالهم ، فصار عثمان بن مظعون لآل أم العلاء فنزل فيهم . الثاني حديث عائشة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه » وهو طرف من أول الحديث الإفك ، وباقيه يتعلق بالقسم ، وقد تقدم في باب هبة المرأة لغير زوجها وسبقت الإشارة إلى محل شرحه هنا . الثالث حديث أبي هريرة « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا » وقد تقدم مشروحاً في أبواب الأذان من كتاب الصلاة ، والغرض منه مشروعية القرعة لأن المراد بالاستهم هنا الإقراع وقد تقدم بيانه هناك . الرابع حديث النعمان بن بشير .

**قوله ( مثل المدهن )** بضم أوله وسكون المهملة وكسر الهاء بعدها نون أى الخابى بالمهملة والموحدة والمدهن والمداهن واحد ، والمراد به من يرأى ويضيع الحقوق ولا يغير المنكر .

**قوله ( والواقع فيها )** كذا وقع هنا ، وقد تقدم في الشركة من وجه آخر عن عامر وهو الشعبي « مثل القائم على حدود الله والواقع فيها » وهو أصوب لأن المدهن والواقع أى مرتكبها في الحكم واحد ، والقائم مقابله . ووقع عند الإسماعيلي في الشركة « مثل القائم على حدود الله والواقع فيها » وهذا يشمل الفرق الثلاث وهو الناهي عن المعصية والواقع فيها والمرأى في ذلك . ووقع عند الإسماعيلي أيضا هنا « مثل الواقع في حدود الله تعالى والناهي عنها » وهو المطابق للمثل المضروب فإنه لم يقع فيه إلا ذكر فرقتين فقط لكن إذا كان المداهن مشتركاً في الذم مع الواقع صاراً بمنزلة فرقة واحدة . وبيان وجود الفرق الثلاث في المثل المضروب أن الذين أزدادوا خرق السفينة بمنزلة الواقع في حدود الله ، ثم من عداهم إما منكر وهو القائم ، وإما ساكت وهو المدهن . وحمل ابن التين قوله هنا « الواقع فيها » على أن المراد به القائم فيها واستشهد بقوله تعالى ﴿ إذا وقعت الواقعة ﴾ أى قامت القيامة ولا يخفى ما فيه . وكأنه غفل عما وقع في الشركة من مقابلة الواقع بالقائم . وقد رواه الترمذى من طريق أبي معاوية عن الأعمش بلفظ « مثل القائم على حدود الله والمدهن فيها » وهو مستقيم . وقال الكرماني : قال في الشركة « مثل القائم » وهنا « مثل المدهن » وهما تقيضان . فإن القائم هو الأمر بالمعروف والمدهن هو التارك له ، ثم أجاب بأنه حيث قال القائم نظر إلى جهة النجاة . وحيث قال المدهن نظر إلى جهة الهلاك ولا شك أن التشبيه مستقيم على الحالين . قلت : كيف يستقيم هنا الاقتصار على ذكر المدهن وهو التارك للأمر بالمعروف وعلى ذكر الواقع في الحد وهو العاصي وكلاهما هالك . فالذى يظهر أن الصواب ماتقدم . والحاصل أن بعض الرواة ذكر المدهن والقائم وبعضهم ذكر الواقع والقائم وبعضهم جمع الثلاثة . وأما الجمع بين المدهن والواقع دون القائم فلا يستقيم .

قوله ( استهموا سفينة ) أى اقترعوها ، فأخذ كل واحد منهم سهما أى نصيبا من السفينة بالقرعة بأن تكون مشتركة بينهم إما بالإجارة وإما بالملك ، وإنما تقع القرعة بعد التعديل ، ثم يقع التشاح فى الأنصبة فتقع القرعة لفصل النزاع كما تقدم . قال ابن التين : وإنما يقع ذلك فى السفينة ونحوها فيما إذا نزلوها معا ، أما لو سبق بعضهم بعضا فالسابق أحق بموضعه . قلت : وهذا فيما إذا كانت مسجلة مثلا « أما لو كانت مملوكة لهم مثلا فالقرعة مشروعة إذا تنازعا والله أعلم .

قوله ( فتأذوا به ) أى بالمار عليهم بالماء حالة السقى .

قوله ( فأخذ فأسا ) بهمة ساكنة معروف ويؤنث .

قوله ( ينقر ) بفتح أوله وسكون النون وضم القاف أى يحفر ليخرقها .

قوله ( فإن أخذوا على يديه ) أى منعه من الحفر ( أنجوه ونجوا أنفسهم ) هو تفسير للرواية الماضية فى الشركة حيث قال « نجوا ونجوا » أى كل من الآخذين والمأخوذين ، وهكذا إقامة الحدود يحصل بها النجاة لمن أقامها وأقيمت عليه ، وإلا هلك العاصى بالمعصية والساكن بالرضا بها . قال المهلب وغيره : فى هذا الحديث تعذيب العامة بذنب الخاصة ، وفيه نظر لأن التعذيب المذكور إذا وقع فى الدنيا على من لا يستحقه فإنه يكفر من ذنوب من وقع به أو يرفع من درجته . وفيه استحقاق العقوبة بترك الأمر بالمعروف ، وتبيين العالم الحكم بضرب المثل ، ووجوب الصبر على أذى الجار إذا خشى وقوع ما هو أشد ضررا ، وأنه ليس لصاحب السفلى أن يحدث على صاحب العلو ما يضر به ، وأنه إن أحدث عليه ضررا لزمه إصلاحه ، وأن لصاحب العاو منعه من الضرر . وفيه جواز قسمة العقار المتفاوت بالقرعة وإن كان فيه علو وسفل .

( تنبيه ) : وقع حديث النعمان هذا فى بعض النسخ مقديما على حديث أم العلاء ، وفى رواية أبى ذر وطائفة كما أوردته .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الشهادات وما اتصل به من القرعة وغير ذلك من الأحاديث المرفوعة على ستة وسبعين حديثا ، المعلق منها أحد عشر حديثا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وأربعون حديثا والخالص ثمانية وعشرون ، وافقه مسلم على تخريجها سوى خمسة أحاديث وهى حديث عمر « كان الناس يؤخذون بالوحي » وحديث عبد الله بن الزبير فى قصة الإفك . وحديث القاسم بن محمد فيه وهو مرسل ، وحديث أبى هريرة فى الاستهام فى اليمن ، وحديث ابن عباس فى الإنكار على من يأخذ عن أهل الكتاب . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ثلاثة وسبعون أثرا . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## في الإصلاح بين الناس

وقول الله عز وجل: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ...﴾، إلى آخر الآية، وخروج الإمام إلى المواضع ليُصلح بين الناس بأصحابه.

[٢٦٩٠]

٢٦٠٦ - حدثنا سعيد بن أبي مریم قال حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل ابن سعد أن أناساً من بني عمرو بن عوف كان بينهم شيء، فخرج إليهم النبي صلى الله عليه في أناس من أصحابه يُلصِح بينهم، فحضرت الصلاة فلم يأت النبي صلى الله عليه، فأذن بلالٌ بالصلاة ولم يأت النبي صلى الله عليه. فجاء إلى أبي بكرٍ فقال: إن النبي صلى الله عليه حبس، وقد حضرت الصلاة، فهل لك أن تؤم الناس؟ فقال: نعم، إن شئت. فأقام الصلاة فتقدم أبو بكر، ثم جاء النبي صلى الله عليه يمشي في الصفوف حتى قام في الصف الأول، فأخذ الناس في التصفيح حتى أكثروا، وكان أبو بكر لا يكاد يلتفت في الصلاة، فالتفت فإذا هو بالنبي صلى الله عليه وراءه، فأشار إليه بيده فأمره يُلصِي كما هو، فرفع أبو بكر يده فحمد الله، ثم رجع القهقري وراءه حتى دخل في الصف، فتقدم النبي صلى الله عليه فصلّى بالناس. فلما فرغ أقبل على الناس فقال: «يا أيها الناس، إذا نابكم شيء في صلاتكم أخذتم بالتصفيح، إنما التصفيح للنساء، من نابته شيء في صلاته فليقل: سبحان الله، سبحان الله، فإنه لا يسمعه أحدٌ إلا التفت. يا أبا بكر، ما منعك حين أشر إليك لم تصل؟» فقال: ما كان ينبغي لابن أبي قحافة أن يُلصِي بين يدي النبي صلى الله عليه.

[٢٦٩١]

٢٦٠٧ - حدثنا مسددٌ قال حدثنا معتمرٌ قال سمعتُ أبي أن أنساً قال: قيل للنبي صلى الله عليه: لو أتيتَ عبد الله بن أبي. فانطلق إليه النبي صلى الله عليه وركب حماراً، فانطلق المسلمون يمشون معه - وهي أرضٌ سبخة - فلما أتاه النبي قال: إليك عني، والله لقد آذاني نتنٌ حمارك. فقال رجلٌ من الأنصار منهم: والله لحمار رسول الله صلى الله عليه أطيب ريحاً منك. فغضب لعبد الله رجلٌ من قومه، فشتما، فغضب لكل واحدٍ منهما أصحابه، فكان بينهما ضربٌ بالجرید والأيدي والنعال، فبلغنا أنها نزلت: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَلَوْا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾.

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الصلح ) كذا للنسني والأصيلي وأبى الوقت . ولغيرهم « باب » . وفي نسخة الصغاني « أبواب الصلح . باب ما جاء » وحذف هذا كله في رواية أبى ذر ، واقتصر على قوله « ما جاء في الإصلاح بين الناس » وزاد عن الكشميني « إذا تفاسدوا » . والصلح أقسام : صلح المسلم مع الكافر ، والصلح بين الزوجين ، والصلح بين الفئة الباغية والعادلة ، والصلح بين المتغاضبين كالزوجين ، والصلح في الجراح كالعفو على مال ، والصلح لقطع الخصومة إذا وقعت المزاومة إما في الأملاك أو في المشتركات كالشوارع ، وهذا الأخير هو الذى يتكلم فيه أصحاب الفروع ، وأما المصنف فترجم هنا لأكثرها .

قوله ( وقول الله عز وجل ﴿ لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف ﴾ ) إلى آخر الآية ( التقدير إلا نجوى من الخ فإن في ذلك الخير ، ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعا أى لكن من أمر بصدقة الخ فإن في نجواه الخير ، وهو ظاهر في فضل الإصلاح .

قوله ( وخروج الإمام ) إلى آخر بقية الترجمة . ثم أورد المصنف حديثين : أحدهما حديث سهل ابن سعد في ذهابه صلى الله عليه وسلم إلى الإصلاح بين بني عمرو بن عوف ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الإمامة ، وهو ظاهر فيما ترجم له . ثانيهما حديث أنس في المعنى .

قوله ( حدثنا معتمر ) هو ابن سليمان التيمي ، والإسناد كله بصريون . ووقع في نسخة الصغاني في آخر الحديث ما نصه : قال أبو عبد الله - وهو المصنف - هذا ما اذنته من حديث مسدد قبل أن يجلس ويحدث .

قوله ( أن أنسا قال ) كذا في جميع الروايات ليس فيه تصريح بتحديث أنس لسليمان التيمي ، وأهله الإسماعيلي بأن سليمان لم يسمعه من أنس ، واعتمد على رواية المقدمي عن معتمر عن أبيه أنه بلغه عن أنس بن مالك .

قوله ( قيل للنبي صلى الله عليه وسلم ) لم أقف على اسم القائل .

قوله ( لو أتيت عبد الله بن أبي ) أى ابن سلول الخزرجي المشهور بالنفاق .

قوله ( وهى أرض سبخة ) بفتح المهملة وكسر الموحدة بعدها معجمة أى ذات سباح ، وهى الأرض التى لا تنبت ، وكانت تلك صفة الأرض التى مر بها النبي صلى الله عليه وسلم إذ ذاك ، وذكر ذلك للتوطئة نقول عبد الله بن أبي إذ تأذى بالغبار .

قوله ( فقال رجل من الأنصار منهم الخ ) لم أقف على اسمه أيضا ؛ وزعم بعض الشراح أنه عبد الله ابن رواحة ، ورأيت بخط القطب أن السابق إلى ذلك الدمياطي ولم يذكر مستنده في ذلك فتبعت ذلك فوجدت حديث أسامة بن زيد الآتي في تفسير آل عمران بنحو قصة أنس ، وفيه أنه وقعت بين عبد الله بن رواحة وبين عبد الله بن أبي مراجعة ، لكنها في غير ما يتعلق بالذى ذكر هنا ، فإن كانت القصة متحدة احتمل ذلك ، لكن سياقها ظاهر في المغايرة ، لأن في حديث أسامة أنه صلى الله عليه وسلم أراد عيادة سعد بن عباد فمر بعبد الله

ابن أبي . وفي حديث أنس هذا أنه صلى الله عليه وسلم دعى إلى إتيان عبد الله بن أبي ، ويحتمل اتحادهما بأن الباعث على توجهه العيادة فاتفق مروره بعبد الله بن أبي فقبل له حينئذ لو أتيته فأتاه ، ويدل على اتحادهما أن في حديث أسامة « فلما غشيت المجلس عجاجة الدابة خ. عبد الله بن أبي أنفه بردائه .

**قوله ( فغضب لعبد الله )** أى ابن أبي ( رجل من قومه ) لم أقف على اسمه .

**قوله ( فشما )** كذا للأكثر أى شتم كل واحد منهما الآخر ، وفي رواية الكشميين فشتمه .

**قوله ( ضرب بالجريد )** كذا للأكثر بالجيم والراء ، وفي رواية الكشميين « بالحديد » بالمهملة والdal ، والأول أصوب . ووقع في حديث أسامة « فلم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يخفضهم حتى سكتوا » .

**قوله ( فبأنا )** القائل ذلك هو أنس بن مالك ، بينه الإسماعيلي في روايته المذكورة من طريق المقدمي فقال في آخره « قال أنس : فأنبث أنها نزلت فيهم » ولم أقف على اسم الذي أنبأ أنسا بذلك ، ولم يقع ذلك في حديث أسامة بل في آخره « وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعفون عن المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله ، ويصبرون على الأذى » إلى آخر الحديث . وقد استشكل ابن بطال نزول الآية المذكورة وهي قوله ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾ في هذه القصة ، لأن الخاصصة وقعت بين من كان مع النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه وبين أصحاب عبد الله بن أبي ، وكانوا إذ ذاك كفاراً فكيف ينزل فيهم ﴿ طائفتان من المؤمنين ﴾ ولا سيما إن كانت قصة أنس وأسامه متحدة ، فلن في رواية أسامة فاستب المسلمون والمشركون . قلت : يمكن أن يحمل على التغليب ، مع أن فيها إشكالا من جهة أخرى وهي أن حديث أسامة صريح في أن ذلك كان قبل وقعة بدر وقبل أن يسلم عبد الله بن أبي وأصحابه ، والآية المذكورة في الحجرات ونزولها متأخرا جداً وقت مجيء الوفود ، لكنه يحتمل أن تكون آية الإصلاح نزلت قديما فيندفع الإشكال .

( ثلثيه ) : القصة التي في حديث أنس مغايرة للقصة التي في حديث سهل بن سعد الذي قبله ، لأن قصة سهل في بني عمرو بن عوف وهم من الأوس وكانت منازلهم بقاء . وقصة أنس في رهط عبد الله بن أبي وسعد ابن عباد وهم من الخزرج وكانت منازلهم بالعالية ، ولم أقف على سبب الخاصصة بين بني عمرو بن عوف في حديث سهل والله أعلم . وفي الحديث بيان ما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه من الصفح والحلم والصبر على الأذى في الله والدعاء إلى الله وتأليف القلوب على ذلك ، وفيه أن ركوب الحمار لا نقص فيه على الكبار . وفيه ما كان الصحابة عليه من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم والأدب معه والمحبة الشديدة ، وأن الذي يشير على الكبير بشيء يورده بصورة العرض عليه لا الجزم . وفيه جواز المبالغة في المدح لأن الصحابي أطلق أن ويح الحمار أطيب من ريع عبد الله بن أبي وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك .

ب

لَيْسَ الْكَاذِبُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ

٢٦٠٨ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن

شهاب أن حميد بن عبد الرحمن أخبره أن أمه أم كلثوم بنت عقبة أخبرته أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس فينمي خيراً ويقول خيراً » .

قوله ( باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس ) ترجم بلفظ « الكاذب » وساق الحديث بلفظ « الكذاب » واللفظ الذي ترجم به لفظ معمر عن ابن شهاب وهو عند مسلم ، وكان حق السياق أن يقول : ليس من يصلح بين الناس كاذباً ، لكنه ورد على طريق القلب وهو سائق .

قوله ( عن صالح ) هو ابن كيسان ، والإسناد كله مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق ، وأم كلثوم بنت عقبة أي ابن أبي معيط الأموية .

قوله ( فينمي ) بفتح أوله وكسر الميم أي يبلغ ، تقول نميت الحديث أنمية إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير ، فإذا بلغته على وجه الإفساد والنجاسة قلت نميته بالتشديد كذا قاله الجمهور ، وادعى الحربي أنه لا يقال إلا نميته بالتشديد ، قال : ولو كان ينمي بالتخفيف للزم أن يقول خير بالرفع ، وتعقبه ابن الأثير بأن « خيراً » انتصب بينمي كما ينتصب بقال ، وهو واضح جداً يستغرب من خفاء مثله على الحربي ، ووقع في رولية « الموطأ » ينمي بضم أوله ، وحكى ابن قرقول عن رواية ابن الدباغ بضم أوله وباءه الميم قال : وهو تصحيف ، ويمكن تخريجه على معنى يوصل نقول : أنهيت إليه كذا إذا أوصلته .

قوله ( أو يقول خيراً ) وهو شئت من الراوى ، قال العلماء : المراد هنا أنه يخبر بما علمه من الخير ويسكت عما علمه من الشر ولا يكون ذلك كذباً لأن الكذب الإخبار بالشئ على خلاف ما هو به ، وهذا ساكت ، ولا ينسب لساكت قول ، ولا حجة فيه لمن قال : يشترط في الكذب قصد إليه . لأن هذا ساكت ، وما زاده مسلم والنسائي من رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه في آخره « ولم أسمعه يرخص في شئ » مما يقول الناس إنه كذب إلا في ثلاث « فذكرها ، وهى الحرب وحديث الرجل لامرأته والإصلاح بين الناس . وأورد النسائي أيضاً هذه الزيادة من طريق الزبيدي عن ابن شهاب ، وهذه الزيادة مدرجة ، بين ذلك مسلم في روايته من طريق يونس عن الزهري فذكر الحديث قال : وقال الزهري ، وكذا أخرجهما النسائي مفردة من رواية يونس وقال : يونس أثبت في الزهري من غيره ، وجزم موسى بن هارون وغيره بإدراجها ، ورويناه في « فوائد ابن أبي ميسرة » من طريق عبد الوهاب بن ربيع عن ابن شهاب فساقه بسنده مقتصر على الزيادة وهو وهم شديد ، قال الطبري : ذهبت طائفة إلى جواز الكذب لقصد الإصلاح وقالوا : إن الثلاث المذكورة كالمثال ، وقالوا : الكذب المذموم إنما هو فيما فيه مضرة ، أو ما ليس فيه مصلحة . وقال آخرون : لا يجوز الكذب في شئ مطلقاً وحلوا الكذب المراد هنا على التورية والتعريض كمن يقول للظالم : دعوت لك أمس ؛ وهو يريد قوله اللهم اغفر للمسلمين . ويعد امرأته بعطية شئ ويريد إن قدر الله ذلك . وأن يظهر من نفسه قوة . قلت : وبالأول جزم الخطابي وغيره ، وبالثاني جزم المهلب والأصيلي وغيرهما . وسيأتى في « باب الكذب في الحرب » في أواخر الجهاد مزيد لهذا إن شاء الله تعالى . واتفقوا على أن المراد بالكذب في حق المرأة والرجل إنما هو فيما لا يسقط حقاً عليه أو عليها أو أخذ ما ليس له أو لها ، وكذا في الحرب في غير

التأمين . واتفقوا على جواز الكذب عند الاضطرار ، كما لو قصد ظالم قتل رجل وهو مخنف عنده فله أن ينفي كونه عنده ويحلف على ذلك ولا يَأْتُم . والله أعلم .

## باب

### قَوْلُ الْإِمَامِ لِأَصْحَابِهِ : اذْهَبُوا بِنَا نَصْلِحْ

[٢٦٩٣] ٢٦٠٩ - حدثنا محمد بن عبد الله قال حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى وإسحاق ابن محمد الفروي قالا : حدثنا محمد بن جعفر عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن أهل قُبَاءَ اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة ، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال : « اذهبوا بنا نصلح بينهم » .

قوله ( باب قول الإمام لأصحابه اذهبوا بنا نصلح ) ذكر فيه طرفاً من حديث سهل بن سعد الماضي في أوائل كتاب الصلح ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقوله في أول الإسناد « حدثنا محمد بن عبد الله » كذا للأكثر ، ووقع في رواية النسفي وأبي أحمد الجرجاني بإسقاطه فصار الحديث عندهما عن البخاري عن عبد العزيز وإسحق ، وعبد العزيز الأويسى من مشايخ البخاري وهو الذي أخرج عنه الحديث الذي في الباب قبله ، وروى عنه هذا بواسطة ، وكذلك إسحق بن محمد الفروي حدث عنه بواسطة وبغير واسطة ، ومحمد بن جعفر شيخهما هو ابن أبي كثير ، والإسناد كله مدنيون . وأما محمد بن عبد الله المذكور فجزم الحاكم بأنه محمد بن يحيى بن عبد الله ابن خالد بن فارس الذهلي ، نسبه إلى جده . والله أعلم .

## باب

### قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَنْ يَصَالِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ (١)

[٢٦٩٤] ٢٦١٠ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴾ قالت : هو الرجل يرى من امرأته ما لا يعجبه كبيراً أو غيره فيريد فراقها ، فتقول : أمسكني ، وأقسم لي ما شئت . قالت : فلا بأس إذا تراضيا .

قوله ( باب قول الله عز وجل : ﴿ أَنْ يَصَالِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ ) أورد فيه حديث عائشة في تفسير الآية وسيأتي شرحه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى .

(١) قرأ الكوفيون بضم الياء وإسكان الصاد وكسر اللام : ﴿ يَصْلِحَا ﴾ ، وقرأ الباقر بفتح الياء والصاد واللام وتشديد الصاد وألف بعدها : ﴿ يَصَالِحَا ﴾ ، ولورش تفخيم اللام وترقيقه للفصل بالألف .



ب

إِذَا اصْطَلَحُوا عَلَى صَلَاحِ جَوْرِ فَهُوَ مَرْدُودٌ

[٢٦٩٥] ٢٦١١ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

[٢٦٩٦] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَا: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اقْضِ بَيْنَنَا بَكْتَابِ

اللَّهِ. فَقَامَ خَصْمُهُ فَقَالَ: صَدَقَ، اقْضِ بَيْنَنَا بَكْتَابِ اللَّهِ. فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى

هَذَا فَرَزَنِي بِامْرَأَتِهِ، فَقَالُوا لِي: عَلَى ابْنِكَ الرَّجْمُ، فَفَدَيْتُ ابْنِي مِنْهُ بِمِائَةِ مِنَ الْغَنَمِ وَوَلِيدَةً، ثُمَّ

سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَقَالُوا: إِنَّمَا عَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ فَتَرُدُّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ.

وَأَمَّا أَنْتَ يَا أَنْيسُ - لِرَجُلٍ - فَاغْدُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا فَارْجُمَهَا». فَعَدَا عَلَيْهَا أَنْيسٌ فَرَجَمَهَا.

[٢٦٩٧] ٢٦١٢ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ

عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ».

رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَخْرَمِيُّ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَبِي عَوْنٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ.

قوله (باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود) يجوز في صلح جور الإضافة وأن ينون

صلح ويكون جور صفة له. ذكر فيه حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف، وسيأتي شرحها

مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى. والغرض منه هنا قوله في الحديث «الوليدة والغنم رد عليك» لأنه

في معنى الصلح عما وجب على العسيف من الحد. ولما كان ذلك لا يجوز في الشرع كان جوراً.

قوله (حدثنا يعقوب) كذا للأكثر غير منسوب، وانفرد ابن السكن بقوله «يعقوب بن محمد» ،

ووقع نظير هذا في المغازي في «باب فضل من شهد بلياً» قال البخاري «حدثنا يعقوب حدثنا إبراهيم بن

سعد» فوقع عند ابن السكن «يعقوب بن محمد» أي الزهري، وعند الأكثر غير منسوب، لكن قال أبو ذر

في روايته في المغازي «يعقوب بن إبراهيم أي الدورقي» وقد روى البخاري في الطهارة «عن يعقوب بن إبراهيم

عن اسماعيل بن علي حدثنا» فنسبه أبو ذر في روايته فقال «الدورقي» وجزم الحاكم بأن يعقوب المذكور

هنا هو ابن محمد كما في رواية ابن السكن، وجزم أبو أحمد الحاكم وابن منده والحبال وآخرون بأنه يعقوب

ابن حميد بن كاسب، ورد ذلك البرقاني بأن يعقوب بن حميد ليس من شرطه، وجوز أبو مسعود أنه يعقوب

ابن إبراهيم بن سعد ، ورد عليه بأن البخارى لم يلقه فإنه مات قبل أن يرحل ، وأجاب البرقاني عنه بجواز سقوط الوساطة وهو بعيد ، والذي يرجح عندى أنه الدورق حملا لما أطلقه على ماقيده ، وهذه عادة البخارى لايهمل نسبة الراوى إلا إذا ذكرها في مكان آخر فيهملها استغناء بما سبق والله أعلم . وقد جزم أبو على الصدق بأنه الدورق ، وكذا جزم أبو نعيم في « المستخرج » بأن البخارى أخرج هذا الحديث الذى فى الصلح عن يعقوب بن إبراهيم .

**قوله ( عن أبيه )** هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، ووقع منسوباً كذلك فى مسلم وقال فى روايته « حدثنا أبى » .

**قوله ( عن القاسم )** فى رواية الإسماعيلي من طريق محمد بن خالد الواسطى عن إبراهيم بن سعد عن أبيه أن رجلاً من آل أبى جهل أوصى بوصايا فيها أثره فى ماله ، فذهبت إلى القاسم بن محمد أستشيريه فقال القاسم « سمعت عائشة » فذكره . وسيأتى بيان الأثر المذكورة فى رواية المخرمى المعلقة عن العلاء بن عبد الجبار .

**قوله ( رواه عبد الله بن جعفر المخرمى )** بفتح الميم وسكون المعجمة وفتح الراء نسبة إلى المسور بن مخرمة ، فجعفر هو ابن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة ، وروايته هذه وصلها مسلم من طريق أبى عامر العقدي والبخارى فى « كتاب خلق أفعال العباد » كلاهما عنه عن سعد بن إبراهيم « سألت القاسم بن محمد عن رجل له مساكن فأوصى بثلاث كل مسكن منها قال : يجمع ذلك كله فى مسكن واحد » فذكر المتن بلفظ « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وليس لعبد الله بن جعفر فى البخارى سوى هذا الموضع .

**قوله ( وعبد الواحد بن أبى عون )** وصله الدارقطنى من طريق عبد العزيز بن محمد عنه بلفظ « من فعل أمراً ليس عليه أمرنا فهو رد » وليس لعبد الواحد أيضاً فى البخارى سوى هذا الموضع ، وقد رويناه فى « كتاب السنة لأبى الحسين بن حامد » من طريق محمد بن إسحق عن عبد الواحد وفيه قصة قال « عن سعد ابن إبراهيم قال كان الفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب أوصى بوصية ، فجعل بعضها صدقة وبعضها ميراثاً وخلط فيها . وأنا يومئذ على القضاء فما دريت كيف أقضى فيها ، فصليت بجنب القاسم بن محمد فسألته فقال : أجز من ماله الثلث وصية ، ورد سائر ذلك ميراثاً ، فإن عائشة حدثتني » فذكره بلفظ إبراهيم بن سعد . وفى هذه الرواية دلالة على أن قوله فى رواية الإسماعيلي المتقدمة « من آل أبى جهل » وهم ، وإنما هو من آل أبى لهب ، وعلى أن قوله فى رواية مسلم « يجمع ذلك كله فى مسكن واحد » هو بقية الوصية وليس هو من كلام القاسم بن محمد ، لكن صرح أبو عوانة فى روايته بأنه كلام القاسم بن محمد ، وهو مشكل جداً ، فالذى أوصى بثلاث كل مسكن أوصى بأمر جائز اتفاقاً ، وأما إلزام القاسم بأن يجمع فى مسكن واحد ففيه نظر لاحتimal أن يكون بعض المساكن أغلى قيمة من بعض ، لكن يحتمل أن تكون تلك المساكن متساوية فيكون الأولى أن تقع الوصية بمسكن واحد من الثلاثة ، ولعله كان فى الوصية شىء زائد على ذلك يوجب إنكارها كما أشارت إليه رواية أبى الحسين بن حامد والله أعلم . وقد استشكل القرطبي شارح مسلم ما استشكلته ، وأجاب عنه بالحمل على ما إذا أراد أحد الفريقين التقية ، أو الموصى لم القسم وتمييز حقه ، وكانت المساكن بحيث يضم بعضها إلى بعض فى القسم ، فحينئذ تقوّم المساكن قيمة التعديل ويجمع نصيب الموصى لهم فى

موضع واحد ويبقى نصيب الورثة فيما عدا ذلك والله أعلم . وهذا الحديث معدود من أصول الإسلام وقاعدة من قواعده . فإن معناه : من اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتفت إليه . قال النووي : هذا الحديث مما ينبغي أن يعتنى بحفظه واستعماله في إبطال المنكرات وإشاعة الاستدلال به كذلك ، وقال الطرقي : هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع ، لأن الدليل يتركب من مقدمتين ، والمطلوب بالدليل إما إثبات الحكم أو نفيه ، وهذا الحديث مقدمة كبرى في إثبات كل حكم شرعى ونفيه ، لأن منطوقه مقدمة كلية في كل دليل ناف للحكم ، مثل أن يقال في الوضوء بماء نجس : هذا ليس من أمر الشرع ، وكل ما كان كذلك فهو مردود ، فهذا العمل مردود . فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث ، وإنما يقع النزاع في الأولى . ومفهومه أن من عمل عملاً عليه أمر الشرع فهو صحيح ، مثل أن يقال في الوضوء بالنية : هذا عليه أمر الشرع ، وكل ما كان عليه أمر الشرع فهو صحيح . فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث والأولى فيها النزاع ، فلو اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في إثبات كل حكم شرعى ونفيه لاستقل الحديثان بجميع أدلة الشرع ، لكن هذا الثاني لا يوجد ، فإذا حديث الباب نصف أدلة الشرع والله أعلم . وقوله « رد » معناه مردود من إطلاق المصدر على اسم المفعول ، مثل خلق ومخلوق ونسخ ومنسوخ ، وكأنه قال : فهو باطل غير معتد به ، واللفظ الثاني وهو قوله « من عمل » أعم من اللفظ الأول وهو قوله « من أحدث » فيحتج به في إبطال جميع العقود المنهية وعدم وجود ثمراتها المرتبة عليها ، وفيه رد المحدثات وأن النهى يقتضى الفساد ، لأن المنهيات كلها ليست من أمر الدين فيجب ردها ، ويستفاد منه أن حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الأمر لقوله « ليس عليه أمرنا » والمراد به أمر الدين ، وفيه أن الصلح الفاسد منتقض ، والمأخوذ عليه مستحق الرد .

### باب كَيْفَ يُكْتَبُ «هذا ما صالح فلان بن فلان وفلان بن فلان»

وإن لم ينسبه إلى قبيلة من العرب أو نسبه

٢٦٩٨ - حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت البراء بن عازب قال : لما صالح رسول الله صلى الله عليه أهل الحديبية كتب علي بن أبي طالب بينهم كتاباً ، فكتب : محمد رسول الله ، فقال المشركون : لا تكتب محمد رسول الله ، لو كنت رسولا لم نقاتلك . فقال لعلي : « أمحه » . فقال علي : ما أنا بالذي أمحاه ، فمحاه رسول الله صلى الله عليه بيده ، وصالحهم على أن يدخل هو وأصحابه ثلاثة أيام ، فلا يدخلها إلا بجلبان السلاح . فسألوه : ما جلبان السلاح ؟ قال : القراب بما فيه . [٢٦٩٨]

٢٦٩٩ - حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال : اعتمر النبي صلى الله عليه في ذي القعدة ، فأبى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة ، حتى قاضاهم على أن يقيم بها ثلاثة أيام . فلما كتبوا الكتاب كتبوا : هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله ، فقالوا : لا [٢٦٩٩]

نقرُّ بها ، فلو نعلمُ أنَّكَ رسولُ اللهِ ما منعناكَ ، لكنَّ أنتَ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ . قالَ : « أنا رسولُ اللهِ ، وأنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ » ، ثمَّ قالَ لعلِّي : « امحُ رسولُ اللهِ » قالَ : لا ، واللهِ لا أمحوكَ أبدًا ، فأخذَ رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه الكتابُ فكتبَ : هذا ما قاضى عليه محمدُ بنُ عبدِ اللهِ ، لا يدخلُ مكةَ سلاحًا إلا في القربابِ ، وأنَّ لا يخرجَ من أهلِها بأحدٍ إنَّ أرادَ أنْ يتبعه ، وأنَّ لا يمنعَ أحدًا من أصحابِه أرادَ أنْ يقيمَ بها . فلمَّا دخلها ومضى الأجلُ أتوا عليًّا فقالوا : قلْ لصاحبِكَ اخرجْ عنَّا فقد مضى الأجلُ . فخرجَ النبيُّ صلى اللهُ عليه ، فتبعتهُم ابنةُ حمزة - يا عمُّ ، يا عمُّ - فتناولها عليٌّ فأخذَ بيدها وقالَ لفاطمةَ : دونكِ ابنةَ عمِّك حملتها . فاختصمَ فيها عليٌّ وزيدٌ وجعفرٌ . فقالَ عليٌّ : أنا أحقُّ بها وهي ابنةُ عمِّي ، وقالَ جعفرٌ : ابنةُ عمِّي وخالَتها تحتي . وقالَ زيدٌ : ابنةُ أخي . فقضى بها النبيُّ صلى اللهُ عليه خالَتها وقالَ : « الخالةُ بمنزلةِ الأمِّ » ، وقالَ لعلِّي : « أنتَ منِّي وأنا منك » . وقالَ لجعفرٍ : « أشبهتَ خلقي وخلُقي » . وقالَ لزيدٍ : « أنتَ أخونا ومولانا » .

**قوله ( باب كيف يكتب : هذا ما صالح فلان ابن فلان فلان ابن فلان ، وإن لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه )** أى إذا كان مشهوراً بدون ذلك بحيث يؤمن اللبس فيه فيكتفى في الوثيقة بالاسم المشهور ولا يلزم ذكر الجدد والنسب والبلد ونحو ذلك . وأما قول الفقهاء : يكتب في الوثائق اسمه واسم أبيه وجده ونسبه ، فهو حيث يخشى اللبس ، وإلا فحيث يؤمن اللبس فهو على الاستحباب . واختلف في ضبط هذه اللفظة وهي قوله « ونسبه » ف قيل بالجر عطفًا على قبيلته وعلى هذا فالتردد بين القبيلة والنسبة ، وقيل بالنصب فعل ماضٍ معطوف على المنى ، أى سواء نسبه أو لم ينسبه ، والأول أولى ، وبه جزم الصغاني .

**قوله ( لما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية كتب على )** سيأتي في الشروط من حديث المسور بن مخرمة بيان سبب ذلك مطولا ، وقد ذكر المصنف هنا من طريق إسرائيل عن ابن إسحاق هذا الحديث أتم سياقاً من طريق شعبة ، ويأتى شرحه في « باب عمرة القضاء » من المغازى إن شاء الله تعالى . ونذكر هناك بيان الخلاف في مباشرته صلى الله عليه وسلم الكتابة ، والغرض منه هنا اقتصار الكاتب على قوله « محمد رسول الله » ولم ينسبه إلى أب ولا جد ، وأقره صلى الله عليه وسلم واقتصر على محمد بن عبد الله بغير زيادة ، وذلك كله لأمن الالتباس .

### باب الصلح مع المشركين . فيه عن أبي سفيان

وقال عوف بن مالك عن النبي صلى الله عليه : « ثم تكون هُدنة بينكم وبين بني الأصفر » . وفيه سهل بن حنيف وأسماء ، والمسور عن النبي صلى الله عليه .

٢٦١٥ - وقال موسى بن مسعود حدثنا سفيان بن سعيد عن أبي إسحاق عن البراء بن

عازب : صالح النبي صلى الله عليه المشركين يوم الحديبية على ثلاثة أشياء : على أن من أتاه من المشركين ردّه إليهم ، ومن أتاهم من المسلمين لم يرُدُّوه . وعلى أن يدخلها من قَابلٍ ويُقيم بها ثلاثة أيام ، ولا يدخلها إلا بجلبان السلاح : السيف والقوس ونحوه . فجاء أبو جندل يحجل في قيوده فردّه إليهم .

قال أبو عبد الله : لم يذكر مؤملٌ عن سفيانٍ أبا جندلٍ ، وقال : إلا بجلبٍ السلاح .

[٢٧٠١] ٢٦١٦ - حدثنا محمد بن رافع قال حدثنا سريح بن النعمان قال حدثنا فليح عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه خرج معتمراً ، فحال كفار قريش بينه وبين البيت ، فنحر هديته ، وحلق رأسه بالحديبية ، وقاضاهم على أن يعتمر العام المقبل ، ولا يحمل سلاحاً عليهم إلا سيوفاً ، ولا يقيم بها إلا ما أحبوا . فاعتمر من العام المقبل فدخلها كما كان صالحهم ، فلما أقام بها ثلاثاً أمروه أن يخرج فخرج .

[الحديث ٢٧٠١ - طرفه في : ٤٢٥٢] .

[٢٧٠٢] ٢٦١٧ - حدثنا مسدد قال حدثنا بشر قال حدثنا يحيى عن بشير بن يسار عن سهل ابن أبي حثمة قال : انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود بن زيد إلى خيبر وهي يومئذ صلح ...

[الحديث ٢٧٠٢ - أطرافه في : ٣١٧٣ ، ٦١٤٣ ، ٦٨٩٨ ، ٧١٩٢] .

**قوله ( باب الصلح مع المشركين )** أى حكمه أو كفيته أو جوازه ، وسيأتى شرحه وبيانه في كتاب الجزية والموادعة مع المشركين بالمال وغيره .  
**قوله ( فيه )** أى يدخل في هذا الباب .

**قوله ( عن أبي سفيان )** يشير إلى حديث أبي سفيان صخر بن حرب في شأن هرقل ، وقد تقدم بطوله في أول الكتاب ، والغرض منه قوله في أوله « أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش في المدة التي هادن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم كفار قريش » الحديث . وقوله فيه « ونحن منه في مدة لاندري ما هو صانع فيها » .

**قوله ( وقال عرف بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم : تكون هدنة بينكم وبين بني الأصفر )** هذا طرف من حديث وصله المؤلف بتمامه في الجزية من طريق أبي إدريس الخولاني عنه ، وسيأتى شرحه هناك إن شاء الله تعالى . وقوله « وفيه سهل بن حنيف : لقد رأيتنا يوم أبي جندل » هو أيضاً طرف من حديث وصله أيضاً في أواخر الجزية ، لم يقع في رواية غير أبي ذر والأصيل « لقد رأيتنا يوم أبي جندل » .

**قوله ( وأسماء والمصور )** أما حديث أسماء وهي بنت أبي بكر فكأنه يشير إلى حديثها الماضي في الهبة

قالت « قدمت على أمي رغبة في عهد قريش » الحديث. وأما حديث المسور فسيأتي موصولاً في الشروط .  
 قوله ( وقال موسى بن مسعود ) هو أبو حذيفة النهدي ، وطريقه هذه وصلها أبو عوانة في صحيحه عن محمد بن حيوة عنه ، ووصلها أيضاً الإسماعيلي والبيهقي وغيرهما . وحديث البراء المذكور يأتي شرحه في عمرة القضاء مستوفى إن شاء الله تعالى . وقوله فيه ( يحجل ) - بفتح أوله وسكون المهملة وضم الجيم - أى يمشي مثل الحجلة الطير المعروف يرفع رجلاً ويضع أخرى ، وقيل هو كناية عن تقارب الخطأ

قوله ( قال أبو عبد الله : لم يذكر مؤمل عن سفيان أبا جندل ، وقال : إلا بجلب السلاح ) يعنى أن مؤملاً وهو ابن إسماعيل تابع أبا حذيفة في رواية هذا الحديث عن سفيان وهو الثوري لكنه لم يذكر قصة أبي جندل وقال « بجلب » بدل قوله « بجلبان » ، وجلب بضم الجيم واللام وتشديد الموحدة وذكرها الخطابي بالتخفيف جمع جلبه ، وأما جندل فضبطة ابن قتيبة وابن دريد وجماعة بضمين وتشديد الموحدة ، وضبطه ثابت في « الدلائل » وأبو عبيد الهروي بسكون اللام مع التخفيف ، ونقل عن بعض المتقنين أنه بالراء بدل اللام مع التشديد وكأنه جمع جراب ، لكن لم يقع في رواية الصحيح إلا باللام ، ووقع في نسخة متقنة بكسر الجيم واللام مع التشديد ، وهو خلاف ما اتفق عليه أهل اللغة والعربية فلا تغر بذلك . وطريق مؤمل هذه وصلها أحمد في مسنده عنه ، ورويناها بعلو في « الخلية » وغيرها . وهن فوائدها تصريح سفيان بتحديث أبي إسحاق له وبحديث البراء لأبي إسحق . ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر في قصة صلح الحديبية أيضاً لكنه مختصر ، وسيأتي شرحه في عمرة القضاء أيضاً ، وحديث سهل بن أبي حشمة في قتل عبد الله بن سهل بنخير ، والغرض منه قوله « وهى يومئذ صلح » والمراد مصالحة أهلها اليهود مع المسلمين ، وسيأتي شرحه مستوفى في مكانه من كتاب الحدود .

### باب الصلح في الدية

٢٦١٨ - حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني حميد أن أنساً حدثهم أن الربيع - وهي ابنة النضر - كسرت ثنية جارية ، فطلبوا الأرض وطلبوا العفو فأبوا ، فأتوا النبي صلى الله عليه وآله فأمراً بالقصاص ، فقال أنس بن النضر : أتكسر ثنية الربيع يا رسول الله ؟ لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيته . قال : يا أنس كتاب الله القصاص . فرضي القوم وعفوا ، فقال النبي صلى الله عليه وآله : « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » . زاد الفزاري عن حميد عن أنس : فرضي القوم وقبلوا الأرض .

[الحديث ٢٧٠٣ - أطرافه في : ٢٨٠٦ ، ٤٤٩٩ ، ٤٥٠٠ ، ٤٦١١ ، ٦٨٩٤ .]

قوله ( باب الصلح في الدية ) أى بأن يجب القصاص فيقع الصلح على مال معين ، ذكر فيه حديث أنس في قصة الربيع - وهو بضم الراء وفتح الموحدة وتشديد التحتانية المكسرة - وهى عمة أنس . وقوله زاد الفزاري يعنى مروان بن معاوية .

قوله ( فرضى القوم وقبلوا الأرض ) أى زاد على رواية الأنصارى ذكر قبولهم الأرض ، والذي وقع فى رواية الأنصارى « فرضى القوم وعفوا » وظاهره أنهم تركوا القصاص والأرض مطلقاً ، فأشار المصنف إلى الجمع بينهما بأن قوله عفوا محمول على أنهم عفوا عن القصاص على قبول الأرض جمعا بين الروایتين ، وطريق الفزارى هذه وصاها المؤلف فى تفسير سورة المائدة ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى

باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي :  
« ابني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين »  
وقوله تعالى : ﴿ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ .

[٢٧٠٤] ٢٦١٩ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا سفيان عن أبي موسى قال سمعت الحسن يقول : استقبل والله الحسن بن علي معاوية بكتائب أمثال الجبال ، فقال عمرو بن العاص : إني لأرى كتائب لا تولي حتى تقتل أقرانها . فقال له معاوية - وكان والله خير الرجلين - : أي عمرو ، إن قتل هؤلاء هؤلاء وهؤلاء هؤلاء من لي بأمور الناس ، من لي بنسائهم ، من لي بضيعتهم ؟ فبعث إليه رجلين من قريش من بني عبد شمس - عبد الرحمن بن سمرة وعبد الله بن عامر بن كريز - فقال : اذهبا إلى هذا الرجل فاعرضا عليه وقولا له واطلبا إليه . فأتياه فدخلا إليه وتكلما فقالا له وطلبا إليه . فقال لهم الحسن بن علي : إنا بنو عبد المطلب قد أصبنا من هذا المال ، وإن هذه الأمة قد عاثت في دمائها . قال : فإنه يعرض عليك كذا وكذا ، ويطلب إليك ويسألك . قال : فمن لي بهذا ؟ قال : نحن لك به . فما سألهما شيئا إلا قال : نحن لك به . فصالحه . قال الحسن : ولقد سمعت أبا بكر يقول : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر - والحسن بن علي إلى جنبه - وهو يقبل على الناس مرة وعليه أخرى ويقول : « إن ابني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين » .

قال أبو عبد الله : قال لي علي بن عبد الله : إنما ثبت لنا سماع الحسن من أبي بكر بهذا

الحديث .

[الحديث ٢٧٠٤ - أطرافه في : ٣٦٢٩ ، ٣٧٤٦ ، ٧١٠٩] .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي : إن ابني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين ) اللام فى قوله « للحسن » بمعنى عن ، وترجم المصنف بلفظ الحديث احترازا وأدبا ،

وكذلك ترجم بنحوه في كتاب الفتن ، وسيأتي شرحه مستوفى هناك . وقوله جل ذكره ﴿ فأصلحوا بينهما ﴾ لم يظهر لي مطابقة الحديث لهذا القدر من الترجمة إلا إن كان يريد أنه صلى الله عليه وسلم كان حريصا على امتثال أمر الله ، وقد أمر بالإصلاح ، وأخبر صلى الله عليه وسلم أن الصلح بين الفئتين المختلفتين سيقع على يد الحسن .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** أي المصنف **( قال لي علي بن عبد الله )** أي ابن المديني **( إنما ثبت لنا سماع الحسن )** أي البصري **( من أبي بكرة بهذا الحديث )** أي لتصرّحه فيه بالسماع . وقد أخرج المصنف هذا الحديث عن علي بن المديني عن ابن عيينة في « كتاب الفتن » ولم يذكر هذه الزيادة .

### باب هل يُشيرُ الإمامُ بالصُّلحِ؟

٢٦٢٠ - حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني أخي عن سليمان عن يحيى بن سعيد عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن أن أمه عمرة بنت عبد الرحمن قالت : سمعت عائشة تقول : سمع رسول الله صلى الله عليه صوت خصوم بالباب ، عالية أصواتهما ، وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويسترفقه في شيء ، وهو يقول : والله لا أفعل ، خرج عليهما رسول الله صلى الله عليه فقال : « أين المتألي على الله لا يفعل المعروف ؟ » فقال : أنا يا رسول الله ، فله أي ذلك أحب . [٢٧٠٥]

٢٦٢١ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال حدثني عبد الله بن كعب بن مالك عن كعب بن مالك أنه كان له على عبد الله بن أبي حذرد الأسلمي مال ، قال : فلقية فلزمه حتى ارتفعت أصواتهما ، فمر بهما النبي صلى الله عليه فقال : « يا كعب - فأشار بيده كأنه يقول : النصف - » فأخذ نصف ما عليه وترك نصفاً . [٢٧٠٦]

**قوله ( باب هل يشير الإمام بالصلح )** أشار بهذه الترجمة إلى الخلاف ، فإن الجمهور استحَبوا للمحاكم أن يشير بالصلح وإن اتجه الحق لأحد الخصمين ، ومنع من ذلك بعضهم وهو عن المالكية ، وزعم ابن التين أنه ليس في حديثي الباب ما ترجم به وإنما فيه الحُض على ترك بعض الحق ، وتعقب بأن الإشارة بذلك بمعنى الصلح ، على أن المصنف ما جزم بذلك فكيف يغترض عليه .

**قوله ( حدثنا إسماعيل بن أبي أويس حدثني أخي )** هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري ، وأبو الرجال بالجم محمد بن عبد الرحمن أي ابن حارثة بن النعمان الأنصاري كنيته أبو عبد الرحمن ، وقيل له أبو الرجال لأنه ولد له عشرة ذكور ، وهو من صغار التابعين ، وكذا الراوي عنه ، والإسناد كله مديونيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق منهم قرينان . وهذا الحديث أخرجه مسلم قال



« حدثنا غير واحد عن إسماعيل بن أبي أويس ؛ فعده بعضهم في المنقطع والتحقيق أنه متصل في إسناده مبهم ، وقد رواه عن إسماعيل أيضا محمد بن يحيى الذهلي أخرجه أبو عوانة والإسماعيلي وغيرهما من طريقه ، وأخرجه أبو عوانة أيضا من طريق إبراهيم بن الحسين الكسائي وإسماعيل بن إسحق القاضي ، ورويناه في « المحامليات » عن عبد الله بن شبيب ، فيحتمل أن يفسر من أبهم مسلم بهؤلاء أو بعضهم ، ولم ينفرد به إسماعيل بل تابعه أيوب بن سفيان عن أبي بكر بن أبي أويس أخرجه الإسماعيلي أيضا ، ولا انفرد به يحيى بن سعيد فقد أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال عن أبيه .

**قوله ( سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوم بالباب عالية أصواتهم )** في رواية « أصواتهم » وكأنه جمع باعتبار من حضر الخصومة وثني باعتبار الخصمين ، أو كأن التخاصم من الجانبين بين جماعة فجمع ثم ثني باعتبار جنس الخصم ، وليس فيه حجة لمن جوز صيغة الجمع بالاثنتين كما زعم بعض الشراح ، ويجوز في قوله « عالية » الجر على الصفة والنصب على الحال .

**قوله ( وإذا أحدهما يستوضع الآخر )** أى يطلب منه الوضعية ، أى الحطية من الدين .

**قوله ( ويسترفقه )** أى يطلب منه الرفق به . وقوله ( في شيء ) وقع بيانه في رواية ابن حبان فقال في أول الحديث « دخلت امرأة على النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إني ابتعت أنا وابني من فلان نمرأ فأحصيناه . لا والذي أكرمك بالحق ما أحصينا منه إلا ما نأكله في بطوننا أو نطعمه مسكيناً ، وجئنا نستوضعه ما نقصنا » الحديث ، فظهر بهذا ترجيح ثاني الاحتمالين المذكورين قبل ، وأن المخاصمة وقعت بين البائع وبين المشتريين ولم أقف على تسمية واحد منهم ، وأما تجويز بعض الشراح أن المتخاصمين هما المذكوران في الحديث الذي يليه ففيه بُعد لتغاير القصتين ، وعرف بهذه الزيادة أصل القصة .

**قوله ( أين المتألى )** بضم الميم وفتح المثناة والهمزة وتشديد اللام المكسورة أى الخالف المبالغ في اليمين ، مأخوذ من الآية بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد التحتانية وهى اليمين ، وفي رواية ابن حبان « فقال آلى أن لا يصنع خيراً ثلاث مرات فبلغ ذلك صاحب التمر » .

**قوله ( فله أى ذلك أحب )** أى من الوضع أو الرفق ، وفي رواية ابن حبان « فقال إن شئت وضعت مانقصوا وإن شئت من رأس المال ، فوضع مانقصوا » وهو يشعر بأن المراد بالوضع الحط من رأس المال ، وبالرفق الاقتصاد عليه وترك الزيادة ، لا كما رعم بعض الشراح أنه يريد بالرفق الإمهال ، وفي هذا الحديث الحض على الرفق بالغريم والإحسان إليه بالوضع عنه ، والزجر عن الحلف على ترك فعل الخير ، قال الداودي : إنما كره ذلك لكونه حلف على ترك أمر عسى أن يكون قد قدر الله وقوعه ، وعن المهلب نحوه ، وتعقبه ابن التين بأنه لير كان كذلك لكره الحلف لمن حلف ليفعلن خيراً ، وليس كذلك بل الذى يظهر أنه كره له قطع نفسه عن فعل الخير ، قال : ويشكل في هذا قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذى قال والله لا أزيد على هذا ولا أنقص « أفلح إن صدق » ولم ينكر عليه حلفه على ترك الزيادة وهى من فعل الخير ، ويمكن الفرق بأنه في قصة الأعرابي كان في مقام الدعاء إلى الإسلام والاستمالة إلى الدخول فيه فكان يحرص على ترك

تحرّضهم على ما فيه نوع مشقة مهما أمكن ، بخلاف من تمكن في الإسلام فيحضه على الازدياد من نوافل الخير . وفيه سرعة فهم الصحابة لمراد الشارع ، وطواعيتهم لما يشير به ، وحرصهم على فعل الخير ، وفيه الصّحح عما يجري بين المتخاصمين من اللّغط ورفع الصوت عند الحاكم . وفيه جواز سؤال المدين الخطيئة من صاحب الدين خلافا لمن كرهه من المالكية واعتل بما فيه من تحمل المنة . وقال القرطبي : لعل من أطلق كراهته أراد أنه خلاف الأولى . وفيه هبة المجهول ، كذا قال ابن التين ، وفيه نظر لما قدمناه من رواية ابن حبان والله أعلم .

**قوله ( حدثنا يحيى بن بكير )** تقدم حديث كعب بهذا الإسناد في أول الملازمة ، وتقدم شرح الحديث مستوفى في « باب التقاضي والملازمة في المسجد » من كتاب الصلاة ، وأفاد ابن أبي شيبة في روايته أن الدين المذكور كان أوقيتين ، قال ابن بطلان : هذا الحديث أصل لقول الناس : خير الصلح على الشطر .

### باب فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم

[٢٧٠٧] ٢٦٢٢- حدثنا إسحاق بن منصور قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « كل سلامى من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس ، يعدل بين الناس صدقة » .  
[الحديث ٢٧٠٧- طرفاه في : ٢٨٩١ ، ٢٩٨٩] .

**قوله ( باب فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم )** أورد فيه حديث أبي هريرة « تعديل بين الناس صدقة » وهو طرف من حديث طويل يأتي في الجهاد ، ووقع هنا في أول الإسناد « حدثنا إسحاق » غير منسوب في جميع الروايات إلا عن أبي ذر فقال « إسحاق بن منصور » ووقع في الجهاد في موضعين أحدهما « إسحاق بن نصر » والآخر « إسحاق » غير منسوب . وسياق إسحاق بن نصر مغاير لسياق إسحاق الآخر ، فتعين أنه ابن منصور والله أعلم . وقوله « سلامى » بضم المهملة وتخفيف اللام مع القصر أى مفصل ، ووقع عند مسلم من حديث أبي ذر تفسيره بذلك وأن في الإنسان ثلاثمائة وستين مفصلا ، قال ابن المنير : ترجم على الإصلاح والعدل ولم يورد في هذا الحديث إلا العدل ، لكن لما خاطب الناس كلهم بالعدل وقد علم أن فيهم الحكام وغيرهم كان عدل الحاكم إذا حكم ، وعدل غيره إذا أصلح . وقال غيره : الإصلاح نوع من العدل ، فعطف العدل عليه من عطف العام على الخاص .

### باب إذا أشار الإمام بالصلح فأبى حكم عليه بالحكم البين

[٢٧٠٨] ٢٦٢٣- حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن الزبير كان يحدث أنه خاصم رجلا من الأنصار قد شهد بدرا إلى رسول الله صلى الله عليه في

شراج من الحرّة كان يستقيان به كلاهما، فقال رسول الله صلى الله عليه للزبير: «اسق يا زبير ثم أرسل إلى جارك». فغضب الأنصاري فقال: يا رسول الله، أن كان ابن عمّك. فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه ثم قال: «اسق، ثم احبس حتى يبلغ الجدر». فاستوعى رسول الله صلى الله عليه حينئذ حقه للزبير. وكان رسول الله صلى الله عليه قبل ذلك أشار على الزبير برأي سعة له وللأنصاري، فلما أحفظ الأنصاري رسول الله صلى الله عليه استوعى للزبير حقه في صريح الحكم، قال عروة قال الزبير: والله ما أحسب هذه الآية نزلت إلا في ذلك: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾.

قوله (باب إذا أشار الإمام بالصلح فأبى) أى من عليه الحق (حكم عليه بالحكم البين). أورد فيه قصة الزبير مع غريمه الأنصاري الذي خاصمه في سقى النخل، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الشرب، وقوله «فلما أحفظه» — بالحاء المهملة والفاء والطاء المعجمة — أى أغضبه، وزعم الخطابي أن هذا من قول الزهرى أدرجه في الخبر.

### باب الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث، والمُجازفة في ذلك

وقال ابن عباس: لا بأس أن يتخارج الشريكان فيأخذ هذا عينا وهذا ديناً فإن توي لأحدهما لم يرجع على صاحبه.

[٢٧٠٩] ٢٦٢٤ - حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا عبيد الله عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله قال: توفي أبي وعليه دين، فعرضت على غرمائه أن يأخذوا التمر بما عليه فأبوا، ولم يروا أن فيه وفاء، فأتيت النبي صلى الله عليه فذكرت ذلك له فقال: «إذا جددته فوضعت في المربد آذنت رسول الله صلى الله عليه». فجاء ومعه أبو بكر وعمر، فجلس عليه فدعا بالبركة ثم قال: «ادع غرماءك فأوفهم». فما تركت أحداً له على أبي دين إلا قضيته، وفضل ثلاثة عشر وسقاً: سبعة عجوة وستة لون، أو ستة عجوة وسبعة لون. فوافيت مع رسول الله صلى الله عليه المغرب فذكرت له ذلك، فضحك فقال: ائت أبا بكر وعمر فأخبرهما، فقالا: لقد علمنا - إذ صنع رسول الله صلى الله عليه ما صنع - أن سيكون ذلك.

وقال هشام عن وهب عن جابر: صلاة العصر، ولم يذكر أبا بكر، ولا ضحك وقال: وترك أبي عليه ثلاثين وسقاً ديناً.

وقال ابن إسحاق عن وهب عن جابر: صلاة الظهر.

**قوله ( باب الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث والمجازفة في ذلك )** أى عند المعارضة ، وقد قدمت توجيه ذلك في كتاب الاستقراض ، ومراده أن المجازفة في الاعتياض عن الدين جائزة وإن كانت من جنس حقه وأقل ، وأنه لا يتناوله النهي إذ لا مقابلة من الطرفين .

**قوله ( وقال ابن عباس الخ )** وصله ابن أبي شيبة ، وقد تقدم شرحه في أول الحوالة وحديث جابر يأتي للكلام عليه في علامات النبوة إن شاء الله تعالى ، وقوله فيه « فضل » بفتح المعجمة ، وضبط عند أبي ذر بكسرهما ، قال سيبويه وهو نادر . وقوله ( وقال هشام ) أى ابن عروة ( عن وهب ) أى ابن كيسان . ورواية هشام هذه تقدمت موصولة في الاستقراض . وقوله ( وقال ابن إسحق عن وهب عن جابر صلاة الظهر ) أى أن ابن إسحق روى الحديث عن وهب بن كيسان كما رواه هشام بن عروة إلا أنهما اختلفا في تعيين الصلاة التي حضرها جابر مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى أعلمه بقصته فقال ابن إسحق الظهر ، وقال هشام العصر ، وقال عبيد الله بن عمر المغرب ، والثلاثة رووه عن وهب بن كيسان عن جابر ، وكأن هذا التردد من الاختلاف لا يقدح في صحة أصل الحديث لأن المقصود منه ما وقع من بركته صلى الله عليه وسلم في التمر وقد حصل توافقه عليه ولا يترتب على تعيين تلك الصلاة بعينها كبير معنى والله أعلم . وقوله « وستة لون » اللون ما عدا العجوة ، وقيل هو الدقل وهو الرديء ، وقيل اللون اللين واللين ، وقيل الأخلط من التمر ، وسيأتي اللينة في تفسير سورة الحشر وأنه اسم للنخلة .

### باب الصلح بالدين والعين

٢٦٢٥ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا عثمان قال أخبرنا يونس ... ح .

[٢٧١٠]

وقال الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عبد الله بن كعب أن كعب بن مالك أخبره أنه تقاضى ابن أبي حدرد ديناً كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه في المسجد ، حتى ارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وهو في بيته ، فخرج رسول الله صلى الله عليه إليهما حتى كشف سجد حُجْرَتِهِ فنَادَى كعب بن مالك ، فقال : « يا كعب » ، قال : لبيك يا رسول الله ، فأشار بيده أن ضع الشطر ، فقال كعب : قد فعلت يا رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « قم فاقضه » .

**قوله ( باب الصلح بالدين والعين )** أورد فيه حديث كعب بن مالك وقصته مع ابن أبي حدرد ، وقد تقدم قبل ثلاثة أبواب . وقال ابن التين ليس فيه ما ترجم به . وأجيب بأن فيه الصلح فيما يتعلق بالدين ، وكأنه ألحق به الصلح فيما يتعلق بالعين بطريق الأولى . قال ابن بطال : اتفق العلماء على أنه إن صالح غريمه عن دراهم بدراهم أقل منها جاز إذا جل الأجل ، فإذا لم يحل الأجل لم يجز أن يحط عنه شيئاً قبل أن يقبضه مكانه ، وإن صالحه بعد حلول الأجل عن دراهم بدنانير أو عن دنانير بدراهم جاز واشترط القبض اه .

قوله ( وقال الليث حدثني يونس ) وصله الذهلي في « الزهريات » ، وليث فيه إسناد آخر تقدم قبل ثلاثة أبواب .

( خاتمة ) اشتمل كتاب الصلح من الأحاديث المرفوعة على أحد وثلاثين حديثاً ، المعلق منها اثنا عشر حديثاً والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة عشر حديثاً والخالص اثنا عشر حديثاً ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي بكرة في فضل الحسن ، وحديث عوف والمسور المعلقين ، وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثلاثة آثار .

## كتاب الشروط

ب

ما يجوز من الشرط في الإسلام، والأحكام، والمبايعة

٢٦٢٦- حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أنه سمع مروانَ والمسورَ بن مخرمةَ يخبران عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «لما كاتب سهيل بن عمرو يومئذ كان فيما اشترط سهيل بن عمرو على النبي صلى الله عليه وآله عليه أنه لا يأتيك منا أحد - وإن كان على دينك - إلا رددته إلينا وخليت بيننا وبينه. فكره المؤمنون ذلك وامتعضوا منه، وأبى سهيل إلا ذلك فكاتبه النبي صلى الله عليه وآله على ذلك، فرد يومئذ أبا جندل إلى أبيه سهيل بن عمرو، ولم يأت أحد من الرجال إلا رده في تلك المدّة وإن كان مسلماً. وجاءت المؤمنات مهاجرات، وكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه يومئذ - وهي عاتق - فجاء أهلها يسألون النبي صلى الله عليه وآله عليه أن يرجعها إليهم فلم يرجعها إليهم لما أنزل الله فيهن: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ إلى: ﴿وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾.

٢٦٢٧- قال عروة فأخبرتني عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه كان يمتحنهن بهذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾ إلى: ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ قال عروة قالت عائشة: فمن أقر بهذا الشرط منهن قال لها رسول الله صلى الله عليه وآله عليه: «قد بايعتك». كلاماً يكلمها به، والله ما مست يده يد امرأة قط في المبايعة، ما بايعهن إلا بقوله.

[٢٧١٤] ٢٦٢٨ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا سفيان عن زياد بن علاقة قال: سمعتُ جريراً يقول: بايعتُ النبيَّ صلى الله عليه فاشترطَ عليّ: «والنصح لكلِّ مسلمٍ».

[٢٧١٥] ٢٦٢٩ - حدثنا مسددٌ قال حدثنا يحيى عن إسماعيلَ قال حدثني قيسُ بن أبي حازمٍ عن جرير بن عبد الله قال: بايعتُ رسولَ الله صلى الله عليه على إقامِ الصلاةِ وإيتاءِ الزكاةِ والنَّصحِ لكلِّ مسلمٍ.

قوله ( باب ما يجوز من الشروط في الإسلام والأحكام والمبايعة ) كذا لأبي ذر ، وسقط كتاب الشروط لغيره . والشروط جمع شرط بفتح أوله وسكون الراء وهو ما يستأزم نفيه نفي أمر آخر غير السبب ، والمراد به هنا بيان ما يصح منها مما لا يصح . وقوله « في الإسلام » أى عند الدخول فيه ، فيجوز مثلاً أن يشترط الكافر أنه إذا أسلم لا يكلف بالسفر من بلد إلى بلد مثلاً ، ولا يجوز أن يشترط أن لا يصلى مثلاً . وقوله « والأحكام » أى العقود والمعاملات . وقوله « والمبايعة » من عطف الخاص على العام .

قوله ( يخبران عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ) هكذا قال عقيل عن الزهرى واقتصر غيره على رواية الحديث عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم ، وقد تبين برواية عقيل أنه عنهما مرسل ، وهو كذلك لأنهما لم يحضرا القصة ، وعلى هذا فهو من مسند من لم يسم من الصحابة فلم يصب من أخرجه من أصحاب الأطراف في مسند المسور أو مروان ، لأن مروان لا يصح له مماع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا صحبة ، وأما المسور فصحيح سماعه منه لكنه إنما قدم مع أبيه وهو صغير بعد الفتح وكانت هذه القصة قبل ذلك بسنتين .

قوله ( لما كاتب سهيل بن عمرو ) هكذا اقتضب هذه القصة من الحديث الطويل ، وسيأتى بعد أبواب بطوله من وجه آخر عن ابن شهاب ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك . وقوله « فامتعضوا » بعين مهملة وضاد معجمة أى أنفوا وشق عليهم ، قال الخليل : معض بكسر العين المهملة والضاد المعجمة من الشىء وامتنع : توجع منه . وقال ابن القطاع : شق عليه وأنف منه . ووقع من الرواة اختلاف في ضبط هذه اللفظة ، فالجمهور على ما هنا ، والأصيل والهمداني بظاء مشالة ، وعند القابسي امعضوا بتشديد الميم وكذا العبدوسى ، وعن النسفى انفضوا بنون وغين معجمة وضاد غير مشالة ، قال عياض : وكلها تغييرات ، حتى وقع عند بعضهم انفضوا بفاء وتشديد ، وبعضهم أغيطوا من الغيط . وقوله « قال عروة فأخبرتني عائشة ، هو متصل بالإسناد المذكور أولاً ، وسيأتى شرحه مستوفى في أواخر النكاح ، ومضى الكلام على حديث جرير في أواخر كتاب الإيمان .

### باب إذا باع نخلًا قد أبرت

[٢٧١٦] ٢٦٣٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال: «من باع نخلًا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع».

قوله ( باب إذا باع نخلا قد أبرت ) زاد أبو ذر عن الكشميني « ولم يشترط الثمن » أى المشتري ، ذكر فيه حديث ابن عمر ، وقد تقدم شرحه في كتاب البيوع ، ولم يذكر جواب الشرط اكفاء بما في الخبر .

## باب

### الشروط في البيوع

[٢٧١٧] ٢٦٣١- حدثنا عبد الله بن مسلمة قال حدثنا ليث عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة أخبرته أن بريرة جاءت تستعينها في كتابتها، ولم تكن قضت من كتابتها شيئاً، قالت لها عائشة: ارجعي إلى أهلك فإن أحبوا أن أقضي عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت. فذكرت ذلك بريرة لأهلها فأبوا وقالوا: إن شأئت أن تحتسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه فقال لها: «ابتاعي فأعتقي، فإنما الولاء لمن أعتق».

قوله ( باب الشروط في البيوع ) ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريرة ، وقد تقدم الكلام عليه في كتاب العتق ، وإنما أطلق الترجمة للتفصيل في اعتباره بين الفقهاء .

## باب

### إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز

[٢٧١٨] ٢٦٣٢- حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زكرياء قال سمعت عامراً يقول: حدثني جابر أنه كان يسير على جمل له قد أعيا، فمر النبي صلى الله عليه فضربه فدعا له، فسار يسير ليس يسير مثله. ثم قال: «بغنيه بوقية» قلت: لا، ثم قال: «بغنيه بوقية»، فبعته، فاستثنيته حملته إلى أهلي. فلما قدمنا أتيت بالجمال ونقدني ثمنه، ثم انصرفت، فأرسل على أثري قال: «ما كنت لأخذ جملك، فخذ جملك ذلك فهو مالك».

وقال شعبة عن مغيرة عن عامر عن جابر: أفقرني رسول الله صلى الله عليه ظهره إلى المدينة. وقال إسحاق عن جرير عن مغيرة: فبعته على أن لي فقار ظهره حتى أبلغ المدينة. وقال عطاء وغيره: «ولك ظهره إلى المدينة». وقال محمد بن النكدر عن جابر: شرط ظهره إلى المدينة. وقال زيد بن أسلم عن جابر: «ولك ظهره حتى ترجع». وقال أبو الزبير عن جابر: «أفقرناك ظهره إلى المدينة». وقال الأعمش عن سالم عن جابر: «تبلغ عليه إلى أهلك». قال



أبو عبد الله: الاشتراط أكثر وأصح عندي. وقال عبيد الله وابن إسحاق عن وهب عن جابر: اشتراه النبي صلى الله عليه بأوقية. تابعه زيد بن أسلم عن جابر. وقال ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر: أخذته بأربعة دنانير، وهذا يكون أوقية على حساب الدينار بعشرة. ولم يبين الثمن مغيرة عن الشعبي عن جابر، وابن المنكدر وأبو الزبير عن جابر. وقال الأعمش عن سالم عن جابر: بأوقية ذهب. وقال أبو إسحاق عن سالم عن جابر: بمائتي درهم. وقال داود بن قيس عن عبيد الله بن مقسم عن جابر: اشتراه بطريق تبوك، أحسبه قال: بأربعة أواق. وقال أبو نضرة عن جابر: اشتراه بعشرين ديناراً. وقول الشعبي بأوقية أكثر.

قوله (باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز) هكذا جزم بهذا الحكم لصحة دليله عنده، وهو مما اختلف فيه وفيما يشبهه كاشتراط سكنى الدار وخدمة العبد. فذهب الجمهور إلى بطلان البيع لأن الشرط المذكور ينافي مقتضى العقد، وقال الأوزاعي وابن شبرمة وأحمد وإسحق وأبو ثور وطائفة يصح البيع ويتنزل فيه الشرط منزلة الاستثناء لأن المشروط إذا كان قدره معلوماً صار كما لو باعه بألف إلا خمسين درهما مثلاً، ووافقهم مالك في الزمن اليسير دون الكثير، وقيل حده عنده ثلاثة أيام، وحجبتهم حديث الباب، وقد رجح البخاري فيه الاشتراط كما سيأتي آخر كلامه، وأجاب عنه الجمهور بأن ألفاظه اختلفت: فمنهم من ذكر فيه الشرط، ومنهم من ذكر فيه ما يدل عليه، ومنهم من ذكر ما يدل على أنه كان بطريق الهبة، وهي واقعة عين يطرؤها الاحتمال. وقد عارضه حديث عائشة في قصة بريدة ففيه بطلان الشرط المخالف لمقتضى العقد كما تقدم بسطه في آخر العتق، وصح من حديث جابر أيضاً النهي عن بيع الثنيا أخرجه أصحاب السنن وإسناده صحيح، وورد النهي عن بيع وشرط، وأجيب بأن الذي ينافي مقصود البيع ما إذا اشترط مثلاً في بيع الجارية أن لا يطأها وفي الدار أن لا يسكنها وفي العبد أن لا يستخدمه وفي الدابة أن لا يركبها، أما إذا اشترط شيئاً معلوماً فلا بأس به، وأما حديث النهي عن الثنيا ففي نفس الحديث «إلا أن يعلم» فعلم أن المراد أن النهي إما وقع عما كان سهوياً، وأما حديث النهي عن بيع وشرط ففي إسناده مقال وهو قابل للتأويل، وسيأتي مزيد بسط لذلك في آخر الكلام على هذا الحديث إن شاء الله تعالى.

قوله (سمعت عامراً) هو الشعبي.

قوله (أنه كان يسير على جمل له قد أعيا) أي تعب، في رواية ابن نمير عن زكريا عند مسلم «أنه كان يسير على جمل فأعيا فأراد أن يسيبه» أي يطلقه وليس المراد أن يجعله سائبة لا يركبه أحد كما كانوا يفعلون في الجاهلية لأنه لا يجوز في الإسلام، ففي أول رواية مغيرة عن الشعبي في الجهاد «غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلاحق بنى وتحتى ناضح لى قد أعيا فلا يكاد يسير» والناضح بنون ومعجمة ثم مهملة هو الحمل الذي يستقى عليه سمى بذلك لنضجه بالماء حال سقيه. واختلف في تعيين هذه الغزوة كما سيأتي بعد هذا، ووقع عند البزار من طريق أبي المتوكل عن جابر أن الحمل كان أحمر.

**قوله (فر النبي صلى الله عليه وسلم فضربه فدعا له)** كذا فيه بالفاء فيهما كأنه عقب الدعاء له بضربه .  
ولسلم وأحمد من هذا الوجه « فضربه برجله ودعا له » وفي رواية يونس بن بكير عن زكريا عند الإسماعيلي  
« فضربه رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعا له فمشى مشية ما مشى قبل ذلك مثلها » وفي رواية مغيرة المذكورة  
« فزجره ودعا له » وفي رواية عطاء وغيره عن جابر المتقدمة في الوكالة « فر بنى النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال : من هذا ؟ قلت : جابر بن عبد الله قال : مالك ؟ قلت : إني على جمل ثقال . فقال : أمعك قضيب ؟  
قلت : نعم . قال : أعطيني ، فأعطيته فضربه فزجره فكان من ذلك المكان من أول القوم » وللنسائي من هذا  
الوجه « فأزحف فزجره النبي صلى الله عليه وسلم فانبطح حتى كان أمام الجيش » وفي رواية وهب بن  
كيسان عن جابر المتقدمة في البيوع « فتخلف . فنزل فحججه بمحججه ثم قال : اركب ، فركبت . فقد رأيته  
أكفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » وعند أحمد من هذا الوجه « فقلت : يا رسول الله أبطأ بي جمل هذا ،  
قال أنخه ، وأناخ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : أعطني هذه العصا - أو اقطع لي عصا من شجرة -  
ففعلت ، فأخذها فنخسه بها نخسات فقال : اركب ، فركبت » وللطبراني من رواية زيد بن أسلم عن جابر  
« فأبطأ على حتى ذهب الناس ، فجعلت أرقبه ويهمني شأنه ، فإذا النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أجاير ؟  
قلت : نعم . قال : ما شأنك ؟ قلت أبطأ على جمل ، فنفت فيها - أي العصا - ثم بح من الماء في نحرة ثم  
ضربه بالعصا فوثب » ولابن سعد من هذا الوجه « ونضح ماء في وجهه ودبره وضربه بعصية فانبعث ،  
فما كدت أمسكه » وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم « فكنت بعد ذلك أحبس خطامه لأسمع حديثه »  
وله من طريق أبي نضرة عن جابر « فنخسه ثم قال : اركب بسم الله » زاد في رواية مغيرة المذكورة « فقال  
كيف ترى بعيرك ؟ قلت : بخير ، قد أصابته بركتك » .

**قوله (ثم قال بعنيه بأوقية . قلت لا)** في رواية أحمد « فكرهت أن أبعيه » وفي رواية مغيرة المذكورة  
« قال أتبعنيه ؟ فاستحييت ولم يكن لنا ناضح غيره ، فقلت : نعم » وللنسائي من هذا الوجه « وكانت لي إليه  
حاجة شديدة » ولأحمد من رواية نبيح وهر بالنون والموحدة والمهملة مصغر ، وفي رواية عطاء قال « بعنيه » ،  
قلت بل هو لك يا رسول الله ، قال : بعنيه ؛ زاد النسائي من طريق أبي الزبير قال « اللهم اغفر له ، اللهم  
ارحمه » ولابن ماجه من طريق أبي نضرة عن جابر « فقال أتبيع ناضحك هذا والله يغفر لك » زاد النسائي  
من هذا الوجه « وكانت كلمة تقولها العرب : افعل كذا والله يغفر لك » . ولأحمد « قال سليمان - يعني بعض  
رواته - فلا أدري كم من مرة » يعني قال له والله يغفر لك ، وللنسائي من طريق أبي الزبير عن جابر « استغفر لي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة البعير خمسا وعشرين مرة » وفي رواية وهب بن كيسان عن جابر عند أحمد  
« أتبعيني جملك هذا يا جابر ؟ قلت : بل أهبه لك . قال : لا ، ولكن بعنيه » في كل ذلك رد لقول ابن القيم  
إن قوله « لا » ليس بمحفوظ في هذه القصة .

**قوله (بعنيه بوقية)** في رواية سالم عن جابر عند أحمد « فقال بعنيه ، قلت : هو لك ، قال : قد أهضمه  
بوقية » ولابن سعد وأبي عوانة من هذا الوجه « فلما أكثر على قلت : إن لرجل على أوقية من ذهب هو لك  
بها ، قال : نعم » والوقية من الفضة كانت في عرف ذلك الزمان أربعين درهما وفي عرف الناس بعد ذلك

عشرة دراهم وفي عرف أهل مصر اليوم اثنا عشر درهما وسيأتي بيان الاختلاف في قدر الثمن في آخر الكلام على هذا الحديث .

**قوله ( فاستثنيت حملانه إلى أهلي )** الحملان بضم المهملة الحمل والمفعول محذوف ، أى استثنيت حمليه إياي ، وقد رواه الإسماعيلي بلفظ « واستثنيت ظهره إلى أن تقدم » ولأحمد من طريق شريك عن مغيرة « اشترى مني بغيراً على أن يفقرني ظهره سفرى ذلك » وذكر المصنف الاختلاف في ألفاظه على جابر ، وسيأتي بيانه .

**قوله ( فلما قدمنا )** زاد مغيرة عن الشعبي كما مضى في الاستقراض « فلما دنونا من المدينة استأذنته فقال ، تزوجت بكراً أم ثيباً » وسيأتي الكلام عليه في النكاح إن شاء الله تعالى ، وزاد فيه « فقدمت المدينة فأخبرت خالي ببيع الحمل فلأمنى » . ووقع عند أحمد من رواية نبيح المذكورة « فأثبت عمتي بالمدينة فقلت لها : ألم ترى أنني بعث ناضحنا ، فما رأيتها أعجبها ذلك » وسيأتي القول في بيان تسمية خاله في أوائل الهجرة إن شاء الله تعالى . وجزم ابن لقطه بأنه جد بفتح الجيم وتشديد الدال ابن قيس ، وأما عمته فاسمها هند بنت عمرو ، ويحتمل أنهما جميعاً لم يعجبهما بيعه لما تقدم من أنه لم يكن عنده ناضح غيره . وأخرجه من هذا الوجه في كتاب الجهاد بلفظ « ثم قال : ائت أهلك ، فتقدمت الناس إلى المدينة » وفي رواية ابن كيسان في أوائل البيوع « وقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قبلي ، وقدمت بالغداة فجنحت إلى المسجد فوجدته فقال : الآن قدمت ؟ قلت : نعم ، قال : فدع الحمل وادخل فصل ركعتين » وظاهرهما التناقض ، لأن في إحداهما أنه تقدم الناس إلى المدينة وفي الأخرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم قبله ، فيحتمل في الجمع بينهما أن يقال أنه لا يلزم من قوله فتقدمت الناس أن يستمر سبقه لهم لاحتمال أن يكونوا لحقوه بعد أن تقدمهم إما لنزوله لراحة أو نوم أو غير ذلك ، ولعله امتثل أمره صلى الله عليه وسلم بأن لا يدخل ليلا فبات دون المدينة واستمر النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن دخلها سحراً ولم يدخلها جابر حتى طلع النهار ، والعلم عند الله تعالى .

**قوله ( أثبتته بالجمل )** في رواية مغيرة « فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة غدوت إليه بالبعير » ولأبي المتوكل عن جابر كما سيأتي في الجهاد « فدخلت - يعني المسجد - إليه وعقلت الجمل فقلت : هذا جملك . فخرج فجعل يطيف بالجمل ويقول : حملنا ، فبعث إلى أواق من ذهب ثم قال : استوفيت الثمن ؟ قلت نعم » .

**قوله ( ونقدني ثمنه ثم انصرفت )** في رواية مغيرة الماضية في الاستقراض « فأعطاني ثمن الجمل والجمل وسهمي مع القوم » وفي روايته الآتية في الجهاد « فأعطاني ثمنه ورده على » وهي كلها بطريق المجاز لأن العطية إنما وقعت له بواسطة بلال كما رواه مسلم من هذا الوجه « فلما قدمت المدينة قال لبلال : أعطه أوقية من ذهب وزده ، قال فأعطاني أوقية وزادني قيراطا ، فقلت لاتفارقني زيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم » . الحديث ، وفيه ذكر أخذ أهل الشام له يوم الحرة ، وتقدم نحوه في الوكالة للمصنف من طريق عطاء وغيره عن جابر ، ولأحمد وأبي عوانة من طريق وهب بن كيسان « فوالله ما زال ينمي ويزيد عندنا وترى مكانه من بيتنا حتى أصيب أمس فيها أصيب للناس يوم الحرة » وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند النسائي « فقال :

يا بلال أعطه ثمنه ، فلما أدبرت دعائى فخفضت أن يرده على فقال : هو لك « وفي رواية وهب بن كيسان في النكاح » فأمر بلالا أن يزن لى أوقية فوزن بلال وأرجح لى فى الميزان ، فانطلقت حتى وليت فقال : ادع جابرا ، فقلت : الآن يرد على الحمل ، ولم يكن شئ أبغض إلى منه فقال : خذ جملك ولك ثمنه « وهذه الرواية مشكلة مع قوله المتقدم « ولم يكن لنا ناضح غيره » وقوله « وكانت لى إليه حاجة شديدة ولكنى استحيت منه » ومع تنديم خاله له على بيعه ، ويمكن الجمع بأن ذلك كان فى أول الحال ، وكان الثمن أوفر من قيمته وعرف أنه يمكن أن يشتري به أحسن منه ويبقى له بعض الثمن فلذلك صار يكره رده عليه . ولأحمد من طريق أبى هبيرة عن جابر « فلما أثبتته دفع إلى البعير وقال : هو لك ، فررت برجل من اليهود فأخبرته فجعل يعجب ويقول : اشترى منك البعير ودفع إليك الثمن ثم وهبه لك ؟ قلت : نعم »

قوله ( ما كنت لأخذ جملك ، فخذ جملك ذلك فهو مالك ) كذا وقع هنا ، وقد رواه على بن عبد العزيز عن أبى نعيم شيخ البخارى فيه بلفظ « أترانى إنما ما كستك لأخذ جملك ، خذ جملك ودراهمك هما لك » أخرجه أبو نعيم فى « المستخرج » عن الطبرانى عنه ، وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن نمير عن زكريا ، لكن قال فى آخره « فهو لك » وعابها اقتصر صاحب « العمدة » ووقع لأحمد عن يحيى القطان عن زكريا بلفظ « قال أظننت حين ما كستك أذهب بجملك ؟ خذ جملك وثنمه فهما لك » وهذه الرواية وكذلك رواية البخارى توضح أن اللام فى قوله « لأخذ » للتعليل وبعدها همزة ممدودة ، ووقع لبعض رواة مسلم كما حكاه عياض لابصيغة النفى ، وخذه بصيغة الأمر ، ويلزم عليه التكرار فى قوله « خذ جملك » وقوله « ما كستك » هو من الماكسة أى المناقصة فى الثمن ، وأشار بذلك إلى ما وقع بينهما من المساومة عند البيع كما تقدم ، قال ابن الجوزى : هذا من أحسن التكرم ، لأن من باع شيئا فهو فى الغالب محتاج لثمنه . فإذا تعوض من الثمن بقى فى قلبه من المبيع أسف على فراقه كما قيل :

وقد تخرج الحاجات يا أم مالك نفائس من رب بهن ضنين

فإذا رد عليه المبيع مع ثمنه ذهب الهم عنه وثبت فرحه وقضيت حاجته ، فكيف مع ما انضم إلى ذلك من الزيادة فى الثمن .

قوله ( وقال شعبة عن مغيرة ) أى ابن مقسم الضبى ( عن عامر ) هو الشعبي ( عن جابر ، أفقرنى ظهره ) بتقديم الفاء على القاف أى حملنى على فقاره ، والفقار عظام الظهر ، ورواية شعبة هذه وصلها البيهقى من طريق يحيى بن كثير عنه .

قوله ( وقال إسحق ) أى ابن إبراهيم ( عن جوير عن مغيرة : فبعته على أن لى فقار ظهره حتى أبلغ المدينة ) وهذه الرواية تأتى موصولة فى الجهاد . وهى دالة على الاشتراط ، بخلاف رواية شعبة عن مغيرة فلأنها لاتدل عليه ، وقد رواه أبو عوانة عن مغيرة عند النسائى بلفظ محتمل قال فيه « قال بعنيه ولك ظهره حتى تقدم » ووافق زكريا على ذكر الاشتراط فيه يسار عن الشعبي أخرجه أبو عوانة فى صحيحه بلفظ « فاشترى منى بعيرأ على أن لى ظهره حتى أقدم المدينة » .

**قوله ( وقال عطاء وغيره )** أى عن جابر ( ولك ظهره إلى المدينة ) تقدم موصولا مطولا في الوكالة ولفظه « قال بعنيه ، قلت : هو لك ، قال : قد أخذته بأربعة دنانير ولك ظهره إلى المدينة » وليس فيها أيضا دلالة على الاشتراط .

**قوله ( وقال محمد بن المنكدر عن جابر : شرط لي ظهره إلى المدينة )** وصله البيهقي من طريق المنكدر ابن محمد بن المنكدر عن أبيه به ، ووصله الطبراني من طريق عثمان بن محمد الأحنسي عن محمد بن المنكدر بلفظ « فبعته إياه وشرطته — أى ركوبه — إلى المدينة » .

**قوله ( وقال زيد بن أسلم عن جابر : ولك ظهره حتى ترجع )** وصله الطبراني والبيهقي من طريق عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه بتمامه .

**قوله ( وقال أبو الزبير عن جابر : أفقرناك ظهره إلى المدينة )** وصله البيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي الزبير به ، وهو عند مسلم من هذا الوجه بلفظ « فبعته منه بخمس أواق ، قلت : على أن لي ظهره إلى المدينة ، قال : ولك ظهره إلى المدينة » وللنسائي من طريق ابن عيينة عن أيوب قال « قد أخذته بكذا وكذا وقد أعرتك ظهره إلى المدينة » .

**قوله ( وقال الأعمش عن سالم )** هو ابن أبي الجعد ( عن جابر تبلغ به إلى أهلك ) وصله أحمد ومسلم وعبد بن حميد وغيرهم من طريق الأعمش ، وهذا لفظ عبد بن حميد ، ولفظ ابن سعد والبيهقي « تبلغ عليه إلى أهلك » ولفظ مسلم « فبلغ عليه إلى المدينة » ، ولفظ أحمد « قد أخذته بوقية ، اركبه ، فاذا قدمت فائتنا به » وهي مقاربة .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** هو المصنف : ( الاشتراط أكثر وأصح عندي ) أى أكثر طرقا وأصح مخرجا ، وأشار بذلك إلى أن الرواة اختلفوا عن جابر في هذه الواقعة هل وقع الشرط في العقد عند البيع أو كان ركوبه للجمل بعد بيعه بإباحة من النبي صلى الله عليه وسلم بعد شرائه على طريق العارية ، وأصرح ما وقع في ذلك رواية النسائي المذكورة ، لكن اختلف فيها حماد بن زيد وسفيان بن عيينة ، وحامد أعرف بحديث أيوب من سفيان ، والحاصل أن الذين ذكروه بصيغة الاشتراط أكثر عدداً من الذين خالفوهم وهذا وجه من وجوه الترجيح فيكون أصح ، ويترجح أيضا بأن الذين رووه بصيغة الاشتراط معهم زيادة وهم حفاظ فتكون حجة ، وليست رواية من لم يذكر الاشتراط منافية لرواية من ذكره ، لأن قوله « لك ظهره » و « أفقرناك ظهره » و « تبلغ عليه » لا يمنع وقوع الاشتراط قبل ذلك . وقد رواه عن جابر بمعنى الاشتراط أيضا أبو المتوكل عند أحمد ولفظه « فبعني ولك ظهره إلى المدينة » لكن أخرجه المصنف في الجهاد من طريق أخرى عن أبي المتوكل فلم يتعرض للشرط إثباتا ولا نفيا ، ورواه أحمد من هذا الوجه بلفظ « أتبعني جملك ؟ قلت : نعم . قال : أقدم عليه المدينة » ورواه أحمد من طريق أبي هبيرة عن جابر بلفظ « فاشترى مني بعيرا فجعل لي ظهره حتى أقدم المدينة » ورواه ابن ماجه وغيره من طريق أبي نضرة عن جابر بلفظ « فقلت يا رسول الله هو ناضحك إذا أتيت المدينة » . ورواه أيضا عن جابر نبيح العنزي عند أحمد فلم يذكر الشرط ولفظه « قد أخذته بوقية ، قال فنزلت إلى الأرض فقال : مالك ؟ قلت : جملك . قال اركب ، فركبت حتى أتيت

المدينة» ورواه أيضا من طريق وهب بن كيسان عن جابر فلم يذكر الشرط قال فيه «حتى بلغ أوقية، قلت قد رضيت، قال نعم، قلت فهو لك، قال قد أخذته. ثم قال: يا جابر هل تزوجت؟ الحديث. وما جنح إليه المصنف من ترجيح رواية الاشتراط هو الجارى على طريقة المحققين من أهل الحديث لأنهم لا يتوقفون عن تصحيح المتن إذا وقع فيه الاختلاف إلا إذا تكافأت الروايات، وهو شرط الاضطراب الذى يرد به الخبر، وهو مفقود هنا مع إمكان الترجيح، قال ابن دقيق العيد: إذا اختلفت الروايات وكانت الحجة ببعضها دون بعض توقف الاحتجاج بشرط تعادل الروايات، أما إذا وقع الترجيح لبعضها بأن تكون رواياتها أكثر عدداً أو أتقن حفظاً فيتعين العمل بالراجح، إذ الأضعف لا يكون مانعاً من العمل بالأقوى، والمرجوح لا يمنع التمسك بالراجح، وقد جنح الطحاوى إلى تصحيح الاشتراط لكن تأوله بأن البيع المذكور لم يكن على الحقيقة لقوله في آخره «أترانى ما كستك الخ» قال: فإنه يشعر بأن القول المتقدم لم يكن على التبايع حقيقة، ورده القرطبي بأنه دعوى مجردة وتغيير وتحريف لا تأويل، قال: وكيف يصنع قائله في قوله «بعته منك بأوقية» بعد المساومة؟ وقوله «قد أخذته» وغير ذلك من الألفاظ المنصوصة في ذلك؟ واحتج بعضهم بأن الركوب إن كان من مال المشتري فالبيع فاسد لأنه شرط لنفسه ما قد ملكه المشتري، وإن كان من ماله ففسد لأن المشتري لم يملك المنافع بعد البيع من جهة البائع، وإنما ملكها لأنها طرأت في ملكه. وتعقب بأن المنفعة المذكورة قدرت بقدر من ثمن المبيع ووقع البيع بما عداها، ونظيره من باع نخلا قد أبرت واستثنى ثمرتها، والممتنع إنما هو استثناء شيء مجهول للبائع والمشتري، أما لو علماه معا فلا مانع، فيحمل ما وقع في هذه القصة على ذلك. وأغرب ابن حزم فزعم أنه يؤخذ من الحديث أن البيع لم يتم لأن البائع بعد عقد البيع يخير قبل التفرق، فلما قال في آخره «أترانى ما كستك» دل على أنه كان اختار ترك الأخذ، وإنما اشترط لجابر ركوب جمل نفسه، فليس فيه حجة لمن أجاز الشرط في البيع، ولا يخفى ما في هذا التأويل من التكلف.

وقال الإسماعيلي: قوله «ولك ظهره» وعد قام مقام الشرط لأن وعده لا خلف فيه وهبته لا رجوع فيها لتزويه الله تعالى عن دناءة الأخلاق، لذلك ساغ لبعض الرواة أن يعبر عنه بالشرط، ولا يلزم أن يجوز ذلك في حق غيره. وحاصله أن الشرط لم يقع في نفس العقد وإنما وقع سابقاً أو لاحقاً، فتبرع بمنفعة أولاً كما تبرع برفقته آخراً. ووقع في كلام القاضي أبي الطيب الطبرى من الشافعية أن في بعض طرق هذا الخبر «فلما نقدنى الثمن شرطت حملانى إلى المدينة» واستدل بها على أن الشرط تأخر عن العقد، لكن لم أقف على الرواية المذكورة، وإن ثبتت فيتعين تأويلها على أن معنى «نقدنى الثمن» أى قرره لى واتفقنا على تعيينه، لأن الروايات الصحيحة صريحة في أن قبضه الثمن إنما كان بالمدينة، وكذلك يتعين تأويل رواية الطحاوى «أتبيعى جملك هذا إذا قدمنا المدينة بدينار» الحديث، فالمعنى أتبيعى بدينار أو فيك إذا قدمنا المدينة. وقال المهلب: ينبغى تأويل ما وقع في بعض الروايات من ذكر الشرط على أنه شرط تفضل لا شرط في أصل البيع ليوافق رواية من روى «أفقرناك ظهره» و «أعرتك ظهره» وغير ذلك مما تقدم، قال: ويؤيده أن القصة جرت كلها على وجه التفضل والرفق بجابر، ويؤيده أيضا قول جابر «هو لك»، قال: لا بل بعينه «فلم يقبل منه إلا بشئ رفقاً به»، وسبق الإسماعيلي إلى نحو هذا، وزعم أن النكته في ذكر البيع أنه صلى الله عليه وسلم أراد أن يبر جابراً على

وجه لا يحصل لغيره طمع في مثله فباعه في جملة على اسم البيع ليتوفر عليه بره ويبقى البعير قائماً على ملكه فيكون ذلك أهناً لمعروفه ، قال : وعلى هذا المعنى أمره بلالاً أن يزيده على الثمن مبهم في الظاهر ، فإنه قصد بذلك زيادة الإحسان إليه من غير أن يحصل لغيره تأميل في نظير ذلك . وتعقب بأنه لو كان المعنى ما ذكر لكان الحال باقياً في التأميل المذكور عند رده عليه العبر المذكور والثمن معا ، وأجيب بأن حالة السفر غالباً تقتضى قلة الشيء بخلاف حالة الحضر فلا مبالاة عند التوسعة من طمع الآمل . وأقوى هذه الوجوه في نظري ما تقدم نقله عن الإسماعيلي من أنه وعد حل محل الشرط . وأبدى السهيلي في قصة جابر مناسبة لطيفة غير ما ذكره الإسماعيلي ، ملخصها أنه صلى الله عليه وسلم لما أخبر جابراً بعد قتل أبيه بأحد أن الله أحياه وقال : « ماتشني فأزيدك » أكد صلى الله عليه وسلم الخبر بما يشبهه فاشترى منه الحمل وهو مطيته بثمن معلوم ، ثم وفر عليه الحمل والثمن وزاده على الثمن ، كما اشترى الله من المؤمنين أنفسهم بثمن هو الجنة ثم رد عليهم أنفسهم وزادهم كما قال تعالى ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ .

**قوله ( وقال عبيد الله )** أي ابن عمر العمري ( وابن إسحق عن وهب ) أي ابن كيسان ( عن جابر ) أي في هذا الحديث ( اشتراه النبي صلى الله عليه وسلم بأوقية ) وطريق ابن إسحق وصلها أحمد وأبو يعلى والبخاري مطولة وفيها « قال قد أخذته بدرهم ، قلت : إذا تغبنني يارسول الله ، قال : فبدرهمين ، قلت : لا ، فلم يزل يرفع لي حتى بلغ أوقية » الحديث ، ورواية عبيد الله وصلها المؤلف في البيوع ولفظه قال « أتبيع جملك ؟ قلت : نعم ، فاشتره مني بأوقية » .

**قوله ( وتابعه زيد بن أسلم عن جابر )** أي في ذكر الأوقية ، وقد تقدم أنه موصول عند البيهقي . **قوله ( وقال ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر : أخذته بأربعة دنانير )** تقدم أنه موصول عند المصنف في الوكالة ، وقوله « وهذا يكون أوقية على حساب الدينار بعشرة » هو من كلام المصنف قصد به الجمع بين الروایتين ، وهو كما قال بناء على أن المراد بالأوقية أي من الفضة وهي أربعون درهماً ، وقوله « الدينار » مبتدأ وقوله « بعشرة » خبره أي دينار ذهب بعشرة دراهم فضة ، ونسب شيخنا ابن الملقن هذا الكلام إلى رواية عطاء ولم أر ذلك في شيء من الطرق لا في البخاري ولا في غيره ، وإنما هو من كلام البخاري .

**قوله ( ولم يبين الثمن مغيرة عن الشعبي عن جابر ، وابن المنكدر وأبو الزبير عن جابر )** ابن المنكدر معطوف على مغيرة ، وأراد أن هؤلاء الثلاثة لم يعينوا الثمن في روايتهم ، فأما رواية مغيرة فتقدمت موصولة في الاستقراض وتأني مطولة في الجهاد وليس فيها ذكر الثمن ، وكذا أخرجه مسلم والنسائي وغيرهما ، ولذلك لم يعين يسار عن الشعبي في روايته الثمن أخرجه أبو عوانة من طريقه ، ورواه أحمد من طريق يسار فقال « عن أبي هيرة عن جابر » ولم يعين الثمن في روايته أيضاً . وأما ابن المنكدر فوصله الطبراني وليس فيه التعيين أيضاً . وأما أبو الزبير فوصله النسائي ولم يعين الثمن ، لكن أخرجه مسلم فعين الثمن ولفظه « فبعته منه بخمسة أواق ، قلت على أن لي ظهره إلى المدينة » وكذلك أخرجه ابن سعد ، ورويناه في « فوائد تمام » من طريق سلمة بن كهيل عن أبي الزبير فقال فيه « أخذته منك بأربعين درهماً » .

**قوله** ( وقال الأعشى عن سالم ) أى ابن أبى الجعد ( عن جابر : أوقية ذهب ) وصله أحمد ومسلم وغيرهما هكذا ، وفى رواية لأحمد صحيحة « قد أخذته بوقية » ولم يصفها لكن من وصفها حافظ فزيادته مقبولة .

**قوله** ( وقال أبو إسحق عن سالم ) أى ابن أبى الجعد ( عن جابر بمائتي درهم ، وقال داود بن قيس عن عبيد الله بن مقسم عن جابر : اشتراه بطريق تبوك ، أحسبه قال بأربع أواق ) . أما رواية أبى إسحق فلم أقف على من وصلها ، ولم تختلف نسخ البخارى أنه قال فيها « بمائتي درهم » . ووقع للنوى أن فى بعض روايات البخارى « ثمانمائة درهم » وليس ذلك فيه أصلاً ، ولعله أراد هذه الرواية فتصحفت . وأما رواية داود بن قيس فجزم بزمان القصة وشك فى مقدار الثمن ، فأما جزمه بأن القصة وقعت فى طريق تبوك فوافقه على ذلك على بن زيد بن جدعان عن أبى المتوكل عن جابر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بجابر فى غزوة تبوك ، فذكر الحديث ، وقد أخرجه المصنف من وجه آخر عن أبى المتوكل فقال « فى بعض أسفاره » ولم يعينه ، وكذا أهمه أكثر الرواة عن جابر ، ومنهم من قال « كنت فى سفر » ومنهم من قال « كنت فى غزوة تبوك » ولا منافاة بينهما . وفى رواية أبى المتوكل فى الجهاد « لا أدري غزوة أو عمرة » ويؤيد كونه كان فى غزوة قوله فى آخر رواية أبى عوانة عن مغيرة « فأعطاني الجمل وثمنه وسهمي مع القوم » لكن جزم ابن إسحق عن وهب بن كيسان فى روايته المشار إليها قبل بأن ذلك كان فى غزوة ذات الرقاع من نخل ، وكذا أخرجه الواقدي من طريق عطية بن عبد الله بن أنيس عن جابر ، وهى الراجحة فى نظرى لأن أهل المغازى أضبط لذلك من غيرهم ، وأيضاً فقد وقع فى رواية الطحاوى أن ذلك وقع فى رجوعهم من طريق مكة إلى المدينة ، وليست طريق تبوك ملاقية لطريق مكة بخلاف طريق غزوة ذات الرقاع ، وأيضاً فإن فى كثير من طرقة أنه صلى الله عليه وسلم سأله فى تلك القصة « هل تزوجت ؟ قال نعم ، قال أتزوجت بكراً أم ثيباً » الحديث ، وفيه اعتذاره بتزوجه الثيب بأن أباه استشهد بأحد وترك أخواته فتزوج ثيباً لتمشطهم وتقوم عليهن ، فأشعر بأن ذلك كان بالقرب من وفاة أبيه ، فيكون وقوع القصة فى ذات الرقاع أظهر من وقوعها فى تبوك ، لأن ذات الرقاع كانت بعد أحد بسنة واحدة على الصحيح ، وتبوك كانت بعدها بسبع سنين والله أعلم ، لا جرم جزم البيهقي فى « الدلائل » بما قال ابن إسحق .

**قوله** ( وقال أبو نضرة عن جابر اشتراه بعشرين ديناراً ) وصله ابن ماجه من طريق الحريرى عنه بلفظ « فما زال يزيلنى ديناراً ديناراً حتى بلغ عشرين ديناراً » وأخرجه مسلم والنسائى من طريق أبى نضرة فأبهم الثمن .

**قوله** ( وقول الشعبي بأوقية أكثر ) أى موافقة لغيره من الأقوال ، والحاصل من الروايات أوقية وهى رواية الأكثر ، وأربعة دنانير وهى لا تحالفها كما تقدم ، وأوقية ذهب وأربع أواق وخمس أواق ومائتا درهم وعشرون ديناراً هذا ما ذكر المصنف ، ووقع عند أحمد والبزار من رواية على بن زيد عن أبى المتوكل « ثلاثة عشر ديناراً » وقد جمع عياض وغيره بين هذه الروايات فقال : سبب الاختلاف أنهم رويوا بالمعنى ، والمراد أوقية الذهب ، والأربع أواق والخمس بقدر ثمن الأوقية الذهب ، والأربعة دنانير مع العشرين ديناراً محمولة على اختلاف الوزن والعدد ، وكذلك رواية الأربعين درهماً مع المائتي درهم ، قال : وكأن



الإخبار بالفضة عما وقع عليه العقد ، وبالذهب عما حصل به الوفاء ، أو بالعكس اهـ ، ملخصا . وقال الداودي : المراد فيه أوقية ذهب ، ويحمل عليها قول من أطلق ، ومن قال خمس أواق أو أربع أراد من فضة وقيمتها يومئذ أوقية ذهب ، قال : ويحتمل أن يكون سبب الاختلاف ما وقع من الزيادة على الأوقية ، ولا يخفى ما فيه من التعسف قال القرطبي : اختلفوا في ثمن الحمل اختلافا لا يقبل التلقيق ، وتكلف ذلك بعيد عن التحقيق ، وهو مبنى على أمر لم يصح نقله ولا استقام ضبطه ، مع أنه لا يتعلق بتحقيق ذلك حكم ، وإنما تحصل من مجموع الروايات أنه باعه البعير بثمن معلوم بينهما وزاده عند الوفاء زيادة معلومة ، ولا يضر عدم العلم بتحقيق ذلك . قال الإسماعيلي : ليس اختلافهم في قدر الثمن بضار ، لأن الغرض الذي سبق الحديث لأجله بيان كرمه صلى الله عليه وسلم وتواضعه وحنوه على أصحابه : وبركة دعائه وغير ذلك ، ولا يلزم من وهم بعضهم في قدر الثمن توهينه لأصل الحديث . قلت : وما جرح إليه البخاري من الترجيح أقعد ، وبالرجوع إلى التحقيق أسعد ، فليعتمد ذلك وبالله التوفيق . وفي الحديث جواز المساومة لمن يعرض سلعته للبيع ، والمأكسة في المبيع قبل استقرار العقد ، وابتداء المشتري بذكر الثمن ، وأن القبض ليس شرطا في صحة البيع ، وأن أجابة الكبير بقول « لا » جائز في الأمر الجائز ، والتحدث بالعمل الصالح للإيتان بالقصة على وجهها لا على وجه تركية النفس وإرادة الفخر . وفيه تفقد الإمام والكبير لأصحابه وسؤاله عما ينزل بهم ، وإعانتهم بما تيسر من حال أو مال أو دعاء ، وتواضعه صلى الله عليه وسلم . وفيه جواز ضرب الدابة للسير وإن كانت غير مكلفة ، ومعه ما إذا لم يتحقق أن ذلك منها من فرط تعب وإعياء ، وفيه توقيف التابع لرئيسه . وفيه الوكالة في وفاء الديون ، والوزن على المشتري ، والشراء بالنسيئة . وفيه رد العطية قبل القبض لقول جابر « هو لك : قال لا بل بعنيه » ، وفيه جواز إدخال الدواب والأمتعة إلى رحاب المسجد وحواليه ، واستدل من ذلك على طهارة أبواب الإبل ، ولا حجة فيه . وفيه المحافظة على ما يترك به لقول جابر « لا تفارقني الزيادة » ، وفيه جواز الزيادة في الثمن عند الأداء ، والرجحان في الوزن لكن برضا المالك ، وهي هبة مستأنفة حتى لو ردت السلعة بعيب مثلا لم يجب ردها ، أو هي تابعة للثمن حتى ترد فيه احتمال . وفيه فضيلة لجابر حيث ترك حظ نفسه وامتنل أمر النبي صلى الله عليه وسلم له ببيع جملة مع احتياجه إليه . وفيه معجزة ظاهرة للنبي صلى الله عليه وسلم ، وجواز إضافة الشيء إلى من كان ماله قبل ذلك باعتبار ما كان ، واستدل به على صحة البيع بغير تصريح بإيجاب ولا قبول ، لقوله فيه « قال بعنيه بأوقية ، فبعته » ، ولم يذكر صيغة . ولا حجة فيه لأن عدم الذكر لا يستلزم عدم الوقوع ، وقد وقع في رواية عطاء الماضية في الوكالة « قال بعنيه » ، قال قد أخذته بأربعة دنانير « فهذا فيه القبول ولا إيجاب فيه ، وفي رواية جرير الآتية في الجهاد « قال بل بعنيه » ، قلت : لرجل على أوقية ذهب فهو لك بها ، قال قد أخذته « ففيه الإيجاب والقبول معا . وأبين منها رواية ابن إسحق عن وهب بن كيسان عند أحمد « قلت قد رضيت ، قال نعم ، قلت فهو لك بها ، قال قد أخذته » فيستدل بها على الاكتفاء في صيغ العقود بالكنايات :

( تكميل ) : آل أمر حمل جابر هذا لما تقدم له من بركة النبي صلى الله عليه وسلم إلى مال حسن ، فرأيت في ترجمة جابر من « تاريخ ابن عساكر » بسنده إلى أبي الزبير عن جابر قال « فأقام الحمل عندي زمان

النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر ، فعجز ، فأثيت به عمر فعرفت قصته فقال : اجعله في إبل الصدقة وفي أطيب المراعى ، ففعل به ذلك إلى أن مات .

## باب

### الشروط في المعاملة

[٢٧١٩] ٢٦٣٣- حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب قال حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة

قال : قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه : أقسم بيننا وبين إخواننا النخيل . قال : « لا » . فقالوا : تكفونا المؤونة ونشر ككم في الثمرة ، قالوا : سمعنا وأطعنا .

[٢٧٢٠] ٢٦٣٤- حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله قال :

أعطى رسول الله صلى الله عليه خيبر اليهود أن يعملوها ويزرعوها ، ولهم شطر ما يخرج منها .

قوله ( باب الشروط في المعاملة ) أى من مزارعة وغيرها . ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة في توافق المهاجرين أن يكفوا الأنصار المؤنة والعمل ويشركوهم في الثمرة مزارعة ؛ وقد تقدم الكلام عليه في « فضل المنحة » في أواخر الهبة ، والشرط المذكور لغوى اعتبره الشارع فصار شرعياً ، لأن تقديره إن تكفونا نقسم بينكم . ثانيهما حديث ابن عمر في قصة مزارعة أهل خيبر ، ذكره مختصراً ، وقد تقدم الكلام عليه في المزارعة .

## باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح

وقال عمر : إن مقاطع الحقوق عند الشروط ، ولك ما شرطت .

وقال المسور : سمعت رسول الله صلى الله عليه ذكر صهرأ له فأثنى عليه في مصاهرته

فأحسن قال : « حدثني وصدقني ، فوفى لي » .

[٢٧٢١] ٢٦٣٥- حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث قال حدثني يزيد بن أبي حبيب عن

أبي الخير عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « أحق الشروط أن توفوا ما استحللتم به الفروج » .

[الحديث ٢٧٢١- طرفه في : ٥١٥١] .

قوله ( باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح ) بضم العين المهملة من « عقدة » والمراد وقت العقد .

قوله ( وقال عمر ) أى ابن الخطاب ( أن مقاطع الحقوق الخ ) وصله ابن أبى شيبة وسعيد بن منصور

من طريق إسماعيل بن عبيد الله بن أبى المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم - بفتح المعجمة وسكون النون - عنه ،

وسياتى سياقه في النكاح ، وكذلك حديث المسور المعلق وحديث عقبة بن عامر الموصول مع الكلام على جميع ذلك إن شاء الله تعالى .

### باب الشروط في المزارعة

[٢٧٢٢] ٢٦٣٦- حدثنا مالك بن إسماعيل قال حدثنا ابن عُيينة قال حدثنا يحيى بن سعيد قال سمعت حنظلة الزرقى قال : سمعت رافع بن خديج يقول : كنا أكثر الأنصار حقلاً ، فكنا نكري الأرض ، فرجما أخرجت هذه ولم تخرج ذاك ، فنهينا عن ذلك ، ولم ننه عن الورق .

قوله ( باب الشروط في المزارعة ) هذه الترجمة أخص من الماضية قبل باب ، ثم ذكر فيه حديث رافع ابن خديج مختصراً ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في المزارعة .

### باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح

[٢٧٢٣] ٢٦٣٧- حدثنا مسدد قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثنا معمر عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يبيع حاضر لباد ، ولا تناجشوا ، ولا يزيدن على بيع أخيه ، ولا يخطبن على خطبته . ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتستكفي إناؤها » .

قوله ( باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح ) ذكر فيه حديث أبي هريرة وفيه « ولا يخطبن على خطبة أخيه » وسياتى الكلام عليه في كتاب النكاح ، وتقدم ما يتعلق به من البيوع في مكانه ، وقوله « طلاق أختها » أى بالنسبة إلى كونها يصيران ضربتين ، أو المراد أخوة الإسلام لأنها الغالب .

### باب الشروط التي لا تحل في الحدود

[٢٧٢٤] ٢٦٣٨- حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما قالوا : إن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، أنشدك إلا قضيت لي بكتاب الله . فقال الخصم الآخر - وهو أفضه منه - : نعم فاقض بيننا بكتاب الله وائذن لي . فقال رسول الله صلى الله عليه : « قل » . قال : إن ابني كان عسيفاً على هذا فزنى بامرأته ، وإنني أخبرت أن على ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة ، فسألت أهل العلم فأخبروني إنما على ابني مائة جلدة وتغريب عام ، وإن على امرأة هذا الرجم . فقال رسول الله صلى الله عليه : « والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله : الوليدة والغنم رد عليك ، وعلى ابنك جلدة مائة وتغريب عام . اغد يا أنيس »

إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها». قال: فغدا عليها فاعترفت، فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه فرجمت.

قوله ( باب الشروط التي لا تخل في الحدود ) ذكر فيه حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف ، وقد ترجم له في الصلح « إذا اصطاحوا على جور فهو مردود » ، ويستفاد من الحديث أن كل شرط وقع في رفع حد من حدود الله فهو باطل ، وكل صلح وقع فيه فهو مردود ، وسيأتي الكلام عليه في الحدود إن شاء الله تعالى .

## ب

ما يجوز من شروط المكاتب إذا رضي بالبيع على أن يعتق

٢٦٣٩ - حدثنا خلاد بن يحيى قال حدثنا عبد الواحد بن أيمن المكي عن أبيه قال: دخلت على عائشة قالت: دخلت علي بريرة وهي مكاتبه فقالت: يا أم المؤمنين اشتريني، فإن أهلي يبيعوني فأعتقيني. قالت: نعم. قالت: إن أهلي لا يبيعوني حتى يشترطوا ولائي. قالت: لا حاجة لي فيك. فسمع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم -أو بلغه- فقال: «ما شأن بريرة؟» قال: «اشتريتها فأعتقها وليشترطوا ما شاؤوا». قال: فاشترتها فأعتقتها واشترط أهلها ولاءها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «الولاء لمن أعتق، وإن اشترطوا مائة شرط».

قوله ( باب ما يجوز من شروط المكاتب إذا رضي بالبيع على أن يعتق ) ذكر في حديث عائشة في قصة بريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أواخر العتق .

## ب

الشروط في الطلاق

وقال ابن المسيب والحسن وعطاء: إن بدأ بالطلاق أو آخر فهو أحق بشرطه.

٢٦٤٠ - حدثنا محمد بن عرعر قال حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التلقي، وأن يبتاع المهاجر للأعرابي، وأن تشترط المرأة طلاق أختها، وأن يستام الرجل على سوم أخيه، ونهى عن النجش، وعن التصرية. تابعه معاذ وعبد الصمد عن شعبة.

وقال غندر وعبد الرحمن: نهى. وقال آدم: نهينا، وقال النضر وحجاج بن منهال: نهى.

قوله ( باب الشروط في الطلاق ) أى تعليق الطلاق .

قوله ( وقال ابن المسيب والحسن وعطاء : إن بدأ ) أى بهزمة ( أو آخر فهو أحق بشرطه ) وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن وابن المسيب في الرجل يقول امرأته طالق وعنده حر إن لم يفعل كذا يقدم الطلاق والعتاق ، قالوا إذا فعل الذى قال فليس عليه طلاق ولا عتاق وعن ابن جرير عن عطاء مثله وزاد : قلت له فإن ناسا يقولون هى تطليقة حين بدأ بالطلاق ، قال : لا ، هو أحق بشرطه . وروى ابن أبى شيبة من وجه آخر عن قتادة عن سعيد بن المسيب والحسن في الرجل يحلف بالطلاق فيبدأ به قالوا : له ثنيه إذا وصله بكلامه ، وأشار قتادة بذلك إلى قول شريح وإبراهيم النخعي : إذا بدأ بالطلاق قبل يمينه وقع الطلاق ، بخلاف ما إذا أخره وقد خالفهم الجمهور في ذلك .

قوله ( عن أبي حازم ) هو سلمان الأشجعي ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي هريرة هذا في البيوع مفرقا في مراحله ، والغرض منه قوله « ولا تشترط المرأة طلاق أختها » لأن مفهومه أنها إذا اشترطت ذلك فطلق أختها وقع الطلاق لأنه لو لم يقع لم يكن للنهي عنه معنى قاله ابن بطال ، ويأتى الكلام على ما يتعلق منه بالطلاق في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى .

قوله ( تابعه معاذ ) أى ابن معاذ العنبري ( وعبد الصمد ) هو ابن عبد الوارث ، والمعنى أنهما تابعا محمد بن عريرة في تصريحه برفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإسناد النبي إليه صريحا .

قوله ( وقال غندر وعبد الرحمن ) أى ابن مهدي ( نهى ) يعنى أنهما رواياه أيضا عن شعبة فأبهما الفاعل ، وذكره بضم النون وكسر الهاء .

قوله ( وقال آدم ) أى ابن أبي إياس يعنى عن شعبة : ( نهينا ) أى ولم يسم فاعل النهى أيضا .

قوله ( وقال النضر ) أى ابن شميل ( وحجاج بن منهال ) يعنى عن شعبة أيضا ( نهى ) أى بفتح النون والهاء ولم يسميا فاعل النهى ، أيضا . وهذه الروايات قد وقعت لنا موصولة : فأما رواية معاذ فوصلها مسلم ولفظه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن التلقى » الحديث ، وأما رواية عبد الصمد فوصلها مسلم أيضا وقال فيها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى » بمثل حديث معاذ ، وكذلك أخرجه النسائي من طريق حجاج بن محمد وأبو عوانة من طريق يحيى بن بكير وأبي داود الطيالسي كلهم عن شعبة ، لكن شك أبو داود هل هو نهى أو نهى ، وأما رواية غندر فوصلها مسلم أيضا قال حدثنا أبو بكر بن نافع حدثنا غندر وقال في روايته نهى كما علقه البخاري ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق وهب بن جرير ، وأبو عوانة من طريق أبي النضر كلاهما عن شعبة . وأما رواية عبد الرحمن بن مهدي فوصلها وأما رواية آدم فرويناهما في نسخته رواية إبراهيم بن يزيد عنه ، وأما رواية النضر بن شميل فوصلها بإسحق بن راهويه في مسنده عنه ، وأما رواية حجاج بن منهال فوصلها البيهقي من طريق إسماعيل القاضي عنه ، وقرنها برواية حفص ابن عمر عن شعبة ، وأخرجه أبو عوانة من طريق زيد بن أبي أنيسة عن عدى بن ثابت فقال فيه « عن النبي صلى الله عليه وسلم » ولم يشك . وقوله في هذا المتن « وأن يتناع المهاجر للأعرابي » المراد بالمهاجر الحضري ،

وأطلق عليه ذلك على عرف ذلك الزمان ، والمعنى أن الأعرابي إذا جاء السوق ليبْتَاع شيئاً لا يتوكل له الحاضر لثلا يحرم أهل السوق نفعاً ورفقاً ، وإنما له أن ينصحه ويشير عليه ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « أن يبتاع » أن يبيع فيوافق الرواية الماضية .

## ب

### الشُّرُوطُ مَعَ النَّاسِ بِالْقَوْلِ

[٢٧٢٨] ٢٦٤١- حدثنا إبراهيم بن موسى قال أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني يعلى بن مسلم وعمر بن دينار عن سعيد بن جبيرة - يزيد أحدهما على صاحبه ، وغيرهما قد سمعته يحدثه عن سعيد - قال : إنا لعند ابن عباس قال : حدثني أبي بن كعب قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « موسى رسول الله .. » فذكر الحديث قال : ﴿ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ : كانت الأولى نسياناً ، والوسطى شرطاً ، والثالثة عمداً . ﴿ قَالَ لَا تَأْخُذْ بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا ﴾ ، ﴿ لَقِيََا غُلَامًا فَقَتَلَهُ ﴾ ، ( فانطلقا ... فوجدا جداراً يريد أن ينقض فأقامه ) قرأها ابن عباس : ( أمامهم ملك ) .

قوله ( باب الشروط مع الناس بالقول ) ذكر فيه طرفاً من حديث ابن عباس عن أبي بن كعب في قصة موسى والخضر ، والمراد منه قوله « كانت الأولى نسياناً والوسطى شرطاً والثالثة عمداً » وأشار بالشرط إلى قوله ﴿ إِنْ سَأَلْتَهُ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْهُ ﴾ والزام موسى بذلك ولم يكتب ذلك ولم يشهد أحداً . وفيه دلالة على العمل بمقتضى ما دل عليه الشرط ، فإن الخضر قال لموسى لما أخلف الشرط ﴿ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ ولم ينكر موسى عليهما السلام ذلك .

## ب

### الشُّرُوطُ فِي الْوَلَاءِ

[٢٧٢٩] ٢٦٤٢- حدثنا إسماعيل قال حدثنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : جاءتني بريرة فقالت : كاتبت أهلي على تسع أواق ، في كل عام وقية ، فأعينيني . فقالت : إِنْ أَحَبُّوا أَنْ أُعَدَّ لَهُمْ وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ . فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم ، فأبوا عليها ، فجاءت من عندهم - ورسول الله صلى الله عليه جالس - فقالت : إني قد عرضت ذلك عليهم ، فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم ، فسمع النبي صلى الله عليه ، فأخبرت عائشة النبي صلى

الله عليه فقال: خذوها واشترطي لهم الولاء، فإنما الولاء لمن أعتق. ففعلت عائشة. ثم قام رسول الله صلى الله عليه في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله؟ ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط، قضاء الله أحق، وشرط الله أوثق، وإنما الولاء لمن أعتق».

قوله (باب الشروط في الولاء) ذكر فيه طرفاً من حديث عائشة في قصة بريدة، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في آخر كتاب العتق.

### ب) إذا اشترط في المزارعة: «إذا شئت أخرجتك»

٢٦٤٣ - حدثنا أبو أحمد قال حدثنا محمد بن يحيى أبو غسان الكنعاني قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال: لما فدع أهل خيبر عبد الله بن عمر قام عمر خطيباً فقال: إن رسول الله صلى الله عليه كان عامل يهود خيبر على أموالهم وقال: «نقركم ما أقركم الله»، وإن عبد الله بن عمر خرج إلى ماله هناك فعدى عليه من الليل ففدعت يداه ورجلاه، وليس لنا هناك عدو غيرهم، هم عدونا وتهمتنا، وقد رأيت إجلاءهم. فلما أجمع عمر ذلك أتاه أحد بني أبي الحقيق فقال: يا أمير المؤمنين، أتخرجنا وقد أقرنا محمد وعاملنا على الأموال وشرط ذلك لنا؟ فقال عمر: أظننت أنني نسييت قول رسول الله صلى الله عليه: «كيف بك إذا أخرجت من خيبر تعدو بك قلوبك ليلة بعد ليلة». فقال: كان ذلك هزيلة من أبي القاسم. فقال: كذبت يا عدو الله. فأجلاهم عمر، وأعطاهم قيمة ما كان لهم من الثمر مالا وإبلاً وعروضا من أقتاب وحبال وغير ذلك.

رواه حماد بن سلمة عن عبيد الله أحسبه عن نافع عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه، اختصره.

قوله (باب إذا اشترط في المزارعة: إذا شئت أخرجتك) كذا ذكر هذه الترجمة مختصرة، وترجم لحديث الباب في المزارعة بأوضح من هذا فقال «إذا قال رب الأرض: أقرك ما أقرك الله ولم يذكر أجلا معنوما فهما على تراضيهما» وأخرج هناك حديث ابن عمر في قصة يهود خيبر بلفظ «نقركم على ذلك ماشتنا» وأورده هنا بلفظ «نقركم ما أقركم الله» فأحال في كل ترجمة على لفظ المتن الذي في الأخرى، وبينت لإحدى الروایتين مراد الأخرى وأن المراد بقوله «ما أقركم الله» ما قدر الله أنا نركم فيها فإذا شئنا فأخرجناكم تبين أن الله قدر إخراجكم، والله أعلم. وقد تقدم في المزارعة توجيه الاستدلال به على جواز المخابرة، وفيه جواز

الخيار في المساقاة للمالك لا إلى أمد ، وأجاب من لم يجزه باحتمال أن المدة كانت مذكورة ولم تنقل ، أو لم تذكر لكن عينت كل سنة بكذا ، أو أن أهل خير صاروا عبيدا للمسلمين ومعاملة السيد لعبده لا يشترط فيها ما يشترط في الأجنبي ، والله أعلم .

**قوله ( حدثنا أبو أحمد )** كذا للأكثر غير مسمى ولا منسوب ، ولابن السكن في روايته عن الفريري ووافقه أبو ذر « حدثنا أبو أحمد مرار بن حمويه ، وهو بفتح الميم وتشديد الراء ، وأبوه بفتح الحاء المهملة وتشديد الميم ، قال ابن الصلاح أهل الحديث يقولونها بضم الميم وسكون الواو وفتح التحتانية ، وغيرهم بفتح الميم والواو وسكون التحتانية وآخرها هاء عند الجميع ، ومن قاله من المحدثين : بالتاء المثناة فوقانية بدل الهاء فقد غلط . قلت : لكن وقع في شعر لابن دريد ما يدل على تجويز ذلك وهو قوله : « إن كان نفطويه من نسلي » وهو همداني بفتح الميم ثقة مشهور ، وليس له في البخاري غير هذا الحديث ، وكذا شيخه ، وهو ومن فوقه مدنيون . وقال الحاكم : أهل بخاري يزعمون أنه أبو أحمد محمد بن يوسف البيكندی . ويحتمل أن يكون المراد أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب الفراء ، فإن أبا عمر المستعلي رواه عنه عن أبي غسان انتهى ، والمعتمد ما وقع في ذلك عند ابن السكن ومن وافقه ، وجزم أبو نعيم أنه مرار المذكور وقال : لم يسمه البخاري والحديث حديثه . ثم أخرجه من طريق موسى بن هارون عن مرار . قلت : وكذا أخرجه الدارقطني في « الغرائب » من طريقه ، ورواه ابن وهب عن مالك بغير إسناد ، وأخرجه عمر بن شبة في « أخبار المدينة » .

**قوله ( حدثنا محمد بن يحيى )** أى ابن على الكاتب .

**قوله ( ففتح )** بفتح الفاء والمهمتين ، الفتح بفتححتين زوال المفصل ، فدعت يده إذا أزيلتا من مفاصلهما . وقال الخليل : الفتح عوج في المفاصل ، وفي خلق الإنسان الثابت إذا زاغت القدم من أصلها من الكعب وطرف الساق فهو الفتح ، وقال الأصمعي : هو زيف في الكف بينها وبين الساعد وفي الرجل بينها وبين الساق ، هذا الذي في جميع الروايات وعليها شرح الخطابي وهو الواقع في هذه القصة . ووقع في رواية ابن السكن بالغين المعجمة أى ففتح وجزم به الكرمانى ، وهو وهم لأن الفتح بالمعجمة كسر الشئ المحجوف قاله الجوهري ، ولم يقع ذلك لابن عمر في القصة .

**قوله ( فعدى عليه من الليل )** قال الخطابي : كأن اليهود سحروا عبد الله بن عمر فالتوت يده ورجلاه ، كذا قال ، ويحتمل أن يكونوا ضربوه ويؤيده تقييده بالليل في هذه الرواية . ووقع في رواية حماد بن سلمة التي علق المصنف إسنادها آخر الباب بلفظ « فلما كان زمان عمر غشوا المسلمين وألقوا ابن عمر من فوق بيت ففقدوا يديه » الحديث .

**قوله ( نهمتا )** بضم المثناة وفتح الهاء ويجوز إسكانها ، أى الذين نههم بذلك .

**قوله ( وقد رأيت إجلاءهم . فلما أجمع )** أى عزم ، وقال أبو الهيثم : أجمع على كذا أى جمع أمره جميعا بعد أن كان منفردا ، وهذا لا يقتضى حصر السبب في إجلاء عمر لإياهم ، وقد وقع لى فيه سبيان آخران : أحدهما رواه الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : ما زال عمر حتى وجد الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا يجتمع بجزيرة العرب دينان » فقال : من كان له من أهل الكتابين عهد فليأت



به أنفذه له ، وإلا فإني مجليكم . فأجلاهم . أخرجه ابن أبي شيبة وغيره . ثانيهما رواه عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من طريق عثمان بن محمد الأخنسي قال : لما كثر العيال — أى الخدم — فى أيدي المسلمين وقووا على العمل فى الأرض أجلاهم عمر . ويحتمل أن يكون كل من هذه الأشياء جزء علة فى إخراجهم . والإجلاء الإخراج عن المال والوطن على وجه الإزجاج والكراهة .

**قوله ( أحد بنى أبي الحقيق )** بمهملة وقافين مصغر ، وهو رأس يهود خيبر ، ولم أقف على اسمه . ووقع فى رواية البرقاني « فقال رئيسهم لا تخرجنا » وابن أبي الحقيق الآخر هو الذى زوج صفية بنت حبي أم المؤمنين ، فقتل بخيبر وبقي أخوه إلى هذه الغاية .

**قوله ( تعدو بك قلوصلك )** بفتح القاف وبالمصاد المهمل : الناقة الصابرة على السير وقيل الشابة وقيل أول ما يركب من إناث الإبل وقيل الطويلة القوائم ، وأشار صلى الله عليه وسلم إلى إخراجهم من خيبر وكان ذلك من إخباره بالمغيبات قبل وقوعها .

**قوله ( كان ذلك )** فى رواية الكشعري « كانت هذه »

**قوله ( هزيلة )** تصغير الهزل وهو ضد الجدد .

**قوله ( مالا )** تمييز للقيمة ، وعطف الإبل عليه وكذلك العروض من عطف الخاص على العام ، أو المراد بالمال النقد خاصة والعروض ما عدا النقد ، وقيل مالا يدخله الكيل ولا يكون حيوانا ولا عقاراً .

**قوله ( رواه حماد بن سلمة عن عبيد الله )** بالتصغير هو العمري .

**قوله ( أحسبه عن نافع )** أى أن حمادا شك فى وصله ، وصرح بذلك أبو يعلى فى روايته الآتية ، وزعم الكرماني أن فى قوله « عن النبي صلى الله عليه وسلم » قرينة تدل على أن حماداً اقتصر فى روايته على ما نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فى هذه القصة من قول أو فعل دون ما نسب إلى عمر . قلت : وليس كما قال ، وإنما المراد أنه اختصر من المرفوع دون الموقوف ، وهو الواقع فى نفس الأمر ، فقد روينا فى « مسند أبى يعلى » و « فوائد البغوى » كلاهما عن عبد الأعلى بن حماد عن حماد بن سلمة ولفظه قال عمر : من كان له سهم بخيبر فليحضر حتى نقسمها ، فقال رئيسهم لا تخرجنا ودعنا كما أقرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ، فقال له عمر : أترأه سقط على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « كيف بك إذا رقصت بك راحلتك نحو الشام يوما ثم يوما ثم يوما ، فقسمها عمر بين من كان شه خيبر من أهل الحديبية » قال البغوى هكذا رواه غير واحد عن حماد ، ورواه الوليد بن صالح عن حماد بغير شك ، قلت : وكذا روينا فى مسند عمر النجار من طريق هذبة بن خالد عن حماد بغير شك وفيه قوله « رقصت بك » أى أسرعت فى السير ، وقوله « نحو الشام » تقدم فى المزارعة « أن عمر أجلاهم إلى تيماء وأريحاء » .

( تنبيه ) : وقع للحميدى نسبة رواية حماد بن سلمة مطولة جداً إلى البخارى ، وكأنه نقل السياق من « مستخرج البرقاني » كعادته وذهل عن عزوه إليه ، وقد نبه الإسماعيل على أن حمادا كان بطوله تارة ويرويه تارة مختصراً ، وقد أشرت إلى بعض ما فى روايته قبل ، قال المهلب : فى القصة دليل على أن

العداوة توضح المطالبة بالجناية كما طالب عمر اليهود بفدع ابنه ، ورجح ذلك بأن قال : ليس لنا علو غيرهم ، فعلق المطالبة بشاهد العداوة . وإنما لم يطلب القصاص لأنه فدع وهو نائم فلم يعرف أشخاصهم . وفيه أن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم وأقواله محمولة على الحقيقة حتى يقوم دليل المجاز .

## باب

### الشروط في الجهاد

والمُصَالَحَةُ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ وَكِتَابَةُ الشُّرُوطِ مَعَ النَّاسِ بِالْقَوْلِ

٢٦٤٤ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر قال أخبرني

[٢٧٣١]

الزُّهْرِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُروَةُ بْنُ الزَّبِيرِ عَنِ الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمُرْوَانَ - يُصَدِّقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

[٢٧٣٢]

حَدِيثَ صَاحِبِهِ - قَالَا : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ بِالْغَمِيمِ فِي خَيْلٍ لِقُرَيْشٍ طَلِيعَةٌ ، فَخُذُوا ذَاتَ

الْيَمِينِ » . فَوَاللَّهِ مَا شَعَرَ بِهِمْ خَالِدٌ حَتَّى إِذَا هُمْ بِقَتْرَةِ الْجَيْشِ ، فَاَنْطَلَقَ يَرْكُضُ نَذِيرًا لِقُرَيْشٍ ، وَسَارَ

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالثَّنِيَّةِ الَّتِي يُهْبِطُ عَلَيْهِمْ مِنْهَا بَرَكْتَ بِهِ رَاحِلَتُهُ ، فَقَالَ النَّاسُ :

حُلْ حُلْ . فَأَلْحَتْ . فَقَالُوا : خَلَّاتِ الْقَصَوَاءُ ، خَلَّاتِ الْقَصَوَاءُ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا

خَلَّاتِ الْقَصَوَاءُ وَمَا ذَاكَ لَهَا بِخُلَّتِي ، وَلَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الْفِيلِ » . ثُمَّ قَالَ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ،

لَا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعْظَمُونَ فِيهَا حُرْمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أُعْطِيَتْهُمْ إِيَّاهَا » . ثُمَّ زَجَرَهَا فَوَثَبَتْ . قَالَ : فَعَدَلَ

عَنْهُمْ حَتَّى نَزَلَ بِأَقْصَى الْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى ثَمَدٍ قَلِيلٍ الْمَاءِ يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ تَبَرُّضًا ، فَلَمْ يُلْبِثْهُ النَّاسُ حَتَّى

نَزَحُوهُ ، وَشَكَّيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَطَشُ ، فَاَنْتَزَعَ سَهْمًا مِنْ كِنَانَتِهِ ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ

يَجْعَلُوهُ فِيهِ ، فَوَاللَّهِ مَا زَالَ يَجِيئُ لَهُمْ بِالرَّيِّ حَتَّى صَدَرُوا عَنْهُ . فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ ، إِذْ جَاءَ بُدَيْلُ

ابْنِ وَرْقَاءَ الْخُزَاعِيِّ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِهِ مِنْ خُزَاعَةَ - وَكَانُوا عَيْبَةً نَصَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

أَهْلَ تِهَامَةَ - فَقَالَ : إِنِّي تَرَكْتُ كَعْبَ بْنَ لُؤْيٍ وَعَامِرَ بْنَ لُؤْيٍ نَزَلُوا أَعْدَادَ مِيَاهِ الْحُدَيْبِيَّةِ ، مَعَهُمْ

الْعُرْدُ الْمُطَافِيلُ وَهُمْ مُقَاتِلُوكَ وَصَادُوكَ عَنِ الْبَيْتِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّا لَمْ نَجِئْ

لِقِتَالِ أَحَدٍ وَلَكِنَّا جِئْنَا مَعْتَمِرِينَ ، وَإِنْ قَرِيشًا قَدْ نَهَكْتَهُمُ الْحَرْبُ وَأَضْرَبَتْ بِهِمْ ، فَإِنْ شَاؤُوا

مَادَدْتَهُمْ مُدَّةً وَيَخْلُوا بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاسِ ، فَإِنْ أَظْهَرُوا وَإِنْ شَاؤُوا أَنْ يَدْخُلُوا فِيمَا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ

فَعَلُوا ، وَإِلَّا فَقَدْ جَمُّوا . وَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأُقَاتِلَنَّهُمْ عَلَى أَمْرِي هَذَا حَتَّى تَنْفَرِدَ

سَالِفَتِي ، وَلِيُنْفِذَنَّ اللَّهُ أَمْرَهُ » . فَقَالَ بُدَيْلُ : سَأُبَلِّغُهُمْ مَا تَقُولُ . فَاَنْطَلَقَ حَتَّى أَتَى قَرِيشًا قَالَ : إِنَّا قَدْ

جئناكم من هذا الرجل، وسمعناه يقول قولاً، فإن شئتم أن نعرضه عليكم فعلنا. فقال سفاؤهم: لا حاجة لنا أن نخبرنا عنه بشيء. قال ذوو الرأي منهم: هات ما سمعته يقول. قال: سمعته يقول كذا وكذا. فحدثهم بما قال النبي صلى الله عليه وسلم. فقام عروة بن مسعود فقال: أي قوم، أستم بالوالد؟ قالوا: بلى. قال: أولست بالولد؟ قالوا: بلى. قال: فهل تتهموني؟ قالوا: لا، قال: أستم تعلمون أنني استنشرت أهل عكاظ، فلما بلحوا علي جئتمكم بأهلي وولدي ومن أطاعني؟ قالوا: بلى. قال: فإن هذا قد عرض عليكم خطبة رشداً فاقبلوها ودعوني آتية. قالوا: آتية. فأتاه، فجعل يكلمهم النبي صلى الله عليه وسلم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: نحواً من قوله لبديل. فقال عروة عند ذلك: أي محمد، أرايت إن استأصلت أمر قومك، هل سمعت بأحد من العرب اجتاحت أهله قبلك؟ وإن تكن الأخرى، فإنني والله لأرى وجوهاً، وإنني لأرى أشواباً من الناس خليفاً أن يفرأ ويدعوك. فقال له أبو بكر الصديق: امصص بظر اللات، أنحن نفر عنه وندعه؟ فقال: من ذا؟ قالوا: أبو بكر. فقال: أما والذي نفسي بيده، لولا يد كانت لك عندي لم أجرك بها لأجبتك. قال: وجعل يكلمهم النبي صلى الله عليه وسلم، فكلما كلمه أخذ بلحيته، والمغيرة بن شعبة قائم على رأس النبي صلى الله عليه وسلم ومعه السيف وعليه المغفر، فكلما أهوى عروة بيده إلى لحية النبي صلى الله عليه وسلم ضربه يده بنعل السيف وقال: أخر يدك عن لحية رسول الله صلى الله عليه وسلم. فرفع عروة رأسه فقال: من هذا؟ قالوا: المغيرة بن شعبة. فقال: أي غدر، ألتست أسعى في غدرتك؟ وكان المغيرة صاحب قوماً في الجاهلية فقتلهم وأخذ أموالهم ثم جاء فأسلم. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أما الإسلام فأقبل وأما المال فلست منه في شيء» ثم إن عروة جعل يرمق أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعينه. قال: فوالله ما تنخم رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم فذلك به وجهه وجلده، وإذا أمرهم ابتدروا أمره، وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه، وإذا تكلموا خفضوا أصواتهم عنده، ما يحدون إليه النظر تعظيماً له. فرجع عروة إلى أصحابه فقال: أي قوم، والله لقد وفدت على الملوك، ووفدت على قيصر وكسرى والنجاشي، والله إن رأيت ملكاً قط يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد، والله إن يتنخم نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم فذلك بها وجهه وجلده، وإذا أمرهم ابتدروا أمره، وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه، وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده، وما يحدون إليه النظر تعظيماً له. وإنه قد عرض عليكم خطبة رشداً فاقبلوها. فقال رجل من بني كنانة: دعوني

آتيه، فقالوا: آتية. فلما أشرف على النبي صلى الله عليه وأصحابه قال رسول الله صلى الله عليه: «هذا فلان، وهو من قوم يعظمون البدن، فابعثوها له». فبعثت له، واستقبله الناس يلبنون. فلما رأى ذلك قال: سبحان الله، ما ينبغي لهؤلاء أن يصدوا عن البيت. فلما رجع إلى أصحابه قال: رأيت البدن قد قلدت وأشعرت، فما أرى أن يصدوا عن البيت. فقام رجل منهم يقال له مكرز بن حفص فقال: دعوني آتية. فقالوا: آتية. فلما أشرف عليهم قال النبي صلى الله عليه: هذا مكرز، وهو رجل فاجر. فجعل يكلم النبي صلى الله عليه. فبينما هو يكلمه إذ جاء سهيل بن عمرو. قال معمر: فأخبرني أيوب عن عكرمة أنه لما جاء سهيل قال النبي صلى الله عليه: «قد سهل لكم من أمركم». قال معمر قال الزهري في حديثه. فجاء سهيل بن عمرو فقال: هات اكتب بيننا وبينكم كتاباً. فدعا النبي صلى الله عليه الكاتب، فقال النبي صلى الله عليه: «بسم الله الرحمن الرحيم»، فقال سهيل: «أما «الرحمن» فوالله ما أدري ما هي، ولكن اكتب «باسمك اللهم»، كما كنت تكتب، فقال المسلمون: والله لا يكتبها إلا «بسم الله الرحمن الرحيم»، فقال النبي صلى الله عليه: «اكتب باسمك اللهم». ثم قال: «هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله» فقال سهيل والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك، ولكن اكتب محمد بن عبد الله، فقال النبي صلى الله عليه: «والله إنني لرسول الله وإن كذبتُموني، اكتب محمد بن عبد الله» قال الزهري: وذلك لقوله: «لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمة الله إلا أعطيتهم إياها» فقال له النبي صلى الله عليه: «على أن تخلوا بيننا وبين البيت فنطوف به». فقال سهيل: والله لا تتحدث العرب أننا أخذنا ضغطة، ولكن ذلك من العام المقبل، فكتب، فقال سهيل: وعلى أنه لا يأتيك منا رجل - وإن كان على دينك - إلا رددته إلينا. قال المسلمون: سبحان الله، كيف يرد إلى المشركين وقد جاء مسلماً؟ فبينما هم كذلك إذ دخل أبو جندل بن سهيل بن عمرو يرسف في قيوده، قد خرج من أسفل مكة حتى رمى بنفسه بين أظهر المسلمين، فقال سهيل: هذا يا محمد أول ما أقاضيك عليه أن تردّه إلي. فقال النبي صلى الله عليه: «إننا لم نقض الكتاب بعد». قال: فوالله إذا لا أصالحك على شيء أبداً. قال النبي صلى الله عليه: «فأجزه لي». قال: ما أنا بمجيزه ذلك، قال: «بلى فافعل»، قال: ما أنا بفاعل. قال مكرز: بل قد أجزناه لك. قال أبو جندل: أي معشر المسلمين، أردت إلى المشركين وقد جئت مسلماً؟ ألا ترون ما قد لقيت؟ وكان قد عذب عذاباً شديداً في الله. فقال عمر بن الخطاب: فأتيت نبي الله صلى الله عليه فقلت:

أَلَسْتَ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا؟ قَالَ: «بلى». قَالَ: أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَدُونَا عَلَى الْبَاطِلِ؟ قَالَ: «بلى». قُلْتُ: فَلَمْ نَعْطِ الدُّنْيَا فِي دِينِنَا إِذَا؟ قَالَ: «إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَلَسْتُ أَعْصِيهِ، وَهُوَ نَاصِرِي». قُلْتُ: أَوْ لَيْسَ كُنْتَ تَحَدِّثُنَا أَنَا سَنَأْتِي الْبَيْتَ فَنَطُوفُ بِهِ؟ قَالَ: «بلى، فَأَخْبِرْتُكَ أَنَا نَأْتِيهِ الْعَامَ؟» قُلْتُ: لَا. قَالَ: «فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمَطُوفٌ بِهِ». قَالَ: فَأَتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَيْسَ هَذَا نَبِيُّ اللَّهِ حَقًّا؟ قَالَ: بلى. قُلْتُ: أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَدُونَا عَلَى الْبَاطِلِ؟ قَالَ: بلى. قُلْتُ: فَلَمْ نَعْطِ الدُّنْيَا فِي دِينِنَا إِذَا؟ قَالَ: أَيُّهَا الرَّجُلُ، إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَلَيْسَ يَعْصِي رَبَّهُ، وَهُوَ نَاصِرُهُ، فَاسْتَمْسِكْ بِغُرْزِهِ فَوَاللَّهِ إِنَّهُ عَلَى الْحَقِّ. قُلْتُ: أَلَيْسَ كَانَ يَحْدِثُنَا أَنَا سَنَأْتِي الْبَيْتَ فَنَطُوفُ بِهِ؟ قَالَ: بلى، أَفَأَخْبِرُكَ أَنَّكَ تَأْتِيهِ الْعَامَ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَإِنَّكَ آتِيهِ وَتَطُوفُ بِهِ. قَالَ الزَّهْرِيُّ: قَالَ عُمَرُ: فَعَمِلْتُ لَذَلِكَ أَعْمَالًا. قَالَ: فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ قِصَّةِ الْكِتَابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لِأَصْحَابِهِ: «قَوْمُوا فَانْحَرُوا ثُمَّ احْلِقُوا». قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا قَامَ مِنْهُمْ رَجُلٌ، حَتَّى قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا لَمْ يَقُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَذَكَرَ لَهَا مَا لَقِيَ مِنَ النَّاسِ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَتَحِبُّ ذَلِكَ؟ أَخْرَجَ، ثُمَّ لَا تَكَلِّمُ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً حَتَّى تَنْحَرَ بَدَنَكَ، وَتَدْعُو حَالِقَكَ فَيَحْلِقَكَ. فَخَرَجَ فَلَمْ يَكَلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ: نَحَرَ بَدَنَهُ، وَدَعَا حَالِقَهُ فَحَلَقَهُ. فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ قَامُوا فَانْحَرُوا، وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَحْلِقُ بَعْضًا، حَتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا غَمًّا. ثُمَّ جَاءَهُ نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٌ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾ حَتَّى بَلَغَ: ﴿بَعْضُ الْكُوفَرِ﴾ فَطُلِقَ عَمْرُ يَوْمَئِذٍ امْرَأَتَيْنِ كَانَتَا لَهُ فِي الشَّرْكِ، فَتَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ وَالْأُخْرَى صَفْوَانُ ابْنِ أُمِيَّةٍ، ثُمَّ رَجَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَهُوَ مُسْلِمٌ، فَأَرْسَلُوا فِي طَلَبِهِ رَجُلَيْنِ فَقَالُوا: الْعَهْدُ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا، فَدَفَعَهُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ، فَخَرَجَا بِهِ حَتَّى بَلَغَا ذَا الْخَلِيفَةِ، فَنَزَلُوا يَأْكُلُونَ مِنْ تَمْرٍ لَهُمْ، فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَى سَيْفَكَ هَذَا يَا فَلَانَ جَيِّدًا، فَاسْتَلَّهُ الْآخَرَ فَقَالَ: أَجَلٌ وَاللَّهِ إِنَّهُ لَجَيِّدٌ، لَقَدْ جَرَبْتُ بِهِ ثُمَّ جَرَبْتُ. فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ: أَرْنِي أَنْظُرَ إِلَيْهِ، فَأَمَكَّنَهُ بِهِ، فَضْرَبَهُ حَتَّى بَرَدَ، وَفَرَّ الْآخَرُ حَتَّى أَتَى الْمَدِينَةَ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ يَعْذُو، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حِينَ رَأَاهُ: «لَقَدْ رَأَى هَذَا ذَعْرًا»، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: قُتِلَ وَاللَّهِ صَاحِبِي وَإِنِّي لَمَقْتُولٌ. فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَدْ وَاللَّهِ أَوْفَى اللَّهِ ذِمَّتَكَ فَرَدَدْتَنِي إِلَيْهِمْ، ثُمَّ أَنْجَانِي اللَّهُ مِنْهُمْ. قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «وَيْلُ أُمِّهِ مَسْعَرُ حَرْبٍ لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ» فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ عَرَفَ أَنَّهُ سِيرُودُهُ إِلَيْهِمْ، فَخَرَجَ حَتَّى أَتَى سَيْفَ الْبَحْرِ. قَالَ: وَبِنَفْلَتُ مِنْهُمْ

أبو جندل فلحق بأبي بصير، فجعل لا يخرج من قريش رجل قد أسلم إلا لحق بأبي بصير، حتى اجتمعت منهم عصابة، فوالله ما يسمعون بعير خرجت لقريش إلى الشام إلا اعترضوا لها. فقتلوهم وأخذوا أموالهم. فأرسلت قريش إلى النبي صلى الله عليه وآله تناشده الله والرحم لما أرسل فمن أتاه فهو آمن فأرسل النبي صلى الله عليه وآله إليهم، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ﴾ حتى بلغ: ﴿حِمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ وكانت حميتهم أنهم لم يقرؤا أنه نبي الله، ولم يقرؤا ببسم الله الرحمن الرحيم، وحالوا بينهم وبين البيت.

قال أبو عبد الله: معرفة العر: الحرب. تزيلوا. وحميت القوم حماية: منعتهم. وأحميت الحمى: جعلته حمى لا يدخل. وأحميت الحديد وأحميت الرجل إذا أغضبتة إحماء.

٢٦٤٥ - وقال عقيل عن الزهري: قال عروة فأخبرتني عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه كان يمتحنهن. وبلغنا أنه لما أنزل الله أن يردوا إلى المشركين ما أنفقوا على من هاجر من أزواجهم، وحكم على المسلمين أن لا يمسكوا بعصم الكوافر، أن عمر طلق امرأتين - قريبة بنت أبي أمية. وابنة جرول الخزاعي فتزوج قريبة معاوية وتزوج الأخرى أبو جهم. فلما أبى الكفار أن يقرؤا بأداء ما أنفق المسلمون على أزواجهم أنزل الله عز وجل: ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاقِبْتُمْ﴾ والعقب ما يؤدي المسلمون إلى من هاجرت امرأته من الكفار، فأمر أن يعطى من ذهب له زوج من المسلمين ما أنفق من صداق نساء الكفار اللاتي هاجرن، وما نعلم أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها. وبلغنا أن أبا بصير بن أسيد الثقفي قدم على النبي صلى الله عليه وآله مؤمنا مهاجرا في المدة، فكتب الأخنس بن شريق إلى النبي صلى الله عليه وآله يسأله أبا بصير، فذكر الحديث.

**قوله (باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط)** كذا للأكثر، زاد المستعلي «مع الناس بالقول» وهي زيادة مستغنى عنها لأنها تقدمت في ترجمة مستقلة، إلا أن تحمل الأولى على الاشتراط بالقول خاصة وهذه على الاشتراط بالقول والفعل معا.

**قوله (عن المسور بن مخرمة ومروان)** أي ابن الحكم (قالا خراج) هذه الرواية بالنسبة إلى مروان مرسله لأنه لا صحبة له، وأما المسور فهي بالنسبة إليه أيضا مرسله لأنه لم يحضر القصة، وقد تقدم في أول الشروط من طريق أخرى عن الزهري عن عروة «أنه سمع المسور ومروان يخبران عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم» فذكر بعض هذا الحديث، وقد سمع المسور ومروان من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة كعمر وعثمان وعلي والمغيرة وأم سلمة وسهل بن حنيف وغيرهم، ووقع في نفس هذا الحديث

شيء يدل على أنه عن عمر كما سيأتي التنبيه عليه في مكانه ، وقد روى أبو الأسود عن عروة هذه القصة فلم يذكر المسور ولا مروان لكن أرسلها ، وهي كذلك في « مغازى عروة بن الزبير » أخرجها ابن عائد في المغازى له بطولها ، وأخرجها الحاكم في « الإكليل » من طريق أبي الأسود عن عروة أيضاً مقطعة .

**قوله ( زمن الحديبية )** تقدم ضبط الحديبية في الحج ، وهي بئر سمي المكان بها ، وقيل شجرة جذباء صغرت وسمى المكان بها . قال المحب الطبري : الحديبية قرية قريبة من مكة أكثرها في الحرم ، ووقع في رواية ابن إسحق في المغازى عن الزهري « خرج عام الحديبية يريد زيارة البيت لا يريد قتالا » ووقع عند ابن سعد « أنه صلى الله عليه وسلم خرج يوم الإثنين للال ذي القعدة » زاد سفيان عن الزهري في الرواية الآتية في المغازى وكذا في رواية أحمد عن عبد الرزاق « في بضع عشرة مائة ، فلما أتى ذا الحليفة قلد الهدى وأشعره وأحرم منها بعمرة ، وبعث عيناً له من خزاعة » وروى عبد العزيز الإمامي عن الزهري في هذا الحديث عند ابن أبي شيبه « خرج صلى الله عليه وسلم في ألف وثمانمائة . وبعث عيناً له من خزاعة يدعى ناجية يأتيه بنجر قريش » كذا سماه ناجية ، والمعروف أن ناجية اسم الذي بعث معه الهدى كما صرح به ابن إسحق وغيره ، وأما الذي بعثه عيناً لخير قريش فاسمة بسر بن سفيان كذا سماه ابن إسحق ، وهو بضم الموحدة وسكون المهملة على الصحيح ، وسأذكر الخلاف في عدد أهل الحديبية في المغازى إن شاء الله تعالى .

**قوله ( حتى إذا كانوا ببعض الطريق )** اختصر المصنف صدر هذا الحديث الطويل مع أنه لم يسقه بطوله إلا في هذا الموضع ، وبقيته عنده في المغازى من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري قال « ونبأني معمر عن الزهري : وسار النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان بغدير الأشطاط أنه عينه فقال : إن قريشا جمعوا جموعاً وقد جمعوا لك الأحابيش ، وهم مقاتلون وصادوك عن البيت ومانعوك . فقال : أشيروا أيها الناس على ، أترون أن أميل إلى عيالم وذراي هؤلاء الذين يريدون أن يصدونا عن البيت ، فإن يأتونا كان الله عز وجل قد قطع عيناً من المشركين ، وإلا تركناهم محروبين . قال أبو بكر : يا رسول الله خرجت عامداً لهذا البيت لا تريد قتل أحد ولا حرب أحد ، فتوجه له ، فن صدنا عنه قائلناه . قال : امضوا على اسم الله » إلى ههنا ساق البخاري في المغازى من هذا الوجه ، وزاد أحمد عن عبد الرزاق وسأقه ابن حبان من طريقه قال « قال معمر قال الزهري : وكان أبو هريرة يقول : ما رأيت أحداً قط كان أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم اهـ » وهذا القدر حذفه البخاري لإرساله لأن الزهري لم يسمع من أبي هريرة ، وفي رواية أحمد المذكورة « حتى إذا كانوا بغدير الأشطاط قريباً من عسفان اهـ » وغدير بفتح الغين المعجمة والأشطاط بشين معجمة وطاءين مهملتين جمع شط وهو جانب الوادي كذا جزم به صاحب « المشارق » ووقع في بعض نسخ أبي ذر بالطاء المعجمة فيهما ، وفي رواية أحمد أيضاً « أترون أن تميل إلى ذراي هؤلاء الذين أعانوهم فتصيبهم فإن قعدوا قعدوا موتورين محروبين ، وإن يجيشوا تكن عنقاً قطعها الله » ونحوه لابن إسحق في روايته في المغازى عن الزهري ، والمراد أنه صلى الله عليه وسلم استشار أصحابه هل يخالف الذين نصروا قريشاً إلى مواضعهم فيسبي أهلهم ، فإن جاءوا إلى نصرهم اشتغلوا بهم وانفرد هو وأصحابه بقريش ، وذلك المراد بقوله « تكن عنقاً قطعها الله » فأشار عليه أبو بكر الصديق بترك القتال والاستمرار على ما خرج له من العمرة حتى

يكون بدء القتال منهم ، فرجع إلى رأيه . وزاد أحد في روايته « فقال أبو بكر : الله ورسوله أعلم يا نبي الله ، إنما جئنا معتمرين الخ » والأحباش بالحاء المهملة والموحدة وآخره معجمة واحدها أحبوش بضمين وهم بنو الهون بن خزيمه بن مدركة وبنو الحارث بن عبد مناة بن كنانة وبنو المصطلق من خزاعة كانوا تحالفوا مع قريش قبل تحت جبل يقال له الحبشى أسفل مكة ، وقيل سموا بذلك لتحبشهم أى تجمعهم والتحبش والتجمع والحباشه الجماعة . وروى الفاكهى من طريق عبد العزيز بن أبى ثابت أن ابتداء حلفهم مع قريش كان على يد قصي بن كلاب ، واتفق الرواة على قوله « فلان يأتونا » من الإتيان الا ابن السكركن فعنده « فلان باتونا » بموحدة ثم مشاة مشددة والأول أولى ، ويؤيده رواية أحمد بلفظ المجئى ووقع عند ابن سعد « وبلغ المشركين خروجه فأجمع رأيهم على صده عن مكة وعسكروا ببلدح بالموحدة والمهملة بينهما لام ساكنة ثم حاء مهملة موضع خارج مكة .

**قوله ( قال النبي صلى الله عليه وسلم : إن خالد بن الوليد بالغيم فى خيل لقريش طليعة ) فى رواية الإمامى ، فقال له عينه : هذا خالد بن الوليد بالغيم » والغيم بفتح المعجمة وحكى عياض فيها التصغير ، قال الحب الطبرى : يظهر أن المراد كراع الغيم وهو موضع بين مكة والمدينة اه ، وسياق الحديث ظاهر فى أنه كان قريباً من الحديدية فهو غير كراع الغيم الذى وقع ذكره فى الصيام وهو الذى بين مكة والمدينة ، وأما الغيم هذا فقال ابن حبيب : هو قريب من مكان بين رابغ والحففة ، وقد وقع فى شعر جرير والشماخ بصيغة التصغير والله أعلم . وبين ابن سعد أن خالداً كان فى مائى فارس فيهم عكرمة بن أبى جهل ، والطليعة مقدمة الجيش .**

**قوله ( فخذلوا ذات اليمين ) أى الطريق التى فيها خالد وأصحابه .**

**قوله ( حتى إذا هم بقترة الجيش فانطلق يركض نذيراً ) الفترة بفتح القاف والمثناة الغبار الأسود .**

**قوله ( وسار النى صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان بالثنية ) فى رواية ابن إسحق « فقال صلى الله عليه وسلم : من يخرجنا على طريق غير طريقهم التى هم بها ؟ قال فحدثنى عبد الله بن أبى بكر بن حزم أن رجلاً من أسلم قال : أنا يارسول الله ، فسلك بهم طريقاً وعرأ فأخرجوا منها بعد أن شق عليهم ، وأفضوا إلى أرض سهلة ، فقال لهم : استغفروا الله ففعلوا . فقال : والذى نفسى بيده إنها للحطة التى عرضت على بنى إسرائيل فامتنعوا » قال ابن إسحق عن الزهرى فى حديثه « فقال : اسلكوا ذات اليمين بين ظهري الحمض فى طريق تخرجه على ثنية المزار مهبط الحديدية اه . وثنية المزار بكسر الميم وتخفيف الراء هى طريق فى الجبل تشرف على الحديدية . وزعم الداودى الشارح أنها الثنية التى أسفل مكة ، وهو وهم ، وسمى ابن سعد الذى سلك بهم حمزة بن عمرو الأسلمى ، وفى رواية أبى الأسود عن عروة فقال : من رجل يأخذ بنا عن يمين الحجة نحو سيف البحر لعلنا نطوى مسلحة القوم ، وذلك من الليل ، فنزل رجل عن دابته » فذكر القصة .**

**قوله ( بركت به راحلته ، فقال الناس : حل حل ) بفتح المهملة وسكون اللام . كلمة تقال للناقة إذا تركت السير ، وقال الخطابى : إن قلت حل واحدة فالسكون ، وإن أعدتها نونت فى الأولى وسكنت**



في الثانية ، وحكى غيره السكون فيهما والتنوين كتنظيره في بخ بخ ، يقال حلحلت فلانا إذا أزعجته عن موضعه .

**قوله ( فألحت )** بتشديد المهملة أى تبادت على عدم القيام وهو من الإلحاح .

**قوله ( خلأت القصواء )** الخلاء بالمعجمة والمد للإبل كالحران للخيول ، وقال ابن قتيبة : لا يكون الخلاء إلا للنوق خاصة . وقال ابن فارس : لا يقال للجمل خلأً لكن ألخ . والقصواء بفتح القاف بعدها مهمة ومد : اسم ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل كان طرف أذنها مقطوعاً ، والقصو قطع طرف الأذن يقال : بغير أقصى وناقة قصوى ، وكان القياس أن يكون بالقصر ، وقد وقع ذلك في بعض نسخ أبى ذر ، وزعم الداودي أنها كانت لاتسبق فليل لها القصواء لأنها بلغت من السبق أقصاه .

**قوله ( وما ذاك لها بخلق )** أى بعادة ، قال ابن بطال وغيره : في هذا الفصل جواز الاستئثار عن طلائع المشركين ومفاجأتهم بالجيش طلباً لغرتهم ، وجواز السفر وحده للحاجة وجواز التنكيب عن الطريق السهلة إلى الوعرة للمصاحبة ، وجواز الحكم على الشيء بما عرف من عادته وإن جاز أن يطرأ عليه غيره ، فإذا وقع من شخص هفوة لا يعهد منه مثلها لا ينسب إليها ويرد على من نسبه إليها ، ومعدرة من نسبه إليها ممن لا يعرف صورة حاله ، لأن خلاء القصواء لولا خارق العادة لكان ما ظنه الصحابة صحيحاً ولم يعاتبهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لعذرهم في ظنهم ، قال : وفيه جواز التصرف في ملك الغير بالمصاحبة بغير إذنه الصريح إذا كان سبق منه ما يدل على الرضا بذلك ، لأنهم قالوا حل حل فزجروها بغير إذن ، ولم يعاتبهم عليه .

**قوله ( حبسها حابس الفيل )** زاد إسحق في روايته « عن مكة » أى حبسها الله عز وجل عن دخول مكة كما حبس الفيل عن دخولها . وقصة الفيل مشهورة ستأتى الإشارة إليها في مكانها . ومناسبة ذكرها أن الصحابة لو دخلوا مكة على تلك الصورة وصدّهم قريش عن ذلك لوقع بينهم قتال قد يفضى إلى سفك الدماء ونهب الأموال كما لو قدر دخول الفيل وأصحابه مكة ، لكن سبق في علم الله تعالى في الموضعين أنه سيدخل في الإسلام خاق منهم ، ويستخرج من أصلابهم ناس يسلمون ويجاهدون ، وكان بمكة في الحديبية جمع كثير مؤمنون من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان ، فلو طرق الصحابة مكة لما أمن أن يصاب ناس منهم بغير عمد كما أشار إليه تعالى في قوله ﴿ ولولا رجال مؤمنون ﴾ الآية ، ووقع للمهلب استبعاد جواز هذه الكلمة وهى « حابس الفيل » على الله تعالى فقال : المراد حبسها أمر الله عز وجل ، وتعقب بأنه يجوز إطلاق ذلك في حق الله فيقال حبسها الله حابس الفيل وإنما الذى يمكن أن يمنع تسميته سبحانه وتعالى حابس الفيل ونحوه ، كذا أجاب ابن المنير ، وهو مبنى على النصحيح من أن الأسماء توقيفية . وقد توسط الغزالي وطائفة فقالوا : محل المنع ما لم يرد نص بما يشق منه ، بشرط أن لا يكون ذلك الاسم المشتق مشعراً بنقص ، فيجوز تسميته الواقى لقوله تعالى ﴿ ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته ﴾ ولا يجوز تسميته البناء وإن ورد قوله تعالى ﴿ والسماء بنيانها بأيد ﴾ . وفي هذه القصة جواز التشبيه من الجهة العامة وإن اختلفت الجهة الخاصة ، لأن أصحاب النيل كانوا على باطل محض وأصحاب هذه الناقة كانوا على حق محض ، لكن جاء التشبيه من جهة إرادة الله منع الحرم مطلقاً ، أما من أهل الباطل فواضح ، وأما من أهل الحق فلامعنى الذى تقدم ذكره . وفيه ضرب المثل

واعتبار من بقی بمن مضى ، قال الخطابی : معنى تعظیم حرّات الله فى هذه القصة ترك القتال فى الحرم ، والجنوح إلى المسالمة والكف عن إراقة الدماء . واستدل بعضهم بهذه القصة لمن قال من الصوفية : علامة الأذن التيسير وعكسه ، وفيه نظر .

**قوله ( والذى نفسى بيده )** فيه تأكيد القول باليمين فيكون أدعى إلى القبول ، وقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم الخلف فى أكثر من ثمانين موضعاً قاله ابن القيم فى الهدى .

**قوله ( لا يسألوننى خطية )** بضم الخاء المعجمة أى خصلة ( يعظمون فيها حرّات الله ) أى من ترك القتال فى الحرم ، ووقع فى رواية ابن إسحق « يسألوننى فيها صلة الرحم » وهى من جملة حرّات الله ، وقيل المراد بالحرّات حرمة الحرم والشهر والإحرام ، قلت : وفى الثالث نظر لأنهم لو عظموا الإحرام ماصدوه .

**قوله ( إلا أعطيتهم إياها )** أى أجبتهم إليها ، قال السهيلي : لم يقع فى شىء من طرق الحديث أنه قال إن شاء الله مع أنه مأمور بها فى كل حالة ، والجواب أنه كان أمراً واجباً حتماً فلا يحتاج فيه إلى الاستثناء . كذا قال . وتعقب بأنه تعالى قال فى هذه القصة ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين ﴾ فقال ﴿ إن شاء الله ﴾ مع تحقق وقوع ذلك تعامياً وإرشاداً ، فالأولى أن يحمل على أن الاستثناء سقط من الراوى أو كانت القصة قبل نزول الأمر بذلك . ولا يعارضه كون الكهف مكية إذ لا مانع أن يتأخر نزول بعض السورة .

**قوله ( ثم زجرها )** أى الناقة ( فوثبت ) أى قامت .

**قوله ( فعدل عنهم )** فى رواية ابن سعد « قولى راجعاً » وفى رواية ابن إسحق « فقال للناس انزلوا . قالوا يا رسول الله ما بالوادی من ماء نزل عليه » .

**قوله ( على ثمد )** بفتح المثناة والميم أى حفيرة فيها ماء مثمود أى قليل ، وقوله « قليل الماء » تأكيد لدفع توهم أن يراد لغة من يقول إن الثمد الماء الكثير ، وقيل الثمد ما يظهر من الماء فى الشتاء ويذهب فى الصيف .

**قوله ( يتبرضه الناس )** بالموحدة والتشديد والصاد المعجمة هو الأخذ قليلاً قليلاً ، والبرض بالفتح والسكون اليسير من العطاء ، وقال صاحب العين . هو جمع اناء بالكيمين ، وذكر أبو الأسود فى روايته عن عروة « وسبقت قريش إلى الماء فنزلوا عليه ، ونزل النبي صلى الله عليه وسلم الحديبية فى حر شديد وليس بها إلا بئر واحدة » فذكر القصة .

**قوله ( فلم يلبثه )** بضم أوله وسكون اللام من الإلباث ، وقال ابن التين : بفتح اللام وكسر الموحدة الثقيلة أى لم يتركه يلبث أى يقيم .

**قوله ( وشكى )** بضم أوله على البناء للمجهول .

**قوله ( فأنزع سهما من كنانته )** أى أخرج سهماً من جعبته .

**قوله ( ثم أمرهم )** فى رواية ابن إسحق عن بعض أهل العلم عن رجال من أسلم أن ناجية بن جندب الذى ساق البدن هو الذى نزل بالسهم ، وأخرجه ابن سعد من طريق سلمة بن الأكوع ، وفى رواية ناجية بن الأعجم ، قال ابن إسحق « وزعم بعض أهل العلم أنه البراء بن عازب » وروى الواقدي من طريق خالد بن

عبادة الغفارى قال « أنا الذى نزلت بالسهم » ويمكن الجمع بأنهم تعاونوا على ذلك بالحفر وغيره ، وسيأتى فى المغازى من حديث البراء بن عازب فى قصة الحديبية « أنه صلى الله عليه وسلم جلس على البئر ثم دعا بإناء فضمض ودعا الله ثم صبه فيها ثم قال : دعوها ساعة ثم إنهم ارتووا بعد ذلك » ويمكن الجمع بأن يكون الأمران معاً وقعا . وقد روى الواقدي من طريق أوس بن خولى « أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فى الدار ثم أفرغه فيها وانتزع السهم فوضعه فيها » وهكذا ذكر أبو الأسود فى روايته عن عروة « أنه صلى الله عليه وسلم تمضمض فى دلو وصبه فى البئر ونزع سهماً من كناته فألقاه فيها ردعا ففارت » وهذه القصة غير القصة الآتية فى المغازى أيضاً من حديث جابر قال « عطش الناس بالحديبية وبين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ركوة فتوضأ منها فوضع يده فيها . فجعل الماء يفور من بين أصابعه » الحديث ، وكأن ذلك كان قبل قصة البئر والله أعلم . وفى هذا الفصل معجزات ظاهرة ، وفيه بركة سلاحه وما ينسب إليه ، وقد وقع نبع الماء من بين أصابعه فى عدة مواطن غير هذه ، وسيأتى فى أول غزوة الحديبية حديث زيد بن خالد « أنهم أصابهم مطر بالحديبية » الحديث ، وكأن ذلك وقع بعد القصتين المذكورتين والله أعلم .

**قوله ( يجيش )** بفتح أوله وكسر الجيم وآخره معجمة أى يفور ، وقوله ( بالرى ) بكسر الراء ويجوز فتحها . وقوله ( صلروا عنه ) أى رجعوا رواه بعد وردهم . زاد ابن سعد « حتى اغترفوا بأنيهم جلوسا على شفير البئر » وكذا فى رواية أبى الأسود عن عروة .

**قوله ( فبيناهم )** فى رواية الكشميणी « فبيناهم » ( كذلك إذ جاء بدليل ) بالموحدة والتصغير أى ابن ورقاء بالالف والمد صحابى مشهور .

**قوله ( فى نفر من قومه )** سعى الواقدي منهم عمرو بن سالم وخراش بن أمية ، وفى رواية أبى الأسود عن عروة « منهم خارجة بن كرز ويزيد بن أمية » .

**قوله ( وكانوا عيبة نصح )** العيبة بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة ، ما توضع فيه الثياب لحفظها ، أى أنهم موضع النصح له والأمانة على سره ، ونصح بضم النون وحكى ابن التين فتحها كأنه شبه الصدر الذى هو مستودع السر بالعبية التى هى مستودع الثياب . وقوله ( من أهل تهامة ) لبيان الجنس ، لأن خزاعة كانوا من جملة أهل تهامة وتهامة بكسر المثناة هى مكة وما حولها ، وأصلها من التهم وهو شدة الحر وركود الريح . زاد ابن إسحق فى روايته « وكانت خزاعة عيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلمها ومشرکہا لا يخفون عليه شيئاً كان بمكة » ووقع عند الواقدي « أن بدبلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم : لقد غزوت ولا سلاح معك ، فقال : لم نجئ لقتال . فتكلم أبو بكر ، فقال له بدليل : أنا لا أتهم ولا قومى اه » وكان الأصل فى موالاة خزاعة للنبي صلى الله عليه وسلم أن بنى هاشم فى الجاهلية كانوا تحالفوا مع خزاعة فاستمروا على ذلك فى الإسلام . وفيه جواز استنصاح بعض المعاهدين وأهل الذمة إذا دلت القرائن على نصحتهم وشهدت التجربة بإيثارهم أهل الإسلام على غيرهم ولو كانوا من أهل دينهم ، ويستفاد منه جواز استنصاح بعض ملوك العدو استظهاراً على غيرهم ، ولا يعد ذلك من موالاة الكفار ولا موادة أعداء الله بل

من قبيل استخدامهم وتقليل شوكه جمعهم وإنكأ بعضهم ببعض ، ولا يلزم من ذلك جواز الاستعانة بالمشركين على الإطلاق .

**قوله ( فقال : إني تركت كعب بن لؤى وعامر بن لؤى )** إنما اقتصر على ذكر هذين لكون قريش الذين كانوا بمكة أجمع ترجع أنسابهم إليهما ، وبقي من قريش بنو سامة بن لؤى وبنو عوف بن لؤى ولم يكن بمكة منهم أحد ، وكذلك قريش الظواهر الذين منهم بنو تيم بن غالب ومحارب بن فهر . قال هشام بن الكلبي : بنو عامر بن لؤى وكعب بن لؤى هما الصريحان لاشك فيهما ، بخلاف سامة وعوف أى ففيهما الخلف . قال وهم قريش البطاح ، أى بخلاف قريش الظواهر . وقد وقع فى رواية أبى المليلح « وجعوا لك الأحابيش » بجاء مهملة وموحدة ثم شين معجمة وهو مأخوذ من التحبش وهو التجمع .

**قوله ( نزلوا أعداد مياه الحديبية )** الأعداد بالفتح جمع عد بالكسر والتشديد وهو الماء الذى لا انقطاع له ، وغفل الداودى فقال هو موضع بمكة ، وقول بديل هذا يشعر بأنه كان بالحديبية مياه كثيرة وأن قريشا سبقوا إلى النزول عليها فلهذا عطش المسلمون حيث نزلوا على التمد المذكور .

**قوله ( معهم العوذ المطافيل )** العوذ بضم المهملة وسكون الواو بعدها معجمة جمع عائد وهى الناقة ذات اللبن ، والمطافيل الأمهات اللاتي معها أطفالها ، يريد أنهم خرجوا معهم بذوات الألبان من الإبل ليتزودوا بألبانها ولا يرجعوا حتى يمنعوه ، أو كنى بذلك عن انثناء معهن الأطفال ، والمراد أنهم خرجوا معهم بنسائهم وأولادهم لإرادة طول المقام وليكون أدعى إلى عدم الفرار ، ويحتمل لإرادة المعنى الأعم ، قال ابن فارس : كل أنثى إذا وضعت فى إلى سبعة أيام عائد والجمع عوذ كأها سميت بذلك لأنها تعوذ ولدها وتلزم الشغل به ، وقال السهيلي : سميت بذلك وإن كان الولد هو الذى يعوذ بها لأنها تعطف عليه بالشفقة والحنو ، كما قالوا تجارة رابحة وإن كانت مربوحة فيها . ووقع عند ابن سعد « معهم العوذ المطافيل والنساء والصبيان » .

**قوله ( نهكهم )** بفتح أوله وكسر الهاء ، أى أبلغت فيهم حتى أضعفهم ، إما أضعفت قوتهم وإما أضعفت أموالهم .

**قوله ( ماددتهم )** أى جعلت بينى وبينهم مدة بترك الحرب بيننا وبينهم فيها .

**قوله ( ويخلوا بينى وبين الناس )** أى من كفر العرب وغيرهم .

**قوله ( فإن أظهرن شاعوا )** هو شرط بعد الشرط والتقدير فإن ظهر غيرهم على كفاهم المؤنة ، وإن أظهرنا على غيرهم فإن شاعوا أطاعوني وإلا فلا تنقضى مدة الصلح إلا وقد جمعوا ، أى استراحوا ، وهو بفتح الجيم وتشديد الميم المضمومة أى قوا . ووقع فى رواية ابن إسحق « وإن لم يفعلوا قاتلوا وبهم قوة » وإنما ردد الأمر مع أنه جازم بأن الله تعالى سينصره ويظهره لوعده الله تعالى له بذلك ، على طريق التزل مع الخصم وفرض الأمر على ما زعم الخصم ، ولهذا النكتة حذف القسم الأول وهو التصريح بظهور غيره عليه ، لكن وقع التصريح به فى رواية ابن إسحق ولفظه « فإن أصابوني كان الذى أرادوا ، ولابن عائد من وجه آخر عن

الزهرى « فإن ظهر الناس على ذلك الذى يتغنون » فالظاهر أن الحذف وقع من بعض الرواة تأدباً .

**قوله ( حتى تنفرد سالفتي )** السالفة بالمهملة وكسر اللام بعدها فاء صفحة العنق ، وكفى بذلك عن القتل لأن القتيل تنفرد مقدمة عنقه . وقال الداودى : المراد المزت أى حتى أموت وأبقى منفرداً فى قبرى . ويحتمل أن يكون أراد أنه يقاتل حتى ينفرد وحده فى مقاتلتهم . وقال ابن المنير : لعله صلى الله عليه وسلم به بالأدنى على الأعلى ، أى إن لى من القوة بالله والحول به ما يقتضى أن أقاتل عن دينه لو انفردت ، فكيف لا أقاتل عن دينه مع وجود المسلمين وكثرهم ونفاذ بصائرهم فى نصر دين الله تعالى .

**قوله ( وليتفذن )** بضم أوله وكسر الفاء أى يمتصن ( الله أمره ) فى نصر دينه . وحسن الإتيان بهذا الجزم — بعد ذلك التردد — للتنبيه على أنه لم يورده إلا على سبيل القرض . وفى هذا الفصل الندب إلى صلة الرحم ، والإبقاء على من كان من أهلها ، وبذل النصيحة للقرابة ، وما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من القوة والثبات فى تنفيذ حكم الله وتبليغ أمره .

**قوله ( فقال بديل سأبلغهم ما تقول )** أى فأذن له .

**قوله ( فقال سفهاؤهم )** سى الواقدى منهم عكرمة بن أبى جهل والحكم بن أبى العاص . **قوله ( فحدثهم بما قال )** زاد ابن إسحق فى روايته « فقال لهم بديل : إنكم تعجلون على محمد ، إنه لم يأت لقتال ، إنما جاء معتمراً فاتهموه — أى اتهموا بديلاً ، لأنهم كانوا يعرفون مياهاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم — فقالوا إن كان كما تقول فلا يدخلها علينا عشرة » .

**قوله ( فقام عروة )** فى رواية أبى الأسود عن عروة عند الحاكم فى « الإكليل » والبيهقى فى « الدلائل » وذكر ذلك ابن إسحق أيضاً من وجه آخر « قالوا لما نزل صلى الله عليه وسلم بالحديبية أحب أن يبعث رجلاً من أصحابه إلى قريش يعلمهم بأنه إنما قدم معتسراً ، فدعا عمر فاعتذر بأنه لا عشيرة له بمكة ، فدعا عثمان فأرسله بذلك . وأمره أن يعلم من بمكة من المؤمنين بأن الفرج قريب ، فأعلمهم عثمان بذلك ، فحماله أبان بن سعيد ابن العاص على فرسه — فذكر القصة — فقال المسلمون : هنيئاً لعثمان ، خلص إلى البيت فطاف به دوننا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن ظنى به أن لا يطوف حتى نطوف معا . فكان كذلك . قال : ثم جاء عروة ابن مسعود ، فذكر القصة . وفى رواية ابن إسحق أن مجيء عروة كان قبل ذلك ، وذكرها موسى بن عقبة فى المغازى عن الزهرى ، وكذا أبو الأسود عن عروة قبل قصة مجيء سهيل بن عمرو ، فالله أعلم .

**قوله ( فقام عروة بن مسعود )** أى ابن معتب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد المثناة المكسورة بعدها موحدة الثقى ، ووقع فى رواية ابن إسحق عند أحمد عروة بن عمرو بن مسعود ، والصواب الأول وهو الذى وقع فى السيرة .

**قوله ( ألسم بالولد وألسمت بالوالد ؟ قالوا : بلى )** كذا لأبى ذر . ولغيره بالعكس « ألسم بالوالد وألسمت بالولد » وهو الصواب وهو الذى فى رواية أحمد وابن إسحق وغيرهما ، وراد ابن إسحق عن الزهرى أن أم عروة هى سبيعة بنت عبد شمس بن عبد مناف ، فأراد بقوله « ألسم بالوالد » أنكم حتى قد ولدوني فى الحمله لكون

أُمى منكم . وجرى بعض الشراح على ما وقع في رواية أبي ذر فقال : أراد بقوله « أَلَسَمَ بالولد » أى أنتم عندى في الشفقة والنصح بمنزلة الولد ، قال : ولعله كان يخاطب بذلك قوما هو أَسَن منهم .

**قوله ( استنشرت أهل عكاظ )** بضم المهملة وتخفيف الكاف وآخره معجمة أى دعوتهم إلى نصركم .  
**قوله ( فلما بلحوا )** بالموحدة وتشديد اللام المفتوحين ثم مهملة مضمومة أى امتنعوا . والتبلح التمتع من الإجابة ، وبلح الغريم إذا امتنع من أداء ما عليه زاد ابن إسحق « فقالوا صدقت . ما أنت عندنا بمتهم » .

**قوله ( قد عرض عليكم )** في رواية الكشمي « لكم » . ( خطبة رشد ) بضم الخاء المعجمة وتشديد المهملة . والرشد بضم الراء وسكون المعجمة وبفتحةها ، أى خصلة خير وصلاح وإنصاف ، وبين ابن إسحق في روايته أن سبب تقديم عروة لهذا الكلام عند قريش ما رآه من ردهم العنيف على من يجيء من عند المسلمين .  
**قوله ( ودعوني آته )** بالمد ، وهو مجزوم على جواب الأمر وأصله آتته أى أجئ إليه ( قالوا آته ) بألف وصل بعدها همزة ساكنة ثم مثناة مكسورة ثم هاء ساكنة ويجوز كسرها .

**قوله ( نحواً من قوله لبدل )** زاد ابن إسحق « وأخبره أنه لم يأت يريد حرباً » .

**قوله ( فقال عروة عند ذلك )** أى عند قوله لأقاتلنهم .

**قوله ( اجتاح )** بجيم ثم مهملة أى أهلك أصله بالكلية ، وحذف الجزاء من قوله « وإن تكن الأخرى » تأدياً مع النبي صلى الله عليه وسلم ، والمعنى وإن تكن الغلبة لقريش لا آمنهم عليك مثلاً . وقوله ( فإني والله لا أرى وجوهاً الخ ) كالتعليل لهذا القدر المحذوف ، والحاصل أن عروة ردد الأمر بين شيئين غير مستحسنين عادة وهو هلاك قومه إن غلب ، وذهاب أصحابه إن غلب ، لكن كل من الأمرين مستحسن شرعاً كما قال تعالى ﴿ قل هل يربصون بنا إلا لإحدى الحسنيين ﴾ .

**قوله ( أشواها )** بتقديم المعجمة على الواو كذا للأكثر وعليها اقتصر صاحب المشارق، ووقع لأبي ذر عن الكشمي « أو شأبا » بتقديم الواو ، والأشوا بالاختلاط من أنواع شتى ، والأوباش الاختلاط من السفلة ، فالأوباش أخص من الأشوا .

**قوله ( خليقا )** بالخاء المعجمة والقاف أى حقيقاً وزناً ومعنى ، ويقال خليق للواحد والجمع ولذلك وقع صفة لأشوا .

**قوله ( ويدعوك )** بفتح الدال أى يتركوك ، في رواية أبي المليح عن الزهري عند من سميته « وكأني بهم لو قد لقيت قريشاً قد أسلموك فتؤخذ أسيراً فأى شيء أشد عليك من هذا » وفيه أن العادة جرت أن الحيوش الجمعة لا يؤمن عليها الفرار بخلاف من كان من قبيلة واحدة فإنهم يأنفون الفرار في العادة . وما درى عروة أن مودة الإسلام أعظم من مودة القرابة ، وقد ظهر له ذلك من مبالغة المسلمين في تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي .

**قوله** ( فقال له أبو بكر الصديق ) زاد ابن إسحق « وأبو بكر الصديق خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد فقال » .

**قوله** ( امصص بظر اللات ) زاد ابن عائد من وجه آخر عن الزهري « وهي - أي اللات - طاغية التي يعبد » أي طاغية عروة . وقوله امصص بألف وصل ومهملتين الأولى مفتوحة بصيغة الأمر ، وحكى ابن التين عن رواية القابسي ضم الصاد الأولى وخطأها ، والبظر بفتح الموحدة وسكون المعجمة قطعة تبقى بعد الختان في فرج المرأة ، واللات اسم أحد الأصنام التي كانت قريش وثقيف يعبدونها ، وكانت عادة العرب الشتم بذلك لكن بلفظ الأم فأراد أبو بكر المبالغة في سب عروة بإقامة من كان يعبد مقام أمه ، وحمله على ذلك ما أغضبه به من نسبة المسلمين إلى الفرار ، وفيه جواز النطق بما يستبشع من الألفاظ لإرادة زجر من بدا منه ما يستحق به ذلك . وقال ابن المنير : في قول أبي بكر تخسيس للعدو وتكذيبهم وتعريضهم بالزمام من قولهم إن اللات بنت الله ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، بأنها لو كانت بنتا لكان لها ما يكون للإناث .

**قوله** ( أنحن نفر ) استفهام إنكار .

**قوله** ( من ذا ؟ قالوا أبو بكر ) في رواية ابن إسحق « فقال : من هذا يا محمد ؟ قال : هذا ابن أبي قحافة » .

**قوله** ( أما ) هو حرف استفتاح ، وقوله « والذي نفسى بيده » يدل على أن القسم بذلك كان عادة للعرب .

**قوله** ( لولا يد ) أي نعمة ، وقوله ( لم أجرك بها ) أي لم أكافئك بها ، زاد ابن إسحق « ولكن هذه بها » أي جازاه بعدم إجابته عن شتمه بيده التي كان أحسن إليه بها ، وبين عبد العزيز الإمامي عن الزهري في هذا الحديث أن اليد المذكورة أن عروة كان تحمل بديه فأعانه أبو بكر فيها بعون حسن ، وفي رواية الواقدي عشر قلائص .

**قوله** ( قائم على رأس النبي صلى الله عليه وسلم بالسيف ) فيه جواز القيام على رأس الأمير بالسيف بقصد الحراسة ونحوها من تهريب العدو ، ولا يعارضه النهي عن التيام على رأس الجالس لأن محله ما إذا كان على وجه العظمة والكبر .

**قوله** ( فكلمنا تكلم ) في رواية السرخسي والكشميني « فكلمنا كلمه أخذ بلحيته » وفي رواية ابن إسحق « فجعل يتناول لحية النبي صلى الله عليه وسلم وهو يكلمه » .

**قوله** ( والمغيرة بن شعبة قائم ) في مغازي عروة بن الزبير رواية أبي الأسود عنه « أن المغيرة لما رأى عروة بن مسعود مقبلاً لبس لأتمته وجعل على رأسه المغفر ليستخفي من عروة عمه .

**قوله** ( بنجل السيف ) هو ما يكون أسفل القراب من فضة أو غيرها .

**قوله** ( آخر ) فعل أمر من التأخير ، زاد ابن إسحق في روايته « قبل أن لاتصل إليك » وزاد عروة بن الزبير « فإنه لا ينبغي لمشرك أن يمسه » وفي رواية ابن إسحق « فيقول عروة : وبحك ما أفضك وأغلظك » وكانت

عادة العرب أن يتناول الرجل لحيه من يكلمه ولا سيما عند الملاطفة وفي الغالب إنما يصنع ذلك النظر بالنظر ، لكن كان النبي صلى الله عليه وسلم يفضي لعروة عن ذلك استئالة له وتأليفاً ، والمغيرة بمنحه إجلالاً للنبي صلى الله عليه وسلم وتعظيماً .

**قوله ( فقال : من هذا ؟ قال المغيرة )** وفي رواية أبي الأسود عن عروة « فلما أكثر المغيرة مما يقرع يده غضب وقال : ليت شعري من هذا الذي قد آذاني من بين أصحابك ؟ والله لا أحسب فيكم ألام منه ولا أشر منزلة » وفي رواية ابن إسحق « فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له عروة : من هذا يا محمد ؟ قال : هذا ابن أخيك المنيرة بن شعبة » وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث المغيرة بن شعبة نفسه بإسناد صحيح ، وأخرجه ابن حبان .

**قوله ( أى غدر )** بالمعجمة وزن عمر معدول عن غادر مبالغة في وصفه بالغدر .

**قوله ( ألت أسعى في غدرتك )** أى ألت أسعى في دفع شر غدرتك ؟ وفي مغازى عروة « والله ما غسأت يدي من غدرتك ، لقد أورتنا الدداوة في ثقيف » وفي رواية ابن إسحق « وهل غسأت سواتك إلا بالأمس » قال ابن هشام في السيرة : أشار عروة بهذا إلى ما وقع للمغيرة قبل إسلامه ، وذلك أنه خرج مع ثلاثة عشر نفرأ من ثقيف من بني مالك فغدر بهم وقتلهم وأخذ أموالهم ، فتهايج الفريقان بنو مالك والأحلاف رهط المغيرة ، فسعى عروة بن مسعود عم المغيرة حتى أخذوا منه دية ثلاثة عشر نفساً واصطالحوا . وفي القصة طول ، وقد ساق ابن الكلبي والواقدي القصة ، وحاصلها أنهم كانوا خرجوا زائرين المقوقس بمصر فأحسن لإيهم وأعطاهم وقصر بالمغيرة فحصلت له الغيرة منهم ، فلما كانوا بالطريق شربوا الخمر . فلما سكروا وناموا وثب المغيرة فقتلهم ولحق بالمدينة فأسلم .

**قوله ( أما الإسلام فأقبل )** بلفظ المتكلم أى أقبله .

**قوله ( وأما المال فلتست منه في شيء )** أى لا أتعرض له لكونه أخذه غدراً . ويستفاد منه أنه لا يحل أخذ أموال الكفار في حال الأمن غدرأ لأن الرفقة يصطحبون على الأمانة والأمانة تؤدى إلى أهلها مسلماً كان أو كافراً ، وأن أمارال الكفار إنما تحل بالحاربة والمغالبة ، ولعل النبي صلى الله عليه وسلم ترك المال في يده لإمكان أن يسلم قومه فيرد إليهم أموالهم ، ويستفاد من القصة أن الحربى إذا أتاف مال الحربى لم يكن عليه ضمان ، وهذا أحد الوجهين للشافعية .

**قوله ( فجعل يرمق )** بضم الميم أى يلحظ .

**قوله ( فذلك بها وجهه وجلده )** زاد ابن إسحق « ولا يسقط من شعره شيء إلا أخذه » وقوله « وما يحدون » بضم أوله وكسر المهيمة أى يديمون ، وفيه طهارة النخامة والشعر المنفصل والتبرك بفضلات الصالحين الطاهرة ، ولعل الصحابة فعلوا ذلك بحضرة عروة وبالغوا في ذلك إشارة منهم إلى الرد على ما خشيته من فرارهم ، وكأنهم قالوا بلسان الحال : من يحب إمامه هذه الحجة ويعظمه هذا التعظيم كيف يظن به أنه يفر عنه ويسلمه لعدوه ؟ بل هم أشد اغتباطاً به وبدينه وبنصره من القبائل التى يراعى بعضها بعضاً بمجرد الرحم ، فيستفاد منه جواز التوصل إلى المقصود بكل طريق سائق .



**قوله ( ووفدت على قيصر )** هو من الخاص بعد العام ، وذكر الثلاثة لكونهم أعظم ملوك ذلك الزمان . وفي مرسل على بن زيد عند ابن أبي شيبة « فقال عروة : أى قوم ، إني قد رأيت الملوك ، ما رأيت مثل محمد ، وما هو بملك ، ولكن رأيت الهدى معكوكا ، وما أراكم إلا ستصبيكم قارعة ، فانصرف هو ومن اتبعه إلى الطائف » وفي قصة عروة بن مسعود من الفوائد ما يدل على جودة عقله ويقظته ، وما كان عليه الصحابة من المبالغة في تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وتوقيره ومراعاة أموره وردع من جفا عليه يقول أو فعل والتبرك بآثاره .

**قوله ( فقال رجل من بني كنانة )** في رواية الإمامي « فقام الحليس » بمهملتين مصغر ، وسمى ابن إسحق والزبير بن بكار أباه علقمة ، وهو من بني الحارث بن عبد مناة بن كنانة وكان من رموس الأحابيش ، وهم بنو الحارث بن عبد مناة بن كنانة ، وبنو المصطلق بن خزاعة ، والقارة وهم بنو الهون بن خزيمة . وفي رواية الزبير بن بكار « أبى الله أن تحج لحم وجذام وكندة وحير ، ويمنع ابن عبد المطلب » .

**قوله ( فابعثوها له )** أى أثبروها دفعة واحدة ، وزاد ابن إسحق « فلما رأى الهدى يسيل عليه من عرض الرادى بقلانده قد حبس عن محله رجع ولم يصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » لكن في مغازى عروة عند الحاكم « فصاح الحليس فقال : هلك قريش ورب الكعبة ، أن القوم إنما أتوا عماراً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم أجل يا أبا بني كنانة فأعلمهم بذلك » فيحتمل أن يكون مخاطبه على بعد .

**قوله ( فما أرى أن يصلوا عن البيت )** زاد ابن إسحق « وغضب وقال : يامعشر قريش ما على هذا عاقدناكم ، أيبعد عن بيت الله من جاء معظماً له ؟ فقالوا : كف عنا يا حليس حتى نأخذ لأنفسنا ما نرضى » وفي هذه القصة جواز اتخاذ في الحرب وإظهار إرادة الشيء والمقصود غيره ، وفيه أن كثيراً من المشركين كانوا يعظمون حرمة الإحرام والحرم ، وينكرون على من يصد عن ذلك تمسكاً منهم ببقايا من دين إبراهيم عليه السلام .

**قوله ( فقام رجل منهم يقال له مكرز )** بكسر الميم وسكون الكاف وفتح الراء بعدها زاي ابن حفص ، زاد ابن إسحق « ابن الأخيف » وهو بالمعجمة ثم تحتانية ثم الفاء ، وهو من بني عامر بن لؤى . ووقع بخط ابن عبدة النسابة بفتح الميم وبخط يوسف بن خليل الحافظ بضمها وكسر الراء ، والأول المعتمد .

**قوله ( وهو رجل فاجر )** في رواية ابن إسحق « غادر » وهو أرجح ، فإنى مازلت متعجباً من وصفه بالفجور مع أنه لم يقع منه في قصة الحديبية فجور ظاهر ، بل فيها ما يشعر بخلاف ذلك كما سيأتى من كلامه في قصة أبي جندل ، إلى أن رأيت في مغارى الواقدي في غزوة بدر أن عتبة بن ربيعة قال لقريش « كيف نخرج من مكة وبنو كنانة خلفنا لا تأمنهم على ذرارينا ؟ قال وذلك أن حفص بن الأخيف يعنى والد مكرز كان له ولد وضىء فقتله رجل من بني بكر بن عبد مناة بن كنانة بدم له كان في قريش ، فنكلمت قريش في ذلك ، ثم اصطلحوا . فعدا مكرز بن حفص بعد ذلك على عامر بن يزيد سيد بني بكر غرة فقتله ، فنفرت من ذلك كنانة ، فجاءت وقعة بدر في أثناء ذلك . وكان مكرز معروفًا بالغدر » وذكر الواقدي أيضاً أنه أراد أن يبيت المسلمين بالحديبية فخرج في خمسين رجلاً فأخذهم محمد بن مسلمة وهو على الحرس وانفلت

منهم مكرز ، فكانه صلى الله عليه وسلم أشار إلى ذلك .

**قوله ( إذا جاء سهيل بن عمرو )** في رواية ابن إسحق « فدعت قريش سهيل بن عمرو فقالوا : اذهب إلى هذا الرجل فصالحه ، قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم : قد أرادت قريش الصلح حين بعثت هذا » .  
**قوله ( قال معمر : فأخبرني أيوب عن عكرمة أنه لما جاء سهيل الخ )** هذا موصول إلى معمر بالإسناد المذكور أولاً وهو مرسل ، ولم أقف على من وصله بذكر ابن عباس فيه ، لكن له شاهد موصول عند ابن أبي شيبة من حديث سلمة بن الأكوع قال « بعثت قريش سهيل بن عمرو وحويطب بن عبد العزى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليصالحوه ، فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم سهيلاً قال : قد سهل لكم من أمركم » وللطبراني نحوه من حديث عبد الله بن السائب .

**قوله ( قال معمر قال الزهري )** هو موصول بالإسناد الأول إلى معمر ، وهو بنية الحديث ، وإنما اعترض حديث عكرمة في أثائه .

**قوله ( فقال هات اكتب بيننا وبينكم كتابا )** في رواية ابن إسحق « فلما انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم جرى بينهما القول حتى وقع بينهما الصلح على أن توضع الحرب بينهما عشر سنين وأن يأمن الناس بعضهم بعضاً ، وأن يرجع عنهم عامهم هذا » .

( تذييل ) : هذا القدر الذي ذكره ابن إسحق أنه مدة الصلح هو المعتمد ، وبه جزم ابن سعد ، وأخرجه الحاكم من حديث علي نفسه . ووقع في مغازي ابن عائذ في حديث ابن عباس وغيره أنه كان سنتين ، وكذا وقع عند موسى بن عقبة ، ويجمع بينهما بأن الذي قاله ابن إسحق هي المدة التي وقع الصلح عليها ، والذي ذكره ابن عائذ وغيره هي المدة التي انتهى أمر الصلح فيها حتى وقع نقضه على يد قريش كما سيأتي بيانه في غزوة الفتح من المغازي . وأما وما وقع في « كامل ابن عدي » و « مستدرک الحاكم » و « الأوسط للطبراني » من حديث ابن عمر أن مدة الصلح كانت أربع سنين فهو مع ضعف إسناده منكر مخالف للصحيح . وقد اختلف العلماء في المدة التي تجوز المهادنة فيها مع المشركين : فقليل لا يتجاوز عشر سنين على ما في هذا الحديث وهو قول الشافعي والجمهور وقيل تجوز الزيادة . وقيل لا يتجاوز أربع سنين يوقل ثلاثاً ، وقيل سنتين ، والأول هو الراجح والله أعلم .

**قوله ( فدعا النبي صلى الله عليه وسلم الكاتب )** هو علي بنه ابنه إسحق بن راهويه في مسنده من هذا الوجه عن الزهري ، وكذا مضى في الصلح من حديث البراء بن عازب ، وكذلك أخرجه عمر بن شبة من حديث سلمة ابن الأكوع فيما يتعلق بهذا الفصل من هذه القصة . وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المغازي إن شاء الله تعالى ، وأخرج عمر بن شبة من طريق عمرو بن سهيل بن عمرو عن أبيه « الكتاب عندنا ، كاتبه محمد بن مسامة » انتهى ، ويجمع بأن أصل كتاب الصلح بخط علي كما هو في الصحيح ، ونسخ مثله محمد بن مسلمة لسهيل بن عمرو ، ومن الأوهام ما ذكره عمر بن شبة بعد أن حكى أن اسم كاتب الكتاب بين المسلمين وقريش علي بن أبي طالب من طرق ، ثم أخرج من طريق أخرى أن اسم الكاتب محمد بن مسلمة ثم قال « حدثنا ابن عائشة يزيد بن عبيد الله بن محمد التيمي قال : « كان اسم هشام بن عكرمة بغيضاً ، وهو الذي كتب الصحيفة

فشلت يده ، فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم هشاماً قلت : وهو غلط فاحش . فإن الصحيفة التي كتبها هشام بن عكرمة هي التي اتفقت عليها قريش لما حصروا بني هاشم في الشعب وذلك بمكة قبل الهجرة ، والقصة مشهورة في السيرة النبوية ، فتوهم عمر بن شبة أن المراد بالصحيفة هنا كتاب القصة التي وقعت بالحديبية ، وليس كذلك بل بينهما نحو عشر سنين ، وإنما كتبت ذلك هنا خشية أن يفتر بذلك من لا معرفة له فيعنفده اختلافاً في اسم كاتب القصة بالحديبية وبالله التوفيق .

**قوله ( هذا ما قاضي )** يرزن فاعل من قضيت الشيء أى فصلح الحكم فيه ، وفيه جواز كتابة مثل ذلك في المعاهدات والرد على من منعه معتلاً بخشية أن يظن فيها أنها نافية ، نبه عليه الخطابي .  
**قوله ( لا تتحدث العرب أنا أخذنا ضغطة )** بضم الضاد وسكون الغين المعجمتين ثم طاء مهملة أى قهراً ، وفي رواية ابن إسحق « أنه دخل علينا عنوة .

**قوله ( فقال سهيل : وعلى أنه لا يأتيك منا رجل - وإن كان على دينك - إلا رددته إلينا )** في رواية ابن إسحق « على أنه من أتى محمداً من قريش بغير إذن وليه رده عليهم ، ومن جاء قريشاً ممن يتبع محمداً لم يردوه عليه ، وهذه الرواية تعم الرجال والنساء ، وكذا تقدم في أول الشروط من رواية عقيل عن الزهري بلفظ « ولا يأتيك منا أحد » وسيأتي البحث في ذلك في كتاب النكاح ، وهل دخلن في هذا الصلح ثم نسخ ذلك الحكم فيهن ، أو لم يدخلن إلا بطريق العموم فخصص ؟ وزاد ابن إسحق في قصة الصلح بهذا الإسناد « وعلى أن بيننا عيبة مكفوفة » أى أمراً مطوياً في صدور سليمة ، وهو إشارة إلى ترك المؤاخذة بما تقدم بينهم من أسباب الحرب وغيرها ، والمحافظة على العهد الذي وقع بينهم . وقال ابن إسحق في حديثه « وأنه لا إسلال ولا إغلal » أى لا سرقة ولا خيانة ، فالإسلال من السلة وهي السرقة ، والإغلal الخيانة تقول أغل الرجل أى خان ، أما في الغنيمة فيقال غل بغير ألف ، والمراد أن يأمن بعضهم من بعض في نفوسهم وأموالهم سرراً وجهرًا ، وقيل الإسلال من سل السيوف والإغلal من لبس الدروع ، ووهاه أبو عبيد . قال ابن إسحق في حديثه « وأنه من أحب أن يدخل في عقد محمد وعهده دخل فيه ، ومن أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه ، فتوالت خزاعة فقالوا : نحن في عقد محمد وعهده ، وتوالت بنو بكر فقالوا : نحن في عقد قريش وعهدهم . وأنت ترجع عنا عامك هذا فلا تدخل مكة علينا ، وأنه إذا كان عام قابل خرجنا عنك فدخلتها بأصحابك فأقمت بها ثلاثاً معك سلاح الراكب : السيوف في القرب ، ولا تدخلها بغيره » وهذه القصة سيأتي مثلها في حديث البراء بن عازب في المغازي ، قال ابن إسحق في حديثه « فبينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتب الكتاب هو وسهيل بن عمرو إذ جاء أبو جندل بن سهيل » فذكر القصة .

**قوله ( قال المسلمون سبحان الله ، كيف يرد )** في رواية ابن عقيل الماضية أول الشروط « وكان فيما اشترط سهيل بن عمرو على النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يأتيك منا أحد وإن كان على دينك إلا رددته إلينا وخليت بيننا وبينه . فكره المؤمنون ذلك وامتنعوا منه ، وأبى سهيل إلا ذلك ، فكاتبه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ، فرد يومئذ أبا جندل إلى أبيه سهيل بن عمرو ، ولم يأت أحد من الرجال في تلك المدة إلا رده » وقائل ذلك يشبه أن يكون هو عمر لما سيأتي ، وسمى الواقدي ممن قال ذلك أيضاً أسيد بن حضير وسعد بن

عبادة ، وسيأتى فى المغازى أن سهل بن حنيف كان ممن أنكر ذلك أيضا . ولمسلم من حديث أنس بن مالك « أن قريشا صاحلت النبي صلى الله عليه وسلم على أنه من جاء منكم لم نرده عليكم ، ومن جاءكم منا رددتموه إلينا ، فقالوا : يا رسول الله أنكتب هذا ؟ قال : نعم : إنه من ذهب منا إليهم فأبعده الله ، ومن جاء منهم إلينا فسيجعل الله له فرجاً ومخرجاً » وزاد أبو الأسود عن عروة هنا ، ولابن عائذ من حديث ابن عباس نحوه . فلما لان بعضهم لبعض فى الصلح وهم على ذلك إذ رمى رجل من الفريقين رجلاً من الفريق الآخر ، فتصايح الفريقان ، وارتهن كل من الفريقين من عندهم . فارتهن المشركون عثمان ومن أتاهم من المسلمين ، وارتهن المسلمون سهيل بن عمرو ومن معه ، ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى البيعة فبايعوه تحت الشجرة على أن لا يفروا ، وباع ذلك المشركين فأرعبهم الله ، فأرسلوا من كان مرتبها ودعوا إلى المواقعة ، وأنزل الله تعالى ﴿ وهو الذى كف أيديهم عنكم الآية . وسيأتى فى غزوة الحديبية بيان من أخرج هذه القصة موصولة وكيفية البيعة عند الشجرة والاختلاف فى عدد من بايع وفى سبب البيعة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فبينما هم كذلك إذ دخل أبو جندل )** بالجيم والنون وزن جعفر ، وكان اسمه العاصى فتركه لما أسلم ، وله أخ اسمه عبد الله أسلم أيضا قديما وحضر مع المشركين بدرا ففر منهم إلى المسلمين ، ثم كان معهم بالحديبية . ووهم من جعلهما واحدا . وقد استشهد عبد الله باليمامة قبل أبى جندل بمدة ، وأما أبو جندل فكان حبس بمكة ومنع من الهجرة وعذب بسبب الإسلام كما فى حديث الباب . وفى رواية ابن إسحق « فان الصحيفة لتكتب إذ طلع أبو جندل بن سهيل ، وكان أبوه حبسه فأقلت » وفى رواية أبى الأسود عن عروة « وكان سهيل أوثقه وسجنه حين أسلم فخرج من السجن وتكعب الطريق وركب الجبال حتى هبط على المسلمين ففرح به المسلمون وتلقوه » .

**قوله ( يرسف )** بفتح أوله وضم المهملة وبالفاء أى يمشى مشياً بطيئاً بسبب القيد .

**قوله ( فقال سهيل : هذا يا محمد أول من أقاضيك عليه أن ترده إلى )** زاد ابن إسحق فى روايته « فقام سهيل بن عمرو إلى أبى جندل فضرب وجهه وأخذ يلبيه » .

**قوله ( إنا لم نقض الكتاب )** أى لم نفرغ من كتابته .

**قوله ( )** بصيغة فعل الأمر من الإجازة أى أمضى لى فعلى فيه فلا أرده إليك ، أو أستثنيه من القضية . ووقع فى الجمع للحميدى « فأجره » بالراء ورجح ابن الجوزى الزاى ، وفيه أن الاعتبار فى العقود بالقرل ولو تأخرت الكتابة والإشهاد ، ولأجل ذلك أمضى النبي صلى الله عليه وسلم لسهيل الأمر فى رد ابنه إليه ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم تلتطف معه بقوله « لم نقض الكتاب بعد » رجاء أن يجيبه لذلك ولا ينكره بقية قريش لكونه ولده ، فلما أصر على الامتناع تركه له .

**قوله ( قال مكرز بل )** كذا للأكثر بلفظ الإضراب ، وللكشيمى « بلى » ولم يذكر هنا ما أجاب به سهيل مكرزاً فى ذلك . قيل فى الذى وقع من مكرز فى هذه القصة إشكال ، لأنه خلاف ما وصفه به النبي صلى الله عليه وسلم من الفجور ، وكان من الظاهر أن يساعد سهيلا على أبى جندل فكيف وقع منه عكس ذلك ؟

وأجيب بأن الفجور حقيقة ، ولا يلزم أن لا يقع منه شيء من البر نادراً ، أو قال ذلك نفاقاً وفي باطنه خلافه ، أو كان سمع قول النبي صلى الله عليه وسلم أنه رجل فاجر فأراد أن يظهر خلاف ذلك وهو من جملة فجوره . وزعم بعض الشراح أن سهيلاً لم يجب سؤاله لأن مكرزاً لم يكن ممن جعل له أمر عقد الصلح بخلاف سهيل ، وفيه نظر فإن الواقدي روى أن مكرزاً كان ممن جاء في الصلح مع سهيل ، وكان معهما حريطب بن عبد العزى ، لكن ذكر في روايته ما يدل على أن إجازة مكرز لم تكن في أن لا يردده إلى سهيل بل في تأمينه من التعذيب ونحو ذلك ، وأن مكرزاً وحريطاً أخذاً أبا جندل فأدخله فسطاطاً وكفا أباه عنه . وفي « مغازي ابن عائذ » نحو ذلك كله من رواية أبي الأسود عن عروة ولفظه « فقال مكرز بن حفص وكان ممن أقبل مع سهيل بن عمرو في التماس الصلح : أنا له جار ، وأخذ قيده فأدخله فسطاطاً » وهذا لو ثبت لكان أقوى من الاحتمالات الأول ، فإنه لم يجزه بأن يقره عند المسلمين بل ليكف العذاب عنه ليرجع إلى طواعية أبيه ، فما خرج بذلك عن الفجور . لكن يعكز عليه قوله في رواية الصحيح « فقال مكرز : قد أجزناه لك » يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم بذلك .

**قوله ( قال أبو جندل : أي معشر المسلمين ، أرد إلى المشركين ؟ الخ )** زاد ابن إسحق « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أبا جندل ، اصبر واحتسب فإننا لانغدر ، وإن الله جاعل لك فرجاً ومخرجاً » وفي رواية أبي المليح « فأوصاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال فوثب عمر مع أبي جندل يمشي إلى جنبه ويقول : اصبر ، فإنما هم مشركون ، وإنما دم أحدهم كدم كلب ، قال ويدني قائمة السيف منه ، يقول عمر : رجوت أن يأخذني مني فيضرب به أباه ، فضن الرجل - أي بخل - بأبيه ونفذت القضية » قال الخطابي : تأول العلماء ما وقع في قصة أبي جندل على : وجهين أحدهما أن الله قد أباح التقية للمسلم إذ خاف الهلاك ، ورخص له أن يتكلم بالكفر مع إضمار الإيمان إن لم يمكنه التورية ، فلم يكن رده إليهم إسلاماً لأبي جندل إلى الهلاك مع وجوده السبيل إلى الخلاص من الموت بالتقية . والوجه الثاني أنه إنما رده إلى أبيه ، والغالب أن أباه لا يبلغ به الهلاك ، وإن عذبه أو سجنه فله مندوحة بالتقية أيضاً ، وأما ما يخاف عليه من الفتنة فإن ذلك امتحان من الله يبتلى به صبر عباده المؤمنين . واختاف العلماء هل يجوز الصلح مع المشركين على أن يرد إليهم من جاء مسلماً من عندهم إلى بلاد المسلمين أم لا ؟ فقيل : نعم على ما دلت عليه قصة أبي جندل وأبي بصير ، وقيل لا ، وأن الذي وقع في القصة منسوخ ، وأن ناسخه حديث « أنا بريء من مسلم بين مشركين » وهو قول الحنفية . وعند الشافعية تفصيل بين العاقل والمجنون والصبي فلا يردان . وقال بعض الشافعية : ضابط جواز الرد أن يكون المسلم بحيث لا نجب عليه الهجرة من دار الحرب والله أعلم .

**قوله ( قال عمر بن الخطاب : فأنبت نبي الله صلى الله عليه وسلم )** هذا مما يقوى أن الذي حدث المسور ومروان بقصة الخديبية هو عمر ، وكذا ما تقدم قريباً من قصة عمر مع أبي جندل .

**قوله ( فقلت : ألسنت نبي الله حقاً ؟ قال : بلى )** زاد الواقدي من حديث أبي سعيد « قال عمر : لقد دخلني أمر عظيم ، وراجعت النبي صلى الله عليه وسلم مراجعة ما راجعته مثلها قط » وفي حديث سهيل ابن حنيفة الآتي في الجزية وسورة الفتح « فقال عمر : ألسنا على الحق وهم على الباطل ؟ أليس قتلانا في الجنة

وقتلهم في النار ؟ فعلام نعطى الدنية - بفتح المهملة وكسر النون وتشديد التحتانية - في ديننا ، ونرجع ولم يحكم الله بيننا ؟ فقال ؟ يا ابن الخطاب ، إني رسول الله ، ولن يضيغي الله . فرجع متغيظاً ، فلم يصبر حتى جاء أبا بكر ، وأخرجه البزار من حديث عمر نفسه مختصراً ولفظه . فقال عمر : اتهموا الرأي على الدين ، فنقد رأيي أرد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برأي ، وما ألوت عن الحق وفيه « قال فرضي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى ، حتى قال لي : يا عمر ، تراني رضى وتأبى » .

**قوله ( إني رسول الله ولست أعصيه )** ظاهر في أنه صلى الله عليه وسلم لم يفعل من ذلك شيئاً إلا بالوحي .  
**قوله ( أو ليس كنت حدثنا أنا سنان البيت )** في رواية ابن إسحق « كان الصحابة لا يشكون في الفتح لرؤيا رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما رأوا الصلح دخلهم من ذلك أمر عظيم ، حتى كادوا يهلكون » وعند الواقدي « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان رأى في منامه أن يعتصر أنه دخل هو وأصحابه البيت ، فلما رأوا تأخير ذلك شق عليهم » ويستفاد من هذا الفصل جواز البحث في العلم حتى يظهر المعنى ، وأن الكلام يحمل على عمومته وإطلاقه حتى تظهر إرادة التخصيص والتقييد ، وأن من حاف على فعل شيء ولم يذكر مدة معينة لم يحث حتى تنقضي أيام حياته .

**قوله ( فأتيت أبا بكر )** لم يذكر عمر أنه راجع أحداً في ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم غير أبي بكر الصديق ، وذلك لجلالة قدره وسعة عامه عنده ، وفي جواب أبي بكر لعمر بنظير ما أجابه النبي صلى الله عليه وسلم سواء دلالة على أنه كان أكمل الصحابة وأعرفهم بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلمهم بأمور الدين وأشدّهم موافقة لأمر الله تعالى . وقد وقع التصريح في هذا الحديث بأن المسلمين استنكروا الصلح المذكور وكانوا على رأي عمر في ذلك ، وظهر من هذا الفصل أن الصديق لم يكن في ذلك موافقاً لهم ، بل كان قلبه على قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء ، وسيأتي في الهجرة أن ابن الدغنة وصف أبا بكر الصديق بنظير ما وصفت به خديجة رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء من كونه يصل الرحم ويحمل الكل ويعين على نوائب الحق وغير ذلك ، فلما كانت صفاتهما متشابهة من الابتداء استمر ذلك إلى الانتهاء . وقول أبي بكر « فاستمسك بغرزه » هو بفتح الغين المعجمة وسكون الراء بعدها زاي . وهو - أي الغرز - للإبل بمنزلة الركب للفرس ، والمراد به التمسك بأمره وترك المخالفة له كالذي يمسك بركب الفارس فلا يفارقه .

**قوله ( قال الزهري قال عمر : فعملت لذلك أعمالاً )** هو موصول إلى الزهري بالسند المذكور وهو منقطع بين الزهري وعمر ، قال بعض الشراح : قوله « أعمالاً » أي من الذهاب والنجى والسؤال والجواب ، ولم يكن ذلك شكاً من عمر ، بل طلباً لكشف ما خفي عليه ، وحثاً على إذلال الكفار ، لما عرف من قوته في نصرته الدين اه . وتفسير الأعمال بما ذكر مردود ، بل المراد به الأعمال الصالحة ليكفر عنه ما مضى من التوقف في الامتثال ابتداء ، وقد ورد عن عمر التصريح بمراده بقوله « أعمالاً » : ففي رواية ابن إسحق « وكان عمر يقول ما زلت أتصدق وأصوم وأصلي وأعتق من الذي صنعت يومئذ ، مخافة كلامي الذي تكلمت به » وعند الواقدي من حديث ابن عباس « قال عمر : لقد أعتقت بسبب ذلك رقاباً ، وصمت دهرًا » .

وأما قوله « ولم يكن شكاً » فإن أراد نفي الشك في الدين فواضح ، وقد وقع في رواية ابن إسحق « أن أبا بكر لما قال له : الزم غرزه فإنه رسول الله ، قال عمر وأنا أشهد أنه رسول الله » وإن أراد نفي الشك في وجود المصلحة وعدمها فردود ، وقد قال السهيلي : هذا الشك هو ما لا يستمر صاحبه عليه ، وإنما هو من باب الوسوسة ، كذلك قال ، والذي يظهر أنه توقف منه ليقف على الحكمة في القصة وتكشف عنه الشبهة ، ونظيره قصته في الصلاة على عبد الله بن أبي ، وإن كان في الأولى لم يطابق اجتهاده الحكم بخلاف الثانية ، وهي هذه القصة ، وإنما عمل الأعمال المذكورة لهذه ، وإلا فجميع ما صدر منه كان معذوراً فيه بل هو مأجور لأنه مجتهد فيه .

**قوله ( فلما فرغ من قضية الكتاب )** زاد ابن إسحق في روايته « فلما فرغ الكتاب أشهد على الصالح رجالا من المسلمين ورجالا من المشركين ومنهم أبو بكر وعمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص ومحمود بن مسلمة وعبد الله بن سهيل بن عمرو ومكرز بن حفص وهو مشرك » .

**قوله ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه : قوموا فأنحروا ثم احلقوا )** في رواية أبي الأسود عن عروة « فلما فرغوا من القضية أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهدى فساقه المسلمون - يعني إلى جهة الحرم - حتى قام إنيه المشركون من تريض فحبسوه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنحر » .

**قوله ( فوالله ما قام منهم رجل )** قيل كأنهم توقفوا لاحتمال أن يكون الأمر بذلك للندب ، أو لرجاء نزول الوحى بإبطال الصالح المذكور ، أو تخصيصه بالإذن بدخولهم مكة ذلك العام لإتمام نسكهم ، وسوغ لهم ذلك لأنه كان زمان وقوع النسخ ، ويحتمل أن يكونوا ألهم صورة الحال فاستغرقوا في الفكر لما لحقهم من الدل عند أنفسهم مع ظهور قوتهم واقتدارهم في اعتقادهم على ما رغ غرضهم وقضاء نسكهم بالفهر والغلبة ، أو أخرخوا الامثال لاعتقادهم أن الأمر المطلق لا يقتضى الفور ، ويحتمل مجموع هذه الأمور لمجموعهم كما سيأتى من كلام أم سلمة ، وليس فيه حجة لمن أثبت أن الأمر للفور ، ولا لمن نفاه ، ولا لمن قال إن الأمر للوجوب لا للندب ، لما يطرق القصة من الاحتمال .

**قوله ( فذكر لها ما لقي من الناس )** في رواية ابن إسحق « فقال لها ألا ترين إلى الناس ؟ إني آمرهم بالأمر فلا يفعلونه » وفي رواية أبي المايح « فاشتد ذلك عليه ، فدخل على أم سلمة فقال : هلك المسلمون ، أمرتهم أن يحلقوا وينحروا فلم يفعلوا ، قال فجلى الله عنهم يومئذ بأم سلمة » .

**قوله ( قالت أم سلمة : يا نبي الله أتحب ذلك ؟ أخرج ثم لا تكلم أحداً منهم )** زاد ابن إسحق « قالت أم سلمة : « يا رسول الله لا تحلمهم ، فإنهم قد دخلهم أمر عظيم مما أدخلت على نفسك من المشقة في أمر الصلح ورجعهم بغير فتح » ، ويحتمل أنها فهمت عن الصحابة أنه احتمل عندهم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بالتحلل أخذاً بالرخصة في حقهم وأنه هو يستمر على الإحرام أخذاً بالعزيمة في حق نفسه . فأشارت عليه أن يتحلل لينتفى عنهم هذا الاحتمال ، وعرف النبي صلى الله عليه وسلم صواب ما أشارت به ففعله فلما رأى الصحابة ذلك بادروا إلى فعل ما أمرهم به إذ لم يبق بعد ذلك غاية تنتظر . وفيه فضل المشورة ، وأن الفعل إذا انضم إلى القول كان أبلغ من القول ، وليس فيه أن الفعل مطلقاً أبلغ من القول ، وجواز مشاورة

المرأة الفاضلة ، وفضل أم سلمة ووفور عقلها حتى قال إمام الحرمين : لا نعلم امرأة أشارت برأى فأصابته إلا أم سلمة . كذا قال وقد استدرك بعضهم عليه بنت شبيب في أمر موسى . ونظير هذا ما وقع لهم في غزوة الفتح كما سيأتي هناك من أمره لهم بالفطر في رمضان ، فلما استمروا على الامتناع تناول القدح فشرب ، فلما رأوه شرب شربوا .

**قوله ( نحر بدنه )** في رواية الكشميهني « هديه » زاد ابن إسحق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس أنه كان سبعين بدنة كان فيها جمل لأبي جهل في رأسه برة من فضة ليغيظ به المشركين ، وكان غنمه منه في غزوة بدر .

**قوله ( ودعا حالقه فحلقه )** قال ابن إسحق « بلغني أن الذي حالقه في ذلك اليوم هو خراش - بمجمعتين - ابن أمية بن الفضل الخزاعي قال ابن إسحق : فحدثني عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال حلق رجال يومئذ وقصر آخرون ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يرحم الله الحلقين ، قالوا : والمقصرين - الحديث ، وفي آخره - قالوا يا رسول الله لم ظهرت للمحلقين دون المقصرين ؟ قال لأنهم لم يشكوا . قال ابن إسحق قال الزهري في حديثه : ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قافلاً حتى إذا كان بين مكة والمدينة ونزلت سورة الفتح - فذكر الحديث في تفسيرها إلى أن قال - قال الزهري فما فتح في الإسلام فتح قبله كان أعظم من فتح الحديبية ، إنما كان القتال حيث اتقى الناس ، ولما كانت الهدنة ووضعت الحرب وأمن الناس كلم بعضهم بعضاً والتقوا وتفاوضوا في الحديث والمنازعة ولم يكلم أحد بالإسلام يعقل شيئاً في تلك المدة إلا دخل فيه ، ولقد دخل في تينك السنتين مثل من كان في الإسلام قبل ذلك أو أكثر ، يعني من صناديد قريش . ومما ظهر من مصلحة الصلح المذكور غير ما ذكره الزهري أنه كان مقدمة بين يدي الفتح الأعظم الذي دخل الناس عقبه في دين الله أفواجاً ، وكانت الهدنة مفتاحاً لذلك . ولما كانت قصة الحديبية مقدمة للفتح سميت فتحاً كما سيأتي في المغازي ، فإن الفتح في اللغة فتح المغلق ، والصلح كان مغلقاً حتى فتحه الله . وكان من أسباب فتحه صد المسلمين عن البيت ، وكان في الصورة الظاهرة ضياء للمسلمين وفي الصورة الباطنة عزاً لهم ، فإن الناس لأجل الأمن الذي وقع بينهم اختلط بعضهم ببعض من غير نكير . وأسمع المسلمون المشركين القرآن ، وناظروهم على الإسلام جهرة آمنين ، وكانوا قبل ذلك لا يتكلمون عندهم بذلك إلا خفية ، وظهر من كان يخفى إسلامه فذل المشركون من حيث أرادوا العزة وأقهروا من حيث أرادوا الغلبة .

**قوله ( ثم جاءه نسوة مؤمنات الخ )** ظاهره أنهن جئن إليه وهو بالحديبية ، وليس كذلك وإنما جئن إليه بعد في أثناء المدة . وقد تقدم في أول الشروط من رواية عقيل عن الزهري ما يشهد لذلك حيث قال « ولم يأت أحد من الرجال إلا رده في تلك المدة ولو كان مسلماً ، وجاء المؤمنات مهاجرات ، وكانت أم كلثوم بنت عقبة ممن خرج ، ويقال إنها كانت تحت عمرو بن العاص ، وسمى من المؤمنات المذكورات أميمة بنت بشر وكانت تحت حسان - ويقال ابن دحداحة - قبل أن يسلم فتزوجها سهل بن حنيف فولدت له ابنة عبد الله بن سهل ، ذكر ذلك ابن أبي حاتم من طريق يزيد بن أبي حبيب مرسل ، والطبري من طريق ابن



إسحق عن الزهري . وسبيعة بنت الحارث الأسلمية وكانت تحت مسافر المخزومي ويقال صيني بن الراهب ، والأول أولى فقد ذكر ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حسان أن امرأة صيني اسمها سعيذة فتزوجها عمر . وأم الحكم بنت سفيان كانت تحت عياض بن شداد فارتدت كما سيأتي بيانه في آخر الشروط . وبروع بنت عقبة كانت تحت شماس بن عثمان ، وعبدية بنت عبد العزى بن نضلة كانت تحت عمرو بن عبدود . قلت : لكن عمرو قتل بالخندي وكأنها فرت بعد قتله ، وكان من سنة الجاهلية أن من مات زوجها كان أهله أحق بها . وكان ممن خرج من النساء في تلك المدة بنت حمزة بن عبد المطلب كما سيأتي بيانه في عمرة القضية ، ويأتي تفصيل ذلك في المغازي ، وشرح قصة الامتحان في أواخر كتاب النكاح في « باب نكاح من أسلم من المشركات » مع بقية فوائده إن شاء الله تعالى .

**قوله ( ثم رجع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة فجاءه أبو بصير )** بفتح الموحدة وكسر المهملة رجل من قريش هو عتبة بضم المهملة وسكون المثناة وقيل فيه عبيد بموحدة مصغر - وهو وهم - ابن أسيد بفتح الهمزة على الصحيح ابن جارية بالجمع الثقفي حليف بني زهرة سماء ونسبه ابن إسحق في روايته ، وعرف بهذا أن قوله في حديث الباب « رجل من قريش » أي بالخلف لأن بني زهرة من قريش .

**قوله ( فأرسلوا في طلبه رجلين )** سماهما ابن سعد في « الطبقات » في ترجمة أبي بصير خنيس وهو بمعجمة ونون وآخره مهملة مصغر ابن جابر ومولى له فقال له كوثر ، وفي الرواية الآتية آخر الباب أن الأحنس ابن شريق هو الذي أرسل في طلبه ، زاد ابن إسحق « فكتب الأحنس بن شريق والأزهر بن عبد عوف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا وبعثاه مع مولى لهما ورجل من بني عامر استأجراه ببيكرين » اهـ . والأحنس من ثقيف رهط أبي بصير ، وأزهر من بني زهرة حلفاء أبي بصير فلكل منهما المطالبة برده ، ويستفاد منه أن المطالبة بالرد تختص بمن كان من عشيرة المطلوب بالأصالة أو الخلف ، وقيل إن اسم أحد الرجلين مرثد بن حمران ، زاد الواقدي فقدما بعد أبي بصير بثلاثة أيام .

**قوله ( فدفعه إلى الرجلين )** في رواية ابن إسحق « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أبا بصير إن هؤلاء القوم صالحونا على ما علمت ، وإننا لا نغدو ، فالحق بقومك . فقال : أتردني إلى المشركين يفتنونني عن ديني ويعذبونني ؟ قال : اصبر واحتسب ، فإن الله جاعل لك فرجاً ومخرجاً » وفي رواية أبي المليح من الزيادة « فقال له عمر : أنت رجل وهو رجل ومعك السيف » وهذا أوضح في التعريض بقتله . واستدل بعض الشافعية بهذه القصة على جواز دفع المطالب لمن ليس من عشيرته إذا كان لا يخشى عليه منه ، لكونه صلى الله عليه وسلم دفع أبا بصير العامري ورفيقه ولم يكونا من عشيرته ولم يكونا من رهطه ، لكنه أمن عليه منهما لعلمه بأنه كان أقرى منهما ، ولهذا آل الأمر إلى أنه قتل أحدهما وأراد قتل الآخر . وفيما استدل به من ذلك نظر ، لأن العامري ورفيقه إنما كانا رسولين ، ولو أن فيهما ريبة لما أرسلهما من هو من عشيرته . وأيضاً فقبيلة قريش تجمع الجميع لأن بني زهرة وبني عامر جميعاً من قريش وأبو بصير كان من حلفاء بني زهرة كما تقدم ، وقد وقع في رواية أبي المليح « جاء أبو بصير مسلماً وجاء وليه خلفه فقال : يا محمد رده على فردة » ويجمع بأن فيه مجازاً والتقدير : جاء رسول وليه . ورسول اسم جنس يشمل الواحد فصاعداً ،

أو يحمل على أن الآخر كان رقيقاً للرسول ولم يكن رسولا بالأصالة .  
 قوله ( فزولوا يأكلون من تمرهم ) في رواية الواقدي « فلما كانوا بذى الحليفة دخل أبو بصير المسجد فصلى ركعتين وجلس يتغدى ، ودعاهما فقدم سفرة لها فأكأوا جميعاً » .  
 قوله ( فقال أبو بصير لأحد الرجلين ) في رواية ابن إسحق « للعامري » وفي رواية ابن سعد « لخنيس ابن جابر » .

قوله ( فاستله الآخر ) أى صاحب السيف أخرجه من غمده .  
 قوله ( فأمكنه به ) أى بيده ، وفي رواية الكشميني « فأمكنه منه » .  
 قوله ( فضربه حتى برد ) بفتح الموحدة والراء أى خمدت حواسه ، وهى كناية عن الموت ، لأن الميت تسكن حركته ، وأصل البرد السكون ، قاله الخطابي ، وفي رواية ابن إسحق « فعلاه حتى قتله » .  
 قوله ( وفؤ الآخر ) في رواية ابن إسحق « وخرج المولى يشند » أى هرباً .  
 قوله ( ذعراً ) أى خوفاً ، وفي رواية ابن إسحق فرعاً .  
 قوله ( قتل صاحبي ) بضم القاف ، في رواية ابن إسحق « قتل صاحبيكم صاحبي » .

قوله ( وإني لمقتول ) أى إن لم تردوه عني ، وعند الواقدي « وقد أفلت منه ولم أكد » ووقع في رواية أبي الأسود عن عروة « فرده رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهما فارتقاه ، حتى إذا كان ببعض الطريق ناما فتناول السيف فأمره على الأسار فقطعه وضرب أحدهما بالسيف وطلب الآخر فهرب » والأول أصح ، وفي رواية الأوزاعي عن الزهري عند ابن عائذ في المغازي « وجزم الآخر واتبعه أبو بصير حتى دفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه وهو غاض على أسفل ثوبه وقد بدا طرف ذكره والحصى يطير من تحت قدميه من شدة عدوه ، وأبو بصير يتبعه » .

قوله ( قد والله أوفى الله ذمتك ) أى فليس عليك منهم عقاب فيما صنعت أنا ، زاد الأوزاعي عن الزهري « فقال أبو بصير : يا رسول الله عرفت أني إن قدمت عليهم فتنتوني عن ديني ففعلت ما فعلت » وليس بيني وبينهم عهد ولا عقد » اهـ . وفيه أن للمسلم الذي يجيء من دار الحرب في زمن الهدنة قتل من جاء في طلب رده إذا شرط لهم ذلك ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على أبي بصير قتله العامري ولا أمر فيه بقود ولا دية ، والله أعلم .

قوله ( ويل أمه ) بضم اللام ووصل الهمزة وكسر الميم المشددة ، وهى كلمة ذم تقولها العرب في المدح ولا يقصدون معنى ما فيها من الذم ، لأن الويل الهلاك فهو كقولهم « لأمه الويل » قال بديع الزمان في رسالة له : والعرب تطلق « تربت يمينه » في الأمر إذا أهم ويقولون « ويل أمه » ولا يقصدون الذم . والويل يطلق على العذاب والحرب والزجر وقد تقدم شيء من ذلك في الحج في قوله للأعرابي « ويلك » . وقال القراء : أصل قولهم ويل فلان وي افلان أى فكثرت الاستعمال فألحقوا بها اللام فصارت كأنها منها وأعربوها ، وتبعه

ابن مالك إلا أنه قال تبعاً للخليل : أن وى كلمة تعجب ، وهى من أسماء الأفعال واللام بعدها مكسورة ويجوز ضمها إتباعاً للهمزة وحذفت الهمزة تخفيفاً . والله أعلم .

**قوله ( مسعر حرب )** بكسر الميم وسكون المهملة وفتح العين المهملة وبالنصب على التمييز ، وأصله من مسعر حرب ، أى بسعرها . قال الخطابى : كأنه يصفه بالإقدام فى الحرب والتسكير لنارها ، ووقع فى رواية ابن إسحق « محش » بجاء مهملة وشين معجمة وهو بمعنى مسعر ، وهو العود الذى يحرك به النار .

**قوله ( لو كان له أحد )** أى ينصره ويعاضده ويناصره ، وفى رواية الأوزاعى « لو كان له رجال » فلقنها أبو بصير فانطلق ، وفيه إشارة إليه بالفرار لتلا يرده إلى المشركين ، ورمز إلى من بلغه ذلك من المسلمين أن يلحقوا به ، قال جمهور العلماء من الشافعية وغيرهم : يجوز التعريض بذلك لا التصريح كما فى هذه القصة والله أعلم .

**قوله ( حتى أتى سيف البحر )** بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها فاء أى ساحله ، وعين ابن إسحق المكان فقال « حتى نزل العيص » وهو بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها مهملة قال : وكان طريق أهل مكة إذا قصدوا الشام . قلت : وهو يحاذى المدينة إلى جهة الساحل ، وهو قريب من بلاد بنى سليم .

**قوله ( وبنفلة منهم أبو جندل )** أى من أبيه وأهله ، وفى تعبيره بالصيغة المستقبلية إشارة إلى إرادة مشاهدة الحال كقوله تعالى ﴿ الله الذى أرسل الرياح فتثير سحاباً ﴾ وفى رواية أبى الأسود عن عروة « وبنفلة أبو جندل فى سبعين راكبا مسلمين فلحقوا بأبى بصير فزلوا قريباً من ذى المروة على طريق عبر قريش فقطعوا مادتهم » .

**قوله ( حتى اجتمعت منهم عصابة )** أى جماعة ولا واحد لها من لفظها ، وهى تطلق على الأربعين فما دونها . وهذا الحديث يدل على أنها تطلق على أكثر من ذلك ، فى رواية ابن إسحق أنهم بلغوا نحواً من سبعين نفساً ، وفى رواية أبى المليلح : بلغوا أربعين أو سبعين ، وجزم عروة فى المغازى بأنهم بلغوا سبعين ، وزعم السهيلي أنهم بلغوا ثمانمائة رجل ، وزاد عروة « فلحقوا بأبى بصير وكرهوا أن يقدموا المدينة فى مدة الهدنة خشية أن يعادوا إلى المشركين » وسمى الواقدي منهم الوليد بن الزبير بن المغيرة .

**قوله ( ما يسمعون بغير )** أى بخبر غير بالمهملة المكسورة أى قافه .

**قوله ( إلا اعترضوا لها )** أى وقفوا فى طريقها بالعرض ، وهى كناية عن منعهم لها من السير .

**قوله ( فأرسلت قريش )** فى رواية أبى الأسود عن عروة « فأرسلوا أبا سفيان بن حرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألونه ويتضرعون إليه أن يبعث إلى أبى جندل ومن معه وقالوا : ومن خرج منا إليك فهو لك حلال غير حرج » .

**قوله ( فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم إليهم )** فى رواية أبى الأسود المذكورة « فبعث إليهم فقدموا عليه » وفى رواية موسى بن عقبة عن الزهري « فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبى بصير ، فقدم كتابه وأبو بصير يموت ، فأتى وكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى يده ، فدفعه أبو جندل مكانه وجعل

عند قبره مسجداً . قال وقدم أبو جندل ومن معه إلى المدينة فلم يزل بها إلى أن خرج إلى الشام مجاهداً فاستشهد في خلافة عمر ، قال فعلم الذين كانوا أشاروا بأن لا يسلم أبا جندل إلى أبيه أن طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم خير مما كرهوا « وفي قصة أبي بصير من الفوائد جواز قتل المشرك المعتدى غيلة ، ولا يعد ما وقع من أبي بصير غدرًا لأنه لم يكن في جملة من دخل في المعاهدة التي بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش ، لأنه إذ ذاك كان مجبوساً بمكة ، لكنه لما خشي أن المشرك يعيده إلى المشركين درأ عن نفسه بقتله ، ودافع عن دينه بذلك ، ولم ينكر النبي قوله ذلك . وفيه أن من فعل مثل فعل أبي بصير لم يكن عليه قود ولا دية ، وقد وقع عند ابن إسحق « أن سهيل بن عمرو لما بلغه قتل العامري طالب بديته لأنه من رهطه ، فقال له أبو سفيان : ليس على محمد مطالبة بذلك لأنه وفي بما عليه وأسلمه لرسولكم ، ولم يقتله بأمره . ولا على آل أبي بصير شيء لأنه ليس على دينهم » . وفيه أنه كان لا يرد على المشركين من جاء منهم إلا بطلب منهم ، لأنهم لما طلبوا أبا بصير أول مرة أسلمه لهم ، ولما حضر إليه ثانياً لم يرسله لهم ، بل لو أرسلوا إليه وهو عنده لأرسله ، فلما خشي أبو بصير من ذلك نجا بنفسه . وفيه أن شرط الرد أن يكون الذي حضر من دار الشرك باقياً في باد الإمام ، ولا يتناول من لم يكن تحت يد الإمام ولا متحيزاً إليه . واستنبط منه بعض المتأخرين أن بعض ماوك المسلمين مثلاً لو هادن بعض ملوك الشرك فغزاهم ملك آخر من المسلمين فقتلهم وغنم أموالهم جاز له ذلك . لأن عهد الذي هادهم ، لم يتناول من لم يهادهم ، ولا يخفى أن يحل ذلك ما إذا لم يكن هناك قرينة تعميم .

**قوله ( فأنزل الله تعالى : ﴿ وهو الذي كف أيديهم عنكم ﴾ )** كذا هنا ، وظاهره أنها نزلت في شأن أبي بصير ، وفيه نظر ، والمشهور في سبب نزولها ما أخرجه مسلم من حديث سامة بن الأكوع ومن حديث أنس بن مالك أيضاً ، وأخرجه أحمد والنسائي من حديث عبد الله بن مغفل بإسناد صحيح أنها نزلت بسبب القوم الذين أرادوا من قريش أن يأخذوا من المسلمين غرة فظفروا بهم ، فعفا عنهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فنزلت الآية . وقيل في نزولها غير ذلك .

**قوله ( معرة العر الجرب )** يعني أن المعرة مشتقة من العر بفتح المهملة وتشديد الراء .

**قوله ( تزيلوا تميزوا ، حيث القوم منعتهم حماية الخ )** هذا القدر من تفسير سورة الفتح في المجاز لأبي عبيدة وهو في رواية المستمل وحده .

**قوله ( قال عقيل عن الزهري )** نقدم موصولاً بتمامه في أول الشروط ، وأراد المصنف بإبراده بيان ما وقع في رواية معمر من الإدراج .

**قوله ( وبلغنا )** هو مقول الزهري ، وصله ابن مردويه في تفسيره من طريق عقيل . وقوله ( وبلغنا أن أبا بصير الخ ) هو من قول الزهري أيضاً والمراد به أن قصة أبي بصير في رواية عقيل من مرسل الزهري ، وفي رواية معمر موصولة إلى المهور ، لكن قد تابع معمر على وصلها ابن إسحق كما تقدم ، وتابع عقيل الأوزاعي على إرسالها . فلعل الزهري كان يرسلها تارة ويوصلها أخرى والله أعلم . ووقع في هذه الرواية الأخيرة من الزيادة « وما نعلم أن أحداً من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها » وفيها قوله « أن أبا بصير بن أسيد بفتح الهزة قدم مؤمناً » كذا الأكثر ، وفي رواية السرخسي والمستمل « قدم من منى » وهو تصحيف .

**قوله ( أن عمر طلق امرأتين قريية )** يأتي ضبطها وبيان الحكم في ذلك في كتاب النكاح في « باب نكاح من أسلم من المشركات » .

**قوله ( فلما أبى الكفار أن يقرؤا بأداء ما أنفق المسلمون على أزواجهم )** يشير إلى قوله تعالى ﴿ واسألوا ما أنفقتم وليسألوكم ما أنفقوا ﴾ وقد بينه عبد الرزاق في روايته عن معمر عن الزهري فذكر القصة وفيها « لما نزلت حكم على المشركين بمثل ذلك إذا جاءتهم امرأة من المسلمين أن يرد الصداق إلى زوجها ، قال الله تعالى ﴿ ولا تمسكوا بهنم الكوافر ﴾ فأتاه المؤمنون فأقرؤا بحكم الله ، وأما المشركون فأبوا أن يقرؤا ، فأنزل الله ﴿ وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتهم ﴾ .

**قوله ( والعقب الخ )** بفتح العين المهملة وكسر القاف .

**قوله ( وما نعلم أحداً من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها )** هو كلام الزهري ، وأراد بذلك الإشارة إلى أن المعاقبة المذكورة بالنسبة إلى الجانحين إنما وقعت في الجاهلية الواحد ، لأنه لم يعرف أحداً من المؤمنات فرت من المسلمين إلى المشركين بخلاف عكسه ، وقد ذكر ابن أبي حاتم من طريق الحسن إن أم الحكم بنت أبي سفيان ارتدت وفرت من زوجها عياض بن شداد فزوجه رجل من ثقيف ولم يرد من قريش غيرها ولكنها أسلمت بعد ذلك مع ثقيف حين أسلموا ، فإن ثبت ذلك فيجمع بينه وبين قول الزهري بأنها لم تكن هاجرت فيما قبل ذلك . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أشياء تتعلق بالمناسك : منها أن ذا الخليفة ميةة أهل المدينة للحاج والمحتمر ، وأن تقليد الهدى وسوقه سنة للحاج والمعتمر فرضاً كان أو سنة ، وأن الإشعار سنة لا مثالة ، وأن الحلق أفضل من التقصير ، وأنه نسك في حق المعتمر محصوراً كان أو غير محصور ، وأن المحصر ينحر هديه حيث أحصر ولو لم يصل إلى الحرم ، ويقاقل من صده عن البيت ، وأن الأولى في حقه ترك المقاتلة إذا وجد إلى المسألة طريقاً ، وغير ذلك مما تقدم بسط أكثره في كتاب الحج . وفيه أشياء تتعلق بالجهاد : منها جواز سبي ذراري الكفار إذا انفردوا عن المقاتلة ولو كان قبل القتال . وفيه الاستتار عن طلائع المشركين ، ومفاجأتهم بالجيش لطلب غرتهم ، وجواز التنكب عن الطريق السهل إلى الطريق الوعر لدفع المفسدة ومحصيل المصلحة ، واستحباب تقديم الطلائع والعيون بين يدي الجيش ، والأخذ بالحزم في أمر العدو لئلا ينالوا غرة المسلمين ، وجواز الخداع في الحرب ، والتعريض بذلك من النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان من خصائصه أنه منهي عن خائنة الأعين . وفي الحديث أيضاً فضل الاستشارة لاستخراج وجه الرأي واستطابة قلوب الأتباع ، وجواز بعض المساعدة في أمر الدين ، واحتمال الضيم فيه ما لم يكن قادحاً في أصله إذا تعين ذلك طريقاً للسلامة في الحال والصلاح في المال سواء كان ذلك في حال ضعف المسلمين أو قوتهم ، وأن التابع لا يليق به الاعتراض على المتبوع بمجرد ما يظهر في الحال بل عليه التسليم ، لأن المتبوع أعرف بمآل الأمور غالباً بكثرة التجربة ولا سيما مع من هو مؤيد بالوحي . وفيه جواز الاعتماد على خبر الكافر إذا قامت القرينة على صدقه ، قاله الخطابي مستدلاً بأن الخزاعي الذي بعثه النبي صلى الله عليه وسلم عيناً له ليأتيه بخبر قريش كان حينئذ كافراً ، قال : وإنما اختاره لذلك مع كفره ليكون أمكن له في الدخول فيهم والاختلاط بهم والاطلاع على أسرارهم ، قال : ويستفاد من ذلك جواز قبول قول الطبيب الكافر . قالت : ويحتمل أن يكون

الحزاعى المذكور كان قد أسلم ولم يشتهر إسلامه حينئذ ، فليس ما قاله دليلاً على ما ادعاه ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

### باب الشروط في القرض

وقال ابن عمر وعطاء: إذا أجله في القرض جاز.

٢٦٤٦ - وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه أنه ذكر رجلاً سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار، فدفعتها إلى أجل مسمى. [٢٧٣٤]

قوله ( باب الشروط في القرض ) ذكر فيه طرفاً من حديث أبي هريرة في قصة الذي أقرض الألف الدينار ، وأثر ابن عمر وعطاء في تأجيل القرض ، وقد مضى جميع ذلك والكلام عليه في كتاب القرض ، وسقط جميع ذلك هنا للنسفي ، لكن زاد في الترجمة التي تليه فقال « باب الشروط في القرض والمكاتب الخ » .

### باب المكاتب

وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله

وقال جابر بن عبد الله في المكاتب: شروطهم بينهم.

وقال ابن عمر -أو عمر-: كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل، وإن اشترط مائة شرط. ٢٦٤٧ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان عن يحيى عن عمرة عن عائشة قالت: أتها بريرة تسألها في كتابتها فقالت: إن شئت أعطيت أهلِكَ ويكونُ الولاءُ لي. فلما جاء رسول الله صلى الله عليه ذكرته ذلك، قال النبي صلى الله عليه: «ابتاعها فأعتقها، فإنما الولاء لمن أعتق». ثم قام رسول الله صلى الله عليه على المنبر فقال: «ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط مائة شرط». [٢٧٣٥]

قوله ( باب المكاتب ، وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله ) تقدم في هذه الأبواب « باب ما يجوز من شروط المكاتب » وهذه الترجمة أعم من تلك وإن كان حديهما واحداً ، وتقدم في كتاب العتق أيضاً « ما يجوز من شروط المكاتب ، ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله » وتقدم أنه قصد تفسير الأول بالثاني ، وهنا أراد تفسير قوله « ليس في كتاب الله » وأن المراد به ما خالف كتاب الله ، ثم استظهر على

ذلك بما نقله عن عمر أو ابن عمر ، وترجيح ذلك أن يقال : المراد بكتاب الله في الحديث المرفوع حكمه ، وهو أعم من أن يكون نصاً أو مستنبطاً ، وكل ما كان ليس من ذلك فهو مخالف لما في كتاب الله . والله أعلم .  
**قوله** ( وقال جابر بن عبد الله في المكاتب : شروطهم بينهم ) وصاه سفيان الثوري في كتاب الفرائض له من طريق مجاهد عن جابر ؛ ووقع لنا مرويا من طريق قبيصة عنه .  
**قوله** ( وقال ابن عمر أو عمر : كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل الخ ) كذا الأكثر ، وفي رواية النسفي « وقال ابن عمر » فقط ولم يقل أو عمر ؛ لكن في رواية كريمة من الزيادة « قال أبو عبد الله - أي المصنف - يقال عن كليهما عن عمر وعن ابن عمر ، فأنه أعلم . ثم ذكر حديث عائشة في قصة بريدة ، وقد تقدم الكلام عليه مست في في أواخر العتق .

### باب ما يجوز من الاشتراط والثنيا والإقرار

والشروط التي يتعارفها الناس بينهم ، وإذا قال مائة إلا واحدة أو ثنتين  
 وقال ابن عون عن ابن سيرين : قال الرجل لكرهيه : أدخل ركابك ، فإن لم أرحل معك يوم كذا وكذا فلك مائة درهم ، فلم يخرج . فقال شريح : من شرط على نفسه طائعا غير مكره فهو عليه . وقال أيوب عن ابن سيرين : إن رجلا باع طعاما . وقال : إن لم آتكَ الأربعاء فليس بيني وبينك بيع ، فلم يجز . فقال شريح للمشتري : أنت أخلفت ، فقضى عليه .

٢٦٤٨ - حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب قال حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إن لله تسعة وتسعين اسما ، مائة إلا واحدة ، من أحصاها دخل الجنة » . [٢٧٣٦]

[الحديث ٢٧٣٦ - طرفاه في : ٦٤١٠ ، ٧٣٩٢ .]

**قوله** ( باب ما يجوز من الاشتراط والثنيا ) بضم المثلثة وسكون النون بعدها تخانية مقصور أي الاستثناء ( في الإقرار ) أي سواء كان استثناء قليل من كثير أو كثير من قليل ، واستثناء القليل من الكثير لاختلاف في جوازه ، وعكسه مختلف فيه ، فذهب الجمهور إلى جوازه أيضا ، وأقوى حججهم قوله تعالى ﴿ إلا من اتبعك من الغاوين ﴾ مع قوله ﴿ إلا عبادك منهم المخلصين ﴾ لأن أحدهما أكثر من الآخر لا محالة ، وقد استثنى كلا منهما من الآخر . وذهب بعض المالكية كابن الماجشون إلى فساده ، وإليه ذهب ابن قتيبة وزعم أنه مذهب البصريين من أهل اللغة ، وأن الجواز مذهب الكوفيين ، ومن حكاه عنهم الفراء ، وسيأتي بسط هذا عند الكلام على الحديث المرفوع في الباب في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى .

**قوله** ( وقال ابن عون الخ ) وصنه سعيد بن منصور عن هشيم عنه ولفظه « أن رجلا تكارى من آخر فقال : اخرج يوم الاثنين » فذكر نحوه .

قوله ( وقال أيوب عن ابن سيرين الخ ) وصله سعيد بن منصور أيضا عن سفيان عن أيوب ، وحاصله أن شريحا في المسألتين قضى على المشترط بما اشترطه على نفسه بغير إكراه ، ووافقه على المسألة الثانية أبو حنيفة وأحمد وإسحق ، وقال مالك والأكثر : يصح البيع ويبطل الشرط ، وخالفه الناس في المسألة الأولى ، ووجهه بعضهم بأن العادة أن صاحب الجمل يرسلها إلى المرعى ، فإذا اتفق مع التاجر على يوم بعينه فأحضر له الإبل فلم يتهأ للتاجر السفر أضر ذلك بحال الجمل لما يحتاج إليه من العلف ، فوقع بينهم التعارف على مال معين يشترطه التاجر على نفسه إذا أخلف ليستعين به الجمل على العنف . وقال الجمهور : هي عدة فلا يلزم الوفاء بها ، والله أعلم .

### باب الشروط في الوقف

[٢٧٣٧] ٢٦٤٩ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثنا ابن عون قال أنبأني نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب أصاب أرضا بخيبر ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها فقال : يا رسول الله ، إني أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط أنفس عندي منه ، فما تأمر به ؟ قال : « إن شئت حبست أصلها وتصدق بها » . قال : فتصدق بها عمر أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث . وتصدق بها في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيء ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، ويطعم غير متمول . قال : فحدثت به ابن سيرين فقال : غير متأثل مالا .

قوله ( باب الشروط في الوقف ) ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر ، وسيأتي الكلام عليه في أثناء الكتاب الذي يليه إن شاء الله تعالى .

( خاتمة ) اشتمل كتاب الشروط من الأحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثا ، الخالص منها خمسة أحاديث والبقية مكررة ، والمعلق منها سبعة وعشرون طريقا وكلها عند مسلم سوى بلاغ الزهري ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أحد عشر أثرا والله أعلم .



## كتاب الوصايا

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الوصايا ) كذا النسفي ، وآخر الباقون البسملة : والوصايا جمع وصية كالمهاديا وتطلق على فعل الموصي وعلى ما يوصى به من مال أو غيره من عهد ونحوه ، فتكون بمعنى المصدر وهو الإيصاء ، وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم . وفي الشرع عهد خاص مضاف إلى ما بعد الموت ، وقد يصحبه التبرع . قال الأزهرى : الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف أو صبه إذا وصاته ، وسميت وصية لأن الميت يصل بها ما كان في حياته بعد مماته ، ويقال وصية بالتشديد ، ووصاة بالتخفيف بغير همز . وتطلق شرعاً أيضاً على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات .

## باب الوصايا

وقول النبي صلى الله عليه : «وصية الرجل مكتوبة عنده» .

وقال الله عز وجل : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ إلى : ﴿ جَنَافًا أَوْ إِثْمًا ... فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ . جنفاً : ميلاً . متجانف : مائل .

٢٦٥٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده » . تابعه محمد بن مسلم عن عمرو بن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه . [٢٧٣٨]

٢٦٥١ - حدثنا إبراهيم بن الحارث قال حدثنا يحيى بن أبي بكير قال حدثنا زهير بن معاوية الجعفي قال حدثنا أبو إسحاق عن عمرو بن الحارث ختن رسول الله صلى الله عليه أخيه جويرية بنت الحارث قال : ما ترك رسول الله صلى الله عليه عند موته درهمًا ولا دينارًا ولا عبدًا ولا أمة ولا شيئًا ، إلا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضاً جعلها صدقة . [٢٧٣٩]

[٢٧٤٠] ٢٦٥٢ - حدثنا خلاد بن يحيى قال حدثنا مالك هو ابن مِغُولٍ قال حدثنا طلحة بن مُصَرِّفٍ قال: سألتُ عبدَ اللَّهِ بنَ أَبِي أوفى: هل كانَ النبيُّ صلى الله عليه أوصى؟ فقال: لا. فقلتُ: كيف كُتِبَ على الناسِ الوصِيَّةُ أو أمروا بالوصِيَّةِ؟ قال: أوصى بكتابِ اللَّهِ. [الحديث ٢٧٤٠ - طرفاه في: ٤٤٦٠، ٥٠٢٢].

[٢٧٤١] ٢٦٥٣ - حدثنا عمرو بن زرارة قال أخبرنا إسماعيل عن ابن عون عن إبراهيم عن الأسود قال: ذكروا عند عائشة أنَّ عليًّا كانَ وصيًّا، فقالت: متى أوصى إليه وقد كنتُ مُسندتهُ إلى صدري - أو قالت: حجري - فدعا بالطَّسْتِ، فلقد انخنث في حجري فما شعرتُ أنَّه قد مات، فمتى أوصى إليه؟. [الحديث ٢٧٤١ - طرفه في: ٤٤٥٩].

### قوله (باب الوصايا) أى حكم الوصايا .

قوله (وقول النبي صلى الله عليه وسلم : وصية الرجل مكتوبة عنده) لم أقف على هذا الحديث باللفظ المذكور ، وكأنه بالمعنى ، فإن المرء هو الرجل لكن التعبير به خرج مخرج الغالب ، وإلا فلا فرق - في الوصية الصحيحة - بين الرجل والمرأة ، ولا يشترط فيها إسلام ولا رشد ولا ثبوت ولا إذن زوج ، وإنما يشترط في صحتها العقل والحرية ، وأما وصية الصبي المميز ففيها خلاف : منعها الحنفية والشافعية في الإظهار ، وصحتها مالك وأحمد والشافعية في قول رجحه ابن أبى عسرون وغيره ، ومال إليه السبكي وأيده بأن الوارث لاحق له في الثلث فلا وجه لمنع وصية المميز ، قال : والمعتبر فيه أن يعقل ما يوصى به ، وروى الموطأ فيه أثرا عن عمر أنه أجاز وصية غلام لم يحتلم ، وذكر البيهقي أن الشافعية علق القول به على صحة الأثر المذكور ، وهو قوى فإن رجاله ثقات وله شاهد ، وقيد مالك صحتها بما إذا عقل ولم يخلط ، وأحمد بسبع وعنه بعشر .

قوله (وقال الله عز وجل : ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين - إلى - جنفا ﴾) كذا لأبي ذر ، والنسفي الآية ، وساق الباقر الآيات الثلاث إلى (غفور رحيم) وتقدير الآية : كتب عليكم الوصية وقت حضور الموت ، ويجوز أن تكون الوصية مفعول يكتب ، أو الوصية مبتدأ وخبره للوالدين ، ودل قوله ﴿ إن ترك خيرا ﴾ بعد الاتفاق على أن المراد به المال على أن من لم يترك مالا لا تشرع له الوصية بالمال ، وقيل المراد بالخير المال الكثير فلا تشرع لمن له مال قليل . قال ابن عبد البر أجمعوا على أن من لم يكن عنده إلا اليسير التافه من المال أنه لا تندب له الوصية ، وفي نقل الإجماع نظر ، فالثابت عن الزهري أنه قال : جعل الله الوصية حقا فيما قل أو كثر ، والمصرح به عند الشافعية ندية الوصية من غير تفريق بين قليل وكثير . نعم قال أبو الفرج السرخسي منهم : إن كان المال قليلا والعيال كثيرا استحب له توفيقه عليهم ، وقد تكون الوصية بغير المال كأن يعين من ينظر في مصالح ولده أو يعهد إليهم بما يفعاونه من بعده من مصالح دينهم ودنياهم ، وهذا لا يدفع أحد نديته . ولخلف في حد المال الكثير في الوصية ، فمن على سيئاته مال

قليل ، وعنه ثمانمائة مال قليل ، وعن ابن عباس نحوه ، وعن عائشة فيمن ترك عيالا كثيرا وترك ثلاثة آلاف ليس هذا بمال كثير . وحاصله أنه أمر نسي يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال والله علم .

قوله ( جتفا : ميلا ) هو تفسير عطاء رواه الطبري عنه بإسناد صحيح ، ونحوه قول أبي عبيدة في المجاز : الجنف العبدول عن الحق وأخرج السدي وغيره أن الجنف الخطأ والإثم العمد .

قوله ( متجانف : مهابيل ) كذا للأكثر ، ولأبي ذر « مائل » . قال أبو عبيدة في المجاز : قوله « غير متجانف للإثم » أي غير منعوج مائل للإثم ، ونقل الطبري عن ابن عباس وغيره أن معناه غير متعمد للإثم . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر من وجهين .

قوله ( ما حق امرئ مسلم ) كذا في أكثر الروايات ، وسقط لفظ « مسلم » من رواية أحمد عن إسحق ابن عيسى عن مالك ، والوصف بالمسلم خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له ، أو ذكر للتيسير لتقع المبادرة لامتناله لما يشعر به من نفي الإسلام عن تارك ذلك ، ووصية الكافر جائزة في الجملة ، وحكى ابن المنذر فيه الإجماع ، وقد بحث فيه السبكي من جهة أن الوصية شرعت زيادة في العمل الصالح والكافر لا عمل له بعد الموت ، وأجاب بأنهم نظروا إلى أن الوصية كالإعتاق وهو يصح من الذمي والحرني والله أعلم .

قوله ( شيء يوصى فيه ) قال ابن عبد البر : لم يختلف الرواة عن مالك في هذا اللفظ ، ورواه أيوب عن نافع بلفظ « له شيء يريد أن يوصى به » ورواه عبيد الله بن عمر عن نافع مثل أيوب أخرجهما مسلم ، ورواه أحمد عن سفيان عن أيوب بلفظ « حق على كل مسلم أن لا يبيت ليلتين وله ما يوصى فيه » الحديث . ورواه الشافعي عن سفيان بلفظ « ما حق امرئ يؤمن بالوصية » الحديث ، قال ابن عبد البر : فسر ابن عينة أي يؤمن بأنها حق له . وأخرجه أبو عوانة من طريق هشام بن الغاز عن نافع بلفظ « لا ينبغي لمسلم أن يبيت ليلتين » الحديث ، وذكره ابن عبد البر عن مايمان بن موسى عن نافع مثله ، وأخرجه الطبراني من طريق الحسن عن ابن عمر مثله ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق روح بن عباد عن مالك وابن عون جميعا عن نافع بلفظ « ما حق امرئ مسلم له مال يريد أن يوصى فيه » وذكره ابن عبد البر من طريق ابن عون بلفظ « لا يحل لامرئ مسلم له مال » وأخرجه الطحاوي أيضا ، وقد أخرجه النسائي من هذا الوجه ولم يسبق لفظه قال أبو عمر : لم يتابع ابن عون على هذه اللفظة . قلت : إن عني عن نافع بلفظها فسلم ، ولكن المعنى يمكن أن يكون متحدا كما سيأتي . وإن عني عن ابن عمر فردود لما سيأتي قريبا ذكر من رواه عن ابن عمر أيضا بهذا اللفظ ، قال ابن عبد البر : قوله « له مال » أولى عندي من قول من روى « له شيء » لأن الشيء يطلق على القليل والكثير بخلاف المال ، كذا قال ، وهي دعوى لا دليل عليها ، وعلى تسليمها فرواية « شيء » أشمل لأنها تعم ما يتمول وما لا يتمول كالختصات والله أعلم .

قوله ( يبيت ) كأن فيه حذف تقديره أن يبيت ، هو كقوله تعالى ( ومن آياته يريكم البرق ) الآية . ويجوز أن يكون « يبيت » صفة لمسلم وبه جزم الطبري قال : هي صفة ثانية ، وقوله « يوصى فيه » صفة شيء ، ومفعول « يبيت » محنوف تقديره أمنا أو ذاكرا ، وقال ابن التين : تقديره موعوكا . والأول أولى

لأن استحباب الوصية لا يختص بالمريض . نعم قال العلماء : لا يندب أن يكتب جميع الأشياء المحقرة ولا ما جرت العادة بالخروج منه والوفاء له عن قرب . والله أعلم .

**قوله ( ليلتين )** كذا لأكثر الرواة ، ولأبي عوانة والبيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب « بيت ليلة أو ليلتين » ، ولمسلم والنسائي من طريق الزهري عن سالم عن أبيه « بيت ثلاث ليال » ، وكان ذكر الليلتين والثلاث لرفع الحرج لتزاحم أشغال المرء التي يحتاج إلى ذكرها ففسح له هذا القدر ليتذكر ما يحتاج إليه ، واختلاف الروايات فيه دال على أنه للتقريب لا التحديد ، والمعنى لا يمضي عليه زمان وإن كان قليلاً إلا ووصيته مكتوبة ، وفيه إشارة إلى اغتفار الزمن اليسير ، وكان الثلاث غاية للتأخير ، ولذلك قال ابن عمر في رواية سالم المذكورة « لم أبت ليلة منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك إلا ووصيتي عندي . قال الطبري : في تخصيص الليلتين والثلاث بالذكر تسامح في إرادة المبالغة ، أي لا ينبغي أن يبيت زماناً ما ، وقد ساعناه في الليلتين والثلاث فلا ينبغي له أن يتجاوز ذلك .

**قوله ( تابعه محمد بن مسلم )** هو الطائفي ( عن عمرو ) هو ابن دينار ( عن ابن عمر ) يعني في أصل الحديث ، ورواية محمد بن مسلم هذه أخرجها الدارقطني في الأفراد من طريقه وقال : تفرد به عمران بن أبان - يعني الواسطي - عن محمد بن مسلم ، وعمران أخرج له النسائي وضعفه ، قال ابن عدي : له غرائب عن محمد بن مسلم ولا أعلم به بأساً ، ولفظه عند الدارقطني « لا يحل لمسلم أن يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده » واستدل بهذا الحديث مع ظاهر الآية على وجوب الوصية ، وبه قال الزهري وأبو مجاز وعطاء وطلحة ابن مصرف في آخرين ، وحكاها البيهقي عن الشافعي في القديم ، وبه قال إسحق وداود ، واختاره أبو عوانة الاسفرائيني وابن جرير وآخرون ، ونسب ابن عبد البر القول بعدم الوجوب إلى الإجماع سوى من شد ، كذا قال ، واستدل لعدم الوجوب من حيث المعنى لأنه لو لم يوص لقسم جميع ماله بين ورثته بالإجماع ، فلو كانت الوصية واجبة لأخرج من ماله سهم ينوب عن الوصية ، وأجابوا عن الآية بأنها منسوخة كما قال ابن عباس على ما سيأتي بعد أربعة أبواب « كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين ، فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل لكل واحد من الأبوين السدس » الحديث . وأجاب من قال بالوجوب بأن الذي نسخ الوصية للوالدين والأقارب الذين يرثون وأما الذي لا يرث فليس في الآية ولا في تفسير ابن عباس ما يقتضي النسخ في حقه ، وأجاب من قال بعدم الوجوب عن الحديث بأن قوله « ماحق امرئ » بأن المراد الحزم والاحتياط ، لأنه قد يفجؤه الموت وهو على غير وصية ، ولا ينبغي للمؤمن أن يغفل عن ذكر الموت والاستعداد له ، وهذا عن الشافعي ، وقال غيره : الحق لغة الشيء الثابت ، ويطلق شرعاً على ما ثبت به الحكم ، والحكم الثابت أعم من أن يكون واجباً أو مندوباً ، وقد يطلق على المباح أيضاً لكن بقلة قاله القرطبي ، قال : فإن اقترن به « على » أو نحوها كان ظاهراً في الوجوب ، وإلا فهو على الاحتمال ، وعلى هذا التقدير فلا حجة في هذا الحديث لمن قال بالوجوب ، بل اقترن هذا الحق بما يدل على الندب وهو تفويض الوصية إلى إرادة الموصي حيث قال « له شيء يريد أن يوصي فيه » ؛ فلو كانت واجبة لما علقها بإرادته ، وأما الجواب عن الرواية التي بلفظ « لا يحل » فلاحتمال أن يكون راويها ذكرها وأراد بنى الحل ثبوت الجواز بالمعنى الأعم الذي يدخل

نحته الواجب والمندوب والمباح ، واختلف القائلون بوجوب الوصية فأكثرهم ذهب إلى وجوبها في الجملة ، وعن طاوس وقتادة والحسن وجابر بن زيد في آخرين « تجب القرابة الذين لا يرثون خاصة » أخرجه ابن جرير وغيره عنهم ، قالوا : فإن أوصى لغير قرابته لم تنفذ ويرد الثلث كله إلى قرابته وهذا قول طاوس ، وقال الحسن وجابر بن زيد : ثلثا الثلث ، وقال قتادة : ثلث الثلث ، وأقوى ما يرد على هؤلاء ما احتج به الشافعي من حديث عمران بن حصين في قصة الذي أعتق عند موته ستة أعبد له لم يكن له مال غيرهم ، فدعاهم النبي صلى الله عليه وسلم فجزأهم ستة أجزاء فأعتق اثنين وأرق أربعة ، قال فجعل عتقه في المرض وصية ، ولا يقال لعلمهم كانوا أقارب المعتق لأننا نقول لم تكن عادة العرب أن تملك من بينها وبينه قرابة ، وإنما تملك من لا قرابة له أو كان من العجم ، فلو كانت الوصية تبطل لغير القرابة لبطلت في هؤلاء ، وهو استدلال قوي والله أعلم . ونقل ابن المنذر عن أبي ثور أن المراد بوجوب الوصية في الآية والحديث يختص بمن عليه حق شرعي يخشى أن يضيع على صاحبه إن لم يوص به كوديعة ودين لله أو لآدمي ، قال : ويدل على ذلك تقييده بقوله « له شيء يريد أن يوصي فيه » لأن فيه إشارة إلى قدرته على تنجيذه ولو كان مؤجلا . فإنه إذا أراد ذلك ساغ له ، وإن أراد أن يوصي به ساغ له ، وحاصله يرجع إلى قول الجمهور إن الوصية غير واجبة لعينها ، وأن الواجب لعينه الخروج من الحقوق الواجبة للغير سواء كانت بتنفيذ أو وصية ، وعمل وجوب الوصية إنما هو فيما إذا كان عاجزا عن تنجيز ماعليه وكان لم يعلم بذلك غيره ممن يثبت الحق بشهادته ، فأما إذا كان قادرا أو علم بها غيره فلا وجوب ، وعرف من مجموع ما ذكرنا أن الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فيمن رجا منها كثرة الأجر ، ومكروهة في عكسه ، ومباحة فيمن استوى الأمران فيه ، ومحرمة فيما إذا كان فيها إضرار كما ثبت عن ابن عباس « الإضرار في الوصية من الكبائر » رواه سعيد بن منصور موقوفا بإسناد صحيح ، ورواه النسائي ورجاله ثقات ، واحتج ابن بطال تبعا لغيره بأن ابن عمر لم يوص . فلو كانت الوصية واجبة لما تركها وهو راوي الحديث ، وتعقب بأن ذلك إن ثبت عن ابن عمر فالهبة بما روى لا بما رأى ، على أن الثابت عنه في صحيح مسلم كما تقدم أنه قال « لم أبت ليلة إلا ووصيتي مكتوبة عندي » والذي احتج بأنه لم يوص اعتمد على ما رواه حماد بن زيد عن أيوب عن نافع قال « قيل لابن عمر في مرض موته : ألا توصي ؟ قال : أما مالي فإله يعلم ما كنت أصنع فيه ، وأما رباي فلا أحب أن يشارك ولدي فيها أحد » أخرجه ابن المنذر وغيره وسنده صحيح ، ويجمع بينه وبين ما رواه مسلم بالحمل على أنه كان يكتب وصيته ويتعاهدها ، ثم صار ينجز ما كان يوصي به معلقا ، وإليه الإشارة بقوله « فإله يعلم ما كنت أصنع في مالي » . ولعل الحامل له على ذلك حديثه الذي سيأتي في الرقاق « إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح » الحديث ، فصار ينجز ما يريد التصديق به فلم يحتج إلى تعليق ، وسيأتي في آخر الوصايا أنه وقف بعض دوره ، فهذا يحصل التوفيق والله أعلم . واستدل بقوله « مكتوبة عنده » على جواز الاعتماد على الكتابة والخط ولو لم يقرن ذلك بالشهادة ، وخص أحمد ومحمد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لثبوت الخبر فيها دون غيرها من الأحكام ، وأجاب الجمهور بأن الكتابة ذكرت لما فيها من ضبط المشهود به ، قالوا : ومعنى « وصيته مكتوبة عنده » أي بشرطها . وقال المحب الطبري : لإضرار الإشهاد فيه بعد ، وأجيب بأنهم استدلووا على اشتراط

الإشهاد بأمر خلع كقوله تعالى ﴿ شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية ﴾ فإنه يدل على اعتبار الإشهاد في الوصية ، وقال القرطبي : ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثيق ، وإلا فالوصية المشهود بها متفق عليها ولو لم تكن مكتوبة والله أعلم . واستدل بقوله « وصيته مكتوبة عنده » على أن الوصية تنفذ وإن كانت عند صاحبها ولم يجعلها عند غيره ، وكذلك لو جعلها عند غيره وارتجعها ، وفي الحديث منقبة لابن عمر لمبادرته لامثال قول الشارع ومواظبته عليه ، وفيه التدب إلى التأهب للموت والاحتراز قبل الفوت ، لأن الإنسان لا يدري متى يفجوه الموت ، لأنه ما من سن يفرض إلا وقد مات فيه جمع جم ؛ وكل واحد بعينه جائز أن يموت في الحال ، فينبغي أن يكون متأهبا لذلك فيكتب وصيته ، ويجمع فيها ما يحصل له به الأجر ويحبط عنه الوزر من حقوق الله وحقوق عباده ، والله المستعان . واستدل بقوله « له شيء » أو « له مال » على صحة الوصية بالمنافع ، وهو قول الجمهور ، ومنعه ابن أبي ليلى وابن شبرمة وداود وأتباعه ، واختاره ابن عبد البر . وفي الحديث الخض على الوصية ومطلقها يتناول الصحيح ، لكن السلف خصوها بالمرضى ، وإنما لم يقيد به في الخبر لاطراد العادة به ، وقوله « مكتوبة » أعم من أن تكون بخطه أو بغير خطه ، ويستفاد منه أن الأشياء المهمة ينبغي أن تضبط بالكتابة لأنها أثبت من الضبط بالحفظ لأنه يخون غالبا . الحديث الثاني .

قوله ( حدثنا إبراهيم بن الحارث ) هو بغدادى سكن نيسابور وليس له في البخارى سوى هذا الحديث ، وشيخه يحيى بن أبي بكير بالتصغير وأداة الكنية هو الكرماني وليس هو يحيى بن بكير المصرى صاحب الليث وأبو إسحاق هو السبيعي وعمرو بن الحارث هو الخزاعي المصطلقى أخو جويرية بالجيم والتصغير أم المؤمنين ، ووقع التصريح بسماع أبي إسحاق له من عمرو بن الحارث في الخمس من هذا الكتاب .

قوله ( ولا عبدا ولا أمة ) أى في الرق ، وفيه دلالة على أن من ذكر من رقيق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع الأخبار كان إما مات وإما أعتقه ، واستدل به على عتق أم الولد بناء على أن مارية والدة إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم عاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما على قول من قال إنها ماتت في حياته صلى الله عليه وسلم فلا حجة فيه .

قوله ( ولا شيئا ) في رواية الكشميني « ولا شاة » والأول أصح ، وهي رواية الإسماعيلي أيضا من طريق زهير ، نعم روى مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم من طريق مسروق عن عائشة قالت « ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم درهما ولا دينارا ولا شاة ولا بعيرا ولا أوصى بشيء » .

قوله ( إلا بقلته البيضاء وسلاحه وأرضا جعلها صدقة ) سيأتى ذكر البغلة والسلاح في آخر المغازي ، وأما الصدقة ففي رواية أبي الأحوص عن أبي إسحاق في أواخر المغازي ، « وأرضا جعلها لابن السبيل صدقة » قال ابن المنير : أحاديث الباب مطابقة للترجمة إلا حديث عمرو بن الحارث هذا فليس فيه للوصية ذكر ، قاله : لكن الصدقة المذكورة يحتمل أن تكون قبله ويحتمل أن تكون موصى بها فتطابق الترجمة من هذه الحيثية انتهى . ويظهر أن المطابقة تحصل على الاحتمالين لأنه تصدق بمنفعة الأرض فصار حكمها حكم الوقف ، وهو في هذه الصورة في معنى الوصية لبقائها بعد الموت ، ولعل البخارى قصد ما وقع في حديث عائشة الذي

هو شبيه حديث عمرو بن الحارث ، وهو نفي كونه صلى الله عليه وسلم أوصى . الحديث الثالث حديث عبد الله بن أبي أوفى وإسناده كله كوفيون ، وقوله « حدثنا مالك » هو ابن مغول ، ظاهره أن شيخ البخاري لم ينسبه فلذلك قال البخاري « هو ابن مغول » وهو بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الواو ، وذكر الترمذي أن مالك بن مغول تفرد به .

**قوله ( هل كان النبي صلى الله عليه وسلم أوصى ؟ فقال لا )** هكذا أطلق الجواب ، وكأنه فهم أن السؤال وقع عن وصية خاصة فلذلك ساغ نفيها ، لا أنه أراد نفي الوصية مطلقا ، لأنه أثبت بعد ذلك أنه أوصى بكتائب الله .

**قوله ( أو أمروا بالوصية )** شك من الراوى : هل قال كيف كتب على المسلمين الوصية ، أو قال كيف أمروا بها ؟ زاد المصنف في فضائل القرآن « ولم يوص » وبذلك يتم الاعتراض ، أى كيف يؤمر المسلمون بشيء ولا يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال النووي : لعل ابن أبي أوفى أراد لم يوص بثلاث ماله لأنه لم يترك بعده مالا ، وأما الأرض فقد سبلها في حياته ، وأما السلاح والبغلة ونحو ذلك فقد أخبر بأنها لا تورث عنه بل جميع ما يخلفه صدقة ، فلم يبق بعد ذلك ما يوصى به من الجهة المالية . وأما الوصايا بغير ذلك فلم يرد ابن أبي أوفى نفيها ويحتمل أن يكون المنفى وصيته إلى على بالخلافة كما وقع التصريح به في حديث عائشة الذى بعده ، ويؤيده ما وقع في رواية الدارمي عن محمد بن يوسف شيخ البخاري فيه ، وكذلك عند ابن ماجه وأبى عوانة في آخر حديث الباب « قال طلحة فقال هزيل بن شرحبيل . أبو بكر كان يتأمر على وصى رسول الله ، ود أبو بكر أنه كان وجد عهداً من رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرزم أنفه بخزام » وهزيل هذا بالزاي مصغر أحد كبار التابعين ومن ثقات أهل الكوفة ، فدل هذا على أنه كان في الحديث قرينة تشعر بتخصيص السؤال بالوصية بالخلافة ونحو ذلك ، لا مطلق الوصية . قلت : أخرج ابن حبان الحديث من طريق ابن عيينة عن مالك بن مغول بلفظ يزيل الاشكال فقال « سئل ابن أبي أوفى : هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ماترك شيئاً يوصى فيه . قيل : فكيف أمر الناس بالوصية ولم يوص ؟ قال : أوصى بكتاب الله ، وقال القرطبي : استبعاد طلحة واضح لأنه أطلق ، فلو أراد شيئاً بعينه لخصه به ، فاعترضه بأن الله كتب على المسلمين الوصية وأمروا بها فكيف لم يفعلها النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فأجابه بما يدل على أنه أطلق في موضع التقييد ، قال : وهذا يشعر بأن ابن أبي أوفى وطلحة بن مصرف كانا يعتقدان أن الوصية اجبة ، كذا قال ، وقول ابن أبي أوفى « أوصى بكتاب الله » أى بالتمسك به والعمل بمقتضاه ، ولعله أشار لقوله صلى الله عليه وسلم « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لم تضلوا كتاب الله » ، وأما ما صح في مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم « أوصى عند موته بثلاث : لايقين بجزيرة العرب دينان » وفي لفظ « أخرجوا اليهود من جزيرة العرب » وقوله « أجزوا الوفد بنحو ما كنت أجزهم به » ولم يذكر الراوى الثالثة ، وكذا ما ثبت في النسائي أنه صلى الله عليه وسلم « كان آخر ما تكلم به الصلاة وما ملكت أيمانكم ، وغير ذلك من الأحاديث التي يمكن حصرها بالنتيج ، فالظاهر أن ابن أبي أوفى لم يرد نفيه ، ولعله اقتصر على الوصية بكتاب الله لكونه أعظم وأهم ، ولأن فيه تبيان كل شيء إما بطريق النص وإما بطريق الاستنباط ،

فإذا اتبع الناس ما في الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم به لقوله تعالى ﴿ وما أتاكم الرسول فخذوه ﴾ الآية ، أو يكون لم يحضر شيئا من الوصايا المذكورة أو لم يستحضرها حال قوله ، والأولى أنه إنما أراد بالنبي الوصية بالخلافة أو بالمال ، وساغ إطلاق النبي أما في الأول فبقريته الحال وأما في الثاني فلأنه المتبادر عرفاً ، وقد صح عن ابن عباس « أنه صلى الله عليه وسلم لم يوص » أخرجه ابن أبي شيبة من طريق أرقم بن شرحبيل عنه ، مع أن ابن عباس هو الذي روى حديث أنه صلى الله عليه وسلم أوصى بثلاث ، والجمع بينهما على ما تقدم . وقال الكرماني : قوله « أوصى بكتاب الله » الباء زائدة أي أمر بذلك وأطلق الوصية على سبيل المشاكلة ، فلا منافاة بين النبي والإثبات . قلت : ولا يخفى بعد ما قال وتكلفه ، ثم قال : أو المنى الوصية بالمال أو الإمامة ، والمثبت الوصية بكتاب الله ، أي بما في كتاب الله أن يعمل به انتهى . وهذا الأخير هو المعتمد الحديث الرابع :

قوله ( حدثنا عمرو بن زرارة ) هو النيسابوري ، وهو بفتح العين وزرارة بضم الزاي ، وأما عمرو ابن زرارة بضم العين فهو بغدادى ولم يخرج عنه البخارى شيئا . ووقع في رواية أبي على بن السكن بدل « عمرو ابن زرارة » ، في هذا الحديث « إسماعيل بن زرارة » يعنى الرقى ، قال أبو على الجبائي : لم أر ذلك لغيره . قال : وقد ذكر الدارقطني وأبو عبد الله بن منده في شيوخ البخارى إسماعيل بن زرارة الثغرى ولم يذكره الكلاباذى ولا الحاكم .

قوله ( أخبرنا إسماعيل ) هو المعروف بابن عليه ، وإبراهيم هو النخعي ، والأسود هو ابن يزيد خاله .

قوله ( ذكروا عند عائشة أن عليا رضي الله عنهما كان وصيا ) قال القرطبي : كانت الشيعة قد وضعوا أحاديث في أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى بالخلافة لعلي ، فرد عليهم جماعة من الصحابة ذلك ، وكذا من بعدهم ، فمن ذلك ما استدلت به عائشة كما سيأتى ، ومن ذلك أن عليا لم يدع ذلك لنفسه ، ولا بعد أن ولى الخلافة ، ولا ذكره أحد من الصحابة يوم السقيفة . وهؤلاء تنقصوا عليا من حيث قصدوا تعظيمه ، لأنهم نسبوه - مع شجاعته العظمى وصلابته في الدين - إلى المداهنة والتقية والإعراض عن طلب حقه مع قدرته على ذلك . وقال غيره : الذى يظهر أنهم ذكروا عندها أنه أوصى له بالخلافة في مرض موته فلذلك ساغ لها إنكار ذلك . واستندت إلى ملازمتها له في مرض موته إلى أن مات في حجرها ولم يقع منه شيء من ذلك . فساغ لهانئ ذلك ، لكونه منحصرا في مجالس معينة لم تغب عن شيء منها . وقد أخرج أحمد وابن ماجه بسند قوى وصححه من رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس في أثناء حديث فيه أمر النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه أبا بكر أن يصلى بالناس ، قال في آخر الحديث « مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يوص ، وسيأتى في الوفاة النبوية عن عمر « مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يستخلف » وأخرج أحمد والبيهقي في « الدلائل » من طريق الأسود بن قيس عن عمرو بن أبي سفيان عن علي أنه لما ظهر يوم الجمل قال « يا أيها الناس ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعهد إلينا في هذه الإمارة شيئا » الحديث . وأما الوصايا بغير الخلافة فوردت في عدة أحاديث يجتمع منها أشياء : منها حديث أخرجه أحمد وهناد بن السرى في « الزهد »



وابن سعد في « الطبقات » وابن خزيمة كلهم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في وجهه الذي مات فيه « ما فعلت الذهبية ؟ قلت عندي . فقال : أنفقها » الحديث . وأخرج ابن سعد من طريق أبي حازم عن أبي سلمة عن عائشة نحوه ، ومن وجه آخر عن أبي حازم عن سهل بن سعد ورد فيه « ابعتي بها إلى علي بن أبي طالب ليتصدق بها » وفي « المغازي لابن إسحق » رواية يونس بن بكير عنه حدثني صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال « لم يوص رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته إلا بثلاث : لكل من الدارين والرهاويين والأشعرين بحاد مائة وسق من خيبر ، وأن لا يترك في جزيرة العرب دينان ، وأن ينفذ بعث أسامة » وأخرج مسلم في حديث ابن عباس « وأوصي بثلاث : أن تجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم » الحديث ، وفي حديث ابن أبي أوفى الذي قبل هذا « أوصي بكتاب الله » وفي حديث أنس عنه عند النسائي وأحمد وابن سعد واللفظ له « كانت عامة وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حضره الموت الصلاة وما ملكت أيمانكم » وله شاهد من حديث علي عند أبي داود وابن ماجه وآخر من رواية نعيم بن يزيد عن علي « وأدوا الزكاة بعد الصلاة » أخرجه أحمد ، ولحديث أنس شاهد آخر من حديث أم سلمة عند النسائي بسند جيد ، وأخرج سيف بن عمر في « الفتوح » من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم حذر من الفتن في مرض موته ، ولزوم الجماعة والطاعة » وأخرج الواقدي من مرسل العلاء بن عبد الرحمن أنه صلى الله عليه وسلم أوصى فاطمة فقال « قولي إذا مت : إنا لله وإنا إليه راجعون » وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث عبد الرحمن بن عوف « قالوا : يا رسول الله أوصنا - يعني في مرض موته - فقال : أوصيكم بالسابقين الأولين من المهاجرين وأبنائهم من بعدهم » وقال : لا يروى عن عبد الرحمن إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عتيق بن يعقوب انتهى ، وفيه من لا يعرف حاله . وفي سنن ابن ماجه من حديث علي قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أنا مت فغسلوني بسبع قرب من برّ غرس » وكانت بقاء وكان يشرب منها وسيأتي ضبطها وزيادة في حالها في الوفاة النبوية . وفي مسند البزار ومستدرک الحاكم بسند ضعيف « أنه صلى الله عليه وسلم أوصى أن يصلوا عليه أرسالا بغير إمام » ومن أكاذيب الرافضة ما رواه كثير بن يحيى وهو من كبارهم عن أبي عوانة عن الأجلح عن زيد بن علي بن الحسين قال « لما كان اليوم الذي توفي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم - فذكر قصة طويلة فيها - فدخل علي فقامت عائشة فأكب عليه فأخبره بألف باب مما يكون قبل يوم القيامة ، يفتح كل باب منها ألف باب » وهذا مرسل أو معضل ، وله طريق أخرى موصولة عند ابن عدي في كتاب الضعفاء من حديث عبد الله بن عمر بسند واه . وقولها « انخث » بالنون والحاء المعجمة ثم نون مثناة أي انثنى ومال ، وسيأتي بقية ما يتعلق بشرحه في باب الوفاة من آخر المغازي إن شاء الله تعالى .

ب

أَنْ يَتْرَكَ وَرَثَتَهُ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَكَفَّفُوا النَّاسَ

٢٦٥٤ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن

سعد بن أبي وقاص قال: جاء النبي صلى الله عليه وآله يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها، قال: «يرحم الله ابن عفرأ». قلت: يا رسول الله، أوصي بمالي كله؟ قال: «لا». قلت: فالشطر؟ قال: «لا». قلت: فالثلث؟ قال: «الثلث، والثلث كثير، إنك إن تدع أنت ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس في أيديهم وإنك مهما أنفقت من نفقة فإنها صدقة، حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك، وعسى الله أن يرفعك فينتفع بك ناس ويضر بك آخرون». ولم تكن له يومئذ إلا ابنة.

قوله (باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس) هكذا اقتصر على لفظ الحديث «فرجم به» ولعله أشار إلى من لم يكن له من المال إلا القليل لم تندب له الوصية كما مضى.

قوله (عن سعد بن إبراهيم) أي ابن عبد الرحمن بن عوف، وعامر بن سعد شيخه هو خاله لأن أم سعد بن إبراهيم هي أم كلثوم بنت سعد بن أبي وقاص وسعد وعامر زهريان مدينان تابعيان، ووقع في رواية مسعر عن سعد بن إبراهيم «حدثني بعض آل سعد قال: مرض سعد» وقد حفظ سفيان اسمه ووصله فروايته مقدمة، وقد روى هذا الحديث عن عامر أيضا جماعة منهم الزهري وتقدم سياق حديثه في الجنايز، ويأتي في الهجرة وغيرها، ورواه عن سعد بن أبي وقاص جماعة غير ابنه عامر كما سأشير إليه.

قوله (جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها) زاد الزهري في روايته «في حجة الوداع من وجع اشتد بي» وله في الهجرة «من وجع أشفيت منه على الموت» واتفق أصحاب الزهري على أن ذلك كان في حجة الوداع، إلا ابن عيينة فقال «في فتح مكة» أخرجه الترمذي وغيره من طريقه، واتفق الحفاظ على أنه وهم فيه. وقد أخرجه البخاري في الفرائض من طريقه فقال «بمكة» ولم يذكر الفتح، وقد وجدت لابن عيينة مستنداً فيه، وذلك فيما أخرجه أحمد والبخاري والطبراني والبخاري في التاريخ وابن سعد من حديث عمرو ابن القار «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدم فخلف سعداً مريضاً حيث خرج إلى حنين، فلما قدم من الجعرانة معتمراً دخل عليه وهو مغلوب فقال: يا رسول الله إن لي مالا، وإني أورت كلاله، أفأوصي بمالي» الحديث، وفيه «قلت: يا رسول الله أميت أنا بالدار الذي خرجت منها مهاجراً؟ قال: لا، إني لأرجو أن يرفعك الله حتى ينتفع بك أقوام» الحديث، فلعل ابن عيينة انتقل ذهنه من حديث إلى حديث، ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون ذلك وقع له مرتين مرة عام الفتح ومرة عام حجة الوداع، ففي الأولى لم يكن له وارث من الأولاد أصلاً، وفي الثانية كانت له ابنة فقط، فالله أعلم.

قوله (وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها) يحتمل أن تكون الجملة حالاً من الفاعل أو من المفعول، وكل منهما محتمل لأن كلا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن سعد كان يكره ذلك، لكن إن كان حالاً من المفعول وهو سعد ففيه التفات لأن السياق يقتضي أن يقول «وأنا أكره»، وقد أخرجه مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن عن ثلاثة من ولد سعد عن سعد بلفظ «فقال: يا رسول الله خشيت أن أموت بالأرض

التي هاجرت منها كما مات سعد بن خولة « وللنساء من طريق جرير بن يزيد على عامر بن سعد « لكن البائس سعد بن خولة مات في الأرض التي هاجر منها » وله من طريق بكير بن مسمار عن عامر بن سعد في هذا الحديث « فقال سعد : يا رسول الله أموت بالأرض التي هاجرت منها ؟ قال : لا إن شاء الله تعالى » وسيأتي بقية ما يتعلق بكرامة الموت بالأرض التي هاجر منها في كتاب الهجرة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( قال يرحم الله ابن عفرأ )** كذا وقع في هذه الرواية في رواية أحمد والنسائي من طريق عبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان « فقال النبي صلى الله عليه وسلم يرحم الله سعد بن عفرأ ثلاث مرات » قال الداودي : قوله « ابن عفرأ » غير محفوظ ، وقال الدمياطي : هو وهم ، والمعروف « ابن خولة » قال : ولعل الوهم من سعد بن إبراهيم فإن الزهري أحفظ منه وقال فيه « سعد بن خولة » يشير إلى ما وقع في روايته بلفظ « لكن البائس سعد بن خولة يرثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مات بمكة » قلت : وقد ذكرت آنفاً من وافق الزهري وهو الذي ذكره أصحاب المغازي وذكروا أنه شهد بدرًا ومات في حجة الوداع ، وقال بعضهم في اسمه « خولي » بكسر اللام وتشديد التحتانية واتفقوا على سكون الواو ، وأغرب ابن التين فحكى عن القاسمي فتحها ، ووقع في رواية ابن عينة في الفرائض « قال سفيان وسعد بن خولة رجل من بني عامر بن لؤي » اهـ . وذكر ابن إسحق أنه كان حليفاً لهم ثم لأبي رهم بن عبد العزى منهم ، وقيل كان من الفرس الذين نزلوا اليمن ، وسيأتي شيء من خبره في غزوة بدر من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى في حديث سبيعة الأسلمية ، ويأتي شرح حديث سبيعة في كتاب العدد من آخر كتاب النكاح ، وجزم الليث بن سعد في تاريخه عن يزيد بن أبي حبيب بأن سعد بن خولة مات في حجة الوداع وهو الثابت في الصحيح ، خلافاً لمن قال إنه مات في مدة الهدنة مع قريش سنة سبع ، وجوز أبو عبد الله بن أبي الخصال الكاتب المشهور في حواشيه على البخاري أن المراد بابن عفرأ عوف بن الحارث أخو معاذ ومعوذ أولاد عفرأ وهي أمهم ، والحكمة في ذكره ما ذكره ابن إسحق أنه قال يوم بدر « ما يضحك الرب من عبده ؟ قال : أن يغمس يده في العدو حاسراً ، فألقى الدرع التي هي عليه فقاتل حتى قتل » قال : فيحتمل أن يكون لما رأى اشتياق سعد بن أبي وقاص للموت وعلم أنه يبقى حتى يلى الولايات ذكر ابن عفرأ وجهه للموت ورغبته في الشهادة كما يذكر الشيء بالشيء فذكر سعد بن خولة لكونه مات بمكة وهي دار هجرته وذكر ابن عفرأ مستحسنًا لميته اهـ ملخصاً . وهو مردود بالتنصيص على قوله « سعد بن عفرأ » فانتفى أن يكون المراد عوف وأيضاً فليس في شيء من طرق حديث سعد بن أبي وقاص أنه كان راغباً في الموت ، بل في بعضها عكس ذلك وهو أنه « بكى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما يبكيك ؟ فقال : خشيت أن أموت بالأرض التي هاجرت منها كما مات سعد بن خولة » وهو عند النسائي ، وأيضاً فخرج الحديث متحد والأصل عدم التعدد ، فالاحتمال بعيد لو صرح بأنه عوف بن عفرأ والله أعلم . وقال التيمي : يحتمل أن يكون لأمه اسمان خولة وعفرأ اهـ ، ويحتمل أن يكون أحدهما اسماً والآخر لقباً أو أحدهما اسم أمه والآخر اسم أبيه أو والآخر اسم جدة له ، والأقرب أن عفرأ اسم أمه والآخر اسم أبيه لاختلافهم في أنه خولة أو خولي ، وقول الزهري في روايته « يرثي له الخ » قال ابن عبد البر : زعم أهل الحديث أن قوله « يرثي له الخ » من كلام الزهري ، وقال ابن الجوزي وغيره : هو مدرج

من قول الزهرى . قلت : وكأنهم استنلوا إلى ما وقع في رواية أبى داود الطيالسى عن إبراهيم بن سعد عن الزهرى فإنه فصل ذلك ، لكن وقع عند المصنف في الدعوات عن موسى بن إسماعيل عن إبراهيم بن سعد في آخره « لكن البائس سعد بن خولة ، قال سعد : رثى له رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ » فهذا صريح في وصله فلا ينبغي الجزم بإدراجه ، ووقع في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الطب من الزيادة « ثم وضع يده على جبهتي ثم مسح وجهي وبطني ثم قال : اللهم اشف سعداً وأتم له هجرته ، قال : فما زلت أجد بردها » ولمسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن المذكورة « قلت فادع الله أن يشفيني . فقال : اللهم اشف سعداً ثلاث مرات » .

**قوله ( قلت يا رسول الله أوصى بمالى كله ؟ )** في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الطب « أفأتصدق بثلثى مالى ؟ » وكذا وقع في رواية الزهرى ، فأما التعبير بقوله « أفأتصدق » فيحتمل التنجيز والتعليق بخلاف « أفأوصى » لكن المخرج متحد فيحمل على التعليق للجمع بين الروایتين ، وقد تمسك بقوله « أتصدق » من جعل تبرعات المريض من الثلث ، وحملوه على المنجزة وفيه نظر لما بيته ، وأما الاختلاف في السؤال فكأنه سأل أولاً عن الكل ثم سأل عن الثلثين ثم سأل عن النصف ثم سأل عن الثلث ، وقد وقع مجموع ذلك في رواية جرير بن يزيد عند أحمد وفي رواية بكير بن مسمار عند النسائي كلاهما عن عامر بن سعد ، وكذا لهما من طريق محمد بن سعد عن أبيه ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه عن سعد ، وقوله في هذه الرواية « قلت فالشطر » هو بالجر عطفاً على قوله « بمالى كله » أى فأوصى بالنصف ، وهذا رجحه السهل ، وقال الزمخشري : هو بالنصب على تقدير فعل أى أسمى الشطر أو أعين الشطر ، ويجوز الرفع على تقدير أيحوز الشطر .

**قوله ( قلت الثلث ؟ قال فالثلث ، والثلث كثير )** كذا في أكثر الروايات ، وفي رواية الزهرى في الهجرة « قال الثلث يأسعد ، والثلث كثير » وفي رواية مصعب بن سعد عن أبيه عن مسلم « قلت فالثلث ؟ قال : نعم ، والثلث كثير » وفي رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الباب الذى يليه « قال : الثلث ، والثلث كبير أو كثير » وكذا للنسائي من طريق أبى عبد الرحمن السلمى عن سعد وفيه « فقال : أوصيت ؟ فقلت : نعم . قال : بكم ؟ قلت : بمالى كله . قال : فما تركت لولدك ؟ وفيه أوصى بالعش » قال فما زال يقول وأقول ، حتى قال : أوص بالثلث والثلث كثير أو كبير » يعنى بالثلثة أو بالموحدة ، وهو شك من الراوى والمحفوظ في أكثر الروايات بالثلثة ، ومعناه كثير بالنسبة إلى ما دونه ، وسأذكر الاختلاف فيه في الباب الذى بعد هذا ، وقوله « قال الثلث والثلث كثير » ينصب الأول على الإغراء ، أو بفعل مضمر نحو عين الثلث ، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ مخوف أو المبتدأ والخبر مخوف والتقدير يكفيك الثلث أو الثلث كاف ، ويحتمل أن يكون قوله « والثلث كثير » مسوقاً لبيان الجواز بالثلث وأن الأولى أن ينقص عنه ولا يزيد عليه وهو ما يتلوه الفهم ، ويحتمل أن يكون لبيان أن التصديق بالثلث هو الأكل أى كثير أجره ، ويحتمل أن يكون معناه كثير غير قليل قال الشافعى رحمه الله « وهذا أولى معانيه ، يعنى أن الكثرة أمر نسبي ، وعلى الأول غول ابن عباس كما سيأتى في حديث الباب الذى بعده .

**قوله ( أنك أن تدع )** بفتح « أن » على التعليل وبكسرها على الشرطية ، قال النووى : هما محتملان

صوريان ، وقال القرطبي : لا معنى للشرط هنا لأنه يصير لاجواب له ويبقى « خير » لا رافع له . وقال ابن الجوزي : سمعناه من رواية الحديث بالكسر ، وأنكره شيخنا عبد الله بن أحمد - يعني ابن الخشاب - وقال : لا يجوز الكسر لأنه لا جواب له لخلو لفظ « خير » من الفاء وغيرها مما اشترط في الجواب ، وتعقب بأنه لا مانع من تقديره وقال ابن مالك : جزاء الشرط قوله « خير » أى فهو خير ، وحذف الفاء جائز وهو كقراءة طاوس ﴿ ويستلونك عن اليتامى قل أصلح لهم خير ﴾ قال : ومن خص ذلك بالشعر بعد عن التحقيق ، وضيق حيث لا تضيق ، لأنه كثير في الشعر قليل في غيره ، وأشار بذلك إلى ما وقع في الشعر فيما أنشده سيويه « من يفعل الحسنات الله يشكرها » أى قاله يشكرها ، وإلى الرد على من زعم أن ذلك خاص بالشعر قال : ونظيره قوله في حديث اللقطة « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » بحذف الفاء وقوله في حديث اللعان « البينة وإلا حد في ظهرك » .

**قوله ( ورثك )** قال الزين بن المنير : إنما عبر له صلى الله عليه وسلم بلفظ الورثة ولم يقل أن تدع بنتك مع أنه لم يكن له يومئذ إلا ابنة واحدة لكون الوارث حينئذ لم يتحقق ، لأن سعداً إنما قال ذلك بناء على موته في ذلك المرض وبقائها بعده حتى ترثه ، وكان من الجائز أن تمرت هى قبله فأجاب صلى الله عليه وسلم بكلام كل مطابق لكل حالة وهو قوله « ورثك » ولم يخص بنتاً من غيرها ، وقال الفاكهى شارح العمدة : إنما عبر صلى الله عليه وسلم بالورثة لأنه اطلع على أن سعداً سيعيش ويأتيه أولاد غير البنت المذكورة فكان كذلك ، وولد له بعد ذلك أربعة بنين ولا أعرف أسماءهم « ولعل الله أن يفتح بذلك » . قلت : وليس قوله « أن تدع بنتك » متعيناً لأن ميراثه لم يكن منحصراً فيها ، فقد كان لأخيه عتبة بن أبى وقاص أولاد إذ ذاك منهم هاشم بن عتبة الصحابى الذى قتل بصفين ، وسأذكر بسط ذلك ، فجاز التعبير بالورثة لتدخل البنت وغيرها ممن يرث لو وقع موته إذ ذاك أو بعد ذلك . وأما قول الفاكهى إنه ولد له بعد ذلك أربعة بنين وإنه لا يعرف أسماءهم ففيه قصور شديد ، فإن أسماءهم في رواية هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريق عامر ومصعب ومحمد ثلاثهم عن سعد ، ووقع ذكر عمر بن سعد فيه في موضع آخر ، ولما وقع ذكر هؤلاء في هذا الحديث عند مسلم اقتصر القرطبي على ذكر الثلاثة ، ووقع في كلام بعض شيوخنا تعقب عليه بأن له أربعة من الذكور غير الثلاثة وهم عمر وإبراهيم ويحيى وإسحق ، وعزا ذكرهم لابن المدينى وغيره ، وفاته أن ابن سعد ذكر له من الذكور غير السبعة أكثر من عشرة وهم عبد الله وعبد الرحمن وعمرو وعمران وصالح وعثمان وإسحاق الأصغر وعمر الأصغر وعمر مصغراً وغيرهم ، وذكر له من البنات ثنتى عشرة بنتاً . وكأن ابن المدينى اقتصر على ذكر من روى الحديث منهم والله أعلم .

**قوله ( عالة )** أى فقراء وهو جمع عال وهو الفقير والفعل منه يعيل إذا افتقر .

**قوله ( يتكففون الناس )** أى يسألون الناس بأكفهم ، يقال تكفف الناس واستكف إذا بسط كفه للسؤال ، أو سأل ما يكف عنه الجوع ، أو سأل كفا كفا من طعام . وقوله ( فى أيديهم ) أى بأيديهم أو سألوا بأكفهم وضع المستول فى أيديهم وقع فى رواية الزهري أن سعداً قال « وأنا ذومال » ونحوه فى رواية عائشة

بنت سعد في الطب ، وهذا اللفظ يؤذن بمال كثير ، وذو المال إذا تصدق بثلاثة أو بشطره وأبقى ثلاثة بين ابنه وغيرها لا يصيرون حالة ، لكن الجواب أن ذلك خرج على التقدير لأن بقاء المال الكثير إنما هو على سبيل التقدير وإلا فالو تصدق المريض بثلاثه مثلاً ثم طالت حياته ونقص وفنى المال فقد تجحف الوصية بالورثة ، فرد الشارع الأمر إلى شيء معتدل وهو الثلث .

**قوله ( وإنك مهما أنفقت من نفقة فإنها صدقة )** هو معطوف على قوله « أنك أن تدع » وهو علة للنهي عن الوصية بأكثر من الثلث ، كأنه قيل لا تفعل لأنك إن مت تركت ورثتك أغنياء وإن عشت تصدقت وأنفقت فالأجر حاصل لك في الحالين ، وقوله « فإنها صدقة » كذا أطلق في هذه الرواية وفي رواية الزهري « وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها » مقيدة بابتغاء وجه الله ، وعاق حصول الأجر بذلك وهو المعتبر ، ويستفاد منه أن أجر الواجب يزداد بالنية لأن الإنفاق على الزوجة واجب وفي فعله الأجر ، فإذا نوى به ابتغاء وجه الله ازداد أجره بذلك قاله ابن أبي جرة ، قال : ونبه بالنفقة على غيرها من وجوه البر والإحسان .

**قوله ( حتى اللقمة )** بالنصب عطفاً على نفقة ويجوز الرفع على أنه مبتدأ و « تجعلها » الخبر ، وسيأتي الكلام على حكم نفقة الزوجة في كتاب النفقات إن شاء الله تعالى ، ووجه تعلق قوله « وإنك لن تنفق نفقة الخ » بقصة الوصية أن سؤال سعد يشعر بأنه رغب في تكثير الأجر فلما منعه الشارع من الزيادة على الثلث قال له على سبيل التسلية إن جميع ما تنفعه في مالك من صدقة ناجزة ومن نفقة ولو كانت واجبة تؤجر بها إذا ابتغيت بذلك وجه الله تعالى ، ولعله خص المرأة بالذكر لأن نفقتها مستمرة بخلاف غيرها ، قال ابن دقيق العيد : فيه أن الثواب في الإنفاق مشروط بصحة النية وابتغاء وجه الله ، وهذا عسر إذا عارضه مقتضى الشهوة ، فإن ذلك لا يحصل الغرض من الثواب حتى يبتغي به وجه الله ، وسبق تخليص هذا المقصود مما يشوبه ، قال : وقد يكون فيه دليل على أن الواجبات إذا أدت على قصد أداء الواجب ابتغاء وجه الله أثيب عليها ، فإن قوله « حتى ما تجعل في في امرأتك » لا تخصيص له بغير الواجب ولفظة « حتى » هنا تقتضي المبالغة في تحصيل هذا الأجر بالنسبة إلى المعنى ، كما يقال جاء الحاج حتى المشاة .

**قوله ( وعسى الله أن يرفعك )** أى يطيل عمرك ، وكذلك اتفق ، فإنه عاش بعد ذلك أزيد من أربعين سنة بل قريباً من خمسين ، لأنه مات سنة خمس وخمسين من الهجرة وقيل سنة ثمان وخمسين وهو المشهور ، فيكون عاش بعد حجة الوداع خمسا وأربعين أو ثمانيا وأربعين .

**قوله ( فينتفع بك ناس ويضر بك آخرون )** أى ينتفع بك المسلمون بالغانم مما سيفتح الله على يديك من بلاد الشرك ، ويضر بك المشركون الذين يهلكون على يديك . وزعم ابن الين أن المراد بالنفع به ما وقع من الفتوح على يديه كالفادسية وغيرها ، وبالضرر ما وقع من تأمير ولده عمر بن سعد على الجيش الذين قتلوا الحسين بن علي ومن معه ، وهو كلام مردود لتكاليفه لغير ضرورة تحمل على إرادة الضرر الصادر من ولده ، وقد وقع منه هو الضرر المذكور بالنسبة إلى الكفار . وأقوى من ذلك ما رواه الطحاوي عن طريق

بكبر بن عبد الله بن الأشج عن أبيه أنه سأل عامر بن سعد عن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم هذا فقال : لما أمر سعد على العراق أتى يقوم ارتدوا فاستتابهم فتاب بعضهم وامتنع بعضهم فقتلهم ، فانتفع به من تاب وحصل الضرر للآخرين . قال بعض العلماء : « لعل » وإن كانت للترجي لكنها من الله للأمر الواقع ، وكذلك إذا وردت على لسان رسوله غالباً .

**قوله ( ولم يكن له يومئذ إلا ابنة )** في رواية الزهري ونحوه في رواية عائشة بنت سعد أن سعداً قال « ولا يرثني إلا ابنة واحدة » قال النووي وغيره : معناه لا يرثني من الولد أو من خواص الورثة أو من النساء ، وإلا فقد كان لسعد عصابات لأنه من بني زهرة وكانوا كثيراً . وقيل معناه لا يرثني من أصحاب الفروض ، أو خصها بالذكر على تقدير لا يرثني ممن أخاف عليه الضياع والعجز إلا هي ، أو ظن أنها ترث جميع المال ، أو استكثرها نصف التركة . وهذه البنت زعم بعض من أدركناه أن اسمها عائشة ، فإن كان محفوظاً فهي غير عائشة بنت سعد التي روت هذا الحديث عنده في الباب الذي يليه وفي الطب ، وهي تابعة عمرت حتى أدركها مالك وروى عنها وماتت سنة سبع عشرة ، لكن لم يذكر أحد من النسابين لسعد بنتاً تسمى عائشة غير هذه ، وذكروا أن أكبر بناته أم الحكم الكبرى وأمها بنت شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة ، وذكروا له بنات أخرى أمهاتهن متأخرات الإسلام بعد الوفاة النبوية ، فالظاهر أن البنت المشار إليها هي أم الحكم المذكورة لتقدم تزويج سعد بأمها ، ولم أر من حرر ذلك . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم مشروعية زيارة المريض للإمام فمن دونه ، وتأكيد اشتداد المرض ، وفيه وضع اليد على جبهة المريض ومسح وجهه ومسح العضو الذي يؤلمه والفسح له في طول العمر ، وجواز إخبار المريض بشدة مرضه وقوة ألمه إذا لم يقترن بذلك شيء مما يمنع أو يكره من التبرم وعدم الرضا بل حيث يكون ذلك لطلب دعاء أو دواء وربما استحب ، وأن ذلك لا ينافي الاتصاف بالصبر المحمود ، وإذا جاز ذلك في أثناء المرض كان الإخبار به بعد البرء أجوز ، وأن أعمال البر والطاعة إذا كان منها مالا يمكن استدراكه قام غيره في الثواب والأجر مقامه ، وربما زاد عليه ، وذلك أن سعداً خاف أن يموت بالدار التي هاجر منها فيفوت عليه بعض أجر هجرته ، فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم بأنه إن تخلف عن دار هجرته فعمل عملاً صالحاً من حج أو جهاد أو غير ذلك كان له به أجر يعوض ما فاتته من الجهة الأخرى ، وفيه إباحة جمع المال بشرطه لأن التنوين في قوله « وأنا ذو مال » للكثرة وقد وقع في بعض طرقه صريحاً « وأنا ذو مال كثير » والحث على صلة الرحم والإحسان إلى الأقارب ، وأن صلة الأقرب أفضل من صلة الأبعد ، والانفاق في وجوه الخير لأن المباح إذا قصد به وجه الله صار طاعة ، وقد نبه على ذلك بأقل الحفظ الديني العادية وهو وضع اللقمة في فم الزوجة إذ لا يكون ذلك غالباً إلا عند الملاعبة والمازحة ومع ذلك فيؤجر فاعاه إذا قصد به قصداً صحيحاً ، فكيف بما هو فوق ذلك . وفيه منع نقل الميت من بلد إلى بلد إذ لو كان ذلك مشروعاً لأمر بنقل سعد بن خولة قاله الخطابي ، وبأن من لا وارث له تجوز له الوصية بأكثر من الثلث لقوله صلى الله عليه وسلم « أن تذر ورثاك أغنياء » ففهمه أن من لا وارث له لا يبالي بالوصية بما زاد لأنه لا يترك ورثة يخشى عايبهم الفقر ، وتعقب بأنه ليس تعليلاً محضاً وإنما فيه تنبيه على الأحظ الأنفع ، ولو كان تعليلاً محضاً لاقتضى جواز الوصية بأكثر من الثلث لمن كانت

ورثته أغنياء ، ولنفذ ذلك عليهم بغير إجازتهم ولا قائل بذلك ، وعلى تقدير أن يكون تعليلاً محضاً فهو للنقص عن الثلث لا للزيادة عليه ، فكأنه لما شرع الإيصاء بالثالث وأنه لا يعترض به على الموصى إلا أن الانحطاط عنه أولى ولا سيما لمن يترك ورثة غير أغنياء ، فبه سعداً على ذلك . وفيه سد الذريعة لقوله صلى الله عليه وسلم « ولا تردهم على أعقابهم » لئلا يتذرع بالمرض أحد لأجل حب الوطن قاله ابن عبد البر . وفيه تقييد مطلق القرآن بالسنة لأنه قال سبحانه وتعالى ﴿ من بعد وصية يوصى بها أو دين ﴾ فأطلق ، وقيدت السنة الوصية بالثلث ، وأن من ترك شيئاً لله لا ينبغي له الرجوع فيه ولا في شيء منه مختاراً ، وفيه التأسف على فوت ما يحصل الثواب ، وفيه حديث « من ساءته سيئة » وأن من فاته ذلك بادر إلى جبره بغير ذلك وفيه تسلية من فاته أمر من الأمور بتحصيل ما هو أعلى منه لما أشار صلى الله عليه وسلم لسعد من عمله الصالح بعد ذلك ، وفيه جواز التصديق بجميع المال لمن عرف بالصبر ولم يكن له من تلزمه نفقته وقد تقدمت المسألة في كتاب الزكاة ، وفيه الاستفسار عن المحتمل إذا احتمل وجوها لأن سعداً لما منع من الوصية بجميع المال احتمال عنده المنع فيما دونه والجواز فاستفسر عما دون ذلك ، وفيه النظر في مصالح الورثة ، وأن خطاب الشارع للواحد يعم من كان بصفته من المكلفين لإطباق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد هذا وإن كان الخطاب إنمّا وقع له بصيغة الأفراد ، ولقد أبعد من قال : إن ذلك يختص بسعد ومن كان في مثل حاله ممن يخلف وارثاً ضعيفاً أو كان ما يخلفه قليلاً لأن البنت من شأنها أن يطمع فيها ، وإن كانت بغير مال لم يرغب فيها ، وفيه أن من ترك مالا قليلاً فالاختيار له ترك الوصية وإبقاء المال للورثة ، واختلاف السلف في ذلك القليل كما تقدم في أول الوصايا ، واستدل به التيمم لفضل الغنى على الفقر وفيه نظر ، وفيه مراعاة العدل بين الورثة ومراعاة العدل في الوصية ، وفيه أن الثلث في حد الكثرة ، وقد اعتبره بعض الفقهاء في غير الوصية ، ويحتاج الاحتجاج به إلى ثبوت طلب الكثرة في الحكم المعين ، واستدل بقوله « ولا يرثي إلا ابنة لى » من قال بالرد على ذوى الأرحام للحصر في قوله « لا يرثي إلا ابنة » وتعقب بأن المراد من ذوى الفروض كما تقدم ، ومن قال بالرد لا يقول بظاهره لأنهم يعطونها فرضها ثم يردون عايبها الباقي ، وظاهر الحديث أنها ترث الجميع ابتداء .

### باب الوصية بالثلث

وقال الحسن : لا تجوز للذمي وصية إلا الثلث .

وقال الله عز وجل : ﴿ وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ .

[٢٧٤٣] ٢٦٥٥ - وحدثننا قتيبة بن سعيد قال حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عباس قال : لو غص الناس إلى الربع ، لأن رسول الله صلى الله عليه قال : « الثلث ، والثلث كبير ، أو كثير » .

[٢٧٤٤] ٢٦٥٦ - حدثني محمد بن عبد الرحيم قال حدثنا زكرياء بن عدي قال حدثنا مروان عن هاشم بن هاشم عن عامر بن سعد عن أبيه قال : مرضت فعادني النبي صلى الله عليه فقلت :



يا رسول الله، ادع الله أن لا يرذني على عقبي. قال: «لعل الله يرفعك وينفع بك ناساً». قلت: أريد أن أوصي وإنما لي ابنة. فقلت: أوصي بالنصف؟ قال: «النصف كثير». قلت: فالثلث؟ قال: «الثلث والثلث كبير» - أو كثير - قال: فأوصي الناس بالثلث فجاز ذلك لهم.

**قوله (باب الوصية بالثلث)** أي جوازها أو مشروعيتها ، وقد سبق تقرير ذلك في الباب الذي قبله ، واستقر الإجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث ، لكن اختلف فيمن كان له وارث ، وسيأتي تحريره في «باب لا وصية لوارث» وفيمن لم يكن له وارث خاص فمنعه الجمهور وجوزته الحنفية وإسحق وشريك وأحمد في رواية وهو قول على وابن مسعود ، واحتجوا بأن الوصية مطلقة بالآية فقيدتها السنة بمن له وارث فيبقى من لا وارث له على الإطلاق وقد تقدم في الباب الذي قبله توجيه لم آخر . واختلفوا أيضا هل يعتبر ثلث المال حال الوصية أو حال الموت ؟ على قولين ، وهما وجهان للشافعية أحدهما الثاني ، فقال بالأول مالك وأكثر العراقيين وهو قول النخعي وعمر بن عبد العزيز ، وقال بالثاني أبو حنيفة وأحمد والباقون وهو قول على بن أبي طالب رضي الله عنه وجماعة من التابعين ، وتمسك الأولون بأن الوصية عقد والعقود تعتبر بأولها ، وبأنه لو نذر أن يتصدق بثلث ماله اعتبر ذلك حالة النذر اتفاقاً ، وأجيب بأن الوصية ليست عقداً من كل جهة ولذلك لا تعتبر فيها الفورية ولا القبول ، وبالفارق بين النذر والوصية بأنها يصح الرجوع عنها والنذر يلزم ، وثمرة هذا الخلاف تظهر فيما لو حدث له مال بعد الوصية ، واختلفوا أيضا : هل يحسب الثلث من جميع المال أو تنفذ بما علمه الموصي دون ماخفي عليه أو تجدد له ولم يعلم به ؟ وبالأول قال الجمهور ، وبالثاني قال مالك ، وحجة الجمهور أنه لا يشترط أن يستحضر تعداد مقدار المال حالة الوصية اتفاقاً ولو كان عالماً بجنسه ، فلو كان العلم به شرطاً لما جاز ذلك .

**(فائدة) :** أول من أوصى بالثلث في الإسلام البراء ابن معمر بمهمات ، أوصى به للنبي صلى الله عليه وسلم وكان قد مات قبل أن يدخل النبي صلى الله عليه وسلم المدينة بشهر ، فقبله النبي صلى الله عليه وسلم ورده على ورثته ، أخرجه الحاكم وابن المنذر من طريق يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن جده .

**قوله (وقال الحسن) أي البصري (لا يجوز للذمي وصية إلا بالثلث)** قال ابن بطال : أراد البخاري بهذا الرد على من قال كالحنفية بجواز الوصية بالزيادة على الثلث لمن لا وارث له ، قال : ولذلك احتج بقوله تعالى ﴿ وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ والذي حكم به النبي صلى الله عليه وسلم من الثلث هو الحكم بما أنزل الله ، فمن تجاوز ما حده فقد أتى ما نهى عنه . وقال ابن المنير : لم يرد البخاري هذا وإنما أراد الاستشهاد بالآية على أن الذمي إذا تحكم اليها ورثته لا ينفذ من وصيته إلا الثلث ، لأننا لا نحكم فيهم إلا بحكم الإسلام لقوله تعالى ﴿ وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ الآية .

**قوله (حدثنا سفيان)** هو ابن عيينة فإن قتيبة لم يلحق الثوري .

**قوله ( عن هشام بن عروة )** وفي رواية الحميدى في مسنده عن سفيان « حدثنا هشام » وليس لعروة ابن الزبير عن ابن عباس في البخارى سوى هذا الحديث الواحد .

**قوله ( لو غض الناس )** بمعجمتين أى نقص ، و « لو » للتمنى فلا يحتاج إلى جواب ، أو شرطية والجواب محذوف ، وقد وقع في رواية ابن أبى عمر في مسنده عن سفيان بلفظ « كان أحب إلى » أخرجه الإسماعيلي من طريقه ومن طريق أحمد بن عبدة أيضا وأخرجه من طريق العباس بن الوليد عن سفيان بلفظ « كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( إلى الربع )** زاد الحميدى « في الوصية » وكذا رواه أحمد عز، وكيع عن هشام بلفظ « وددت أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع في الوصية » الحديث ، وفي رواية ابن نمير عن هشام عند مسلم « لو أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع » .

**قوله ( لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال )** هو كالتعليل لما اختاره من النقصان عن الثلث ، وكأن ابن عباس أخذ ذلك من وصفه صلى الله عليه وسلم الثلث بالكثرة ، وقد قدمنا الاختلاف في توجيه ذلك في الباب الذى قبله ، ومن أخذ بقول ابن عباس في ذلك كإسحق بن راهويه ، والمعروف في مذهب الشافعى استحباب النقص عن الثلث ، وفي شرح مسلم للنووى : إن كان الورثة فقراء استحب أن ينقص منه وإن كانوا أغنياء فلا .

**قوله ( والثلث كثير )** في رواية مسلم « كثير أو كبير » بالشك هل هى بالوحدة أو بالثلاثة .  
**قوله ( حدثني محمد بن عبد الرحيم )** هو الحافظ المعروف بصاعقة وهو من أقران البخارى وأكبر منه قليلا .

**قوله ( حدثنا مروان )** هو ابن معاوية الفزارى .  
**قوله ( عن هاشم بن هاشم )** أى ابن عتبة بن أبى وقاص ، وقد نزل البخارى في هذا الإسناد درجتين ، لأنه يروى عن مكى بن إبراهيم ومكى يروى عن هاشم المذكور ، وسيأتى في مناقب سعد له بهذا الإسناد حديث عن مكى عن هاشم عن عامر بن سعد عن أبيه .

**قوله ( فقلت يا رسول الله ادع الله أن لا يردنى على عقبي )** هو إشارة إلى ماتقدم من كراهية الموت بالأرض التى هاجر منها وقد تقدم توجيهه وشرحه في الباب الذى قبله .

**قوله ( لعل الله يرفعك )** زاد أبو نعيم في « المستخرج » في روايته من وجه آخر عن زكريا بن عدى « يعنى يقيمك من مرضك » .

**قوله في هذه الرواية ( قلت أوصى بالنصف ؟ قال : النصف كثير )** لم أر في غيرها من طرقه وصف النصف بالكثرة ، وإنما فيها « قال لا فى كله ، ولا فى ثلثيه » وليس في هذه الرواية إشكال إلا من جهة وصف النصف بالكثرة ووصف الثلث بالكثرة فكيف امتنع النصف دون الثلث ؟ وجوابه أن الرواية الأخرى التى فيها جواب النصف دلت على منع النصف ولم يأت مثلها في الثلث بل اقتصر على وصفه بالكثرة ، وعلى أن

إبقاء الورثة أغنياء أولى ، وعلى هذا فقول « الثالث » خبر مبتدأ محذوف تقديره مباح ، ودل قوله « والثالث كثير » على أن الأولى أن ينقص منه والله أعلم .

قوله ( قال وأوصى الناس بالثالث فجاز ذلك لهم ) ظاهره أنه من قول سعد بن أبي وقاص ، ويحتمل أن يكون من قول من دونه والله أعلم ، وكأن البخارى قصد بذلك الإشارة إلى أن النقص من الثالث في حديث ابن عباس للاستحباب لا للمنع منه ، جمعاً بين الحديثين ، والله أعلم .

باب قول الموصي لوَصِيَّه : تَعَاهَدْ وَلَدِي ، وَمَا يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ مِنَ الدَّعْوَى

[٢٧٤٥] ٢٦٥٧ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه أنها قالت : كان عبدة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمعة مني ، فاقبضه إليك . فلما كان عام الفتح أخذه سعد فقال : ابن أخي قد كان عهد إلي فيه . فقام عبد بن زمعة فقال : أخي وابن أمة أبي ولد على فراشه . فتساقوا إلى رسول الله صلى الله عليه ، فقال سعد : يا رسول الله ، ابن أخي ، كان عهد إلي فيه . فقال عبد بن زمعة : أخي وابن وليدة أبي . فقال رسول الله صلى الله عليه : « هو لك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش وللعاهر الحجر » . ثم قال لسودة بنت زمعة : « احتجبي منه » . لما رأى من شبهه بعتبة . فما رآها حتى لقي الله .

قوله ( باب قول الموصي لوَصِيَّه تَعَاهَدْ وَلَدِي وَمَا يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ مِنَ الدَّعْوَى ) أورد فيه حديث عائشة في قصة مخاصمة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة ، وقد ترجم له في كتاب الأشخاص « دعوى الموصي للميت » أي عن الميت ، وانتزاع الأمرين المذكورين في الترجمة من الحديث المذكور واضح ، وسيأتي الكلام عليه في الفرائض إن شاء الله تعالى .

باب إِذَا أَوْمَأَ بِرَأْسِهِ الْمَرِيضُ إِشَارَةً بَيْنَهُ جَازَتْ

[٢٧٤٦] ٢٦٥٨ - حدثنا حبان بن أبي عباد قال حدثنا همام عن قتادة عن أنس أن يهودياً رضى رأس جارية بين حجرين ، فقيل لها : من فعل بك ؟ أفلان أو فلان ؟ حتى سمي اليهودي فأومأت برأسها ، فجاء به ، فلم يزل حتى اعترف ، فأمر النبي صلى الله عليه عليه فرض رأسه بالحجارة .

قوله ( باب إِذَا أَوْمَأَ الْمَرِيضُ بِرَأْسِهِ إِشَارَةً بَيْنَهُ تَعْرِفُ ) أي هل يحكم بها ؟ أورد فيه حديث أنس في قصة الجارية التي رضى اليهودي رأسها ، وسيأتي الكلام عليه في القصاص إن شاء الله تعالى .

## باب لا وصية لوارث

[٢٧٤٧] ٢٦٥٩ - حدثنا محمد بن يوسف عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس قال: كان المال للولد، وكانت الوصية للوالدين، فنسخ الله من ذلك ما أحب، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس، وجعل للمرأة الثمن والرُّبع، وللزوج الشطر والرُّبع.

[الحديث ٢٧٤٧ - طرفاه في: ٤٥٧٨، ٦٧٣٩].

قوله (باب لا وصية لوارث) هذه الترجمة لفظ حديث مرفوع كأنه لم يثبت على شرط البخاري فترجم به كعادته واستغنى بما يعطى حكمه. وقد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث أبي أمامة «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته في حجة الوداع: إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث، وفي إسناده إسماعيل بن عياش، وقد قوى حديثه عن الشاميين جماعة من الأئمة منهم أحمد والبخاري، وهذا من روايته عن شرحبيل بن مسلم وهو شامي ثقة، وصرح في روايته بالتحديث عند الترمذي وقال الترمذي: حديث حسن. وفي الباب عن عمرو بن خاروجة عند الترمذي والنسائي، وعن أنس عند ابن ماجه، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني وعن جابر عند الدارقطني أيضا وقال: الصواب لإرساله، وعن علي عند ابن أبي شيبة، ولا يخلو إسناده كل منها عن مقال، لكن مجموعها يقتضي أن للحديث أصلا، بل جنح الشافعي في «الأم» إلى أن هذا المتن متواتر فقال: وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح «لا وصية لوارث» ويؤثرون عن حفظه عنه ممن لقوه من أهل العلم، فكان نقل كافة عن كافة، فهو أقوى من نقل واحد. وقد نازع الفخر الرازي في كون هذا الحديث متواترا وعلى تقدير تسليم ذلك فالمشهور من مذهب الشافعي أن القرآن لا ينسخ بالسنة لكن الحجة في هذا الإجماع على مقتضاه كما صرح به الشافعي وغيره، والمراد بعدم صحة وصية الوارث عدم لزوم، لأن الأكثر على أنها موقوفة على إجازة الورثة كما سيأتي بيانه، وروى الدارقطني من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا «لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة» كما سيأتي بيانه، ورجاله ثقات، إلا أنه معلول: فقد قيل إن عطاء هو الخراساني والله أعلم. وكان البخاري أشار إلى ذلك فترجم بالحديث، وأخرج من طريق عطاء وهو ابن أبي رباح عن ابن عباس حديث الباب وهو موقوف لفظا، إلا أنه في تفسيره إخبار بما كان من الحكم قبل نزول القرآن فيكون في حكم المرفوع بهذا التقرير، ووجه دلالة الترجمة من جهة أن نسخ الوصية للوالدين وإثبات الميراث لها بدلا منها يشعر بأنه لا يجمع لها بين الميراث والوصية، وإذا كان كذلك كان من دونها أولى بأن لا يجمع ذلك له، وقد أخرجه ابن جرير من طريق مجاهد بن جبر عن ابن عباس بلفظ «وكانت الوصية للوالدين والأقربين الخ» فظهرت المناسبة بهذه الزيادة؛ وقد وافق محمد بن يوسف - وهو الفريابي في روايته إياه عن ورقاء - عيسى بن ميمون كما أخرجه ابن جرير، وخالف ورقاء شبل عن ابن أبي نجيح فجعل مجاهدا

موضع عطاء أخرجه ابن جرير أيضا ، ويحتمل أنه كان عند ابن أبي نجيح على الوجهين والله أعلم .  
**قوله ( وجعل للمرأة الثمن والربع )** أى فى حالين وكذلك للزوج ، قال جمهور العلماء : كانت هذه الوصية فى أول الإسلام واجبة لوالدى الميت وأقربائه على ما يراه من المساواة والتفضيل ، ثم نسخ ذلك بآية الفرائض ، وقيل كانت للوالدين والأقربين دون الأولاد فإنهم كانوا يرثون ما يبقّى بعد الوصية ، وأغرب ابن شريح فقال كانوا مكلفين بالوصية للوالدين والأقربين بمقدار الفريضة التى فى علم الله قبل أن ينزلها ، واشتد إنكار إمام الحرمين عليه فى ذلك . وقيل إن الآية مخصوصة لأن الأقربين أعم من أن يكونوا ورثاء ، وكانت الوصية واجبة لجميعهم فخص منها من ليس بوارث بآية الفرائض وبقوله صلى الله عليه وسلم « لا وصية لوارث » وبقي حق من لا يرث من الأقربين من الوصية على حاله قاله طاوس وغيره ، وقد تقدمت الإشارة إليه قبل . واختلف فى تعيين ناسخ آية « الوصية للوالدين والأقربين » فقيل آية الفرائض . وقيل الحديث المذكور ، وقيل دل الإجماع على ذلك وإن لم يتعين دليله . واستدل بحديث « لا وصية لوارث » بأنه لا تصح الوصية للوارث أصلا كما تقدم ، وعلى تقدير نفاذها من الثلث لا تصح الوصية له ولا لغيره بما زاد على الثلث ولو أجازت الورثة ، وبه قال المزني وداود ، وقواه السبكي واحتج له بحديث عمران بن حصين فى الذى أعتق ستة أعبد فإن فيه عند مسلم « فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قولوا شديدا » وفسر القول الشديد فى رواية أخرى بأنه قال « لو علمت ذلك ماصليت عليه » ولم ينتقل أنه راجع الورثة فدل على منعه مطلقا ، وبقوله فى حديث سعد بن أبي وقاص « وكان بعد ذلك الثلث جائزا » فإن مفهومه أن الزائد على الثلث ليس بجائز ، وبأنه صلى الله عليه وسلم منع سعدا من الوصية بالشطر ولم يستن صورة الإجازة ، واحتج ما أجاز به بالزيادة المتقدمة وهى قوله « إلا أن يشاء الورثة فإن صحت هذه الزيادة فهى حجة واضحة . واحتجوا من جهة المعنى بأن المنع إنما كان فى الأصل لحق الورثة ، فإذا أجازوه لم يمتنع واختلفوا بعد ذلك فى وقت الإجازة فالجمهور على أنهم إن أجازوا فى حياة الموصى كان لهم الرجوع متى شاءوا . وإن أجازوا بعده نفذ ، وفصل المالكية فى الحياة بين مرض الموت وغيره فألحقوا مرض الموت بما بعده ، واستثنى بعضهم ما إذا كان الحيز فى عائلة الموصى وخشى من امتناعه انقطاع معرفته عنه لو عاش فإن لمثل هذا الرجوع ، وقال الزهري وربيعة ليس لهم الرجوع مطلقا وانفقوا على اعتبار كون الموصى له وارثا بيوم الموت حتى لو أوصى لأخيه الوارث حيث لا يكون له ابن يحجب الأخ المذكور فولد له ابن قبل موته يحجب الأخ فالوصية للأخ المذكور صحيحة ، ولو أوصى لأخيه وله ابن فمات الابن قبل موت الموصى فهى وصية لوارث ، واستدل به على منع وصية من لا وارث له سوى بيت المال لأنه ينتقل إراثا للمسلمين ، والوصية للوارث باطلة ، وهو وجه ضعيف جدا حكاه القاضى حسين ، ويلزم قائله أن لا يحيز الوصية للذمى أو يقيد ما أطلق ، والله أعلم

### باب الصدقة عند الموت

٢٦٦٠ - حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة عن سفيان عن عمارة عن أبي زرعة

[٢٧٤٨]

عن أبي هريرة قال : قال رجل للنبي صلى الله عليه : يا رسول الله ، أي الصدقة أفضل ؟ قال : « أن

تصدق وأنت صحيحٌ حريصٌ، تأملُ الغنى وتخشى الفقرَ، ولا تمهلُ حتى إذا بلغتِ الحُلُقُومَ قلتَ: لفلانٍ كذا ولفلانٍ كذا، وقد كان لفلانٍ».

**قوله (باب الصدقة عند الموت)** أى جوازها ، وإن كانت فى حال الصحة أفضل . أورد فيه حديث أبى هريرة قال « قال رجل : يا رسول الله أى الصدقة أفضل ، قال أن تصدق وأنت صحيح » الحديث . وقد تقدم فى كتاب الزكاة من وجه آخر ، وبينت هناك اختلاف ألفاظه . ووقع التصريح بالتحديث هناك فى جميع إسناده بدل العننة هنا .

**قوله ( أن تصدق )** يتخفيف الصاد على حذف إحدى التامين ، وأصله أن تصدق وبالتشديد على إدغامها .

**قوله ( ولا تمهل )** بالإسكان على أنه نهي ، وبالرفع على أنه نفي ، ويجوز النصب .

**قوله ( قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان )** الظاهر أن هذا المذكور على سبيل المثال ، وقال الخطابي : فلان الأول والثانى الموصى له وفلان الأخير الوارث لأنه إن شاء أبطله وإن شاء أجازته ، وقال غيره : يحتمل أن يكون المراد بالجميع من يوصى له وإنما أدخل « كان » فى الثالث إشارة إلى تقدير القدر له بذلك ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون الأول الوارث والثانى المورث والثالث الموصى له . قلت : ويحتمل أن يكون بعضها وصية وبعضها إقراراً ، وقد وقع فى رواية ابن المبارك عن سفيان عند الإسماعيلي « قلت اصنعوا لفلان كذا وتصدقوا بكذا » ووقع فى حديث بسر بن جحاش وهو بضم الموحدة وسكون المهملة وأبوه بكسر الجيم وتخفيف المهملة وآخره شين معجمة عند أحمد وابن ماجه وصححه واللفظ لابن ماجه قال « بزق النبي صلى الله عليه وسلم فى كفه ثم وضع إصبعه السبابة وقال : يقول الله أنى يعجزنى ابن آدم ، وقد خلقتك من قبل من مثل هذه ، فإذا بلغت نفسك إلى هذه - وأشار إلى حلقه - قلت أتصدق ، وأنى أوان الصدقة » وزاد فى رواية أبى اليمان « حتى إذا سويتك وعدلتك مشيت بين بردين وللأرض منك وتيد ، فجمعت ومنعت ، حتى إذا بلغت التراقي قلت لفلان كذا وتصدقوا بكذا » وفى الحديث أن تنجيز وفاء الدين والتصدق فى الحياة وفى الصحة أفضل منه بعد الموت وفى المرض ، وأشار صلى الله عليه وسلم إلى ذلك بقوله « وأنت صحيح حريص تأمل الغنى الخ » لأنه فى حال الصحة يصعب عليه إخراج المال غالباً لما يخوفه به الشيطان ويزين له من إمكان طول العمر والحاجة إلى المال كما قال تعالى ﴿ الشيطان يعدكم الفقر ﴾ الآية ، وأيضاً فإن الشيطان ربما زين له الحيف فى الوصية أو الرجوع عن الوصية فيتمحض تفضيل الصدقة الناجزة ، قال بعض السلف عن بعض أهل الترف : يعصون الله فى أموالهم مرتين : يبخلون بها وهى فى أيديهم يعنى فى الحياة ، ويسرفون فيها إذا خرجت عن أيديهم ، يعنى بعد الموت . وأخرج الترمذى بإسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبى الدرداء مرفوعاً قال « مثل الذى يعتق ويتصدق عند موته مثل الذى يهدى إذا شبع » ، وهو يرجع معنى حديث الباب ، وروى أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبى سعيد الخدرى مرفوعاً « لأن يتصدق الرجل فى حياته وصحته بدرهم خير له من أن يتصدق عند موته بمائة »

**باب قول الله عز وجل: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾**

ويذكر أن شريحاً وعمر بن عبد العزيز وطاوساً وعطاء وابن أذينة أجازوا إقرار المريض بدين. وقال الحسن: أحق ما يصدق به الرجل آخر يوم من الدنيا وأول يوم من الآخرة. وقال إبراهيم والحكم: إذا أبرأ الوارث من الدين برئ. وأوصى رافع بن خديج أن لا تكشف امرأته الفزارية عما<sup>(١)</sup> أغلق عليه بابها. وقال الحسن: إذا قال لمملوكه عند الموت: كنت أعتقتك جاز. وقال الشعبي: إذا قالت المرأة عند موتها: إن زوجي قضاني وقبضت منه جاز. وقال بعض الناس: لا يجوز إقراره لسوء الظن به للورثة. ثم استحسّن فقال: يجوز إقراره بالوديعة والبضاعة والمضاربة. وقد قال النبي صلى الله عليه وآله: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث» ولا يحل مال المسلمين لقول النبي صلى الله عليه وآله: «آية المنافق إذا أوّمن خان» وقال الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾، فلم يخص وارثاً ولا غيره. فيه عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله.

[٢٧٤٩]

٢٦٦١ - حدثنا سليمان بن داود أبو الربيع قال حدثنا إسماعيل بن جعفر قال حدثنا نافع بن مالك بن أبي عامر أبو سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا أوّمن خان، وإذا وعد أخلف».

**قوله (باب قول الله عز وجل: من بعد وصية يوصي بها أو دين) أراد المصنف - والله أعلم - بهذه الترجمة الاحتجاج بما اختاره من جواز إقرار المريض بالدين مطلقاً، سواء كان المقر له وارثاً أو أجنبياً. ووجه الدلالة أنه سبحانه وتعالى سوى بين الوصية والدين في تقديمهما على الميراث ولم يفصل، فخرجت الوصية للوارث بالدليل الذي تقدم، وبقي الإقرار بالدين على حاله، وقوله تعالى ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ﴾ متعلق بما تقدم من الموارث كلها إلا بما يليه وحده، وكأنه قيل قسمة هذه الأشياء تقع من بعد وصية والوصية هنا المال الموصى به، وقوله ﴿يُوصِي بِهَا﴾ هذه الصفة تقيّد الموصوف، وفائدته أن يعلم أن للميت أن يوصي، قاله السهيلي، قال: وأفاد تنكير الوصية أنها مندوبة، إذ لو كانت واجبة لقال من بعد الوصية، كذا قوله.**

**قوله (ويذكر أن شريحاً وعمر بن عبد العزيز وطاوساً وعطاء وابن أذينة أجازوا إقرار المريض بدين) كأنه لم يجزم بالنقل عنهم لضعف الإسناد إلى بعضهم، فأما أثر شريح فوصله ابن أبي شيبة عنه بلفظ «إذا أقر في مرض الموت لوارث بدين لم يجز إلا ببينة»، وإذا أقر لغير وارث جاز» وفي إسناده جابر الجعفي وهو ضعيف، وأخرجه من طريق آخر أضعف من هذه، ولكن سيأتي له إسناده أصح من هذا بعد. وأما عمر بن عبد العزيز فلم أقف على من وصله عنه، وأما طاوس فوصله ابن أبي شيبة أيضاً عنه بلفظ «إذا**

(١) هذه رواية أبي ذر عن الكشميهني، أما روايته عن المستملي والمرخسي بلفظ: عن مال أغلق عليه بابها، كما

ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله.

أقر لوارث جاز « وفي الإسناد ليث بن أبي سليم وهو ضعيف . وأما قول عطاء فوصله ابن أبي شيبة عنه بمثله ورجال إسناده ثقات ، وأما ابن أذينة واسمه عبد الرحمن وكان قاضي البصرة وأبوه بالمهمل مصغر وهو تابعي ثقة مات سنة خمس وتسعين من الهجرة ووهب من ذكره في الصحابة وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة أيضا من طريق قتادة عنه « في الرجل يقر لوارث بدين قال : يجوز » ورجال إسناده ثقات .

**قوله ( وقال الحسن : أحق ما تصدق به الرجل آخر يوم من الدنيا وأول يوم من الآخرة )** هذا أثر صحيح روينا به علو في مسند الدارمي من طريق قتادة قال « قال ابن سيرين عن شريح : لا يجوز إقرار لوارث ، قال وقال الحسن : أحق ما جاز عليه عند موته أول يوم من أيام الآخرة وآخر يوم من أيام الدنيا » .

**قوله ( وقال إبراهيم والحكم : إذا أبرأ الوارث من الدين برئ )** وصله ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن إبراهيم « في المريض إذا أبرأ الوارث برئ » وعن مطرف عن الحكم مثله . **قوله ( وأوصى رافع بن خديج أن لا تكشف أمراته الفزارية عما أغلق عليه بابها )** في رواية المستملئ والسرخسي « عن مال أغلق عليه بابها » ولم أقف على هذا الأثر موصولا بعد .

**قوله ( وقال الحسن إذا قال للمملوك عند الموت : كنت أعتقتك جاز )** لم أقف على من وصله وهو على طريقة الحسن في تنفيذ إقرار المريض مطلقا .

**قوله ( وقال الشعبي : إذا قالت المرأة عند موتها إن زوجي قضائي وقبضت منه جاز )** ، قال ابن التين : وجهه أنها لاتهم بالميل إلى زوجها في تلك الحال ، ولا سيما إذا كان لها ولد من غيره . **قوله ( وقال بعض الناس لا يجوز إقراره )** أي المريض ( لسوء الظن به للورثة ) وفي رواية المستملئ « بسوء الظن » بالوحدة بدل اللام .

**قوله ( ثم استحسنت فقال : يجوز إقراره بالوديعة والبضاعة والمضاربة )** قال ابن التين : إن أراد هذا القائل ما إذا أقر بالمضاربة مثلا للوارث لزمه التناقص وإلا فلا ، وفرق بعض الحنفية بأن ربح المال في المضاربة مشترك بين العامل والمالك فلم يكن كالدين المحض . وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن إقرار المريض لغير الوارث جائز ، لكن إن كان عليه دين في الصحة فقد قالت طائفة منهم النخعي وأهل الكوفة : يبدأ بدين الصحة ويتحاص أصحاب الإقرار في المرض ، واختلفوا في إقرار المريض للوارث فأجازه مطلقاً الأوزاعي وإسحق وأبو ثور ، وهو المرجح عند الشافعية ، وبه قال مالك إلا أنه استثنى ما إذا أقر لبنته ومعها من يشاركها من غير الولد كابن العم مثلا ، قال : لأنه يتهم في أن يزيد بنته وينقص ابن عمه من غير عكس ، واستثنى ما إذا أقر لزوجته التي يعرف بمحببتها والميل إليها وكان بينه وبين ولده من غيرها تباعد ولا سيما إن كان له منها في تلك الحالة ولد ، وحاصل المنقول عن المالكية مدار الأمر على التهمة وعدمها فإن فقدت جاز وإلا فلا ، وهو اختيار الروياني من الشافعية . وعن شريح والحسن بن صالح لا يجوز إقراره لوارث إلا لزوجته بصداقها ، وعن القاسم وسالم والثوري والشافعي في قول زعم ابن المنذر أن الشافعي رجع عن الأول إليه ، وبه قال أحمد لا يجوز إقرار المريض لوارثه مطلقا لأنه منع الوصية له فلا يأمن أن يزيد الوصية فيجعلها إقرارا ، واحتج من أجاز مطلقا بما تقدم عن الحسن أن التهمة في حق المحتضر بعيدة ، وبالفارق بين الوصية والدين لأنهم اتفقوا



على أنه لو أوصى في صحته لوارثه بوصية وأقر له بدين ثم رجع أن رجوعه عن الإقرار لا يصح ، بخلاف الوصية فيصح رجوعه عنها ، واتفقوا على أن المريض إذا أقر بوارث صح إقراره مع أنه يتضمن الإقرار له بالمال ، وبأن مدار الأحكام على الظاهر فلا يترك إقراره للظن المحتمل ، فإن أمره فيه إلى الله تعالى .

قوله ( وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ) هو طرف من حديث وصله المصنف في الأدب من وجهين عن أبي هريرة ، وقصد بذكره هنا الرد على من أساء الظن بالمريض فنفع تصرفه ومعنى قوله « أكذبت الحديث » أى أكذب في الحديث من غيره لأن الصدق والكذب يوصف بهما القول لا الظن .

قوله ( ولا يحل مال المسلمين لقول النبي صلى الله عليه وسلم : آية المنافق إذا اتّمن خان ) هو طرف من حديث تقدم شرحه في كتاب الإيمان ، ووجه تعلقه بالرد على من منع إجازة إقرار المريض من جهة أنه دال على ذم الخيانة ، فلو ترك ذكر ما عليه من الحق وكتمه لكان خائناً للمستحق فلزم من وجوب ترك الخيانة وجوب الإقرار لأنه إذا كتم صار خائناً ، ومن لم يعتبر إقراره كان حمله على الكتمان .

قوله ( وقال الله تعالى ﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ﴾ فلم يخص وارثاً ولا غيره ) أى لم يفرق بين الوارث وغيره في الأمر بأداء الأمانة ، فيصح الإقرار سواء كان لوارث أو غيره .

قوله ( فيه عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم ) يعنى حديث آية المنافق الذى علقه مختصراً ، وقد تقدم موصولاً بتمامه في كتاب الإيمان ولفظه « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً . وفيه وإذا اتّمن اتّمن خان » وحديث أبى هريرة الذى أورده في هذا الباب بلفظ « آية المنافق ثلاث » تقدم هناك أيضاً باسناده ومنته ، وتقدم شرحه أيضاً والله المستعان .

### باب تأويل قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ﴾

ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية . وقوله عز وجل : ﴿ إِنْ أَلْفَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ ، فإذا الأمانة أحق من تطوع الوصية . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » . وقال ابن عباس : لا يوصي العبد إلا بإذن أهله . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « العبد راعٍ في مال سيده » .

[٢٧٥٠]

٢٦٦٢ - حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير أن حكيم بن حزام قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاني ، ثم سألته فاعطاني ، ثم قال لي : « يا حكيم ، إن هذا المال خضرٌ حلوٌ ، فمن أخذه بسخاوة نفسٍ بُورك له فيه ، ومن أخذه بإشرافٍ نفسٍ لم يبارك فيه ، وكان كالذي يأكل ولا يشبع ، واليد العليا خيرٌ من اليد السفلى » . قال حكيم : فقلت : يا رسول الله ، والذي بعثك بالحق ، لا أرزأ أحداً بعدك شيئاً

حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا . فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَدْعُو حَكِيمًا لِيُعْطِيَهُ الْعَطَاءَ فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا . ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ دَعَاهُ لِيُعْطِيَهُ فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهُ ، فَقَالَ : يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ ، إِنِّي أَعْرِضُ عَلَيْهِ حَقُّهُ الَّذِي قَسَمَ اللَّهُ لَهُ مِنْ هَذَا الْفِيءِ فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَهُ . فَلَمْ يَرِزْ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حَتَّى تُوْفِّي .

[٢٧٥١] ٢٦٦٣ - حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ : « كَلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، فَالْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ » ، قَالَ : وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ : « وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ » .

قوله ( باب تأويل قوله تعالى : ﴿ من بعد وصية يوصي بها أو دين ﴾ ) أى بيان المراد بتقديم الوصية فى الذكر على الدين مع أن الدين هو المقدم فى الأداء . وبهذا يظهر السر فى تكرار هذه الترجمة .

قوله ( ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية ) هذا طرف من حديث أخرجه أحمد والترمذى وغيرهما من طريق الحارث وهو الأعور عن على بن أبى طالب قال « قضى محمد صلى الله عليه وسلم أن الدين قبل الوصية ، وأنتم تقرؤون الوصية قبل الدين » لفظ أحمد وهو إسناد ضعيف ، لكن قال الترمذى : أن العمل عليه عند أهل العلم ، وكان البخارى اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه ، وإلا فلم تجر عاداته أن يورد الضعيف فى مقام الاحتجاج به ، وقد أورد فى الباب ما يعضده أيضا . ولم يختلف العلماء فى أن الدين يقدم على الوصية إلا فى صورة واحدة وهى ما لو أوصى لشخص بألف مثلا وصدقه الوارث وحكم به ثم ادعى آخر أن له فى ذمة الميت ديناً يستغرق موجوده وصدقه الوارث فى وجهه للشافعية تقدم الوصية على الدين فى هذه الصورة الخاصة ، ثم قد نازع بعضهم فى إطلاق كون الوصية مقدمة على الدين فى الآية لأنه ليس فيها صيغة ترتيب بل المراد أن الموارث إنما تقع بعد قضاء الدين وإنفاذ الوصية ، وأتى بأو للإباحة وهى كقولك جالس زيدا أو عمرا ، أى لك مجالسة كل منهما اجتماعا أو افتراقا ، وإنما قدمت لمعنى اقتضى الاهتمام لتقديمها واختلف فى تعيين ذلك المعنى ، وحاصل ما ذكره أهل العلم من مقتضيات التقديم ستة أمور : أحدها الخفة والثقل كربيعة ومضر ، فمضر أشرف من ربيعة لكن لفظ ربيعة لما كان أخف قدم فى الذكر ، وهذا يرجع إلى اللفظ ثانيها بحسب الزمان كعاد وثمود . ثالثها بحسب الطبع كثلاث ورباع . رابعها بحسب الرتبة كالصلاة والزكاة لأن الصلاة حق البدن والزكاة حق المال والبدن مقدم على المال ، خامسها تقديم السبب على المسبب كقوله تعالى ﴿ عزيز حكيم ﴾ قال بعض السلف عز فلما عز حكم . سادسها بالشرف والفضل كقوله تعالى ﴿ من النبيين والصديقين ﴾ . وإذا تقرر ذلك فقد ذكر السهيلي أن تقديم الوصية

في الذكر على الدين لأن الوصية إنما تقع على سبيل البر والصلة بخلاف الدين فإنه إنما يقع غالباً بعد الميت بنوع تفريط فوقعت البداءة بالوصية لكونها أفضل . وقال غيره : قدمت الرصية لأنها شيء يؤخذ بغير عوض والدين يؤخذ بعوض فكان إخراج الوصية أشق على الوارث من إخراج الدين ، وكان أداؤها مظنة التفريط ، بخلاف الدين فإن الوارث مطمئن بإخراجه فقدمت الوصية لذلك . وأيضاً فهي حظ فقير ومسكين غالباً ، والدين حظ غريم يطلبه بقوة وله مقال ، كما صح أن لصاحب الدين مقالا ، وأيضاً فالوصية ينشأ الموصى من قبل نفسه فقدمت تحريضاً على العمل بها بخلاف الدين فإنه ثابت بنفسه مطلوب أداؤه سواء ذكر أو لم يذكر . وأيضاً فالوصية ممكنة من كل أحد ولا سيما عند من يقول بوجوبها فإنه يقول بازومها لكل أحد فيشترك فيها جميع المخاطبين لأنها تقع بالمال وتقع بالعهد كما تقدم وقل من يخلو عن شيء من ذلك ، بخلاف الدين فإنه يمكن أن يوجد وأن لا يوجد ، وما يكثر وقوعه مقدم على ما يقل وقوعه . وقال الزين بن المنير : تقديم الوصية على الدين في اللفظ لا يقتضي تقديمها في المعنى لأنها معا قد ذكرا في سياق البعدي ، لكن الميراث يلي الوصية في البعدي ولا يلي الدين بل هو بعد بعده فيلزم أن الدين يقدم في الأداء ثم الوصية ثم الميراث ، فيةحقق حينئذ أن الوصية تقع بعد الدين حال الأداء باعتبار القبلية ، فتقديم الدين على الوصية في اللفظ وباعتبار البعدي فتقدم الوصية على الدين في المعنى والله أعلم .

**قوله ( وقال ابن عباس : لا يوصى العبد إلا بإذن أهله )** وصله ابن أبي شيبه من طريق شبيب بن عرقدة عن جندب قال « سأل طهمان ابن عباس : أيوصى العبد ؟ قال : لا إلا بإذن أهله » .

**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم العبد راع في مال سيده )** هو طرف من حديث تقدم ذكره موصولاً في « باب كراهية التناول على الرقيق » من كتاب العتق من حديث نافع عن ابن عمر ، وأراد البخاري بذلك توجيه كلام ابن عباس المذكور ، قال ابن المنير : لما تعارض في مال العبد حقه وحق سيده قدم الأقوى وهو حق السيد ، وجعل العبد مشلولاً عنه ، وهو أحد الحفظة فيه ، فكذلك حق الدين لما عارضه حق الوصية — والدين واجب والوصية تطوع — وجب تقديم الدين ، فهذا وجه مناسبة هذا الأثر والحديث للترجمة . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث حكيم بن حزام « أن هذا المال خضر حلو » الحديث ، وقد تقدم مشروحاً في كتاب الزكاة ، قال ابن المنير : وجه دخوله في هذا الباب من جهة أنه صلى الله عليه وسلم زهده في قبول العطية ، وجعل يد الآخذ سفلى تنفيراً عن قبولها ، ولم يقع مثل ذلك في تقاضى الدين ، فالخاصل أن قابض الوصية يده سفلى وقابض الدين مستوف لحقه ، إما أن تكرر يده عاياً بما تفضل به من القرض ، وإما أن لا تكون يده سفلى فيتحقق بذلك تقديم الدين على الوصية . ثانيهما حديث « كلكم راع ومسئول عن رعيته » من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، وقد تقدم من وجه آخر في العتق ، ويأتى الكلام عليه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . وقد خالف الطحاوى في هذه المسألة أصحابه فذكر اختلاف العلماء نحو ما سبق ، ثم ذكر أن الصحيح مذهب إليه الجماعة ، وصرح بتزييف ما تقدم عن أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد في هذه المسألة .

**( تنبيه )** : وقع في شرح مغايطى أن البخاري قال هنا « وقال إسماعيل بن جعفر أخبرني عبد العزيز عن

إسحق عن أنس في قصة بيرحاء » ونقلت عن أبي العباس الطريقي أن البخاري وصله عن الحسن بن شوكر عن إسماعيل ، وقال شيخنا ابن الملقن : إن هذا وهم ، وإنما ذكره البخاري في « باب من تصدق إلى وكيله » كما سيأتي .

## ب

### إِذَا أَوْقَفَ أَوْ أَوْصَى لِأَقَارِبِهِ ، وَمَنْ الْأَقَارِبُ

وقال ثابت عن أنس : قال النبي صلى الله عليه لأبي طلحة : « اجعله لفقراء أقاربك » ، فجعلها لحسان وأبي بن كعب ، وقال الأنصاري حدثني أبي عن ثمامة عن أنس بمثل حديث ثابت قال : « اجعلها لفقراء قرابتك » ، قال أنس : فجعلها لحسان وأبي بن كعب وكانا أقرب إليه مني . وكان قرابة حسان وأبي من أبي طلحة واسمه زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد مناة بن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار ، وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام ، فيجتمعان إلى حرام وهو الأب الثالث ، وحرام بن عمرو بن زيد مناة بن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار ، وهو يجمع حسانا وأباطلحة وأبيا إلى ستة آباء إلى عمرو بن مالك ، وهو أبي بن كعب بن قيس ابن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار ، فعمر بن مالك يجمع حسانا وأباطلحة وأبيا . وقال بعضهم : إذا أوصى لقرابته فهو إلى آباءه في الإسلام .

٢٦٦٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله أنه سمع أنسا : قال النبي صلى الله عليه لأبي طلحة : « أرى أن تجعلها في الأقربين » ، فقال أبو طلحة : أفعل يا رسول الله ، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه ، وقال ابن عباس : لما نزلت ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ جعل النبي صلى الله عليه ينادي : « يا بني فهر ، يا بني عدي » ، لبطن قريش . وقال أبو هريرة : لما نزلت ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ قال النبي صلى الله عليه : يا « معشر قريش » .

قوله ( باب إذا وقف أو أوصى لأقاربه ، ومن الأقارب ) وقع في بعض النسخ « أوقف » بزيادة ألف وهي لغة قليلة ، وحذف المصنف جواب قوله « إذا » إشارة إلى الخلاف في ذلك ، أي هل يصح أم لا ؟ وأورد المصنف المسألة الأخرى مورد الاستفهام لذلك أيضاً ، وتضمنت الترجمة التسوية بين الوقف والرصية فيما يتعلق بالأقارب . وقد استطرده المصنف من هنا إلى مسائل الوقف فترجم لما ظهر له منهما ، ثم رجع أخيراً إلى تكملة كتاب الوصايا ، وقد قال الماوردي تجوز الوصية لكل من جاز الوقف عليه من صغير وكبير وعقل ومجنون وموجود ومعدوم إذا لم يكن وارثاً ولا قاتلاً ، والوقف منع بيع الرقبة والتصدق بالمنفعة على

وجه مخصوص ، وقد اختلف العلماء في الأقارب فقال أبو حنيفة : القرابة كل ذى رحم محرم من قبل الأب أو الأم ، ولكن يبدأ بقرابة الأب قبل الأم . وقال أبو يوسف ومحمد : من جمعهم أب منذ الهجرة من قبل أب أو أم من غير تفصيل ، زاد زفر : ويقدم من قرب منهم ، وهى رواية عن أبي حنيفة أيضاً . وأقل من يدفع إليه ثلاثة ، وعند محمد اثنان ، وعند أبي يوسف واحد ، ولا يصرف للأغنياء عندهم إلا أن يشترط ذلك . وقالت الشافعية : القريب من اجتماع في النسب سواء قرب أم بعد مسلماً كان أو كافراً غنياً كان أو فقيراً ذكراً كان أو أنثى وارثاً أو غير وارث محرماً أو غير محرم ، واختلفوا في الأصول والفروع على وجهين وقالوا : إن وجد جمع محصورون أكثر من ثلاثة استوعبوا ، وقيل يقتصر على ثلاثة . وإن كانوا غير محصورين فنقل الطحاوى الاتفاق على البطلان ، وفيه نظر لأن عند الشافعية وجهاً بالجواز ويصرف منهم لثلاثة ولا تجب التسوية ، وقال أحمد في القرابة كالشافعى ، إلا أنه أخرج الكافر ، وفي رواية عنه : القرابة كل من جمعه والموصى الأب الرابع إلى ما هو أسفل منه ، وقال مالك : يختص بالعصبة سواء كان يرثه أو لا ، ويبدأ بفقرائهم حتى يغنوا ثم يعطى الأغنياء ، وحديث الباب يدل لما قاله الشافعى سوى اشتراط ثلاثة فظاھره الاكتفاء باثنين ، وسأذكر بيان ذلك إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال ثابت عن أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة : اجعله لفقراء أقاربك ، فجعلها لحسان وأبي بن كعب )** هو طرف من حديث أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وغيرهم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت ، وسأذكر ما فيه من زيادة بعد أبواب .

**قوله ( وقال الأنصارى )** هو محمد بن عبد الله بن المثنى ، وثمالة هو ابن عبد الله بن أنس بن مالك ، والإسناد كله أنسيرن بصريون ، وقد سمع البخارى من الأنصارى هذا كثيراً .

**قوله ( بمثل حديث ثابت قال : اجعلها لفقراء قرابتك ، قال أنس فجعلها لحسان وأبي بن كعب )** كذا اختصره هنا ، وقد وصله في تفسير آل عمران مختصراً أيضاً عقب رواية لإسحق بن أبي طلحة عن أنس في هذه القصة قال « حدثنا الأنصارى » فذكر هذا الإسناد قال « فجعلها لحسان وأبي وكانا أقرب إليه ، ولم يجعل لى منها شيئاً » وسقط هذا القدر من رواية أبي ذر ، وقد أخرجه ابن خزيمة والطحاوى جميعاً عن ابن مرزوق ، وأبو نعيم في « المستخرج » من طريقه والبيهقى من طريق أبي حاتم الرازى كلاهما عن الأنصارى بتمامه ولفظه « لما نزلت ﴿ لن تنالوا البر ﴾ الآية أو ﴿ من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً ﴾ جاء أبو طلحة فقال : يا رسول الله ، حائطى لله ، فلو استطعت أن أسره لم أعانه ، فقال : اجعله في قرابتك وفقراء أهلك ، قال أنس : فجعلها لحسان ولأبي ، ولم يجعل لى منها شيئاً لأنهما كانا أقرب إليه منى » لفظ أبي نعيم . وفي رواية الطحاوى « كانت لأبى طلحة أرض فجعلها لله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له اجعلها في فقراء قرابتك فجعلها لحسان وأبي وكانا أقرب إليه منى » وفي رواية أبي حاتم الرازى فقال « حائطى بكذا وكذا » وقال فيه « فقال : اجعلها في فقراء أهل بيتك . قال فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب » وأخرجه الدارقطنى من طريق صاعقة عن الأنصارى فذكر فيه للأنصارى شيئاً آخر فقال وحدثنا حميد عن أنس قال : لما نزلت ﴿ لن تنالوا البر ﴾ الآية أو ﴿ من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً ﴾ . قال أبو طلحة : يا رسول

الله ، حاطى في مكان كذا وكذا صدقة لله تعالى » والباقي مثل رواية أبي حاتم إلا أنه قال « اجعلها في فقراء أهل بيتك وأقاربك » ثم ساقه بالإسناد الأول قال مثله وزاد فيه « فجعلها لأبي بن كعب وحسان بن ثابت وكانا أقرب إليه مني » وإنما أوردت هذه الطرق لأني رأيت بعض الشراح ظن أن الذي وقع في البخاري من شرح قرابة أبي طلحة من حسان وأبي بقية من الحديث المذكور ، وليس كذلك بل انتهى الحديث إلى قوله « وكانا أقرب إليه مني » ومن قوله « وكان قرابة حسان وأبي من أبي طلحة الخ » من كلام البخاري أو من شيخه فقال « واسمه - أى اسم أبي طلحة - زيد بن سهل بن الأسود بن حرام - وهو بالمهملتين - ابن عمرو ابن زيد مناة - وهو بالإضافة - ابن عدى بن عمرو بن مالك بن النجار . وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام - يعنى ابن عمرو المذكور - فيجتمعان إلى حرام وهو الأب الثالث » ووقع هنا في رواية أبي ذر « وحرام ابن عمرو » وساق النسب ثانيا إلى النجار ، وهو زيادة لا معنى لها ، ثم قال « وهو يجمع حسان وأبا طلحة وأبياً إلى ستة آباء إلى عمرو بن مالك » هكذا أطلق في معظم الروايات ، فقال الدمياطي ومن تبعه : هو ما ليس مشكل ، وشرع الدمياطي في بيانه ، ويعنى عن ذلك ما وقع في رواية المستملى حيث قال عقب ذلك « وأبي ابن كعب هو ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار ، فعمر بن مالك يجمع حسان وأبا طلحة وأبياً » اه وقال أبو داود في السنن : بلغني عن محمد بن عبد الله الأنصاري أنه قال « أبو طلحة هو زيد بن سهل ، فساق نسبه ونسب حسان بن ثابت وأبي بن كعب كما تقدم ، ثم قال الأنصاري : فيين أبي طلحة وأبي بن كعب ستة آباء ، قال « وعمرو بن مالك يجمع حساناً وأبياً وأبا طلحة » فظهر من هذا أن الذي وقع في البخاري من كلام شيخه الأنصاري والله أعلم . وذكر محمد بن الحسن بن زبالة في « كتاب المدينة » من مرسل أبي بكر بن حزم زيادة على ما في حديث أنس ولفظه « أن أبا طلحة تصدق بماله وكان موضعه قصر بني حدية ، فدفعه إلى رسول الله فرده على أقاربه أبي بن كعب وحسان بن ثابت وثيبط بن جابر وشداد ابن أوس أو ابنه أوس بن ثابت فتقاوموه ، فصار لحسان ، فباعه من معاوية بمائة ألف فابتنى قصر بني حدية في موضعها اه . وجد ثيبط بن جابر مالك بن عدى بن زيد مناة عدى بن مالك بن النجار يجمع مع أبي بن كعب في مالك بن النجار ، فهو أبعد من أبي بن كعب بواحد » وابن زبالة ضعيف فلا يحتج بما ينفرده به فكيف إذا خالف ، وملخص ذلك أن أحد الرجلين اللذين خصهما أبو طلحة بذلك أقرب إليه من الآخر فحسان يجمع معه في الأب الثالث وأبي يجمع معه في الأب السادس ، فلو كانت الأقربى معتبرة لخص بذلك حسان بن ثابت دون غيره فدل على أنها غير معتبرة ، وإنما قال أنس « لأنهما كانا أقرب إليه مني » لأن الذي يجمع أبا طلحة وأنسا النجار لأنه من بني عدى بن النجار وأبو طلحة وأبي بن كعب كما تقدم من بني مالك بن النجار فلهذا كان أبي بن كعب أقرب إلى أبي طلحة من أنس ، ويحتمل أن يكون أبو طلحة راعى فيمن أعطاه من قرابته الفقر لكن استثنى من كان مكفياً ممن يجب عليه نفقته فذلك لم يدخل أنساً فظن أنس أن ذلك لبعده قرابته منه ، والله أعلم . واستدل لأحمد بأن المراد بذى القربى في قوله تعالى ﴿ والرسول ولذى القربى ﴾ بنو هاشم وبنو المطلب لتخصيص النبي صلى الله عليه وسلم إليهم بسهم ذى القربى وإنما يجمع مع بني عبد المطلب في الأب الرابع ، وتعقبه الطحاوى بأنه لو كان المراد ذلك لشرك معهم بني نوفل وبني

عبد شمس لأثما ولدا عبد مناف كالمطلب وهاشم ، فلما خص بني هاشم وبني المطلب دون بني نوفل وعبد شمس دل على أن المراد بهم ذوى القربى دفعه لناس مخصوصين بينه النبي صلى الله عليه وسلم بتخصيصه بني هاشم وبني المطلب « فلا يقاس عليه من وقف أو أوصى لقربائه ، بل يحمل اللفظ على مطلقه وعمومه حتى يثبت ما يقيده أو يخصصه والله أعلم .

**قوله ( وقال بعضهم )** هو قول أبي يوسف ومن وافقه كما تقدم ، ثم ذكر المصنف قصة أبي طلحة من طريق إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ، أوردها مختصرة ، وستأتي بهامها في « باب إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود » .

**قوله ( وقال ابن عباس لما نزلت )** وأنذر عشيرتك الأقربين ( جعل النبي صلى الله عليه وسلم ينادى : يا بني فهر ، يا بني عدى . لبطنون من قريش ) هكذا أورده مختصراً ، وقد وصله في مناقب قريش وتفسير سورة الشعراء بهامه من طريق عمرو بن مرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، وأورد في آخر الجناز طرفاً منه في قصة أبي لهب موصولة ، وسيأتي شرحه وشرح الذى بعده في تفسير سورة الشعراء إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال أبو هريرة : لما نزلت )** وأنذر عشيرتك الأقربين ( قال النبي صلى الله عليه وسلم : يا معشر قريش ) هو طرف من حديث وصله في الباب الذى بعده .

### باب هل يدخل النساء والولد في الأقارب ؟

٢٦٦٥ - حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب وأبوسلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : قام رسول الله صلى الله عليه حين أنزل الله عز وجل : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ قال : « يا معشر قريش - أو كلمة نحوها - اشتروا أنفسكم ، لا أغني عنكم من الله شيئاً ، يا بني عبد مناف ، لا أغني عنكم من الله شيئاً ، يا عباس بن عبد المطلب ، لا أغني عنك من الله شيئاً ، يا صفية عمة رسول الله ، لا أغني عنك من الله شيئاً .

ويا فاطمة بنت محمد سليني ما شئت من مالي لا أغني عنك من الله شيئاً » .

تابعه أصبغ عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب .

[الحديث ٢٧٥٣ - طرفاه في : ٣٠٢٧ ، ٤٧٧١] .

**قوله ( باب هل يدخل النساء والولد في الأقارب ) ؟** هكذا أورد الترجمة بالاستفهام لما في المسألة من الاختلاف كما تقدم . ثم أورد في الباب حديث أبي هريرة قال « قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزل الله عز وجل ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ قال : يا معشر قريش ، أو كلمة نحوها » الحديث بطوله ، وموضع الشاهد منه قوله فيه « ويا صفية ويا فاطمة » فإنه سوى صلى الله عليه وسلم في ذلك بين عشيرته فعملهم أولاً ثم

خص بعض البطون ، ثم ذكر عمه العباس وعمته صفية وابنته فدل على دخول النساء في الأقارب وعلى دخول الفروع أيضاً ، وعلى عدم التخصيص بمن يرث ولا بمن كان مسلماً . ويحتمل أن يكون لفظ الأقربين صفة لازمة للعشيرة ، والمراد بعشيرته قومه وهم قريش ، وقد روى ابن مردويه من حديث عدي بن حاتم « أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قريشاً فقال ﴿ وأنذر عشيرتكم الأقربين ﴾ » يعني قومه ، وعلى هذا فيكون قد أمر بإنذار قومه فلا يختص ذلك بالأقرب منهم دون الأبعد ، فلا حجة فيه في مسألة الوقف لأن صورتها ما إذا وقف على قرابته أو على أقرب الناس إليه مثلاً ، والآية تتعلق بإنذار العشيرة فافترقا والله أعلم . وقال ابن المنير : لعله كان هناك قرينة فهم بها النبي صلى الله عليه وسلم تعميم الإنذار فلذلك عمهم انتهى . ويحتمل أن يكون أولاً خص اتباعاً بظاهر القرابة ثم عم لما عنده من الدليل على التعميم لكونه أرسل إلى الناس كافة .

( تنبيه ) : يجوز في يا عباس وفي يا صفية وفي يا فاطمة الضم والنصب :

قوله ( تابعه أصبغ عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب ) وصله الذهلي في « الزهريات » عن أصبغ ، وهو عند مسلم عن حرمة عن ابن وهب .

## باب

هَلْ يَنْتَفِعُ الْوَاقِفُ بِوَقْفِهِ؟

وقد اشترط عمر : لا جناح على من وليه أن يأكل . وقد يلي الواقف وغيره .

فكذلك كل من جعل بدنة أو شيئاً لله فله أن ينتفع بها كما ينتفع غيره وإن لم يشترط .

[٢٧٥٤] ٢٦٦٦ - حدثنا قتيبة قال حدثني أبو عوانة عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله رأى رجلاً يسوق بدنة فقال له : « اركبها » ، فقال : يا رسول الله ، إنها بدنة ، قال - في الثالثة أو في الرابعة - : « اركبها ويلك - أو ويحك - » .

[٢٧٥٥] ٢٦٦٧ - حدثنا إسماعيل قال حدثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله رأى رجلاً يسوق بدنة فقال : « اركبها » ، قال : يا رسول الله ، إنها بدنة ، قال : « اركبها ويلك » في الثانية أو في الثالثة .

قوله ( باب هل ينتفع الواقف بوقفه ) أى بأن يقف على نفسه ثم على غيره ، أو بأن يشترط لنفسه من المنفعة جزءاً معيناً ، أو يجعل للناظر على وقفه شيئاً ويكون هو الناظر ؟ وفي هذا كله خلاف ، فأما الوقف على النفس فسيأتى البحث فيه في « باب الوقف كيف يكتب » وأما شرط شيء من المنفعة فسيأتى في « باب قوله تعالى وابتلوا اليتامى » وأما ما يتعلق بالنظر فأذكره هنا . ووقع قبل الباب في « المستخرج » لأبي نعيم « كتاب الأوقاف » ، باب هل ينتفع الواقف بوقفه « ولم أر ذلك لغيره .



قوله ( وقد اشترط عمر الخ ) هو طرف من قصة وقف عمر ، وقد تقدمت موصولة في آخر الشروط ، وقوله « وقد بلى الواقف وغيره الخ » . هو من تفقه المصنف ، وهو يقتضى أن ولاية النظر للواقف لا نزاع فيها ، وليس كذلك وكأنه فرعه على المختار عنده ، وإلا فعند المالكية أنه لا يجوز ، وقيل إن دفعه الواقف لغيره ليجمع غلته ولا يتولى تفرقها إلا الواقف جاز ، قال ابن بطال : وإنما منع مالك من ذلك سدا للذريعة لئلا يصير كأنه وقف على نفسه ، أو يطول العهد فينتسى الوقف ، أو يفلس الواقف فيتصرف فيه لنفسه ، أو يموت فيتصرف فيه ورثته ، وهذا لا يمنع الجواز إذا حصل الأمن من ذلك ، لكن لا يلزم من أن النظر يجوز للواقف أن ينتفع به . نعم إن شرط ذلك جاز على الراجح ، والذي احتج به المصنف من قصة عمر ظاهر في الجواز ، ثم قواه بقوله « وكذلك كل من جعل بدنة أو شيئاً لله فله أن ينتفع به كما ينتفع غيره وإن لم يشترطه » أورد حديثي أنس وأبي هريرة في قصة الذي ساق البدنة وأمره صلى الله عليه وسلم بركوبها ، وقد قدمت الكلام عليه في الحج مستوفى وبينت هناك من أجاز ذلك مطلقاً ومن منع ومن قيد بالضرورة والحاجة ، وقد تمسك به من أجاز الوقف على النفس من جهة أنه إذا جاز له الانتفاع بما أهده بعد خروجه عن ملكه بغير شرط فجوازه بالشرط أولى ، وقد اعترضه ابن المنير بأن الحديث لا يطابق الترجمة إلا عند من يقول : أن المتكلم داخل في عموم خطابه ، وهى من مسائل الخلاف في الأصول ، قال : والراجح عند المالكية تحكيم العرف حتى يخرج غير المخاطب من العموم بالقرينة . وقال ابن بطال : لا يجوز للواقف أن ينتفع بوقفه لأنه أخرجه الله وقطعه عن ملكه فانتفاعه بشيء منه رجوع في صدقته ، ثم قال : وإنما يجوز له ذلك إن شرطه في الوقف أو افترق هو أو ورثته انتهى . والذي عند الجمهور جواز ذلك إذا وقفه على الجهة العامة دون الخاصة كما سيأتى في أواخر كتاب الوصايا في ترجمة مفردة ، ومن فروع المسألة : لو وقف على الفقراء مثلاً ثم صار فقيراً أو أحد من ذريته هل يتناول ذلك ؟ والمختار أنه يجوز بشرط أن لا يختص به لئلا يدعى أنه ملكه بعد ذلك .

بِإِذَا أَوْقَفَ شَيْئاً فَلَمْ يَدْفَعْهُ إِلَى غَيْرِهِ فَهُوَ جَائِزٌ

لأن عمر أوقف وقال : لا جناح على من وليه أن يأكل ، ولم يخص أن وليه عمر أو غيره وقال النبي صلى الله عليه وآله عليه لأبي طلحة : « أرى أن تجعلها في الأقربين » ، فقال : أفعل . فقسمها في أقاربه وبني عمه .

قوله ( باب إذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه إلى غيره فهو جائز ) أى صحيح وهو قول الجمهور ، وعن مالك لا يتم الوقف إلا بالقبض ، وبه قال محمد بن الحسن والشافعي في قول ، واحتج الطحاوى للصحة بأن الوقف شبهه بالعق لا شراكهما في أنهما تمليك لله تعالى فينفذ بالقول المجرد عن القبض ، ويفارق الهبة في أنها تمليك لآدمي فلا تتم إلا بقبضة ، واستدل البخاري في ذلك بقصة عمر فقال : لأن عمر أوقف وقال « لا جناح على من وليه أن يأكل » ولم يخص أن وليه عمر أو غيره ، وفي وجه الدلالة منه غموض ، وقد تعقب بأن غاية ما ذكر عن عمر هو أن كل من ولي الوقف أبيح له التناول ، وقد تقدم ذلك في الترجمة التي قبلها ،

ولا يلزم من ذلك أن كل أحد يسوغ له أن يتولى الوقف المذكور ، بل الوقف لابد له من متول : فيحتمل أن يكون صاحبه ويحتمل أن يكون غيره فليس في قصة عمر ما يعين أحد الاحتمالين ، والذي يظهر أن مراده أن عمر لما وقف ثم شرط لم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأخراجه عن يده فكان تقريره لذلك دالا على صحة الوقف وإن لم يقبضه الموقوف عليه ، وأما ما زعمه ابن التين من أن عمر دفع الوقف لحفصة فردود كما سأوضحه في « باب الوقف كيف يكتب » إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) : قوله « أوقف كذا ثبت للأكثر وهي لغة نادرة ، والفصيح المشهور « وقف » بغير ألف ، وهم من زعم أن أوقف لحن ، قال ابن التين قد ضرب على الألف في بعض النسخ ، وإسقاطها صواب ، قال : ولا يقال أوقف إلا لمن فعل شيئا ثم تزع عنه .

قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة : أرى أن نجعلها في الأقربين ) الحديث تقدم موصولا قريبا ، وهذا لفظ إسحق بن أبي طلحة ، قال الداودي : ما استدل به البخاري على صحة الوقف قبل القبض من قصة عمر وأبي طلحة للشيء على ضده وتمثله بغير جنبه ودفع للظاهر عن وجهه ، لأنه هو روى أن عمر دفع الوقف لابنته ، وأن أبا طلحة دفع صدقته إلى أبي بن كعب وحسان ، وأجاب ابن التين بأن البخاري إنما أراد أن النبي صلى الله عليه وسلم أخرج عن أبي طلحة ملكه بمجرد قوله « هي لله صدقة » ولهذا يقول مالك : إن الصدقة تلزم بالقول وإن كان يقول إنها لا تتم إلا بالقبض ، نعم استدلاله بقصة عمر معترض وانتقاد الداودي صحيح انتهى ، وقد قدمت توجيهه ، وأما ابن بطال فنازع في الاستدلال بقصة أبي طلحة بأنه يحتمل أن تكون خرجت من يده ويحتمل أنها استمرت فلا دلالة فيها ، وأجاب ابن المنير بأن أبا طلحة أطلق صدقة أرضه وفروض إلى النبي صلى الله عليه وسلم مصرفها ، فلما قال له « أرى أن نجعلها في الأقربين » ففوض له قسمتها بينهم صار كأنه أقرها في يده بعد أن مضت الصدقة . قلت : وسيأتي التصريح بأن أبا طلحة هو الذي تولى قسمتها وبذلك يتم الجواب ، وقد باشر أبو طلحة تعيين مصرفها تفصيلا ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان عين له جهة المصرف لكنه أجل فاقصر على الأقربين ، فلما لم يمكن أبا طلحة أن يعم بها الأقربين لانتشارهم اقتصر على بعضهم فخص بها من اختار منهم .

### باب إذا قال : داري صدقة لله

ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ويعطيها في الأقربين أو حيث أراد  
قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة حين قال : أحب أموالي إلي بيرحاء وإنها صدقة لله ، فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، وقال بعضهم : لا يجوز حتى يبين لمن ، والأول أصح .

قوله ( باب إذا قال داري صدقة لله ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ، ويعطيها للأقربين أو حيث أراد ) أي تم الصدقة قبل تعيين جهة مصرفها ثم يعين بعد ذلك فيما شاء .

قوله ( قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة الخ ) هو من سياق إسحق بن أبي طلحة أيضا ، وقوله

( فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ) هو من تفقه المصنف . وقوله ( وقال بعضهم لا يجوز حتى يبين لمن ) أى حتى يعين ، وسيأتى بيانه فى الباب الذى يليه .

**باب** إِذَا قَالَ أَرْضِي أَوْ بُسْتَانِي صَدَقَهُ اللَّهُ عَنْ أُمِّي فَهُوَ جَائِزٌ ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ لِمَنْ هُوَ ذَلِكَ  
[٢٧٥٦] ٢٦٦٨ - حدثنا محمد بن سلام قال أخبرنا مخلص بن يزيد قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني يعلى أنه سمع عكرمة يقول: أنبأنا ابن عباس أن سعد بن عبادَةَ توفيت أمه وهو غائب عنها فقال: يا رسول الله، إن أمي توفيت وأنا غائب عنها، أينفعها شيء إن تصدقت به عنها؟ قال: «نعم». قال: فإني أشهدك أن حائطي المخراف صدقة عليها.  
[الحديث ٢٧٥٦ - طرفاه في: ٢٧٦٢، ٢٧٧٠.]

**قوله** ( باب إذا قال أرضى أو بستانى صدقة لله عن أمى فهو جائز ، وإن لم يبين لمن ذلك ) فهذه الترجمة أخص من التى قبلها ، لأن الأولى فيما إذا لم يعين المتصدق عنه ولا المتصدق عليه ، وهذه فيما إذا عين المتصدق عنه فقط ، قال ابن بطال : ذهب مالك إلى صحة الوقف وإن لم يعين مصرفه ، ووافقه أبو يوسف ومحمد والشافعى فى قول ، قال ابن القصار : وجهه أنه إذا قال وقف أو صدقة فلانما أراد به البر والقربة ، وأولى الناس بیره أقاربه ولا سيما إذا كانوا فقراء ، وهو كمن أوصى بثلث ماله ولم يعين مصرفه فإنه يصح ويصرف فى الفقراء . والقول الآخر للشافعى أن الوقف لا يصح حتى يعين جهة مصرفه وإلا فهو باق على ملكه ، وقال بعض الشافعية : إن قال وقفته وأطلق فهو محل الخلاف ، وإن قال وقفته لله خرج عن ملكه جزماً ، ودليله قصة أبي طلحة .

**قوله** ( حدثنا محمد ) كذا للأكثر غير منسوب ، وفى رواية أبي ذر وابن شويه « حدثنا محمد بن سلام » .

**قوله** ( أخبرني يعلى ) هو ابن مسلم سماه عبد الرزاق فى روايته عن ابن جريج عنه ، وهو مكى أصله من البصرة ، وهم الطرق فى زعمه أنه ابن حكيم ، وليس ليعلى بن مسلم عن عكرمة فى البخارى سوى هذا الموضع ، ورجال الإسناد ما بين مكى وبصرى .

**قوله** ( إن سعد بن عبادَةَ ) هو الأنصارى الخزرجى سيد الخزرج ، وسيأتى بعد أبواب من هذا الوجه « إن سعد بن عبادَةَ أخى بنى ساعدة » وبنو ساعدة بطن من الخزرج شهير .

**قوله** ( توفيت أمه وهو غائب عنها ) هى عمرة بنت مسعود ، وقيل سعد بن قيس بن عمرو أنصارية خزرجية ، ذكر ابن سعد أنها أسلمت وبايعت وماتت سنة خمس والنبي صلى الله عليه وسلم فى غزوة دومة الجندل وابنها سعد بن عبادَةَ معه ، قالوا فلما رجعوا جاء النبي صلى الله عليه وسلم فصلى على قبرها ، وعلى هذا فهذا الحديث مرسل صحابى لأن ابن عباس كان حينئذ مع أبويه بمكة ، والذى يظهر أنه سمعه من سعد بن عبادَةَ كما سألينه بعد ثلاثة أبواب .

قوله ( الخراف ) بكسر أوله وسكون المعجمة وآخره فاء أى المكان المثمر ، سمي بذلك لما يخرف منه أى يجنى من الثمرة ، تقول شجرة خراف ومثار قاله الخطابي ، ووقع في رواية عبد الرزاق « الخرف » بغير ألف وهو اسم الحائط المذكور ، والحائط البستان .

باب إِذَا تَصَدَّقَ أَوْ أَوْقَفَ بَعْضَ مَالِهِ أَوْ بَعْضَ رَقِيقِهِ أَوْ دَوَابَّهُ فَهُوَ جَائِزٌ

٢٦٦٩- حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني [٢٧٥٧]

عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب أن عبد الله بن كعب قال سمعت كعب بن مالك قال قلت: يا رسول الله، إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله، قال: «أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك». قلت: فإني أمسك سهمي الذي بخير.

[الحديث ٢٧٥٧- أطرافه في: ٢٩٤٧، ٢٩٤٨، ٢٩٥٠، ٣٠٨٨، ٣٥٥٦، ٣٨٨٩، ٣٩٥١، ٤٤١٨، ٤٦٧٣،

٤٦٧٦، ٤٦٧٨، ٦٢٥٥، ٦٦٩٠، ٧٢٢٥].

قوله ( باب إذا تصدق أو وقف بعض ماله أو بعض رقيقه أو دوابه فهو جائز ) هذه الترجمة معقودة لجواز وقف المنقول ، والمخالف فيه أبو حنيفة ، ويؤخذ منها جواز وقف المشاع ، والمخالف فيه محمد بن الحسن لكن خص المنع بما يمكن قسمته ، واحتج له الجوري بضم الجيم وهو من الشاعية بأن القسمة بيع وبيع الوقف لا يجوز ، وتعقب بأن القسمة إفراز فلا محذور ، ووجه كونه يؤخذ منه وقف المشاع ووقف المنقول هو من قوله « أو بعض رقيقه أو دوابه » فإنه يدخل فيه ما إذا وقف جزءاً من العبد أو الدابة أو وقف أحد عبيده أو فرسيه مثلاً فيصح كل ذلك عند من يجوز وقف المنقول ويرجع إليه في التعيين .

قوله ( قلت يا رسول الله إن من توبتي الخ ) هذا طرف من حديث كعب بن مالك في قصة تخلفه عن غزوة تبوك ، وسيأتي الحديث بطوله في كتاب المغازي مع استيفاء شرحه . وشاهد الترجمة منه قوله « أمسك عليك بعض مالك » فإنه ظاهر في أمره بإخراج بعض ماله وإمساك بعض ماله من غير تفصيل بين أن يكون مقسوماً أو مشاعاً ، فيحتاج من منع وقف المشاع إلى دليل المنع والله أعلم . واستدل به على كراهة التصديق بجميع المال ، وقد تقدم البحث فيه في كتاب الزكاة ، ويأتى شيء منه في كتاب الإيمان والنذور إن شاء الله تعالى .

باب

مَنْ تَصَدَّقَ إِلَى وَكِيلِهِ ثُمَّ رَدَّ الْوَكِيلُ إِلَيْهِ

٢٦٧٠- وقال إسماعيل: أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة عن إسحاق بن [٢٧٥٨]

عبد الله بن أبي طلحة لا أعلمه إلا عن أنس قال: لما نزلت: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ جاء أبو طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه فقال: يا رسول الله، يقول الله تبارك وتعالى

في كتابه: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءُ قَالَ: وَكَانَتْ حَدِيقَةً كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَدْخُلُهَا وَيَسْتَظِلُّ فِيهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا - فَهِيَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِلَى رَسُولِهِ أَرْجَوُ بَرَّهُ وَذُخْرَهُ، فَضَعُهَا أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «بَخٍ يَا أَبَا طَلْحَةَ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ قَبْلِنَاهُ مِنْكَ وَرَدَدْنَا عَلَيْكَ، فَاجْعَلْهُ فِي الْأَقْرَبِينَ». فَتَصَدَّقَ بِهِ أَبُو طَلْحَةَ عَلَى ذَوِي رَحِمِهِ. قَالَ: وَكَانَ مِنْهُمْ أَبِيٌّ وَحَسَانٌ. قَالَ: فَبَاعَ حَسَانٌ حَصَّتَهُ مِنْهُ مِنْ مَعَاوِيَةَ فَقِيلَ لَهُ: تَبِيعَ صَدَقَةَ أَبِي طَلْحَةَ؟ فَقَالَ: أَلَا أُبِيعُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ بِصَاعٍ مِنْ دِرَاهِمٍ؟ قَالَ: وَكَانَتْ تِلْكَ الْحَدِيقَةُ فِي مَوْضِعٍ قَصْرٍ بَنَى جَدِيلَةَ الَّذِي بَنَاهُ مَعَاوِيَةُ.

قوله (باب من تصدق إلى وكيله ثم رد الوكيل إليه) هذه الترجمة وحديثها سقط من أكثر الأصول ولم يشرحه ابن بطال، وثبت في رواية أبي ذر عن الكشيبي خاصة، لكن في روايته «على وكيله» وثبتت الترجمة وبعض الحديث في رواية الحموي، وقد نوزع البخاري في انتزاع هذه الترجمة من قصة أبي طلحة، وأجيب بأن مراده أن أبا طلحة لما أطلق أنه تصدق وفوض إلى النبي صلى الله عليه وسلم تعيين المصروف وقال له النبي صلى الله عليه وسلم «دعها في الأقربين» كان شبيها بما ترجم به، ومقتضى ذلك الصحة.

قوله (وقال إسماعيل أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة) يعني الماجشون كذا ثبت في أصل أبي ذر، ووقع في الأطراف لأبي مسعود وخطفا جميعا أن إسماعيل المذكور هو ابن جعفر، وبه جزم أبو نعيم في «المستخرج» وقال: رأيت في نسخة أبي عمرو يعني الجيزي «قال إسماعيل بن جعفر» ولم يوصله أبو نعيم ولا الإسماعيلي، وزاد الطريقي في الأطراف أن البخاري أخرجه عن الحسن بن شوكر عن إسماعيل بن جعفر وانفرد بذلك فإن الحسن بن شوكر لم يذكره أحد في شيوخ البخاري، وهو ثقة، وأبوه بالمعجمة وزن جعفر، وجزم المزني بأن إسماعيل هو ابن أبي أويس ولم يذكر لذلك دليلا، إلا أنه وقع في أصل الديماطي بخطه في البخاري «حدثنا إسماعيل» فإن كان محفوظا تعين أنه ابن أبي أويس وإلا فالقول ما قال خلف ومن تبعه، وعبد العزيز بن أبي سلمة وإن كان من أقران إسماعيل بن جعفر فلا يمتنع أن يروي إسماعيل عنه والله أعلم. وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من هذا في «باب إذا وقف أو أوصى لأقاربه».

قوله (عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة لا أعلمه إلا عن أنس) كذا وقع عند البخاري، وذكره ابن عبد البر في «التهديد» فقال: روى هذا الحديث عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن إسحق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس بن مالك، فذكره بطوله جازما، والذي يظهر أن الذي قال «لا أعلمه إلا عن أنس» هو البخاري.

قوله (لما نزلت ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ جاء أبو طلحة) زاد ابن عبد البر «ورسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر» قال «وكانت دار أبي جعفر والدار التي تليها إلى قصر بني حديلة حوائط لأبي طلحة»، قال وكان قصر بني حديلة حائطا لأبي طلحة يقال لها بيرحاء» فذكر الحديث، ومراده بدار

أبي جعفر التي صارت إليه بعد ذلك وعرفت به ، وهو أبو جعفر المنصور الخليفة المشهور العباسي ، وأما قصر بني حديلة وهو بالمهملة مصغر ، ووه من قاله بالجيم فنسب إليهم القصر بسبب المجاورة ، وإلا فالذي بناه هو معاوية بن أبي سفيان ؛ وبني حديلة بالمهملة مصغر بطن من الأنصار وهم بنو معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار وكانوا بتلك البقعة فعرفت بهم ، فلما اشترى معاوية حصّة حسان بنى فيها هذا القصر فعرف بقصر بني حديلة ذكر ذلك عمرو بن شبة وغيره في « أخبار المدينة » قالوا وبني معاوية القصر المذكور ليكون له حصنا لما كانوا يتحدثون به بينهم مما يقع لبني أمية أى من قيام أهل المدينة عليهم ، قال أبو غسان المدني : وكان لذلك القصر بابان أحدهما شارع على خط بني حديلة والآخر في الزاوية الشرقية ، وكان الذي ولى بناءه لمعاوية الطفيل بن أبيّ بن كعب انتهى ، وأغرب الكرمانى فزعم أن معاوية الذي بنى القصر المذكور هو معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار أحد أجداد أبي طلحة وغيره ، وما ذكرته عن صنف في أخبار المدينة يرد عليه ، وهم أعلم بذلك من غيرهم .

**قوله ( وباع حسان حصته منه من معاوية )** هذا يدل على أن أبا طلحة ملكهم الحديقة المذكورة ولم يقفها عليهم ، إذ لو وقفها ماساغ لحسان أن يبيعها ، فيعكر على من استدل بشيء من قصة أبي طلحة في مسائل الوقف إلا فيما لا تخالف فيه الصدقة الوقف ، ويحتمل أن يقال شرط أبو طلحة عليهم لما وقفها عليهم أن من احتاج إلى بيع حصته منهم جاز له بيعها ، وقد قال بجواز هذا الشرط بعض العلماء كعلي وغيره والله أعلم . ووقع في « أخبار المدينة لمحمد بن الحسن الخزومي » من طريق أبي بكر بن حزم أن ثمن حصّة حسان مائة ألف درهم قبضها من معاوية بن أبي سفيان .

**باب قول الله عز وجل ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ**

**وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ إلى قوله : ﴿ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾**

٢٦٧١ - حدثنا أبو النعمان محمد بن الفضل قال حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن

[٢٧٥٩]

سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : إن ناساً يزعمون أن هذه الآية نسخت ، ولا والله ما نسخت ، ولكنّها لما تهاون الناس ، هما واليان : وال يرث وذلك الذي يرزق ، وقال : لا يرث بذلك الذي يقول بالمعروف ، يقول : لا أملك لك أن أعطيك . [الحديث ٢٧٥٩ - طرفه في : ٤٥٧٩] .

**قوله ( باب قول الله عز وجل ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ ﴾ الآية )** ذكر فيه حديث ابن عباس قال « أن ناساً يزعمون أن هذه الآية نسخت » الحديث ، وسيأتى الكلام عليه في التفسير ، وذكر من أراد ابن عباس بقوله « أن ناساً يزعمون » وأن منهم عائشة رضى الله عنها ، وغير ذلك من الأقوال في دعوى كونها محكمة أو منسوخة .

باب ما يستحب لمن توفى فجاءة أن يتصدقوا عنه، وقضاء النذر عن الميت

[٢٧٦٠] ٢٦٧٢ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه: إن أمي افلئت نفسها، وأراها لو تكلمت تصدقت، أفأتصدق عنها؟ قال: «نعم، تصدق عنها».

[٢٧٦١] ٢٦٧٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن سعد بن عبادَةَ استفتى رسول الله صلى الله عليه فقال: إن أمي ماتت وعليها نذر، فقال: «أقضه عنها».

[الحديث ٢٧٦١ - طرفاه في: ٦٦٩٨، ٦٩٥٩].

قوله (باب ما يستحب لمن توفى فجاءة) بضم الفاء والجيم الخفيفة والمد، ويجوز فتح الفاء وسكون الجيم بغير مد (أن يتصدقوا عنه، وقضاء النذر عن الميت) أورد فيه حديث عائشة «أن رجلاً قال: إن أمي افلئت نفسها» وحديث ابن عباس «أن سعد بن عبادَةَ قال إن أمي ماتت وعليها نذر» وكأنه رمز إلى أن المهم في حديث عائشة هو سعد بن عبادَةَ، وقد تقدم حديث ابن عباس في قصة سعد بن عبادَةَ بلفظ آخر. ولا تنافي بين قوله «أن أمي ماتت وعليها نذر» وبين قوله «إن أمي توفيت وأنا غائب عنها فهل ينفعها شيء إن تصدقت به عنها» لاحتمال أن يكون سأل عن النذر وعن الصدقة عنها، وبين النسائي من وجه آخر جهة الصدقة المذكورة فأخرج من طريق سعيد بن المسيب عن سعد بن عبادَةَ قال «قلت يا رسول الله إن أمي ماتت، أفأتصدق عنها؟ قال: نعم. قلت: فأى الصدقة أفضل؟ قال: سقى الماء» وأخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق حماد بن خالد عنه بإسناد الحديث الثاني في هذا الباب لكن بلفظ «أن سعداً قال: يا رسول الله أنتفع أمي إن تصدقت عنها وقد ماتت؟ قال نعم. قال فما تأمرني؟ قال اسق الماء» والمحفوظ عن مالك ما وقع في هذا الباب والله أعلم، وقد تقدمت تسمية أم سعد قريباً.

قوله (افلئت) بضم المثناة بعد الفاء الساكنة وكسر اللام أى أخذت فتلة أى بغته وقوله (نفسها) بالضم على الأشهر، وبالفتح أيضاً وهو موت الفجأة، والمراد بالنفس هنا الروح.

قوله (وأراها لو تكلمت تصدقت) بضم همزة «أراها» وقد تقدم في الجنازة من وجه آخر عن هشام بلفظ «وأظنها» وهو يشعر بأن رواية ابن القاسم عن مالك عند النسائي بلفظ «وأنها لو تكلمت» تصحيف وظاهره أنها لم تتكلم فلم تصدق، لكن في الموطأ عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن عبادَةَ عن أبيه عن جده قال «خرج سعد بن عبادَةَ مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض مغازبه وحضرت أمه الوفاة بالمدينة، فقيل لها أوصي، فقالت: فيم أوصي؟ المال مال سعد، فتوفيت قبل أن يقدم سعد» فذكر الحديث، فإن أمكن تأويل رواية الباب بأن المراد أنها لم تتكلم أى بالصدقة «ولو تكلمت لتصدقت» أى فكيف أمضى

ذلك؟ أو يحمل على أن سعدا ما عرف بما وقع منها ، فإن الذى روى هذا الكلام فى الموطأ هو سعيد بن عباد أو ولده شريحيل مرسلا ، فعلى التقديرين لم يتحد راوى الإثبات وراوى النفي فيمكن الجمع بينهما بذلك والله أعلم .

قوله ( أفأتصدق عنها ) فى الرواية المتقدمة فى الجنائز « فهل لها أجر إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم » ول بعضهم « أتصدق عليها أو أصرفه على مصلحتها » .

قوله ( إن سعد بن عباد ) كذا رواه مالك وتابعه الليث وبكر بن وائل وغيرهما عن الزهرى ، وقال سليمان بن كثير عن الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس عن سعد بن عباد « أنه استفتى » جعله من مسند سعد ، أخرج جميع ذلك النسائى ، وأخرجه أيضا من رواية الأوزاعى ومن رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن الزهرى على الوجهين ، وقد قدمت أن ابن عباس لم يدرك القصة ، فتعين ترجيح رواية من زاد فيه « عن سعد بن عباد » ويكون ابن عباس قد أخذه عنه ، ويحتمل أن يكون أخذه عن غيره ويكون قول من قال « عن سعد بن عباد » لم يقصد به الرواية ، وإنما أراد عن قصة سعد : أداة فتتحد الروايتان .

قوله ( وعليها نذر ، فقال : اقضه عنها ) فى رواية قتيبة عن مالك « لم تقضه » وفى رواية سليمان بن كثير المذكورة « أفيجزئ عنها أن أعتق عنها ؟ قال : أعتق عن أمك » فأفادت هذه الرواية بيان ماهو النذر المذكور ، وهو أنها نذرت أن تعتق رقبة فأتت قبل أن تفعل ، يحتمل أن تكون نذرت نذرا مطلقا غير معين فيكون فى الحديث حجة لمن أفتى فى النذر المطلق بكفارة يمين ، والعتق أعلى كفارات الأيمان ، فلذلك أمره أن يعتق عنها . وحكى ابن عبد البر عن بعضهم أن النذر الذى كان على والدته سعد صيام ، واستند إلى حديث ابن عباس المتقدم فى الصوم « أن رجلا قال : يارسول الله إن أمى ماتت وعليها صوم » الحديث ، ثم رده بأن فى بعض الروايات عن ابن عباس « جاءت امرأة فقالت : إن أختى ماتت » . قلت : والحق أنها قصة أخرى ، وقد أوضحت ذلك فى كتاب الصيام . وفى حديث الباب من الفوائد : جواز الصدقة عن الميت ، وأن ذلك ينفعه بوصول ثواب الصدقة إليه ولا سيما إن كان من الولد ، وهو مخصص لعموم قوله تعالى ﴿ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾ ويلتحق بالصدقة العتق عنه عند الجمهور خلافا للمشهور عند المالكية ، وقد اختلف فى غير الصدقة من أعمال البر هل تصل إلى الميت كالحج والصوم ؟ وقد تقدم شئ من ذلك فى الصيام . وفيه أن ترك الوصية جائز لأنه صلى الله عليه وسلم لم يذم أم سعد على ترك الوصية قاله ابن المنذر ، وتعقب بأن الإنكار عليها قد تعذر لموتها وسقط عنها التكليف ، وأجيب بأن فائدة إنكار ذلك لو كان منكرا ليعتظ غيرها ممن سمعه ، فلما أقر على ذلك دل على الجواز . وفيه ما كان الصحابة عليه من استشارة النبي صلى الله عليه وسلم فى أمور الدين ، وفيه العمل بالظن الغالب ، وفيه الجهاد فى حياة الأم وهو محمول على أنه استأذنها ، وفيه السؤال عن التحمل والمساعدة إلى عمل البر والمبادرة إلى بر الوالدين ، وأن إظهار الصدقة قد يكون خيرا من إخفائها وهو عند اغتنام صدق النية فيه ، وأن للحاكم تحمل الشهادة فى غير مجلس الحكم ، نبه على أكثر ذلك أبو محمد بن أبى جرة رحمه الله تعالى ، وفى بعضه نظر لا يخفى ، وكلامه على أصل الحديث وهو فى الباب الذى يليه أبسط من هذا الباب .



### باب الإِشْهَادِ فِي الْوَقْفِ وَالصَّدَقَةِ

[٢٧٦٢]

٢٦٧٤- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَنَّ ابْنَ جَرِيرٍ أَخْبَرَهُمْ

قَالَ أَخْبَرَنِي يَعْلَى أَنَّهُ سَمِعَ عِكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَنْبَأَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عَبَادَةَ - أَخَا بَنِي سَاعِدَةَ - تُوِّفِتْ أُمُّهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي تُوِّفِتْ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا، فَهَلْ يَنْفَعُهَا شَيْءٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: فَإِنِّي أَشْهَدُكَ أَنْ حَائِطِي الْمَخْرَافَ صَدَقَةٌ عَلَيْهَا.

قوله ( باب الإِشْهَادِ فِي الْوَقْفِ وَالصَّدَقَةِ ) أورد فيه حديث ابن عباس المذكور آنفاً لقوله فيه « أشهدك أن حائطي المخراف صدقة » وألحق المصنف الوقف بالصدقة ، لكن في الاستدلال لذلك بقصة سعد نظر ، لأن قوله « أشهدك » يحتمل إرادة الإِشْهَادِ الْمُعْتَبَرِ ويحتمل أن يكون معناه الإعلام ، واستدل المهلب للإِشْهَادِ فِي الْوَقْفِ بقوله تعالى ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ قال فإذا أمر بالإِشْهَادِ فِي الْبَيْعِ وله عوض فلا بد أن يشرع في الوقف الذي لا عوض له أولى . وقال ابن المنير : كأن البخاري أراد دفع التوهم عن يظن أن الوقف من أعمال البر فيندب إخفاؤه ، فبين أنه يشرع لإظهاره لأنه بصدد أن ينازع فيه ولا سيما من الورثة .

### باب قول الله عز وجل: ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبْدِلُوا الْخَيْثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ ﴾ .

[٢٧٦٣]

٢٦٧٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ كَانَ عُرْوَةُ بْنُ الزَّبِيرِ

يَحْدُثُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ ( فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ) قَالَتْ عَائِشَةُ: هِيَ الْيَتِيمَةُ فِي حَجَرٍ وَلِيَّهَا، فِيرْغَبُ فِي جَمَالِهَا وَمَالِهَا، وَيُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَدْنَىٰ مِنْ سُنَّةِ نِسَائِهَا، فَنُهِوا عَنْ نِكَاحِهَا إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، وَأَمَرُوا بِنِكَاحِ مَنْ سِوَاهُنَّ مِنَ النِّسَاءِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: ثُمَّ اسْتَفْتَى النَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بَعْدُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾ قَالَتْ: فَبَيَّنَ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْيَتِيمَةَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ جَمَالٍ وَمَالٍ رَغِبُوا فِي نِكَاحِهَا وَلَمْ يَلْحَقُوهَا بِسُنَّتِهَا بِإِكْمَالِ الصَّدَاقِ، فَإِذَا كَانَتْ مَرْغُوبَةً عَنْهَا فِي قَلَّةِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ تَرَكَوْهَا وَالتَّمَسُّوا غَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ. قَالَ: فَكَمَا يَتَرَكُونَهَا حِينَ يَرِغْبُونَ عَنْهَا فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكَحُوهَا إِذَا رَغِبُوا فِيهَا إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا الْأَوْفَىٰ مِنَ الصَّدَاقِ وَيَعْطُوهَا حَقَّهَا.

قوله ( باب قوله عز وجل : ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ، وَلَا تَبْدِلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ ، وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِهِمْ ﴾ - إلى قوله - فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ ) أورد فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَىٰ ﴾ وفي تفسير قوله تعالى ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾ وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في التفسير ، وقد أغفل المزي عزو هذا الحديث إلى كتاب الوصايا .

## ب

قوله : ﴿ وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ

فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾

إلى قوله : ﴿ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ حسيباً : كافياً

قوله ( باب قول الله تعالى : ﴿ وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ ) ساق في رواية الأصيلي وكريمة إلى قوله ﴿ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ وأما في رواية أبي ذر فقال بعد قوله ﴿ رُشْدًا ﴾ : إلى قوله ﴿ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ .

قوله ( حسيباً يعني كافياً ) كذا للأكثر ، وسقط « يعني » لأبي ذر . قال ابن التين فسرهُ غيره عالماً وقيل محاسباً وقيل مقتدراً وفي تفسير الطبري عن السدي ﴿ وكفى بالله حسيباً ﴾ أى شهيداً .

وَلِلْيَتَامَىٰ أَنْ يَعْمَلَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ وَمَا يَأْكُلُ مِنْهُ بِقَدْرِ عَمَلِهِ

[٢٧٦٤] ٢٦٧٦- حدثني هارون قال حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم قال حدثني صخر بن

جويرية عن نافع عن ابن عمر أن عمر تصدق بمال له على عهد رسول الله صلى الله عليه وكان يُقال له : ثمغ ، وكان نخلاً . فقال عمر : يا رسول الله ، إني استفدتُ مالاً وهو عندي نفيس فأردتُ أن أتصدق به ، فقال النبي صلى الله عليه : « تصدق بأصله ، لا يباع ولا يوهب ولا يُورث ، ولكن يُنفق ثمره » . فتصدق به عمر ، فصدقته ذلك في سبيل الله وفي الرقاب والمساكين والضياف وابن السبيل ولذي القربى ، ولا جناح على من وليه أن يأكل منه بالمعروف ، أو يوكل صديقه غير متمول به » .

[٢٧٦٥] ٢٦٧٧- حدثنا عبيد بن إسماعيل قال حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة

﴿ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ قالت : أنزلت في مال اليتيم أن يُصيبوا من ماله إذا كان محتاجاً بقدر ماله بالمعروف .

**قوله ( وما للوصى أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عائلته )** كذا للأكثر ، وسقطت « ما » الأولى لأنى ذكر ، وهذه من مسائل الخلاف : فقبل يجوز للوصى أن يأخذ من مال اليتيم قدر عائلته وهو قول عائشة كما في ثاني حديثي الباب وعكرمة والحسن وغيرهم ، وقيل لا يأكل منه إلا عند الحاجة . ثم اختلفوا فقال عبيدة بن عمرو وسعيد بن جبير ومجاهد : إذا أكل ثم أيسر قضى ، وقيل لا يجب القضاء ، وقيل إن كان ذهباً أو فضة لم يجز أن يأخذ منه شيئاً إلا على سبيل القرض ، وإن كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة ، وهذا أصح الأقوال عن ابن عباس ، وبه قال الشعبي وأبو العالية وغيرهما ، أخرج جميع ذلك ابن جرير في تفسيره ، وقال هو بوجوب القضاء مطلقاً وانتصر له ، ومذهب الشافعي يأخذ أقل الأمرين من أجرته ونفقته ولا يجب الرد على الصحيح ، وحكى ابن التين عن ربيعة أن المراد بالفقير والغنى في هذه الآية اليتيم ، أى إن كان غنياً فلا يسرف في الإنفاق عليه ، وإن كان فقيراً فليطعمه من ماله بالمعروف ، ولا دلالة فيها على الأكل من مال اليتيم أصلاً والمشهور ما تقدم . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث عمر .

**قوله ( حدثنا هارون بن الأشعث )** هو الهمداني بسكون الميم أصله من الكوفة ثم سكن بخارى ، ولم يخرج عنه البخارى في هذا الكتاب سوى هذا الموضع ، ووقع في بعض الروايات كراوية النسفي « حدثنا هارون » غير منسوب ، فزعم ابن عدى أنه هارون بن يحيى المكي الزبيرى ولم يعرف من حاله شيء ، والمعتمد ما وقع عند أبي ذر وغيره منسوباً .

**قوله ( تصدق بمال له )** هو من إطلاق العام على الخاص لأن المراد بالمال هنا الأرض التى لها غلة .

**قوله ( يقال له ثمن )** بفتح المثناة وسكون الميم بعدها معجمة ، ومنهم من فتح الميم حكاية المنلرى ، قال أبو عبيد البكرى هى أرض تلقاء المدينة كانت لعمر . قلت : وسأذكر فى « باب الوقف كيف يكتب » كيفية مصيره إلى عمر مع بيان الاختلاف فى ذلك إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فصدقه تلك )** كذا للكشمينى ولغيره « ذلك » .

**قوله ( ولا جناح على من وليه أن يأكل منه بالمعروف )** قال المهلب : شبه البخارى الوصى بناظر الوقف ، ووجه الشبه أن النظر للموقوف عليهم من الفقراء وغيرهم كالنظر لليتامى ، وتعقبه ابن المنير بأن الواقف هو المالك لمنافع ما وقفه ، فإن شرط لمن يلى نظره شيئاً ساغ له ذلك ، والموصى ليس كذلك لأن ولده يملك المال بعده بقسمة الله لهم فلم يكن فى ذلك كالواقف اه . ومقتضاه أن الموصى إذا جعل للوصى أن يأكل من مال الموصى عليهم لا يصبغ ذلك ، وليس كذلك بل هو سائغ إذا عينه ، وإنما اختلف السلف فيما إذا أوصى ولم يعين للوصى شيئاً هل له أن يأخذ بقدر عمله أم لا ؟ وقال الكرماني : وجه المطابقة هو من جهة أن القصد أن الوصى يأخذ من مال اليتيم أجره بدليل قول عمر « لا جناح على من وليه أن يأكل بالمعروف » . ثانيهما حديث عائشة فى قوله تعالى ﴿ ومن كان غنياً فليستعفف ﴾ الآية ، قالت عائشة : أنزات فى والى اليتيم ، وفى رواية المستمل « فى والى مال اليتيم الخ » وقد قدمت بيان الاختلاف فى ذلك ، وبأتى بقية شرحه فى تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى .

## ب

قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ الآيات

٢٦٧٨- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني سليمان بن بلال عن ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «اجتنبوا السبع الموبقات». قالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات». [الحديث ٢٧٦٦- طرفاه في: ٥٧٦٤، ٦٨٥٧].

قوله (باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾) أورد فيه حديث أبي هريرة في السبع الموبقات وفيه «وأكل مال اليتيم» وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى، وكنت قدمت في الشهادات أنني أشرح هذا الحديث هنا، ثم حصل ذهول فاستدركته في الموضع الذي أعاده فيه المصنف من كتاب الحدود، وذكرت الاختلاف في ضابط الكبيرة وفي عددها في أوائل كتاب الأدب.

## ب

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ إلى آخر الآية لأعنتكم: لأخرجكم وضيق. وعنت: خضعت.

٢٦٧٩- وقال لنا سليمان حدثنا حماد عن أيوب عن نافع قال: ما رد ابن عمر على أحد وصية. وكان ابن سيرين أحب الأشياء إليه في مال اليتيم أن يجتمع نصحاؤه وأولياؤه فينظرون الذي هو خير له. وكان طاوس إذا سئل عن شيء من أمر اليتامى قرأ: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾. وقال عطاء في يتامى الصغير والكبير: ينفق الوالي على كل إنسان بقدر حصته.

قوله (باب يسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير، وإن تخالطوهم فإخوانكم، إلى آخر الآية) كذا لأبي ذر، وساق غيره الآية.

قوله (لأعنتكم لأخرجكم وضيق) هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عنه، وزاد بعد قوله ضيق عليكم «ولكنه وسع ويسر فقال: ومن كان غنياً فليستغفف، ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف» يقول يأكل الفقير إذا ولي مال اليتيم بقدر قيامه على ماله ومنفعته مالم يسرف أو يبذر،

ثم أخرج من طريق سعيد بن جبير قال في قوله « لأعتكم » : لأخرجكم اهـ ، وقوله أعتكم فعل ماض من العنت بفتح المهملة والنون بعدها مثناة والهمزة للتعدية أى أوقعكم في العنت .

قوله ( وعنت : خضعت ) كذا وقع هنا ، واستغرب لأنه لا تعلق له بقوله « أعتكم » بل هو فعل ماض من العنو بضم المهملة والنون وتشديد الواو ، وليس هو من العنت فى شىء لأن التاء فى العنت أصلية وفى عنت للتأنيث ولام الفعل منه واو لكنها ذهبت فى الوصل ، فلعل المصنف ذكر ذلك هنا استطراداً ، وتفسير « عنت الوجوه » بخضعت أخرجه ابن المنذر أيضاً من طريق مجاهد وأخرج من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس قال « قوله وعنت الوجوه أى ذلت » ومن طريق أبى عبيدة قال « عنت استأسرت » لأن العانى هو الأسير فكأن من فسره بخضعت فسره بلازمه لأن من لازم الأسر الذلة والخضوع غالباً .

قوله ( وقال لنا سليمان بن حرب الخ ) هو موصول ، وسليمان من شيوخ البخارى ، وجرت عادة البخارى الإتيان بهذه الصيغة فى الموقوفات غالباً وفى المتابعات نادراً ، ولم يصب من قال إنه لا يأتى بها إلا فى المذاكرة ، وأبعد من قال إن ذلك للإجازة .

قوله ( مارد ابن عمر على أحد وصيته ) يعنى أنه كان يقبل وصية من يوصى إليه ، قال ابن التين كأنه كان يبتغى الأجر بذلك لحديث « أنا وكافل اليتيم كهاتين » الحديث اهـ . وسيأتى فى كتاب الأدب مع الكلام عليه ، ومحل كراهة الدخول فى الوصايا أن يخشى التهمة أو الضعف عن القيام بحققها .

قوله ( وكان ابن سيرين أحب الأشياء إليه الخ ) لم أقف عليه موصولاً عنه .

قوله ( وكان طاوس الخ ) وصله سفيان بن عيينة فى تفسيره عن هشام بن حجير بمهملة ثم جيم مصغر عن طاوس أنه « كان إذا سئل عن مال اليتيم يقرأ : « ويسألونك عن اليتامى قل لإصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فأخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح » » .

قوله ( وقال عطاء الخ ) وصله ابن أبى شيبه من رواية عبد الملك بن أبى سليمان عنه وأنه سئل عن الرجل يلى أموال أيتام فيهم الصغير والكبير وما لهم جميع لم يقسم ، قال : ينفق على كل إنسان منهم من ماله على قدره ، وقد روى عبد بن حميد من طريق قتادة قال « لما نزلت « ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن » كانوا لا يخالطونهم فى مطعم ولا غيره ، فاشتد عليهم ، فأنزل الله الرخصة « وإن تخالطوهم فأخوانكم » ، والله يعلم المفسد من المصلح » وروى الثورى فى تفسيره عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير « أن سبب نزول الآية المذكورة لما نزلت « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً » عزلوا أموالهم عن أموالهم ، فنزلت « قل لإصلاح لهم خير » ، وإن تخالطوهم فأخوانكم » قال فخالطوا أموالهم بأموالهم « وهذا هو المحفوظ مع إرساله ، وقد وصله عطاء بن السائب بذكر ابن عباس فيه أخرجه أبو داود والنسائى واللفظ له وصححه الحاكم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « لما نزلت هذه الآية « ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن » - وإن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً » اجتنب الناس مال اليتيم وطعامه فشق ذلك عليهم ، فشكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فنزلت « ويسألونك عن اليتامى » الآية « ورواه النسائى من وجه

آخر عن عطاء بن السائب موصولا أيضا وزاد فيه « وأحل لهم خلطهم » وروى عبد بن حميد عن طريق السدي عن حدثه عن ابن عباس قال « المخالطة أن تشرب من لبنه ويشرب من لبنك وتأكل من قصعته ويأكل من قصعك » والله يعلم المفسد من المصلح من يتعمد أكل مال اليتيم ومن يتجنبه » وقال أبو عبيد المراد بالمخالطة أن يكون اليتيم بين عيال المولى عليه فيشق عليه إفراز طعامه ، فيأخذ من مال اليتيم قدر ما يرى أنه كافيه بالتحري فيخلطه بنفقة عياله ، ولما كان ذلك قد تقع فيه الزيادة والنقصان خشوا من ذلك . فوسع الله عليهم ، وهو نظير النهذ حيث وسع عليهم في خلط الأزواد في الأسفار كما تقدم في الشركة . والله أعلم .

### باب استخدام اليتيم في السفر والحضر إذا كان صلاحاً له ونظر الأم وزوجها لليتيم

٢٦٨٠ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير قال حدثنا ابن علية قال حدثنا عبد العزيز عن أنس قال : قدم رسول الله صلى الله عليه المدينة ليس له خادم ، فأخذ أبو طلحة بيدي فأنطلق بي إلى الرسول صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، إن أنساً غلام كئيس فليخدمك ، قال : فخدمته في السفر والحضر ، ما قال لي لشيء صنعتُهُ : لم صنعتَ هذا هكذا ؟ ولا لشيء لم أصنعهُ : لم لم تصنعَ هذا هكذا ؟ . [٢٧٦٨]

[الحديث ٢٧٦٨ - طرفاه في : ٦٠٣٨ ، ٦٩١١ .]

**قوله ( باب استخدام اليتيم في السفر والحضر إذا كان صلاحاً له ونظر الأم أو زوجها لليتيم )** أورد فيه حديث أنس قال « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وليس له خادم ، فأخذ أبو طلحة بيدي فأنطلق بي » الحديث ، وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى : أما صدره ففي الجهاد ، وأما بقيته ففي كتاب الأدب . وعبد العزيز المذكور في الإسناد هو ابن صهيب ، والإسناد كله بصريون . وأبو طلحة كان زوج أم سليم والددة أنس فالحدث مطابق لأحد ركني الترجمة ، وأما الركن الذي قبله وهو نظر الأم فكأنه استفيد من كون أبي طلحة لم يفعل ذلك إلا بعد رضا أم سليم ، أو أشار إلى ما ورد في بعض طرقه « أن أم سليم هي التي أحضرته إلى النبي صلى الله عليه وسلم أول ما قدم المدينة » وأما أبو طلحة فأحضره إليه لما أراد الخروج إلى غزوة خيبر كما سيأتي ذلك صريحاً في « باب من غزا بصبي للخدمة » من كتاب الجهاد ، ومن طريق عمرو بن أبي عمرو عن أنس ، وقد اختلف في حكم ما ترجم به : فمن المالكية للأم وغيرها التصرف في مصالح من في كفالتهم من الأيتام وإن لم يكونوا أوصياء ، واستشكل بعضهم جواز ذلك فإنه يفرض إلى أن اليتيم يشتغل بالخدمة عن التأديب وهو ضد المطلوب ، وجوابه أن انتزاع الحكم المذكور من هذا الخبر يقتضي التقييد بما ورد في الخبر المستدل به وهو أن يكون عند من يؤدبه وينتفع بتأديبه كما وقع لأنس في الخدمة النبوية فإنه استفاد بالمواظبة عليها من الآداب ما فاق غيره ممن أدبه أبوه .

باب

إِذَا أَوْقَفَ أَرْضًا وَلَمْ يُبَيِّنِ الْحُدُودَ فَهُوَ جَائِزٌ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ

٢٦٨١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ

[٢٧٦٩]

سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِيٍّ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَخْلٍ، وَكَانَ أَحَبُّ مَالِهِ إِلَيْهِ بِيرْحًا مُسْتَقْبِلَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ قَالَ: أَحَبُّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بِيرْحًا، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بَرَّهَا وَذَخَرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعَهَا حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، فَقَالَ: «بَخٍ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ - أَوْ رَائِحٌ»، -شَكَ ابْنُ مَسْلَمَةَ- «وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ». قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَفِي بَنِي عَمِّهِ.

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ (رَائِحٌ).

٢٦٨٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ أَخْبَرَنَا رُوحُ بْنُ عِبَادَةَ قَالَ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ

[٢٧٧٠]

إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: إِنَّ أُمَّهُ تَوَفَّيْتُ أَيْنَعَهَا أَنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: فَإِنَّ لِي مَخْرَافًا، فَأَنَا أَشْهَدُكَ أَنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا.

قَوْلُهُ (بَابُ إِذَا وَقَفَ أَرْضًا وَلَمْ يُبَيِّنِ الْحُدُودَ فَهُوَ جَائِزٌ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ) كَذَا أَطْلَقَ الْجَوَازُ وَهُوَ

مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمَوْقُوفُ أَوْ الْمُتَصَدِّقُ بِهِ مَشْهُورًا مُمْتِزًا بِحَيْثُ يُؤْمَنُ أَنْ يَلْتَبِسَ بغيره، وَإِلَّا فَلَا بَدَّ مِنَ التَّحْدِيدِ اتِّفَاقًا لَكِنْ ذَكَرَ الْغَزَالِيُّ فِي فِتَاوَاهُ أَنَّ مَنْ قَالَ: أَشْهَدُوا عَلَيَّ أَنَّ جَمِيعَ أَمْوَالِي وَقَفَ عَلَى كَذَا وَذَكَرَ مَصْرَفَهَا وَلَمْ يَحْدِدْ شَيْئًا مِنْهَا صَارَتْ جَمِيعُهَا وَقْفًا، وَلَا يَضُرُّ جَهْلُ الشُّهُودِ بِالْحُدُودِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ الْبُخَارِيِّ أَنَّ الْوَقْفَ يَصَحُّ بِالصِّيغَةِ الَّتِي لَا تَحْدِيدَ فِيهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى اعْتِقَادِ الْوَاقِفِ وَإِرَادَتِهِ لشيءٍ مُعَيَّنٍ فِي نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا يَعْتَبَرُ التَّحْدِيدُ لِأَجْلِ الْإِشْهَادِ عَلَيْهِ لِيُبَيِّنَ حَقَّ الْغَيْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ (أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِينِيِّ «أَكْثَرُ أَنْصَارِيٍّ» أَيُّ أَكْثَرِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَنْصَارِ،

وَالْإِضَافَةُ إِلَى الْمَفْرَدِ النُّكْرَةِ عِنْدَ إِرَادَةِ التَّفْضِيلِ سَائِغٌ.

قَوْلُهُ (مَالًا مِنْ نَخْلٍ) تَقْدِمُ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَاجِشُونُ عَنْ إِسْحَاقَ تَسْمِيَةَ حَدَاقِ أَبِي طَلْحَةَ قَرِيبًا.

قَوْلُهُ (وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُهَا) زَادَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ «وَيَسْتَظِلُّ فِيهَا».

قَوْلُهُ (بِيرْحًا) تَقْدِمُ شَيْءٌ مِنْ ضَبْطِهَا فِي الزَّكَاةِ، وَمِنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ «بِرِيحَاءٍ» بِفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ وَكُسْرِ

الراء وتقديمها على التحتانية الساكنة ثم حاء مهملة ، ورجح هذا صاحب الفائق وقال : هي وزن فعيلاء من البراح وهي الأرض الظاهرة المنكشفة ، وعند أبي داود باريحاء وهو بإشباع الموحدة والباقي مثله ، ووه من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهمزة ، فإن أريحاء من الأرض المقدسة ، ويحتمل إن كان محفوظاً أن تكون سميت باسمها قال عياض : رواية المغاربة إعراب الراء والقصر في حاء ، وخطأً هذا الصوري ، وقال الباجي : أدركت أهل العلم ومنهم أبو ذر يفتحون الراء في كل حال ، زاد الصوري : وكذلك الباء أى أوله ، وقد قدمت في الزكاة أنه انتهى الخلاف في النطق بها إلى عشرة أوجه ، ونقل أبو علي الصديقي عن أبي ذر الهروي أنه جزم أنها مركبة من كلمتين بير كلمة وحاء كلمة ثم صارت كلمة واحدة ، واختلف في حاء هل هي اسم رجل أو امرأة أو مكان أضيفت إليه البرأو هي كلمة زجر للإبل وكأن الإبل كانت ترعى هناك وترجر بهذه اللفظة فأضيفت البرأ إلى اللفظة المذكورة .

قوله ( بخ ) بفتح الموحدة وسكون المعجمة ، وقد تنون مع الثقيل والتخفيف بالكسر والرفع والسكون ويجوز التنوين لغات ، ولو كررت فالاختيار أن تنون الأولى وتسكن الثانية ، وقد يسكتان جميعاً كما قال الشاعر : بخ بخ لوالده وللمولود . ومعناها تفخيم الأمر والإعجاب به .

قوله ( رابع أو رايح شك ابن مسلمة ) أى القعبي أى هل هو بالتحتانية أو بالموحدة .

قوله ( أفعل ) بضم اللام على أنه قول أبي طلحة .

قوله ( فقسّمها أبو طلحة ) فيه تعيين أحد الاحتمالين في رواية غيره حيث وقع فيها « أفعل فقسّمها » فإنه احتمال الأول واحتمل أن يكون أفعل صيغة أمر وفاعل قسمها النبي صلى الله عليه وسلم ، وانتهى هذا الاحتمال الثاني بهذه الرواية . وذكر ابن عبد البر أن إسماعيل القاضي رواه عن القعبي عن مالك فقال في روايته « فقسّمها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أقاربه وبنى عمه » ، قال وقوله « في أقاربه » أى أقارب أبي طلحة ، قلت : ووقع في رواية ثابت عن أنس كما تقدم ، وكذا في رواية همام عن إسحق بن أبي طلحة « فقال صلى الله عليه وسلم : ضعها في قرابتك ، فجعلها حدائق بين حسان بن ثابت وأبي بن كعب » لفظ إسحق أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه ، وحديث ثابت نحوه ، قال ابن عبد البر : إضافة القسم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان سائغاً شائعاً في لسان العرب على معنى أنه الأمر به لكن أكثر الرواة لم يقلوا ذلك ، والصواب رواية من قال « فقسّمها أبو طلحة » .

قوله ( في أقاربه وبنى عمه ) في رواية ثابت المتقدمة « فجعلها لحسان وأبي » وكذا في رواية همام عن إسحاق كما ترى ، وكذا في رواية الأنصاري عن أبيه عن ثمامة ، وقد تمسك به من قال : أقل من يعطى من الأقارب إذا لم يكونوا منحصرين اثنان ، وفيه نظر لأنه وقع في رواية الماجشون عن إسحق المتقدمة « فجعلها أبو طلحة في ذى رحمه وكان منهم حسان وأبي بن كعب » فدل على أنه أعطى غيرهما معها ، ثم رأيت في مرسل أبي بكر ابن حزم المتقدم « فرده على أقاربه أبي بن كعب وحسان بن ثابت وأخيه - أو ابن أخيه - شداد بن أوس ونبيط بن جابر فتقاوموه ، فباع حسان حصته من معاوية بمائة ألف درهم .

قوله ( وقال إسماعيل ) أى ابن أبي أويس ( وعبد الله بن يوسف ويحيى بن يحيى عن مالك ) أى بهذا



الإسناد ( رابع ) أى بالتحتمانية ، وقد وصل حديث إسماعيل فى التفسير وحديث عبد الله بن يوسف فى الزكاة وحديث يحيى بن يحيى فى الوكالة ، وقد تقدم توجيه الروايتين فى كتاب الزكاة . وفى قصة أبى طلحة من الفوائد غير ما تقدم أن منقطع الآخر فى الوقف بصرف لأقرب الناس إلى الواقف ، وأن الوقف لا يحتاج فى انعقاده إلى قبول الموقوف عليه . واستدل به بعض المالكية على صحة الصدقة المطلقة ثم يعينها المتصدق لمن يريد ، واستدل به للجمهور فى أن من أوصى أن يفرق ثلث ماله حيث أرى الله الوصى صحت وصيته ويفرقه الوصى فى سبل الخير ولا يأكل منه شيئاً ولا يعطى منه وارثاً للميت ، وخالف فى ذلك أبو ثور وفقاً للحنفية فى الأول دون الثانى . وفيه جواز التصديق من الحي فى غير مرض الموت بأكثر من ثلث ماله لأنه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل أباً طلحة عن قدر ما تصدق به وقال لسعد بن أبى وقاص « الثلث كثير » وفيه تقديم الأقرب من الأقارب على غيرهم ، وفيه جواز إضافة حب المال إلى الرجل الفاضل العالم ولا نقص عليه فى ذلك وقد أخبر تعالى عن الإنسان ﴿ إنه لحب الخير لشديد ﴾ والخير هنا المال اتفاقاً ، وفيه اتخاذ الحوائط والبساتين ودخول أهل الفضل والعلم فيها والاستغلال بظلمها والأكل من ثمرها والراحة والتزهد فيها ، وقد يكون ذلك مستحباً يترتب عليه الأجر إذا قصد به إجماع النفس من تعب العبادة وتنشيطها للطاعة ، وفيه كسب العقار ، وإباحة الشرب من دار الصديق ولو لم يكن حاضراً إذا علم طيب نفسه ، وفيه إباحة استعذاب الماء وتفضيل بعضه على بعض ، وفيه التمسك بالعموم لأن أباً طلحة فهم من قوله تعالى ﴿ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ تناول ذلك بجميع أفرادهم ، فلم يقف حتى يرد عليه البيان عن شيء بعينه بل بدر إلى إنفاق ما يحبه ، وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك . واستدل به لما ذهب إليه مالك من أن الصدقة تصح بالقرول من قبل القبض ، فإن كانت لمعين استحق المطالبة بقبضها ، وإن كانت لجهة عامة خرجت عن ملك القائل وكان للإمام صرفه فى سبيل الصدقة ، وكل هذا ما إذا لم يظهر مراد المتصدق فإن ظهر اتبع . وفيه جواز تولى المتصدق قسم صدقته ، وفيه جواز أخذ الغنى من صدقة التطوع إذا حصل له بغير مسألة ، واستدل به على مشروعية الحبس والوقف خلافاً لمن منع ذلك وأبطله ، ولا حجة فيه لاحتمال أن تكون صدقة أبى طلحة تملكها وهو ظاهر سياق الماجشون عن إسحاق كما تقدم ، وفيه زيادة الصدقة فى التطوع على قدر نصاب الزكاة خلافاً لمن قيدها به ، وفيه فضيلة لأبى طلحة لأن الآية تضمنت الحث على الإنفاق من المحبوب فترقى هو إلى إنفاق أحب المحبوب فصبوب صلى الله عليه وسلم رأيه وشكر عن ربه فعله ، ثم أمره أن ينخص بها أهله ، وكفى عن رضاه بذلك بقوله « بخ » . وفيه أن الوقف يتم بقول الواقف جعلت هذا وفقاً ، وتقدم البحث فيه قبل أبواب ، وأن الصدقة على الجهة العامة لا تحتاج إلى قبول معين بل للإمام قبولها منه ووضعها فيما يراه كما فى قصة أبى طلحة . وفيه أنه لا يعتبر فى القرابة من يجمعه والواقف أب معين لا رابع ولا غيره ، لأن أياً إنما يجتمع مع أبى طلحة فى الأب السادس ، وأنه لا يجب تقديم القريب على القريب الأبعد ، لأن حسناً وأخاه أقرب إلى أبى طلحة من أبى ونبيط ، ومع ذلك فقد أشرك معهما أياً ونبيط بن جابر ، وفيه أنه لا يجب الاستيعاب لأن بنى حرام الذى اجتمع فيه أبو طلحة وحسان كانوا بالمدينة كثيراً فضلاً عن عمرو بن مالك الذى يجمع أباً طلحة وأياً .

قوله فى حديث ابن عباس ( أن رجلاً ) هو سعد بن عبادة كما تقدم قريباً .

### باب إذا أوقف جماعة أرضاً مشاعاً فهو جائز

[٢٧٧١] ٢٦٨٣ - حدثنا مسدد قال حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم ببناء المسجد فقال: «يا بني النجار، ثامنوني بحائطكم هذا»، قالوا: لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله.

قوله (باب إذا وقف جماعة أرضاً مشاعاً فهو جائز) قال ابن المنير: احترز عما إذا وقف الواحد المشاع فإن مالكا لا يجيزه لثلا يدخل الضرر على الشريك، وفي هذا نظر، لأن الذي يظهر أن البخاري أراد الرد على من ينكر وقف المشاع مطلقاً، وقد تقدم قبل أبواب أنه ترجم، إذا تصدق أو وقف بعض ماله فهو جائز، وهو وقف الواحد المشاع، وقد تقدم البحث فيه هناك. وأورد المصنف في الباب حديث أنس في قصة بناء المسجد، وقد تقدم بهذا الإسناد مطرلاً في أبواب المساجد من أوائل كتاب الصلاة، والغرض منه هنا ما اقتصر عليه من قولهم «لا نطلب ثمنه إلا إلى الله عز وجل» فإن ظاهره أنهم تصدقوا بالأرض لله عز وجل، فقبل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، ففيه دليل لما ترجم له، وأما ما ذكره الواقدي أن أبا بكر دفع ثمن الأرض لما لكها منهم وقدره عشرة دنانير فإن ثبت ذلك كانت الحجة للترجمة من جهة تقرير النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ولم ينكر قولهم ذلك، فلو كان وقف المشاع لا يجوز لأنكر عليهم وبين لهم الحكم، واستدل بهذه القصة على أن حكم المسجد يثبت للبناء إذا وقع بصورة المسجد ولو لم يصرح الباني بذلك، وعن بعض المالكية إن أذن فيه ثبت له حكم المسجد، وعن الحنفية إن أذن للجماعة بالصلاة فيه ثبت والمسألة مشهورة، ولا يثبت عند الجمهور إلا إن صرح الباني بالوقفية أو ذكر صيغة محتملة ونوى معها. وجزم بعض الشافعية بمثل ما نقل عن الحنفية لكن في الموات خاصة، والحق أنه ليس في حديث الباب ما يدل لإثبات ذلك ولا نفيه والله أعلم.

قوله (لا نطلب ثمنه إلا إلى الله) أي لا نطلب ثمنه من أحد لكن هو مصروف إلى الله، فالاستثناء على هذا التقدير منقطع، أو التقدير لا نطلب ثمنه إلا مصروفاً إلى الله، فهو متصل.

### باب الوقف وكيف يكتب

[٢٧٧٢] ٢٦٨٤ - حدثنا مسدد قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثنا ابن عون عن نافع عن ابن عمر قال: أصاب عمر بخير أرضاً، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أصبت أرضاً لم أصب مالا قط أنفس منه، فكيف تأمرني به؟ قال: «إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها». فتصدق عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث في الفقراء والقرباء والرقاب وفي سبيل الله والضيف وابن السبيل، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير ممول فيه.

### باب الوقف للغني والفقير والضيّف

٢٦٨٥ - حدثنا أبو عاصم قال حدثنا ابن عون عن نافع عن ابن عمر أن عمر وجد مالا بخيبر، فأتى النبي صلى الله عليه وآله فأخبره قال: «إن شئت تصدّقت بها» فتصدّق بها في الفقراء والمساكين وذوي القربى والضيّف.

**قوله ( باب الوقف كيف يكتب )** ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر ، وقد ترجم له في آخر الشروط « في الوقف » وترجم له بعد هذا « الوقف على الغني والفقير » وبعد بابين « نفقة قيم الوقف » ومن قبل أبواب « ما للوصى أن يعمل في مال اليتيم » هذا جميع المواضع التي أوردته فيها موصولا طرّقه في بعضها واستدل منه بأطراف تعليقا في مواضع منها في المزارعة وفي « باب هل ينتفع الواقف بوقفه » وفي « باب إذا وقف شيئا قبل أن يدفعه إلى غيره » .

**قوله ( حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع )** كذا اقتصر عليه ، وقد أخرجه أبو داود عن مسدد عن يزيد بن زريع وبشر بن المفضل ويحيى القطان ثلاثهم عن عبد الله بن عون ، وقد زعم ابن عبد البر أن ابن عون تفرد به عن نافع ، وليس كما قال فقد أخرجه البخاري من رواية صخر بن جويرية عن نافع كما تقدم قبل أبواب ، وأخرجه مختصرا وأحمد والدارقطني مطولا من رواية أيوب ، وأخرجه الطحاوي من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري ، والنسائي من رواية عبيد الله بن عمر الأكبر المصغر ، وأحمد والدارقطني من رواية عبد الله بن عمر الأصغر المكبر كلهم عن نافع ، وسأذكر ما في روايتهم من الفوائد مفصلا إن شاء الله تعالى .

**قوله ( عن نافع )** في رواية الأنصاري عن ابن عون الماضية في آخر الشروط عن ابن عون « أنبأني نافع » والإنباء بمعنى الإخبار عند المتقدمين جزما ، وقد وقع عند الطحاوي من وجه آخر عن ابن عون « أخبرني نافع » والأنصاري المذكور أحد شيوخ البخاري أخرج عنه عدة أحاديث بغير واسطة منها حديث أبي بكر في أنصبة الزكاة ، وأخرج عنه في مواضع بواسطة ، وكان الأنصاري المذكور قاضي البصرة وقد تمذهب للكوفيين في الأوقاف ، وصنف في الكلام على هذا الحديث جزءا مفردا .

**قوله ( عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أصاب عمر )** كذا لأكثر الرواة عن نافع ، ثم عن ابن عون جعلوه في مسند ابن عمر ، لكن أخرجه مسلم والنسائي من رواية سفيان الثوري والنسائي من رواية أبي إسحق الفزاري كلاهما عن عبد الله بن عون ، والنسائي من رواية سعيد بن سالم عن عبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن عمر جعله من مسند عمر ، والمشهور الأول .

**قوله ( بخير أرضا )** تقدم في رواية صخر بن جويرية أن اسمها ثمغ ، وكذا لأحمد من رواية أيوب « أن عمر أصاب أرضا من يهود بني حارثة يقال لها ثمغ » ونحوه في رواية سعيد بن سالم المذكورة ، وكذا للدارقطني من طريق الدراوردي عن عبد الله بن عمر ، وللطحاوي من رواية يحيى بن سعيد ، وروى عمر بن شبة بإسناد صحيح « عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم » أن عمر رأى في المنام ثلاث ليل أن يتصدق بتمغ .

واللنساءى من رواية سفيان عن عبيد الله بن عمر « جاء عمر فقال : يا رسول الله إني أصبت مالا لم أصب مالا مثله قط ، كان لى مائة رأس فاشتريت بها مائة سهم من خير من أهلها » فيحتمل أن تكون ثمن من جملة أراضى خير وأن مقدارها كان مقدار مائة سهم من السهام التى قسمها النبي صلى الله عليه وسلم بين من شهد خير ، وهذه المائة السهم غير المائة السهم التى كانت لعمر بن الخطاب بخير التى حصلها من جزئه من الغنيمة وغيره ، وسيأتى بيان ذلك فى صفة كتاب وقف عمر من عند أبى داود وغيره ، وذكر عمر بن شبة بإسناد ضعيف عن محمد بن كعب أن قصة عمر هذه كانت فى سنة سبع من الهجرة .

**قوله ( أنفـس منه )** أى أجود ، والنفس الجيد المغتبط به ، يقال نفس بفتح النون وضم الفاء نفاسه ، وقال الداودى : سمي نفيساً لأنه يأخذ بالنفس ، وفى رواية صخر بن جويرية « أتى استفتت مالا وهو عندى نفيس فأردت أن أتصدق به » وقد تقدم فى مرسل أبى بكر بن حزم أنه رأى فى المنام الأمر بذلك ، ووقع فى رواية للدارقطنى إسنادها ضعيف « أن عمر قال : يا رسول الله إني نلت أن أتصدق بمالى » ولم يثبت هذا وإنما كان صدقة تطوع كما سأوضحه من حكاية لفظ كتاب الوقف المذكور إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فكيف تأمرنى به )** ؟ فى رواية يحيى بن سعيد « أن عمر استشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أن يتصدق » .

**قوله ( إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها )** أى بمنفعتها ، وبين ذلك ما فى رواية عبيد الله بن عمر « احبس أصلها وسبل ثمرتها » ، وفى رواية يحيى بن سعيد « تصدق بشمره وحبس أصله » .

**قوله ( فتصدق عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث )** زاد فى رواية مسلم من هذا الوجه « ولا تبتاع » زاد الدارقطنى من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع « حبس ما دامت السماوات والأرض » كذا لأكثر الرواة عن نافع ، ولم يختلف فيه عن ابن عزم إلا ما وقع عند الطحاوى من طريق سعيد بن سفيان الجحدري عن ابن عزم فذكره بلفظ صخر بن جويرية الآتى ، والجحدري إنما رواه عن صخر لا عن ابن عون ، قال السبكي : اغتبطت بما وقع فى رواية يحيى بن سعيد عن نافع عند البيهقي « تصدق بشمره وحبس أصله لا يباع ولا يورث » وهذا ظاهره أن الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف بقية الروايات فإن الشرط فيها ظاهره أنه من كلام عمر ، قلت : قد تقدم قبل خمسة أبواب من طريق صخر بن جويرية عن نافع بلفظ « فقال النبي صلى الله عليه وسلم تصدق بأصله ، لا يباع ولا يوهب ولا يورث ، ولكن ينفق ثمره » وهى أتم الروايات وأصرحها فى المقصود فعزوها إلى البخارى أولى ، وقد علقه البخارى فى المزارعة بلفظ « قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر : تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولكن لينفق ثمره فتصدق به » وحكى هناك أن الداودى الشارح أنكر هذا اللفظ ، ولم يظهر لى إذ ذاك سبب إنكاره ، ثم ظهر لى أنه بسبب التصريح برفع الشرط إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، على أنه ولو كان الشرط من قول عمر فما فعله إلا لما فهمه من النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال له « احبس أصلها وسبل ثمرتها » وقوله « تصدق » صيغة أمر وقوله « فتصدق » بصيغة الفعل الماضى .

**قوله ( في سبيل الله وفي الرقاب والمساكين والضييف وابن السبيل )** جميع هؤلاء الأصناف إلا الضييف هم المذكورون في آية الزكاة ، وقد تقدم بيانهم في كتاب الزكاة . وقوله ﴿ ولذي القربى ﴾ يحتمل أن يكون في من ذكر في الخمس كما سيأتي بيانهم ، ويحتمل أن يكون المراد بهم قربي الواقف ، وبهذا الثاني جزم القرطبي ، والضييف معروف وهو من نزل بقوم يريد القري وقد تقدم القول فيه في الهبة .

**قوله ( أن يأكل منها بالمعروف )** تقدم البحث فيه قبل أبواب ، قال القرطبي : جرت العادة بأن العامل يأكل من ثمرة الوقف ، حتى لو اشترط الواقف أن العامل لا يأكل منه يستقبح ذلك منه ، والمراد بالمعروف القدر الذي جرت به العادة ، وقيل القدر الذي يدفع به الشهوة ، وقيل المراد أن يأخذ منه بقدر عمله ، والأول أولى .

**قوله ( أو يطعم )** في رواية صخر « أو يؤكل » بإسكان الواو وهي بمعنى يطعم .

**قوله ( غير متمول فيه )** وفي رواية الأنصارى الماضية في آخر الشروط « غير متمول به » والمعنى غير متخذ منها مالا أى ملكاً ، والمراد أنه لا يملك شيئاً من رقابها ، و « مالا » منصوب على التمييز ، وزاد الأنصارى وسليم قال : فحدثت به ابن سيرين فقال « غير متأثر مالا » والقائل « فحدثت به » هو ابن عون راويه عن نافع ، بين ذلك الدارقطني من طريق أبي أسامة عن ابن عون قال : ذكرت حديث نافع لابن سيرين فذكره ، زاد سليم « قال ابن عون : وأنبأني من قرأ هذا الكتاب أن فيه « غير متأثر مالا » وفي رواية الترمذي من طريق ابن علية عن ابن عون « حدثني رجل أنه قرأها في قطعة أديم أحمر » قال ابن علية : وأنا قرأتها عند ابن عبيد الله ابن عمر كذلك . وقد أخرج أبو داود صفة كتاب وقف عمر من طريق يحيى بن سعيد الأنصارى قال « نسخها لي عبد الله بن عبد الحميد بن عبد الله بن عمر » فذكره وفيه « غير متأثر » والمتأثر بمثناة ثم مثناة مشددة بينهما همزة هو المتخذ ، والتأثر اتخاذ أصل المال حتى كأنه عنده قديم ، وأثلة كل شيء أصله ، قال الشاعر « وقد يدرك المجد المؤثر أمثالي » واشترط نبي التأثر يقوى ماذهب إليه من قال : المراد من قوله « يأكل بالمعروف » حقيقة الأكل لا الأخذ من مال الوقف بقدر الحاجة قاله القرطبي ، وزاد أحمد من طريق حماد بن زيد عن أيوب فذكر الحديث ، قال حماد : وزعم عمرو بن دينار أن عبد الله بن عمر كان يهدي إلى عبد الله بن صفوان من صدقة عمر ، وكذا رواه عمر بن شبة من طريق حماد بن زيد عن عمر ؛ وزاد عمر بن شبة عن يزيد بن هارون عن ابن عون في آخر هذا الحديث « وأوصى بها عمر إلى حفصة أم المؤمنين ثم إلى الأكابر من آل عمر ، ونحوه في رواية عبيد الله بن عمر عند الدارقطني ، وفي رواية أيوب عن نافع عند أحمد « يليه ذوو الرأي من آل عمر » فكأنه كان أولاً شرط أن النظر فيه للنوى الرأي من أهله ثم عين عند وصيته لحفصة ، وقد بين ذلك عمر بن شبة عن أبي غسان المدني قال : هذه نسخة صدقة عمر أخذتها من كتابه الذي عند آل عمر فنسختها حرفاً حرفاً « هذا ما كتب عبد الله عمر أمير المؤمنين في ثمنغ ، أنه إلى حفصة ما عاشت تنفق ثمره حيث أراها الله . فإن توفيت فلإلى ذوى الرأي من أهلها » . قلت : فذكر الشرط كله نحو الذي تقدم في الحديث المرفوع ثم قال « والمائة وسق الذي أطعمني النبي صلى الله عليه وسلم فلإنها مع ثمنغ على

سننه الذي أمرت به ، وإن شاء ولي تمنع أن يشتري من ثمره رقيقا يعملون فيه فعل . وكتب معيقب وشهد عبد الله بن الأرقم ، وكذا أخرج أبو داود في روايته نحو هذا . وذكرنا جميعاً كتاباً آخر نحو هذا الكتاب ، وفيه من الزيادة : « وصرة بن الأكوع والعبد الذي فيه صدقة كذلك » وهذا يقتضي أن عمر إنما كتب كتاب وقفه في خلافته لأن معيقباً كان كاتبه في زمن خلافته ، وقد وصفه فيه بأنه أمير المؤمنين ، فيحتمل أن يكون وقفه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ وتولى هو النظر عليه إلى أن حضرته الوصية فكتب حينئذ الكتاب ، ويحتمل أن يكون آخر وقفته ولم يقع منه قبل ذلك إلا استشارته في كيفيته . وقد روى الطحاوي وابن عبد البر من طريق مالك عن ابن شهاب قال « قال عمر : لولا أني ذكرت صدقتي لرسول الله صلى الله عليه وسلم لرددتها . فهذا يشعر بالاحتمال الثاني وأنه لم ينجز الوقف إلا عند وصيته . واستدل الطحاوي بقول عمر هذا لأبي حنيفة وزفر في أن إيقاف الأرض لا يمنع من الرجوع فيها ، وأن الذي منع عمر من الرجوع كونه ذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فكره أن يفارقه على أمر ثم يخالفه إلى غيره ، ولا حجة فيما ذكره من وجهين : أحدهما أنه منقطع لأن ابن شهاب لم يدرك عمر ، ثانيهما أنه يحتمل ما قدمته ، ويحتمل أن يكون عمر كان يرى بصحة الوقف ولزومه إلا إن شرط الواقف الرجوع فله أن يرجع . وقد روى الطحاوي عن علي مثل ذلك فلا حجة فيه لمن قال بأن الوقف غير لازم مع إمكان هذا الاحتمال وإن ثبت هذا الاحتمال كان حجة لمن قال بصحة تعليق الوقف وهو عند المالكية وبه قال ابن سريج وقال : تعود منافعه بعد المدة المعينة إليه ثم إلى ورثته ، فلو كان التعليق مآلاً صح اتفاقاً كما لو قال وقفته على زيد سنة ثم على الفقراء ، وحديث عمر هذا أصل في مشروعية الوقف ، قال أحمد « حدثنا حماد هو ابن خالد حدثنا عبد الله هو العمري عن نافع عن ابن عمر قال : أول صدقة — أي موقوفة — كانت في الإسلام صدقة عمر » وروى عمر بن شبة عن عمرو بن سعد بن معاذ قال « سألنا عن أول حبس في الإسلام فقال المهاجرون : صدقة عمر ، وقال الأنصار : صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي إسناده الواقدي . وفي مغازي الواقدي أن أول صدقة موقوفة كانت في الإسلام أراضى غيريق بالمعجمة مصغر التي أوصى بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فوقفها النبي صلى الله عليه وسلم ، قال الترمذي : لانعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافاً في جواز وقف الأرضين ، وجاء عن شريح أنه أنكر الحبس ، ومنهم من تأوله ، وقال أبو حنيفة لا يلزم ، وخالفه جميع أصحابه إلا زفر بن الهذيل فحكى الطحاوي عن عيسى بن أبان قال : كان أبو يوسف يجيز بيع الوقف ، فبلغه حديث عمر هذا فقال : من سمع هذا من ابن عون ؟ فحدثه به ابن عليه ، فقال : هذا لا يسع أحداً خلافاً ، ولو بلغ أبا حنيفة لقال به فرجع عن بيع الوقف حتى صار كأنه لا خلاف فيه بين أحداه . ومع حكاية الطحاوي هذا فقد انتصر كعادته فقال : قوله في قصة عمر « حبس الأصل وسبل الثمرة » لا يستلزم التأييد ، بل يحتمل أن يكون أراد مدة اختياره لذلك اه . ولا يخفى ضعف هذا التأويل ، ولا يفهم من قوله « وقفت وحبست » إلا التأييد حتى يصرح بالشرط عند من يذهب إليه ، وكأنه لم يقف على الرواية التي فيها « حبس مادامت السمرات والأرض » قال القرطبي : رد الوقف مخالف للإجماع فلا يلتفت إليه ، وأحسن ما يعنذر به عن رده ما قال أبو يوسف فإنه أعلم بأبي حنيفة من غيره . وأشار الشافعي إلى أن الوقف من خصائص أهل الإسلام ، أي وقف الأراضي والمعار ، قال : ولا نعرف أن ذلك وقع في الجاهلية ، وحقيقة الوقف شرعاً ورود صيغة تقطع تصرف

الواقف في رقبة الموقوف الذي يدوم الانتفاع به ، وثبتت صرف منفعته في جهة خير . وفي حديث الباب من الفوائد جواز ذكر الولد أباه باسمه المجرد من غير كنية ولا لقب ، وفيه جواز إسناد الوصية ، والنظر على الوقف للمرأة وتقديمها على من هو من أقرانها من الرجال ؛ وفيه إسناد النظر إلى من لم يسم إذا وصف بصفة معينة تميزه ، وأن الواقف يلي النظر على وقفه إذا لم يسند له غيره ، قال الشافعي : لم يزل العدد الكثير من الصحابة فمن بعدهم يلون أوقافهم ، نقل ذلك الألو ف عن الألو ف لا يختلفون فيه . وفيه استشارة أهل العلم والدين والفضل في طرق الخير سواء كانت دينية أو دنيوية ، وأن المشير يشير بأحسن ما يظهر له في جميع الأمور . وفيه فضيلة ظاهرة لعمر لرغبته في امتثال قوله تعالى ﴿ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ ، وفيه فضل الصدقة الجارية ، وصحة شروط الواقف واتباعه فيها ، وأنه لا يشترط تعيين المصرف لفظاً . وفيه أن الوقف لا يكون إلا فيما له أصل يدوم الانتفاع به ، فلا يصح وقف ما لا يدوم الانتفاع به كالطعام . وفيه أنه لا يكفي في الوقف لفظ الصدقة سواء قال : تصدقت بكذا أو جعلته صدقة حتى يضيف إليها شيئاً آخر لتردد الصدقة بين أن تكون تملك الرقبة أو وقف المنفعة فإذا أضاف إليها ما يميز أحد المحتملين صح ، بخلاف ما لو قال وقفت أو حبست فإنه صريح في ذلك على الراجح ، وقيل الصريح الوقف خاصة ، وفيه نظر لثبوت التحجيس في قصة عمر هذه ، نعم لو قال تصدقت بكذا على كذا وذكر جهة عامة صح ، وتمسك من أجاز الاكتفاء بقوله تصدقت بكذا بما وقع في حديث الباب من قوله « فتصدق بها عمر » ولا حجة في ذلك لما قدمته من أنه أضاف إليها « لاتباع ولا توهب » ويحتمل أيضاً أن يكون قوله « فتصدق بها عمر » راجعاً إلى الثمرة على حذف مضاف أى فتصدق بثمرتها فليس فيه متعلق لمن أثبت الوقف بلفظ الصدقة مجرداً وبهذا الاحتمال الثاني جزم القرطبي . وفيه جواز الوقف على الأغنياء لأن ذوى القربى والضيف لم يقيد بالحاجة وهو الأصح عند الشافعية . وفيه أن للواقف أن يشترط لنفسه جزءاً من ريع الموقوف لأن عمر شرط لمن ولى وقفه أن يأكل منه بالمعروف ولم يستثن إن كان هو الناظر أو غيره فدل عن صحة الشرط ، وإذا جاز في المبهم الذي تعينه العادة كان فيما يعينه هو أجوز ، ويستنبط منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف وأحمد في الأرجح عنه ، وقال به من المالكية ابن شعبان ، وجمهورهم على المنع إلا إذا استثنى لنفسه شيئاً يسيراً بحيث لا يهتم أنه قصد حرمان ورثته ، ومن الشافعية ابن سريج وطائفة ، وصنف فيه محمد بن عبد الله الأنصارى شيخ البخارى جزءاً ضخماً واستدل له بقصة عمر هذه ، وبقصة راكب البدنة ، وبحديث أنس في أنه صلى الله عليه وسلم أعتق صفيه وجعل عقها صدقاتها ، ووجه الاستدلال به أنه أخرجها عن ملكه بالعتق وردها إليه بالشرط ، وسيأتي البحث فيه في النكاح . وبقصة عثمان الآتية بعد أبواب . واحتج المانعون بقوله في حديث الباب « سبل الثمرة » وتسبيل الثمرة تمنيكها للغير والإنسان لا يتمكن من تملك نفسه لنفسه ، وتعقب بأن امتناع ذلك غير مستحيل ومنعه تملكه لنفسه إنما هو لعدم الفائدة والفائدة في الوقف حاصلة لأن استحقاقه إياه ملكاً غير استحقاقه إياه وقفاً ولا سيما إذا ذكر له مالا آخر فإنه حكم آخر يستفاد من ذلك الوقف ، واحتجوا أيضاً بأن الذي يدل عليه حديث الباب أن عمر اشترط لناظر وقفه أن يأكل منه بقدر عمالته ولذلك منعه أن يتخذ لنفسه منه مالا فلو كان يؤخذ منه صحة الوقف على النفس لم يمنعه من الانتخاذ ، وكأنه اشترط لنفسه أمراً لو سكت عنه لكان يستحقه لقيامه ، وهذا على أرجح قولى العلماء أن الواقف إذا لم يشترط لناظر قدر عمله جاز أنه أن

يأخذ بقدر عمله ، ولو اشترط الواقف لنفسه النظر واشترط أجرة في صحة هذا الشرط عند الشافعية خلاف ، كالحاشي إذا عمل في الزكاة هل يأخذ من سهم العاملين ؟ والراجح الجواز ، ويؤيده حديث عثمان الآتي بعد ، واستدل به على جواز الوقف على الوارث في مرض الموت فلان زاد على الثلث رد وإن خرج منه لزم ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد لأن عمر جعل النظر بعده لحفصة وهي ممن يرثه وجعل لمن ولي وقفه أن يأكل منه ، وتعقب بأن وقف عمر صدر منه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والذي أوصى به إنما هو شرط النظر ، واستدل به على أن الواقف إذا شرط للناظر شيئاً أخذه وإن لم يشترطه له لم يجز إلا إن دخل في صفة أهل الوقف كالفقراء والمساكين . فلان كان على معينين ورضوا بذلك جاز ، واستدل به على أن تعليق الوقف لا يصح لأن قوله « حبس الأصل » يناقض تأقيته ، وعن مالك وابن سريج يصح ، واستدل بقوله « لا تباع » على أن الوقف لا يناقل به ، وعن أبي يوسف إن شرط الواقف أنه إذا تعطلت منافعه بيع وصرف ثمنه في غيره ويوقف في ما سمي في الأول ، وكذا إن شرط البيع إذا رأى الحظ في نقله إلى موضع آخر . واستدل به على وقف المشاع لأن المائة سهم التي كانت لعمر بنخيز لم تكن منقسمة . وفيه أنه لاسراية في الأرض الموقوفة بخلاف العتق ولم ينقل أن الوقف سري من حصه عمر إلى غيرها من باقي الأرض ، وحكى بعض المتأخرين عن بعض الشافعية أنه حكم فيه بالسراية وهو شاذ منكر . واستدل به على أن خير فتحت عنوة ، وسيأتي البحث فيه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى .

### باب وَقْفِ الْأَرْضِ لِلْمَسْجِدِ

[٢٧٧٤] ٢٦٨٦- حدثني إسحاق قال أخبرني عبد الصمد قال سمعت أبي يقول حدثنا أبو التياح قال حدثني أنس بن مالك : لما قدم رسول الله صلى الله عليه المدينة أمر بالمسجد وقال : « يا بني النجار ، ثامنوني حائطكم هذا » ، فقالوا : لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله .

قوله ( باب وقف الأرض للمسجد ) لم يختلف العلماء في مشروعية ذلك لا من أنكر الوقف ولا من نفاه ، إلا أن في الجزء المشاع احتمالاً لبعض الشافعية ، قال ابن الرفعة : يظهر أن وقف المشاع فيما لا يمكن الانتفاع به لا يصح ، وجزم ابن الصلاح بالصحة حتى يحرم على الجنب المكث فيه ونوزع في ذلك ، قال الزين بن المنير : لعل البخاري أراد الرد على من خص جواز الوقف بالمسجد ، وكأنه قال قد نفذ وقف الأرض المذكورة قبل أن تكون مسجداً فدل على أن صحة الوقف لا تختص بالمسجد ، ووجه أخذه من حديث الباب أن الذين قالوا لا نطلب ثمنها إلا إلى الله كأنهم تصدقوا بالأرض المذكورة فم انعقاد الوقف قبل البناء ، فيؤخذ منه أن من وقف أرضاً على أن يبنها مسجداً انعقد الوقف قبل البناء . قلت : ولا يخفى تكلفه .

قوله ( حدثني إسحق ) كذا للجميع إلا الأصيلي فنسبه فقال « حدثنا إسحق بن منصور » ووقع في رواية أبي علي بن شبيب « حدثنا إسحق هو ابن منصور » ، وأما عبد الصمد فهو ابن عبد الوارث ، والإسناد كله بصريون .



قوله ( بالمسجد ) في رواية الكشميني « ببناء المسجد » وستأتي بقية مباحث الحديث في أوائل الهجرة إن شاء الله تعالى .

### باب وقف الدواب والكراع والعروض والصامت

وقال الزهري فيمن جعل ألف دينار في سبيل الله، ودفعها إلى غلام له تاجر يتجر بها، وجعل ربحه صدقة للمساكين والأقربين، هل للرجل أن يأكل من ربح تلك الألف شيئاً وإن لم يكن جعل ربحها صدقة في المساكين؟ قال: ليس له أن يأكل منها.

٢٦٨٧- حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى قال حدثنا عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر أن عمر حمل على فرس له في سبيل الله أعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحمل عليها، فحمل عليها رجلاً، فأخبر عمر أنه قد وقفها يبيعها، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبتاعها فقال: « لا تبتاعها، ولا ترجع في صدقتك ».

قوله ( باب وقف الدواب والكراع والعروض والصامت ) هذه الترجمة معقودة لبيان وقف المنقولات، والكراع بضم الكاف وتخفيف الراء اسم لجميع الخيل ، فهو بعد الدواب من عطف الخاص على العام . والعروض بضم المهملة جمع عرض بالسكون وهو جميع ما عدا النقد من المال . والصامت بالمهملة بلفظ ضد الناطق ، والمراد من النقد الذهب والفضة ، ووجه أخذ ذلك من حديث الباب المشتمل على قصة فرس عمر أنها دالة على صحة وقف المنقولات فيلحق به ما في معناه من المنقولات إذا وجد الشرط وهو تحييس العين ، فلا تباع ولا توهب بل ينتفع بها ، والانتفاع في كل شيء بحسبه .

قوله ( وقال الزهري الخ ) هو ذهاب من الزهري إلى جواز مثل ذلك ، وقد أخرجه عنه هكذا ابن وهب في موطنه عن يونس عن الزهري ، ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة عمر في حمله على الفرس في سبيل الله ثم وجدته يباع ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الهبة ، واعترضه الإسماعيلي فقال : لم يذكر في الباب إلا الأثر عن الزهري ، والحديث في قصة الفرس التي حمل عليها عمر فقط ، وأثر الزهري خلاف ما تقدم من الوقف الذي أذن فيه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بأن يحبس أصله وينتفع بشمرته ، والصامت إنما ينتفع به بأن يخرج بعينه إلى شيء غيره ، وليس هذا بتحبيس الأصل والانتفاع بالثمرة بل المأذون فيه ما عاد منه نفع بفضل كالثمرة والغلة والارتفاق والعين قائمة ، فأما ما لا ينتفع به إلا بإفاته عينه فلا . اهـ ملخصاً . وجواب هذا الاعتراض أن الذي حصره في الانتفاع بالصامت ليس بمسلم ، بل يمكن الانتفاع بالصامت بطريق الارتفاق بأن يحبس مثلاً منه ما يجوز لبسه للمرأة فيصح بأن يحبس أصله وينتفع به النساء باللبس عند الحاجة إليه كما قدمت توجيهه والله أعلم .

### باب نفقة القيم للوقف

[٢٧٧٦] ٢٦٨٨- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «لا يفتسم ورثتي ديناراً ولا درهماً، ما تركت - بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي - فهو صدقة».

[الحديث ٢٧٧٦ - طرفاه في: ٣٠٩٦، ٦٧٢٩].

[٢٧٧٧] ٢٦٨٩- حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن عمر اشترط في وقفه أن يأكل من وليه ويؤكل صديقه غير متمول مالا.

قوله (باب نفقة القيم للوقف) في رواية الحموي «نفقة بقية الوقف» والأول أظهر، فإنه أورد فيه حديث أبي هريرة مرفوعاً «لا تفتسم ورثتي ديناراً ولا درهماً»، ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة» وهو دال على مشروعية أجره العامل على الوقف، والمراد بالعامل في هذا الحديث القيم على الأرض والأجير ونحوهما أو الخليفة بعده صلى الله عليه وسلم، ووهم من قال إن المراد به أجره حافر قبره. وقوله «لا تفتسم ورثتي» بإسكان الميم على النهي وبضمها على النقي وهو الأشهر وبه يستقيم المعنى حتى لا يعارض ما تقدم عن عائشة وغيرها أنه لم يترك صلى الله عليه وسلم ما لا يورث عنه، وتوجيه رواية النهي أنه لم يقطع بأنه لا يخلف شيئاً بل كان ذلك محتملاً فنهاهم عن قسمة ما يخلف إن اتفق أنه خلف، وقوله صلى الله عليه وسلم «ورثتي» سماهم ورثة باعتبار أنهم كذلك بالقوة، لكن منعهم من الميراث الدليل الشرعي وهو قوله «لا نورث ما تركنا صدقة» وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الخمس إن شاء الله تعالى. ثم أورد المصنف حديث ابن عمر في وقف عمر مختصراً، وقد تقدم شرحه مستوفى قبل بباب، وقد اعترضه الإسماعيلي بأن المحفوظ عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع «أن عمر» ليس فيه ابن عمر، ثم أوردته كذلك من طريق سليمان بن حرب وغير واحد عن حماد. قلت: لكن البخاري أخرجه عن قتيبة عنه، وقتيبة من الحفاظ، وقد تابعه يونس بن محمد عن حماد بن زيد فوصله أخرجه أحمد عنه مطولاً، ووصله أيضاً يزيد بن زريع عن أيوب أخرجه الإسماعيلي، وقال الحميدي: لم أقف على طريق قتيبة في صحيح البخاري، وهو ذهول شديد منه، فإنه ثابت في جميع النسخ.

### باب إذا وقف أرضاً أو بئراً أو اشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين

وأوقف أنس داراً، فكان إذا قدمها نزلها. وتصدق الزبير بدوره وقال للمردودة من بناته: أن تسكن غير مضرة ولا مضرة بها، فإن استغنت بزوج فليس لها حق. وجعل ابن عمر نصيبه من دار عمر سكنى لذوي الحاجات من آل عبد الله.

[٢٧٧٨]

٢٦٩٠- قال: وقال عبدان أخبرني أبي عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن أن عثمان حيث حوَّصراً أشرف عليهم وقال: أنشدكم، ولا أنشد إلا أصحاب النبي صلى الله عليه: أستم تعلمون أنه قال: «من حفر بئر رومة فله الجنة»، فحفرتها؟ أستم تعلمون أنه قال: «من جهز جيش العسرة فله الجنة»، فجهزتهم؟ قال فصدَّقوه بما قال. وقال عمر في وقفه: لا جناح على من وليه أن يأكل، وقد يليه الواقف وغيره، فهو واسع لكل.

قوله ( باب إذا وقف أرضاً أو بئراً أو اشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين ) هذه الترجمة معقودة لمن بشرط لنفسه من وقفه منفعة ، وقد قيد بعض العلماء الجواز بما إذا كانت المنفعة عامة كما تقدم .

قوله ( ووقف أنس ) هو ابن مالك ( داراً فكان إذا قدم نزلها ) صله البيهقي من طريق الأنصاري « حدثني أبي عن ثمامة عن أنس أنه وقف داراً له بالمدينة فكان إذا حج مر بالمدينة فنزل داره » وهو موافق لما تقدم عن المالكية أنه يجوز أن يقف الدار ويستثنى لنفسه منها بيتاً .

قوله ( وتصدق الزبير بنزوره وقال للمردودة من بناته أن تسكن غير مضره ولا مضر بها فإن استغنت بزواج فليس لها حق ) وصله الدارمي في مسنده من طريق هشام بن عروة عن أبيه « أن الزبير جعل دوره صدقة على بنيه ، لا تباع ولا توهب ولا تورث ، وأن للمردودة من بناته » فذكر نحوه ، ووقع في بعض النسخ « من نسائه » وصوبها بعض المتأخرين فوهم فإن الواقع بخلافها ، وقوله غير مضره ولا مضر بها بكسر الضاد الأولى وفتح الثانية .

قوله ( وجعل ابن عمر نصيبه من دار عمر سكنى لذوى الحاجات من آل عبد الله بن عمر ) وصله ابن سعد بمعناه وفيه « أنه تصدق بداره محبوسة لا تباع ولا توهب » .

قوله ( وقال عبدان الخ ) كذا للجميع قال أبو نعيم ذكره عن عبدان بلا رواية ، وقد وصله الدارقطني والإسماعيلي وغيرهما من طريق القاسم بن محمد المروزي عن عبدان بتمامه ، وأبو إسحق المذكور في إسناده هو السبيعي ، وأبو عبد الرحمن هو السلمي ، قال الدارقطني تفرد بهذا الحديث عثمان والد عبدان عن شعبة ، وقد اختلف فيه على أبي إسحق فرواه زيد بن أبي أنيسة عنه كهذه الرواية أخرجه الترمذي والنسائي ، ورواه عيسى بن يونس عن أبيه عن أبي إسحق عن أبي سلمة عن عثمان أخرجه النسائي أيضاً ، وتابعه أبو قطن عن يونس أخرجه أحمد . قلت : وتفرد عثمان والد عبدان لا يضره فإنه ثقة ، واتفاق شعبة وزيد بن أبي أنيسة على روايته هكذا أرجح من انفراد يونس عن أبي إسحق ، إلا أن آل الرجل أعرف به من غيرهم فيتعارض الترجيح فلعل لأبي إسحق فيه إسنادين .

قوله ( أن عثمان ) أي ابن عفان .

قوله ( حيث ) في رواية الكشميني حين ( حوَّصراً ) أي لما حاصره المصريون الذين أنكروا عليه

تولية عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، والقصة مشهورة ، وقد وقع في رواية النسائي من طريق زيد بن أبي أنيسة المذكورة قال « لما حصر عثمان في داره واجتمع الناس قام فأشرف عليهم » الحديث .

قوله ( أنشدكم الله ) في رواية الأحنف عند النسائي « أنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو » زاد الترمذي والنسائي من رواية ثمامة بن حزن عن عثمان « أنشدكم الله والاسلام » .

قوله ( من حفر رومة ) قال ابن بطلال : هذا وهم من بعض رواته والمعروف أن عثمان اشتراها لا أنه حفرها قلت : هو المشهور في الروايات فقد أخرجه الترمذي من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحق فقال فيه « هل تعلمون أن رومة لم يكن يشرب من مائها إلا بشمن » لكن لا يتعين الوهم فقد روى البغوي في « الصحابة » من طريق بشر بن بشير الأسلمي عن أبيه قال « لما قدم المهاجرون المدينة استنكروا الماء وكانت لرجل من بني غفار عين يقال لها رومة وكان يبيع منها القربة بمد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم تبيعنيها بعين في الجنة ؟ فقال يا رسول الله ليس لي ولا لعمالي غيرها ، فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فاشترها بخمسة وثلاثين ألف درهم ، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أتجعل لي فيها ما جعلت له ؟ قال : نعم . قال : قد جعلتها للمسلمين وإن كانت أولا عينا فلا مانع أن يحفر فيها عثمان بئراً ولعل العين كانت تجرى إلى بئر فوسعها وطواها فنسب حفرها إليه .

قوله ( فصدقوه بما قال ) في رواية صعصعة بن معاوية التيمي قال « أرسل عثمان وهو محصور إلى علي وطلحة والزبير وغيرهم فقال : احضروا غداً ، فأشرف عليهم » فذكر الحديث بطوله أخرجه سيف في الفتوح ، وللنسائي من طريق الأحنف بن قيس أن الذين صدقوه بذلك هم علي بن أبي طالب وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص ، وزاد الترمذي في رواية زيد بن أبي أنيسة أي عن أبي إسحق في روايته « هل تعلمون أن حراء حين انتفض قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اثبت حراء ، فليس عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد ؟ قالوا : نعم » وسأيت هذا من حديث أنس في مناقب عثمان إن شاء الله تعالى . وفي رواية زيد أيضا ذكر رومة « لم يكن يشرب منها إلا بشمن ، فابتعتها فجعلتها للفقير والغني وابن السبيل » وزاد النسائي من طريق الأحنف عن عثمان « فقال اجعلها سقاية للمسلمين وأجرها لك » وزاد في روايته أيضا « وأشياء عددها » فمن تلك الأشياء ما وقع في رواية ثمامة بن حزن المذكورة « هل تعلمون أن المسجد ضاق بأهله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من يشتري بقعة آل فلان فيزيدها في المسجد بخير منها في الجنة ؟ فاشترتها من صلب مالي ، فأنتم اليوم تمنعوني أن أصلي فيها » ، ونحوه لإسحق بن راهويه وابن خزيمة وابن حبان من طريق أبي سعيد مولى أبي أسيد عن عثمان في قصة مقتله مطولا ، وزاد النسائي من رواية الأحنف بن قيس عن عثمان أنه اشتراها بعشرين ألفاً أو بخمسة وعشرين ألفاً ، وزاد في ذكر جيش العسرة « فجهزهم حتى لم يفتقدوا عقالا ولا خطاماً » وللترمذي من حديث عبد الرحمن بن حباب السلمى أنه جهزهم بثلاثمائة بعير ، ولأحمد من حديث عبد الرحمن بن سمرة « أنه جاء بألف دينار في ثوبه فصحبها في حجر النبي صلى الله عليه وسلم حين جهز جيش العسرة فقال صلى الله عليه وسلم : ما على عثمان من عمل بعد اليوم » وأخرج أسد بن موسى في « فضائل الصحابة » من مرسل قتادة « حمل عثمان على ألف بعير وسبعين فرساً في العسرة » وعند أبي يعلى من وجه آخر

ضعيف « فجاء عثمان بسبعائة أوقية ذهب » وعند ابن عدى بسند ضعيف جداً عن حذيفة « أن النبي صلى الله عليه وسلم استعان عثمان في جيش العسرة فجاء بعشرة آلاف دينار ولعلها كانت عشرة آلاف درهم ، فتوافق رواية عبد الرحمن بن سمرة من صرف الدينار بعشرة دراهم . ومن تلك الأشياء ما وقع في رواية أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن عثمان عند أحمد والنسائي « أنشد الله رجلاً شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بيعة الرضوان يقول هذه يد الله وهذه يد عثمان » الحديث وسيأتي بيان ذلك في مناقب عثمان من حديث ابن عمر إن شاء الله تعالى . ومنها ما روى الدارقطني من طريق ثمامة بن حرب عن عثمان أنه قال « هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجني ابنتيه واحدة بعد أخرى رضى بي ورضى عني ؟ قالوا نعم » ومنها ما أخرجه ابن منده من طريق عبيد الحميري قال « أشرف عثمان فقال : يا طلحة أنشدك الله ، أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليأخذ كل رجل منكم بيد جلسيه ، فأخذ بيدي فقال : هذا جلسي في الدنيا والآخرة ؟ قال نعم » وللحاكم في « المستدرک » من طريق أسلم « أن عثمان حين حصر قال لطلحة : أتذكر إذ قال النبي صلى الله عليه وسلم : أن عثمان رفيقي في الجنة ؟ قال نعم » وفي هذا الحديث من الفوائد مناقب ظاهرة لعثمان رضى الله عنه ، وفيها جواز تحدث الرجل بمناقبه عند الاحتياج إلى ذلك لدفع مضرة أو تحصيل منفعة ، وإنما يكره ذلك عند المفارقة والمكاثرة والعجب .

**قوله ( وقال عمر في وقفه )** تقدم شرحه مستوفى قبل ثلاثة أبواب ، وقد ادعى الإسماعيلي وغيره أنه ليس في أحاديث الباب شيء يوافق ما ترجم به إلا أثر أنس ، وليس كذلك فإن جميع ما ذكره مطابق لها ، فأما قصة أنس فظاهرة في الترجمة ، وأما قصة الزبير فمن جهة أن البنت ربما كانت بكراً فطلقت قبل الدخول فتكون مؤتمتها على أبيها فيلزمه إسكانها فإذا أسكنها في وقفه فكأنه اشترط على نفسه رفع كلفه . وأما قصة ابن عمر فتخرج على هذا المعنى لأن الآل يدخل فيهم الأولاد كبارهم وصغارهم . وأما قصة عثمان فأشار إلى ماورد في بعض طرقه وهو قوله فيما أخرجه الترمذي من طريق ثمامة بن حزن قال « شهدت الدار حين أشرف عليهم عثمان فقال : أنشدكم بالله وبالإسلام ، هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وليس فيها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال : من يشتري بئر رومة يجعل دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة ؟ فاشتريتها من صلب مالي » الحديث وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب الشرب . وأما قصة عمر فقد ترجم لها بخصوصها ، وقد تقدم توجيه ذلك قبل أبواب .

**باب إذا قال الواقف : لا نطلبُ ثمنه إلا إلى الله ، فهو جائزٌ**

٢٦٩١ - حدثنا مسددٌ قال حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنسٍ قال : قال النبيُّ

[٢٧٧٩]

صلى الله عليه : « يا بني النجارِ ثامنوني حائطكم » ، قالوا : لا نطلبُ ثمنه إلا إلى الله .

**قوله ( باب إذا قال الواقف لا نطلبُ ثمنه إلا إلى الله تعالى )** أورد فيه حديث أنس في قول بني النجار « لا نطلبُ ثمنه إلا إلى الله » أوردته مختصراً جداً ، وقد تقدم بسنده وزيادة في متنة قبل خمسة أبواب ، قال

الإسماعيلي المعنى أنهم لم يبعوه ثم جعلوه مسجداً ، إلا أن قول المالك لا أطلب ثمنه إلا إلى الله لا يصيره وقفاً ، وقد يقول الرجل هذا لعبد فلا يصيره وقفاً ويقول للمدبر فيجور بيعه ، وقال ابن المنير : مراد البخاري أن الوقف يصح بأي لفظ دل عليه إما بمجرد وإما بقرينة والله أعلم ، كذا قال ، وفي الجزم بأن هذا مراده نظر ، بل يحتمل أنه أراد أنه لا يصير بمجرد ذلك وقفاً .

## باب

قول الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾

٢٦٩٢- وقال لي علي بن عبد الله : حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا ابن أبي زائدة عن محمد بن أبي القاسم عن عبد الملك بن سعيد بن جبيرة عن أبيه عن ابن عباس قال : خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري وعدي بن بداء . فمات السهمي بأرض ليس بها مسلم ، فلمّا قدما بتركته فقدوا جاماً من فضة مخوصاً من ذهب ، فأحلفهما رسول الله صلى الله عليه ، ثم وجد الجام بمكة فقالوا : ابتعناه من تميم وعدي ، فقام رجلان من أوليائه فحلفا : لشهادتنا أحق من شهادتهما وإن الجام لصاحبهم ، قال وفيهم نزلت هذه الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ . [٢٧٨٠]

قوله ( باب قول الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ ﴾ إلى قوله - والله لا يهدي القوم الفاسقين ﴾ ) كذا لأبي ذر وساق في رواية الأصيلي وكريمة الآيات الثلاث ، قال الزجاج في « المعاني » هذه الآيات الثلاث من أشكل ما في القرآن لإعراباً وحكماً ومعنى .

قوله ( الأوليان واحدهما أولى ، ومنه أولى به ) أي أحق به ، ووقع هذا في رواية الكشميني لأبي ذر وحده وكذا الذي بعده ، والمعنى وآخران أي شاهدان آخران يقومان مقام الشاهدين الأولين ، من الذين استحق عليهم أي من الذين حق عليهم وهم أهل الميت وعشيرته ، والأوليان أي الأحقان بالشهادة لقربتهما ومعرفتهما ، وارتفع الأوليان بتقديرهما كأنه قيل من الشاهدان ؟ فأجيب الأوليان ، أو هما بدل من الضمير في يقومان أو من آخران ، ويجوز أن يرتفعوا باستحقاق أي من الذين استحق عليهم انتداب الأولين منهم للشهادة لاطلاعهم على حقيقة الحال ، ولهذا قال أبو إسحق الزجاج : هذا الموضع من أصعب ما في القرآن لإعراباً ، قال الشهاب السمين : ولقد صدق والله فيما قال . ثم بسط القول في ذلك وختمه بأن قال : وقد جمع الزجاج مقلته بأوجز عبارة فقال - فذكر ما تقدم - فلذلك اقتضرت عليه .

**قوله (عشر : ظهر ، أعثرنا : أظهرنا )** قال أبو عبيدة في «المجاز» قوله « فلان عثر على أنهما استحقا لثماً » أى فلان ظهر عليه . وروى الطبرى من طريق سعيد عن قتادة « فلان عثر على أنهما استحقا لثماً إن اطلع منهما على خيانة » وأما تفسير أعثرنا فقال الفراء : قوله أعثرنا عليهم أى أظهرنا وأطلعنا ، قال : وكذلك قوله فلان عثر أى اطلع .

**قوله (وقال لى على بن عبد الله )** أى ابن المدينى ، كذا لأبى ذر والأكثر ، وفى رواية النسبى « وقال على » بحذف المحاورة ، وكذا جزم به أبو نعيم ، لكن أخرجه المصنف فى التاريخ فقال « حدثنا على ابن المدينى » وهذا مما يقوى ماقررتة غير مرة من أنه يعبر بقوله « وقال لى » فى الأحاديث التى سمعها ، لكن حيث يكون فى إسنادهما عنده نظر أو حيث تكون موقوفة ، وأما من زعم أنه يعبر بها فيها أخذه فى المذاكرة أو بالمناولة فليس عليه دليل .

**قوله ( ابن أبى زائدة )** هو يحيى بن زكريا ، ومحمد بن أبى القاسم يقال له الطويل ولا يعرف اسم أبيه ، وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم وتوقف فيه البخارى مع كونه أخرجه حديثه هذا هنا ، فروى النسبى عن البخارى قال : لا أعرف محمد بن أبى القاسم هذا كما ينبغى . وفى نسخة الصغاني : كما أشتهى . وقد روى عنه أيضاً أبو أسامة : وكان على بن عبد الله - يعنى ابن المدينى - استحسنة . وزاد فى نسخة الصغاني أن الفربرى قال : قلت للبخارى رواه غير محمد بن أبى القاسم ؟ قال : لا . وقد روى عنه أبو أسامة أيضاً لكنه ليس بمشهور ، وروى عمر البجيرى - بالموحدة والجيم مصغراً - عن البخارى نحو هذا وزاد : قيل له رواه - يعنى هذا الحديث - غير محمد بن أبى القاسم ؟ فقال : لا ، وهو غير مشهور . قلت : وما له فى البخارى ولا لشيخه عبد الملك بن سعيد بن جبير غير هذا الحديث الواحد ، ورجال الإسناد ما بين على بن عبد الله وابن عباس كوفيون .

**قوله ( خرج رجل من بنى سهم )** هو بزيل بموحدة وزاى مصغر ، وكذا ضبطه ابن ماكولا ، ووقع فى رواية الكلبي عن أبى صالح عن ابن عباس عن تميم نفسه عند الترمذى والطبرى بديل بديل الزاى ، ورأيت فى نسخة صحيحة من تفسير الطبرى بربل براء بغير نقطة ، ولابن منده من طريق السدى عن الكلبي بديل بن أبى مارية ، ومثله فى رواية عكرمة وغيره عند الطبرى مرسلًا لكنه لم يسمه ، وهم من قال فيه بديل بن ورقاء فإنه خزاعى وهذا سهمى ، وكذا وهم من ضبطه بديل بالذال المعجمة ، ووقع فى رواية ابن جريج أنه كان مسلماً ، وكذا أخرجه بسنده فى تفسيره .

**قوله ( مع تميم الدارى )** أى الصحابى المشهور وذلك قبل أن يسلم تميم كما سيأتى ، وعلى هذا فهو من مرسل الصحابى لأن ابن عباس لم يحضر هذه القصة ، وقد جاء فى بعض الطرق أنه رواها عن تميم نفسه ، بين ذلك الكلبي فى روايته المذكورة فقال « عن ابن عباس عن تميم الدارى قال : برئ الناس من هذه الآية غيرى وغير عدى بن بداء . وكانا نصرانيين يختلفان إلى الشام قبل الإسلام فأتيا الشام فى تجارتهم وقدم عليهما مولى لبنى سهم » ويحتمل أن تكون القصة وقعت قبل الإسلام ثم تأخرت الحاكمة حتى أسلموا كلهم فلان فى القصة ما يشعر بأن الجميع تحاكموا إلى النبى صلى الله عليه وسلم فلعلها كانت بمكة سنة الفتح .

قوله (وعدى بن بداء) بفتح الموحدة وتشديد المهملة مع المد ، لم تختلف الروايات في ذلك إلا ما رأيته في « كتاب القضاء للكرائسي » فإنه سماه البداء بن عاصم ، وأخرجه عن معلى بن منصور عن يحيى بن أبي زائدة ، ووقع عند الواقدي أن عدى بن بداء كان أخا تميم الداري فإن ثبت فلعله أخوه لأمه أو من الرضاعة ، لكن في تفسير مقاتل بن حبان « أن رجلين نصرانيين من أهل دارين أحدهما تميم والآخر يمانى » .

قوله ( فأت السهمى بأرض ليس بها مسلم ) في رواية الكلابي « فرض السهمى فأوصى إليهما وأمرهما أن يبلغا ماترك أهله ، قال تميم : فلما مات أخذنا من تركته جاما وهر أعظم تجارته فبعناه بألف درهم فاقسمتها أنا وعدى » .

قوله ( فلما قدما بتركته فقدوا جاما ) في رواية ابن جريج عن عكرمة أن السهمى المذكور مرض فكتب وصيته بيده ثم دسها في متاعه ثم أوصى إليهما ، فلما مات فتحا متاعه ثم قدما على أهله فدفعا إليهم ما أرادا ، ففتح أهله متاعه فوجدوا الوصية وفقدوا أشياء فسألوهما عنها فجحدا ، فرفعوهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فنزلت هذه الآية إلى قوله ﴿ من الآثمين ﴾ ، فأمرهم أن يستحلفوهما .

قوله ( جاما ) بالجم وتخفيف الميم أى إناء .

قوله ( مخصوصاً ) بقاء معجمة وواو ثقيلة بعدها مهملة أى منقوشاً فيه صفة الخوص ، ووقع في بعض نسخ أبي داود « مخصوصاً » بالضاد المعجمة أى مموهاً والأول أشهر ، ووقع في رواية ابن جريج عن عكرمة « إناء من فضة منقوش بذهب » وزاد في روايته أن تيمماً وعدياً لما سئلا عنه قالوا اشتريناه منه ، فارتفعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فنزلت ﴿ فإن عثر على أنهما استحقا إثماً ﴾ ووقع في رواية الكلابي عن تميم « فلما أسلمت تأثمت ، فأنيت أهله فأخبرتهم الخبر وأدبت إليهم خمسمائة درهم وأخبرتهم أن عند صاحبي مثلها » .

قوله ( فقام رجلان من أولياء السهمى ) أى الميت ، وقع في رواية الكلابي « فقام عمرو بن العاص ورجل آخر منهم » وسمى مقاتل بن سليمان في تفسير الآخر المطلب بن أبي وداعة وهو سهمى أيضاً ، لكنه سمي الأول عبد الله بن عمرو بن العاص ، وكذا جزم به يحيى بن سلام في تفسيره ، وقول من قال عمرو بن العاص أظهر ، والله أعلم . واستدل بهذا الحديث لجواز رد اليمين على المدعى فيحلف ويستحق ، وسيأتي البحث فيه . واستدل به ابن سريج الشافعي المشهور للحكم بالشاهد واليمين ، وتكلف في انزاعه فقال : إن قوله تعالى ﴿ فإن عثر على أنهما استحقا إثماً ﴾ لا يخلو إما أن يقرأ أو يشهد عليهما شاهدان أو شاهد وامرأتان أو شاهد واحد ، قال : وقد أجمعوا على أن الإقرار بعد الإنكار لا يوجب يميناً على الطالب ، وكذلك مع الشاهدين ومع الشاهد والمرأتين فلم يبق إلا شاهد واحد فلذلك استحق الطالبان يمينهما مع الشاهد الواحد . وهذا الذي قاله متعقب بأن القصة وردت من طرق متعددة في سبب النزول ليس في شيء منها أنه كان هناك من يشهد ، بل في رواية الكلابي فسّم البيته فلم يمدوا فأمرهم أن يستحلفوه — أى عدياً — بما يعظم على أهل دينه . واستدل بهذا الحديث على جواز شهادة الكفار بناء على أن المراد بالغير الكفار والمعنى ﴿ منكم ﴾ أى من أهل دينكم ﴿ أو آخران من غيركم ﴾ أى من غير أهل دينكم ، وبذلك قال أبو حنيفة ومن تبعه ، وتعقب بأنه لا يقول بظاهرها فلا يجوز شهادة الكفار على المسلمين ، وإنما يجوز شهادة بعض الكفار على بعض . وأجيب



بأن الآية دلت بمنطوقها على قبول شهادة الكافر على المسلم ، وبإيمائها على قبول شهادة الكافر على الكافر بطريق الأولى ، ثم دل الدليل على أن شهادة الكافر على المسلم غير مقبولة فبقيت شهادة الكافر على الكافر على حالها ، وخص جماعة القبول بأهل الكتاب وبالوصية وبفقده المسلم حينئذ ، منهم ابن عباس وأبو موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وشريح وابن سيرين والأوزاعي والثوري وأبو عبيد وأحمد ، وهؤلاء أخذوا بظاهر الآية ، وقوى ذلك عندهم حديث الباب فإن سياقه مطابق لظاهر الآية ، وقيل المراد بالغير العشرة ، والمعنى : منكم أو من عشيرتكم ، أو آخران من غيركم أو من غير عشيرتكم وهو قول الحسن ، واحتج له النحاس بأن لفظ « آخر » لابد أن يشارك الذي قبله في الصفة حتى لا يسوغ أن تقول مررت برجل كريم ولثيم آخر ، فعلى هذا فقد وصف الإثنين بالعدالة فيتعين أن يكون الآخران كذلك ، وتعقب بأن هذا وإن ساغ في الآية الكريمة لكن الحديث دل على خلاف ذلك ، والصحاحي إذا حكى سبب النزول كان ذلك في حكم الحديث المرفوع اتفاقاً ، وأيضاً ففي ما قال رد المختلف فيه بالمختلف فيه لأن انصاف الكافر بالعدالة مختلف فيه وهو فرع قبول شهادته فمن قبلها وصفه بها ومن لا فلا ، واعترض أبو حبان على المثال الذي ذكره النحاس بأنه غير مطابق فلو قلت جاءني رجل مسلم وآخر كافر صح بخلاف ما لو قلت جاءني رجل مسلم وكافر آخر ، والآية من قبيل الأول لا الثاني ، لأن قوله أو آخران من جنس قوله اثنان لأن كلا منهما صفة (رجلان) فكأنه قال فرجلان اثنان ورجلان آخران ، وذهب جماعة من الأئمة إلى أن هذه الآية منسوخة وأن ناسخها قوله تعالى ﴿مَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ واحتجوا بالإجماع على رد شهادة الفاسق ، والكافر شر من الفاسق . وأجاب الأولون بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال وأن الجمع بين الدليلين أولى من إلغاء أحدهما ، وبأن سورة المائدة من آخر ما نزل من القرآن حتى صرح عن ابن عباس وعائشة وعمرو بن شرحبيل وجمع من السلف أن سورة المائدة محكمة ، وعن ابن عباس « أن الآية نزلت فيمن مات مسافراً وليس عنده أحد من المسلمين ، فإن اتها استحلها » أخرجه الطبري بإسناد رجاله ثقات ، وأنكر أحمد على من قال إن هذه الآية منسوخة ، وصرح عن أبي موسى الأشعري أنه عمل بذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، فروى أبو داود بإسناد رجاله ثقات عن الشعبي قال : حضرت رجلاً من المسلمين الوفاة بدقوقاً ولم يجد أحداً من المسلمين فأشهد رجلين من أهل الكتاب ، فقدم الكوفة بتركته ووصيته فأخبر الأشعري فقال : هذا لم يكن يعد الذي كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأحلفهما بعد العصر ما خانا ولا كذبا ولا كتماً ولا بدلاً وأمضى شهادتهما . ورجح الفخر الرازي وسبقه الطبري لذلك أن قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ خطاب للمؤمنين ، فلما قال ﴿أو آخران﴾ وضح أنه أراد غير مخاطبين فتعين أنهما من غير المؤمنين ، وأيضاً فجواز استشهاد المسلم ليس مشروطاً بالسفر وأن أبا مرسى حكم بذلك فلم ينكره أحد من الصحابة فكان حجة ، وذهب الكرايبي ثم الطبري وآخرون إلى أن المراد بالشهادة في الآية اليمين ، قال : وقد سمى الله اليمين شهادة في آية اللعان ، وأبدوا ذلك بالإجماع على أن الشاهد لا يلزمه أن يقول أشهد بالله وأن الشاهد لا يمين عليه أنه شهد بالحق ، قالوا فالمراد بالشهادة اليمين لقوله ﴿فيقسمان بالله﴾ أي يحلفان ، فإن عرف أنهما حلفا على الإثم رجعت اليمين على الأولياء ، وتعقب بأن اليمين لا يشترط فيها عدد ولا عدالة ، بخلاف الشهادة ، وقد اشترطا في هذه القصة

فقوى حملها على أنها شهادة . وأما اعتلال من اعتل في ردها بأنها تخالف القياس والأصول لما فيها من قبول شهادة الكافر وحبس الشاهد وتحليفه وشهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فقد أجاب من قال به بأنه حكم بنفسه مستغنى عن نظيره ، وقد قبلت شهادة الكافر في بعض المواضع كما في الطب ، وليس المراد بالحبس السجن وإنما المراد الإمساك لليمين ليحلف بعد الصلاة ، وأما تحليف الشاهد فهو مخصوص بهذه الصورة عند قيام الريبة ، وأما شهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فإن الآية تضمنت نقل الأيمان إليهم عند ظهور اللوث بخيانة الوصيين ، فيشرع لها أن يحلفا ويستحقا كما يشرع لمدعى الدم في القسامة أن يحلف ويستحق ، فليس هو من شهادة المدعى لنفسه بل من باب الحكم له بيمينه القائمة مقام الشهادة لقوة جانبه ، وأى فرق بين ظهور اللوث في صحة الدعوى بالدم وظهوره في صحة الدعوى بالمال ؟ وحكى الطبرى أن بعضهم قال : المراد بقوله ﴿ اثنان ذوا عدل منكم ﴾ الوصيان ، قال : والمراد بقوله ﴿ شهادة بينكم ﴾ معنى الحضور لما يوصيهما به الموصى ، ثم زيف ذلك .

### باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة

٢٦٩٣ - حدثنا محمد بن سابق - أو الفضل بن يعقوب عنه - قال حدثنا شيبان أبو معاوية عن فراس قال : قال الشعبي حدثني جابر بن عبد الله الأنصاري أن أباه استشهد يوم أحد وترك ست بنات وترك عليه ديناً ، فلما حضرته جذاذ النخل أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله ، قد علمت أن والذي استشهد يوم أحد وترك عليه ديناً كثيراً ، وإنني أحب أن يراك الغرماء . قال : « اذهب فبادر كل تمر على ناحيته » . ففعلت . ثم دعوته ، فلما نظروا إليه أغروا بي تلك الساعة . فلما رأى ما يصنعون طاف حول أعظمها بيدراً ثلاث مرات ، ثم جلس عليه ثم قال : « ادع أصحابك » ، فما زال يكيل لهم حتى أدى الله أمانة والدي ، وأنا والله راض أن يؤدي الله أمانة والدي ولا أرجع إلى أخواتي تمرة ، فسلم والله البيادر كلها حتى أنني أنظر إلى البيدر الذي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنه لم ينقص تمرة واحدة .

قال أبو عبد الله : أغروا بي ، هيجوا بي : ﴿ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ ﴾ .

قوله ( باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة ) قال الداودي : لا خلاف بين العلماء في حكم هذه الترجمة أنه جائز .

قوله ( حدثنا محمد بن سابق ، أو الفضل بن يعقوب عنه ) هكذا وقع هنا بالشك ، وقد روى البخارى عن أبي جعفر محمد بن سابق البغدادي مولى بني تميم بواسطة في أول حديث في الجهاد وهو عقب هذا سواء وفي المغازي والنكاح والأشربة ، ولم يرو عنه بغير واسطة إلا في هذا الموضع مع التردد في ذلك ، وأما الفضل

ابن يعقوب فتقدم ذكره في البيوع ، وأخرج عنه أيضاً في الجزية وغيرها ، وشيخان هو ابن عبد الرحمن ، وفراس بكسر الفاء وتخفيف الراء . وحديث جابر المذكور يأتي الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة ، وقد سبق في الصلح والاستقراض وفي الهبة وغيرها ، وقوله فيه « اذهب فييدر » بفتح الموحدة وسكّن التحتانية بعدها دال مكسورة بصيغة فعل الأمر ، أى اجعل كل صنف في ييدر - أى جرين - بخصه . ووقع في رواية أبي ذر عن السرخسى « فبادر » . وقوله « ولا أرجع إلى أخواتي تمرة » كذا للأكثر بنزع الخافض ، وللكشمي « بتمرة » بإثباتها .

**قوله ( قال أبو عبد الله «أغروا بي» يعني هيجوا بي )** (فأغرنا بينهم العداوة والبغضاء) وقع هذا للمستمل وحده وأغروا بضم الهمزة مبنى لما لم يسم فاعله ، يقال أغرى بكذا إذا لهج به وأولع ، وقال أبو عبيدة في « المجاز » في قوله تعالى ﴿ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ ﴾ : الإغراء التهييج والإفساد ، والله أعلم .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الوصايا وما معه من أبواب الوقف من الأحاديث المرفوعة على ستين حديثاً ، المعلق منها ثمانية عشر طريقاً والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها مضى اثنان وأربعون حديثاً والخالص ثمانية عشر حديثاً وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث عمرو بن الحارث « ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً » وحديث ابن عباس « كان المال للولد » ، وحديثه « هما واليان » وحديثه في قصة تميم الدارى ، وحديث الدين قبل الوصية ، وأما حديث « لاصدقة إلا عن ظهر غنى » فذكر عند مسلم بالمعنى ، وأما حديث عثمان في بئر رومة فما هو عنده لكن تقدم في الشرب مختصراً معلقاً ، وأغفله المزي في الأطراف هنا وهناك . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم اثنان وعشرون أثراً . والله تعالى أعلم .

### تم الجزء الخامس

ويليه - إن شاء الله - الجزء السادس ، وأوله ( كتاب الجهاد )



# فهرس

## الجزء الخامس من فتح الباري

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
من رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة مقسوماً		<b>كتاب في الحرث</b>	
كان أوغير مقسوم . . . . .	٣٧	فضل الزرع والغرس إذا أكل منه . . . . .	٥
من قال إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى . . . . .	٣٩	ما يحذر من عواقب الاشتغال بألة الزرع . . . . .	٧
من حفر بئراً في ملكه لم يضمن . . . . .	٤١	اقتناء الكلب للحرث . . . . .	٨
الخصومة في البئر والقضاء فيها . . . . .	٤١	استعمال البقر للحرثة . . . . .	١١
إثم من منع ابن السبيل من الماء . . . . .	٤٢	إذا قال اكفني مؤونة النخل وغيره وتشركني في	
سكر الأنهار . . . . .	٤٢	الثمر . . . . .	١١
شرب الأعلى قبل السفلى . . . . .	٤٧	قطع الشجر والنخل . . . . .	١٢
شرب الأعلى إلى الكعبين . . . . .	٤٨	باب . . . . .	١٣
فضل سقي الماء . . . . .	٥٠	المزارة بالشطرنج ونحوه . . . . .	١٣
باب . . . . .	٥٠	إذا لم يشترط السنين في المزارة . . . . .	١٧
من رأى أن صاحب الحوض والقربة أحق بمائه . . . . .	٥٢	باب . . . . .	١٨
لا حمى إلا لله ولرسوله . . . . .	٥٤	المزارة مع اليهود . . . . .	١٩
شرب الناس والدواب من الأنهار . . . . .	٥٦	ما يكره من الشروط في المزارة . . . . .	١٩
بيع الخطب والكلأ . . . . .	٥٦	إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم وكان في ذلك	
القطائع . . . . .	٥٨	صلاح لهم . . . . .	٢٠
كتابة القطائع . . . . .	٥٩	أوقاف أصحاب النبي صلى الله عليه وأرض	
حلب الإبل على الماء . . . . .	٦٠	الخراج ومزارعتهم ومعاملتهم . . . . .	٢١
الرجل يكون له عمر أو شرب في حائط أو في		من أحيا أرضاً مواتاً . . . . .	٢٣
نخل . . . . .	٦٠	باب . . . . .	٢٥
<b>كتاب في الاستقراض</b>		إذا قال رب الأرض أقرك ما أقرك الله ولم يذكر	
<b>وأداء الديون والحجر والتفليس</b>		أجلاً معلوماً فهما على تراضيهما . . . . .	٢٦
الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس . . . . .	٦٥	ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه يواسي	
من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو إتلافها . . . . .	٦٦	بعضهم بعضاً في الزراعة والثمر . . . . .	٢٧
أداء الديون . . . . .	٦٧	كراء الأرض بالذهب والفضة . . . . .	٣١
استقراض الإبل . . . . .	٦٩	باب . . . . .	٣٣
حسن التقاضي . . . . .	٧١	ما جاء في الغرس . . . . .	٣٤
هل يعطي أكبر من سنه . . . . .	٧١	<b>في الشرب</b>	
حسن القضاء . . . . .	٧٢	في الشرب . . . . .	٣٦
إذا قضى دون حقه أو حلله فهو جائز . . . . .	٧٢		



الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
مشاركة الذمي والمشركون في المزارعة . . . . .	١٦٠	صب الخمر في الطرق . . . . .	١٣٣
قسم الغنم والعدل فيها . . . . .	١٦٠	أفنية الدور والجلوس فيها والجلوس على	
الشركة في الطعام وغيره . . . . .	١٦١	الصعدات . . . . .	١٣٤
الشركة في الرقيق . . . . .	١٦٣	الآبار على الطرق إذا لم يتأذ بها . . . . .	١٣٥
الاشتراك في الهدى والبدن . . . . .	١٦٣	إماطة الأذى . . . . .	١٣٦
من عدل عشرًا من الغنم بجزور في القسم . . .	١٦٤	الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح	
<b>كتاب الرهن في الحضر</b>		وغيرها . . . . .	١٣٦
وقول الله عز وجل : ﴿فرهان مقبوضة﴾ . . . .	١٦٦	من عقل بعيره على الهلاط أو باب المسجد . . .	١٤٠
من رهن درعه . . . . .	١٦٨	الوقوف والبول عند سباطة قوم . . . . .	١٤٠
رهن السلاح . . . . .	١٦٩	من أخذ الغصن وما يؤذي الناس في الطريق	
الرهن مركوب ومحلوب . . . . .	١٧٠	فرمى به . . . . .	١٤١
الرهن عند اليهود وغيرهم . . . . .	١٧٢	إذا اختلفوا في الطريق الميئاء وهي الرحبة تكون	
إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبيئة على		بين الطريق . . . . .	١٤١
المدعي واليمين على المدعى عليه . . . . .	١٧٢	النهب بغير إذن صاحبه . . . . .	١٤٢
<b>كتاب في العتق</b>		كسر الصليب وقتل الخنزير . . . . .	١٤٤
ما جاء في العتق وفضله . . . . .	١٧٤	هل تكسر الدنان التي فيها الخمر أو تخرق الزقاق	
أي الرقاب أفضل ؟ . . . . .	١٧٦	من قاتل دون ماله . . . . .	١٤٧
ما يستحب من العتاقة في الكسوف أو الآيات .	١٧٨	إذا كسر قصعة أو شيئًا لغيره . . . . .	١٤٨
إذا أعتق عبدًا بين اثنين أو أمة بين الشركاء . .	١٧٩	إذا هدم حائطًا فليين مثله . . . . .	١٥١
إذا أعتق نصيبًا في عبد وليس له مال استسعى		<b>في الشركة</b>	
العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة . . .	١٨٥	الشركة في الطعام والنهد والعروض . . . . .	١٥٢
الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه ولا		ما كان من خليطين فإنهما يتراجعا بينهما	
عتاقة إلا لوجه الله . . . . .	١٩٠	بالسوية في الصدقة . . . . .	١٥٥
إذا قال لعبده هو لله ونوى العتق، والإشهاد في		قسمة الغنم . . . . .	١٥٥
العتق . . . . .	١٩٢	القران في التمر بين الشركاء حتى يستأذن	
أم الولد . . . . .	١٩٤	أصحابه . . . . .	١٥٦
بيع المدبر . . . . .	١٩٦	تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل . . . .	١٥٦
بيع الولاء وهبته . . . . .	١٩٨	هل يقرع في القسمة؟ والاستهام فيه . . . . .	١٥٧
إذا أسر أخو الرجل أو عمه هل يفادي إذا كان		شركة التميم وأهل الميراث . . . . .	١٥٨
مشركا . . . . .	١٩٩	الشركة في الأرضين وغيرها . . . . .	١٥٨
عتق المشرك . . . . .	٢٠٠	إذا اقتسم الشركاء الدور وغيرها فليس لهم	
من ملك من العرب رقيقًا فوهب وباع وجامع		رجوع ولا شفعة . . . . .	١٥٩
وفدى وسبى الذرية . . . . .	٢٠١	الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه	
		الصرف . . . . .	١٥٩

الموضوع	الصفحة
كيف يقبض العبد والمتاع؟	٢٦٣
إذا وهب هبة فقبضها الآخر ولم يقل قبلت	٢٦٤
إذا وهب ديناً على رجل	٢٦٤
هبة الواحد للجماعة	٢٦٦
الهبة المقبوضة وغير المقبوضة، والمقسومة وغير المقسومة	٢٦٦
إذا وهب جماعة لقوم	٢٦٨
من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق به	٢٦٨
إذا وهب بغيراً للرجل وهو راكبه فهو جائز	٢٦٩
هدية ما يكره لبسها	٢٧٠
قبول الهدية من المشركين	٢٧٢
الهدية للمشركين	٢٧٥
لا يحل لأحد أن يرجع في هبته ولا صدقته	٢٧٧
باب	٢٨٠
ما قيل في العمرى والرقبى	٢٨٢
من استعار من الناس الفرس والدابة وغيرها	٢٨٤
الاستعارة للعروس عند البناء	٢٨٦
فضل المنيحة	٢٨٧
إذا قال أخدمتك هذه الجارية على ما يتعارف	٢٩١
الناس فهو جائز	٢٩١
إذا حمل رجل رجلاً على فرسه فهو كالعمرى	٢٩٢
والصدقة	٢٩٢

### كتاب الشهادات

ما جاء في البينة على المدعي	٢٩٣
إذا عدل رجل رجلاً فقال: لا نعلم إلا خيراً، أو	٢٩٤
ما علمت إلا خيراً	٢٩٤
شهادة المختبئ	٢٩٥
إذا شهد شاهد أو شهود بشيء فقال آخرون ما	٢٩٧
علمنا بذلك يحكم بقول من شهد	٢٩٧
الشهداء العدول	٢٩٧
تعديل كم يجوز	٢٩٩
الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض	٣٠٠
والموت القديم	٣٠٠
شهادة القاذف والسارق والزاني	٣٠١

الموضوع	الصفحة
فضل من أدب جاريته وعلمها	٢٠٥
العبيد إخوانكم فأطعموهم مما تأكلون	٢٠٦
العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده	٢٠٧
كراهية التطاول على الرقيق، وقوله عبدي وأمتي	٢١٠
إذا أتى أحدكم خادماً بطعامه	٢١٤
العبد راع في مال سيده	٢١٥
باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه	٢١٥

### في المكاتب

المكاتب ونجومه في كل سنة نجم	٢١٩
ما يجوز من شروط المكاتب، ومن اشترط شرطاً	٢٢٢
ليس في كتاب الله	٢٢٢
استعانة المكاتب وسؤاله الناس	٢٢٥
بيع المكاتب إذا رضي	٢٢٩
إذا قال المكاتب: اشتريني وأعتقني فاشتره لذلك	٢٣١

### كتاب الهبة

#### وفضلها والتحريض عليها

القليل من الهبة	٢٣٦
من استوهب من أصحابه شيئاً	٢٣٧
من استسقى	٢٣٨
قبول هدية الصيد	٢٣٩
قبول الهدية (حديث الصعب بن جثامة)	٢٤٠
قبول الهدية (تحريم الهدايا في يوم عائشة)	٢٤٠
من أهدى إلى صاحبه وتحرى بعض نسائه	٢٤٣
ما لا يرد من الهدية	٢٤٧
من يرى الهبة الغائبة جائزة	٢٤٨
المكافاة في الهبة	٢٤٩
الهبة للولد، وإذا أعطى بعض ولده شيئاً	٢٤٩
الإشهاد في الهبة	٢٥٠
هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها	٢٥٥
هبة المرأة لغير زوجها وعتقها إذا كان لها زوج	٢٥٧
بمن يبدأ بالهدية؟	٢٦٠
من لم يقبل الهدية لعله	٢٦٠
إذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن تصل إليه	٢٦٢



الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد .....	٣٠٦	الصلح في الدية .....	٣٦٠
ما قيل في شهادة الزور .....	٣٠٩	قول النبي صلى الله عليه للحسن بن علي : «ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين» .....	٣٦١
شهادة الأعمى وأمره ونكاحه وإنكاحه ومبايعته إلخ .....	٣١٢	هل يشير الإمام بالصلح ؟ .....	٣٦٢
شهادة النساء .....	٣١٥	فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم .....	٣٦٤
شهادة الإماء والعبيد .....	٣١٦	إذا أشار الإمام بالصلح فأبى حكم عليه بالحكم البين .....	٣٦٤
شهادة المرضعة .....	٣١٧	الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث والمجازفة في ذلك .....	٣٦٥
حديث الإفك : تعديل النساء بعضهن بعضاً ..	٣١٩	الصلح بالدين والعين .....	٣٦٦
إذا زكى رجل رجلاً كفاه .....	٣٢٤		
ما يكره من الإطتاب في المدح ، وليقل ما يعلم ..	٣٢٦		
بلوغ الصبيان وشهادتهم .....	٣٢٧		
سؤال الحاكم المدعي : هل لك بينة قبل اليمين ؟	٣٣٠		
اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود ..	٣٣١		
إذا ادعى أو قذف فله أن يلتمس البينة ، وينطلق لطلب البينة .....	٣٣٥		
اليمين بعد العصر .....	٣٣٥		
يحلف المدعى عليه حيثما وجبت عليه اليمين ولا يصرف من موضع إلى غيره .....	٣٣٦		
إذا تسارع قوم في اليمين .....	٣٣٧		
«إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً» .....	٣٣٨		
كيف يستحلف ؟ .....	٣٣٩		
من أقام البينة بعد اليمين .....	٣٤٠		
من أمر بإنجاز الوعد .....	٣٤١		
لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها ....	٣٤٤		
القرعة في المشكلات .....	٣٤٥		
		<b>في الإصلاح بين الناس</b>	
في الإصلاح بين الناس .....	٣٥٠		
ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس .....	٣٥٢		
قول الإمام لأصحابه اذهبوا بنا نصلح .....	٣٥٤		
«أن يصلحاً بينهما صلحاً والصلح خير» .....	٣٥٤		
إذا اصطلحوا على صلح جور فهو مردود ....	٣٥٥		
كيف يكتب : هذا ما صالح فلان ابن فلان ، وفلان ابن فلان .....	٣٥٧		
الصلح مع المشركين .....	٣٥٨		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
ما يجوز من الاشتراط والثنيا والإقرار والشروط		ما يجوز من الاشتراط والثنيا والإقرار والشروط	
التي يتعارفها الناس بينهم	٤١٧	التي يتعارفها الناس بينهم	٤١٧
الشروط في الوقف	٤١٨	الشروط في الوقف	٤١٨
<b>كتاب الوصايا</b>			
الوصايا، وقول النبي صلى الله عليه : «وصية		الوصايا، وقول النبي صلى الله عليه : «وصية	
الرجل مكتوبة عنده»	٤١٩	الرجل مكتوبة عنده»	٤١٩
أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس	٤٢٧	أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس	٤٢٧
الوصية بالثلث	٤٣٤	الوصية بالثلث	٤٣٤
قول الموصي لوصيه تعاهد ولدي، وما يجوز		قول الموصي لوصيه تعاهد ولدي، وما يجوز	
للموصي من الدعوى	٤٣٧	للموصي من الدعوى	٤٣٧
إذا أوما المريض برأسه إشارة بينة جازت	٤٣٧	إذا أوما المريض برأسه إشارة بينة جازت	٤٣٧
لا وصية لوأرث	٤٣٨	لا وصية لوأرث	٤٣٨
الصدقة عند الموت	٤٣٩	الصدقة عند الموت	٤٣٩
«من بعد وصية يوصي بها أو دين»	٤٤١	«من بعد وصية يوصي بها أو دين»	٤٤١
«من بعد وصية يوصي بها أو دين»	٤٤٣	«من بعد وصية يوصي بها أو دين»	٤٤٣
إذا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقارب	٤٤٦	إذا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقارب	٤٤٦
هل يدخل النساء والولد في الأقارب؟	٤٤٩	هل يدخل النساء والولد في الأقارب؟	٤٤٩
هل يتنفع الواقف بوقفه؟	٤٥٠	هل يتنفع الواقف بوقفه؟	٤٥٠
إذا وقف شيئاً فلم يدفعه إلى غيره فهو جائز	٤٥١	إذا وقف شيئاً فلم يدفعه إلى غيره فهو جائز	٤٥١
إذا قال داري صدقة لله ولم يبين للفقراء أو		إذا قال داري صدقة لله ولم يبين للفقراء أو	
غيرهم فهو جائز	٤٥٢	غيرهم فهو جائز	٤٥٢
إذا قال أرضي أو بستاني صدقة لله عن أمي فهو		إذا قال أرضي أو بستاني صدقة لله عن أمي فهو	
جائز	٤٥٣	جائز	٤٥٣
إذا تصدق أو وقف بعض ماله أو بعض رقيقه أو		إذا تصدق أو وقف بعض ماله أو بعض رقيقه أو	
دوابه فهو جائز	٤٥٤	دوابه فهو جائز	٤٥٤
من تصدق إلى وكيله ثم رد الوكيل إليه	٤٥٤	من تصدق إلى وكيله ثم رد الوكيل إليه	٤٥٤
قول الله عز وجل : «وإذا حضر القسمة أولو		قول الله عز وجل : «وإذا حضر القسمة أولو	
القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه»		القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه»	
ما يستحب لمن توفي فجأة أن يتصدقوا عنه،	٤٥٦	ما يستحب لمن توفي فجأة أن يتصدقوا عنه،	٤٥٦
وقضاء النذر عن الميت		وقضاء النذر عن الميت	
الإشهاد في الوقف والصدقة	٤٥٧	الإشهاد في الوقف والصدقة	٤٥٧
«وأتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث	٤٥٩	«وأتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث	٤٥٩
بالطيب»		بالطيب»	
«وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح»	٤٥٩	«وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح»	٤٥٩
وللوصي أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه	٤٦٠	وللوصي أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه	٤٦٠
بقدر عملته	٤٦٠	بقدر عملته	٤٦٠
«إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما		«إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما	
يأكلون في بطونهم ناراً»	٤٦٢	يأكلون في بطونهم ناراً»	٤٦٢
«يسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير»	٤٦٢	«يسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير»	٤٦٢
استخدام اليتيم في السفر والحضر إذا كان		استخدام اليتيم في السفر والحضر إذا كان	
صالحاً له	٤٦٤	صالحاً له	٤٦٤
إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز	٤٦٥	إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز	٤٦٥
إذا وقف جماعة أرضاً مشاعاً فهو جائز	٤٦٨	إذا وقف جماعة أرضاً مشاعاً فهو جائز	٤٦٨
الوقف كيف يكتب؟	٤٦٨	الوقف كيف يكتب؟	٤٦٨
الوقف للغني والفقير والضعيف	٤٦٩	الوقف للغني والفقير والضعيف	٤٦٩
وقف الأرض للمسجد	٤٧٤	وقف الأرض للمسجد	٤٧٤
وقف الدواب والكراع والعروض والصامت	٤٧٥	وقف الدواب والكراع والعروض والصامت	٤٧٥
نفقة القيم للوقف	٤٧٦	نفقة القيم للوقف	٤٧٦
إذا وقف أرضاً أو بئراً أو اشترط لنفسه مثل دلاء		إذا وقف أرضاً أو بئراً أو اشترط لنفسه مثل دلاء	
المسلمين	٤٧٦	المسلمين	٤٧٦
إذا قال الواقف لا تطلب ثمنه إلا إلى الله فهو		إذا قال الواقف لا تطلب ثمنه إلا إلى الله فهو	
جائز	٤٧٩	جائز	٤٧٩
«يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر		«يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر	
أحدكم الموت حين الوصية»	٤٨٠	أحدكم الموت حين الوصية»	٤٨٠
قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة	٤٨٤	قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة	٤٨٤

# فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

برواية أبي ذر الهروي  
عن مشايخه الثلاثة السرخسي والمستملي والكشميهني

لإمام الحافظ  
أحمد بن علي بن حمر  
العسقلاني  
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

## الجزء السادس

تقديم وتحقيق وتعليق  
عبد القادر شيبه الحمد  
عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا  
بالجامعة الإسلامية سابقاً  
والمدرس بالمسجد النبوي الشريف

طبع على نفقة  
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود  
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام  
حفظه الله في موازين حسناته وأمنه بعونه

ح) عبدالقادر شيبه الحمد، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي

فتح الباري شرح صحيح البخاري / تحقيق عبدالقادر شيبه الحمد - الرياض.

٧٤٢ ص، ٢٨×٢١ سم

ردمك: ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

X-٧٩٦-٢٠-٩٩٦٠ (ج ٦)

١- الحديث الصحيح ٢- الحديث - شرح

أ- شيبه الحمد، عبدالقادر (محقق) ب- العنوان

٢١ / ٣٣٨٩

ديوي ١، ٢٣٥

ردمك: ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ٢١ / ٣٣٨٩

X-٧٩٦-٢٠-٩٩٦٠ (ج ٦)

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ / ٢٠٠١م





## فضل الجهاد والسير

قوله ( كتاب الجهاد ) كذا لابن شويه ، وكذا للنسفي لكن قدم البسملة ، وسقط « كتاب » للباقيين واتفقوا على « باب فضل الجهاد » لكن عند القابسي « كتاب فضل الجهاد » ولم يذكر باب ، ثم قال بعد أبواب كثيرة « كتاب الجهاد » باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام وسيأتي . والجهاد بكسر الجيم أصله لغة المشقة ، يقال : جهدت جهاداً بلغت المشقة . وشرعاً : بذل الجهد في قتال الكفار ، ويطلق أيضاً على مجاهدة النفس والشیطان والفساق . فأما مجاهدة النفس فعلى تعلم أمور الدين ثم على العمل بها ثم على تعليمها ، وأما مجاهدة الشيطان فعلى دفع ما يأتي به من الشبهات وما يزينه من الشهوات ، وأما مجاهدة الكفار فتقع باليد والمال واللسان والقلب ، وأما مجاهدة الفساق فباليد ثم اللسان ثم القلب ، وقد روى النسائي من حديث سبرة — بفتح المهملة وسكون الموحدة — ابن الفاكه — بالفاء وكسر الكاف بعدها هاء — في أثناء حديث طويل قال « فيقول — أي الشيطان — مخاطب الإنسان : تجاهد فهو جهد النفس والمال . واختلف في جهاد الكفار هل كان أولاً فرض عين أو كفاية . وسيأتي البحث فيه في « باب وجوب انفير » .

وقول الله عز وجل : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾ إلى قوله : ﴿ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

قال ابن عباس الحُدُودُ : الطَّاعَةُ .

٢٦٩٤ - حدثني الحسن بن صباح قال حدثنا محمد بن سابق قال حدثنا مالك بن مغول

[٢٧٨٢]

قال سمعت الوليد بن العيزار ذكر عن أبي عمرو الشيباني قال : عبد الله بن مسعود : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، أي العمل أفضل ؟ قال : « الصلاة على ميقاتها » .

قلتُ: ثمَّ أيُّ؟ قالَ: «برُّ الوالدين». قلتُ: ثمَّ أيُّ؟ قالَ: «الجهادُ في سبيلِ الله». فسكَّتُ عن رسولِ الله صلى الله عليه، ولو استزدتُه لزداني.

[٢٧٨٣] ٢٦٩٥ - حدثنا عليُّ بن عبد الله قال حدثنا يحيى بن سعيد قال حدثنا سُفيانُ قال حدثني منصورٌ عن مجاهدٍ عن طاوسٍ عن ابن عباسٍ قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه: «لا هجرةَ بعدَ الفتحِ، ولكنَّ جهادٌ ونِيَّةٌ، فإذا استنفرتُم فانفروا».

[٢٧٨٤] ٢٦٩٦ - حدثنا مُسَدَّدٌ قال حدثنا خالدٌ قال حدثنا حبيبُ بن أبي عمرة عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أنها قالت: يا رسولَ الله، نرى الجهادَ أفضلَ العملِ، أفلا نُجاهدُ؟ قالَ: «لكنَّ أفضلَ الجهادِ حجٌّ مبرورٌ».

[٢٧٨٥] ٢٦٩٧ - حدثنا إسحاقُ قال أخبرنا عَفَّانُ قال حدثنا همامٌ قال حدثنا محمد بن جُحادة قال أخبرني أبو حصين أن ذكوانَ حدثه أن أبا هريرةَ حدثه قال: جاء رجلٌ إلى رسولِ الله صلى الله عليه عليه فقال: دُلّني على عملٍ يعدلُ الجهادَ. قالَ: «لا أجده». قالَ: «هل تستطيع إذا خرجَ المُجاهدُ أن تدخلَ مسجدك فتقومَ ولا تفترَ، وتصومَ ولا تُفطرَ؟». قالَ: ومن يستطيع ذلك؟ قالَ أبو هريرة: إنَّ فرسَ المُجاهدِ ليستنَّ في طوله، فيُكتبُ له حسناتٌ.

قوله (باب فضل الجهاد والسير) بكسر المهملة وفتح التحتانية جمع سيرة، وأطلق ذلك على أبواب الجهاد لأنها متلفاة من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته.

قوله (وقول الله تعالى: ﴿إِنْ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾) (الآيتين إلى قوله ﴿وبشر المؤمنين﴾ كذا للنسائي وابن شويبة، وساق في رواية الأصيلي وكريمة الآيتين جميعاً، وعند أبي ذر إلى قوله ﴿وعداً عليه حقاً﴾ ثم قال: إلى قوله ﴿والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين﴾ والمراد بالمبايعة في الآية ما وقع في ليلة العقبة من الأنصار أو أعم من ذلك، وقد ورد ما يدل على الاحتمال الأول عند أحمد عن جابر، وعند الحاكم في «الإكلیل» عن كعب بن مالك، وفي مرسل محمد بن كعب «قال عبد الله بن رواحة: يا رسول الله اشترط لربك ولنفسك ما شئت، فقال: أشترط لربي أن تعبده ولا تشركوا به شيئاً، وأشترط لنفسي أن تمنعوني مما تمنعون منه أنفسكم. قالوا: فما لنا إذا فعلنا ذلك؟ قال: الجنة. قالوا: ربح البيع، لا نقبل ولا نستقبل» فنزل ﴿إِنْ اللَّهَ اشْتَرَى﴾ الآية.

قوله (قال ابن عباس: الحدود الطاعة) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه في قوله ﴿تلك حدود الله﴾ يعني طاعة الله، وكأنه تفسير باللازم، لأن من أطاع وقف عند أمثال أمره واجتناب نهيهِ ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث: الأول حديث ابن مسعود «أى العمل أفضل» وقد تقدم



الكلام عليه في المواقيت ، وأغرب الداودي فقال في شرح هذا الحديث : إن أوقع الصلاة في ميقاتها كان الجهاد مقدماً على بر الوالدين ، وإن أخرها كان البر مقدماً على الجهاد . ولا أعرف له في ذلك مستنداً ، فالذى يظهر أن تقديم الصلاة على الجهاد والبر لكونها لازمة للمكلف في كل أحيانه ، وتقديم البر على الجهاد لتوقفه على إذن الأبوين . وقال الطبري : إنما خصص صلى الله عليه وسلم هذه الثلاثة بالذكر لأنها عنوان على ما سواها من الطاعات ، فإن من ضيع الصلاة المفروضة حتى يخرج وقتها من غير عذر مع خفة مؤنتها عليه وعظيم فضلها فهو لما سواها أضيع ، ومن لم يبر والديه مع وفور حقهما عليه كان لغيرهما أقل برأ ، ومن ترك جهاد الكفار مع شدة عداوتهم للدين كان لجهاد غيرهم من الفساق أترك ، فظهر أن الثلاثة تجتمع في أن من حافظ عليها كان لما سواها أحفظ ، ومن ضيعها كان لما سواها أضيع . الثاني حديث ابن عباس « لا هجرة بعد الفتح » وسيأتي شرحه بعد أبواب في « باب وجوب النفير » . الثالث حديث عائشة « جهادكن الحج » وقد تقدم شرحه في كتاب الحج ، ووجه دخوله في هذا الباب من تقريره صلى الله عليه وسلم لقولها « نرى الجهاد أفضل الأعمال » . الرابع :

قوله ( حدثنا إسحق ) كذا للأكثر غير منسوب ، وللأصيلي وابن عساكر « حدثنا إسحق بن منصور » وأما أبو علي الجبائي فقال : لم أره منسوباً لأحد ، وهو إما ابن راهويه أو ابن منصور .

قوله ( جاء رجل ) لم أقف على اسمه .

قوله ( قال لا أجده ) هو جواب النبي صلى الله عليه وسلم . وقوله « قال هل تستطيع » كلام مستأنف . ولمسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه بلفظ « قيل ما يعدل الجهاد ؟ قال : لا تستطيعونه : فأعادوا عليه مرتين أو ثلاثة كل ذلك يقول : لا تستطيعونه . وقال في الثالثة « مثل الجهاد في سبيل الله » الحديث . وأخرج الطبراني نحو هذا الحديث من حديث سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه وقال في آخره « لم يبلغ العشر من عمله » وسيأتي بقية الكلام عليه في الباب الذي يليه .

قوله ( قال ومن يستطيع ذلك ) في رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان « قال لا أستطيع ذلك » وهذه فضيلة ظاهرة للمجاهد في سبيل الله تقتضي أن لا يعدل الجهاد شيء من الأعمال ، وأما ما تقدم في كتاب العيدين من حديث ابن عباس مرفوعاً « ما العمل في أيام أفضل منه في هذه - يعني أيام العشر - قالوا : ولا الجهاد في سبيل الله ؟ قال : ولا الجهاد ، فيحتمل أن يكون عموم حديث الباب خص بما دل عليه حديث ابن عباس ، ويحتمل أن يكون الفضل الذي في حديث الباب مخصوصاً بمن خرج قاصداً المخاطرة بنفسه وماله فأصيب كما في بقية حديث ابن عباس « خرج يخاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء » ففهموه أن من يرجع بذلك لا ينال الفضيلة المذكورة . لكن يشكل عليه ما وقع في آخر حديث الباب « وتوكل الله للمجاهد الخ » ويمكن أن يجاب بأن الفضل المذكور أولاً خاص بمن لم يرجع ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون لمن يرجع أجر في الجملة كما سيأتي البحث فيه في الذي بعده . وأشد مما تقدم في الإشكال ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد ومصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء مرفوعاً « ألا أنبئكم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليكم وأرفعها

في درجاتكم وخير لكم من إنفاق الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم؟ قالوا بلى. قال: ذكر الله، فإنه ظاهر في أن الذكر بمجرده أفضل من أبلغ ما يقع للمجاهد وأفضل من الإنفاق مع ما في الجهاد والتفقة من النفع المتعدى. قال عياض: اشتمل حديث الباب على تعظيم أمر الجهاد، لأن الصيام وغيره مما ذكر من فضائل الأعمال قد عدلها كلها الجهاد حتى صارت جميع حالات المجاهد وتصرفاته المباجة معادلة لأجر المواظب على الصلاة وغيرها، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم «لاستطيع ذلك»، وفيه أن الفضائل لا تدرك بالقياس وإنما هي إحسان من الله تعالى لمن شاء، واستدل به على أن الجهاد أفضل الأعمال مطلقاً لما تقدم تقريره. وقال ابن دقيق العيد: القياس يقتضى أن يكون الجهاد أفضل الأعمال التي هي وسائل لأن الجهاد وسيلة إلى إعلان الدين ونشره وإخاد الكفر ودحضه، ففضيلته بحسب فضيلة ذلك والله أعلم.

قوله ( قال أبو هريرة إن فرس المجاهد ليستن ) أى يمرح بنشاط ، وقال الجوهري هو أن يرفع يديه ويطحهما معاً ، وقال غيره أن يلج في عدوه مقبلاً أو مدبراً . وفي المثل « استنت الفصال حتى القرعى » يضرب لمن يتشبه بمن هو فوقه ، وقوله « في طوله » بكسر المهملة وفتح الواو وهو الحبل الذى يشد به الدابة ويمسك طرفه ويرسل في المرعى ، وقوله « فيكتب له حسنات » بالنصب على أنه مفعول ثان أى يكتب له الاستئنان حسنات ، وهذا القدر ذكره أبو حصين عن أبي صالح هكذا موقوفاً ، وسيأتى بعد بضعة وأربعين باباً في « باب الخيل ثلاثة » من طريق زيد بن أسلم عن أبي صالح مرفوعاً ، ويأتى بقية الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى .

## ب

أفضل الناس مؤمنٌ مجاهدٌ بنفسه وماله في سبيل الله

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ إلى: ﴿الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

[٢٧٨٦] ٢٦٩٨ - حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني عطاء بن يزيد أن أبا سعيد حدثه قال: قيل يا رسول الله، أي الناس أفضل؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مؤمنٌ يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله». قالوا: ثم من؟ قال: «مؤمنٌ في شعب من الشعاب يتقي الله ويدع الناس من شره».

[الحديث ٢٧٨٦ - طرزه في: ٦٤٩٤].

[٢٧٨٧] ٢٦٩٩ - حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب

أن أبا هريرة قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه قال: «مثلُ المجاهدِ في سبيلِ الله -والله أعلمُ- بمن يُجاهدُ في سبيله- كمثلِ الصَّائمِ القائمِ. وتوَكَّلَ اللهُ للمُجاهدِ في سبيله بأن يتوفَّاهُ أن يُدخله الجنةَ أو يرجعه سالماً مع أجرٍ أو غنيمةٍ».

**قوله ( باب أفضل الناس مؤمن مجاهد )** في رواية الكشمي « يجاهد » بلفظ المضارع :

**قوله ( وقوله يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة )** أى تفسير هاتين الآيتين ، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير « أن هذه الآية لما نزلت قال المسلمون : لو علمنا هذه التجارة لأعطينا فيها الأموال والأهلين ، فنزلت : ﴿ تؤمنون بالله ورسوله ، وتجاهدون ﴾ الآية » هكذا ذكره مرسل ، وروى هو والطبري من طريق قتادة قال « لولا أن الله بينا ودل عليها لتلهف عليها رجال أن يكونوا يعلمونها حتى يطلبونها » .

**قوله ( قيل يا رسول الله )** لم أقف على اسمه ، وقد تقدم أن أبا ذر سأله عن نحو ذلك .

**قوله ( أى الناس أفضل )** في رواية مالك من طريق عطاء بن يسار مرسل ، ووصله الترمذي والنسائي وابن حبان من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن عن عطاء بن يسار عن ابن عباس « خير الناس منزلاً » وفي رواية للحاكم « أى الناس أكمل إيماناً » وسكان المراد بالمؤمن من قام بما تعين عليه القيام به ثم حصل هذه الفضيلة ، وليس المراد من اقتصر على الجهاد وأهمل الواجبات العينية ، وحينئذ فيظهر فضل المجاهد لما فيه من بذل نفسه وماله لله تعالى ، ولما فيه من النفع المتعدى ، وإنما كان المؤمن المعتزل يتلوه في الفضيلة لأن الذى يخالط الناس لا يسلم من ارتكاب الآثام فقد لا ينفى هذا بهذا ، وهو مقيد بوقوع الفتن .

**قوله ( مؤمن في شعب )** في رواية مسلم من طريق معمر عن الزهري « رجل معتزل » .

**قوله ( يتقى الله )** في رواية مسلم من طريق الزبيدي عن الزهري « يعبد الله » وفي حديث ابن عباس « معتزل في شعب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويعتزل شرور الناس » وللترمذي وحسنه والحاكم وصححه من طريق ابن أبي ذئاب عن أبي هريرة « أن رجلاً مر بشعب فيه عين عذبة ، فأعجبه فقال : لو اعتزلت ، ثم استأذن النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا تفعل ، فإن مقام أحدكم في سبيل الله أفضل من صلته في بيته سبعين عاماً » وفي الحديث فضل الانفراد لما فيه من السلامة من الغيبة واللغو ونحو ذلك ، وأما اعتزال الناس أصلاً فقال الجمهور : محل ذلك عند وقوع الفتن كما سيأتى بسطه في كتاب الفتن ، ويؤيد ذلك رواية بعجة ابن عبد الله عن أبي هريرة مرفوعاً « يأتي على الناس زمان يكون خير الناس فيه منزلة من أخذ بعنان فرسه في سبيل الله يطلب الموت في مظانه ، ورجل في شعب من هذه الشعاب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويدع الناس إلا من خير » أخرجه مسلم وابن حبان من طريق أسامة بن زيد الليثي عن بعجة ، وهو بموحدة وجيم مفتوحين بينهما مهملة ساكنة ، قال ابن عبد البر : إنما أوردت هذه الأحاديث بذكر الشعب والجبل لأن ذلك في الأغلب يكون خالياً من الناس ، فكل موضع يبعد على الناس فهو داخل في هذا المعنى .

**قوله ( مثل المجاهد في سبيل الله ، والله أعلم بمن يجاهد في سبيله )** فيه إشارة إلى اعتبار الإخلاص ، وسيأتي بيانه في حديث أبي موسى بعد اثني عشر باباً .

**قوله ( كمثل الصائم القائم )** ، ولمسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة « كمثل الصائم القائم القانت بآيات الله لا يفتر من صلاة ولا صيام ، زاد النسائي من هذا الوجه « الخاشع الراكع الساجد » وفي الموطأ وابن حبان « كمثل الصائم القائم الدائم الذي لا يفتر من صيام ولا صلاة حتى يرجع ، ولأحمد والبخاري من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً « مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم نهاره القائم ليله » وشبه حال الصائم القائم بحال المجاهد في سبيل الله في نيل الثواب في كل حركة وسكون لأن المراد من الصائم القائم من لا يفتر ساعة عن العبادة فأجره مستمر ، وكذلك المجاهد لا تضيق ساعة من ساعاته بغير ثواب لما تقدم من حديث « أن المجاهد لتستن فرسه فيكتب له حسنات » وأصرح منه قوله تعالى ﴿ ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ﴾ الآيتين .

**قوله ( وتوكل الله الخ )** تقدم معناه مفرداً في كتاب الإيمان من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة وسيأخذه أتم ، ولفظه « انتدب الله » ، ولمسلم من هذا الوجه بلفظ « تضمن الله لمن خرج في سبيله لا يخرج به إلا إيمان بي » وفيه التفات وإن فيه انتقالاً من ضمير الحضور إلى ضمير الغيبة . وقال ابن مالك : فيه حذف القول والاعتناء بالمقول ، وهو سائغ شائع سواء كان حالاً أو غير حال ، فمن الحال قوله تعالى ﴿ ويستغفرون للذين آمنوا ، ربنا وسعت ﴾ أى قائلين ربنا ، وهذا مثله أى قائلين لا يخرج به الخ ، وقد اختلفت الطرق عن أبي هريرة في سياقه ، فرواه مسلم من طريق الأعرج عنه بلفظ « تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرج به من بيته إلا جهاد في سبيله وتصديق كلمته » وسيأتي كذلك من طريق أبي الزناد في كتاب الخمس ، وكذلك أخرجه مالك في الموطأ عن أبي الزناد في كتاب الخمس ، وأخرجه الدارمي من وجه آخر عن أبي الزناد بلفظ « لا يخرج به إلا الجهاد في سبيل الله وتصديق كلمته » ، نعم أخرجه أحمد والنسائي من حديث ابن عمر ، فوقع في روايته التصريح بأنه من الأحاديث الإلهية ، ولفظه « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يحكى عن ربه قال : أيما عبد من عبادي خرج مجاهداً في سبيل ابتغاء مرضاتي ضمننت له إن رجعته أن أرجعه بما أصاب من أجر أو غنيمة » الحديث رجاله ثقات ، وأخرجه الترمذي من حديث عبادة بلفظ « يقول الله عز وجل : المجاهد في سبيلي هو على ضامن إن رجعته رجعته بأجر أو غنيمة » الحديث وصححه الترمذي ، وقوله « تضمن الله وتكفل الله وانتدب الله » بمعنى واحد ، ومحصله تحقيق الوعد المذكور في قوله تعالى ﴿ إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ﴾ وذلك التحقيق على وجه الفضل منه سبحانه وتعالى ، وقد عبر صلى الله عليه وسلم عن الله سبحانه وتعالى بتفضيله بالثواب بلفظ الضمان ونحوه مما جرت به عادة المخاطبين فيما تظمنن به نفوسهم ، وقوله « لا يخرج به إلا الجهاد » نص على اشتراط خلوص النية في الجهاد ، وسيأتي بسط القول فيه بعد أحد عشر باباً ، وقوله « فهو على ضامن » أى مضمون ، أو معناه أنه ذو ضمان .

**قوله ( بأن يتوفاه أن يدخله الجنة )** أى بأن يدخله الجنة إن توفاه ، في رواية أبي زرعة الدمشقي عن أبي اليان « أن توفاه » بالشرطية والفعل الماضي أخرجه الطبراني وهو أوضح .

قوله ( أن يدخله الجنة ) أى بغير حساب ولا عذاب ، أو المراد أن يدخله الجنة ساعة موته ، كما ورد « أن أرواح الشهداء تسرح فى الجنة » وبهذا التقرير يندفع إيراد من قال : ظاهر الحديث التسوية بين الشهيد والراجع سالماً لأن حصول الأجر يستلزم دخول الجنة ، ومحصل الجواب أن المراد بدخول الجنة دخول خاص .

قوله ( أو يرجعه ) بفتح أوله ، وهو منصوب بالعطف على يتوفاه .

قوله ( مع أجر أو غنيمة ) أى مع أجر خالص إن لم يغنم شيئاً أو مع غنيمة خالصة معها أجر ، وكأنه سكت عن الأجر الثانى الذى مع الغنيمة لتقصه بالنسبة إلى الأجر الذى بلا غنيمة ، والحامل على هذا التأويل أن ظاهر الحديث أنه إذا غنم لا يحصل له أجر ، وليس ذلك مراداً بل المراد أو غنيمة معها أجر أنقص من أجر من لم يغنم ، لأن القواعد تقتضى أنه عند عدم الغنيمة أفضل منه وأتم أجراً عند وجودها ، فالحديث صريح فى نبي الحرمان وليس صريحاً فى نبي الجمع . وقال الكرماني : معنى الحديث أن المجاهد إما يستشهد أو لا ، والثانى لا ينفك من أجر أو غنيمة مع إمكان اجتماعهما ، فهى قضية مانعة الخلو لا الجمع ، وقد قيل فى الجواب عن هذا الإشكال : إن أو بمعنى الواو ، وبه جزم ابن عبد البر والقرطبي ورجحها التوربشتي ، والتقدير بأجر وغنيمة . وقد وقع كذلك فى رواية لمسلم من طريق الأعرج عن أبي هريرة رواه كذلك عن يحيى بن يحيى عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد ، وقد رواه جعفر الفريابي وجماعة عن يحيى بن يحيى فقالوا : أجر أو غنيمة بصيغة أو ، وقد رواه مالك فى الموطأ بلفظ « أو غنيمة » ولم يختلف عليه إلا فى رواية يحيى بن بكير عنه فوقع فيه بلفظ « وغنيمة » ورواية يحيى بن بكير عن مالك فيها مقال . ووقع عند النسائي من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بالواو أيضاً وكذا من طريق عطاء بن ميناء عن أبي هريرة وكذلك أخرجه أبو داود بإسناد صحيح عن أبي أمامة بلفظ : « بما نال من أجر وغنيمة » فإن كانت هذه الروايات محفوظة تعين القول بأن « أو » فى هذا الحديث بمعنى الواو كما هو مذهب نخبة الكوفيين ، لكن فيه إشكال صعب لأنه يقتضى من حيث المعنى أن يكون الضمان وقع بمجموع الأمرين لكل من رجع ، وقد لا يتفق ذلك فإن كثيراً من الغزاة يرجع بغير غنيمة ، فما فر منه الذى ادعى أن « أو » بمعنى الواو وقع فى نظيره لأنه يلزم على ظاهرها أن من رجع بغنيمة بغير أجر ، كما يلزم على أنها بمعنى الواو أن كل غازي يجمع له بين الأجر والغنيمة معاً ، وقد روى مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً « ما من غازية تغزو فى سبيل الله فيصيبون الغنيمة إلا تعجلوا ثلثي أجرهم من الآخرة ويبقى لهم الثلث ، فإن لم يصبوا غنيمة تم لهم أجرهم » وهذا يؤيد التأويل الأول وأن الذى يغنم يرجع بأجر لكنه أنقص من أجر من لم يغنم ، فتكون الغنيمة فى مقابلة جزء من أجر الغزو ، فاذا قوبل أجر الغانم بما حصل له من الدنيا وتمتعه بأجر من لم يغنم مع اشتراكهما فى التعب والمشقة كان أجر من غنم دون أجر من لم يغنم ، وهذا موافق لقول خباب فى الحديث الصحيح الآتى « فمنا من مات ولم يأكل من أجره شيئاً » الحديث . واستشكل بعضهم نقص ثواب المجاهد بأخذه الغنيمة ، وهو مخالف لما يدل عليه أكثر الأحاديث ، وقد اشتهر تمدح النبي صلى الله عليه وسلم بحل الغنيمة وجعلها من فضائل أمته ، فلو كانت تنقص الأجر ما وقع التمدح بها . وأيضاً فإن ذلك يستلزم أن يكون أجر أهل بدر أنقص من أجر أهل أحد مثلاً مع أن أهل بدر أفضل بالاتفاق . وسبق إلى هذا الإشكال ابن عبد البر ، وحكاة

عياض وذكر أن بعضهم أجاب عنه بأنه ضعف حديث عبد الله بن عمرو لأنه من رواية حميد بن هاني وليس بمشهور ، وهذا مردود لأنه ثقة محتج به عند مسلم ، وقد وثقه النسائي وابن يونس وغيرهما ولا يعرف فيه تجريح لأحد . ومنهم من حمل نقص الأجر على غنية أخذت على غير وجهها ، وظهور فساد هذا الوجه يغني عن الإطناب في رده ، إذ لو كان الأمر كذلك لم يبق لثالث الأجر ولا أقل منه . ومنهم من حمل نقص الأجر على من قصد الغنيمة في ابتداء جهاده وحمل تمامه على من قصد الجهاد محضاً ، وفيه نظر لأن صدر الحديث مصرح بأن المقسم راجع إلى من أخلص لقوله في أوله « لا يخرج به إلا إيمان بي وتصديق برسلي » . وقال عياض : الوجه عندى لإجراء الحديثين على ظاهرهما واستعمالهما على وجههما . ولم يجب عن الإشكال المتعلق بأهل بدر . وقال ابن دقيق العيد : لا تعارض بين الحديثين ، بل الحكم فيهما جار على القياس لأن الأجر يتفاوت بحسب زيادة المشقة فيما كان أجره بحسب مشقته ، إذ للمشقة دخول في الأجر ، وإنما المشكل العمل المتصل بأخذ الغنائم ، يعني فلو كانت تنقص الأجر لما كان السلف الصالح يثابرون عليها ، فيمكن أن يجاب بأن أخذها من جهة تقديم بعض المصالح الجزئية على بعض لأن أخذ الغنائم أول ما شرع كان عوناً على الدين وقوة لضعفاء المسلمين ، وهي مصلحة عظيمة يغفر لها بعض النقص في الأجر من حيث هو . وأما الجواب عن استشكل ذلك بحال أهل بدر فالذي ينبغي أن يكون التقابل بين كمال الأجر ونقصانه لمن يغزو بنفسه إذا لم يغنم أو يغزو فيغنم ، فغايته أن حال أهل بدر مثلاً عند عدم الغنيمة أفضل منه عند وجودها ولا ينفي ذلك أن يكون حالهم أفضل من حال غيرهم من جهة أخرى ، ولم يرد فيهم نص أنهم لو لم يغنموا كان أجرهم بحاله من غير زيادة ، ولا يلزم من كونه مغفوراً لهم وأنهم أفضل المجاهدين أن لا يكون وراءهم مرتبة أخرى . وأما الاعتراض بحمل الغنائم فغير وارد ، إذ لا يلزم من الحل ثبوت وفاء الأجر لكل غاز ، والمباح في الأصل لا يستلزم الثواب بنفسه ، لكن ثبت أن أخذ الغنيمة واستيلاءها من الكفار يحصل الثواب ، ومع ذلك فع صححة ثبوت الفضل في أخذ الغنيمة وصحة التمدح بأخذها لا يلزم من ذلك أن كل غاز يحصل له من أجر غزاته نظير من لم يغنم شيئاً البتة قلت : والذي مثل بأهل بدر أراد التحويل ، وإلا فالأمر على ما تقرر آخراً بأنه لا يلزم من كونهم مع أخذ الغنيمة أنقص أجراً مما لو لم يحصل لهم أجر الغنيمة أن يكونوا في حال أخذهم الغنيمة مفضولين بالنسبة إلى من بعدهم كمن شهد أحداً لكونهم لم يغنموا شيئاً بل أجر البدرى في الأصل أضعاف أجر من بعده ، مثال ذلك أن يكون لو فرض أن أجر البدرى بغير غنيمة سبائة وأجر الأحدي مثلاً بغير غنيمة مائة فإذا نسبنا ذلك باعتبار حديث عبد الله بن عمرو كان للبدرى لكونه أخذ الغنيمة مائتان وهي ثلث السبائة فيكون أكثر أجراً من الأحدي ، وإنما امتاز أهل بدر بذلك لكونها أول غزوة شهدتها النبي صلى الله عليه وسلم في قتال الكفار وكان مبدأ اشتهار الإسلام وقوة أهله ، فكان لمن شهدها مثل أجر من شهد المغازي التي بعدها جميعاً ، فصارت لا يوازيها شيء في الفضل والله أعلم . واختار ابن عبد البر أن المراد بنقص أجر من غنم أن الذي لا يغنم يزداد أجره لحزنه على مفاته من الغنيمة ، كما يؤثر من أصيب بما له فكان الأجر لما نقص عن المضاعفة بسبب الغنيمة عند ذلك كالتقص من أصل الأجر ، ولا يخفى مباينة هذا التأويل لسياق حديث عبد الله بن عمرو الذي تقدم ذكره . وذكر بعض المتأخرين للتعبير بثلاثي الأجر في حديث عبد الله بن عمرو حكمة لطيفة بالغة وذلك أن الله أعد للمجاهدين ثلاث كرامات : دنيوتان وأخروية ، فالدنيوتان

السلامة والغنيمة والأخروية دخول الجنة ، فإذا رجع سالماً غانماً فقد حصل له ثلثا ما أعد الله له وبقي له عند الله الثلث ، وإن رجع بغير غنيمة عوضه الله عن ذلك ثواباً في مقابلة ما فاته ، وكأن معنى الحديث أنه يقال للمجاهد : إذا فات عليك شيء من أمر الدنيا عوضتك عنه ثواباً . وأما الثواب المختص بالجهاد فهو حاصل للفريقين معاً ، قال : وغاية ما فيه عد ما يتعلق بالنعمتين الدنويتين أجراً بطريق المجاز والله أعلم . وفي الحديث أن الفضائل لا تترك دائماً بالقياس ، بل هي بفضل الله . وفيه استعمال التمثيل في الأحكام ، وأن الأعمال الصالحة لا تستلزم الثواب لأعيانها ، وإنما تحصل بالنية الخالصة إجمالاً وتفصيلاً ، والله أعلم .

### باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء

وقال عمر : اللهم ارزقني شهادة في بلد رسولك .

٢٧٠٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة [٢٧٨٨] عن أنس بن مالك أنه سمعه يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه ، وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصّامت ، فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتبعته وجعلت تفلّي رأسه ، فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ، ثم استيقظ وهو يضحك ، قالت : فقلت : ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : « ناس من أمتي عرضوا عليّ غزاة في سبيل الله ، يركبون ثبج هذا البحر ملوكاً على الأسرة - أو مثل الملوك على الأسرة ، شك إسحاق - » قالت : فقلت : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلني منهم ، فدعا لها رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم وضع رأسه ، ثم استيقظ وهو يضحك . فقلت : ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : « ناس من أمتي عرضوا عليّ غزاة في سبيل الله - كما قال في الأولى - » . قالت : فقلت : يا رسول الله ، ادع الله لي أن يجعلني منهم ، قال : « أنت من الأولين » . فركبت البحر في زمن معاوية بن أبي سفيان فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلكت .

[الحديث ٢٧٨٨ - أطرافه في ٢٧٩٩، ٢٨٧٧، ٢٨٩٤، ٦٢٨٢، ٧٠٠١] .

[الحديث ٢٧٨٩ - أطرافه في : ٢٨٠٠، ٢٨٧٨، ٢٨٩٥، ٢٩٢٤، ٦٢٨٣، ٧٠٠٢] .

قوله ( باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء ) قال ابن المنير وغيره : وجه دخول هذه الترجمة في الفقه أن الظاهر من الدعاء بالشهادة يستلزم طاب نصر الكافر على المسلم وإعانة من يعصى الله على من يطيعه ، لكن القصد الأصلي إنما هو حصول الدرجة العليا المترتبة على حصول الشهادة ، وليس ما ذكره مقصوداً لذاته وإنما يقع من ضرورة الوجود ، فاغتفر حصول المصلحة العظمى من دفع الكفار وإدلالهم وقهرهم بقصد قتلهم بحصول ما يقع في ضمن ذلك من قتل بعض المسلمين ، وجاز تمنى الشهادة لما يدل عليه من صدق من

وقعت له من إعلاء كلمة الله حتى بذل نفسه في تحصيل ذلك . ثم أورد المصنف فيه حديث أنس في قصة أم حرام ، والمراد منه قول أم حرام : ادع الله أن يجعلني منهم ، فدعا لها ، وسيأتي الكلام على استيفاء شرحه في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى ، وهو ظاهر فيما ترجم له في حق النساء ، ويؤخذ منه حكم الرجال بطريق الأولى وأغرب ابن التين فقال : ليس في الحديث تمنى الشهادة وإنما فيه تمنى الغزو ، ويجاب بأن الشهادة هي الثمرة العظمى المطلوبة في الغزو ، وأم حرام بفتح المهملتين هي حالة أنس ، ولم يختلف على مالك في إسناده ، لكن رواه بشر بن عمر عنه فقال « عن أنس عن أم حرام » وهو موافق رواية محمد بن يحيى بن حبان عن أنس التي ستأتي .

قوله ( وقال عمر الخ ) تقدم في أواخر الحج بآتم من هذا السياق ، وتقدم هناك شرحه وبيان من وصله .

### باب درجات المجاهدين في سبيل الله

يُقال : هذه سبيلي . وهذا سبيلي . قال أبو عبد الله : غَزَاَ وَاحِدُهَا غَاَزَ ، هُم دَرَجَاتٌ : لَهُم دَرَجَاتٌ . [٢٧٩٠] ٢٧٠١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ هَلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَصَامَ رَمَضَانَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ، جَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ الَّتِي وَلَدَ فِيهَا » . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفَلَا نُبَشِّرُ النَّاسَ ؟ قَالَ : « إِنْ فِي الْجَنَّةِ مِائَةُ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ الْفَرْدُوسَ فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ وَأَعْلَى الْجَنَّةِ - أَرَى : وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ - وَمِنْهُ تَفْجَرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ » قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ . « وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ » .

[الحديث ٢٧٩٠ - طرفه في ٧٤٢٣] .

٢٧٠٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ عَنْ سَمُرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ أَتْيَانِي فَصَعِدَا بِي الشَّجَرَةَ فَأَدْخَلَانِي دَارًا هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ ، لَمْ أَرَقُ أَحْسَنَ مِنْهَا ، قَالَا : أَمَّا هَذِهِ الدَّارُ فَدَارُ الشُّهَدَاءِ » . [٢٧٩١]

قوله ( باب درجات المجاهدين في سبيل الله ) أي بيانها ، وقوله « يقال هذه سبيلي » أي أن السبيل يذكر ويؤنث وبذلك جزم القراء فقال في قوله تعالى ﴿ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ﴾ الضمير يعود على آيات القرآن وإن شئت جعلته للسبيل لأنها قد تؤنث قال الله تعالى ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي ﴾ وفي قراءة أبي بن



كعب ﴿ وإن يروا سبيل الرشد لا يتخذوها سبيلاً ﴾ انتهى . ويحتمل أن يكون قوله تعالى ﴿ هذه ﴾ إشارة إلى الطريقة أى هذه الطريقة المذكورة هى سبيل فلا يكون فيه دليل على تأنيث السبيل .

**قوله ( غزاً )** بضم المعجمة وتشديد الزاى مع التنوين ( واحدها غاز ) وقع هذا فى رواية المستمل وحده وهو من كلام أبى عبيدة قال : وهو مثل قول وقائل انتهى .

**قوله ( هم درجات لم درجات )** هو من كلام أبى عبيدة أيضاً قال : قوله ﴿ هم درجات ﴾ أى منازل ومعناه لم درجات ، وقال غيره : التقدير هم ذوو درجات .

**قوله ( عن هلال بن على )** فى رواية محمد بن فليح عن أبيه « حدثنى هلال » .

**قوله ( عن عطاء بن يسار )** كذا لأكثر الرواة عن فليح ، وقال أبو عامر العقدي « عن فليح عن هلال عن عبد الرحمن بن أبى عمرة » بدل عطاء بن يسار أخرجه أحمد وإسحق فى مستديهما عنه ، وهو وهم من فليح فى حال تحديثه لأبى عامر ، وعند فليح بهذا الإسناد حديث غير هذا سيأتى فى الباب الذى بعد هذا ، فلعله انتقل ذهنه من حديث إلى حديث ، وقد نبه يونس بن محمد فى روايته عن فليح على أنه كان ربما شك فيه ، فأخرج أحمد عن يونس عن فليح عن هلال عن عبد الرحمن بن أبى عمرة وعطاء بن يسار عن أبى هريرة فذكر هذا الحديث ، قال فليح : ولا أعلمه إلا ابن أبى عمرة ، قال يونس : ثم حدثنا به فليح فقال عطاء ابن يسار ولم يشك انتهى . وكأنه رجع إلى الصواب فيه . ولم يقف ابن حبان على هذه العلة فأخرجه من طريق أبى عامر ، والله الهادى إلى الصواب . وقد وافق فليحاً على روايته إياه عن هلال عن عطاء عن أبى هريرة محمد بن جحادة عن عطاء أخرجه الترمذى من روايته مختصراً ، ورواه زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار فاختلف عليه : فقال هشام بن سعد وحفص بن ميسرة والدروردي عنه عن عطاء عن معاذ بن جبل أخرجه الترمذى وابن ماجه ، وقال همام عن زيد عن عطاء عن عبادة بن الصامت أخرجه الترمذى والحاكم ورجح رواية الدروردي ومن تابعه على رواية همام ، ولم يتعرض لرواية هلال مع أن بين عطاء بن يسار ومعاذ انقطاعاً .

**قوله ( وصام رمضان الخ )** قال ابن بطلال لم يذكر الزكاة والحج لكونه لم يكن فرض . قلت : بل سقط ذكره على أحد الرواة ، فقد ثبت الحج فى الترمذى فى حديث معاذ بن جبل وقال فيه « لا أدرى أذكر الزكاة أم لا » ، وأيضاً فإن الحديث لم يذكر لبيان الأركان فكان الاقتصار على ما ذكر إن كان محفوظاً لأنه هو المتكرر غالباً ، وأما الزكاة فلا تجب إلا على من له مال بشرطه ، والحج فلا يجب إلا مرة على التراخي .

**قوله ( وجلس فى بيته )** فيه تأنيث لمن حرم الجهاد وأنه ليس محروماً من الأجر ، بل له من الإيمان وال التزام الفرائض ما يوصله إلى الجنة وإن قصر عن درجة المجاهدين .

**قوله ( فقالوا يا رسول الله )** الذى خاطبه بذلك هو معاذ بن جبل كما فى رواية الترمذى ، أو أبو الدرداء كما وقع عند الطبرانى ، وأصله فى النسائى لكن قال فيه « فقلنا » .

**قوله ( وإن فى الجنة مائة درجة )** قال الطيبي : هذا الجواب من أسنوب الحكيم ، أى بشرهم بدخولهم الجنة بما ذكر من الأعمال ولا تكتف بذلك بل بشرهم بالدرجات ، ولا تقتنع بذلك بل بشرهم بالفردوس

الذي هو أعلاها . قلت : لو لم يرد الحديث إلا كما وقع هنا لكان ما قال متجهاً ، لكن وردت في الحديث زيادة دلت على أن قوله « في الجنة مائة درجة » تعليل لترك البشارة المذكورة ، فعند الترمذى من رواية معاذ المذكورة « قلت يا رسول الله ألا أخبر الناس ؟ قال ذر الناس يعلمون ، فإن في الجنة مائة درجة » فظهر أن المراد لا تبشر الناس بما ذكرته من دخول الجنة لمن آمن وعمل الأعمال المفروضة عليه فيقفوا عند ذلك ولا يتجاوزوه إلى ما هو أفضل منه من الدرجات التي تحصل بالجهاد ، وهذه هي النكتة في قوله « أعداها الله للمجاهدين » وإذا تقرر هذا كان فيه تعقب أيضاً على قول بعض شراح المصاييح : سوى النبي صلى الله عليه وسلم بين الجهاد في سبيل الله وبين علمه وهو الجلوس في الأرض التي ولد المرء فيها ، ووجه التعقب أن التسوية ليست على عمومها وإنما هي في أصل دخول الجنة لا في تفاوت الدرجات كما قررته ، والله أعلم . وليس في هذا السياق ما ينبغي أن يكون في الجنة درجات أخرى أعدت لغير المجاهدين دون درجة المجاهدين .

**قوله ( كما بين السماء والأرض )** في رواية محمد بن جحادة عند الترمذى « ما بين كل درجتين مائة عام » والطبراني من هذا الوجه « خمسمائة عام » فإن كانتا محفوظتين كان اختلاف العدد بالنسبة إلى اختلاف السير ، زاد الترمذى من حديث أبي سعيد « لو أن العالمين اجتمعوا في إحداهن لوسعتهن » .

**قوله ( أوسط الجنة وأعلى الجنة )** المراد بالأوسط هنا الأعدل والأفضل كقوله تعالى ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ﴾ فعلى هذا فعطف الأعلى عليه للتأكيد ، وقال الطيبي : المراد بأحدهما العلو الحسى وبالأخر العلو المعنوى . وقال ابن حبان : المراد بالأوسط السعة ، وبالأعلى الفوقية .

**قوله ( وأرى )** بضم الهمزة ، وهو شك من يحيى بن صالح شيخ البخارى فيه ، وقد رواه غيره عن فليح فلم يشك منهم يونس بن محمد عند الإسماعيلي وغيره .

**قوله ( ومنه تفجر أنهار الجنة )** أى من الفردوس ، وهم من زعم أن الضمير للعرش ، فقد وقع في حديث عبادة بن الصامت عند الترمذى « والفردوس أعلاها درجة ومنها — أى من الدرجة التي فيها الفردوس — تفجر أنهار الجنة الأربعة ومن فوقها يكون عرش الرحمن » وروى إسحق بن راهويه في مسنده من طريق شيبان عن قتادة عنه قال « الفردوس أوسط الجنة وأفضلها » وهو يؤيد التفسير الأول .

**قوله ( قال محمد بن فليح عن أبيه : وفوقه عرش الرحمن )** يعنى أن محمداً روى هذا الحديث عن أبيه بإسناده هذا فلم يشك كما شك يحيى بن صالح بل جزم عنه بقوله « وفوقه عرش الرحمن » قال أبو علي الجبائي : وقع في رواية أبي الحسن القابسي « حدثنا محمد بن فليح » وهو وهم لأن البخارى لم يدركه . قلت : وقد أخرج البخارى رواية محمد بن فليح لهذا الحديث في كتاب التوحيد عن إبراهيم بن المنذر عنه بتمامه ، ويأتى بقية شرحه هناك ورجال إسناده كلهم مدنيون . والفردوس هو البستان الذي يجمع كل شيء ، وقيل هو الذي فيه العنب ، وقيل هو بالرومية وقيل بالقبطية وقيل بالسريانية وبه جزم أبو إسحق الزجاج ، وفي الحديث فضيلة ظاهرة للمجاهدين ، وفيه عظم الجنة وعظم الفردوس منها ، وفيه إشارة إلى أن درجة المجاهد قد ينالها غير المجاهد إما بالنية الخالصة أو بما يوازيه من الأعمال الصالحة لأنه صلى الله عليه وسلم أمر الجميع بالدعاء

بالفردوس بعد أن أعلمهم أنه أعد للمجاهدين ، وقيل فيه جواز الدعاء بما لا يحصل للداعي لما ذكرته ، والأول أولى والله أعلم .

قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن إسماعيل وجريرو هو ابن حازم ، وحديث سمرة تقدم بطوله في الجنائز ، وهذه القطعة شاهدة لحديث أبي هريرة المذكور قبله ومفسرة ، لأن المراد بالأوسط الأفضل لوصفه دار الشهداء في حديث سمرة بأنها أحسن وأفضل .

### باب الغدوة والروحة في سبيل الله ، وقاب قوس أحدكم من الجنة

[٢٧٩٢] ٢٧٠٣ - حدثنا معلى بن أسد قال حدثنا وهيب قال حدثنا حميد عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه قال : « الغدوة في سبيل الله أو روحه خير من الدنيا وما فيها » .  
[الحديث ٢٧٩٢ - طرفاء في : ٢٧٩٦ ، ٦٥٦٨ .]

[٢٧٩٣] ٢٧٠٤ - حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا محمد بن فليح قال حدثني أبي عن هلال ابن علي عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لقاب قوس في الجنة خير مما تطلع عليه الشمس وتغرب » . وقال : « الغدوة أو روحه في سبيل الله خير مما تطلع عليه الشمس وتغرب » .  
[الحديث ٢٧٩٣ - طرفه في : ٣٢٥٣ .]

[٢٧٩٤] ٢٧٠٥ - حدثنا قبيصة قال حدثنا سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه قال : « الروحة والغدوة في سبيل الله أفضل من الدنيا وما فيها » .  
[الحديث ٢٧٩٤ - أطرافه في : ٢٨٩٢ ، ٣٢٥٠ ، ٦٤١٥ .]

قوله ( باب الغدوة والروحة في سبيل الله ) أى فضلها ، والغدوة بالفتح المرة الواحدة من الغلو وهو الخروج في أى وقت كان من أول النهار إلى انتصافه ، والروحة المرة الواحدة من الرواح وهو الخروج في أى وقت كان من زوال الشمس إلى غروبها .

قوله ( في سبيل الله ) أى الجهاد .

قوله ( وقاب قوس أحدكم ) أى قدره ، والقاب بتخفيف القاف وآخره موحدة معناه القدر ، وكذلك القيد بكسر القاف بعدها تحتانية ساكنة ثم دال وبالموحدة بدل الدال ، وقيل القاب ما بين مقبض القوس وسيته ، وقيل ما بين الوتر والقوس ، وقيل المراد بالقوس هنا الذراع الذى يقاس به ، وكان المعنى بيان فضل قدر الذراع من الجنة .

قوله ( عن أنس ) فى رواية أبى إسحق عن حميد « سمعت أنس بن مالك » وهو فى الباب الذى يليه ، والإسناد كله بصريون .

**قوله ( لغدوة )** في رواية الكشميणी الغدوة بزيادة ألف في أوله بصيغة التعريف والأول أشهر واللام للقسم .

**قوله ( خير من الدنيا وما فيها )** قال ابن دقيق العيد : يحتمل وجهين أحدهما أن يكون من باب تزييل المغييب منزلة المحسوس تحقيقاً له في النفس لكون الدنيا محسوسة في النفس مستعظمة في الطباع فلذلك وقعت المفاضلة بها ، وإلا فن المعلوم أن جميع ما في الدنيا لا يساوي ذرة مما في الجنة . والثاني أن المراد أن هذا القدر من الثواب خير من الثواب الذي يحصل لمن لو حصلت له الدنيا كلها لأنفقها في طاعة الله تعالى . قلت : ويؤيد هذا الثاني ما رواه ابن المبارك في كتاب الجهاد من مرسل الحسن قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيشاً فيهم عبد الله بن رواحة ، فتأخر ليشهد الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : والذي نفسي بيده لو أنفقت ما في الأرض ما أدرت فضل غدوتهم » والحاصل أن المراد تسهيل أمر الدنيا وتعتيم أمر الجهاد ، وأن من حصل له من الجنة قدر سوط يصير كأنه حصل له أمر أعظم من جميع ما في الدنيا فكيف بمن حصل منها أعلى الدرجات ، والنكتة في ذلك أن سبب التأخير عن الجهاد الميل إلى سبب من أسباب الدنيا فنبه هذا المتأخر أن هذا القدر اليسير من الجنة أفضل من جميع ما في الدنيا .

**قوله ( عن عبد الرحمن بن أبي عمرة )** هو الأنصاري ، والإسناد كله مدنيون .  
**قوله ( لقاب قوس في الجنة )** في حديث أنس في الباب الذي يليه « لقاب قوس أحدكم » وهو المطابق لترجمة هذا الباب .

**قوله ( خير مما تطلع عليه الشمس وتغرب )** هو المراد بقوله في الذي قبله « خير من الدنيا وما فيها » .  
**قوله ( حدثنا سفيان )** هو الثوري .

**قوله ( عن أبي حازم )** هو ابن دينار .  
**قوله ( الروحة والغدوة في سبيل الله أفضل )** في رواية مسلم من طريق وكيع عن سفيان « غدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا » والمعنى واحد ، وفي الطبراني من طريق أبي غسان عن أبي حازم « لروحة » بزيادة لام القسم .

### الحُور العين وصفتهنَّ

يحارُ فيها الطرفُ . شديدةُ سوادِ العينِ ، شديدةُ بياضِ العينِ . زوجناهُم بحورٍ : أنكحناهُم .  
٢٧٠٦ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا معاوية بن عمرو قال حدثنا أبو إسحاق عن حميد قال : سمعت أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما من عبد يموت له عند الله خير يسره أن يرجع إلى الدنيا وأن له الدنيا وما فيها ، إلا الشهيد لما يرى من فضل الشهادة ، فإنه يسره أن يرجع إلى الدنيا فيقتل مرةً أخرى » .

[الحديث ٢٧٩٥ - طرفه في : ٢٨١٧] .

[٢٧٩٦] ٢٧٠٧- قال : وسمعت أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه : «لروحته في سبيل الله أو غدوة خير من الدنيا وما فيها ، ولقاب قوس أحدكم من الجنة أو موضع قيد -يعني سوطه- خير من الدنيا وما فيها . ولو أن امرأة من أهل الجنة أطلعت إلى أهل الأرض لأضاءت ما بينهما ولملأته ريحاً ، ولنصيفها على رأسها خير من الدنيا وما فيها» .

قوله ( الحور العين وصفتهن ) كذا لأبي ذر بغير باب وثبت لغيره ، ووقع عند ابن بطلال « باب نزول الحور العين الخ » ولم أره لغيره .

قوله ( يحار فيها الطرف ) أى يتحير ، قال ابن التين : هذا يشعر بأنه رأى أن اشتقاق الحور عن الحيرة ، وليس كذلك ، فإن الحور بالواو والحيرة بالياء ، وأما قول الشاعر « حوراء عيناء من العين الحير » فهو للاتباع . قلت : أهل البخارى لم يرد الاشتقاق الأصغر .

قوله ( شديدة سواد العين شديدة بياض العين ) كأنه يريد تفسير العين ، والعين بالكسر جمع عيناء وهى الواسعة العين الشديدة السواد والبياض قاله أبو عبيدة .

قوله ( وزوجناهم بحور : أنكحناهم ) هو تفسير أبى عبيدة ولفظه : زوجناهم أى جعلناهم أزواجاً أى اثنين اثنين كما تقول زوجت النعل بالنعل . وقال فى موضع آخر : أى جعلنا ذكران أهل الجنة أزواجاً بحور من النساء . وتعقب بأن زوج لا يتعدى بالباء قاله الإسماعيلي وغيره ، وفيه نظر لأن صاحب المحكم حكاه لكن قال : أنه قليل ، والله أعلم .

قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجعفي ، ومعاوية بن عمرو هو الأزدي ، وهو من شيوخ البخارى يروى عنه تارة بواسطة كما هنا وتارة بلا واسطة كما فى كتاب الجمعة .

قوله ( حدثنا أبو إسحق ) هو الفزاري إبراهيم بن محمد . واشتمل هذا السياق على أربعة أحاديث : الأول يأتى شرحه بعد ثلاثة عشر باباً ، الثانى تقدم شرحه فى الذى قبله ، الثالث والرابع يأتى شرحهما فى صفة الجنة من كتاب الرقاق . وقوله فى الباب « ولقاب قوس أحدكم » تقدم شرح « القاب » فى الذى قبله ، وقوله هنا « أو موضع قيد يعنى سوطه » شك من الراوى هل قال قاب أو قيد ، وقد تقدم أنهما بمعنى وهو المقدار . وقوله « يعنى سوطه » تفسير للقيد غير معروف ، ولهذا جزم بعضهم بأنه تصحيف وأن الصواب « قد » بكسر القاف وتشديد الدال وهو السوط المتخذ من الجلد . قلت : ودعوى الوهم فى التفسير أسهل من دعوى التصحيف فى الأصل ولا سيما والقيد بمعنى القاب كما بينته ، والمقصود من ذلك لهذه الترجمة الأخير ، وقوله فيه « ولنصيفها » بفتح النون وكسر الصاد المهملة بعدها تحتانية ساكنة ثم فاء هو الخمار بكسر المعجمة وتخفيف الميم ، قال المهلب : إنما أورد حديث أنس هذا ليبين المعنى الذى من أجله يتمى الشهيد أن يرجع إلى الدنيا ليقتل مرة أخرى فى سبيل الله ، لكونه يرى من الكرامة بالشهادة فوق ما فى نفسه ، إذ كل واحدة يعطاها من الحور العين لو اطلعت على الدنيا لأضاءت كلها انتهى . وروى ابن ماجه من طريق

شهر بن حوشب عن أبي هريرة قال « ذكر الشهيد عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا تجف الأرض من دم الشهيد حتى تبندره زوجاته من الحور العين وفي يد كل واحدة منها حلة خير من الدنيا وما فيها » ولأحمد والطبراني من حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً « أن للشهيد عند الله سبع خصال » فذكر الحديث وفيه « ويزوج اثنين وسبعين زوجة من الحور العين » إسناده حسن ، وأخرجه الترمذي من حديث المقدم بن معديكرب وصححه .

### باب تَمَنِّي الشَّهَادَةِ

[٢٧٩٧] ٢٧٠٨ - حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال : سمعتُ النبي صلى الله عليه يقول : « والذي نفسي بيده ، لولا أن رجلاً من المؤمنين لا تطيب أنفسهم أن يتخلفوا عني ، ولا أجد ما أحملهم عليه ، ما تخلفت عن سرية تغزو في سبيل الله ، والذي نفسي بيده لوددت أني أقتل في سبيل الله ثم أحيى ، ثم أقتل ثم أحيى ، ثم أقتل ثم أحيى ، ثم أقتل » .

[٢٧٩٨] ٢٧٠٩ - حدثنا يوسف بن يعقوب الصفار قال حدثنا إسماعيل بن عليّ عن أيوب عن حميد بن هلال عن أنس بن مالك قال : خطب النبي صلى الله عليه فقال : « أخذ الراية زيد فأصيب ، ثم أخذها جعفر فأصيب ثم أخذها عبد الله بن رواحة فأصيب ، ثم أخذها خالد بن الوليد عن غير إمرة ففتح له . وقال : ما يسرنا أنهم عندنا . قال أيوب : أو قال : « ما يسرهم أنهم عندنا ، وعيناه تدرقان » .

قوله ( باب تمنّي الشهادة ) تقدم توجيهه في أول كتاب الجهاد وأن تمنّيها والقصد لها مرغّب فيه مطلوب . وفي الباب أحاديث صريحة في ذلك منها عن أنس مرفوعاً « من طلب الشهادة صادقاً أعطيا ولو لم يصّبها أي أعطى ثوابها ولو لم يقتل » أخرجه مسلم ، وأصرح منه في المراد ما أخرجه الحاكم بلفظ « من سأل القتل في سبيل الله صادقاً ثم مات أعطاه الله أجر شهيد » وللنسائي من حديث معاذ مثله ، وللحاكم من حديث سهل ابن حنيف مرفوعاً « من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه » .

قوله ( أن أبا هريرة ) هذا الحديث رواه عن أبي هريرة جماعة من التابعين منهم سعيد بن المسيب هنا وأبو زرعة بن عمرو في « باب الجهاد من الإيمان » من كتاب الإيمان ، وأبو صالح وهو في « باب الجعائل والحملان » في أثناء كتاب الجهاد ، والأعرج وهو في كتاب التمني ، وهما وهو عند مسلم وسأذكر ما في رواية كل واحد منهم من زيادة فائدة .

**قوله ( والذي نفسى بيده لولا أن رجالا من المؤمنين لا تطيب أنفسهم )** في رواية أبي زرعة وأبي صالح « لولا أن أشق على أمتي » ورواية الباب تفسر المراد بالمشقة المذكورة وهي أن نفوسهم لا تطيب بالتخلف ولا يقدرّون على التأهب لعجزهم عن آلة السفر من مركوب وغيره وتعذر وجوده عند النبي صلى الله عليه وسلم ، وصرح بذلك في رواية همام ولفظه « لكن لا أجد سعة فأحاطهم ، ولا يجدون سعة فيتبعوني ، ولا تطيب أنفسهم أن يبعدوا بعدى » وفي رواية أبي زرعة عند مسلم نحوه ، ورواه الطبراني من حديث أبي مالك الأشعري وفيه « وأوخرجت ما بقي أحد فيه خير إلا انطلق معي ، وذلك يشق على وعائهم » ووقع في رواية أبي صالح من الزيادة « ويشق على أن يتخلفوا عني » .

**قوله ( والذي نفسى بيده لوددت )** وقع في رواية أبي زرعة المذكورة بلفظ « ولوددت أني أقتل » بحذف القسم ، وهو مقدر لما بينته هذه الرواية ، فظهر أن اللام لام القسم وليست بجواب لولا ، وفهم بعض الشراح أن قوله « لوددت » معطوف على قوله « ما قعدت » فقال : يجوز حذف اللام وإثباتها من جواب لولا ، وجعل الودادة متمنعة خشية وجود المشقة لو وجدت ، وتقدير الكلام عنده : لولا أن أشق على أمتي لوددت أني أقتل في سبيل الله . ثم شرع يتكلف استشكال ذلك والجواب عنه ، وقد بينت رواية الباب أنها جملة مستأنفة وأن اللام جواب القسم . ثم النكته في إيراد هذه الجملة عقب تلك إرادة تسليّة الخارجين في الجهاد عن مرافقته لهم ، وكأنه قال : الوجه الذي يسرون له فيه من الفضل ما أتمنى لأجله أني أقتل مرات ، فهما فاتكم من مرافقتي والعود معي من الفضل يحصل لكم مثله أو فوقه من فضل الجهاد ، فراعى خواطر الجميع . وقد خرج النبي صلى الله عليه وسلم في بعض المغازي وتخلف عنه المشار إليهم ، وكان ذلك حيث رجحت مصلحة خروجه على مراعاة حالهم ، وسيأتى بيان ذلك في « باب من حبسه العذر » .

**قوله ( أقتل في سبيل الله )** استشكل بعض الشراح صدور هذا التقى من النبي صلى الله عليه وسلم مع علمه بأنه لا يقتل ، وأجاب ابن التين بأن ذلك لعله كان قبل نزول قوله تعالى ﴿ والله يعصمك من الناس ﴾ وهو متعقب فإن نزولها كان في أوائل ما قدم المدينة ، وهذا الحديث صرح أبو هريرة بأنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما قدم أبو هريرة في أوائل سنة سبع من الهجرة ، والذي يظهر في الجواب أن تمنى الفضل والخير لا يستلزم الوقوع ، فقد قال صلى الله عليه وسلم « وددت لو أن موسى صبر » كما سيأتى في مكانه ، وسيأتى في كتاب التمني نظائر لذلك ، وكأنه صلى الله عليه وسلم أراد المبالغة في بيان فضل الجهاد وتحريض المسلمين عليه ، قال ابن التين : وهذا أشبه . وحكى شيخنا ابن الملقن أن بعض الناس زعم أن قوله « ولوددت » مدرج من كلام أبي هريرة قال : وهو بعيد ، قال النووي : في هذا الحديث الحض على حسن النية ، وبيان شدة شفقة النبي صلى الله عليه وسلم على أمته ورأفته بهم واستحباب طلب القتل في سبيل الله ، وجواز قول وددت حصول كذا من الخير وإن علم أنه لا يحصل . وفيه ترك بعض المصالح لمصلحة راجحة أو أرجح أو لدفع مفسدة ، وفيه جواز تمنى ما يمتنع في العادة ، والسعى في إزالة المكروه عن المسلمين . وفيه أن الجهاد على الكفاية إذ لو كان على الأعيان ما تخلف عنه أحد قلت : وفيه نظر ، لأن الخطاب إنما يتوجه للقادر ، وأما العاجز فعذر ، وقد قال سبحانه ﴿ غير أولى بالضرر ﴾ وأدلة كون الجهاد فرض كفاية تؤخذ

من غير هذا ، وسيأتي البحث في « باب وجوب النفير » إن شاء الله تعالى .

**قوله ( حدثنا يوسف بن يعقوب الصفار )** بالمهملة وتشديد الفاء ، كوفي ثقة يكنى أبا يعقوب ، لم يخرج عنه البخارى سوى هذا الحديث ، ورجال الإسناد من شيخه إسماعيل بن عليّة فصاعداً بصريون ، وسيأتي شرح المتن في غزوة مؤتة من كتاب المغازي ، ووجه دخوله في هذه الترجمة من قوله « ما يسرهم أنهم عندنا » أى لما رأوا من الكرامة بالشهادة فلا يعجبهم أن يعودوا إلى الدنيا كما كانوا من غير أن يستشهدوا مرة أخرى ، وبهذا التقرير يحصل الجمع بين حديثي الباب ، ودليل ما ذكرته من الاستثناء ما سيأتي بعد أبواب من حديث أنس أيضاً مرفوعاً « ما أحد يدخل الجنة يحب أن يرجع إلى الدنيا إلا الشهيد » الحديث .

### باب فضل من يصرع في سبيل الله فمات فهو منهم

وقول الله عز وجل : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ ، وقع : وجب .

٢٧١٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثني الليث قال حدثني يحيى عن محمد بن يحيى بن حبان عن أنس بن مالك عن خالته أم حرام بنت ملحان قالت : نام النبي صلى الله عليه يوماً قريباً مني ، ثم استيقظ يتبسّم ، فقلت : ما أضحكك ؟ قال : « أناس من أمتي عرضوا عليّ يركبون هذا البحر الأخضر كالملوك على الأسرة » ، قالت : فادع الله أن يجعلني منهم ، فدعا لها . ثم نام الثانية ، ففعل مثلهما ، فقالت مثل قولها ، فأجابها مثلهما ، فقالت : ادع الله أن يجعلني منهم ، فقال : « أنت من الأولين » . فخرجت مع زوجها عبادة بن الصّامت غازياً أول ما ركب المسلمون البحر مع معاوية ، فلما انصرفوا من غزوتهم قافلين فنزلوا الشام فقربت إليها دابةً لتركبها فصرعتها فماتت . [٢٧٩٩] [٢٨٠٠]

**قوله ( باب فضل من يصرع في سبيل الله فمات فهو منهم )** أى من المجاهدين ، ومن موصولة ، وكأنه ضمها معنى الشرط فعطف عليها بالفاء وعطف الفعل الماضي على المستقبل وهو قليل ، وكان نسق الكلام أن يقول : من صرع فمات ، أو من يصرع فيموت ، وقد سقط لفظ فمات من رواية النسقي .

**قوله ( وقول الله عز وجل ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا ﴾ الآية )** أى يحصل الثواب بقصد الجهاد إذا خلصت النية فحال بين القاصد وبين الفعل مانع ، فإن قوله ﴿ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ ﴾ أعم من أن يكون يقتل أو وقوع من دابته وغير ذلك فتناسب الآية الترجمة ، وقد روى الطبري من طريق سعيد بن جبير والسدي وغيرهما أن الآية نزلت في رجل كان مسلماً مقبلاً بمكة ، فلما سمع قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا ﴾ قال لأهله وهو مريض أخرجوني إلى جهة المدينة فأخرجوه فمات في الطريق ، فنزلت ، واسمه ضمرة على الصحيح ، وقد أوضحت ذلك في كتابي في الصحابة .



**قوله ( وقع : وجب )** ليس هذا في رواية المستملى وثبت لغيره ، وهو تفسير أبي عبيدة في « المجاز » قال : قوله فقد وقع أجره على الله أى وجب ثوابه . ثم ذكر المصنف حديث أم حرام وقد تقدم قريباً أن شرحه يأتي في كتاب الاستئذان : والشاهد منه قوله فيه « فقربت إليها دابة لتركبها فصرعتها فانت » ، مع دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لها أن تكون من الأولين وأنهم كالمملوك على الأسرة في الجنة ، وقوله في الرواية الماضية « فصرعت عن دابتها » لا يعارض قوله في هذه الرواية « فقربت لتركبها فصرعتها » لأن التقدير فقربت إليها دابة لتركبها فركبها فصرعتها . قال ابن بطال : وروى ابن وهب من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً « من صرع عن دابته في سبيل الله فوات فهو شهيد » فكأنه لما لم يكن على شرط البخارى أشار إليه في الترجمة . قلت : هو عند الطبراني وإسناده حسن قال : وفي حديث أم حرام أن حكم الراجع من الغزو حكم الذاهب إليه في الثواب . ويحيى المذكور في هذا الإسناد هو ابن سعيد الأنصارى ، وفي الإسناد تابعيان هو وشيخه وصحبايان أنس وخالته ، وقوله فيه « أول ما ركب المسلمون البحر مع معاوية » كان ذلك في سنة ثمان وعشرين في خلافة عثمان .

### باب من يُنكبُ في سبيل الله

٢٧١١- حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا همام عن إسحاق عن أنس قال : بعث النبي صلى الله عليه وآله أقواماً من بني سليم إلى بني عامر في سبعين ، فلما قدموا قال لهم خالي : أتقدمكم ، فإن أمنوني حتى أبلغهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وإلا كنتم مني قريباً . فتقدم فأمنوه ، فبينما يحدثهم عن النبي صلى الله عليه وآله إذ أومؤوا إلى رجل منهم فطعنوه حتى أنفذه ، فقال : الله أكبر ، فزت ورب الكعبة . ثم مالوا على بقية أصحابه فقتلوه إلا رجلاً أخرج صعد الجبل ، قال همام : وأراه آخر معه ، فأخبر جبريل النبي صلى الله عليه وآله عليهما أنهم قد لقوا ربهم فرضي عنهم وأرضاهم ؛ فكنا نقرأ : أن بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا ، ثم نسخ بعد ، فدعا عليهم أربعين صباحاً ؛ على رعل وذكوان وبني لحيان وبني عصىة الذين عصوا الله ورسوله .

٢٧١٢- حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا أبو عوانة عن الأسود هو ابن قيس عن جندب ابن سُفيان أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان في بعض المشاهد وقد دُميت إصبعه فقال : « هل أنت إلا إصبعٌ دُميت ، وفي سبيل الله ما لقيت » .

[الحديث ٢٨٠٢ - طرفه في : ٦١٤٦] .

**قوله ( باب من ينكب )** بضم أوله وسكون النون وفتح الكاف بعدها موحدة ، والنكبة أن

يصبب العضو شيء فيدميه ، والمراد بيان فضل من وقع له ذلك في سبيل الله . ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أنس في قصة قتل خاله وهو حرام بن ملحان وسيأتي شرحه في كتاب المغازي في غزوة بئر معونة ، وقوله فيه « عن إسحق » هو ابن عبد الله بن أبي طلحة .

**قوله ( بعث النبي صلى الله عليه وسلم أقواماً من بني سليم إلى بني عامر )** قال الدمياطي : هو وهم ، فإن بني سليم مبعوث إليهم ، والمبعوث هم القراء وهم من الأنصار . قلت : التحقيق أن المبعوث إليهم بنو عامر ، وأما بنو سليم فغلبوا بالقراء المذكورين ، والوهم في هذا السياق من حفص بن عمر شيخ البخاري ، فقد أخرجه هو في المغازي عن موسى بن إسماعيل عن همام فقال « بعث أخاً لأُم سليم في سبعين ركباً ، وكان رئيس المشركين عامر بن الطفيل » الحديث ، ويأتي شرحه مستوفى هناك ، فلعل الأصل « بعث أقواماً معهم أخو أم سليم إلى بني عامر » فصارت من بني سليم ، وقد تكلف لتأويله بعض الشراح فقال : يحمل على أن أقواماً منصوب بنزع الخافض أي بعث إلى أقوام من بني سليم منضمين إلى بني عامر وحذف مفعول بعث اكتفاء بصفة المفعول عنه ، أو « في » زائدة ويكون « سبعين » مفعول بعث ، ويحتمل أن تكون « من » ليست بيانية بل ابتدائية ، أي بعث أقواماً ولم يصفهم من بني سليم أو من جهة بني سليم انتهى . وهذا أقرب من التوجيه الأول ولا يخفى ما فيهما من التكلف . وقوله في آخر الحديث « على رعل » بكسر الراء وسكون المهملة بعدها لام هم بطن من بني سليم ، وكذا بعض من ذكر معهم : وسيأتي الحديث في أواخر الجهاد أنه دعا على أحياء من بني سليم حيث قتلوا القراء ، وهو أصرح في المقصود . ثانيهما حديث جندب ، وسيأتي الكلام عليه في « باب ما يجوز من الشعر » من كتاب الأدب ، ووقع فيه بلفظ « نكبت إصبعة » وهو الموافق للترجمة ، وكأنه أشار فيها إلى حديث معاذ الذي أشير إليه في الباب الذي يليه ، وفي الباب ما أخرجه أبو داود والحاكم والطبراني من حديث أبي مالك الأشعري مرفوعاً « من وقصه فرسه أو بعيره في سبيل الله أو لدغته هامة أو مات على أي حنط شاء الله فهو شهيد » .

### باب مَنْ يُجْرَحُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

[٢٨٠٣]

٢٧١٣- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « والذي نفسي بيده ، لا يكلم أحد في سبيل الله - والله أعلم بمن يكلم في سبيله - إلا جاء يوم القيامة واللون لون الدم ، والريح ريح المسك » .

**قوله ( باب من يجرح في سبيل الله )** أي فضله .

**قوله ( لا يكلم )** يضم أوله وسكون الكاف وفتح اللام أي يجرح .

**قوله ( أحد )** قيده في رواية همام عن أبي هريرة بالمسلم .

**قوله ( والله أعلم بمن يكلم في سبيله )** جملة معترضة قصد بها التنبيه على شرطية الإخلاص في نيل هذا

الثواب .

**قوله ( إلا جاء يوم القيامة واللون لون الدم )** في رواية همام عن أبي هريرة الماضية في كتاب الطهارة  
« تكون يوم القيامة كهيئتها إذا طعنت تفجر دماً » .

**قوله ( والريح ريح المسك )** في رواية همام « والعرف » بفتح المهملة وسكون الراء بعدها فاء وهو  
الرائحة ، ولأصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم من حديث معاذ بن جبل « من جرح جرحاً  
في سبيل الله أو نكب نكبة فإنها تجيء يوم القيامة كأغزر ما كانت ، لونها الزعفران وريحها المسك » وعرف  
بهذه الزيادة أن الصفة المذكورة لا تختص بالشهيد بل هي حاصلة لكل من جرح ، ويحتمل أن يكون المراد  
بهذا الجرح هو ما يموت صاحبه بسببه قبل اندماله لا ما يتدمل في الدنيا فإن أثر الجراحة وسيلان الدم يزول ،  
ولا ينقى ذلك أن يكون له فضل في الجملة ، لكن الظاهر أن الذى « يجيء يوم القيامة » وجرحه يشعب دماً «  
من فارق الدنيا وجرحه كذلك ، ويؤيده ما وقع عند ابن حبان في حديث معاذ المذكور « عليه طابع الشهداء »  
وقوله « كأغزر ما كانت » لا ينافى قوله « كهيئتها » لأن المراد لا ينقص شيئاً بطول العهد ، قال العلماء :  
الحكمة في بعثه كذلك أن يكون معه شاهد بفضيلته بذله نفسه في طاعة الله تعالى . واستدل بهذا الحديث على  
أن الشهيد يدفن بدمائه وثيابه ولا يزال عنه الدم بغسل ولا غيره ، ليحجى يوم القيامة كما وصف النبي صلى الله  
عليه وسلم . وفيه نظر لأنه لا يلزم من غسل الدم في الدنيا أن لا يبعث كذلك ، ويغنى عن الاستدلال لترك  
غسل الشهيد في هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم في شهداء أحد « زملوهم بدمائهم » كما سيأتى بسطه في  
مكانه إن شاء الله تعالى .

**قول الله عز وجل : ﴿ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ ﴾ والحرب سجالاً**

٢٧١٤ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث قال حدثني يونس عن ابن شهاب عن  
عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس أخبره أن أباسفيان بن حرب أخبره : أن هرقل قال له :  
سألتك كيف كان قتالكم إياه ، فزعمت أن الحرب سجال ودول ، وكذلك الرسل تبتلئ ، ثم  
تكون لهم العاقبة . [٢٨٠٤]

**قوله ( باب قول الله عز وجل : ﴿ هل ترصدون بنا إلا إحدى الحسينين ﴾ )** سيأتى في تفسير براءة تفسير  
﴿ إحدى الحسينين ﴾ بأنه الفتح أو الشهادة ، وبه تتبين مناسبة قول المصنف بعد هذا « والحرب سجال » وهو  
بكسر المهملة وتخفيف الجيم أى تارة وتارة ، ففي غلبة المسلمين يكون لهم الفتح وفي غلبة المشركين يكون  
للمسلمين الشهادة ثم أورد المصنف طرفاً من حديث أبي سفيان في قصة هرقل ، وقد تقدم شرحه في كتاب  
بدء الوحى ، والغرض منه قوله فيه « فزعمت أن الحرب بينكم سجال أو دول » ، وقال ابن المنير : التحقيق  
أنه ما ساق حديث هرقل إلا لقوله « وكذلك الرسل تبتلئ ثم تكون لهم العاقبة » قال : فبذلك يتحقق أن لهم  
إحدى الحسينين ، إن انتصروا فلهم العاجلة والعاقبة وإن انتصر عدوهم فللرسل العاقبة انتهى . وهذا لا يستازم

نفي التقدير الأول ولا يعارضه ، بل الذي يظهر أن الأول أولى لأنه من نقل أبي سفيان عن حال النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما الآخر فنقول هرقل مستنداً فيه إلى ما تلقفه من الكتب .  
(نكتة) : أفاد القزاز أن دال « دول » مثلثة .

## باب

قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾  
إلى قوله: ﴿وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلًا﴾

٢٧١٥- حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْخُزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسًا وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ قَالَ حَدَّثَنَا زِيَادٌ قَالَ حَدَّثَنِي حُمَيْدُ الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : غَابَ عَمِّي أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ عَنْ قِتَالِ بَدْرٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، غِبْتُ عَنْ أَوَّلِ قِتَالٍ قَاتَلْتَ الْمُشْرِكِينَ ، لَعَنَ اللَّهُ أَشْهَدَنِي قِتَالَ الْمُشْرِكِينَ لِيرَانِي اللَّهُ مَا أَصْنَعُ . فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ أَحُدٍ وَانْكَشَفَ الْمُسْلِمُونَ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعْتَذِرُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ ، يَعْنِي أَصْحَابَهُ ، وَأَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ ، يَعْنِي الْمُشْرِكِينَ . ثُمَّ تَقَدَّمَ فَاسْتَقْبَلَهُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ ، فَقَالَ : يَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ ، الْجَنَّةُ وَرَبُّ النَّضْرِ ، إِنِّي أَجِدُ رِيحَهَا مِنْ دُونِ أَحُدٍ . قَالَ سَعْدٌ : فَمَا اسْتَطَعْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا صَنَعَ . قَالَ أَنَسٌ : فَوَجَدْنَا بِهِ بَضْعًا وَثَمَانِينَ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ أَوْ طَعْنَةً بِرُمَحٍ أَوْ رَمِيَةً بِسَهْمٍ ، وَوَجَدْنَاهُ قَدْ قُتِلَ وَقَدْ مَثَلَ بِهِ الْمُشْرِكُونَ ، فَمَا عَرَفَهُ أَحَدٌ إِلَّا أَخْتَهُ بِنَانَهُ .  
قَالَ أَنَسٌ : كُنَّا نَرَى - أَوْ نَظُنُّ - أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِيهِ وَفِي أَشْبَاهِهِ : ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ .

[الحديث ٢٨٠٥ - طرفاه في : ٤٠٤٨ ، ٤٧٨٣] .

٢٧١٦- وَقَالَ : إِنَّ أَخْتَهُ - وَهِيَ تُسَمَّى الرَّبِيعَ - كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ امْرَأَةٍ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْقَصَاصِ ، فَقَالَ أَنَسٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا تُكْسِرُ ثَنِيَّتَهَا ، فَرَضُوا بِالْإِرْشِ وَتَرَكَوا الْقَصَاصَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ» .

٢٧١٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ أَرَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ :

نسختُ الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ فَفَقِدْتُ آيَةَ مِنَ الْأَحْزَابِ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقْرَأُ بِهَا ، فَلَمْ أَجِدْهَا إِلَّا مَعَ خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ شَهَادَتَهُ شَهَادَةً رَجُلَيْنِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ .

[الحديث ٢٨٠٧ - أطرافه في: ٤٠٤٩ ، ٤٦٧٩ ، ٤٧٨٤ ، ٤٩٨٦ ، ٤٩٨٨ ، ٤٩٨٩ ، ٧١٩١ ، ٧٤٢٥] .

قوله ( باب قول الله عز وجل ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ ) الآية المراد بالمعاهدة المذكورة ما تقدم ذكره من قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلِ لَا يُبُولُونَ إِلَّا بِكَارِهِ ﴾ وكان ذلك أول ما خرجوا إلى أحد ، وهذا قول ابن إسحق ، وقيل ما وقع ليلة العقبة من الأنصار إذ بايعوا النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤوه وينصروه ويمنعوه ، والأول أولى . وقوله ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ ﴾ أى مات ، وأصل النحب النذر ، فلما كان كل حي لا بد له من الموت فكأنه نذر لازم له ، فإذا مات فقد قضاه ، والمراد هنا من مات على عهده لمقابلته بمن ينتظر ذلك . وأخرج ذلك ابن أبي حاتم بإسناد حسن عن ابن عباس .

قوله ( حدثنا محمد بن سعيد الخزازي ) هو بصرى يلقب بمردويه ماله في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في غزوة خيبر ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامي بالمهنة .

قوله ( سألت أنساً ) كذا أورده وعطف عليه الطريق الأخرى فأشعر بأن السياق لها ، وأفادت رواية عبد الأعلى تصريح حميد له بالسماع من أنس فأمن تدليسه . وقد أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من رواية ثابت عن أنس .

قوله ( حدثنا زياد ) لم أره منسوباً في شيء من الروايات ، وزعم الكلاباذي ومن تبعه أنه ابن عبد الله البكائي بفتح الموحدة وتشديد الكاف ، وهو صاحب ابن إسحق وراوي المغازي عنه ، وليس له ذكر في البخاري سوى هذا الموضع .

قوله ( غاب عني أنس بن النضر ) زاد ثابت عن أنس « الذي سميت به » .

قوله ( عن قتال بدر ) زاد ثابت « فكبر عليه ذلك » .

قوله ( أول قتال ) أى لأن بدر أول غزوة خرج فيها النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه مقاتلاً ، وقد تقدمها غيرها لكن ما خرج فيها صلى الله عليه وسلم بنفسه مقاتلاً .

قوله ( لئن الله أشهدني ) أى أحضرنى .

قوله ( ليرين الله ما أصنع ) بتشديد النون للتأكيد ، واللام جواب القسم المقدر ، ووقع في رواية ثابت عند مسلم « ليراني الله » بتخفيف النون بعدها تحتانية ، وقوله « ما أصنع » أعربه النووي بدلا من ضمير المتكلم ، وفي رواية محمد بن طلحة عن حميد الآتية في المغازي « ليرين الله ما أجد » وهو بضم الهمزة وكسر الجيم وتشديد الدال ، أو بفتح الهمزة وضم الجيم مأخوذ من الجذ ضد الهزل ، وزاد ثابت « وهاب أن يقول غيرها » أى خشي أن يلتزم شيئا فيعجز عنه فأبهم ، وعرف من السياق أن مراده أنه يبالغ في القتال وعدم الفرار .

**قوله ( وانكشف المسلمون )** في رواية عبد الوهاب الثقفي عن حميد عند الإسماعيلي « وانهزم الناس » وسيأتي بيان ذلك في غزوة أحد .

**قوله ( أعتذر )** أى من فرار المسلمين ( وأبرأ ) أى من فعل المشركين .

**قوله ( ثم تقدم )** أى نحو المشركين ( فاستقبله سعد بن معاذ ) زاد ثابت عن أنس « منهزماً » كذا في مسند الطيالسي ، ووقع عند النسائي مكابها « مهم » وهو تصحيف فيما أظن .

**قوله ( فقال : يا سعد بن معاذ ، الجنة ورب النضر )** كأنه يريد والده ، ويحتمل أن يريد ابنه فإنه كان له ابن يسمى النضر وكان إذ ذاك صغيراً . ووقع في رواية عبد الوهاب « فوالله » وفي رواية عبد الله بن بكر عن حميد عند الحارث بن أبي أسامة عنه « والذي نفسى بيده ، والظاهر أنه قال بعضها والبقية بالمعنى ، وقوله « الجنة » بالنصب على تقدير عامل نصب أى أريد الجنة أو نحوه ، ويجوز الرفع أى هى مطلوبى .

**قوله ( أنى أجد ريحها )** أى ريح الجنة ( من دون أحد ) ، وفي رواية ثابت ، « واهما لريح الجنة أجدها دون أحد » قال ابن بطلال وغيره : يحتمل أن يكون على الحقيقة وأنه وجد ريح الجنة حقيقة أو وجد ريحاً طيبة ذكره طيبها بطيب ريح الجنة ، ويجوز أن يكون أراد أنه استحضر الجنة التى أعدت للشهيد فتصور أنها فى ذلك الموضع الذى يقاتل فيه فيكون المعنى إنى لأعلم أن الجنة تكتسب فى هذا الموضع فأشتاق لها . وقوله ( واهما ) قاله إما تعجباً وإما تشوقاً إليها ، فكأنه لما ارتاح لها واشتاق إليها صارت له قوة من استنشاقها حقيقة .

**قوله ( قال سعد : فما استطعت يا رسول الله ما صنع أنس )** قال ابن بطلال يريد ما استطعت أن أصف ما صنع أنس من كثرة ما أغنى وأبلى فى المشركين . قلت : وقع عند يزيد بن هارون عن حميد « فقلت أنا معك فلم استطع أن أصنع ما صنع . وظهره أنه نفى استطاعة إقدامه الذى صدر منه حتى وقع له ما وقع من الصبر على تلك الأهوال بحيث وجد فى جسده ما يزيد على الثمانين من طعنة وضربة ورمية ، فاعترف سعد بأنه لم يستطع أن يقدم إقدامه ولا يصنع صنيعه ، وهذا أولى مما تأوله ابن بطلال .

**قوله ( فوجدناه )** فى رواية عبد الله بن بكر « قال أنس فوجدناه بين القنلى وبه » .

**قوله ( بضعا وثمانين )** لم أر فى شيء من الروايات بيان هذا البضع وقد تقدم أنه ما بين الثلاث والتسع ، وقوله « ضربة بالسيف أو طعنة برمح أو رمية بسهم » أو هنا للتقسيم ، ويحتمل أن تكون بمعنى الواو ، وتفصيل مقدار كل واحدة من المذكورات غير معين .

**قوله ( وقد مثل به )** بضم الميم وكسر المثانة وتخفيفها وقد تشدد وهو من المثلة بضم الميم وسكون المثلة وهو قطع الأعضاء من أنف وأذن ونحوها .

**قوله ( فما عرفه أحد إلا أخته )** فى رواية ثابت « فقالت عمتى الربيع بنت النضر أخته : فما عرفت أخى إلا ببنانه » زاد النسائي من هذا الوجه « وكان حسن البنان » والبنان الإصبع ، وقيل طرف الإصبع ، ووقع فى رواية محمد بن طلحة المذكورة بالشك « بينانه أو بشامة » بالشين المعجمة والأولى أكثر .

**قوله ( قال أنس : كنا نرى أو نظن )** شك من الراوى وهما بمعنى واحد ، وفى رواية أحمد عن يزيد

ابن هارون عن حميد « فكنا نقول » وكذا لعبد الله بن بكر ، وفي رواية أحمد بن سنان عن يزيد « وكانوا يقرلون » أخرجه ابن أبي حاتم عنه ، وكان التردد فيه من حميد ، ووقع في رواية ثابت « وأنزلت هذه الآية » بالجزم .

**قوله ( وقال إن أخته )** كذا وقع هنا عند الجميع ولم يعين القائل ، وهو أنس بن مالك روى الحديث ، والضمير في قوله « أخته » للنضر بن أنس ، ويحتمل أن يكون فاعل « قال » واحداً من الرواة دون أنس ولم أقف على تعيينه ، ولا استخرج الإسماعيلي هذا الحديث هنا ، وهي تسمى الربيع ، بالتشديد أى أخت أنس ابن النضر وهي عمه أنس بن مالك ، وسيأتى شرح قصتها في كتاب القصاص . وفي قصة أنس بن النضر من الفوائد جواز بذل النفس في الجهاد ، وفضل الوفاء بالعهد ولو شق على النفس حتى يصل إلى إهلاكها ، وأن طلب الشهادة في الجهاد لا يتناوله النهى عن الإلقاء إلى الهلكة . وفيه فضيلة ظاهرة لأنس بن النضر وما كان عليه من صحة الإيمان وكثرة التوفى والتورع وقوة اليقين . قال الزين بن المنير : من أبلغ الكلام وأفصحها قول أنس بن النضر في حق المسلمين « أعتذر إليك » وفي حق المشركين « أبرأ إليك » فأشار إلى أنه لم يرض الأمرين جميعاً مع تغيرهما في المعنى ، وسيأتى في غزوة أحد من المغازي بيان ما وقعت الإشارة إليه هنا من انهزام بعض المسلمين ورجوعهم وعفو الله عنهم ، رضى الله عنهم وقواه أجمعين .

**قوله ( وحدثنا إسماعيل )** هو ابن أبي أويس ، وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد ، وسامان هو ابن بلال أراه عن محمد بن أبي عتيق هو بضم همزة أى أظنه ، وهو قول إسماعيل المذكور .

**قوله ( عن خارجة بن زيد )** أى ابن ثابت ، وللزهرى في هذا الحديث شيخ آخر وهو عبيد بن السباق ، لكن اخلف خارجة وعبيد في تعيين الآية التي ذكر زيد أنه وجدها مع خزيمة فقال خارجة : إنها قرله تعالى ﴿ من المؤمنين رجال صدقوا ﴾ وقال عبيد إنها قوله تعالى ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم ﴾ وقد أخرج البخارى الحديثين جميعاً بالإسنادين المذكورين فكأنهما جميعاً صحا عنده ، ويؤيد ذلك أن شعبياً حدث عن الزهرى بالحديثين جميعاً ، وكذلك رواهما عن الزهرى جميعاً إبراهيم بن سعد كما سيأتى في فضائل القرآن ، وفي رواية عبيد بن السباق زيادات ليست في رواية خارجة ، وانفرد خارجة بوصف خزيمة بأنه « الذى جعل النبی صلی الله عليه وسلم شهادته شهادة رجائين » وسأذكر ما في هذه الزيادة من بحث في تفسير سورة الأحزاب إن شاء الله تعالى . والسياق الذى ساقه هنا لابن أبي عتيق ، وأما سياق شعبى فسأتى بيانه في تفسير الأحزاب وقال فيه عن الزهرى « أخبرني خارجة » وتأتى بقية مباحثه في فضائل القرآن إن شاء الله تعالى .

### باب عمل صالح قبل القتال

وقال أبو الدرداء : إِنَّمَا تُقَاتِلُونَ بِأَعْمَالِكُمْ . وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ إلى قوله : ﴿ كَانَهُمْ بَنِيَانٌ مَّرْصُوصٌ ﴾ .

٢٧١٨ - حدثني محمد بن عبد الرحيم قال حدثنا شبابة بن سوار الفزاري قال حدثنا

إسرائيل عن أبي إسحاق قال: سمعتُ البراء يقول: أتى النبي صلى الله عليه رجلٌ مقنَّعٌ بالحديد فقال: يا رسول الله، أقاتلُ أو أسلمُ؟ قال: أسلمِ ثم قاتل: فأسلمِ ثم قاتل فقتل. فقال رسول الله صلى الله عليه: «عمل قليلٌ وأجر كثيرٌ».

**قوله (باب عمل صالح قبل القتال . وقال أبو الدرداء إنما تقاتلون بأعمالكم)** هكذا وقع عند الجميع ولعله كان قاله أبو الدرداء وقال «إنما تقاتلون بأعمالكم» وإنما قلت ذلك لأنني وجدت ذلك في «المجالسة للدينوري» من طريق أبي إسحق الفزاري «عن سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد أن أبا الدرداء قال: أيها الناس عمل صالح قبل الغزو، فإنما تقاتلون بأعمالكم». ثم ظهر لي سبب تفصيل البخاري، وذلك أن هذه الطريق منقطعة بين ربيعة وأبي الدرداء، وقد روى ابن المبارك في كتاب الجهاد عن سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن ابن حلبس بفتح المهملة والموحدة بينهما لام ساكنة وآخره سين مهملة «عن أبي الدرداء قال: إنما تقاتلون بأعمالكم» ولم يذكر ما قبله فاقتصر البخاري على ما ورد بالإسناد المتصل فعزاه إلى أبي الدرداء، ولذلك جزم به عنه، واستعمل بقية ما ورد عنه بالإسناد المنقطع في الترجمة إشارة إلى أنه لم يغفله.

**قوله (وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون - إلى قوله - بنيان مرصوص)** ذكر فيه حديث البراء في قصة الذي قتل حين أسلم، قال ابن المنير: مناسبة الترجمة والآية للحديث ظاهرة وفي مناسبة الترجمة للآية خفاء وكأنه من جهة أن الله عاتب من قال إنه يفعل الخير ولم يفعله، وأثنى على من وفى وثبت عند القتال، أو من جهة أنه أنكر على من قدم على القتال قولاً غير مرضي فكشف الغيب أنه أخلف، ففهومه ثبوت الفضل في تقديم الصدق والعزم الصحيح على الوفاء وذلك من أصلح الأعمال انتهى. وهذا الثاني أظهر فيما أرى والله أعلم، وقال الكرماني: المقصود من الآية في هذه الترجمة قوله في آخرها ﴿صفاً كأنهم بنيان مرصوص﴾ لأن الصف في القتال من العمل الصالح قبل القتال، انتهى. وسيأتي تفسير قوله ﴿مرصوص﴾ في التفسير.

**قوله (حدثني محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ المعروف بصاعقة، وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحق السبيعي.**

**قوله (أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل)** لم أقف على اسمه ووقع عند مسلم من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحق أنه من الأنصار ثم من بني النبيت بفتح النون وكسر الموحدة بعدها تخانية ساكنة ثم مشاة فوق ولولا ذلك لأمكن تفسيره بعمر بن ثابت بن وقش بفتح الواو والقاف بعدها معجمة وهو المعروف بأصرم بن عبد الأشهل، فإن بني عبد الأشهل بطن من الأنصار من الأوس وهم غير بني النبيت، وقد أخرج ابن إسحق في المغازي قصة عمرو بن ثابت بإسناد صحيح عن أبي هريرة أنه كان يقول «أخبروني عن رجل دخل الجنة لم يصل صلاة؟» ثم يقول: هو عمرو بن ثابت «قال ابن إسحق قال الحصين بن محمد: قلت لمحمود ابن ليلى: كيف كانت قصته؟ قال: كان يأبى الإسلام، فلما كان يوم أحد بدا له فأخذ سيفه حتى أتى



القوم فدخل في عرض الناس فقاتل حتى وقع جريحاً ، فوجده قومه في المعركة فقالوا : ما جاء بك ؟ أشفقة على قومك ، أم رغبة في الإسلام ؟ قال : بل رغبة في الإسلام ، قاتلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أصابني ما أصابني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنه من أهل الجنة » وروى أبو داود والحاكم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة « كان عمرو يأبى الإسلام لأجل رباً كان له في الجاهلية ، فلما كان يوم أحد قال : أين قومي ؟ قالوا بأحد ، فأخذ سيفه ولحقهم ، فلما رأوه قالوا : إليك عنا ، قال : أنى قد أسلمت ، فقاتل حتى جرح ، فجاءه سعد بن معاذ فقال : خرجت غضباً لله ولرسوله ، ثم مات فدخل الجنة وما صلى صلاة . فيجمع بين الروایتين بأن الذين رأوه وقالوا له : إليك عنا ، ناس غير قومه ، وأما تومنه فما شعروا بمجيئه حتى وجدوه في المعركة . ويجمع بينهما وبين حديث الباب بأنه جاء أولاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاستشاره ثم أسلم ثم قاتل ، فراه أولئك الذين قالوا له إليك عنا . ويؤيد هذا الجمع قوله لهم « قاتلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » وكأن قومه وجدوه بعد ذلك فقالوا له ما قالوا . ويؤيد الجمع أيضاً ما وقع في سياق حديث البراء عند النسائي ، فإنه أخرجه من رواية زهير بن معاوية عن أبي إسحق نحو رواية إسرائيل وفيه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم « لو أني حمات على القوم فقاتلت حتى أقتل أكان خيراً لي ولم أصل صلاة ؟ قال نعم » ونحوه لسعيد بن منصور من وجه آخر عن أبي إسحق وزاد في أوله أنه قال « أخير لي أن أسلم ؟ قال نعم : فأسلم » فإنه موافق لقول أبي هريرة « إنه دخل الجنة وما صلى لله صلاة » وأما كونه من بني عبد الأشهل ونسب في رواية مسلم إلى بني النبيت فيمكن أن يحمل على أن له في بني النبيت نسبة ما ، فإنهم لإخوة بني عبد الأشهل يجمعهم الانتساب إلى الأوس .

**قوله ( مقنع )** بفتح القاف والنون مشددة ، وهو كناية عن تغطية وجهه بآلة الحرب .

**قوله ( وأجر كثيراً )** بالضم على البناء أي أجر أجراً كثيراً ، وفي هذا الحديث أن الأجر الكثير قد يحصل بالعمل اليسير فضلاً من الله وإحساناً .

**باب من أتاه سهمٌ غربٌ فقتله**

٢٧١٩ - حدثنا محمد بن عبد الله قال حدثنا حسين بن محمد أبو أحمد قال حدثنا شيبان عن قتادة قال حدثنا أنس بن مالك أن أم الربيع بنت البراء وهي أم حارثة بن سراقه أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا نبي الله ألا تحدثني عن حارثة - وكان قتل يوم بدر أصابه سهمٌ غربٌ - فإن كان في الجنة صبرت ، وإن كان غير ذلك اجتهدت عليه في البكاء . قال : « يا أم حارثة ، إنها جنات في الجنة ، وإن ابنك أصاب الفردوس الأعلى » .

[الحديث ٢٨٠٩ - أطرافه في : ٣٩٨٢ ، ٦٥٥٠ ، ٦٥٦٧ .]

**قوله ( باب من أتاه سهمٌ غرب )** بتثوين سهم وفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة هذا هو الأشهر وسيأتي بيان الخلاف فيه .

**قوله (حدثنا محمد بن عبد الله)** جزم الكلاباذي وتبعه غير واحد بأنه الذهلي ، وهو محمد بن يحيى ابن عبد الله ، نسبة البخاري إلى جده ، ووقع في رواية أبي علي بن السكن «حدثنا محمد بن عبد الله بن المبارك الخرمي بضم الميم وفتح المعجمة وتشديد الراء ، فإن لم يكن ابن السكن نسبة من قبل نفسه وإلا فإنا قلنا هو المعتمد . وقد أخرجه ابن خزيمة في التوحيد من صحيحه عن محمد بن يحيى الذهلي عن حسين بن محمد وهو المروزي بهذا الإسناد .

**قوله (أن أم الربيع بنت البراء)** كذا لجميع رواة البخاري ، وقال بعد ذلك «وهي أم حارثة بن سراقه» وهذا الثاني هو المعتمد ، والأول وهم نبه عليه غير واحد من آخرهم الديلماني فقال : قوله أم الربيع بنت البراء وهم ، وإنما هي الربيع بنت النضر عمه أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن عمرو ، وقد تقدم ذكر قتل أخيها أنس بن النضر وذكرها في آخر حديثه قريباً وهي أم حارثة بن سراقه بن الحارث بن عدي من بني عدي بن النجار ذكره ابن إسحق وموسى بن عقبة وغيرهما فيمن شهد ببراء ، وانفقوا على أنه رماه حبان بكسر المهملة بعدها موحدة ثقيلة ابن العرقه - بفتح المهملة وكسر الراء بعدها كاف - وهو على حوض فأصاب نحره فمات . قلت : ووقع في رواية ابن خزيمة المذكورة أن الربيع بنت البراء بحذف «أم» فهذا أشبه بالصواب ، لكن ليس في نسب الربيع بنت النضر أحد اسمه البراء فلعله كان فيه «الربيع عمه البراء» فإن البراء بن مالك أخو أنس بن مالك فكل منهما ابن أخيها أنس بن النضر ، وقد رواه الترمذي وابن خزيمة أيضاً من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة فقال «عن أنس أن الربيع بنت النضر أتت النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابنها حارثة بن سراقه أصيب يوم بدر» الحديث ، ورواه النسائي من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس قال «انطلق حارثة ابن عمي فجاءت عمي أمه» وحكى أبو نعيم الأصبهاني أن الحكم بن عبد الملك رواه عن قتادة كذلك وقال «حارثة بن سراقه» قال ابن الأثير في «جامع الاصول» الذي وقع في كتب النسب والمغازي وأسماء الصحابة أن أم حارثة هي الربيع بنت النضر عمه أنس ، وأجاب الكرمانى بأنه لا وهم للبخاري لأنه ليس في رواية النسفي إلا الاقتصار على قول أنس «أن أم حارثة بن سراقه» قال فيحمل على أنه كان في رواية الفربري حاشية لبعض الرواة غير صحيحة فألحقت بالمتن انتهى . وقد راجعت أصل النسفي من نسخة ابن عبد البر فوجدتها موافقة لرواية الفربري فالنسخة التي وقعت للكرمانى ناقصة وادعاء الزيادة في مثل هذا الكتاب مردود على قائله ، والظاهر أن لفظ أم وبنت وهم كما تقدم توجيهه قريباً ، والخطب فيه سهل ولا يقدر ذلك في صحة الحديث ولا في ضبط رواته . وقد وقع في رواية سعيد بن أبي عروبة التي ضبط فيها اسم الربيع بنت النضر وهم في اسم ابنها فسماه «الحارث» بدل «حارثة» . وقد روى هذا الحديث أبان عن قتادة فقال : أن أم حارثة لم ترد أخرجه أحمد ، وكذلك أخرجه من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ، وسيأتي كذلك في المغازي من طريق حميد عن أنس . ثم شرع الكرمانى في إبداء احتمالات بعيدة متكلفة لتوجيه الرواية التي في البخاري فقال : يحتمل أن يكون للربيع ابن يسمى الربيع يعنى بالتخفيف من زوج آخر غير سراقه يسمى البراء وأن يكون «بنت البراء» خبراً لأن وضمير «هي» راجع إلى الربيع وأن يكون «بنت» صفة لوالدة الربيع فأطلق الأم على الجدة تجوزاً وأن تكون إضافة الأم إلى الربيع لليان أى الأم التي هي الربيع

وبنت مصحف من عمة ، قال : وازتكاب بعض هذه التكاليف أولى من تخطئة العدول الأثبات . قلت : إنما اختار البخاري رواية شيبان على رواية سعيد لتصريح شيبان في روايته بتحديث أنس اقتادة ، وللبخاري حرص على مثل ذلك إذا وقعت الرواية عن مدلس أو معاصر ، وقد قال هو في تسمية من شهد بدرًا « وحارثة ابن الربيع وهو حارثة بن سراقه » فلم يعتمد على ما وقع في رواية شيبان أنه حارثة بن أم الربيع بل جزم بالصواب ، والربيع أمه وسراقه أبوه .

قوله ( أصابه سهم غرب ) أى لا يعرف راميه ، أو لا يعرف من أين أتى ، أو جاء على غير قصد من راميه فإله أبو عبيد وغيره . والثابت في الرواية بالتنوين وسكون الراء ، وأنكره ابن قتيبة فقال : كذا تقول العامة والأجود فتح الراء والإضافة ، وحكى المروى عن ابن زيد : أن جاء من حيث لا يعرف فهو بالتنوين والإسكان ، وإن عرف راميه لكن أصاب من لم يقصد فهو بالإضافة وفتح الراء ، قال : وذكره الأزهري بفتح الراء لا غير ، وحكى ابن دريد وابن فارس والقزاز وصاحب المنهى وغيرهم الوجهين مطلقاً ، وقال ابن سيده : أصابه سهم غرب وغرب إذا لم يدرك من رماه ، وقيل إذا أتاه من حيث لا يدرك ، وقيل إذا قصد غره فأصابه ، قال وقد يوصف به . قلت : فحصلنا من هذا على أربعة أرجه . وقصة حارثة منزلة على الثاني فإن الذى رماه قصد غرته فرماه وحارثة لا يشمر به ، وقد وقع في رواية ثابت عند أحمد أن حارثة خرج نظاراً ، زاد النسائي من هذا الوجه : ما خرج لقتال .

قوله ( اجتهدت عليه في البكاء ) قال الخطابي : أقرها النبي صلى الله عليه وسلم على هذا أى فيؤخذ منه الجواز . قلت : كان ذلك قبل بحريم النوح فلا دلالة فيه . فإن تحريره كان عقب غزوة أحد ، وهذه القصة كانت عقب غزوة بدر . ووقع في رواية سعيد بن أنس عروبة « اجتهدت في الدعاء » بدل قوله « في البكاء » وهو خطأ ، ووقع ذلك في بعض النسخ دون بعض ، ووقع في رواية حميد الآتية في صفة الجنة من الرقاق وعند النسائي « فإن كان في الجنة لم أبك عليه » وهو دال على صحة الرواية بلفظ البكاء ، وقال في رواية حميد هذه « وإلا فسترى ما أصنعه » ونحوه في رواية حماد عن ثابت عند أحمد .

قوله ( أنها جنان في الجنة ) كذا هنا ، وفي رواية سعيد بن أنس عروبة « أنها جنان في جنة » وفي رواية أبان عند أحمد « أنها جنان كثيرة في جنة » وفي رواية حميد المذكورة « أنها جنان كثيرة » فقط ، والضمير في قوله « أنها جنان » يفسره ما بعده ، وهو كقولهم : هى العرب تقول ما شاءت ، والقصد بذلك التفضيم والتعظيم ، ومضى الكلام على « الفردوس » قريباً .

ب

من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا

٢٧٢٠ - حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن عمرو عن أبي وائل عن أبي موسى

[٢٨١٠]

قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه فقال : الرجل يُقاتل للمغنم ، والرجل يُقاتل للذكر ،

والرَّجُلُ يقاتِلُ ليرى مكانه، فمن في سبيل الله؟ قال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله».

**قوله (باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا) أى فضله ، أو الجواب عن نفقده فهو المعتبر .**

**قوله (عن عمرو) هو ابن مرة .**

**قوله (عن أبي وائل عن أبي موسى) في رواية غندر عن شعبة في فرض الخمس «سمعت أبا وائل حدثنا أبا موسى» .**

**قوله (جاء رجل) في رواية غندر المذكورة «قال أعرابي» وهذا يدل على وهم ما وقع عند الطبراني من وجه آخر «عن أبي موسى أنه قال يارسول الله» فذكره ، فإن أبا موسى وإن جاز أن يبين نفسه لكن لا يصفها بكونه أعرابياً ، وهذا الأعرابي يصلح أن يفسر بلاحق بن ضميرة ، وحديثه عند أبي موسى المديني في «الصحابة» من طريق عفير بن معدان «سمعت لاحق بن ضميرة الباهلي قال : وفدت على النبي صلى الله عليه وسلم فسألته عن الرجل يلتمس الأجر والذكر فقال : لا شيء له «الحديث ، وفي إسناده ضعف ، وروينا في «فوائد أبي بكر بن أبي الحديد» بإسناد ضعيف ، عن معاذ بن جبل أنه قال : يا رسول الله كل بني سلمة يقاتل فبهم من يقاتل رياء الحديث فلو صح لاحتمل أن يكون معاذ أيضاً سأل عما سأل عنه الأعرابي ، لأن سؤال معاذ خاص وسؤال الأعرابي عام ، ومعاذ أيضاً لا يقال له أعرابي فيحمل على التعدد .**

**قوله (الرجل يقاتل للمغم) في رواية منصور عن أبي وائل الماضية في العلم «فقال ما القتال في سبيل الله؟ فإن أحدنا يقاتل» .**

**قوله (والرجل يقاتل للذكر) أى ليذكر بين الناس ويشهر بالشجاعة وهي رواية الأعمش عن أبي وائل الآتية في التوحيد حيث قال «ويقاتل شجاعة» .**

**قوله (والرجل يقاتل ليرى مكانه) في رواية الأعمش «ويقاتل رياء» فرجع الذي قبله إلى السمعة ومرجع هذا إلى الرياء وكلاهما مذموم ، وزاد في رواية منصور والأعمش «ويقاتل حمية» أى لمن يقاتل لأجله من أهل أو عشيرة أو صاحب ، وزاد في رواية منصور «ويقاتل غضباً» أى لأجل حظ نفسه ، ويحتمل أن يفسر القتال للحمية بدفع المضرة ، والقتال غضباً يجلب المنفعة ، فالخاص من رواياتهم أن القتال يقع بسبب خمسة أشياء : طلب المغم ، وإظهار الشجاعة ، والرياء ، والحمية ، والغضب ، وكل منها يتناول المدح والذم ، فلهذا لم يحصل الجواب بالإثبات ولا بالنفي .**

**قوله (من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله) المراد بكلمة الله دعوة الله إلى الإسلام ، ويحتمل أن يكون المراد أنه لا يكون في سبيل الله إلا من كان سبب قتاله طلب إعلاء كلمة الله فقط بمعنى أنه لو أضاف إلى ذلك سبباً من الأسباب المذكورة أخل بذلك ، ويحتمل أن لا يخل إذا حصل ضمناً لا أصلاً ومقصوداً وبذلك صرح الطبري فقال : إذا كان أصل الباعث هو الأول لا يضره ما عرض له بعد ذلك ،**

وبذلك قال الجمهور ، لكن روى أبو داود والنسائي من حديث أبي أمامة بإسناد جيد قال « جاء رجل فقال : يا رسول الله : أرأيت رجلاً غزاً يلتمس الأجر والذكر ماله ؟ قال لا شيء له ، فأعادها ثلاثاً كل ذلك يقول : لا شيء له ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصاً وابتغى به وجهه ، ويمكن أن يحمل هذا على من قصد الأمرين معاً على حد واحد فلا يخالف المرجع أولاً ، فتصير المراتب خمساً : أن يقصد الشيتين معاً ، أو يقصد أحدهما صرفاً أو يقصد أحدهما ويحصل الآخر ضمناً ، فالخندور أن يقصد غير الإعلاء ، فقد يحصل الإعلاء ضمناً ، وقد لا يحصل ويدخل تحته مرتبتان ، وهذا ما دل عليه حديث أبي موسى ، ودونه أن يقصد معاً فهو مخلور أيضاً على ما دل عليه حديث أبي أمامة ، والمطلوب أن يقصد الإعلاء صرفاً ، وقد يحصل غير الإعلاء وقد لا يحصل ففيه مرتبتان أيضاً ، قال ابن أبي جمر : ذهب المحققون إلى أنه إذا كان الباعث الأول قصد إعلاء كلمة الله لم يضره ما انضاف إليه اهـ . ويدل على أن دخول غير الإعلاء ضمناً لا يقدح في الإعلاء إذا كان الإعلاء هو الباعث الأصلي مارواه أبو داود بإسناد حسن عن عبد الله بن حوالة قال « بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أقدامنا لنغم ، فرجعنا ولم نغم شيئاً ، فقال : اللهم لا تكلهم إليّ » الحديث . وفي إجابة النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر غاية البلاغة والإيجاز ، وهو من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم ، لأنه لو أجابه بأن جميع ما ذكره ليس في سبيل الله احتمل أن يكون ما عدا ذلك كله في سبيل الله وليس كذلك ، فعدل إلى لفظ جامع عدل به عن الجواب عن ماهية القتال إلى حال المقاتل فتضمن الجواب وزيادة ، ويحتمل أن يكون الضمير في قوله « فهو » راجعاً إلى القتال الذي في ضمن قاتل أي فقتاله قتال في سبيل الله ، واشتمل طلب إعلاء كلمة الله على طلب رضاه وطلب ثوابه وطلب دحض أعدائه وكلها متلازمة . والحاصل مما ذكر أن القتال منشؤه القوة العقلية والقوة الغضبية والقوة الشهوانية ، ولا يكون في سبيل الله إلا الأول ، وقال ابن بطال : إنما عدل النبي صلى الله عليه وسلم عن لفظ جواب السائل لأن الغضب والحمية قد يكونان لله فعدل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك إلى لفظ جامع فأفاد دفع الإلباس وزيادة الإفهام ، وفيه بيان أن الأعمال إنما تحتسب بالنية الصالحة ، وأن الفضل الذي ورد في المجاهد يختص بمن ذكر ، وقد تقدم بعض مباحثه في أواخر كتاب العلم . وفيه جواز السؤال عن العلة وتقدم العلم على العمل ، وفيه ذم الحرص على الدنيا وعلى القتال لحظ النفس في غير الطاعة .

### باب من اغبرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

وقول الله : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ إلى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

٢٧٢١ - حدثنا إسحاق قال أخبرنا محمد بن المبارك قال حدثنا يحيى بن حمزة قال حدثني يزيد بن أبي مريم قال أخبرنا عباية بن رفاعة بن رافع قال أخبرني أبو عيس أن رسول الله صلى الله عليه قال : « ما اغبرَّتْ قَدَمَاهُ عَبْدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فتمسَّه النَّارُ » . [٢٨١١]

قوله ( باب من اغبرت قدماه في سبيل الله ) أى يان ماله من الفضل .

قوله ( وقول الله عز وجل : ﴿ ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله - إلى قوله - إن الله لا يضيع أجر المحسنين ﴾ ) قال ابن بطال : مناسبة الآية للترجمة أنه سبحانه وتعالى قال في الآية ﴿ ولا يطؤون موطئاً يعظ الكفار ﴾ وفي الآية ﴿ إلا كتب لهم به عمل صالح ﴾ قال : ففسر صلى الله عليه وسلم العمل الصالح أن النار لا تمس من عمل بذلك ، قال : والمراد في سبيل الله جميع طاعاته اهـ . وهو كما قال ، إلا أن المتبادر عند الإطلاق من لفظ سبيل الله الجهاد ، وقد أورده المصنف في « فضل المشي إلى الجمعة » استعمالاً للفظ في عمومته ، ولفظه هناك « حرمة الله على النار » وقال ابن المنير : مطابقة الآية من جهة أن الله أثابهم بخطواتهم وإن لم يباشروا قتالا ، وكذلك دل الحديث على أن من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمة الله على النار سواء باشر قتالا أم لا اهـ . ومن تمام المناسبة أن الوطء يتضمن المشي المؤثر لتغيير القدم ، ولا سيما في ذلك الزمان .

قوله ( حدثنا إسحق ) قال أبو علي الجبائي : نسبه الأصيلي ابن منصور . قلت : وأخرجه الإسماعيلي من طريق إسحق بن زيد الخطاطي نزيل حران عن محمد بن المبارك المذكور ، لكن زاد في آخر المتن قوله « فتمسها النار أبداً » فالظاهر أنه ابن منصور ، ويؤيده أن أبا نعيم أخرجه من طريق الحسن بن سفيان عن إسحق بن منصور ، ويزيد المذكور في الإسناد بالزاي ، وعناية بفتح المهملة ، وأبو عيسى بسكون الموحدة هو ابن جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة .

قوله ( ما اغبرتا ) كذا في رواية المستمل بالثنية وهو لغة ، وللباقين « ما اغبرت » وهو الأوضح ، زاد أحمد من حديث أبي هريرة « ساعة من نهار » . وقوله « فتمسها النار » بالنصب ، والمعنى أن المس ينتفي بوجود الغبار المذكور ، وفي ذلك إشارة إلى عظيم قدر التصرف في سبيل الله ، فإذا كان مجرد مس الغبار للقدم يحرم عليها النار فكيف بمن سعى وبذل جهده واستنفد وسعه ؟ وللحديث شواهد : منها ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن أبي البرداء مرفوعاً « من اغبرت قدماه في سبيل الله باعد الله منه النار مسيرة ألف عام للراكب المستعجل » وأخرج ابن حبان من حديث جابر أنه كان في غزاة فقال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول » فذكر نحو حديث الباب ، قال : فتوائب الناس عن دوابهم ، فما روى أكثر ما شياً من ذلك اليوم .

## باب مَسْحِ الْغُبَارِ عَنِ النَّاسِ فِي السَّبِيلِ

٢٧٢٢ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أخبرنا عبد الوهاب قال حدثنا خالد عن عكرمة [٢٨١٢]

أن ابن عباس قال له ولعلي بن عبد الله : اثتيا أباسعيد فاسمعا من حديثه . فأتيناه وهو وأخوه في حائط لهما يسقيانه ، فلما رأنا جاء فاحتبى وجلس فقال : كُنَّا ننقل لبن المسجد لبنة لبنة ، وكان

عماراً ينقل لبنتين لبنتين، فمرَّ به النبي صلى الله عليه وسلم مسحَ عن رأسه الغبارَ وقال: «ويحَ عمار يدعوهُم إلى الله ويدعونه إلى النار».

قوله (باب مسح الغبار عن الرأس في سبيل الله) قال ابن المنير: ترجم بهذا وبالذي بعده دفعاً لتوهم كراهية غسل الغبار ومسحه لكونه من جملة آثار الجهاد كما كره بعض السلف المسح بعد الوضوء. قلت. والفرق بينهما من جهة أن التنظيف مطلوب شرعاً، والغبار أثر الجهاد وإذا انقضى فلا معنى لبقاء أثره. وأما الوضوء فالمقصود به الصلاة فاستحب بقاء أثره حتى يحصل المقصود فافترق المسحان. ثم أورد حديث أنى سعيد في قصة عمار في بناء المسجد، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في «باب التعاون في بناء المسجد» في أوائل الصلاة، وفيه ما يتعلق بقوله «فأتيناه وهو وأخوه في حائط لهما» والمراد منه هنا قوله «ومر به النبي صلى الله عليه وسلم فسح عن رأسه الغبار».

### باب الغسل بعد الحرب والغبار

[٢٨١٣]

٢٧٢٣- حدثني محمد بن سلام قال أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رجع يوم الخندق ووضع واغتسل، فأثاه جبريل وقد عصب رأسه الغبار فقال: وضعت السلاح؟ فوالله ما وضعت. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فأين؟» قال: هاهنا -وأوما إلى بني قريظة- قالت: فخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قوله (باب الغسل بعد الحرب والغبار) تقدم توجيهه في الباب الذي قبله، وذكر فيه حديث عائشة في اغتساله صلى الله عليه وسلم لما رجع من الخندق، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المغازي. وقوله في هذه الرواية «ووضع» أي السلاح وصرح بذلك في رواية الأصيلي وغيره. قوله (حدثنا محمد) كذا لأكثر، ونسبه أبو ذر فقال «ابن سلام» وقوله «عصب» بفتح المهملة والتخفيف أي أحاط به فصار عليه مثل العصاة.

### باب

فَضِّلْ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ إِلَى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

[٢٨١٤]

٢٧٢٤- حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال: دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذين قتلوا أصحاب بدر معونة ثلاثين

غداةً، على رعل وذكوان وعُصِيَّةَ عَصَتِ الله ورسوله. قال أنس: أنزل في الذين قتلوا ببئر معونة قرآن قرأناه ثم نسخ بعد: بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضي عنا ورضينا عنه.

[٢٨١٥] ٢٧٢٥- حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان عن عمرو سمع جابر بن عبد الله يقول: اصطبغ ناس الخمر يوم أحد، ثم قتلوا شهداء. قيل لسفيان: من آخر ذلك اليوم؟ قال: ليس هذا فيه.

[الحديث ٢٨١٥ - طرفاه في: ٤٠٤٤، ٤٦١٨].

**قوله (باب فضل قول الله تعالى: ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون - إلى قوله - وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين﴾)** كذا لأبي ذر، وساق الأصيلي وكريمة الآيتين، ومعنى قوله «فضل قول الله» أي فضل من ورد فيه قول الله، وقد حذف الإسماعيلي لفظ فضل من الترجمة. ثم ذكر فيه حديثين: أحدهما حديث أنس في قصة الذين قتلوا في بئر معونة أوردتها مختصرة، وستأتي بتأملها في المغازي، وأشار بإيراد الآية إلى ما ورد في بعض طرقه كما سأذكره هناك في آخره عند قوله «فأنزل فيهم بلغوا قومنا أنا قد لقينا ربنا فرضي عنا ورضينا عنه»، زاد عمر بن يونس عن إسحق بن أبي طاحه فيه «فنسخ بعد ما قرأناه زماناً وأنزل الله تعالى ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله﴾ الآية. ثانيهما حديث جابر «اصطبغ ناس الخمر يوم أحد ثم قتلوا شهداء» سيأتي في المغازي أن والد جابر كان من جملة من أشار إليهم، قال ابن المنير: مطابقتها للترجمة فيه عسر، إلا أن يكون مراده أن الخمر التي شربوها يومئذ لم تضرهم لأن الله عز وجل أنفى عليهم بعد موتهم ورفع عنهم الخوف والحزن، وإنما كان ذلك لأنها كانت يومئذ مباحة. قلت: ويمكن أن يكون أوردته للإشارة إلى أحد الأقوال في سبب نزول الآية المترجم بها، فقد روى الترمذي من حديث جابر أيضاً أن الله لما كلم والد جابر وتمنى أن يرجع إلى الدنيا ثم قال «يارب بلغ من ورائي»، فأنزل الله ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله﴾ الآية.

**قوله (فقيل لسفيان «من آخر ذلك اليوم» قال: ليس هذا فيه)** أي أن في الحديث «فقتلوا شهداء من آخر ذلك اليوم» فأنكر ذلك سفيان، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق القواريري عن سفيان بهذه الزيادة ولكن بلفظ «اصطبغ قوم الخمر أول النهار وقتلوا آخر النهار شهداء» فلعل سفيان كان نسيه ثم تذكر، وقد أخرجه المصنف في المغازي عن عبد الله بن محمد عن سفيان بدون الزيادة، وأخرجه في تفسير المائدة عن صدقة بن الفضل عن سفيان بإثباتها، وسيأتي بقية شرحه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى.

### باب ظل الملائكة على الشهيد

[٢٨١٦] ٢٧٢٦- حدثنا صدقة بن الفضل قال أخبرنا ابن عيينة قال سمعت ابن المنكدر أنه سمع جابراً يقول: جيء بأبي إلى النبي صلى الله عليه قد مثل به ووضع بين يديه، فذهبت



أَكْشَفُ عَنْ وَجْهِهِ ، فَنَهَانِي قَوْمِي ، فَسَمِعَ صَوْتَ صَائِحَةٍ ، فَقِيلَ : بِنْتُ عَمْرُو - أَوْ أُخْتُ عَمْرُو - فَقِيلَ : « لِمَ تَبْكِي ، أَوْ لَا تَبْكِي ، مَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ بِأَجْنَحَتِهَا » . قُلْتُ لَصَدَقَةٍ : أَفِيهِ حَتَّى رُفِعَ ؟ قَالَ : رُبَّمَا قَالَهُ .

قوله ( باب ظل الملائكة على الشهيد ) ذكر فيه حديث جابر في قصة قتل أبيه ، وسيأتي بيانه في غزوة أحد ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم الكلام عليه في كتاب الجنائز .

قوله ( قلت لصدقة ) القائل هو المصنف ، وصدقة هو ابن الفضل شيخه فيه ، وقد تقدم في الجنائز عن علي بن عبد الله وهو ابن المديني عن سفيان وفي آخره « حتى رفع » وكذلك رواه الحميدي وجماعة عن سفيان .

### باب تَمَنِّي الْمُجَاهِدِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا

٢٧٢٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ قَالَ [٢٨١٧] سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : « مَا أَحَدٌ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يُحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا وَلَهُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ ، إِلَّا الشَّهِيدُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا فَيُقْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ ، لِمَا يَرَى مِنَ الْكَرَامَةِ » .

قوله ( باب تمنى المجاهد أن يرجع إلى الدنيا ) أورد فيه حديث قتادة « سمعت أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم : ما أحد يدخل الجنة يحب أن يرجع إلى الدنيا » الحديث ، وقد ورد بلفظ التمني وذلك فيما أخرجه النسائي والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يؤتى بالرجل من أهل الجنة فيقول الله تعالى : يا ابن آدم كيف وجدت منزلك ؟ فيقول : أي رب خير منزل ، فيقول : سل وتمن ، فيقول : ما أسألك وأتمنى ؟ أن تردني إلى الدنيا فأقتل في سبيلك عشر مرات ، لمسا رأى من فضل الشهادة » الحديث ، ولمسلم من حديث ابن مسعود رفعه في الشهداء قال « فاطمات عليهم ربك إطلاعة فقال : هل تشتهون شيئاً ؟ قالوا : نريد أن ترد أرواحنا في أجسادنا حتى نقتل في سبيلك مرة أخرى » ولا بن أبي شيبه من مرسل سعيد بن جبير أن المخاطب بذلك حمزة بن عبد المطلب ومصعب بن عمير ، وللمزمذ وحسنه والحاكم ومصححه من حديث جابر قال « قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا أخبرك ما قال الله لأبيك ؟ قال : يا عبد الله تمن على أعطك ، قال : يارب تحييني فأقتل فيك ثانية ، قال : إنه سبق مني أنهم إليها لا يرجعون » . فول شعبه في الإسناد ( سمعت قتادة ) في رواية أبي خالد الأحمر عن شعبه عن قتادة وحيد كلاهما عن أنس أخرجه مسلم .

قوله ( ما أحد ) . في رواية أبي خالد « ما من نفس » .

قوله ( يدخل الجنة ) في رواية أبي خالد « لها عند الله خير » .

قوله (وله ما على الأرض من شيء) في رواية أبي خالد « وأن لها الدنيا وما فيها » .  
 قوله ( لما يرى من الكرامة ) في رواية أبي خالد « لما يرى من فضل الشهادة » ، ولم يقل عشر مرات ،  
 وكان أبا خالد ساقه على لفظ حميد والله أعلم . قال ابن بطال : هذا الحديث أجل ما جاء في فضل الشهادة ،  
 قال : وليس في أعمال البر ما تبذل فيه النفس غير الجهاد فلذلك عظم فيه الثواب .

### باب الجنة تحت بارقة السيوف

وقال المغيرة بن شعبه : أخبرنا نبينا صلى الله عليه : « من قُتل منّا صار إلى الجنة » ، وقال  
 عمر للنبي صلى الله عليه : أليس قتلنا في الجنة وقتلهم في النار؟ قال : « بلى » .

[٢٨١٨]

٢٧٢٨ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا معاوية بن عمرو قال حدثنا أبو إسحاق عن  
 موسى بن عقبة عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله - وكان كاتبه قال : كتب إليه عبد الله  
 ابن أبي أوفى أن رسول الله صلى الله عليه قال : « واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف » تابعه  
 الأويسى عن أبي الزناد عن موسى بن عقبة .

[الحديث ٢٨١٨ - أطرافه في: ٢٨٢٣، ٢٩٦٦، ٣٠٢٤، ٧٢٣٧.]

قوله ( باب الجنة تحت بارقة السيوف ) هو من إضافة الصفة إلى الموصوف وقد تطلق البارقة ويراد بها  
 نفس السيف فتكون الإضافة بيانية ، وقد أورده بنفط « تحت ظلال السيوف » وكأنه أشار بالترجمة إلى حديث  
 عمار بن ياسر ، فأخرج الطبراني بإسناد صحيح عن عمار بن ياسر أنه قال يوم صفين « الجنة تحت الأبارقة »  
 كذا وقع فيه والصواب « البارقة » وهي السيوف اللامعة ، وكذا وقع على الصواب في ترجمة عمار من طبقات  
 ابن سعد ، وروى سعيد بن منصور بإسناد رجاله ثقات من مرسل أبي عبد الرحمن الحبلي مرفوعاً « الجنة  
 تحت الأبارقة » ويمكن تخريجه على ما قاله الخطابي الأبارقة جمع إبريق وسمى السيف إبريقاً فهو لإفعل من البريق ،  
 ويقال أبرق الرجل بسيفه إذا لمع به والبارقة اللمعان ، قال ابن المنير : كأن البخاري أراد أن السيوف لما كانت  
 لها بارقة كان لها أيضاً ظل ، قال القرطبي : وهو من الكلام النفيس الجامع الموجز المشتمل على ضروب من  
 البلاغة مع الرجاسة وعدوبة اللفظ ، فإنه أفاد الحظ على الجهاد والإخبار بالثواب عليه والحظ على مقاربة  
 العدو واستعمال السيوف والاجتماع حين الزحف حتى تصير السيوف تظل المتقاتلين ، وقال ابن الجوزي ،  
 المراد أن الجنة تحصل بالجهاد . والظلال جمع ظل وإذا تدانى الحصان صار كل منهما تحت ظل سيف صاحبه  
 لحرصه على رفعه عليه ولا يكون ذلك إلا عند التحام القتال .

قوله ( وقال المغيرة الخ ) هو طرف من حديث طويل وصله المصنف بتمامه في الجزية ، وقوله هنا  
 « عن رسالة ربنا » ثبت للكشميني وحده وهو كذلك في الطريق الموصولة ، ويحتمل أن يكون حذف هنا  
 اختصاراً .

قوله ( وقال عمر الخ ) هو طرف من حديث سهل بن حنيف في قصة عمرة الحديبية ، وسيأتي بهامه موصولا في المغازي ، وتقدمت الإشارة إليه في الشروط .

قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجعفي ، وأبو إسحق هو الفزارى وعمر بن عبيد الله أى ابن معمر هو التيمي وكان أميراً على حرب الخوارج .

قوله ( وكان كاتبه ) أى أن سالماً كان كاتب عبد الله بن أبي أوفى . قال ( كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى ) الضمير لعمر بن عبيد الله ، قال الدارقطني في التتبع : أخرجا حديث موسى بن عقبة عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله قال « كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى فقرأته » الحديث . وقال أبو النضر لم يسمع من ابن أبي أوفى فهو حجة في رواية المكاتبه ، وتعقب بأن شرط الرواية بالمكاتبه عند أهل الحديث أن تكون الرواية صادرة إلى المكتوب إليه ، وابن أبي أوفى لم يكتب إلى سالم وإنما كتب إلى عمر بن عبيد الله فعلى هذا تكون رواية سالم له عن عبد الله بن أبي أوفى من صور الوجدادة ، ويمكن أن يقال : الظاهر أنه من رواية سالم عن مولاة عمر بن عبيد الله بقرائه عليه لأنه كان كاتبه أبي عن عبد الله بن أبي أوفى أنه كتب إليه فيصير حينئذ من صور المكاتبه ، وفيه تعقب على من صنف في رجال الصحيحين فلم يذكروا لعمر بن عبيد الله ترجمة ، وقد ذكره ابن أبي حاتم وذكر له رواية عن بعض التابعين ولم يذكر فيه جرحاً .

قوله ( واعلموا أن الجنة ) هكذا أورده هنا مختصراً ، وذكر طرفاً منه أيضاً بهذا الإسناد بعد أبواب في « باب الصبر عند القتال » وأخرجه بعد أبواب كثيرة في « باب تأخير القتال حتى تزول الشمس » بهذا الإسناد مطولاً ، ثم أخرجه بعد أبواب أيضاً مطولاً من وجه آخر في النهى عن تمنى لقاء العدو ، ويأتى الكلام على شرحه هناك إن شاء الله تعالى .

قوله ( تابعه الأويسى عن ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة ) قلت : الأويسى هو عبد العزيز بن عبد الله أحد شيوخ البخارى ، وقد حدث عنه بهذا الحديث موصولا خارج الصحيح ، وروينا في كتاب الجهاد لابن أبي عاصم قال : حدثنا محمد بن إسماعيل البخارى به ، وقد رواه عمر بن شبة عن الأويسى فيين أن ذلك كان يوم الخندق . قال المهلب : في هذه الأحاديث جواز القول بأن قتل المسلمين في الجنة ، لكن على الإجمال لا على التعيين .

### بِ مَنْ طَلَبَ الْوَلَدَ لِلْجِهَادِ

٢٧٢٩- وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَاهُ رِبْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : « قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ : لَأُطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى مِائَةِ امْرَأَةٍ - أَوْ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ - كُلُّهُنَّ تَأْتِي بِفَارَسٍ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَلَمْ يَقُلْ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً بِشَقِّ رَجُلٍ . وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ قَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ » .

قوله ( باب من طالب الولد للجهاد ) أى ينوى عند المجاعة حصول الولد ليجاهد في سبيل الله فيحصل له بذلك أجر وإن لم يقع ذلك .

قوله ( وقال الليث الخ ) وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق يحيى بن بكير عن الليث بهذا الإسناد ، وسيأتى الكلام عليه في كتاب الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى ، ثم تعجلت فشرحته في ترجمة سليمان .

### باب الشجاعة في الحرب والجبن

٢٧٣٠ - حدثنا أحمد بن عبد الملك بن واقد قال حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس [٢٨٢٠]

قال : كان النبي صلى الله عليه أحسن الناس وأشجع الناس وأجود الناس . ولقد فزع أهل المدينة ، فكان النبي صلى الله عليه سبقتهم على فرس ، قال : « وجدناه بحرأ » .

٢٧٣١ - حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال : أخبرني عمر بن محمد [٢٨٢١]

ابن جبير بن مطعم أن محمد بن جبير قال : أخبرني جبير بن مطعم أنه بينما هو يسير مع رسول الله صلى الله عليه ومعه الناس مقفله من حنين ، فعلمت الأعراب يسألونه حتى اضطروه إلى سمره فخطفت رداءه فوقف النبي صلى الله عليه فقال : « أعطوني ردائي ، لو كان لي عدد هذه العضاه نعم لقسمته بينكم ، ثم لا تجدوني بخيلاً ولا كذوباً ولا جباناً » .

[الحديث ٢٨٢١ - طرفه في : ٣١٤٨] .

قوله ( باب الشجاعة في الحرب والجبن ) أى مدح الشجاعة وذم الجبن ، والجبن بضم الجيم وسكون الموحدة ضد الشجاعة وأورد فيه حديثين أحدهما عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أشجع الناس ، وسيأتى شرحه بعد عشرين باباً ، ومضى بعض شرحه في آخر الهبة . وقوله « وجدناه بحرأ » أى واسع الجرى . ثانيهما حديث جبير بن مطعم في مقفله صلى الله عليه وسلم من حنين ، والغرض منه قوله في آخره « ثم لا تجدوني بخيلاً ولا جباناً » وسيأتى شرحه في كتاب فرض الخمس . وعمر بن محمد بن جبير بن مطعم لم يرو عنه غير الزهري ، وقد وثقه النسائي ، وهذا مثال للرد على من زعم أن شرط البخاري أن لا يروى الحديث الذي يخرج أقل من اثنين عن أقل من اثنين ، فإن هذا الحديث مارواه عن محمد بن جبير غير ولده عمر ، ثم مارواه عن عمر غير الزهري ، هذا مع تفرد الزهري بالرواية عن عمر مطلقاً ، وقد سمع الزهري عن محمد بن جبير أحاديث ، وكأنه لم يسمع هذا منه فحملة عن ولده والله أعلم . وقوله فيه « مقفله » بفتح الميم ، وسكون القاف وفتح الفاء وباللام يعنى زمان رجوعه ، وقوله فعلمت بفتح العين وكسر اللام الخفيفة بعدها قاف ، وفي رواية الكشميني « فطفت » وهو بوزنه ومعناه . وقوله « اضطروه إلى سمره » أى ألجؤوه وإلى شجرة من شجر البادية ذات شوك ، وقوله « فخطفت » بكسر الطاء ، وقوله « العضاه » بكسر المهملة بعدها معجمة

خفيفة وفي آخره هاء هو شجر ذو شوك ، يقرأ في الوصل وفي الوقف بالهاء ، وقوله « نعم » بفتح النون والغير كذا لأبي ذر بالرفع على أنه اسم كان . و « عدد » بالنصب خبر مقدم ، ولغيره « نعماً » بالنصب إما على التمييز وإما على أنه الخبر وعدد هو الاسم ، والله أعلم .

### باب ما يتعوذ من الجبن

[٢٨٢٢] ٢٧٣٢- حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا أبو عوانة قال حدثنا عبد الملك بن عمير قال سمعت عمرو بن ميمون الأودي : كان سعد يعلم بني هذيل الكلمات كما يعلم المعلم الغلمان الكتابة ويقول : إن رسول الله صلى الله عليه كان يتعوذ منهن دبر الصلاة فقال : « اللهم إني أعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك أن أُرذل إلى أرذل العمر ، وأعوذ بك من فتنة الدنيا ، وأعوذ بك من عذاب القبر » . فحدثت به مصعباً فصدقه .

[الحديث ٢٨٢٢ - أطرافه في : ٦٣٦٥ ، ٦٣٧٠ ، ٦٣٧٤ ، ٦٣٩٠ .]

[٢٨٢٣] ٢٧٣٣- حدثنا مسدد قال حدثنا معتمر قال سمعت أبي قال سمعت أنس بن مالك : كان رسول الله صلى الله عليه يقول : « اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل ، والجبن والهرم . وأعوذ بك من فتنة الحيا والممات . وأعوذ بك من عذاب القبر » .

[الحديث ٢٨٢٣ - أطرافه في : ٤٧٠٧ ، ٦٣٦٧ ، ٦٣٧١ .]

قوله ( باب ما يتعوذ من الجبن ) كذا للجميع بضم أول يتعوذ على البناء للمجهول ، وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث سعد وهو ابن أبي وقاص في التعوذ من الجبن وغيره وسيأتي شرحه في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى ، وقوله في آخره « فحدثت به مصعباً فصدقه » قائل ذلك هو عبد الملك بن عمير ، ومصعب هو ابن سعد بن أبي وقاص ، وأغرب المزي فقال في الأطراف في رواية عمرو بن ميمون هذه عن سعد : لم يذكر البخاري مصعباً وذكره النسائي ، كذا قال ، وهو ثابت عند البخاري في جميع الروايات . وقوله في أوله « كان سعد يعلم بني هذيل » لم أقف على تعيينهم ، وقد ذكر محمد بن سعد في الطبقات أولاد سعد فذكر من الذكور أربعة عشر نفساً ومن الإناث سبع عشرة وروى عنه الحديث منهم خمسة : عامر ومحمد ومصعب وعائشة وعمر . ثانيهما حديث أنس بن مالك في التعوذ من العجز والكسل وغيرهما وسيأتي شرحه أيضاً في الدعوات ، والفرق بين العجز والكسل أن الكسل ترك الشيء مع القدرة على الأخذ في عمله ، والعجز عدم القدرة .

### باب من حدث بمشاهدته في الحرب . قاله أبو عثمان عن سعد

[٢٨٢٤] ٢٧٣٤- حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا حاتم عن محمد بن يوسف عن السائب بن

يزيد قال : صحبتُ طلحةَ بن عُبَيْدِ اللَّهِ وسعداً والمقدادَ بن الأسودَ وعبدالرحمن بن عوفٍ ، فما سمعتُ أحداً منهم يُحدثُ عن رسولِ الله صلى الله عليه ، إلا أني سمعتُ طلحةَ يُحدثُ عن يومِ أحدٍ .

[الحديث ٢٨٢٤ - طرفه في : ٤٠٦٢] .

قوله ( باب من حدث بمشاهده في الحرب ، قاله أبو عثمان ) أي النهدي ( عن سعد ) أي ابن أبي وقاص ، وأشار بذلك إلى ما سيأتي موصولاً في المغازي عن أبي عثمان عن سعد « أني أول من رمى بسهم في سبيل الله » ، وإلى ما سيأتي أيضاً موصولاً في فضل طلحة عن أبي عثمان « لم يبق مع النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الأيام التي قاتل فيها غير طلحة وسعد ، عن حديثهما » أي أنهما حدثاه بذلك .

قوله ( حدثنا حاتم ) هو ابن إسماعيل ، ومحمد بن يوسف هو الكندي وهو سبط للسائب المذكور ، والسائب صحابي صغير ابن صحابين ، والإسناد كله مدنيون إلا قتيبة .

قوله ( وسعداً ) أي ابن أبي وقاص .

قوله ( فما سمعتُ أحداً منهم يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن السائب « صحبت سعد بن مالك من المدينة إلى مكة فما سمعته يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث واحد » أخرجه ابن ماجه . وسعد بن مالك هو ابن أبي وقاص ، وأخرجه آدم بن أبي إياس في العلم له من هذا الوجه فقال فيه « صحبت سعداً كذا وكذا سنة » .

قوله ( إلا أبي سمعت طلحة يحدث عن يوم أحد ) لم يعين ما حدث به من ذلك ، وقد أخرج أبو يعلى من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عن حدثه عن طلحة أنه ظاهر بين درعين يوم أحد ، قال ابن بطلال وغيره : كان كثير من كبار الصحابة لا يحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خشية المزيد والنقصان ، وقد تقدم بيان ذلك في العلم . وأما تحديث طلحة فهو جائز إذا أمن الرياء والعجب ، ويترقى إلى الاستحباب إذا كان هناك من يقتدى بفعله .

ب

وَجُوبِ النَّفِيرِ ، وَمَا يَجِبُ مِنَ الْجِهَادِ وَالنِّيَّةِ

وقوله عز وجل : ﴿ انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ إلى : ﴿ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾  
وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَ قُلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ إلى : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

ويذكر ابن عباس : انْفِرُوا ثُبَاتًا : سرايا متفرقين . يُقال : أحد الثُّبَاتِ : ثُبَّةٌ .

[٢٨٢٥] ٢٧٣٥- حدثنا عمرو بن علي قال حدثنا يحيى قال حدثنا سُفيان قال حدثني منصور عن مُجاهد عن طاوس عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه قال يومَ الفتح: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهادٌ ونيةٌ، وإذا استنفرتم فانفروا».

قوله (باب وجوب النفير) بفتح النون وكسر الفاء أى الخروج إلى قتال الكفار ، وأصل النفير مفارقة مكان إلى مكان لأمر حرك ذلك .

قوله ( وما يجب من الجهاد والنية ) أى وبيان القدر الواجب من الجهاد ومشروعية النية فى ذلك ، وللناس فى الجهاد حالان : إحداهما فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، والأخرى بعده ، فأما الأولى فأول ما شرع الجهاد بعد الهجرة النبوية إلى المدينة اتفاقاً . ثم بعد أن شرع هل كان فرض عين أو كفاية ؟ قولان مشهوران للعلماء وهما فى مذهب الشافعى . وقال الماوردى : كان عيناً على المهاجرين دون غيرهم ، ويؤيده وجوب الهجرة قبل الفتح فى حق كل من أسلم إلى المدينة لنصر الإسلام ، وقال السهيلي : كان عيناً على الأنصار دون غيرهم ، ويؤيده مبايعتهم للنبي صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة على أن يؤوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وينصروه ، فيخرج من قولهما أنه كان عيناً على الطائفتين كفاية فى حق غيرهم ، ومع ذلك فليس فى حق الطائفتين على التعميم ، بل فى حق الأنصار إذا طرقت المدينة طارق ، وفى حق المهاجرين إذا أريد قتال أحد من الكفار ابتداءً ، ويؤيد هذا ما وقع فى قصة بدر فيما ذكره ابن إسحق ، فإنه كالصريح فى ذلك ، وقيل كان عيناً فى الغزوة التى يخرج فيها النبي صلى الله عليه وسلم دون غيرها ، والتحقيق أنه كان عيناً على من عينه النبي صلى الله عليه وسلم فى حقه ولو لم يخرج . الحال الثانى بعده صلى الله عليه وسلم فهو فرض كفاية على المشهور إلا أن تدعو الحاجة إليه كأن يدهم العدو ويتعين على من عينه الإمام ، ويتأدى فرض الكفاية بفعله فى السنة مرة عند الجمهور ، ومن حجبتهم أن الجزية تجب بدلا عنه ولا تجب فى السنة أكثر من مرة اتفاقاً فليكن بدلها كذلك ، وقيل يجب كلما أمكن وهو قوى ، والذى يظهر أنه استمر على ما كان عليه فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن تكاملت فتوح معظم البلاد وانتشر الإسلام فى أقطار الأرض ثم صار إلى ما تقدم ذكره ، والتحقيق أيضاً أن جنس جهاد الكفار متعين على كل مسلم إما بيده وإما بأسانه وإما بماله وإما بقلبه والله أعلم .

قوله ( وقول الله عز وجل ) انفروا خفافاً وثقالاً ( الآية ) هذه الآية متأخرة عن التى بعدها ، والأمر فيها مقيد بما قبلها لأنه تعالى عاتب المؤمنين الذين يتأخرون بعد الأمر بالنفير ثم عقب ذلك بأن قال ﴿ انفروا خفافاً وثقالاً ﴾ وكأن المصنف قدم آية الأمر على آية العتاب لعمومها ، وقد روى الطبرى من رواية أبى الضحى قال « أول ما نزل من براءة ﴿ انفروا خفافاً وثقالاً ﴾ وقد فهم بعض الصحابة من هذا الأمر العموم فلم يكونوا يتخلفون عن الغزو حتى مات منهم أبو أيوب الأنصارى والمقداد بن الأسود وغيرهم » ومعنى قوله خفافاً وثقالاً : متأهين أو غير متأهين نشاطاً أو غير نشاط ، وقيل رجالاً وركباناً .

قوله ( وقوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم انفروا فى سبيل الله الاقلمتم إلى الأرض ﴾ )

(الآية) قال الطبري : يجوز أن يكون قوله تعالى ﴿إلا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً﴾ خاصاً والمراد به من استنفره رسول الله صلى الله عليه وسلم فامتنع ، وأخرج عن الحسن البصري وعكرمة أنها منسوخة بقوله تعالى ﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة﴾ ثم تعقب ذلك ، والذي يظهر أنها مخصوصة وليست بمنسوخة والله أعلم ، وطريق عكرمة أخرجها أبو داود من وجه آخر حسن عنه عن ابن عباس .

**قوله (ويذكر عن ابن عباس انفروا ثبات سرايا متفرقين)** وصلى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه بهذا ، أى اخرجوا سرية بعد سرية ، أو انفروا جميعاً أى مجتمعين ، وزعم بعضهم أنها ناسخة لقوله تعالى ﴿انفروا خفاً وثقالاً﴾ والتحقيق أن لا نسخ ، بل الرجوع إلى الآيتين إلى تعيين الإمام وإلى الحاجة إلى ذلك . (فتنبيه) : وقع في رواية أبي ذر والقاسمي «ثباتاً» بالألف ، وهو غلط لا وجه له لأنه جمع ثبة كما سترى .

**قوله (ويقال واحد الثبات : ثبة)** أى بضم المثلثة وتخفيف الموحدة بعدها هاء تأنيث ، وهو قول أبي عبيدة في «الحجاز» وزاد : ومعناها جماعات في تفرقة ، ويؤيده قوله بعده ﴿أو انفروا جميعاً﴾ قال وقد يجمع ثبة على ثبين وقال النحاس ليس من هذا ثبة الخوض وهو وسطه سمي بذلك لأن الماء يثوب إليه أى يرجع إليه ويجمع فيه لأنها من ثاب يثوب وتصغيرها ثوبية ، وثبة بمعنى الجماعة من ثبا يثبو وتصغيرها ثبية ، والله أعلم . **قوله (لا هجرة بعد الفتح)** أى فتح مكة ، قال الخطابي وغيره : كانت الهجرة فرضاً في أول الإسلام على من أسلم لقلة المسلمين بالمدينة وحاجتهم إلى الاجتماع ، فلما فتح الله مكة دخل الناس في دين الله أفواجا فسقط فرض الهجرة إلى المدينة وبقي فرض الجهاد والنية على من قام به أو نزل به عدو انتهى . وكانت الحكمة أيضاً في وجوب الهجرة على من أسلم ليسلم من أذى ذويه من الكفار فإنهم كانوا يعذبون من أسلم منهم إلى أن يرجع عن دينه ، وفيهم نزلت ﴿إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض ، قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها﴾ الآية ، وهذه الهجرة باقية الحكم في حق من أسلم في دار الكفر وقدر على الخروج منها ، وقد روى النسائي من طريق بهز بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده مرفوعاً «لا يقبل الله من مشرك عملاً بعد ما أسلم أو يفارق المشركين» ولأبي داود من حديث سمرة مرفوعاً «أنا برىء من كل مسلم يقم بين أظهر المشركين» وهذا محمول على من لم يأمن على دينه ، وسيأتي مزيد لذلك في أبواب الهجرة من أول كتاب المغازي إن شاء الله تعالى .

**قوله (ولكن جهاد ونية)** قال الطبري وغيره : هذا الاستدراك يقتضى مخالفة حكم ما بعده لما قبله ، والمعنى أن الهجرة التي هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الأعيان إلى المدينة انقطعت إلا أن المفارقة بسبب الجهاد باقية ، وكذلك المفارقة بسبب نية صالحة كالفرار من دار الكفر والخروج في طلب العلم والفرار بالدين من الفتن والنية في جميع ذلك .

**قوله (وإذا استنفرتم فأنفروا)** قال النووي : يريد أن الخبر الذي انقطع بانقطاع الهجرة يمكن تحصيله بالجهاد والنية الصالحة ، وإذا أمرهم الإمام بالخروج إلى الجهاد ونحوه من الأعمال الصالحة فاخرجوا إليه :



وقال الطيبي : قوله « ولكن جهاد » معطوف على محل مدخول « لا هجرة » أى الهجرة من الوطن إما للفرار من الكفار أو إلى الجهاد أو إلى غير ذلك كطلب العلم ، فانقطعت الأولى وبقى الآخران فاغتنموا ولا تقاعدوا عهما ، بل إذا استنفرتهم فانفروا . قالت : وليس الأمر في انقطاع الهجرة من الفرار من الكفار على ما قال ، وقد تقدم تحرير ذلك . وقال ابن العربي : الهجرة هى الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام ، كانت فرضاً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم واستمرت بعده لمن خاف على نفسه ، والى انقطعت أصلاً هى القصد إلى النبي صلى الله عليه وسلم حيث كان . وفي الحديث بشارة بأن مكة تبقى دار إسلام أبداً . وفيه وجوب تعيين الخروج في الغزو على من عينه الإمام ، وأن الأعمال تعتبر بالنيات .

( تكملة ) : قال ابن أبي جرة ما محصله : إن هذا الحديث يمكن تنزيله على أحوال السالك لأنه أولاً يؤمر بهجرة مألوفه حتى يحصل له الفتح ، فإذا لم يحصل له أمر بالجهاد وهو مجاهدة النفس والشيطان مع النية الصالحة في ذلك .

بـ

الكَافِرِ يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ، ثُمَّ يُسَلِّمُ فَيَسُدُّ بَعْدَ وَيُقْتَلُ

[٢٨٢٦] ٢٧٣٦- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة ، يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل ، ثم يتوب الله على القاتل فيستشهد » .

[٢٨٢٧] ٢٧٣٧- حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان قال حدثنا الزهري قال أخبرني عنبسة بن سعيد عن أبي هريرة قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وهو بخير بعدما افتتحوها فقلت : يا رسول الله ، أسهم لي ، فقال بعض بني سعيد بن العاص : لا تسهم له يا رسول الله ، فقال أبو هريرة : هذا قاتل ابن قوقل ، فقال ابن سعيد بن العاص : واعجباً لو بر تدلّى علينا من قدوم ضأن ينعى عليّ قتل رجلٍ مسلمٍ أكرمه الله على يدي ولم يهني على يديه . قال : فلا أدري أسهم له أولم يسهم له .

قال سفيان : وحدثني السعدي عن جده عن أبي هريرة .

السَّعْدِيُّ هُوَ عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَمْرُو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ .

[الحديث ٢٨٢٧ - أطرافه في : ٤٢٣٧ ، ٤٢٣٨ ، ٤٢٣٩] .

**قوله ( باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم )** أى القاتل فيسدد بعد ، أى يعيش على سداد أى استقامة فى الدين .  
**قوله ( ويقتل )** فى رواية النسفى « أو يقتل » وعليها اقتصر ابن بطلال والإسماعيلى ، وهى أليق بمراد المصنف . قال ابن المنير : فى الترجمة « فيسدد » والذى وقع فى الحديث « فيستشهد » وكأنه نبه بذلك على أن الشهادة ذكرت للتنبيه على وجوه التسديد ، وأن كل تسديد كذلك وإن كانت الشهادة أفضل ، لكن دخول اللجنة لا يختص بالشهيد ، فجعل المصنف الترجمة كالشرح لمعنى الحديث . قلت : ويظهر لى أن البخارى أشار فى الترجمة إلى ما أخرجه أحمد والنسائى والحاكم من طريق أخرى عن أبى هريرة مرفوعاً « لا يجتمعان فى النار مسلم قتل كافراً ثم سدد المسلم وقارب » الحديث .

**قوله ( عن أبى الزناد )** كذا هو فى الموطأ ، ولما لك فيه إسناد آخر رواه أيضاً عن إسحق بن أبى طلحة عن أنس أخرجه الدارقطنى .

**قوله ( يضحك الله إلى رجلين )** فى رواية النسائى من طريق ابن عيينة عن أبى الزناد « أن الله يعجب من رجلين » قال الخطائى : الضحك الذى يعترى البشر عندما يستخفهم القرح أو الطرب غير جائز على الله تعالى ، وإنما هذا مثل ضرب لهذا الصنيع الذى يحل محل الإعجاب عند البشر فإذا رآه أضحكهم ، ومعناه الإخبار عن رضا الله بفعل أحدهما وقبوله للآخر ومجازتهما على صنيعهما بالجنة مع اختلاف حالهما ، قال : وقد تأول البخارى الضحك فى موضع آخر على معنى الرحمة وهو قريب ، وتأويله على معنى الرضا أقرب ، فإن الضحك يدل على الرضا والقبول ، قال : والكرام يوصفون عندما يسألهم السائل بالبشر وحسن اللقاء ، فيكون المعنى فى قوله « يضحك الله » أى يحزل العطاء . قال وقد يكون معنى ذلك أن يعجب الله ملائكته ويضحكهم من صنيعهما ، وهذا يتخرج على المجاز ومثله فى الكلام يكبر . وقال ابن الجوزى : أكثر السلف يمتنعون من تأويل مثل هذا ويمرونه كما جاء . وينبغى أن يراعى فى مثل هذا الإمرار اعتقاد أنه لا تشبه صفات الله صفات الخلق ، ومعنى الإمرار عدم العلم بالمراد منه مع اعتقاد التنزيه . قلت : ويدل على أن المراد بالضحك الإقبال بالرضا تعديته بإلى تقول : ضحك فلان إلى فلان إذا توجه إليه طلق الوجه مظهراً للرضا عنه .

**قوله ( بدخلان الجنة )** زاد مسلم من طريق همام عن أبى هريرة « قالوا كيف يارسول الله ؟ » .

**قوله ( يقاتل هذا فى سبيل الله فيقتل )** زاد همام فيلج الجنة ، قال ابن عبد البر : معنى هذا الحديث عند أهل العلم أن القاتل الأول كان كافراً . قلت : وهو الذى استنبطه البخارى فى ترجمته ، ولكن لا مانع أن يكون مسلماً لعموم قوله « ثم يتوب الله على القاتل » كما لو قتل مسلم مسلماً عمداً بلا شبهة ثم تاب القاتل واستشهد فى سبيل الله ، وإنما يمنع دخول مثل هذا من يذهب إلى أن قاتل المسلم عمداً لا تقبل له توبة ، وسيأتى البحث فيه فى تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى ، ويؤيد الأول أنه وقع فى رواية همام « ثم يتوب الله على الآخر فهديه إلى الإسلام » وأصرح من ذلك ما أخرجه أحمد من طريق الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة بلفظ « قيل كيف يارسول الله ؟ قال : يكون أحدهما كافراً فيقتل الآخر ثم يسلم فيغزو فيقتل » .

**قوله ( ثم يتوب الله على القاتل فيستشهد )** زاد همام « فهديه إلى الإسلام » ، ثم يجاهد فى سبيل الله فيستشهد » قال ابن عبد البر : يستفاد من هذا الحديث أن كل من قتل فى سبيل الله فهو فى الجنة .

**قوله (حدثنا الزهري)** في رواية علي بن المديني في المغازي عن سفيان «سمعت الزهري وسأله لإسماعيل ابن أمية» وفي رواية ابن أبي عمر في مسنده عن سفيان «سمعت لإسماعيل بن أمية يسأل الزهري» .  
**قوله (أخبرني عنبسة)** بفتح المهملة وسكون النون (ابن سعيد) أي ابن العاص بن سعيد بن العاص ابن أمية .  
**قوله (عن أبي هريرة)** في رواية الزبيدي عن الزهري التصريح بسماع عنبسة له من أبي هريرة وسيأتي بيان ذلك في المغازي .

**قوله (فقال بعض بني سعيد بن العاص لا تسهم له)** هو أبان بن سعيد كما بيته رواية الزبيدي .  
**قوله (فقلت هذا قاتل ابن قوقل)** بقافين وزن جعفر يعني النعمان بن مالك بن ثعلبة بن أصرم بمهملتين وزن أحمد بن فهم بن ثعلبة بن غنم بفتح المعجمة وسكون النون بعدها ميم ابن عمرو بن عوف الأنصاري الأوسي ، وقوقل لقب ثعلبة وقيل لقب أصرم ، وقد ينسب النعمان إلى جده فيقال النعمان بن قوقل ، وله ذكر في حديث جابر عند مسلم قال «جاء النعمان بن قوقل فقال : يا رسول الله أرأيت إذا صليت المكتوبات» الحديث . وروى البغوي في الصحابة «أن النعمان بن قوقل قال يوم أحد : أقسمت عليك يا رب أن لا تغيب الشمس حتى أظأ بعرجتي في الجنة . فاستشهد ذلك اليوم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لقد رأيته في الجنة» وذكر بعض أهل المغازي أن صفوان بن أمية هو الذي قتله ، وهو مرجوح بهذا الحديث الذي في البخاري ، ولعلهما جميعاً اشتركا في قتله ، وسيأتي بقية شرح حديث أبي هريرة هذا في كتاب المغازي ، والمراد منه هنا قول أبان «أكرم الله على يدي ولم يحن على يديه» وأراد بذلك أن النعمان استشهد بيد أبان فأكرمه الله بالشهادة ولم يقتل أبان على كفره فدخل النار ، وهو المراد بالإهانة ، بل عاش أبان حتى تاب وأسلم ، وكان إسلامه قبل خيبر بعد الحديبية ، وقال ذلك الكلام بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وأقره عليه ، وهو موافق لما تضمنته الترجمة .  
**قوله (من قدوم ضأن)** قال ابن دقيق العيد : وقع للجميع هنا بالنون ، إلا في رواية الهمداني فباللام وهو الصواب وهو السدر البري ، قلت وسيأتي في غزوة خيبر بأبسط من هذا .

**قوله (فلا أدري أسهم له أم لم يسهم)** سيأتي في غزوة خيبر في آخره «فقال له يا أبان اجلس ، ولم يقسم لهم» واحتج به من قال : إن من حضر بعد فراغ الوقعة ولو كان خرج مدداً لهم أن لا يشارك من حضرها وهو قول الجمهور ، وعند الكوفيين يشاركهم ، وأجاب عنهم الطحاوي بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أرسل إلى نجد قبل أن يشرع في التجهيز إلى خيبر فلذلك لم يقسم له ، وأما من أراد الخروج مع الجيش فعاقه عائق ثم لحقهم فإنه الذي يقسم له كما أسهم النبي صلى الله عليه وسلم لعثمان وغيره ممن لم يحضر الوقعة ، لكن كانوا ممن أراد الخروج معه فعاقهم عن ذلك عوائق شرعية .

**قوله (قال سفيان)** أي ابن عيينة ، ووقع في رواية الحميدي في مسنده «عن سفيان وحدثني السعدي أيضاً» وفي رواية ابن أبي عمر «عن سفيان سمعت السعدي» .

**قوله (وحدثني السعدي)** هو معطوف على قوله «حدثنا الزهري» وهو موصول بالإسناد الذي قبله .  
**قوله (السعدي هو عمرو الخ)** هو كلام البخاري ، ووقع لغير أبي ذر «قال أبو عبد الله» فذكره .

### باب من اختار الغزو على الصوم

[٢٨٢٨]

٢٧٣٨- حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا ثابت البناني قال سمعت أنس بن مالك

قال : كان أبو طلحة لا يصوم على عهد النبي صلى الله عليه من أجل الغزو ، فلما قبض النبي صلى الله عليه لم أره مفطراً إلا يوم فطر أو أضحى .

قوله ( باب من اختار الغزو على الصوم ) أى لئلا يضعفه الصوم عن القتال ، ولا يمتنع ذلك لمن عرف أنه لا ينقصه كما سيأتى بعد ستة أبواب .

قوله ( لا يصوم ) فى رواية أبى الوليد عند أبى نعيم وعلى بن الجعد كلاهما عن شعبة عند الإسماعيلي « لا يكاد يصوم » وفى رواية عاصم بن على عن شعبة عند الإسماعيلي « كان قلما يصوم » ، فدل على أن النقي فى رواية آدم ليس على إطلاقه ، وقد وافق آدم سليمان بن حرب عند الإسماعيلي أيضاً .

قوله ( إلا يوم فطر أو أضحى ) أى فكان لا يصومهما ، والمراد بيوم الأضحى ما شرع فيه الأضحية فيدخل أيام التشريق ، وفى هذه القصة إشعار بأن أبا طلحة لم يكن يلزم الغزو بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما ترك التطوع بالصوم لأجل الغزو خشية أن يضعفه عن القتال ، مع أنه فى آخر عمره رجع إلى الغزو ، فروى ابن سعد والحاكم وغيرهما من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس « أن أبا طلحة قرأ في انفروا خفافاً وثقالاً » فقال : استدفنا الله شيوخاً وشباناً جهزوني ، فقال له بنوه : نحن نغزو عنك ، فأبى فجهزوه ، فغزا فى البحر فمات ، فدفعوه بعد سبعة أيام ولم يتغير « قال المهاج : مثل النبي صلى الله عليه وسلم المجاهد بالصائم لا يفطر ، يعنى كما تقدم فى أول الجهاد فلذلك قدمه أبو طلحة على الصوم ، فلما توطأ الإسلام وعلم أنه صار فى سعة أراد أن يأخذ حظه من الصوم إذ فاته الغزو ، وفيه أنه كان لا يرى بصيام الدهر بأساً .

( تلبية ) : وقع عند الحاكم فى المستدرک من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس « أن أبا طلحة أقام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين سنة لا يفطر إلا يوم فطر أو أضحى » . وعلى الحاكم فيه مأخذان أحدهما أن أصله فى البخارى فلا يستدرک ، ثانيهما أن الزيادة فى مقدار حياته بعد النبي صلى الله عليه وسلم غلط فإنه لم يقم بعده سوى ثلاث أو أربع وعشرين سنة . فلعلها كانت أربعاً وعشرين فتغيرت .

### باب الشهادة سبع سوى القتل

[٢٨٢٩]

٢٧٣٩- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي

هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « الشهداء خمسة : المطعون والمبطون والغرق وصاحب الهدم ، والشهيد فى سبيل الله » .

٢٧٤٠ - حدثنا بشر بن محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عاصم عن حفصة بنت

سيرين عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه قال: «الطاعون شهادة لكل مسلم».

[الحديث ٢٨٣٠ - طرفه في: ٥٧٣٢].

**قوله ( باب الشهادة سبع سوى القتل )** اختلف في سبب تسمية الشهيد شهيداً ، فقال النضر بن شميل : لأنه حي فكأن أرواحهم شاهدة أى حاضرة . وقال ابن الأنباري : لأن الله وملائكته يشهدون له بالجنة . وقيل لأنه يشهد عند خروج روحه ما أعد له من الكرامة . وقيل : لأنه يشهد له بالأمان من النار . وقيل لأن عليه شاهداً بكونه شهيداً . وقيل لأنه لا يشهده عند موته إلا ملائكة الرحمة . وقيل لأنه الذي يشهد يوم القيامة بإبلاغ الرسل . وقيل : لأن الملائكة تشهد له بحسن الخاتمة . وقيل : لأن الأنبياء تشهد له بحسن الاتباع . وقيل : لأن الله يشهد له بحسن نيته وإخلاصه . وقيل : لأنه يشاهد الملائكة عند احتضاره ، وقيل : لأنه يشاهد الملكوت من دار الدنيا ودار الآخرة ، وقيل لأنه مشهود له بالأمان من النار ، وقيل لأن عليه علامة شاهدة بأنه قد نجا . وبعض هذه يختص بمن قتل في سبيل الله ، وبعضها يعم غيره ، وبعضها قد ينازع فيه . وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مالك من رواية جابر بن عتيك بفتح المهملة وكسر المثناة بعدها تحتانية ساكنة ثم كاف « أن النبي صلى الله عليه وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت » فذكر الحديث وفيه « ماتعدون الشهيد فيكم ؟ قالوا : من يقتل في سبيل الله » وفيه « الشهداء سبعة » سوى القتل في سبيل الله ، فذكر زيادة على حديث أبي هريرة الحريق ، وصاحب ذات الجنب ، والمرأة تموت بجمع . وتوارد مع أبي هريرة في المبطلون والمطعون والغريق وصاحب الهدم ، فأما صاحب ذات الجنب فهو مرض معروف ويقال له الشوصة ، وأما المرأة تموت بجمع فهو بضم الجيم وسكون الميم ، وقد تفتح الجيم وتكسر أيضاً وهى النفساء ؛ وقيل التى يموت ولدها فى بطنها ثم تموت بسبب ذلك ، وقيل التى تموت بمزدلفة وهو خطأ ظاهر ، وقيل التى تموت عذراء والأول أشهر . قلت : حديث جابر بن عتيك أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن حبان ، وقد روى مسلم من طريق أبى صالح عن أبى هريرة شاهداً لحديث جابر بن عتيك ولفظه « ماتعدون الشهداء فيكم » وزاد فيه ونقص . فمن زيادته « ومن مات فى سبيل الله فهو شهيد » ولأحمد من حديث عباد بن الصامت نحو حديث جابر بن عتيك ولفظه « وفى النفساء يقتلها ولدها جمعاً شهادة » وله من حديث راشد بن حبيش نحوه وفيه « والسل » وهو بكسر المهملة وتشديد اللام ، وللنسائي من حديث عقبة بن عامر « خمس من قبض فيهن فهو شهيد » فذكر فيهن النفساء وروى أصحاب السنن وصححه الترمذى من حديث ابن زيد مرفوعاً « من قتل دون ماله فهو شهيد » وقال فى الدين والدم والأهل مثل ذلك ، وللنسائي من حديث سويد بن مقرن مرفوعاً « من قتل دون مظلمته فهو شهيد » قال الإسماعيلي الترجمة مخالفة للحديث . وقال ابن بطلال : لانخرج هذه الترجمة من الحديث أصلاً ، وهذا يدل على أنه مات قبل أن يهذب كتابه . وأجاب ابن المنير بأن ظاهر كلام ابن بطلال أن البخارى أراد أن يدخل حديث جابر بن عتيك فأعجابه المنية عن ذلك ، وفيه نظر ، قال : ويحتمل أن يكون أراد التنبيه على أن الشهادة لا تنحصر فى القتل بل لها أسباب أخر وتلك الأسباب اختلفت

الأحاديث في عددها في بعضها خمسة وفي بعضها سبعة ، والذي وافق شرط البخاري الخمسة فبه بترجمة على أن العدد الوارد ليس على معنى التحديد انتهى . وقال بعض المتأخرين يحتمل أن يكون بعض الرواة - يعني رواية الخمسة - نسي الباقي . قلت : وهو احتمال بعيد ، لكن يقربه ما تقدم من الزيادة في حديث أبي هريرة عند مسلم ، وكذا وقع لأحمد من وجه آخر عنه « والمجنوب شهيد » يعني صاحب ذات الجنب ، والذي يظهر أنه صلى الله عليه وسلم أعلم بالأقل ثم أعلم بزيادة على ذلك فذكرها في وقت آخر ولم يقصد الحصر في شيء من ذلك . وقد اجتمع لنا من الطرق الجيدة أكثر من عشرين خصلة ، فإن مجموع ما قدمته مما اشتملت عليه الأحاديث التي ذكرتها أربع عشرة خصلة ، وتقدم في « باب من ينكب في سبيل الله » حديث أبي مالك الأشعري مرفوعاً « من وقصه فرسه أو بعيره أو لدغته هامة أو مات على فراشه على أي حثف شاء الله تعالى فهو شهيد » وصحح الدارقطني من حديث ابن عمر « موت الغريب شهادة » ولابن حبان من حديث أبي هريرة « من مات مرابطاً مات شهيداً » الحديث للطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً « المرء يموت على فراشه في سبيل الله شهيد » وقال ذلك أيضاً في المبطلون واللدغ والغريق والشريق والذي يفترسه السبع والخار عن دابته وصاحب الهدم وذات الجنب . ولأبي داود من حديث أم حرام « المائد في البحر الذي يصيبه التيء له أجر شهيد » ، وقد تقدمت أحاديث فيمن طلب الشهادة بنية صادقة أنه يكتب شهيداً في « باب تمنى الشهادة » ويأتي في كتاب الطب حديث فيمن صبر في الطاعون أنه شهيد ، وتقدم حديث عقبة بن عامر فيمن صرعه دابته وأنه عند الطبراني . وعنده من حديث ابن مسعود بإسناد صحيح « أن من يتردى من رؤوس الجبال وتأكله السباع ويفرق في البحار لشهيد عند الله » ووردت أحاديث أخرى في أمور أخرى لم أعرج عليها لضعفها ، قال ابن التين : هذه كلها ميئات فيها شدة تفضل الله على أمة محمد صلى الله عليه وسلم بأن جعلها تمحيصاً لذنوبهم وزيادة في أجورهم يبلغهم بها مراتب الشهداء . قلت : والذي يظهر أن المذكورين ليسوا في المرتبة سواء ، ويدل عليه ما روى أحمد وابن حبان في صحيحه من حديث جابر والدارمي وأحمد والطحاوي من حديث عبد الله بن حبشي ، وابن ماجه من حديث عمرو بن عبسة « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الجهاد أفضل ؟ قال : من عقر جواده وأهريق دمه » وروى الحسن بن علي الحلواني في « كتاب المعرفة » له بإسناد حسن من حديث ابن أبي طالب قال « كل موة يموت بها المسلم فهو شهيد » غير أن الشهادة تتفاضل وسيأتي شرح كثير من هذه الأمراض المذكورة في كتاب الطب ، وكذا الكلام على حديث أنس في الطاعون إن شاء الله تعالى . ويتحصل مما ذكر في هذه الأحاديث أن الشهداء قسيان : شهيد الدنيا ، وشهيد الآخرة وهو من يقتل في حرب الكفار مقبلاً غير مدبر مخلصاً . وشهيد الآخرة وهو من ذكر ، بمعنى أنهم يعطون من جنس أجر الشهداء ولا تجرى عليهم أحكامهم في الدنيا . وفي حديث العرباض بن سارية عند النسائي وأحمد ولأحمد من حديث عتبة بن عبد نحوه مرفوعاً « يختصم الشهداء والمتوفون على الفراش في الذين يتوفون من الطاعون فيقول : انظروا إلى جراحهم ، فإن أشبهت جراح المقتولين فلأنهم معهم ومنهم ، فإذا جراحهم قد أشبهت جراحهم ، وإذا تقرر ذلك فيكون إطلاق الشهداء على غير المقتول في سبيل الله مجازاً ، فيحتج به من يميز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، والمانع يجيب بأنه من عموم المجاز فقد يطلق الشهيد على من قتل في حرب الكفار لكن لا يكون له ذلك في حكم الآخرة لعارض يمنعه كالانزهاً وفساد النية والله أعلم .

قوله ( الشهداء خمسة - ثم قال - والشهيد في سبيل الله ) قال الطيبي : يلزم منه حمل الشيء على نفسه لأن قوله « خمسة » خبر للمبتدأ والمعدود بعده ببيان له ، وأجاب بأنه من باب قول الشاعر « أنا أبو النجم وشعري شعري » . ويحتمل أن يكون المراد بالشهيد في سبيل الله المقتول ، فكأنه قال والمقتول فعبر عنه بالشهيد ، ويؤيده قوله في رواية جابر بن عتيك « الشهداء سبعة سوى القتل في سبيل الله » ويجوز أن يكون الشهيد مكرراً في كل واحد منها فيكون من التفصيل بعد الإجمال والتقدير الشهداء خمسة الشهيد كذا والشهيد كذا إلى آخره .

ب

قول الله عز وجل : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾  
إلى قوله : ﴿ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾

[٢٨٣١] ٢٧٤١- حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعت البراء قال : لما نزلت : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ دعا رسول الله صلى الله عليه زيدا فجاء بكتف فكتبها . وشكا ابن أم مكتوم ضرارته فنزلت : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ .

[الحديث ٢٨٣١ - أطرافه في : ٤٥٩٣ ، ٤٥٩٤ ، ٤٩٩٠] .

[٢٨٣٢] ٢٧٤٢- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثنا إبراهيم بن سعد الزهري قال حدثني صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن سهل بن سعد الساعدي أنه قال : رأيت مروان بن الحكم جالسا في المسجد فأقبلت حتى جلست إلى جنبه ، فأخبرنا أن زيدا بن ثابت أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ألقى عليه أملى علي : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قال فجاءه ابن أم مكتوم وهو يملأها علي فقال : يا رسول الله لو أستطيع الجهاد لجاهدت - وكان رجلاً أعمى - فأنزل الله عز وجل على رسوله وفخذه على فخذي . فثقلت علي حتى خفت أن ترض فخذي . ثم سري عنه ، فأنزل الله عز وجل على رسوله : ﴿ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ .

[الحديث ٢٨٣٢ - طرفه في : ٤٥٩٢] .

قوله ( باب قول الله عز وجل : لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر ) ذكر فيه حديثي البراء بن عازب وزيد بن ثابت في سبب نزولها ، وفيه ذكر ابن أم مكتوم ، وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في تفسير سورة النساء .

### باب الصَّبْرِ عِنْدَ الْقِتَالِ

[٢٨٣٣] ٢٧٤٣- حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا معاوية بن عمرو قال حدثنا أبو إسحاق عن موسى بن عقيب عن سالم أبي النضر أن عبد الله بن أبي أوفى كتب فقرأته: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا».

قوله (باب الصبر عند القتال) ذكر فيه طرفاً من حديث ابن أبي أوفى ، وقد تقدم التنبيه عليه قريباً .

### باب التحريض على القتال

وقول الله عز وجل: ﴿حَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾

[٢٨٣٤] ٢٧٤٤- حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا معاوية بن عمرو قال حدثنا أبو إسحاق عن حميد قال: سمعت أنساً يقول: خرج رسول الله صلى الله عليه إلى الخندق فإذا المهاجرون والأنصار يحفرون في غداة باردة، فلم يكن لهم عبيد يعملون ذلك لهم، فلمّا رأى ما بهم من النصب والجوع قال: «اللَّهُمَّ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ، فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ، وَالْمُهَاجِرَةِ». فقالوا مجيبين له:

نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً

[الحديث ٢٨٣٤ - أطرافه في: ٢٨٣٥، ٢٩٦١: ٣٧٦٥، ٣٧٩٦، ٤٠٩٩، ٤١٠٠، ٦٤١٣، ٧٢٠١].

قوله (باب التحريض على القتال) ذكر فيه حديث أنس في حفر الخندق ، وسيأتي الكلام عليه مستوفاً في المغازي . وانزاع الترجمة منه من جهة أن في مباشرته صلى الله عليه وسلم الحفر بنفسه تحريضاً للمسلمين على العمل ليتأسوا به في ذلك .

### باب حفر الخندق

[٢٨٣٥] ٢٧٤٥- حدثنا أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا عبد العزيز عن أنس قال: جعل المهاجرون والأنصار يحفرون الخندق حول المدينة وينقلون التراب على متونهم ويقولون: نحن الذين بايعوا محمداً على الإسلام ما بقينا أبداً

والنبي صلى الله عليه يجيبهم: «اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ، فَبَارِكْ فِي الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ».



[٢٨٣٦] ٢٧٤٦ - حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت البراء: كان النبي صلى الله عليه ينقل ويقول: «لولا أنت ما اهتدينا».

[الحديث ٢٨٣٦ - أطرافه في: ٢٨٣٧، ٣٠٣٤، ٤١٠٤، ٤١٠٦، ٦٦٢٠، ٧٢٣٦].

[٢٨٣٧] ٢٧٤٧ - حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن البراء قال: رأيت النبي صلى الله عليه يوم الأحزاب ينقل التراب - وقد وارى التراب بياض بطنه - وهو يقول: «لولا أنت ما اهتدينا، ولا تصدقنا ولا صلينا، فأنزل السكينة علينا، وثبت الأقدام إن لاقينا، إن الألى قد بغوا علينا، إذا أرادوا فتنة أبينا».

قوله (باب حفر الخندق) ذكر فيه حديث أنس من وجه آخر وسيأتي في المغازي، وسياقه هناك أتم، وذكر فيه حديث البراء بن عازب في ذلك من وجهين، ويأتي هناك شرحه مستوفى إن شاء الله تعالى.

### باب من حبسه العذر عن الغزو

[٢٨٣٨] ٢٧٤٨ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير قال حدثنا حميد أن أنسًا حدثهم قال: رجعنا من غزوة تبوك مع النبي صلى الله عليه... ح. وحدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه كان في غزاة فقال: «إن أقواماً بالمدينة خلفنا ما سلكنا شعباً ولا وادياً إلا وهم معنا فيه، حبسهم العذر».

وقال موسى: حدثنا حماد عن حميد عن موسى بن أنس عن أبيه قال قال النبي صلى الله عليه. قال أبو عبد الله: الأول عندي أصح.

[الحديث ٢٨٣٨ - طرفاه في: ٢٨٣٩، ٤٤٢٣].

قوله (باب من حبسه العذر عن الغزو) العذر الوصف الطارئ على المكلف المناسب للتسهيل عليه، ولم يذكر الجواب، وتقديره فله أجر الغزى إذا صدقت نيته.

قوله (حدثنا زهير) هو ابن معاوية أبو خيثمة الجعفي، وقرن روايته برواية حماد بن زيد مع أن في رواية زهير تعيين الغزوة وتصريح أنس بالتحديث، وفي كل منهما فائدة ليست في رواية حماد لكنه أراد أن زهيراً لم ينفرد بقوله «عن حميد عن أنس» وقد تابعهما على ترك الوسطة بين حميد وأنس معتمر بن سليمان وجاعة.

قوله ( خلطنا ) بسكون اللام أى وراءنا ، وضبطه بعضهم بتشديد اللام وسكون الفاء .  
قوله ( إلا وهم معنا فيه حبسهم العذر ) فى رواية الإسماعيلى من طريق أخرى عن حماد بن زيد « إلا وهم معكم فيه بالنية » ولابن حبان وأبى عوانة من حديث جابر « إلا شركوكم فى الأجر » بدل قوله « إلا كانوا معكم » والمراد بالعذر ما هو أعم من المرض وعدم القدرة على السفر ، وقد رواه مسلم من حديث جابر بلفظ « حبسهم المرض » وكأنه محمول على الأغلب .

قوله ( وقال موسى ) أى ابن إسماعيل ( حدثنا حماد ) هو ابن سلمة .

قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ( الأول عندى أصبح ) يعنى حذف موسى بن أنس من الإسناد ، وقد خالفه الإسماعيلى فى ذلك فقال : حماد عالم بحديث حميد مقدم فيه على غيره انتهى . قلت : وإنما قال ذلك لتصريح حميد بتحديث أنس له كما تراه من رواية زهير ، وكذلك قال معتمر . قلت : ولا مانع من أن يكونا محفوظين ، فلعل حميداً سمعه من موسى عن أبيه ، ثم لقي أنساً فحدثه به ، أو سمعه من أنس فثبتته فيه ابنه موسى ، ويؤيد ذلك أن سياق حماد عن حميد أتم من سياق زهير ومن وافقه عن حميد ، فقد أخرجه أبو داود عن موسى ابن إسماعيل بالإسناد المذكور بلفظ « لقد تركتم بالمدينة أقواماً ما سرتهم من مسير ولا أنفقتم من نفقة ولا قطعتم من واد إلا وهم معكم فيه . قالوا : يا رسول الله وكيف يكونون معنا وهم بالمدينة ؟ قال : حبسهم العذر ، وكذلك أورده أحمد عن عفان عن حماد ، وأخرجه عن أبى كامل عن حماد فلم يذكر فى الإسناد حميداً . نعم أخرجه أحمد عن ابن أبى عدى عن حميد عن أنس نحو سياق حماد إلا أنه لم يذكر النفقة ، قال المهلب : يشهد لهذا الحديث قوله تعالى ﴿ لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر ﴾ الآية فإنه فاضل بين المجاهدين والقاعدين ثم استثنى أولى الضرر من القاعدين فكأنه ألحقهم بالفاضلين . وفيه أن المرء يبلغ بنيته أجر العامل إذا منعه العذر عن العمل .

### باب فضل الصوم فى سبيل الله

[٢٨٤٠] ٢٧٤٩ - حدثنا إسحاق بن نصر قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني يحيى بن سعيد وسهيل بن أبى صالح أنهما سمعا النعمان بن أبى عيَّاش عن أبى سعيد قال : سمعتُ النبي صلى الله عليه يقول : « من صام يوماً فى سبيل الله بعد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً » .

قوله ( باب فضل الصوم فى سبيل الله ) قال ابن الجوزى : إذا أطلق ذكر سبيل الله فالمراد به الجهاد . وقال القرطبي : سبيل الله طاعة الله ، فالمراد من صام قاصداً وجه الله . قلت : ويحتمل أن يكون ما هو أعم من ذلك . ثم وجدته فى « فوائد أبى الطاهر الذهلى » من طريق عبد الله بن عبد العزيز اللبثى عن المقبرى عن أبى هريرة بلفظ « ما من مرابط يربط فى سبيل الله فيصوم يوماً فى سبيل الله » الحديث . وقال ابن دقيق العيد : العرف الأكثر استعماله فى الجهاد ، فإن حمل عليه كانت الفضيلة لاجتماع العبادتين ، قال : ويحتمل أن يراد

بسبيل الله طاعته كيف كانت ، والأول أقرب ، ولا يعارض ذلك أن الفطر في الجهاد أولى لأن الصائم يضعف عن اللقاء كما تقدم تقريره في « باب من اختار الغزو على الصوم » لأن الفضل المذكور محمول على من لم يخش ضعفاً ، ولا سيما من اعتاد به فصار ذلك من الأمور النسبية ، فمن لم يضعفه الصوم عن الجهاد فالصوم في حقه أفضل ليجمع بين الفضيلتين ، وقد تقدم مزيد لذلك في كتاب الصيام في الكلام على الصوم في السفر .

قوله ( أخبرني يحيى بن سعيد ) هو الأنصارى ، وسهيل بن أبي صالح لم يخرج له البخارى موصولا إلا هذا ، ولم يحتاج به لأنه قرنه بيحيى بن سعيد ، وقد اختلف في إسناده على سهيل فرواه الأكثر عنه هكذا ، وخالفهم شعبة فرواه عنه عن صفوان بن يزيد عن أبي سعيد أخرجه النسائي ، ولعل لسهيل فيه شيخين . وأخرجه النسائي أيضا من طريق أبي معاوية عن سهيل عن المقبري عن أبي سعيد ، وهم فيه أبو معاوية ، وإنما يرويه المقبري عن أبي هريرة لا عن أبي سعيد ، وإنما رواه سهيل من حديث أبي هريرة عن أبيه عنه لا عن المقبري . كذلك أخرجه النسائي من طريق سعيد بن عبد الرحمن عن سهيل عن أبيه ، وكذا أخرجه أحمد عن أنس بن عياض عن سهيل .

قوله ( سبعين خريفاً ) الخريف زمان معلوم من السنة ، والمراد به هنا العام ، وتخصيص الخريف بالذكر دون بقية الفصول - الصيف والشتاء والربيع - لأن الخريف أزكى الفصول لكونه يحنى فيه الثمار . ونقل الفاكهاني أن الخريف يجتمع فيه الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة دون غيره ، ورد بأن الربيع كذلك . قال القرطبي . ورد ذكر السبعين لإرادة التكثير كثيراً انتهى . ويؤيده أن النسائي أخرج الحديث المذكور عن عقبة بن عامر والطبراني عن عمرو بن عبسة وأبو يعلى عن معاذ بن أنس فقالوا جميعاً في رواياتهم « مائة عام » .

ب

### فضل النفقة في سبيل الله

٢٧٥٠ - حدثنا سعد بن حفص قال حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة أنه سمع أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « من أنفق زوجين في سبيل الله دعاهُ خزنة الجنة - كلُّ خزنة باب - : أي فل : هلم . قال أبو بكر : يا رسول الله ، ذلك الذي لا توى عليه ، فقال النبي صلى الله عليه : « إني لأرجو أن تكون منهم » . [٢٨٤١]

٢٧٥١ - حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا فليح قال حدثنا هلال عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري ، أن رسول الله صلى الله عليه قام على المنبر فقال : « إنما أخشى عليكم من بعدي ما يفتح عليكم من بركات الأرض » ، ثم ذكر زهرة الدنيا فبدأ بإحدهما وثنى بالأخرى . [٢٨٤٢]

فقام رجل فقال: يا رسول الله، أو يأتي الخير بالشر؟ فسكت عنه النبي صلى الله عليه، قلنا: يوحى إليه، وسكت الناس كأن على رؤوسهم الطير. ثم إنه مسح عن وجهه الرخصاء فقال: «أين السائل أنفا؟ أو خير هو - ثلاثا - إن الخير لا يأتي إلا بالخير. وإنه كل ما ينبت الربيع يقتل أو يُلْم، أكلت حتى إذا امتدت خاصرتها استقبلت الشمس فثلطت وبالت ثم رتعت. وإن هذا المال خضرة حلوة، ونعم صاحب المسلم من أخذه بحقه فجعله في سبيل الله واليتامى والمساكين وابن السبيل، ومن لم يأخذها بحقه فهو كالآكل لا يشبع، ويكون عليه شهيدا يوم القيامة».

قوله (باب فضل النفقة في سبيل الله) ذكر فيه حديثين أحدهما عن أبي هريرة «من أنفق زوجين في سبيل الله» وقد تقدم في أول الصوم من وجه آخر، وقوله في هذا الإسناد عن أبي سلمة يأتي الكلام عليه وعلى قوله «أى قل» في فضل أبي بكر، وأن الخطاى جزم أنه ترخيم من فلان، وجزم غيره بأنه لغة فيه، وتقدم في «باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين» التنبيه على وهم القابسي في قوله «سعيد بن حفص» وقوله «زوجين» أى شثنين من أى نوع كان مما ينفق، والزوج يطلق على الواحد وعلى الاثنين وهو هنا على الواحد جزماً، وقوله «كل خزينة باب» كأنه من المقلوب لأن المراد خزنة كل باب، قال المهلب. في هذا الحديث أن الجهاد أفضل الأعمال، لأن المجاهد يعطى أجر المصلى والصائم والمتصدق وإن لم يفعل ذلك، لأن باب الريان للصائمين، وقد ذكر في هذا الحديث أن المجاهد يدعى من تلك الأبواب كلها بإنفاق قليل المال في سبيل الله انتهى. وما جرى فيه على ظاهر الحديث يردده ما قدمته في الصيام من زيادة في الحديث لأحمد حيث قال فيه «لكل أهل عمل باب يدعون بذلك العمل» وهذا يدل على أن المراد بسبيل الله ما هو أعم من الجهاد وغيره من الأعمال الصالحة، وقوله «لاتوى عليه» بالثناة والأكثر أنه مقصور، وحكى ابن فارس المد. ثانيهما حديث أبي سعيد «إنما أخشى عليكم من بعدى ما يفتح عليكم من بركات الأرض» وسيأتى شرحه مستوفى في الرقاق إن شاء الله تعالى، والغرض منه هنا قوله «فجعله في سبيل الله» فإنه مطابق لما ترجم له، وقد روى النسائي وصححه ابن حبان من حديث خريم بالراء مصغر ابن فاثك بقاء ومثناة مكسورة رفعه «من أنفق نفقة في سبيل الله كتب له سبعة ضعف». قلت: وهو موافق لقوله تعالى ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ﴾ الآية. وقوله في هذه الرواية وأنه «كل ما ينبت الربيع يقتل أو يُلْم» بضم أوله وكسر اللام وتشديد الميم أى يقرب من القتل. وقوله «أكلت حتى إذا امتدت» وقع في السياق حذف تقديره إلا آكلة الخضر أكلت، وقد بين في الرواية الأخرى، وكذا أثبتة الأصيلي هنا وسقط للباقين، وكذا سقط قوله «حبطا» وهو بفتح المهملة والموحدة، وهو انتفاخ البطن من كثرة الأكل.

### باب فضل من جهز غازياً أو خلفه بخير

٢٧٥٢ - حدثنا أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا الحسين قال حدثني يحيى

قال حدثنا أبو سلمة قال حدثني بسر بن سعيد قال حدثني زيد بن خالد أن رسول الله صلى الله عليه قال: «من جهز غازياً في سبيل الله فقد غزا، ومن خلف غازياً في سبيل الله بخير فقد غزا».

[٢٨٤٤] ٢٧٥٣ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا همام عن إسحاق بن عبد الله عن أنس بن النبي صلى الله عليه لم يكن يدخل بيتاً بالمدينة غير بيت أم سليم، إلا على أزواجه، فقيل له، فقال: «إني أرحمها، قُتل أخوها معي».

قوله (باب فضل من جهز غازياً) أى هيا له أسباب سفره (أو خلفه) بفتح المعجمة واللام الخفيفة أى قام بحال من يتركه .

قوله (حدثنا الحسين) هو المعلم نسبة الطبراني عن حفص بن عمر عن أبي معمر، وكذا صرح به مسلم في روايته من وجه آخر عنه، ويحيى هو ابن أبي كثير، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق هو وأبو سلمة وبسر وهو بضم الموحدة وسكون المهملة، وقد سمع أبو سلمة من زيد بن خالد وحدث عنه هنا بواسطة وحدث عنه بلا واسطة في غير هذا عند أبي داود والترمذي وصححه وغيرهما .

قوله (فقد غزا) قال ابن حبان: معناه أنه مثله في الأجر وإن لم ينز حقيقة. ثم أخرجه من وجه آخر عن بسر بن سعيد بلفظ «كتب له مثل أجره»، غير أنه لا ينقص من أجره شيء. ولابن ماجه وابن حبان من حديث عمر نحوه بلفظ «من جهز غازياً حتى يستقل كان له مثل أجره حتى يموت أو يرجع» وأفادت فائدتين إحداهما أن الوعد المذكور مرتب على تمام التجهيز، وهو المراد بقوله «حتى يستقل». ثانيهما أنه يستوى معه في الأجر إلى أن تنقضي تلك الغزوة. وأما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بعثاً وقال: ليخرج من كل رجلين رجل والأجر بينهما» وفي رواية له «ثم قال للقاعد: وأيكم خلف الخارج في أهله وماله بخير كان له مثل نصف أجر الخارج» ففيه إشارة إلى أن الغازي إذا جهز نفسه أو قام بكفاية من يخلفه بعده كان له الأجر مرتين، وقال القرطبي: لفظة «نصف» يشبه أن تكون مقحمة، أى مزيدة من بعض الرواة، وقد احتج بها من ذهب إلى أن المراد بالأحاديث التي وردت بمثل ثواب الفعل حصول أصل الأجر له بغير تضعيف، وأن التضعيف يختص بمن باشر العمل، قال القرطبي: ولا حجة له في هذا الحديث لوجهين: أحدهما أنه لا يتناول محل النزاع لأن المطلوب إنما هو أن الدال على الخير مثلاً هل له مثل أجر فاعله مع التضعيف أو بغير تضعيف، وحديث الباب إنما يقتضي المشاركة والمشاركة فافترقا. ثانيهما ما تقدم من احتمال كون لفظة «نصف» زائدة. قلت: ولا حاجة لدعوى زيادتها بعد ثبوتها في الصحيح، والذي يظهر في توجيهها أنها أطلقت بالنسبة إلى مجموع الثواب الحاصل للغازي والخالف له بخير، فإن الثواب إذا انقسم بينهما نصفين كان لكل منهما مثل ما للأخر فلا تعارض بين الحديثين، وأما من وعد بمثل ثواب العمل وإن لم يعمله إذا كانت له فيه دلالة أو مشاركة أو نية صالحة فليس على إطلاقه في عدم التضعيف لكل أحد، وصرف الخبر عن ظاهره يحتاج إلى مستند، وكان مستند القائل أن العامل

يباشر المشقة بنفسه بخلاف الدال ونحوه ، لكن من يجهز الغازي بماله مثلاً وكذا من يخلفه فيمن يترك بعده يباشر شيئاً من المشقة أيضاً ، فإن الغازي لا يتأتى منه الغزو إلا بعد أن يكفى ذلك العمل فصار كأنه يباشر معه الغزو ، بخلاف من اقتصر على النية مثلاً والله أعلم . وستكون لنا عودة إلى البحث في هذا الكلام على قوله « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » في شرح فضائل القرآن إن شاء الله تعالى .

قوله ( عن إسماعيل بن عبد الله ) أى ابن أبي طلحة ، وفي رواية عمرو بن عاصم عن همام « أخبرنا إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة » أخرجه ابن سعد عنه ، وعند الإسماعيلي من طريق حبان بن هلال عن همام « حدثنا إسماعيل » .

قوله ( لم يكن يدخل بالمدينة بيتاً غير بيت أم سليم ) قال الحميدى : لعله أراد على الدوام ، وإلا فقد تقدم أنه كان يدخل على أم حرام . وقال ابن التين : يريد أنه كان يكثر الدخول على أم سليم ، وإلا فقد دخل على أختها أم حرام ، ولعلها أى أم سليم كانت شقيقة المقتول أو وجدت عليه أكثر من أم حرام . قلت : لا حاجة إلى هذا التأويل فإن بيت أم حرام وأم سليم واحد ، ولا مانع أن تكون الأختان في بيت واحد كبير لكل منهما فيه معزل فنسب تارة إلى هذه وتارة إلى هذه .

قوله ( فقبل له ) لم أقف على اسم القاتل .

قوله ( إني أرحمها ، قتل أخوها معي ) هذه العلة أولى من قول من قال : إنما كان يدخل عليها لأنها كانت محرماً له ، وسيأتى بيان مافى هذه القصة في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . والمراد بقوله « أخوها » حرام بن ملحان الذى تقدم ذكره في « باب من ينكب في سبيل الله » وستأتى قصة قتله في غزوة بئر معونة من كتاب المغازي ، والمراد بقوله « معي » أى مع عسكرى أو على أمرى وفي طاعتي ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يشهد بئر معونة وإنما أمرهم بالذهاب إليها ، وغفل القرطبي فقال : قتل أخوها معه في بعض حروبه وأظنه يوم أحد ، ولم يصب في ظنه ، والله أعلم .

( تلييه ) قال ابن المنير : مطابقة حديث أنس للترجمة من جهة قوله « أو خلفه في أهله » لأن ذلك أعم من أن يكون في حياته أو بعد موته ، والنبي صلى الله عليه وسلم كان يجبر قلب أم سليم بزيارتها ، ويعمل ذلك بأن أخاها قتل معه ، ففيه أنه خلفه في أهله بخير بعد وفاته ، وذلك من حسن عهده صلى الله عليه وسلم .

### باب التَّحْنُطِ عِنْدَ الْقِتَالِ

٢٧٥٤ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا خالد بن الحارث قال حدثنا ابن عون [٢٨٤٥] عن موسى بن أنس قال : ذكر يوم اليمامة قال : أتى أنس ثابت بن قيس وقد حسر عن فخذه وهو يتحنط فقال : يا عم ما يحبسك أن لا تجيء ؟ قال الآن يا ابن أخي ، وجعل يتحنط - يعني من الحنوط - ثم جاء فجلس ، فذكر في الحديث انكشافاً من الناس فقال : هكذا عن وجوهنا حتى

نُضاربَ القومَ ، ما هكذا كُنَّا نفعلُ مع رسولِ الله صلى الله عليه ، بئسَ ما عودتُكم أقرانكمُ ، رواه حمادٌ عن ثابتٍ عن أنسٍ .

قوله ( باب التحنط عند القتال ) أى استعمال الحنوط ، وهو ما يطيب به الميت ، وقد تقدم بيانه في كتاب الجنائز .

قوله ( عن موسى بن أنس ) أى ابن مالك .

قوله ( ذكر يوم البجامة ) كذا للحمويّ وللباقين « وذكره » بزيادة الواو وهى للحال .

قوله ( يوم البجامة ) أى حين حاصرت المسلمون مسيلمة الكذاب وأتباعه فى خلافة أبى بكر الصديق .

قوله ( أنى أنس بن مالك ثابت بن قيس ) بالنصب على المفعولية ، قال الحميدى كذا قال ، لم يقل عن أنس ، وأخرجه البرقانى من وجه آخر فقال « عن موسى بن أنس عن أبيه قال أتيت ثابت بن قيس » . قلت : وصله الطبرى والإسماعيلى من طريق ابن أبى زائدة عن ابن عون ، وقال ابن سعد فى الطبقات « حدثنا الأنصارى حدثنا ابن عون حدثنا موسى بن أنس عن أنس بن مالك قال : لما كان يوم البجامة جثت إلى ثابت بن قيس بن شماس » فذكره ، وأخرجه الحاكم فى « المستدرک » من طريق أخرى عن الأنصارى كذلك .

قوله ( وقد حسر ) بمهملتين مفتوحتين أى كشف وزنه ومعناه .

قوله ( ياعم ) إنما دعاه بذلك لأنه كان أسن منه ، ولأنه من قبيلة الخزرج ،

قوله ( ما يحبسك ) أى يؤخرك ، وفى رواية الأنصارى « فقلت ياعم ألا ترى مايلقى الناس » زاد معاذ بن معاذ عن ابن عون عند الإسماعيلى « ألا تنجى » وكذا أخرجه خليفة فى تاريخه عن معاذ وقال فى جوابه « بلى يا ابن أخى الآن » .

قوله ( ألا ) بالتشديد ونجىء بالنصب .

قوله ( وجعل يتحنط يعنى من الحنوط ) كذا فى الأصل ، وكأن قائلها أراد دفع من يتوهم أنها من الحنطة ، ولم يقع ذلك فى رواية الأنصارى المذكورة .

قوله ( فذكر من الناس انكشافاً ) فى رواية ابن أبى زائدة « فجاء حتى جلس فى الصف ، والناس ينكشفون » أى ينهزمون .

قوله ( فقال : هكذا عن وجوهنا ) أى افسحوا لى حتى أقاتل .

قوله ( ما هكذا كُنَّا نفعل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى بل كان الصف لا ينحرف عن موضعه .

قوله ( بئس ما عودتم أقرانكم ) كذا للأكثر ، ووقع فى رواية المستملى « عودكم أقرانكم » أى نظرائكم ، وهو جمع قرن بكسر القاف ، وهو الذى يعادل الآخر فى الشدة ، والقرن بكسر القاف من يعادل فى السن ، وأراد ثابت بقوله هذا توبيخ المهزمين ، أى عودتم نظراءكم فى القوة من عدوكم القرار منهم حتى

طمعوا فيكم ، وزاد معاذ بن معاذ الأنصاري وابن أبي زائدة في روايتهما « فتقدم فقاتل حتى قتل » .  
**قوله ( رواه حماد )** أي ابن أبي سلمة ( عن ثابت عن أنس ) كذا قال ، وكأنه أشار إلى أصل الحديث ،  
 وإلا فرواية حماد آثم من رواية موسى بن أنس ، وقد أخرجه ابن سعد والطبراني والحاكم من طرق عنه ولفظه  
 « أن ثابت بن قيس بن شماس جاء يوم اليمامة وقد تحنط ولبس ثوبين أبيضين يكفن فيهما وقد انهزم القوم ،  
 فقال : اللهم أنى أبرأ إليك مما جاء به هؤلاء المشركون واعتذر إليك مما صنع هؤلاء - ثم قال - بشس ما عودتم  
 أقرانكم منذ اليوم ، خلوا بيننا وبينهم ساعة ، فحمل فقاتل حتى قتل ، وكانت درعه قد سرقت ، فرآه رجل  
 فيما يرى النائم فقال : أنها في قدر تحت إكاف بمكان كذا ، فأوصاه بوصايا ، فوجدوا الدرع كما قال ،  
 وأنفذوا وصاياه » . وأخرج الحاكم قصة الدرع والوصية مطولة من وجه آخر عن بنت ثابت بن قيس المذكورة  
 وفيها « أنه أوصى بعنق بعض رقيقه » ، وسمى الواقدي في كتاب الردة من وجه آخر من أوصى بعنقه وهم  
 سعد وسالم ، وأفاد الواقدي أن رأى المتام هو بلال المؤذن ، قال المهلب وغيره : فيه جواز استهلاك النفس  
 في الجهاد وترك الأخذ بالرخصة ، والتهيئة للموت بالتحنط والتكفين ، وفيه قوة ثابت بن قيس وصحة يقينه  
 ونيته ، وفيه التداعي إلى الحرب والتحريض عليها وتوبيخ من يفر ، وفيه الإشارة إلى ما كان الصحابة عليه  
 في عهد النبي صلى الله عليه وسلم من الشجاعة والثبات في الحرب ، واستدل به على أن الفخذ ليست عورة ،  
 وقد مضى البحث فيه في أوائل كتاب الصلاة .

## باب

### فضل الطليعة

[٢٨٤٦]

٢٧٥٥ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا سفيان عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : قال  
 النبي صلى الله عليه : « من يأتني بخبر القوم ؟ » يوم الأحزاب فقال الزبير : أنا . فقال النبي صلى  
 الله عليه : « إن لكل نبي حوارياً وحواري الزبير » .

[الحديث ٢٨٤٦ - أطرافه في : ٢٨٤٧ ، ٢٩٩٧ ، ٣٧١٩ ، ٤١١٣ ، ٧٢٦١] .

**قوله ( باب فضل الطليعة )** أي من يبعث إلى العدو ليطلع على أحوالهم ، وهو اسم جنس يشمل الواحد  
 فما فوقه ، وقد تقدم في كتاب الشروط في حديث المسور الطويل بيان ذلك .

**قوله ( حدثنا سفيان )** هو الثوري .

**قوله ( من يأتني بخبر القوم يوم الأحزاب )** في رواية وهب بن كيسان عن جابر عند النسائي « لما اشتد  
 الأمر يوم بني قريظة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من يأتينا بخبرهم » الحديث ، وفيه أن الزبير توجه  
 إلى ذلك ثلاث مرات ، ومنه يظهر المراد بالقوم في رواية ابن المنكدر ، وسيأتي بيان ذلك في المغازي ، وأن  
 الأحزاب من قريش وغيرهم لما جاءوا إلى المدينة وحفر النبي صلى الله عليه وسلم الخندق بلغ المسلمين أن بني



قريظة من اليهود نقضوا العهد الذي كان بينهم وبين المسلمين ووافقوا قريشا على حرب المسلمين ، وسيأتي الكلام على شرح « الحواري » في المناقب إن شاء الله تعالى .

### باب هل يبعث الطليعة وحده

[٢٨٤٧]

٢٧٥٦- حدثنا صدقة قال أخبرنا ابن عيينة قال حدثنا محمد بن المنكدر سمع جابر ابن عبد الله قال : ندب النبي صلى الله عليه وسلم الناس - قال صدقة : أظنه يوم الخندق - فانتدب الزبير ، ثم ندب الناس فانتدب الزبير ، ثم ندب الناس فانتدب الزبير ، وقال : « إن لكل نبي حوارياً ، وحواري الزبير بن العوام » .

قوله ( باب هل يبعث الطليعة وحده ) ذكر فيه حديث جابر المذكور من رواية سفيان بن عيينة ، وقوله « ندب النبي صلى الله عليه وسلم الناس قال صدقة أظنه يوم الخندق » صدقة هو ابن الفضل شيخ البخاري فيه ، وما ظنه هو الواقع فقد رواه الحميدي عن ابن عيينة فقال فيه « يوم الخندق » ولم يشك ، في الحديث جواز استعمال التجسس في الجهاد ، وفيه منقبة للزبير وقوة قلبه وصحة يقينه ، وفيه جواز سفر الرجل وحده ، وأن النهي عن السفر وحده إنما هو حيث لاتدعو الحاجة إلى ذلك ، وسيأتي مزيد بحث في ذلك في أواخر الجهاد في « باب السير وحده » . واستدل به بعض المالكية على أن طليعة اللصوص المحاربين يقتل وإن كان لم يباشر قتلاً ولا سلباً ، وفي أخذه من هذا الحديث تكلف .

### باب سفر الاثنين

[٢٨٤٨]

٢٧٥٧- حدثنا أحمد بن يونس قال حدثنا أبو شهاب عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث : انصرفت من عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال لنا - أنا وصاحب لي - : « أذنا وأقيما وليؤمكما أكبركما » .

قوله ( باب سفر الاثنين ) أي جوازه ، والمراد سفر الشخصين لا سفر يوم الاثنين ، بخلاف ما فهمه الداودي ثم اعترض على البخاري ، ورده ابن التين بأن البخاري أورد فيه حديث مالك بن الحويرث « أذنا وأقيما » وأشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها ذلك حين أراد السفر إلى قومهما ، فيؤخذ الجواز من إذنه لها . قلت : وكأنه لمح بضعف الحديث الوارد في الزجر عن سفر الواحد والاثنين ، وهو ما أخرجه أصحاب السنن من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً « الراكب شيطان والراكبان شيطانان ، والثلاثة ركب » . قلت : وهو حديث حسن الإسناد ، وقد صححه ابن خزيمة والحاكم ، وأخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة وصححه وترجم له ابن خزيمة « النهي عن سفر الاثنين وأن ما دون الثلاثة عصاة » لأن معنى قوله شيطان أي عاص ، وقال الطبري : هذا الزجر زجر أدب وإرشاد لما ينحش على

الواحد من الوحشة والوحدة ، وليس بحرام فالسائر وحده في فلاة وكذا البائت في بيت وحده لا يأمن من الاستيحاش لاسيما إذا كان ذا فكرة رديئة وقلب ضعيف ، والحق أن الناس يتباينون في ذلك فيحتمل أن يكون الزجر عن ذلك ، وقع لحسم المادة فلا يتناول ما إذا وقعت الحاجة لذلك . وقيل في تفسير قوله « الراكب شيطان » : أى سفره وحده يحمله عليه الشيطان أو أشبه الشيطان في فعله ، وقيل إنما كره ذلك لأن الواحد لو مات في سفره ذلك لم يجد من يقوم عليه ، وكذلك الاثنان إذا ماتا أو أحدهما لم يجد من يعينه ، بخلاف الثلاثة ففي الغالب تؤمن تلك الحشية . قلت : وسيأتى الإلزام بشيء من هذا بعد أبواب كثيرة في « باب السير وحده » ، ومضى شرح حديث مالك بن الحويرث في كتاب الصلاة .

### باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة

[٢٨٤٩] ٢٧٥٨ - حدثنا عبد الله بن مسلمة قال حدثنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة » .  
[الحديث ٢٨٤٩ - طرفه في : ٣٦٤٤] .

[٢٨٥٠] ٢٧٥٩ - حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبة عن حصين وابن أبي السفر عن الشعبي عن عروة بن الجعد عن النبي صلى الله عليه قال : « الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة » .

قال سليمان عن شعبة : عن عروة بن أبي الجعد .  
وتابعه مسدد عن هشيم عن حصين عن الشعبي ، عن عروة بن أبي الجعد .  
[الحديث ٢٨٥٠ - أطرافه في : ٢٨٥٢ ، ٣١١٩ ، ٣٦٤٣] .

[٢٨٥١] ٢٧٦٠ - حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن شعبة عن أبي التياح عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « البركة في نواصي الخيل » .  
[الحديث ٢٨٥١ - طرفه في : ٣٦٤٥] .

قوله ( باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة ) هكذا ترجم بلفظ الحديث من غير مزيد ، وقد استنبط منه ما يأتي في الباب بعده وذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث ابن عمر .  
قوله ( الخيل في نواصيها الخير ) كذا في الموطأ ليس فيه « معقود » ووقع بإثباتها عند الإسماعيلي من رواية عبد الله بن نافع عن مالك ، وسيأتى في علامات النبوة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بإثباتها وذلك في رواية أبي ذر عن الكشميني وحده . الحديث الثاني حديث عروة بن الجعد .  
قوله ( عن حصين ) بالتصغير هو ابن عبد الرحمن ، وابن أبي السفر بفتح المهملة والفاء هو عبد الله .

**قوله ( عن عروة بن الجعد )** في رواية زكريا عن الشعبي « حدثنا عروة » وهو في الباب الذي بعده : **قوله ( قال سليمان )** هو ابن حرب ( عن شعبة عن عروة بن أبي الجعد ) يعني أن سليمان بن حرب خالف حنص بن عمر في اسم والد عروة فقال حنص « عروة بن الجعد » وقال سليمان « عروة بن أبي الجعد » وطريق سليمان وصلها الطبراني عن أبي مسلم الكجى عنه ، وأخرجها أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن أبي مسلم ، قال أكثر الرواة عن شعبة « عروة بن الجعد » إلا سليمان وابن أبي عدى . قلت : رواية ابن أبي عدى عند النسائي وتابعهما مسلم بن إبراهيم أخرجه ابن أبي خيثمة عنه ، ولشعبة فيه إسناد آخر فقال فيه « عروة بن الجعدى » أيضا أخرجه مسلم من طريق غندر عنه عن أبي إسحق عن العيزار بن حريث عن عروة .

**قوله ( تابعه مسدد عن هشيم عن حصين النخ )** هكذا روينا موصولا في مسند مسدد رواية معاذ بن المثني عنه وقال فيه « عروة بن أبي الجعد » كما قال البخاري ، ولكن رواه أحمد في مسنده عن هشيم فقال « عروة البارقي » وكذا قال زكريا في الباب الذي بعده ، وكذا أخرجه مسلم من طريق ابن فضيل وابن إدريس عن حصين ، وأخرجه من طريق جرير عن حصين فقال « عروة بن الجعد » وصوب ابن المديني أنه « عروة بن أبي الجعد » وذكر ابن أبي حاتم أن اسم أبي الجعد سعد ، وأما الرشاطي فقال : هو عروة بن عياض بن أبي الجعد نسب في الرواية إلى جده ، قال : وكان ممن شهد فتوح الشام ونزلها ، ثم نقله عثمان إلى الكوفة . قلت : ويأتى في علامات النبوة أنه كان يربط الخيل الكثيرة حتى قال الراوى : رأيت في داره سبعين فرساً . ولمسدد في هذا الحديث شيخ آخر سيأتي في « باب حل الغنائم » عنه عن خالد وهو الطحان عن حصين وقال فيه أيضاً عروة البارقي ، ووقع في رواية ابن إدريس عن حصين في هذا الحديث من الزيادة « والإبل عز لأهلها والغنم بركة » أخرجه البرقاني في مستخرجه ونبه عليه الحميدى . والبارقي بالموحدة وكسر الراء بعدها قاف نسبة إلى بارقي جبل باليمن ، وقيل ماء بالسراة نزل به بنو عدى بن حارثة بن عمر . وقبيلة من الأزد ، ولقب به منهم سعد بن عدى وكان يقال له بارقي ، وزعم الرشاطي أنه منسوب إلى ذى بارقي قبيلة من ذى رعين .

**قوله ( حدثنا يحيى )** هو القطان ، وأبو التياح بمثناة وتحتانية ثقيلة وآخره مهملة ، والإسناد كله بصريون .

**قوله ( البركة في نواصي الخيل )** كذا وقع ، ولا بد فيه من شيء محذوف يتعلق به المجرور وأولى ما يقدر ماثبت في رواية أخرى فقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عاصم بن علي بن شعبة بلفظ « البركة تنزل في نواصي الخيل » وأخرجه من طريق ابن مهدي عن شعبة بلفظ « الخير معقود في نواصي الخيل » وسيأتى في علامات النبوة من طريق خالد بن الحارث عن شعبة بلفظ حديث عروة البارقي إلا أنه ليس فيه « إلى يوم القيامة » قال عياض إذا كان في نواصيها البركة فيبعد أن يكون فيها شؤم ، فيحتمل أن يكون الشؤم الآتي ذكره في غير الخيل التي ارتبطت للجهاد وأن الخيل التي أعدت له هي المخصوصة بالخير والبركة أو يقال الخير

والشر يمكن اجتماعهما في ذات واحدة ، فإنه فسر الخير بالأجر والمغنم ، ولا يمنع ذلك أن يكون ذلك الفرس مما يتشام به . قلت : وسيأتي مزيد لذلك بعد ثلاثة أبواب .

**قوله ( الخيل )** المراد بها ما يتخذ للغزو بأن يقاتل عليه أو يرتبط لأجل ذلك لقوله في الحديث الآتي بعد أربعة أبواب « الخيل ثلاثة » الحديث ، فقد روى أحمد من حديث أسماء بنت يزيد مرفوعاً « الخيل في نواصيها الخير معقود إلى يوم القيامة ، فمن ربطها عدة في سبيل الله وأنفق عليه احتساباً كان شعبها وجوعها وريها وظمؤها وأرواثها وأبوالها فلاحاً في موازينه يوم القيامة » الحديث ، ولقوله في رواية زكريا كما في الباب الذي يليه « الأجر والمغنم » وقوله الأجر بدل من قوله الخير ، أو هو خبر مبتدأ محذوف أى هو الأجر والمغنم ، ووقع عند مسلم من رواية جرير عن حصين « قالوا : بم ذاك يا رسول الله ؟ قال : الأجر والمغنم » قال الطيبي : يحتمل أن يكون الخير الذى فسر بالأجر والمغنم استعارة لظهوره وملازمته ، وخص الناصية لرفعة قدرها وكأنه شبهه لظهوره بشيء محسوس معقود على مكان مرتفع فنسب الخير إلى لازم المشبه به وذكر الناصية تجريداً للاستعارة ، والمراد بالناصية هنا الشعر المسترسل على الجهة قاله الخطابي وغيره . قالوا : ويحتمل أن يكون كنى بالناصية عن جميع ذات الفرس كما يقال فلان مبارك الناصية ، ويعبده لفظ الحديث الثالث ، وقد روى مسلم من حديث جرير قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلوى ناصية فرسه بإصبعه ويقول « فذكر الحديث ، فيحتمل أن تكون الناصية خصت بذلك لكونها المقدم منها ، إشارة إلى أن الفضل في الإقدام بها على العدو دون المؤخر لما فيه من الإشارة إلى الأدبار ، واستدل به على أن الذى ورد فيها من الشؤم على غير ظاهره ، لكن يحتمل أن يكون المراد هنا جنس الخيل ، أى أنها بصدد أن يكون فيها الخير ، فأما من ارتبطها لعمل غير صالح فحصول الوزر لطريان ذلك الأمر العارض ، وسيأتي مزيد لذلك في مكانه بعد أبواب . قال عياض : في هذا الحديث مع وجيز لفظه من البلاغة والعدوبة ما لا مزيد عليه في الحسن ، مع الجناس السهل الذى بين الخيل والخير . قال الخطابي : وفيه إشارة إلى أن المال الذى يكتسب باتخاذ الخيل من خير وجوه الأموال وأطيبها ، والعرب تسمى المال خيراً كما تقدم في الوصايا في قوله تعالى ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرَ الْوَصِيَّةِ ﴾ . وقال ابن عبد البر : فيه إشارة إلى تفضيل الخيل على غيرها من الدواب ، لأنه لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم في شيء غيرها مثل هذا القول ، وفي النسائي عن أنس بن مالك « لم يكن شيء أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيل » . الحديث الثالث .

### باب الجهاد ماضٍ مع البرِّ والفاجر

لقول النبي صلى الله عليه : « الخيل معقودٌ في نواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة » .

٢٧٦١ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زكريا عن عامر قال حدثنا عروة البارقي أن رسول الله صلى الله عليه قال : « الخيل معقودٌ في نواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة : الأجر والمغنم » . [٢٨٥٢]

**قوله ( باب الجهاد ماضٍ مع البرِّ والفاجر )** هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه بنحوه أبو داود وأبو يعلى

مرفوعاً وموقوفاً عن أبي هريرة ، ولا بأس برواته ، إلا أن مكحولاً لم يسمع من أبي هريرة . وفي الباب عن أنس أخرجه سعيد بن منصور وأبو داود أيضاً وفي إسناده ضعف .

**قوله ( لقول النبي صلى الله عليه وسلم الخيل معقود الخ )** سبقه إلى الاستدلال بهذا الإمام أحمد ، لأنه صلى الله عليه وسلم ذكر بقاء الخير في نواصي الخيل إلى يوم القيامة ، وفسره بالأجر والمغنم ، المغنم المقترن بالأجر إنما يكون من الخيل بالجهاد ، ولم يقيد ذلك بما إذا كان الإمام عادلاً فدل على أن لافرق في حصول هذا الفضل بين أن يكون الغزو مع الإمام العادل أو الجائر . وفي الحديث الترغيب في الغزو على الخيل ، وفيه أيضاً بشرى ببقاء الإسلام وأهله إلى يوم القيامة ، لأن من لازم بقاء الجهاد بقاء المجاهدين وهم المسلمون ، وهو مثل الحديث الآخر « لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق » الحديث . واستنبط منه الخطابي إثبات سهم للفرس يستحقه الفارس من أجه ، فإن أراد السهم الزائد للفارس على الرجل فلا نزاع فيه ، وإن أراد أن للفرس سهمين غير سهم راكبه فهو محل النزاع ولا دلالة من الحديث عليه ، وسيأتى القول فيه قريباً إن شاء الله تعالى .

**( تنبيه ) :** حكى ابن التين أنه وقع في رواية أبي الحسن القابسي في لفظ الترجمة « الجهاد ماض على البر والفاجر » قال : ومعناه أنه يجب على كل أحد . قلت : إلا أنه لم يقع في شيء من النسخ التي وقفنا عليها ، وقد وجدته في نسخته قديمة من رواية القابسي كالجماعة ، والذي يليق بلفظ الحديث ما وقع في سائر الأصول بلفظ « مع » بدل « على » والله أعلم .

**( تكملة ) :** روى حديث « الخيل معقود في نواصيها الخير » جمع من الصحابة غير من تقدم ذكره ، وهم ابن عمر وعروة وأنس وجابر ، ومن لم يتقدم سلمة بن نفيل وأبو هريرة عند النسائي وعتبة بن عبد عند أبي داود وجابر وأسماء بنت يزيد وأبو ذر عند أحمد والمغيرة وابن مسعود عند أبي يعلى وأبو كبشة عند أبي عوانة وابن حبان في صحيحيهما وحذيفة عند البزار وسودة بن الربيع وأبو أمامة وعريب - وهو بفتح المهملة وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم موحدة - المليكي والنعمان بن بشير وسهل بن الحنظلية عند الطبراني وعن علي بن عبد الله بن أبي عاصم في الجهاد . وفي حديث جابر من الزيادة في نواصيها الخير والنيل « وهو بفتح النون وسكون التحتانية بعدها لام وزاد أيضاً « وأهلها معانون عليها ، فخذوا بنواصيها وادعوا بالبركة » ، وقوله « وأهلها معانون عليها » في رواية سلمة بن نفيل أيضاً .

بِ مِنْ احْتَبَسَ فَرَسًا

لقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ .

٢٧٦٢ - حدثنا علي بن حفص قال حدثنا ابن المبارك قال أخبرنا طلحة بن أبي سعيد قال سمعت سعيداً المقبري يحدث أنه سمع أبا هريرة يقول : قال النبي صلى الله عليه : « من احتبس فرساً في سبيل الله ، إيماناً بالله وتصديقاً بوعده ، فإن شبعه ورثه وبوله في ميزانه يوم القيامة » .

**قوله ( باب من احتبس فرساً في سبيل الله لقوله عز وجل : ومن رباط الخيل )** أى بيان فضله ، وروى ابن مردويه في التفسير من حديث ابن عباس في هذه الآية قال « إن الشيطان لا يستطيع ناصية فرس » .

**قوله ( حدثنا علي بن حفص )** هو المروزي ، قال البخارى في التاريخ : لقيته بعسقلان سنة سبع عشرة . قلت : وما أخرج عنه غير هذا الحديث وآخر في مناقب الزبير موقوفاً وآخر في آخر كتاب القدر قرنه فيه ببشر بن محمد ، وقد تعقب ابن أبي حاتم تسميته على البخارى في الجزء الذى جمع فيه أوهامه وقال : الصواب أنه ابن الحسين بن نشيط بفتح النون وكسر المعجمة بوزن عظيم قال : وقد لقيه أبى بعسقلان سنة سبع عشرة . قلت : فيحتمل أن يكون حفص اسم جده ، وقد وقع للبخارى نسبة بعض مشايخه إلى أجدادهم .

**قوله ( أخبرنا طلحة بن أبي سعيد )** هو المصرى نزىل الإسكندرية وكان أصله من المدينة ، وليس له في البخارى سوى هذا الموضع ، بل قال أبو سعيد بن يونس : ما روى حديثاً مسنداً غيره .

**قوله ( وتصديقاً بوعده )** أى الذى وعده به من الثواب على ذلك ، وفيه إشارة إلى المعاد كما أن في لفظ الإيمان إشارة إلى المبدأ . وقوله « شبعه » بكسر أوله أى ما يشبع به ، وكذا قوله « ربه » بكسر الراء وتشديد التحتانية ووقع في حديث أسماء بنت يزيد الذى أشرت إليه في الباب الماضى « ومن ربطها رياء وسمعة » الحديث وقال فيه « فإن شبعها وجوعها الخ خسران في موازينه » قال المهلب وغيره : في هذا الحديث جواز وقف الخيل للمدافعة عن المسلمين ، ويستنبط منه جواز وقف غير الخيل من المنقولات ومن غير المنقولات من باب الأولى . وقوله « وروثه » يريد ثواب ذلك لا أن الأرواث بعينها توزن ، وفيه أن المرء يؤجر بنيته كما يؤجر العامل ، وأنه لا بأس بذكر الشيء المستقذر بلفظه للحاجة لذلك . وقال ابن أبى جمرة : يستفاد من هذا الحديث أن هذه الحسنات تقبل من صاحبها لتنصيب الشارع على أنها في ميزانية ، بخلاف غيرها فقد لا تقبل فلا تدخل الميزان . وروى ابن ماجه من حديث تميم الدارى مرفوعاً « من ارتبط فرساً في سبيل الله ثم عالج علفه بيده كان له بكل حبة حسنة » .

### باب اسم الفرس والحمار

[٢٨٥٤] ٢٧٦٣ - حدثنا محمد بن أبي بكر قال حدثنا فضيل بن سليمان عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أنه خرج مع رسول الله صلى الله عليه فتخلف أبو قتادة مع بعض أصحابه وهم محرمون وهو غير محرم ، فرأوا حماراً وحش قبل أن يراه ، فلما رأوه تركوه حتى رآه أبو قتادة ، فركب فرساً له يقال لها الجرادة ، فسألهم أن ينالوه سوطه فأبوا ، فتناولوه ، فحمل فعقره ، ثم أكل وأكلوا ، فندموا ، فلما أدركوه قال : « هل معكم منه شيء ؟ » قال : معنا رجله ، فأخذها النبي صلى الله عليه فأكلمها .

[٢٨٥٥] ٢٧٦٤ - حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر قال حدثنا معن بن عيسى قال حدثني أبي بن

عباس بن سهل عن أبيه عن جده قال: كان للنبي صلى الله عليه في حائطنا فرس يقال له اللّخيف، قال أبو عبد الله: وقال بعضهم: «اللّخيف».

[٢٨٥٦]

٢٧٦٥- حدثنا إسحاق بن إبراهيم سمع يحيى بن آدم قال حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن معاذ قال: كنت ردف النبي صلى الله عليه على حمار يقال له عفير، فقال: «يا معاذ، وهل تدري حق الله على عباده، وما حق العباد على الله؟» قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً»، فقلت: يا رسول الله، أفلا أبشّر به الناس؟ قال: «لا تبشّرهم فيتكلوا».

[الحديث ٢٨٥٦ - أطرافه في: ٥٩٦٧، ٦٢٦٧، ٦٥٠٠، ٧٣٧٣].

[٢٨٥٧]

٢٧٦٦- حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس بن مالك: كان فرع بالمدينة، فاستعار النبي صلى الله عليه فرساً لنا يقال له مندوب، فقال: «ما رأينا من فرع، وإن وجدناه البحر».

قوله (باب اسم الفرس والحمار) أى مشروعية تسميتهما، وكذا غيرها من الدواب بأسماء تخصها غير أسماء أجناسها. وقد اعتنى من ألف في السيرة النبوية بسرد أسماء ماورد في الأخبار من خيله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من دوابه، وفي الأحاديث الواردة في هذا الباب مايقوى قول من ذكر أنساب بعض الخيول العربية الأصيلة لأن الأسماء توضع للتمييز بين أفراد الجنس. وذكر البخارى في هذا الباب أربعة أحاديث: الأول حديث أبي قتادة في قصة صيد الحمار الوحشى، وقد تقدمت مباحثه في كتاب الحج، والغرض منه قوله فيه «فر كس فرساً يقال له الجرادة» وهو بفتح الجيم وتخفيف الراء، والجراد اسم جنس. ووقع في السيرة لابن هشام أن اسم فرس أبي قتادة الخزوة أى بفتح المهملة وسكون الزاى بعدها واو، فلما أن يكون لها اسمان، وإما أن أحدهما تصحف والذي في الصحيح هو المعتمد. ومحمد بن أبى بكر شيخ البخارى فيه هو المقدمى، وحكى أبو على الجياني أنه وقع في نسخة أبى زيد المروزى «محمد بن بكر» وهو غلط. الثانى حديث سهل وهو ابن سعد الساعدى.

قوله (يقال له اللّخيف) يعنى بالمهملة والتصغير، قال ابن قرقول: وضبطوه عن ابن سراج بوزن رغيف. قلت: ورجحه الدياتى، وبه جزم الهروى وقال: سمى بذلك لطول ذنبه، فعيل بمعنى فاعل، وكأنه يلحف الأرض بذنبه.

قوله (وقال بعضهم اللّخيف) بالخاء المعجمة، وحكوا فيه الوجهين، وهذه رواية عبد المهيم بن عباس بن سهل وهو أخو أبى بن عباس، ولفظه عند ابن منده «كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم عند

سعد بن سعد والد سهل ثلاثة أفراس ، فسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يسميهم لزاز - بكسر اللام وبزايين الأولى خفيفة - والظرب بفتح المعجمة وكسر الراء بعدها موحدة ، واللخيف » وحكى سبط ابن الجوزي أن البخاري قيده بالتصغير والمعجمة قال : وكذا حكاه ابن سعد عن الواقدي وقال : أهده له ربيعة بن أبي البراء مالك بن عامر العامري وأبوه الذي يعرف بملاعب الأسنة انتهى . ووقع عند ابن أبي خيثمة : أهده له فروة بن عمرو . وحكى ابن الأثير في النهاية أنه روى بالجيم بدل الخاء المعجمة ، وسبقه إلى ذلك صاحب المغيث ثم قال : فإن صح فهو سهم عريض النصل كأنه سمى بذلك لسرعته . وحكى ابن الجوزي أنه روى بالنون بدل اللام من النحافة . الثالث حديث معاذ بن جبل .

**قوله ( عن عمرو بن ميمون )** هو الأودي بفتح الهزرة وسكون الواو من كبار التابعين ، وسيأتي أنه أدرك الجاهلية في أخبار الجاهلية . وأبو إسحق الراوي عنه هو السبيعي . والإسناد كله كوفيون إلا الصحابي ، وأبو الأحوص شيخ يحيى بن آدم فيه كنت أظن أنه سلام بالتشديد وهو ابن سليم وعلى ذلك يدل كلام المزى ، لكن أخرج هذا الحديث النسائي عن محمد بن عبد الله بن المبارك الخزومي عن يحيى بن آدم شيخ شيخ البخاري فيه فقال « عن عمار بن زريق عن أبي إسحق » والبخاري أخرجه ليحيى بن آدم عن أبي الأحوص عن أبي إسحق ، وكنية عمار بن زريق أبو الأحوص فهو هو ، ولم أر من نبه على ذلك . وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر ابن أبي شيبة وأبو داود عن هناد بن السرى كلاهما عن أبي الأحوص عن أبي إسحق ، وأبو الأحوص هذا هو سلام بن سليم فإن أبا بكر وهناداً أدر كاه ولم يدركا عماراً والله أعلم .

**قوله ( كنت ردف النبي صلى الله عليه وسلم على حمار يقال له عفير )** بالمهملة والفاء مصغر مأخوذ من العفر وهو لون التراب كأنه سمى بذلك للونه والعفرة حمرة يخالطها بياض ، وهو تصغير أعفر أخرجه عن بناء أصله كما قالوا سويد في تصغير أسود ، ووه من ضبطه بالغين المعجمة وهو غير الحمار الآخر الذي يقال له يعفور ، وزعم ابن عبدوس أنهما واحد وقواه صاحب الهدى ، ورده الدمياطي فقال : عفير أهده المقوقس ويعفور أهده فروة بن عمرو وقيل بالعكس . ويعفور بسكون المهملة وضم الفاء هو اسم ولد الظبي كأنه سمى بذلك لسرعته . قال الواقدي : نفق يعفور منصور النبي صلى الله عليه وسلم من حجة الوداع ، وبه جزم النووي عن ابن الصلاح ، وقيل طرح نفسه في بئر يوم مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقع ذلك في حديث طويل ذكره ابن حبان في ترجمة محمد بن مرثد في الضعفاء ، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم غنمه من خيبر ، وأنه كلم النبي صلى الله عليه وسلم وذكر له أنه كان ليهودي وأنه خرج من جده ستون حماراً لركوب الأنبياء فقال : ولم يبق منهم غيري ، وأنت خاتم الأنبياء ، فسماه يعفوراً . وكان يركبه في حاجته ويرسله إلى الرجل فيقرع بابه برأسه فيعرف أنه أرسل إليه ، فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم جاء إلى بئر أبي الهيثم بن التيهان فتردى فيها فصارت قبره ، قال ابن حبان : لا أصل له ، وليس سنده بشيء .

**قوله ( أن تعبدوه ولا تشركوا )** في رواية الكشمي « أن تعبدوا » بحذف المفعول .

**قوله ( فيتكلموا )** بتشديد المثناة ، وفي رواية الكشمي بسكون النون ، وقد تقدم شرح ذلك في أواخر كتاب العلم ، وسيأتي هذا الحديث في الرقاق من طريق أنس بن مالك عن معاذ ولم يسم فيه الحمار ،



ونستكمل بقية الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . وتقدم في العلم من حديث أنس بن مالك أيضا لكن فيما يتعلق بشهادة أن لا إله إلا الله ، وهذا فيما يتعلق بحق الله على العباد فهما حديثان ، ووهم الحميدى ومن تبعه حيث جعلوهما حديثاً واحداً . نعم وقع في كل منهما منعه صلى الله عليه وسلم أن يخبر بذلك الناس لئلا يتكلموا ، ولا يلزم من ذلك أن يكونا حديثاً واحداً . وزاد في الحديث الذى فى العلم « فأخبر بها معاذ عند موته تأثماً » ولم يقع ذلك هنا والله أعلم . الحديث الرابع حديث أنس فى فرس أبى طلحة ، وقد تقدم فى أواخر الهبة مع شرحه ، وهو ظاهر فيما ترجم به هنا .

## باب

### ما يذكر من شؤم الفرس

[٢٨٥٨] ٢٧٦٧- حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « إنما الشؤم في ثلاثة : في الفرس ، والمرأة ، والدار » .

[٢٨٥٩] ٢٧٦٨- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إن كان في شيء ففي المرأة والفرس والمسكن » .  
[الحديث ٢٨٥٩ - طرفه في : ٥٠٩٥] .

قوله ( باب ما يذكر من شؤم الفرس ) أى هل هو على عمومه ، أو مخصوص ببعض الخيل ؟ وهل هو على ظاهره ، أو مؤول ؟ وسيأتى تفصيل ذلك . وقد أشار بإيراد حديث سهل بعد حديث ابن عمر إلى أن الحصر الذى فى حديث ابن عمر ليس على ظاهره ، وبترجمة الباب الذى بعده وهى « الخيل لثلاثة » إلى أن الشؤم مخصوص ببعض الخيل دون بعض وكل ذلك من لطيف نظره ودقيق فكره .

قوله ( أخبرني سالم ) كذا صرح شعيب عن الزهري بإخبار سالم له ، وشذ ابن أبي ذئب فأدخل بين الزهري وسالم محمد بن زبيد بن قنقد ، واقتصر شعيب على سالم وتابعه ابن جريج عن ابن شهاب عند أبي عوانة وكذا عثمان بن عمر عن يونس عن الزهري كما سيأتى فى الطب ، وكذا قال أكثر أصحاب سفيان عنه عن الزهري ، ونقل الترمذى عن ابن المدينى والحميدى أن سفيان كان يقول : لم يرو الزهري هذا الحديث إلا عن سالم انتهى . وكذا قال أحمد عن سفيان : إنما نحفظه عن سالم . لكن هذا الحصر مردود فقد حدث به مالك عن الزهري عن سالم وحمة ابني عبد الله بن عمر عن أبيهما ، ومالك من كبار الحفاظ ولا سيما فى حديث الزهري ، وكذا رواه ابن أبي عمر عن سفيان نفسه أخرجه مسلم والترمذى عنه ، وهو يقتضى رجوع سفيان عما سبق من الحضر . وأما الترمذى فجعل رواية ابن أبي عمر هذه مرجوحة ، وقد تابع مالكاً أيضاً يونس من رواية ابن وهب عنه كما سيأتى فى الطب ، وصالح بن كيسان عند مسلم وأبو أويس عند أحمد

ويحيى بن سعيد وابن أبي عتيق وموسى بن عقبة ثلاثهم عند النسائي كلهم عن الزهري عنهما ، ورواه إسحق ابن راشد عن الزهري فاقصر على حمزة أخرجه النسائي ، وكذا أخرجه ابن خزيمة وأبو عوانة من طريق عقيل وأبو عوانة من طريق شبيب بن سعيد كلاهما عن الزهري ، ورواه القاسم بن مبرور عن يونس فاقصر على حمزة أخرجه النسائي أيضاً . وكذا أخرجه أحمد من طريق رباح بن زيد عن معمر مقتصر على حمزة ، وأخرجه النسائي من طريق عبد الواحد عن معمر فاقصر على سالم ، فالظاهر أن الزهري يجمعهما تارة ويفرد أحدهما أخرى ، وقد رواه إسحق في مسنده عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فقال : عن سالم أو حمزة أو كلاهما ، وله أصل عن حمزة من غير رواية الزهري أخرجه مسلم من طريق عتبة بن مسلم عنه والله أعلم .

**قوله ( إنما الشؤم )** بضم المعجمة وسكون الهمة وقد نسهل فتصير واوا .

**قوله ( في ثلاث )** يتعلق بمحذوف تقديره كائن قاله ابن العربي ، قال : والخصر فيها بالنسبة إلى العادة لا بالنسبة إلى الحلقة انتهى . وقال غيره : إنما خصت بالذكر لطول ملازمها ، وقد رواه مالك وسفيان وسائر الرواة بمحذوف « إنما » لكن في رواية عثمان بن عمر « لا عدوى ولا طيرة ، وإنما الشؤم في الثلاثة » قال مسلم لم يذكر أحد في حديث ابن عمر « لا عدوى » إلا عثمان بن عمر . قلت : ومثله في حديث سعد بن أبي وقاص الذي أخرجه أبو داود ، لكن قال فيه « إن تكن الطيرة في شيء » الحديث ، والطيرة والشؤم بمعنى واحد كما سألته في أواخر شرح الطب إن شاء الله تعالى ، وظاهر الحديث أن الشؤم والطيرة في هذه الثلاثة ، قال ابن قتيبة : ووجه أن أهل الجاهلية كانوا يتطهرون فهاهم النبي صلى الله عليه وسلم وأعلمهم أن لا طيرة ، فلما أبوا أن ينتهوا بقيت الطيرة في هذه الأشياء الثلاثة . قلت : فشئ ابن قتيبة على ظاهره ، ويلزم على قوله أن من تشاء بشيء منها نزل به ما يكره ، قال القرطبي : ولا يظن به أنه يحمل على ما كانت الجاهلية تعتقده بناء على أن ذلك يضر وينفع بذاته فإن ذلك خطأ وإنما عني أن هذه الأشياء هي أكثر ما يتطير به الناس ، فن وقع في نفسه شيء أبيع له أن يتركه ويستبدل به غيره ، قلت : وقد وقع في رواية عمر العسقلاني - وهو ابن محمد ابن زيد بن عبد الله بن عمر - عن أبيه عن ابن عمر كما سيأتي في النكاح بلفظ « ذكروا الشؤم فقال : إن كان في شيء ففي » ولمسلم « إن يك من الشؤم شيء حق » وفي رواية عتبة بن مسلم « إن كان الشؤم في شيء » وكذا في حديث جابر عند مسلم وهو موافق لحديث سهل بن سعد ثاني حديثي الباب ، وهو يقتضي عدم الجزم بذلك بخلاف رواية الزهري ، قال ابن العربي : معناه إن كان خلق الله الشؤم في شيء مما جرى من بعض العادة فلما يخلقه في هذه الأشياء ، قال المازري : يحمل هذه الرواية إن يكن الشؤم حقاً فهذه الثلاث أحق به ، بمعنى أن النفوس يقع فيها الشؤم بهذه أكثر مما يقع بغيرها . وجاء عن عائشة أنها أنكرت هذا الحديث ، فروى أبو داود الطيالسي في مسنده عن محمد بن راشد عن مكحول قال : قيل لعائشة إن أبا هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشؤم في ثلاثة » فقالت : لم يحفظ ، إنه دخل وهو يقول « قاتل الله اليهود ، يقولون الشؤم في ثلاثة » فسمع آخر الحديث ولم يسمع أوله . قلت : ومكحول لم يسمع من عائشة فهو منقطع ، لكن روى أحمد وابن خزيمة والحاكم من طريق قتادة عن أبي حسان « أن رجلين من بني عامر دخلا على عائشة فقالا : إن أبا هريرة قال « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الطيرة في الفرس والمرأة

والدار « فغضبت غضباً شديداً وقالت : ما قاله ، وإنما قال « إن أهل الجاهلية كانوا يتطرون من ذلك » انتهى ولا معنى لإنكار ذلك على أبي هريرة مع موافقة من ذكرنا من الصحابة له في ذلك ، وقد تأوله غيرها على أن ذلك سبق لبيان اعتقاد الناس في ذلك ، لا أنه إخبار من النبي صلى الله عليه وسلم بثبوت ذلك ، وسياق الأحاديث الصحيحة المتقدم ذكرها يبعد هذا التأويل . قال ابن العربي : هذا جواب ساقط لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبعث ليخبر الناس عن معتقداتهم الماضية والحاضرة ، وإنما بعث ليعلمهم ما يلزمهم أن يعتقدوه انتهى . وأما ما أخرجه الترمذى من حديث حكيم بن معاوية قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا شؤم ، وقد يكون اليمن في المرأة والدار والفرس » ففي إسناده ضعف مع مخالفته للأحاديث الصحيحة . وقال عبد الرزاق في مصنفه عن معمر سمعت من يفسر هذا الحديث يقول : شؤم المرأة إذا كانت غير ولود وشؤم الفرس إذا لم يغز عليه ، وشؤم الدار جار سوء . وروى أبو داود في الطب عن ابن القاسم عن مالك أنه سئل عنه فقال : كم من دار سكنها ناس فهلكوا . قال المازرى : فيحمله مالك على ظاهره ، والمعنى أن قدر الله ربما اتفق ما يكره عند سكنى الدار فتصير في ذلك كالسبب فتسامح في إضافة الشيء إليه اتساعاً . وقال ابن العربي : لم يرد مالك لإضافة الشؤم إلى الدار ، وإنما هو عبارة عن جرى العادة فيها فأشار إلى أنه ينبغي للمرء الخروج عنها صيانة لاعتقاده عن التعلق بالباطل . وقيل : معنى الحديث أن هذه الأشياء يطول تعذيب القلب بها مع كراهة أمرها لملازمتها بالسكنى والصحية ولو لم يعتقد الإنسان الشؤم فيها ، فأشار الحديث إلى الأمر بفراقها ليزول التعذيب . قلت : وما أشار إليه ابن العربي في تأويل كلام مالك أولى ، وهو نظير الأمر بالفرار من المجلوم مع صحة نفي العدوى ، والمراد بذلك حسم المادة وسد النريعة لئلا يوافق شيء من ذلك القدر فيعتقد من وقع له أن ذلك من العدوى أو من الطيرة فيقع في اعتقاد مانهى عن اعتقاده ، فأشير إلى اجتناب مثل ذلك . والطريق فيمن وقع له ذلك في الدار مثلاً أن يبادر إلى التحول منها ، لأنه متى استمر فيها ربما حمله ذلك على اعتقاد صحة الطيرة والتشاؤم . وأما ما رواه أبو داود وصححه الحاكم من طريق إسحق بن طلحة عن أنس « قال رجل : يارسول الله إنا كنا في دار كثير فيها عددنا وأموالنا ، فتحولنا إلى أخرى فقل فيها ذلك ، فقال : ذروها ذميمة » ، وأخرج من حديث فروة بن مسيك بالمهملة مصغراً ما يدل على أنه هو السائل ، وله شاهد من حديث عبد الله بن شداد بن الهاد أحد كبار التابعين ، وله رواية بإسناد صحيح إليه عند عبد الرزاق ، قال ابن العربي ورواه مالك عن يحيى بن سعيد منقطعاً قال : والدار المذكورة في حديثه كانت دار مكمل بضم الميم وسكون الكاف وكسر الميم بعدها لام — وهو ابن عوف أخو عبد الرحمن ابن عوف — قال : وإنما أمرهم بالخروج منها لاعتقادهم أن ذلك منها ، وليس كما ظنوا ، لكن الخالق جل وعلا جعل ذلك وفقاً لظهور قضائه ، وأمرهم بالخروج منها لئلا يقع لهم بعد ذلك شيء فيستمر اعتقادهم . قال ابن العربي : وأفاد وصفها بكونها ذميمة جواز ذلك ، وأن ذكرها بقبيح ما وقع فيها سائق من غير أن يعتقد أن ذلك كان منها ، ولا يمتنع ذم محل المكروه وإن كان ليس منه شرعاً كما يلزم العاصي على معصيته وإن كان ذلك بقضاء الله تعالى . وقال الخطابي : هو استثناء من غير الجنس ، ومعناه إبطال مذهب الجاهلية في التطير ، فكأنه قال : إن كانت لأحدكم دار يكره سكنها أو امرأة يكره صحبتها أو فرس يكره سيره

فليفارقه . قال وقيل إن شؤم الدار ضيقها وسوء جوارها ، وشؤم المرأة أن لا تلد ، وشؤم الفرس أن لا يغزى عليه . وقيل المعنى ما جاء بإسناد ضعيف رواه الدمياطي في الخيل « إذا كان الفرس ضروباً فهو مشؤم ، وإذا حنت المرأة إلى بلعها الأول فهي مشؤمة ، وإذا كانت الدار بعيدة من المسجد لا يسمع منها الأذان فهي مشؤمة . وقيل : كان قوله ذلك في أول الأمر ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى ﴿ ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب ﴾ الآية ، حكاه ابن عبد البر ، والنسخ لا يثبت بالاحتمال ، لا سيما مع إمكان الجمع ولا سيما وقد ورد في نفس هذا الخبر نفي التطير ثم إثباته في الأشياء المذكورة . وقيل يحمل الشؤم على قلة الموافقة وسوء الطباع ، وهو كحديث سعد بن أبي وقاص رفعه « من سعادة المرء المرأة الصالحة ، والمسكن الصالح ، والمركب الهنيئ . ومن شقاوة المرء المرأة السوء ، والمسكن السوء ، والمركب السوء » أخرجه أحمد . وهذا يختص ببعض أنواع الأجناس المذكورة دون بعض ، وبه صرح ابن عبد البر فقال : يكون لقوم دون قوم ، وذلك كله بقدر الله . وقال المهلب ما حاصله : أن المخاطب بقوله « الشؤم في ثلاثة » من التزم التطير ولم يستطع صرفه عن نفسه ، فقال لهم : إنما يقع ذلك في هذه الأشياء التي تلازم في غالب الأحوال ، فإذا كان كذلك فاتركوها عنكم ولا تعذبوا أنفسكم بها . ويدل على ذلك تصديره الحديث بنفي الطيرة . واستدل لذلك بما أخرجه ابن حبان عن أنس رفعه « لا طيرة ، والطيرة على من تطير ، وإن تكن في شيء ففي المرأة » الحديث ، وفي صحته نظر لأنه من رواية عتبة بن حميد عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس ، وعتبة مختلف فيه ، وسيكون لنا عودة إلى بقية ما يتعلق بالتطير والفأل في آخر كتاب الطب حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى .

( تكميل ) : اتفقت الطرق كلها على الاختصار على الثلاثة المذكورة ، ووقع عند ابن إسحق في رواية عبد الرزاق المذكورة : قال معمر قالت أم سلمة « والسيف » قال أبو عمر : رواه جويرية عن مالك عن الزهري عن بعض أهل أم سلمة عن أم سلمة ، قلت : أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » وإسناده صحيح إلى الزهري ، ولم ينفرده جويرية بل تابعه سعيد بن داود عن مالك أخرجه الدارقطني أيضاً قال : والمبهم المذكور هو أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة ، سماه عبد الرحمن بن إسحق عن الزهري في روايته . قلت : أخرجه ابن ماجه من هذا الوجه موصولاً فقال « عن الزهري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة أنها حدثت بهذه الثلاثة وزادت فيهن والسيف » وأبو عبيدة المذكور هو ابن بنت أم سلمة أمه زينب بنت أم سلمة ، وقد روى النسائي حديث الباب من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري فأدرج فيه السيف وخالف فيه في الإسناد أيضاً .

قوله ( عن أبي حازم ) هو سلمة بن دينار .

قوله ( إن كان في شيء في المرأة والفرس والمسكن ) كذا في جميع النسخ ، وكذا هو في الموطأ ، لكن زاد في آخره « يعني الشؤم » وكذا رواه مسلم ، ورواه إسماعيل بن عمر عن مالك ومحمد بن سليمان الحراني عن مالك بلفظ « إن كان الشؤم في شيء في المرأة الخ » أخرجهما الدارقطني ، لكن لم يقل لإسماعيل في شيء ، وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة والطبراني من رواية هشام بن سعد عن أبي حازم قال « ذكروا الشؤم عند سهل بن سعد فقال « فذكره » ، وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر لكن لم يسق لفظه .

## باب الخيل لثلاثة

وقول الله عز وجل: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ .

[٢٨٦٠]

٢٧٦٩- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «الخيْلُ لثلاثة: لرجلٍ أجْرٌ، ولرجلٍ سترٌ، وعلى رجلٍ وزرٌ. فأما الذي له أجرٌ فرجلٌ ربطها في سبيل الله فأطالَ في مرجٍ أو روضةٍ، فما أصابت في طيلها ذلك من المرج أو الروضة كانت له حسنات، ولو أنها قطعت طيلها فاستتت شرفاً أو شرفين كانت أرواثها وآثارها حسنات له، ولو أنها مرت بنهرٍ فشربت منه ولم يُرد أن يسقيها كان ذلك حسنات له. ورجلٌ ربطها فخراً ورياء ونواء لأهل الإسلام فهي وزرٌ على ذلك». وسئل رسول الله صلى الله عليه عن الحمرِ فقال: «ما أنزل عليَّ فيها إلا هذه الآية الجامعة الفاذة: ﴿من يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره﴾» .

قوله ( باب الخيل لثلاثة ) هكذا اقتصر على صدر الحديث ، وأحال بتفسيره على ما ورد فيه ، وقد فهم بعض الشراح منه الحصر فقال : اتخاذ الخيل لا يخرج عن أن يكون مطلوباً أو مباحاً أو ممنوعاً ، فيدخل في المطلوب الواجب والمندوب ، ويدخل في الممنوع المكروه والحرام بحسب اختلاف المقاصد . واعترض بعضهم بأن المباح لم يذكر في الحديث لأن القسم الثاني الذي يتخيل فيه ذلك جاء مقيداً بقوله « ولم ينس حق الله فيها » فيلتحق بالمندوب قال : والسرف فيه أنه صلى الله عليه وسلم غالباً إنما يعنى بذكر ما فيه حش أو منع ، وأما المباح الصرف فيسكت عنه لما عرف أن سكوته عنه عفو . ويمكن أن يقال : القسم الثاني هو في الأصل المباح إلا أنه ربما ارتقى إلى الندب بالقصد ، بخلاف القسم الأول فإنه من ابتدائه مطلوب . والله أعلم .

قوله ( وقول الله عز وجل ) والخيل والبغال والحمير ( الآية ) أي أن الله خلقها للركوب والزينة ، فن استعملها في ذلك فعل ما أبيح له ، فإن اقترن بفعله قصد طاعة ارتقى إلى الندب ، أو قصد معصية حصل له الإثم ، وقد دل حديث الباب على هذا التقسيم .

قوله ( عن زيد بن أسلم ) الإسناد كله مدينون .

قوله ( الخيل لثلاثة ) في رواية الكشميनी « الخيل ثلاثة » ووجه الحصر في الثلاثة أن الذي يقتنى الخيل إما أن يقتنئها للركوب أو للتجارة ، وكل منهما إما أن يقتنئ به فعل طاعة الله وهو الأول ، أو معصيته وهو الأخير ، أو يتجرد عن ذلك وهو الثاني .

قوله ( في مرج أو روضة ) شك من الراوى ، والمرج موضع الكلاء ، وأكثر ما يطلق على الموضع

المطمئن ، والروضة أكثر ما يطلق في الموضع المرتفع ، وقد مضى الكلام على قوله « أرواها وآثارها » قبل بايين .

قوله ( فما أصابت في طيلها ) بكسر الطاء المهملة وفتح التحتانية بعدها لام هو الحبل الذي تربط به ويطول لها لترعى ، ويقال له طول بالواو المفتوحة أيضاً كما تقدم في أول الجهاد ، وتقدم تفسير الاستئنان هناك . وقوله « ولم يرد أن يسقيها » فيه أن الإنسان يؤجر على التفاصيل التي تقع في فعل الطاعة إذا قصد أصلها وإن لم يقصد تلك التفاصيل ، وقد تأوله بعض الشراح فقال ابن المنير : قيل إنما أجر لأن ذلك وقت لا ينتفع بشربها فيه فيغتم صاحبها بذلك فيؤجر ، وقيل إن المراد حيث تشرب من ماء الغير بغير إذنه فيغتم صاحبها لذلك فيؤجر ، وكل ذلك عدول عن القصد .

قوله ( رجل ربطها فخراً ) هكذا وقع بحذف أحد الثلاثة وهو من ربطها تغنياً ، وسيأتي بتمامه بهذا الإسناد بعينه في علامات النبوة ، وتقدم تاماً من وجه آخر عن مالك في أواخر كتاب الشرب ، وقوله « تغنياً » بفتح المثناة والمعجمة ثم نون ثقيلة مكسورة وتحتانية أى استغناء عن الناس تقول تغنيت بما رزقني الله تغنياً وتغانيت تغانياً واستغنيت استغناء كلها بمعنى ، وسيأتي بسط ذلك في فضائل القرآن في الكلام على قوله « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » وقوله « تعففاً » أى عن السؤال ، والمعنى أنه يطلب بنتاجها أو بما يحصل من أجزائها ممن يركبها أو نحو ذلك الغنى عن الناس والتعفف عن مسألتهم ، ووقع في رواية سهيل عن أبيه عند مسلم « وأما الذي هي له ستر فالرجل يتخذها تعففاً وتكرماً وتجبلاً ، وقوله « ولم ينس حق الله في رقابها » قيل المراد حسن ملكها وتعهد شعبها وربها والشفقة عليها في الركوب ، وإنما خص رقابها بالذكر لأنها تستعار كثيراً في الحقوق اللازمة ومنه قوله تعالى ﴿ فتحرير رقبة ﴾ وهذا جواب من لم يوجب الزكاة في الخيل وهو قول الجمهور ، وقيل المراد بالحق إطراق فحلها والحمل عليها في سبيل الله وهو قول الحسن والشعبي ومجاهد ، وقيل المراد بالحق الزكاة وهو قول حماد وأبي حنيفة ، وخالفه أصحابه وفقهاء الأمصار ، قال أبو عمر : لا أعلم أحداً سبقه إلى ذلك .

قوله ( فخراً ) أى تعاضماً ، وقوله « ورياء » أى إظهاراً للطاعة والباطن بخلاف ذلك . ووقع في رواية سهيل المذكورة « وأما الذي هي عليه وزر فالذي يتخذها أشراً وبطراً وبذخاً ورياء للناس » .

قوله ( ونواء لأهل الإسلام ) بكسر النون والمد هو مصدر تقول ناوأت العدو مناوأة ونواء ، وأصله من ناء إذا نهض ويستعمل في المعادة ، قال الخليل : ناوأت الرجل ناهضته بالعداوة ، وحكى عياض عن الداودي الشارح أنه وقع عنده « ونوى » بفتح النون والقصر قال : ولا يصح ذلك ، قلت حكاه الإسماعيلي عن رواية إسماعيل بن أبي أويس ، فإن ثبت فعنائه : وبعداً لأهل الإسلام ، أى منهم . والظاهر أن الواو في قوله ورياء ونواء بمعنى « أو » لأن هذه الأشياء قد تفرق في الأشخاص وكل واحد منها مذموم على حدته ، وفي هذا الحديث بيان أن الخيل إنما تكون في نواصبها الخير والبركة إذا كان اتحادها في الطاعة أو في الأمور المباحة ، وإلا فهي مذمومة .

قوله ( ومثل رسول الله صلى الله عليه وسلم ) لم أقف على تسمية السائل صريحاً ، وسيأتي ما قيل فيه في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى .

قوله ( عن الأحمر فقال : ما أنزل على فيها إلا هذه الآية الجامعة الفاذة ) بالفاء وتشديد المعجمة سماها جامعة لشمولها لجميع الأنواع من طاعة ومعصية ، وسماها فاذة لانفرادها في معناها ، قال ابن التين : والمراد أن الآية دلت على أن من عمل في اقتناء الحمير طاعة رأى ثواب ذلك ، وإن عمل معصية رأى عقاب ذلك . قال ابن بطال : فيه تعليم الاستنباط والقياس ، لأنه شبه ما لم يذكر الله حكمه في كتابه وهو الأحمر بما ذكره من عمل مثقال ذرة من خير أو شر إذ كان معناهما واحداً ، قال : وهذا نفس القياس الذي ينكره من لا فهم عنده . وتعقبه ابن المنير بأن هذا ليس من القياس في شيء ، وإنما هو استدلال بالعموم وإثبات لصيغته ، خلافاً لمن أنكر أو وقف . وفيه تحقيق لإثبات العمل بظواهر العموم وأنها ملزمة حتى يدل دليل التخصيص ، وفيه إشارة إلى الفرق بين الحكم الخاص المنصوص والعام الظاهر ، وأن الظاهر دون المنصوص في الدلالة .

### باب من ضرب دابة غيره في الغزو

٢٧٧٠- حدثنا مسلم قال حدثنا أبو عقيل قال حدثنا أبو التوكل الناجي قال : أتيت جابر بن عبد الله الأنصاري فقلت له : حدثني بما سمعت من رسول الله صلى الله عليه . قال : سافرت معه في بعض أسفاره - وقال أبو عقيل : لا أدري غزوة أم عمرة - قال : فلما أن أقبلنا قال : النبي صلى الله عليه : « من أحب أن يتعجل إلى أهله فليتعجل » . قال جابر : فأقبلنا وأنا على جمل لي أرمك ليس فيها شية والناس خلفي ، فبينما أنا كذلك إذ قام علي فقال لي النبي صلى الله عليه : « يا جابر استمسك » ، فضربه بسوطه ضربة ، فوثب البعير مكانه ، فقال : « أتبيع الجمل ؟ » قلت : نعم ، فلمّا قدمنا المدينة ودخل النبي صلى الله عليه المسجد في طوائف أصحابه ، فدخلت إليه وعقلت الجمل في ناحية البلاط فقلت له : هذا جملك . فخرج فجعل يطيف بالجمل ويقول : « الجمل جملنا » ، فبعث النبي صلى الله عليه أواق من ذهب فقال : « أعطوها جابراً » . ثم قال : « استوفيت الثمن ؟ » قلت نعم . قال : « الثمن والجمل لك » .

قوله ( باب من ضرب دابة غيره في الغزو ) أي إعانة له ورقاً به .  
قوله ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم ، وتقدم هذا الحديث بهذا الإسناد في المظالم مختصراً وساقه هنا تاماً ، وقد تقدمت مباحثه مستوفاة في الشروط .

قوله ( أم عمرة ) في رواية الكشمي « أو » بدل « أم » .

قوله ( فليتعجل ) في رواية الكشمي « فليتعجل » .

قوله ( أرمك ) براء وكاف وزن أحمر ، والمراد به ماخالط حرته سواد .  
 قوله ( ليس فيها شية ) بكسر المعجمة وفتح التحتانية الخفيفة أى علامة ، والمراد أنه ليس فيه لمعة  
 من غير لونه . ويحتمل أن يريد ليس فيه عيب ، ويؤيده قوله « والناس خلني ، فبينما أنا كذلك إذ قام على »  
 لأنه يشعر بأنه ، أراد أنه كان قوياً في سيره لا عيب فيه من جهة ذلك حتى كأنه صار قدام الناس . فطراً  
 عليه حينئذ الوقوف .  
 قوله ( إذ قام على ) أى وقف فلم يسر من التعب .

باب الرُّكُوبِ عَلَى الدَّابَّةِ الصَّعْبَةِ وَالْفُحُولَةِ مِنَ الْخَيْلِ  
 وقال راشد بن سعد : كَانَ السَّلَفُ يَسْتَحِبُّونَ الْفُحُولَةَ لِأَنَّهَا أَجْرًا وَأَجْسَرُ

٢٧٧١- حدثنا أحمد بن محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا شعبة عن قتادة قال : [٢٨٦٢]  
 سمعت أنس بن مالك قال : كَانَ بِالْمَدِينَةِ فِرْعٌ ، فَاسْتَعَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَسًا لِأَبِي طَلْحَةَ  
 يُقَالُ لَهُ مَنْدُوبٌ ، فَرَكِبَهُ وَقَالَ : « مَا رَأَيْنَا مِنْ فِرْعٍ ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لِبَحْرًا » .

قوله ( باب الركوب على الدابة الصعبة ) بسكون العين أى الشديدة .

قوله ( والفحولة ) بالفاء والمهملة جمع فحل والتاء فيه لتأكيد الجمع كما جوزة الكرمانى ، وأخذ  
 المصنف ركوب الصعبة من ركوب الفحل لأنه في الغالب أصعب ممارسة من الأثني ، وأخذ كونه فحلا من  
 ذكره بضمير المذكر ، وقال ابن المنير : هو استدلال ضعيف ، لأن العود يصح على اللفظ ولفظ الفرس  
 مذكر وإن كان يقع على المؤنث وعكسه الجماعة ، فيجوز إعادة الضمير على اللفظ وعلى المعنى ، قال :  
 وليس في حديث الباب ما يدل على تفضيل الفحولة إلا أن نقول أثني عليه الرسول وسكت عن الأثني فثبت  
 التفضيل بذلك . وقال ابن بطال : معلوم أن المدينة لم تخل عن إناث الخيل ، ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم ولا جملة من أصحابه أنهم ركبوا غير الفحول ، إلا ما ذكر عن سعد بن أبي وقاص ، كذا قال وهو محل  
 توقف وقد روى الدارقطني أن فرس المقداد كان أثني .

قوله ( وقال راشد بن سعد ) هو المقرأ بفتح الميم وتضم وسكون القاف وفتح الراء بعدها همزة ،  
 تابعي وسط شامي ، مات سنة ثلاث عشرة ومائة ، وما له في البخارى سوى هذا الأثر الواحد .

قوله ( كان السلف ) أى من الصحابة فمن بعدهم . وقوله ( أجراً وأجسراً ) بهمز « أجراً » من الجراءة  
 وبغير همز من الجرى ، و « أجسراً » بالجيم والمهملة من الجسارة ، وحذف المفضل عليه اكتفاء بالسياق  
 أى من الإناث أو الخصية . وروى أبو عبيدة في « كتاب الخيل » له عن عبد الله بن محيريز نحو هذا الأثر وزاد  
 « وكانوا يستحبون إناث الخيل في الغارات والبيات » وروى الوليد بن مسلم في الجهاد له من طريق عبادة  
 ابن نسي بنون ومهملة مصغراً وابن محيريز « أنهم كانوا يستحبون إناث الخيل في الغارات والبيات ولما خفي



من أمور الحرب ويستحبون الفحول في الصفوف والحصون ولما ظهر من أمور الحرب . وروى عن خالد ابن الوليد أنه كان لا يقاتل إلا على أنثى لأنها تدفع البول وهي أقل سهلاً ، والفحل يحبس في جريه حتى ينفق ويؤذى بصهيله . ثم ذكر المصنف حديث أنس في فرس أبي طلحة وقد تقدم قريباً وأن شرحه سبق في كتاب الهبة ، وأحمد بن محمد شيخه فيه هو المروزي ولقبه مردويه واسم جده موسى ، وقال الدارقطني هو الذي لقبه شبويه واسم جده ثابت ، والأول أكثر .

### باب سهام الفرس

وقال مالك : يسهم للخيل والبراذين منها لقوله عز وجل : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ ولا يسهم لأكثر من فرس .

٢٧٧٢ - حدثنا عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهماً . [٢٨٦٣]

[الحديث ٢٨٦٣ - طرفه في : ٤٢٢٨] .

قوله ( باب سهام الفرس ) أى ما يستحقه الفارس من الغنيمة بسبب فرسه .

قوله ( وقال مالك : يسهم للخيل والبراذين ) جمع برذون بكسر الموحدة وسكون الراء وفتح المعجمة والمراد الجفاة الخلقة من الخيل ، وأكثر ما تجلب من بلاد الروم ولها جلد على السير في الشعاب والجبال والوعر بخلاف الخيل العربية .

قوله ( لقوله تعالى : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ ) قال ابن بطال . وجه الاحتجاج بالآية أن الله تعالى امتن بركوب الخيل ، وقد أسهم لها رسول الله صلى الله عليه وسلم . واسم الخيل يقع على البرذون والهجين بخلاف البغال والحميز ، وكأن الآية استوعبت ما يركب من هذا الجنس لما يقتضيه الامتنان ، فلما لم ينص على البرذون والهجين فيها دل على دخولها في الخيل . قلت : وإنما ذكر الهجين لأن مالكا ذكر هذا الكلام في الموطأ وفيه « والهجين » ، والمراد بالهجين ما يكون أبوه عربياً والآخر غير عربي ، وقيل الهجين الذي أبوه فقط عربي ، وأما الذي أمه فقط عربية فيسمى المقرف . وعن أحمد : الهجين البرذون . ويحتمل أن يكون أراد في الحكم . وقد وقع لسعيد بن منصور وفي المراسيل لأبي داود عن مكحول « أن النبي صلى الله عليه وسلم هجن الهجين يوم خيبر وعرب العراب ، فجعل للعربي سهمين وللهمجين سهماً ، وهذا منقطع ، ويؤيده ما روى الشافعي في « الأم » وسعيد بن منصور من طريق علي بن الأقمر قال « أغارت الخيل فأدركت العراب وتأخرت البراذن ، فقام ابن المنذر الوادعي فقال : لا أجعل ما أدرك كن لم يدرك ، فبلغ ذلك عمر فقال : هبلت الوادعي أمه لقد أذكرت به ، أمضوها على ما قال . فكان أول من أسهم للبراذين دون سهام العراب » وفي ذلك يقول شاعرهم :

ومنا الذي قد سن في الخيل سنة وكانت سواء قبل ذاك سهامها

وهذا منقطع أيضاً ، وقد أخذ أحمد بمقتضى حديث مكحول في المشهور عنه كالجماعة ، وعنه إن بلغت البراذن مبالغ العربية سوى بينهما وإلا فضلت العربية ، واختارها الجوزجاني وغيره . وعن الليث : يسهم للبرذون والمهجين دون سهم الفرس .

**قوله ( ولا يسهم لأكثر من فرس )** هو بقية كلام مالك وهو قول الجمهور ، وقال الليث وأبو يوسف وأحمد وإسحق : يسهم لفرسين لا لأكثر ، وفي ذلك حديث أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف عن أبي عمرة قال « أسهم لى رسول الله صلى الله عليه وسلم لفرسى أربعة أسهم ولى سهماً ، فأخذت خمسة أسهم » قال القرطبي : ولم يقل أحد إنه يسهم لأكثر من فرسين إلا ما روى عن سليمان بن موسى أنه يسهم لكل فرس سهمان بالغاً ما بلغت ، ولصاحبه سهماً أى غير سهمى الفرس .

**قوله ( عن عبيد الله )** هو ابن عمر العمرى .

**قوله ( جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهماً )** أى غير سهمى الفرس فيصير للفارس ثلاثة أسهم ، وسيأتى في غزوة خيبر أن نافعاً فسرّه كذلك ولفظه « إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم ، فإن لم يكن معه فرس فله سهم » ولأبي داود عن أحمد عن أبي معاوية عن عبيد الله بن عمر بلفظ أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم سهماً له وسهمين لفرسه « وبهذا التفسير يتبين أن لا وهم فيما رواه أحمد بن منصور الرمادى عن أبي بكر ابن أبي شيبة عن أبي أسامة وابن نمير كلاهما عن عبيد الله بن عمر فيما أخرجه الدارقطني بلفظ « أسهم للفارس سهمين » قال الدارقطني عن شيخه أبي بكر النيسابورى : وهم فيه الرمادى وشيخه . قلت : لا ، لأن المعنى أسهم للفارس بسبب فرسه سهمين غير سهمه المختص به ، وقد رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ومسنده بهذا الإسناد فقال « للفرس » وكذلك أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الجهاد له عن ابن أبي شيبة ، وكان الرمادى رواه بالمعنى . وقد أخرجه أحمد عن أبي أسامة وابن نمير معاً بلفظ « أسهم للفرس » وعلى هذا التأويل أيضاً يحمل ما رواه نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن عبيد الله مثل رواية الرمادى أخرجه الدارقطني وقد رواه على ابن الحسن بن شقيق وهو أثبت من نعيم عن ابن المبارك بلفظ « أسهم للفرس » وتمسك بظاهر هذه الرواية بعض من احتج لأبي حنيفة في قوله : إن للفرس سهماً واحداً ولراكبه سهم آخر ، فيكون للفارس سهمان فقط ، ولا حجة فيه لما ذكرنا . واحتج له أيضاً بما أخرجه أبو داود من حديث مجمع بن جارية بالجيم والتحتانية في حديث طويل في قصة خيبر قال « فأعطى للفارس سهمين وللراجل سهماً ، وفي إسناده ضعف ، ولو ثبت يحمل على ما تقدم لأنه يحتمل الأمرين ، والجمع بين الروایتين أولى ، ولا سيما والأسانيد الأولية أثبت ومع رواها زيادة علم ، وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود من حديث أبي عمرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى للفرس سهمين ولكل إنسان سهماً فكان للفارس ثلاثة أسهم » وللسائى من حديث الزبير « أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب له أربعة أسهم سهمين لفرسه وسهماً له وسهماً لقرابته » قال محمد بن سحنون : انفرد أبو حنيفة بذلك دون فقهاء الأمصار ، ونقل عنه أنه قال : أكره أن أفضل ببيعة على مسلم ، وهى شبهة ضعيفة لأن السهام في الحقيقة كلها للرجل . قلت : لو لم يثبت الخبر لكانت الشبهة قوية لأن المراد المفاضلة بين الراجل والفارس فلولا الفرس ما ازداد الفارس سهمين عن الراجل ، فمن جعل للفارس سهمين فقد

سوى بين الفرس وبين الرجل ، وقد تعقب هذا أيضاً لأن الأصل عدم المساواة بين البهيمة والإنسان ، فلما خرج هذا عن الأصل بالمساواة فلتكن المفاضلة كذلك ، وقد فضل الحنفية الدابة على الإنسان في بعض الأحكام فقالوا : لو قتل كلب صيد قيمته أكثر من عشرة آلاف أداها ، فإن قتل عبداً مسلماً لم يؤد فيه إلا دون عشرة آلاف درهم . والحق أن الاعتماد في ذلك على الخبر ، ولم ينفرده أبو حنيفة بما قال فقد جاء عن عمر وعليّ وأبي موسى ، لكن الثابت عن عمر وعليّ كالجمهور من حيث المعنى بأن الفرس يحتاج إلى مؤنة لخدمتها وعلفها ، وبأنه يحصل بها من الغنى في الحرب مالا ينحى ، واستدل به على أن المشرك إذا حضر الواقعة وقاتل مع المسلمين يسهم له ، وبه قال بعض التابعين كالشعبي ، ولا حجة فيه إذ لم يرد هنا صيغة عموم ، واستدل للجمهور بحديث « لم تحل الغنائم لأحد قبلنا » وسيأتى في مكانه . وفي الحديث حض على اكتساب الخيل واتخاذها للغزو لما فيها من البركة وإعلاء الكلمة واعظام الشوكة كما قال تعالى ﴿ ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم ﴾ واختلف فيمن خرج إلى الغزو ومعه فرس فمات قبل حضور القتال ، فقال مالك : يستحق سهم الفرس وقال الشافعي والباقون : لا يسهم له إلا إذا حضر القتال ، فلو مات الفرس في الحرب استحق صاحبه وإن مات صاحبه استمر استحقاقه وهو للورثة . وعن الأوزاعي فيمن وصل إلى موضع القتال فباع فرسه : يسهم له ، لكن يستحق البائع مما غنموا قبل العقد والمشتري مما بعده ، وما اشتره قسم . وقال غيره : يوقف حتى يصطلحوا . وعن أبي حنيفة : من دخل أرض العدو راجلاً لا يقسم له إلا سهم راجل ولو اشترى فرساً وقاتل عليه . واختلف في غزاة البحر إذا كان معهم خيل ، فقال الأوزاعي والشافعي : يسهم له .

( تكميل ) : هذا الحديث يذكره الأصوليون في مسائل القياس في مسألة الإيماء ، أى إذا اقترن الحكم بوصف لولا أن ذلك الوصف للتعليل لم يقع الاقتران ، فلما جاء سياق واحد أنه صلى الله عليه وسلم أعطى للفرس سهمين وللراجل سهماً دل على افتراق الحكم .

### باب مَنْ قَادَ دَابَّةً غَيْرَهُ فِي الْحَرْبِ

٢٧٧٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ يُونُسَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ قَالَ رَجُلٌ لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ : أَفَرَرْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ قَالَ : لَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَمْ يَفِرْ ، إِنَّ هَوَازِنَ كَانُوا قَوْمًا رُمَاءً ، وَإِنَّا لَمَّا لَقِينَاهُمْ حَمَلْنَا عَلَيْهِمْ فَانْهَزَمُوا ، فَأَقْبَلَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى الْغَنَائِمِ ، وَاسْتَقْبَلُونَا بِالسَّهَامِ ، فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَفِرْ ، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ وَإِنَّهُ لَعَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ ، وَإِنَّ أَبَا سُفْيَانَ أَخَذَ بِلِجَامِهَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ : «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ» .

[الحديث ٢٨٦٤ - أطرافه في: ٢٨٧٤، ٢٩٣٠، ٣٠٤٢، ٤٣١٥، ٤٣١٦، ٤٣١٧.]

قوله ( باب من قاد دابة غيره في الحرب ) ذكر فيه حديث البراء بن عازب « أن هوازن كانوا قوماً رماة » الحديث ، والغرض منه قوله فيه « وأبو سفيان - وهو ابن الحارث بن عبد المطلب - آخذ باجماعها » وسبأني شرحه مستوفى في غزوة حنين من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى .

### باب الرُّكَّابِ ، والغَرَزِ لِلدَّابَّةِ

[٢٨٦٥] ٢٧٧٤ - حدثنا عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه : أنه كان إذا أدخل رجله في الغرز واستوت به ناقته قائمة أهل من عند مسجد ذي الحليفة .

قوله ( باب الركاب والغرز للدابة ) قيل الركاب يكون من الحديد والخشب ، والغرز لا يكون إلا من الجند ، وقيل هما مترادفان ، أو الغرز للجمل والركاب للفرس ، وذكر فيه حديث ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أدخل رجله في الغرز أهل » الحديث ، وهو ظاهر فيما ترجم له من الغرز ، وأما الركاب فألحقه به لأنه في معناه . وقال ابن بطال كأنه أشار إلى أن ما جاء عن عمر أنه قال « اقطعوا الركب وثبوا على الخيل وثباً » ليس على منع اتخاذ الركب أصلاً ، وإنما أراد تدريبهم على ركوب الخيل .

### باب رُكُوبِ الفَرَسِ العُرِيِّ

[٢٨٦٦] ٢٧٧٥ - حدثنا عمرو بن عون قال حدثنا حماد عن ثابت عن أنس : استقبلهم النبي صلى الله عليه على فرس عري ما عليه سرج ، في عنقه سيف .

قوله ( باب ركوب الفرس العري ) بضم المهملة وسكون الراء ، أي ليس عليه سرج ولا أداة ، ولا يقال في الآدميين إنما يقال عريان قاله ابن فارس ، قال : وهي من النوادر انتهى . وحكى ابن التين أنه ضبط في الحديث بكسر الراء وتشديد التحتانية ، وليس في كتب اللغة ما يساعده . ذكر فيه حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم استقبلهم على فرس عري ما عليه سرج في عنقه سيف ، وهو طرف من الحديث الذي تقدم في أنه استعار فرساً لأبي طلحة ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق أخرى عن حماد بن زيد وفي أوله « فزع أهل المدينة ليلة ، فتلقاهم النبي صلى الله عليه وسلم قد سبقهم إلى الصوت ، وهو على فرس بغير سرج » وفي رواية له « وهو على فرس لأبي طلحة » وقد سبق في « باب الشجاعة في الحرب » في حديث أوله « كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس وأشجع الناس » بعض هذا الحديث ، وقد سبق شرحه في الهبة ، وفيه ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع والفروسية البالغة فإن الركوب المذكور لا يفعله إلا من أحكم الركوب وأدمن على الفروسية ، وفيه تعليق السيف في العنق إذا احتاج إلى ذلك حيث يكون أعون له ، وفي الحديث ما يشير إلى أنه ينبغي للفارس أن يتعاهد الفروسية ويروض طباعه عليها لئلا يفجأه شدة فيكون قد استعد لها .

### باب الفرس القُطوف

٢٧٧٦- حدثنا عبدُ الأعلى بن حماد قال حدثنا يزيدُ بن زريعٍ قال حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك أن أهل المدينة فزعوا مرةً فركبَ النبي صلى الله عليه فرساً لأبي طلحة كان يقطف - أو كان فيه قطافٌ - فلما رجع قال: «وجدنا فرسكم هذا بحراً»، فكان بعد ذلك لا يجارى.

قوله ( باب الفرس القُطوف ) أى البطيء المشى ، قال أبو زيد وغيره : قطفت الدابة تقطف قطافاً وقطوفاً ، والقُطوف من الدواب المقارب الخطو وقيل الضيق المشى ، وقال الثعالبي : إن مشى وثباً فهو قُطوف ، وإن كان يرفع يديه ويقوم على رجليه فهو سبوت ، وإن التوى براكبه فهو قُوص ، وإن منع ظهره فهو شُموس . ذكر فيه حديث أنس « أن أهل المدينة فزعوا مرة فركب النبي صلى الله عليه وسلم فرساً لأبي طلحة كان يقطف » الحديث ، وقوله « يقطف » بكسر الطاء وبضمها وقد سبق شرحه في الهبة ، وقوله « أو كان فيه قطاف » شك من الراوى ، وسيأتى فى « باب السرعة والركض » من طريق محمد بن سيرين عن أنس بلفظ « فركب فرساً لأبي طلحة بطيئاً » ، وقوله « لا يجارى » بضم أوله زاد فى نسخة الصغاني « قال أبو عبد الله أى لا يسابق » لأنه لا يسبق فى الجرى ، وفيه بركة النبي صلى الله عليه وسلم لكونه ركب ما كان بطيئاً فصار سابقاً ، وسيأتى فى رواية محمد بن سيرين المذكورة « فما سبق بعد ذلك اليوم »

### باب

### السَّبْقُ بَيْنَ الْخَيْلِ

٢٧٧٧- حدثنا قبيصة قال حدثنا سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : أجرى النبي صلى الله عليه ما ضمّر من الخيل من الحفيا إلى ثنية الوداع ، وأجرى ما لم يضمّر من الثنية إلى مسجد بني زريق . قال ابن عمر : وكنت فيمن أجرى . وقال عبد الله حدثنا سفيان قال حدثني عبيد الله قال سفيان : بين الحفيا إلى ثنية خمسة أميال أو ستة ، وبين ثنية إلى مسجد بني زريق ميل .

قوله ( باب السبق بين الخيل ) أى مشروعية ذلك والسبق بفتح المهملة وسكون الموحدة مصدر وهو المراد هنا ، وبالتحريك الرهن الذى يوضع لذلك .

### باب إضمّار الخيل للسَّبْقِ

٢٧٧٨- حدثنا أحمد بن يونس قال حدثنا الليث عن نافع عن عبد الله : أن النبي صلى

الله عليه سابق بين الخيل التي لم تُضمّر، وكان أمدّها من الثنية إلى مسجد بني زريق، وأنّ عبد الله ابن عمر كان سابق بها. قال أبو عبد الله، أمدًا: غاية ﴿طال عليهم الأمد﴾.

ثم قال (باب إضمار الخيل للسبق) إشارة إلى أن السنة في المسابقة أن يتقدم إضمار الخيل وإن كانت التي لا تضمّر لا تمتنع المسابقة عليها.

## ب

### غاية السبق للخيل المضمّرة

٢٧٧٩ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا معاوية قال حدثنا أبو إسحاق عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: سابق رسول الله صلى الله عليه بين الخيل التي قد أضمّرت، فأرسلها من الحفيا، وكان أمدّها ثنية الوداع. فقلت لموسى: وكم بين ذلك؟ قال: ستّة أميالٍ أو سبعة. وسابق بين الخيل التي لم تُضمّر، فأرسلها من ثنية الوداع، وكان أمدّها مسجد بني زريق. قلت: فكم بين ذلك؟ قال: ميلٌ أو نحوه.

وكان ابن عمر ممن سابق فيها.

ثم قال (باب غاية السباق للخيل المضمّرة) أى بيان ذلك وبيان غاية التي لم تضمّر، وذكر في الأبواب الثلاثة حديث ابن عمر في ذلك، وقوله في الطريق الأولى (من الحفيا) بفتح المهملة وسكون الفاء بعدها تحتانية ومد: مكان خارج المدينة من جهة ويجوز القصر، وحكى الحازمي تقديم الياء التحتانية على الفاء وحكى عياض ضم أوله وخطأه، وقوله فيها «أجرى» قال في التي تليها «سابق» وهو بمعناه، وقال فيها «قال ابن عمر وكنت فيمن أجرى» وقال في الرواية التي تليها «وأن عبد الله بن عمر كان ممن سابق بها» وسفيان في الرواية الأولى هو الثوري وشيخه عبيد الله بالتصغير هو ابن عمر العمري، والطريق الثانية عن الليث مختصرة، وقد أخرجها تامة النسائي عن قتيبة عن الليث، وهو عند مسلم لكن لم يسق لفظه، وقوله في الأولى «قال عبد الله قال سفيان حدثني عبيد الله» فعبد الله هو ابن الوليد العدني كذا رويناه في جامع سفيان الثوري من روايته عنه، وأراد بذلك تصريح الثوري عن شيخه بالتحديث، وهم من قال فيه: وقال أبو عبد الله، وزاد الإسماعيلي من طريق إسحاق وهو الأزرق عن الثوري في آخره «قال ابن عمر وكنت فيمن أجرى فوثب بي فرسي جداراً» وأخرجه مسلم من طريق أيوب عن نافع وقال فيه «فسبقت الناس، فطفف بي الفرس مسجد بني زريق» أى جاوز بي المسجد الذي كان هو الغاية، وأصل التطفيف مجاوزة الحد. وقوله في آخر الثانية «قال أبو عبد الله» هو المصنف وقوله «أمدًا: غاية» فطال عليهم الأمد» وقع هذا في رواية

المستملى وحده ، وهو تفسير أبي عبيدة في « المجاز » وهو متفق عليه عند أهل اللغة قال النابغة : سبق الجواد إذا استولى على الأمد . ومعاوية في الرواية الثالثة هو ابن عمرو الأزدي ، وأبو إسحق هو الفزاري ، وقوله فيها « قال سفيان » هو موصول بالإسناد المذكور ، ولم يسند سفيان ذلك . وقد ذكر نحوه موسى بن عقبة في الرواية الثالثة ، إلا أن سفيان قال في المسافة التي بين الحفياء والثنية خمسة أو ستة ، وقال موسى ستة أو سبعة وهو اختلاف قريب ، وقال سفيان في المسافة الثانية ميل أو نحوه ، وقد وقع في رواية الترمذي من طريق عبيد الله بن عمر إدراج ذلك في نفس الخبر والخبر بالسته وبالميل ، قال ابن بطال : إنما ترجم لطريق الليث بالإضمار وأورده بلفظ « سابق بين الخيل التي لم تضمر » ، ليشير بذلك إلى تمام الحديث . وقال ابن المنير : لا يلزم ذلك في تراجمه بل ربما ترجم مطلقاً لما قد يكون ثابتاً ولما قد يكون منغياً ، فعنى قوله « إضمار الخيل للسبق » أي هل هو شرط أم لا ؟ فيين بالرواية التي ساقها أن ذلك ليس بشرط ، ولو كان غرضه الاختصار المجرد لكان الاختصار على الطرف المطابق للترجمة أولى ، لكنه عدل عن ذلك للنكتة المذكورة ، وأيضاً فلإزالة اعتقاد أن التضميم لا يجوز لما فيه من مشقة سوقها والخطر فيه ، فيين أنه ليس بممنوع بل مشروع والله أعلم . قلت : ولا مناقاة بين كلامه وكلام ابن بطال بل أفاد النكتة في الاختصار .

**قوله ( أضمرت )** بضم أوله ، وقوله « لم تضمر » بسكون الضاد المعجمة ، والمراد به أن تغلف الخيل حتى تسمن وتقوى ثم يقلل علفها بقدر القوت وتدخل بيتاً وتغشى بالجلال حتى تحمي فتعرق فإذا جف عرقها خف لحمها وقويت على الجري ، وفي الحديث مشروعية المسابقة ، وأنه ليس من العبث بل من الرياضة المحمودة الموصلة إلى تحصيل المقاصد في الغزو والانتفاع بها عند الحاجة ، وهي دائرة بين الاستحباب والإباحة بحسب الباعث على ذلك ، قال القرطبي : لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل وغيرها من الدواب وعلى الأقدام ، وكذا الترامي بالسهم واستعمال الأسلحة لما في ذلك من التدريب على الحرب ، وفيه جواز إضمار الخيل ، ولا يخفى اختصاص استحبابها بالخيل المعدة للغزو . وفيه مشروعية الإعلام بالابتداء والانهاء عند المسابقة ، وفيه نسبة الفعل إلى الأمر به لأن قوله « سابق » أي أمر أو أباح .

**( تفييه )** : لم يتعرض في هذا الحديث للمراهنة على ذلك ، لكن ترجم الترمذي له « باب المراهنة على الخيل » ولعله أشار إلى ما أخرجه أحمد من رواية عبد الله بن عمر المكبر عن نافع عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل وراهن » وقد أجمع التلماء كما تقدم على جواز المسابقة بغير عوض ، لكن قصرها مالك والشافعي على الخف والحافر والنصل ، وخصه بعض العلماء بالخيل ، وأجازه عطاء في كل شيء ، واتفقوا على جوازها بعوض بشرط أن يكون من غير المتسابقين كالإمام حيث لا يكون له معهم فرس وجوز الجمهور أن يكون من أحد الجانبين من المتسابقين ، وكذا كان معهما ثالث محل بشرط أن لا يخرج من عنده شيئاً ليخرج العقد عن صورة القمار « وهو أن يخرج كل منهما شيئاً فن غلب أخذ السبقين فاتفقوا على منعه ، ومنهم من شرط في المحلل أن يكون لا يتحقق سبق في مجلس سبق . وفيه أن المراد بالمسابقة بالخيل كونها مركوبة لا مجرد إرسال الفرسين بغير راكب ، لقوله في الحديث « وأن عبد الله بن عمر كان فيمن سابق بها » كذا استدلل به بعضهم ، وفيه نظر لأن الذي لا يشترط الركوب لا يمنع صورة

الركوب ، وإنما احتج الجمهور بأن الخيل لا تهتدى بأنفسها لمقصد الغاية بغير راكب وربما نفرت ، وفيه نظر لأن الاهتداء لا يختص بالركوب فلو أن السائس كان ماهراً في الجرى بحيث لو كان مع كل فرس ساع يهديها إلى الغاية لأمكن ، وفيه جواز لإضافة المسجد إلى قوم مخصوصين ، وقد ترجم له البخاري بذلك في كتاب الصلاة ، وفيه جواز معاملة البهائم عند الحاجة بما يكون تعدياً لها في غير الحاجة كالإجاعة والإجراء ، وفيه تنزيل الخلق منازلهم لأنه صلى الله عليه وسلم غاير بين منزلة المضر وغير المضر ولو خلطهما لأتعب غير المضر .

### باب ناقة النبي صلى الله عليه

وقال ابن عمر : أردف النبي صلى الله عليه أسامة على القصواء .

وقال المسور : قال النبي صلى الله عليه : « ما خلأت القصواء » .

٢٧٨٠ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا معاوية قال حدثنا أبو إسحاق عن حميد [٢٨٧١]

قال سمعت أنساً يقول : كانت ناقة النبي صلى الله عليه يقال لها العضباء .

طوله موسى عن حماد عن ثابت عن أنس .

[الحديث ٢٨٧١ - طرفه في ٢٨٧٢] .

٢٧٨١ - حدثنا مالك بن إسماعيل قال حدثنا زهير عن حميد عن أنس قال : كان للنبي [٢٨٧٢]

صلى الله عليه ناقة تسمى العضباء لا تسبق - قال حميد : أو لا تكاد تسبق - فجاء أعرابي على قعود فسبقها ، فشق ذلك على المسلمين حتى عرفه فقال : « حق على الله أن لا يرتفع شيء من الدنيا إلا وضعه » .

قوله ( باب ناقة النبي صلى الله عليه وسلم ) كذا أفرد للناقة في الترجمة إشارة إلى أن العضباء والقصواء واحدة .

قوله ( وقال ابن عمر : أردف النبي صلى الله عليه وسلم أسامة على القصواء ) هو طرف من حديث وصله المصنف في الحج ، وقد تقدم شرحه في حجة الوداع .

قوله ( وقال المسور ما خلأت القصواء ) هو طرف من الحديث الطويل الماضي مع شرحه في كتاب الشروط وفيه ضبط القصواء .

قوله ( حدثنا معاوية ) هو ابن عمرو الأزدي وأبو إسحق هو الفزاري .

قوله ( طوله موسى عن حماد عن ثابت عن أنس ) أي رواه مطولا ، وهذا التعليق وقع في رواية



المستملى وحده هنا ، وموسى هو ابن إسماعيل التبوذكى وحما هو ابن سلمة ، ووقع في رواية من عدا الهروى بعد سياق رواية زهير ، وقد وصله أبو داود عن موسى بن إسماعيل المذكور وليس سياقه بأطول من سياق زهير بن معاوية عن حميد ، نعم هو أطول من سياق أبي إسحق الفزارى فترجح رواية المستملى ، وكأنه اعتمد رواية أبي إسحق لما وقع فيها من التصريح بسماع حميد من أنس ، وأشار إلى أنه روى مطولا من طريق ثابت ثم وجده من رواية حميد أيضا مطولا فأخرجه والله أعلم .

**قوله ( لا تسبق )** قال حميد أو لا تكاد تسبق ( شك منه ، وهو موصول بالإسناد المذكور ، وفي بقية الروايات بغير شك ، وقوله ( أن لا يرتفع شيء من الدنيا ) وفي رواية موسى بن إسماعيل « أن لا يرتفع شيئا » وكذا للمصنف في الرقاق ، وكذا قال النفيلى عن زهير عند أبي داود ، وفي رواية شعبة عند النسائى « أن لا يرتفع شيء من نفسه في الدنيا » وقوله فجاء أعرابى فسبقها « في رواية ابن المبارك وغيره عن حميد عند أبي نعيم » فسابقها فسبقها « ، وفي رواية شعبة « سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرابى » ، ولم أقف على اسم هذا الأعرابى بعد التتبع الشديد .

**قوله ( على قعود )** بفتح القاف ما استحق الركوب من الإبل ، قال الجوهري هو البكر حتى يركب وأقل ذلك أن يكون ابن سنتين إلى أن يدخل السادسة فيسمى جلا . وقال الأزهري : لا يقال إلا للذكر ، ولا يقال للأثني قعودة وإنما يقال لها قلوص ، قال : وقد حكى الكسائى في « النوادر » قعودة للقلوص وكلام الأكثر على خلافه ، وقال الخليل : القعودة من الإبل ما يقعه الراعى لحمل متاعه ، والهاء فيه للمبالغة .

**قوله ( حتى عرفه )** أى عرف أثر المشقة ، وفي رواية المصنف في الرقاق « فلما رأى ما في وجوههم وقالوا سبقت العضباء » الحديث . والعضباء بفتح الميم وسكون المعجمة بعدها موحدة ومد هي المقطوعة الأذن أو المشقوقة ، وقال ابن فارس : كان ذلك لقباً لها لقوله تسمى العضباء . ولقوله « يقال لها العضباء » ولو كانت تلك صفتها لم يحتاج لذلك ، وقال الزنجشري : العضباء منقول من قولهم ناقة عضباء أى قصيرة اليد ، واختلف هل العضباء هي القصواء أو غيرها ، فجزم الحربى بالأول وقال : تسمى العضباء والقصواء والجدعاء ، وروى ذلك ابن سعد عن الواقدي . وقال غيره بالثاني وقال : الجدعاء كانت شهباء وكان لا يحملها عند نزول الوحى غيرها ، وذكر له عدة نوق غير هذه تتبعها من اعتنى بجمع السيرة . وفي الحديث اتخاذ الإبل للركوب والمسابقة عليها ، وفيه التزهيد في الدنيا للإشارة إلى أن كل شيء منها لا يرتفع إلا انضع . وفيه الحث على التواضع . وفيه حسن خلق النبي صلى الله عليه وسلم وتواضعه وعظمته في صدور أصحابه .

### باب الغزو على الحمير

**قوله ( باب الغزو على الحمير )** كذا في رواية المستملى وحده بغير حديث ، وضم النسبى هذه الترجمة التى بعدها فقال « باب الغزو على الحمير ، وبغلة النبي صلى الله عليه وسلم البيضاء » ، ولم يتعرض لذلك أحد من الشراح ، وهو مشكل على الخالين ، لكن في رواية المستملى أسهل لأنه يحمل على أنه وضع الترجمة وأخل بياضاً للحديث اللائق بها فاستمر ذلك ، وكأنه أراد أن يكتب طريقاً لحديث معاذ « كنت ردف النبي صلى الله

عليه وسلم على حمار يقال له غفير « وقد تقدم قريباً في « باب اسم الفرس والحمار » وكونه كان راكبه يحتمل أن يكون في الحضر وفي السفر فيحصل مقصود الترجمة على طريقة من لا يفرق بين المطلق والعام والله أعلم .  
وأما رواية النسفي فليس في حديثي الباب إلا ذكر البغلة خاصة ، ويمكن أن يكون أخطى آخر الباب بياضاً كما قلنا في رواية المستملي ، أو يؤخذ حكم الحمار من البغلة . وقد أخرج عبد بن حميد من حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوم خير على حمار مخطوم بجبل من ليف » وفي سنده مقال .

### باب بغلة النبي صلى الله عليه

قاله أنس ، وقال أبو حميد : أهدى ملك أيلة للنبي صلى الله عليه بغلة بيضاء

[٢٨٧٣] ٢٧٨٢- حدثنا عمرو بن علي قال حدثنا يحيى قال حدثنا سُفيان قال حدثني أبو إسحاق قال سمعتُ عمرو بن الحارث قال : ما ترك رسول الله صلى الله عليه إلا بغلته البيضاء وسلاحه ، وأرضاً تركها صدقةً .

[٢٨٧٤] ٢٧٨٣- حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا يحيى بن سعيد عن سُفيان قال حدثني أبو إسحاق عن البراء قال له رجل : يا أبا عمارة وليتم يوم حنين ؟ قال : لا ، والله ما ولي النبي صلى الله عليه ، ولكن ولي سرعان الناس ، فلقيهم هوازن بالنبل والنبي صلى الله عليه على بغلة بيضاء ، وأبو سُفيان بن الحارث أخذ بلجامها والنبي صلى الله عليه يقول : « أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب » .

قوله ( باب بغلة النبي صلى الله عليه وسلم البيضاء ) قاله أنس يشير إلى حديثه الطويل في قصة حنين ، وسيأتي موصولا مع شرحه في المغازي وفيه « وهو على بغلة بيضاء » .

قوله ( وقال أبو حميد : أهدى ملك أيلة للنبي صلى الله عليه وسلم بغلة بيضاء ) يشير إلى حديثه الطويل في غزوة تبوك ، وقد مضى موصولا في أواخر كتاب الزكاة وفيه هذا القدر وزيادة ، وتقدمت الإشارة إلى اسم صاحب أيلة هناك مع بقية شرح الحديث . ومما ينبه عليه هنا أن البغلة البيضاء التي كان عليها في حنين غير البغلة البيضاء التي أهداها له ملك أيلة ، لأن ذلك كان في تبوك وغزوة حنين كانت قبلها . وقد وقع في مسلم من حديث العباس أن البغلة التي كانت تحته في حنين أهداها له فروة بن نفاثة بضم النون بعدها فاء خفيفة ثم مثله ، وهذا هو الصحيح . وذكر أبو الحسين بن عبدوس أن البغلة التي ركبها يوم حنين دلدل وكانت شهباء أهداها له المقوقس ، وأن التي أهداها له فروة يقال لها فضة ، ذكر ذلك ابن سعد وذكر عكسه ، والصحيح ما في مسلم . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث عمرو بن الحارث وهو آخر جويرية أم المؤمنين قال « مات رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بغلته البيضاء » الحديث ، وقد تقدم

في أول الوصايا وأن شرحه يأتي في الوفاة آخر المغازي . ثانيهما حديث البراء في قصة حنين وقد تقدم قريباً وفيه « والنبي صلى الله عليه وسلم على بغلة بيضاء » وسيأتي شرحه في المغازي إن شاء الله تعالى ، واستدل به على جواز اتخاذ البغال وإنزاع الحمر على الخيل . وأما حديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إنما يفعل ذلك الذين لا يعلمون » أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان فقال الطحاوي : أخذ به قوم فحرموا ذلك ، ولا حجة فيه لأن معناه الحض على تكثير الخيل لما فيها من الثواب ، وكان المراد الذين لا يعلمون الثواب المرتب على ذلك .

### باب جهاد النساء

[٢٨٧٥] ٢٧٨٤- حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن معاوية بن إسحاق عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت : استأذنت النبي صلى الله عليه في الجهاد فقال : « جهادُكنَّ الحجُّ ».

وقال عبد الله بن الوليد : حدثنا سفيان قال حدثنا معاوية بهذا .

[٢٨٧٦] ٢٧٨٥- حدثنا قبيصة قال حدثنا سفيان عن معاوية بهذا . وعن حبيب بن أبي عمرة عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين : عن النبي صلى الله عليه سألته نساؤه عن الجهاد فقال : « نعم الجهادُ الحجُّ ».

قوله ( باب جهاد النساء ) ذكر فيه حديث عائشة « جهادكن الحج » ، وقد تقدم في أول الجهاد ، ومضى شرحه في كتاب الحج . وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه النسائي بلفظ « جهاد الكبير - أي العاجز الضعيف - والمرأة الحج والعمرة » .

قوله فيه ( وقال عبد الله بن الوليد ) هو العدني ، وروايته موصولة في « جامع سفيان » وقوله في الطريق الأخرى « وعن حبيب بن أبي عمرة » هو موصول من رواية قبيصة المذكورة . والحاصل أن عنده فيه عن سفيان إسنادين ، وقد وصله الإسماعيلي من طريق هناد بن السري عن قبيصة كذلك . وقال ابن بطلال دل حديث عائشة على أن الجهاد غير واجب على النساء ، ولكن ليس في قوله « جهادكن الحج » أنه ليس لهن أن يتطوعن بالجهاد ، وإنما لم يكن عليهن واجباً لما فيه من مغايرة المطلوب منهن من الستر ومجانبة الرجال ، فلذلك كان الحج أفضل لهن من الجهاد . قلت : وقد لمح البخاري بذلك في إيراد الترجمة مجملة وتعقيبها بالتراجم المصرحة بخروج النساء إلى الجهاد .

### باب غزوة المرأة في البحر

[٢٨٧٧] ٢٧٨٦- حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا معاوية بن عمرو قال حدثنا أبو إسحاق عن [٢٨٧٨]

عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري قال: سمعت أنساً يقول: دخل رسول الله صلى الله عليه على بنت ملحان فاتكأ عندها، ثم ضحك، فقالت: لم تضحك يا رسول الله؟ قال: «ناس من أمتي يركبون البحر الأخضر في سبيل الله، مثلهم مثل الملوك على الأسرة». قالت: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: «اللهم اجعلها منهم». ثم عاد فضحك، فقالت له مثل -أو مم- ذلك، فقال لها مثل ذلك، فقالت: ادع الله أن يجعلني منهم، قال: «أنت من الأولين ولست من الآخرين». قال أنس: فتزوجت عبادة بن الصامت، فركبت البحر مع بنت قرظة، فلما أقفلت ركبت دابتها، فوقصت بها، فسقطت عنها فماتت.

**قوله (باب غزو المرأة في البحر)** ذكر فيه حديث أنس في قصة أم حرام، وقد تقدم قريباً في «باب فضل من يصرع في سبيل الله» ويأتي شرحه في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى. وقوله في آخره «قال أنس فتزوجت عبادة بن الصامت» ظاهره أنها تزوجته بعد هذه المقالة، ووقع في رواية إسحق عن أنس في أول الجهاد بلفظ «وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت، فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم» وظاهره أنها كانت حينئذ زوجته، فإما أن يحمل على أنها كانت زوجته ثم طلقها ثم راجعها بعد ذلك وهذا جواب ابن التين، وإما أن يجعل قوله في رواية إسحق «وكانت تحت عبادة» جملة معترضة أراد الراوي وصفها به غير مقيد بحال من الأحوال، وظهر من رواية غيره أنه إنما تزوجها بعد ذلك وهذا الثاني أولى لموافقة محمد بن يحيى بن حبان عن أنس على أن عبادة تزوجها بعد ذلك كما سيأتي بعد اثني عشر باباً وقوله في آخره «فركبت البحر مع بنت قرظة» هي زوج معاوية واسمها فاخنة وقيل كنود، وكانت تحت عتبة ابن سهل قبل معاوية: ويحتمل أن يكون معاوية تزوج الأختين واحدة بعد أخرى، وهذه رواية ابن وهب في موطأته عن ابن لهيعة عن سمع، قال: ومعاوية أول من ركب البحر للغزاة، وذلك في خلافة عثمان وأبوها قرظة بفتح القاف والراء والظاء المعجمة هو ابن عبد عمرو بن نوفل بن عبد مناف، وهي قرشية نوفلية، وظن بعض الشراح أنها بنت قرظة بن كعب الأنصاري فوهم، والذي قلته صرح به خليفة بن خياط في تاريخه وزاد أن ذلك كان سنة ثمان وعشرين، والبلاذري في تاريخه أيضاً وذكر أن قرظة بن عبد عمرو مات كافراً فيكون لها هي رؤية، وكذا لأخيها مسلم بن قرظة الذي قتل يوم الجمل مع عائشة.

**(تبيين)** يتعلقان بهذا الإسناد: أحدهما وقع في هذا الإسناد «حدثنا أبو إسحق هو الفزاري عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري» هكذا هو في جميع الروايات ليس بينهما أحد، وزعم أبو مسعود في «الأطراف» أنه سقط بينهما «زائدة بن قدامة» وأقره المزى على ذلك وقواه بأن المسيب بن واضح رواه عن أبي إسحق الفزاري عن زائدة عن أبي طوالة، وقد قال أبو علي الجبائي: تأملته في «السير لأبي إسحق الفزاري» فلم أجد فيها زائدة، ثم ساقه من طريق عبد الملك بن حبيب عنه عن أبي طوالة ليس بينهما زائدة، ورواية المسيب بن واضح خطأ، وهو ضعيف لا يقضى بزيادته على خطأ ما وقع في

الصحيح ، ولا سيما وقد أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن معاوية بن عمرو شيخ شيخ البخاري فيه كما أخرجه البخاري سواء ليس فيه زائدة ، وسبب الوهم من أبي مسعود أن معاوية بن عمرو رواه أيضا عن زائدة عن أبي طوالة ، فظن أبو مسعود أنه عند معاوية بن عمرو عن أبي إسحق عن زائدة ، وليس كذلك بل هو عنده عن أبي إسحق وزائدة معاً ، جمعها تارة وفرقهما أخرى ، أخرجه أحمد عنه عاطفاً لروايته عن أبي إسحق على روايته عن زائدة ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق أبي خيثمة عن معاوية بن عمرو عن زائدة وحده به ، وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن جعفر الصائغ عن معاوية فوضحت صحة ما وقع في الصحيح والله الحمد . ثانيهما : هذا الحديث ، رواه عن أنس إسحق بن أبي طلحة ومحمد بن يحيى بن حبان وأبو طوالة ، فقال إسحق في روايته عن أنس « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على أم حرام » وقال أبو طوالة في روايته « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على بنت ملحان » وكلاهما ظاهر في أنه من مسند أنس ، وأما محمد بن يحيى فقال « عن أنس عن خالته أم حرام ، وهو ظاهر في أنه من مسند أم حرام وهو المعتمد ، وكان أنساً لم يحضر ذلك فحمله عن خالته ، وقد حدث به عن أم حرام عمير بن الأسود أيضا كما سيأتي بعد أبواب ، وقد أحال المزي برواية أبي طوالة في مسند أنس على مسند أم حرام ولم يفعل ذلك في رواية إسحق بن أبي طلحة فأوهم خلاف الواقع الذي حررته ، والله الهادي .

### باب حَمَلُ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ فِي الْغَزْوِ دُونَ بَعْضِ نِسَائِهِ

[٢٨٧٩] ٢٧٨٧- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مَنْهَالٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو التَّمِيمِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ قَالَ سَمِعْتُ عُروَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ وَعُبَيْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، كُلُّ حَدِيثِي طَائِفَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَيَّتَهُنَّ يَخْرُجُ سَهْمَهَا خَرَجَ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ . فَأَقْرَعَ بَيْنَنَا فِي غَزَاةٍ غَزَاهَا ، فَخَرَجَ فِيهَا سَهْمِي ، فَخَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بَعْدَمَا أُنْزِلَ الْحِجَابُ .

قوله ( باب حمل الرجل امرأته في الغزو دون بعض نساءه ) ذكر فيه طرفاً من حديث عائشة في قصة الإفك وهو ظاهر فيما ترجم له ، وسيأتي شرح حديث الإفك تاماً في التفسير ، وفيه التصريح بأن حمل عائشة معه كان بعد القرعة بين نساءه .

### باب غَزْوِ النِّسَاءِ وَقِتَالِهِنَّ مَعَ الرِّجَالِ

[٢٨٨٠] ٢٧٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمُ أَحَدٍ انْهَزَمَ النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ . وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ وَأُمَّ سَلِيمٍ وَإِنَّهُمَا لَمَشْمُرَتَانِ أَرَى خَدَمَ سَوْقَهُمَا تَنْقِزَانِ الْقَرْبَ - وَقَالَ غَيْرُهُ : تَنْقِلَانِ الْقَرْبَ - عَلَى مُتُونِهِمَا

ثُمَّ تَفَرَّغَانِهِ فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ ، ثُمَّ تَرَجَعَانِ فَتَمَلَّأَتَاهَا ثُمَّ تَجِيئَانِ فَتُفَرِّغَانِهِ فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ .

[الحديث ٢٨٨٠ - أطرافه في: ٢٩٠٢، ٣٨١١، ٤٠٦٤] .

**قوله ( باب غزو النساء وقتالهن مع الرجال )** وقع في هذه الترجمة حديث الربيع بنت معوذ ، وسيأتي بعد باب . وفي حديث أم عطية الذي مضى في الحيض وفي حديث ابن عباس عند مسلم « كان يغزو بهن فيداوين الجرحي » الحديث ، ووقع في حديث آخر مرسل أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال « كان النساء يشهدن مع النبي صلى الله عليه وسلم المشاهد ويسقين المقاتلة ويداوين الجرحي » ولأبي داود من طريق حشرج بن زياد عن جدته أنهن خرجن مع النبي صلى الله عليه وسلم في حنين وفيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم سألن عن ذلك فقلن : خرجنا نغزل الشعر ونعين في سبيل الله ونداوى الجرحي ونناول السهام ونسقى السويق ، ولم أر في شيء من ذلك التصريح بأنهن قاتلن ، ولأجل ذلك قال ابن المنير : بوب على قتالهن وليس هو في الحديث ، فلما أن يريد أن إعانتهم للغزاة غزو وإما أن يريد أنهن ماثبتن لسقى الجرحي ونحو ذلك ألا وهن بصدد أن يدافعن عن أنفسهن ، وهو الغالب انتهى . وقد وقع عند مسلم من وجه آخر عن أنس « أن أم سليم اتخذت خنجرأ يوم حنين فقالت : اتخذته إن دنا مني أحد من المشركين بقرت به بطنه » ويحتمل أن يكون غرض البخاري بالترجمة أن يبين أنهن لا يقاتلن وإن خرجن في الغزو ، فالتقدير بقوله « وقتالهن مع الرجال » أي هل هو سائق ، أو إذا خرجن مع الرجال في الغزو يعتصرن على ما ذكر من مداواة الجرحي ونحو ذلك ؟ ثم ذكر المصنف حديث أنس « لما كان يوم أحد انهزم الناس » الحديث ، والغرض منه قوله فيه « ولقد رأيت عائشة بنت أبي بكر وأم سليم وإنهما لمشمرتان » وقد أخرجه في المغازي بهذا الإسناد بآتم من هذا السياق ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى . وقوله « خدمن سوقهما » بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وهي الخلاخيل ، وهذه كانت قبل الحجاب ، ويحتمل أنها كانت عن غير قصد للنظر ، وقوله « تنقزان » بضم القاف بعدها زاي ، و « القرب » بكسر القاف وبالموحدة جمع قربة ، وقوله « وقال غيره تنقلان القرب » يعني باللام دون الزاي وهي رواية جعفر بن مهران عن عبد الوارث أخرجه الإسماعيلي ، وقوله « تنقزان » قال الداودي : معناه تسرعان المشي كالهرولة ، وقال عياض : قيل معنى تنقزان تثبان ، والنقز : الوثب والقفز ، كناية عن سرعة السير ، وضبطوا القرب بالنصب وهو مشكل على هذا التأويل بخلاف رواية تنقلان ، قال : وكان بعض الشيوخ يقرؤه برفع القرب على أن الجملة حال ، وقد تخرج رواية النصب على نزع الحافض كأنه قال تثبان بالقرب ، قال : وضبطه بعضهم تنقزان بضم أوله أي تحر كان القرب لشدة عدوهما ، وتصح على هذا رواية النصب . وقال الخطابي : أحسب الرواية « تزفران » بدل تنقزان ، والزفر حمل القرب الثقال كما في الحديث الذي بعده .

### باب حَمَلِ النِّسَاءِ الْقَرَبِ إِلَى النَّاسِ فِي الْغَزَا

٢٧٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ ثَعْلَبَةُ

[٢٨٨١]

ابن أبي مالك : إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَسَمَ مُرَوِّطًا بَيْنَ نِسَاءٍ مِنْ نِسَاءِ الْمَدِينَةِ ، فَبَقِيَ مَرُطٌ جَيِّدٌ ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ مَنْ عِنْدَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أَعْطِ هَذِهِ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْتِي عِنْدَكَ - يُرِيدُونَ أُمَّ كَلْثُومٍ بِنْتَ عَلِيٍّ - فَقَالَ عُمَرُ : أُمُّ سَلِيْطٍ أَحَقُّ . وَأُمُّ سَلِيْطٍ مِنْ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ مَنْ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، قَالَ عُمَرُ : فَإِنَّهَا كَانَتْ تَزْفَرُ لَنَا الْقَرَبَ يَوْمَ أَحُدٍ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : تَزْفَرُ : تَخِيْطُ . [الحديث ٢٨٨١ - طرفه في : ٤٠٧١] .

**قوله ( باب حمل النساء القرب إلى الناس في الغزو ) أى جواز ذلك .**

**قوله ( قال ثعلبة بن أبي مالك )** فى رواية بن وهب عن يونس عند أبي نعيم فى « المستخرج » عن ثعابة القرظى بضم القاف وفتح الراء بعدها معجمة مختلف فى صحبته « قال ابن معين له رواية ، وقال ابن سعد قدم أبو مالك واسمه عبد الله بن سام من اليمن وهو من كندة فتزوج امرأة من بنى قريظة فعرف بهم وحالف الأنصار . قلت : وكانت اليهودية قد فشت فى اليمن فلذلك صاهرهم أبو مالك ، وكأنه قتل فى بنى قريظة فقد ذكر مصعب الزبيرى أن ثعلبة ممن لم يكن أثبت قوله فترك ، وكان ثعلبة إمام قومه ، وله حديث مرفوع عند ابن ماجه ، لكن جزم أبو حاتم بأنه مرسل ، وقد صرح الزهرى عنه بالإخبار فى حديث آخر سيأتى فى « باب لواء النبي صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( فقال له بعض من عنده )** لم أقف على اسمه .

**قوله ( يريدون أم كلثوم )** كان عمر قد تزوج أم كلثوم بنت على وأمها فاطمة ولهذا قالوا لها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت قد ولدت فى حياته وهى أصغر بنات فاطمة عليها السلام .  
**قوله ( أم سليط )** كذا فيه بفتح المهملة وكسر اللام وزن رغيغ ، ولم أر لها فى كتب من صنف فى الصحابة ذكراً إلا فى الاستيعاب فذكرها مختصرة بالذى هنا ، وقد ذكرها ابن سعد فى طبقات النساء وقال : هى أم قيس بنت عبيد بن زياد بن ثعلبة من بنى مازن ، تزوجها أبو سليط بن أبي حارثة عمرو بن قيس من بنى عدى بن النجار فولدت له سليطا وفاطمة ، يعنى فلذلك يقال لها أم سليط ، وذكر أنها شهدت خيبر وحنيناً ، وغفل عن ذكر شهودها أحداً وهو ثابت بهذا الحديث ، وذكر فى ترجمة أم عمارة الأنصارية شبيهاً بهذه القصة من وجه آخر عن عمر لكن فيه « فقال بعضهم أعطه صفية بنت أبي عبيد زوج عبد الله بن عمر » وقال فيه أيضاً « لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما التفت يميناً ولا شمالاً يوم أحد إلا وأنا أراها تقاتل دونى » فهذا يشعر بأن القصة تعددت .

**قوله ( تفر )** بفتح أوله وسكون الزاى وكسر الفاء أى تحمل وزناً ومعنى .

**قوله ( قال أبو عبد الله : تفر تخط )** كذا فى رواية المستمل وحده ، وتعقب بأن ذلك لا يعرف فى اللغة وإنما الزفر الحمل وهو بوزنه ومعناه ، قال الخليل : « زفر بالحمل زفرأ نهض به » والزفر أيضاً القرية نفسها وقيل إذا كانت مملوءة ماء ، ويقال للإماء إذا حملن القرب زوافر ، والزفر أيضاً البحر الفياض ، وقيل الزافر الذى يعين فى حمل القرية . قلت : وقع عند أبي نعيم فى « المستخرج » بعد أن أخرجه من طريق

عبد الله بن وهب عن يونس قال عبد الله تزفر تحمل ، وقال أبو صالح كاتب الليث : تزفر تخرز . قلت : فلعل هذا مستند البخارى فى تفسيره ، وسيأتى بقية الكلام على فوائد هذا الحديث فى غزوة أحد إن شاء الله تعالى

### باب مداواة النساء الجرحى فى الغزو

[٢٨٨٢] ٢٧٩٠- حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا بشر بن المفضل قال حدثنا خالد بن ذكوان

عن الربيع بنت معوذ قالت : كُنَّا مع النبي صلى الله عليه ، نسقي ونُدَاوي الجرحى ، ونردُّ القتلى .

[الحديث ٢٨٨٢ - طرفه فى : ٢٨٨٣ ، ٥٦٧٩ .]

### باب ردَّ النساء الجرحى والقتلى

[٢٨٨٣] ٢٧٩١- حدثنا مسدد قال حدثنا ابن المفضل عن خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ

قالت : كُنَّا نغزو مع النبي صلى الله عليه فنسقي القوم ونخدمهم ، ونردُّ الجرحى والقتلى إلى المدينة .

قوله ( باب مداواة النساء الجرحى ) أى من الرجال وغيرهم ( فى الغزو ) .

ثم قال بعده ( باب رد النساء الجرحى والقتلى ) كذا للأكثر وزاد الكشمهني « إلى المدينة » .

قوله ( عن الربيع ) بالتشديد ، وأبوها معوذ بالتشديد أيضا والذال المعجمة . لها ولأبيها صحبة .

قوله ( كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نسقي ) كذا أورده فى الأول مختصراً ، وأورده فى الذى بعده

وسياقه أتم وأوفى بالمقصود ، وزاد الإسماعيلي من طريق أخرى عن خالد بن ذكوان « ولا نقاتل » وفيه جواز

معالجة المرأة الأجنبية الرجل للأجنبي للضرورة . قال ابن بطال : ويختص ذلك بنوات المحارم ثم

بالمتجالات منهن لأن موضع الجرح لا يلتذ بلمسه بل يقشعر منه الجلد ، فإن دعت الضرورة لغير المتجالات

فليكن بغير مباشرة ولا مس ، ويدل على ذلك اتفاقهم على أن المرأة إذا ماتت ولم توجد امرأة تغسلها أن

الرجل لا يباشر غسلها بالمس بل يغسلها من وراء حائل فى قول بعضهم كالزهري وفى قول الأكثر تيمم ،

وقال الأوزاعي تدفن كما هي ، قال ابن المنير : الفرق بين حال المداواة وتغسيل الميت أن الغسل عبادة

والمداوة ضرورة ، والضرورات تبيح المحظورات .

### باب

### نزع السهم من البدن

٢٧٩٢- حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة عن بُريد بن عبد الله عن أبي بُردة

[٢٨٨٤]



عن أبي موسى قال: رُمي أبو عامرٍ في رُكبته فانتَهيتُ إليه، فقال: انزع هذا السهم، فنزعته، فنزا منه الماء، فدخلتُ على النبي صلى الله عليه وآله فأخبرته فقال: «اللهم اغفر لعبيد أبي عامر».

[الحديث ٢٨٨٤ - طرفاه في: ٤٣٢٣، ٦٣٨٣].

**قوله ( (باب نزع السهم من البدن) )** ذكر فيه حديث أبي موسى في قصة عمه أبي عامر باختصار، وساقه في غزوة حنين بنامه، وسيأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى. قال المهلب: فيه جواز نزع السهم من البدن وإن كان في غبه الموت، وليس ذلك من الإلقاء إلى التهلكة إذا كان يرجو الانتفاع بذلك، قال: ومثله البط والكى وغير ذلك من الأمور التي يتداوى بها. وقال ابن المنير: لعله ترجم بهذا لئلا يتخيل أن الشهيد لا ينزع منه السهم بل يبقى فيه، كما أمر بدفنه بدمايه حتى يبعث كذلك، فبين بهذه الترجمة أن هذا مما شرع انتهى. والذي قاله المهلب أولى لأن حديث الباب يتعلق بمن أصابه ذلك وهو في الحياة بعد، والذي أبداه ابن المنير يتعلق بنزعه بعد الوفاة.

## ب

### الحِرَاسَةُ فِي الْغَزْوِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

٢٧٩٣ - حدثنا إسماعيل بن خليل قال أخبرنا علي بن مسهر قال أخبرنا يحيى بن سعيد [٢٨٨٥] قال أخبرنا عبد الله بن عامر بن ربيعة قال: سمعتُ عائشة تقول: كان النبي صلى الله عليه وآله سهرًا، فلما قدم المدينة قال: «ليت رجلًا من أصحابي صالحًا يحرسني الليلة»، إذ سمعنا صوت سلاح، فقال: «من هذا؟» فقال: أنا سعد بن أبي وقاص جئت لأحرسك. ونام النبي صلى الله عليه وآله عليه.

[الحديث ٢٨٨٥ - طرفه في: ٧٢٣١].

٢٧٩٤ - حدثنا يحيى بن يوسف قال حدثنا أبو بكر عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «تعس عبد الدينار والدِّهَم والقُطيفة والخميصَة، إن أعطي رضي وإن لم يُعط لم يرض». لم يرفعه إسرائيل ومحمد بن جحادة عن أبي حصين. وزاد عمرو: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «تعس عبد الدينار وعبد الدِّهَم وعبد الخميصَة: إن أُعطي رضي وإن لم يُعط» [٢٨٨٧] <sup>(١)</sup>

(١) الرقمان ٢٨٨٦ و ٢٨٨٧ هما لحديث واحد جعله محمد فزاد عبد الباقي حديثين.

سخط، تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش. طوبى لعبدٍ آخذٍ بعنانِ فرسه في سبيل الله، أشعث رأسه مغبرة قدماه، إن كان في الحراسة كان في الحراسة، وإن كان في الساقة كان في الساقة. إن استأذن لم يؤذن له، وإن شفع لم يشفع». «فتعسا». كأنه يقول: فأتعسهم الله. «طوبى»: فعلى من كل شيء طيب، وهي ياء حوِّلت إلى الواو، وهي من يطيّب.

[الحديث ٢٨٨٦ - طرفاه فيك ٢٨٨٧، ٦٤٣٥].

قوله (باب الحراسة في الغزو في سبيل الله) أى بيان ما فيها من الفضل. وذكر فيه حديثين: أحدهما عن عائشة.

قوله (أخبرنا يحيى بن سعيد) هو الأنصارى، وعبد الله بن عامر بن ربيعة هو العزى له رؤية ولأبيه

صحبة

قوله (كان النبي صلى الله عليه وسلم سهر، فلما قدم المدينة قال: ليت رجلاً صالحاً من أصحابي يحرسنى الليلة) هكذا في هذه الرواية ولم يبين زمان السهر، وظاهره أن السهر كان قبل القدوم والقول بعده، وقد أخرجه مسلم من طريق الليث عن يحيى بن سعيد وقال فيه: سهر رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدمه المدينة ليلة فقال: فذكره، وظاهره أن السهر والقول معاً كانا بعد القدوم، وقد أخرجه النسائي من طريق أبي إسحق الفزارى عن يحيى بن سعيد بلفظ: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أول ما قدم المدينة يسهر من الليل» وليس المراد بقدمه المدينة أول قدومه إليها من الهجرة لأن عائشة إذ ذاك لم تكن عنده ولا كان سعد أيضاً ممن سبق، وقد أخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد بلفظ: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة وهي إلى جنبه، قالت فقلت: ما شأنك يا رسول الله» الحديث. وقد روى الترمذى من طريق عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يحرس حتى نزلت هذه الآية: والله يعصمك من الناس» وإسناده حسن واختلف في وصله وإرساله.

قوله (جئت لأحرمك) في رواية الليث المذكورة «فقال وقع في نفسى خوف على رسول الله

صلى الله عليه وسلم فجئت أحرسه، فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم».

قوله (فنام النبي صلى الله عليه وسلم) زاد المصنف في التتمة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن

سعيد «حتى سمعنا غطيظه». وفي الحديث الأخذ بالخنجر والاحتراس من العدو، وأن على الناس أن يحرسوا سلطانهم خشية القتل. وفيه الثناء على من تبرع بالخير وتسميته صالحاً، وإنما عانى النبي صلى الله عليه وسلم ذلك مع قوة توكله للاستئذان به في ذلك، وقد ظاهر بين درعين مع أنهم كانوا إذا اشتد البأس كان أمام الكل. وأيضاً فالتوكل لا ينافى تعاطي الأسباب لأن التوكل عمل القلب وهي عمل البدن وقد قال إبراهيم عليه السلام ﴿ولكن ليطمئنن قلبى﴾ وقال عليه الصلاة والسلام «اعقلها وتوكل» قال ابن بطال: نسخ ذلك كما دل عليه حديث عائشة؛ وقال القرطبي: ليس في الآية ما ينافى الحراسة كما أن إعلام الله نصر دينه وإظهاره

ما يمنع الأمر بالقتال وإعداد العدد ، وعلى هذا فالمراد العصمة من الفتنة والإضلال أو إزهاق الروح والله أعلم .  
ثانيهما عن أبي هريرة :

قوله ( وزاد لنا عمرو ) ابن مرزوق هكذا ، وعمرو هو من شيوخ البخارى وقد صرح بسماحه منه في مواضع أخرى ، وجميع الإسناد سواء مدنيون ، وفيه تابعيان عبد الله بن دينار وأبو صالح ، والمراد بالزيادة قوله في آخره « تعس وانتكس الخ » وقد وصله أبو نعيم من طريق أبي مسلم الكجى وغيره عن عمرو بن مرزوق وسيأتى مزيداً لهذا في التتبع إن شاء الله تعالى .

قوله ( تعس عبد الدينار ) الحديث سيأتى بهذا الإسناد والمتن في كتاب الرقاق ونذكر شرحه هناك إن شاء الله تعالى ، والغرض منه هنا قوله في الطريق الثانية « طوبى لعبد آخذ بعنان فرسه » الحديث لقوله « إن كان في الحراسة كان في الحراسة » .

قوله ( نعس ) بفتح أوله وكسر المهملة ويجوز فتحها وهو ضد سعد ، تقول نعس فلان أى شقى ، وقيل معنى النعس الكعب على الوجه ، قال الخليل : النعس أن يعثر فلا يفيق من عثرته ، وقيل النعس الشر وقيل البعد وقيل الهلاك ، وقيل النعس أن يخر على وجهه والنكس أن يخر على رأسه ، وقيل نعس أخطأ حجته وبغيته . وقوله « وانتكس » بالمهملة أى عاوده المرض ، وقيل إذا سقط اشتغل بسقطته حتى يسقط أخرى . وحكى عياض أن بعضهم رواه « انتكش » بالمعجمة وفسره بالرجوع ، وجعله دعاء له لا عليه ، والأول أولى .  
قوله ( وإذا شيك فلا انتكش ) شيك : بكسر المعجمة وسكون التحتانية بعدها كاف ، وانتكش : بالقاف والمعجمة ، والمعنى إذا أصابته الشوكة فلا وجد من يخرجها منه بالمتقاش ، تقول نقشت الشوك إذا استخرجته . وذكر ابن قتيبة أن بعضهم رواه بالعين المهملة بدل القاف ، ومعناه صحيح لكن مع ذكر الشوكة تقوى رواية القاف . ووقع في رواية الأصيلي عن أبي زيد المروزى « وإذا شيت » بمثناة فوقانية بدل الكاف وهو تغيير فاحش ، وفي الدعاء بذلك إشارة إلى عكس مقصوده لأن من عثر فدخلت في رجله الشوكة فلم يجد من يخرجها بصير عاجزاً عن الحركة والسعى في تحصيل الدنيا . وفي قوله « طوبى لعبد الخ » إشارة إلى الخس على العمل بما يحصل به خير الدنيا والآخرة .

قوله ( أشعث ) صفة لعبد وهو مجرور بالفتحة لعدم الصرف و « رأسه » بالرفع الفاعل ، قال الطيبي « أشعث رأسه مغبرة قدماء » حالان من قوله « لعبد » لأنه موصوف . وقال الكرماني : يجوز الرفع ولم يوجهه وقال غيره : ويجوز في أشعث الرفع على أنه صفة رأس ، أى رأسه أشعث ، وكذا قوله « مغبرة قدماء » .  
قوله ( إن كان في الحراسة كان في الحراسة ، وإن كان في الساقية كان في الساقية ) هذا من المواضع التى اتحد فيها الشرط والجزاء لفظاً لكن المعنى مختلف ، والتقدير إن كان المهم في الحراسة كان فيها ، وقيل معنى « فهو في الحراسة » أى فهو في ثواب الحراسة ، وقيل هو للتعظيم أى إن كان في الحراسة فهو في أمر عظيم ، والمراد منه لازمه أى فعله أن يأتى بلوازمه ويكون مشغلاً بنحويصة عمله . وقال ابن الجوزى : المعنى أنه حامل الذكر لا يقصد السمو ، فإن أنفق له السير سار ؛ فكأنه قال : إن كان في الحراسة استمر فيها ، وإن كان في الساقية استمر فيها .

قوله ( إن استأذن لم يؤذن له وإن شفع لم يشفع ) فيه ترك حب الرياسة والشهرة وفضل الحمول والتواضع ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى .

قوله ( فتعساً ، كأنه يقول فأنعمهم الله ) وقع هذا في رواية المستملى ، وهى على عادة البخارى فى شرح اللفظة التى توافق ما فى القرآن بتفسيرها ، وهكذا قال أهل التفسير فى قوله تعالى ﴿ والذين كفروا فتعساً لهم ﴾ .

قوله ( طوبى فعلى من كل شيء طيب ، وهى ياء حولت إلى الواو وهو من يطيب ) كذا فى رواية المستملى أيضاً والقول فيه كالقول فى الذى قبله ، وقال غيره : المراد الدعاء له بالجنة ، لأن طوبى أشهر شجرها وأطيبه ، فدعا له أن ينالها ، ودخول الجنة ملزوم نيلها .

( تكميل ) : ورد فى فضل الحراسة عدة أحاديث ليست على شرط البخارى ، منها حديث عثمان مرفوعاً « حرس ليلة فى سبيل الله خير من ألف ليلة يقام ليلها ويصام نهارها » أخرجه ابن ماجه والحاكم ، وحديث سهل بن معاذ عن أبيه مرفوعاً « من حرس وراء المسلمين متطوعاً لم ير النار بعينه إلا تحلة القسم » أخرجه أحمد ، وحديث أبى ریحانه مرفوعاً « حرمت النار على عين سهرت فى سبيل الله » أخرجه النسائى ، ونحوه للترمذى عن ابن عباس ، وللطبرانى من حديث معاوية بن حيدة ، ولأبى يعلى من حديث أنس وإسنادها حسن ، وللحاكم عن أبى هريرة نحوه .

### باب فضل الخدمة فى الغزو

[٢٨٨٨] ٢٧٩٥- حدثنا محمد بن عرعر قال حدثنا شعبه عن يونس بن عبيد عن ثابت البناني عن أنس قال : صحبت جريراً بن عبد الله فكان يخدمني وهو أكبر من أنس . قال جريراً : إني رأيت الأنصار يصنعون شيئاً لا أجد أحداً منهم إلا أكرمته .

[٢٨٨٩] ٢٧٩٦- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن حنطب أنه سمع أنس بن مالك يقول : خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر أخدمه ، فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم عليه راجعاً وبدا له أحد قال : « هذا جبل يحبنا ونحبه » ، ثم أشار بيده إلى المدينة قال : « اللهم إني أحرم ما بين لابتيها كتحریم إبراهيم مكة ، اللهم بارك لنا في صاعنا ومُدنا » .

[٢٨٩٠] ٢٧٩٧- حدثنا سليمان بن داود أبو الربيع عن إسماعيل بن زكريا قال حدثنا عاصم عن موريق العجلي عن أنس قال : كنّا مع النبي صلى الله عليه وسلم أكثرنا ظلاً الذي يستظل بكسائه ،

وأما الذين صاموا فلم يعملوا شيئاً ، وأما الذين أفطروا فبعثوا الركاب . وامتهنوا وعالجوا ، قال النبي صلى الله عليه : « ذهب المفطرون اليوم بالأجر » .

قوله ( باب الخدمة في الغزو ) أى فضلها ، سواء كانت من صغير لكبير أو عكسه أو مع المساواة ، وأحاديث الباب الثلاثة يؤخذ منها حكم هذه الأقسام ، وثلاثتها عن أنس : الأول

قوله ( حدثنا محمد بن عرعة ) بمهملتين ، وقد ذكر الطبراني في « الأوسط » أنه تفرد به عن شعبة ، وهو من كبار شيوخ البخاري ممن روى عنه الباقر بواسطة .

قوله ( صحبت جرير بن عبد الله ) في رواية مسلم عن نصر بن علي عن محمد بن عرعة « خرجت مع جرير بن عبد الله البجلي في سفر » .

قوله ( فكان يخدمني وهو أكبر من أنس ) فيه التفات أو تجريد ، لأنه قال « من أنس » ولم يقل مني ، وفي رواية مسلم عن محمد بن المثني عن ابن عرعة « وكان جرير أكبر من أنس » ولعل هذه الجملة من قول ثابت ، وزاد مسلم عن نصر بن علي « فقلت لا تفعل » .

قوله ( يصنعون شيئاً ) في رواية نصر « يصنعون برسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً » أى من التعظيم وأبهم ذلك مبالغة في تكثير ذلك .

قوله ( لا أجد أحداً منهم إلا أكرمه ) في رواية نصر « آليت - أى حلفت - أن لا أصحب أحداً منهم إلا خدمته » وفي رواية للإسماعيلي من وجه آخر عن ابن عرعة « لا أزال أحب الأنصار » وفي هذا الحديث فضل الأنصار وفضل جرير وتواضعه ومحبة للنبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا الحديث من الأحاديث التي أوردها المصنف في غير مظهرها ، وأليق المواضع بها المناقب . الحديث الثاني حديث أنس أيضاً « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر أخدمه » وسياقياً بآتم من هذا السياق بعد بابين . الحديث الثالث حديث أنس أيضاً ، وعاصم هو ابن سليمان ، ومورق بتشديد الراء المكسورة ، وهما تابعيان في نسق والإسناد كله بصريون .

قوله ( كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ) زاد مسلم من وجه آخر عن عاصم « في سفر ، فمنا الصائم ومنا المفطر ، قال فنزلنا منزلاً في يوم حار » .

قوله ( أكثرنا ظلاً من يستظل بكسائه ) في رواية مسلم « وأكثرنا ظلاً صاحب الكساء » وزاد « ومنا من يتقى الشمس بيده » .

قوله ( فأما الذين صاموا فلم يصنعوا شيئاً ) في رواية مسلم فسقط الصوام أى عجزوا عن العمل .

قوله ( وأما الذين أفطروا فبعثوا الركاب ) أى أثاروا الإبل لخدمتها وسقيها وعلفها ، وفي رواية مسلم « فضربوا الأخبية وسقوا الركاب » .

قوله ( بالأجر ) أى الوافر ، وليس المراد نقص أجر الصوام بل المراد أن المفطرين حصل لهم أجر

عملهم ومثل أجر الصوم لتعاطيهم أشغالهم وأشغال الصوم ، فلذلك قال « بالأجر كله » لوجود الصفات المقتضية لتحصيل الأجر منهم ، قال ابن أبي صفرة : فيه أن أجر الخدمة في الغزو أعظم من أجر الصيام . قلت : وليس ذلك على العموم . وفيه الحض على المعاونة في الجهاد ، وعلى أن الفطر في السفر أولى من الصيام . وأن الصيام في السفر جائز خلافاً لمن قال لا يتعد . وليس في الحديث بيان كونه إذ ذاك كان صوم فرض أو تطوع . وهذا الحديث من الأحاديث التي أوردها المصنف أيضاً في غير مظهرها لكونه لم يذكره في الصيام واقتصر على إيرادها هنا . والله أعلم .

### باب فضل من حمل متاع صاحبه في السفر

[٢٨٩١] ٢٧٩٨ - حدثنا إسحاق بن نصر قال حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « كل سلامى عليه صدقة كل يوم : يعين الرجل في دابته يحامله عليه أو يرفع عليها متاعه صدقة ، والكلمة الطيبة ، وكل خطوة يمشيها إلى الصلاة صدقة ؛ ودل الطريق صدقة » .

قوله ( باب فضل من حمل متاع صاحبه في السفر ) ذكر فيه حديث أبي هريرة ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، لأنه يتناول حالة السفر من هذا الإطلاق بطريق الأولى ، والسلامى تقدم تفسيره في الصلح مع بعض الكلام عليه ، ويأتى بقيته بعد خمسين باباً في « باب من أخذ بالركاب » . وقوله ( حدثنا إسحاق بن نصر ) هو ابن إبراهيم بن نصر نسب لجده السعدى وهو بالمهمل الساكنة وفتح أوله وقيل بالضم والمعجمة ، وقوله ( كل يوم ) منصوب على الظرفية ، وقوله ( يعين ) يأتى توجيهه . وقوله ( يحامله ) أى يساعده في الركوب ، وفي الحمل على الدابة . قال ابن بطلال : وبين في الرواية الآتية في « باب من أخذ بالركاب » أن المراد من أعان صاحب الدابة عليها حيث قال « ويعين الرجل على دابته » قال : وإذا أجر من فعل ذلك بدابة غيره فإذا حمل غيره على دابة نفسه احتساباً كان أعظم أجراً وقوله ( دل الطريق ) بفتح الدال أى بيانه لمن احتاج إليه ، وهو بمعنى الدلالة .

### باب فضل رباط يوم في سبيل الله

[٢٨٩٢] ٢٧٩٩ - حدثنا عبد الله بن منير سمع أبا النضر قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه قال : « رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها . وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها ، والروحة يروحها العبد في سبيل الله أو الغدوة خير من الدنيا وما عليها » .

**قوله ( باب فضل رباط يوم في سبيل الله ، وقول الله عز وجل ﴿ يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا ﴾ ) الآية** الرباط بكسر الراء وبالموحدة الخفيفة ملازمة المكان الذي بين المسلمين والكفار لحراسة المسلمين منهم ، قال ابن التين : بشرط أن يكون غير الوطن ، قاله ابن حبيب عن مالك . قلت : وفيه نظر في إطلاقه فقد يكون وطنه وينوى بالإقامة فيه دفع العدو ، ومن ثم اختار كثير من السلف سكنى الثغور ، فبين المراقبة والحراسة عموم وخصوص وجهي ، واستدلال المصنف بالآية اختيار لأشهر التفاسير ، فعن الحسن البصري وقائدة ﴿ اصبروا ﴾ على طاعة الله ﴿ وصابروا ﴾ أعداء الله في الجهاد ﴿ ورابطوا ﴾ في سبيل الله . وعن محمد بن كعب القرظي : اصبروا على الطاعة وصابروا لانتظار الوعد ورابطوا العدو واقفوا الله فيما بينكم . وعن زيد بن أسلم : اصبروا على الجهاد وصابروا العدو ورابطوا الخيل . قال ابن قتيبة أصل الرباط أن يربط هؤلاء خيلهم وهؤلاء خيلهم استعداداً للقتال ، قال الله تعالى ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ﴾ وأخرج ذلك ابن أبي حاتم وابن جرير وغيرهما ، وتفسيره برباط الخيل يرجع إلى الأول . وفي الموطأ عن أبي هريرة مرفوعاً « وانتظار الصلاة فذلكم الرباط » وهو في السنن عن أبي سعيد ، وفي المستدرک عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن الآية نزلت في ذلك ، واحتج بأنه لم يكن في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزو فيه رباط انتهى . وحمل الآية على الأول أظهر ، وما احتج بأبو سلمة لا حجة فيه ولا سيما مع ثبوت حديث الباب ، فعلى تقدير تسليم أنه لم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم رباط فلا يمنع ذلك من به والترغيب فيه ، ويحتمل أن يكون المراد كلا من الأمرين أو ما هو أعم من ذلك ، وأما التقييد باليوم في الترجمة وإطلاقه في الآية فكانه أشار إلى أن مطلقها يقيد بالحديث ، فإنه يشعر بأن أقل الرباط يوم لسياقه في مقام المبالغة ، وذكره مع موضع سوط يشير إلى ذلك أيضا .

**قوله ( سمع أبا النضر )** هو هاشم بن القاسم ، والتقدير أنه سمع ، وهي تحذف من الخط كثيراً .

**قوله ( خير من الدنيا وما عليها )** تقدم في أوائل الجهاد من حديث سهل بن سعد هذا مختصر بلفظ « وما فيها » والتعبير بقوله « وما عليها » أبلغ ، وتقدم الكلام هناك على حديث الروحة والغلوة وكذا على حديث « موضع سوط أحدكم » لكن من حديث أنس ، وسيأتي من حديث سهل بن سعد أيضاً في صفة الجنة ، ووقع في حديث سلمان عند أحمد والنسائي وابن حبان « رباط يوم أو ليلة خير من صيام شهر وقيامه » ولأحمد والترمذي وابن ماجه عن عثمان « رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل » قال ابن بزيمة : ولا تعارض بينهما لأنه يحمل على الإعلام بالزيادة في الثواب عن الأول ، أو باختلاف العاملين . قلت : أو باختلاف العمل بالنسبة إلى الكثرة والقلّة ، ولا يعارضان حديث الباب أيضاً لأن صيام شهر وقيامه خير من الدنيا وما عليها .

### باب من غزَا بصبيٍّ للخدمة

٢٨٠٠ - حدثنا قُتَيْبَةُ قال حدثنا يعقوبُ عن حمرو عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله عليه قال لأبي طلحة: الشمس غلاماً من غلمانكم يخدمني حتى أخرج إلى خيبر، فخرج بي

أبو طلحة مُردفي وأنا غلامٌ راهقتُ الحلمَ، فكنتُ أخدمُ رسولَ الله صلى الله عليه إذا نزلَ، فكنتُ أسمعُه كثيراً يقولُ: «اللهمَّ إني أعوذُ بك من الهمِّ والحزنِ، والعجزِ والكسلِ، والبخلِ والجبنِ، وضلعِ الدينِ، وغلبةِ الرجالِ». ثمَّ قدمنا خيبرَ، فلما فتحَ الله عليه الحصنَ ذُكرَ له جمالُ صفيةَ بنتِ حُيي بنِ أخطبَ -وقد قُتلَ زوجها، وكانت عروساً- فاصطفاهَا رسولُ الله صلى الله عليه وسلمَ لنفسه، فخرجَ بها حتَّى بلغنا سدَّ الصَّهْبَاءِ حَلَّتْ، فبنى بها، ثمَّ صنعَ حيساً في نطعٍ صغيرٍ، ثمَّ قالَ رسولُ الله صلى الله عليه: «آذنْ من حولك». فكانتُ تلكَ وليمةَ رسولِ الله صلى الله عليه على صفيةَ. ثمَّ خرجنا إلى المدينة قالَ: فرأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه يُحوي لها وراءَهُ بعباءةَ، ثمَّ يجلسُ عندَ بغيره فيضعُ رُكبتهُ، فتضعُ صفيةُ رجلها على ركبته حتَّى تركبَ، فسرنا حتَّى إذا أشرفنا على المدينة نظرنا إلى أحدٍ فقالَ: «هذا جبلٌ يحبُّنا ونُحِبُّه»، ثمَّ نظرَ إلى المدينة فقالَ: «اللهمَّ إني أحرمُ ما بينَ لابتيها بمثلِ ما حرمَ إبراهيمُ مكةَ. اللهمَّ باركْ لَهُمْ في مُدَّهمْ وصاعِهِمْ».

**قوله (باب من غزا بصبي للخدمة)** يشير إلى أن الصبي لا يخاطب بالجهاد ولكن يجوز الخروج به بطريق التبعية . ويعقوب المذكور في الإسناد هو ابن عبد الرحمن الإسكندراني . وعمره هو ابن أبي عمرو مولى المطلب ، وسأذكر معظم شرحه في غزوة خيبر من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى . وقد اشتمل على عدة من أحاديث الاستعاذة ويأتي شرحها في الدعوات ، وقصة صفية بنت حبي والبناء بها ويأتي شرح ذلك في النكاح ، وقوله صلى الله عليه وسلم لأحد « هذا جبل يحبنا ونحبه » وقوله عن المدينة « اللهم إني أحرم ما بين لابتيها » وقد تقدم شرحه في أواخر الحج ، وقد تقدم من أصل الحديث شيء يتعلق بسر العورة في كتاب الصلاة لكن ذلك القدر ليس في هذه الرواية ، والغرض من الحديث هنا صدره ، وقد استشكل من حيث أن ظاهره أن ابتداء خدمة أنس للنبي صلى الله عليه وسلم من أول ما قدم المدينة لأنه صح عنه أنه قال « خدمت النبي صلى الله عليه وسلم تسع سنين » وفي رواية « عشر سنين » وخير كانت سنة سبع فيلزم أن يكون إنما خدمه أربع سنين قاله الداودي وغيره ، وأجيب بأن معنى قوله لأبي طلحة « التمس لي غلاماً من غلمانكم » تعيين من يخرج معه في تلك السفرة فعين له أبو طلحة أنساً ، فينحط الالتئاس على الاستئذان في المسافرة به لا في أصل الخدمة فإنها كانت متقدمة فيجمع بين الحديثين بذلك . وفي الحديث جواز استخدام اليتيم بغير أجره لأن ذلك لم يقع ذكره في هذا الحديث ، حمل الصبيان في الغزو كذا قاله بعض الشراح وتبعوه ، وفيه نظر لأن أنساً حينئذ كان قد زاد على خمسة عشر لأن خير كانت سنة سبع من الهجرة وكان عمره عند الهجرة ثمان سنين ، ولا يلزم من عدم ذكر الأجرة عدم وقوعها .

**قوله ( هذا جبل يحبنا ونحبه )** فيه هو على الحقيقة ولا مانع من وقوع مثل ذلك بأن يخلق الله المحبة



في بعض الجمادات ، وقيل هو على الحجاز والمراد أهل أحد ، على حد قوله تعالى ﴿ واسأل القرية ﴾ وقال الشاعر :

وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا

### باب رُكُوبِ الْبَحْرِ

٢٨٠١ - حدثنا أبو النعمان قال حدثنا حماد بن زيد عن يحيى عن محمد بن يحيى بن حبان عن أنس بن مالك قال : حدثتني أم حرام أن النبي صلى الله عليه قال يوماً في بيتها : فاستيقظ وهو يضحك ، قلت : يا رسول الله ، ما يضحكك ؟ قال : « عجبت من قوم من أمتي يركبون البحر كالمملوك على الأسرة » ، فقلت : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلني منهم ، وقال : « أنت منهم » . ثم نام فاستيقظ وهو يضحك . فقال مثل ذلك مرتين أو ثلاثاً . فقلت : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلني منهم ، فيقول : « أنت من الأولين » . فتزوج بها عبادة بن الصامت فخرج بها إلى الغزو ، فلما رجعت قربت دابة لتركبها ، ف وقعت فاندقت عنقها . [٢٨٩٤] [٢٨٩٥]

قوله ( باب ركوب البحر ) كذا أطلق الترجمة ، وخصوص إirاده في أبواب الجهاد يشير إلى تخصيصه بالغزو ، وقد اختلف السلف في جواز ركوبه ، وتقدم في أوائل البيوع قول مطر الوراق : ما ذكره الله إلا بحق ، واحتج بقوله تعالى ﴿ هو الذي يسيركم في البر والبحر ﴾ وفي حديث زهير بن عبد الله يرفعه « من ركب البحر إذا ارتج فقد برئت منه الذمة » وفي رواية « فلا يلومن إلا نفسه » أخرجه أبو عبيد في « غريب الحديث » وزهير مختلف في صحبته ، وقد أخرج البخاري حديثه في تاريخه فقال في روايته « عن زهير عن رجل من الصحابة » وإسناده حسن . وفيه تقييد المنع بالارتجاج ، ومفهومه الجواز عند عدمه ، وهو المشهور من أقوال العلماء ، فإذا غلبت السلامة فالبر والبحر سواء . ومنهم من فرق بين الرجل والمرأة وهو عن مالك ، فمنعه للمرأة مطلقاً ، وهذا الحديث حجة للجمهور ، وقد تقدم قريباً أن أول من ركبته للغزو معاوية بن أبي سفيان في خلافة عثمان ، وذكر مالك أن عمر كان يمنع الناس من ركوب البحر حتى كان عثمان فما زال معاوية يستأذنه حتى أذن له .

قوله ( عن يحيى ) هو ابن سعيد الأنصاري وقد سبق الحديث قريباً وأن شرحه سيأتي في كتاب الاستئذان .

### باب من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب

وقال ابن عباس أخبرني أبو سفيان قال لي قيصر : سألتك أشراف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم ؟ فزعمت ضعفاءهم ، وهم أتباع الرُّسل .

[٢٨٩٦] ٢٨٠٢ - حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا محمد بن طلحة عن طلحة عن مصعب بن سعد قال: رأى سعد أن له فضلاً على من دونه، فقال النبي صلى الله عليه: «هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم».

[٢٨٩٧] ٢٨٠٣ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا سفيان عن عمرو سمع جابراً عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه قال: «يأتي زمان يغزو فتام من الناس، فيقال: فيكم من صحب النبي صلى الله عليه؟ فيقال: نعم، فيفتح عليه. ثم يأتي زمان فيقال: فيكم من صحب أصحاب النبي صلى الله عليه؟ فيقال: نعم، فيفتح. ثم يأتي زمان فيقال: فيكم من صحب أصحاب النبي صلى الله عليه؟ فيقال: نعم، فيفتح».

[الحديث ٢٨٩٧ - طرفاه في: ٣٥٩٧، ٣٦٤٩].

قوله ( باب من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب ) أى ببركتهم ودعائهم .

قوله ( وقال ابن عباس أخبرني أبو سفيان ) أى ابن حرب فذكر طرفاً من الحديث الطويل وقد تقدم موصولاً في بدء الوحى ، والغرض منه قوله في الضعفاء « وهم أتباع الرسل » وطريق الاحتجاج به حكاية ابن عباس ذلك وتقريره له . ثم ذكر في الباب حديثين : الأول قوله « حدثنا محمد بن طلحة » أى أبو مصرف ، وقوله « عن طلحة » أى ابن مصرف وهو والد محمد بن طلحة الراوى عنه ، و « مصعب بن سعد » أى ابن أبي وقاص ، وقوله « رأى سعد » أى ابن أبي وقاص وهو والد مصعب الراوى عنه . ثم أن صورة هذا السياق مرسل لأن مصعباً يدرك زمان هذا القول ، لكن هو محمول على أنه سمع ذلك من أبيه ، وقد وقع التصريح عن مصعب بالرواية له عن أبيه عند الإسماعيلي فأخرجه من طريق معاذ بن هاني حدثنا محمد بن طلحة فقال فيه « عن مصعب بن سعد عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر المرفوع دون ما في أوله ، وكذا أخرجه هو والنسائي من طريق مسعر عن طلحة بن مصرف عن مصعب عن أبيه ولفظه « أنه ظن أن له فضلاً على من دونه » الحديث ، ورواه عمرو بن مرة عن مصعب بن سعد عن أبيه مرفوعاً أيضاً لكنه اختصره ولفظه « ينصر المسلمون بدعاء المستضعفين » أخرجه أبو نعيم في ترجمته في « الحلية » من رواية عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني عن عمرو بن مرة وقال : غريب من حديث عمرو تفرد به عبد السلام

قوله ( رأى ) أى ظن وهى رواية النسائي .

قوله ( على من دونه ) زاد النسائي « من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » أى بسبب شجاعته ونحو ذلك .

قوله ( هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم ) فى رواية النسائي « إنما نصر الله هذه الأمة بضعفائهم ، بدعواتهم وصلاتهم وإخلاصهم » وله شاهد من حديث أنى الرداء عند أحمد والنسائي بلفظ « إنما تنصرون

وترزقون بضعفائكم » قال ابن بطلال : تأويل الحديث أن الضعفاء أشد إخلاصاً في الدعاء وأكثر خشوعاً في العبادة لخلاء قلوبهم عن التعلق بزخرف الدنيا ، وقال المهلب : أراد صلى الله عليه وسلم بذلك حض سعد على التواضع ونفى الزهو على غيره وترك احتقار المسلم في كل حالة ، وقد روى عبد الرزاق من طريق مكحول في قصة سعد هذه زيادة مع إرسالها فقال « قال سعد يا رسول الله أرأيت رجلاً يكون حامية القوم ويدفع عن أصحابه أيكون نصيبه كنصيب غيره ؟ » فذكر الحديث ، وعلى هذا فالمراد بالفضل إرادة الزيادة من الغنيمة ، فأعلمه صلى الله عليه وسلم أن سهام القاتلة سواء فإن كان القوى يرجح بفضل شجاعته فإن الضعيف يرجح بفضل دعائه وإخلاصه ، وبهذا يظهر السر في تعقيب المصنف له بحديث أبي سعيد الثاني .

قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار ، وجابر هو ابن عبد الله ، وروايته عن أبي سعيد من رواية الأقران .

قوله ( يغزو فقام ) بكسر الفاء ويجوز فتحها وبهمزة على التحتانية ويجوز تسهيلها أى جماعة ، وسيأتى شرحه في علامات النبوة وفضائل الصحابة ، قال ابن بطلال : هو كقوله في الحديث الآخر « خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » لأنه يفتح للصحابة لفضلهم ثم للتابعين لفضلهم ثم لتابعيهم لفضلهم ، قال ولذلك كان الصلاح والفضل والنصر للطبقة الرابعة أقل فكيف بمن بعدهم والله المستعان .

### بِ لا يَقُولُ فَلَانٌ شَهِيدٌ

قال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه : « الله أعلم بمن يجاهد في سبيله ، والله أعلم بمن يكلم في سبيله » .

[٢٨٩٨]

٢٨٠٤ - حدثنا قتيبة قال حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه التقى هو والمشركون فاقتتلوا ، فلما مال رسول الله صلى الله عليه إلى عسكره ومال الآخرون إلى عسكرهم ، وفي أصحاب رسول الله صلى الله عليه رجل لا يدع لهم شاذة ولا فاذة إلا اتبعها يضربها بسيفه ، فقال : ما أجزأنا اليوم أحد كما أجزأ فلان ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « أما إنه من أهل النار » ، فقال رجل من القوم : أنا صاحبه ، قال : فخرج معه كلما وقف وقف معه ، وإذا أسرع أسرع معه ، قال : فجرح الرجل جرحاً شديداً ، فاستعجل الموت ، فوضع نصل سيفه بالأرض وذبابه بين يديه ، ثم تحامل على سيفه فقتل نفسه ، فخرج الرجل إلى رسول الله صلى الله عليه فقال : أشهد أنك رسول الله ، قال : « وما ذاك ؟ » قال : الرجل الذي ذكرت أنك من أهل النار ، فأعظم الناس ذلك ، فقلت : أنا لكم به ، فخرجت في طلبه ، ثم جرح جرحاً شديداً ، فاستعجل الموت فوضع نصل سيفه في الأرض وذبابه بين يديه ثم تحامل عليه فقتل نفسه . فقال رسول الله صلى الله عليه عند ذلك : « إن الرجل ليعمل عمل الجنة

فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإنَّ الرَّجُلَ ليعملُ عملَ النَّارِ فيما يبدو للناسِ وهو من أهل الجنة».

[الحديث ٢٨٩٨ - أطرافه في: ٤٢٠٢، ٤٢٠٧، ٦٤٩٣، ٦٦٠٧].

**قوله (باب لا يقال فلان شهيد)** أى على سبيل القطع بذلك إلا إن كان بالوحي ، وكأنه أشار إلى حديث عمر أنه خطب فقال « تقولون في مغازيكم فلان شهيد ومات فلان شهيداً ، ولعله قد يكون قد أوفر راحلته ، ألا لا تقولوا ذلكم ولكن قولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من مات في سبيل الله أو قتل فهو شهيد » وهو حديث حسن أخرجه أحمد وسعيد بن منصور وغيرهما من طريق محمد بن سيرين عن أبي العجفاء بفتح المهملة وسكون الجيم ثم فاء عن عمر ، وله شاهد في حديث مرفوع أخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن الصلت عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من تعدون الشهيد ؟ قالوا : من أصابه السلاح . قال : كم من أصابه السلاح وليس بشهيد ولا حميد ، وكم من مات على فراشه حتف أنفه عند الله صديق وشهيد » وفي إسناده نظر ، فإنه من رواية عبد الله بن خبيق بالمعجمة والموحدة والقاف مصغر عن يوسف بن أسباط الزاهد المشهور ، وعلى هذا فالمراد النهي عن تعيين وصف واحد بعينه بأنه شهيد ، بل يجوز أن يقال ذلك على طريق الإجمال .

**قوله (وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : الله أعلم بمن يجاهد في سبيله والله أعلم بمن يكلم في سبيله)** أى يخرج ، وهذا طرف من حديث تقدم في أوائل الجهاد من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة باللفظ الأول ، ومن طريق الأعرج عنه باللفظ الثاني ، ووجه أخذ الترجمة منه يظهر من حديث أبي موسى الماضى « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » ولا يطلع على ذلك إلا بالوحي ، فن ثبت أنه في سبيل الله أعطى حكم الشهادة ، فقوله « والله أعلم بمن يكلم في سبيله » أى فلا يعلم ذلك إلا من أعلمه الله ، فلا ينبغي إطلاق كون كل مقتول في الجهاد أنه في سبيل الله . ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في قصة الذى بالغ في القتال حتى قال المسلمون : ما أجزأ أحد ما أجزأ ، ثم كان آخر أمره أن قتل نفسه ، وسيأتى شرحه مستوفى في المغازى حيث ذكره المصنف ، ووجه أخذ الترجمة منه أنهم شهدوا رجحانه في أمر الجهاد ، فلو كان قتل لم يمتنع أن يشهدوا له بالشهادة ، وقد ظهر منه أنه لم يقاتل لله وإنما قاتل غضباً لقومه ، فلا يطلق على كل مقتول في الجهاد أنه شهيد لاحتمال أن يكون مثل هذا ، وإن كان مع ذلك يعطى حكم الشهداء في الأحكام الظاهرة ، ولذلك أطبق السلف على تسمية المقتولين في بدر وأحد وغيرهما شهداء ، والمراد بذلك الحكم الظاهر المبني على الظن الغالب والله أعلم . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن مجاهد قال « لما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى تبوك قال : لا يخرج معنا إلا مقوى فخرج رجل على بكر ضعيف فوقص فمات ، فقال الناس : الشهيد الشهيد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بلال ناد إن الجنة لا يدخلها عاص » وفيه إشارة إلى أن الشهيد لا يدخل النار لأنه صلى الله عليه وسلم قال « إنه من أهل النار » ولم يتبين منه إلا قتل نفسه وهو بذلك عاص لا كافر : لكن يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم

اطلع على كفره في الباطن أو أنه استحل قتل نفسه . وقد يتعجب من المهلب حيث قال : إن حديث الباب ضد ما ترجم به البخاري لأنه قال « لا يقال فلان شهيد » والحديث فيه ضد الشهادة ، وكأنه لم يتأمل مراد البخاري ، وهو ظاهر كما قررته بحمد الله تعالى .

### باب التحريض على الرمي

وقول الله عز وجل : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ .

[٢٨٩٩] ٢٨٠٥ - حدثنا عبد الله بن مسلمة قال حدثنا حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد

قال سمعت سلمة بن الأكوع قال : مر النبي صلى الله عليه على نفر من أسلم ينتضلون ، فقال النبي صلى الله عليه : « ارموا بني إسماعيل ، فإن أباكم كان رامياً ، وأنا مع بني فلان » . قال : فأمسك أحد الفريقين بأيديهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « ما لكم لا ترمون ؟ » قالوا : كيف نرمي وأنت معهم ؟ فقال النبي صلى الله عليه : « ارموا فأنا معكم كلكم » .

[الحديث ٢٨٩٩ - طرفاه في : ٣٣٧٣ ، ٣٥٠٧] .

[٢٩٠٠] ٢٨٠٦ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا عبد الرحمن بن الغسيل عن حمزة بن أبي أسيد عن

أبيه قال : قال النبي صلى الله عليه يوم بدر حين صففنا لقريش وصفوا لنا : « إذا أكتبوكم فعليكم بالنبل » .

[الحديث ٢٩٠٠ - طرفاه في : ٣٩٨٤ ، ٣٩٨٥] .

قوله ( باب التحريض على الرمي وقول الله عز وجل ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ الآية ) ملح بما جاء في تفسير القوة في هذه الآية أنها الرمي ، وهو عند مسلم من حديث عقبة بن عامر ولفظه « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو على المنبر ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ ألا إن القوة الرمي . ثلاثاً » ولأبي داود وابن حبان من وجه آخر عن عقبة بن عامر رفعه « أن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة : صانعه يحتسب في صنيعته الخير ، والرامي به ، ومنبله . فارموا واركبوا ، وأن ترموا أحب إلى من أن تركبوا » الحديث ، وفيه « ومن ترك الرمي بعد علمه رغبة عنه فإنها نعمة كفرها » . ولمسلم من وجه آخر عن عقبة رفعه « من علم الرمي ثم تركه فليس منا أو فقد عصي » ورواه ابن ماجه بلفظ « فقد عصاني » قال القرطبي : إنما فسر القوة بالرمي وإن كانت القوة تظهر بأعداد غيره من آلات الحرب لكون الرمي أشد نكاية في العدو وأسهل مؤنة ، لأنه قد يرمى رأس الكتيبة فيصاب فيهم من خلفه . وذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث سلمة بن الأكوع .

**قوله (مر النبي صلى الله عليه وسلم على نفر من أسلم )** أى من بنى أسلم القبيلة المشهورة ، وهو بلفظ **أفعل التفضيل من السلامة .**

**قوله ( ينتضلون )** بالعناد المعجمة أى يترامون ، والتناضل الترامى للسبق ، وفضل فلان فلاناً إذا غلبه .  
**قوله ( وأنا مع بنى فلان )** فى حديث أبى هريرة فى نحو هذه القصة عند ابن حبان والبخارى « وأنا مع ابن الأدرع » انتهى ، واسم ابن الأدرع محجن ، وقع ذلك من حديث حمزة بن عمرو الأسلمى فى هذا الحديث عند الطبرانى قال فيه « وأنا مع محجن بن الأدرع » ومثله فى مرسل عروة أخرجه السراج عن قتبية عن ابن لهيعة عن أبى الأسود عنه ، وهو صحابى معروف له حديث آخر فى الأدب المفرد للبخارى وفى أبى داود والنسائى وابن خزيمة ، وقيل اسم ابن الأدرع سلمة حكاها ابن منده قال : والأدرع لقب واسمه ذكوان . والله أعلم .

**قوله ( قالوا كيف نرمى وأنت معهم )** اسم قائل ذلك منهم نضلة الأسلمى ذكره ابن إسحق فى المغازى عن سفيان بن فروة الأسلمى عن أشياء من قومه من الصحابة قالوا « بينا محجن بن الأدرع يناضل رجلاً من أسلم يقال له نضلة ، فذكر الحديث وفيه « فقال نضلة وألقى قوسه من يده : والله لا أرمى معه وأنت معه »

**قوله ( وأنا معكم كلكم )** بكسر اللام ، ووقع فى رواية عروة « وأنا مع جماعتكم » والمراد بالمعية معية القصد إلى الخير ، ويحتمل أن يكون قام مقام المحلل فيخرج السبق من عنده ولا يخرج كما تقدم ، ولا سيما وقد خصه بعضهم بالإمام قال المهلب يستفاد منه أن من صار السلطان عليه فى جملة المناضلين له أن لا يتعرض لذلك كما فعل هؤلاء القوم حيث أمسكوا لكون النبي صلى الله عليه وسلم مع الفريق الآخر خشية أن يغلبهم فيكون النبي صلى الله عليه وسلم مع من وقع عليه الغلب فأمسكوا عن ذلك تأدباً معه انتهى . وتعقب بأن المعنى الذى أمسكوا له لم ينحصر فى هذا بل الظاهر أنهم أمسكوا لما استشعروا من قوة قلوب أصحابهم بالغلبة حيث صار النبي صلى الله عليه وسلم معهم وذلك من أعظم الوجوه المشعرة بالنصر . وقد وقع فى رواية حمزة ابن عمرو عند الطبرانى « فقالوا من كنت معه فقد غلب » وكذا فى رواية ابن إسحق « فقال نضلة : لا تغلب من كنت معه » واستدل بهذا الحديث على أن الذين من بنى إسماعيل ، وفيه نظر لما سيأتى فى مناقب قريش من أنه استدل بالأنحص على الأعم . وفيه أن الجدل الأعلى يسمى أباً ، وفيه التنويه بذكر الماهر فى صناعته ببيان فضله وتطبيب قلوب من هم دونه . وفيه حسن خلق النبي صلى الله عليه وسلم ومعرفته بأمر الحرب . وفيه الندب إلى اتباع خصال الآباء المحموده ، والعمل بمثلها . وفيه حسن أدب الصحابة مع النبي صلى الله عليه وسلم . الحديث الثانى حديث أبى أسيد بضم الهمزة ، ووقع فى رواية السرخسى وحده بفتحها ، وهو خطأ . وقوله « إذا أكتبوكم » ، كذا فى نسخ البخارى بثلاثة ثم موحدة ، والكثب بفتحيتين القرب ، فالمعنى إذا دنوا منكم . وقد استشكل بأن الذى يليق بالدنو المطاعنة بالرمح والمضاربة بالسيف ، وأما الذى يليق برمى النبل فالبعد ، وزعم الدلودى أن معنى أكتبوكم كاثروكم ، قال : وذلك أن النبل إذا رمى فى الجمع لم يخطئ غالباً ففيه ردع لهم ، وقد تعقب هذا التفسير بأنه لا يعرف ، وتفسير الكثب بالكثرة غريب ، والأول هو المعتمد وقد بيته رواية أبى داود حيث زاد فى آخره « واستبقوا نبلكم » وفى رواية له « ولا تسلوا السيوف حتى يغشوكم » فظهر أن معنى الحديث الأمر بترك الرمى والقتال حتى يقرّبوا لأنهم إذا رموهم على بعد قد

لاتصل إليهم وتذهب في غير منفعة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله « واستبقوا نبلكم » وعرف بقوله « ولا تسلوا السيوف حتى يغشوكم » أن المراد بالقرب المطلوب في الرمي قرب نسبي بحيث تنالهم سهام لأقرب قريب بحيث يلتحمون معهم ، والنبل بفتح النون وسكون الموحدة جمع نبلة ويجمع أيضاً على نبال وهي السهام العربية اللطاف .

( تنبيه ) : وقع في إسناده هذا الحديث اختلاف سائبين إن شاء الله تعالى في غزوة بدر .

باب

### اللَّهُوُ بِالْحِرَابِ وَنَحْوِهَا

٢٨٠٧ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أخبرنا هشام عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال : بينا الحبشة يلعبون عند النبي صلى الله عليه وآله بحرابهم ، دخل عمر فأهوى إلى الخصى فحصبهم بها ، فقال : « دعهم يا عمر » . زادنا علي : قال حدثنا عبد الرزاق وقال أخبرنا معمر في المسجد . [٢٩٠١]

قوله ( باب اللهو بالخراب ونحوها ) أى من آلات الحرب ، وكأنه يشير بقوله ونحوها إلى ما روى أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً « ليس من اللهو » - أى مشروع أو مطلوب - إلا تأديب الرجل فرسه وملاعبته أهله ورميه بقوسه ونبله . ثم أورد فيه حديث أبي هريرة « بينا الحبشة يلعبون عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم » الحديث ، ولم يقع في هذه الرواية ذكر الخراب . وكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كما تقدم بيانه في « باب أصحاب الخراب في المسجد » من كتاب الصلاة وذكرنا فوائده هناك ، وفي كتاب العيدين ، قال ابن التين يحتمل أن يكون عمر لم ير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعلم أنه رآهم ، أو ظن أنه رآهم واستحيا أن يمنعهم ، وهذا أولى لقوله في الحديث « وهم يلعبون عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » . قلت : وهذا لا يمنع الاحتمال المذكور أولاً ، ويحتمل أن يكون إنكاره لهذا شبيه إنكاره على المغنيتين ، وكان من شدته في الدين ينكر خلاف الأولى ، والجد في الجملة أولى من اللعب المباح . وأما النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان بصدد بيان الجواز . وقوله « زاد علي حدثنا عبد الرزاق » وقع في رواية الكشميني « زادنا علي » .

باب

### الْمَجْنُومُ وَمَنْ تَتَرَسُّ بِتُرْسٍ صَاحِبِهِ

٢٨٠٨ - حدثنا أحمد بن محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك : كان أبو طلحة يتترس مع النبي صلى الله عليه وآله بترس . [٢٩٠٢]

واحد، وكان أبو طلحة حسن الرمي، فكان إذا رمى تشرف النبي صلى الله عليه فينظر إلى موضع نبلة.

[٢٩٠٣] ٢٨٠٩ - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل قال: لما كسرت بيضة النبي صلى الله عليه على رأسه وأدمي وجهه وكسرت ربا عيته، وكان علي يختلف بالماء في الجن وكانت فاطمة تغسله، فلما رأت الدم يزيد على الماء كثرة عمدت إلى حصير فأحرقتها وألصقتها على جرحه فرقا الدم.

[٢٩٠٤] ٢٨١٠ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان عن عمرو عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحدثان عن عمر قال: كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب، فكانت لرسول الله صلى الله عليه خاصة، وكان ينفق على أهله نفقة سنته، ثم يجعل ما بقي في السلاح والكراع عدة في سبيل الله.

[الحديث ٢٩٠٤ - أطرافه في: ٣٠٩٤، ٤٠٣٣، ٤٨٨٥، ٥٣٥٧، ٥٣٥٨، ٦٧٢٨، ٧٣٠٥].

[٢٩٠٥] ٢٨١١ - حدثنا قبيصة قال حدثنا سفيان عن سعد بن إبراهيم قال حدثني عبد الله بن شداد قال سمعت علياً يقول: ما رأيت النبي صلى الله عليه يفدي رجلاً بعد سعد، سمعته يقول: «ارم فداك أبي وأمي».

[الحديث ٢٩٠٥ - أطرافه في: ٤٠٥٨، ٤٠٥٩، ٦١٨٤].

قوله (باب الجن) في رواية ابن شوية «الترسة» جمع ترس، والجن بكسر الميم وفتح الجيم وتثقل النون أي الدرقة، قال ابن المنير: وجه هذه التراجم دفع من يتخيل أن اتخاذه هذه الآلات ينافي التوكل، والحق أن الحذر لا يرد القدر، ولكن يضيق مسالك الوسوسة لما طبع عليه البشر.

قوله (ومن يترس بترس صاحبه) أي فلا بأس به، ثم ذكر فيه أربعة أحاديث: الأول حديث أنس «كان أبو طلحة يترس مع النبي صلى الله عليه وسلم بترس واحد» الحديث، وأورده مختصراً من هذا الوجه، وسيأتي بآتم من هذا السياق في المناقب في غزوة أحد، قيل إن الرامي يحتاج إلى من يستره لشغله يديه جميعاً بالرمي، فلذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يترسه بترسه. ثانيها حديث سهل وهو ابن سعد «لما كسرت بيضة النبي صلى الله عليه وسلم على رأسه» الحديث، والغرض منه قوله «وكان علي يختلف بالماء في الجن» وقد تقدمت له طريق أخرى قريباً، ويأتي الكلام عليه في غزوة أحد إن شاء الله تعالى. ثالثها حديث عمر «كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله» الحديث، ذكر منه طرفاً، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب فرض الخمس وفي الفرائض، والغرض منه قوله هنا «ثم يجعل ما بقي في السلاح والكراع عدة،



لأن المجن من جملة آلات السلاح كما روى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن ابن عمر « أنه كانت عنده درقة فقال : لولا أن عمر قال لي احبس سلاحك لأعطيت هذه الدرقة لبعض أولادي » . رابعها حديث على في قوله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص « ارم فذاك أبي وأمي » وسيأتي شرحه مستوفى في المناقب وفي غزوة أحد ، وقوله فيه « حدثنا قبيصة » هو ابن عقبة ، وسفيان هو الثوري وزعم أبو نعيم في « المستخرج » أن لفظ قبيصة هنا تصحيف من دون البخاري وأن الصواب حدثنا قتيبة ، وعلى هذا فسفيان هو ابن عيينة لأن قتيبة لم يسمع من الثوري ، لكن لا أعرف لإنكاره معنى إذ لا مانع أن يكون عند السفيانيين ، وقد أخرجه المصنف في الأدب من طريق يحيى القطان عن سفيان الثوري ، ووقع في رواية النسفي هنا عن مسدد عن يحيى أيضاً ، ودخول هذا الحديث هنا غير ظاهر لأنه لا يوافق واحداً من ركني الترجمة ، وقد أثبت ابن شويه في روايته قبله لفظ « باب » بغير ترجمة ، وله مناسبة بالترجمة التي قبله من جهة أن الرامي لا يستغنى عن شيء يقي به عن نفسه سهام من يراميه ، وفي حديث على جواز التفدية ، وسيأتي بسط ذلك بأدله وبيان ما يعارضه في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى .

### باب الدَّرَقِ

[٢٩٠٦] ٢٨١٢ - حدثنا إسماعيل قال حدثني ابن وهب قال عمرو حدثني أبو الأسود عن عروة عن عائشة : دخل علي رسول الله صلى الله عليه وعندي جارتان تغنيان بغناء بُعاتٍ ، فاضطجع على الفراش وحول وجهه ، فدخل أبو بكر فانتهرني وقال : مزمارة الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه . فأقبل عليه رسول الله صلى الله عليه فقال : « دعها » . فلما غفل غمزتهما فخرجتا .<sup>(١)</sup>  
[٢٩٠٧] قالت : وكان يوم عيد يلعب السودان بالدَّرَقِ والحِراب ، فإما سألت رسول الله صلى الله عليه وإما قال : « تشتهين أن تنظرين ؟ » فقلت : نعم ، فأقامني وراءه خدي على خده ويقول : « دُونَكُمْ بني أرفدة » . حتى إذا مللت قال : « حسبك ؟ » قلت : نعم . قال : « فاذهبي » . قال أبو عبد الله : قال أحمد : فلما غفل .

قوله ( باب الدرق ) جمع درقة أى جواز اتخاذ ذلك أو مشروعيته .

قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس كما جزم به المزني في « الأطراف » وأغفل ذلك في « التهذيب » . وهذا الحديث قد تقدم في أول العيدين عن أحمد عن ابن وهب ، وبينت هناك الاختلاف في أبيه ، وهو المراد بقوله في هذا الباب « قال أحمد » يعنى عن ابن وهب بهذا السند ، وقوله فيه « فقال دعهما ، فلما غفل غمزتهما فخرجتا » في رواية أبي ذر « عمد » بدل « غفل » وكذا في رواية أبي زيد المروزي ، قال عياض : ورواية الأكثر هي الوجه .

(١) الرقمان ٢٩٠٦ و ٢٩٠٧ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

### باب الحماثل وتعليق السيف في العنق

[٢٩٠٨] ٢٨١٣- حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس، وأشجع الناس. ولقد فرغ أهل المدينة فخرجوا نحو الصوت فاستقبلهم النبي صلى الله عليه وسلم وقد استبرأ الخبر وهو على فرس لأبي طلحة عري وفي عنقه السيف وهو يقول: «لم تراعوا، لم تراعوا». ثم قال: «وجدناه بحراً». أو قال: «إنه لبحر».

قوله (باب الحماثل وتعليق السيف بالعنق) الحماثل بالمهمل جمع حمية وهي ما يقلد به السيف، وأورد فيه حديث أنس وقد تقدم في «باب الفرس العري» و«باب الشجاعة في الحرب» وسياقه هنا أتم، وسبق شرحه في الهبة، والغرض منه هنا قوله «وفي عنقه السيف» فدل على جواز ذلك، وقوله «لم تراعوا» وقع في رواية الحموي والكشيري مرتين، قال ابن المنير: مقصود المصنف من هذه التراجم أن يبين زى السلف في آلة الحرب وما سبق استعماله في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ليكون أطيب للنفس وأنقى للبدعة.

### باب ما جاء في حلية السيوف

[٢٩٠٩] ٢٨١٤- حدثنا أحمد بن محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا الأوزاعي قال سمعت سليمان بن حبيب قال سمعت أبا أمامة يقول: لقد فتح الفتوح قوم ما كانت حلية سيوفهم الذهب ولا الفضة، إنما كانت حليتهم العلابي والآتك والحديد.

قوله (باب ما جاء في حلية السيوف) أي من الجواز وعدمه.

قوله (سمعت سليمان بن حبيب) هو البخاري قاضي دمشق في زمن عمر بن عبد العزيز وغيره ومات سنة عشرين أو بعدها. وليس له في البخاري سوى هذا الحديث.

قوله (لقد فتح الفتوح قوم) وقع عند ابن ماجه لتحديث أبي أمامة بذلك سبب وهو «دخانا على أبي أمامة فرأى في سيوفنا شيئاً من حلية فضة، فغضب وقال» فذكره، وزاد الإسماعيلي في روايته أنه دخل عليه بمحصر وزاد فيه «لأنتم أبجل من أهل الجاهلية، إن الله يرزق الرجل منكم الدرهم ينفقه في سبيل الله بسبعائة ثم أنتم تمسكون» وأخرجه هشام بن عمار في فوائده والطبراني في طريقه من وجه آخر عن سليمان بن حبيب قال، نزلنا محصر قافلين من الروم فإذا عبد الله بن أبي زكريا ومكحول، فانطلقنا إلى أبي أمامة فإذا شيخ هرم، فلما تكلم إذا رجل يبلغ حاجته، ثم قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغ ما أرسل به، وأنتم تبلغون عنا. ثم نظر إلى سيوفنا فإذا فيها شيء من الفضة فغضب حتى اشتد غضبه».

قوله (العلابي) بفتح الميملة وتخفيف اللام وكسر الموحدة جمع علباء بسكون اللام، وقد فسرهُ الأوزاعي في رواية أبي نعيم في «المستخرج»، فقال: العلابي الجلود الخام التي ليست بمذبوغة. وقال غيره:

العلاقي العصب تؤخذ رطبة فيشد بها جفون السيوف وتلوى عليها فتجف ، وكذلك تلوى رطبة على ما يصدع من الرماح . وقال الخطابي : هي عصب العنق ، وهي أمتن ما يكون من عصب البعير . وزعم الداودي أن العلاقي ضرب من الرصاص فأخطأ كما نبه عليه القزاز في « شرح غريب الجامع » وكأنه لما رآه قرن بالآنك ظنه ضرباً منه ، وزاد هشام بن عمار في روايته « والحديد » وزاد فيه أشياء لاتعلق بالجهاد . والآنك بالمد وضم النون بعدها كاف وهو الرصاص ، وهو واحد لا جمع له ، وقيل هو الرصاص الخالص ، وزعم الداودي أن الآنك القصدير . وقال ابن الجوزي : الآنك الرصاص القلعي وهو بفتح اللام منسوب إلى القلعة موضع بالبادية ينسب ذلك إليه ، وتنسب إليه السيوف أيضاً فيقال سيوف قلعية ، وكأنه معدن يوجد فيه الحديد والرصاص . وفي هذا الحديث أن تحلية السيوف وغيرها من آلات الحرب بغير الفضة والذهب أولى . وأجاب من أباحها بأن تحلية السيوف بالذهب والفضة إنما شرع لإرهاب العدو ، وكان لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك غنية لشدتهم في أنفسهم وقوتهم في إيمانهم .

## باب

مَنْ عَلَّقَ سَيْفَهُ بِالشَّجَرِ فِي السَّفَرِ عِنْدَ الْقَائِلَةِ

[٢٩١٠] ٢٨١٥ - حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني سنان بن أبي سنان الدؤلي وأبوسلمة بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله أخبره أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه قبل نجد ، فلما قفل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه قفل معه ، فأدركتهم القائلة في وادٍ كثير العضاة ، فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتفرق الناس يستظلون بالشجر ، فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت سمرة وعلق بها سيفه ، وغنا نومة ، فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه يدعوننا ، وإذا عنده أعرابي وقال : « إن هذا اخترط علي سيفي وأنا نائم ، فاستيقظت وهو في يدي صلتاً ، فقال : من يمنعك مني ؟ فقلت : الله » ( ثلاثاً ) . ولم يعاقبه ، وجلس .

[الحديث ٢٩١٠ - أطرافه في : ٢٩١٣ ، ٤١٣٤ ، ٤١٣٥ ، ٤١٣٦ .]

قوله ( باب من علق سيفه بالشجر في السفر عند القائلة ) ذكر فيه حديث جابر في قصة الأعرابي الذي اخترط سيف النبي صلى الله عليه وسلم وهو نائم ، والغرض منه قوله « فنزل تحت شجرة فعلق بها سيفه » وسيأتي شرحه في كتاب المغازي .

## باب لبس البيضة

[٢٩١١] ٢٨١٦ - حدثنا عبد الله بن مسلمة قال حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن

سهل : أنه سُئِلَ عَنْ جُرْحِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ أَحُدٍ فَقَالَ : جُرْحَ وَجْهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَكُسِرَتْ رُبَاعِيَّتُهُ وَهُشِمَتْ الْبَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ ، فَكَانَتْ فَاطِمَةُ تَغْسِلُ الدَّمَ وَعَلِيٌّ يُمْسِكُ . فَلَمَّا رَأَتْ أَنَّ الدَّمَ لَا يَزِيدُ إِلَّا كَثْرَةً أَخَذَتْ حَصِيرًا فَأَحْرَقَتْهُ حَتَّى صَارَ رَمَادًا ، لَزَقَتْهُ ، فَاسْتَمْسَكَ الدَّمَ .

قوله ( باب لبس البيضة ) بفتح الموحدة ، وهي مايلبس في الرأس من آلات السلاح ؛ ذكر فيه حديث سهل بن سعد الماضي قبل أربعة أبواب لقوله فيه « وهشمت البيضة على رأسه » وقد تقدمت الإشارة إلى مكان شرحه .

### باب من لم ير كسر السلاح عند الموت

٢٨١٧- حدثنا عمرو بن عباس قال حدثنا عبد الرحمن عن سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ قَالَ : مَا تَرَكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَّا سِلَاحَهُ وَبَغْلَةً بَيْضَاءَ وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً . [٢٩١٢]

قوله ( باب من لم ير كسر السلاح وعقر الدواب عند الموت ) كأنه يشير إلى رد ما كان عليه أهل الجاهلية من كسر السلاح وعقر الدواب إذا مات الرئيس فيهم ، وربما كان يعهد بذلك لهم . قال ابن المنير : وفي ذلك إشارة إلى انقطاع عمل الجاهلي الذي كان يعمل له غير الله وبطلان آثاره وخول ذكره ، بخلاف سنة المسلمين في جميع ذلك انتهى . ولعل المصنف لم يح ذلك إلى من نقل عنه أنه كسر رمحه عند الاصطدام حتى لا يغتمه العدو أن لو قتل وكسر جفن سيفه وضرب بسيفه حتى قتل كما جاء نحو ذلك عن جعفر بن أبي طالب في غزوة مؤتة ، فأشار إلى أن هذا شيء فعله جعفر وغيره عن اجتهاد ، والأصل عدم جواز إتلاف المال ، لأنه يفعل شيئاً محققاً في أمر غير محقق . وذكر فيه حديث عمرو بن الحارث الخزاعي « مات رسول الله صلى الله عليه وسلم - أي عند موته - إلا سلاحه » الحديث وقد تقدم في الوصايا ، وسيأتي شرحه في المغازي . وزعم الكرماني أن مناسبتة للترجمة أنه صلى الله عليه وسلم مات وعليه دين ولم يبع فيه شيئاً من سلاحه ولو كان رهن درعه ، وعلى هذا فالمراد بكسر السلاح بيعه ، ولا يخفى بعده .

### باب تفرق الناس عن الإمام عند القائلة والاستظلال بالشجر

٢٨١٨- حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني سنان وأبوسلمة أن جابراً أخبره... ح . [٢٩١٣]

وحدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا إبراهيم بن سعد قال أخبرنا ابن شهاب عن سنان ابن أبي سنان الدؤلي أن جابر بن عبد الله أخبره : أنه غزا مع النبي صلى الله عليه فادركتهم القائلة في وادٍ كثير العضاء ، فتفرق الناس في العضاء يستظلون بالشجر ، فنزل النبي صلى الله

عليه تحت شجرة فعلق بها سيفه ثم نام، فاستيقظ ورجلٌ عنده وهو لا يشعر به، فقال النبي صلى الله عليه: «إن هذا اختلط سيفاً لي فقال: فمن يمنعك؟ قلت: الله. فشام السيف، فها هو ذا جالس». ثم لم يعاقبه.

**قوله (باب تفرق الناس عن الإمام عند القائلة والاستظلال بالشجر)** ذكر فيه حديث جابر الماضي قبل بايين من وجهين وهو ظاهر فيما ترجم له، وقد تقدمت الإشارة إلى مكان شرحه، قال القرطبي: هذا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان في هذا الوقت لا يحرسه أحد من الناس، بخلاف ما كان عليه في أول الأمر فإنه كان يحرس حتى نزل قوله تعالى ﴿والله يعصمك من الناس﴾. قلت: قد تقدم ذلك قبل أبواب لكن قد قيل أن هذه القصة سبب نزول قوله تعالى ﴿والله يعصمك من الناس﴾ وذلك فيما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال «كنا إذا نزلنا طلبنا للنبي صلى الله عليه وسلم أعظم شجرة وأظلمها، فنزل تحت شجرة، فجاء رجل فأخذ سيفه فقال: يا محمد من يمنعك مني، قال: الله. فأنزل الله: ﴿والله يعصمك من الناس﴾. وهذا إسناد حسن، فيحتمل إن كان محفوظاً أن يقال كان مخيراً في اتخاذ الحرس فتركه مرة لقوة يقينه، فلما وقعت هذه القصة ونزلت هذه الآية ترك ذلك.

### باب ما قيل في الرمّاح

ويذكر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه: «جعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذلّة والصغار على من خالف أمري».

[٢٩١٤]

٢٨١٩- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن نافع مولى أبي قتادة الأنصاري عن أبي قتادة أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه، حتى إذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع أصحاب له محرمين وهو غير محرم، فرأى حمار وحش، فاستوى على فرسه، فسأل أصحابه أن يناولوه سوطه فأبوا، فسألهم رُمحه فأبوا، فأخذه ثم شدّ على الحمار فقتله، فأكل منه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وأبى بعض، فلما أدركوا رسول الله صلى الله عليه سألوه عن ذلك قال: «إنما هي طعمة أطعمكموها الله».

وعن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة في الحمار الوحشي مثل حديث أبي النضر وقال: «هل معكم من لحمه شيء؟».

**قوله (باب ما قيل في الرمّاح)** أي في اتخاذها واستعمالها أي من الفضل.

**قوله (ويذكر عن ابن عمر الخ)** هو طرف من حديث أخرجه أحمد من طريق أبي منيب - بضم الميم وكسر النون ثم تحتانية ساكنة ثم موحدة - الجرشي بضم الجيم وفتح الراء بعدها معجمة عن ابن عمر بلفظ

بعثت بين يدي الساعة مع السيف ، وجعل رزق تحت ظل رمحي ، وجعلت الذلة والصغار على من خالف أمرى ، ومن تشبه بقوم فهو منهم » وأخرج أبو داود منه قوله « من تشبه بقوم فهو منهم » حسب من هذا الوجه ، وأبو منيب لا يعرف اسمه . وفي الإسناد عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان مختلف في توثيقه ، وله شاهد مرسل بإسناد حسن أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الأوزاعي عن سعيد بن جبلة عن النبي صلى الله عليه وسلم بتمامه ، وفي الحديث إشارة إلى فضل الرمح ، وإلى حل الغنائم لهذه الأمة وإلى أن رزق النبي صلى الله عليه وسلم جعل فيها لا في غيرها من المكاسب ، ولهذا قال بعض العلماء أنها أفضل المكاسب ، والمراد بالصغار وهو بفتح المهملة وبالمعجمة بذل الجزية ، وفي قوله « تحت ظل رمحي » إشارة إلى أن ظله ممدود إلى أبد الآباد ، والحكمة في الاختصار على ذكر الرمح دون غيره من آلات الحرب كالسيف أن عادتهم جرت يجعل الرايات في أطراف الرمح ، فلما كان ظل الرمح أسبغ كان نسبة الرزق إليه أليق . وقد تعرض في الحديث الآخر لظل السيف كما سيأتي قريباً من قوله صلى الله عليه وسلم « الجنة تحت ظلال السيوف » فنسب الرزق إلى ظل الرمح لما ذكرته أن المقصود بذكر الرمح الراية ، ونسبت الجنة إلى ظل السيف لأن الشهادة تقع به غالباً ولأن ظل السيف يكثر ظهوره بكثرة حركة السيف في يد المقاتل ؛ ولأن ظل السيف لا يظهر إلا بعد الضرب به لأنه قبل ذلك يكون مغموماً معلقاً ، وذكر المصنف في الباب حديث أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي بإسنادين لما لك ، وقد تقدم شرحه مستوفى في الحج ، والغرض منه قوله « فسألهم رمحه فأبوا »

باب ما قيل في دروع النبي صلى الله عليه وآله والقميص في الحرب

وقال النبي صلى الله عليه وآله : أما خالد فقد احتبس أذراعه في سبيل الله .

٢٨٢٠ - حدثنا محمد بن المثني قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وهو في قبة : « اللهم إني أنشدك عهدك ووعدك . اللهم إن شئت لم تعبد بعد اليوم » . فأخذ أبو بكر بيده فقال : حسبك يا رسول الله ، فقد ألححت على ربك . وهو في الدرع ، فخرج وهو يقول : « سِيَهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ » ﴿٤٥﴾ بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمَرٌ .

قال وهيب : حدثنا خالد « يوم بدر » .

[الحديث ٢٩١٥ - أطرافه في : ٣٩٥٣ ، ٤٨٧٥ ، ٤٨٧٧ .]

٢٨٢١ - حدثنا محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : تروني رسول الله صلى الله عليه وآله ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعاً من شعير . وقال يعلى : حدثنا الأعمش : درع من حديد ، وقال معلى : حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الأعمش وقال : رهنة درعاً من حديد .

٢٨٢٢ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا وهيب قال حدثنا ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «مثل البخيل والمتصدق مثل رجلين عليهما جبتان من حديد قد اضطرت أيديهما إلى تراقيهما، فكلما هم المتصدق بصدقة اتسعت عليه حتى تعفى أثره، وكلما هم البخيل بالصدقة انقبضت كل حلقة إلى صاحبها وتقلصت عليه وانضمت يداها إلى تراقيه». فسمع النبي صلى الله عليه يقول: «فيجتهد أن يوسعها فلا تتسع».

**قوله (باب ما قيل في درع النبي صلى الله عليه وسلم) أى من أى شيء كانت؟ وقوله (والقميص في الحرب) أى حكمه وحكم لبسه.**

**قوله (وقال النبي صلى الله عليه وسلم: أما خالد فقد احتبس أذراعه في سبيل الله) هو طرف من حديث لأبي هريرة تقدم شرحه في كتاب الزكاة، والأذراع جمع درع وهو القميص المتخذ من الزرد، وأشار المصنف بذكر هذا الحديث إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم كما لبس الدرع فيما ذكره في الباب ذكر الدرع ونسبه إلى بعض الشجعان من الصحابة قدل على مشروعيته وأن لبسها لا ينافي التوكل. ثم ذكر فيه أحاديث: الأول حديث ابن عباس في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر، والغرض منه قوله، وهو في الدرع، وقوله فيه «حدثنا عبد الوهاب» هو ابن عبد الحميد الثقفي، وقوله «وقال وهيب» يعنى ابن خالد «حدثنا خالد: يوم بدر» يعنى أن وهيب بن خالد رواه عن خالد وهو الخذاء شيخ عبد الوهاب فيه عن عكرمة عن ابن عباس فزاد بعد قوله وهو في قبة «يوم بدر» وقد رواه محمد بن عبد الله بن حوشب عن عبد الوهاب كذلك كما سيأتى في المغازى، وكذلك قال إسحق بن راهويه عن عبد الوهاب الثقفي، فلعل محمد ابن المنثى شيخ البخارى لم يحفظها، ورواية وهيب وصلها المؤلف في تفسير سورة القمر، ويأتى بيان ما استشكل من هذا الحديث في غزوة بدر، وهو من مراسيل الصحابة لأن ابن عباس لم يحضر ذلك، وسيأتى ما فيه هناك. ثانياً حديث عائشة «توفى النبي صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة» الحديث.**

**قوله (وقال يعلى حدثنا الأعمش: درع من حديد) يعنى أن يعلى وهو ابن عبيد رواه عن الأعمش بالإسناد المذكور فزاد أن الدرع كانت من حديد، وقد وصله المؤلف في السلم كذلك.**

**قوله (وقال معلى عن عبد الواحد) يعنى أن معلى بن أسد رواه عن عبد الواحد بن زياد فقال فيه أيضاً «رهنه درعاً من حديد» وقد وصله المصنف في الاستقراض، وتقدم الكلام على شرحه مستوفى في كتاب الرهن. ثالثاً حديث أبي هريرة في البخيل المتصدق وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة، والغرض منه هنا ذكر الجبتين، فإنه روى بالموحدة وهو المناسب لذكر القميص في الترجمة، وروى بالنون وهو المناسب للدرع، وقد تقدم بيان اختلاف الرواة في ذلك هناك. والجهة بالموحدة ما قطع من الثياب مشمراً قاله في المطالع، ومحل استشاده للترجمة - وإن كان المثل به في المثل لا يشترط وجوده فضلاً عن مشروعيته - من جهة أنه مثل بدرع الكريم فتشبيهه الكريم المحمود بالدرع يشعر بأن الدرع محمود، وموضع**

الشاهد منه درع الكريم لادرع البخيل ، وكأنه أقام الكريم مقام الشجاع لتلازمهما غالباً وكذلك ضدّهما

### باب الجبة في السفر والحرب

[٢٩١٨] ٢٨٢٣- حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق قال: حدثني المغيرة بن شعبة قال: انطلق رسول الله صلى الله عليه لحاجته، ثم أقبل، فتلقيته بماء فتوضأ -وعليه جبة شامية- فمضمض واستنشق، وغسل وجهه، فذهب يخرجه يده من كُميه وكانا ضيقين، فأخرجهما من تحت، فغسلهما، ومسح برأسه وعلى خفيه.

قوله ( باب الجبة في السفر والحرب ) ذكر فيه حديث المغيرة في قصة المسح على الخفين وفيه « وعليه جبة شامية » وفيه « فذهب يخرجه يده من كُميه وكانا ضيقين » وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم الكلام على الحديث مستوفى في « باب المسح على الخفين » من كتاب الطهارة .

### باب الحرير في الحرب

[٢٩١٩] ٢٨٢٤- حدثنا أحمد بن المقدم قال أخبرنا خالد بن الحارث قال حدثنا سعيد عن قتادة أن أنساً حدثهم: أن النبي صلى الله عليه رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في قميص من حرير من حكمة كانت بهما.

[الحديث ٢٩١٩ - أطرافه في: ٢٩٢٠، ٢٩٢١، ٢٩٢٢، ٥٨٣٩].

[٢٩٢٠] ٢٨٢٥- حدثنا أبو الوليد قال حدثنا همام عن قتادة عن أنس... ح. وحدثنا محمد بن سنان قال حدثنا همام عن قتادة عن أنس: أن عبد الرحمن والزبير شكيا إلى النبي صلى الله عليه -يعني القمل- فأرخص لهما في الحرير، فرأيت عليهما في غزاة.

[٢٩٢١] ٢٨٢٦- حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن شعبة قال أخبرني قتادة أن أنساً حدثهم:

رخص النبي صلى الله عليه لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في حرير.

[٢٩٢٢] ٢٨٢٧- حدثنا محمد بن بشار قال أخبرنا غندر حدثنا شعبة قال سمعت قتادة عن

أنس: رخص -أو رخص- لحكمة بهما.



قوله (باب الحرير في الحرب) ذكر فيه حديث أنس في الرخصة للزبير وعبد الرحمن بن عوف في قميص الحرير ، ذكره من خمسة طرق ، ففي رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة « من حكة كانت بهما » وكذا قال شعبة في أحد الطريقين ، وفي رواية همام عن قتادة في أحد الطريقين « يعني القمل » ورجح ابن التين الرواية التي فيها الحكمة وقال : لعل أحد الرواة تأولها فأخطأ ، وجمع الداودي باحتمال أن يكون لإحدى العلتين بأحد الرجلين ، وقال ابن العربي : قد ورد أنه أرخص لكل منهما فالأفراد يقتضي أن لكل حكمة . قلت : ويمكن الجمع بأن الحكمة حصلت من القمل فنسبت العلة تارة إلى السبب وتارة إلى سبب السبب ، ووقع في رواية محمد بن بشار عن غندر « رخص أو أرخص » كذا بالشك ، وقد أخرجه أحمد عن غندر بلفظ « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم » وكذا قال وكيع عن شعبة كما سيأتي في كتاب اللباس ، وأما تقييده بالحرب فكأنه أخذه من قوله في رواية همام « فرأيته عليهما في غزاة » ووقع في رواية أبي داود « في السفر من حكة » وقد ترجم له في اللباس « ما يرخص للرجال من الحرير للحكة » ولم يقيده بالحرب « فزعم بعضهم أن الحرب في الترجمة بالجيم وفتح الراء ، وليس كما زعم لأنها لا يبق لها في أبواب الجهاد مناسبة ، ويلزم منه إعادة الترجمة في اللباس ، إذ الحكمة والجرب متقاربان . وجعل الطبري جوازه في الغزو مستنبطاً من جوازه للحكة فقال : دلت الرخصة في لبسه بسبب الحكمة أن من قصد بلبسه ما هو أعظم من أذى الحكمة كدفع سلاح العدو ونحو ذلك فإنه يجوز ، وقد تبع الترمذي البخاري فترجم له « باب ما جاء في لبس الحرير في الحرب » . ثم المشهور عن القائلين بالجواز أنه لا يختص بالسفر ، وعن بعض الشافعية يمتنع ، وقال القرطبي : الحديث حجة على من منع إلا أن يدعى الخصوصية بالزبير وعبد الرحمن ولا تصح تلك الدعوى . قلت : قد جنح إلى ذلك عمر رضي الله عنه ، فروى ابن عساكر من طريق ابن عوف عن ابن سيرين « أن عمر رأى على خالد بن الوليد قميص حرير فقال : ما هذا ؟ فذكر له خالد قصة عبد الرحمن ابن عوف فقال : وأنت مثل عبد الرحمن ؟ أو لك مثل ما لعبد الرحمن ؟ ثم أمر من حضره فزقوه » رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً . وقد اختلف السلف في لباسه فنع مالك وأبو حنيفة مطلقاً ، وقال الشافعي وأبو يوسف بالجواز للضرورة ، وحكى ابن حبيب عن ابن الماجشون أنه يستحب في الحرب ، وقال المهلب : لباسه في الحرب لإرهاب العدو وهو مثل الرخصة في الاختيال في الحرب انتهى . ووقع في كلام النووي تبعاً لغيره أن الحكمة في لبس الحرير للحكة لما فيه من البرودة ، وتعقب بأن الحرير حار فالصواب أن الحكمة فيه لخاصة فيه لدفع ما تنشأ عنه الحكمة كالقمل . والله أعلم .

### باب ما يذكر في السكين

٢٨٢٨ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه قال : رأيت النبي صلى الله عليه وآله يأكل من كتف يحتز منها ، ثم دعى إلى الصلاة فصلى ولم يتوضأ .

[٢٩٢٣]

حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري وزاد : « فألقى السكين » .

**قوله (باب ما يذكر في السكن)** ذكر فيه حديث جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يجتز من كتف شاة » الحديث ، وفي الطريق الأخرى « فألقى السكن » وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة .

### باب ما قيل في قتال الروم

[٢٩٢٤] ٢٨٢٩ - حدثنا إسحاق بن يزيد الدمشقي قال حدثنا يحيى بن حمزة قال حدثني ثور بن يزيد عن خالد بن معدان أن عُمير بن الأسود العنسي حدثه أنه أتى عبادة بن الصامت وهو نازل في ساحل حمص وهو في بناء له ومعه أم حرام ، قال عُمير : فحدثتنا أم حرام أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « أول جيش من أمتي يغزون البحر قد أوجبوا » . قالت أم حرام : قلت يا رسول الله ، أنا فيهم ؟ قال : « أنت فيهم » . قالت : ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أول جيش من أمتي يغزون مدينة قيصر مغفور لهم » . فقلت : أنا فيهم يا رسول الله ؟ قال : « لا » .

**قوله (باب ما قيل في قتال الروم)** أي من الفضل . واختلف في الروم فالأكثر أنهم من ولد عيص بن إسحق بن إبراهيم ، واسم جداهم قيل رومان وقيل هو ابن لبطا بن يونان بن يافث بن نوح .  
**قوله (عن خالد بن معدان)** بفتح الميم وسكون المهملة ، والإسناد كله شاميون ، وإسحاق بن يزيد شيخ البخاري فيه هو إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الفراء يسي نسب لجدده .

**قوله (عُمير بن الأسود العنسي)** بالنون والمهملة ، وهو شامي قديم يقال اسمه عمرو ، وعُمير بالتصغير لقبه ، وكان عابداً مخضراً ، وكان عمر يثنى عليه ، ومات في خلافة معاوية ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث عند من يفرق بينه وبين أبي عياض عمرو بن الأسود ، والراجح التفرقة وأم حرام بمهملتين تقدم ذكرها في أوائل الجهاد في حديث أنس ، وقد حدث عنها أنس هذا الحديث أتم من هذا السياق . وأخرج الحسن بن سفيان هذا الحديث في مسنده عن هشام بن عمار عن يحيى بن حمزة بسند البخاري وزاد في آخره « قال هشام رأيت قبرها بالساحل » .

**قوله ( يغزون مدينة قيصر )** يعني القسطنطينية ، قال المهلب : في هذا الحديث منقبة لمعاوية لأنه أول من غزا البحر ، ومنقبة لولده يزيد لأنه أول من غزا مدينة قيصر . وتعقبه ابن التين وابن المنير بما حاصله : أنه لا يلزم من دخوله في ذلك العموم أن لا يخرج بدليل خاص إذ لا يختلف أهل العلم أن قوله صلى الله عليه وسلم مغفور لهم مشروط بأن يكونوا من أهل المغفرة حتى لو ارتد واحد ممن غزاها بعد ذلك لم يدخل في ذلك العموم اتفاقاً فدل على أن المراد مغفور لمن وجد شرط المغفرة فيه منهم . وأما قول ابن التين يحتمل أن يكون لم يحضر مع الجيش فردود ، إلا أن يريد لم يباشر القتال فيمكن فإنه كان أمير ذلك الجيش بالاتفاق . وجوز بعضهم أن المراد بمدينة قيصر المدينة التي كان بها يوم قال النبي صلى الله عليه وسلم تلك المقالة وهي حص وكانت

دار مملكته إذ ذاك ، وهذا يندفع بأن في الحديث أن الذين يغزون البحر قبل ذلك وأن أم حرام فيهم ، وحصص كانت قد فتحت قبل الغزوة التي كانت فيها أم حرام والله أعلم . قلت : وكانت غزوة يزيد المذكورة في سنة اثنتين وخمسين من الهجرة ، وفي تلك الغزاة مات أبو أيوب الأنصاري فأوصى أن يدفن عند باب القسطنطينية وأن يعنى قبره ففعل به ذلك ، فيقال إن الروم صاروا بعد ذلك يستسقون به . وفي الحديث أيضاً الترغيب في سكنى الشام ، وقوله « قد أوجبوا » أى فعلوا فعلاً وجبت لهم به الجنة .

### باب قتال اليهود

[٢٩٢٥] ٢٨٣٠ - حدثنا إسحاق بن محمد الفروي قال حدثنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « تُقاتلون اليهود حتى يختبئ وراء الحجر فيقول : يا عبد الله ، هذا يهودي ورائي فاقتله » .

[الحديث ٢٩٢٥ - طرفه في : ٣٥٩٣] .

[٢٩٢٦] ٢٨٣١ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أخبرنا جرير عن عمار بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا تقوم الساعة حتى تُقاتلوا اليهود ، حتى يقول الحجر وراءه اليهودي : يا مسلم ، هذا يهودي ورائي فاقتله » .

**قوله ( باب قتال اليهود )** ذكر فيه حديثي ابن عمر وأبي هريرة في ذلك ، وهو إخبار بما يقع في مستقبل الزمان .

**قوله ( الفروي )** بفتح الفاء والراء منسوب إلى جده أبي فروة ، وإسحق هذا غير إسحق بن عبد الله ابن أبي فروة الضعيف ، وهو - أعني إسحق بن عبد الله - عم والد هذا . وإسحق هذا ربما روى عنه البخاري بواسطة . وهذا الحديث مما حدث به مالك خارج الموطأ ، ولم ينفرد به إسحق المذكور بل تابعه ابن وهب ومعن ابن عيسى وسعيد بن داود والوليد بن مسلم أخرجها الدارقطني في « غرائب مالك » وأخرج الإسماعيلي طريق ابن وهب فقط .

**قوله ( تقاتلون )** فيه جواز مخاطبة الشخص والمراد غيره ممن يقول بقوله ويعتقد اعتقاده ، لأنه من المعلوم أن الوقت الذي أشار إليه صلى الله عليه وسلم لم يأت بعد ، وإنما أراد بقوله « تقاتلون » مخاطبة المسلمين . ويستفاد منه أن الخطاب الشفاهي يعم المخاطبين ومن بعدهم ، وهو متفق عليه من جهة الحكم . وإنما وقع الاختلاف فيه في حكم الغائبين : هل وقع بتلك المخاطبة نفسها ، أو بطريق الإلحاق ؟ وهذا الحديث يؤيد من ذهب إلى الأول . وفيه إشارة إلى بقاء دين الإسلام إلى أن ينزل عيسى عليه السلام ، فإنه الذي يقاتل الدجال ، ويستأصل اليهود الذين هم تبع الدجال على ماورد من طريق أخرى ، وسيأتي بيانها مستوفى في علامات النبوة إن شاء الله تعالى .

## باب قتال الترك

[٢٩٢٧] ٢٨٣٢- حدثنا أبو النعمان قال حدثنا جرير بن حازم قال سمعت الحسن يقول حدثنا عمرو بن تغلب قال: قال النبي صلى الله عليه: «إن من أشراط الساعة أن تُقاتلوا قومًا ينتعلون نعال الشعر، وإن من أشراط الساعة أن تُقاتلوا قومًا عراض الوجوه كأن وجوههم المجان المطرقة».

[الحديث ٢٩٢٧ - طرفه في: ٣٥٩٢].

[٢٩٢٨] ٢٨٣٣- حدثني سعيد بن محمد قال حدثنا يعقوب قال حدثني أبي عن صالح عن الأعرج قال: قال أبو هريرة: قال: رسول الله صلى الله عليه: «لا تقوم الساعة حتى تُقاتلوا الترك، صغار الأعين حمر الوجوه، ذلف الأنوف، كأن وجوههم المجان المطرقة. ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا نعالهم الشعر».

[الحديث ٢٩٢٨ - أطرافه في: ٣٥٨٧، ٢٩٢٩، ٣٥٩٠، ٣٥٩١].

قوله (باب قتال الترك) اختلف في أصل الترك، فقال الخطابي: هم بنو قنطوراء أمة كانت لإبراهيم عليه السلام. وقال كراع: هم الديلم. وتعقب بأنهم جنس من الترك، وكذلك الغز. وقال أبو عمرو: هم من أولاد يافث وهم أجناس كثيرة. وقال وهب بن منبه، هم بنوعم يأجوج ومأجوج، لما بنى ذو القرنين السد كان بعض يأجوج ومأجوج غائبين فتركوا لم يدخلوا مع قومهم فسموا الترك. وقيل أنهم من نسل تبع، وقيل من ولد أفريدون بن سام بن نوح، وقيل ابن يافث لصلبه، وقيل ابن كومي بن يافث. ذكر فيه حديثين أحدهما حديث عمرو بن تغلب بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام بعدها موحدة، والحسن هو البصري، والإسناد كله بصريون.

قوله (من أشراط الساعة) زاد الكشميني في أوله «أن».

قوله (ينتعلون نعال الشعر)، هذا والحديث الذي بعده ظاهر في أن الذين ينتعلون الشعر غير الترك. وقد وقع للإسماعيلي من طريق محمد بن عباد قال: بلغني أن أصحاب بابك كانت نعالهم الشعر. قلت: بابك بموحدين مفتوحتين وآخره كاف يقال له الحرمي بضم المعجمة وتشديد الراء المفتوحة، وكان من طائفة من الزنادقة استباحوا الحرمات، وقامت لهم شوكة كبيرة في أيام المأمون، وغلبوا على كثير من بلاد العجم كطبرستان والري، إلى أن قتل بابك المذكور في أيام المعتصم، وكان خروجه في سنة إحدى ومائتين أو قبلها، وقتله في سنة اثنتين وعشرين.

قوله (المجان) بالجيم وتشديد النون جمع مجن، وقد تقدم ذكره قبل أبواب. والمطرقة التي ألبست الأشرطة من الجلود وهي الأغشية، تقول طارقت بين النعلين أي جعلت إحداها على الأخرى. وقال الهروي: هي التي أطرقت بالعصب أي ألبست به. ثانيهما حديث أبي هريرة في ذلك.

### باب قتال الذين ينتعلون الشعر

٢٨٣٤- حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً نعالهم الشعر، ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً كأن وجوههم المجان المطرقة». قال سفيان: وزاد فيه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رواية: «صغار الأعين، ذلف الأنوف، كأن وجوههم المجان المطرقة».

**قوله (باب قتال الذين ينتعلون الشعر)** ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور من وجه آخر .  
**قوله (قال سفيان وزاد فيه أبو الزناد)** هو موصول بالإسناد المذكور ، وأخطأ من زعم أنه معلق ، وقد وصله الإسماعيلي من طريق محمد بن عباد عن سفيان بالإسنادين معاً .  
**قوله (رواية)** هو عوض عن قوله «عن النبي صلى الله عليه وسلم» وقد وقع عند الإسماعيلي من طريق محمد بن عباد عن سفيان بلفظ «عن النبي صلى الله عليه وسلم» ووقع في الباب الذي قبله من وجه آخر عن الأعرج بلفظ «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم» وزاد فيه «حمر الوجوه» ولم يذكر «صغار الأعين» وقوله «ذلف الأنوف» أى صغارها ، والعرب تقول أملح النساء الذلف ، وقيل الذلف الاستواء في طرف الأنف ، وقيل قصر الأنف وانبطاحه ، وسيأتى بقية شرح هذا الحديث في علامات النبوة إن شاء الله تعالى .

### باب من صف أصحابه عند الهزيمة ونزل عن دابته واستنصر

٢٨٣٥- حدثنا عمرو بن خالد الحراني قال حدثنا زهير قال حدثنا أبو إسحاق قال سمعت البراء -وسأله رجل: أكنتم فررتم يا أبا عمارَةَ يومَ حنين- قال: لا والله، ما ولى رسولُ الله صلى الله عليه ولكنه خرجَ شُبَّانُ أصحابه وأخفافُهم حُسراً ليسَ بسلاح، فأتوا قوماً رُماً جمعَ هوازنَ وبني نصرٍ، ما يكادُ لهم يسقطُ سهمٌ، فرشقوهم رشقاً ما يكادونَ يُخطئونَ، فأقبلوا هُنالكَ إلى النبي صلى الله عليه وهو على بغلته البيضاء وابنُ عمِّه أبو سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب يقودُ به، فنزلَ واستنصرَ ثم قال: «أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبدالمطلب». ثم صف أصحابه.

**قوله (باب من صف أصحابه عند الهزيمة)** أى صف من ثبت معه بعد هزيمة من انهزم . ذكر فيه حديث البراء في قصة حنين ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، ووقع في آخره «ثم صف أصحابه وذلك بعد أن نزل واستنصر والمراد بقوله واستنصر أى استنصر الله بعد أن رمى الكفار بالتراب ، وسيأتى شرح ذلك مستوفى في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى .

### باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزَّلْزَلَة

[٢٩٣١] ٢٨٣٦ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أخبرنا عيسى قال أخبرنا هشام عن محمد عن عبيدة عن علي قال : لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْأَحْزَابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : «مَلَأَ اللَّهُ بَيْوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا، شَغَلُونَا عَنْ صَلَاةِ الْوَسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ».

[الحديث ٢٩٣١ - أطرافه في : ٤١١١، ٤٥٣٣، ٦٣٩٦].

[٢٩٣٢] ٢٨٣٧ - حدثنا قبيصة قال حدثنا سفيان عن ابن ذكوان عن الأعرج عن أبي هريرة قال : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَدْعُو فِي الْقُنُوتِ : «اللَّهُمَّ أَنْجِ سَلْمَةَ بْنَ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، اللَّهُمَّ أَنْجِ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَيْعَةَ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ. اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ سَنِينَ كَسَنِي يَوْسُفَ».

[٢٩٣٣] ٢٨٣٨ - حدثنا أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد أنه سمع عبد الله بن أبي أوفى يقول : دَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ : «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعَ الْحِسَابِ، اللَّهُمَّ اهْزِمِ الْأَحْزَابَ، اللَّهُمَّ اهْزِمْهُمْ وَزَلْزَلْهُمْ».

[الحديث ٢٩٣٣ - أطرافه في : ٢٩٦٥، ٣٠٢٥، ٤١١٥، ٦٣٩٢، ٧٤٨٩].

[٢٩٣٤] ٢٨٣٩ - حدثنا عبد الله بن أبي شيبه قال حدثنا جعفر بن عون قال حدثنا سفيان عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله قال : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يُصَلِّي فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَنَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ، وَنُحِرَتْ جُزُورٌ بِنَاحِيَةِ مَكَّةَ فَأَرْسَلُوا فَجَاؤُوا مِنْ سَلَاهَا وَطَرَحُوا عَلَيْهِ، فَجَاءَتْ فَاطِمَةُ فَأَلْقَتْهُ عَنْهُ، قَالَ : «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، لِأَبِي جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ وَعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَالْوَلِيدَ بْنَ عُتْبَةَ وَأَبِيَّ ابْنِ خَلْفٍ وَعُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ فِي قَلْبٍ بَدْرٍ قَتَلَى . قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : وَنَسِيتُ السَّابِعَ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ يَوْسُفُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ . أُمِيَّةُ بْنُ خَلْفٍ . وَقَالَ شُعْبَةُ : أُمِيَّةُ أَوْ أَبِيٍّ، وَالصَّحِيحُ أُمِيَّةُ.

[٢٩٣٥] ٢٨٤٠ - حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن

عائشة أن اليهود دخلوا على النبي صلى الله عليه فقالوا: السام عليك، فلعننهم. فقال: «مالك؟» قالت: أو لم تسمع ما قالوا؟ قال: «فلم تسمعي ما قلتُ عليكم».

[الحديث ٢٩٣٥ - أطرافه في: ٦٠٢٤، ٦٠٣٠، ٦٢٥٦، ٦٣٩٥، ٦٤٠١، ٦٩٢٧].

**قوله (باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة)** ذكر فيه خمسة أحاديث : الأول حديث علي لما كان يوم الأحزاب « الحديث .

**قوله (عن هشام)** هو الدستوائي ، وزعم الأصبلي أنه ابن حسان ، ورام بذلك بضعيف الحديث فأخطأ من وجهين ، وتجاسر الكرماني فقال : المناسب أنه هشام بن عروة . وسيأتي شرح هذا الحديث مستوفى في تفسير سورة البقرة إن شاء الله تعالى ، وفيه الدعاء عليهم بأن يملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً ، وليس فيه الدعاء عليهم بالهزيمة ، لكن يؤخذ ذلك من لفظ الزلزلة لأن في إحراق بيوتهم غاية الزلزل لنفوسهم . ثانياً حديث أبي هريرة في الدعاء في القنوت وفيه « اللهم اشدّد وطأتك على مضر » ودخوله في الترجمة بطريق العموم . لأن شدة الوطأة يدخل تحتها ما ترجم به ، فإن المراد اشدّد عليهم البأس والعقوبة والأخذ الشديد . وابن ذكوان المذكور في الإسناد هو أبو الزناد واسمه عبد الله ، وقد تقدم من وجه آخر في كتاب الوتر ، ويأتي شرحه مستوفى في التفسير إن شاء الله تعالى . ثالثاً حديث ابن أبي أوفى ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، والمراد الدعاء عليهم إذا انهزموا أن لا يستقر لهم قرار . وقال الداودي : أراد أن تطيش عقولهم ، وترعد أقدامهم عند اللقاء فلا يثبتوا . وقد ذكر الإسماعيلي من وجه آخر زيادة في هذا الدعاء ، وسيأتي التنبيه عليها في « باب لا تتمنوا لقاء العدو » إن شاء الله تعالى . رابعاً حديث عبد الله بن مسعود في قصة الجزور التي نحرّت بمكة وفيه « اللهم عليك بقريش » وفيه ما قررته في الحديث الثاني .

**قوله (قال أبو إسحق)** هو بالإسناد المذكور ، وكأنه لما حدث سفيان بهذا الحديث كان نسي السابع . وقول المصنف « قال يوسف بن أبي إسحق عن أبي إسحق : أمية بن خلف ، وقال شعبة : أمية أو أبي » والصحيح أمية « أراد بذلك أن أبا إسحق حدث به مرة فقال أبي بن خلف وهذه رواية سفيان وهو الثوري هنا ، وحدث به أخرى فقال أمية وهي رواية شعبة وحدث به أخرى فشك فيه . ويوسف المذكور هو ابن إسحق بن أبي إسحق نسبه إلى جده ، وقد وصل المصنف حديثه بطوله في الطهارة ، وطريق شعبة وصلها المؤلف أيضاً في كتاب المبعث ، وقد بينت في الطهارة أن إسرائيل روى عن أبي إسحق هذا الحديث فسمى السابع وذكرت ما فيه من البحث . خامساً حديث عائشة في قصة اليهود وفيه « فلم تسمعي ما قلت عليكم » وكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه في آخره « يستجاب لنا فيهم ولا يستجاب لهم فينا » ، وقد ذكرها الإسماعيلي هنا من الوجه الذي أخرجه البخاري ، ففيه مشروعية الدعاء على المشركين ولو خشي الداعي أنهم يدعون عليه ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى .

### باب هل يُرشد المسلم أهل الكتاب أو يُعلمهم الكتاب؟

٢٨٤١ - حدثنا إسحاق قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا ابن أخي ابن شهاب عن عمه قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس أخبره: أن رسول الله صلى الله عليه كتب إلى قيصر وقال: «فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين».

[الحديث ٢٩٣٦ - طرفه في: ٢٩٤٠].

**قوله (باب هل يرشد المسلم أهل الكتاب أو يعلمهم الكتاب)** المراد بالكتاب الأول التوراة والإنجيل ، وبالكتاب الثاني ما هو أعم منهما ومن القرآن وغير ذلك . وأورد فيه طرفاً من حديث ابن عباس في شأن هرقل ، وقد ذكره بعد باين من وجه آخر عن ابن شهاب بطوله ؛ وإسحق شيخه فيه هو ابن منصور ، وهذه الطريق أهلها المزي في الأطراف وإرشادهم منه ظاهر ، وأما تعليمهم الكتاب فكأنه استنبطه من كونه كتب إليهم بعض القرآن بالعربية وكأنه سلطهم على تعليمه إذ لا يقرءونه حتى يترجم لهم ولا يترجم لهم حتى يعرف المترجم كيفية استخراجها ، وهذه المسألة مما اختلف فيه السلف ففنع مالك من تعليم الكافر القرآن ، ورخص أبو حنيفة ، واختلف قول الشافعي . والذي يظهر أن الراجح التفصيل بين من يرجى منه الرغبة في الدين والدخول فيه مع الأمن منه أن يتسلط بذلك إلى الطعن فيه ، وبين من يتحقق أن ذلك لا ينجح فيه أو يظن أنه يتوصل بذلك إلى الطعن في الدين والله أعلم . ويفرق أيضاً بين القليل منه والكثير كما تقدم في أوائل كتاب الحيفض .

### باب الدعاء للمُشركين بالهدى ليتألفهم

٢٨٤٢ - حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب قال حدثنا أبو الزناد أن عبد الرحمن قال: قال أبو هريرة: قدم طفيل بن عمرو الدوسي وأصحابه على النبي صلى الله عليه فقالوا: يا رسول الله، إن دوساً عصت وأبت، فادع الله عليها، فقيل: هلكت دوس. فقال: «اللهم اهد دوساً وائت بهم».

[الحديث ٢٩٣٧ - طرفاه في: ٤٣٩٢، ٦٣٩٧].

**قوله (باب الدعاء للمُشركين بالهدى ليتألفهم)** ذكر فيه حديث أبي هريرة في قدوم الطفيل بن عمرو الدوسي وقول النبي صلى الله عليه وسلم «اللهم اهد دوساً» وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقوله «ليتألفهم» من تفقه المصنف إشارة منه إلى الفرق بين المقامين ، وأنه صلى الله عليه وسلم كان تارة يدعو عليهم وتارة يدعو لهم ، فالحالة الأولى حيث تشتد شوكتهم ويكثر أذاهم كما تقدم في الأحاديث التي قبل هذا باب ، والحالة الثانية حيث تؤمن غائلهم ويرجى تألفهم كما في قصة دوس وسيأتي شرح الحديث المذكور في المغازي إن شاء الله تعالى .



باب دَعْوَةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَعَلَى مَا يُقَاتِلُونَ عَلَيْهِ؟

وما كتب النبي صلى الله عليه إلى كسرى وقيصر، والدعوة قبل القتال.

[٢٩٣٨]

٢٨٤٣- حدثنا علي بن الجعد قال أخبرنا شعبة عن قتادة قال: سمعت أنس بن مالك

يقول: لما أراد النبي صلى الله عليه أن يكتب إلى الروم قيل له: إنهم لا يقرؤون كتاباً إلا أن يكون مختوماً، فاتخذ خاتماً من فضة، كأني أنظر إلى بياضه في يده، ونقش فيه: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ.

[٢٩٣٩]

٢٨٤٤- حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب

قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن عباس أخبره: أن رسول الله صلى الله عليه بعث بكتابه إلى كسرى، فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين يدفعه عظيم البحرين إلى كسرى. فلما قرأه كسرى خرّقه، فحسبت أن سعيد بن المسيب قال: فدعا عليهم النبي صلى الله عليه أن يُمزقوا كل مُمزق.

قوله ( باب دعوة اليهود والنصارى ) أى إلى الإسلام ، وقوله ( وعلى ما يقاتلون ) إشارة إلى أن

ما ذكر في الباب الذى بعده عن على حيث قال « تقاتلوهم حتى يكونوا مثلنا » وفيه أمره صلى الله عليه وسلم له بالنزول بساحتهم ثم دعائهم إلى الإسلام ثم القتال ، ووجه أخذه من حديث الباب أنه صلى الله عليه وسلم كتب إلى الروم يدعوهم إلى الإسلام قبل أن يتوجه إلى مقاتلتهم .

قوله ( وما كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر ) قد ذكر ذلك في الباب مسنداً ، وقوله

والدعوة قبل القتال كأنه يشير إلى حديث ابن عون في إغارة النبي صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق على غرة ، وهو متخرج عنده في كتاب الفن وهو محمول عند من يقول باشتراط الدعاء قبل القتال على أنه بلغتهم الدعوة ، وهى مسألة خلافية : فذهب طائفة منهم عمر بن عبد العزيز إلى اشتراط الدعاء إلى الإسلام قبل القتال ، وذهب الأكثر إلى أن ذلك كان في بدء الأمر قبل انتشار دعوة الإسلام ، فإن وجد من لم تبلغه الدعوة لم يقاتل حتى يدعى ، نص عليه الشافعى . وقال مالك : من قربت داره قوتل بغير دعوة لاشتهار الإسلام ، ومن بعدت داره فالدعوة أقطع للشك . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن أبي عثمان النهدي أحد كبار التابعين قال : كنا ندعو وندع . قلت : وهو منزل على الحاليين المتقدمين . ثم ذكر في الباب حديثين : أحدهما حديث أنس في اتخاذ الخاتم ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب اللباس . ثانيهما حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث كتابه إلى كسرى » وسيأتى شرحه في أواخر المغازى وفيه أن المبعوث به كان عبد الله بن حذافة السهمي ، ونذكر هناك ما يتعلق بكسرى وما المراد بعظيم البحرين . وفي الحديث الدعاء إلى الإسلام بالكلام والكتابة وأن الكتابة تقوم مقام النطق . وفيه إرشاد المسلم إلى الكافر وأن العادة جرت بين الملوك بترك قتل الرسل ولهذا مزق كسرى الكتاب ولم يتعرض للرسول .

باب دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ النَّاسُ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالنَّبُوءَةِ

وَأَنْ لَا يَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ

وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ﴾ الْآيَةُ

[٢٩٤٠] ٢٨٤٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَتَبَ إِلَى قَيْصَرَ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَبَعَثَ بَكْتَابِهِ إِلَيْهِ دَحِيَّةَ الْكَلْبِيِّ، وَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمٍ بَصْرِيٍّ لِيَدْفَعَهُ إِلَى قَيْصَرَ، وَكَانَ قَيْصَرٌ لَمَّا كَشَفَ اللَّهُ عَنْهُ جُنُودَ فَارَسَ مَشَى مِنْ حَمَصٍ إِلَى إِيلِيَاءَ شُكْرًا لِمَا أَبْلَاهُ اللَّهُ، فَلَمَّا جَاءَ قَيْصَرَ كَتَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ حِينَ قَرَأَهُ: التَّمَسُّوا لِي هَاهُنَا أَحَدًا مِنْ قَوْمِهِ لِأَسْأَلَهُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَخْبَرَنِي أَبُو سَفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ أَنَّهُ كَانَ بِالشَّامِ فِي رَجَالٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَدُمُوا تِجَارَةً فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَبَيْنَ كُفَّارِ قُرَيْشٍ. قَالَ أَبُو سَفْيَانَ: فَوَجَدْنَا رَسُولَ قَيْصَرَ بِبَعْضِ الشَّامِ، فَانْطَلَقَ بِي وَبِأَصْحَابِي حَتَّى قَدِمْنَا إِيلِيَاءَ، فَأَدْخَلْنَا عَلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ فِي مَجْلَسِ مُلْكِهِ وَعَلَيْهِ التَّاجُ، وَإِذَا حَوْلُهُ عُظْمَاءُ الرُّومِ. فَقَالَ لَتَرْجُمَانِهِ: سَلِّمْهُمْ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ قَالَ أَبُو سَفْيَانَ: فَقُلْتُ أَنَا أَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ نَسَبًا. قَالَ: مَا قَرَابَةُ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ؟ فَقُلْتُ: هُوَ ابْنُ عَمٍّ. وَلَيْسَ فِي الرُّكْبِ يَوْمئِذٍ أَحَدٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ غَيْرِي. فَقَالَ قَيْصَرُ: أَدْنُوهُ. وَأَمَرَ بِأَصْحَابِي فَجَعَلُوا خَلْفَ ظَهْرِي عِنْدَ كَتْفِي. ثُمَّ قَالَ لَتَرْجُمَانِهِ: قُلْ لِأَصْحَابِهِ إِنِّي سَأَلْتُ هَذَا الرَّجُلَ عَنِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، فَإِنْ كَذَبَ فَكُذِّبُوهُ. قَالَ أَبُو سَفْيَانَ: وَاللَّهِ لَوْلَا الْحَيَاءُ يَوْمئِذٍ مِنْ أَنْ يَأْثُرَ أَصْحَابِي عَنِي الْكَذْبَ لَحَدَّثْتُهُ عَنِّي حِينَ سَأَلَنِي عَنْهُ، وَلَكِنِّي اسْتَحْيَيْتُ أَنْ يَأْثُرُوا الْكَذْبَ عَنِّي فَصَدَّقْتُهُ. ثُمَّ قَالَ لَتَرْجُمَانِهِ: قُلْ لَهُ: كَيْفَ نَسَبُ هَذَا الرَّجُلِ فَيَكُمُ؟ قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ. قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ قُلْتُ: لَا. فَقَالَ: كُنْتُمْ تَتَهَمُونَهُ عَلَى الْكَذْبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مُلْكٍ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضَعْفَاؤُهُمْ؟ قُلْتُ: بَلْ ضَعْفَاؤُهُمْ. قَالَ: فَيَزِيدُونَ أَوْ يَنْقُصُونَ؟ قُلْتُ: بَلْ يَزِيدُونَ. قَالَ: فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ سَخَطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ يَغْدُرُ؟ قُلْتُ:

لا ونحن الآن منه في مدّة نحن نخاف أن يغدر. قال أبو سفيان: ولم تُمكنني كلمة أُدخل فيها شيئاً أنقصه به - لا أخاف أن يؤثر عني - غيرها. قال: فهل قاتلتموه وقاتلكم؟ قلت: نعم. قال: فكيف كان حربُه وحربُكم؟ قلت: كان دولاً وسجلاً: يُدال علينا المرّة ونُدال عليه الأخرى. قال: فماذا يأمرُكم به؟ قال: يأمرنا أن نعبد الله وحده لا نشرك به شيئاً، وينهانا عما كان يعبد آباؤنا، ويأمرنا بالصلاة، والصّدقة، والعفاف، والوفاء بالعهد، وأداء الأمانة. فقال لترجمانه حين قلت ذلك له: قل له: إني سألتك عن نسبه فيكم، فزعمت أنه ذو نسب، وكذلك الرّسل تبعث في نسب قومها. وسألتك هل قال هذا القول أحد قبلك؟ فزعمت أن لا، فقلت: لو كان أحد منكم قال هذا القول قبله قلت: رجل يأتّم بقول قد قيل قبلك. وسألتك هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فزعمت أن لا، فعرفت أنه لم يكن ليدع الكذب على الناس ويكذب على الله. وسألتك هل كان من آبائه من ملك؟ فزعمت أن لا، فقلت: لو كان من آبائه ملك قلت: يطلب ملك آبائه. وسألتك أشراف الناس يتبعونه أم ضعفاؤهم؟ فزعمت أن ضعفاءهم اتبعوه، وهم أتباع الرّسل، وسألتك هل يزيدون أو ينقصون فزعمت أنهم يزيدون، وكذلك الإيمان حتى يتم. وسألتك هل يرتد أحد سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه؟ فزعمت أن لا، وكذلك الإيمان حين تخلط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد. وسألتك هل يغدر؟ فزعمت أن لا، وكذلك الرّسل لا يغدرون. وسألتك هل قاتلتموه وقاتلكم؟ فزعمت أن قد فعل، وأنّ حربكم وحربه يكون دولاً، يدال عليكم المرّة وتداولن عليه الأخرى، وكذلك الرّسل تبطل وتكون لها العاقبة. وسألتك بماذا يأمرُكم؟ فزعمت أنه يأمرُكم أن تعبدوا الله ولا تُشركوا به شيئاً، وينهاكم عما كان يعبد آباؤكم، ويأمرُكم بالصلاة، والصّدقة والعفاف، والوفاء بالعهد، وأداء الأمانة. قال: وهذه صفة نبي قد كنت أعلم أنه خارج، ولكن لم أظن أنه منكم، وإن يك ما قلت حقاً فيوشك أن يملك موضع قدمي هاتين، ولو أرجو أن أخلص إليه لتجشمت لقيه، ولو كنت عنده لغسلت قدميه. قال أبو سفيان: ثمّ دعا بكتاب رسول الله صلى الله عليه فقرأ، فإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم. من محمد عبد الله ورسوله، إلى هرقل عظيم الروم. سلام على من اتبع الهدى. أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم، وأسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فعليك إثم الأريسيين ﴿١﴾ ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا

نشارك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون ﴿١﴾. قال أبو سفيان: فلما أن قضى مقاتله علت أصوات الذين حوله من عظماء الروم وكثر لغتهم، فلا أدري ماذا قالوا. وأمر بنا فأخرجنا. فلما أن خرجت مع أصحابي وخلوت بهم قلت لهم: لقد أمر أمر ابن أبي كبشة، هذا ملك بني الأصفر يخافه. قال أبو سفيان: والله ما زلت ذليلاً مستيقناً بأن أمره سيظهر، حتى أدخل الله قلبي الإسلام وأنا كاره.

[٢٩٤٢] ٢٨٤٦- حدثنا عبد الله بن مسلمة قال حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل ابن سعد: سمع النبي صلى الله عليه يقول يوم خيبر: لأعطين الراية رجلاً يفتح على يديه، فقاموا يرجون لذلك أيهم يعطى، فغدوا وكلهم يرجو أن يعطى، فقال: «أين علي؟» ف قيل: يشتكي عينيه، فأمر فدعي له فبصق في عينيه فبرأ مكانه حتى كأنه لم يكن به شيء، فقال: نقاتلهم حتى يكونوا مثلنا. فقال: «على رسلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم، فوالله لأن يهدي بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم».

[الحديث ٢٩٤٣ - أطرافه في: ٣٠٠٩، ٣٧٠١، ٤٢١٠].

[٢٩٤٣] ٢٨٤٧- حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا معاوية بن عمرو قال حدثنا أبو إسحاق عن حميد قال سمعت أنساً يقول: كان رسول الله صلى الله عليه إذا غزا قوماً لم يغر حتى يصبح، فإن سمع أذاناً أمسك، وإن لم يسمع أذاناً أغار بعدما يصبح. فنزلنا خيبر ليلاً.

[٢٩٤٤] ٢٨٤٨- حدثنا قتيبة قال حدثنا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس: أن النبي صلى الله عليه كان إذا غزا بنا..

[٢٩٤٥] ٢٨٤٩- قال وحدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن حميد عن أنس: أن النبي صلى الله عليه خرج إلى خيبر فجاءها ليلاً - وكان إذا جاء قوماً بليل لا يغير عليهم حتى يصبح - فلما أصبح خرجت يهود بمساحيهم ومكاتلهم، فلما رأوه قالوا: محمد والله محمد والخميس. فقال النبي صلى الله عليه: «الله أكبر، خربت خيبر، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين».

[٢٩٤٦] ٢٨٥٠- حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني سعيد بن المسيب أن أباه ريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم مني نفسه وماله إلا بحقه، وحسابه على الله» رواه عمر وابن عمر عن النبي صلى الله عليه.

قوله ( باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى الإسلام والنبوة وأن لا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله ، وقوله تعالى ﴿ ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب ﴾ الآية ) أورد فيه أحاديث : أحدها حديث ابن عباس في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى قيصر ، وفيه حديث عن أبي سفيان بن حرب وقد تقدم بطوله في بدء الوحي والكلام عليه مستوفى ، وهو ظاهر فيها ترجم به ، ويأتى شيء من الكلام عليه في تفسير سورة آل عمران إن شاء الله تعالى . وأما قوله تعالى ﴿ ما كان لبشر ﴾ فالمراد من الآية الإنكار على من قال ﴿ كونوا عباداً لى من دون الله ﴾ ومثلها قوله تعالى ﴿ يا عيسى بن مريم أنت قلت للناس ﴾ الآية ، وقوله تعالى ﴿ اتخذوا أربابهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ﴾ الآية . ثانيها حديث مهبل بن سعد في إعطاء عليّ الراية يوم خيبر ، وسيأتى شرحه في المغازي ، والغرض منه قوله « ثم ادعهم إلى الإسلام » . ثالثها حديث أنس في ترك الإغارة على من سمع منهم الأذان ، ذكره من وجهين ، وسيأتى وشرحه في غزوة خيبر أيضاً ، وهو دال على جواز قتال من بلغته الدعوة بغير دعوة ، فيجمع بينه وبين حديث سهل الذي قبله بأن الدعوة مستحبة لاشروط ، وفيه دلالة على الحكم بالدليل لكونه كف عن القتال بمجرد سماع الأذان ، وفيه الأخذ بالأحوط في أمر الدعاء لأنه كف عنهم في تلك الحالة مع احتمال أن لا يكون ذاك على الحقيقة ، ووقع هنا « فلما أصبح خرجت يهود خيبر بمساحيهم » ووقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند مسلم « فأتيناهم حين بزغت الشمس » ويجمع بأنهم وصلوا أول البلد عند الصبح فزولوا فصلوا فتوجهوا ، وأجرى النبي صلى الله عليه وسلم فرسه حينئذ في زقاق خيبر كما في الرواية الأخرى فوصل في آخر الزقاق إلى أول الحصون حين بزغت الشمس . رابعها حديث أبي هريرة « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » الحديث ، وهو ظاهر فيها ترجم له أولاً حيث قال « وعلام تقاتلون » وقد مضى شرحه في كتاب الإيمان في الكلام على حديث ابن عمر ، لكن في حديث ابن عمر زيادة إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، وقد وردت الأحاديث بذلك زائداً بعضها على بعض ، ففي حديث أبي هريرة الاقتصار على قول لا إله إلا الله ، وفي حديثه من وجه آخر عند مسلم « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » وفي حديث ابن عمر ما ذكرت ، وفي حديث أنس الماضي في أبواب القبلة « فإذا صلوا واستقبلوا وأكلوا ذبيحتنا » قال الطبري وغيره : أما الأول فقال في حالة قتاله لأهل الأوثان الذين لا يقرون بالتوحيد ، وأما الثاني فقال في حالة قتال أهل الكتاب الذين يعترفون بالتوحيد ويحملون نبوته عموماً أو خصوصاً . وأما الثالث ففيه الإشارة إلى أن من دخل في الإسلام وشهد بالتوحيد وبالنبوة ولم يعمل بالطاعات أن حكمهم أن يقاتلوا حتى يدعوا إلى ذلك ، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في أبواب القبلة .

قوله ( رواه عمر وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ) أى مثل حديث أبي هريرة ، أما رواية عمر فوصلها المؤلف في الزكاة ، وأما رواية ابن عمر فوصلها المؤلف في الإيمان .

باب من أراد غزوةً فوراً بغيرها ، ومن أحب الخروج يوم الخميس  
٢٨٥١ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثني الليث عن عقال عن ابن شهاب قال

أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك أن عبد الله بن كعب - وكان قائد كعب من بنيهِ - قال : سمعتُ كعب بن مالك حين تخلف عن رسول الله صلى الله عليه ، ولم يكن يريد رسول الله صلى الله عليه غزوة إلا ورى غيرها .

[٢٩٤٨] ٢٨٥٢ - حدثنا أحمد بن محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري قال

أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك قال : سمعتُ كعب بن مالك يقول : كان رسول الله صلى الله عليه قَلَمًا يُريدُ غزوةً يغزوها إلا ورى غيرها ، حتى كانت غزوة تبوك فغزاها رسول الله صلى الله عليه في حرٍّ شديد ، واستقبلَ سفرًا بعيدًا ومفازاً واستقبل غزوَ عدوٍّ كثير ، فجلى للمسلمين أمره ليتأهبوا أهبةَ عدوهم ، وأخبرهم بوجهه الذي يريد .

[٢٩٤٩] ٢٨٥٣ - وعن يونس عن الزهري قال أخبرني عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن كعب

ابن مالك كان يقول : لقلما كان رسول الله صلى الله عليه يخرج إذا خرج في سفر إلا يوم الخميس .

[٢٩٥٠] ٢٨٥٤ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا هشام قال أخبرنا معمر عن الزهري عن

عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه : أن النبي صلى الله عليه خرج يوم الخميس في غزوة تبوك ، وكان يحب أن يخرج يوم الخميس .

قوله ( باب من أراد غزوة فوري غيرها ، ومن أحب الخروج إلى السفر يوم الخميس ) أما الجملة الأولى فعني « ورى » ستر وتستر في إظهار شيء مع إرادة غيره ، وأصله من الوري بفتح ثم سكون وهو ما يجعل وراء الإنسان لأن من وري بشيء كأنه جعله وراءه ، وقيل هو في الحرب أخذ العدو على غرة وقبده السراي في شرح سيويه بالهمزة قال : وأصحاب الحديث لم يضبطوا فيه الهمزة وكأنهم سهلوا . وأما الخروج يوم الخميس فلعل سببه ما روى من قوله صلى الله عليه وسلم « بورك لأمتي في بكورها يوم الخميس » وهو حديث ضعيف أخرجه الطبراني من حديث نبيط بنون وموحدة مصغر ابن شريط بفتح المعجمة أوله . وكونه صلى الله عليه وسلم كان يحب الخروج يوم الخميس لا يستلزم المواظبة عليه لقيام مانع منه ، وسيأتي بعد باب أنه خرج في بعض أسفاره يوم السبت . ثم أورد المصنف أطرافاً من حديث كعب بن مالك الطويل في قصة غزوة تبوك ظاهرة فيما ترجم له ، وروى سعيد بن منصور عن مهدي بن ميمون عن واصل مولى أبي عتيبة قال « بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر أحب أن يخرج يوم الخميس » . وقوله في الطريق الثانية « وعن يونس عن الزهري » هو موصول بالإسناد الأول عن عبد الله وهو ابن المبارك عن يونس ، ووه من زعم أن الطريق الثانية معلقة ، وقد أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن ابن المبارك عن

يونس بالحديثين جميعاً بالوجهين ، نعم توقف الدارقطني في هذه الرواية التي وقع فيها التصريح بسماع عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك من جده وقد أوضحت ذلك في المقدمة . والحاصل أن رواية الزهري للجملة الأولى هي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك ، وروايته للجملة الثانية المتعلقة بيوم الخميس هي عن عمه عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، وقد سمع الزهري منهما جميعاً ، وحدث يونس عنه بالحديثين مفصلاً ، وأراد البخاري بذلك دفع الوهم واللبس عن يظن فيه اختلافاً ، وسيأتي مزيد بسط لذلك في المغازي إن شاء الله تعالى .

### باب الخروج بعد الظهر

[٢٩٥١] ٢٨٥٥ - حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة الظهر أربعاً ، والعصر بذي الحليفة ركعتين ، وسمعتهم يصرخون بهما جميعاً .

قوله ( باب الخروج بعد الظهر ) ذكر فيه حديث أنس وقد تقدم في الحج ، وكأنه أورده إشارة إلى أن قوله صلى الله عليه وسلم « بورك لأمتي في بكورها » لا يمنع جواز التصرف في غير وقت البكور ، وإنما خص البكور بالبركة لكونه وقت النشاط ، وحديث « بورك لأمتي في بكورها » أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان من حديث صخر الغامدي بالغين المعجمة ، وقد اعتنى بعض الحفاظ بجمع طرقه فبلغ عدد من جاء عنه من الصحابة نحو العشرين نفساً .

### باب الخروج آخر الشهر

وقال كريب عن ابن عباس : انطلق النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة لخمس بقين من ذي القعدة وقدم مكة لأربع ليال خلو من ذي الحجة .

[٢٩٥٢] ٢٨٥٦ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها سمعت عائشة تقول : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذي القعدة ولا نرى إلا الحج ، فلما دنونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحل . قالت عائشة : فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر ، فقلت : ما هذا ؟ فقال : نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه . قال يحيى : فذكرت هذا الحديث للقاسم بن محمد فقال : أتتك والله بالحديث على وجهه .

قوله ( باب الخروج آخر الشهر ) أي رداً على من كره ذلك من طريق الطيرة ، وقد نقل ابن بطال أن

أهل الجاهلية كانوا يتحرون أوائل الشهور للأعمال ، ويكرهون التصرف في محاق القمر .

**قوله ( وقال كريب عن ابن عباس رضى الله عنهما : انطلق النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة لخمس بقين )** هو طرف من حديث وصله المصنف في الحج . ثم أورد حديث عمرة عن عائشة في ذلك ، وقد مضى الكلام عليهما في كتاب الحج ، وفيه استعمال الفصيح في التاريخ وهو مادام في النصف الأول من الشهر يؤرخ بما خلا ، وإذا دخل النصف الثاني يؤرخ بما بقي ، وقد استشكل قول ابن عباس وعائشة « أنه خرج لخمس بقين » لأن ذا الحجة كان أوله الخميس للاتفاق على أن الوقفة كانت الجمعة فيلزم من ذلك أن يكون خرج يوم الجمعة ، ولا يصح ذلك لقول أنس في الحديث الذي قبله « أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالمدينة أربعاً ثم خرج » وأجيب بأن الخروج كان يوم السبت ، وإنما قال الصحابة « لخمس بقين » بناء على العدد ، لأن ذا القعدة كان أوله الأربعاء فاتفق أن جاء ناقصاً ، فجاء أول ذى الحجة الخميس ، فظهر أن الذي كان بقي من الشهر أربع لا خمس ، كذا أجاب به جمع من العلماء ، ويحتمل أن يكون الذي قال لخمس بقين أراد ضم يوم الخروج إلى ما بقي لأن التأهب وقع في أوله وإن اتفق التأخير إلى أن صليت الظهر ، فكأنهم لما تأهبوا باتوا ليلة السبت على سفر اعتلوا به من جملة أيام السفر . والله أعلم .

### باب الخروج في رمضان

٢٨٥٧- حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثني الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس قال : خرج النبي صلى الله عليه في رمضان فصام حتى بلغ الكديد أفطر . قال سفيان : قال الزهري أخبرني عبيد الله عن ابن عباس . . وساق الحديث . قال أبو عبد الله : هذا قول الزهري وإنما يقال بالآخر من فعل رسول الله صلى الله عليه .

**قوله ( باب الخروج في رمضان )** ذكر فيه حديث ابن عباس في ذلك ، وقد مضى شرحه في كتاب الصيام ، وأراد به رفع وهم من يتوهم كراهة ذلك .

### باب التوديع

٢٨٥٨- قال : وقال ابن وهب أخبرني عمرو عن بكير عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة أنه قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه في بعث فقال لنا : « إن لقيتم فلاناً وفلاناً - لرجلين من قريش سمأهما - فحرقوهما بالنار » . ثم قال : ثم أتينا نودعه حين أردنا الخروج فقال : « إني كنت أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً بالنار ، وإن النار لا يعذب بها إلا الله ، فإن أخذتموهما فاقتلوهما » .



قوله ( باب التوديع ) عند السفر أى أعم من أن يكون من المسافر للمقيم أو عكسه ، وحديث الباب ظاهر للأول ، ويؤخذ الثاني منه بطريق الأولى ، وهو الأكثر في الوقوع .

قوله ( وقال ابن وهب الخ ) وصله النسائي والإسماعيلي من طريقه ، وسيأتي موصولا للمصنف من وجه آخر ويأتى شرحه هناك بعد اثنين وأربعين باباً ، وفيه تسمية من أبهم في هذا .

### باب السَّمْعِ والطَّاعَةِ لِلْإِمَامِ

٢٨٥٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَبَّاحٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : « السَّمْعُ والطَّاعَةُ حَقٌّ ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ » . [الحديث ٢٩٥٥ - طرفه في : ٧١٤٤] .

قوله ( باب السمع والطاعة للإمام ) زاد في رواية الكشميهني ما لم يأمر بمَعْصِيَةٍ ، والإطلاق محمول عليه كما هو في نص الحديث . ثم ساق حديث ابن عمر في ذلك من وجهين ، وساقه على لفظ الرواية الثانية ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، وساقه هنا باللفظ الرواية الأولى ، وقيد الترجمة هناك بما وقع هنا في رواية الكشميهني ، وقوله « فلا سمع ولا طاعة » بالفتح فيهما ، والمراد نفي الحقيقة الشرعية لا الوجودية .

### باب يُقَاتِلُ مَنْ وَرَاءَ الْإِمَامِ ، وَيُتَّقِي بِهِ

٢٨٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادُ أَنَّ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ رِبْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ : « نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ » . [٢٩٥٦] ٢٨٦١ - وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ « مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ . وَمَنْ يُطِعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي ، وَمَنْ يَعِصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي . وَإِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ ، وَيُتَّقَى بِهِ . فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى وَعَدَلَ فَإِنَّ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرًا ، وَإِنْ قَالَ بِغَيْرِهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ مِنْهُ » . [الحديث ٢٩٥٧ - طرفه في : ٧١٣٧] .

قوله ( باب يقاتل من وراء الإمام ويتقى به ) يقاتل بفتح الميم ، ولم يزد البخاري على لفظ الحديث . والمراد به المقاتلة للدفع عن الإمام ، سواء كان ذلك من خلفه حقيقة أو قدامه ، ووراء يطلق على المعنيين . قوله ( نحن الآخرون السابقون ) وبهذا الإسناد « من أطاعني فقد أطاع الله » الحديث ، الجملة الأولى طرف من حديث سبق بيانه في كتاب الجمعة ، وسبق في الطهارة أن عادته في إيراد هذه النسخة - وهي

شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة - أن يصدر بأول حديث فيها ويعطف الباقي عليه لكونه سمعها هكذا ، وأن مسلماً في نسخة معمر عن همام عن أبي هريرة سلك طريقاً نحو هذه ، فإنه يقول في أول كل حديث منها : فذكر أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبت وكبت . وتكلف ابن المنير فقال : وجه مطابقة الترجمة لقوله « نحن الآخرون السابقون » الإشارة إلى أنه الإمام وأنه يجب على كل أحد أن يقاتل عنه وينصره ، لأنه وإن تأخر في الزمان لكنه متقدم في أخذ العهد على كل من تقدمه أنه إن أدرك زمانه أن يؤمن به وينصره ، فهم في الصورة أمامه وفي الحقيقة خلفه فناسب ذلك قوله « يقاتل من ورائه لأنه أعم من أن يراد بها الخلف أو الإمام . وقوله فيه « وإن قال بغيره فإن عليه منه » كذا هنا ، قيل استعمل القول بمعنى الفعل حيث قال « فإن قال بغيره » كذا قال بعض الشراح ، وليس بظاهر فإنه قسم قوله : « فإن أمر » فيحمل على أن المراد وأن أمر ، والتعبير عن الأمر بالقول لإشكال فيه . وقيل معنى « قال » هنا حكم ، ثم قيل إنه مشتق من القيل بفتح القاف وسكون التحتانية وهو الملك الذي ينفذ حكمه ببلغة حمير ، وقوله « فإن عليه منه » أي وزراً وحذف في هذه الرواية على طريق الاكتفاء لدلالة مقابلة عليه ، وقد ثبت في غير هذه الرواية كما سيأتي إن شاء الله تعالى . ويحتمل أن يكون « من » في قوله « فإن عليه منه » تبعيضية ، أي فإن عليه بعض ما يقول ، وفي رواية أبي زيد المروزي « منه » بضم الميم وتشديد النون بعدها هاء تأنيث ، وهو تصحييف بلا ريب ، وبالأول جزم أبو ذر . وقوله « إنما الإمام جنة » بضم الجيم أي ستره ، لأنه يمنع العدو من أذى المسلمين ويكف أذى بعضهم عن بعض . والمراد بالإمام كل قائم بأمور الناس والله أعلم . وسيأتي بقية شرحه في كتاب الأحكام .

### باب البيعة في الحرب ألا يفروا

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَلَى الْمَوْتِ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ .

[٢٩٥٨] ٢٨٦٢ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا جويرية عن نافع قال: قال ابن عمر:

رجعنا من العام المقبل، فما اجتمع منا اثنان على الشجرة التي بايعنا تحتها، كانت رحمة من الله عز وجل. فسألت نافعاً: على أي شيء بايعهم، على الموت؟ قال: لا، بايعهم على الصبر.

[٢٩٥٩] ٢٨٦٣ - حدثنا موسى قال حدثنا وهيب قال حدثنا عمرو بن يحيى عن عباد بن تميم

عن عبد الله بن زيد قال: لما كان زمن الحرية أتاه فقال له: إن ابن حنظلة يبايع الناس على الموت. فقال: لا أبايع على هذا أحدًا بعد رسول الله صلى الله عليه .

[الحديث ٢٩٥٩ - طرفه في: ٤١٦٧].

[٢٩٦٠] ٢٨٦٤ - حدثنا المكي بن إبراهيم قال حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال: بايعت

النبي صلى الله عليه وسلم ثم عدلت إلى ظل شجرة، فلما خف الناس قال: «يا ابن الأكوخ ألا تبائع؟» قال: قلت: قد بايعت يا رسول الله، قال: «وأيضاً». فبايعته الثانية. فقلت له: يا أبا مسلم على أي شيء كنتم تبائعون يومئذ؟ قال: على الموت.

[الحديث ٢٩٦٠ - أطرافه في: ٤١٦٩، ٧٢٠٦، ٧٢٠٨.]

[٢٩٦١] ٢٨٦٥ - حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبة عن حميد قال سمعت أنس بن مالك يقول: كانت الأنصار يوم الخندق تقول:

نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما حيننا أبداً

فأجابهم فقال: «اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة، فأكرم الأنصار والمهاجرة».

[٢٩٦٢] ٢٨٦٦ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم سمع محمد بن فضيل عن عاصم عن أبي عثمان عن مجاشع قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وأنا وأخي فقلت: بايعنا على الهجرة، فقال: مضت الهجرة لأهلها. فقلت: على ما تبائعنا؟ قال: «على الإسلام والجهاد».

[الحديث ٢٩٦٢ - أطرافه في: ٣٨٠٧، ٤٣٠٥، ٤٣٠٧.]

[٢٩٦٣] ٢٩٦٣ - أطرافه في: ٣٠٧٩، ٤٣٠٦، ٤٣٠٨.]

قوله (باب البيعة في الحرب على أن لا يفروا ، وقال بعضهم على الموت ) كأنه أشار إلى أن لاتنافى بين الروايتين لاحتمال أن يكون ذلك في مقامين ، أو أحدهما يستلزم الآخر .

قوله ( لقوله تعالى ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين ﴾ الآية ) قال ابن المنير : أشار البخارى بالاستدلال بالآية إلى أنهم بايعوا على الصبر ، ووجه أخذه منها قوله تعالى ﴿ فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم ﴾ والسكينة الطمأنينة في موقف الحرب ، فدل ذلك على أنهم أضمرُوا في قلوبهم أن لا يفروا فأعانهم على ذلك ، وتعقب بأن البخارى إنما ذكر الآية عقب القول الصائر إلى أن المبايعة وقعت على الموت ، ووجه انتزاع ذلك منها أن المبايعة فيها مطلقة ، وقد أخبر سلمة بن الأكوع - وهو ممن بايع تحت الشجرة - أنه بايع على الموت ، فدل ذلك على أنه لاتنافى بين قولهم بايعوه على الموت وعلى عدم الفرار ، لأن المراد بالمبايعة على الموت أن لا يفروا ولو ماتوا ، وليس المراد أن يقع الموت ولا بد ، وهو الذى انكره نافع وعدل إلى قوله « بل بايعهم على الصبر » أى على الثبات وعدم الفرار سواء أفضى بهم ذلك إلى الموت أم لا ، والله أعلم . وسيأتى في المغازى موافقة المسيب بن حزن - والد سعيد - لابن عمر على خفاء الشجرة ، وبيان الحكمة في ذلك وهو أن لا يحصل بها افتتان لما وقع تحمها من الخير ، فلو بقيت لما أمن تعظيم بعض الجهال لها حتى ربما أفضى بهم إلى اعتماد أن لها

قوة نفع أو ضرر كما نراه الآن مشاهدًا فيما هو دونها ، وإلى ذلك أشار ابن عمر بقوله « كانت رحمة من الله » أى كان خفاؤها عليهم بعد ذلك رحمة من الله تعالى . ويحتمل أن يكون معنى قوله رحمة من الله أى كانت الشجرة موضع رحمة الله ومحل رضوانه لزول الرضا عن المؤمنين عندها . ثم ذكر فيه خمسة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر « رجعنا من العام المقبل فما أجمع منا اثنان على الشجرة التى بايعنا - أى النبي صلى الله عليه وسلم - تحتها » أى فى عمرة الحديبية .

**قوله ( فسألنا نافعاً )** قائل ذلك هو جويرية بن أسماء الراوى عنه ، وقد تعقبه الإسماعيلي بأن هذا من قول نافع وليس بمسند ، وأجيب بأن الظاهر أن نافعاً إنما جزم بما أجاب به لما فهمه عن مولاه ابن عمر فيكون مسنداً بهذه الطريقة . ثانياً حديث عبد الله بن زيد أى ابن عاصم الأنصارى المازنى .

**قوله ( لما كان زمن الحرة )** أى الوقعة التى كانت بالمدينة فى زمن يزيد بن معاوية سنة ثلاث وستين كما سيأتى بيان ذلك فى موضعه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( أن ابن حنظلة )** أى عبد الله بن حنظلة بن أبى عامر الذى يعرف أبوه بغسيلي الملائكة ، والسبب فى تلقيبه بذلك أنه قتل بأحد وهو جنب فغسلته الملائكة ، وعلقت امرأته تلك الليلة بابنه عبد الله بن حنظلة ، فمات النبي صلى الله عليه وسلم وله سبع سنين وقد حفظ عنه . وأتى الكرماني بأعجوبة فقال : ابن حنظلة هو الذى كان يأخذ البيعة ليزيد بن معاوية ، والمراد به نفس يزيد لأن جده أبا سفيان كان يكنى أيضاً أبا حنظلة فيكون التقدير أن ابن أبى حنظلة ، ثم حذف لفظ أبى تخفيفاً أو يكون نسب إلى عمه حنظلة بن أبى سفيان استخفافاً واستهجاناً واستيشاعاً بهذه الكلمة المرة انتهى . ولقد أطال رحمه الله فى غير طائل ، وأتى بغير الصواب . ولو راجع موضعاً آخر من البخارى لهذا الحديث بعينه لرأى فيه مانصه « لما كان يرم الناس يبايعون لعبد الله بن حنظلة ، فقال عبد الله بن زيد : علام يبايع حنظلة الناس ؟ » الحديث . وهذا الموضع فى أثناء غزوة الحديبية من كتاب المغازى ، فهذا يرد احتمال الثانى ، وأما احتمال الأول فيرده اتفاق أهل النقل على أن الأمير الذى كان من قبل يزيد بن معاوية اسمه مسلم بن عقبة لا عبد الله بن حنظلة ، وأن ابن حنظلة كان الأمير على الأنصار ، وأن عبد الله بن مطيع كان الأمير على من سواهم وأنهما قتلا جميعاً فى تلك الوقعة . والله المستعان .

**قوله ( لا أبايع على هذا أحداً بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم )** فيه إيماء إلى أنه بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك وليس بصريح ، ولذلك عقبه المصنف بحديث سلمة بن الأكوع لتصرّحه فيه بذلك . قال ابن المنير : والحكمة فى قول الصحابي إنه لا يفعل ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان مستحقاً للنبي صلى الله عليه وسلم على كل مسلم أن يقيه بنفسه ، وكان فرضاً عليهم أن لا يفروا عنه حتى يموتوا دونه ، وذلك بخلاف غيره . ثالثاً حديث سلمة فقول « فقلت له يا أبا مسلم » هى كنية سلمة بن الأكوع ، والقائل « فقلت » الراوى عنه وهو يزيد بن أبى عبيد مولاه ، وهذا الحديث أحد ثلاثيات البخارى ، وقد أخرجه فى الأحكام أيضاً ويأتى الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . قال ابن المنير : الحكمة فى تكراره البيعة لسلمة أنه كان مقدماً فى الحرب فأكد عليه العقد احتياطاً . قلت : أو لأنه كان يقاتل قتال الفارس والراجل فتعددت البيعة بتعدد الصفة . رابعاً حديث أنس « كانت الأنصار يوم الخندق تقول : نحن الذين بايعوا

محمدًا ، على الجهاد ما بقينا أبداً » وهو ظاهر فيما ترجم به ، وقد تقدم موصولاً في أوائل الجهاد ، ويأتى الكلام عليه في المغازى إن شاء الله تعالى . خامسها حديث مجاشع وهو ابن مسعود ، وأخوه اسمه مجالد بجيم ، وسيأتى الكلام عليه في المغازى في غزوة الفتح إن شاء الله تعالى .

### باب عَزَمَ الإمام على الناس فيما يُطِيقُونَ

[٢٩٦٤] ٢٨٦٧- حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل قال : قال عبد الله : لقد أتاني اليوم رجلٌ فسألني عن أمر ما دريتُ ما أردُّ عليه قال : رأيْتُ رجلاً مؤدباً نشيطاً يخرجُ معُ أمرائنا في المغازي ، فيعزمُ علينا في أشياء لا نُحصىها . فقلتُ له : والله ما أدري ما أقولُ لك ، إلا أنا كُنَّا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلا يعزمُ علينا في أمرٍ إلا مرةً حتى نفعله ؛ وإنَّ أحدكم لن يزال بخيرٍ ما اتقى الله . وإذا شكَّ في نفسه شيءٌ سأل رجلاً فشفاهُ منه ، وأوشك أن لا تجدوه . والذي لا إله إلا هو ، ما أذكرُ ما غبرَ من الدنيا إلا كالشَّغْبِ شَرِبَ صفوه ، وبقي كدَرُه .

قوله ( باب عزم الإمام على الناس فيما يطيقون ) المراد بالعزم الأمر الجازم الذي لا تردد فيه ، والذي يتعلق به الجار والمجرور محذوف تقديره مثلاً محله ، والمعنى وجوب طاعة الإمام محله فيما لهم به طاقة .

قوله ( قال عبد الله ) أي ابن مسعود ، وهذا الإسناد كله كوفيون .

قوله ( أتاني اليوم رجل ) لم أقف على اسمه .

قوله ( مؤدباً ) بهمة ساكنة وتحتانية خفيفة أي كامل الأداء أي أداة الحرب . ولا يجوز حذف الهمزة منه لثلاث بصير من أودى إذا هلك . وقال الكرماني : معناه قوياً ، وكأنه فسرهُ باللازم . وقوله « نشيطاً » بنون وبمعجمة من النشاط .

قوله ( نخرج مع أمرائنا ) كذا في الرواية بالنون من قوله نخرج ، وعلى هذا فالمراد بقوله رجلاً أحدنا ، أو هو محذوف الصفة أي رجلاً منا ، وعلى هذا عرل الكرماني لأن السياق يقتضي أن يقول مع امرأته ، وفيه حينئذ التفات . ويحتمل أن يكون بالتحناية بدل النون وفيه أيضاً التفات .

قوله ( لا نحصىها ) أي لا نطبقها لقوله تعالى ﴿ علم أن لن تحصوه ﴾ وقيل لاندرى أمهي طاعة أم معصية ، والأول مطابق لما فهم البخاري فترجم به ، والثاني موافق لقول ابن مسعود « وإذا شك في نفسه شيء سأل رجلاً فشفاه منه » ، أي من تقوى الله أن لا يقدم المرء على ما يشك فيه حتى يسأل من عنده علم فيدله على ما فيه شفاؤه . وقوله « شك نفسه في شيء » من المقلوب ، إذ التقدير : وإذا شك نفسه في شيء ، أو ضمن شك معنى لصق ، والمراد بالشئ ما يتردد في جوازه وعدمه . وقوله ، حتى يفعله « غاية لقوله « لا يعزم » أو للعزم الذي يتعلق به المستثنى وهو مرة . والحاصل أن الرجل سأل ابن مسعود عن حكم طاعة الأمير فأجابه ابن مسعود بالوجوب بشرط أن يكون المأمور به موافقاً لتقوى الله تعالى .

قوله ( ماغير ) بمعجمة وموحدة مفتوحين أى مضى ، وهو من الاضداد يطلق على ماضى وعلى مابقى ، وهو هنا محتمل للإمرين . قال ابن الجوزى : هو بالماضى هنا أشبه كقوله « ما أذكر » . والثغب بمثلثة مفتوحة ومعجمة ساكنة ويجوز فتحها . قال الفزاز : وهو أكثر ، وهو الغدير يكون فى ظل فيبرد ماؤه ويروق ، وقيل هو ما يحتفره السيل فى الأرض المنخفضة فيصير مثل الأخدود فيبقى الماء فيه فتصفقه الريح فيصير صافياً بارداً ، وقيل هو نفرة فى صحرة يبقى فيها الماء كذلك ؛ فشبه ما مضى من الدنيا بما شرب من صفوه ، وما بقى منها بما تأخر من كدره . وإذا كان هذا فى زمان ابن مسعود وقد مات هو قبل مقتل عثمان ووجود تلك الفتن العظيمة فإذا يكون اعتقاده فيما جاء بعد ذلك وهم جرا ؟ وفى الحديث أنهم كانوا يعتقدون وجوب طاعة الإمام ، وأما توقف ابن مسعود عن خصوص جوابه وعدوله إلى الجواب العام فللاشكال الذى وقع له من ذلك ، وقد أشار إليه فى بقية حديثه ، ويستفاد منه التوقف فى الافتاء فيما أشكل من الأمر كما لو أن بعض الأجناد استفتى أن السلطان عينه فى أمر مخوف بمجرد التشبهى وكلفه من ذلك ما لا يطيق ، فن أجابه بوجوب طاعة الإمام أشكل الأمر لما وقع من الفساد ، وأن أجابه بجواز الامتناع أشكل الأمر لما قد يفضى به ذلك إلى الفتنة ، فالصواب التوقف عن الجواب فى ذلك وأمثاله . والله الهادى إلى الصواب .

## ب

كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُقَاتَلْ أَوَّلَ النَّهَارِ آخِرَ الْقِتَالِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ

[٢٩٦٥] ٢٨٦٨ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا معاوية بن عمرو قال حدثنا أبو إسحاق عن موسى بن عقبة عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله وكان كاتباً له قال : كتب إليه عبد الله ابن أبي أوفى فقرأته : أن رسول الله صلى الله عليه في بعض أيامه التي لقي فيها انتظر حتى مالت الشمس ، ثم قام في الناس فقال : « أيها الناس ، لا تتمنوا لقاء العدو ، واسألوا الله العافية ، فإذا لقيتموهم فاصبروا ، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف . ثم قال : اللهم منزل الكتاب ، ومجري السحاب ، وهازم الأحزاب ، اهزمهم وانصرنا عليهم » .

قوله ( باب كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يقاتل أول النهار آخر القتال حتى تزول الشمس ) أى لأن الرياح تهب غالباً بعد الزوال فيحصل بها تبريد حدة السلاح والحرب وزيادة فى النشاط . أورد فيه حديث عبد الله بن أبي أوفى بمعنى ما ترجم به ؛ لكن ليس فيه « إذا لم يقاتل أول النهار » وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد فى بعض طرقه ، فعند أحمد من وجه آخر عن موسى بن عقبة بهذا الإسناد « أنه كان صلى الله عليه وسلم يحب أن ينهض إلى عدوه عند زوال الشمس » ولسعید بن منصور من وجه آخر عن ابن أبي أوفى « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهمل إذا زالت الشمس ثم ينهض إلى عدوه » وللمصنف فى الجزية من حديث النعمان بن

مقرن « كان إذا لم يقاتل أول النهار انتظر حتى تهب الأرواح وتحضر الصلوات » وأخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان من وجه آخر وصحاه ، وفي روايتهم « حتى تزول الشمس وتهب الأرواح وينزل النصر » فيظهر أن فائدة التأخير لكون أوقات الصلاة مظنة لإجابة الدعاء ، وهبوب الريح قد وقع النصر به في الأحزاب فصار مظنة لذلك والله أعلم . وقد أخرج الترمذي حديث النعمان بن مقرن من وجه آخر عنه لكن فيه انقطاع ، ولفظه يوافق ماقلته قال « غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان إذا طلع الفجر أمسك حتى تطلع الشمس فإذا طلعت قاتل ، فإذا انتصف النهار أمسك حتى تزول الشمس فإذا زالت الشمس قاتل ، فإذا دخل وقت العصر أمسك حتى يصلحها ثم يقاتل ، وكان يقال : عند ذلك تهيج رياح النصر ويدعو المؤمنون لجيوشهم في صلاتهم » .

( قتيبه ) وقع في رواية الإسماعيلي من هذا الوجه زيادة في الدعاء ، وسيأتي التنبيه عليها في « باب لا تتمنوا لقاء العدو » مع بقية الكلام على شرحه إن شاء الله تعالى .

### باب استئذان الرجل الإمام

لقله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ ﴾ الآية .  
 ٢٨٦٩ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أخبرنا جرير عن المغيرة عن الشعبي عن جابر ابن عبد الله قال : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه ، قال : فتلاحق بي النبي صلى الله عليه وأنا على ناضح لنا قد أعيا فلا يكاد يسير ، فقال لي : « ما لبعيرك ؟ » قال : قلت : عيا . قال : فتخلف رسول الله صلى الله عليه فزجره ودعا له ، فما زال بين يدي الإبل قدامها يسير ، فقال لي : « كيف ترى بعيرك ؟ » قال : قلت : بخير ، قد أصابته بركتك . قال : « أفتبغيه » قال : فاستحييت ، ولم يكن لنا ناضح غيره ، قال : فقلت : نعم . قال : فبعته إياه على أن لي فقار ظهره حتى أبلغ المدينة . قال : قلت : يا رسول الله ، إني عروس ، فاستأذنته فأذن لي ، فتقدمت الناس إلى المدينة ، حتى أتيت المدينة فلقيني خالي فسألني عن البعير فأخبرته بما صنعت به فلامني . قال : وقد كان رسول الله صلى الله عليه قال لي حين استأذنته : « هل تزوجت بكراً أم ثيباً ؟ » فقلت : تزوجت ثيباً . فقال : « هلا تزوجت بكراً تلاحقها وتلاحقك ؟ » قلت : يا رسول الله ، توفي والدي - أو استشهد - ولي أخوات صغار ، فكرهت أن أتزوج مثلهن فلا تؤدبهن ولا تقوم عليهن ، فتزوجت ثيباً لتقوم عليهن وتؤدبهن . قال : فلما قدم رسول الله صلى الله عليه المدينة غدوت عليه بالبعير ، فأعطاني ثمنه ورده علي ، وقال مغيرة : هذا في قضائنا حسن لا نرى به بأساً .

قوله ( باب استئذان الرجل ) أي من الرعية ( الإمام ) أي في الرجوع أو التخلف عن الخروج أو نحو ذلك .

قوله ( إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه ) قال ابن التين : هذه الآية احتج بها الحسن على أنه ليس لأحد أن يذهب من العسكر حتى يستأذن الأمير ، وهذا عند سائر الفقهاء كان خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم ، كذا قال ، والذي يظهر أن الخصوصية في عموم وجوب الاستئذان ، وإلا فلو كان ممن عينه الإمام فطراً له ما يقتضى التخلف أو الرجوع فإنه يحتاج إلى الاستئذان . ثم أورد فيه حديث جابر في قصة جملة وقد تقدم شرحه في كتاب الشروط ، والغرض منه هنا قوله « إني عروس فاستأذنته فإذا لي » وسيأتى الكلام على ما يتعلق بتزويجه في النكاح .

( تنبيه ) : قوله في آخر هذا الحديث « قال المغيرة : هذا في قضائنا حسن لانرى به بأسا » هذا موصول بالإسناد المذكور إلى المغيرة ، وهو ابن مقسم الضبي أحد فقهاء الكوفة ، ومراده بذلك ما وقع من جابر من اشتراط ركوب جملة إلى المدينة . وأغرب الداودي فقال : مراده جواز زيادة الغريم على حقه ، وأن ذلك ليس خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد تعقبه ابن التين بأن هذه الزيادة لم ترد في هذه الطريق هنا ، وهو كما قال .

### باب من غزا وهو حديث عهد بعروسه

فيه جابر عن النبي صلى الله عليه عليه .

قوله ( باب من غزا وهو حديث عهد بعروسه ) بكسر العين أى بزواجه ، وبضمها أى بزمان عروسه . وفي رواية الكشميني « بعرس » وهو يؤيد الاحتمال الثاني .

قوله ( فيه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ) يشير إلى حديثه المذكور في الباب قبله وأن ذلك في بعض طرقه ، وسيأتى في أوائل النكاح من طريق سيار عن الشعبي بلفظ « فقال ما يعجلك ؟ قلت : كنت حديث عهد بعرس » الحديث .

### باب من اختار الغزو بعد البناء

فيه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه عليه .

قوله ( باب من اختار الغزو بعد البناء » فيه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ) يشير إلى حديثه الآتي في الخمس من طريق همام عنه فقال « غزاني من الأنبياء . فقال : لا يتبعني رجل ملك بضع امرأة ولما بين بها » الحديث وسيأتى شرحه هناك ، وترجم عليه في النكاح « من أحب البناء بعد الغزو » وساق الحديث . والغرض هنا من ذلك أن يتفرغ قلبه للجهاد ويقبل عليه بنشاط ، لأن الذي يعقد عقده على امرأة يبقى متعلق الخاطر بها ، بخلاف ما إذا دخل بها فإنه يصير الأمر في حقه أخف غالباً ، ونظيره الاشتغال بالأكل قبل الصلاة .

( تنبيهان ) أحدهما : أورد الداوي هذه الترجمة محرفة ثم اعترضها ، وذلك أنه وقع عنده « باب من اختار الغزو قبل البناء ، فاعترضه بأن الحديث فيه أنه اختار البناء قبل الغزو . قالت : وعلى تقدير صحة ما وقع



عند الداودي فلا يلزمه الاعتراض ، لأنه أورد الترجمة مورد الاستفهام فكأنه قال : ما حكم من اختار الغزو قبل البناء هل يمنع كما دل عليه الحديث ، أو يسوغ ؟ ويحمل الحديث على الأولوية . ثانيهما : قال الكرمانى كأنه اكتفى بالإشارة إلى هذا الحديث لأنه لم يكن عن شرطه . قلت : ولم يستحضر أنه أورد موصولا في مكان آخر كما سيأتى قريباً . والجواب الصحيح أنه جرى على عادته الغالبة في أنه لا يعيد الحديث الواحد إذا اتحد مخرجه في مكانين بصورته غالباً ، بل يتصرف فيه بالاختصار ونحوه في أحد الموضعين .

### باب مبادرة الإمام عند الفزع

[٢٩٦٨] ٢٨٧٠ - حدثنا مُسَدَّدٌ قال حدثنا يحيى عن شعبة قال حدثني قتادة عن أنس بن مالك قال : كان بالمدينة فزعٌ ، فركب رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فرساً لأبي طلحة فقال : « ما رأينا من شيء وإن وجدناه لبحراً » .

قوله ( باب مبادرة الإمام عند الفزع ) ذكر فيه حديث أنس في ركوب النبي صلى الله عليه وسلم فرس أبي طلحة وقد تقدم الكلام عليه في الهبة ، ومضى مراراً منها في « باب الشجاعة في الحرب » .

### باب السرعة والركض في الفزع

[٢٩٦٩] ٢٨٧١ - حدثنا الفضل بن سهل قال حدثنا حسين بن محمد قال حدثنا جرير بن حازم عن محمد عن أنس بن مالك قال : فزع الناس فركب رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فرساً لأبي طلحة بطيئاً ، ثم خرج يركض وحده ، فركب الناس يركضون خلفه فقال : « لم تراعوا ، إنه لبحر » فما سبق بعد ذلك اليوم .

قوله ( باب السرعة والركض في الفزع ) ذكر فيه حديث أنس المذكور من وجه آخر وقد تقدم ، ومحمد المذكور في إسناده هو ابن سيرين .

### باب الخروج في الفزع وحده

قوله ( باب الخروج في الفزع وحده ) كذا ثبتت هذه الترجمة بغير حديث ، وكأنه أراد أن يكتب فيه حديث أنس المذكور من وجه آخر فاخترم قبل ذلك . قال الكرمانى : ويحتمل أن يكون اكتفى بالإشارة إلى الحديث الذى قبله ، كذا قال وفيه بعد ، وقد ضم أبو على بن شويه هذه الترجمة إلى التى بعدها فقال « باب الخروج في الفزع وحده والجعائل الخ » وليس في أحاديث باب الجعائل مناسبة لذلك أيضاً ، إلا أنه يمكن حمله على ما قلت أولاً . قال ابن بطال : جملة ما في هذه التراجم أن الإمام ينبغي له أن يشع بنفسه لما في ذلك من النظر للمسلمين ، إلا أن يكون من أهل الغناء الشديد والثبات البالغ فيحتمل أن يسوغ له ذلك ، وكان في النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك ما ليس في غيره ، ولا سيما مع ما علم أن الله يعصمه وينصره .

### باب الجعائل والحملان في السبيل

وقال مُجاهدٌ: قُلت لابنِ عمرَ: الغزو. قال: إني أحبُّ أن أُعينك بطائفة من مالي. قُلت: أوسعَ الله عليّ. قال: إنَّ غناكَ لك، وإني أحبُّ أن يكونَ من مالي في هذا الوجه. وقال عمرُ: إنَّ ناساً يأخذونَ من هذا المالِ ليُجاهدوا، ثمَّ لا يجاهدون، فمنَ فعل فنحنُ أحقُّ بماله حتى نأخذَ منه ما أخذَ. وقال طاوسٌ ومجاهدٌ: إذا دُفعَ إليك شيءٌ تخرجُ به في سبيلِ الله فاصنع به ما شئتَ وضعه عندَ أهلك. [٢٩٧٠]

٢٨٧٢- حدثنا الحميديُّ قال حدثنا سفيانُ قال سمعتُ مالكَ بنَ أنسٍ سألَ زيدَ بنَ أسلمَ، فقالَ زيدٌ: سمعتُ أبي يقولُ: قالَ عمرُ بنُ الخطابِ: حَمَلْتُ على فرسٍ في سبيلِ الله، فرأيتُهُ يباعُ، فسألتُ النبيَّ صلى الله عليه وآله: ففعلتُ؟ فقال: «لا تشتريه ولا تعد في صدقتك».

٢٨٧٣- حدثنا إسماعيلُ قال حدثني مالكَ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ: أنَّ عمرَ حملَ على فرسٍ في سبيلِ الله فوجده يباعُ، فأرادَ أن يبتاعه فسألَ رسولَ الله صلى الله عليه وآله فقال: «لا تبتعه ولا تعد في صدقتك».

٢٨٧٤- حدثنا مُسَدَّدٌ قال حدثنا يحيى بن سعيْد عن يحيى بن سعيْد الأنصاري قال حدثني أبو صالح قال سمعتُ أبا هريرة قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وآله: «لولا أن أشقَّ على أمتي ما تخلفتُ عن سرية، ولكن لا أجدُ حُمولة، ولا أجدُ ما أحملُهم عليه، ويشقُّ عليَّ أن يتخلفوا عني، ولوددتُ أني قاتلتُ في سبيلِ الله فقتلتُ ثمَّ أحييتُ، ثمَّ قُلتُ ثمَّ أحييتُ».

قوله (باب الجعائل والحملان في السبيل) الجعائل بالجمع جعيلة وهي ما يجعله القاعد من الأجرة لمن يغزو عنه، والحملان بضم المهملة وسكون الميم مصدر كالحمل، تقول حمل حملاً وحملانا، قال ابن بطال: إن أخرج الرجل من ماله شيئاً فتطوع به أو أعان الغازي على غزوه بفرس ونحوها فلا نزاع فيه، وإنما اختلفوا فيما إذا أجز نفسه أو فرسه في الغزو فكره ذلك مالك وكره أن يأخذ جعلاً على أن يتقدم إلى الحصن، وكره أصحاب أبي حنيفة الجعائل إلا أن كان بالمسلمين ضعف وليس في بيت المال شيء، وقالوا إن أعان بعضهم بعضاً جاز لا على وجه البدل. وقال الشافعي: لا يجوز أن يغزو بجعل يأخذه، وإنما يجوز من السلطان دون غيره، لأن الجهاد فرض كفاية فمن فعله وقع عن الفرض ولا يجوز أن يستحق على غيره عوضاً انتهى. ويؤيده ما رواه عبد الرزاق من طريق ابن سيرين عن ابن عمر قال «يمتع القاعد الغازي بما شاء، فأما أنه يبيع غزوه فلا» ومن وجه آخر عن ابن سيرين: سئل ابن عمر عن الجعائل فكرهه وقال «أرى الغازي يبيع غزوه، والجاعل يفر من غزوه» والذي يظهر أن البخاري أشار إلى الخلاف فيما يأخذه الغازي: هل يستحقه بسبب الغزو فلا يتجاوز به إلى غيره أو يملكه فيتصرف فيه بما شاء كما سيأتي بيان ذلك.

قوله ( وقال مجاهد قلت لابن عمر الغزو ) هو بالنصب على الإغراء والتقدير عليك الغزو ، أو على حذف فعل أى أريد الغزو ، وفي رواية الكشميني « أنغزو » بالاستفهام . وهذا الأثر وصله في المغازي في غزوة الفتح بمعناه ، وسيأتى بيانه هناك ، ونبه به على مراد ابن عمر بالأثر الذي رواه عنه ابن سيرين وأنه لا يكره إعانة الغازي .

قوله ( وقال عمر الخ ) وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحق سليمان الشيباني عن عمرو بن قررة قال : جاءنا كتاب عمر بن الخطاب إن ناساً ، فذكر مثله . قال أبو إسحق : فقصت إلى أسير بن عمرو فحدثته بما قال ، فقال : صدق ، جاءنا كتاب عمر بذلك . وأخرجه البخاري في تاريخه من هذا الوجه وهو إسناد صحيح .

قوله ( وقال طاوس ومجاهد الخ ) وصله ابن أبي شيبة بمعناه عنهما . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث أحدها حديث عمر في قصة الفرس الذي حمل عليه فوجده يباع ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في الهبة . ثانيها حديث ابن عمر في هذه القصة نفسها وقد تقدم أيضاً . ثالثها حديث أبي هريرة في التحريض على الغزو ، وقد تقدم في أول الجهاد . ووجه دخول قصة فرس عمر من جهة أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر المحمول عليه على التصرف فيه بالبيع وغيره فدل على تقوية ما ذهب إليه طاوس من أن للأخذ التصرف في المأخوذ . وقال ابن المنير : كل من أخذ مالا من بيت المال على عمل إذا أهمل العمل يرد ما أخذ ، وكذا الأخذ على ٤٠ لا يتأهل له ، ويحتاج إلى تأويل ما ذهب إليه عمر في الأمر المذكور بأن يحمل على الكراهة ، وقد قال سعيد بن المسيب من أعان بشيء في الغزو فإنه للذي يعطاه إذا بلغ رأس المغزى ، أخرجه ابن أبي شيبة وغيره وروى مالك في الموطأ عن ابن عمر « إذا بلغت وادى القرى فشأنك به » أى تصرف فيه ، وهو قول الليث والثوري . ووجه دخول حديث أبي هريرة أنه متعلق بالركن الثاني من الترجمة وهو الحملان في سيل الله لقوله أولا « ولا أجد ما أحلهم عليه » .

### باب الأجير

وقال الحسن وابن سيرين : يُقسَمُ للأجير من المِغْنَمِ . وأخذ عطية بن قيس فرساً على النصف ، فبلغ سهم الفرس أربعمائة دينار ، فأخذ مائتين وأعطى صاحبه مائتين .

٢٨٧٥ - حدثنا عبد الله بن محمد قال سُفْيَانُ قال حدثنا ابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه قال : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه غزوة تبوك فحملت على بكر ، فهو أوثق أجمالي في نفسي ، فاستأجرت أجيراً فقاتل رجلاً فعض أحدهما الآخر ، فانتزع يده من فيه ونزع ثنيته ، فأتى النبي صلى الله عليه فأهدرها وقال : « أيدفع يده إليك فتقضمها كما يقضم الفحل » .

قوله ( باب الأجير ) للأجير في الغزو حالان : إما أن يكون استؤجر للخدمة أو استؤجر ليقاتل ،

فالأول قال الأوزاعي وأحمد وإسحق : لا يسهم له ، وقال الأكثر : يسهم له لحديث سلمة « كنت أجيراً لطلحة أسوس فرسه » أخرجه مسلم ، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم له ، وقال الثوري : لا يسهم للأجير إلا أن قاتل ، وأما الأجير إذا استؤجر ليقاتل فقال المالكية والحنفية : لا يسهم له ، وقال الأكثر : له سهمه . وقال أحمد : واستأجر الإمام قوماً على الغزو لم يسهم لهم سوى الأجرة . وقال الشافعي : هذا فيمن لم يجب عليه الجهاد ، أما الحر البالغ المسلم إذا حضر الصف فإنه يتعين عليه الجهاد فيسهم له ولا يستحق أجرة . قوله ( وقال الحسن وابن سيرين : يقسم للأجير من المغنم ) وصله عبد الرزاق عنهما بلفظ « يسهم للأجير » ووصله ابن أبي شيبة عنهما بلفظ « العبد والأجير إذا شهدا القتال أعطوا من الغنيمة » .

قوله ( وأخذ عطية بن قيس فرساً على النصف الخ ) وهذا الصنيع جائز عند من يجيز المخابرة ، وقال بصحته هنا الأوزاعي وأحمد خلافاً للثلاثة ، وقد تقدمت مباحث المخابرة في كتاب المزارعة ثم ذكر المصنف حديث صفوان بن يعلى عن أبيه ، وهو يعلى بن أمية قال « غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك » الحديث ، وسيأتي شرحه في القصص ؛ والغرض منه قوله « فاستأجرت أجيراً » قال المهلب : استنبط البخاري من هذا الحديث جواز استئجار الحر في الجهاد ، وقد خاطب الله المؤمنين بقوله ﴿ واعلموا أنما غنم من شيء فإن الله خمسه ﴾ الآية فدخل الأجير في هذا الخطاب ، قلت : وقد أخرج الحديث أبو داود من وجه آخر عن يعلى بن أمية أوضح من الذي هنا ولفظه « أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغزو : أنا شيخ ليس لي خادم ، فالتفت أجيراً يكفيني وأجرى له سهمي ، فوجدت رجلاً ، فلما دنا الرحيل أتاني فقال : ما أدري ما سهمك وما يبلغ ، فسم لي شيئاً كان السهم أو لم يكن ، فسميت له ثلاثة دنائير » الحديث . وقوله في هذه الرواية « فهو أوثق أعمالى » ؛ في رواية السرخسي أحمالى بالمهمله ، وللمستمل بالجمع ، والذي قاتل الأجير هو يعلى بن أمية نفسه كما رواه مسلم من حديث عمران بن حصين .

( تبيين ) : الأول وقع في رواية المستمل بين أثر عطية بن قيس وحديث يعلى بن أمية « باب استعارة الفرس في الغزو » ، وهو خطأ لأنه يستلزم أن يخلو باب الأجير من حديث مرفوع ، ولا مناسبة بينه وبين حديث يعلى بن أمية ، وكأنه وجد هذه الترجمة في الطرة خالية عن حديث فظن أن هذا موضعها . وإن كان كذلك فحكمها حكم الترجمة الماضية قريباً وهي « باب الخروج في الفرع وحده » وكأنه أراد أن يورد فيه حديث أنس في قصة فرس أبي طلحة أيضاً فلم يتفق ذلك ، ويقوى هذا أن ابن شبرويه جعل هذه الترجمة مستقلة قبل « باب الأجير » بغير حديث ، وأوردها الإسماعيلي عقب باب الأجير وقال : لم يذكر فيها حديثاً . ثانيهما : وقع في رواية أبي ذر تقديم « باب الجعائل » وما بعده إلى هنا وآخر ذلك الباقي وقدموا عليه « باب ما قيل في لواء النبي صلى الله عليه وسلم » . والخطب فيه قريب .

### باب ما قيل في لواء النبي صلى الله عليه

٢٨٧٦ - حدثنا سعيد بن أبي مريم قال حدثنا الليث قال أخبرني عقيّل عن ابن شهاب

قال أخبرني ثعلبة بن أبي مالك القرظي: أن قيس بن سعد الأنصاري - وكان صاحب لواء رسول الله صلى الله عليه - أراد الحج فرجل.

[٢٩٧٥]

٢٨٧٧ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال: كان عليّ تخلف عن النبي صلى الله عليه في خيبر وكان به رمد، فقال: أنا أتخلف عن رسول الله صلى الله عليه. فخرج عليّ فلحق بالنبي صلى الله عليه. فلما كان مساء الليلة التي فتحها في صباحها فقال رسول الله صلى الله عليه: «لأعطين الراية - أو ليأخذن - غداً رجل يحب الله ورسوله، أو قال: يحب الله ورسوله، يفتح الله عليه». فإذا نحن بعلي وما نرجوه. فقالوا: هذا علي، فأعطاه رسول الله صلى الله عليه ففتح الله عليه.

[الحديث ٢٩٧٥ - طرفاه في: ٣٧٠٢، ٤٢٠٩].

[٢٩٧٦]

٢٨٧٨ - حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن نافع ابن جبير قال: سمعت العباس يقول للزبير: هاهنا أمرك النبي صلى الله عليه أن تركز الراية.

قوله (باب ما قيل في لواء النبي صلى الله عليه وسلم) اللواء بكسر اللام والمد هي الراية، ويسمى أيضاً العلم، وكان الأصل أن يمسكها رئيس الجيش ثم صارت تحمل على رأسه، وقال أبو بكر بن العربي: اللواء غير الراية، فاللواء ما يعقد في طرف الرمح ويلوى عليه، والراية ما يعقد فيه ويترك حتى تصفقه الرياح. وقيل اللواء دون الراية، وقيل اللواء العلم الضخم. والعلم علامة لمحل الأمير يدور معه حيث دار، والراية يتولاها صاحب الحرب. وجنح الترمذى إلى التفرقة فترجم بالألوية وأورد حديث جابر «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة ولواؤه أبيض» ثم ترجم للرايات وأورد حديث البراء «أن راية رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت سوداء مربعة من نمر» وحديث ابن عباس «كانت رايته سوداء ولواؤه أبيض» أخرجه الترمذى وابن ماجه، وأخرج الحديث أبو داود والنسائي أيضاً، ومثله لابن عدى من حديث أبي هريرة، ولأبي يعلى من حديث بريدة، وروى أبو داود من طريق سماك عن رجل من قومه عن آخر منهم «رأيت راية رسول الله صلى الله عليه وسلم صفراء» ويجمع بينها باختلاف الأوقات، وروى أبو يعلى عن أنس رفعه «أن الله أكرم أمي بالألوية» إسناده ضعيف، وبي الشيخ من حديث ابن عباس «كان مكتوباً على رايته: لا إله إلا الله محمد رسول الله» وسنده واه. وقيل كانت له راية تسمى العقاب سوداء مربعة، وراية تسمى الراية البيضاء، وربما جعل فيها شيء أسود. وذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث. أحدها:

قوله (عن ثعلبة بن أبي مالك) تقدم ذكره في «باب حمل النساء القرب في الغزو»:

قوله ( أن قيس بن سعد ) أى ابن عبادة الصحابي ابن الصحابي وهو سيد الخزرج ابن سبهم ، وسيأتي للمصنف من حديث أنس في الأحكام أنه كان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرطة .

قوله ( وكان صاحب لواء النبي صلى الله عليه وسلم ) أى الذى يختص بالخزرج من الأنصار ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم في مغازيه يدفع إلى رأس كل قبيلة لواء يقاتلون تحته . وأخرج أحمد بإسناد قوى من حديث ابن عباس « أن راية النبي صلى الله عليه وسلم كانت تكون مع علي ، وراية الأنصار مع سعد ابن عبادة » الحديث .

قوله ( أراد الحج فرجل ) هو بتشديد الجيم وأخطأ من قالها بالمهمله ، واقتصر البخارى على هذا القدر من الحديث لأنه موقوف وليس من غرضه في هذا الباب وإنما أراد منه أن قيس بن سعد كان صاحب اللواء النبوى ولا يتقرر في ذلك إلا بإذن النبي صلى الله عليه وسلم ، فهذا القدر هو المرفوع من الحديث تماماً وهو الذى يحتاج إليه هنا ، وقد أخرج الإسماعيلي الحديث تماماً من طريق الليث التى أخرجه المصنف منها فقال بعد قوله فرجل أحد شقي رأسه « فقام غلام له فقلد هديه ، فنظر قيس هديه وقد قلد فأهل بالحج ولم يرجل شقي رأسه الآخر » وأخرجه من طريق أخرى عن الزهري بتمامه نحوه ، وفي ذلك مصير من قيس بن سعد إلى أن الذى يريد الإحرام إذا قلد هديه يدخل في حكم الحرم . وقرأت في كلام بعض المتأخرين أن بعض الشارحين تحير في شرح القدر الذى وقع في البخارى ، وتكلف له وجوهاً عجيبه ، فلينظر المراد بالشارح المذكور فإنى لم أقف عليه . ثم رأيت مانقلاً المتأخر المذكور في كلام صاحب « المطالع » وأبهم الشارح الذى تحير وقال : أنه حمل الكلام ما لا يحتمله . وذكر الديماطى في الحاشية أن البخارى ذكر بقية الحديث في آخر الكتاب وليس في الكتاب شيء من ذلك . ثانياً حديث سلمة بن الأكوع في قصه على يوم خيبر ، وسيأتى شرحه في كتاب المغازى ، والغرض منه قوله « لأعطين الراية غداً رجلاً يحبه الله ورسوله » فإنه مشعر بأن الراية لم تكن خاصة بشخص معين بل كان يعطيها في كل غزوة لمن يريد ، وقد أخرجه أحمد من حديث بريرة بلفظ « إني دافع اللواء إلى رجل يحبه الله ورسوله » الحديث ، وهذا مشعر بأن الراية واللواء سواء . ثالثاً حديث نافع بن جبير « سمعت العباس - أى ابن عبد المطلب - يقول للزبير أى ابن العوام : ههنا أمرك النبي صلى الله عليه وسلم أن تركز الراية » وهو طرف من حديث أورده المصنف في غزوة الفتح ، وسيأتى شرحه مستوفى هناك ، وأبين هناك إن شاء الله تعالى ما في سياقه من صورة الإرسال والجواب عن ذلك ، وأبين تعيين المكان المشار إليه وأنه الحجون ، وهو بفتح المهمله وضم الجيم الخفيفة ، قال الطبرى : في حديث على أن الإمام يؤمر على الجيش من يوثق بقوته وبصيرته ومعرفته ، وسيأتى بقية شرحه في المغازى إن شاء الله تعالى . وقال المهلب : وفي حديث الزبير أن الراية لا تركز إلا بإذن الإمام ، لأنها علامة على مكانه فلا يتصرف فيها إلا بأمره . وفي هذه الأحاديث استحباب اتخاذ الألوية في الحرب . وأن اللواء يكون مع الأمير أو من يقيم له عند الحرب ، وقد تقدم حديث أنس « أخذ الراية زيد بن حارثة فأصيب ، ثم أخذها جعفر فأصيب » الحديث ، ويأتى تمام شرحه في المغازى إن شاء الله تعالى أيضاً .

باب قول النبي صلى الله عليه: «نصرت بالرعب مسيرة شهر»

وقول الله تعالى: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾

قاله جابر عن النبي صلى الله عليه.

[٢٩٧٧] ٢٨٧٩- حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد

ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «بعثت بجوامع الكلم، ونصرت بالرعب. فبينما أنا نائم أوتيت مفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي». قال أبو هريرة: وقد ذهب رسول الله صلى الله عليه وأنتم تنتثلونها.

[الحديث ٢٩٧٧ - أطرافه في: ٦٩٩٨، ٧٠١٣، ٧٢٧٣].

[٢٩٧٨] ٢٨٨٠- حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن

ابن عباس أخبره أن أباسفيان أخبره: أن هرقل أرسل إليه -وهو بإيلياء- ثم دعا بكتاب رسول الله صلى الله عليه، فلما فرغ من قراءة الكتاب كثر عنده الصخب وارتفعت الأصوات وأخرجنا، فقلت لأصحابي حين أخرجنا: لقد أمر أمر ابن أبي كبشة، إنه يخافه ملك بني الأصفر.

قوله (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم «نصرت بالرعب مسيرة شهر» وقول الله عز وجل ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ قاله جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم) يشير إلى حديثه الذي أوله «أعطيت خساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي» فإن فيه «نصرت بالرعب مسيرة شهر» وقد تقدم شرحه في التيمم، ووقع في الطبراني من حديث أبي أمامة «شراً أو شهرين» وله من حديث السائب بن يزيد «شراً أمامي وشراً خلني» وظهر لي أن الحكمة في الاختصار على الشهر أنه لم يكن بينه وبين الممالك الكبار التي حوله أكثر من ذلك، كالشام والعراق واليمن ومصر، ليس بين المدينة النبوية للواحدة منها إلا شهر فما دونه، ودل حديث السائب على أن التردد في الشهر والشهرين إما أن يكون الراوي سمعه كما في حديث السائب، وإما أنه لا أثر لتردده، وحديث السائب لا ينافي حديث جابر، وليس المراد بالخصوصية مجرد حصول الرعب بل هو وما ينشأ عنه من الظفر بالعدو. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين: أحدهما حديث أبي هريرة الذي أوله «بعثت بجوامع الكلم» وفيه «نصرت بالرعب»، وبينما أنا نائم أوتيت بمفاتيح خزائن الأرض، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى. وجوامع الكلم القرآن فإنه تقع فيه المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، وكذلك يقع في الأحاديث النبوية الكثير من ذلك. ومفاتيح خزائن الأرض المراد منها ما يفتح لأمته من بعده من الفتوح، وقيل المعادن، وقول أبي هريرة «وأنتم تنتثلونها» يؤذن تفتلونها

— من الثل بالنون والمثلثة — أى تستخرجونها ، تقول نثلت البئر إذا استخرجت تراها . ثانيهما حديث أبي سفيان في قصة هرقل ذكر طرفاً منها ، وقد تقدم بهذا الإسناد بطوله في بدء الوحى ، والغرض منه هنا قوله « أنه يخافه ملك بنى الأصفر » لأنه كان بين المدينة وبين المكان الذى كان يقصر ينزل فيه مدة شهر أو نحوه .

## باب

### حَمَلُ الزَّادِ فِي الْغَزْوِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾

[٢٩٧٩] ٢٨٨١- حدثنا عبيد بن إسماعيل قال حدثنا أبو أسامة عن هشام قال أخبرني أبي -وحدثني أيضاً فاطمة- عن أسماء قالت: صنعتُ سُفْرَةَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه في بيت أبي بكر حين أراد أن يهاجر إلى المدينة. قالت: فلم نجد لسُفْرَتِهِ ولا لسقائه ما نربطهما به، فقلتُ لأبي بكر: والله ما أجِدُ شيئاً أربطُ به إلا نطاقي. قال: فشَقَّيْهِ باثنين فاربطيه؛ بواحدِ السَّقاء، وبالأخرِ السُّفْرَةَ ففعلتُ، فلذلك سُمِّيَتْ ذاتِ النُّطَاقَيْنِ.

[الحديث ٢٩٧٩ - طرفاه في: ٣٩٠٧، ٥٣٨٨].

[٢٩٨٠] ٢٨٨٢- حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال عمرو أخبرني عطاء سمع جابر ابن عبد الله قال: كُنَّا نَتَزَوَّدُ لِحُومِ الْأَضَاحِيِّ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه إلى المدينة.

[٢٩٨١] ٢٨٨٣- حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا عبد الوهاب قال سمعتُ يحيى قال: أخبرني بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّ سُؤَيْدَ بْنَ النُّعْمَانَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه عامَ خَيْبَرَ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالصُّهْبَاءِ وَهِيَ مِنْ خَيْبَرَ -وَهِيَ أَدْنَى خَيْبَرَ- فَصَلُّوا الْعَصْرَ، فَدَعَا النَّبِيُّ صلى الله عليه بِالْأَطْعَمَةِ، وَلَمْ يَأْتِ النَّبِيُّ صلى الله عليه إِلَّا بِسَوِيقٍ، فَلَكُنَا فَأَكَلْنَا وَشَرَبْنَا، ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ صلى الله عليه فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا وَصَلَّيْنَا.

[٢٩٨٢] ٢٨٨٤- حدثنا بشر بن مرحوم قال حدثنا حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال: خَفَّتْ أَزْوَادُ النَّاسِ وَأَمْلَقُوا، فَأَتَوْا النَّبِيَّ صلى الله عليه فِي نَحْرِ إِبِلِهِمْ، فَأَذَنَ لَهُمْ، فَلَقِيَهُمْ عُمَرُ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: مَا بَقَاؤُكُمْ بَعْدَ إِبِلِكُمْ؟ فَدَخَلَ عُمَرُ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا بَقَاؤُهُمْ بَعْدَ إِبِلِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه: «نَادِ فِي النَّاسِ يَأْتُونَ بِفَضْلِ



أزوادهم»، فدعا وبرك عليهم، ثم دعاهم بأوعيتهم فاحتشى الناس حتى فرغوا، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله».

**قوله (باب حمل الزاد في الغزو، وقول الله عز وجل: ﴿وتزودوا فإن خير الزاد التقوى﴾)** أشار بهذه الترجمة إلى أن حمل الزاد في السفر ليس منافياً للتوكل، وقد تقدم في الحج في تفسير الآية من حديث ابن عباس ما يؤيد ذلك. ثم ذكر فيه أربعة أحاديث: أحدها حديث أسماء بنت أبي بكر في تسميتها ذات النطاقين، والغرض منه قولها «فلم نجد لسفرتي ولا لسقائي ما نربطهما به» فإنه ظاهر في حمل آلة الزاد في السفر، وسيأتي الكلام على شرحه في أبواب الهجرة. والنطاق بكسر النون ما تشد به المرأة وسطها ليرتفع به ثوبها من الأرض عند المهنة. ثانيها حديث جابر «كنا ننزود لحوم الأضاحي» الحديث، وسيأتي شرحه في كتاب الأضاحي إن شاء الله تعالى. ثالثها حديث سويد بن النعمان وفيه «فدعا النبي صلى الله عليه وسلم بالأطعمة» وفي رواية مالك «بالأزواد» وقد تقدم في الطهارة مع الكلام عليه، وقوله في هذه الرواية «فلكننا» بضم اللام أى أدركنا اللقمة في الفم، وقوله «وشربنا» قال الداودي: لا أراه محفوظاً إلا إن كان أراد المضبضة، كذا قال، ويحتمل أن يكون بعضهم استنف السويق وبعضهم جعله في الماء وشربه فلا إشكال، رابعها حديث سلمة وهو ابن الأكوع «خضت أزواد الناس وأملقوا، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم في نحو إبلهم» الحديث. وهو ظاهر فيما ترجم به، وقوله فيه «أملقوا» أى فني زادهم، ومعنى أملق افتقر، وقد يأتي متعدياً بمعنى أفنى. **قوله (فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم في نحو إبلهم)** أى بسبب نحو إبلهم، أو فيه حذف تقديره فاستأذنوه في نحو إبلهم.

**قوله (ناد في الناس يأتون)** أى فهم يأتون، ولذلك رقبه، وزاد في الشركة «فبسط لذلك نطع» وقد تقدم أن فيه أربع لغات فتح النون وكسرها وفتح الطاء وسكونها.

**قوله (وبرك)** بالتشديد أى دعا بالبركة وقوله «عليهم» في رواية الكشميهني «عليه» أى على الطعام، ومثله في الشركة.

**قوله (فاحتشى الناس)** بمهملة ساكنة ثم مثناة ثم مثناة أى أخذوا حثية حثية، وقوله «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أشهد» إلى آخر الشهادتين أشار إلى أن ظهور المعجزة مما يؤيد الرسالة. وفي الحديث حسن خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإجابته إلى ما يلتمس منه أصحابه، وإجراؤهم على العادة البشرية في الاحتياج إلى الزاد في السفر، ومثقة ظاهرة لعمر دالة على قوة يقينه بإجابة دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى حسن نظره للمسلمين. على أنه ليس في إجابة النبي صلى الله عليه وسلم لهم على نحو إبلهم ما يتحتم أنهم ييقنون بلا ظهر، لاحتمال أن يبعث الله لهم ما يحملهم من غنيمة ونحوها، لكن أجاب عمر إلى ما أشار به لتعجيل المعجزة بالبركة التي حصلت في الطعام. وقد وقع لعمر شبيه بهذه القصة في الماء، وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة وغيره، وستأتي الإشارة إليه في علامات النبوة. وقول عمر «ما بقاؤكم بعد

إيلكم ، أى لأن توالى المشى ربما أفضى إلى الهلاك ، وكان عمر أخذ ذلك من النهى عن الحمر الأهلية يوم خبير استبقاء لظهورها ، قال ابن بطلال : استنبط منه بعض الفقهاء أنه يجوز للإمام في الغلاء إلزام من عنده ما يفضل عن قوته أن يخرج له للبيع لما في ذلك من صلاح الناس ، وفي حديث سلمة جواز المشورة على الإمام بالمصلحة وإن لم يتقدم منه الاستشارة .

### باب حمل الزاد على الرقاب

[٢٩٨٣] ٢٨٨٥ - حدثنا صدقة بن الفضل قال حدثنا عبدة عن هشام عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله قال : خرجنا ونحن ثلاثمائة نحملُ زادنا على رقابنا ، ففني زادنا ، حتى كان الرجل منا يأكل في كل يوم تمرًا . قال رجل : يا أبا عبد الله ، وأين كانت التمرة تقع من الرجل ؟ قال : لقد وجدنا فقدناها حين فقدناها ، حتى أتينا البحر ، فإذا حوت قذفه البحر ، فأكلنا منها ثمانية عشر يومًا ما أحببنا .

قوله ( باب حمل الزاد على الرقاب ) أى عند تعذر حمله على الدواب ، ذكر فيه حديث جابر في قصة العبر مقتصرًا على بعضه ، والغرض منه قوله « ونحن ثلاثمائة نحملُ زادنا على رقابنا » وسيأتى شرحه مستوفى في أواخر المغازي .

### باب إرداف المرأة خلف أخيها

[٢٩٨٤] ٢٨٨٦ - حدثنا عمرو بن علي قال حدثنا أبو عاصم قال حدثنا عثمان بن الأسود قال حدثنا ابن أبي مليكة عن عائشة : أنها قالت : يا رسول الله ، يرجع أصحابك بأجر حجٍّ وعُمْرة ، ولم أزد على الحج ؟ فقال لها : « اذهبي ، وليُردفك عبد الرحمن » . فأمر عبد الرحمن أن يُعمرها من التَّنعيم . فانتظرها رسولُ الله صلى الله عليه بأعلى مكة حتى جاءت .

[٢٩٨٥] ٢٨٨٧ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا ابن عُيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو ابن أوس عن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق قال : أمرني النبي صلى الله عليه أن أردف عائشة وأُعمرها من التَّنعيم .

قوله ( باب إرداف المرأة خلف أخيها ) ذكر فيه حديث عائشة في ارتدافها في العمرة خلف أخيها عبد الرحمن وحديث عبد الرحمن بن أبي بكر في ذلك ، وقد تقدم الكلام عليهما مستوفى في كتاب الحج ، ويشبه أن يكون وجه دخوله هنا حديث عائشة المتقدم « جهاد كن الحج » .

### باب الارتداف في الغزو والحج

- [٢٩٨٦] ٢٨٨٨ - حدثنا قُتيبة قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال : كنت رديف أبي طلحة ، وإنهم ليصرخون بهما جميعاً : الحج ، والعمرة .
- قوله ( باب الارتداف في الغزو والحج ) ذكر فيه حديث أنس « كنت رديف أبي طلحة وإنهم ليصرخون بهما » وقد تقدم شرحه في الحج .

### باب الردف على الحمار

- [٢٩٨٧] ٢٨٨٩ - حدثنا قُتيبة قال حدثنا أبو صفوان عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عروة عن أسامة بن زيد : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب على حمار على إكاف عليه قطيفة ، وأردف أسامة وراءه .
- [الحديث ٢٩٨٧ - أطرافه في : ٤٥٦٦ ، ٥٦٦٣ ، ٥٩٦٤ ، ٦٢٠٧ ، ٦٢٥٤] .

- [٢٩٨٨] ٢٨٩٠ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث قال يونس أخبرني نافع عن عبد الله : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفتح من أعلى مكة على راحلته مردفاً أسامة بن زيد ومعه بلال ومعه عثمان بن طلحة من الحجة حتى أناخ في المسجد ، فأمره أن يأتي بمفتاح البيت ، ففتح ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم معه أسامة وبلال وعثمان ، فمكث نهاراً طويلاً ، ثم خرج فاستبق الناس ، فكان عبد الله بن عمر أول من دخل ، فوجد بلالاً وراء الباب قائماً . فسأله : أين صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فأشار له إلى المكان الذي صلى فيه . قال عبد الله : فنسيت أن أسأله : كم صلى من سجدة .

قوله ( باب الردف على الحمار ) ذكر فيه حديث أسامة بن زيد مختصراً في ارتدافه النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد سبقت الإشارة إليه في الصلح ، ويأتي شرحه مستوفى في آخر تفسير آل عمران ، ويظهر وجه دخوله في أبواب الجهاد . وحديث عبد الله وهو ابن عمر في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة ، وقد تقدم في الصلاة وفي الحج ، والغرض منه قوله في أوله « قبل يوم الفتح مردفاً أسامة بن زيد » لكنه كان يومئذ راكباً على راحلة .

### باب من أخذ بالركاب ونحوه

- [٢٩٨٩] ٢٨٩١ - حدثنا إسحاق قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة

قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «كُلُّ سَلَامِي مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلُّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ: يَعْدُلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وَيُعَيِّنُ الرَّجُلَ عَلَى دَابَّتِهِ فَيَحْمِلُ عَلَيْهَا - أَوْ يَرْفَعُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ - صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَيُمِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ».

**قوله ( باب من أخذ بالركاب ونحوه )** أى من الإعانة على الركوب وغيره .

**قوله ( حدثنا إسحق أخبرنا عبد الرزاق )** كذا هو غير منسوب ، وقد تقدم في « باب فضل من حمل متاع صاحبه في السفر » عن إسحق بن نصر عن عبد الرزاق لكن سياقه مغاير لسياقه هنا ، وتقدم في الصلح عن إسحق بن منصور عن عبد الرزاق مقتصرأ على بعضه ، وهو أشبه بسياقه هنا فليفسر به هذا المهمل هنا .

**قوله ( كل سلامي )** بضم المهمله وتخفيف اللام أى أئمة ، وقيل كل عظم مجوف صغير ، وقيل هو في الأصل عظم يكون في فرس البعير واحده وجمعه سواء ، وقيل جمعه سلاميات : وقوله « كل يوم عليه صدقة » بنصب كل على الظرفية وقوله « عليه » مشكل ، قال ابن مالك : المعهود في « كل » إذا أضيفت إلى نكرة من خبر وتمييز وغيرهما أن تجيء على وفق المضاف كقوله تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ وهنا جاء على وفق « كل » في قوله « كل سلامي عليه صدقة » وكان القياس أن يقول عليها صدقة ، لأن السلامي مؤنثة ، لكن دل مجيئها في هذا الحديث على الجواز ، ويحتمل أن يكون ضمن السلامي معنى العظم أو المفصل فأعاد الضمير عليه كذلك ، والمعنى على كل مسلم مكلف بعدد كل مفصل من عظامه صدقة لله تعالى على سبيل الشكر له بأن جعل عظامه مفاصل يتمكن بها من القبض والبسط . وخصت بالذكر لما في التصرف بها من دقائق الصنائع التي اختص بها آدمي .

**قوله ( يعدل )** فاعله الشخص المسلم المكلف وهو مبتدأ على تقدير العدل نحو « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » وقد قال سبحانه وتعالى ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يَرِيكُمْ الْبَرْقَ ﴾ .

**قوله ( ويعين الرجل على دابته فيحمل عليها )** هو موضع الترجمة ، فإن قوله « فيحمل عليها » أعم من أن يريد يحمل عليها المتاع أو الراكب . وقوله « أو يرفع عليها متاعه » إما شك من الراوى أو تنويع ، وحمل الراكب أعم من أن يحمله كما هو أو بعينه في الركوب فتصح الترجمة . قال ابن المنير : لا تؤخذ الترجمة من مجرد صيغة الفعل فإنه مطلق ، بل من جهة عموم المعنى ، وقد روى مسلم من حديث العباس في غزوة حنين قال « وأنا آخذ بركاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » الحديث .

**قوله ( ويميط الأذى عن الطريق )** تقدم في « باب إمطة الأذى عن الطريق » من هذا الوجه معلقاً ، وحكى ابن بطال عن بعض من تقدمه أن هذا من قول أبي هريرة موقوف ، وتعقبه بأن الفضائل لا تترك بالقياس ، وإنما تؤخذ توقيفاً من النبي صلى الله عليه وسلم .

## باب

كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو

وكذلك يروى عن محمد بن بشر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .

وتابعه ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .

وقد سافر النبي صلى الله عليه وأصحابه في أرض العدو وهم يعلمون القرآن .

٢٨٩٢ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو . [٢٩٩٠]

قوله ( باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو ) سقط لفظ « كراهية » إلا للمستمل فأثبتها ، وبشوتها يندفع الإشكال الآتي .

قوله ( وكذلك يروى عن محمد بن بشر عن عبيد الله ) هو ابن عمر (١) ( عن نافع عن ابن عمر ) وتابعه ابن إسحاق عن نافع . أما رواية محمد بن بشر فوصلها إسحاق بن راهويه في مسنده عنه ولفظه « كره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو ، وقال الدارقطني . والبرقاني : لم يروه بلفظ الكراهة إلا محمد بن بشر . وأما متابعة ابن إسحاق فهي بالمعنى لأن أحد أخرجه من طريقه بلفظ « نهى أن يسافر بالمصاحف إلى أرض العدو » والنهي يقتضي الكراهة لأنه لا ينفك عن كراهة التنزيه أو التحريم .

قوله ( وقد سافر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في أرض العدو وهم يعلمون القرآن ) أشار البخاري بذلك إلى أن المراد بالنهي عن السفر بالقرآن السفر بالمصاحف خشية أن يناله العدو لا السفر بالقرآن نفسه ، وقد تعقبه الإسماعيلي بأنه لم يقل أحد إن من يحسن القرآن لا يغزو العدو في دارهم ، وهو اعتراض من لم يفهم مراد البخاري . وادعى المهلب أن مراد البخاري بذلك تقوية القول بالفرقة بين العسكر الكثير والطائفة القليلة ، فيجوز في تلك دون هذه ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث مالك في ذلك وهو بلفظ « نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو » وأورده ابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن مالك وزاد « مخافة أن يناله العدو » رواه ابن وهب عن مالك فقال « خشية أن يناله العدو » وأخرجه أبو داود عن القعني عن مالك فقال : قال مالك أراه « مخافة » فذكره ، قال أبو عمر : كذا قال يحيى بن يحيى الأندلسي ويحيى بن بكير ، وأكثر الرواة عن مالك جعلوا التعليل من كلامه ولم يرفعه ؛ وأشار إلى أن ابن وهب تفرد برفعها ، وليس كذلك لما قدمته من رواية ابن ماجه ، وهذه الزيادة رفعها ابن إسحاق أيضاً كما تقدم ، وكذلك أخرجهما مسلم والنسائي وابن ماجه من طريق الليث عن نافع ، ومسلم من طريق أيوب بلفظ « فإني لا آمن أن يناله العدو »

فصح أنه مرفوع وليس بمدرج ، ولعل مالكاً كان يجزم به ، ثم صار يشك في رفعه فجعله من تفسير نفسه . قال ابن عبد البر : (أجمع الفقهاء أن لا يسافر بالمصحف في السرايا والعسكر الصغير المخوف عليه ، واختلفوا في الكبير المأمون عليه : فمنع مالك أيضاً مطلقاً ، وفصل أبو حنيفة ، وأدار الشافعية الكراهة مع الخوف وجوداً وعدمًا . وقال بعضهم كالمالكية ، واستدل به على منع بيع المصحف من الكافر لوجود المعنى المذكور فيه وهو التمكن من الاستهانة به ، ولا خلاف في تحريم ذلك وإنما وقع الاختلاف هل يصح لو وقع ويؤمر بإزالة ملكه عنه أم لا ؟ واستدل به على منع تعلم الكافر القرآن : فمنع مالك مطلقاً ، وأجاز الحنفية مطلقاً ، وعن الشافعي قولان ، وفصل بعض المالكية بين القليل لأجل مصلحة قيام الحجة عليهم فأجازوه ، وبين الكثير فنهه . ويؤيده هرقل حيث كتب إليه النبي صلى الله عليه وسلم بعض الآيات ، وقد سبق في « باب هل يرشد » بشيء من هذا . وقد نقل النووي الاتفاق على جواز الكتابة إليهم بمثل ذلك .

( تلييه ) : ادعى ابن بطال أن ترتيب هذا الباب وقع فيه غلط من الناسخ ، وأن الصواب أن يقدم حديث مالك قبل قوله « وكذلك يروى عن محمد بن بشر الخ » قال : وإنما احتاج إلى المتابعة لأن بعض الناس زاد في الحديث « مخافة أن يناله العدو » ولم تصح هذه الزيادة عند مالك ولا عند البخاري انتهى . وما ادعاه من الغلط مردود ، فإنه استند إلى أنه لم يتقدم شيء يشار إليه بقوله كذلك ، وليس كما قال لأنه أشار بقوله « كذلك » إلى لفظ الترجمة كما بينه من رواية المستمل ، وأما ما ادعاه من سبب المتابعة فليس كما قال ، فإن لفظ الكراهية تفرد به محمد بن بشر ، ومتابعة ابن إسحق له إنما هي في أصل الحديث لكنه أفاد أن المراد بالقرآن المصحف لا حامل القرآن .

### باب التكبير عند الحرب

٢٨٩٣ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا سفيان عن أيوب عن محمد عن أنس قال : [٢٩٩١] صَبَّحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَ وَقَدْ خَرَجُوا بِالسَّاحِي عَلَى أَعْنَاقِهِمْ ، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا : هَذَا مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ ، مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ . فَلَجَّوْا إِلَى الْحِصْنِ ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ وَقَالَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ ، خَرِبْتَ خَيْرُ ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ » . وَأَصْبْنَا حُمْرًا فَطَبَخْنَاهَا ، فَنَادَى مُنَادُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهِيَاكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ . فَأَكْفَنْتِ الْقُدُورُ بِمَا فِيهَا . وَتَابَعَهُ عَلِيٌّ عَنْ سُفْيَانَ رَفَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ .

قوله ( باب التكبير عند الحرب ) أى جوازه أو مشروعيته ، وذكر فيه حديث أنس في قصة خير وفيه قوله صلى الله عليه وسلم « الله أكبر خربت خير » وسيأتى شرحه مستوفى في كتاب المغازي ، والذي نادى بالنهى عن لحوم الحمر الأهلية هو أبو طلحة كما وقع عند مسلم ، وقوله « تابعه على عن سفيان » يعنى على بن المديني شيخه ، وسيأتى في علامات النبوة .

### باب ما يُكره من رفع الصوت بالتكبير

[٢٩٩٢] ٢٨٩٤- حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سُفيان عن عاصم عن أبي عُثمان عن أبي موسى الأشعري قال: كُنَّا مع رسول الله صلى الله عليه، فكنَّا إذا أشرَفنا على واد هَلَلْنَا وكَبَّرْنَا، ارتفعت أصواتنا. فقال النبي صلى الله عليه: «يا أيُّهَا النَّاسُ، اربَعُوا على أنفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّهُ مَعَكُمْ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ».

[الحديث ٢٩٩٢ - أطرافه في: ٤٢٠٥، ٦٣٨٤، ٦٤٠٩، ٦٦١٠، ٧٣٨٦].

قوله (باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير) أورد فيه حديث أبي موسى «كنا إذا أشرَفنا على واد هَلَلْنَا وكَبَّرْنَا ارتفعت أصواتنا» الحديث، وسيأتى شرحه في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى.

قوله (اربَعُوا) بفتح الموحدة أى ارفقوا، قال الطبرى: فيه كراهية رفع الصوت بالدعاء والذكر، وبه قال عامة السلف من الصحابة والتابعين انتهى. وتصرف البخارى يقتضى أن ذلك خاص بالتكبير عند القتال، وأما رفع الصوت في غيره فقد تقدم في كتاب الصلاة حديث ابن عباس أن رفع الصوت بالذكر كان على العهد النبوى إذا انصرفوا من المكتوبة، وتقدم البحث فيه هناك.

### باب التَّسْبِيحِ إِذَا هَبَطَ وَادِيًا

[٢٩٩٣] ٢٨٩٥- حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سُفيان عن حُصَيْن بن عبد الرحمن عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال: كُنَّا إِذَا صَعَدْنَا كَبَّرْنَا، وَإِذَا نَزَلْنَا سَبَّحْنَا.

[الحديث ٢٩٩٣ - طرفه في: ٢٩٩٤].

قوله (باب التسبيح إذا هبط وادياً) وأورد فيه حديث جابر «كنا إذا صعدنا كبرنا، وإذا نزلنا سبَّحنا».

### باب التَّكْبِيرِ إِذَا عَلَا شَرْفًا

[٢٩٩٤] ٢٨٩٦- حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن حُصَيْن عن سالم عن جابر بن عبد الله قال: كُنَّا إِذَا صَعَدْنَا كَبَّرْنَا، وَإِذَا تَصَوَّبْنَا سَبَّحْنَا.

[٢٩٩٥] ٢٨٩٧- حدثنا عبد الله قال حدثني عبد العزيز بن أبي سلمة عن صالح بن كيسان عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر: كان النبي صلى الله عليه إذا قفل من الحج أو العمرة - ولا أعلمه إلا قال: الغزو - ويقول كَلِّمًا أَوْفَى على ثنية أو قد قد كَبَّرَ ثلاثًا ثم قال: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير. آيُونَ، تائبُونَ، عابدُونَ، ساجدُونَ»

لربنا حامدون. صدق الله وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده». قال صالح: فقلت له: ألم يقل عبد الله: إن شاء الله؟ قال: لا.

ثم قال (باب التكبير إذا علا شرفاً) وأورد فيه حديث جابر المذكور وفيه «وإذا تصوبنا سبحنا» أي انحدرنا والتصويب النزول ، والفدند بقاء من مفتوحتين بينهما مهملة هي الأرض الغليظة ذات الحصى وقيل المستوية وقيل المكان المرتفع الصلب ، وقوله «حدثنا عبد الله حدثني عبد العزيز بن أبي سامة» زعم أبو مسعود أن عبد الله هو ابن صالح ، وتعقبه الجياني بأنه وقع في رواية ابن السكن عبد الله بن يوسف وهو المعتمد ، وسالم المذكور في إسناده هو ابن أبي الجعد ، وأما سالم المذكور في الذي بعده فهو ابن عبد الله ابن عمر ، وقد تقدم الحديث من طريق أخرى عن ابن عمر في أواخر الحج ، والغرض من حديث ابن عمر قوله فيه «كلما أوفى على ثنية أو فدند كبر ثلاثاً» قال الشيخ: تكبيره صلى الله عليه وسلم عند الارتفاع استشعار لكبرياء الله عز وجل وعندما يقع عليه العين من عظيم خلقه أنه أكبر من كل شيء ، وتسييحه في بطون الأودية مستنبط من قصة يونس فإن بتسييحه في بطن الحوت نجاه الله من الظلمات فسيح النبي صلى الله عليه وسلم في بطون الأودية لينجيه الله منها ، وقيل مناسبة المسيح في الأماكن المنخفضة من جهة أن التسييح هو التنزيه فناسب تنزيه الله عن صفات الانخفاض كما ناسب تكبيره عند الأماكن المرتفعة ، ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محال على الله أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس ، ولذلك ورد في صفته العالی والعلی والمتعالی ولم يرد ضد ذلك وإن كان قد أحاط بكل شيء علماً جل وعز .

### باب يكتب للمسافر ما كان يعمل في الإقامة

٢٨٩٨- حدثنا مطر بن الفضل قال حدثنا يزيد بن هارون قال أخبرنا العوام قال حدثنا إبراهيم أبو إسماعيل السكسكي قال: سمعت أبا بردة واصطحب هو ويزيد بن أبي كبشة في سفر فكان يزيد يصوم في السفر، فقال له أبو بردة: سمعت أبا موسى مراراً يقول: قال رسول الله صلى الله عليه: «إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً».

قوله (باب يكتب للمسافر ما كان يعمل في الإقامة) أي إذا كان سفره في غير معصية .

قوله (أخبرنا العوام) هو ابن حوشب بمهملة ثم معجمة وزن جعفر .

قوله (سمعت أبا بردة) هو ابن أبي موسى الأشعري .

قوله (واصطحب هو ويزيد بن أبي كبشة في سفر) أي مع يزيد ، ويزيد بن أبي كبشة هذا شامي ، واسم أبيه حيويل بفتح المهملة وسكون التحتانية وكسر الواو بعدها تحتانية أخرى ساكنة ثم لام ، وهو ثقة ولى خراج السند لسليمان بن عبد الملك ومات في خلافته ، وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع :



قوله ( فكان يزيد يصوم في السفر ) ، في رواية هشيم عن العوام بن حوشب « وكان يزيد بن أبي كبشة يصوم الدهر » أخرجه الإسماعيلي .

قوله ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في رواية هشيم عن العوام عند أبي داود « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول غير مرة ولا مرتين » .

قوله ( إذا مرض العبد أو سافر ) في رواية هشيم « إذا كان العبد يعمل عملاً صالحاً فشغله عن ذلك مرض » .

قوله ( كتب له مثل ما كان يعمل مقبياً صحيحاً ) هو من اللف والنشر المقلوب ، فالإقامة في مقابل السفر والصحة في مقابل المرض ، وهو في حق من كان يعمل طاعة فنع منها وكانت نبتة لولا المانع أن يدوم عليها كما ورد ذلك صريحاً عند أبي داود من طريق العوام بن حوشب بهذا الإسناد في رواية هشيم ، وعنده في آخره « كأصلح ما كان يعمل وهو صحيح مقبياً » ووقع أيضاً في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً « أن العبد إذا كان على طريقة حسنة من العبادة ثم مرض قيل للملك الموكل به اكتب له مثل عمله إذا كان طليقاً حتى أطلقه أو أكفته إلى » أخرجه عبد الرزاق وأحمد وصححه الحاكم ، ولأحمد من حديث أنس رفعه « إذا ابتلى الله العبد المسلم ببلاء في جسده قال الله : اكتب له صالح عمله الذي كان يعمل ، فإن شفاه غسله وطهره ، وإن قبضه غفر له ورحمه » ولرواية إبراهيم السكسكي عن أبي بردة متابع أخرجه الطبراني من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده بلفظ « إن الله يكتب للمريض أفضل ما كان يعمل في صحته مادام في وثاقه » الحديث ، وفي حديث عائشة عند النسائي « ما من امرئ تكون له صلاة من الليل يغلبه عليها نوم أو وجع إلا كتب له أجر صلاته وكان نومه عليه صدقة » قال ابن بطال : وهذا كله في النوافل ، وأما صلاة الفرائض فلا تسقط بالسفر والمرض والله أعلم . وتعقبه ابن المنبر بأنه تحجر واسعاً ، ولا مانع من دخول الفرائض في ذلك ، بمعنى أنه إذا عجز عن الإتيان بها على الهيئة الكاملة أن يكتب له أجر ما عجز عنه ، كصلاة المريض جالساً يكتب له أجر القائم انتهى . وليس اعتراضه بجيد لأنهما لم يتواردا على محل واحد ، واستدل به على أن المريض والمسافر إذا تكلف العمل كان أفضل من عمله وهو صحيح مقبياً . وفي هذه الأحاديث تعقب على من زعم أن الأعداء المرخصة لترك الجماعة تسقط الكراهة والإثم خاصة من غير أن تكون محصلة للفضيلة ، وبذلك جزم النووي في « شرح المذهب » وبالأول جزم الروياني في « التلخيص » ، ويشهد لما قال حديث أبي هريرة رفعه « من توضأ فأحسن وضوءه ثم خرج إلى المسجد فوجد الناس قد صلوا أعطاه الله مثل أجر من صلى وحضر ، لا ينقص ذلك من أجره شيئاً » أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وإسناده قوى ، وقال السبكي الكبير في « الحلييات » : من كانت عادته أن يصلي جماعة فتعلن فأنفرد كتب له ثواب الجماعة ؛ ومن لم تكن له عادة لكن أراد الجماعة فتعلن فأنفرد يكتب له ثواب قصده لا ثواب الجماعة ، لأنه وإن كان قصده الجماعة لكنه قصد مجرد ، ولو كان يتنزل منزلة من صلى جماعة كان دون من جمع والأولى سبقها فعل ، ويدل للأول حديث الباب ، وللثاني أن أجر الفعل يضاعف وأجر القصد لا يضاعف بدليل « من هم بحسنة

كُتبت له حسنة واحدة ، كما سيأتي في كتاب الرقاق ، قال ويمكن أن يقال : إن الذي صلى منفرداً ولو كتب له أجر صلاة الجماعة لكونه اعتادها فيكتب له ثواب صلاة منفرد بالأصالة وثواب مجمع بالفضل . انتهى ملخصاً

### باب السير وحده

[٢٩٩٧] ٢٨٩٩ - حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان قال حدثنا محمد بن المنكدر قال سمعتُ

جابر بن عبد الله يقول : ندب النبي صلى الله عليه الناس يوم الخندق ، فانتدب الزبير ، ثم ندبهم فانتدب الزبير ، ثلاثاً ثم ندبهم فانتدب الزبير . قال النبي صلى الله عليه : « إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا وَحَوَارِيَ الزُّبَيْرِ » . قال سفيان ! الحواري : الناصر .

[٢٩٩٨] ٢٩٠٠ - حدثنا أبو الوليد قال حدثنا عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر قال

حدثني أبي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وحدثنا أبو نعيم قال حدثنا عاصم بن محمد بن زيد ابن عبد الله بن عمر عن أبيه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : « لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْوَحْدَةِ مَا أَعْلَمُ مَا سَارَ رَاكِبٌ بَلِيلٌ وَحْدَةً » .

**قوله ( باب السير وحده )** ذكر فيه حديثين : أحدهما عن جابر في انتداب الزبير وحده ، وقد تقدم في « باب هل يبعث الطليعة وحده » وتعقبه الإسماعيلي فقال : لا أعلم هذا الحديث كيف يدخل في هذا الباب ، وقرره ابن المنير بأنه لا يلزم من كون الزبير انتدب أن لا يكون سار معه غير متابعاً له . قلت : لكن قد ورد من وجه آخر ما يدل على أن الزبير توجه وحده ، وسيأتي في مناقب الزبير من طريق عبد الله بن الزبير ما يدل على ذلك ، وفيه « قلت يا أبت رأيتك تختلف ، فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يأتيني بخبر بني قريظة فأنطلقت » الحديث .

**قوله ( قال سفيان : الحواري الناصر )** هو موصول عن الحميدي عنه . ثانيهما حديث ابن عمر .

**قوله ( لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم ما سار راکب بليل وحده )** ساقه على لفظ أبي نعيم ، وقوله « ما أعلم » أي الذي أعلمه من الآفات التي تحصل من ذلك . والوحدة بفتح الواو ويجوز كسرها ومنعه بعضهم . ( تنبيهان ) : أحدهما قال المزني في « الأطراف » : قال البخاري حدثنا أبو الوليد عن عاصم بن محمد به ، وقال بعده « وأبو نعيم عن عاصم » ولم يقل حدثنا أبو نعيم ، ولا في كتاب حماد بن شاکر حدثنا أبو نعيم انتهى . والذي وقع لنا في جميع الروايات عن القبري عن البخاري « حدثنا أبو نعيم » وكذلك وقع في رواية النسفي عن البخاري فقال « حدثنا أبو الوليد » فساق الإسناد ثم قال « وحدثنا أبو الوليد وأبو نعيم قالاً حدثنا عاصم » فذكره . وبذلك جزم أبو نعيم الأصماني في « المستخرج » فقال بعد أن أخرجه من طريق عمرو بن مرزوق عن عاصم بن محمد « أخرجه البخاري عن أبي نعيم وأبي الوليد » فلعل لفظ حدثنا في رواية أبي نعيم سقط

من رواية حماد بن شاكر وحده . ثانيهما ذكر الترمذى أن عاصم بن محمد تفرد برواية هذا الحديث ، وفيه نظر لأن عمر بن محمد أخاه قد رواه معه عن أبيه أخرجه النسائي . قال ابن المنير : السير لمصلحة الحرب أخص من السفر ، والخبر ورد في السفر فيؤخذ من حديث جابر جواز السفر منفرداً للضرورة والمصلحة التي لا تنتظم إلا بالانفراد كإرسال الجاسوس والطليعة ، والكره لما عدا ذلك . ويحتمل أن تكون حالة الجواز مقيدة بالحاجة عند الأمن وحالة المنع مقيدة بالخوف حيث لا ضرورة ، وقد وقع في كتب المغازي بعث كل من حذيفة ونعيم بن مسعود وعبد الله بن أنيس وخوات بن جبير وعمرو بن أمية وسالم بن عمير وبسيسة في عدة مرآطن وبعضها في الصحيح ، وتقدم في الشروط شيء من ذلك ؛ ويأتي في باب الجاسوس بعد قليل .

### باب السرعة في السير

وقال أبو حميد : قال النبي صلى الله عليه : «إني متعجل إلى المدينة ، فمن أراد أن يتعجل معي فليتعجل» .

[٢٩٩٩] ٢٩٠١ - حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي قال سئل

أسامة بن زيد - كان يحيى يقول : وأنا أسمع ، فسقط عني - عن مسير النبي صلى الله عليه في حجة الوداع فقال : فكان يسير العنق . فإذا وجد فجوة نص . والنص فوق العنق .

[٣٠٠٠] ٢٩٠٢ - حدثنا سعيد بن أبي مریم قال أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد - هو ابن

أسلم - عن أبيه قال : كنت مع عبد الله بن عمر بطريق مكة ، فبلغه عن صفية بنت أبي عبيد شدة وجع فأسرع السير ، حتى إذا كان بعد غروب الشفق ثم نزل فصلى المغرب والعتمة جمع بينهما وقال : إني رأيت النبي صلى الله عليه إذا جد به السير أخر المغرب وجمع بينهما .

[٣٠٠١] ٢٩٠٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح

عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : «السفر قطعة من العذاب ، يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه ، فإذا قضى أحدكم نهمته فليعجل إلى أهله» .

قوله ( باب السرعة في السير ) أى في الرجوع إلى الوطن .

قوله ( وقال أبو حميد قال النبي صلى الله عليه وسلم إني متعجل الخ ) هو طرف من حديث سبق في الزكاة بطوله ، وتقدم الكلام عليه هناك . ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أسامة بن زيد في سير العنق ، وقد تقدم شرحه مستوفى في الحج ، وقوله « قال سئل أسامة بن زيد كان يحيى يقول وأنا أسمع فسقط عني » القائل ذلك هو محمد بن المثنى شيخ البخارى ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق بندار والدورقي وغيرهما

عن يحيى بن سعيد وقال فيه « سئل أسامة وأنا شاهده » ثانيها حديث ابن عمر في جمعه بين الصلاتين لما بلغه وجمع صفة بنت أبي عبيد وهى زوجته ، وقد تقدم فى أواخر أبواب العمرة بهذا الإسناد مع الكلام عليه . ثالثها حديث أبى هريرة « السفر قطعة من العذاب » وقد تقدم شرحه فى أواخر أبواب العمرة ، وقوله « نهمته » بفتح النون على المشهور أى رغبته ، قال المهلب : تعجله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ليريح نفسه ويفرح أهله ، وتعجله إلى المزدلفة ليحجل الوقوف بالمشر الحرام ، وتعجل ابن عمر إلى زوجته ليدرك من حياتها ما يمكنه أن تعهد إليه بما لا تعهد إلى غيره .

### باب إذا حمل على فرسٍ فرآها تُباعُ

[٣٠٠٢] ٢٩٠٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب حمل على فرس في سبيل الله فوجده يباع فأراد أن يبتاعه . فسأل رسول الله صلى الله عليه ، فقال : « لا تبتعه ولا تعد في صدقتك » .

[٣٠٠٣] ٢٩٠٥ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعتُ عمر يقول : حملت على فرس في سبيل الله فابتاعه أو فأضاعه الذي كان عنده فأردت أن أشتريه وظننت أنه بايعه برخص فسألت النبي صلى الله عليه فقال : « لا تشتريه وإن بدرهم فإن العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه » .

قوله ( باب إذا حمل على فرس فرآها تُباع ) ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك ، وحديث عمر نفسه ، وقد تقدما قريباً وبيان مكان شرحهما . وقوله في حديث عمر « ابتاعه أو أضاعه » شك من الراوى ، ولا معنى لقوله « ابتاعه » لأنه لم يشتره وإنما عرضه للبيع ، فيحتمل أن يكون فى الأصل باعه فهو بمعنى عرضه للبيع . والله أعلم .

### باب الجهاد بإذن الأبوين

[٣٠٠٤] ٢٩٠٦ - حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا حبيب بن أبي ثابت قال سمعتُ أبا العباس الشاعر - وكان لا يُتهم في حديثه - قال : سمعتُ عبد الله بن عمرو يقول : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه فاستأذنه في الجهاد فقال : « أحيى والداك » ؟ قال : نعم . قال : « ففيهما فجاهد » . [الحديث ٣٠٠٤ - طرفه في : ٥٩٧٢] .

قوله ( باب الجهاد بإذن الأبوين ) كذا أطلق ، وهو قول الثورى ، وقيد بالإسلام الجمهور ، ولم يقع فى حديث الباب أنهما منعاه ، لكن لعله أشار إلى حديث أبى سعيد الآتى .

قوله ( سمعت أبا العباس الشاعر وكان لا يهتم في حديثه ) تقدم القول في ذلك في « باب صوم داود » من كتاب الصيام ، وقد خالف الأعمش شعبة فرواه ابن ماجه من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن حبيب ابن أبي ثابت عن عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمرو ، فاعل لحبيب فيه إسنادين ، ويؤيده أن بكر بن بكار رواه عن شعبة عن حبيب عن عبد الله بن باباه كذلك .

قوله ( جاء رجل ) يحتمل أن يكون هو جاهمة بن العباس بن مرداس ، فقد روى النسائي وأحمد من طريق معاوية بن جاهمة « أن جاهمة جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أردت الغزو وجئت لأستشيرك ، فقال هل لك من أم ؟ قال نعم . قال الزمها » الحديث ، ورواه البيهقي من طريق ابن جريج عن محمد بن طلحة بن ركانة عن معاوية بن جاهمة السلمي عن أبيه قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم أستأذنه في الجهاد » فذكره . وقد اختلف في إسناده على محمد بن طلحة اختلافاً كثيراً بيته في ترجمة جاهمة من كتابي في الصحابة .

قوله ( فيهما فجاهد ) أى خصصهما بجهاد النفس في رضاها ، ويستفاد منه جواز التعبير عن الشيء بضده إذا فهم المعنى ، لأن صيغة الأمر في قوله « فجاهد » ظاهرها إيصال الضرر الذى كان يحصل لغيرهما لها ، وليس ذلك مراداً قطعاً ، وإنما المراد إيصال القدر المشترك من كلفة الجهاد وهو تعب البدن والمال ، ويؤخذ منه أن كل شيء يتعب النفس يسمى جهاداً ، وفيه أن بر الوالد قد يكون أفضل من الجهاد ، وأن المستشار يشير بالنصيحة المحضة ، وأن المكلف يستفضل عن الأفضل في أعمال الطاعة ليعمل به لأنه سمع فضل الجهاد فبادر إليه ، ثم لم يقنع حتى استأذن فيه فدل على ما هو أفضل منه في حقه ، ولولا السؤال ما حصل له العلم بذلك . ولمسلم وسعيد بن منصور من طريق ناعم مولى أم سلمة عن عبد الله بن عمرو في نحو هذه القصة قال « ارجع إلى والدك فأحسن صحبتها » ولأبي داود وابن حبان من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو « ارجع فأضحكهما كما أبكيتهما » وأصرح من ذلك حديث أبي سعيد عند أبي داود بلفظ « ارجع فاستأذنها فإن أذنا لك فجاهد ، وإلا فبرهما » وصححه ابن حبان . قال جمهور العلماء : يحرم الجهاد إذا منع الأبوان أو أحدهما بشرط أن يكونا مسلمين ، لأن برهما فرض عين عليه والجهاد فرض كفاية ، فإذا تعين الجهاد فلا إذن . ويشهد له ما أخرجه ابن حبان من طريق أخرى عن عبد الله بن عمرو « جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن أفضل الأعمال ، قال : الصلاة . قال ثم مه ؟ قال الجهاد . قال فإن لى والدين ، فقال آمرك بوالدك خيراً . فقال والذي بعثك بالحق نبياً لأجاهدن ولأثر كنهما قال فأنت أعلم » وهو محمول على جهاد فرض العين توفيقاً بين الحديثين ، وهل يلحق الجد والجدة بالأبوين في ذلك ؟ الأصح عند الشافعية نعم والأصح أيضاً أن لا يفرق بين الحر والرق في ذلك لشمول طلب البر ، فلو كان الولد رقيقاً فأذن له سيده لم يعتبر إذن أبويه ، ولهما الرجوع في الإذن إلا إن حضر الصف ، وكذا لو شرطاً أن لا يقاتل فحضر الصف فلا أثر للشرط ، واستدل به على تحريم السفر بغير إذن لأن الجهاد إذا منع مع فضيلته فالسفر المباح أولى نعم إن كان سفره لتعلم فرض عين حيث تعين السفر طريقاً إليه فلا منع ، وإن كان فرض كفاية ففيه خلاف .

وفي الحديث فضل بر الوالدين وتعظيم حقهما وكثرة الثواب على برهما ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى .

باب

مَا قِيلَ فِي الْجَرَسِ وَنَحْوِهِ فِي أُعْنَاقِ الْإِبِلِ

[٣٠٠٥] ٢٩٠٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم أن أبا بشير الأنصاري أخبره أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه في بعض أسفاره قال عبد الله : حسبت أنه قال : والناس في مبيتهم ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه رسولا : « لا تبقيَنَّ في رقبة بعير قلادة من وترٍ أو قلادةٍ إلا قُطِعَتْ » .

قوله ( باب ما قيل في الجرس ونحوه في أعناق الإبل ) أي من الكراهة ، وقيد بالإبل لورود الخبر فيها بخصوصها .

قوله ( عن عبد الله بن أبي بكر ) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم ، وعباد بن تميم هو المازني ، وهو وشيخه الراوي عنه أنصاريون مديون ، وعبد الله وعباد تابعيان .

قوله ( إن أبا بشير الأنصاري أخبره ) ليس لأبي بشير وهو بفتح الموحدة ثم معجمة في البخاري غير هذا الحديث الواحد ، وقد ذكره الحاكم أبو أحمد فيمن لا يعرف اسمه ، وقيل اسمه قيس بن عبد الحرير بمهمات مصغر ابن عمرو ، ذكر ذلك ابن سعد وساق نسبه إلى مازن الأنصاري ، وفيه نظر لأنه وقع في رواية عثمان بن عمر عن مالك عند الدارقطني نسبة أبي بشير ساعدياً ، فإن كان قيس يكنى أبا بشير أيضا فهو غير صاحب هذا الحديث ، وأبو بشير المازني هذا عاش إلى بعد الستين وشهد الحرة وجرح بها ومات من ذلك .

قوله ( في بعض أسفاره ) لم أقف على تعيينها .

قوله ( قال عبد الله حسبت أنه قال ) عبد الله هو ابن أبي بكر الراوي ، وكأنه شك في هذه الجملة ، ولم أرها من طريقه إلا هكذا .

قوله ( فأرسل ) قال ابن عبد البر : في رواية روح بن عباد عن مالك « أرسل مولا زيدا » قال ابن عبد البر : وهو زيد بن حارثة فيما يظهر لي .

قوله ( في رقبة بعير قلادة من وترٍ أو قلادة ) كذا هنا بلفظ « أو » وهي للشك أو للتنويع ، ووقع في رواية أبي داود عن القعني بلفظ « ولا قلادة » وهو من عطف العام على الخاص ، وبهذا جزم المهلب ، ويؤيد الأول ما روى عن مالك أنه سئل عن القلادة فقال : ماسمت بكراحتها إلا في الوتر ، وقوله وتر بالمشاة في جميع الروايات ، قال ابن الجوزي : ربما صحف من لاعلم له بالحديث فقال وبر بالموحدة . قلت : حكى ابن التين أن الداودي جزم بذلك وقال : هو ما ينتزع عن الجاهل يشبه الصوف ، قال ابن التين : فصحف .

قال ابن الجوزي : وفي المراد بالأوتار ثلاثة أقوال : أحدها أنهم كانوا يقلدون الإبل أوتار القسي لثلاث تصبيها العين بزعمهم ، فأمرُوا بقطعها لإعلاماً بأن الأوتار لا ترد من أمر الله شيئاً ، وهذا قول مالك . قالت : وقع ذلك متصلاً بالحديث من كلامه في الموطأ وعند مسلم وأبي داود وغيرهما ، قال مالك : أرى أن ذلك من أجل العين ، ويؤيده حديث عقبة بن عامر رفعه « من علق نسيمة فلا أتم الله له » أخرجه أبو داود أيضاً ، والنسيمة ما علق من القلائد خشية العين ونحو ذلك ، قال ابن عبد البر : إذا اعتقد الذي قلدها أنها ترد العين فقد ظن أنها ترد القدر وذلك لا يجوز اعتقاده . ثانياً انتهى عن ذلك لثلاث تحتق الدابة بها عند شدة الركض ، ويحكي ذلك عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ، وكلام أبي عبيد يرجحه فإنه قال : نهى عن ذلك لأن الدواب تتأذى بذلك ويضيق عليها نفسها ورعيا ، وربما تعلقت بشجرة فاختنقت أو تعوقت عن السير . ثالثاً أنهم كانوا يعلقون فيها الأجراس حكاية الخطابي وعليه يدل تبويب البخاري ، وقد روى أبو داود والنسائي من حديث أم حبيبة أم المؤمنين مرفوعاً « لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس » وأخرجه النسائي من حديث أم سلمة أيضاً ، والذي يظهر أن البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرقه ، فقد أخرجه الدارقطني من طريق عثمان بن عمر المذكور بلفظ « لا تبقين قلادة من وتر ولا جرس في عنق بعير إلا قطع » . قلت : ولا فرق بين الإبل وغيرها في ذلك ، إلا على القول الثالث فلم تجر العادة بتعليق الأجراس في رقاب الخيل ، وقد روى أبو داود والنسائي من حديث أبي وهب الحسائي رفعه « اربطوا الخيل وقلدوها ، ولا تقلدوها الأوتار » فدل على أن لا اختصاص للإبل ، فاعل التقييد بها في الترجمة للغالب . وقد حمل النضر بن شميل الأوتار في هذا الحديث على معنى الثأر فقال : معناه لا تطلبوا بها ذحول الجاهلية ، قال القرطبي : وهو تأويل بعيد . وقال الثوري : ضعيف . وإلى نحو قول النضر جرح وكيع فقال : المعنى لا تتركبوا الخيل في الفتن ، فإن من ركبها لم يسلم أن يتعلق به وتر يطالب به . والدليل على أن المراد بالأوتار جمع الوتر بالتحريك لا الوتر بالإسكان ما رواه أبرد داود أيضاً من حديث رويغ بن ثابت رفعه « من عقد لحيته أو تقلد وترأ فإن محمداً بريء منه » فإنه عند الرواة أجمع بفتح المثناة ، والجرس بفتح الجيم والراء ثم مهمل معروف ، وحكى عياض إسكان الراء ، والتحقيق أن الذي بالفتح اسم الآلة وبالإسكان اسم الصوت . وروى مسلم من حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رفعه « الجرس مزمار الشيطان » وهو دال على أن الكراهية فيه لصوته لأن فيها شبهاً بصوت الناقوس وشكله ، قال النووي وغيره : الجمهور على أن النهي للكراهة وأنها كراهة تنزيه ، وقيل للتحريم ، وقيل بمنع منه قبل الحاجة ، ويجوز إذا وقعت الحاجة . وعن مالك تختص الكراهة من القلائد بالوتر ، ويجوز بغيرها إذا لم يقصد دفع العين . هذا كله في تعليق التآثم وغيرها مما ليس فيه قرآن ونحوه ، فأما ما فيه ذكر الله فلا نهى فيه فإنه إنما يجعل للتبرك به والتعوذ بأسمائه وذكره ، وكذلك لا نهى عما يعلق لأجل الزينة ما لم يبلغ الخيلاء أو السرف . واختلفوا في تعليق الجرس أيضاً . ثالثاً يجوز بقدر الحاجة ، ومنهم من أجاز الصغير منها دون الكبير . وأغرب ابن حبان فزعم أن الملائكة لا تصحب الرفقة التي يكون فيها الجرس إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها .

باب من اكتب في جيش فخرجت امرأته حاجة أو كان له عذر هل يؤذن له؟

[٣٠٠٦] ٢٩٠٨ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا سفيان عن عمرو عن أبي معبد عن ابن عباس أنه سمع النبي صلى الله عليه يقول: «لا يخلون رجل بامرأة، ولا تسافرن امرأة إلا ومعها محرم». فقام رجل فقال: يا رسول الله، اكتب في غزوة كذا وكذا، وخرجت امرأتي حاجة. قال: «اذهب فاحج مع امرأتك».

قوله (باب من اكتب في جيش فخرجت امرأته حاجة أو كان له عذر هل يؤذن له) ؟ ذكر فيه حديث ابن عباس في ذلك ، وفيه قوله « اذهب فاحج مع امرأتك » وقد سبق الكلام عليه في أواخر أبواب المحصر من الحج ، ويستفاد منه أن الحج في حق مثله أفضل من الجهاد لأنه اجتمع له مع حج التطوع في حقه تحصيل حج الفرض لامرأته وكان اجتماع ذلك له أفضل من مجرد الجهاد الذي يحصل المقصود منه بغيره ، وفيه مشروعية كتابة الجيش ونظر الإمام لرعيته بالمصلحة .

باب الجاسوس والتجسس : التبعث

وقول الله عز وجل : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾

[٣٠٠٧] ٢٩٠٩ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال عمرو بن دينار سمعت منه مرتين أخبرني حسن بن محمد قال أخبرني عبيد الله بن أبي رافع قال : سمعت علياً يقول : بعثني رسول الله صلى الله عليه أنا والزبير والمقداد وقال : « انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فإن بها طعينة ومعها كتاب فخذوه منها » . فانطلقنا تعادى بنا خيلنا ، حتى انتهينا إلى الروضة ، فإذا نحن بالطعينة ، فقلنا : أخرجي الكتاب . فقالت : ما معي من كتاب . فقلنا : لتخرجن الكتاب ، أو لتلقين الثياب . فأخرجته من عقاصها ، فأتينا به رسول الله صلى الله عليه ، فإذا فيه : من حاطب بن أبي بلتعة إلى أناس من المشركين من أهل مكة يخبرهم ببعض أمر رسول الله صلى الله عليه . فقال رسول الله صلى الله عليه : « يا حاطب ما هذا ؟ » قال : يا رسول الله ، لا تعجل علي ، إني كنت امرءاً ملصقاً في قريش ، ولم أكن من أنفسها ، وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات بمكة يحمون بها أهليهم وأموالهم فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب فيهم أن أتخذ عندهم يداً يحمون بها قرابتي ، وما فعلت كفراً ولا ارتداداً ولا رضاً بالكفر بعد الإسلام . فقال رسول الله صلى الله عليه : « قد صدقكم » . قال عمر : يا رسول الله ، دعني أضرب عنق هذا المنافق . قال : « إنه قد شهد



بدرًا ، وما يُدريكَ لعلَّ الله أن يكونَ قد اطلعَ على أهلِ بدرٍ فقالَ : اعملوا ما شئتم فقد غفرتُ لكم . قالَ سفيانُ : وأَيُّ إسنَادٍ هذا .

[الحديث ٣٠٠٧ - أطرافه : في : ٣٠٨١ ، ٣٩٨٣ ، ٤٢٧٤ ، ٤٨٩٠ ، ٦٢٥٩ ، ٦٩٣٩ .]

قوله ( باب الجاسوس ) يجم ومهملتين أى حكمه إذا كان من جهة الكفار ، ومشريعته إذا كان من جهة المسلمين .

قوله ( والتجسس : التبعث ) هو تفسير أبي عبيدة .

قوله ( وقول الله عز وجل ﴿ لا تتخلوا عدوى وعدوكم أولياء ﴾ الآية ) مناسبة الآية إما لما سيأتى في التفسير أن القصة المذكورة في حديث الباب كانت سبب نزولها ، وإما لأن ينزع منها حكم جاسوس الكفار ، فإذا طلع عليه بعض المسلمين لا يكتم أمره بل يرفعه إلى الإمام ليرى فيه رأيه . وقد اختلف العلماء في جواز قتل جاسوس الكفار ، وسيأتى البحث فيه بعد أحد وثلاثين باباً . ثم ذكر فيه حديث على في قصة حاطب ابن أبى بلتعمة ، وسيأتى الكلام على شرحه في تفسير سورة الممتحنة إن شاء الله تعالى ، ونذكر فيه المرأة وتسمية من عرف ممن كاتبه حاطب من أهل مكة : وقوله فيه « روضة خاخ » بمنقوطتين من فوق ، والظعينة بالظاء المعجمة المرأة ، وقوله في آخره « قال سفيان وأى إسناد هذا » أى عجباً لجلالة رجاله وصريح اتصاله

### الكِسْوةُ لِلْأَسارى

٢٩١٠ - حدثنا عبد الله بن محمد قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو سمع جابر بن عبد الله قال : لما كان يوم بدرٍ وأتى بأسارى وأتى بالعباس ولم يكن عليه ثوبٌ ، فنظر النبي صلى الله عليه له قميصاً ، فوجدوا قميص عبد الله بن أبي يقدر عليه ، فكساه النبي صلى الله عليه إياه ، فلذلك نزع النبي صلى الله عليه قميصه الذي ألبسه .

قال ابن عيينة : كانت له عند النبي صلى الله عليه يدٌ ، فأحب أن يكافئه .

قوله ( باب الكسوة للأسارى ) أى بما يوارى عوراتهم ، إذ لا يجوز النظر إليها .

قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار .

قوله ( لما كان يوم بدرٍ أتى بأسارى ) من المشركين .

قوله ( وأتى بالعباس ) أى ابن عبد المطلب .

قوله ( يقدر عليه ) بضم الدال ، وإنما كان ذلك لأن العباس كان بين الطول ، وكذلك كان عبد الله

ابن أبي .

قوله ( فلذلك نزع النبي صلى الله عليه وسلم قميصه الذي ألبسه ) أى لعبد الله بن أبي عند دفنه ، وقد

تقدم شرح ذلك في أواخر الجنازات وما يحتمل في ذلك من الإدراج ، وقوله في آخر هذا الحديث « قال ابن عيينة كانت له « أى لعبد الله بن أبي . وقوله « يد » أى نعمة ، وهو محصل ما سبق من قوله في الجنازات « كانوا يرون الخ » .

### باب فضل من أسلم على يديه رجل

[٣٠٠٩] ٢٩١١- حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله ابن عبد القارئ عن أبي حازم قال: أخبرني سهل قال: قال النبي صلى الله عليه يوم خيبر: «لأعطين الراية غدا رجلا يفتح على يده يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله». فبات الناس ليلتهم أيهم يعطى، فغدوا كلهم يرجوه، فقال: «أين علي؟» ف قيل: يشتكي عينيه، فبصق في عينيه ودعا له فبرأ كأن لم يكن به وجع، فأعطاه، فقال: أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا، فقال: «انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم، فوالله لأن يهدي الله بك رجلا خيرا لك من أن تكون لك حمر النعم».

قوله (باب فضل من أسلم على يديه رجل) ذكر فيه حديث سهل بن سعد في قصة على يوم خيبر ، والمراد منه قوله صلى الله عليه وسلم « لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم » وهو ظاهر فيما ترجم له ، وسيأتى شرح الحديث في المغازي إن شاء الله تعالى .

### باب الأسارى في السلاسل

[٣٠١٠] ٢٩١٢- حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل».

[الحديث ٣٠١٠- طرفه في: ٤٥٥٧].

قوله (باب الأسارى في السلاسل) ذكر فيه حديث أبي هريرة « عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل » وقد أخرجه أبو داود من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد بلفظ « يقادون إلى الجنة بالسلاسل » وقد تقدم توجيه العجب في حق الله في أوائل الجهاد وأن معناه الرضا ونحو ذلك ، قال ابن المنير : إن كان المراد حقيقة وضع السلاسل في الأعناق فالترجمة مطابقة ، وإن كان المراد المجاز عن الإكراه فليست مطابقة . قلت : المراد بكون السلاسل في أعناقهم مقيد بحالة الدنيا ، فلا مانع من حمله على حقيقة ، والتقدير يدخلون الجنة ، وكانوا قبل أن يسلموا في السلاسل ، وسيأتى في تفسير آل عمران من وجه آخر عن أبي هريرة في قوله تعالى ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ قال « خير الناس للناس يأتون بهم في السلاسل في أعناقهم حتى يدخلوا في الإسلام » ، قال ابن الجوزي : معناه أنهم أسروا وقيدوا ، فلما عرفوا صحة الإسلام دخلوا

طوعاً فدخلوا الجنة ، فكان الإكراه على الأسر والتقييد هو السبب الأول ، وكأنه أطلق على الإكراه التسلسل ، ولما كان هو السبب في دخول الجنة أقام المسبب مقام السبب . وقال الطيبي : ويحتمل أن يكون المراد بالسلسلة الجذب الذي يجذبه الحق من خلص عباده من الضلالة إلى الهدى ومن الهبوط في مهاوى الطبيعة إلى العروج للدرجات ، لكن الحديث في تفسير آل عمران يدل على أنه على الحقيقة . ونحوه ما أخرجه من طريق أبي الطفيل رفعه « رأيت ناساً من أمي يساقون إلى الجنة في السلاسل كرها . قلت : يارسول الله من هم ؟ قال قوم من العجم يسبيهم المهاجرون فيدخلونهم في الإسلام مكرهين » وأما إبراهيم الحربي فمنع حمله على حقيقة التقييد وقال : المعنى يقادون إلى الإسلام مكرهين فيكون ذلك سبب دخولهم الجنة ، وليس المراد أن ثم سائلة . وقال غيره : يحتمل أن يكون المراد المسلمين المأسورين عند أهل الكفر يموتون على ذلك أو يقتلون فيحشرون كذلك ، وعبر عن الحشر بدخول الجنة لثبوت دخولهم عقبه . والله أعلم .

### باب فضل من أسلم من أهل الكتابين

[٣٠١١] ٢٩١٣- حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان بن عيينة قال حدثنا صالح بن حيي أبو حسن قال : سمعت الشعبي يقول : حدثني أبو بردة أنه سمع أباه عن النبي صلى الله عليه قال : « ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين : الرجل تكون له الأمة فيعلمها ويحسن تعليمها ، ويؤدبها فيحسن أدبها ، ثم يعتقها فيتزوجها فله أجران . ومؤمن أهل الكتاب الذي كان مؤمناً ثم آمن بالنبي ، فله أجران . والعبد الذي يؤدي حق الله وينصح لسيده » ثم قال الشعبي : أعطيتكها بغير شيء ، وقد كان الرجل يرحل في أهون منها إلى المدينة .

قوله ( باب فضل من أسلم من أهل الكتابين ) ذكر فيه حديث أبي بردة وأنه سمع أباه يقول « ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين » الحديث وقد تقدم الكلام عليه في العتق ، قال المهلب : جاء النص في هؤلاء الثلاثة لينبه به على سائر من أحسن في معنيين في أى فعل كان من أفعال البر ، وقد تقدمت مباحث هذا الحديث في كتاب العلم ، ويأتى الكلام على ما يتعلق لمن يعتق الأمة ثم يتزوجها في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . قال ابن المنير : مؤمن أهل الكتاب لا بد أن يكون مؤمناً بنبينا صلى الله عليه وسلم لما أخذ الله عليهم من العهد والميثاق ، فاذا بعث في إيمانه مستمر فكيف يتعدد إيمانه حتى يتعدد أجره . ثم أجاب بأن إيمانه الأول بأن الموصوف بكذا رسول ، والثاني بأن محمداً هو الموصوف فظهر التغاير فثبت التعدد انتهى . ويحتمل أن يكون تعدد أجره لكونه لم يعاند كما عاند غيره من أضله الله على علم ، فحصل له الأجر الثاني بمجاهدته نفسه على مخالفة أنظاره .

ب

أهل الدَّارِ يُبَيِّتُونَ ، فَيُصَابُ الْوَلَدَانُ وَالذَّرَارِيُّ

﴿ بَيَانًا ﴾ : لَيْلًا .

[٣٠١٢] ٢٩١٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ قَالَ : مَرَّبِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْأُبُوَاءِ - أَوْ بَوْدَانَ - فَسُئِلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ يُبَيِّتُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَيُصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيهِمْ ، قَالَ : « هُمْ مِنْهُمْ » . فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : « لَا حُمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ » .

[٣٠١٣] ٢٩١٥ - وَعَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : قَالَ حَدَّثَنَا الصَّعْبُ فِي الذَّرَارِيِّ . كَانَ عَمْرُوٌّ يَحْدِثُنَا عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَسَمِعْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ الصَّعْبِ قَالَ : هُمْ مِنْهُمْ ، وَلَمْ يَقُلْ كَمَا قَالَ عَمْرُوٌّ : هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ .

**قوله ( باب أهل الدار يبيتون فيصاب الوالدان والذراري )** أى هل يجوز ذلك أم لا ؟ ويبتون مبنى للمفعول وفهم من تقييده بإصابة من ذكر قصر الخلاف عليه ، وجواز البيات إذا عرى عن ذلك . قال أحمد : لا بأس بالبيات ولا أعلم أحداً كرهه .

**قوله ( بياناً ليلاً )** كذا في جميع النسخ بالموحدة ثم التحتانية الخفيفة وبعد الألف مثناة ، وهذه عادة المصنف إذا وقع في الخبر لفظة توافق ما وقع في القرآن أورد تفسير اللفظ الواقع في القرآن جمعاً بين المصلحتين وتبركاً بالأمرين . ووقع عند غير أبي ذر من الزيادة هنا « لنبيته ليلاً ، بيت ليلاً » وهذا جميع ما وقع في القرآن من هذه المادة ، وهذه الأخيرة « بيت » يريد قوله ﴿ بيت طائفة منهم غير الذي تقول ﴾ وهى في السبعة . قال أبو عبيدة : كل شيء قدر ليل بيت ، قال الشاعر :

هبت لتعدلنى بليل أسمع سفها تبينك الملامة فاهجى

وأغرب ابن المنير فصحف « بياناً » فجعلها نياماً بنون وميم من النوم فصارت هكذا « فيصاب الوالدان والذراري نياماً ليلاً » ثم نعبه فقال : العجب من زيادته في الترجمة نياماً وما هو في الحديث إلا ضمنا ، إلا أن الغالب أنهم إذا وقع بهم ليلاً كان أكثرهم نياماً ، لكن ما الحاجة إلى التقييد بالنوم والحكم سواء نياماً كانوا أو أيقاظاً ؟ إلا أن يقال : أن قتلهم نياماً أدخل في الاغتيال من كونهم أيقاظاً ، فنبه على جواز مثل ذلك انتهى . وقد صحف ثم تكلف . ومعنى البيات المراد في الحديث أن يغار على الكفار بالليل بحيث لا يميز بين أفرادهم .

**قوله ( عن عبيد الله )** هو ابن عبد الله بن عتبة ، ووقع في رواية الحميدى في مسنده عن سفیان عن الزهرى « أخبرنى عبيد الله » .

**قوله ( فستل )** لم أقف على اسم السائل ، ثم وجدت في صحيح ابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن الزهري بسنده عن الصعب قال « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أولاد المشركين أنقتلهم معهم ؟ قال نعم » فظهر أن الراوى هو السائل .

**قوله ( عن أهل الدار )** أى المنزل ، هكذا في البخارى وغيره ، ووقع في بعض النسخ من مسلم « سئل عن الدرارى » قال عياض : الأول هو الصواب . ووجه النووى الثانى وهو واضح .

**قوله ( هم منهم )** أى فى الحكم تلك الحالة ، وليس المراد إباحة قتلهم بطريق القصد إليهم ، بل المراد إذا لم يمكن الوصول إلى الآباء إلا بوطء الذرية فإذا أصيبوا لاختلاطهم بهم جاز قتلهم .

**قوله ( وسمعتة يقول )** كذا للأكثر ولأبى ذر « فسمعتة » بالفاء والأول أوضح ، وقوله « لا حى إلا لله ولرسوله » تقدم الكلام عليه فى الشرب ، وقوله « وعن الزهري » هو موصول بالإسناد الأول ، وكان ابن عيينة يحدث بهذا الحديث مرتين مرة مجرداً هكذا وسرة يذكر فيه سماعه إياه أولاً من عمرو بن دينار عن الزهري . عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يذكر سماعه إياه من الزهري . ونبيه على نكتة فى المتن ، وهى أن فى رواية عمرو بن دينار قال « هم من آبائهم » وفى رواية الزهري قال « هم منهم » وقد أوضح ذلك الإسماعيلي فى روايته عن جعفر القريباني عن على بن المديني وهو شيخ البخارى فيه فذكر الحديث وقال « قال على : رده سفيان فى هذا المجلس مرتين » . وقوله فى سياق هذا الباب « عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم » يوم أن رواية عمرو بن دينار عن الزهري هكذا بطريق الإرسال وبذلك جزم بعض الشراح ، وليس كذلك فقد أخرجه الإسماعيلي من طريق العباس بن يزيد حدثنا سفيان قال « كان عمرو يحدثنا قبل أن يقدم المدينة الزهري عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن الصعب ، قال سفيان فقدم علينا الزهري فسمعتة يعيده ويبيده » فذكر الحديث ، وزاد الإسماعيلي فى طريق جعفر القريباني عن على بن سفيان « وكان الزهري إذا حدث بهذا الحديث قال : وأخبرنى ابن كعب بن مالك عن عمه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث إلى ابن أبى الحقيق نهى عن قتل النساء والصبيان » انتهى ، وهذا الحديث أخرجه أبو داود بمعناه من وجه آخر عن الزهري ، وكان الزهري أشار بذلك إلى نسخ حديث الصعب ، وقال مالك والأوزاعي : لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى لو ترس أهل الحرب بالنساء والصبيان أو تحصنوا بحصن أو سفينة وجعلوا معهم النساء والصبيان لم يحز رميهم ولا تحريقهم . وقد أخرج ابن حبان فى حديث الصعب زيادة فى آخره « ثم نهى عنهم يوم حنين » وهى مدرجة فى حديث الصعب ، وذلك بين فى سنن أبى داود فإنه قال فى آخره « قال سفيان قال الزهري : ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك عن قتل النساء والصبيان » ويؤيد كون النهى فى غزوة حنين ماسيئاً فى حديث رياح بن الربيع الآتى « فقال لأحدهم : الحق خالداً فقل له لا تقتل ذرية ولا عسيفاً » والعسيف بمهملتين وفاء الأجير وزناً ومعنى ، وخالداً أول مشاهدته مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة الفتح ، وفى ذلك العام كانت غزوة حنين ، وأخرج الطبراني فى « الأوسط » من حديث ابن عمر قال « لما دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة أتى بامرأة مقتولة فقال ما كانت هذه تقاتل ونهى » فذكر الحديث ، وأخرج أبو داود فى « المراسيل » عن عكرمة « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة بالطائف فقال :

ألم أنه عن قتل النساء ، من صاحبها ؟ فقال رجل : أنا يا رسول الله أردفها فأرادت أن تصرعني فتقتلني فقتلتها ، فأمر بها أن توارى » ويحتمل في هذه التعدد ، والذي جنح إليه غيرهم الجمع بين الحديثين كما تقدمت الإشارة إليه ، وهو قول الشافعي والكوفيين ، وقالوا : إذا قاتلت المرأة جاز قتلها . وقال ابن حبيب من المالكية : لا يجوز القصد إلى قتلها إلا إن باشرت القتل وقصدت إليه . قال : وكذلك الصبي المراهق . ويؤيد قول الجمهور ما أخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان من حديث رياح بن الربيع وهو بكسر الراء والتحتانية التميمي قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة ، فرأى الناس مجتمعين ، فرأى امرأة مقتولة فقال : ما كانت هذه لتقاتل » فإن مفهومه أنها لو قاتلت لقتلت ، واتفق الجميع كما نقل ابن بطال وغيره على منع القصد إلى قتل النساء والولدان ، أما النساء فلضعفهن ، وأما الولدان فللقصورهم عن فعل الكفر ، ولما في استبقائهم جميعاً من الانتفاع بهم إما بالرق أو بالفداء فيمن يجوز أن يفادى به ، وحكى الحازمي قولاً بجواز قتل النساء والصبيان على ظاهر حديث الصعب ، وزعم أنه ناسخ لأحاديث النهي ، وهو غريب ، وسيأتي الكلام على قتل المرأة المرتدة في كتاب القصاص . وفي الحديث دليل على جواز العمل بالعام حتى يرد الخاص ، لأن الصحابة تمسكوا بالعمومات الدالة على قتل أهل الشرك ، ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان فخص ذلك العموم ، ويحتمل أن يستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة . ويستنبط منه الرد على من يتخلى عن النساء وغيرهن من أصناف الأموال زهداً لأنهم وإن كان قد يحصل منهم الضرر في الدين لكن يتوقف تجنبهم على حصول ذلك الضرر ، فتي حصل اجتنبت وإلا فليتناول من ذلك بقدر الحاجة .

### باب قتل الصبيان في الحرب

[٣٠١٤] ٢٩١٦ - حدثنا أحمد بن يونس قال حدثنا ليث عن نافع أن عبد الله أخبره : أن امرأة وجدت في بعض مغازي النبي صلى الله عليه وسلم مقتولة ، فأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل النساء والصبيان .

[الحديث ٣٠١٤ - طرفه في : ٣٠١٥].

قوله ( باب قتل الصبيان في الحرب ) أورد فيه حديث ابن عمر من طريق ليث وهو ابن سعد بلفظ « فأنكر »

### قتل النساء في الحرب

[٣٠١٥] ٢٩١٧ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال : قلت : لأبي أسامة : حدثكم عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان .

ثم قال (باب قتل النساء في الحرب) وأورد الحديث المذكور من طريق عبيد الله وهو ابن عمر بلفظ «فهي» وإسحق بن إبراهيم شيخه فيه هو ابن راهويه ، هكذا أورده في مسنده بهذا السياق وزاد في آخره «فأقر به أبو أسامة وقال : نعم» وعلى هذا فلا حجة فيه لمن قال فيه إن من قال لشيخه حدثكم فلان فسكت جاز ذلك مع القرينة لأنه تبين من هذه الطريق الأخرى أنه لم يسكت ، وقد تقدمت أحكامه في الباب الذي قبله . ورواه الطبراني في «الأوسط» من حديث أبي سعيد قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان وقال : هما لمن غلب» .

### باب لا يُعَذَّبُ بِعَذَابِ اللَّهِ

[٣٠١٦] ٢٩١٨- حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا الليث عن بكير عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة أنه قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعث فقال : «إن وجدتم فلاناً وفلاناً فأحرقوهما بالنار» . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أردنا الخروج : «إني أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً ، وإن النار لا يعذب بها إلا الله ، فإن وجدتموهما فاقتلوهما» .

[٣٠١٧] ٢٩١٩- حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان عن أيوب عن عكرمة أن علياً حرق قومًا ، فبلغ ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «لا تعذبوا بعذاب الله» ، ولقتلتهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : «من بدل دينه فاقتلوه» .  
[الحديث ٣٠١٧ - طرفه في : ٦٩٢٢] .

قوله (باب لا يعذب بعذاب الله) هكذا بت الحكم في هذه المسألة لوضوح دليلها عنده ، ومحلها إذا لم يتعين التحريق طريقاً إلى الغلبة على الكفار حال الحرب .

قوله (عن بكير) بموحدة وكاف مصغر ، ولأحمد عن هشام بن القاسم عن الليث «حدثني بكير ابن عبد الله بن الأشج» فأفاد نسبته وتصريحه بالتحديث .

قوله (عن أبي هريرة) كذا في جميع الطرق عن الليث ليس بين سليمان بن يسار وأبي هريرة فيه أحد ، وكذلك أخرجه النسائي من طريق عمرو بن الحارث وغيره عن بكير ، ومضى قبل أبواب معلقاً ، وخالفهم محمد بن إسحق فرواه في السيرة عن يزيد بن أبي حبيب عن بكير فأدخل بين سليمان وأبي هريرة رجلاً وهو أبو إسحق الدوسي ، وأخرجه الدارمي وابن السكن وابن حبان في صحيحه من طريق ابن إسحق ، وأشار الترمذي إلى هذه الرواية ، ونقل عن البخاري أن رواية الليث أصح ، وسليمان قد صح سماعه من أبي هريرة ، يعني وهو غير مدلس فتكون رواية ابن إسحق من المزيدي متصل الأسانيد .

قوله (بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعث فقال إن وجدتم فلاناً وفلاناً) زاد الترمذي عن قتيبة بهذا الإسناد «رجلين من قريش» وفي رواية ابن إسحق «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية أنا فيها

قلت : وكان أمير السرية المذكورة حمزة بن عمرو الأسلمي أخرجه أبو داود من طريقه بإسناد صحيح لكن قال في روايته « إن وجدتم فلاناً فأحرقوه بالنار » هكذا بالإفراد ، وكذلك رويناه في « فوائد على بن حرب » عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح مرسلاً وسماه هبار بن الأسود ، ووقع في رواية ابن إسحاق إن وجدتم هبار بن الأسود والرجل الذي سبق منه إلى زينب ماسبق فحرقوها بالنار » يعني زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها أبو العاص بن الربيع لما أسره الصحابة ثم أطلقه النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة شرط عليه أن يجهز له ابنته زينب فجهزها ، فتبعها هبار بن الأسود ورفيقه فنحسا بعيرها فأسقطت ومرضت من ذلك ، والقصة مشهورة عند ابن إسحاق وغيره ، وقال في روايته « وكانا نحسا بزينة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرجت من مكة » وقد أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح « أن هبار بن الأسود أصاب زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء وهي في خدرها فأسقطت ، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فقال : إن وجدتموه فاجعلوه بين حزمي حطب ثم أشعلوا فيه النار » ثم قال « إني لأستحي من الله ، لا ينبغي لأحد أن يعذب بعذاب الله » الحديث ، فكأن إفراد هبار بالذكر لكونه كان الأصل في ذلك والآخر كان تبعاً له ، وسمى ابن السكن في روايته من طريق ابن إسحاق الرجل الآخر نافع بن عبد قيس ، وبه جزم ابن هشام في « زوائد السيرة » عليه ، وحكى السهيلي عن مسند البزار أنه خالد بن عبد قيس فلعله تصحف عليه ، وإنما هو نافع ، كذلك هو في النسخ المعتمدة من مسند البزار ، وكذلك أورده ابن بشكوال من مسند البزار ، وأخرجه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في تاريخه من طريق ابن لهيعة كذلك . قلت : وقد أسلم هبار هذا ، ففي رواية ابن أبي نجيح المذكورة « فلم تصبه السرية وأصابه الإسلام فهاجر » فذكر قصة إسلامه ، وله حديث عند الطبراني وآخر عند ابن منده ، وذكر البخاري في تاريخه لسليمان بن يسار عنه رواية في قصة جرت له مع عمر في الحج ، وعاش هبار هذا إلى خلافة معاوية ، وهو بفتح الهاء وتشديد الموحدة . ولم أقف لرفيقه على ذكر في الصحابة فلعله مات قبل أن يسلم .

**قوله** ( ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أردنا الخروج ) في رواية ابن إسحاق « حتى إذا كان من الغد » وفي رواية عمرو بن الحارث « فأتيناه نودعه حين أردنا الخروج » وفي رواية ابن لهيعة « فلما ودعنا » وفي رواية حمزة الأسلمي « فوليت فناداني فرجعت » .

**قوله** ( وأن النار لا يعذب بها إلا الله ) هو خبر بمعنى النهي ، ووقع في رواية ابن لهيعة « وأنه لا ينبغي » وفي رواية ابن إسحاق « ثم رأيت أنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا الله » وروى أبو داود من حديث ابن مسعود رفعه « أنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار » وفي الحديث قصة . واختلف السلف في التحريق : فكره ذلك عمر وابن عباس وغيرهما مطلقاً سواء كان ذلك بسبب كفر أو في حال مقاتلة أو كان قصاصاً ، وأجازاه على وخالد بن الوليد وغيرهما ، وسيأتي ما يتعلق بالقصاص قريباً . وقال المهلب : ليس هذا النهي على التحريم بل على سبيل التواضع ، ويدل على جواز التحريق فعل الصحابة ، وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم أعين العربيين بالحديد المحمي ، وقد حرق أبو بكر البغاة بالنار بحضرة الصحابة ، وحرق خالد بن الوليد بالنار ناساً من أهل الردة ، وأكثر علماء المدينة يميزون تحريق الحصون والمراكب على أهلها قاله النووي والأوزاعي .



وقال ابن المنير وغيره : لاحجة فيما ذكر للجواز ، لأن قصة العريين كانت قصاصاً أو منسوخة كما تقدم . ونجوز الصحابي معارض بمنع صحابي آخر ، وقصة الحصون والمراكب مقيدة بالضرورة إلى ذلك إذا تعين طريقاً للظفر بالعلو ، ومنهم من قيده بأن لا يكون معهم نساء ولا صبيان كما تقدم ، وأما حديث الباب فظاهر النهي فيه التحريم ، وهو نسخ لأمره المتقدم سواء كان بوحى إليه أو باجتهاد منه ، وهو محمول على من قصد إلى ذلك في شخص بعينه . وقد اختلف في مذهب مالك في أصل المسألة وفي التدخين وفي القصاص بالنار ، وفي الحديث جواز الحكم بالشئ اجتهداً ثم الرجوع عنه ، واستحباب ذكر الدليل عند الحكم لرفع الإلباس والاستتابة في الحدود ونحوها ، وأن طول الزمان لا يرفع العقوبة عمن يسحقها . وفيه كراهة قتل مثل البرغوث بالنار . وفيه نسخ السنة بالسنة وهو اتفاق . وفيه مشروعية توديع المسافر لأكابر أهل بلده ، وتوديع أصحابه له أيضاً . وفيه جواز نسخ الحكم قبل العمل به أو قبل التمكن من العمل به ، وهو اتفاق إلا عن بعض المعتزلة فيما حكاه أبو بكر بن العربي . وهذه المسألة غير المسألة المشهورة في الأصول في وجوب العمل بالناسخ قبل العلم به ، وقد تقدم شئ من ذلك في أوائل الصلاة في الكلام على حديث الإسراء . وقد اتفقوا على أنهم إن تمكنوا من العلم به ثبت حكمه في حقهم اتفاقاً ، فإن لم يتمكنوا فالجمهور أنه لا يثبت ، وقيل يثبت في الذمة كما لو كان نائماً ولكنه معذور .

قوله ( عن أيوب ) صرح الحميدى عن سفيان بتحديث أيوب له به .

قوله ( إن علياً حرق قوماً ) في رواية الحميدى المذكورة « أن علياً أحرق المرتدين » يعنى الزنادقة . وفي رواية ابن أبي عمر ومحمد بن عباد عند الإسماعيلي جميعاً عن سفيان قال « رأيت عمرو بن دينار وأيوب وعمارا الدهني اجتمعوا فتذكروا الذين حرقهم على ، فقال أيوب » فذكر الحديث « فقال عمار لم يحرقهم ، ولكن حفر لهم حفائر وخرق بعضهم إلى بعض ثم دخن عليهم ، فقال عمرو بن دينار قال الشاعر :

لترم بي المنايا حيث شئت      إذا لم ترم بي في الحفرتين  
إذا ما أججوا حطباً وناراً      هناك الموت نقداً غير دين »

انتهى . وكان عمرو بن دينار أراد بذلك الرد على عمار الدهني في إنكاره أصل التحريق . ثم وجدت في الجزء الثالث من حديث أنى طاهر المخلص « حدثنا لوين حدثنا سفيان بن عيينة » فذكره عن أيوب وحده ، ثم أورده عن عمار وحده ، قال ابن عيينة : فذكرته لعمرو بن دينار فأنكره وقال « فأين قوله : أوقدت نارى ودعوت قنبراً » فظهر بهذا صحة ما كنت ظننته ، وسيأتى للمصنف في استتابة المرتدين في آخر الحدود من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة قال « أتى على بزنادقة فأحرقهم » ولأحد من هذا الوجه « أن علياً أتى بقوم من هؤلاء الزنادقة ومعهم كتب ، فأمر بنار فأججت ثم أحرقهم وكتبهم » وروى ابن أبي شبة من طريق عبد الرحمن بن عبيد عن أبيه قال « كان ناس يعبدون الأصنام في السر ويأخذون العطاء ، فأتى بهم على فوضعهم في السجن واستشار الناس ، فقالوا : اقتلهم ، فقال : لا بل أصنع بهم كما صنع بأبينا إبراهيم ، فحرقهم بالنار » .

**قوله (لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تعذبوا بعذاب الله )** هذا أصرح في النهي من الذي قبله ، وزاد أحمد وأبو داود والنسائي من وجه آخر عن أيرب في آخره « فبلغ ذلك علياً فقال : ويح ابن عباس » وسيأتي الكلام على قوله « من بدل دينه فاقتلوه » في استتابة المرتدين إن شاء الله تعالى .

### باب ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾

فيه حديث ثمامة . وقوله عز وجل : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ تَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يَشْتَرِيَ فِي الْأَرْضِ - يعني يغلب في الأرض - تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا ﴾ الآية (١) .

**قوله ( باب ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ )** فيه حديث ثمامة ( كأنه يشير إلى حديث أبي هريرة في قصة إسلام ثمامة بن أثال ، وستأتي موصولة مطولة في أواخر كتاب المغازي ، والمقصود منها هنا قوله فيه « إن تقتل تقتل ذا دم ، وإن تنعم تنعم على شاكرك ، وإن كنت تريد المال فسل منه ما شئت » فإن النبي صلى الله عليه وسلم أقره على ذلك ولم ينكر عليه التقسيم ثم من عليه بعد ذلك ، فكان في ذلك تقوية لقول الجمهور : أن الأمر في أسرى الكفرة من الرجال إلى الإمام يفعل ما هو الأحظ للإسلام والمسلمين . وقال الزهري ومجاهد وطائفة : لا يجوز أخذ الفداء من أسارى الكفار أصلاً وعن الحسن وعطاء : لا تقتل الأسارى ، بل يتخير بين المن والفداء . وعن مالك : لا يجوز المن بغير فداء . وعن الحنفية : لا يجوز المن أصلاً لا بفداء ولا بغيره ، فيرد الأسير حريباً . قال الطحاوي : وظاهر الآية حجة للجمهور وكذا حديث أبي هريرة في قصة ثمامة ، لكن في قصة ثمامة ذكر القتل . وقال أبو بكر الرازي : احتج أصحابنا لكرهية فداء المشركين بالمال بقوله تعالى ﴿ لَوْ لَا كِتَابُ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ ﴾ الآية ، ولا حجة لهم لأن ذلك كان قبل حل الغنيمة ، فإن فعله بعد إباحة الغنيمة فلا كراهية انتهى . وهذا هو الصواب ، فقد حكى ابن القيم في الهدى اختلافاً : أي الأمرين أرجح ؟ ما أشار به أبو بكر من أخذ الفداء ، أو ما أشار به عمر من القتل ؟ فرجحت طائفة رأى عمر لظاهر الآية ولما في القصة من حديث عمر من قول النبي صلى الله عليه وسلم « أبكى لما عرض على أصحابك من العذاب لأخذهم الفداء » ورجحت طائفة رأى أبي بكر لأنه الذي استقر عليه الحال حينئذ ، ولموافقة رأيه الكتاب الذي سبق ، ولموافقة حديث « سبقت رحمتي غضبي » ولحصول الخير العظيم بعد من دخول كثير منهم في الإسلام والصحبة ومن ولد لهم من كان ومن تجدد ، إلى غير ذلك مما يعرف بالتأمل . وحملوا التهديد بالعذاب على من اختار الفداء ، فيحصل عرض الدنيا مجرداً وعفا الله عنهم ذلك . وحديث عمر المشار إليه في هذه القصة أخرجه أحمد مطولاً وأصله في صحيح مسلم بالسند المذكور .

**قوله ( وقوله عز وجل ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يَشْتَرِيَ فِي الْأَرْضِ - يعني يغلب في الأرض - تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا ﴾ الآية )** كذا وقع في رواية أبي ذر وكريمة ، وسقط للباقيين ، وتفسير يشخن بمعنى يغلب قاله أبو عبيدة وزاد : ويبالغ . وعن مجاهد : الإثخان القتل ، وقيل المبالغة فيه ، وقيل معناه حتى يتمكن في الأرض . وأصل الإثخان في اللغة الشدة والقوة . وأشار المصنف بهذه الآية إلى قول مجاهد وغيره

(١) ﴿ يَكُونُ لَهُ ﴾ : قرأ البصري : ﴿ تَكُونُ لَهُ ﴾ ، والباقيون : ﴿ يَكُونُ لَهُ ﴾ .

من منع أخذ الفداء من أسارى الكفار ، وحجّتهم منها أنه تعالى أنكر إطلاق أسرى كفار بدر على مال فدل على عدم جواز ذلك بعد ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ فَاَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ قال فلا يستثنى من ذلك إلا من يجوز أخذ الجزية منه ، وقال الضحاك : بل قوله تعالى ﴿ فَلَا مَنَافَةَ بَعْدَ الْوَعْدِ لَهُمْ ﴾ ناسخ لقوله تعالى ﴿ فَاَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ وقال أبو عبيد : لا نسخ في شيء من هذه الآيات بل هي محكمة ، وذلك أنه صلى الله عليه وسلم عمل بما دلت عليه كلها في جميع أحكامه : فقتل بعض الكفار يوم بدر ، وفدى بعضاً ، ومن على بعض . وكذا قتل بني قريظة ، ومن على بني المصطلق ، وقتل ابن خطل وغيره بمكة ومن على سائرهم . وسبى هوازن ومن عليهم . ومن على ثمامة بن أثال . فدل كل ذلك على ترجيح قول الجمهور إن ذلك راجع إلى رأى الإمام . ومحصل أحوالهم تخيير الإمام بعد الأسر بين ضرب الجزية لمن شرع أخذها منه أو القتل أو الاسترقاق أو المن بلا عوض أو بعوض ، هذا في الرجال ، وأما النساء والصبيان فيرقون بنفس الأسر ، ويجوز المفاداة بالأسيرة الكافرة بأسير مسلم أو مسلمة عند الكفار ، ولو أسلم الأسير زال القتل اتفاقاً ، وهل يصير رقيقاً أو تبقى بقية الخصال ؟ قولان للعلماء .

**باب هل للأسير أن يقتل ويخدع الذين أسروه حتى ينجو من الكفرة ؟**

فيه المسور عن النبي صلى الله عليه .

**قوله ( باب هل للأسير أن يقتل أو يخدع الذين أسروه حتى ينجو من الكفرة ؟ فيه المسور عن النبي صلى الله عليه وسلم )** يشير بذلك إلى قصة أبي بصير ، وقد تقدم بسطها في أواخر الشروط ، وهي ظاهرة فيما ترجم له ، وهي من مسائل الخلاف أيضاً ، ولهذا لم يبت الحكم فيها ، قال الجمهور : إن ائتمنوه يف لهم بالعهد ، حتى قال مالك : لا يجوز أن يهرب منهم . وخالفه أشهب فقال : لو خرج به الكافر ليفادى به فله أن يقتله . وقال أبو حنيفة والطبري : إعطاؤه العهد على ذلك باطل ، ويجوز له أن لا يئى لهم به . وقال الشافعية : يجوز أن يهرب من أيديهم ، ولا يجوز أن يأخذ من أموالهم . قالوا : وإن لم يكن بينهم عهد جاز له أن يتخلص منهم بكل طريق ولو بالقتل وأخذ المال وتخريق الدار وغير ذلك ، وليس في قصة أبي بصير تصريح بأنه كان بينه وبين من تسلمه ليرده إلى المشركين عهد ، ولهذا تعرض للقتل ، فقتل أحد الرجلين وانفلت الآخر ، ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم مستوفى .

**باب إذا حرّق المشرك المسلم هل يحرق ؟**

٢٩٢٠ - حدثنا معلى قال حدثنا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك أن رهطاً من عكّل ثمانية قدموا على النبي صلى الله عليه فاجتروا المدينة ، فقالوا : يا رسول الله ، أبغنا رسلاً ، قال : « ما أجد لكم إلا أن تلحقوا بالذود » . فانطلقوا فشربوا من أبوالها وألبانها حتى صحووا وسمنوا ، وقتلوا الراعي واستاقوا الذود ، وكفروا بعد إسلامهم . فأتى الصريخ النبي صلى

الله عليه، فبعثَ الطَّلَبَ، فما ترَجَّلَ النهارُ حتى أتى بهم فقطعَ أيديهم وأرجلهم ثم أمرَ بمساميرَ فأحميت فكحلهم بها وطرحهم بالحرَّةِ يستسقون فما يُسقون حتى ماتوا» قال أبو قلابة: قتلوا وسرقوا وحاربوا الله ورسوله وسعوا في الأرضِ فساداً.

**قوله ( باب إذا حرق المشرك المسلم هل يحرق ) ؟** أى جزاء بفعله . هذه الترجمة تليق أن تذكر قبل باين ، فلعل تأخيرها من تصرف النقلة ، ويؤيد ذلك أنهما سقطا جميعاً للنسب ، وثبت عنده ترجمة « إذا حرق المشرك » تلو ترجمة « ولا يعذب بعذاب الله » وكأنه أشار بذلك إلى تخصيص النهى في قوله « لا يعذب بعذاب الله » بما إذا لم يكن ذلك على سبيل القصاص ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك . وقد أورد المصنف في الباب حديث أنس في قصة العرنيين ، وليس فيه التصريح بأنهم فعلوا ذلك بالرءاء لكنه أشار إلى ماورد في بعض طرقه ، وذلك فيما أخرجه مسلم من وجه آخر عن أنس قال « إنما سمل النبي صلى الله عليه وسلم أعين العرنيين لأنهم سملوا أعين الرءاء » قال ابن بطال : ولو لم يرد ذلك لكان أخذ ذلك من قصة العرنيين بطريق الأولى ، لأنه جاز سمل أعينهم وهو تعذيب بالنار ولو لم يفعلوا ذلك بالمسلمين فجوازه إن فعلوه أولى . وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الطهارة في « باب أبوال الإبل » وهو في أواخر أبواب الوضوء قبيل كتاب الغسل . وقوله « حدثنا معلى » بضم الميم وهو ابن أسد ، وثبت كذلك في رواية الأصيلي وآخرين . وقوله فيه « أبغنا رسلاً » أى أعنا على طلبه ، والرمل بكسر الراء الدر من اللبن . والذود بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة : الثلاث من الإبل إلى العشرة ، والصريح : صوت المستغيث : وترجل بالجيم : أى ارتفع .

## ب

[٣٠١٩] ٢٩٢١- حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب وأبي سلمة أن أباهريرة قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه يقول: «قرصتُ نملةً نبياً من الأنبياء، فأمرَ بقريةِ النملِ فأحرق، فأوحى الله إليه أن قرصتك نملةً أحرقت أمةً من الأمم تُسبحُ».

[الحديث ٣٠١٩ - ظرفه في: ٣٣١٩].

**قوله ( باب )** كذا لم يغير ترجمة ، وهو كالفصل من الباب قبله ، والمناسبة بينهما أن لا يتجاوز بالتحريق حيث يجوز إلى من لم يستوجب ذلك ، فإنه أورد فيه حديث أبي هريرة في تحريق قرية النمل ، وأشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه « أن الله أوحى إليه فهلا نملة واحدة » فإن فيه إشارة إلى أنه لو حرق التي قرصته وحدها لما عوتب ، ولا يخفى أن صحة الاستدلال بذلك متوقفة على أن شرع من قبلنا هل هو شرع لنا ؟ وسيأتى الكلام على شرحه مستوفى في بدء الخلق إن شاء الله تعالى .

## ب

## حَرْقُ الدَّوْرِ وَالنَّخِيلِ

[٣٠٢٠] ٢٩٢٢- حدثنا مسدد قال: حدثنا يحيى عن إسماعيل قال: حدثني قيس بن أبي حازم قال: قال لي جرير قال لي رسول الله صلى الله عليه: «ألا تريحني من ذي الخلصة» وكان بيتاً في خثعم يسمى كعبة اليمانية. قال: فانطلقت في خمسين ومائة فارس من أحمرس وكانوا أصحاب خيل وكنت لا أثبت على الخيل فضرب في صدري حتى رأيت أثر أصابعه في صدري. وقال: «اللهم ثبتته واجعله هادياً مهدياً» فانطلق إليها فكسرها وحرقها. ثم بعث إلى رسول الله صلى الله عليه يخبره فقال رسول جرير: والذي بعثك بالحق ما جئتك حتى تركتها كأنها جمل أجوف أو أجرب. قال: «فبارك في خيل أحمرس ورجالها خمس مرات».

[الحديث ٣٠٢٠ - أطرافه في: ٣٠٣٦، ٣٠٧٦، ٣٨٢٣، ٤٣٥٥، ٤٣٥٦، ٤٣٥٧، ٦٠٨٩، ٦٣٣٣].

[٣٠٢١] ٢٩٢٣- حدثنا محمد بن كثير قال: أخبرنا سفيان عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: حرق النبي صلى الله عليه نخل بني النضير.

قوله (باب حرق الدور والنخيل) أي التي للمشركين. كذا وقع في جميع النسخ «حرق» وضبطوه بفتح أوله وإسكان الراء، وفيه نظر لأنه لا يقال في المصدر حرق؛ وإنما يقال تحريق وإحراق لأنه رباعي، فلهذا كان حرق بتشديد الراء بلفظ الفعل الماضي وهو المطابق للفظ الحديث والفاعل محذوف تقديره النبي صلى الله عليه وسلم بفعله أو بإذنه. وقد ترجم في التي قبلها «باب إذا حرق» وعلى هذا فقوله الدور منصوب بالمفعولية والنخيل كذلك نسقا عليه. ثم ذكر فيه حديثين ظاهرين فيما ترجم له: أحدهما عن جرير في قصة ذي الخلصة بفتح المعجمة واللام والمهمل وحكى تسكين اللام، وسيأتي شرحه في أواخر المغازي. وقوله فيه «كعبة اليمانية» أي كعبة الجهة اليمانية على رأى البصريين. ثانيهما حديث ابن عمر «حرق رسول الله صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير» أورده مختصراً هكذا، وسيأتي بتمامه في المغازي مع شرحه إن شاء الله تعالى. وقد ذهب الجمهور إلى جواز التحريق والتخريب في بلاد العدو، وكرهه الأوزاعي والليث وأبو ثور، واحتجوا بوصية أبي بكر لجيوشه أن لا يفعلوا شيئاً من ذلك، وأجاب الطبري بأن النهي محمول على القصد لذلك بخلاف ما إذا أصابوا ذلك في خلال القتال كما وقع في نصب المنجنيق على الطائف، وهر نحو ما أجاب به في النهي عن قتل النساء والصبيان، وبهذا قال أكثر أهل العلم، ونحو ذلك القتل بالتغريق. وقال غيره: إنما نهى أبو بكر جيوشه عن ذلك لأنه علم أن تلك البلاد ستفتح فأراد إبقاءها على المسلمين. والله أعلم.

### باب قتل النائم المشرك

[٣٠٢٢] ٢٩٢٤- حدثنا علي بن مسلم قال حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة قال حدثني أبي عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب قال: بعث رسول الله صلى الله عليه رهطاً من الأنصار إلى أبي رافع ليقتلوه، فانطلق رجل منهم فدخل حصنهم، قال: فدخلت في مربط دواب لهم قال: وأغلقوا باب الحصن، ثم إنهم فقدوا حملاً لهم فخرجوا يطلبونه، فخرجت فيمن خرج أريهم أني أطلبه معهم، فوجدوا الحملاً، فدخلوا ودخلت، وأغلقوا باب الحصن ليلاً، فوضعوا المفاتيح في كوة حيث أراها، فلما ناموا أخذت المفاتيح ففتحت باب الحصن، ثم دخلت عليه فقلت: يا أبارافع، فأجابني، فتعمدت الصوت فضربت، فصاح، فخرجت، ثم رجعت كأني مغيث فقلت: يا أبارافع -وغيرت صوتي- فقال: مالك لأملك الويل، قلت: ما شأنك؟ قال: لا أدري من دخل علي فضرمني، قال: فوضعت سيفي في بطني، ثم تحاملت عليه حتى قرع العظم، ثم خرجت وأنا دهش، فأتيت سلماً لهم لأنزل منه فوقعت، فوثنت رجلي، فخرجت إلى أصحابي فقلت: ما أنا ببارح حتى أسمع الواعية، فما برحت حتى سمعت نعايا أبي رافع تاجر أهل الحجاز. فقال: فقمْتُ وما في قلبي، حتى أتينا النبي صلى الله عليه فأخبرناه.

[الحديث ٣٠٢٢ - أطرافه في: ٤٠٣٨، ٤٠٣٩، ٤٠٤٠.]

[٣٠٢٣] ٢٩٢٥- حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا ابن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب قال: بعث رسول الله صلى الله عليه رهطاً من الأنصار إلى أبي رافع فدخل عليه عبد الله بن عتيك بيته ليلاً فقتله وهو نائم.

قوله (باب قتل المشرك النائم) ذكر فيه قصة قتل أبي رافع اليهودي من حديث البراء بن عازب، أورده من وجهين مطولاً ومختصراً، وسيأتي شرحها في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى، وهي ظاهرة فيما ترجم له، لأن الصحابي طلب قتل أبي رافع وهو نائم، وإنما ناداه ليتحقق أنه هو لئلا يقتل غيره ممن لا غرض له إذ ذاك في قتله وبعد أن أجابه كان في حكم النائم لأنه حينئذ استمر على خيال نومه، بدليل أنه بعد أن ضربه لم يفر من مكانه ولا تحول من مضجعه حتى عاد إليه فقتله، وفيه جواز التجسس على المشركين وطلب غرتهم، وجواز اغتيال ذوى الأذية البالغة منهم، وكان أبو رافع يعادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويؤلب عليه الناس. ويؤخذ منه جواز قتل المشرك بغير دعوة إن كان قد بلغته الدعوة قبل ذلك، وأما قتله إذا كان نائماً فحله أن يعلم أنه مستمر على كفره وأنه قد يئس من فلاحه، وطريق العلم بذلك إما بالوحي وإما بالقرائن الدالة على ذلك.

## ب

## لا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ

(١)

[٣٠٢٤]

[٣٠٢٥]

[٣٠٢٦]

٢٩٢٦- حدثنا يوسف بن موسى قال حدثنا عاصم بن يوسف اليربوعي قال حدثنا أبو إسحاق الفزاري عن موسى بن عتبة قال: حدثني سالم أبو النضر قال: كنت كاتباً لعمر بن عبد الله فاتاه كتاب عبد الله بن أبي أوفى أن رسول الله صلى الله عليه قال: «لا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ»، وقال أبو عامر: حدثنا مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «لا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَإِذَا لَقِيتَهُمْ فَاصْبِرُوا».

قوله (باب لا تمنوا لقاء العدو) ذكر فيه حديث عبد الله بن أبي أوفى في ذلك، وقد تقدم مقطوعاً في أبواب منها «الجنة تحت البارقة» اقتصر على قوله «واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف» ومنها «الصبر عند القتال» واقتصر على قوله «وإذا لقيتموهم فاصبروا» ومنها «الدعاء على المشركين بالهزيمة» واقتصر على الفصل المتعلق بالحديث منه، وقد تقدم الكلام فيه على شيء في إسناده في أول ترجمة، وأورده بتمامه في «القتال بعد الزوال» وتقدم الكلام فيما يتعلق بذلك فيه.

قوله (لا تمنوا لقاء العدو، وسلوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا) قال ابن بطال: حكمة النهي أن المرء لا يعلم ما يؤول إليه الأمر، وهو نظير سؤال العافية من الفتن، وقد قال الصديق «لأن أعافى فأشكر أحب إلى من أن أبتلى فأصبر» وقال غيره: إنما نهى عن تمنى لقاء العدو لما فيه من صورة الإعجاب والإنكال على النفوس والثوق بالقوة وقلة الاهتمام بالعدو، وكل ذلك يباين الاحتياط والأخذ بالحزم. وقيل يحمل النهي على ما إذا وقع الشك في المصلحة أو حصول الضرر، وإلا فالقتال فضيلة وطاعة. ويؤيد الأول تعقيب النهي بقوله «وسلوا الله العافية» وأخرج سعيد بن منصور من طريق يحيى بن أبي كثير مرسلًا «لا تمنوا لقاء العدو فإنكم لا تدرون عسى أن تبتنوا بهم» وقال ابن دقيق العيد: لما كان لقاء الموت من أشق الأشياء على النفس وكانت الأمور الغائبة ليست كالأمر المحققة لم يؤمن أن يكون عند الوقوع كما ينبغي فيكره التمني لذلك ولما فيه لو وقع من احتمال أن يخالف الإنسان ما وعد من نفسه، ثم أمر بالصبر عند وقوع الحقيقة انتهى. واستدل بهذا الحديث على منع طلب المبارزة، وهو رأى الحسن البصري، وكان على يقول: لا تدع إلى المبارزة، فإذا دعيت فأجب تنصر، لأن الداعي باغ. وقد تقدم قول علي في ذلك.

**قوله (ثم قال : اللهم منزل الكتاب الخ)** أشار بهذا الدعاء إلى وجوه النصر عليهم ، فبالكتاب إلى قوله تعالى ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴾ وبمجرى السحاب إلى القدرة الظاهرة في تسخير السحاب حيث يحرك الريح بمشيئة الله تعالى ، وحيث يستمر في مكانه مع هبوب الريح ، وحيث تمطر تارة وأخرى لا تمطر ، فأشار بحركته إلى إعانة المجاهدين في حركتهم في القتال ، وبوقفه إلى إمساك أيدي الكفار عنهم ، وبإنزال المطر إلى غنيمة ما معهم حيث يتفق قتلهم ، وبعده إلى هزيمتهم حيث لا يحصل الظفر بشيء منهم ، وكلها أحوال صالحة للمسلمين . وأشار بهازم الأحزاب إلى التوسل بالنعمة السابقة ، وإلى تجريد التوكل ، واعتقاد أن الله هو المنفرد بالفعل ، وفيه التنبيه على عظم هذه النعم الثلاث ، فإن بإنزال الكتاب حصلت النعمة الأخروية وهي الإسلام ، وبإجراء السحاب حصلت النعمة الدنيوية وهي الرزق ، وبهزيمة الأحزاب حصل حفظ النعمتين ، وكأنه قال : اللهم كما أنعمت بعظيم النعمتين الأخروية والدنيوية وحفظتهما فأبقهما . وروى الإسماعيلي في هذا الحديث من وجه آخر أنه صلى الله عليه وسلم دعا أيضاً فقال « اللهم أنت ربنا وربهم ، ونحن عبيدك وهم عبيدك نواصينا ونواصيهم بيدك ، فاهزمهم وانصرنا عليهم » ولسعيد بن منصور من طريق أبي عبد الرحمن الحلبي عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل نحوه لكن بصيغة الأمر عطفاً على قوله « وسلوا الله العافية : فإن بليتتم بهم فقولوا اللهم » فذكره وزاد « وغضرا أبصاركم واحملوا عليهم على بركة الله » .

**قوله (وقال موسى بن عقبة الخ)** هو معطوف على الإسناد الماضي ، وكأنه يشير إلى أنه عنده بالإسناد الواحد على وجهين مطولا ومختصراً ، وهذا ما في رواية أبي ذر ، واقتصر غيره لهذا المتن المختصر على الإسناد المذكور ولم يسوقوه مطولا والله أعلم .

**قوله (وقال أبو عامر)** هو العقدي ، وقال الكرماني : لعنه عبد الله بن براد الأشعري ، كذا قال ولم يصب ، فإنه مالا بن براده رواية عن المغيرة . وقد وصله مسلم والنسائي والإسماعيلي وغيرهم من طرق عن أبي عامر العقدي عن مغيرة به ، وفي الحديث استحباب الدعاء عند اللقاء والاستنصار ، ووصية المقاتلين بما فيه صلاح أمرهم ، وتعليمهم بما يحتاجون إليه ، وسؤال الله تعالى بصفاته الحسنى وبنعمه السالفة ، ومراعاة نشاط النفوس لفعل الطاعة ، والحث على سلوك الأدب وغير ذلك .

### بِالْحَرْبِ خُدْعَةٌ

٢٩٢٧ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « هَلَكَ كَسْرِي ، ثُمَّ لَا يَكُونُ كَسْرِي بَعْدَهُ . وَقِصْرٌ لِيَهْلِكُنَّ ، ثُمَّ لَا يَكُونُ قِصْرٌ بَعْدَهُ ، وَلِتُقْسَمَنَّ كَنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ » ، وَسَمِيَ الْحَرْبُ خُدْعَةً . [٣٠٢٧]

[الحديث ٣٠٢٧ - أطرافه في : ٣١٢٠ ، ٣٦١٨ ، ٦٦٣٠ .]

[الحديث ٣٠٢٨ - طرفه في : ٣٢٠٩ .]

(١) الرقمان ٣٠٢٧ و ٣٠٢٨ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .



[٣٠٢٩]

٢٩٢٨ - حدثنا أبو بكر بن أصرم قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال: سمى النبي صلى الله عليه الحرب خدعة.

[٣٠٣٠]

٢٩٢٩ - حدثنا صدقة بن الفضل قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو سمع جابر بن عبد الله قال: قال النبي صلى الله عليه: «الحرب خدعة».

**قوله (باب الحرب خدعة)** أورد من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة مطولا ومختصرا ومن حديث جابر مختصرا وفي أول المطول ذكر كسرى وقيصير ، وسيأتى الكلام على هذا في علامات النبوة . وقوله «خدعة» بفتح المعجمة وبضمها مع سكون المهملة فيهما وبضم أوله وفتح ثانيه . قال النووي : اتفقوا على أن الأولى الأفصح ، حتى قال ثعلب : بلغنا أنها لغة النبي صلى الله عليه وسلم ، وبذلك جزم أبو ذر الهروي والقزاز . والثانية ضبطت كذلك في رواية الأصيلي . قال أبو بكر بن طلحة : أراد ثعلب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعمل هذه البنية كثيراً لوجازة لفظها ولكونها تعطي معنى البذيتين الأخيرتين ، قال : ويعطى معناها أيضاً الأمر باستعمال الحيلة مهما أمكن ولو مرة وإلا فقاتل ؛ قال فكانت مع اختصارها كثيرة المعنى . ومعنى خدعة بالإسكان أنها تخدع أهلها ، من وصف الفاعل باسم المصدر ، أو أنها وصف المفعول كما يقال هذا الدرهم ضرب الأمير أى مضروبه . وقال الخطابي : معناه أنها مرة واحدة ، أى إذا خدع مرة واحدة لم تقل عثرته . وقيل الحكمة في الإتيان بالتاء للدلالة على الوحدة فإن الخداع إن كان من المسلمين فكأنه حضهم على ذلك ولو مرة واحدة ، وإن كان من الكفار فكأنه حذرهم من مكربهم ولو وقع مرة واحدة ، فلا ينبغي التهاون بهم لما ينشأ عنهم من المفسدة ولو قل ، وفي اللغة الثالثة صيغة المبالغة كهزمة ولزمة ، وحكى المنذرى لغة رابعة بالفتح فيهما ، قال : وهو جمع خادع أى أن أهلها بهذه الصفة ، وكأنه قال أهل الحرب خدعة . قلت : وحكى مكى ومحمد بن عبد الواحد لغة خامسة كسر أوله مع الإسكان ، قرأت ذلك بخط مغلطى . وأصل الخدع إظهار أمر وإضمار خلافه . وفيه التحريض على أخذ الحذر في الحرب ، والندب إلى خداع الكفار ، وإن من لم يتيقظ لذلك لم يأمن أن يتعكس الأمر عليه ، قال النووي : واتفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيفما أمكن ، إلا أن يكون فيه نقض عهد أو أمان فلا يجوز ، قال ابن العربي : الخداع في الحرب يقع بالتعريض وبالسكين ونحو ذلك . وفي الحديث الإشارة إلى استعمال الرأى في الحرب : بل الاحتياج إليه أكد من الشجاعة ، ولهذا وقع الاختصار على ما يشير إليه بهذا الحديث ، وهو كقوله «الحج عرفة» ، قال ابن المنير : معنى الحرب خدعة أى الحرب الجيدة لصاحبها الكاملة في مقصودها إنما هى المخادعة لا المواجهة ، وذلك لخطر المواجهة وحصول الظفر مع المخادعة بغير خطر .

(تكميل) : ذكر الواقدي أن أول ما قال النبي صلى الله عليه وسلم «الحرب خدعة» في غزوة

الهندق .

## باب

## الكذب في الحرب

٢٩٣٠ - حدثنا قُتيبة بن سعيد قال حدثنا سُفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه قال : « من كُعب بن الأشرف ، فإنه قد آذى الله ورسوله ؟ » قال مُحمد ابن مسلمة : أتُحب أن أقتله يا رسول الله ؟ قال : « نعم » . قال : فأتاه فقال : إن هذا - يعني النبي صلى الله عليه - قد عَنَّانا وسألنا الصدقة . قال : وأيضاً والله لَتَمْلُئُنَّهُ . قال : فإننا قد اتَّبَعْنَاهُ فنكره أن ندعه حتى ننظرَ إلى ما يصيرُ أمره . قال : فلم يزل يُكَلِّمُهُ حتى استمكن منه فقتله . [٣٠٣١]

قوله ( باب الكذب في الحرب ) ذكر فيه حديث جابر في قصة قتل كعب بن الأشرف ، وسيأتي مطرلاً مع شرحه في كتاب المغازي . قال ابن المنير : الترجمة غير مطابقة ، لأن الذي وقع منهم في قتل كعب ابن الأشرف يمكن أن يكون تعريضاً ، لأن قولهم « عَنَّانا » أى كلفنا بالأوامر والنواهي ، وقولهم « سألنا الصدقة » أى طلبها منا ليضعها مواضعها ، وقولهم « فنكره أن ندعه الخ » معناه نكره فراقه ، ولا شك أنهم كانوا يحبون الكون معه أبداً انتهى . والذي يظهر أنه لم يقع منهم فيما قالوه بشيء من الكذب أصلاً ، وجميع ما صدر منهم تلريح كما سبق ، لكن ترجم بقول محمد بن مسلمة للنبي صلى الله عليه وسلم أولاً « ائذن لي أن أقول ، قال قل » فإنه يدخل فيه الإذن في الكذب تصريحاً وتلويحاً وهذه الزيادة وإن لم تذكر في سياق حديث الباب فهي ثابتة فيه كما في الباب الذي بعده ، على أنه لو لم يرد ذلك لما كانت الترجمة منافرة للحديث ، لأن معناها حينئذ باب الكذب في الحرب هل يسوغ مطلقاً أو يجوز منه الإيماء دون التصريح ، وقد جاء من ذلك صريحاً ما أخرجه الترمذي من حديث أسماء بنت يزيد مرفوعاً « لا يحل الكذب إلا في ثلاث : تحدث الرجل امرأته ليرضيها ، والكذب في الحرب ، وفي الإصلاح بين الناس » وقد تقدم في كتاب الصلح ما في حديث أم كلثوم بنت عقبة لهذا المعنى من ذلك ، ونقل الخلاف في جواز الكذب مطلقاً أو تقييده بالتلويح ، قال النووي : الظاهر لإباحة حقيقة الكذب في الأمور الثلاثة ، لكن التعريض أولى . وقال ابن العربي : الكذب في الحرب من المستثنى الجائز بالنص وفقاً بالمسلمين لحاجتهم إليه وليس للعقل فيه مجال ، ولو كان تحريم الكذب بالعقل ما انقلب حلالاً انتهى . ويقويه ما أخرجه أحمد وابن حبان من حديث أنس في قصة الحجاج ابن علاط الذي أخرجه النسائي وصححه الحاكم في استئذانه النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول عنه ما شاء لمصلحته في استخلاص ماله من أهل مكة وأذن له النبي صلى الله عليه وسلم ، وإخباره لأهل مكة أن أهل خيبر همزوا المسلمين وغير ذلك مما هو مشهور فيه ، ولا يعارض ذلك ما أخرجه النسائي من طريق مصعب بن سعد عن أبيه في قصة عبد الله بن أبي سرح ، وقول الأنصاري للنبي صلى الله عليه وسلم لما كف عن بيعته « هلا أو مات إلينا بعينك » قال : ما ينبغي لنبي أن تكون له خاتنة الأعين » لأن طريق الجمع بينهما أن المأذون فيه بالخداع والكذب في الحرب حالة الحرب خاصة ، وأما حال المداينة فليست بحال حرب ، كذا قال ، وفيه نظر لأن

قصة الحجاج بن علاط أيضاً لم تكن في حال حرب . والجواب المستقيم أن تقول : المنع مطلقاً من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم فلا يتعاطى شيئاً من ذلك وإن كان مباحاً لغيره ، ولا يعارض ذلك ما تقدم من أنه كان إذا أراد غزوة ورى بغيرها ، فإن المراد أنه كان يريد أمراً فلا يظهره كأن يريد أن يغزو وجهة الشرق فيسأل عن أمر في جهة الغرب ، ويتجهز للسفر فيظن من يراه ويسمعه أنه يريد جهة الغرب ، وأما أن يصرح بإرادته الغرب وإنما مراده الشرق فلا ، والله أعلم . وقال ابن بطلان : سألت بعض شيوخى عن معنى هذا الحديث فقال : الكذب المباح في الحرب ما يكون من المعاريض لا التصريح بالتأمين مثلاً ، قال وقال المهلب : موضع الشاهد للترجمة من حديث الباب قول محمد بن مسلمة « قد عانا ، فإنه سألنا الصدقة » لأن هذا الكلام يحتمل أن يفهم أن اتباعهم له إنما هو للدنيا فيكون كذباً محضاً ، ويحتمل أن يريد أنه أتبعنا بما يقع لنا من محاربة العرب . فهو من معارض الكلام ، وليس فيه شيء من الكذب الحقيقى الذى هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه . ثم قال : ولا يجوز الكذب الحقيقى فى شيء من الدين أصلاً . قال : ومحال أن يأمر بالكذب من يقول « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » انتهى ، وقد تقدم جواب ذلك بما يغنى عن إعادته .

### باب الفتك بأهل الحرب

[٣٠٣٢] ٢٩٣١ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا سفيان عن عمرو عن جابر عن النبي صلى الله عليه قال : « من لكعب بن الأشرف ؟ » فقال محمد بن مسلمة : أتحب أن أقتله ؟ قال : « نعم » . قال : فأذن لي فأقول . قال : « قد فعلت » .

قوله ( باب الفتك بأهل الحرب ) أى جواز قتل الحربى سراً ، وبين هذه الترجمة وبين الترجمة الماضية وهى قتل المشرك النائم عموم وخصوص وجهى ، وذكر هنا طرفاً من حديث جابر فى قصة قتل كعب بن الأشرف ، وقد تقدم التنبيه عليه فى الباب الذى قبله ، وإنما فتكوا به لأنه نقض العهد ، وأعان على حرب النبي صلى الله عليه وسلم ، وهجاه ، ولم يقع لأحد من توجه اليه تأمين له بالتصريح ، وإنما أوهموه ذلك وآسوه حتى تمكنوا من قتله .

### باب ما يجوز من الاحتيال ، والحذر مع من يخشى معرفته

[٣٠٣٣] ٢٩٣٢ - وقال الليث حدثني عقیل عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أنه قال : انطلق رسول الله صلى الله عليه ومعه أبى بن كعب قبل ابن صياد - فحدث به فى نخل - فلما دخل عليه رسول الله صلى الله عليه النخل ، طفق يتقي بجذوع النخل وابن صياد فى قطيفة له فيها رمرمة ، فرأت أم صياد رسول الله صلى الله عليه فقالت : يا صاف هذا محمد ، فوثب ابن صياد ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « لو تركته بين » .

قوله ( باب ما يجوز من الاحتياك والحذر مع من يخشى معرته ) بفتح الميم والمهملة وتشديد الراء أى شره وفساده .

قوله ( وقال الليث إلى آخره ) وصله الإسماعيلي من طريق يحيى بن بكير وأبى صالح كلاهما عن الليث وقد علق المصنف طرفاً منه في أواخر الجنايز كما مضى ، وسيأتى شرحه قريباً بعد ستة عشر باباً .

باب الرجز في الحرب ، ورفع الصوت في حفر الخندق

فيه سهل وأنس عن النبي صلى الله عليه . وفيه يزيد عن سلمة .

[٣٠٣٤] ٢٩٣٣ - حدثنا مسدد قال حدثنا أبو الأحوص قال حدثنا أبو إسحاق عن البراء قال :

رأيت رسول الله صلى الله عليه يوم الخندق وهو ينقل التراب حتى وارى التراب شعر صدره - وكان رجلاً كثير الشعر - وهو يرتجز برجز عبد الله بن رواحة :

اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا	وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
فَأَنْزَلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا	وَتَبَّتْ الْأَقْدَامُ إِنْ لَا قَيْنَا
إِنَّ الْأَعْدَاءَ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا	إِذَا أَرَادُوا فَتْنَةً أَبَيْنَا

يرفع بها صوته .

قوله ( باب الرجز في الحرب ، ورفع الصوت في حفر الخندق ) الرجز بفتح الراء والجيم والزاي من يحور الشعر على الصحيح ، وجرت عادة العرب باستعماله في الحرب ليزيد في النشاط ويبعث الهمم ، وفيه جواز تمثل للنبي صلى الله عليه وسلم بشعر غيره ، وسيأتى بسط ذلك في أوائل المغازي إن شاء الله تعالى . وفيه جواز رفع الصوت في عمل الطاعة لينشط نفسه وغيره .

قوله ( فيه سهل وأنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه يزيد عن سلمة ) أما حديث سهل وهو ابن سعد فوصله في غزوة الخندق وفيه « اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة » وسيأتى ، وأما حديث أنس فقد تقدم موصولاً في « باب حفر الخندق » في أوائل الجهاد ، وفيه مثل ذلك أيضاً بزيادة . وأما حديث يزيد وهو ابن أبي عبيد عن سلمة وهو ابن الأكوع فسيأتى في غزوة خيبر وفيه « اللهم لولا أنت ما اهتدينا » وقصة عامر ابن الأكوع وسيأتى أيضاً بعد أربعة أبواب ارتجاز سلمة أيضاً بقوله « واليوم يوم الرضع » . وقوله هنا في حديث البراء « أن العدا قد بغوا علينا » يأتي الكلام عليه في كتاب التمني عقب كتاب الأحكام وكأن المصنف أشار في الترجمة بقوله « ورفع الصوت في حفر الخندق » إلى أن كراهة رفع الصوت في الحرب مختصة بحالة القتال ، وذلك فيما أخرجه أبو داود من طريق قيس بن عباد قال « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون الصوت عند القتال » .

### باب مَنْ لَا يَثْبُتُ عَلَى الْخَيْلِ

٢٩٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: مَا حَجَبَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْذُ أُسْلِمْتُ، وَلَا رَأَيْتُ إِلَّا تَبَسَّمَ فِي وَجْهِهِ. وَلَقَدْ شَكَوْتُ إِلَيْهِ أَنِّي لَا أَثْبُتُ عَلَى الْخَيْلِ، فَضْرَبَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي فَقَالَ: «اللَّهُمَّ ثَبِّتْهُ وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًا». [الحديث ٣٠٣٥ - طرفاه في: ٣٨٢٢، ٦٠٩٠].

قوله (باب من لا يثبت على الخيل) أى ينبغى لأهل الخير أن يدعوا له بالثبات ، وفيه إشارة إلى فضيلة ركوب الخيل والثبات عليها ، ذكر فيه حديث جرير «ما حجبني رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ أسلمت» وسيأتى الكلام عليه في المناقب ، وقوله «إلا تبسم في وجهه» فيه التفات من التكلم إلى الغيبة ، ووقع في رواية السرخسي والكشميني على الأصل بلفظ «في وجهي» وقوله «ولقد شكوت إليه أني لا أثبت على الخيل» هو موضع الترجمة وقد تقدم في «باب حرق الدور والنخيل» ويأتى شرحه في المغازى إن شاء الله تعالى . وقوله «هادياً مهدياً» زعم ابن بطلان أن فيه تقديماً وتأخيراً قال : لأنه لا يكون هادياً لغيره إلا بعد أن يهتدى هو فيكون مهدياً انتهى ، وليست هنا صيغة ترتيب .

### باب دَوَاءِ الْجَرْحِ بِإِحْرَاقِ الْخَصِيرِ

وَعَسَلِ الْمَرْأَةِ عَنْ أَبِيهَا الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، وَحَمَلِ الْمَاءِ فِي التُّرْسِ

٢٩٣٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ قَالَ: سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ: بِأَيِّ شَيْءٍ دُوِيَ جُرْحُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ: مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَعْلَمَ بِهِ مِنِّي، كَانَ عَلِيٌّ يَجِيءُ بِالْمَاءِ فِي تُرْسِهِ، وَكَانَتْ -يَعْنِي فَاطِمَةَ- تَغْسِلُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَأَخَذَ خَصِيرًا فَأَحْرَقَ، ثُمَّ حُشِيَ بِهِ جُرْحُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.

قوله (باب دواء الجرح بإحراق الخصير ، وعسل المرأة عن أبيها الدم عن وجهه ، وحمل الماء في الترس) اشتمل هذا الباب على ثلاثة أحكام ، وحديث الباب ظاهر فيها ، وقد أفرد الثاني منها في كتاب الطهارة وأورد فيه هذا الحديث بعينه ، وسيأتى شرحه مستوفى في المغازى إن شاء الله تعالى .

(١) الرقمان ٣٠٣٥ و ٣٠٣٦ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

## باب

ما يُكره من التنازع والاختلاف في الحرب وعقوبة من عصى إمامه  
وقال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾

[٣٠٣٨] ٢٩٣٦- حدثنا يحيى قال حدثنا وكيع عن شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جدّه، أن النبي صلى الله عليه بعث معاذاً وأباموسى إلى اليمن فقال: «يسراً ولا تعسراً، وبشراً، ولا تنفراً، وتطاوعا ولا تختلفاً».

[٣٠٣٩] ٢٩٣٧- حدثنا عمرو بن خالد قال حدثنا زهير قال حدثنا أبو إسحاق قال سمعت البراء بن عازب يحدث قال: جعل النبي صلى الله عليه على الرجال يوم أحد - وكانوا خمسين رجلاً- عبد الله بن جبير فقال: «إن رأيتمونا تخطفنا الطير فلا تبرحوا مكانكم هذا حتى أرسل إليكم، وإن رأيتمونا هزمنا القوم وأوطأناهم فلا تبرحوا حتى أرسل إليكم». فهمهم. قال: فأننا والله رأيت النساء يشددن، قد بدت خلاخلهن وأسوقهن، رافعات ثيابهن. فقال أصحاب عبد الله ابن جبير: الغنيمة، أي قوم الغنيمة، ظهر أصحابكم فما تنتظرون؟ فقال عبد الله بن جبير: أنسيتم ما قال لكم رسول الله صلى الله عليه؟ قالوا: والله لنائين الناس فلنصين من الغنيمة، فلما أتوهم صرفت وجوههم، فأقبلوا منهزمين، فذاك إذ يدعوهم الرسول في أخراهم، فلم يبق مع النبي صلى الله عليه غير اثني عشر رجلاً، فأصابوا منا سبعين، وكان النبي صلى الله عليه وأصحابه أصاب من المشركين يوم بدر أربعين ومائة سبعين أسيراً وسبعين قتيلاً، فقال أبو سفيان: أفي القوم محمد؟ ثلاث مرات. فنهاهم النبي صلى الله عليه أن يجيبوه. ثم قال: أفي القوم ابن أبي قحافة؟ ثلاث مرات. ثم قال: أفي القوم ابن الخطاب؟ ثلاث مرات، ثم رجع إلى أصحابه فقال: أما هؤلاء فقد قتلوا. فما ملك عمر نفسه فقال: كذبت والله يا عدو الله، إن الذين عددت لأحياء كلهم، وقد بقي لك ما يسوؤك. قال: يوم بيوم بدر، والحرب سجال. إنكم ستجدون في القوم مثله لم أمر بها ولم تسؤني. ثم أخذ يرتجز: أعل هبل، أعل هبل. قال: إن لنا العزى ولا عزى لكم. فقال النبي صلى الله عليه: «ألا تجيبوه؟» قالوا: يا رسول الله، ما نقول؟ قال: «قولوا: الله مولانا ولا مولى لكم».

قوله ( باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب ) أى من المقاتلة في أحوال الحرب .

قوله ( وعقوبة من عصى إمامه ) أى بالهزيمة وحرمان الغنيمة .

قوله ( وقال الله عز وجل ﴿ ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ﴾ ) يعنى الحرب ( كذا لأبى ذر ، وقوله « يعنى الحرب » للكشمينى وحده ، ووقع في رواية الأصيلي في هذا الموضع « قال قتادة : الريح الحرب » وهذا قد وصله عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة بهذا نحوه ، وهو تفسير مجازى ، فالمراد بالريح القوة في الحرب ، والفشل بفتح الفاء والمعجمة الجبن يقال فشل إذا هاب أن يقدم جبناً . وذكر في الباب حديثين : أحدهما حديث أبى موسى وفيه « ولا تحتلفا » وسأأتى شرحه في مكانه من أواخر المغازى . ثانيهما حديث البراء في قصة غزاة أحد ، والغرض منه أن الهزيمة وقعت بسبب مخالفة الرماة لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا تبرحوا من مكانكم » وسأأتى شرحه أيضاً مستوفى في الكلام على غزوة أحد إن شاء الله تعالى .

## باب

إذا فرعوا بالليل

[٣٠٤٠] ٢٩٣٨ - حدثنا قتيبة قال حدثنا حماد بن ثابت عن أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه أحسن الناس ، وأجود الناس ، وأشجع الناس . قال : وقد فرغ أهل المدينة ليلة . سمعوا صوتاً . قال : فتلقاهم النبي صلى الله عليه على فرس لأبى طلحة عري وهو متقلد سيفه فقال : « لم تراعوا لم تراعوا » . ثم قال رسول الله صلى الله عليه : « وجدته بحراً » . يعنى الفرس .

قوله ( باب إذا فرعوا بالليل ) أى ينبغى لأمير العسكر أن يكشف الخبر بنفسه أو بمن يندبه لذلك . ذكر فيه حديث أنس في فرس أبى طلحة ، وقد تقدم شرحه في أواخر الهبة ، وتقدم في كتاب الجهاد مراراً .

باب من رأى العدو فنادى بأعلى صوته : يا صباحاه . حتى يسمع الناس

[٣٠٤١] ٢٩٣٩ - حدثنا المكي بن إبراهيم قال أخبرنا يزيد بن أبى عبيد عن سلمة أنه أخبره قال : خرجت من المدينة ذاهباً نحو الغابة . حتى إذا كنتُ بشية الغابة لقيني غلام لعبد الرحمن ابن عوف قلت : ويحك ! قال : أخذت لقاح النبي صلى الله عليه . قلت : من أخذها ؟ قال : غطفان وفزارة . فصرخت ثلاث صرخات أسمعت ما بين لابتيها : يا صباحاه ، يا صباحاه . ثم اندفعت حتى ألقاهم وقد أخذوها ، فجعلت أرميهم وأقول : أنا ابن الأكوع ، واليوم يوم الرضع . فاستنقذتها منهم قبل أن يشربوا ، قأقبلتُ بها أسوقها ، فلقيني النبي صلى الله عليه فقلت :

يا رسول الله، إِنَّ الْقَوْمَ عَطَاشٌ، وَإِنِّي أَعْجَلْتُهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا بِسِقْيِهِمْ، فَابْعَثْ فِي إِثْرِهِمْ. فَقَالَ: «يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ مَلَكْتُ فَاسْجَحْ إِنَّ الْقَوْمَ يَقْرُونَ فِي قَوْمِهِمْ».

[الحديث ٣٠٤١ - طرفه في: ٤١٩٤].

**قوله (باب من رأى العدو فنادى بأعلى صوته : يا صباحاه حتى يسمع الناس )** ذكر فيه حديث سلمة ابن الأكوع في قصة غطفان وفزارة ، وسيأتي شرحه في غزوة ذي قرد من كتاب المغازي . وقوله «يا صباحاه» هو منادى مستغاث ، والألف للاستغاثة والهاء للسكت ، وكأنه نادى الناس استغاثة بهم في وقت الصباح : وقال ابن المنير : الهاء للندبة وربما سقطت في الوصل ، وقد ثبتت في الرواية فيوقف عليها بالسكون . وكانت عادتهم يغيرون في وقت الصباح ، فكأنه قال : تأهبوا لما دهمكم صباحاً . وقوله «الرضع» بتشديد المعجمة بصيغة الجمع ، والمراد بهم اللثام أى اليوم يوم هلاك اللثام . وقوله «فأسجع بهمزة قطع أى أحسن أو أرفق . وقوله «يقرون» بضم أوله والتخفيف من القرى ، والراء مفتوحة ومضمومة ، وقيل : معنى الضم يجمعون الماء والبن ، وقيل : يغزون بغين معجمة وزاى وهو تصحيف . قال ابن المنير : موضع هذه الترجمة أن هذه الدعوة ليست من دعوى الجاهلية المنهى عنها لأنها استغاثة على الكفار .

**باب من قال : خذها وأنا ابن فلان**

وقال سلمة : خذها وأنا ابن الأكوع .

٢٩٤ - حدثنا عبيد الله عن إسرائيل عن أبي إسحاق قال : سأل رجل البراء فقال : يا أبا عمارة ، أوليتم يوم حنين؟ قال البراء وأنا أسمع : أما رسول الله صلى الله عليه لم يؤل يومئذ ، كان أبو سفيان بن الحارث آخذاً بعنان بغلته ، فلما غشيته المشركون نزل فجعل يقول : «أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب» . قال : فما رأيي من الناس يومئذ أشد منه . [٣٠٤٢]

**قوله (باب من قال خذها وأنا ابن فلان )** هي كلمة تقال عند التدح . قال ابن المنير : موقعها من الأحكام أنها خارجة عن الافتخار المنهى عنه لاقتضاء الحال ذلك . قلت : وهو قريب من جواز الاختيال - بالخاء المعجمة - في الحرب دون غيرها .

**قوله (وقال سلمة : خذها وأنا ابن الأكوع )** هذا طرف من حديثه المذكور في الباب الذى قبله لكنه بمعناه ، وقد أخرجه مسلم بن فضله من طريق أخرى عن سلمة بن الأكوع وقال فيه «فخرجت في آثار القوم وألحق رجلاً منهم فاصكه سهماً في رجله حتى خالص نصل السهم من كتفه ، قال قلت : خذها وأنا ابن الأكوع ، واليوم يوم الرضع» الحديث . ثم ذكر المصنف حديث البراء بن عازب في ثبات النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين وقوله «أنا النبي لا كذب» أنا ابن عبد المطلب ، وسيأتي شرحه في غزوة حنين إن شاء الله تعالى .



### باب إذا نزل العدو على حكم رجل

[٣٠٤٣]

٢٩٤١- حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي أمامة هو ابن سهل بن حنيف عن أبي سعيد الخدري قال: لما نزلت بنو قريظة على حكم سعد بن معاذ بعث رسول الله صلى الله عليه - وكان قريباً منه - فجاء على حمار، فلما دنا قال رسول الله صلى الله عليه: «قوموا إلى سيّدكم»، فجاء فجلس إلى رسول الله صلى الله عليه، فقال له: «إن هؤلاء نزلوا على حكمك». قال: فإني أحكم أن تقتل المقاتلة، وأن تسبي الذرية. قال: «لقد حكمت فيهم بحكم الملك».

[الحديث ٣٠٤٣ - أطرافه في: ٣٨٠٤، ٤١٢١، ٦٢٦٢].

**قوله (باب إذا نزل العدو على حكم رجل)** أي فأجازه الإمام نفذ، ذكر فيه حديث أبي سعيد في نزول بني قريظة على حكم سعد بن معاذ، وسيأتي شرحه في غزوة بني قريظة إن شاء الله تعالى. قال ابن المنير: يستفاد من الحديث لزوم حكم المحكم برضا الخصمين.

### باب قتل الأسير، وقتل الصبر

[٣٠٤٤]

٢٩٤٢- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك: أن رسول الله صلى الله عليه دخل عام الفتح وعلى رأسه المغفر، فلما نزع جاء رجل فقال: إن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة، فقال: «اقتلوه».

**قوله (باب قتل الأسير وقتل الصبر)** في رواية الكشي «قتل الأسير صبراً» وهي أخصر. أورد فيه حديث أنس في قتل ابن خطل، وقد تقدم شرحه في أواخر الحج، وقد تقدم أن الإمام يتخير - متبعاً ما هو الأحظ للإسلام والمسلمين - بين قتل الأسير، أو المن عليه بفداء، أو بغير فداء، أو استرقاقه.

### باب هل يستأسر الرجل؟

ومن لم يستأسر، ومن ركع ركعتين عند القتل

[٣٠٤٥]

٢٩٤٣- حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال: أخبرني عمرو بن أبي سفيان ابن أسيد بن جارية الثقفي - وهو حليف لبني زهرة، وكان من أصحاب أبي هريرة - أن أباهريرة قال: بعث رسول الله صلى الله عليه عشرة رهط سرية عينا، وأمر عليهم عاصم بن ثابت الأنصاري - جد عاصم بن عمر بن الخطاب - فانطلقوا، حتى إذا كانوا بالهداة - وهو بين عسفان

ومكة- ذكروا لحِيٍّ من هذيل يُقال لهم: بنوحيان، فنفروا لهم قريباً من مائتي رجل كُلُّهم رام، فاقتصموا آثارهم حتى وجدوا ماكلهم تمراً تزودوه من المدينة، فقالوا: هذا تمر يشرب فاقتصموا آثارهم، فلما رآهم عاصم وأصحابه لجؤوا إلى فدقد، فأحاط بهم القوم، فقالوا: انزلوا وأعطونا بأيديكم، ولكم العهد والميثاق ولا نقتل منكم أحداً. فقال عاصمُ بن ثابت أمير السرية: أما أنا فوالله لا أنزل اليوم في ذمة كافر. اللهم أخبر عنا نبيك، فرموهم بالنبل، فقتلوا عاصماً في سبعة. فنزل إليهم ثلاثة رهطٍ بالعهد والميثاق، منهم خبيب الأنصاري وابن دثنة ورجل آخر، فلما استمكنوا منهم أطلقوا أوتار قسيهم فاوثقوهم، فقال الرجل الثالث: هذا أول الغدر، والله لا أصحابكم، إن في هؤلاء لأسوة- يريد القتل- وجروهم وعالجوه على أن يصحبهم، فقتلوه، فانطلقوا بخبيب وابن دثنة حتى باعوهما بمكة بعد وقعة بدر، فابتاع خبيباً بنو الحارث بن عامر ابن نوفل بن عبد مناف، وكان خبيب هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر، فلبث خبيب عندهم أسيراً فأخبرني عبيد الله بن عياض أن بنت الحارث أخبرته أنهم حين اجتمعوا استعار منها موسى يستحذ بها فأعارته، فأخذ ابننا لي وأنا غافلة حتى أتاه، قالت: فوجدته مُجلسه على فخذه والموسى بيده، ففزغت فزعة عرفها خبيب في وجهي، قال: تخشين أن أقتله؟ ما كنت لأفعل ذلك والله، ما رأيت أسيراً قط خيراً من خبيب. والله لقد وجدته يوماً يأكل من قطف عنب في يده وإنه لموثق في الحديد وما بمكة من ثمر. وكانت تقول: إنه ليرزق من الله رزقه خبيباً. فلما خرجوا من الحرم ليقتلوه في الحل قال لهم خبيب: ذروني أركع ركعتين، فتركوه فركع ركعتين ثم قال: لولا أن تظنوا أن ما بي جزع، اللهم أحصهم عدداً.

ما أبالي حين أقتل مسلماً      على أي شق كان لله مصرعي  
وذلك في ذات الإله؛ وإن يشأ      يبارك على أوصال شلوم ممرع

فقتله ابن الحارث، فكان خبيب هو سن الركعتين لكل امرئ مسلم قتل صبراً. فاستجاب الله لعاصم بن ثابت يوم أصيب، فأخبر النبي صلى الله عليه وأصحابه خبرهم وما أصيبوا، وبعث ناساً من كفار قريش إلى عاصم حين حدثوا أنه قتل ليؤتوا بشيء منه يعرف، وكان قد قتل رجلاً من عظمائهم يوم بدر، فبعث على عاصم مثل الظلة من الدبر، فحمته من رسولهم، فلم يقدروا على أن يقطع من لحمه شيئاً.

قوله (باب هل يستأمر الرجل ؟ ومن لم يستأمر) أى هل يسلم نفسه للأمر أم لا ؟ (ومن صلى ركعتين عند القتل) . ذكر فيه حديث أبي هريرة فى بعث عاصم بن ثابت ومن معه مع بنى لحيان ، وقصة قتل خبيب ابن عدى ، وسياق شرحها مستوفى فى المغازى ، وفيها ما ترجم له من الأمور الثلاثة ، وقوله فيه « فأخبرنى عبيد الله بن عياض القائل « فأخبرنى » هو ابن شهاب كما سياتى إيضاحه هناك .

### باب فكاك الأسير

[٣٠٤٦] ٢٩٤٤ - حدثنا قتيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل عن أبي موسى قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « فكّوا العاني - يعنى الأسير - وأطعموا الجائع وعودوا المريض » .  
[الحديث ٣٠٤٦ - أطرافه فى : ٥١٧٤ ، ٥٣٧٣ ، ٥٦٤٩ ، ٧١٧٣] .

[٣٠٤٧] ٢٩٤٥ - حدثنا أحمد بن يونس قال حدثنا زهير قال حدثنا مطرف أن عامراً حدثهم عن أبي جحيفة قال : قلت لعلي : هل عندكم شيء من الوحي إلا ما فى كتاب الله ؟ قال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، ما أعلمه إلا فهم يعطيه الله رجلاً فى القرآن ، وما فى هذه الصحيفة . قال : العقل ، وفكاك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر .

قوله (باب فكاك الأسير) أى من أيدى العدو بمال أو بغيره ، والفكاك بفتح الفاء ويجوز كسرها التخليص . وأورد فيه حديثين : أحدهما حديث أبي موسى « فكّوا العاني » أى الأسير ، كذا وقع فى تفسير العاني فى الحديث ، وهو بالمهلة والنون وزن القاضى ، والتفسير من قبل جرير أو قتيبة ، وإلا فقد أخرج المصنف فى الطب من طريق أبي عوانة عن منصور فلم يذكره ، وأخرجه فى الأطعمة من طريق الثورى عن منصور وقال فى آخره « قال سفيان : العاني الأسير » قال ابن بطلال : فكاك الأسير واجب على الكفاية ، وبه قال الجمهور . وقال إسماعيل بن راهويه : من بيت المال . وروى عن مالك أيضاً وقال أحمد يفادى بالرهوس ، وأما بالمال فلا أعرفه . ولو كان عند المسلمين أسارى وعند المشركين أسارى واتفقوا على المفاداة تعينت ، ولم تجر مفاداة أسارى المشركين بالمال . ثانيهما حديث أبي جحيفة « قلت لعلى : هل عندكم شيء من الوحي » الحديث ، وقد مضى شرحه فى كتاب العلم ، وسياق الكلام على بقية ما فيه فى الديات إن شاء الله تعالى .

### باب فداء المشركين

[٣٠٤٨] ٢٩٤٦ - حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة عن موسى بن عتبة عن ابن شهاب قال حدثني أنس بن مالك : أن رجلاً من الأنصار استأذنوا رسول الله صلى الله عليه فقالوا : يا رسول الله ، ائذن فلنترك لابن أختنا عباس فداءه . فقال : « لا تدعون منه درهما » .

[٣٠٤٩] ٢٩٤٧- وقال إبراهيم عن عبدالعزيز بن صهيب عن أنس: أتى النبي صلى الله عليه وسلم بمال من البحرين، فجاءه العباس فقال: يا رسول الله أعطني، فأني فاديت نفسي، وفاديت عقيلي. فقال: خذ. فأعطاه في ثوبه.

[٣٠٥٠] ٢٩٤٨- حدثنا محمود قال حدثنا عبدالرزاق قال أخبرنا معمر عن الزهري عن محمد ابن جبير عن أبيه - وكان جاء في أسارى بدر - قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور.

قوله (باب فداء المشركين) أي بمال يؤخذ منهم، تقدم في الباب الذي قبله القول في شيء من ذلك، وأورد فيه ثلاثة أحاديث: أولها حديث أنس في استئذان الأنصار أن يتركوا للعباس فداءه، وقد تقدم إيراد في كتاب العتق. ثانيها حديثه قال «أني بمال من البحرين، فقال العباس: أعطني فأني فاديت نفسي وعقيلي» وأورده معلقاً مختصراً، وقد تقدم بآتم منه في المساجد وبيان من وصله. وقوله «فاديت نفسي وعقيلي» يريد ابن أبي طالب ويقال إنه أسر معهما أيضاً الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، وأن العباس افتداه أيضاً. وقد ذكر ابن إسحق كيفية ذلك. واستدل به ابن بطال على جواز إعطاء بعض الأصناف من الزكاة، ولا دلالة فيه لأن المال لم يكن من الزكاة، وعلى تقدير كونه منها فالعباس ليس من أهل الزكاة. فإن قيل إنما أعطاه من سهم الغارمين كما أشار إليه الكرماني فقد تعقب، ولكن الحق أن المال المذكور كان من الخراج أو الجزية وهما من مال المصالح، وسيأتي بيان ذلك في كتاب الجزية. ثالثها حديث جبير بن مطعم «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور» ذكره لقوله فيه «وكان جاء في أسارى بدر» أي في طلب فداء أسارى بدر، وقد تقدم شرح المتن في القراءة في الصلاة، ويأتي الكلام على ما تضمنته هذه الأحاديث الثلاثة في غزوة بدر من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى.

## باب

الحربي إذا دخل دار الإسلام بغير أمان

[٣٠٥١] ٢٩٤٩- حدثنا أبو نعيم قال حدثنا أبو العُميس عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال: أتى النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين وهو في سفر فجلس عند أصحابه يتحدث، ثم انفتل، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «اطلبوه واقتلوه. فقتلته فنقله سلبه».

قوله (باب الحربي إذا دخل دار الإسلام بغير أمان) هل يجوز قتله؟ وهي من مسائل الخلاف. قال

مالك يتخير فيه الإمام ، وحكمه حكم أهل الحرب . وقال الأوزاعي والشافعي : إن ادعى أنه رسول قبل منه . وقال أبو حنيفة وأحمد لا يقبل ذلك منه ، وهو فيء للمسلمين .

قوله ( أبو العميس ) بالمهملتين مصغر .

قوله ( عن إياس ) بكسر الهمزة وتخفيف التحتانية ، وفي رواية الطحاوي من طريق أخرى عن أبي نعيم عن أبي العميس « حدثنا إياس » .

قوله ( أتى النبي صلى الله عليه وسلم عين من المشركين ) لم أقف على اسمه . ووقع في رواية عكرمة ابن عمار عن إياس عند مسلم أن ذلك كان في غزوة هوازن ، وسمى الجاسوس عيناً لأن جل عمله بعينه ، أو لشدة اهتمامه بالرؤية واستغراقه فيها كأن جميع بدنه صار عيناً .

قوله ( فجلس عند أصحابه يتحدث ثم انفتل ) في رواية النسائي من طريق جعفر بن عون عن أبي العميس « فلما طعم انسل » وفي رواية عكرمة عند مسلم « فقيد الجمل ثم تقدم يتغدى مع القوم وجعل ينظر ، وفينا ضعفة ورقة في الظهر ، إذ خرج يشتد » .

قوله ( اطلبوه واقتلوه ) زاد أبو نعيم في « المستخرج » من طريق يحيى الخثاعي عن أبي العميس « أدركوه فإنه عين » زاد أبو داود عن الحسن بن علي عن أبي نعيم فيه « فسبقتهم إليه فقتلته » .

قوله ( فقتلته فثله سلبه ) كذا فيه ، وفيه انقفاً من ضمير المتكلم إلى الغيبة ، وكان السياق يقتضي أن يقول فقتلني وهي رواية أبي داود وزاد « هو ومسلم من طريق عكرمة بن عمار المذكور « فاتبعه رجل من أسلم على ناقة ورقاء ، فخرجت أعدو حتى أخذت بخطام الجمل فأثخته ، فلما وضع ركبته بالأرض اخترطت سيفي فأضرب رأسه فبدر ، فبحثت براحلته وما عليها أقودها ، فاستقبلني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : من قتل الرجل ؟ قالوا : ابن الأكوع ، قال : له سلبه أجمع » وترجم عليه النسائي « قتل عيون المشركين » وقد ظهر من رواية عكرمة الباعث على قتله وأنه اطلع على عورة المسلمين وبادر ليعلم أصحابه فيغتنمون غرتهم ، وكان في قتله مصالحة للمسلمين قال النووي فيه قتل الجاسوس الحربي الكافر وهو باتفاق ، وأما المعاهد والذمي فقال مالك والأوزاعي : ينتقض عهده بذلك . وعند الشافعية خلاف . أما لو شرط عليه ذلك في عهده فينتقض اتفاقاً . وفيه حجة لمن قال إن السلب كله للقاتل ، وأجاب من قال لا يستحق ذلك إلا بقول الإمام أنه ليس في الحديث ما يدل على أحد الأمرين بل هو محتمل لهما ، لكن أخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن ربيعة عن أبي العميس بلفظ « قام رجل فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه عين للمشركين فقال :

من قتله فله سلبه ، قال فأدركته فقتلته ، فثله سلبه » فهذا يؤيد الاحتمال الثاني ، بل قال القرطبي : لو قال القاتل يستحق السلب بمجرد القتل لم يكن لتقول النبي صلى الله عليه وسلم « له سلبه أجمع » مزيد فائدة ، وتعقب باحتمال أن يكون هذا الحكم إنما ثبت من حينئذ . وقد استدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لأن قوله تعالى ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء ﴾ عام في كل غنيمة ، فبين صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بزمن طويل أن السلب للقاتل سواء قيدنا ذلك بقول الإمام أم لا ، وأما قول مالك « لم يبلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال ذلك إلا يوم حنين ، فإن أراد أن ابتداء هذا الحكم كان يوم حنين فهو مردود لكن على غير مالك ممن منعه ، فإن مالكاً إنما نفي البلاغ ، وقد ثبت في سنن أبي داود عن عوف بن مالك أنه قال لخالد بن الوليد في غزوة مؤتة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل » وكانت مؤتة قبل حنين بالاتفاق ، وقال القرطبي : فيه أن للإمام أن ينفل جميع ما أخذته السرية من الغنيمة لمن يراه منهم ، وهذا يتوقف على أنه لم يكن غنيمة إلا ذلك الساب . قلت : وما ابتداء احتمالاً هو الواقع ، فقد وقع في رواية عكرمة بن عمار أن ذلك كان في غزوة هوازن وقد اشتهر ما وقع فيها بعد ذلك من الغنائم . قال ابن المنير : ترجم بالحربي إذا دخل بغير أمان وأورد الحديث المتعلق بعين المشركين وهو جاسوسهم ، وحكم الجاسوس مخالف لحكم الحربي المطلق الداخل بغير أمان ، فالدعوى أعم من الدليل . وأجيب بأن الجاسوس المذكور أوهم أنه ممن لله أمان ، فلما قضى حاجته من التجسس انطلق مسرعاً فظن له فظهر أنه حربي دخل بغير أمان ، وقد تقدم بيان الاختلاف فيه .

### باب يُقاتلُ عن أهل الذِّمة ولا يُسْتَرْقُونَ

[٣٠٥٢] ٢٩٥٠ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا أبو عوانة عن حصين عن عمرو بن ميمون عن عمر قال : وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله أن يوفي لهم بعهدهم ، وأن يُقاتل من ورائهم ، ولا يكلفوا إلا طاعتهم .

قوله ( باب يُقاتل عن أهل الذمة ولا يُسْتَرْقُونَ ) أي ولو نقضوا العهد ، أورد فيه طرفاً من قصة قتل عمر بن الخطاب وهو قوله « وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله » الحديث وسيأتى مبسوطاً في المناقب ، وقد تعبه ابن التين بأنه ليس في الحديث ما يدل على ما ترجم به من عدم الاسترقاق ، وأجاب ابن المنير بأنه أخذ من قوله « وأوصيه بذمة الله » فإن مقتضى الوصية بالإشفاق أن لا يدخلوا في الاسترقاق ، والذي قال أنهم يُسْتَرْقُونَ إذا نقضوا العهد ابن القاسم وخالفه أشهب والجمهور ، ومحل ذلك إذا سبي الحربي الذمي ثم أسر المسلمون الذمي . وأغرب ابن قدامة فحكى الإجماع ، وكأنه لم يطلع على خلاف ابن القاسم ، وكأن البخاري اطلع عليه فلذلك ترجم به .

### باب جَوَائِزُ الْوَفْدِ

#### باب هل يُسْتَشْفَعُ إلى أهل الذِّمة؟ ومُعَامَلَتُهُمْ

[٣٠٥٣] ٢٩٥١ - حدثنا قبيصة حدثنا ابن عيينة عن سليمان الأحول عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس أنه قال : يوم الخميس وما يوم الخميس ، ثم بكى حتى خضب دمه الحصباء ، فقال : اشتد رسول الله صلى الله عليه وجعه يوم الخميس فقال : « اتنوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً ، فتنازعوا ، ولا ينبغي عند نبي تنازع . فقالوا : هجر رسول الله صلى الله عليه . قال :

«دَعُونِي، فالذي أنا فيه خيرٌ مما تدعونني إليه». وأوصى عند موته بثلاث: «أخرجوا المُشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنتُ أُجيزُهُم»، ونسيتُ الثالثة. وقال يعقوبُ بن محمد: سألتُ المغيرةَ بن عبد الرحمن عن جزيرة العرب فقال: مكةُ والمدينةُ واليمامةُ واليمنُ. وقال يعقوبُ: العرجُ أولُ تهامة.

**قوله (باب جوائز الوفد)** ، (باب هل يستشفع إلى أهل الذمة ؟ ومعاملتهم) كذا في جميع النسخ من طريق الفربري ، إلا أن في رواية أبي علي بن شويه عن الفربري تأخير ترجمة «جوائز الوفد» عن الترجمة «هل يستشفع» وكذا هو عند الإسماعيلي وبه يرتفع الإشكال ، فإن حديث ابن عباس مطابق لترجمة جوائز الوفد لقوله فيه «وأجيزوا الوفد» بخلاف الترجمة الأخرى ، وكأنه ترجم بها وأخطى بياضاً ليورد فيها حديثاً يناسبها فلم يتفق ذلك . ووقع للنسفي حذف ترجمة جوائز الوفد أصلاً ، واقتصر على ترجمة هل يستشفع ، وأورد فيها حديث ابن عباس المذكور ، وعكسه رواية محمد بن حمزة عن الفربري ، وفي مناسبتة لها غموض ، ولعله من جهة أن الإخراج يقتضي رفع الاستشفاع ، والخص على إجازة الوفد يقتضي حسن المعاملة ، أو لعل «إلى» في الترجمة بمعنى اللام ، أي هل يستشفع لهم عند الإمام وهل يعاملون ؟ ودلالة «أخرجوهم من جزيرة العرب» و «أجيزوا الوفد» لذلك ظاهرة والله أعلم . وسيأتي شرح حديث ابن عباس المذكور في الوفاة من آخر المغازي . وقوله (حدثنا قبيصة) كذا لأكثر الرواة عن الفربري وكذا في رواية النسفي ، ولم يقع في الكتاب لقبيصة رواية عن سفيان بن عيينة إلا هذه وروايته فيه عن سفيان الثوري كثيرة جداً ، وحكي الجبائي عن رواية ابن السكن عن الفربري في هذا «قتيبة» بدل قبيصة ، وروايته عن قتيبة لهذا الحديث بعينه ستأتي في أواخر المغازي ، وقتيبة مشهور بالرواية عن ابن عيينة دون قبيصة والحديث حديث ابن عيينة لا الثوري .

**قوله (وقال يعقوب بن محمد) أي ابن عيسى الزهري** ، وأثره هذا وصله إسماعيل القاضي في كتاب أحكام القرآن عن أحمد بن المعدل عن يعقوب ، وأخرجه يعقوب بن شبة عن أحمد بن المعدل عن يعقوب ابن محمد عن مالك بن أنس مثله ، وقال الزبير بن بكار في «أخبار المدينة» أخبرت عن مالك عن ابن شهاب قال : جزيرة العرب المدينة . قال الزبير : قال غيره جزيرة العرب ما بين العذيب إلى حضرموت ، قال الزبير : وهذا أشبه ، وحضرموت آخر اليمن . وقال الخليل بن أحمد : سميت جزيرة العرب لأن بحر فارس وبحر الحبشة والفراة ودجلة أحاطت بها ، وهي أرض العرب ومعدنها . وقال الأصمعي : هي ما لم يبلغه ملك فارس من أقصى عدن إلى أطراف الشام . وقال أبو عبيد : من أقصى عدن إلى ريف العراق طولاً ومن جدة وما والاها من الساحل إلى أطراف الشام عرضاً .

**قوله (قال يعقوب : والعرج أول تهامة)** العرج بفتح المهملة وسكون الراء بعدها جيم موضع بين مكة والمدينة ، وهو غير العرج بفتح الراء الذي من الطائف . وقال الأصمعي جزيرة العرب ما بين أقصى عدن أبين إلى ريف العراق طولاً ومن جدة وما والاها إلى أطراف الشام عرضاً ، وسميت جزيرة العرب

لإحاطة البحار بها ، يعنى بحر الهند وبحر القلزم وبحر فارس وبحر الحبشة ، وأضيفت إلى العرب لأنها كانت بأيديهم قبل الإسلام وبها أوطانهم ومنازلهم ، لكن الذى يمنع المشركون من سكناه منها الحجاز خاصة وهو مكة والمدينة واليمامة وما والاها ، لا فيما سوى ذلك مما يطلق عليه اسم جزيرة العرب ، لاتفاق الجميع على أن اليمن لا يمتنعون منها مع أنها من جملة جزيرة العرب ، هذا مذهب الجمهور . وعن الحنفية يجوز مطلقاً إلا المسجد ، وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للتجارة ، وقال الشافعى لا يدخلون الحرم أصلاً إلا باذن الإمام لمصلحة المسلمين خاصة .

### باب التَّجَمُّلُ لِلْوُفُودِ

[٣٠٥٤] ٢٩٥٢ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن ابن عمر قال : وجد عمر حلة إستبرق تباع في السوق ، فأتى بها رسول الله صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، ابتع هذه الحلة فتجمل بها للعيد والوفد . فقال رسول الله صلى الله عليه : « إنما هذه لباس من لا خلاق له - أو إنما يلبس هذه من لا خلاق له - » فلبث ما شاء الله . ثم أرسل إليه النبي صلى الله عليه بجبة ديباج ، فأقبل بها عمر حتى أتى رسول الله صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، قلت : « إنما هذه لباس من لا خلاق له ، أو ، إنما يلبس هذه من لا خلاق له » ، ثم أرسلت إلي بهذه . فقال : « تبيعها ، أو تُصيب بها بعض حاجتك » .

قوله ( باب التجميل للوفد ) ذكر فيه حديث ابن عمر في حلة عطار ، وسيأتى شرحه في اللباس . قال ابن المنير : موضع الترجمة أنه ما أنكر عليه طلبه للتجميل للوفد ولما ذكر ، وإنما أنكر التجميل بهذا الصنف المنهى عنه .

### باب

### كَيْفَ يُعْرَضُ الْإِسْلَامُ عَلَى الصَّبِيِّ

[٣٠٥٥] ٢٩٥٣ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا هشام قال أخبرنا معمر عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله عن ابن عمر أنه أخبره : أن عمر انطلق في رهط من أصحاب النبي صلى الله عليه مع النبي صلى الله عليه قبل ابن صياد حتى وجده يلعب مع الغلمان عند أطم بني مغالة ، وقد قارب يومئذ ابن صياد يحتلم ، فلم يشعر حتى ضرب النبي صلى الله عليه ظهره بيده ، ثم قال النبي صلى الله عليه : « أتشهد أني رسول الله ؟ » . فنظر إليه ابن صياد فقال : أشهد أنك رسول الأميين . قال ابن صياد للنبي صلى الله عليه : أتشهد أني رسول الله ؟ قال له النبي صلى الله عليه :



«آمنت بالله ورسوله». قال النبي صلى الله عليه: «ماذا ترى؟» قال ابن صياد: يأتيني صادق وكاذب. قال النبي صلى الله عليه: «خلط عليك الأمر». قال النبي صلى الله عليه: «إني قد خبأت لك خبيئاً». قال ابن صياد: هو الدُّخ. قال النبي صلى الله عليه: «أخساً، فلن تعدو قدرك». قال عمر: يا رسول الله، ائذن لي فيه أضرب عنقه. قال النبي صلى الله عليه: «إن يكن هو فلن تسلط عليه، وإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله».

[٣٠٥٦] ٢٩٥٤ - قال ابن عمر: انطلق النبي صلى الله عليه وأبي بن كعب يأتیان النخل الذي فيه ابن صياد، حتى إذا دخل النخل طفق النبي صلى الله عليه يتقي بجذوع النخل وهو يختل ابن صياد أن يسمع من ابن صياد شيئاً قبل أن يراه، وابن صياد مضطجع على فراشه في قطيفة له فيها رمزة، فرأت أم صياد النبي صلى الله عليه وهو يتقي بجذوع النخل، فقالت لابن صياد: أي صاف - وهو اسمه - فثار ابن صياد، فقال النبي صلى الله عليه: «لو تركته بين».

[٣٠٥٧] ٢٩٥٥ - وقال سالم: قال ابن عمر: ثم قام النبي صلى الله عليه في الناس فأثنى على الله بما هو أهله، ثم ذكر الدجال فقال: «إني أنذركموه وما من نبي إلا قد أنذره قومه: لقد أنذره نوح قومه، ولكن سأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه: تعلمون أنه أعور، وأن الله ليس بأعور».

[الحديث ٣٠٥٧ - أطرافه في: ٣٣٣٧، ٣٤٣٩، ٤٤٠٢، ٦١٧٥، ٧١٢٣، ٧١٢٧، ٨٤٠٧].

**قوله (باب كيف يعرض الإسلام على الصبي)** ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة ابن صياد، وقد تقدم توجيه هذه الترجمة في «باب هل يعرض الإسلام على الصبي» في كتاب الجنائز، ووجه مشروعية عرض الإسلام على الصبي في حديث الباب من قوله صلى الله عليه وسلم لابن صياد «أتشهد أني رسول الله» وكان إذ ذاك لم يحتلم، فإنه يدل على المدعى، ويدل على صحة إسلام الصبي، وأنه لو أقر لقبل لأنه فائدة العرض.

**قوله (أن عمر انطلق الخ)** هذا الحديث فيه ثلاث قصص أوردها المصنف تامة: في الجنائز من طريق يونس، وهنا من طريق معمر، وفي الأدب من طريق شعيب، واقتصر في الشهادات على الثانية، وذكرها أيضاً فيما مضى من الجهاد من وجه آخر، واقتصر في الفتن على الثالثة، وقد مضى شرح أكثر مفرداته في الجنائز. وقوله «قبل ابن صياد» بكسر القاف وفتح الموحدة أي إلى جهته، وقوله «وقد قارب ابن صياد يومئذ يحتلم» في رواية يونس وشعيب «وقد قارب ابن صياد الحلم» ولم يقع ذلك في رواية الإسماعيلي فاعتبر ض به فقال: لا يلزم من كونه غلاماً أن يكون لم يحتلم.

**قوله ( أشهد أنك رسول الأمين )** فيه إشعار بأن اليهود الذين كان ابن صياد منهم كانوا معترفين ببعثة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكن يدعون أنها مخصوصة بالعرب ، وفساد حجتهم واضح جداً ، لأنهم إذا أقروا بأنه رسول الله استحال أن يكذب على الله ، فإذا ادعى أنه رسوله إلى العرب وإلى غيرها تعين صدقه ، فوجب تصديقه .

**قوله ( فقال ابن صياد : أنشهد أني رسول الله )** في حديث أبي سعيد عند الترمذى « فقال أنشهد أنت أني رسول الله » .

**قوله ( قال له النبي صلى الله عليه وسلم : آمنت بالله ورسله )** والمستمل « ورسوله » بالإنفراد ، وفي حديث أبي سعيد « آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر » قال الزين بن المنير ، إنما عرض النبي صلى الله عليه وسلم الإسلام على ابن صياد بناء على أنه ليس الدجال المحذر منه . قلت : ولا يتعين ذلك ، بل الذى يظهر أن أمره كان محتملاً فأراد اختباره بذلك فإن أجاب غلب ترجيح أنه ليس هو ، وإن لم يجب تمادى الاحتمال ، أو أراد باستنطاقه إظهار كذبه المتنافى لدعوى النبوة ، ولما كان ذلك هو المراد أجابه بجواب منصف فقال « آمنت بالله ورسله » . وقال القرطبي : كان ابن صياد على طريقة الكهنة يخبر بالخبر فيصيح تارة ويفسد أخرى ، فشاع ذلك ولم ينزل في شأنه وحى ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم سلوك طريقة يختبر حاله بها ، أى فهو السبب في انطلاق النبي صلى الله عليه وسلم إليه ، وقد روى أحمد من حديث جابر قال « ولدت امرأة من اليهود غلاماً ممسوحة عينه ، والأخرى طالعة ناتئة ، فأشفق النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون هو الدجال » . وللترمذى عن أبي بكر مرفوعاً « يمكث أبو الدجال وأمه ثلاثين عاماً لا يولد لها ثم يولد لها غلام أضمر شيء وأقله منفعة ، قال ونعتهما فقال : أما أبوه فطويل ضرب اللحم كأن أنفه منقار ، وأما أمه فقراضخة » أى بقاء مفتوحة وراء ساكنة وبمعجمتين ، والمعنى أنها ضخمة طويلة اليدين « قال فسمعنا بمولود بتلك الصفة ، فذهبت أنا والزبير بن العوام حتى دخلنا على أبويه — يعنى ابن صياد — فإذا هما بتلك الصفة » ولأحمد والبخاري من حديث أبي ذر قال « بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم إلى أمه فقال : سلها كم حملت به ؟ فقالت حملت به اثني عشر شهراً ، فلما وقع صباح صياح الصبي ابن شهر » انتهى ، فكان ذلك هو الأصل في إرادة استكشاف أمره .

**قوله ( ماذا ترى ؟ قال ابن صياد : يأتيني صادق وكاذب )** في حديث جابر عند الترمذى ونحوه لمسلم « فقال أرى حفا وباطلاً ، وأرى عرشاً على الماء » وفي حديث أبي سعيد عنده « أرى صادقين وكاذباً » ولأحمد « أرى عرشاً على البحر حوله الحيتان » .

**قوله ( قال ليس )** بضم اللام وتخفيف الموحدة المكسورة بعدها مهملة أى خلط ، وفي حديث أبي الطفيل عند أحمد فقال « تعرفوا بالله من شر هذا » .

**قوله ( إني قد غيبت لك خبئاً )** بكسر المعجمة وفتحها وسكون الموحدة بعدها هز ، وفتح المعجمة وكسر الموحدة بعدها تحنانية ساكنة ثم هز أى أخفيت لك شيئاً .

**قوله ( هو الدخ )** بضم المهملة بعدها معجمة ، وحكى صاحب المحكم الفتح ، ووقع عند الحاكم

« الزخ » بفتح الزاى بدل الدال وفسره بالجماع ، واتفق الأئمة على تغليظه في ذلك ، ويرده ما وقع في حديث أبي ذر المذكور « فأراد أن يقول الدخان فلم يستطع فقال الدخ » وللبزار والطبراني في « الأوسط » من حديث زيد ابن حارثة قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم خبأ له سورة الدخان » وكأنه أطلق السورة وأراد بعضها ، فإن عند أحمد عن عبد الرزاق في حديث الباب « وخبأت له : يوم تأتي السماء بدخان مبين » وأما جواب ابن صياد بالدخ فقليل إنه اندهش فلم يقع من لفظ الدخان إلا على بعضه ، وحكى الخطابي أن الآية حينئذ كانت مكتوبة في يد النبي صلى الله عليه وسلم فلم يهتد ابن صياد منها إلا لهذا القدر الناقص على طريقة الكهنة ، ولهذا قال له النبي صلى الله عليه وسلم « لن تعدو قدرك » أى قد مثلك من الكهان الذين يحفظون من إلقاء شياطينهم ما يحفظونه محتلاً صدقه بكذبه . وحكى أبو موسى المديني أن السر في امتحان النبي صلى الله عليه وسلم له بهذه الآية الإشارة إلى أن عيسى بن مريم يقتل الدجال بجبل الدخان ، فأراد التعريض لابن الصياد بذلك واستبعد الخطابي ما تقدم وصورب أنه أخبأ له الدخ وهونبت يكون بين البساتين ، وسبب استبعاده له أن الدخان لا يخبأ في اليد ولا الكم . ثم قال : إلا أن يكون خبأ له اسم الدخان في ضميره ، وعلى هذا فيقال : كيف اطلع ابن صياد أو شيطانه على ما في الضمير ؟ ويمكن أن يجاب باحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم تحدث مع نفسه أو أصحابه بذلك قبل أن يختبره فاسترق الشيطان ذلك أو بعضه .

**قوله ( اغصاً )** سيأتي الكلام عليها في كتاب الأدب في باب مفرد .

**قوله ( فلن تعدو قدرك )** أى لن تجاوز ما قدر الله فيك أو مقدار أمثالك من الكهان . قال العلماء : استكشف النبي صلى الله عليه وسلم أمره ليبين لأصحابه تنويهه لئلا يلتبس حاله على ضعيف لم يتمكن في الإسلام ومحصل ما أجاب به النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال له على طريق الغرض والتنزل : إن كنت صادقاً في دعواك الرسالة ولم يختلط عليك الأمر آمنت بك . وإن كنت كاذباً وخطط عليك الأمر فلا . وقد ظهر كذبك والتباس الأمر عليك فلا تعدو قدرك .

**قوله ( إن يكن هو )** كذا للأكثر ، وللكشميني « إن يكن » على وصل الضمير ، واختار ابن مالك جوازه ، ثم الضمير لغير مذكور لفظاً ، وقد وقع في حديث ابن مسعود عند أحمد « أن يكون هو الذي تخاف فلن تستطيعه » وفي مرسل عروة عند الحارث بن أبي أسامة « أن يكن هو الدجال » .

**قوله ( فلن تسلط عليه )** في حديث جابر « فلت بصاحبه ، إنما صاحبه عيسى بن مريم » .

**قوله ( وإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله )** قال الخطابي : وإنما لم يأذن النبي صلى الله عليه وسلم في قتله مع ادعائه النبوة بحضرته لأنه كان غير بالغ ، ولأنه كان من جملة أهل العهد ، قلت : الثاني هو المتعين ، وقد جاء مصرحاً به في حديث جابر عند أحمد ، وفي مرسل عروة « فلا يحل لك قتله » ثم أن في السؤال عندي نظراً ، لأنه لم يصرح بدعوى النبوة ، وإنما أوهم أنه يدعى الرسالة ، ولا يلزم من دعوى الرسالة دعوى النبوة ، قال الله تعالى ﴿ إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين ﴾ الآية .

**قوله ( قال ابن عمر : انطلق النبي صلى الله عليه وسلم هو وأبى بن كعب )** هذه هي القصة الثانية من هذا الحديث ، وهو موصول بالإسناد الأول : وقد أفردا أحمد عن عبد الرزاق بإسناد حديث الباب ،

ووقع في حديث جابر « ثم جاء النبي صلى الله عليه وسلم ومعه أبو بكر وعمر ونفر من المهاجرين والأنصار وأنا معهم » ولأحمد من حديث أبي الطفيل أنه حضر ذلك أيضا ، وقد تقدم في الجناز شرح ما في هذا الفصل من المفردات وبيان اختلاف الرواة . وقوله « طفق » أى جعل و « يتقى » أى يستتر و « يختل » أى يسمع في خفية . ووقع في حديث جابر « رجاء أن يسمع من كلامه شيئا ليعلم أصادق هو أم كاذب » .

**قوله ( أى صاف )** بمهمله وفاء وزن باغ ، زاد في رواية يونس « هذا محمد » وفي حديث جابر « فقالت يا عبد الله هذا أبو القاسم قد جاء » وكأن الراوى عبر باسمه الذى تسمى به في الإسلام ، وأما اسمه الأول فهو صاف .

**قوله ( لو تركته بين )** أى أظهر لنا من حاله ما نطلع به على حقيقته ، والضمير لأم ابن صياد ، أى لو لم تعلمه بمجيئنا لنمادى على ما كان فيه فسمعنا ما يستكشف به أمره . وغفل بعض الشراح فجعل الضمير للزمزمة ، أى لو لم يتكلم بها لفهمنا كلامه لكن عدم فهمنا لما يقول كونه بهمهم ، كذا قال . والأول هو المعتمد .

**قوله ( وقال سالم قال ابن عمر )** هذه هي القصة الثالثة وهي موصولة بالإسناد المذكور ، وقد أفردها أحمد أيضا ، وسيأتى الكلام عليها في الفتن . وفي قصة ابن صياد اهتمام الإمام بالأمور التى يخشى منها الفساد والتنقيب عليها ، وإظهار كذب المدعى الباطل وامتحانه بما يكشف حاله والتجسس على أهل الريب ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجتهد فيما لم يوح إليه فيه . وقد اختلف العلماء في أمر ابن صياد اختلافاً كثيراً سأستوفيه إن شاء الله تعالى في الكلام على حديث جابر « أنه كان يحلف أن ابن صياد هو الدجال » حيث ذكره المصنف في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . وفيه الرد على من يدعى الرجعة إلى الدنيا لقوله صلى الله عليه وسلم لعمر « إن يكن هو الذى تخاف منه فلن تستطيعه » لأنه لو جاز أن الميت يرجع إلى الدنيا لما كان بين قتل عمر له حينئذ وكون عيسى بن مريم هو الذى يقتله بعد ذلك منافاة . والله أعلم .

**باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لليهود: أسلموا تسلموا**

قاله المقبري عن أبي هريرة .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لليهود أسلموا تسلموا ، قاله المقبري عن أبي هريرة )** هو طرف من حديث سيأتى موصولا مع الكلام عليه في الجزية .

**باب إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فهي لهم**

٢٩٥٦ - حدثنا محمود قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن الزهري عن علي

[٣٠٥٨]

ابن حسين عن عمرو بن عثمان بن عفان عن أسامة بن زيد قال : قلت : يا رسول الله ، أين تنزل غداً - في حجة - قال : « وهل ترك لنا عقيل منزلاً ؟ » ثم قال : « نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة

المُحَصَّبُ حَيْثُ قَاسَمْتُ قَرِيشَ عَلَى الْكُفْرِ»، وَذَلِكَ أَنَّ بَنِي كِنَانَةَ حَالَفَتْ قُرَيْشًا عَلَى بَنِي هَاشِمٍ أَنْ لَا يَبَايَعُوهُمْ وَلَا يُؤَوُّوهُمْ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَالْخَيْفُ: الْوَادِي.

[٢٠٥٩]

٢٩٥٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَعْمَلَ مَوْلَى لَهُ يُدْعَى هُنَيْءَ عَلَى الْحَمَى فَقَالَ: يَا هُنَيْءُ اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ. وَأَدْخَلَ رَبُّ الصَّرِيمَةِ وَرَبَّ الْغُنَيْمَةِ، وَإِيَّايَ وَنَعَمَ بْنَ عَوْفٍ وَنَعَمَ ابْنَ عَفَّانَ، فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهْلَكَ مَا شِئْتُهُمَا يَرْجِعَانِ إِلَى زَرْعٍ وَنَخْلٍ، وَإِنَّ رَبَّ الصَّرِيمَةِ وَرَبَّ الْغُنَيْمَةِ إِنْ تَهْلَكَ مَا شِئْتُهُمَا يَأْتِنِي بَنِيهِ فَيَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. أَفَتَارَكُهُمْ أَنَا لَا أَبَالِكُ؟ فَالْمَاءُ وَالْكَأُ أَيْسَرُ عَلَيَّ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، وَأَيْمُ اللَّهِ إِنَّهُمْ لَيُرُونَ أَنِّي قَدْ ظَلَمْتُهُمْ؛ إِنَّهَا بِلَادُهُمْ، قَاتَلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْمَالُ الَّذِي أَحْمَلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ شَبْرًا.

قوله (باب إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فهي لهم) أشار بذلك إلى الرد على من قال من الحنفية إن الحرب إذا أسلم في دار الحرب وأقام بها حتى غلب المسلمون عليها فهو أحق بجميع ماله إلا أرضه وعقاره فإنها تكرر فيثأ للمسلمين، وقد خالفهم أبو يوسف في ذلك فوافق الجمهور، ويوافق الترجمة حديث أخرجه أحمد عن صخر بن العيلة البجلي قال «فر قوم من بني سليم عن أرضهم فأخذتها، فأسلموا وخلصموني إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فردها عليهم وقال: إذا أسلم الرجل فهو أحق بأرضه وماله». وقوله (حدثنا محمود) هو ابن غيلان، وقوله «حدثنا عبد الله» هو ابن المبارك، وهذه رواية أبي ذر وحده، وللباقيين «عبد الرزاق» بدل عبد الله، وبه جزم الإسماعيلي وأبو نعيم.

قوله (قلت يا رسول الله أين تنزل غدا؟ الحديث) ذكره مختصراً، وقد تقدم في «باب توريث دور مكة وشرائها» من كتاب الحج بتمامه وتقدم شرحه هناك، وفيه ما ترجم له هنا، لكنه مبني على أن مكة فتحت عنوة والمشهور عند الشافعية أنها فتحت صلحاً، وسيأتي تحرير مباحث ذلك في غزوة الفتح من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى. ويمكن أن يقال: لما أقر النبي صلى الله عليه وسلم عقيلاً على تصرفه فيما كان لأخويه على وجعفر وللنبي صلى الله عليه وسلم من الدور والرباع بالبيع وغيره ولم يغير النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولا انتزعها ممن هي في يده لما ظفر كان في ذلك دلالة على تقرير من بيده دار أو أرض إذا أسلم وهي في يده بطريق الأولى. وقال القرطبي: يحتمل أن يكون مراد البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم من أهل مكة بأموالهم ودورهم من قبل أن يسلموا، فتقرير من أسلم يكون بطريق الأولى.

قوله (وذلك أن بني كنانة حالف قريشاً على بني هاشم أن لا يبايعوهم ولا يؤووهم) هكذا رقع هذا القدر معطوفاً على حديث أسامة وذكر الخطيب أن هذا مدرج في رواية الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو

ابن عثمان عن أسامة ، وإنما هو عند الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وذلك أن ابن وهب رواه عن يونس عن الزهري ففصل بين الحديثين . وروى محمد بن أبي حفصة عن الزهري الحديث الأول فقط ، وروى شعيب والنعمان بن راشد وإبراهيم بن سعد والأوزاعي عن الزهري الحديث الثاني فقط ، لكن عن أبي سلمة عن أبي هريرة . قلت : أحاديث الجميع عند البخاري ، وطريق ابن وهب عنده لحديث أسامة في الحج ، ولحديث أبي هريرة في التوحيد ، وأخرجهما مسلم معاً في الحج وقد قدمت في الكلام عن حديث أسامة في الحج ما وقع فيه من إدراج أيضاً والله المستعان .

قوله ( أن عمر بن الخطاب استعمل مولى له يدعى هنياً ) بالنون مصغر بغير همز وقد يهمز ، وهذا المولى لم أر من ذكره في الصحابة مع إدراكه ، وقد وجدت له رواية عن أبي بكر وعمر وعمر بن العاص ، روى عنه ابنه عمير وشيخ من الأنصار وغيرهما ، وشهد صفين مع معاوية ثم تحول إلى علي لما قتل عمار ، ثم وجدت في كتاب مكة لعمر بن شبة أن آل هنى ينتسبون في همدان وهم موالى آل عمر ، انتهى . ولولا أنه كان من الفضلاء النبهاء الموثوق بهم لما استعمله عمر .

قوله ( على الحمى ) بين ابن سعد من طريق عمير بن هنى عن أبيه أنه كان على حمى الريلة ، وقد تقدم بعض ذلك في كتاب الشرب .

قوله ( أضمم جناحك عن المسلمين ) أى اكفف يدك عن ظلمهم ، وفي رواية معن بن عيسى عن مالك عند الدارقطني في الفرائب « أضمم جناحك للناس » وعلى هذا فعمته استرهم بجناحك ، وهو كناية عن الرحمة والشفقة .

قوله ( واتق دعوة المسلمين ) في رواية الإسماعيلي والدارقطني وأبي نعيم « دعوة المظلوم » .

قوله ( وأدخل ) بهزة مفتوحة ومعجمة مكسورة ، والصريمة بالمهمله مصغر وكذا الغنيمة أى صاحب القطعة القليلة من الإبل والغنم ، ومتعلق بالإدخال محذوف والمراد المرعى .

قوله ( وإياى ) فيه تحذير المتكلم نفسه ، وهو شاذ عند النحاة ، كذا قيل ، والذي يظهر أن الشذوذ في لفظه ، وإلا فالمراد في التحقيق إنما هو تحذير المخاطب ، وكأنه بتحذير نفسه حذره بطريق الأولى فيكون أبلغ ، ونحوه نهى المرء نفسه ومراده نهى من يخاطبه كما سيأتى قريباً في باب الغلول . وقوله « فيه ابن عوف » هو عبد الرحمن ، وابن عفان هو عثمان ، وخصهما بالذكر على طريق المثال لكثرة نعمهما لأنهما كانا من مياسير الصحابة ، ولم يرد بذلك منعهما البتة ، وإنما أراد أنه إذا لم يسع المرعى إلا نعم أحد الفريقين فنعم المقلين أولى ، فناه عن إثارهما على غيرهما أو تقديمهما قبل غيرهما ، وقد بين حكمة ذلك في نفس الخبر .

قوله ( بيته ) كذا للأكثر بمثناة قبلها تحتانية ساكنة بلفظ مفرد البيت ، وللكشيمى بنون قبل التحتانية بلفظ جمع البنين ، والمعنى متقارب .

قوله ( يا أمير المؤمنين ، يا أمير المؤمنين ) حذف المقول لدلالة السياق عليه ، ولأنه لا يتعين في لفظ ، والتقدير يا أمير المؤمنين أنا فقير ، يا أمير المؤمنين أنا أحق ونحو ذلك .

قوله ( أفتاركهم أنا ) استفهام إنكار ومعناه لا أتركهم محتاجين ، وقوله « لا أبالك » بفتح المعزة والموحدة ، وظاهره الدعاء عليه ، لكنه على مجازه لا على حقيقته ، وهو بغير تنوين لأنه صار شديدا بالمضاف وإلا فالأصل لا أبالك ، والحاصل أنهم لو منعوا من الماء والكلاء لهلكوا واشبههم فاحتاج إلى تعويضهم بصرف الذهب والفضة لهم لسد خلتهم ، وربما عارض ذلك الاحتياج إلى النقد في صرفه في مهم آخر .

قوله ( أنهم ليرون ) بضم التحتانية أوله بمعنى الظن ، وبفتحها بمعنى الاعتقاد . وقوله « أنى قد ظلمتهم » قال ابن التين يريد أرباب المواشي الكثيرة ، كذا قال ، والذي يظهر لى أنه أراد أرباب المواشي القليلة لأنهم المعظم والأكثر وهم أهل تلك البلاد من بوادي المدينة ، ويدل على ذلك قول عمر « إنها لبلادهم » وإنما ساغ لعمر ذلك لأنه كان موثقا فحواه لنعم الصدقة لمصلحة عموم المسلمين . وقد أخرج ابن سعد في الطبقات « عن معن بن عيسى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه « أن عمر أتاه رجل من أهل البادية فقال : يا أمير المؤمنين بلادنا قاتلنا عليها في الجاهلية وأسلمنا عليها في الإسلام ، ثم نحى علينا ؟ فجعل عمر ينفخ ويقتل شاربه » وأخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق ابن وهب عن مالك بن نحوه وزاد « فلما رأى الرجل ذلك ألح عليه ، فلما أكثر عليه قال : المال مال الله والعباد عباد الله ، ما أنا بفاعل » وقال ابن المنير : لم يدخل ابن عفان ولا ابن عوف في قوله « قاتلوا عليها في الجاهلية » فالكلام عائد على عموم أهل المدينة لا عليهما والله أعلم . وقال المهلب : إنما قال عمر ذلك لأن أهل المدينة أسلموا عفواً وكانت أموالهم لهم ، ولهذا ساوم بني النجار بمكان مسجده ، قال فانفق العلماء على أن من أسلم من أهل الصلح فهو أحق بأرضه ، ومن أسلم من أهل العنوة فأرضه فيء للمسلمين ، لأن أهل العنوة غلبوا على بلادهم كما غلبوا على أموالهم بخلاف أهل الصلح في ذلك . وفي نقل الاتفاق نظر لما بينا أول الباب ، وهو ومن بعده حملوا الأرض على أرض أهل المدينة التي أسلم أهلها عليها وهي في ملكهم ، وليس المراد ذلك هنا ، وإنما حمى عمر بعض الموات مما فيه نبات من غير معالجة أحد وخص إبل الصدقة وخيول المجاهدين ، وأذن لمن كان مقلداً أن يرعى فيه مواشيه رفقاً به ، فلا حجة فيه للمخالف . وأما قوله « يرون أنى ظلمتهم » فأشار به إلى أنهم يدعون أنهم أولى به ، لا أنهم منعوا حقهم الواجب لهم .

قوله ( لولا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله ) أى من الإبل التي كان يحمل عليها من لا يجد ما يركب ، وجاء عن مالك أن عدة ما كان في الحمى في عهد عمر بلغ أربعين ألفاً من إبل وخيل وغيرها ، وفي الحديث ما كان فيه عمر من القوة وجودة النظر والشفقة على المسلمين . وهذا الحديث ليس في الموطأ قال الدارقطني في « غرائب مالك » هو حديث غريب صحيح .

ب

كتابة الإمام الناس

٢٩٥٨ - حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن

حذيفة قال : قال النبي صلى الله عليه : اكتبوا لي من يلفظ بالإسلام من الناس . فكتبنا له ألفاً وخمسمائة رجل ، فقلنا : نخاف ونحن ألف وخمسمائة ؟ فلقد رأيتنا ابتلينا حتى إن الرجل ليصلي وحده وهو خائف .

حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش فوجدناهم خمسمائة ، قال أبو معاوية : ما بين ستمائة إلى سبعمائة .

[٣٠٦١] ٢٩٥٩ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا سفيان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، إني كتبت في غزوة كذا وكذا ، وامرأتي حاجة ، قال : « ارجع فحج مع امرأتك » .

قوله ( باب كتابة الإمام الناس ) أى من المقاتلة أو غيرهم ، والمراد ما هو أعم من كتابته بنفسه أو بأمره .

قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو القرياني ، وسفيان هو الثوري .

قوله ( اكتبوا لي من تلفظ بالإسلام ) في رواية أبي معاوية عن الأعمش عند مسلم « احصوا » بدل اكتبوا ، وهى أعم من اكتبوا ، وقد يفسر احصوا باكتبوا .

قوله ( فقلنا نخاف ) هو استفهام تعجب وحذف منه أداة الاستفهام وهى مقدرة ، وزاد أبو معاوية في روايته « فقال إنكم لا تدرون لعلكم أن تبتلوا » وكأن ذلك وقع عند ترقب ما يخاف منه ، ولعله كان عند خروجهم إلى أحد أو غيرها . ثم رأيت في شرح ابن التين الجزم بأن ذلك كان عند جفر الخندق . وحكى الداودى احتمال أن ذلك وقع لما كانوا بالحديبية لأنه قد اختلف في عددهم هل كانوا ألفاً وخمسمائة أو ألفاً وأربعمائة أو غير ذلك مما سيأتى في مكانه وأما قول حذيفة « فلقد رأيتنا ابتلينا الخ » فيشبه أن يكون أشار بذلك إلى ما وقع في أواخر خلافة عثمان من ولاية بعض أمراء الكوفة كالوليد بن عقبة حيث كان يؤخر الصلاة أو لا يقيمها على وجهها ، وكان بعض الورعين يصلى وحده سرّاً ثم يصلى معه خشية من وقوع الفتنة ، وقيل كان ذلك حين أتم عثمان الصلاة في السفر وكان بعضهم يقصر سرّاً وحده خشية الإنكار عليه ، ووهم من قال إن ذلك كان أيام قتل عثمان لأن حذيفة لم يحضر ذلك ، وفي ذلك علم من أعلام النبوة من الإخبار بالشيء قبل وقوعه ، وقد وقع أشد من ذلك بعد حذيفة في زمن الحجاج وغيره .

قوله ( حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش فوجدناهم خمسمائة ) يعنى أن أبا حمزة خالف الثوري عن الأعمش في هذا الحديث بهذا السند فقال خمسمائة ولم يذكر الألف .

قوله ( قال أبو معاوية ما بين ستمائة إلى سبعمائة ) أى أن أبا معاوية خالف الثوري أيضاً عن الأعمش بهذا الإسناد في العدة ، وطريق أبي معاوية هذه وصلها مسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه ، وكان رواية الثوري رجحت عند البخارى فلذلك اعتمدها لكونه أحفظهم مطلقاً وزاد عليهم ، وزيادة الثقة الحافظ مقدمة ،



وأبو معاوية وإن كان أحفظ أصحاب الأعمش بخصوصه ولذلك اقتصر مسلم على روايته لكنه لم يجزم بالعدد فقدم البخارى رواية الثورى لزيادتها بالنسبة لرواية الإثنين ولجزمها بالنسبة لرواية أبي معاوية ، وأما ما ذكره الإسماعيلي أن يحيى بن سعيد الأموى وأبا بكر بن عياش وافقا أبا حمزة فى قوله خمسمائة فتعارض الأكثرية والأحفظة فلا يخفى بعد ذلك الترجيح بالزيادة ، وبهذا يظهر رجحان نظر البخارى على غيره . وسلك الداودى الشارح طريق الجمع فقال : لعلمهم كتبوا مرات فى مواطن . وجمع بعضهم بأن المراد بالآلف وخمسمائة جميع من أسلم من رجل وامرأة وعبد وصبي ، وبما بين الستمائة إلى السبعمائة الرجال خاصة وبالمسمائة المقاتلة خاصة . وهو أحسن من الجمع الأول وإن كان بعضهم أبطله بقوله فى الرواية الأولى ألف وخمسمائة رجل لإمكان أن يكون الراوى أراد بقوله رجل نفس ، وجمع بعضهم بأن المراد بالمسمائة المقاتلة من أهل المدينة خاصة ، وبما بين الستمائة إلى السبعمائة هم ومن ليس بمقاتل ، وبالألف وخمسمائة هم ومن حولهم من أهل القرى والبوادي . قلت : ويخفى فى وجوه هذه الاحتمالات كلها اتحاد مخرج الحديث ومداره على الأعمش بسنده واختلاف أصحابه عليه فى العدد المذكور والله أعلم . وفى الحديث مشروعية كتابة دواوين الجيوش ، وقد يتعين ذلك عند الاحتياج إلى تمييز من يصلح للمقاتلة بمن لا يصلح ، وفيه وقوع العقوبة على الإعجاب بالكثرة وهو نحو قوله تعالى ﴿ ويوم نحسبكم إذا عجبكم كثر تكم ﴾ الآية . وقال ابن المنير : موضع الترجمة من الفقه أن لا يتخيل أن كتابة الجيش وإحصاء عدده يكون ذريعة لارتفاع البركة ، بل الكتابة المأمور بها لمصلحة دينية ، والمواخذة التى وقعت فى حنين كانت من جهة الإعجاب . ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس « قال رجل يا رسول الله إني اكتنبت فى غزوة كذا » وهو يرجح الرواية الأولى بلفظ « اكتبوا » لأنها مشعرة بأنه كان من عادتهم كتابة من يتعين للخروج فى المغازى ، وقد تقدم شرح الحديث فى الحجج مستوفى .

ب

إِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ

٢٩٦٠ - حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري .

[٣٠٦٢]

وحدثني محمود قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال : شهدنا مع رسول الله صلى الله عليه ، فقال لرجل من يدعي بالإسلام : « هذا من أهل النار » . فلما حضر القتال قاتل الرجل قتالاً شديداً فأصابته جراحة . فقيل : يا رسول الله ، الذي قلت إنه من أهل النار فإنه قد قاتل اليوم قتالاً شديداً وقد مات ، فقال النبي صلى الله عليه : « إلى النار » . قال : فكاد بعض الناس أراد أن يرتاب . فبينما هم على ذلك إذ قيل : إنه لم يمت ، ولكن به جراحاً شديداً . فلما كان من الليل لم يصبر على الجراح فقتل نفسه ، فأخبر النبي صلى الله عليه بذلك فقال : « الله أكبر ، أشهد أنني عبد الله ورسوله » . ثم أمر بلالاً فنادى فى الناس : « أنه

لا يدخل الجنة إلا نفسٌ مسلمةٌ، وإنَّ الله ليؤيِّدُ هذا الدين بالرجلِ الفاجرِ» .

[الحديث ٣٠٦٢ - أطرافه في: ٤٢٠٣، ٤٢٠٤، ٦٦٠٦].

**قوله (باب إن الله ليؤيد الدين بالرجل الفاجر)** ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة الرجل الذي قاتل وقال النبي صلى الله عليه وسلم «إنه من أهل النار» وظهر بعد ذلك أنه قتل نفسه ، وسيأتي شرحه مستوفى في المغازي ، وهو ظاهر فيما ترجم به ، وساقه هنا على لفظ معمر وهذا هو السبب في عطفه لطريقه على طريق شعيب ، وقال المهلب وغيره : لا يعارض هذا قوله صلى الله عليه وسلم «لا نستعين بمشرك» لأننا إما خاص بذلك الوقت ، وإما أن يكون المراد به الفاجر غير المشرك . قلت : الحديث أخرجه مسلم ، وأجاب عنه الشافعي بالأول ، وحجة النسخ شهود صفوان بن أمية حيننا مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو مشرك وقصته مشهورة في المغازي ، وأجاب غيره في الجمع بينهما بأوجه غير هذه : منها أنه صلى الله عليه وسلم تفرس في الذي قال له «لا أستعين بمشرك» الرغبة في الإسلام فردده رجاء أن يسلم فصدق ظنه ؛ ومنها أن الأمر فيه إلى رأى الإمام ، وفي كل منهما نظر من جهة أنها نكرة في سياق النفي فيحتاج مدعى التخصيص إلى دليل . وقال الطحاوي : قصة صفوان لا تعارض قوله «لا أستعين بمشرك» لأن صفوان خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم باختياره لا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم له بذلك ، قلت : وهي تفرقة لا دليل عليها ولا أثر لها ؛ وبيان ذلك أن المخالف لا يقول به مع الإكراه ، وأما الأمر فالتقرير يقوم مقامه . قال ابن المنير : موضع الترجمة من الفقه أن لا يتخيل في الإمام إذا حى حوزة الإسلام وكان غير عادل أنه يطرح النفع في الدين لفجوره فيجوز الخروج عليه ، فأراد أن هذا التخيل مندفع بهذا النص ، وأن الله قد يؤيد دينه بالفاجر ، وفجوره على نفسه .

ب

من تأمر في الحرب من غير إمرة إذا خاف العدو

٢٩٦١ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا ابن علية عن أيوب عن حميد بن هلال [٣٠٦٣]

عن أنس بن مالك قال : خطب رسول الله صلى الله عليه فقال : «أخذ الراية زيد فأصيب ، ثم أخذها جعفر فأصيب ، ثم أخذها عبد الله بن رواحة فأصيب ، ثم أخذها خالد بن الوليد عن غير إمرة ففتح الله عليه ، فما يسرني - أو قال : ما يسرهم - أنهم عندنا . وإن عيني لتذر فان» .

**قوله (باب من تأمر في الحرب من غير إمرة إذا خاف العدو)** ذكر فيه حديث أنس

في قصة أخذ خالد الراية في يوم مؤتة ، وسيأتي شرحه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى ، وهو ظاهر فيما ترجم له به أيضا . قال ابن المنير : يؤخذ من حديث الباب أن من تعين لولاية وتعذرت مراجعة الامام أن الولاية تثبت لذلك المعين شرعا وتجب طاعته حكما . كذا قال ، ولا يخفى أن محله ما إذا اتفق الحاضرون عليه .

قال : ويستفاد منه صحة مذهب مالك في أن المرأة إذا لم يكن لها ولي إلا السلطان فتعذر إذن السلطان أن يزوجهما الآحاد ، وكذا إذا غاب إمام الجمعة قدم الناس لأنفسهم .

### باب العون بالمدد

[٣٠٦٤] ٢٩٦٢- حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا ابن أبي عديّ وسهل بن يوسف عن سعيد عن قتادة عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وآله أتاه رعل وذكوان وعصية وبنو لحيان فزعموا أنهم قد أسلموا ، واستمدّوه على قومهم ، فأمدّهم النبي صلى الله عليه وآله بسبعين من الأنصار ، قال أنس : كنّا نسميهم القراء ، يحطّبون بالنهار ويصلّون بالليل . فانطلقوا بهم حتى بلغوا بئر معونة غدروا بهم وقتلوه . ففقت شهراً يدعو على رعل وذكوان وبنو لحيان . قال قتادة : وحدثنا أنس أنهم قرؤوا بهم قرآناً : ألا بلغوا عنا قومنا ، بأنّا قد لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا . ثم رفع ذلك بعد .

قوله ( باب العون بالمدد ) بفتح الميم : ما يمد به الأمير بعض العسكر من الرجال ، ذكر فيه حديث أنس في قصة بئر معونة وسيأتي شرحه مستوفى في المغازي ، وهو ظاهر فيما ترجم به أيضاً . قال ابن المنير : وفيه أن الاجتهاد والعمل بالظاهر لا يضر صاحبه أن يقع التخلف ممن ظن به الوفاء .

( تنبيه ) : قال الدمياطي : قوله في هذه الطريق « أتاه رعل وذكوان وعصية ولحيان » وهم ، لأن هؤلاء ليسوا أصحاب بئر معونة وإنما هم أصحاب الرجيع ، وهو كما قال ، وسأبين ذلك واضحاً في المغازي إن شاء الله تعالى .

### باب من غلب العدو ، فأقام على عرستهم ثلاثاً

[٣٠٦٥] ٢٩٦٣- حدثنا محمد بن عبد الرحيم قال حدثنا روح بن عبادة قال حدثنا سعيد عن قتادة قال : ذكر لنا أنس بن مالك عن أبي طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله أنه كان إذا ظهر على قوم أقام بالعرصة ثلاث ليال . تابعه معاذ وعبد الأعلى . حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس عن أبي طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله .

[الحديث ٣٠٦٥ - طرفه في : ٣٩٧٦] .

قوله ( باب من غلب العدو فأقام على عرستهم ثلاثاً ) العرصة بفتح المهملة وسكون الراء بينهما : هي البقعة الواسعة بغير بناء من دار وغيرها .

قوله ( ذكر لنا أنس بن مالك عن أبي طلحة ) كذا رواه قتادة ، ورواه ثابت عن أنس بغير ذكر

أبي طلحة ، وهذه الطريق عن روح بن عباد عن سعيد وهو ابن أبي عروبة مختصرة . وقد أوردها المصنف في المغازي في غزوة بدر عن شيخ آخر عن روح بآتم من هذا السياق ، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى .

**قوله ( تابعه معاذ وعبد الأعلى عن قتادة الخ )** أما متابعة معاذ وهو ابن معاذ العنبري فوصلها أصحاب السنن الثلاثة من طريقه ولفظه « أحب أن يقيم بالعرصة ثلاثاً » وأما متابعة عبد الأعلى وهو ابن عبد الأعلى السامي بالمهملة فوصلها أبو بكر بن أبي شيبة عنه ومن طريق الإسماعيلي . وأخرجها مسلم عن يوسف بن حماد عنه ، قال المهلب : حكمة الإقامة لإراحة الظهر والأنفس ، ولا يخفى أن عمله إذا كان في أمن من عدو وطارق ، والاقتصار على ثلاث يؤخذ منه أن الأربعة إقامة . وقال ابن الجوزي : إنما كان يقيم ليظهر تأثير الغلبة وتنفيذ الأحكام وقلة الاحتفال ، فكأنه يقول : من كانت فيه قوة منكم فليرجع إلينا . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون المراد أن تقع ضيافة الأرض التي وقعت فيها المعاصي بايقاع الطاعة فيها بذكر الله وإظهار شعار المسلمين . وإذا كان ذلك في حكم الضيافة ناسب أن يقيم عليها ثلاثاً لأن الضيافة ثلاثة .

### باب من قَسَمَ الْغَنِيمَةَ فِي غَزْوِهِ وَسَفَرِهِ

وقال رافعٌ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ فَأَصْبَحْنَا إِبِلًا وَغَنَمًا، فَعَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بَبْعِيرٍ .

[٣٠٦٦] ٢٩٦٤ - حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا هَمَامٌ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسًا أَخْبَرَهُ قَالَ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْجِعْرَانَةِ حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ .

**قوله ( باب من قسم الغنيمة في غزوه وسفاره )** أشار بذلك إلى الرد على قول الكوفيين إن الغنائم لا تقسم في دار الحرب ، واعتلوا بأن الملك لا يتم عليها إلا بالاستيلاء ، ولا يتم الاستيلاء إلا بإحرازها في دار الإسلام . وقال الجمهور : هو راجع إلى نظر الإمام واجتهاده ، وتام الاستيلاء يحصل بإحرازها بأيدي المسلمين . ويدل على ذلك أن الكفار لو أعتقوا حينئذ رقيقاً لم ينفذ عتقهم ، ولو أسلم عبد الحربى ولحق بالمسلمين صار حراً . ثم ذكر فيه طرفاً من حديث رافع وهو ابن خديج معلقاً ، وسيأتي بتمامه موصولاً مع شرحه في كتاب الذبائح ، وحديث أنس « اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم من الجعرانة حيث قسم غنائم حنين ، وهو طرف من حديثه المتقدم في الحج بهذا الإسناد ، وسيأتي في غزوة الحديبية أيضاً بتمامه ، وكلا الحديثين ظاهر فيما ترجم له .

### باب

إِذَا غَنِمَ الْمُشْرِكُونَ مَالَ الْمُسْلِمِ ثُمَّ وَجَدَهُ الْمُسْلِمُ

[٣٠٦٧] ٢٩٦٥ - وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: ذَهَبَ فَرَسٌ لَهُ فَأَخَذَهُ

العدو، فظهر عليهم المسلمون فردَّ عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله. وأبقَ عبدٌ له فلحق بالروم، فظهر عليهم المسلمون فردَّ عليه خالد بن الوليد بعد النبي صلى الله عليه وآله.

[الحديث ٣٠٦٧ - طرفاه في: ٣٠٦٨، ٣٠٦٩].

٢٩٦٦- حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع أن عبدًا لابن عمر أبقَ فلحق بالروم، فظهر عليه خالد بن الوليد فردَّه على عبد الله. وأن فرسًا لابن عمر عار فلحق بالروم، فظهر عليه فردَّه على عبد الله.

قال أبو عبد الله: عار: مُشتق من العير، وهو حمار وحش، أي هرب.

٢٩٦٧- حدثنا أحمد بن يونس قال حدثنا زهير عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر: أنه كان على فرس يوم لقي المسلمون، وأمير المسلمين يومئذ خالد بن الوليد بعثه أبو بكر، فأخذه العدو، فلما هزم العدو ردَّ خالد فرسه.

قوله (باب إذا غنم المشركون مال المسلم ثم وجده المسلم) أي هل يكون أحق به، أو يدخل الغنيمة؟ وهذا مما اختلف فيه، فقال الشافعي وجماعة: لا يملك أهل الحرب بالغلبة شيئاً من مال المسلم، ولصاحبه أخذه قبل القسمة وبعدها. وعن علي والزهرى وعمرو بن دينار والحسن: لا يرد أصلاً، ويختص به أهل المغانم: وقال عمر وسليمان بن ربيعة وعطاء والليث ومالك وأحمد وآخرون، وهي رواية عن الحسن أيضاً ونقلها ابن أبي الزناد عن أبيه عن الفقهاء السبعة: إن وجده صاحبه قبل القسمة فهو أحق به، وإن وجده بعد القسمة فلا يأخذه إلا بالقسمة، واحتجوا بحديث عن ابن عباس مرفوعاً بهذا التفصيل أخرجه الدارقطني وإسناده ضعيف جداً، وعن أبي حنيفة كقول مالك إلا في الآبق فقال هو والثوري: صاحبه أحق به مطلقاً.

قوله (وقال ابن نمير) يعني عبد الله، وطريقه هذه وصلها أبو داود وابن ماجه

قوله (ذهب). وقوله فأخذه) في رواية الكشميني «ذهب» وقال «فأخذها» والفرس اسم جنس يذكر ويؤنث.

قوله (في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا وقع في رواية ابن نمير أن قصة الفرس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وقصة العبد بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وخالفه يحيى وهو القطان عن عبيد الله وهو العمري كما هي الرواية الثانية في الباب فجعلهما معاً بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وكذا وقع في رواية موسى ابن عقبة عن نافع وهي الرواية الثالثة في الباب فصرح بأن قصة الفرس كانت في زمن أبي بكر، وقد وافق ابن نمير لإسماعيل بن زكريا أخرجه الإسماعيلي من طريقه، وأخرجه من طريق ابن المبارك عن عبيد الله فلم يعين الزمان، لكن قال في روايته «إنه افتدى الغلام برومين» وكان هذا الاختلاف هو السبب في ترك المصنف

الجزم في الترجمة بالحكم لتردد الرواة في رفعه ووقفه ، لكن للقاتل به أن يحتج بوقوع ذلك في زمن أبي بكر الصديق والصحابة متوافرون من غير تكير منهم . وقوله في رواية موسى بن عقبة « يوم لقي المسلمون » كذا هنا بحذف المفعول ، وبينه الإسماعيلي في روايته عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة وأبو نعيم من طريق أحمد ابن يحيى الحلواني كلاهما عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه فقال فيه « يوم لقي المسلمون طيناً وأسداً » وزاد فيه سبب أخذ العدو لفرس ابن عمر فقيه « فاقترحم الفرس بعبد الله بن عمر جرفاً فصرعه وسقط ابن عمر فعار الفرس » والباقي مثله . وروى عبد الرزاق أن العبد الذي أبق لابن عمر كان يوم اليرموك ، أخرجه عن معمر عن أيوب عن نافع عنه .

قوله ( قال أبو عبد الله عار ) بمهمله وراء ( مشتق من العير وهو حمار وحش ، أى هرب ) قال ابن التين : أراد أنه فعل فعله في النفار . وقال الخليل : يقال عار الفرس والكلب عياراً أى أفلت وذهب . وقال الطبري : يقال ذلك للفرس إذا فعله مرة بعد مرة ، ومنه قيل للبطلان من الرجال الذي لا يثبت على طريقه : عيار ، ومنه سهم عابر إذا كان لا يدرى من أين أتى .

## ب

مَنْ تَكَلَّمَ بِالْفَارِسِيَّةِ وَالرُّطَانَةِ

وَقَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاخْتَلَفُ أَلْسِنَتَكُمْ وَاللَّوَانِيَكُمْ﴾  
وَقَالَ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾

٢٩٦٨ - حدثنا عمرو بن علي قال حدثنا أبو عاصم قال حدثنا حنظلة بن أبي سفيان قال أخبرنا سعيد بن ميناء قال سمعت جابر بن عبد الله قلت : يا رسول الله ، ذبحنا بهيمة لنا وطحننا صاعاً من شعير فتعال أنت ونفر . فصاح النبي صلى الله عليه فقال : « يا أهل الخندق : إن جابراً قد صنع سوراً ، فحي أهلاً بكم » .

[الحديث ٣٠٧٠ - طرفاه في : ٤١٠١ ، ٤١٠٢ .]

٢٩٦٩ - حدثنا حبان بن موسى قال أخبرنا عبد الله عن خالد بن سعيد عن أبيه عن أم خالد بنت خالد بن سعيد قالت : أتيت رسول الله صلى الله عليه مع أبي وعلي قميص أصفر ، قال رسول الله صلى الله عليه : « سنه سنه » وهي بالحبشية : حسنة . قالت : فذهبت ألعب بخاتم النبوة ، فزبرني أبي . قال رسول الله صلى الله عليه : « دعها » . ثم قال رسول الله صلى الله عليه : « أبلي وأخلفي ، ثم أبلي وأخلفي ، ثم أبلي وأخلفي » . قال عبد الله : فبقيت حتى ذكر .

[الحديث ٣٠٧١ - أطرافه في : ٣٨٧٤ ، ٥٨٢٣ ، ٥٨٤٥ ، ٥٩٩٣ .]

[٣٠٧٢] ٢٩٧٠- حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أن الحسن بن علي أخذ تمر من تمر الصدقة فجعلها في فيه فقال النبي صلى الله عليه : « كخ ، كخ ، أما تعرف أننا لا نأكل الصدقة ؟ » .

**قوله ( باب من تكلم بالفارسية )** أى بلسان الفرس ، قيل إنهم ينتسبون إلى فارس بن كورث ، واختلف في كورث قيل إنه من ذرية سام بن نوح وقيل من ذرية يافث بن نوح وقيل إنه ولد آدم لصلبه وقيل إنه آدم نفسه وقيل لم الفرس لأن جدهم الأعلى ولد له سبعة عشر ولداً كان كل منهم شجاعاً فارساً فسموا الفرس ، وفيه نظر لأن الاشتقاق يختص باللسان العربي والمشهور أن إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام أول من ذلت له الخيل ، والفروسية ترجع إلى الفرس من الخيل وأمة الفرس كانت موجودة .

**قوله ( والرطانة )** بكسر الراء ويجوز فتحها ، هو كلام غير العربي ، قالوا : فقه هذا الباب يظهر في تأمين المسلمين لأهل الحرب بالسنتهم ، وسيأتي مزيد لذلك في أواخر الجزية في « باب إذا قالوا صبياناً ولم يقولوا أسلمنا » وقال الكرماني : الحديث الأول كان في غزوة الخندق والآخرا بالتبعية ، كذا قال ، ولا يخفى بعده ، والذي أشرت إليه أقرب .

**قوله ( وقول الله عز وجل )** واختلاف السنتكم وألوانكم وقال « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه » ( كأنه أشار إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرف الألسنة لأنه أرسل إلى الأمم كلها على اختلاف السنتهم فجميع الأمم قومه بالنسبة إلى عموم رسالته فافتضى أن يعرف ألسنتهم ليفهم عنهم ويفهموا عنه ، ويحتمل أن يقال : لا يستلزم ذلك نطقه بجميع الألسنة لإمكان الترجمان الموثوق به عندهم . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها طرف من حديث جابر في قصة بركة الطعام الذي صنعه بالخندق ، وسيأتي بتمامه بهذا الإسناد مع شرحه في المغازي إن شاء الله تعالى ، والغرض منه قوله « أن جابر آ قد صنع سوراً وهو يضم المهملة وسكون الواو قال الطبري : السور بغير همز الصنيع من الطعام الذي يدعى إليه وقيل الطعام مطلقاً ، وهو بالفارسية وقيل بالحبشية ، وبالمهمز بقية الشيء والأول هو المراد هنا . قال الإسماعيلي : السور كلمة بالفارسية . قيل له أليس هو الفضلة ؟ قال لم يكن هناك شيء فضل ذلك منه ، إنما هو بالفارسية من أتى دعوة . وأشار المصنف إلى ضعف ماورد من الأحاديث الواردة في كراهة الكلام بالفارسية كحديث « كلام أهل النار بالفارسية » وكحديث « من تكلم بالفارسية زادت في خبثه ونقصت من مروءته » أخرجه الحاكم في مستدركه وسنده واه ، وأخرج فيه أيضاً عن عمر رفعه « من أحسن العربية فلا يتكلم بالفارسية فإنه يورث النفاق » الحديث وسنده واه أيضاً . ثانيها حديث أم خالد بنت خالد ، وسيأتي بهذا الإسناد في كتاب الأدب ، ويأتي شرحه في اللباس ، والغرض منه قوله « سنة سنة » وهو بفتح النون وسكون الهاء ، وفي رواية الكشميني « سناه » بزيادة ألف والهاء فيها للسكت وقد تحذف ، قال ابن قرقول : هو بفتح النون الخفيفة عند أبي ذر وشددها الباقون وهي بفتح أوله للجميع إلا القابسي فكسره .

**قوله في آخره ( قال عبد الله فبقيت حتى ذكر )** أى ذكر الراوى من بقائها أمداً طويلاً ، وفي نسخة

الصغاني وغيرها « حتى ذكرت » ول بعضهم « حتى دكن » بمهملة وآخره نون أى اتسخ ، وسيأتى فى كتاب الأدب . ووقع فى نسخة الصغاني هنا من الزيادة فى آخر الباب « قال أبو عبد الله هو المصنف : لم تعش امرأة مثل ما عاشت هذه يعنى أم خالد » . قلت : وإدراك موسى بن عقبة دال على طول عمرها لأنه لم يلق من الصحابة غيرها .

( تنبيه ) : خالد بن سعيد المذكور فى السند شيخ عبد الله وهو ابن المبارك هو خالد بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص أخو إسحق بن سعيد وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث الواحد ، وقد كرره عنه كما نهبت عليه . وفى طبقته خالد بن سعيد بن أبي مریم المدنى لكن لم يخرج له البخارى ولا لابن المبارك عنه رواية ، وأوهم الكرماني أن شيخ ابن المبارك هنا هو خالد بن الزبير بن العوام . ولا أدري من أين له ذلك ؟ بل لم أر لخالد بن الزبير رواية فى شيء من الكتب الستة . ثم راجعت كلامه فعلمت مراده فإنه قال : لفظ خالد المذكور هنا ثلاث مرار ، والثاني غير الأول ، وهو خالد بن الزبير بن العوام ، والثالث غير الثاني وهو خالد بن سعيد بن العاص ، فقوله « والثاني » يوهم أن المراد خالد بن سعيد وإنما مراده خالد المذكور فى كنية أم خالد ، وكان يغنى عن هذا التطويل أن يقول : إن أم خالد سميت ولدها باسم والدها ، وكان الزبير بن العوام تزوجها فولدت له خالد بن الزبير ، فهذا يوضح المراد مع مزيد الفائدة . والذي نبه عليه ليس تحت كبير أمر ، فإن خالد بن سعيد الراوى عن أم خالد لا يظن أحد أنه أبوها إلا من يقف مع مجرد التجويز العقلي ، فإن من المقطوع به عند المحدثين أن عبد الله بن المبارك ما أدر كها فضلا عن أن يروى عن أبيها ، وأبوها استشهد فى خلافة أبي بكر أو عمر فانحصرت الفائدة فى التنبيه على سبب كنية أم خالد . ثالثا حديث أبي هريرة « أن الحسن بن علي أخذ تمر من تمر الصدقة » الحديث والغرض منه قوله « كخ كخ » وهى كلمة زجر للصبي عما يريد فعله ، وقد تقدم شرحه فى أواخر كتاب الزكاة وقد نازع الكرماني فى كون الألفاظ الثلاثة عجمية ، لأن الأول يجوز أن يكون من توافق اللغتين ، والثاني يجوز أن يكون أصله « حسنه » فحذف أوله إيجازاً ، والثالث من أسماء الأصوات وقد أجاب عن الأخير ابن المنير فقال : وجه مناسبتة أنه صلى الله عليه وسلم خاطبه بما يفهمه مما لا يتكلم به الرجل مع الرجل ، فهو كمخاطبة العجمي بما يفهمه من لغته . قلت : وبهذا يحاب عن الباقي ، ويزاد بأن تجوز حذف أول حرف من الكلمة لا يعرف ، وتشبيهه بقوله « كنى بالسيف شا » لا يتجه ، لأن حذف الأخير معهود فى الترقيم ، والله أعلم .

### باب الغُلُولِ ، وقول الله عز وجل : ﴿ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾

٢٩٧١ - حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن أبي حيان قال حدثني أبو زرعة قال حدثني

[٣٠٧٣]

أبو هريرة قال : قام فينا النبي صلى الله عليه فذكر الغُلُولَ فعظمه وعظم أمره ، قال : « لا ألقين أحدكم يوم القيامة على رقبته شاة لها ثغاء ، على رقبته فرس له حمحمة ، يقول : يا رسول الله ، أغثنى ، فأقول : لا أملك لك شيئاً ، قد أبلغتكَ . وعلى رقبته بعير له رغاء يقول : يا رسول الله



أغثنني، فأقول لا أملك لك شيئاً، قد أبلغتكَ. على رقبته صامت فيقول: يا رسول الله أغثنني، فأقول: لا أملك لك شيئاً، قد أبلغتكَ. على رقبته رقاع تخفق، فيقول: يا رسول الله أغثنني، فأقول: لا أملك لك شيئاً قد أبلغتكَ». وقال أيوب عن أبي حيان «فرس له حممة».

**قوله (باب الغلول)** بضم المعجمة واللام أى الخيانة فى المغم ، قال ابن قتيبة : سمي بذلك لأن آخذه يغله فى متاعه أى يخفيه فيه . ونقل النووى الإجماع على أنه من الكبائر .

**قوله (وقول الله عز وجل «ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة» )** أورد فيه حديث أبى هريرة « قام فينا النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الغلول فعظمه » الحديث ، ويحيى هو القطان ، وأبو حيان هو يحيى بن سعيد التيمي .

**قوله ( لا ألفين )** بضم أوله وبالفاء أى لا أجد ، هكذا الرواية للأكثر بلفظ النفي المؤكد والمراد به النهي وبالفاء وكذا عند الحموي والمستمل ، لكن روى بفتح الهزة وبالقاف من اللقاء وكذا لبعض رواة مسلم والمعنى قريب . ومنهم من حذف الألف على أن اللام للقسم وفى توجيهه تكلف ، والمعروف أنه بلفظ النفي المراد به النهي ، وهو وإن كان من نهى المرء نفسه فليس المراد ظاهره ، وإنما المراد نهى من يخاطبه عن ذلك وهو أبلغ .

**قوله (أحكم يوم القيامة على رقبته )** فى رواية مسلم « يحيى يوم القيامة وعلى رقبته » وهو حال من الضمير فى يحيى ، و « شاة » فاعل الظرف لاعتماده أى هى حالة شنيعة ولا ينبغي لكم أن أراكم عليها يوم القيامة . وفى حديث عبادة بن الصامت فى السنن « إياكم والغلول ، فإنه عار على أهل يوم القيامة » .  
**قوله (على رقبته شاة لها ثغاء )** بضم المثلثة وتخفيف المعجمة وبالمدة صوت الشاة يقال ثغت ثغو ، وقوله فرس له حممة يأتى فى آخر الحديث .

**قوله ( لا أملك لك شيئاً )** أى من المغفرة ، لأن الشفاعة أمرها إلى الله ، وقوله « قد بلغتكَ » أى فليس لك عذر بعد الإبلاغ ، وكأنه صلى الله عليه وسلم أبرز هذا الوعيد فى مقام الزجر والتغليظ وإلا فهو فى القيامة صاحب الشفاعة فى مذنبى الأمة .

**قوله (بغير له رغاء )** بضم الراء وتخفيف المعجمة وبالمدة صوت البعير .

**قوله (صامت )** أى الذهب والفضة ، وقيل ما لا روح فيه من أصناف المال . وقوله « رقاع تخفق » أى تتفقق وتضطرب إذا حركتها الرياح ، وقيل معناه تلمع والمراد بها الثياب قاله ابن الجوزى ، وقال الحميدى : المراد بها ما عليه من الحقوق المكتوبة فى الرقاع ، واستبعده ابن الجوزى لأن الحديث سبق لذكر الغلول الحسى فحمله على الثياب أنسب ، وزاد فى رواية مسلم « نفس لها ضياح » وكأنه أراد بالنفس ما يغله من الرقبتين من امرأة أو صبي قال المهلب : هذا الحديث وعيد لمن أنفذه الله عليه من أهل العاصي ، ويحتمل

أن يكون الحمل المذكور لابد منه عقوبة له بذلك ليفتضح على رموس الأَشهاد ، وأما بعد ذلك فإلى الله الأمر في تعذيبه أو العفو عنه ، وقال غيره : هذا الحديث يفسر قوله عز وجل ﴿ يَأْتِ بِمَا غُلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ أى يأت به حاملاً له على رقبته ، ولا يقال إن بعض مايسرق من النقد أخف من البعير مثلاً والبعير أرخص ثمناً فكيف يعاقب الأخف جناية بالأثقل وعكسه ؟ لأن الجواب أن المراد بالعقوبة بذلك فضيحة الحامل على رموس الإِشهاد في ذلك الموقف العظيم لا بالثقل والخفة ، قال ابن المنير : أظن الأمراء فهموا تجريس السارق ونحوه من هذا الحديث ، وقد تقدم شرح بعض هذا الحديث في أوائل الزكاة .

( تكميل ) قال ابن المنذر : أجمعوا على أن على الغال أن يعيد ماغل قبل القسمة ، وأما بعدها فقال الثوري والأوزاعي والليث ومالك : يدفع إلى الإمام خمسة ويتصدق بالباقي ، وكان الشافعي لا يرى بذلك ويقول إن كان ملكه فليس عليه أن يتصدق به ، وإن كان لم يملكه فليس له الصدقة بمال غيره ، قال : والواجب أن يدفعه إلى الإمام كالأموال الضائعة .

**قوله ( وقال أيوب عن أبي حيان فرس له حممة )** كذا للأكثر في الموضعين « فرس له حممة » بمهملتين مفتوحتين بينهما ميم ساكنة ثم ميم قبل الماء ، وهو صوت الفرس عند العلف ، وهو دون الصهيل . ووقع في رواية الكشميهني في الرواية الأولى « على رقبته له حممة » بحذف لفظ فرس ، وكذا هو في رواية النسفي وأبي على بن شويه فعلى هذا تكون فائدة ذكر طريق أيوب التنصيص على ذكر الفرس . ولمسلم من طريق ابن علية عن أبي حيان بالإسناد الأول « فرس له حممة » وهو الموجود في الروايات كلها ، وطريق أيوب وصلها مسلم من طريق حماد ومن طريق عبد الوارث جميعاً عن أيوب عن أبي حيان عن أبي زرعة عن أبي هريرة ولم يسق لفظها ، وقد رويناها في كتاب الزكاة ليوسف القاضي بالحديث بتمامه وفيه « ويجيء رجل على عنقه فرس له حممة » ورأيت في بعض النسخ في الرواية الأولى « فرس له حممة بميم واحدة ولا معنى له ، فإن كان مضبوطاً فكأنه نبه بهذه الرواية المعلقة على وجه الصواب .

### باب القليل من الغلول

ولم يذكر عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه أنه حرق متاعه ، وهذا أصح .

٢٩٧٢ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان عن عمرو بن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو قال : كان على ثقل النبي صلى الله عليه رجل يقال له كركرة ، فمات ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « هو في النار » ، فذهبوا ينظرون إليه فوجدوا عبادة قد غلها . قال ابن سلام : كركرة يعني بفتح الكاف .

**قوله ( باب القليل من الغلول )** أى هل يلتحق بالكثير في الحكم أم لا ؟ .  
**قوله ( ولم يذكر عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه أنه حرق متاعه )** يعني في حديثه

الذى ساقه في الباب في قصة الذى غل العباءة وقوله « وهذا أصح » أشار إلى تضعيف ما روى عن عبد الله بن عمرو في الأمر بحرق رجل الغال ، والإشارة بقوله هذا إلى الحديث الذى ساقه ، والأمر بحرق رجل الغال أخرجه أبو داود من طريق صالح بن محمد بن زائدة الليثى المدنى أحد الضعفاء قال « دخلت مع مسلمة ابن عبد الملك أرض الروم فأتى برجل قد غل ، فسأل سالماً - أى ابن عبد الله بن عمر - عنه فقال : سمعت أبي يحدث عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا وجدتم الرجل قد غل فأحرقوا متاعه » ثم ساقه من وجه آخر عن سالم موقوفاً ، قال أبو داود : هذا أصح . وقال البخارى في التاريخ : يحتجون بهذا الحديث في إحراق رجل الغال ، وهو باطل ليس له أصل وروايه لا يعتمد عليه ، وروى الترمذى عنه أيضاً أنه قال : صالح منكر الحديث . وقد جاء في غير حديث ذكر الغال وليس فيه الأمر بحرق متاعه . قلت : وجاء من غير طريق صالح بن محمد أخرجه أبو داود أيضاً من طريق زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ثم أخرجه من وجه آخر عن زهير بن عمرو بن شعيب موقوفاً عليه وهو الراجح ، وقد أخذ بظاهر هذا الحديث أحمد في رواية ، وهو قول مكحول والأوزاعى ، وعن الحسن : يحرق متاعه كله إلا الحيوان والمصحف ، وقال الطحاوى : لو صح الحديث لاحتمل أن يكون حين كانت العقوبة بالمال .

( تنبيه ) : حكى بعض الشراح عن رواية الأصيلي أنه وقع فيها هنا « ويذكر عن عبد الله بن عمرو الخ » بدل قوله « ولم يذكر عبد الله بن عمرو » فإن كان كما ذكر فقد عرف المراد بذلك ويكون قوله هذا أصح إشارة إلى أن حديث الباب الذى لم يذكر فيه التحريق أصح من الرواية التى ذكرها بصيغة التريض وهى التى أشرت إليها من نسخة عمرو بن شعيب .

قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار ، وكذا هو عند ابن ماجه عن هشام بن عمار عن سفيان .

قوله ( على ثقل ) بمثلثة وقاف مفتوحتين : العيال وما يثقل حمله من الأمتعة .

قوله ( كركرة ) ذكر الواقدي أنه كان أسود يمسك دابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال ، وروى أبو سعيد التيسابورى في « شرف المصطفى » أنه كان نوبياً أهده له هودّة بن على الحنفى صاحب الجامة فأعتقه ، وذكر البلاذرى أنه مات في الرق أو اختلف في ضبطه فذكر عياض أنه يقال بفتح الكافين وبكسرهما ، وقال النووى إنما اختلف في كافه الأولى وأما الثانية فكسورة اتفاقاً ، وقد أشار البخارى إلى الخلاف في ذلك بقوله في آخر الحديث « قال ابن سلام كركرة » وأراد بذلك أن شيخه محمد بن سلام رواه عن ابن عيينة بهذا الإسناد بفتح الكاف ، وصرح بذلك الأصيلي في روايته فقال : يعنى بفتح الكاف والله أعلم . قال عياض : هو للأكثر بالفتح في رواية على وبالكسر في رواية ابن سلام وعند الأصيلي بالكسر في الأول ، وقال القابسى : لم يكن عند المروزي فيه ضبط إلا أنى أعلم أن الأول خلاف الثانى . وفي الحديث تحريم قليل الغلول وكثيره ، وقوله « هو في النار » أى يعذب على معصيته ، أو المراد هو في النار إن لم يعف الله عنه .

### باب ما يُكره من ذبح الإبل والغنم في المغنم

٢٩٧٣- حدثنا موسى قال حدثنا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعَةَ عن جدّه رافع قال: كُنَّا مع النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ، وَأَصْبَنَّا إِبِلًا وَغَنَمًا - وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي أُخْرِيَاتِ النَّاسِ - فَعَجَلُوا فَنَصَبُوا الْقُدُورَ، فَأَمَرَ بِالْقَدْرِ فَأُكْفِتَتْ ثُمَّ قَسَمَ، فَعَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بَعِيرٍ، فَتَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ، وَفِي الْقَوْمِ خَيْلٌ يَسِيرُ، فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ اللَّهُ، فَقَالَ: «هَذِهِ الْبَهَائِمُ لَهَا أَوَابِدُ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا نَدُّ عَلَيْكُمْ فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا». فَقَالَ جَدِّي: إِنَّا نَرْجُو - وَنَخَافُ أَنْ نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا، وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى؛ أَفَنَذْبَحُ بِالْقَصَبِ؟ فَقَالَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ. وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ: أَمَّا السِّنُّ فَعِظَمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمَدَى الْحَبْشَةِ».

قوله (باب ما يكره من ذبح الإبل والغنم في المغنم) ذكر فيه حديث رافع بن خديج في ذبحهم الإبل التي أصابوها لأجل الجوع ونصبهم، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بإكفاء القدور، وفيه قصة البعير الذي ند، وفيه السؤال عن الذبح بالقصب وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في كتاب الذبائح، وقد مضى في الشركة وغيرها، وموضع الترجمة منه أمره صلى الله عليه وسلم بإكفاء القدور فإنه مشعر بكرامة ما صنعوا من الذبح بغير إذن. وقال المهلب: إنما أكفأ القدور ليعلم أن الغنيمة إنما يستحقونها بعد قسمته لها، وذلك أن القصة وقعت في دار الإسلام لقوله فيها «بذي الحليفة» وأجاب ابن المنير بأنه قد قيل إن الذبح إذا كان على طريق التعدي كان المذبوح ميتة، وكان البخاري انتصر لهذا المذهب أو حمل الإكفاء على العقوبة بالمال وإن كان ذلك المال لا يختص بأولئك الذين ذبحوا، لكن لما تعلق به طمعهم كانت النكايه حاصلة لهم، قال: وإذا جوزنا هذا النوع من العقوبة فعقوبة صاحب المال في ماله أولى، ومن ثم قال مالك: يراق اللبن المغشوش ولا يترك لصاحبه وإن زعم أنه ينتفع به بغير البيع أدباً له، انتهى. وقال القرطبي: الأمور بإكفائه إنما هو المرق عقوبة للذين تعجلوا، وأما نفس اللحم فلم يتلف، بل يحمل على أنه جمع ورد إلى المغنم لأن النهي عن إضاعة المال تقدم، والجناية بطبخه لم تقع من الجميع إذ من جملتهم أصحاب الخمس ومن الغانمين من لم يباشر ذلك، وإذا لم ينقل أنهم أحرقوه وأتلفوه تعين تأويله على وفق القواعد الشرعية، ولهذا قال في الحمر الأهلية لما أمر بإراقها «أنها رجس» ولم يقل ذلك في هذه القصة، فدل على أن لحومها لم تترك بخلاف تلك والله أعلم. وسيأتي بيان ما أبيح للغازي من الأكل من المغنم ماداموا في بلاد العدو في «باب ما يصيب من الطعام في أرض الحرب» في أواخر فرض الخمس.

### باب البشارة في الفتوح

٢٩٧٤- حدثنا محمد بن المنثي قال حدثنا يحيى قال حدثنا إسماعيل قال حدثني قيس

[٣٠٧٥]

[٣٠٧٦]

قال: قال لي جرير بن عبد الله قال لي رسول الله صلى الله عليه: «ألا تريحني من ذي الخلصة؟» وكان بيتاً فيه خثعم يُسمى كعبة اليمانية. فانطلقت في خمسين ومائة من أحمر - وكانوا أصحاب خيل - فأخبرت النبي صلى الله عليه أني لا أثبت على الخيل، فضرب في صدري حتى رأيت أثر أصابعه في صدري، فقال: «اللهم ثبته، واجعله هادياً مهدياً». فانطلق إليها فكسرها وحرّقها، فأرسل إلى النبي صلى الله عليه يبشّره، فقال رسول جرير لرسول الله صلى الله عليه: والذي بعثك بالحق، ما جئتكَ حتى تركتها كأنها جمل أجرب. فبارك على خيل أحمر ورجالها خمس مرات وقال مسدد: بيت في خثعم.

**قوله (باب البشارة في الفتح)** ذكر فيه حديث جرير في قصة ذي الخلصة، وسيأتي شرحه في أواخر المغازي والمراد منه قوله في آخره «فأرسل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يبشّره» وقوله في آخره «قال مسدد بيت في خثعم» يريد أن مسدداً رواه عن يحيى القطان بالإسناد الذي ساقه المصنف عن محمد بن المثنى عن يحيى فقال: بدل قوله «وكان بيتاً في خثعم» وهذه الرواية هي الصواب. وقد رواه أحمد في مسنده عن يحيى فقال «بيتاً لخثعم» وهي موافقة لرواية مسدد.

**باب ما يُعطى البشير**

وأعطى كعب بن مالك ثوبين حين بُشِّرَ بالتوبة.

**قوله (باب ما يعطى للبشير)**، وأعطى كعب بن مالك ثوبين حين بشر بالتوبة) يشير إلى حديثه الطويل في قصة تخلفه في غزوة تبوك، وسيأتي في المغازي، وهو ظاهر فيما ترجم له، وسيأتي أن البشير هو سلمة ابن الأكوع.

**باب لا هجرة بعد الفتح**

[٣٠٧٧] ٢٩٧٥ - حدثنا آدم بن أبي إياس قال حدثنا شيبان عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه يوم فتح مكة: «لا هجرة، ولكن جهاد ونية». وإذا استنفرتم فانفروا.

[٣٠٧٨] ٢٩٧٦ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أخبرنا يزيد بن زريع عن خالد عن أبي عثمان النهدي عن مجاشع بن مسعود قال: جاء مجاشع بأخيه مجالد بن مسعود إلى النبي صلى الله عليه. فقال: هذا مجالد يبائعك على الهجرة. فقال: «لا هجرة بعد فتح مكة، ولكن أبايعة على الإسلام».

[٣٠٨٠] ٢٩٧٧- حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال عمرو وابن جريج سمعت عطاء يقول: ذهبت مع عبيد بن عمير إلى عائشة وهي مجاورة بثبير، فقالت لنا: انقطعت الهجرة قد فتح الله على نبيه مكة.

[الحديث ٣٠٨٠- طرفاه في: ٣٩٠٠، ٤٣١٢].

**قوله (باب لاهجرة بعد الفتح)** أى فتح مكة أو المراد ما هو أعم من ذلك إشارة إلى أن حكم غير مكة في ذلك حكمها فلا تجب الهجرة من بلد قد فتحه المسلمون، أما قبل فتح البلد فمن به من المسلمين أحد ثلاثة: الأول قادر على الهجرة منها لا يمكنه إظهار دينه ولا أداء واجباته فالهجرة منه واجبة، الثاني قادر لكنه يمكنه إظهار دينه وأداء واجباته فستحبه لتكثير المسلمين بها ومعونتهم وجهاد الكفار والأمن من غلهم والراحة من رؤية المنكر بينهم، الثالث عاجز يعذر من أسر أو مرض أو غيره فتجوز له الإقامة فإن حمل على نفسه وتكلف الخروج منها أجر. وقد ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها حديث ابن عباس وقد تقدم في «باب وجوب النفير» في أوائل الجهاد. الثاني حديث مجاشع بن مسعود وقد تقدم في «باب البيعة في الحرب». الثالث حديث عائشة «انقطعت الهجرة منذ فتح الله على نبيه مكة» وسيأتى بآتم من هذا السياق في «باب الهجرة إلى المدينة» أول المغازي.

**باب إذا اضطرَّ الرجل إلى النظر في شعور أهل الذمة والمؤمنات إذا عصين الله، وتجردهن**

[٣٠٨١] ٢٩٧٨- حدثنا محمد بن عبد الله بن حوشب الطائفي قال حدثنا هشيم أخبرنا حصين عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن وكان عثمانياً، فقال لابن عطية وكان علوياً: إني لأعلم ما الذي جرأ صاحبك على الدماء، سمعته يقول: بعثني رسول الله صلى الله عليه والزبير فقال: «اثنوا روضة كذا، وتجدون بها امرأة أعطاها حاطب كتاباً». فأتينا الروضة فقلنا: الكتاب. قالت: لم يعطني. قلنا: لتخرجن أو لأجردنك. فأخرجت من حُجْزَتِها. فأرسل إلى حاطب. فقال: لا تعجل، والله ما كفرت ولا ازددت للإسلام إلا حباً، ولم يكن أحد من أصحابك إلا وله بمكة من يدفع الله به عن أهله وماله، ولم يكن لي أحد، فأحببت أن أتخذ عندهم يداً. فصدقته النبي صلى الله عليه. قال عمر: دعني أضرب عنقه، فإنه قد نافق. فقال: «وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم». فهذا الذي جرأه.

**قوله (باب إذا اضطرَّ الرجل إلى النظر في شعور أهل الذمة، والمؤمنات إذا عصين الله، وتجردهن)** أورد فيه حديث على في قصة المرأة التي كتب معها حاطب إلى أهل مكة، ومناسبتها للترجمة ظاهرة في رؤية الشعر

من قوله في الروايات الأخرى « فأخرجته من عقاصها » وهي ذوائبها المصفورة ، وفي التجريد من قول علي « لأجردنك » وقد تقدم في « باب الجاسوس » من وجه آخر عن علي ، ويأتي شرحه في تفسير سورة الممتحنة . وقوله في الإسناد « عن أبي عبد الرحمن » هو السلمي . وقوله « وكان عثمان » أى يقدم عثمان على علي في الفضل ، وقوله « فقال لابن عطية » هو حبان بكسر المهملة وبالموحدة على الصحيح كما سيأتي في استنباط المرتدين ، وقوله « وكان علويًا » أى يقدم علياً في الفضل على عثمان وهو مذهب مشهور لجماعة من أهل السنة بالكوفة . قال ابن المنير : ليس في الحديث بيان هل كانت المرأة مسلمة أو ذمية ، لكن لما استوى حكمها في تحريم النظر لغير حاجة شملهما الدليل . وقال ابن التين : إن كانت مشركة لم توافق الترجمة ، وأجيب بأنها كانت ذات عهد فحكمها حكم أهل الذمة . وقوله « فأخرجت من حيزتها » كذا هنا بحذف المفعول ، وفي الأخرى « فأخرجته » والحجزة بضم المهملة وسكون الجيم بعدها زاي : معقد الإزار وال سراويل ، ووقع في رواية القابسي « من حيزتها » بحذف الجيم ، قيل هي لغة عامية ، وتقدم في « باب الجاسوس » أنها أخرجته من عقاصها ، وجمع بينهما بأنها أخرجته من حيزتها فأخفته في عقاصها ثم اضطرت إلى إخراجه أو بالعكس ، أو بأن تكون عقيصتها طويلة بحيث تصل إلى حيزتها فربطته في عقيصتها وعرزته بحيزتها وهذا الاحتمال أرجح . وأجاب بعضهم باحتمال أن يكون معها كتابان إلى طائفتين ، أو المراد بالحجزة العقدة مطلقاً وتكون رواية العقيصة أوضح من رواية الحجزة ، أو المراد بالحجزة الحبل لأن الحيز هو شد وسط يدي البعير بحبل ثم يخالف فتعقد رجلاه ثم يشد طرفاه إلى حقويه . ويسمى أيضاً الحجاز .

### باب استقبال الغزاة

[٣٠٨٢] ٢٩٧٩ - حدثنا عبد الله بن أبي الأسود قال حدثنا يزيد بن زريع وحُميد بن الأسود عن حبيب بن الشهيد عن ابن أبي مليكة : قال ابن الزبير لابن جعفر : أتذكر إذ تلقينا رسول الله صلى الله عليه وآنت وابن عباس؟ قال : نعم ، فحملنا وتركنا .

[٣٠٨٣] ٢٩٨٠ - حدثنا مالك بن إسماعيل قال حدثنا ابن عيينة عن الزهري قال : قال السائب ابن يزيد : ذهبنا نلقى رسول الله صلى الله عليه مع الصبيان إلى ثنية الوداع .

[الحديث ٣٠٨٣ - طرفاه في : ٤٤٢٦ ، ٤٤٢٧ .]

قوله (باب استقبال الغزاة) أى عند رجوعهم .

قوله (حدثنا عبد الله بن الأسود) في رواية الكشميني بن أبي الأسود ، وهو عبد الله بن محمد بن حميد الأسود وحيد جده يكنى أبا الأسود وهو الذى قرنه يزيد بن زريع فنسب تارة إلى جده وأخرى إلى جد أبيه ، وما لحيد بن الأسود في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في تفسير سورة البقرة . وقرنه فيه أيضاً يزيد بن زريع . وعبد الله شيخ البخارى يكنى أبا بكر وهو بها أشهر ، وكان من الحفاظ ، وهو ابن أخت عبد الرحمن بن مهدي .

قوله ( قال ابن الزبير لابن جعفر ) كل منهما يسمى عبد الله .

قوله ( قال نعم فحملنا وتركك ) ظاهره أن القائل « فحملنا » هو عبد الله بن جعفر وأن المتروك هو ابن الزبير ، وأخرجه مسلم من طريق أبي أسامة وابن علية كلاهما عن حبيب بن الشهيد بهذا الإسناد مقلوباً ولفظه « قال عبد الله بن جعفر لابن الزبير » جعل المستفهم عبد الله بن جعفر والقائل « فحملنا » عبد الله بن الزبير والذي في البخارى أصح ، ويؤيده ما تقدم في الحج عن ابن عباس قال « لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة استقبلته أغيلة من بنى عبد المطلب فحمل واحداً بين يديه وآخر خلفه » فإن ابن جعفر من بنى عبد المطلب بخلاف ابن الزبير وإن كان عبد المطلب جد أبيه لكنه جده لأمه . وأخرج أحمد والنسائي من طريق خالد بن سارة عن عبد الله بن جعفر أن النبي صلى الله عليه وسلم حمله خلفه وحمل قم بن عباس بين يديه ، وقد حكى ابن التين عن الداودى أنه قال : فى هذا الحديث من الفوائد حفظ اليتيم ، يشير إلى أن جعفر بن أبي طالب كان مات فعطف النبي صلى الله عليه وسلم على ولده عبد الله فحسب بين يديه ، وهو كما قال . وأغرب ابن التين فقال : إن فى الحديث النص بأنه صلى الله عليه وسلم حمل ابن عباس وابن الزبير ولم يحمل ابن جعفر ، قال : ولعل الداودى ظن أن قوله « فحملنا وتركك » من كلام ابن جعفر وليس كذلك ، كذا قال ، والذي قاله الداودى هو الظاهر من سياق البخارى ، فما أدرى كيف قال بن التين إنه نص فى خلافه ، وقد نبه عياض على أن الذى وقع فى البخارى هو الصواب ، قال : وتأثير رواية مسلم أن يجعل الضمير فى « حملنا » لابن جعفر فيكون المتروك ابن الزبير ، قال ووقع على الصواب أيضاً عند ابن أبي شيبة وابن أبي خيثمة وغيرهما . قلت : وقد روى أحمد الحديث عن ابن علية فبين سبب الوهم ولفظه مثل مسلم ، لكن زاد بعد قوله « قال نعم : قال فحملنا » قال أحمد « وحدثنا به مرة أخرى فقال فيه : قال نعم فحملنا » يعنى وأسقط « قال » التى بعد نعم . قلت : وبإثباتها توافق رواية البخارى وبخذفها تخالفها والله أعلم . وفى حديث ابن جعفر أيضاً جواز الفخر بما يقع من إكرام النبي صلى الله عليه وسلم ، وثبتت الصحبة له ولابن الزبير - وهما متقاربان فى السن - وقد حفظا غير هذا ، ثم ذكر المصنف حديث السائب بن يزيد فى الملاقاة ، وسيأتى فى أواخر المغازى . ووقع لابن التين هنا فى المراد بثنية الوداع شىء رده عليه شيخنا ابن الملقن ، والصواب مع ابن التين

بـ

مَا يَقُولُ إِذَا رَجَعَ مِنَ الْغَزْوِ

٢٩٨١ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا جويرية عن نافع عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قفل كبر ثلاثاً قال : « آيئون إن شاء الله ، تائبون ، عابدون ، حامدون ، لربنا ساجدون ، صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده » . [٣٠٨٤]

٢٩٨٢ - حدثنا أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا يحيى بن أبي إسحاق عن أنس بن مالك قال : كنّا مع النبي صلى الله عليه وسلم مقلّله من عُسفان ورسول الله صلى الله عليه وسلم على

[٣٠٨٥]



راحلتها، وقد أُرْدِفَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ، فعثرت به ناقته فصرعا جميعاً، فاقتحم أبو طلحة فقال: يا رسول الله، جعلني الله فداءك. قال: «عليك المرأة». فقلب ثوباً على وجهه وأتاها فألقاه عليها، وأصلح لهما مركبهما فركبا، واكتنفنا رسول الله صلى الله عليه. فلما أشرفنا على المدينة قال: «آيبون، تائبون، عابدون لربنا حامدون». فلم يزل يقول ذلك حتى دخل المدينة.

[٣٠٨٦] ٢٩٨٣ - حدثنا عليُّ قال حدثنا بشر بن المفضل عن يحيى بن إسحاق عن أنس بن مالك أنه أقبل هو وأبو طلحة مع النبي صلى الله عليه، ومع النبي صلى الله عليه صفيّة بنت حبي يردفها على راحلتها. فلما كان ببعض الطريق عثرت الدابة فصرع النبي صلى الله عليه والمرأة، وإنَّ أباطلحة قال أحسبُ قال: اقتحم عن بغيره فقال: يا نبي الله، جعلني الله فداءك، هل أصابك من شيء؟ قال: «لا، ولكن عليك المرأة». فألقى أبو طلحة ثوبه على وجهه فقصد قصدها، فألقى ثوبه عليها، فقامت المرأة، فشدَّ لهما على راحلتها فركبا، فساروا حتى إذا كانوا بظهر المدينة - أو قال: أشرفوا على المدينة - قال النبي صلى الله عليه: «آيبون، تائبون، عابدون لربنا حامدون». فلم يزل يقولها حتى دخل المدينة.

قوله (باب ما يقول إذا رجع من الغزو) ذكر فيه حديثين: أحدهما حديث ابن عمر في قوله «آيبون تائبون» الحديث، وقد تقدم شرحه في أواخر الحج. ثانيهما حديث أنس في قصة وقوع صفيّة عن الناقة أخرجه من وجهين الثاني منهما في رواية الكشميبي وحده، وسيأتي شرحه في غزوة خيبر إن شاء الله تعالى. وقوله فيه «كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم مقله من عسفان» قال الدمياطي هذا وهم لأن غزوة عسفان إلى بني لحيان كانت سنة ست، وإرداف صفيّة كان في غزوة خيبر سنة سبع، وجوز بعضهم أن يكون في طريق خيبر مكان يقال له عسفان وهو مردود، والذي يظهر أن الراوى أضاف المقل إلى عسفان لأن غزوة خيبر كانت عقبها وكأنه لم يعتد بالإقامة المتخللة بين الغزوتين لتقاربهما، وهذا كما قيل في حديث سلمة بن الأكوع الآتي في تحريم المتعة في غزوة أوطاس، وإنما كان تحريم المتعة بمكة فأضافها إلى أوطاس لتقاربهما، والعلم عند الله تعالى.

### باب الصلاة إذا قدم من سفر

[٣٠٨٧] ٢٩٨٤ - حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن محارب بن دثار قال سمعت جابر بن عبد الله قال: كنت مع النبي صلى الله عليه في سفر فلما قدمنا المدينة قال لي: «ادخل المسجد فصل ركعتين».

[٣٠٨٨] ٢٩٨٥ - حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن

كعب عن أبيه وعمه عبيد الله بن كعب عن كعب: أن النبي صلى الله عليه كان إذا قدم من سفر ضحى دخل المسجد فصلى ركعتين قبل أن يجلس.

**قوله (باب الصلاة إذا قدم من سفر)** ذكر فيه حديث جابر في ذلك ، وقد تقدم في أبواب الصلاة ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وكذا الذي بعده ، وحديث كعب بن مالك تقدم في الصلاة أيضا ، وهو طرف من حديثه الطويل .

### باب الطعام عند القدوم

وكان ابن عمر يفطر لمن يغشاه.

٢٩٨٦- حدثنا محمد قال أخبرنا وكيع عن شعبة عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه لما قدم المدينة نحر جزوراً أو بقرة. زاد معاذ عن شعبة عن محارب سمع جابر بن عبد الله: اشترى مني النبي صلى الله عليه بغيراً بأوقيتين ودرهم أو درهمين. فلما قدم صراراً أمر ببقرة فذبحت فأكلوا منها، فلما قدم المدينة أمرني أن آتي المسجد فأصلي ركعتين، ووزن ثمن البعير. [٣٠٨٩]

٢٩٨٧- حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن محارب بن دثار عن جابر قال: قدمت من سفر، فقال النبي صلى الله عليه: «صل ركعتين». [٣٠٩٠]

**قوله (باب الطعام عند القدوم)** أى من السفر ، وهذا الطعام يقال له النقيعة بالنون والقاف ، قيل اشتق من النقع وهو الغبار لأن المسافرين يأتى وعليه غبار السفر ، وقيل النقيعة من اللبن إذا برد ، وقيل غير ذلك .

**قوله (وكان ابن عمر يفطر لمن يغشاه)** أى لأجل من يغشاه ، والأصل فيه أن ابن عمر كان لا يصوم في السفر لا فرضاً ولا تطوعاً وكان يكثر من صوم التطوع في الحضر ، وكان إذا سافر أفطر وإذا قدم صام إما قضاء إن كان سافر في رمضان وإما تطوعاً إن كان في غيره ، لكنه يفطر أول قلوبه لأجل الذين يغشونه للسلام عليه والتهنة بالقدوم ثم يصوم . ووقع في رواية الكشميني «يصنع» بدل يفطر والمعنى صحيح ، لكن الأول أصوب ، فقد وصله إسماعيل القاضي في «كتاب أحكام القرآن» من طريق أبيوب عن نافع قال «كان ابن عمر إذا كان مقيماً لم يفطر ، وإذا كان مسافراً لم يصم ، فإذا قدم أفطر أياماً لغاشيته ثم يصوم» قال ابن بطال : فيه إطعام الإمام والرئيس أصحابه عند القدوم من السفر ، وهو مستحب عند السلف ، ويسمى النقيعة بنون وقاف ووزن عظيمة . ونقل عن المهلب أن ابن عمر كان إذا قدم من سفر أطعم من يأتيه ويفطر معهم ويترك قضاء رمضان لأنه كان لا يصوم في السفر فإذا انتهى الطعام ابتداء قضاء رمضان . قال وقد جاء هذا مفسراً في «كتاب الأحكام» لإسماعيل القاضي ، وتعقبه ابن بطال بأن الأثر الذي أخرجه إسماعيل ليس فيه

ما ادعاه المهلب ، يعنى من التقييد برمضان ، وإن كان يتناوله بعمومه ، وإنما حمل المهلب على ذلك ما جاء عن ابن عمر أنه كان يقول فيمن نوى الصوم ثم أفطر : أنه متلاعب وأنه دعى إلى وليمة فحضر ولم يأكل واعتلر بأنه نوى الصوم ، فاحتاج أن يقيده بقضاء رمضان ، والحق أنه لا يحتاج إلى ذلك إذا حمل على الصورة التي ابتدأت بها وهو أنه لا ينوى الصوم حينئذ بل يقصد الفطر لأجل ما ذكر ، ثم يستأنف الصوم تطوعاً كان أو قضاء ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة بيع جملة من طريق محارب عنه باختصار ، والغرض منه قوله « فلما قدم صراراً أمر ببقرة فذبحت فأكلوا منها » الحديث ، وصرار بكسر المهملة والتخفيف ، وروى من ذكره بمعجمة أوله ، وهو موضع بظاهر المدينة على ثلاثة أميال منها من جهة المشرق ، وقوله في أوله السند « حدثنا محمد » هو ابن سلام ، وقد حدث به عن وكيع ، ومن يسمى محمد من شيوخ البخارى محمد بن المثني ومحمد بن العلاء وغيرهما ، ولكن تقرر أن البخارى حيث يطلق محمد لا يريد إلا الذهلي أو ابن سلام ، ويعرف تعيين أحدهما من معرفة من يروى عنه والله أعلم . وقوله « زاد معاذ » أى ابن معاذ العنبري وهو موصول عند مسلم ، وأراد البخارى بإيراد طريق أبي الوليد الإشارة إلى أن القدر الذى ذكره طرف من الحديث ، وبهذا يندفع اعتراض من قال إن حديث أبي الوليد لا يطابق الترجمة ، وأن اللائق به الباب الذى قبله . والحاصل أن الحديث عند شعبة عن محارب ، فروى وكيع طرفاً منه وهو ذبح البقرة عند قديم المدينة ، وروى أبو الوليد وسليمان بن حرب عنه طرفاً منه وهو أمره جابراً بصلاة ركعتين عند القديم ، وروى عنه معاذ جميعه وفيه قصة البعير وذكر ثمنه لكن باختصار ، وقد تابع كلا من هؤلاء عن شعبة في سياقه جماعة .

(خاتمة) اشتمل كتاب الجهاد من أوله إلى هنا من الأحاديث المرفوعة على ثلاثمائة وستة وسبعين حديثاً ، المعلق منها أربعون طريقاً والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى مائتان وستة وستون والخالص مائة وعشرة أحاديث وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة « الجنة مائة درجة » وحديثه « لولا أن رجالاً » وحديث جابر « اصطبغ ناس الخمر » وحديث المغيرة « بلغنا نبينا » وحديث سهل بن حنيف في قول عمر ، وحديث السائب بن يزيد عن طلحة ، وحديث أنس عن أبي طلحة ، وحديثه في قصة ثابت بن قيس ، وحديث سهل في أسماء الخليل وحديث أنس في العضباء لا تسبق ، وحديث سعد « إنما تنصرون بضعفائكم » وحديث سلمة « ارموا وأنا مع ابن الأدرع » وحديث أبي أسيد « إذا أكتبوكم » وحديث أبي أمامة في حلية السيف ، وحديث ابن عمر « بعثت بين يدي الساعة » وحديث ابن عباس في الدعاء ببدر ، لكن أخرجه من طريق أخرى عن ابن عباس عن عمر ، وحديث عمرو بن تغلب في قتال الترك ، وحديث أبي هريرة في التحريق ، وحديث ابن مسعود فيما غبر من الدنيا ، وحديث قيس بن سعد في الترجيل ، وحديث العباس في الراية ، وحديث جابر في التسييح ، وحديث أبي موسى « إذا مرض العبد » وحديث ابن عمر في السير وحده ، وحديث أبي هريرة في الأسارى ، وحديث ابن عباس مع علي ، وحديث أبي هريرة في قصة قتل نجيب ، وفيه حديث بنت عياض وحديث سلمة في عين المشركين ، وحديث عمر في هني ، وحديث عبد الله بن عمرو في قصة الغال ، وحديث السائب بن يزيد في الملاقاة . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم سبعة وعشرون أثراً . والله أعلم .

## باب فرض الخمس

[٣٠٩١] ٢٩٨٨ - حدثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني علي بن الحسين أن حسين بن علي أخبره أن علياً قال: كانت لي شارف من نصيبي من المغنم يوم بدر، وكان النبي صلى الله عليه أعطاني شارفاً من الخمس، فلما أردت أن ابتنى بفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه واعدت رجلاً صواغاً من بني قينقاع أن يرتحل معي فنأتي بإذخر أردت أن أبيعهُ الصواغين وأستعين به في وليمة عرسي. فبينما أنا أجمع لشارفي متاعاً من الأقتاب والغرائر والحبال، وشارفاني مناختان إلى جنب حجرة رجل من الأنصار، فرجعت حين جمعت ما جمعت، فإذا شارفاني قد أجمت أسنمتهم، وبقرت خواصرهما، وأخذ من أكبادهما، ولم أملك عيني حين رأيت ذلك المنظر منهما، فقلت: من فعل هذا؟ فقالوا: فعل حمزة بن عبد المطلب وهو في هذا البيت في شرب من الأنصار، فانطلقت حتى أدخل على النبي صلى الله عليه - وعنده زيد ابن حارثة - فعرف النبي صلى الله عليه في وجهي الذي لقيت، فقال النبي صلى الله عليه: «مالك؟» فقلت: يا رسول الله، ما رأيت كالיום قط، عدا حمزة على ناقتي فأجب أسنمتهم، وبقر خواصرهما وها هو ذا في بيت معه شرب. فدعا النبي صلى الله عليه بردائه فارتدى، ثم انطلق يمشي، واتبعته أنا وزيد بن حارثة، حتى جاء البيت الذي فيه حمزة فاستأذن، فأذنوا لهم، فإذا هم شرب، فطفق رسول الله صلى الله عليه يلوم حمزة فيما فعل، فإذا حمزة قد ثمل محرمة عيناه، فنظر حمزة إلى رسول الله صلى الله عليه، ثم صعد النظر، فنظر إلى ركبته، ثم صعد النظر فنظر إلى سرتة، ثم صعد النظر فنظر إلى وجهه. ثم قال حمزة: هل أنتم إلا عبيد لأبي؟ فعرف رسول الله صلى الله عليه أنه قد ثمل، فنكص رسول الله صلى الله عليه على عقبه القهقري، وخرجنا معه.

[٣٠٩٢] ٢٩٨٩ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أم المؤمنين أخبرته أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه سألت أبا بكر الصديق بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه أن يقسم لها ميراثها ما ترك رسول الله صلى الله عليه مما أفاء الله عليه. فقال لها أبو بكر: إن رسول الله صلى الله عليه قال: «لا

نُورَتْ، ما تركنا صدقةً». فغضبت فاطمة بنتُ رسولِ الله صلى الله عليه، فهجرتُ أبا بكرٍ، فلم تزل مهاجرةً حتى توفيتُ، وعاشتُ بعدَ رسولِ الله صلى الله عليه ستة أشهرٍ. قالتُ: وكانت فاطمة تسألُ أبا بكرٍ نصيبها مما تركَ رسولُ الله صلى الله عليه من خيرٍ وفدك، وصدقته بالمدينة، فأبى أبا بكرٍ عليها ذلك وقال: لستُ تاركاً شيئاً كان رسولُ الله صلى الله عليه يعملُ به إلا عملتُ به، فإنني أخشى إن تركتُ شيئاً من أمره أن أزيغ، فأما صدقته بالمدينة فدفعتها عمرُ إلى عليٍّ وعباسٍ، وأما خيرُ وفدك فأمسكها عمرُ وقال: صدقة رسولِ الله صلى الله عليه، كانتا لحقوقه التي تعرفونها ونوائبه، وأمرهما إلى من ولي الأمر، قال: فهما على ذلك إلى اليوم.

قال أبو عبد الله: اعتراك، افتعلت، من عروته فأصبته، ومنه: يعروني، واعتراني.

[الحديث ٣٠٩٢ - أطرافه في: ٣٧١١، ٤٠٣٥، ٤٢٤٠، ٦٧٢٥].

### قِصَّةُ فَدَكِ

[٣٠٩٤]

٢٩٩٠ - حدثنا إسحاق بن محمد الفروي قال حدثنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحدثان وكان محمد بن جبير ذكر لي ذكراً من حديثه ذلك، فانطلقتُ حتى أدخل على مالك بن أوس فسألتُهُ عن ذلك الحديث فقال مالك: بينما أنا جالسٌ في أهلي حين متع النهار، إذا رسولُ عمر بن الخطاب يأتيني فقال: أجب أمير المؤمنين، فانطلقتُ معه حتى أدخل على عمر، فإذا هو جالسٌ على رمالٍ سرير ليس بينه وبينه فراشٌ، متكئٌ على وسادةٍ من أدم. فسلمتُ عليه ثم جلستُ، فقال: يا مال، إنه قدم علينا من قومك أهلُ أبياتٍ، وقد أمرتُ فيهم برضخٍ، فاقبضهُ، فاقسمهُ بينهم. قلتُ: يا أمير المؤمنين، لو أمرتُ به غيري، قال: فاقبضهُ أيُّها المرء. فبينما أنا جالسٌ عنده أتاه حاجبه يرفأ وقال: هل لك في عثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد بن أبي وقاصٍ يستأذنون. قال: نعم، فأذن لهم، فدخلوا، فسلموا وجلسوا، ثم جلس يرفأ يسيراً، ثم قال: هل لك في علي وعباس؟ قال: نعم، فأذن لهما، فدخلتا، فسلمتا فجلسا فقال عباس: يا أمير المؤمنين، اقض بيني وبين هذا - وهما يختصمان فيما أفاء الله على رسوله من بني النضير فقال الرهط: - عثمان وأصحابه - يا أمير المؤمنين، اقض بينهما وأرح

أحدهما من الآخر. قال عمر: تَدَكُم؛ أنشدكم بالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض، هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه قال: «لا نورث، ما تركنا صدقة؟» يريد رسول الله صلى الله عليه نفسه. قال الرهط: قد قال ذلك. فأقبل عمر على علي وعباس فقال: أنشدكما أتعلمان أن رسول الله صلى الله عليه قد قال ذلك؟ قال عمر: فإنني أحدثكم عن هذا الأمر: إن الله قد خصَّ رسوله في هذا الشيء بشيء لم يعطه أحداً غيره، ثم قرأ: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿قَدِيرٌ﴾ فكانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه، والله ما احتازها دونكم، ولا استأثر بها عليكم، قد أعطاكموه وبثها فيكم حتى بقي منها هذا المال، فكان رسول الله صلى الله عليه عليه ينفق على أهله نفقة سنتهم من هذا المال، ثم يأخذ ما بقي فيجعلُه مجعل مال الله. فعمل رسول الله صلى الله عليه عليه بذلك حياته. أنشدكم الله، هل تعلمون ذلك؟ قالوا: نعم، ثم قال لعلي وعباس: أنشدكما الله هل تعلمان ذلك. قال عمر: ثم توفي الله نبيه فقال أبو بكر: أنا ولي رسول الله صلى الله عليه، فقبضتها فعمل فيها بما عمل رسول الله صلى الله عليه، والله يعلم أنه فيها لصادق بار راشد تابع للحق. ثم توفي الله أبا بكر، فكنيت أنا ولي أبي بكر، فقبضتها سنتين من إمارتي أعمل فيها بما عمل رسول الله صلى الله عليه وما عمل فيها أبو بكر، والله يعلم أنني فيها لصادق بار راشد تابع للحق. ثم جئتماني تكلّماني وكلمتكما واحدة وأمركما واحد، جئتمني يا عباس تسألني نصيبك من ابن أخيك، وجاءني هذا - يريد علياً - يريد نصيب امرأته من أبيها. فقلت لكما: إن رسول الله صلى الله عليه قال: «لا نورث، ما تركنا صدقة»، فلما بدا لي أن أدفعه إليكما قلت: إن شئتما دفعتهما إليكما على أن عليكما عهد الله وميثاقه ليعملان فيها بما عمل فيها رسول الله صلى الله عليه وبما عمل فيها أبو بكر وبما عملت فيها منذ وليتها. فقلتما: ادفعها إلينا فبذلك دفعتهما إليكما. فأنشدكم بالله، هل دفعتهما إليكما بذلك؟ قال الرهط: نعم. ثم أقبل على علي وعباس فقال: أنشدكما الله هل دفعتهما إليكما بذلك؟ قالوا: نعم، قال: فلتمسان مني قضاء غير ذلك؟ فوالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض، لا أقضي فيها قضاء غير ذلك، فإن عجزتما عنها فادفعاهما إليّ، فإنني أكفيكماها.

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب فرض الخمس ) كذا وقع عند الإسماعيلي ، ولأكثر « باب » ، وحذفه بعضهم ، وثبتت البسملة للأكثر . و « الخمس » بضم المعجمة والميم ما يؤخذ من الغنيمة ، والمراد بقوله « فرض الخمس » أى وقت فرضه أو كيفية فرضه أو ثبوت فرضه ، والجمهور على أن ابتداء فرض الخمس كان بقوله تعالى ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ﴾ الآية ، وكانت الغنائم تقسم على خمسة أقسام : فيعزل خمس منها يصرف فيمن ذكر في الآية ، وسيأتي البحث في مستحقه بعد أبواب ، وكان خمس هذا الخمس لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، واختلف فيمن يستحقه بعده : فذهب الشافعي أنه يصرف في المصالح ، وعنه يرد على الأصناف الثمانية المذكورين في الآية ، وهو قول الحنفية مع اختلافهم فيهم كما سيأتي ، وقيل يختص به الخليفة ، ويقسم أربعة أخماس الغنيمة على الغانمين إلا السلب فإنه للقاتل على الراجح كما سيأتي . وذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث على بن أبي طالب في قصة الشارفين .

قوله ( كانت لى شارف من نصيبى من المغنم يوم بدر ) الشارف المسن من النوق ، ولا يقال للذكر عند الأكثر ، وحكى إبراهيم الحربى عن الأصمعى جوازه ، قال عياض : جمع فاعل على فعل بضمين قليل .

قوله ( وكان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاني شارقاً من الخمس ) قال ابن بطلال : ظاهره أن الخمس شرع يوم بدر ، ولم يختلف أهل السير أن الخمس لم يكن يوم بدر ، وقد ذكر إسماعيل القاضي في غزوة بنى قريظة قال : قيل إنه أول يوم فرض فيه الخمس ، قال : وقيل نزل بعد ذلك ، قال : ولم يأت ما فيه بيان شاف ، وإنما جاء صريحاً في غنائم حنين . قال ابن بطلال : وإذا كان كذلك فيحتاج قول على إلى تأويل ، قال : ويمكن أن يكون ما ذكر ابن إسحق في سرية عبد الله بن جحش التي كانت في رجب قبل بدر بشهرين ، وأن ابن إسحق قال : ذكر لى بعض آل جحش أن عبد الله قال لأصحابه إن لرسول الله صلى الله عليه وسلم مما غنمنا الخمس ، وذلك قبل أن يفرض الله الخمس ، فعزل له الخمس وقسم سائر الغنيمة بين أصحابه ، قال فوقع رضا الله بذلك ، قال فيحمل قول على « وكان قد أعطاني شارقاً من الخمس » أى من الذى حصل من سرية عبد الله بن جحش . قلت : ويعكر عليه أن فى الرواية الآتية فى المغازى « وكان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاني مما أفاء الله عليه من الخمس يومئذ » والعجب أن ابن بطلال عزا هذه الرواية لأبي داود وجعلها شاهدة لما تأوله ، وغفل عن كونها فى البخارى الذى شرحه وعن كون ظاهرها شاهداً عليه لا له ، ولم أقف على ما نقله أهل السير صريحاً فى أنه لم يكن فى غنائم بدر خمس ، والعجب أنه ثبت فى غنيمة السرية التي قبل بدر الخمس ويقول إن الله رضى بذلك وينفيه فى يوم بدر مع أن الأنفال التي فيها التصريح بفرض الخمس نزل غالبها فى قصة بدر ، وقد جزم الداودى الشارح بأن آية الخمس نزلت يوم بدر ، وقال السبكي : نزلت الأنفال فى بدر وغنائمها . والذى يظهر أن آية قسمة الغنيمة نزلت بعد تفرقة الغنائم ، لأن أهل السير نقلوا أنه صلى الله عليه وسلم قسمها على السواء وأعطاهما لمن شهد الواقعة أو غاب لعذر تكرماً منه ، لأن الغنيمة كانت أولاً بنص أول سورة الأنفال للنبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ولكن يعكر على ما قال أهل السير حديث على ، يعنى حديث الباب حيث قال « وأعطاني شارقاً من الخمس يومئذ فإنه ظاهر فى أنه كان فيها خمس . قلت : ويحتمل أن تكون قسمة غنائم بدر وقعت على السواء بعد أن أخرج الخمس للنبي صلى الله عليه وسلم على ماتقدم

من قصة سرية عبد الله بن جحش ، وأفادت آية الأنفال - وهي قوله تعالى ﴿ واعلموا أنما غنمتم ﴾ إلى آخرها - بيان مصرف الخمس لا مشروعية أصل الخمس والله أعلم . وأما ما نقله عن أهل السير فأخرجه ابن إسحق بإسناد حسن يحتاج بمثله عن عبادة بن الصامت قال « فلما اختلفنا في الغنيمة وساءت أخلاقنا انتزعها الله منا فجعلها لرسوله ، فقسمها على الناس عن سواء » أي على سواء ، ساقه مطولا ، وأخرجه أحمد والحاكم من طريقه ، وصححه ابن حبان من وجه آخر ليس فيه ابن إسحق .

**قوله ( أبتنى بفاطمة )** أي أدخل بها ، والبناء الدخول بالزوجة ، وأصله أنهم كانوا من أراد ذلك بنيت له قبة فخلا فيها بأهله . واختلف في وقت دخول على بفاطمة ، وهذا الحديث يشعر بأنه كان عقب وقعة بدر ، ولعله كان في شوال سنة اثنتين ، فإن وقعة بدر كانت في رمضان منها ، وقيل تزوجها في السنة الأولى ، ولعل قائل ذلك أراد العقد ، ونقل ابن الجوزي أنه كان في صفر سنة اثنتين ، وقيل في رجب ، وقيل في ذى الحجة ، قلت : وهذا الأخير يشبه أن يحمل على شهر الدخول بها ؛ وقيل تأخر دخوله بها إلى سنة ثلاث ، فدخل بها بعد وقعة أحد ، حكاه ابن عبد البر ، وفيه بعد .

**قوله ( واعدت رجلا صواغاً )** بفتح الصاد المهملة والتشديد ، ولم أقف على اسمه . ووقع في رواية ابن جريج في الشرب طابع بمهملتين وموحدة وطالع بلام بدل الموحدة أي من يذله ويساعده ، وقد يقال إنه اسم الصائغ المذكور ، كذا قال بعضهم وفيه بعد .

**قوله ( مناختان )** كذا للأكثر ، وهو باعتبار المعنى لأنهما ناقتان . وفي رواية كريمة « مناخان » باعتبار لفظ الشارف .

**قوله ( إلى جنب حجرة رجل من الأنصار )** لم أقف على اسمه .

**قوله ( فرجعت حين جمعت ما جمعت )** زاد في رواية ابن جريج عن ابن شهاب في الشرب « وحجرة ابن عبد المطلب يشرب في ذلك البيت » أي الذي أناخ الشارفين بجانبه « ومعه قينة » بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها نون هي الجارية المغنية « فقالت : ألا يا حمز للشرف النواء » والشرف جمع شارف كما تقدم ، والنواء - بكسر النون والمد مخففاً - جمع ناوية وهي الناقة السمينة ، وحكى الخطابي أن ابن جرير الطبري رواه « ذا الشرف » بفتح الشين وفسره بالرفعة وجعله صفة لحمزة ، وفتح نون النواء وفسره بالبعد أي الشرف البعيد أي مثاله بعيد ، قال الخطابي : وهو خطأ وتصحيف . وحكى الإسماعيلي أن أبا يعلى حدثه به من طريق ابن جريج فقال « الثواء » بالثاء المثلثة ، قال فلم نضبطه . ووقع في رواية القابسي والأصيلي النوى بالقصر وهو خطأ أيضا ، وقال الداودي : النواء الخباء ، وهذا أفحش في الغلط . وحكى المرزباني في معجم الشعراء أن هذا الشعر لعبد الله بن السائب بن أبي السائب المخزومي جد أبي السائب المخزومي المدني ، وبقيته « وهن معقلات بالفناء » .

ضع السكين في اللبات منها      وضرجهن حمزة بالدماء  
وعجل من أطايبها لشرب      قديداً من طيبخ أو شواء



والشرب بفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة جمع شارب ، كتاجر وتجر ، والفناء بكسر الفاء والمذ : الجانب ، أى جانب الدار التى كانوا فيها . والقديد اللحم المطبوخ . والتضريح بمجمة وجيم : التاطيح ، فإن كان ثابتا فقد عرف بعض المبهم فى قوله « فى شرب من الأنصار » لكن المخزومى ليس من الأنصار ، وكأن قائل ذلك أطلقه عليهم بالمعنى الأعم . وأراد الذى نظم هذا الشعر وأمر القينة أن تغنى به أن يبعث همة حمزة لما عرف من كرمه على نحر الناقتين ليأكلوا من لحمها ، وكأنه قال : انهض إلى الشرف فانخرها ، وقد تبين ذلك من بقية الشعر . وفى قولها « للشرف » بصيغة الجمع مع أنه لم يكن هناك الإثنان دلالة على جواز إطلاق صيغة الجمع على الإثنين . وقوله « يا حمزة ترخيم وهو بفتح الزاى ويجوز ضمها .

قوله ( قد أجبت ) وقع مثله فى رواية عنبة فى المغازى ، وهو بضم أوله ، وفى رواية الكشميهنى هنا « قد جبت » بضم الجيم بغير ألف أى قطعت وهو الصواب ، وعند مسلم من طريق ابن وهب عن يونس « قد اجتبت » وهو صواب أيضا ، والجب الاستئصال فى القطع .

قوله ( وأخذ من أكبادهما ) زاد ابن جريج « قلت لابن شهاب : ومن السنام ، قال : قد جب أسنمتهما » والسنام ما على ظهر البعير . وقوله « بقر » بفتح الموحدة والقف أى شق .

قوله ( فلم أملك عيني حين رأيت ) فى رواية الكشميهنى « حيث رأيت » والمراد أنه بكى من شدة القهر الذى حصل له . وفى رواية ابن جريج « رأيت منظرأ أفظعنى » بقاء وظاء مشالة معجمة ، أى نزل بى أمر مفضع أى مخيف مهول ، وذلك لتصوره تأخر الابتداء بزواجه بسبب فترات ما يستعان به عليه ، أو لخشية أن ينسب فى حقها إلى تفصير لا لمجرد فوات الناقتين .

قوله ( حتى أدخل ) كذا فيه بصيغة المضارع مبالغة فى استحضار صورة الحال .

قوله ( فطفق يلوم حمزة ) فى رواية ابن جريج « فدخل على حمزة فتغيط عليه »

قوله ( هل أنم إلا عبيد لأبى ) فى رواية ابن جريج « لآبأى » قيل أراد أن أباه عبد المطلب جد للنبي صلى الله عليه وسلم ولعل أيضا ، والجد يدعى سيداً ، وحاصله أن حمزة أراد الافتخار عليهم بأنه أقرب إلى عبد المطلب منهم .

قوله ( القهقرى ) هو المشى إلى خلف ، وكأنه فعل ذلك خشية أن يزداد عبث حمزة فى حال سكره فينتقل من القول إلى الفعل فأراد أن يكون ما يقع من حمزة بمرأى منه ليدفعه إن وقع منه شيء .

قوله ( وخرجنا معه ) زاد ابن جريج « وذلك قبل تحريم الخمر » أى ولذلك لم يؤخذ النبي صلى الله عليه وسلم حمزة بقوله . وفى هذه الزيادة رد على من احتج بهذه القصة على أن طلاق السكران لا يقع ، فإنه إذا عرف أن ذلك كان قبل تحريم الخمر كان ترك المؤاخذة لكونه لم يدخل على نفسه الضرر ، والذى يقول يقع طلاق السكران يحتج بأنه أدخل على نفسه السكر وهو محرم عليه فعوقب بإمضاء الطلاق عليه ، فليس فى هذا الحديث حجة لإثبات ذلك ولا نفيه . قال أبو داود : سمعت أحمد بن صالح يقول : فى هذا الحديث أربع وعشرون سنة . قلت : وفيه أن الغانم يعطى من الغنيمة من جهتين : من الأربعة أخماس بحق الغنيمة ،

ومن الخمس إذا كان ممن له فيه حق ، وأن المالك الناقصة الانتفاع بها في الحمل عليها . وفيه الإناخة على باب الغير إذا عرف رضاه بذلك وعدم تضرره به ، وأن البكاء الذي يجلبه الحزن غير مذموم ، وأن المرء قد لا يملك دمه إذا غلب عليه الغيظ . وفيه ما ركب في الإنسان من الأسف على فوت مافيه نفعه وما يحتاج اليه ، وأن استعداد المظلوم على من ظلمه وإخباره بما ظلم به خارج عن الغيبة والتميمة . وفيه قبول خبر الواحد ، وجواز الاجتماع في الشرب المباح ، وجواز تناول ما يوضع بين أيدي القوم ، وجواز الغناء بالمباح من القول ، وإنشاد الشعر والاستماع من الأمة ، والتخير فيما يأكله ، وأكل الكبد وإن كانت دما . وفيه أن السكر كان مباحاً في صدر الإسلام ، وهو رد على من زعم أن السكر لم يبيح قط ، ويمكن حمل ذلك على السكر الذي معه التمييز من أصله . وفيه مشروعية وليمة العرس ، وسيأتي شرحها في النكاح ، ومشروعية الصياغة والتكسب بها وقد تقدم في أوائل البيوع ، وجواز جمع الإذخر وغيره من المباحات والتكسب بذلك ، وقد تقدم في أواخر الشرب . وفيه الاستعانة في كل صناعة بالعارف بها ، قال المهلب : وفيه أن العادة جرت بأن جنابة ذوى الرحم مغتفرة . قلت : وفيه نظر لأن ابن أبي شيبة روى عن أبي بكر بن عياش أن النبي صلى الله عليه وسلم أغرم حمزة ثمن الناقتين ، وفيه علة تحريم الخمر ، وفيه أن للإمام أن يمضي إلى بيت من بلغه أنهم على منكر ليغيره ، وقال غيره : فيه حل تذكية الغاصب ، لأن الظاهر أنه ما بقر خواصرهما وجب أسنمتهما إلا بعد التذكية المعتبرة . وفيه سنة الاستئذان في الدخول ، وأن الإذن للرئيس يشمل أتباعه ، لأن زيد بن حارثة وعلياً دخلا مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان استأذن فأذنوا له ، وأن السكران يلام إذا كان يعقل اللوم ، وأن للكبير في بيته أن يلقي رداءه تخفيفاً ، وأنه إذا أراد لقاء أتباعه يكون على أكل هيئة لأنه صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يخرج إلى حمزة أخذ رداءه . وأن الصاحي لا ينبغي له أن يخاطب السكران ، وأن الذهاب من بين يدي زائل العقل لا يولييه ظهره كما تقدم . وفيه إشارة إلى عظم قدر عبد المطلب ، وجواز المبالغة في المدح لقول حمزة هل أتم إلا عبيد لأبي ؟ ومراده كالعبيد ، ونكتة التشبيه أنهم كانوا عنده في الخضوع له وجواز تصرفه في ما لهم في حكم العبيد . وفيه أن الكلام يختلف باختلاف القائلين . قلت : وفي كثير من هذه الانتزاعات نظر والله أعلم . الثاني حديث عائشة في قصة فاطمة ،

قوله ( عن صالح ) هو ابن كيسان .

قوله ( أن فاطمة سألت أبا بكر ) زاد معمر عن الزهري « والعباس أتيا أبا بكر » وسيأتي في الفرائض .

قوله ( ما ترك ) هو بدل من قوله « ميراثها » وفي رواية الكشميني « مما ترك » وفي هذه القصة رد

على من قرأ قوله « لا يورث » بالتحناية أوله و « صدقة » بالنصب على الحال ، وهي دعوى من بعض الرافضة فادعى أن الصواب في قراءة هذا الحديث هكذا ، والذي توارد عليه أهل الحديث في القديم والحديث « لانورث » بالنون و « صدقة » بالرفع ، وأن الكلام جملتان و « ما تركنا » في موضع الرفع بالابتداء و « صدقة » خبره . ويؤيده وروده في بعض طرق الصحيح « ما تركنا فهو صدقة » وقد احتج بعض المحدثين على بعض الإمامية بأن أبا بكر احتج بهذا الكلام على فاطمة رضي الله عنها فيما التمس منه من الذي خلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأراضي وهما من أفصح الفصحاء وأعلمهم بمدلولات الألفاظ ، ولو كان الأمر

كما يقرؤه الرافضي لم يكن فيما احتج به أبو بكر حجة ولا كان جوابه مطابقاً لسؤالها ، وهذا واضح لمن أنصف .

قوله ( مما أفاء الله عليه ) سيأتي بيانه قريباً .

قوله ( إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في رواية معمر « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهو يرد تأويل الداودي الشارح في قوله إن فاطمة حملت كلام أبي بكر على أنه لم يسمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما سمعه من غيره ، ولذلك غضبت ، وما قدمته من التأويل أولى .

قوله ( فغضبت فاطمة فهجرت أبا بكر فلم تزَل مهاجرة ) في رواية معمر « فهجرت فاطمة فلم تكلمه حتى مات » ، ووقع عند عمر بن شبة من وجه آخر عن معمر « فلم تكلمه في ذلك المال » ، وكذا نقل الترمذي عن بعض مشايخه أن معنى قول فاطمة لأبي بكر وعمر لا أكلمكما أي في هذا الميراث ، وتعقبه الشاشي بأن قرينة قوله « غضبت » تدل على أنها امتنعت من الكلام جملة وهذا صريح المهجر ، وأما ما أخرجه أحمد وأبو داود من طريق أبي الطفيل قال « أرسلت فاطمة إلى أبي بكر : أنت ورثت رسول الله صلى الله عليه وسلم أم أهله ؟ قال : لا بل أهله ، قالت : فأين سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الله إذا أطعم نبياً طعمة ثم قبضه جعلها للذي يقوم من بعده ، فرأيت أن أردّه على المسلمين . قالت : فأنت وما سمعته » فلا يعارض ما في الصحيح من صريح المهجران ، ولا يدل على الرضا بذلك . ثم مع ذلك ففيه لفظة منكّرة وهي قول أبي بكر « بل أهله » فإنه معارض للحديث الصحيح « أن النبي لا يورث » نعم روى البيهقي من طريق الشعبي « أن أبا بكر عاد فاطمة ، فقال لها على : هذا أبو بكر يستأذن عليك . قالت : أتجب أن أذن له ؟ قال : نعم ، فأذنت له ، فدخل عليها فترضاها حتى رضيت » وهو وإن كان مرسلًا فإسناده إلى الشعبي صحيح ، وبه يزول الإشكال في جواز تهادي فاطمة عليها السلام على هجر أبي بكر . وقد قال بعض الأئمة : إنما كانت هجرتها انقباضاً عن لقائه والاجتماع به ، وليس ذلك من المهجران المحرم ، لأن شرطه أن يلتقيا فيعرض هذا وهذا ، وكأن فاطمة عليها السلام لما خرجت غضبي من عند أبي بكر تهادت في اشتغالها بحزنها ثم بمرضاها . وأما سبب غضبها مع احتجاج أبي بكر بالحديث المذكور فلاعتقادها تأويل الحديث على خلاف ما تمسك به أبو بكر ، وكأنها اعتقدت تخصيص العموم في قوله « لا نورث » ورأت أن منافع ما خلفه من أرض وعقار لا يمتنع أن تورث عنه ، وتمسك أبو بكر بالعموم ، واختلفا في أمر محتمل للتأويل ، فلما صمم على ذلك انقطعت عن الاجتماع به لذلك ، فإن ثبت حديث الشعبي أزال الإشكال ، وأخلق بالأمر أن يكون كذلك لما علم من وفور عقلها ودينها عليها السلام ، وسيأتي في الفرائض زيادة في هذه القصة ، ويأتي الكلام فيها إن شاء الله تعالى . وقد وقع في حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عند الترمذي « جاءت فاطمة إلى أبي بكر فقالت : من يرثك ؟ قال : أهلي وولدي ، قالت فما لي لا أرث أبي ؟ قال أبو بكر : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا نورث ، ولكني أعول من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوله » .

قوله ( وكانت فاطمة تسأل أبا بكر نصيبها مما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم من خير وفدك وصدقته بالمدينة ) هذا يؤيد ما تقدم من أنها لم تطلب من جميع ما خلف ، وإنما طلبت شيئاً مخصوصاً ، فأما خير ففي رواية معمر المذكورة « وسهمه من خير » ، وقد روى أبو داود بإسناد صحيح إلى سهل ابن أبي خيثمة قال « قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير نصفين : نصفها لنوائبه وحاجته ، ونصفها بين المسلمين : قسمها بينهم على ثمانية عشر سهماً » ورواه بمعناه من طرق أخرى عن بشير بن يسار مرسل ليس فيه سهل . وأما فدك وهي بفتح الفاء والمهمله بعدها كاف : بلد بينها وبين المدينة ثلاث مراحل ، وكان من شأنها ما ذكر أصحاب المغازي قاطبة أن أهل فدك كانوا من يهود ، فلما فتحت خير أرسل أهل فدك يطلبون من النبي صلى الله عليه وسلم الأمان على أن يتركوا البلد ويرحلوا ، وروى أبو داود من طريق ابن إسحاق عن الزهري وغيره قالوا « بقيت بقية من خير تحصنوا ، فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم أن يحقن دماءهم ويسيرهم ففعل ، فسمع بذلك أهل فدك فزولوا على مثل ذلك ، وكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة » ، ولأبي داود أيضاً من طريق معمر عن ابن شهاب « صالح النبي صلى الله عليه وسلم أهل فدك وقرى سماها وهو يحاصر قوماً آخرين » يعنى بقية أهل خير . وأما صدقته بالمدينة فروى أبو داود من طريق معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فذكر قصة بني النضير فقال في آخره « وكانت نخل بني النضير لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة أعطاها إياه فقال ﴿ ما أفاء الله على رسوله منهم ﴾ الآية . قال فأعطى أكثرها للمهاجرين ، وبقي منها صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي في أيدي بني فاطمة » ، وروى عمر بن شبة من طريق أبي عون عن الزهري قال « كانت صدقة النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة أموالاً لخيريق بالمعجمة والقاف مصغر وكان يهودياً من بقايا بني قينقاع نازلاً ببني النضير ، فشهد أحداً فقتل به ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مخيريق سابق يهود ، وأوصى مخيريق بأمواله للنبي صلى الله عليه وسلم » ومن طريق الواقدي بسنده عن عبد الله بن كعب قال « قال مخيريق إن أصبت فأموالي لحمد يضعها حيث أراه الله » فهي عامة صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : وكانت أموال مخيريق في بني النضير ، وعلى هذه فقوله في الحديث الآتي « وهما يختصمان فيما أفاء الله على رسوله من بني النضير » شمل جميع ذلك .

قوله ( لست تاركاً شيئاً كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل به إلا عملت به ) في رواية شعيب عن الزهري الآتية في المناقب « وإنى والله لا أغير شيئاً من صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حالها التي كانت عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهذا تمسك به من قال : إن سهم النبي يصرفه الخليفة بعده لمن كان النبي صلى الله عليه وسلم يصرفه له ، وما بقي منه يصرف في المصالح ، وعن الشافعي يصرف في المصالح وهو لا ينافي الذي قبله . وفي وجه : هو للإمام . وقال مالك والثوري : يجتهد فيه الإمام . وقال أحمد يصرف في الخيل والسلاح . وقال ابن جرير يرد إلى الأربعة قال ابن المنذر : كان أحق الناس بهذا القول من يوجب قسم الزكاة بين جميع الأصناف ، فإن فقد صنف رد على الباقي يعنى الشافعي . وقال أبو حنيفة يرد مع سهم ذوى القربى إلى الثلاثة ، وقيل : يرد خمس الخمس من الغنيمة إلى الغانمين ومن النوى إلى المصالح .

قوله ( فأما صدقته ) أى صدقة النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( فدفعتها عمر إلى علي وعباس ) سيأتى بيان ذلك فى الحديث الذى يليه .

قوله ( وأما خير ) أى الذى كان يخص النبي صلى الله عليه وسلم منها ( وفدك فأمسكها عمر ) أى لم يدفعها لغيره ، وبين سبب ذلك . وقد ظهر بهذا أن صدقة النبي صلى الله عليه وسلم تخص بما كان من بنى النضير ، وأما سهمه من خير وفدك فكان حكمه إلى من يقوم بالأمر بعده . وكان أبو بكر يقدم نفقة نساء النبي صلى الله عليه وسلم وغيرها مما كان يصرفه فيصرفه من خير وفدك ، وما فضل من ذلك لقاءه فى المصالح . وعمل عمر بعده بذلك . فلما كان عثمان تصرف فى فدك بحسب ما رآه ، فروى أبو داود من طريق مغيرة بن مقسم قال « جمع عمر بن عبد العزيز بنى مروان فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفق من فدك على بنى هاشم ويزوج أيمهم ، وأن فاطمة سألته أن يجعلها لها فأبى ، وكانت كذلك فى حياة النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر ، ثم أقطعها مروان يعنى فى أيام عثمان » قال الخطابى ، إنما أقطع عثمان فدك لمروان لأنه تأول أن الذى يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم يكون للخليفة بعده ، فاستغنى عثمان عنها بأمواله فوصل بها بعض قرابته . ويشهد لصنيع أبى بكر حديث أبى هريرة المرفوع الآتى بعد باب بلفظ « ماتركت بعد نفقة نسائى ومؤنة عاملى فهو صدقة » فقد عمل أبو بكر وعمر بتفصيل ذلك بالدليل الذى قام لها ، وسيأتى تمام البحث فى قوله « لانورث » فى كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى .

قوله ( فهما على ذلك إلى اليوم ) هو كلام الزهرى أى حين حدث بذلك .

قوله ( قال أبو عبد الله ) أى المصنف ( اعتراك : افعلت ) كذا فيه ، ولعله كان « افعلتك » وكذا وقع فى « المجاز » لأبى عبيدة . وقوله « من عروته فأصبته ومنه يعروه واعترانى » أراد بذلك شرح قوله « يعروه » وبين تصاريفه وأن معناه الإصابة كيفما تصرف ، وأشار إلى قوله تعالى . « إن نقول إلا اعتراك بعض آهتنا بسوء » وهذه عادة البخارى يفسر اللفظة الغريبة من الحديث بتفسير اللفظة الغريبة من القرآن . الحديث الثالث حديث عمر مع العباس وعلى ، وقع قبله فى رواية أبى ذر وحده قصة فدك ، وكأنها ترجمة لحديث من أحاديث الباب ، وقد بينت أمر فدك فى الذى قبله .

قوله ( حدثنا إسحق بن محمد الفروى ) هو شيخ البخارى الذى تقدم قريبا فى « باب قتال اليهود » وقد حدث عنه بواسطة كما تقدم فى الصلح ، وفى رواية ابن شويه عن الفريرى « حدثنا محمد بن إسحق الفروى » وهو مقلوب ، وحكى عياض عن رواية القابسى مثله قال : وهو وهم . قلت : وهذا الحديث مما رواه مالك خارج الموطأ . وفى هذا الإسناد لطيفة من علوم الحديث مما لم يذكره ابن الصلاح وهى تشابه الطرفين ، مثاله ما وقع هنا : ابن شهاب عن مالك وعنه مالك ، الأعلى ابن أوس والأدنى ابن أنس .

قوله ( وكان محمد بن جبير ) أى ابن مطعم ( قد ذكر لى ذكرأ من حديثه ذلك ) أى الآتى ذكره .

قوله ( فانطلقت حتى أدخل ) كذا فيه بصيغة المضارعة فى موضع الماضى فى الموضعين ، وهى مبالغة لإرادة استحضار صورة الحال ، ويجوز ضم « أدخل » على أن حتى عاطفة ، أى انطلقت فدخلت . والفتح على أن حتى بمعنى إلى أن .

**قوله (مالك بن أوس)** ابن الحدثان بفتح المهملتين والمثلثة ، وهو نصرى بالنون المفتوحة والصاد المهملة الساكنة ، وأبوه صحابي ، وأما هو فقد ذكر في الصحابة ، وقال ابن أبي حاتم وغيره لاتصح له صحبة ، وحكى ابن أبي خيثمة عن مصعب أو غيره أنه ركب الخيل في الجاهلية . قلت : فعلى هذا لعله لم يدخل المدينة إلا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم كما وقع لقيس بن أبي حازم : دخل أبوه وصحب وتأخر هو مع إمكان ذلك ، وقد تشارك أيضا في أنه قيل في كل منهما إنه أخذ عن العشرة . وليس لمالك بن أوس هذا في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في البيوع ، وفي صنيع ابن شهاب ذلك أصل في طلب علو الإسناد ، لأنه لم يقتنع بالحديث عنه حتى دخل عليه ليشافه به ، وفيه حرص ابن شهاب على طلب الحديث وتحصيله .

**( تنبيه )** : ظن قوم أن الزهرى تفرد برواية هذا الحديث ، فقال أبو على الكرابيىسى : أنكره قوم وقالوا هذا من مستنكر ما رواه ابن شهاب ، قال : فإن كانوا علموا أنه ليس بفرد فهيات ، وإن لم يعلموا فهو جهل ، فقد رواه عن مالك بن أوس عكرمة بن خالد وأيوب بن خالد ومحمد بن عمرو بن عطاء وغيرهم .

**قوله ( حين متع النهار )** بفتح الميم والمثناة الخفيفة بعدها مهملة أى علا وامتد ، وقيل هو ما قبل الزوال . ووقع في رواية مسلم من طريق جويرية عن مالك « حين تعالى النهار » وفي رواية يونس عن ابن شهاب عند عمر بن شبة « بعد ما ارتفع النهار » .

**قوله ( إذا رسول عمر )** لم أقف على اسمه ، ويحتمل أن يكون هو يرفأ الحاجب الآتى ذكره .

**قوله ( على رمال سرير )** بكسر الراء وقد تضم ، وهو ما ينسج من سعف النخل . وأغرب الداودى فقال : هو السرير الذى يعمل من الجريد ، وفي رواية جويرية « فوجدته في بيته جالسا على سرير مفضيا إلى رماله ، أى ليس تحته فراش ، والإفضاء إلى الشيء لا يكون بجائل ، وفيه إشارة إلى أن العادة أن يكون على السرير فراش .

**قوله ( فقال يا مال )** كذا هو بالترخيم أى مالك ، ويجوز في اللام الكسر على الأصل ، والضم على أنه صار اسما مستقلا فيعرب لإعراب المتأدى المفرد .

**قوله ( إنه قدم علينا من قومك )** أى من بنى نصر بن معاوية بن بكر بن هوازن . وفي رواية جويرية عند مسلم « دف أهل أبيات » أى ورد جماعة بأهلهم شيئا بعد شيء يسرون قليلا قليلا ، والدفيق السير اللين ، وكأنهم كانوا قد أصابهم جذب في بلادهم فانتجعوا المدينة .

**قوله ( بروض )** بفتح الراء وسكون المعجمة بعدها خاء معجمة أى عطية غير كثيرة ولا مقدرة . وقوله ( لو أمرت به غيرى ) قاله تخرجا من قبول الأمانة ، ولم يبين ماجرى له فيه اكتفاء بقرينة الحال ، والظاهر أنه قبضه لعزم عمر عليه ثانی مرة .

**قوله ( أتاه حاجبه يرفا )** بفتح التحتانية وسكون الراء بعدها فاء مشبعة بغير همز وقد تهمز وهى روايتنا من طريق أبي ذر ، ويرفا هذا كان من موالى عمر أدرك الجاهلية ولا تعرف له صحبة ، وقد حج مع عمر في خلافة أبي بكر ، وله ذكر في حديث ابن عمر ، قال « قال عمر لمولى له يرفا إذا جاء طعام يزيد بن

أبي سفيان فأعلمني « فذكر قصة . وروى سعيد بن منصور عن أبي الأحوص عن أبي إسحق عن يرفا قال « قال لي عمر : إني أنزلت نفسي من مال المسلمين منزلة مال اليتيم » وهذا يشعر بأنه عاش إلى خلافة معاوية .

قوله ( هل لك في عثمان ) أي ابن عفان ( وعبد الرحمن ) ، ولم أر في شيء من طرفه زيادة على الأربعة المذكورين إلا في رواية للنسائي وعمر بن شبة من طريق عمرو بن دينار عن ابن شهاب وزاد فيها « وطلحة بن عبيد الله » وكذا في رواية الإمامي عن ابن شهاب عند عمر بن شبة أيضا ، وكذا أخرجه أبو داود من طريق أبي البختری عن رجل لم يسمه قال « دخل العباس وعلي » فذكر القصة بطولها وفيها ذكر طلحة ، لكن لم يذكر عثمان .

قوله ( فأذن لهم فدخلوا ) في رواية شعيب في المغازي « فأدخلهم » .

قوله ( ثم قال : هل لك في علي وعباس ) زاد شعيب يستأذنان .

قوله ( فقال عباس يا أمير المؤمنين اقض بيني وبين هذا ) زاد شعيب ويونس « فاستب علي وعباس » وفي رواية عقيل عن ابن شهاب في الفرائض « اقض بيني وبين هذا الظالم ؛ استبا » وفي رواية جويرية « وبين هذا الكاذب الآثم الغادر الخائن » ولم أر في شيء من الطرق أنه صدر من علي في حق العباس شيء بخلاف ما يفهم قوله في رواية عقيل « استبا » واستصوب المازري صنيع من حذف هذه الألفاظ من هذا الحديث وقال : لعل بعض الرواة وهم فيها ، وإن كانت محفوظة ، فأجود ما تحمل عليه أن العباس قالها دلالة على علي لأنه كان عنده بمنزلة الولد ، فأراد ردعه عما يعتقده أنه مخطئ فيه ، وأن هذه الأوصاف يتصف بها لو كان يفعل ما يفعله عن عمد ، قال : ولابد من هذا التأويل لوقوع ذلك بمحضر الخليفة ومن ذكر معه ولم يصدر منهم إنكار لذلك مع ما علم من تشدهم في إنكار المنكر .

قوله ( وهما يختصمان فيما أفاء الله على رسوله من مال بني النضير ) يأتي القول فيه قريبا .

قوله ( فقال الرهط ) في رواية مسلم « فقال القوم » وزاد « فقال مالك بن أوس : يخجل إلى أنهم قد كانوا قدموهم لذلك » . قالت : ورأيت في رواية معمر عن الزهري في مسند ابن أبي عمر « فقال الزبير بن العوام : اقض بينهما » فأفادت تعيين من باشر سؤال عمر في ذلك .

قوله ( تنيدكم ) كذا في رواية أبي ذر بفتح المثناة وكسر التحتانية مهموز وفتح الدال ، قال ابن التين أصلها تنيدكم ، والتؤدة : الرفق . ووقع في رواية الأصمعي بكسر أوله وضم الدال وهو اسم فعل كرويدا أي اصبروا وأمهلوا وعلى رسلكم . وقيل إنه مصدر تاديتيد ، كما يقال سيروا سيركم ، ورد بأنه لم يسمع في اللغة . ويؤيد الأول ما وقع في رواية عقيل وشعيب « أتيدوا » أي تمهلوا ؛ وكذا عند مسلم وأبي داود . وللإسماعيلي من طريق بشر بن عمر عن مالك « فقال عمر ايتد » بلفظ الأمر للمفرد .

قوله ( أنشد كما أنعم الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال ذلك ) كذا فيه ، وفي رواية مسلم « قالا نعم » ومعنى أنشد كما أسألكما رافعا نشدى أي صوتي .

قوله ( إن الله قد خص رسوله صلى الله عليه وسلم في هذا الشيء ) في رواية مسلم « بخاصة لم يخص

بها غيره » وفي رواية عمرو بن دينار عن ابن شهاب في التفسير « كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله ، فكانت له خاصة ، وكان ينفق على أهله منها نفقة سنة ، ثم يجعل مابقى في السلاح والكراع عدة في سبيل الله » وفي رواية سفيان عن معمر عن الزهري الآتية في النفقات « كان النبي صلى الله عليه وسلم يبيع نخل بى النضير ويحبس لاهله قوت سنتهم » أى ثمر النخل . وفي رواية أبى داود من طريق أسامة بن زيد عن ابن شهاب « كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث صفايا : بنو النضير ، وخيبر ، وفدك . فأما بنو النضير فكانت حبساً لنوائبه ، وأما فدك فكانت حبساً لابناء السبيل ، وأما خيبر فجزأها بين المسلمين ثم قسم جزءاً لنفقة أهله ، وما فضل منه جعله في فقراء المهاجرين » ولا تعارض بينهما لاحتمال أن يقسم في فقراء المهاجرين وفي مشترى السلاح والكراع ، وذلك مفسر لرواية معمر عند مسلم ، ويجعل مابقى منه يجعل مال الله . وزاد أبو داود في رواية أبى البخترى المذكورة « وكان ينفق على أهله ويتصدق بفضله » وهذا لا يعارض حديث عائشة « أنه صلى الله عليه وسلم توفى ودرعه مرهونة على شعير » لأنه يجمع بينهما بأنه كان يدخر لأهله قوت سنتهم ثم في طول السنة يحتاج لمن يطرقه إلى إخراج شيء منه فيخرجه ، فيحتاج إلى أن يعوض من يأخذ منها عوضه ، فلذلك استدان .

**قوله ( ما اجتازها )** كذا للأكثر بحاء مهملة وزاى معجمة ، وفي رواية الكشميى بنحاء معجمة وراء مهملة ، هذا ظاهر في أن ذلك كان محتصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم ، إلا أنه واسى به أقرباءه وغيرهم بحسب حاجتهم . ووقع في رواية عكرمة ابن خالد عن مالك بن أوس عند النسائي ما يؤيد ذلك .

**قوله ( ثم قال لعلى وعباس : أنشد كما الله هل تعلمان ذلك ؟ )** زاد في رواية عقيل « قالوا نعم » .

**قوله ( ثم توفى الله نبيه صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر : أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقبضها أبو بكر ، فعمل فيها بما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم )** زاد في رواية عقيل « وأما حينئذ—وأقبل على على وعباس — تزعمان أن أبا بكر كذا وكذا » وفي رواية شعيب « كما تقولان » وفي رواية مسلم من الزيادة « فجنبنا ، نطلب ميراثك من ابن أخيك ، ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها ، فقال أبو بكر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا نورث ما تركنا صدقة ، فرأيتم كاذباً آثماً غادراً خائناً » وكان الزهري كان يحدث به تارة فيصرح ، وتارة فيكنى . وكذلك مالك . وقد حذف ذلك في رواية بشر بن عمر عنه عند الإسماعيلي وغيره . وهو نظير ما سبق من قول العباس لعلى . وهذه الزيادة من رواية عمر عن أبى بكر حذف من رواية إسحق الفروى شيخ البخارى . وقد ثبت أيضاً في رواية بشر بن عمر عنه عند أصحاب السنن والإسماعيلي وعمرو بن مرزوق وسعيد بن داود كلاهما عند الدارقطنى عن مالك على ما قال جويرية عن مالك ، واجتماع هؤلاء عن مالك يدل على أنهم حفظوه . وهذا القدر المحذوف من رواية إسحق ثبت من روايته في موضع آخر من الحديث ، لكن جعل القصة فيه لعمر حيث قال « جئنى يا عباس تسألنى نصيبك من ابن أخيك » وفيه « فقلت لكما إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا نورث » فاشتمل هذا الفصل على مخالفة إسحق لبقية الرواة عن مالك في كونهم جعلوا القصة عند أبى بكر وجعلوا الحديث المرفوع من حديث أبى بكر من رواية عمر عنه « وإسحاق الفروى جعل القصة عند عمر وجعل الحديث المرفوع من روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم »



عليه وسلم بغير واسطة أبى بكر . وقد وقع فى رواية شعيب عن ابن شهاب نظير ما وقع فى رواية إسحق الفروى سواء ، وكذلك وقع فى رواية يونس عن ابن شهاب عند عمر بن شبة ، وأما رواية عقيل الآتية فى الفرائض فاقصر فيها على أن القصة وقعت عند عمر بغير ذكر الحديث المرفوع أصلاً ، وهذا يشعر بأن لسياق إسحق الفروى أصلاً ، فلعل القصة محضتان ، واقتصر بعض الرواة على ما لم يذكره الآخر ، ولم يتعرض أحد من الشراح لبيان ذلك . وفى ذلك إشكال شديد وهو أن أصل القصة صريح فى أن العباس وعلياً قد علماً بأنه صلى الله عليه وسلم قال « لا نورث » فإن كانا سمعاه من النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يطلبانه من أبى بكر ؟ وإن كانا إنما سمعاه من أبى بكر أو فى زمنه بحيث أفاد عندهما العلم بذلك فكيف يطلبانه بعد ذلك من عمر ؟ والذى يظهر - والله أعلم - حمل الأمر فى ذلك على ما تقدم فى الحديث الذى قبله فى حق فاطمة ، وأن كلا من على وفاطمة والعباس اعتقد أن عموم قوله « لا نورث » مخصوص ببعض ما يخلفه دون بعض ، ولذلك نسب عمر إلى على وعباس أنهما كانا يعتقدان ظلم من خالفهما فى ذلك . وأما مخاصمة على وعباس بعد ذلك ثانياً عند عمر فقال لإسماعيل القاضى فيما رواه الدارقطنى من طريقه : لم يكن فى الميراث ، إنما تنازعا فى ولاية الصدقة وفى صرفها كيف تصرف ، كذا قال ، لكن فى رواية النسائى وعمر بن شبة من طريق أبى البخترى ما يدل على أنهما أراد أن يقسم بينهما على سبيل الميراث ، ولفظه فى آخره « ثم جئنا الآن تختصمان : يقول هذا أريد نصيبى من ابن أخى ، ويقول هذا أريد نصيبى من امرأتى ، والله لا أفضى بينكما إلا بذلك » أى إلا بما تقدم من تسليمها لهما على سبيل الولاية . وكذا وقع عند النسائى من طريق عكرمة بن خالد عن مالك بن أوس نحوه . وفى السنن لأبى داود وغيره « أراد أن عمر يقسمها ليشترى كل منهما بنظر ما يتولاه ، فامتنع عمر من ذلك وأراد أن لا يقع عليها اسم قسم ولذلك أقسم على ذلك » وعلى هذا اقتصر أكثر الشراح واستحسنوه ، وفيه من النظر ما تقدم . وأعجب من ذلك جزم ابن الجوزى ثم الشيخ محيى الدين بأن علياً وعباساً لم يطلبوا من عمر إلا ذلك ، مع أن السياق صريح فى أنهما جاءه مرتين فى طلب شيء واحد ، لكن العذر لابن الجوزى والنووى أنهما شرحا اللفظ الوارد فى مسلم دون اللفظ الوارد فى البخارى والله أعلم . وأما قول عمر « جئتنى يا عباس تسألنى نصيبك من ابن أخيك » فإنما عبر بذلك لبيان قسمة الميراث كيف يقسم أن لو كان هناك ميراث ، لا أنه أراد الغض منهما بهذا الكلام . وزاد الإمامى عن ابن شهاب عند عمر بن شبة فى آخره « فأصلحاً أمر كما وإلا لم يرجع والله إليكما . فقاما وتركنا الخصومة وأمضيت صدقة » وزاد شعيب فى آخره « قال ابن شهاب فحدثت به عروة فقال : صدق مالك بن أوس ، أنا سمعت عائشة تقول « فذكر حديثاً . قال « وكانت هذه الصدقة بيد على منعها عباساً فغلبه عليها ، ثم كانت بيد الحسن ثم بيد الحسين ثم بيد على ابن الحسين والحسن بن الحسن ثم بيد زيد بن الحسن وهى صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم حقاً » . وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى مثله وزاد فى آخره : قال معمر ثم كانت بيد عبد الله بن حسن حتى ولى هؤلاء - يعنى بنى العباس - فقبضوها . وزاد إسماعيل القاضى أن إعراض العباس عنها كان فى خلافة عثمان ، قال عمر بن شبة : سمعت أبا غسان هو محمد بن يحيى المدنى يقول : أن الصدقة المذكورة اليوم بيد الخليفة يكتب فى عهده يولى عليها من قبله من يقبضها ويفرقها فى أهل الحاجة من أهل المدينة . قلت : كان ذلك على

رأس المائتين ، ثم تغيرت الأمور والله المستعان . واختلف العلماء في مصرف النية فقال مالك : النية والخمس سواء ، يجعلان في بيت المال ويعطى الإمام أقارب النبي صلى الله عليه وسلم بحسب اجتهداه ، و فرق الجمهور بين خمس الغنيمة وبين النية فقال : الخمس موضوع فيما عينه الله فيه من الأصناف المسمين في آية الخمس من سورة الأنفال لا يتعدى به إلى غيرهم ، وأما النية فهو الذي يرجع النظر في مصرفه إلى رأى الإمام بحسب المصلحة . وانفرد الشافعى كما قال ابن المنذر وغيره بأن النية بخمس ، وأن أربعة أخماسه للنبي صلى الله عليه وسلم ، وله خمس الخمس كما في الغنيمة ، وأربعة أخماس الخمس لمستحق نظيرها من الغنيمة . وقال الجمهور : مصرف النية كله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واحتجوا بقول عمر « فكانت هذه لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة » وتأول الشافعى قول عمر المذكور بأنه يريد الأخماس الأربعة . قال ابن بطال : مناسبة ذكر حديث عائشة في قصة فاطمة في « باب فرض الخمس » أن الذى سألت فاطمة أن تأخذه من جلته خير ، والمراد به سهمه صلى الله عليه وسلم منها وهو الخمس ، وسيأتى في المغازى بلفظ « مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقى من خمس خيبر » ، وفي حديث عمر أنه يجب أن يتولى أمر كل قبيلة كبيرهم لأنه أعرف باستحقاق كل رجل منهم ، وأن للإمام أن ينادى الرجل الشريف الكبير باسمه وبالترخيم حيث لم يرد بذلك تنقيصه . وفيه استعفاء المرء من الولاية ، وسؤاله الإمام ذلك بالرفق ، وفيه اتخاذ الحاجب ، والجلوس بين يدى الإمام ، والشفاعة عنده في إنفاذ حكم وتبيين الحاكم وجه حكمه . وفيه إقامة الإمام من ينظر على الوقف نيابة عنه ، والتشريك بين الاثنين في ذلك . ومنه يؤخذ جواز أكثر منهما بحسب المصلحة . وفيه جواز الادخار خلافاً لقول من أنكره من مشددي المتزهدين ، وأن ذلك لا ينافى التوكل . وفيه جواز اتخاذ العقار واستغلال منفعته ، ويؤخذ منه جواز اتخاذ غير ذلك من الأموال التى يحصل بها النماء والمنفعة من زراعة وتجارة وغير ذلك . وفيه أن الإمام إذا قام عنده الدليل صار إليه وقضى بمقتضاه ولم يحتج إلى أخذه من غيره . ويؤخذ منه جواز حكم الحاكم بعلمه ، وأن الأتباع إذا رأوا من الكبير انقباضاً لم يفتأوه حتى يفتأهم بالكلام : واستدل به على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يملك شيئاً من النية ولا خمس الغنيمة إلا قدر حاجته وحاجة من يموه ، وما زاد على ذلك كان له فيه التصرف بالقسم والعطية . وقال آخرون لم يجعل الله لنبيه ملك رقة ما غنمه ، وإنما ملكه منافعه وجعل له منه قدر حاجته ، وكذلك القائم بالأمر بعده . وقال ابن الباقلاني في الرد على من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم يورث : احتجوا بعموم قوله تعالى ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ قال : أما من أنكر العموم فلا استغراق عنده لكل من مات أنه يورث ، وأما من أثبتته فلا يسلم دخول النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ، ولو سلم دخوله لوجب تخصيصه لصحة الخبر ، وخبر الآحاد يخصص وإن كان لا ينسخ ، فكيف بالخبر إذا جاء مثل مجيء هذا الخبر وهو « لانورث » .

### باب أداء الخمس من الإيمان

٢٩٩١ - حدثنا أبو النعمان قال حدثنا حماد عن أبي حمزة الضبعي قال : سمعت ابن عباس يقول : قدم وفد عبد القيس فقالوا : يا رسول الله ، إننا هذا الحي من ربيعة ، بيننا وبينك كفار مضر ،

فلسنا نصلُ إليك إلا في الشهر الحرام، فمُرنا بأمر نأخذُ منه وندعو إليه من وراءنا. قال: «أمرُكم بأربع، وأنهاكم عن أربع: الإيمانُ بالله شهادة أن لا إله إلا الله - وعقد بيده - وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تؤدوا لله خمسَ ما غنمتم، وأنهاكم عن الدباء، والنَّقير والحَنتم، والمزَقَّت».

قوله (باب أداء الخمس من الدين) أورد فيه حديث ابن عباس في قصة وقد عبد القيس، وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان، وترجم عليه هناك «أداء الخمس من الإيمان» وهو على قاعدته في ترادف الإيمان والإسلام والدين وقد تقدم في كتاب الإيمان من شرح ذلك ما فيه كفاية، وتقدم في أول الخمس بيان ما يتعلق به.

### باب نفقة نساء النبي صلى الله عليه بعد وفاته

٢٩٩٢- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «لا يقتسم ورثتي ديناراً، ما تركت بعد نفقة نسائي، ومؤونة عاملي، فهو صدقة».

٢٩٩٣- حدثنا عبد الله بن أبي شيبه قال حدثنا أبو أسامة قال حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة قالت: توفي رسول الله صلى الله عليه وما في بيتي شيء يأكله ذو كبد، إلا شطر شعير في رف لي، فأكلت منه حتى طال علي، فكلته، ففني.

[الحديث ٣٠٩٧-ك طرفه في: ٦٤٥١].

٢٩٩٤- حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني أبو إسحاق قال سمعت عمرو بن الحارث قال: ما ترك النبي صلى الله عليه إلا سلاحه وبغلته البيضاء، وأرضاً تركها صدقة.

قوله (باب نفقة نساء النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته) ذكر فيه ثلاثة أحاديث: أحدها حديث أبي هريرة «لا تقتسم ورثتي ديناراً» وقد تقدم بهذا الإسناد في أواخر الوقف، وقد تقدم ما يتعلق بشرحه قبل بياب، وسيأتي بقية ما يتعلق منه بالميراث في الفرائض. واختلف في المراد بقوله «عاملي» فقيل الخليفة بعده، وهذا هو المعتمد وهو الذي يوافق ما تقدم في حديث عمر. وقيل: يريد بذلك العامل على النخل، وبه جرم الطبري وابن بطال. وأبعد من قال: المراد بعامله حافر قبره عليه الصلاة والسلام. وقال ابن دحية في الخصائص: المراد بعامله خادمه. وقيل العامل على الصدقة. وقيل العامل فيها كالأجير. وقوله في هذه الرواية دينار «كذا وقع في رواية مالك عن أبي الزناد في الصحيحين، فقيل هو تنبيه بالأدنى على الأعلى.

وأخرجه مسلم من رواية سفيان بن عيينة عن أبي الزناد بلفظ « ديناراً ولا درهما » وهي زيادة حسنة ، وتابعه عليها سفيان الثوري عن أبي الزناد عند الترمذي في الشمائل واستدل به على أجرة القسام . ثانياً حديث عائشة في قصة الشعير الذي كان في رفقها فكالتة ففني ، وسيأتي بسنده ومثله وشرحه في الرقاق ، وتقدم الإلمام بشيء من ذلك في « باب ما يستحب من الكيل » أوائل البيوع . قال ابن المنير : وجه دخول حديث عائشة في الترجمة أنها لو لم تستحق النفقة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لأخذ الشعير منها . ثالثاً حديث أبي إسحق وهو السبيعي عن عمرو بن الحارث « ماترك النبي صلى الله عليه وسلم إلا سلاحه » الحديث وقد تقدم في الرصايا وأن شرحه يأتي مستوفى في أواخر المغازي ، ووقع عند القاسبي في أوله « حدثنا يحيى عن سفيان » فسقط عليه شيخ البخاري مسدد ولا بد منه ، نبه عليه الجياني ، ولو كان على ظاهر ما عنده لأمكن أن يكون يحيى هو ابن موسى أو ابن جعفر وسفيان هو ابن عيينة .

## ب

ما جاء في بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وما نسب من البيوت إليهن  
وقول الله عز وجل : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ ، و ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾

[٣٠٩٩] ٢٩٩٥- حدثنا حبان بن موسى ومحمد قالوا : أخبرنا عبد الله قال أخبرنا معمر ويونس عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : لما ثقل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي ، فأذن له .

[٣١٠٠] ٢٩٩٦- حدثنا ابن أبي مريم قال حدثنا نافع قال سمعت ابن أبي مليكة قال : قالت عائشة توفي النبي صلى الله عليه وسلم في بيتي ، وفي نوبتي ، وبين سحري ونحري ، وجمع الله بين ريقه وريقه . قالت : دخل عبد الرحمن بسواك فضعف النبي صلى الله عليه وسلم عنه فأخذته فمضغته ثم سننته به .

[٣١٠١] ٢٩٩٧- حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن علي بن حسين أن صفية زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أنها جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه تزوره وهو معتكف في المسجد - في العشر الأخير من رمضان - ثم قامت تنقلب فقام معها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى إذا بلغ قريباً من باب المسجد عند باب أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم بهما رجلان من الأنصار فسألما على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نفذاً ،

فقال لهما رسول الله صلى الله عليه: «على رسلكما». قالوا: سبحان الله يا رسول الله، وكبر عليهما ذلك، فقال: «إن الشيطان يبلغ من الإنسان مبلغ الدم، وإنني خشيت أن يقذف في قلوبكما شيئاً».

[٣١٠٢] ٢٩٩٨- حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله عن محمد بن يحيى بن حبان عن واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر قال: ارتقيت فوق بيت حفصة فرأيت النبي صلى الله عليه يقضي حاجته مستدبر القبلة مستقبل الشام.

[٣١٠٣] ٢٩٩٩- حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه أن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه يصلي العصر والشمس لم تخرج من حجرتها.

[٣١٠٤] ٣٠٠٠- حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا جويرية عن نافع عن عبد الله قال: قام النبي صلى الله عليه خطيباً فأشار نحو مسكن عائشة فقال: «هنا الفتنة - ثلاثاً - من حيث يطلع قرن الشمس».

[الحديث ٣١٠٤ - أطرافه في: ٣٢٧٩، ٣٥١١، ٥٢٩٦، ٧٠٩٢، ٧٠٩٣].

[٣١٠٥] ٣٠٠١- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه كان عندها، وأنها سمعت صوت إنسان يستأذن في بيت حفصة، فقلت: يا رسول الله، هذا رجل يستأذن في بيتك، فقال رسول الله صلى الله عليه: «أراه فلاناً - لعم حفصة من الرضاعة - الرضاعة تحرم ما يحرم من الولادة».

قوله (باب ما جاء في بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وما نسب من البيوت إليهن، وقول الله عز وجل ﴿وقرن في بيوتكن﴾ و﴿لاتدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم﴾ قال ابن المنير غرضه بهذه الترجمة أن يبين أن هذه النسبة تحقق دوام استحقاقهن للبيوت ما بقين، لأن نفقتهن وسكنانهن من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم، والسر فيه حبسهن عليه. ثم ذكر فيه سبعة أحاديث: الأول حديث عائشة «استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي» ذكره مختصراً. ثانيها حديثها «توفي في بيتي وفي نوبتي» وفيه ذكر السواك مع عبد الرحمن، وسيأتي الكلام عليهما مستوفى في أواخر المغازي إن شاء الله تعالى. ثالثها حديث صفية بنت حيي أنها جاءت تزوره وهو معتكف، والغرض منه قولها فيه «عند باب أم سلمة» وقد تقدم شرحه في الاعتكاف. رابعها حديث ابن عمر «ارتقيت فوق بيت حفصة» وقد تقدم شرحه في الطهارة. خامسها حديث عائشة كان يصلي

العصر والشمس لم تخرج من حجرتها وقد تقدم شرحه في المواقيت . سادسها حديث عبد الله وهو ابن عمر « الفتنة ههنا » وسيأتي شرحه في الفتن ، والغرض منه قوله « وأشار نحو مسكن عائشة » واعترض الإسماعيلي بأن ذكر المسكن لا يناسب ما قصد ، لأنه يستوى فيه المالك والمستعير وغيرهما . سابعها حديث عائشة « أنها سمعت صوت إنسان يستأذن في بيت حفصة » وقد تقدم بهذا الإسناد في الشهادات ، ويأتي شرحه في الرضاع . ( تنبيه ) : وقع في سياقه في الشهادات زيادة على سبيل الوهم في رواية أبي ذر ، وكذا في رواية الأصيلي عن شيخه ، وقد ضرب عليها في بعض نسخ أبي ذر والصواب حذفها ، ولفظ الزيادة « فقلت يا رسول الله أراه فلاناً لعم حفصة من الرضاعة فقالت عائشة » فهذا القدر زائد والصواب حذفه كما نبه عليه صاحب المشارق ، قال الطبري : قيل كان النبي صلى الله عليه وسلم ملك كلاً من أزواجه البيت الذي هي فيه فسكن بعده فيهن بذلك التملك ، وقيل إنما لم ينازعهن في مساكنهن لأن ذلك من جملة مؤنهن التي كان النبي صلى الله عليه وسلم استثناهن مما كان بيده أيام حياته حيث قال « ما تركت بعد نفقة نسائي » قال : وهذا أرجح ، ويؤيده أن ورثتهن لم يرثن عنهن منازلهن ، ولو كانت البيوت ملكاً لهن لانتقلت إلى ورثتهن ، وفي ترك ورثتهن حقوقهم منها دلالة على ذلك ، ولهذا زيدت بيوتهن في المسجد النبوي بعد موتهن لعموم نفعه للمسلمين كما فعل فيما كان يصرف لهن من النفقات والله أعلم . وادعى المهلب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان حبس عليهن بيوتهن ، ثم استدل به على أن من حبس داراً جاز له أن يسكن منها في موضع . وتعقبه ابن المنير بمنع أصل الدعوى ، ثم على النزول لا يوافق ذلك مذهبه إلا إن صرح بالاستثناء ، ومن أين له ذلك ؟ .

باب ما ذكر من درع النبي صلى الله عليه وعصاه وسيفه وقدره وخاتمه

وما استعمل الخلفاء بعده من ذلك مما لم يذكر قسمته

ومن شعره ونعله وأنيته مما تبرك أصحابه وغيرهم بعد وفاته

[٣١٠٦] ٣٠٠٢ - حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثنا أبي عن ثمامة عن أنس أن أبا بكر لما استخلف بعثه إلى البحرين ، وكتب له هذا الكتاب وختمه بخاتم النبي صلى الله عليه ، وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر : محمد : سطر ، ورسول : سطر ، والله : سطر .

[٣١٠٧] ٣٠٠٣ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا محمد بن عبد الله الأسدي قال حدثنا عيسى بن طهمان قال : أخرج إلينا أنس نعلين جرداوتين لهما قبالة ، فحدثني ثابت البناني بعد عن أنس أنهما نعلان النبي صلى الله عليه .

[الحديث ٣١٠٧ - طرفاه في : ٥٨٥٧ ، ٥٨٥٨] .

[٣١٠٨] ٣٠٠٤ - حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا عبد الوهاب قال أخبرنا أيوب عن حميد بن هلال

عن أبي بردة قال: أخرجت إلينا عائشة كساءً مُلبِّدًا وقالت: في هذا نزع روح رسول الله صلى الله عليه. وزاد سليمان عن حميد عن أبي بردة: أخرجت إلينا عائشة إزارًا غليظًا ممَّا يُصنع في اليمن، وكساءً من هذه التي تدعونها الملبَّدة.

[الحديث ٣١٠٨ - طرفه في: ٥٨١٨].

[٣١٠٩] ٣٠٠٥ - حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن عاصم عن ابن سيرين عن أنس بن مالك: أن قدح النبي صلى الله عليه انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة. قال عاصم: رأيت القدح وشربت فيه.

[الحديث ٣١٠٩ - طرفه في: ٥٦٣٨].

[٣١١٠] ٣٠٠٦ - حدثنا سعيد بن محمد الجرمي قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا أبي أن الوليد ابن كثير حدثه عن محمد بن عمرو بن جلدلة الدؤلي حدثه أن ابن شهاب حدثه أن علي بن حسين حدثه أنهم حين قدموا المدينة من عند يزيد بن معاوية مقتل حسين بن علي لقيه المسور بن مخرمة فقال له: هل لك إلي من حاجة تأمرني بها؟ فقلت له: لا. فقال له: هل أنت مُعطي سيف رسول الله صلى الله عليه فإني أخاف أن يغلبك القوم عليه، وأيم الله لئن أعطيتني لا يخلص إليهم أبداً حتى تبلغ نفسي. إن علي بن أبي طالب خطب بنت أبي جهل على فاطمة، فسمعت رسول الله صلى الله عليه يخطب الناس في ذلك على منبره هذا - وأنا يومئذٍ محتلم - فقال: «إن فاطمة مني، وأنا أتخوف أن تفتن في دينها». ثم ذكر صهرأ له من بني عبد شمس فأثنى عليه في مصاهرته إياه قال: «حدثني فصدقني، ووعدني فوافاني، وإنني لست أحرم حلالاً ولا أحل حراماً، ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله أبداً».

[٣١١١] ٣٠٠٧ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا سفيان عن محمد بن سوقة عن منذر عن ابن الحنفية قال: لو كان علي ذاكراً عثمان ذكره يوم جاءه ناس فشكوا سعاة عثمان، فقال لي علي: اذهب إلى عثمان فأخبره أنها صدقة رسول الله صلى الله عليه، فمر ساعات يعملوا بها. فأتيت بها فقال: أغنيها عنا. فأتيت بها علياً فأخبرته فقال: ضعها حيث أخذتها.

[الحديث ٣١١١ - طرفه في: ٣١١٢].

[٣١١٢]

٣٠٠٨- وقال الحميدي حدثنا سفيان قال حدثنا محمد بن سوقة قال سمعت منيراً الشوري عن ابن الحنفية قال: أرسلني أبي، خذ هذا الكتاب فإذهب به إلى عثمان، فإن فيه أمر النبي صلى الله عليه بالصدقة.

**قوله ( باب ما ذكر من درع النبي صلى الله عليه وسلم وعصاه وسيفه وقدره وخاتمه ، وما استعمل الخلفاء بعده من ذلك )** الغرض من هذه الترجمة تثبيت أنه صلى الله عليه وسلم لم يورث ولا بيع موجوده ، بل ترك بيد من صار إليه للتبرك به ، ولو كانت ميراثاً لبيعت وقسمت ، ولهذا قال بعد ذلك « مما لم تذكر قسمته » وقوله « مما تبرك أصحابه » أي به ، وحذفه للعلم به ، كذا للأصيلي ، ولأبي ذر عن شيخه « شرك » بالشين من الشركة وهو ظاهر ، وفي رواية الكشميني « مما يتبرك به أصحابه » وهو يقوى رواية الأصيلي . وأما قول المهلب : أنه إنما ترجم بذلك ليتأسي به ولاية الأمور في اتخاذ هذه الآلات ، ففيه نظر ، وما تقدم أولى وهو الأليق لدخوله في أبواب الخمس . ثم ذكر فيه أحاديث ليس فيها مما ترجم به إلا الخاتم والنعل والسيف ، وذكر فيه الكساء والإزار ولم يصرح بهما في الترجمة ، فما ذكره في الترجمة ولم يخرج حديثه في الباب الدرع ، ولعله أراد أن يكتب فيها حديث عائشة « أنه صلى الله عليه وسلم توفي ودرعه مرهونة » فلم يتفق ذلك ، وقد سبق في البيوع والرهن . ومن ذلك العصا ولم يقع لها ذكر في الأحاديث التي أوردها ، ولعله أراد أن يكتب حديث ابن عباس « أنه صلى الله عليه وسلم كان يستلم الركن بمحجن » وقد مضى في الحج وسيأتي في حديث علي في تفسير سورة (والليل إذا يغشى) ذكر المخصرة وأنه صلى الله عليه وسلم جعل ينكت بها في الأرض ، وهي عصا يمسكها الكبير يتكى عليها ، وكان قضيبه صلى الله عليه وسلم من شرحط ، وكانت عند الخلفاء بعده حتى كسرها جهمجاه الغفاري في زمن عثمان . ومن ذلك الشعر ، ولعله أراد أن يكتب فيه حديث أنس الماضي في الطهارة في قول ابن سيرين « عندنا شعر من شعر النبي صلى الله عليه وسلم صار إلينا من قبل أنس » وأما قوله « وآتيته » بعد ذكر القدح فن عطف العام على الخاص ، ولم يذكر في الباب من الآنية سوى القدح ، وفيه كفاية لأنه يدل على ما عده . وأما الأحاديث التي أوردها في الباب فالأول منها حديث أنس في الخاتم ، والغرض منه قوله فيه « أن أبا بكر ختم الكتاب بخاتم النبي صلى الله عليه وسلم » فإنه مطابق لقوله في الترجمة « وما استعمل الخلفاء من ذلك » وسيأتي في اللباس فيه من الزيادة أنه كان في يد أبي بكر وفي يد عمر بعده وأنه سقط من يد عثمان ، ويأتي شرحه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . الثاني حديثه « أنه أخرج نعلين جرداوين » بالجيم أي لا شعر عليهما ، وقيل خلقتين .

**قوله ( هما )** في رواية الكشميني « لها » ( قبالات ) بكسر القاف وتخفيف الموحدة .

**قوله ( فحدثني ثابت )** القائل هو عيسى بن طهمان راوى الحديث عن أنس ، وكأنه رأى النعلين مع

أنس ولم يسمع منه نسبتهما ، فحدثه بذلك ثابت عن أنس ، وسيأتي شرحه في اللباس أيضاً إن شاء الله تعالى .  
الثالث حديث عائشة .



قوله ( عن أبي بردة ) هو ابن أبي موسى .

قوله ( كساء ملبداً ) أى ثخن وسطه وصفى حتى صار يشبه اللبد ، ويقال المراد هنا المرقع

قوله ( وزاد سليمان ) هو ابن المغيرة ( عن حميد ) هو ابن هلال ، وصله مسلم عن شيبان بن فروخ عن

سليمان بن المغيرة به ، وسيأتى بقية شرحه فى كتاب اللباس أيضاً . الرابع حديث أنس .

قوله ( عن أبي حمزة ) هو السكرى .

قوله ( عن عاصم عن ابن سيرين ) كذا للأكثر ، ووقع فى رواية أبي زيد المروزى باسقاط ابن سيرين

وهو خطأ ، وقد أخرجه البزار فى مسنده عن البخارى بهذا الإسناد وقال لانعلم من رواه عن عاصم هكذا

إلا أبا حمزة ، وقال الدارقطنى : خالفه شريك عن عاصم عن أنس لم يذكر ابن سيرين ، والصحيح قول

أبي حمزة ، قلت : قد رواه أبو عوانة عن عاصم ففصل بعضه عن أنس وبعضه عن ابن سيرين عن أنس ،

وسيأتى بيانه فى الأشربة ، ونبه على ذلك أبو على الجياني وسيأتى بيانه هناك إن شاء الله تعالى .

قوله ( إن قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر فاتخذ ) فى رواية أبي ذر بضم المثناة على البناء للمفعول ،

وفى رواية غيره بفتحها على البناء للفاعل والضمير للنبي صلى الله عليه وسلم أو لأنس ، وجزم بعض الشراح

بالثانى واحتج برواية بلفظ « فجعلت مكان الشعب سلسلة » ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون فجعلت بضم

الجيم على البناء للمجهول فرجع إلى الاحتمال لإيهام الجاعل .

قوله ( قال عاصم ) هو الأحول الراوى ( رأيت القدح وشربت فيه ) . الخامس حديث المسور بن

مخرمة فى خطبة على بنت أبي جهل ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى النكاح ، والغرض منه ما دار بين المسور

ابن مخرمة وعلى بن الحسين فى أمر سيف النبي صلى الله عليه وسلم ، وأراد المسور بذلك صيانة سيف النبي

صلى الله عليه وسلم لئلا يأخذه من لا يعرف قدره . والذى يظهر أن المراد بالسيف المذكور ذو الفقار الذى

تنفله يوم بدر ورأى فيه الرؤيا يوم أحد . وقال الكرماني : مناسبة ذكر المسور لقصة خطبة بنت أبي جهل عند

طلبه للسيف من جهة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحترز عما يوجب وقوع التكدير بين الأقرباء ،

أى فكذلك ينبغى أن تعطى السيف حتى لا يحصل بينك وبين أقربائك كدورة بسببه ، أو كما أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم كان يراعى جانب بنى عمه العبشميين فأنت أيضاً راع جانب بنى عمك النوفليين لأن المسور

نوفلى ، كذا قال ، والمسور زهرى لا نوفلى ، قال : أو كما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحب

رفاهية خاطر فاطمة عليها السلام فأنا أيضاً أحب رفاهية خاطر لك كونك ابن ابنها فأعطى السيف حتى أحفظه

لك . قلت : وهذا الأخير هو المعتمد وما قبله ظاهر التكلف ، وسأذكر إشكالا يتعلق بذلك فى كتاب المناقب

إن شاء الله تعالى . السادس .

قوله ( عن محمد بن سودة ) بضم المهملة وسكون الواو ثقة عابد مشهور ، وهو وشيخه منذر بن يعلى

أبو يعلى الثورى كوفيان قرينان من صغار التابعين .

قوله ( لو كان على ذاكرأ عثمان ) زاد الإسماعلى عن الحسن بن سفيان عن قتبية « ذاكرأ عثمان بسوء »

وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن محمد بن سودة « حدثني منذر قال : كنا عند ابن الحنفية فقال بعض

القوم من عثمان فقال : مه ، فقلنا له أكان أبوك يسب عثمان ؟ فقال ما سبه ، ولو سبه يوماً لسبه يوم جثته ، فذكره .

قوله ( جاءه ناس فشكروا سعة عثمان ) لم أقف على تعيين الشاكي ولا المشكو . والسعة جمع ساع وهو العامل الذي يسعى في استخراج الصدقة من تجب عليه ويحملها إلى الإمام .

قوله ( فقال لي علي : اذهب إلى عثمان فأخبره أنها صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى أن الصحيفة التي أرسل بها إلى عثمان مكتوب فيها بيان مصارف الصدقات ، وقد بين في الرواية الثانية أنه قال له « خذ هذا الكتاب فإن فيه أمر النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقة » وفي رواية ابن أبي شيبة « خذ كتاب السعة فاذهب به إلى عثمان » .

قوله ( أغنيا ) بهزمة مفتوحة ومعجمة ساكنة وكسر النون أى اصرفها تقول : أغن وجهك غنى أى اصرفه ، ومثله قوله { لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه } أى يصده ويصرفه عن غيره ، ويقال قوله « أغنيا عنا » بألف وصل من الثلاثي وهي كلمة معناها الترك والإعراض ، ومنه { واستغنى الله } أى تركهم الله لأن كل من استغنى عن شيء تركه تقول غنى فلان عن كذا فهو غان بوزن علم فهو عالم ، وفي رواية ابن أبي شيبة « لا حاجة لنا فيه » وقيل كان علم ذلك عند عثمان فاستغنى عن النظر في الصحيفة ، وقال الحميدى في « الجمع » : قال بعض الرواة عن ابن عيينة : لم يجد على بدأ حين كان عنده علم منه أن ينبيه إليه ، ونرى أن عثمان إنما رده لأن عنده علماً من ذلك فاستغنى عنه ، ويستفاد من الحديث بذل النصيحة للأمرء وكشف أحوال من يقع منه الفساد من أتباعهم وللإمام التنقيب عن ذلك . ويحتمل أن يكون عثمان لم يثبت عنده ما طعن به على سعاته ، أو ثبت عنده وكان التدبير يقتضى تأخير الإنكار ، أو كان الذي أنكره من المستحبات لا من الواجبات ولذلك علّره على ولم يذكره بسوء .

قوله ( فأخبرته فقال : ضعها حيث أخذتها ) في رواية ابن أبي شيبة « ضعه موضعه » .

قوله ( وقال الحميدى الخ ) هو في « كتاب النوادر » له بهذا الإسناد ، والحميدى من شيوخ البخارى في الفقه والحديث كما تقدم في أول هذا الكتاب وأراد بروايته هذه بيان تصريح سفيان بالتحديث ، وكذا التصريح بسماع محمد بن سوية من منلر ، ولم أقف في شيء من طرقه على تعيين ما كان في الصحيفة ، لكن أخرج الخطابي في « غريب الحديث » من طريق عطية عن ابن عمر قال « بعث على إلى عثمان بصحيفة فيها : لا تأخذوا الصدقة من الرخعة ولا من النخعة » قال الخطابي : النخعة بتون ومعجمة أولا الغنم ، والرخعة براء ومعجمة أيضاً أولاد الإبل انتهى . وسنده ضعيف لكنه مما يحتمل .

باب الدليل على أن الخمس لنوائب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمساكين

وإيثار النبي صلى الله عليه وسلم عليه أهل الصفة والأرامل حين سألته فاطمة وشكت إليه الطعن

والرّحى أن يخدمها من السّبي ، فوكلها إلى الله عز وجل

٣٠٠٩ - حدثنا بدل بن المحبر قال أخبرنا شعبة قال أخبرني الحكم قال سمعت ابن

أبي ليلى قال حدثنا عليُّ أن فاطمة اشتكت ما تلقى من الرحي مما تطحن، فبلغها أن رسول الله صلى الله عليه وآله أتى بسبي، فأتته تسأله خادماً فلم توافقه، فذكرت لعائشة، فجاء النبي صلى الله عليه وآله عليه فذكرت ذلك عائشة له، فأتانا وقد دخلنا مضاجعنا فذهبنا لنقوم فقال: «على مكانكما»، حتى وجدت برد قدميه على صدري، فقال: «ألا أدلكما على خير مما سألتكما؟ إذا أخذتما مضاجعكما فكبرا الله أربعاً وثلاثين، واحمدا ثلاثاً وثلاثين، وسبحا ثلاثاً وثلاثين، فإن ذلك خير لكما مما سألتما».

[الحديث ٣١١٣ - أطرافه في: ٣٧٠٥، ٥٣٦١، ٥٣٦٢، ٦٣١٨.]

قوله (باب الدليل على أن الخمس) أي خمس الغنمة (لنواب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمساكين) النواب جمع نائبة وهو ما ينوب الإنسان من الأمر الحادث (وليثار النبي صلى الله عليه وسلم أهل الصفة والأرامل حين سأته فاطمة وشكت إليه الطحن) في رواية الكشميبي «والطحين» (والرحي أن يخدمها من السبي، فوكلها إلى الله تعالى). ثم ذكر حديث علي «أن فاطمة اشتكت ما تلقى من الرحي مما تطحن، فبلغها أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بسبي، فأتته تسأله خادماً» فذكر الحديث وفيه «ألا أدلكما على خير مما سألتما» فذكر الذكر عند النوم، وسيأتي شرحه في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى، وليس فيه ذكر أهل الصفة ولا الأرامل، وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كعادته، وهو ما أخرجه أحمد من وجه آخر عن علي في هذه القصة مطولاً وفيه «والله لا أعطيكم وأدع أهل الصفة تطوى بطونهم من الجوع لا أجد ما أنفق عليهم، ولكن أبيعهم وأنفق عليهم أثمانهم» وفي حديث الفضل بن الحسن الضمري عن ضباعة أم الحكم بنت الزبير قالت «أصاب النبي صلى الله عليه وسلم سبياً، فذهبت أنا وأختي فاطمة نسأله، فقال سبقكما يتامى بدر» الحديث أخرجه أبو داود، وتقدم من حديث ابن عمر في الهبة «أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة أن ترسل السر إلى أهل بيت بهم حاجة» قال إسماعيل القاضي: هذا الحديث يدل على أن للإمام أن يقسم الخمس حيث يرى، لأن الأربعة الأخماس استحقاق للغانمين، والذي يختص بالإمام هو الخمس، وقد منع النبي صلى الله عليه وسلم ابنته وأعز الناس عليه من أقربيه وصرفه إلى غيرهم، وقال نحوه الطبري: لو كان سهم ذوى القربى قسماً مفروضاً لأخدم ابنته ولم يكن ليدع شيئاً اختاره الله لها وامتّن به على ذوى القربى، وكذا قال الطحاوي وزاد: وأن أبا بكر وعمر أخذوا بذلك وقسماً جميع الخمس ولم يجعلوا لذوى القربى منه حقاً مخصوصاً به بل بحسب ما يرى الإمام، وكذلك فعل علي. قلت: في الاستدلال بحديث علي هذا نظر، لأنه يحتمل أن يكون ذلك من النوى، وأما خمس الخمس من الغنمة فقد روى أبو داود من طريق عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن علي قال «قلت يا رسول الله إن رأيت أن توليني حقناً من هذا الخمس» الحديث، وله من وجه آخر عنه «ولأني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس الخمس فوضعت مواضعه حياته» الحديث، فيحتمل أن تكون قصة فاطمة وقعت قبل فرض الخمس والله أعلم. وهو بعيد، لأن قوله تعالى ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة﴾ الآية نزلت في غزوة بدر: وقد مضى قريباً أن الصحابة أخرجوا الخمس

من أول غنيمة غنموها من المشركين فيحتمل أن حصة خمس الخمس - وهو حق ذوى القربى من النىء المذكور - لم يبلغ قدر الرأس الذى طلبته فاطمة فكان حقها من ذلك يسير جداً ، يلزم منه أن لو أعطاها الرأس أثر فى حق بقية المستحقين ممن ذكر . وقال المهلب : فى هذا الحديث أن للإمام أن يؤثر بعض مستحقى الخمس على بعض ، ويعطى الأوكد فالأوكد . ويستفاد من الحديث حمل الإنسان أهله على ما يحمل عليه نفسه من التقلل والزهد فى الدنيا والقنوع بما أعد الله لأوليائه الصابرين فى الآخرة . قلت : وهذا كله بناء على ما يقتضيه ظاهر الترجمة ، وأما مع الاحتمال الذى ذكرته أخيراً فلا يمكن أن يؤخذ من ذكر الإيثار عدم وقوع الاشتراك فى الشيء ، ففى ترك القسمة وإعطاء أحد المستحقين دون الآخر إيثار الآخذ على الممنوع ، فلا يلزم منه نفي الاستحقاق وسيأتى مزيد فى هذه المسألة بعد ثمانية أبواب .

ب) قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾

يعني للرسول قسَمَ ذلك، قال رسول الله صلى الله عليه: «إنما أنا قاسمٌ وخازنٌ، والله تعالى يعطي».

٣٠١٠- حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن سليمان ومنصور وقتادة سمعوا سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال: «وُلِدَ لرجلٍ منّا من الأنصارِ غلامٌ، فأراد أن يسميه محمداً - قال شعبة في حديث منصور: إن الأنصاري قال: حملته على عنقي، فأُتيت به النبي صلى الله عليه. وفي حديث سليمان: وُلِدَ لَهُ غلامٌ فأراد أن يسميه محمداً - قال: «سموا باسمي ولا تكونوا بكنتي، فإنني إنما جعلت قاسماً أقسم بينكم». وقال حصين: بُعث قاسماً أقسم بينكم. وقال عمرو: أخبرنا شعبة عن قتادة قال: سمعتُ سالمًا عن جابر: أراد أن يسميه القاسم فقال النبي صلى الله عليه: «سموا باسمي، ولا تكونوا بكنتي».

[الحديث ٣١١٤ - أطرافه في: ٣١١٥، ٣٥٣٨، ٦١٨٦، ٦١٨٧، ٦١٨٩، ٦١٩٦].

٣٠١١- حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: «وُلِدَ لرجلٍ منّا غلامٌ فسماهُ القاسم، فقالت الأنصار: لا نكنيك أبا القاسم ولا ننعملك عينا. فأتى النبي صلى الله عليه فقال: يا رسول الله، ولد لي غلامٌ فسميته القاسم، فقالت الأنصار: لا نكنيك أبا القاسم ولا ننعملك عينا. فقال النبي صلى الله عليه: «أحسنَت الأنصار، فتسموا باسمي ولا تكونوا بكنتي، فإنما أنا قاسم».

٣٠١٢- حدثنا حبان قال أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية يقول: قال رسول الله صلى الله عليه: «من يرد الله به خيراً يفقهه في

الدين، والله المعطي وأنا القاسم، ولا تزال هذه الأمة ظاهرين على من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون».

[٣١١٧] ٣٠١٣ - حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا فليح قال حدثنا هلال عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «ما أعطيكُم ولا أمنعكم، إنما أنا قاسمٌ أضع حيث أمرت».

[٣١١٨] ٣٠١٤ - حدثنا عبد الله بن يزيد قال حدثنا سعيد بن أبي أيوب قال حدثني أبو الأسود عن ابن أبي عياش - واسمه نعمان - عن خولة الأنصارية قالت: سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «إن رجالاً يتخوضون في مال الله بغير حق، فلهم النار يوم القيامة».

قوله (باب قوله تعالى ﴿فإن لله خمسة وللرسول﴾ يعني وللرسول قسم ذلك) هذا اختيار منه لأحد الأقوال في تفسير هذا الآية، والأكثر على أن اللام في قوله «الرسول» للملك، وأن للرسول خمس الخمس من الغنيمة سواء حضر القتال أو لم يحضر، وهل كان يملكه أو لا؟ وجهان للشافعية، ومال البخاري إلى الثاني واستدل له. قال إسماعيل القاضي: لاجحة لمن ادعى أن الخمس يملكه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول﴾ لأنه تعالى قال ﴿يسألونك عن الأنفال﴾ قل الأنفال لله والرسول ﴿واتفقوا على أنه قبل فرض الخمس كان يعطى الغنيمة للغنائم بحسب ما يؤدي إليه اجتهاده، فلما فرض الخمس تبين للغنائم أربعة أخماس الغنيمة لا يشاركهم فيها أحد، وإنما خص النبي صلى الله عليه وسلم بنسبة الخمس إليه إشارة إلى أنه ليس للغنائم فيه حق بل هو مفوض إلى رأيه، وكذلك إلى الإمام بعده، وقد تقدم نقل الخلاف فيه في الباب الأول. وأجمعوا على أن اللام في قوله تعالى ﴿لله﴾ للتبرك إلا ما جاء عن أبي العالبة فإنه قال: تقسم الغنيمة خمسة أسهم ثم السهم الأول يقسم قسمين قسم لله وهو للفقراء وقسم الرسول له، وأما من بعده فيضعه الإمام حيث يراه.

قوله (وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنما أنا قاسم وخازن، والله يعطي) لم يقع هذا اللفظ في سياق واحد، وإنما هو مأخوذ من حديثين: أما حديث «إنما أنا قاسم» فهو طرف من حديث أبي هريرة المذكور في الباب. وتقدم في العلم من حديث معاوية بلفظ «وإنما أنا قاسم والله يعطي» في أثناء حديث. وأما حديث «إنما أنا خازن والله يعطي» فهو طرف من حديث معاوية المذكور، ويأتي موصولاً في الاعتصام بهذا اللفظ. ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث: الأول حديث جابر ذكره من طرق.

قوله (عن سليمان) هو الأعمش، وبين البخاري الاختلاف على شعبة: هل أراد الأنصاري أن يسمى ابنه محمداً أو القاسم، وأشار إلى ترجح أنه أراد أن يسميه القاسم برواية سفيان - وهو الثوري - له عن الأعمش فسماه القاسم، ويرجح أنه أيضاً من حيث المعنى لأنه لم يقع الإنكار من الأنصار عليه إلا حيث لزم من تسمية ولده القاسم أن يصير يكنى أبا القاسم، وسيأتي البحث في هذه المسألة في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى.

**قوله ( قال شعبة في حديث منصور إن الأنصاري قال : حملته على عني )** هذا يقتضي أن يكون الحديث من رواية جابر عن الأنصاري ، بخلاف رواية غيره فإنها من مسند جابر .

**قوله ( وقال حصين بعثت قاسماً أقسم بينكم )** هو من رواية شعبة عن حصين أيضاً كما سيأتي في الأدب .

**قوله ( وقال عمرو )** هو ابن مرزوق وهو من شيوخ البخاري ، وطريقه هذه وصلها أبو نعيم في « المستخرج » وكان شعبة كان تارة يحدث به عن بعض مشايخه دون بعض وتارة يجمعهم ويفصل ألفاظهم ، وقوله « لا تكتنوا » وقع في رواية الكشمي « ولا تكتنوا » بفتح الكاف وتشديد النون ، وقوله في رواية سفيان عن الأعمش « لا تكتنك ولا ننعمك عيناً » وقع في رواية الكشمي بالجزم فيهما في الموضعين ، ومعنى قوله « لا ننعمك عيناً » لا نكرمك ولا نقر عينك بذلك ، وسيأتي في الأدب من الزيادة من وجه آخر عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأنصاري : سم ابنك عبد الرحمن » . الثاني حديث معاوية ، وهو يشتمل على ثلاثة أحكام « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » وقد تقدم شرح صدره في كتاب العلم ، ويأتي شرح الأخير منه في الاعتصام ، والفرض منه قوله « والله المعطى وأنا القاسم » وهذا مطابق لأحاديث الباب . الحديث الثالث حديث أبي هريرة .

**قوله ( ما أعطيكم ولا أمنعكم )** في رواية أحمد عن شريح بن النعمان عن فليح في أوله « والله المعطى » والمعنى لا أنصرف فيكم بعطية ولا منع برأيي ، وقوله « إنما أنا القاسم أضع حيث أمرت » أي لا أعطي أحداً ولا أمنع أحداً إلا بأمر الله ، وقد أخرجه أبو داود من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ « إن أنا إلا خازن » . الرابع .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن يزيد )** هو أبو عبد الرحمن المقرئ .

**قوله ( حدثنا سعيد )** زاد المستمل « ابن أبي أيوب » وأبو الأسود هو النوفلي الذي يقال له يتم عروة ، والنعمان بن أبي عياش بالتحانية والمعجمة أنصاري ، وهو زرقى ، وبذلك وصفه الدورقي ، واسم أبي عياش عبيد ، وقيل زيد بن معاوية بن الصامت .

**قوله ( عن خولة الأنصارية )** في رواية الإسماعيلي بنت ثامر الأنصارية ، وزاد في أوله « الدنيا خضرة حلوة ، وإن رجلاً » وأخرجه الترمذي من طريق سعيد المقبري عن أبي الوليد سمعت خولة بنت قيس وكانت تحت حمزة بن عبد المطلب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن هذا المال خضرة حلوة ، من أصابه بحقه بورك له فيه ، ورب متخوض فيما شاءت نفسه من مال الله ورسوله ليس له يوم القيامة إلا النار » قال الترمذي : حسن صحيح ، وأبو الوليد اسمه عبيد . قلت : فرق غير واحد بين خولة بنت ثامر وبين خولة بنت قيس ، وقيل إن قيس بن قهد بالقاف لقبه ثامر وبذلك جزم على بن المديني ، فعلى هذا فهي واحدة ، وقوله « خضرة » أنت على تأويل الغنيمة بدليل قوله « من مال الله » ويحتمل ما هو أعم من ذلك . وقوله « خضرة » أي مشتهة ، والنفوس تميل إلى ذلك . وقوله « من مال الله » مظهر أقيم مقام المضمرة إشعاراً بأنه لا ينبغي التخوض في مال الله ورسوله والتصرف فيه بمجرد التشهي ، وقوله « ليس له يوم القيامة إلا النار » حكم مرتب

على الوصف المناسب وهو الخوض في مال الله ، ففيه إشعار بالغلبة .

قوله ( يتخوضون ) بالمعجمتين ( في مال الله بغير حق ) أى يتصرفون في مال المسلمين بالباطل ، وهو أعم من أن يكون بالقسمة وبغيرها ، وبذلك تناسب الترجمة .

( تنبيه ) : قال الكرمانى مناسبة حديث خولة للترجمة خفية ، ويمكن أن تؤخذ من قوله « يتخوضون في مال الله بغير حق » أى بغير قسمة حق ، واللفظ وإن كان عاماً لكن خصصناه بالقسمة لتفهم منه الترجمة . قلت : ولا تحتاج إلى قيد الاعتذار لأن قوله « بغير » يدخل في عموم الصورة المذكورة فيصبح الاحتجاج به على شرطية القسمة في أموال النىء والغنيمة بحكم العدل واتباع ماورد في الكتاب والسنة ، وكأن المصنف أراد بغيره تخويف من يخالف ذلك . ويستفاد من هذه الأحاديث أن بين الاسم والمسمى به مناسبة ، لكن لا يلزم اطراد ذلك ، وأن من أخذ من الغنائم شيئاً بغير قسم الإمام كان عاصياً وفيه ردع الولاة أن يأخذوا من المال شيئاً بغير حقه أو يمنعه من أهله .

باب قول النبي صلى الله عليه : « أَحَلَّتْ لَكُمْ الْغَنَائِمُ »

وقال الله عز وجل : ﴿ وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا ﴾ الآية . فهي للعامة حتى يُبينه الرسول .

[٣١١٩] ٣٠١٥ - حدثنا مسدد قال حدثنا خالد قال حدثنا حصين عن عامر عن عروة البارقي عن النبي صلى الله عليه قال : « الخيل معقود في نواصيها الخير الأجر والمغنم إلى يوم القيامة » .

[٣١٢٠] ٣٠١٦ - حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب قال حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده . والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله » .

[٣١٢١] ٣٠١٧ - حدثني إسحاق سمع جريراً عن عبد الملك عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده . والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله » .

[الحديث ٣١٢١ - طرناه في : ٣٦١٩ ، ٦٦٢٩] .

[٣١٢٢] ٣٠١٨ - حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا هشيم قال أخبرنا سيار قال حدثنا يزيد الفقير قال حدثنا جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « أحلت لي الغنائم » .

[٣١٢٣] ٣٠١٩- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرجه إلا الجهاد في سبيله، وتصديق كلماته، بأن يدخله الجنة، أو يرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه من أجر أو غنيمة».

[٣١٢٤] ٣٠٢٠- حدثنا محمد بن العلاء قال أخبرنا ابن المبارك عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه: «غزا نبي من الأنبياء فقال لقومه: لا يتبعني رجل ملك بضع امرأة وهو يريد أن يبني بها ولم يبن بها، ولا أحد بنى بيوتاً ولم يرفع سقوفها، ولا آخر اشترى غنماً أو خلفات وهو ينتظر ولادها. فغزا. فدنا من القرية صلاة العصر أو قريباً من ذلك، فقال للشمس: إنك مأمورة وأنا مأمور، اللهم احبسها علينا، فحبست حتى فتح الله عليه، فجمع الغنائم، فجاءت -يعني النار- لتأكلها فلم تطعمها، فقال: فيكم الغلول، فلتبايعني قبيلتك، فلزقت يد رجلين أو ثلاثة بيده، فقال: فيكم الغلول، فجاءوا برأس مثل رأس بقرة من الذهب فوضعوها، فجاءت النار فأكلتها. ثم أحل الله لنا الغنائم، رأى ضعفنا وعجزنا فأحلها لنا».

[الحديث ٣١٢٤- طرفه في: ٥١٥٧].

**قوله (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم أحلت لكم الغنائم)** كذا للجميع، ووقع عند ابن التين «أحلت لي» وهو أشبه، لأنه ذكر بهذا اللفظ في هذا الباب، وهذا الثاني طرف من حديث جابر الماضي في التيمم، وقد تقدم بيان ما كان من قبلنا يصنع في الغنيمة.

**قوله (وقال الله عز وجل ﴿وعدكم الله مغام كثيرة تأخذونها﴾ الآية)** هذه الآية نزلت في أهل الحديبية بالاتفاق، ولما انصرفوا من الحديبية فتحوا خير كما سيأتي في مكانه.

**قوله (فهى للعامة)** أى الغنيمة لعموم المسلمين ممن قاتل.

**قوله (حتى يبينه الرسول)** أى حتى يبين الرسول من يستحق ذلك ممن لا يستحقه، وقد وقع بيان ذلك بقوله تعالى ﴿واعلموا أنما غنمتم من شئ فإن لله خمس﴾ الآية، ثم ذكر فيه ستة أحاديث: أحدها حديث عروة البارقي في الخيل، وقد تقدم الكلام عليه في الجهاد، والغرض منه قوله في آخره «الأجر والمغرم». ثانيها حديث أبي هريرة «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وسيأتى الكلام عليه في علامات النبوة، والغرض منه قوله «لتنفق كنوزهما في سبيل الله» وقد أنفقت كنوزهما في المغام. ثالثها حديث جابر بن سمرة مثله، وإسحق هو ابن راهويه وجريير هو ابن عبد الحميد وعبد الملك هو ابن عمير. وذكر أبو علي الجياني أنه لم ير إسحق هذا منسوباً لأحد من الرواة، لكن وجدناه بعده في مسند إسحق بهذا السياق، فغلب على الظن أنه المراد.



رابعها حديث جابر بن عبد الله ذكره مختصراً بلفظ « أحلت لي الغنائم » وقد تقدم شرحه مستوفى في التيمم .  
خامسها حديث أبي هريرة « تكفل الله لمن جاهد في سبيله » وقد تقدم شرحه في أوائل الجهاد ، والغرض منه قوله في آخره « من أجر أو غنيمة » . سادسها حديثه في قصة النبي الذي غزا القرية .

قوله ( عن ابن المبارك ) كذا في جميع الروايات ، لكن قال أبو نعيم في المستخرج « أخرجه البخاري عن محمد بن العلاء عن ابن المبارك أو غيره » وهذا الشك إنما هو من أبي نعيم ، فقد أخرجه الإسماعيلي عن أبي يعلى عن محمد بن العلاء عن ابن المبارك وحده به .

قوله ( غزا نبي من الأنبياء ) أى أراد أن يغزو ، وهذا النبي هو يوشع بن نون كما رواه الحاكم من طريق كعب الأحبار وبين تسمية القرية كما سيأتى ، وقد ورد أصله من طريق مرفوعة صحيحة أخرجه أحمد من طريق هشام عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الشمس لم تحبس لبشر إلا ليوشع بن نون ليألى سار إلى بيت المقدس » وأغرب ابن بطلال فقال في « باب استئذان الرجل الإمام » : في هذا المعنى حديث لداود عليه الصلاة والسلام أنه قال في غزوة خرج إليها « لا يتبعني من ملك بضع امرأة ولم يبن بها ، أو بنى داراً ولم يسكنها » ولم أقف على ما ذكره مسنداً ، لكن أخرج الخطيب في « ذم النجوم » له من طريق أبي حذيفة والبخاري في « المبتدأ » له بإسناد له عن علي قال « سألت قوم يوشع منه أن يطلعهم على بدء الخلق وآجالهم ، فأراه ذلك في ماء من نعمة أمطرها الله عليهم ، فكان أحدهم يعلم متى يموت ، فبقوا على ذلك إلى أن قاتلهم داود على الكفر ، فأخرجوا إلى داود من لم يحضر أجله فكان يقتل من أصحاب داود ولا يقتل منهم ، فشكى إلى الله ودعاه فحبست عليهم الشمس فزيد في النهار فاختلفت الزيادة بالليل والنهار ، فاختلف عليهم حسابهم » . قلت : وإسناده ضعيف جداً ، وحديث أبي هريرة المشار إليه عند أحمد أولى ، فإن رجال إسناده محتج بهم في الصحيح ، فالمتعمد أنها لم تحبس إلا ليوشع ، ولا يعارضه ما ذكره ابن إسحق في « المبتدأ » من طريق يحيى بن عروة بن الزبير عن أبيه « أن الله لما أمر موسى بالسير ببني إسرائيل أمره أن يحمل تابوت يوسف فلم يدل عليه حتى كاد الفجر أن يطلع ، وكان وعد بني إسرائيل أن يسير بهم إذا طلع الفجر ، فدعا ربه أن يؤخر الطلوع حتى فرغ من أمر يوسف ففعل ، لأن الحصر إنما وقع في حق يوشع بطلوع الشمس فلا ينبغي أن يحبس طلوع الفجر لغيره ، وقد اشتهر حبس الشمس ليوشع حتى قال أبو تمام في قصيدة :

فوالله لا أدرى أحلام نائم أملت بنا أم كان في الركب يوشع

ولا يعارضه أيضاً ما ذكره يونس بن بكير في زياداته في مغازي ابن إسحق « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبر قريشاً بصيحة الإسراء أنه رأى العير التي لهم وأنها تقدم مع شروق الشمس ، فدعا الله فحبست الشمس حتى دخلت العير » وهذا منقطع ، لكن وقع في « الأوسط للطبراني » من حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الشمس فتأخرت ساعة من نهار » وإسناده حسن ، ووجه الجمع أن الحصر محمول على ما مضى للأنبياء قبل نبينا صلى الله عليه وسلم فلم تحبس الشمس إلا ليوشع وليس فيه نفي أنها تحبس بعد ذلك

لنبيينا صلى الله عليه وسلم . وروى الطحاوى والطبرانى فى « الكبير » والحاكم والبيهقى فى « الدلائل » عن أسماء بنت عميس أنه صلى الله عليه وسلم دعا لما نام على ركة على فقائه صلاة العصر فردت الشمس حتى صلى على ثم غربت ، وهذا أبلغ فى المعجزة وقد أخطأ ابن الجوزى بإيراده له فى « الموضوعات » وكذا ابن تيمية فى « كتاب الرد على الروافض » فى زعم وضعه والله أعلم . وأما ما حكى عياض أن الشمس ردت للنبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق لما شغلوا عن صلاة العصر حتى غربت الشمس فردها الله عليه حتى صلى العصر - كذا قال وعزاه للطحاوى ، والذي رأيته فى « مشكل الآثار للطحاوى » ما قدمت ذكره من حديث أسماء . فإن ثبت ما قال فهذه قصة ثالثة والله أعلم . وجاء أيضاً أنها حبست لموسى لما حمل تابوت يوسف كما تقدم قريباً . وجاء أيضاً أنها حبست لسليمان بن داود عليهما السلام وهو فيها ذكره الثعلبى ثم البغوى عن ابن عباس قال « قال لى على : ما بلغك فى قول الله تعالى حكاية عن سليمان عليه الصلاة والسلام ﴿ ردوها على ﴾ ؟ فقلت : قال لى كعب : كانت أربعة عشر فرساً عرضها ، فغابت الشمس قبل أن يصلى العصر ، فأمر بردها فضرب سوقها وأعناقها بالسيف فقتلها ، فسلبه الله ملكه أربعة عشر يوماً لأنه ظلم الخيل بقتلها ، فقال على : كذب كعب ، وإنما أراد سليمان جهاد عدوه فتشاغل بعرض الخيل حتى غابت الشمس فقال للملائكة الموكلين بالشمس يأذن الله لهم : ردوها على ، فردوها عليه حتى صلى العصر فى وقتها ، وأن أنبياء الله لا يظلمون ولا يأمرون بالظلم . قلت : أورد هذا الأثر جماعة ساكتين عليه جازمين بقولهم « قال ابن عباس قلت لعلى » وهذا لا يثبت عن ابن عباس ولا عن غيره ، والثابت عن جمهور أهل العلم بالتفسير من الصحابة ومن بعدهم أن الضمير المؤنث فى قوله ﴿ ردوها ﴾ للخيل والله أعلم .

قوله ( بضع امرأة ) بضم الموحدة وسكون المعجمة البضع يطلق على الفرج والتزويج والجماع ، والمعانى الثلاثة لاثقة هنا ، ويطلق أيضاً على المهر وعلى الطلاق ، وقال الجوهري : قال ابن السكيت البضع النكاح يقال ملك فلان بضع فلانة .

قوله ( ولما بين بها ) أى ولم يدخل عليها لكن التعبير بلما يشعر بتوقع ذلك قاله الزمخشري فى قوله تعالى ﴿ ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم ﴾ ووقع فى رواية سعيد بن المسيب عن أبى هريرة عند النسائى وأبى عوانة وابن حبان « لا ينبغي لرجل بنى داراً ولم يسكنها أو تزوج امرأة ولم يدخل بها » وفى التقييد بعدم الدخول ما يفهم أن الأمر بعد الدخول بخلاف ذلك فلا يخفى فرق بين الأمرين ، وإن كان بعد الدخول ربما استمر تعلق القلب ، لكن ليس هو كما قبل الدخول غالباً .

قوله ( ولم يرفع سقفها ) فى صحيح مسلم ومسند أحمد « ولما يرفع سقفها » وهو بضم القاف والفاء لتوافق هذه الرواية ، وهم من ضبط بالإسكان وتكلف فى توجيه الضمير المؤنث للسقف .

قوله ( أو خلفات ) بفتح المعجمة وكسر اللام بعدها فاء خفيفة جمع خلفه وهى الحامل من النوق ، وقد يطلق على غير النوق ، و « أو » فى قوله غنما أو خلفات للتنويع ويكون قد حذف وصف الغنم بالحمل للدلالة الثانى عليه ، أو هو على إطلاقه لأن الغنم يقل صبرها فيخشى عليها الضياع بخلاف النوق فلا يخشى عليها إلا مع الحمل ، ويحتمل أن يكون قوله « أو » للشك أى هل قال غنما بغير صفة أو خلفات أى بصفة أنها

حوامل ، كذا قال بعض الشراح ، والمعتمد أنها للتنويع ، فقد وقع في رواية أبي يعلى عن محمد بن العلاء « ولا رجل له غنم أو بقر أو خلفات » .

**قوله ( وهو ينتظر ولادها )** بكسر الواو وهو مصدر ولد ولاداً وولادة .

**قوله ( فغزا )** أى بمن تبعه ممن لم يتصف بتلك الصفة .

**قوله ( فلدنا من القرية )** هى أريحا بفتح الهمزة وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ومهملة مع القصر ، سماها الحاكم في روايته عن كعب ، وفي رواية مسلم « فأدنى للقرية » أى قرب جيوشه لها .

**قوله ( فقال للشمس إنك مأمورة )** في رواية سعيد بن المسيب ( فلقى العدو عند غيبوبة الشمس » وبين الحاكم في روايته عن كعب سبب ذلك فإنه قال « أنه وصل إلى القرية وقت عصر يوم الجمعة ، فكادت الشمس أن تغرب ويدخل الليل » وبهذا يتبين معنى قوله « وأنا مأمور » والفرق بين المأمورين أن أمر الجمادات أمر تسخير وأمر العقلاء أمر تكليف ، وخطابه للشمس يحتمل أن يكون على حقيقته وأن الله تعالى خلق فيها تمييزاً وإدراكاً كما سيأتى البحث فيه في الفتن في سجودها تحت العرش واستئذانها من أن تطلع ، ويحتمل أن أن يكون ذلك على سبيل استحضاره في النفس لما تقرر أنه لا يمكن تحولها عن عاداتها إلا بخرق العادة ، وهو نحو قول الشاعر « شكى إلى جمل طول السرى » ومن ثم قال « اللهم احبسها » ويؤيد الاحتمال الثانى أن في رواية سعيد بن المسيب فقال « اللهم إنها مأمورة وإنى مأمور فأحبسها على حتى تقضى بينى وبينهم ، فحبسها الله عليه » .

**قوله ( اللهم احبسها علينا )** في رواية أحمد « اللهم احبسها على شيناً » وهو منصوب نصب المصدر ، أى قدر ما تنقضى حاجتنا من فتح البلد ، قال عياض : اختلف في حبس الشمس هنا ، فقيل ردت على أدرجها ، وقيل وقفت ، وقيل بطئت حركتها ، وكل ذلك محتمل والثالث أرجح عند ابن بطال وغيره . ووقع في ترجمة هارون بن يوسف الرمادى أن ذلك كان في رابع عشرى حزيران وحينئذ يكون النهار في غاية الطول .

**قوله ( فحبست حتى فتح الله عليه )** في رواية أبي يعلى « فواقع القوم فظفر » .

**قوله ( فجمع الغنائم فجاءت يعنى النار )** في رواية عبد الرزاق عند أحمد ومسلم « فجمعوا ما غنموا فأقبلت النار » زاد في رواية سعيد بن المسيب « وكانوا إذا غنموا غنيمة بعث الله عليها النار فتأكلها » .

**قوله ( فلم تطعمها )** أى لم تذق لها طعاماً ، وهو بطريق المبالغة .

**قوله ( فقال إن فيكم غلولا )** هو السرقة من الغنيمة كما تقدم .

**قوله ( فليبايعنى من كل قبيلة رجل فلزقت )** فيه حذف يظهر من سياق الكلام أى فبايعوه فلزقت .

**قوله ( فلزقت يد رجلين أو ثلاثة )** في رواية أبي يعلى « فلزقت يد رجل أو رجلين » وفي رواية سعيد بن المسيب « رجلان » بالجزم ، قال ابن المنير جعل الله علامة الغلول لإزاق يد الغال ، وفيه تنبيه على أنها يد عليها حق يطلب أن يتخلص منه ، أو أنها يد ينبغي أن يضرب عليها ويحبس صاحبها حتى يؤدى الحق إلى الإمام ، وهو من جنس شهادة اليد على صاحبها يوم القيامة .

قوله ( فيكم الغلول ) زاد في رواية سعيد بن المسيب « فقالوا أجل غلنا » .

قوله ( فجاعوا برأس مثل رأس بقرة من الذهب فوضعوها ، فجاءت النار فأكلتها ثم أحل الله لنا الغنائم ) في رواية النسائي « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك : أن الله أطعمنا الغنائم رحمة رحمتها وتخفيفاً خففه عنا » .

قوله ( رأى ضعفنا وعجزنا فأحلها لنا ) في رواية سعيد بن المسيب « لما رأى من ضعفنا » وفيه إشعار بأن إظهار العجز بين يدي الله تعالى يستوجب ثبوت الفضل ، وفيه اختصاص هذه الأمة بحل الغنيمة وكان ابتداء ذلك من غزوة بدر . وفيها نزل قوله تعالى ﴿ فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً ﴾ فأحل الله لهم الغنيمة ، وقد ثبت ذلك في الصحيح من حديث ابن عباس ، وقد قدمت في أوائل فرض الخمس أن أول غنيمة خست غنيمة السرية التي خرج فيها عبد الله بن جحش ، وذلك قبل بدر بشهرين ، ويمكن الجمع بما ذكر ابن سعد أنه صلى الله عليه وسلم أخر غنيمة تلك السرية حتى رجع من بدر فقسمها مع غنائم بدر . قال المهلب : في هذا الحديث أن فتن الدنيا تدعو النفس إلى الهلع ومحبة البقاء ، لأن من ملك بضع امرأة ولم يدخل بها أو دخل بها وكان على قرب من ذلك فإن قلبه متعلق بالرجوع إليها ويمجد الشيطان السبيل إلى شغل قلبه عما هو عليه من الطاعة ، وكذلك غير المرأة من أحوال الدنيا ، وهو كما قال ، لكن تقدم ما يعكر على إلحاقه بما بعد الدخول وإن لم يطل بما قبله ، ويدل على التعميم في الأمور الدنيوية ما وقع في رواية سعيد بن المسيب من الزيادة « أو له حاجة في الرجوع » وفيه أن الأمور المهمة لا ينبغي أن تفوض إلا لحازم فارغ البال لها ، لأن من له تعلق ربما ضعفت عزيمته وقلت رغبته في الطاعة ، والقلب إذا تفرق ضعف فعل الجوارح وإذا اجتمع قوى . وفيه أن من مضى كانوا يغزون ويأخذون أموال أعدائهم وأسلابهم ، لكن لا يتصرفون فيها بل يجمعونها ، وعلامة قبول غزوهم ذلك أن تنزل النار من السماء فتأكلها ، وعلامة عدم قبوله أن لا تنزل . ومن أسباب عدم القبول أن يقع فيهم الغلول ، وقد من الله على هذه الأمة ورحمها لشرف نبينا عنده فأحل لهم الغنيمة ، وستر عليهم الغلول ، فطوى عنهم فضيحة أمر عدم القبول ، فله الحمد على نعمه ترى . ودخل في عموم أكل النار الغنيمة والسبي ، وفيه بعد لأن مقتضاه إهلاك الذرية ومن لم يقاتل من النساء ، ويمكن أن يستثنوا من ذلك ، ويلزم استثناءهم من تحريم الغنائم عليهم ، ويؤيده أنهم كانت لهم عبيد وإماء فلزم لهم السبي لما كان لهم أرقاء . ويشكل على الحصر أنه كان السارق يسترى كما في قصة يوسف ، ولم أر من صرح بذلك . وفيه معاقبة الجماعة بفعل سفهاها . وفيه أن أحكام الأنبياء قد تكون بحسب الأمر الباطن كما في هذه القصة ، وقد تكون بحسب الأمر الظاهر كما في حديث « إنكم تختصمون إلي » الحديث ، واستدل به ابن بطال على جواز إحراق أموال المشركين ، وتعقب بأن ذلك كان في تلك الشريعة وقد نسخ بحل الغنائم لهذه الأمة ، وأجيب عنه بأنه لا ينبغي عليه ذلك ولكنه استنبط من إحراق الغنيمة بأكل النار جواز إحراق أهواش الكفار إذا لم يوجد السبيل إلى أخذها غنيمة ، وهو ظاهر لأن هذا القدر لم يرد التصريح بنسخه فهو محتمل على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخه . واستدل به أيضاً على أن قتال آخر النهار أفضل من أوله ، وفيه نظر لأن ذلك في هذه القصة إنما وقع اتفاقاً كما تقدم ، نعم في قصة النعمان بن مقرن مع المغيرة بن شعبه في قتال الفرس التصريح باستحباب القتال حين تزول الشمس وتهب الرياح ، فالاستدلال به يغني عن هذا .

### باب الغنيمة لمن شهد الوقعة

[٣١٢٥]

٣٠٢١- حدثنا صدقة قال حدثنا عبد الرحمن عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : قال عمر : لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلا قسمتها بين أهلها كما قسم النبي صلى الله عليه .

قوله ( باب ) بالتونين . ( الغنيمة لمن شهد الوقعة ) هذا لفظ أثر أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طارق بن شهاب « أن عمر كتب إلى عمار أن الغنيمة لمن شهد الوقعة » ذكره في قصة .

قوله ( حدثنا صدقة ) هو ابن الفضل وقد تقدم هذا الحديث سنداً ومتمناً في المزارعة ، ووجه أخذه من الترجمة أن عمر في هذا الحديث أيضاً قد صرح بما دل عليه هذا الأثر إلا أنه عارض عنده حسن النظر لآخر المسلمين فيما يتعلق بالأرض خاصة فوقها على المسلمين وضرب عليها الخراج الذي يجمع مصلحتهم ، وتأول قوله تعالى ﴿ والذين جاءوا من بعدهم ﴾ الآية ، وروى أبو عبيد في « كتاب الأموال » من طريق ابن إسحق عن حارثة بن مضرب عن عمر « أنه أراد أن يقسم السواد ، فشاور في ذلك ، فقال له علي : دعهم يكونوا مادة للمسلمين ، فتركهم » ومن طريق عبد الله بن أبي قيس « أن عمر أراد قسمة الأرض ، فقال له معاذ : إن قسمتها صار الربيع العظيم في أيدي القوم يتنكرون فيصير إلى الرجل الواحد أو المرأة ، ويأتى القوم يسدون من الإسلام مسداً فلا يجدون شيئاً فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم ، فاقنضى رأى عمر تأخير قسم الأرض ، وضرب الخراج عليها للغنائم ولمن يجيء بعدهم » فبقى ماعدا ذلك على اختصاص الغنائم به وبه قال الجمهور وذهب أبو حنيفة إلى أن الجيش إذا فصلوا من دار الإسلام مدداً لجيش آخر فوافوهم بعد الفتح أنهم يشركون معهم في الغنيمة ، واحتج بما قسم صلى الله عليه وسلم للأشعرين لما قدموا مع جعفر من خيبر ، وبما قسم النبي صلى الله عليه وسلم لمن لم يحضر الوقعة كعثمان في بدر ونحو ذلك ، فأما قصة الأشعرين فسيأتى سياقها في غزوة خيبر ، والجواب عنها سيأتى بعد أبواب ، وأما الجواب عن مثل قصة عثمان فأجاب الجمهور عنها بأجوبة : أحدها أن ذلك خاص به لا بمن كان مثله ، ثانيها أن ذلك حيث كانت الغنيمة كلها للنبي صلى الله عليه وسلم عند نزول ﴿ يسألونك عن الأنفال ﴾ ثم نزلت بعد ذلك ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ﴾ فصارت أربعة أخماس الغنيمة للغنائم . ثالثها على تقدير أن يكون ذلك بعد فرض الخمس فهو محمول على أنه إعطاء من الخمس ، وإلى ذلك جنح المصنف كما سيأتى . رابعها التفرقة بين من كان في حاجة تتعلق بمنفعة الجيش أو باذن الإمام فيسهم له بخلاف غيره ، وهذا مشهور مذهب مالك . وقال ابن بطال : لم يقسم النبي صلى الله عليه وسلم في غير من شهد الوقعة إلا في خيبر ، فهي مستثناة من ذلك فلا يجعل أصلاً يقاس عليه . فإنه قسم لأصحاب السفينة لشدة حاجتهم ، ولذلك أعطى الأنصار عوض ما كانوا أعطوا المهاجرين أول ما قدموا عليهم . قال الطحاوي : ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم استطاب أنفس أهل الغنيمة بما أعطى الأشعرين وغيرهم ، وهذا كله في الغنيمة المنقولة ، وقد تقدم في المزارعة بيان الاختلاف في الأرض التي يملكها المسلمون عنوة ، قال ابن المنذر : ذهب الشافعي إلى أن عمر استطاب أنفس الغنائم الذين افتتحوها أرض السواد ، وأن

الحكم في أرض العنوة أن تقسم كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خير ، وتعقب بأنه مخالف لتعليل عمر بقوله « لولا آخر المسلمين » ، لكن يمكن أن يقال : معناه لولا آخر المسلمين ما استطبت أنفس الفاتحين ، وأما قول عمر « كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير » فإنه يريد بعض خير لا جميعها ، قاله الطحاوي ، وأشار إلى ما روى عن يحيى بن سعيد عن بشر بن يسار « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قسم خير عزل نصفها لنوابه وما ينزل به ، وقسم النصف الباقي بين المسلمين ، فلم يكن لهم عمال فدفعوها إلى اليهود ليعملوها على نصف ما يخرج منها » الحديث ، والمراد بالذي عزله ما افتتح صلحاً ، وبالذي قسمه ما افتتح عنوة ، وسيأتي بيان ذلك بأدلته في المغازي إن شاء الله تعالى . قال ابن المنير : ترجم البخاري بأن الغنيمة لمن شهد الواقعة ، وأخرج قول عمر المقتضى لوقف الأرض المغنومة وهذا ضد ما ترجم به ، ثم أجاب بأن المطابق لترجمته قول عمر « كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير » فأوماً البخاري إلى ترجيح القسمة الناجزة ، والحجة فيه أن الآتي الذي لم يوجب بعد لا يستحق شيئاً من الغنيمة الحاضرة ، بدليل أن الذي يغيب عن الواقعة لا يستحق شيئاً بطريق الأولى ، قلت : ويحتمل أن يكون البخاري أراد التوفيق بين ما جاء عن عمر أن الغنيمة لمن شهد الواقعة ، وبين ما جاء عنه أنه يرى أن توقف الأرض ، بحمل الأول على أن عمومهم مخصوص بغير الأرض ، قال ابن المنير : وجه احتجاج عمر بقوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ أن الواو عاطفة فيحصل اشتراك من ذكر في الاستحقاق والجملة في قوله تعالى ﴿ يَقُولُونَ ﴾ في موضع الحال فهي كالشرط للاستحقاق ، والمعنى أنهم يستحقون في حال الاستغفار ، ولو أعربناها استثنائية للزم أن كل من جاء بعدهم يكون مستغفراً لهم والواقع بخلافه فتعين الأول ، واختلف في الأرض التي أبقاها عمر بغير قسمة ، فذهب الجمهور إلى أنه وقفها لنواب المسلمين وأجرى فيها الخراج ومنع بيعها وقال بعض الكوفيين : أبقاها ملكاً لمن كان بها من الكفرة وضرب عليهم الخراج ، وقد اشدت نكير كثير من فقهاء أهل الحديث على هذه المقالة ، ولبسطها موضع غير هذا ، والله أعلم .

### باب مَنْ قَاتَلَ لِلْمَغْنَمِ هَلْ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ

[٣١٢٦]

٣٠٢٢ - حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن عمرو قال :

سمعت أبا وائل قال حدثنا أبو موسى الأشعري قال أعرابي للنبي صلى الله عليه : الرجل يقاتل للمغنم ، والرجل يقاتل ليذكر ، ويقاتل ليرى مكانه ، من في سبيل الله ؟ فقال : « مَنْ قَاتَلَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .

قوله ( باب من قاتل للمغنم هل ينقص من أجره ) ؟ ذكر فيه حديث أبي موسى « قال أعرابي للنبي

صلى الله عليه وسلم : الرجل يقاتل للمغنم » الحديث ، وقد تقدم شرحه في أثناء الجهاد ، قال ابن المنير : أراد البخاري أن قصد الغنيمة لا يكون منافياً للأجر ولا متقصاً إذا قصد معه إعلاء كلمة الله ، لأن السبب لا يستلزم الحصر ، ولهذا يثبت الحكم الواحد بأسباب متعددة ، ولو كان قصد الغنيمة يتنافى قصد الإعلاء لما جاء الجواب عاماً ولقال مثلاً : من قاتل للمغنم فليس هو في سبيل الله . قلت : وما ادعى أن مراد البخاري

فيه بعد ، والذي يظهر أن النقص من الأجر أمر نسبي كما تقدم تحرير ذلك في أوائل الجهاد ، فليس من قصد إعلاء كلمة الله محضاً في الأجر مثل من ضم إلى هذا القصد قصداً آخر من غنيمة أو غيرها . وقال ابن المنير في موضع آخر : ظاهر الحديث أن من قاتل للمغنم - بمعنى خاصة - فليس في سبيل الله وهذا لا أجر له البتة ، فكيف يترجم له بنقص الأجر ؟ وجوابه ما قلتمته .

### باب قِسْمَةِ الْإِمَامِ مَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ ، وَيَخْبَأُ لِمَنْ لَمْ يَحْضُرْهُ أَوْ غَابَ عَنْهُ

[٣١٢٧]

٣٠٢٣- حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة أن النبي صلى الله عليه أهديت له أقبية من ديباج مزرودة بالذهب ، فقسمها في ناس من أصحابه ، وعزل منها واحداً مخزومة بن نوفل ، فجاء معه ابنه المسور بن مخزومة ، فقام على الباب ، فقال : ادعني لي ، فسمع النبي صلى الله عليه صوتَهُ فأخذ قباءً فتلقاه واستقبله بأزراره فقال : « يا أبا المسور خبأت هذا لك ، يا أبا المسور خبأت هذا لك » ، وكان في خلقه شدة . ورواه ابن علية عن أيوب . وقال حاتم بن وردان حدثنا أيوب عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخزومة : قدمت على النبي صلى الله عليه أقبية . تابعه الليث عن ابن أبي مليكة .

قوله ( باب قسمة الإمام ما يقدم عليه ) أى من جهة أهل الحرب .

قوله ( ويخبأ لمن لم يحضره ) أى في مجلس القسمة ، أو غاب عنه أى في غير بلد القسمة . قال ابن المنير : فيه رد لما اشتهر بين الناس أن الهدية لمن حضر . قلت : قد سبق الكلام في الهبة على شيء من ذلك .

قوله ( عن عبد الله بن أبي مليكة أن النبي صلى الله عليه وسلم ) هذا هو المعتمد أنه من هذا الوجه مرسل ، ووقع في رواية الأصيلي عن ابن أبي مليكة عن المسور ، وهو وهم ، ويدل عليه أن المصنف قال في آخره « رواه ابن علية عن أيوب » أى مثل الرواية الأولى ، قال وقال حاتم بن وردان عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن المسور ، وتابعه الليث عن ابن أبي مليكة « فاتفق اثنان عن أيوب على إرساله ووصله ثالث عن أيوب ، ووافقه آخر عن شيخهم ، واعتمد البخاري الموصول لحفظ من وصله ، ورواية إسماعيل بن علية تأتي موصولة في الأدب ، ورواية حاتم بن وردان تقدمت موصولة في الشهادات ، ورواية الليث تقدمت موصولة في الهبة وسيأتي شرح الحديث في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى ، والغرض منه قوله « أن النبي صلى الله عليه وسلم أهديت له أقبية » وقوله فيه « خبأت لك هذا » وهو مطابق لما ترجم له ، قال ابن بطال : ما أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين فحلال له أخذه لأنه فيء ، وله أن يهب منه ما شاء ويؤثر به من شاء كالنبيء ، وأما من بعده فلا يجوز له أن يختص به لأنه إنما أهدى إليه لكونه أميرهم ، وقد مضى ما يتعلق بذلك في كتاب الهبة .

## باب كَيْفَ قَسَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرَ

وَمَا أُعْطِيَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ نَوَائِبِهِ

[٣١٢٨] ٣٠٢٤- حدثنا عبد الله بن أبي الأسود قال حدثنا معتمر عن أبيه قال سمعت أنس بن مالك يقول: كان الرجل يجعل للنبي صلى الله عليه النخلات حتى افتتح قريظة والنضير، وكان بعد ذلك يرد عليهم.

**قوله (باب كيف قسم النبي صلى الله عليه وسلم قريظة والنضير ، وما أعطى من ذلك من نوائبه)** ذكر فيه حديث أنس « كان الرجل يجعل للنبي صلى الله عليه وسلم النخلات حتى افتتح قريظة والنضير » وهو مختصر من حديث سيأتي بتمامه مع بيان الكيفية المترجم بها في المغازي ، وتقدم التنبيه عليه في أواخر الهبة . ومحصل القصة أن أرض بني النضير كانت مما أفاء الله على رسوله وكانت له خالصة ، لكنه أثر بها المهاجرين وأمرهم أن يعيدوا إلى الأنصار ما كانوا واسوهم به لما قدموا عليهم المدينة ولا شيء لهم ، فاستغنى الفريقان جميعاً بذلك ، ثم فتحت قريظة لما نقضوا العهد فحوصروا فزلوا على حكم سعد بن معاذ وقسمها النبي صلى الله عليه وسلم في أصحابه وأعطى من نصيبه في نوائبه - أى في نفقات أهله ومن يطرأ عليه - ويجعل الباقي في السلاح والكراع عدة في سبيل الله كما ثبت في الصحيحين من حديث مالك بن أوس عن عمر في بعض طرقه مختصراً .

## باب

بركة الغازي في ماله حياً وميتاً ، مع النبي صلى الله عليه وولادة الأمر

[٣١٢٩] ٣٠٢٥- حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال قلت لأبي أسامة: أحدتكم هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال: لما وقف الزبير يوم الجمل دعاني فقمْتُ إلى جنبه فقال: يا بني لا يُقتل اليوم إلا ظالمٌ أو مظلومٌ، وإنِّي لا أراني إلا سأقتل اليوم مظلوماً، وإنَّ من أكبر همِّي لديني، أفترى ديننا يُبقي من مالنا شيئاً فقال: يا بني بع مالنا، واقض ديني، وأوصى بالثلث، وثلثه لبنيه -يعني بني عبد الله بن الزبير، يقول: ثلثُ الثلث- فإن فضل من مالنا فضلٌ بعد قضاء الدين شيء فثلثه لولدك. قال هشام: وكان بعض ولد عبد الله قد وازى بعض بني الزبير -خبيب وعباد- وله يومئذ تسعة بنين وتسع بنات. قال عبد الله: فجعل يوصيني بدينه ويقول: يا بني، إن عجزت عن شيء منه فاستعن عليه مولاي. قال: فوالله ما دريت ما أراد حتى قلت: يا أبت من مولاك؟ قال: الله. قال: فوالله ما وقعت في كربة من دينه إلا قلت: يا مولى الزبير، اقض عنه دينه، فيقضيه. فقتل الزبير ولم يدع ديناراً ولا درهماً، إلا أرضين منها الغابة، وإحدى عشرة داراً



بالمدينة، ودارين بالبصرة، وداراً بالكوفة، وداراً بمصر. وقال: وإنما كان دينه الذي عليه أن الرجل كان يأتيه بالمال فيستودعه إياه، فيقول الزبير: لا، ولكنه سلف، فإني أخشى عليه الضيعة. وما ولي إمارة قط ولا جباية خراج ولا شيئاً إلا أن يكون في غزوة مع رسول الله صلى الله عليه أو مع أبي بكر وعمر وعثمان. قال عبدالله بن الزبير: فحسبت ما عليه من الدين فوجدته ألفي ألف ومائتي ألف. قال: فلقني حكيم بن حزام عبدالله بن الزبير قال: يا ابن أخي: كم على أخي من الدين؟ فكتمه وقال: مائة ألف. فقال حكيم: والله ما أرى أموالكم تسع لهذه. فقال له عبدالله: أفرأيتك إن كان ألفي ألف ومائتي ألف؟ قال: ما أراكم تطيقون هذا، فإن عجزتم عن شيء منه فاستعينوا بي. قال: وكان الزبير اشترى الغابة بسبعين ومائة ألف. فباعها عبدالله بألف ألف وستمائة ألف، ثم قال: فقال: من كان له على الزبير حق فليؤافنا بالغابة. فأتاه عبدالله بن جعفر - وكان له على الزبير أربعمائة ألف - فقال لعبدالله: إن شئتم تركتها لكم. قال عبدالله: لا. قال: فإن شئتم جعلتموها فيما تؤخرون إن أخرتم. فقال عبدالله: لا. قال: فاقطعوا لي قطعة. فقال عبدالله: لك من ها هنا إلى ها هنا. قال: فباع منها فقضى دينه فأوفاه، وبقي منها أربعة أسهم ونصف، فقدم على معاوية - وعنده عمرو بن عثمان والمُنذر بن الزبير، وابن زمعة - فقال له معاوية: كم قومت الغابة؟ قال: كل سهم مائة ألف. قال: كم بقي؟ قال: أربعة أسهم ونصف. فقال المنذر: قد أخذت سهماً بمائة ألف. وقال عمرو بن عثمان: قد أخذت سهماً بمائة ألف. وقال ابن زمعة: قد أخذت سهماً بمائة ألف. فقال معاوية كم بقي؟ قال: سهم ونصف. قال: أخذته بخمسين ومائة ألف. قال: وباع عبدالله بن جعفر نصيبه من معاوية بستمائة ألف. قال: فلما فرغ ابن الزبير من قضاء دينه قال بنو الزبير: أقسم بيننا ميراثنا. قال: والله لا أقسم بينكم حتى أنادي بالموسم أربع سنين: ألا من كان له على الزبير دين فليأتنا فلنقضه. قال: فجعل كل سنة ينادي بالموسم. فلما مضى أربع سنين قسم بينهم. قال: وكان للزبير أربع نسوة، ورفع الثلث فأصاب كل امرأة ألف ألف ومائتا ألف. فجميع ماله خمسون ألف ألف ومائتا ألف.

قوله (باب بركة الغازي في ماله) هو بالموحدة من البركة، وصحفها بعضهم فقال «تركه» بالثناة، قال عياض: وهي وإن كانت متجهة باعتبار أن في القصة ذكر ما خلفه الزبير، لكن قوله «حياً وميتاً مع النبي صلى الله عليه وسلم وولادة الأمر» يدل على أن الصواب ما وقع عند الجمهور بالموحدة، وقصة الزبير ابن العوام في دينه وما جرى لابنه عبد الله في وفاته من الأحاديث المذكورة في غير مظنتها، والذي يدخل في

المرفوع منه قول ابن الزبير « وما ولي إمارة قط ولا جباية خراج ولا شيئاً ، إلا أن يكون في غزوة مع النبي صلى الله عليه وسلم » وهذا القدر هو المطابق للترجمة ، وما عدا ذلك كله موقوف . وقد ذكروه في مسند الزبير ، والأولى أن يذكر في مسند عبد الله بن الزبير ، إلا أن يحمل على أنه تلقى ذلك عن أبيه ، ومع ذلك فلا بد من ذكره في حديث عبد الله بن الزبير لأن أكثره موقوف عليه ، وقد روى الترمذي من وجه آخر عن هشام بن عروة عن أبيه قال « أوصى الزبير إلى ابنه عبد الله يوم الجمل وقال : ما مني عضو إلا وقد خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وقوله « قلت لأبي أسامة أحدثكم هشام بن عروة الخ » لم يقل في آخره نعم ، وهو ثابت في مسند إسماعيل بن راهويه بهذا الإسناد ، ولم أر هذا الحديث بتمامه إلا من طريق أبي أسامة ، وقد ساقه أبو ذر الهروي في روايته من وجه آخر عنه عالياً فقال « حدثنا أبو إسحق المستملي حدثنا محمد بن عبيد حدثنا جويرية بن محمد حدثنا أبو أسامة » ووقفت على قطع منه من رواية علي بن مسهر وغيرها سائياً إن شاء الله تعالى .

**قوله ( لما وقف الزبير يوم الجمل )** يريد الوقعة المشهورة التي كانت بين علي بن أبي طالب ومن معه وبين عائشة رضي الله عنها ومن معها ومن جملتهم الزبير ، ونسبت الوقعة إلى الجمل لأن يعلى بن أمية الصحابي المشهور كان معهم فأركب عائشة على جمل عظيم اشتراه بمائة دينار - وقيل ثمانين وقيل أكثر من ذلك - فوقفت به في الصف ، فلم يزل الذين معها يقاتلون حول الجمل حتى عقر الجمل فوقعت عليهم الهزيمة ، هذا ملخص القصة ، وسيأتي الإلمام بشيء من سببها في كتاب الفن إن شاء الله تعالى : وكان ذلك في جمادى الأولى أو الآخرة سنة ست وثلاثين .

**قوله ( لا يقتل اليوم إلا ظالم أو مظلوم )** قال ابن بطال : معناه ظالم عند خصمه مظلوم عند نفسه لأن كلا من الفريقين كان يتأول أنه على الصواب ، وقال ابن التين : معناه أنهم إما صحابي متأول فهو مظلوم وإما غير صحابي قاتل لأجل الدنيا فهو ظالم ، وقال الكرماني : إن قيل جميع الحروب كذلك فالجواب أنها أول حرب وقعت بين المسلمين . قلت : ويحتمل أن تكون « أو » للشك من الراوى ، وأن الزبير إنما قال أحد اللفظين ، أو للتنويع والمعنى لا يقتل اليوم إلا ظالم بمعنى أنه ظن أن الله يعجل للظالم منهم العقوبة ، أو لا يقتل اليوم إلا مظلوم بمعنى أنه ظن أن الله يعجل له الشهادة ، وظن على التقديرين أنه يقتل مظلوماً إما لاعتقاده أنه كان مصيباً وإما لأنه كان سمع من النبي صلى الله عليه وسلم ما سمع على وهو قوله لما جاءه قاتل الزبير « بشر قاتل ابن صفية بالنار » ورفعته إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه أحمد وغيره من طريق زر بن حبيش عن علي بإسناد صحيح ، ووقع عند الحاكم من طريق عثام بن علي عن هشام بن عروة في هذا الحديث مختصراً قال « والله لئن قتلت لاقتلن مظلوماً ، والله ما فعلت وما فعلت » يعني شيئاً من المعاصي .

**قوله ( وإنى لا أراى )** بضم الهمزة من الظن ، ويجوز فتحها بمعنى الاعتقاد ، وظنه أنه سيقول مظلوماً قد تحقق لأنه قتل غدرًا بعد أن ذكره على فأنصرف عن القتال فنام بمكان ففتك به رجل من بني تميم يسمى عمرو بن جرموز بضم الجيم والميم بينهما راء ساكنة وآخره زاي ، فروى ابن أبي خيثمة في تاريخه من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى قال « إنا لمع على لما التقى الصفان فقال : أين الزبير ؟ فجاء الزبير ، فجعلنا ننظر إلى يد على يشير بها إذ ولي الزبير قبل أن يقع القتال » وروى الحاكم من طرق متعددة أن علياً ذكر الزبير بأن

النبي صلى الله عليه وسلم قال له لتقاتلن علياً وأنت ظالم له ، فرجع لذلك . وروى يعقوب بن مفيان وخليفة في تاريخهما من طريق عمرو بن جاوران بالجيم قال : فانطلق الزبير منصرفاً فقتله عمرو بن جرموز بوادي السباع .

قوله ( وأن من أكبرهم لديني ) في رواية عثام « انظر يا بني ديني ، فإني لا أدع شيئاً أهم إلى منه »  
قوله ( وأوصي بالثلث ) أي ثلث ماله ( وثلاثة ) أي ثلث الثلث ، وقد فسر في الخبر .

قوله ( فإن فضل من مالنا فضل بعد قضاء الدين فثلثه لولدك ) قال المهلب : معناه ثلث ذلك الفضل الذي أوصي به من الثلث لبنه ، كذا قال ، وهو كلام معروف من خارج لكنه لا يوضح اللفظ الوارد ، وضبط بعضهم قول « فثلثه لولدك » بتشديد اللام بصيغة الأمر من التثنية وهو أقرب .

قوله ( قال هشام ) هو ابن عروة راوى الخبر ، وهو متصل بالإسناد المذكور .

قوله ( وكان بعض ولد عبد الله ) أي ابن الزبير ( قد وازى ) بالزاي أي ساوى ، وفيه استعمال وازى بالواو خلافاً للجوهري فإنه قال يقال آزى بالهمز ولا يقال وازى والمراد أنه ساواهم في السن . قال ابن بطل يعتمل أنه ساوى بنو عبد الله في أنصبتهم من الوصية أولاد الزبير في أنصبتهم من الميراث ، قال : وهذا أولى « وإلا لم يكن لذكر كثرة أولاد الزبير معنى . قلت : وفيه نظر لأنه في تلك الحالة لم يظهر مقدار المال الموروث ولا الموصى به ، وأما قوله « لا يكون له معنى » فليس كذلك لأن المراد أنه إنما خص أولاد عبد الله دون غيرهم لأنهم كبروا وتأهلوا حتى ساووا أعمامهم في ذلك ، فجعل لهم نصيباً من المال ليتوفر على أبيهم حصته . وقوله « خبيب » بالمعجمة والموحدين مصغر وهو أكبر ولد عبد الله بن الزبير وبه كان يكنى من لا يريد تعظيمه لأنه كنى في الأول بكنية جده لأمه أبي بكر ، وقوله « خبيب وعباد » بالرفع أي هم خبيب وعباد وغيرهما واقتصر عليهما كالمثال وإلا ففي أولاده أيضاً من ساوى بعض ولد الزبير في السن ، ويجوز جره على أنه بيان للبعض . وقوله « وله » أي للزبير وأغرب الكرماني فجعله ضميراً لعبد الله فلا يغير به . وقوله « تسعة بنين وتسع بنات » فأما أولاد عبد الله إذ ذاك فهم خبيب وعباد وقد ذكرا ، وهاشم وثابت ، وأما سائر ولده فولدوا بعد ذلك ، وأما أولاد الزبير فالتسعة المذكور هم عبد الله وعروة والمنذر أمهم أسماء بنت أبي بكر ، وعمر وخالد أمهما أم خالد بنت خالد بن سعيد ، ومصعب وحمة أمهما الرباب بنت أنيف ، وعبيدة وجعفر أمهما زينب بنت بشر ، وسائر ولد الزبير غير هؤلاء ماتوا قبله والتسع الإناث هن خديجة الكبرى وأم الحسن وعائشة أمهن أسماء بنت أبي بكر ، وحبيبة وسودة وهند أمهن أم خالد ، ورملة أمها الرباب ، وحفصة أمها زينب ، وزينب أمها أم كلثوم بنت عقبة .

قوله ( ألا أرضين منها الغابة ) كذا فيه ، وصوابه « منها » بالثنية . والغابة بالغين المعجمة والموحدة الحفيفة أرض عظيمة شهيرة من عوالى المدينة .

قوله ( وداراً بمصر ) استدل به على أن مصر فتحت صلحاً ، وفيه نظر لأنه لا يلزم من قولنا فتحت عنوة امتناع بناء أحد الغائمين ولا غيرهم فيها .

**قوله ( لا ولكنه سلف )** أى ما كان يقبض من أحد ودیعة إلا إن رضى صاحبها أن يجعلها فى ذمته ، وكان غرضه بذلك أنه كان يخشى على المال أن يضيع فيظن به التقصير فى حفظه فرأى أن يجعله مضموناً فيكون أوثق لصاحب المال وأبقى لمروءته . زاد ابن بطلال : وليطيب له ربح ذلك المال . قلت : وروى الزبير بن بكار من طريق هشام بن عروة أن كلا من عثمان وعبد الرحمن بن عرف ومطيع بن الأسود وأبى العاص بن الربيع وعبد الله بن مسعود والمقداد بن عمرو أوصى إلى الزبير بن العوام .

**قوله ( وماولى خراجاً قط الخ )** أى أن كثرة ماله ما حصلت من هذه الجهات المقتضية لظن السوء بأصحابها . بل كان كسبه من الغنيمة ونحوها . وقد روى الزبير بن بكار بإسناده أن الزبير كان له ألف ممنوك يؤدون إليه الخراج ، وروى يعقوب بن سفيان مثله من وجه آخر .

**قوله ( قال عبد الله بن الزبير )** هو متصل بالإسناد المذكور . وقوله ( فحسبت ) بفتح السين المهملة من الحساب .

**قوله ( فلقى حكيم بن حزام )** بالرفع على الفاعلية ، وعبد الله بالنصب على المفعولية . قال ابن بطلال : إنما قال له مائة ألف وكم الباقي لثلاث يستعظم حكيم ما استدان به الزبير فيظن به عدم الحزم وبعبء الله عدم الوفاء بذلك فينظر إليه بعين الاحتياج إليه ، فلما استعظم حكيم أمر مائة ألف احتاج عبد الله أن يذكر له الجميع ويعرفه أنه قادر على وفائه ، وكان حكيم بن حزام ابن عم الزبير بن العوام قال ابن بطلال : ليس فى قوله مائة ألف وكتبانه الزائد كذب ، لأنه أخبر ببعض ما عليه وهو صادق قلت : لكن من يعتبر مفهرم العدد يراه إخباراً بغير الواقع ، ولهذا قال ابن التين فى قوله « فإن عجزتم عن شئ فاستعينوا بى » مع قوله فى الأول ما أراكم تطيقون هذا « بعض التجوز ، وكذا فى كتاب عبد الله بن الزبير ما كان على أبيه ، وقد روى يعقوب بن سفيان من طريق عبد الله بن المبارك أن حكيم بن حزام بذل لعبد الله بن الزبير مائة ألف إعانة له على وفاء دين أبيه فامتنع ، فبذل له مائتى ألف فامتنع إلى أربعمائة ألف ثم قال : لم أرد منك هذا ، ولكن تنطلق معى إلى عبد الله بن جعفر . فانطلق معه وبعبء الله بن عمر يستشفع بهم عليه ، فلما دخلوا عليه ، قال : أجتت هؤلاء تستشفع بهم على ؟ هى لك . قال : لا أريد ذلك . قال فأعطني بها نعليك هاتين أو نحوها ، قال : لا أريد . قال فهى عليك إلى يرم القيامة ؟ قال : لا . قال : فحكك . قال : أعطيك بها أَرْضاً . فقال نعم . فأعطاه . قال فرغب معاوية فيها فاشتراها منه بأكثر من ذلك .

**قوله ( وكان الزبير اشترى الغابة بسبعين ومائة ألف فباعها عبد الله )** أى ابن الزبير ( بألف ألف وستائة ألف ) كأنه قسمها ستة عشر سهماً لأنه قال بعد ذلك لمعاوية إنها قومت كل سهم بمائة ألف .

**قوله ( فأتاه عبد الله بن جعفر )** أى ابن أبى طالب .

**قوله ( وقال عبد الله )** أى ابن الزبير .

**قوله ( فباع منها )** أى من الغابة والدور لا من الغابة وحدها لأنه تقدم أن الدين ألف ألف ومائتا ألف وأنه باع الغابة بألف ألف وستائة ألف ، وقد جاء من وجه آخر أنه باع نصيب الزبير من الغابة

لعبد الله بن جعفر في دينه ، فذكر الزبير بن بكار في ترجمة حكيم بن حزام عن عمه مصعب بن عبد الله ابن ثابت بن عبد الله بن الزبير قال « سمعت أبي يقول : قال عبد الله بن الزبير قتل أبي وترك ديناً كثيراً ، فأنتيت حكيم بن حزام أستعين برأيه وأستشير به فذكر قصة وفيها : فقال ابن أخي ذكرت دين أبيك فإن كان ترك مائة ألف فنصفها على ، قلت أكثر من ذلك ، إلى أن قال : الله أنت ! كم ترك أبوك ؟ قال فذكرت له أنه ترك ألفي ألف قال : ما أراد أبوك إلا أن يدعنا عائلة . قلت فإنه ترك وفاء وإنما جئت أستشيرك فيها بسبعائة ألف لعبد الله بن جعفر وله شرك في الغابة ، فقال : اذهب فقاسمه فإن سألك البيع قبل القسمة فلا تبعه ثم أعرض عليه فإن رغب فبعه ، قال فجئت فجعل أمر القسمة إلى فقسمتها وقلت : اشتر مني إن شئت ، فقال : قد كان لي دين وقد أخذتها منك به ، قال قلت : هي لك ، فبعث معاوية فاشترها كلها منه بألفي ألف . ويمكن الجمع بإطلاق الكل على المعظم ، فقد تقدم أنه كان بقي منها بغير بيع أربعة أسهم ونصف بأربعمائة ألف وخمسين ألفاً فيكون الحاصل من ثمنها إذ ذاك ألف ألف ومائة ألف وخمسين ألفاً خاصة فيبقى من الدين ألف ألف وخمسون ألفاً ، وكأنه باع بها شيئاً من الدور ، وقد وقع عند أبي نعيم في « المستخرج » من طريق علي بن مسهر عن هشام بن عروة قال « توفي الزبير وترك عليه من الدين ألفي ألف فضمنها عبد الله بن الزبير فأداها ، ولم تقع في التركة داره التي بمكة ولا التي بالكوفة ولا التي بمصر » هكذا أورده مختصراً « فأفاد أنه كان له دار بمكة ولم يقع ذكرها في الحديث الطويل ويستفاد منه ما أولته ، لأنه تقدم أنه كان له إحدى عشرة داراً بالمدينة وداران بالبصرة غير ما ذكر وروى أبو العباس السراج في تاريخه « حدثنا أحمد بن أبي السفر حدثنا أبو أسامة بسنده المذكور قال : لما قدم - يعني عبد الله بن الزبير مكة فاستقر عنده أي ثبت قتل الزبير نظر فيما عليه من الدين فجاءه عبد الله بن جعفر فقال : إنه كان لي على أخي شيء ولا أحسبه ترك به وفاء أفتحب أن أجعله في حل ؟ فقال له ابن الزبير : وكم هو ؟ قال : أربعمائة ألف قال : فإنه ترك بها وفاء بحمد الله . »

**قوله ( فقدم على معاوية )** أي في خلافته ، وهذا فيه نظر لأنه ذكر أنه أخر القسمة أربع سنين استبراء للدين كما سيأتي فيكون آخر الأربع سنة أربعين وذلك قبل أن يجتمع الناس على معاوية ، فلعل هذا القدر من الغابة كان ابن الزبير أخذه من حصته أو من نصيب أولاده ، ويؤيده أن في سياق القصة ما يؤخذ منه أن هذا القدر دار بينهم بعد وفاء الدين ، ولا يمنعه قوله بعد ذلك « فلما فرغ عبد الله من قضاء الدين » لأنه يحمل على أن قصة وفادته على معاوية كانت بعد وفاء الدين ، وما اتصل به من تأخر القسمة بين الورثة لاستبراء بقية من له دين ، ثم وفد بعد ذلك ، وبهذا يندفع الإشكال المتقدم وتكون وفادته على معاوية في خلافته جزءاً والله أعلم .

**قوله ( وقال ابن زمة )** هو عبد الله ( قد أخذت مائة ألف ) هو بنصب مائة على نزع الخافض **قوله ( فباع عبد الله بن جعفر نصيبه من معاوية )** أي بعد ذلك ( بستائة ألف ) أي فربح مائتي ألف . **قوله ( وكان للزبير أربع نسوة )** أي مات عنهن ، وهن أم خالد والرباب وزينب المذكورات

قبل ، وعاتكة بنت زيد أخت سعيد بن زيد أحد العشرة ، وأما أسماء وأم كلثوم فكانا طلقهما ، وقيل أعاد أسماء وطلق عاتكة فقتل وهي في عدتها منه فصولحت كما سيأتي .

**قوله ( ورفع الثلث ) أى الموصى به .**

**قوله ( فأصاب كل امرأة ألف ألف ومائتا ألف )** هذا يقتضى أن اثنين كان أربعة آلاف ألف وثمانمائة ألف .

**قوله ( فجميع ماله خمسون ألف ألف ومائتا ألف )** فى رواية أبى نعيم من طريق أبى مسعود الراوى عن أبى أسامة أن ميراث الزبير قسم على خمسين ألف ألف ومائتى ألف ونيف ، زاد على رواية إسحق ونيف ، وفيه نظر لأنه إذا كان لكل زوجة ألف ألف ومائتا ألف فنصيب الأربع أربعة آلاف ألف وثمانمائة ألف وهذا هو الثمن ، ويرفع من ضربه فى ثمانية وثلاثون ألف ألف وأربعمائة ألف وهذا القدر هو الثلثان ، فإذا ضم إليه الثلث الموصى به وهو قدر نصف الثلثين وجملته تسعة عشر ألف ألف ومائتا ألف كان جملة ماله على هذا سبعة وخمسين ألف ألف وستمائة ألف . وقد نبه على ذلك قديماً ابن بطال ولم يجب عنه ، لكنه وهم فقال : وتسعمائة ألف . وتعقبه ابن المنير فقال : الصواب وستمائة ألف ، وهو كما قال ابن التين : نقص عن التحرير سبعة آلاف ألف وأربعمائة ألف يعنى خارجاً عن قدر الدين ، وهو كما قال ، وهذا تفاوت شديد فى الحساب . وقد ساق البلاذرى فى تاريخه هذا الحديث عن الحسين بن على بن الأسود عن أبى أسامة بسنده فقال فيه « وكان للزبير أربع نسوة فأصاب كل امرأة من ثمن عقاراته ألف ألف ومائة ألف ، وكان اثنين أربعة آلاف ألف وأربعمائة ألف ، وكان ثلثا المال الذى اقتسمه الورثة خمسة وثلاثين ألف ألف ومائتى ألف ، وكذلك أخرجه ابن سعد عن أبى أسامة ، فعلى هذا إذا انضم إليه نصفه وهو سبعة عشر ألف ألف وستمائة ألف كان جميع المال اثنين وخمسين ألف ألف وثمانمائة ألف فيزيد عما وقع فى الحديث أثنى ألف وستمائة ألف وهو أقرب من الأول فلعل المراد أن القدر المذكور وهو أن لكل زوجة ألف ألف ومائة ألف كان لو قسم المال كله بغير وفاء الدين لكن خرج الدين من حصة كل أحد منهم فيكون الذى يورث ماعدا ذلك ، وبهذا التقرير يخف الوهم فى الحساب ويبقى التفاوت أربعمائة ألف فقط . لكن روى ابن سعد بسند آخر ضعيف عن هشام بن عروة عن أبيه أن تركه الزبير بلغت أحداً أو اثنين وخمسين ألف ألف وهذا أقرب من الأول ، لكنه أيضاً لا تحرير فيه ، وكأن القوم أتوا من عدم إلقاء البال لتحرير الحساب . إذ الغرض فيه ذكر الكثرة التى نشأت عن البركة فى تركه الزبير إذ خلف ديناً كثيراً ولم يخلف إلا العتار المذكور ، ومع ذلك فبرك فيه حتى تحصل منه هذا المال العظيم . وقد جرت للعرب عادة بإلغاء الكسور تارة وجبرها أخرى فهذا من ذاك ، وقد وقع إلغاء الكسور فى هذه القصة فى عدة روايات بصفات مختلفة ، فى رواية على بن مسهر عن هشام عند أبى نعيم « بلغ ثمن نساء الزبير ألف ألف ، وترك عليه من الدين أثنى ألف » وفى رواية عثمان بن على عن هشام عند يعقوب بن سفيان « أن الزبير قال لابنه : أنظر ديني وهو ألف ألف ومائتا ألف » وفى رواية أبى معاوية عن هشام أن قيمة ما تركه الزبير كان خمسين ألف ألف وفى رواية السراج أن جملة ما حصل من عقاره نيف وأربعون ألف ألف ، وعند

ابن سعد من حديث ابن عيينة أن ميراثه قسم على أربعين ألف ألف ، وهكذا أخرجه الحميدى فى النوادر عن سفيان عن هشام بن عروة ، وفى المجالسة للدينورى من طريق محمد بن عبيد عن أبي أسامة أن الزبير ترك من العروض قيمة خمسين ألف ألف ، والذي يظهر أن الرواة لم يقصدا إلى التحرير البالغ فى ذلك كما تقدم ، وقد حكى عياض عن ابن سعد ما تقدم ثم قال : فعلى هذا يصح قوله إن جميع المال خمسون ألف ألف ويبقى الوهم فى قوله ومائتا ألف ، قال فإن الصواب أن يقول مائة ألف واحدة ، قال وعلى هذا فقد وقع فى الأصل الوهم فى لفظ مائتا ألف حيث وقع فى نصيب الزوجات ، وفى الجملة فإنما الصواب مائة ألف واحدة حيث وقع فى الموضعين . قلت : وهو غلط فاحش يتعجب من وقوع مثله فيه مع تيقظه للوهم الذى فى الأصل وتفرغ باله للجمع والقسمة ، وذلك أن نصيب كل زوجة إذا كان الف الف ومائة ألف لا يصح معه أن يكون جميع المال خمسين ألف ألف ومائة ألف ، بل إنما يصح أن يكون جميع المال خمسين ألف ألف ومائة ألف إذا كان نصيب كل زوجة ألف ألف وثلاثة وأربعين ألفاً وسبعائة وخمسين على التحرير ، وقرأت بخط القطب الحلبي عن الديماطى أن الوهم إنما وقع فى رواية أبي أسامة عند البخارى فى قوله فى نصيب كل زوجة إنه ألف ألف ومائتا ألف وأن الصواب أنه ألف ألف سواء بغير كسر ، وإذا اختص الوهم بهذه اللفظة وحدها خرج بقية ما فيه على الصحة لأنه يقتضى أن يكون الثمن أربعة آلاف ألف فيكون ثمناً من أصل اثنين وثلاثين ، وإذا انضم إليه الثلث صار ثمانية وأربعين ، وإذا انضم إليها الدين صار الجميع خمسين ألف ألف ومائتى ألف ، فلعل بعض رواته لما وقع له ذكر مائتا ألف عند الجملة ذكرها عند نصيب كل زوجة سهواً ، وهذا توجيه حسن ، ويؤيده ما روى أبو نعيم فى « المعرفة » من طريق أبي معشر عن هشام عن أبيه قال « ورثت كل امرأة للزبير ربع الثمن ألف ألف درهم » وقد وجهه الديماطى أيضاً بأحسن منه فقال ما حاصله : أن قوله فجميع مال الزبير خمسون ألف ألف ومائتا ألف صحيح والمراد به قيمة ما خلفه عند موته ، وأن الزائد على ذلك وهو تسعة آلاف وسبعمائة ألف عمقتضى ما يحصل من ضرب ألف ألف ومائتى ألف وهو ربع الثمن فى ثمانية مع ضم الثلث كما تقدم ثم قدر الدين حتى يرتفع من الجميع تسعة وخمسون ألف ألف وثمانمائة ألف حصل هذا الزائد من نماء العقار والأراضى فى المدة التى آخر فيها عبد الله بن الزبير قسم التركة استبراء للدين كما تقدم ، وهذا التوجيه فى غاية الحسن لعدم تكلفه وتبعية الرواية الصحيحة على وجهها ، وقد تلقاه الكرماني فذكر ملخصاً ولم ينسبه لقائله ولعله من توارده الخواطر والله أعلم . وأما ما ذكره الزبير بن بكار فى النسب فى ترجمة عاتكة وأخرجه الحاكم فى « المستدرک » أن عبد الله بن الزبير صالح عاتكة بنت زيد عن نصيبها من الثمن على ثمانين ألفاً فقد استشكله الديماطى وقال : بينه وبين ما فى الصحيح بون بعيد ، والعجب من الزبير كيف ماتصدى لتحرير ذلك . قلت : ويمكن الجمع بأن يكون القدر الذى صولحت به قدر ثلثي العشر من استحقاقها وكان ذلك برضاها ، ورد عبد الله بن الزبير بقية استحقاقها على من صالحها له ، ولا يتأفى ذلك أصل الجملة ، وأما ما أخرجه الواقدي عن أبي بكر ابن أبي سبرة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : قيمة ما ترك الزبير أحد وخمسون ألف ألف فلا يعارض ما تقدم لعدم تحريره ، وقال ابن عيينة قسم مال الزبير على أربعين ألف ألف أخرجه ابن سعد ، وهو محمول على إلغاء الكسر . وفى هذا الحديث من الفوائد ندب الوصية عند حضور أمر يخشى منه الفتور ، وأن

للرصى تأخير قسمة الميراث حتى توفي ديون الميت وتنفذ وصاياه إن كان له ثلث ، وأن له أن يستبرئ أمر الديون وأصحابها قبل القسمة ، وأن يؤخرها بحسب ما يؤدي إليه اجتهاده ، ولا يخفى أن ذلك يتوقف على إجازة الورثة وإلا فن طلب القسمة بعد وفاء الدين الذى وقع العلم به وصمم عايبها أجيب إليها ولم يتربص به انتظار شيء متوهم ، فإذا ثبت بعد ذلك شيء استعيد منه ، وبهذا يتبين ضعف من استدل بهذه القصة للمالك حيث قال : أن أجل المفقود أربع سنين ، والذى يظهر أن ابن الزبير إنما اختار التأخير أربع سنين لأن المدن الواسعة التى يؤتى الحجاز من جهتها إذ ذاك كانت أربعاً : اليمن والعراق والشام ومصر ، فبنى على أن كل قطر لا يتأخر أهله فى الغالب عن الحج أكثر من ثلاثة أعوام فيحسن استيعابهم فى مدة الأربع ، ومنهم فى طول المدة يبلغ الخبر من وراءهم من الأقطار . وقيل لأن الأربع هى الغاية فى الأحاد بحسب ما يمكن أن يتركب منه العشرات لأن فيها واحداً واثنين وثلاثة وأربعة ومجموع ذلك عشرة ، واختار الموسم لأنه مجمع الناس من الآفاق ، وفيه جواز التربص بوفاء الدين إذا لم تكن التركة نقداً ولم يختص صاحب الدين إلا النقد ، وفيه جواز الوصية للأحفاد إذا كان من يحجبهم من الآباء موجوداً ، وفيه أن الاستدانة لا تكره لمن كان قادر على الوفاء ، وفيه جواز شراء الوارث من التركة ، وأن الهبة لا تملك إلا بالقبض ، وأن ذلك لا يخرج المال عن ملك الأول لأن ابن جعفر عرض على ابن الزبير أن يحللهم من دينه الذى كان على الزبير فامتنع ابن الزبير . وفيه بيان جود ابن جعفر لسباحته بهذا المال العظيم ، وأن من عرض على شخص أن يهبه شيئاً فامتنع أن الواهب لا يعد راجعاً فى هبته ، وأما امتناع ابن الزبير فهو محمول على أن بقية الورثة وافقوه على ذلك وعلم أن غير البالغين ينفلون له ذلك إذا بلغوا ، وأجاب ابن بطلان بأن هذا ليس من الأمر المحكوم به عند التشاح ، وإنما يؤمر به فى شرف النفس ومحاسن الأخلاق اه . والذى يظهر أن ابن الزبير تحمل بالدين كله على ذمته والتزم وفاءه ورضى الباقيون بذلك كما تقدمت الإشارة إليه قريباً ، لأنهم لو لم يرضوا لم يقدم ترك بعض أصحاب الدين دينه لنقص الموجود فى تلك الحالة عن الوفاء لظهور قلته وعظم كثرة الدين ، وفيه مبالغة الزبير فى الإحسان لأصدقائه لأنه رضى أن يحفظ لهم ودائعهم فى غيبتهم ، ويقوم بوصاياهم على أولادهم بعد موتهم ، ولم يكتف بذلك حتى احتاط لأموالهم وديعة أو وصية بأن كان يتوصل إلى تصييرها فى ذمته مع عدم احتياجه إليها غالباً ، وإنما ينقلها من اليد للذمة مبالغة فى حفظها لهم . وفى قول ابن بطلان المتقدم كان يفعل ذلك « ليطيب له ربح ذلك المال » نظراً لأنه يتوقف على ثبوت أنه كان يتصرف فيه بالتجارة وأن كثرة ماله إنما زادت بالتجارة ، والذى يظهر خلاف ذلك ، لأنه لو كان كذلك لكان الذى خلفه حال موته يبنى بالدين ويزيد عليه ، والواقع أنه كان دون الديون بكثير إلا أن الله تعالى بارك فيه بأن ألقى فى قلب من أراد شراء العقار الذى خلفه الرغبة فى شرائه حتى زاد على قيمته أضغافاً مضاعفة ، ثم سرت تلك البركة إلى عبد الله بن جعفر لما ظهر منه فى هذه القصة من مكارم الأخلاق حتى ربح فى نصيبه من الأرض ما أربحه معاوية . وفيه أن لا كراهة فى الاستكثار من الزوجات والخدم . وقال ابن الجوزى : فيه رد على من كره جمع الأموال الكثيرة من جهلة المتزهدين ، وتعقب بأن هذا الكلام لا يناسب مقامه من حيث كونه لهجاً بالوعظ ، فإن من شأن الواعظ التحريض على الزهد فى الدنيا والتقلل منها ، وكون مثل هذا لا يكره للزبير وأنظاره لا يطرد . وفيه بركة العقار والأرض لما فيه من النفع العاجل والآجل بغير كثير



تعب ولا دخول في مكروه كاللغو الواقع في البيع والشراء ، وفيه إطلاق اللفظ المشترك لمن يظن به معرفة المراد ، والاستفهام لمن لم يتبين له ، لأن الزبير قال لابنه « استعن عليه مولاي » والمولى لفظ مشترك فعجز ابن الزبير أن يكون أراد بعض عتقائه مثلاً فاستفهمه فعرف حينئذ مراده ، وفيه منزلة الزبير عند نفسه ، وأنه في تلك الحالة كان في غاية الوثوق بالله والإقبال عليه والرضا بحكمه والاستعانة به ، ودل ذلك على أنه كان في نفسه محقاً مصيباً في القتال ولذلك قال « إن أكبر همه دينه » ولو كان يعتقد أنه غير مصيب أو أنه آثم باجتهاده ذلك لكان اهتمامه بما هو فيه من أمر القتال أشد ، ويحتمل أن يكون اعتمد على أن الجتهد يؤجر على اجتهاده ولو أخطأ . وفيه شدة أمر الدين ، لأن مثل الزبير مع ما سبق له من السوابق وثبت له من المناقب رهب من وجوه مطالبة من له في جهته حق بعد الموت . وفيه استعمال التجوز في كثير من الكلام كما تقدم ، وقد وقع ذلك أيضاً في قوله « أربع سنين في المواسم » لأنه إن عد موسم سنة ست وثلاثين فلم يؤخر ذلك إلا ثلاث سنين ونصفاً ، وإن لم يعده فقد أخر ذلك أربع سنين ونصفاً ، ففيه إلغاء الكسر أو جبره . وفيه قوة نفس عبد الله بن الزبير لعدم قبوله ما سأله حكيم بن حزام من المعاونة ، وما سأله عبد الله بن جعفر من المحالة .

باب إذا بعث الإمام رسولاً في حاجة ، أو أمره بالمقام ، هل يسهم له ؟

[٣١٣٠]

٣٠٢٦ - حدثنا موسى قال حدثنا أبو عوانة قال حدثنا عثمان بن موهب عن ابن عمر قال : إنما تغيب عثمان عن بدر فإنه كانت تحته بنت رسول الله صلى الله عليه ، وكانت مريضة ، فقال له النبي صلى الله عليه : « إن لك أجر رجل ممن شهد بدرًا وسهمه » .

[الحديث ٣١٣٠ - أطرافه في : ٣٦٩٨ ، ٣٧٠٤ ، ٤٠٦٦ ، ٤٠١٣ ، ٤٠١٤ ، ٤٦٥٠ ، ٤٦٥١ ، ٧٠٩٥] .

قوله ( باب إذا بعث الإمام رسولاً في حاجة ، أو أمره بالمقام ) أى ببلده ( هل يسهم له ) أى مع الغانمين أم لا ؟

قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن إسماعيل ، وقوله عثمان بن موهب بوزن جعفر ، قال أبو علي الجبائي : وقع في نسخة أبي محمد عن أبي أحمد - يعنى الأصيلي - عن الجرجاني عمرو بن عبد الله وهو غلط وذكر الحديث عن ابن عمر مختصراً في قصة تخلف عثمان عن بدر ، وسيأتي مطولاً بهذا الإسناد على الصواب في مناقب عثمان ، وقد تقدم بيان الاختلاف في هذه المسألة في « باب الغنيمة لمن شهد الوقعة »

باب

قال : ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين ما سأل هوازن النبي صلى الله عليه - برضاعه فيهم - فتحلل من المسلمين ، وما كان النبي صلى الله عليه يعد الناس أن يعطيهم من الفبيء والأنفال من الخمس ، وما أعطى الأنصار ، وما أعطى جابر بن عبد الله تمر خبير .

[٣١٣١] ٣٠٢٧ - حدثنا سعيد بن عفير قال: حدثني الليث قال: حدثني عقيل عن ابن شهاب قال: وزعم عروة أن مروان بن الحكم والمصور بن مخرمة أخبراه أن رسول الله صلى الله عليه قال حين جاءه وفد هوازن مسلمين فسألوه أن يرد إليهم أموالهم وسبيهم، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه: «أحب الحديث إلي أصدقهُ، فاختاروا إحدى الطائفتين: إما السبي وإما المال، وقد كنت استأنيت بهم» - وقد كان رسول الله صلى الله عليه عليه انتظر آخرهم بضع عشرة ليلة حين قفل من الطائف - فلما تبين لهم أن رسول الله صلى الله عليه عليه غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا: فإننا نختار سبينا، فقام رسول الله صلى الله عليه عليه في المسلمين فأتى على الله بما هو أهله ثم قال: «أما بعد فإن إخوانكم هؤلاء قد جاؤونا تائبين، وإنني قد رأيت أن أرد إليهم سبيهم، من أحب أن يطيب فليفعَل، ومن أحب منكم أن يكون على حظه حتى نعطيه إياه من أول ما يفيء الله علينا فليفعَل». فقال الناس: قد طيبنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه عليه، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه عليه: «إنا لا ندري من أذن منكم في ذلك ممن لم يأذن، فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم»، فرجع الناس. فكلّمهم عرفاؤهم ثم رجعوا إلى رسول الله صلى الله عليه عليه فأخبروه أنهم قد طيبوا وأذنوا. فهذا الذي بلغنا عن سبي هوازن.

[٣١٣٣] ٣٠٢٨ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا حماد عن أيوب عن أبي قلابة. قال وحدثني القاسم بن عاصم الكلبى - وأنا لحديث القاسم بن عاصم أحفظ - عن زهدم قال: كنا عند أبي موسى فأتى ذكر دجاجة وعنده رجل من بني تميم الله أحمر كأنه من الموالي، فدعاه للطعام فقال: إنني رأيته يأكل شيئاً فقد رثته فحلفت أن لا أكل. فقال: هلم فأحدثكم: إنني أتيت رسول الله صلى الله عليه عليه في نفر من الأشعرين نستحم له، فقال: «والله لا أحملكم، وما عندي ما أحملكم». وأتى رسول الله صلى الله عليه عليه بنهب إبل فسأل عنها فقال: «أين النفر الأشعريون؟» فأمر لنا بخمس ذود غر الدرى، فلما انطلقنا قلنا: ما صنعنا؟ لا يبارك لنا. فرجعنا إليه فقلنا: إننا سألناك أن تحملنا، فحلفت أن لا تحملنا، أفنسيتم؟ قال: «لست أنا حملتكم، ولكن الله حملكم، وإنني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير وتحللتها».

[الحديث ٣١٣٣ - أطرافه في: ٤٣٨٥، ٤٤١٥، ٥٥١٧، ٥٥١٨، ٦٦٤٩، ٦٦٧٨، ٦٦٨٠، ٦٧١٨، ٦٧١٩،

[٣١٣٤] ٣٠٢٩- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل نجد فغنموا إبلاً كثيراً، فكانت سهامهم اثنا عشر بعيراً أو أحد عشر بعيراً ونقلوا بعيراً بعيراً.

[الحديث ٣١٣٤- طرفه في: ٤٣٣٨].

[٣١٣٥] ٣٠٣٠- حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه كان ينتفل بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش.

[٣١٣٦] ٣٠٣١- حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة قال حدثنا بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى قال: بلغنا مخرج النبي صلى الله عليه ونحن باليمن، فخرجنا مهاجرين إليه - أنا وأخوان لي أنا أصغرهم: أحدهما أبو بردة والآخر أبو رهم - إما قال: في بضع، وإما قال: في ثلاثة وخمسين أو اثنين وخمسين رجلاً من قومي، فركبنا سفينة، فألقنا سفينتنا إلى النجاشي بالحبيشة، ووافقنا جعفر بن أبي طالب وأصحابه عنده، فقال جعفر: إن رسول الله صلى الله عليه بعثنا ما هنا، وأمرنا بالإقامة، فأقيموا معنا. فأقمنا معه حتى قدمنا جميعاً، فوافقنا النبي صلى الله عليه حين افتتح خيبر، فأسهم لنا - أو قال: فأعطانا - منها، وما قسم لأحد غاب عن فتح خيبر منها شيئاً، إلا لمن شهد معه، إلا أصحاب سفينتنا مع جعفر وأصحابه، قسم لهم معهم.

[الحديث ٣١٣٦- أطرافه في: ٣٨٧٦، ٤٢٣٠، ٤٢٢٣].

[٣١٣٧] ٣٠٣٢- حدثنا علي قال حدثنا سفيان قال حدثنا ابن المنكدر سمع جابر بن عبد الله قال: قال النبي صلى الله عليه: «لو قد جاء مال البحرين أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا». فلم يجر حتى قبض. فلما جاء مال البحرين أمر أبو بكر منادياً فنادى: من كان له عند رسول الله صلى الله عليه دين أو عدة فليأتنا فأتيتهُ فقلت: إن رسول الله صلى الله عليه قال لي كذا وكذا. فحثا لي ثلاثاً. وجعل سفيان يحثو بكفيه جميعاً، ثم قال لنا: هكذا قال لنا ابن المنكدر. وقال مرة: فأتيت أبا بكر فسألته فلم يعطني ثم أتيتهُ فلم يعطني، ثم أتيتهُ الثالثة فقلت: سألتك فلم تعطني، ثم سألتك فلم تعطني، فإما أن تعطني وإما أن تبخل عني. قال: قلت: تبخل عني، ما

منعتك من مرة إلا وأنا أريد أن أعطيك، قال سفيان: حدثنا عمرو عن محمد بن علي عن جابر فحثا لي حثية وقال: عُدَّها، فوجدتها خمسمائة قال: فخذ مثليها مرتين، وقال -يعني ابن المنكدر-: وأي داء أدوأ من البخل.

[٣١٣٨] ٣٣٠ ٣ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا قُرَّة بن خالد قال حدثنا عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم غنيمة بالجعرانة إذ قال له رجل: اعدل. فقال: «لقد شقيت إن لم أعدل».

**قوله (باب) بالتونين (ومن الدليل)** هو عطف على الترجمة التي قبل ثمانية أبواب حيث قال «الدليل على أن الخمس لنواب رسول الله صلى الله عليه وسلم» وقال هنا «لنواب المسلمين»، وقال بعد باب «ومن الدليل على أن الخمس للإمام» والجمع بين هذه التراجم أن الخمس لنواب المسلمين وإلى النبي صلى الله عليه وسلم مع تولى قسمته أن يأخذ منه ما يحتاج إليه بقدر كفايته، والحكم بعده كذلك يتولى الإمام ما كان يتولاه، هذا محصل ما ترجم به المصنف، وقد تقدم توجيهه وتبيين الاختلاف فيه، وجوز الكرماني أن تكون كل ترجمة على وفق مذهب من المذاهب، وفيه بعد، لأن أحدا لم يقل أن الخمس للمسلمين دون النبي صلى الله عليه وسلم ودون الإمام ولا للنبي صلى الله عليه وسلم دون المسلمين وكذا للإمام، فالتوجيه الأول هو اللائق، وقد أشار الكرماني أيضاً إلى طريق الجمع بينها فقال: لا تفاوت من حيث المعنى إذ نواب رسول الله صلى الله عليه وسلم نواب المسلمين والتصرف فيه له وللإمام بعده. قلت: والأولى أن يقال: ظاهر لفظ التراجم التخالف، ويرتفع بالنظر في المعنى إلى التوافق، وحاصل مذاهب العلماء أكثر من ثلاثة: أحدها قول أئمة المخالفة الخمس يؤخذ من سهم الله ثم يقسم الباقي خمسة كما في الآية. الثاني: عن ابن عباس خمس الخمس لله ولرسول الله صلى الله عليه وسلم وأربعة للمذكورين، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يرد سهم الله ورسوله لذوى القربى ولا يأخذ لنفسه شيئاً. الثالث قول زين العابدين: الخمس كله لذوى القربى، والمراد باليتامى يتامى ذوى القربى وكذلك المساكين وابن السبيل، أخرجه ابن جرير عنه، لكن السند إليه واه. الرابع هو للنبي صلى الله عليه وسلم فخمسه لخاصته وباقيه لتصرفه. الخامس هو للإمام ويتصرف فيه بالمصلحة كما يتصرف في الفيء. السادس يرصد لمصالح المسلمين. السابع يكون بعد النبي صلى الله عليه وسلم لذوى القربى ومن ذكر بعدهم في الآية.

**قوله (ما سأل هوازن النبي صلى الله عليه وسلم برضاعه فيهم فتحلل من المسلمين)** هوازن فاعل والمراد القبيلة وأطلقها على بعضهم مجازاً، والنبي بالنصب على المفعولية، وقوله «برضاعه» أى بسبب رضاعه، لأن حليلة السعدية مرضعته كانت منهم، وقد ذكر قصة سؤال هوازن من طريق المسور بن مخرمة ومروان موصولة، ولكن ليس فيها تعرض لذكر الرضاع، وإنما وقع ذلك فيما أخرجه ابن إسحق في المغازي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فذكر القصة مطولة وفيها شعر زهير بن صرد حيث قال فيه:

امن على نسوة قد كنت ترضعها إذ فوك يملؤه من محضها الدرر  
وسياق بيان مافى سياقه من فائدة زائدة عند الكلام على حديث المسور فى المغازى إن شاء الله تعالى.  
وتقدم شرح بعض ألفاظه فى أواخر العتق .

**قوله ( وما كان النبى صلى الله عليه وسلم يعد الناس أن يعطيهم من الفىء والأنفال من الخمس وما أعطى الأنصار وما أعطى جابر بن عبد الله من تمر خبير )** أما حديث الوعد من الفىء فيظهر من سياق حديث جابر ، وأما حديث الأنفال من الخمس فذكر فى الباب من حديث ابن عمر ، وأما حديث إعطاء الأنصار فتقدم من حديث أنس قريباً ، وأما حديث إعطاء جابر من تمر خبير فهو فى حديث أخرجه أبو داود ، وظهر من سياقه أن حديث جابر الذى ترجم به المصنف للباب طرف منه . ثم ذكر المصنف فى الباب سبعة أحاديث : الأول حديث المسور وقد نبهت عليه وتقدم بعضه بهذا الإسناد بعينه فى الوكالة . الثانى حديث أبى موسى الأشعرى .

**قوله ( قال وحدثنى القاسم بن عاصم الكلينى )** بموحدة مصغر ، والقائل ذلك هو أيوب ، بين ذلك عبد الوهاب الثقفى عن أيوب كما سياتى فى الأيمان والنذور .

**قوله ( فأنى ذكر دجاجة )** كذا لأبى ذر « فأنى » بصيغة الفعل الماضى من الإتيان و « ذكر » بكسر الذال وسكون الكاف و « دجاجة » بالجر والتنوين على الإضافة وكذا للنسبى ، وفى رواية الأصيل « فأنى » بضم الهمزة على البناء لما لم يسم فاعله و « ذكر » بفتحين و « دجاجة » بالنصب والتنوين على المفعولية ، كأن الراوى لم يستحضر اللفظ كله وحفظ منه لفظ دجاجة ، قال عياض : وهذا أشبه لقوله فى الطريق الأخرى « فأنى بلحم دجاج » ولقوله فى حديث الباب « فدعاه للطعام » أى الذى فى الدجاجة ، وسياق فى النذور بلفظ « فأنى بطعام فيه دجاج » وهو المراد .

**قوله ( وعنده رجل من بنى تيم الله )** هو نسبة إلى بطن من بنى بكر بن عبد مناة وسياق الكلام على شرحه مستوفى فى الأيمان والنذور ، وأبين هناك ما قيل فى اسمه ومناسبته للترجمة من جهة أنهم سألوه فلم يجد ما يحملهم عليه ، ثم حضر شىء من الغنائم فحملهم منها ، وهو محمول على أنه حملهم على ما يختص بالخمسة ، وإذا كان له التصرف بالتنجيز من غير تعليق فكذا له التصرف بالتنجير ماعلق . الثالث حديث ابن عمر .

**قوله ( بعث سرية )** ذكرها المصنف فى المغازى بعد غزوة الطائف ، وسياق بيان ذلك فى مكانه .

**قوله ( قبل نجد )** بكسر القاف وفتح الموحدة أى جهتها .

**قوله ( فغنموا إبلا كثيرة )** فى رواية عند مسلم « فأصبنا إبلا وغنما » .

**قوله ( فكانت سبمانهم )** أى أنصبأؤهم ، والمراد أنه باغ نصيب كل واحد منهم هذا القدر ، وتوهم بعضهم أن ذلك جميع الأنصباء قال النووى وهو غلط .

**قوله ( انى عشر بعيراً أو أحد عشر بعيراً )** وهكذا رواه مالك بالشك والاختصار وإيهام الذى نفلهم ، وقد وقع بيان ذلك فى رواية ابن إسحق عن نافع عند أبى داود ولفظه « فخرجت فيها فأصبنا نهما »

كثيراً وأعطانا أميرنا بعيراً بعيراً لكل إنسان ، ثم قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم فقسم بيننا غنيمتنا فأصاب كل رجل منا اثنا عشر بعيراً بعد الخمس . وأخرجه أبو داود أيضاً من طريق شعيب بن أبي حمزة عن نافع ولفظه « بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في جيش قبل نجد وأتبعته سرية من الجيش ، وكان سهمان الجيش اثني عشر بعيراً اثني عشر بعيراً ، ونقل أهل السرية بعيراً بعيراً ، فكانت سهمانهم ثلاثة عشر بعيراً ثلاثة عشر بعيراً » . وأخرجه ابن عبد البر من هذا الوجه وقال في روايته « إن ذلك الجيش كان أربعة آلاف » قال ابن عبد البر : اتفق جماعة رواة الموطأ على روايته بالشك ، إلا الوليد بن مسلم فإنه رواه عن شعيب ومالك جميعاً فلم يشك ، وكأنه حمل رواية مالك على رواية شعيب . قلت : وكذا أخرجه أبو داود عن القعنبي عن مالك والليث بغير شك ، فكانه أيضاً حمل رواية مالك على رواية الليث . قال ابن عبد البر : وقال سائر أصحاب نافع « اثني عشر بعيراً » بغير شك لم يقع الشك فيه إلا من مالك .

**قوله (ونقلوا بعيراً بعيراً)** بلفظ الفعل الماضي من غير مسمى ، والنقل زيادة يزادها الغازي على نصيبه من الغنيمة ، ومنه نفل الصلاة وهو ما عدا الفرض . واختاف الرواة في القسم والتنزيل هل كانا جميعاً من أمير ذلك الجيش أو من النبي صلى الله عليه وسلم أو أحدهما من أحدهما ، فرواية ابن إسحق صريحة أن التنزيل كان من الأمير والقسم من النبي صلى الله عليه وسلم ، وظاهر رواية الليث عن نافع عند مسلم أن ذلك صدر من أمير الجيش ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان مقررراً لذلك . مجيزاً له لأنه قال فيه « ولم يغيره النبي صلى الله عليه وسلم » وفي رواية عبد الله بن عمر عنده أيضاً « ونقلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيراً بعيراً » ، وهذا يمكن أن يحمل على التقرير فتجتمع الروايتان . قال النووي : معناه أن أمير السرية نفلهم فأجازاه النبي صلى الله عليه وسلم فجازت نسبته لكل منهما . وفي الحديث أن الجيش إذا انفرد منه قطعة فغنموا شيئاً كانت الغنيمة للجميع ، قال ابن عبد البر : لا يختلف الفقهاء في ذلك ، أي إذا خرج الجيش جميعه ثم انفردت منه قطعة انتهى . وليس المراد الجيش القاعد في بلاد الإسلام فإنه لا يشارك الجيش الخارج إلى بلاد العدو ، بل قال ابن دقيق العيد : إن الحديث يستدل به على أن المنقطع عن الجيش عن الجيش الذي فيه الإمام ينفرد بما يغنمه ، قال : وإنما قالوا بمشارك الجيش لهم إذا كانوا قريباً منهم يلحقهم عونه وغوثه لو احتاجوا انتهى . وهذا القيد في مذهب مالك . وقال إبراهيم النخعي : للإمام أن ينفل السرية جميع ما غنمته دون بقية الجيش مطلقاً ، وقيل أنه انفرد بذلك . وفيه مشروعية التنزيل ، ومعناه تخصيص من له أثر في الحرب بشيء من المال ، لكنه خصه عمرو ابن شعيب بالنبي صلى الله عليه وسلم دون من بعده ، نعم وكره مالك أن يكون بشرط من أمير الجيش كأن يحرض على القتال وبعد بأن ينفل الربع إلى الثلث قبل القسم ، واعتل بأن القتال حينئذ يكون للعالم ، قال فلا يجوز مثل هذا انتهى . وفي هذا رد على من حكى الإجماع على مشروعيته . وقد اختلف العلماء هل هو من أصل الغنيمة أو من الخمس أو من خمس الخمس أو مما عدا الخمس على أقوال ، واثلاثة الأول مذهب والشافعي والأصح عندهم أنها من خمس الخمس ، ونقله منذر بن سعيد عن مالك وهو شاذ عندهم . قال ابن بطال : وحديث الباب يرد على هذا لأنهم نفوا نصف السدس وهو أكثر من خمس الخمس وهذا واضح ، وقد زاده ابن المنير إيضاحاً فقال : لو فرضنا أنهم كانوا مائة لكان قد حصل لهم ألف ومائتا

بغير ويكون الخمس من الأصل ثلاثمائة بغير وخمسة ستون ، وقد نطق الحديث بأنهم نفلوا بغيراً بغيراً فتكون جملة ما نفلوا مائة بغير ، وإذا كان خمس الخمس ستين لم يف كله بغير بغير لكل من المائة ، وهكذا كيفما فرضت العدد . قال : وقد أُلجأ هذا الإلزام بعضهم فادعى أن جميع ما حصل للغانمين كان اثني عشر بغيراً فقليل له فيكون خمسها ثلاثة أبعرة فيلزم أن تكون السرية كلها ثلاثة رجال كذا قيل ، قال ابن المنير : وهو سهو على التفرغ المذكور ، بل يلزم أن يكون أقل من رجل بناء على أن النفل من خمس الخمس . وقال ابن التين : قد انفصل من قال من الشافعية بأن النفل من خمس الخمس بأوجه : منها أن الغنيمة لم تكن كلها أبعرة بل كان فيها أصناف أخرى ، فيكون التثني وقع من بعض الأصناف دون بعض ، ثانياً أن يكون نفلهم من سهمه من هذه الغزاة وغيرها فضم هذا إلى هذا فلذلك زادت العدة ، ثالثاً أن يكون نفل بعض الجيش دون بعض . قال : وظاهر السياق يرد هذه الاحتمالات . قال وقد جاء أنهم كانوا عشرة ، وأنهم غنموا مائة وخمسين بغيراً فخرج منها الخمس وهو ثلاثون وقسم عليهم البقية فحصل لكل واحد اثنا عشر بغيراً ثم نفلوا بغيراً بغيراً فعلى هذا فقد نفلوا ثلث الخمس . قلت : إن ثبت هذا لم يكن فيه رد للاحتيال الأخير لأنه يحتمل أن يكون الذين نفلوا ستة من العشرة والله أعلم . قال الأوزاعي وأحمد وأبو ثور وغيرهم : النفل من أصل الغنيمة . وقال مالك وطائفة لا نفل إلا من الخمس . وقال الخطابي : أكثر ما روى من الأخبار يدل على أن النفل من أصل الغنيمة . والذي يقرب من حديث الباب أنه كان من الخمس لأنه أضاف الإثني عشر إلى سهماتهم ، فكأنه أشار إلى أن ذلك قد تقرر لهم استحقاقه من الأخماس الأربعة الموزعة عليهم فيبقى للنفل من الخمس . قلت : ويؤيده ما رواه مسلم في حديث الباب من طريق الزهري قال « بلغني عن ابن عمر قال : نفل رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية بعثها قبل نجد من إبل جاءوا بها نفلاً سوى نصيبهم من الغنم » لم يسق مسلم لفظه وساقه الطحاوي ويؤيده أيضاً ما رواه مالك عن عبد ربه بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مالي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس ، وهو مردود عليكم » وصله النسائي من وجه آخر حسن عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأخرجه أيضاً بإسناد حسن من حديث عبادة ابن الصامت فإنه يدل على أن ما سوى الخمس للمقاتلة . وروى مالك أيضاً عن أبي الزناد أنه سمع سعيد بن المسيب قال « كان الناس يعطون النفل من الخمس . قلت : وظاهره اتفاق الصحابة على ذلك . وقال ابن عبد البر : إن أراد الإمام تفضيل بعض الجيش لمعنى فيه فذلك من الخمس لا من رأس الغنيمة ، وإن انفردت قطعة فأراد أن ينفلها مما غنمت دون سائر الجيش فذلك من غير الخمس بشرط أن لا يزيد على الثلث انتهى . وهذا الشرط قال به الجمهور . وقال الشافعي لا يتحدد ، بل هو راجع إلى ما يراه الإمام من المصلحة ، وبدل له قوله تعالى ﴿ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ ففوض إليه أمرها ، والله أعلم . وقال الأوزاعي : لا ينفل من أول الغنيمة ، ولا ينفل ذهباً ولا فضة . وخالفه الجمهور . وحديث الباب من رواية ابن إسحاق يدل لما قالوا واستدل به على تعيين قسمة أعيان الغنيمة لا أثمانها ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون وقع ذلك اتفاقاً أو بياناً للجواز . وعند المالكية فيه أقوال ثالثاً التحخير ، وفيه أن أمير الجيش إذا فعل مصلحة لم ينقضها الإمام . الرابع حديثه « كان ينفل بعض من يبعث من سرايا لأنفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش . وأخرجه مسلم وزاد في آخره : والخمس واجب في ذلك كله ، وليس فيه حجة لأن النفل من الخمس لا من غيره ، بل هو محتمل

لكل من الأقوال . نعم فيه دليل على أنه يجوز تخصيص بعض السرية بالتنفيل دون بعض ، قال ابن دقيق العيد : للحديث تعلق بمسائل الإخلاص في الأعمال ، وهو موضع دقيق المأخذ ، ووجه تعلقه به أن التنفيل يقع للترغيب في زيادة العمل والمخاطرة في الجهاد ، ولكن لم يضرهم ذلك قطعاً لكونه صدر لهم من النبي صلى الله عليه وسلم فيدل على أن بعض المقاصد الخارجة عن محض التعبد لا تنقدح في الإخلاص ، لكن ضبط قانونها وتمييزها مما تضر مداخلته مشكل جداً . الخامس حديث أبي موسى في مجيئهم من الحبشة وفي آخره « وما قسم لأحد غاب عن فتح خيبر منها شيئاً إلا لمن شهد معه ، إلا أصحاب سفينتنا مع جعفر وأصحابه قسم لهم معهم ، وسيأتي شرحه مستوفى في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، والغرض منه هذا الكلام الأخير . قال ابن المنير : أحاديث الباب مطابقة لما ترجم به ، إلا هذا الأخير فإن ظاهره أنه عليه الصلاة والسلام قسم لهم من أصل الغنيمة لا من الخمس ، إذ لو كان من الخمس لم يكن لهم بذلك خصوصية ، والحديث ناطق بها ، قال : لكن وجه المطابقة أنه إذا جاز للإمام أن يجتهد وينفذ اجتهاده في الأخماس الأربعة المختصة بالغانمين فيقسم منها لمن لم يشهد الواقعة ، فلأن ينفذ اجتهاده في الخمس الذي لا يستحقه معين وإن استحقه صنف مخصوص أولى . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون أعطاهم برضا بقية الجيش انتهى . وهذا جزم به موسى ابن عقبة في مغازيه . ويحتمل أن يكون إنما أعطاهم من الخمس ، وبهذا جزم أبو عبيد في « كتاب الأموال » وهو الموافق لترجمة البخاري ، وأما قول ابن المنير لو كان من الخمس لم يكن هناك تخصيص فظاهر ، لكن يحتمل أن يكون من الخمس وخصهم بذلك دون غيرهم ممن كان من شأنه أن يعطى من الخمس ، ويحتمل أن يكون أعطاهم من جميع الغنيمة لكونهم وصلوا قبل قسمة الغنيمة وبعد حوزها ، وهو أحد القولين للشافعي . وهذا الاحتمال يترجح بقوله « أسهم لهم » لأن الذي يعطى من الخمس لا يقال في حقه أسهم له إلا تجوزاً ، ولأن سياق الكلام يقتضي الافتخار ويستدعي الاختصاص بما لم يقع لغيرهم كما تقدم والله أعلم . السادس حديث جابر .

**قوله (حدثنا علي) هو ابن عبد الله المديني ، وسفيان هو ابن عيينة .**

**قوله ( لو قد جاءنا مال البحرين )** سيأتي ذلك في أول « باب الجزية » من حديث عمرو بن عوف وأنه من الجزية ، لكن فيه « فقدم أبو عبيدة بمال من البحرين » فيحمل على أن الذي وعد به النبي صلى الله عليه وسلم جابراً كان بعد السنة التي قدم فيها أبو عبيدة بالمال ، وظهر بذلك جهة المال المذكور وأنه من الجزية ، فأغنى ذلك عن قول ابن بطلال : يحتمل أن يكون من الخمس أو من النىء .

**قوله ( أمر أبو بكر منادياً فنادى )** لم أقف على اسمه ، ويحتمل أن يكون بلالا .

**قوله ( فحى لى )** بالمهمل والمثلثة .

**قوله ( وقال مرة )** القائل هو سفيان بهذا السند ، وقد تقدم الحديث في الهبة بالسند الأول بلون هذه الزيادة إلى آخرها ، وتقدمت الزيادة بهذا الإسناد في الكفالة والحرالة إلى قوله « خذ مثلها » .

**قوله ( قال سفيان )** هو متصل بالسند المذكور ، وعمرو هو ابن دينار ، ومحمد بن علي أي ابن الحسين ابن علي . وظهر من هذه الرواية المراد من قوله في رواية ابن المنكر « فحى لى ثلاثاً » لكن قوله « فحى لى



حثة « مع قوله في الرواية التي قبلها « وجعل سفيان يحثو بكفيه » يقتضى أن الحثة ما يؤخذ باليدن جميعاً ، والذي قاله أهل اللغة أن الحثة ما يملأ الكف ، والحفنة ما يملأ الكفين . نعم ذكر أبو عبيد المروى أن الحثة والحفنة بمعنى « وهذا الحديث شاهد لذلك . وقوله « حثة » من حثي يحثي ، ويجوز حثوة من حثا يحثو وهما لغتان ، وقوله « تبخل عني » أى من جهتي .

**قوله ( وقال يعني ابن المنكر )** الذي قال « وقال » هو سفيان الذي قال « يعني » هو علي ابن المديني

**قوله ( وأى داء أدوى من البخل )** قال عياض : كذا وقع « أدوى » غير مهموز ، من دوى إذا

كان به مرض في جوفه ، والصواب أدوا بالهمز لأنه من الداء ، فيحمل على أنهم سهلوا الفمزة ، ووقع في رواية الحميدى في مسنده عن سفيان في هذا الحديث « وقال ابن المنكر في حديثه » فظهر بذلك اتصاله إلى أبي بكر بخلاف رواية الأصيلي فإنها تشعر بأن ذلك من كلام ابن المنكر وقد روى حديث « أى داء أدوا من البخل » ، وقد تقدم في الكفالة توجيه وفاء أبي بكر لعادات النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا في كتاب الهبة ، وأن وعده صلى الله عليه وسلم لا يجرز لإخلافه فنزل منزلة الضمان في الصحة ، وقيل : إنما فعله أبو بكر على سبيل التطوع ، ولم يكن يلزمه قضاء ذلك ، وما تقدم في « باب من أمر بإنجاز الوعد » من كتاب الشهادات أولى ، وأن جابراً لم يدع أن له ديناً في ذمة النبي صلى الله عليه وسلم فلم يطالبه أبو بكر ببينة ووفى ذلك له من بيت المال الموكول الأمر فيه إلى اجتهد الإمام ، وعلى ذلك يحوم المصنف وبه ترجم ، ولأنما أخر أبو بكر إعطاء جابر حتى قال له ما قال إما لأمر أهم من ذلك ، أو خشية أن يحمله ذلك على الحرص على الطلب ، أو لئلا يكثر الطالبون لمثل ذلك ، ولم يرد به المنع على الإطلاق ، ولهذا قال « مامن مرة إلا وأنا أريد أن أعطيك » وسيأتى في أوائل الجزية بيان الخلاف في مصرفها ، وظاهر إيراد البخاري هذا الحديث هنا أن مصرفها عند مصرف الخمس ، والله أعلم . الحديث السابع .

**قوله ( حدثنا قرّة )** بضم القاف وتشديد الراء ثم هاء ، وفي الإسناد بصريان هو والراوى عنه ، وحجازيان شيخه والضحاك ، وقد خالف زيد بن الحباب مسلم بن إبراهيم فيه فقال : عن قرّة عن أبي الزبير « بدل عمرو بن دينار أخرجه مسلم ، وسياقه أتم ؛ ورواية البخاري أرجح فقد وافق شيخه على ذلك عن قرّة عثمان بن عمرو عند الإسماعيلي والنضر بن شميل عند أبي نعيم ، فاتفق هؤلاء الحفاظ الثلاثة أرجح من انفراد زيد بن الحباب عنهم ، ويحتمل أن يكون الحديث عند قرّة عن شيخين بدليل أن في رواية أبي الزبير زيادة على ما في رواية هؤلاء كلهم عن قرّة عن عمرو ، وسيأتى شرحه مستوفى في استنباط المرتدين عند الكلام على حديث أبي سعيد في المعنى ، وفي حديث أبي سعيد بيان تسميته القائل المذكور ، وقوله في هذه الرواية « لقد شقيت » بضم المثناة للأكثر ومعناه ظاهر ولا محذور فيه ، والشرط لا يستلزم الوقوع لأنه ليس ممن لا يعدل حتى يحصل له الشقاء ، بل هو عادل فلا يشقى . وحكى عياض فتحها ورجحه النووي وحكاها الإسماعيلي عن رواية شيخه المتبعي من طريق عثمان بن عمر عن قرّة ، والمعنى لقد شقيت أى ضللت أنت أيها التابع حيث تقتدى بمن لا يعدل ، أو حيث تعتقد في نبيك هذا القول الذي لا يصدر عن مؤمن .

## باب

مَا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى الْأَسَارَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَمَّسَ

٣٠٣٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَقَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ فِي أَسَارَى بَدْرٍ: «لَوْ كَانَ الْمُطْعَمُ ابْنُ عَدِي حَيًّا ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتْنَى لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ».

[الحديث ٣١٣٩ - طرفه في: ٤٠٢٤].

قوله ( باب ما من النبي صلى الله عليه وسلم على الأسارى من غير أن يخمس ) أراد بهذه الترجمة أنه كان له صلى الله عليه وسلم أن يتصرف في الغنيمة بما يراه مصلحة فينفل من رأس الغنيمة وتارة من الخمس ، واستدل على الأول بأنه كان يمن على الأسارى من رأس الغنيمة وتارة من الخمس ، فدل على أنه كان له أن ينفل من رأس الغنيمة ، وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك ، وذكر فيه حديث جبير بن مطعم « لو كان المطعم حياً وكلمني في هؤلاء التني لتركتهم له » ، قال ابن بطال : وجه الاحتجاج به أنه صلى الله عليه وسلم لا يجوز في حقه أن يخبر عن شيء لو وقع لفعله وهو غير جائز ، فدل على أن للإمام أن يمن على الأسارى بغير فداء خلافاً لمن منع ذلك كما تقدم ، واستدل به على أن الغنائم لا يستقر ملك الغانمين عليها إلا بعد القسمة وبه قال المالكية والحنفية . وقال الشافعي : يملكون بنفس الغنيمة ، والجواب عن حديث الباب أنه محمول على أنه كان يستطيرب أنفس الغانمين ، وليس في الحديث ما يمنع ذلك فلا يصلح للاحتجاج به . وللقرية احتجاجات أخرى وأجوبة تتعلق بهذه المسألة لم أطل بها هنا لأنها لا تؤخذ من حديث الباب لانفيلاً ولا إثباتاً ، واستبعد ابن المنير الحمل المذكور فقال : إن طيب قلوب الغانمين بذلك من العقود الاختيارية فيحتمل أن لا يدعن بعضهم ، فكيف بت القول بأنه يعطيه إياهم مع أن الأمر موقوف على اختيار من يحتمل أن لا يسمح ؟ قلت : والذي يظهر أن هذا كان باعتبار ما تقدم في أول الأمر أن الغنيمة كانت للنبي صلى الله عليه وسلم يتصرف فيها حيث شاء ، وفرض الخمس إنما نزل بعد قسمة غنائم بدر كما تقرر فلا حجة إذا في هذا الحديث لما ذكرنا . وقد أنكر الداودي دخول التخميس في أسارى بدر فقال : لم يقع فيهم غير أمرين إما المن بغير فداء وإما الفداء بمال ، ومن لم يكن له مال علم أولاد الأنصار الكتابة ، وأطال في ذلك ، ولم يأت بطائل . ولا يلزم من وقوع شيء أو شيئين مما خبر فيه منع التخيير ، وقد قتل النبي صلى الله عليه وسلم منهم عقبة بن أبي معيط وغيره ، وادعاه أن قريشاً لا يدخلون تحت الرق يحتاج إلى دليل خاص ، وإلا فأصل الخلاف هل يسرق العربي أو لا ثابت مشهور والله أعلم ، وسيأتي بقية شرحه في غزوة بدر إن شاء الله تعالى . وقوله « التني » بنونين مفتوحتين بينهما ساكنة مقصور جمع نتن أو نتين كزمن وزمنى أو جريح وجرحى ، وروى بمهمله فوحدة ساكنة وهو تصحيف ، وأبعد من جعله هو الصواب .

ب

ومن الدليل على أن الخمس للإمام، وأنه يُعطي بعض قرابته دون بعض ما قسم النبي صلى الله عليه وآله لبني المطلب وبني هاشم من خمس خبير. قال عمر بن عبد العزيز، لم يعمهم بذلك ولم يخص قريباً دون من أحوج إليه، وإن كان الذي أعطى لما تشكروا إليه من الحاجة، ولما مسهم في جنبه من قومهم وحلفائهم.

[٣١٤٠] ٣٥٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقلنا: يا رسول الله صلى الله عليه وآله، أعطيت بني المطلب وتركتنا، ونحن وهم منك بمنزلة واحدة، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد». وقال الليث: حدثني يونس وزاد قال جبير: ولم يقسم النبي صلى الله عليه وآله لبني عبد شمس ولا لبني نوفل. قال ابن إسحاق: عبد شمس وهاشم والمطلب إخوة لأم. وأمهم عاتكة بنت مرة. وكان نوفل أخاهم لأبيهم.

[الحديث ٣١٤٠ - طرفاه في: ٣٥٠٢، ٤٢٢٩].

قوله (باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام) تقدم توجيه ذلك قبل باب.

قوله (وقال عمر بن عبد العزيز لم يعمهم) أي لم يعم قريباً. وقوله «ولم يخص قريباً دون من أحوج إليه» أي دون من هو أحوج إليه، قال ابن مالك: فيه حذف العائد على الموصول وهو قليل، ومنه قراءة يحيى بن يعمر «تماماً على الذي أحسن» بضم النون أي الذي هو أحسن، قال: وإذا طال الكلام فلا ضعف ومنه «وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله» أي وفي الأرض هو إله.

قوله (وإن كان الذي أعطى) أي أبعد قرابة ممن لم يعط، ووقع في هذا اختصار اقتضى توقفنا في فهمه، وقد من الله وله الحمد بتوجيهه، وسياقه عند عمر بن شبة في «أخبار المدينة» موصولاً مطولاً فقال فيه «وقسم لهم قسماً لم يعم عامتهم ولم يخص به قريباً دون من أحوج منه، ولقد كان يومئذ فيمن أعطى من هو أبعد قرابة» أي ممن لم يعط. وقوله «لما يشكروا» تعليل لعطية الأبعد قرابة، وقوله «في جنبه» أي جانبه، وقوله «من قومهم وحلفائهم» أي وحلفاء قومهم بسبب الإسلام، وأشار بذلك إلى ما لقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه بمكة من قريش بسبب الإسلام، وسيأتي بسطه في موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله (عن ابن المسيب) في رواية يونس عن ابن شهاب عند أبي داود «وأخبرني سعيد بن المسيب».

قوله (عن جبير بن مطعم) في المغازي من رواية يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب «أن جبير بن مطعم أخبره».

قوله (مشيت أنا وعثمان بن عفان) زاد أبو داود والنسائي من طريق يونس عن ابن شهاب «فيما قسم من الخمس بين بني هاشم وبني المطلب» ولها من رواية ابن إسحاق عن ابن شهاب «وضع سهم ذوى

القربى من بنى هاشم وبنى المطلب وترك بنى نوفل وبنى عبد شمس وإنما اختص جبير وعثمان بذلك لأن عثمان من بنى عبد شمس وجبير بن مطعم من بنى نوفل ، وعبد شمس ونوفل وهاشم والمطلب سواء الجميع بنو عبد مناف . فهذا معنى قولها « ونحن وهم منك بمنزلة واحدة » أى فى الانتساب إلى عبد مناف . ووقع فى عبد مناف . ووقع فى رواية أبى داود المذكورة « وقرباقتنا وقرباقتهم منك واحدة » ، وله فى رواية ابن إسحق « فقلنا يارسول الله هؤلاء بنو هاشم لا ننكر فضلهم للمرضع الذى وضعك الله مهمم ، فما بال إخواننا بنى المطلب أعطيتهم وتركنا .

**قوله ( شئ واحد )** للأكثر بالشين المعجمة المفتوحة والهمزة ، وقال عياض ، رويناه هكذا فى البخارى بغير خلاف انتهى . وقد وجدته فى أصلى هنا من رواية الكشميهنى وفى المغازى من رواية المستملى وفى مناقب قريش من روايته وفى رواية الحموي بكسر المهملة وتشديد التحتانية ، وكذلك كان يرويه يحيى بن معين وحده ، قال الخطاى : هو أجود فى المعنى ، وحكاها عياض رواية خارج الصحيح وقال : الصواب رواية الكافة لقوله فيه « وشبك بين أصابعه » وهذا دليل على الاختلاط والامتزاج كالشئ الواحد لا على التمثيل والتنظير . وهذه الزيادة التى أشار إليها وقعت فى رواية ابن إسحق المذكورة ولفظه « فقال : إنا وبنو المطلب لم نفرق فى جاهلية ولا إسلام ، وإنما نحن وهم شئ واحد ، وشبك بين أصابعه » ووقع فى رواية أبى زيد المروزى « شئ أحد » بغير واو بهمز الألف ، فقليل هما بمعنى ، وقيل لأحد الذى ينفرد بشئ لا يشاركه فيه غيره والواحد أول العدد ، وقيل الأحد المنفرد بالمعنى والواحد المنفرد بالذات ، وقيل الأحد لثنى ما يذكر معه من العدد والواحد اسم لفتح العدد من جنسه ، وقيل لا يقال أحد إلا الله تعالى ، حكاة جميعه عياض .

**قوله ( وقال الليث حدثني يونس )** أى بهذا الإسناد ( وزاد قال جبير ولم يقسم النبي صلى الله عليه وسلم لبنى عبد شمس ولا لبنى نوفل ) هو عندى من رواية عبد الله بن يوسف أيضاً عن الليث فهو متصل ، ويحتمل أن يكون معلقاً ، وقد وصله المصنف فى المغازى عن يحيى بن بكير عن الليث عن يونس بن مائة ، وزاد أبو داود فى رواية يونس بهذا الإسناد « وكان أبو بكر يقسم الخمس نحو قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، غير أنه لم يكن يعطى قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان عمر يعطيهم منه وعثمان بعده » وهذه الزيادة بين الذهلى فى « جمع حديث الزهري » أنها مدرجة من كلام الزهري ، وأخرج ذلك مفصلاً من رواية الليث عن يونس ، وكان هذا هو السر فى حذف البخارى هذه الزيادة مع ذكره لرواية يونس . وروى مسلم وأبو داود والنسائى وغيرهم من طريق ابن شهاب عن يزيد عن هرمز عن ابن عباس فى سهم ذوى القربى قال « هو لقربى رسول الله صلى الله عليه وسلم قسمه لهم النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان عمر عرض علينا من ذلك شيئاً رأيناه دون حقنا ، فرددناه » وللنسائى من وجه آخر « وقد كان عمر دعانا أن ينكح أيماناً ويخدم عائلتنا ويقضى عن غارمنا فأبينا إلا أن يسلمه لنا ، قال فتركناه » .

**قوله ( وقال ابن إسحق الخ )** وصله المصنف فى التاريخ ، وقوله « عاتكة بنت مرة » أى ابن هلال من بنى سليم « وقوله « وكان نوفل أخاهم لأبيهم » لم يسم أمه وهى واقدة بالقاف بنت أبى عدى واسمه نوفل

ابن عبادة ، من بنى مازن بن صعصعة . وذكر الزبير بن بكار في النسب أنه كان يقال لهاشم والمطلب البدران ، ولعبد شمس ونوفل الأبهران ، وهذا يدل على أن بين هاشم والمطلب اثنتان سري في أولادهما من بعدهما ، ولهذا لما كتبت قريش الصحيفة بينهم وبين بنى هاشم وحصروهم في الشعب دخل بنو المطلب مع بنى هاشم ولم تدخل بنو نوفل وبنو عبد شمس ، وستأتي الإشارة إلى ذلك في أول المبعث إن شاء الله تعالى . وفي الحديث حجة للشافعي ومن وافقه أن سهم ذوى القربى لبنى هاشم والمطلب خاصة دون بقية قرابة النبي صلى الله عليه وسلم من قريش ، وعن عمر بن عبد العزيز هم بنو هاشم خاصة ، وبه قال زيد بن أرقم وطائفة من الكوفيين ، وهذا الحديث يدل لإلحاق بنى المطلب بهم ، وقيل هم قريش كلها لكن يعطى الإمام منهم من يراه ، وبهذا قال أصبغ ، وهذا الحديث حجة عليه ، وفيه توهين قول من قال إن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أعطاهم بعلة الحاجة إذ لو أعطاهم بعلة الحاجة لم يخص قوماً دون قوم ، والحديث ظاهر في أنه أعطاهم بسبب النصرة وما أصابهم بسبب الإسلام من بقية قومهم الذين لم يسلموا ، والمخلص أن الآية نصت على استحقاق قربي النبي صلى الله عليه وسلم وهي متحققة في بنى عبد شمس لأنه شقيق ، وفي بنى نوفل إذا لم تعتبر قرابة الأم . واختلف الشافعية في سبب إخراجهم فقليل : العلة القرابة مع النصرة فلذلك دخل بنو هاشم وبنو المطلب ولم يدخل بنو عبد شمس وبنو نوفل لفقدان جزء العلة أو شرطها ؛ وقيل : الاستحقاق بالقرابة ، ووجد بنى عبد شمس ونوفل مانع لكونهم انحازوا عن بنى هاشم وحاربوهم . والثالث أن القربي عام مخصوص وبينته السنة . قال ابن بطال : وفيه رد لقوله الشافعي أن خمس الخمس يقسم بين ذوى القربى لا يفضل غني على فقير ، وأنه يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين . قلت : ولا حجة فيه لما ذكر لا إثباتاً ولا نفياً ، أما الأول فليس في الحديث إلا أنه قسم خمس الخمس بين بنى هاشم والمطلب ولم يتعرض لتفضيل ولا عدمه ، وإذا لم يتعرض فالأصل في القسمة إذا أطلقت التسوية والتعميم ، فالحديث إذاً حجة للشافعي لا عليه . ويمكن التوصل إلى التعميم بأن يأمر الإمام نائبه في كل إقليم بضبط من فيه ويجوز النقل من مكان إلى مكان للحاجة ، وقيل لا بل يختص كل ناحية بمن فيها . وأما الثاني فليس فيه تعرض لكيفية القسم ، لكن ظاهره التسوية وبها قال المزني وطائفة ، فيحتاج من جعل سبيله سبيل الميراث إلى دليل ، والله أعلم . وذهب الأكثر إلى تعميم ذوى القربى في قسمة سهمهم عليهم بخلاف اليتامى فيخصص الفقراء منهم عند الشافعي وأحمد ، وعن مالك يعمهم في الإعطاء ، وعن أبي حنيفة يختص الفقراء من الصنفين ، وحجة الشافعي أنهم لما منعوا الزكاة عموا بالسهم ولأنهم أعطوا بجهة القرابة إكراماً لهم ، بخلاف اليتامى فإنهم أعطوا لسد الخلة . واستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة ، فإن ذوى القربى لفظ عام خص بنى هاشم والمطلب ، قال ابن الحاجب : ولم ينقل اقتران إجمالي مع أن الأصل عدمه .

ب

مَنْ لَمْ يُخَمَّسِ الْأَسْلَابُ

وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ مِنْ غَيْرِ الْخُمْسِ، وَحُكْمُ الْإِمَامِ فِيهِ

[٣١٤١] ٣٠٣٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ الْمَاجْشُونِ عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: بَيْنَا أَنَا وَاقِفٌ فِي الصَّفِّ يَوْمَ بَدْرٍ، نَظَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي، فَإِذَا أَنَا بِغُلَامَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ حَدِيثَةَ أَسْنَانِهِمَا تَمَنَّيْتُ أَنْ أَكُونَ بَيْنَ أَضْلَعِ مَنِهْمَا، فَغَمَزَنِي أَحَدُهُمَا فَقَالَ: يَا عَمُّ هَلْ تَعْرِفُ أَبَا جَهْلٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، مَا حَاجَتُكَ إِلَيْهِ يَا ابْنَ أَخِي؟ قَالَ: أَخْبَرْتُ أَنَّهُ يَسُبُّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لئن رَأَيْتُهُ لَا يُفَارِقُ سُوَادِي سُوَادَهُ حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَلُ مِنَّا. فَتَعَجَّبْتُ لَذَلِكَ، فَغَمَزَنِي الْآخَرُ فَقَالَ لِي مِثْلَهَا، فَلَمْ أَنْشَبْ أَنْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَجُولُ فِي النَّاسِ قُلْتُ: أَلَا إِنَّ هَذَا صَاحِبُكُمَا الَّذِي سَأَلْتُمَانِي، فَابْتَدَرَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا فَضْرَبَاهُ حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ أَنْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَخْبَرَاهُ. فَقَالَ: «أَيُّكُمَا قَتَلَهُ؟» قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُهُ. فَقَالَ: «هَلْ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا؟» فَقَالَا: لَا. فَنَظَرَ فِي السَّيْفَيْنِ فَقَالَ: «كَلَاكُمَا قَتَلَهُ». سَلْبُهُ لِمَعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ. وَكَانَا مَعَاذُ بْنُ عَفْرَاءَ وَمَعَاذُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: سَمِعْتُ يَوْسُفَ صَالِحًا وَإِبْرَاهِيمَ أَبَاهُ. [الْحَدِيثُ ٣١٤١- طَرَفَاهُ فِي: ٣٩٦٤، ٣٩٨].

[٣١٤٢] ٣٠٣٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَفْلَحٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَامَ حَنْينَ: فَلَمَّا التَقَيْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَاسْتَدْرَتُ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ حَتَّى ضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَمَّنِي ضِمَّةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ، ثُمَّ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ فَأَرْسَلَنِي، فَلَحَقْتُ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقُلْتُ: مَا بَالُ النَّاسِ؟ قَالَ: أَمْرُ اللَّهِ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، وَجَلَسَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ». فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ. ثُمَّ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ». فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ الْثَالِثَةُ مِثْلَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَسَلْبُهُ عِنْدِي، فَأَرْضِيهِ عَنِّي. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: لَا هَا اللَّهُ إِذَا لَا يَعْمَدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يِقَاتِلُ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ يَعْطِيكَ سَلْبَهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «صَدَقَ». فَأَعْطَاهُ، فَبَعَثَ الدَّرْعَ فَابْتَعَتْ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلَمَةَ، فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَا تَأْتَلَّتُهُ فِي الْإِسْلَامِ.

قوله (باب من لم يخمس الأسلاب) السلب بفتح المهملة واللام بعدها موحدة هو ما يوجد مع المحارب من ملبوس وغيره عند الجمهور، وعن أحمد: لا تدخل الدابة، وعن الشافعي يختص بأداة الحرب.

قوله (ومن قتل قتيلاً فله سلبه من غير أن يخمس، وحكم الإمام فيه) أما قوله «ومن قتل قتيلاً فله سلبه» فهو قطعة من حديث أبي قتادة ثاني حديثي الباب، وقد أخرجه المصنف بهذا القدر حسب من حديث أنس، وأما قوله «من غير أن يخمس» فهو من تفقحه، وكأنه أشار بهذه الترجمة إلى الخلاف في المسألة وهو شهير، وإلى ما تضمنته الترجمة ذهب الجمهور، وهو أن القاتل يستحق السلب سواء قال أمير الجيش قبل ذلك من قتل قتيلاً فله سلبه أو لم يقل ذلك، وهو ظاهر حديث أبي قتادة ثاني حديثي الباب. وقال: إنه فتوى من النبي صلى الله عليه وسلم وإخبار عن الحكم الشرعي، وعن المالكية والحنفية لا يستحقه القاتل إلا إن شرط له الإمام ذلك. وعن مالك يخبر الإمام بين أن يعطى القاتل السلب أو يخمسه واختاره إسماعيل القاضي، وعن إسماعيل إذا كثرت الأسلاب خمست، ومكحول والثوري بخمس مطلقاً، وقد حكى عن الشافعي أيضاً وتمسكوا بعموم قوله ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه﴾ ولم يستثن شيئاً، واحتج الجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم «من قتل قتيلاً فله سلبه» فإنه خصص ذلك العموم، وتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يقل من قتل قتيلاً فله سلبه إلا يوم حنين، قال مالك: لم يبلغني ذلك في غير حنين. وأجاب الشافعي وغيره بأن ذلك حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم في عدة مواطن، منها يوم بدر كما في أول حديثي الباب، ومنها حديث حاطب بن أبي بلتعة أنه قتل رجلاً يوم أحد فسلم له رسول الله صلى الله عليه وسلم سلبه أخرجه البيهقي، ومنها حديث جابر أن عقيل بن أبي طالب قتل يوم مؤتة رجلاً فنقله النبي صلى الله عليه وسلم درعه. ثم كان ذلك مقررًا عند الصحابة كما روى مسلم من حديث عوف بن مالك في قصته مع خالد بن الوليد وإنكاره عليه أخذه السلب من القاتل. الحديث بطوله، وكما روى الحاكم والبيهقي بإسناد صحيح عن سعد ابن أبي وقاص «أن عبد الله بن جحش قال يوم أحد تعال بنا ندعو، فدعا سعد فقال: اللهم ارزقني رجلاً شديداً بأسه فأقاتله ويقاتلي ثم ارزقني عليه الظفر حتى أقتله وأخذ سلبه» الحديث، وكما روى أحمد بإسناد قوى عن عبد الله بن الزبير قال «كانت صفية في حصن حسان بن ثابت يوم الخندق» فذكر الحديث في قصة قتلها اليهودي، وقولها لحسان «أنزل فاسلبه» فقال: مالي بسلبه حاجة» وكما روى ابن إسحاق في المغازي في قصة قتل علي بن أبي طالب عمرو بن عبد ود يوم الخندق أيضاً فقال له عمرو «هلا استلبت درعه فإنه ليس للعرب خير منها» فقال: إن اتقاني بسواته» وأيضاً فالنبي صلى الله عليه وسلم إنما قال ذلك يوم حنين بعد أن فرغ القتال، كما هو صريح في ثاني حديثي الباب، حتى قال مالك يكره للإمام أن يقول من قتل قتيلاً فله سلبه لثلاث تضعف نيات المجاهدين، ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك إلا بعد انقضاء الحرب. وعن الحنفية لا كراهة في ذلك، وإذا فاله قبل الحرب أو في أثناءها استحق القاتل. ثم أخرج المصنف فيه حديثين: أحدهما حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة قتل أبي جهل، والغرض منه هنا قوله في آخره «كلا كما قتله، سلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح» فقد احتج به من قال إن إعطاء القاتل السلب مفوض إلى رأى الإمام، وقرره الطحاوي وغيره بأنه لو كان يجب للقاتل لكان السلب مستحقاً بالقتل ولكن جعله

بينهما لا شراكهما في قتله ، فلما خص به أحدهما دل على أنه لا يستحق بالقتل وإنما يستحق بتعيين الإمام . وأجاب الجمهور بأن في السياق دلالة على أن السلب يستحقه من أثنى في القتل ولو شاركه غيره في الضرب أو الطعن ، قال المهلب : نظره صلى الله عليه وسلم في السيفين واستلله لهما هو ليرى ما بلغ الدم من سيفيهما ومقدار عمق دخولهما في جسم المقتول ليحكم بالسلب لمن كان في ذلك أبلغ ، ولذلك سألهما أولاً هل مسحتما سيفيكما أم لا ؟ لأنهما لو مسحاهما لما تبين المراد من ذلك وإنما قال كلا كما قتله وإن كان أحدهما هو الذي أثنى ليطيب نفس الآخر . وقال الإسماعيلي : أقول إن الأنصارين ضرباه فأثنى به وبلغا به المبلغ الذي يعلم معه أنه لا يجوز بقاءه على تلك الحال إلا قدر ما يطفأ ، وقد دل قوله « كلا كما قتله » على أن كلاهما وصل إلى قطع الحشوة وإبانها أو بما يعلم أن عمل كل من سيفيهما كعمل الآخر ، غير أن أحدهما سبق بالضرب فصار في حكم المثبت لجراحه حتى وقعت به ضربة الثاني فاشتركا في القتل ، إلا أن أحدهما قتله وهو ممتنع والآخر قتله وهو مثبت فلذلك قضى بالسلب للسابق إلى إثنائه ، وسيأتي شرحه في غزوة بدر مع قول ابن مسعود إنه قتله ، وتأتى كيفية الجمع هناك إن شاء الله تعالى .

**قوله ( حديثه )** بالجر صفة للغلامين و « أسنانهما » بالرفع .  
**قوله ( بين أضلع منهما )** كذا للأكثر بفتح أوله وسكون المعجمة وضم اللام فجمع ضلع ، وروى بضم اللام وفتح العين من الضلالة وهي القوة ، ووقع في رواية الحموي وحده « بين أصلح منهما » بالصاد والحاء المهملتين ونسبه ابن بطل لمسد شيخ البخاري ، وقد خالفه إبراهيم بن حزمة عند الطحاوي وموسى ابن إسماعيل عند ابن سنجر وعفان عند ابن أبي شيبه يعني كلهم عن يوسف شيخ البخاري فيه فقالوا « أضلع » بالضاد المعجمة والعين ، قال واجتماع ثلاثة من الحفاظ أولى من انفراد واحد انتهى . وقد ظهر أن الخلاف على الرواية عن الفربري فلا يليق الجزم بأن مسدداً نطق به هكذا ، وقد رواه أحمد في مسنده وأبو يعلى عن عبيد الله القواريري وبشر بن الوليد وغيرهما كلهم عن يوسف كالجماعة ؛ وكذلك أخرجه الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبه عن عفان كذلك .

**قوله ( لا يفارق سواده )** بفتح السين وهو الشخص .  
**قوله ( حتى يموت الأعجل منا )** أى الأقرب أجلاً ، وقيل إن لفظ الأعجل تحريف وإنما هو الأعجز ، وهو الذي يقع في كلام العرب كثيراً ، والصواب ما وقع في الرواية لوضوح معناه .

**قوله ( قال محمد هو المصنف )** سمع يوسف ( يعني ابن الماجشون صالحاً ) يعني ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف المذكور في الإسناد ( وسمع إبراهيم أباه عبد الرحمن بن عوف ) وهذه الزيادة لأبي ذر وأبي الوقت هنا ، وتقدم في الوكالة في حديث آخر بهذا الإسناد مثله وبينت هناك سماع إبراهيم من أبيه . وأما سماع يوسف من صالح فوقع في رواية عفان عند الإسماعيلي . ولعل البخاري أشار إلى أن الذي أدخل بين يوسف وصالح في هذا الحديث رجلاً لم يضبط ، وذلك فيما أخرجه البزار ، والرجل هو عبد الواحد ابن أبي عون ، ويحتمل أن يكون يوسف سمعه من صالح وثبته فيه عبد الواحد والله أعلم . الحديث الثاني حديث أبي قتادة وسيأتي شرحه مستوفى في المغازي ، وقوله فيه « عن ابن أفلح » نسبة إلى جده ، وهو عمر



ابن كثير بن أفلح ، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق وكلهم مدنيون إلا الراوى عن مالك وقد نزلها ، وقوله « فاستدبرت » كذا للأكثر وللکشميين « فاستدرت » بغير موحدة .

**قوله ( فقال رجل : صدق يا رسول الله ، وسلبه عندي )** لم أقف على اسمه ، واستدل به على دخول من لا يسهم له في عموم قوله « من قتل قتيلا » وعن الشافعي في قول ، وبه قال مالك لا يستحق الساب إلا من استحق السهم لأنه قال إذا لم يستحق السهم فلا يستحق السلب بطريق الأولى ، وعورض بأن السهم علق على المظنة ، والسلب يستحق بالفعل فهو أولى ، وهذا هو الأصل ، واستدل به على أن السلب للقاتل في كل حال حتى قال أبو ثور وابن المنذر : يستحقه ولو كان المقتول منهزماً ، وقال أحمد لا يستحقه إلا بالمبارزة ، وعن الأوزاعي إذا التقى الزحفان فلا سلب ، واستدل به على أنه مستحق للقاتل الذي أثنى بالقتل دون من ذهب عليه كما سيأتي في قصة ابن مسعود مع أبي جهل في غزوة بدر ، واستدل به على أن الساب يستحقه القاتل من كل مقتول حتى لو كان المقتول امرأة ، وبه قال أبو ثور وابن المنذر ، وقال الجمهور : شرطه أن يكون المقتول من المقاتلة ، واتفقوا على أنه لا يقبل قول من ادعى السلب إلا ببينة تشهد له بأنه قتله ، والحجة فيه قوله في هذا الحديث « له عليه بينة » ففهموه أنه إذا لم تكن له بينة لا يقبل ، وسياق أبي قتادة يشهد لذلك ، وعن الأوزاعي يقبل قوله بغير بينة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه لأبي قتادة بغير بينة . وفيه نظر لأنه وقع في « مغازي الواقدي » أن أوس بن خولى شهد لأبي قتادة ، وعلى تقدير أن لا يصح فيحمل على أن النبي صلى الله عليه وسلم علم أنه القاتل بطريق من الطرق ، وأبعد من قال من المالكية : أن المراد بالبينة هنا الذي أقر له أن السلب عنده فهو شاهد ، والشاهد الثاني وجرد السلب فإنه بمنزلة الشاهد على أنه قتله ولذلك جعل لوثاً في « باب القسامة » ، وقيل إنما استحقه أبو قتادة بإقراره الذي هو بيده ، وهذا ضعيف لأن الإقرار إنما يفيد إذا كان المال منسوباً لمن هو بيده فيؤخذ بإقراره ، والمال هنا منسوب لجميع الجيش . ونقل ابن عطية عن أكثر الفقهاء أن البينة هنا شاهد واحد يكفي به .

بـ

ما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه يُعْطِي الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ وَغَيْرَهُمْ مِنَ الْخُمْسِ وَنَحْوِهِ  
رواهُ عبدُ اللَّهِ بنُ زيدٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم .

[٣١٤٣]

٣٠٣٨ - حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير أن حكيم بن حزام قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاني ، ثم سألته فاعطاني ، ثم قال لي : « يا حكيم ، إن هذا المال خضرٌ حلوٌ ، فمن أخذه بسخاوةٍ نفس بُورك له فيه ، ومن أخذه بإشرافٍ نفس لم يُبارك له فيه ، وكان كالذي يأكل ولا يشبع ، واليد العليا خيرٌ من اليد السفلى » . قال حكيم : فقلت : يا رسول الله ، والذي بعثك بالحق لا أرزأ أحداً بعدك شيئاً حتى

أفارق الدنيا، فكان أبو بكر يدعو حكيمًا ليعطيه العطاء فيأبى أن يقبل منه شيئًا، ثم إن عمر دعا ليعطيه فأبى أن يقبل، فقال: يا معشر المسلمين، إني أعرض عليه حقه الذي قسم الله له من هذا الفيء فأبى أن يأخذه. فلم يرزأ حكيم أحدًا من الناس بعد النبي صلى الله عليه حتى توفي.

[٣١٤٤] ٣٠٣٩- حدثنا أبو النعمان قال حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع أن عمر بن الخطاب قال: يا رسول الله، إنه كان عليّ اعتكاف يوم في الجاهلية، فأمره أن يفي به. قال: وأصاب عمر جاريتين من سبي حنين فوضعهما في بعض بيوت مكة، قال: فمن رسول الله صلى الله عليه علي سبي حنين، فجعلوا يسعون في السكك، قال عمر: يا عبد الله، انظر ما هذا؟ قال: فقال: من رسول الله صلى الله عليه علي السبي، قال: اذهب فأرسل الجاريتين. قال نافع: ولم يعتمر رسول الله صلى الله عليه من الجعرانة، ولو اعتمر لم يخف علي عبد الله.

وزاد جرير بن حازم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر وقال: من الخمس. ورواه معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر في النذر ولم يقل يوم.

[٣١٤٥] ٣٠٤٠- حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا جرير بن حازم قال حدثني الحسن قال حدثني عمرو بن تغلب قال: أعطى رسول الله صلى الله عليه قومًا ومنع آخرين، فكأنهم عتبوا عليه فقال: «إني أعطي قومًا أخاف ظلعهم وجزعهم، وأكل أقوامًا إلى ما جعل الله في قلوبهم من الخير والغنى، منهم عمرو بن تغلب». فقال عمرو بن تغلب: ما أحب أن لي بكلمة رسول الله صلى الله عليه حمر النعم. زاد أبو عاصم عن جرير قال: سمعت الحسن يقول حدثنا عمرو بن تغلب أن رسول الله صلى الله عليه أتى بجال -أو بسبي- فقسمة... بهذا.

[٣١٤٦] ٣٠٤١- حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس قال: قال النبي صلى الله عليه: «إني أعطي قريشًا أتألفهم، لأنهم حديث عهد بجاهلية».

[الحديث ٣١٤٦- أطرافه في: ٣١٤٧، ٣٥٢٨، ٣٧٧٨، ٣٧٩٣، ٤٣٣١، ٤٣٣٢، ٤٣٣٣، ٤٣٣٤، ٤٣٣٧،

٥٨٦٠، ٦٧٦٢، ٧٤٤١].

[٣١٤٧] ٣٠٤٢- حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك أن ناسًا من الأنصار قالوا لرسول الله صلى الله عليه حين أفاء الله على رسوله من أموال هوازن ما أفاء، فطفق يعطي رجالاً من قريش المائة من الإبل، فقالوا: يغفر الله لرسول الله صلى الله عليه، يعطي

قريشاً ويدعنا، وسيوفنا تقطر من دمائهم. قال أنس: فحدث رسول الله صلى الله عليه بمقاتلتهم، فأرسل إلى الأنصار فجمعهم في قبة من آدم، ولم يدع معهم أحداً غيرهم، فلما اجتمعوا جاءهم رسول الله صلى الله عليه فقال: «ما كان حديث بلغني عنكم؟» قال له فقهاؤهم: أما ذوو رأينا برسول الله فلم يقولوا شيئاً، وأما أناس منّا حديثاً أسنانهم فقالوا: يغفر الله لرسول الله يعطي قريشاً ويترك الأنصار، وسيوفنا تقطر من دمائهم. فقال رسول الله صلى الله عليه: «إني أعطي رجالاً حديثي عهدهم بكفر، أما ترضون أن يذهب الناس بالأموال، وترجعون إلى رجالكم برسول الله، فوالله ما تنقلبون به خير مما ينقلبون به». قالوا: بلى يا رسول الله، قد رضينا. فقال لهم: «إنكم سترون بعدي أثرة شديدة، فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله على الحوض». قال أنس: فلم نصبر.

[٣١٤٨] ٣٠٤٣ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى قال حدثنا إبراهيم عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني عمر بن محمد بن جبير بن مطعم أن محمد بن جبير قال: أخبرني جبير بن مطعم أنه بينا هو مع رسول الله صلى الله عليه ومعه الناس مقبلاً من حنين علق برسول الله صلى الله عليه الأعراب يسألونه حتى اضطروه إلى سمرة فخطفت رداءه، فوقف رسول الله صلى الله عليه فقال: «أعطوني ردائي، فلو كان عدد هذه العصابة لقسمته بينكم ثم لا تجدوني بخيلاً ولا كذوباً ولا جبناً».

[٣١٤٩] ٣٠٤٤ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا مالك عن إسحاق بن عبد الله عن أنس بن مالك قال: كنت أمشي مع النبي صلى الله عليه وعليه برد نجراني غليظ الحاشية، فأدركه أعرابي فجذبه جذبة شديدة حتى نظرت إلى صفحة عاتق النبي صلى الله عليه قد أثرت به حاشية الرداء من شدة جذبته ثم قال: مر لي من مال الله الذي عندك، فالتفت إليه فضحك ثم أمر له بعطاء.

[الحديث ٣١٤٩ - طرفاه في: ٨٠٩، ٦٠٨٨.]

[٣١٥٠] ٣٠٤٥ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله قال: لما كان يوم حنين أثار النبي صلى الله عليه أناساً في القسمة: أعطى الأقرع بن حابس مائة من الإبل، وأعطى عيينة مثل ذلك، وأعطى أناساً من أشراف العرب وآثرهم يومئذ في

القسمة . قال رجل : والله إن هذه لقسمة ما عدل فيها أو ما أريد فيها وجه الله . فقلت : والله لأخبرن النبي صلى الله عليه . فأتيته فأخبرته . فقال : « فمن يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله ؟ رحم الله موسى . قد أودى بأكثر من هذا فصبر » .

[الحديث ٣١٥٠ - أطرافه في : ٣٤٠٥ ، ٤٣٣٥ ، ٤٣٣٦ ، ٦٠٥٩ ، ٦١٠٠ ، ٦٢٩١ ، ٦٣٣٦] .

[٣١٥١] ٣٠٤٦ - حدثنا محمود بن غيلان قال حدثنا أبو أسامة قال حدثنا هشام قال أخبرني أبي عن أسماء بنت أبي بكر قالت : كنت أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله صلى الله عليه على رأسي . وهي مني على ثلثي فرسخ . وقال أبو زمرة عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه أقطع الزبير أرضاً من أموال بني النضير .

[الحديث ٣١٥١ - طرفه في : ٥٢٢٤] .

[٣١٥٢] ٣٠٤٧ - حدثنا أحمد بن المقدم قال حدثنا الفضيل بن سليمان قال حدثنا موسى بن عقبة قال أخبرني نافع عن ابن عمر : أن عمر بن الخطاب أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز ، وكان رسول الله صلى الله عليه لمّا ظهر على أهل خيبر أراد أن يخرج اليهود منها . وكانت الأرض - لمّا ظهر عليها - لليهود وللرسول وللمسلمين . فسأل اليهود رسول الله صلى الله عليه أن يتركهم على أن يكفوا العمل ولهم نصف الثمر . فقال رسول الله صلى الله عليه : « نتركهم على ذلك ما شئنا » . فأقروا . حتى أجلاهم عمر في إمارته إلى تيماء أو أريحاء .

قوله ( باب ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى المؤلفه قلوبهم ) سيأتي بيانهم ، وأنهم من أسلم ونيته ضعيفة ، أو كان يتوقع بإعطائه إسلام نظرائه في تفسير براءة .  
قوله ( وغيرهم ) أي غير المؤلفه ممن تظهر له المصلحة في إعطائه .

قوله ( من الخمس ونحوه ) أي من مال الخراج والجزية والنفى ، قال إسماعيل القاضي : في إعطاء النبي صلى الله عليه وسلم للمؤلفة من الخمس دلالة على أن الخمس إلى الإمام يفعل فيه ما يرى من المصاحبة . وقال الطبري استدلل بهذه الأحاديث من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعطى من أصل الغنيمة لغير المقاتلين ، قال : وهو قول مردود بدليل القرآن والآثار الثابتة . واختلف بعد ذلك من أين كان يعطى المؤلفه ؟ فقال مالك وجماعة : من الخمس ، وقال الشافعي وجماعة من خمس الخمس ، قيل ليس في أحاديث الباب شيء صريح بالإعطاء من نفس الخمس .

قوله ( رواه عبد الله بن زيد عن النبي ) صلى الله عليه وسلم يشير إلى حديثه الطويل في قصة حنين ،

وسأني هناك موصولا مع الكلام عليه ، والغرض منه هنا قوله « لما أفاء الله على رسوله يوم حنين قسم في الناس في المؤلفة قلوبهم » الحديث . ثم أورد في الباب تسعة أحاديث : أحدها حديث حكيم بن حزام « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاني » الحديث بطوله ، وفيه قصته مع عمر ، وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى في كتاب الزكاة . ثانياً حديث ابن عمر في نذر عمر في الجاهلية وفيه « وأصاب عمر جاريتين من سبي حنين وهو موضع الترجمة .

**قوله ( عن نافع أن عمر قال : يا رسول الله إنه كان عليّ اعتكاف يوم )** كذا رواه حماد بن زيد عن أيوب عن نافع مرسل ليس فيه ابن عمر ، وسأني في المغازي أن البخاري نقل أن بعضهم رواه عن حماد بن زيد موصولا ، وهو عند مسلم وابن خزيمة لكن في القصة الثالثة المتعلقة بعمر الجعرانة لا في جميع الحديث ، وذكر هنا أن معمرأ وصله أيضاً عن أيوب ، ورواية معمر وصلها في المغازي وهو في قصة النذر فقط ، وذكر في المغازي أيضاً أن حماد بن سلمة رواه موصولا ، وسأني بيان ذلك واضحاً أيضاً هناك وأنه أيضاً في النذر فقط ، ويأتي الكلام على ما يتعلق منه بالنذر في كتاب الإيمان والنور ، والذي قدمته اتفق عليه جميع رواة البخاري إلا الجرجاني فقال « عن نافع عن ابن عمر » وهو وهم منه ، ويظهر ذلك من تصرف البخاري هنا ، وهو في المغازي ، وبذلك جزم أبو علي الجبائي ، وقال الدارقطني : حديث حماد بن زيد مرسل وحديث جرير بن حازم موصول ، وحامد أثبت في أيوب من جرير ، فأما رواية معمر الموصولة فهي في قصة النذر فقط دون قصة الجاريتين ، قال : وقد روى سفيان بن عيينة عن أيوب حديث الجاريتين فوصله عنه قوم وأرسله آخرون .

**قوله ( فأمره )** ، في رواية جرير بن حازم عند مسلم أن سؤاله لذلك وقع وهو بالجعرانة بعد أن رجع إلى الطائف .

**قوله ( وأصاب عمر جاريتين من سبي حنين )** أي من هوازن ، لم أر من سماهما ، وفي رواية ابن عيينة عند الإسماعيلي موصولا أن عمر قال ، فذكر حديث النذر ، قال « فأمرني أن أعتكف فلم أعتكف حتى كان بعد حنين ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاني جارية ، فبينما أنا معتكف إذ سمعت تكبيراً » الحديث .

**قوله ( قال من رسول الله صلى الله عليه وسلم على السبي )** سأني صفة ذلك في المغازي ، وفي هذا السياق حذف تقديره فنظر أو سأل عن سبب سعيهم في السكك فقبل له فقال لعمر ، وفي رواية ابن عيينة المذكورة « فقلت ما هذا ؟ فقالوا السبي أسلموا فأرسلهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت والجارية فأرسلها » **قوله ( قال اذهب فأرسل الجاريتين )** يستفاد منه الأخذ بخبر الواحد .

**( تنبيه )** : اتفقت الروايات كلها على أن قوله « ورواه معمر » بفتح الميم بينهما مهملة ساكنة ، وحكى بعض الشراح أنه بضم الميم وبعد العين مثناة مفتوحة ثم ميم مكسورة وهو تصحيف .

**قوله ( قال نافع : ولم يعتصر رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجعرانة ولو اعتمر لم يخف على عبد الله )** هكذا رواه أبو النعمان شيخ البخاري مرسل ، ووصله مسلم وابن خزيمة جميعاً عن أحمد بن عبد الله عن حماد بن

زيد فقال في روايته عن نافع « ذكر عند ابن عمر عمرة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجعرانة فقال : لم يعتمر منها » وقد ذكرت في أبواب العمرة الأحاديث الواردة في اعتباره من الجعرانة ، وتقدم في أواخر الجهاد في « باب من قسم الغنيمة في غزوه » أيضاً حديث أنس في ذلك ، وذكرت في أبواب العمرة سبب خفاء عمرة النبي صلى الله عليه وسلم من الجعرانة على كثير من أصحابه فليراجع منه ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . قال ابن التين : ليس كل ما علمه ابن عمر حدث به نافعاً ، ولا كل ما حدث به نافعاً حفظه . قلت : وهذا يردده رواية مسلم التي ذكرتها ، فإن حاصله أن ابن عمر كان يعرفها ولم يحدث بها نافعاً . ودلت رواية مسلم على أن ابن عمر كان ينفى . قال « وليس كل ما علمه ابن عمر لم يدخل عليه فيه نسيان » انتهى . وهذا أيضاً يقتضى أنه كان عرف بها ونسيها ، وليس كذلك بل لم يعرف بها لاهو ولا عدد كثير من الصحابة . ثالثاً حديث عمرو بن تغلب بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام بعدها موحدة وهو النرى بفتح النون والميم .

**قوله ( أخاف ظلمهم )** بفتح الظاء المعجمة المشالة واللام وبالمهمله أى اعوجاجهم ( وجزعهم ) بالجيم والزاي بوزنه ، وأصل الظلع الميل ، وأطلق هنا على مرض القلب وضعف اليقين .

**قوله ( والغناء )** بفتح المعجمة ثم النون ومد وهو الكفاية ، وفي رواية الكشميني بالكسر والقصر بلفظ ضد الفقر ، وقوله « بكلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم » أى التي قالها في حقه وهي إدخاله إياه في أهل الخير والغناء ، وقيل المراد الكلمة التي قالها في حق غيره ، فالمعنى لا أحب أن يكون لي حمر النعم بدلا من الكلمة المذكورة التي لي أو يكون لي ذلك ، وتقال تلك الكلمة في حقى .

**قوله ( زاد أبو عاصم عن جرير )** هو ابن حازم ، وقد تقدم موصولا في أواخر الجمعة عن محمد بن معمر عن أبي عاصم ، وهو من المواضع التي تمسك بها من زعم أن البخارى قد يعلق عن بعض شيوخه مايبينه وبينهم فيه واسطة مثل هذا ، فإن أبا عاصم شيخه وقد علق عنه هذا هنا ، ولما ساقه موصولا أدخل بينه وبين أبي عاصم واسطة .

**قوله ( أو بسى )** في رواية الكشميني « بشىء » وهو أشمل ، رابعها حديث أنس في عطية المؤلفين يوم حنين ، ذكره مطولا ومختصراً ، وسيأتى شرحه مستوفى في غزوة حنين فقد ذكره هناك من أربعة أوجه عن أنس . خامسها حديث جبير بن مطعم ، وإبراهيم في إسناده هو ابن سعد ، وصالح هو ابن كيسان ، وعمر بن محمد بن جبير تقدم ذكره في أوائل الجهاد في « باب الشجاعة في الحرب » مع الكلام على بعض شرح المتن ، وقوله « مقفله من حنين » أى مرجعه ، كذا للكشميني ، ووقع لغيره هنا « مقبلا » وهو منصوب على الحال . و « السمرة » بفتح المهمله وضم الميم شجرة طويلة متفرقة الرأس قليلة الظل صغيرة الورق والشوك صلبة الخشب قاله ابن التين ، وقال القزاز : والعضاء شجر الشوك كالطلح والعوسج والسدر ، وقال الداودى : السمرة هى العضاء ، وقال الخطابي : ورق السمرة أثبت وظلها أكثف ، ويقال هى شجرة الطلح . واختلف في واحدة العضاء ف قيل عضه بفتحتين مثل شفة وشفاه ، والأصل عضه وشفه فحذفت الهاء ، وقيل واحدا عضاهة .

قوله ( فخطفت رداءه ) في مرسل عمرو بن سعيد عند عمر بن شبة في كتاب مكة « حتى عدلوا بناقته عن الطريق ، فر بسمرات فانهسن ظهره وانتزعن رداءه فقال : ناولوني ردائي » فذكر نحو حديث جبير بن مطعم وفيه « فنزل ونزل الناس معه ، فأقبلت هوازن فقالوا : جئنا نستشفع بالمؤمنين إليك ، ونستشفع بك إلى المؤمنين » فذكر القصة . وفيه ذم الخصال المذكورة وهي البخل والكذب والجبن ، وأن إمام المسلمين لا يصلح أن يكون فيه خصلة منها . وفيه ما كان في النبي صلى الله عليه وسلم من الحلم وحسن الخلق وسعة الجود والصبر على جفاة الأعراب . وفيه جواز وصف المرء نفسه بالخصال الحميدة عند الحاجة كخوف ظن أهل الجهل به خلاف ذلك ، ولا يكون ذلك من الفخر المذموم . وفيه رضا السائل للحق بالوعد إذا تحقق عن الواعد التنجيز . وفيه أن الإمام غير في قسم الغنيمة إن شاء بعد فراغ الحرب وإن شاء بعد ذلك ، وقد تقدم البحث فيه . سادسها حديث أنس في قصة الأعرابي الذي جبد رداء النبي صلى الله عليه وسلم وهو في معنى الذي قبله . ونجران بنون وجيم وزن شعبان بلدة مشهورة ، وسيأتي شرحه في الأدب ، والغرض منه قوله « ثم أمر له بعباءة » . سابعها حديث ابن مسعود قال « لما كان يوم حنين أثر النبي صلى الله عليه وسلم أناساً في القسمة » الحديث ، وسيأتي شرحه في غزوة حنين إن شاء الله تعالى وعينه بمهمله وتحتانية مصغراً هو ابن حصن الفزاري . ثامنها حديث أسماء بنت أبي بكر « كنت أنقل النوى من أرض الزبير » الحديث ، وسيأتي في كتاب النكاح بآتم من هذا السياق ، ويأتي شرحه هناك . وقوله « وقال أبو ضمرة » هو أنس بن عياض ، وهشام هو ابن عروة بن الزبير ، والغرض بهذا التعليق بيان فائدتين : إحداهما أن أبا ضمرة خالف أبا أسامة في وصله فأرسله ، ثانيتهما أن في رواية أبي ضمرة تعيين الأرض المذكورة وأنها كانت مما أفاء الله على رسوله من أموال بني النضير فأقطع الزبير منها ، وبذلك يرتفع استشكل الخطابي حيث قال : لا أدري كيف أقطع النبي صلى الله عليه وسلم أرض المدينة وأهلها قد أسلموا راغبين في الدين ، إلا أن يكون المراد ما وقع من الأنصار أنهم جعلوا للنبي صلى الله عليه وسلم ما لا يبلغه المؤمن من أرضهم ، فأقطع النبي صلى الله عليه وسلم من شاء منه . تاسعها حديث ابن عمر في معاملة أهل خيبر ، وفيه قصة إجلاء عمر لهم باختصار ، وقد مر شرحه في كتاب المزارعة ، وقوله فيه « نترككم » من الترك ، وفي رواية الكشميني « نفركم » من التقرير . وقوله هنا « وكانت الأرض لما ظهر عليها لليهود وللرسول صلى الله عليه وسلم وللمسلمين » كذا للأكثر ، وفي رواية ابن السكن « لما ظهر عليها لله وللرسول وللمسلمين » ؛ فقد قيل إن هذا هو الصواب ، وقال ابن أبي صبرة والذي في الأصل صحيح أيضاً ، قال : والمراد بقوله « لما ظهر عليها » أي لما ظهر على فتح أكثرها قبل أن يسأله اليهود أن يصالحوه فكانت لليهود ، فلما صالحهم على أن يسلموا له الأرض كانت لله ولرسوله ، ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي ثمرة الأرض ، ويحتمل أن يكون المراد بالأرض ما هو أعم من المفتحة وغير المفتحة ، والمراد بظهوره عليها غلبته لهم فكان حينئذ بعض الأرض لليهود وبعضها للرسول وللمسلمين . وقال ابن المنير : أحاديث الباب مطابقة للترجمة إلا هذا الأخير فليس فيه للعطاء ذكر ، ولكن فيه ذكر جهات مطابقة للترجمة قد علم من مكان آخر أنها كانت جهات عطاء ، فبهذه الطريق تدخل تحت الترجمة ، والله أعلم .

### باب ما يُصيبُ من الطعامِ في أرضِ الحرب

[٣١٥٣] ٣٠٤٨- حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن حميد بن هلال عن عبد الله بن مغفل قال: كنّا محاصرين قصرَ خيبر، فرمى إنسانٌ بجراب فيه شحمٌ، فنزوتُ لآخذهُ فالتفتُ فإذا النبيُّ صلى الله عليه، فاستحييتُ منه.

[الحديث ٣١٥٣- طرفاه في: ٤٢٢٤، ٥٥٠٨].

[٣١٥٤] ٣٠٤٩- حدثنا مسددٌ قال حدثنا حمادُ بن زيد عن أيوب عن نافعٍ أن ابنَ عمرَ قال: كنّا نُصيبُ في مغازينا العسلَ والعنبَ، فنأكلُهُ ولا نرفعهُ.

[٣١٥٥] ٣٠٥٠- حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الشيباني قال سمعتُ ابنَ أبي أوفى يقول: أصابتنا مجاعةٌ ليالي خيبر، فلمّا كان يومُ خيبر وقعنا في الحمرِ الأهلية فانتحرناها، فلمّا غلّت القُدورُ نادى منادي رسولَ الله صلى الله عليه: أكفّسوا القُدورَ ولا تطعمُوا من لحومِ الحمرِ شيئاً.

قال عبد الله: فقلنا: إنّما نهى النبيُّ صلى الله عليه لأنّها لمْ تخمّس. قال: وقال آخرونَ حرّمها ألبتّة.

وسألتُ سعيدَ بن جبير فقال: حرّمها ألبتّة.

[الحديث ٣١٥٥- أطرافه في: ٤٢٢٠، ٤٢٢٢، ٤٢٢٤، ٥٥٢٦].

قوله (باب ما يصيب) أي المجاهد (من الطعام في أرض الحرب) أي هل يجب تخميسه في الغنائم، أو يباح أكله للمقاتلين؟ وهي مسألة خلاف، والجمهور على جواز أخذ الغنائم من القوت وما يصلح به وكل طعام يعتاد أكله عموماً، وكذلك علف الدواب، سواء كان قبل القسمة أو بعدها، بإذن الإمام وبغير إذنه. والمعنى فيه أن الطعام يعز في دار الحرب فأبيح للضرورة. والجمهور أيضاً على جواز الأخذ ولو لم تكن الضرورة ناجزة، واتفقوا على جواز ركوب دوابهم ولبس ثيابهم واستعمال سلاحهم في حال الحرب، ورد ذلك بعد انقضاء الحرب وشرط الأوزاعي فيه إذن الإمام، وعليه أن يرده كلما فرغت حاجته، ولا يستعمله في غير الحرب، ولا ينتظر برده انقضاء الحرب لئلا يعرضه للهلاك، وحجته حديث روي عن ابن ثابت مرفوعاً «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذ دابة من المغنم فيركبها حتى إذا أعجزها ردها إلى المغنم» وذكر في الثوب مثل ذلك، وهو حديث حسن أخرجه أبو داود والطحاوي، ونقل عن أبي يوسف أنه حمله على ما إذا كان الآخذ غير محتاج ببقى دابته أو ثوبه بخلاف من ليس له ثوب ولا دابة. وقال الزهري: لا يأخذ شيئاً من الطعام ولا غيره إلا بإذن الإمام، وقال سليمان بن موسى: يأخذ إلا إن نهى الإمام. وقال ابن المنذر: قد وردت الأحاديث الصحيحة في التشديد في الغلول، واتفق علماء الأمصار



على جواز أكل الطعام ، وجاء الحديث بنحو ذلك فليقتصر عليه ، وأما العلف فهو في معناه . وقال مالك :  
يباح ذبح الأنعام للأكل كما يجوز أخذ الطعام ، وقيد الشافعي بالضرورة إلى الأكل حيث لا طعام ، وقد  
تقدم في « باب ما يكره من ذبح الإبل » في أواخر الجهاد شيء من ذلك . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة  
أحاديث : أحدها .

**قوله ( عن عبد الله بن مغفل )** بالمعجمة والفاء وزن محمد ، وفي رواية بهز بن أسد عن شعبة عند  
مسلم « سمعت عبد الله بن مغفل » وفي رواية سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال « حدثني عبد الله بن مغفل »  
والإسناد كله بصريون .

**قوله ( فرمى إنسان )** لم أقف على اسمه ولأبي داود من طريق سليمان بن المغيرة « دلى بحراب يوم خيبر  
فالتزمت » .

**قوله ( بحراب )** بكسر الجيم .

**قوله ( فتزوت )** بالنون والزاي أى وثبت مسرعاً ، ووقع في رواية سليمان ابن المغيرة « فالتزمت »  
فقلت لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً » وقد أخرج ابن وهب بسند معضل « أن صاحب المغانم كعب بن  
عمرو بن زيد الأنصاري أخذ منه الجراب ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم خل بينه وبين جرابه » وبهذا يتبين  
معنى قوله « فاستحييت من رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولعله استحيا من فعله ذلك ومن قوله معاً ،  
وموضع الحجة منه عدم إنكار النبي صلى الله عليه وسلم ، بل في رواية مسلم ما يدل على رضاه فإنه قال فيه  
« فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم متبسماً » وزاد أبو داود الطيالسي في آخره « فقال هو لك » وكأنه عرف  
شدة حاجته إليه فسوغ له الاستئثار به . وفي قوله « فاستحييت » إشارة إلى ما كانوا عليه من توقير النبي  
صلى الله عليه وسلم ، ومن معاناة التنزه عن خوارم المروءة . وفيه جواز أكل الشحوم التي توجد عند اليهود ،  
وكانت محرمة على اليهود ، وكرهها مالك . وعن أحمد تحريمها ، وسيأتي ذلك في باب مفرد في كتاب  
الذبائح إن شاء الله تعالى . ثانيها حديث ابن عمر « كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرفعه »  
رواه يرنس بن محمد عند أبي نعيم وأحمد بن إبراهيم عند الإسماعيلي عن حماد بن زيد فزاد فيه « والفواكه »  
ورواه الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن حماد بن زيد بلفظ « كنا نصيب العسل والسمن في المغازي فنأكله »  
ومن طريق جرير بن حازم عن أيوب بلفظ « أصبنا طعاماً وأغنماً يوم اليرموك فلم يقسم » وهذا الموقوف  
لا يغاير الأول لاختلاف السياق ، وللاول حكم المرفوع للتصريح بكونه في زمن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ، وأما يوم اليرموك فكان بعده فهو موقوف يوافق المرفوع .

**قوله ( ولا نرفعه )** أى ولا نحمله على سبيل الادخار ، ويحتمل أن يريد ولا نرفعه إلى متولى أمر  
الغنيمة أو إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا نستأذنه في أكله اكتفاء بما سبق منه من الإذن . ثالثها حديث عبد الله  
ابن أبي أوفى في ذبحهم الحمر الأهلية يوم خيبر ، وفيه الأمر بإزالتها ، وفيه اختلافهم في سبب النهي هل هو  
لكونها لم تخمس أو لتحريم الحمر الأهلية ، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الذبائح ، والغرض منه هنا أنه  
يشعر بأن عاداتهم جرت بالإسراع إلى المأكولات وانطلاق الأيدي فيها ولولا ذلك ما قدموا بحضرة النبي

صلى الله عليه وسلم على ذلك ، وقد ظهر أنه لم يأمرهم بإزاحة لحوم الحمر إلا لأنها لم تخمس ، وأما حديث ثعلبة بن الحكم قال « أصبنا يوم خيبر غنماً » فذكر الأمر بإكفائها وفيه « فلأنها لا تحل النهبة » قال ابن المنذر إنما كان ذلك لأجل ما وقع من النهبة ، لأن أكل نعم أهل الحرب غير جائز . ومن أحاديث الباب حديثه عبد الله بن أبي أوفى أيضاً « أصبنا طعاماً يوم خيبر ، فكان الرجل يجيء فيأخذ منه مقدار ما يكفيه ثم ينصرف » أخرجه أبو داود والحاكم والطحاوى ولفظه « فيأخذ منه حاجته » .

**قوله ( قال عبد الله )** هو ابن أبي أوفى راوى الحديث ، وبين ذلك في المغازى من وجه آخر عن الشيباني بلفظ « قال ابن أبي أوفى فتحدثنا » فذكر نحوه ، ولمسلم من طريق علي بن مسهر عن الشيباني قال « فتحدثنا بيننا » أى الصحابة . وقوله « وقال آخرون » أى من الصحابة . والحاصل أن الصحابة اختلفوا في علة النهى عن لحم الحمر هل هو لذاتها أو لعارض ، وسيأتى في المغازى في هذا الحديث قول من قال : لأنها كانت تأكل العذرة .

**قوله ( وسألت سعيد بن جبير )** قائل ذلك هو الشيباني ورواية الشيباني عن سعيد بن جبير لغير هذا الحديث عند النسائي .

## باب

الجزية والمواذعة مع أهل الذمة والحرب

وقول الله عز وجل: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ﴾

إلى: ﴿وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ يعني: أذلاء

والمسكنة: مصدر المسكين، أسكن من فلان: أخرج منه. ولم يذهب إلى السكون

وما جاء في أخذ الجزية من اليهود والنصارى والمجوس والعجم

وقال ابن عيينة عن ابن أبي نجيح: قلت لمجاهد: ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير،

وأهل اليمن عليهم دينار؟ قال: جعل ذلك من قبل اليسار. [٣١٥٦]

٣٠٥١- حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال سمعتُ عمرًا قال: كنتُ جالسًا

مع جابر بن زيد وعمرو بن أوس فحدثتهما بجملة سنة سبعين - عام حج مصعب بن الزبير بأهل

البصرة - عند درج زمزم قال: كنتُ كاتبًا لجزء بن معاوية عم الأحنف، فأتانا كتابُ عمر بن

الخطاب قبل موته بسنة: فرقوا بين كل ذي محرم من المجوس. ولم يكن عمر أخذ الجزية من<sup>(١)</sup>

المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه أخذها من مجوس هجر. [٣١٥٨]

٣٠٥٢- حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني عروة بن الزبير

عن المسور بن مخرمة أنه أخبره أن عمرو بن عوف الأنصاري - وهو حليف لبني عامر بن لؤي،

وكان شهد بدرًا - أخبره أن رسول الله صلى الله عليه بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأتي

بجزيتها، وكان رسول الله صلى الله عليه هو صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن

الخطرمي، فقدم أبو عبيدة فوافقت صلاة الصبح مع رسول الله صلى الله عليه، فلما صلى بهم

الفجر انصرف، فتعرضوا له، فتبسم رسول الله صلى الله عليه حين رآهم وقال: «أظنكم قد

سمعتُم أن أبا عبيدة قد جاء بشيء»، قالوا: أجل يا رسول الله، قال: «فأبشروا وأملوا ما يسركم،

(١) الرقمان ٣١٥٦ و ٣١٥٧ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

فوالله لا الفقر أخشى عليكم، ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها، وتهلككم كما أهلكتهم».

[٣١٥٩]

٣٠٥٣- حدثنا الفضل بن يعقوب قال حدثنا عبد الله بن جعفر الرقي قال حدثنا المعتمر بن سليمان قال حدثنا سعيد بن عبيد الله الثقفي قال حدثنا بكر بن عبد الله المزني وزياد بن جبيرة عن جبير بن حية قال: بعث عمر الناس في أفناء الأمصار يقاتلون المشركين، فأسلم الهرمزان، فقال: إني مستشيرك في مغازي هذه، قال: نعم، مثلها ومثل من فيها من الناس من عدو المسلمين مثل طائر له رأس وله جناحان وله رجلان، فإن كسر أحد الجناحين نهضت الرجلان بجناح والرأس، فإن كسر الجناح الآخر نهضت الرجلان والرأس. فإن شدخ الرأس ذهبت الرجلان والجناحان والرأس. فالرأس كسرى والجناح قيصر والجناح الآخر فارس. فمر المسلمين فلينفروا إلى كسرى.

وقال بكر وزياد جميعاً عن جبير بن حية قال: فندبنا عمر. واستعمل علينا النعمان بن مقرن. حتى إذا كنا بأرض العدو، وخرج علينا عامل كسرى في أربعين ألفاً، فقام ترجمان فقال: ليكلمني رجل منكم. فقال المغيرة: سل عما شئت. قال: ما أنتم؟ قال: نحن أناس من العرب كنا في شقاء شديد وبلاء شديد، نمص الجلد والنوى من الجوع، ونلبس الوبر والشعر، ونعبد الشجر والحجر، فبينما نحن كذلك إذ بعث رب السماوات ورب الأرضين إلينا نبياً من أنفسنا نعرف أباه وأمه، فأمرنا نبينا رسول ربنا أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده، أو تؤدوا الجزية. وأخبرنا نبينا عن رسالة ربنا أنه من قُتل منا صار إلى الجنة في نعيم لم ير مثلاً قط. ومن بقي منا ملك رقابكم، فقال النعمان: ربما أشهدك الله مثلها مع النبي صلى الله عليه فلم يندمك ولم يخزك، ولكني شهدت القتال مع رسول الله صلى الله عليه، كان إذا لم يقاتل في أول النهار انتظر حتى تهب الأرواح. وتحضر الصلوات.

[الحديث ٣١٥٩ - طرفه في: ٧٥٣٠].

**قوله (باب الجزية)** كذا للأكثر ، ووقع عند ابن بطلال وأبي نعيم « كتاب الجزية » ووقع لجميعهم البسملة أوله سوى أبي ذر .

**قوله (الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب)** فيه لف ونشر مرتب ، لأن الجزية مع أهل الذمة ، والموادعة مع أهل الحرب . والجزية من جزأت الشيء إذا قسمته ثم سهلت الهمة ، وقيل من الجزاء أى لأنها جزاء تركهم ببلاد الإسلام ، أو من الإجزاء لأنها تكفى من توضع عليه في عصمة دمه . والموادعة المتاركة ، والمراد بها متاركة أهل الحرب مدة معينة لمصلحة . قال ابن المنير : وليس في أحاديث الباب ما يوافقها إلا الحديث الأخير في تأخير النعمان بن مقرن القتال وانتظاره زوال الشمس . قلت : وليست هذه الموادعة المعروفة ، والذي يظهر أن الصواب ما وقع عند أبي نعيم من إثبات لفظ « كتاب » في صدر هذه الترجمة ويكون الكتاب معقوداً للجزية والمهادنة ، والأبواب المذكورة بعد ذلك مفرعة عنه ، والله أعلم . قال العلماء : الحكمة في وضع الجزية أن الذل الذي يلحقهم ويحملهم على الدخول في الإسلام مع ما في مخالطة المسلمين من الاطلاع على محاسن الإسلام . واختلف في سنة مشروعتها فقيل في سنة ثمان ، وقيل في سنة تسع .

**قوله (وقول الله عز وجل : قاتلوا الذين النخ)** هذه الآية هي الأصل في مشروعية الجزية ، ودل منطوق الآية على مشروعتها مع أهل الكتاب ، ومفهومها أن غيرهم لا يشار كهم فيها .

**قوله (يعنى أذلاء)** هو تفسير « وهم صاغرون » قال أبو عبيدة في المجاز : الصاغر الذليل الحقير . قال : وقوله « عن يد » أى عن طيب نفس ، وكل من أطاع لقاها وأعطاه عن طيب نفس من يد فقد أعطاه عن يد . وقيل معنى قوله « عن يد » أى نعمة منكم عليهم ، وقيل يعطيها من يده ولا يبعث بها ، وعن الشافعي : المراد بالصغار هنا التزام حكم الإسلام ، وهو يرجع إلى التفسير اللغوي . لأن الحكم على الشخص بما لا يعتقده ويضطر إلى احتماله يستلزم الذل .

**قوله (والمسكنة مصدر المسكين ، فلان أسكن من فلان أحوج منه ، ولم يذهب إلى السكون)** هذا الكلام ثبت في كلام أبي عبيدة في المجاز ، والقائل « ولم يذهب إلى السكون » قيل هو القربري الراوى عن البخاري ، أراد أن ينبه على أن قول البخاري « أسكن » من المسكنة لا من السكون ، وإن كان أصل المادة واحداً ، ووجه ذكر المسكنة هنا أنه لما فسر الصغار بالذلة وجاء في وصف أهل الكتاب أنهم « ضربت عليهم الذلة والمسكنة » ناسب ذكر المسكنة عند ذكر الذلة .

**قوله (وما جاء في أخذ الجزية من اليهود والنصارى والمجوس والعجم)** هذه بقية الترجمة ، قيل وعطف العجم على من تقدم ذكره من عطف الخاص على العام ، وفيه نظر ، والظاهر أن بينهما خصوصاً وعموماً وجهياً ، فأما اليهود والنصارى فهم المراد بأهل الكتاب بالاتفاق ، وأما المجوس فقد ذكر مستنده في الباب ، وفرق الحنفية فقالوا : تؤخذ من مجوس العجم دون مجوس العرب ، وحكى الطحاوى عنهم تقبل الجزية من أهل الكتاب ومن جميع كفار العجم ولا يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام أو السيف ، وعن مالك تقبل من جميع الكفار إلا من ارتد ، وبه قال الأوزاعي وفقهاء الشام ، وحكى ابن القاسم عنه لا تقبل من

قريش ، وحكى ابن عبد البر الاتفاق على قبولها من الجوس ، لكن حكى ابن التين عن عبد الملك أنها لا تقبل إلا من اليهود والنصارى فقط ، ونقل أيضاً الاتفاق على أنه لا يحل نكاح نساءهم ولا أكل ذبائحهم ، لكن حكى غيره عن أبي ثور حل ذلك ، قال ابن قدامة : هذا خلاف إجماع من تقدمه . قلت : وفيه نظر ، فقد حكى ابن عبد البر عن سعيد بن المسيب أنه لم يكن يرى بذبيحة الجوسى بأساً إذا أمره المسلم بذبحها ، وروى ابن أبي شيبة عنه وعن عطاء وطاوس وعمر بن دينار أنهم لم يكونوا يرون بأساً بالتسرى بالجوسية ، وقال الشافعى : تقبل من أهل الكتاب عرباً كانوا أو عجماء ويلتحق بهم الجوس فى ذلك ، واحتج بالآية المذكورة فإن مفهومها أنها لا تقبل من غير أهل الكتاب وقد أخذها النبي صلى الله عليه وسلم من الجوس فدل على إلحاقهم بهم واقتصر عليه . وقال أبو عبيد : ثبتت الجزية على اليهود والنصارى بالكتاب وعلى الجوس بالسنة ، واحتج غيره بعوم قوله فى حديث بريده وغيره « فإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى الإسلام ، فإن أجابوا وإلا فالجزية » واحتجوا أيضاً بأن أخذها من الجوس يدل على ترك مفهوم الآية ، فلما انتفى تخصيص أهل الكتاب بذلك دل على أن لا مفهوم لقوله « من أهل الكتاب » ، وأجيب بأن الجوس كان لهم كتاب ثم رفع ، وروى الشافعى وغيره فى ذلك حديثاً عن على ، وسيأتى فى هذا الباب ذكره . وتعقب بقوله تعالى ﴿ إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا ﴾ ، وأجيب بأن المراد مما اطلع عليه القائلون وهم قريش لأنهم لم يشهر عندهم من جميع الطوائف من له كتاب إلا اليهود والنصارى ، وليس فى ذلك نفي بقية الكتب المنزلة كالزبور وصحف إبراهيم وغير ذلك .

**قوله ( وقال ابن عينة الخ )** وصله عبد الرزاق عنه به وزاد بعد قوله أهل الشام « من أهل الكتاب تؤخذ منهم الجزية الخ » وأشار بهذا الأثر إلى جواز التفاوت فى الجزية ، وأقل الجزية عند الجمهور دينار لكل سنة ، وخصه الخنفية بالفقير ، وأما المتوسط فعليه ديناران وعلى الغنى أربعة ، وهو موافق الأثر مجاهد كما دل عليه حديث عمر ، وعند الشافعية أن للإمام أن يماكس حتى يأخذها منهم وبه قال أحمد ، روى أبو عبيد من طريق أبي إسحق عن حارثة بن مضرب « عن عمر أنه بعث عثمان بن حنيف بوضع الجزية على أهل السواد ثمانية وأربعين وأربعة وعشرين واثني عشر » وهذا على حساب الدينار باثنى عشر . وعن مالك لا يزداد على الأربعين ، وينقص منها عمن لا يطيق ، وهذا محتمل أن يكون جعله على حساب الدينار بعشرة ، والقدر الذى لا بد منه دينار ، وفيه حديث مسروق عن معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم حين بعثه إلى اليمن قال : خذ من كل حالم ديناراً » أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذى والحاكم ، واختلف السلف فى أخذها من الصبى فالجمهور لا على مفهوم حديث معاذ ، وكذا لا تؤخذ من شيخ فان ولا زمن ولا امرأة ولا مجنون ولا عاجز عن الكسب ولا أجير ولا من أصحاب الصوامع والديارات فى قول ، والأصح عند الشافعية الوجوب على من ذكر آخر . ثم ذكر المصنف فى الباب ثلاثة أحاديث يشتمل الأخير على حديثين : أحدها حديث عبد الرحمن بن عوف .

**قوله ( سمعت عمر )** هو ابن دينار .

**قوله ( كنت جالساً مع جابر بن زيد )** هو أبو الشعثاء البصرى ( وعمر بن أوس ) هو الثقفى المتقدم

ذكر روايته عن عبد الرحمن بن أبي بكر في الحج وعن عبد الله بن عمرو في التهجيد ، وليست له هنا رواية ، بل ذكره عمرو بن دينار ليبن أن بحالة لم يقصده بالحدث وإنما حدث غيره فسمعه هو ، وهذا وجه من وجوه التحمل بالاتفاق ، وإنما اختلفوا هل يسوغ أن يقول « حدثنا » ؟ والجمهور على الجواز ، ومنع منه النسائي وطائفة قليلة ، وقال البرقاني : يقول « سمعت فلاناً » .

**قوله ( فحدثهما بحالة )** هو بفتح الموحدة والجيم الخفيفة تابعي شهير كبير تميمي بصري وهو ابن عبدة بفتح المهملة والموحدة ، ويقال فيه عبد بالسكون بلا هاء ، وماله في البخاري سوى هذا الموضع .

**قوله ( عام حج مصعب بن الزبير بأهل البصرة )** أي وحج حينئذ بحالة معه ، وبذلك صرح أحمد في روايته عن سفيان ، وكان مصعب أميراً على البصرة من قبل أخيه عبد الله بن الزبير . وقتل مصعب بعد ذلك بسنة أو سنتين .

**قوله ( كنت كاتباً لجزء )** بفتح الجيم وسكون الزاي بعدها همزة هكذا يقوله المحدثون ، وضبطه أهل النسب بكسر الزاي بعدها تحتانية ساكنة ثم همزة . ومن قاله بلفظ التصغير فقد صحف . وهو ابن معاوية ابن حصن بن عبادة التميمي السعدي ، عم الأحنف بن قيس . وهو معدود في الصحابة . وكان عامل عمر على الأهواز . ووقع في رواية الترمذي أنه كان على تنادر ( قلت ) هي من قرى الأهواز . وذكر البلاذري أنه عاش إلى خلافة معاوية ، وولى لزياد بعض عمله .

**قوله ( قبل موته بسنة )** كان ذلك سنة اثنتين وعشرين ، لأن عمر قتل سنة ثلاث .

**قوله ( فرقوا بين كل ذي محرم من الجوس )** زاد مسدد وأبو يعلى في روايتهما « اقتلوا كل ساحر . قال : فقتلنا في يوم ثلاث سواحر ، وفرقنا بين المحارم منهم ، وصنع طعاماً فدعاهم وعرض السيف على فخذيه ، فأكلوا بغير زمزمة » قال الخطابي : أراد عمر بالفرقة بين المحارم من الجوس منعهم من إظهار ذلك وإفشاء عقودهم به ، وهو كما شرط على النصاري أن لا يظهرُوا صليبيهم . قلت قد روى سعيد بن منصور من وجه آخر عن بحالة ما يبين سبب ذلك ولفظه « أن فرقوا بين الجوس وبين محارمهم كيما نلحقهم بأهل الكتاب » فهذا يدل على أن ذلك عند عمر شرط في قبول الجزية منهم ، وأما الأمر بقتل الساحر فهو من مسائل الخلاف ، وقد وقع في رواية سعيد بن منصور المذكورة من الزيادة « واقتلوا كل ساحر وكاهن » وسيأتي الكلام على حكم الساحر في « باب هل يعنى عن الذمي إذا سحر » .

**قوله ( ولم يكن عمر أخذ الجزية من الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف )** قات : إن كان هذا من جملة كتاب عمر فهو متصل وتكون فيه رواية عمر عن عبد الرحمن بن عوف ، وبذلك وقع التصريح في رواية الترمذي ولفظه « فجاءنا كتاب عمر : انظر مجوس من قبلك فخذ منهم الجزية ، فلن عبد الرحمن ابن عوف أخبرني » فذكره . لكن أصحاب الأطراف ذكروا هذا الحديث في ترجمة بحالة بن عبدة عن عبد الرحمن ابن عوف ، وليس بجيد ، وقد أخرج أبو داود من طريق قشير بن عمرو عن بحالة عن ابن عباس قال « جاء رجل من مجوس هجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما خرج قلت له : ما قضى الله ورسوله فيكم ؟

قال . شر ، الإسلام أو القتل . قال : وقال عبد الرحمن بن عوف : قبل منهم الجزية . قال ابن عباس فأخذ الناس بقول عبد الرحمن وتركوا ما سمعت » ؛ وعلى هذا فبجالة يرويه عن ابن عباس سماعاً وعن عمر كتابة كلاهما عن عبد الرحمن بن عوف ، وروى أبو عبيد بإسناد صحيح عن حذيفة « لولا أني رأيت أصحابي أخذوا الجزية من المجوس ما أخذتها » وفي الموطأ عن جعفر بن محمد عن أبيه « أن عمر قال : لا أدري ما أصنع بالمجوس ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : سنوا بهم سنة أهل الكتاب » وهذا منقطع مع ثقة رجاله ، ورواه ابن المنذر والدارقطني في « الغرائب » من طريق أبي علي الحنفي عن مالك فزاد فيه « عن جده » وهو منقطع أيضاً لأن جده علي بن الحسين لم يلحق عبد الرحمن بن عوف ولا عمر ، فإن كان الضمير في قوله « عن جده » يعود على محمد بن علي فيكون متصلاً لأن جده الحسين بن علي سمع من عمر بن الخطاب ومن عبد الرحمن بن عوف ، وله شاهد من حديث مسلم بن العلاء بن الحضرمي أخرجه الطبراني في آخر حديث بلفظ « سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب » قال أبو عمر : هذا من الكلام العام الذي أريد به الخاص ، لأن المراد سنة أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط . قلت : وقع في آخر رواية أبي علي الحنفي « قال مالك في الجزية : واستدل بقوله سنة أهل الكتاب على أنهم ليسوا أهل كتاب » لكن روى الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد حسن عن علي « كان المجوس أهل كتاب يقرؤونه وعلم يدرسونه ، فشرب أميرهم الخمر فوقع على أخته ، فلما أصبح دعا أهل الطمع فأعطاهم وقال : إن آدم كان ينكح أولاده بناته ، فطاعوه وقتل من خالفه فأسرى على كتابهم وعلى ما في قلوبهم منه فلم يبق عندهم منه شيء » وروى عبد بن حميد في تفسير سورة البروج بإسناد صحيح عن ابن أبيزى « لما هزم المسلمون أهل فارس قال عمر : اجتمعوا . فقال : إن المجوس ليسوا أهل كتاب فنضع عليهم ، ولا من عبدة الأوثان فنجرى عليهم أحكامهم فقال علي : بل هم أهل كتاب » فذكر نحوه لكن قال « وقع على ابنته » وقال في آخره « فوضع الأخدود لمن خالفه » فهذا حجة لمن قال كان لهم كتاب ، وأما قول ابن بطلال : لو كان لهم كتاب ورفع لرفع حكمه ولما استثنى حل ذبائهم ونكاح نسائهم ، فالجواب أن الاستثناء وقع تبعاً للأثر الوارد في ذلك لأن في ذلك شبهة تقتضي حقن الدم ، بخلاف النكاح فإنه مما يحتاط له . وقال ابن المنذر : ليس تحريم نسائهم وذبائهم متفقاً عليه ، ولكن الأكثر من أهل العلم عليه . وفي الحديث قبول خبر الواحد ، وأن الصحابي الجليل قد يغيب عنه علم ما اطلع عليه غيره من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأحكامه ، وأنه لا نقص عليه في ذلك . وفيه التمسك بالمفهوم لأن عمر فهم من قوله « أهل الكتاب » اختصاصهم بذلك حتى حدثه عبد الرحمن بن عوف بلحاق المجوس بهم فرجع إليه . ثانياً حديث عمرو بن عوف .

**قوله ( الأنصاري )** المعروف عند أهل المغازي أنه من المهاجرين وهو موافق لقوله هنا « وهو حليف لبني عامر بن لؤي » لأنه يشعر بكونه من أهل مكة ، ويحتمل أن يكون وصفه بالأنصاري بالمعنى الأعم ، ولا مانع أن يكون أصله من الأوس والخزرج وتزل مكة وحالف بعض أهلها فهذا الاعتبار يكون أنصاريّاً مهاجريّاً ، ثم ظهر لي أن لفظة الأنصاري وهم ، وقد تفرد بها شعيب عن الزهري ، ورواه أصحاب الزهري كلهم عنه بدونها في الصحيحين وغيرهما ، وهو معدود في أهل بدر باتفاقهم ، ووقع عند موسى بن عقبة



في المغازي أنه عمير بن عوف بالتصغير ، وسيأتي في الرقاق من طريق موسى بن عقبة عن الزهري بغير تصغير ، وكأنه كان يقال فيه بالوجهين ، وقد فرق العسكري بين عمير بن عوف وعمرو بن عوف والصواب الوحدة .  
 قوله ( بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين ) أي البلد المشهور بالعراق ، وهي بين البصرة و هجر ، وقوله « يأتي بجزيها » أي بجزية أهلها ، وكان غالب أهلها إذ ذاك المجوس ، ففيه تقوية للحديث الذي قبله ، ومن ثم ترجم عليه النسائي « أخذ الجزية من المجوس » ، وذكر ابن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم بعد قسمة الغنائم بالجمرة أرسل العلاء إلى المنذر بن ساوى عامل البحرين يدعوه إلى الإسلام فأسلم وصالح مجوس تلك البلاد على الجزية .

قوله ( وكان النبي صلى الله عليه وسلم هو صالح أهل البحرين ) كان ذلك في سنة الوفود سنة تسع من الهجرة ، والعلاء بن الحضرمي صحابي شهير واسم الحضرمي عبد الله بن مالك بن ربيعة ، وكان من أهل حضرموت فقدم مكة فخالف بها بني مخزوم ، وقيل كان اسم الحضرمي في الجاهلية زهرمز ، وذكر عمر ابن شبة في « كتاب مكة » عن أبي غسان عن عبد العزيز بن عمران أن كسرى لما أغار بنو تميم وبنو شيبان على ماله أرسل إليهم عسكرياً عليهم زهرمز فكانت وقعة ذى قار فقتلوا الفرس وأسروا أميرهم ، فاشتراه صخر بن رزين الديلي فسرقة منه رجل من حضرموت فتبعه صخر حتى افتداه منه فقدم به مكة ، وكان صناعاً فعتق وأقام بمكة وولد له أولاد نجباء وتزوج أبو سفيان ابنته الصعبة فصارت دعواهم في آل حرب ، ثم تزوجها عبيد الله بن عثمان والد طلحة أحد العشرة فولدت له طلحة . قال وقال غير عبد العزيز أن كلثوم ابن رزين أو أخاه الأسود خرج تاجراً فرأى بحضرموت عبداً فارساً نجاراً يقال له زهرمز فقدم به مكة ثم اشتراه من مولاه وكان حميراً يكنى أبا رفاعة فأقام بمكة فصار يقال له الحضرمي حتى غاب على اسمه ، فجاور أبا سفيان وانقطع إليه ، وكان آل رزين حلفاء لحرب بن أمية ، وأسلم العلاء قديماً ومات الثلاثة المذكورون أبو عبيدة والعلاء باليمن وعمرو بن عوف في خلافة عمر رضى الله عنهم .

قوله ( فقدم أبو عبيدة ) تقدم في كتاب الصلاة بيان المال المذكور وقدره وقصة العباس في الأخذ منه وهي التي ذكرت هنا أيضاً .

قوله ( فسمعت الأنصار بقدوم أبي عبيدة فوافقت صلاة الصبح ) يؤخذ منه أنهم كانوا لا يجتمعون في كل الصلوات في التجميع إلا لأمر يطرأ ، وكانوا يصلون في مساجدهم ، إذ كان لكل قبيلة مسجد يجتمعون فيه ، فلأجل ذلك عرف النبي صلى الله عليه وسلم أنهم اجتمعوا لأمر ، ودلت القرينة على تعيين ذلك الأمر وهو احتياجهم إلى المال للتوسعة عليهم فأبوا إلا أن يكون للمهاجرين مثل ذلك ، وقد تقدم هناك من حديث أنس ، فلما قدم المال رأوا أن لهم فيه حقاً . ويحتمل أن يكون وعدهم بأن يعطيهم منه إذا حضر ، وقد وعد جابرأ بعد هذا أن يعطيه من مال البحرين فوفى له أبو بكر .

قوله ( فتعرضوا له ) أي سألوه بالإشارة .

قوله ( قالوا أجل يا رسول الله ) قال الأخفش : أجل في المعنى مثل نعم ، لكن نعم يحسن أن يقال جواب الاستفهام ، وأجل أحسن من نعم في التصديق .

**قوله ( فأبشروا )** أمر معناه الإخبار بمحصول المقصود .

**قوله ( فتنافسوها )** بآى الكلام عليه فى كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . وفى هذا الحديث أن طلب العطاء من الإمام لا غضاضة فيه ، وفيه البشرى من الإمام لأتباعه وتوسيع أملهم منه ، وفيه من أعلام النبوة إخباره صلى الله عليه وسلم بما يفتح عليهم ، وفيه أن المنافسة فى الدنيا قد تجر إلى هلاك الدين . ووقع فى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم مرفوعاً « تنافسون » ثم تتحاسدون ، ثم تتدابرون ، ثم تتباغضون « أو نحو ذلك ، وفيه إشارة إلى أن كل خصلة من المذكورات مسببة عن التى قبلها ، وسيأتى بقية الكلام على ذلك فى الرقاق إن شاء الله تعالى .

ثالثها ، قوله ( حدثنا المعتمر بن سليمان ) كذا فى جميع النسخ بسكون العين المهملة وفتح المثناة وكسر الميم ، وكذا وقع فى مستخرج الإسماعيلي وغيره فى هذا الحديث ، وزعم الديمياطى أن الصواب المعمر بفتح المهملة وتشديد الميم المفتوحة بغير مثناة قال : لأن عبد الله بن جعفر الرقى لا يروى عن المعتمر البصرى ، وتعقب بأن ذلك ليس بكاف فى رد الروايات الصحيحة ، وهب أن أحدهما لم يدخل بلد الآخر أما يجوز أن يكونا التقيا مثلاً فى الحج أو فى الغزو ؟ وما ذكره معارض بمثله ، فأن المعمر بن سليمان رقى وسعيد بن عبيد الله بصرى فهما استبعد من لقاء الرقى البصرى جاء مثله فى لقاء الرقى للبصرى ، وأيضاً فالذين جمعوا رجال البخارى لم يذكروا فيهم المعمر بن سليمان الرقى وأطبقوا على ذكر المعتمر بن سليمان التيمى البصرى ، وأغرب الكرماني فحكى أنه قيل : الصواب فى هذا معمر بن راشد يعنى شيخ عبد الرزاق . قلت : وهذا هو الخطأ بعينه ، فليست لعبد الله بن جعفر الرقى عن معمر بن راشد رواية أصلاً ، والله المستعان . ثم رأيت سلف الديمياطى فيما جزم به فقال ابن قرقول فى المطالع : وقع فى التوحيد وفى الجزية عن الفضل بن يعقوب عن عبد الله بن جعفر عن معتمر بن سليمان عن سعيد بن عبيد الله كذا للجميع فى الموضوعين ، قالوا وهو وهم ، وإنما هو المعمر بن سليمان الرقى ، وكذا كان فى أصل الأصيلى فزاد فيه التاء وأصلحه فى الموضوعين ، قال الأصيلى : المعتمر هو الصحيح ، وقال غيره : المعمر هو الصحيح والرقى لا يروى عن المعتمر : قال : ولم يذكر الحاكم ولا الباجى فى رجال البخارى المعمر بن سليمان ، بل قال الباجى فى ترجمة عبد الله بن جعفر : يروى عن المعتمر ، ولم يذكر له البخارى عنه رواية .

**قوله ( حدثنا سعيد بن عبيد الله الثقفى )** هو ابن جبير بن حية المذكور بعد ، وزيد بن جبير شيخه

هو ابن عمه :

**قوله ( عن جبير بن حية )** هو جد زيد وحية أبوه بمهملة وتحتانية مثقلة ، وهو من كبار التابعين ، واسم جده مسعود بن معتب بمهملة ومثناة ثم موحدة ، ومنهم من عده فى الصحابة وليس ذلك عندى ببعيد ، لأن من شهد الفتوح فى وسط خلافة عمر يكون فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم ميمزاً ، وقد نقل ابن عبد البر أنه لم يبق فى سنة حجة الوداع من قریش وثقیف أحد إلا أسلم وشهد بها وهذا منهم ، وهو من بيت كبير فإن عمه عروة بن مسعود كان رئيس ثقیف فى زمانه والمغيرة بن شعبة ابن عمه ، ووقع فى رواية الطبرى من طريق مبارك بن فضالة عن زيد بن جبير « حدثنى أبى » لسعيد خفيده رواية أخرى فى الأشربة والتوحيد ،

وعنه زياد بن جبير تقدمت له روايات أخرى في الصوم والحج ، وذكر أبو الشيخ أن جبير بن حبة ولى إمرة أصبهان ومات في خلافة عبد الملك بن مروان .

**قوله ( بعث عمر الناس في أفناء الأمصار )** أى فى مجموع البلاد الكبار ، والأفناء بالفاء والنون ممدود جمع فنو بكسر الفاء وسكون النون ، ويقال فلان من أفناء الناس إذا لم تعين قبيلته . والمصر المدينة العظيمة ، ووقع عند الكرمانى « الأنصار » بالنون بدل الميم وشرح عليه ثم قال : وفى بعضها الأمصار .

**قوله ( فأسلم الهرمزان )** فى السياق اختصار كثير لأن إسلام الهرمزان كان بعد قتال كثير بينه وبين المسلمين بمدينة تستر ، ثم نزل على حكم عمر فأسره أبو موسى الأشعرى وأرسل به إلى عمر مع أنس فأسلم فصار عمر يقربه ويستشير به ، ثم اتفق أن عبيد الله - بالنصغير - ابن عمر بن الخطاب اتهمه بأنه واطأ أبا لؤلؤة على قتل عمر فعدا على الهرمزان فقتله بعد قتل عمر ، وستأتى قصة إسلام الهرمزان بعد عشرة أبواب . وهو بضم الهاء وسكون الراء وضم الميم بعدها زاي ، وكان من زعماء الفرس .

**قوله ( إني مستشيرك في مغازي )** بالتشديد ، وهذه إشارة إلى ما فى قصده ، ووقع فى رواية ابن أبي شيبه من طريق معقل بن يسار « أن عمر شاور الهرمزان فى فارس وأصبهان وأذربيجان » أى بأبها يبدأ ، وهذا يشعر بأن المراد أنه استشاره فى جهات مخصوصة ، والهرمزان كان من أهل تلك البلاد وكان أعلم بأحوالها من غيره ، وعلى هذا فى قوله فى حديث الباب « فالرأس كسرى والجناح قيصر والجناح الآخر فارس » نظر ، لأن كسرى هو رأس أهل فارس ، وأما قيصر صاحب الروم فلم يكن كسرى رأساً لهم . وقد وقع عند الطبرى من طريق مبارك بن فضالة المذكورة قال « فإن فارس اليوم رأس وجناحان » وهذا موافق لرواية ابن أبي شيبه وهو أولى ، لأن قيصر كان بالشام ثم ببلاد الشمال ولا تعلق لهم بالعراق وفارس والمشرق . ولو أراد أن يجعل كسرى رأس الملوك وهو ملك المشرق وقيصر ملك الروم دونه ولذلك جعله جناحان لكان المناسب أن يجعل الجناح الثانى ما يقابله من جهة اليمين كملوك الهند والصين مثلاً ، لكن دلت الرواية الأخرى على أنه لم يرد إلا أهل بلاده التى هو عالم بها ، وكأن الجيوش إذ ذاك كانت بالبلاد الثلاثة ، وأكثرها وأعظمها بالبلدة التى فيها كسرى لأنه كان رأسهم .

**قوله ( فر المسلمين فلينفروا إلى كسرى )** فى رواية مبارك أن الهرمزان قال « فاقطع الجناحين يلن لك الرأس » فأنكر عليه عمر فقال « بل أقطع الرأس أولاً » فيحتمل أنه لما أنكر عليه عاد فأشار عليه بالصواب .

**قوله ( واستعمل علينا النعمان بن مقرن )** بالقاف وتشديد الراء وهو المقرن ، وكان من أفاضل الصحابة هاجر هو وإخوة له سبعة وقيل عشرة ، وقال ابن مسعود « أن للإيمان بيوتاً ، وإن بيت آل مقرن من بيوت الإيمان » وكان النعمان قدم على عمر بفتح القادسية فى رواية ابن أبي شيبه المذكورة « فدخل عمر المسجد فإذا هو بالنعمان يصلى فقدم ، فلما فرغ قال : إني مستعملك ، قال أما جابياً فلا ، ولكن غازياً ، قال : فإنك غاز ، فخرج معه الزبير وحذيفة وابن عمرو والأشعث وعمرو بن معد يكرب » وفى رواية الطبرى المذكورة « فأراد عمر المسير بنفسه ، ثم بعث النعمان ومعه ابن عمر وجعاعة ، وكتب إلى أبي موسى أن يسير بأهل

البصرة ، وإلى حذيفة أن يسير بأهل الكوفة ، حتى يجتمعوا بهاوند ، وعى بفتح النون والهاء والواو وسكون الثانية ، قال : وإذا التقيتم فأمركم النعمان بن مقرن .

**قوله ( حتى إذا كنا بأرض العدو )** وقد عرف من رواية الطبرى أنها نهاوند .

**قوله ( خرج علينا عامل كسرى )** سماه مبارك بن فضالة فى روايته بNDAR ، وعند ابن أبى شيبة أنه ذو الجناحين ، فعمل أحدهما لقبه .

**قوله ( فقام ترجمان )** فى رواية الطبرى من الزيادة « فلما اجتمعوا أرسل بNDAR إليهم أن أرسلوا إلينا رجلاً نكلمه ، فأرسلوا إليه المغيرة » وفى رواية ابن أبى شيبة « وكان بينهم نهر . فسرّح إليهم المغيرة ، فعبّر النهر ، فشاوّر ذو الجناحين أصحابه كيف نقعد للرسول ؟ فقالوا له : اقعد فى هيئة الملك وبهجته ، فقعد على سريره ووضع التاج على رأسه وقام أبناء الملك حوله سماطين عليهم أساور الذهب والقرطة والديباج ، قال فأذن للمغيرة فأخذ بضبعيه رجلان ومعه رمحه وسيفه ، فجعل يطعن برمحه فى بسطهم ليتطيروا » وفى رواية الطبرى « قال المغيرة : فضيت ونكست رأسى فدفعت فقلت لهم : إن الرسول لا يفعل به هذا » .

**قوله ( ما أنتم )** هكذا خاطبه بصيغة من لا يعقل احتقاراً له ، وفى روايته ابن أبى شيبة « فقال لأنكم معشر العرب أصابكم جوع وجهد فجئتم ، فإن شئتم مرناكم » بكسر الميم وسكون الراء أى أعطيناكم الميرة أى الزاد ورجعتم » . وفى رواية الطبرى « لأنكم معشر العرب أطول الناس جوعاً وأبعد الناس من كل خير ، وما معنى أن أمر هؤلاء الأساورة أن ينتظموكم بالنشاب إلا تنجساً لجيفكم » قال « فحمدت الله وأنثيت عليه ثم قلت : ما أخطأت شيئاً من صفتنا ، كذلك كنا ، حتى بعث الله إلينا رسوله » .

**قوله ( نعرف أباه وأمه )** زاد فى رواية ابن أبى شيبة « فى شرف منا ، أوسطنا حسباً ، وأصدقنا حديثاً »

**قوله ( فأمرنا نبينا رسول ربنا أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية )** هذا القدر هو الذى يحتاج إليه فى هذا الباب ، وفيه إخبار المغيرة أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بقتال الجوس حتى يؤدوا الجزية ، ففيه دفع لقول من زعم أن عبد الرحمن بن عوف تفرد بذلك ، وزاد فى رواية الطبرى « وإنا والله لانرجع إلى ذلك الشقاء حتى تغلبكم على ما فى أيديكم » .

**قوله ( فقال النعمان )** هكذا وقع فى هذه الرواية مختصراً ، قال ابن بطلال : قول النعمان للمغيرة وربما أشهدك الله مثلها « أى مثل هذه الشدة ، وقوله « فلم يندمك » أى مالقيت معه من الشدة « ولم يحزنك » أى لو قتلت معه لعلمك بما تصير إليه من النعيم وثواب الشهادة ، قال وقوله « ولكنى شهدت الخ » كلام مستأنف وابتداء قصة أخرى اه ، وقد بين مبارك بن فضالة فى روايته عن زياد بن جبير ارتباط كلام النعمان بما قبله ، وبسياقه يتبين أنه ليس قصة مستأنفة ، وحاصله أن المغيرة أنكر على النعمان تأخير القتال فاعتذر النعمان بما قاله ، وما أول به قوله « فلم يندمك الخ » فيه أيضاً نظر ، والذى يظهر أنه أراد بقوله « فلم يندمك » أى على التأنى والصبر حتى تزول الشمس ، وقوله « ولم يحزنك » شرّحه على أنه بالمهمة والنون من الحزن وفى رواية المستملى بالخاء المعجمة بغير نون وهو أوجه لوافق ما قبله ، وهو نظير ما تقدم فى وفد عبد القيسى

« غير خزايا ولا ندامى » ولفظ مبارك ملخصاً أنهم « أرسلوا إليهم أما أن تعبروا إلينا النهر أو نعبّر إليكم » . قال النعمان اعبروا إليهم ، قال فتلاقوا وقد قرن بعضهم بعضاً وألقوا حسك الحديد خلفهم لئلا يفروا ، قال فرأى المغيرة كثرتهم فقال لم أر كاليوم فشلا أن عدونا يتركون يتأهبون ، أما والله لو كان الأمر إلى لقد أعجلتهم . وفي رواية ابن أبي شيبه « فصافقناهم ، فرشقونا حتى أسرعوا فينا ، فقال المغيرة للنعمان أنه قد أسرع في الناس فلو حملت ، فقال النعمان : إنك لنزو مناقب ، وقد شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله » الله عليه وسلم مثلها » وفي رواية الطبري « قد كان الله أشهدك أمثالها ، والله ما منعتني أن أناجزهم إلا شيء شهدته من رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( حتى تهب الأرواح )** جمع ربح وأصله الواو ، لكن لما انكسر ما قبل الواو الساكنة انقلبت ياء والجمع يرد الأشياء إلى أصولها ، وقد حكى ابن جني جمع ربح على أرياح .

**قوله ( وتحضر الصلوات )** في رواية ابن أبي شيبه « وتزول الشمس » وهو بالمعنى ؛ وزاد في رواية الطبري « ويطيب القتال » وفي رواية ابن أبي شيبه « وينزل النصر » وزاد معاً واللفظ لمبارك بن فضالة عن زياد بن جبير « فقال النعمان : اللهم إني أسألك أن تقرر عيني اليوم بفتح يكون فيه عز الإسلام وذل الكفر والشهادة لي » ثم قال « إني هاز اللراء فتيسروا للقتال » ، وفي رواية ابن أبي شيبه « فليقتل الرجل حاجته وليتوطأ ، ثم هازه الثانية فتأهبوا » وفي رواية ابن أبي شيبه « فلينظر الرجل إلى نفسه ويرمي من سلاحه ، ثم هازه الثالثة فاحملوا ، ولا يلوي أحد على أحد ، ولو قتلت ، فإن قتلت فعلى الناس حذيفة . قال فحمل وحمل الناس ، فوالله ما علمت أن أحداً يومئذ يريد أن يرجع إلى أهله حتى يقتل أو يظفر . فثبتوا لنا ، ثم انهزموا ، فجعل الواحد يقع على الآخر فيقتل سبعة ، وجعل الحسك الذي جعلوه خلفهم يعقرهم » وفي رواية ابن أبي شيبه « ووقع ذو الجناحين عن بغلة شهباء فانشق بطنه ، ففتح الله على المسلمين » وفي رواية الطبري « وجعل النعمان يتقدم باللواء ، فلما تحقق الفتح جاءت نشابة في خاصرته فصرعته ، فسجاه أخوه معقل ثوباً وأخذ اللواء ، ورجع الناس فزلوا وبايعوا حذيفة ، فكذب بالفتح إلى عمر مع رجل من المسلمين » قلت : وسماه سيف في « الفتوح » طريف بن سهم ، وعند ابن أبي شيبه من طريق علي بن زيد بن جدعان عن أبي عثمان هو النهدي أنه ذهب بالبشارة إلى عمر ، فيمكن أن يكونا ترافقا ، وذكر الطبري أن ذلك كان سنة تسع عشرة وقيل سنة إحدى وعشرين ، وفي الحديث منقبة للنعمان ومعرفة المغيرة بالحرب وقوة نفسه وشهامته وفصاحته وبلاغته ، ولقد اشتمل كلامه هذا الوجيز على بيان أحوالهم الدنيوية من المطعم والملبس ونحوهما ، وعلى أحوالهم الدينية أولاً وثانياً ، وعلى معتقدتهم من التوحيد والرسالة والإيمان بالمعاد ، وعلى بيان معجزات الرسول صلى الله عليه وسلم وإخباره بالمغيبات ووقوعها كما أخبر ، وفيه فضل المشورة وأن الكبير لا نقص عليه في مشاورة من هو دونه ، وأن المفضول قد يكون أميراً على الأفضل ، لأن الزبير بن العوام كان في جيش عليه فيه النعمان بن مقرن والزبير أفضل منه اتفاقاً ، ومثله تأمير عمرو بن العاص على جيش فيه أبو بكر وعمر كما سيأتي في أواخر المغازي ، وفيه ضرب المثل وجودة تصور الهرمزان ولذلك استشاره عمر ، وتشبيه لغائب المجوس بحاضر محسوس لتقريبه إلى الفهم ، وفيه البداءة بقتال الأهم فالأهم ، وبيان ما كان العرب

عليه في الجاهلية من الفقر وشظف العيش ، والإرسال إلى الإمام بالبشارة ، وفضل القتال بعد زوال الشمس على ما قبله ، وقد تقدم ذلك في الجهاد ، ولا يعارضه ما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم كان يغير صباحاً لأن هذا عند المصاففة وذلك عند الغارة .

### باب إذا وادع الإمام ملك القرية هل يكون ذلك لبقيتهم؟

٣٠٥٤ - حدثنا سهل بن بكار قال حدثنا وهيب عن عمرو بن يحيى عن عباس الساعدي عن أبي حميد الساعدي قال : غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وأهدى ملك أيلة للنبي صلى الله عليه وسلم بغلة بيضاء ، فكساه برداً ، وكتب له ببحرهم . [٣١٦١]

قوله ( باب إذا وادع الإمام ملك القرية هل يكون ذلك لبقيتهم ) ؟ أى ابقية أهل القرية ، أورد فيه طرفاً من حديث أبي حميد الساعدي « غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم تبوك فأهدى ملك أيلة بغلة » الحديث ، وقد تقدم بتمامه في كتاب الزكاة ، وقوله « وكساه برداً » كذا فيه بالواو ، ولأبي ذر بالقاء وهو أولى لأن فاعل كسا هو النبي صلى الله عليه وسلم ، وقوله « يبحرهم » أى بقرتهم ، قال ابن المنير : لم يقع في لفظ الحديث عند البخاري صيغة الأمان ولا صيغة الطلب لكنه بناء على العادة في أن الملك الذي أهدى إنما طلب إبقاء ملكه ، وإنما يبقى ملكه ببقاء رعيته ، فيؤخذ من هذا أن موادعته موادعة لرعيته . قات : وهذا القدر لا يكفي في مطابقة الحديث للترجمة ، لأن العادة بذلك معروفة من غير الحديث ، وإنما جرى البخاري على عادته في الإشارة إلى بعض طرق الحديث الذي يورده ، وقد ذكر ذلك ابن إسحق في السيرة فقال « لما انتهى النبي صلى الله عليه وسلم إلى تبوك أتاه بحنة بن روبة صاحب أيلة فصالحه وأعطاه الجزية ، وكتب له رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاباً فهو عندهم : بسم الله الرحمن الرحيم . هذه أمانة من الله ومحمد النبي رسول الله لبحنة بن روبة وأهل أيلة » فذكره . قال ابن بطال : العلماء مجمعون على أن الإمام إذا صالح ملك القرية أنه يدخل في ذلك الصلح بقتهم ، واختلفوا في عكس ذلك هو ما إذا استأمن لطائفة معينة هل يدخل هو فيهم ؟ فذهب الأكثر إلى أنه لا بد من تعيينه لفظاً ، وقال أصبغ ومجنون : لا يحتاج إلى ذلك ، بل يكفي بالقرينة ، لأنه لم يأخذ الأمان لغيره إلا وهو يقصد إدخال نفسه .

### باب الوصاة بأهل ذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والذمة : العهد ، والآل : القرابة

٣٠٥٥ - حدثنا آدم بن أبي إياس قال حدثنا شعبة قال حدثنا أبو جمرة قال سمعت جويرية بن قدامة التميمي قال : سمعت عمر بن الخطاب ، قلنا : أوصنا يا أمير المؤمنين . قال : أوصيكم بذمة الله ، فإنه ذمة نبيكم ، ورزق عيالكم . [٣١٦٢]

قوله ( باب الوصاة بأهل ذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ) الوصاة بفتح الواو والمهملة مخففاً بمعنى الوصية ، تقرر وصيته وأوصيته توصية والاسم الوصاة والوصية . وقد تقدم بسطه في أول كتاب الوصايا .

قوله ( والذمة العهد والإل القراية ) هو تفسير الضحاك في قوله تعالى ﴿ لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة ﴾ وهو كقول الشاعر :

وأشهد أن إلّك من قریش كإل السقب من رآل النعام

وقال أبو عبيدة في « المجاز » الإل العهد والميثاق واليمين ، ومجاز الذمة التذم والجمع ذم . وقال غيره : يطلق الإل أيضاً على العهد وعلى الجوار . وعن مجاهد : الإل الله ، وأكره عليه غير واحد .

قوله ( حدثنا أبو جرة ) هو بالجيم والراء الضبعي صاحب ابن عباس ، وجريية بن قدامة بالجيم مصغر ماله في البخاري سوى هذا الموضع ، وهو مختصر من حديث طويل في قصة مقتل عمر ، وسأذكر ما فيه من فائدة زائدة في الكلام على حديث عمر المذكور في مناقبه ، وقيل إن جريية هذا هو جارية بن قدامة الصحابي المشهور ، وقد بينت في كتابي في الصحابة ما يقويه ، فإن ثبت وإلا فهو من كبار التابعين :

قوله ( أوصيكم بذمة الله فإنه ذمة نبيكم ورزق عيالكم ) في رواية عمرو بن ميمون « وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله أن يوفى لهم بعهدهم ، وأن يقاتل من وراءهم وأن لا يكلفوا إلا طاقهم » قلت : ويستفاد من هذه الزيادة أن لا يؤخذ من أهل الجزية إلا قدر ما يطيق المأخوذ منه . وقوله في هذه الرواية « ورزق عيالكم » أى ما يؤخذ منهم من الجزية والحراج ، قال المهلب : في الحديث والحض على الوفاء بالعهد ، وحسن النظر في عواقب الأمور ، والإصلاح لمعانى المال وأصول الاكتساب .

باب ما أقطع النبي صلى الله عليه من البحرين ، وما وعد من البحرين والجزية ، ولن

يقسم الفيء والجزية ؟

٣٠٥٦ - حدثنا أحمد بن يونس قال حدثنا زهير عن يحيى بن سعيد قال : سمعت أنساً قال : دعا النبي صلى الله عليه الأنصار ليكتب لهم بالبحرين ، فقالوا : لا والله حتى تكتب لإخواننا من قریش بمثلها ، فقال : « ذاك لهم ما شاء الله على ذلك يقولون له » . قال : « فإنكم سترون بعدي أثره ، فاصبروا حتى تلقوني » . [٣١٦٣]

٣٠٥٧ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال أخبرني روح بن القاسم عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله : كان رسول الله صلى الله عليه قال لي : « لو قد جاءنا مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا » . فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وجاء مال البحرين قال أبو بكر : من كانت له عند رسول الله صلى الله عليه عدة فليأتني ، فأتيته فقلت : إن رسول الله صلى الله عليه قد كان قال لي : « لو قد جاءنا مال البحرين لأعطيتك هكذا وهكذا وهكذا » . فقال لي : احش ، فحثوت حثية . فقال لي : عدّها . فعددتها ، فإذا هي خمسمائة ، فأعطاني خمسمائة وأعطاني ألفاً وخمسمائة . [٣١٦٤]

[٣١٦٥]

٣٠٥٨- وقال إبراهيم بن طهمان عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس أتى النبي صلى الله عليه وسلم بمال من البحرين فقال: «انثروه في المسجد»، فكان أكثر مال أتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ جاءه العباس فقال: يا رسول الله، أعطني، إني فاديت نفسي وفاديت عقيلاً. فقال: «خذ» فحثا في ثوبه، ثم ذهب يقله فلم يستطع فقال: أمر بعضهم يرفعه إلي. قال: «لا». قال: فارفعه أنت علي، قال: «لا». فنثر منه، ثم ذهب يقله فلم يستطع فقال: أمر بعضهم يرفعه إلي، قال: «لا». قال: فارفعه أنت علي، قال: «لا». فنثر منه ثم احتمله على كاهله ثم انطلق، فما زال يتبعه بصره حتى خفي علينا، عجباً من حرصه، فما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم منها درهم.

قوله ( باب ما أقطع النبي صلى الله عليه وسلم من البحرين ، وما وعد من مال البحرين والجزية ، ولمن يقسم الفئ والجزية ) اشتملت هذه الترجمة على ثلاثة أحكام ، وأحاديث الباب ثلاثة موزعة عليها على الترتيب . فأما إقطاعه صلى الله عليه وسلم من البحرين فالحديث الأول دال على أنه صلى الله عليه وسلم هم بذلك وأشار على الأنصار به مراراً فلما لم يقبلوا تركه ، فنزل المصنف ما بالقوة منزلة ما بالفعل ، وهو في حقه صلى الله عليه وسلم واضح لأنه لا يأمر إلا بما يجوز فعله والمراد بالبحرين البلد المشهور بالعراق ، وقد تقدم في فرض الخمس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان صالحهم وضرب عليهم الجزية ، وتقدم في كتاب الشرب في الكلام على هذا الحديث أن المراد بإقطاعها للأنصار تخصيصهم بما يتحصل من جزيتها وخراجها لا تملك رقبته لأن أرض الصلح لا تقسم ولا تقطع . وأما ما وعد من مال البحرين والجزية فحديث جابر دال عليه وقد مضى في الخمس مشروحاً . وأما مصرف النية والجزية فعطف الجزية على النية من عطف الخاص على العام لأنها من جملة النية ، قال الشافعي وغيره من العلماء : النية كل ما حصل للمسلمين مما لم يوجفوا عليه بخيل ولا ركاب ، وحديث أنس المعلق يشعر بأنه راجع إلى نظر الإمام يفضل من شاء بما شاء ، وقد تقدم الحديث بهذا الإسناد المعلق بعينه في المساجد من كتاب الصلاة ، وذكرت هناك من وصله وبعض فوائده ، وأعاده في الجهاد وغيره بأخصر من هذا ، وتقدم في الخمس أن المال الذي أتى به من البحرين كان من الجزية وأن مصرف الجزية مصرف النية ، وتقدم بيان الاختلاف في مصرف النية ، وأن المصنف يختار أنه إلى نظر الإمام والله أعلم . وروى عبد الرزاق في حديث عمر الطويل حين دخل عليه العباس وعلى يختصمان قال «قرأ عمر ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى» الآية ، فقالوا : استوعبت هذه المسلمين » ورواه أبو عبيدة من وجه آخر وقال فيه «فاستوعبت هذه الآية الناس ، فلم يبق أحد إلا له فيها حق ، إلا بعض من تملكون من أرقائكم » قال أبو عبيد : حكم النية والخراج والجزية واحد ، ويلتحق بما يؤخذ من مال أهل الذمة من العشر إذا انجروا في بلاد الإسلام ، وهو حق المسلمين يعم به الفقير والغني وتصرف منه أعطية المقاتلة وأرزاق النرية وما ينوب الإمام من جميع ما فيه صلاح الإسلام والمسلمين . واختلف



الصحابة في قسم النىء : فذهب أبو بكر إلى التسوية وهو قول على وعطاء واختيار الشافعى ، وذهب عمر وعثمان إلى التفضيل وبه قال مالك ، وذهب الكوفيون إلى أن ذلك إلى رأى الإمام إن شاء فضل وإن شاء سوى ، قال ابن بطلال : أحاديث الباب حجة لمن قال بالتفضيل ، كذا قال ، والذي يظهر أن من قال بالتفضيل يشترط التعميم بخلاف من قال إنه إلى نظر الإمام وهو الذى تدل عليه أحاديث الباب والله أعلم . وروى أبو داود من حديث عوف بن مالك « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا جاءه في قسمة من يومه ، فأعطى الأهل حظين وأعطى الأعزب حظاً واحداً . وقال ابن المنذر : انفرد الشافعى بقوله إن في النىء الخمس كخمس الغنيمة ، ولا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة ولا من بعدهم ، لأن الآيات التاليات الآية النىء معطوفات على آية النىء من قوله ﴿ للفقراء المهاجرين ﴾ إلى آخرها فهي مفسرة لما تقدم من قوله ﴿ ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى ﴾ ، والشافعى حمل الآية الأولى على أن القسمة إنما وقعت ، لمن ذكر فيها فقط ، ثم لما رأى الإجماع على أن أعطية المقاتلة وأرزاق الثرية وغير ذلك من مال النىء تأول أن الذى ذكر في الآية هو الخمس فجعل خمس النىء واجباً لهم ، وخالفه عامة أهل العلم اتباعاً لعمر والله أعلم . وفي قصة العباس دلالة على أن سهم ذوى القربى من النىء لا يختص بفقيرهم لأن العباس كان من الأغنياء ، قال إسحق بن منصور : قلت لأحمد في قول عمر « ما على الأرض مسلم إلا وله من هذا النىء حق إلا ما ملكتم أيمانكم » قال يقول : النىء للغنى والفقير ، وكذا قال إسحق بن راهويه .

### باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم

[٣١٦٦]

٣٠٥٩- حدثنا قيس بن حفص قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الحسن بن عمرو قال حدثنا مجاهد عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه قال : « من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة ، وإن ريحها يوجد من مسيرة أربعين عاماً » .  
[الحديث ٣١٦٦- طرفه في : ٦٩١٤ .]

**قوله ( باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم )** كذا قيده في الترجمة ، وليس التقييد في الخبر ، لكنه مستفاد من قواعد الشرع ، ووقع منصوفاً في رواية أبي معاوية الآتي ذكرها بلفظ « بغير حق » وفيما أخرجه النسائي وأبو داود من حديث أبي بكر بلفظ « من قتل نفساً معاهدة بغير حلها حرم الله عليه الجنة » وسيأتى الكلام على المتن في الديات فإنه ذكره فيه بهذا الإسناد بعينه . وعبد الواحد شيخ شيخه هو ابن زياد ، والحسن ابن عمرو هو الفقيمي بالفاء والقاف مصغراً كوفي ثقة ماله في البخارى سرى هذا الحديث وآخر في الأدب .  
**قوله ( مجاهد عن عبد الله بن عمرو )** أى ابن العاص ، كذا قال عبد الواحد عن الحسن بن عمرو ، وتابعه أبو معاوية عند ابن ماجة وعمرو بن عبد الغفار الفقيمي عند الإسماعيلي فهؤلاء ثلاثة رووه هكذا ، وخالفهم مروان بن معاوية فرواه عن الحسن بن عمرو فزاد فيه رجلاً بين مجاهد وعبد الله بن عمرو وهو جنادة بن أبي أمية أخرجه من طريقه النسائي ، ورجح الدارقطني رواية مروان لأجل هذه الزيادة ، لكن سماع مجاهد

من عبد الله بن عمرو ثابت ، وليس بمدلس فيحتمل أن يكون مجاهد سمعه أولاً من جنادة ثم لقي عبد الله بن عمرو ، أو سمعاه معاً وثبته فيه جنادة فحدث به عن عبد الله بن عمرو تارة وحدث به عن جنادة أخرى ، ولعل السر في ذلك ما وقع بينهما من زيادة أو اختلاف لفظ فإن لفظ النساء من طريقه « من قتل قتيلًا من أهل الذمة لم يجد ربح الجنة » فقال « من أهل الذمة » ولم يقل معاهدًا وهو بالمعنى ، ووقع في رواية أبي معاوية « بغير حق » كما تقدم ، ووقع في رواية الجميع « أربعين عاماً » إلا عمرو بن عبد الغفار فقال « سبعين » ووقع مثله في حديث أبي هريرة عند الترمذي .

(قنبيان) : أحدهما اتفقت النسخ على أن الحديث من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص ، إلا ما رواه الأصيلي عن الجرجاني عن القريبي فقال « عبد الله بن عمر » بضم العين بغير واو ، وهو تصحيف نبه عليه الجاني . ثانيهما قوله « لم يرح » بفتح الراء وأصله يراح أى وجد ربح ، وحكى ابن التين ضم أوله وكسر الراء ، قال : والأول أجود وعليه الأكثر ، وحكى ابن الجوزي ثالثة وهو فتح أوله وكسر ثانيه من راح يربح ، والله أعلم .

### باب إخراج اليهود من جزيرة العرب

وقال عمر عن النبي صلى الله عليه : « أقركم بما أقركم الله به » .

[٣١٦٧] ٣٠٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث قال حدثني سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال : بينما نحن في المسجد خرج النبي صلى الله عليه فقال : « انطلقوا إلى يهود » ، فخرجنا حتى إذا جئنا بيت المدراس فقال : « أسلموا تسلموا ، واعلموا أن الأرض لله ورسوله ، وإنني أريد أن أجليكم من هذه الأرض ، فمن يجد منكم بماله شيئاً فليبعه ، وإلا فاعلموا أن الأرض لله ورسوله » .

[الحديث ٣١٦٧ - طرفاه في : ٦٩٤٤ ، ٧٣٤٨] .

[٣١٦٨] ٣٠٦١ - حدثنا محمد قال أخبرنا ابن عيينة عن سليمان بن أبي مسلم سمع سعيد بن جبیر سمع ابن عباس يقول : يوم الخميس وما يوم الخميس . ثم بكى حتى بل دمه الحصى . قلت : يا أبا عباس ، وما يوم الخميس ؟ قال : اشتد برسول الله صلى الله عليه وجعه فقال : « اتنوني بكتف أكتب لكم كتاباً بالآ تضلوا بعده أبداً » . فتنازعوا . ولا ينبغي عند نبي تنازع . فقالوا : ماله ؟ أهجر ؟ استفهموه . فقال : « ذروني ، الذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه » . فأمرهم بثلاث فقال : « أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم » ، والثالثة إما سكّت عنها ، وإما أن قالها فنسيها . قال سعيد : هذا من قول سليمان .

قوله ( باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ) تقدم الكلام على جزيرة العرب في « باب هل يستشفع إلى أهل الذمة » من كتاب الجهاد ، وتقدم فيه حديث ابن عباس ثاني حديثي الباب ولفظه « أخرجوا المشركين » وكان المصنف اقتصر على ذكر اليهود لأنهم يوحلون الله تعالى إلا القليل منهم ومع ذلك أمر بإخراجهم فيكون إخراج غيرهم من الكفار بطريق الأولى .

قوله ( وقال عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أقرم ما أقرمكم الله ) هو طرف من قصة أهل خيبر ، وقد تقدم موصولا في المزارعة مع الكلام عليه ، ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة من قوله صلى الله عليه وسلم لليهود « أسلموا تسلموا » وسيأتي بآتم من هذا السياق في كتاب الإكراه وفي الاعتصام ، ولم أر من صرح بنسب اليهود المذكورين والظاهر أنهم بقايا من اليهود تأخروا بالمدينة بعد إجلاء بني قينقاع وقريظة والنضير والفراخ من أمرهم ، لأنه كان قبل إسلام أبي هريرة ، وإنما جاء أبو هريرة بعد فتح خيبر كما سيأتي بيان ذلك كله في المغازي ، وقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر على أن يعملوا في الأرض كما تقدم ، واستمروا إلى أن أجلاهم عمر ، ويحتمل والله أعلم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن فتح ما بقي من خيبر هم بإجلاء من بقي ممن صالح من اليهود ثم سألوهم أن يقيمهم ليعملوا في الأرض فبقاهم ، أو كان قد بقي بالمدينة من اليهود المذكورين طائفة استمروا فيها معتمدين على الرضا بإبقائهم للعمل في أرض خيبر ثم منعهم النبي صلى الله عليه وسلم من سكنى المدينة أصلا والله أعلم ، بل سياق كلام القرطبي في شرح مسلم يقتضي أنه فهم أن المراد بذلك بنو النضير ، ولكن لا يصح ذلك لتقدمه على مجيء أبي هريرة ، وأبو هريرة يقول في هذا الحديث إنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وبيت المدراس بكسر أوله هو البيت الذي يدرس فيه كتابهم ، أو المراد بالمدراس العالم الذي يدرس كتابهم ، والأول أرجح لأن في الرواية الأخرى « حتى أتى المدراس » وقوله « أسلموا تسلموا » : من الجناس الحسن لسهولة لفظه وعدم تكلفه ، وقد تقدم نظيره في كتاب هرقل « أسلم تسلم » وقوله « اعلموا » جملة مستأنفة كأنهم قالوا في جواب قوله أسلموا تسلموا : لم قلت هذا وكررت ؟ فقال : اعلموا أني أريد أن أجليكم فإن أسلمتم سلمتم من ذلك ومما هو أشق منه . وقولهم « قد بلغت » كلمة مكر ومداجاة ليدفعوه بما يوهمه ظاهرها ولذلك قال صلى الله عليه وسلم « ذلك أريد » أي التبليغ .

قوله ( فمن يجد منكم بماله ) من الوجدان أي يجد مشترياً ، أو من الوجد أي الحجة أي يحبه ، والغرض أن منهم من يشق عليه فراق شيء من ماله مما يعسر تحويله فقد أذن له في بيعه . ثانيهما حديث ابن عباس فيما قال النبي صلى الله عليه وسلم عند وفاته ، والغرض منه قوله « أخرجوا المشركين من جزيرة العرب » ووقع في رواية الجرجاني « أخرجوا اليهود » والأول أثبت .

قوله ( حدثنا محمد حدثنا ابن عيينة ) محمد هذا هو ابن سلام ، وقد تقدم في كتاب الوضوء في حديث آخر « حدثنا محمد بن سلام حدثنا ابن عيينة » وسيأتي الكلام على شرح المتن في الوفاة آخر المغازي إن شاء الله تعالى . قال الطبري : فيه أن على الإمام إخراج كل من دان بغير دين الإسلام من كل بلد غلب عليها المسلمون عنوة إذا لم يكن بالمسلمين ضرورة لإلهم كعمل الأرض ونحو ذلك ، وعلى ذلك أقر عمر من أقر بالسواد

والشام ، وزعم أن ذلك لا يختص بجزيرة العرب بل يلتحق بها ما كان على حكمها .

ب

إِذَا غَدَرَ الْمُشْرِكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ هَلْ يُعْفَى عَنْهُمْ؟

[٣١٦٩] ٣٠٦٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا فَتَحْتُ خَيْبَرَ أَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ شَاةٌ فِيهَا سَمٌّ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «اجْمَعُوا لِي مَا كَانَ هَاهُنَا مِنْ يَهُودٍ»، فَجَمَعُوا لَهُ، فَقَالَ: «إِنِّي سَأَلْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِي عَنْهُ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ. فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَنْ أَبُوكُمْ؟» قَالُوا: فَلَانٌ. فَقَالَ: «كَذَبْتُمْ، بَلْ أَبُوكُمْ فَلَانٌ». قَالُوا: صَدَقْتَ. قَالَ: «فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِي عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُ عَنْهُ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، وَإِنْ كَذَبْنَا عَرَفْتَ كَذَبْنَا كَمَا عَرَفْتُهُ فِي آبِنَا. فَقَالَ لَهُمُ: «مَنْ أَهْلُ النَّارِ؟» قَالُوا: نَكُونُ فِيهَا يَسِيرًا، ثُمَّ تَخَلَّفُونَا فِيهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «اخْسُوا فِيهَا، وَاللَّهِ لَا نَخْلُقُكُمْ فِيهَا أَبَدًا». قَالَ: «هَلْ أَنْتُمْ صَادِقِي عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ. قَالَ: «هَلْ جَعَلْتُمْ فِي هَذِهِ الشَّاةِ سُمًّا؟» فَقَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «مَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ؟» قَالُوا: أَرَدْنَا إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا نَسْتَرِيحُ، وَإِنْ كُنْتَ نَبِيًّا لَمْ يَضُرْكُ.

[الحديث ٣١٦٩ - طرفاه في: ٤٢٤٩، ٥٧٧٧].

قوله (باب إذا غدر المشركون بالمسلمين هل يعفى عنهم) ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة اليهود في سم الشاة بعد فتح خيبر ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المغازي ، ولم يجزم البخاري بالحكم إشارة إلى ما وقع من الاختلاف في معاقبة المرأة التي أهدت السم ، وسيأتي بسطه هناك إن شاء الله تعالى .

ب

دَعَاءُ الْإِمَامِ عَلَى مَنْ نَكَثَ عَهْدًا

[٣١٧٠] ٣٠٦٣ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسًا عَنِ الْقِنُوتِ قَالَ: قَبْلَ الرُّكُوعِ. فَقُلْتُ: إِنْ فَلَانًا يَزْعُمُ أَنَّكَ قُلْتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَقَالَ: كَذِبٌ، ثُمَّ حَدَّثَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ قَالَ: بَعَثَ أَرْبَعِينَ أَوْ سَبْعِينَ - يَشْكُ فِيهِ - مِنَ الْقُرَاءِ إِلَى أَنَاسٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَعَرَضَ لَهُمْ هَؤُلَاءِ فَقَتَلُوهُمْ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَهْدٌ، فَمَا رَأَيْتُهُ وَجَدَ عَلَى أَحَدٍ مَا وَجَدَ عَلَيْهِمْ.

قوله ( باب دعاء الإمام على من نكث عهداً ) ذكر فيه حديث أنس في القنوت ، وقد سبق شرحه مستوفى في كتاب الوتر . وقوله ( حدثنا ثابت بن يزيد ) أوله تحتانية ، وهم من قال فيه زيد بغير ياء ، وعاصم شيخه هو الأحول ، والإسناد كله بصريون .

### باب أمان النساء وجوارهن

[٣١٧١] ٣٠٦٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن أبا مرة مولى أم هانئ بنت أبي طالب أخبره أنه سمع أم هانئ بنت أبي طالب تقول : ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله عام الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته تستره ، فسلمت عليه . فقال : « من هذه ؟ » فقلت : أنا أم هانئ بنت أبي طالب فقال : « مرحباً بأم هانئ » ، فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمان ركعات ملتحفاً في ثوب واحد . فقلت : يا رسول الله ، زعم ابن أمي علي أنه قاتل رجلاً قد أجرته ؛ فلان ابن هبيرة . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه : « قد أجرنا من أجرنا يا أم هانئ » قالت أم هانئ : وذلك ضحى .

قوله ( باب أمان النساء وجوارهن ) الجوار بكسر الجيم وضمها المجاورة ، والمراد هنا الإجارة ، تقول جاورته أجواره مجاورة وجواراً ، وأجرته أجيره إجاراً وجواراً . ذكر فيه حديث أم هانئ وقد تقدم في أوائل الصلاة ما يتعلق بالمراد بفلان ابن هبيرة وغير ذلك من فوائده ، ووقع هنا للداودي الشارح وهم ، فإنه قال : قوله عام الحديبية وهم من عبد الله بن يوسف والذي قاله غيره يوم الفتح ، وتعقبه ابن التين بأن الروايات كلها على خلاف ما قال الداودي وليس فيها إلا يوم الفتح على الصواب . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة ، إلا شيئاً ذكره عبد الملك - يعني ابن الماجشون صاحب مالك - لا أحفظ ذلك عن غيره قال : إن أمر الأمان إلى الإمام ، وتأول ماورد مما يخالف ذلك على قضايا خاصة ، قال ابن المنذر : وفي قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم « يسعى بذمتهم أدناهم » دلالة على إغفال هذا القائل انتهى . وجاء عن سحنون مثل قول ابن الماجشون فقال : هو إلى الإمام ، إن أجازة جاز وإن رده رد .

### باب ذمة المسلمين وجوارهم وأحدّة ، يسعى بها أدناهم

[٣١٧٢] ٣٠٦٥ - نا محمد قال نا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال : خطبنا علي فقال : ما عندنا كتاب نقرؤه إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة ، قال : فيها الجراحات ، وأسنان الإبل ، والمدينة حرم ما بين غير إلى كذا ، فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه صرف ولا عدل ، ومن تولى غير مواليه فعليه مثل ذلك ، وذمة المسلمين وأحدّة ، فمن أخفر مسلماً فعليه مثل ذلك .

قوله ( باب ذمة المسلمين وجوارهم واحدة يسعى بذمتهم أدناهم ) ذكر فيه حديث على في الصحيفة ، ومحمد شيخه هر ابن سلام نسبة ابن السكن ، والغرض منه قوله فيه « وذمة المسلمين واحدة ، فمن أخضر مسلماً فعليه مثل ذلك » أى مثل ما ذكر من الوعيد في حق من أحدث في المدينة حدثاً ، وهو ظاهر فيما يتعلق بصدر الترجمة . وأما قوله « يسعى بذمتهم أدناهم » فأشار به إلى ما ورد في بعض طرقه ، وقد تقدم بيانه في فضل المدينة في أواخر الحج ، ويأتى بهذا اللفظ بعد خمسة أبواب ، ودخل في قوله « أدناهم » أى أقلهم كل وضيع بالنص وكل شريف بالفحوى فدخل في أدناهم المرأة والعبد والصبي والمجنون . فأما المرأة فتقدم في الباب الذى قبله ، وأما العبد فأجاز الجمهور أمانه قاتل أو لم يقاتل ، وقال أبو حنيفة : إن قاتل جاز أمانه وإلا فلا ، وقال سحنون : إذا أذن له سيده في القتال صح أمانه وإلا فلا . وأما الصبي فقال ابن المنذر : أجمع أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز قلت : وكلام غيره يشعر بالتفرقة بين المراهق وغيره وكذلك المميز الذى يعقل ، والخلاف عن المالكية والحنابلة . وأما المجنون فلا يصح أمانه بلا خلاف كالكافر . لكن قال الأوزاعي : إن غزا الذمى مع المسلمين فأمن أحداً فإن شاء الإمام أمضاه وإلا فليرده إلى مأمنه ، وحكى ابن المنذر عن الثورى أنه استثنى من الرجال الأحرار الأسير في أرض الحرب فقال : لا ينفذ أمانه ، وكذلك الأجير . وقد مضى كثير من فوائد هذا الحديث في فضل المدينة ، وتأتى بقيته في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى .

إِذَا قَالُوا: صَبَّأْنَا وَلَمْ يُحْسِنُوا أَسْلَمْنَا

وقال ابن عمر: فجعل خالد يقتل، فقال النبي صلى الله عليه: «أبرأ إليك مما صنع خالد».

وقال عمر: إذا قال: مَتَرَسٌ فَقَدْ أَمَّنَهُ، إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ الْأَلْسَنَةَ كُلَّهَا. أو قال: تَكَلَّمْ. لا بأس.

قوله ( باب إذا قالوا ) أى المشركون حين يقاتلون ( صبأنا ) أى وأرادوا الإخبار بأنهم أسلموا ( ولم يحسنوا أسلمنا ) أى جرياً منهم على لغتهم ، هل يكون ذلك كافياً في رفع القتال عنهم أم لا ؟ قال ابن المنير : مقصود الترجمة أن المقاصد تعتبر بأداتها كيفما كانت الأدلة لفظية أو غير لفظية بأى لغة كانت .

قوله ( وقال ابن عمر : فجعل خالد يقتل ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أبرأ إليك مما صنع خالد ) هذا طرف من حديث طويل أخرجه المؤلف في غزوة الفتح من المغازى ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك ، وحاصله أن خالد بن الوليد غزا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم قوماً فقالوا صبأنا وأرادوا أسلمنا ، فلم يقبل خالد ذلك منهم وقتلهم بناء على ظنهم لفظ ، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فأنكره ، فدل على أنه يكتفى من كل قوم بما يعرف من لغتهم . وقد عذر النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد في اجتهاده ، ولذلك لم يقد منه . وقال ابن بطال : لا خلاف أن الحاكم إذا قضى بيجور أو بخلاف قول أهل العلم أنه مردود ، لكن ينظر فإن كان على وجه الاجتهاد فإن الإثم ساقط ، وأما الضمان فيلزم عند الأكثر .

وقال الثوري وأهل الرأي وأحمد وإسحق : ما كان في قتل أو جراح في بيت المال . وقال الأوزاعي والشافعي وصاحباً أي حنيفة : على العاقلة . وقال ابن الماجشون لا يلزم فيه ضمان . وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الأحكام ، وهذا من المواضع التي يتمسك بها في أن البخاري يترجم ببعض ماورد في الحديث وإن لم يورده في تلك الترجمة فإنه ترجم بقوله « صباناً » ولم يوردها ، واكتفى بطرف الحديث الذي وقعت هذه اللفظة فيه .

قوله ( وقال عمر : إذا قال « مترس » فقد آمنه ، إن الله يعلم الألسنة كلها ) وصله عبد الرزاق من طريق أبي وائل قال « جاءنا كتاب عمر ونحن نحاصر قصر فارس فقال : إذا حاصرتم قصرأ فلا تقولوا انزل على حكم الله فإنكم لا تدرون ما حكم الله ، ولكن أنزلوهم على حكمكم ثم اقضوا فيهم ، وإذا لقي الرجل الرجل فقال لا تخف فقد آمنه ، وإذا قال مترس فقد آمنه ، إن الله يعلم الألسنة كلها » وأول هذا الأثر أخرجه مسلم من طريق بريدة مرفوعاً في حديث طويل . و « مترس » كلمة فارسية معناها لا تخف وهي بفتح الميم وتشديد المثناة وإسكان الراء بعدها مهملة وقد تخفف التاء وبه جزم بعض من لقيناه من العجم ، وقيل بإسكان المثناة وفتح الراء ووقع في الموطأ رواية يحيى بن يحيى الأندلسي مطرس بالطاء بدل المثناة ، قال ابن قرقول : هي كلمة أعجمية ، والظاهر أن الراوي فخم المثناة فصارت تشبه الطاء كما يقع من كثير من الأندلسيين .

قوله ( وقال تكلم لا بأس ) فاعل قال هو عمر ، وروى ابن أبي شبة ويعقوب بن سفيان في تاريخه من طرق بإسناد صحيح عن أنس بن مالك قال « حاصرنا تستر ، فنزل الهرمزان على حكم عمر ، فلما قدم به عليه استعجم ، فقال له عمر : تكلم لا بأس عليك ، وكان ذلك تأمناً من عمر » ورويناه مطولاً في سنن سعيد ابن منصور حدثنا هشيم أخبرنا حميد ، وفي نسخة إسماعيل بن جعفر من طريق ابن خزيمة عن علي بن حجر عنه عن حميد عن أنس قال « بعث معي أبو موسى بالهرمزان إلى عمر ، فجعل عمر يكلمه فلا يتكلم ، فقال له : تكلم ، قال : أكلام حي أم كلام ميت ؟ قال تكلم لا بأس » فذكر القصة ، فأل فأراد قتله فقات : لاسبيل إلى ذلك ، قد قلت له تكلم لا بأس ، فقال من يشهد لك ؟ فشهد لي الزبير بمثل ذلك ، فتركه فأسلم ، وفرض له في العطاء . قال ابن المنير . يستفاد منه أن الحاكم إذا نسي حكمه فشهد عنده اثنان به نفذ ، وأنه إذا توقف في قبول شهادة الواحد فشهد الثاني بوقفه انتفت الريبة ولا يكون ذلك قدحاً في شهادة الأول ، وتوله « إن الله يعلم الألسنة كلها » المراد اللغات ، ويقال إنها ثنتان وسبعون لغة : ستة عشر في ولد سام ، ومثلها في ولد حام ، والبقية في ولد يافث .

باب المَوَادَعَةِ وَالْمَصَالِحَةِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ بِالْمَالِ وَغَيْرِهِ ، وَإِثْمُ مَنْ لَمْ يَفِ بِالْعَهْدِ ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا ﴾ : طَلَبُوا ﴿ لِّلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ الْآيَةُ .

٣٠٦٦ - فامسدد قال نا بشر هو ابن الفضل قال نا يحيى غن بشير بن يسار عن سهل [٣١٧٣]

ابن أبي حثمة قال : انطلق عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود بن زيد إلى خيبر ، وهي يومئذ صلح ، فتفرقا ، فأتى محبيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يتشحط في دم قتيلاً ، فدفنه ، ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهل ومحبيصة وحويصة ابنا مسعود إلى النبي صلى الله عليه ،

فذهبَ عبدُ الرحمنِ يتكلَّمُ، فقال: «كَبُرَ كِبَرٌ» - وهو أحدثُ القومِ - فسكتَ، فتكلَّمَا، فقال: «أتُحلفونَ وتستحقونَ دمَ قاتِلِكُم - أو صاحبِكُم -» قالوا: كيفَ نحلفُ ولمَ نشهدُ ولمَ نرَ؟ قال: «تُتبريكم يهودُ بخمسينَ». فقالوا: كيفَ نأخذُ أيمانَ قومٍ كفارٍ؟ فعقله النبيُّ صلى الله عليه من عنده.

قوله (باب الموادعة والمصالحة مع المشركين بالمال وغيره) أى كالأسرى.

قوله (وإن جنحوا للسلم - جنحوا طلبوا السلم - فاجنح لها) أى أن هذه الآية دالة على مشروعية المصالحة مع المشركين، وتفسير جنحوا بطلبوا هو للمصنف، وقال غيره: معنى جنحوا مالوا، وقال أبو عبيدة: السلم والسلم واحد وهو الصلح. وقال أبو عمر: والسلم بالفتح الصلح، والسلم بالكسر الإسلام. ومعنى الشرط في الآية أن الأمر بالصلح مقيد بما إذا كان الأحظ للإسلام المصالحة، أما إذا كان الإسلام ظاهراً على الكفر ولم تظهر المصلحة في المصالحة فلا. ذكر فيه حديث سهل بن أبي حثمة في قصة عبد الله ابن سهل وقته بخير. والغرض منه قوله «انطلق إلى خير وهي يومئذ صلح» وفهم المهلب من قوله في آخره «فعقله النبي صلى الله عليه وسلم من عنده» أنه يوافق قوله في الترجمة «والمصالحة مع المشركين بالمال» فقال: إنما وداه من عنده استئلافاً لليهود وطمعاً في دخولهم في الإسلام. وهذا الذي قاله يردده ما في نفس الحديث من غير هذه الطريق «فكره النبي صلى الله عليه وسلم أن يبطل دمه» فإنه مشعر بأن سبب إعطائه ديته من عنده كان تطيباً لقلوب أهله. ويحتمل أن يكون كل منهما سنياً لذلك. وبهذا تم الترجمة. وأما أصل المسألة فاختلف فيه. فقال الوليد بن مسلم سألت الأوزاعي عن موادعة إمام المسلمين أهل الحرب على مال يؤدونه إليهم فقال: لا يصلح ذلك إلا عن ضرورة كشغل المسلمين عن حربهم. وقال لا بأس أن يصالحهم على غير شيء يؤدونه إليهم كما وقع في الحديبية. وقال الشافعي: إذا ضعف المسلمون عن قتال المشركين جازت لهم مهادنتهم على غير شيء يعطونهم، لأن القتل للمسلمين شهادة، وإن الإسلام أعز من أن يعطى المشركون على أن يكفروا عنهم، إلا في حالة مخافة اصطلام المسلمين لكثرة العدو، لأن ذلك من معاني الضرورات، وكذلك إذا أسر رجل مسلم فلم يطلق إلا بفدية جاز. وأما قول المصنف «ولأثم من لم يف بالعهد» فليس في حديث الباب ما يشعر به، وسيأتى البحث فيه في كتاب القسامة من كتاب الديات إن شاء الله تعالى.

(تنبيه) قوله في نسب محيصة بن مسعود «ابن زيد» يقال إن الصواب «كعب» بدل زيد.

### باب فضل الوفاء بالعهد

٣٠٦٧ - نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة أخبره أن عبد الله بن عباس أخبره أن أباسفيان بن حرب بن أمية أخبره: أن هرقل أرسل



إليه في ركب من قريش كانوا تجاراً بالشام في المدة التي مآذ فيها رسول الله صلى الله عليه وأباسفيان في كفار قريش.

قوله (باب فضل الوفاء بالعهد) ذكر فيه طرفاً من حديث أبي سفيان في قصة هرقل ، قال ابن بطلال : أشار البخاري بهذا إلى أن الغدر عند كل أمة قبيح مذموم ، وليس هو من صفات الرسل .

هَلْ يُعْفَى عَنِ الذَّمِّ إِذَا سَحَرَ

وقال ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب سئل : أعلى من سحر من أهل العهد قتل؟ قال : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه قد صنع له ذلك فلم يقتل من صنعه ، وكان من أهل الكتاب .

٣٠٦٨ - نا محمد بن المنثري قال نا يحيى قال نا هشام قال نا أبي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه سحر حتى كان يخيل إليه أنه صنع شيئاً ولم يصنعه . [٣١٧٥]

[الحديث ٣١٧٥ - أطرافه في : ٣٢٦٨ ، ٥٧٦٣ ، ٥٧٦٥ ، ٥٧٦٦ ، ٦٠٦٣ ، ٦٣٩١ .]

قوله (باب هل يعفى عن الذم إذا سحر) قال ابن بطلال : لا يقتل ساحر أهل العهد لكن يعاقب ، إلا إن قتل بسحره فيقتل ، أو أحدث حدثاً فيؤخذ به . وهو قول الجمهور . وقال مالك : إن أدخل بسحره ضرراً على مسلم نقض عهده بذلك . وقال أيضاً : يقتل الساحر ولا يستتاب ، وبه قال أحمد وجماعة ، وهو عندهم كائز نديق . وقوله « وقال ابن وهب الخ » وصله ابن وهب في جامعه هكذا .

قوله (وكان من أهل الكتاب) قال الكرماني : ترجم بلفظ الذم وسئل الزهري بلفظ أهل العهد وأجاب بلفظ أهل الكتاب ، فالأولان متقاربان ، وأما أهل الكتاب فمراده من له منهم عهد ، وكان الأمر في نفس الأمر كذلك . قال ابن بطلال : لا حجة لابن شهاب في قصة الذي سحر النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان لا ينتقم لنفسه ، ولأن السحر لم يضره في شيء من أمور الوحي ولا في بدنه ، وإنما كان اعتراه شيء من التخيل ، وهذا كما تقدم أن عفريناً تفلت عليه ليقطع صلاته فلم يتمكن من ذلك ، وإنما ناله من ضرر السحر ما ينال المريض من ضرر الحمى . قلت : ولهذا الاحتمال لم يجزم المصنف بالحكم . ثم ذكر طرفاً من حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم سحر » وأشار بالترجمة إلى ما وقع في بقية القصة « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما عوفي أمر بالبئر فردمت وقال : كرهت أن أثير على الناس شراً » وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى حيث ذكره المصنف تاماً في كتاب الطب إن شاء الله تعالى .

ب

ما يُحذَر من الغدر

وقول الله عز وجل: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنْ حَسِبَكَ اللَّهُ﴾ الآية .

[٣١٧٦] ٣٠٦٩- نا الحميدي قال نا الوليد بن مسلم قال نا عبد الله بن العلاء بن زبر قال سمعت بسر بن عبيد الله أنه سمع أبا إدريس قال سمعت عوف بن مالك قال: أتيت النبي صلى الله عليه في غزوة تبوك - وهو في قبة آدم - فقال: «اعدد ستاً بين يدي الساعة: موتي، ثم فتح بيت المقدس، ثم موتان يأخذ فيكم كعقاص الغنم، ثم استفاضة المال حتى يعطى الرجل مائة دينار فيظل ساخطاً، ثم فتنة لا يبقى بيت من العرب إلا دخلته، ثم هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر فيغدرون، فيأتونكم تحت ثمانين غاية، تحت كل غاية اثنا عشر ألفاً» .

قوله ( باب ما يحذر ) بضم أوله مخففاً ومثقلاً ( من الغدر ) .

قوله ( وقول الله عز وجل ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنْ حَسِبَكَ اللَّهُ﴾ الآية ) هو بالجر عطفاً على لفظ الغدر ، وحسب بإسكان المهملة أى كاف . وفى هذه الآية إشارة إلى أن احتمال طلب العدو للصلح خديعة لا يمنع من الإجابة إذا ظهر للمسلمين ، بل يعزم ويتوكل على الله سبحانه .

قوله ( سمعت بسر بن عبيد الله ) بضم الموحدة وسكون المهملة ، والإسناد كله شاميون إلا شيخ البخارى . وفى تصريح عبد الله بن العلاء بالسماع له من بسر دلالة على أن الذى وقع فى رواية الطبرانى من طريق دحيم عن الوليد عن عبد الله بن العلاء عن زيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله ، فزاد فى الإسناد زيد بن واقد فهو من المزيدي فى منصل الأسانيد . وقد أخرجه أبو داود وابن ماجه والإسماعيلي وغيرهم من طرق ليس فيها زيد بن واقد .

قوله ( أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فى غزوة تبوك وهو فى قبة من آدم ) زاد فى رواية المؤمل بن الفضل عن الوليد عند أبي داود « فسلمت فرد . فقال ادخل . فقلت : أكلى يارسول الله ؟ قال : كلك . فدخلت » فقال الوليد قال عثمان بن أبي العاتكة إنما قال ذلك من صغر القبة .

قوله ( ستاً ) أى ست علامات لقيام الساعة ، أو لظهور أشراتها المقتربة منها .

قوله ( ثم موتان ) بضم الميم وسكون الواو ، قال القزاز : هو الموت . وقال غيره المرات الكثير الوقوع ، ويقال بالضم لغة تميم وغيرهم يفتحونها . ويقال للبليد موتان القاب بفتح الميم والسكون ، وقال ابن الجوزى : يغلط بعض المحدثين فيقول موتان بفتح الميم والواو ، وإنما ذاك اسم الأرض التى لم تحى بالزرع والإصلاح .

( تنبيه ) في رواية ابن السكن « ثم موتتان » بلفظ التثنية وحيث أنه فهو بفتح الميم .

قوله ( كعقاص الغنم ) بضم العين المهملة وتخفيف القاف وآخره مهملة ، هو داء يأخذ الدواب فيسيل من أنوفها شيء فتموت فجأة . قال أبو عبيدة : ومنه أخذ الإقعاص وهو القتل مكانه . وقال ابن فارس : العقاص داء يأخذ في الصدر كأنه يكسر العنق . ويقال أن هذه الآية ظهرت في طاعون عمواس في خلافة عمر وكان ذلك بعد فتح بيت المقدس .

قوله ( ثم استفاضة المال ) أى كثرته ، وظهرت في خلافة عثمان عند تلك الفتوح العظيمة ، والفننة المشار إليها افتتحت بقتل عثمان ، واستمرت الفن بعده ، والسادسة لم تنجى بعد .

قوله ( هدنة ) بضم الهاء وسكون المهملة بعدها نون هى الصلح على ترك القتال بعد التحرك فيه .  
قوله ( بنى الأصفر ) هم الروم .

قوله ( غاية ) أى راية ، وسميت بذلك لأنها غاية المتبع إذا وقفت وقف . ووقع في حديث ذى مخبر بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الموحدة عند أبي داود في نحو هذا الحديث بلفظ « راية » بدل غاية . وفي أوله « استصالحون الروم صلحاً آمناً ، ثم تغزون أنتم وهم عدواً فتتصرون ، ثم تنزلون مرجاً فيرفع رجل من أهل الصليب الصليب فيقول غلب الصلاب ، فيغضب رجل من المسلمين فيقوم إليه فيدفعه ، فعند ذلك تغدر الروم ويجمعون للملحمة فيأتون » فذكره . ولابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعاً « إذا وقعت الملاحم بعث الله بعثاً من الموالى يؤيد الله بهم الدين » وله من حديث معاذ بن جبل مرفوعاً « الملحمة الكبرى وفتح القسطنطينية وخروج الدجال في سبعة أشهر » وله من حديث عبد الله بن بسر رفعه « بين الملحمة وفتح المدينة ست سنين ، ويخرج الدجال في السابعة » وإسناده أصح من إسناد حديث معاذ ، قال ابن الجوزى : رواه بعضهم « غاية » بموحدة بدل التحتانية والغاية الأجمة كأنه شبه كثرة الرماح بالأجمة . وقال الخطابي : الغاية الغدضة ، فاستعيرت للرايات ترفع لرؤساء الجيش لما يشرع معها من الرماح ، وجملة العدد المشار إليه تسعمائة ألف وستون ألفاً ، ولعل أصله ألف ألف فألغيت كسوره . ووقع مثله في رواية ابن ماجه من حديث ذى مخبر ولفظه « فيجتمعون للملحمة ، فيأتون تحت ثمانين غاية تحت كل غاية اثنا عشر ألفاً » ، ووقع عند الإسماعيلي من وجه آخر عن الوليد بن مسلم قال : تذاكرنا هذا الحديث وشيخنا من شيوخ المدينة فقال : أخبرني سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه كان يقول في هذا الحديث مكان فتح بيت المقدس « عمران بيت المقدس » قال : المهلب فيه أن الغدر من أشراط الساعة . وفيه أشياء من علامات النبوة قد ظهر أكثرها . وقال ابن المنير : أما قصة الروم فلم يجتمع إلى الآن ولا بلغنا أنهم غزوا في البر في هذا العدد فهى من الأمور التى لم تقع بعد . وفيه بشارة ونذارة ، وذلك أنه دل على أن العاقبة للمؤمنين مع كثرة ذلك الجيش ، وفيه إشارة إلى أن عدد جيوش المسلمين سيكون أضعاف ما هو عليه . ووقع في رواية للحاكم من طريق الشعبى عن عوف بن مالك في هذا الحديث « أن عوف بن مالك قال لمعاذ في طاعون عمواس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لى : اعدد ستاً بين يدي الساعة ، فقد وقع منهن ثلاث ، يعنى موته صلى الله عليه وسلم وفتح

بيت المقدس والطاعون ، قال وبقي ثلاث فقال له معاذ : أن لهذا أهلاً . ووقع في الفتن لنعيم بن حماد أن هذه القصة تكون في زمن المهدي على يد ملك من آل هرقل .

### باب كيف ينبذ إلى أهل العهد؟

وقول الله عز وجل : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾

٣٠٧٠ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : بعثني أبوبكر فيمن يؤذن يوم النحر بمنى : لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان . ويوم الحج الأكبر يوم النحر ، وإنما قيل الأكبر من أجل قول الناس الحج الأصغر ، فنبذ أبوبكر إلى الناس في ذلك العام ، فلم يحج عام حجة الوداع الذي حج فيه النبي صلى الله عليه مشرك . [٣١٧٧]

قوله ( باب كيف ينبذ إلى أهل العهد ، وقول الله عز وجل ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ ) أى اطرح إليهم عهدهم ، وذلك بأن يرسل إليهم من يعنهم بأن العهد انتقض ، قال ابن عباس : أى على مثل ، وقيل على عدل ، وقيل أعلمهم أنك قد حاربهم حتى يصيروا مثلك في العلم بذلك . وقال الأزهري : المعنى إذا عاهدت قوماً فخشيت منهم النقص فلا توقع بهم بمجرد ذلك حتى تعلمهم . ثم ذكر فيه حديث أبي هريرة « بعثني أبو بكر فيمن يؤذن يوم النحر بمنى » الحديث ، وقد تقدم شرحه في الحج وأنه سيشرح في تفسير براءة ، قال المهلب : خشى رسول الله صلى الله عليه وسلم غدر المشركين فلذلك بعث من ينادى بذلك .

### باب

إثم من عاهد ثم غدر

﴿ الَّذِينَ عَاهَدَتْ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ ﴾ الآية

٣٠٧١ - نا قتيبة بن سعيد قال نا جرير عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « أربع خلال من كن فيه كان منافقاً خالصاً : من إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها » . [٣١٧٨]

٣٠٧٢ - نا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن أبيه عن علي [٣١٧٩]

قال: ما كتبنا عن النبي صلى الله عليه إلا القرآن، وما في هذه الصحيفة، قال النبي صلى الله عليه: «المدينة حرام ما بين عير إلى كذا، فمن أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه عدل ولا صرف». ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل. ومن والى قومًا بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل».

[٣١٨٠] ٣٠٧٣- قال: وقال أبو موسى نا هاشم بن القاسم قال نا إسحاق بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة قال: كيف أنتم إذا لم تحتبوا ديناراً ولا درهماً؟ ف قيل له: وكيف ترى ذلك كائناً يا أبا هريرة؟ قال: إي والذي نفس أبي هريرة بيده، عن قول الصادق المصدوق. قالوا: عم ذلك؟ قال: «تنتهك ذمة الله وذمة رسوله، فيشد الله قلوب أهل الذمة فيمنعون ما في أيديهم».

قوله (باب إثم من عاهد ثم غدر) الغدر حرام باتفاق، سواء كان في حق المسلم أو الكافر. قوله (وقول الله عز وجل: ﴿الذين عاهدت منهم﴾) ذكر فيه ثلاثة أحاديث: أحدها حديث عبد الله بن عمرو في علامات المنافق وهو ظاهر فيما ترجم له، وقد مضى شرحه في كتاب الإيمان. ثانيها حديث علي «ما كتبنا عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا القرآن» الحديث، وقد تقدم التنبيه عليه قريباً، والمراد منه قوله «من أخفر مسلماً» وهو بالخفاء المعجمة والفاء أى نقض عهده. ثالثها حديث أبي هريرة.

قوله (وقال أبو موسى) هو محمد بن المثنى شيخ البخارى، وقد تكرر نقل الخلاف في هذه الصيغة هل تقوم مقام العنينة فتحمل على السماع أو لا تحمل على السماع، إلا ممن جرت عادته أن يستعملها فيه؟ وبهذا الأخير جزم الخطيب. وهذا الحديث قد وصله أبو نعيم في «المستخرج» من طريق موسى بن عباس عن أبي موسى مثله، ووقع في بعض نسخ البخارى «حدثنا أبو موسى» والأول هو الصحيح وبه جزم الإسماعيلي وأبو نعيم وغيرهما، (والحق بن سعيد) أى ابن عمرو بن سعيد بن العاص، وقد وافقه أخوه خالد ابن سعيد أخرجه الإسماعيلي من طريقه بنحوه.

قوله (إذا لم تحتبوا) من الجباية بالجيم والموحدة وبعد الألف تحتانية، أى لم تأخذوا من الجزية والخراج شيئاً.

قوله (تنتهك) بضم أوله أى تتناول مما لا يحل من الجور والظلم.

قوله (فيمنعون ما في أيديهم) أى يمتنعون من أداء الجزية، قال الحميدى: أخرج مسلم معنى هذا الحديث من وجه آخر عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة رفعه «منعت العراق درهماً وقفيزها» وصاق الحديث

بلفظ الفعل الماضي ، والمراد به ما يستقبل مبانغة في الإشارة إلى تحقق وقوعه ، ولمسلم عن جابر أيضاً مرفوعاً « يوشك أهل العراق أن لا يجتبي إليهم بغير ولا درهم ، قالوا : مم ذلك ؟ قال : من قبل العجم بمنع ذلك » وفيه علم من أعلام النبوة ، والتوصية بالوفاء لأهل الذمة لما في الجزية التي تؤخذ منهم من نفع المسلمين ، وفيه التحذير من ظلمهم وأنه متى وقع ذلك نقضوا العهد فلم يجتب المسلمون منهم شيئاً فتضيق أحوالهم . وذكر ابن حزم أن بعض المالكية احتج بقوله في حديث أبي هريرة « منعت العراق درهما » الحديث على أن الأرض المغنومة لا تقسم ولا تباع وأن المراد بالمنع منع الخراج ، ورده بأن الحديث ورد في الإنذار بما يكون من سوء العاقبة وأن المسلمين سيمنعون حقوقهم في آخر الأمر ، وكذلك وقع .

## باب

[٣١٨١] ٣٠٧٤- نا عبدان قال نا أبو حمزة قال سمعت الأعمش قال : سألت أبواثل : شهدت صفين ؟ قال : نعم ، فسمعت سهل بن حنيف يقول : اتهموا رأيكم ، رأيتني يوم أبي جندل فلو أستطيع أن أرد أمر النبي صلى الله عليه لرددته ، وما وضعنا أسيفنا على عواتقنا لأمر يفظعنا إلا أسهلن بنا إلى أمر نعرفه غير أمرنا هذا .

[الحديث ٣١٨١- أطرافه في : ٣١٨٢ ، ٤١٨٩ ، ٤٨٤٤ ، ٧٣٠٨] .

[٣١٨٢] ٣٠٧٥- نا عبد الله بن محمد قال نا يحيى بن آدم قال نا يزيد بن عبد العزيز عن أبيه قال نا حبيب بن أبي ثابت قال نا أبو وائل قال : كنا بصفين ، فقام سهل بن حنيف فقال : أيها الناس اتهموا أنفسكم ، فإننا كنا مع رسول الله صلى الله عليه يوم الحديبية ولو نرى قتالاً لقاتلنا ، فجاء عمر بن الخطاب فقال : يا رسول الله ، ألسنا على الحق وهم على باطل ؟ فقال : « بلى » . فقال : أليس قتلنا في الجنة وقتلهم في النار ؟ قال : « بلى » . قال : فعلام نعطي الدنية في ديننا ؟ أنرجع ولم يحكم الله بيننا وبينهم ؟ فقال : « يا ابن الخطاب ، إنني رسول الله ، ولن يضيعني الله أبداً » . فانطلق عمر إلى أبي بكر فقال له مثل ما قال للنبي صلى الله عليه ، فقال : إنه رسول الله صلى الله عليه ، ولن يضيعه الله أبداً . فنزلت سورة الفتح ، فقرأها رسول الله صلى الله عليه على عمر إلى آخرها ، قال عمر : يا رسول الله ، أو فتح هو ؟ قال : « نعم » .

[٣١٨٣] ٣٠٧٦- نا قتيبة بن سعيد قال نا حاتم بن إسماعيل عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر قالت : قدمت علي أمي وهي مشركة في عهد قريش إذ عاهدوا رسول الله صلى الله عليه ومدتهم مع أبيها ، فاستفتت رسول الله صلى الله عليه فقالت : يا رسول الله إن أمي قدمت علي وهي راغبة ، فأصلها ؟ قال : « نعم ، صليها » .

قوله ( باب ) كذا هو بلا ترجمة عند الجميع ، وهو كالفصل من الباب الذى قبله ، وذكر فيه حديثين : أحدهما عن سهل بن حنيف فى قصة الحديبية ، وذكره من وجهين ، والطريق الأولى منهما مختصرة ، وقد ساقه منها بتمامه فى الاعتصام ، وقد تقدمت الإشارة إلى فوائده فى الكلام على حديث المسور فى كتاب الشروط ، وسيأتى ما يتعلق منه بصفين فى كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . والثانى حديث أسماء بنت أبى بكر فى وفود أمها ، ووجه تعلق الأول من جهة ما آل إليه أمر قريش فى نقضها العهد من الغلبة عليهم وقهرهم بفتح مكة ، فإنه يوضح أن مآل الغدر مذموم ومقابل ذلك ممدوح ، ومن هنا يتبين تعلق الحديث الثانى ، ووجهه أن عدم الغدر اقتضى جواز صلة القريب ولو كان على غير دين الواصل ، وقد تقدم حديث أسماء فى الهبة مشروحاً ، وقول سهل بن حنيف « يوم أبى جندل » أراد به يوم الحديبية ، وإنما نسبته لأبى جندل لأنه لم يكن فيه على المسلمين أشد من قصته كما تقدم بيانه ، وعبد العزيز بن سياه فى إسناده بالمهملة المكسورة بعدها تحتانية خفيفة وبالهاء وصلًا ووقفًا ، وهو مصروف مع أنه أعجمى ، وكأنه ليس بعلم عندهم . وإنما قال سهل بن حنيف لأهل صفين ما قال لما ظهر من أصحاب على كراهية التحكيم فأعلمهم بما جرى يوم الحديبية من كراهة أكثر الناس للصلح ، ومع ذلك فأعقب خبراً كثيراً وظهر أن رأى النبي صلى الله عليه وسلم فى الصلح أتم وأحمد من رأيهم فى المناجزة ، وسيأتى بقية فوائده فى كتاب التفسير والاعتصام إن شاء الله تعالى .

### باب المصالحة على ثلاثة أيام أو وقت معلوم

٣٠٧٧ - نا أحمد بن عثمان قال ني شريح بن مسلمة قال نا إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق قال ني أبي عن أبي إسحاق قال ني البراء أن النبي صلى الله عليه وآله لما أراد أن يعتصر أرسل إلى أهل مكة يستأذنهم ليدخل مكة ، فاشترطوا عليه أن لا يقيم بها إلا ثلاث ليالٍ ، ولا يدخلها إلا بجلبان السلاح ، ولا يدعو منهم أحداً . قال : فأخذ يكتب الشرط بينهم علي بن أبي طالب ، فكتب : هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله ، فقالوا : لو علمنا أنك رسول الله لم نمنعك ، ولبايعناك ، ولكن اكتب هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله . فقال : « أنا والله محمد بن عبد الله ، وأنا والله رسول الله » . قال : وكان لا يكتب ، قال فقال لعلي : « امح رسول الله » . فقال علي : والله لا أمحاه أبداً . قال : « فأرنيه » ، فأراه إياه ، فمحاها النبي صلى الله عليه وآله بيده . فلما دخل ومضى الأيام أتوا علياً فقالوا : مر صاحبك فليرتحل . فذكر ذلك علي لرسول الله صلى الله عليه وآله ، فقال : « نعم » . ثم ارتحل .

قوله ( باب المصالحة على ثلاثة أيام أو وقت معلوم ) أى يستفاد من وقوع المصالحة على ثلاثة أيام

جوازها في وقت معلوم ولم تكن ثلاثة ، وأورد فيه حديث البراء في العرة وقد تقدم في الصلح ، وسيأتي شرح ما يتعلق بكتابة الصلح منه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى .

### باب الموادعة من غير وقت

وَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « أَقْرُكُمْ عَلَى مَا أَقْرَكُمْ اللَّهُ » .

**قوله** ( باب الموادعة من غير وقت ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : أقركم على ما أقركم الله ) هو طرف من حديث معاملة أهل خير ، وقد تقدم شرحه في المزارعة وبيان الاختلاف في أصل المسألة ، وأما ما يتعلق بالجهاد فالموادعة فيه لاحد لها معلوم لا يجوز غيره ، بل ذلك راجع إلى رأى الإمام بحسب ما يراه الأحظ والأحوط للمسلمين .

### باب

طَرَحَ جَيْفَ الْمُشْرِكِينَ فِي الْبَيْرِ ، وَلَا يُؤْخَذُ لَهُمْ ثَمَنٌ

٣٠٧٨ - نا عبد الله بن عثمان قال أخبرني أبي عن شعبة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله قال : بينا النبي صلى الله عليه وسلم ساجدًا وحوله ناس من قريش إذ جاءه عقبة بن أبي معيط يسلى جزورٍ وقذفه على ظهر النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يرفع رأسه حتى جاءت فاطمة فأخذت من ظهره ودعت على من صنع ذلك ، فقال : « اللهم عليك الملاء من قريش ، اللهم عليك أبا جهل بن هشام ، وعتبة بن ربيعة ، وشيبة بن ربيعة ، وعقبة بن أبي معيط ، وأمّية بن خلف - أو أبي بن خلف - » فلقد رأيتهم قتلوا يوم بدرٍ فألقوا في بئرٍ ، غير أمّية - أو أبي - فإنه كان رجلاً ضخماً ، فلما جرّوه تقطعت أوصاله قبل أن يلقى في البئر . [٣١٨٥]

**قوله** ( باب طرح جيف المشركين في البئر ، ولا يؤخذ لهم ثمن ) ذكر فيه حديث ابن مسعود في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم على أبي جهل بن هشام وغيره من قريش وفيه « فلقد رأيتهم قتلوا يوم بدرٍ فألقوا في بئر » وقد تقدم بهذا الإسناد في « باب الطهارة » ومضى شرحه أيضاً . ويأتي في المغازي مزيد لذلك .

**قوله** ( ولا يؤخذ لهم ثمن ) أشار به إلى حديث ابن عباس « أن المشركين أرادوا أن يشتروا جسد رجل من المشركين فأتى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعهم » أخرجه الترمذي وغيره ، وذكر ابن إسحق في المغازي « أن المشركين سألوا النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعهم جسد نوفل بن عبد الله بن المغيرة ، وكان اقتحم الخندق ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا حاجة لنا بثمنه ولا جسده » فقال ابن هشام : بلغنا عن الزهري أنهم بذلوا فيه عشرة آلاف ، وأخذوه من حديث الباب من جهة أن أهل قتلى بدرٍ لو فهموا أنه يقبل منهم فداء أجسادهم لبذلوا فيها ما شاء الله ، فهذا شاهد لحديث ابن عباس ، وإن كان إسناده غير قوى .



### باب إثم الغادر للبر والفاجر

٣٠٧٩- نا أبو الوليد قال نا شعبة عن سليمان الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله - وعن ثابت عن أنس - عن النبي صلى الله عليه قال: « لكل غادر لواء يوم القيامة »، قال أحدهما: « ينصب »، وقال الآخر: « يرى يوم القيامة يعرف ».

٣٠٨٠- نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: سمعت النبي صلى الله عليه يقول: « لكل غادر لواء ينصب بغدرته ».

[الحديث ٣١٨٨ - أطرافه في: ٦١٧٧، ٦١٧٨، ٦٩٦٦، ٧١١١].

٣٠٨١- نا علي بن عبد الله قال نا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه يوم فتح مكة: « لا هجرة ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا »، وقال يوم فتح مكة: « إن هذا البلد حرمة الله يوم خلق السماوات والأرض، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة: لا يعصد شوكة، ولا ينفر صيده، ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها، ولا يختلي خلاؤه ». فقال العباس: يا رسول الله، إلا الإذخر، فإنه لقينهم وليوتهم. قال: « إلا الإذخر ».

قوله (باب إثم الغادر للبر والفاجر) أي سواء كان من بر لفاجر أو بر، أو من فاجر لبر أو فاجر. وبين هذه الترجمة والترجمة السابقة بثلاثة أبواب عموم وخصوص، ذكر فيه أربعة أحاديث: أحدها وثانيها حديث ابن مسعود وأنس معاً « لكل غادر لواء ». وقوله « وعن ثابت » قائل ذلك هو شعبة بينه مسلم في روايته من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن ثابت عن أنس، وقد أخرجه الإسماعيلي عن أبي خايمة عن أبي الوليد شيخ البخاري فيه بالإسنادين معاً « قال في موضعين: وبهذا يرد على من جوز أن يكون ذلك معطوفاً على قوله » عن أبي الوليد « فيكرن من رواية الأعمش عن ثابت، وليس كذلك، ولم يرقم المزى في التهذيب في رواية الأعمش عن ثابت رقم البخاري ».

قوله (قال أحدهما ينصب وقال الآخر - يرى - يوم القيامة يعرف به) ليس في رواية مسلم المذكورة ينصب ولا يرى، وقد زاد مسلم من طريق غندر عن شعبة « يقال هذه غدره فلان » وله من حديث أبي سعيد « يرفع له بقدر غدرته » وله من حديثه من وجه آخر « عند استه » قال ابن المنير كأنه عومل بنقيض قصده لأن عادة اللواء أن يكون على الرأس فنصب عند السفلى زيادة في فضيحته، لأن الأعين غالباً تمتد إلى

الألوية فيكون ذلك سبباً لامتنادها إلى التي بدت له ذلك اليوم فيزداد بها فضيحتة . ثالثاً حديث ابن عمر في ذلك .

**قوله ( ينصب يوم القيامة بغدرته )** أى بقدر غدرته كما في رواية مسلم ، قال القرطبي هذا خطاب منه للعرب بنجر ما كانت تفعل ، لأنهم كانوا يرفعون للوفاء راية بيضاء ، وللغدر راية سوداء ، ليلزموا الغادر ويلزموه ، فاقترض الحديث وقوع مثل ذلك للغادر ليشتهر بصفته في القيامة فيذمه أهل الموقف ، وأما الوفاء فلم يرد فيه شيء ولا يبعد أن يقع كذلك ، وقد ثبت لواء الحمد لدينا صلى الله عليه وسلم . وقد تقدم تفسير الغدر قريباً والكلام على اللواء وما الفرق بينه وبين الراية في باب مفرد في كتاب الجهاد . وفي الحديث غلظ تحريم الغدر لاسيما من صاحب الولاية العامة لأن غدره يتعدى ضرره إلى خلق كثير ، ولأنه غير مضطر إلى الغدر لقدرته على الوفاء ، وقال عياض : المشهور أن هذا الحديث ورد في ذم الإمام إذا غدر في عهده لرعيته أو لمقاتلته أو للإمامة التي تقلدها والتزم القيام بها ، ففى خان فيها أو ترك الرفق فقد غدر بعهده . وقيل المراد نهي الرعية عن الغدر بالإمام فلا تخرج عليه ولا تتعرض لمعصيته لما يترتب على ذلك من الفتنة . قال : والصحيح الأول . قلت : ولا أدري ما المانع من حمل الخبر على أعم من ذلك ، وسيأتى مزيد بيان لذلك في كتاب الفتن حيث أورده المصنف فيه أتم مما هنا وأن الذى فهمه ابن عمر وروى الحديث هو هذا والله أعلم . وفيه أن الناس يدعون يوم القيامة بأبائهم لقوله فيه « هذه غدرة فلان ابن فلان » وهى رواية ابن عمر الآتية في الفتن ، قال ابن دقيق العيد : وإن ثبت أنهم يدعون بأبائهم فقد يخص هذا من العرم . وتمسك به قوم في ترك الجهاد مع ولاية الجور الذين يغدرون كما حكاه الباجي . رابعها حديث ابن عباس « لا هجرة بعد الفتح ساقه بتمامه ، وقد تقدم شرحه في أواخر الجهاد وباقيه في الحج ، وفي تعلقه بالترجمة غموض ، قال ابن بطال : وجهه أن محارم الله عهرده إلى عياده ، فمن انتهك منها شيئاً كان غادراً ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة أمن الناس ، ثم أخبر أن القتال بمكة حرام ، فأشار إلى أنهم آمنون من أن يغدر بهم أحد فيما حصل لهم من الأمان . وقال ابن المنير : وجهه أن النص على أن مكة اختصت بالحرمة إلا في الساعة المستثناة لا يختص بالمؤمن البر فيها » إذ كل بقعة كذلك ، فدل على أنها اختصت بما هو أعم من ذلك . وقال الكرمانى : يمكن أن يؤخذ من قوله « وإذا استنفرتم فأنفروا » إذ معناه لا تغدروا بالأئمة ولا تخالفوهم ، لأن إيجاب الوفاء بالخروج مستلزم لتحريم الغدر ، أو أشار إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يغدر باستحلال القتال بمكة ، بل كان بإحلال الله له ساعة ، ولولا ذلك لما جاز له . قلت : ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى ما وقع من سبب الفتح الذى ذكر في الحديث وهو غدر قريش بخزاعة حلفاء النبي صلى الله عليه وسلم لما تحاربوا مع بنى بكر حلفاء قريش ، فأمدت قريش بنى بكر وأعانوهم على خزاعة وبيتهم فقتلوا منهم جماعة ، وفي ذلك يقول شاعرهم يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم :

إن قريشاً أخلفوك الموعدة ونقضوا ميثاقك المؤكدا

وسياتى شرح ذلك في المغازى مفصلاً ، فكان عاقبة نقض قريش الهدى بما فعلوه أن غزاهم المسلمون حتى فتحوا مكة واضطروا إلى طلب الأمان وصاروا بعد العز والقوة في غاية الرهن إلى أن دخلوا في الإسلام

وأكثرهم لذلك كارهه ، ولعله أشار بقوله في الترجمة « بالبر » إلى المسلمين « وبالفاجر » إلى خزاعة لأن أكثرهم إذ ذاك لم يكن أسلم بعد ، والله أعلم .

( خاتمة ) : اشتملت أحاديث فرض الخمس والجزية والموادعة - وهي في التحقيق بقايا الجهاد ، وإنما أفردتها زيادة في الإيضاح ، كما أفردت العمرة وجزاء الصيد من كتاب الحج - من الأحاديث المرفوعة على مائة وستة عشر حديثاً ، المعلق منها سبعة عشر طريقاً والبقية موصولة ، المكرر منها فيها وفيما مضى سبعة وستون حديثاً والبقية خائصة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أنس في صفة نقش الخاتم ، وحديثه في التعلين ، وحديثه في القدح ، وحديث أبي هريرة « ما أعطيكُم ولا أمنعكم » وحديث خوله « إن رجالا يخوضون » وحديث تركة الزبير وحديث سؤال هوازن من طريق عمرو بن شعيب ، وحديث إعطاء جابر من تمر خيبر ، وحديث ابن عمر « لم يعتمر من الجعرانة » ، وحديثه « كنا نصيب في مغازينا العسل » فهذه في الخمس ، وحديث عبد الرحمن بن عوف في المجوس ، وحديث عمر فيه ، وحديث ابن عمرو « من قتل معاهداً » وحديث ابن شهاب فيمن سحر ، وحديث عوف في الملاحم ، وحديث أبي هريرة « كيف أنتم إذا لم تجتبا دينارا ولا درهما » . وفيها من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم عشرون أثراً . والله أعلم .

## كتاب بدء الخلق

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم ، كتاب بدء الخلق ) كذا للأكثر ، وسقطت البسملة لأبي ذر ، وللتنسي « ذكر » بدل كتاب ، وللصغاني « أبواب » بدل كتاب . و « بدء الخلق » بفتح أوله وبالهمز أى ابتداءه والمراد خلق المخلوق .

### باب

ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾

وقال الربيع بن خثيم والحسن : كلُّ عليه هين . هين وهين : مثل : لين ولين ، وميت وميت . ﴿ أَفَعَيْنَا ﴾ : أفأعيا علينا . حين أنشأكم وأنشأ خلقكم . ﴿ لُغُوب ﴾ : النصب . ﴿ أَطَوَّارًا ﴾ : طورًا كذا ، وطورًا كذا . عدا طوره : قدره .

[٣١٩٠] ٣٠٨٢- فامحمد بن كثير قال نا سفيان عن جامع بن شداد عن صفوان بن محرز عن عمران بن حصين قال : جاء نفر من بني تميم إلى النبي صلى الله عليه فقال : « يا بني تميم ، أبشروا » . فقالوا : بشرتنا فأعطنا . فتغير وجهه . فجاءه أهل اليمن ، فقال : « يا أهل اليمن ، اقبلوا البشرى إذ لم يقبلها بنو تميم » . قالوا : قبلنا . فأخذ النبي صلى الله عليه يحدث بدء الخلق والعرش . فجاء رجل فقال : يا عمران راحلتك تفلئت . ليتني لم أقم .

[الحديث ٣١٩٠- أطرافه في : ٣١٩١ ، ٤٣٦٥ ، ٤٣٨٦ ، ٧٤١٨] .

[٣١٩١] ٣٠٨٣- فامعمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا جامع بن شداد عن صفوان بن محرز أنه حدثه عن عمران بن حصين قال : دخلت على النبي صلى الله عليه وعقلت ناقتي بالباب . فأتاه ناس من بني تميم فقال : « اقبلوا البشرى يا بني تميم » . قالوا : قد بشرتنا فأعطنا ( مرتين ) . ثم دخل عليه ناس من اليمن فقال : « اقبلوا البشرى يا أهل اليمن أن لم يقبلها بنو تميم » . قالوا : قد قبلنا يا رسول الله . قالوا : جئنا لنسألك عن هذا الأمر . قال : « كان الله ولم

يكنُ شيءٌ غيرُهُ. وكانَ عرشُهُ على الماءِ. وكتبَ في الذكرِ كلَّ شيءٍ. وخلقَ السماواتِ والأرضَ». فنَادى منادٍ: ذهبَتْ نَافَتُكَ يَا ابْنَ الحَصِينِ. فَانْطَلَقْتُ فَإِذَا هِيَ يَقْطَعُ دُونَهَا السَّرَابُ. فَوَاللَّهِ لَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ تَرَكْتُهَا.

[٣١٩٢] ٣٠٨٤ - وروى عيسى عن رَقَبَةَ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: قَامَ فِينَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مَقَامًا، فَأَخْبَرَنَا عَنْ بَدْءِ الْخَلْقِ حَتَّى دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مَنَازِلَهُمْ وَأَهْلُ النَّارِ مَنَازِلَهُمْ، حَفِظَ ذَلِكَ مَنْ حَفِظَهُ، وَنَسِيَ مَنْ نَسِيَ.

[٣١٩٣] ٣٠٨٥ - نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «قَالَ اللَّهُ: شَتَمَنِي ابْنُ آدَمَ. وَمَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَشْتَمَنِي وَيَكْذِبَنِي وَمَا يَنْبَغِي لَهُ. أَمَّا شَتَمُهُ فَقَوْلُهُ: إِنَّ لِي وَلَدًا. وَأَمَّا تَكْذِيبُهُ فَقَوْلُهُ: لَيْسَ يَعِيدُنِي كَمَا بَدَأَنِي».

[الحديث ٢١٩٣ - طرفاه في: ٩٤٧٤، ٤٩٧٥].

[٣١٩٤] ٣٠٨٦ - نَا قُتَيْبَةُ قَالَ نَا مَغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي غَلِبَتْ غَضَبِي».

[الحديث ٣١٩٤ - أطرافه في: ٧٤٠٤، ٧٤١٢، ٧٤٥٣، ٧٥٥٣، ٧٥٥٤].

قَوْلُهُ (بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾) وَقَالَ الرَّبِيعُ ابْنُ خَيْثَمٍ (بِالْمَعْجَمَةِ وَالْمَثَلَةِ مُصَغَّرٌ، وَهُوَ كَوْنُ مَنْ كَبَارِ التَّابِعِينَ، وَالْحَسَنُ هُوَ الْبَصْرِيُّ).

قَوْلُهُ (كُلُّ عَلَيْهِ هَيْنٌ) أَيْ الْبَدْءُ وَالْإِعَادَةُ، أَيْ أَنَّهُمَا حَمَلَا أَهْوَنَ عَلَى غَيْرِ التَّفْضِيلِ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الصِّفَةُ كَقَوْلِهِ اللَّهُ أَكْبَرُ وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ «لِعَمْرِكَ مَا أَدْرَى وَإِنِّي لِأَوْجَلُ» أَيْ وَإِنِّي لَرَجُلٌ، وَأَثَرُ الرَّبِيعِ وَصَلَهُ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَنْذَرِ الثَّوْرِيِّ عَنْهُ نَحْوُهُ، وَأَمَّا أَثَرُ الْحَسَنِ فَرَوَى الطَّبْرِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ وَأَظَنَّهُ عَنِ الْحَسَنِ وَلَكِنْ لَفْظُهُ «وَالْإِعَادَةُ أَهْوَنُ عَلَيْهِ مِنْ بَدْئِهِ»، وَكُلُّ عَلَى اللَّهِ هَيْنٌ وَظَاهِرُ هَذَا اللَّفْظِ إِبْقَاءُ صِيغَةِ أَفْعَلَ عَلَى بَابِهَا، وَكَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ فِيمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ وَقَدْ ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقْرَأُهَا «وَهُوَ عَلَيْهِ هَيْنٌ» وَحَكَى بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْمَخْلُوقِ لِأَنَّهُ ابْتَدِئَ نَظْفَةً ثُمَّ عُلِقَ ثُمَّ مَضَغَةً، وَالْإِعَادَةُ أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ، فَهُوَ أَهْوَنُ عَلَى الْمَخْلُوقِ، انْتَهَى.

وَلَا يَثْبُتُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَلْ هُوَ مِنْ تَفْسِيرِ الْكَلْبِيِّ كَمَا حَكَاهُ الْفَرَاءُ، لِأَنَّهُ يَقْتَضِي تَخْصِيصَهُ بِالْحَيَوَانِ وَلِأَنَّ الضَّمِيرَ الَّذِي بَعْدَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ يَصِيرُ مَعْطُوفًا عَلَى غَيْرِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ قَرِيبًا. وَقَدْ رَوَى

ابن أبي حاتم عن ابن عباس بإسناد صحيح في قوله ﴿أهون عليه﴾ أيسر . وقال الزجاج : خوطب العباد بما يعقلون لأن عندهم أن البعث أهون من الابتداء فجعله مثلاً وله المثل الأعلى ، وذكر الربيع عن الشافعي في هذه الآية قال ﴿هو أهون عليه﴾ أى فى القدرة عليه ، لا أن شيئاً يعظم على الله ، لأنه يقول : لما لم يكن كن فيخرج متصلاً ، وأخرجه أبو نعيم ، وأخرج ابن أبي حاتم نحوه عن الضحاك وإليه نحو الفراء ، والله أعلم

قوله ( وهين وهين مثل لين ولين وميت وميت وضيق وضيق ) الأول بالتشديد والثاني بالتخفيف في الجميع ، قال أبو عبيدة في تفسير الفرقان في قوله تعالى ﴿فأحييناه به بلدة ميتاً﴾ هى مخففة بمنزلة هين ولين وضيق بالتخفيف فيها والتشديد ، وسيأتى ذلك أيضاً في آخر تفسير سورة النحل ، وعن ابن الأعرابي : أن العرب تمدح بالهين اللين مخففاً وتذم بهما مثقلاً ، فالهين بالتخفيف من الهرن وهو السكينة والوقار ومنه ﴿يمشرون هوناً﴾ وعينه واو ، بخلاف الهين بالتشديد .

قوله ( أفعينا ) أفاعينا علينا حين أنشأكم وأنشأ خنفسكم . كأنه أراد أن معنى قوله ﴿أفعينا﴾ استفهام إنكار ، أى ما أعجزنا الخلق الأول حين أنشأناكم ، وكأنه عدل عن التكلم إلى الغيبة لمراعاة اللفظ الوارد في القرآن في قوله تعالى ﴿هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض﴾ وقد روى الطبرى من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿أفعينا بالخلق الأول﴾ يقول : أفاعيا علينا لإنشاءكم خلقاً جديداً فتشكوا في البعث ؟ وقال أهل اللغة : عيت بالأمر إذا لم أعرف وجهه ، ومنه العى في الكلام .

قوله ( لغوب الغوب ) أى تفسير قوله ﴿وما مسنا من لغوب﴾ أى من نصب ، والنصب التعب وزناً ومعنى ، وهذا تفسير مجاهد فيما أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرج من طريق قتادة قال : أكذب الله جل وعلا اليهود في زعمهم أنه استراح في اليوم السابع فقال ﴿وما مسنا من لغوب﴾ أى من إعياء ، وغفل الداودي الشارح فظن أن النصب في كلام المصنف بسكون الصاد وأنه أراد ضبط اللغوب فقال متعقباً عليه ، لم أر أحداً نصب اللام في الفعل ، قال وإنما هو بالنصب الأحق .

قوله ( أطواراً طوراً كذا وطوراً كذا ) يريد تفسير قوله تعالى ﴿وقد خلقكم أطواراً﴾ والأطوار الأحوال المختلفة واحداً طور بالفتح ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في معنى الأطوار كونه مرة نطفة ومرة علقة الخ ، وأخرج الطبرى عن ابن عباس وجماعة نحوه وقال : المراد اختلاف أحوال الإنسان من صحة وسقم ، وقيل معناه أصنافاً في الألوان واللغات . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث عمران بن حصين .

قوله ( عن صفوان بن محرز عن عمران ) في رواية أبي عاصم عن سفيان في المغازى «حدثنا صفوان حدثنا عمران» .

قوله ( جاء نفر من بنى تميم ) يعنى وفدهم وسيأتى بيان وقت قدومهم ومن عرف منهم في أواخر المغازى قوله ( أبشروا ) بهزمة قطع من البشارة .

قوله ( فقالوا بشرتنا ) القائل ذلك منهم الأقرع بن حابس ، ذكره ابن الجوزى .

**قوله ( فتغير وجهه )** إما للأسف عليهم كيف آثروا الدنيا ، وإما لكونه لم يحضره ما يعطيهم فيثألفهم به ، أو لكل منهما .

**قوله ( فجاء أهل اليمن )** هم الأشعريون قوم أبي موسى ، وقد أورد البخاري حديث عمران هذا وفيه ما يستأنس به لذلك . ثم ظهر لي أن المراد بأهل اليمن هنا نافع بن زيد الحميري مع من وفد معه من أهل حمير ، وقد ذكرت مستند ذلك في « باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن » وأن هذا هو السر في عطف أهل اليمن على الأشعريين مع أن الأشعريين من جملة أهل اليمن ، لما كان زمان قدوم الطائفتين مختلفاً ولكل منهما قصة غير قصة الآخرين وقع العطف .

**قوله ( اقبلوا البشرى )** بضم أوله وسكون المعجمة والقصر أى اقبلوا مئى ما يقتضى أن تبشروا إذا أخذتم به بالجنة ، كالفقه في الدين والعمل به ، وحكى عياض أن في رواية الأصيلي « اليسرى » بالتحانية والمهمله ، قال : والصواب الأول .

**قوله ( إذا لم يقبلها )** في الرواية الأخرى « أن لم يقبلها » وهو بفتح « أن » أى من أجل تركهم لها ويروى بكسر إن .

**قوله ( فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم يحدث بدء الخلق والعرش )** ، أى عن بدء الخلق وعن حال العرش ، وكأنه ضمن « يحدث » معنى يذكر ، وكأنهم سألوا عن أحوال هذا العالم وهو الظاهر ، ويحتمل أن يكونوا سألوا عن أول جنس المخلوقات ، فعلى الأول يقتضى السياق أنه أخبر أن أول شيء خلق منه السموات والأرض ، وعلى الثاني يقتضى أن العرش والماء تقدم خلقهما قبل ذلك ، ووقع في قصة نافع بن زيد « نسألك عن أول هذا الأمر » .

**قوله ( قالوا جئنا نسألك )** كذا الكشميهني ، ولغيره « جئناك لنسألك » وزاد في التوحيد « وننفقه في الدين » وكذا هي في قصة نافع بن زيد التي أشرت إليها آنفاً .

**قوله ( عن هذا الأمر )** أى الحاضر الموجود ، والأمر يطلق ويراد به المأمور ويراد به الشأن والحكم والحث على الفعل غير ذلك .

**قوله ( كأن الله ولم يكن شيء غيره )** في الرواية الآتية في التوحيد « ولم يكن شيء قبله » وفي رواية غير البخاري « ولم يكن شيء معه » والقصة متحدة فاقتضى ذلك أن الرواية وقعت بالمعنى ، ولعل راويها أخذها من قوله صلى الله عليه وسلم في دعائه في صلاة الليل — كما تقدم من حديث ابن عباس — « أنت الأول فليس قبلك شيء » لكن رواية الباب أصرح في العدم ، وفيه دلالة على أنه لم يكن شيء غيره لا الماء ولا العرش ولا غيرهما ، لأن كل ذلك غير الله تعالى « ويكون قبله » وكان عرشه على الماء « معناه أنه خلق الماء سابقاً ثم خلق العرش على الماء ، وقد وقع في قصة نافع بن زيد الحميري بلفظ « كان عرشه على الماء ثم خلق القلم فقال : اكتب ما هو كائن ، ثم خلق السموات والأرض وما فيهن » فصرح بترتيب المخلوقات بعد الماء والعرش .

قوله ( وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شيء ، وخلق السموات والأرض ) هكذا جاءت هذه الأمور الثلاثة معطوفة بالواو ، ووقع في الرواية التي في التوحيد « ثم خلق السموات والأرض » ولم يقع بلفظ « ثم » إلا في ذكر خلق السموات والأرض ، وقد روى مسلم من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً « أن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء » وهذا الحديث يؤيد رواية من روى « ثم خلق السموات والأرض » باللفظ الدال على الترتيب .

( تلييه ) : وقع في بعض الكتب في هذا الحديث « كان الله ولا شيء معه ، وهو الآن على ما عليه كان » وهي زيادة ليست في شيء من كتب الحديث ، نبه على ذلك العلامة تقي الدين بن تيمية ، وهو مسلم في قوله ، « وهو الآن » إلى آخره ، وأما لفظ « ولا شيء معه » فرواية الباب بلفظ « ولا شيء غيره » بمعناها . ووقع في ترجمة نافع بن زيد الحميري المذكور « كان الله لا شيء غيره » بغير واو .

قوله ( وكان عرشه على الماء ) قال الطيبي : هو فصل مستقل لأن القديم من لم يسبقه شيء ، ولم يعارضه في الأولية ، لكن أشار بقوله « وكان عرشه على الماء » إلى أن الماء والعرش كانا مبدأ هذا العالم لكونهما خلقا قبل خلق السموات والأرض ، ولم يكن تحت العرش إذ ذاك إلا الماء . ومحصل الحديث أن مطلق قوله « وكان عرشه على الماء » مقيد بقوله « ولم يكن شيء غيره » والمراد بكان في الأول الأزلية وفي الثاني الحدوث بعد العدم . وقد روى أحمد والترمذي وصححه من حديث أبي رزين العقيلي مرفوعاً « أن الماء خلق قبل العرش » وروى السدي في تفسيره بأسانيد متعددة « أن الله لم يخلق شيئاً مما خلق قبل الماء » وأما ما رواه أحمد والترمذي وصححه من حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً « أول ما خلق الله القلم » ثم قال اكتب ، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة » فيجمع بينه وبين ما قبله بأن أولية القلم بالنسبة إلى ما عدا الماء والعرش أو بالنسبة إلى ما منه صدر من الكتابة ، أي أنه قيل له اكتب أول ما خلق ، وأما حديث « أول ما خلق الله العقل » فليس له طريق ثبت ، وعلى تقدير ثبوته فهذا التقدير الأخير هو تأويله والله أعلم . وحكى أبو العلاء الهمداني أن للعلماء قولين في أيهما خلق أولاً العرش أو القلم ؟ قال : والأكثر على سبق خلق العرش ، واختار ابن جرير ومن تبعه الثاني ، وروى ابن أبي حازم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « خلق الله اللوح المحفوظ مسيرة خمسمائة عام ، فقال للقلم قبل أن يخلق الخلق وهو على العرش : اكتب ، فقال وما أكتب ؟ قال علمي في خلقي إلى يوم القيامة » ذكره في تفسير سورة سبحان ، وليس فيه سبق خلق القلم على العرش ، بل فيه سبق العرش . وأخرج البيهقي في « الأسماء والصفات » من طريق الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال « أول ما خلق الله القلم فقال له اكتب ، فقال : يارب وما أكتب ؟ قال أكتب القدر ، فجرى بما هو كائن من ذلك اليوم إلى قيام الساعة » وأخرج سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن أبي بشر عن مجاهد قال « بدء الخلق العرش والماء والهواء ، وخلقت الأرض من الماء » والجمع بين هذه الآثار واضح .

قوله ( وكتب ) أي قدر ( في الذكر ) أي في محل الذكر أي في اللوح المحفوظ ( كل شيء ) أي من الكائنات ، وفي الحديث جواز السؤال عن مبدأ الأشياء والبحث عن ذلك وجواز جواب العالم بما يستحضره من ذلك ، وعليه الكف إن خشي على السائل ما يدخل على معتقده . وفيه أن جنس الزمان ونوعه حادث ،



وأن الله أوجد هذه المخلوقات بعد أن لم تكن ، لا عن عجز عن ذلك بل مع القدرة . واستنبط بعضهم من سؤال الأشعرين عن هذه القصة أن الكلام في أصول الدين وحدث العلم مستمران في ذريتهم حتى ظهر ذلك منهم في أبي الحسن الأشعري ، أشار إلى ذلك ابن عساكر .

**قوله ( فنادى مناد )** في الرواية الأخرى « فجاء رجل فقال : يا عمران » ولم أقف على اسمه في شيء من الروايات .

**قوله ( ذهبت ناقلك يا ابن الحصين )** أي انفلتت ، ووقع في الرواية الأولى « فجاء رجل فقال : يا عمران راحلك » أي أدرك راحلك فهو بالنصب ، أو ذهبت راحلك فهو بالرفع ، ويؤيده الرواية الأخرى ولم أقف على اسم هذا الرجل . وقوله « تفلت » بالفاء أي شردت .

**قوله ( فاذا هي يقطع )** بفتح أوله ( دونها السراب ) بالضم أي يحول بيني وبين رؤيتها ، والسراب بالمهملة معروف ، وهو ما يرى نهاراً في الفلاة كأنه ماء .

**قوله ( فوالله لو ددت أني كنت تركتها )** في التوحيد « أنها ذهبت ولم أقم » يعني لأنه قام قبل أن يكمل النبي صلى الله عليه وسلم حديثه في ظنه ، فتأسف على ما فاتته من ذلك . وفيه ما كان عليه من الحرص على تحصيل العلم . وقد كنت كثير التطلب لتحصيل ما ظن عمران أنه فاتته من هذه القصة إلى أن وقفت على قصة نافع بن زيد الحميري فقوى في ظني أنه لم يفته شيء من هذا القصة بخصوصها لخلو قصة نافع بن زيد عن قدر زائد على حديث عمران ، إلا أن في آخره بعد قوله وما فيه « واستوى على عرشه عز وجل » . الحديث الثاني حديث عمر قال « قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاماً فأخبرنا عن بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم » الحديث .

**قوله ( وروى عيسى عن رقية )** كذا للأكثر وسقط منه رجل فقال ابن الفلكي : ينبغي أن يكون بين عيسى ورقبة أبو حمزة ، وبذلك جزم أبو مسعود ، وقال الطرقي : سقط أبو حمزة من كتاب الفربري وثبت في رواية حماد بن شاکر فعنده عن البخاري « روى عيسى عن أبي حمزة عن رقية قال » وكذا قال ابن وميخ عن الفربري ، قلت : وبذلك جزم أبو نعيم في « المستخرج » وهو يروي الصحيح عن الجرجاني عن الفربري ، فالاختلاف فيه حينئذ عن الفربري ، ثم رأيت أنه أسقط أيضاً من رواية النسفي ، لكن جعل بين عيسى ورقبة ضبة ، ويغلب على الظن أن أبا حمزة ألحق في رواية الجرجاني وقد وصفوه بقلة الإتيان ، وعيسى المذكور هو ابن موسى البخاري ولقبه غنجار بمعجمة مضمومة ثم نون ساكنة ثم جيم ، وليس له في البخاري إلا هذا الموضع ، وقد وصل الحديث المذكور من طريق عيسى المذكور عن أبي حمزة وهو محمد ابن ميمون السكري عن رقية الطبراني في مسند رقية المذكور ، وهو بفتح الراء والقاف والموحدة الخفيفة ابن مصقلة بفتح الميم وسكون الصاد المهمة وقد تبدل سيناً بعدها قاف ، ولم ينفرد به عيسى فقد أخرجه أبو نعيم من طريق علي بن الحسن بن شقيق عن أبي حمزة نحوه ، لكن بإسناد ضعيف .

**قوله ( حتى دخل أهل الجنة )** هي غاية قوله « أخبرنا » أي أخبرنا عن مبتدأ الخلق شيئاً بعد شيء إلى أن انتهى الأخبار عن حال الاستقرار في الجنة والنار ، ووضع الماضي موضع المضارع مبالغة للتحقق

المستفاد من خبر الصادق ، وكان السياق يقتضي أن يقول : حتى يدخل ، ودل ذلك على أنه أخبر في المجلس الواحد بجميع أحوال المخلوقات منذ ابتدئت إلى أن تفتى إلى أن تبعث ، فشمل ذلك الإخبار عن المبدأ والمعاش والمعاد ، وفي تفسير إيراد ذلك كله في مجلس واحد من خوارق العادة أمر عظيم ، ويقرب ذلك مع كون معجزاته لا مربة في كثرتها أنه صلى الله عليه وسلم أعطى جوامع الكلم ، ومثل هذا من جهة أخرى ما رواه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يده كتابان ، فقال للذي في يده اليمنى : هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وقبائلهم ثم أجمل على آخرهم فلا يزداد فيهم ولا ينقص منهم أبداً ، ثم قال للذي في شماله مثله في أهل النار ، وقال في آخر الحديث « فقال بيديه فنبذهما ثم قال فرغ ربكم من العباد ، فريق في الجنة وفريق في السعير » وإسناده حسن . ووجه الشبه بينهما أن الأول فيه تفسير القول الكثير في الزمن القليل ، وهذا فيه تفسير الجرم الواسع في الظرف الضيق ، وظاهر قوله فنبذهما بعد قوله وفي يده كتابان أنهما كانا مرثيين لهم والله أعلم . ولحديث الباب شاهد من حديث جديفة سيأتي في كتاب القدر إن شاء الله تعالى ، ومن حديث أبي زيد الأنصاري أخرجه أحمد ومسلم قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح ، فصعد المنبر فخطبنا حتى حضرت الظهر ، ثم نزل فصلى بنا الظهر . ثم صعد المنبر فخطبنا ثم صلى العصر كذلك حتى غابت الشمس ، فحدثنا بما كان وما هو كائن ، فأعلمنا أحفظنا » لفظ أحمد . وأخرجه من حديث أبي سعيد مختصراً ومطولاً ، وأخرجه الترمذي من حديثه مطولاً ، وترجم له « باب ما قام به النبي صلى الله عليه وسلم مما هو كائن إلى يوم القيامة » ثم ساقه بلفظ « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً صلاة العصر ثم قام يحدثنا فلم يدع شيئاً يكون إلى قيام الساعة إلا أخبرنا به ، حفظه من حفظه ونسيه من نسيه » ثم ساق الحديث وقال : حسن . وفي الباب عن حديث جديفة وأبي زيد بن أخطب وأبي مریم والمغيرة بن شعبة انتهى . ولم يقع له حديث عمر حديث الباب وهو على شرطه ، وأفاد حديث أبي زيد بيان المقام المذكور زماناً ومكاناً في حديث عمر رضي الله عنه وأنه كان على المنبر من أول النهار إلى أن غابت الشمس ، والله أعلم . ثالثاً حديث أبي هريرة ، وهو من الإلهيات .

قوله ( عن أبي أحمد ) هو محمد بن عبد الله بن الزبير الزبيري وسفيان هو الثوري .

قوله ( يشتمني ابن آدم ) بكسر التاء من « يشتمني » والشم هرا له صف بما يقتضي النقص ، ولا شك أن دعوى الولد لله يستلزم الإمكان المستدعي للحدوث ، وذلك غاية النقص في حق الباري سبحانه وتعالى ، والمراد من الحديث هنا قوله ليس يعيدني كما بدأتي وهو قول منكري البعث من عباد الأوثان . رابعاً حديث أبي هريرة أيضاً .

قوله ( لما قضى الله الخلق ) أي خالق الخلق كقوله تعالى ( فقضاهن سبع سموات ) أو المراد أوجد جنسه ، وقضى يطلق بمعنى حكم وأتقن وفرغ وأمضى .

قوله ( كتب في كتابه ) أي أمر القلم أن يكتب في اللوح المحفوظ ، وقد تقدم في حديث عبادة بن

الصامت قريباً « فقال للقلم اكتب » فجرى بما هو كائن » ويحتمل أن يكون المراد بالكتاب اللفظ الذي قضاه ، وهو كقوله تعالى ﴿ كتب الله لأغلبن أنا ورسلي ﴾ .

قوله ( فهو عنده فوق العرش ) قيل معناه دون العرش ، وهو كقوله تعالى ﴿ بعوضة فما فوقها ﴾ ، والحامل على هذا التأويل استبعاد أن يكون شيء من المخلوقات فوق العرش ، ولا محذور في إجراء ذلك على ظاهره لأن العرش خالق من خلق الله ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « فهو عنده » أى ذكره أو علمه فلا تكون العندية مكانية بل هي إشارة إلى كمال كونه مخفياً عن الخلق مرفوعاً عن حيز إدراكهم ، وحكى الكرماني أن بعضهم زعم أن لفظ « فوق » زائد كقوله ﴿ فإن كن نساء فوق اثنتين ﴾ والمراد اثنتان فصاعداً ، ولم يتعقبه وهو متعقب ، لأن محل دعوى الزيادة ما إذا بقي الكلام مستقيماً مع حذفها كما في الآية ، وأما في الحديث فإنه يبقى مع الحذف ، فهو عنده العرش وذلك غير مستقيم .

قوله ( إن رحمتي ) بفتح أن على أنها بدل من كتب ، وبكسرها على حكاية مضمون الكتاب

قوله ( غلبت ) في رواية شعيب عن أبي الزناد في التوحيد « سبقت » بدل غلبت ، والمراد من الغضب لازمه وهو إرادة إيصال العذاب إلى من يقع عليه الغضب ، لأن السبق والغلبة باعتبار التعاقب ، أى تعلق الرحمة غالب سابق على تعلق الغضب ، لأن الرحمة مقتضى ذاته المقدسة وأما الغضب فإنه متوقف على سابقة عمل من العبد الحادث ، وبهذا التقرير يندفع استشكال من أورد وقوع العذاب قبل الرحمة في بعض المراتن ، كمن يدخل النار من الموحدين ثم يخرج بالشفاعة وغيرها . وقيل معنى الغلبة الكثرة والشمول ، تقول غلب على فلان الكرم أى أكثر أفعاله ، وهذا كله بناء على أن الرحمة والغضب من صفات الذات ، وقال بعض العلماء الرحمة والغضب من صفات الفعل لا من صفات الذات ، ولا مانع من تقدم بعض الأفعال على بعض فتكون الإشارة بالرحمة إلى إسكان آدم الجنة أول ما خلق مثلاً ومقابلها ما وقع من إخراجها منها ، وعلى ذلك استمرت أحوال الأمم بتقديم الرحمة في خلقهم بالتوسع عليهم من الرزق وغيره ، ثم يقع بهم العذاب على كفرهم . وأما ما أشكل من أمر من يعذب من الموحدين فالرحمة سابقة في حقهم أيضاً ، ولولا وجودها لخلدوا أبداً . وقال الطيبي في سبق الرحمة إشارة إلى أن قسط الخلق منها أكثر من قسطهم من الغضب وأنها تنالهم من غير استحقاق وأن الغضب لا ينالهم إلا باستحقاق ، فالرحمة تشمل الشخص جنيئاً ورضيعاً وفطيماً وناشئاً قبل أن يصدر منه شيء من الطاعة ، ولا يلحقه الغضب إلا بعد أن يصدر عنه من الذنوب ما يستحق معه ذلك .

ب

ما جاء في سبع أرضين

وقول الله عز وجل : ﴿ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ الآية  
و﴿ السَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ﴾ : السماء . ﴿ سَمَكُهَا ﴾ : بناها . و﴿ الْحَبْكِ ﴾ : استواؤها وحسنها .

﴿أَذْنَتْ﴾ : سمعت وأطاعت. ﴿وَأَلْقَتْ﴾ : أخرجت ما فيها من الموتى. ﴿وَتَخَلَّتْ﴾ : عنهم. ﴿طَحَاها﴾ : دحاما. ﴿بِالسَّاهِرَةِ﴾ : وجه الأرض، كان فيها الحيوان نومهم وسهرهم.

[٣١٩٥] ٣٠٨٧- نا علي قال أنا ابنُ عليَّة عن علي بن المبارك قال نا يحيى بن أبي كثير عن محمد ابن إبراهيم بن الحارث عن أبي سلمة بن عبد الرحمن - وكانت بينه وبين أناس خصومة في أرض، فدخل على عائشة فذكر لها ذلك - فقالت: يا أبا سلمة اجتنب الأرض، فإن رسول الله صلى الله عليه قال: «من ظلم قيد شبر طوقه من سبع أرضين».

[٣١٩٦] ٣٠٨٨- نا بشر بن محمد قال أنا عبد الله عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه قال: قال النبي صلى الله عليه: «من أخذ شيئاً من الأرض بغير حقه خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين».

[٣١٩٧] ٣٠٨٩- نا محمد بن المثنى قال نا عبد الوهاب قال نا أيوب عن محمد عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه قال: «الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض. السنة اثنا عشر شهراً، منها أربعة حرم: ثلاث متواليات - ذو القعدة وذو الحجة والمحرّم - ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان».

[٣١٩٨] ٣٠٩٠- حدثنا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن سعيد بن زيد ابن عمرو بن نفيل: أنه خاصمته أروى - في حق زعمت أنه انتقصه لها - إلى مروان، فقال سعيد: أنا أنتقص من حقها شيئاً؟ أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «من أخذ شبراً من الأرض ظلماً فإنه يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين». قال ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه قال لي سعيد بن زيد: دخلت على النبي صلى الله عليه...

قوله (باب ما جاء في سبع أرضين) أو في بيان وضعها.

قوله (وقول الله سبحانه وتعالى ﴿الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن﴾ الآية) قال الداودي: فيه دلالة على أن الأرضين بعضها فوق بعض مثل السماوات ونقل عن بعض المتكلمين أن المثلية في العدد خاصة وأن السبع متجاوزة، وحكى ابن التين عن بعضهم أن الأرض واحدة، قال وهو مردود بالقرآن والسنة. قلت: لعله القول بالتجاوز، وإلا فيصير صريحاً في المخالفة، ويدل للقول الظاهر ما رواه ابن جرير من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي الضحى عن ابن عباس في هذه الآية ﴿ومن الأرض مثلهن﴾ قال: في كل أرض مثل إبراهيم، ونحو ما على الأرض من الخلق، هكذا أخرجه مختصراً وإسناده

صحيح . وأخرجه الحاكم والبيهقي من طريق عطاء بن السائب عن أبي الضحى مطولا وأوله أى سبع أرضين « فى كل أرض كآدم كآدمكم ونوح كنوحكم وإبراهيم كإبراهيمكم وعيسى كعيسى ونبي كنبيكم » قال البيهقي : إسناده صحيح ، إلا أنه شاذ بمرة . وروى ابن أبى حاتم من طريق مجاهد عن ابن عباس قال : لو حدثكم بتفسير هذه الآية لكفرتم وكفرتم تكذيبكم بها . ومن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه وزاد وهن مكتوبات بعضهن على بعض . وظاهر قوله تعالى ﴿ ومن الأرض مثلهن ﴾ يرد أيضاً على أهل الهيئة قولهم أن لا مسافة بين كل أرض وأرض وإن كانت فوقها ، وأن السابعة صماء لاجوف لها ، وفى وسطها المركز وهى نقطة مقدرة متوهمة ، إلى غير ذلك من أقوالهم التى لا برهان عليها . وقد روى أحمد والترمذى من حديث أبى هريرة مرفوعاً « إن بين كل سماء وسماء خمسمائة عام ، وأن سمك كل سماء كذلك ، وأن بين كل أرض وأرض خمسمائة عام » وأخرجه إسحق بن راهويه والبزار من حديث أبى ذر نحوه ، ولأبى داود والترمذى من حديث العباس بن عبد المطلب مرفوعاً « بين كل سماء وسماء إحدى أو اثنتان وسبعون سنة » وجمع بين الحديثين بأن اختلاف المسافة بينهما باعتبار بطء السير وسرعته .

**قوله ( والسقف المرفوع : السماء )** هو تفسير مجاهد ، أخرجه عبد بن حميد وابن أبى حاتم وغيرهما . من طريق ابن أبى نجيح عنه ، ومن طريق قتادة نحوه ، وسيأتى عن على بن رباح مثله فى « باب الملائكة » ولابن أبى حاتم من طريق الربيع بن أنس « السقف المرفوع : العرش ، كذا قال ، والأول أكثر ، وهو يقتضى الرد على من قال إن السماء كرية لأن السقف فى اللغة العربية لا يكون كريباً .

**قوله ( سمكها )** بفتح المهملة وسكون الميم ( بناءها ) بالمد ، يريد تفسير قوله تعالى ﴿ رفع سمكها ﴾ أى رفع بنائها ، وهو تفسير ابن عباس أخرجه ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عنه ، ومن طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد مثله وزاد « بغير عمد » ومن طريق قتادة مثله .

**قوله ( والحبك : استراؤها وحسنها )** هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن أبى حاتم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عنه ، وأخرج من طريق سعد الإسكاف عن عكرمة عنه بلفظ « ذات الحبك » أى البهاء والجمال ، غير أنها كالبرد المسلسل « ومن طريق على بن أبى طلحة عنه قال « ذات الحبك أى الخلق الحسن » والحبك بضمين جمع خبيكة كطرق وطريقة وزناً ومعنى ، وقيل واحداً حباك كمثل ومثل ، وقيل الحبك الطريق التى ترى فى السماء من آثار الغيم ، وروى الطبرى عن الضحاك نحوه ، وقيل هى النجوم أخرجه الطبرى بإسناد حسن عن الحسن ، وروى الطبرى عن عبد الله بن عمرو أو المراد بالسماء هنا السماء السابعة .

**قوله ( أذنت : سمعت وأطاعت )** يريد تفسير قوله تعالى ﴿ إذا السماء انشقت ، وأذنت لربها وحقت ﴾ ومعنى سمعها وإطاعتها قبولها ما يراد منها ، وروى ابن أبى حاتم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « وأذنت لربها » أى أطاعت ، ومن طريق الضحاك « أذنت لربها » أى سمعت ، ومن طريق سعيد بن جبير « وحقت » أى حق لها أن تطيع .

**قوله ( وألفت )** أخرجت ما فيها من المولى « ونحات » أى ( عنهم ) يريد تفسير بقية الآيات ، وهو

عند ابن أبي حاتم من طريق مجاهد نحوه ، ومن طريق سعيد بن جبير ألفت ما استودعها الله من عباده وتخلت عنهم إليه .

**قوله (طحاها : دحاها)** هو تفسير مجاهد أخرجه عبد بن حميد وغيره من طريقه ، والمعنى بسطها يمينا وشمالا من كل جانب ، وأخرج ابن أبي حاتم أيضاً من طريق ابن عباس والسدي وغيرهما : دحاها أى بسطها .

**قوله (بالساهرة : وجه الأرض ، كان فيها الحيوان نومهم وسهرهم)** هو تفسير عكرمة أخرجه ابن أبي حاتم ، أو المراد بالأرض أرض القيامة ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مصعب بن ثابت عن أبي حازم عن سهل بن سعد في قوله ﴿ فإذا هم بالساهرة ﴾ قال : أرض بيضاء عفراء كالخبيزة ، وسيأتي من وجه آخر عن أبي حازم مرفوعاً في الرقاق لكن ليس فيه تفسير الساهرة . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث عائشة « من ظلم قيد شبر » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب المظالم . ثانيها حديث ابن عمر في المعنى ، وقد تقدم هناك أيضاً ، وعبد الله في إسناده هو ابن المبارك ، والراوى عنه بشر بن محمد مروزي سمع من ابن المبارك بخراسان ، وهو يؤيد البحث الذي قدمته من أنه لا يلزم من كون هذا الحديث ليس في كتب ابن المبارك بخراسان أن لا يكون حدث به هناك ، ويحتمل أن يكون بشر صحب ابن المبارك فسمعه منه بالبصرة فيصح أنه لم يحدث به إلا بالبصرة والله أعلم . ثالثها حديث أبي بكرة « أن الزمان قد استدار كهيئته » وسيأتي بآتم من هذا السياق في آخر المغازي في الكلام على حجة الوداع ، ويأتي شرحه في تفسير براءة ، ومضى شرح أكثره في العلم وبعضه في الحجج .

**قوله (عن محمد بن سيرين عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة)** اسم ابن أبي بكرة عبد الرحمن كما تقدم في « باب رب مبلغ أوعى من سامع » في كتاب العلم من وجه آخر عن أيوب ، وذكر أبو علي الجياني أنه سقط من نسخة الأصيلي هنا عن ابن أبي بكرة وثبت لسائر الرواة عن القبربري ، قلت : وكذا ثبت في رواية النسفي عن البخاري ، قال الجياني : ووقع في رواية القابسي هنا عن أيوب عن محمد بن أبي بكرة ، وهو وهم فاحش . قلت : وافق الأصيلي لكن صحف « عن » فصارت « ابن » فلذلك وصفه بفحش الوهم وسيأتي هذا الحديث بالسند المذكور هنا في « باب حجة الوداع » من كتاب المغازي على الصراب للجماعة أيضاً حتى الأصيلي ، واستمر القابسي على وهمه فقال هناك أيضاً « عن محمد بن أبي بكرة » . رابعها حديث سعيد بن زيد في قصته مع أروى بنت أنيس في مخاصمتها له في الأرض ، وقد تقدمت مباحثه مستوفاة في كتاب المظالم .

**قوله (كهيشته)** الكاف صفة مصدر محذوف تقديره استدار استدارة مثل صفته يوم خلق السماء . والزمان اسم لقليل الوقت وكثيره ، وزعم يوسف بن عبد الملك في كتابه « تفضيل الأزمنة » أن هذه المقالة صدرت من النبي صلى الله عليه وسلم في شهر مارس وهو آذار وهو برمهات بالقبطية ، وفيه يستوى الليل والنهار عند حلول الشمس برج الحمل .

**قوله (وقال ابن أبي الزناد عن هشام)** أى ابن عروة (عن أبيه قال لى سعيد بن زيد) أراد المصنف بهذا التعليق بيان لقاء عروة سعيداً ، وقد لقي عروة من هو أقدم وفاة من سعيد كوالده الزبير وعلي وغيرهما .

## باب في النجوم

وقال قتادة: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾: خلق هذه النجوم لثلاث: جعلها زينةً للسماء، ورجوماً للشياطين، وعلامات يهتدى بها، فمن تأول فيها بغير ذلك أخطأ وأضاع نصيبه وتكلف ما لا علم له به. قال ابن عباس: ﴿هَشِيمًا﴾: متغيراً. والأب: ما تأكل الأنعام. الأنام: الخلق. برزخ: حاجز. وقال مجاهد: ﴿أَلْفَافًا﴾: ملتفة. والغلب: الملتفة: فراشاً: مهاداً. كقوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾، ﴿نَكِدًا﴾: قليلاً.

قوله (باب في النجوم . وقال قتادة الخ ) وصله عبد بن حميد من طريق شيبان عنه به وزاد في آخره « وأن ناساً جهلة بأمر الله قد أحدثوا في هذه النجوم كهانة : من غرس بنجم كذا كان كذا ومن سافر بنجم كذا كان كذا ولعمري ما من النجوم نجم إلا ويولد به الطويل والقصير والأحمر والأبيض والحسن والدميم ، وما علم هذه النجوم وهذه الدابة وهذا الطائر شيء من هذا الغيب انتهى . وبهذه الزيادة تظهر مناسبة إيراد المصنف ما أورده من تفسير الأشياء التي ذكرها من القرآن وإن كان ذكر بعضها وقع استطراداً والله أعلم . قال الداودي : قول قتادة في النجوم حسن ، إلا قوله « أخطأ وأضاع نفسه » فإنه قصر في ذلك ، بل قائل ذلك كافر انتهى . ولم يتعين الكفر في حق من قال ذلك ، وإنما يكفر من نسب الاختراع إليها ، وأما من جعلها علامة على حدوث أمر في الأرض فلا ، وقد تقدم تقرير ذلك وتفصيله في الكلام على حديث زيد ابن خالد فيمن قال « مطرنا بربء كذا » في « باب الاستسقاء » وقال أبو علي الفارسي في قوله تعالى ﴿ وجعلناها رجوما ﴾ : الضمير للسماء ؛ أي وجعلنا شبهها رجوماً على حذف مضاف ، فصار الضمير للمضاف إليه . وذكر ابن دحية في « التنوير » من طريق أبي عثمان النهدي عن سليمان الفارسي قال : النجوم كلها معلقة كالقناديل من السماء الدنيا كتعليق القناديل في المساجد .

قوله ( وقال ابن عباس هشيماً متغيراً ) لم أره عنه من طريق موصولة . لكن ذكره إسماعيل بن أبي زياد في تفسيره عن ابن عباس . وقال أبو عبيدة : قوله ﴿ هَشِيمًا ﴾ أي يابساً متفتتاً ، و ﴿ تَذَرُوهُ الرِّيح ﴾ أي تفرقه .

قوله ( والأب ما تأكل الأنعام ) هو تفسير ابن عباس أيضاً ، وصله ابن أبي حاتم من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عنه قال : الأب ما أنبت الأرض مما تأكله الدواب ولا تأكله الناس ، ومن طريق ابن عباس قال : الأب الحشيش ، ومن طريق عطاء والضحاك : الأب هو كل شيء ينبت على وجه الأرض ، زاد الضحاك : إلا الفاكهة ، وروى ابن جرير من طريق إبراهيم التيمي « أن أبا بكر الصديق سئل عن الأب فقال : أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله بغير علم » وهذا منقطع . وعن عمر أنه قال « عرفنا الفاكهة فما الأب » ثم قال « إن هذا هو التكلف » فهو صحيح عنه ، أخرجه عبد بن حميد من طرق صحيحة عن أنس عن عمر ، وسيأتي بيان ذلك في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى .

قوله ( والأنام : الخلق ) هو تفسير ابن عباس أيضاً ، أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة

عنه في قوله تعالى ﴿والأرض وضعها للأنام﴾ قال : للخلق ، والمراد بالخلق المخلوق ، ومن طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال : الأنام الناس ، وهذا أخص من الذي قبله ، ومن طريق الحسن قال : الجن والإنس . وعن الشعبي قال : هو كل ذي روح .

**قوله ( بروز : حاجب )** في رواية المستمل والكشميني «حاجز» بالزاي ، وهذا تفسير ابن عباس أيضاً وصله ابن أبي حاتم من الوجه المذكور إلا قوله ( وقال مجاهد ألفافا : ملتفة ، والغلب : الملتفة ) وصلهما عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد قال ﴿وجبات ألفافا﴾ قال : ملتفة . ومن طريقه قال ﴿وحدات غلبا﴾ أي ملتفة ، وروى ابن أبي حاتم من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس : الحداثق : ما التفت والغلب : ما غلظ . ومن طريق عكرمة عنه الغلب شجر بالجبل لا يحمل يستظل به . ومن طريق علي بن أبي طلحة عنه قال ﴿وجنات ألفافا﴾ أي مجتمعة . وقال أهل اللغة : الأناف جمع لف أو لفيف . وعن الكسائي : هو جمع الجمع . وقال الطبري : اللفاف جمع لفيفة وهي الغليظة ، وليس الالتفاف من الغلظ في شيء إلا أن يراد أنه غلظ بالالتفاف .

**قوله ( فراشا : مهاداً كقوله : ولكم في الأرض مستقر )** هو قول قتادة والربيع بن أنس وصله الطبري عنهما ، ومن طريق السدي بأسانيداه ﴿فراشا﴾ هي فراش يمشى عليها وهي المهاد والقرار .

**قوله ( نكدأ قليلا )** أخرجه ابن أبي حاتم من طريق السدي قال ( لا يخرج إلا نكدأ ) قال : النكد الشيء القليل الذي لا ينفع ، ومن طريق علي بن • أبي طلحة عن ابن عباس قال : هذا مثل ضرب للكفار كالبلد السبخة المالحة التي لا تخرج منها البركة .

### باب صفة الشمس والقمر

﴿بحسبان﴾ قال مجاهد : كحسبان الرحي . وقال غيره : بحساب ومنازل لا يعدوانها . حسبان : جماعة الحساب ، مثل : شهاب وشهبان . ضحاها : ضوءها . أن تدرك القمر : لا يستر ضوء أحدهما ضوء الآخر ، ولا ينبغي لهما ذلك . سابق النهار : يتطالبان حثيثين . ينسلخ : يخرج أحدهما من الآخر ، ويجري كل واحد منهما . واهية : وهيها تشققها . أرجائها : ما لم ينشق منها ، فهو على حافته كقولك : على أرجاء البئر . أغطش وجن : أظلم . وقال الحسن : كورت تكور حتى يذهب ضوءها . والليل وما وسق : أي جمع من دابة . اتسق : استوى . بروجاً : منازل الشمس والقمر . الحرور بالنهار مع الشمس . وقال الحسن : الحرور بالليل ، والسوم بالنهار . يقال : يولج ، يكور وليجة ، كل شيء أدخلته في شيء .

٣٠٩١ - فامحمد بن يوسف قال نا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن



أبي ذر قال: قال النبي صلى الله عليه لأبي ذر حين غربت الشمس: «تدري أين تذهب؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش، فتستأذن فيؤذن لها، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها، وتستأذن فلا يؤذن لها، يقال لها: ارجعي من حيث جئت، فتطلع من مغربها. فذلك قوله: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾».

[الحديث ٣١٩٩ - أطرافه في: ٤٨٠٢، ٤٨٠٣، ٧٤٢٤، ٧٤٣٣].

[٣٢٠٠] ٣٠٩٢ - نا مسدد قال نا عبدالعزيز بن المختار قال نا عبد الله الداناج قال ني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «الشمس والقمر مَكُورَانِ يومَ القيامةِ».

[٣٢٠١] ٣٠٩٣ - نا يحيى بن سليمان قال ني ابن وهب قال أخبرني عمرو أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه عن أبيه عن عبد الله بن عمر أنه كان يُخبر عن النبي صلى الله عليه قال: «إنَّ الشمس والقمر لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، ولكنهما آية من آيات الله، فإذا رأيتُموهما فصلوا».

[٣٢٠٢] ٣٠٩٤ - نا إسماعيل قال ني مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه: «إنَّ الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتُم ذلك فاذكروا الله».

[٣٢٠٣] ٣٠٩٥ - نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة أن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه يوم خسفت الشمس قام فكبر وقرأ قراءة طويلة، ثم ركع ركوعاً طويلاً، ثم رفع رأسه فقال: «سمع الله لمن حمده» وقام كما هو فقرأ قراءة طويلة وهي أدنى من القراءة الأولى، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهي أدنى من الركعة الأولى، ثم سجد سجوداً طويلاً، ثم فعل في الركعة الآخرة مثل ذلك، ثم سلّم وقد تجلّت الشمس، فخطب الناس فقال في كسوف الشمس والقمر: «إنهما آيتان من آيات الله، لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتُموهما فافزعوا إلى الصلاة».

[٣٢٠٤] ٣٠٩٦ - نا محمد بن المثنى قال نا يحيى عن إسماعيل قال ني قيس عن أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه قال: «الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد، ولكنهما آيتان من آيات الله، فإذا رأيتُموهما فصلوا».

**قوله ( باب صفة الشمس والقمر بحسبان )** أى تفسير ذلك ، وقوله « قال مجاهد كحسبان الرحي » وصله الفريابي في تفسيره من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ، ومراده أنهما يجريان على حسب الحركة الرحوية الدورية وعلى وضعها ، وقوله ( وقال غيره بحساب ومنازل لا يعدوانها ) ، ووقع في نسخة الصغاني هو ابن عباس وقد وصله عبد بن حميد من طريق أبي مالك وهو الغفاري مثله ، وروى الحارثي والطبري عن ابن عباس نحوه بإسناد صحيح وبه جزم الفراء .

**قوله ( حسبان جماعة الحساب )** يعنى أن حسبان جماعة الحساب كشهبان جمع شهاب ، وهذا قول أبي عبيدة في المجاز ، وقال الإسماعيلي من جعله من الحساب احتمال الجمع واحتمل المصدر ، تقول حسب حسبناً ، ثم هو من الحساب بالفتح ومن الظن بالكسر أى في الماضي .

**قوله ( ضحاها ضوءها )** وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال ﴿ والضحاها ﴾ قال : ضوءها . قال الإسماعيلي : يريد أن الضحى يقع في صدر النهار وعنده تشتت إضاءة الشمس ، وروى ابن أبي حاتم من طريق قتادة والضحاك قال : ضحاها النهار .

**قوله ( أن تترك القمر : لا يستر ضوء أحدهما ضوء الآخر الخ )** وصله الفريابي في تفسيره من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بتمامه .

**قوله ( نسلخ نخرج الخ )** وصله الفريابي من طريقه أيضاً بلفظ يخرج أحدهما من الآخر ويجرى كل منهما في فلك .

**قوله ( واهية : وهيبا تشققها )** هو قول الفراء ، وروى الطبري عن ابن عباس في قوله ﴿ واهية ﴾ قال متمزقة ضعيفة .

**قوله ( أرجأها : مالم تنشق منها فهو على حافتيها )** يريد تفسير قوله تعالى ﴿ والمالك على أرجأها ﴾ ووقع في رواية الكشميني : فهو على حافتيها ، وكأنه أفرد باعتبار لفظ الملك وجمع باعتبار الجنس ، وروى عبد بن حميد من طريق قتادة في قوله ﴿ والمالك على أرجأها ﴾ أى على حافات السماء « وروى الطبري عن سعيد بن المسيب مثله ، وعن سعيد بن جبير : على حافات الدنيا ، وصوب الأول ، وأخرج عن ابن عباس قال والمالك على حافات السماء حين تنشق ، والأرجاء بالمد جمع رجا بالقصر والمراد النواحي .

**قوله ( أغطش وجن : أظلم )** يريد تفسير قوله تعالى ﴿ أغطش ليلاً ﴾ وتفسير قوله ﴿ فلما جن عليه الليل ﴾ أى أظلم في الموضعين ، والأول تفسير قتادة أخرجه عبد بن حميد من طريقه قال : قوله ﴿ أغطش ليلاً ﴾ أى أظلم ليلاً ، وقد توقف فيه الإسماعيلي فقال : معنى أغطش ليلاً جعله مظلماً ، وأما أغطش غير متعد فإن ساغ فهو صحيح المعنى ولكن المعروف أظلم الرقت جاءت ظلمته وأظلمنا وقعنا في ظلمة . قلت : لم يرد البخاري القاصر لأنه في نفس الآية متعد وإنما أراد تفسير قوله أغطش فقط ، وأما الثاني فهو تفسير أبي عبيدة قال في قوله تعالى ﴿ فلما جن عليه الليل ﴾ أى غطي عليه وأظلم .

**قوله ( وقال الحسن : كورت تكور حتى يذهب ضوءها )** وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي رجاء عنه ، وكأن هذا كان يقوله قبل أن يسمع حديث أبي سلمة عن أبي هريرة الآتي ذكره في هذا الباب ، وإلا فمعنى

التكوير اللف تقول كورت العامة تكويراً إذا لفتها ، والتكوير أيضاً الجمع تقول كورته إذا جمعته ، وقد أخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ﴿إذا الشمس كورت﴾ يقول : أظلمت ، ومن طريق الربيع بن خثيم قال : فورت أى رمى بها ، ومن طريق أبي يحيى عن مجاهد كررت قال : اضمحلت . الطبري : التكوير فى الأصل الجمع وعلى هذا فالمراد أنها تلف ويرمى بها فيذهب ضوءها .

**قوله ( والليل وما وسق أى جمع من دابة )** وصله عبد بن حميد من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن نحوه .

**قوله ( اتسق : استوى )** وصله عبد بن حميد أيضاً من طريق منصور عنه فى قوله ﴿ والقمر إذا اتسق ﴾

قال : استوى .

**قوله ( بروج : منازل الشمس والقمر )** وصله ابن حميد ، وروى الطبري من طريق مجاهد قال :

البروج الكواكب ومن طريق أبي صالح قال هى النجوم الكبار ، وقيل هى قصور فى السماء رواه عبد بن حميد من طريق يحيى بن رافع ، ومن طريق قتادة قال هى قصور على أبواب السماء فيها الحرس ، وعند أهل الهيئة أن البروج غير المنازل ، فالبروج اثنا عشر والمنازل ثمانية وعشرون ، وكل برج عبارة عن منزلتين وثلاث منها .

**قوله ( فالحرور بالنهار مع الشمس )** وصله إبراهيم الحربى عن الأثرم عن أبي عبيدة قال : الحرور

بالنهار مع الشمس ، وقال الفراء : الحرور الحر الدائم ليلاً كان أو نهاراً ، والسموم بالنهار خاصة .

**قوله ( وقال ابن عباس ورؤية : الحرور بالليل والسموم بالنهار )** أما قول ابن عباس فلم أره موصولاً

عنه بعد ، وأما قول رؤية وهو ابن العجاج اتيمى الراجز المشهور فذكره أبو عبيدة عنه فى المجاز ، وقال السدى : المراد بالظل والحرور فى الآية الجنة والنار أخرجه ابن أبي حاتم عنه .

**قوله ( يقال يولج يكور )** كذا فى رواية أبي ذر ، ورأيت فى رواية ابن شبيوه « يكون » بنون وهو

أشبه ، وقال أبر عبيدة : يولج أى ينقص من الليل فيزيد فى النهار وكذلك النهار ، وروى عبد بن حميد من طريق مجاهد قال : ما نقص من أحدهما دخل فى الآخر يتقاصان ذلك فى الساعات . ومن طريق قتادة نحوه قال : يولج ليل الصيف فى نهاره أى يدخل ، ويدخل نهار الشتاء فى ليله .

**قوله ( وليجة : كل شيء أدخلته فى شيء )** هو قول عبيدة قال قوله « من دون الله ولا رسوله

ولا المؤمنين وليجة » كل شيء أدخلته فى شيء ليس منه فهو وليجة ، والمعنى لا تتخذوا أولياء ليس من المسلمين ، ثم ذكر المصنف فى الباب ستة أحاديث : أولها حديث أبي ذر فى تفسير قوله تعالى ﴿ والشمس

تجرى لمستقر لها ﴾ وسأأتى شرحه مستوفى فى تفسير سورة يس ، والغرض منه هنا بيان سير الشمس فى كل يوم وليلة ، وظاهره مغاير لقول أهل الهيئة أن الشمس مرصعة فى الفلك ، فإنه يقتضى أن الذى يسير هو الفلك وظاهر الحديث أنها هى التى تسير وتجرى ، ومثله قوله تعالى فى الآية الأخرى ﴿ كل فى فلك يسبحون ﴾

أى يدورون ، قال ابن العربى : أنكر قوم سجودها وهو صحيح ممكن ، وتأوله قوم على ما هى عليه من التسخير الدائم ، ولا مانع أن تخرج عن مجراها فتسجد ثم ترجع . قلت : إن أراد بالخروج الوقوف فواضح ، وإلا فلا

دليل على الخروج ، ويحتمل أن يكون المراد بالسجود سجود من هو موكل بها من الملائكة ، أو تسجد بصورة

الحال فيكون عبارة عن الزيادة في الانقياد والخضوع في ذلك الحين . ثانياً حديث أبي هريرة .  
**قوله ( عن عبد الله الداناج )** بتخفيف الذن وأخره جيم هو لقبه ومعناه العالم بلغة الفرس ، وهو في الأصل دانه فغرب ، وعد الله المذكور تابعي صغير ، واسم أبيه فيروز ، وذكر البزار أنه لم يرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن غير هذا الحديث ، ووقع في روايته من طريق يونس بن محمد عن عبد العزيز ابن المختار عنه سمعت أبا سامة يحدث في زمن خالد القسري في هذا المسجد وجاء الحسن أي البصري فجلس إليه ، فقال أبو سلمة : حدثنا أبو هريرة « فذكره » ، ومثله أخرجه الإسماعيلي وقال « في مسجد البصرة » ولم يقل خالد القسري ، وأخرجه الخطابي من طريق يونس بهذا الإسناد فقال « في زمن خالد بن عبد الله أي ابن أسيد أي بفتح الهمزة وهو أصح فإن خالداً هذا كان قد ولي البصرة لعبد الملك قبل الحجاج بخلاف خالد القسري .

**قوله ( مكوران )** زاد في رواية البزار ومن ذكر معه « في النار ، فقال الحسن : وما ذنبهما ؟ فقال أبو سلمة أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول وما ذنبهما » قال البزار لا يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه انتهى . وأخرج أبو يعلى معناه من حديث أنس وفيه « ليراهما من عبدهما » كما قال تعالى ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾ . وأخرجه الطيالسي من هذا الوجه مختصراً وأخرج ابن وهب في « كتاب الأحوال » عن عطاء بن يسار في قوله تعالى ﴿ وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرَ ﴾ قال : يجتمعان يوم القيامة ثم يقذفان في النار ، ولابن أبي حاتم عن ابن عباس نحوه موقوفاً أيضاً ، قال الخطابي : ليس المراد بكونهما في النار تعذيبهما بذلك ، ولكنه تبكيتهما لمن كان يعبدهما في الدنيا ليعلموا أن عبادتهم لها كانت باطلا . وقيل لهما خنقا من النار فأعيدا فيها . وقال الإسماعيلي : لا يلزم من جعلهما في النار تعذيبهما ، فإن الله في النار ملائكة وحجارة وغيرها لتكون لأهل النار عذاباً وآلة من آلات العذاب وما شاء الله من ذلك ، فلا تكون هي معذبة . وقال أبو موسى المديني في « غريب الحديث » لما وصفا بأنهما يسبحان في قوله ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ وأن كل من عبد من دون الله إلا من سبقت له الحسنى يكون في النار وكانا في النار يعذب بهما أهلهما بحيث لا يبرحان منهما فصارا كأنهما ثوران عقيران . ثالثاً بقية الأحاديث عن عبد الله بن عمرو ومن بعده في ذكر الكسوف ، وقد تقدمت كلها مشروحة في كتاب الكسوف ، وقوله في الحديث الأخير « عن أبي مسعود كذا في الأصول بأداة الكنية ، وهو أبو مسعود البدرى ، ووقع في بعض النسخ « عن ابن مسعود » بالوحدة والنون وهو تصحيف .

**باب ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ نُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ﴾ (١)**  
 قاصفاً : تقصف كل شيء . لواقح : ملاقح ملقحة . إعصار : ريح عاصف تهب من الأرض إلى السماء كعمود فيه نار . صر : برد . نشراً : متفرقة .

٣٠٩٧ - فأدّم قال نا شعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه [٣٢٠٥]

(١) ﴿ بُشْرًا ﴾ : قرأ الحرميان والبصري : ﴿ نُشْرًا ﴾ ، والشامي : ﴿ نُشْرًا ﴾ ، وعاصم : ﴿ بُشْرًا ﴾ ، والأخوان : ﴿ نُشْرًا ﴾ .

قال : « نُصِرْتُ بِالصَّبَا ، وَأُهْلِكْتُ عَادٌ بِالدُّبُورِ » .

[٣٢٠٦] ٣٠٩٨ - فَا مَكِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ نَا ابْنُ جَرِيحٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِذَا رَأَى مَخِيلَةً فِي السَّمَاءِ أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ وَدَخَلَ وَخَرَجَ وَتَغَيَّرَ وَجْهَهُ ، فَإِذَا أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ سُرِّي عَنْهُ ، فَعَرَفْتُهُ عَائِشَةُ ذَلِكَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « وَمَا أَدْرِي لَعَلَّهُ كَمَا قَالَ قَوْمٌ : ﴿ فَلَمَّا زَاوَاهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أُوْدِيَّتِهِمْ ﴾ الْآيَةَ .

[الحديث ٣٢٠٦ - طرفه في : ٤٨٢٩] .

**قوله ( باب ماجاء في قوله تعالى : وهو الذي يرسل الرياح نشرأ بين يدي رحمته ) نشرأ بضم النون والمعجمة وسيأتى تفسيره في الباب .**

**قوله ( قاصفاً تقصف كل شيء )** يريد تفسير قوله تعالى ﴿ فيرسل عليكم قاصفاً من الريح ﴾ قال أبو عبيدة هي التي تقصف كل شيء أي تحطم ، وروى الطبري من طريق ابن جريج قال : قال ابن عباس القاصف التي تفرق ، هكذا ذكره منقطعاً .

**قوله ( لواقع ملاقح ملقحة )** يريد تفسير قوله تعالى ﴿ وأرسلنا الرياح لواقع ﴾ وأن أصل لواقع ملاقح وواحد ملقحة ، وهو قول أبي عبيدة وفاقاً لابن إسحق ، وأنكره غيرهما قالوا لواقع جمع لاقحة ولاقح ، وقال الفراء : فإن قيل الريح ملقحة لأنها تلقح الشجر فكيف قيل لها لواقع ؟ فالجواب على وجهين : أحدهما أن تجعل الريح هي التي تلقح بمرورها على التراب والماء فيكون فيها اللقاح فيقال ريح لاقح كما يقال ماء ملاقح ، ويؤيده وصف ريح العذاب بأنها عقيم . ثانيهما أن وصفها بالللقح لكون اللقح يقع فيها كما تقول : ليل نائم ، وقال الطبري : الصواب أنها لاقحة من وجه ملقحة من وجه لأن لقحها حملها الماء ، وإلقاحها عملها في السحاب . ثم أخرج من طريق قوى عن ابن مسعود قال « يرسل الله الرياح فتحمل الماء فتلقح السحاب ، وتمر به فتدر كما تدر اللقحة ، ثم تمطر » وقال الأزهرى : جعل الريح لاقحاً لأنها تقل السحاب وتصرفه ، ثم تمر به فتستدره ، والعرب تقول للريح الجنوب : لافح وحامل ، وللشمال : حائل وعقيم .

**قوله ( إعصار : ريح عاصف تهب من الأرض إلى السماء كعمود فيه نار )** يريد تفسير قوله تعالى ﴿ فأصابها إعصار ﴾ وهو تفسير أبي عبيدة بلفظه ، وروى الطبري عن السدى قال : الإعصار الريح ، والنار السموم . وعن الضحاك قال : الإعصار ريح فيها برد شديد . والأول أظهر لقوله تعالى ﴿ فيه نار ﴾ .

**قوله ( صر : برد )** يريد تفسير قوله تعالى ( ريح فيها صر ) قال أبو عبيدة : الصر شدة البرد . وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق معمر قال كان الحسن يقول ﴿ فأصابها إعصار ﴾ يقول صر برد . كذا قال .

**قوله ( نشرأ متفرقة )** هو مقتضى كلام أبي عبيدة فإنه قال : قوله ( نشرأ ) أي من كل مهب وتجانب وناحية . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عباس ، قوله ( عن الحكم ) هو ابن عذبة بالثناة والموحدة مصغر .

قوله ( نصرت بالصبا ) بفتح المهملة وتخفيف المرحدة مقصور هي الريح الشرقية ، والدبور بفتح أوله وتخفيف الموحدة المضبومة مقابلها ، يشير صلى الله عليه وسلم إلى قوله تعالى في قصة الأحزاب ﴿ فأرسلنا عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها ﴾ وروى الشافعي بإسناد فيه انقطاع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « نصرت بالصبا ، وكانت عذاباً على من كان قبلنا » وقيل إن الصبا هي التي حملت ريح قميص يوسف إلى يعقوب قبل أن يصل إليه ، قال ابن بطال : في هذا الحديث تفضيل بعض المخلوقات على بعض ، وفيه إخبار المرء عن نفسه بما فضله الله به على سبيل التحدث بالنعمة لا على الفخر ، وفيه الإخبار عن الأمم الماضية وإهلاكها . ثانيهما حديث عائشة وقد تقدم شرحه في كتاب الاستسقاء ، وقوله فيه ( مخيلة ) بفتح الميم وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة هي السحابة التي ينال فيها المطر .

قوله ( فإذا أمطرت السماء سرى عنه ) فيه رد على من زعم أنه لا يقال أمطرت إلا في العذاب ، وأما الرحمة فيقال مطرت ، وقوله « سرى عنه » بضم المهملة وتشديد الراء بلفظ المجهول أى كشف عنه . وفي الحديث تذكر ما يذهل المرء عنه مما وقع للأمم الخالية ، والتحذير من السير في سبيلهم خشية من وقوع مثل ما أصابهم . وفيه شفقته صلى الله عليه وسلم على أمته ورأفته بهم كما وصفه الله تعالى . قال ابن العربي : فإن قيل كيف يخشى النبي صلى الله عليه وسلم أن يعذب القوم وهو فيهم مع قوله تعالى ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ﴾ والجواب أن الآية نزلت بعد هذه القصة ، ويتعين الحمل على ذلك لأن الآية دلت على كرامة له صلى الله عليه وسلم ورفعته فلا يتخيل انحطاط درجته أصلاً . قلت : ويعكر عليه أن آية الأنفال كانت في المشركين من أهل بدر ، وفي حديث عائشة إشعار بأنه كان يواظب على ذلك من صنيعه ، كان إذا رأى فعل كذا . والأولى في الجواب أن يقال إن في آية الأنفال احتمال التخصيص بالمدكورين أو بوقت دون وقت أو مقام الخوف يقتضي غلبة عدم الأمن من مكر الله ، وأولى من الجميع أن يقال خشى على من ليس هو فيهم أن يقع بهم العذاب ، أما المؤمن فشفقته عليه لإيمانه ، وأما الكافر فلرجاء إسلامه ، وهو بعث رحمة للعالمين .

### باب ذكر الملائكة

وقال أنس : قال عبد الله بن سلام للنبي صلى الله عليه : إن جبريل عدو اليهود من الملائكة ، قال ابن عباس : ﴿ لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴾ : الملائكة .

[٣٢٠٧] ٣٠٩٩ - ناهدة بن خالد قال نا همام عن قتادة ... ح . وقال لي خليفة نا يزيد بن زريع قال نا سعيد وهشام قالا : نا قتادة قال نا أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة قال النبي صلى الله عليه : « بينا أنا عند البيت بين النائم واليقظان - وذكر بين الرجلين - فأتيت بطست من ذهب ملئ حكمة وإيماناً ، فشق من النجر إلى مرق البطن ، ثم غسل البطن بماء زمزم ، ثم ملئ حكمة وإيماناً ،

وَأَتَيْتُ بِدَابَّةٍ أبيضَ دُونَ البَغْلِ وَفَوْقَ الحِمَارِ البَرَّاقِ، فَانْطَلَقْتُ مَعَ جَبْرِيلَ، حَتَّى أَتَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جَبْرِيلُ. قِيلَ: مَنْ مَعَكَ؟ قِيلَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ؛ وَلِنَعْمَ الْحَيُّ جَاءَ. فَأَتَيْتُ عَلَى آدَمَ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ: مَرْحَبًا بِكَ مِنْ ابْنِ وَنْبِيٍّ. فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ. قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جَبْرِيلُ. قِيلَ: مَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ، وَلِنَعْمَ الْحَيُّ جَاءَ. فَأَتَيْتُ عَلَى عِيسَى، وَيَحْيَى، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخِي وَنْبِيٍّ. فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ الثَّالِثَةَ. قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قِيلَ: جَبْرِيلُ. قِيلَ: مَنْ مَعَكَ؟ قِيلَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ، وَلِنَعْمَ الْحَيُّ جَاءَ. فَأَتَيْتُ عَلَى يَوْسُفَ فَسَلَّمْتُ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخِي وَنْبِيٍّ. فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ الرَّابِعَةَ. قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قِيلَ: جَبْرِيلُ. قِيلَ: مَنْ مَعَكَ؟ قِيلَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قِيلَ: نَعَمْ. قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ وَلِنَعْمَ الْحَيُّ جَاءَ. فَأَتَيْتُ عَلَى إِدْرِيسَ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ: مَرْحَبًا مِنْ أَخِي وَنْبِيٍّ. فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ الْخَامِسَةَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قِيلَ: جَبْرِيلُ. قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قِيلَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ، وَلِنَعْمَ الْحَيُّ جَاءَ. فَأَتَيْنَا عَلَى هَارُونَ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخِي وَنْبِيٍّ. فَأَتَيْنَا عَلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قِيلَ: جَبْرِيلُ. قِيلَ: مَنْ مَعَكَ؟ قِيلَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ مَرْحَبًا بِهِ، وَلِنَعْمَ الْحَيُّ جَاءَ. فَأَتَيْتُ عَلَى مُوسَى فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ قَالَ: مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخِي وَنْبِيٍّ. فَلَمَّا جَاوَزْتُ بَكِي، فَقِيلَ: مَا أَبْكَاكُ؟ قَالَ: يَا رَبُّ، هَذَا الْغُلَامُ الَّذِي بَعَثَ بَعْدِي يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِهِ أَفْضَلُ مِمَّا يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي. فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ السَّابِعَةَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قِيلَ: جَبْرِيلُ. قِيلَ: مَنْ مَعَكَ؟ قِيلَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ مَرْحَبًا بِهِ وَلِنَعْمَ الْحَيُّ جَاءَ. فَأَتَيْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فَسَلَّمْتُ فَقَالَ: مَرْحَبًا بِكَ مِنْ ابْنِ وَنْبِيٍّ. فَرَفَعَ لِي الْبَيْتَ الْمَعْمُورَ، يُصَلِّي فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، إِذَا خَرَجُوا لَمْ يَعُودُوا آخَرًا عَلَيْهِمْ. وَرَفَعَتْ لِي سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى، فَإِذَا نَبَقُهَا كَأَنَّهُ قِلَالٌ هَجَرَ، وَوَرَقُهَا كَأَنَّهُ آذَانُ الْفُيُولِ، فِي أَصْلِهَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهْرَانِ بَاطِنَانِ وَنَهْرَانِ ظَاهِرَانِ. فَسَأَلْتُ جَبْرِيلَ فَقَالَ: أُمَّا الْبَاطِنَانِ فَفِي الْجَنَّةِ، وَأُمَّا الظَّاهِرَانِ: الْفِرَاتُ وَالنَّيْلُ. ثُمَّ فُرِضَتْ عَلَيَّ خَمْسُونَ صَلَاةً، فَأَقْبَلْتُ حَتَّى جِئْتُ مُوسَى فَقَالَ: مَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: فُرِضَتْ عَلَيَّ خَمْسُونَ. قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِالنَّاسِ مِنْكَ، عَاجَلْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ الْمَعَالِجَةِ، وَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ،

فارجعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ. فَرَجَعْتُ فَسَأَلْتُهُ، فَجَعَلَهَا أَرْبَعِينَ، ثُمَّ مِثْلَهُ ثُمَّ ثَلَاثِينَ، ثُمَّ مِثْلَهُ فَجَعَلَ عَشْرِينَ، ثُمَّ مِثْلَهُ فَجَعَلَ عَشْرًا. فَأَتَيْتُ مُوسَى فَقَالَ مِثْلَهُ فَجَعَلَهَا خَمْسًا: فَأَتَيْتُ مُوسَى فَقَالَ: مَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: جَعَلَهَا خَمْسًا. فَقَالَ مِثْلَهُ. قُلْتُ: سَلَّمْتُ. فَتَوَدَّي: إِنِّي قَدْ أَمْضَيْتُ فَرِيضَتِي. وَخَفَّفْتُ عَنْ عِبَادِي، وَأَجْزِي الْحَسَنَةَ عَشْرًا».

وقال همامٌ عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه: «في البيت المعمور».

[الحديث ٣٢٠٧ - أطرافه في: ٣٣٩٣، ٣٤٣٠، ٣٨٨٧].

٣١٠٠ - نا الحسن بن الربيع قال نا أبو الأحوص عن الأعمش عن زيد بن وهب قال عبد الله: نا رسول الله صلى الله عليه - وهو الصادق المصدوق - قال: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ خَلْقَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مَضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا وَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ وَيَقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ وَرِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ. ثُمَّ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ كِتَابُهُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ. وَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

[الحديث ٣٢٠٨ - أطرافه في: ٣٣٣٢، ٦٥٩٤، ٧٤٥٤].

٣١٠١ - نا ابن سلام قال نا مغلدة، قال أنا ابن جريج قال أخبرني موسى بن عقبة عن نافع قال: قال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه. وتابعه أبو عاصم عن ابن جريج قال أخبرني موسى ابن عقبة عن نافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ الْعَبْدَ نَادَى جَبْرِيْلَ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فَلَانًا فَأَحْبِبْهُ، فَيُحِبُّهُ جَبْرِيْلُ. فَيُنَادِي جَبْرِيْلُ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فَلَانًا فَأَحْبِبُوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ».

[الحديث ٣٢٠٩ - طرفاه في: ٦٠٤٠، ٧٤٨٥].

٣١٠٢ - نا محمد قال نا ابن أبي مريم قال أنا الليث قال نا ابن أبي جعفر عن محمد ابن عبد الرحمن عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِلُ فِي الْعَنَانِ - وَهُوَ السَّحَابُ - فَتَذْكُرُ الْأُمْرَ قُضِيَ فِي



السماء، فتسترق الشياطين السمع فتسمعه فتوحيه إلى الكهان، فيكذبون معها مائة كذبة من عند أنفسهم».

[الحديث ٣٢١٠ - أطرافه في: ٣٢٨٨، ٥٧٦٢، ٦٢١٣، ٧٥٦١].

[٣٢١١] ٣١٠٣ - فأحمد بن يونس قال نا إبراهيم بن سعد قال نا ابن شهاب عن أبي سلمة والأعرج عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه: «إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الأول فالأول، فإذا جلس الإمام طووا الصحف وجاءوا يستمعون الذكر».

[٣٢١٢] ٣١٠٤ - فأعلي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا الزهري عن سعيد بن المسيب قال: مر عمر في المسجد وحسان ينشد فقال: كنت أنشد فيه وفيه من هو خير منك. ثم التفت إلى أبي هريرة فقال: أنشدك بالله أسمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «أجب عني، اللهم أيده بروح القدس»؟ قال: نعم.

[٣٢١٣] ٣١٠٥ - فأحفص بن عمر قال نا شعبة عن عدي بن ثابت عن البراء قال: قال النبي صلى الله عليه لحسان: «اهجهم - أو هاجهم - وجبريل معك».

[الحديث ٣٢١٣ - أطرافه في: ٤١٢٣، ٤١٢٤، ٦١٥٣].

[٣٢١٤] ٣١٠٦ - فأسحاق قال أنا وهب بن جرير قال نا أبي قال سمعت حميد بن هلال عن أنس بن مالك قال: كأني أنظر إلى غبار ساطع في سكة بني غنم. زاد موسى: موكب جبريل.

[٣٢١٥] ٣١٠٧ - فأفروة قال نا علي بن مسهر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن الحارث ابن هشام سأل النبي صلى الله عليه: كيف يأتيك الروحي؟ قال: «كل ذلك. يأتي الملك أحياناً في مثل صلصلة الجرس، فيفصم عني وقد وعيت ما قال، وهو أشده علي، ويتمثل لي الملك أحياناً رجلاً فيكلمني، فأعي ما يقول».

[٣٢١٦] ٣١٠٨ - فأدم قال نا شيبان قال نا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «من أنفق زوجين في سبيل الله دعتُه خزنة الجنة: أي قل هلم». فقال أبوبكر: ذاك الذي لا توى عليه. فقال النبي صلى الله عليه: «أرجو أن تكون منهم».

[٣٢١٧] ٣١٠٩- حدثنا عبد الله بن محمد قال نا هشام قال أنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه قال لها: «يا عائشة، هذا جبريل يقرأ عليك السلام» فقالت: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته، ترى ما لا أرى. تريد النبي صلى الله عليه.

[الحديث ٢٢١٧- أطرافه في: ٣٧٦٨، ٦٢٠١، ٦٢٤٩، ٦١٥٣].

[٣٢١٨] ٣١١٠- نا أبو نعيم قال نا عمر بن ذر... ح. وحدثني يحيى قال نا وكيع عن عمر بن ذر عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه لجبريل: «ألا تزورنا أكثر مما تزورنا؟» قال: فنزلت: ﴿وَمَا نَنْتَزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾ الآية.

[الحديث ٣٢١٨- طرفاه في: ٤٧٣١، ٧٤٥٥].

[٣٢١٩] ٣١١١- نا إسماعيل قال ني سليمان عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه قال: «أقرأني جبريل على حرف، فلم أزل أستزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف».

[الحديث ٣٢١٩- طرفه في: ٤٩٩١].

[٣٢٢٠] ٣١١٢- نا ابن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال ني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال: كان رسول الله صلى الله عليه أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان جبريل يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن. فلرسول الله صلى الله عليه حين يلقاه جبريل أجود بالخير من الريح المرسلة.

وعن عبد الله قال أنا معمر بهذا الإسناد نحوه، وروى أبو هريرة وفاطمة عن النبي صلى الله عليه: «أن جبريل كان يعارضه القرآن».

[٣٢٢١] ٣١١٣- نا قتيبة قال نا ليث عن ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز آخر العصر شيئاً، فقال له عروة: أما إن جبريل قد نزل فصلّي أُمّام رسول الله صلى الله عليه. فقال عمر: اعلم ما تقول يا عروة، قال: سمعت بشير بن أبي مسعود يقول سمعت أبا مسعود يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «نزل جبريل فأمني فصلّيت معه، ثم صلّيت معه، ثم صلّيت معه، ثم صلّيت معه، ثم صلّيت معه، ثم صلّيت معه»، يحسب بأصابعه خمس صلوات.

[٣٢٢٢] ٣١١٤- فامحمد بن بشار قال نا ابن أبي عدي عن شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن زيد ابن وهب عن أبي ذر قال: قال النبي صلى الله عليه: قال لي جبريل: «من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، أو لم يدخل النار». قال: «وإن زنى وإن سرق؟» قال: «وإن».

[٣٢٢٣] ٣١١٥- فابو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه: «الملائكة يتعاقبون: ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر والعصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم -وهو يعلم- فيقول: كيف تركتم عبادي؟ فقالوا: تركناهم يصلون، وأتيناهم يصلون».

**قوله (باب ذكر الملائكة)** جمع ملك بفتح اللام ، فقل مخفف من مالك وقيل مشتق من الألوكة وهي الرسالة وهذا قول سيويه والجمهور ، وأصله لأك ، وقيل أصله الملك بفتح ثم سكون وهو الأخذ بقوة وحينئذ لا مدخل للميم فيه ، وأصل وزنه مفعل فركت الهمزة لكثرة الاستعمال وظهرت في الجمع وزيدت الهاء إما للمبالغة وإما لتأنيث الجمع ، وجمع على القلب وإلا لقليل مالكة ، وعن أبي عبيدة الميم في الملك أصلية وزنه فعل كأسد هو من الملك بالفتح وسكون اللام وهو الأخذ بقوة ، وعلى هذا فوزن ملائكة فعائلة ويؤيده أنهم جوزوا في جمعه أملاك ، وأفعال لا يكون جمعا لما في أوله ميم زائدة ، قال جمهور أهل الكلام من المسلمين : الملائكة أجسام لطيفة أعطيت قدرة على التشكل بأشكال مختلفة ومسكنها السموات ، وأبطل من قال إنها الكواكب أو أنها الأنفس الخيرة التي فارقت أجسادها وغير ذلك من الأقوال التي لا يوجد في الأدلة السمعية شيء منها . وقد جاء في صفة الملائكة وكثرتهم أحاديث : منها ما أخرجه مسلم عن عائشة مرفوعاً « خلقت الملائكة من نور » الحديث ، ومنها ما أخرجه الترمذي وابن ماجه والبخاري من حديث أبي ذر مرفوعاً « أطت السماء وحق لها أن تنط ، مافيها موضع أربع أصابع إلا وعليه ملك ساجد » الحديث ، ومنها ما أخرجه الطبراني من حديث جابر مرفوعاً « ما في السماوات السبع موضع قدم ولا شبر ولا كف إلا وفيه ملك قائم أو راكع أو ساجد » للطبراني نحوه من حديث عائشة . وذكر في « زبيح الأبرار » عن سعيد بن المسيب قال الملائكة ليسوا ذكورا ولا إناثا ولا يأكلون ولا يشربون ولا يتناكحون ولا يتوالدون . قلت وفي قصة الملائكة مع إبراهيم وسارة ما يؤيد أنهم لا يأكلون ، وأما ما وقع في قصة الأكل من الشجرة أنها شجرة الخلد التي تأكل منها الملائكة فليس بثابت ، وفي هذا وما ورد من القرآن رد على من أنكر وجود الملائكة من الملاحدة . وقدم المصنف ذكر الملائكة على الأنبياء لا لكونهم أفضل عنده بل لتقدمهم في الخلق ولسبق ذكرهم في القرآن في عدة آيات كقوله تعالى ﴿ كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ﴾ ، ﴿ ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله ﴾ ، ﴿ ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين ﴾ وقد وقع في حديث جابر الطويل عند مسلم في صفة الحج « ابتدوا بما بدأ الله به » ورواه النسائي بصيغة الأمر « ابدأ

بما بدأ الله به » ، ولأنهم وسائط بين الله وبين الرسل في تبليغ الوحي والشرائع فناسب أن يقدم الكلام فيهم على الأنبياء ، ولا يلزم من ذلك أن يكونوا أفضل من الأنبياء ، وقد ذكرت مسألة تفضيل الملائكة في كتاب التوحيد عند شرح حديث ذكرته في ملأ خير منهم ، والله أعلم . ومن أدلة كثرتهم ما يأتي في حديث الإسراء « أن البيت المعمور يدخله كل يوم سبعون ألف ملك ثم لا يعودون »

قوله . ( وقال أنس قال عبد الله بن سلام الخ ) هو طرف من حديث وصله المصنف في كتاب الهجرة ؛ وسيأتي بآتم من هذا السياق هناك مع شرحه .

قوله ( وقال ابن عباس ( لنحن الصافون ) الملائكة ) وصله عبد الرزاق من طريق سماك عن عكرمة عنه ، وللطبراني عن عائشة مرفوعاً « ما في السماء موضع قدم إلا وعليه ملك قائم أو ساجد ، فذلك قوله تعالى ( وإنا لنحن الصافون ) . ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث تزيد على ثلاثين حديثاً ، وهو من نوادر ما وقع في هذا الكتاب ، أعني كثرة ما فيه من الأحاديث ، فإن عادة المصنف غالباً يفصل الأحاديث بالتراميم ولم يصنع ذلك هنا . وقد اشتملت أحاديث الباب على ذكر بعض من اشتهر من الملائكة كجبريل ، ووقع ذكره في أكثر أحاديثه ، وميكائيل وهو في حديث سمرة وحده ، والملاك الموكل بتصوير ابن آدم ، ومالك خازن النار ، وملك الجبال ، والملائكة الذين في كل سماء ، والملائكة الذين ينزلون في السحاب ، والملائكة الذين يدخلون البيت المعمور ، والملائكة الذين يكتبون الناس يوم الجمعة ، وخزنة الجنة ، والملائكة الذين يتعاقبون . ووقع ذكر الملائكة على العموم في كونهم لا يدخلون بيتاً فيه تصاوير ، وأنهم يؤمنون على قراءة المصلي ويقولون : ربنا ولك الحمد ؛ ويدعون لمنتظر الصلاة ، ويلعنون من هجرت فراش زوجها ، وما بعد الأول محتمل أن يكون المراد خاصاً منهم ، فأما جبريل فقد وصفه الله تعالى بأنه روح القدس وبأنه الروح الأمين وبأنه رسول كريم ذو قوة مكين مطاع أمين ، وسيأتي في التفسير أن معناه عبد الله ، وهو وإن كان سريانياً لكنه وقع فيه موافقة من حيث المعنى للغة العرب لأن الجبر هو إصلاح ما وهى ، وجبريل موكل بالوحي الذي يحصل به الإصلاح العام ، وقد قيل أنه عربي وأنه مشتق من جبروت الله ، واستبعد للاتفاق على منع صرفه وفي اللفظة ثلاث عشرة لغة أولها جبريل بكسر الجيم وسكون الموحدة وكسر الراء وسكون التحتانية بغير همز ثم لام خفيفة وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر ونافع ورواية عن عاصم ، ثانيها بفتح الجيم قرأها ابن كثير ، ثالثها مثله لكن بفتح الراء ثم همزة قرأها حمزة والكسائي ، رابعها مثله بحذف ما بين الهمزة واللام قرأها يحيى بن يعمر ورويت عن عاصم . خامسها بتشديد اللام ورويت عن عاصم . سادسها بزيادة ألف بعد الراء ثم همزة ثم ياء ثم لام خفيفة قرأها عكرمة . سابعها مثلها بغير همز قرأها الأعمش . ثامنها مثل السادسة إلا أنها بياء قبل الهمز . تاسعها جبرال بفتح ثم سكون وألف بعد الراء ولام خفيفة . عاشرها مثله لكن بياء بعد الألف قرأها طلحة بن مصرف . حادي عشرها جرير مثله كثير لكن بنون . ثاني عشرها مثله لكن بكسر الجيم . ثالث عشرها مثل حمزة لكن بنون بدل اللام لخصته من « إعراب السمين » وروى الطبري عن أبي العالية قال : جبريل من الكروبيين وهم سادة الملائكة وروى الطبراني من حديث ابن عباس

قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجبريل على أي شيء أنت ؟ قال على الريح والجنود ، قال وعلى أي شيء ميكائيل ؟ قال على النبات والقطر ، قال : وعلى أي شيء ملك الموت ؟ قال على قبض الأرواح » الحديث وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد ضعف أسره حفظه ولم يترك . وروى الترمذى من حديث أبي سعيد مرفوعاً وزيد أي من أهل السماء جبريل وميكائيل الحديث . وفي الحديث الذى أخرجه الطبرانى في كيفية خلق آدم ما يدل على أن خلق جبريل كان قبل خلق آدم ، وهو مقتضى عموم قوله تعالى ﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ﴾ وفي التفسير أيضاً أنه يموت قبل موت ملك الموت بعد فناء العالم ، والله أعلم . وأما ميكائيل فروى الطبرانى عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لجبريل مالى لم أر ميكائيل ضاحكاً ؟ قال ما ضحك منذ خلقت النار » وأما ملك التصوير فلم أقف على اسمه . وأما مالك خازن النار فيأتى ذكره في تفسير سورة الزخرف إن شاء الله تعالى ، وأما ملك الجبال فلم أقف على اسمه أيضاً ، ومن مشاهير الملائكة إسرافيل ولم يقع له ذكر في أحاديث الباب ، وقد روى النقاش أنه أول من سجد من الملائكة فجوزى بولاية اللوح المحفوظ ، وروى الطبرانى من حديث ابن عباس أنه الذى نزل على النبي صلى الله عليه وسلم فخيره بين أن يكون نبياً عبداً أو نبياً ملكاً ، فأشار إليه جبريل أن تواضع ، فاختر أن يكون نبياً عبداً ، وروى أحمد والترمذى عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كيف أنعم وصاحب القرن قد التتم القرن وحى جبهته وانتظر أن يؤذن له » الحديث ، وقد اشتمل « كتاب العظمة لأبى الشيخ » من ذكر الملائكة على أحاديث وآثار كثيرة فليطلبها منه من أراد الوقوف على ذلك ، وفيه عن على أنه ذكر الملائكة فقال « منهم الأمناء على وحيه ، والحفظة لعباده ، والسدنة لجنانه ، والثابتة فى الأرض السفلى أقدامهم ، المارقة من السماء العليا أعناقهم ، الخارجة عن الأقطار أكتافهم ، الماسة لقوائم العرش أكتافهم » . الحديث الأول حديث الإسراء أورده بطوله من طريق قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة ، وسأذكر شرحه فى السيرة النبوية قبيل أبواب الهجرة إن شاء الله تعالى ، والغرض منه هنا ما يتعلق بالملائكة ، وقد ساقه هنا على لفظ خليفة ، وهناك على لفظ هدية بن خالد ، وسأبين ما بينهما من التفاوت إن شاء الله تعالى . وقوله « بطست من ذهب ملآن » كذا للأكثر ، وللكشمينى « ملأى » والتذكير باعتبار الإناء والتأنيث باعتبار الطست لأنها مؤنثة ، ووجدت بخط الديماطى « ملأى » بضم الميم على لفظ الفعل الماضى ، فعلى هذا لا تغاير بينه وبين قوله « ملآن » وقوله « مراق البطن » بفتح الميم وتخفيف الراء وتشديد القاف هو ما سفل من البطن ورق من جلده ، وأصله مراقق ، وسميت بذلك لأنها مرضع رقة الجلد . وقوله « بدابة أبيض » ذكره باعتبار كونه مركوباً ، وقوله فى آخره « وقال همام عن قتادة الخ » يريد أن هماماً فصل فى سياقه قصة البيت المعمور من قصة الإسراء ، فروى أصل الحديث عن قتادة عن أنس ، وقصة البيت عن قتادة عن الحسن ، وأما سعيد وهو ابن أبى عروبة وهشام وهو الدستوائى فأدرجا قصة البيت المعمور فى حديث أنس ، والصواب رواية همام وهى مرصولة هنا عن هدية عنه ، وروى من زعم أنها معلقة ، فقد روى الحسن بن سفيان فى مسنده الحديث بطوله عن هدية فاقتصر الحديث إلى قوله « فرفع لى البيت المعمور » قال قتادة « فحدثنا الحسن عن أبى هريرة أنه رأى البيت المعمور يدخله كل يوم سبعون ألف ملك ولا يعودون فيه » وأخرجه الإسماعيلي عن

الحسن بن سفيان وأبي يعلى والبغوى وغير واحد كلهم عن هذبة به مفصلاً ، وعرف بذلك مراد البخارى بقوله « فى البيت المعمور » وأخرج الطبرى من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة قال : ذكر لنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « البيت المعمور مسجد فى السماء بجذاء الكعبة لو نخر لخر عليها ، يدخله سبعون ألف ملك كل يوم إذا خرجوا منه لم يعودوا » وهذا وما قبله يشعر بأن قتادة كان تارة يدرج قصة البيت المعمور فى حديث أنس وتارة يفصلها ، وحين يفصلها تارة يذكر سندها وتارة يبهمه ، وقد روى إسحق فى مسنده والطبرى وغير واحد من طريق خالد بن عرعة عن على « أنه سئل عن السقف المرفوع قال : السماء ، وعن البيت المعمور قال : بيت فى السماء بحيال البيت حرمة فى السماء كحرمة هذا فى الأرض ، يدخله كل يوم سبعون ألف ملك ولا يعودون إليه » وفى رواية للطبرى أن السائل عن ذلك هو عبد الله بن الكوا ولا بن مردويه عن ابن عباس نحوه وزاد « وهو على مثل البيت الحرام لو سقط لسقط عليه » من حديث عائشة ، ونحوه بأسناد صالح ، ومن حديث عبد الله بن عمرو نحوه بأسناد ضعيف وهو عند الفاكهى فى « كتاب مكة » بأسناد صحيح عنه لكن موقوفاً عليه ، وروى ابن مردويه أيضاً وابن أبى حاتم من حديث أبى هريرة مرفوعاً نحو حديث على وزاد « وفى السماء نهر يقال له نهر الحيران يدخله جبريل كل يوم فيغمس ثم يخرج فيتنفض فيخبر عنه سبعون ألف قطرة يخلق الله من كل قطرة ملكا ، فهم الذين يصلون فيه ثم لا يعودون إليه » وإسناده ضعيف ، وقد روى ابن المنذر نحوه بدون ذكر النهر من طريق صحيحة عن أبى هريرة لكن موقوفاً ، وجاء عن الحسن ومحمد بن عباد بن جعفر أن البيت المعمور هو الكعبة ، والأول أكثر وأشهر ، وأكثر الروايات أنه فى السماء السابعة . وجاء من وجه آخر عن أنس مرفوعاً أنه فى السماء الرابعة . وبه جزم شيخنا فى القاموس ، وقيل هو فى السماء السادسة ، وقيل هو تحت العرش ، وقيل إنه بناء آدم لما أهبط إلى الأرض ثم رفع زمن الطرفان ، وكان هذا شبهة من قال إنه الكعبة ، ويسمى البيت المعمور الضراح والضريح . الحديث الثانى حديث ابن مسعود « حدثنا الصادق المصدوق » وسيأتى شرحه فى كتاب القدر ، والغرض منه قوله فيه « ثم يبعث الله ملكاً ويؤمر بأربع كلمات » فإن فيه أن الملك موكل بما ذكر عند تصوير الآدمى ، وسيأتى ما وقع فيه من الاختلاف هناك ، والمراد بقوله « الصادق » أى فى قوله و « المصدوق » أى فيما وعده به ربه . الحديث الثالث حديث أبى هريرة أورده من طريقين موصولة ومعلقة وساقه على لفظ المعلقة ، وهى متابعة أبى عاصم ، وقد وصلها فى الأدب عن عمرو بن على عن أبى عاصم ، وساقه على لفظه هنا ، وهو أحد المواضع التى يستدل بها على أنه قد يعلق عن بعض مشايخه ما هو عنده عنه بواسطة ، لأن أبى عاصم من شيوخه .

**قوله ( إذا أحب الله العبد الخ )** زاد روح بن عباد عن ابن جريج فى آخره عند الإسماعيلى « وإذا أبغض فقتل ذلك » وقد أخرجه أحمد عن روح بدون الزيادة ، وسيأتى تمام شرحه فى كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع حديث عائشة .

**قوله ( حدثنا محمد حدثنا ابن أبى مریم )** قال الجياني : محمد هذا هو الدهلى ، كذا قال ، وقد قال أبو ذر بعد أن ساقه : محمد هذا هو البخارى ، وهذا هو الأرجح عندى ، فإن الإسماعيلى وأبا نعيم لم يجداه

الحديث من غير رواية البخارى فأخرجاه عنه ، ولو كان عند غير البخارى لما ضاق عليهما مخرجه ، ونصف هذا الإسناد الأعلى مدنيون ونصفه الأدنى مصريون ، ولليث في هذا الحديث شيخ آخر سيأتى في صفة إبليس قريباً ، ويأتى شرحه مستوفى في الطب ، وقوله « العنان » هو السحاب وزناً ومعنى وواحدة عنانة كسحابة كذلك ، وقوله وهو السحاب من تفسير بعض الرواة أدرجه في الخبر . الحديث الخامس حديث أبي هريرة ، وقد تقدم شرحه في الجمعة ، وقوله فيه « عن أبي سلمة » هو ابن عبد الرحمن ، وقوله « والأغر » كذا للأكثر بالمعجمة والراء الثقيلة ، ووقع في رواية الكشميى والأعرج بالعين المهملة الساكنة وآخره جيم ، والأول أرجح فإنه مشهور من رواية الأغر ، نعم أخرجه النسائي من وجهين آخرين عن الزهرى عن الأعرج وحده . ورواية يحيى بن سعيد الأنصارى عن الزهرى عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب وأبي عبد الله الأغر ثلاثهم عن أبي هريرة ، أفاده الجياني عن ابن السكن قال : وبأن بذلك أن الحديث حديث الأغر لا الأعرج . قلت : بل ورد من رواية الأعرج أيضاً أخرجه النسائي من طريق عقيل ، ومن طريق عمرو بن الحارث كلاهما عن الزهرى عن الأعرج عن أبي هريرة ، فظهر أن الزهرى حمله عن جماعة ، وكان تارة يفرده عن بعضهم وتارة يذكره عن اثنين منهم وتارة عن ثلاثة ، والله أعلم . وقد تقدم في الجمعة من رواية ابن أبي ذئب . وأخرجه مسلم من رواية يونس عن الزهرى عن الأغر وحده ، وأخرجه النسائي أيضاً من رواية شعيب ابن أبي حمزة عن الزهرى عن أبي سلمة والأغر جمع بينهما كإبراهيم بن سعد ، وأخرجه مسلم والنسائي من طريق سفيان عن الزهرى عن سعيد وحده ، ورواه مالك عن الزهرى عن ابن سلمة وحده . الحديث السادس حديث أبي هريرة في الدعاء لحسان ، والغرض منه ذكر روح القدس ، وقد تقدم شرحه في المساجد من كتاب الصلاة وبينت أنه من رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أو عن حسان وأنه لم يحضر مراجعته لحسان . وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الجبار بن العلاء عن سفيان قال : ما حفظت عن الزهرى إلا عن سعيد عن أبي هريرة ، فعلى هذا فكأن أبا هريرة حدث سعيداً بالقصة بعد وقوعها بمدة ، ولهذا قال الإسماعيلي : سياق البخارى صورته صورة الإرسال ، وهو كما قال ، وقد ظهر الجواب عنه بهذه الرواية . الحديث السابع حديث البراء بن عازب في ذكر حسان أيضاً والغرض منه الإشارة إلى أن المراد بروح القدس في الحديث الذى قبله جبريل ، وسيأتى شرحه في كتاب الأدب ، وقوله « قال النبي صلى الله عليه وسلم لحسان » يقتضى أنه من مسند البراء بن عازب ، ولكن أخرجه الترمذى من رواية يزيد بن زريع عن سعيد فجعله من رواية البراء عن حسان . الحديث الثامن حديث أنس « كأتى أنظر إلى غبار ساطع في سكة بنى غنم » السكة بكسر المهملة والتشديد الزقاق ، وبنو غنم بفتح المعجمة وسكون التون بطن من الخزرج . وهم بنو غنم بن مالك بن النجار . منهم أبو أيوب الأنصارى وآخرون . وهم من زعم أن المراد بهم هنا بنو غنم حى من بنى تغلب بفتح المثناة وسكون المعجمة فإن أولئك لم يكونوا بالمدينة يومئذ .

قوله ( زاد موسى موكب جبريل ) موسى هو ابن إسماعيل التبوذكى . ومراده أنه روى هذا الحديث عن جرير بن حازم بالإسناد المذكور فزاد في المتن هذه الزيادة . وطريق موسى هذه موصولة في المغازى عنه وهو مما يدل على أنه قد يعلق عن بعض مشايخه ما سمعه منه فلم يطرده في ذلك عمل مستمر فإن كلا من

أبي عاصم وموسى من مشايخه ، وقد علق عن أبي عاصم ما أخذه عنه بواسطة ، وعلق عن موسى ما أخذه عنه بغير واسطة ، ففيه رد على من قال : كل ما يعلقه عن مشايخه محمول على أنه سمعه منهم ، وفيه رد على من قال : إن الذى يذكر عن مشايخه من ذلك يكون مما حمله عنهم بالمناولة لأنه صرح فى المغازى بتحديث موسى له بهذا الحديث ، فلو كان مناولة لم يصرح بالحديث . وقوله « موكب جبريل » يجوز فيه الحركات الثلاث كنظائره ، ورجح ابن التين الحفص . ولا يحق المذكور فى الرواية الأولى هو ابن راهويه كما بينه ابن السكن وجزم به الكلاباذى ، وسيأتى بقية شرح المتن فى كتاب المغازى إن شاء الله تعالى . الحديث التاسع حديث عائشة « أن الحارث بن هشام سأل عن كيفية مجيء الوحي » وقد تقدم شرحه فى أول الكتاب ، وقدمت أن عامر بن صالح الزبيرى رواه عن هشام فجعله من رواية عائشة عن الحارث بن هشام ، وإنى وجدت له متابعا على ذلك عند ابن منده ، وهو يتضمن الرد على الحاكم حيث زعم أن عامر بن صالح تفرد بالزيادة المذكورة ، والمتابع المذكور أخرجه ابن منده من طريق عبد الله بن الحارث عن هشام عن عائشة عن الحارث بن هشام قال « سألت » . الحديث العاشر حديث أبي هريرة « من أنفق زوجين » وقد تقدم الكلام عليه فى أول الجهاد والغرض منه ذكر خزنة الجنة وقوله فى الإسناد « حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة » قال الإسماعيلي فى الجهاد : أدخل الأوزاعى بين يحيى وأبي سلمة فى هذا الحديث محمد بن إبراهيم التيمى . قلت : روايته عنه عند النسائى ، ويحيى معروف بالرواية عن أبي سلمة فلعل محمدا أثبتته فى هذا الحديث . الحديث الحادى عشر حديث عائشة فى سلام جبريل ، وسيأتى الكلام عليه فى المناقب ، وإسماعيل شيخ البخارى فيه هو ابن أبي أويس وسليمان هو ابن بلال ، ويونس هو ابن يزيد الأيلي ، وقد خالفه معمر عن الزهرى فى إسناده فقال عن عروة عن عائشة أخرجه النسائى وقال : هذا خطأ والصواب رواية يونس . الحديث الثانى عشر حديث ابن عباس فى نزول قوله تعالى ﴿ وما تنزل إلا بأمر ربك ﴾ وسيأتى شرحه فى تفسير سورة مريم ، وسياقه هنا على لفظ وكيع ، ويحيى الراوى عنه هو ابن موسى ، ويقال ابن جعفر وعمر بن ذر بضم العين اتفاقاً ، وغلط من قال فيه عمرو . الحديث الثالث عشر حديثه فى الأحرف السبعة ، وسيأتى شرحه فى فضائل القرآن . الحديث الرابع عشر حديثه فى مدارس جبريل فى رمضان ، وقد تقدم شرحه فى كتاب الصيام ، وقوله « وعن عبد الله أخبرنا معمر بهذا الإسناد » هو موصول عن محمد بن مقاتل وكان ابن المبارك كان يفصل الرواية فيه عن شيخه ، وقد تقدم نظير ذلك فى بدء الوحي . الحديث الخامس عشر والسادس عشر قوله « وروى أبو هريرة وفاطمة رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل كان يعارضه القرآن . أما حديث أبي هريرة فوصله فى فضائل القرآن ويأتى شرحه هناك إن شاء الله تعالى ، وأما حديث فاطمة فوصله فى علامات النبوة ويأتى شرحه هناك أيضاً إن شاء الله تعالى . الحديث السابع عشر حديث أبي مسعود فى صلاة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وتقدم مشروحاً فى أوائل الصلاة ، وقوله « فصلى أمام رسول الله صلى الله عليه وسلم » بفتح الهمزة من أمام ، وحكى ابن مالك أنه روى بالكسر واستشكله ، لأن « إمام » معرفة والموضع موضع الحال فوجب جعله نكرة بالتأويل . الحديث الثامن عشر حديث أبي ذر وقد تقدم مضموماً إلى حديث آخر فى كتاب الاستقراض ،



ويأتى مطولا فى الاستئذان ويأتى شرحه هناك إن شاء الله تعالى . وقوله هنا « قال وإن زنى » لم يعين القائل ، وبين فى تلك الرواية أنه أبو ذر الراوى ، وقوله فى آخره « قال وإن » فيه دلالة على جواز حذف فعل الشرط والاكتفاء بحرفه ، قاله ابن مالك ، وفيه نظر لأنه يتبين بالرواية الأخرى أن هذا من تصرف بعض الرواة . الحديث التاسع عشر حديث أبى هريرة « الملائكة يتعاقبون » تقدم مشروحا فى أوائل الصلاة .

ب

إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: « آمِينَ » وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ  
فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ

٣١١٦- نا محمد قال أنا مخلد قال أنا ابن جريج عن إسماعيل بن أمية أن نافعاً حدثه أن القاسم بن محمد حدثه عن عائشة قالت: حشوتُ وسادةً للنبي صلى الله عليه فيهما تماثيل كأنها نمرقة، فجاء فقام على بين البابين وجعل يتغير وجهه، فقلت: ما لنا يا رسول الله؟ قال: « ما بال هذه الوسادة؟ » قالت: وسادة جعلتها لك لتضطجع عليها. قال: « أما علمت أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة؟ » وأن من صنع هذه الصور يعذب يوم القيامة فيقول: أحيوا ما خلقتُم . [٣٢٢٤]

٣١١٧- نا ابن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله سمع ابن عباس يقول: سمعت أبا طلحة يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة تماثيل . » [٣٢٢٥]

[الحديث ٣٢٢٥ - أطرافه في: ٣٢٢٦، ٣٣٢٢، ٤٠٠٢، ٥٩٤٩، ٥٩٥٨.]

٣١١٨- نا أحمد قال نا ابن وهب قال أنا عمرو أن بكير بن الأشج حدثه أن بسر بن سعيد حدثه أن زيد بن خالد الجهني حدثه - ومع بسر بن سعيد عبيد الله الخولاني الذي كان في حجر ميمونة زوج النبي صلى الله عليه - حدثهما زيد بن خالد أن أبا طلحة حدثه أن النبي صلى الله عليه قال: « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة . » قال بسر: فمرض زيد بن خالد، فعُدناه، فإذا نحن في بيته بستر فيه تصاوير، فقلت: لعبيد الله الخولاني: ألم يحدثنا في التصاوير؟ فقال: إنه قال: « إلا رقم في ثوب » ألا سمعته؟ قلت: لا. قال: بلى قد ذكر . [٣٢٢٦]

٣١١٩- نا يحيى بن سليمان قال نا ابن وهب قال نا عمر عن سالم عن أبيه: وعد

[٣٢٢٧]

النبي صلى الله عليه جبريل فقال: «إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ».

[الحديث ٣٢٢٧ - طرفه في: ٥٩٦٠].

٣١٢٠ - نا إسماعيل قال ني مالك عن سُمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

[٣٢٢٨]

٣١٢١ - نا إبراهيم بن المنذر قال نا محمد بن فليح قال نا أبي عن هلال بن علي عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتْ الصَّلَاةُ تَحِبُّهُ، وَالْمَلَائِكَةُ تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، مَا لَمْ يَقُمْ مِنْ صَلَاتِهِ أَوْ يُحْدِثْ».

[٣٢٢٩]

٣١٢٢ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن عمرو عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه قال سمعت النبي صلى الله عليه يقرأ على المنبر: ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ﴾ قال سفيان: في قراءة عبد الله: ونادوا يا مال.

[٣٢٣٠]

[الحديث ٣٢٣٠ - طرفاه في: ٤٨١٩، ٣٢٦٦].

٣١٢٣ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال ني عروة أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه حدثته أنها قالت للنبي صلى الله عليه: هل أتى عليك يومٌ كان أشدَّ من يومٍ أحدٍ؟ قال: «لَقَدْ لَقِيتُ مِنْ قَوْمِكَ: وَكَانَ أَشَدَّ مَا لَقِيتُ مِنْهُمْ يَوْمَ الْعَقَبَةِ إِذْ عَرَضْتُ نَفْسِي عَلَى ابْنِ عَبْدِ يَالِيلِ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ فَلَمْ يُجِبْنِي إِلَيَّ مَا أُرَدْتُ، فَانْطَلَقْتُ. وَأَنَا مَهْمُومٌ، عَلَى وَجْهِي، فَلَمْ أَسْتَفِقْ إِلَّا وَأَنَا بِقَرْنِ الثَّعَالِبِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا أَنَا بِسَحَابَةٍ قَدْ أَظْلَتْنِي، فَنَظَرْتُ فَإِذَا فِيهَا جَبْرِيلُ، فَنَادَانِي فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ وَمَا رَدُّوا عَلَيْكَ، وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ مَلِكَ الْجِبَالِ لِتَأْمُرَهُ بِمَا شِئْتَ فِيهِمْ، فَنَادَانِي مَلِكُ الْجِبَالِ فَسَلَّمَ عَلَيَّ ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ: ذَلِكَ فَمَا شِئْتَ، إِنَّ شِئْتَ أَنْ أَطْبِقَ عَلَيْهِمُ الْأَخْشَبِينَ. قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ مِنْ أَصْلَابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا».

[٣٢٣١]

[الحديث ٣٢٣١ - طرفه في: ٧٣٨٩].

٣١٢٤ - نا قتيبة قال نا أبو عوانة قال نا أبو إسحاق الشيباني قال: سألت زُرَّ بن حبيش عن

[٣٢٣٢]

قول الله عز وجل: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴿﴾ قال: نا ابن مسعود أنه رأى جبريل له ستمائة جناح.

[الحديث ٣٢٣٢ - طرفاه في: ٤٨٥٦، ٤٨٥٧].

[٣٢٣٣] ٣١٢٥ - نا حفص بن عمر قال نا شعبة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ﴾ قال: رأى زفرًا خضرًا سدًّا أفق السماء.

[الحديث ٣٢٣٣ - طرفه في: ٤٨٥٨].

[٣٢٣٤] ٣١٢٦ - نا محمد بن عبد الله بن إسماعيل قال نا محمد بن عبد الله الأنصاري عن ابن عون قال أنبأنا القاسم عن عائشة قالت: من زعم أن محمدًا رأى ربه فقد أعظم، ولكن قد رأى جبريل في صورته وخلقه سادًا ما بين الأفق.

[الحديث ٣٢٣٤ - أطرافه في: ٣٢٣٥، ٤٦١٢، ٤٨٥٥، ٧٣٨٠، ٧٥٣١].

[٣٢٣٥] ٣١٢٧ - نا محمد بن يوسف قال نا أبو أسامة قال نا زكرياء بن أبي زائدة عن ابن الأشوع عن الشعبي عن مسروق قال: قلت لعائشة: فأين قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾؟ قالت: ذاك جبريل كان يأتيه في صورة الرجل، وإنه أتاه هذه المرة في صورته التي هي صورته، قد سد الأفق.

[٣٢٣٦] ٣١٢٨ - نا موسى قال نا جرير قال نا أبو رجاء عن سمرة قال: قال النبي صلى الله عليه: «رأيت الليلة رجلين أتياني قالا: الذي يوقد النار مالك خازن النار، وأنا جبريل، وهذا ميكائيل».

[٣٢٣٧] ٣١٢٩ - نا مسدد قال نا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت، فبات غضبان، لعنتها الملائكة حتى تصبح». تابعه شعبة وأبو حمزة وابن داود وأبو معاوية عن الأعمش.

[الحديث ٣٢٣٧ - طرفاه في: ٥١٩٣، ٥١٩٤].

[٣٢٣٨] ٣١٣٠ - نا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال نا عقييل عن ابن شهاب قال سمعت أبا سلمة قال: أخبرني جابر بن عبد الله أنه سمع النبي صلى الله عليه يقول: «ثم فتر الوحي عني

فترة، فبينما أنا أمشي سمعتُ صوتاً من السماء، فرفعتُ بصري قبلَ السماء فإذا الملكُ الذي قد جاءني بحراء قاعدٌ على كرسيٍّ بين السماء والأرض، فجثتُ منه حتى هويتُ إلى الأرض، فجثتُ أهلي فقلتُ: زملوني زملوني، فأنزلَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ إلى قوله: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾. قال أبو سلمة: والرجز: الأوثان.

[٣٢٣٩] ٣١٣١- نا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن قتادة... ح. وقال لي خليفة نا يزيد بن زريع قال نا سعيد عن قتادة عن أبي العالية قال نا ابن عم نبيكم صلى الله عليه - يعني ابن عباس - عن النبي صلى الله عليه قال: «رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي مُوسَى رَجُلًا آدَمَ طَوَالًا جَعْدًا كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنْوَةَ، وَرَأَيْتُ عِيسَى رَجُلًا مَرْبُوعًا، مَرْبُوعَ الْخَلْقِ إِلَى الْحُمْرَةِ وَالْبَيَاضِ، سَبَطَ الرَّأْسَ، وَرَأَيْتُ مَالِكًا خَازِنَ النَّارِ، وَالدَّجَالَ فِي آيَاتِ أَرَاهُنَّ اللَّهُ، فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ». قال أنسٌ وأبو بكره عن النبي صلى الله عليه: «تَحْرُسُ الْمَلَائِكَةُ الْمَدِينَةَ مِنَ الدَّجَالِ». [الحديث ٣٢٣٩ - طرفه في: ٣٣٩٦].

الحديث العشرون حديث أبي هريرة «إذا قال أحدكم آمين» الحديث وهو بإسناد الذي قبله عن أبي اليمان عن شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عنه، ووقع في كثير من النسخ هنا «باب إذا قال أحدكم» إلى آخر الحديث فصار ترجمة بغير حديث وصارت الأحاديث التي تتلوه لاتعلق لها به فأشكل أمره جداً، وسقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر فخفف الإشكال لكن لو قال وبهذا الإسناد أو وبه قال أو نحو ذلك لزال الإشكال، وقد صنع ذلك الإسماعيلي فإنه ساق حديث «يتعاقبون» فلما فرغ قال «وبهذا الإسناد إذا قال أحدكم» فساقه من طريقين عن أبي الزناد كذلك، وظهر بهذا أن هذا الحديث وما بعده من الأحاديث بقية ترجمة ذكر الملائكة والله أعلم. الحديث الحادى والعشرون حديث عائشة «حشوت وسادة» تقدم في البيوع ويأتى شرحه في اللباس، ومحمد شيخ البخارى فيه هو ابن سلام، وقد تقدم قبل أبواب حديث آخر قال فيه «حدثنا ابن سلام حدثنا مخلد بن يزيد». الحديث الثانى والعشرون حديث أبي طلحة، وشيخ البخارى فيه هو أحمد بن صالح كما جزم به أبو نعيم، قال الدارقطني: لم يذكر الأوزاعي ابن عباس في إسناده، يعنى حيث رواه عن الزهرى عن عبيد الله، قال: والقول قول من أثبتته، قال: ورواه سالم أبو النضر عن عبيد الله نحو رواية الأوزاعي. قلت: هو عند الترمذى والنسائى من طريق أبي النضر عن عبيد الله بن عبد الله قال «دخلت على أبي طلحة» نحوه، وأخرج النسائى رواية الأوزاعي فأثبت ابن عباس تارة وأسقطه تارة ورجح رواية من أثبتته، وسيأتى شرحه مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى. الحديث الثالث والعشرون حديث ابن عمر.

قوله (حدثني عمرو) كذا للأكثر، وظن بعضهم أنه ابن الحارث، وهو خطأ لأنه لم يدرك سالما

والصواب عمر بضم العين بغير واو ، وهو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وثبت كذلك في رواية الكشميني ، وكذا وقع في اللباس عن يحيى بن سليمان بهذا الإسناد ، وقوله « وعد النبي صلى الله عليه وسلم جبريل فقال إنا لا ندخل » كذا أورده هنا مختصراً وساقه في اللباس بتمامه ، وسيأتى شرحه هناك إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع والعشرون حديث أبي هريرة « إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده » تقدم مشروحاً في صفة الصلاة . الحديث الخامس والعشرون حديثه « أحذكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه » وقد تقدم مشروحاً أيضاً في صفة الصلاة ، وابن فليح هو محمد ، ووقع في بعض النسخ ابن أفلح وهو تصحيف . الحديث السادس والعشرون حديث يعلى بن أمية .

قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ، وعمرو هو ابن دينار ، وعطاء هو ابن أبي رباح ، وصفوان ابن يعلى أى ابن أمية ، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق وهم مكبون .

قوله ( يقرأ على المنبر : نادوا يا مال ) في رواية الكشميني . ﴿ نادوا يا مال ﴾ وسيأتى الكلام عليه في التفسير .

قوله ( قال سفيان ) هو ابن عيينة ( في قراءة عبد الله ) أى ابن مسعود ﴿ نادوا يا مال ﴾ يعنى بغير كاف . الحديث السابع والعشرون حديث عائشة أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم « هل أتى عليكم يوم أشد من يوم أحد » الحديث .

قوله ( ابن عبد ياليل ) بتحتانية وبعد الألف لام مكسورة ثم تحتانية ساكنة ثم لام ( ابن عبد كلال ) بضم الكاف وتخفيف اللام وآخره لام واسمه كنانة ، والذي في المغازى أن الذى كلمه هو عبد ياليل نفسه ، وعند أهل النسب أن عبد كلال أخوه لا أبوه وأنه عبد ياليل بن عمرو بن عمير بن عوف ، ويقال اسم ابن عبد ياليل مسعود وله أخ أعمى له ذكر في السيرة في قذف النجوم عند المبعث النبوى ، وكان ابن عبد ياليل من أكابر أهل الطائف من ثقيف ، وقد روى عبد بن حميد في تفسيره من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ على رجل من القريتين عظيم ﴾ قال نزلت في عتبة بن ربيعة وابن عبد ياليل الثقفى ، ومن طريق قتادة قال : هما الوليد بن المغيرة وعروة بن مسعود ، ورواه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن مجاهد وقال فيه : يعنى كنانة . وروى الطبرى من طريق السدى قال : هما الوليد بن المغيرة وكنانة بن عبد بن عمرو بن عمير عظيم أهل الطائف . وقد ذكر موسى بن عقبة وابن إسحق أن كنانة بن عبد ياليل وفد مع وفد الطائف سنة عشر فأسلموا ، وذكره ابن عبد البر في الصحابة لذلك ، لكن ذكر المدينى أن الوفد أسلموا إلا كنانة فخرج إلى الروم ومات بها بعد ذلك والله أعلم . وذكر موسى بن عقبة في المغازى عن ابن شهاب أنه صلى الله عليه وسلم لما مات أبو طالب توجه إلى الطائف رجاء أن يؤوه ، فعمد إلى ثلاثة نفر من ثقيف وهم سادتهم وهم إخوة عبد ياليل وحبيب ومسعود بن عمرو فعرض عليهم نفسه وشكى إليهم ما انتهك منه قومه فردوا عليه أقبح رد ، وكذا ذكره ابن إسحق بغير إسناد مطولاً ، وذكر ابن سعد أن ذلك كان في شوال سنة عشر من المبعث وأنه كان بعد موت أبي طالب وخديجة .

قوله ( على وجهي ) أى على الجهة المواجهة لى .

قوله ( بقرن الثعالب ) هو ميقات أهل نجد ويقال له قرن المنازل أيضاً ، وهو على يوم وليلة من مكة ، وقرن كل جبل صغير منقطع من جبل كبير ، وحكى عياض أن بعض الرواة ذكره بفتح الراء قال : هو غلط ، وحكى القابسي أن من سكن الراء أراد الجبل ومن حركها أراد الطريق التى بقرب منه ، وأفاد ابن سعد أن مدة إقامته صلى الله عليه وسلم بالطائف كانت عشرة أيام .

قوله ( ملك الجبال ) أى الموكل بها .

قوله ( فسلم على ثم قال : يا محمد ، فقال : ذلك فيما شئت إن شئت ) كذا لأبي ذر عن شيخه ، وله عن الكشميى مثله إلا أنه قال « فما شئت » . وقد رواه الطبراني عن مقدم بن داود عن عبد الله بن يوسف شيخ البخارى فقال « يا محمد إن الله بعثنى إليك وأنا ملك الجبال لتأمرنى بأمرك فيما شئت إن شئت » قوله « ذلك » مبتدأ وخبره محذوف تقديره كما علمت أو كما قال جبريل ، وقوله « ماشئت » استفهام وجزاؤه مقدر أى إن شئت فعلت .

قوله ( الأخشين ) بالمعجمتين هما جبلا مكة أبو قبيس والذى يقابله وكأنه قعيقعان ، وقال الصغانى بل هو الجبل الأحمر الذى يشرف على قعيقعان ، ووهم من قال هو ثور كالكرمانى ، وسميا بذلك لصلابتهما وغلظ حجارتهما ، والمراد بإطباقهما أن يلتقيا على من بمكة ، ويحتمل أن يريد أنهما يصيران طبقاً واحداً .

قوله ( بل أرجو ) كذا لأكثرهم ، وللکشميى « أنا أرجو » وفى هذا الحديث بيان شفقة النبى صلى الله عليه وسلم على قومه ، ومزيد صبره وحمله ، وهو موافق لقوله تعالى ﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ﴾ وقوله ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾ . الحديث الثامن والعشرون حديث ابن مسعود فى قوله تعالى ﴿ فكان قاب قوسين ﴾ وسيأتى الكلام عليه فى تفسير سورة النجم . الحديث التاسع والعشرون حديثه فى قوله تعالى ﴿ لقد رأى من آيات ربه الكبرى ﴾ وسيأتى الكلام عليه أيضاً فى تفسير سورة النجم ، وقوله فيه « رأى رفرفاً أخضر » كذا لأكثر ، وفى رواية الحمويى والمستمل « خضراً » وهو بفتح أوله وكسر ثانيه مصروفاً يقولون أخضر خضر كما قالوا : أعور عور ، ول بعضهم بسكون ثانية بلفظ التأنيث ، ويحتاج إلى ثبوت أن الرفرف يؤنث ، وقد زعم بعضهم أنه جمع رفرقة فعلى هذا فيتجه . وقال الكرمانى تبعاً للخطابى : يحتمل أن يكون جبريل بسط أجنحته كما يبسط الثوب ، وهذا لا يخلو بعده . الحديث الثلاثون حديث عائشة ، ذكره عن وجهين : أحدهما من رواية القاسم عنها قالت « من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم » أى دخل فى أمر عظيم ، أو الخبر محذوف والثانى من رواية مسروق قال « قلت لعائشة : فأين قوله ثم دنى فتدلى » الحديث نحوه ، ومحمد بن يوسف شيخه فيه هو البيهقى كما جزم به أبو على الجياني ، وابن أشوع بالمعجمة وزن أحد واسمه سعيد بن عمرو بن أشوع نسبة لجده ، ولأكثر ابن الأشوع ، ووهم من قال هنا عن أبى الأشوع فإنها ليست كنيته ، وسيأتى شرحه أيضاً فى تفسير سورة النجم . الحديث الحادى والثلاثون حديث سمرة « رأيت الليلة رجلين أتيانى » ذكره مختصراً جداً ، وقد مضى مطولاً فى أواخر الجناز ، والمقصود منه ذكر

مالك خازن النار وجبريل وميكائيل . الحديث الثاني والثلاثون حديث أبي هريرة « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه » الحديث .

قوله ( تابعه شعبة وأبو حمزة وابن داود وأبو معاوية عن الأعمش ) أى عن أبي حازم عن أبي هريرة ، فأما متابعة شعبة فوصلها المؤلف في النكاح وسيأتى شرح المتن هناك ، وأما متابعة أبي حمزة فلم أجدها ، وأما متابعة ابن داود وهو عبد الله الحريبي بالمعجمة والراء والموحدة مصغر فوصلها مسدد في مسنده الكبير عنه ، وأما متابعة أبي معاوية فوصلها مسلم والنسائي من طريقه . الحديث الثالث والثلاثون حديث جابر في فترة الوحي ، وقد تقدم مشروحاً في بدء الوحي . الحديث الرابع والثلاثون حديث ابن عباس في رؤية الأنبياء ومالك خازن النار وغير ذلك ، وسيأتى شرحه في أحاديث الأنبياء إن شاء الله تعالى . قال الإسماعيلي : جمع البخاري بين روايتي شعبة وسعيد وساقه على لفظ سعيد ، وفي روايته زيادة ظاهرة على رواية شعبة . قلت : سأبين ذلك هناك إن شاء الله تعالى . الحديث الخامس والثلاثون والسادس والثلاثون .

قوله ( قال أنس وأبو بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : يحرس الملائكة المدينة من الدجال ) أما حديث أنس فوصله المؤلف في فضل المدينة أواخر الحج وتقدم الكلام عليه هناك . وكذا حديث أبي بكرة وقد وصله المؤلف أيضاً في الفتن ، ويأتى الإمام بما يتعلق به هناك إن شاء الله تعالى . وقوله ( آدم طوالاً ) هو بعد ألف آدم كلفظ جد البشر ، والمراد هنا وصف موسى بالأدمة وهي لون بين البياض والسواد .

### باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة

قال أبو العالية : ﴿ مطهرة ﴾ : من الحيض والبول والبصاق . ﴿ كلماً رزقوا ﴾ : أتوا بشيء ، ثم أتوا بآخر . ﴿ قالوا هذا الذي رزقنا من قبل ﴾ : أوتينا من قبل . ﴿ وأتوا به متشابهاً ﴾ : يشبه بعضه بعضاً ويختلف في الطعم . ﴿ قُطِفُوا ﴾ : يقطفون كيف شاؤوا . ﴿ دانية ﴾ : قريبة . ﴿ الأرائك ﴾ : السرر . وقال الحسن : النضرة في الوجه ، والسرور في القلب . وقال مجاهد : ﴿ سلسبيل ﴾ : حديدة الجريرة . ﴿ غول ﴾ : وجع البطن . ﴿ ينزفون ﴾ : لا تذهب عقولهم . وقال ابن عباس : ﴿ دهاقاً ﴾ : ممتلئاً . ﴿ كواعب ﴾ : نواهد . ( الرحيق ) : الخمر . ( التسنيم ) : يعلو شراب أهل الجنة . ﴿ ختامة ﴾ : طينه . ﴿ مسك ﴾ . ﴿ نضاختان ﴾ : فياضتان . يقال : ( موضونة ) : منسوجة ، منه « وضين الناقة » . و ( الكوب ) : ما لا أذن له ولا عروة ، و ( الأباريق ) : ذوات الأذان والعرى . ﴿ عرباً ﴾ : مثقلة ، واحداً عروب ، مثل : صبور وصبر ، تسميها أهل مكة : ( العربية ) وأهل المدينة : ( الغنجة ) وأهل العراق : ( الشكلة ) . وقال مجاهد : ﴿ روح ﴾ : جنة ورخاء . ﴿ والريحان ﴾ : الرزق . و ( المنضود ) : الموز . و ( المخضود ) : الموقر حملاً ، يُقال أيضاً : لا شك له .

والعُربُ: المحبَّاتُ إلى أزواجهنَّ. يقالُ: ﴿مُسْكُوبٌ﴾: جارٍ. ﴿وَفُرْشٌ مَرْفُوعَةٌ﴾: بعضها فوقَ بعضٍ. ﴿لَغَوًّا﴾: باطلاً. ﴿تَأْتِيماً﴾: كذباً. ﴿أَفْئَانٌ﴾: أغصان. ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانَ﴾: ما يُجْتَنَى قريب. ﴿مُدْهَامَتَانِ﴾: سوداوان من الرِّيِّ.

[٣٢٤٠] ٣١٣٢- نا أحمدُ بنُ يونسَ قال نا الليثُ بنُ سعدٍ عن نافعٍ عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ قال: قالَ رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه: «إذا ماتَ أحدُكمُ فإنَّه يُعرضُ عليه مقعدهُ بالغداةِ والعشيِّ، فإن كانَ من أهلِ الجنةِ فمن أهلِ الجنةِ، وإن كانَ من أهلِ النارِ فمن أهلِ النارِ».

[٣٢٤١] ٣١٣٣- نا أبو الوليدِ قال نا سلمُ بنُ زريقٍ قال نا أبو رجاءٍ عن عمرانَ بنِ حصينٍ عن النبيِّ صلى اللهُ عليه قال: «اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ».

[الحديث ٣٢٤١- أطرافه في: ٥١٩٨، ٦٤٤٩، ٦٥٤٦].

[٣٢٤٢] ٣١٣٤- نا سعيدُ بنُ أبي مريمَ قال أنا الليثُ قالَ ني عُقيلٌ عن ابنِ شهابٍ قالَ أخبرني سعيدُ بنُ المسيَّبِ أنَّ أبا هريرةَ قالَ: بينا نحنُ عندَ النبيِّ صلى اللهُ عليه إذ قالَ: «بينَا أنا نائمٌ رأيتُني في الجنةِ، فإذا امرأةٌ تتوضأُ إلى جانبِ قصرٍ، فقلتُ: لمن هذا القصرُ؟ قالوا: لعمر، فذكرتُ غيرتهُ، فولَّيتُ مدبراً». فبكى عمرُ وقالَ: أعليك أغار يا رسولَ الله؟

[الحديث ٣٢٤٢- أطرافه في: ٣٦٨٠، ٥٢٢٧، ٧٠٢٣، ٧٠٢٥].

[٣٢٤٣] ٣١٣٥- نا حجاجُ بنُ منهالٍ قال نا همامٌ قال سمعتُ أبا عمرانَ الجونيَّ يحدثُ عن أبي بكرٍ ابنِ عبدِ اللهِ بنِ قيسٍ الأشعريِّ عن أبيهِ عن النبيِّ صلى اللهُ عليه قالَ: «الخيمةُ دُرٌّ مُجَوَّفَةٌ طُولُهَا فِي السَّمَاءِ ثَلَاثُونَ مَيْلًا فِي كُلِّ زَاوِيَةٍ مِنْهَا لِلْمُؤْمِنِ أَهْلٌ لَا يَرَاهُمُ الْآخَرُونَ».

قال أبو عبدِ الصمدِ والحارثُ بنُ عبيدٍ عن أبي عمرانَ: ستونَ مَيْلًا.

[الحديث ٣٢٤٣- طرفه في: ٤٨٧٩].

[٣٢٤٤] ٣١٣٦- نا الحميديُّ قال نا سفيانُ قال نا أبو الزنادِ عن الأعرجِ عن أبي هريرةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه: «قالَ اللهُ تبارك وتعالى: أعددتُ لعبادي الصالحينَ ما لا عينٌ رأتْ، ولا أذنٌ سمعتْ، ولا خطرَ على قلبِ بشرٍ. واقْرَؤُوا إِنَّ شَتْمَ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾».

[الحديث ٣٢٤٤- أطرافه في: ٤٧٧٩، ٤٧٨٠، ٧٤٩٨].



[٣٢٤٥] ٣١٣٧- نا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «أول زمرة تلج الجنة صورتهم على صورة القمر ليلة البدر، لا يبصقون فيها ولا يمتخطون ولا يتغوطون. آتيتهم فيها الذهب، أمشاطهم من الذهب والفضة، ومجامرهم الألوة، ورشحهم المسك. ولكل واحد منهم زوجتان يرى مخ سوقهما من وراء اللحم من الحسن. لا اختلاف بينهم ولا تباغض، قلوبهم قلب واحد، يسبحون الله بكرة وعشيا».

[الحديث ٣٢٤٥ - أطرافه في: ٣٢٤٦، ٣٢٥٤، ٣٣٢٧].

[٣٢٤٦] ٣١٣٨- نا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر، والذين على إثرهم كأشد كوكب إضاءة، قلوبهم على قلب رجل واحد، لا اختلاف بينهم ولا تباغض، لكل امرئ منهم زوجتان: كل واحدة منهما يرى مخ ساقها من وراء لحمها من الحسن. يسبحون الله بكرة وعشيا. لا يسقمون ولا يمتخطون ولا يبصقون. آتيتهم الذهب والفضة، وأمشاطهم الذهب، ووقود مجامرهم الألوة - قال أبو اليمان: يعني العود - ورشحهم المسك».

وقال مجاهد: الإيكار أول الفجر، والعشي ميل الشمس إلى أن - أراه - تغرب.

[٣٢٤٧] ٣١٣٩- نا محمد بن أبي بكر المديني قال نا فضيل بن سليمان عن أبي حازم عن سهل ابن سعد الساعدي عن النبي صلى الله عليه قال: «ليدخلن من أمتي سبعون ألفاً - أو سبعمائة ألف - لا يدخل أولهم حتى يدخل آخرهم، وجوههم على صورة القمر ليلة البدر».

[الحديث ٣٢٤٧ - طرفاه في: ٦٥٤٣، ٦٥٥٤].

[٣٢٤٨] ٣١٤٠- نا عبد الله بن محمد الجعفي قال نا يونس بن محمد قال نا شيبان عن قتادة قال نا أنس قال: أهدى للنبي صلى الله عليه جبة سندس، وكان ينهى عن الحرير، فعجب الناس منها، فقال: «والذي نفس محمد بيده لناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا».

[الحديث ٣٢٤٨ - أطرافه في: ٣٨٠٢، ٥٨٣٦، ٦٦٤٠].

[٣٢٤٩] ٣١٤١- نا مسدد قال نا يحيى بن سعيد عن سفيان قال نا أبو إسحاق قال سمعت البراء ابن عازب قال: أتى رسول الله صلى الله عليه بثوب من حرير، فجعلوا يعجبون من حسنه ولينه،

فقال رسول الله صلى الله عليه: «لناديل سعد في الجنة أفضل من هذا».

[الحديث ٣٢٤٩ - أطرافه في: ٣٨٠٢، ٥٨٣٦، ٦٦٤٠].

[٣٢٥٠] ٣١٤٢ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي قال:

قال رسول الله صلى الله عليه: «موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها».

[٣٢٥١] ٣١٤٣ - نا روح بن عبد المؤمن قال نا يزيد بن زريع قال نا سعيد عن قتادة قال نا أنس بن مالك

عن النبي صلى الله عليه قال: «إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها».

[٣٢٥٢] ٣١٤٤ - نا محمد بن سنان قال نا فليح بن سليمان قال نا هلال بن علي عن عبد الرحمن

ابن أبي عمرة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في

ظلها مائة سنة، واقرؤوا إن شئتم ﴿وَزَلَّ مُدُودٌ﴾ ولَقَابُ قَوْسٍ أَرَادَ في الجنة خير مما طلعت

عليه الشمس أو تغرب».

[الحديث ٣٢٥٢ - طرفه في: ٤٨٨١].

[٣٢٥٤] ٣١٤٥ - نا إبراهيم بن منذر قال نا محمد بن فليح قال نا أبي عن هلال عن عبد الرحمن

ابن أبي عمرة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «أول زمرة تدخل الجنة على صورة

القمر ليلة البدر، والذين على آثارهم كأحسن كوكب دري في السماء إضاءة، قلوبهم على قلب

واحد، لا تباغض بينهم ولا تحاسد، لكل امرئ زوجتان من الحور العين، يرى مخ سوقهن من وراء

العظم واللحم».

[٣٢٥٥] ٣١٤٦ - نا حجاج بن منهال قال نا شعبة قال عدي بن ثابت أخبرني قال سمعت البراء

عن النبي صلى الله عليه قال لما مات إبراهيم قال: «إن له مرضعاً في الجنة».

[٣٢٥٦] ٣١٤٧ - نا عبد العزيز بن عبد الله قال نا مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار

عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه قال: «إن أهل الجنة يتراءون أهل الغرف من فوقهم

كما تتراءون الكوكب الدري الغابر في الأفق من المشرق أو المغرب، لتفاضل ما بينهم». قالوا: يا

رسول الله، تلك منازل الأنبياء لا يبلغها غيرهم؟ قال: «بلى والذي نفسي بيده، رجال آمنوا بالله

وصدقوا المرسلين».

[الحديث ٣٢٥٦ - طرفه في: ٦٥٥٦].

**قوله** ( باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة ) أى موجودة الآن ، وأشار بذلك إلى الرد على من زعم من المعتزلة أنها لا توجد إلا يوم القيامة ، وقد ذكر المصنف في الباب أحاديث كثيرة دالة على ما ترجم به :  
فإنها ما يتعلق بكونها موجودة الآن ، ومنها ما يتعلق بصفتها . وأصرح مما ذكره في ذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود بإسناد قوى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لما خلق الله الجنة قال لجبريل : اذهب فانظر إليها » الحديث .

**قوله** ( وقال أبو العالية : مطهرة من الخيض والبول والبصاق ، كلما رزقوا منها الخ ) وصله ابن أبي حاتم من طريقه مرفقاً دون أوله ، وأخرج من طريق مجاهد نحوه وزاد « ومن المنى والولد » ومن طريق قتادة لكن قال « من الأذى والإثم » وروى هذا عن قتادة موصولاً قال : عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً ، ولا يصح إسناده . وأخرج الطبري نحو ذلك عن عطاء وأتم منه ، وروى ابن أبي حاتم أيضاً من طريق يحيى بن أبي كثير قال « يطوف ولدان على أهل الجنة بالفواكه فيأكلونها ، ثم يؤتون بمثلها ، فيقول أهل الجنة هذا الذي أتيتونا به آنفاً ، فيقولون لهم كلوا فإن اللون واحد والطعم مختلف » وقيل المراد بالقلبية هنا ما كان في الدنيا . وروى ابن أبي حاتم أيضاً والطبري ذلك من طريق السدي بأسانيده قال « أتوا بالثمرة في الجنة ، فلما نظروا إليها قالوا هذا الذي رزقنا من قبل في الدنيا » ورجح هذا الطبري من جهة ما دلت عليه الآية من عموم قولهم ذلك في كل ما رزقوه قال فيدخل في ذلك أول رزق رزقوه فيتعين أن لا يكون قبله إلا ما كان في الدنيا .

**قوله** ( يشبه بعضه بعضاً ويختلف في الطعم ) هو كقول ابن عباس ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء . وقال الحسن : معنى قوله « متشابهاً » أى خياراً لا رداءة فيه .  
( تنبيه ) : وقع في رواية الكشمي « هذا الذي رزقنا من قبل أثينا » ولغيره « أوتينا » وهو الصواب ، قال ابن التين : هو من أوتيته بمعنى أعطيته ، وليس من أثنته بالقصر بمعنى جثته .

**قوله** ( قطوفها : يقطفون كيف شاعوا . دانية : قريبة ) أما قوله « يقطفون كيف شاعوا » فرواه عبد بن حميد من طريق إسرائيل عن أبي إسحق عن البراء قال في قوله قطوفها دانية قال : يتناول منها حيث شاء ، وأما قوله دانية قريبة فرواه ابن أبي حاتم من طريق الثوري عن أبي إسحق عن البراء أيضاً ، ومن طريق قتادة قال : دنت فلا يرد أيديهم عنها بعد ولا شك .

**قوله** ( الأرائك : السرر ) رواه عبد بن حميد بإسناد صحيح من طريق حصين عن مجاهد عن ابن عباس قال : الأرائك السرر في الحجال . ومن طريق منصور عن مجاهد نحوه ولم يذكر ابن عباس . ومن طريق الحسن ومن طريق عكرمة جميعاً أن الأريكة هي الحجلة على السرير . وعن ثعلب الأريكة لا تكون إلا سريراً متخذاً في قبة عليه شواره .

**قوله ( وقال الحسن : النضرة في الوجه والسرور في القلب )** رواه عبد بن حميد من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن في قوله تعالى ﴿ ولقاهم نضرة وسروراً ﴾ فذكره .

**قوله ( وقال مجاهد : سلسيلاً حديدية الجرية )** وصله سعيد بن منصور وعبد بن حميد من طريق مجاهد ، وحديدة بفتح الميملة وبدالين مهملتين أيضاً أى قوية الجرية ، وذكر عياض أن القابسي رواها « حريدة » براء بدل الدال الأولى وفسرها بليئة ، قال : والذي قاله لا يعرف وإنما فسروا السلسيل بالسيلة اللينة الجرية . قلت : يشير بذلك إلى تفسير قتادة ، رواه عبد بن حميد عنه قال في قوله تعالى ﴿ عينا فيها تسمى سلسيلاً ﴾ قال سلسلة لهم يصرفونها حيث شاءوا . وقد روى عبد بن حميد أيضاً عن مجاهد قال : تجري شبه السيل ، وهذا يؤيد رواية الأصيلي أنه أراد : قوة الجري ، والذي يظهر أنهما لم يتواردوا على محل واحد بل أراد مجاهد صفة جرى العين ، وأراد قتادة صفة الماء . وروى ابن أبي حاتم عن عكرمة قال : السلسيل اسم العين المذكورة وهو ظاهر الآية ، ولكن استبعد لوقوع الصرف فيه ، وأبعد من زعم أنه كلام مفصول من فعل أمر واسم مفعول .

**قوله ( غول : وجع البطن . ينزفون : لا تذهب عقولهم )** رواه عبد بن حميد من طريق مجاهد قال في قوله لافياها غول ولا هم عنها ينزفون فذكره .

**قوله ( وقال ابن عباس : دهاقاً ممتلئة )** وصله عبد بن حميد من طريق عكرمة عنه قال : الكأس الدهاق الممتلئة المتتابعة ، وسيأتي في أيام الجاهلية من وجه آخر .

**قوله ( كواعب : نواهد )** وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله تعالى ﴿ كواعب أترابا ﴾ قال : نواهد انتهى . وهو جمع ناهد والناهد التي بدا نهداها .

**قوله ( الرحيق : الخمر )** وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ رحيق مخنوم ﴾ قال الخمر ختم بالمسك ، وقيل : الرحيق هو الخالص من كل شيء .

**قوله ( التسنيم يعلو شراب أهل الجنة )** وصله عبد بن حميد بإسناد صحيح عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : التسنيم يعلو شراب أهل الجنة ، وهو صرف للمقربين ، ويمزج لأصحاب اليمين .

**قوله ( ختامه : طينه مسك )** وصله ابن أبي حاتم من طريق مجاهد في قوله ﴿ ختامه مسك ﴾ قال : طينه مسك . قال ابن القيم في « حادي الأرواح » تفسير مجاهد هذا يحتاج إلى تفسير ، والمراد ما يبقى آخر الإناء من اللردى مثلاً . قال وقال بعض الناس معناه آخر شرابهم يتحم برائحة المسك . قلت : هذا أخرجه ابن أبي حاتم أيضاً من طريق أبي الدرداء قال في قوله ختامه مسك قال هو شراب أبيض مثل الفضة يخنمون به آخر شرابهم ، وعن سعيد بن جبيرة : ختامه آخر طعمه .

**قوله ( نضاختان : فياضتان )** وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس .  
**قوله ( يقال موضونة منسوجة ، منه وضين الناقة )** هو قول الفراء ، قال في قوله « موضونة » أى منسوجة ، وإنما سمعت العرب وضين الناقة وضيناً لأنه منسوج . وقال أبو عبيدة في المجاز في قوله ﴿ علي

سرر موضونة ﴿ يقال متداخلة كما يوصل حلق الدرع بعضها في بعض مضاعفة . قال : والوضين البطان إذا نسج بعضه على بعض مضاعفاً ، وهو وضين في موضع موضحون . وروى ابن أبي حاتم من طريق الضحاك في قوله ( موضونة ) قال : التوضين التشبيك والنسج ، يقول وسطها مشبك منسوج . ومن طريق عكرمة في قوله ﴿ موضونة ﴾ قال : مشبكة بالدر والياقوت .

قوله ( والكوب ما لا أذن له ولا عروة ، والأباريق ذوات الآذان والعري ) هو قول الفراء سواء ، وروى عن عبد بن حميد من طريق قتادة قال : الكوب الذي دون الإبريق ليس له عروة .

قوله ( عرباً مثقلة ) أى مضمونة الرء ( واحدها عروب مثل صبور وصبر ) أى على وزنه ، وهذا قول الفراء ، وحكى عن الأعمش قال : كنت أسمعهم يقولون ( غرباً ) بالتخفيف وهو كالرسل والرسل بالتخفيف في لغة تميم وبكر ، قال الفراء والوجه الثقيل لأن كل فعول أو فاعيل أو فعال جمع على هذا المثال فهو مثقل مذكراً كان أو مؤنثاً ، قلت : مرادهم بالتثقيل الضم وبالتخفيف الإسكان .

قوله ( يسميها أهل مكة العربية النخ ) جزم الفراء بأنها الغنجة . وأخرجه ابن أبي حاتم عن عكرمة ومن طريق بريدة قال : هي الشكلة بلغة أهل مكة والمغنوجة بلغة أهل المدينة ، ومثله في « كتاب مكة للفاكهى » وروى ابن أبي حاتم من طريق زيد بن أسلم قال : هي الحسنة الكلام ، ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً « العرب كلامهن عربى » وهو ضعيف منقطع ، وأخرج الطبرى من طريق تميم بن حذام في قوله « عرباً » قال : العربية الحسنة التبعل « كانت العرب تقول إذا كانت المرأة حسنة التبعل أنها لعربة . ومن طريق عبد الله بن عبيد بن عمير المكي قال : العربية التى تشبه زوجها ، ألا ترى أن الرجل يقول للناقة إنها لعربة .

قوله ( وقال مجاهد : روح جنة ورخاء ، والريحان الرزق ) يريد تفسير قوله تعالى ﴿ فروح وريحان ﴾ قال الفريابي : حدثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ فروح ﴾ قال جنة ﴿ وريحان ﴾ قال رزق . وأخرجه البيهقي في الشعب من طريق آدم عن ورقاء بسنده بلفظ ﴿ فروح وريحان ﴾ قال الروح جنة ورخاء ، والريحان رزق .

قوله ( والمنضود الموز والمنضود الموقر حملا ، ويقال أيضاً الذى لاشوك ) وصله الفريابي والبيهقي عن مجاهد في قوله ﴿ وطلح منضود ﴾ قال الموز المتراكم . والسدر المنضود الموقر حملا . ويقال أيضاً الذى لاشوك فيه ، وذلك لأنهم كانوا يعجبون بوج وظلاله من طلع وسدر . قلت : وج بفتح الواو وتشديد الجيم بالطائف ، وكان عياضاً لم يقف على ذلك فزعم في أواخر المشارق أن الذى وقع في البخارى تخليط ، قال : والصواب والطلع الموز والمنضود الموقر حملا الذى نضد بعضه على بعض من كثرة حمله . كذا قال ، وقد نقل الطبرى القولين عن جمع من العلماء بأسانيدهم إليهم ، فنقل الأول عن مجاهد والضحاك وسعيد بن جبير ، ونقل الثانى عن ابن عباس وقتادة وعكرمة وقسامة بن زهير وغيرهم ، وكان عياضاً استبعد تفسير الخضد بالثقل لأن الخضد في اللغة القطع ، وقد نقل أهل اللغة أيضاً أن الخضد الثنى ، وعليه يحمل التأويل

الأول أى أنه من كثرة حمله انثنى ، وأما التأويل الذى ذكره هو فقد نقل الطبرى اتفاق أهل التأويل من الصحابة والتابعين على أن المراد بالطلع المنضود الموز ، وأسند عن على أنه كان يقولها والطلع بالعين ، قال فقيل له : أفلا تغيرها ؟ قال : إن القرآن لا يهاج اليوم فظهر بذلك فساد الاعتراض ، وأن الذى وقع فى الأصل هو الصواب والله أعلم .

**قوله ( والعرب المحبيات إلى أزواجهن )** كذا أخرجه عبد بن حميد والفريابي والطبرى وغيرهم من طريق مجاهد وغيره ، ورواه الفريابي من وجه آخر عن مجاهد قال : العرب العواشق ، وأخرج الطبرى نحوه عن أم سلمة مرفوعاً .

**قوله ( مسكوب جار )** يريد تفسير قوله تعالى ﴿ وماء مسكوب ﴾ وقوله ﴿ وفرش مرفوعة ﴾ بعضها فوق بعض ، وصله والذى قبله الفريابي أيضاً عن مجاهد . وقال أبو عبيدة فى الجاز : المرفوعة العالية ، تقول بناء مرتفع أى عال . وروى ابن حبان والترمذى من حديث أبي سعيد الخدرى فى قوله وفرش مرفوعة قال : ارتفاعها مسيرة خمسمائة عام ، قال القرطبي : معناه أن الفرش الدرجة وهذا القدر ارتفاع ، قال : وقيل المراد بالفرش المرفوعة النساء المرتفعات القنر بحسنهن وجمالهن .

**قوله ( لغواً باطلا ، تأنيماً كذباً )** يريد تفسير قوله تعالى ﴿ لا يسمعون فيها لغواً ولا تأنيهاً ﴾ وقد وصله أيضاً الفريابي عن مجاهد كذلك .

**قوله ( أفنان أغصان )** يريد تفسير قوله تعالى ﴿ ذواتا أفنان ﴾ وقوله ﴿ وجنى الجنتين دان ﴾ مايجئني من قريب ، وصل ذلك الطبرى عن مجاهد ، وعن الضحاك يعنى أفنان ألوان من الفاكهة وواحدها على هذا فن وعلى الأول فنن ، وقوله ﴿ مدهامتان ﴾ سوداوان من الرى ، وصله الفريابي عن مجاهد بلفظ « مسوادتان » ، وقال الفراء : قوله ﴿ مدهامتان ﴾ يعنى خضراوان إلى السواد من الرى ، وعن عطية : كادتا أن تكونا سوداوين من شدة الرى وهما خضراوان إلى السواد . ثم ذكر المصنف فى الباب ستة عشر حديثاً : الأول حديث ابن عمر فى عرض مقعد الميت عليه ، وقد تقدم شرحه فى أواخر الجنائز ، وهو من أوضح الأدلة على مقصود الترجمة ، وقوله فى آخر « فن أهل النار » زاد إبراهيم بن شريك عن أحمد بن يونس شيخ البخارى فيه « حتى يبعثه الله يوم القيامة » أخرجه الإسماعيلي ، وقد تقدمت هذه الزيادة أيضاً والكلام عليها فى الجنائز . الثانى حديث أبى رجاء وهو العطاردى عن عمران بن حصين فى أكثر أهل الجنة ، وسيأتى شرحه فى كتاب الرقاق مع بيان الاختلاف فيه على أبى رجاء ، والغرض منه هنا قوله « اطلعت فى الجنة » فإنه يدل على أنها موجودة حالة اطلاعه ، وهو مقصود الترجمة . و « سلم » بفتح المهملة وسكون اللام « زير » بوزن عظيم أوله زأى بعدها راء وآخره راء أيضاً . الثالث حديث أبى هريرة فى قصة القصر الذى رأى لعمر فى الجنة وسيأتى شرحه فى مناقبه ، والغرض منه قوله « رأيتنى فى الجنة » وهذا وإن كان مناماً لكن رؤيا الأنبياء حق ، ومن ثم أعمل حكم غيره عمر حتى امتنع من دخول القصر . وقد روى أحمد من حديث معاذ قال « إن عمر من أهل الجنة » وذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم كان مايرى فى يقظته أو نومه سواء ، وأنه قال « بينا أنا فى الجنة إذ رأيت فيها جارية فقلت : لمن هذه ؟ فقيل لعمر بن الخطاب » . الرابع حديث أبى موسى « الجنة

درة مجوفة طولها « كذا للأكثر وللرخسي والمستمل » در مجوف طولها « وقع عندهما بصيغة المذكر ، ووجهه أن المقصود معنى الخيمة وهو الشيء السائر ونحو ذلك ، وسيأتى شرح هذا الحديث في تفسير سورة الرحمن ، وقوله « وقال أبو عبد الصمد والحارث بن عبيد عن أبي عمران ستون ميلا » يعنى أنهما رويها هذا الحديث بهذا الإسناد فقالا « ستون » بدل قول همام « ثلاثون » وطريق أبي عبد الصمد وهو عبد العزيز ابن عبد الصمد العمى وصلها المؤلف هناك ، وطريق الحارث بن عبيد وهو ابن قدامة وصلها مسلم ولفظه « أن للعبد في الجنة لخيمة من لؤلؤة مجوفة طولها ستون ميلا » . الحديث الخامس حديث أبي هريرة فيما أعد لأهل الجنة سيأتى شرحه في تفسير سورة السجدة . الحديث السادس والسابع حديث أبي هريرة في صفة أهل الجنة أورده من طريقين ، وقد ذكره من طريق ثلاثة سيأتى في هذا الباب أيضاً ، وقد ذكر بعضه في صفة آدم من وجه رابع .

### قوله ( أول زمرة ) أى جماعة .

قوله ( صورتهم على صورة القمر ليلة البدر ) أى في الإضاءة ، وسيأتى بيان ذلك في الرقاق بلفظ « يدخل الجنة من آمنى سبعون ألفاً تضيء وجوههم إضاءة القمر ليلة البدر » وفي الرواية الثانية هنا « والذين على أثرهم كأشد كوكب إضاءة » زاد مسلم في رواية أخرى « ثم هم بعد ذلك منازل » .

قوله ( لا يصقون فيها ولا يمتخطون ولا يتغيطون ) زاد في صفة آدم « ولا يبولون ولا يتفلون » وفي الرواية الثانية « لا يسقمون » وقد اشتمل ذلك على نبي جميع صفات النقص عنهم . ولمسلم من حديث جابر « يأكل أهل الجنة ويشربون ولا يبولون ولا يتغيطون طعامهم ، ذلك جشاء كريح المسك » وكأنه مختصر مما أخرجه النسائي من حديث زيد بن أرقم قال « جاء رجل من أهل الكتاب فقال : يا أبا القاسم تزعم أن أهل الجنة يأكلون ويشربون ، قال نعم ، إن أحدهم ليعطى قوة مائة رجل في الأكل والشرب والجماع ، قال : الذى يأكل ويشرب تكون له الحاجة وليس في الجنة أذى ، قال : تكون حاجة أحدهم رشحا يفيض من جلودهم كرشح المسك ، وسمى الطبراني في روايته هذا السائل ثعلبة بن الحارث ، قال ابن الجوزى : لما كانت أغذية أهل الجنة في غاية اللطافة والاعتدال لم يكن فيها أذى ولا فضلة تستقدر ، بل يتولد عن تلك الأغذية أطيب ريح وأحسنه .

قوله ( آتيتهم فيها الذهب ) زاد في الرواية الثانية « والفضة » وقال في الأمشاط عكس ذلك ، وكأنه اكتفى في الموضوعين بذكر أحدهما عن الآخر فإنه يحتمل أن يكون الصنفان لكل منهم ، ويحتمل أن يكون أحد الصنفين لبعضهم والآخر للبعض الآخر ، ويؤيده حديث أبي موسى مرفوعاً « جنتان من ذهب آتيتهما وما فيهما وجنتان من فضة آتيتهما وما فيهما » الحديث متفق عليه ، ويؤيد الأول ما أخرجه الطبراني بإسناد قوى عن أنس مرفوعاً أن أدنى أهل الجنة درجة لمن يقوم على رأسه عشرة آلاف خادم بيد كل واحد صحفتان واحدة من ذهب والأخرى من فضة الحديث .

( تنبيه ) : المشط بتثنية الميم والأفصح ضمها .

قوله ( ومجامرهم الألوة ) الألوة العود الذى ييخر به ، قيل جعلت مجامرهم نفس العود ، لكن في

الرواية الثانية « ووقود مجامرهم الألوة » فعلى هذا في رواية الباب تجوز ، ووقع في رواية الصغاني بعد قوله الألوة « قال أبو اليمان يعني العود » والمجامر جمع مجمرة وهي المبخرة سميت مجمرة لأنها يوضع فيها الجمر ليفوح به ما يوضع فيها من البخور ، والألوة بفتح الهمزة ويجوز ضمها وبضم اللام وتشديد الواو وحكى ابن التين كسر الهمزة وتخفيف الواو والهمزة أصلية وقيل زائدة ، قال الأصمعي أراها فارسية عربت . وقد يقال إن رائحة العود إنما تفوح بوضعه في النار والجنة لا نار فيها ومن ثم قال الإسماعيلي بعد تخريج الحديث المذكور : ينظر هل في الجنة نار ؟ ويجاب باحتمال أن يشتعل بغير نار بل بقوله كن ، وإنما سميت مجمرة باعتبار ما كان في الأصل ، ويحتمل أن يشتعل بنار لا ضرر فيها ولا إحراق ، أو يفوح بغير اشتعال ، ونحو ذلك ما أخرجه الترمذي من حديث ابن مسعود مرفوعاً « أن الرجل في الجنة ليشتهي الطير فيخر بين يديه مشوياً » وفيه الاحتمالات المذكورة ، وقد ذكر نحو ذلك ابن القيم في الباب الثاني والأربعين من « حادي الأرواح » وزاد في الطير أو يشوى خارج الجنة أو بأسباب قدرت لإنضاجه ولا تتعين النار ، قال : وقريب من ذلك قوله تعالى ﴿ هم وأزواجهم في ظلل أكفأ دائم وظلها ﴾ وهي لاشمس فيها ، وقال القرطبي : قد يقال أي حاجة لهم إلى المشط وهم مرد وشعورهم لا تنسخ ؟ وأي حاجة لهم إلى البخور وريحهم أطيب من المسك ؟ قال : ويجاب بأن نعم أهل الجنة من أكل وشرب وكسوة وطيب ليس عن ألم جوع أو ظمأ أو عرى أو نتن ، وإنما هي لذات متتالية ونعم متوالية ، والحكمة في ذلك أنهم ينعمون بنوع ما كانوا يتنعمون به في الدنيا وقال النووي : مذهب أهل السنة أن تنعم أهل الجنة على هيئة أتعم أهل الدنيا إلا ما بينهما من التفاضل في اللذة ، ودل الكتاب والسنة على أن نعيمهم لا انقطاع له .

**قوله ( ولكل واحد منهم زوجتان )** أي من نساء الدنيا ، فقد روى أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعاً في صفة أدنى أهل الجنة منزلة « وإن له من الحور العين اثنتين وسبعين زوجة سوى أزواجه من الدنيا » وفي سنده شهر بن حوشب وفيه مقال ، ولأبي يعلى في حديث الصور الطويل من وجه آخر عن أبي هريرة في حديث مرفوع « فيدخل الرجل على اثنتين وسبعين زوجة مما ينشئ الله وزوجتين من ولد آدم » ، وأخرجه الترمذي من حديث أبي سعيد رفعه « إن أدنى أهل الجنة الذي له ثمانون ألف خادم وثلثان وسبعون زوجة » وقال غريب ، ومن حديث المقدام بن معد يكرب عنده « للشهيد ست خصال » الحديث وفيه « ويتزوج ثنتين وسبعين زوجة من الحور العين ، وفي حديث أبي أمامة عند ابن ماجه والدارمي رفعه « ما أحد يدخل الجنة إلا زوجه الله ثنتين وسبعين من الحور العين وسبعين وثلثين من أهل الدنيا » وسنده ضعيف جداً ، وأكثر ما وقفت عليه من ذلك ما أخرجه أبو الشيخ في « العظمة » والبيهقي في « البعث » من حديث عبد الله بن أبي أوفى رفعه « أن الرجل من أهل الجنة ليزوج خمسمائة حوراء أو أنه ليفضي إلى أربعة آلاف بكر وثمانية آلاف ثيب » وفيه راو لم يسم ، وفي الطبراني من حديث ابن عباس « أن الرجل من أهل الجنة ليفضي إلى مائة عنراء » وقال ابن القيم : ليس في الأحاديث الصحيحة زيادة على زوجتين سوى ما في حديث أبي موسى « أن في الجنة للمؤمن لحيمة من لؤلؤة فيها أهلون يطوف عليهم » . قلت : الحديث الأخير صحيحه الضياء ، وفي حديث أبي سعيد عند مسلم في صفة أدنى أهل الجنة ثم يدخل عليه زوجاته ، والذي يظهر أن المراد أن



أقل ما لكل واحد منهم زوجتان ، وقد أجاب بعضهم باحتمال أن تكون الثنية تنظيراً لقوله جنتان وعينان ونحو ذلك ؛ أو المراد ثنية الكثير والتعظيم نحو ليك وسعديك ، ولا يخفى ما فيه . واستدل أبو هريرة بهذا الحديث على أن النساء في الجنة أكثر من الرجال كما أخرجه مسلم من طريق ابن سيرين عنه ، وهو واضح لكن يعارضه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الكسوف المتقدم ، « رأيتكن أكثر أهل النار » ويجاب بأنه لا يلزم من أكثريتهن في النار نفي أكثريتهن في الجنة ، لكن يشكل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر اطلعت في الجنة فرأيت أقل ساكنها النساء ، ويحتمل أن يكون الراوى رواه بالمعنى الذى فهمه من أن كونهن أكثر ساكني النار يلزم منه أن يكن أقل ساكني الجنة ، وليس ذلك بلازم لما قدمته ، ويحتمل أن يكون ذلك في أول الأمر قبل خروج العصاة من النار بالشفاعة ، والله أعلم .

( تنبيه ) : قال النووي كذا وقع زوجتان بناءً التأنيث وهى لغة تكررت في الحديث والأكثر خلافها وبه جاء القرآن . وذكر أبو حاتم السجستاني أنه الأصمعى كان ينكر زوجة ويقول إنما هى زوج ، قال فأنشدناه قول الفرزدق :

وأن الذى يسعى ليفسد زوجتى      لساع إلى أسد الشرى يستنيلها

قال فسكت . ثم ذكر له شواهد أخرى .

قوله ( مخ سوقهما من وراء اللحم ) في الرواية الثالثة « والعظم » والمخ بضم الميم وتشديد المعجمة ما في داخل العظم ، والمراد به وصفها بالصفاء البالغ وأن ما في داخل العظم لا يستر بالعظم واللحم والجلد . ووقع عند الترمذى « ليرى بياض ساقها من وراء سبعين حلة حتى يرى غنها » ونحوه لأحمد من حديث أبي سعيد وزاد ينظر وجهه في خدها أصنى من المرأة .

قوله ( قلب واحد ) في رواية الأكثر بالإضافة ، وللمستمل بالتثنية « قلب واحد » وهو من التشبيه الذى حذف أداته أى كقلب رجل واحد ، وقد فسر به بقوله « لا نحاسد بينهم ولا اختلاف » أى أن قلوبهم ظهرت عن مذموم الأخلاق .

قوله ( يسبحون الله بكرة وعشيا ) أى قدرهما ، قال القرطبي : هذا التسبيح ليس عن تكليف وإلزام ، وقد فسر به جابر في حديثه عند مسلم بقوله « يلهمون التسبيح والتكبير كما يلهمون النفس » ووجه التشبيه أن تنفس الإنسان لا كلفة عليه فيه ولا بد له منه ، فجعل تنفسهم تسبيحاً ، وسببه أن قلوبهم تنورت بمعرفة الرب سبحانه وامتلاأت بحبه ، ومن أحب شيئاً أكثر من ذكره . وقد وقع في خبر ضعيف « أن تحت العرش ستارة معلقة فيه ثم تطوى ، فإذا نشرت كانت علامة البكور ، وإذا طويت كانت علامة العشى » .

قوله ( في آخر الرواية الثانية قال مجاهد : الإبكار أول الفجر والعشى ميل الشمس إلى أن - أراه - تغرب ) كذا في الأصل ، وكان المصنف شك في لفظ تغرب فأدخل قبلها أراه وهو بضم الهمزة أى أظنه فهى جملة معترضة بين أن والفعل ، وقد وصله عبد بن حميد والطبري وغيره من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد بلفظ « إلى أن تغيب » وهو بالمعنى الذى ظنه المصنف ، قال الطبري « الإبكار » مصدر تقول أبكر فلان

في حاجته بئكر إيكاراً إذا خرج من بين طلوع الفجر إلى وقت الضحى ، وأما العشى فمن بعد الزوال قال الشاعر :

فلا الظل من برد الضحى يستطيعه ولا النىء من برد العشى يذوق

قال : والىء يكون من عند زوال الشمس ويتناهى بمغيبها . الحديث الثامن حديث سهل بن سعد في عدد من يدخل الجنة بغير حساب ، وسيأتى شرحه في الرقاق إن شاء الله تعالى . الحديث التاسع حديث أنس « أهدى النبي صلى الله عليه وسلم جبة سندس » الحديث ، وسيأتى شرحه في كتاب اللباس ومضى معظمه في كتاب الهبة ، والغرض منه هنا ذكر مناديل سعد بن معاذ في الجنة . الحديث العاشر حديث البراء بن عازب في ذلك ، وذكره عقب حديث أنس لأن في حديث أنس تعجب الناس منها ، وبين ذلك في حديث البراء حيث وقع فيه « فجعلوا يعجبون من حسنه ولينه » وسيأتى شرحه أيضاً في اللباس إن شاء الله تعالى . الحديث الحادى عشر حديث سهل بن سعد « موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها » وقد تقدم شرحه في أول الجهاد من حديث أنس . الحديث الثانى عشر حديث أنس « أن في الجنة لشجرة » .

قوله ( حدثنا روح بن عبد المؤمن ) هو بفتح الراء وهو بصرى مشهور وكذا بقية رجال الإسناد وسعيد هو ابن أبى عروبة ، وليس لروح بن عبد المؤمن في البخارى سوى هذا الحديث الواحد ، وقد أخرجه الترمذى من طريق معمر عن قتادة وزاد في آخر الحديث « وإن شتم فاقرعوا وظل ممدود » . الحديث الثالث عشر حديث أبى هريرة في ذلك ، وفيه الزيادة المشار إليها ، وفيه « ولقاب قوس » وهذا الأخير تقدم في الجهاد مع الكلام عليه ، والشجرة المذكورة قال ابن الجوزى : يقال إنها طوبى .

( قلت ) وشاهد ذلك في حديث عتبة بن عبد السلمي عند أحمد والطبرانى وابن حبان ، فهذا هو المعتمد خلافاً لمن قال إنما نكرت للتنبيه على اختلاف جنسها بحسب شهوات أهل الجنة .

قوله ( يسير الراكب ) أى أى راكب فرض ، ومنهم من حمله على الوسط المعتدل ، قوله « في ظلها » أى في نعيمها وراحتها ومنه قولهم عيش ظليل ، وقيل معنى ظلها ناحيتها وأشار بذلك إلى امتدادها ومنه قولهم أنا في ظلك أى ناحيتك ، قال القرطبي والمحجج إلى هذا التأويل أن الظل في عرف أهل الدنيا ما بقى من حر الشمس وأذاها وليس في الجنة شمس ولا أذى ، وروى ابن أبى حاتم وابن أبى الدنيا في صفة الجنة عن ابن عباس قال : الظل الممدود شجرة في الجنة على ساق قدر ما يسير الراكب المجتهد في ظلها مائة عام من كل نواحيها فيخرج أهل الجنة يتحدثون في ظلها فيشتمى بعضهم اللهو فيرسل الله ريحاً فيحرك تلك الشجرة بكل هو كان في الدنيا . الحديث الرابع عشر تقدم في السادس . الحديث الخامس عشر حديث البراء . « لما مات إبراهيم - يعنى ابن النبي صلى الله عليه وسلم - فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن له مرضعاً في الجنة » وقد تقدم الكلام عليه في الجناز . الحديث السادس عشر حديث أنس في تفاضل أهل الجنة .

قوله ( عن صفوان بن سليم ) عند مسلم في رواية ابن وهب عن مالك أخبرنى صفوان ، وهذا من صحيح أحاديث مالك التى ليست في الموطأ ، وهم أيوب بن سويد فرواه عن مالك عن زيد بن أسلم بدل صفوان ذكره الدارقطنى في « الغرائب » وكأنه دخل له إسناد حديث في إسناد حديث ، فإن رواية مالك عن زيد

بدل صفوان ، فهذا السند وقفت عليه في حديث آخر سيأتي في أواخر الرقاق وفي التوحيد .

**قوله ( عن أبي سعيد )** في رواية فليح عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أخرجه الترمذى وصححه وابن خزيمة ، ونقل الدارقطنى في « الغرائب » عن الذهلى أنه قال : لست أدفع حديث فليح ، يجوز أن يكون عطاء بن يسار حدث به عن أبي سعيد وعن أبي هريرة انتهى . وقد رواه أيوب بن سويد عن مالك فقال عن أبي حازم عن سهل بن سعد ذكره الدارقطنى في « الغرائب » وقال إنه وهم فيه أيضاً ، قلت ولكنه له أصل من حديث سهل بن سعد عند مسلم ويأتى أيضاً في « باب صفة أهل الجنة والنار » في الرقاق من حديث سهل أيضاً لكنه مختصر عند الشيخين .

**قوله ( يترعون )** في رواية لمسلم « يرون » والمعنى أن أهل الجنة تتفاوت منازلهم بحسب درجاتهم في الفضل ، حتى أن أهل الدرجات العليا يراهم من هو أسفل منهم كالنجوم . وقد بين ذلك في الحديث بقوله « لتفاضل ما بينهم » .

**قوله ( الدرى )** هو النجم الشديد الإضاءة ، وقال الفراء : هو النجم العظيم المقدار ، وهو بضم المهملة وكسر الراء المشددة بعدها تحتانية ثقيلة وقد تسكن وبعدها همزة ومد وقد يكسر أوله على الحالين فتلك أربع لغات ، ثم قيل إن المعنى مختلف ، فبالتشديد كأنه منسوب إلى الدر ليياضه وضيائه ، وبالهمز كأنه مأخوذ من درأ أى دفع لاندفاعه عند طلوعه . ونقل ابن الجوزى عن الكسائى تثليث الدال قال : فبالضم نسبة إلى الدر وبالكسر الجارى وبالفتح اللامع .

**قوله ( الغابر )** كذلك للأكثر وفي رواية الموطأ الغابر بالتحثانية بدل الموحدة ، قال عياض كأنه الداخل في الغروب . وفي رواية الترمذى « الغارب » وفي رواية الأصيلى بالمهملة والزائى ، قال عياض : معناه الذى يبعد للغروب ، وقيل معناه الغائب ، ولكن لا يحسن هنا لأن المراد أن بعده عن الأرض كبعد غرف الجنة عن ربضها فى رأى العين ، والرواية الأولى هى المشهورة ، ومعنى الغابر هنا الذهاب ، وقد فسره فى الحديث بقوله « من المشرق إلى المغرب » والمراد بالأفق السماء وفى رواية مسلم من الأفق من المشرق أو المغرب ، قال القرطبى من الأولى لابتداء الغاية أو هى للظرفية ، ومن الثانية مبينة لها ، وقد قيل أنها ترد لانتهاء الغاية أيضاً قال : وهو خروج عن أصلها وليس معروفاً عند أكثر النحويين ، قال : ووقع فى نسخ البخارى « إلى المشرق » وهو أوضح ، ووقع فى رواية سهل بن سهل عند مسلم « كما ترعون الكواكب الدرى فى الأفق الشرقى أو الغربى » واستشكله ابن التين وقال إنما تغور الكواكب فى المغرب خاصة فكيف وقع ذكر المشرق ؟ وهذا مشكل على رواية الغابر بالتحثانية ، وأما بالموحدة فالغابر يطلق على الماضى والباقي فلا إشكال .

**قوله ( قال بلى )** قال القرطبى : بلى حرف جواب وتصديق ، والسياق يقتضى أن يكون الجواب بالإضراب عن الأول وإيجاب الثانى ، فلعلها كانت بل فغيرت ببلى ، وقوله « رجال » خبر مبتدأ محذوف

تقديره وهم رجال ، أى تلك المنازل منازل رجال آمنوا . قلت : حكى ابن التين أن فى رواية أبى ذر « بل » بدل بلى ، ويمكن توجيه « بلى » بأن التقدير نعم هى منازل الأنبياء بإيجاب الله تعالى لهم ذلك . ولكن قد يفضل الله تعالى على غيرهم بالوصول إلى تلك المنازل . وقال ابن التين : يحتمل أن تكون بلى جواب النفى فى قولهم لا يباغها غيرهم ، وكأنه قال : بلى يبلغها رجال غيرهم .

قوله ( وصدقوا المرسلين ) أى حق تصديقهم وإلا لكان كل من آمن بالله وصدق رسله وصل إلى تلك الدرجة وليس كذلك ، ويحتمل أن يكون التنكير فى قوله رجال يشير إلى ناس مخصوصين موصوفين بالصفة المذكورة ، ولا يلزم أن يكون كل من وصف بها كذلك لاحتمال أن يكون لمن بلغ تلك المنازل صفة أخرى ، وكأنه سكت عن الصفة التى اقتضت لهم ذلك ، والسرفيه أنه قد يبلغها من له عمل مخصوص ، ومن لا عمل له كان بلوغها إنما هو برحمة الله تعالى . وقد وقع فى رواية الترمذى من وجه آخر عن أبى سعيد « وأن أبابكر وعمر لمنهم وأنما » ، وروى الترمذى أيضاً عن على مرفوعاً « أن فى الجنة لغرفاً ترى ظهورها من بطونها وبطونها من ظهورها . فقال أعرابى لمن هو يارسول الله ؟ قال : هى لمن ألان الكلام وأدام الصيام ، وصلى بالليل والناس نيام » ، وقال ابن التين : قيل أن المعنى أنهم يبلغون درجات الأنبياء . وقال الداودى يعنى أنهم يبلغون هذه المنازل التى وصف ، وأما منازل الأنبياء فلإنها فوق ذلك . قلت : وقع فى حديث أبى هريرة عند أحمد والترمذى « قال بلى والذى نفسى بيده ، وأقوام آمنوا بالله ورسوله » ، هكذا فيه بزيادة الواو العاطفة ففسد تأويل الداودى ، والله المستعان . ويحتمل أن يقال : إن الغرف المذكورة لهذه الأمة ، وأما من دونهم فهم الموحلون من غيرهم ، أو أصحاب الغرف الذين دخلوا الجنة من أول وهلة ، ومن دونهم من دخل بالشفاعة . ويؤيد الذى قبله قوله فى صفتهم « هم الذين آمنوا بالله وصدقوا المرسلين » وتصديق جميع المرسلين إنما يتحقق لأمة محمد صلى الله عليه وسلم بخلاف من قبلهم من الأمم فإنهم وإن كان فيهم من صدق بمن سيجىء من بعده من الرسل فهو بطريق التوقع لا بطريق الواقع ، والله أعلم .

### باب صفة أبواب الجنة

٣١٤٨ - فاسعيد بن أبى مريم قال نا محمد بن مطرف قال ني أبو حازم عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه قال : « فى الجنة ثمانية أبواب ، فيها باب يسمى الريان لا يدخله إلا الصائمون » .

وقال النبي صلى الله عليه : « من أنفق زوجين دعى من باب الجنة » . فيه عبادة عن النبي صلى الله عليه .

قوله ( باب صفة أبواب الجنة ) هكذا ترجم بالصفة ، ولعله أراد بالصفة العدد أو التسمية ، فإنه أورد فيه حديث سهل بن سعد مرفوعاً « فى الجنة ثمانية أبواب » الحديث ، وقال فيه « قال النبي صلى الله عليه وسلم من أنفق زوجين فى سبيل الله دعى من باب الجنة » وأشار بهذا إلى حديث أسنده فى الصيام وفى

الجهاد من حديث أبي هريرة وفيه « فمن كان من أهل الجهاد دعى من باب الجهاد ، ومن كان من أهل الصلاة دعى من باب الصلاة » الحديث ، وقد سبق شرح حديث سهل بن سعد في الصيام ، وحديث أبي هريرة فيه وفي الجهاد ، ويأتى بقية شرحه في فضل أبي بكر إن شاء الله تعالى .

قوله ( فيه عبادة ) كأنه يشير إلى ما وصله هو في ذكر عيسى من أحاديث الأنبياء من طريق جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من شهد أن لا إله إلا الله » الحديث وفيه « أدخله الله من أبواب الجنة الثمانية أيها شاء » ، وقد وردت هذه العدة لأبواب الجنة في عدة أحاديث : منها حديث أبي هريرة المعلق في الباب . ومنها حديث عبادة المعلق فيه أيضاً وعن عمر عند أحمد وأصحاب السنن ، وعن عتبة بن عبد عند الترمذى وابن ماجه ، وورد في صفة أبواب الجنة أن مابين المصرعين مسيرة أربعين سنة ، ومن حديث أبي سعيد ومعاوية بن حيدة ولقيط بن عامر ، وأحاديث الثلاثة عند أحمد وهى مرفوعة ، ولها شاهد عند مسلم من حديث عتبة بن غزوان لكنه موقوف .

( تنبيه ) : وقع حديث سهل المسند مقدماً على الحديثين المعلقين في رواية أبي ذر ، ووقع لغيره تأخير المسند عن المعلقين .

## ب

### صِفَةُ النَّارِ وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ

﴿ غَسَّاقًا ﴾ : يقال : غَسَقْتُ عَيْنَهُ . وَيَغْسِقُ الْجُرْحُ ، كَأَنَّ الْغَسَّاقَ وَالْغَسِيقَ وَاحِدٌ .  
 ﴿ غَسْلِينَ ﴾ : كُلُّ شَيْءٍ غَسَلْتَهُ فَهُوَ غَسْلِينَ ، فَعَلَيْنِ مِنَ الْغَسْلِ ، مِنَ الْجُرْحِ وَالْذَّبْرِ . وَقَالَ عِكْرَمَةُ :  
 ﴿ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾ : حَطَبٌ بِالْحِشْيَةِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : ﴿ حَاصِبًا ﴾ : الرِّيحُ الْعَاصِفُ ، وَالْحَاصِبُ مَا تَرْمِي بِهِ الرِّيحُ ، وَمِنْهُ حَصَبُ جَهَنَّمَ : يُرْمَى بِهِ فِي جَهَنَّمَ . هُمْ حَصَبُهَا ، وَيُقَالُ : حَصَبَ فِي الْأَرْضِ : ذَهَبٌ ، وَالْحَصَبُ مُشْتَقٌّ مِنْ حَصَبَاءِ الْحَجَارَةِ . ﴿ صَدِيدٍ ﴾ : قِيحٌ وَدَمٌ . ﴿ خَبَتْ ﴾ : طَفَعَتْ .  
 ﴿ تُورُونَ ﴾ : تَسْتَخْرِجُونَ ، أَوْرَيْتُ : أَوْقَدْتُ . ﴿ لِلْمَقْوِينَ ﴾ : لِلْمَسَافِرِينَ . وَالْقِي : الْقَفْرُ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : ﴿ صِرَاطِ الْجَحِيمِ ﴾ : سَوَاءُ الْجَحِيمِ وَوَسْطُ الْجَحِيمِ . ﴿ لَشَوْبًا مِنْ حَمِيمٍ ﴾ : يُخْلَطُ طَعَامُهُمْ وَيُسَاطُ بِالْحَمِيمِ . ﴿ زَفِيرٌ وَشَهيقٌ ﴾ : صَوْتُ شَدِيدٌ وَصَوْتُ ضَعِيفٌ . ﴿ وَرْدًا ﴾ : عَطَاشًا . ﴿ غِيًّا ﴾ : خُسْرَانًا . قَالَ مُجَاهِدٌ : ﴿ يُسْجَرُونَ ﴾ : تَوْقَدُ بِهِمُ النَّارُ . ﴿ وَنَحَاسٌ ﴾ : الصَّفَرُ يُصَبُّ عَلَى رُؤُوسِهِمْ . يُقَالُ : ﴿ ذُوقُوا ﴾ : بَاشَرُوا وَجَرَّبُوا ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ ذَوْقِ الْفَمِ . ﴿ مَارِجٌ ﴾ : خَالِصٌ مِنَ النَّارِ ، مَرَجَ الْأَمِيرُ رَعِيَّتَهُ إِذَا خَلَاهُمْ يَعْذُو بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ . ﴿ مَرِيحٌ ﴾ : مُلْتَبَسٌ . مَرَجَ أَمْرُ النَّاسِ : اخْتَلَطَ . ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ ، مَرَجَتْ دَابَّتَكَ : تَرَكْتَهَا .

- [٣٢٥٨] ٣١٤٩- نا أبو الوليد قال نا شعبة عن مهاجر أبي الحسن قال سمعت زيد بن وهب يقول: سمعت أباذر يقول: كان النبي صلى الله عليه في سفر فقال: «أبرد»، ثم قال: قال: «أبرد»، حتى فاء الفياء - يعني التلول - ثم قال: «أبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم».
- [٣٢٥٩] ٣١٥٠- نا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن الأعمش عن ذكوان عن أبي سعيد قال النبي صلى الله عليه: «أبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم».
- [٣٢٦٠] ٣١٥١- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه: «اشتكت النار إلى ربها فقالت: رب أكل بعضي بعضاً، فأذن لها بنفسين: نفس في الشتاء ونفس في الصيف، فأشد ما تجدون من الحر، وأشد ما تجدون من الزمهرير».
- [٣٢٦١] ٣١٥٢- نا عبد الله بن محمد قال نا أبو عامر هو العقدي قال نا همام عن أبي حمزة الضبي قال: كنت أجالس ابن عباس بمكة، فأخذتني الحمى فقال: أبردوها عنك بماء زمزم، فإن رسول الله صلى الله عليه قال: «هي من فيح جهنم، فأبردوها بالماء» أو: «بماء زمزم». شك همام.
- [٣٢٦٢] ٣١٥٣- نا عمرو بن عباس قال نا عبد الرحمن قال نا سفيان عن أبيه عن عباية بن رفاع قال: أخبرني رافع بن خديج قال سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «الحمى من فيح جهنم، فأبردوها عنكم بالماء».
- [٣٢٦٣] ٣١٥٤- نا مالك بن إسماعيل قال نا زهير قال نا هشام عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه قال: «الحمى من فيح جهنم، فأبردوها بالماء».
- [٣٢٦٤] ٣١٥٥- نا مسدد عن يحيى عن عبيد الله قال نا نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال: «الحمى من فيح جهنم، فأبردوها بالماء».
- [٣٢٦٥] ٣١٥٦- نا إسماعيل قال نا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله

[الحديث ٣٢٦٢- طرفه في: ٥٧٢٦].

[الحديث ٣٢٦٣- طرفه في: ٥٧٢٥].

[الحديث ٣٢٦٤- طرفه في: ٥٧٢٣].

صلى الله عليه قال: «ناركم جزء من سبعين جزءاً من نار جهنم». قيل: يا رسول الله، إن كانت لكافية، قال: «فُضِّلَتْ عليهن بتسعة وستين جزءاً كلهن مثل حرها».

[٣٢٦٦] ٣١٥٧- ناقتيبة بن سعيد قال نا سفيان عن عمرو سمع عطاء يخبر عن صفوان بن يعلى عن أبيه أنه سمع النبي صلى الله عليه يقرأ على المنبر: ﴿وَنَادُوا يَا مَلِكُ﴾.

[٣٢٦٧] ٣١٥٨- نا علي قال نا سفيان قال نا الأعمش عن أبي وائل قال: قيل لأسماء: لو أتيت فلاناً فكلمته، قال: إنكم لترون أني لا أكلمه إلا أسمعكم، إني أكلمه في السر دون أن أفتح باباً لا أكون أول من فتحه، ولا أقول لرجل - أن كان علي أميراً - إنه خير الناس، بعد شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه. قالوا: وما سمعته يقول؟ قال: سمعته يقول: «يجاء بالرجل يوم القيامة فيلقى في النار، فتندلق أفتابه في النار، فيدور كما يدور الحمار برحاه، فيجتمع أهل النار عليه فيقولون: يا فلان ما شأنك؟ أليس كنت تأمرنا بالمعروف وتنهانا عن المنكر؟ قال: كنت آمركم بالمعروف ولا آتية، وأناهاكم عن المنكر وآتية».

رواه غندر عن شعبة عن الأعمش.

[الحديث ٣٢٦٧ - طرفه في: ٧٠٩٨].

**قوله (باب صفة النار وأنها مخلوقة)** القول فيه كالقول في «باب صفة الجنة» سواء.

**قوله (غساقاً، يقال غسقت عينه، ويفسق الجرح)** وهذا مأخوذ من كلام أبي عبيدة، فإنه قال في قوله تعالى ﴿إِلَّا حِمِيماً وَغَسَقاً﴾: الحميم الماء الحار، والغساق ما هي وسال، يقال غسقت من العين ومن الجرح، ويقال عينه تغسق أى تسيل، والمراد في الآية ما سال من أهل النار من الصديد، رواه الطبري من قول قتادة ومن قول إبراهيم وعطية بن سعد وغيرهم، وقيل من دموعهم أخرجه أيضاً من قول عكرمة وغيره، وقيل الغساق البارد الذي يحرق بيرده رواه أيضاً من قول ابن عباس ومجاهد وأبي العالية، قال أبو عبيد الهروي: من قرأه بالتشديد أراد السائل، ومن قرأه بالتخفيف أراد البارد. وقيل الغساق المتن رواه الطبري عن عبد الله بن بريدة وقال: أنها بالطخارية، وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه الترمذي والحاكم مرفوعاً «لو أن دلواً من غساق يهراق إلى الدنيا لأنتن أهل الدنيا» وأخرج الطبري من حديث عبد الله ابن عمر موقوفاً: الغساق القيح الغليظ، لو أن قطرة منه تهراق بالمغرب لأنتن أهل المشرق.

**قوله (وكان الغساق والغسق واحد)** كذا لأبي ذر، والغسيق بوزن فعيل، ولغيره والغسق بفتحتين، قال الطبري في قوله تعالى ﴿ومن شر غاسق إذا وقب﴾ الغاسق الليل إذا لبس الأشياء وغطاها، وإنما أريد

بذلك هجومه على الأشياء هجوم السيل ، وكان المراد بالآية السائل من الصديد الجامع بين شدة البرد وشدة النتن وبهذا تجتمع الأقوال والله أعلم .

قوله ( غسيل كل شيء غسلته فخرج منه شيء فهو غسيل ، فعلين من الغسل من الجرح والدبر ) كلام أبي عبيدة في الحجاز ، وقد روى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : الغسلين صديد أهل النار ، والدبر بفتح المهملة والموحدة هو ما يصيب الإبل من الجراحات .

( تبيينه ) : قوله تعالى في هذه الآية ﴿ ولا طعام إلا من غسيل ﴾ يعارضه ظاهر قوله تعالى في الآية الأخرى ﴿ ليس لهم طعام إلا من ضريع ﴾ وجمع بينهما بأن الضريع من الغسلين ، وهذا يرد ما سيأتى في التفسير أن الضريع نبات ، وقيل الاختلاف بحسب من يطعم من أهل النار ، فمن اتصف بالصفة الأولى فطعامه من غسيلين ، ومن اتصف بالثانية فطعامه من ضريع ، والله أعلم .

قوله ( وقال عكرمة : حصب جهنم حطب بالحبشية . وقال غيره : حاصبا الريح العاصف ، والحاصب ما يرمى به الريح ، ومنه حصب جهنم يرمى به في جهنم هم حصبها ) أما قول عكرمة فوصله ابن أبي حاتم من طريق عبد الملك بن أبيجر سمعت عكرمة بهذا ، وروى الطبري عن مجاهد مثله لكن لم يقل بالحبشة ، وروى الفراء عن علي وعائشة أنهما قرآها «حطب» بالطاء ، وروى الطبري عن ابن عباس أنه قرأها بالضاد المعجمة قال : وكأنه أراد أنهم الذين تسجر بهم النار لأن كل شيء هيجت به النار فهو حصب لها ، وأما قول غيره فقال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ أو يرسل عليكم حاصباً ﴾ : أي ريحاً عاصفاً يحصب ، وفي قوله ﴿ حصب جهنم ﴾ : كل شيء ألقته في النار فقد حصبتها به ، وروى الطبري عن الضحاك قال في قوله ﴿ حصب جهنم ﴾ قال تحصب بهم جهنم وهو الرمي يقول يرمى بهم فيها .

قوله ( ويقال حصب في الأرض ذهب ، والحصب مشتق من حصباء الحجارة ) روى الطبري عن ابن جريج في قوله ( أو يرسل عليكم حاصباً ) قال مطر الحجارة .

قوله ( صديد : قيح ودم ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ ويسقى من ماء صديد ﴾ قال : الصديد القيح والدم .

قوله ( خبت طفئت ) أخرج الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ كلما خبت ﴾ قال : طفئت ، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : سكنت ، ومثله قال أبو عبيدة ورجح لأنهم يقولون للنار إذا سكن لها وعلا الجمر رماد : خبت ، فإن طوى معظم الجمر قالوا خمدت ، فإن طوى كله قالوا همدت ، ولا شك أن نار جهنم لا تطفأ .

قوله ( تورون : تستخرجون ، أوريت : أوقدت ) يريد تفسير قوله تعالى ﴿ أفرأيتم النار التي تورون ﴾ وهو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى ﴿ تورون ﴾ أي تستخرجون من أوريت ، قال : وأكثر ما يقال وريت .

قوله ( للمقوين : للمسافرين ، والقي : الفقر ) روى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال ﴿ للمقوين ﴾ للمسافرين ، ومن طريق قتادة والضحاك مثله ، ومن طريق مجاهد قال : للمقوين



أى المستمتعين المسافر والحاضر ، وقال الفراء : قوله تعالى ﴿ ومتاعاً للمقوين ﴾ أى منفعة للمسافرين إذا نزلوا بالأرض ، والأرض التى - يعنى بكسر القاف والتشديد - الفقر الذى لا شىء فيه ، ورجح هذا الطبرى واستشهد على ذلك .

**قوله ( وقال ابن عباس )** صراط الجحيم ( سواء الجحيم ووسط الجحيم ) روى الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ فاطلع فرآه فى سواء الجحيم ﴾ قال : فى وسط الجحيم ، ومن طريق قتادة والحسن مثله .

**قوله ( لشوباً من حميم : يخطط طعامهم ويساط بالحميم )** روى الطبرى من طريق السدى قال فى قوله تعالى ﴿ ثم إن لهم عليها لشوباً من حميم ﴾ الشوب الخيط وهو المزج ، وقال أبو عبيدة تقول العرب كل شىء خلطته بغيره فهو مشوب .

**قوله ( زفير وشهيق : صوت شديد وصوت ضعيف )** هو تفسير ابن عباس أخرجه الطبرى وابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عنه ، ومن طريق أبى العالية قال : الزفير فى الحلق والشهيق فى الصدر ، ومن طريق قتادة قال : هو كصوت الحمار أوله زفير وآخره شهيق ، وقال الداودى الشهيق هو الذى يبقى بعد الصوت الشديد من الحمار .

**قوله ( ورداً : عطاشاً )** روى ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله ﴿ ونسوق المحرمين إلى جهنم ورداً ﴾ قال : عطاشاً ، ومن طريق مجاهد قال : منقطعة أعناقهم من الظمأ ، وقوله ورداً هو مصدر وردت والتقدير درى ورد وهذا ينافى العطش ، لكن لا يلزم من الورود على الماء الوصول إلى تناوله ، فسأيت فى حديث الشفاعة « أنهم يشكون العطش فترفع لهم جهنم سراب ماء فيقال : ألا تردون ؟ فيردونها فيتساقطون فيها » .

**قوله ( غياً : خسراناً )** أخرجه ابن أبى حاتم من هذا الوجه فى قوله تعالى ﴿ فسوف يلقون غياً ﴾ قال : خسراناً ، وروى ابن أبى حاتم من طريق أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه فى هذه الآية قال : واد فى جهنم بعيد القعر خبيث الطعم .

**قوله ( وقال مجاهد : يسجرون توقد لهم النار )** كذا فى رواية أبى ذر ولغيره « بهم » وهو أوضح ، وكذا أخرجه عبد بن حميد من طريق بن أبى نجيح عن مجاهد به .

**قوله ( ونحاس الصفر يصب على رعوهم )** أخرجه عبد بن حميد من طريق منصور عن مجاهد فى قوله تعالى ﴿ يرسل عليكما شواظ من نار ﴾ قال قطعة من نار حمراء ، ونحاس قال يذاب الصفر فيصب على رعوهم .

**قوله ( يقال ذوقوا باشروا وجربوا ، وليس هذا من ذوق النعم )** لم أر هذا لغير المصنف وهو كما قال ، واللوق يطلق ويراد به حقيقته وهو ذوق النعم ، ويطلق ويراد به اللوق المعنوى وهو الإدراك وهو المراد فى قوله ﴿ ذوقوا ما كنتم تعملون ﴾ وقوله ﴿ ذلكم فلووقوه ﴾ وقوله ﴿ ذق إنك أنت العزيز الكريم ﴾

وكذلك في قوله ﴿ لا يذوقون فيها الموت ﴾ وبلغني عن بعض علماء العصر أنه فسر هـنا بمعنى التخيل وجعل الاستثناء متصلاً وهو دقيق ، وروى ابن أبي حاتم من طريق أبي برزة الأسلمي مرفوعاً والطبري من حديث عبد الله بن عمرو موقوفاً « لم ينزل على أهل النار آية أشد من هذه الآية : فذوقوا فلن نزيدكم إلا عذاباً » .

**قوله ( مارج خالص من النار )** روى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وخلق الجن من نار ﴾ قال : من خالص النار ، ومن طريق الضحاك عن ابن عباس قال : خلقت الجن من مارج ، وهو لسان النار الذي يكون في طرفها إذا التهبت ، وسيأتي قول مجاهد في ذلك في تفسير سورة الرحمن إن شاء الله تعالى . وقال الفراء : المارج نار دون الحجاب ، ويروى خلق السماء منها ومنها هذه الصواعق .

**قوله ( مرج الأمير رعيته إذا خلاهم يعدو بعضهم على بعض ، فهم في أمر مريج أمر ملتبس )** في رواية الكشميني « أمر منتشر » وهو تصحيف قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ فهم في أمر مريج ﴾ أى مختلط يقال مرج أمر الناس أى اختلط وأهل ، وروى الطبري عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ فهم في أمر مريج ﴾ قال مختلط ، ومن طريق سعيد بن جبير ومجاهد قال : ملتبس ، ومن طريق قتادة قال : من ترك الحق مرج عليه رأيه والتبس عليه دينه .

**قوله ( مرج البحرين : مرجت دابتك تركتها )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ مرج البحرين يلتقيان بينهما ﴾ هو كقولك مرجت دابتك خلعت عنها وتركها ، وقال الفراء : قوله ﴿ مرج البحرين يلتقيان ﴾ قال أرسلهما ثم يلتقيان بعد ، وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : المراد بالبحرين هـنا بحر السماء والأرض يلتقيان كل عام ، ومن طريق سعيد بن جبير وابن أبي عمير مثله ، ومن طريق قتادة والحسن قال : هما بحرا فارس والروم ، قال الطبري : والأول أولى لأنه سبحانه وتعالى قال بعد ذلك ﴿ يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان ﴾ وإنما يخرج اللؤلؤ من أصداف بحر الأرض عن قطر السماء . قلت : وفي هذا دفع لمن جزم بأن المراد بهما البحر الحلو والبحر المالح وجعل قوله « منهما » من مجاز التغليب . ثم ذكر المصنف في الباب عشرة أحاديث ، الأول حديث أبي ذر في الأمر بالإيراد ، وفيه قصة وقد تقدم شرحه في المواقيت من كتاب الصلاة ، والغرض منه قوله « فإن شدة الحر من فيح جهنم » . الثاني حديث أبي سعيد في ذلك وليس فيه قصة وقد تقدم كذلك . الثالث حديث أبي هريرة « اشتكت النار إلى ربها » الحديث ، وقد تقدم كذلك . وهذه الأحاديث من أقوى الأدلة على ما ذهب إليه الجمهور من أن جهنم موجودة الآن . الرابع حديث ابن عباس في أن الحمى من فيح جهنم . الخامس حديث رافع بن خديج في ذلك . السادس حديث عائشة في ذلك . السابع حديث ابن عمر في ذلك ، وسيأتي شرح الجميع في الطب إن شاء الله تعالى . الثامن حديث أبي هريرة .

**قوله** ( ناركهم جزء ) زاد مسلم في روايته « جزء واحد » قوله ( من سبعين جزءاً ) في رواية لأحمد « من مائة جزء » والجمع بأن المراد المبالغة في الكثرة لا العدد الخاص أو الحكم للزائد ، زاد الترمذي من حديث أبي سعيد « لكل جزء منها حرها » .

**قوله** ( إن كانت لكافية ) « إن » هي المخففة من الثقلية أي إن نار الدنيا كانت مجزئة لتعذيب العصاة .  
**قوله** ( فضلت عليهن ) كذا هنا والمعنى على نيران الدنيا ، وفي رواية مسلم « فضلت عليهن » أي على النار ، قال الطيبي ما محصله : إنما أعاد صلى الله عليه وسلم حكاية تفضيل نار جهنم على نار الدنيا إشارة إلى المنع من دعوى الإجزاء ، أي لا بد من الزيادة لتمييز ما يصدر من الخالق من العذاب على ما يصدر من خلقه .

**قوله** ( مثل حرها ) زاد أحمد وابن حبان من وجه آخر عن أبي هريرة « وضربت بالبحر مرتين ولولا ذلك ما انتفع بها أحد » ونحوه للحاكم وابن ماجه عن أنس وزادا « فلنما لتدعو الله أن لا يعيدها فيها » وفي « الجامع لابن عيينة » عن ابن عباس رضي الله عنهما « هذه النار ضربت بماء البحر سبع مرات ولولا ذلك ما انتفع بها أحد » . التاسع حديث يعلى بن أمية ، وقد تقدمت الإشارة إليه في « باب الملائكة » .  
العاشر حديث أسامة بن زيد .

**قوله** ( لو أنبت فلاناً فكلمته ) هو عثمان كما في صحيح مسلم ، وسيأتي بيان ذلك وبيان السبب فيه في كتاب الفتن ، وكذا طريق غندر عن شعبة التي علقها المصنف هنا فقد وصلها هناك ، والله أعلم .

### باب صفة إبليس وجنوده

وقال مجاهدٌ: ﴿ وَيَقْدِفُونَ ﴾: يُرمون. ﴿ دُحُورًا ﴾: مطرودين. ﴿ وَأَصَبٌ ﴾: دائم. وقال ابن عباسٍ: ﴿ مَدْحُورًا ﴾: مطروداً، يقالُ ﴿ مَرِيدًا ﴾: مُتَمَرِّدًا. ﴿ بَتَّكُهُ ﴾: قَطَعَهُ. ﴿ وَأَسْتَفْزِرُ ﴾: استخف. ﴿ بِخَيْلِكَ ﴾: الفرسان. و(الرجلُ): الرجالُ، واحداً راجل، مثلُ صاحب وصاحب، وتاجر وتجر. ﴿ لِأَحْتَنِكَنَّ ﴾: لأستأصلن. ﴿ قَرِينٌ ﴾: شيطان.

٣١٥٩- نا إبراهيم بن موسى قال أنا عيسى عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: سحر النبي صلى الله عليه. قال: وقال الليث: كتب إلي هشام أنه سمعه ووعاه عن أبيه عن عائشة قالت: سحر النبي صلى الله عليه حتى كان يُخَيَّلُ إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله، حتى كان ذات يوم دعا ودعا ثم قال: «أشعرت أن الله أفتاني فيما فيه شفتائي؟ أتاني رجلان فقعده أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي، فقال أحدهما للآخر: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب. قال: ومن طبه؟ قال: لبيد بن الأعصم. قال: فيما ذا؟ قال: في مُشْطٍ ومُشَاقَّةٍ وجفُّ طلعةٍ ذكر. قال: فأين هو؟ قال: في بئر ذروان». فخرج إليها النبي صلى الله عليه، ثم رجع فقال لعائشة حين رجع: «نخلها

كَأَنَّهَا رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ». فَقُلْتُ: اسْتَخْرَجَتْهُ؟ فَقَالَ: «لَا. أَمَّا أَنَا فَقَدْ شَفَانِي اللَّهُ، وَخَشِيتُ أَنْ يَثِيرَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا». ثُمَّ دُفِنْتُ الْبُتْرُ.

[٣٢٦٩] ٣١٦٠- نَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ نِي أَخِي عَنْ سَلِيمَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «يَعْقُدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ - إِذَا هُوَ نَامَ - ثَلَاثَ عُقَدٍ، يَضْرِبُ كُلَّ عُقْدَةٍ مَكَانَهَا: عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ، فَارْقُدْ. فَإِنْ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ عُقْدَتُهُ كُلُّهَا فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ، وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانًا».

[٣٢٧٠] ٣١٦١- نَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ نَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ رَجُلٌ نَامَ لَيْلَهُ حَتَّى أَصْبَحَ، قَالَ: «ذَاكَ رَجُلٌ بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ، أَوْ قَالَ: فِي أُذُنِهِ».

[٣٢٧١] ٣١٦٢- نَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ نَا هَمَّامٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «أَمَّا إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَرُزِقَا وَلَدًا، لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ».

[٣٢٧٢] ٣١٦٣- نَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَنَا عَبْدَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَدَعُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَبْرُزَ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَدَعُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ»<sup>(١)</sup>، «وَلَا تَحِينُوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ». أَوْ الشَّيْطَانِ، لَا أَدْرِي أَيُّ ذَلِكَ قَالَ هِشَامٌ.

[٣٢٧٤] ٣١٦٤- نَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ نَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ نَا يُونُسُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هَلَالٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «إِذَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْ أَحَدِكُمْ شَيْءٌ وَهُوَ يَصَلِّي فَلْيَمْنَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَمْنَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ».

[٣٢٧٥] ٣١٦٥- قَالَ: وَقَالَ عَثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ نَا عَوْفٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: وَكَلَّنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ، فَأَتَانِي آتٍ فَجَعَلَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ

(١) الرقمان ٣٢٧٢ و ٣٢٧٣ هما لحديث واحد جعله محمد فزاد عبد الباقي حديثين .

فقلتُ: لأرفعنك إلى رسول الله صلى الله عليه - فذكر الحديث فقال -: إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي، لن يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح. فقال النبي صلى الله عليه: «صدقك وهو كذوب، ذاك الشيطان».

[٣٢٧٦] ٣١٦٦- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير قال أبو هريرة: قال رسول الله صلى الله عليه: «يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته».

[٣٢٧٧] ٣١٦٧- نا يحيى بن بكير قال نا الليث قال ني عقيل عن ابن شهاب قال ني ابن أبي أنس مولى التيميين أن أباه حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه: «إذا دخل رمضان فتحت أبواب السماء وغلقت أبواب جهنم وسلسلت الشياطين».

[٣٢٧٨] ٣١٦٨- نا الحميدي قال نا سفيان قال نا عمرو قال: أخبرني سعيد بن جبيرة قال: قلت لابن عباس فقال: نا أبي بن كعب أنه سمع رسول الله صلى الله عليه يقول: «إن موسى قال لفتهاه آتنا غداءنا، وقال: ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾<sup>(١)</sup>، ولم يجد موسى النصب حتى جاوز المكان الذي أمره الله به».

[٣٢٧٩] ٣١٦٩- نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه يشير إلى المشرق فقال: «ها إن الفتنة هاهنا، ها إن الفتنة هاهنا، من حيث يطلع قرن الشيطان».

[٣٢٨٠] ٣١٧٠- نا يحيى بن جعفر قال نا محمد بن عبد الله الأنصاري قال ني ابن جريج قال أخبرني عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه قال: «إذا استجنح - أو كان جنح الليل - فكفوا صبيانكم فإن الشياطين تنتشر حينئذ، فإذا ذهب ساعة عن العشاء فخلوهم، وأغلق بابك واذكر اسم الله، وأطفئ مصباحك واذكر اسم الله، وأوك سقاءك واذكر اسم الله، وخمر إناءك واذكر اسم الله، ولو تعرض عليه شيئاً».

[الحديث ٣٢٨٠ - أطرافه في: ٣٣٠٤، ٣٣١٦، ٥٦٢٣، ٥٦٢٤، ٦٢٩٥، ٦٢٩٦].

[٣٢٨١] ٣١٧١- نا محمود قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري عن علي بن حسين عن

(١) ﴿أَنسَانِيهِ﴾: قرأ حفص بالضم: ﴿أَنسَانِيهِ﴾، والباقون بالكسر: ﴿أَنسَانِيهِ﴾.

صفية بنت حيي قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم معتكفاً، فأتيته أزوره ليلاً، فحدثته ثم قمت فانقلبت، فقام معي ليقلبنى - وكان مسكنها في دار أسامة بن زيد - فمر رجلان من الأنصار، فلما رأيا النبي صلى الله عليه وسلم أسرعَا فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «على رسلكما، إنها صفية بنت حيي». فقالا: سبحان الله يا رسول الله. قال: «إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم، وإني خشيت أن يقذف في قلوبكما سوءاً». أو قال: «شيئاً».

[٣٢٨٢] ٣١٧٢- نا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن عدي بن ثابت عن سليمان بن صرد قال: كنت جالساً مع النبي صلى الله عليه وسلم ورجلان يستبان، فأحدهما احمر وجهه وانتفخت أوداجه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إني لأعلم كلمة لو قالها ذهب عنه ما يجد، لو قال: أعوذ بالله من الشيطان ذهب عنه ما يجد». فقالوا له: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «تعوذ بالله من الشيطان»، قال: وهل بي جنون؟

[الحديث ٣٢٨٢ - طرفاه في: ٦٠٤٨، ٦١١٥].

[٣٢٨٣] ٣١٧٣- نا آدم قال نا شعبة قال نا منصور عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لو أن أحدهم إذا أتى أهله قال: جنبني الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتني، فإن كان بينهما ولد لم يضره الشيطان ولم يسلط عليه». قال: ونا الأعمش عن سالم عن كريب عن ابن عباس مثله.

[٣٢٨٤] ٣١٧٤- نا محمود قال نا شبابة قال نا شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى صلاة فقال: «إن الشيطان عرض لي فشد عليّ يقطع الصلاة عليّ، فأمكنني الله منه...» فذكره.

[٣٢٨٥] ٣١٧٥- نا محمد بن يوسف قال نا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط، فإذا قضي أقبل، فإذا ثوب بها أدبر، فإذا قضي أقبل حتى يخطر بين الإنسان وقلبه فيقول: اذكر كذا وكذا، حتى لا يدري أثلاثاً صلى أم أربعاً، فإذا لم يدري أثلاثاً صلى أم أربعاً سجد سجدتي السهو».

[٣٢٨٦] ٣١٧٦- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال

النبي صلى الله عليه: «كل بني آدم يطعن الشيطان في جنبه بإصبعه حين يولد، غير عيسى بن مريم ذهب يطعن فطعن في الحجاب».

[الحديث ٣٢٨٦ - طرفاه في: ٣٤٣١، ٤٥٤٨].

٣١٧٧- نا مالك بن إسماعيل قال نا إسرائيل عن المغيرة عن إبراهيم عن علقمة قال: [٣٢٨٧]

قدمت الشام، قالوا: أبو الدرداء، قال: أفياكم الذي أجاره الله من الشيطان على لسان نبيه.

نا سليمان قال نا شعبة عن مغيرة قال: الذي أجاره الله على لسان نبيه، يعني عماراً.

[الحديث ٣٢٨٧ - أطرافه في: ٣٧٤٢، ٣٧٤٣، ٣٧٦١، ٤٩٤٣، ٤٩٤٤، ٦٢٧٨].

٣١٧٨- قال: وقال الليث بن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال أن أبا الأسود أخبره [٣٢٨٨]

عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه قال: «الملائكة تحدث في العنان - والعنان: الغمام -

بالأمر يكون في الأرض، فتستمع الشياطين الكلمة فتقرها في آذان الكاهن كما تقر القارورة،

فيزيدون معها مائة كذبة».

٣١٧٩- نا عاصم بن علي قال نا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة [٣٢٨٩]

عن النبي صلى الله عليه قال: «التثاؤب من الشيطان، فإذا تئأب أحدكم فليردّه ما استطاع، فإن

أحدكم إذا قال: ها ضحك الشيطان».

[الحديث ٣٢٨٩ - طرفاه في: ٦٢٢٣، ٦٢٢٦].

٣١٨٠- نا زكرياء بن يحيى قال نا أبو أسامة قال هشام أنا عن أبيه عن عائشة قالت: لما [٣٢٩٠]

كان يوم أحد هزم المشركون، فصاح إبليس: أي عباد الله، أخراكم، فرجعت أولاهم فاجتلدت

هي وأخراهم، فنظر حذيفة فإذا هو بأبيه اليمان، فقال: أي عباد الله، أبي أبي. فوالله ما

احتجزوا حتى قتلوه، فقال حذيفة: غفر الله لكم.

قال عروة: فما زالت في حذيفة بقية خير حتى لحق بالله.

[الحديث ٣٢٩٠ - أطرافه في: ٣٨٢٤، ٤٠٦٥، ٦٦٦٨، ٦٨٨٣، ٦٨٩٠].

٣١٨١- نا الحسن بن الربيع قال نا أبو الأحوص عن أشعث عن أبيه عن مسروق قال: [٣٢٩١]

قالت عائشة: سألت النبي صلى الله عليه عن التفات الرجل في الصلاة فقال: «هو اختلاس يختلس الشيطان من صلاة أحدكم».

[٣٢٩٢] ٣١٨٢- نا أبوالمغيرة قال نا الأوزاعي قال ني يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه . ح. وحدثني سليمان بن عبد الرحمن قال نا أبو الوليد قال نا الأوزاعي قال ني يحيى بن أبي كثير قال ني عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: قال النبي صلى الله عليه: «الرؤيا الصالحة من الله، والحلم من الشيطان، فإذا حلم أحدكم حلمًا يخافه فليبصق عن يساره وليتعوذ بالله من شرها، فإنها لا تضره».

[الحديث ٣٢٩٢- أطرافه في: ٥٧٤٧، ٦٩٨٤، ٦٩٨٦، ٦٩٩٥، ٦٩٩٦، ٧٠٠٥، ٧٠٤٤].

[٣٢٩٣] ٣١٨٣- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب، وكتبت له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة وكانت له حرزًا من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي، ولم يأت أحدًا بأفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك».

[الحديث ٣٢٩٣- طرفه في: ٦٤٠٣].

[٣٢٩٤] ٣١٨٤- نا علي بن عبد الله قال نا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد أن محمد بن سعد بن أبي وقاص أخبره أن أباه سعد بن أبي وقاص قال: استأذن عمر على رسول الله صلى الله عليه وعنده نساء من قريش يكلمنه ويستكثرنه عالية أصواتهن، فلما استأذن عمر قمن يبتدرن الحجاب، فأذن له رسول الله صلى الله عليه ورسول الله صلى الله عليه يضحك، فقال عمر: أضحك الله سنك يا رسول الله، قال: «عجبت من هؤلاء اللاتي كن عندي، فلما سمعن صوتك ابتدرن الحجاب». قال عمر: فأنت يا رسول الله كنت أحق أن يهبن. ثم قال: أي عدوات أنفسهن، أتهبني ولا تهبن رسول الله صلى الله عليه؟ قلن: نعم، أنت أفظ وأغلظ من رسول الله صلى الله عليه. قال رسول الله صلى الله عليه: «والذي نفسي بيده، ما لقيك الشيطان قط سالكا فجأ إلا سلك فجأ غير فجك».

[الحديث ٣٢٩٤- طرفاه في: ٣٦٨٣، ٦٠٨٥].



٣١٨٥- نا إبراهيم بن حمزة قال حدثني ابن أبي حازم عن يزيد عن محمد بن إبراهيم عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستنثر ثلاثاً، فإن الشيطان يبيت على خيشومه».

**قوله (باب صفة إبليس وجنوده)** إبليس اسم أعجمي عند الأكثر ، وقيل مشتق من أبلس إذا أيس ، قال ابن الأنباري : لو كان عربياً لصرف كالكيل ، وقال الطبري : إنما لم يصرف وإن كان عربياً لقلة نظيره في كلام العرب فشبهه بالعجمي ، وتعقب بأن ذلك ليس من موانع الصرف وبأن له نظائر كإخريط وإصليت ، واستبعد كونه مشتقاً أيضاً بأنه لو كان كذلك لكان إنما سمي إبليس بعد يأسه من رحمة الله بطرده ولعنه ، وظاهر القرآن أنه كان يسمى بذلك قبل ذلك ، كذا قيل ولا دلالة فيه ، لجواز أن يسمى بذلك باعتبار ما سيقع له ، نعم روى الطبري وابن أبي الدنيا عن ابن عباس قال : كان اسم إبليس حيث كان مع الملائكة عزازيل ثم إبليس بعد . وهذا يؤيد ذلك القول والله أعلم . ومن أسمائه الحارث والحكم ، وكنيته أبو مرة . وفي كتاب «ليس لابن خالويه» كنيته أبو الكرويين ، وقوله «وجنوده» كأنه يشير بذلك إلى حديث أبي موسى الأشعري مرفوعاً قال «إذا أصبح إبليس بث جنوده فيقول : من أضل مسلماً ألبسته التاج» الحديث أخرجه ابن حبان والحاكم والطبراني ولمسلم من حديث جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «عرش إبليس على البحر ، فيبعث سراياه فيفتنون الناس ، فأعظمهم عنده أعظمهم فتنه» . واختلف هل كان من الملائكة ثم مسخ لما طرد أو لم يكن منهم أصلاً ؟ على قولين مشهورين سيأتي بيانها في التفسير إن شاء الله تعالى .

**قوله (وقال مجاهد : ويقذفون يرمون ، دحوراً : مطرودين)** يريد تفسير قوله تعالى ﴿ ويقذفون من كل جانب دحوراً ﴾ الآية ، وقد وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد كذلك ، وهذه صفة من يسترق السمع من الشياطين ، وسيأتي بيانه في التفسير أيضاً .

**قوله (وقال ابن عباس : مدحوراً مطروداً)** يريد تفسير قوله تعالى ﴿ فتلقى في جهنم ملوماً مدحوراً ﴾ وقد وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة ، وإنما ذكره البخاري هنا استطراداً لذكره دحوراً قبله وإن كان لا يتعلق بإبليس وجنوده .

**قوله (ويقال مريداً متمرداً)** هو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى ﴿ وإن يدعون إلا شيطاناً مريداً ﴾ أي متمرداً .

**قوله (بتكه قطعه)** قال أبو عبيدة في قوله ﴿ فليبتكن آذان الأنعام ﴾ أي ليقطعن ، يقال بتكه قطعه . **قوله (واستفزز : استخف ، بخيلك الفرسان ، والرجل الرجالة واحداً راجل مثل صاحب وصاحب وتاجر وتاجر)** هو كلام أبي عبيدة أيضاً .

**قوله (لاحتكن : لأستأصلن)** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ لأحتكن ذريته إلا قليلاً ﴾ يقول لأستأصلنهم ولأستأصلهم يقال احتكتك فلان ما عند فلان إذا أخذ جميع ماعنده .

قوله ( قرين : شيطان ) روى ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ قال قاتل منهم إني كان لي قرين ﴾ قال شيطان وعن غير مجاهد خلافه ، وروى الطبري عن مجاهد والسدي في قوله تعالى ﴿ وقبضنا لهم قرناء ﴾ قال شياطين . ثم ذكر المصنف في الباب سبعة وعشرين حديثاً : الأول حديث عائشة قالت « سحر النبي صلى الله عليه وسلم » الحديث ، وسيأتي شرحه في كتاب الطب ، ووجه إيرادها هنا من جهة أن السحر إنما يتم باستعانة الشياطين على ذلك ، وسيأتي إيضاح ذلك هناك ، وقد أشكل ذلك على بعض الشراح .

قوله ( وقال الليث كتب إلى هشام بن عروة الخ ) رويناه موصولاً في نسخة عيسى بن حماد رواية أبي بكر بن أبي داود عنه . الحديث الثاني حديث أبي هريرة في عقد الشيطان على رأس النائم ، تقدم شرحه في صلاة الليل ، وأخو إسماعيل هو أبو بكر عبد الحميد بن أبي أويس ، وهم من سماء عبد الله . الحديث الثالث حديث ابن مسعود في بول الشيطان في أذن النائم عن الصلاة ، تقدم شرحه في صلاة الليل أيضاً . الحديث الرابع حديث ابن عباس في التدب إلى التسمية عند الجلاع ، يأتي شرحه في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . الحديث الخامس حديث ابن عمر في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس ، تقدم شرحه في الصلاة ، والقائل « لا أدرى أى ذلك قال هشام » هو عبدة بن سليمان الراوى عنه ، وقوله « حاجب الشمس » هو طرف قرصها الذي يبدو عند طلوع الشمس ويبقى عند الغروب ، وقرنا الشيطان جانباً رأسه ، يقال إنه ينتصب في محاذة مطلع الشمس حتى إذا طلعت كانت بين جانبي رأسه لتقع السجدة له إذا سجد عبدة الشمس لها وكذا عند غروبها ، وعلى هذا فقوله « تطلع بين قرني الشيطان » أى بالنسبة إلى من يشاهد الشمس عند طلوعها ، فلو شاهد الشيطان لرآه متصباً عندها . وقد تمسك به من رد على أهل الهيئة القائلين بأن الشمس في السماء الرابعة والشياطين قد منعوا من ولوج السماء ، ولا حجة فيه لما ذكرنا ، والحق أن الشمس في الفلك الرابع ، والسموات السبع عند أهل الشرع غير الإفلاك خلافاً لأهل الهيئة . ومحمد شيخ البخارى فيه هو ابن سلام ثبت كذلك عند ابن السكن وبه جزم أبو نعيم والجياى . السادس حديث أبي سعيد في الإذن بقتل المار بين يدي المصلي تقدم شرحه في الصلاة . السابع حديث أبي هريرة في حفظ زكاة رمضان ، تقدم شرحه في كتاب الوكالة . الثامن حديث « يأتي الشيطان » .

قوله ( من خلق ربك فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته ) أى عن الاسترسال معه في ذلك ، بل يلجأ إلى الله في دفعه ، ويعلم أنه يريد إفساد دينه وعقله بهذه الوسوسة ، فينبغي أن يجتهد في دفعها بالاشتغال بغيرها ، قال الخطابي : وجه هذا الحديث أن الشيطان إذا وسوس بذلك فاستعاذ الشخص بالله منه وكف عن مطاولته في ذلك اندفع ، قال : وهذا بخلاف ما لو تعرض أحد من البشر بذلك فإنه يمكن قطعه بالحجة والبرهان ، قال : والفرق بينهما أن الآدمي يقع منه الكلام بالسؤال والجواب والحال معه محصور ، فإذا راعى الطريقة وأصاب الحجة انقطع ، وأما الشيطان فليس لوسوسته انتهاء ، بل كلما ألزم حجة زاغ إلى غيرها إلى أن يفضى بالمرء إلى الخيرة ، نعوذ بالله من ذلك . قال الخطابي : على أن قوله من خلق ربك كلام متهافت ينقض آخره أوله لأن الخالق يستحيل أن يكون مخلوقاً ، ثم لو كان السؤال متجهاً لاستلزم التسلسل وهو محال ،

وقد أثبت العقل أن المحدثات مفتقرة إلى محدث . فلو كان هو مفتقراً إلى محدث لكان من المحدثات ، انتهى .  
والذى نحا إليه من التفرقة بين وسوسة الشيطان ومخاطبة البشر فيه نظر ، لأنه ثبت في مسلم من طريق هشام ابن عروة عن أبيه في هذا الحديث « لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال هذا خلق الله الخلق فمن خلق الله ؟ فمن وجد من ذلك شيئاً فليقل آمنتم بالله » فسوى في الكف عن الخوض في ذلك بين كل سائل عن ذلك من بشر وغيره . وفي رواية لمسلم عن أبي هريرة قال : سألتني عنها اثنان ، وكان السؤال عن ذلك لما كان واهياً لم يستحق جواباً ، أو الكف عن ذلك نظير الأمر بالكف عن الخوض في الصفات والذات . قال المازري : الخواطر على قسمين : فالتى لاتستقر ولا يجليها شبهة هي التى تندفع بالإعراض عنها ، وعلى هذا ينزل الحديث ، وعلى مثلها ينطلق اسم وسوسة ، وأما الخواطر المستقرة الناشئة عن الشبهة فهى التى لاتندفع إلا بالنظر والاستدلال وقال الطبيب : إنما أمر بالاستعاذة والاشتغال بأمر آخر ولم يأمر بالتأمل والاحتجاج لأن العلم باستغناء الله جل وعلا عن الموجد أمر ضرورى لا يقبل المناظرة ، ولأن الاسترسال في الفكر في ذلك لا يزيد المرء إلا حيرة ، ومن هذا حاله فلا علاج له إلا الملجأ إلى الله تعالى والاعتصام به ، وفي الحديث إشارة إلى ذم كثرة السؤال عما لا يعنى المرء وعما هو مستغن عنه ، وفيه علم من أعلام النبوة لإخباره بوقوع ما سيقع فوقع ، وسيأتى مزيد لهذا في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . الحديث التاسع حديث أبي هريرة « إذا دخل رمضان صفدت الشياطين » تقدم شرحه في الصيام . العاشر حديث أبي بن كعب في قصة موسى والخضر سيأتى شرحه في التفسير . الحديث الحادى عشر حديث ابن عمر في طلوع الفتن من قبل المشرق ، سيأتى شرحه في الفتن ، وحاصله أن منشأ الفتن من جهة المشرق وكذا وقع . الثانى عشر حديث جابر ، ومحمد بن عبد الله الأنصارى المذكور في السند هو من شيوخ البخارى ، وحدث عنه هنا بواسطة .

**قوله ( إذا استجنح الليل أو كان جنح الليل )** في رواية الكشميني « أو قال جنح الليل » وهو بضم الجيم وبكسرهما ، والمعنى إقباله بعد غروب الشمس ، يقال جنح الليل أقبل واستجنح حان جنحه أو وقع وحكى عياض أنه وقع في رواية أبي ذر « استنجع » بالعين المهملة بدل الحاء وهو تصحيف ، وعند الأصيلي « أول الليل » بدل قوله أو كان جنح الليل ، و « كان » في قوله « وكان جنح الليل » تامة أى حصل .

**قوله ( فخلوهم )** كذا للأكثر بفتح الحاء المعجمة ، وللسرخسي بضم الحاء المهملة ، قال ابن الجوزى : إنما خيف على الصبيان في تلك الساعة لأن النجاسة التى تلوذ بها الشياطين موجودة معهم غالباً ، والذكر الذى يحرز منهم مفقود من الصبيان غالباً والشياطين عند انتشارهم يتعلقون بما يمكنهم التعلق به ، فلذلك خيف على الصبيان في ذلك الوقت . والحكمة في انتشارهم حينئذ أن حررتهم في الليل أمكن منها لهم في النهار . لأن الظلام أجمع للقوى الشيطانية من غيره ، وكذلك كل سواد . ولهذا قال في حديث أبي ذر « فما يقطع الصلاة ؟ قال : الكاب الأسود شيطان » أخرجه مسلم .

**قوله ( وأغلق بابك )** هو خطاب لمفرد ، والمراد به كل أحد ، فهو عام بحسب المعنى ، ولا شك أن مقابلة المفرد بالمفرد تفيد التوزيع ، وسيأتى بقية الكلام على فوائد هذا الحديث في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . الثالث عشر حديث صنفية تقدم في الاعتكاف ، وفيه « إن الله جعل للشيطان قوة على التوصل إلى باطن

الإنسان ، وقيل ورد على سبيل الاستعارة أى أن وسوسته تصل في مسام البدن مثل جرى الدم من البدن .  
الرابع عشر حديث سليمان بن صرد في الاستعاذة ، يأتي في الأدب . والودج بفتح الدال وبالجم عرق في العتق .  
الخامس عشر حديث ابن عباس تقدم في الرابع ، وقوله « قال وحدثنا الأعمش » قائل ذلك هو شعبة فله  
فيه شيخان . السادس عشر حديث أبي هريرة .

قوله ( حدثنا محمود ) هو ابن غيلان ، وقد تقدم هذا الحديث بهذا الإسناد في أواخر الصلاة ، وقوله  
هنا « فذكره » أى ذكر تمام الحديث ، وتماه هناك « فدعته ولقد هممت أن أوثقه إلى سارية » الحديث .  
وقد تقدم هناك شرح قوله « فدعته » ويأتى الكلام على بقية فوائده في أحاديث الأنبياء في ترجمة سليمان عليه  
السلام ، ويأتى الكلام على إمكان رؤية الجن في أول الباب الذى يلي هذا . وفي الحديث إباحة ربط من يخشى  
هربه ممن في قتله حق ، وفيه إباحة العمل اليسير في الصلاة ، وأن المخاطبة فيها إذا كانت بمعنى الطلب من الله  
لا تعد كلاماً فلا يقطع الصلاة ، لقوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق هذا الحديث « أعوذ بالله منك »  
كما سيأتى إن شاء الله تعالى . الحديث السابع عشر حديث أبي هريرة « إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان »  
وقد تقدم شرحه في أواخر الصلاة في الكلام على سجود السهو . الحديث الثامن عشر حديثه « كل بني آدم  
يطعن الشيطان في جنبه بإصبعيه » وسيأتى شرحه في ترجمة عيسى بن مريم من أحاديث الأنبياء ، وقوله « في  
جنبه » كذا للأكثر بالإفراد ، ولأبي ذر الجرجاني « جنيبه » بالثنية ، وذكر عياض أن في كتابه من رواية  
الأصيلي « جنبه » بالإفراد لكن بياء مثناة من تحت بدل الموحدة قال وهو تصحيف . قلت : لعل نقطته  
سقطت من القلم فلا ينبغي أن يعد ذلك رواية ، والله المستعان . والمراد بالحجاب الجلدة التى فيها الجنين أو  
الثوب الملفوف على الطفل . الحديث التاسع عشر حديث أبي الدرداء في فضل عمار ، أورده مختصراً جداً  
من وجهين ، وسيأتى بتمامه في المناقب ، والغرض منه قوله « الذى أجاره الله من الشيطان » فإنه يشعر بأن له  
مزية بذلك على غيره ، ومقتضاه أن للشيطان تسليطاً على من لم يحجره الله منه . الحديث العشرون حديث عائشة  
في ذكر الكهان أورده معلقاً عن الليث ، وقد تقدمت الإشارة إليه في صفة الملائكة ، وقد وصله أبو نعيم في  
المستخرج من طريق أبي حاتم الرازى عن أبي صالح كاتب الليث عنه وقال : يقال إن البخارى حمله عن  
عبد الله بن صالح . الحديث الحادى والعشرون حديث أبي هريرة في الثاؤب ، وسيأتى شرحه في الأدب  
وبيان الاختلاف فيه على سعيد المقبرى هل هو عنده عن أبي هريرة بلا واسطة أو بواسطة أبيه . الحديث  
الثانى والعشرون حديث عائشة في قصة قتل والد حذيفة ، وسيأتى شرحها في غزوة أحد . الحديث الثالث  
والعشرون حديثها في الالتفات في الصلاة ، وقد تقدم شرحه في الصلاة . الحديث الرابع والعشرون حديث  
أبي قتادة « الرؤيا الصالحة من الله ، والحلم من الشيطان » الحديث ، وأورده من وجهين ، وسيأتى شرحه في  
التعبير ، وفائدة الطريق الثانية وإن كانت الأولى أعلى منها التصريح فيها بتحديث عبد الله بن أبي قتادة ليحيى  
ابن أبي كثير . الحديث الخامس والعشرون حديث أبي هريرة في فضل قول لا إله إلا الله ، وسيأتى شرحه  
في الدعوات ، الحديث السادس والعشرون حديث سعد « استأذن عمر على النبي صلى الله عليه وسلم وعنده  
نسوة » الحديث ، وسيأتى شرحه في المناقب ، الحديث السابع والعشرون حديث أبي هريرة في الأمر بالاستئثار ،

وفيه « فإن الشيطان يبیت على خيشومه » والخيشوم بفتح الخاء المعجمة وبسكون الياء التحتانية وضم المعجمة وسكون الواو هو الأنف ، وقيل المنخر ، وقوله « فليستنثر » أكثر فائدة من قوله « فليستنشق » لأن الاستنثار يقع على الاستنشاق بغير عكس ، فقد يستنشق ولا يستنثر ، والاستنثار من تمام فائدة الاستنشاق ، لأن حقيقة الاستنشاق جذب الماء بريح الأنف إلى أقصاه والاستنثار إخراج ذلك الماء ، والمقصود من الاستنشاق تنظيف داخل الأنف والاستنثار يخرج ذلك الوسخ مع الماء فهو من تمام الاستنشاق ، وقيل إن الاستنثار مأخوذ من النثرة وهي طرف الأنف ، وقيل الأنف نفسه ، فعلى هذا فن استنشق فقد استنثر لأنه يصدق أنه تناول الماء بأنفه أو بطرف أنفه ، وفيه نظر . ثم إن ظاهر الحديث أن هذا يقع لكل نائم ويحتمل أن يكون مخصوصاً بمن لم يحترس من الشيطان بشيء من الذكر ، لحديث أبي هريرة المذكور قبل حديث سعد فإن فيه « فكانت له حرزاً من الشيطان » وكذلك آية الكرسي ، وقد تقدم فيه « ولا يقربك شيطان » ويحتمل أن يكون المراد بنى القرب هنا أنه لا يقرب من المكان الذي يوسوس فيه وهو القلب فيكون مبيته على الأنف ليتوصل منه إلى القلب إذا استيقظ ، فن استنثر منعه من التوصل إلى ما يقصد من الوسوسة ، فحينئذ فالحديث متناول لكل مستيقظ . ثم إن الاستنشاق من سنن الوضوء اتفاقاً لكل من استيقظ أو كان مستيقظاً ، وقالت طائفة بوجوبه في الغسل وطائفة بوجوبه في الوضوء أيضاً ، وهل تنأى السنة بمجرد غير استنثار أم لا خلاف ؟ وهو محل بحث وتأمل . والذي يظهر أنها لا تتم إلا به لما تقدم . والله أعلم .

## باب

### ذِكْرُ الْجِنِّ وَثَوَابِهِمْ وَعِقَابِهِمْ

لقوله تعالى : ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي ﴾ الآية .  
﴿ بِخَسَاءٍ ﴾ : نقصاً . وقال مجاهد : ﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا ﴾ : قال كفار قريش : الملائكة بنات الله وأمهاتهم بناتُ سروات الجن ، قال الله عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾ : ستحضر للحساب . ﴿ جُنْدٌ مُحْضَرُونَ ﴾ : عند الحساب .

٣١٨٦ - فاقتيبة عن مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري عن أبيه أنه أخبره أن أباسعيد الخدري قال له : إني أراك تحب الغنم والبادية ، فإذا كنت في غنمك وباديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء ، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة . قال أبوسعيد : سمعته من رسول الله صلى الله عليه .

قوله ( باب ذكر الجن وثوابهم وعقابهم ) أشار بهذه الترجمة إلى إثبات وجود الجن وإلى كونهم مكلفين ، فأما إثبات وجودهم فقد نقل إمام الحرمين في « الشامل » عن كثير من الفلاسفة والزنادقة والقدريّة

أنهم أنكروا وجودهم رأساً ، قال : ولا يتعجب ممن أنكر ذلك من غير المشرعين ، إنما العجب من المشرعين مع نصوص القرآن والأخبار المتواترة ، قال : وليس في قضية العقل ما يقدح في إثباتهم . قال وأكثر ما استروح إليه من نفاهم حضورهم عند الإنس بحيث لا يرونهم ولو شاءوا لأبدوا أنفسهم ، قال : وإنما يستبعد ذلك من لم يحط علماً بعجائب المقدورات . وقال القاضي أبو بكر : وكثير من هؤلاء يثبتون وجودهم وينفونه الآن ، ومنهم من يثبتهم وينفي تسلطهم على الإنس . وقال عبد الجبار المعتزلي : الدليل على إثباتهم السمع دون العقل ، إذ لا طريق إلى إثبات أجسام غائبة لأن الشيء لا يدل على غيره من غير أن يكون بينهما تعلق ، ولو كان إثباتهم باضطرار لما وقع الاختلاف فيه ، إلا أنا قد علمنا بالاضطرار أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتدين بإثباتهم ، وذلك أشهر من أن يتشاغل بإيراده . وإذا ثبت وجودهم فقد تقدم في أوائل صفة النار تفسير قوله تعالى ﴿ وخلق الجن من مارج من نار ﴾ واختلف في صفتهم فقال القاضي أبو بكر الباقلاني قال بعض المعتزلة : الجن أجساد رقيقة بسيطة ، قال : وهذا عندنا غير ممتنع إن ثبت به سمع . وقال أبو يعلى بن الفراء : الجن أجسام مؤلفة وأشخاص ممثلة ، يجوز أن تكون رقيقة وأن تكون كثيفة خلافاً للمعتزلة في دعواهم أنها رقيقة « وأن امتناع رؤيتنا لهم من جهة رقتها . وهو مردود ، فإن الرقة ليست بممانعة عن الرؤية . ويجوز أن يخفى عن رؤيتنا بعض الأجسام الكثيفة إذا لم يخلق الله فينا إدراكها . وروى البيهقي في « مناقب الشافعي » بإسناده عن الربيع سمعت الشافعي يقول : من زعم أنه يرى الجن أبطلنا شهادته ، إلا أن يكون نبياً . انتهى . وهذا محمول على من يدعى رؤيتهم على صورهم التي خلقوا عليها ، وأما من ادعى أنه يرى شيئاً منهم بعد أن يتطور على صور شتى من الحيوان فلا يقدح فيه ، وقد تواردت الأخبار بتطورهم في الصور ، واختلف أهل الكلام في ذلك فقليل : هو تخيل فقط ولا ينتقل أحد عن صورته الأصلية ، وقيل بل ينتقلون لكن لا باقتدارهم على ذلك بل بضرب من الفعل إذا فعله انتقل كالسحر وهذا قد يرجع إلى الأول ، وفيه أثر عن عمر أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح « أن الغيلاني ذكروا عند عمر فقال : أن أحد لا يستطيع أن يتحول عن صورته التي خلقه الله عليها ، ولكن لهم سحرة كسحرتكم ، فإذا رأيتم ذلك فاذنوا » وإذا ثبت وجودهم فقد اختلف في أصلهم فقليل : إن أصلهم من ولد إبليس ، فمن كان منهم كافراً سمي شيطانياً ، وقيل إن الشياطين خاصة أولاد إبليس ومن عداهم ليسوا من ولده ، وحديث ابن عباس الآتي في تفسير سورة الجن يقوى أنهم نوع واحد من أصل واحد ، واختلف صنفه فمن كان كافراً سمي شيطانياً وإلا قيل له جني ، وأما كونهم مكلفين فقال ابن عبد البر : الجن عند الجماعة مكلفون ، وقال عبد الجبار : لا نعم خلافاً بين أهل النظر في ذلك ، إلا ما حكى زرقان عن بعض الحشوية أنهم مضطرون إلى أفغاهم وليسوا بمكلفين ، قال : والدليل للجماعة ما في القرآن من ذم الشياطين والتحرز من شرهم وما أعد لهم من العذاب ، وهذه الخصال لا تكون إلا لمن خالف الأمر وارتكب النهي مع تمكنه من أن لا يفعل ، والآيات والأخبار الدالة على ذلك كثيرة جداً ، وإذا تقرر كونهم مكلفين فقد اختلفوا هل كان فيهم نبي منهم أم لا ؟ فروى الطبري من طريق الضحاك بن مزاحم إثبات ذلك ، قال : ومن قال بقول الضحاك احتج بأن الله تعالى أخبر أن من الجن والإنس رسلاً أرسلوا إليهم ، فلو جاز أن المراد برسل الجن رسل الإنس لجاز عكسه وهو

فاسد انتهى . وأجاب الجمهور عن ذلك بأن معنى الآية أن رسل الإنس رسل من قبل الله إليهم ، ورسل الجن بهم الله في الأرض فسمعوا كلام الرسل من الإنس وبلغوا قومهم ، ولهذا قال قائلهم ﴿ إنا سمعنا كتاباً أنزل من بعد موسى ﴾ الآية ، واحتج ابن حزم بأنه صلى الله عليه وسلم قال « وكان النبي يبعث إلى قومه » قال وليس الجن من قوم الإنس ، فثبت أنه كان منهم أنبياء إليهم ، قال : ولم يبعث إلى الجن من الإنس نبي إلا نبينا صلى الله عليه وسلم لعموم بعثته إلى الجن والإنس باتفاق انتهى ، وقال ابن عبد البر : « لا يختلفون أنه صلى الله عليه وسلم بعث إلى الإنس والجن » وهذا مما فضل به على الأنبياء ، ونقل عن ابن عباس في قوله تعالى في سورة غافر ﴿ ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات ﴾ قال : هو رسول الجن ، وهذا ذكره . وقال إمام الحرمين في « الإرشاد » في أثناء الكلام مع العيسوية : وقد علمنا ضرورة أنه صلى الله عليه وسلم ادعى كونه مبعوثاً إلى الثقلين ، وقال ابن تيمية : اتفق على ذلك علماء السلف من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين ، قلت وثبت التصريح بذلك في حديث « وكان النبي يبعث إلى قومه وبعث إلى الإنس والجن » فيما أخرجه البزار بلفظ : وعن ابن الكلبي كان النبي يبعث إلى الإنس فقط ، وبعث محمد إلى الإنس والجن وإذا تقرر كونهم مكلفين فهم مكلفون بالتوحيد وأركان الإسلام ، وأما ماعده من القروع فاختلف فيه لما ثبت من النهي عن الروث والعظم وأنها زاد الجن ، وسيأتي في السيرة النبوية حديث أبي هريرة وفي آخره « فقلت ما بال الروث والعظم ؟ قال هما طعام الجن » الحديث ، فدل على جواز تناولهم للروث وذلك حرام على الإنس ، وكذلك روى أحمد والحاكم من طريق عكرمة عن ابن عباس قال « خرج رجل من خير فتبعه رجلان وآخر يتلوها يقول ارجعا حتى ردهما ، ثم لحقه فقال له إن هذين شيطانان فإذا أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقرا عليه السلام وأخبره أنا في جمع صدقاتنا ، ولو كانت تصلح له لبعثنا بها إليه . فلما قدم الرجل المدينة أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فنهى عن الخلوة ، أي السفر منفرداً » واختلف أيضاً هل يأكلون ويشربون ويتناكحون أم لا ؟ فقليل بالنبي وقيل بمقابله ، ثم اختلفوا فقليل أكلهم وشربهم تشتم واسترواح لا مضغ ولا بلع ، وهو مردود بما رواه أبو داود من حديث أمية بن نخشي قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً ورجل يأكل ولم يسم ثم سمي في آخره ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مازال الشيطان يأكل معه فلما سمي استقاء ما في بطنه » وروى مسلم من حديث ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأكلن أحدكم بشماله ويشرب بشماله ، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله » وروى ابن عبد البر عن وهب بن منبه أن الجن أصناف فخالصهم ريح لا يأكلون ولا يشربون ولا يتوالدون ، وجنس منهم يقع منهم ذلك ومنهم السعال والغول والقطرب ، وهذا إن ثبت كان جامعاً للقولين الأولين ، ويؤيده ما روى ابن حبان والحاكم من حديث أبي ثعلبة الخشني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الجن على ثلاثة أصناف : صنف لهم أجنحة يطفرون في الهراء ، وصنف حيات وعقارب وصنف يحلون ويظعنون » وروى ابن أبي الدنيا من حديث أبي الدرداء مرفوعاً نحوه لكن قال في الثالث « وصنف عليهم الحساب والعقاب » وسيأتي شيء من هذا في الباب الذي يليه ، وروى ابن أبي الدنيا من طريق يزيد بن يزيد بن جابر أحد ثقات الشاميين من صغار التابعين قال : ما من أهل بيت إلا وفي سقف بيتهم من الجن ، وإذا وضع

الغداء نزلوا فتغذوا معهم والعشاء كذلك . واستدل من قال بأنهم يتناكحون بقوله تعالى ﴿ لم يطمئن إنس قبلهم ولا جان ﴾ ويقول تعالى ﴿ أفتتخذونه وذريته أولياء من دوني ﴾ والدلالة من ذلك ظاهرة . واعتل من أنكر ذلك بأن الله تعالى أخبر أن الجان خلق من نار ، وفي النار من البيوسة والخفة ما يمنع معه التوالد . والجواب أن أصلهم من النار كما أن أصل الآدمي من التراب ، وكما أن الآدمي ليس طيناً حقيقة كذلك الجنى ليس ناراً حقيقة ، وقد وقع في الصحيح في قصة تعرض الشيطان للنبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « فأخذته فخفته حتى وجدت برد ريقه على يدي » قلت : وبهذا الجواب يندفع لإيراد من استشكل قوله تعالى ﴿ إلا من خطف الخطفة فأتبعه شهاب ثاقب ﴾ فقال كيف تحرق النار النار ؟ وأما قول المصنف « وثرابهم وعقابهم » فلم يختلف من أثبت تكليفهم أنهم يعاقبون على المعاصي ، واختلف هل يثابون ؟ فروى الطبري وابن أبي حاتم من طريق أبي الزناد موقوفاً قال « إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار قال الله للمؤمن الجن وسائر الأمم أى من غير الإنس : كونوا تراباً . فحينئذ يقول الكافر : يا ليتنى كنت تراباً » وروى ابن أبي الدنيا عن ليث ابن أبي سليم قال : ثواب الجن أن يجاروا من النار ثم يقال لهم كونوا تراباً . وروى عن أبي حنيفة نحو هذا القول . وذهب الجمهور إلى أنهم يثابون على الطاعة ، وهو قول الأئمة الثلاثة والأوزاعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وغيرهم ، ثم اختلفوا هل يدخلون مدخل الإنس ؟ على أربعة أقوال : أحدها نعم ، وهو قول الأكثر ، وثانيها يكونون في ربض الجنة وهو منقول عن مالك وطائفة ، وثالثها أنهم أصحاب الأعراف ، ورابعها التوقف عن الجواب في هذا . وروى ابن أبي حاتم من طريق أبي يوسف قال : قال ابن أبي ليلى في هذا لهم ثواب ، قال فوجدنا مصداق ذلك في كتاب الله تعالى ﴿ ولكل درجات مما عملوا ﴾ قلت : وإلى هذا أشار المصنف بقوله قبلها ﴿ يا معشر الجن ألم يأتكم رسل منكم ﴾ فإن قوله ﴿ ولكل درجات مما عملوا ﴾ يلي الآية التي بعد هذه الآية ، واستدل بهذه الآية أيضاً ابن عبد الحكم ، واستدل ابن وهب بمثل ذلك بقوله تعالى ﴿ أولئك الذين حق عليهم القول في أمم قد خلت من قبلهم من الجن والإنس ﴾ الآية ، فإن الآية بعدها أيضاً ﴿ ولكل درجات مما عملوا ﴾ وروى أبو الشيخ في تفسيره عن مغيث بن سمي أحد التابعين قال : ما من شيء إلا وهو يسمع زفير جهنم إلا الثقلين الذين عليهم الحساب والعقاب . ونقل عن مالك أنه استدل على أن عليهم العقاب ولهم الثواب بقوله تعالى ﴿ ولمن خاف مقام ربه جنتان ﴾ ثم قال ﴿ فبأى آلاء ربكما تكذبان ﴾ والخطاب للإنس والجن ، فإذا ثبت أن فيهم مؤمنين والمؤمن من شأنه أن يخاف مقام ربه ثبت المطلوب والله أعلم .

**قوله ( بخساً : نقصاناً )** يريد تفسير قوله تعالى حكاية عن الجن ﴿ فن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً ﴾ قال يحیی الفراء : البخس النقص ، والرهق الظلم ، ومفهوم الآية أن من يكفر فإنه يخاف ، فدل ذلك على ثبوت تكليفهم .

**قوله ( وقال مجاهد : وجعلوا بينه وبين الجنة نسباً الخ )** وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد به وفيه « فقال أبو بكر : فن أمهاتهم ؟ قالوا : بنات سروات الجن الخ » وفيه « قال علمت الجن أنهم سيحضرون للحساب » . قلت : وهذا الكلام الأخير هو يمتعلق بالترجمة ، وسروات بفتح المهملة والراء جمع سرية بتخفيف الراء أى شريفة ، ووقع هنا في رواية أبي ذر « وأمهاهن » ولغيره « وأمهاهن »



وهو أصوب ، ووقع أيضاً لغير الكشميني ( جند محضرون ) بالافراد وروايته أشبه .

قوله ( جند محضرون عند الحساب ) وصله الفريابي أيضاً بالإسناد المذكور عن مجاهد . ثم ذكر المصنف حديث أبي سعيد « لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس إلا شهد له » وقد تقدم مشروحاً في كتاب الأذان ، والغرض منه هنا أنه يدل على أن الجن يحشرون يوم القيامة ، والله أعلم .

**باب** قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ ﴾ إلى قوله : ﴿ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾  
﴿ مَصْرُفًا ﴾ : معدلاً . ﴿ صَرَفْنَا ﴾ : وجهنا

قوله ( باب قوله عز وجل : ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ ﴾ - إلى قوله - أولئك في ضلال مبين )  
سيأتي القول في تعيينهم وتعيين بلدهم في التفسير إن شاء الله تعالى .

قوله ( صرفنا أي وجهنا ) هو تفسير المصنف ، وقوله ( مصرفاً معدلاً ) هو تفسير أبي عبيدة ، واستشهد بقول أبي كبير بالموحدة الهذلي :

أزهر هل عن ميتة من مصرف أم لا خلود لباذل متكلف

( تلميح ) : لم يذكر المصنف في هذا الباب حديثاً ، واللافت به حديث ابن عباس الذي تقدم في صفة الصلاة في توجه النبي صلى الله عليه وسلم إلى عكاظ واستماع الجن لقراءته ، وسيأتي شرحه بهامه في التفسير إن شاء الله تعالى . وقد أشار إليه المصنف بالآية التي صدر بها هذا الباب .

**باب** قول الله عز وجل : ﴿ وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ﴾

قال ابن عباس : الثعبان : الحية الذكر منها ، يُقال : الحياتُ أجناسٌ : الجانُّ والأفاعي والأساود . ﴿ أَخَذُ بِنَاصِيَتِهَا ﴾ : في ملكه وسلطانه . ويُقال : ﴿ صَاقَاتِ ﴾ : بُسِطُ أَجْنَحَتِهِنَّ . ﴿ يَقْبِضْنَ ﴾ : يضربن بأجْنَحَتِهِنَّ .

٣١٨٧- فَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ نَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَخْطُبُ عَلَى الْمَنْبَرِ يَقُولُ : « اقْتُلُوا الْحَيَاتِ ، اقْتُلُوا ذَا الطَّفِيِّتَيْنِ وَالْأَبْتَرَ ، فَإِنَّهُمَا يَطْمَسَانِ الْبَصَرَ وَيَسْتَسْقِطَانِ الْحَبْلَ » . [الحديث ٣٢٩٧ - أطرافه في : ٣٣١٠ ، ٣٣١٢ ، ٤٠١٦] .

٣١٨٨- قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَبَيْنَا أَنَا أَطَارِدُ حَيَّةً لِأَقْتُلَهَا ، فَنَادَانِي أَبُو لُبَابَةَ : لَا تَقْتُلَهَا . فَقُلْتُ : إِنَّ

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَدْ أَمَرَ بِقَتْلِ الْحَيَاتِ . فَقَالَ : إِنَّهُ نَهَى بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ ذَوَاتِ الْبُيُوتِ ، وَهِيَ

العوامر . [الحديث ٣٢٩٨ - طرفاه في : ٣٣١١ ، ٣٣١٣] .

[٣٢٩٩]

٣١٨٩- وقال عبد الرزاق عن معمر: فرآني أبولبابة، أو زيد بن الخطاب. وتابعه يونس وابن عيينة وإسحاق الكلبى والزبيدي. وقال صالح وابن أبي حفصة وابن مجمع عن الزهري عن سالم عن ابن عمر: فرآني أبولبابة وزيد بن الخطاب.

**قوله (باب قول الله تعالى: وبث فيها من كل دابة) كأنه أشار إلى سبق خالق الملائكة والجن على الحيوان، أو سبق جميع ذلك على خلق آدم، والدابة لغة ما دب من الحيوان، واستثنى بعضهم الطير لقوله تعالى ﴿وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه﴾ والأول أشهر لقوله تعالى ﴿ما من دابة إلا هو آخذ بناصيتها﴾، وعرفا ذوات الأربع، وقيل يختص بالفرس وقيل بالحمير، والمراد هنا المعنى اللغوي. وفي حديث أبي هريرة عند مسلم «إن خلق الدواب كان يوم الأربعاء» وهو دال على أن ذلك قبل خلق آدم. قوله (قال ابن عباس: الثعبان الحية الذكر) وصله ابن أبي حاتم من طريقه، وقيل الثعبان الكبير من الحيات ذكراً كان أو أنثى.**

**قوله (يقال الحيات أجناس، الجان والأفاعى والأسود) في رواية الأصيل «الجان أجناس قال عياض: الأول هو الصواب، قلت هو قول أبي عبيدة قاله في تفسير سورة القصص، قال في قوله ﴿كأنها جان﴾ وفي قوله ﴿حية تسعى﴾ كأنها جان من الحيات أو من حية الجان، فجري على أن ذلك شيء واحد، وقيل كانت العصا في أول الحال جانا وهي الحية الصغيرة ثم صارت ثعباناً، فحينئذ ألقي العصا. وقيل اختلف وصفها باختلاف أحوالها: فكانت كالحية في سعيها وكالجان في حركتها وكالثعبان في ابتلاعها، والأفاعى جمع أفعى وهي الأنثى من الحيات، والذكر منها أفعوان بضم الهمزة والعين، وكنية الأفعوان أبو حيان وأبو يحيى لأنه يعيش ألف سنة، وهو الشجاع الأسود الذي يواثب الإنسان، ومن صفة الأفعى إذا فقت عينها عادت ولا تغمض حدقتها البتة، والأسود جمع أسود قال أبو عبيد هي حية فيها سواد. وهي أخبث الحيات. ويقال له أسود سالخ لأنه يسلم جلد كل عام. وفي سنن أبي داود والنسائي عن ابن عمر مرفوعاً «أعوذ بالله من أسد وأسود» وقيل هي حية رقيقة رشاء دقيقة العنق عريضة الرأس وربما كانت ذات قرنين والهاء في الحية للوحدة، كدجاجة، وقد عدلها ابن خالويه في «كتاب ليس» سبعين اسماً. قوله (آخذ بناصيتها في ملكه وسلطانه) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ما من دابة إلا هو آخذ بناصيتها﴾ أى في قبضته وملكه وسلطانه، وخص الناصية بالذكر على عادة العرب في ذلك تقول: ناصية فلان في يد فلان إذا كان في طاعته، ومن ثم كانوا يجزون ناصية الأسير إذا أطلقوه.**

**قوله (ويقال صافات: بسط أجنحتهن) وقوله (يقبضن: يضربن بأجنحتهن) هو قول أبي عبيدة أيضاً، قال في قوله تعالى ﴿أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات﴾ أى باسطات أجنحتهن ﴿ويقبضن﴾ يضربن بأجنحتهن، وروى ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿صافات﴾ قال: بسط أجنحتهن. ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث: الأول حديث أبي لبابة.**

**قوله ( واقتلوا ذا الطفتين )** تنبيه طفية بضم الطاء المهملة وسكون الفاء وهي خوصة المقل ، والطفى خوص المقل ، شبه به الخط الذى على ظهر الحية ، وقال ابن عبد البر : يقال إن ذا الطفتين جنس من الحيات يكون على ظهره خطان أبيضان .

**قوله ( والأبتر )** هو مقطوع الذنب ، زاد النضر بن شميل أنه أزرق اللون لا تنظر إليه حامل إلا ألفت ، وقيل الأبتر الحية القصيرة الذنب ، قال الداودى : هي الأنفى التى تكون قدر شبر أو أكبر قليلا ، وقوله « والأبتر » يقتضى التغاير بين ذى الطفتين والأبتر ، ووقع فى الطريق الآتية « لا تقتلوا الحيات إلا كل أبتر ذى طفتين » وظاهره اتحادهما ، لكن لا يبنى المغايرة .

**قوله ( فإنهما يطمسان البصر )** أى يححوان نوره ، وفى رواية ابن أبى مليكة عن ابن عمر « ويذهب البصر » وفى حديث عائشة « فإنه يلمس البصر » .

**قوله ( ويستسقطان الحبل )** هو بفتح المهملة والموحدة الجنين ، وفى رواية ابن أبى مليكة عن ابن عمر الآتية بعد أحاديث « فإنه يسقط الولد » وفى حديث عائشة الآتى بعد أحاديث « ويصيب الحبل » وفى رواية أخرى عنها « ويذهب الحبل » وكلها بمعنى .

**قوله ( قال عبد الله )** هو ابن عمر ، وفى رواية يونس عن الزهرى التى يأتى التنبيه عليها « قال ابن عمر : فكنت لا أترك حية إلا قتلتها ، حتى طاردت حية من ذوات البيوت » الحديث ، وقوله « أطارده » أى أتبع وأطلب .

**قوله ( فنادانى أبو لبابة )** بضم اللام وبموحدين صحابى مشهور اسمه بشير بفتح الموحدة وكسر المعجمة وقيل مصغر وقيل بتحتانية ومهملة مصغر وقيل رقاعة وقيل بل اسمه كنيته ورقاعة وبشير أخواه ، واسم جده زهير بزاي ونون وموحدة وزن جعفر ، وهو أوسى من بنى أمية بن زيد ، وشذ من قال اسمه مروان ، وليس له فى الصحيح إلا هذا الحديث ، وكان أحد النقباء وشهد أحدا ، ويقال شهد بدرأ ، واستعمله النبى صلى الله عليه وسلم على المدينة ، وكانت معه راية قومه يوم الفتح ، ومات فى أول خلافة عثمان على الصحيح .

**قوله ( أنه نهى بعد ذلك عن ذوات البيوت )** أى اللاتى يوجدن فى البيوت ، وظاهره التعميم فى جميع البيوت ، وعن مالك تخصيصه ببيوت أهل المدينة ، وقيل يختص ببيوت المدن دون غيرها ، وعلى كل قول فتقتل فى البرارى والصحارى من غير إنذار ، وروى الترمذى عن ابن المبارك أنها الحية التى تكون كأنها فصة ولا تلتوى فى مشيتها .

**قوله ( وهى العوامر )** هو كلام الزهرى أدرج فى الخبر ، وقد بينه معمر فى روايته عن الزهرى فساق الحديث وقال فى آخره « قال الزهرى وهى العوامر » قال أهل اللغة عمار البيوت سكناها من الجن ، وتسميتهن عوامر لطول لبثهن فى البيوت مأخوذ من العمر وهو طول البقاء ، وعند مسلم من حديث أبى سعيد مرفوعاً « أن لهذه البيوت عوامر ، فإذا رأيتم منها شيئا فخرجوا عليه ثلاثاً ، فإن ذهب وإلا فاقتلوه » واختلف

في المراد بالثلاث فقيهل ثلاث مرات ، وقيل ثلاثة أيام ، ومعنى قوله حرجوا عليهن أن يقال لهن أنتن في ضيق وحرج إن لبثت عندنا أو ظهرت لنا أو عدت إلينا .

قوله ( وقال عبد الرزاق عن معمر : فرآني أبو لبابة أو زيد بن الخطاب ) يريد أن معمرأ رواه عن الزهري بهذا الإسناد على الشك في اسم الذي لقي عبد الله بن عمر ، وروايته هذه أخرجها مسلم ولم يسق لفظها ، وساقه أحمد والطبراني من طريقه .

قوله ( وقابعه يونس ) أي ابن يزيد ، وابن عينة أي سفيان ، وإسحق الكلبي والزبيدي ، أي أن هؤلاء الأربعة تابعوا معمرأ على روايته بالشك المذكور . فأما رواية يونس فوصلها مسلم ولم يسق لفظها وساقه أبو عوانة ، وأما رواية ابن عينة فأخرجها أحمد والحميدي في مسنديهما عنه ، ووصلها مسلم وأبو داود من طريقه ، وفي رواية مسلم « وكان ابن عمر يقتل كل حية وجدها ، فأبصره أبو لبابة بن عبد المنذر أو زيد بن الخطاب » وأما رواية إسحق وهو ابن يحيى الكلبي فرويناها في نسخته ، وأما رواية الزبيدي وهو محمد بن الوليد الحمصي فوصلها مسلم ، وفي روايته « قال عبد الله بن عمر : فكنت لا أترك حية أراها إلا قتلها » وزاد في روايته « قال الزهري وترى ذلك من سميتها » .

قوله ( وقال صالح وابن أبي حفصة وابن مجمع الخ ) يعني أن هؤلاء الثلاثة رووا الحديث عن الزهري فجمعوا فيه بين أبي لبابة وزيد بن الخطاب ، فأما رواية صالح وهو ابن كيسان فوصلها مسلم ولم يسق لفظها وساقه أبو عوانة ، وأما رواية ابن أبي حفصة واسمه محمد فرويناها في نسخته من طريق أبي أحمد بن عدى موصولة ، وأما رواية ابن مجمع وهو إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع بالجيم وتشديد الميم الأنصارى المدني فوصلها بغوى وابن السكن في « كتاب الصحابة » قال ابن السكن لم أجد من جمع بين أبي لبابة وزيد بن الخطاب إلا ابن مجمع هذا وجعفر بن برقان ، وفي روايتهما عن الزهري مقال . انتهى . وغفل عما ذكره البخاري وهو عنده عن الفربري عنه فسبحان من لا يذهل ، ويحتمل أنه لم تقع له موصولة من رواية ابن أبي حفصة وصالح ، فصار من رواه بالجمع أربعة ، لكن ليس فيهم من يقارب الخمسة الذين رووه بالشك إلا صالح بن كيسان ، وسيأتي في الباب الذي يليه من وجه آخر أن الذي رأى ابن عمر هو أبو لبابة بغير شك ، وهو يرجح ما جنح إليه البخاري من تقديمه لرواية هشام بن يوسف عن معمر المقتصرة على ذكر أبي لبابة ، والله أعلم . وليس لزيد بن بن الخطاب - أخى عمر - رواية في الصحيح إلا في هذا الموضع ، وزعم الداودي أن الجن لاتمثل بنى الطفيتين والأبتر ، فلذلك أذن في قتلها . وسيأتي التعقب عليه بعد قليل . وفي الحديث النهى عن قتل الحيات التي في البيوت إلا بعد الإنذار ، إلا أن يكون أبتر أو ذا طفيتين فيجوز قتله بغير إنذار ، ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم الأذن في قتل غيرهما بعد الإنذار ، وفيه « فإن ذهب وإلا فاقتلوه فإنه كافر » قال القرطبي : والأمر في ذلك للإرشاد ، نعم ما كان منها محقق الضرر وجب دفعه .

باب خَيْرُ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ

٣١٩٠ - فإسماعيل قال ني مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي

صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «يوشك أن يكون خير مال الرجل غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر، يفرّ بدينه من الفتن».

[٣٣٠١] ٣١٩١- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «رأس الكفر نحو المشرق، والفخر والخيلاء في أهل الإبل، والفدادين أهل الوبر، والسكينة في أهل الغنم».

[الحديث ٣٣٠١ - أطرافه في: ٣٤٩٩، ٤٣٨٨، ٤٣٨٩، ٤٣٩٠].

[٣٣٠٢] ٣١٩٢- نامسدّد قال نا يحيى عن إسماعيل قال ني قيس عن عتبة بن عمرو أبي مسعود قال: أشار رسول الله صلى الله عليه بيده نحو اليمن فقال: «الإيمان يمان هاهنا، ألا إن القسوة وغلظ القلوب في الفدادين عند أصول أذنان الإبل حيث يطلع قرنا الشيطان في ربيعة ومضر».

[الحديث ٣٣٠٢ - أطرافه في: ٣٤٩٨، ٤٣٨٧، ٥٣٠٣].

[٣٣٠٣] ٣١٩٣- نا قتيبة قال نا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه قال: «إذا سمعتم صياح الديكة فسلوا الله من فضله فإنها رأت ملكاً، وإذا سمعتم نهيق الحمار فتعوذوا بالله من الشيطان فإنها رأت شيطانا».

[٣٣٠٤] ٣١٩٤- نا إسحاق قال أنا روح قال أنا ابن جريج قال أخبرني عطاء سمع جابر بن عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه: «إذا كان جنح الليل -أو أمسيتم- فكفّوا صبيانكم، فإن الشياطين تنتشر حينئذ، فإذا ذهبت ساعة من الليل فخلّوهم، وأغلقوا الأبواب، واذكروا اسم الله، فإن الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً». وأخبرني عمرو بن دينار سمع جابر بن عبد الله نحو ما أخبرني عطاء ولم يذكر: «اذكروا اسم الله».

[٣٣٠٥] ٣١٩٥- نا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب عن خالد عن محمد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «فقدت أمة من بني إسرائيل لا يدرى ما فعلت، وإنّي لا أراها إلا الفأر؛ إذا وُضع لها ألبان الإبل لم تشرب، وإذا وُضع لها ألبان الشاء شربت»، فحدثت كعباً فقال: أنت سمعت النبي صلى الله عليه يقول؟ قلت: نعم. فقال لي مراراً، قلت: أفأقرأ التوراة؟

- [٣٣٠٦] ٣١٩٦- نا سعيد بن عُفير عن ابن وهب قال ني يونس عن ابن شهاب عن عروة يحدث عن عائشة أن النبي صلى الله عليه قال للوزغ: الفويسق. ولم أسمعهُ أمرَ بقتله. وزعم سعدُ ابن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه أمرَ بقتله.
- [٣٣٠٧] ٣١٩٧- نا صدقة بن الفضل قال أنا ابن عيينة قال نا عبد الحميد بن جبير بن شيبه عن سعيد بن المسيب أن أم شريك أخبرته أن النبي صلى الله عليه أمرَ بقتل الأوزاغ.
- [الحديث ٣٣٠٧- طرفه في: ٣٣٥٩].
- [٣٣٠٨] ٣١٩٨- نا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه: «اقتلوا ذا الطُفيتين، فإنه يلتمسُ البصرَ ويُصيبُ الحبلَ».
- تابع حماد بن سلمة: أبو أسامة.
- [الحديث ٣٣٠٨- طرفه في: ٣٣٠٩].
- [٣٣٠٩] ٣١٩٩- نا مسدد قال نا يحيى عن هشام قال ني أبي عن عائشة أمرَ النبي صلى الله عليه بقتل الأتر وقال: «إنه يصيبُ البصرَ ويذهبُ الحبلَ».
- [٣٣١٠] ٣٢٠٠- نا عمرو بن علي قال نا ابن أبي عدي عن أبي يونس القشيري عن ابن أبي مليكة أن ابن عمر كان يقتل الحيات، ثم نهى قال: إن النبي صلى الله عليه هدمَ حائطاً له فوجدَ فيه سلخَ حية فقال: «انظروا أين هو» فنظروا فقال: «اقتلوه»، فكنتمُ أقتلُها لذلك، فلقيتُ أبا لبابة فأخبرني أن النبي صلى الله عليه قال: «لا تقتلوا الجنَّ إلا كلَّ أتر ذي طُفيتين، فإنه يُسقطُ الولدَ ويذهبُ البصرَ فاقتلوه».
- [٣٣١٢] ٣٢٠١- نا مالك بن إسماعيل قال نا جرير بن حازم عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقتلُ الحيات، فحدثه أبو لبابة أن النبي صلى الله عليه نهى عن قتلِ جنَّ البيوت، فأمسكَ عنها.
- [٣٣١٣] الثاني حديث أبي سعيد الخدري «يوشك أن يكون خير مال المسلم» الحديث، وقد تقدم في أوائل الإيمان، ويأتي شرحه في كتاب الفتن.

(١) الرقمان ٣٣١٠ و ٣٣١١ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين.

(٢) الرقمان ٣٣١٢ و ٣٣١٣ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين.

(تبيين) : الأول ذكر المزى في «الأطراف» تبعاً لأبي مسعود أن البخاري أورد الحديث من هذه الطريق في الجزية ، وهو وهم ، وإنما هو في بدء الخلق . الثاني وقع في أكثر الروايات قبل حديث أبي سعيد هذا «باب خير مال المسلم غم يتبع بها شغف الجبال» وسقطت هذه الترجمة من رواية النسفي ، ولم يذكرها الإسماعيلي أيضاً ، وهو اللائق بالحال ، لأن الأحاديث التي تلي حديث أبي سعيد ليس فيها ما يتعلق بالغم إلا حديث أبي هريرة المذكور بعده . الثالث حديث أبي هريرة .

قوله (رأس الكفر نحو المشرق) في رواية الكشميني «قبل المشرق» وهو بكسر القاف وفتح الموحدة أى من جهته ، وفي ذلك إشارة إلى شدة كفر الجوس ، لأن مملكة الفرس ومن أطاعهم من العرب كانت من جهة المشرق بالنسبة إلى المدينة ، وكانوا في غاية القسوة والتكبر والتجبر حتى مزق ملكهم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي في موضعه ، واستمرت الفتن من قبل المشرق كما سيأتي بيانه واضحاً في الفتن .

قوله (والفخر) بالخاء المعجمة معروف ، ومنه الإعجاب بالنفس ، (والخيلاء) بضم المعجمة وفتح التحتانية والمد : الكبر واحتقار الغير .

قوله (الفدادين) بتشديد الدال عند الأكثر ، وحكى أبو عبيد عن أبي عمرو الشيباني أنه خففها وقال : إنه جمع فدان ، والمراد به البقر التي يحرق عليها ، وقال الخطابي : الفدان آلة الحرث والسكة ، فعلى الأول فالفدادون جمع فدان وهو من يعلو صوته في إبله وخيله وحرثه ونحو ذلك ، والفديد هو الصوت الشديد ، وحكى الأنخس ووهاه أن المراد بالفدادين من يسكن الفدافد جمع فدغد وهي البراري والصحاري ، وهو بعيد . وحكى أبو عبيدة معمر بن المثنى أن الفدادين هم أصحاب الإبل الكثيرة من المائتين إلى الألف ، وعلى ما حكاه أبو عمرو الشيباني من التخفيف فالمراد أصحاب الفدادين على حذف مضاف ، ويؤيد الأول لفظ الحديث الذي بعده «وغلظ القلوب في الفدادين عند أصول أذنان الإبل» وقال أبو العباس : الفدادون هم الرعاة والجاللون ، وقال الخطابي : إنما ذم هؤلاء لاشتغالهم بمعالجة ما هم فيه عن أمور دينهم وذلك يفضي إلى قساوة القلب .

قوله (أهل الوبر) بفتح الواو والموحدة ، أى ليسوا من أهل المدر ، لأن العرب تعبر عن أهل الحضر بأهل المدر وعن أهل البادية بأهل الربر ، واستشكل بعضهم ذكر الوبر بعد ذكر الخيل وقال : إن الخيل لا وبر لها ، ولا إشكال فيه لأن المراد ما بينته . وقوله في آخر الحديث «في ربيعة ومضر» أى في الفدادين منهم . قوله (والسكينة) تطلق على الطمأنينة والسكون والوقار والتواضع . قال ابن خالويه لانظير لها أى في وزنها إلا قولهم على فلان ضريبة أى خراج معلوم ، وإنما خص أهل الغنم بذلك لأنهم غالباً دون أهل الإبل في التوسع والكثرة وهما من سبب الفخر والخيلاء ، وقيل أراد بأهل الغنم أهل اليمن لأن غالب مواشيهم الغنم ، بخلاف ربيعة ومضر فإنهم أصحاب إبل ، وروى ابن ماجه من حديث أم هانئ «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها اتخذي الغنم فإن فيها بركة» . الرابع حديث أبي مسعود .

قوله (حدثنا يحيى) هو القطان ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم .

**قوله** ( أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده نحو اليمن فقال : الإيمان ) فيه تعقب على من زعم أن المراد بقوله « يمان » الأنصار ، لكون أصلهم من أهل اليمن لأن في إشارته إلى جهة اليمن ما يدل على أن المراد به أهلها حينئذ لا الذين كان أصلهم منها ، وسبب الثناء على أهل اليمن لإسراعتهم إلى الإيمان وقبولهم وقد تقدم قبولهم البشرى حين لم تقبلها بنو تميم في أول بدء الخلق ، وسيأتي بقية شرحه في أول المناقب ، وبيان الاختلاف بقوله « الإيمان يمان » وقوله « قرنا الشيطان » أى جانباً رأسه ، قال الخطابي : ضرب المثل بقرنى الشيطان فيما لا يحمد من الأمور ، وقوله « أرق أفئدة » أى أن غشاء قلب أحدهم رقيق ، وإذا رق الغشاء أسرع نفوذ الشيء إلى ما وراءه . الحديث الخامس حديث أبي هريرة .

**قوله** ( عن جعفر بن ربيعة ) هذا الحديث مما اتفق الأئمة الخمسة أصحاب الأصول على إخرجه عن شيخ واحد وهو قتيبة بهذا الإسناد .

**قوله** ( إذا سمعتم صباح الديكة ) بكسر المهملة وفتح التحتانية جمع ديك وهو ذكر الدجاج ، والديك خصيصة ليست لغيره من معرفة الوقت الليلي ، فإنه يقسط أصواته فيها تقسيطاً لا يكاد يتفاوت ، ويوالى صباحه قبل الفجر وبعده لا يكاد يخطئ ، سواء أطلال الليل أم قصر ، ومن ثم أفق بعض الشافعية باعتماد الديك المحرب في الوقت ، ويؤيده الحديث الذى سأذكره عن زيد بن خالد .

**قوله** ( فلأنها رأت ملكاً ) بفتح اللام ، قال عياض : كان السبب فيه رجاء تأمين الملائكة على دعائه واستغفارهم له وشهادتهم له بالإخلاص ، ويؤخذ منه استحباب الدعاء عند حضور الصالحين تبركاً بهم ، وصحح ابن حبان - وأخرجه أبو داود وأحمد - من حديث زيد بن خالد رفعه « لاتسبوا الديك فإنه يدعو إلى الصلاة » وعند البزار من هذا الوجه سبب قوله صلى الله عليه وسلم ذلك وأن ديكاً صرخ فلغنه رجل فقال ذلك ، قال الحلیمی : يؤخذ منه أن كل من استفيد منه الخير لا ينبغي أن يسب ولا أن يستهان به ، بل يكرم ويحسن إليه . قال : وليس معنى قوله « فإنه يدعو إلى الصلاة » أن يقول بصوته حقيقة صلوا أو حانت الصلاة ، بل معناه أن العادة جرت بأنه يصرخ عند طلوع الفجر وعند الزوال فطرة فطره الله عليها .

**قوله** ( وإذا سمعتم نفاق الحمير ) زاد النسائي والحاكم من حديث جابر « ونباح الكلاب » .

**قوله** ( فلأنها رأت شيطاناً ) روى الطبراني من حديث أبي رافع رفعه « لا ينهق الحمار حتى يرى شيطاناً أو يتمثل له شيطان ، فإذا كان ذلك فاذكروا الله وصلوا على » قال عياض : وفائدة الأمر بالتعوذ لما يخشى من شر الشيطان وشر وسوسته ، فيلجأ إلى الله في دفع ذلك . قال الداودي : يتعلم من الديك خمس خصال : حسن الصوت ، والقيام في السحر ، والغيرة ، والسخاء ، وكثرة الجماع . السادس حديث جابر أورده من وجه آخر ، وسيأتي شرحه في أثناء هذا الباب ، والقائل « قال وأخبرني عمرو » هو ابن جريج ، وإصحق المذكور في أوله هو ابن راهويه كما عند أبي نعيم ، ويحتمل أن يكون ابن منصور ، وقد أهل المزى في الأطراف تبعاً لخلف عزوه إلى هذا الموضع . السابع حديث أبي هريرة .

**قوله** ( عن خالد ) هو الحذاء ، ومحمد هو ابن سيرين ، والإسناد كله بصريون إلى أبي هريرة .

**قوله** ( وإنى لا أراها إلا الفار ) بإسكان الهمزة ، وعند مسلم من طريق أخرى عن ابن سيرين



بلفظ « الفأرة مسخ ، وآية ذلك أنه يوضع بين يديها لبن الغنم فتشربه ، ويوضع بين يديها لبن الإبل فلا فلا تشربه » .

قوله ( فحدثت كعباً ) قائل ذلك هو أبو هريرة ، ووقع في رواية مسلم « فقال له كعب أنت سمعت هذا » .

قوله ( فقلت أفأفرا التوراة ) هو استنهام إنكار ، وفي رواية مسلم أفأنزلت على التوراة ، وفيه أن أبا هريرة لم يكن يأخذ عن أهل الكتاب ، وأن الصحابي الذي يكون كذلك إذا أجبر بما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه يكون للحديث حكم الرفع ، وفي سكوت كعب عن الرد على أبي هريرة دلالة على تورعه ، وكأنهما جميعاً لم يبلغهما حديث ابن مسعود ، قال « وذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم القردة والخنازير فقال : إن الله لم يجعل للمسوخ نسلًا ولا عقبًا ، وقد كانت القردة والخنازير قبل ذلك » وعلى هذا يحمل قوله صلى الله عليه وسلم « لا أراها إلا الفأر » ، وكأنه كان يظن ذلك ثم أعلم بأنها ليست هي ، قال ابن قتيبة : إن صح هذا الحديث وإلا فالقردة والخنازير هي المسوخ بأعيانها توالت . قلت : الحديث صحيح ، وسيأتي مزيد لذلك في أواخر أحاديث الأنبياء . الثامن حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للوزغ فويسق ولم أسمع أمر بقتله » هو قول عائشة رضي الله عنها ، قال ابن التين : هذا لاحجة فيه ، لأنه لا يلزم من عدم سماعها عدم الوقوع . وقد حفظ غيرها كما ترى . قلت : قد جاء عن عائشة من وجه آخر عند أحمد وابن ماجه أنه كان في بيتها رمح موضوع ، فسئلت فقالت : تقتل به الوزغ ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا أن إبراهيم لما أتى في النار لم يكن في الأرض دابة إلا أطفأت عنه النار ، إلا الوزغ فإنها كانت تنفخ عليه فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلها انتهى . والذي في الصحيح أصح ، ولعل عائشة سمعت ذلك من بعض الصحابة ، وأطلقت لفظ أخبرنا مجازاً أي أخبر الصحابة ، كما قال ثابت البناني « خطبنا عمران » وأراد أنه خطب أهل البصرة ، فإنه لم يسمع منه ، والله أعلم .

قوله ( وزعم سعد بن أبي وقاص ) قائل ذلك يحتمل أن يكون عروة فيكون متصلاً فإنه سمع من سعد ، ويحتمل أن تكون عائشة فيكون من رواية القرين عن قريبه ، ويحتمل أن يكون من قول الزهري فيكون منقطعاً ، وهذا الاحتمال الأخير أرجح فإن الدارقطني أخرجه في « الغرائب » من طريق ابن وهب عن يونس ومالك معاً عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للوزغ فويسق » وعن ابن شهاب عن سعد بن أبي وقاص « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الوزغ » وقد أخرج مسلم والنسائي وابن ماجه وابن حبان حديث عائشة من طريق ابن وهب ، وليس عندهم حديث سعد ، وقد أخرج مسلم وأبو داود وأحمد وابن حبان من طريق معمر عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الوزغ وسماه فويسقاً » وكان الزهري وصله لمعمر وأرسله ليونس ، ولم أر من نبه على ذلك من الشراح ولا من أصحاب الأطراف فله الحمد . التاسع حديث أم شريك « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الأوزاغ هكذا أورده مختصراً وسيأتي بآتم من هذا في قصة إبراهيم من أحاديث الأنبياء ، وقد تقدم في الذي قبله حديث عائشة بآتم منه ، وأم شريك اسمها غزية بالمعجمتين مصغر ، وقيل غزيلة ، يقال هي

عامرية قرشية ، ويقال أنصارية ويقال روسية . العاشر حديث عائشة في قتل ذى الطفيتين والأبتر ، أورده بإسنادين إليها في كل واحد منهما ، وأورده بعده حديث ابن عمر في ذلك عن أبي لبابة من وجهين ، وقد تقدم من وجه آخر في أول الباب .

قوله في أول طريق حديث عائشة ( تابعه حماد بن سلمة ) يريد أن حماداً تابع أبا أسامة في روايته إياه عن هشام ، واسم أبي أسامة أيضاً حماد ، ورواية حماد بن سلمة وصلها أحمد عن عفان عنه .  
قوله ( عن أبي يونس القشيري ) هو حاتم بن أبي صغيرة ، وهو بصرى ومن دونه ، وأما من فوقه فسدني .

قوله ( أن ابن عمر كان يقتل الحيات ثم نهى ) هو بفتح النون ، وفاعل نهى هو ابن عمر ، وقد بين بعد ذلك سبب نهيه عن ذلك . وكان ابن عمر أولاً يأخذ بعموم أمره صلى الله عليه وسلم بقتل الحيات . وقد أخرج أبو داود من حديث عائشة مرفوعاً « اقتلوا الحيات ، فمن تركهن مخافة تأرهن فليس مني » .

قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم هدم حائطاً له فوجد فيه سلخ حية ) هو بكسر السين المهملة وسكون اللام بعدها معجمة وهو جلدها ، كذا وقع هنا مرفوعاً ، وأخرجه مسلم من وجه آخر موقوفاً فأخرج من طريق الليث عن نافع « أن أبا لبابة كلم ابن عمر ليفتح له باباً في داره يستقرب بها إلى المسجد ، فوجد الغلمان جلد جان . فقال ابن عمر : التمسوه فأقتلوه ، فقال أبو لبابة : لا تقتلوه » ومن طريق يحيى بن سعيد وعمر ابن نافع عن نافع نحوه . ويحتمل أن تكون القصة وقعت مرتين . ويدل لذلك قول ابن عمر في هذه الرواية « وكنت أقتلها لذلك » وهو القاتل « فلقيت أبا لبابة » .

قوله ( لا تقتلوا الجنان إلا كل ذى طفتين ) إن كان الاستثناء متصلاً ففيه تعقب على من زعم أن ذا الطفتين والأبتر ليس من الجنان ، ويحتمل أن يكون منقطعاً ، أى لكن كل ذى طفتين فاقتلوه . والجنان بكسر الجيم وتشديد النون جمع جان وهى الحية الصغيرة ، وقيل الرقيقة الخفيفة ، وقيل الدقيقة البيضاء ، الحادى عشر حديث عائشة وابن عمر في الخمس التى لا جناح على المحرم فى قتلهن ، وقع فى حديث عائشة « الحديا » وفى حديث ابن عمر « الحداة » والحديا بصيغة التصغير ، وقد أنكر ثابت فى الدلائل هذه الصيغة وقال الصواب الحدياه أو الحدية أى بهمة وزياة هاء أو بالتشديد بغير همز ، قال : والصواب أن الحدياه ليس من هذا ، وإنما هو من التحدى يقولون : فلان يتحدى فلاناً أى ينازعه ونغاله . وعن ابن أبي حاتم : أهل الحجاز يقولون لهذا الطائر الحديا ويجمعونه الجدادى ، وكلاهما خطأ ، وأما الأزهرى فصوبه وقال : الحدياه تصغير الحدى . وقد تقدم شرح الحديث مستوفى فى كتاب الحج .

ب

إذا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدُكُمْ فَلْيَغْمَسْهُ فَإِنْ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْأُخْرَى شِفَاءٌ ، وَخَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ .

٣٢٠٢ - فَا مَسَدَدٌ قَالَ نَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ نَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ

النبي صلى الله عليه قال: «خمس فواسق يقتلن في الحرم: الفأرة والعقرب والحديا والغراب والكلب العقور».

[٣٣١٥] ٣٢٠٣ - نا عبد الله بن مسلمة قال نا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال: «خمس من الدواب من قتلهن وهو محرم فلا جناح عليه: العقرب والفأرة والكلب العقور والغراب والحداة».

[٣٣١٦] ٣٢٠٤ - نا مسدد قال نا حماد بن زيد قال نا كثير عن عطاء عن جابر بن عبد الله رفعه قال: «خمرُوا الآنية، وأوكوا الأسقية، وأجيفوا الأبواب، واكفثوا صبيانكم عند المساء، فإن للجن انتشاراً وخطفة، وأطفئوا المصابيح عند الرقاد فإن الفويسقة ربما اجترت الفتيلة فأحرقت أهل البيت».

قال ابن جريج وحبيب عن عطاء: فإن للشياطين.

[٣٣١٧] ٣٢٠٥ - نا عبدة بن عبد الله قال أخبرني يحيى بن آدم عن إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه في غار، فنزلت ﴿وَالْمُرْسَلَاتُ عُرْفًا﴾ فإننا لتلقاها من فيه إذ خرجت حية من جحرها، فابتدرناها لنقتلها، فسبقتنا فدخلت جحرها، فقال رسول الله صلى الله عليه: «وقيت شركم كما وقيت شرها».

وعن إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله. مثله. قال: وإننا لتلقاها من فيه رطبة.

وتابعه أبو عوانة عن مغيرة. وقال حفص وأبو معاوية وسليمان بن قرم عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله.

[٣٣١٨] ٣٢٠٦ - نا نصر بن علي قال نا عبد الأعلى قال نا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض».

ونا عبيد الله عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه مثله.

[٣٣١٩] ٣٢٠٧ - نا إسماعيل قال نا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله

صلى الله عليه قال: «نزل نبي من الأنبياء تحت شجرة فلدغته نملة، فأمر بجهازه فأخرج من تحتها، ثم أمر ببيتها فأحرق بالنار، فأوحى الله إليه: فهلا نملة واحدة؟».

(نفيه) : وقع في رواية السرخسي هنا «باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه» ولا معنى لذكره هنا، ووقع عنده أيضاً «باب خمس من اللواب فواسق» وسقط من رواية غيره وهو أولى. الثاني عشر حديث جابر.

قوله (حدثنا كثير) هو ابن شنظير - بكسر المعجمة وسكون النون بعدها ظاء معجمة - بصري قد قال فيه ابن معين: ليس بشيء، قال الحاكم: مراده بذلك أنه ليس له من الحديث ما يشغل به. وقد قال فيه ابن معين مرة: صالح، وكذا قال أحمد: وقال ابن عدى: أرجو أن تكون أحاديثه مستقيمة. قلت وما له في البخاري سوى هذا الحديث، قد توبع عليه كما تراه في آخر الحديث، وآخر في السلام على المصلي، وله متابع عند مسلم من رواية أبي الزبير عن جابر.

قوله (رفعه) كذا هنا، ووقع عند الإسماعيلي من وجهين عن حماد بن زيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قوله (محرروا الآية) أى غطوها. ومضى في الرواية التي في صفة إبليس «وحمر إناك واذكر اسم الله ولو أن تعرض عليه شيئاً» وهو بضم الراء وبكسرهما وسيأتى مزيد لذلك في الأشربة.

قوله (وأوكتوا) بكسر الكاف بعدها همزة أى اربطوها وشدوها، والوكاء اسم ما يسد به فم القربة.

قوله (وأجيفوا) بالجيم والفاء أى أغلقوها تقول: أجفت الباب إذا أغلقته. وقال القرأز: تقول جفأت الباب أغلقته. قال ابن التين: لم أر من ذكره هكذا غيره، وفيه نظر فإن أجيفوا لامة فاء، وجفأت لامة همزة. زاد في الرواية الماضية «وأغلقوا الأبواب واذكروا اسم الله، فإن الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً». قوله (وأكفتوا) بهمزة وصل وكسر الفاء ويجوز ضمها بعدها مثناة أى ضموم إليكم، والمعنى امنعهم من الحركة في ذلك الوقت.

قوله (عند المساء) في الرواية المتقدمة في هذا الباب «إذا جنح الليل أو أمسيتم فكفوا صبيانكم».

قوله (فإن للجن انتشاراً وخطفة) بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة والفاء، في الرواية الماضية «فإن الشياطين تنتشر حينئذ وإذا ذهبت ساعة من الليل» وفي رواية الكشميني «فلذا ذهب» وكأنه ذكره باعتبار الوقت.

قوله (فإن الفويسقة) هي الفأرة قد تقدم في تفسير ذلك في الحج.

قوله (اجتوت) بالجيم وتشديد الراء، في رواية الإسماعيلي «ربما جرت» وسيأتى في الاستئذان حديث ابن عمر مرفوعاً «لا تتركوا النار في بيوتكم حين تناموا» قال النووي هذا عام يدخل فيه نار السراج وغيره، وأما القناديل المعلقة فإن خيف بسببها حريق دخلت في ذلك، وإن حصل الأمن منها كما هو الغالب

فلا بأس بها لانتفاء العلة . وقال القرطبي : جميع أوامر هذا الباب من باب الإرشاد إلى المصلحة ، ويحتمل أن تكون للنذب ، ولا سيما في حق من يفعل ذلك بنية امتثال الأمر . وقال ابن العربي : ظن قوم أن الأمر بغلق الأبواب عام في الأوقات كلها ، وليس كذلك وإنما هو مقيد بالليل ، وكأن اختصاص الليل بذلك لأن النهار غالباً محل التيقظ بخلاف الليل ، والأصل في جميع ذلك يرجع إلى الشيطان فإنه هو الذي يسوق الفأرة إلى حرق الدار .

**قوله ( قال ابن جريج وحبيب عن عطاء فإن للشياطين )** يعني أن ابن جريج وحبيباً - وهو المعلم - رويا هذا الحديث عن عطاء عن عائشة كما رواه كثير بن شنظير ، إلا أنهما قالوا في روايتهما « فإن للشيطان » بدل قول كثير في روايته « فإن للجن » ورواية ابن جريج قد تقدمت موصولة في أوائل هذا الباب ، ورواية حبيب وصلها أحمد وأبو يعلى من طريق حماد بن سلمة عن حبيب المذكور . الحديث الثالث عشر حديث ابن مسعود في قصة الحية .

**قوله ( وعن إسرائيل عن الأعمش )** يعني أن يحيى بن آدم رواه عن إسرائيل عن شيخين أفردهما ، ولم يختلف عليه في أنه من رواية إبراهيم وهو النخعي عن علقمة .

**قوله ( رطبة )** أى غضة طرية في أول ما تلاها ووصفت هى بالرطوبة ، والمراد بالرطوبة رطوبة فيه أى أنهم أخذوها عنه قبل أن يجف ريقه من تلاوتها ، ويحتمل أن يكون وصفها بالرطوبة لسهولة تناولها ، والأول أشبه . وقوله « وقيت شركم ووقيت شرها » أى قتلتم إياها هو شر بالنسبة إليها وإن كان خيراً بالنسبة إليهم ، وفيه جواز قتل الحية في الحرم ، وجواز قتلها في حجرها ، والجحر بضم الجيم وسكون المهملة معروف . الحديث الرابع عشر والخامس عشر حديث ابن عمر وأبي هريرة معاً ، وهو من طريق عبيد الله بالتصغير وهو ابن عمر العمرى عن نافع عن ابن عمر وعن سعيد المقبرى عن أبي هريرة ، والقائل « قال » و « حدثنا » عبيد الله هو ابن عبد الأعلى المذكور في الإسناد المذكور وهو ابن عبد الأعلى البصرى .

**قوله ( وتابعه أبو عوانة عن مغيرة )** أى عن إبراهيم ، وطريق أبي عوانة ستأتى في تفسير ( المرسلات ) .

**قوله ( وقال حفص )** هو ابن غياث ( وأبو معاوية وسليمان بن قزم عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله ) يعنى أن هؤلاء الثلاثة خالفوا إسرائيل فجعلوا « الأسود » بدل علقمة . ورواية حفص وصلها المؤلف في الحج ، وأما رواية أبي معاوية فأخرجها أحمد عنه وهى عند مسلم ، وأما رواية سليمان بن قزم فلم أقف عليها موصولة .

**قوله ( دخلت امرأة )** لم أقف على اسمها ، ووقع في رواية أنها حميرية ، وفي أخرى أنها من بنى إسرائيل ، وكذا لمسلم ، ولا تضاد بينهما لأن طائفة من حمير كانوا قد دخلوا في اليهودية فنسبت إلى دينها تارة وإلى قبيلتها أخرى ، وقد وقع ما يدل على ذلك في « كتاب البعث للبيهقى » وأبداه عياض احتمالاً ، وأغرب النووى فأنكره .

**قوله ( في هرة )** أى بسبب هرة . ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند مسلم من جرّاء هرة وهو

بمعناه ، وجرا بفتح الجيم وتشديد الراء مقصور ويجوز فيه المد ، والهرة أنثى السنور والهر الذكر ، ويجمع الهر على هررة كقرد وقردة وتجمع الهرة على هرر كقربة وقرب . ووقع في حديث جابر الماضي في الكسوف « وعرضت على النار فرأيت فيها امرأة من بني إسرائيل تعذب في هرة لها » الحديث .

**قوله ( من خشاش الأرض )** بفتح المعجمة ويجوز ضمها وكسرها وبمعجمتين بينهما ألف الأولى خفيفة ، والمراد هوام الأرض وحشراتنا من فأرة ونحوها ، وحكى النووى أنه روى بالخاء المعجمة ، والمراد نبات الأرض ، قال : وهو ضعيف أو غلط ، وظاهر هذا الحديث أن المرأة عذبت بسبب قتل هذه الهرة بالحبس ، قال عياض : يحتمل أن تكون المرأة كافرة فعذبت بالنار حقيقة ، أو بالحساب لأن من نوقش الحساب عذب . ثم يحتمل أن تكون المرأة كافرة فعذبت بكفرها وزيدت عذاباً بسبب ذلك ، أو مسلمة وعذبت بسبب ذلك . قال النووى : الذى يظهر أنها كانت مسلمة وإنما دخلت النار بهذه المعصية ، كذا قال ، ويؤيد كونها كافرة ما أخرجه البيهقى في « البعث والنشور » وأبو نعيم في « تاريخ أصبهان » من حديث عائشة وفيه قصة لها مع أبي هريرة ، وهو بتمامه عند أحمد ، وفيه جواز اتخاذ الهرة ورباطها إذا لم يهمل إطعامها وسقيها ، ويلتحق بذلك غير الهرة في معناها ، وأن الهر لا يملك ، وإنما يجب إطعامه على من حبسه ، كذا قال القرطبي ، وليس في الحديث دلالة على ذلك . وفيه وجوب نفقة الحيوان على مالكة ، كذا قال النووى ، وفيه نظر لأنه ليس في الخبر أنها كانت في ملكها ، لكن في قوله « هرة لها » كما هي رواية همام ما يقرب من ذلك . الحديث السادس عشر حديث أبي هريرة .

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أبي أويس .

**قوله ( نزل نبي من الأنبياء )** قيل هو العزيز ، وروى الحكيم الترمذى في « النوادر » أنه موسى عليه السلام ، وبذلك جزم الكلاباذى في « معاني الأخبار » والقرطبي في التفسير .

**قوله ( فلدغته )** بالذال المعجمة والغين المعجمة أى قرصته ، وليس هو بالذال المعجمة والعين المعجمة فإن ذلك معناه الإحراق .

**قوله ( فأمر بجهازه )** بفتح الجيم ويجوز كسرها بعدها زاي أى متاعه .

**قوله ( ثم أمر بيننا فأحرق )** أى بيت النمل ، وفي رواية الزهرى الماضية في الجهاد فأمر بقرية النمل فأحرق ، وقرية النمل موضع اجتماعهن ، والعرب تفرق في الأوطان فيقولون لمسكن الإنسان وطن ، ولمسكن الإبل عطن . وللأسد عرين وغابة ، وللظبي كناس ، وللضب وجار ، وللطائر عش ، وللزبور كور ، وللبربع نافق ، وللنمل قرية .

**قوله ( فهلا نملة واحدة )** يجوز فيه النصب على تقدير عامل مخوف تقديره فهلا أحرق نملة واحدة وهى التى آذتك بخلاف غيرها فلم يصدر منها جناية . واستدل بهذا الحديث على جواز إحراق الحيوان المؤذى بالنار من جهة أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يأت في شرعنا ما يرفعه ولا سيما إن ورد على لسان الشارع ما يشعر باستحسان ذلك ، لكن ورد في شرعنا النهى عن التعذيب بالنار ، قال النووى : هذا الحديث محمول على أنه كان جائزاً في شرع ذلك النبي جواز قتل النمل وجواز التعذيب بالنار ، فإنه لم يقع عليه العتب في

أصل القتل ولا في الإحراق بل في الزيادة على النملة الواحدة ، وأما في شرعنا فلا يجوز إحراق الحيوان بالنار إلا في القصاص بشرطه ، وكذا لا يجوز عندنا قتل النمل لحديث ابن عباس في السنن « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النملة والنحلة » انتهى ، وقد قيد غيره كالخطابي النهي عن قتله من النمل بالسلياني ، وقال البغوي : النمل الصغير الذي يقال له الذر يجوز قتله ، ونقله صاحب « الاستقصاء » عن الصيمري وبه جزم الخطابي . وفي قوله أن القتل والإحراق كان جائزاً في شرع ذلك النبي نظر ، لأنه لو كان كذلك لم يعاتب أصلاً ورأساً إذا ثبت أن الأذى طبعه . وقال عياض : في هذا الحديث دلالة على جواز قتل كل مؤذ . ويقال إن لهذه القصة سيأ ، وهو أن هذا النبي مر على قرية أهلكها الله تعالى بذنوب أهلها فوقف متعجباً فقال : يارب قد كان فيهم صبيان ودواب ومن لم يقترف ذنباً ، ثم نزل تحت شجرة فجرت له هذه القصة ، فنبه الله جل وعلا على أن الجنس المؤذى يقتل وإن لم يؤذ ، وتقتل أولاده وإن لم تبلغ الأذى انتهى . وهذا هو الظاهر وإن ثبتت هذه القصة تعين المصير إليه . والحاصل أنه لم يعاتب إنكاراً لما فعل بل جواباً له وإيضاحاً لحكمة شمول الهلاك لجميع أهل تلك القرية ، فضرب له المثل بذلك أى إذا اختلط من يستحق الإهلاك بغيره وتعين إهلاك الجميع طريقاً إلى إهلاك المستحق جاز إهلاك الجميع ، ولهذا نظائر كترس الكفار بالمسلمين وغير ذلك والله سبحانه أعلم . وقال الكرمانى النمل غير مكلف فكيف أشير في الحديث إلى أنه لو أحرقت نملة واحدة جاز مع أن القصاص إنما يكون بالمثل لقوله تعالى ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها ﴾ ثم أجاب بتجويز أن التحريق كان جائزاً عنده ، ثم قال يرد على قولنا كان جائزاً لو كان كذلك لما ذم عليه . وأجاب بأنه قد يذم الرفيع القدر على خلاف الأولى انتهى . والتعبير بالذم في هذا لا يليق بمقام النبي فينبغي أن يعبر بالعتاب . وقال القرطبي : ظاهر هذا الحديث أن هذا النبي إنما عاتبه الله حيث انتقم لنفسه بإهلاك جمع آذاه منه واحد ، وكان الأولى به الصبر والصفح ، وكأنه وقع له أن هذا النوع مؤذ لبني آدم وحرمة بني آدم أعظم من حرمة الحيوان ، فلما انفرد هذا النظر ولم ينضم إليه التشني لم يعاتب . قال : والذي يؤيد هذا التمسك بأصل عصمة الأنبياء وأنهم أعلم بالله وبأحكامه من غيرهم وأشدهم له خشية انتهى .

( تكملة ) : النملة واحدة النمل وجمع الجمع نمل . والنمل أعظم الحيوانات حيلة في طلب الرزق . ومن عجيب أمره أنه إذا وجد شيئاً ولو قل أنذر الباقيين ، ويحتكر في زمن الصيف للشتاء ، وإذا خاف العفن على الحب أخرجه إلى ظاهر الأرض وإذا حفر مكانه اتخذها تعاريج لئلا يجرى إليها ماء المطر ، وليس في الحيوان ما يحمل أثقل منه غيره ، والذر في النمل كالزنبور في النحل .

قوله ( أمة من الأمم مسبحة ) استدل به على أن الحيوان يسبح الله تعالى حقيقة ، ويتأيد به قول من حمل قوله ﴿ وإن من شيء إلا يسبح بحمده ﴾ على الحقيقة . وتعقب بأن ذلك لا يمنع الحمل على المجاز بأن يكون سبباً للتسبيح .

## باب

إذا وقع الذبابُ في شرابٍ أحدكم فليغمسه فإن في إحدى جناحيه داءً والأخرى شفاءً.

[٣٣٢٠] ٣٢٠٨- نا خالد بن مخلد قال نا سليمان بن بلال قال ني عتبة بن مسلم قال أخبرني عبيد بن حنين قال سمعت أبا هريرة يقول: قال النبي صلى الله عليه: «إذا وقع الذبابُ في شرابٍ أحدكم فليغمسه ثم لينزعه، فإن في إحدى جناحيه داءً والأخرى شفاءً».

[الحديث ٣٣٢٠- طرفه في: ٥٧٨٢].

[٣٣٢١] ٣٢٠٩- نا الحسن بن صباح قال نا إسحاق الأزرق قال نا عوف عن الحسن وابن سيرين عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه قال: «غفر لامرأة مومسة مرت بكلب على رأس ركي يلهث، قال: كاد يقتله العطش- فنزعت خفها فأوثقته بخمارها فنزعت له من الماء، فغفر لها بذلك».

[الحديث ٣٣٢١- طرفه في: ٣٤٦٧].

[٣٣٢٢] ٣٢١٠- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال حفظته من الزهري كما أنك هاهنا، قال أخبرني عبيد الله عن ابن عباس عن أبي طلحة عن النبي صلى الله عليه قال: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة».

[٣٣٢٣] ٣٢١١- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه أمر بقتل الكلاب.

[٣٣٢٤] ٣٢١٢- نا موسى بن إسماعيل قال نا همام عن يحيى قال ني أبو سلمة أن أبا هريرة حدثه قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «من أمسك كلباً ينقص من عمله كل يوم قيراط، إلا كلب حرث أو كلب ماشية».

[٣٣٢٥] ٣٢١٣- نا عبد الله بن مسلمة قال نا سليمان قال أخبرني يزيد بن خصيفة قال أخبرني السائب بن يزيد سمع سفيان بن أبي زهير الشنوي أنه سمع النبي صلى الله عليه يقول: «من اقتنى كلباً لا يغني عنه زرعاً ولا ضرعاً نقص من عمله كل يوم قيراط». فقال السائب: أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه؟ قال: إي ورب هذه القبلة.



الحديث السابع عشر حديث أبي هريرة في الذباب إذا وقع في الإناء ، وسيأتي شرحه في كتاب الطب .

( تنبيه ) : وقع قبل هذا الحديث في رواية أبي ذر عن بعض شيوخه « باب إذا وقع الذباب » وساقه بلفظ الحديث ، وحذف عند الباقيين وهو أولى فإن الأحاديث التي بعده لا تعلق لها بذلك كما تقدم نظيره .  
الحديث الثامن عشر حديث أبي هريرة في المرأة التي سقت الكلب . وسيأتي شرحه في أواخر أحاديث الأنبياء في ترجمة عيسى بن مريم . الحديث التاسع عشر حديث أبي طلحة في الصررة ، وسيأتي شرحه في كتاب اللباس . الحديث العشرون حديث ابن عمر قال « أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب » ، وسيأتي شرحه في كتاب الصيد . الحديث الحادي والعشرون حديث أبي هريرة « من أمسك كلباً ينقص من عمله » وقد تقدم شرحه في المزارعة . الحديث الثاني والعشرون حديث سفيان بن أبي زهير في المعنى ، وسبق شرحه هناك أيضاً

( خاتمة ) : اشتمل كتاب بدء الخلق من الأحاديث المرفوعة على مائة وستين حديثاً ، المعلق منها اثنان وعشرون طريقاً والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها مضي ثلاثة وتسعون حديثاً والخالص سبعة وستون حديثاً ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عمران بن حصين في بدء الخلق ، وحديث عمر فيه ، وحديث أبي هريرة « تكور الشمس والقمر » وحديث ابن عباس في زيارة جبريل ، وحديث ابن عمر في الكلب ، وحديث يعلى بن أمية « نادوا يا مال » وحديث ابن مسعود في رؤية جبريل ، وحديث عائشة في حديث عمران « اطلعت في الجنة » وحديث سهل في درجات الجنة ، وحديث أنس « في الجنة شجرة » وحديث أبي هريرة فيه ، وحديث ابن عباس في الحمى ، وحديث عائشة في قتل والد حذيفة ، وحديث أبي هريرة « إذا وقع الذباب في الإناء » وفيه عن الصحابة ومن بعدهم أربعون أثراً . والله جل وعلا أعلم .

## ب

## خَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَذُرِّيَّتَهُ

﴿صَلَّالٌ﴾ : طينٌ خلطَ برملٍ ، فصلصلَ كما يُصلصلُ الفخارُ ، ويقالُ : منتنٌ يريدونَ به صلٌّ ، كما تقول : صرَّ البابُ وصرصرَ عندَ الإغلاقِ ، مثلُ : كُبِكبته يعني : كَبَبته . ﴿فَمَرَّتْ بِهِ﴾ : استمرَّ بها الحملُ فَأَتَمَّتْهُ . ﴿أَلَّا تَسْجُدَ﴾ : أن تسجدَ . وقولُ الله عزَّ وجلَّ : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ ، قال ابنُ عباسٍ : ﴿لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ : إلا عليها . ﴿فِي كَبَدٍ﴾ : في شدةِ خلقٍ . ﴿وَرِيشًا﴾ : المالُ . وقالَ غيرهُ : الرياشُ والريشُ واحدٌ وهو ما ظهرَ من اللباسِ . ﴿مَا تُمْنُونَ﴾ : النُّطفَةُ في أرحامِ النساءِ . وقالَ مجاهدٌ : ﴿عَلَى رَجْعِهِ﴾ : النُّطفَةُ في الإحليلِ . كلُّ شيءٍ خلقه فهو شفعٌ ، السماءُ شفعٌ . ﴿وَالْوَتْرُ﴾ : الله . ﴿تَقْوِيمٌ﴾ : في أحسنِ خلقٍ . ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ : إلا من آمنَ . ﴿خُسْرٍ﴾ : ضلالٍ ، ثم استثنى فقال : إلا من آمنَ . ﴿لَا زِبَ﴾ : لازم . ﴿نُنشِكُمْ﴾ : في أيِّ خلقٍ نشاء . ﴿نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ : نُعَظِّمُكَ . وقالَ أبو العالية : ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ﴾ : هو قوله : ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ . وقالَ : ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ : استزلَّهُما . ﴿يَتَسَنَّهُ﴾ : يتغيَّرُ . المسنون : المتغيَّرُ . ﴿حَمًا﴾ : جمعُ حمأةٍ وهو الطينُ المتغيَّرُ . ﴿يَخْصِفَانِ﴾ : أَخْذُ الْخِصَافِ ، ﴿مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ : يؤلِّفانِ الورقَ يَخْصِفَانِ بعضَهُ إلى بعضٍ . ﴿سَوَاءَهُمَا﴾ : كناية عن فرجيهما . ﴿وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ : هاهنا إلى يومِ القيامةِ ، الحينُ عندَ العربِ : من ساعةٍ إلى ما لا يُحصى عدده . ﴿قَبِيلُهُ﴾ : جِيلُهُ الذي هو منهم .

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم : كتاب أحاديث الأنبياء ) كذا في رواية كريمة في بعض النسخ ، وفي رواية أبي علي بن شويه نحوه ، وقدم الآية الآتية في الترجمة على الباب ، ووقع في ذكر عدد الأنبياء حديث أبي ذر مرفوعاً « أنهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً ، الرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر » صححه ابن حبان . والأنبياء جمع نبي ، وقد قرئ بالهمز فقل هو الأصل وتركه تسهيل ، وقيل الذي بالهمز من النبأ والذي بغير همز من النبوة وهي الرفعة ، والنبوة نعمة بمن بها على من يشاء ولا يبلغها أحد بعلمه ولا كشفه ولا يستحقها باستعداد ولايته ، ومعناها الحقيقي شرعاً من حصلت له النبوة . وليست راجعة إلى جسم النبي ولا إلى عرض من أعراضه ، بل ولا إلى علمه بكونه نبياً ، بل المرجع إلى إعلام الله له بأني نبأتك أو جعلتك نبياً . وعلى هذا فلا تبطل بالموت كما لا تبطل بالنوم والغفلة .

قوله (باب خلق آدم وفريته) ذكر المصنف آثاراً ، ثم أحاديث تتعلق بذلك ، وما لم يذكره مارواه الترمذى والنسائى والبخارى وصححه ابن حبان من طريق سعيد المقبرى وغيره عن أبى هريرة مرفوعاً « إن الله خلق آدم من تراب فجعله طيناً ثم تركه ، حتى إذا كان حمأ مسنوناً خلقه وصورة ثم تركه ، حتى إذا كان صلصالاً كالفضار كان إبليس يمر به فيقول : لقد خلقت لأمر عظيم ، ثم نفخ الله فيه من روحه . وكان أول ما جرى فيه الروح بصره وخياشيمه ، فعطس فقال : الحمد لله ، فقال الله : يرحمك ربك » الحديث . وفى الباب عدة أحاديث : منها حديث أبى موسى مرفوعاً « أن الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض ، فجاء بنو آدم على قدر الأرض » الحديث أخرجه أبو داود والترمذى وصححه ابن حبان . ومنها حديث أنس رفته « لما خلق الله آدم تركه ما شاء أن يدعه ، فجعل إبليس يطيف به ، فلما رآه أجوف عرف أنه لا يملك » رواه أحمد ومسلم . وآدم اسم سريانى وهو عند أهل الكتاب آدام بإشباع فتححة الدال بوزن خانام وزنة فاعال ، وامتنع صرفه للعجمة والعلمية . وقال الثعلبى التراب بالعبرانية آدام فسمى آدم به ، وحذفت الألف الثانية ، وقيل هو عربى جزم به الجوهري والجواليقي . وقيل هو بوزن أفعل من الأدمة وقيل من الأديم لأنه خلق من أديم الأرض وهذا عن ابن عباس ، ووجهه بأنه يكون كأعين ومنع الصرف للوزن والعلمية ، وقيل هو من أدمت بين الشينين إذا خلطت بينهما لأنه كان ماء وطنينا فخلطاً جميعاً .

قوله (صلصال : طين خلط يرسل فصلصل كما يصلصل الفخار) هو تفسير الفراء ، هكذا ذكره وقال أبو عبيدة : الصلصال اليابس الذى لم تصبه نار ، فإذا نقرته صل فسمعت له صلصلة ، فإذا طبع بالنار فهو فخار . وكل شيء له صوت فهو صلصال . وروى الطبرى عن قتادة بإسناده صحيح نحوه .

قوله (ويقال منن يربنون به صل كما يقولون صر الباب وصرصر عند الإغلاق ، مثل كبكبته يعنى كببته) أما تفسيره بالمتن فرواه الطبرى عن مجاهد ، وروى عن ابن عباس أن المتن تفسيره المستون ، وأما بقيته فكأنه من كلام المصنف .

قوله (فرت به استمر بها الحمل فأنمته) هو قول أبى عبيدة .

قوله (أن لا تسجد : أن تسجد) يعنى أن « لا » زائدة ، وأخذه من كلام أبى عبيدة ، وكذا قاله وزاد « لا » من حروف الزوائد كما قال الشاعر :

وتلحينى فى اللهو أن لا أحبه وللهم داع دائب غير غافل

وقيل ليست زائدة ، بل فيه حذف تقديره مامنعك من السجود فحملك على أن لا تسجد ؟ قوله (وقول الله عز وجل : وإذا قال ربك للملائكة إني جاعل فى الأرض خليفة) كذا وقع هنا ، ووقع فى رواية أبى على بن شبيب فى صدر الترجمة وهو أولى ومثله للنسبى ، ولبعضهم هنا «باب» والمراد بالخليفة آدم أسنده الطبرى من طريق ابن سابط مرفوعاً قال : والأرض مكة ، وذكر الطبرى أن مقتضى ما نقله السدى عن مشايخه أنه خليفة الله فى الأرض ، ومن وجه آخر أنهم يعنون بنى آدم يخلف بعضهم بعضاً ، ومن ثم قالت الملائكة « أتجعل فيها من يفسد فيها » الآية ، وحكى الماوردى قولين آخرين أنه خليفة الملائكة

أو خليفة الجن وكل منهما بناء على أنه كان في الأرض من سكنها قبل آدم ، وذكر الطبري قال : زعم أبر عبيدة أن « إذ » في قوله ﴿ وإذ قال ربك ﴾ صلة ، ورد عليه فقال القرطبي : أن جميع المفسرين ردوه حتى قال الزجاج أنها جرأة من أبي عبيدة .

قوله ( لما عليها حافظ إلا عليها حافظ ) وصله ابن أبي حاتم وزاد إلا عليها حافظ من الملائكة ، وقال أبر عبيدة في في قوله ﴿ إن كل نفس لما عليها حافظ ﴾ ما زائدة .

قوله ( في كبد : في شدة خلق ) هو قول ابن عباس أيضاً ، رويناه في تفسير ابن عينة بإسناد صحيح ، وزاد في آخره « ثم ذكر مولده ونبات أسنانه » وأخرجه الحاكم في « المستدرک » وقال أبو عبيدة الكبد الشدة ، قال ليبد :

يا عين هلا بكيت أربد إذ قنا وقام الحصوم في كبد

قوله ( ورياشاً : المال ) هو قول ابن عباس أيضاً ، وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه .

قوله ( وقال غيره الرياش والريش واحد ، وهو ما ظهر من اللباس ) هو قول أبي عبيدة ، وزاد : تقول أعطاني ريشه أى كسوته ، قال : والرياش أيضاً المعاش .

قوله ( ما تمنون : النطفة في أرحام النساء ) هو قول الفراء قال : يقال أمني ومنى ، والأول أكثر وقوله « تمنون » يعنى النطف إذا قذفت في أرحام النساء ﴿ أنتم تخلقون ذلك أم نحن ﴾ .

قوله ( وقال مجاهد ) على رجعه لقادر ( النطفة في الأحليل ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عنه ، وقيل : معناه قادر على رجع النطفة التي في الأحليل إلى الصلب وهو محتمل ، ويعكر على تفسير مجاهد أن بقية الآيات دالة على أن الضمير للإنسان ورجعه يوم القيامة لقوله ﴿ يوم تبلى السرائر ﴾ الخ .

قوله ( كل شيء خلقه فهو شفع ، السماء شفع والوتر الله ) وهو قول مجاهد أيضاً ، وصله الفريابي والطبري ولفظه « كل خلق الله شفع : السماء والأرض ، والبر والبحر ، والجن والإنس ، والشمس والقمر ونحو هذا شفع ، والوتر الله وحده » وبهذا زال الإشكال ، فإن ظاهر إيراد المصنف في اقتصاره على قوله « السماء » شفع « يعترض عليه بأن السموات سبع والسبع ليس بشفع ، وليس ذلك مراد مجاهد وإنما مراده أن كل شيء له مقابل يقابله ويذكر معه فهو بالنسبة إليه شفع ، كالسما والأرض والإنس والجن الخ ، وروى الطبري عن مجاهد أيضاً قال في قوله تعالى ﴿ ومن كل شيء خلقنا زوجين ﴾ الكفر والإيمان ، والشقاء والسعادة ، والهدى والضلالة ، والليل والنهار ، والسماء والأرض ، والجن والإنس ، والوتر الله . وروى من طريق أبي صالح نحوه . وأخرج عن ابن عباس من طريق صحيحه أنه قال : الوتر يوم عرفة والشفع يوم الذبح ، وفي رواية أيام الذبح . وهذا يناسب ما فسروا به قوله قبل ذلك ﴿ وليال عشر ﴾ أن المراد بها عشر ذى الحجة .

قوله ( في أحسن تقويم : في أحسن خلق . أسفل سافلين إلا من آمن ) هو تفسير مجاهد أخرجه الفريابي أيضاً .

قوله ( خسر : ضلال . ثم استثنى فقال إلا من آمن ) هو تفسير مجاهد أخرجه الفريابي أيضاً ، قال

في قوله ﴿إن الإنسان لفي خسر﴾ يعني في ضلال ، ثم استثنى فقال «إلا من آمن» وكأنه ذكره بالمعنى ، وإلا فالتلاوة ﴿إلا الذين آمنوا﴾ .

قوله (لازب : لازم) يريد تفسير قوله تعالى ﴿فاستفتحهم أهم أشد خلقاً أم من خلقنا . إنا خلقناهم من طين لازب﴾ وقد روى الطبري عن مجاهد في قوله ﴿من طين لازب﴾ قال لازق . ومن طريق علي ابن أبي طلحة عن ابن عباس قال : من التراب والماء يصير طيناً يلزق . وأما تفسيره باللازم فكأنه بالمعنى ، وهو تفسير أبي عبيدة قال : معنى اللازب اللازم ، قال النابغة «ولا يحسبون الشر ضرباً لازب» أي لازم . قوله (ننشكم في أى خلق نشاء) كأنه يريد تفسير قوله تعالى ﴿وننشكم فيما لا تعلمون﴾ وقوله ﴿في أى خلق نشاء﴾ هو تفسير قوله ﴿فما لا تعلمون﴾ .

قوله (نسبح بحمدك : نعظمك) هو تفسير مجاهد ، نقله الطبري وغيره عنه .

قوله (وقال أبو العالية فتلقي آدم هو قوله تعالى : ربنا ظالمنا أنفسنا) وصله الطبري بإسناد حسن ، واستشكل بأن ظاهر الآيات أن هذا التلقي كان قبل الهبوط لأن بعده ﴿قلنا اهبطوا منها جميعاً﴾ ويمكن الجواب بأن قوله قلنا اهبطوا كان سابقاً للتلقي ، وليس في الآيات صيغة ترتيب .

قوله (وقال فآزلها : استزلها ، ويتسنه : يتغير . آسن : المسنون المتغير . حمأ : جمع حمأة وهو الطين المتغير) كذا وقع عند أبي ذر ، وهو يوهم أنه من كلام أبي العالية ، وليس كذلك بل هي من تفسير أبي عبيدة ، وكأنه كان في الأصل : وقال غيره . ووقع في رواية الأصيلي وغيره بحذف «قال» فكان الأمر فيه أشكل . وقوله «فآزلها» أى دعاها إلى الزلة ، وإيراد قوله «يتسنه يتغير» في أثناء قصة آدم ذكر بطريق التبعية للمسنون لأنه قد يقال أنه مشتق منه ، قال الكرماني هنا بعد أن قال أن تفسير يتسنه وآسن : لعله ذكره بالتبعية لقوله مسنون ، وفي هذا تكثير لحجم الكتاب لا لتكثير الفوائد ، والله أعلم بمقصوده . قلت : وليس من شأن الشارح أن يعترض على الأصل بمثل هذا ، ولا ارتياب في أن إيراد شرح غريب الألفاظ الواردة في القرآن فوائد ، وادعائه نفي تكثير الفائدة مردود ، وهذا الكتاب وإن كان أصل موضوعه لإيراد الأحاديث الصحيحة فإن أكثر العلماء فهموا من إيراده أقوال الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار أن مقصوده أن يكون كتابه جامعاً للرواية والدراية ، ومن جملة الدراية شرح غريب الحديث . وجرت عادته أن الحديث إذا وردت فيه لفظة غريبة وقعت أو أصلها أو نظيره في القرآن أن يشرح اللفظة القرآنية فيفيد تفسير القرآن وتفسير الحديث معاً ، ولما لم يجد في بدء الخلق وقصص الأنبياء ونحو ذلك أحاديث توافق شرطه سد مكانها ببيان تفسير الغريب الواقع في القرآن ، فكيف يسوغ نفي الفائدة عنه .

قوله (يخصفان أخذ الخصاص من ورق الجنة يؤلفان الورق ويخصفان بعضه إلى بعض) هو تفسير أبي عبيدة ، وروى الطبري عن مجاهد في قوله ﴿يخصفان﴾ قال : يرقعان كهيئة الثوب ، وتقول العرب خصفت النعل أى خرزتها .

قوله (سواتهما كناية عن فرجهما) هو تفسير أبي عبيدة أيضاً .

**قوله (ومتاع إلى حين : الحين عند العرب من ساعة إلى مالا يحصى عدده ، وهو هنا إلى يوم القيامة )**  
 قال أبو عبيدة في قوله ومتاع إلى حين : أى إلى وقت يوم القيامة ، ورواه الطبرى من طريق  
 ابن عباس نحوه .  
**قوله ( قبيله : جيله الذى هو منهم )** هر تفسیر أبى عبيدة أيضاً وروى الطبرى عن مجاهد في قوله  
 ﴿ وقبيلة ﴾ قال : الجن والشياطين . ثم ذكر المصنف في الباب أحد عشر حديثاً أفرد الأخير منها بباب في  
 بعض النسخ .

[٣٣٢٦] ٣٢١٤- نا عبد الله بن محمد قال نا عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة عن  
 النبي صلى الله عليه قال : « خلق الله آدم وطوله ستون ذراعاً ، قال : اذهب فسلم على أولئك من  
 الملائكة فاستمع ما يحيونك تحيتك وتحيّة ذريتك . فقال : السلام عليكم فقالوا : السلام عليك  
 ورحمة الله . فزادوه : ورحمة الله فكل من يدخل الجنة على صورة آدم ، فلم يزل الخلق ينقص حتى  
 الآن .»

[الحديث ٣٣٢٦- طرفه في : ٦٢٢٧] .

[٣٣٢٧] ٣٢١٥- نا قتيبة بن سعيد قال نا جرير عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : قال  
 رسول الله صلى الله عليه : « إن أول زمرة يدخلون الجنة على صورة القمر ليلة البدر ، ثم الذين  
 يلونهم على أشد كوكب دري في السماء إضاءة ، لا يبولون ولا يتغوطون ولا يتفلون ولا  
 يمتخطون ، أمشاطهم الذهب وشرحهم المسك ومجامرهم الألوة ، الألقوج : عود الطيب ،  
 وأزواجهم الحور العين على خلق رجل واحد صورة أبيهم آدم ستون ذراعاً في السماء .»

[٣٣٢٨] ٣٢١٦- نا مسدد قال نا يحيى عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم  
 سلمة أن أم سليم قالت : يا رسول الله ، إن الله لا يستحيي من الحق ، فهل على المرأة الغسل إذا  
 احتلمت ؟ قال : « نعم ، إذا رأت الماء . فضحكت أم سلمة فقالت : تحتلم المرأة ؟ فقال : رسول الله  
 صلى الله عليه : « فيما يشبه الولد ؟ » .

[٣٣٢٩] ٣٢١٧- نا ابن سلام قال أنا الفزاري عن حميد عن أنس قال : بلغ عبد الله بن سلام مقدّم  
 رسول الله صلى الله عليه المدينة ، فأتاه فقال : إنني سائلك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي ، قال : ما

أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ؟ وَمَا أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ؟ وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ يَنْزَعُ الْوَلَدُ إِلَى أَبِيهِ، وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ يَنْزَعُ إِلَى أَحْوَالِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «خَبَّرَنِي بِهِنَّ أَنْفَا جَبْرِيلُ». قَالَ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: ذَاكَ عَدُوُّ الْيَهُودِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أَمَّا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ فَنَارٌ تَحْشُرُ النَّاسَ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ. وَأَمَّا أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ فزِيَادَةُ كِبْدِ حَوْتٍ وَأَمَّا الشَّبَهُ فِي الْوَلَدِ فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَشِيَ الْمَرْأَةَ فَسَبَقَهَا مَاءُهُ كَانَ الشَّبَهُ لَهُ، وَإِذَا اسْتَبَقَتْ كَانَ الشَّبَهُ لَهَا». قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ. ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْيَهُودَ قَوْمٌ بِهِتٌ، إِنْ عَلِمُوا بِإِسْلَامِي قَبْلَ أَنْ تَسْأَلَهُمْ بِهِتُونِي عِنْدَكَ. فَجَاءَتِ الْيَهُودُ، وَدَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ الْبَيْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أَيُّ رَجُلٍ فِيكُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ؟» قَالُوا: أَعْلَمْنَا وَابْنُ أَعْلَمْنَا، وَأَخِيرُنَا وَابْنُ أَخِيرِنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أَفَرَأَيْتُمْ إِنْ أَسْلَمَ عَبْدُ اللَّهِ؟» قَالُوا: أَعَاذَهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ، فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. فَقَالُوا: شَرْنَا وَابْنُ شَرَّنَا. وَوَقَعُوا فِيهِ..

[الحديث ٣٣٢٩ - أطرافه في: ٣٩١١، ٣٩٣٨، ٤٤٨٠].

[٣٣٣٠] ٣٢١٨ - نَا بَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَحْوَهُ، يَعْنِي: «لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْنَزِ اللَّحْمُ، وَلَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تَخْنُ أَنْثَى زَوْجَهَا».

[٣٣٣١] ٣٢١٩ - نَا أَبُو كَرِيبٍ وَمَوْسَى بْنُ حِزَامٍ قَالَا نَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ مَيْسِرَةَ الْأَشْجَعِيِّ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضَلْعٍ، وَإِنْ أَعْوَجَ شَيْءٌ فِي الضِّلْعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرَتْهُ، وَإِنْ تَرَكَتْهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ».

[الحديث ٣٣٣١ - طرفاه في: ٥١٨٤، ٥١٨٦].

[٣٣٣٢] ٣٢٢٠ - نَا عَمْرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ نَا أَبِي قَالَ نَا الْأَعْمَشُ قَالَ نَا زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ قَالَ نَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ نَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «وَإِنْ أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مَضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا بِأَرْبَعِ

كلمات : فيكتب عمله، ورزقه، وأجله، وشقي أو سعيد. ثم ينفخ فيه الروح. فإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخل الجنة، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار».

[٣٣٣٣]

٣٢٢١- نا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه قال : «إن الله وكل في الرحم ملكاً فيقول : يا رب نطفة، يا رب علقة، يا رب مضغة، فإذا أراد أن يخلقها قال : يا رب أذكر أم أنثى؟ يا رب أشقي أم سعيد؟ فما الرزق؟ فما الأجل؟ فيكتب كذلك في بطن أمه».

[٣٣٣٤]

٣٢٢٢- نا قيس بن حفص قال نا خالد بن الحارث قال نا شعبة عن أبي عمران الجوني عن أنس يرفعه : «إن الله يقول لأهون أهل النار عذاباً : لو أن لك ما في الأرض من شيء كنت تفتدي به؟ قال : نعم. قال : فقد سألتك ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم : أن لا تشرك بي، فأبيت إلا الشرك».

[الحديث ٣٣٣٤- طرفاه في : ٦٥٣٨، ٦٥٥٧].

[٣٣٣٥]

٣٢٢٣- نا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه : «لا تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها، لأنه أول من سن القتل».

[الحديث ٣٣٣٥- طرفاه في : ٦٨٦٧، ٧٣٢١].

الحديث الأول حديث أبي هريرة «خلق الله آدم وطوله ستون ذراعاً» كذا في وقع من هذا الوجه ، وعبد الله الراوى عن معمر هو ابن المبارك ، وقد رواه عبد الرزاق عن معمر فقال «خلق الله آدم على صورته وطوله ستون ذراعاً» ، وهذه الرواية تأتي في أول الاستئذان «وقد تقدم الكلام على معنى هذه اللفظة في أثناء كتاب العتق» ، وهذه الرواية تؤيد قول من قال أن الضمير لآدم ، والمعنى أن الله تعالى أوجده على الهيئة التي خلقه عليها لم ينتقل في النشأة أحوالاً ولا تردد في الأرحام أطواراً كذريته بل خلقه الله رجلاً كاملاً سويّاً من أول ما نفخ فيه الروح ، ثم عقب ذلك بقوله «وطوله ستون ذراعاً» فعاد الضمير أيضاً على آدم ، وقيل معنى قوله «على صورته» أى لم يشاركه في خلقه أحد ، إبطالا لقول أهل الطبائع . وخص بالذكر تنبيهاً بالأعلى على الأدنى ، والله أعلم .

قوله ( ستون ذراعاً ) يحتمل أن يريد بقدر الذراع المتعارف يومئذ عند المخاطبين ، والأول أظهر



لأن ذراع كل أحد بقدر ربعه فلو كان بالذراع المعهود لكانت يده قصيرة في جنب طول جسده .  
قوله ( فلما خلقه قال : اذهب فسلم ) سيأتي شرحه في أول الاستئذان .

قوله ( فكل من يدخل الجنة على صورة آدم ) أى على صفته ، وهذا يدل على أن صفات النقص من سواد وغيره تنتفى عند دخول الجنة ، وقد تقدم بيان ذلك في « باب صفة الجنة » وزاد عبد الرزاق في روايته هنا « وطوله ستون ذراعاً » وإثبات الواو فيه لثلاثتهم أن قوله « طوله » تفسير لقوله « على صورة آدم » وعلى هذا فقوله « وطوله » الخ من الخاص بعد العام ، ووقع عند أحمد من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً « كان طول آدم ستين ذراعاً في سبعة أذرع عرضاً » وأما ما روى عبد الرزاق من وجه آخر مرفوعاً « أن آدم لما أهبط كانت رجلاه في الأرض ورأسه في السماء ، فحطه الله إلى ستين ذراعاً » فظاهره أنه كان مفرط الطول في ابتداء خلقه ، وظاهر الحديث الصحيح أنه خلق في ابتداء الأمر على طول ستين ذراعاً وهو المعتمد ، وروى ابن أبي حاتم بإسناد حسن عن أبي بن كعب مرفوعاً « أن الله خلق آدم رجلاً طوالاً كثير شعر الرأس كأنه نخلة يتوق » .

قوله ( فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن ) أى أن كل قرن يكون نشأته في الطول أقصر من القرن الذى قبله ، فانهى تناقص الطول إلى هذه الأمة واستقر الأمر على ذلك . وقال ابن التين قوله « فلم يزل الخلق ينقص » أى كما يزيد الشخص شيئاً فشيئاً ، ولا يتبين ذلك فيما بين الساعتين ولا اليومين حتى إذا كثرت الأيام تبين ، فكذلك هذا الحكم في النقص ، ويشكل على هذا ما يوجد الآن من آثار الأمم السالفة كديار ثمود فإن مساكنهم تدل على أن قاماتهم لم تكن مفرطة الطول على حسب ما يقتضيه الترتيب السابق ، ولا شك أن عهدهم قديم ، وأن الزمان الذى بينهم وبين آدم دون الزمان الذى بينهم وبين أول هذه الأمة ، ولم يظهر لى إلى الآن ما يزيل هذا الإشكال . الحديث الثانى حديث أبي هريرة في صفة الجنة وقد تقدم في « باب صفة الجنة » وقوله « الألنجوج » بفتح الهمزة واللام وسكون النون بجيمين الأولى مضمومة والواو ساكنة : هر العود الذى يتبخر به ، ولفظ الألنجوج هنا تفسير الألو ، والعود تفسير التفسير ، وقوله في آخره « على خلق رجل واحد » هو بفتح أول خلق لا بضمه ، وقوله « ستون ذراعاً في السماء » أى في العلو والارتفاع . الحديث الثالث حديث أم سلمة في سؤالها عن غسل المرأة إذا احتلمت وقد تقدم الكلام عليه في الطهارة ، والغرض منه قوله في آخره « فم يشبه الولد » . الحديث الرابع حديث أنس في قصة إسلام عبد الله بن سلام ، وسيأتى بآتم من هذا السياق في أوائل الهجرة ، والغرض منه بيان سبب الشبه ، وقد علله هنا بالسبق ، وفي حديث ثوبان عند مسلم بالعلو ، وسأذكر وجه الجمع بينهما في المكان المذكور إن شاء الله تعالى . الحديث الخامس حديث أبي هريرة .

قوله ( عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ) لم يسبق للمتن المذكور طريق يعود عليها هذا الضمير ، وكأنه يشير به إلى أن اللفظ الذى حدث به شيخه هو بمعنى اللفظ الذى ساقه ، فكأنه كتب من حفظه وتردد في بعضه ، ويؤيده أنه وقع في نسخة الصغاني بعد قوله « نحوه » يعنى ولم أره من طريق ابن المبارك عن معمر إلا عند المصنف ، وسيأتى عنده في ذكر موسى عليه السلام من رواية عبد الرزاق عن معمر بهذا اللفظ ، إلا أنه زاد في آخره « الدهر » .

**قوله ( لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم )** يخنز بفتح أوله وسكون الخاء وكسر النون وبفتحتها أيضاً بعدها زاي أى يئن ، والخنز التغير والتن ، قيل أصله أن بنى إسرائيل ادخروا لحم السلوى وكانوا نهوا عن ذلك فعوقبوا بذلك حكاة القرطبي وذكره غيره عن قتادة . وقال بعضهم : معناه لولا أن بنى إسرائيل سنا ادخار اللحم حتى أنتن لما ادخر فلم يئن ، وروى أبو نعيم في « الحلية » عن وهب بن منبه قال : فى بعض الكتب لولا أنى كتبت الفساد على الطعام لخزنه الأغنياء عن الفقراء .

**قوله ( ولولا حواء )** أى امرأة آدم وهى بالمد ، قيل سميت بذلك لأنها أم كل حى ، وسيأتى صفة خلقها فى الحديث الذى بعده ، وقوله « لم تخن أنثى زوجها » فيه إشارة إلى ما وقع من حواء فى تزويجها لآدم الأكل من الشجرة حتى وقع فى ذلك ، فعنى خيانتها أنها قبلت ما زين لها أبليل حتى زينته لآدم ، ولما كانت هى أم بنات آدم أشبهنها بالولادة ونزع العرق فلا تكاد امرأة تسلم من خيانة زوجها بالفعل أو بالقول ، وليس المراد بالخيانة هنا ارتكاب الفواحش حاشا وكلا . ولكن لما مالت إلى شهوة النفس من أكل الشجرة وحسنت ذلك لآدم عد ذلك خيانة له ، وأما من جاء بعدها من النساء فخيانة كل واحدة منهن بحسبها . وقريب من هذا حديث « جحد آدم فجحدت ذريته » وفى الحديث إشارة إلى تسلية الرجال فيما يقع لهم من نسائهم بما وقع من أمهن الكبرى ، وأن ذلك من طبعهن فلا يفرط فى لوم من وقع منها شيء من غير قصد إليه أو على سبيل التدور ، وينبغى لمن أن لا يتمكن بهذا فى الاسترسال فى هذا النوع بل يضبطن أنفسهن ويجاهدن هواهن ، والله المستعان . الحديث السادس .

**قوله ( موسى بن حزام )** بكسر المهملة بعدها زاي خفيفة ، وهو ترمذى نزل بلخ ، وثقه النسائي وغيره ، وكان زاهداً عالماً بالسنة ، وماله فى البخارى إلا هذا الموضع .

**قوله ( عن مبصرة )** هو ابن عمارة الأشجعي الكوفي ، وماله فى البخارى سوى هذا الحديث ، وقد ذكره فى النكاح من وجه آخر . وله حديث آخر فى تفسير آل عمران .

**قوله ( استوصوا )** قيل معناه تواصلوا بهن ، والباء للتعدية والاستفعال بمعنى الأفعال كالاستجابة بمعنى الإجابة ، وقال الطيبى : السين للطلب وهو للمبالغة أى اطلبوا الوصية من أنفسكم فى حقهن ، أو اطلبوا الوصية من غيركم بهن كمن يعود مريضاً فيستحب له أن يحثه على الوصية والوصية بالنساء أكد لضعفهن واحتياجهن إلى من يقوم بأمرهن ، وقيل معناه اقبلوا وصيتي فيهن واعملوا بها وارفقوا بهن وأحسنوا عشرتهن . قلت : وهذا أوجه الأوجه فى نظري ، وليس مخالفاً لما قال الطيبى .

**قوله ( خلقت من ضلع )** بكسر المعجمة وفتح اللام ويجوز تسكينها ، قيل فيه إشارة إلى أن حواء خلقت من ضلع آدم الأيسر وقيل من ضلعه القصير ، أخرجه ابن إسحق وزاد « اليسرى من قبل أن يدخل الجنة وجعل مكانه لحم » . ومعنى خلقت أى أخرجت كما تخرج النخلة من النواة ، قال القرطبي : يحتمل أن يكون معناه أن المرأة خلقت من مبلغ ضلع فهى كالضلع ، زاد فى رواية الأعرج عن أبي هريرة عند مسلم « لن تستقيم لك على طريقة » .

قوله ( وأن أعوج شيء في الضلع أعلاه ) قيل فيه إشارة إلى أن أعوج مافي المرأة لسانها ، وفي استعمال أعوج استعمال لأفعل في العيوب وهو شاذ ، وفائدة هذه المقدمة أن المرأة خلقت من ضلع أعوج فلا ينكر أعوجاجها ، أو الإشارة إلى أنها لا تقبل التقويم كما أن الضلع لا يقبله .

قوله ( فإن ذهبت تقيمه كسرته ) قيل هو ضرب مثل للطلاق أى إن أردت منها أن تترك أعوجاجها أفضى الأمر إلى فراقها ، ويؤيده قوله في رواية الأعرج عن أبي هريرة عند مسلم « وإن ذهبت تقيمها كسرتها ، وكسرها طلاقها » ويستفاد من حديث الباب أن الضلع مذكر خلافاً لمن جزم بأنه مؤنث واحتج برواية مسلم ولا حجة فيه لأن التأنيث في روايته للمرأة ، وقيل إن الضلع يذكر ويؤنث وعلى هذا فاللفظان صحيحان . الحديث السابع حديث عبد الله وهو ابن مسعود « يجمع خلق أحدكم في بطن أمه » الحديث بتمامه ، وسيأتى شرحه في كتاب القدر مستوفى إن شاء الله تعالى ، ومناسبته للترجمة من قوله فيها « ذريته » فإن فيه بيان خلق ذرية آدم . الحديث الثامن حديث أنس في ذلك وسيأتى أيضاً هناك . الحديث التاسع حديث أنس .

قوله ( يرفعه ) هي لفظة يستعملها المحدثون في موضع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك .  
قوله ( أن الله تعالى يقول لأهون أهل النار عذاباً ) يقال هو أبر طالب ، وسيأتى شرحه في أواخر كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى ، ومناسبته للترجمة من قوله « وأنت في صلب آدم » فإن فيه إشارة إلى قوله تعالى ﴿ وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ﴾ الآية . الحديث العاشر حديث عبد الله هو ابن مسعود « لا تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها » وسيأتى شرحه في القصص ، وأورده هنا ليلمح بقصة ابني آدم حيث قتل أحدهما الآخر ، ولم يصح على شرطه شيء من قصتهما ، وفيما قصه الله علينا في القرآن من ذلك كفاية عن غيره . واختلف في اسم القاتل فالمشهور قاييل بوزن المقتول لكن أوله هاء وقيل اسم المقتول « قين » بلفظ الحداد وقيل « قين » بزيادة ألف . وذكر السدي في تفسيره عن مشايخه بأمانيده أن سبب قتل قاييل لأخيه هابيل أن آدم كان يزوج ذكر كل بطن من ولده بأنثى الآخر ، وأن أخت قاييل كانت أحسن من أخت هابيل فأراد قاييل أن يستأثر بأخته ففعله آدم ، فلما ألح عليه أمرهما أن يقربا قرباناً فقرب قاييل حزمة من زرع وكان صاحب زرع ، وقرب هابيل جذعة سمينة وكان صاحب مواش ، فنزلت نار فأكلت قربان هابيل دون قاييل ، وكان ذلك سبب الشر بينهما وهذا هو المشهور . ونقل الثعلبي بسند واه عن جعفر الصادق أنه أنكر أن يكون آدم زوج ابنا له بابتة له وإنما زوج قاييل جنية . وزوج هابيل حورية فغضب قاييل فقال : يابني ما فعلته إلا بأمر الله ، فقربا قرباناً . وهذا لا يثبت عن جابر ولا عن غيره ، ويلزم منه أن بنى آدم من ذرية إبليس لأنه أبو الجن كلهم أو من ذرية الحور العين . وليس لذلك أصل ولا شاهد .

ب

## الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ

٣٢٢٤- قال وقال الليثُ عن يحيى بن سعيدٍ عن عمرةَ عن عائشةَ قالتُ سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم يقولُ: «الأرواحُ جنودٌ مُجَنَّدَةٌ، فما تعارفَ منها ائتلفَ، وما تناكرَ منها اختلفَ». قال يحيى بنُ أيُّوبَ: نبي يحيى بنُ سعيدٍ بهذا.

**قوله (باب الأرواح جنود مجندة)** كذا ثبتت هذه الترجمة في معظم الروايات ، وهي متعلقة بترجمة خلق آدم وخريته ، للإشارة إلى أنهم ركبوا من الأجسام والأرواح .

**قوله (وقال الليث)** وصله المصنف في «الأدب المفرد» عن عبد الله بن صالح عنه .

**قوله (الأرواح جنود مجندة الخ)** قال الخطابي : يحتمل أن يكون إشارة إلى معنى التشاكل في الخير والشر والصلاح والفساد ، وأن الخير من الناس يحن إلى شكله والشرير نظير ذلك يميل إلى نظيره فتعارف الأرواح يقع بحسب الطباع التي جبلت عليها من خير وشر ، فإذا اتفقت تعارفت ، وإذا اختلفت تناكرت . ويحتمل أن يراد الإخبار عن بدء الخلق في حال الغيب على ما جاء أن الأرواح خلقت قبل الأجسام ، وكانت تلتقي فتتشام ، فلما حلت بالأجسام تعارفت بالأمر الأول فصارت تعارفها وتناكرها على ما سبق من العهد المتقدم . وقال غيره : المراد أن الأرواح أول ما خلقت خلقت على قسمين ، ومعنى تقابلها أن الأجساد التي فيها الأرواح إذا التقت في الدنيا ائتلفت أو اختلفت على حسب ما خلقت عليه الأرواح في الدنيا إلى غير ذلك بالتعارف . قلت : ولا يعكر عليه أن بعض المتناكرين ربما ائتلفا ، لأنه محمول على مبدأ التلاقي ، فإنه يتعلق بأصل الخلقة بغير سبب . وأما في ثاني الحال فيكون مكتسباً لتجدد وصف يقتضي الألفة بعد النفرة كإيمان الكافر وإحسان المسيء . وقوله «جنود مجندة» أي أجناس مجنسة أو جموع مجمعة ، قال ابن الجوزي : ويستفاد من هذا الحديث أن الإنسان إذا وجد من نفسه نفرة ممن له فضيلة أو صلاح فينبغي أن يبحث عن المقتضى لذلك ليسعى في إزالته حتى يتخلص من الوصف المذموم ، وكذلك القول في عكسه . وقال القرطبي : الأرواح وإن أنفقت في كونها أرواحاً لكنها تميز بأمر مختلف تتنوع بها ، فتتشاكل أشخاص النوع الواحد وتتناسب بسبب ما اجتمعت فيه من المعنى الخاص لذلك النوع للمناسبة ، ولذلك نشاهد أشخاص كل نوع تألف نوعها وتنفرد من مخالفتها . ثم إنا نجد بعض أشخاص النوع الواحد يتآلف وبعضها يتنافر ، وذلك بحسب الأمور التي يحصل الاتفاق والانفراق بسببها .

**قوله (وقال يحيى بن أيوب)** هو المصري (حدثني يحيى بن سعيد بهذا) يعني مثل الذي قبله ، وقد وصله الإسماعيلي من طريق سعيد بن أبي مريم عن يحيى بن أيوب به ، ورويناه موصولاً في مسند أبي يعلى وفيه قصة في أوله عن عمرة بنت عبد الرحمن قالت «كانت امرأة مزاحمة بمكة فزلت على امرأة مثلها في المدينة ، فبلغ ذلك عائشة فقالت : صدق حيي ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر مثله . ورويناه

في فوائد أبي بكر بن زبور من طريق الليث أيضاً بسنده الأول بهذه القصة بمعناها ، قال الإسماعيلي : أبو صالح ليس من شرط هذا الكتاب ولا يحيى بن أيوب في الأصول ، وإنما يخرج له البخاري في الاستشهاد ، فأورد البخاري هذا الحديث من الطريقتين بلا إسناد فصار أقوى مما لو ساقه بإسناد اهـ . وكان سبب ذلك أن الناظر في كتابه ربما اعتقد أن له عنده إسناداً آخر ، ولا سيما وقد ساقه بصيغة الجزم فيعتقد أنه على شرطه ، وليس الأمر كذلك . قلت : وللمتن شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه مسلم .

### باب قول الله عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ ﴾

قال ابن عباس : ﴿ بَادِي الرَّأْيِ ﴾ : ما ظهر لنا . ﴿ أَقْلَعِي ﴾ : أمسكي . ﴿ وَفَارَ التَّنُورُ ﴾ : نبع الماء .

وقال عكرمة : وجه الأرض .

وقال مجاهد ﴿ الْجُودِي ﴾ : جبل بالجزيرة . ﴿ دَابَّ ﴾ : حال . ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ ﴾ إلى آخر السورة .

[٣٣٣٧] ٣٢٢٥ - نا عبدان قال أنا عبد الله عن يونس عن الزهري قال سالم : وقال ابن عمر : قام رسول الله صلى الله عليه في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم ذكر الدجال فقال : « إِنِّي لَأُنْذِرُكُمْ ، وما من نبي إلا أنذرته قومه ، لقد أنذر نوح قومه ، ولكني أقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه : تعلمون أنه أعور وأن الله ليس بأعور » .

[٣٣٣٨] ٣٢٢٦ - نا أبو نعيم قال نا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة قال سمعت أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا عَنِ الدَّجَالِ مَا حَدَّثَ بِهِ نَبِيٌّ قَوْمَهُ : إِنَّهُ أَعُورٌ ، وَإِنَّهُ يَجِيءُ مَعَهُ بِمِثَالِ الْجَنَةِ وَالنَّارِ ، فَالَّتِي يَقُولُ إِنَّهَا الْجَنَّةُ هِيَ النَّارُ ، وَإِنِّي أَنْذِرُكُمْ كَمَا أَنْذَرَ بِهِ نُوحٌ قَوْمَهُ » .

[٣٣٣٩] ٣٢٢٧ - نا موسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد بن زياد قال نا الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « يَجِيءُ نُوحٌ وَأُمَّتُهُ ، فيقول الله : هل بلغت ؟ فيقول : نعم أي رب . فيقول لأُمَّتِهِ : هل بلغتكم ؟ فيقولون : لا ، ما جاءنا من نبي . فيقول لنوح : من يشهد لك ؟ فيقول : محمد وأُمَّتُهُ ، فنشهد أنه قد بلغ ، وهو قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ والوسط : العدل .

[الحديث ٣٣٣٩ - طرفاه في : ٤٤٨٧ ، ٧٣٤٩]

[٣٣٤٠] ٣٢٢٨- فَاِِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ نَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ قَالَ نَا أَبُو حَيَّانَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي دَعْوَةٍ، فَرُفِعَ إِلَيْهِ الذِّرَاعُ - وَكَانَتْ تَعْبُجُهُ - فَهَسَّ مِنْهَا نَهْسَةً وَقَالَ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. هَلْ تَدْرُونَ بِمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَيُبْصِرُهُمُ النَّاطِرُ، وَيَسْمَعُهُمُ الدَّاعِي، وَتَدْنُو مِنْهُمْ الشَّمْسُ، فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: أَلَا تَرُونَ إِلَيَّ مَا أَنْتُمْ فِيهِ، إِلَيَّ مَا بَلَغَكُمْ؟ أَلَا تَنْظُرُونَ إِلَيَّ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ؟ فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: أَبُوكُمْ آدَمُ. فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ، أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، وَأَسْكَنْكَ الْجَنَّةَ. أَلَا تَشْفَعُ لَنَا إِلَى رَبِّكَ؟ أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ وَمَا بَلَغْنَا؟ فَيَقُولُ: رَبِّي غَضِبَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَا يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَنَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُ. نَفْسِي نَفْسِي، أَذْهَبُوا إِلَيَّ غَيْرِي، أَذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ. فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ، أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، وَسَمَّاكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا. أَمَا تَرَى إِلَيَّ مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا بَلَغْنَا؟ أَلَا تَشْفَعُ لَنَا إِلَى رَبِّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّي غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَا يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ. نَفْسِي نَفْسِي، ائْتُوا النَّبِيَّ. فَيَأْتُونِي. فَأَسْجُدُ تَحْتَ الْعَرْشِ، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَاشْفَعْ تَشْفَعُ، وَسَلْ تَعْطَهُ».

قال محمد بن عبيد: لا أحفظ سائره.

[الحديث ٣٣٤٠ - طرفاه في: ٣٣٦١، ٤٧١٢].

[٣٣٤١] ٣٢٢٩- فَاِِنَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ نَا أَبُو أَحْمَدَ عَنْ سَفِيَّانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْأَسْوَدِ ابْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَرَأَ: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ مِثْلَ قِرَاءَةِ الْعَامَةِ.

[الحديث ٣٣٤١ - أطرافه في: ٣٣٤٥، ٣٣٧٦، ٤٨٦٩، ٤٨٧٠، ٤٨٧١، ٤٨٧٢، ٤٨٧٣، ٤٨٧٤].

**قوله (باب قول الله تعالى: ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه)** كذا لأبي ذر ويؤيده ما وقع في الترجمة من شرح الكلمات اللاتي من هذه القصة في سورة هود وفي رواية الحفصي ﴿واتل عليهم نبأ نوح - إلى قوله - من المسلمين﴾ وللباقين ﴿إنا أرسلنا نوحا إلى قومه أن أنذر قومك من قبل أن يأتهم عذاب أليم﴾ إلى آخر السورة، وقد ذكر بعض هذا الأخير في رواية أبي ذر قبل الأحاديث المرفوعة. ونوح هو ابن ملك بفتح اللام وسكون الميم بعدها كاف ابن متوشلخ بفتح الميم وتشديد المنة المضمومة بعدها واو ساكنة وفتح الشين المعجمة واللام بعدها معجمة ابن خنوخ بفتح المعجمة وضم النون الخفيفة بعدها واو ساكنة ثم معجمة وهو لإدريس فيما يقال. وقد ذكر ابن جرير أن مولد نوح كان بعد وفاة آدم بمائة وستة وعشرين عاماً، وأنه بعث

وهو ابن ثلاثمائة وخمسين وقيل غير ذلك ، وأنه عاش بعد الطوفان ثلاثمائة سنة وخمسين ، وقيل أن مدة عمره ألف سنة إلا خمسين عاماً قبل البعثة وبعدها وبعد الفرق قاله أعلم . وصحح ابن حبان من حديث أبي أمامة « أن رجلاً قال : يا رسول الله أنبي كان آدم ؟ قال : نعم . قال : فكيف كان بينه وبين نوح ؟ قال عشرة قرون . »

**قوله ( قال ابن عباس بادی الرأي ما ظهر لنا )** وصله ابن أبي حاتم عن طريق عطاء عنه أى أول النظر قبل التأمل .

**قوله ( أقلمى : أمسكى ، وفار التنور : نبع الماء )** وصل ذلك ابن أبي حاتم أيضاً من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس .

**قوله ( وقال عكرمة وجه الأرض )** وصله ابن جرير من طريق أبي إسحق الشيباني عن عكرمة في قوله « وفار التنور » قال وجه الأرض .

**قوله ( وقال مجاهد : الجودي جبل بالجزيرة )** وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عنه وزاد « تشاغت الجبال يوم الفرق وبوانضع هو لله فلم يفرق وأرسيه عليه سفينة نوح » .

**قوله ( دأب حال )** وصله القريباني من طريق مجاهد أيضاً . ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث : الأول حديث ابن عمر في ذكر الدجال وسيأتي شرحه في الفتن ، والغرض منه قوله فيه « ولقد أنذرته نوح قومه » وخص نوحاً بالذكر لأنه أول من ذكره ، وهو أول الرسل المذكورين في قوله تعالى « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً » . الثاني حديث أبي هريرة في المعنى كذلك . الثالث حديث أبي سعيد في شهادة أمة محمد صلى الله عليه وسلم لنوح بالتبليغ ، وسيأتي شرحه في تفسير سورة البقرة ، ويأتي في تفسير سورة نوح بيان السبب في عبادة قوم نوح الأصنام . الرابع حديث أبي هريرة في الشفاعة .

**قوله فيه ( دعوة )** بضم أوله . **الوليمة .** وقوله ( فرفعت إليه الذراع ) أى ذراع الشاة وسيأتي بيان ذلك في الأطعمة .

**قوله ( فنهس )** بنون ومهملة أى أخذ منها بأطراف أسنانه ، ووقع في رواية أبي ذر في المعجمة وهو قريب من المهمل .

**قوله ( أنا سيد الناس يوم القيامة )** خصه بالذكر لظهور ذلك له يومئذ حيث تكون الأنبياء كلهم تحت لوائه ويبعثه الله المقام المحمود كما سيأتي بيانه في الرقاق مع تمتة شرح الحديث إن شاء الله تعالى . والغرض منه هنا قوله « فيقولون يا نوح أنت أول الرسل إلى أهل الأرض ، وسماك الله عبداً شكوراً » فأما كونه أول الرسل فقد استشكل بأن آدم كان نبياً وبالضرورة تعلم أنه كان على شريعة من العبادة وأن أولاده أخذوا ذلك عنه فعلى هذا فهو رسول إليهم فيكون هو أول رسول ، فيحتمل أن تكون الأولوية في قول أهل الموقف لنوح مقيدة بقولهم إلى أهل الأرض لأنه في زمن آدم لم يكن للأرض أهل أو لأن رسالة آدم إلى بنيته كانت كالترية

للأولاد ، ويحتمل أن يكون المراد أنه رسول أرسل إلى بنيه وغيرهم من الأمم الذين أرسل إليهم مع تفرقهم في عدة بلاد ، وآدم إنما أرسل إلى بنيه فقط وكانوا مجتمعين في بلدة واحدة ، واستشكله بعضهم بإدريس ، ولا يرد لأنه اختلف في كونه جد نوح كما تقدم ، وقد تقدم شيء من هذا في أول كتاب التيمم فيما يتعلق بخصوصية نبينا بعموم البعثة عليه وعلى جميع الأنبياء الصلاة والسلام . وأما قولهم « وسماك الله عبداً شكورا » فإشارة إلى قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾ وروى عبد الرزاق بسند مقطوع « أن نوحاً كان إذا ذهب إلى الغائط قال : الحمد لله الذي رزقني لذته ، وأبقى في قوته ، وأذهب عني أذاه » . الخامس حديث ابن مسعود في قراءة ﴿ فهل من مدكر ﴾ وسيأتي في تفسير اقتربت .

﴿ وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (١٢٣) إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿ إِلَى ﴾ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴿ ، قال ابن عباس : يُذكرُ بخيرٍ . . ﴿ سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ ﴾ (١٣٠) إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿ (١٣١) إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .  
يُذكرُ عن ابن مسعود وابن عباس أنَّ إلیاسَ هو إدريسُ .

**قوله ( باب : وإن إلياس لمن المرسلين إذ قال لقومه ألا تتقون - إلى - وتركنا عليه في الآخرين )**  
سقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر ، وكان المصنف رجح عنده كون إدريس ليس من أجداد نوح فلهذا ذكره بعده ، وسأذكر ما في ذلك في الباب الذي يليه . وإلياس بهمة قطع وهو اسم عبراني . وأما قوله تعالى ﴿ سلام على الياسين ﴾ فقرأه الأكثر بصورة الاسم المذكور وزيادة ياء ونون في آخره ، وقرأ أهل المدينة « آل ياسين » بفصل آل من ياسين ، وكان بعضهم يتأول أن المراد سلام على آل محمد صلى الله عليه وسلم وهو بعيد ، ويؤيد الأول أن الله تعالى إنما أخبر في كل موضع ذكر فيه نبياً من الأنبياء في هذه السورة بأن السلام عليه فكذلك السلام في هذا الموضع على إلياس المبدأ بذكره ، وإنما زيدت فيه الياء والنون كما قالوا في إدريس وإدراسين والله أعلم .

**قوله ( قال ابن عباس )** وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ سلام على الياسين ﴾ يذكر بخير .

**قوله ( ويذكر عن ابن مسعود وابن عباس أن إلياس هو إدريس )** أما قول ابن مسعود فوصله عبد بن حميد وابن أبي حاتم بإسناد حسن عنه قال : إلياس هو إدريس ، ويعقوب هو إسرائيل . وأما قول ابن عباس فوصله جويبير في تفسيره عن الضحاك عنه وإسناده ضعيف ، ولهذا لم يجزم به البخاري . وقد أخذ أبو بكر بن العربي من هذا أن إدريس لم يكن جداً لنوح وإنما هو من بني إسرائيل لأن إلياس قد ورد أنه من بني إسرائيل ، واستدل على ذلك بقوله عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم « مرحباً بالنبي الصالح والأخ الصالح » ولو كان من أجداده لقال له كما قال له آدم وإبراهيم « والابن الصالح » وهو استدلال جيد إلا أنه قد يجاب عنه بأنه قال ذلك على سبيل التواضع والتلطف فليس ذلك نصاً فيما زعم . وقد قال ابن إسحق في أول



السيرة النبوية لما ساق النسب الكريم فلما بلغ إلى نوح قال : ابن ملك بن متوشلخ بن خنوخ وهو إدريس النبي فيما يزعمون ، وأشار بذلك إلى أن هذا القول مأخوذ عن أهل الكتاب . واختلف في ضبطه فالأكثر خنوخ بمعجمتين بعد الأول نون بوزن ثمود ، وقيل بزيادة ألف في أوله وسكون المعجمة الأولى ، وقيل غير ذلك لكن بحذف الواو ، وقيل كذلك لكن بدل الخاء الأولى هاء ، وقيل كالثاني لكن بدل المعجمة مهملة . واختلف في لفظ إدريس فقيل هو عربي واشتقاقه من الدراسة وقيل له ذلك لكثرة درسه الصحف ، وقيل بل هو سرياني ، وفي حديث أبي ذر الطويل الذي صححه ابن حبان أنه كان سريانياً ، ولكن لا يمنع ذلك كون لفظ إدريس عربياً إذا ثبت بأن له اسمين .

### إدريس

وقول الله عز وجل : ﴿ وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴾

٣٢٣٠- نا عبدان قال أنا عبد الله بن المبارك قال أنا يونس عن الزهري... ح .

[٣٣٤٢]

ونا أحمد بن صالح قال نا عنبسة قال نا يونس عن ابن شهاب قال : قال أنس بن مالك : كان أبوذر يحدث أن رسول الله صلى الله عليه قال : «فُرج سقف بيتي وأنا بمكة ، فنزل جبريل ففرج صدري ، ثم غسله بماء زمزم ، ثم جاء بطست من ذهب ممتلئ حكمة وإيماناً فأفرغها في صدري ، ثم أطبقه ، ثم أخذ بيدي فخرج بي إلى السماء ، فلما جاء إلى السماء الدنيا قال جبريل لخازن السماء : افتح . قال : من هذا ؟ قال : جبريل ، قال : معك أحد ؟ قال : معي محمد ، قال : أرسل إليه ؟ قال : نعم ، فافتح . فلما علونا السماء إذا رجل عن يمينه أسودة وعن يساره أسودة ، فإذا نظر قبل يمينه ضحك ، وإذا نظر قبل شماله بكى ، فقال : مرحباً بالنبي الصالح والابن الصالح . قلت : من هذا يا جبريل ؟ قال : هذا آدم ، وهذه الأسودة عن يمينه وعن شماله نسَمُ بنيه ، فأهل اليمين منهم أهل الجنة ، والأسودة التي عن شماله أهل النار ، فإذا نظر قبل يمينه ضحك وإذا نظر قبل شماله بكى . ثم عرج بي جبريل حتى أتى السماء الثانية فقال لخازنها : افتح ، فقال له خازنها مثل ما قال الأول ، ففتح . قال أنس : فذكر أنه وجد في السماوات إدريس وموسى وعيسى وإبراهيم ، ولم يثبت لي كيف منازلهم ، غير أنه قد ذكر أنه وجد آدم في السماء الدنيا وإبراهيم في السادسة . وقال أنس : «فلما مر جبريل بإدريس قال : مرحباً بالنبي الصالح والأخ الصالح ، فقلت : من هذا ؟ قال : هذا إدريس . ثم مررت بموسى فقال : مرحباً بالنبي الصالح والأخ الصالح ، قلت : من هذا ؟ قال : هذا موسى . ثم مررت بعيسى فقال : مرحباً بالنبي الصالح والأخ

الصالح . فقلت : من هذا ؟ قال : عيسى . ثم مررت بإبراهيم فقال : مرحباً بالنبى الصالح والابن الصالح ، قلت : من هذا ؟ قال : هذا إبراهيم . قال : وأخبرني ابن حزم أن ابن عباس وأباحبة الأنصاري كانا يقولان : قال النبى صلى الله عليه : « ثم عرج بي حتى ظهرت لمستوى أسمع صريف الأقلام » . فقال ابن حزم وأنس بن مالك قال النبى صلى الله عليه : « ففرض الله عليّ خمسين صلاة ، فرجعت بذلك حتى أمر بموسى فقال موسى : ما الذي فرض على أمتك ؟ قلت : فرض عليهم خمسون صلاة ، قال : فراجع ربك ، فإن أمتك لا تطيق ذلك ، فرجعت ، فراجع ربى ، فوضع شطرها . فرجعت إلى موسى فقال : راجع ربك ، فذكر مثله فوضع شطرها ، فرجعت إلى موسى فقال : ذلك ، ففعلت فوضع شطرها فرجعت إلى موسى فأخبرته فقال : راجع ربك ، فإن أمتك لا تطيق ذلك ، فرجعت فراجع ربى فقال : هي خمس وهي خمسون ، لا يبدل القول لدي ، فرجعت إلى موسى فقال : راجع ربك ، فقلت : قد استحسنت من ربى . ثم انطلق حتى أتى بي السدرة المنتهى ، فغشيها ألوان لا أدري ما هي . ثم أدخلت فإذا فيها جنابذ اللؤلؤ ، وإذا ترابها المسك » .

**قوله (باب ذكر إدريس)** سقط لفظ « باب » من رواية أبى ذر وزاد فى رواية الحفصى « وهو جد أبى نوح وقيل جد نوح » . قلت : الأول أولى من الثانى ما تقدم ، ولعل الثانى أطلق ذلك مجازاً لأن جد الأب جد . ونقل بعضهم الإجماع على أنه جد لنوح ، وفيه نظر لأنه إن ثبت ما قال ابن عباس أن إلياس هو إدريس لزم أن يكون إدريس من ذرية نوح لا أن نوحاً من ذريته لقوله تعالى فى سورة الأنعام ﴿ ونوحاً هدينا من قبل ومن ذريته داود وسليمان - إلى أن قال - وعيسى وإلياس ﴾ فدل على أن إلياس من ذرية نوح سواء قلنا إن الضمير فى قوله « ومن ذريته » لنوح أو لإبراهيم ، لأن إبراهيم من ذرية نوح فن كان من ذرية إبراهيم فهو من ذرية نوح لا محالة . وذكر ابن إسحق فى « المبتدأ » أن إلياس هو ابن نسي بن فنحاص بن العيزار بن هارون أخى موسى بن عمران فآله أعلم . وذكر وهب فى « المبتدأ » أن إلياس عمر كما عمر الخضر وأنه يبقى إلى آخر الدنيا فى قصة طويلة ، وأخرج الحاكم فى « المستدرک » من حديث أنس أن إلياس اجتمع بالنبى صلى الله عليه وسلم وأكلا جميعاً وأن طوله ثلاثمائة ذراع وأنه قال إنه لا يأكل فى السنة إلا مرة واحدة ، أورده الذهبى فى ترجمة يزيد بن يزيد البلرى وقال : إنه خبر باطل .

**قوله (وقوله تعالى : ﴿ورفعناه مكاناً علياً﴾)** ثم ساق حديث الإسراء من رواية أبى ذر ، وقد تقدم شرحه فى أوائل الصلاة ، وكأنه أشار بالترحمه إلى ما وقع فيه أنه وجده فى السماء الرابعة ، وهو مكان على بغير شك ، واستشكل بعضهم ذلك بأن غيره من الأنبياء أرفع مكاناً منه ثم أجاب بأن المراد أنه لم يرفع إلى السماء من هو

حتى غيره ، وفيه نظر لأن عيسى أيضاً قد رفع وهو حي على الصحيح ، وكون إدريس رفع وهو حي لم يثبت من طريق مرفوعة قوية ، وقد روى الطبري أن كعباً قال لابن عباس في قوله تعالى ﴿ ورفعناه مكاناً علياً ﴾ أن إدريس سأل صديقاً له من الملائكة فحملة بين جناحيه ثم صعد به ، فلما كان في السماء الرابعة تلقاه ملك الموت فقال له أريد أن تعلمني كم بقي من أجل إدريس ؟ قال : وأين إدريس ؟ قال : هو معي ، فقال : إن هذا لشيء عجيب ، أمرت بأن أقبض روحه في السماء الرابعة فقلت : كيف ذلك وهو في الأرض ؟ فقبض روحه ، فذلك قوله تعالى ﴿ ورفعناه مكاناً علياً ﴾ وهذه من الإسرائيليات ، والله أعلم بصحة ذلك . وذكر ابن قتيبة أن إدريس رفع وهو ابن ثلاثمائة وخمسين سنة . وفي حديث أبي ذر الطويل الذي صححه ابن حبان أن إدريس كان نبياً رسولاً وأنه أول من خط بالقلم ، وذكر ابن إسحق له أوليات كثيرة ، منها أنه أول من خاط الثياب .

( تنبيه ) : وقع في أكثر الروايات « وقال عبدان » وفي روايتنا من طريق أبي ذر « حدثنا عبدان » وصله أيضاً الجوزقي من طريق محمد بن الليث عن عبد الله بن عثمان وهو عبدان به .

ب

قول الله عز وجل : ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ﴾

وقوله تعالى : ﴿ إِذْ أَنْذَرْنَاهُمْ بِالْأَحْقَافِ ﴾ إلى قوله : ﴿ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ ﴾

فيه عن عطاء وسليمان عن النبي صلى الله عليه .

وقول الله تعالى : ﴿ وَأَمَّا عَادُ فَأَهْلِكُوا بَرِيحٍ صَرْصَرٍ ﴾ : شديد ﴿ عَاتِيَةٍ ﴾ .

قال ابن عيينة : عتت على الخزان ﴿ سَخَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ : متتابعة

﴿ فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ الآية . أصولها ، ﴿ فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ﴾ بقية .

[٣٣٤٣] ٣٢٣١- نا محمد بن عرعر قال نا شعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال : « نُصِرْتُ بِالصَّبَا ، وَأُهْلِكْتُ عَادٌ بِالْدُّبُورِ » .

[٣٣٤٤] ٣٢٣٢- قال : وقال ابن كثير عن سفيان عن أبيه عن ابن أبي نعم عن أبي سعيد قال :

بعث علي إلى النبي صلى الله عليه بذهيبة ، فقسمها بين أربعة ، الأقرع بن حابس الحنظلي ثم الحاشعي ، وعيينة بن بدر الفزاري ، وزيد الطائي ثم أحد بني نهران ، وعلقمة بن علاثة العامري ثم أحد بني كلاب . فغضبت قريش والأنصار قالوا : يعطي صناديد أهل نجد ويدعنا . قال : إنما أتألفهم . فأقبل رجل غائر العينين مشرف الوجنتين ناتئ الجبين كثر اللحية مخلوق فقال : اتق الله

يا محمد، فقال: «من يُطع الله إذا عصيت؟ أيا مني الله على أهل الأرض فلا تأمنوني؟» فسأله رجل قتلته - أحسبه خالد بن الوليد - فمنعه، فلمّا ولى قال: «إنّ من ضئضى هذا - أو في عقب هذا - قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، لئن أنا أدركتهم لأقتلنهم قتل عادٍ».

[الحديث ٣٣٤٤ - أطرافه في: ٣٦١٠، ٤٣٥١، ٤٦٦٧، ٥٠٥٨، ٦١٦٣، ٦٩٣١، ٦٩٣٣، ٧٤٣٢، ٧٥٦٢].

٣٢٣٣ - فاخالد بن يزيد قال نا إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأسود قال: سمعتُ عبد الله قال: سمعتُ النبي صلى الله عليه يقرأ: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾.

[٣٣٤٥]

قوله (باب قول الله تعالى: وإلى عاد أخاهم هوداً) هو هود بن عبد الله بن رباح بن جاور بن عاد ابن عوص بن ارم بن سام بن نوح. وسماه أخاً لم لكونه من قبيلتهم لا من جهة أخوة الدين، هذا هو الراجح في نسبه. وأما ابن هشام فقال اسمه عابر بن أرفخشذ بن سام بن نوح.

قوله (إذ أنذر قومه بالأحقاف - إلى قوله - كذلك نجزي القوم المجرمين) الأحقاف جمع حقف بكسر المهملة وهو المعوج من الرمل، والمراد به هنا مساكن عاد، وروى عبد بن حميد من طريق قتادة أنهم كانوا ينزلون الرمل بأرض الشحر وما والاها، وذكر ابن قتيبة أنهم كانوا ثلاثة عشر قبيلة ينزلون الرمل بالدو والدنهاء وعالج ووبار وعمان إلى حضرموت، وكانت ديارهم أخصب البلاد وأكثرها جناتاً فلما سخط الله جل وعلا عليهم جعلها مفاوز.

قوله (فيه عطاء وسليمان عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم) انتهى، أما رواية عطاء وهو ابن أبي رباح فوصلها المؤلف في «باب ذكر الريح» من بدء الخلق وأوله «كان إذا رأى نخيلة أقبل وأدبر» وفي آخره «وما أدري لعله كما قال قوم عاد» ﴿فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم﴾ الآية، وأما رواية سليمان وهو ابن يسار فوصلها المؤلف في تفسير سورة الأحقاف، ويأتى بقية الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى.

قوله (وقول الله عز وجل) وأما عاد فأهلكوا بريح صرصر - شديدة - عاتية قال ابن عينة (عتت على الخزان) أما تفسير الصرصر بالشديدة فهو قول أبي عبيدة في المجاز، وأما تفسير ابن عينة فرويناه في تفسيره رواية سعيد بن عبد الرحمن الخزومي عنه عن غير واحد في قوله ﴿عاتية﴾ قال: عتت على الخزان، وما خرج منها إلا مقدار الخاتم، وقد وقع هذا متصلاً بحديث ابن عباس الذي في هذا الباب عند الطبراني من طريق مسلم الأعور عن مجاهد عن ابن عباس، وأخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن مسلم الأعور فيين أن الزيادة مدرجة من مجاهد، وجاء نحوها عن علي موقوفاً أخرجه ابن أبي حاتم من طريقه قال «لم ينزل الله شيئاً من الريح إلا بوزن على يدي ملك. إلا يوم عاد فإنه أذن لها دون الخزان فعبت على الخزان» ومن طريق قبيصة بن ذؤيب أحد كبار التابعين نحوه بإسناد صحيح.

**قوله ( حسنوا متابعة )** هو تفسير أبي عبيدة ، قال في قوله **﴿ سخرها عليهم ﴾** أى أدامها **﴿ سبع ليال وثمانية أيام حسوما ﴾** : ولاء متابعة ، وقال الخليل : هو من الحسم بمعنى القطع .

**قوله ( أعجاز نخل خاوية - أصولها - فهل ترى لهم من باقية )** بقية ، هو تفسير أبي عبيدة أيضاً قال : **﴿ خاوية ﴾** أى أصولها وهى على رأى من أنث النخل ، وشبههم بأعجاز النخل إشارة إلى عظم أجسامهم ، قال وهب بن منبه : كان رأس أحدهم مثل القبة ، وقيل كان طوله إثني عشرة ذراعاً ، وقيل كان أكثر من عشرة ، وروى ابن الكلبي قال : كان طول أقصرهم ستمين ذراعاً وأطولهم مائة والكلبي بألف . وفي قوله **﴿ فهل ترى لهم من باقية ﴾** أى من بقية ، وفي التفسير أن الريح كانت تحمل الرجل فترفعه في الهواء ثم تلقيه فتشدخ رأسه فيبقى جثة بلا رأس فذلك قوله **﴿ كأنهم أعجاز نخل خاوية ﴾** وأعجاز نخل هى التى لا رموس لها . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عباس وفيه **﴿ وأهلك عاد بالدبور ﴾** ، وورد في صفة إهلاكهم بالريح ما أخرجه ابن أبي حاتم من حديث ابن عمر والطبراني من حديث ابن عباس رفعاه **﴿ مافتح الله على عاد من الريح إلا موضع الخاتم ﴾** ، فمرت بأهل البادية فحملتهم ومواشيهم وأموالهم بين السماء والأرض ، فرآهم الحاضرة فقالوا : هذا عارض بمطرنا ، فألقتهم عايهم فهلكوا جميعاً . ثانياً حديث أبي سعيد الخدري في ذكر الخوارج .

**قوله ( وقال ابن كثير عن سفيان )** كذا وقع هنا ، وأورده في تفسير براءة قاتلاً « حدثنا محمد بن كثير » فوصله لكنه لم يسقه بتمامه وإنما اقتصر على طرف من أوله وسيأتى الكلام عليه مستوفى في المغازى إن شاء الله تعالى . والغرض منه هنا قوله **﴿ لئن أنا أدر كنهم لأقتلهم قتل عاد ﴾** أى قتلاً فلا يبقى منهم أحداً ، إشارة إلى قوله تعالى **﴿ فهل ترى لهم من باقية ﴾** ولم يرد أنه يقتلهم بالآلة التى قتلت بها عاد بعينها ، ويحتمل أن يكون من الإضافة إلى الفاعل ويراد به القتل الشديد القوى ، إشارة إلى أنهم موصوفون بالشدة والقوة ، ويؤيده أنه وقع في طريق أخرى **﴿ قتل ثمود ﴾** . ثالثاً حديث عبد الله « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ : فهل من مدكر » وسيأتى في التفسير إن شاء الله تعالى

## ب

قول الله عز وجل : **﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً ﴾** ، **﴿ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحِجْرِ ﴾** : الحجر : موضع ثمود . وأما ( حرث حجر ) حرام ، وكل ممنوع فهو حجر محجور ، والحجر كل بناء تبنيه ، وما حجرت عليه من الأرض فهو حجر ، ومنه سُمي حطيم البيت حجراً ، كأنه مشتق من محطوم ، مثل : قتيل من مقتول ، ويقال : للأنثى من الخيل حجر ، ويقال : للعقل حجر . وحجى وأما حجر اليمامة فهو المنزل .

٣٢٣٤- نا الحميدي قال نا سفيان قال نا هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن زمعة قال

سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه - وذكرَ الذي عقرَ الناقةَ - فقال : « انتدبَ لها رجلٌ ذو عزٍّ ومنعةٍ في قوة كأبي زمعة » .

[الحديث ٣٣٧٧ - أطرافه في : ٤٩٤٢ ، ٥٢٠٣ ، ٦٠٤٢] .

٣٢٣٥ - فاما محمد بن مسكين أبو الحسن قال نا يحيى بن حسان بن حيان أبو زكرياء قال نا سليمان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه لما نزل الحجر في غزوة تبوك أمرهم أن لا يشربوا من بئرها ولا يستقوا منها ، فقالوا : قد عجنّا منها واستقينا ، فأمرهم أن يطرحوا ذلك العجين ويهريقوا ذلك الماء . [٣٣٧٨]

قال : ويروى عن سبرة بن معبد وأبي الشמוש أن النبي صلى الله عليه أمر بالقاء الطعام . وقال أبوذر عن النبي صلى الله عليه : « من اعتجن بمائه » . [الحديث ٣٣٧٨ - طرفه في : ٣٣٧٩] .

٣٢٣٦ - فاما إبراهيم بن المنذر قال نا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع أن عبد الله بن عمر أخبره أن الناس نزلوا مع رسول الله صلى الله عليه أرض ثمود ، الحجر ، واستقوا من بئرها واعتجنوا به ، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه أن يهريقوا ما استقوا من بئرها وأن يعلفوا الإبل العجين ، وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كان تردها الناقة . تابعه أسامة عن نافع . [٣٣٧٩]

٣٢٣٧ - فاما محمد بن علي قال نا عبد الله بن معمر عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي صلى الله عليه قال لما مرّ بالحجر قال : « لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا ، إلا أن تكونوا باكين أن يصيبكم ما أصابهم » . ثم تقنّع بردائه وهو على الرحل . [٣٣٨٠]

٣٢٣٨ - فاما عبد الله بن محمد قال نا وهب قال نا أبي قال سمعت يونس عن الزهري عن سالم أن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم إلا أن تكونوا باكين - أن يصيبكم مثل ما أصابهم » . [٣٣٨١]

قوله ( باب قول الله تعالى : وإلى ثمود أخاهم صالحاً - وقوله - كذب أصحاب الحجر ) هو صالح ابن عبيد بن أسيف بن ماشخ بن عبيد بن حاجر بن ثمود بن عامر بن ارم بن سام بن نوح ، وكانت منازلهم بالحجر ، وهو بين تبوك والحجاز .

قوله ( الحجر موضع ثمود ، وأما حرث حجر : حرام ) هو تفسير أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ﴿ وقالوا هذه أنعام وحرث حجر ﴾ أى حرام .

**قوله** ( وكل ممنوع فهو حجر ، ومنه حجراً محجوراً ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ ويقولون حجراً محجوراً ﴾ أى حراماً محرماً .

**قوله** ( والحجر كل بناء بنيته ، وما حجرت عليه من الأرض فهو حجر ، ومنه سمي حطيم البيت حجراً ) قال أبو عبيدة : ومن الحرام سمي حجر الكعبة ، وقال غيره : سمي حطاماً لأنه أخرج من البيت وترك هو محطوماً ، وقيل الحطيم ما بين الركن والباب سمي حطيماً لازدحام الناس فيه .

**قوله** ( كأنه مشتق من محطوم ) أى الحطيم ( مثل قتيل من مقتول ) وهذا على رأى الأكثر ، وقيل سمي حطيماً لأن العرب كانت تطرح فيه ثيابها التى تطوف فيها وتتركها حتى تتحطم وتفسد بطول الزمان وسيأتى هذا فيما بعد عن ابن عباس ، فعلى هذا هو فعيل بمعنى فاعل ، وقيل سمي حطيماً لأنه كان من جملة الكعبة فأخرج عنها وكأنه كسر منها فيصح لهم فعيل بمعنى مفعول ، وقوله « مشتق » ليس هو محمولا على الاشتقاق الذى حدث اصطلاحه .

**قوله** ( ويقال للأثنى من الخيل حجر ، ويقال للعقل حجر وحجى ) هو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى ﴿ لذي حجر ﴾ أى عقل ، قال ويقال للأثنى من الخيل حجر .

**قوله** ( وأما حجر الإمامة فهو المنزل ) ذكره استطراداً ، وإلا فهذا بفتح أوله هى قصبة الإمامة البلد المشهور بين الحجاز واليمن ، ثم ذكر المصنف فى الباب حديث عبد الله بن زمعة فى ذكر عاقر الناقة .

**قوله** ( ومنعة ) بفتح الميم والتون والمهملة .

**قوله** ( فى قومه ) كذا للأكثر ، وللكشيمى والسرخسى « فى قوة » .

**قوله** ( كأبى زمعة ) هو الأسود بن عبد المطلب بن أسد بن عبد العزى ، وسيأتى بيان ذلك فى التفسير حيث ساقه المصنف مطولاً ، وليس لعبد الله بن زمعة فى البخارى غير هذا الحديث ، وهو يشتمل على ثلاثة أحاديث وقد فرقها فى النكاح وغيره ، وعاقر الناقة اسمه قدار بن سالف ، قيل كان أحمر أزرق أصهب . وذكر ابن إسحق فى « المبتدأ » وغير واحد أن سبب عقرهم الناقة أنهم كانوا اقترحوها على صالح عليه السلام فأجابهم إلى ذلك بعد أن تعنتوا فى وصفها ، فأخرج الله له ناقة من صخرة بالصفة المطلوبة ، فأمن بعض وكفر بعض ، واتفقوا على أن يتركوا الناقة ترعى حيث شاءت وترد الماء يوماً بعد يوم ، وكانت إذا وردت تشرب ماء البئر كله ، وكانوا يرفعون حاجتهم من الماء فى يومهم للغد ، ثم صاق بهم الأمر فى ذلك فانتدب تسعة رهط - منهم قدار المذكور فباشر عقرها ، فلما بلغ ذلك صالحاً عليه السلام أعلمهم بأن العذاب سيقع بهم بعد ثلاثة أيام ، فوقع كذلك كما أخبر الله سبحانه وتعالى فى كتابه . وأخرج أحمد وابن أبى حاتم من حديث جابر رفعه « أن الناقة كانت ترد يومها فتشرب جميع الماء ويحتلبون منها مثل الذى كانت تشرب » وفى سنده إسماعيل بن عياش وفى روايته عن غير الشاميين ضعف وهذا منها . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر فى نثر ثمود .

**قوله** ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال .

قوله ( فأمرهم أن يطرحوا ذلك العجين ويهريقوا ذلك الماء ) بين في رواية نافع عقب هذا عن ابن عمر أنه أمرهم أن يهريقوا ما استقوا من ييارها وأن يعلفوا الإبل العجين .

قوله ( ويروى عن سبرة بن معبد وأبي الشמוש أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بإلقاء الطعام ) أما حديث سبرة بن معبد فوصله أحمد والطبراني من طريق عبد العزيز بن الربيع بن سبرة بن معبد عن أبيه عن جده سبرة - وهو بفتح المهملة وسكون الموحدة - الجهني قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين راح من الحجر : من كان عجن منكم من هذا الماء عجينه أو حاس به حيساً فليلقه » وليس لسبرة بن معبد في البخاري إلا هذا الموضع ، وقد أغفله المزى في الأطراف كالذى بعده ، وأما حديث أبي الشמוש - وهو بمعجمة ثم مهملة وهو بكري لا يعرف اسمه - فوصل حديثه البخاري في « الأدب المفرد » والطبراني وابن منده من طريق سليم بن مطير عن أبيه عنه قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك - فذكر الحديث وفيه - فآلتي ذو العجين عجينه وذو الحيس حيسه » ورواه ابن أبي عاصم من هذا الوجه وزاد « فقلت يا رسول الله قد حسيت حيسة أفألقمها راحلتي ؟ قال نعم » .

قوله ( وقال أبو ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم : من اعتجن بمائه ) وصله البزار من طريق عبد الله ابن قدامة عنه « أنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فأتوا على واد فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : إنكم بواد ملعون فأسرعوا ، وقال : من اعتجن عجينه أو طبخ قدرأ فليكبها » الحديث وقال : لا أعلمه إلا بهذا الإسناد .

قوله في آخر حديث نافع ( وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كان تردها الناقة ) في رواية الكشميني « التي كانت تردها الناقة » وتضمنت هذه الرواية زيادة على الروايات الماضية . وسئل شيخنا الإمام البلقيني : من أين علمت تلك البئر ؟ فقال : بالتواتر ، إذ لا يشترط فيه الإسلام انتهى . والذي يظهر أن النبي صلى الله عليه وسلم علمها بالوحي ، ويحمل كلام الشيخ على من سيجيء بعد ذلك . وفي الحديث كراهة الاستقاء من ييار ثمود ، ويلتحق بها نظائرها من الآبار والعيون التي كانت لمن هلك بتعذيب الله تعالى على كفره . واختلف في الكراهة المذكورة هل هي للتنزيه أو للتحريم ؟ وعلى التحريم هل يمتنع صحة التطهر من ذلك الماء أم لا ؟ وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في « باب الصلاة في مواضع الخسف والعذاب » من أوائل الصلاة .

قوله ( تابعه أسامة ) يعني ابن زيد الليثي ( عن نافع ) أي عن ابن عمر ، رويتا هذه الطريق موصولة في حديث حرملة عن ابن وهب قال « أخبرنا أسامة بن زيد » فذكر مثل حديث عبيد الله وهو ابن عمر العمرى وفي آخره « وأمرهم أن ينزلوا على بئر ناقة صالح ويستقوا منها » .

قوله ( حدثنا محمد ) هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك .

قوله ( لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا ) زاد في رواية الكشميني « أنفسهم » وهذا يتناول مساكن ثمود وغيرهم ممن هو كصفتهم وإن كان السبب ورد فيهم .



قوله في الرواية الأخرى (حدثنا وهب) هو ابن جرير بن حازم ويونس هو ابن يزيد الأيلي .  
قوله (إلا أن تكونوا باكين) كذا للجميع ، لكن زعم ابن التين أنه وقع في رواية القابسي « ألا أن  
تكونوا باكين » بتحتانيتين قال : وليس بصحيح لأن الياء الأولى مكسورة في الأصل فاستثقلت الكسرة  
وحذفت إحدى الياءين لالتقاء الساكنين .

قوله ( أن يصيبكم ما أصابهم ) أى كراهية أو خشية أن يصيبكم ، والتقدير عند الكوفيين لثلاث يصيبكم ،  
ويؤيد الأول أنه وقع في رواية لأحمد « إلا أن تكونوا باكين فإن لم تكونوا باكين فتباكوا خشية أن يصيبكم  
ما أصابهم » . وروى أحمد والحاكم بإسناد حسن عن جابر قال « لما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحجر  
قال : لا تسألوا الآيات ، فقد سألتها قوم صالح ، وكانت الناقة ترد من هذا الفج وتصدر من هذا الفج ،  
ففتوا عن أمر ربهم ، وكانت تشرب يوماً ويشربون لبنها يوماً فعقروها فأخذتهم صيحة أهدم الله من تحت  
أديم السماء منهم إلا رجلاً واحداً كان في حرم الله وهو أبو رغال ، فلما خرج من الحرم أصابه ما أصاب  
قومه » وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : أبو رغال هو الجد الأعلى لثقيف ، وهو بكسر  
الراء وتخفيف الغين المعجمة .

( تذييل ) : وقع هذا الباب في أكثر نسخ البخارى متأخراً عن هذا الموضع بعدة أبواب ، والصواب  
إثباته هنا ، وهذا مما يؤيد ما حكاه أبو الوليد الباجى عن أبي ذر الهروى أن نسخة الأصل من البخارى كانت  
ورقاً غير محبوك ، فربما وجدت الورقة في غير موضعها فنسخت على ما وجدت فوقع في بعض التراجم  
إشكال بحسب ذلك ، وإلا فقد وقع في القرآن ما يدل على أن ثمود كانوا بعد عاد كما كان عاد بعد قوم نوح .

قول الله عز وجل : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقُرْنَيْنِ ﴾ إلى قوله : ﴿ سَبَّأً ﴾ : طريقاً . إلى قوله :  
﴿ آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ ﴾ واحدها زبرة وهي القطع ﴿ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ ﴾ يُقَالُ عن ابن  
عباس الجبلين . والسدين : الجبلين . خرجاً : أجراً . ﴿ قَالَ انْفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ  
عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ أصب عليه قطراً : رصاصاً ، ويقال : الحديد ، ويقال : الصُّفْر ، وقال ابن عباس :  
النحاس ، ﴿ فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ ﴾ يعلوه ، استطاع : استفعل من طَعْتُ له ، فلذلك فُتِحَ اسطاعَ  
يسطيع ، وقال بعضهم : استطاع يستطيع . ﴿ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا ﴾ (٩٧) قَالَ هَذَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّي فَإِذَا  
جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ ﴿ أَلْزَقَهُ بِالْأَرْضِ وَنَاقَةَ دَكَّاءَ : لا سنام لها . والدكداك من الأرض مثله  
حتى صلب وتلبد . ﴿ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ﴾ (٩٨) وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴿ ، ﴿ حَتَّى إِذَا  
فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴾ .

قال قتادة: حَدَبٌ: أكمة.

وقال رجل للنبي صلى الله عليه: رأيت السدَّ مثل البرد المحبَّر. فقال: «رأيتُهُ».

[٣٣٤٦] ٣٢٣٩- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن زينب بنت أبي سلمة حدثتُه عن أم حبيبة بنت أبي سفيان عن زينب بنت جحش أن النبي صلى الله عليه دخل عليها فرعاً يقول: «لا إله إلا الله، ويل للعرب من شرِّ قد اقترب، فتَحَ اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه» - وحلَّق بإصبعيه الإبهام والتي تليها - فقالت زينب بنت جحش: فقلت: يا رسول الله، أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: «نعم، إذا كَثُرَ الخبث».

[الحديث ٣٣٤٦ - أطرافه في: ٣٥٩٨، ٧٠٥٩، ٧١٣٥].

[٣٣٤٧] ٣٢٤٠- نا مسلم بن إبراهيم قال نا وهيب قال نا ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «فَتَحَ الله من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذا»، وعقدَ بيده تسعين.

[الحديث ٣٣٤٧ - طرفه في: ٧١٣٦].

[٣٣٤٨] ٣٢٤١- نا إسحاق بن نصر قال نا أبو أسامة عن الأعمش قال نا أبو صالح عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه قال: «يقول الله تبارك وتعالى: يا آدم. فيقول: لبيك وسعديك، والخيرُ في يديك. يقول: أخرجْ بعث النار. قال: وما بعث النار؟ قال: من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين. فعنده يشيب الصغير، وتضع كل ذات حمل حملها، وترى الناس سكارى وما هم بسكارى، ولكن عذاب الله شديد». قالوا: يا رسول الله، وأينا ذلك الواحد؟ قال: «أبشروا فإن منكم رجلاً ومن يأجوج ومأجوج ألفاً». ثم قال: «والذي نفسي بيده أرجو أن تكونوا رُبْعَ أهل الجنة». فكبرنا. فقال: «أرجو أن تكونوا ثُلثَ أهل الجنة». فكبرنا. فقال: «أرجو أن تكونوا نصفَ أهل الجنة». فكبرنا. قال: «ما أنتم في الناس إلا كالشعرة السوداء في جلدٍ ثورٍ أبيض، أو كشعرةٍ بيضاء في جلدٍ ثورٍ أسود».

[الحديث ٣٣٤٨ - أطرافه في: ٤٧٤١، ٦٥٣٠، ٧٤٨٣].

قوله (باب قول الله تعالى ﴿ويسألونك عن ذى القرنين - إلى قوله - سبأ﴾) كذا لأبي ذر ، وساق غيره الآية ، ثم اتفقوا إلى قوله تعالى ﴿آتونى زبر الحديد﴾ ، وفى إيراد المصنف ترجمة ذى القرنين قبل

إبراهيم إشارة إلى توهين قول من زعم أنه الإسكندر اليوناني ، لأن الإسكندر كان قريباً من زمن عيسى عليه السلام ، وبين زمن إبراهيم وعيسى أكثر من ألفي سنة ، والذي يظهر أن الإسكندر المتأخر لقب بذى القرنين تشبيهاً بالمتقدم لسعة ملكه وغلبته على البلاد الكثيرة ، أو لأنه لما غلب على الفرس وقتل ملكهم انتظم له ملك المملكتين الواسعتين الروم والفرس فلقب ذا القرنين لذلك ، والحق أن الذي قص الله نبأه في القرآن هو المتقدم ، والفرق بينهما من أوجه : أحدها ما ذكرته ، والذي يدل على تقدم ذى القرنين ما روى الفاكهي من طريق عبيد بن عمير أحد كبار التابعين أن ذا القرنين حج ماشياً فسمع به إبراهيم فتلقاه ، ومن طريق عطاء عن ابن عباس أن ذا القرنين دخل المسجد الحرام فسلم على إبراهيم وصافحه ، ويقال إنه أول من صافح . ومن طريق عثمان بن ساج أن ذا القرنين سأل إبراهيم أن يدعو له فقال : وكيف وقد أفسدتم بئري ؟ فقال لم يكن ذلك عن أمري ، يعني أن بعض الجند فعل ذلك بغير علمه . وذكر ابن هشام في « التيجان » أن إبراهيم تخاكم إلى ذى القرنين في شيء فحكم له ، وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أحمد أن ذا القرنين قدم مكة فوجد إبراهيم وإسماعيل بينان الكعبة فاستفهمهما عن ذلك قائلاً : نحن عبدان مأموران ، فقال من يشهد لكما ؟ فقامت خمسة أكبش فشهدت ، فقال : قد صدقتم ، قال وأظن الأكبش المذكورة حجارة ، ويحتمل أن تكون غما . فهذه الآثار يشد بعضها بعضاً . ويدل على قدم عهد ذى القرنين . ثاني الأوجه : قال الفخر الرازي في تفسيره : كان ذو القرنين نبياً . وكان الإسكندر كافراً ، وكان معلمه أرسطاطاليس وكان يأتمر بأمره وهو من الكفار بلا شك ، وسأذكر ما جاء في أنه كان نبياً أم لا . ثالثاً كان ذو القرنين من العرب كما سنذكر بعد ، وأما الإسكندر فهو من اليونان ، والعرب كلها من ولد سام بن نوح بالاتفاق ، وإن وقع الاختلاف هل هم كلهم من بني إسماعيل أو لا ؟ واليونان من ولد يافث بن نوح على الراجح فافترقا . وشبهة من قال إن ذا القرنين هو الإسكندر ما أخرجه الطبري ومحمد بن ربيع الجيزي في « كتاب الصحابة الذين نزلوا مصر » بإسناد فيه ابن لهيعة أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذى القرنين فقال : كان من الروم فأعطى ملكاً فصار إلى مصر وبني الإسكندرية ، فلما فرغ أتاه ملك فعرج به فقال : انظر ماتحتك ، قال : أرى مدينة واحدة ، قال : تلك الأرض كلها ، وإنما أراد الله أن يريك وقد جعل لك في الأرض سلطاناً ، فسر فيها وعلم الجاهل وثبت العالم . وهذا لو صح لرفع النزاع ولكنه ضعيف ، والله أعلم . وقد اختلف في ذى القرنين فقليل كان نبياً كما تقدم ، وهذا مروى أيضاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعليه ظاهر القرآن . وأخرج الحاكم من حديث أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا أدري ذو القرنين كان نبياً أو لا » وذكر وهب في « المبتدأ » أنه كان عبداً صالحاً وأن الله بعثه إلى أربعة أمم أمتين بينهما طول الأرض وأمتين بينهما عرض الأرض وهي ناسك ومنسك وتأويل وهاويل ، فذكر قصة طويلة حكاهما الثعلبي في تفسيره . وقال الزبير في أوائل « كتاب النسب » حدثنا إبراهيم بن المنذر عن عبد العزيز بن عمران عن هشام بن سعد عن سعيد بن أبي هلال عن القاسم بن أبي بزة عن أبي الطفيل سمعت ابن الكوا يقول لعلي بن أبي طالب : أخبرني ما كان ذو القرنين ؟ قال : كان رجلاً أحب الله فأحبه ، بعثه الله إلى قومه فضربوه على قرنه ضربة مات منها ، ثم بعثه الله إليهم فضربوه على قرنه ضربة مات منها ، ثم بعثه الله فسمى ذو القرنين

وعبد العزيز ضعيف ، ولكن توبع على أبي الطفيل ، أخرجه سفيان بن عيينة في جامعه عن ابن أبي حسين عن أبي الطفيل نحوه وزاد : وناصح الله فناصره . وفيه لم يكن نبياً ولا ملكاً . وسنده صحيح سمعناه في الأحاديث المختارة للحافظ الضياء ، وفيه إشكال لأن قوله « ولم يكن نبياً » مغاير لقوله « بعثه الله إلى قومه » ، إلا أن يحمل البعث على غير رسالة النبوة . وقيل كان ملكاً من الملائكة حكاه الثعلبي ، وهذا مروى عن عمر أنه سمع رجلاً يقول ياذا القرنين فقال : تسميه بأسماء الملائكة ؟ وحكى الجاحظ في « الحيوان » أن أمه كانت من بنات آدم وأن أباه كان من الملائكة ، قال واسم أبيه فيرى واسم أمه غيرى ، وقيل كان من الملوك وعليه الأكثر ، وقد تقدم من حديث علي ما يومئ إلى ذلك ، وسيأتى في ترجمة موسى في الكلام على أخبار الخضر ، واختلف في سبب تسميته ذا القرنين فتقدم قول علي ، وقيل لأنه بلغ المشرق والمغرب أخرجه الزبير بن بكار من طريق سليمان بن أسيد عن ابن شهاب قال : إنما سمي ذا القرنين لأنه بلغ قرن الشمس من مغربها وقرن الشمس من مطلعها ، وقيل لأنه ملكهما . وقيل رأى في منامه أنه أخذ بقرنى الشمس ، وقيل كان له قرنان حقيقة ، وهذا أنكره عليّ في رواية القاسم بن أبي بزة ، وقيل لأنه كان له صغيرتان تواريهما ثيابه ، وقيل لأنه كانت له غديرتان طريلتان من شعره حتى كان يطاء عليهما ، وتسمية الصغيرة من الشعر قرناً معروف ومنه قول أم عطية « وضميرنا شمرها ثلاثة قرون » ومنه قول جميل « فلثمت فهاها آخذاً بقرونها » وقيل كانت صفحتا رأسه من نحاس وقيل لتاجه قرنان ، وقيل كان في رأسه شبه القرنين ، وقيل لأنه دخل النور والظلمة ، وقيل لأنه عمر حتى فنى في زمنه قرنان من الناس ، وقيل لأن قرنى الشيطان عند مطلع الشمس وقد بلغه ، وقيل لأنه كان كريم الطرفين أمه وأبوه من بيت شرف ، وقيل لأنه كان إذا قاتل قاتل بيديه وركابيه جميعاً ، وقيل لأنه أعطى علم الظاهر والباطن ، وقيل لأنه ملك فارس والروم . وقد اختلف في اسمه فروى ابن مردويه من حديث ابن عباس وأخرجه الزبير في « كتاب النسب » عن إبراهيم بن المنذر عن عبد العزيز ابن عمران عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : ذو القرنين عبد الله بن الضحاك بن معد بن عدنان ، وإسناده ضعيف جداً لضعف عبد العزيز وشيخه ، وهو مبين لما تقدم أنه كان في زمن إبراهيم فكيف يكون من ذريته لا سيما على قول من قال كان بين عدنان وإبراهيم أربعين أباً أو أكثر ، وقيل اسمه الصعب وبه جزم كعب الأخبار وذكره ابن هشام في « التيجان » عن ابن عباس أيضاً ، وقال أبو جعفر بن حبيب في كتاب « المحبر » هو المنذر بن أبي القيس أحد ملوك الحيرة وأمّه ماء السماء ماوية بنت عوف بن جشم ، قال وقيل اسمه الصعب بن قرن بن همال من ملوك حمير ، وقال الطبري هو إسكندروس بن فيلبوس وقيل فيلبس وبالتالي جزم المسعودي ، وقيل اسمه الهميسع ذكره الهمداني في كنب النسب قال : وكنيته أبو الصعب وهو ابن عمرو بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ ، وقيل ابن عبد الله بن قرين بن منصور بن عبد الله بن الأزد ، وقيل بإسقاط عبد الله الأول وأما قول ابن إسحق الذي حكاه ابن هشام عنه إن اسم ذي القرنين مرزبان بن مرديه ، بدال مهملة وقيل بزاي فقد صرح بأنه الإسكندر ، ولذلك اشتهر على الألسنة لشهرة السيرة لابن إسحق . قال السهيلي : والظاهر من علم الأخبار أنهما اثنان أحدهما كان على عهد إبراهيم ويقال إن إبراهيم تحاكم إليه في بئر السبع بالشام فقضى لإبراهيم والآخر كان قريباً من عهد عيسى . قلت : لكن الأشبه أن المذكور في القرآن هو الأول بدليل ما ذكر

في ترجمة الخضر حيث جرى ذكره في قصة موسى قريباً أنه كان على مقدمة ذى القرنين ، وقد ثبتت قصة الخضر مع موسى وموسى كان قبل زمن عيسى قطعاً ، وتأتى بقية أخبار الخضر هناك إن شاء الله تعالى . فهذا على طريقة من يقول إنه الإسكندر ، وحكى السبيل أنه قيل إنه رجل من ولد يونان بن يافث اسمه هرمس ويقال هرديس ، وحكى القرطبي المفسر تبعاً للسهيلي أنه قيل أنه أفريدون ، وهو الملك القديم للفرس الذى قتل الضحاك الجبار الذى يقول فيه الشاعر :

فكأنه الضحاك في فتكاته بالعالمين وأنت أفريدون  
وللضحاك قصص طويلة ذكرها الطبرى وغيره . والذى يقوى إن ذا القرنين من العرب كثرة ما ذكره في أشعارهم ، قال أعشى بن ثعلبة :

والصعب ذو القرنين أمسى ثاويًا بالحنو في جدث هناك مقيم  
والحنو بكسر المهملة وسكون النون في ناحية المشرق . وقال الربيع بن ضبيع :  
والصعب ذو القرنين عمر ملكه ألفين أمسى بعد ذاك رميا  
وقال قس بن ساعدة :

والصعب ذو القرنين أصبح ثاويًا باللحد بين ملاعب الأرياح  
وقال تبع الحميرى :  
قد كان ذو القرنين قبلى مسلما ملكا تدين له الملوك وتحشد  
من بعده بلقىس كانت عمتى ملكتهم حتى أتاها الهدهد  
وقال بعض الحارثين يفتخر بكون ذى القرنين من اليمن يخاطب قوما من مضر :

سموا لنا واحدا منكم فنعرفه في الجاهلية لاسم الملك محتملا  
كالتبعين وذى القرنين يقبله أهل الحجبى وأحق القول ما قبلنا  
وقال النعمان بن بشير الأنصارى الصحابى ابن الصحابى :

ومن ذا يعاديننا من الناس معشر كرام وذو القرنين منا وحاتم انتهى .  
ويؤخذ من أكثر هذه الشواهد أن الراجح في اسمه الصعب ، ووقع ذكر ذى القرنين أيضاً في شعر امرئ القيس وأوس بن حجر وطرفة بن العبد وغيرهم ، وأخرج الزبير بن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن الضحاك بن عثمان عن أبيه عن سفيان الثورى قال : بلغنى أنه ملك الدنيا كلها أربعة : مؤمنان وكافران ، سليمان النبي عليه السلام وذو القرنين ونمرود وبختنصر . ورواه وكيع في تفسيره عن العلاء ابن عبد الكريم سمعت مجاهداً يقول : ملك الأرض أربعة فسماهم .

قوله ( سبيا : طريقاً ) هو قول أبى عبيدة في « المجاز » وروى ابن أبى شيبه من حديث على مرفوعاً أنه قيل له : كيف بلغ ذو القرنين المشرق والمغرب ؟ قال : سخر له السحاب وبسط له النور وبدت له الأسباب .

قوله ( زبر الحديد واحدها زبرة وهي القطع ) هو قول أبي عبيدة أيضا قال : زبر الحديد أى قطع الحديد واحدها زبرة .

قوله ( حتى إذا ساوى بين الصدفين ، يقال عن ابن عباس الجبلين ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ بين الصدفين ﴾ قال : : بين الجبلين . وقال أبو عبيدة : قوله ﴿ بين الصدفين ﴾ أى ما بين الناحيتين من الجبلين .

قوله ( والسدين : الجبلين ) روى ابن أبي حاتم من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً في قصة ذى القرنين وأنه سار حتى بلغ مطلع الشمس ، ثم أتى السدين وهما جبلان لينان يزلق عنهما كل شيء فبنى السدين ، وفي إسناداه ضعف ، والسدين بالفتح والضم بمعنى قاله الكسائي ، وقال أبو عمرو بن العلاء : ما كان من صنع الله فبالضم وما كان من صنع آدمي فبالفتح ، وقيل بالفتح ما رأيت وبالضم ما توارى عنك .

قوله ( خرجاً : أجراً ) روى ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : خرجاً قال أجراً عظيماً .

قوله ( أتوفى أفرغ عليه قطراً : أصب عليه رصاصاً ، ويقال الحديد ، ويقال الصفر . وقال ابن عباس : النحاس ) أما القول الأول والثاني فحكاهما أبو عبيدة قال في قوله ﴿ أفرغ عليه قطراً ﴾ أى أصب عليه حديدًا ذائباً ، وجعله قوم الرصاص انتهى . والرصاص بفتح الراء وبكسرهما أيضا ، وأما الثالث فرواه ابن أبي حاتم من طريق الضحاك قال ﴿ أفرغ عليه قطراً ﴾ قال صفرأ . وأما قول ابن عباس فوصله ابن أبي حاتم بإسناد صحيح إلى عكرمة عن ابن عباس قال ﴿ أفرغ عليه قطراً ﴾ قال : النحاس . ومن طريق السدي قال : القطر النحاس المذاب ، وبناء لهم بالحديد والنحاس . ومن طريق وهب بن منبه قال : شرفه بزبر الحديد والنحاس المذاب وجعل له عرقاً من نحاس أصفر فصار كأنه برد مجبر من صفر النحاس وحمرة وسواد الحديد . قوله ( فما اسطاعوا أن يظهروه : يعلوه ) هو قول أبي عبيدة قال ﴿ فما اسطاعوا أن يظهروه ﴾ أى أن يعلوه ، تقول ظهرت فوق الجبل أى علوته .

قوله ( اسطاع استفعل من طعت له فلذلك فتح أسطاع يسطيع ، وقال بعضهم اسطاع يسطيع ) يعنى بفتح الهمزة من أسطاع وضم الياء من يسطيع .

قوله ( جعله دكاء : ألزقه بالأرض ، ويقال ناقة دكاء لا سنام لها والد كذاك من الأرض مثله حتى صلب وتلبد ) قال أبو عبيدة ﴿ جعله دكاء ﴾ أى تركه مدكوكاً أى ألزقه بالأرض ، ويقال ناقة دكاء أى لا سنام لها مستوية الظهر ، والعرب تصف الفاعل والمفعول بمصدرهما فن ذلك جعله دكاً أى مدكوكاً .

قوله ( وقال قتادة ﴿ حذب ﴾ أكمة ) قال عبد الرزاق في التفسير عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ حتى فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حذب ينسلون ﴾ قال من كل أكمة . ويأجوج ومأجوج قبيلتان من ولد يافث بن نوح ، روى ابن مردويه والحاكم من حديث حذيفة مرفوعاً « يأجوج أمة ومأجوج أمة كل أمة أربعمائة ألف رجل لا يموت أحدهم حتى ينظر إلى ألف رجل من صلبه كلهم قد حمل السلاح ، لا يمرون

على شيء إذا خرجوا إلا أكلوه ، ويأكلون من مات منهم » وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . وقد أشار النووي وغيره إلى حكاية من زعم أن آدم نام فاحتلم فاختلط منيه بتراب فتولد منه ولد يأجوج ومأجوج من نسله ، وهو قول منكر جداً لا أصل له إلا عن بعض أهل الكتاب . وذكر ابن هشام في « التيجان » أن أمة منهم آمنوا بالله فتركهم ذو القرنين لما بنى السد بأرمينية فسموا الترك لذلك .

قوله ( وقال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم : رأيت السد مثل البرد المخبر ، قال : رأيته ) وصله ابن أبي عمر من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن رجل من أهل المدينة أنه « قال للنبي صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله قد رأيت سد يأجوج ومأجوج ، قال : كيف رأيته ؟ قال مثل البرد المخبر طريقة حمراء وطريقة سوداء . قال : قد رأيته » ورواه الطبراني من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن رجلين عن أبي بكرة « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال « فذكر نحوه وزاد فيه زيادة منكورة وهي « والذي نفسى بيده لقد رأيته ليلة أسرى بي لبنة من ذهب ولبنة من فضة » وأخرجه البزار من طريق يوسف بن أبي مريم الحنفي عن أبي بكرة ورجل رأى السد فساقه مطولاً . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث موصولة : أحدها حديث زينب بنت جحش في ذكر ردم يأجوج ومأجوج ، وسيأتي شرحه مستوفى في آخر كتاب الفتن . ثانيها حديث أبي هريرة نحوه باختصار ويأتي هناك أيضاً . ثالثها حديث أبي سعيد في بعث النار ، وسيأتي شرحه في أواخر الرقاق . والغرض منه هنا ذكر يأجوج ومأجوج والإشارة إلى كثرتهم وأن هذه الأمة بالنسبة إليهم نحو عشر عشر العشر وأنهم من ذرية آدم رداً على من قال خلاف ذلك .

## باب

قول الله عز وجل : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ ، وقوله : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ ﴾ ، وقوله عز وجل : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ﴾ . قال أبو ميسرة : ( الرحيم ) بلسان الحبشة .

٣٢٤٢ - نا محمد بن كثير قال أنا سفيان قال نا المغيرة بن النعمان قال نا سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال : « إنكم محشورون حفاة عراة غرلاً . ثم قرأ : ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ وأَوَّلُ مَنْ يَكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ . وَإِنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِي يُوْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشَّمَالِ ، فَأَقُولُ : أَصِحَابِي ، أَصِحَابِي فيقول : إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم مذ فارقتهم ، فأقول : كما قال العبد الصالح : ﴿ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ .

[الحديث ٣٣٤٩ - أطرافه في : ٣٤٤٧ ، ٤٦٢٥ ، ٤٦٢٦ ، ٤٧٤٠ ، ٦٥٢٤ ، ٦٥٢٥ ، ٦٥٢٦ .]

٣٢٤٣ - نا إسماعيل بن عبد الله قال نا أخي عبد الحميد عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « يلقي إبراهيم أباه أزر يوم القيامة وعلى

وجه آزر قتره وغبرة، فيقول له إبراهيم: ألم أقل لك: لا تعصني؟ فيقول: أبوه: فاليوم لا أعصيك. فيقول إبراهيم: يا رب إنك وعدتني أن لا تخزيني يوم يبعثون، فأني خزي أخزي من أبي الأبعد؟ فيقول الله: إني حرمت الجنة على الكافرين. ثم يقال: يا إبراهيم، ما تحت رجلحك، فينظر فإذا هو بذيخ ملتطخ، فيؤخذ بقوائمه فيلقى في النار.

[الحديث ٣٣٥٠ - طرفاه في: ٤٧٦٨، ٤٧٦٩].

٣٢٤٤ - نا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني عمرو أن بكيراً حدثه عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس قال: دخل النبي صلى الله عليه البيت فوجد فيه صورة إبراهيم وصورة مريم فقال: «أما هم فقد سمعوا أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة، هذا إبراهيم مصبور، فما له يستقسم».

[٣٣٥١]

٣٢٤٥ - نا إبراهيم بن موسى قال نا هشام عن معمر عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه رأى الصور في البيت لم يدخل حتى أمر بها فمُحيت. ورأى إبراهيم وإسماعيل يأيديهما الأزلام فقال: «قاتلهم الله، والله إن استقسما بالأزلام قط».

[٣٣٥٢]

٣٢٤٦ - نا علي بن عبد الله قال نا يحيى بن سعيد قال نا عبيد الله قال نا سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة قيل: يا رسول الله، من أكرم الناس؟ قال: «أتقاهم». فقالوا: ليس عن هذا نسألك؟ قال: «فيوسف نبي الله ابن نبي الله ابن خليل الله». قالوا: ليس عن هذا نسألك؟ قال: «فعن معادن العرب تسألوني؟ خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا».

[٣٣٥٣]

وقال أبو أسامة ومعتمر: عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه.

[الحديث ٣٣٥٣ - أطرافه في: ٣٣٧٤، ٣٣٨٣، ٣٤٩٠، ٤٦٨٩].

٣٢٤٧ - نا مؤمل قال نا إسماعيل قال نا عوف قال نا أبو رجاء قال نا سمره قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «أتاني الليلة آتيان. فأتينا على رجل طويل لا أكاد أرى رأسه طويلاً، وإنه إبراهيم».

[٣٣٥٤]

٣٢٤٨ - نا بيان بن عمرو قال نا النضر قال أنا ابن عون عن مجاهد أنه سمع ابن عباس

[٣٣٥٥]



-وذكروا له الدجال بين عينيه كافرٌ أو ك ف ر- قال: لم أسمعُه، ولكنه قال: «أما إبراهيمُ فانظروا إلى صاحبكم، وأما موسى فجعدُ آدمُ على جملٍ أحمرٍ مخطومٍ بخُلبة، كأني أنظرُ إليه انحدرَ في الوادي». الخُلبة: الليفة.

[٣٣٥٦] ٣٢٤٩- نا قتيبةُ بنُ سعيدٍ قال نا مغيرةُ بنُ عبد الرحمن القرشيُّ عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه: «اختن إبراهيمُ النبيُّ صلى الله عليه وهو ابنُ ثمانين سنةً بالقُدوم».

[الحديث ٣٣٥٦ - طرفه في: ٦٢٩٨].

تابعه عبد الرحمن بن إسحاق عن أبي الزناد. وتابعه عجلان عن أبي هريرة. ورواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة.

نا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد وقال: «بالقُدوم» مخففةً.

[٣٣٥٧] ٣٢٥٠- نا سعيد بن تليد الرعينيُّ قال أخبرني ابن وهب قال أخبرني جرير بن حازم عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه: «لم يكذب إبراهيمُ إلا ثلاثاً».

[٣٣٥٨] ٣٢٥١- ونا محمد بن محبوب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال: لم يكذب إبراهيمُ إلا ثلاثَ كذباتٍ: ثنتينٍ منهنَّ في ذاتِ الله، قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ وقال: بينا هو ذات يومٍ وسارةُ إذ أتى على جبارٍ من الجبابرة، فقليل له: إن هاهنا رجلاً معه امرأةٌ من أحسن الناس، فأرسل إليه فسأله عنها قال: من هذه؟ قال: أختي. فأتى سارة فقال: يا سارة، ليس على وجه الأرض مؤمنٌ غيري وغيرك، وإن هذا سألني فأخبرته أنك أختي، فلا تكذبيني. فأرسل إليها، فلمَّا دخلت عليه ذهب يتناولها بيده فأخذ: فقال ادعي الله لي ولا أضرك، فدعت الله فأطلق. ثم تناولها ثانيةً فأخذ مثلها أو أشدَّ، فقال: ادعي الله لي ولا أضرك، فدعت فأطلق. فدعا بعض حجبته فقال: إنك لم تأتني بإنسان، إنما أتيتني بشيطان، فأخدمها هاجر. فأتته وهو قائمٌ يصلي، فأوماً بيده: مهيا؟ قالت: ردَّ الله كيدَ الكافر - أو الفاجر - في نحره، وأخدم هاجر. قال أبو هريرة: تلك أمكم يا بني ماء السماء.

[٣٣٥٩] ٣٢٥٢- فاعبىء الله بن موسى - أو ابن سلام عنه - قال أنا ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير عن سعيد بن المسيب عن أم شريك أن رسول الله صلى الله عليه أمر بقتل الوزغ قال : « وكان ينفخ على إبراهيم » .

[٣٣٦٠] ٣٢٥٣- فاعمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال ني إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : لما نزلت ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ قلنا : يا رسول الله ، أئنا لا يظلم أنفسه ؟ قال : ليس كما تقولون ، ﴿ لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ : بشرك . أو لم تسمعوا إلى قول لقمان : ﴿ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ .

قوله ( باب قول الله تعالى : واتخذ الله إبراهيم خليلاً ، وقوله : إن إبراهيم كان أمة قانتاً لله ، وقوله : إن إبراهيم لأواه حليم ) وكأنه أشار بهذه الآيات إلى ثناء الله تعالى على إبراهيم عليه السلام ، وإبراهيم بالسريانية معناه أب راحم ، والتحليل فعيل بمعنى فاعل وهو من الخلعة بالضم وهي الصداقة والحبة التي تخلت القلب فصارت خلالة ، وهذا صحيح بالنسبة إلى ما في قلب إبراهيم من حب الله تعالى . وأما إطلاقه في حق الله تعالى فعلى سبيل المقابلة ، وقيل الخلعة أصلها الاستصفاة وسمى بذلك لأنه يرأى ويعادى في الله تعالى ، وخلعة الله له نصره وجعله إماماً ، وقيل هو مشتق من الخلعة بفتح المعجمة وهي الحاجة ، سمي بذلك لانقطاعه إلى ربه وقصره حاجته عليه ، وسيأتى تفسير الآية في تفسير النحل إن شاء الله تعالى . وإبراهيم هو ابن آزر واسمه تارح بمثناة وراء مفتوحة وآخره حاء مهملة ابن ناحور بنون ومهملة مضمومة ابن شاروخ بمعجمة وراء مضمومة وآخره خاء معجمة ابن راغوء بغين معجمة ابن فالخ بفاء ولام مفتوحة بعدها معجمة ابن عبيد ويقال عابر وهو بمهملة وموحدة ابن شالخ بمعجمتين ابن أرفخشذ بن سام بن نوح ، لا يختلف جمهور أهل النسب ولا أهل الكتاب في ذلك ، إلا في النطق ببعض هذه الأسماء . نعم ساق ابن حبان في أول تاريخه خلاف ذلك وهو شاذ .

قوله ( وقال أبو ميسرة : الرحيم بلسان الحبشة ) يعني الأواه ، وهذا الأثر وصله وكيع في تفسيره من طريق أبي إسحق عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل قال : الأواه الرحيم بلسان الحبشة . وروى ابن أبي حاتم من طريق ابن مسعود بإسناد حسن قال : الأواه الرحيم ، ولم يقل بلسان الحبشة . ومن طريق عبد الله بن شداد أحد كبار التابعين قال « قال رجل : يا رسول الله الأواه ؟ قال : الخاشع المتضرع في الدعاء » ومن طريق ابن عباس قال : الأواه الموقن . ومن طريق مجاهد قال : الأواه الحفيظ ، الرجل يذنب الذنب سرّاً ثم يتوب منه سرّاً . ومن وجه آخر عن مجاهد قال : الأواه المتين الفقيه الموفق . ومن طريق الشعبي قال : الأواه المسيح . ومن طريق كعب الأحبار في قوله أواه قال : كان إذا ذكر النار قال أواه من عذاب الله . ومن طريق أبي ذر قال « كان رجل يطوف بالبيت ويقول في دعائه أوه أوه فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنه

لأواه « رجاله ثقات إلا أن فيه رجلاً مبهماً ، وذكر أبو عبيدة أنه فعال من التأوه ومعناه متضرع شفقاً ولزوماً لطاعة ربه . ثم ذكر المصنف في الباب عشرين حديثاً : أحدها حديث ابن عباس في صفة الحشر ، والمقصود منه قوله « وأول من يكسى يوم القيامة إبراهيم عليه السلام » وروى البيهقي في « الأسماء » من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً : أول من يكسى إبراهيم حلة من الجنة ، ويؤتى بكرسى فيطرح عن يمين العرش ، ويؤتى بي فأكسى حلة لا يقوم لها البشر « ويقال إن الحكمة في خصوصية إبراهيم بذلك لكونه ألقى في النار عرياناً ، وقيل لأنه أول من لبس السراويل . ولا يلزم من خصوصيته عليه السلام بذلك تفضيله على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لأن المفضل قد يمتاز بشيء يخص به ولا يلزم منه الفضيلة المطلقة . ويمكن أن يقال لا يدخل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك على القول بأن المتكلم لا يدخل في عموم خطابه . وسيأتي مزيداً لهذا في أواخر الرقاق . وقد ثبت لإبراهيم عليه السلام أوليات أخرى كثيرة : منها أول من ضاف الضيف . وقص الشارب واختن ورأى الشيب وغير ذلك ، وقد أثبت على ذلك بأدلة في كتابي « إقامة الدلائل على معرفة الأوائل » وسيأتي شرح حديث الباب مستوفى في أواخر الرقاق إن شاء الله تعالى . ثانيها حديث أبي هريرة « يلقي إبراهيم أباه أزر يوم القيامة » وسيأتي شرحه في تفسير الشعراء إن شاء الله تعالى . ثالثها حديث ابن عباس في رؤية الصور في البيت أخرجه من وجهين ، وقد مضى أيضاً في الحج ، ويأتي شرحه فيما يتعلق بالأزلام في تفسير سورة المائدة إن شاء الله تعالى . رابعها حديث أبي هريرة « قيل يا رسول الله من أكرم الناس » وسيأتي شرحه في قصة يعقوب .

**قوله ( وقال أبو أسامة ومعتمر عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة )** يعني أنهما خالفاً يحكي القطان في الإسناد فلم يقلوا فيه « عن سعيد عن أبيه » ورواية أبي أسامة وصلها المصنف في قصة يوسف ، ورواية معتمر وصلها المؤلف في قصة يعقوب . خامسها حديث سمرة في المنام الطويل الذي تقدم مع بعض شرحه في آخر الجنائز ، ذكر منه هنا طرفاً وهو قوله « فأتينا على رجل طويل لا أكاد أرى رأسه طولاً وأنه إبراهيم عليه سلام » وسيأتي شرحه مستوفى إن شاء الله تعالى في كتاب التعبير . سادسها حديث ابن عباس وقد سبق في الحج ويأتي شرحه في ذكر الدجال وغيره ، والغرض منه قوله « أما إبراهيم فانظروا إلى صاحبكم » وأشار بذلك إلى نفسه فإنه كان أشبه الناس بإبراهيم عليه السلام . سابعها حديث أبي هريرة « اختن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة بالقدم » رويناه بالتشديد عن الأصيلي والقابسي ، ووقع في رواية غيرهما بالتخفيف ، قال النووي : لم يختلف الرواة عند مسلم في التخفيف ، وأنكر يعقوب بن شيبه التشديد أصلاً ، واختلف في المراد به فقيل : هو اسم مكان ، وقيل اسم آلة النجار ، فعلى الثاني هو بالتخفيف لا غير ، وعلى الأول ففيه اللغتان ، هذا قول الأكثر وعكسه الداودي ، وقد أنكر ابن السكيت التشديد في الآلة ، ثم اختلف فقيل هي قرية بالشام ، وقيل ثنية بالسراة ، والراجح أن المراد في الحديث الآلة ، فقد روى أبو يعلى عن طريق علي بن رباح قال « أمر إبراهيم بالختان ، فاختن بقدم فاشتد عليه ، فأوحى الله إليه أن عجلت قبل أن تأمر بكآته ، فقال : يارب كرهت أن أؤخر أمرك » .

**قوله ( حدثنا أبو إيمان حدثنا شبيب حدثنا أبو الزناد وقال بالقدم مخففة )** يعني أنه روى الحديث

المذكور بالإسناد المذكور أولاً وصرح بتخفيف الدال ، وهذا يؤيد رواية الأصيلي والقاسبي .

( تنبيه ) : وقع في بعض النسخ تقديم رواية أبي اليمان بعد رواية قتيبة ، والذي هنا هو المعتمد .

**قوله ( تابعه عبد الرحمن بن إسحق عن أبي الزناد ، وتابعه عجلان عن أبيه عن أبي هريرة ، ورواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ) .** أما متابعة عبد الرحمن بن إسحق فوصلها مسدد في مسنده عن بشر بن المفضل عنه ولفظه « اختن إبراهيم بعد ما مرت به ثمانون واختن بالقدم ، وأما متابعة عجلان فوصلها أحمد عن يحيى القطان عن ابن عجلان مثل رواية قتيبة ، وأما رواية محمد بن عمرو فوصلها أبو يعلى في مسنده من هذا الوجه ولفظه « اختن إبراهيم على رأس ثمانين سنة واختن بالقدم » فاتفقت هذه الروايات على أنه كان ابن ثمانين سنة عند اختنائه . ووقع في الموطأ موقوفاً عن أبي هريرة . وعند ابن حبان مرفوعاً « أن إبراهيم اختن وهو ابن مائة وعشرين سنة » والظاهر أنه سقط من المتن شيء فإن هذا القدر هو مقدار عمره ، ووقع في آخر « كتاب العقيدة لأبي الشيخ » من طريق الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب موصولاً مرفوعاً مثله وزاد « وعاش بعد ذلك ثمانين سنة » فعلى هذا يكون عاش مائتي سنة والله أعلم . وجمع بعضهم بأن الأول حسب من مبدأ نبوته والثاني من مبدأ مولده . الحديث الثامن .

**قوله ( حدثنا سعيد بن تليد )** بفتح المثناة وكسر اللام وبعد التحتانية الساكنة مهملة الرعني بمهملتين ونون مصغر مصرى مشهور ، وأيوب هو السخيتاني ، ومحمد هو ابن سيرين . وقد أورده المصنف من وجهين عن أيوب وساقه على لفظ حماد بن زيد عن أيوب ، ولم يقع التصريح برفعه في روايته ، وقد رواه في النكاح عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد فصرح برفعه لكن لم يسق لفظه ، ولم يقع رفعه هنا في رواية النسفي ولا كريمة ، وهو المعتمد في رواية حماد بن زيد ، وكذا رواه عبد الرزاق عن معمر غير مرفوع ، والحديث في الأصل مرفوع كما في رواية جرير بن حازم وكما في رواية هشام بن حسان عن ابن سيرين عند النسائي والبخاري وابن حبان وكذا تقدم في البيوع من رواية الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً ، ولكن ابن سيرين كان غالباً لا يصرح برفع كثير من حديثه .

**قوله ( لم يكذب إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلا ثلاث كذبات )** قال أبو البقاء : الجيد أن يقال بفتح الذال في الجمع لأنه جمع كذبة بسكون الذال وهو اسم لا صفة لأنك تقول كذب كذبة كما تقول ركع ركعة ولو كان صفة لكن في الجمع ، وقد أورد على هذا الحصر ما رواه مسلم من حديث أبي زرعة عن أبي هريرة في حديث الشفاعة الطويل فقال في قصة إبراهيم : وذكر كذباته ، ثم ساقه من طريق أخرى من هذا الوجه وقال في آخره : وزاد في قصة إبراهيم وذكر قوله في الكوكب ﴿ هذا ربى ﴾ وقوله لآلهم ﴿ بل فعله كبيرهم هذا ﴾ وقوله ﴿ إني سقيم ﴾ انتهى . قال القرطبي : ذكر الكوكب يقتضى أنها أربع ، وقد جاء في رواية ابن سيرين بصيغة الحصر فيحتاج في ذكر الكوكب إلى تأويل . قلت : الذي يظهر أنها وهم من بعض الرواة فإنه ذكر قوله في الكوكب بدل قوله في سارة ، والذي اتفقت عليه الطرق ذكر سارة دون الكوكب ، وكأنه لم يعد مع أنه أدخل من ذكر سارة لما نقل أنه قاله في حال الطفولية فلم يعدها لأن حال الطفولية ليست بحال تكليف وهذه طريقة ابن إسحق ، وقيل إنما قال ذلك بعد البلوغ لكنه قاله على طريق

الاستفهام الذى يقصد به التوبيخ ، وقيل قاله على طريق الاحتجاج على قومه تنبيهاً على أن الذى يتغير لا يصلح للربوبية وهذا قول الأكثر أنه قال توبيخاً لقومه أو تهكماً بهم وهو المعتمد ، ولهذا لم يعد ذلك فى الكذبات وأما إطلاقه الكذب على الأمور الثلاثة فلكونه قال قولاً يعتقد السامع كذباً لكنه إذا حقق لم يكن كذباً لأنه من باب المعارض المحتملة للأميرين فليس بكذب محض ، فقوله ﴿إني سقيم﴾ يحتمل أن يكون أراد إني سقيم أى سأسقم واسم الفاعل يستعمل بمعنى المستقبل كثيراً ، ويحتمل أنه أراد أنى سقيم بما قدر على من الموت أو سقيم الحجة على الخروج معكم ، وحكى النووى عن بعضهم أنه كان تأخذه الحمى فى ذلك الوقت ، وهو بعيد لأنه لو كان كذلك لم يكن كذباً لاتصريحاً ولا تعريضاً ، وقوله ﴿بل فعله كبيرهم﴾ قال القرطبي هذا قاله تمهيداً للاستدلال على أن الأصنام ليست بآلهة وقطعا لقومه فى قولهم أنها تضر وتنفع ، وهذا الاستدلال يتجوز فيه فى الشرط المتصل ، ولهذا أردف قوله ﴿بل فعله كبيرهم﴾ بقوله ﴿فاسألوهم إن كانوا ينطقون﴾ قال ابن قتيبة معناه أن كانوا ينطقون فقد فعله كبيرهم هذا ، فالحاصل أنه مشروط بقوله ﴿إن كانوا ينطقون﴾ أو أنه أسند إليه ذلك لكونه السبب. وعن الكسائى أنه كان يقف عند قوله بل فعله أى فعله من فعله كائنا من كان ثم يبتدئ كبيرهم هذا وهذا خبر مستقل ثم يقول فاسألوهم إلى آخره ، ولا يخفى تكلفه . وقوله « هذه أختي » يعتذر عنه بأن مراده أنها أخته فى الإسلام كما سيأتى واضحا ، قال ابن عقيل : دلالة العقل تصرف ظاهر إطلاق الكذب على إبراهيم ، وذلك أن العقل قطع بأن الرسول ينبغى أن يكون موثقاً به ليعلم صدق ما جاء به عن الله ، ولا ثقة مع تجويز الكذب عليه ، فكيف مع وجود الكذب منه ، وإنما أطلق عليه ذلك لكونه بصورة الكذب عند السامع ، وعلى تقديره فلم يصدر ذلك من إبراهيم عليه السلام - يعنى إطلاق الكذب على ذلك - إلا فى حال شدة الخوف لعلو مقامه ، وإلا فالكذب المحض فى مثل تلك المقامات يجوز ، وقد يجب لتحمل أخف الضررين دفعا لأعظمهما ، وأما تسميته إياها كذبات فلا يريد أنها تدم ، فإن الكذب وإن كان قبيحاً مغللاً لكنه قد يحسن فى مواضع وهذا منها .

**قوله ( ثنتين منهن فى ذات الله )** خصهما بذلك لأن قصة سارة وإن كانت أيضاً فى ذات الله لكن تضمنت حظاً لنفسه ونفعاً له بخلاف الثنتين الأخيرتين فإنهما فى ذات الله محضاً ، وقد وقع فى رواية هشام ابن حسان المذكورة « إن إبراهيم لم يكذب قط إلا ثلاث كذبات كل ذلك فى ذات الله » وفى حديث ابن عباس عند أحمد « والله إن جادل بهن إلا عن دين الله » .

**قوله ( بينا هو ذات يوم وسارة )** فى رواية مسلم « وواحدة فى شأن سارة » فإنه قدم أرض جبار ومعه سارة وكانت الناس واسم الجبار المذكور عمرو بن امرئ القيس بن سبأ وأنه كان على مصر ، ذكره السهيلي وهو قول ابن هشام فى « التيجان » وقيل اسمه صادق وحكاه ابن قتيبة وكان على الأردن ، وقيل سنان بن علوان بن عبيد بن عريج بن عملاق بن لاود بن سام بن نوح حكاه الطبرى ويقال أنه أخو الضحاك الذى ملك الأقاليم .

**قوله ( فقيل له إن هذا رجل )** فى رواية المستملى « إن هنا رجلاً » وفى كتاب التيجان أن قاتل ذلك رجل

كان إبراهيم يشتري منه القمح فم عليه عند الملك ، وذكر أن من جملة ما قاله للملك أنى رأيها تطحن ، وهذا هو السبب في إعطاء الملك لها هاجر في آخر الأمر وقال إن هذه لاتصلح إن تخدم نفسها .

**قوله ( من أحسن الناس )** في صحيح مسلم في حديث الإسراء الطويل من رواية ثابت عن أنس في ذكر يوسف أعطى شطر الحسن ، زاد أبو يعلى من هذا الوجه أعطى يوسف وأمه شطر الحسن يعنى سورة ، وفي رواية الأعرج الماضية في أواخر البيوع « هاجر إبراهيم بسارة فدخل بها قرية فيها ملك أوجبار ، فقيل دخل إبراهيم بامرأة هي من أحسن النساء » واختلف في والد سارة مع القول بأن اسمه هاران فقيل هو ملك حران وأن إبراهيم تزوجها لما هاجر من بلاد قومه إلى حران وقيل هي ابنة أخيه وكان ذلك جائزاً في تلك الشريعة حكاه ابن قتيبة والنقاش واستبعد ، وقيل بل هي بنت عمه وتوافق الاسمان ، وقد قيل في اسم أبيها توبل

**قوله ( فأرسل إليه فسأله عنها فقال من هذه ؟ قال أختي ، فأنى سارة فقال : ياسارة ليس على وجه الأرض الخ )** هذا ظاهر في أنه سأله عنها أولاً ثم أعلمها بذلك لئلا تكذبه عنده ، وفي رواية هشام بن حسان أنه قال لها « أن هذا الجبار إن يعلم أنك امرأتى يغلبنى عليك فإن سألك فأخبريه أنك أختي ، وإنك أختي في الإسلام ، فلما دخل أرضه رآها بعض أهل الجبار فأتاه فقال : لقد قدم أرضك امرأة لا ينبغي أن تكون إلا لك ، فأرسل إليها » الحديث فيمكن أن يجمع بينهما بأن إبراهيم أحس بأن الملك سيطلبها منه فأوصاها بما أوصاها ، فلما وقع ماحسبه أعاد عليها الرصية . واختلف في السبب الذي حمل إبراهيم على هذه الوصية مع أن ذلك الظالم يريد اغتصابها على نفسها أختاً كانت أو زوجة ، فقيل : كان من دين ذلك الملك أن لا يتعرض إلا للنوات الأزواج ، كذا قيل ، ويحتاج إلى تنميه وهو أن إبراهيم أراد دفع أعظم الضررين بارتكاب أحفهما ، وذلك أن اغتصاب الملك إياها واقع لا محالة ، لكن إن علم أن لها زوجاً في الحياة حملته الغيرة على قتله وإعدامه أو حبسه وإضراره ، بخلاف ما إذا علم أن لها أخاً فإن الغيرة حينئذ تكون من قبل الأخ خاصة لا من قبل الملك فلا يبالي به . وقيل أراد أن علم أنك امرأتى ألزمنى بالطلاق ، والتقرير الذي قررته جاء صريحاً عن وهب بن منبه فيما أخرجه بن حميد في تفسيره من طريقه . وقيل كان من دين الملك أن الأخ أحق بأن تكون أخته زوجته من غيره فلذلك قال هي أختي اعتماداً على ما يعتقده الجبار فلا ينازعه فيها ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لقال هي أختي وأنا زوجها فلم اقتصر على قوله هي أختي ؟ وأيضاً فالجواب إنما يفيد لو كان الجبار يريد أن يتزوجها لا أن يغتصبها نفسها . وذكر المنذرى في « حاشية السنن » عن بعض أهل الكتاب أنه كان من رأى الجبار المذكور أن من كانت متزوجة لا يقربها حتى يقتل زوجها فلذلك قال إبراهيم هي أختي ، لأنه إن كان عادلاً خطبها منه ثم يرجو مدافعتها عنها ، وإن كان ظالماً خلص من القتل ، وليس هذا ببعيد مما قررته أولاً ، وهذا أخذ من كلام ابن الجوزى في « مشكل الصحيحين » فإنه نقله عن بعض علماء أهل الكتاب أنه سأله عن ذلك فأجاب به .

**قوله ( ليس على وجه الأرض مؤمن غيرى وغيرك )** يشكل عليه كون لوط كان معه كما قال تعالى ﴿ قَاتِلْ لَهُ لُوط ﴾ ، ويمكن أن يجاب بأن مراده بالأرض الأرض التي وقع له فيها ما وقع ولم يكن معه لوط إذ ذاك .

**قوله** (فلما دخلت عليه ذهب يتناولها بيده فأخذ) كذا في أكثر الروايات ، وفي بعضها « ذهب يتناولها يده » وفي رواية مسلم « فقام إبراهيم إلى الصلاة ، فلما دخلت عليه أى على الملك لم يتالك أن بسط يده إليها فقبضت يده قبضة شديدة » وفي رواية أبي الزناد عن الأعرج من الزيادة « فقام إليها فقامت توضاً وتصلي » قوله في هذه الرواية « فغط » هو بضم المعجمة في أوله ، وقوله حتى ركض برجله يعنى أنه أختنق حتى صار كأنه مصروع ، قيل الغط صرت النائم من شدة النفخ ، وحكى ابن اللين أنه ضبط في بعض الأصول « فغط » بفتح الغين والصواب ضمها ، ويمكن الجمع بأنه عوقب تارة بقبض يده وتارة بالصراعة . وقوله « فدعت » من الدعاء في رواية الأعرج المذكورة ولفظه « فقالت اللهم إن كنت تعلم أنى آمنت بك وبرسولك وأحصنت فرجى إلا على زوجى فلا تسلط على الكافر » ويجاب عن قولها « أن كنت » مع كونها قاطعة بأنه سبحانه وتعالى يعلم ذلك بأنها ذكرته على سبيل الفرض هضمًا لنفسها .

**قوله** (فقال ادعى الله لى ولا أضرك) في رواية مسلم « فقال لها ادعى الله أن يطلق يدي ففعلت » في رواية أبي الزناد المذكورة « قال أبو سلمة قال أبو هريرة قالت اللهم أن يمت يقولوا هى التى قتلته قال فأرسل » .

**قوله** (ثم تناولها الثانية) في رواية الأعرج « ثم قام إليها فقامت توضاً وتصلي » .

**قوله** (فأخذ مثلها أو أشد) في رواية مسلم « فقبضت أشد من القبضة الأولى » .

**قوله** (فدعا بعض حبيبه) بفتح المهملة والجيم والموحدة جمع حاجب ، في رواية مسلم « ودعا الذى جاء بها » ولم أقف على اسمه .

**قوله** (إنك لم تأتني بإنسان ، إنما أتيتني بشيطان) في رواية الأعرج « ما أرسلتم إلى إلا شيطاناً ، أرجعوهما إلى إبراهيم » وهذا يناسب ما وقع له من الصرع ، والمراد بالشيطان المتمرد من الجن ، وكانوا قبل الإسلام يعظمون أمر الجن جداً ويرون كل ما وقع من الخوارق من فعلهم وتصرفهم .

**قوله** (فأخدمها هاجر) أى وهبها لها لتخدمها لأنه أعظمها أن تخدم نفسها . وفي رواية مسلم « فأخرجها من أرضى وأعطها آجر » ذكرها بهمزة بدل الهاء ، وهى كذلك في رواية الأعرج والجيم مفتوحة على كل حال وهى اسم سريانى ، ويقال إن أباه كان من ملوك القبط وإنها من حنن بفتح المهملة وسكون الفاء قرية بمصر ، قال اليعقوبى : كانت مدينة انتهى ، وهى الآن كفر من عمل ألسنا بالبر الشرق من الصعيد في مقابلة الأشمونين ، وفيها آثار عظيمة باقية .

**قوله** (فأنته) في رواية الأعرج « فاقبلت تمشى فلما رآها إبراهيم » .

**قوله** (مهم) في رواية المستمل « متها » وفي رواية ابن السكن « مهين » بنون وهى بدل الميم ، وكان المستمل لما سمعها بنون ظنها نون تنوين ، ويقال أن الخليل أول من قال هذه الكلمة ومعناها ما الخبر .

**قوله** (رد الله كيد الكافر - أو الفاجر - فى نحره) هذا مثل تقوله العرب لمن أراد أمراً باطلا فلم يصل إليه ، ووقع في رواية الأعرج « أشعرت أن الله كبت الكافر وأخدم وليدة » أى جارية للخدمة ، وكبت بفتح الكاف والموحدة ثم مثناة أى رده خاسئاً ، ويقال أصله « كبد » أى بلغ الهم كبده ثم أبدلت الدال مثناة ، ويحتمل أن يكون « وأخدم » معطوفاً على « كبت » ويحتمل أن يكون فاعل أخدم هو الكافر فيكون ا

قوله (قال أبو هريرة : تلك أمكم يا بني ماء السماء) كأن خاطب بذلك العرب لكثرة ملازمتهم للقلوات التي بها مواقع القطر لأجل رعي دوابهم ، ففيه تمسك لمن زعم أن العرب كلهم من ولد إسماعيل ، وقيل أراد بماء السماء زمزم لأن الله أنبعها لهاجر فعاش ولدها بها فصاروا كأنهم أولادها . قال ابن حبان في صحيحه : كل من كان من ولد إسماعيل يقال له ماء السماء ، لأن إسماعيل ولد هاجر وقدر بنى بماء زمزم وهى من ماء السماء وقيل سموا بذلك لخلوص نسبهم وصفاته فأشبه ماء السماء وعلى هذا فلا متمسك فيه ، وقيل : المراد بماء السماء عامر ولد عمرو بن عامر بن بقاء بن حارثة بن الغطريف وهو جد الأوس والخزرج ، قالوا إنما سمي بذلك لأنه كان إذا قحط الناس أقام لهم ماله مقام المطر ، وهذا أيضاً على القول بأن العرب كلها من ولد إسماعيل ، وسيأتى زيادة في هذه المسألة في أوائل المناقب إن شاء الله تعالى . وفي الحديث مشروعية أخوة الإسلام وإباحة المعارض ، والرخصة في الانقياد للظالم والغاصب ، وقبول صلة الملك الظالم ، وقبول هدية المشرك ، وإجابة الدعاء بإخلاص النية ، وكفاية الرب لمن أخلص في الدعاء بعمله الصالح . وسيأتى نظيره في قصة أصحاب الغار . وفيه ابتلاء الصالحين لرفع درجاتهم ، ويقال أن الله كشف لإبراهيم حتى رأى حال الملك مع سارة معانية وأنه لم يصل منها إلى شيء ، ذكر ذلك في « التيجان » ولفظه « فأمر بإدخال إبراهيم وسارة عليه ثم نحى إبراهيم إلى خارج القصر وقام إلى سارة ، فجعل الله القصر لإبراهيم كالقارورة الصافية فصار يراها ويسمع كلامهما » وفيه أن من نابه أمر مهم من الكرب ينبغى له أن يفزع إلى الصلاة ، وفيه أن الضوء كان مشروعاً للأثم قبلنا وليس مختصاً بهذه الأمة ولا بالأنبياء ، لثبوت ذلك عن سارة ، والجمهور على أنها ليست بنبيه . الحديث التاسع .

قوله (حدثنا عبيد الله بن موسى أو ابن سلام عنه) كأن البخارى شك في سماعه له من عبيد الله بن موسى — وهو من أكبر مشايخه — وتحقق أنه سمعه من محمد بن سلام عنه فأورده هكذا ، وقد وقع له نظير هذا في أماكن عديدة .

قوله (عن عبد الحميد بن جبير) هو ابن شيبه بن عثمان الحنفى ، والإسناد كله حجازيون من ابن جريج فصاعداً ، وفي رواية الإسماعيلي من طريق يحيى القطان وأبى عاصم عن ابن جريج « أخبرني عبد الحميد » . قوله (أم شريك) في رواية أبى عاصم « إحدى نساء بنى عامر بن لؤى » ولفظ المتن أنها استأمرت النبي صلى الله عليه وسلم في قتل الوزغات فأمر بقتلهن ولم يذكر الزيادة ، والوزغات بالفتح جمع وزغة وهى بالفتح أيضاً ، وذكر بعض الحكماء أن الوزغ أصم ، وأنه لا يدخل في مكان فيه زعفران ، وأنه يلقح بفيه ، وأنه يبيض ، ويقال لكبارها سام أبرص وهو بتشديد الميم . الحديث العاشر حديث ابن مسعود « لما نزل : الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم » الحديث ، مضى شرحه في كتاب الإيمان ، قال الإسماعيلي : كذا أورد هذا الحديث في ترجمة إبراهيم ، ولا أعلم فيه شيئاً من قصة إبراهيم ، كذا قال ، وخفى عليه أنه حكاية عن قول إبراهيم عليه السلام ، لأنه سبحانه لما فرغ من حكاية قول إبراهيم في الكوكب والقمر والشمس ذكر محاجة قومه له ، ثم حكى أنه قال لهم ﴿ وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطاناً . فأى الفريقين أحق بالأمن ﴾ فهذا كله عن إبراهيم ، وقوله ﴿ إن كنتم تعلمون ﴾ خطاب



لقومه ، ثم قال ﴿ الذين آمنوا ﴾ الخ يعنى أن الذين هم أحق بالأمن هم الذين آمنوا ، وقال بعد ذلك ﴿ وتلك حجتنا آتيناها لإبراهيم على قومه ﴾ فظهر تعلق ذلك بترجمة إبراهيم ، وروى الحاكم في « المستدرک » من حديث على رضى الله عنه أنه قرأ هذه الآية ﴿ الذين آمنوا ولم يلبسوا أيمانهم ﴾ بظلم قال : نزلت هذه الآية في إبراهيم وأصحابه ، واقتصر الكرمانى على قوله : مناسبة هذا الحديث لقصة إبراهيم اتصال هذه الآية بقوله ﴿ وتلك حجتنا آتيناها لإبراهيم على قومه ﴾ . الحديث الحادى عشر حديث أبى هريرة فى الشفاعة ، ذكر طرفاً منه ، والغرض منه قول أهل الموقف لإبراهيم : أنت نبي الله وخليله من الأرض . ووقع عند إسحق بن راهويه ومن طريقه الحاكم فى « المستدرک » من وجه آخر عن أبى زرعة عن أبى هريرة فى هذا الحديث « فيقولون يا إبراهيم أنت خليل الرحمن قد سمع بخلتك أهل السماوات والأرض » وقد تقدم القول فى معنى الخلعة ، ويأتى شرح حديث الشفاعة فى الرقاق .

قوله ( أمر بقتل الوزغ وقال كان ينفخ على إبراهيم عليه السلام ) ووقع فى حديث عائشة عند ابن ماجه وأحمد « أن إبراهيم لما ألقى فى النار لم يكن فى الأرض دابة إلا أطفأت عنه ، إلا الوزغ فإنها كانت تنفخ عليه ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلها » .  
قوله ( تابعه أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ) وصله المؤلف فى التوحيد وفى غيره وسياقى :

( يَزْفُون ) : النَّسْلَانُ فى المشي

[٣٣٦١] ٣٢٥٤- نا إسحاق بن إبراهيم بن نصر قال نا أبو أسامة عن أبي حيان عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : أتى النبي صلى الله عليه يوماً بلحمٍ ، فقال : « إِنَّ اللَّهَ يَجْمَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأُولِينَ وَالْآخِرِينَ فى صعيدٍ واحدٍ ، فَيُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي وَيَنْفَذُهُمُ الْبَصْرُ ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ مِنْهُمْ - فذكر حديث الشفاعة - فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فيقولون : أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنَ الْأَرْضِ ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، ويقول - وذكر كذباته - : نفسي نفسي نفسي ، اذهبوا إلى موسى » .

تابعه أنس عن النبي صلى الله عليه .

[٣٣٦٢] ٣٢٥٥- نا أحمد بن سعيد أبو عبد الله قال نا وهب بن جرير عن أبيه عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبيرة عن أبيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال : « يرحم الله أم إسماعيل ، لولا أنها عجلت لكان زمزم عيناً معيناً » .

[٣٣٦٣] ٣٢٥٦- وقال الأنصارى نا ابن جريج : أمّا كثير بن كثير فحدثني قال : إني وعثمان ابن أبي سليمان جلوس مع سعيد بن جبيرة فقال : ما هكذا حدثني ابن عباس ، ولكنه قال : أقبل إبراهيم بإسماعيل وأمه - وهي ترضعه - معها سنة لم يرفعه .

[٣٣٦٤]

٣٢٥٧- فَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ وَكَثِيرِ

ابنِ كَثِيرٍ بنِ الْمُطَّلِبِ بنِ أَبِي وَدَاعَةَ -يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخِرِ- عَنْ سَعِيدِ بنِ جَبْرِ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَوَّلُ مَا اتَّخَذَ النِّسَاءُ الْمُنْطَقَ مِنْ قَبْلِ أُمِّ إِسْمَاعِيلَ اتَّخَذَتْ مِنْطَقًا لَتُعْفِيَ أَثَرَهَا عَلَى سَارَةٍ، ثُمَّ جَاءَ بِهَا إِبْرَاهِيمُ وَبَابِنَهَا إِسْمَاعِيلُ -وَهِيَ تَرْضَعُهُ- حَتَّى وَضَعَهُمَا عِنْدَ الْبَيْتِ عِنْدَ دُوْحَةٍ فَوْقَ زَمْزَمَ فِي أَعْلَى الْمَسْجِدِ وَلَيْسَ بِمَكَّةَ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ، وَلَيْسَ بِهَا مَاءٌ فَوَضَعَهُمَا هُنَاكَ، وَوَضَعَ عِنْدَهُمَا جِرَابًا فِيهِ تَمْرٌ وَسَقَاءَ فِيهِ مَاءً، ثُمَّ قَفَى إِبْرَاهِيمُ مِنْطَقًا، فَتَبِعَتْهُ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ فَقَالَتْ: يَا إِبْرَاهِيمُ، أَيْنَ تَذْهَبُ وَتَتْرَكُنَا بِهَذَا الْوَادِي الَّذِي لَيْسَ فِيهِ أَنْيْسٌ وَلَا شَيْءٌ، فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ مُرَارًا، وَجَعَلَ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا. فَقَالَتْ لَهُ: اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَتْ: إِذْنٌ لَا يُضِيعُنَا. ثُمَّ رَجَعَتْ. فَاِنْطَلَقَ إِبْرَاهِيمُ حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ الثَّنِيَّةِ حَيْثُ لَا يَرُونَهُ اسْتَقْبَلَ بِوَجْهِهِ الْبَيْتَ ثُمَّ دَعَا بِهَؤُلَاءِ الدَّعَوَاتِ وَرَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ: (رَبِّ إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بُوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ) حَتَّى بَلَغَ (يَشْكُرُونَ). وَجَعَلَتْ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ تَرْضَعُ إِسْمَاعِيلَ وَتَشْرَبُ مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ، حَتَّى إِذَا نَفَدَ مَا فِي السَّقَاءِ عَطِشَتْ وَعَطِشَ ابْنُهَا، وَجَعَلَتْ تَنْظُرُ إِلَيْهِ يَتَلَوَّى -أَوْ قَالَ: يَتَلَبَّطُ- فَاِنْطَلَقَتْ كِرَاهِيَةً أَنْ تَنْظُرَ إِلَيْهِ، فَوَجَدَتْ الصِّفَا أَقْرَبَ جَبَلٍ فِي الْأَرْضِ يَلِيهَا، فَقَامَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَتْ الْوَادِي تَنْظُرُ هَلْ تَرَى أَحَدًا، فَلَمْ تَرَ أَحَدًا، فَهَبِطَتْ مِنَ الصِّفَا، حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ الْوَادِي رَفَعَتْ طَرَفَ دَرْعِهَا، ثُمَّ سَعَتْ سَعِيَ الْإِنْسَانِ الْمَجْهُودِ حَتَّى جَاوَزَتْ الْوَادِي، ثُمَّ أَتَتْ الْمَرْوَةَ فَقَامَتْ عَلَيْهَا فَنَظَرَتْ هَلْ تَرَى أَحَدًا، فَلَمْ تَرَ أَحَدًا، فَفَعَلَتْ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «فَلَذَلِكَ سَعَى النَّاسُ بَيْنَهُمَا». فَلَمَّا أَشْرَفَتْ عَلَى الْمَرْوَةِ سَمِعَتْ صَوْتًا فَقَالَتْ: صَهْ -تَرِيدُ نَفْسَهَا- ثُمَّ تَسَمَّعَتْ فَسَمِعَتْ أَيْضًا فَقَالَتْ: قَدْ أَسْمَعْتُ إِنْ كَانَ عِنْدَكَ غَوَاثٌ، فَإِذَا هِيَ بِالْمَلِكِ عِنْدَ مَوْضِعِ زَمْزَمَ، فَبَحَثَ بِعَقْبِهِ -أَوْ قَالَ بِجَنَاحِهِ- حَتَّى ظَهَرَ الْمَاءُ، فَجَعَلَتْ تَحْوِضُهُ وَتَقُولُ بِيَدِهَا هَكَذَا، وَجَعَلَتْ تَغْرِفُ مِنَ الْمَاءِ فِي سَقَائِهَا وَهُوَ يَفُورُ بَعْدَ مَا تَغْرِفُ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «يَرْحَمُ اللَّهُ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ لَوْ تَرَكْتَ زَمْزَمَ -أَوْ قَالَ: لَوْ لَمْ تَغْرِفْ مِنَ الْمَاءِ- لَكَانَتْ زَمْزَمُ عَيْنًا مَعِينًا». قَالَ: فَشَرِبْتُ وَأَرْضَعْتُ وَلَدَهَا، فَقَالَ لَهَا الْمَلِكُ: لَا تَخَافُوا الضَّيْعَةَ، فَإِنَّ هَاهُنَا بَيْتَ اللَّهِ يَبْنِي هَذَا الْغَلَامُ وَأَبُوهُ، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَهْلَهُ. وَكَانَ الْبَيْتُ مُرْتَفِعًا مِنَ الْأَرْضِ كَالرَّابِيَةِ، تَأْتِيهِ السَّيُولُ فَتَأْخُذُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، فَكَانَتْ كَذَلِكَ حَتَّى مَرَّتْ بِهِمْ رُقُفَّةٌ مِنْ جَرَاهِمٍ -أَوْ أَهْلُ بَيْتٍ مِنْ جَرَاهِمٍ- مُقْبِلِينَ مِنْ طَرِيقِ كَدَاءٍ، فَنَزَلُوا فِي أَسْفَلِ مَكَّةَ، فَرَأَوْا طَائِرًا عَائِفًا، فَقَالُوا: إِنَّ هَذَا الطَّائِرَ

ليدور على ماء، لعهدهنا بهذا الوادي وما فيه ماء، فأرسلوا جرياً أو جريين فإذا هم بالماء، فرجعوا فأخبروهم بالماء، فأقبلوا - وأُمُّ إِسْمَاعِيلَ عِنْدَ الْمَاءِ - فقالوا: أَتَأْذِنُ لَنَا أَنْ نَنْزِلَ عِنْدَكَ؟ قالت: نعم، ولكن لا حق لكم في الماء. قالوا: نعم. قال ابن عباس قال النبي صلى الله عليه: «فَأَلْفَى ذَلِكَ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ وَهِيَ تُحِبُّ الْأَنْسَ»، فنزلوا، وأرسلوا إلى أهلهم فنزلوا معهم، حتى إذا كان بها أهل أبيات منهم. وشب الغلام، وتعلم العربية منهم، وأنفسهم وأعجبهم حين شب، فلما أدرك زوجه امرأة منهم، وماتت أُمُّ إِسْمَاعِيلَ، فجاء إبراهيم بعد ما تزوج إِسْمَاعِيلَ يطالع تركته، فلم يجد إِسْمَاعِيلَ، فسأل امرأته عنه فقالت: خرج يبتغي لنا، ثم سألتها عن عيشهم وهيئتهم فقالت: نحن بشر، نحن في ضيق وشدة. فشكت إليه. قال: فإذا جاء زوجك اقرئي عليه السلام وقولي له يُغَيِّرُ عَتَبَةَ بَابِهِ. فلما جاء إِسْمَاعِيلُ كَأَنَّهُ أَنْسَ شيئاً فقال: هل جاءكم من أحد؟ قالت: نعم، جاءنا شيخ كذا وكذا، فسألنا عنك فأخبرته، وسألني كيف عيشنا، فأخبرته أننا في جهد وشدة. قال: فهل أوصاك بشيء؟ قالت: نعم، أمرني أن أقرأ عليك السلام، ويقول: غَيِّرْ عَتَبَةَ بَابِكَ. قال: ذاك أبي، وقد أمرني أن أفارقك، الحقني بأهلك. فطلّقها، وتزوج منهم أخرى. فلبث عنهم إبراهيم ما شاء الله، ثم أتاهم بعد فلم يجدوه، ودخل على امرأته فسألها عنه فقالت: خرج يبتغي لنا. قال: كيف أنتم؟ وسألها عن عيشهم وهيئتهم. فقالت: نحن بخير وسعة، وأثنت على الله. قال: ما طعامكم؟ قالت: اللحم. قال: فما شرابكم؟ قالت: الماء. قال: اللهم بارك لهم في اللحم والماء. قال النبي صلى الله عليه: «وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ يَوْمَئِذٍ حُبٌّ، وَلَوْ كَانَ لَهُمْ دَعَا لَهُمْ فِيهِ»، قال: فهما لا يخلو عليهما أحدٌ بغير مَكَّةَ إِلَّا لَمْ يَوَافِقَاهُ. قال: فإذا جاء زوجك فاقرئي عليه السلام، ومريه يثب عتبة بابيه. فلما جاء إِسْمَاعِيلُ قال: هل أتاكم من أحد؟ قالت: نعم، أتانا شيخ حسن الهيئة - وأثنت عليه - فسألني عنك فأخبرته، فسألني كيف عيشنا فأخبرته أننا بخير. قال: فأوصاك بشيء؟ قالت: نعم، هو يقرأ عليك السلام، ويأمرُك أن تثب عتبة بابك. قال: ذاك أبي، وأنت العتبة، أمرني أن أمسكك. ثم لبث عنهم ما شاء الله، ثم جاء بعد ذلك وإسماعيل يبكي نبلاً له تحت دوحة قريباً من زمزم، فلما رآه قام إليه، فصنعا كما يصنع الوالد بالولد والولد بالوالد. ثم قال: يا إِسْمَاعِيلُ، إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي بِأَمْرٍ. قال: فاصنع ما أمرك ربك. قال: وتعينني؟ قال: فَأَعِينُكَ. قال: فَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَبْنِيَ هَاهُنَا بَيْتاً - وَأَشَارَ إِلَى أَكْمَةِ مَرْتَفَعَةٍ عَلَى مَا حَوْلَهَا - قال: فعند ذلك رفعوا القواعد من البيت، فجعل إِسْمَاعِيلُ يَأْتِي بِالْحِجَارِ

وإبراهيمُ يَبْنِي. حَتَّى إِذَا ارْتَفَعَ الْبِنَاءُ جَاءَ بِهَذَا الْحَجَرِ فَوَضَعَهُ لَهُ، فَقَامَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَبْنِي وَإِسْمَاعِيلُ يَنَاولُهُ الْحِجَارَةَ، وَهُمَا يَقُولَانِ: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ قَالَ: فَجَعَلَا يَبْنِيَانِ حَتَّى يَدُورَا حَوْلَ الْبَيْتِ وَهُمَا يَقُولَانِ: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.

[٣٣٦٥]

٣٢٥٨- فَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ نَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو قَالَ نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ عَنْ كَثِيرِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ وَبَيْنَ أَهْلِهِ مَا كَانَ خَرَجَ بِإِسْمَاعِيلَ وَأُمِّ إِسْمَاعِيلَ، وَمَعَهُمْ شَنْةٌ فِيهَا مَاءٌ، فَجَعَلَتْ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ تَشْرِبُ مِنَ الشَّنَّةِ فَيَدْرُ لَبْنُهَا عَلَى صَبِيَّهَا حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ فَوَضَعَهَا تَحْتَ دُوْحَةٍ، ثُمَّ رَجَعَ إِبْرَاهِيمُ إِلَى أَهْلِهِ، فَاتَّبَعَتْهُ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ حَتَّى لَمَّا بَلَغُوا كَدَى نَادَتْهُ مِنْ وَرَائِهِ: يَا إِبْرَاهِيمُ، إِلَى مِنْ تَرَكْنَا؟ قَالَ: إِلَى اللَّهِ. قَالَتْ: رَضِيتُ بِاللَّهِ. قَالَ: فَارْجِعْتُ فَجَعَلْتُ تَشْرِبُ مِنَ الشَّنَّةِ وَيَدْرُ لَبْنُهَا عَلَى صَبِيَّهَا، حَتَّى لَمَّا فَنِيَ الْمَاءُ قَالَتْ: لَوْ ذَهَبْتُ فَنَظَرْتُ لَعَلِّي أَحْسُ أَحَدًا. فَذَهَبْتُ فَصَعِدْتُ الصِّفَا فَنَظَرْتُ وَنَظَرْتُ هَلْ تَحْسُ أَحَدًا فَلَمْ تَحْسُ أَحَدًا. فَلَمَّا بَلَغْتَ الْوَادِي سَعَتْ أَتَتْ الْمَرْوَةَ، وَفَعَلْتُ ذَلِكَ أَشْوَاطًا، ثُمَّ قَالَتْ: لَوْ ذَهَبْتُ فَنَظَرْتُ مَا فَعَلْتُ - تَعْنِي الصَّبِيَّ - فَذَهَبْتُ فَنَظَرْتُ فَإِذَا هُوَ عَلَى حَالِهِ كَأَنَّهُ يَنْشَغُ لِلْمَوْتِ، فَلَمْ تُقَرِّهَا نَفْسُهَا، فَقَالَتْ: لَوْ ذَهَبْتُ فَنَظَرْتُ لَعَلِّي أَحْسُ أَحَدًا، فَذَهَبْتُ فَصَعِدْتُ الصِّفَا فَنَظَرْتُ وَنَظَرْتُ فَلَمْ تَحْسُ أَحَدًا، حَتَّى أَتَمْتُ سَبْعًا، ثُمَّ قَالَتْ: لَوْ ذَهَبْتُ فَنَظَرْتُ مَا فَعَلْتُ، فَإِذَا هِيَ بِصَوْتٍ، فَقَالَتْ: أَغَثُ إِنْ كَانَ عِنْدَكَ خَيْرٌ، فَإِذَا جَبْرِيلُ، قَالَ: فَقَالَ بِعَقْبِهِ هَكَذَا، وَغَمَزَ عَقْبَهُ عَلَى الْأَرْضِ، قَالَ: فَاَنْبَثَ الْمَاءُ، فَدَهَشَتْ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ فَجَعَلَتْ تَحْفَرُ، قَالَ: فَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَوْ تَرَكْتُهُ كَانَ الْمَاءُ ظَاهِرًا»، قَالَ: فَجَعَلْتُ تَشْرِبُ مِنَ الْمَاءِ وَيَدْرُ لَبْنُهَا عَلَى صَبِيَّهَا. قَالَ: فَمَرَّ نَاسٌ مِنْ جَرَاهِمَ بِبَطْنِ الْوَادِي فَإِذَا هُمْ بِطَيْرٍ، كَأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا ذَلِكَ، وَقَالُوا: مَا يَكُونُ الطَّيْرُ إِلَّا عَلَى مَاءٍ، فَبَعَثُوا رَسُولَهُمْ فَنَظَرَ، فَإِذَا هُوَ بِالْمَاءِ، فَأَتَاهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ، فَأَتُوا إِلَيْهَا فَقَالُوا: يَا أُمُّ إِسْمَاعِيلَ، تَأْذِنِينَ لَنَا أَنْ نَكُونَ مَعَكَ، أَوْ نَسْكُنَ مَعَكَ؟ فَبَلَغَ ابْنُهَا فَنَكَحَ فِيهِمْ امْرَأَةً. قَالَ: ثُمَّ إِنَّهُ بَدَأَ لِإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ لِأَهْلِهِ: إِنِّي مَطْلَعٌ تَرَكْتِي. قَالَ: فَجَاءَ فَسَلَّمَ فَقَالَ: أَيْنَ إِسْمَاعِيلُ؟ فَقَالَتْ امْرَأَتُهُ: ذَهَبَ يَصِيدُ. قَالَ: قَوْلِي لَهُ إِذَا جَاءَ: غَيْرُ عَتَبَةٍ بَيْتِكَ. فَلَمَّا جَاءَ أَخْبَرَتْهُ، فَقَالَ: أَنْتَ ذَاكَ، فَادْهَبِي إِلَى أَهْلِكَ. قَالَ: ثُمَّ إِنَّهُ بَدَأَ لِإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ لِأَهْلِهِ: إِنِّي مَطْلَعٌ تَرَكْتِي. فَجَاءَ فَقَالَ: أَيْنَ إِسْمَاعِيلُ؟ فَقَالَتْ امْرَأَتُهُ: ذَهَبَ يَصِيدُ، فَقَالَتْ: أَلَا تَنْزِلُ فَتَطْعَمَ وَتَشْرِبَ؟ قَالَ: وَمَا طَعَامُكُمْ وَمَا شَرَابُكُمْ؟ قَالَتْ:

طعامنا اللحم وشرابنا الماء. قال: اللهم بارك لهم في طعامهم وشرابهم. قال: فقال أبو القاسم صلى الله عليه: «بركة بدعوة إبراهيم». قال: ثم إنه بدا لإبراهيم فقال لأهله: إني مطّلع تركتي، فجاء فوافق إسماعيل من وراء زمزم يصلح نبلاً له، فقال: يا إسماعيل، إن ربك أمرني أن أبني له بيتاً. قال: أطع ربك. قال: إنه أمرني أن تعيني عليه، قال: إذن أفعل أو كما قال. قال: فقاما فجعل إبراهيم يبني وإسماعيل يناوله الحجارة، وهما يقولان: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾. حتى ارتفع البناء، وضعف الشيخ عن نقل الحجارة، فقام على حجر المقام فجعل يناوله الحجارة ويقولان: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.

(تنبية): وقع في رواية الحموي والكشميني قبل حديث أبي هريرة هذا ما صورته «يزفون النسلان في المشي» وفي رواية المستملى والباقرين «باب» بغير ترجمة، وسقط ذلك من رواية النسائي، ووهم من وقع عنده «باب يزفون النسلان» فإنه كلام لا معنى له، والذي يظهر ترجيح ما وقع عند المستملى، وقوله «باب» بغير ترجمة يقع عندهم كالفصل من الباب، وتعلقه بما قبله واضح فإن الكل من ترجمة إبراهيم، وأما تفسير هذه الكلمة من القرآن فإنها من جملة قصة إبراهيم عليه السلام مع قومه حين كسر أصنامهم قال الله تعالى ﴿فَأَقْبِلُوا إِلَيْهِ يَزْفُونَ﴾ قال مجاهد: الوزيف: النسلان أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق السدي قال «رجع إبراهيم عليه السلام إلى آلهتهم فإذا هي في بهو عظيم مستقبل باب البهو صنم عظيم إلى جنبه أصغر منه بعضها إلى جنب بعض، فإذا هم قد جعلوا طعاماً بين يدي الأصنام وقالوا: إذا رجعنا وجدنا الآلهة برّكت في طعامنا فأكلنا، فلما نظر إليهم إبراهيم قال ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ؟ مَا لَكُمْ لَا تَنْتَقُونَ﴾ فأخذ حديدة فبقر كل صنم في حافتيه ثم علق الفأس في الصنم الأكبر ثم خرج، فلما رجعوا جمعوا لإبراهيم الحطب حتى أن المرأة لتمرص فتقول لئن عافاني الله لأجمعن لإبراهيم حطباً. فلما جمعوا له وأكثروا من الحطب وأرادوا إحراقه قالت السماء والأرض والجبال والملائكة: ربنا خليلك إبراهيم يحرق؟ قال: أنا أعلم به، وإن دعاكم فأغيثوه. فقال إبراهيم: اللهم أنت الواحد في السماء وأنا الواحد في الأرض ليس أحد في الأرض يعبدك غيري، حسبني الله ونعم الوكيل» انتهى. وأظن البخاري إن كانت الترجمة محفوظة أشار إلى هذا القدر فإنه يناسب قولهم في حديث الشفاعة «أنت خليل الله من الأرض». الحديث الثاني عشر حديث ابن عباس في قصة إسماعيل وزمزم، ساقه من ثلاثة طرق:

الأولى قوله (عن عبد الله بن سعيد بن جبير) وقع في رواية ابن السكن والإسماعيلي من طريق حجاج ابن الشاعر عن وهب بن جرير زيادة «أبي بن كعب»، ورواه النسائي عن أحمد بن سعيد شيخ البخاري بإسقاط عبد الله بن سعيد بن جبير وزيادة أبي بن كعب، قال النسائي: قال أحمد بن سعيد قال وهب وحدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه ولم يذكر أبي بن كعب، فوضح أن وهب ابن جرير كان إذا رواه عن أبيه لم يذكر عبد الله بن سعيد وذكر أبي بن كعب، وإذا رواه عن حماد بن زيد

ذكر عبد الله بن سعيد ولم يذكر أبي بن كعب . وفي رواية النسائي أيضا « قال وهب بن جرير أنبت سلام ابن أبي مطيع فحدثته بهذا عن حماد بن زيد فأنكره إنكاراً شديداً ثم قال لي : فأبوك ما يقول ؟ قلت : يقول عن أيوب عن سعيد بن جبير ، فقال : قد غلط ، إنما هو أيوب عن عكرمة بن خالد » انتهى . وليس ببعيد أن يكون لأيوب فيه عدة طرق ، فإن إسماعيل بن عليه من كبار الحفاظ وقد قال فيه « عن أيوب نبئت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس » ولم يذكر أيأ ، وهو مما يؤيد رواية البخاري ، أخرجه الإسماعيلي من وجهين عن إسماعيل أحدهما هكذا والآخر قال فيه « عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير » وقد رواه معمر عن أيوب عن سعيد بن جبير بلا واسطة كما أخرجه البخاري كما ترى ، وقد عاب الإسماعيلي على البخاري إخراج رواية أيوب لاضطرابها ، والذي يظهر أن اعتماد البخاري في سياق الحديث إنما هو على رواية معمر عن كثير بن كثير عن سعيد بن جبير ، وإن كان أخرجه مقرونا بأيوب فرواية أيوب إما عن سعيد بن جبير بلا واسطة أو بواسطة ولده عبد الله . ولا يستلزم ذلك قدحاً لثقة الجميع ، فظهر أنه اختلاف لا يضر لأنه يدور على ثقات حفاظ : إن كان بإثبات عبد الله بن سعيد بن جبير وأبي بن كعب فلا كلام ، وإن كان بإسقاطهما فأيوب قد سمع من سعيد بن جبير ، وأما ابن عباس فإن كان لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم فهو من مرسل الصحابة ولم يعتمد البخاري على هذا الإسناد الخالص كما ترى . وقد سبق إلى الاعتذار عن البخاري ورد كلام الإسماعيلي بنحو هذا الحافظ أبو علي الجبائي في « تقييد المهمل » .

**الطريقة الثانية : قوله ( وقال الأنصاري حدثنا ابن جريج قال أما كثير بن كثير فحدثني قال إني وعثمان ابن أبي سليمان جلوس مع سعيد بن جبير فقال : ما هكذا حدثني ابن عباس ، ولكنه قال : أقبل إبراهيم بإسماعيل وأمه عليهم السلام وهي ترضعه معها شنة ، لم يرفعه ) انتهى ،** هكذا ساقه مختصراً معلقاً وقد وصله أبو نعيم في « المستخرج » عن فاروق الخطابي عن عبد العزيز بن معاوية عن الأنصاري وهو محمد بن عبد الله ، لكنه أورده مختصراً أيضاً ، وكذلك أخرجه عمر بن شبة في « كتاب مكة » عن محمد بن عبد الله الأنصاري وزاد في روايته « أبي وعثمان وعمر بن أبي سليمان وعثمان بن حبشي جلوس مع سعيد بن جبير » فكانه كان عند الأنصاري كذلك . وقد رواه الأزرق من طريق مسلم بن خالد الزنجي والفاكهي من طريق محمد بن جعشم كلاهما عن ابن جريج عن كثير قال : كنت أنا وعثمان بن أبي سليمان وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين في أناس مع سعيد بن جبير بأعلى المسجد ليلاً فقال سعيد بن جبير : سلوني قبل ألا تروني ، فسأله القوم فأكثروا ، فكان مما سئل عنه أن قال رجل : أحق ما سمعنا في المقام مقام إبراهيم أن إبراهيم حين جاء من الشام حلف لامراته أن لا ينزل بمكة حتى يرجع فقربت إليه امرأة إسماعيل المقام فوضع رجله عليه لا ينزل ، فقال سعيد بن جبير : ليس هكذا حدثنا ابن عباس ولكن « فساق الحديث بطوله . وأخرجه الفاكهي عن ابن أبي عمر عن عبد الرزاق بلفظ فقال : يا معشر الشباب سلوني ، فإني قد أوشكت أن أذهب من بين أظهركم . فأكثر الناس مسألته ، فقال له رجل : أصلحك الله أرأيت هذا المقام هو كما كنا نتحدث ؟ قال : وما كنت نتحدث ؟ قال كنا نقول إن إبراهيم حين جاء عرضت عليه امرأة إسماعيل النزول فأبى أن ينزل فجاءته بهذا الحجر فوضعت له ، فقال : ليس كذلك » وهكذا أخرجه الإسماعيلي من طرق عن معمر .

**قوله ( أول ما اتخذ النساء المنطق )** بكسر الميم وسكون النون وفتح الطاء هو ما يشد به الوسط ، ووقع في رواية ابن جريج النطق بضم النون والطاء وهو جمع منطق ، وكان السبب في ذلك أن سارة كانت وهبت هاجر لإبراهيم فحملت منه بإسماعيل ، فلما ولدته غارت منها فحلفت لتقطعن منها ثلاثة أعضاء فاتخذت هاجر منطقاً فشدت به وسطها وهربت وجرت ذيلها لتخفى أثرها على سارة ، ويقال إن إبراهيم شفع فيها وقال لسارة : حللى يمينك بأن تثقي أذنيها وتخففيها وكانت أول من فعل ذلك . ووقع في رواية ابن عليه عند الإسماعيلي « أول ما أحدث العرب جر الذبول عن أم إسماعيل » وذكر الحديث . ويقال إن سارة اشتدت بها الغيرة فخرج إبراهيم بإسماعيل وأمه إلى مكة لذلك . وروى ابن إسحق عن ابن أبي نجیح عن مجاهد وغيره « أن الله لما بوأ إبراهيم مكان البيت خرج بإسماعيل وهو طفل صغير وأمه ، قال وحملوا فيما حدثت على البراق » .

**قوله ( حتى وضعهما )** في رواية الكشميणी « فوضعهما » .

**قوله ( عند دوحه )** بفتح المهملة وسكون الواو ثم مهملة : الشجرة الكبيرة .

**قوله ( فوق الزمزم )** في رواية الكشميणी « فوق زمزم » وهو المعروف ، وسيأتي شرح أمرها في أوائل السيرة النبوية .

**قوله ( في أعلى المسجد )** أى مكان المسجد ، لأنه لم يكن حينئذ بنى .

**قوله ( وسقاء فيه ماء )** السقاء بكسر أوله قرية صغيرة ، وفي رواية إبراهيم بن نافع عن كثير التي بعد هذه الرواية « ومعها شنة » بفتح المعجمة وتشديد النون وهى القرية العتيقة .

**قوله ( ثم قفى إبراهيم )** أى ولى راجعاً إلى الشام . وفي رواية ابن إسحق « فانصرف إبراهيم إلى أهله بالشام وترك إسماعيل وأمه عند البيت » .

**قوله ( فبعته أم إسماعيل )** في رواية ابن جريج « فادركته بكداء » وفي رواية عمر بن شبه من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير أنها « نادته ثلاثاً فأجابها في الثالثة ، فقالت له : من أمرك بهذا ؟ قال : الله » .

**قوله ( إذن لا يضيعنا )** في رواية عطاء بن السائب « فقالت لن يضيعنا » وفي رواية ابن جريج « فقالت حسبي » وفي رواية إبراهيم بن نافع عن كثير المذكورة بعد هذا الحديث في الباب « فقالت رضيت بالله » .

**قوله ( حتى إذا كان عند الثانية )** بفتح المثناة وكسر النون وتشديد التحتانية ، وقوله « من طريق كداء » بفتح الكاف مملود هو الموضع الذى دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة منه وهو معروف وقد مضى الكلام عليه في الحج ، ووقع في رواية الأصيلي « البنية » بالوحدة بدل المثناة وهو تصحيف ، وضبط ابن الجوزي كدى بالضم والقصر وقال : هى التى بأسفل مكة عند قعيقعان ، قال لأنه وقع في الحديث أنهم نزلوا بأسفل مكة . قلت : وذلك ليس بمانع أن يرجع عن أعلى مكة ، فالصواب ما وقع في الأصول بفتح الكاف والمد .

قوله ( ربنا إني أسكنت من ذريتي ) في رواية الكشميبي « رب أني أسكنت » والأول هو الموافق للتلاوة قوله ( حتى إذا نفذ ما في السقاء عطشت ) زاد الفاكهى من حديث أبي جهم « فانقطع لبنها » وفي روايته « وكان إسماعيل حينئذ ابن سنتين » .

قوله ( فجعلت نظراً إليه يتلوى أو قال يتلبط ) في رواية الكشميبي « يتلمظ » وهى رواية معمر أيضاً ، ومعنى يتلبط وهو بموحدة ومهملة يتمرغ ويضرب بنفسه الأرض ، ويقرب منها رواية عطاء بن السائب « فلما ظمى إسماعيل جعل يضرب الأرض بعقبه » ، وفي رواية إبراهيم بن نافع « كأنه ينشغ للموت » وهو بفتح الياء وسكون النون وفتح المعجمة بعدها غين معجمة أى يشق ويعلو صوته وينخفض كالذى ينزع . قوله ( ثم استقبلت الوادى ) في رواية عطاء بن السائب « والوادى يومئذ عميق » وفي حديث أبي جهم « تستغيث ربها وتدعوه » .

قوله ( ثم سعت سعى الإنسان المجهود ) أى الذى أصابه الجهد وهو الأمر المشق .

قوله ( سبع مرات ) في حديث أبي جهم ، « وكان ذلك أول ما سعى بين الصفا والمروة » وفي رواية إبراهيم بن نافع أنها « كانت في كل مرة تنفق إسماعيل وتنظر ما حدث له بعدها » وقال في روايته « فلم تقرأ نفسها » وهو بضم أوله وكسر القاف ، ونفسها بالرفع الفاعل أى لم تتركها نفسها مستقرة فتشاهده في حال الموت فرجعت ، وهذا في المرة الأخيرة .

قوله ( فقالت صه ) بفتح المهملة وسكون المءاء وبكسرهما منونة ، كأنها خاطبت نفسها فقالت لها اسكتي ، وفي رواية إبراهيم بن نافع وابن جريج « فقالت أغثنى إن كان عندك خير » .

قوله ( إن كان عندك غواث ) بفتح أوله للأكثر وتخفيف الواو وآخره مثلثة ، قيل وليس في الأصوات فعال بفتح أوله غيره ، وحكى ابن الأثير ضم أوله والمراد به على هذا المستغيث ، وحكى ابن قرقول كسره أيضاً والضم رواية أبي ذر وجزاء الشرط محذوف تقديره فأغثنى .

قوله ( فإذا هى بالملك ) في رواية إبراهيم بن نافع وابن جريج فإذا جبريل ، وفي حديث على عند الطبرى بإسناد حسن « فناداها جبريل فقال : من أنت ؟ قالت : أنا هاجر أو أم ولد إبراهيم ، قال : فإلى من وكلكما ؟ قالت : إلى الله . قال : وكلكما إلى كاف » .

قوله ( فبحث بعقبه ، أو قال بجناحه ) شك من الراوى ، وفي رواية إبراهيم بن نافع « فقال بعقبه هكذا ، ونغمز عقبه على الأرض » وهى تعين أن ذلك كان بعقبه . وفي رواية ابن جريج « فركض جبريل برجله » وفي حديث على « ففحص الأرض بأصبعه فنبعت زمزم » وقال ابن إسحق في روايته « فزعم العلماء أنهم لم يزلوا يسمعون أنها همزة جبريل » .

قوله ( حتى ظهر الماء ) في رواية ابن جريج « ففاض الماء » وفي رواية ابن نافع « فانبتق الماء » وهى بنون وموحدة ومثلثة وقاف أى تفجر .



قوله ( فجعلت نخوضه ) بجاء مهملة وضاد معجمة وتشديد أى تجعله مثل الخوض ، وفي رواية ابن نافع « فدهشت أم أسما عيل فجعلت تحفر » وفي رواية الكشميني من رواية ابن نافع « تحفن » بنون بدل الراء والأول أصوب ، وفي رواية عطاء بن السائب « فجعلت تفحص الأرض بيديها » .

قوله ( وتقول بيدها هكذا ) مر حكاية فعلها ، وهذا من إطلاق القول على الفعل ، وفي حديث على « فجعلت تحبس الماء فقال دعيه فإنها رواء »

قوله ( لو تركت زمزم ، أو قال لو لم تغرف من زمزم ) شك من الراوى ، وفي رواية ابن نافع « لو تركته » وهذا القدر صرح ابن عباس برفعه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه إشعار بأن جميع الحديث مرفوع .

قوله ( عيناً معيناً ) أى ظاهراً جارياً على وجه الأرض ، وفي رواية ابن نافع « كان الماء ظاهراً » فعلى هذا فقوله معيناً صفة الماء فلذلك ذكره ، ومعين بفتح أوله إن كان من عانه فهو بوزن مفعول وأصله معون فحذفت الواو ، وإن كان من المعن وهو المبالغة فى الطلب فهو بوزن فعول ، قال ابن الجوزى : كان ظهور زمزم نعمة من الله محضة بغير عمل عامل ، فلما خالطها تحويط هاجر داخلها كسب البشر فقصرت على ذلك فأغنى ذلك عن توجيه تذكير معين ، مع أن الموصوف وهو المعين مؤنث .

قوله ( لا تخافوا الضيعة ) بفتح المعجمة وسكون التحتانية أى الهلاك ، وفي حديث أبى جهم « لا تخافى أن ينفذ الماء » وفي رواية على بن الوزع عن أيوب عند الفاكهى « لا تخافى على أهل هذا الوادى ظمأ فإنها عين يشرب بها ضيفان الله » زاد فى حديث أبى جهم « فقالت بشرك الله بخير » .

قوله ( فإن هذا بيت الله ) فى رواية الكشميني « فإن ههنا بيت الله » .

قوله ( بينى هذا الغلام ) كذا فيه بحذف المفعول ، وفي رواية الإسماعيلي « بينيه » زاد ابن إسحق فى روايته « وأشار لها إلى البيت وهو يومئذ مدرة حمراء فقال : هذا بيت الله العتيق ، واعلمى أن إبراهيم وإسماعيل يرفعانه » .

قوله ( وكان البيت مرتفعاً من الأرض كالراية ) بالموحدة ثم المثناة ، وروى ابن أبى حاتم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال « لما كان زمن الطوفان رفع البيت ، وكان الأنبياء يحجونه ولا يعلمون مكانه حتى بوأه الله لإبراهيم وأعلمه مكانه » وروى البيهقى فى « الدلائل » من طريق أخرى عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً « بعث الله جبريل إلى آدم فأمره ببناء البيت فبناه آدم ، ثم أمره بالطواف به وقيل له أنت أول الناس وهذا أول بيت وضع للناس » وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء « أن آدم أول من بنى البيت ، وقيل بنته الملائكة قبله » وعن وهب بن منبه « أول من بناه شيث بن آدم » والأول أثبت ، وسيأتى مزيد آخر شرح هذا الحديث .

قوله ( فكانت ) أى هاجر ( كذلك ) أى على الحال الموصوفة ، وفيه إشعار بأنها كانت تتغذى بماء زمزم فيكفيها عن الطعام والشراب .

قوله ( حتى موت بهم رفقة ) بضم الراء وسكون الفاء ثم قاف وهم الجماعة المختلطون سواء كانوا في سفر أم لا .

قوله ( من جرهم ) هو ابن قحطان بن عامر بن شالخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح ، وقيل ابن يقطن ، قال ابن إسحق « وكان جرهم وأخوه قطورا أول من تكلم بالعربية عند تبليل الألسن ، وكان رئيس جرهم مضاض بن عمرو ورئيس قطورا السميذع ويطلق على الجميع جرهم » وفي رواية عطاء بن السائب « وكانت جرهم يومئذ بواد قريب من مكة ، وقيل أن أصلهم من العمالة » .

قوله ( مقبلين من طريق كداء فنزلوا في أسفل مكة ) وقع في جميع الروايات بفتح الكاف والمد ، واستشكله بعضهم بأن كداء بالفتح والمد في أعلى مكة ، وأمر الذي في أسفل مكة فبالضم والقصر ، يعني فيكون الصواب هنا بالضم والقصر ، وفيه نظر لأنه لا مانع أن يدخلوها من الجهة العليا وينزلوا من الجهة السفلى .

قوله ( فرأوا طائرا عائفاً ) بالمهمله والفاء هو الذي يحوم على الماء ويتردد ولا يمضي عنه .

قوله ( فأرسلوا جريا ) بفتح الجيم وكسر الراء وتشديد التحتانية أى رسولا ، وقد يطلق على الوكيل وعلى الأجير ، قيل سمى بذلك لأنه يجري مجرى مرسله أو موكله ، أو لأنه يجري مسرعا في حوائجه ، وقوله « جريا أو جريين » شك من الراوى هل أرسلوا واحدا أو اثنين ، وفي رواية ابراهيم بن نافع « فأرسلوا رسولا » ويحتمل الزيادة على الواحد ويكون الأفراد باعتبار الجنس لقوله « فاذا هم بالماء » بصيغة الجميع ، ويحتمل أن يكون الأفراد باعتبار المقصود بالإرسال والجمع باعتبار من يتبعه من خدام ونحوه .

قوله ( فأنى ذلك ) بالفاء أى وجد ( أم إسماعيل ) بالنصب على المفعولية ( وهى تحب الأنس ) بضم الهمة ضد الوحشة ، ويجوز الكسر أى تحب جنسها .

قوله ( وشب الغلام ) أى إسماعيل . وفي حديث أبي جهم « ونشأ إسماعيل بين ولدانهم » .

قوله ( وتعلم العربية منهم ) فيه إشعار بأن لسان أمه وأبيه لم يكن عربياً ، وفيه تضعيف لقول من روى أنه أول من تكلم بالعربية ، وقد وقع ذلك من حديث ابن عباس عند الحاكم في « المستدرک » بلفظ « أول من نطق بالعربية لإسماعيل » وروى الزبير بن بكار في النسب من حديث علي بإسناد حسن قال « أول من فتق الله لسانه بالعربية المبينة لإسماعيل » وبهذا القيد يجمع بين الخبرين فتكون أوليته في ذلك بحسب الزيادة في البيان لا الألفية المطلقة فيكون بعد تعلمه أصل العربية من جرهم ألهمه الله العربية الفصيحة المبينة فنطق بها ، ويشهد لهذا ما حكاه ابن هشام عن الشرقى بن قطامي « أن عربية لإسماعيل كانت أفصح من عربية يعرب بن قحطان وبقياء حمير وجرهم » ويحتمل أن تكون الأولية في الحديث مقيدة بإسماعيل بالنسبة إلى بقية إخوته من ولد ابراهيم فإسماعيل أول من نطق بالعربية من ولد ابراهيم ، وقال ابن دريد في « كتاب الوشاح » أول من نطق بالعربية يعرب بن قحطان ثم إسماعيل . قلت : وهذا لا يوافق من قال إن العرب كلها من ولد إسماعيل ، وسيأتى الكلام فيه في أوائل السيرة النبوية .

قوله ( وأنفسهم ) بفتح الفاء بلفظ أفعل التفضيل من النفاسة أى كثرت رغبتهم فيه ، ووقع عند

الإسماعيل « وأنسهم » بغير فاء من الأنس ، وقال الكرمانى : أنفسهم أى رغبتهم فى مصاهرته لنفاسته عندهم ، وقال ابن الأثير : أنفسهم عطفاً على قوله تعلم العربية أى رغبتهم فيه إذ صار نفيساً عندهم .

**قوله ( زوجه امرأة منهم )** حكى الأزرقى عن ابن إسحق أن اسمها عمارة بنت سعد بن أسامة ، وفى حديث أبى جهم أنها بنت صدى ولم يسمها ، وحكى السهيلي أن اسمها جدى بنت سعد ، وعند عمر بن شبة أن اسمها حبي بنت أسعد بن عملق ، وعند الفاكهى عن ابن إسحق أنه خطبها إلى أبيها فزوجها منه .  
**قوله ( وماتت )** هاجر أى فى خلال ذلك .

**قوله ( فجاء إبراهيم بعد ما تزوج إسماعيل )** فى رواية عطاء بن السائب « فقدم إبراهيم وقد ماتت هاجر » **قوله ( يطالع تركته )** بكسر الراء أى يتفقد حال ما تركه هناك ، وضبطها بعضهم بالسكون وقال : التركة بالكسر بيض النعام ويقال لها التريكة ، قيل لها ذلك لأنها حين تبيض تترك بيضها وتذهب ثم تعود تطلبه فتحضن ما وجدت سواء كان هو أم غيره ، وفيها ضرب الشاعر المثل بقوله :

كناركة بيضها بالعرء وحاضنة بيض أخرى صباحاً

قال ابن التين : هذا يشعر بأن الذبيح إسحق لأن المأمور بذبحه كان عندما بلغ السعى ، وقد قال فى هذا الحديث « إن إبراهيم ترك إسماعيل رضيعاً وعاد إليه وهو متزوج » فلو كان هو المأمور بذبحه لذكر فى الحديث أنه عاد إليه فى خلال ذلك بين زمان الرضاع والزواج ، وتعقب بأنه ليس فى الحديث نبي هذا الحجة ، فيحتمل أن يكون جاء وأمر بالذبح ولم يذكر فى الحديث . قلت : وقد جاء ذكر مجيئه بين الزمانين فى خبر آخر ، فى حديث أبى جهم « كان إبراهيم يزور هاجر كل شهر على البراق يغدو غدوة فيأتى مكة ثم يرجع فيقبل فى منزله بالشام » وروى الفاكهى من حديث على بإسناد حسن نحوه وأن إبراهيم كان يزور إسماعيل وأمه على البراق ، فعلى هذا فقوله « فجاء إبراهيم بعدما تزوج إسماعيل » أى بعد مجيئه قبل ذلك مراراً والله أعلم .

**قوله ( فقالت خرج يبتغى لنا )** أى يطلب لنا الرزق ، وفى رواية ابن جريج « وكان عيش إسماعيل الصيد يخرج فيتصيد » وفى حديث أبى جهم « وكان إسماعيل يرعى ماشيته ويخرج متنكباً قوسه فيرمى الصيد » وفى حديث ابن إسحق « وكانت مسارجه التى يرعى فيها السدرة إلى السر من نواحي مكة » .

**قوله ( ثم سأها عن عيشهم )** زاد فى رواية عطاء بن السائب « وقال هل عندك ضيافة » .

**قوله ( فقالت : نحن بشر ، نحن فى ضيق وشدة ، فشكت إليه )** فى حديث أبى جهم « فقال لها : هل من منزل ؟ قالت : لاها الله إذن ، قال : فكيف عيشكم ؟ قال فذكرت جهداً فقالت : أما الطعام فلا طعام ، وأما الشاء فلا تحلب إلا المصر - أى - الشخب - وأما الماء فعلى ما ترى من الغلظ » انتهى . والشخب بفتح المعجمة وسكون الخاء المعجمة ثم موحدة السيلا .

**قوله ( جاءنا شيخ كذا وكذا )** فى رواية عطاء بن السائب كالمستخفة بشأته .

**قوله ( عتبة بابك )** بفتح المهملة والمثناة والموحدة كناية عن المرأة ، وسماها بذلك لما فيها من الصفات الموافقة لها وهو حفظ الباب وصون ما هو داخله وكونها محل الوطء . ويستفاد منه أن تغيير عتبة الباب يصح

أن يكون من كنايات الطلاق كأن يقول مثلاً غيرت عتبة بابي أو عتبة بابي مغيرة وينوى بذلك الطلاق فيقع ، أخبرت بذلك عن شيخنا الإمام البلقيني ، وتماه التفریع على شرع من قبلنا إذا حكاها النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره .

**قوله ( وتزوج منهم امرأة أخرى )** ذكر الواقدي وتبعه المسعودي ثم السهيلي أن اسمها سامة بنت مهلهل ابن سعد ، وقيل اسمها عاتكة ، ورأيت في نسخة قديمة من « كتاب مكة لعمر بن شبة » أنها بشامة بنت مهلهل ابن سعد بن عوف وهي مضبوطة بشامة بموحدة ثم معجمة خفيفة قال : وقيل اسمها جدة بنت الحارث بن مضاض وحكى ابن سعد عن ابن اسحق أن اسمها رعلة بنت مضاض بن عمرو الجرهمية ، وعن ابن الكلبي أنها رعلة بنت يشجب بن يعرب بن لؤذان بن جرهم ، وذكر الدارقطني في « المختلف » أن اسمها السيدة بنت مضاض وحكاها السهيلي أيضاً . وفي حديث أبي جهم « ونظر إسماعيل إلى بنت مضاض بن عمرو فأعجبته فخطبها إلى أبيها فزوجه » وحكى محمد بن سعد الجواني أن اسمها هالة بنت الحارث وقيل الحنفاء وقيل سلمى ، فحصلنا من اسمها على ثمانية أقوال ومن اسم أبيها على أربعة .

**قوله ( نحن بخير وسعة )** في حديث أبي جهم « نحن في خير عيش بحمد الله ، ونحن في لبن كثير ولحم كثير وماء طيب » .

**قوله ( ما طعامكم ؟ قالت اللحم ، قال : فما شربكم ؟ قالت الماء )** في حديث أبي جهم ذكر اللبن مع اللحم والماء .

**قوله ( اللهم بارك لهم في اللحم والماء )** في رواية إبراهيم بن نافع « اللهم بارك لهم في طعامهم وشراهم ، قال : قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم بركة بدعوة إبراهيم » وفيه حذف تقديره في طعام أهل مكة وشراهم بركة .

**قوله ( فهما لا يخلو عليهما أحد بغير مكة إلا لم يوافقاه )** في رواية الكشميني « لا يخلوان » بالثنية . قال ابن القوطية : خلوت بالشيء راخلت إذا لم أخلط به غيره ، ويقال أخلى الرجل اللبن إذا لم يشرب غيره . وفي حديث أبي جهم « ليس أحد يخلو على اللحم والماء بغير مكة إلا اشتكى بطنه » وزاد في حديثه عطاء ابن السائب نحوه « فقالت أنزل رحمك الله فاطم واشرب . قال : إني لا أستطيع النزول . قالت : فإني أراك أشعث أظفلا أغسل رأسك وأدهنه ؟ قال : بلى إن شئت . فجاءته بالمقام ، وهو يومئذ أبيض مثل المهابة ، وكان في بيت إسماعيل ملقى فوضع قدمه اليمنى وقدم إليها شق رأسه وهو على دابته فغسلت شق رأسه الأيمن ، فلما فرغ حولت له المقام حتى وضع قدمه اليسرى وقدم إليها برأسه فغسلت شق رأسه الأيسر ، فالأثر الذي في المقام من ذلك ظاهر فيه موضع العقب والإصبع » وعند الفاكهي من وجه آخر عن ابن جريج عن رجل عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « إن سارة داخلتها غيره ، فقال لها إبراهيم : لا أنزل حتى أرجع إليك » ونحوه في رواية عطاء بن السائب عند عمر بن شبة .

**قوله ( هل أتاكم من أحد )** في رواية عطاء بن السائب « فلما جاء إسماعيل وجد ريح أبيه فقال لامرأته : هل جاءك أحد ؟ قالت نعم شيخ أحسن الناس وجهاً وأطيبهم ريحاً » .

قوله ( يثبت عتبة بابه ) زاد في حديث أبي جهم « فإنها صلاح المنزل » .

قوله ( أن أمسكك ) زاد في حديث أبي جهم « ولقد كنت على كريمة وقد ازددت على كرامة ، فولدت لإسماعيل عشرة ذكور » زاد معمر في روايته « فسمعت رجلا يقول : كان إبراهيم يأتي على البراق » يعني في كل مرة ، وفي رواية عمر بن شبة « وأعجب إبراهيم بجده بنت الحارث فدعا لها بالبركة » .

قوله ( يبرى ) بفتح أوله وسكون الموحدة ، والنبل بفتح النون وسكون الموحدة السهم قبل أن يركب فيه نصله وريشه ، وهو السهم العربي . ووقع عند الحاكم من رواية إبراهيم بن نافع في هذا الحديث « يصلح بيتاً له » وكأنه تصحيف ، والذي في البخاري هو الموافق لغيرها من الروايات .

قوله ( دوحه ) هي التي نزل لإسماعيل وأمه قدومه كما تقدم . ووقع في رواية إبراهيم بن نافع من وراء زمزم .

قوله ( فصنعنا كما يصنع الوالد بالولد والولد بالوالد ) يعني من الاعتناق والمصافحة وتقبيل اليد ونحو ذلك ، وفي رواية معمر قال سمعت رجلاً يقول : بكيا حتى أجابها الطير ، وهذا إن ثبت يدل على أنه تباعد لقاءهما .

قوله ( إن الله أمرني بأمر ) في رواية إبراهيم بن نافع « إن ربك أمرني أن أبني له بيتاً » ووقع في حديث أبي جهم عند الفاكهي « أن عمر إبراهيم كان يومئذ مائة سنة وعمر لإسماعيل ثلاثين سنة » .

قوله ( وتعيني ؟ قال وأعينك ) في رواية الكشميني « فأعينك » بالفاء ، وفي رواية إبراهيم بن نافع « إن الله قد أمرني أن تعيني عليه قال أن أفعل » بنصب اللام قال ابن التين : يحتمل أن يقال أمره الله أن يبني أولاً وحده ثم أمره أن يعينه لإسماعيل ، قال فيكون الحديث الثاني متأخراً بعد الأول . قلت : ولا يخفى تكلفه ، بل الجمع بينهما ممكن بأن يكون أمره أن يبني وأن لإسماعيل يعينه ، فقال إبراهيم لإسماعيل : إن الله أمرني أن أبني البيت وتعيني . وتحلل بين قوله أبني البيت وبين قوله وتعيني قول لإسماعيل فاصنع ما أمرك ربك .

قوله ( وأشار إلى أكمة ) بفتح الهمزة والكاف وقد تقدم بيان ذلك في أوائل الكلام على هذا الحديث وللفاكهي من حديث عثمان « فبناه إبراهيم وإسماعيل وليس معها يومئذ غيرها » يعني في مشاركتها في البناء ، وإلا فقد تقدم أنه كان قد نزل الجرهميون مع لإسماعيل .

قوله ( رفعوا القواعد من البيت ) في رواية أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن سعيد عن ابن عباس « القواعد التي رفعها إبراهيم كانت قواعد البيت قبل ذلك » وفي رواية مجاهد عند ابن أبي حاتم « أن القواعد كانت في الأرض السابعة » ، ومن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس « رفع القواعد التي كانت قواعد البيت قبل ذلك ، ومن طريق عطاء قال « قال آدم يارب إني لا أسمع أصوات الملائكة ، قال ابن لي بيتاً ثم احضف به كما رأيت الملائكة تحف ببيتي الذي في السماء » وفي حديث عثمان وأبي جهم « فبلغ إبراهيم من الأساس أساس آدم وجعل طوله في السماء تسعة أذرع وعرضه في الأرض - يعني دوره - ثلاثين ذراعاً ، وكان ذلك بنراهم ، زاد أبو جهم « وأدخل الحجر في البيت ، وكان قبل ذلك زرباً لغم لإسماعيل ، وإنما بناه بحجارة

بعضها على بعض ولم يجعل له سقفاً وجعل له باباً وحفر له بئراً عند بابه خزانة للبيت يلقي فيها ما يهدى للبيت « وفي حديثه أيضاً » إن الله أوحى إلى إبراهيم أن اتبع السكينة ، فحلقت على موضع البيت كأنها سحابة ، فحفرا يريدان أساس آدم الأول « وفي حديث على عند الطبرى والحاكم » رأى على رأسه فى موضع البيت مثل الغمامة فيه مثل الرأس فكلمه فقال : يا إبراهيم ابن على ظلى - أو على قدرى - ولا ترد ولا تنقص ، وذلك حين يقول الله ﴿ وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت ﴾ الآية .

قوله ( جاء بهذا الحجر ) يعنى المقام ، وفي رواية إبراهيم بن نافع « حتى ارتفع البناء وضعف الشيخ عن نقل الحجارة فقام على حجر المقام » زاد فى حديث عثمان « ونزل عليه الركن والمقام فكان إبراهيم يقوم على المقام يبنى عليه ويرفعه له إسماعيل ، فلما بلغ الموضع الذى فيه الركن وضعه يومئذ موضعه وأخذ المقام فجعله لاصفاً بالبيت ، فلما فرغ إبراهيم من بناء الكعبة جاء جبريل فأراه المناسك كلها ، ثم قام إبراهيم على المقام فقال : يا أيها الناس أجيئوا ربكم ، فوقف إبراهيم وإسماعيل تلك المواقف ، وحججه إسحق وسارة من بيت المقدس ، ثم رجع إبراهيم إلى الشام فمات بالشام » وروى الفاكهى بإسناد صحيح من طريق مجاهد عن ابن عباس قال « قام إبراهيم على الحجر فقال : يا أيها الناس كتب عليكم الحج ، فأسمع من فى أصلاب الرجال وأرحام النساء ، فأجابه من آمن ومن كان سبق فى علم الله أنه يحج إلى يوم القيامة : لبيك اللهم لبيك » وفي حديث أبى جهم « ذهب إسماعيل إلى الوادى يطلب حجراً ، فنزل جبريل بالحجر الأسود ، وقد كان رفع إلى السماء حين غرقت الأرض ، فلما جاء إسماعيل فرأى الحجر الأسود قال من أين هذا ، من جاءك به ؟ قال إبراهيم : من لم يكن ليلىك ولا إلى حجرك » ورواه ابن أبى حاتم من طريق السدى نحوه ، وأنه كان بالهند وكان ياقوتة بيضاء مثل الثغامة « وهى بالثلثة والمعجمة طير أبيض كبير ، وروى الفاكهى من طريق أبى بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « والله ما بنيه بقصة ولا مدر ، ولا كان لهما من السعة والأعوان ما يسقفانه » ومن حديث على « كان إبراهيم يبنى كل يوم ساقاً » ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عنده وعند ابن أبى حاتم « أنه كان بناه من خمسة أجبل : من حراء وثبير ولبنان وجبل الطور وجبل الحمير » قال ابن أبى حاتم : جبل الحمير - يعنى بفتح الحاء المعجمة - هو جبل بيت المقدس . وقال عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء « أن آدم بناه من خمسة أجبل : حراء وطور زيباً وطور سيناء والحدودى ولبنان ، وكان ربه من حراء » ومن طريق محمد بن طلحة التيمى قال « سمعت أنه أسس البيت من ستة أجبل : من أبى قبيس ومن الطور ومن قدس ومن ورقان ومن رضوى ومن أحد » . الطريق الثالثة .

قوله ( حدثنا أبو عامر ) هو العقدى وإبراهيم بن نافع هو الخزومى المكى .

قوله ( لما كان بين إبراهيم وبين أهله ) يعنى سارة ( ما كان ) يعنى من غير سارة لما ولدت هاجر لإسماعيل ، وقد مضت بقية شرح الحديث ضمن الذى قبله . الحديث الثالث عشر :

[٣٣٦٦] ٣٢٥٩- نا موسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا الأعمش قال نا إبراهيم التيمي عن أبيه قال: سمعت أباذر قال: قلت: يا رسول الله، أي مسجد وضع في الأرض أول؟ قال: «المسجد الحرام». قلت: ثم أي؟ قال: «المسجد الأقصى»، قلت: كم كان بينهما؟ قال: «أربعون سنة»، ثم أينما أدرتلك الصلاة بعد فصله، فإن الفضل فيه.

[الحديث ٣٣٦٦ - طرفه في: ٣٤٢٥].

[٣٣٦٧] ٣٢٦٠- نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن أنس ابن مالك أن رسول الله صلى الله عليه طلع له أحد فقال: «هذا جبل يحبنا ونحبه، اللهم إن إبراهيم حرم مكة، وإني أحرم ما بين لابتيها». رواه عبد الله بن زيد عن النبي صلى الله عليه.

[٣٣٦٨] ٣٢٦١- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن ابن أبي بكر أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه أن رسول الله صلى الله عليه قال: «ألم تري أن قومك بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم». فقلت: يا رسول الله، ألا تردّها على قواعد إبراهيم؟ قال: «لولا حدّثان قومك بالكفر». فقال عبد الله بن عمر: لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه ما أرى أن رسول الله صلى الله عليه ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتمم على قواعد إبراهيم. وقال إسماعيل عبد الله بن محمد ابن أبي بكر.

[٣٣٦٩] ٣٢٦٢- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم عن أبيه عن عمرو بن سليم الزرقني قال أخبرني أبو حميد الساعدي أنهم قالوا: يا رسول الله، كيف نصلي عليك؟ فقال رسول الله صلى الله عليه: «قولوا: اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد».

[الحديث ٣٣٦٩ - طرفه في: ٦٣٦٠].

[٣٣٧٠] ٣٢٦٣- نا قيس بن حفص وموسى بن إسماعيل قالا نا عبد الواحد بن زياد قال نا أبو فروة مسلم بن سالم الهمداني قال نا عبد الله بن عيسى سمع عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: لقيني

كعبُ بنُ عَجْرَةَ فقالَ : ألا أُهدي لك هديةً سمعتها من النبيِّ صلى الله عليه ؟ قلتُ : بلى فأهدها لي ، فقالَ : سألنا رسولَ الله صلى الله عليه فقلنا : يا رسولَ الله ، كيف الصلاةُ عليكم أهل البيت ، فإنَّ الله قد علَّمنا كيف نسلمُ ؟ قالَ : « قولوا : اللهم صلِّ على محمدٍ وعلى آل محمدٍ كما صليتَ على إبراهيمَ وعلى آل إبراهيمَ إِنَّكَ حميدٌ مجيدٌ ، اللهم باركْ على محمدٍ وعلى آل محمدٍ كما باركتَ على إبراهيمَ وآل إبراهيمَ إِنَّكَ حميدٌ مجيدٌ » .

[الحديث ٣٣٧٠ - طرفاه في : ٤٧٩٧ ، ٦٣٥٧] .

٣٣٦٤ - ثا عثمانُ بنُ أبي شَيْبَةَ قالَ نا جريرٌ عن منصور عن المنهال عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباسٍ قالَ كانَ النبيُّ صلى الله عليه يعوذُ الحسنَ والحسينَ ويقولُ : « إِنَّ أباكما كانَ يعوذُ بها إسماعيلَ وإسحاقَ : أعوذُ بكلماتِ الله التامة ، من كلِّ شيطانٍ وهامةٍ ، ومن وُكُلٍ عينٍ لامةٍ » .

قوله ( عبد الواحد ) هو ابن زياد ، وإبراهيم التيمي هو ابن يزيد بن شريك وفي رواية مسلم<sup>(١)</sup> وابن خزيمة من طريق أخرى عن الأعمش عن إبراهيم التيمي « كنت أنا وأبي نجلس في الطريق فيعرض على القرآن وأعرض عليه ، فقرأ القرآن فسجد ، فقلت تسجد في الطريق ؟ قال : نعم سمعت أبا ذر » فذكره .

قوله ( أى مسجد وضع في الأرض أول ) بضم اللام قال أبو البقاء . وهي ضمة بناء لقطعه عن الإضافة مثل قبل وبعد ، والتقدير أول كل شيء ، ويجوز الفتح مصروفاً وغير مصروف .

قوله ( ثم أى ) بالتثنية وتركه كما تقدم في حديث ابن مسعود « أى الأعمال أفضل » وهذا الحديث يفسر المراد بقوله تعالى ﴿ إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة ﴾ ويدل على أن المراد بالبيت بيت العبادة لا مطلق البيوت ، وقد ورد ذلك صريحاً عن عليٍّ أخرجه إسماعيل بن راهويه وابن أبي حاتم وغيرهما بإسناد صحيح عنه قبله قال « كانت البيوت قبله ، ولكنه كان أول بيت وضع لعبادة الله » .

قوله ( المسجد الأقصى ) يعني مسجد بيت المقدس ، قيل له الأقصى لبعده المسافة بينه وبين الكعبة ، وقيل لأنه لم يكن وراءه موضع عبادة ، وقيل لبعده عن الأقدار والخبائث ، والمقدس المطهر عن ذلك .

قوله ( أربعون سنة ) قال ابن الجوزي : فيه إشكال ، لأن إبراهيم بن الكعبة وسليمان بنى بيت المقدس وبينهما أكثر من ألف سنة انتهى ، ومستنده في أن سليمان عليه السلام هو الذي بنى المسجد الأقصى ما رواه النسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً بإسناد صحيح « أن سليمان لما بنى بيت المقدس سأل الله تعالى خلافاً ثلاثاً ، الحديث ، وفي الطبراني من حديث رافع بن عميرة « أن داود عليه السلام ابتداء ببناء بيت المقدس ، ثم أوحى الله إليه : إني لأقضى بناءه على يد سليمان » وفي الحديث قصة ، قال : وجوابه أن الإشارة إلى أول البناء ووضع أساس المسجد وليس إبراهيم أول من بنى الكعبة ولا سليمان أول من بنى بيت المقدس

(١) هذا ليس لفظ مسلم ، عبد القادر شيبه الحمد .



فقد روينا أن أول من بنى الكعبة آدم ثم انتشر ولده في الأرض ، فجائز أن يكون بعضهم قد وضع بيت المقدس ثم بنى إبراهيم الكعبة بنص القرآن ، وكذا قال القرطبي : أن الحديث لا يدل على أن إبراهيم وسليمان لما بنيا المسجدين ابتداءً وضعهما لهما ، بل ذلك تجديد لما كان أسسه غيرهما . قلت : وقد مشى ابن حبان في صحيحه على ظاهر هذا الحديث فقال : في هذا الخبر رد على من زعم أن بين إسماعيل وداود ألف سنة ، ولو كان كما قال لكان بينهما أربعون سنة وهذا عين المحال لطول الزمان — بالاتفاق — بين بناء إبراهيم عليه السلام البيت وبين موسى عليه السلام . ثم إن في نص القرآن أن قصة داود في قتل جالوت كانت بعد موسى بمدة . وقد تعقب الحافظ الضياء بنحو ما أجاب به ابن الجوزي . وقال الخطابي : يشبه أن يكون المسجد الأقصى أول ما وضع بناءه بعض أولياء الله قبل داود وسليمان ثم داود وسليمان فزادا فيه ووسعاه فأضيف إليهما بناءه ، قال : وقد ينسب هذا المسجد إلى إيلياء فيحتمل أن يكون هو بانيه أو غيره ، ولست أحقق لم أضيف إليه . قلت : الاحتمال الذي ذكره أولاً موجه ، وقد رأيت لغيره أن أول من أسس المسجد الأقصى آدم عليه السلام وقيل الملائكة وقيل سام بن نوح عليه السلام وقيل يعقوب عليه السلام ، فعلى الأولين يكون ما وقع ممن بعدها تجديدًا كما وقع في الكعبة ، وعلى الأخيرين يكون الواقع من إبراهيم أو يعقوب أصلاً وتأسيساً ومن داود تجديدًا لذلك وابتداءً بناء فلم يكمل على يده حتى أكمله سليمان عليه السلام ، لكن الاحتمال الذي ذكره ابن الجوزي أوجه . وقد وجدت ما يشهد له ويؤيد قول من قال : إن آدم هو الذي أسس كلا من المسجدين ، فذكر ابن هشام في « كتاب التيجان » أن آدم لما بنى الكعبة أمره الله بالسير إلى بيت المقدس وإن يبنيه فبناه ونسك فيه ، وبناء آدم للبيت مشهور ، وقد تقدم قريباً حديث عبد الله بن عمرو أن البيت رفع زمن الطوفان حتى بوأه الله لإبراهيم . وروى ابن أبي حاتم من طريق معمر عن قتادة قال ، وضع الله البيت مع آدم لما هبط ، وفقد أصوات الملائكة وتسييحهم ، فقال الله له : يا آدم إنني قد أهبطت بيتاً يطاف به كما يطاف حول عرشي فانطلق إليه ، فخرج آدم إلى مكة ، وكان قد هبط بالهند ومد له في خطوة فأتى البيت فطاف به ، وقيل إنه لما صلى إلى الكعبة أمر بالتوجه إلى بيت المقدس فاتخذ فيه مسجداً وصلى فيه ليكون قبلة لبعض ذريته . وأما ظن الخطابي أن إيلياء اسم رجل ، ففيه نظر ، بل هو اسم البلد فأضيف إليه المسجد كما يقال مسجد المدينة ومسجد مكة : وقال أبو عبيد البكري في « معجم البلدان » : إيليا مدينة بيت المقدس فيه ثلاث لغات : مد آخره وقصره وحذف الياء الأولى ، قال الفرزدق :

لوى ابن أبي الرقراق عينيه بعدما دنا من أعالي إيلياء وغورا

وعلى ما قاله الخطابي يمكن الجمع بأن يقال : لأنها سميت باسم بانيها كغيرها . والله أعلم .

**قوله ( فصله )** بهاء ساكنة وهي هاء السكت ، وللكشيميني بحذفها .

**قوله ( فإن الفضل فيه )** أى في فعل الصلاة إذا حضر وقتها ، زاد من وجه آخر عن الأعمش في آخره « والأرض لك مسجد » أى للصلاة فيه ، وفي « جامع سفیان بن عيينة » عن الأعمش « فإن الأرض كلها مسجد » أى صالحة للصلاة فيها . ويخص هذا العموم بما ورد فيه النهي والله أعلم . الحديث الرابع عشر والخامس عشر حديث أنس موصولا وعبد الله بن زيد معلقاً في حرم المدينة وذكر أحد ، والغرض منها ذكر إبراهيم

وأنة حرم مكة ، وقد تقدم الكلام عليهما في أواخر الحج ، وتقدم حديث عبد الله بن زيد موصولاً هناك .  
الحديث السادس عشر حديث عائشة في قصة بناء الكعبة ، تقدم شرحه في أثناء الحج أيضاً .

**قوله ( وقال إسماعيل : عبد الله بن أبي بكر )** يعني إن إسماعيل بن أبي أويس روى الحديث المذكور عن مالك كما رواه عبد الله بن يوسف فقال بدل قول عبد الله بن يوسف أن أبي بكر أخبر « أن عبد الله بن أبي بكر أخبر وأبو بكر جد عبد الله المذكور هو الصديق ، وقد ساق المصنف حديث إسماعيل في التفسير ولفظه « عبد الله بن محمد بن أبي بكر » وهو الواقع ، وكأنه عند التعليق نسبته لجدّه وأغفل المزى ذكر هذا التعليق في أحاديث الأنبياء . الحديث السابع عشر حديث أبي حميد الساعدي في صفة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وسيأتي شرحه في الدعوات . والغرض منه قوله فيه « كما صليت على إبراهيم » .  
الحديث الثامن عشر حديث كعب بن عجرة في صفة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وسيأتي شرحه في الدعوات أيضاً ، وقد أوردته في أواخر تفسير الأحزاب ، وتأتي الإشارة إليه هناك إن شاء الله تعالى ووهم المزى في الأطراف فعزا رواية كعب بن عجرة هذه إلى الصلاة فقال : روى البخارى في الصلاة عن عيسى بن حفص وموسى بن إسماعيل كلاهما عن عبد الواحد بن زياد إلى آخر كلامه ، واغتر بذلك شيخنا ابن الملقن فإنه لما وصل إلى شرح هذا الحديث هنا أحال بشرحه على الصلاة وقال : تقدم في الصلاة ، وكأنه تبع شيخه مغلطاً في ذلك فإنه كذلك صنع ، ولم يتقدم هذا الحديث عند البخارى في كتاب الصلاة أصلاً ، والله الهادى إلى الصواب . الحديث التاسع عشر حديث ابن عباس في التعويذ بكلمات الله التامة .

**قوله ( حدثنا جرير )** لعثمان بن أبي شيبة فيه شيخ آخر أخرجه الإسماعيلي عن عمران بن موسى وإبراهيم ابن موسى قالاً حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير ، وأبو حفص الأبار فرقهما عن منصور .  
**قوله ( عن منصور )** هو ابن المعتز ( عن المنهال ) هو ابن عمرو ، والإسناد إلى سعيد بن جبير كوفيون وقد رواه النسائي من طريق جرير عن الأعمش عن المنهال فقال ﴿ عن عبد الله بن الحارث ﴾ بدل سعيد ، ولم يذكر فيه عن ابن عباس ، ورواه الإسماعيلي من طريق أبي حفص الأبار عن الأعمش ومنصور فحمل رواية الأعمش على رواية منصور ، والصواب التفصيل ، ولذلك لم يخرج رواية الأبار .

**قوله ( أن أبا كما )** يريد إبراهيم عليه السلام وسماه أباً لكونه جداً على .  
**قوله ( بكلمات الله )** قيل المراد بها كلامه على الإطلاق ، وقيل أقضيته ، وقيل ما وعد به كما قال تعالى ﴿ وتمت كلمة ربك الحسنی على بنی اسرائیل ﴾ والمراد بها قوله تعالى ﴿ ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ﴾ المراد بالتامة الكاملة وقيل النافعة وقيل الشافية وقيل المباركة وقيل القاضية التي تمضي وتستمر ولا يرد لها شيء ولا يدخلها نقص ولا عيب ، قال الخطابي : كان أحمد يستدل بهذا الحديث على أن كلام الله غير مخلوق ، ويحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يستعبد بمخلوق .

**قوله ( من كل شيطان )** يدخل تحته شياطين الإنس والجن .

**قوله ( وهامة )** بالتشديد واحدة الهوام ذوات السموم ، وقيل كل ما له سم يقتل فأما ما لا يقتل سمه فيقال له السوام ، وقيل المراد كل نسمة تهم بسوء .

**قوله (ومن كل عين لامة)** قال الخطابي : المراد به كل داء وآفة تلم بالإنسان من جنون وخبل . وقال أبو عبيد : أصله من أملت إلاماً ، وإنما قال « لامة » لأنه أراد أنها ذات لم ، وقال ابن الأنباري : يعني أنها تأتي في وقت بعد وقت ، وقال لامة ليؤاخي لفظ هامة لكونه أخف على اللسان .

## باب

**قوله : ﴿ وَنَبَّهَهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ الآية ، لا توجل : لا تخف . ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ الآية .**

[٣٣٧٢]

٣٢٦٥- فأحمد بن صالح قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « نحن أحق من إبراهيم إذ قال : ﴿ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنِ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ، ويرحم الله لوطاً لقد كان يأوي إلى ركن شديد ، ولو لبثت في السجن طول ما لبث يوسف لأجبت الداعي .

[الحديث ٣٣٧٢ - أطرافه في : ٣٣٧٥ ، ٣٣٨٧ ، ٤٥٣٧ ، ٤٦٩٤ ، ٦٩٩٢ .]

**قوله ( باب قوله ونبههم عن ضيف إبراهيم الآية . لا توجل : لا تخف )** كذا اقتصر في هذا الباب على تفسير هذه الكلمة ، وبذلك جزم الإسماعيلي وقال : ساق الآيتين بلا حديث انتهى . والتفسير المذكور مروى عن عكرمة عند ابن أبي حاتم ، ولعله كان عقب هذا في الأصل بياض فحذف . وقصة أضياف إبراهيم أوردتها ابن أبي حاتم من طريق السدي مبينة ، وفيها أنه لما قرب إليهم العجل قالوا : إنا لا نأكل طعاماً إلا بثمن ، قال إبراهيم : إن له ثمناً . قالوا : وما ثمنه ؟ قال : تذكرون اسم الله على أوله وتحمدونه على آخره ، قال فنظر جبريل إلى ميكائيل فقال : حق لهذا أن يتخذه ربه خليلاً . فلما رأى أنهم لا يأكلون فزع منهم . ومن طريق عثمان بن محصن قال « كانوا أربعة : جبريل وميكائيل وإسرافيل ورفائيل » ومن طريق نوح بن أبي شداد « أن جبريل مسح بجناحيه العجل فقام يدرج حتى لحق بامه في الدار » .

**قوله ( وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى )** . كذا وقع هذا الكلام لأبي ذر متصلاً بالباب ووقع في رواية كريمة بدل قوله ﴿ وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ وحكى الإسماعيلي أنه وقع عنده « باب قوله وإذ قال إبراهيم الخ » وسقط كل ذلك للنسفي فصار حديث أبي هريرة تكملة الباب الذي قبله ، فكمملت به الأحاديث عشرين حديثاً ، وهو متجه .

**قوله ( عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب )** في رواية الطبري من طريق عمرو بن الحارث عن يونس عن الزهري « أخبرني أبو سلمة وسعيد » كذا قال يونس بن يزيد عن الزهري ، ورواه مالك الزهري فقال « إن سعيد بن المسيب وأبا عبيدة أخبراه عن أبي هريرة » وسيأتي ذلك للمصنف قريباً ، وتابع مالكا أبو أويس عن الزهري أخرجه أبو عوانة من طريقه ، ورجح ذلك عند النسائي فاقتصر عليه ،

وكان البخاري جرح إلى تصحيح الطريقين فأخرجهما معاً ، وهو نظر صحيح ، لأن الزهري صاحب حديث وهو المعروف بالرواية عن هؤلاء فلعله سمعه منهم جميعاً ، ثم هو من الأحاديث التي حدث بها مالك خارج الموطأ واشتهر أن جويرية تفرد به عنه ، ولكن تابعه سعيد بن داود عن مالك أخرجه الدارقطني في غرائب من طريقه .

قوله ( نحن أحق بالشك من إبراهيم ) سقط لفظ الشك من بعض الروايات . واختلف السلف في المراد بالشك هنا ، فحمله بعضهم على ظاهره وقال : كان ذلك قبل النبوة ، وحمله أيضاً الطبري على ظاهره وجعل سببه حصول وسوسة الشيطان ، لكنها لم تستقر ولا زلزلت الإيمان الثابت ، واستند في ذلك إلى ما أخرجه هو وعبد بن حميد وابن أبي حاتم والحاكم من طريق عبد العزيز الماجشون عن محمد بن المنكر عن ابن عباس قال « أرجى آية في القرآن هذه الآية ﴿ وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى ﴾ الآية » ، قال ابن عباس : هذا لما يعرض في الصدور ويسوس به الشيطان ، فرضى الله من إبراهيم عليه السلام بأن قال : بلى . ومن طريق معمر عن قتادة عن ابن عباس نحوه ، ومن طريق علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس نحوه ، وهذه طرق يشد بعضها بعضاً وإلى ذلك جرح عطاء فروى ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج « سألت عطاء عن هذه الآية قال : دخل قلب إبراهيم بعض ما يدخل قلوب الناس فقال ذلك » وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة قال « ذكر لنا أن إبراهيم أتى على دابة توزعها الدواب والسباع » ومن طريق حجاج عن ابن جريج قال « بلغني أن إبراهيم أتى على جيفة حمار عليه السباع والطير فعجب وقال رب لقد علمت لتجمعنها ، ولكن رب أرني كيف تحيي الموتى » وذهب آخرون إلى تأويل ذلك ، فروى الطبري وابن أبي حاتم من طريق السدي قال « لما اتخذ الله إبراهيم خليلاً استأذنه ملك الموت أن يبشره فأذن له » فذكر قصة معه في كيفية قبض روح الكافر المؤمن ، قال « فقام إبراهيم يدعو ربه : رب أرني كيف تحيي الموتى حتى أعلم أنني خليلك » وروى ابن أبي حاتم من طريق أبي العوام عن ابن جريج قال « ليطمئن قلبي بالخلعة » ومن طريق قيس بن مسلم عن سعيد بن جبير قال « ليطمئن قلبي أنني خليلك » ومن طريق الضحاك عن ابن عباس « لا علم أنك أجبت دعائي » . ومن طريق علي بن أبي طلحة عنه « لأعلم أنك تجيبني إذا دعوتك » . وإلى هذا الأخير جرح القاضي أبو بكر الباقلاني ، وحكى ابن التين عن الداودي الشارح أنه قال : طلب إبراهيم ذلك لتذهب عنه شدة الخوف ، قال ابن التين : وليس ذلك بالبين ؛ وقيل كان سبب ذلك أن نمرود لما قال له ما ربك ؟ قال ربي الذي يحيي ويميت ، فذكر ما قص الله مما جرى بينهما ، فسأل إبراهيم بعد ذلك ربه أن يريه كيفية إحياء الموتى من غير شك منه في القدرة ، ولكن أحب ذلك واشتاق إليه فأراد أن أن يطمئن قلبه بمحصل ما أراده ، أخرجه الطبري عن ابن اسحق . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة قال : المراد ليطمئن قلبي أنهم يعلمون أنك تحيي الموتى . وقيل معناه أقدرني على إحياء الموتى فتأدب في السؤال . وقال ابن الحصار : إنما سأل أن يحيي الله الموتى على يديه فلهذا قيل له في الجواب ﴿ فصرهن إليك ﴾ . وحكى ابن التين عن بعض من لا تحصيل عنده أنه أراد بقوله ﴿ قلبي ﴾ رجلاً صالحاً كان يصحبه سألته عن ذلك ، وأبعد منه ما حكاه القرطبي المفسر عن بعض الصوفية أنه سأل من ربه

أن يريه كيف يحيى القلوب ، وقيل أراد طمأنينة النفس بكثرة الأدلة ، وقيل حجة المراجعة في السؤال . ثم اختلفوا في معنى قوله صلى الله عليه وسلم « نحن أحق بالشك » فقال بعضهم : معناه نحن أشد اشتياقا إلى رؤية ذلك من إبراهيم ، وقيل معناه إذا لم نشك نحن فلا إبراهيم أولى أن لا يشك ، أى لو كان الشك متطرقاً إلى الأنبياء لكنت أنا أحق به منهم ، وقد علمتم أنى لم أشك فاعلموا أنه لم يشك . وإنما قال ذلك تواضعاً منه ، أو من قبل أن يعلمه الله بأنه أفضل من إبراهيم ، وهو كقوله في حديث أنس عند مسلم « أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم يا خير البرية ، قال ذلك إبراهيم » وقيل إن سبب هذا الحديث أن الآية لما نزلت قال بعض الناس : شك إبراهيم ولم يشك نبينا فبلغه ذلك فقال : نحن أحق بالشك من إبراهيم ، وأراد ما جرت به العادة في مخاطبة لمن أراد أن يدفع عن آخر شيئاً قال : مهما أردت أن تقول لفلان فقله لى ، ومقصوده لا تقل ذلك . وقيل : أراد بقوله نحن أمته الذين يجوز عليهم الشك وإخراجه هو منه بدلالة العصمة . وقيل : معناه هذا الذى ترون أنه شك أنا أولى به لأنه ليس بشك إنما هو طلب لمزيد البيان . وحكى بعض علماء العربية أن أفعال ربما جاءت لنفى المعنى عن الشئين نحو قوله تعالى « أم خير أم قوم تبع » أى لا خير فى الفريقين ، ونحو قول القائل : الشيطان خير من فلان أى لا خير فيهما ، فعلى هذا فمعنى قوله « نحن أحق بالشك من إبراهيم » لا شك عندنا جميعاً . وقال ابن عطية : ترجم الطبرى في تفسيره فقال : وقال آخرون شك إبراهيم فى القدرة . وذكر أثر ابن عباس وعطاء ، قال ابن عطية : ومحمل قول ابن عباس عنده « أنها أرجى آية » لما فيها من الإدلال على الله وسؤال الإحياء فى الدنيا ، أو لأن الإيمان يكنى فيه الأجل ولا يحتاج إلى تنقيب وبحث . قال ومحمل قول عطاء « دخل قلب إبراهيم بعض ما يدخل قلوب الناس » أى من طلب المعينة . قال وأما الحديث فمبنى على نفي الشك ، والمراد بالشك فيه الخواطر التى لا تثبت ، وأما الشك المصطلح وهو التوقف بين الأمرين من غير مزية لأحدهما على الآخر فهو منى عن الخليل قطعاً لأنه يبعد وقوعه ممن رسخ الإيمان فى قلبه فكيف بمن بلغ رتبة النبوة . قال : وأيضاً فإن السؤال لما وقع بكيف دل على حال شئ موجود مقرر عند السائل والمستول ، كما تقول كيف علم فلان ؟ فكيف فى الآية سؤال عن هيئة الإحياء لا عن نفس الإحياء فإنه ثابت مقرر . وقال ابن الجوزى : إنما صار أحق من إبراهيم لما عانى من تكذيب قومه وردهم عليه وتعجبهم من أمر البعث فقال : أنا أحق أن أسأل ما سأل إبراهيم ، لعظيم ما جرى لى مع قوى المنكرين لإحياء الموتى ولمعرفتى بتفضيل الله لى ، ولكن لا أسأل فى ذلك .

قوله ( قال أو لم تؤمن ) الاستفهام للتقرير ، ووجهه أنه طلب الكيفية وهو مشعر بالتصديق بالإحياء .

قوله ( بلى ولكن ليطمئن قلبي ) أى ليزيد سكونا بالمشاهدة المنضمة إلى اعتقاد القلب ، لأن تظاهر

الأدلة أسكن للقلوب ، وكأنه قال أنا مصدق ، ولكن للبيان لطيف معنى . وقال عياض : لم يشك إبراهيم بأن الله يحيى الموتى ، ولكن أراد طمأنينة القلب وترك المنازعة لمشاهدة الإحياء فحصل له العلم الأول بوقوعه ، وأراد العلم الثانى بكيفيته ومشاهدته ، ويحتمل أنه سأل زيادة اليقين وإن لم يكن فى الأول شك لأن العلوم قد تتفاوت فى قوتها فأراد الترقى من علم اليقين إلى عين اليقين والله أعلم .

قوله ( ويرحم الله لوطا الخ ) بآتى الكلام عليه قريباً فى ترجمة لوط .

قوله ( ولو لبثت في السجن طول ما لبث يوسف لأجبت الداعي ) أى لأسرعت الإجابة في الخروج من السجن ولما قدمت طلب البراءة ، فوصفه بشدة الصبر حيث لم يبادر بالخروج وإنما قاله صلى الله عليه وسلم تواضعاً ، والتواضع لا يحط مرتبة الكبير بل يزيده رفعة وجلالا ، وقيل هو من جنس قوله « لا تفضلوني على يونس » وقد قيل إنه قاله قبل أن يعلم أنه أفضل من الجميع ، وسيأتى تكملة لهذا الحديث في قصة يوسف .

## ب

قول الله عز وجل : ﴿ وَادْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ ﴾

٣٢٦٦ - نا قتيبة بن سعيد قال نا حاتم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال : [٣٣٧٣] مر رسول الله صلى الله عليه على نفر من أسلم ينتضلون ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « ارموا بني إسماعيل فإن أباكم كان رامياً ، ارموا وأنا مع ابن فلان » . قال : فأمسك أحد الفريقين بأيديهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « ما لكم لا ترمون ؟ » فقالوا : يا رسول الله ، نرمي وأنت معهم ؟ فقال : « ارموا وأنا معكم كلكم » .

قوله ( باب قول الله تعالى : واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد ) تقدم في أواخر الشهادات سبب تسميته صادق الوعد . ثم ذكر المصنف حديث سلمة بن الأكوع « ارموا بني إسماعيل » وقد تقدم شرحه في « باب التحريض على الرمي » من كتاب الجهاد ، واحتج به المصنف على أن التين من بني إسماعيل كما سيأتى في أوائل المناقب مع الكلام عليه .

قوله ( وأنا مع ابن فلان ) وقع في رواية الكشميني « وأنا مع بني فلان » وكذا هو في الجهاد ، قبل والصواب الأول لقوله في حديث أبي هريرة « وأنا مع ابن الأدرع » وقد تقدم تسمية ابن الأدرع في الجهاد ، وقد تقدم كثير من أخبار إسماعيل فيما مضى قريباً .

قصة إسحق بن إبراهيم النبي صلى الله عليه

فيه ابن عمر وأبو هريرة عن النبي صلى الله عليه .

قوله ( قصة إسحق بن إبراهيم النبي صلى الله عليه وسلم ) ذكر ابن إسحق أن هاجر لما حملت بإسماعيل غارت سارة فحملت بإسحق فوضعتا معاً فشب الغلامان . ونقل عن بعض أهل الكتاب خلاف ذلك وأن بين مولدهما ثلاث عشرة سنة والأول أولى .

قوله ( فيه ابن عمر وأبو هريرة ) كأنه يشير بحديث ابن عمر إلى ماسيأتى في قصة يوسف ، وبحديث أبي هريرة إلى الحديث المذكور في الباب الذى يليه ، وأغرب ابن التين فقال : لم يقف البخارى على سنده

فأرسله ، وهو كلام من لم يفهم مقاصد البخارى ، لأنه يستلزم أن يكون البخارى أثبت في كتابه حديثاً لا يعرف له سنداً ومع ذلك ذكره مراسلاً ، ولم تجر للبخارى بذلك عادة حتى يحمل هذا الموضع عليها ونحوه قول الكرماني : قوله فيه - أى الباب - حديث من رواية ابن عمر في قصة إسحق بن إبراهيم عليهما السلام فأشار البخارى إليه إجمالاً ولم يذكره بعينه لأنه لم يكن بشرطه اهـ ، وليس الأمر كذلك لما بيته ، والله المستعان .

بـ

﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ ﴾ الآية .

[٣٣٧٤] ٣٢٦٧- فإسحاق بن إبراهيم سمع المعتمر عن عبيد الله عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قيل للنبي صلى الله عليه : من أكرم الناس ؟ قال : « أكرمهم أتقاهم » . قالوا : يا نبي الله ، ليس عن هذا نسألك . قال : « فأكرم الناس يوسف نبي الله ابن نبي الله ابن خليل الله » . قالوا : ليس عن هذا نسألك . قال : « أفعن معادن العرب تسألوني ؟ » قالوا : نعم . قال : « فخياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا » .

قوله ( باب ) ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ ﴾ الآية ( أورد فيه حديث أبي هريرة « أكرم الناس يوسف نبي الله ابن نبي الله » الحديث ، ومناسبتة لهذه الترجمة من جهة موافقة الحديث الآية في سياق نسب يوسف عليه السلام ، فإن الآية تضمنت أن يعقوب خاطب أولاده عند موته محرضاً لهم على الثبات على الإسلام ، وقال له أولاده إنهم يعبدون إلهه وإله آبائهم وإسماعيل وإسحق ، ومن جملة أولاد يعقوب يوسف عليهم السلام ، فنص الحديث على نسب يوسف وأنه ابن يعقوب بن إسحق ابن إبراهيم وزاد أن الأربعة أنبياء في نسق .

قوله ( حدثنا إسحق بن إبراهيم ) هو ابن راهويه الإمام المشهور .

قوله ( سمع المعتمر ) أى أنه سمع المعتمر وهم يحذفون « أنه » خطأ كما يحذفون قال خطأ ولا بد من ثبوتهما لفظاً . وعبيد الله هو ابن عمر العمرى .

قوله ( أكرمهم أتقاهم ) هو موافق لقوله تعالى ﴿ إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ .

قوله ( قالوا يا نبي الله ليس عن هذا نسألك ، قال : فأكرم الناس يوسف ) الجواب الأول من جهة الشرف بالأعمال الصالحة ، والثاني من جهة الشرف بالنسب الصالح .

قوله ( أفعن معادن العرب ) أى أصولهم التى ينسبون إليها ويتفاخرون بها ، وإنما جعلت معادن لما فيها من الاستعداد المتفاوت ، أو شبههم بالمعادن لكونهم أوعية الشرف كما أن المعادن أوعية للجواهر .

قوله ( فخياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا ) يحتمل أن يريد بقوله « خياركم » جمع

خير ، ويحتمل أن يريد أفعّل التفضيل تقول في الواحد خير وأخير ثم القسمة رباعية ، فإن الأفضل من جمع بين الشرف في الجاهلية والشرف في الإسلام وكان شرفهم في الجاهلية بالحصول المحمودة من جهة ملائمة الطبع ومنافرته خصوصاً بالانتساب إلى الآباء المتصفين بذلك ، ثم الشرف في الإسلام بالحصول المحمودة سرعاً ، ثم أرفعهم مرتبة من أضاف إلى ذلك النفقة في الدين ، ومقابل ذلك من كان مشروفاً في الجاهلية واستمر مشروفاً في الإسلام فهذا أدنى المراتب ، والقسم الثالث من شرف في الإسلام وفقهه ولم يكن شريفاً في الجاهلية ، ودونه من كان كذلك لكن لم يتفقه ، والقسم الرابع من كان شريفاً في الجاهلية ثم صار مشروفاً في الإسلام فهذا دون الذي قبله ، فإن تفقه فهو أعلى رتبة من الشريف الجاهل .

## باب

﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ ﴾ إلى قوله : ﴿ الْمُنْذِرِينَ ﴾

[٣٣٧٥] ٣٢٦٨- فا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه قال : « يغفر الله للوط إن كان ليأوي إلى ركن شديد » .

**قوله ( باب و لوطا إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة - إلى قوله - فساء مطر المنذرين )** يقال إنه لوط ابن هاران بن تارخ وهو ابن أخى إبراهيم عليه السلام ، وقد قص الله تعالى قصته مع قومه في الأعراف وهود والشعراء والنمل والصفافات وغيرها وحاصلها أنهم ابتدعوا وطء الذكور فدعاهم لوط إلى التوحيد وإلى الإقلاع عن الفاحشة فأصروا على الامتناع ، ولم يتفق أن يساعده منهم أحد ، وكانت مدائنهم تسمى سدوم وهى بغور زغر من البلاد الشامية ، فلما أراد الله إهلاكهم بعث جبريل وميكائيل وإسرافيل إلى إبراهيم فاستضافوه فكان ما قص الله في سورة هود ، ثم توجهوا إلى لوط فاستضافوه فخاف عليهم من قومه وأراد أن يخفى عليهم خبرهم فنمت عليهم امرأته فجاءوا إليه وعاتبوه على كتمانهم أمرهم وظنوا أنهم ظفروا بهم ، فأهلكهم الله على يد جبريل فقلب مدائنهم بعد أن خرج عنهم لوط بأهل بيته ، إلا امرأته فأثارت مع قومها أو خرجت مع لوط فأدركها العذاب ، فقلب جبريل المدائن بطرف جناحه فصار عاليها سافلها وصار مكانها بحيرة منتنة لا ينفع بمائها ولا بشئ مما حولها .

**قوله ( يغفر الله للوط أن كان ليأوي إلى ركن شديد )** أى إلى الله سبحانه وتعالى ، يشير صلى الله عليه وسلم إلى قوله تعالى ﴿ لو أن لى بكم قوة أو آوى إلى ركن شديد ﴾ ويقال إن قوم لوط لم يكن فيهم أحد يجتمع معه في نسبه لأنهم من سدوم وهى من الشام وكان أصل إبراهيم وأوط من العراق ، فلما هاجر إبراهيم إلى الشام هاجر معه لوط ، فبعث الله لوطاً إلى أهل سدوم فقال : لو أن لى منعة وأقارب وعشيرة لكنت أستنصر بهم عليكم ليدفعوا عن ضيقتى ، ولهذا جاء في بعض طرق هذا الحديث كما أخرجه أحمد من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « قال لوط لو أن لى بكم قوة أو



آوى إلى ركن شديد ، قال فإنه كان يأوى إلى ركن شديد ولكنه عني عشيرته فما بعث الله نبياً إلا في ذروة من قومه « زاد ابن مردويه من هذا الوجه » ألم تر إلى قول قوم شعيب : « ولولا رهطك لرجمناك » وقيل معنى قوله « لقد كان يأوى إلى ركن شديد » أى إلى عشيرته ، لكنه لم يأو إليهم وآوى إلى الله انتهى . والأول أظهر لما بيناه . وقال النووى : يجوز أنه لما اندهش بحال الأضياف قال ذلك ، أو أنه التجأ إلى الله فى باطنه وأظهر هذا القول للأضياف اعتذاراً ، وسمى العشيرة ركناً لأن الركن يستند إليه ويمتنع به فشبههم بالركن من الجبل لشدتهم ومنعتهم ، وسيأتى فى الباب الذى بعده تفسير الركن بلفظ آخر .

باب

﴿ فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ ﴾ ٦١ ﴿ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾

﴿ بَرُكَّتْهُ ﴾ : بمن معه لأنهم قوته . ﴿ تَرَكُّنُوا ﴾ : تميلوا . فأنكرهم ونكرهم واستنكرهم واحد . ﴿ يُهْرَعُونَ ﴾ : يسرعون . ﴿ دَابِرُ ﴾ : آخر . ﴿ صِيْحَةٌ ﴾ : هلكة . ﴿ لَلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ : للناظرين . ﴿ لَبْسِيلٍ ﴾ : لبطريق .

[٣٣٧٦] ٣٢٦٩ - فامحمود قال نا أبوأحمد قال نا سفيان عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله قال : قرأ النبي صلى الله عليه : ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ﴾ .

قوله ( باب فلما جاء آل لوط المرسلون ، قال إنكم قوم منكرون ) أى أنكرهم لوط .

قوله ( بركته بمن معه لأنهم قوته ) هو تفسير الفراء . وقال أبو عبيدة : فتولى بركته وبجانبه سواء إنما يعنى ناحيته . وقال فى قوله ﴿ أو آوى إلى ركن شديد ﴾ أى عشيرة عزيزة منيعة . كذا أورد المصنف هذه الجملة فى قصة لوط ، وهو هم فلانها من قصة موسى والضمير لفرعون ، والسبب فى ذلك وقع تلو قصة لوط حيث قال تعالى فى آخر قصة لوط ﴿ وتركنا فيها آية للذين يخافون العذاب الأليم ﴾ ثم قال عقب ذلك ﴿ وفى موسى إذا أرسلناه إلى فرعون بسطان مبين فتولى بركته ﴾ أو ذكره استطراداً لقوله فى قصة لوط ﴿ أو آوى إلى ركن شديد ﴾ .

قوله ( تركنوا : تميلوا ) قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ ولا تركنوا إلى الذين ظلموا ﴾ لا تعدلوا إليهم ولا تميلوا ، تقول : ركنت إلى قولك أى أحببته وقبلته ، وهذه الآية لا تتعلق بقصة لوط أصلاً . ثم ظهر لى أنه ذكر هذه اللفظة من أجل مادة « ركن » بدليل إيراد الكلمة الأخرى وهى « ولا تركنوا » .

قوله ( فأنكرهم ونكرهم واستنكرهم واحد ) قال أبو عبيدة : نكرهم وأنكرهم واحد وكذلك استنكرهم ، وهذا الإنكار من إبراهيم غير الإنكار من لوط ، لأن إبراهيم أنكرهم لما لم يأكلوا من طعامه وأما لوط فأنكرهم لما لم يبالوا بمجى قومه إليهم ، ولكن لها تعلق مع كونها لإبراهيم بقصة لوط .

قوله ( يهرعون يسرعون ) قال أبو عبيدة : يهرعون إليه أى يستحثون إليه ، قال الشاعر « بمعجلات  
نحوم نهارع » أى نسارع . وقيل معناه يزعجون مع الإسراع .

قوله ( دابر آخر ) قال أبو عبيدة فى تفسير قوله ﴿ إن دابر هؤلاء ﴾ أى آخرهم .

قوله ( صبيحة هلكة ) هو تفسير قوله ﴿ إن كانت إلا صبيحة واحدة ﴾ ولم أعرف وجه دخوله  
هنا ، لكن لعله أشار إلى قوله ﴿ فأخذتهم الصبيحة مشرقين ﴾ فلأنها تتعلق بقوم لوط .

قوله ( للمتوسمين للناظرين ) قال الفراء فى قوله تعالى ﴿ إن فى ذلك لآيات للمتوسمين ﴾ أى للمتفكرين  
ويقال للناظرين المتفرسين ، وقال أبو عبيدة أى المتبصرين المثبتين .

قوله ( لبسبيل لبطريق ) هو تفسير أبى عبيدة ، والضمير فى قوله « وأنها » يعود على مدائن قوم لوط ،  
وقيل يعود على الآيات . ثم أورد المصنف حديث عبد الله وهو ابن مسعود قال « قرأ النبي صلى الله عليه وسلم  
فهل من مذكر » يعنى بالبدال المهملة ، وسيأتى بيان ذلك فى تفسير القمر .

( تنبيهان ) : أحدهما هذه التفسير وقعت فى رواية المستملى وحده . ( ثانيهما ) أورد المصنف  
عقب هذا قصة ثمود وصالح ، وقد قدمتها فى مكانها عقب قصة عاد وهود ، وكأن السبب فى إيرادها  
هنا أنه لما أورد التفسير من سورة الحجر كان آخرها قوله ﴿ ولأنها لبسبيل مقيم » ، إن فى ذلك لآيات  
للمتوسمين ، وإن كان أصحاب الأيكة لظالمين ، فانتقمنا منهم وأنهما لبأمام مبين ، ولقد كذب أصحاب  
الحجر المرسلين الخ ﴾ فجاءت قصة ثمود وهم أصحاب الحجر فى هذه السورة تالية لقصة قوم لوط وتخلل  
بينهما قصة أصحاب الأيكة مختصرة فأوردها من أوردتها على ذلك ، وقد قدمت الاعتذار عن ذلك فيما مضى .

٣٢٧- فاإسحاق بن منصور قال أنا عبد الصمد قال نا عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه [٣٣٨٢]  
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه أنه قال : « الكريم ابن الكريم ابن الكريم : يوسف »  
ابن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم .

[الحديث ٣٣٨٢- طرفاه فى : ٣٣٩٠ ، ٤٦٨٨ .]

قوله ( باب أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت ) كذا ثبتت هذه الترجمة هنا وهى مكررة كما  
سبق قريباً ، والصواب أن حديثها تلو حديث الباب الذى يليها وهى من قصة يوسف عليه السلام ، وقوله  
« أخبرنا عبد الصمد » هو ابن عبد الوارث .

قوله ( يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم ) وفى رواية الطبرانى من طريق أبى عبيدة بن عبد الله  
ابن مسعود عن أبيه « يوسف بن يعقوب بن إسحاق ذبيح الله » وله من حديث ابن عباس « قالوا يا رسول الله  
من السيد ؟ قال : يوسف بن يعقوب بن إسحاق ذبيح الله » قالوا : فما فى أمك سيد ؟ قال رجل أعطي مالا  
حللاً ورزق سماحة » وإسناده ضعيف .

## باب

قول الله عز وجل: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلْسَّائِلِينَ﴾

[٣٣٨٣] ٣٢٧١- نا عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله قال: أخبرني سعيد بن أبي هريرة سئل رسول الله صلى الله عليه: من أكرم الناس؟ قال: «أتقاهم لله». قالوا: ليس عن هذا نسألك. قال: «فأكرم الناس يوسف نبي الله ابن نبي الله ابن خليل الله». قالوا: ليس عن هذا نسألك. قال: «فعن معادن العرب تسألوني؟ الناس معادن، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا».

أنا محمد قال أخبرني عبدة عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه بهذا.

[٣٣٨٤] ٣٢٧٢- نا بدل بن المحبر قال أنا شعبة عن سعد بن إبراهيم قال سمعت عروة بن الزبير عن عائشة أن النبي صلى الله عليه قال لها: «مري أبا بكر يصلّي بالناس». قالت: إنه رجل أسيف، متى يقيم مقامك رق، فعاد، فعادت. قال شعبة: فقال في الثالثة -أو الرابعة-: «إنكن صواحب يوسف، مري أبا بكر...».

[٣٣٨٥] ٣٢٧٣- نا ربيع بن يحيى قال نا زائدة عن عبد الملك بن عمير عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه قال: مرض النبي صلى الله عليه فقال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس». فقالت عائشة: إن أبا بكر رجل -فقال مثله، فقالت مثله- فقال: «مروا أبا بكر، فإنكن صواحب يوسف»، فأم أبو بكر في حياة النبي صلى الله عليه. وقال حسين عن زائدة: رجل رقيق.

[٣٣٨٦] ٣٢٧٤- نا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «اللهم أنج عيَّاش بن أبي ربيعة، اللهم أنج سلمة بن هشام، اللهم أنج الوليد، اللهم أنج المستضعفين من المؤمنين. اللهم اشدّد وطأتك على مُصر، اللهم اجعلها سنين كسني يوسف».

[٣٣٨٧] ٣٢٧٥- نا عبد الله بن محمد بن أسماء هو ابن أخي جويرية قال نا جويرية بن أسماء عن مالك عن الزهري أن سعيد بن المسيب وأبا عبيد أخبراه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى

الله عليه: «يرحمُ اللهُ لوطاً، لقدْ كانَ يأوي إلى ركنٍ شديدٍ، ولو لبثتُ في السجنِ ما لبثَ يوسفُ ثم أتاني الداعي لأَجِبْتُهُ».

[٣٣٨٨] ٣٢٧٦- نا محمد بن سلام قال أنا ابن فضيل قال نا حصين عن شقيق عن مسروق قال: سألتُ أمَّ رومانَ وهي أمُّ عائشةَ عَمَّا قِيلَ فيها ما قِيلَ قالت: بينما أنا مع عائشةَ جالستان، إذ ولجتُ علينا امرأةٌ من الأنصارِ وهي تقول: فعلَ اللهُ بفلانٍ وفعل. قالت: فقلت: لم؟ قالت: إِنَّهُ نَمَى ذَكَرَ الحديث، فقالت عائشة: أي حديث؟ فأخبرتها. قالت: فسمعه أبو بكرٍ ورسولُ الله صلى الله عليه؟ قالت: نعم، فخرتُ مغشياً عليها، فما أفاقَت إلا وعليها حُمى بنافضٍ. فجاءَ النبيُّ صلى الله عليه فقال: «ما لهذه؟» قلت: حمى أخذتها من أجل حديثٍ تُحَدِّثُ به. فقعدتُ فقالت: والله لئنُ حلقتُ لا تُصدّقوني، ولئنُ اعتذرتُ لا تعذروني، فمثلي ومثلكم كمثلي يعقوبَ وبنيه، فالله المستعانُ على ما تصفون. فانصرفَ النبيُّ صلى الله عليه، فأنزلَ اللهُ ما أنزلَ، فأخبرها فقالت: بحمدِ الله لا بحمدِ أحد.

[الحديث ٣٣٨٨- أطرافه في: ٤١٤٣، ٤٦٩١، ٤٧٥١].

[٣٣٨٩] ٣٢٧٧- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال: أخبرني عروة أَنَّهُ سَأَلَ عائشةَ زوجَ النبيِّ صلى الله عليه: أَرَأَيْتَ قَوْلَهُ: ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا﴾ <sup>(١)</sup> أَوْ كَذَّبُوا؟ قالت: بلْ كَذَّبَهُمْ قَوْمُهُمْ، فقلت: وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَيْقَنُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ كَذَّبُوهُمْ وما هو بالظن. فقالت: يا عُرْيَةُ، لقد استيقنوا بذلك. قلت: فلعلَّها أَوْ كَذَّبُوا قالت: معاذَ اللهِ، لم تكنِ الرسلُ تظنُّ ذلكَ برَبِّها، وأمَّا هذه الآيةُ قالت: هم أتباعُ الرسل الذين آمنوا برَبِّهم وصدقوهم وطالَ عليهم البلاءُ واستأخَرَ عنهم النصرُ، حتى إذا استيأستُ مَن كَذَّبَهُمْ من قَوْمِهِمْ وَظَنُّوا أَنَّ أَتْبَاعَهُمْ كَذَّبُوهُمْ جاءَهم نصرُ اللهِ. قال أبو عبد الله: ﴿اسْتَيْأَسُوا﴾: افتعلوا من يئست.

[الحديث ٣٣٨٩- أطرافه في: ٤٥٢٥، ٤٦٩٥، ٤٦٩٦].

[٣٣٩٠] ٣٢٧٨- نا عبدة قال نا عبد الصمد عن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه قال: «الكریمُ ابنُ الکریمِ ابنُ الکریمِ یوسفُ بنُ یعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ إبراهیم».

(١) ﴿كَذَّبُوا﴾: قرأ الكوفيون: ﴿كَذَّبُوا﴾، والباقيون: ﴿كَذَّبُوا﴾.

**قوله ( باب قول الله تعالى : لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين )** اسم لإخوة يوسف : روبييل بضم الراء وسكون الواو وكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم لام وهو أكبرهم ، وشعمون بالشين المعجمة ، ولاوى ، ويهوذا ، وداني ، ونفتالي بفاء ومثناة ، وكاد ، وأشير وأيساجر ، ورايلون ، وبنيامين وهم الأسباط . وقد اختلف فيهم قليل : كانوا أنبياء ، ويقال لم يكن فيهم نبي وإنما المراد بالأسباط قبائل من بني إسرائيل ، فقد كان فيهم من الأنبياء عدد كثير . ثم ذكر المصنف في الباب سبعة أحاديث : أحدها حديث أبي هريرة في « أكرم الناس » أى أصلاً ، ذكره من وجهين عن عبد الله بن عمر . ثانيها قال فيه « أخبرنا محمد بن سلام أخبرني عبدة » وهو ابن سليمان . ووقع في « المستخرج » لأبي نعيم أن البخاري أخرجه عن عثمان بن أبي شيبة عن عبدة فأنه أعلم ، وقد تقدم شرحه قريباً . الحديث الثاني حديث عائشة « مروا أبا بكر فليصل بالناس » وقد تقدم شرحه في أبواب الإمامة ، وأورده هنا مختصراً ، والغرض منه قوله « لأنكن صواحب يوسف » وقوله في أول الإسناد « حدثنا الربيع بن يحيى » في رواية أبي ذر بغير ألف ولام ، وزاد في رواية كريمة « البصري » ووقع في نسخة « حدثنا النضر حدثنا زائدة » وهو غلط فاحش تصحيف من « البصري » وقد تقدم ذكر مناسبه هناك ، وقد قص الله تعالى قصة يوسف مطولة في سورة لم يذكر فيها قصة لغيره ، وقد روى ابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً « رحم الله يوسف ، لولا الكلمة التي قالها - اذكرني عند ربك - ما لبث في السجن ما لبث » الثالث حديث أبي موسى في المعنى وقد تقدم أيضاً . الرابع حديث أبي هريرة في الدعاء عند الرفع من الركوع « اللهم أنج المستضعفين » وقد تقدم شرحه في الصلاة أيضاً ، والغرض منه قوله « اجعلها عليهم سنين كسني يوسف » المراد بسني يوسف ما قصه الله من ذكر السنين المجديبة في زمانه ، ويقال اسم الملاك الذي رأى الرؤيا الريان ابن الوليد من ذرية لاوذ بن سام بن نوح . الخامس حديثه في ذكر لوط ويوسف ، وقد تقدم في ترجمة إبراهيم . السادس حديث أم رومان والدة عائشة في قصة الإفك ، أورده لقول عائشة فيه « فمثلي ومثلكم كمثلي يعقوب وبنيه » وسيأتي في تفسير النور في سياق قصة الإفك عن عائشة بلفظ « والتست اسم يعقوب فلم أجده ، فقلت : ما أجدي ولكم مثلاً إلا أبا يوسف ، ويأتي الكلام على ما قيل في هذا الإسناد من التعليل بالانقطاع ، والجواب عنه في غزوة بني المصطلق من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى . السابع حديث عائشة في تفسير قوله تعالى ﴿ حتى إذا استأس الرسل ﴾ وسيأتي شرحه في آخر تفسير سورة يوسف .

**قوله ( استأسوا استأفعلوا من يشئ ، منه من يوسف )** وقع في كثير من الروايات « افتعلوا » والصواب الأول . وفي تفسير ابن أبي حاتم من طريق ابن إسحق ﴿ فلما استأسوا ﴾ أى لما حصل لهم اليأس من يوسف .

**قوله ( ولا تيأسوا من روح الله معناه من الرجاء )** وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن بشير عن قتادة « لا تيأسوا من روح الله أى من رحمة الله » .

**( تبيينه )** : مطابقة هذا الحديث للترجمة وقوع الآية في سورة يوسف ودخوله هو في عموم قوله ﴿ وما أرسلنا قبلك إلا رجالا نوحى إليهم ﴾ وكان مقامه في السجن تلك المدة الطويلة إلى أن جاءه النصر من عند الله

تعالى بعد اليأس ، لأنه أمر الفتي الذي ظن أنه ناج أن يذكر قصته وأنه حبس ظلماً ، فلم يذكرها إلا بعد سبع سنين وفي مثل هذا يحصل اليأس في العادة المطردة . الحديث الثامن حديث ابن عمر « الكريم ابن الكريم » الحديث تقدم شرحه قبل هذا . وعبد شيوخ المصنف هو ابن عبد الله المروزي ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث ، وعبد الرحمن هو ابن عبد الله بن دينار .

### باب قول الله عز وجل : ﴿ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسْنِي ﴾ الآية

﴿ اركض ﴾ : اضرب . ﴿ يركضون ﴾ : يعدون .

٣٢٧٩ - فاعبد الله بن محمد الجعفي قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « بينما أيوب يغتسل عرياناً خراً عليه رجل جراد من ذهب ، فجعل يحشي في ثوبه فناداه ربه : يا أيوب ، ألم أكن أغنيك عما ترى ؟ قال : بلى يا رب ، ولكن لا غنى بي عن بركتك » . [٣٣٩١]

قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ ﴾ الآية ) يقال هو أيوب بن ساري بن رغوال ابن عيصو بن إسحق بن إبراهيم ، وقيل اسم أبيه موص والباقي سواء ، وقيل موص بن رزاح بن عيص ، وقيل أيوب بن رزاح بن موص بن عيصو ، ومنهم من زاد بين موص وعيص ليقرن ، وزعم بعض المتأخرين أنه من ذرية روم بن عيص ولا يثبت ذلك ، وحكى ابن عساكر أن أمه بنت لوط عليه السلام وأن أباه كان ممن آمن بإبراهيم وعلى هذا فكان قبل موسى . وقال ابن إسحق : الصحيح أنه كان من بني إسرائيل ولم يصح في نسبه شيء إلا أن اسم أبيه امص والله أعلم . وقال الطبري : كان بعد شعيب . وقال ابن أبي خيثمة : كان بعد سليمان ، وكان عيصو تزوج بسمت بنت عمه إسماعيل فرزق منها رغوال وهو بغين معجمة .

قوله ( اركض اضرب ، يركضون يعدون ) روى ابن جرير من طريق شعبة عن قتادة في قوله ﴿ اركض برجلك ﴾ قال : ضرب برجله الأرض فإذا عينا تنبعان فشرب من إحداها واغتسل من الأخرى وقال الفراء في قوله تعالى ﴿ إذا هم بها يركضون ﴾ أي يهربون . وأخرج الطبري من طريق مجاهد في قوله ﴿ لا تركضوا ﴾ أي لا تفروا .

قوله ( بينا أيوب ) أصل « بينا » بين أشبعت الفتحة ، ويغتسل خبر المبتدأ والجملة في محل الجر بإضافة بين إليه والعامل « خر عليه » أو هو مقدر وخر مفسر له ، ووقع عند أحمد وابن حبان من طريق بشير بن نبيك عن أبي هريرة « لما عافى الله أيوب أمطر عليه جراداً من ذهب » .

قوله ( عرياناً ) تقدم القول فيه في كتاب الغسل .

قوله ( خر عليه ) أي سقط عليه ، وقوله ( رجل جراد ) أي جماعة جراد ، والجراد اسم جمع واحده جرادة كتمر ونمرة ، وحكى ابن سيده أنه يقال للذكر جراد وللأنثى جرادة .

قوله (يحيى) بالمثلثة أى يأخذ بيديه جميعاً ، وفي رواية بشير بن نهيك « يلتقط » .

قوله (في ثوبه) في حديث ابن عباس عند ابن أبي حاتم « فجعل أيوب ينشر طرف ثوبه فيأخذ الجراد فيجعله فيه فكلماً امتلأت ناحية نشر ناحية » .

قوله (فناداه ربه) يحتمل أن يكون بواسطة أو بالهام ، ويحتمل أن يكون بغير واسطة .

قوله (قال بلى) أى أغنيتنى .

قوله (ولكن لا غنى لى) بالقصر بغير تنوين وخبر لا قوله لى أو قوله عن بركتك ، وفي رواية بشير بن نهيك « فقال ومن يشبع من رحمتك » أو قال « من فضلك » . وفي الحديث جواز الحرص على الاستكثار من الحلال في حق من وثق من نفسه بالشكر عليه ، وفيه تسمية المال الذى يكون من هذه الجهة بركة ، وفيه فضل الغنى الشاكر ، وسيأتى بقية مباحث هذه الخصلة الأخيرة في الرقاق إن شاء الله تعالى . واستنبط منه الخطابى جواز أخذ الثار في الإملاك ، وتعقبه ابن التين فقال : هو شيء خص الله به نبيه أيوب ، وهو بخلاف الثار فإنه من فعل آدمى فيكره لما فيه من السرف ، ورد عليه بأنه أذن فيه من قبل الشارع إن ثبت الخبر ، ويستأنس فيه بهذه القصة والله أعلم .

(ففيه) : لم يثبت عند البخارى في قصة أيوب شيء ، فاكفى بهذا الحديث الذى على شرطه . وأصبح ما ورد في قصته ما أخرجه ابن أبي حاتم وابن جريج وصححه ابن حبان والحاكم من طريق نافع بن يزيد عن عقيل عن الزهرى عن أنس « إن أيوب عليه السلام ابتلى فلبث في بلائه ثلاث عشرة سنة ، فرفضه القريب والبعيد إلا رجلين من إخوانه فكانا يغدوان إليه ويروحان ، فقال أحدهما للآخر : لقد أذنب أيوب ذنباً عظيماً وإلا لكشف عنه هذا البلاء ، فذكره الآخر لأيوب ، يعنى فحزن ودعا الله حينئذ فخرج لحاجته وأمسكت امرأته بيده فلما فرغ أبطأت عليه ، فأوحى الله إليه أن اركض برجلك ، فضرب برجله الأرض فنبعت عين فاغتسل منها فرجع صحيحاً ، فجاءت امرأته فلم تعرفه ، فسألته عن أيوب فقال : إني أنا هو ، وكان له أندران : أحدهما للقمح ، والآخر للشعير ، فبعث الله له سحابة فأفرغت في أندر القمح الذهب حتى فاض ، وفي أندر الشعير الفضة حتى فاض » . وروى ابن أبي حاتم نحوه من حديث ابن عباس وفيه « فكساه الله حلة من حلل الجنة ، فجاءت امرأته فلم تعرفه فقالت : يا عبد الله هل أبصرت المبلى الذى كان هنا ، فلعل الذئاب ذهبت به ؟ فقال : ويحك أنا هو » وروى ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن عبيد ابن عمير نحوه حديث أنس ، وفي آخره « قال فسجد وقال : وعزتك لا أرفع رأسى حتى تكشف عنى فكشف عنه » وعن الضحاك عن ابن عباس « رد الله على امرأته شبابها حتى ولدت له ستة وعشرين ولداً ذكراً . وذكر وهب بن منبه ومحمد بن إسحق في « المبتدأ » قصة مطولة جداً وحاصلها أنه كان يحوران ، وكان له البنية سهلها وجبلها ، وله أهل ومال كثير وولد ، فسلب ذلك كله شيئاً فشيئاً وهو بصبر ويحتسب ثم ابتلى في جسده بأنواع من البلاء حتى ألقى خارجاً من البلد ، فرفضه الناس إلا امرأته ، فبلغ من أمرها أنها كانت تخدم بالأجرة وتطعمه إلى أن تمنعها الناس خشية العدوى فباعت إحدى صفيرتها من بعض بنات الأشراف وكانت طويلة حسنة فاشترت له به طعاماً طيباً ، فلما أحضرته له حلف أن لا يأكله حتى تجربره من أين

لها ذلك ، فكشفت عن رأسها ، فاشتد حزنه وقال حينئذ ﴿ رب إني مسني الضر وأنت أرحم الراحمين ﴾ فعاياه الله تعالى ، وروى ابن أبي حاتم عن مجاهد أن أيوب أول من أصابه الجذري . ومن طريق الحسن أن إبليس أتى امرأته فقال لها : إن أكل أيوب ولم يسم عوقى فعرضت ذلك على أيوب فحلف ليضربها مائة ، فلما عوقى أمره الله أن يأخذ عرجوناً فيه مائة شمر أخ فيضربها ضربة واحدة ، وقيل بل قعد إبليس على الطريق في صورة طبيب فقال لها : إذا داويته فقال أنت شفيتني قنعت بذلك ، فعرضت ذلك عليه فغضب وكان ما كان . وذكر الطبري أن اسمها ليا بنت يعقوب ، وقيل رحمة بنت يوسف بن يعقوب ، وقيل بنت إفرائيم أو ميثا بن يوسف ، وأفاد ابن خالويه أنه يقال لها أم زيد واختلف في مدة بلائه فقيل ثلاث عشرة سنة كما تقدم ، وقيل ثلاث سنين وهذا قول وهب ، وقيل سبع سنين وهو عن الحسن وقتادة ، وقيل إن امرأته قالت له : ألا تدعو الله ليعافيك فقال : قد عشت صحيحاً سبعين سنة أفلا أصبر سبع سنين ؟ والصحيح ما تقدم أنه لبث في بلائه ثلاث عشرة سنة . وروى الطبري أن مدة عمره كانت ثلاثاً وتسعين سنة فعلى هذا فيكون عاش بعد أن عوقى عشر سنين ، والله أعلم .

قول الله عز وجل : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَى إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا ﴾ <sup>(١)</sup> إلى قوله : ﴿ نَجِيًّا ﴾ .

٣٢٨ - نا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال نا عجيل عن ابن شهاب قال : سمعت عروة قال قالت عائشة : فرجع النبي صلى الله عليه إلى خديجة يرجف فؤاده ، فانطلقت به إلى ورقة بن نوفل - وكان رجلاً تنصراً يقرأ الإنجيل بالعربية - فقال ورقة : ماذا ترى ؟ فأخبره ، فقال ورقة : هذا الناموس الذي أنزل الله على موسى ، وإن أدركني يومك أنصرك نصراً مؤزراً .

الناموس : صاحب السر الذي يطلع به يستر عنه غيره .

قوله ( باب ) واذكر في الكتاب موسى إنه كان مخلصاً وكان رسولا نبياً - إلى قوله - نجياً ) في رواية أبي ذر « قول الله واذكر الخ » وليس فيه « باب » وساق في رواية كريمة إلى قوله ﴿ أخاه هارون نبياً ﴾ قوله ( يقال للواحد والاثنين ) زاد الكشميني : والجمع نجى ( ويقال خلصوا اعتزلوا نجياً والجمع أنجى ، يتناجون ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ خلصوا نجياً ﴾ : أى اعتزلوا نجياً يتناجون ، والنجى يقع لفظه على الواحد والجمع أيضاً . وقد يجمع فيقال نجى وأنجى ، قال ليلى :

وشهدت أنجى الإفاقة عاليا كعبي ، وأرداف الملوك شهود  
وموسى هو ابن عمران بن لاهب بن عازر بن لاوى بن يعقوب عليه السلام لا اختلاف في نسبه ، ذكر السدى في تفسيره بأسانيده أن بدء أمر موسى أن فرعون رأى كأن ناراً أقبلت من بيت المقدس

(١) ﴿ مُخْلَصًا ﴾ : قرأ الكوفيون : ﴿ مُخْلَصًا ﴾ ، والباقون : ﴿ مُخْلَصًا ﴾ .



فأحرقت دور مصر وجميع القبط إلا دور بني إسرائيل ، فلما استيقظ جمع الكهنة والسحرة فقالوا : هذا غلام يولد من هؤلاء يكون خراب مصر على يده ، فأمر بقتل الغلمان ، فلما ولد موسى أوحى الله إلى أمه أن أرضعيه ، فإذا خيف عليه فألقيه في اليم ، قالوا فكانت ترضعه ، فإذا خافت عليه جعلته في تابوت وألقته في البحر وجعلت الحبل عندها ، ففسيت الحبل يوما فجرى به النيل حتى وقف على باب فرعون فالتقطه الجوارى فأحضره عند امرأته ، ففتحت التابوت فرأته فأعجبها ، فاستوهبته من فرعون فوهبه لها ، فربته حتى كان من أمره ما كان .

**قوله ( تلقف : تلقم )** هو تفسير أبي عبيدة قاله في سورة الأعراف ، ثم أورد المصنف طرفاً من حديث بدء الوحي ، وقد تقدم شرحه بتمامه في أول الكتاب ، والغرض منه قوله « الناموس الذي أنزل على موسى » .

**قوله ( الناموس : صاحب السر الذي يطلعه بما يستره عن غيره )** هو قول المصنف ، وقد تقدم قول من خصه بسر الخبر .

## باب

قوله عز وجل : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ﴾ إلى قوله : ﴿ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ ، ﴿ آنَسْتُ ﴾ : أبصرت ، ﴿ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ ﴾ الآية . قال : قال ابن عباس : ﴿ الْمُقَدَّسِ ﴾ : المبارك . ﴿ طُوًى ﴾ : اسم الوادي . ﴿ سِيرَتَهَا ﴾ : حالتها . و ﴿ النُّهْيِ ﴾ : التقي . ﴿ بِمَلَكِنَا ﴾ : بأمرنا . ﴿ هَوًى ﴾ : شقي . ﴿ فَارِعَا ﴾ : إلا ذكر موسى . ﴿ رِذَاءً ﴾ : كي يُصَدِّقَنِي ، ويقال : مغيثاً ، أو معيناً . ( نبطش ) ونبطش ، ﴿ يَأْتَمِرُونَ ﴾ : يتشاورون . والجذوة : قطعة غليظة من الخشب ليس فيها لهب . ﴿ سَنَشُدُّ ﴾ : سنعينك ، كلما عززت شيئاً فقد جعلت له عضداً . وقال غيره : كل ما لم ينطق بحرف ، أو فيه تامة أو فافأة فهي ( عقدة ) . ﴿ أَزْرِي ﴾ : ظهري . ﴿ فَيَسْجُتْكُمْ ﴾ : فيهلككم . ﴿ الْمُثْلَى ﴾ : يقول : بدينكم ، يقال : خذ المثلَى خذ الأمثل . ثم ( انتوا صفاء ) : يقال : هل أتيت الصف اليوم ؟ يعني المصلى الذي يُصَلَّى فيه . ﴿ فَأَوْجَسَ ﴾ : أضمر خوفاً ، فذهبت الواو من : ﴿ خِيفَةً ﴾ لكسرة الحاء . ﴿ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ : على جذوع . ﴿ خَطْبُكَ ﴾ : بالك . ﴿ مِسَاسٌ ﴾ : مصدر ماسه مساساً . ﴿ لَنَنْسِفَنَّ ﴾ : لنذرينه ، الضحاء : الحر . ﴿ قُصِيهِ ﴾ : اتبعي أثره ، وقد يكون أن تقص الكلام ﴿ نَجْنُ نَقْصُ عَلَيْكَ ﴾ . ﴿ عَنْ جُنْبٍ ﴾ : عن بعد ، عن جنابة . وقال مجاهد : ﴿ عَلَى قَدَرٍ ﴾ : موعد . ﴿ لَا تَتِيَا ﴾ : لا تضعفا . ﴿ مَكَانًا سَوًى ﴾ : منصف بينهم ، ﴿ يَيْسًا ﴾ : يابساً . ﴿ مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ ﴾ : الحلي الذي استعاروا من آل فرعون .

(فقدفتها) : ألقيتها. ﴿أَلْقَى﴾ : صنع. ﴿فَنَسِيَ﴾ : هم يقولونه : أخطأ الربُّ ﴿أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ : في العجل.

٣٢٨١ - نا هدية بن خالد قال نا همَّام قال نا قتادة عن أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة أن نبي الله صلى الله عليه حدَّثهم عن ليلة أُسري به ، « حتَّى أتى السماء الخامسة فإذا هارون ، قال : هذا هارون فسلم عليه ، فسلمت عليه ، فردَّ ثم قال : مرحباً بالأخ الصالح والنبي الصالح ».

تابعه ثابت وعباد بن أبي علي عن أنس عن النبي صلى الله عليه.

قوله ( باب قول الله عز وجل : وهل أتاك حديث موسى إذ رأى ناراً - إلى قوله - بالوادي المقدس طوى ) سقط لفظ « باب » عند أبي ذر وكريمة .

قوله ( أنست أبصرت ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ آنس من جانب الطور نارا ﴾ أى أبصر .

قوله ( قال ابن عباس : المقدس المبارك ، طوى اسم الوادي ) هكذا وقع هذا التفسير وما بعده في رواية أبي ذر عن المستمل والكشميني خاصة ولم يذكره جميع رواة البخارى هنا ، وإنما ذكروا بعضه في تفسير سورة طه ، وها أنا أشرحه هنا وأبين إذا أعيد في تفسير طه إن شاء الله تعالى ما سبق منه هنا . وقول ابن عباس هذا وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به ، وروى هو والطبرى من وجه آخر عن ابن عباس أنه سمي « طوى » لأن موسى طواه ليلا قال الطبرى : فعلى هذا فالمعنى أنك بالوادي المقدس طويته وهو مصدر أخرج من غير لفظه كأنه قال : طويت الوادي المقدس طوى . وعن سعيد بن جبير قال : قيل له طوى أى طأ الأرض حافياً ، وروى الطبرى عن مجاهد مثله ، وعن عكرمة أى طأ بالوادي ومن وجه آخر عن ابن عباس كذلك ، وروى ابن أبي حاتم من طريق مبشر بن عبيد والطبرى من طريق الحسن قال : قيل له طوى لأنه قدس مرتين . وقال الطبرى : قال آخرون معنى قوله طوى أى ثنى ، أى ناداه ربه مرتين إنك بالوادي المقدس ، وأنشد لذلك شاهداً قول عدى بن زيد :

أعاذل أن اللوم في غير حينه على طوى من غيك المتردد

وقال أبو عبيدة : طوى بكسر أوله قوم ، كقول الشاعر « وإن كان حيانا عدى آخر الدهر » قال : ومن جعل طوى اسم أرض لم ينونه ، ومن جعله اسم الوادي صرفه ، ومن جعله مصدراً بمعنى نودى مرتين صرفه تقول : ناديتك طوى أى مرة بعد مرة ، وأنشد البيت المذكور .

قوله ( سيرتها : حالتها ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ سعيدها سيرتها الأولى ﴾ يقول حالتها الأولى ، ورواه ابن جرير كذلك ، ومن طريق مجاهد وقتادة سيرتها هيبتها .

قوله ( والنهى : التقى ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ يمشون في مساكهم أن في ذلك لآيات لأولى النہی ﴾ قال : لأولى التقى . ومن طريق سعيد عن قتادة « لأولى النہی : لأولى الورع » قال الطبري خص أولى النہی لأنهم أهل التفكير والاعتبار .

قوله ( بملكننا بأمرنا ) وصله ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ ما أخلفنا موعدك بملكننا ﴾ يقول : بأمرنا ، ومن طريق سعيد عن قتادة « بملكننا أى بطاقتنا » وكذا قال السدي ؛ ومن طريق ابن زيد بهوانا . واختلف أهل القراءة في ميم ملكنا فقرأوا بالضم وبالفتح وبالكسر ، ويمكن تخريج هذه التأويلات على هذه القراءات .

قوله ( هوى : شقى ) وصله ابن أبي حاتم من الطريق المذكورة في قوله تعالى ﴿ ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى ﴾ قال : يعنى شقى . وكذا شقى أخرجه الطبري .

قوله ( فارغاً إلا من ذكر موسى ) وصله سعيد بن عبد الرحمن المخزومي في تفسير ابن عيينة من طريق عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وأصبح فؤاد أم موسى فارغاً ﴾ قال : من كل إلا من ذكر موسى ، وأخرج الطبري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه ، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس « فارغاً لا تذكر إلا موسى » ومن طريق مجاهد وقتادة نحوه ومن طريق الحسن البصري « أصبح فارغاً من العهد الذى عهد إليها أنه سيرد عليها » وقال أبو عبيدة في قوله فارغاً : أى من الحزن لعلمها أنه لم يفرق . ورد ذلك الطبري وقال : إنه يخالف لجميع أقوال أهل التأويل . وأم موسى اسمها بادونا وقيل أبادخت ويقال يوحاند .

قوله ( رداء كى يصدقنى ) وصله ابن أبي حاتم من الطريق المذكورة قبل ، وروى الطبري من طريق السدي قال : كما يصدقنى ، ومن طريق مجاهد وقتادة رداء أى عوناً .

قوله ( ويقال مغنياً أو معينا ) يعنى بالمعجزة والمثلثة وبالمهملة والنون ؛ قال أبو عبيدة في قوله رداء يصدقنى : أى معينا ، يقال فيه أردأت فلانا على عدوه أى أكنفته وأعتته ، أى صرت له كنفاً .

قوله ( يبطش ويطش ) يعنى بكسر الطاء وبضمها ، قال أبو عبيدة في تفسير قوله تعالى ﴿ فلما أن أراد أن يبطش بالذى هو عدو لها ﴾ بالطاء مكسورة ومضمومة لغتان . قلت : الكسر القراءة المشهورة هنا وفي قوله تعالى ﴿ يوم يبطش البطشة الكبرى ﴾ والضم قراءة ابن جعفر ، ورويت عن الحسن أيضاً .

قوله ( يأتَمرون : يتشاورون ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ إن الملائكة يأتَمرون بك ليقتلوك ﴾ : أى يهمون بك ويتآمرون ويتشاورون أنتهى . وهى بمعنى يتآمرون ومنه قول الشاعر :

أرى الناس قد أحْدثوا شِمةً      وفي كل حادثة يؤمّر

وقال ابن قتبية ، معناه يأمر بعضهم بعضاً كقوله ﴿ واتمروا بينكم بمعروف ﴾ .

قوله ( والجنوة قطعة غليظة من الخشب ليس لها هب ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ أو جنوة من النار ﴾ : أى قطعة غليظة من الخشب ليس فيها هب ، قال الشاعر :

باتت حوالب ليلي يلتمسن لها - جزل الجذا غير خسار ولا دعر

والجنوة مثلثة الجيم .

**قوله ( سنشد : سنعينك ، كلما عززت شيئاً فقد جعلت له عضداً )** وقال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ سنشد عضدك بأخيك ﴾ : أى ستقويك به ونعينك ، تقول شد فلان عضد فلان إذا أعانه ، وهو من عاضدته على أمره أى عاونته .

**قوله ( وقال غيره كلما لم ينطق بحرف أو فيه تمتمة أو فأفأة فهي عقدة )** هو قول أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ﴿ واحلل عقدة من لساني ﴾ : العقدة في اللسان ما لم ينطق بحرف أو كانت فيه مسكة من تمتمة أو فأفأة . وروى الطبرى من طريق السدى قال : لما تحرك موسى أخذته آسية امرأة فرعون ترقصه ثم ناولته لفرعون فأخذ موسى بلحيته فنتفها ، فاستدعى فرعون الذباحين ، فقالت آسية إنه صبي لا يعقل ، فوضعت له جمرأ وياقوتاً وقالت إن أخذ الياقوت فاذبحه وإن أخذ الجمرة فاعرف أنه لا يعقل ، فجاء جبريل فطرح في يده جمرة فطرحها في فيه فاحترق لسانه فصارت في لسانه عقدة من يومئذ . ومن طريق مجاهد وسعيد بن جبير نحو ذلك ، والتمتمة هى التردد في النطق بالمتناة الفوقانية ، والفأفأة بالهمزة التردد في النطق بالفاء .

**قوله ( أزرى : ظهري )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ أشدد به أزرى ﴾ : أى ظهري ، ويقال قد أزرني أى كان لي ظهراً ومعيناً . وأورد بإسناد لين عن ابن عباس في قوله ﴿ أشدد به أزرى ﴾ قال : ظهري .

**قوله ( فيسحتكم : فيهلككم )** وصله الطبرى من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وهو قول أبي عبيدة قال : وتقول سمته وأسمته بمعنى ، قال الطبرى سمحت أكثر من أسمحت . وروى من طريق قتادة في قوله ﴿ فيسحتكم ﴾ أى يستأصلكم ، والخطاب للسحرة ، ويقال أن اسم رؤسائهم غادون وساتور وخطخط والمصفا .

**قوله ( المثلث تأنيث الأمثل يقول بدينكم . يقال خذ المثلث خذ الأمثل )** قال أبو عبيدة في قوله ﴿ بطريقكم ﴾ أى بسنتكم ودينكم وما أنتم عليه ، والمثلث تأنيث الأمثل تقول خذ المثلث منها للأثنين ، وخذ الأمثل منها إذا كان ذكراً ، والمراد بالمثلث الفضلى .

**قوله ( ثم اتوا صفأ ، يقال هل أتيت الصف اليوم يعنى المصلى الذى يصلى فيه )** قال أبو عبيدة في قوله ﴿ ثم اتوا صفأ ﴾ أى صفوفاً ، وله معنى آخر من قولهم : هل أتيت الصف اليوم ؟ أى المصلى الذى يصلى فيه .

**قوله ( فأوجس : أضمر خوفاً فذهبت الواو من خفية لكسرة الخاء )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ فأوجس منهم خيفة ﴾ أى فأضمر منهم خيفة أى خوفاً ، فذهبت الواو فصارت ياء من أجل كسرة الخاء . قال الكزمانى : مثل هذا الكلام لا يليق بجمالة هذا الكتاب أن يذكر فيه انتهى . وكأنه رأى فيه ما يخالف اصطلاح المتأخرين من أهل علم التصريف فقال ذلك حيث قالوا فى مثل هذا أصل خيفة خوفاً فقبلت الواو ياء

لكونها بعد كسرة ، وما عرف أنه كلام أحد الرعوس العلماء باللسان العربي وهو أبو عبيدة معمر بن المثنى البصرى .

**قوله ( فى جذوع النخل : على جذوع )** هو قول أبي عبيدة ، وأستشهد بقول الشاعر « هم صلبوا العبدى فى جذع نخلة » وقال : إنما جاء على موضع فى إشارة لبيان شدة التمكن فى الظرفية .

**قوله ( خطبك بالك )** قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ قال فما خطبك ﴾ أى ما بالك وشأنك ؟ قال : الشاعر يا عجباً ما خطبه وخطبى « وروى الطبرى من طريق السدى فى قول الله ﴿ قال فما خطبك ﴾ قال : مالك « يا سامرى » واسم السامرى المذكور يأتى .

**قوله ( مساس مصلى ماسه مساساً )** قال الفراء . قوله ﴿ لا مساس ﴾ أى لا أمس ولا أمس ، والمراد أن موسى أمرهم أن لا يؤاكلوه ولا يخالطوه ، وقرئ لا مساس بفتح الميم وهى لغة فاشية ، واسم السامرى موسى بن طفر وكان من قوم يعبدون البقر . وقال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿ لا مساس ﴾ : إذا كسرت الميم جاز النصب والرفع والجر بالتنوين ، وجاءت هنا منفية ففتحت بغير تنوين ، قال النابغة :

فأصبح من ذاك كالسامرى إذ قال موسى له لا مساساً

قال : والمماساة والمخالطة واحد ، قال : ومنهم من جعلها اسماً فكسر آخرها بغير تنوين ، قال الشاعر

تميم كرهط السامرى وقوله ألا لا مريد السامرى مساس  
أجراها مجرى قطام وحزام .

**قوله ( لنسفته : لنزيرته )** وصله الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله ﴿ لنسفته فى اليم نسفاً ﴾ يقول لنزيرته فى البحر .

**قوله ( الضحاء الحر )** قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿ وأنت لا تظماً فيها ولا تضحى ﴾ أى لا تعطش ولا تضحى للشمس فتجد الحر ، وروى الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس : لا يصيبك فيها عطش ولا حر . قلت : وهذا الموضع وقع استطراداً ، وإلا فلا تعلق له بقصة موسى عليه السلام .

**قوله ( قصيه : اتبعى أثره ، وقد يكون أن يقص الكلام : نحن نقص عليك )** أما الأول فهو قول مجاهد والسدى وغيرهما أخرجه ابن جرير ، وقال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿ وقالت لأخته قصيه ﴾ أى اتبعى أثره تقول : قصصت آثار القوم ، وأما الثانى فهو من قبل المصنف . وأخت موسى اسمها مريم وافقها فى ذلك مريم بنت عمران والدة عيسى عليه السلام .

**قوله ( عن جنب : عن بعد ، وعن جنابة وعن اجتناب واحد )** روى الطبرى من طريق مجاهد فى

**قوله ( عن جنب )** قال : عن بعد . وقال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿ فبصرت به عن جنب ﴾ أى عن

بعد وتجنب ، ويقال ما تأتينا إلا عن جنابة وعن جنب ، قال الشاعر :

فلا تحرمنى نائلاً عن جنابة فلانى أمرؤ وسط القباب غريب

وفى حديث القنوت الطويل عن ابن عباس : الجنب أن يسمو بصر الإنسان إلى الشيء البعيد وهو إلى جنبه لم يشعر .

**قوله ( قال مجاهد : على قدر موعده )** وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عنه ، وروى الطبرى من طريق العوفى عن ابن عباس فى قوله ﴿ على قدر يا موسى ﴾ أى على ميقات .

**قوله ( لا تنيا : لا تضعفا )** وصله الفريابي أيضاً عن مجاهد ، وروى الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله ﴿ لا تنيا فى ذكرى ﴾ قال : لا تبطئا .

**قوله ( مكانا سوى : منتصف بينهم )** وصله الفريابي أيضاً عن مجاهد ، وقال أبو عبيدة بضم أوله وبكسره كعدى وعدى ، والمعنى النصف والوسط .

**قوله ( يبسا : يابسا )** وصله الفريابي من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد فى قوله ﴿ فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا ﴾ أى يابسا ، وقال أبو عبيدة فى قوله ﴿ طريقاً فى البحر يبسا ﴾ متحرك الحروف وبعضهم يسكن الباء ، وتقول شاة يبس بالتحريك أى يابسة ليس لها لبن .

**قوله ( من زينة القوم : الحلى الذى استعاروا من آل فرعون )** وصله الفريابي من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد فى قوله ﴿ ولكننا حملنا أوزاراً من زينة القوم ﴾ أى الحلى الذى أستعاروا من آل فرعون ، وهى الأثقال أى الأوزار ، وروى الطبرى من طريق ابن زيد قال : الأوزار الأثقال وهى الحلى الذى استعاروه من آل فرعون ، وليس المراد بها الذنوب ، ومن طريق قتادة قال كان الله وقت لموسى ثلاثين ليلة ثم أتمها بعشر ، فلما مضت الثلاثون قال السامرى لبنى إسرائيل : إنما أصابكم الذى أصابكم عقوبة بالحلى الذى كان معكم ، وكانوا قد استعاروا ذلك من آل فرعون فساروا وهى معهم فقفوها إلى السامرى فصورها صورة بقرة ، وكان قد صر فى ثوبه قبضة من أثر حافر فرس جبريل فقفوها مع الحلى فى النار فأخرج عجلاً ينخور .

**قوله ( فقففتها : ألقيتها ، ألقى صنع )** وقع فى رواية الكشميين « فقففتها » وصله الفريابي من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد فى قوله تعالى ﴿ فقففت قبضة من أثر الرسول ، فقففتها ﴾ قال : ألقيتها وفى قوله ﴿ ألقى السامرى ﴾ أى صنع ، وفى قوله ﴿ فنبذتها ﴾ أى ألقيتها .

**قوله ( فنسى موسى ، هم يقولونه أخطأ الرب )** وصله الفريابي عن مجاهد كذلك ، وروى الطبرى من طريق السدى قال : لما خرج العجل فخار قال لهم السامرى : هذا إلهكم وإله موسى فنسى أى فنى موسى وضل ومن طريق قتادة نحوه قال : نسى موسى ربه . ومن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس « فنسى » أى السامرى نسى ما كان عليه من الإسلام .

**قوله ( أن لا يرجع إليهم قولاً فى العجل )** وصله الفريابي عن مجاهد كذلك ، وقال أبو عبيدة : تقدير القراءة بالضم أنه لا يرجع ، ومن لم يضم العين نصب بأن .

( تنبيه ) ملح المصنف بهذه التفسير لما جرى لموسى فى خروجه إلى مدين ، ثم فى رجوعه إلى مصر . ثم فى أخباره مع فرعون ، ثم فى غرق فرعون ، ثم فى ذهابه إلى الطور ، ثم فى عبادة بنى إسرائيل العجل وكأنه لم يثبت عنده فى ذلك من المرفوعات ما هو على شرطه ، وأصح ما ورد فى جميع ذلك ما أخرجه النسائى وأبو

يعلى بإسناد حسن عن ابن عباس في حديث القنوت الطويل في قدر ثلاث ورقات ، وهو في تفسير طه عنده وعند ابن أبي حاتم وابن جرير وابن مردويه وغيرهم ممن خرج التفسير المسند . ثم ذكر المصنف في هذا الباب طرفاً من حديث الإسراء من رواية قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة ، وسيأتي بهامه في السيرة النبوية ، واقتصر منه هنا على قوله « حتى أتى السماء الخامسة فإذا هارون » الحديث بهذه القصة خاصة ، ثم قال : تابعه ثابت وعباد بن أبي علي عن أنس ، وأراد بذلك أن هذين تابعاً لقتادة عن أنس في ذكر هارون في السماء الخامسة لا في جميع الحديث ، بل ولا في الإسناد ، فإن رواية ثابت موصولة في صحيح مسلم من طريق حماد ابن سلمة عنه ليس فيها ذكر مالك بن صعصعة ، نعم فيها ذكر هارون في السماء الخامسة ، وكذلك في رواية عباد بن أبي علي وهو بصرى ليس له في البخارى ذكر إلا في هذا الموضوع ووافق ثابتاً في أنه لم يذكر لأنس فيه شيئاً ، وقد وافقهما شريك عن أنس في ذلك وفي كون هارون في الخامسة ، وسيأتي حديثه في أثناء السيرة النبوية . وأما قتادة فقال : عن أنس عن مالك بن صعصعة ، وأما الزهري فقال : عن أنس عن أبي ذر كما مضى في أول الصلاة ، ولم يذكر في حديثه هارون أصلاً ، وإلى هذا أشار المصنف بالمتابعة ، والله أعلم .

ب

﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ إِلَى : ﴿ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴾

قوله ( باب وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه - إلى قوله - هو مسرف كذاب ) كذا وقعت هذه الترجمة بغير حديث ، ولعله أدخل بياضاً في الأصل فوصل كنفائره ، ووقع هذا في رواية النسفي مضموناً إلى ما في الباب الذي بعده وهو متجه . واختلف في اسم هذا الرجل فقيل هو يوشع بن نون وبه جزم ابن التين ، وهو بعيد لأن يوشع كان من ذرية يوسف عليه السلام ولم يكن من آل فرعون ، وقد قيل إن قوله ﴿ من آل فرعون ﴾ متعلق بـيكنم إيمانه ، والصحيح أن المؤمن المذكور كان من آل فرعون ، واستدل لذلك الطبري بأنه لو كان من بني إسرائيل لم يصغ فرعون إلى كلامه ولم يستمع منه ، وذكر التعلبي عن السدي ومقاتل أنه ابن ابن عم فرعون ، وقيل اسمه شمعان بالشين المعجمة ، قال الدارقطني في « المؤلف » : لا يعرف شمعان بالشين المعجمة إلا هذا وصححه السهيلي ، وعن الطبري اسمه حيزور وقيل حزقيل برحايا وقيل حريبال قاله وهب بن منبه وقيل حابوت ، وعن ابن عباس اسمه حبيب وهو ابن عم فرعون أخرجه عبد بن حميد ، وقيل هو حبيب النجار وهو غلط ، وذكر الوزير أبو القاسم المغربي في « أدب الخواص » : أن اسم صاحب فرعون حوتكة بن سود بن أسلم من قضاة ، وعزاه لرواية أبي هريرة

وقول الله عز وجل : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ﴾ ، ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾

٣٢٨٢- نا إبراهيم بن موسى قال نا هشام بن يوسف قال أنا معمر عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « ليلة أسري بي رأيت موسى وإذا هو

رجلٌ ضربٌ، رجلٌ كأنه من رجالِ شنوءةَ، ورأيتُ عيسى فإذا هو رجلٌ ربعةٌ أحمرٌ كأنما خرجَ من ديماسَ، وأنا أشبهُ ولدَ إبراهيمَ، ثم أُتيتُ بإناءَيْنِ في أحدهما لبنٌ وفي الآخرِ خمرٌ فقال: اشربُ أيُّهُما شئتَ، فأخذتُ اللبنَ فشربتهُ، فقيلَ: أخذتَ الفِطْرَةَ، أما إنَّكَ لو أخذتَ الخمرَ غوتُ أُمَّتُكَ.

[الحديث ٣٣٩٤ - أطرافه في: ٣٤٣٧، ٤٧٠٩، ٥٥٧٦، ٥٦٠٣].

[٣٣٩٥] ٣٢٨٣ - نا محمدٌ قال نا غندرٌ قال نا شعبةٌ عن قتادة قال: سمعتُ أبا العاليةِ قال نا ابنُ عمِّ نبيِّكم - يعني ابنَ عباسٍ - عن النبيِّ صلى الله عليه قال: «لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خيرٌ من يونسَ بنِ متى»، ونسبهُ إلى أبيه.

[الحديث ٣٣٩٥ - أطرافه في: ٣٤١٣، ٤٦٣٠، ٧٥٣٩].

[٣٣٩٦] ٣٢٨٤ - وذكر النبيُّ صلى الله عليه ليلةً أُسريَ به فقال: «موسى آدمٌ طوالٌ كأنه من رجالِ شنوءةَ». وقال: «وعيسى جعدٌ مربوعٌ، وذكر مالكا خازن النار، وذكر الدجال».

[٣٣٩٧] ٣٢٨٥ - نا عليُّ بنُ عبد الله قال نا سفيانٌ قال نا أيوبُ السخيتانيُّ عن ابنِ سعيدٍ بنِ جبيرةٍ عن أبيه عن ابنِ عباسٍ أنَّ النبيَّ صلى الله عليه لمَّا قدِمَ المدينةَ وجدَهُم يصومونَ يوماً - يعني عاشوراءَ - فقالوا: هذا يومٌ عظيمٌ، وهو يومٌ نَجَّى اللهُ عزَّ وجلَّ فيه موسى، وأغرقَ آلَ فرعونَ، فصامَ موسى شكراً لله. فقال: «أنا أولى بموسى منهم»، فصامه وأمرَ بصيامه.

قوله (باب قول الله تعالى: وهل أُنَاكَ حديثُ موسى، وكلم الله موسى تكليماً) ذكر في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها حديث أبي هريرة في صفة موسى وعيسى وغير ذلك. ثانيها حديث ابن عباس في ذلك وفيه ذكر يونس. ثالثها حديثه في صوم عاشوراء، وقوله في حديث أبي هريرة «رأيت موسى وإذا هو رجل ضرب» بفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة أى نحيف.

قوله (رجل) بفتح الراء وكسر الجيم أى دهن الشعر مسترسله، وقال ابن السكيت: شعر رجل أى غير جعد.

قوله (كانه من رجال شنوءة) بفتح المعجمة وضم النون وسكون الواو بعدها همزة ثم هاء تأنيث: حى من اليمن ينسبون إلى شنوءة وهو عبد الله بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد، ولقب شنوءة لشأن كان بينه وبين أهله، والنسبة إليه شنوئى بالهمز بعد الواو وبالهمز بغير واو، قال ابن قتيبة: سمي بذلك من قولك رجل فيه شنوءة أى والتقرز بقاف وزاين التباعد من الأذناس، قال الداودى رجال الأزد



معروفون بالطول انتهى . ووقع في حديث ابن عمر عند المصنف بعد « كأنه من رجال الزط » وهم معروفون بالطول والأدمة .

قوله ( ورأيت عيسى ) سيأتي الكلام على ذلك في ترجمة عيسى .

قوله ( وأنا أشبه ولد إبراهيم به ) أي الخليل عليه السلام ، وزاد مسلم من رواية أبي الزبير عن جابر « ورأيت جبريل فإذا أقرب الناس به شبها دحية » .

قوله ( ثم أتيت بإناءين ) سيأتي الكلام عليه في حديث الإسراء في السيرة النبوية إن شاء الله تعالى ، وقوله في حديث ابن عباس « سمعت أبا العالية » هو الرياحي بكسر الراء وتخفيف التحتانية ثم مهملة واسمه رفيع بالفاء مصغر ، وروى عن ابن عباس آخر يقال له أبو العالية وهو البراء بالتشديد نسبة إلى برى السهام واسمه زياد بن فيروز وقيل غير ذلك ، وحديثه عن ابن عباس سبق في تقصير الصلاة .

قوله ( لا ينبغي لعبد ) يأتي الكلام عليه في ترجمة يونس عليه السلام .

قوله ( وذكر النبي صل الله عليه وسلم ليلة أسرى به ) في رواية الكشميني « ليلة أسرى بي » على الحكاية . وهذا الحديث الواحد أفردته أكثر الرواة فجعلوه حديثين : أحدهما يتعلق بيونس عليه السلام والثاني حديث آخر ، وقوله « فقال موسى آدم طوال » زعم ابن التين أنه وقع هنا « آدم جسم طوال » ولم أر لفظ « جسم » في هذه الرواية . وقوله آدم بالمد أي أسمر ، وطوال بضم المهملة وتخفيف الواو . وأما حديث ابن عباس في صوم عاشوراء فسبق شرحه في كتاب الصيام .

## ب

قول الله عز وجل : ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾ إلى : ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾

يقال : دكّه زلزله فدكّتا ، فدككن جعل الجبال كالواحدة كما قال عز وجل : ﴿ أَنْ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كَانَتَا رَتْقًا ﴾ ولم يقل كن رتقا : ملتصقتين .

[٣٣٩٨]

٣٢٨٦- نا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه قال : « الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق ، فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش ، فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور » .

[٣٣٩٩]

٣٢٨٧- نا عبد الله بن محمد الجعفي قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن همام عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « لولا بنو إسرائيل لم يخزن اللحم ، ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر » .

قوله ( باب قول الله تعالى ( وواعدنا موسى ثلاثين ليلة - إلى قوله - وأنا أول المؤمنين ) . ساق في رواية كريمة الآيتين كلتيهما . وقوله ﴿ وأتمناها بعشر ﴾ فيه إشارة إلى أن المواعدة وقعت مرتين ، وقوله ﴿ صعباً ﴾ أى مغشياً عليه .

قوله ( يقال دكه زلزه ) هذا ذكره هنا لقوله في قصة موسى عليه السلام ﴿ فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاً ﴾ قال أبو عبيدة جعله دكاً أى مستوياً مع وجه الأرض ، وهو مصدر جعل صفة ، ويقال ناقة دكاء أى ذاهبة السنام مستو ظهرها . ووقع عند ابن مردويه مرفوعاً « أن الجبل ساخ في الأرض فهو يهوى فيها إلى يوم القيامة » وسنده واه ، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق أبي مالك رفعه « لما تجلى الله للجبل طارت لعظمته ستة أجبل فوقعت ثلاثة بمكة : حرى وثور وثبير ، وثلاثة بالمدينة : أحد ورضوى وورقان وهذا غريب مع إرساله .

قوله ( فدكنا فدككن جعل الجبال كالواحدة كما قال الله عز وجل ﴿ أن السماوات والأرض كانتا رتقاً ﴾ ولم يقل كن رتقاً ) ذكر هذا استطراداً إذ لا تعلق له بقصة موسى ، وكذا قوله « رتقاً ملتصقتين » وقال أبو عبيدة الرتق التي ليس فيها ثقب ، ثم فتق الله السماء بالمطر وفتق الأرض بالشجر .

قوله ( أشربوا ، ثوب مُشرب مصبوغ ) يشير إلى أنه ليس من الشرب ، وقال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ وأشربوا في قلوبهم العجل ﴾ أى سقوه حتى غلب عليهم ، وهو من مجاز الحذف أى أشربوا في قلوبهم حب العجل . ومن قال إن العجل أحرق ثم ذرى في الماء فشربه فلم يعرف كلام العرب ، لأنها لا تقول في الماء : أشرب فلان في قلبه .

قوله ( قال ابن عباس : انبجست انفجرت ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه كذلك .

قوله ( وإذ نتقنا الجبل رفعنا ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه أيضاً . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة (١) في أن الناس يصعقون وسيأتى شرحه قريباً . ثانيها حديثه « لولا بنو إسرائيل لم يخزن اللحم » وسبق شرحه في ترجمة آدم .

### باب طوفان من السيل

ويقال للموت الكثير : طوفان ، ﴿ القمل ﴾ : الحُمَانُ تُشَبِّهُ صغار الحَلَم . ﴿ حَقِيقٌ ﴾ : حقٌّ . ﴿ سَقَطَ ﴾ : كلٌّ من ندمٍ فقد سَقَطَ في يده .

قوله ( باب ) كذا لم يغير ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله وتعلقه به ظاهر ، وسقط جميعه من رواية النسفي .

(١) قوله : ( حديث أبي هريرة ) : هو سبق قلم ؛ لأن هذا الحديث هنا من رواية أبي سعيد الخدري لا من رواية أبي هريرة .  
عبد القادر شيبه الحمد

قوله ( طوفان من السيل ، ويقال للموت الكثير طوفان ) قال أبو عبيدة : الطوفان مجاز من السيل ، وهو من الموت المتتابع السريع .

قوله ( القمل : الحمنان يشبه صغار الحلم ) قال أبو عبيدة : القمل عند العرب هي الحمنان ، قال الأثرم الراوى عنه : والحمنان يعنى بالمهمله ضرب من القردان ، وقيل هي أصغر ، وقيل أكبر ، وقيل الدبا بفتح المهمله وتخفيف الموحدة مقصور .

قوله ( حقيق حق ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ حقيق على ﴾ مجازة حق على أن لا أقول على الله إلا الحق ، وهذا على قراءة من قرأ حقيق على بالتشديد وأما من قرأها ﴿ على ﴾ فإنه يقول معناه حريص أو محق .

قوله ( سقط ، كل من ندم فقد سقط في يده ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ ولما سقط في أيديهم ﴾ : يقال لكل من ندم وعجز عن شيء سقط في يده .

### حَدِيثُ الْخَضِرِ مَعَ مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ

٣٢٨٨- نا عمرو بن محمد قال نا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن صالح عن ابن شهاب أن عبيد الله بن عبد الله أخبره عن ابن عباس أنه تمارى هو والحرث بن قيس الفزاري في صاحب موسى ، قال ابن عباس : هو خضر ، فمر بهما أبي بن كعب ، فدعاه ابن عباس فقال : إني تماريت أنا وصاحبى هذا في صاحب موسى الذي سأل السبيل إلى لقيته ، هل سمعت رسول الله صلى الله عليه يذكرك شأنه ؟ قال : نعم ، سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « بينما موسى في ملأ من بني إسرائيل جاءه رجل فقال : هل تعلم أحدا أعلم منك ؟ قال : لا . فأوحى الله إلى موسى : بلى عبدنا خضر ، فسأل موسى السبيل إليه ، فجعل له الحوت آية ، وقيل له : إذا فقدت الحوت فارجع فإنك ستلقاه ، فكان يتبع الحوت في البحر ، فقال لموسى فتاه : أرأيت إذ أرينا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره . قال موسى عليه السلام : ذلك ما كنا نبغي ، فارتدا على آثارهما قصصاً ، فوجدا خضراً ، فكان من شأنهما الذي قص الله في كتابه .

٣٢٨٩- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا عمرو بن دينار قال أخبرني سعيد بن جبير قال : قلت لابن عباس : إن نوحاً بالكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس هو موسى بني إسرائيل ، إنما هو موسى آخر ، فقال : كذب عدو الله ، نا أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه : « أن موسى قام خطيباً في بني إسرائيل فسئل : أي الناس أعلم ؟ فقال : أنا . فعتب الله عليه إذ لم يرد العلم إلى الله قال له : بلى ، لي عبد بجميع البحرين هو أعلم منك . قال : أي رب ومن لي به ؟

-وربما قال سفيان: أي رب وكيف لي به؟- قال: تأخذ حوتاً فتجعله في مكمل، حيثما فقدت الحوت فهو ثم- وربما قال: فهو ثمه- وأخذ حوتاً فجعله في مكمل ثم انطلق هو وفتاه يوشع بن نون حتى إذا أتيا الصخرة وضعا رؤوسهما، فرقد موسى، واضطرب الحوت فخرج فسقط في البحر، فاتخذ سبيله في البحر سرباً، فأمسك الله عن الحوت جرية الماء فصار مثل الطاق- فقال هكذا مثل الطاق- فانطلقا يمشيان بقيّة ليلهما ويومهما، حتى إذا كان من الغد قال لفتاه: آتنا غداءنا لقد لقينا من سفرنا هذا نصباً. ولم يجد موسى النصب حتى جاوز حيث أمره الله. قال له فتاه: أرايت إذ أوينا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت، وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره، واتخذ سبيله في البحر عجباً، فكان للحوت سرباً ولهما عجباً. قال له موسى: ذلك ما كنا نبغي، فارتدا على آثارهما قصصاً- رجعا يقصّان آثارهما- حتى انتهيا إلى الصخرة، فإذا رجل مسجى بثوب، فسلم موسى، فردّ عليه فقال: وأنى بأرضك السلام قال: أنا موسى، قال: موسى بني إسرائيل؟ قال: نعم، أتيتك لتعلمني مما علّمت رشداً. قال: يا موسى، إني على علم من علم الله علمنيه الله لا تعلمه، وأنت على علم من علم الله علمكه الله لا أعلمه. قال: هل أتبعك؟ قال: إنك لن تستطيع معي صبراً، وكيف تصبر على ما لم تحط به خبراً- إلى قوله- إمرأ. فانطلقا يمشيان على ساحل البحر، فمرت بهما سفينة كلّموهم أن يحملوهم، فعرفوا الخضر فحملوه بغير نول. فلما ركبا في السفينة جاء عصفور فوق على حرف السفينة، فنقر في البحر نقرة أو نقرتين، قال له الخضر: يا موسى، ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا مثل ما نقص هذا العصفور بمنقاره من البحر. إذ أخذ الفأس فنزع لوحاً، قال: فلم يفجأ موسى إلا وقد قلع لوحاً بالقدوم، فقال له موسى: ما صنعت؟ قوم حملونا بغير نول عمدت إلى سفينتهم فخرقتها لتغرق أهلها، لقد جئت شيئاً إمرأ. قال: ألم أقل إنك لن تستطيع معي صبراً؟ قال: لا تؤاخذني بما نسيت، ولا ترهقني من أمري عسراً. فكانت الأولى من موسى نسياناً. فلما خرجا من البحر مروا بغلام يلعب مع الصبيان، فأخذ الخضر برأسه فقلعه بيده هكذا- وأوماً سفيان بأطراف أصابعه كأنه يقطف شيئاً- فقال له موسى: أقتلت نفساً زاكية بغير نفس؟ لقد جئت شيئاً نكراً. قال: ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبراً؟ قال: إن سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني، قد بلغت من لدني عذراً. فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها، فأبوا أن يضيّفوهما، فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض مائلاً- وأوماً بيده هكذا، وأشار سفيان كأنه يسمح شيئاً إلى

فوق، فلم أسمع سفيان يذكر مائلاً إلا مرة - قال: قوم أتيناكم فلم يطعمونا ولم يضيّفونا، عمدت إلى حائطهم، لو شئت لاتخذت عليه أجراً. قال: هذا فراق بيني وبينك، سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبراً. قال النبي صلى الله عليه: «وددنا أن موسى كان صبراً فقص علينا من خبرهما». قال سفيان: قال النبي صلى الله عليه: «يرحم الله موسى لو كان صبراً لقص علينا من أمرهما»، قال: وقرأ ابن عباس: أمامهم: ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصباً. وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين وهو كان كافراً. قال لي سفيان: سمعته منه مرتين وحفظته منه. قيل لسفيان: حفظته قبل أن تسمعه من عمرو أو تحفظته من أنس؟ فقال: ممن أتحفظه، ورواه أحد عن عمرو غيري؟ سمعته منه مرتين أو ثلاثاً وحفظته منه.

٣٢٩٠ - نا محمد بن سعيد الأصبهاني قال أنا ابن المبارك عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «إنما سمي الخضر أنه جلس على فروة بيضاء، فإذا هي تهتز من خلفه خضراء». الحموي قال محمد بن يوسف بن مطر: نا علي بن خشرم عن سفيان بطوله.

نا أبو إسحق قال نا محمد بن يوسف قال نا علي بن خشرم نا سفيان بهذا.

**قوله (باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام)** ذكر فيه حديث ابن عباس عن أبي بن كعب من وجهين، وسيأتي أولها بأنهم من سياقه في تفسير سورة الكهف ونستوفي شرحه هناك، ووقع هنا في رواية أبي زر عن المستمل خاصة عن الفربري «حدثنا علي بن خشرم حدثنا سفيان بن عيينة» الحديث بطوله وقد تقدم التنبيه على مثل ذلك في كتاب العلم، وذكر المصنف في هذا الباب حديث أبي هريرة «إنما سمي الخضر لأنه جلس على فروة بيضاء فإذا هي تهتز من خلفه خضراء» وتعلقه بالباب ظاهر من جهة ذكر الخضر فيه، وقد زاد عبد الرزاق في مصنفه بعد أن أخرجه بهذا الإسناد: الفرو الحشيش الأبيض وما أشبهه. قال عبد الله ابن أحمد بعد أن رواه عن أبيه عنه: أظن هذا تفسيراً من عبد الرزاق انتهى. وجزم بذلك عياض. وقال الحربي: الفروة من الأرض قطعة يابسة من حشيش، وهذا موافق لقول عبد الرزاق. وعن ابن الأعرابي: الفروة أرض بيضاء ليس فيها نبات، وبهذا جزم الخطابي ومن تبعه، وحكى عن مجاهد أنه قيل له الخضر لأنه كان إذا صلى اخضر ما حوله. والخضر قد اختلف في اسمه قبل ذلك وفي اسم أبيه وفي نسبه وفي نبوته وفي تعميره، فقال وهب بن منبه: هو بليا بفتح الموحدة وسكون اللام بعدها تحتانية، ووجد بخط الدمايطي في أول الاسم بنقطتين، وقيل كالأول بزيادة ألف بعد الباء، وقيل اسمه إلیاس، وقيل اليسع، وقيل عامر، وقيل خضرون - والأول أثبت - ابن ملكان بن فالغ بن عابر بن شالح بن أرفشخذ بن سام بن نوح، فعلى هذا مولده قبل إبراهيم الخليل لأنه يكون ابن عم جد إبراهيم، وقد حكى الثعلبي قولين في أنه كان قبل

الخليل أو بعده ، قال وهب وكنيته أبو العباس ، وروى الدارقطني في « الأفراد » من طريق مقاتل عن الضحاك عن ابن عباس قال : هو ابن آدم لصلبه ، وهو ضعيف منقطع ، وذكر أبو حاتم السجستاني في « المعمرين » أنه ابن قابيل بن آدم رواه عن أبي عبيدة وغيره ، وقيل اسمه أرميا بن طيفاء حكاه ابن إسحاق عن وهب ، وأرميا بكسر أوله وقيل بضمه وأشبعها بعضهم واوآ ، واختلف في اسم أبيه فقيل ملكان وقيل كلثان وقيل عاميل وقيل قابل والأول أشهر ، وعن إسماعيل بن أبي أويس : هو المعمر بن مالك بن عبد الله ابن نصر بن الأزد ، وحكى السهيلي عن قوم أنه كان ملكا من الملائكة وليس من بني آدم ، وعن ابن لهيعة كان ابن فرعون نفسه وقيل ابن بنت فرعون وقيل اسم خضر بن عايل بن معمر بن عيصو بن إسحق بن إبراهيم وقيل كان أبوه فارسيا رواه الطبري من طريق عبد الله بن شوذب ، وحكى ابن ظفر في تفسيره أنه كان من ذرية بعض من آمن بإبراهيم ، وقيل إنه الذي أماته الله مائة عام ثم بعثه فلا يموت حتى ينفخ في الصور ، وروى الدارقطني في الحديث المذكور قال : مد للخضر في أجله حتى يكذب الدجال . وقال عبد الرزاق في مصنفه عن معمر في قصة الذي يقتله الدجال ثم يحييه : بلغني أنه الخضر . وكذا قال إبراهيم بن سفيان الراوي عن مسلم في صحيحه . وروى ابن إسحاق في « المبتدأ » عن أصحابه أن آدم أخبر بنيه عند الموت بأمر الطوفان ، ودعا لمن يحفظ جسده بالتعمير حتى يدفنه ، فجمع نوح بنيه لما وقع الطوفان وأعلمهم بذلك فحفظوه ، حتى كان الذي تولى دفنه الخضر . وروى خيثمة بن سليمان من طريق جعفر الصادق عن أبيه أن ذا القرنين كان له صديق من الملائكة ، فطلب منه أن يدلّه على شيء يطول به عمره ، فدله على عين الحياة وهي داخل الظلمة ، فسار إليها والخضر على مقدمته فظفر بها الخضر ولم يظفر بها ذو القرنين . وروى عن مكحول عن كعب الأحبار قال : أربعة من الأنبياء أحياء أمان لأهل الأرض : اثنان في الأرض الخضر والياس ، واثنان في السماء إدريس وعيسى . وحكى ابن عطية البغوي عن أكثر أهل العلم أنه نبي ثم اختلفوا هل هو رسول أم لا ؟ وقالت طائفة منهم القشيري هو ولي . وقال الطبري في تاريخه : كان الخضر في أيام أفريدون في قول عامة علماء الكتاب الأول ، وكان على مقدمة ذي القرنين الأكبر . وأخرج النقاش أخباراً كثيرة تدل على بقاءه لا تقوم بشيء منها حجة قاله ابن عطية ، قال : ولو كان باقياً لكان له في ابتداء الإسلام ظهور ، ولم يثبت شيء من ذلك . وقال الثعلبي في تفسيره : هو معمر على جميع الأقوال ، محجوب عن الأبصار . قال وقد قيل إنه لا يموت إلا في آخر الزمان حين يرفع القرآن . وقال القرطبي : هو نبي عند الجمهور والآية تشهد بذلك ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يتعلم ممن هو دونه ، ولأن الحكم بالباطن لا يطلع عليه إلا الأنبياء . وقال ابن الصلاح هو حي عند جمهور العلماء والعامّة معهم في ذلك ، وإنما شذّ يأنكاره بعض المحدّثين . وتبعه النووي وزاد أن ذلك متفق عليه بين الصوفية وأهل الصلاح ، وحكايتهم في رؤيته والاجتماع به أكثر من أن تحصر انتهى . والذي جزم بأنه غير موجود الآن البخاري وإبراهيم الحربي وأبو جعفر بن المنادي وأبو يعلى بن القراء وأبو طاهر العبادي وأبو بكر بن العربي وطائفة ، وعمدتهم الحديث المشهور عن ابن عمر وجابر وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في آخر حياته « لا يبقى على وجه الأرض بعد مائة سنة ممن هو عليها اليوم أحد » قال ابن عمر أراد بذلك انخرام قرنه . وأجاب من أثبت حياته بأنه كان حينئذ على وجه البحر ، أو هو مخصوص من الحديث كما خص منه إبليس بالاتفاق . ومن حجج من أنكر ذلك قوله تعالى ﴿ وما جعلنا

لبشر من قبلك الخلد» وحديث ابن عباس « ما بعث الله نبياً إلا أخذ عليه الميثاق لئن بعث محمد وهو حي ليؤمنن به ولينصرنه » أخرجه البخارى ولم يأت في خبر صحيح أنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا قاتل معه ، وقد قال صلى الله عليه وسلم يوم بدر « اللهم إن تهلك هذه العصابة لا تعبد في الأرض » فلو كان الخضر موجوداً لم يصح هذا النفي . وقال صلى الله عليه وسلم « رحم الله موسى لو دنا لو كان صبر حتى يقص علينا من خبرهما » فلو كان الخضر موجوداً لما حسن هذا التقى ولأحضره بين يديه وأراه العجائب وكان أدعى لإيمان الكفرة لا سيما أهل الكتاب . وجاء في اجتماعه مع النبي صلى الله عليه وسلم حديث ضعيف أخرجه ابن عدى من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع وهو في المسجد كلاماً فقال : يا أنس اذهب إلى هذا القاتل فقل له يستغفر لى ، فذهب إليه فقال : قل له إن الله فضلك على الأنبياء بما فضل به رمضان على الشهور . قال فذهبوا ينظرون فإذا هو الخضر » إسناده ضعيف . وروى ابن عساكر من حديث أنس نحوه بإسناد أو هو منه . وروى الدارقطنى في « الأفراد » من طريق عطاء عن ابن عباس مرفوعاً « يجتمع الخضر والياس كل عام في الموسم ، فيخلق كل واحد منهما رأس صاحبه ، ويفترقان عن هؤلاء الكلمات : بسم الله ما شاء الله » الحديث ، في إسناده محمد بن أحمد بن زيد بمعجمة ثم موحدة ساكنة وهو ضعيف . وروى ابن عساكر من طريق هشام بن خالد عن الحسن بن يحيى عن ابن أبي رواد نحوه وزاد « ويشربان من ماء زمزم شربة تكفيهما إلى قابل » وهذا معضل . ورواه أحمد في الزهد بإسناد حسن عن ابن أبي رواد وزاد أنها « يصومان رمضان بيت المقدس » وروى الطبرى من طريق عبد الله بن شاذب نحوه . وروى عن علي أنه « دخل الطواف فسمع رجلاً يقول يا من لا يشغله سمع عن سمع » الحديث فإذا هو الخضر ، أخرجه ابن عساكر من وجهين في كل منها ضعف ، وهو في « المجالسة » من الوجه الثانى . وجاء في اجتماعه ببعض الصحابة فن بعدهم أخبار أكثرها واهى الإسناد ، منها ما أخرجه ابن أبى الدنيا والبيهقى من حديث أنس « لما قبض النبي صلى الله عليه وسلم دخل رجل فتخطاهم - فذكر الحديث في التعزية - فقال أبو بكر وعلى : هذا الخضر » في إسناده عباد بن عبد الصمد وهو واه . وروى سيف في الردة نحوه بإسناد آخر مجهول . وروى ابن أبي حاتم من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي نحوه . وروى ابن وهب من طريق ابن المنكدر « أن عمر صلى على جنازة ، فسمع قائلاً يقول : لا تسبقنا - فذكر القصة - وفيها : أنه دعا للميت ، فقال عمر : خذوا الرجل ، فترارى عنهم ، فإذا أثر قدمه ذراع ، فقال عمر : هذا والله الخضر » في إسناده مجهول مع انقطاعه . وروى أحمد في الزهد من طريق مسعر عن معن بن عبد الرحمن عن عون بن عبد الله قال : بينا رجل بمصر في فتنة ابن الزبير مهموماً إذ لقيه رجل فسأله فأخبره باهتمامه بما فيه الناس من الفتن ، فقال : قل اللهم سلمنى وسلم منى . قال فقاها فسلم . قال مسعر يرون أنه الخضر وروى يعقوب بن سفيان في تاريخه وأبو عروبة من طريق رياح بالتحثانية ابن عبيدة قال : رأيت رجلاً يمشى عمر بن عبد العزيز معتمداً على يديه فلما انصرف قلت له من الرجل ؟ قال : رأيت ؟ قلت : نعم . قال أحسبك رجلاً صالحاً ، ذاك أخى الخضر بشرنى أنى سأولى وأعدل . لا بأس برجاله . ولم يقع لى إلى الآن خبر ولا أثر بسند جيد غيره ، وهذا لا يعارض الحديث الأول في مائة سنة فإن ذلك كان قبل المائة . وروى

ابن عساكر من طريق كرز بن وبرة قال : أتاني أخ لي من أهل الشام فقال اقبل مني هذه الهدية ، إن إبراهيم التيمي حدثني قال : كنت جالساً بفناء الكعبة أذكر الله ، فجاءني رجل فسلم علي ، فلم أر أحسن وجهاً منه ولا أطيب ريحاً ، فقلت : من أنت ؟ فقال أنا أخوك الخضر . قال فعلمه شيئاً إذا فعله رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام . وفي إسناده مجهول وضعيف . وروى ابن عساكر في ترجمة أبي زرعة الرازي بسند صحيح أنه رأى وهو شاب رجلاً نهاه عن غشيان أبواب الأمراء ، ثم رآه بعد أن صار شيخاً كبيراً على حالته الأولى فهناه عن ذلك أيضاً ، قال فالتفت لأكلمه فلم أره ، فوقع في نفسي أنه الخضر . وروى عمر الجمحي في فرائده والفاكهى في « كتاب مكة » بسند فيه مجهول عن جعفر بن محمد أنه رأى شيخاً كبيراً يحدث أباه ثم ذهب فقال له أبوه رده علي ، قال فتطلبته فلم أقدر عليه ، فقال لي أبي : ذاك الخضر . وروى البيهقي من طريق الحجاج بن قرافصة أن رجلين كانا يتبايعان عند ابن عمر ، فقام عليهما رجل فهامهما عن الحلف بالله ووعظهم بموعظة ، فقال ابن عمر لأحدهما : اكتبها منه ، فاستعادته حتى حفظها ثم تطلبه فلم يره ، قال : وكانوا يرون أنه الخضر .

## ب

[٣٤٠٣] ٣٢٩١- نا إسحاق بن نصر قال نا عبد الرزاق عن معمر بن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « قيل لبني إسرائيل : ادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة ، فبدلوا فدخلوا يزحفون على أستاههم وقالوا : حبة في شعرة » .  
[الحديث ٣٤٠٣ - طرفاه في : ٤٤٧٩ ، ٤٦٤١ ] .

[٣٤٠٤] ٣٢٩٢- نا إسحاق بن إبراهيم قال نا روح بن عبادة قال نا عوف عن الحسن ومحمد وخلاس عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إن موسى كان رجلاً حياً ستيراً لا يرى من جلده شيء استحياء منه ، فأذاه من آذاه من بني إسرائيل فقالوا : ما يستتر هذا التستر إلا من عيب بجلده : إما برص وإما أدرة ، وإما آفة . وإن الله عز وجل أراد أن يبرئه مما قالوا بموسى ، فخلا يوماً وحده فوضع ثيابه على الحجر ثم اغتسل . فلما فرغ أقبل إلى ثيابه ليأخذها . وإن الحجر عدا بثوبه ، فأخذ موسى عصاه وطلب الحجر فجعل يقول : ثوبي حجر ، ثوبي حجر . حتى انتهى إلى ملا من بني إسرائيل فرأوه عرياناً أحسن ما خلق الله وأبرأه مما يقولون . وقام حجر ، فأخذ بثوبه فلبسه ، وطفق بالحجر ضرباً بعصاه ، فوالله إن بالحجر لندباً من أثر ضربه ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً ، فذلك قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهاً ﴾ .



[٣٤٠٥]

٣٢٩٣- نا أبو الوليد قال نا شعبة عن الأعمش قال سمعت أبا وائل قال : سمعتُ عبدَ الله قال : قَسَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَسَمًا ، فَقَالَ رَجُلٌ : إِنَّ هَذِهِ لَقِسْمَةٌ مَا أُرِيدُ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ . فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَخْبَرْتُهُ ، فغَضِبَ حَتَّى رَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ ، ثُمَّ قَالَ : « يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى ، قَدْ أُؤْذِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا فَصَبْرٌ » .

**قوله (باب) كذا لأبي ذر وغيره بغير ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، وتعلقه به ظاهر ، وأورد فيه أحاديث : أحدها حديث أبي هريرة « قيل لبنى إسرائيل ادخلوا الباب سجداً » وسيأتي شرحه في تفسير الأعراف . ثانيها حديثه « أن موسى كان رجلاً حياً » بفتح المهملة وكسر التحتانية الخفيفة بعدها أخرى مثقلة بوزن فاعيل من الحياء وقوله « ستيراً » بوزنه من السر ، ويقال ستيراً بالتشديد .**

**قوله في الإسناد (حدثنا عوف) هو الأعرابي .**

**قوله (عن الحسن ومحمد وخلاس) أما الحسن فهو البصري وأما محمد فهو ابن سيرين وسماعه من أبي هريرة ثابت ، فقد أخرج أحمد هذا الحديث عن روح عن عوف عن محمد وحده عن أبي هريرة . وأما خلاس فبكسر المعجمة وتخفيف اللام وآخره مهملة هو ابن عمر بصرى ، يقال أنه كان على شرطة على ، وحديثه عنه في الترمذى والنسائى ، وجزم يحيى القطان بأن روايته عنه من صحيفته . وقال أبو داود عن أحمد لم يسمع خلاس من أبي هريرة . وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة كان يحيى القطان يقول : روايته عن على من كتاب ، وقد سمع من عمار وعائشة وابن عباس قلت : إذا ثبت سماعه من عمار وكان على شرطه على كيف يمتنع سماعه من على ؟ وقال أبو حاتم : يقال وقعت عنده صحيفة عن على ، وليس بقوى ، يعنى فى على . وقال صالح بن أحمد عن أبيه : كان يحيى القطان يتوقى أن يحدث عن خلاس عن على خاصة . وأطلق بقية الأئمة توثيقه . قلت : وما له فى البخارى سوى هذا الحديث ، وقد أخرجه له مقروناً بغيره ، وأعادته سنداً ومتمناً فى تفسير الأحزاب . وله عنه حديث آخر أخرجه فى الأيمان والنور مقروناً أيضاً بمحمد بن سيرين عن أبي هريرة ، وهم المزى فنسبه إلى الصوم . وأما الحسن البصرى فلم يسمع من أبي هريرة عند الحفاظ النقاد ، وما وقع فى بعض الروايات مما يخالف ذلك فهو محكوم بوجهه عندهم ، وماله فى البخارى عن أبي هريرة سوى هذا مقروناً . وله حديث آخر فى بدء الخلق مقروناً بابن سيرين ، وثالث ذكره فى أوائل الكتاب فى الأيمان مقروناً بابن سيرين أيضاً .**

**قوله (لا يرى من جلده شيء استحياء منه) هذا يشعر بأن اغتسال بنى إسرائيل عراة بمحضر منهم كان جائزاً فى شرعهم . وإنما اغتسل موسى وحده استحياء .**

**قوله (وإما أدره) بضم الهمزة وسكون الدال على المشهور وبفتحتين أيضاً فيما حكاه الطحاوى عن بعض مشايخه ورجح الأول وتقدم بيانه فى كتاب الغسل ، ووقع فى رواية ابن مردويه من طريق عثمان بن الهيثم عن عوف الجزم بأنهم قالوا إنه أدر .**

**قوله ( فخلاً يوماً وحده فوضع ثيابه )** في رواية الكشميني ثياباً أي ثياباً له ، والأول هو المعروف وظاهره أنه دخل الماء عرياناً . وعليه بوب المصنف في الغسل « من اغتسل عرياناً » وقد قدمت توجيهه في كتاب الغسل ، ونقل ابن الجوزي عن الحسن بن أبي بكر التيسابوري أن موسى نزل إلى الماء مؤتزرأ ، فلما خرج تتبع الحجر والمززر مبتل بالماء علموا عند رؤيته أنه غير آدر ، لأن الأدره تبين تحت الثوب المبلول بالماء انتهى . وهذا إن كان هذا الرجل قاله احتمالاً فيحتمل لكن المنقول بخالفه ، لأن في رواية علي بن زيد عن أنس عند أحمد في هذا الحديث « أن موسى كان إذا أراد أن يدخل الماء لم يلق ثوبه حتى يوارى عورته في الماء » .

**قوله ( عدا بثوبه )** بالعين المهملة أي مضى مسرعاً .

**قوله : ( ثوبى حجر ، ثوبى حجر )** هو بفتح الياء الأخيرة من ثوبى أي أعطى ثوبى ، أورد ثوبى ، وحجر بالضم على حذف حرف النداء ، وتقدم في الغسل بلفظ ثوبى يا حجر .

**قوله ( وأبرأه مما يقولون )** في رواية قتادة عن الحسن عن أبي هريرة عند ابن مردويه وابن خزيمة « وأعدله صورة » وفي روايته « فقالت بنو إسرائيل قاتل الله الأفاكين وكانت براءته » وفي رواية روح بن عبادة المذكور فرأوه كأحسن الرجال خلقاً ، فبرأه مما قالوا .

**قوله ( وقام حجر فأخذ بثوبه )** قلت كذا فيه ، وفي « مسند إسحق بن إبراهيم » شيخ البخارى فيه « وقام الحجر » بالالف واللام ، وكذا أخرجه أبو نعيم وابن مردويه من طريقه .

**قوله ( فوالله إن بالحجر لندباً )** ظاهره أنه بقية الحديث ، بين في رواية همام في الغسل أنه قول أبي هريرة .

**قوله ( ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً )** في رواية همام المذكور « ستة أو سبعة » ووقع عند ابن مردويه من رواية حبيب بن سالم عن أبي هريرة الجزم بست ضربات .

**قوله ( فذلك قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرأه الله مما قالوا ﴾ )** لم يقع هذا في رواية همام ، وروى ابن مردويه من طريق عكرمة عن أبي هريرة قال « قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى ﴾ الآية ، قال : إن بني إسرائيل كانوا يقولون : أن موسى آدر ، فانطلق موسى إلى النهر يغتسل فذكر نحوه . وفي رواية علي بن زيد المذكورة قريباً في آخره « فرأوه ليس كما قالوا » فانزل تعالى : لا تكونوا كالذين آذوا موسى « وفي الحديث جواز المشى عرياناً للضرورة وقال ابن الجوزي : لما كان موسى في خلوة وخرج من الماء فلم يجد ثوبه تبع الحجر بناء على أن لا يصادف أحداً وهو عريان ، فاتفق أنه كان هناك قوم فاجتازوا بهم ، كما أن جوانب الأهبار وإن خلت غالباً لا يؤمن بوجود قوم قريب منها : فبنى الأمر على أنه لا يراه أحد لأجل خلاء المكان فاتفق رؤية من رآه . والذي يظهر أنه استمر يتبع الحجر على ما في الخبر حتى وقف على مجلس لبني إسرائيل كان فيهم من قال فيه ما قال وبهذا تظهر الفائدة ، وإلا فلو كان الوقوف على قوم منهم في الجملة لم يقع ذلك الموقع . وفيه جواز النظر

إلى العورة عند الضرورة الداعية لذلك من مداواة أو براءة من عيب ، كما لو ادعى أحد الزوجين على الآخر البرص ليفسخ النكاح فأنكر . وفيه أن الأنبياء في خلقهم وخلقهم على غاية الكمال ، وأن من نسب نبياً من الأنبياء إلى نقص في خلقه فقد آذاه ويخشى على فاعله الكفر . وفيه معجزة ظاهرة لموسى عليه السلام ، وأن الآدمي يغلب عليه طباع البشر ، لأن موسى علم أن الحجر ما سار بثوبه إلا بأمر من الله ، ومع ذلك عامله معاملة من يعقل حتى ضربه . ويحتمل أنه أراد بيان معجزة أخرى لقومه بتأثير الضرب بالعصا في الحجر . وفيه ما كان في الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الصبر على الجهال واحتمال آذاهم ، وجعل الله تعالى العاقبة لهم على من آذاهم ، وقدرى أحمد بن منيع في مسنده بإسناد حسن والطحاوي وابن مردويه من حديث علي أن الآية المذكورة نزلت في طعن بني إسرائيل على موسى بسبب هارون لأنه توجه معه إلى زيارة فوات هارون فدفنه موسى ، فطعن فيه بعض بني إسرائيل وقالوا : أنت قتلت ، فبرأه الله تعالى بأن رفع لهم جسد هارون وهو ميت فخطبهم بأنه مات . وفي الإسناد ضعف . ولو ثبت لم يكن فيه ما يمنع أن يكون في الفريقين معاً لصدق أن كلا منها آذى موسى فبرأه الله مما قالوا والله أعلم . ثم أورد المصنف في الباب حديث ابن مسعود في قول الرجل « إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله » والغرض منه ذكر موسى ، وقد تقدم في أواخر فرض الخمس من الجهاد في « باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطى من المؤلفات » وعين هناك موضع شرحه ، والله أعلم .

### باب ﴿يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾

﴿مُتَبِّرٌ﴾ : خسران . ﴿وَلِيَتَّبِعُوا﴾ : يدمروا . ﴿مَا عَلَوْا﴾ : غلبوا .

[٣٤٠٦]

٣٢٩٤- فابن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نجني الكبأ ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «عليكم بالأسود منه فإنه أطيبه» . قالوا : أكنت ترعى الغنم ؟ قال : «وهل من نبي إلا وقد رعاها؟» .

[الحديث ٣٤٠٦- طرفه في : ٥٤٥٣] .

قوله ( باب يعكفون على أصنام لهم . متبر : خسران ، وليتبروا : يدمروا . ما علوا : ما غلبوا ) ثم ساق حديث جابر « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نجني الكبأ ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : عليكم بالأسود منه فإنه أطيبه » قالوا : أكنت ترعى الغنم ؟ قال : وهل من نبي إلا وقد رعاها » والكبأ بفتح الكاف والموحدة الخفيفة وآخره مثله هو ثمر الأراك ويقال ذلك للتضييع منه ، كذا نقله النووي عن أهل اللغة ، وقال أبو عبيد هو ثمر الأراك إذا يبس وليس له عجم ، وقال القزاز : هو الغصن من ثمر الأراك وإنما قال له الصحابة « أكنت ترعى الغنم » لأن في قوله لهم عليكم بالأسود منه دلالة على تمييزه بين أنواعه . والذي يميز بين أنواع ثمر الأراك غالباً من يلزم رعى الغنم على ما ألفوه . وقوله في الترجمة « باب يعكفون

على أصنام لهم» أى تفسير ذلك ، والمراد تفسير قوله تعالى ﴿ وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ ﴾ ولم يفسر المؤلف من الآية إلا قوله تعالى فيها ﴿ إِنَّ هَؤُلَاءِ مَتَّبِعُوا مَا هُمْ فِيهِ ﴾ فقال : إن تفسير متبر خسران وهذا أخرجه الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس قال فى قوله ﴿ إِنَّ هَؤُلَاءِ مَتَّبِعُوا مَا هُمْ فِيهِ ﴾ قال خسران ، والخسيران تفسير التتير الذى اشتق منه المتبر ، وأما قوله ﴿ وَلِيَتَّبِعُوا ﴾ وليتبروا ﴿ لِيَدْمُرُوا فَذَكَرَهُ اسْتَطْرَادًا ، وهو تفسير قتادة أخرجه الطبرى من طريق سعيد عنه فى قوله ﴿ وَلِيَتَّبِعُوا مَا عَلُوا تَتْبِيرًا ﴾ قال : ليدمروا ما غلبوا عليه تدميراً . وأما حديث جابر فى رعى الغنم فناسبته للترجمة غير ظاهرة . وقال شيخنا ابن الملقن فى شرحه : قال بعض شيوخنا لا مناسبة ، قال شيخنا : بل هى ظاهرة لدخول عيسى فيمن رعى الغنم كذا رأيت فى النسخة ، وكأنه سبق قلم وإنما هو موسى لا عيسى ، وهذا مناسب لذكر المتن فى أخبار موسى وأما مناسبة الترجمة للحديث فلا ، والذى يهجنس فى خاطرى أنه كان بين التفسير المذكور وبين الحديث بياض أدخل الحديث يدخل فى الترجمة وترجمة تصلح لحديث جابر ، ثم وصل ذلك كما فى نظائره . ومناسبة حديث جابر لقصاص موسى من جهة عموم قوله « وهل من نبى إلا وقد رعاها » فدخل فيه موسى كما أشار إليه شيخنا ، بل وقع فى بعض طرق هذا الحديث « ولقد بعث موسى وهو يرعى الغنم » وذلك فيما أخرجه النسائى فى التفسير من طريق أبى إسحق عن نصر بن حزن قال « افتخر أهل الإبل والشاة » فقال النبى صلى الله عليه وسلم بعث موسى وهو راعى غنم » الحديث . ورجال إسناده ثقات ، ويؤيد هذا الذى قلت أنه وقع فى رواية النسبى « باب » بغير ترجمة وساق فيه حديث جابر ولم يذكر ما قبله ، وكأنه حذف الباب الذى فيه التفسير الموقوفة كما هو الأغلب من عادته واقتصر على الباب الذى فيه الحديث المرفوع ، وقد تكلف بعضهم وجه المناسبة - وهو الكرماني - فقال وجه المناسبة بينهما أن بنى إسرائيل كانوا جهالاً مستضعفين ففضلهم الله على العالمين . وسياق الآية يدل عليه - أى فيما يتعلق ببني إسرائيل - فكذلك الأنبياء كانوا أولاً مستضعفين بحيث أنهم كانوا يرعون الغنم انتهى . والذى قاله الأئمة أن الحكمة فى رعاية الأنبياء للغنم ليأخذوا أنفسهم بالتواضع ، وتعتاد قلوبهم بالخلوة ، ويرقوا من سياستها إلى سياسة الأمم ، وقد تقدم إيضاح هذا فى أوائل الإجارة ، ولم يذكر المصنف من الآيات بالعبرة والإشارة إلا قوله ﴿ مَتَّبِعُوا مَا هُمْ فِيهِ ﴾ ولا شك أن قوله ﴿ وَهُوَ فَضْلُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ إنما ذكر بعد هذا فكيف يحمل على أنه أشار إليه دون ما قبله فالمعتمد ما ذكرته . ونقل الكرماني عن الخطابي قال : أراد أن الله لم يضع النبوة فى أبناء الدنيا والمترفين منهم ، وإنما جعلها فى أهل التواضع كرعاه الشاة وأصحاب الحرف . قلت : وهذه أيضاً مناسبة للمتن لا لخصوص الترجمة ، وقد نقل القطب الحلبي هذا عن الخطابي ثم قال : وينظر فى وجه مناسبة هذا الحديث للترجمة .

ب

﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ الآية

قال أبو العالية : عوان النصف بين البكر والهرمة . ﴿ فَاقْعُ ﴾ : صافٍ . ﴿ لَا ذُلُولٌ ﴾ : لم يذلها

العمل. ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ : ليست بذلول تثير الأرض ولا تعمل في الحرث. ﴿مُسْلَمَةً﴾ : من العيوب. ﴿شَيْءٌ﴾ : بياض. ﴿صَفْرَاءُ﴾ : إن شئت سوداء، ويقال: صفراء كقوله: (جماليات صفر). ﴿فَادَارَأْتُمْ﴾ : اختلفتم.

قوله (باب) وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة (الآية) لم يذكر فيه سوى شيء من التفسير عن أبي العالية، وقصة البقرة أوردها آدم بن أبي إياس في تفسيره قال: حدثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾ قال: كان رجل من بني إسرائيل غنياً ولم يكن له ولد وكان له قريب وارث فقتله ليرثه ثم ألقاه على مجمع الطريق، وأتى موسى فقال إن قريبي قتل وأتى إلى أمر عظيم، وإنى لا أجد أحداً يبين لي قاتله غيرك يا نبي الله، فنادى موسى في الناس: من كان عنده علم من هذا فليبينه، فلم يكن عندهم علم، فأوحى الله إليه: قل لهم فليذبحوا بقرة، فعمجوا وقالوا: كيف نطلب معرفة من قتل هذا القتل فتؤمر بذبح بقرة؟ وكان ما قصه الله تعالى قال ﴿إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ﴾ يعني لا هرمة ولا صغيرة ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ أى نصف بين البكر والهرمة ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لُونَهَا﴾ قال إنه يقول إنها بقرة صفراء فاقع لونها ﴿أَيُّ صَافٍ﴾ (تسر الناظرين) أى تعجبهم ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ﴾ الآية ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا ذَلُولَ﴾ أى لم يذلها العمل - تثير الأرض - يعني ليست بذلول فتثير الأرض ﴿وَلَا تَسْقِ الْحَرْثَ﴾ يقول: ولا تعمل في الحرث ﴿مُسْلَمَةً﴾ أى من العيوب، ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا - أَيْ لَا بَيَاضَ - قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ قال ولو أن القوم حين أمروا بذبح بقرة استرضوا أى بقرة كانت لأجزأت عنهم، ولكنهم شددوا فشدد عليهم، ولولا أنهم استثنوا فقالوا ﴿وَلَئِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ لما اهتدوا إليها أبداً، فبلغنا أنهم لم يجدوها إلا عند عجوز، فأغلت عليهم في الثمن، فقال لهم موسى: أنتم شددتم على أنفسكم فأعطوها ما سألت، فذبحوها، فأخذوا عظامها ففرضوا به القتل فعاش فسمى لهم قاتله، ثم مات مكانه فأخذ قاتله، وهو قريبه الذى كان يريد أن يرثه فقتله الله على أسوأ عمله. وأخرج ابن جرير هذه القصة مطولة من طريق العوفي عن ابن عباس، ومن طريق السدى كذلك وأخرجها هو وابن أبي حاتم وعبد بن حميد بإسناد صحيح عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو السلماني أحد كبار التابعين. وأما قوله «صفراء إن شئت سوداء ويقال صفراء كقوله جمالات صفر» فهو قول أبي عبيدة، قال في قوله تعالى ﴿صَفْرَاءُ فَاقِعَ لُونَهَا﴾ : إن شئت صفراء وإن شئت سوداء كقوله جمالات صفر أى سود، والمعنى أن الصفرة يمكن حملها على معناها لمشهور وعلى معنى السواد كما في قوله ﴿جمالات صفر﴾ فإنها فسرت بأنها صفر تضرب إلى سواد. وقد روى عن الحسن أنه أخذ أنها سوداء من قوله ﴿فاقع لونها﴾ وقوله ﴿فَادَارَأْتُمْ﴾ اختلفتم هو قول أبي عبيدة أيضاً قال: وهو من التدارئ وهو التدافع.

## وَفَاةُ مُوسَى، وَذِكْرُهُ بَعْدُ

[٣٤٠٧] ٣٢٩٥- نَاحِيحِيُّ بْنُ مُوسَى قَالَ نَا عَبْدُ الرَّزَاقِ قَالَ أَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى، فَلَمَّا جَاءَهُ صَكُّهُ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ فَقَالَ: أُرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لَا يَرِيدُ الْمَوْتَ. قَالَ: ارْجِعْ إِلَيْهِ فَقُلْ لَهُ يُضَعُ يَدُهُ عَلَى مَتْنِ ثَوْرٍ، فَلَهُ بِمَا غَطَّتْ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ. قَالَ: أَيُّ رَبٍّ، ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: ثُمَّ الْمَوْتُ. قَالَ: فَالآنَ. قَالَ: فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يَدْنِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمِيَةً بِحَجَرٍ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «فَلَوْ كُنْتُ ثُمَّ لَأُرِيْتَكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ تَحْتَ الْكُثَيْبِ الْأَحْمَرِ». قَالَ: وَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ قَالَ نَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَحْوَهُ.

[٣٤٠٨] ٣٢٩٦- نَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: اسْتَبَّ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ الْمُسْلِمُ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُحَمَّدًا عَلَى الْعَالَمِينَ - فِي قِسْمٍ يُقْسَمُ بِهِ - فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ. فَرَفَعَ الْمُسْلِمُ عِنْدَ ذَلِكَ يَدَهُ فَلَطَمَ الْيَهُودِيَّ، فَذَهَبَ الْيَهُودِيُّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَخْبَرَهُ الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمْرِ الْمُسْلِمِ، فَقَالَ: لَا تَخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفَيِّقُ، فَإِذَا مُوسَى بَاطِشٌ بِجَانِبِ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَكَانَ فَيَمُنُّ صَعِقَ فَأَفَاقَ، أَوْ كَانَ مِّنْ اسْتَشْنَى اللَّهِ.

[٣٤٠٩] ٣٢٩٧- نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «اِحْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَخْرَجْتُكَ خَطِيئَتِكَ مِنَ الْجَنَّةِ. قَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَاتِهِ وَبِكَلَامِهِ ثُمَّ تَلَوْنِي عَلَى أَمْرٍ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟» فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى مَرَّتَيْنِ».

[الحديث ٣٤٠٩ - أطرافه في: ٤٧٣٦، ٤٧٣٨، ٦٦١٤، ٧٥١٥].

[٣٤١٠] ٣٢٩٨- نَا مَسَدُّ بْنُ حَصِينٍ عَنْ نَمِيرٍ عَنْ حَصِينِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمًا فَقَالَ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، وَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأَفُقَ فَقِيلَ: هَذَا مُوسَى فِي قَوْمِهِ».

[الحديث ٣٤١٠ - أطرافه في: ٥٧٠٥، ٥٧٥٢، ٦٤٧٢، ٦٥٤١].

قوله ( وفاة موسى وذكره بعد ) كذا لأبي ذر بإسقاط « باب » ولغيره بإثباته . وقوله ( وذكره بعد ) بضم دال « بعد » على البناء . ثم أورد فيه أحاديث : الأول حديث أبي هريرة في قصة موسى مع ملك الموت . أوردته موقوفاً من طريق طاوس عنه ، ثم عقبه برواية همام عنه مرفوعاً وهذا هو المشهور عن عبد الرزاق ، وقد رفع محمد بن يحيى عنه رواية طائفة أيضاً أخرجه الإسماعيلي .

قوله ( أرسل ملك الموت إلى موسى عليهما السلام فلما جاءه صكه ) أى ضربه على عينه ، وفي رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد ومسلم « جاء ملك الموت إلى موسى فقال : أجب ربك فلطم موسى عين ملك الموت فقأها » وفي رواية عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة عند أحمد والطبري « كان ملك الموت يأتي الناس عياناً ، فأتى موسى فلطمه فقأ عينه » .

قوله ( لا يريد الموت ) زاد همام « وقد فقأ عيني ، فرد الله عليه عينه » وفي رواية عمار « فقال يارب عبدك موسى فقأ عيني ، ولولا كرامته عليك لشقت عليه » .

قوله ( فقل له يضع يده ) في رواية أبي يونس « فقل له الحياة تريد ؟ فإن كنت تريد الحياة فضع يدك » .

قوله ( على متن ) بفتح الميم وسكون المثناة هـ الظهر ، وقيل مكنتف الصلب بين العصب واللحم ، وفي رواية عمار على جلد ثور .

قوله ( فله بما غطي يده ) في رواية الكشميبي بما غطت يده .

قوله ( ثم الموت ) في رواية أبي يونس « قال فالآن يارب من قريب » وفي رواية عمار « فأناه فقال له ما بعد هذا ؟ قال : الموت قال : فالآن » والآن ظرف زمان غير متمكن ، وهو اسم لزمان الحال الفاصل بين الماضي والمستقبل .

قوله ( فسأل الله أن يدينه من الأرض المقدسة رمية بحجر ) قد تقدم شرح ذلك وبيانه في الجنازة .

قوله ( فلو كنت ثم ) بفتح المثناة أى هناك .

قوله ( من جانب الطريق ) في رواية المستملي والكشميبي « إلى جانب الطريق » وهي رواية همام .

قوله ( تحت الكتيب الأحمر ) في روايتها « عند الكتيب الأحمر » وهي رواية همام أيضاً ، والكتيب بالمثلثة وآخره موحدة وزن عظيم : الرمل المجتمع ، وزعم ابن حبان أن قبر موسى بمدين بين المدينة وبيت المقدس ، وتعقبه الضياء بأن أرض مدين ليست قرية من المدينة ولا من بيت المقدس ، قال وقد اشتهر عن قبر بأريحاء عنده كتيب أحمر أنه قبر موسى ، وأربحاء من الأرض المقدسة ، وزاد عمار في روايته « فشمه شمة فقبض روحه ، وكان يأتي الناس خفية » يعنى بعد ذلك ، ويقال إنه أنه بتفاحة من الجنة فشمها فمات وذكر السدي في تفسيره أن موسى لما دنت وفاته مشى هو وفتاه يوشع بن نون فجاءت ريح سوداء ، فظن يوشع أنها الساعة فالتزم موسى ، فانسل موسى من تحت القميص ، فأقبل يوشع بالقميص . وعن وهب بن منبه أن الملائكة تولوا دفنه والصلاة عليه ، وأنه عاش مائة وعشرين سنة .

قوله ( قال وأخبرنا معمر عن همام الخ ) هو موصول بالإسناد المذكور ، ووهم من قال إنه معلق فقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر ، ومسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق كذلك ، وقوله في آخره « نحره » أى أن رواية معمر عن همام بمعنى روايته عن ابن طاوس لا بلفظه ، وقد بينت ذلك فيما مضى ، قال ابن خزيمة : أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث وقالوا إن كان موسى عرفه فقد استخف به ، وإن كان لم يعرفه فكيف لم يقتص له من فق عينه ؟ والجواب أن الله لم يبعث ملك الموت لموسى وهو يريد قبض روحه حينئذ ، وإنما بعثه إليه لإختياراً وإنما لطم موسى ملك الموت لأنه رأى آدمياً دخل داره بغير إذنه ولم يعلم أنه ملك الموت ، وقد أباح الشارع فق عين الناظر في دار المسلم بغير إذن ، وقد جاءت الملائكة إلى إبراهيم وإلى لوط في صورة آدميين فلم يعرفاهم ابتداء ، ولو عرفهم إبراهيم لما قدم لهم المأكول ، ولو عرفهم لوط لما خاف عليهم من قومه . وعلى تقدير أن يكون عرفه فمن أين لهذا المبتدع مشروعية القصاص بين الملائكة والبشر ؟ ثم من أين له أن ملك الموت طلب القصاص من موسى فلم يقتص له ؟ ونخلص الخطأ في كلام ابن خزيمة وزاد فيه أن موسى دفعه عن نفسه لما ركب فيه من الحدة « وأن الله رد عين ملك الموت ليعلم موسى أنه جاءه من عند الله فلهذا استسلم حينئذ . وقال النووي لا يمتنع أن يأذن الله لموسى في هذه اللطمة امتحاناً للملطوم . وقال غيره إنما لطمه لأنه جاء لقبض روحه من قبل أن يخيره ، لما ثبت أنه لم يقبض نبى حتى يخير ، فلهذا لما أخيره في المرة الثانية أذعن ، قيل : وهذا أولى الأقوال بالصواب ، وفيه نظر لأنه يعود أصل السؤال فيقال : لم أقدم ملك الموت على قبض نبى الله وأخل بالشرط ؟ فيعود الجواب أن ذلك وقع امتحاناً . وزعم بعضهم أن معنى قوله « فقاً عينه » أى أبطل حجته ، وهو مردود بقوله في نفس الحديث « فرد الله عينه » وبقوله « لطمه وصكه » وغير ذلك من قرائن السياق . وقال ابن قتيبة : إنما فقاً موسى العين التى هى تخييل وتمثيل وليست عيناً حقيقة ، ومعنى رد الله عينه أى أعاده إلى خلقته الحقيقية ، وقيل على ظاهره ورد الله إلى ملك الموت عينه البشرية ليرجع إلى موسى على كمال الصورة فيكون ذلك أقوى في اعتباره ، وهذا هو المعتمد . وجوز ابن عقيل أن يكون موسى أذن له أن يفعل ذلك بملك الموت وأمر ملك الموت بالصبر على ذلك كما أمر موسى بالصبر على ما يصنع الخضر . وفيه أن الملك يتمثل بصورة الإنسان ، وقد جاء ذلك في عدة أحاديث . وفيه فضل الدفن في الأرض المقدسة ، وقد تقدم شرح ذلك في الجنائز . واستدل بقوله « فلك بكل شجرة سنة » على أن الذى بقى من الدنيا كثير جداً لأن عدد الشعر الذى تواريه اليد قدر المدة التى بين موسى وبعثه نبينا صلى الله عليه وسلم مرتين وأكثر . واستدل به على جواز الزيادة في العمر وقد قال به قوم في قوله تعالى ﴿ وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا في كتاب ﴾ أنه زيادة ونقص في الحقيقة وقال الجمهور : والضمير في قوله ﴿ من عمره ﴾ للجنس لا للعين ، أى ولا ينقص من عمر آخر ، وهذا كقولهم عندى ثوب ونصفه أى ونصف ثوب آخر . وقيل المراد بقوله ولا ينقص من عمره أى وما يذهب من عمره ، فالجميع معلوم عند الله تعالى . والجواب عن قصة موسى أن أجله قد كان قرب حضوره ولم يبق منه إلا مقدار ما دار بينه وبين ملك الموت من المراجعتين ، فأمر بقبض روحه أولاً مع سبق علم الله أن ذلك



لا يقع إلا بعد المراجعة وإن لم يطلع ملك الموت على ذلك أولاً . والله أعلم . الحديث الثاني حديث أبي هريرة أيضاً .

قوله ( أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب ) كذا قال شعيب عن الزهري . وتابعه محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب كما سيأتي في التوحيد . وقال إبراهيم بن سعد « عن الزهري عن أبي سلمة والأعرج » كما سيأتي في الرقاق ، والحديث محفوظ للزهري على الوجهين . وقد جمع المصنف بين الروایتين في التوحيد إشارة إلى ثبوت ذلك عنه على الوجهين ، وله أصل من حديث الأعرج من رواية عبد الله بن الفضل عنه وسيأتي بعد ثلاثة أبواب ، ومن طريق أبي الزناد عنه كما سيأتي في الرقاق ، ومن طريق أبي سلمة عن أبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه من طريق محمد بن عمرو عنه ، ورواه - مع أبي هريرة - أبو سعيد وقد تقدم في الإشخاص بتمامه .

قوله ( استب رجل من المسلمين ورجل من اليهود ) وقع في رواية عبد الله بن الفضل سبب ذلك ، وأول حديثه « بينما يهودى يعرض سلعة أعطى بها شيئاً كرهه فقال : لا والذي اصطفى موسى على البشر » ولم أقف على اسم هذا اليهودى في هذه القصة ، وزعم ابن بشكوال أنه فنحاص بكسر الفاء وسكون النون ومهملتين وعزاه لابن إسحاق ، والذي ذكره ابن إسحاق لفنحاص مع أبي بكر الصديق في لطمه إياه قصة أخرى في نزول قوله تعالى ﴿ لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء ﴾ الآية . وأما كون اللاطم في هذه القصة هو الصديق فهو مصرح به فيما أخرجه سفيان بن عيينة في جامعه وابن أبي الدنيا في « كتاب البعث » من طريقه عن عمرو بن دينار عن عطاء ، وابن جدعان عن سعيد بن المسيب قال « كان بين رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وبين رجل من اليهود كلام في شيء » فقال عمرو بن دينار : هو أبو بكر الصديق « فقال اليهودى والذي اصطفى موسى على البشر فلطمه المسلم » الحديث .

قوله ( فرفع المسلم يده عند ذلك فلطم اليهودى ) أى عند سماعه قول اليهودى « والذي اصطفى موسى على العالمين » وإنما صنع ذلك فهمه من عموم لفظ العالمين فدخل فيه محمد صلى الله عليه وسلم ، وقد تقرر عند المسلم أن محمداً أفضل ، وقد جاء ذلك مبيناً في حديث أبي سعيد أن الضارب قال لليهودى حين قال ذلك « أى خبيث على محمد » فدل على أنه لطم اليهودى عقوبة له على كذبه عنده . ووقع في رواية إبراهيم بن سعد « فلطم وجه اليهودى » ووقع عند أحمد من هذا الوجه « فلطم على اليهودى » وفي رواية عبد الله بن الفضل « فسمعه رجل من الأنصار فلطم وجهه وقال : أتقول هذا ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا وكذا وقع في حديث أبي سعيد أن الذى ضربه رجل من الأنصار ، وهذا يعكر على قول عمرو بن دينار أنه أبو بكر الصديق ، إلا أن كان المراد بالأنصار المعنى الأعم فإن أبا بكر الصديق رضى الله عنه من أنصار رسول الله صلى الله عليه وسلم قطعاً ، بل هو رأس من نصره ومقدمهم وسابقهم .

قوله ( فأخبره الذى كان من أمر المسلم ) زاد في رواية إبراهيم بن سعد « فدعا النبي صلى الله عليه وسلم المسلم فسأله عن ذلك فأخبره » وفي رواية ابن الفضل « فقال - أى اليهودى - يا أبا القاسم إن لى ذمة وعهداً فما بال فلان لطم وجهى ؟ فقال : لم لطمت وجهه ؟ - فذكره - فغضب النبي صلى الله عليه وسلم حتى روى في

وجهه « وفي حديث أبي سعيد « فقال : ادعوه لي ، فجاء فقال : أضربته ؟ قال سمعته بالسوق يحلف » فذكر القصة .

**قوله ( لا تخبروني على موسى )** في رواية ابن الفضل « فقال لا تفضلوا بين أنبياء الله » وفي حديث أبي سعيد « لا تخبروا بين الأنبياء » .

**قوله ( فإن الناس يصعقون فأكون أول من يفيق )** في رواية إبراهيم بن سعد « فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأصعق معهم ، فأكون أول من يفيق » لم يبين في رواية الزهري من الطريقين محل الإفاقة من أي الصعقتين . ووقع في رواية عبد الله بن الفضل « فإنه ينفخ في الصور فيصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله ، ثم ينفخ فيه أخرى فأكون أول من بعث » وفي رواية الكشميني « أول من يبعث » والمراد بالصعق غشي يلحق من سمع صوتاً أو رأى شيئاً يفرع منه ، وهذه الرواية ظاهرة في أن الإفاقة بعد النفخة الثانية ، وأصرح من ذلك رواية الشعبي عن أبي هريرة في تفسير الزمر بلفظ « إني أول من يرفع رأسه بعد النفخة الأخيرة » وأما ما وقع في حديث أبي سعيد « فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من تنشق عنه الأرض » كذا وقع بهذا اللفظ في كتاب الإشخاص ، ووقع في غيرها « فأكون أول من يفيق » وقد استشكل ، وجزم المزي فيما نقله عنه ابن القيم في « كتاب الروح » أن هذا اللفظ وهم من راويه وأن الصواب ما وقع في رواية غيره « فأكون أول من يفيق » وأن كونه صلى الله عليه وسلم أول من تنشق عنه الأرض صحيح ، لكنه في حديث آخر ليس فيه قصة موسى انتهى . ويمكن الجمع بأن النفخة الأولى يعقبها الصعق من جميع الخلق أحيائهم وأمواتهم ، وهو الفزع كما وقع في سورة النمل ﴿ ففزع من في السماوات ومن في الأرض ﴾ ثم يعقب ذلك الفزع للموتى زيادة فيما هم فيه وللأحياء موتاً ، ثم ينفخ الثانية للبعث فيفيقون أجمعين ، فمن كان مقبوراً انشقت عنه الأرض فخرج من قبره ، ومن ليس بمقبور لا يحتاج إلى ذلك . وقد ثبت أن موسى ممن قبر في الحياة الدنيا ، ففي صحيح مسلم عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مررت على موسى ليلة أسرى بي عند الكتيب الأحمر وهو قائم يصلي في قبره » أخرجه عقب حديث أبي هريرة وأبي سعيد المذكورين ولعله أشار بذلك إلى ما قرره . وقد استشكل كون جميع الخلق يصعقون مع أن الموتى لا إحساس لهم ، فقليل المراد أن الذين يصعقون هم الأحياء ، وأما الموتى فهم في الاستثناء في قوله تعالى ﴿ إلا من شاء الله ﴾ أي إلا من سبق له الموت قبل ذلك فإنه لا يصعق ، وإلى هذا جنح القرطبي . ولا يعارضه ما ورد في هذا الحديث أن موسى ممن استثنى الله لأن الأنبياء أحياء عند الله وإن كانوا في صورة الأموات بالنسبة إلى أهل الدنيا ، وقد ثبت ذلك للشهداء . ولا شك أن الأنبياء أرفع رتبة من الشهداء وورد التصريح بأن الشهداء ممن استثنى الله أخرجه إسحق بن راهويه وأبو يعلى من طريق زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي هريرة . وقال عياض يحتمل أن يكون المراد صعقة فزع بعد البعث حين تنشق السماء والأرض ، وتعقبه القرطبي بأنه صرح صلى الله عليه وسلم بأنه حين يخرج من قبره يلتقي موسى وهو متعلق بالعرش ، وهذا إنما هو عند نفخة البعث انتهى . ويرده قوله صريحاً كما تقدم « إن الناس يصعقون فأصعق معهم » إلى آخر ما تقدم ، قال : ويؤيده أنه عبر بقوله « أفاق » لأنه إنما يقال أفاق من الغشي وبعث من الموت ، وكذا عبر عن صعقة الطور بالإفاقة لأنها لم

تكن موتاً بلا شك ، وإذا تقرر ذلك كله ظهر صحة الحمل على أنها غشبية تحصل للناس في الموقف . هذا حاصل كلامه وتعقبه .

**قوله ( فأكون أول من يفيق )** لم تختلف الروايات في الصحيحين في إطلاق الأولية ، ووقع في رواية إبراهيم بن سعد عند أحمد والنسائي « فأكون في أول من يفيق » أخرجه أحمد عن أبي كامل ، والنسائي من طريق يونس بن محمد كلاهما عن إبراهيم ، فعرف أن إطلاق الأولية في غيرها محمول عليها ، وسببه التردد في موسى عليه السلام كما سيأتي ، وعلى هذا يحمل سائر ما ورد في هذا الباب ، كحديث أنس عند مسلم رفعه « أنا أول من تنشق عنه الأرض » وحديث عبد الله بن سلام عند الطبراني .

**قوله ( فإذا موسى باطش بجانب العرش )** أي أخذ بشيء من العرش بقوة ، والبطش الأخذ بقوة وفي رواية ابن الفضل « فإذا موسى أخذ بالعرش » وفي حديث أبي سعيد « أخذ بقائمة من قوائم العرش » وكذا في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

**قوله ( فلا أدري أكان من صمق فأفاق قبل أو كان ممن استثنى الله )** أي فلم يكن من صمق ، أي فإن كان أفاق قبل فهي فضيلة ظاهرة وإن كان ممن استثنى الله فلم يصمق فهي فضيلة أيضاً . ووقع في حديث أبي سعيد « فلا أدري أكان فيمن صمق — أي فأفاق قبلي — أم حوسب بصعقته الأولى » أي التي صمقها لما سأل الرؤية ، وبين ذلك ابن الفضل في روايته بلفظ « أحوسب بصعقته يوم الطور » والجمع بينه وبين قوله « أو كان ممن استثنى الله » أن في رواية ابن الفضل وحديث أبي سعيد بيان السبب في استثنائه ، وهو أنه حوسب بصعقته يوم الطور فلم يكلف بصعقة أخرى . والمراد بقوله « ممن استثنى الله » قوله « ( إلا من شاء الله ) » وأغرب الداودي الشارح فقال : معنى قوله « استثنى الله » أي جعله ثانياً ، كذا قال ، وهو غلط شنيع . وقد وقع في مرسل الحسن في « كتاب البعث لابن أبي الدنيا » في هذا الحديث فلا أدري أكان ممن استثنى الله أن لا تصيبه النفخة أوبعث قبلي ، وزعم ابن القيم في « كتاب الروح » أن هذه الرواية وهو قوله « أكان ممن استثنى الله » وهم من بعض الرواة ، والمحفوظ « أو جوزى بصعقة الطور » قال : لأن الذين استثنى الله قد ماتوا من صعقة النفخة لا من الصعقة الأخرى ، فظن بعض الرواة أن هذه صعقة النفخة وأن موسى داخل فيمن استثنى الله ، قال : وهذا لا يلتزم على سياق الحديث ، فإن الإفاقة حينئذ هي إفاقة البعث فلا يحسن التردد فيها وأما الصعقة العامة فإنها تقع إذا جمعهم الله تعالى لفصل القضاء فيصمق الخلق حينئذ جميعاً إلا من شاء الله ، ووقع التردد في موسى عليه السلام . قال : ويدل على ذلك قوله « وأكون أول من يفيق » وهذا دال على أنه ممن صمق ، وتردد في موسى هل صمق فأفاق قبله أم لم يصمق ؟ قال : ولو كان المراد الصعقة الأولى للزم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم جزم بأنه مات ، وتردد في موسى هل مات أم لا ، والواقع أن موسى قد كان مات لما تقدم من الأدلة ، فدل على أنها صعقة فزع لا صعقة موت ، والله أعلم . ووقع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عند ابن مردويه « أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة » ، فأنفض التراب عن رأسي ، فأتى قائمة العرش فأجد موسى قائماً عندها فلا أدري أنفض التراب عن رأسي قبل أو كان ممن استثنى

الله ، ويحتمل قوله في هذه الرواية « أنفض التراب قبلي » تجويز المعية في الخروج من القبر أو هي كناية عن الخروج من القبر ، وعلى كل تقدير ففيه فضيلة لموسى كما تقدم .

( تكميل ) : زعم ابن حزم أن النفحات يوم القيامة أربع : الأولى نفخة إمامة يموت فيها من بقي حياً في الأرض ، والثانية نفخة إحياء يقوم بها كل ميت وينشرون من القبور ويجمعون للحساب ، والثالثة نفخة فزع وصعق يفيقون منها كالمغشى عليه لا يموت منها أحد ، والرابعة نفخة إفاقة من ذلك الغشى . وهذا الذي ذكره من كون الثنتين أربعاً ليس بواضح بل هما نفختان فقط ، ووقع التغاير في كل واحدة منها باعتبار من يستمعها ، فالأولى يموت بها كل من كان حياً ويغشى على من لم يموت ممن استثنى الله ، والثانية يعيش بها من مات ويفيق بها من غشى عليه والله أعلم . قال العلماء في نبيه صلى الله عليه وسلم عن التفضيل بين الأنبياء : إنما نهى عن ذلك من يقوله برأيه لا من يقوله بدليل أو من يقوله بحيث يؤدي إلى تنقيص المفضول أو يؤدي إلى الخصومة والتنازع ، أو المراد لا تفضلوا بجميع أنواع الفضائل بحيث لا يترك للمفضول فضيلة ، فالإمام مثلاً إذ قلنا إنه أفضل من المؤذن لا يستلزم نقص فضيلة المؤذن بالنسبة إلى الأذان ، وقيل النهى عن التفضيل إنما هو في حق النبوة نفسها كقوله تعالى ﴿ لا نفرق بين أحد من رسله ﴾ ولم ينه عن تفضيل بعض النوات على بعض لقوله ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ﴾ . وقال الحلبي الأخبار الواردة في النهى عن التخيير إنما هي في مجادلة أهل الكتاب وتفضيل بعض الأنبياء على بعض بالخيار ، لأن الخيرة إذا وقعت بين أهل دينين لا يؤمن أن يخرج أحدهما إلى الازدراء بالآخر فيفضي إلى الكفر ، فأما إذا كان التخيير مستنداً إلى مقابلة الفضائل لتحصيل الرجحان فلا يدخل في النهى ، وسيأتي مزيد لذلك في قصة يونس إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث حديث أبي هريرة « احتج آدم وموسى » سيأتي شرحه في كتاب القدر ، والغرض منه شهادة آدم لموسى أن الله اصطفاه .

( تنبيه ) : قرله « ثم تلومني » كذا للأكثر بالمثلثة والميم المشددة ، ووقع للأصيلي والمستمل بالمرحدة وتخفيف الميم . الحديث الرابع حديث ابن عباس في عرض الأمم ، أورده مختصراً ، وسيأتي بهامه مع شرحه في الرقاق إن شاء الله تعالى ، وفيه أن أمة موسى أكثر الأمم بعد أمة محمد صلى الله عليه وسلم .

باب

قول الله عز وجل : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾

٣٢٩٩- فا يحيى بن جعفر قال نا وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة عن مرة الهمداني [٣٤١١] عن أبي موسى قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « كمل من الرجال كثير ، ولم يكمل من النساء إلا آسية امرأة فرعون ومريم بنت عمران ، وإن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام » .

[الحديث ٣٤١١- أطرافه في : ٣٤٣٣ ، ٣٧٦٩ ، ٥٤١٨] .

**قوله ( باب قول الله تعالى : وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون - إلى قوله - وكانت من القانتين ) كذا للأكثر ، وسقط من رواية أبي ذر ( للذين آمنوا امرأة فرعون ) والغرض من هذه الترجمة ذكر آسية وهي بنت مزاحم امرأة فرعون ، قيل إنها من بنى إسرائيل وإنها عمة موسى ، وقيل إنها من العالقي وقيل ابنة عم فرعون . وأما مريم فسيأتي ذكرها مفرداً بعد .**

**قوله ( عن عمرو بن مرة عن مرة الهمداني ) مرة والد عمرو غير مرة شيخه ، وهو عمرو بن مرة ابن عبيد الله بن طارق الحملي - بفتح الجيم والميم - المرادى ، ثقة عابد من صغار التابعين . وقد وقع في الأطعمة عمرو بن مرة الحملي ، وأما شيخه مرة فهو ابن شراحيل ، مخضرم ثقة عابد أيضاً من كبار التابعين ويقال له مرة الطيب ومرة الخير .**

**قوله ( كل ) بضم الميم وفتحها .**

**قوله ( ولم يكمل من النساء إلا آسية امرأة فرعون ومريم بنت عمران )** استدل بهذا الحصر على أنها نبيتان لأن أكمل النوع الإنساني الأنبياء ثم الأولياء والصدقيون والشهداء ، فلو كانتا غير نبيتين للزم ألا يكون في النساء ولية ولا صديقة ولا شهيدة ، والواقع أن هذه الصفات في كثير منهن موجودة فكأنه قال ولم ينبأ من النساء إلا فلانة وفلانة ، ولو قال لم تثبت صفة الصديقية أو الولاية أو الشهادة إلا لفلانة وفلانة لم يصح لوجود ذلك في غيرهن ، إلا أن يكون المراد في الحديث كمال غير الأنبياء فلا يتم الدليل على ذلك لأجل ذلك والله أعلم . وعلى هذا فالمراد من تقدم زمانه صلى الله عليه وسلم ، ولم يتعرض لأحد من نساء زمانه إلا لعائشة ، وليس فيه تصريح بأفضلية عائشة رضى الله عنها على غيرها لأن فضل الثريد على غيره من الطعام إنما هو لما فيه من تيسير المؤنة وسهولة الإساغة ، وكان أجل أطعمتهم يومئذ ، وكل هذه الخصال لا تستلزم ثبوت الأفضلية له من كل جهة ، فقد يكون مفضولاً بالنسبة لغيره من جهات أخرى . وقد ورد في هذا الحديث من الزيادة بعد قوله ومريم ابنة عمران « وخديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد » أخرجه الطبراني عن يوسف بن يعقوب القاضي عن عمرو بن مرزوق عن شعبة بالسند المذكور هنا ، وأخرجه أبو نعيم في « الحلية » في ترجمة عمرو بن مرة أحد رواة عند الطبراني بهذا الإسناد ، وأخرجه الثعلبي في تفسيره من طريق عمرو بن مرزوق به ، وقد ورد من طريق صحيح ما يقتضى أفضلية خديجة وفاطمة على غيرهما وذلك فيما سيأتي في قصة مريم من حديث على بلفظ « خير نساءها خديجة » وجاء في طريق أخرى ما يقتضى أفضلية خديجة وفاطمة وذلك فيما أخرجه ابن حبان وأحمد وأبو يعلى والطبراني وأبو داود في كتاب الزهد « والحاكم كلهم من طريق موسى ابن عقبة عن كريب عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أفضل نساء أهل الجنة خديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد ومريم بنت عمران وآسية امرأة فرعون ، وله شاهد من حديث أبي هريرة في « الأوسط للطبراني » ولأحمد في حديث أبي سعيد رفعه « فاطمة سيدة نساء أهل الجنة إلا ما كان من مريم بنت عمران » وإسناده حسن ، وإن ثبت ففيه حجة لمن قال إن آسية امرأة فرعون ليست نبية ، وسيأتي في مناقب فاطمة قوله صلى الله عليه وسلم لها إنها سيدة نساء أهل الجنة « مع مزيد بسط لهذه المسألة هناك إن شاء الله تعالى ، ويأتي في الأطعمة زيادة فيما يتعلق بالثريد ، قال القرطبي : الصحيح أن مريم نبية لأن الله

تعالى أوحى إليها بواسطة الملك ، وأما آسية فلم يرد ما يدل على نبوتها . وقال الكرماني : لا يلزم من لفظ الكمال ثبوت نبوتها لأنه يطلق لتام الشيء وتناهيه في باب ، فالمراد بلوغها النهاية في جميع الفضائل التي للنساء . قال : وقد نقل الإجماع على عدم نبوة النساء ، كذا قال ، وقد نقل عن الأشعري أن من النساء من نبى وهن ست : حواء وسارة وأم موسى وهاجر وآسية ومريم ، والضابط عنده أن من جاءه الملك عن الله بحكم من أمر أونهى أو بإعلام مما سيأتى فهو نبى ، وقد ثبت مجئ الملك لهؤلاء بأمور شتى من ذلك من عند الله عز وجل ، ووقع التصريح بالإيجاء لبعضهن في القرآن . وذكر ابن حزم في « الملل والنحل » أن هذه المسألة لم يحدث التنازع فيها إلا في عصره بقرطبة ، وحكى عنهم أقوالا ثلثها الوقف ، قال : وحجة المانعين قوله تعالى ﴿ وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا ﴾ قال : وهذا لا حجة فيه فإن أحدا لم يدع فيهن الرسالة ، وإنما الكلام في النبوة فقط . قال : وأصرح ما ورد في ذلك قصة مريم ، وفي قصة أم موسى ما يدل على ثبوت ذلك لها من مبادرتها بالقاء ولدها في البحر بمجرد الوحي إليها بذلك ، قال : وقد قال الله تعالى بعد أن ذكر مريم والأنبياء بعدها ﴿ أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين ﴾ فدخلت في عمومهم والله أعلم . ومن فضائل آسية امرأة فرعون أنها اختارت القتل على الملك والعذاب في الدنيا على النعيم الذي كانت فيه ، وكانت فراستها في موسى عليه السلام صادقة حين قالت ﴿ قررة عين لي ﴾ .

### باب ﴿ إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى ﴾ الآية

﴿ لَتَنُوءُ ﴾ : لتثقل . قال ابن عباس : ﴿ أُولَى الْقُوَّةِ ﴾ : لا ترفعها العُصبة من الرجال . يُقَالُ : ﴿ الْفَرَحِينِ ﴾ : المرحين . ﴿ وَيَكَاَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ ﴾ مثل ألم تر أن الله يبسط ﴿ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ﴾ : ويوسع عليه ويضيِّق .

قوله ( باب إن قارون كان من قوم موسى الآية ) هو قارون بن يصفد بن يصهر ابن عم موسى ، وقيل كان عم موسى ، والأول أصح فقد روى ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان ابن عم موسى قال : وكذا قال قتادة وإبراهيم النخعي وعبد الله بن الحارث وسماك بن حرب ، واختلف في تفسير بنى قارون فقيل : الحسد ، لأنه قال : ذهب موسى وهارون بالأمر فلم يبق لي شيء . وقيل إنه واطأ امرأة من البغايا أن تقذف موسى بنفسها فألهمها الله أن اعترفت بأنه هو الذى حملها على ذلك . وقيل الكبر لأنه طغى بكثرة ماله . وقيل هو أول من أطال ثيابه حتى زادت على قامته شبرا .

قوله ( لتنوء : لتثقل ) هو تفسير ابن عباس أورده ابن أبي حاتم من طريق على بن أبى طلحة عنه في قوله ﴿ ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة ﴾ يقول تثقل .

قوله ( قال ابن عباس عباس : أولى القوة لا يرفعها العصبة من الرجال ) واختلف في العصبة فقيل عشرة وقيل خمسة عشر ، وقيل أربعون ، وقيل من عشرة إلى أربعين .

قوله ( المرحين : المرحين ) هو تفسير ابن عباس أورده ابن أبي حاتم أيضا من طريق ابن أبى طلحة عنه في قوله ﴿ إن الله لا يحب الفرحين ﴾ أى المرحين ، والمعنى أنهم يبطرون فلا يشكرون الله على نعمه .

**قوله (ويكأن الله ، مثل ألم تر أن الله )** هو قول أبي عبيدة ، واستشهد بقول الشاعر :

ويكأن من يكن له نشب يحب ومن يفتقر يعيش يعيش ضر  
 وذهب قطرب إلى أن «وى» كلمة تفجع و «كأن» حرف تشبيه ، وعن الفراء هي كلمة موصولة  
**قوله (يسيط الرزق لمن يشاء ويقدر : يوسع عليه ويضيق )** قال أبو عبيدة في قوله ﴿ قل إن ربي  
 ييسط الرزق لمن يشاء ﴾ يوسع ويكثر ، وفي قوله ﴿ ويقدر ﴾ هو مثل قوله ﴿ ومن قدر عليه رزقه ﴾ أى  
 ضاق .

( تنبيه ) : لم يذكر المصنف في قصة قارون إلا هذه الآثار ، وهي ثابتة في رواية المستمل والكشيميني فقط . وقد أخرج ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن ابن عباس قال : كان موسى يقول لبني إسرائيل إن الله يأمركم بكذا حتى دخل عليهم في أموالهم فشق ذلك على قارون فقال لبني إسرائيل : إن موسى يقول : من زنى رجم ، فتعالوا نجعل لبغى شيئاً حتى تقول إن موسى فعل بها فيرجم فنستريح منه ، ففعلوا ذلك ، فلما خطبهم موسى قالوا له : وإن كنت أنت ؟ قال : وإن كنت أنا . فقالوا : فقد زنت ، فجزع . فأرسلوا إلى المرأة فلما جاءت عظم عليها موسى ، وسألها بالذى فلق البحر لبني إسرائيل إلا صدقت ، فأقرت بالحق ، فخر موسى ساجداً يبيكى ، فأوحى الله إليه : إني أمرت الأرض أن تطيعك فأمرها بما شئت ، فأمرها فخسفت بقارون ومن معه . وكان من قصة قارون أنه حصل أموالاً عظيمة جداً حتى قيل : كانت مفاتيح خزائنه كانت من جلود تحمل على أربعين بغلاً وكان يسكن تديس ، فحكى أن عبد العزيز الحرورى ظفر ببعض كنوز قارون وهو أمير على تديس ، فلما مات تأمر ابنه على مكانه وتورع ابنه الحسن بن عبد العزيز عن ذلك فيقال : إن علياً كتب إلى أخيه الحسن إني استطيت لك من مال أبيك مائة ألف دينار فخذها فقال : أنا تركت الكثير من ماله لأنه لم يطب لى فكيف آخذ هذا القليل ؟ وقد روى البخارى في هذا الصحيح عن الحسن بن عبد العزيز هذا .

## باب

قول الله عز وجل : ﴿ وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ إلى أهل مدين ؛ لأن مدين بلد ، ومثله : ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ﴾ ، سل العير : يعني أهل القرية وأهل العير ، ﴿ وَرَاءَكُمْ ظَهْرِي ﴾ : لم يلتفتوا إليه ، يُقال إذا لم يقض حاجته : ظهرت حاجتي ، وجعلتني ظهرياً ، والظهوري أن تأخذ معك دابة أو وعاء تستظهر به . ﴿ مَكَانَتِهِمْ ﴾ : ومكانكم واحد . ﴿ يَغْنَوْا ﴾ : يعيشوا . ﴿ تَأْسَ ﴾ : تحزن ، ﴿ آسَى ﴾ : أحزن . وقال الحسن ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ ﴾ : يستهزئون به . وقال مجاهد : ﴿ لَيْكَةِ ﴾ : الأيكة . ﴿ يَوْمَ الظُّلَّةِ ﴾ : إضلال العذاب عليهم .

**قوله ( باب قول الله تعالى : وإلى مدين أخاهم شعيباً )** هو شعيب بن ميكيل بن يشجر بن لاوى بن يعقوب ، كذا قال ابن إسحق ولا يثبت . وقيل يشجر بن عنقا بن مدين بن إبراهيم . وقيل هو شعيب بن صفور

ابن علقما بن ثابت بن مدين . وكان مدين ممن آمن بإبراهيم لما أحرق . وروى ابن حبان في حديث أبي ذر الطويل « أربعة من العرب : هود وصالح وشعيب ومحمد » فعلى هذا هو من العرب العاربة ، وقيل إنه من بني عنزة بن أسد ، ففي حديث سلمة بن سعيد العنزي « أنه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم فانتسب إلى عنزة فقال : نعم الحى عنزة مبنى عليهم منصورون رهط شعيب وأختان موسى » أخرجه الطبراني ، وفي إسناده مجاهيل .

**قوله ( إلى أهل مدين ، لأن مدين بلد ومثله )** وأسأل القرية — وأسأل العير { يعنى أهل القرية وأهل العير } هو قول أبي عبيدة قاله في تفسير سورة هود .

**قوله ( وراءكم ظهوركم لم يلتفتوا إليه ، ويقال إذا لم تقض حاجته ظهرت حاجتى وجعلنى ظهوريا قال : الظهري أن تأخذ معك دابة أو وعاء تستظهر به )** قال أبو عبيدة في قوله { وراءكم ظهوريا } أى ألقىتموه خلف ظهوركم فلم تلتفتوا إليه ، وتقول للذى لا يقضى حاجتك ولا يلتفت إليها : ظهرت بحاجتى وجعلتها ظهورية أى خلف ظهرك ، قال الشاعر : « وجدنا بنى البرصاء من ولد الظهر » أى من الذين يظهرون بهم ولا يلتفتون إليهم .

**قوله ( مكانتهم ومكانهم واحد )** هكذا وقع ، وإنما هو فى قصة شعيب { مكانتكم } فى قوله { ويا قوم اعملوا على مكانتكم } ، ثم هو قول أبي عبيدة قال فى تفسير سورة يس فى قوله { مكانتهم } المكان والمكانة واحد .

**قوله ( يغنوا يعيشوا )** قال أبو عبيدة فى قوله تعالى { كأن لم يغنوا فيها } أى لم ينزلوا فيها ولم يعيشوا فيها ، قال : والمغنى الدار ، الجمع مغانى ، يغنى بالغين المعجمة .

**قوله ( تأس يحزن ، أسى أحزن )** قال أبو عبيدة فى قوله { فكيف آسى } أى أحزن وأندم وأتوجع الأسى ، وأما قوله « تأس يحزن » فهو من قوله تعالى لموسى { فلا تأس على القوم الفاسقين } وذكره المصنف هنا استطراداً .

**قوله ( وقال الحسن : إنك لأنك الحليم الرشيد يستهزئون به )** وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي المليلح عن الحسن البصرى بهذا ، وأراد الحسن أنهم قالوا له ذلك على سبيل الاستعارة التهكية ومرادهم عكس ذلك .

**قوله ( وقال مجاهد : ليكة الأيكة ، يوم الظلة لإظلال العذاب عليهم )** وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد فى قوله { كذب أصحاب ليكة } كذا قرأها ، وهى قراءة أهل مكة ابن كثير وغيره وفى قوله { عذاب يوم الظلة } قال : لإظلال العذاب إياهم .

**( تفييه )** : لم يذكر المصنف فى قصة شعيب سوى هذه الآثار ، وهى للكشمينى والمستمل فقط . قد ذكر الله تعالى قصته فى الأعراف وهود والشعراء والعنكبوت وغيرها ، وجاء عن قتادة أنه أرسل إلى أمتين : أصحاب مدين وأصحاب الأيكة ، ورجح بأنه وصف فى أصحاب مدين بأنه أخوهم بخلاف أصحاب الأيكة . وقال فى أصحاب مدين { أخذتهم الرجفة — والصيحة } وفى أصحاب الأيكة { أخذهم عذاب يوم



الظلة ﴿ والجُمهور على أن أصحاب مدين هم أصحاب الأيكة ﴾ ، وأجابوا عن ترك ذكر الأخوة في أصحاب الأيكة بأنه لما كانوا يعبدون الأيكة ووقع في صدر الكلام بأنهم أصحاب الأيكة ناسب أن لا يذكر الإخوة . وعن الثاني بأن المغايرة في أنواع العذاب إن كانت تقتضي المغايرة في المعذنين فليكن الذين عذبوا بالرجفة غير الذين عذبوا بالصيحة ، والحق إنهم أصابهم جميع ذلك ، فإنهم أصابهم حر شديد فخرجوا من البيوت فأظلمت صحابة فاجتمعوا تحتها فرجفت بهم الأرض من تحتهم وأخذتهم الصيحة من فوقهم ، وسيأتي الكلام على الأيكة في التفسير إن شاء الله تعالى .

**باب قول الله عز وجل: ﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ إِلَى: ﴿ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴾**

قال مجاهد: مذب. المشحون: الموقر ﴿ قُلُوبًا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ الآية ﴿ فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ ﴾ بوجه الأرض ﴿ وَهُوَ سَقِيمٌ ﴾ (١٤٥) وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِّنْ يَقْطِينٍ ﴿ من غير ذات أصل ، الدباء ونحوه ﴾ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿ (١٤٧) فَأَمْتَنُوا فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ ﴾ ، وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴿ ، كَظِيمٌ ﴾ : مغموم .

٣٣٠٠ - فامسدد قال نا يحيى عن سفيان قال ني الأعمش ... ح . ونا أبو نعيم قال نا

سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يقولن أحدكم إنني خير من يونس » زاد مسدد : يونس بن متى . [ الحديث ٣٤١٢ - طرفاه في : ٤٦٠٣ ، ٤٨٠٤ ] .

٣٣٠١ - نا حفص بن عمر قال نا شعبة عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس عن النبي

صلى الله عليه قال : « ما ينبغي لعبد أن يقول إنني خير من يونس بن متى » . ونسبه إلى أبيه .

٣٣٠٢ - نا يحيى بن بكير عن الليث عن عبدالعزيز بن أبي سلمة عن عبد الله بن الفضل

عن الأعرج عن أبي هريرة قال : بينما يهودي يعرض سلعته أعطي بها شيئاً كرهه ، فقال : لا

والذي اصطفى موسى على البشر ، فسمعه رجل من الأنصار فقام فلطم وجهه وقال : تقول والذي

اصطفى موسى على البشر والنبي صلى الله عليه بين أظهرنا ؟ فذهب إليه فقال : أبا القاسم ، إن لي

ذمة وعهداً ، فما بال فلان لطم وجهي ؟ فقال : « لم لطمت وجهه ؟ » فذكره ، فغضب النبي صلى

الله عليه حتى رُئي في وجهه ، ثم قال : « لا تفضلوا بين أنبياء الله ، فإنه ينفخ في الصور فيصعق من

في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ، ثم ينفخ فيه أخرى فأكون أول من بعث ، فإذا موسى

(١) أَخَذَ بِالْعَرْشِ ، فلا أدري أحوسب بصعقته يوم الطور ، أم بعث قبلي ، ولا أقول إن أحداً أفضل من

يونس بن متى » .

[ الحديث ٣٤١٥ - أطرافه في : ٣٤١٦ ، ٤٦٠٤ ، ٤٦٣١ ، ٤٨٠٥ ] .

(١) الرقمان ٣٤١٤ و ٣٤١٥ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

٣٣٠٣- نا أبو الوليد قال نا شعبة عن سعد بن إبراهيم قال سمعت حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى».

**قوله (باب قول الله تعالى : وإن يونس لمن المرسلين - إلى قوله - وهو مليم )** هو يونس بن متى بفتح الميم وتشديد المثناة مقصور ، ووقع في تفسير عبد الرزاق أنه اسم أمه ، وهو مردود بما في حديث ابن عباس في هذا الباب «ونسبه إلى أبيه» فهذا أصح ، ولم أقف في شيء من الأخبار على اتصال نسبه ، وقد قيل إنه كان في زمن ملوك الطوائف من الفرس .

**قوله (قال مجاهد : مذنب )** يعني تفسير قوله ﴿ وهو مليم ﴾ وقد أخرجه ابن جرير من طريق مجاهد قال ﴿ فالتصمه الحوت وهو مليم ﴾ من أمم الرجل إذا أتى بما يلام عليه . ثم قال الطبري : المليم هو المكتسب اللوم :

**قوله (والمشحون الموقر )** وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال المشحون المملوء ومن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس المشحون الموقر .

**قوله (فلولا أنه كان من المسبحين - الآية - فنبذناه بالعراء : بوجه الأرض )** قال أبو عبيدة في قوله ﴿ فنبذناه بالعراء ﴾ : أي بوجه الأرض ، والعرب تقول نبذته بالعراء أي بالأرض الفضاء ، قال الشاعر « ونبتت بالبلد العراء ثيابي » والعراء الذي لا شيء فيه يوارى من شجر ولا غيره ، وقال الفراء : العراء المكان الخالي .

**قوله (من يقطين : من غير ذات أصل ، الدباء ونحوه )** وصله عبد بن حميد من طريق مجاهد وزاد : ليس لها ساق ، وكذا قال أبو عبيدة : كل شجرة لا تقوم على ساق فهي يقطين نحو الدباء والخنظل والبطيخ والمشهور أنه القرع ، وقيل التين وقيل الموز ، وجاء في حديث مرفوع في القرع « هي شجرة أخى يونس » .

**قوله (ولا تكن كصاحب الحوت إذ نادى وهو مكظوم . كظيم : مغموم )** كذا فيه والذي قاله أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ إذ نادى وهو مكظوم ﴾ : أي من الغم مثل كظيم . وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ وهو مكظوم ﴾ يقول : مغموم . ثم ذكر حديث ابن مسعود « لا يقولن أحدكم إني خير من يونس بن متى » وحديث ابن عباس « لا ينبغي لعبد أن يقول إني خير من يونس بن متى » ، ونسبه إلى أبيه « وحديث أبي هريرة في قصة المسلم الذي لطم اليهودي وقد تقدم شرحها في أواخر قصة موسى ، وقال في آخره في هذه الرواية « ولا أقول إن أحدا أفضل من يونس بن متى » وحديثه من وجه آخر مختصراً مقتصراً على مثل لفظ حديث ابن عباس . وقد وقع في حديث عبد الله بن جعفر عند الطبراني بلفظ « لا ينبغي لنبي أن يقول الخ » وهذا يؤيد أن قوله في الطريق الأولى « ان » المراد بها النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي رواية للطبراني في حديث ابن عباس « ما ينبغي لأحد أن يقول أنا عند الله خير من يونس » وفي رواية للطحاوي « أنه سبح الله في الظلمات » فأشار إلى جهة الخيرية المذكورة ، وأما قوله في الرواية الأولى « ونسبه إلى أبيه » ففيه إشارة إلى الرد على من زعم أن متى اسم أمه ، وهو محكى عن وهب بن منبه في

« المبتدا » ، وذكره الطبري وتبعه ابن الأثير في « الكامل » والذي في الصحيح أصح . وقيل سبب قوله « ونسبه إلى أبيه » أنه كان في الأصل يونس ابن فلان فنسى الراوى اسم الأب وكفى عنه بفلان ، وقيل إن ذلك هو السبب في نسبته إلى أمه فقال الذي نسي اسم أبيه يونس بن متى وهو أمه ثم اعتلر فقال ونسبه - أى شيخه - إلى أبيه أى سماه فنسبه ، ولا يخفى بعد هذا التأويل وتكلفه ، قال العلماء إنما قال صلى الله عليه وسلم ذلك تواضعا إن كان قاله بعد أن أعلم أنه أفضل الخلق ، وإن كان قاله قبل علمه بذلك فلا إشكال ، وقيل خص يونس بالذكر لما يخشى على من سمع قصته أن يقع في نفسه تنقيص له فبالغ في ذكر فضله لسد هذه النريعة . وقد روى قصته السدى في تفسيره بأسانيد عن ابن مسعود وغيره « إن الله بعث يونس إلى أهل نينوى وهى من أرض الموصل فكذبوه ، فوعدهم بنزول العذاب في وقت معين ، وخرج عنهم مغاضبا لهم . فلما رأوا آثار ذلك خضعوا وتضرعوا وآمنوا ، فرحمهم الله فكشف عنهم العذاب ، وذهب يونس فركب سفينة فلججت به ، فاقترعوا فيمن يطرحونه منهم فوقعت القرعة عليه ثلاثا فالتقمه الحوت » وروى ابن أبي حاتم من طريق عمرو بن ميمون عن ابن مسعود بإسناد صحيح إليه نحو ذلك وفيه « وأصبح يونس فأشرف على القرية فلم ير العذاب وقع عليهم ، وكان في شريعتهم من كذب قتل ، فانطلق مغاضبا حتى ركب سفينة - وقال فيه - فقال لم يونس أن معهم عبداً أبقا من ربه وأنها لا تسير حتى تلقوه ، فقالوا : لا نلقيك يا نبي الله أبداً ، قال فاقترعوا فخرج عليه ثلاث مرات ، فألقوه فالتقمه الحوت فبلغ به قرار الأرض ، فسمع تسبيح الحصى فنادى في الظلمات أن لا إله إلا أنت « الآية . وروى البزار وابن جرير من طريق عبد الله بن نافع عن أبي هريرة رفعه « لما أراد الله حبس يونس في بطن الحوت أمر الله الحوت أن لا يكسر له عظما ولا يחדش له لحما » فلما انتهى به إلى قعر البحر سبى الله فقال الملائكة : يا ربنا إنا نسمع صوتا ضعيفا بأرض غريبة . قال : ذاك عبدى يونس ، فشفعوا له ، فأمر الحوت فقتله في الساحل - قال ابن مسعود - كهذه القرية ليس عليه ريش » وروى ابن أبي حاتم من طريق السدى عن أبي مالك قال : لبث في بطن الحوت أربعين يوماً ، ومن طريق جعفر الصادق قال : سبعة أيام ، ومن طريق قتادة قال ثلاثا ، ومن طريق الشعبي قال : التقمه ضحى ، ولفظه عشية .

باب ﴿ وَأَسْتَلَّهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ ﴾ يتعدون : يتجاوزون  
﴿ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا ﴾ : شوارع ﴿ وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ ﴾ إلى قوله :  
﴿ خَاسِئِينَ ﴾ . بنيس : شديد .

قوله ( باب قوله تعالى : وأسألم عن القرية التي كانت حاضرة البحر ) الجمهور أن القرية المذكورة أيلة وهى التى على طريق الحاج الذاهب إلى مكة من مصر ، وحكى ابن التين عن الزهرى أنها طبرية .  
قوله ( إذ يعلنون في السبت : يتعدون ، يتجاوزون ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ إِذْ يَعْلُونَ فِي السَّبْتِ ﴾ : أى يعلنون فيه عما أمروا به ويتجاوزون .

قوله ( شرعاً : شوارع - إلى قوله - كونوا قردة خاسئين ) هو قول أبي عبيدة أيضاً .  
قوله ( بئيس ) شديد ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى { فأخذناهم بعذاب بئيس } : أى شديد وزناً  
ومعنى ، قال الشاعر :

حنقاً على وما ترى لي فيهم أمراً بئيساً

وهذا على إحدى القراءتين ، والأخرى بوزن حنر ، وقرئ شاذاً بوزن هين وهين مذكرين .

( تنبيه ) : لم يذكر المصنف في هذه القصة حديثاً مسنداً ، وقد روى عبد الرزاق من حديث ابن عباس بسند فيه مبهم ، وحكاها مالك عن يزيد بن رومان معضلاً ، وكذا قال قتادة : إن أصحاب السبت كانوا من أهل أيلة وأنهم لما تحيلوا على صيد السمك بأن نصبوا الشباك يوم السبت ثم صادوها يوم الأحد فأنكر عليهم قوم ونهوههم فأغلظوا لهم ، فقالت طائفة أخرى دعوهم واعتزلوا بنا عنهم ، فأصبحوا يوماً فلم يروا الذين اعتلوا فتحوا أبوابهم فأمرؤا رجلاً أن يصعد على سلم فأشرف عليهم فرآهم قد صاروا قردة ، فدخلوا عليهم ففعلوا يلودون بهم ، فيقول الذين نهوه : ألم نقل لكم ، ألم نهكم ؟ فيشيرون برؤوسهم . وروى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد عن ابن عباس « أنهم لم يعيشوا إلا قليلاً وهلكوا » ، وروى ابن جرير من طريق العوفي عن ابن عباس « صار شبابهم قردة وشيوخهم خنازير » .

باب قول الله عز وجل : ﴿ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾

﴿ الزُّبُرُ ﴾ : الكتبُ واحداً زبورٌ . زَبَرْتُ : كتبتُ . ﴿ أَوْبِي مَعَهُ ﴾ : سَبَّحِي مَعَهُ . ﴿ أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾ : الدروعُ . ﴿ وَقَدِّرْ فِي السُّرْدِ ﴾ : المسامير والحلق ، لا تدق المسمار فيتسلسل ، ولا تعظم فيفصم .

٣٣٠٤ - نا عبد الله بن محمد قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « خُفِّفَ عَلَى دَاوُدَ الْقُرْآنُ ، فَكَانَ يَأْمُرُ بِدَوَابِهِ ، فَتُسْرَجُ ، فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ قَبْلَ أَنْ تُسْرَجَ دَوَابُّهُ ، وَلَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلِ يَدَيْهِ » ، رواه موسى بن عقبة عن صفوان عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه . [٣٤١٧]

٣٣٠٥ - نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب أخبره وأبا سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الله بن عمرو قال : أخبر رسول الله صلى الله عليه أنني أقول : والله لأصومنَّ النهارَ ولأقومنَّ الليلَ ما عشتُ ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « أنتَ الذي تقول : والله لأصومنَّ النهارَ ولأقومنَّ الليلَ ما عشتُ ؟ » قلتُ : قد قلتُهُ . قال : « إنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ ، فَصُمْ وَأَفْطِرْ ، وَقُمْ وَنَمْ ، وَصُمْ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بَعِشْرَ أَمْثَالِهَا ، وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ » . فقلتُ : إِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قال : « فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمِينَ » . [٣٤١٨]

فقلت: إني أطيع أفضل من ذلك. قال: «فصم يوماً وأفطر يوماً، وذلك صيام داود وهو أعدل الصيام»، قلت: إني أطيع أفضل منه يا رسول الله، قال: «لا أفضل من ذلك».

[٣٤١٩] ٣٣٠٦ - نا خلاد بن يحيى قال نا مسعر قال نا حبيب بن أبي ثابت عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال لي النبي صلى الله عليه: «ألم أنبأ أنك تقوم الليل وتصوم؟» فقلت: نعم، قال: «فإنك إذا فعلت ذلك هجمت العين، ونفهمت النفس، صم من كل شهر ثلاثة أيام، وذلك صوم الدهر، أو كصوم الدهر». قلت: إني أجدني - قال: مسعر: يعني قوة - قال: فصم صوم داود، وكان يصوم يوماً ويفطر يوماً، ولا يفطر إذا لاقى.

**قوله (باب قول الله تعالى: وآتينا داود زبوراً)** هو داود بن إيشا بكسر الهمز وسكون التحتانية بعدها معجمة ابن عوبد بوزن جعفر بمهمل وموحدة ابن باعر بموحدة ومهمل مفتوحة ابن سلمون بن يارب بتحتانية وآخره موحدة ابن رام بن حضرون بمهمل ثم معجمة ابن فارص بفاء وآخره مهمل ابن يهوذا بن يعقوب.

**قوله (الزبر الكتب واحدها زبور، زبرت: كتبت)** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿في زبر الأولين﴾ أى كتب الأولين واحدها زبور، وقال الكسائي: زبور بمعنى مزبور، تقول زبرته فهو مزبور مثل كتبته فهو مكتوب، وقرئ بضم أوله وهو جمع زبر. قلت: الضم قراءة حمزة.

**قوله (أوبى معه قال مجاهد: سبى معه)** وصله الفريابي من طريق مجاهد مثله، وعن الضحاك هو بلسان الحبشة، وقال قتادة: معنى أوبى سبى.

**قوله (أن أعمل سابغات الدروع)** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿أن أعمل سابغات﴾ أى دروعاً واسعة طويلة.

**قوله (وقدر في السرد: المسامير والحلق، ولا ترق المسامير فيلس، ولا تعظم فيفصم)** كذا في رواية الكشمي، ولغيره «لا تدق»، بالدال بدل الراء، وعندهم «فيتسلسل» وفي آخره «فيفصم» بغير نون، ووافقه الأصميلي في قوله «فيلس» وهو بفتح اللام ومعناها فيخرج من الثقب برفق أو يصير متحركاً فيلين عند الخروج. وأما الرواية الأخرى «فيتسلسل» أى يصير كالسلسلة في اللين، والأول أوجه، والفصم بالفاء القطع من غير ابانة. وهذا التفسير وصله الفريابي من طريق مجاهد في قوله ﴿وقدر في السرد﴾ أى قدر المسامير والحلق، وروى إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» من طريق مجاهد في قوله ﴿وقدر في السرد﴾ لا ترق المسامير فيلس، ولا تغلظه فيفصمها. وقال أبو عبيدة: يقال درع مسردة أى مستديرة الحلق، قال أبو ذؤيب:

وعليهما مسرودتان قضاهما — داود أو صنع السوابغ تبعم  
وهو مثل مسمار السفينة.

**قوله (أفرغ أنزل)** لم أعرف المراد من هذه الكلمة هنا ، وأستقربت قصة داود في المواضع التي ذكرت فيها فلم أجدها ، وهذه الكلمة والتي بعدها في رواية الكشميني وحده .

**قوله (بسطة : زيادة وفضلا)** قال أبو عبيدة في قوله ﴿ وزاده بسطة في العلم والجسم ﴾ أى زيادة وفضلا وكثرة ، وهذه الكلمة في قصة طالوت وكأنه ذكرها لما كان آخرها متعلقاً بداود فلمح بشيء من قصة طالوت ، وقد قصها الله في القرآن . ثم ذكر ثلاثة أحاديث : الأول حديث همام عن أبي هريرة « خفف على داود القرآن » وفي رواية الكشميني « القراءة » قيل المراد بالقرآن القراءة ، والأصل في هذه اللفظة الجمع وكل شيء جمعه فقد قرأته ، وقيل المراد الزبور وقيل التوراة ، وقراءة كل نبي تطلق على كتابه الذي أوحى إليه ، وإنما سماه قرآناً للإشارة إلى وقوع المعجزة به كوقوع المعجزة بالقرآن أشار إليه صاحب « المصاييح » والأول أقرب ، وإنما ترددوا بين الزبور والتوراة لأن الزبور كله مواعظ ، وكانوا يتلقون الأحكام من التوراة . قال قتادة : كنا نتحدث أن الزبور مائة وخمسون سورة كلها مواعظ وأثناء ، ليس فيه حلال ولا حرام ولا فرائض ولا حدود ، بل كان اعتمادهم على التوراة ، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره . وفي الحديث أن البركة قد تقع في الزمن اليسير حتى يقع فيه العمل الكثير . قال النووي : أكثر ما بلغنا من ذلك من كان يقرأ أربع ختمات بالليل وأربعاً بالنهار ، وقد بالغ بعض الصوفية في ذلك فأدعى شيئاً مفرطاً ، والعلم عند الله .

**قوله (بلدوا به)** في رواية موسى بن عقبة الآتية « بدابته » بالإفراد ، وكذا هو في تفسير ، ويحمل الإفراد على الجنس ، أو المراد بها ما يختص بركوبه . وبالجمع ما يضاف إليها مما يركبه أتباعه .

**قوله (فيقرأ القرآن قبل أن تسرج)** في رواية موسى « فلا تسرج حتى يقرأ القرآن » .

**قوله (ولا يأكل إلا من عمل يده)** تقدم شرحه في أوائل البيوع وأن فيه دليلاً على أنه أفضل المكاسب ، وقد استدلل به على مشروعية الإجارة من جهة أن عمل اليد أعم من أن يكون للغير أو للنفس ، والذي يظهر أن الذي كان يعمل به داود بيده هو نسج الدروع ، وألان الله له الحديد ، فكان ينسج الدروع ويبيعها ولا يأكل إلا من ثمن ذلك مع كونه كان من كبار الملوك ، قال الله تعالى ﴿ وشددنا ملكه ﴾ ، وفي حديث الباب أيضاً ما يدل على ذلك ، وأنه مع سعته بحيث أنه كان له دواب تسرج إذا أراد أن يركب ويتولى خدمتها غيره ومع ذلك كان يتورع ولا يأكل إلا مما يعمل بيده .

**قوله (رواه موسى بن عقبة عن صفوان بن سليم الخ)** وصله المصنف في كتاب خلق أفعال العباد عن أحمد بن أبي عمرو عن أبيه - وهو حفص بن عبد الله - عن إبراهيم بن طهمان عن موسى بن عقبة . الحديث الثاني والثالث حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في مراجعة النبي صلى الله عليه وسلم في قيام الليل وصيام النهار أورده من طريقين ، وقد تقدم في صلاة الليل ، والغرض منه قوله « صيام داود »

٣٣٠٧ - ناقتيبة بن سعيد قال نا سفيان عن عمرو بن عمرو بن أوس الشقفي سمع عبد الله ابن عمرو قال لي رسول الله صلى الله عليه : « أحب الصيام إلى الله صيام داود ، وكان يصوم يوماً ويفطر يوماً . وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود ، كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه » . [٣٤٢٠]

قوله ( باب أحب الصلاة إلى الله صلاة داود الخ ) يشير إلى الحديث المذكور قبله .

قوله ( قال علي : هو قول عائشة ما ألفاه السحر عندى إلا نائماً ) هكذا وقع في رواية المستمل والكشميني ، وأما غيرهما فذكر الطريق الثالثة مضمومة إلى ما قبله دون الباب ودون قول علي ، ولم أره منسوباً ، وأظنه على بن المديني شيخ البخاري ، وأراد بذلك بيان المراد بقوله « وينام سلسه » أي السدس الأخير ، وكأنه قال : يوافق ذلك حديث عائشة « ما ألفاه » بالفاء أي وجده والضمير للنبي صلى الله عليه وسلم والسحر الفاعل ، أي لم يجئ السحر والنبي صلى الله عليه وسلم عندى إلا وجده نائماً ، كما تقدم بيان ذلك في قيام الليل .

باب ﴿ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ إلى قوله : ﴿ الْخَطَابِ ﴾

قال مجاهد : الفهم في القضاء . ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ ﴾ إلى : ﴿ وَلَا تُشْطِطْ ﴾ : لا تُسْرِفْ . ﴿ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ ۖ ۲۲ ﴾ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً <sup>(١)</sup> - يُقَالُ لِلْمَرْأَةِ : نَعْجَةٌ ، وَيُقَالُ لَهَا أَيْضًا شَاةٌ - ﴿ وَلِي نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا ﴾ - مثل : ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ <sup>(٢)</sup> : ضمها - ﴿ وَعَزَّنِي ﴾ : غلبني ، صار أعز مني ، أعزته : جعلته عزيزاً ﴿ فِي الْخَطَابِ ﴾ : يقال : المحاوره . ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ ﴾ الشركاء : ﴿ فَتَاهُ ﴾ قال ابن عباس : اختبرناه . وقرأ عمر : ( فتناه ) بتشديد التاء .

٣٣٠٨ - نا محمد قال نا سهل بن يوسف قال سمعت العوام عن مجاهد قال : قلت لابن عباس أسجد في ص ؟ فقراً : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسَلِيمَانَ وَيُوبَ ﴾ حتى أتى ﴿ فَهَدَاهُمْ اِقْتَدَهُ ﴾ فقال ابن عباس : نبيكم ممن أمر أن يقتدي بهم .  
[ الحديث ٣٤٢١ - أطرافه في : ٤٦٣٢ ، ٤٨٠٦ ، ٤٨٠٧ . ]

٣٣٠٩ - نا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : ليس ص من عزائم السجود ، ورأيت النبي صلى الله عليه وسلم عليه يسجد فيها .  
[ ٣٤٢٢ ]

( ١ ) قوله : ( يقال للمرأة : نعجة ، ويقال لها أيضاً : شاة ) : المعروف أن العرب لا يطلقون كلمة نعجة أو شاة على المرأة إلا على إرادة نعجة الفلا ، وهي بقر الوحش ؛ لجمال جيدها وعينيها ، وهي لا ترعى تحت كفالة راع ، والبخاري رحمه الله استقى هذا الإطلاق عن أبي عبيدة معمر بن المنثى كما ذكر الحافظ رحمه الله ، والمعروف عن أبي عبيدة معمر بن المنثى أنه كان يتأول بعض ألفاظ القرآن على أن ذلك من مجاز القرآن ، وقد أنكر عليه كثير من الأئمة في هذا السبيل ، وهو ليس من الثقات في نقل الأخبار ، وإطلاق الأعشى لفظ الشاة على المرأة إنما أراد بالشاة البقرة الوحشية تشبيهاً لها بها ، وقد قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ لما ذكر أبا عبيدة معمر بن المنثى : وليس هو بصاحب حديث بل سبق قلبي بكتابته . انظر للاستزادة تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي . عبد القادر شيبه الحمد

( ٢ ) ﴿ كَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ : قرأ الحرميان والبصري والشامي : ﴿ كَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ ، وشعبة : ﴿ كَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ ، وحفص والأخوان : ﴿ كَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ .

قوله (باب واذكر عبدنا داود ذا الأيد إنه أواب - إلى قوله - وفصل الخطاب) الأيد القرية ، وكان داود موصوفاً بفرط الشجاعة ، والأواب يأتي تفسيره قريباً .

قوله (قال مجاهد : الفهم في القضاء) أى المراد بفصل الخطاب ، وروى ابن أبى حاتم من طريق أبى بشر عن مجاهد قال : الحكمة الصواب . ومن طريق ليث عن مجاهد : فصل الخطاب اصابة القضاء وفهمه ومن طريق ابن جريج عن مجاهد قال : فصل الخطاب العدل في الحكم وما قال من شيء أنفذه . وقال الشعبي فصل الخطاب قوله أما بعد ، وفي ذلك حديث مسند من طريق بلال بن أبى بردة عن أبيه عن جده قال « أول من قال أما بعد داود النبي صلى الله عليه وسلم وهو فصل الخطاب ، أخرجه ابن أبى حاتم ، وذكر عن ابن جرير بإسناد صحيح عن الشعبي مثله ، وروى ابن أبى حاتم من طريق شريح قال « فصل الخطاب الشهود والأيمان » ومن طريق أبى عبد الرحمن السلمي نحوه .

قوله (ولا تشطط : لا تسرف) كذا وقع هنا ، وقال الفراء : معناه لا تجر ، وروى ابن جرير من طريق قتادة في قوله ولا تشطط أى لا تمل ، ومن طريق السدى قال لا تخف .  
قوله (يقال للمرأة نعجة ويقال لها أيضاً شاة) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ ولى نعجة واحدة ﴾ أى امرأة قال الأعشى :

فرميت غفلة عينه عن شاته فأصبت حبة قلبها وطحها

قوله (فقال أكفلنيها ، مثل وكفلها زكريا ضمها) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ أكفلنيها وعزني في الخطاب ﴾ هو كقوله ﴿ وكفلها زكريا ﴾ أى ضمها إليه ، وتقول كفلت بالنفس أو بالمال ضمته .

قوله (وعزنى غلبنى) صار أعز منى ، أعزته جعلته عزيزاً ، في الخطاب يقال المحاورة قال أبو عبيدة في قوله ﴿ وعزنى في الخطاب ﴾ : أى صار أعز منى فيه . وروى الطبرى من طريق العوفى عن ابن عباس قال : إن دعا ودعوت كان أكثر منى ، وإن بطشت وبطش كان أشد منى . ومن طريق قتادة قال : معناه قهرنى وظلمنى . وأما قوله « يقال المحاورة » فمراده تفسير الخطاب بالمحاورة ، وهى بالحاء المهملة أى المراجعة بين الخصمين ، وهذا تفسير قوله تعالى ﴿ وعزنى في الخطاب ﴾ .  
قوله (الخلطاء الشركاء) حكاه ابن جرير أيضاً .

قوله (فتناه قال ابن عباس : أختبرناه ، وقرأ عمر فتناه بتشديد التاء) أما قول ابن عباس فوصله ابن جرير وابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عنه ، وأما قراءة عمر فذكورة في الشواذ ولم يذكرها أبو عبيدة في القراءات المشهورة ، ونقل التشديد أيضاً عن أبى رجاء العطاردى والحسن البصرى . ثم ذكر حديث ابن عباس في السجود في ص أورده من وجهين ، ومحمد شيخه في الطريق الأولى هو ابن سلام ، والعوام هو ابن حوشب بمهملة ثم معجمة .

قوله (أنسجد) بنون ، وللكشمينى والمستملى أعجد ، وصيأتى شرح الحديث في التفسير إن شاء الله تعالى .



## ب

قوله عز وجل: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾: الراجع المنيب، وقوله: ﴿هَبْ لِي مَلَكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي﴾، وقوله: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾، وقوله: ﴿وَسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غَدُوها شَهْرٌ وَرَوَّاحها شَهْرٌ وَأَسْلَمْنَا﴾: أذبنا ﴿لَهُ عَيْنُ الْقَطْرِ﴾: الحديد ﴿وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نَذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ (١٢) يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَّحَارِبٍ ﴿﴾، قال مجاهد: بنيان ما دون القصور ﴿وَتَمَائِيلُ وَجَفَانُ كَالْجَوَابِ﴾: كحياض الإبل، وقال ابن عباس: كالجوبة من الأرض ﴿وَقُدُورُ رَأْسِيَّاتٍ أَعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾، ﴿إِلَّا دَابَّةَ الْأَرْضِ﴾: الأرضة ﴿تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾: عصاه ﴿فَلَمَّا خَرَّ﴾ إلى: ﴿فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾، ﴿حُبُّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي﴾: من ذكر ربي ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾: يمسح أعراف الخيل وعراقيبها. ﴿الْأَصْفَادُ﴾: الوثاق. وقال مجاهد: ﴿الْصَّافَاتُ﴾: صفن الفرس: رفع إحدى رجليه حتى يكون على طرف الحافر. ﴿الْجِيَادُ﴾: السراع. ﴿جَسَدًا﴾: شيطاناً (١). ﴿رُخَاءٌ﴾: طيبة. ﴿حَيْثُ أَصَابَ﴾: حيث شاء. ﴿فَأَمَّنَّ﴾: أعط. ﴿بَغِيرَ حِسَابٍ﴾: بغير حرج.

(١) تفسير ما ألقى على كرسي سليمان عليه السلام بأنه شيطان من تفسير المفردات بما اشتهر على الألسنة بسبب ما يعرف عن خاتم سليمان وأنه كان مصدر حكمه وسلطانه، وقد أشار الحافظ ابن حجر هنا إلى بعض هذه الروايات وأن الشيطان اختطف خاتم سليمان وجلس على كرسي ملكه وحكم بني إسرائيل، والعجيب أن هذا الإفك تسرب إلى بعض أكابر أهل العلم فصدقه حتى تجد أكثر كتب التفسير في قوله: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا﴾ يقولون شيطاناً، وانتشر على السنة العامة والخاصة ذكر خاتم سليمان وخواصه مع أن الله تبارك وتعالى نبه في سورة البقرة إلى كذب اليهود على سليمان اتباعاً للشياطين في هذا الباب حيث يقول عز وجل: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢] الآية، مع أن رسول الله ﷺ فسر فتنة سليمان وإلقاء الجسد على كرسيه بأنه: حلف ليطوفن على مائة من نسائه فتحمل كل واحدة منهن بفارس يحمل السلاح ويجاهد في سبيل الله ونسي أن يقول: إن شاء الله، فطاف عليهن فلم تحمل إلا واحدة جاءت بشق ولد فأخذ وألقي على كرسيه فاعتذر إلى الله عز وجل فقبل الله معذرتة، وأنه ما طلب الولد تكثراً وافتخاراً وإنما ليقاتلوا في سبيل الله فقبل الله منه وأبدله: ﴿الرِّيحُ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ﴾ (٣٦) وَالشَّيَاطِينَ كُلُّ بِنَاءٍ وَعَوَاصِرُ (٣٧) وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾ [ص: ٣٦-٣٨]. روى البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قال سليمان بن داود لأطوفن الليلة بمائة امرأة تلد كل امرأة منهن غلاماً يقاتل في سبيل الله ونسي أن يقول: إن شاء الله، فطاف بهن فلم تلد منهن امرأة إلا واحدة نصف إنسان» فقال رسول الله ﷺ: «لو قال: إن شاء الله لم يحنث وكان دركاً لحاجته». وفي لفظ للبخاري: «فلم تحمل شيئاً إلا واحداً ساقطاً أحد شقيه»، فقال النبي ﷺ: «لو قالها لجاهدوا في سبيل الله»، فأعجب كيف ترك بعض العلماء هذا التفسير الثابت عن رسول الله ﷺ لفتنة سليمان وأتوا بأكاذيب اليهود والشياطين. قال ابن كثير في قصص الأنبياء من البداية والنهاية: وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾ ذكر ابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهما من المفسرين ها هنا آثاراً كثيرة عن جماعة من السلف، وأكثرها أو كلها متلقاة من الإسرائيليات وفي كثير منها نكارة شديدة، وقد نبهنا على ذلك في كتابنا التفسير واقتصرنا ها هنا على مجرد التلاوة. ١. هـ.

٣٣١٠ - نا محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه: «إن عفريتاً من الجن تفلت البارحة ليقطع علي صلأتي، فأمكنني الله منه، فأخذته، فأردت أن أربطه على سارية من سواري المسجد حتى تنظروا إليه كلكم، فذكرت دعوة أخي سليمان: رب ﴿هَبْ لِي مَلَكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي﴾ فرددته خاسئاً». عفريت: متمرّد من إنس أو جن، مثل: زنية: جماعة زبانية.

٣٣١١ - نا خالد بن مخلد قال نا مغيرة بن عبيد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «قال سليمان بن داود: لأطوفن الليلة على تسعين امرأة تحمل كل امرأة فارساً يجاهد في سبيل الله. فقال له صاحبه: إن شاء الله. فلم يقل، فلم تحمل شيئاً إلا واحداً ساقطاً أحد شقيه». فقال النبي صلى الله عليه: «لو قالها لجاهدوا في سبيل الله». قال شعيب وابن أبي الزناد: تسعين، وهو أصح.

٣٣١٢ - نا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله، أي مسجد وضع أولاً؟ قال: «المسجد الحرام». قلت: ثم أي؟ قال: «ثم المسجد الأقصى». قلت: كم كان بينهما؟ قال: «أربعون». ثم: «حيثما أدركتك الصلاة فصل والأرض لك مسجد».

٣٣١٣ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن عبد الرحمن حدثه أنه سمع أبا هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه يقول: «مثلي ومثل الناس كمثلي رجل استوقد ناراً. فجعل الفراش (١) وهذه الدواب تقع في النار». وقال: «كانت امرأتان معهما ابناهما، جاء الذئب فذهب بابن إحداهما، فقالت صاحبتها: إنما ذهب بابنك، وقالت الأخرى: إنما ذهب بابنك. فتحاكما إلى داود فقضى به للكبرى، فخرجتا على سليمان بن داود فأخبرته فقال: إيتوني بالسكين أشقه بينهما. فقالت الصغرى: لا تفعل يرحمك الله، هو ابنها، فقضى به للصغرى». قال أبو هريرة: والله إن سمعت بالسكين إلا يومئذ، وما كنا نقول إلا المديّة. [الحديث ٣٤٢٧ - طرفه في: ٦٧٦٩].

قوله (قول الله تعالى ووهبنا لداود سليمان) في رواية غير أبي ذر «باب قول الله». قوله (نعم العبد أنه أواب الراجع المنيب) هو تفسير الأواب. وقد أخرج ابن جريج من طريق مجاهد قال: الأواب الرجاء عن الذنوب. ومن طريق قتادة قال: المطيع، ومن طريق السدي قال: هو المسبح.

قوله (من محارب قال مجاهد: بنيان ما دون القصور) وصله عبد بن حميد عنه كذلك وقال أبو عبيدة المحارب جمع محراب وهو مقدم كل بيت، وهو أيضاً المسجد والمصل.

**قوله ( وجفان كالجواب كالحياض للإبل ، وقال ابن عباس كالجوبة من الأرض )** أما قول مجاهد فوصله عبد بن حميد عنه ، وأما قول ابن عباس فوصله ابن أبي حاتم عنه ، وقال أبو عبيدة : الجوابي جمع جابية ، وهو الخوض الذي يجي فيه الماء .

**قوله ( دابة الأرض )** الأرضة .

**قوله ( منسأته : عصاه )** هو قول ابن عباس وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، قال أبو عبيدة : المنسأة : العصا . ثم ذكر تصرفها وهي مفعلة من نسأت إذا زجرت الإبل أي ضربتها بالمنسأة .

**قوله ( فطلق مسحاً بالسوق والأعناق ، بمسح أعراف الخيل وعراقيبها )** هو قول ابن عباس أخرجه ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عنه وزاد في آخره « حبأ لها » ، وروى من طريق الحسن قال : كشف عراقيبها وضرب أعناقها وقال : لا تشغلي عن عبادة ربى مرة أخرى . قال أبو عبيدة : ومنه قوله مسح علاوته إذا ضرب عنقه . قال ابن جرير : وقول ابن عباس أقرب إلى الصواب .

**قوله ( الأصفاد الوثاق )** روى ابن جرير من طريق السدى قال : مقرنين في الأصفاد : أي يجمع اليمين إلى العنق بالأغلال . وقال أبو عبيدة : الأصفاد الأغلال واحداً صفد ، ويقال للغطاء أيضاً صفد .

**قوله ( قال مجاهد : الصافنات ، صفن الفرس رفع إحدى رجله حتى يكون على طرف الحافر )** وصله الفريابي من طريقه قال : صفن الفرس الخ ، لكن قال « يديه » ووقع في أصل البخاري « رجله » وصوب عياض ما عند الفريابي . وقال أبو عبيدة : الصافن الذي يجمع بين يديه ويثنى مقدم حافر إحدى رجله .

**قوله ( الجياد السراع )** وصله الفريابي من طريق مجاهد أيضاً . روى ابن جرير من طريق إبراهيم التيمي أنها كانت عشرين فرساً ذوات أجنحة .

**قوله ( جسدأ شيطاناً )** قال الفريابي : حدثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ وألقينا على كرسيه جسداً ﴾ قال : شيطاناً يقال له آصف ، قال له سليمان كيف تفنن الناس ؟ قال أرني خاتمك أخبرك ، فأعطاه ، فنبذه آصف في البحر فساخ ، فذهب ملك سليمان وقعد آصف على كرسيه ، ومنعه الله نساء سليمان فلم يقربهن ، فأنكرته أم سليمان ، وكان سليمان يستطعم ويعرفهم بنفسه فيكذبونه حتى أعطته امرأة حوثاً فطيب بطنه فوجد خاتمته في بطنه فرد الله إليه ملكه ، وفر آصف فدخل البحر . وروى ابن جرير من وجه آخر عن مجاهد أن اسمه أصر آخره راء ، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أن اسم الجنى صفر ومن طريق السدى كذلك وأخرج القصة من طريقة مطولة ، والمشهور أن آصف اسم الرجل الذي كان عنده علم من الكتاب والله أعلم .

**قوله ( رخاء طيبة )** في رواية الكشميهي « طيباً » رواه الفريابي من الوجه المذكور في قوله « رخاء » قال طيبة .

**قوله ( حيث أصاب حيث شاء ) وصله الفريابي كذلك .**

**قوله ( فامنن أعط ، بغير حساب بغير حرج ) وصله الفريابي من طريق مجاهد كذلك ، وقال أبو عبيدة في قوله ( بغير حساب ) أى بغير ثواب ولا جزاء ، أو بغير منة ولا قلة . ثم أورد المصنف أربعة أحاديث : أولها حديث أبي هريرة في تفلت العفريت على النبي صلى الله عليه وسلم .**  
**قوله ( تفلت على ) بتشديد اللام أى تعرض لى فلتة أى بغتة .**

**قوله ( البارحة ) أى الليلة الخالية الزائلة ، والبارح : الزائل ويقال من بعد الزوال إلى آخر النهار البارحة .**

**قوله ( فذكرت دعوة أخى سليمان ) أى قوله ( وهب لى ملكاً لا ينبغى لأحد من بعدى ) وفى هذه إشارة إلى أنه تركه رعاية لسليمان عليه السلام ، ويحتمل أن تكون خصوصية سليمان استخدام الجن فى جميع ما يريد لا فى هذا القدر فقط ، واستدل الخطابي بهذا الحديث على أن أصحاب سليمان كانوا يرون الجن فى أشكالهم وهيتهم حال تصرفهم ، قال : وأما قوله تعالى ( إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم ) فالمراد الأكثر الأغلب من أحوال بنى آدم ، وتعقب بأن نرى رؤية الإنس للجن على هيتهم ليس بقاطع من الآية بل ظاهرها أنه ممكن ، فإن نرى رؤيتنا إياهم مقيد بحال رؤيتهم لنا ولا يبنى إمكان رؤيتنا لهم فى غير تلك الحالة ، ويحتمل العموم . وهذا الذى فهمه أكثر العلماء حتى قال الشافعى : من زعم أنه يرى الجن أبطلنا شهادته ، واستدل بهذه الآية . والله أعلم .**

**قوله ( عفريت متمرد من إنس أو جان مثل زبانية جماعته زبانية ) الزبانية فى الأصل اسم أصحاب الشرطة ، مشتق من الزبن وهو الدفع ، وأطلق على الملائكة ، ذلك لأنهم يدفعون الكفار فى النار ، وواحد الزبانية زبانية وقيل زبنى وقيل زابن وقيل زبانى وقال قوم لا واحد له من لفظه وقيل واحده زبنيت وزن عفريت ، ويقال عفرية لغة مستقلة ليست مأخوذة من عفريت ، ومراد المصنف بقوله « مثل زبانية » أى أنه قيل فى عفريت عفرية ، وهى قراءة رويت فى الشواذ عن أبي بكر الصديق ، وعن أبي رجاء العطاردى وأبى السمال بالمهملة واللام ، وقال ذو الرمة :**

كأنه كوكب فى أثر عفريسة مصوب فى ظلام الليل متصب

وقد تقدم كثير من بيان أحوال الجن فى « باب صفة إبليس وجنوده » من بدء الخلق . قال ابن عبد البر الجن على مراتب ، فالأصل جنى ، فإن خالط الإنس قيل عامر ، ومن تعرض منهم للصبيان قيل أرواح ، ومن زاد فى الحبث قيل شيطان ، فإن زاد على ذلك قيل مارد ، فإن زاد على ذلك قيل عفريت . وقال الراغب العفريت من الجن هو العارم الخبيث ، وإذا بولغ فيه قيل عفريت نفريت . وقال ابن قتيبة : العفريت الموثق الخلق ، وأصله من العفر وهو التراب ، ورجل عفر بكسر أوله وثانيه وتثقيب ثالثة إذا بولغ فيه قيل عفريت بكسر أوله وثانيه وتثقيب ثالثة إذا بولغ فيه أيضاً .

**قوله ( حدثنا مغيرة بن عبد الرحمن ) هو الحزامى وليس بالخزومى ، واسم جد الحزامى عبد الله بن**

خالد بن حزام ، واسم جد المخزومي الحارث بن عبد الله .

**قوله** ( قال سليمان بن داود لأطوفن الليلة ) في رواية الحمويّ والمستملّي « لأطيفن ، وهما لغتان . طاف بالشيء وأطاف به إذا دار حوله وتكرر عليه ، وهو هنا كناية عن الجماع ، واللام جواب القسم وهو محذوف ، أي والله لأطوفن ، ريثمده قوله في آخره « لم يحنث ، لأن الحنث لا يكون إلا عن قسم ، والقسم لا بد له من مقسم به .

**قوله** ( على سبعين امرأة ) كذا هنا من رواية مغيرة ، وفي رواية شعيب كما سيأتي في الإيمان والنور « فقال تسعين » وقد ذكر المصنف ذلك عقب هذا الحديث ورجح تسعين بتقديم المثناة على سبعين وذكر أن ابن أبي الزناد رواه كذلك . قلت : وقد رواه سفيان بن عيينة عن أبي الزناد فقال « سبعين » وسيأتي في كفارة الإيمان من طريقه . ولكن رواه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان فقال « سبعين » بتقديم السين ، وكذا هو في « مسند الحميدي » عن سفيان ، وكذا أخرجه مسلم من رواية ورقاء عن أبي الزناد ، وأخرجه الإسماعيلي والنسائي وابن حبان من طريق هشام بن عروة عن أبي الزناد قال « مائة امرأة » وكذا قال طاوس عن أبي هريرة كما سيأتي في الإيمان والنور ، من رواية معمر ، وكذا قال أحمد عن عبد الرزاق من رواية هشام بن حجير عن طاوس « تسعين » وسيأتي في كفارة الإيمان ، ورواه مسلم عن عبد بن حميد عن عبد الرزاق فقال « سبعين » وسيأتي في التوحيد من رواية أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة « كان لسليمان سون امرأة » ورواه أحمد وأبو عوانة من طريق هشام عن ابن سيرين فقال « مائة امرأة » وكذا قال عمران بن خالد عن ابن سيرين عند ابن مردويه ، وتقديم في الجهاد من طريق جعفر بن ربيعة عن الأعرج فقال « مائة امرأة أو تسع وتسعون » على الشك ، فحصل الروايات ستون وسبعون وتسعون وتسعون ومائة ، والجمع بينها أن الستين كن حرائر وما زاد عليهن كن سراري أو بالعكس ، وأما السبعون فلهذا الغة ، وأما التسعون والمائة فكان دون المائة وفوق التسعين فن قال تسعون ألغى الكسر ومن قال مائة جبره ومن ثم وقع التردد في رواية جعفر ، وأما قول بعض الشراح : ليس في ذكر القليل نفي الكثير وهو من مفهوم العدد وليس بحجة عند الجمهور فليس بكاف في هذا المقام ، وذلك أن مفهوم العدد معتبر عند كثيرين والله أعلم . وقد حكى وهب بن منبه في « المبتدا » أنه كان لسليمان ألف امرأة ثلاثمائة مهيبة وسبعائة سرية ، ونحوه مما أخرجه الحاكم في « المستدرک » من طريق أبي معشر عن محمد بن كعب قال : بلغنا أنه كان لسليمان ألف بيت من قوارير على الخشب فيها ثلاثمائة صريحة وسبعائة سرية .

**قوله** ( يحمل كل امرأة فارساً يجاهد في سبيل الله ) هذا قاله على سبيل التمتي للخير ، وإنما جزم به لأنه غلب عليه الرجاء ، لكونه قصد به الخير وأمر الآخرة لا لغرض الدنيا . قال بعض السلف : نبه صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث على آفة التمتي والإعراض عن التفويض ، قال : ولذلك نسي الاستثناء ليضحي فيه القدر .

**قوله** ( فقال له صاحبه : إن شاء الله ) في رواية معمر عن طاوس الآتية « فقال له الملك » وفي رواية هشام بن حجير « فقال له صاحبه » قال سفيان يعني الملك « وفي هذا إشعار بأن تفسير صاحبه بالملك ليس بمرفوع ، لكن في مسند الحميدي ، عن سفيان « فقال له صاحبه أو الملك » بالشك ، ومثلها لمسلم ، وفي

الجملة فيه رد على من فسر صاحبه بأنه الذى عنده علم من الكتاب ، وهو آصف بالمد وكسر المهملة بعدها فاء ابن برخيا بفتح الموحدة وسكون الراء وكسر الراء وكسر المعجمة بعدها تحتانية . وقال القرطبي في قوله « فقال له صاحبه أو الملك » إن كان صاحبه فيعني به وزيره من الأنس والجن ، وإن كان الملك فهو الذى كان يأتيه بالوحي ، وقال : وقد أبعد من قال المراد به خاطره . وقال النووي : قيل المراد بصاحبه الملك ، وهو الظاهر من لفظه ، وقيل القرين ، وقيل صاحب له آدمى . قلت : ليس بين قوله صاحبه والملك منافاة ، إلا أن لفظة « صاحبه » أعم ، فمن نشأ لم الاحتمال ، ولكن الشك لا يؤثر في الجزم ، فمن جزم بأنه الملك حجة على من لم يجزم .

**قوله ( فلم يقل )** قال عياض : بين في الطريق الأخرى بقوله « فنى » . قلت : هي رواية ابن عيينة عن شيخه ، وفي رواية معمر قال « ونسى أن يقول إن شاء الله » ومعنى قوله « فلم يقل » أى بلسانه لا أنه أبى أن يفوض إلى الله بل كان ذلك ثابتاً في قلبه ، لكنه اكتفى بذلك أولاً ونسى أن يجريه على لسانه لما قيل له لشيء عرض له .

**قوله ( فطاف بهن )** في رواية ابن عيينة « فطاف بهن » وقد تقدم توجيهه .

**قوله ( إلا واحداً ساقطاً أحد شقيه )** في رواية شعيب « فلم يحمل منهن إلا امرأة واحدة جاءت بشق رجل » وفي رواية أيوب عن ابن سيرين « ولدت شق غلام » وفي رواية هشام عنه « نصف إنسان » وهي رواية معمر ، حكى النقاش في تفسيره أن الشق المذكور هو الجسد الذى ألتى على كرسيه ، وقد تقدم قول غير واحد من المفسرين أن المراد بالجسد المذكور شيطان وهو المعتمد ، والنقاش صاحب مناكير .

**قوله ( لو قالها لجاهدوا في سبيل الله )** في رواية شعيب « لو قال إن شاء الله » وزاد في آخره « فرساناً أجمعون » وفي رواية ابن سيرين « لو استثنى لحملت كل امرأة منهن فولدت فارساً يقاتل في سبيل الله » وفي رواية طاوس « لو قال إن شاء الله لم يحنث وكان دركاً لحاجته » كذا عند المصنف من رواية هشام بن حجير وعند أحمد ومسلم مثله من رواية معمر ، وعند المصنف من طريق معمر « وكان أرجى لحاجته » وقوله « دركاً » بفتح دالين من الإدراك وهو كقوله تعالى ﴿ لا تخاف دركاً ﴾ أى لحاقاً ، والمراد أنه كان يحصل له ما طلب ولا يلزم من إخباره صلى الله عليه وسلم بذلك في حق سليمان في هذه القصة أن يقع ذلك لكل من استثنى في أمنيته ، بل في الاستثناء رجوع الوقوع وفي ترك الاستثناء خشية عدم الوقوع وبهذا يجاب عن قول موسى للخضر ﴿ ستجدني إن شاء الله صابراً ﴾ مع قول الخضر له آخراً ﴿ ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبراً ﴾ وفي الحديث فضل فعل الخير وتعاطى أسبابه ، وأن كثيراً من المباح والملاذ يصير مستحباً بالنية والقصد . وفيه استجاب الاستثناء لمن قال سأفعل كذا ، وأن اتباع المشيئة الجين يرفع حكمها ، وهو متفق عليه بشرط الاتصال ، وسيأتى بيان ذلك في الإيمان والنذور مع بسط فيه . وقد استدلل بهذا الحديث من قال : الاستثناء إذا عقب الجين ولو تخلل بينهما شيء يسير لا يضر ، فإن الحديث دل على أن سليمان لو قال إن شاء الله عقب قول الملك له قل إن شاء الله لأفاد مع التخلل بين كلاميه بمقدار كلام الملك ، وأجاب القرطبي باحتمال أن يكون الملك قال ذلك في أثناء كلام سليمان ، وهو احتمال ممكن يسقط به الاستدلال المذكور . وفيه أن

الاستثناء لا يكون إلا باللفظ ولا يكفي فيه النية . وهو اتفاق إلا ما حكى عن بعض المالكية . وفيه ما خص به الأنبياء من القوة على الجماع الدال ذلك على صحة البنية وقوة الفحولية وكمال الرجولية مع ما هم فيه من الاشتغال بالعبادة والعلوم . وقد وقع للنبي صلى الله عليه وسلم من ذلك أبلغ المعجزة لأنه مع اشتغاله بعبادة ربه وعلومه ومعالجة الخلق كان متقللاً من المآكل والمشرب المقتضية لضعف البدن على كثرة الجماع ، ومع ذلك فكان يطوف على نسائه في ليلة بغسل واحد وهن إحدى عشرة امرأة ، وقد تقدم في كتاب الغسل ، ويقال إن كل من كان أتى لله فشهوته أشد لأن الذي لا يتقى يتفرج بالنظر ونحوه . وفيه جواز الإخبار عن الشيء ووقوعه في المستقبل بناء على غلبة الظن فإن سليمان عليه السلام جزم بما قال ولم يكن ذلك عن وحى وإلا لوقع ، كذا قيل . وقال القرطبي : لا يظن بسليمان عليه السلام أنه قطع بذلك على ربه إلا من جهل حال الأنبياء وأدبهم مع الله تعالى . وقال ابن الجوزي : فإن قيل من أين لسليمان أن يخلق من مائه هذا العدد في ليلة لا جائز أن يكون بوحى لأنه ما وقع ، ولا جائز أن يكون الأمر في ذلك إليه لأن الإرادة لله . والجواب أنه من جنس التمتي على الله والسؤال له أن يفعل والقسم عليه كقول أنس بن النضر « والله لا يكسر سنّها » ويحتمل أن يكون لما أجاب الله دعوته أن يهب له ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده كان هذا عنده من جملة ذلك فجزم به . وأقرب الاحتمالات ما ذكرته أولاً وبالله التوفيق . قلت : ويحتمل أن يكون أوحى إليه بذلك مقيداً بشرط الاستثناء فنسى الاستثناء فلم يقع ذلك لفقدان الشرط ، ومن ثم ساغ له أولاً أن يحلف . وأبعد من استدله به على جواز الحلف على غلبة الظن . وفيه جواز السهو على الأنبياء ، وأن ذلك لا يقدح في علو منصبهم ، وفيه جواز الإخبار عن الشيء أنه سيقع ومستند الخبر الظن مع وجود القرينة القوية لذلك . وفيه جواز إضمار المقسم به في اليمين لقوله « لأطوفن » مع قوله عليه السلام « لم يحنث » فدل على أن اسم الله فيه مقدر ، فإن قال أحد بجواز ذلك فالحديث حجة له بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد تقديره على لسان الشارع ، وإن وقع الاتفاق على عدم الجواز فيحتاج إلى تأويله كأن يقال لعل التللفظ باسم الله وقع في الأصل وإن لم يقع في الحكاية ، وذلك ليس بممتنع ، فإن من قال : والله لأطوفن يصدق أنه قال لأطوفن فإن اللفظ بالمركب لافظ بالمفرد ، وفيه حجة لمن قال : لا يشترط التصريح بمقسم به معين ، فمن قال أحلف أو أشهد ونحو ذلك فهو يمين وهو قول الحنفية ، وقيد المالكية بالنية ، وقال بعض الشافعية ليست بيمين مطلقاً . وفيه جواز استعمال لو ولولا ، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد عقده له المصنف في أواخر الكتاب . وفيه استعمال الكناية في اللفظ الذي يستقبح ذكره لقوله « لأطوفن » بدل قوله لأجامعن . الحديث الثالث ،

قوله ( حدثنا إبراهيم التيمي عن أبيه ) هو يزيد بن شريك .

قوله ( أى مسجد وضع أول ) تقدم التنبيه عليه في أثناء قصة إبراهيم عليه السلام . وقوله « أدركتك الصلاة » أى وقت الصلاة ، وفيه إشارة إلى المحافظة على الصلاة في أول وقتها ، ويتضمن ذلك الندب إلى معرفة الأوقات . وفيه إشارة إلى أن المكان الأفضل للعبادة إذا لم يحصل لا يترك المأمور به لفواته بل يفعل المأمور في المفضول لأنه صلى الله عليه وسلم كأنه فهم عن أبي ذر من تخصيصه السؤال عن أول مسجد وضع أنه يريد تخصيص صلاته فيه فنبه على أن إيقاع الصلاة إذا حضرت لا يتوقف على المكان الأفضل . وفيه

فضيلة الأمة المحمدية لما ذكر أن الأمم قبلهم كانوا لا يصلون إلا في مكان مخصوص وقد تقدم التنبيه عليه في كتاب التيمم . وفيه الزيادة على السؤال في الجواب لا سيما إذا كان للسائل في ذلك مزيد فائدة الحديث الرابع . قوله في الإسناد ( عن عبد الرحمن ) هو الأعرج ، وهو كذلك في نسخة شعيب عن أبي الزناد عند الطبراني .

قوله ( أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مثل ومثل الناس كمثل رجل استوقد ناراً فجعل الفراش وهذه الدواب تقع في النار ، وقال كانت امرأتان معها إبناهما ) هكذا أورده ، ومراده الحديث الثاني فإنه هو الذي يدخل في ترجمة سليمان ، وكأنه ذكر ما قبله - وهو طرف من حديث طويل - لكونه سمع نسخة شعيب عن أبي الزناد ، وهذا الحديث مقدم على الآخر ، وسمع الإسناد في السابق دون الذي يليه فاحتاج أن يذكر شيئاً من لفظ الحديث الأول لأجل الإسناد ، وقد تقدم في الطهارة للمصنف مثل هذا الصنيع فذكر من هذه النسخة بعينها حديث « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم » وذكر قبله طرفاً من حديث « نحن الآخرون السابقون » ولما ذكر في الجمعة حديث « نحن الآخرون السابقون » لم يضم معه شيئاً ، وذكر في الجهاد حديث « من أطاعني فقد أطاع الله » الحديث فقال قبله « نحن الآخرون السابقون » أيضاً ، وذكر في الديات حديث « لو طلع عليك رجل » وقدم ذلك قبله أيضاً ، لكنه أورد حديث المرأتين في الفرائض ولم يضم معه في أوله شيئاً من الحديث الآخر وكذا في بقية هذه النسخة فلم يطرده للمصنف في ذلك عمل ، وكأنه حيث ضم إليه شيئاً أراد الاحتياط ، وحيث لم يضم نبه على الجواز والله أعلم . وأما مسلم فإنه في نسخة همام عن أبي هريرة ينبه على أنه لم يسمع الإسناد في كل حديث منها فإنه يسوق الإسناد إلى أبي هريرة ثم يقول : فذكر أحاديث منها كذا وكذا . وصنيعه في ذلك حسن جداً والله أعلم .

( قلميه ) : لم أر الحديث الأول تاماً في صحيح البخاري ، وقد أورده الحميدي في « الجمع » من طريق شعيب هذه وساق المتن بتمامه وقال : إنه لفظ البخاري وإن مسلماً أخرجه من رواية مغيرة وسفيان عن أبي الزناد به ، ومن طريق همام عن أبي هريرة ، وكذلك أطلق المزني أن البخاري أخرجه في أحاديث الأنبياء ، فإن كان غنى هذا الموضع فليس هو فيه بتمامه ، وإن كان غنى موضعاً آخر فلم أره فيه . ثم وجدته في « باب الانتهاء عن المعاصي » من كتاب الرقاق ، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى .

قوله ( مثلي ) أي في دعائي الناس إلى الإسلام المنتقذ لهم من النار ومثل ما تزين لهم أنفسهم من التماهي على الباطل ( كمثل رجل إلخ ) والمراد تمثيل الحملة بالحملة لا تمثيل فرد بفرد .

قوله ( استوقد ) أي أوقد ، وزيادة السين والتاء للإشارة إلى أنه عالج إيقادها وسعى في تحصيل الآنها . ووقع في حديث جابر عند مسلم « مثل ومثلكم كمثل رجل أوقد ناراً » زاد أحمد ومسلم من رواية همام عن أبي هريرة « فلما أضاءت ما حوله » .

قوله ( فجعل الفراش ) بفتح الفاء والشين المعجمة معروف ويطلق الفراش أيضاً على غوغاء الجراد الذي يكثر ويترام . وقال في « المحكم » الفراش دواب مثل البعوض واحدها فراشه ، وقد شبه الله تعالى الناس في المحشر بالفراش المبثوث أي في الكثرة والانتشار والإسراع إلى الداعي .



**قوله ( وهذه اللواب تقع في النار )** قلت : منها البرغش والبعوض ، ووقع في حديث جابر « فجعل الجنابذ والفراش » والجنابذ جمع جنبد وهو على القلب ، والمعروف الجنابذ جمع جندب بفتح الدال وضمها والجيم مضمومة وقد تكسر ، وهو على خلقة الجراددة يصير في الليل صراً شديداً ، وقيل : إن ذكر الجراد يسمى أيضاً الجندب .

**قوله ( تقع في النار )** كذا فيه ، وإنما هو في نسخة شعيب كما أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » « وهذه اللواب التي تقع في النار تقعن فيها » قال النووي : مقصود الحديث أنه صلى الله عليه وسلم شبه المخالفين له بالفراش وتساقطهم في نار الآخرة بتساقط الفرش في نار الدنيا مع حرصهم على الوقوع في ذلك ومنعه لإياهم ، والجامع بينهما اتباع الهوى وضعف التمييز وحرص كل من الطائفتين على هلاك نفسه . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : هذا مثل كثير المعاني ، والمقصود أن الخلق لا يأتون ما يجرهم إلى النار على قصد الملكة ، وإنما يأتونه على قصد المنفعة واتباع الشهوة ، كما أن الفرش يفتح النار لا ليهلك فيها بل لما يعجبه من الضياء . وقد قيل إنها لا تبصر بحال وهو بعيد ، وإنما قيل إنها تكون في ظلمة فإذا رأت الضياء اعتقدت أنها كوة بظهر منها النور فتقصده لأجل ذلك فتحترق وهي لا تشعر . وقيل إن ذلك لضعف بصرها فتظن أنها في بيت مظلم وأن السراج مثلاً كوة فترى بنفسها إليه وهي من شدة طيراتها تجاوزه فتقع في الظلمة وترجع إلى أن تحترق . وقيل إنها تتضرر بشدة النور فتقصد إطفاءه فلشدة جهلها تورط نفسها فيما لا قدرة لها عليه ، ذكر مغلطاي أنه سمع بعض مشايخ الطب يقوله . وقال الغزالي : « التمثيل وقع على صورة الإكباب على الشهوات من الإنسان بإكباب الفرش على التهافت في النار ، ولكن جهل الآدمي أشد من جهل الفرش » لأنها باغترارها بظواهر الضوء إذا احترقت انتهى عذابها في الحال ، والآدمي يبقى في النار مدة طويلة أو أبداً والله المستعان .

**قوله ( وقال كانت امرأتان )** ليس في سياق البخاري تصريح برفعه ، وهو مرفوع عن أبي إيمان عن شعيب في أواخر كتاب الفرائض أورده هناك ، وكذا هو في نسخة شعيب عند الطبراني وغيره ، وفي رواية النسائي من طريق علي بن عياش عن شعيب « حدثني أبو الزناد مما حدثه عبد الرحمن الأعرج مما ذكر أنه سمع أبا هريرة يحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : بينا امرأتان » . قلت : ولم أقف على اسم واحدة من هاتين المرأتين ولا على اسم واحد من إثنين في شيء من الطرق .

**قوله ( فتحاكما )** في رواية الكشميني « فتحاكما » وفي نسخة شعيب « فاختصما » .

**قوله ( ففضى به للكبرى إلخ )** قيل كان ذلك على سبيل الفتيا منها لا الحكم ، ولذلك ساغ لسليمان أن ينقضه . وتعبه القرطبي بأن في لفظ الحديث أنه قضى بأنها تحاكما ، وبأن فتيا النبي وحكمه سواء في وجوب تنفيذ ذلك . وقال الداودي : إنما كان منها على سبيل المشاورة فوضح لدواد صحة رأى سليمان فأعضاه . وقال ابن الجوزي : استويا عند داود في اليد ، فقدم الكبرى للسنة . وتعبه القرطبي وحكى أنه قيل كان من شرع داود أن يحكم للكبرى قال : وهو فاسد لأن الكبرى والصغرى وصف طردى كالطول والقصر والسواد والبياض ولا أثر لشيء من ذلك في الترجيح ، قال : وهذا مما يكاد يقطع بفساده . قال : والذي ينبغي أن يقال إن داود عليه السلام قضى به للكبرى لسبب اقتضى به عنده ترجيح قولها ، إذ لا بينة لواحدة منها ، وكونه لم

يعين في الحديث اختصاراً لا يلزم منه عدم وقوعه ، فيحتمل أن يقال : إن الرلد الباقي كان في يد الكبرى وعجزت الأخرى عن إقامة البينة قال : وهذا تأويل حسن جار على القواعد الشرعية وليس في السياق ما يأباه ولا يمنع ، فإن قيل فكيف ساغ لسليان نقض حكمه ، فالجواب أنه لم يعمد إلى نقض الحكم ، وإنما احتال بحيلة لطيفة أظهرت ما في نفس الأمر ، وذلك أنها لما أخبرتا سليان بالقصة فدعا بالسكين ليشقه بينهما ، ولم يعزم على ذلك في الباطن ، وإنما أراد استكشاف الأمر ، فحصل مقصوده لذلك لجزع الصغرى الدال على عظيم الشفقة ، ولم يلتفت إلى إقرارها بقولها هو ابن الكبرى لأنه علم أنها آثرت حياته ، فظهر له من قرينة شفقة الصغرى وعدمها في الكبرى — مع ما انضاف إلى ذلك من القرينة الدالة على صدقها — ما هجم به على الحكم للصغرى . ويحتمل أن يكون سليان عليه السلام ممن يسوغ له أن يحكم بعلمه ، أو تكون الكبرى في تلك الحالة اعترفت بالحق لما رأت من سليان الجذ والعزم في ذلك . ونظير هذه القصة ما لو حكم حاكم على مدع منكر يمين ، فلما مضى ليحلفه من المنكر ما اقتضى إقراره بما أراد أن يحلف على جحدته ، فلمنه والحالة هذه يحكم عليه بإقراره سواء كان ذلك قبل اليمين أو بعدها ، ولا يكون ذلك من نقض الحكم الأول ، ولكن من باب تبدل الأحكام بتبدل الأسباب . وقال ابن الجوزي : استببط سليان لما رأى الأمر محتملاً فأجاد ، وكلاهما حكم بالاجتهاد ، لأنه لو كان داود حكم بالنص لما ساغ لسليان أن يحكم بخلافه . ودلت هذه القصة على أن الفطنة والفهم موهبة من الله لا تتعاق بكبر سن ولا صغره . وفيه أن الحق في جهة واحدة ، وأن الأنبياء يسوغ لهم الحكم بالاجتهاد وإن كان وجود النص ممكناً لديهم بالوحي ، لكن في ذلك زيادة في أجورهم ، ولعصمتهم من الخطأ في ذلك إذ لا يقرون لعصمتهم على الباطل . وقال النووي : إن سليان فعل ذلك تحيلاً على إظهار الحق ، فكان كما لو اعترف المحكوم له بعد الحكم أن الحق لخصمه . وفيه استعمال الحيل في الأحكام لاستخراج الحقوق ، ولا يتأتى ذلك إلا بمزيد الفطنة وممارسة الأحوال .

**قوله ( لا تفعل يرحمك الله )** وقع في رواية مسلم والإسماعيلي من طريق ورقاء عن أبي الزناد « لا ، يرحمك الله » قال القرطبي ينبغي على هذه الرواية أن يقف قليلاً بعد « لا » حتى يتبين للسامع أن الذي بعده كلام مستأنف ، لأنه إذا وصله بما بعده يتوهم السامع أنه دعا عليه وإنما هو دعاء له ، ويزول الإبهام في مثل هذا بزيادة واو كأن يقول : لا يرحمك الله . وفيه حجة لمن قال : إن الأم تستحلق ، والمشهور من مذهب مالك والشافعي أنه لا يصح ، وقد تعرض المصنف لذلك في أواخر كتاب الفرائض ، ويأتي البحث فيه هناك إن شاء الله تعالى .

**قوله ( قال أبو هريرة )** يعني بالإسناد إليه وليس تعليقاً ، وقد وقع كذلك في رواية الإسماعيلي من طريق ورقاء عن أبي الزناد ، والمندية مثلثة الميم قبل للسكين ، ذلك لأنها تقطع مدى حياة الحيوان ، والسكين تذكر وتؤث ، قيل لها ذلك لأنها تسكن حركة الحيوان .

**باب قول الله عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ ﴾** إلى قوله : ﴿ عَظِيمٌ ﴾ ، ﴿ يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾ إلى : ﴿ فَخُورٍ ﴾ . ﴿ تُصْعَقُ ﴾ : الإعراض بالوجه .

[٣٤٢٨]

٣٣١٤- نا أبو الوليد قال نا شعبة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال :  
لَمَّا نَزَلَتْ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ قَالَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : أَيْنَا لَمْ  
يَلْبِسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ ؟ فَنَزَلَتْ : ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ .

[٣٤٢٩]

٣٣١٥- نا إسحاق قال أنا عيسى بن يونس قال نا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن  
عبد الله قال : لَمَّا نَزَلَتْ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَقَالُوا : يَا  
رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَيْنَا لَا يَظْلَمُ نَفْسَهُ ؟ فَقَالَ : ذَلِكَ ، إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ ، أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ لِقِمَانُ لَابْنِهِ  
وَهُوَ يَعِظُهُ : ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ .

**قوله ( باب قول الله تعالى : ولقد آتينا لقمان الحكمة - إلى قوله - عظيم )** اختلف في لقمان فقيل  
كان حبشياً ، وقيل كان نوبياً . واختلف هل كان نبياً ؟ قال السهيلي : كان نوبياً من أهل أيلة ، واسم أبيه عتقا  
ابن شيرون . وقال غيره هو ابن باعور بن ناجر بن أزر فهو ابن أخى إبراهيم . وذكر وهب في « المبتدأ » أنه  
كان ابن أخت أيوب ، وقيل ابن خالته . وروى الثوري في تفسيره عن أشعث عن عكرمة عن ابن عباس  
قال : كان لقمان عبداً حبشياً نجاراً . وفي « مصنف ابن أبي شيبة » عن خالد بن ثابت الربيعي أحد التابعين مثله ،  
وحكى أبو عبيد البكري في « شرح الأمالي » أنه كان مولى لقوم من الأزد ، وروى الطبري من طريق يحيى بن  
سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب كان لقمان من سودان مصر ذو مشافر ، أعطاه الله الحكمة ومنعه النبوة .  
وفي « المستدرک » بإسناد صحيح عن أنس قال : كان لقمان عند داود وهو يسرد الدرع ، فجعل لقمان يتعجب  
ويريد أن يسأله عن فائدته فتمنعه حكيمته أن يسأل . وهذا صريح في أنه عاصر داود عليه السلام . وقد ذكره  
ابن الجوزي في « التلخيص » بعد إبراهيم قبل إسماعيل وإسحق والصحيح أنه كان في زمن داود . وقد أخرج  
الطبري وغيره عن مجاهد أنه كان قاضياً على بني إسرائيل زمن داود عليه السلام ، وقيل إنه عاش ألف  
سنة ، نقل عن ابن إسحق وهو غلط ممن قاله ، وكأنه اختلط عليه بلقمان بن عاد وقيل إنه كان يفتى قبل بعث  
داود ، وأغرب الواقدي فزعم أنه كان بين عيسى ونبينا عليها الصلاة والسلام ، وشبهته ما حكاه أبو عبيدة  
البكري أنه كان عبداً لبني الحسحاس بن الأزد والأكثر أنه كان صالحاً . قال شعبة عن الحكم عن مجاهد كان  
صالحاً ولم يكن نبياً ، وقيل : كان نبياً أخرجه ابن أبي حاتم وابن جرير من طريق إسرائيل عن جابر عن عكرمة .  
قلت : وجابر هو الجعفي ضعيف ، ويقال إن عكرمة تفرد بقوله كان نبياً ، وقيل كان لرجل من بني  
إسرائيل فاعتمه وأعطاه مالا يتجر فيه . وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن بشر عن قتادة أن لقمان خير  
بين الحكمة والنبوة فاختر الحكمة ، فسل عن ذلك فقال : خفت أن أضعف عن حمل أعباء النبوة . وفي  
سعيد بن بشر ضعيف ، وقد روى سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله تعالى ﴿ ولقد آتينا لقمان الحكمة ﴾  
قال التفقه في الدين ولم يكن نبياً ، وقد تقدم تفسير المراد بالحكمة في أوائل كتاب العلم في شرح حديث ابن

عباس « اللهم علمه الحكمة » وقيل كان خياطاً وقيل نجاراً . وقوله ﴿ وإذ قال لقمان لابنه ﴾ قال السهيلي : اسم ابته : باران بموحدة وراء مهملة ، وقيل فيه بالدال في أوله ، وقيل اسمه أنعم ، وقيل شكور وقيل بابلي .

قوله ( ولا تصعر : الإعراض بالوجه ) هو تفسير لقوله تعالى ﴿ ولا تصغر خدك للناس ﴾ وهو تفسير عكرمة أورده عنه الطبري ، وأورد من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ ولا تصغر خدك للناس ﴾ : لا تتكبر عليهم ، قال الطبري : أصل الصعر - يعني بالمهملتين - داء يأخذ الإبل في أعناقها حتى تلفت أعناقها عن رعوسها ، فيشبه به الرجل المتكبر المعرض عن الناس انتهى . وقوله ﴿ تصعر ﴾ هي قراءة عاصم وابن كثير وأبي جعفر ، وقال أبو عبيدة في « القراءات » له : حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن أنه قرأها كذلك وقرأها الباقر « تصاعر » قال أبو عبيدة والأول أحب إلى لما في الثانية من المفاعلة ، والغالب أنه من اثنين ، وتكون الأولى التثنية في اجتناب ذلك . وقال الطبري : القراءتان مشهورتان ومعناها صحيح والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود في نزول قوله تعالى ﴿ الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ﴾ وسيأتي شرحه في تفسير الأنعام أورده من وجهين ، وإسحق شيخه في الطريق الثانية هو ابن راهويه وبذلك جزم أبو نعيم في « المستخرج » .

## باب

قال مجاهد : ﴿ فَعَزَّزْنَا ﴾ : شَدَدْنَا . وقال ابن عباس : ﴿ طَائِرُكُمْ ﴾ : مصائبكم .

قوله ( باب واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية الآية . فعززنا ، قال مجاهد : شددنا ، وقال ابن عباس طائركم : مصائبكم ) أما قول مجاهد فوصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عنه بهذا ، وأما قول ابن عباس فوصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه به . والقرية المراد بها أنطاكية فيما ذكر ابن إسحق ووهب في « المبتدأ » ولعلها كانت مدينة بالقرب من هذه الموجودة ، لأن الله أخبر أنه أهلك أهلها ، وليس لذلك أثر في هذه المدينة الموجودة الآن ، ولم يذكر المصنف في ذلك حديثاً مرفوعاً ، وقد روى الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً « السبق ثلاثة يوشع إلى موسى ، وصاحب يس إلى عيسى ، وعلى إلى محمد صلى الله عليه وسلم » وفي إسناده حسين بن حسين الأشقر وهو ضعيف فإن ثبت دل على أن القصة كانت في زمن عيسى أو بعده ، وصنيع المصنف يقتضي أنها قبل عيسى . وروى ابن إسحق في المبتدأ ، عن أبي طوالة عن كعب الأحبار أن اسم صاحب يس حبيب النجار ، وروى الثوري في تفسيره عن عاصم عن أبي مجلز قال : كان اسمه حبيب ابن برى ، وعن حبيب بن بشر عن عكرمة عن ابن عباس : هو حبيب النجار ، وعن السدي كان قصاراً وقيل كان إسكافاً . قال ابن إسحق واسم الرسل الثلاثة صادق وصديق وشلوم ، وقال ابن جريج عن وهب ابن سليمان عن شعيب الجبلي بالجيم والموحدة والمهمز بلا مد : كان اسم الرسولين شمعون ويوحنا واسم الثالث بولص . وعن قتادة : كانوا رسلاً من قبل المسيح . والله أعلم .

قوله: ﴿ذَكَرَ رَحْمَتَ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكْرِيَّا﴾ إلى قوله: ﴿لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا﴾. قال ابن عباس: مثلاً. يقال: ﴿رَضِيًّا﴾: مرضياً. ﴿عَتِيًّا﴾: عصياً، عتاً يعتو. ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عَتِيًّا﴾ إلى قوله: ﴿ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ يقال: صحيحاً ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾. ﴿فَأَوْحَى﴾: فأشار. ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ إلى: ﴿يَوْمَ يُنْعَثُ حَيًّا﴾. ﴿حَفِيًّا﴾: لطيفاً. ﴿عَاقِرًا﴾: الذكر والأنثى سواء.

[٣٤٣٠] ٣٣١٦- فاهدية بن خالد قال نا همام بن يحيى قال نا قتادة عن أنس بن مالك عن مالك ابن صعصعة أن نبي الله صلى الله عليه حدّثهم عن ليلة أُسري: «ثمَّ صعدَ حتّى أتى السماءَ الثانيةَ، فاستفتح، قيل: من هذا؟ قال: جبريلُ، قيل: ومن معك؟ قال: محمدٌ. قيل: وقد أُرسلَ إليه؟ قال: نعم. فلَمَّا خلصتُ فإذا يحيى وعيسى وهما ابنا خالة. قال: هذا يحيى وعيسى فسَلَّم عليهما، فسَلَّمْتُ، فردا، ثمَّ قالا: مرحباً بالأخ الصالح والنبي الصالح».

قوله (باب قول الله تعالى: ذكر رحمة ربك عبده زكريا - إلى قوله - لم نجعل له من قبل سمياً) في زكريا أربع لغات: المد والقصر وحذف الألف مع تخفيف الياء وفيه تشديدها أيضاً وحذفها، وقال الجوهري: لا يصرف مع المد والقصر.

قوله (قال ابن عباس: مثلاً) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿هل تعلم له سمياً﴾ يقول: هل تعلم له مثلاً أو شياً، ومن طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس في قوله ﴿لم نجعل له من قبل سمياً﴾ قال: لم يسم يحيى قبله غيره، وأخرجه الحاكم في «المستدرک». قوله (يقال رَضِيًّا: مرضياً) حكاه الطبري قال: مرضياً ترضاه أنت وعبادك.

قوله (عتياً: عصياً، عتاً يعتو) كذا فيه بالصاد المهملة والصواب بالسین، وروى الطبري بإسناد صحيح عن ابن عباس قال «ما أدرى أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ عتياً أو عسياً» وقال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿وقد بلغت من الكبر عتياً﴾: كل مبالغ من كبر أو كفر أو فساد فقد عتاً يعتو عتياً.

قوله (ثلاث ليالٍ سويًا ويقال صحيحاً) هو قول عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أخرجه ابن أبي حاتم عنه قال في قوله ﴿ثلاث ليالٍ سويًا﴾ وأنت صحيح، فحبس لسانه فكان لا يستطيع أن يتكلم وهو يقرأ التوراة ويسبح ولا يستطيع أن يكلم الناس، أخرجه ابن أبي حاتم من طريقه، وأخرج من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال: اعتقل لسانه من غير مرض.

قوله (فأوحى: فأشار) هو قول محمد بن كعب ومجاهد وغير واحد أخرجه ابن أبي حاتم عنهم

قوله ( حفيّا : لطيفاً ) هو قول ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ إنه كان بي حفيّا ﴾ أى محتفياً ، يقال تحفيت بفلان .

قوله ( عاقراً ، الذكور والأنثى سواء ) قال أبو عبيدة العاقر التى لا تلد ، والعاقر الذى لا يلد ، قال عامر بن الطفيل :

لبس الفتى إن كنت أعور عاقراً جباناً فما عذرى لدى كل محضر  
وقال أيضاً : لفظ الذكر فيه مثل لفظ الأنثى . قال الثعلبى : ولد يحيى وعمّر زكريا مائة وعشرون سنة وقيل تسعين وقيل إثنين وتسعين وقيل مائة إلا ستين وقيل إلا سنة ، ثم أورد المصنف طرفاً من حديث الإسراء من رواية أنس عن مالك بن صعصعة والغرض منه ذكر يحيى بن زكريا ، وقال فيه وفى عيسى بن مريم إنهما ابنا خالة ، وزكريا هو ابن أدن ويقال ابن شبوى ويقال ابن بارخيا ويقال ابن أبي ابن بارخيا ، ومريم بنت عمران بن ناشى ، وهما من ذرية سليمان بن داود عليها السلام ، واسم أم مريم حنة بمهمله ونون بنت فاقود واسم أختها والدة يحيى إيشاع قال ابن إسحق فى « المبتدأ » كانت حنا عند عمران وأختها عند زكريا وكانت حنة أمسك عنها الولد ثم حملت بمريم فأت عمران وهى حامل . وروى ابن أبي حاتم من طريق عبد الرحمن بن القاسم : سمعت مالك بن أنس يقول : بلغنى أن عيسى بن مريم ويحيى بن زكريا كانا حملهما جميعاً ، فبلغنى أن أم يحيى قالت لمريم : إنى أرى ما فى بطنى يسجد لما فى بطنك ، قال مالك : أراه لفضل عيسى على يحيى . وقال الثعلبى : ولد يحيى قبل عيسى بستة أشهر . واختلف فى قوله ﴿ وآتيناه الحكم صبياً ﴾ فقيل نبيّ . وهو ابن تسع سنين وقيل أقل من ذلك ، والمراد بالحكم الفهم فى الدين ، قال ابن إسحق : كان زكريا وابنه آخر من بعث من بنى إسرائيل قبل عيسى وقال أيضاً : أراد بنو إسرائيل قتل زكريا ففر منهم ، فر بشجرة فانفلقت له فدخل فيها فالتأمت عليه ، فأخذ الشيطان بهدبة ثوبه فأرأوا فوضعوا المنشار على الشجرة فنشروها حتى قطعوه من وسطه فى جوفها . وأما يحيى فقتل بسبب امرأة أراد ملكهم أن يتزوجها ، فقال له يحيى : إنها لا تحمل لك لكونها كانت بنت امرأته ، فتوصلت إلى الملك حتى قتل يحيى ، قال ابن إسحق : كان ذلك قبل أن يرفع عيسى . وروى أصل هذه القصة الحاكم فى « المستدرک » من حديث عبد الله ابن الزبير ، وروى أيضاً من حديث ابن عباس أن دم يحيى كان يفور حتى قتل عليه بختنصر من بنى إسرائيل سبعين ألفاً فسكن .

قوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ . و﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ إلى : ﴿ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ .

وقال ابن عباس : ﴿ وَآلَ عِمْرَانَ ﴾ . المؤمنون من آل إبراهيم وآل عمران وآل ياسين وآل

محمد . يقول : ﴿ إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ ﴾ وهم المؤمنون . ويقال : ( آل يعقوب ) . إذا صغروا ( آل ) ردوهُ إلى الأصل قالوا : أهيل .

[٣٤٣١]

٣٣١٧- فا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال حدثني سعيد بن المسيب قال : قال أبو هريرة : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « ما من بني آدم مولود إلا يمسه الشيطان حين يولد فيستهل صارخاً من مس الشيطان ، غير مريم وابنها » . ثم يقول أبو هريرة : ﴿ وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ .

قوله ( باب قول الله تعالى : ﴿ واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكانا شرقياً ﴾ ) وقوله ﴿ إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة ﴾ وقوله ﴿ أن الله اصطفى آدم ونوحاً ﴾ هذه الترجمة معقودة لأخبار مريم عليها السلام ، وقد قدمت شيئاً من شأنها في الباب الذي قبله . ومريم بالسريانية الخادم ، وسميت به والددة عيسى فامتنع الصرف للتأنيث والعلمية ، ويقال إن مريم بلسان العرب من تكثر من زيارة الرجال من النساء ، كالزير وهو من يكثر زيارة النساء واستشهد من زعم هذا بقول رؤية « قلت لزير لم تصله مريمه » حكاه أبو حبان في تفسير سورة البقرة ، وفيه نظر .

قوله ( قال ابن عباس : وآل عمران المؤمنون من آل إبراهيم وآل عمران وآل ياسين وآل محمد صلى الله عليه وسلم يقول : إن أولى الناس بإبراهيم الذين اتبعوه ، وهم المؤمنون ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وحاصله أن المراد بالاصطفاء بعض آل عمران وإن كان اللفظ عاماً فالمراد به الخصوص قوله ( ويقال آل يعقوب أهل يعقوب ، إذا صغروا آل ردوه إلى الأصل قالوا أهيل ) اختلف في « آل » فقيل أصله أهل فقلت الهاء همزة بدليل ظهور ذلك في التصغير وهو يرد الأشياء إلى أصلها ، وهذا قول سيويو والجمهور ، وقيل أصله أول من آل يثول إذا رجع لأن الإنسان يرجع إلى أهله ، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً ، وتصغيره على أويل .

قوله ( عن الزهري قال حدثني سعيد بن المسيب ) كذا قال أكثر أصحاب الزهري ، وقال السدي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أخرجه الطبري .

قوله ( ما من بني آدم مولود إلا يمسه الشيطان حين يولد ) في رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة الماضية في « باب صفة إبليس » بيان المس المذكور لفظه « كل بني آدم يطعن الشيطان في جنبه بأصبعه حين يولد ، غير عيسى بن مريم ذهب يطعن فطعن في الحجاب » أي في المشيمة التي فيها الولد قال القرطبي : هذا الطعن من الشيطان هو ابتداء التسليط ، فحفظ الله مريم وابنها منه ببركة دعوة أمها حيث قالت ﴿ إِنِّي أُعِيدُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ ولم يكن لمريم ذرية غير عيسى . ووقع في رواية معمر عن الزهري عند مسلم « إلا نخسه الشيطان » بنون وخاء معجمة ثم مهمل .

قوله ( فيستهل صارخاً من مس الشيطان ) في رواية معمر المذكورة « من نخسه الشيطان » أي سبب صراخ الصبي أول ما يولد الألم من مس الشيطان إياه ، والاستهلال الصياح .

**قوله ( غير مريم وابنها )** تقدم في « باب إبليس » بذكر عيسى خاصة فيحتمل أن يكون هذا بالنسبة إلى المس وذاك بالنسبة إلى الطعن في الجنب ، ويحتمل أن يكون ذاك قبل الإعلام بما زاد ، وفيه بعد لأنه حديث واحد ، وقد رواه خلاص عن أبي هريرة بلفظ « كل بني آدم قد طعن الشيطان فيه حين ولد ، غير عيسى وأمه جعل الله دون الطعنة حجاباً فأصاب الحجاب ولم يصبهما » والذي يظهر أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، والزيادة من الحفاظ مقبولة ، وأما قول بعضهم يحتمل أن يكون من العطف التفسيري والمقصود الابن كقولك أعجبنى زيد وكرمه فهو تعسف شديد .

**قوله ( ثم يقول أبو هريرة : وإنى أعينها بك الخ )** فيه بيان لأن في رواية أبي صالح عن أبي هريرة إدراجاً وأن تلاوة الآية موقوفة على أبي هريرة .

## باب

﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ ﴾ إلى قوله : ﴿ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾

يقال : ﴿ يَكْفُلُ ﴾ : يَضُمُّ . كَفَّلَهَا : ضَمَّهَا : مخففة ، ليس من كفالة الديون وشبهها .

٣٣١٨ - فا أحمد بن أبي رجاء قال نا النضر عن هشام قال أخبرني أبي قال : سمعتُ عبد الله بن جعفر قال سمعتُ علياً يقول : سمعتُ النبي صلى الله عليه يقول : « خيرُ نسائها مريم ابنة عمران ، وخيرُ نسائها خديجة » . [٣٤٣٢]

[الحديث ٣٤٣٢ - طرفه في : ٣٨١٥] .

**قوله ( باب وإذا قالت الملائكة : يا مريم إن الله اصطفاك - الآية إلى قوله - )** ﴿ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ ، يقال يكفل يضم كفلاً ضمها مخففة ليس من كفالة الديون وشبهها ) أشار بقوله « مخففة » إلى قراءة الجمهور ، وقرأها الكوفيون « كفلاً » بالتشديد أى كفلاً الله زكريا ، وفي قراءتهم زكريا بالقصر إلا أن أبا بكر بن عياش قرأه بالمد فاحتاج إلى أن يقرأ زكرياء . بفتح الهزرة ، وقال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكْرِيَا ﴾ يقال كفلاً بفتح الفاء وكسرهما أى ضمها ، وفي قوله ﴿ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ أى يضم انتهى . وكسر الفاء هو في قراءة بعض التابعين واستدل بقوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ ﴾ على أنها كانت نية وليس بصريح في ذلك ، وأيد بذكرها مع الأنبياء في سورة مريم ، ولا يمنع وصفها بأنها صديقة فقد وصف يوسف بذلك . وقد نقل عن الأشعري أن في النساء عدة نيات ، وحصرهن ابن حزم في ست : حواء وسارة وهاجر وأم موسى وآسية ومريم ، وأسقط القرطبي سارة وهاجر ، ونقله في « الممهد » عن أكثر الفقهاء . وقال القرطبي : الصحيح أن مريم نبية . وقال عياض : الجمهور على خلافه ونقل النووي في « الأذكار » أن الإمام نقل الإجماع على أن مريم ليست نبية . وعن الحسن : ليس في



النساء نبيه ولا في الجن . وقال السبكي الكبير : لم يصح عندي في هذه المسألة شيء ، ونقله السهيلي في آخر « الروض » عن أكثر الفقهاء .

**قوله (حدثنا النضر)** هو ابن شميل ، وهشام هو ابن عروة بن الزبير ، وعبد الله بن جعفر أي ابن أبي طالب . قال الدارقطني : رواه أصحاب هشام بن عروة عنه هكذا ؛ وخالفهم ابن جريج وابن إسحق فروياه عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن جعفر زاد في الإسناد عبد الله بن الزبير ، والصواب إسقاطه ، والله أعلم .

**قوله (خير نسائها مريم)** أي نساء أهل الدنيا في زمانها ، وليس المراد أن مريم خير نسائها لأنه يصير كقولهم زيد أفضل لإخوانه ، وقد صرحوا بمنعه ، فهو كما لو قيل فلان أفضل الدنيا . وقد رواه النسائي من حديث ابن عباس بلفظ « أفضل نساء أهل الجنة » فعلى هذا فالمعنى خير نساء أهل الجنة مريم ، وفي رواية « خير نساء العالمين » وهو كقوله تعالى ﴿ واصطفاك على نساء العالمين ﴾ وظاهره أن مريم أفضل من جميع النساء وهذا لا يمتنع عند من يقول إنها نبيه وأما من قال ليست بنبيه فيحمله على عالمي زمانها ، وبالأول جزم الزجاج وجماعة واختاره القرطبي ؛ ويحتمل أيضا أن يراه نساء بني إسرائيل أو نساء تلك الأمة أو « من » فيه مضمرة والمعنى أنها من جملة النساء الفاضلات ، ويدفع ذلك حديث أبي موسى المتقدم بصيغة الحصر أنه لم يكمل من النساء غيرها وغير آسية .

**قوله (وغير نسائها خديجة)** أي نساء هذه الأمة ، قال القاضي أبو بكر بن العربي : خديجة أفضل نساء الأمة مطلقاً لهذا الحديث ، وقد تقدم في آخر قصة موسى حديث أبي موسى في ذكر مريم وآسية وهو يقتضي فضلها على غيرهما من النساء ، ودل هذا الحديث على أن مريم أفضل من آسية وأن خديجة أفضل نساء هذه الأمة ، وكأنه لم يتعرض في الحديث الأول لنساء هذه الأمة حيث قال : ولم يكمل من النساء ، أي من نساء الأمم الماضية ، إلا إن حملنا الكمال على النبوة فيكون على إطلاقه . وعند النسائي بإسناد صحيح عن ابن عباس « أفضل نساء أهل الجنة خديجة وفاطمة ومريم وآسية » وعند الترمذي بإسناد صحيح عن أنس « حسبك من نساء العالمين » فذكرهن . وللحاكم من حديث حذيفة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه ملك فبشره أن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة » وسأني مزيد لذلك في ترجمة خديجة من مناقب الصحابة .

قوله تعالى : (١) ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ إلى قوله : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ . ﴿ يُبَشِّرُكِ ﴾ : ويُبَشِّرُكِ واحد . ﴿ وَجِيهًا ﴾ : شريفاً . وقال إبراهيم : المسيح الصديق . وقال مجاهد : الكهل الحليم . والأكمة من يُبصر بالنهار ولا يُبصر بالليل . وقال غيره : من يولد أعمى .

(١) قال ابن حجر في الفتح (٦-٥٤٤) : وقع في رواية أبي ذر زيادة واو في أول هذه الآية وهو غلط ، وإنما وقعت

الواو في أول الآية التي قبلها وأما هذه فبغير واو . أ.هـ. عبد القادر شيبه الحمد .

٣٣١٩- فأَدمُ قالَ نا شعبةُ عن عمرو بن مرة قالَ : سمعتُ مرةَ الهمداني يُحدثُ عن أبي موسى الأشعريُّ قالَ : قالَ النبيُّ صلى الله عليه : «فضلُ عائشةَ على النساءِ كفضلِ الشريدِ على سائرِ الطعامِ . كَمُلَ من الرجالِ كثيرٌ ، ولم يَكْمُلْ من النساءِ إلا مريمُ بنتُ عمرانَ وآسيةُ امرأةُ فرعون» . [٣٤٣٣]

٣٣٢٠- وقال ابنُ وهبٍ أخبرني يونسُ عن ابنِ شهابٍ قالَ نبي سعيْدُ بنُ المسيَّبِ أنَّ أباهريرةَ قالَ : سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه يقولُ : «نساءُ قريشٍ خيرُ نساءِ ركبْنِ الإبلَ : أحناه على طفلٍ ، وأرعاهُ على زوجٍ في ذاتِ يده» . يقولُ أبوهريرةُ على إثرِ ذلكَ : ولمْ تركبْ مريمُ بنتُ عمرانَ بغيراً قطُّ . [٣٤٣٤]

تابعه ابنُ أخي الزُّهريِّ وإسحاقُ الكلبيُّ عن الزُّهري .

[الحديث ٣٤٣٤- طرفاه في : ٥٠٨٢ ، ٥٣٦٥ .]

**قوله ( باب قول الله تعالى : إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم )** وقع في رواية أبي زر بزيادة واو في أول هذه الآية وهو غلط ، وإنما وقعت الواو في أول الآية التي قبلها وأما هذه فبغير واو .

**قوله ( يبشرك ويبشرك واحد )** يعني بفتح أوله وسكون الموحدة وضم المعجمة ، وبضم أوله وفتح الموحدة وتشديد المعجمة ، والأولى وهي بالتخفيف قراءة يحيى بن وثاب وحزمة والكسائي ، والبشير هو الذي يخبر المرء بما يسره من خير ، وقد يطلق في الشر مجازاً .

**قوله ( وجيباً )** أى ( شريفاً ) قال أبو عبيدة : الوجيه الذى يشرف وتوجهه الملوك أى تشرفه وانتصب قوله « وجيباً » على الحال .

**قوله وقال إبراهيم : المسيح الصديق )** وصله سفيان الثوري في تفسيره رواية أبي حذيفة موسى ابن مسعود عنه عن منصور عن إبراهيم هو النخعي قال : المسيح الصديق . قال الطبري : مراد إبراهيم بذلك أن الله مسحه فطهره من الذنوب ، فهو فاعل بمعنى مفعول . قلت : وهذا بخلاف تسمية الدجال المسيح فإنه فاعل بمعنى فاعل يقال إنه سمي بذلك لكونه يمسح الأرض وقيل سمي بذلك لأنه ممسوح العين فهو بمعنى مفعول ، قيل في المسيح عيسى أيضاً إنه مشتق من مسح الأرض لأنه لم يكن يستقر في مكان ، ويقال سمي بذلك لأنه كان لا يمسح ذا عاهة إلا برئ ، وقيل لأنه مسح بدهن البركة مسحه زكريا وقيل يحيى وقيل لأنه كان ممسوح الأخصيين ، وقيل لأنه كان بخيلاً يقال : مسحه الله أى خلقه خلقاً حسناً ومنه قولهم به مسحة من جمال . وأغرب الداودي فقال لأنه كان يلبس المسوح .

**قوله ( وقال مجاهد : الكهل الحليم )** وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله

﴿ وكهلا ومن الصالحين ﴾ قال : الكهل الحليم انتهى ، وقد قال أبو جعفر النحاس : إن هذا لا يعرف في اللغة ، وإنما الكهل عندهم من ناهز الأربعين أو قاربها ، وقيل من جاوز الثلاثين وقيل ابن ثلاث وثلاثين انتهى . والذي يظهر أن مجاهد أفسره بلازمه الغالب ، لأن الكهل غالباً يكون فيه وقار وسكينة ، وقد اختلف أهل العربية في قوله ﴿ وكهلا ﴾ هل هو معطوف على قوله ﴿ وجيباً ﴾ أو هو حال من الضمير في يكلمهم صغيراً وكهلاً ، وعلى الأول يتجه تفسير مجاهد .

**قوله ( الأكمة من يبصر بالنهار ولا يبصر بالليل ، وقال غيره من يولد أعمى )** أما قول مجاهد فوصله الفريابي أيضاً ، وهو قول شاذ تفرد به مجاهد ، والمعروف أن ذلك هو الأعشى . وأما قول غيره فهو قول الجمهور وبه جزم أبو عبيدة وأخرجه الطبري عن ابن عباس ، وروى عبد بن حميد عن طريق سعيد عن قتادة : كنا نتحدث أن الأكمة الذي يولد وهو مضموم العين . ومن طريق عكرمة : الأكمة الأعمى . وكذا رواه الطبري عن السدي ، وعن ابن عباس أيضاً ، وعن الحسن ونحوهم ، قال الطبري : الأشبه بتفسير الآية قول قتادة ، لأن علاج مثل ذلك لا يدعيه أحد ، والآية سقت لبيان معجزة عيسى عليه السلام ، فالأشبه أن يعمل المراد عليها ويكون أبلغ في إثبات المعجزة والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديثين . أحدهما حديث أبي موسى الأشعري في فضل مريم وآسية ، وقد تقدم شرحه في آخر قصة موسى عليه السلام . ثانيهما حديث أبي هريرة في فضل نساء قريش .

**قوله ( وقال ابن وهب الخ )** وصله مسلم عن حرمة عن ابن وهب ، وكذلك أخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن حرمة ، وسيأتي للمصنف موصولاً من وجه آخر عن ابن وهب في النكاح ، قال القرطبي : هذا تفضيل لنساء قريش على نساء العرب خاصة ، لأنهم أصحاب الإبل غالباً ، وسيأتي بقية شرحه في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى .

**قوله ( أحناء )** أشفقه ، حتى يحنو ويحنى من الثلاثي ، وأحنى يحنى من الرباعي : أشفق عليه وعطف ، والحنانية التي تقوم بولدها بعد موت الأب ، قال : وحنن المرأة على ولدها إذا لم تزوج بعد موت الأب . قال ابن التين : فإن تزوجت فليست بحانية . قال الحسن في الحنانة التي لها ولد ولا تزوج . وفي بعض الكتب أحنى بتشديد النون والتنون حكاه ابن التين وقال : لعله مأخوذ من الحنان بفتح وتخفيف وهو الرحمة ، وحنن المرأة إلى ولدها وإلى زوجها سواء كان بصوت أم لا ، ومن الذي بالصوت حنين الجذع وأصله ترجيع صوت الناقة على أثر ولدها ، وكان القياس أحناءن لكن جرى لسان العرب بالإفراد ، وقوله « ولم تتركب مريم بعيراً قط » إشارة إلى أن مريم لم تدخل في هذا التفضيل بل هو خاص بمن يركب الإبل ، والفضل الوارد في خديجة وفاطمة وعائشة هو بالنسبة إلى جميع النساء إلا من قيل إنها نبية ، فإن ثبت في حق امرأة أنها نبية فهي خارجة بالشرع لأن درجة النبوة لا شيء بعدها ، وإن لم يثبت فيحتاج من يخرجهن إلى دليل خاص لكل منهن ، فأشار أبو هريرة إلى أن مريم لم تدخل في هذا العموم ، لأنه قيد أصل الفضل بمن يركب الإبل ومريم لم تتركب بعيراً قط . وقد اعترض بعضهم فقال : كان أبا هريرة ظن أن البعير لا يكون إلا من

الإبل ، وليس كما ظن بل يطلق البعير على الحمار . وقال ابن خالويه : لم تكن إخوة يوسف ركباً إلا على أحمرة ، ولم يكن عندهم إبل ، وإنما كانت تحملهم في أسفارهم وغيرها الأحمرة ، وكذا قال مجاهد هنا : البعير الحمار ، وهي لغة حكاها الكواشي ، واستدل بقوله ﴿ اصطفاك على نساء العالمين ﴾ على أنها كانت نبيية ، ويؤيد ذكرها في سورة مريم بمثل ما ذكر به الأنبياء ، ولا يمنع وصفها بأنها صديقة فإن يوسف وصف بذلك مع كونه نبياً ، وقد نقل عن الأشعري أن في النساء نبيات . وجزم ابن حزم بست : حواء وسارة وهاجر وأم موسى وآسية ومريم ، ولم يذكر القرطبي سارة ولا هاجر ، ونقله السهيلي في آخر « الروض » عن أكثر الفقهاء ، وقال القرطبي : الصحيح أن مريم نبيية ، وقال عياض : الجمهور على خلافه . وذكر النووي في « الأذكار » عن إمام الحرمين أنه نقل الإجماع على أن مريم ليست نبيية ، ونسبه في « شرح المذهب » للجماعة ، وجاء عن الحسن البصري ليس في النساء نبيية ولا في الجن ، وقال السبكي : اختلف في هذه المسألة ولم يصح عندى في ذلك شيء .

قوله ( يقول أبو هريرة على أثر ذلك : ولم تركب مريم بنت عمران بعيراً قط ) في رواية لأحمد وأبي يعلى « وقد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مريم لم تركب بعيراً قط » أراد أبو هريرة بذلك أن مريم لم تدخل في النساء المذكورات بالخيرية لأنه قد هن بركوب الإبل ومريم لم تكن ممن يركب الإبل ، وكأنه كان يرى أنها أفضل النساء مطلقاً .

قوله ( تابعه ابن أخى الزهري وإسحق الكلبى عن الزهري ) أما متابعة ابن أخى الزهري وهو محمد بن عبد الله بن مسلم فوصلها أبو أحمد بن عدى في الكامل من طريق الدراوردي عنه ، وأما متابعة إسحق الكلبى فوصلها الزهري في « الزهريات » عن يحيى بن صالح عنه

قوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ ﴾

قال أبو عبيد : ﴿ كَلِمَتُهُ ﴾ : كن فكان .

وقال غيره : ﴿ وَرُوحٌ مِنْهُ ﴾ : أحياء فجعله روحاً ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً ﴾ .

٣٣٢١ - فاصدقة بن الفضل قال أنا الوليد عن الأوزاعي قال قالني عمير بن هاني قالني جنادة بن أبي أمية عن عبادة عن النبي صلى الله عليه قال : « من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه ، والجنة حق والنار حق ، أدخله الله الجنة على ما كان من العمل » . [٣٤٣٥]

قال الوليد : وحدثني ابن جابر عن عمير عن جنادة وزاد : « من أبواب الجنة الثمانية أيها

شاء » .

**قوله** ( باب قوله تعالى : يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم - إلى - وكيلا ) قال عياض : وقع في رواية الأصيلي ﴿ قل يا أهل الكتاب ﴾ ولغيره بحذف « قل » وهو الصواب . قلت : هذا هو الصواب في هذه الآية التي هي من سورة النساء لكن قد ثبت « قل » في الآية الأخرى في سورة المائدة ﴿ قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ﴾ الآية ، ولكن مراد المصنف آية سورة النساء بدليل إيرادها لتفسير بعض ما وقع فيها فلا اعتراض متجه .

**قوله** ( قال أبو عبيد كلمته كن فكان ) هكذا في جميع الأصول ، والمراد به أبو عبيد القاسم بن سلام ، ووقع نظيره في كلام أبي عبيدة معمر بن المثنى ، وفي تفسير عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله . **قوله** ( وقال غيره : وروح منه أحياء فجعله روحاً ) هو قول أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ﴿ وكلمته ألقاها إلى مريم ﴾ قوله كن فكان ، وروح منه الله تبارك وتعالى أحياء فجعله روحاً ﴿ ولا تقولوا ثلاثة ﴾ أي لا تقولوا هم ثلاثة .

**قوله** ( ولا تقولوا ثلاثة ) مر بقية الآية التي فسرناها أبو عبيدة .

**قوله** ( عن الأوزاعي ) في رواية الإسماعيلي من طريق علي بن المديني عن الوليد « حدثنا الأوزاعي » **قوله** ( عن عبادة ) هو ابن الصامت ، في رواية ابن المديني المذكورة « حدثني عبادة » وفي رواية مسلم عن جنادة « حدثنا عبادة بن الصامت » .

**قوله** ( وأن عيسى عبد الله ورسوله ) زاد ابن المديني في روايته « وابن أمته » قال القرطبي : مقصود هذا الحديث التنبيه على ما وقع للنصارى من الضلال في عيسى وأمه ، ويستفاد منه ما يلقيه النصراني إذا أسلم ، قال النورى : هذا حديث عظيم الموقع ، وهو من أجمع الأحاديث المشتملة على العقائد فإنه جمع فيه ما يخرج عنه جميع ملل الكفر على اختلاف عقائدهم وتباعدهم . وقال غيره : في ذكر عيسى تعريض بالنصارى وإيدان بأن إيمانهم مع قولهم بالتثليث شرك محض ، وكذا قوله « عبده » وفي ذكر « رسوله » تعريض باليهود في إنكارهم رسالته وقذفه بما هو منزله عنه وكذا أمه ، وفي قوله « وابن أمته » تشريف له ، وكذا تسميته بالروح ووصفه بأنه « منه » كقوله تعالى ﴿ وسخر لكم ما في الأرض جميعاً منه ﴾ فالمعنى أنه كائن منه كما أن معنى الآية الأخرى أنه سخر هذه الأشياء كائنة منه ، أي أنه مكون كل ذلك وموجده بقدرته وحكمته . وقوله ﴿ وكلمته ﴾ إشارة إلى أنه حجة الله على عباده أبدعه من غير أب وأنطقه في غير أوانه وأحيى الموتى على يده ، وقيل سمي كلمة الله لأنه أوجده بقوله كن ، فلما كان بكلامه سمي به كما يقال سيف الله وأسد الله ، وقيل لما قال في صغره إني عبد الله ، وأما تسميته بالروح فلما كان أقدسه عليه من إحياء الموتى ، وقيل لكونه ذا روح وجد من غير جزء من ذى روح . وقوله « أدخله الله الجنة من أى أبواب الجنة شاء » يقتضى دخوله الجنة وتخيره في الدخول من أبوابها ، وهو بخلاف ظاهر حديث أبي هريرة الماضي في بدء الخلق فإنه يقتضى أن لكل داخل الجنة باباً معيناً يدخل منه ، قال : ويجمع بينهما بأنه في الأصل غير ، لكنه يرى أن الذى يختص به أفضل في حقه فيختاره فيدخله مختاراً لا مجبوراً ولا ممنوعاً من الدخول

من غيره . قلت : ويحتمل أن يكون فاعل شاء هو الله ، والمعنى أن الله يوفقه لعمل يدخله برحمة الله من الباب المعد لعامل ذلك العمل .

قوله ( قال الوليد ) هو ابن مسلم ، وهو وصول بالإسناد المذكور ، وقد أخرجه مسلم عن داود ابن رشيد عن الوليد بن مسلم عن ابن جابر وحده به ولم يذكر الأوزاعي ، وأخرجه من وجه آخر عن الأوزاعي .

قوله ( عن جنادة وزاد ) أى عن جنادة عن عبادة بالحديث المذكور وزاد في آخره ، وكذا أخرجه مسلم بالزيادة ولفظه « أدخله الله من أى أبواب الجنة الثمانية شاء » وقد تقدمت الإشارة إليه في سفة الجنة من بدء الخلق ، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بدخول جميع الموحدين الجنة في كتاب الإيمان بما أغنى عن إعادته ومعنى قوله « على ما كان من العمل » أى من صلاح أو فساد ، لكن أهل التوحيد لا بد لهم من دخول الجنة ، ويحتمل أن يكون معنى قوله « على ما كان من العمل » أى يدخل أهل الجنة الجنة على حسب أعمال كل منهم في الدرجات .

( تلييه ) : وقع في رواية الأوزاعي وحده فقال في آخره « أدخله الله الجنة على ما كان عليه من العمل » بدل قوله في رواية ابن جابر « من أبواب الجنة الثمانية أيها شاء » وبينه مسلم في روايته ، وأخرج مسلم من هنا الحديث قطعة من طريق الصنابحي عن عبادة « من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسوله حرم الله عليه النار » وهو يؤيد ما سأتى ذكره في الرقاق في شرح حديث أبي ذر أن بعض الرواة يختصر الحديث وأن المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق ويشرحها على أنه حديث واحد ، فإن الحديث أولى ما فسر بالحديث « قال البيضاوى في قوله « على ما كان عليه من العمل » دليل على المعتزلة من وجهين : دعواهم أن العاصي يخلد في النار وأن من لم يتب يجب دخوله في النار لأن قوله « على ما كان من العمل » حال من قوله « أدخله الله الجنة » والعمل حينئذ غير حاصل ، ولا يتصور ذلك في حق من مات قبل التوبة إلا إذا أدخل الجنة قبل العقوبة . وأما ما ثبت من لازم أحاديث الشفاعة أن بعض العصاة يعذب ثم يخرج فيخص به هذا العموم ، وإلا فالجميع تحت الرجاء ، كما أنهم تحت الخوف وهذا معنى قول أهل السنة : إنهم في خطر المشيئة .

ب

قول الله عز وجل : ﴿ وَادْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَبَتْ مِنْ أَهْلِهَا ﴾

نبذناه : ألقيناه . اعتزلت شرقياً : مما يلي الشرق . ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ ﴾ : أفضلت من جئت ، يقال : ألقأها اضطرها ، تساقط : تسقط . قصياً : قاصياً . فرياً : عظيماً .

قال ابن عباس: نسيًا: لم أكن شيئًا.

وقال غيره النسي: الحقيقير.

وقال أبو وائل: علمت مريم أن التقى ذو نهيّة حين قالت: ﴿إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا﴾.

وقال وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء: ﴿سَرِيًّا﴾ نهر صغير بالسريانية.

[٣٤٣٦]

٣٣٢٢ - نا مسلم بن إبراهيم قال نا جرير بن حازم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة

عن النبي صلى الله عليه: «لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة: عيسى. وكان في بني إسرائيل رجل يقال له جريج يصلي، جاءت أمه فدعته، فقال: أجيبها أو أصلي؟ فقالت: اللهم لا تمته حتى تريه وجوه المومسات، وكان جريج في صومعته، فتعرضت له امرأة فكلمته فأبى، فأنت راعيًا فأمكنته من نفسها، فولدت غلامًا، فقالت: من جريج، فأتوه فكسروا صومعته وأنزلوه وسبوه، وتوضأ وصلى، ثم أتى الغلام فقال: من أبوك يا غلام؟ فقال: الراعي، قالوا: بني صومعتك من ذهب؟ قال: لا، إلا من طين. وكانت امرأة يرضع ابن لها من بني إسرائيل، فمر بها رجل راكب ذو شارة، فقالت: اللهم اجعل ابني مثله، فترك ثديها فأقبل على الراكب فقال: اللهم لا تجعلني مثله، ثم أقبل على ثديها يمصه، قال أبو هريرة: كأني أنظر إلى النبي صلى الله عليه يمص إصبعه، ثم مر بأمة فقالت: اللهم لا تجعل ابني مثل هذه، فترك ثديها فقال: اللهم اجعلني مثلها، فقالت له ذلك، فقال: الراكب جبار من الجبابرة، وهذه الأمة يقولون سرق زنت ولم تفعل».

[٣٤٣٧]

٣٣٢٣ - نا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام عن معمر... ح. وحدثني محمود قال نا

عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه ليلة أسري بي: «لقيت موسى»، قال: فنعته فإذا رجل حسبتة قال: «مضطرب رجل الرأس كأنه من رجال شنوءة». قال: «ولقيت عيسى»، فنعته النبي صلى الله عليه فقال: «ربعة أحمر، كأنما خرج من ديماس - يعني الحمام - ورأيت إبراهيم وأنا أشبه ولده به». قال: «وأيت بآناءين أحدهما لبن والآخر فيه خمر، فقيل لي: خذ أيهما شئت، فأخذت اللبن فشربته، فقيل لي: هديت الفطرة - أو أصبت الفطرة - أما إنك لو أخذت الخمر غوت أمتك».

[٣٤٣٨]

٣٣٢٤ - نا محمد بن كثير قال نا إسرائيل قال أنا عثمان بن المغيرة عن مجاهد عن ابن عمر

قال: قال النبي صلى الله عليه: «رأيت عيسى وموسى وإبراهيم، فأما عيسى فأحمرُّ جعدٌ عريضُ الصدر، وأما موسى فأدمُّ جسيمٌ سبطٌ كأنه من رجال الزطِّ».

[٣٤٣٩] ٣٣٢٥- نا إبراهيم بن المنذر قال نا أبو ضمرة قال نا موسى عن نافع قال عبد الله: ذكر النبي صلى الله عليه يوماً بين ظهрани الناس المسيح الدجال فقال: «إن الله ليس بأعور، ألا إنَّ<sup>(١)</sup> المسيح الدجال أعور العين اليمنى، كأن عينه عنبة طافية، وأراني الليلة عند الكعبة في المنام، فإذا رجل آدم كأحسن ما ترى من آدم الرجال، تضرب لنته بين منكبيه، رجل الشعر يقطر رأسه ماءً، واضعاً يديه على منكبي رجلين وهو يطوف بالبيت. فقلت: من هذا؟ فقالوا: هذا المسيح بن مريم. ثم رأيت رجلاً وراءه جعداً قططاً أعور العين اليمنى كأشبهه من رأيت بابتن قطن، واضعاً يديه على منكبي رجل يطوف بالبيت، فقالوا: المسيح الدجال». تابعه عبيد الله عن نافع.

[الحديث ٣٤٤٠ - أطرافه في: ٣٤٤١، ٥٩٠٢، ٦٩٩٩، ٧٠٢٦، ٧١٢٨].

[٣٤٤١] ٣٣٢٦- نا أحمد بن محمد المكي قال سمعت إبراهيم بن سعد قال: ني الزهري عن سالم عن أبيه قال: لا والله، ما قال النبي صلى الله عليه لعيسى أحمرُّ، ولكن قال: «بينما أنا نائم أطوف بالكعبة، فإذا رجل آدم سبط الشعر يهادى بين رجلين ينطف رأسه ماءً - أو يهراق رأسه ماءً - فقلت: من هذا؟ قالوا: ابن مريم، فذهبت ألتفت فإذا رجل أحمر جسيم جعد الرأس أعور عينه اليمنى كأن عنبة طافية، قلت: من هذا؟ قالوا: هذا الدجال، وأقرب الناس به شبهاً ابن قطن». قال الزهري: رجل من خُرَاعَة هلك في الجاهلية.

[٣٤٤٢] ٣٣٢٧- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أنا أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «أنا أولى الناس بابن مريم، والأنبياء أولادُ علات ليس بيني وبينه نبي».

[الحديث ٣٤٤٢ - وطرفه في: ٣٤٤٣].

[٣٤٤٣] ٣٣٢٨- نا محمد بن سنان قال نا فليح بن سليمان قال نا هلال بن علي عن عبد الرحمن ابن أبي عمرة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «أنا أولى الناس بعيسى بن مريم

(١) الرقمان ٣٤٣٩ و ٣٤٤٠ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .



في الدنيا والآخرة، الأنبياء إخوة لعلات، أمهاتهم شتى ودينهم واحد». وقال إبراهيم بن طهمان عن موسى بن عقبة عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه... ح.

[٣٤٤٤] ٣٣٢٩- وحدثني عبد الله بن محمد قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «رأى عيسى رجلاً يسرق، فقال له: أسرقت؟ قال: كلا والذي لا إله إلا هو. فقال عيسى: آمنت بالله وكذبت عيني».

[٣٤٤٥] ٣٣٣٠- نا الحميدي قال نا سفيان قال سمعت الزهري يقول: أخبرني عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس سمع عمر يقول على المنبر: سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبده، فقولوا: عبد الله ورسوله».

[٣٤٤٦] ٣٣٣١- نا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا صالح بن حي أن رجلاً من أهل خراسان قال للشعبي، فقال الشعبي أخبرني أبو بردة عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «إذا أدب الرجل أمة فأحسن تأديبها، وعلمها فأحسن تعليمها، ثم أعتقها فتزوجها كان له أجران، وإذا آمن بعتي ثم آمن بي فله أجران، والعبد إذا اتقى ربه وأطاع مواليه فله أجران».

[٣٤٤٧] ٣٣٣٢- نا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن المغيرة بن النعمان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه: «تحشرون حفاة غرأة غرلاً. ثم قرأ ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ فأول من يكسى إبراهيم. ثم يؤخذ برجال من أصحابي ذات اليمين وذات الشمال، فأقول أصحابي، فيقال: إنهم لم يزلوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم، فأقول كما قال العبد الصالح عيسى ابن مريم ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (١١٧) ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

قال محمد بن يوسف الفربري: ذكر عن أبي عبد الله عن قبيصة قال: هم المرتدون الذين ارتدوا على عهد أبي بكر، فقاتلهم أبو بكر.

قوله ( باب قول الله تعالى : واذكر في الكتاب مريم إذا انتبذت من أهلها ) هذا الباب معقود

لأخبار عيسى عليه السلام ، والأبواب التي قبله لأخبار أمه مريم ، وقد روى الطبرى من طريق السدى قال : أصاب مريم حيض فخرجت من المسجد فأقامت شرق المحراب .

قوله ( فنبذناه : ألقيناه ) وصله الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ فنبذناه ﴾ قال : ألقيناه . وقال أبو عبيدة فى قوله ﴿ إذ انتبذت ﴾ أى اعتزلت وتنحت .  
قوله ( اعتزلت شرقاً مما يلي الشرق ) قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ مكاناً شرقياً ﴾ مما يلي الشرق ، وهو عند العرب خير من الغربى الذى يلي الغرب .

قوله ( فأجاءها : أفعلت من جئت ويقال أبلأها اضطرها ) قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ فأجاءها المخاض ﴾ مجازه أفعلمها من جاءت ، وأجاءها غيرها إليه ، ، يعنى فهو من مزيد جاء ، قال زهير :

وجاء وسار معتمداً إليكم أجاءته المخافة والرجاء

والمعنى أبلأته . وقال الزمخشري : إن أجاء منقول من جاء ، إلا أن استعماله تغير بعد النقل إلى معنى الإبلاء .

قوله ( تساقط : تسقط ) هو قول أبى عبيدة ، وضبط تسقط بضم أوله من الرباعى والفاعل النخلة عند من قرأها بالمشاة ، أو الجذع عند من قرأها بالتحتانية .

قوله ( قصيا : قاصيا ) هو تفسير مجاهد أخرجه الطبرى عنه ، قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ مكاناً قصياً ﴾ أى بعيداً .

قوله ( غرباً عظيماً ) هو تفسير مجاهد وصله الطبرى من طريق ابن أبى نجيع عنه ، ومن طريق سعيد عن قتادة كذلك ، قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ لقد جئت شيئاً فريباً ﴾ أى عجباً فائتاً .

قوله ( قال ابن عباس : نسياً لم أكن شيئاً ) وصله ابن جرير من طريق ابن جريج « أخبرنى عطاء عن ابن عباس فى قوله ﴿ يا ليتنى مت قبل هذا وكنت نسياً منسياً ﴾ أى لم أخلق ولم أكن شيئاً » .

قوله ( وقال غيره النسي الحقيق ) هو قول السدى ، وقيل هو ما سقط فى منازل المرنحلين من رذالة أمتعتهم ، وروى الطبرى من طريق سعيد عن قتادة قال فى قوله ﴿ وكنت نسياً ﴾ : أى شيئاً لا يذكر .

قوله ( وقال أبو وائل علمت مريم أن التى ذو نبيه حين قالت إن كنت تقيا ) وصله عبد بن حميد من طريق عاصم قال : قرأ أبو وائل ﴿ إني أعوذ بالرحمن منك إن كنت تقياً ﴾ قال : لقد علمت مريم أن التى ذو نبيه ، وقوله نبيه : بضم النون وسكون الهاء أى ذو عقل وانتهاء عن فعل القبيح ، وأغرب من قال إنه اسم رجل يقال له تى كان مشهوراً بالفساد فاستعادت منه .

قوله ( وقال وكيع عن إسرائيل الخ ) ذكر خلف فى « الأطراف » أن البخارى وصله عن يحيى عن وكيع ، وأن ذلك وقع فى التفسير ، ولم نقف عليه فى شيء من النسخ ، فلعله فى رواية حماد بن شاهر عن البخارى .

قوله ( سرياً : نهر صغير بالسريانية ) كذا ذكره موقوفاً من حديث البراء معلقاً ، وأورده الحاكم

في « المستدرک » وابن أبي حاتم من طريق الثوري والطبري من طريق شعبة كلاهما عن أبي إسحق مثله ، وأخرجه ابن مردويه من طريق آدم عن إسرائيل به لكن لم يقل بالسريانية وإنما قال البراء : السري الجلول وهو النهر الصغير ، وقد ذكر أبو عبيدة أن السري النهر الصغير بالعربية أيضاً وأنشد لليبد بن ربيعة :

فرمى بها عرض السري فغادرا مسجورة متجاوز أقلامها

والعرض بالضم الناحية ، وروى الطبري من طريق حصين عن عمرو بن ميمون قال : السري الجلول ومن طريق الحسن البصري قال : السري هو عيسى ، وهذا شاذ . وقد روى ابن مردويه في تفسيره من حديث ابن عمر مرفوعاً « السري في هذه الآية نهر أخرجه الله لمريم لتشرب منه » . ثم ذكر المصنف في الباب عشرة أحاديث : أولها حديث أبي هريرة في قصة جريج الراهب وغيره ، والغرض منه ذكر الذين تكلموا في المهد وأوردته في ترجمة عيسى لأنه أولهم .

قوله ( لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة ) قال القرطبي : في هذا الحصر نظر ، إلا أن يحمل على أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك قبل أن يعلم الزيادة على ذلك ، وفيه بعد ، ويحتمل أن يكون كلام الثلاثة المذكورين مقيداً بالمهد وكلام غيرهم من الأطفال بغير مهد ، لكنه يعكر عليه أن في رواية ابن قتيبة أن الصبي الذي طرحته أمه في الأخلود كان ابن سبعة أشهر ، وصرح بالمهد في حديث أبي هريرة ، وفيه تعقب على الثوري في قوله : أن صاحب الأخلود لم يكن في المهد ، والسبب في قوله هذا ما وقع في حديث ابن عباس عند أحمد والبخاري وابن حبان والحاكم « لم يتكلم في المهد إلا أربعة » فلم يذكر الثالث الذي هنا وذكر شاهد يوسف والصبي الرضيع الذي قال لأمه وهي ماشطة بنت فرعون لما أراد فرعون إلقاء أمه في النار « اصبري يا أمه فأنا على الحق » . وأخرج الحاكم نحوه من حديث أبي هريرة ، فيجتمع من هذا خمسة . ووقع ذكر شاهد يوسف أيضاً في حديث عمران بن حصين لكنه موقوف ، وروى ابن أبي شيبه من مرسل هلال بن يساف مثل حديث ابن عباس إلا أنه لم يذكر ابن الماشطة . وفي صحيح مسلم من حديث صهيب في قصة أصحاب الأخلود « أن امرأة جيء بها لتلقي في النار أو لتكفر ، ومعها صبي يرضع ، فتعاسفت ، فقال لها : يا أمه اصبري فإنك على الحق » وزعم الضحاك في تفسيره أن يجيء تكلم في المهد أخرجه الثعلبي ، فإن ثبت صاروا سبعة . وذكر البغوي في تفسيره أن إبراهيم الخليل تكلم في المهد . وفي « سير الواقدي » أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم أوائل ما ولد . وقد تكلم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مبارك اليمامة وقصته في « دلائل النبوة للبيهقي » من حديث معرض بالضاد المعجمة ، والله أعلم . على أنه اختلف في شاهد يوسف : فقيل كان صغيراً ، وهذا أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس وسنده ضعيف ، وبه قال الحسن وسعيد بن جبير . وأخرج عن ابن عباس أيضاً ومجاهد أنه كان ذا الحية . وعن قتادة والحسن أيضاً كان حكيماً من أهلها .

قوله ( وكان في بني إسرائيل رجل يقال له جريج ) يجمعين مصغر ، وقد روى حديثه عن أبي هريرة محمد بن سيرين كما هنا ، وتقدم في المظالم من طريقه بهذا الإسناد ، والأعرج كما تقدم في أواخر الصلاة ، وأبو رافع وهو عند مسلم وأحمد ، وأبو سلمة وهو عند أحمد ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي هريرة عمران بن حصين ، وسأذكر ما في رواية كل منهم من الفائدة . وأول حديث أبي سلمة

« كان رجل في بني إسرائيل تاجراً ، وكان ينقص مرة ويزيد أخرى . فقال : ما في هذه التجارة خير ، لأنتمس تجارة هي خير من هذه ، فبني صومعة وترهب فيها ، وكان يقال له جريج » فذكر الحديث ، ودل ذلك على أنه كان بعد عيسى بن مريم ، وأنه كان من أتباعه لأنهم الذين ابتدعوا الترهيب وحبس النفس في الصوامع . والصومعة بفتح المهملة وسكون الواو هي البناء المرتفع المحدد أعلاه ، ووزنها فوعلة من صمعت إذا دقت لأنها دقيقة الرأس .

**قوله ( جاءته أمه )** في رواية الكشميني « فجاءته أمه » وفي رواية أبي رافع « كان جريج يتعبد في صومعته فأتته أمه » ولم أقف في شيء من الطرق على اسمها . وفي حديث عمران بن حصين « وكانت أمه تأتيه فتناديه فيشرف عليها فيكلمها ، فأتته يوماً وهو في صلاته » وفي رواية أبي رافع عند أحمد « فأتته أمه ذات يوم فتنادته قالت : أي جريج اشرف على أكلك ، أنا أمك » .

**قوله ( فدعته فقال أجيبها أو أصلي )** زاد المصنف في المظالم بالإسناد الذي ذكره هنا « فأبى أن يجيبها ، ومعنى قوله أي وصلاتي أي أجمع على إجابة أي وإتمام صلاتي فوفقتي لأفضلهما ، وفي رواية أبي رافع « فصادفته يصلي ، فوضعت يدها على حاجبها فقالت : يا جريج ، فقال : يارب أي وصلاتي ، فاختر صلاته ، فرجعت . ثم أتته فصادفته يصلي فقالت : يا جريج أنا أمك فكلمني ، فقال مثله » فذكره . وفي حديث عمران بن حصين أنها جاءت ثلاث مرات تناديه في كل مرة ثلاث مرات ، وفي رواية الأعرج عند الإسماعيلي « فقال أي وصلاتي لربي ، أوثر صلاتي على أي ، ذكره ثلاثاً » وكل ذلك محمول على أنه قاله في نفسه لا أنه نطق به ويحتمل أن يكون نطق به على ظاهره لأن الكلام كان مباحاً عندهم ، وكذلك كان في صدر الإسلام ، وقد قدمت في أواخر الصلاة ذكر حديث يزيد بن حوشب عن أبيه رفعه « لو كان جريج عالماً لعلم أن إجابة أمه أولى من صلاته » .

**قوله ( فقالت : اللهم لا تمته حتى تراه وجوه المومسات )** في رواية الأعرج « حتى ينظر في وجوه المياميس » ومثله في رواية أبي سلمة وفي رواية أبي رافع « حتى تراه المومسة » بالافراد ، وفي حديث عمران بن حصين « فغضبت فقالت : اللهم لا يموتن جريج حتى ينظر في وجوه المومسات » والمومسات جمع مومسة بضم الميم وسكون الواو وكسر الميم بعدها مهملة وهي الزانية وتجمع على مواميس بالواو ، وجمع في الطريق المذكورة بالتحناية ، وأنكره ابن الحشاش أيضاً ووجهه غيره كما تقدم في أواخر الصلاة وجوز صاحب « المطالع » فيه الهمة بدل الباء بل أثبت رواية ، ووقع في رواية الأعرج « فقالت أبيت أن تطلع إلى وجهك ، لا أملك الله حتى تنظر في وجهك زواني المدينة » .

**قوله ( فتعرضت له امرأة فكلمته فأبى ، فأتت راعياً فأمكنته من نفسها )** في رواية وهب بن جرير ابن حازم عن أبيه عند أحمد « فذكر بنو إسرائيل عبادة جريج ، فقالت بغى منهم : إن شئت لأقتنه ، قالوا قد شئنا . فأتته فتعرضت له فلم يلتفت إليها ، فأمكنته نفسها من راع كان يؤوى غنمه إلى أصل صومعة جريج » ولم أقف على اسم هذه المرأة ، لكن في حديث عمران بن حصين أنها كانت بنت ملك القرية ، وفي رواية الأعرج « وكانت تأوى إلى صومعته راعية ترعى الغنم » ونحوه في رواية أبي رافع عند أحمد ، وفي

رواية أبي سلمة « وكان عند صومعته راعي ضأن وراعية معزى » ويمكن الجمع بين هذه الروايات بأنها خرجت من دار أبيها بغير علم أهلها متنكرة وكانت تعمل الفساد إلى أن ادعت أنها تستطيع أن تفتن جريجاً فاحتالت بأن خرجت في صورة راعية ليكنها أن تأوى إلى ظل صومعته لتتوصل بذلك إلى فتنه .

**قوله ( فولدت غلاماً )** فيه حذف تقديره فحملت حتى انقضت أيامها فولدت ، وكذا قوله « فقالت من جريج » فيه حذف تقديره فسئلت من هذا ؟ فقالت من جريج ، وفي رواية أبي رافع التصريح بذلك ولفظه « فقيل لها ممن هذا ؟ فقالت هو من صاحب الدير » وزاد في رواية أحمد « فأخذت ، وكان من زنى منهم قتل فقيل لها ممن هذا ؟ قالت هو من صاحب الصومعة » زاد الأعرج « نزل إلى من صومعته » وفي رواية الأعرج « فقيل لها من صاحبك ؟ قالت جريج الراهب ، نزل إلى فأصابني » زاد أبو سلمة في روايته « فذهبوا إلى الملك فأخبروه ، قال : أدركوه فأتوني به » .

**قوله ( فأتوه فكسروا صومعته وأنزلوه )** وفي رواية أبي رافع « فأقبلوا بفتوسهم ومساحيهم إلى الدير فنادهو فلم يكلمهم ، فأقبلوا يهدمون ديره » وفي حديث عمران « فما شعر حتى سمع بالفتوس في أصل صومعته فجعل يسألهم : ويلكم مالكم ؟ فلم يجيبوه ، فلما رأى ذلك أخذ الحبل فتدلى » .

**قوله ( وسبوه )** زاد أحمد عن وهب بن جرير « وضربوه ، فقال : ما شأنكم ؟ قالوا : إنك زנית بهذه » وفي رواية أبي رافع عنده « فقالوا أى جريج أنزل ، فأبى يقبل على صلاته ، فأخلوا في هدم صومعته فلما رأى ذلك نزل فجعلوا في عنقه وعنقها جبلا وجعلوا يطوفون بهما في الناس » ، وفي رواية أبي سلمة « فقال له الملك : ويحك يا جريج ، كنا نراك خير الناس فأجلبت هذه ، ذهبوا به فأصلبوه » وفي حديث عمران « فجعلوا يضربونه ويقولون : مرأ تخادع الناس بعملك » وفي رواية الأعرج « فلما مروا به نحو بيت الزواني خرجن ينظرن فتبسمن ، فقالوا : لم يضحك ، حتى مر بالزواني » .

**قوله ( فتوضأ وصلى )** وفي رواية وهب بن جرير « فقام وصلى ودعا ، وفي حديث عمران « قال فتولوا عني ، فتولوا عنه فصلى ركعتين » .

**قوله ( ثم أتى الغلام فقال : من أبوك يا غلام ؟ فقال : الراعى )** زاد في رواية وهب بن جرير « فطعنه بأصبعه فقال : بالله يا غلام من أبوك ؟ فقال : أنا ابن الراعى » وفي مرسل الحسن عند ابن المبارك في « البر والصلة » أنه « سأله أن ينظروه فأنظروه ، فرأى في المنام من أمره أن يطعن في بطن المرأة فيقول : أيتها السخلة من أبوك ؟ ففعل ، فقال : راعى الغنم » وفي رواية أبي رافع « ثم مسح رأس الصبي فقال : من أبوك ؟ قال راعى الضأن » وفي روايته عند أحمد « فوضع أصبعه على بطنها » وفي رواية أبي سلمة « فأتى بالمرأة والصبي وفه في ثديها فقال له جريج : يا غلام من أبوك ؟ فنزع الغلام فاه من الثدي وقال أبي راعى الضأن » وفي رواية الأعرج « فلما أدخل على ملكهم قال جريج : أين الصبي الذي ولدته ؟ فأتى به فقال من أبوك ؟ قال : فلان ، سمي أباه » . قلت ولم أقف على اسم الراعى ، ويقال إن اسمه صهيب ، وأما الابن فتقدم في أواخر الصلاة بلفظ « فقال يا أبا بوس » وتقدم شرحه أواخر الصلاة وأنه ليس اسمه كما زعم الداودي وإنما المراد به الصغير ، وفي حديث عمران « ثم انتهى إلى شجرة فأخذ منها غصناً ثم أتى الغلام وهو في مهده

فضربه بذلك الغصن فقال : من أبوك ، ووقع في « التنبيه لأبي الليث السمرقندي » بغير إسناد أنه قال للمرأة : أين أصبتك ؟ قالت : تحت شجرة ، فأتى تلك الشجرة فقال : يا شجرة أسألك بالذي خلقك من زنى بهذه المرأة ؟ فقال كل غصن منها : راعى الغنم ، ويجمع بين هذا الاختلاف بوقوع جميع ما ذكر بأنه مسح رأس الصبي ، ووضع إصبعه على بطن أمه ، وطعنه بأصبعه ، وضربه بطرف العصا التي كانت معه . وأبعد من جمع بينها بتعدد القصة وأنه استنطقه وهر في بطنها مرة قبل أن تلد ثم استنطقه بعد أن ولد ، زاد في رواية وهب بن جرير ، فوثبوا إلى جريج فجعلوا يقبلونه « وزاد الأعرج في روايته « فأبرأ الله جريجاً وأعظم الناس أمر جريج » وفي رواية أبي سلمة « فسبح الناس وعجبوا » .

**قوله ( قالوا بنبي صومعتك من ذهب ، قال : لا إلا من طين )** وفي رواية وهب بن جرير « ابنوها من طين كما كانت » وفي رواية أبي رافع « فقالوا بنبي ما هدمنا من ديرك بالذهب والفضة ، قال : لا ولكن أعيدوه كما كان ، ففعلوا » وفي نقل أبي الليث « فقال له الملك نبيها من ذهب ، قال : لا . قال من فضة . قال لا إلا من طين » زاد في رواية أبي سلمة « فردوها فرجع في صومعته ، فقالوا له : بالله مم ضحكت ؟ فقال ما ضحكت إلا من دعوة دعيتها على أمي » وفي الحديث لينثار إجابة الأم على صلاة التطوع لأن الاستمرار فيها نافلة وإجابة الأم وبرها واجب . قال النووي وغيره : إنما دعت عليه فأجبت لأنه كان يمكنه أن يخفف ويحببها ، لكن لعله خشى أن تدعوه إلى مفارقة صومعته والعود إلى الدنيا وتعلقاتها ، كذا قال النووي ، وفيه نظر لما تقدم من أنها كانت تأتيه فيكلمها ، والظاهر أنها كانت تشتاق إليه فتزوره وتفتنح برؤيته وتكليمه ، وكأنه إنما لم يخفف ثم يحببها لأنه خشى أن ينقطع خشوعه . وقد تقدم في أواخر الصلاة من حديث يزيد بن حوشب عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لو كان جريج فقيهاً لعلم أن إجابة أمه أولى من عبادة ربه » أخرجه الحسن بن سفيان ، وهذا إذا حمل على إطلاقه استفيد منه جواز قطع الصلاة مطلقاً لإجابة نداء الأم نفلاً كانت أو فرضاً ، وهو وجه في مذهب الشافعي حكاه الروياني ، وقال النووي تبعاً لغيره : هذا محمول على أنه كان مباحاً في شرعهم ، وفيه نظر قدمته في أواخر الصلاة ، والأصح عند الشافعية أن الصلاة إن كانت نفلاً وعلم تأذى الوالد بالترك وجبت الإجابة وإلا فلا ، وإن كانت فرضاً وضاق الوقت لم تجب الإجابة ، وإن لم يضق وجب عند إمام الحرمين . وخالفه غيره لأنها تلزم بالشروع ، وعند المالكية أن إجابة الوالد في النافلة أفضل من التماذي فيها ، وحكى القاضي أبو الوليد أن ذلك يختص بالأم دون الأب ، وعند ابن أبي شيبة من مرسل محمد بن المنكدر ما يشهد له وقال به مكحول ، وقيل إنه لم يقل به من السلف غيره وفي الحديث أيضاً عظم بر الوالدين وإجابة دعائهما ولو كان الولد معنوياً ؛ لكن يختلف الحال في ذلك بحسب المقاصد . وفيه الرفق بالتابع إذا جرى منه ما يقتضي التأديب لأن أم جريج مع غضبها منه لم تدع عليه إلا بما دعت به خاصة ، ولولا طلبها الرفق به لدعت عليه بوقوع الفاحشة أو القتل . وفيه أن صاحب الصدق مع الله لا تضره الفتن . وفيه قوة يقين جريج المذكور وصحة رجائه ، لأنه استنطق المولود مع كون العادة أنه لا ينطق ؛ ولولا صحة رجائه بنطقه ما استنطقه . وفيه أن الأمرين إذا تعارضا بدئ بأهمهما ، وأن الله يجعل لأوليائه عند ابتلائهم مخرج ، وإنما يتأخر ذلك عن بعضهم في بعض الأوقات تهدياً وزيادة لهم في

الثواب . وفيه إثبات كرامات الأولياء ، ووقوع الكرامة لهم بأختيارهم وطلبهم . وقال ابن بطال : يحتمل أن يكون جريج كان نبياً فتكون معجزة ، كذا قال ، وهذا الاحتمال لا ينأى في حق المرأة التي كلمها ولدها المرضع كما في بقية الحديث . وفيه جواز الأخذ بالأشد في العبادة لمن علم من نفسه قوة على ذلك . واستدل به بعضهم على أن بنى إسرائيل كان من شرعهم أن المرأة تصدق فيما تدعيه على الرجال من الوطاء ويلحق به الولد ، وأنه لا ينفعه جحد ذلك إلا بحجة تدفع قولها . وفيه أن مرتكب الفاحشة لا تبقى له حرمة ، وأن المفزع في الأمور المهمة إلى الله يكون بالتوجه إليه في الصلاة . واستدل بعض المالكية بقول جريج « من أبوك يا غلام » بأن من زنى بامرأة فولدت بنتاً لا يحل له الزوج بتلك البنت خلافاً للشافعية ، ولابن الماجشون من المالكية . ووجه الدلالة أن جريجاً نسب ابن الزنا للزاني وصدق الله نسبته بما خرق له من العادة في نطق المولود بشهادته له بذلك ، وقوله أبى فلان الراعى ، فكانت تلك النسبة صحيحة فيلزم أن يجرى بينهما أحكام الأبوة والبنوة ، خرج التوارث والولاء بدليل فبقى ما عدا ذلك على حكمه . وفيه أن الوضوء لا يختص بهذه الأمة خلافاً لمن زعم ذلك ، وإنما الذى يختص بها الغرة والتحجيل في الآخرة ، وقد تقدم في قصة إبراهيم أيضاً مثل ذلك في خبر سارة مع الجبار والله أعلم .

قوله ( وكانت امرأة ) بالرفع ، ولم أقف على اسمها ولا على اسم أحد من ذكر في القصة المذكورة .

قوله ( إذ مر بها راكب ) وفي رواية خلاص عن أبى هريرة عند أحمد « فارس متكبر » .

قوله ( ذو شارة ) بالشين المعجمة أى صاحب حسن وقيل صاحب هيئة ومنظر ومابس حسن يتعجب منه ويشار إليه ، وفي رواية خلاص « ذو شارة حسنة » .

قوله ( قال أبو هريرة كأنى أنظر ) هو موصول بالإسناد المذكور ، وفيه المبالغة في إيضاح الخبر بتمثيله بالفعل .

قوله ( ثم مر ) بضم الميم على البناء للمجهول .

قوله ( بأمة ) زاد أحمد عن وهب بن جرير « تضرب » وفي رواية الأعرج عن أبى هريرة الآتية في ذكر بنى إسرائيل « تجرر ويلعب بها » وهى يجيم مفتوحة بعدها راء ثقيلة ثم راء أخرى .

قوله ( فقالت له ذلك ) أى سألت الأم ابنها عن سبب كلامه .

قوله ( قال الراكب جبار ) في رواية أحمد « فقال يا أمتاه » أما الراكب ذو الشارة فجبار من الجبابرة « وفي رواية الأعرج فإنه كافر .

قوله ( يقولون سرقت زينة ) بكسر المثناة فيهما على المخاطبة وبسكونها على الخبر .

قوله ( ولم تفعل ) في رواية أحمد « يقولون سرقت ولم تسرق ، زينة ولم تزن ، وهى تقول حسبى الله » وفي رواية الأعرج « يقولون لها تزنى وتقول حسبى الله ، ويقولون لها تسرق وتقول حسبى الله ، ووقع في رواية خلاص المذكورة أنها كانت حبشية أو زنجية وأنها ماتت فجروها حتى ألقوها » ،

وهذا معنى قوله في رواية الأعرج « نجر » . وفي الحديث أن نفوس أهل الدنيا تقف مع الخيال الظاهر فتخاف سوء الحال ، بخلاف أهل التحقيق فوقوفهم مع الحقيقة الباطنة فلا يبالون بذلك مع حسن السريرة كما قال تعالى حكاية عن أصحاب قارون حيث خرج عليهم ﴿ يا ليت لنا مثل ما أوتي قارون وقال الذين أوتوا العلم و بكم ثواب الله خير ﴾ . وفيه أن البشر طبعوا على إثارة الأولاد على الأنفس بالخير لطلب المرأة الخبير لابنها ودفع الشر عنه ولم تذكر نفسها . الحديث الثاني حديث أبي هريرة في ذكر موسى وعيسى وقد تقدم في قصة موسى من هذا الوجه ، لكن زاد هنا إسناداً آخر فقال « حدثنا محمود وهو ابن غيلان عن عبد الرزاق » وساقه على لفظه ، وكان ساقه هناك على لفظ هشام بن يوسف ، وقوله في هذه الرواية « فإذا رجل حسبته قال مضطرب » القائل « حسبته » هو عبد الرزاق ، والمضطرب الطويل غير الشديد ، وقيل الخفيف اللحم وتقدم في رواية هشام بلفظ « ضرب » وفسر بالنعيف ، ولا منافاة بينهما . وقال ابن التين : هذا الوصف مغاير لقوله بعد هذا « أنه جسيم » يعنى في الرواية التي بعد هذه ، وقال : والذي وقع نعته بأنه جسيم إنما هو الدجال . وقال عياض : رواية من قال « ضرب » أصح من رواية من قال « مضطرب » لما فيها من الشك ، قال وقد وقع في الرواية الأخرى « جسيم » وهو ضد الضرب ، إلا أن يراد بالجسيم الزيادة في الطول ، وقال التيمي : لعل بعض لفظ هذا الحديث دخل في بعض ، لأن الجسيم إنما ورد في صفة الدجال لا في صفة موسى انتهى . والذي يتعين المصير إليه ما جوزه عياض أن المراد بالجسيم في صفة موسى الزيادة في الطول ، ويؤيده قوله في الرواية التي بعد هذه « كأنه من رجال الزط » وهم طوال غير غلاظ ، ووقع في حديث الإسراء وهو في بدء الخلق « رأيت موسى جعداً طوالاً » واستنكره الداردي فقال : لا أراه محفوظاً لأن الطويل لا يوصف بالجعد وتعقب بأنهما لا يتنافيان . وقال النوري : الجعودة في صفة موسى جعودة الجسم وهو اكتنازه واجتماعه لا جعودة الشعر لأنه جاء أنه كان رجل الشعر .

قوله في صفة عيسى (ربعة) هو بفتح الراء وسكون الموحدة ويجوز فتحها وهو المربع ، والمراد أنه ليس بطويل جداً ولا قصير جداً بل وسط ، وقوله « من ديماس » هو بكسر المهملة وسكون التحتانية وآخره مهملة .

قوله (يعنى الحمام) هو تفسير عبد الرزاق ، ولم يقع ذلك في رواية هشام ، والديماس في اللغة السرب ، ويطلق أيضاً على الكن ، والحمام من جملة الكن . والمراد من ذلك وصفه بصفاء اللون ونضارة الجسم وكثرة ماء الوجه حتى كأنه كان في موضع كن فخرج منه وهو عرقان ، وسيأتي في رواية ابن عمر بعد هذا « ينطف رأسه ماء » وهو محتمل لأن يراد الحقيقة ، وأنه عرق حتى قطر الماء من رأسه ، ويحتمل أن يكون كناية عن مزيد نضارة وجهه ، ويؤيده أن في رواية عبد الرحمن ابن آدم عن أبي هريرة عند أحمد وأبي داود « يقطر رأسه ماء وإن لم يصبه بلل » .

قوله (وأثبت بإناءين) يأتي الكلام عليه في كلام على الإسراء في السيرة النبوية إن شاء الله تعالى .  
الحديث الثالث .



قوله ( أخبرنا عثمان بن المغيرة ) هو الثقفى مولاهم الكوفى ويقال له عثمان بن أبى زرعة ، وهو ثقة من صغار التابعين ، وليس له فى البخارى غير هذا الحديث الواحد .

قوله ( عن ابن عمر ) كذا وقع فى جميع الروايات التى وقعت لنا من نسخ البخارى ، وقد تعقبه أبو ذر فى روايته فقال : كذا وقع فى جميع الروايات المسموعة عن الفربرى « مجاهد عن ابن عمر » . قال : ولا أدرى أهكذا حدث به البخارى أو غلط فيه الفربرى لأنى رأيت فى جميع الطرق عن محمد بن كثير وغيره عن مجاهد عن ابن عباس ، ثم ساقه بإسناده إلى حنبل بن إسحاق قال حدثنا محمد بن كثير ، وقال فيه ابن عباس . قال : وكذا رواه عثمان بن سعيد الدارمى عن محمد بن كثير قال : وتابعه نصر بن أبى أحمد الزيرى عن إسرائيل ، وكذا رواه يحيى بن زكريا بن أبى زائدة عن إسرائيل انتهى . وأخرجه أبو نعيم فى « المستخرج عن الطبرانى عن أحمد بن مسلم الخزازى عن محمد بن كثير وقال : رواه البخارى عن محمد بن كثير فقال مجاهد عن ابن عمر ، ثم ساقه من طريق نصر بن على عن أبى أحمد الزيرى عن إسرائيل فقال ابن عباس انتهى . وأخرجه ابن منده فى « كتاب الإيمان » من طريق محمد بن أيوب بن الضريس وموسى بن سعيد الدندانى كلاهما عن محمد بن كثير فقال فيه ابن عباس ثم قال : قال البخارى عن محمد بن كثير عن ابن عمر والصواب عن ابن عباس ، وقال أبو مسعود فى « الأطراف » إنما رواه الناس عن محمد بن كثير فقال مجاهد عن ابن عباس ووقع فى البخارى فى سائر النسخ مجاهد عن ابن عمر وهو غلط ، قال : وقد رواه أصحاب إسرائيل منهم يحيى بن أبى زائدة وإسحق بن منصور والنضر بن شميل وآدم بن أبى إياس وغيرهم عن إسرائيل فقالوا ابن عباس قال ، وكذلك رواه ابن عون عن مجاهد عن ابن عباس انتهى . ورواية ابن عون تقدمت فى ترجمة إبراهيم عليه السلام ، ولكن لا ذكر لعيسى عليه السلام فيها . وأخرجه مسلم عن شيخ البخارى فيها وليس فيها لعيسى ذكر إنما فيها ذكر إبراهيم وموسى حسب . وقال محمد بن إسماعيل التيمى : ويقع فى خاطرى أن الوهم فيه من غير البخارى فإن الإسماعيلى أخرجه من طريق نصر بن على عن أبى أحمد وقال فيه عن ابن عباس ولم يبه على أن البخارى قال فيه عن ابن عمر ، فلو كان وقع له كذلك لنبه عليه كعادته ، والذى يرجح أن الحديث لابن عباس لا لابن عمر ما سيأتى من إنكار ابن عمر على من قال إن عيسى أحر وحلفه على ذلك ، وفى رواية مجاهد هذه « فأما عيسى فأحر جعد » فهذا يؤيد أن الحديث لمجاهد عن ابن عباس لا عن ابن عمر والله أعلم .

قوله ( سبط ) بفتح المهملة وكسر الموحدة أى ليس بجعد ، وهذا نعت لشعر رأسه .

قوله ( كأنه من رجال الزوط ) بضم الزاى وتشديد المهملة جنس من السودان ، وقيل هم نوع من المنرد وهم طوال الأجسام مع نحافة فيها ، وقد زعم ابن التين أن قوله فى صفة موسى « جسيم » يخالف لقوله فى الرواية الأخرى فى ترجمته « ضرب من الرجال » أى خفيف اللحم قال فلعل راوى الحديث دخل له بعض لفظه فى بعض ، لأن الجسيم ورد فى صفة الدجال . وأجيب بأنه لا مانع أن يكون مع كونه خفيف اللحم جسما بالنسبة لطوله ، فلو كان غير طويل لاجتمع لحمه وكان جسيما . الحديث الرابع حديث ابن عمر فى

ذكر عيسى والدجال ، أورده من طريق نافع عنه من وجهين موصولة ومعلقة ، ومن طريق سالم بن عبد الله ابن عمر عن أبيه .

قوله ( جلدنا موسى ) هو ابن عقبة .

قوله ( بين ظهرائي ) بفتح الظاء المعجمة وسكون الهاء بلفظ التثنية أى جالساً في وسط الناس ، والمراد أنه جلس بينهم مستظهاً لا مستخفياً ، وزيدت فيه الألف والنون تأكيداً ، أو معناه أن ظهراً منه قدماه وظهر آخفه وكأنهم حفوا به من جانبيه فهذا أصله ، ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين قوم مطلقاً ولهذا زعم بعضهم أن لفظة ظهرائي في هذا الموضع زائدة

قوله ( إلا أن المسيح الدجال أعور العين اليمنى كأن عينه عنبة طافية ) أى بارزة ، وهو من طفا الشيء يطفأ بغير همز إذا علا على غيره ، وشبهها بالعنبة التي تقع في العنقود بارزة عن نظائرها ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الفتن .

قوله ( وأرائي ) بفتح الهمزة ، ذكر بلفظ المضارع مبالغة في استحضار صورة الحال .

قوله ( آدم ) بالمد أى أسمر .

قوله ( كأحسن ما يرى ) في رواية مالك عن نافع الآتية في كتاب اللباس « كأحسن ما أنت راء » .

قوله ( تضرب لنته ) بكسر اللام أى شعر رأسه ، ويقال له إذا جاوز شحمة الأذنين وألم بالمنكبين له ، وإذا جاوزت المنكبين فهي حمة وإذا قصرت عنهما فهي وفرة .

قوله ( رجل الشعر ) بكسر الجيم أى قد سرحه ودهنته ، وفي رواية مالك « له لمة قد رجلها فهي تقطر ماء » وقد تقدم أنه يحتمل أن يريد أنها تقطر من الماء الذي سرحها به أو أن المراد الاستنارة وكفى بذلك عن مزيد النظافة والنضارة ، ووقع في رواية سالم الآتية في نعت عيسى « أنه آدم سبط الشعر » وفي الحديث الذي قبله في نعت عيسى « إنه جعد » والجعد ضد السبط فيمكن أن يجمع بينهما بأنه سبط الشعر ووصفه بالعودة في جسمه لا شعره والمراد بذلك اجتماعه واكتنازه ، وهذا الاختلاف نظير الاختلاف في كونه آدم أو أحمراً ، والأحمر عند العرب الشديد البياض مع الحمرة ، والآدم الأسمر ، ويمكن الجمع بين الوصفين بأنه أحمراً لونه بسبب كالتعب وهو في الأصل أسمر ، وقد وافق أبو هريرة على أن عيسى أحمراً فظهر أن ابن عمر أنكر شيئاً حفظه غيره ، وأما قول الداودي إن رواية من قال « آدم » أثبت فلا أدري من أين وقع له ذلك مع اتفاق أبي هريرة وابن عباس على مخالفة ابن عمر . وقد وقع في رواية عبد الرحمن ابن آدم عن أبي هريرة في نعت عيسى « إنه مربوع إلى الحمرة والبياض » والله أعلم .

قوله ( واضعاً يديه على منكبي رجلين ) لم أقف على اسمها ، وفي رواية مالك متكتاً على عراقي رجلين والعراقي جمع عاتق وهو ما بين المنكب والعتق .

قوله ( قطعاً ) بفتح القاف والمهملة بعدها مثلها هذا هو المشهور ، وقد تكسر الظاء الأولى ، والمراد

به شدة جمودة الشعر ، ويطلق في وصف الرجل ويراد به الدم يقال جعد اليدين وجعد الأصابع أى بنجيل ، ويطلق على القصير أيضاً ، وأما إذا أطلق في الشعر فيحتمل الدم والمدح .

قوله ( كاشبه من رأيت بأبن قطن ) بفتح القاف والمهملة يأتي في الطريق التي تلى هذه .

قوله ( تابعه عبيد الله ) يعنى ابن عمر العمرى ( عن نافع ) أى عن ابن عمر ، وروايته وصلها أحمد ومسلم من طريق أبى أسامة ومحمد بن بشر جميعاً عن عبد الله بن عمر في ذكر المسيح الدجال فقط إلى قوله « عتبة طافية » ولم يذكر ما بعده ، وهذا يشعر بأنه يطلق المتابعة ويريد أصل الحديث لا جميع ما اشتمل عليه .

قوله ( حدثنا أحمد بن محمد المكي ) هو الأزرقى واسم جده الوليد بن عقبة ، ووهم من قال أنه القواس واسم جد القواس عون .

قوله ( عن سالم ) هو ابن عبد الله بن عمر .

قوله ( لا والله ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعيسى أحر ) اللام في قوله « لعيسى » بمعنى عن وهى كقوله تعالى ﴿ وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه ﴾ وقد تقدم بيان الجمع بين ما أنكره ابن عمر رأبته غيره ، وفيه جواز اليمين على غلبة الظن لأن ابن عمر ظن أن الوصف اشبه على الراوى وأن الموصوف بكونه أحر إما هو الدجال لا عيسى ، وقرب ذلك أن كلا منهما يقال له المسيح وهى صفة مدح لعيسى وصفة ذم للدجال كما تقدم ، وكان ابن عمر قد سمع سماعاً جزماً في وصف عيسى أنه آدم فساغ له الخلف على ذلك لما غلب على ظنه أن من وصفه بأنه أحر واهم . ( بينا أنا نائم أطوف بالكعبة ) هذا يدل على أن رؤيته للأنبياء في هذه المرة غير المرة التي تقدمت في حديث أبى هريرة ، فإن تلك كانت ليلة الإسراء وإن كان قد قبل في الإسراء إن جمعه منام ، لكن الصحيح أنه كان في اليقظة ، وقيل كان مرتين أو مراراً كما سيأتى في مكانه ، ومثله ما أخرجه أحمد من وجه آخر عن أبى هريرة رفعه « ليلة أسرى بى وضعت قدمى حيث يضع الأنبياء أقدامهم من بيت المقدس ، فعرض على عيسى بن مريم » الحديث ، قال عياض : رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم للأنبياء على ما ذكر في هذه الأحاديث إن كان مناماً فلا إشكال فيه ، وإن كان في اليقظة ففيه إشكال : وقد تقدم في الحج ويأتى في اللباس من رواية ابن عون عن مجاهد عن ابن عباس في حديث الباب من الزيادة « وأما موسى فرجل آدم جعد على جمل أحر مخطوم بخلبة ، كأتى أنظر إليه إذا انحدر في الوادى » وهذا مما يزيد الإشكال . وقد قيل عن ذلك أجوبة : أحدها أن الأنبياء أفضل من الشهداء والشهداء أحياء عند ربهم فكذلك الأنبياء فلا يبعد أن يصلوا ويحجوا ويتقربوا إلى الله بما استطاعوا ما دامت الدنيا وهى دار تكليف باقية : ثانيها أنه صلى الله عليه وسلم أرى حالهم التي كانوا في حياتهم عليها فثلوا له كيف كانوا وكيف كان حجهم وتلبيتهم ، ولهذا قال أيضاً في رواية أبى العالية عن ابن عباس عند مسلم « كأتى أنظر إلى موسى ، وكأتى أنظر إلى يونس » . ثالثها أن يكون أخبر عما أوحى إليه صلى الله عليه وسلم من أمرهم وما كان منهم . فلهذا أدخل حرف التشبيه في الرواية ، وحيث أطلقها فهى محمولة على ذلك والله أعلم . وقد جمع البيهقى كتاباً لطيفاً في حياة الأنبياء في قبورهم أورد فيه حديث أنس « الأنبياء

أحياء في قبورهم يصلون» أخرجه من طريق يحيى بن أبي كثير وهو من رجال الصحيح عن المستلم بن سعيد ، وقد وثقه أحمد وابن حبان عن الحجاج الأسود وهو ابن أبي زياد البصري وقد وثقه أحمد وابن معين عن ثابت عنه ، وأخرجه أيضاً أبو يعلى في مسنده من هذا الوجه وأخرجه البزار لكن وقع عنده عن حجاج الصواف وهو وهم والصواب الحجاج الأسود كما وقع التصريح به في رواية البيهقي وصححه البيهقي . وأخرجه أيضاً من طريق الحسن بن قتيبة عن المستلم ، وكذلك أخرجه البزار وابن عدى ، والحسن بن قتيبة ضعيف . وأخرجه البيهقي أيضاً من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أحد فقهاء الكوفة عن ثابت بلفظ آخر قال « إن الأنبياء لا يتركون في قبورهم بعد أربعين ليلة ولكنهم يصلون بين يدي الله حتى ينفخ في الصور » ومحمد بن سفيان الحافظ . وذكر الغزالي ثم الرافعي حديثاً مرفوعاً « أنا أكرم على ربي من أن يتركني في قبري بعد ثلاث ولا أصلي له » إلا إن أخذ من رواية ابن أبي ليلى هذه وليس الأخذ بجيد لأن رواية ابن أبي ليلى قابلة للتأويل ، قال البيهقي : إن صح فالمراد أنهم لا يتركون يصلون إلا هذا المقدار ثم يكونون مصليين بين يدي الله ، قال البيهقي : وشاهد الحديث الأول ما ثبت في صحيح مسلم من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رفعه « مررت بموسى ليلة أسرى بي عند الكئيب الأحمر وهو قائم يصلي في قبره » وأخرجه أيضاً من وجه آخر عن أنس ، فإن قيل هذا خاص بموسى قلنا قد وجدنا له شاهداً من حديث أبي هريرة أخرجه مسلم أيضاً من طريق عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه « لقد رأيته في الحجر وقريش تسألني عن مسراي » الحديث وفيه « وقد رأيته في جماعة من الأنبياء فإذا موسى قائم يصلي ، فإذا رجل ضرب جعد كأنه (١) وفيه : وإذا عيسى بن مريم قائم يصلي أقرب الناس به شبهاً عروة بن مسعود ، وإذا إبراهيم قائم يصلي أشبه الناس به صاحبكم ، فحانت الصلاة فأمنهم » قال البيهقي : وفي حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه لقيهم ببيت المقدس فحضرت الصلاة فأمنهم نبينا صلى الله عليه وسلم ثم اجتمعوا في بيت المقدس . وفي حديث أبي ذر ومالك بن صعصعة في قصة الإسراء أنه لقيهم بالسموات ، وطرق ذلك صحيحة ، فيحمل على أنه رأى موسى قائماً يصلي في قبره ، ثم عرج به هو ومن ذكر من الأنبياء إلى السموات فلقبهم النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم اجتمعوا في بيت المقدس فحضرت الصلاة فأمنهم نبينا صلى الله عليه وسلم . قال : وصلاتهم في أوقات مختلفة وفي أماكن مختلفة لا يردده العقل ، وقد ثبت به النقل ، فدل ذلك على حياتهم . قلت : وإذا ثبت أنهم أحياء من حيث النقل فإنه يقويه من حيث النظر كون الشهداء أحياء بنص القرآن ، والأنبياء أفضل من الشهداء . ومن شواهد الحديث ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة رفعه وقال فيه « وصلوا على فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم » سنده صحيح ، وأخرجه أبو الشيخ في « كتاب الثواب » بسند جيد بلفظ « من صلى على » عند قبري سمعته ، ومن صلى على نائياً بلغته » وعند أبي داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره عن أوس بن أوس رفعه في فضل يوم الجمعة « فأكثروا على من الصلاة فيه فإن صلاتكم معروضة على . قالوا يا رسول الله وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت ؟ قال : إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء » ومما يشكل على ما تقدم ما أخرجه أبو داود من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه « ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روحه حتى أورد عليه السلام » ورواته ثقات . ووجه الإشكال فيه أن ظاهره أن عود الروح

إلى الجسد يقتضى انفصالها عنه وهو الموت ، وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة : أحدها أن المراد بقوله « رد الله على روحى » إن رد روجه كانت سابقة عقب دفنه لا أنها تعاد ثم تنزع ثم تعاد . الثانى سلمنا ، لكن ليس هو نزع موت بل لا مشقة فيه . الثالث أن المراد بالروح الملك الموكل بذلك . الرابع المراد بالروح النطق فتجوز فيه من جهة خطابنا بما نفهمه . الخامس أنه يستغرق فى أمور الملائ الأعلى ، فإذا سلم عليه رجع إليه فهمه لجيب من سلم عليه . وقد استشكل ذلك من جهة أخرى ، وهو أنه يستلزم استغراق الزمان كله فى ذلك لاتصال الصلاة والسلام عليه فى أقطار الأرض من لا يحصى كثرة ، وأجيب بأن أمور الآخرة لا تدرك بالعقل ، وأحوال البرزخ أشبه بأحوال الآخرة والله أعلم .

قوله ( سبط الشعر ) تقدم ما فيه .

قوله ( يهادى ) أى يمشى متايلا بينهما .

قوله ( ينطف ) بكسر الطاء المهملة أى يقطر ومنه النطفة ؛ كذا قال الداودى ، وقال غيره النطفة الماء الصافى . وقوله « أو يهراق » هو شك من الراوى .

قوله ( أعور عينه اليمنى ) كذا هو بالإضافة وعينه بالجر للأكثر وهو من إضافة الموصوف إلى صفته وهو جائز عند الكوفيين وتقديره عند البصريين عين صفحة وجهه اليمنى ، ورواه الأصيبى « عينه » بالرفع كأنه وقف على وصفه إنه أعور وابتدأ الخبر عن صفة عينه فقال « عينه كأنها كذا » وأبرز الضمير . وفيه نظر لأنه يصير كأنه قال عينه كأن عينه ، ويحتمل أن يكون رفع على البدل من الضمير فى أعور الراجع على الموصوف وهو بدل بعض من كل ، وقال السهلبى : لا يجوز أن يرتفع بالصفة كما ترفع الصفة المشبهة باسم الفاعل لأن أعور لا يكون نعتاً إلا للمذكر ، ويجوز أن تكون عينه مرتفعة بالابتداء وما بعدها الخبر ، وقوله « كأن عينه » طافية « بالنصب على اسم كأن والخبر مقدر مخوف تقديره كأن فى وجهه وشاهده قول الشاعر « إن محلا وإن مرتحلا » أى إن لنا محلا وإن لنا مرتحلا .

قوله ( كأن عينه طافية ) كذا للكشيمى ولغيره « كأن عينه عتبة طافية » وقد تقدم ضبطه قبل .

قوله ( وأقرب الناس به شبهاً ابن قطن ، قال الزهوى ) أى بالإسناد المذكور ( رجل ) أى ابن قطن ( من خزاعة هلك فى الجاهلية ) . قلت : اسمه عبد العزى بن قطن بن عمرو بن جندب بن سعيد بن عائذ بن مالك بن المصطلق ، وأمه هالة بنت خويلد ، أفاده الديلمى قال : وقال ذلك أيضاً عن أكرم بن أبى الجون وأنه قال « يا رسول الله هل يضرنى شبهة ؟ قال : لا ، أنت مسلم وهو كافر » حكاه عن ابن سعد ، والمعروف فى الذى شبه به صلى الله عليه وسلم أكرم بن عمرو بن لحي جد خزاعة لا الدجال ، كذلك أخرجه أحمد وغيره ، وفيه دلالة على أن قوله صلى الله عليه وسلم « إن الدجال لا يدخل المدينة ولا مكة » أى فى زمن خروجه ، ولم يرد بذلك نفي دخوله فى الزمن الماضى ، والله أعلم . الحديث الخامس حديث أبى هريرة فى ذكر عيسى بن مريم ، أورده من ثلاثة طرق : طريقين موصولين وطريقة معلقة .

**قوله ( أنا أولى الناس بابن مريم )** في رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة « بعيسى بن مريم في الدنيا والآخرة » أى أخص الناس به وأقربهم إليه لأنه بشر بأنه يأتى من بعده . قال الكرماني التوفيق بين هذا الحديث وبين قوله تعالى ﴿ إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي ﴾ أن الحديث وارد في كونه صلى الله عليه وسلم متبوعاً والآية واردة في كونه تابعاً ، كذا قال ، ومساق الحديث كمساق الآية فلا دليل على هذه التفرقة . والحق أنه لا منافاة لاحتاج إلى الجمع ، فكما أنه أولى الناس بإبراهيم كذلك هو أولى الناس بعيسى ، ذلك من جهة قوة الاقتداء به وهذا من جهة قوة قرب العهد به .

**قوله ( والأنبياء أولاد علات )** في رواية عبد الرحمن المذكورة « والأنبياء إخوة لعلات » والعلات بفتح المهملة الضرائر ، وأصله أن من تزوج امرأة ثم تزوج أخرى كأنه عل منها ، والعلل الشرب بعد الشرب وأولاد العلات الإخوة من الأب وأمهاهم شتى ، وقد بينته في رواية عبد الرحمن فقال « أمهاهم شتى ودينهم واحد ، وهو من باب التفسير كقوله تعالى ﴿ إن الإنسان خلق هلوعاً ، إذا مسه الشر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً ﴾ ومعنى الحديث أن أصل دينهم واحد وهو التوحيد وإن اختلفت فروع الشرائع ، وقيل المراد أن أزمنتهم مختلفة .

**قوله ( ليس بيني وبينه نبي )** هذا أورده كالشاهد لقوله إنه أقرب الناس إليه . ووقع في رواية عبد الرحمن بن آدم « وأنا أولى الناس بعيسى لأنه لم يكن بيني وبينه نبي » ، واستدل به على أنه لم يبعث بعد عيسى أحد إلا نبينا صلى الله عليه وسلم ، وفيه نظر لأنه ورد أن الرسل الثلاثة الذين أرسلوا إلى أصحاب القرية المذكورة قصصهم في سورة يس كانوا من أتباع عيسى ، وأن جرجيس وخالد بن سنان كانا نبيين وكانا بعد عيسى ، والجواب أن هذا الحديث يضعف ما ورد من ذلك فإنه صحيح بلا تردد وفي غيره مقال ، أو المراد أنه لم يبعث بعد عيسى نبي بشريعة مستقلة ، وإنما بعث بعده من بعث بتقرير شريعة عيسى ، وقصة خالد بن سنان أخرجها الحاكم في « المستدرک » من حديث ابن عباس ، ولها طرق جمعها في ترجمته في كتابي في الصحابة . الحديث السادس حديث أبي هريرة « رأى عيسى رجلاً يسرق » الحديث أورده من طريقين موصولة ومعلقة .

**قوله ( وقال إبراهيم بن طهمان الخ )** وصله النسائي عن أحمد بن حفص بن عبد الله النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم ، وأحمد من شيوخ البخاري .

**قوله ( كلا والذي لا إله إلا الله )** في رواية الكشميني « إلا هو » وفي رواية ابن طهمان عند النسائي « فقال لا والذي لا إله إلا هو » .

**قوله ( وكذبت عيني )** بالتشديد على التثنية ، ول بعضهم بالإفراد ، وفي رواية المستمل « كذبت » بالتخفيف وفتح الموحدة و « عيني » بالإفراد في محل رفع ، ووقع في رواية مسلم « وكذبت نفسي » وفي رواية ابن طهمان « وكذبت بصرى » قال ابن التين : قال عيسى ذلك على المبالغة في تصديق الخالف . وأما قوله « وكذبت عيني » فلم يرد حقيقة التكذيب ، وإنما أراد كذبت عيني في غير هذا ، قاله ابن الجوزي ، وفيه بعد . وقيل إنه أراد بالتصديق والتكذيب ظاهر الحكم لا باطن الأمر وإلا فالمشاهدة أعلى اليقين فكيف

يكذب عينه ويصدق قول المدعى ؟ ويحتمل أن يكون رآه مديده إلى الشيء فظن أنه تناوله ، فلما حلف له رجع عن ظنه . وقال القرطبي : ظاهر قول عيسى للرجل « سرت » أنه خبر جازم عما فعل الرجل من السرقة لكونه رآه أخذ مالا من حرز ، في خفية . وقول الرجل كلا نبي لذلك ثم أكد به باليمين ، وقول عيسى « آمنت بالله وكذبت عيني » أي صدقت من حلف بالله وكذبت ما ظهر لي من كون الأخذ المذكور سرقة فإنه يحتمل أن يكون الرجل أخذ ماله فيه حق ، أو ما أذن له صاحبه في أخذه ، أو أخذه ليقبله وينظر فيه ولم يقصد الغصب والاستيلاء . قال ويحتمل أن يكون عيسى كان غير جازم بذلك ، وإنما أراد استفهامه بقوله « سرت ؟ » وتكون أداة الاستفهام محذوفة وهو سائق كثير انتهى . واحتمل الاستفهام بعيد مع جزمه صلى الله عليه وسلم بأن عيسى رأى رجلا يسرق ، واحتمل كونه يحل له الأخذ بعيداً بهذا الجزم بعينه ، والأول مأخوذ من كلام القاضي عياض ، وقد تعقبه ابن القيم في كتابه « إغاثة اللهفان » فقال : هذا تأويل متكلف ، والحق أن الله كان في قلبه أجل من أن يحلف به أحد كاذباً ، فدار الأمر بين تهمة الخالف وتهمة بصره فرد التهمة إلى بصره ، كما ظن آدم صدق إبليس لما حلف له أنه له ناصح . قلت : وليس بدون تأويل القاضي في التكلف ، والتشبيه غير مطابق والله أعلم . واستدل به على درء الخد بالشبهة ، وعلى منع القضاء بالعلم ، والراجع عند المالكية والحنابلة منعه مطلقاً ، وعند الشافعية جوازه إلا في الخلود وهذه الصورة من ذلك ، وسيأتي بسطه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . الحديث السابع حديث ابن عباس عن عمر ، هو من رواية الصحابي عن الصحابي .

**قوله ( لا تطروني )** بضم أوله ، والإطراء المدح ، بالباطل تقول أطريت فلاناً مدحته فأفرطت في

مدحه .

**قوله ( كما أطرت النصارى ابن مريم )** أي في دعواهم فيه الإلهية وغير ذلك ، وهذا الحديث طرف من حديث السقيفة ، وقد ساقه المصنف مطولاً في كتاب المحاريب ، وذكر منه قطعاً متفرقة فيما مضى ويأتي التنبيه عليها في مكانها . الحديث الثامن .

**قوله ( أخبرنا عبد الله )** هو ابن المبارك .

**قوله ( إن رجلاً من أهل خراسان قال للشعبي ، فقال الشعبي )** حذف السؤال وقد بينه في رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك فقال « إن رجلاً من أهل خراسان قال للشعبي : إنا نقول عندنا إن الرجل إذا أعتق أم ولده ثم تزوجها فهو كالراكب بدنته ، فقال الشعبي ، فذكره ، أخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عنه .

**قوله ( إذا أدب الرجل أمته )** يأتي الكلام عليه في النكاح .

**قوله ( وإذا آمن الرجل بعيسى ثم آمن بي فله أجران )** تقدم مباحث ذلك في كتاب العلم مستوفاة وفيه إشارة إلى أنه لم يكن بين عيسى وبين نبينا صلى الله عليه وسلم نبي ، وقد تقدم البحث في ذلك .

**قوله ( والعبد إذا اتقى ربه الخ )** تقدمت الإشارة إليه في كتاب العتق . الحديث التاسع حديث ابن

عباس « إنكم محشورون إلى الله خفاة » الحديث وسيأتي البحث فيه في أواخر الرقاق ، والغرض منه ذكر عيسى بن مريم في قوله ﴿ وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم ﴾ .

**قوله ( قال الثوري ذكر عن أبي عبد الله )** هو البخاري ( عن قبيصة ) هو ابن عقبة أحد شيوخ البخاري ، أي إنه حمل قوله « من أصحابي » أي باعتبار ما كان قبل الردة لا أنهم ماتوا على ذلك ، ولا شك أن من ارتد سلب اسم الصحبة لأنها نسبة شريفة إسلامية فلا يستحقها من ارتد بعد أن اتصف بها ، وقد أخرج الإسماعيلي الحديث المذكور عن إبراهيم بن موسى عن إسحق بن قبيصة عن سفيان الثوري به

### نُزُولُ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَام

[٣٤٤٨] ٣٣٣٣- نا إسحاق قال أنا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن صالح عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب سمع أبا هريرة قال رسول الله صلى الله عليه : « والذي نفسي بيده ، ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً ، فيكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ، ويضع الجزية ، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد ، حتى تكون السجدة الواحدة خيراً من الدنيا وما فيها » . ثم يقول أبو هريرة : واقرؤوا إن شئتم : ﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَإِلَٰهٍ يُؤْمِنُ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾ .

[٣٤٤٩] ٣٣٣٤- نا ابن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن نافع مولى أبي قتادة الأنصاري أن أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم » .

تابعه عقيل والأوزاعي .

**قوله ( نزول عيسى بن مريم )** يعني في أواخر الزمان ، كذا لأبي ذر بغير « باب » وأثبتته غيره ، وذكر فيه المصنف حديثين عن أبي هريرة : أحدهما حديث « والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم ، الحديث » .

**قوله ( حدثنا إسحق )** هو ابن إبراهيم المعروف بابن راهويه ، وإنما جازمت بذلك مع تجويز أبي علي الجبائي أن يكون هو أو إسحق بن منصور لتعبيره بقوله أخبرنا يعقوب بن إبراهيم لأن هذه العبارة يعتمد عليها إسحق بن راهويه كما عرف بالاستقراء من عاداته أنه لا يقول إلا « أخبرنا » ولا يقول « حدثنا » وقد أخرج أبو نعيم في « المستخرج » هذا الحديث من مسند إسحق بن راهويه وقال « أخرجه البخاري عن إسحق » .



**قوله** ( أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي ) هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف .

**قوله** ( والذي نفسى بيده ) فيه الحلف في الخبر مبالغة في تأكيده :

**قوله** ( ليوشكن ) بكسر المعجمة أى ليقربن أى لابد من ذلك سريعاً .

**قوله** ( أن ينزل فيكم ) أى في هذه الأمة ، فإنه خطاب لبعض الأمة ممن لا يدرك نزوله .

**قوله** ( حكماً ) أى حاكماً ، والمعنى أنه ينزل حاكماً بهذه الشريعة فإن هذه الشريعة باقية لا تنسخ ،

بل يكون عيسى حاكماً من حكام هذه الأمة . وفي رواية الليث عن ابن شهاب عند مسلم « حكماً مقسطاً » وله من طريق ابن عينة عن ابن شهاب « إماماً مقسطاً » والمقسط العادل بخلاف القاسط فهو الجائر . ولأحمد من وجه آخر عن أبي هريرة « أقرعوه من رسول الله السلام » وعند أحمد من حديث عائشة « ويمكث عيسى في الأرض أربعين سنة » والطبراني من حديث عبد الله بن مغفل « ينزل عيسى بن مريم مصداقاً بمحمد على مائه » .

**قوله** ( فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ) أى يبطل دين النصرانية بأن يكسر الصليب حقيقة ويبطل

ما تزعمه النصارى من تعظيمه ، ويستفاد منه تحريم اقتناء الخنزير وتحريم أكله وأنه نجس ، لأن الشيء المستفاد به لا يشرع إتلافه ، وقد تقدم ذكر شيء من ذلك في أواخر البيوع . ووقع للطبراني في « الأوسط » من طريق أبي صالح عن أبي هريرة « فيكسر الصليب ويقتل الخنزير والقرد » زاد فيه القرد وإسناده لا بأس به وعلى هذا فلا يصح الاستدلال به على نجاسة عين الخنزير لأن القرد ليس بنجس العين اتفاقاً ، ويستفاد منه أيضاً تغيير المنكرات وكسر آلة الباطل . ووقع في رواية عطاء بن ميناء عن أبي هريرة عند مسلم « ولتذهبن الشحناء والتباغض والتحاسد » .

**قوله** ( ويضع الحرب ) في رواية الكشميني « الجزية » ، والمعنى أن الدين يصير واحداً فلا يبي

أحد من أهل الذمة يؤدي الجزية ، وقيل معناه أن المال يكثر حتى لا يبيى من يمكن صرف مال الجزية له فترك الجزية استغناء عنها . وقال عياض : يحتمل أن يكون المراد بوضع الجزية تقريرها على الكفار من غير محاباة ، ويكون كثرة المال بسبب ذلك . وتعقبه النووي وقال : الصواب أن عيسى لا يقبل إلا الإسلام . قلت ويؤيده أن عند أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة « وتكون الدعوى واحدة » قال النووي : ومعنى وضع عيسى الجزية مع أنها مشروعة في هذه الشريعة أن مشروعتها مقيدة بنزول عيسى لما دل عليه هذا الخبر ، وليس عيسى بناسخ لحكم الجزية بل نبينا صلى الله عليه وسلم هو المبين للنسخ بقوله هذا ، قال ابن بطال : وإنما قبلناها قبل نزول عيسى للحاجة إلى المال بخلاف زمن عيسى فإنه لا يحتاج فيه إلى المال فإن المال في زمنه يكثر حتى لا يقبله أحد ، ويحتمل أن يقال إن مشروعية قبولها من اليهود والنصارى لما في أيديهم من شبهة الكتاب وتعلقهم بشرع قديم بزعمهم ، فإذا نزل عيسى عليه السلام زالت شبهة بحصول معاينته فيصبرون كعبدة الأوثان في انقطاع حجتهم وإنكشاف أمرهم ، فناسب أن يعاملوا معاملتهم في عدم قبول الجزية منهم . هكذا ذكره بعض مشايخنا احتمالاً والله اعلم .

**قوله** ( ويفيض المال ) بفتح أوله وكسر الفاء وبالضاد المعجمة أى يكثر ، وفي رواية عطاء بن ميناء

المذكورة « وليدعون إلى المال فلا يقبله أحد » وسبب كثرة نزول البركات وتوالى الخيرات بسبب العدل وعدم الظلم حينئذ تخرج الأرض كنوزها وتقل الرغبات في اقتناء المال لعلمهم بقرب الساعة .

قوله ( حتى تكون السجدة الواحدة خيراً من الدنيا وما فيها ) أى أنهم حينئذ لا يتقربون إلى الله إلا بالعبادة ، لا بالتصدق بالمال ، وقيل معناه أن الناس يرغبون عن الدنيا حتى تكون السجدة الواحدة أحب إليهم من الدنيا وما فيها . وقد روى ابن مردويه من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري بهذا الإسناد في هذا الحديث « حتى تكون السجدة واحدة لله رب العالمين » .

قوله ( ثم يقول أبو هريرة : واقرعوا إن شئتم ) وأن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ﴿ الآية ﴾ هو موصول بالإسناد المذكور ، قال ابن الجوزى : إنما تلا أبو هريرة هذه الآية للإشارة إلى مناسبتها لقوله « حتى تكون السجدة الواحدة خيراً من الدنيا وما فيها » فإنه يشير بذلك إلى صلاح الناس وشدة إيمانهم وإقبالهم على الخير ، فهم لذلك يؤثرون الركعة الواحدة على جميع الدنيا . والسجدة تطلق ويراد بها الركعة ، قال القرطبي : معنى الحديث أن الصلاة حينئذ تكون أفضل من الصدقة لكثرة المال إذ ذاك وعدم الانتفاع به حتى لا يقبله أحد . وقوله في الآية ﴿ وإن ﴾ بمعنى ما ، أى لا يبقى أحد من أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى إذا نزل عيسى إلا آمن به ، وهذا مصير من أبي هريرة إلى أن الضمير في قوله ﴿ إلا ليؤمنن به ﴾ وكذلك في قوله ﴿ قبل موته ﴾ يعود على عيسى ، أى إلا ليؤمن بعيسى قبل موت عيسى ، وبهذا جزم ابن عباس فيما رواه ابن جرير من طريق سعيد بن جبير عنه بإسناد صحيح ، ومن طريق أبي وجاء عن الحسن قال قبل موت عيسى : والله إنه الآن لحى ولكن إذا نزل آمنوا به أجمعون ، ونقله عن أكثر أهل العلم ورجحه ابن جرير وغيره . ونقل أهل التفسير في ذلك أقوالاً أخر وأن الضمير في قوله « به » يعود لله أو لمحمد ، وفي « موته » يعود على الكتابي على القولين ، وقيل على عيسى . وروى ابن جرير من طريق عكرمة عن ابن عباس « لا يموت يهودى ولا نصرانى حتى يؤمن بعيسى ، فقال له عكرمة : أرايت إن خر من بيت أو احترق أو أكله السبع ؟ قال : لا يموت حتى يحرك شفتيه بالإيمان بعيسى » وفي إسناده خفيف وفيه ضعف . ورجح جماعة هذا المذهب بقراءة أبي بن كعب ﴿ إلا ليؤمنن به قبل موته ﴾ أى أهل الكتاب « قال النووي : معنى الآية على هذا ليس من أهل الكتاب أحد يحضره الموت إلا آمن عند المعاينة قبل خروج روحه بعيسى وأنه عبد الله وابن أمته ، ولكن لا ينفعه هذا الإيمان في تلك الحالة كما قال تعالى ﴿ وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ﴾ قال : وهذا المذهب أظهر لأن الأول يخص الكتابي الذي يدرك نزول عيسى ، وظاهر القرآن عمومته في كل كتابي في زمن نزول عيسى وقبله . قال العلماء : الحكمة في نزول عيسى دون غيره من الأنبياء الرد على اليهود في زعمهم أنهم قتلوه ، فبين الله تعالى كذبهم وأنه الذي يقتلهم ، أو نزوله لدنواجله ليدفن في الأرض ، إذ ليس مخلوق من التراب أن يموت في غيرها . وقيل إنه دعا الله لما رأى صفة محمد وأمه أن يجعله منهم فاستجاب الله دعاءه وأبقاه حتى ينزل في آخر الزمان مجدداً لأمر الإسلام ، فيوافق خروج الدجال ، فيقتله ، والأول أوجه . وروى مسلم من حديث ابن عمر في مدة إقامة عيسى بالأرض بعد نزوله أنها سبع سنين ، وروى نعيم بن حماد في « كتاب الفتن » من حديث ابن عباس أن عيسى إذ ذاك يتزوج

في الأرض ويقيم بها تسع عشرة سنة وبإسناد فيه مبهم عن أبي هريرة يقيم بها أربعين سنة ، وروى أحمد وأبو داود بإسناد صحيح من طريق عبد الرحمن بن آدم عن أبي هريرة مثله مرفوعاً . وفي هذا الحديث « ينزل عيسى عليه ثوبان ممصران فيدق الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويدعو الناس إلى الإسلام ، ويهلك الله في زمانه الملل كلها إلا الإسلام ، وتقع الأمانة في الأرض حتى ترتع الأسود مع الإبل وتلعب الصبيان بالحيات - وقال في آخره - ثم يتوفى ويصلى عليه المسلمون » وروى أحمد ومسلم من طريق حنظلة بن علي الأسلمي عن أبي هريرة « لبهن ابن مريم بفتح الروحاء بالحج والعمرة » الحديث ، وفي رواية لأحمد من هذا الوجه : ينزل عيسى فيقتل الخنزير ويمحي الصليب وتجمع له الصلاة ويعطى المال حتى لا يقبل ويضع الخراج ، وينزل الروحاء فيحج منها أو يعتمر أو يجمعها وتلا أبو هريرة « وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به » الآية . قال حنظلة قال أبو هريرة : يؤمنن به قبل موت عيسى . وقد اختلف في موت عيسى عليه السلام قبل رفعه ، والأصل فيه قوله تعالى « إني متوفيك ورافعك » فقبل على ظاهره ، وعلى هذا فإذا نزل إلى الأرض ومضت المدة المقدرة له يموت ثانياً . وقيل معنى قوله « متوفيك » من الأرض ، فعلى هذا لا يموت إلا في آخر الزمان واختلف في عمره حين رفع فقيل ابن ثلاث وثلاثين وقيل مائة وعشرين . الحديث العاشر .

قوله ( عن نافع مولى أبي قتادة الأنصاري ) هو أبو محمد بن عياش الأقرع ، قال ابن حبان : هو مولى امرأة من غفار وقيل له مولى أبي قتادة للملازمة له . قلت : وليس له عن أبي هريرة في الصحيح سوى هذا الحديث الواحد .

قوله ( كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم ) سقط قوله « فيكم » من رواية أبي ذر . قوله ( تابعة عقيل والأوزاعي ) يعني تابعاً يونس عن ابن شهاب في هذا الحديث ، فأما متابعة عقيل فوصلها ابن منده في « كتاب الإيمان » من طريق الليث عنه ولفظه مثل سياق أبي ذر سواء ، وأما متابعة الأوزاعي فوصلها ابن منده أيضاً وابن حبان والبيهقي في « البعث » وابن الأعرابي في معجمه من طرق عنه ولفظه مثل رواية يونس ، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن أبي ذئب عن ابن شهاب بلفظ « وأمكم منكم » قال الوليد بن مسلم : فقلت لابن أبي ذئب إن الأوزاعي حدثنا عن الزهري فقال « وإمامكم منكم » قال ابن أبي ذئب أتدري ما أمكم منكم ؟ قلت تخبرني ، قال : فأمكم بكتاب ربكم . وأخرجه مسلم من رواية ابن أخي الزهري عن عمه بلفظ « كيف بكم إذا نزل فيكم ابن مريم فأمكم » وعند أحمد من حديث جابر في قصة الدجال ونزول عيسى « وإذا هم بعيسى ، فيقال تقدم يا روح الله ، فيقول ليتقدم إمامكم » فليصل بكم ولا بن ماجه في حديث أبي أمامة الطويل في الدجال قال « وكلهم أي المسلمون بيت المقدس وإمامهم رجل صالح قد تقدم ليصلي بهم ، إذ نزل عيسى فرجع الإمام ينكص ليتقدم عيسى ، فيقف عيسى بين كتفيه ثم يقول : تقدم فإنها لك أقيمت » وقال أبو الحسن الحسعي الأبدى في مناقب الشافعي : تواترت الأخبار بأن المهدي من هذه الأمة وأن عيسى يصلي خلفه ، ذكر ذلك رداً للحديث الذي أخرجه ابن ماجه عن أنس وفيه « ولا مهدي إلا عيسى » وقال أبو ذر الهروي : حدثنا الجوزقي عن بعض المتقدمين قال : معنى قوله « وإمامكم منكم » يعني أنه يحكم بالقرآن لا بالإنجيل . وقال ابن التين : معنى قوله « وإمامكم منكم » أن الشريعة المحمدية

متصلة إلى يوم القيامة ، وأن في كل قرن طائفة من أهل العلم . وهذا والذي قبله لا يبين كون عيسى إذا نزل يكون إماماً أو مأموماً ، وعلى تقدير أن يكون عيسى إماماً فعنايه أنه يصير معكم بالجماعة من هذه الأمة . قال الطيبي : المعنى يؤمكم عيسى حال كونه في دينكم . ويعكر عليه قوله في حديث آخر عند مسلم « فيقال له : صل لنا ، فيقول : لا ، إن بعضكم على بعض أمراء تكرمه لهذه الأمة » وقال ابن الجوزي ، لو تقدم عيسى إماماً لوقع في النفس إشكال ولقييل : أنراه تقدم نائباً أو مبتدئاً شرعاً ، فصلى مأموماً لثلاثين دنس بغبار الشبهة وجه قوله « لا نبي بعدى » . وفي صلاة عيسى خلف رجل من هذه الأمة مع كونه في آخر الزمان وقرب قيام الساعة دلالة للصحيح من الأقوال أن الأرض لا تخلو عن قائم لله بحجة والله أعلم

### باب ما ذكر عن بني إسرائيل

[٣٤٥٠] ٣٣٣٥- فاموسى بن إسماعيل قال نا أبوعوانة قال نا عبد الملك عن ربعي بن حراش قال : قال عقبه بن عمرو لحذيفة : ألا تحدثنا ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه ؟ قال : إني سمعته يقول : « إن مع الدجال إذا خرج ماءً وناراً ، فأما الذي يرى الناس أنها النار فماء بارد ، وأما الذي يرى الناس أنه ماء بارد فنار تحرق . فمن أدرك منكم فليقع في الذي يرى أنها نار ، فإنه عذب بارد » .

[الحديث ٣٤٥٠- طرفه في : ٧١٣٠] .

[٣٤٥١] ٣٣٣٦- قال حذيفة : وسمعتة يقول : « إن رجلاً كان فيمن كان قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه ، فليل له : عملت من خير ؟ قال : ما أعلم . قيل له : انظر . قال : ما أعلم شيئاً ، غير أنني كنت أباع الناس في الدنيا وأجازيهم ، فأنظر الموسر وأتجاوز عن المعسر فأدخله الله الجنة » .

[٣٤٥٢] ٣٣٣٧- قال : وسمعتة يقول : « إن رجلاً حضره الموت ، فلما يئس من الحياة أوصى أهله : إذا أنا مت فاجمعوا لي حطباً كثيراً وأوقدوا فيه ناراً ، حتى إذا أكلت لحمي وخلصت إلى عظمي فامتحشت ، فخذوها فاطحنوها ثم انظروا يوماً راحاً فاذروني في اليم : ففعلوا . فجمعه فقال له : لم فعلت ذلك ؟ قال : من خشيتك . فغفر الله له » قال عقبه بن عمرو : أنا سمعتة يقول ذاك ، وكان نباشاً .

[الحديث ٣٤٥٢- طرفاه في : ٣٤٧٩ ، ٦٤٨٠] .

[٣٤٥٣] ٣٣٣٨- فابشر بن محمد قال أنا عبد الله قال أخبرني معمر بن يونس عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس وعائشة قالا : لما نزل برسول الله صلى الله عليه طفق

[٣٤٥٤]

يطرح خميضةً على وجهه، فإذا اغتم كشفها عن وجهه فقال وهو كذلك: «لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، يُحذَرُ ما صنعوا».

[٣٤٥٥] ٣٣٣٩- نا محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن فُرات القزاز قال سمعتُ أبا حازم قال: قاعدتُ أبا هريرةَ خمس سنين، فسمعتُهُ يحدثُ عن النبي صلى الله عليه قال: «كانت بنو إسرائيل تسوسُهم الأنبياءُ، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء فيكثرون. قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فوا بيعة الأول فالأول، أعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم».

[٣٤٥٦] ٣٣٤٠- نا سعيد بن أبي مريم قال أنا أبو غسان قال ني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه قال: «لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبرٍ وذراعاً بذراع، حتى لو سلكوا جحر ضبً لسلكتموه». قلت: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال النبي صلى الله عليه: «فمن؟».

[الحديث ٣٤٥٦- طرفه في: ٧٣٢٠].

[٣٤٥٧] ٣٣٤١- نا عمران بن ميسرة قال نا عبد الوارث قال نا خالد عن أبي قلابة عن أنس قال: ذكروا النار والناقوس فذكروا اليهود والنصارى، فأمر بلال أن يشفع الأذان وأن يوتر الإقامة.

[٣٤٥٨] ٣٣٤٢- نا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة كانت تكره أن يجعل يده في خاصرته وتقول: إن اليهود تفعله.

تابعه شعبة عن الأعمش.

[٣٤٥٩] ٣٣٤٣- نا قتيبة بن سعيد قال نا الليث عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه قال: «إنما أجلكم - في أجل من خلا من الأمم - ما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس، وإنما مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط قيراط. ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط؟ فعملت النصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط. ثم قال: من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على

قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس، ألا لكم الأجر مرتين. فغضبت اليهود والنصارى فقالوا: نحن أكثرُ عملاً وأقلُّ عطاءً، قال الله عز وجل: هل ظلمتكم من حقكم شيئاً؟ قالوا: لا. قال: فإنه فضلي، أعطيه من شئتُ.

[٣٤٦٠] ٣٣٤٤- نا علي بن عبد الله المديني قال نا سفيان عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس قال سمعتُ عمر يقول: قاتل الله فلاناً، ألم يعلم أن النبي صلى الله عليه قال: «لعن الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم فجملوا فباعوها».

تابعه جابر وأبو هريرة عن النبي صلى الله عليه.

[٣٤٦١] ٣٣٤٥- نا أبو عاصم الضحاك بن مخلد قال نا الأوزاعي قال نا حسان بن عطية عن أبي كبشة عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه قال: «بلغوا عني ولو آية»، وحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار.

[٣٤٦٢] ٣٣٤٦- نا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال: قال أبو سلمة بن عبد الرحمن إن أبا هريرة قال: إن رسول الله صلى الله عليه قال: «إن اليهود والنصارى لا يصبغون، فخالفوهم».

[الحديث ٣٤٦٢- طرفه في: ٥٨٩٩].

[٣٤٦٣] ٣٣٤٧- نا محمد قال نا حجاج قال نا جرير عن الحسن قال نا جندب بن عبد الله في هذا المسجد، وما نسينا منذ حدثنا، وما نخشى أن يكون جندب كذب علي النبي صلى الله عليه قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «كان فيمن كان قبلكم رجل به جرح فجزع فأخذ سكيناً فحز بها يده، فما رقأ الدم حتى مات، قال الله عز وجل: بادرني عبدي بنفسه، حرمت عليه الجنة».

**قوله (باب ما ذكر عن بني إسرائيل) أي ذرية يعقوب بن إسحق بن إبراهيم، وإسرائيل لقب يعقوب، أي من الأعاجيب التي كانت في زمانهم، ذكر فيه أربعة وثلاثين حديثاً: الحديث الأول وهو يشتمل على ثلاثة أحاديث وقوله «حدثنا موسى بن إسماعيل» هذا هو الصواب. ولبعضهم «حدثنا مسدد» بدل «موسى» وليس بصواب لأن رواية مسدد ستأتي في آخر هذا الباب موصولة، ورواية موسى معلقة من أجل كلمة اختلفا فيها على أبي عوانة وكلام أبي علي الغساني يوم أن ذلك وقع هنا وليس كذلك. وقوله «حدثنا عبد الملك» هو ابن عمير.**

**قوله ( قال عقبة بن عمرو )** هو أبو مسعود الأنصارى المعروف بالبدرى .

**قوله ( إن مع الدجال إذا خرج ماء )** الحديث يأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتن ، والغرض منه هنا إيراد ما يليه وهو قصة الرجل الذى كان يبايع الناس ، وقصة الرجل الذى أوصى بنيه أن يحرقوه . فأما قصة الذى كان يبايع الناس فقد أوردناها أيضاً في أواخر هذا الباب من حديث أبي هريرة ، وتقدم الكلام عليه في أثناء كتاب البيوع ، وقوله في هذه الرواية « كنت أبايع الناس في الدنيا وأجازيهم ، أى أقاضيه ، والمجازاة المقاضاة ، أى أخذ منهم وأعطى . ووقع في رواية الإسماعيلي « وأجاز فهم » بالجيم والزاي والفاء ، وفي أخرى بالمهمله والراء ، وكلاهما تصحيف لا يظهر ، والله أعلم . وأما قصة الذى أوصى بنيه أن يحرقوه فسيأتى الكلام عليها في أواخر هذا الباب حيث أورده المصنف مفرداً إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فامتحشت )** بضم المثناة وكسر المهمله بعدها معجمة أى احترقت ، ولبعضهم بوزن احترقت وهو أشبه . وقوله ( ثم انظروا يوماً راحاً ) أى شديد الريح .

**قوله في آخره ( قال عقبة بن عمرو ، وأنا سمعته )** يعنى النبي صلى الله عليه وسلم ( يقول ذاك ، وكان نباشاً ) ظاهره أن الذى سمعه أبو مسعود هو الحديث الأخير فقط ، لكن تبين من رواية شعبة عن عبد الملك بن عمير أنه سمع الجميع ، فإنه أورد في الفتن قصة الذى كان يبايع الناس من حديث حذيفة ، وقال في آخره « قال أبو مسعود وأنا سمعته » وكذلك قال في حديث الذى أوصى بنيه كما سيأتى في أواخر هذا الباب ، وقوله « وكان نباشاً » ظاهره أنه من زيادة أبي مسعود في الحديث ، لكن أورده ابن حبان من طريق ربيع عن حذيفة قال « توفي رجل كان نباشاً فقال لولده أحرقوني » فدل على أن قوله « وكان نباشاً » من رواية حذيفة وأبي مسعود معاً . ووقع في رواية للطبراني بلفظ « بينا حذيفة وأبو مسعود جالسين فقال أحدهما : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن رجلاً من بنى إسرائيل كان ينبش القبور » فذكره ، وعرف منها وجه دخوله في هذا الباب . الحديث الثانى .

**قوله ( لما نزل )** بضم أوله ، وفي نسخة عند أبي ذر بفتحيتين ( برسول الله صلى الله عليه وسلم ) يعنى الموت أو ملك الموت ، ونقل النوى أنه في مسلم للأكثر بالضم ، في رواية بزيادة مثناة يعنى المنية ، أورده مختصراً وقد تقدم بآتم من هذا في الصلاة . ويأتى شرحه في أواخر المغازى إن شاء الله تعالى ، والغرض منه ذم اليهود والنصارى في اتخاذهم قبور أنبيائهم مساجد ، وعبد الله الذى في الإسناد هو ابن المبارك . الحديث الثالث .

**قوله ( عن فرات القزاز )** بقاف وزاين معجمتين وهو فرات بضم الفاء وتخفيف الراء آخره مثناة ابن عبد الرحمن ، وأبو حازم هو سلمان الأشجعى .

**قوله ( تسومهم الأنبياء )** أى أنهم كانوا إذا ظهر فيهم فساد بعث الله لهم نبياً يقيم لهم أمرهم ويزيل ما غيروا من أحكام التوراة ، وفيه إشارة إلى أنه لا بد للرعية من قائم بأمرها يحملها على الطريق الحسنة وينصف المظلوم من الظالم .

قوله ( وإنه لا نبي بعدى ) أى سيفعل ما كان أولئك يفعلون .

قوله ( وسيكون خلفاء ) أى بعدى ، وقوله ( فيكثرون ) بالمثلثة وحكى عياض أن منهم من ضبطه بالموحدة وهو تصحيف ، ووجه بأن المراد إكبار قبيح فعلهم .

قوله ( فوا ) فعل أمر بالوفاء ، والمعنى أنه إذا بويع الخليفة بعد خليفة فبيعة الأول صحيحة يجب الوفاء بها وبيعة الثانى باطلة ، قال النووى : سواء عقدوا للثانى عالين بعقد الأول أم لا ، سواء كانوا فى بلد واحد أو أكثر ، سواء كانوا فى بلد الإمام المنفصل أم لا . هذا هو الصواب الذى عليه الجمهور ، وقيل تكرون لمن عقدت له فى بلد الإمام دون غيره ، وقيل يقرع بينهما قال : وهما قولان فاسدان . وقال القرطبي : فى هذا الحديث حكم بيعة الأول وأنه يجب الوفاء بها ، وسكت عن بيعة الثانى . وقد نص عليه فى حديث وعرفجة فى صحيح مسلم حيث قال « فاضربوا عنق الآخر » .

قوله ( أعطوهم حقهم ) أى أطيعوهم وعاشروهم بالسمع والطاعة ، فإن الله يحاسبهم على ما يفعلونه بكم ، وستأتى تمة القول فى ذلك فى أوائل كتاب الفتن .

قوله ( فإن الله سائلهم عما استرعاهم ) هو كحديث ابن عمر المتقدم « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » وسيأتى شرحه فى كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . وفى الحديث تقديم أمر الدين على أمر الدنيا لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بتوفية حق السلطان لما فيه من إعلاء كلمة الدين وكف الفتنة والشر ، وتأخير أمر المطالبة بحقه لا يسقطه ، وقد وعده الله أنه يخلصه ويوفيه إياه ولو فى الدار الآخرة : الحديث الرابع حديث أبى سعيد .

قوله ( لتبعن ) بضم العين وتشديد النون ( سن ) بفتح المهملة أى طريق ( من قبلكم ) أى الذين قبلكم .

قوله ( جحر ) بضم الجيم وسكون المهملة ( ضب ) ابفتح المعجمة وتشديد الموحدة دوية معروفة يقال خصت بالذكر لأن الضب يقال له قاضى البهائم . والذى يظهر أن التخصيص إنما وقع لجحر الضب لشدة ضيقه وردائه ، ومع ذلك فإنهم لاقتنائهم آثارهم واتباعهم طرائقهم لو دخلوا فى مثل هذا الضيق الردىء لتبعوهم .

قوله ( قال النبي صلى الله عليه وسلم : فمن ) ؟ هو استفهام إنكارى ، أى ليس المراد غيرهم ، وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث فى كتاب الاعتصام . الحديث الخامس حديث أنس « ذكروا النار والناقوس » الحديث أورده مختصراً ، وقد مضى شرحه تماماً فى كتاب الصلاة . الحديث السادس حديث عائشة « كانت تكره أن يجعل المصلى يده فى خاصرته وتقول إن اليهود تفعله » فى رواية أبى نعيم من طريق أحمد بن الفرات عن محمد بن يوسف شيخ البخارى فيه بلفظ « إنها كرهت الاختصار فى الصلاة وقالت : إنما يفعل ذلك اليهود » ووقع عند الإسماعيل من طريق يزيد بن هارون عن سفيان وهو الثورى بهذا الإسناد ، يعنى وضع اليد على الخاصرة فى الصلاة ، وقد تقدم البحث فى هذه المسألة فى أواخر الصلاة فى الكلام على حديث أبى هريرة « نهى على الخصر فى الصلاة » .



قوله ( تابعه شعبة عن الأعمش ) وصله ابن أبي شيبة من طريقه . الحديث السابع حديث ابن عمر « مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا » الحديث ، تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصلاة . الحديث الثامن حديث عمر « قاتل الله فلاناً » أورده مختصراً ، وقد تقدم تماماً في كتاب البيوع في أواخره مع شرحه .

قوله ( تابعه جابر وأبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ) يعنى في تحريم شحوم الميتة دون القصة ، فأما حديث جابر فوصله المصنف في أواخر البيوع وفيه غير ذلك ، وتقدم شرحه هناك . وأما حديث أبي هريرة فوصله المصنف في أواخر البيوع أيضاً من طريق سعيد بن المسيب عنه . الحديث التاسع .

قوله ( عن أبي كبشة السلولى ) تقدم ذكره في كتاب الهبة في حديث آخر ، وليس له في البخارى سوى هذين الحديثين .

قوله ( بلغوا عني ولو آية ) قال المعافى النهروانى في « كتاب الجليس » له الآية في اللغة تطلق على ثلاثة معان : العلامة الفاصلة ، والأعجوبة الحاصلة ، والبلية النازلة . فمن الأول قوله تعالى ﴿ آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا ﴾ ومن الثانى ﴿ إن في ذلك لآية ﴾ ومن الثالث جعل الأمير فلاناً اليوم آية . ويجمع بين هذه المعانى الثلاثة أنه قيل لها آية لدلالاتها وفصلها وإبانها . وقال في الحديث « ولو آية » أى واحدة ليسارع كل سامع إلى تبليغ ما وقع له من الآى ولو قل ليتصل بذلك نقل جميع ما جاء به صلى الله عليه وسلم . ا هـ كلامه .

قوله ( وحذثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ) أى لا ضيق عليكم في الحديث عنهم لأنه كان تقدم منه صلى الله عليه وسلم الزجر عن الأخذ عنهم النظر في كتبهم ثم حصل التوسع في ذلك ، وكأن النبى وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية والقواعد الدينية خشية الفتنة ، ثم لما زال المحذور وقع الأذن في ذلك لما في سماع الأخبار التى كانت في زمانهم من الاعتبار ، وقيل معنى قوله « لا حرج » : لا تضيق صدوركم بما تسمعونهم من الأعاجيب فإن ذلك وقع لهم كثيراً ، وقيل لا حرج في أن لا تحدثوا عنهم لأن قوله أولاً « حدثوا » صيغة أمر تقتضى الوجوب فأشار إلى عدم الوجوب وأن الأمر فيه للإباحة بقوله « ولا حرج » أى في ترك التحديث عنهم . قيل المراد رفع الحرج عن حاكى ذلك لما في أخبارهم من الألفاظ الشنيعة نحو قولهم ﴿ اذهب أنت وربك فقاتلا ﴾ وقولهم ﴿ اجعل لنا إلهاً ﴾ وقيل المراد ببني إسرائيل أولاد إسرائيل نفسه وهم أولاد يعقوب ، والمراد حدثوا عنهم بقصتهم مع أخيه يوسف ، وهذا أبعد الأوجه . وقال مالك المراد جواز التحدث عنهم بما كان من أمر حسن ، أما ما علم كذبه فلا . وقيل المعنى حدثوا عنهم بمثل ما ورد في القرآن والحديث الصحيح . وقيل المراد جواز التحدث عنهم بأى صورة وقعت من انقطاع أو بلاغ لتعذر الاتصال في التحدث عنهم ، بخلاف الأحكام الإسلامية فإن الأصل في التحدث بها الاتصال ، ولا يتعذر ذلك لقرب العهد . وقال الشافعى : من المعلوم أن النبى صلى الله عليه وسلم لا يجوز التحدث بالكذب فالمعنى حدثوا عن بنى إسرائيل بما لا تعلمون كذبه ، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم

وهو نظير قوله « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » ولم يرد الإذن ولا المنع من التحدث بما يقطع بصدقه .

**قوله ( ومن كذب على متعمداً )** تقدم شرحه مستوفى في كتاب العلم ، وذكرت عدد من رواه وصفة مخارجه بما يغني عن الإعادة . وقد اتفق العلماء على تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه من الكبائر ، حتى بالغ الشيخ أبو محمد الجويني فحكم بكفر من وقع منه ذلك ، وكلام القاضي أبي بكر العربي يميل إليه . وجهل من قال من الكرامية وبعض المتزهدة إن الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم يجوز فيما يتعلق بتقوية أمر الدين وطريقة أهل السنة والترغيب والترهيب ، واعتلوا بأن الوعيد ورد في حق من كذب عليه لا في الكذب له ، وهو اعتلال باطل لأن المراد بالوعيد من نقل عنه الكذب سواء كان له أو عليه والدين بحمد الله كامل غير محتاج إلى تقويته بالكذب . الحديث العاشر .

**قوله ( إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالقوهم )** يقتضى مشروعية الصبغ ، والمراد به صبغ شيب اللحية والرأس ، ولا يعارضه ما ورد من النهي عن إزالة الشيب لأن الصبغ لا يقتضى الإزالة . ثم إن المأذون فيه مقيد بغير السواد ، لما أخرجه مسلم من حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم قال « غيروه وجنبوه السواد » ولأبي داود وصححه ابن حبان من حديث ابن عباس مرفوعاً « يكون قوم في آخر الزمان يخضبون كمحواصل الحمام لا يجدون ريح الجنة » وإسناده قوى ، إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه ، وعلى تقدير ترجيح وقفه فثله لا يقال بالرأى فحكمه الرفع ، ولهذا اختار النووي أن الصبغ بالسواد يكره كراهية تحريم . وعن الحلبي أن الكراهة خاصة بالرجال دون النساء فيجوز ذلك للمرأة لأجل زوجها . وقال مالك : الحناء والكم واسع ، والصبغ بغير السواد أحب إلى . ويستثنى من ذلك المجاهد اتفاقاً . وليس المراد بالصبغ في هذا الحديث صبغ الثياب ولا خضب اليدين والرجلين بالحناء مثلاً لأن اليهود والنصارى لا يتركون ذلك ، وقد صرح الشافعية بتحريم لبس الثياب المزعفرة للرجل وبتحريم خضب الرجال أيديهم وأرجلهم إلا للتداوى ، وسيأتى بسط القول في ذلك في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . الحديث الحادى عشر .

**قوله ( حدثنا محمد )** هو ابن معمر ، نسبه ابن السكن عن الفريرى ، وقيل هو الذهلى .

**قوله ( حدثنا حجاج )** هو ابن منهل وجريرو هو ابن حازم والحسن هو البصرى .

**قوله ( في هذا المسجد )** هو مسجد البصرة .

**قوله ( وما نسينا منذ حدثنا )** أشار بذلك إلى تحقيقه لما حدث به وقرب عهده به واستمرار ذكره له .

**قوله ( وما نخشى أن يكون جندب كذب )** فيه إشارة إلى أن الصحابة عدول ، وأن الكذب مأمون من قبلهم ولا سيما على النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( كان فيمن كان قبلكم رجل )** لم أقف على اسمه .

**قوله ( به جرح )** بضم الجيم وسكون الراء بعدها مهملة ، وتقدم في الجائز بلفظ به جراح وهو بكسر الجيم ، وذكره بعضهم بضم المعجمة وآخره جيم وهو تصحيف ، ووقع في رواية مسلم « إن

رجلا خرجت به قرحة « وهى بفتح القاف وسكون الراء : حبة تخرج فى البدن ، وكأنه كان به جرح ثم صار قرحة .

**قوله ( فجزع )** أى فلم يصبر على ألم تلك القرحة .

**قوله ( فأخذ سكيناً فحز بها يده )** السكين تذكر وتؤنث ، وقوله « حز » بالحاء المهملة والزاي هو القطع بغير إبانة ، ووقع فى رواية مسلم « فلما آذته انتزع سهما من كنانته فنكأها » وهو بالنون والهمز أى نخس موضع الجرح ، ويمكن الجمع بأن يكون فجر الجرح بذبابة السهم فلم ينفعه فحز موضعه بالسكين ، ودلت رواية البخارى على أن الجرح كان فى يده .

**قوله ( فمارقاً الدم )** بالقاف والهمز أى لم ينقطع .

**قوله ( قال الله عز وجل : بادرنى عبدى نفسه )** هو كناية عن استعجال المذكور الموت ، وسيأتى البحث فيه . وقوله « حرمت عليه الجنة » جار مجرى التعليل للعقوبة لأنه لما استعجل الموت بتعاطى سببه من إنفاذ مقاتله فجعل له فيه اختياراً عصى الله به فناسب أن يعاقبه . ودل ذلك على أنه حزها لإرادة الموت لا لقصد المداواة التى يغلب على الظن الانتفاع بها . وقد استشكل قوله « بادرنى بنفسه » وقوله « حرمت عليه الجنة » لأن الأول يقتضى أن يكون من قتل فقد مات قبل أجله لما يورثه سياق الحديث من أنه لو لم يقتل نفسه كان قد تأخر عن ذلك الوقت وعاش ، لكنه بادر فتقدم ، والثانى يقتضى تخليد الموحّد فى النار . والجواب عن الأول أن المبادرة من حيث التسبب فى ذلك والقصد له والاختيار ، وأطلق عليه المبادرة لوجود صورتها وإنما استحق المعاقبة لأن الله لم يطأعه على انقضاء أجله فاختر هو قتل نفسه فاستحق المعاقبة لعصيانه . وقال القاضى أبو بكر : قضاء الله مطلق ومقيد بصفة ، فالمطلق يمضى على الوجه بلا صارف ، والمقيد على الوجهين مثاله أن يقدر لواحد أن يعيش عشرين سنة إن قتل نفسه وثلاثين سنة إن لم يقتل وهذا بالنسبة إلى ما يعلم به المخلوق كملك الموت مثلاً ، وأما بالنسبة إلى علم الله فإنه لا يقع إلا ما علمه . ونظير ذلك الواجب الخير فالواقع منه معلوم عند الله والعبد مخير فى أى الحصول يفعل ، والجواب عن الثانى من أوجه : أحدها أنه كان استحل ذلك الفعل فصار كافراً . ثانيها كان كافراً فى الأصل وعوقب بهذه المعصية زيادة على كفره . ثالثها أن المراد الجنة حرمت عليه فى وقت ما كالوقت الذى يدخل فيه السابقون أو الوقت الذى يعذب فيه الموحّدون فى النار ثم يخرجون . رابعها أن المراد جنة معينة كالفر دوس مثلاً . خامسها أن ذلك ورد فى سبيل التغليظ والتخويف وظاهره غير مراد . سادسها أن التقدير حرمت عليه الجنة إن شئت استمرار ذلك . سابعها قال النووى يحتمل أن يكون ذلك شرع من مضى أن أصحاب الكبائر يكفرون بفعلها . وفى الحديث تحريم قتل النفس سواء كانت نفس القاتل أم غيره ، وقتل الغير يؤخذ تحريمه من هذا الحديث بطريق الأولى . وفيه الوقوف عند حقوق الله ورحمته بخلقه حيث حرم عليهم قتل نفوسهم وأن الأنفس ملك الله . وفيه التحذير عن الأمم الماضية وفضيلة الصبر على البلاء وترك التضجر من الآلام لثلاث يفضى إلى أشد منها . وفيه تحريم تعاطى الأسباب المفضية إلى قتل النفس وفيه التنبيه على أن حكم السراية على ما يترتب عليه ابتداء القتل وفيه

الاحتياط في التحديث وكيفية الضبط له والتحفظ فيه بذكر المكان والإشارة إلى ضبط المحدث وتوثيقه لمن حدثه ليركن السامع لذلك ، والله أعلم .

### حديث أبرص وأقرع وأعمى

[٣٤٦٤] ٣٣٤٨- نا أحمد بن إسحاق قال نا عمرو بن عاصم قال نا همام قال نا إسحاق بن عبد الله قال نا عبد الرحمن بن أبي عمرة أن أبا هريرة حدثه أنه سمع النبي صلى الله عليه ... ح .

وحدثني محمد بن عبد الله بن رجاء قال نا همام عن إسحاق بن عبد الله قال نا عبد الرحمن بن أبي عمرة أن أبا هريرة حدثه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه يقول : « إن ثلاثة في بني إسرائيل أبرص وأقرع وأعمى بدا الله أن يتليهم فبعث إليهم ملكاً ، فأتى الأبرص فقال : أي شيء أحب إليك ؟ قال : لونٌ حسنٌ وجلدٌ حسنٌ ، قد قدرني الناس . قال : فمسحه فذهب ، فأعطني لوناً حسناً وجلداً حسناً . فقال : أي المال أحب إليك ؟ قال : الإبل - أو قال : البقر ، هو شك في ذلك : إن الأبرص والأقرع قال أحدهما الإبل ، وقال الآخر : البقر - فأعطني ناقةً عشراء ، فقال : يبارك لك فيها ، وأتى الأقرع فقال : أي شيء أحب إليك ؟ قال : شعرٌ حسنٌ ويذهب هذا عني ، قد قدرني الناس . قال : فمسحه فذهب ، وأعطني شعراً حسناً . قال : فأني المال أحب إليك ؟ قال : البقر . قال : فأعطاه بقرةً حاملاً ، وقال : يبارك لك فيها . وأتى الأعمى فقال : أي شيء أحب إليك ؟ قال : يرد الله إلي بصري فأبصر به الناس ، فمسحه ، فرد الله بصره . قال : فأني المال أحب إليك ؟ قال : الغنم ، فأعطاه شاةً والدأ ، فأنج هذا وولد هذا ، فكان لهذا واد من الإبل ، ولهذا واد من بقر ، ولهذا واد من غنم ، ثم إنه أتى الأبرص في صورته وهيئته فقال : رجلٌ مسكينٌ تقطعت به الحبال في سفره فلا بلاغ اليوم إلا بالله ثم بك ، أسألك - بالذي أعطاك اللون الحسن والجلد الحسن والمال - بغيراً أتبلغ به في سفري . قال له : إن الحقوق كثيرة . فقال له : كأني أعرفك ، ألم تكن أبرص يقدرك الناس فقيراً فأعطاك الله ؟ فقال : لقد ورثت لكابر عن كابر ، فقال : إن كنت كاذباً فصيرك الله إلى ما كنت . وأتى الأقرع في صورته وهيئته ، فقال له مثل ما قال لهذا ، ورد عليه مثل ما رد عليه هذا ، فقال : إن كنت كاذباً فصيرك الله إلى ما كنت . وأتى الأعمى في صورته فقال : رجلٌ مسكينٌ وابن السبيل وتقطعت به الحبال في سفره ، فلا بلاغ اليوم إلا بالله ثم بك ، أسألك بالذي رد عليك بصرك شاةً أتبلغ بها في سفري . وقال : قد كنت أعمى فرد الله بصري وفقيراً ، فخذ ما شئت ، فوالله

لا أحمدك اليوم بشيء أخذته الله . فقال : أمسك مالك ، فإنما ابتليتكم ، فقد رضي عنك ، وسخط على صاحبك .»

[الحديث ٣٤٦٤ - طرفه في : ٦٦٥٣] .

**قوله ( حديث أبرص وأقرع وأعمى )** هكذا ترجم لهذا الحديث في أثناء ذكر بني إسرائيل وهو الحديث الثاني عشر .

**قوله ( حدثنا أحمد بن إسحق )** هو السرمارى بفتح المهملة ويجوز كسرها وبعدها راء ساكنة نسبة إلى سمرارة من قرى بخارى ، الزاهد المجاهد وهو من أقران البخارى ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين .

**قوله في السند الثاني ( وحدثني محمد حدثنا عبد الله بن رجاء )** يقال إن محمداً هذا هو الذهلي ، ويقال إنه المصنف نفسه كما قيل في الحديث الذي قبله ، ويؤيد ذلك أنه روى عن عبد الله بن رجاء في اللقطة وعدة مواضع بغير واسطة ، لكن جزم أبو ذر بأنه عند المصنف عن محمد غير منسوب عن عبد الله بن رجاء وجوز أنه الذهلي وساقه عن الجوزقي عن مكى بن عبدان عن الذهلي بطوله ، وكذلك جزم أبو نعيم وساقه من طريق موسى بن العباس عن محمد بن يحيى ، وسيأتي في التوحيد حديث آخر أخرجه البخارى بهذين السندين سواء إلى أبي هريرة ، وليس في البخارى لإسحق ابن أبي طلحة عن عبد الرحمن بن أبي عمرة سوى هذين الحديثين .

**قوله ( عن إسحق بن عبد الله )** هو ابن أبي طلحة صرح به شيبان في روايته عن همام عند مسلم والإسماعيلي .

**قوله ( بدا لله )** بتخفيف الدال المهملة بغير همز أى سرق في علم الله فأراد إظهاره ، وليس المراد أنه ظهر له بعد أن كان خافياً لأن ذلك محال في حق الله تعالى ، وقد أخرجه مسلم عن شيبان بن فروخ عن همام بهذا الإسناد بلفظ « أراد الله أن يتبليهم » ، فلعل التغيير فيه من الرواة ، مع أن في الرواية أيضاً نظراً لأنه لم يزل مريداً والمعنى أظهر الله ذلك فيهم . وقيل معنى أراد قضى . وقال صاحب « المطالع » ضبطناه على متقن شيوخنا بالهمز أى ابتدأ الله أن يتبليهم ، قال : رواه كثير من الشيوخ بغير همز وهو خطأ انتهى . وسبق إلى التخطئة أيضاً الخطابي ، وليس كما قال لأنه موجه كما ترى ، وأولى ما يحمل عليه أن المراد قضى الله أن يتبليهم ، وأما البدء الذي يراد به تغير الأمر عما كان عليه فلا .

**قوله ( قدرني الناس بفتح القاف والذال )** المعجمة المكسورة أى اشأزوا من رؤيتي . وفي رواية حكاهما الكرمانى « قدروني الناس » وهى على لغة أكلوني البراغيث .

**قوله ( فمسحه )** أى مسح على جسمه .

**قوله ( فقال وأى المال )** في رواية الكشميى بجذف الواو .

**قوله ( الإبل )** أو قال البقر ، هو شك في ذلك أن الأبرص والأقرع قال أحدهما الإبل وقال الآخر

البقر ( وقع عند مسلم عن شيبان بن فوخ عن همام التصريح بأن الذى شك فى ذلك هو إسمحق بن عبد الله ابن أبى طلحة راوى الحديث .

قوله ( فأعطى ناقة عشراء ) أى الذى تمنى الإبل ، والعشراء بضم العين المهملة وفتح الشين المعجمة مع المد هى الحامل التى أتى عليها فى حملها عشرة أشهر من يوم طرقتها الفحل ، وقيل يقال لما ذلك إلى أن تلد وبعد ما تضع ، وهى من أنفست المال .

قوله ( يبارك لك فيها ) كذا وقع « يبارك » بضم أوله . وفى رواية شيبان « بارك الله » بلفظ الفعل الماضى وإبراز الفاعل .

قوله ( فسحه ) أى مسح على عينيه .

قوله ( شاة والدأ ) أى ذات ولد ويقال حامل .

قوله ( فأنج هذا ) أى صاحب الإبل والبقر ( وولد هذا ) أى صاحب الشاة ، وهو بتشديد اللام ، وأنج فى مثل هذا شاذ والمشهور فى اللغة نتجت الناقة بضم النون ونتج الرجل الناقة أى حمل عليها الفحل ، وقد سمع أنجت الفرس إذا ولدت فهى نتوج .

قوله ( ثم إنه أتى الأبرص فى صورته ) أى فى الصورة التى كان عليها لما اجتمع به وهو أبرص ليكون ذلك أبلغ فى إقامة الحجة عليه .

قوله ( رجل مسكين ) زاد شيبان وابن سبيل ( تقطعت به الحبال فى سفره ) فى رواية الكشميى « فى الحبال فى سفرى » والحبال بكسر المهملة بعدها موحدة خفيفة جمع حبل أى الأسباب التى يقطعها فى طلب الرزق ، وقيل العقبات ، وقيل الحبل هو المستطيل من الرمل . ولبعض رواه مسلم « الحبال » بالمهملة والتحتانية جمع حيلة ، أى لم يبق لى حيلة ، ولبعض رواه البخارى « الجبال » وبالجم والموحدة وهو تصحيف ، قال ابن التين قول الملك له « رجل مسكين الخ » أراد أنك كنت هكذا ، وهو من المعارض والمراد به ضرب المثل ليتيقظ المخاطب .

قوله ( أتبلغ عليه ) فى رواية الكشميى « أتبلغ به » وأتبلغ بالعين المعجمة من البلغة وهى الكفاية والمعنى أتوصل به إلى مرادى .

قوله ( لقد ورثت لكابر عن كابر ) فى رواية الكشميى « كابرأ عن كابر » وفى رواية شيبان « إنما ورثت هذا المال كابرأ عن كابر » أى كبير عن كبير فى العز والشرف .

قوله ( فقال إن كنت كاذبا فصيرك الله ) أورده بلفظ الفعل الماضى لانه أراد المبالغة فى الدعاء عليه .  
قوله ( فخذ ما شئت ) زاد شيبان « ودع ما شئت » .

قوله ( لا أجهدك اليوم بشئ ) أخذته الله ( كذا فى البخارى بالمهملة والميم ، كذا قال عياض إن رواة البخارى لم تختلف فى ذلك ، وليس كما قال ، والمعنى لا أحملك على ترك شئ تحتاج إليه من مالى ، كما قال الشاعر « وليس على طول الحياة تندم » أى فوت طول الحياة ، وفى رواية كريمة وأكثر روايات

مسلم « لا أجهدك » بالجيم والهاء أى لا أشق عليك فى رد شىء تطلبه منى أو تأخذه ، قال عياض : لم يتضح هذا المعنى لبعض الناس فقال لعله « لا أحدك » بمهملة وتشديد الدال بغير ميم أى لا أمنحك ، قال : وهذا تكلف انتهى . ويحتمل أن يكون قوله « أحدك » بتشديد الميم أى لا أطلب منك الحمد ، من قولهم فلأن يتحمد على فلان أى يمتن عليه ، أى لا أمتن عليك .

قوله ( فإنما ابتليتم ) أى امتحنتم .

قوله ( فقد رضى عنك ) بضم أوله على البناء للمجهول فى رضى وخط ، قال الكرماني ما محصله كان مزاج الأعمى أصح من مزاج رقيقه ، لأن البرص مرض يحصل من فساد المزاج وخلل الطبيعة وكذلك القرع ، بخلاف العمى فإنه لا يستلزم ذلك بل قد يكون من أمر خارج ، فلهذا حسنت طباع الأعمى وساءت طباع الآخرين . وفى الحديث جواز ذكر ما اتفق لمن مضى ليتعظ به من سمعه ولا يكون ذلك غيبة فيهم ، ولعل هذا هو السر فى ترك تسميتهم ، ولم يفصح بما اتفق لهم بعد ذلك ، والذي يظهر أن الأمر فيهم وقع كما قال الملك . وفيه التحذير من كفران النعم والترغيب فى شكرها والاعتراف بها وحمد الله عليها ، وفيه فضل الصدقة وإلحاح على الرفق بالضعفاء وإكرامهم وتبليغهم مآربهم ، وفيه الزجر عن البخل ، لأنه حمل صاحبه على الكذب وعلى جحد نعمة الله تعالى

﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ ﴾ : الفتح فى الجبل ، ﴿ وَالرَّقِيمِ ﴾ : الكتاب . ﴿ مَرْقُومٌ ﴾ : مكتوب ، من الرقم . ﴿ رَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ : ألهمناهم صبراً . ﴿ شَطَطًا ﴾ : إفراطاً . ﴿ الْوَصِيدِ ﴾ : الفناء ، وجمعه وصائد ووُصِد ، ويقال : الوصيد الباب . ﴿ مُؤَصَّدَةً ﴾ : مطبقة ، آصد الباب وأوصد . ﴿ بَعَثْنَاهُمْ ﴾ : أحييناهم . ﴿ أَزْكَى ﴾ : أكثر ريعاً . فضرَبَ الله على آذانهم : فناموا . ﴿ رَجُمًا بِالْغَيْبِ ﴾ : لم يستبن . وقال مجاهد : ﴿ تَقْرِضُهُمْ ﴾ : تتركهم .

قوله ( أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ ) كذا لأبى ذر عن المستمل والكشميني وحدهما إلى آخر الترجمة ، ولغيره فى أوله « باب » ولم يورد فى ذلك إلا تفاسير مما وقع فى قصة أصحاب الكهف ، وسقط كله من رواية النسبى .

قوله ( الكهف الفتح فى الجبل ) هو قول الضحاك أخرجه عنه ابن أبى حاتم ، واختلف فى مكان الكهف فالذى تضافرت به الأخبار أنه فى بلاد الروم . وروى الطبرى بإسناد ضعيف عن ابن عباس أنه بالقرب من أيلة ، وقيل بالقرب من طرسوس ، وقيل بين أيلة وفلسطين ، وقيل بقرب زيزاء ، وقيل بغرناطة من الأندلس . وفى تفسير ابن مردويه عن ابن عباس : أصحاب الكهف أعوان المهدي وسنده ضعيف ، فإن ثبت حمل على أنهم لم يموتوا بل هم فى المنام إلى أن يبعثوا لإعانة المهدي . وقد ورد فى حديث آخر بسند واه أنهم يحجون مع عيسى بن مريم .

قوله ( والرقيم الكتاب مرقوم مكتوب من الرقيم ) روى الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس قال : الرقيم الكتاب ، وقوله مرقوم مكتوب هو قول أبى عبيدة قاله تفسير قوله : ﴿ وما أدراك ما مبین ﴾ كتاب مرقوم ، ووراء ذلك أقوال أخرى ، فأخرج الطبرى من طريق سعيد عن قتادة ومن طريق عطية العوفى وكذا قال أبو عبيدة الرقيم الوادى الذى فيه الكهف ، وأخرج الطبرى أيضاً من طريق ابن عباس عن كعب الأحبار قال : هو اسم القرية. وروى ابن أبى حاتم من طريق أنس بن مالك ومن طريق سعيد بن جبير أن الرقيم اسم الكلب ، وقيل الرقيم هو الغار كما سألنيته فى حديث الغار ، وقيل الرقيم الصخرة التى أطبقت على الوادى ، وسيأتى فى تفسير سورة الكهف قول ابن عباس إن الرقيم لوح من رصاص كتبت فيه أسماء أصحاب الكهف لما توجهوا عن قومهم ولم يدروا أين توجهوا ، وسأشير إليه هنا مختصراً . وقيل إن الذى كان مكتوباً فى الرقيم شرعهم الذى كانوا عليه . وقيل الرقيم الدواة . وقال قوم أخبر الله عن قصة أصحاب الكهف ولم يخبر عن قصة أصحاب الرقيم . قلت : وليس كذلك ، بل السياق يقتضى أن أصحاب الكهف هم أصحاب الرقيم والله أعلم .

قوله ( ربطنا على قلوبهم : ألهمناهم صبراً ) هو قول أبى عبيدة .

قوله ( شططاً : إفراطاً ) قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ لقد قلنا إذا شططاً ﴾ أى جوراً وغلوً ، قال

الشاعر :

ألا يا لقوى قد أشطت عراذلى      ويزعم أن أودى بحقى باطلى

وروى الطبرى عن سعيد عن قتادة فى قوله ( شططاً ) قال : كذباً .

قوله ( الوصيد الفناء ) هو بكسر الفاء والمد ، وهو قول ابن عباس أخرجه ابن أبى حاتم وابن

جرير عن سعيد بن جبير .

قوله ( وجمعه وصائد ووصد ، ويقال الوصيد الباب ، مؤصدة مطبقة آصد الباب وأوصد ) قال

أبو عبيدة فى قوله ﴿ وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴾ أى على الباب وبفناء الباب ، لأن الباب يؤصد أى يغلق والجمع وصائد ووصد ، وقالوا الوصيد عتبة الباب أيضاً تقول : أوصد بابك وآصده ، وذكر الطبرى عن أبى عمرو بن العلاء أن أهل اليمن وتهامة يقولون الوصيد ، وأهل نجد يقولون الأصيد .

قوله ( مؤصدة مطبقة ) قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ نار مؤصدة ﴾ أى مطبقة تقول : أوصدت

وأصدت أى أطبقت ، وهذا ذكره المؤلف استطراداً .

قوله ( بعثناهم : أحييناهم ) هو قول أبى عبيدة أيضاً .

قوله ( أزكى : أكثر ريعاً ) قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ أيها أزكى طعاماً ﴾ أى أكثر ، قال

الشاعر :

قبائلنا سبع وأنتم ثلاثة      وللسبع أزكى من ثلاث وأطيب

وروى عبد الرزاق فى تفسيره عن معمر عن قتادة فى قوله ﴿ أزكى طعاماً ﴾ قال : خير طعاماً ،

وروى الطبرى عن سعيد بن جبير أحل ، ورجحه الطبرى .



قوله ( فضرب الله على آذانهم فناموا ) هو قول ابن عباس كما سأذكره من طريقه ، وقيل معنى ﴿ فضربنا على آذانهم ﴾ أى سدّدنا عن نفوذ الأصوات إليها .

قوله ( رجماً بالغيب لم يستبن ) قال عبد الرزاق فى تفسيره عن معمر عن قتادة فى قوله ﴿ رجماً بالغيب ﴾ قال : قدفاً بالظن ، وقال أبو عبيدة فى قوله ﴿ رجماً بالغيب ﴾ قال : الرجم ما لم يستيقنه من الظن قال الشاعر :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقم      وما هو عنها بالحديث المرجم

قوله ( وقال مجاهد تقرضهم تركهم ) يأتى الكلام عليه فى التفسير .

( تنبيه ) : لم يذكر المصنف فى هذه الترجمة حديثاً مسنداً . وقد روى عبد بن حميد بإسناد صحيح عن ابن عباس قصة أصحاب الكهف مطولة غير مرفوعة ، وملخص ما ذكر أن ابن عباس غزا مع معاوية الصائفة فرؤوا بالكهف الذى ذكر الله فى القرآن ، فقال معاوية أريد أن أكشف عنهم ، فنهه ابن عباس ، فصمم وبعث ناساً ، فبعث الله ريحاً فأخرجهم ، قال فبلغ ابن عباس فقال : إنهم كانوا فى مملكة جبار يعبد الأوثان فلما رأوا ذلك خرجوا منها فجمعهم الله على غير ميعاد ، فأخذ بعضهم على بعض العهود والمواثيق ، فجاء أهاليهم يطلبونهم ففقدوهم ، فأخبروا الملك فأمر بكتابة أسماهم فى لوح من رصاص وجعله فى خزانته فدخل الفتية الكهف فضرب الله على آذانهم فناموا ، فأرسل الله من يقلبهم وحول الشمس عنهم فلو طلعت عليهم لأحرقتهم ، ولولا أنهم يقلبون لأكلتهم الأرض . ثم ذهب ذلك الملك وجاء آخر فكسر الأوثان وعبد الله وعدل ، فبعث الله أصحاب الكهف فأرسلوا واحداً منهم يأتهم بما يأكلون فدخل المدينة مستخفياً فأرى هيئة وناساً أنكرهم لطول المدة ، فدفع درهماً إلى خباز فاستنكر ضربه وهم بأن يرفعه إلى الملك ، فقال أتخرفنى بالملك وأبى دهقانه ؟ فقال : من أبوك ؟ قال فلان ، فلم يعرفه ، فاجتمع الناس فرفعه إلى الملك فسأله فقال على باللوح وكان قد سمع به فسمى أصحابه فعرفهم من اللوح ، فكبر الناس وانطلقوا إلى الكهف وسبق الفتى لثلاثاً يخافوا من الجيش ، فلما دخل عليهم عمى الله على الملك ومن معه المكان فلم يدر أين يذهب الفتى ، فاتفق رأيهم على أن يبنوا علم مسجداً فجعلوا يستغفرون لهم ويدعون لهم . وذكر ابن أبى حاتم فى تفسيره عن شهر بن حوشب قال : كان لى صاحب قوى النفس ، فر بالكهف فأراد أن يدخله فنهى ، فأبى ، فأشرف عليهم فابيضت عيناه وتغير شعره . وعن عكرمة أن السبب فيما جرى لهم أنهم تذكروا هل يبعث الله الروح والجسد أو الروح فقط ، فأتى الله عليهم النوم فناموا المدة المذكورة ثم بعثهم فعرفوا أن الجسد يبعث كما تبعث الروح . وعن ابن عباس أن اسم الملك الأول دقيانوس واسم الفتية مكسلمينا ومخشليشا وتمليخا ومرطونس وكنشطونس وبيرونس ودينموس ، وفى النطق بها اختلاف كثير ، ولا يقع الوثوق من ضبطها بشيء . وأخرج أيضاً عن مجاهد أن اسم كلهم قطميروا ، وعن الحسن قطمير ، وقيل غير ذلك . وأما لونه فقال مجاهد كان أصفر وقيل غير ذلك . وعن مجاهد أن دراهمهم كانت كخفاف الإبل وإن تمليخا هو الذى كان رسولهم لشراء الطعام . وقد ساق ابن إسحق قصتهم فى « المبتدأ » مطولة ، وأفاد أن اسم الملك الصالح الذى

عاشوا في زمنه بتدرسي (١) وروى الطبري من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير أن الكلب الذي كان معهم كان كلب صيد ، وعن وهب بن منبه أنه كان كلب حرث ، وعن مقاتل كان الكلب لكبيرهم وكان كلب غنم ، وقيل كان إنساناً طباحاً تبعهم وليس بكلب حقيقة ، والأول المعتمد

### حَدِيثُ الْغَارِ

٣٣٤٩- فَاِِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ قَالَ نَا عَلِيُّ بْنُ مَسْهَرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «بَيْنَمَا ثَلَاثَةُ نَفَرٍ مِّنْ قَبْلِكُمْ يَمْشُونَ إِذْ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ، فَأَوُّوا إِلَى غَارٍ فَاِنطَبَقَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: إِنَّهُ وَاللَّهِ يَا هَؤُلَاءِ لَا يُنْجِيكُمْ إِلَّا الصَّدَقُ، فَلْيَدْعُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بِمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ صَدَقَ فِيهِ. فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ لِي أَجِيرٌ عَمِلَ لِي عَلَى فَرْقٍ مِنْ أَرْزٍ، فَذَهَبَ وَتَرَكَهُ، وَأَنِّي عَمَدْتُ إِلَى ذَلِكَ الْفَرْقِ فَزَرَعْتُهُ، فَصَارَ مِنْ أَمْرِهِ أَنِّي اشْتَرَيْتُ مِنْهُ بَقْرًا، وَأَنَّهُ أَتَانِي يَطْلُبُ أَجْرَهُ، فَقُلْتُ: اعْمُدْ إِلَى تِلْكَ الْبَقْرِ فَإِنَّهَا مِنْ ذَلِكَ الْفَرْقِ فَسَاقِهَا. فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ خَشْيَتِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا. فَاِنسَاخَتْ عَنْهُمْ الصَّخْرَةُ. فَقَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ كَانَ لِي أَبُوَانٌ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ، وَكُنْتُ آتِيَهُمَا كُلَّ لَيْلَةٍ بِلَبَنٍ غَنَمٍ لِي، فَأَبْطَأْتُ عَنْهُمَا لَيْلَةً، فَجِئْتُ وَقَدْ رَقَدَا، وَأَهْلِي وَعِيَالِي يَتَضَاغُونَ مِنَ الْجُوعِ، وَكُنْتُ لَا أَسْقِيهِمْ حَتَّى يَشْرَبَ أَبُوَايَ، فَكْرَهْتُ أَنْ أُوقِظَهُمَا، وَكْرَهْتُ أَنْ أَدْعُهُمَا فَيَسْتَكِنَّا لَشَرِبَتُهُمَا، فَلَمْ أَزَلْ أَنْتَظِرُ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ. فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ خَشْيَتِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا، فَاِنسَاخَتْ عَنْهُمْ الصَّخْرَةُ حَتَّى نَظَرُوا إِلَى السَّمَاءِ. فَقَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَتْ لِي بِنْتُ عَمٍّ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنِّي رَاوَدْتُهَا عَنْ نَفْسِهَا فَأَبَتْ إِلَّا أَنْ آتِيَهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ، فَطَلَبْتُهَا حَتَّى قَدَرْتُ، فَأَتَيْتُهَا بِهَا فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهَا، فَأَمَكْنَتِي مِنْ نَفْسِهَا، فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رَجُلَيْهَا قَالَتْ: اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَفْضُ الْخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَقُمْتُ وَتَرَكْتُ الْمِائَةَ الدِّينَارَ. فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ مِنْ خَشْيَتِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا، فَفَرِّجَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَخَرَجُوا».

### الحديث الثالث عشر .

قوله ( حديث الغار ) عقب المصنف قصة أصحاب الكهف بحديث الغار إشارة إلى ما ورد أنه قد قيل إن الرقيم المذكور في قوله تعالى ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ ﴾ هو الغار الذي أصاب فيه

الثلاثة ما أصابهم ، وذلك فيما أخرجه البزار والطبراني بإسناد حسن عن النعمان بن بشير أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الرقيم قال : انطلق ثلاثة فكانوا في كهف ، فوقع الجبل على باب الكهف فأوحد عليهم فذكر الحديث .

**قوله ( بينما ثلاثة نفر من كان قبلكم )** لم أقف على اسم واحد منهم ، وفي حديث عقبة بن عامر عند الطبراني في الدعاء أن ثلاثة نفر من بني إسرائيل .

**قوله ( يمشون )** في حديث عقبة وكذا في حديث أبي هريرة عند ابن حبان والبزار أنهم خرجوا يرتادون لأهلهم .

**قوله ( فأووا إلى غار )** يجوز قصر ألف « أووا » ومدها . وفي حديث أنس عند أحمد وأبي يعلى البزار والطبراني « فدخلوا غاراً فسقط عليهم حجر متجاف حتى ما يرون منه خصاصه » وفي رواية سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه « حتى أووا المبيت إلى غار » كذا للمصنف ، ولمسلم من هذا الوجه « حتى أواهم المبيت » وهو أشهر في الاستعمال ، والمبيت في هذه الرواية منصوب على المفعولية ، وتوجيهه أن دخول الغار من فعلهم فحسن أن ينسب الإيواء إليهم .

**قوله ( فانطبق عليهم )** أي باب الغار ، وفي رواية موسى بن عقبة عن نافع في المزارعة فانحطت على فم غارهم صخرة من الجبل فانطبقت عليهم وبأى في الأدب بلفظ « فانطبقت عليهم » وفيه حذف المفعول والتقدير نفسها أو المنفذ ، ويؤيده أن في رواية سالم « فدخلوه فانحدرت صخرة من الجبل فسدت عليهم الغار » زاد الطبراني في حديث النعمان بن بشير من وجه آخر « إذ وقع حجر من الجبل مما يهبط من خشية الله حتى سد فم الغار » .

**قوله ( فليدع كل رجل منكم بما يعلم أنه قد صدق فيه )** في رواية موسى بن عقبة المذكورة « انظروا أعمالاً علمتموها صالحة لله » ومثله لمسلم ، وفي رواية الكشميني « خالصة أدعوا الله بها » ومن طريقه في البيوع « ادعوا الله بأفضل عمل علمتموه » وفي رواية سالم « إنه لا ينجيكم إلا أن تدعوا الله بصالح أعمالكم » وفي حديث أبي هريرة وأنس جميعاً « فقال بعضهم لبعض عفا الأثر ووقع الحجر ولا يعلم بمكانكم إلا الله ، ادعوا الله بأوثق أعمالكم » وفي حديث علي عند البزار « تفكروا في أحسن أعمالكم فادعوا الله بها لعل الله يفرج عنكم » . وفي حديث النعمان بن بشير « إنكم لن تجلوا شيئاً خيراً من أن يدعوا كل امرئ منكم بخير عمل عمله قط » .

**قوله ( فقال : اللهم إن كنت تعلم )** كذا لأبي ذر والنسفي وأبي الوقت لم يذكر القائل ، وللباقين « فقال واحد منهم » .

**قوله ( اللهم إن كنت تعلم )** فيه إشكال لأن المؤمن يعلم قطعاً أن الله يعلم ذلك ، وأجيب بأنه تردد في عمله ذلك هل له اعتبار عند الله أم لا ، وكأنه قال : إن كان عملي ذلك مقبولا فأجب دعائي ، وبهذا التقرير يظهر أن قوله « اللهم » على بابها في النداء ، وقد ترد بمعنى تحقق الجواب كمن يسأل آخر عن شيء

كان يقول رأيت زيدا فيقول اللهم نعم ، وقد ترد أيضا لندرة المستثنى كأن يقول شيئا ثم يستثنى منه فيقول اللهم إلا إن كان كذا .

**قوله ( على فوق )** بفتح الفاء والراء بعدها قاف وقد تسكن الراء . وهو مكيال يسع ثلاثة أصع لقوله ( من أرز ) فيه ست لغات فتح الألف وضمها مع ضم الراء وبضم الألف مع سكون الراء وتشديد الزاي وتخفيفها ، وقد تقدم في المزارعة أنه فرق ذرة ، وتقدم هناك بيان الجمع بين الروایتين ، يحتمل أنه استأجر أكثر من واحد ، وكان بعضهم بفرق ذرة بعضهم بفرق أرز . ويؤيد ذلك أنه وقع في رواية سالم « استأجرت أجرا فأعطيتهم أجورهم غير رجل واحد ترك الذي له وذهب » وفي حديث النعمان ابن بشير نحوه كما ساذكره ، ووقع في حديث عبد الله بن أبي أوفى عند الطبراني في الدعاء « استأجرت قوما كل واحد منهم بنصف درهم ، فلما فرغوا أعطيتهم أجورهم ، فقال أحدهم : والله لقد عملت عمل اثنين ، والله لا آخذ إلا درهما ، فذهب وتركه ، فبذرت من ذلك النصف درهم إلخ » ويجمع بينهما بأن الفرق المذكور كانت قيمته نصف درهم إذ ذاك .

**قوله ( فذهب وتركه )** في رواية موسى بن عقبة « فأعطيت فابي ذاك أن يأخذ » وفي روايته في المزارعة « فلما قضى عمله قال أعطني حتى ، فعرضت عليه حقه فرغب عنه » وفي حديث أبي هريرة « فعمل لي نصف النهار فأعطيت أجرا فسخطه ولم يأخذه » ووقع في حديث النعمان بن بشير بيان السبب في ترك الرجل أجرته ولفظه « كان لي أجرا يعملون فجاءني عمال فاستأجرت كل رجل منهم بأجر معلوم ، فجاء رجل ذات يوم نصف النهار فاستأجرت بشرط أصحابه فعمل في نصف نهاره كما عمل رجل منهم في نهاره كله فرأيت على في الذمام أن لا أنقصه مما استأجرت به أصحابه لما جهد في عمله ، فقال رجل منهم تعطي هذا مثل ما أعطيتني فقلت يا عبد الله لم أبخسك شيئا من شرطك ، وإنما هو مالي أحكم فيه بما شئت ، قال فغضب وذهب وترك أجره » وإنما وقع في حديث أنس « فأتاني يطلب أجره وأنا غضبان فزبرته فانطلق وترك أجره » فلا ينافي ذلك ، وطريق الجمع أن الأجير لما حسد الذي عمل نصف النهار وعاتب المستأجر غضب منه وقال له : لم أبخسك شيئا إلخ وزبره فغضب الأجير وذهب ، ووقع في حديث علي « وترك واحد منهم أجره وزعم أن أجره أكثر من أجور أصحابه » .

**قوله ( وإني عمدت إلى ذلك الفرق فزرعته فصار من أمره أني اشتريت )** وفي رواية الكشميهني « أن اشتريت » ( منه بقرأ وأنه أتاني يطلب أجره فقلت له اعمد إلى تلك البقر فسقها ) وفي رواية موسى بن عقبة « فزرعته حتى اشتريت منه بقرأ وراعيها » وفيه فقال « أنتهزئ بي ؟ فقلت : لا » وفي رواية أبي ضمرة « فأخذها » وفي رواية سالم « فثمرت أجره حتى كثرت منه الأموال » وفيه « فقلت له كل ما ترى من الإبل والبقر والغنم والرقيق من أجرك » وفي رواية الكشميهني « من أجلك » وفيه « فاستاقه فلم يترك منه شيئا » ودلت هذه الرواية على أن قوله في رواية نافع « اشتريت بقرأ » أنه لم يرد أنه لم يشتري غيرها وإنما كان لأكثر الأغلب البقر فلذلك اقتصر عليها ، وفي حديث أنس وأبي هريرة جميعا « فجمعته وثمرته حتى كان

منه كل المال ، وقال فيه « فأعطيته ذلك كله ، ولو شئت لم أعطه إلا الأجر الأول » ووقع في حديث عبد الله بن أبي أوفى أنه دفع إليه عشرة آلاف درهم ، وهو محمول على أنها كانت قيمة الأشياء المذكورة ، وفي حديث النعمان بن بشير « فبذرت على حدة فأضعف ، ثم بذرت فأضعف ، حتى كثر الطعام وفيه » فقال أنظلمني وتسخر بي » وفي رواية له « ثم مرت بي بقر فاشتريت منها فصيلة فبلغت ما شاء الله » والجمع بينهما ممكن بأن يكون زرع أولاً ثم اشترى من بعضه بقرة ثم نتجت .

**قوله ( فإن كنت تعلم أني فعلت ذلك من خشيتك )** وفي رواية موسى بن عقبة « ابتغاء وجهك » وكذا في رواية سالم ، والجمع بينهما ممكن ، وقد وقع في حديث علي عند الطبراني « من مخافتك وابتغاء مرضاتك » وفي حديث النعمان « رجاء رحمتك ومخافة عذابك » .

**قوله ( ففرج عنا )** في رواية موسى بن عقبة « فافرج » بوصل وضم الراء من الثلاثي ، وضبطه بعضهم بهمزة وكسر الراء من الرباعي وزاد في روايته « فافرج عنا فرجة نرى منها السماء » وفيه تقييد لإطلاق قوله في رواية سالم « ففرج عنا ما نحن فيه » وقوله « قال ففرج عنهم » وفي رواية أبي ضمرة « ففرج الله فرأوا السماء » ولمسلم من هذا الوجه « ففرج الله منها فرجة فرأوا منها السماء » .

**قوله ( فانساخت عنهم الصخرة )** أي انشقت ، وأنكره الخطابي لأن معنى انساخ بالمعجمة غاب في الأرض ، ويقال انصاخ بالصاد المهملة بدل السين أي انشق من قبل نفسه ، قال : والصواب انساحت بالحاء المهملة أي اتسعت ومنه ساحة الدار ، قال وانصاح بالصاد المهملة بدل السين أي تصدع ، يقال ذلك للبرق . قلت : الرواية بالحاء المعجمة صحيحة وهي بمعنى انشقت ، وإن كان أصله بالصاد فالصاد قد تقلب شيئاً ولا سيما مع الحاء المعجمة كالصخر والسخر . ووقع في حديث سالم « فانفرجت شيئاً لا يستطيعون الخروج » وفي حديث النعمان بن بشير « فانصدع الجبل حتى رأوا الضوء » وفي حديث علي فانصدع الجبل حتى طمعوا في الخروج ولم يستطيعوا » وفي حديث أبي هريرة وأنس « فزال ثلث الحجر » .

**قوله ( فقال الآخر : اللهم إن كنت تعلم أنه كان لي )** كذا للأكثر ، ولأبي ذر بجذف « أنه » .

**قوله ( أبوان )** هو من التغليب والمراد الأب والأم ، وصرح بذلك في حديث ابن أبي أوفى

**قوله ( شيخان كبيران )** زاد في رواية أبي ضمرة عن موسى « ولي صبية صغار فكنت أرى عليهم » وفي حديث علي « أبوان ضعيفان فقيران ليس لهما خادم ولا راع ولا ولي غيري فكنت أرى لهما بالنهار وآوى إليهما بالليل » .

**قوله ( فأبطأت عنهما ليلة )** وفي رواية سالم « فنأى بي طلب شيء يوماً فلم أرح عليهما حتى ناما » وقد تقدم شرح قوله « نأى » و « الشيء » لم يفسر ما هو في هذه الرواية ، وقد بين في رواية مسلم من طريق أبي ضمرة ولفظه « وإني نأى بي ذات يوم الشجر » والمراد أنه استطرد مع غنمه في الرعى إلى أن بعد عن مكانه زيادة على العادة فلذلك أبطأ ، وفي حديث علي « فإن الكلاً تنأى على » أي تباعد ، والكلاً المرعى .

**قوله ( وأهلي وعيالي )** قال الداودي : يريد بذلك الزوجة والأولاد والرقيق والدواب ، وتعقبه

ابن التين بأن الدواب لا معنى لها هنا . قلت : إنما قال الداودي ذلك في رواية سالم « وكنت لا أغبق قبلها أهلاً ولا مالا » وهو متجه فإنه إذا كان لا يقدم عليهما أولاده فكذلك لا يقدم عليهما دوابه من باب الأولى .

**قوله ( يتضاغون )** بالمعجمتين والضغاء بالمد الصباح بيبكاء ، وقوله « من الجوع » أى بسبب الجوع ، وفيه رد على من قال لعل الصباح كان بسبب غير الجوع ، وفي رواية موسى بن عقبة « والصيبة يتضاغون » .

**قوله ( وكنت لا أسقيهم حتى يشرب أبواي ، فكرهت أن أوقفها ، وكرهت أن أدعها فيستكنا لشربتها )** أما كراهته لإيقاظها فظاهر لأن الإنسان يكره أن يوقظ من نومه ، ووقع في حديث على « ثم جلست عند رموسهما بإنائي كراهية أن أوقفها أو أؤذيها ، وفي حديث أنس « كراهية أن أردوسهما » وفي حديث ابن أبي أوفى « وكرهت أن أوقفها من نومها فيشق ذلك عليهما » . وأما كراهته أن يدعها فقد فسره بقوله « فيستكنا لشربتها » أى يضعفان لأنه عشاؤهما وترك العشاء يهرم ، وقوله « يستكنا » من الاستكانة ، وقوله « لشربتها » أى لعدم شربتها فيصيران ضعيفين مسكينين والمسكين الذى لا شيء له .

**قوله ( من أحب الناس إلى )** هو مقيد لإطلاق رواية سالم حيث قال فيها « كانت أحب الناس إلى » وفي رواية موسى بن عقبة كأشد ما يحب الرجل النساء ، والكاف زائدة ، أو أراد تشبيه محبته بأشد المحبات .

**قوله ( راودتها عن نفسها )** أى بسبب نفسها أو من جهة نفسها ، وفي رواية سالم « فأردتها على نفسها » أى ليستعلى عليها .

**قوله ( فأبت )** في رواية موسى بن عقبة « فقالت لا ينال ذلك منها حتى » .

**قوله ( إلا أن آتيا بمائة دينار )** وفي رواية سالم « فأعطيتها عشرين ومائة دينار » ويحمل على أنها طلبت منه المائة فزادها هو من قبل نفسه عشرين ، أو ألغى غير سالم الكسر ، ووقع في حديث النعمان وعقبة ابن عامر « مائة دينار » وأبهم ذلك في حديث على وأنس وأبي هريرة ، وقال في حديث ابن أبي أوفى « مالا ضخماً » .

**قوله ( فلما قعدت بين رجلها )** في رواية سالم « حتى إذا قنرت عليها » زاد في حديث ابن أبي أوفى « وجلست منها مجلس الرجل من المرأة وفي حديث النعمان بن بشير « فلما كشفها » وبين في رواية سالم سبب إجابتها بعد امتناعها فقال « فامتنعت مني حتى ألت بها سنة – أى سنة قحط – فجاءتني فأعطيتها » ويجمع بينه وبين رواية نافع بأنها امتنعت أولاً عفة ودافعت بطلب المال فلما احتاجت أجابت .

**قوله ( ولا تفضى )** بالفاء والمعجمة أى لا تكسر ، والخاتم كناية عن عذرتها ، وكأنها كانت بكرأ وكنت عن الإفضاء بالكسر ، وعن الفرج بالخاتم لأن في حديث النعمان ما يدل على أنها لم تكن بكرأ ، ووقع في رواية أبي ضمرة « ولا تفتح الخاتم » والألف واللام بدل من الضمير أى خاتمي ، ووقع كذلك في حديث أبي العالية عن أبي هريرة عند الطبراني في الدعاء بلفظ « إنه لا يحل لك أن تفضى خاتمي إلا بحقه » وقولها « بحقه » أرادت به الحلال ، أى لا أحل لك أن تقربني إلا بتزويج صحيح ، ووقع في حديث على

« فقالت أذكرك الله أن تركب منى ما حرم الله عليك قال فقلت أنا أحق أن أخاف ربي » وفي حديث النعمان بن بشير فلما أمكنتني من نفسها بكت ، فقلت ما يبكيك ؟ قالت فعلت هذا من الحاجة ، فقالت انطلقى وفي رواية أخرى عن النعمان أنها ترددت إليه ثلاث مرات تطلب منه شيئاً من معروفه ويأبى عليها إلا أن تمكنه من نفسها ، فأجابني في الثالثة بعد أن استأذنت زوجها فأذن لها وقال لها أغنى عيالك ، قال فرجعت فناشدتني بالله فأبيت عليها ، فأسلمت إلى نفسها ، فلما كشفتها ارتعدت من تحتي ، فقلت مالك ؟ قالت أخاف الله رب العالمين ، فقلت خفتيه في الشدة ولم أخفه في الرخاء فتركتها ، وفي حديث ابن أبي أوفى « فلما جلست منها مجلس الرجل من المرأة أذكرت النار فقامت عنها » والجمع بين هذه الروايات ممكن ، والحديث يفسر بعضه بعضاً .

وفي هذا الحديث استحباب الدعاء في الكرب ، والتقرب إلى الله تعالى بذكر صالح العمل ، واستنجاز وعده بسؤاله . واستنبط منه بعض الفقهاء استحباب ذكر ذلك في الاستسقاء ، واستشكله المحب الطبري لما فيه من رؤية العمل ، والاحتقار عند السؤال في الاستسقاء أولى لأنه مقام التضرع ، وأجاب عن قصة أصحاب الغار بأنهم لم يستشفعوا بأعمالهم وإنما سألوا الله إن كانت أعمالهم خالصة وقبلت أن يجعل جزاءها الفرج عنهم ، فتضمن جوابه تسليم السؤال لكن بهذا القيد وهو حسن ، وقد تعرض النووي لهذا فقال في كتاب الأذكار « باب دعاء الإنسان وتوسله بصالح عمله إلى الله » وذكر هذا الحديث ، ونقل عن القاضي حسين وغيره استحباب ذلك في الاستسقاء ثم قال : وقد يقال إن فيه نوعاً من ترك الافتقار المطلق ، ولكن النبي صلى الله عليه وسلم أننى عليهم بفعلهم فدل على تصويب فعلهم . وقال السبكي الكبير : ظهر لى أن الضرورة قد تلجئ إلى تعجيل جزاء بعض الأعمال في الدنيا وأن هذا منه ، ثم ظهر لى أنه ليس في الحديث رؤية عمل بالكلية لقول كل منهم « إن كنت تعلم أنى فعلت ذلك ابتغاء وجهك » فلم يعتقد أحد منهم في عمله الإخلاص بل أحال أمره إلى الله ، فإذا لم يجزوا بالإخلاص فيه مع كونه أحسن أعمالهم فغيره أولى ، فيستفاد منه أن الذى يصلح في مثل هذا أن يعتقد الشخص تقصيره في نفسه ويسئ الظن بها ويبحث على كل واحد من عمله يظن أنه أخلص فيه فيفوض أمره إلى الله ويعلق الدعاء على علم الله به ، فحينئذ يكون إذا دعا راجياً للإجابة خائفاً من الرد فإن لم يغلب على ظنه إخلاصه ولو في عمل واحد فليقف عند حده ويستحي أن يسأل بعمل ليس بإخلاص ، قال وإنما قالوا « ادعوا الله بصالح أعمالكم » في أول الأمر ثم عند الدعاء لم يطلقوا ذلك ولا وقال أحد منهم أدعوك بعملى ، وإنما قال « إن كنت تعلم » ثم ذكر عمله انتهى ملخصاً وكأنه لم يقف على كلام المحب الطبري الذى ذكرته فهو السابق إلى التنبيه على ما ذكر ، والله أعلم . وفيه فضل الإخلاص في العمل ، وفضل بر الوالدين وخدمتهما وإيثارهما على الولد والأهل وتحمل المشقة لأجلهما . وقد استشكل تركه أولاده الصغار فيكون من الجوع طول ليلتهما مع قدرته على تسكين جوعهم فقيل : كان في شرعهم تقديم نفقة الأصل على غيرهم ، وقيل يحتمل أن بكاءهم ليس عن الجوع ، وقد تقدم ما يرد . وقيل لعلمهم كانوا يطلبون زيادة على سد الرمق وهذا أولى . وفيه فضل العفة والانكفاف عن الحرام مع القدرة ، وأن ترك المعصية يمحى مقدمات طلبها ، وأن التوبة تجب ما قبلها . وفيه جواز الإجارة بالطعام المعلوم بين المتأجرين ، وفضل أداء الأمانة ، وإثبات الكرامة للصالحين . واستدل به على جواز بيع الفضولى ، وقد تقدم البحث فيه في البيوع . وفيه

أن المستودع إذا اتجر في مال الوديعة كان الربح لصاحب الوديعة . قاله أحمد ، وقال الخطابي : خالفه الأكثر فقالوا : إذا ترتب المال في ذمة الوديع وكذا المضارب كأن تصرف فيه بغير ما أذن له فيلزم ذمته أنه إن اتجر فيه كان الربح له . وعن أبي حنيفة الغرامة عليه ، وأما الربح فهو له لكن يتصدق به . وفصل الشافعي فقال : إن اشترى في ذمته ثم نفذ الثمن من مال الغير فالعقد له والربح له ، وإن اشترى بالعين فالربح للمالك ، وقد تقدم نقل الخلاف فيه في البيوع أيضاً . وفيه الإخبار عما جرى للأئم الماضية ليعتبر السامعون بأعمالهم فيعمل بحسنها ويترك قبيحها ، والله أعلم .

( تنبيه ) : لم يخرج الشيخان هذا الحديث إلا من رواية ابن عمر ، وجاء بإسناد صحيح عن أنس أخرجه الطبراني في الدعاء من وجه آخر حسن ، وإسناد حسن عن أبي هريرة ، وهو في صحيح ابن حبان . وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن أبي هريرة وعن النعمان بن بشير من ثلاثة أوجه حسان أحدها عند أحمد والبخاري وكلها عند الطبراني ، وعن علي وعقبة بن عامر وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن أبي أوفى بأسانيد ضعيفة ، وقد استوعب طرفه أبو عوانة في صحيحه والطبراني في الدعاء ، واتفقت الروايات كلها على أن القصص الثلاثة في الأجير والمرأة والأبوين إلا حديث عقبة بن عامر ففيه بدل الأجير أن الثالث قال « كنت في غم أرهاها فحضرت الصلاة فقممت أصلي فجاء الذئب فدخل الغنم فكرهت أن أقطع صلاتي فصبرت حتى فرغت » فلو كان إسناده قوياً لحمل على تعدد القصة ، ووقع في رواية الباب من طريق عبيد الله العمري عن نافع تقديم الأجير ثم الأبوين ثم المرأة ، وخالفه موسى بن عقبة من الوجهين فقدم الأبوين ثم المرأة ثم الأجير ووافقه رواية سالم ، وفي حديث أبي هريرة المرأة ثم الأبوين ثم الأجير ، وفي حديث أنس الأبوين ثم الأجير ثم المرأة ، وفي حديث النعمان الأجير ثم المرأة ثم الأبوين ، وفي حديث علي وابن أبي أوفى معا المرأة ثم الأجير ثم الأبوين وفي اختلافهم دلالة على أن الرواية بالمعنى عندهم سائغة شائعة ، وأن لا أثر للتقديم والتأخير في مثل ذلك ، وأرجحها في نظري رواية موسى بن عقبة لموافقة سالم لها فهي أصح طرق هذا الحديث وهذا من حيث الإسناد ، وأما من حيث المعنى فينظر أي الثلاثة كان أنفع لأصحابه ، والذي يظهر أنه الثالث لأنه هو الذي أمكنهم أن يخرجوا بدعائه ، وإلا فالأول أفاد إخراجهم من الظلمة ، والثاني أفاد الزيادة في ذلك وإمكان التوصل إلى الخروج بأن يمر مثلاً هناك من يعالج لهم ، والثالث هو الذي تهيأ لهم الخروج بسببه فهو أنفعهم لهم فينبغي أن يكون عمل الثالث أكثر فضلاً من عمل الأخيرين . ويظهر ذلك من الأعمال الثلاثة : فصاحب الأبوين فضيلته مقصورة على نفسه لأنه أفاد أنه كان باراً بأبويه ، وصاحب الأجير نفعه متعدد وأفاد بأنه كان عظيم الأمانة ، وصاحب المرأة أفضلهم لأنه أفاد أنه كان في قلبه خشية ربه ، وقد شهد الله لمن كان كذلك بأن له الجنة حيث قال ﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى ﴾ وقد أضاف هذا الرجل إلى ذلك ترك الذهب الذي أعطاه للمرأة فأضاف إلى النفع القاصر النفع المتعدي ، ولا سيما وقد قال إنها كانت بنت عمه . فتكون فيه صلة رحم أيضاً ، وقد تقدم أن ذلك كان في سنة قحط فتكون الحاجة إلى ذلك أخرى ، فيترجح على هذا رواية عبيد الله عن نافع . وقد جاءت قصة المرأة أيضاً أخيرة في حديث أنس . والله أعلم



## باب

٣٣٥٠- نا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن عبد الرحمن حدثه أنه سمع أبا هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه يقول: «بيننا امرأة ترضع ولدها إذ مر بها راكب وهي ترضعه فقالت: اللهم لا تمت ابني حتى يكون مثل هذا. فقال: اللهم لا تجعلني مثله. ثم رجع في الشدي. ومر بامرأة تجرر ويلعب بها، فقال: اللهم اجعلني مثلها. فقال: أما الراكب فإنه كافر، وأما المرأة فإنهم يقولون لها: تزني، وتقول: حسبي الله. ويقولون: تسرق، وتقول: حسبي الله».

٣٣٥١- نا سعيد بن تليد قال نا ابن وهب قال أخبرني جرير بن حازم عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه: «بينما كلب يطيف بركية كاد يقتله العطش إذ رأته بغي من بغايا بني إسرائيل، فنزعت موقها فسقته، فغفر لها».

٣٣٥٢- نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية بن أبي سفيان - عام حج - على المنبر، فتناول قصعة من شعر - كانت في يدي حرسى - فقال: يا أهل المدينة، أين علماؤكم؟ سمعت النبي صلى الله عليه ينهى عن مثل هذه ويقول: إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذوها نساؤهم».

[الحديث ٣٤٦٨ - أطرافه في: ٣٤٨٨، ٥٩٣٢، ٥٩٣٨.]

٣٣٥٣- نا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «إنه قد كان فيما مضى قبلكم من الأمم محدثون، وإنه إن كان في أمتي هذه منهم فإنه عمر بن الخطاب».

[الحديث ٣٤٦٩ - طرفه في: ٣٦٨٩.]

٣٣٥٤- نا محمد بن بشار قال نا محمد بن أبي عدي عن شعبة عن قتادة عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه قال: «كان في بني إسرائيل رجل قتل تسعة وتسعين إنساناً، ثم خرج يسأل، فأتى راهباً فسأله فقال: هل له توبة؟ قال: لا، فقتله. فجعل يسأل، فقال له رجل: إيت قرية كذا وكذا، فأدركه الموت فناء بصدرة نحوها، فاختمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، فأوحى الله إلى هذه أن تقربي، وأوحى إلى هذه أن تباعدني، وقال: قيسوا ما بينهما، فوجد له إلى هذه أقرب بشبر، فغفر له».

[٣٤٧١] ٣٣٥٥- نا عليُّ بنُ عبدِ اللهِ قال نا سفيانُ قال نا أبو الزنادِ عن الأعرجِ عن أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ قال: صَلَّى رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه صلاةَ الصبحِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «بَيْنَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَقْرَةً إِذْ رَكِبَهَا فَضْرِبَهَا، فَقَالَتْ: إِنَّا لَمْ نُخْلَقْ لِهَذَا، إِنَّمَا خُلِقْنَا لِلْحَرْثِ». فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللهِ، بَقْرَةٌ تَكَلِّمُ؟ قَالَ: «فَإِنِّي أُوْمِنُ بِهَذَا أَنَا وَأَبُوبَكْرٍ وَعُمَرُ. وَمَا هُمَا ثُمَّ. وَبَيْنَمَا رَجُلٌ فِي غَنَمِهِ إِذْ عَدَا الذَّنْبُ فَذَهَبَ مِنْهَا بَشَاءٌ، فَطَلَبَ حَتَّى كَأَنَّهُ اسْتَنْقَذَهَا مِنْهُ، فَقَالَ لَهُ الذَّنْبُ: هَذَا اسْتَنْقَذَهَا مِنِّي، فَمِنْ لَهَا يَوْمَ السَّبْعِ، يَوْمَ لَا رَاعِيَ لَهَا غَيْرِي؟» فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللهِ، ذَنْبٌ يَتَكَلَّمُ؟ قَالَ: «فَإِنِّي أُوْمِنُ بِهَذَا أَنَا وَأَبُوبَكْرٍ وَعُمَرُ. وَمَا هُمَا ثُمَّ».

نا عليُّ قال نا سفيانُ عن مسعرٍ عن سعدِ بنِ إبراهيمَ عن أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه مثله.

[٣٤٧٢] ٣٣٥٦- نا إسحاقُ بنُ نصرٍ قال نا عبدُ الرزاقِ عن معمرٍ عن همامٍ عن أبي هريرةَ قال: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ عَقَارًا لَهُ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ فِي عَقَارِهِ جَرَّةً فِيهَا ذَهَبٌ، فَقَالَ لَهُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ: خُذْ ذَهَبَكَ مِنِّي، إِنَّمَا اشْتَرَيْتُ مِنْكَ الْأَرْضَ وَلَمْ أَتَبَعْ الذَّهَبَ. وَقَالَ الَّذِي لَهُ الْأَرْضُ: إِنَّمَا بَعْتُكَ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا، فَتَحَاكَمَا إِلَى رَجُلٍ، فَقَالَ الَّذِي تَحَاكَمَا إِلَيْهِ: أَلَكُمَا وَلَدٌ؟ قَالَ أَحَدُهُمَا: لِي غَلَامٌ، وَقَالَ الْآخَرُ: لِي جَارِيَةٌ، قَالَ: أَنْكَحُوا الْغَلَامَ الْجَارِيَةَ، وَأَنْفَقُوا عَلَى أَنْفُسِهِمَا مِنْهُ، وَتَصَدَّقَا».

[٣٤٧٣] ٣٣٥٧- نا عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ اللهِ قال ني مالكٌ عن محمدِ بنِ المنكدرِ وعن أبي النضرِ مولى عمرَ بنِ عبيدِ اللهِ عن عامرِ بنِ سعدِ بنِ أبي وقاصٍ عن أبيه أَنَّهُ سَمِعَهُ يَسْأَلُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ: مَاذَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ فِي الطَّاعُونَ؟ فَقَالَ أُسَامَةُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «الطَّاعُونَ رَجَسٌ أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ -أَوْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ- فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بَأْرَضٍ فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ» قَالَ أَبُو النضرِ: «لَا يُخْرِجُكُمْ إِلَّا فِرَارًا مِنْهُ».

[الحديث ٣٤٧٣- طرفاه في: ٥٧٢٨، ٦٩٧٤].

[٣٤٧٤] ٣٣٥٨- نا موسى بنُ إسماعيلَ قال نا داودُ بنُ أبي الفراتِ قال نا عبدُ اللهِ بنُ بُريدةَ عن يحيى بنِ معمرٍ عن عائشةَ زوجِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ عَنْ

الطاعون، فأخبرني أنه عذاب يبعثه الله على من يشاء، وأن الله جعله رحمة للمؤمنين، ليس من أحد يقع الطاعون فيمكث في بلده صابراً محتسباً يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر شهيد».

[الحديث ٣٤٧٤ - طرفاه في: ٥٧٣٤، ٦٦١٩].

٣٣٥٩ - ناقتيبة قال نا ليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن قريشاً أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت، فقالوا: من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقالوا: ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فكلمه أسامة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتشفع في حد من حدود الله؟ ثم قام فاختطب ثم قال: «إنا أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد. وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها».

٣٣٦٠ - نا آدم قال نا شعبة قال نا عبد الملك بن ميسرة قال سمعت النزال بن سبرة الهلالي عن ابن مسعود قال: سمعت رجلاً قرأ وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ خلفها، فجئت به النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته، فعرفت في وجهه الكراهية وقال: «كلاكما مُحسنٌ، ولا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا».

٣٣٦١ - نا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا شقيق قال عبد الله كَأني أنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم يحكي نبياً من الأنبياء ضربه قومه فأدموه، وهو يمسح الدم عن وجهه: «اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون».

[الحديث ٣٤٧٧ - طرفه في: ٦٩٢٩].

٣٣٦٢ - نا أبو الوليد قال نا أبو عوانة عن قتادة عن عقبة بن عبد الغافر عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أن رجلاً كان قبلكم رَغَسَهُ اللهُ مَالاً، فقال لَبْنِيهِ لَمَّا حَضَرَ: أَيُّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟ قالوا: خَيْرَ أَبٍ. قال: فَإِنِّي لَمْ أَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ، فَإِذَا مِتُّ فَأَحْرَقُونِي، ثُمَّ اسْحَقُونِي ثُمَّ ذَرُونِي فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ. ففعلوا. فجمعه الله فقال: ما حملك؟ قال: مخافتك. فتلَقَّاهُ رَحْمَتَهُ». وقال معاذ: نا شعبة عن قتادة سمع عقبة بن عبد الغافر سمعت أبا سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم.

[الحديث ٣٤٧٨ - طرفاه في: ٦٤٨١، ٧٥٠٨].

[٣٤٧٩] ٣٣٦٣- نا مسدد قال نا أبو عوانة عن عبد الملك بن عمير عن ربعي بن حراش قال: قال عتبة لحذيفة: ألا تحدثنا ما سمعت من النبي صلى الله عليه؟ قال: سمعته يقول: «إن رجلاً حضره الموت لما أيس من الحياة أوصى أهله: إذا مت فاجمعوا لي حطباً كثيراً، ثم أورو ناراً، حتى إذا أكلت لحمي وخلصت إلى عظمي فخذوها فاطحنوها فذرّوني في اليم في يوم حار فجمعه الله فقال: لم فعلت؟ قال: خشيتك. فغفر له». قال عتبة: وأنا سمعته يقول:

نا موسى قال نا أبو عوانة قال نا عبد الملك وقال: يوم راح:

[٣٤٨٠] ٣٣٦٤- نا عبد العزيز بن عبد الله قال ني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه قال: «كان رجل يداين الناس، فكان يقول لفتاه: إذا أتيت مُعسراً تجاوز عنه، لعل الله أن يتجاوز عنا. قال: فلقني الله فتجاوز عنه».

[٣٤٨١] ٣٣٦٥- نا عبد الله بن محمد قال نا هشام قال أنا معمر عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «كان رجل يُسرف على نفسه، فلما حضره الموت قال لبيته: إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اطحنوني، ثم ذروني في الريح، فوالله لئن قدر علي ربي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً. فلما مات فعل به ذلك، فأمر الله الأرض فقال: اجمعي ما فيك منه، ففعلت. فإذا هو قائم، قال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: مخافتك يا رب. فغفر له». وقال غيره: خشيتك.

[الحديث ٣٤٨١- طرفه في: ٧٥٠٦].

[٣٤٨٢] ٣٣٦٦- نا عبد الله بن محمد بن أسماء قال نا جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه قال: «عذبت امرأة في هرة سجنتها حتى ماتت فدخلت فيها النار، لا هي أطعمتها ولا سقتها إذ حبستها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض».

[الحديث ٣٤٨٣- طرفاه في: ٣٤٨٤، ٦١٢٠].

(١)

[٣٤٨٣]

[٣٤٨٤] ٣٣٦٧- نا آدم قال نا شعبة عن منصور قال سمعت ربعي بن حراش يحدث عن أبي

مسعود قال النبي صلى الله عليه: «إِنَّ مَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِوةِ: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ».

[٣٤٨٥] ٣٣٦٨- نا بشر بن محمد قال أنا عبيد الله قال أنا يونس عن الزُّهري قال أخبرني سالم أنَّ ابنَ عمرَ حدَّثه أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه قال: «بينما رجلٌ يجرُّ إزارَهُ من الخيلاءِ خُسْفَ به، فهو يتجلجلُ في الأرضِ إلى يومِ القيامةِ». تابعه عبد الرحمن بن خالد عن الزُّهري.

[الحديث ٣٤٨٥ - طرفه في: ٥٧٩٠].

[٣٤٨٦] ٣٣٦٩- نا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا ابن طائوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «نحنُ الآخرونَ السابقونَ يومَ القيامةِ، بيد كلِّ أمةٍ أوتوا الكتابَ من قبلنا وأوتينا من بعدهم، فهذا اليومُ الذي اختلفوا فيه، فعداً لليهود، وبعداً غدٍ للنصارى على كلِّ مسلمٍ في كلِّ سبعةِ أيامٍ يومٌ يغسلُ رأسُهُ وجسدهُ».

[٣٤٨٨] ٣٣٧٠- نا آدم قال نا شعبة قال نا عمرو بن مرة قال سمعتُ سعيد بن المسيَّب قال: قدِمَ معاويةُ بن أبي سفيانَ المدينةَ آخرَ قدمةٍ قدمها فخطبنا فأخرجَ كبةً من شعر فقال: ما كنتُ أرى أن أحداً يفعلُ هذا غيرَ اليهود، إِنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه سَمَاهُ الزُّورَ. يعني الوصالَ في الشعر. تابعه غندر عن شعبة.

الحديث الرابع عشر حديث أبي هريرة في قصة المرأة التي كانت ترضع ولدها فتكلم ، وقد تقدم شرحه في قصة عيسى بن مريم . وعبد الرحمن المذكور في الإسناد هو الأعرج . الحديث الخامس عشر حديثه في قصة المرأة التي سقت الكلب .

قوله ( بطيف ) بضم أوله من أطاف يقال أطفت بالشيء إذا أدمت المرور حوله .

قوله ( بركية ) بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد التحتانية : البر مطوية أو غير مطوية ، وغير المطوية يقال لها جب وقلب ولا يقال لها بر حتى تطوى ، وقيل الركي البر قبل أن تطوى فإذا طويت فهي الطوى .

قوله ( بغى ) بفتح الموحدة وكسر المعجمة هي الزانية ، وتطلق على الأمة مطلقاً .

قوله ( موقها ) بضم الميم وسكون الواو بعدها قاف هو الخف ، وقيل ما يلبس فوق الخف .

قوله ( فففر لها ) زاد الكشيميني « به » وقد تقدم الكلام على هذا الحديث مشروحاً في كتاب

الشرب ، لكن وقع هناك وفي الطهارة أن الذي سقى الكلب رجل ، وأنه سقاه في خفه ، ويحتمل تعدد القصة وقدمت بقية الكلام في كتاب الشرب ، والله أعلم . الحديث السادس عشر حديث معاوية .

قوله ( عام حج ) في رواية سعيد بن المسيب الآتية آخر الباب « آخر قدمة قدمها » قلت : وكان ذلك في سنة إحدى وخمسين وهي آخر حجة حجها في خلافته .

قوله ( فتناول قصة ) بضم القاف وتشديد المهملة هي شعر الناصية ، والحرسى منسوب إلى الحرس وهو واحد الحراس .

قوله ( أين علماؤكم ) فيه إشارة إلى أن العلماء إذ ذاك فيهم كانوا قد قلوا ، وهو كذلك لأن غالب الصحابة كانوا يومئذ قد ماتوا ، وكأنه رأى جهال عوامهم صنعوا ذلك فأراد أن يذكر علماءهم وينبهم بما تركوه من إنكار ذلك ، ويحتمل أن يكون ترك من بقي من الصحابة ومن أكابر التابعين إذ ذاك الإنكار إما لاعتقاد عدم التحريم ممن بلغه الخبر فحمله على كراهة التنزيه ، أو كان يخشى من سطوة الامراء في ذلك الزمان على من يستبد بالإنكار لئلا ينسب إلى الاعتراض على أولى الأمر ، أو كانوا ممن لم يبلغهم الخبر أصلا ، أو بلغ بعضهم لكن لم يتذكروه حتى ذكرهم به معاوية ، فكل هذه أعتذار ممكنة لمن كان موجوداً إذ ذاك من العلماء ، وأما من حضر خطبة معاوية وخاطبهم بقوله أين علماؤكم فلعل ذلك كان في خطبة غير الجمعة ولم يتفق أن يحضره إلا من ليس من أهل العلم فقال أين علماؤكم ، لأن الخطاب بالإنكار لا يتوجه إلا على من علم الحكم وأقره .

قوله ( ويقول ) هو معطوف على « ينهى » وفاعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذها نساؤهم ) فيه إشعار بأن ذلك كان حراماً عليهم ، فلما فعلوه كان سبباً لملاكتهم ، مع ما انضم إلى ذلك من ارتكابهم ما ارتكبه من المناهي ، وسيأتي شرح ذلك مبسوطاً في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . الحديث السابع عشر حديث أبي هريرة .

قوله ( عن أبيه ) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف .

قوله ( عن أبي هريرة ) هذا هو المشهور عن إبراهيم بن سعد ، وقيل عنه عن أبيه عن أبي سلمة عن عائشة كما سيأتي .

قوله ( أنه قد كان فيما مضى قبلكم من الأمم محدثون ) بفتح الدال المهملة ، وسيأتي شرحه مستوفى في مناقب عمر ، فإن فيه أنهم كانوا من بني إسرائيل .

قوله ( وإنه إن كان في أمتي هذه منهم ) في رواية أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد « وأنه إن كان في أمتي أحد منهم » .

قوله ( فإنه عمر بن الخطاب ) كذا قاله النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل التوقع ، وكأنه لم يكن اطلع على أن ذلك كائن ، وقد وقع بحمد الله ما توقعه النبي صلى الله عليه وسلم في عمر رضى الله عنه ، ووقع من ذلك لغيره ما لا يحصى ذكره . الحديث الثامن عشر حديث أبي سعيد .

**قوله ( عن أبي الصديق الناجي )** في رواية مسلم من طريق معاذ عن شعبة عن قتادة أنه سمع أبا الصديق الناجي ، واسم أبي الصديق - وهو بكسر الصاد المهملة وتشديد الدال المكسورة - بكر ، واسم أبيه عمرو وقيل قيس ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث .

**قوله ( كان في بني إسرائيل رجل )** لم أقف على اسمه ولا على اسم أحد من الرجال ممن ذكر في القصة ، زاد مسلم من طريق هشام عن قتادة عند مسلم « فسأل عن أعلم أهل الأرض فدل على راهب » .

**قوله ( فأتى راهباً )** فيه إشعار بأن ذلك كان بعد رفع عيسى عليه السلام ، لأن الرهبانية إنما ابتداعها أتباعه كما نص عليه في القرآن .

**قوله ( فقال : له توبة )** بحذف أداة الاستفهام ، وفيه تجريد أو التفات ، لأن حق السياق أن يقول لي توبة ؟ ووقع في رواية هشام « فقال إنه قتل تسعة وتسعين نفساً فهل له من توبة » وزاد « ثم سأل عن أعلم أهل الأرض فدل على رجل عالم وقال فيه ومن يحول بينه وبين التوبة » .

**قوله ( فقال له رجل انت قرية كذا وكذا )** زاد في رواية هشام « فإن بها أناساً يعبدون الله فاعبد الله معهم ، ولا ترجع إلى أرضك فإنها أرض سوء ، فانطلق حتى إذا كان نصف الطريق أتاه ملك الموت » ووقعت لي تسمية القريتين المذكورتين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً في « المعجم الكبير للطبراني » قال فيه إن اسم الصالحة نصرة واسم القرية الأخرى كفر .

**قوله ( فناء )** بنون ومد أى بعد ، أو المعنى مال أو نهض مع تناقل ، فعلى هذا فالمعنى قال إلى الأرض التي طلبها ، هذا هو المعروف في هذا الحديث ، وحكى بعضهم فيه فناء بغير مد قبل الهمز ، وبإشباعها بوزن سعى تقول نأى ينأى نأياً أى بعد ، وعلى هذا فالمعنى فبعد على الأرض التي خرج منها . ووقع في رواية هشام عن قتادة ما يشعر بأن قوله « فناء بصدرة » إدراج ، فإنه قال في آخر الحديث « قال قتادة قال الحسن : ذكر لنا أنه لما أتاه الموت ناء بصدرة » .

**قوله ( فاختصمت فيه )** في رواية هشام من الزيادة « فقالت ملائكة الرحمة جاء نائباً مقبلاً بقلبه إلى الله ، وقالت ملائكة العذاب إنه لم يعمل خيراً قط ، فأتاه ملك في صورة آدمي فجعلوه بينهم فقال : قيسوا ما بين الأرضين فإلى أيهما كان أدنى فهو لها » .

**قوله ( فأوحى الله إلى هذه أن تباعدى )** أى إلى القرية التي خرج منها ( وإلى هذه أن تقربى ) أى القرية التي قصدتها . وفي رواية هشام « ففاسوه فوجدوه أدنى إلى الأرض التي أراد » .

**قوله ( أقرب بشبر ففخر له )** في رواية معاذ عن شعبة « فجعل من أهلها » وفي رواية هشام « فقبضته ملائكة الرحمة » وفي الحديث مشروعية التوبة من جميع الكبائر حتى من قتل الأنفس ، ويحمل على أن الله تعالى إذا قبل توبة القاتل تكفل برضا خصمه . وفيه إن المقتى قد يجيب بالخطأ ، وغفل من زعم أنه إنما قتل الأخير على سبيل التأول لكونه أفتاه بغير علم لأن السياق يقتضى أنه كان غير عالم بالحكم حتى استمر يستفتى وأن الذي أفتاه استبعد أن تصح توبته بعد قتله لمن ذكر أنه قتله بغير حق ، وأنه إنما قتله بناء على العمل بفتواه

لأن ذلك اقتضى عنده أن لا نجاة له فيش من الرحمة ، ثم تداركه الله فندم على ما صنع فرجع يسأل . وفيه إشارة إلى قلة فطنة الراهب ، لأنه كان من حقه التحرز من اجترأ على القتل حتى صار له عادة بأن لا يواجهه بخلاف مراده وأن يستعمل معه المعارض مداراة عن نفسه ، هذا لو كان الحكم عنده صريحاً في عدم قبول توبة القاتل فضلاً عن أن الحكم لم يكن عنده إلا مظنوناً . وفيه أن الملائكة الموكلين ببني آدم يختلف اجتهدهم في حقهم بالنسبة إلى من يكتبونه مطيعاً أو عاصياً . وأنهم يختصمون في ذلك حتى يقضى الله بينهم ، وفيه فضل التحول من الأرض التي يصيب الإنسان فيها المعصية لما يغلب بحكم العادة على مثل ذلك إما لتذكره لأفعاله الصادرة قبل ذلك والفتنة بها وإما لوجود من كان يعينه على ذلك ويحضه عليه ، ولهذا قال له الأخير : ولا ترجع إلى أرضك فإنها أرض سوء ، ففيه إشارة إلى أن النائب ينبغي له مفارقة الأحوال التي اعتادها في زمن المعصية والتحول منها كلها والاشتغال بغيرها ، وفيه فضل العالم على العابد لأن الذي أفناه أولاً يأن لا توبه له غلبت عليه العبادة فاستعظم وقوع ما وقع من ذلك القاتل من استجرائه على قتل هذا العدد الكثير ، وأما الثاني فغلب عليه العلم فأفناه بالصواب ودله على طريق النجاة ، قال عياض : وفيه أن التوبة تنفع من القتل كما تنفع من سائر الذنوب ، وهو وإن كان شرعاً لمن قبلنا وفي الإحتجاج به خلاف لكن ليس هذا من موضع الخلاف لأن موضع الخلاف إذا لم يرد في شرعنا تقريره وموافقته ، أما إذا ورد فهو شرع لنا بلا خلاف ، ومن الوارد في ذلك قوله تعالى ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ وحديث عبادة بن الصامت ففيه بعد قوله ولا تقتلوا النفس وغير ذلك من المنبهات « فمن أصاب من ذلك شيئاً فأمره إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه » متفق عليه . قلت : ويؤخذ ذلك أيضاً من جهة تخفيف الآصار عن هذه الأمة بالنسبة إلى من قبلهم من الأمم ، فإذا شرع لهم قبول توبة القاتل فشرعنا لينا بطريق الأولى ، وسيأتي البحث في قوله تعالى ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم ﴾ الآية في التفسير إن شاء الله تعالى ، واستدل به على أن في بني آدم من يصلح للحكم بين الملائكة إذا تنازعوا ، وفيه حجة لمن أجاز التحكيم وأن من رضى الفريقان بتحكيمه فحكمه جائز عليهم ، وسيأتي نقل الخلاف في ذلك في الحديث الذي يلي ما بعده ، وفيه أن للحاكم إذا تعارضت عنده الأحوال وتعددت البينات أن يستدل بالقرائن على الترجيح . الحديث التاسع عشر حديث أبي هريرة في قصة البقرة التي تكلمت .

قوله ( عن الأعرج عن أبي سلمة ) هو من رواية الأقران ، وقد رواه الزهري أيضاً عن أبي سلمة وسيأتي مع شرحه مستوفى في المناقب .

قوله ( بينا رجل يسوق بقرة ) لم أقف على اسمه .

قوله ( إذ ركبها فضر بها فقالت إنا لم نخلق لهذا ) استدل به على أن الدواب لا تستعمل إلا فيما جرت العادة باستعمالها فيه ، ويحتمل أن يكون قولها إنما خلقنا للحرث للإشارة إلى معظم ما خلقت له ، ولم ترد الحصر في ذلك لأنه غير مراد اتفاقاً ، لأن من أجل ما خلقت له أنها تذبج وتوكل بالاتفاق ، وقد تقدم قول ابن بطال في ذلك في كتاب المزارعة .

قوله ( فإني أؤمن بهذا أنا وأبو بكر وعمر ) هو محمول على أنه كان أخبرهما بذلك فصدقاه ، أو



أطلق ذلك لما اطلع عليه من أنها يصدقان بذلك إذا سمعاه ولا يترددان فيه .

قوله ( وما هما ثم ) بفتح المثناة أى ليسا حاضرين ، وهو من كلام الراوى ، ولم يقع ذلك فى رواية

قوله ( وبيننا رجل ) هو معطوف على الخبر الذى قبله بالإسناد المذكور .

قوله ( إذ عدا الذئب ) بالعين المهملة من العدوان .

قوله ( هذا استغذتها منى ) فى رواية الكشميهنى « استغذها » بإيهام الفاعل .

قوله ( حدثنا على حدثنا سفيان عن مسعر ) هذا يدل على أنه سمعه من شيخه مفرقا ، والحاصل

أن لسفيان فيه إسنادين : أحدهما أبو الزناد عن الأعرج ، والآخر مسعر عن سعد بن إبراهيم ، كلاهما عن أبي سلمة ، وفى كل من الإسنادين رواية القرين عن قرينه ، لأن الأعرج قرين أبي سلمة ، كما تقدم لأنه شاركه فى أكثر شيوخه ولا سيما أبو هريرة ، وإن كان أبو سلمة أكبر سنا من الأعرج . وسفيان بن عيينة قرين مسعر ، لأنه شاركه فى أكثر شيوخه لا سيما سعد بن إبراهيم ، وإن كان مسعر أكبر سنا من سفيان . الحديث العشرون حديث أبي هريرة أيضا « أشتري رجل من رجل عقارا » لم أقف على اسمها ولا على اسم أحد من ذكر فى هذه القصة ، لكن فى « المبتدأ لوهب بن منبه » أن الذى تحاكما إليه هو داود النبی عليه السلام ، وفى « المبتدأ لإسحق بن بشر » أن ذلك وقع فى زمن ذى القرنين من بعض قضاته فآله أعلم . وصنيع البخارى يقتضى ترجيح ما وقع عند وهب لكونه أورده فى ذكر بنى إسرائيل .

قوله ( عقارا ) العقار فى اللغة المنزل والضيعة وخصه بعضهم بالنخل ، ويقال للمتاع النفيس الذى

للمنزل عقار أيضا . وأما عياض فقال : العقار الأصل من المال ، وقيل المنزل والضيعة ، وقيل متاع البيت فجعله خلافا . والمعروف فى اللغة أنه مقول بالاشتراك على الجميع والمراد به هنا الدار ، وصرح بذلك فى حديث وهب بن منبه .

قوله ( فوجد الرجل الذى اشتري العقار فى عقاره جرة فيها ذهب ، فقال له : خذ ذهبك

فلما اشتريت منك الأرض ولم أبتع الذهب ) وهذا صريح فى أن العقد إنما وقع بينهما على الأرض خاصة ، فاعتقد البائع دخول ما فيها ضمنا ، واعتقد المشتري أنه لا يدخل . وأما صورة الدعوى بينهما فوقعت على هذه الصورة وأنهما لم يختلفا فى صورة العقد التى وقعت ، والحكم فى شرعنا على هذا فى مثل ذلك أن القول قول المشتري وإن الذهب باق على ملك البائع ، ويحتمل أنهما اختلفا فى صورة العقد بأن يقول المشتري لم يقع تصريح ببيع الأرض وما فيها بل ببيع الأرض خاصة ، والبائع يقول وقع التصريح بذلك ، والحكم فى هذه الصورة أن يتحالفوا ويستردا المبيع وهذا كله بناء على ظاهر اللفظ أنه وجد فيه جرة من ذهب ، لكن فى رواية إسحق بن بشر أن المشتري قال إنه اشترى دارا فعمرها فوجد فيها كنزا ، وأن البائع قال له لما دعاه إلى أخذه ما دفنت ولا علمت ، وأنهما قالوا للقاضى : ابعث من يقبضه وتضعه حيث رأيت ، فامتنع ، وعلى هذا فحكم هذا المال حكم الركا فى هذه الشريعة إن عرف أنه من دفين الجاهلية ، وإلا فإن عرف أنه من دفين المسلمين فهو لقطعة ، وإن جهل فحكمه حكم المال الضائع يوضع فى بيت المال ، ولعلمهم لم يكن فى شرعهم هذا التفصيل فلهذا حكم القاضى بما حكم به .

**قوله ( وقال الذى له الأرض )** أى الذى كانت له ، ووقع فى رواية أحمد عن عبد الرزاق بيان المراد من ذلك ولفظه « فقال الذى باع الأرض : إنما بعثك الأرض » ووقع فى نسخ مسلم اختلاف ، فالأكثر رويته بلفظ « فقال الذى شرى الأرض » والمراد باع الأرض كما قال أحمد ، ول بعضهم « فقال الذى اشترى الأرض » ووجهها القرطبي قال : إلا إن ثبت أن لفظ « اشترى » من الأضداد كشرى فلا وهم ، وقوله « فتحاكما » ظاهره أنهما حكماه فى ذلك ، لكن فى حديث إسحاق بن بشر التصريح بأنه كان حاكماً منصوباً للناس ، فإن ثبت ذلك فلا حجة فيه لمن جوز للمتداعيين أن يحكما بينهما رجلاً وينفذ حكمه ، وهى مسألة تختلف فيها : فأجاز ذلك مالك والشافعى بشرط أن يكون فيه أهلية الحكم ، وإن يحكم بينهما بالحق سواء وافق ذلك رأى قاضى البلد أم لا ، واستثنى الشافعى الحدود ، وشرط أبو حنيفة أن لا يخالف ذلك رأى قاضى البلد، وجزم القرطبي بأنه لم يصدر منه حكم على أحد منهما، وإنما أصلح بينهما لما ظهر له أن حكم المال المذكور حكم المال الضائع، فرأى أنهما أحق بذلك من غيرهما لما ظهر له من ورعها وحسن حالها وارتجى من طيب نسلهما وصلاح ذريتهما، ويرده ما جزم به الغزالي فى « نصيحة الملوك » أنهما تحاكما إلى كسرى ، فإن ثبت هذا ارتفعت المباحث الماضية المتعلقة بالتحكيم لأن الكافر لا حجة فيما يحكم به . ووقع فى روايته عن أبى هريرة « لقد رأيتنا يكثر تمارينا ومنازعتنا عند النبي صلى الله عليه وسلم أيهما أكثر أمانة » .

**قوله ( ألكما ولد ) ؟** بفتح الواو واللام، والمراد الجنس ، لأنه يستحيل أن يكون الرجلين جميعاً ولد واحد ، والمعنى ألكل منكما ولد ؟ ويجوز أن يكون قوله « ألكما ولد » بضم الواو وسكون اللام وهى صيغة جمع أى أولاد ، ويجوز كسر الواو أيضاً فى ذلك .

**قوله ( فقال أحدهما لى غلام )** بين فى رواية إسحاق بن بشر أن الذى قال لى غلام هو الذى اشترى العمار .

**قوله ( أنكحوا الغلام الجارية وأنفقوا على أنفسهما منه وتصدقوا )** هكذا وقع بصيغة الجمع وكانا الإنكاح والإنفاق وبصيغة التثنية فى النفسين وفى التصديق ، وكأن السر فى ذلك أن الزوجين كانا محجورين وإنكاحهما لابد فيه مع وليهما من غيرهما كالشاهدين ، وكذلك الإنفاق قد يحتاج فيه إلى المعين كالوكيل وأما تثنية النفسين فللإشارة إلى اختصاص الزوجين بذلك . وقد وقع فى رواية إسحاق بن بشر ما يشعر بذلك ولفظه « اذها ، فزوج ابنتك من ابن هذا وجهزوها من هذا المال وادفعا إليهما ما بقى يعيشان به » وأما تثنية التصديق فللإشارة إلى أن يباشرها بغير واسطة لما فى ذلك من الفضل ، وأيضاً فهى تبرع لا يصدر من غير الرشيد ولا سيما ممن ليس له فيها ملك . ووقع فى رواية مسلم « وأنفقوا على أنفسكما » والأول أوجه والله أعلم . الحديث الحادى والعشرون حديث أسامة بن زيد فى الطاعون وسيأتى شرحه مستوفى فى الطب ، والغرض منه هنا قوله فى الحديث « الطاعون رجز أرسل على بنى إسرائيل » ووقع هنا « رجس » بالسين المهملة بدل الزاى والمحفوظ بالزاى ، ووجهه القاضى بأن الرجس يقع على العقوبة أيضاً ، وقد قال الفارابى والجوهري الرجس العذاب .

**قوله ( فى آخر الحديث فلا تخرجوا فراراً منه ، قال أبو النضر : لا يخرجكم إلا فراراً منه )** يريد

أن الأولى رواية محمد بن المنكدر والثانية رواية أبي النضر ، فأما رواية ابن المنكدر فلا إشكال فيها ، وأما رواية أبي النضر فروايتها بالنصب كالذى هنا مشككة ، ورواها جماعة بالرفع ولا إشكال فيها ، قال عياض فى الشرح : وقع لأكثر رواة الموطأ بالرفع وهو بين أن السبب الذى يخرجكم الفرار ومجرد قصده لا غير ذلك ، لأن الخروج إلى الأسفار والحوائج مباح ، ويطابق الرواية الأخرى « فلا يخرجوا فراراً منه » قال رواه بعضهم « إلا فراراً منه » قال وقال ابن عبد البر : جاء بالوجهين ، ولعل ذلك كان من مالك ، وأهل العربية يقولون دخول « إلا » هنا بعد النفي لإيجاب بعض ما نفي قبل من الخروج ، فكأنه نهي عن الخروج إلا للفرار خاصة ، وهو ضد المقصود فإن المنهى عنه إنما هو الخروج للفرار خاصة لا لغيره ، قال وجوز ذلك بعضهم وجعل قوله « إلا » حالاً من الاستثناء أى لا تخرجوا إذا لم يكن خروجكم إلا للفرار ، قال عياض : ووقع لبعض رواة الموطأ « لا يخرجكم الإفرار » بأداة التعريف وبعدها إفرار بكسر الهمزة وهو وهم ولحن . وقال فى « المشارق » ما حاصله : يجوز أن تكون الهمزة للتعدي يقال أفره كذا من كذا ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لعدى بن حاتم « إن كان لا يفرك من هذا إلا ما ترى » فيكون المعنى لا يخرجكم إفراره إياكم ، وقال القرطبي فى « المفهم » هذه الرواية غلط لأنه لا يقال أفر وإنما يقال فرر ، قال : وقال جماعة من العلماء إدخال إلا فيه غلط ، وقال بعضهم هى زائدة وتجاوز زيادته كما تزداد لا ، وخرجه بعضهم بأنها للإيجاب فذكر نحو ما مضى قال : والأقرب أن تكون زائدة ، وقال الكرماني : الجمع بين قول ابن المنكدر « لا تخرجوا فراراً منه » وبين قول أبي النضر « لا يخرجكم إلا فراراً منه » مشكل فإن ظاهره التناقض ، ثم أجاب بأجوبة : أحدها أن غرض الراوى أن أبا النضر فسر لا تخرجوا بأن المراد منه الحصر يعنى الخروج المنهى هو الذى يكون لمجرد الفرار لا لغرض آخر ، فهو تفسير للمعلل المنهى عنه لا للنهى . قلت : وهو بعيد لأنه يقتضى أن هذا اللفظ من كلام أبي النضر زاده بعد الخبر وأنه موافق لابن المنكدر على اللفظ الأول رواية ، والمتبادر خلاف ذلك . والجواب الثانى كالأول والزيادة مرفوعة أيضاً فيكون روى اللفظين ويكون التفسير مرفوعاً أيضاً . الثالث إلا زائدة بشرط أن تثبت زيادتها فى كلام العرب . الحديث الثانى والعشرون حديث عائشة فى ذلك وسيأتى شرحه فى الطب أيضاً . الحديث الثالث والعشرون حديث عائشة فى قصة المخزومية التى سرقت ، وسيأتى شرحه فى كتاب الحدود ، وأورده هنا بلفظ « إنما أهلك الذين من قبلكم » وفى بعض طرقة « إن بنى إسرائيل كانوا » وهو المطابق للترجمة وسيأتى بسط ذلك إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع والعشرون حديث ابن مسعود فى النهى عن الاختلاف فى القراءة ، وسيأتى شرحه فى فضائل القرآن . الحديث الخامس والعشرون حديث عبد الله وهو ابن مسعود ، وشقيق هو أبو وائل .

قوله ( كأنى أنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم يحكى نبياً من الأنبياء ضربه قومه فأمموه ) لم أقف على اسم هذا النبي صريحاً ، ويحتمل أن يكون هو نوح عليه السلام ، فقد ذكر ابن إسحق فى « المبتدأ » وأخرجه ابن أبى حاتم فى تفسير الشعراء من طريق ابن إسحق قال « حدثنى من لا أنهم عن عبيد بن عمير الليثى أنه بلغه أن قوم نوح كانوا يبطشون به فيخنقونه حتى يغشى عليه فإذا أفاق قال : اللهم اغفر لقومى فإنهم لا يعلمون » . قلت : وإن صح ذلك فكأن ذلك كان فى ابتداء الأمر ، ثم لما يئس منهم قال ﴿ رب لا تنزل على الأرض من

الكافرين دياراً ﴿ وقد ذكر مسلم بعد تخريج هذا الحديث حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال في قصة أحد « كيف يفلح قوم دموا وجه نبيهم » فأُنزل الله ﴿ ليس لك من الأمر شيء ﴾ ومن ثم قال القرطبي : إن النبي صلى الله عليه وسلم هو الحاكي والمحكي كما سيأتي . وأما النووي فقال : هذا النبي الذي جرى له ما حكاه النبي صلى الله عليه وسلم من المتقدمين ، وقد جرى لنبينا نحو ذلك يوم أحد .

**قوله ( وهو يمسح الدم عن وجهه )** يحتمل أن ذلك لما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم ذكر لأصحابه أنه وقع لنبي آخر قبله ، وذلك فيما وقع له يوم أحد لما شج وجهه وجرى الدم منه . فاستحضر في تلك الحالة قصة ذلك النبي الذي كان قبله فذكر قصته لأصحابه تطييباً لقلوبهم . وأغرب القرطبي فقال : إن النبي صلى الله عليه وسلم هو الحاكي وهو المحكى عنه . قال وكأنه أوحى إليه بذلك قبل وقوع القصة ، ولم يسم ذلك النبي ، فلما وقع له ذلك تعين إنه هو المعنى بذلك . قلت : ويعكر عليه أن الترجمة لنبى إسرائيل فيتعين الحمل على بعض أنبيائهم ، وفي « صحيح ابن حبان » من حديث سهل بن سعد « إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون » قال ابن حبان : معنى هذا الدعاء الذي قال يوم أحد لما شج وجهه أى اغفر لهم ذنبهم في شج وجهي ، لا أنه أراد الدعاء لهم بالمغفرة مطلقاً ، إذ لو كان كذلك لأجيب ولو أجرب لأسلموا كلهم ، كذا قال ، وكأنه بناه على أنه لا يجوز أن يتخلف بعض دعائه على بعض أو عن بعض ، وفيه نظر لثبوت « أعطاني اثنين ومنعني واحدة » وسيأتي في تفسير سورة الأنعام ، ثم وجدت في « مسند أحمد » من طريق عاصم عن أبي وائل ما يمنع تأويل القرطبي ، ويعين الغزوة التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ولفظه « قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم حنين بالجعرانة قال فازدحموا عليه فقال : إن عبداً من عباد الله بعثه الله إلى قومه فكذبوه وشجوه ، فجعل يمسح الدم عن جبينه ويقول : رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون ، قال عبد الله فكأنني أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح جبهته يحكي الرجل » قلت : ولا يلزم من هذا الذي قاله عبد الله أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم مسح أيضاً ، بل الظاهر أنه حكى صفة مسح جبهته خاصة كما مسحها ذلك النبي ، وظهر بذلك فساد ما زعمه القرطبي . الحديث السادس والعشرون والسابع والعشرون والثامن والعشرون أحاديث أبي سعيد وحذيفة وأبي هريرة في قصة الذي أوصى بأن يحرق إذا مات ، أورده من طرق ، وتقدم في هذه الترجمة من وجه آخر ، وسأذكر جميع فوائده هنا إن شاء الله تعالى .

**قوله ( عن عقبة بن عبد الغافر )** بين في الرواية المعلقة تلو هذه سماع قتادة من عقبة ، وعقبة المذكور أزدى بصرى ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وحديث آخر تقدم في الوكالة . وطريق معاذ هذه وصلها مسلم عن عبيد الله بن معاذ العنبري عن أبيه به .

**قوله ( رغبة الله )** بفتح الراء والغين المعجمة بعدها سين مهملة أى كثر ماله ، وقيل رغس كل شيء أصله فكأنه قال جعل له أصلاً من مال . ووقع في مسلم « رأسه الله » بهمز بدل الغين المعجمة ، قال ابن التين : وهو غلط ، فإن صح - أى من جهة الرواية - فكأنه كان فيه « راشه » يعنى بألف ساكنة بغير

همز وبشين معجمة ، والريش والرياش المال انتهى . ويحتمل في توجيه رواية مسلم أن يقال : معنى « رأسه » جعله رأساً ، ويكون بتشديد همزة ، وقوله « مالا » أى بسبب المال .

**قوله ( قال عقبة لحذيفة )** هو عقبة بن عمر أبو مسعود الأنصادي البدرى .

**قوله ( حدثنا موسى )** هو ابن إسماعيل التبوذكى ، وفي رواية الكشميهني « حدثنا مسدد » وصوب أبو ذر رواية الأكثر وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج « أنه عن موسى » وموسى ومسدد جميعاً قد سمعا من أبي عوانة ، لكن الصواب هنا موسى لأن المصنف ساق الحديث عن مسدد ثم بين أن موسى خالفه في لفظه منه وهى قوله « في يوم راح » فإن في رواية مسدد « يوم حار » وقد تقدم سياق موسى في أول « باب ذكر بنى إسرائيل » وقال فيه « انظروا يوماً راحاً » وقوله راحاً « أى كثير الريح ويقال ذلك للموضع الذى تخترقه الرياح » قال الجوهري : يوم راح أى شديد الريح ، وإذا كان طيب الريح يقال الريح بتشديد الياء وقال الخطابي : يوم راح أى ذو ريح كما يقال رجل مال أى ذو مال ، وأما رواية الباب فقوله « في يوم حار » فهو بتخفيف الراء ، قال ابن فارس : الحور ريح تحن كحنين الإبل ، وقد نبه أبو على الجبائي على ما وقع من ذلك . وظن بعض المتأخرين أنه عنى بذلك ما وقع في أول ذكر بنى إسرائيل فاعترض عليه بأنه ليس هناك إلا روايته عن موسى بن إسماعيل في جميع الطرق وهو صحيح ، لكن مراد الجبائي ما وقع هنا ، وهو بين لمن تأمل ذلك .

**قوله ( حدثنا عبد الملك )** هو ابن عمير المذكور في الإسناد الذى قبله ، ومراده أن عبد الملك رواه بالإسناد المذكور مثل الرواية التى قبله إلا في هذه اللفظة ، وهذا يقتضى خطأ من أورده في الرواية الأولى بلفظ « راح » وهى رواية السرخسى ، وقد رواه أبو الوليد عن أبي عوانة فقال فيه « في ريح عاصف » أخرجه المصنف في الرقاق .

**قوله ( حدثنا هشام )** هو ابن يوسف .

**قوله ( كان رجل يسرف على نفسه )** تقدم في حديث حذيفة أنه كان نباشاً ، وفي الرواية التى في الرقاق أنه كان يسيء الظن بعمله ، وفيه أنه لم يبتئر خيراً ، وسيأتى نقل الخلاف في تحريرها هناك إن شاء الله تعالى ، وفي حديث أبي سعيد « إن رجلاً كان قبلكم » .

**قوله ( أورو )** بفتح همزة وسكون الواو وضم الراء أى اقدحوا وأشعلوا .

**قوله ( إذا أنا مت فأحرقوني ثم اطحنوني ثم ذروني )** بضم المعجمة وتشديد الراء ، في حديث أبي سعيد « فقال لبنيه لما حضر - بضم المهملة وكسر المعجمة أى حضره الموت - أى أب كنت لكم ؟ قالوا خير أب ، قال : فإنى لم أعمل خيراً قط ، فإذا مت اطحنوني ثم ذروني » بفتح أوله والتخفيف ، وفي رواية الكشميهني « ثم أذرنى » بزيادة همزة مفتوحة في أوله ، فالأولى بمعنى دعونى أى اتركونى ، والثانى من قوله أذرت الريح الشئ إذا فرقته بهوبها ، وهو موافق لرواية أبي هريرة .

**قوله ( في الريح )** تقدم ما في رواية حذيفة من الخلاف في هذه اللفظة ، وفي حديث أبي سعيد « في يوم عاصف » أى عاصف ريحه ، وفي حديث معاذ عن شعبة عند مسلم « في ريع عاصف » ووقع في حديث موسى بن إسماعيل في أول الباب « حتى إذا أكلت لحمي وخلصت إلى عظمي وامتحشت ، وهو بضم المثناة وكسر المهملة بعدها شين معجمة أى وصل الحرق العظام ، والمحش إحراق النار الجلد .

**قوله ( هو الله لئن قدر الله على )** في رواية الكشمي « لئن قدر على ربى » قال الخطابي : قد يستشكل هذا فيقال كيف يغفر له وهو منكر للبعث والقدرة على إحياء الموتى ؟ والجواب أنه لم ينكر البعث وإنما جهل فظن أنه إذا فعل به ذلك لا يعاد فلا يعذب ، وقد ظهر إيمانه بإعترافه بأنه إنما فعل ذلك من خشية الله قال ابن قتيبة : قد يغلط في بعض الصفات قوم من المسلمين فلا يكفرون بذلك ، ورده ابن الجوزي وقال : جحده صفة القدرة كفر اتفاقاً ، وإنما قيل إن معنى قوله « لئن قدر الله على » أى ضيق وهى كقوله ﴿ ومن قدر عليه رزقه ﴾ أى ضيق ، وأما قوله « لعل أضل الله » فعناه لعل أفوته ، يقال ضل الشيء إذا فات وذهب وهو كقوله ﴿ لا يضل ربى لا ينسى ﴾ ولعل هذا الرجل قال ذلك من شدة جزعه وخوفه كما غلط ذلك الآخر فقال أنت عبدى وأنا ربك ، أو يكون قوله « لئن قدر على » بتشديد الدال أى قدر على أن يعذبني ليعذبني ، أو على أنه كان مثبتاً للصانع وكان في زمن الفترة فلم تبلغه شرائط الإيمان ، وأظهر الأقوال أنه قال ذلك في حال دهشته وغلبة الخوف عليه حتى ذهب بعقله لما يقول ، ولم يقله قاصداً لحقيقة معناه بل في حالة كان فيها كالغافل والذاهل والناسي الذي لا يؤاخذ بما يصدر منه ، وأبعد الأقول قول من قال إنه كان في شرعهم جواز المغفرة للكافر .

**قوله ( فأمر الله الأرض فقال اجمعي ما فيك منه ففعلت )** وفي حديث سلمان الفارسي عند أبي عوانة في صحيحه « فقال الله له كن فكان كأسرع من طرفه العين » وهذا جميعه كما قال ابن عقيل إخبار عما سيقع له يوم القيامة ، وليس كما قال بعضهم إنه خاطب روحه ، فإن ذلك لا يناسب قوله « فجمعه الله » لأن التحريق والتفريق إنما وقع على الجسد وهو الذي يجمع ويعاد عند البعث .

**قوله ( وقأن غيره خشيتك )** الغير المذكور هو عبد الرزاق ، كذا رواه عن معمر بلفظ « خشيتك » بدل مخافتك ، وأخرجه أحمد عن عبد الرزاق بهذا ، وقد وقع في حديث أبي سعيد « مخافتك » وفي حديث حذيفة « خشيتك »

**قوله في آخر حديث أبي سعيد ( فلتلقاه رحمة )** في رواية الكشمي فتلقيه قال ابن التين : أما تلقاه بالقاف فواضح . لكن المشهور تعديته بالباء وقد جاء هنا بغير تعدية ، وعلى هذا فالرحمة منصوبة على المفعولية ويحتمل أن يكون ذكر الرحمة وهى على هذا بالرفع ، قال « وأما تلافاه » بالفاء فلا أعرف له وجهاً إلا أن يكون أصله فتلففه أى غشاه ، فلما اجتمعت ثلاث فآت أبدلت الأخيرة ألفاً مثل « دساها » كذا قال ولا يخفى تكلفه والذي يظهر أنه من الثلاثي ، والقول فيه كالتقول في التلى . وقد وقع في حديث سلمان « مما تلافاه عندها أن غفر له » . الحديث التاسع والعشرون حديث أبي هريرة في الذي كان يداين الناس ، قد تقدم في البيوع

الحديث الثلاثون حديث عبد الله وهو ابن عمر في التي ربطت الهرة ، ولم أقف على اسمها ، لكن تقدم أنها سوداء وأنها حيرية وأنها من بني إسرائيل ، وإنه لا تنافي بين ذلك ، وتقدم شرحه في أواخر بدء الخلق .  
الحديث الحادي والثلاثون .

**قوله ( عن أبي مسعود )** هذا هو المحفوظ ورواه إبراهيم بن سعد عن منصور عن عبد الملك فقال « عن ربيع بن حراش عن حذيفة » حكاه الدار قطني في « العلل » قال : ورواه أبو مالك الأشجعي أيضاً عن ربيع عن حذيفة ، قلت : روايته عند أحمد ، وليس ببعيد أن يكون ربيع سمعه من أبي مسعود ومن حذيفة جميعاً .

**قوله ( إن مما أدرك الناس من كلام النبوة )** الناس بالرفع في جميع الطرق ويجوز النصب أي مما بلغ الناس ، وقوله « من كلام النبوة » أي مما اتفق عليه الأنبياء ، أي إنه مما ندب إليه الأنبياء ولم ينسخ فيما نسخ من شرائعهم ، لأنه أمر أطبقت عليه العقول ، وزاد أبو داود وأحمد وغيرهما « النبوة الأولى » أي التي قبل نبينا صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( فاصنع ما شئت )** هو أمر بمعنى الخبر ، أو هو للتهديد أي اصنع ما شئت فإن الله يجزيك ، أو معناه انظر إلى ما تريد أن تفعله فإن كان مما لا يستحي منه فافعله وإن كان مما يستحي منه فدعه ، أو المعنى أنك إذا لم تستح من الله من شيء يجب أن لا تستحي منه من أمر الدين فافعله ولا تبال بالخلق ، أو المراد الحث على الحياء والتنويه بفضله ، أي لما لم يجوز صنع جميع ما شئت لم يجوز ترك الاستحياء . الحديث الثاني والثلاثون حديث ابن عمر « بينما رجل يجر إزاره من الخلاء خسف به » سيأتي شرحه مستوفى في كتاب اللباس ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وقد رواه عن يونس أيضاً عبد الله بن وهب أخرجه النسائي وأبو عوانة في صحيحه .

**قوله ( تابعه عبد الرحمن بن خالد )** أي ابن مسافر ( عن الزهري ) أي بهذا الإسناد ، وطريق عبد الرحمن هذه وصلها المؤلف في كتاب اللباس . الحديث الثالث والثلاثون حديث أبي هريرة في فضل يوم الجمعة ، تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجمعة . الحديث الرابع والثلاثون حديث معاوية في النهي عن الوصل في الشعر ، وقد تقدم في هذا الباب من وجه آخر ، وتقدمت الإشارة إلى مكان شرحه .

**قوله ( تابعه غندر عن شعبة )** وصله مسلم والنسائي من طريقه ، وأخرجه أحمد وابن أبي شيبة عن غندر - وهو محمد بن جعفر - به .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب أحاديث الأنبياء وما بعده من ذكر بني إسرائيل من الأحاديث المرفوعة على مائتي حديث وتسعة أحاديث ، المكرر منها فيه وفيما مضى مائة وسبعة وعشرون حديثاً ، والخالص اثنان وثمانون حديثاً ، المعلق منها ثلاثون طريقاً وسائرهما موصول ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عائشة « الأرواح جنود » وحديث « قال رجل رأيت السد » وهذان معلقان ، وحديث أبي هريرة « يلتقي إبراهيم

أباه» وحديث ابن عباس في قصة زمزم وبناء البيت بطوله ، وحديثه في تعويد الحسن والحسين ، وحديث سبرة بن معبد ، وحديث أبي الشموس ، وحديث أبي ذر وهذه الثلاثة معلقات ، وحديث أم رومان في قصة الإفك ، وحديث أبي هريرة « إنما سمي الخضر » وحديث ابن مسعود في يونس عليه السلام ، وحديث أبي هريرة « خفف على داود القرآن » وحديث عمر « لا تطروني » وحديث عائشة في كراهية الانكاء على الحاضرة ، وحديث عبد الله بن عمرو « بلغوا عني » وحديث أبي هريرة إن « اليهود لا يصبغون » وحديث عائشة في الطاعون ، وحديث أبي مسعود في الحياء . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ستة وثمانون أثراً ، والله أعلم . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



## باب

قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ﴾

وقوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ الآية

وما ينهى من دعوى الجاهلية

الشعوب: النسب البعيد، والقبائل: دون ذلك.

[٣٤٨٩] ٣٣٧١- نا خالد بن يزيد الكاهلي قال نا أبو بكر عن أبي حصين عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾ قال: الشعوب: القبائل العظام. والقبائل البطون.

[٣٤٩٠] ٣٣٧٢- نا محمد بن بشار قال نا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال نا سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة قال: قيل: يا رسول الله، من أكرم الناس؟ قال: «أتقاهم». قالوا: ليس عن هذا نسألك. قال: «فيوسف نبي الله».

[٣٤٩١] ٣٣٧٣- نا قيس بن حفص قال نا عبد الواحد قال نا كليب بن وائل قال حدثني ربيعة النبي صلى الله عليه زينب بنت أبي سلمة قال: قلت لها: أرايت النبي صلى الله عليه أكان من مضر؟ قالت: ممن كان إلا من مضر بن النضر بن كنانة.

[الحديث ٣٤٩١ - طرفه في: ٣٤٩٢].

[٣٤٩٢] ٣٣٧٤- نا موسى قال نا عبد الواحد قال نا كليب قال حدثني ربيعة النبي صلى الله عليه -وأظنها زينب- قالت: نهى رسول الله صلى الله عليه عن الدباء والخنتم والنقير والمزقت. وقلت لها: أرايت، النبي صلى الله عليه كان من مضر؟ قالت: فممن كان إلا من مضر؟ كان من ولد النضر بن كنانة.

[٣٤٩٣] ٣٣٧٥- نا إسحاق بن إبراهيم قال أنا جرير عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه قال: «تجدون الناس معادن: خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا

[٣٤٩٤] <sup>(١)</sup> ففقهوا، وتجحدون خير الناس في هذا الشأن أشدهم له كراهيةً، وتجحدون شر الناس ذا الوجهين: الذي يأتي هؤلاء بوجهٍ، هؤلاء بوجهٍ.

[الحديث ٣٤٩٣ - طرفاه في: ٣٤٩٦، ٣٥٨٨].

[٣٤٩٥] ٣٣٧٦ - ناقتيبة بن سعيد قال نا المغيرة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه قال: «الناس تبع لقريش في هذا الشأن: مسلمهم تبع لمسلمهم، وكافرهم تبع لكافرهم، الناس معادن: خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا، تجحدون من خير الناس أشد الناس كراهية لهذا الشأن حتى يقع فيه».

[٣٤٩٧] ٣٣٧٧ - نا مسدد قال نا يحيى قال نا شعبة قال نا عبد الملك عن طاوس عن ابن عباس: ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ قال: فقال سعيد بن جبير: قُربى محمد؟ فقال: إن النبي صلى الله عليه لم يكن بطن من قريش إلا وله فيه قرابة، فنزلت فيه، إلا أن تصلوا قرابة بني وبينكم.

[الحديث ٣٤٩٧ - طرفه في: ٤٨١٨].

[٣٤٩٨] ٣٣٧٨ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن إسماعيل عن قيس عن أبي مسعود يبلغ به النبي صلى الله عليه قال: «من هاهنا جاءت الفتن نحو المشرق، والجفاء رغلط القلوب في الفدادين أهل الوبر عند أصول أذنان الإبل والبقير في ربيعة ومضر».

[٣٤٩٩] ٣٣٧٩ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «الفخر والخيلاء في الفدادين أهل الوبر، والسكينة في أهل الغنم، والإيمان يمان والحكمة يمانية». قال أبو عبد الله: سُميت اليمن لأنها عن يمين الكعبة، والشام لأنها عن يسار الكعبة، والمشامة: الميسرة، واليد اليسرى: الشؤمي، والجانب الأيسر: الأشام.

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . باب المناقب ) كذا في الأصول التي وقفت عليها من كتاب البخاري

(١) الرقمان ٣٤٩٣ و ٣٤٩٤ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

(٢) الرقمان ٣٤٩٥ و ٣٤٩٦ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

وذكر صاحب الأطراف وكذا في بعض الشروح أنه قال « كتاب المناقب » فعلى الأول هو من جملة كتاب أحاديث الأنبياء ، وعلى الثاني هو كتاب مستقل ، والأول أولى فإنه يظهر من تصرفه أنه قصد به سياق الترجمة النبوية بأن يجمع فيه أمور النبي صلى الله عليه وسلم من المبدأ إلى المنتهى ، فبدأ بمقدماتها من ذكر ما يتعلق بالنسب الشريف فذكر أشياء تتعلق بالأنساب ومن ثم ذكر أموراً تتعلق بالقبائل ، ثم النهى عن دعوى الجاهلية لأن معظم فخرهم كان بالأنساب ثم ذكر صفة النبي صلى الله عليه وسلم وشماله ومعجزاته ، واستطرد منها لفضائل أصحابه ، ثم أتبعها بأحواله قبل الهجرة وما جرى له بمكة فذكر المبعث ، ثم إسلام الصحابة وهجرة الحبشة والمعرّاج ووفود الأنصار والهجرة إلى المدينة ، ثم ساق المغازى على ترتيبها عنده ثم الوفاة ، فهذا آخر هذا الباب وهو من جملة تراجم الأنبياء وختمها بخاتم الأنبياء صلى الله عليه وسلم ،

قوله ( وقول الله عز وجل : ﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ﴾ الآية ) يشير إلى ما تضمنته هذه الآية من أن المناقب عند الله إنما هي بالتقوى بأن يعمل بطاعته ويكف عن معصيته ، وقد ورد في الحديث ما يوضح ذلك : ففي صحيحى ابن خزيمة وابن حبان وتفسير ابن مردويه من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال « خطب النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح فقال : أما بعد يا أيها الناس ، فإن الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية وفخرها . يا أيها الناس ، الناس رجلان مؤمن تقى كريم على الله ، وفاجر شقى هين على الله . ثم تلا ﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ﴾ ورجاله ثقات إلا أن ابن مردويه ذكر أن محمد بن المقرئ راويه عن عبد الله بن رجاء عن موسى بن عقبة وهم في قوله موسى بن عقبة وإنما هو « موسى بن عبيدة ، وابن عقبة ثقة وابن عبيدة ضعيف ، وهو معروف برواية موسى بن عبيدة ، كذلك أخرجه ابن أبي حاتم وغيره ، وروى أحمد والحاثر وابن أبي حاتم من طريق أبي نضرة « حدثني من شهد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بمنى وهو على بعير يقول : يا أيها الناس إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد ، ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى ، خيركم عند الله أتقاكم » .

قوله ( لتعارفوا ) أى ليعرف بعضكم بعضاً بالنسب يقول فلان ابن فلان وفلان ابن فلان ، أخرجه الطبرى عن مجاهد .

قوله ( وقوله تعالى : واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام ) قال ابن عباس : أى اتقوا الأرحام وصلوها ، أخرجه ابن أبي حاتم عنه ، والأرحام جمع رحم ، وذوو الرحم الأقارب يطلق على كل من يجمع بينه وبين الآخر نسب ، والقراءة المشهورة « والأرحام » نصباً وعليها جاء تفسير ، وقرأ حمزة « والأرحام » بالجر ، واختلف في توجيهه ف قيل معطوف على الضمير المحرور في « به » من غير إعادة الجار وهو جائز عند جمع ، ومنه البصريون ، وقرأها ابن مسعود فيما قيل بالرفع فإن ثبت فهو مبتدأ والخبر محذوف تقديره مما يتقى أو مما يسأل به ، والمراد بذكر هذه الآية الإشارة إلى الاحتياج إلى معرفة النسب أيضاً لأنه يعرف به ذوو الأرحام المأمور بصلتهم ، وذكر ابن حزم في مقدمة « كتاب النسب » له فصلاً في الرد على من زعم أن علم النسب علم لا ينفع وجهل لا يضر بأن في علم النسب ما هو فرض على كل أحد ، وما هو فرض على الكفاية ، وما هو مستحب . قال : فمن ذلك أن يعلم أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ابن عبد الله الهاشمي ، فمن زعم

أنه لم يكن هاشمياً فهو كافر ، وأن يعلم أن الخليفة من قريش ، وأن يعرف من يلقاه بنسب في رحم محرمة ليجتنب تزويج ما يحرم عليه منهم ، وأن يعرف من يتصل به ممن يرثه أو يجب عليه بره من صلة أو نفقة أو معاونة وإن يعرف أمهات المؤمنين وأن نكاحهن حرام على المؤمنين ، وإن يعرف الصحابة وأن حبههم مطلوب وأن يعرف الأنصار ليحسن إليهم لثبوت الوصية بذلك ولأن حبههم إيمان وبغضهم نفاق ، قال : ومن الفقهاء من يفرق في الجزية وفي الاسترقاق بين العرب والعجم فحاجته إلى علم النسب أكد ، وكذا من يفرق بين نصارى بنى تغلب وغيرهم في الجزية وتضعيف الصدقة . قال : وما فرض عمر رضى الله عنه الديوان إلا على القبائل ، ولولا علم النسب ما تخلص له ذلك ، وقد تبعه على ذلك عثمان وعلى غيرهما . وقال ابن عبد البر في أول كتابه النسب : ولعمري لم ينصف من زعم أن علم النسب علم لا ينفع وجهل لا يضر انتهى . وهذا كلام قد ررى مرفوعاً ولا يثبت ، وروى عن عمر أيضاً ولا يثبت بل ورد في المرفوع حديث « تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم » وله طرق أقواها ما أخرجه الطبراني من حديث العلاء بن خارجه ، وجاء هذا أيضاً عن عمر ساقه ابن حزم بإسناد رجاله موثوقون إلا أن فيه انقطاعاً ، والذي يظهر حمل ما ورد من ذمه على التعمق فيه حتى يشتغل عما هو أهم منه ، وحمل ما ورد في استحسانه على ما تقدم من الوجوه التي أوردها ابن حزم ، ولا يخفى أن بعض ذلك لا يختص بعلم النسب والله المستعان .

قوله ( وما ينهى عن دعوى الجاهلية ) سيأتى الكلام عليه بعد أبواب قلائل .

قوله ( الشعوب النسب البعيد ، والقبائل دون ذلك ) هو قول مجاهد أخرجه الطبرى عنه ، وذكر أبو عبيدة مثال الشعب مضر وربيعة ، ومثال القبيلة من دون ذلك ، وأنشد لعمرو بن أحمز :

من شعب همدان أو سعد العشيرة أو خولان أو مذحج هاجوا له طرباً

قوله ( حدثنا أبو بكر ) هو ابن عياش الكوفى وكذا سائر الإسناد ، وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان

ابن عاصم .

قوله ( الشعوب : القبائل العظام ، والقبائل : البطون ) أى إن المراد بلفظ القبائل في القرآن ما هو في اصطلاح أهل النسب البطون ، وقد روى الطبرى هذا الحديث عن خلاد بن أسلم وأبى كريب كلاهما عن أبى بكر بن عياش بهذا الإسناد ، لكن قال فى المتن « الشعوب الجماع » أى الذى يجمع متفرقات البطون ، قال خلاد قال أبو بكر : القبائل مثل بنى تميم ، ودونها الأفخاذ انتهى . وقد قسمها الزبير بن بكار فى « كتاب النسب » إلى شعب ثم قبيلة ثم عمارة بكسر العين ثم بطن ثم فخذ ثم فصيلة ، وزاد غيره قبل الشعب الجذم وبعد الفصيلة العشيرة ، ومنهم من زاد بعد العشيرة الأسرة ثم العترة ، فقال الجذم عدنان ومثال الشعب مضر ومثال القبيلة كنانة ومثال العمارة قريش وأمثلة ما دون ذلك لا تحصى . ويقع فى عباراتهم أشياء مرادفة لما تقدم كقولهم حى وبيت وعقيلة وأرومة وجرثومة ورهط وغير ذلك ، ورتبها محمد بن أسعد النسابة المعروف بالحرانى جميعها وأردفها فقال : جذم ثم جمهور ثم شعب ثم قبيلة ثم عمارة ثم بطن ثم فخذ ثم عشيرة ثم فصيلة ثم رهط ثم أسرة ثم عترة ثم ذرية . وزاد غيره فى أثنائها ثلاثة وهى بيت وحى وجماع فزادت على ما ذكر الزبير عشرة وقال أبو إسحق الزجاج : القبائل للعرب الأسباط لبني إسرائيل ، ومعنى القبيلة الجماعة ، ويقال لكل ما جمع

على شيء واحد قبيلة أخذنا من قبائل الشجرة وهو غصونها أو من قبائل الرأس وهو أعضاؤه ، سميت بذلك لاجتماعها . ويقال : المراد بالشعوب في الآية بطون العجم وبالقبائل بطون العرب . ثم ذكر المصنف في الباب سبعة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة « قيل يا رسول الله من أكرم الناس ؟ قال أئقاهم » الحديث ، أورده مختصراً ، وقد مضى في قصة يوسف ، والغرض منه واضح ، وإنما أطلق على يوسف أكرم الناس لكونه رابع نبى في نسق ولم يقع ذلك لغيره ، فإنه اجتمع له الشرف في نسبه من وجهين . الحديث الثاني .

**قوله ( حدثنا عبد الواحد )** هو ابن زياد .

**قوله ( حدثنا كليب بن وائل )** هذا هو المحفوظ ، ورواه عفان عن عبد الواحد فقال « عن عاصم ابن كليب » أخرجه الإسماعيلي وهو خطأ من عفان ، وكليب بن وائل تابعى وسط كوفى أصله من المدينة وهو ثقة عند الجميع إلا أن أبا زرعة ضعفه بغير قادح ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث .

**قوله ( حدثني ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم )** هى بنت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( قالت ممن كان إلا من مضر )** فى رواية الكشميهنى « فمن كان » بزيادة فاء فى الجواب وهو استفهام إنكار ، أى لم يكن إلا من مضر .

**قوله ( مضر )** هو ابن نزار ابن معد بن عدنان والنسب ما بين عدنان إلى إسماعيل بن إبراهيم مختلف فيه كما سيأتى ، وأما من النبي صلى الله عليه وسلم إلى عدنان فمتفق عليه . وقال ابن سعد فى « الطبقات » حدثنا هشام بن الكلبي قال « علمنى أبى وأنا غلام نسب النبي صلى الله عليه وسلم فقال : محمد بن عبد الله بن عبد المطلب وهو شبيه الحمد بن هاشم واسمه عمرو بن عبد مناف واسمه المغيرة بن قصي واسمه زيد بن كلاب ابن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر وإليه جماع قريش ، وما كان فوق فهر فليس بقريش بل هو كنانى ، ابن مالك بن النضر واسمه قيس بن كنانة بن خزيمه بن مدركة واسمه عمرو بن إلياس بن مضر . وروى الطبرانى بإسناد جيد عن عائشة قالت « استقام نسب الناس إلى معد بن عدنان » ومضر بضم الميم وفتح المعجمة يقال سمي بذلك لأنه كان مولعاً بشرب اللبن الماضر وهو الحامض ، وفيه نظر لأنه يستدعى أنه كان له اسم غيره قبل أن يتصف بهذه الصفة ، نعم يمكن أن يكون هذا اشتقاقه ، ولا يلزم أن يكون متصفاً به حالة التسمية ، وهو أول من حدا الإبل . وروى ابن حبيب فى تاريخه عن ابن عباس قال « مات عدنان وأبوه وابنه معد وربيعه ومضر وقيس وتميم وأسد وضبة على الإسلام على ملة إبراهيم » وروى الزبير بن بكار من وجه آخر عن ابن عباس « لا تسبوا مضر ولا ربيعة فإنهما كانا مسلمين » ، ولا بن سعد من مرسل عبد الله بن خالد رفعه « لا تسبوا مضر فإنه كان قد أسلم » .

**قوله ( من بنى النضر بن كنانة )** أى المذكور ، وروى أحمد وابن سعد من حديث الأشعث بن قيس الكندى قال « قلت يا رسول الله إنا نزع منكم منا - يعنى من اليمن - فقال نحن بنو النضر بن كنانة » وروى ابن سعد من حديث عمرو بن العاص بإسناد فيه ضعف مرفوعاً « أنا محمد بن عبد الله ، وانتسب حتى بلغ النضر بن كنانة ، قال فمن قال غير ذلك فقد كذب » انتهى . وإلى النضر تنهى أنساب قريش ، وسيأتى بيان ذلك فى الباب الذى يليه ، وإلى كنانة تنهى أنساب أهل الحجاز ، وقد روى مسلم من حديث وائلة

مرفوعاً « إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفى من كنانة قريشاً ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم » ولابن سعد من مرسل أبي جعفر الباقر : ثم اختار بني هاشم من قريش ثم اختار بني عبد المطلب من بني هاشم .

قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن إسماعيل التبوذكي .

قوله ( وأظنها زينب ) كأن قائله موسى ، لأن قيس بن حفص في الرواية التي قبلها قد جزم بأنها زينب ، وشيخها واحد . لكن أخرجه الإسماعيلي من رواية حبان بن هلال عن عبد الواحد وقال : لا أعلمها إلا زينب ، فكان الشك فيه من شيخهم عبد الواحد ، كان يجزم بها تارة ويشك فيها أخرى .

قوله ( نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الدباء ) بضم المهملة وتشديد الموحدة سيأتي شرحه في كتاب الأشربة ، وأورده هنا لكونه سمع الحديث على هذه الصورة وهذا هو المرفوع منه فلم ير حذفه من السياق ، على أنه لم يطرد له في ذلك عمل : فإنه تارة يأتي بالحديث على وجهه كما صنع هنا ، وتارة يقتصر على موضع حاجته منه كما تقدم في عدة مواطن .

قوله ( والمقير والمزفت ) كذا وقع هنا بالميم والقاف المفتوحة ، قال أبو ذر : هو خطأ والصواب النفير يعني بالنون وكسر القاف وهو واضح لئلا يلزم منه التكرار إذا ذكر المزفت . الحديث الثالث يشتمل على ثلاثة أحاديث : أولها :

قوله ( حدثني إسحق بن إبراهيم ) هو ابن راهويه .

قوله ( تجلدون الناس معادن ) أى أصولاً مختلفة ، والمعادن جمع معدن وهو الشيء المستقر في الأرض ، فتارة يكون نفيساً وتارة يكون خسيساً ، وكذلك الناس .

قوله ( خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام ) وجه التشبيه « إن المعدن لما كان إذا استخرج ظهر ما اختفى منه ولا تتغير صفته فكذلك صفة الشرف لا تتغير في ذاتها بل من كان شريفاً في الجاهلية فهو بالنسبة إلى أهل الجاهلية رأس فإن أسلم استمر شرفه وكان أشرف ممن أسلم من المشركين في الجاهلية ، وأما قوله إذا فقهوا ففيه إشارة إلى أن الشرف الإسلامي لا يتم إلا بالتفقه في الدين ، وعلى هذا فتقسم الناس أربعة أقسام مع ما يقابلها : الأول شريف في الجاهلية أسلم وتفقه ، ويقابله مشرؤف في الجاهلية لم يسلم ولم يتفقه . الثاني شريف في الجاهلية أسلم ولم يتفقه ، ويقابله مشرؤف في الجاهلية لم يسلم وتفقه ، الثالث شريف في الجاهلية لم يسلم ولم يتفقه ، ويقابله مشرؤف في الجاهلية أسلم ثم تفقه . الرابع شريف في الجاهلية لم يسلم وتفقه ويقابله مشرؤف في الجاهلية أسلم ولم يتفقه فأرفع الأقسام من شرف في الجاهلية ثم أسلم وتفقه ، ويليه من كان مشرؤفاً ثم أسلم وتفقه ، ويليه من كان شريفاً في الجاهلية ثم أسلم ولم يتفقه ، ويليه من كان مشرؤفاً ثم أسلم ولم يتفقه . وأما من لم يسلم فلا اعتبار به سواء كان شريفاً أو مشرؤفاً سواء تفقه أو لم يتفقه والله أعلم . والمراد بالخيار والشرف وغير ذلك من كان متصفاً بمحاسن الأخلاق ، كالكرم والعفة والحلم وغيرها ، متوقفاً لمساويها كالبخل والفجور والظلم وغيرها .

قوله (إذا فقهوا) بضم القاف ويجوز كسرهما . ثانيها .

قوله (ويجحدون خير الناس في هذا الشأن ) أى الولاية والإمرة ، وقوله « أشدهم له كراهية » أى أن الدخول في عهدة الإمرة مكروه من جهة تحمل المشقة فيه ، وإنما تشتد الكراهة له ممن يتصف بالعقل والدين ، لما فيه من صعوبة العمل بالعدل وحمل الناس على رفع الظلم ، ولما يترتب عليه من مطالبة الله تعالى للقائم به من حقوقه وحقوق عباده ، ولا يخفى خيرية من خاف مقام ربه . وأما قوله في الطريق التي بعد هذه « وتجدون من خير الناس أشد الناس كراهية لهذا الشأن حتى يقع فيه » فإنه قيد الإطلاق في الرواية الأولى وعرف أن من فيه مراده ، وأن من اتصف بذلك لا يكون خير الناس على الإطلاق . وأما قوله « حتى يقع فيه » فاختلف في مفهومه فقيل : معناه أن من لم يكن حريصاً على الإمرة غير راغب فيها إذا حصلت له بغير سؤال تزول عنه الكراهة فيها لما يرى من إعانة الله له عليها ، فيأمن على دينه ممن كان يخاف عليه منها قبل أن يقع فيها ، ومن ثم أحب من أحب استمرار الولاية من السلف الصالح حتى قاتل عليها ، وصرح بعض من عزل منهم بأنه لم تسره الولاية بل ساءه العزل . وقيل المراد بقوله « حتى يقع فيه » أى فإذا وقع فيه لا يجوز له أن يكرهه ، وقيل معناه أن العادة جرت بذلك وأن من حرص على الشيء ورغب في طلبه قل أن يحصل له ، ومن أعرض عن الشيء وقلت رغبته فيه يحصل له غالباً والله أعلم . ثالثها :

قوله (وتجدون شر الناس ذا الوجهين ) سيأتي شرحه في كتاب الأدب ، فقد أوردته من وجه آخر مستقلاً . الحديث الرابع يشتمل على ثلاثة أحاديث اثنين في الذي قبله وثالثها :

قوله ( الناس تبع لقريش ) قيل هو خبر بمعنى الأمر ، ويدل عليه قوله في رواية أخرى « قدموا قريشاً ولا تقدموها » أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح ، لكنه مرسل وله شواهد ، وقيل هو خبر على ظاهره والمراد بالناس بعض الناس وهم سائر العرب من غير قريش ، وقد جمعت في ذلك تأليفاً سميته « لذة العيش » ، بطرق الأئمة من قريش « وسأذكر مقاصده في كتاب الأحكام مع إيضاح هذه المسألة . قال عياض : استدلل الشافعية بهذا الحديث على إمامة الشافعي وتقديمه على غيره ، ولا حجة فيه لأن المراد به هنا الخلفاء . وقال القرطبي : صحبت المستدل بهذا غفلة مقارنة لصميم التقليد . وتعقب بأن مراد المستدل أن القرشية من أسباب الفضل والتقدم كما أن من أسباب التقدم الورع مثلاً ، فالمستويان في خصال الفضل إذا تميز أحدهما بالورع مثلاً كان مقدماً على رفيقه ، فكذلك القرشية ، فثبت الاستدلال بها على تقدم الشافعي ومزيتة على من ساواه في العلم والدين لمشاركته له في الصفتين وتميزه عليه بالقرشية ، وهذا واضح ، ولعل الغفلة والعصية صحبت القرطبي فله الأمر . وقوله « كافرهم تبع لكافرهم » وقع مصداق ذلك لأن العرب كانت تعظم قريشاً في الجاهلية بسكنتها الحرم ، فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم ودعا إلى الله توقف غالب العرب عن اتباعه وقالوا ننظر ما يصنع قومه ، فلما فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة وأسلمت قريش تبعهم العرب ودخلوا في دين الله أفواجاً ، واستمرت خلافة النبوة في قريش ، فصدق أن كافرهم كان تبعاً لكافرهم وصار مسلمهم تبعاً لمسلمهم . الحديث الخامس .

قوله (حدثني عبد الملك) هو ابن ميسرة ، وقع منسوباً في تفسير حم عسق ويأتي شرحه مستوفى هناك

ودخله في هذه الترجمة واضح من جهة تفسير المودة المطلوبة في الآية بصلة الرحم التي بينه وبين قريش وهم الذين خوطبوا بذلك ، وذلك يستدعي معرفة النسب التي تحقق بها صلة الرحم . قال عكرمة : كانت قريش تصل الأرحام في الجاهلية ، فلما دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى الله خالفوه وقاطعوه ، فأمرهم بصلة الرحم التي بينه وبينهم . وسيأتي بيان الاختلاف في المراد بقوله « المودة في القربى » في التفسير وقوله هنا « إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن بطن من قريش إلا وله فيه قرابة فنزلت فيه إلا أن تصلوا قرابة بني وبينكم » كذا وقع هنا من رواية يحيى وهو القطان عن شعبة ، ووقع في التفسير من رواية محمد بن جعفر وهو غندر عن شعبة بلفظ « إلا كان له فيهم قرابة فقال إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة » وهذه الرواية واضحة والأولى مشكلة لأنها توهم أن المذكور بعد قوله « فنزلت » من القرآن وليس كذلك ، وقد مشى بعض الشراح على ظاهره فقال : كان هذا قرآناً فنسخ ، وقال غيره يحتمل أن هذا الكلام معنى الآية فنسب إلى النزول مجازاً ، وهو كقول حسان في قصيدته المشهورة :

وقال الله قد أرسلت عبداً يقول الحق ليس به خفاء

يريد أنه من قول الله بالمعنى . قلت : والذي يظهر لي أن الضمير في قوله « فنزلت » للآية المشعشعة عنها وهي قوله « قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى » وقوله « إلا أن تصلوا » كلام ابن عباس تفسير لقوله تعالى « إلا المودة في القربى » وقد أوضحت ذلك رواية الإسماعيلي من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة فقال في روايته « فقال ابن عباس : إنه لم يكن بطن من بطون قريش إلا للنبي صلى الله عليه وسلم فيه قرابة فنزلت « قل لا أسألكم عليه أجراً » إلا أن تصلوا قرابتي منكم » وله من طريق يزيد بن زريع عن شعبة مثله لكن قال : إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة فعوف بهذا أن المراد ذكر بعض الآية بالمعنى على جهة التفسير ، وسبب ذلك خفاء معناها على سعيد بن جبير ، وسيأتي ذكر ما يتعلق بذلك في التفسير إن شاء الله تعالى . الحديث السادس .

قوله ( عن إسماعيل ) هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم .

قوله ( يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم ) هذا صريح في رفعه ، وليس صريحاً في أن الصحابي سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( من ههنا ) أي المشرق .

قوله ( جاءت الفتن ) ذكره بلفظ الماضي مبالغة وفي تحقق وقوعه وإن كان المراد أن ذلك سيحدث .

قوله ( نحو المشرق ) أي وأشار إلى جهة المشرق ، وقد تقدم في بدء الخلق من وجه آخر عن إسماعيل « حدثني قيس عن عتبة بن عمرو أبي مسعود قال إشارة رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث .

قوله ( والجفاء وغلظ القلوب ) قال القرطبي هما شيئان لمسمى واحد كقوله « إنما أشكو بثي وحزني إلى الله » والبث هو الحزن ، ويحتمل أن يقال : المراد بالجفاء أن القلب لا يلين بالموعظة ولا ينشع لتذكره



والمراد بالغلط أنها لا تفهم المراد ولا تعقل المعنى ، وقد مضى في الرواية التي في بدء الخلق بلفظ « القسوة » بدل الجفاء .

**قوله ( في الفدادين )** تقدم شرحه في بدء الخلق ، قال الكرمانى : مناسبة هذا الحديث والذي بعده للترجمة من ضرورة أن الناس باعتبار الصفات كالتبائل ، وكون الأتقى منهم هو الأكرم انتهى . ولقد أبعد النجعة ، والذي يظهر أنها من جهة ذكر ريعة ومضر ، لأن معظم العرب يرجع نسبه إلى هذين الأصلين وهم كانوا أجل أهل المشرق ، وقريش الذين بعث فيهم النبي صلى الله عليه وسلم أحد فروع مضر « فأما أهل اليمن فتعرض لهم في الحديث الذي بعده ، وسيأتى لهم ترجمة » من نسب العرب كلهم إلى إسماعيل . الحديث السابع .

**قوله في حديث أبي هريرة ( والإيمان يمان والحكمة يمانية )** ظاهره نسبة الإيمان إلى اليمن لأن أصل يمان يمينى فحذفت ياء النسب وعوض بالألف بدلها ، وقوله « يمانية » هو بالتخفيف ، وحكى ابن السيد في « الاقتضاب » أن التشديد لغة . وحكى الجوهري وغيره أيضاً عن سيبويه جواز التشديد في يمانى وأنشد :

يمانية يظل يشد كبيراً وينفخ دائماً لهب الشواظ

واختلف في المراد به فقيل معناه نسبة الإيمان إلى مكة لأن مبدأه منها ، ومكة يمانية بالنسبة إلى المدينة . وقيل : المراد نسبة الإيمان إلى مكة والمدينة وهما يمانيتان بالنسبة للشام بناء على أن هذه المقالة صدرت من النبي صلى الله عليه وسلم وهو حينئذ بتبوك ، ويؤيده قوله في حديث جابر عند مسلم « والإيمان في أهل الحجاز » ، وقيل المراد بذلك الأنصار لأن أصلهم من اليمن ونسب الإيمان إليهم لأنهم كانوا الأصل في نصر الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ، حكى جميع ذلك أبو عبيدة في « غريب الحديث » له . وتعقبه ابن الصلاح بأنه لا مانع من إجراء الكلام على ظاهره ، وأن المراد تفضيل أهل اليمن على غيرهم من أهل المشرق ، والسبب في ذلك إذعانهم إلى الإيمان من غير كبير مشقة على المسلمين ، بخلاف أهل المشرق وغيرهم ، ومن اتصف بشيء وقوى قيامه به نسب إليه إشعاراً بكمال حاله فيه ، ولا يلزم من ذلك نفي الإيمان عن غيرهم ، وفي ألفاظه أيضاً ما يقتضى أنه أراد به أقواماً بأعيانهم فأشار إلى من جاء منهم لا إلى بلد معين ، لقوله في بعض طرقه في الصحيح « أتاكم أهل اليمن ، هم ألين قلوباً وأرق أفئدة » ، الإيمان يمان والحكمة يمانية ، ورأس الكفر قبل المشرق » ولا مانع من إجراء الكلام على ظاهره وحمل أهل اليمن على حقيقته . ثم المراد بذلك الموجود منهم حينئذ لا كل أهل اليمن في كل زمان ، فإن اللفظ لا يقتضيه . قال : والمراد بالفقه الفهم في الدين ، والمراد بالحكمة العلم المشتغل على المعرفة بالله انتهى . وقد أبعد الحكيم الترمذى حيث زعم أن المراد بذلك شخص خاص وهو أويس القرنى ، وسيأتى في « باب ذكر قحطان » زيادة في هذا والله أعلم .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** هو المصنف .

**قوله ( سميت اليمن لأنها عن يمين الكعبة )** هو قول أبي عبيدة قاله في تفسير الواقعة ، وروى عن قطرب

قال : إنما سمي اليمن يمناً ليمنه والشام شاماً لشؤمه ، وقال الهمداني في « الأنساب » : لما ظننت العرب العاربة أقبل بنو قطن بن عامر فتيامنوا ، فقالت العرب : تيامنت بنو قطن فسموا اليمن . وتشاءم الآخرون فسموا شاماً وقيل : إن الناس لما تفرقت ألسنتهم حين تبلبلت بيا بل أخذ بعضهم عن يمين الكعبة فسموا يمناً وأخذ بعضهم عن شمالها فسموا شاماً ، وقيل إنما سميت اليمن بيمين بن قحطان وسميت الشام بسام بن نوح ، وأصله شام بالمعجمة ثم عرب بالمهمله .

قوله ( والمشامة الميسرة إلخ ) يريد أنهما بمعنى ، قال أبو عبيدة في تفسير قوله تعالى ﴿ وأصحاب المشامة ما أصحاب المشامة ﴾ : أي أصحاب الميسرة ، ويقال لليد اليسرى الشؤمى قال : ويقال للجانب الأيسر الأشام انتهى ، ويقال : المراد بأصحاب المشامة أصحاب النار لأنهم يمر بهم إليها وهي على ناحية الشمال ، ويقال لهم ذلك لأنهم يتناولون كتبهم بالشمال ، والله تعالى أعلم .

### باب مناقب قريش

[٣٥٠٠] ٣٣٨٠- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال : كان محمد بن جبير بن مطعم يحدث أنه بلغ معاوية - وهو عنده في وفد من قريش - أن عبد الله بن عمرو بن العاص يحدث أنه سيكون ملك من قحطان ، فغضب معاوية ، فقام فأتى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد ، فإنه بلغني أن رجالاً منكم يتحدثون أحاديث ليست في كتاب الله ، ولا تؤثر عن رسول الله صلى الله عليه ، فأولئك جهالكم ، فإياكم والأمانى التي تضل أهلها ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « إن هذا الأمر في قريش ، لا يعاديهم أحد إلا كبه الله على وجهه ، ما أقاموا الدين » . [الحديث ٣٥٠٠ - طرفه في : ٧١٣٩] .

[٣٥٠٤] ٣٣٨١- نا أبو نعيم قال نا سفيان عن سعد ، قال أبو عبد الله وقال يعقوب بن إبراهيم نا أبي عن أبيه قال نا عبد الرحمن بن هرمز الأعرج عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه : « قريش والأنصار وجهينة ومزينة وأسلم وأشجع وغفار موالى ، ليس لهم مولى دون الله ورسوله » . [الحديث ٣٥٠٤ - طرفه في : ٣٥١٢] .

[٣٥٠١] ٣٣٨٢- نا أبو الوليد قال نا عاصم بن محمد قال سمعت أبي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان » .

[٣٥٠٢] ٣٣٨٣- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقیل عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم قال : مشيت أنا وعثمان بن عفان فقال : يا رسول الله ، أعطيت بني المطلب

وتركتنا، وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة. فقال النبي صلى الله عليه: «إنما بنو هاشم وبنو الزبير مع أناس من بني زهرة إلى عائشة، وكانت أرق شيء عليهم، لقرابتهم من رسول الله صلى الله عليه». وقال الليث بن أبي الأسود محمد عن عروة بن الزبير قال: ذهب عبد الله بن الزبير مع أناس من بني زهرة إلى عائشة، وكانت أرق شيء عليهم، لقرابتهم من رسول الله صلى الله عليه. (١)

[الحديث ٣٥٠٣ - طرفاه في: ٣٥٠٥، ٦٠٧٣].

٣٣٨٤ - ما عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال ني أبو الأسود عن عروة بن الزبير قال كان عبد الله بن الزبير أحب البشر إلى عائشة بعد النبي صلى الله عليه وأبي بكر، وكان أبر الناس بها، وكانت لا تمسك شيئاً مما جاءها من رزق الله تصدقت. فقال ابن الزبير: ينبغي أن يؤخذ على يديها؟ فقالت: أيؤخذ على يدي؟! علي نذر إن كلمته. فاستشفع إليها برجال من قريش، وبأحوال رسول الله صلى الله عليه خاصة، فامتنعت. فقال له الزهريون أحوال النبي صلى الله عليه - منهم عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث والمصور بن مخرمة - إذا استأذنا فاقترح الحجاب، ففعل، فأرسل إليها بعشر رقاب، فأعتقتهم، ثم لم تزل تعتقهم حتى بلغت أربعين، فقالت: وددت أني جعلت - حين حلفت - عملاً أعمله فأفرغ منه.

قوله (باب مناقب قريش) هم ولد النضر بن كنانة، وبذلك جزم أبو عبيدة أخرجه ابن سعد عن أبي بكر بن الجهم، وروى عن هشام بن الكلبي عن أبيه: كان سكان مكة يزعمون أنهم قريش دون سائر بني النضر حتى رحلوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسألوه: من قريش؟ قال: ومن ولد النضر بن كنانة. وقيل: إن قريشاً هم ولد فهر بن مالك بن النضر، وهذا قول الأكثر وبه جزم مصعب قال: ومن لم يلبده فهر فليس قريشاً، وقد قدمت مثله عن ابن الكلبي. وقيل: أول من نسب إلى قريش قصي بن كلاب، فروى ابن سعد أن عبد الملك بن مروان سأل محمد بن جبير: متى سميت قريش قريشاً؟ قال: حين اجتمعت إلى الحرم بعد تفرقها. فقال: ما سمعت بهذا، ولكن سمعت أن قصياً كان يقال له القرشي، ولم يسم أحد قريشاً قبله. وروى ابن سعد من طريق المقداد: لما فرغ قصي من نفي خزاعة من الحرم تجمعت إليه قريش فسميت يومئذ قريشاً لحال تجمعها، والتقرش التجمع. وقيل لتلبسهم بالتجارة، وقيل لأن الجد الأعلى جاء في ثوب واحد متجمعاً فيه فسمى قريشاً، وقيل من التقرش وهو أخذ الشيء أولاً فأولاً. وقد أكثر ابن دحية من نقل الخلاف في سبب تسمية قريش قريشاً ومن أول من تسمى به. وحكى الزبير بن بكار عن عمه

(١) الرقمان ٣٥٠٢ و ٣٥٠٣ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين.

مصعب أن أول من تسمى قريشاً قريش بن بدر بن مخلد بن النضر بن كنانة ، وكان دليل بني كنانة في حروبهم ، فكان يقال قدمت غير قريش ، فسميت قريش به قريشاً ، وأبوه صاحب بدر الموضع المعروف وقال المطرزي : سميت قريش بدابة في البحر هي سيدة الدواب البحرية ، وكذلك قريش سادة الناس ، قال الشاعر :

وقريش هي التي تسكن البحر ر بها سميت قريش قريشا  
تأكل الغث والسمين ولا تترك فيه لدى جناحين ريشا  
هكذا في البلاد حتى قريش يأكلون البلاد أكلا كمشا  
ولم آخر الزمان نبي يكثر القتل فيهم والحموشا

وقال صاحب « المحكم » قريش دابة في البحر لا تدع دابة في البحر إلا أكلتها ، فجميع الدواب تخافها . وأنشد البيت الأول . قلت : والذي سمعته من أفواه أهل البحر : القرش بكسر القاف وسكون الراء لكن البيت المذكور شاهد صحيح فلعله من تغيير العامة ، فإن البيت الأخير من الأبيات المذكورة يدل على أنه من شعر الجاهلية ثم ظهر لي أنه مصغر القرش الذي بكسر القاف . وقد أخرج البيهقي من طريق ابن عباس قال : قريش تصغير قرش وهي دابة في البحر لا تمر بشيء من غث ولا سمين إلا أكلته ، وقيل سمى قريشاً لأنه كان يقرش عن خلة الناس وحاجتهم ويسدها ، والتقرش هو التفتيش ، وقيل سموا بذلك لمعرفةهم بالطعان والتقرش وقع الأسنة ، وقيل التقرش التنزه عن رذائل الأمور ، وقيل : هو من أقرشت الشجة إذا صدعت العظم ولم تهشمه ، وقيل أقرش بكذا إذا سعى فيه فوقع له ، وقيل غير ذلك ، ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث : الأول

قوله ( كان محمد بن جبير بن مطعم يحدث ) سيأتي في الأحكام الرد على من زعم أن الزهري لم يسمعه من المذكور وأذكر إن شاء الله شرح هذه المسألة هناك .

قوله ( من قحطان ) هو جماع اليمن ، وفي إنكار معاوية ذلك نظر لأن الحديث الذي استدل به مقيد بإقامة الدين فيحتمل أن يكون خروج القحطاني إذا لم تقم قريش أمر الدين وقد وجد ذلك ، فإن الخلافة لم تزل في قريش والناس في طاعتهم إلى أن استخفوا بأمر الدين فضعف أمرهم وتلاشى إلى أن لم يبق لهم من الخلافة سوى اسمها المجرد في بعض الأقطار دون أكثرها ، وسيأتي مصداق قول عبد الله بن عمرو بعد قليل من حديث أبي هريرة ، وقول عبد الله بن عمرو « يكون ملك من قحطان » بين نعيم بن حماد في كتاب الفتن من وجه قوى عن عمرو بن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو أنه ذكر الخلفاء ثم قال « ورجل من قحطان » وأخرجه بإسناد جيد أيضاً من حديث ابن عباس قال فيه « ورجل من قحطان كلهم صالح » وروى أحمد والطبراني من حديث ذي نجرم الحبشي مرفوعاً « كان الملك قبل قريش في حمير وسيعود إليهم » وقال ابن التين : إنكار معاوية على عبد الله بن عمرو لأنه حمله على ظاهره ، وقد يخرج القحطاني في ناحية لا أن حكمه يشمل الأقطار ، وهذا الذي قاله بعيد من ظاهر الخبر .

الحديث الثاني .

**قوله** (إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد) هي رواية الأكثر ووقع للحموي «سى واحد» بكسر المهملة وتشديد التحتانية ، وحكى ابن التين أن أكثر الروايات بالمعجمة وأن فيها أحد بدل واحد ، واستشكله بأن لفظ أحد إنما يستعمل في النفي تقول ما جاءني أحد ، وأما في الإثبات فتقول جاءني واحد .  
الحديث الخامس (١) :

**قوله** (وقال الليث حدثني أبو الأسود محمد) أى ابن عبد الرحمن (عن عروة بن الزبير قال : ذهب عبد الله بن الزبير مع أناس من بني زهرة إلى عائشة وكانت أرق شيء عليهم لقربانهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذا طرف من الحديث الذى أورده موصولا بعده عن عبد الله بن يوسف عن الليث وفيه بيان السبب في ذلك ، ولم أره في جميع النسخ إلا هكذا معلقاً ، وقرابة بني زهرة من رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجهين : أحدهما أنهم أقارب أمه لأنها آمنة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة ، والثاني أنهم إخوة قصى بن كلاب بن مرة وهو جد والد جد النبي صلى الله عليه وسلم ، والمشهور عند جميع أهل النسب أن زهرة اسم الرجل ، وشذ ابن قتيبة فزعم أنه اسم امرأته وأن ولدها غلب عليهم النسب إليها ، وهو مردود بقول إمام أهل النسب هشام بن الكلبي : إن اسم زهرة المغيرة ، فإن ثبت قول ابن قتيبة فالمغيرة اسم الأب وزهرة اسم امرأته فنسب أولادهما إلى أمهم ثم غلب ذلك حتى ظن أن زهرة اسم الأب فقليل زهرة بن كلاب ، وزهرة بضم الزاى بلا خلاف .

**قوله** (حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان) هو الثوري (عن سعد بن إبراهيم) أى ابن عبد الرحمن بن عوف (ح قال يعقوب بن إبراهيم) أى ابن سعد بن إبراهيم (حدثنا أبي عن أبيه) أما طريق أبي نعيم فسيأتى بهذا المتن بعد ثلاثة أبواب مع شرح الحديث . وأما طريق يعقوب بن إبراهيم فقال أبو مسعود : حمل البخارى متن حديث يعقوب على متن حديث الثوري ، ويعقوب إنما قال عن أبيه عن صالح بن كيسان عن الأعرج كما أخرجه مسلم ولفظه «غفار وأسلم ومزينة ومن كان من جبهة خير عند الله من أسد وغطفان وطى» انتهى . فحاصله أن رواية يعقوب مخالفة لرواية الثوري في المتن والإسناد ، لأن الثوري يرويه عن سعد بن إبراهيم عن الأعرج ويعقوب يرويه عن أبيه عن صالح عن الأعرج . قلت : ولم يصب أبو مسعود فيما جزم به فإنهما حديثان متغايران متناً وإسناداً ، روى كلا منهما إبراهيم بن سعد : أحدهما الذى أخرجه مسلم وهو عنده عن صالح عن الأعرج والآخر الذى علقه البخارى وهو عنده عن أبيه عن الأعرج ؛ ولو كان كما قال أبو مسعود لاقتضى أن البخارى أخطأ في قوله «حدثنا أبي عن أبيه حدثني الأعرج» وكان الصواب أن يقول حدثنا أبي عن صالح عن الأعرج ونسبة البخارى إلى الوهم في ذلك لا تقبل إلا ببيان واضح قاطع ، ومن أين يوجد وقد ضاق مخرجه على الإسماعيلي فأخرجه من طريق البخارى نفسه معلقاً ولم يتعقبه ، ولا يلزم من عدم وجود هذا المتن بهذا الإسناد بعد التبع عدمه في نفس الأمر ، والله أعلم . الحديث الثالث حديث ابن عمر «لا يزال هذا

(١) يظهر أن هذا من تحريف النساخ ؛ لأن قوله : وقال الليث هو تابع للحديث الذي وصفه بأنه الحديث الثاني .

الأمر في قريش ما بقي منهم إثنان » قال الكرماني : ليست الحكومة في زمننا لقريش فكيف يطابق الحديث ؟ وأجاب عن ذلك بأن في بلاد الغرب خليفة من قريش وكذا في مصر ، وتعقب بأن الذي في الغرب هو الحفصي صاحب تونس وغيرها وهو منسوب إلى أبي حفص رقيق عبد المؤمن صاحب ابن تومرت الذي كان على رأس المائة السادسة ادعى أنه المهدي ثم غلب أتباعه على معظم الغرب وسموا بالخلافة وهم عبد المؤمن وذريته ، ثم انتقل ذلك إلى ذرية أبي حفص ولم يكن عبد المؤمن من قريش ؛ وقد تسمى بالخلافة هو وأهل بيته . وأما أبو حفص فلم يكن يدعى أنه من قريش في زمانه ، وإنما ادعاه بعض ولده لما غلبوا على الأمر فزعوا أنهم من ذرية أبي حفص عمر بن الخطاب ، وليس بيدهم الآن إلا المغرب الأدنى ، وأما الأقصى فمع بني الأحمر وهم منسوبون إلى الأنصار ، وأما الأوسط فمع بني مرين وهم من البربر . وأما قوله « فخليفة من مصر » فصحيح (١) ولكنه لا حل بيده ولا ربط وإنما له من الخلافة الاسم فقط ، وحينئذ هو خبر بمعنى الأمر : وإلا فقد خرج هذا الأمر عن قريش في أكثر البلاد ، ويحتمل حمله على ظاهره وإن المتغلبين على النظر في أمر الرعية في معظم الأقطار وإن كانوا من غير قريش لكنهم معترفون أن الخلافة في قريش ويكون المراد بالأمر مجرد التسمية بالخلافة لا الاستقلال بالحكم ، والأول أظهر ، والله أعلم . الحديث الرابع حديث جبير بن مطعم في السؤال عن بني نوفل وعبد شمس ، تقدم شرحه في كتاب الخمس .

**قوله ( كان عبد الله بن الزبير أحب البشر إلى عائشة )** هو ابن أختها أسماء بنت أبي بكر وكانت قد تولت تربيته حتى كانت تكنى به .

**قوله ( وكانت لا تمسك شيئاً )** أى لا تدخر شيئاً مما يأتيها من المال . ( ينبغي أن يؤخذ على يديها ) أى يحجر عليها وصرح بذلك في حديث المسور بن مخرمة كما سيأتي بأوضح من هذا السياق لهذه القصة في كتاب الأدب وسأذكر شرحه هناك إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقالت وددت أني جعلت حين حلفت عملاً أعمله فأفرغ منه )** استدل به على انعقاد النذر المجهول ، وهو قول المالكية لكنهم يجعلون فيه كفارة يمين ، وظاهر قول عائشة وصنيعها أن ذلك لا يكتفى وأنه يحمل على أكثر ما يمكن أن ينذر ، ويحتمل أن تكون فعلت ذلك تورعاً لتيقن براءة الذمة ، وأبعد من قالت تمت أن يلوم لها العمل الذي عملته للكفارة أى تصير تعتق دائماً ، وكذا من قال تمت أنها بادرت إلى الكفارة حين حلفت ولم تكن هجرت عبد الله بن الزبير تلك المدة ، ووجه بعد الأول أنه لم يكن في السياق ما يقتضى منعها من العتق فكيف تمنى ما لا مانع لها من إيقاعه ؟ ثم إنه يقيد بإقتدارها عليه لا إلزامها به مع عدم الاقتدار ، وأما بعد الثاني فلقوها في بعض طرق الحديث كما سيأتي أنها كانت تذكر نذرها فتبكي حتى يبل دمعها خمارها فإن فيه إشارة إلى أنها كانت تظن أنها ما وفّت بما يجب عليها من الكفارة . واستشكل ابن التين وقوع الحنث عليها بمجرد دخول ابن الزبير مع الجماعة قال : إلا أن يكون لما سلموا عند دخولهم ردت عليهم السلام وهو في جملتهم فوقع الحنث قبل أن يقتحم الحجاب انتهى . وغفل عما وقع في حديث المسور الذي أشرت إليه وفيه « فقالت عائشة إني نذرت والنذر شديد فلم يزل بها حتى كلمت ابن الزبير » مع أن التأويل الذي تأوله ابن التين لو لم يرد هذا التصريح لكان متعقباً ، ووجه أنه يجوز لها رد السلام عليهم إذا نوت لإخراجه ولا تحنث بذلك ، والله أعلم .

### باب نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ

٣٣٨٥- نا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن أنس أن عثمان دعا زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف ، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوها بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم . ففعلوا ذلك . [الحديث ٣٥٠٦ - طرفاه في : ٤٩٨٤ ، ٤٩٨٧] .

قوله ( باب نزل القرآن بلسان قريش ) أورد فيه طرفاً من حديث أنس في أمر عثمان بكتابة المصاحف ، وسيأتي مبسوطاً مشروحاً في فضائل القرآن ، ووجه دخوله في مناقب قريش ظاهر . والله أعلم .

### باب نِسْبَةِ الْيَمَنِ إِلَى إِسْمَاعِيلَ

منهم أسلم بن أقصى بن حارثة بن عمرو بن عامر من خزاعة .

٣٣٨٦- نا مسدد قال نا يحيى عن يزيد بن أبي عبيد قال نا سلمة قال : خرج رسول الله صلى الله عليه على قوم من أسلم يتناضلون بالسوق فقال : « ارموا بني إسماعيل ، فإن أباكم كان رامياً ، وأنا مع بني فلان » - لأحد الفريقين - فأمسكوا بأيديهم . قال : فقال : « ما لهم ؟ » قالوا : وكيف نرمي وأنت مع بني فلان ؟ قال : « ارموا ، وأنا معكم كلكم » .

قوله ( باب نسبة اليمن إلى إسماعيل ) أي ابن إبراهيم الخليل ، ونسبة مضر وربيعه إلى إسماعيل متفق عليها ، وأما اليمن فنسبهم ينتهي إلى قحطان ، واختلف في نسبه فالأكثر أنه ابن عابر بن شالخ بن أرفخشذ ابن سام بن نوح ، وقيل هو من ولد هود عليه السلام ، وقيل ابن أخيه . ويقال إن قحطان أول من تكلم بالعربية وهو والد العرب المتعربة ، وأما إسماعيل فهو والد العرب المستعربة ، وأما العرب العاربة فكانوا قبل ذلك كعاد وثمود وطسم وجديس وعملق وغيرهم . وقيل إن قحطان أول من قيل له أبيت اللعن وعم صباحاً ، وزعم الزبير بن بكار إلى أن قحطان من ذرية إسماعيل وأنه قحطان بن المميسع بن تيم بن نبت بن إسماعيل عليه السلام ، وهو ظاهر قول أبي هريرة المتقدم في قصة هاجر حيث قال وهو يخاطب الأنصار « فتلك أمكم يا بني ماء السماء » هذا هو الذي يترجح في نقدي . وذلك أن عدد الآباء بين المشهورين من الصحابة وغيرهم وبين عدنان كان في عداد عاشر جد لعدنان على المشهور أن بين عدنان وبين إسماعيل أربعة آباء أو خمسة ، وأما على القول بأن بين عدنان وإسماعيل نحو من أربعين أباً فذاك أبعد ، وهو قول غريب عند الأكثر ، مع أنه حكاه كثيرون وهو أرجح عند من يقول إن معد بن عدنان كان في عصر بختنصر ، وقد وقع في ذلك اضطراب شديد واختلاف متفاوت حتى أعرض الأكثر عن

سياق النسب بين عدنان وإسماعيل ، وقد جمعت مما وقع لي من ذلك أكثر من عشرة أقوال ، فقرأت في « كتاب النسب لأبي ربيعة على محمد بن نصر » فذكر فيه فصلاً في نسب عدنان فقال : قال طائفة هو ابن أد بن أدد بن زيد بن معد بن مقدم بن هميسع بن نبت بن قيدار بن إسماعيل ، وقالت طائفة : ابن أدد بن هميسع بن نبت بن سلامان بن حمل بن نبت بن قيدار ، وقالت طائفة : ابن أدد بن هميسع المقوم بن ناحور ابن يسرح بن يشجب بن مالك بن أئمن بن نبت بن قيدار ، وقالت طائفة هو ابن أد بن أدد بن الهميسع بن يشجب بن سعد بن بريح بن نمير بن حميل بن منحيم بن لافث بن الصابوح بن كنانة بن العوام بن نابت بن قيدار ، وقالت طائفة : بين عدنان وإسماعيل أربعون أباً قال : واستخرجوا ذلك من كتاب رخصاً كاتب أرميا النبي ، وكان رخصاً قبل حمل معد بن عدنان من جزيرة العرب ليالي مختصر خوفاً عليه من معرفة الجيش فأثبت نسب معد بن عدنان في كتبه فهو معروف عند علماء أهل الكتاب . قال : ووجدت طائفة من علماء العرب قد حفظت لمعد أربعين أباً بالعربية إلى إسماعيل ، واحتجت في أسمائهم بأشعار من كان عالماً بأمر الجاهلية كأمية بن أبي الصلت ، قال : فقابلته بقول أهل الكتاب فوجدت العدد متفقاً واللفظ مختلفاً . ثم ساق أسماء أربعين أباً بينهما . وقد وجدت لغيره حكاية خلاف أزيد مما حكاها ، فعند ابن إسحق أنه عدنان بن أدد ابن يشجب بن يعرب بن قندر ، وعنه أيضاً عدنان بن أد بن مقوم بن ناحور بن يبرح بن يعرب ابن يشجب بن نابت بن إسماعيل ، وعن إبراهيم بن المنذر هو عدنان بن أد بن أدد بن الهميسع بن نابت بن إسماعيل ، وحكاها مرة عن عبد الله بن عمران المدني فزاد فيه بين أدد والهميسع زياداً ، وحكى أبو الفرج الأصبهاني عن دغفل النسابة أنه ساق بين عدنان وإسماعيل سبعة وثلاثين أباً فذكرها وهي مغايرة للمذكور قبل ، وقال هشام بن الكلبي في « كتاب النسب » له ونقله ابن سعد عنه قال : أخبرت عن أبي ولم أسمع منه أنه ساق بين عدنان وإسماعيل أربعين أباً . قلت : فذكرها وفيها مغايرة لما تقدم ، قال هشام : وأخبرني رجل من أهل تدمر يكنى أبا يعقوب من مسلمي أهل الكتاب وعلمائهم أن رخصاً كاتب أرميا أثبت نسب معد بن عدنان والأسماء التي عنده نحو هذه الأسماء ، والخلاف من قبل اللغة . قال : وسمعت من يقول : إن معد بن عدنان كان على عهد عيسى بن مريم ، كذا قال ، وحكى الهمداني في الأنساب ما حكاها ابن الكلبي ثم ساق الأسماء سياقه أخرى بأكثر من هذا العدد باثنين ثم قال : وهذا مما أنكره ، ومما ينبغي أن يعقل ولا يذكر ولا يستعمل بمخالفتها لما هو المشهور بين الناس ، كذا قال ، والذي ترجح في نظري أن الاعتماد على ما قاله ابن إسحق أولى ، وأولى منه ما أخرجه الحاكم والطبراني من حديث أم سلمة قالت : عدنان هو ابن أد بن زيد بن برة ابن أعراق الثرى ، وأعراق الثرى هو إسماعيل ، وهو موافق لما ذكرته آنفاً عن إبراهيم بن المنذر عن عبد الله بن عمران ، وهو موافق من يقول إن قحطان من ذرية إسماعيل لأنه والحالة هذه يتقارب عدد الآباء بين كل من قحطان وعدنان وبين إسماعيل ، وعلى هذا فيكون معد بن عدنان كما قال بعضهم في عهد موسى عليه السلام لا في عهد عيسى عليه السلام ، وهذا أولى لأن عدد الآباء بين نينا وبين عدنان نحو العشرين ، فيبعد مع كون المدة التي بين نينا وبين عيسى عليه السلام كانت ستائة سنة كما سيأتى في صحيح البخارى مع ما عرف من طول أعمارهم أن يكون معد في زمن عيسى ، وإنما رجح من رجح كون بين عدنان وإسماعيل



العدد الكثير الذي تقدم مع الاضطراب فيه استبعادهم أن يكون بين معد وهو في عصر عيسى بن مريم وبين إسماعيل أربعة آباء أو خمسة مع طول المدة ، وما فروا منه وقعوا في نظيره كما أشرت إليه ، فالأقرب ما حررته وهو إن ثبت أن معد بن عدنان كان في زمن عيسى فالمعتمد أن يكون بينه وبين إسماعيل العدد الكثير من الآباء ، وإن كان في زمن موسى فالمعتمد أن بينهما العدد القليل ، والله أعلم .

قوله ( منهم أسلم بن أفصى ) بفتح الهمزة وسكون الفاء بعدها مهملة مقصوراً ، ووقع في رواية الجرجاني أفصى بعين مهملة بدل الصاد وهو تصحيف ، وقوله ابن حارثة بن عمرو بن عامر أي ابن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأزد ، قال الرشاطي : الأزد جرثومة من جراثيم قحطان ، وفيهم قبائل ، فمنهم الأنصار وخزاعة وغسان وبارق وغامد والعتيك وغيرهم ، وهو الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان ، وأراد المصنف أن نسب حارثة بن عمرو متصل باليمن ، وقد خاطب النبي صلى الله عليه وسلم بني أسلم بأنهم من بني إسماعيل كما في حديث سلمة بن الأكوع الذي في هذا الباب ، فدل على أن اليمن من بني إسماعيل . وفي هذا الاستدلال نظر لأنه لا يلزم من كون بني أسلم من بني إسماعيل أن يكون جميع من ينسب إلى قحطان من بني إسماعيل لاحتمال أن يكون وقع في أسلم ما وقع في إخوتهم خزاعة من الخلاف هل هم من بني قحطان أو من بني إسماعيل ، وقد ذكر ابن عبد البر من طريق القعقاع بن أبي حنيفة حديث الباب « أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بناس من أسلم وخزاعة وهم يتناضلون فقال : أرموا بني إسماعيل » فعلى هذا فلعلم من كان هناك من خزاعة كانوا أكثر فقال ذلك على سبيل التغليب وأجاب الهمداني النسابة عن ذلك بأن قوله لهم « يا بني إسماعيل » ؛ لا يدل على أنهم من ولد إسماعيل امن جهة الآباء ، بل يحتمل أن يكون ذلك لكونهم من بني إسماعيل من جهة الأمهات ، لأن القحطانية والعدنانية قد اختلطوا بالصهارة ، فالقحطانية من بني إسماعيل من جهة الأمهات ، وقد تقدمت مباحث هذا الحديث في كتاب الجهاد ، ومما استدلل به على أن اليمن من ولد إسماعيل قول ابن المنذر بن عمرو بن حرام جد حسان بن ثابت :

ورثنا من البهلول عمرو بن عامر وحارثة الغطريف مجداً مؤثلاً  
مآثر من آل ابن بنت ابن مالك وبنت ابن إسماعيل ما أن تحولا  
وهذا أيضاً مما يمكن تأويله كما قال الهمداني ، والله أعلم

بـ

٣٣٨٧- فابن أبي عمير قال نا عبد الوارث عن الحسين عن عبد الله بن بريدة قال ني يحيى [٣٥٠٨]  
ابن يعمر أن أبا الأسود الدؤلي حدثه عن أبي ذر أنه سمع النبي صلى الله عليه يقول : « ليس من رجل ادعى لغير أبيه - وهو يعلمه - إلا كفر بالله ، ومن ادعى قومًا ليس له فيهم نسب فليتبوأ مقعده من النار » .

[٣٥٠٩] ٣٣٨٨- نا عليُّ بنُ عيَّاشٍ قال نا حريزٌ قال ني عبدُ الواحدِ بن عبدِ اللهِ النصريُّ قال سمعتُ واثلةَ بنَ الأسقعِ يقولُ: قالَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه: «إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْفِرَى أَنْ يَدْعِيَ الرَّجُلُ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ يُرِي عَيْنَهُ مَا لَمْ تَرَ، أَوْ يَقُولُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْ».

[٣٥١٠] ٣٣٨٩- نا مسددٌ قال نا حمَّادٌ عن أبي جمرَةَ قال: سمعتُ ابنَ عباسٍ يقولُ: قدَّم وفدُ عبدِ القيسِ على رسولِ اللهِ صلى الله عليه فقالوا: يا رسولَ الله، إِنَّا هَذَا الْحَيُّ مِنْ رِبِيعَةٍ، قَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كَفَّارُ مَضَرَ، فَلَسْنَا نَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي كُلِّ شَهْرٍ حَرَامٍ، فَلَوْ أَمَرْتَنَا بِأَمْرٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ، وَنَبْلُغُهُ مِنْ وَرَاءِنَا. قال: «أَمَرَكُم بِأَرْبَعَةٍ وَأَنْهَاكُم عَنْ أَرْبَعَةٍ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَشَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تَوَدُّوا إِلَى اللَّهِ خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ. وَأَنْهَاكُم عَنِ الدُّبَاءِ، وَالْحَنْتَمِ، وَالنَّقِيرِ، وَالْمَرْقُوتِ».

[٣٥١١] ٣٣٩٠- نا أبو اليمان قال أنا شعيبٌ عن الزُّهريِّ قال ني سالم بن عبدِ الله أن عبدَ الله بنَ عمرَ قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه يقولُ وهو على المنبر: «أَلَا إِنَّ الْفِتْنَةَ هُنَا -يُشِيرُ إِلَى الْمَشْرِقِ- وَمِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ».

**قوله ( باب )** كذا هو بلا ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، ووجه تعلقه به من الحديثين الأولين ظاهر وهو الزجر عن الادعاء إلى غير الأب الحقيقي ، لأن اليمن إذا ثبت نسبهم إلى إسماعيل فلا ينبغي لهم أن ينسبوا إلى غيره ، وأما الحديث الثالث فله تعلق بأصل الباب وهو أن عبد القيس ليسوا من مضر ، وأما الرابع فللإشارة إلى ما وقع في بعض طرقة من الزيادة بذكر ربيعة ومضر . فأما الحديث الأول وهو حديث أبي ذر فقوله في الإسناد « عن الحسين » هو ابن واقد المعلم ، ووقع في رواية مسلم « حدثنا حسين المعلم » . وقوله « عن أبي ذر » في رواية الإسماعيلي « حدثني أبو ذر » وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق ، وقوله « ليس من رجل » من زائدة ، والتعبير بالرجل للغالب وإلا فالمرأة كذلك حكمها .

**قوله ( ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر بالله )** كذا وقع هنا كفر بالله ولم يقع قوله « بالله » في غير رواية أبي ذر ولا في رواية مسلم ولا الإسماعيلي وهو أولى ، وإن ثبت ذاك فالمراد من استحال ذلك مع علمه بالتحريم ، وعلى الرواية المشهورة فالمراد كفر النعمة ، وظاهر اللفظ غير مراد وإنما ورد على سبيل التغليظ والزجر لفاعل ذلك ، أو المراد بإطلاق الكفر أن فاعله فعل فعلا شبيها بفعل أهل الكفر ، وقد تقدم تقرير هذه المسألة في كتاب الإيمان ، وقوله « ومن ادعى قوماً ليس له فيهم نسب فليتبوأ مقعده من النار » في رواية مسلم والإسماعيلي « ومن ادعى ما ليس له فليس منا ، وليتبوأ مقعده من النار » وهو أعم مما

تدل عليه رواية البخارى ، على أن لفظه « نسب » وقعت في رواية الكشميني دون غيره ومع حذفها يبقى متعلق الجار والمجرور مخلوفاً فيحتاج إلى تقدير ، ولفظ نسب أولى ما قدر لوروده في بعض الروايات ، وقوله « فليتبوا » أى ليتخذ منزلاً من النار ، وهو إما دعاء أو خبر بلفظ الأمر ومعناه هذا جزاؤه إن جوزى ، وقد يعنى عنه ، وقد يتوب فيسقط عنه ، وقد تقدم تقرير ذلك في كتاب الإيمان . في حديث « من كذب على » وفي الحديث تحريم الانتقاء من النسب المعروف والادعاء إلى غيره ، وقيد في الحديث بالعلم ولا بد منه فى الحالتين إثباتاً ونفيّاً لأن الإثم إنما يترتب على العالم بالشيء المتعمد له ، وفيه جواز إطلاق الكفر على المعاصى لقصد الزجر كما قررناه ، ويؤخذ من رواية مسلم تحريم الدعوى بشيء ليس هو للمدعى ، فيدخل فيه الدعاوى الباطلة كلها مالا وعلماً وتعلماً ونسباً وحالا وصلاًحاً ونعمة وولاء وغير ذلك ، ويزداد التحريم بزيادة المفسدة المترتبة على ذلك . واستدل به ابن دقيق العيد للملكية في تصحيحهم الدعوى على الغالب بغير مسخر للدخول المسخر فى دعوى ما ليس له وهو يعلم أنه ليس له ، والقاضى الذى يقيمه أى يعلم أن دعواه باطلة ، قال : وليس هذا القانون منصوصاً فى الشرع حتى يخص به عموم هذا الوعيد ، وإنما المقصود لإيصال الحق لمستحقه فترك مراعاة هذا القدر ، وتحصيل المقصود من إيصال الحق لمستحقه أولى من الدخول تحت هذا الوعيد العظيم .

الحديث الثانى .

قوله ( حدثنا على بن عياش ) بتحسانية ومعجمة .

قوله ( حدثنا حريز ) هو بفتح المهملة وكسر الراء وآخره زاي وهو ابن عثمان الحمصى من صغار التابعين ، وهذا الإسناد من عوالى البخارى ، وشيخه عبد الواحد بن عبد الله النصرى بالنون المفتوحة بعدها صاد مهملة وهو دمشقى ، واسم جده كعب بن عمير ويقال يسر بن كعب ، وهو من بنى نصر بن معاوية بن بكر بن هوازن ، وهو من صغار التابعين ، فى الإسناد رواية القرين عن القرين ، وقد ولى إمرة الطائف لعمر ابن عبد العزيز ، ثم ولى إمرة المدينة ليزيد بن عبد الملك ، وكان محمود السيرة ومات سنة بضع ومائة ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث الواحد . وقد رواه عنه أيضاً زيد بن أسلم وهو أكبر منه سناً ولقاء للمشايخ لكنه أدخل بين عبد الواحد وواثلة عبد الوهاب بن بخت رأيت فى مستخرج ابن عبدان على الصحيحين من رواية هشام بن سعد عن زيد وهشام فيه مقال ، وهذا عندى من المزيد فى متصل الأسانيد ، أو هو مقلوب كأنه عن زيد بن أسلم عن عبد الوهاب بن بخت عن عبد الواحد ، والله أعلم .

قوله ( إن من أعظم الفراء ) بكسر الفاء مقصور وممدود وهو جمع فرية والفرية الكذب والبهت تقول فرى بفتح الراء فلان كذا إذا اختلق يفرى بفتح أوله واقترى اختلق .

قوله ( أو يرى ) بضم التحتانية أوله وكسر الراء أى يدعى أن عينه رأنا فى المنام شيئاً ما وأناه ، ولأحمد وابن حبان والحاكم من وجه آخر عن واثلة « أن يفترى الرجل على عينيه فيقول رأيت ولم ير فى المنام شيئاً » .

قوله ( أو يقول ) بفتح التحتانية أوله وضم القاف وسكون الواو ، وفي رواية المستملى بفتح المثناة والقاف وتنقيل الواو المقترحة ، وفي الحديث تشديد الكذب في هذه الأمور الثلاثة وهي الخبر عن الشيء أنه رآه في المنام ولم يكن رآه ، والادعاء إلى غير الأب ، والكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، فأما هذا الأخير فتقدم البحث فيه في كتاب العلم ، وأما ما يتعلق بالمنام فيأتي في التعبير ، وأما الادعاء فتقدم قريباً فيما قبله ، وتقدم بيان الحكمة في التشديد فيه ، والحكمة في التشديد في الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم واضح فإنه إنما يخبر عن الله فن كذب عليه كذب على الله عز وجل ، وقد اشدت النكير على من كذب على الله تعالى في قوله تعالى ﴿ فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو كذب بآياته ﴾ فسوى بين من كذب عليه وبين الكافر ، وقال ﴿ ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة ﴾ والآيات في ذلك متعددة ، وقد تمسك بعض أهل الجهل بقوله تعالى ﴿ ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً ليضل الناس بغير علم ﴾ وجاء في بعض طرق الحديث « من كذب على » وأما المنام فإنه لما كان جزءاً من الوحي كان الخبر عنه بما لم يقع كالخبر عن الله بما لم يلقه إليه ، أو لأن الله يرسل ملك الرؤيا فيرى النائم ما شاء ، فإذا أخبر عن ذلك بالكذب يكون كاذباً على الله وعلى الملك ، كما أن الذي يكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ينسب إليه شرعاً لم يقله ، والشرع غالباً إنما تلقاه النبي صلى الله عليه وسلم على لسان الملك فيكون الكاذب في ذلك كاذباً على الله وعلى الملك . الحديث الثالث حديث ابن عباس « قدم وفد عبد القيس » تقدم الكلام عليه في كتاب الإيمان ، ويأتي ما يتعلق بالأشربة منه في موضعه إن شاء الله تعالى ، وقوله « عن أبي حمزة » هو بالجيم ، وقوله « أمركم بأربعة وأنها كم عن أربعة » في رواية الكشميني « بأربع » في الموضعين ، والشيء إذا لم يذكر مميزه يجوز تذكره وتأنينه ، ومناسبة هذا الحديث للترجمة من جهة أن جل العرب هم ربيعة ومضر ، ولا خلاف في نسبتهم إلى إسماعيل . الحديث الرابع حديث ابن عمر في أن الفتنة من قبل المشرق ، وقد تقدم قريباً ، ويأتي شرحه في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . ومناسبتة للترجمة من جهة ذكر المشرق ، وكلهم من مضر وربيعة كما تقدم قريباً . وفي بعض طرق هذا الحديث « والإيمان بيمان » ففيه إشارة إلى ذكر الأصول الثلاثة ، فإثبات لا خلاف أنهم من بني إسماعيل وإنما الخلاف في الثالث .

### باب ذكر أسلم وغفار ومزينة وجهينة وأشجع

٣٣٩١- نا أبو نعيم قال نا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « قريش والأنصار وجهينة ومزينة وأسلم وغفار وأشجع موالى ، ليس لهم مولى دون الله ورسوله » . [٣٥١٢]

٣٣٩٢- نا محمد بن غرير الزهرى قال نا يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن صالح قال نا نافع أن عبد الله أخبره أن رسول الله صلى الله عليه قال على المنبر : « غفار غفر الله لها ، وأسلم سالمها الله ، وعصية عصت الله ورسوله » . [٣٥١٣]

[٣٥١٤]

٣٣٩٣- فَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ الشَّقْفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «أَسْلَمُ سَالِمَهَا اللَّهُ، وَغَفَارُ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا».

[٣٥١٥]

٣٣٩٤- فَا قَبِيصَةُ قَالَ نَا سَفِيَانُ... ح. وَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ قَالَ نَا ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفِيَانَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ جُهَيْنَةُ وَمُزَيْنَةُ وَأَسْلَمُ وَغَفَارُ خَيْرًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ وَبَنِي أَسَدٍ وَمِنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَطَفَانَ وَمِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ؟» فَقَالَ رَجُلٌ: خَابُوا وَخَسَرُوا. فَقَالَ: «هُمْ خَيْرٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ وَمِنْ بَنِي أَسَدٍ وَمِنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَطَفَانَ وَمِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ».

[الحديث ٣٥١٥ - طرفاه في: ٣٥١٦، ٦٦٣٥].

[٣٥١٦]

٣٣٩٥- فَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ قَالَ أَنَا غَنْدَرٌ قَالَ نَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ الْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: إِنَّمَا بَايَعَكَ سُرَّاقُ الْحَجِيجِ مِنْ أَسْلَمَ وَغَفَارَ وَمُزَيْنَةَ - وَأَحْسَبُهُ وَجُهَيْنَةَ، ابْنُ أَبِي يَعْقُوبَ شَكَّ - قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ أَسْلَمُ وَغَفَارُ وَمُزَيْنَةُ - وَأَحْسَبُهُ - جُهَيْنَةُ خَيْرًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ وَبَنِي عَامِرٍ وَأَسَدٍ وَغَطَفَانَ خَابُوا وَخَسَرُوا؟» قَالَ: «نَعَمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُمْ لِأَخِيرُ مِنْهُمْ».

[٣٥٢٣]

٣٣٩٦- فَا سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ نَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ: أَسْلَمُ وَغَفَارُ وَشَيْءٌ مِنْ مُزَيْنَةَ وَجُهَيْنَةَ - أَوْ قَالَ: شَيْءٌ مِنْ جُهَيْنَةَ أَوْ مُزَيْنَةَ - خَيْرٌ عِنْدَ اللَّهِ - أَوْ قَالَ: يَوْمَ الْقِيَامَةِ - مِنْ أَسَدٍ وَتَمِيمٍ وَهَوَازَنَ وَغَطَفَانَ.

قوله ( باب ذكر أسلم وغفار ومزينة وجهينة وأشجع ) هذه خمس قبائل كانت في الجاهلية في القوة والمكانة دون بني عامر بن صعصعة وبني تميم بن مر وغيرهما من القبائل ، فلما جاء الإسلام كانوا أسرع دخولا فيه من أولئك فانقلب الشرف إليهم بسبب ذلك ، فأما أسلم فقد تقدم ذكر نسبهم في الباب الماضي ، وأما غفار فبكسر الغين المعجمة وتخفيف الفاء وهم بنو غفار بن مليل بميم ولامين مصغراً ابن ضمرة بن بكر ابن عبد مناة بن كنانة ، وسبق منهم إلى الإسلام أبو ذر الغفاري وأخوه أنيس كما سيأتي شرح ذلك قريباً ، ورجع أبو ذر إلى قومه فأسلم الكثير منهم . وأما مزينة فبضم الميم وفتح الزاي وسكون اللام الثانية بعدها نون وهو اسم امرأة عمرو بن أد بن طابخة بالموحدة ثم المعجمة ابن إلياس بن مضر ، وهي مزينة بنت كلب ابن وبرة ، وهي أم أوس وعثمان ابني عمرو ، فولد هذين يقال لهم بنو مزينة والمزنيون ، ومن قدماء الصحابة منهم عبد الله بن مغفل بن عبدنهم المزني وعمه خزاعي بن عبدنهم وإلياس بن هلال وابنه قره بن إلياس وهذا جد القاضي إلياس بن معارية بن قره وآخرون ، وأما جهينة فهم بنو جهينة بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم

بضم اللام ابن الحلاف بالمهملة والفاء وزن إلياس بن قضاة ، من مشهورى الصحابة منهم عقبة بن عامر الجهنى وغيره ، واختلف فى قضاة فالأكثر أنهم من حمير فيرجع نسبهم إلى قحطان ، وقيل هم من ولد معد بن عدنان . وأما أشجع فبالمعجمة والجيم وزن أحمر وهم بنو أشجع بن ريث بفتح الراء وسكون التحتانية بعدها مثثة بن غطفان بن سعد بن قيس ، من مشهورى الصحابة منهم نعيم بن مسعود بن عامر بن أنيف . والحاصل أن هذه القبائل الخمس من مضر ، أما مزينة وغفار وأشجع فبالاتفاق ، وأما أسلم وجهينة فعلى قول ويرجحه أن الذين ذكروا فى مقابلهم وهم تميم وأسد وغطفان وهوازن جميعهم من مضر بالاتفاق ، وكانت منازل بنى أسد بن خزيمه ظاهر مكة حتى وقع بينهم وبين خزاعة فقتل فضالة بن عباد بن ممرارة الأسدى هلال ابن أمية الخزاعي فقتلت خزاعة فضالة بصاحبها فنشبت الحرب بينهم فبرحت بنو أسد عن منازلهم فحالفوا غطفان فصار يقال للطائفتين الحليفان أسد وغطفان ، وتأخر من بنى أسد آل جحش بن رباب فحالفوا بنى أمية ، فلما أسلم آل جحش وهاجروا احتوى أبو سفيان على دورهم بذلك الحلف ، ذكر ذلك عمر بن شبة فى « أخبار مكة » . ثم ذكر المصنف فى الباب أربعة أحاديث : الأول .

**قوله ( قريش والأنصار )** تقدم ذكر قريش ، وسيأتى ذكر الأنصار فى أوائل الهجرة .

**قوله ( موالى )** بتشديد التحتانية إضافة إلى النبي صلى الله عليه وسلم أى أنصارى ، وهذا هو المناسب هنا وإن كان للمولى عدة معان ، ويروى بتخفيف التحتانية والمضاف محنوف أى موالى الله ورسوله ، ويدل عليه قوله « ليس لهم مولى دون الله ورسوله » وهذه فضيلة ظاهرة لهؤلاء القبائل ، والمراد من آمن منهم ، والشرف يحصل للشئ إذا حصل لبعضه ، قيل إنما خصوا بذلك لأنهم بادروا إلى الإسلام فلم يسبوا كما سبى غيرهم ، وهذا إذا سلم بحمل على الغالب ، وقيل المراد بهذا الخبر النبى عن استرقاقهم وأنهم لا يدخلون تحت الرق ، وهذا بعيد . الحديث الثانى حديث « غفار غفر الله لها » .

**قوله ( حدثنا محمد بن غريز )** هو بالمعجمة والراء المكررة مصغر .

**قوله ( أن عبد الله )** هو ابن عمر .

**قوله ( غفار غفر الله لها )** هو لفظ خير يراد به الدعاء ، ويحتمل أن يكون خبراً على بابه ، ويؤيده

قوله فى آخره « وعصية عصت الله ورسوله » وعصية هم بطن من بنى سليم ينسبون إلى عصية بمهملتين مصغر ابن خفاف بضم المعجمة وفاء بن مخنف ابن امرئ القيس بن بهثة بضم الموحدة وسكون الهاء بعدها مثثة ابن سليم ، وإنما قال فيهم صلى الله عليه وسلم ذلك لأنهم عاهدوه فغدروا كما سيأتى بيان ذلك فى كتاب المغازى فى غزوة بئر معونة ، وقد تقدمت له طرق فى الاستسقاء ، وحكى ابن التين أن بنى غفار كانوا يسرقون الحاج فى الجاهلية فدعا لهم النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أسلموا ليمحى عنهم ذلك العار ، ووقع فى هذا الحديث من استعمال جناس الاشتقاق ما يلذ على السمع لسهولة وانسجامه ، وهو من الاتفاقات اللطيفة .

**( تنبيه )** : وقع هنا فى رواية كريمة وغيرها « باب ابن أخت القوم منهم » وذكر فيه حديث أنس

في ذلك ، وهو عند أبي ذر قبل « باب قصة الحبش » وسيأتي . ووقع بعده أيضاً عندهم « باب قصة زمزم » وفيه حديث إسلام أبي ذر ، وهو عند أبي ذر بعد « باب قصة خزاعة » وسيأتي شرح هذين الحديثين في مكانهما إن شاء الله تعالى .

الحديث الثالث حديث أبي هريرة في ذلك .

**قوله ( حدثنا محمد )** هو ابن سلام ، وقرأت بخط مغايطي : قيل هو ابن سلام وقيل ابن يحيى الذهلي ، وهذا الثاني وهم فإن الذهلي لم يدرك عبد الوهاب الثقفي ، والصواب أنه ابن سلام كما ثبت عند أبي علي بن السكن في غير هذا الحديث ، ويحتمل أن يكون ابن حوشب فقد خرج البخاري في تفسير « اقتربت » وفي الإكراه عن محمد بن عبد الله بن حوشب عن عبد الله الثقفي فهو أولى أن يفسر به من محمد بن يحيى ، وقد أخرجه الإسماعيلي وأبو يعلى من طريق محمد بن المثني عن عبد الوهاب فيحتمل أن يكون هو فإنه من شيوخ البخاري .

**قوله ( عن أيوب )** هو السخيتاني ، ومحمد هو ابن سيرين ، وذكر الإسماعيلي عن المنيعي أن عبد الوهاب الثقفي تفرد برواية هذا الحديث عن أيوب . الحديث الرابع أورده من طرق .

**قوله في الطريق الأولى ( أرايتم )** المخاطب بذلك الأقرع بن حابس كما في الرواية التي بعدها .

**قوله ( خيراً من بني تميم )** أي ابن مر بضم الميم وتشديد الراء ابن أد بضم الألف وتشديد الدال ابن طابخة بن إلياس بن مضر ، وفيهم بطون كثيرة جداً .

**قوله ( وبني أسد )** أي ابن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ، وكانوا عدداً كثيراً ، وقد ظهر مصداق ذلك عقب وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فارتد هؤلاء مع طليحة بن خويلد . وارتد الذين قبلهم وهم بنو تميم مع سجاح .

**قوله ( ومن بني عبد الله بن غطفان )** بفتح المعجمة ثم المهملة ثم الفاء والتخفيف أي ابن سعد بن قيس عيلان بن مضر ، وكان اسم عبد الله بن غطفان في الجاهلية عبد العزى فصيره النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله ، وبنوه يعرفون ببني المحولة ( ومن بني عامر بن صعصعة ) أي ابن معاوية بن بكر بن هوازن ، وسيأتي نسب هوازن في الحديث الذي بعده .

**قوله ( فقال رجل نعم )** هو الأقرع بن حابس التميمي كما في الرواية التي بعد هذه .

**قوله ( عن محمد بن أبي يعقوب )** هو محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب نسب إلى جده وهو بصري من بني تميم ، قال شعبة : حدثني محمد بن أبي يعقوب وهو سيد بني تميم وهو ثقة عند الجميع .

**قوله ( إن الأقرع بن حابس )** بمهملة وموحدة مكسورة وبعدها سين مهملة .

**قوله ( إنما بايعك سراق الحجيج )** بالموحدة وبعده الألف تحتانية ، وفي رواية بالمشناة وبعده الألف

موحدة .

**قوله ( ابن أبي يعقوب شك )** هو مقول شعبة وقد ظهر من الرواية التي قبلها أن لا أثر لشكها ، وأن ذلك ثابت في الخبر .

**قوله ( لأخير منهم )** كذا فيه بوزن أفعل وهي لغة قليلة ، والمشهورة « أخير منهم » وثبت كذلك في رواية الترمذى ، وإنما كانوا أخيراً لأنهم سبقوهم إلى الإسلام ، والمراد الأكثر الأغلب .

**قوله ( عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال أسلم وغفار )** كذا فيه بحذف فاعل قال الثانى ، وهو اصطلاح لمحمد بن سيرين إذا قال عن أبي هريرة قال « قال » ولم يسم قائلًا والمراد به النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد نبه على ذلك الخطيب وتبعه ابن الصلاح ، وقد أخرج مسلم هذا الحديث عن زهير بن حرب عن ابن علية عن أيوب فقال فيه « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » كذا أخرجه أحمد من طريق معمر عن أيوب :

**قوله ( وشيء من مزينة وجهينة )** فيه تقييد لما أطلق في حديث أبي بكرة الذى قبله ، وكذا في قوله « يوم القيامة » لأن الاعتبار بالخبر والشر إنما يظهر في ذلك الوقت .

**قوله ( وهوازن وغطفان )** أما غطفان فتقدم ذكره في حديث أبي هريرة ، وأما هوازن فذكرت في حديث أبي هريرة بدل بنى عامر بن صعصعة ، وبنو عامر بن صعصعة من بنى هوازن من غير عكس ، فذكر هوازن أشمل من ذكر بنى عامر ، ومن قبائل هوازن غير بنى عامر بنو نصر بن معاوية وبنو سعد بن بكر بن هوازن وثقيف وهو قيس بن منبه بن بكر بن هوازن ، والجميع يجمعهم هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة - بفتح المعجمة ثم المهملة ثم الفاء والتخفيف - ابن قيس

### بذكر قحطان

٣٣٩٧- نا عبد العزيز بن عبد الله قال ني سليمان بن بلال عن ثور بن زيد عن أبي الغيث [٣٥١٧] عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لا تقوم الساعة حتى يخرج رجلٌ من قحطان يسوق الناس بعصاه » .

[الحديث ٣٥١٧- طرفه في : ٧١١٧] .

**قوله ( باب ذكر قحطان )** تقدم القول فيه وهل هو من ذرية إسماعيل أم لا ؟ وإلى قحطان تنهى أنساب أهل اليمن من حير وكندة وهمدان وغيرهم .

**قوله ( عن ثور بن زيد )** هو الدبلى المدنى ، وأبو الغيث شيخه اسمه سالم .

**قوله ( لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان )** « لم أقف على اسمه ولكن جوز القرطبي أن يكون جهجاه الذى وقع ذكره في مسلم من طريق أخرى عن أبي هريرة بلفظ « لا تذهب الأيام والليالي حتى يملك رجل يقال له جهجاه » أخرجه عقب حديث القحطاني .

**قوله ( يسوق الناس بعصاه )** هو كناية عن الملك ، شبهه بالراعى وشبه الناس بالغنم . ونكتة



التشبيه التصرف الذي يملكه الراعي في الغنم . وهذا الحديث يدخل في علامات النبوة من جملة ما أخبر به صلى الله عليه وسلم قبل وقوعه ولم يقع بعد ، وقد روى نعيم بن حماد في الفتن من طريق أرطاة بن المنذر - أحد التابعين من أهل الشام - أن القحطاني يخرج بعد المهدي ويسير على سيرة المهدي ، وأخرج أيضاً من طريق عبد الرحمن بن قيس بن جابر الصدفي عن أبيه عن جده مرفوعاً « يكون بعد المهدي القحطاني ، والذي بعثني بالحق ما هو دونه » وهذا الثاني مع كونه مرفوعاً ضعيف الإسناد ، والأول مع كونه موقوفاً أصلح لإسناداً منه ، فإن ثبت ذلك فهو في زمن عيسى بن مريم ، لما تقدم أن عيسى عليه السلام إذا نزل يجد المهدي إمام المسلمين ، وفي رواية أرطاة بن المنذر « أن القحطاني يعيش في الملك عشرين سنة » واستشكل ذلك كيف يكون في زمن عيسى يسوق الناس بعصاه والأمر إنما هو لعيسى ؟ ويجاب بجواز أن يقيمه عيسى نائباً عنه في أمور مهمة عامة ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى

### باب ما ينهى من دعوة الجاهلية

[٣٥١٨] ٣٣٩٨ - نا محمد قال أنا مخلد بن يزيد قال أنا ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع جابراً يقول : غزونا مع النبي صلى الله عليه وقد ثاب معه ناس من المهاجرين حتى كثروا ، وكان من المهاجرين رجل لعاب فكسع أنصاريًا ، فغضب الأنصاري غضباً شديداً حتى تداعوا ، وقال الأنصاري : يال الأنصار ، وقال المهاجري : يال المهاجرين . فخرج النبي صلى الله عليه فقال : « ما بال دعوى أهل الجاهلية ؟ » ثم قال : « ما شأنهم ؟ » فأخبر بكسعة المهاجري الأنصاري . قال : فقال النبي صلى الله عليه : « دعوها فإنها خبيثة » . وقال عبد الله بن أبي بن سلول : لقد تداعوا علينا ؟ لئن رجعنا إلى المدينة ليُخرجن الأعز منها الأذل . فقال عمر : ألا نقتل يا نبي الله هذا الخبيث ؟ - لعبد الله - . فقال النبي صلى الله عليه : « لا يتحدث الناس أنه كان يقتل أصحابه » .

[الحديث ٣٥١٨ - طرفاه في : ٤٩٠٥ ، ٤٩٠٧ .]

[٣٥١٩] ٣٣٩٩ - نا ثابت بن محمد قال نا سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه . وعن سفيان عن زبيد عن إبراهيم عن مسروق عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه قال : « ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » .

قوله ( باب ما ينهى من دعوى الجاهلية ) ينهى بضم أوله ودعوى الجاهلية الاستغاثه عند إرادة الحرب . كانوا يقولون : يا آل فلان ، فيجتمعون فينصرون القاتل ولو كان ظالماً ، فجاء الإسلام بالنهي

عن ذلك ، وكان المصنف أشار إلى ما ورد في بعض طرق جابر المذكور ، وهو ما أخرجه إسحق بن راهويه والحاملي في « الفوائد الأصبهانية » من طريق أبي الزبير عن جابر قال « اقتتل غلام من المهاجرين وغلام من الأنصار » فذكره الحديث ، وفيه « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أدعوى الجاهلية ؟ قالوا لا . قال : لا بأس ، ولينصر الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً ، فإن كان ظالماً فلينه فإنه له نصر » وعرف من هذا أن الاستغاثة ليست حراماً وإنما الحرام ما يترتب عليها من دعوى الجاهلية .

قوله ( حدثنا محمد ) كذا للجميع غير منسوب ، وهو ابن سلام كما جزم به أبو نعيم في « المستخرج » وأبو علي الجبائي ، ويؤيد ذلك ما وقع في « الوصايا » بمثل هذه الطريق ، فعند الأكثر حدثنا محمد غير منسوب ، وعند أبي ذر حدثنا محمد بن سلام .

قوله ( غزونا ) هذه الغزوة هي غزوة المريسيع .

قوله ( ثاب معه ) بمثابة وموحدة أى اجتمع

قوله ( رجل لعاب ) أى بطل ، وقيل كان يلعب بالحرايب كما تصنع الحبشة ، وهذا الرجل هو جهجاه بن قيس الغفاري وكان أجير عمر بن الخطاب ، والأنصاري هو سنان بن وبرة حليف بني سالم الخزرجي ، وسيأتي بيان ذلك في تفسير سورة المنافقين .

قوله ( فكسع ) بفتح الكاف والمهملتين أى ضربه على دبره .

قوله ( حتى تداعوا ) كذا للأكثر بسكون الواو بصيغة الجمع ، وفي بعض النسخ عن أبي ذر « تداعوا » بفتح العين والواو بصيغة التثنية ، والمشهور في هذا تداعياً بالياء عوض الواو ، وكأنه بقاها على أصلها بالواو .

قوله ( دعوها فإنها خبيثة ) أى دعوى الجاهلية ، وقيل الكسعة ، والأول هو المعتمد .

قوله ( ألا نقتل ) بالنون وبالمثناة أيضاً .

قوله ( هذا الخبيث لعبد الله ) اللام بمعنى عن والتقدير قال عمر يريد عبد الله ألا نقتل هذا الخبيث وسيأتي بقية شرح هذا الحديث في التفسير إن شاء الله تعالى .

قوله ( وعن سفيان عن زبيد ) هو معطوف على قوله « حدثنا سفيان عن الأعمش » وهو موصول وليس بمعلق ، وقد تقدم في الجناز من رواية أبي نعيم عن سفيان عن زبيد ، ومن رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن الأعمش ، فكأنه كان عند ثابت بن محمد عن سفيان عن شيخه ، وكأنه سمعه منه مرفقاً فحدث به ، فنقل عنه كذلك .

### باب قصة خزاعة

٣٤٠ - فاإسحاق بن إبراهيم قال نا يحيى بن آدم قال نا إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « عمرو بن لحي بن قميعة بن خندف أبو خزاعة » . [٣٥٢٠]

٣٤٠١- فابواليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال سمعت سعيد بن المسيب قال: البحيرة: التي يمنع درها للطواغيت ولا يحلبها أحد من الناس. والسائبة: التي كانوا يسيبونها لآلهتهم فلا يحمل عليها شيء. قال: وقال أبوهريرة قال النبي صلى الله عليه: «رأيت عمرو بن عامر الخزاعي يجر قصبه في النار، وكان أول من سيب السوائب».

[الحديث ٣٥٢١- طرفه في: ٤٦٢٣].

**قوله (باب قصة خزاعة)** اختلف في نسبهم مع الاتفاق على أنهم من ولد عمرو بن لحي باللام والمهملة مصغر وهو ابن حارثة بن عمرو بن عامر بن ماء السماء ، وقد تقدم نسبه في أسلم وأسلم هو عم عمرو ابن لحي ، ويقال إن اسم لحي ربيعة ، وقد صحف بعض الرواة فقال عمرو بن يحيى ، ووقع مثل ذلك في «الجمع للحميدى» والصواب باللام وتشديد الياء آخره مصغر ، ووقع في حديث جابر عند مسلم «رأيت أبا ثمامة عمرو بن مالك» وفيه تغيير لكن أفاد أن كنية عمرو أبا ثمامة ، ويقال لخزاعة بنو كعب ، نسبوا إلى جد هم كعب بن عمرو بن لحي ، قال ابن الكلبي : لما تفرق أهل سبأ بسبب سيل العرم نزل بنو مازن على ماء يقال له غسان ، فمن أقام به منهم فهو غساني ، وانخزعت منهم بنو عمرو بن لحي عن قومهم فنزلوا مكة وما حولها فسموا خزاعة ، وتفرقت سائر الأزد ، وفي ذلك يقول حسان بن ثابت :

ولما نزلنا بطن من تخزعت خزاعة منا في جموع كراكر

ووقع في حديث الباب أنه عمرو بن لحي بن قعة بن خندف ، وهذا يؤيد قول من يقول إن خزاعة من مضر ، وذلك أن خندف بكسر المعجمة وسكون النون وفتح الدال بعدها فاء اسم امرأة إلياس بن مضر واسمها ليلي بنت حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة ، لقبت بخندف لمشيتها ، والخندفة الهرولة ، واشتهر بنوها بالنسبة إليها دون أبيهم لأن إلياس لما مات حزنت عليه حزناً شديداً بحيث هجرت أهلها ودارها وساحت في الأرض حتى ماتت ، فكان من رأى أولادها الصغار يقول من هؤلاء ؟ فيقال بنو خندف ، إشارة إلى أنها ضيعتهم ، وقعة بفتح القاف والميم بعدها مهملة خفيفة ويقال بكسر القاف وتشديد الميم . وجمع بعضهم بين القولين أعنى نسبة خزاعة إلى اليمن وإلى مضر فزعم أن حارثة بن عمرو لما مات قعة بن خندف كانت امرأته حاملاً بلحي فولدته وهي عند حارثة فتبناه فنسب إليه ، فعلى هذا فهو من مضر بالولادة ومن اليمن بالتبني . وذكر ابن الكلبي أن سبب قيام عمرو بن لحي بأمر الكعبة ومكة أن أمه فهيرة بنت عمرو بن الحارث ابن مضاض الجرهمي وكان أبوها آخر من ولي أمر مكة من جرهم فقام بأمر البيت سبطه عمرو بن لحي فصار ذلك في خزاعة بعد جرهم ، ووقع بينهم في ذلك حروب إلى أن انجلت جرهم عن مكة ، ثم تولت خزاعة أمر البيت ثلاثمائة سنة إلى أن كان آخرهم يدعى أبا غبشان بضم المعجمة وسكون الموحدة بعدها معجمة أيضاً واسمه المحرش بمهملة ثم معجمة ابن حليل بمهملة ولامين مصغر ابن حبشية بفتح المهملة وسكون الموحدة بعدها معجمة ثم بيا نسب ابن سلول بفتح المهملة ولامين الأولى مضومة ابن عمرو بن لحي ، وهو خال قصي

ابن كلاب أخو أمه حبي بضم المهملة وتشديد الموحدة مع الإمالة ، وكان في عقله شيء فخذعه قصي فاشترى منه أمر البيت بأذواد من الإبل ، ويقال بزق حمر ، فغلب قصي حيثل على أمر البيت ، وجمع بطون بني فهر وحارب خزاعة حتى أخرجهم من مكة ؛ وفيه يقول الشاعر :

أبوكم قصي كان يدعى مجمعا به جمع الله القبائل من فهر

وشرع قصي لقريش السقاية والرفادة ، فكان يصنع الطعام أيام منى والحياض للماء ، فيطعم الحجيج ويسقيهم ، وهو الذي عمر دار الندوة بمكة ، فإذا وقع لقريش شيء اجتمعوا فيها وعقدوه بها .

قوله ( عمرو بن لحي بن قعدة بن خندف أبو خزاعة ) أي هو أبو خزاعة ، ووقع في رواية أبي نعيم عن إسرائيل بهذا السند عند الإسماعيلي « خزاعة بن قعدة بن عمرو بن خندف » وفيه تغيير بالتقديم والتأخير ؛ وعنده من طريق أبي أحمد الزبيري عن إسرائيل « عمرو أبو خزاعة بن قعدة بن خندف » وهذا يوافق الأول لكن بخذف لحي ، وبأن يعرب ابن قعدة إعراب عمرو لا إعراب أبو خزاعة ، وأصوبها الأول ، وهكذا روى أبو حصين هذا الحديث عن أبي صالح مختصراً ، وأخرجه مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه أتم منه ولفظه « رأيت عمرو بن لحي بن قعدة بن خندف يجر قصبه في النار » وأورده ابن إسحق في « السيرة الكبرى » عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي صالح أتم من هذا ولفظه « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لأكم بن الجون : رأيت عمرو بن لحي يجر قصبه في النار ، لأنه أول من غير دين لإسماعيل ، فنصب الأوثان وسبب السائبة وبحر البحيرة ووصل الوصيلة وحى الحامى » ووقع لنا بعلو في « المعرفة » وعند ابن مردويه من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه نحوه ، وللحاكم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، لكنه قال « عمرو بن قعدة » فنسبه إلى جده ، وروى الطبراني من حديث ابن عباس رفعه « أول من غير دين إبراهيم عمرو بن لحي بن قعدة بن خندف أبو خزاعة » وذكر الفاكهي من طريق عكرمة نحوه مرسل وفيه « فقال المقداد : يا رسول الله من عمرو بن لحي ؟ قال : أبو هؤلاء الحى من خزاعة » وذكر ابن إسحق أن سبب عبادة عمرو بن لحي الأصنام أنه خرج إلى الشام وبها يومئذ العالقي وهم يعبدون الأصنام فاستوهمهم واحداً منها وجاء به إلى مكة فنصبه إلى الكعبة وهو هبل ، وكان قبل ذلك في زمن جرهم قد فجر رجل يقال له أساف بامرأة يقال لها نائلة في الكعبة ففسخها الله جل وعلا حجرين ، فأخذهما عمرو بن لحي فنصبهما حول الكعبة ، فصار من يطوف يتمسح بهما ، يبدأ بأساف ويختم بنائلة . وذكر محمد بن حبيب عن ابن الكلبي أن سبب ذلك أن عمرو بن لحي كان له تابع من الجن يقال له أبو ثمامة فأتاه ليلة فقال : أجب أبا ثمامة ، فقال : لييك من تهامة ، فقال : ادخل بلا ملامة ، فقال : أيت سيف جدة ، تجد آفة معدة ، فخذها ولا تهب ، وادع إلى عبادتها تجب . قال فتوجه إلى جدة فوجد الأصنام التي كانت تعبد في زمن نوح وإدريس ، وهي ودوسواع ويغوث ويعوق ونسر ، فحملها إلى مكة ودعا إلى عبادتها فانتشرت بسبب ذلك عبادة الأصنام في العرب ، وسيأتى زيادة شرح ذلك في تفسير سورة نوح إن شاء الله تعالى .

قوله في الرواية الأخرى عن أبي هريرة ( عمرو بن عامر الخزاعي ) كذا وقع نسبه في حديث

ابن مسعود عند أحمد ولفظه « أول من سيب السوائب وعبد الأصنام عمرو بن عامر أبو خزاعة » وهذا مغاير لما تقدم ، وكأنه نسب إلى جده لأمه عمرو بن حارثة بن عمرو بن عامر ، وهو مغاير لما تقدم من نسبة عمرو ابن لحي إلى مضر ، فإن عامراً هو ابن ماء الساء بن سبأ وهو جد جد عمرو بن لحي عند من نسب إلى اليمن ، ويحتمل أن يكون نسب إليه بطريق التبنّي كما تقدم قبل ، وسيأتى الكلام على الوصيلة والسائبة وغيرهما في تفسير سورة المائدة إن شاء الله تعالى .

### قِصَّةُ إِسْلَامِ أَبِي ذَرٍّ

### بَابُ قِصَّةِ زَمَزَمَ

[٣٥٢٢]

٣٤٠٢- نا زيد بن أخزم قال نا أبو قتيبة سلم بن قتيبة قال ني مثنى بن سعيد القصير قال ني أبو جمرة قال : قال لنا ابن عباس : ألا أخبركم بإسلام أبي ذر؟ قال : قلنا : بلى . قال : قال أبو ذر : كنت رجلاً من غفار ، فبلغنا أن رجلاً قد خرج بمكة يزعم أنه نبي ، فقلت لأخي : انطلق إلى هذا الرجل ، كلمه وإيتني بخبره . فانطلق فلقيه ثم رجع ، فقلت : ما عندك؟ فقال : والله لقد رأيت رجلاً يأمر بالخير ، وينهى عن الشر . فقلت : لم تشفني من الخبر ، فأخذ جراباً وعصاً . ثم أقبلت إلى مكة فجعلت لأعرفه ، وأكره أن أسأل عنه ، وأشرب من ماء زمزم وأكون في المسجد . قال : فمر بي علي فقال : كأن الرجل غريب؟ قال : قلت : نعم . قال : فانطلق إلى المنزل . فانطلقت معه لا يسألني عن شيء ولا أخبره . فلما أصبحت غدوت إلى المسجد لأسأل عنه ، وليس أحدٌ يخبرني عنه بشيء . قال : فمر بي علي فقال : أما نال للرجل أن يعرف منزله بعد؟ قال : قلت : لا . قال : انطلق معي ، قال : فقال : ما أمرك ، وما أقدمك هذه البلدة؟ قال : قلت له : إن كتمت علي أخبرتك . قال : فإني أفعل . قال : قلت له : بلغنا أنه قد خرج هاهنا رجل يزعم أنه نبي ، فأرسلت أخي ليكلمه ، فرجع ولم يشفني من الخبر ، فأردت أن ألقاه . فقال : أما إنك قد رشدت . هذا وجهي إليه ، فاتبعني ، ادخل حيث أدخل ، فإني إن رأيت أحداً أخافه عليك قمت إلى الحائط كأنني أصلح نعلي ، وامض أنت . فمضى ومضيت معه ، حتى دخل ودخلت معه على النبي صلى الله عليه . فقلت له : اعرض علي الإسلام ، فعرضه ، فأسلمت مكاني . فقال لي : « يا أبا ذر ، اكتم هذا الأمر ، وارجع إلى بلدك ، فإذا بلغك ظهورنا فأقبل » . فقلت : والذي بعثك بالحق لأصرخن بها بين أظهرهم . فجاء إلى المسجد وقرش فيه فقال : يا معاشر قريش ، إني أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . فقالوا : قوموا إلى هذا الصابي ، فقاموا ، فضربت لأموت ،

فأدركني العباسُ فأكبَّ عليَّ، ثمَّ أقبلَ عليهم فقال: ويلَكم، تقتلون رجلاً من غفار، ومتجرُكم وممرُكم على غفار؟ فلمَّا أن أصبحتُ الغدَ رجعتُ فقلتُ مثلَ ما قلتُ بالأمسِ. فقالوا: قوموا إلى هذا الصابئِ، فصنعَ بي مثلَ ما صنعَ بالأمسِ، فأدركني العباسُ فأكبَّ عليَّ وقالَ مثلَ مقالته بالأمسِ. قال: فكانَ هذا أوَّلَ إسلامِ أبي ذرٍّ رضي الله عنه.

[الحديث ٣٥٢٢ - طرفه في: ٣٨٦١].

قوله (باب قصة إسلام أبي ذر الغفاري) هكذا في رواية أبي ذر عن الحمويِّ وحده، وسقط للباقيين، وكأنه أولى لأن هذه الترجمة ستأتي بعد إسلام أبي بكر وسعد وغيرهما. ووقع للأكثر هنا «قصة زمزم» ووجه تعلقها بقصة أبي ذر ما وقع له من الاكتفاء بماء زمزم في المدة التي أقام فيها بمكة، وسيأتي شرح ذلك في مكانه إن شاء الله تعالى.

ب

### قِصَّةِ زَمَزَمَ وَجَهْلِ الْعَرَبِ

٣٤٠٣ - نا أبو النعمان قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: إذا سرك أن تعلم جهل العرب فاقرأ ما فوق الثلاثين ومائة في سورة الأنعام: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾. [٣٥٢٤]

قوله (باب قصة زمزم وجهل العرب) كذا لأبي ذر، ولغيره «باب جهل العرب» وهو أولى إذ لم يمر في حديث الباب لزمن ذكر، وأما الإسماعيلي فجمع هذه الأحاديث في ترجمة واحدة وهو متجه. قوله (قد خسر الذين قتلوا أولادهم) أي بناتهم، وسيأتي بيان ذلك في التفسير إن شاء الله تعالى ويؤخذ من هذه الآية مطابقتها للترجمة من قول ابن عباس «إذا سرك أن تعرف جهل العرب».

ب

### مَنْ انْتَسَبَ إِلَى آبَائِهِ فِي الْإِسْلَامِ وَالْجَاهِلِيَّةِ

وقال ابن عمر وأبو هريرة عن النبي صلى الله عليه: «إِنَّ الْكَرِيمَ ابْنَ الْكَرِيمِ ابْنَ الْكَرِيمِ ابْنَ الْكَرِيمِ ابْنَ الْكَرِيمِ يَوْسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ اللَّهِ». وقال البراء عن النبي صلى الله عليه: «أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ».

[٣٥٢٥] ٣٤٠٤ - نا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال ني عمرو بن مرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ جعل النبي صلى الله عليه وآله ينادي: «يا بني فهر، يا بني عدي، لبطن قريش».

[٣٥٢٦] ٣٤٠٥ - وقال لنا قبيصة: نا سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ جعل النبي صلى الله عليه وآله يدعوهم قبائل قبائل.

[٣٥٢٧] ٣٤٠٦ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «يا بني عبد مناف، اشتروا أنفسكم من الله. يا بني عبد المطلب، اشتروا أنفسكم من الله. يا أمم الزبير بن العوام عمة رسول الله، يا فاطمة بنت محمد رسول الله، اشتريا أنفسكما من الله، لا أملك لكما من الله شيئاً، سلاني من مالي ما شئتما».

**قوله (باب من انتسب إلى آبائه في الإسلام والجاهلية)** أى جواز ذلك خلافاً لمن كرهه مطلقاً فإن محل الكراهة ما إذا أورده على طريق المفاخرة والمشاجرة، وقد روى أحمد وأبو يعلى بإسناد حسن من حديث أبي ريمانة رفعه «من انتسب إلى تسعة آباء كفار يريد بهم عزاً أو كرامة فهو عاشرهم في النار».

**قوله (وقال ابن عمر وأبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إن الكريم ابن الكريم إلخ)** تقدم حديث كل منهما موصولاً في أحاديث الأنبياء، ووجه دلالة الترجمة أنه لما وقع من النبي صلى الله عليه وسلم نسبة يوسف عليه السلام إلى آبائه كان دليلاً على جواز ذلك لغيره في غيره ويكون ذلك مطابقاً لركن الترجمة الأول.

**قوله (وقال البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنا ابن عبد المطلب)** هو طرف من حديث تقدم موصولاً في الجهاد، وهو في قصة غزوة حنين، ووجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم انتسب إلى جده عبد المطلب فيكون مطابقاً لركن الترجمة الثاني.

**قوله (لما نزلت) ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾** جعل النبي صلى الله عليه وسلم ينادي يا بني فهر يا بني عدي، ببطن قريش في رواية الكشمي «لبطن» باللام بدل الموحدة، ونداؤه للقبائل من قريش قبل عشيرته الأذنين ليكرر إنذار عشيرته، ولدخول قريش كلها في أقاربه، ولأن إنذار العشيرة يقع بالطبع، وإنذار غيرهم يكون بطريق الأولى.

**قوله (وقال لنا قبيصة إلخ)** هو موصول وليس بمعلق، وقد وصله الإسماعيلي من وجه آخر عن قبيصة.

**قوله (جعل النبي صلى الله عليه وسلم يدعوهم قبائل قبائل)** قد فسره الذي قبله وأنه كان يسمى

رموس القبائل كقوله يا بنى عدى ، وأوضح منه حديث أبى هريرة الذى بعده حيث ناداهم طبقة بعد طبقة إلى أن انتهى إلى عمته صفية بنت عبد المطلب وهى أم الزبير بن العوام وإلى ابنته فاطمة عليها السلام ، وسيأتى شرح ذلك مبسوطاً فى تفسير سورة الشعراء ، وهذه القصة إن كانت وقعت فى صدر الإسلام بمكة فلم يدر كها ابن عباس لأنه ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، ولا أبو هريرة لأنه إنما أسلم بالمدينة ، وفى نداء فاطمة يومئذ أيضاً ما يقتضى تأخر القصة لأنها كانت حينئذ صغيرة أو مراهقة ، وإن كان أبو هريرة حضرها فلا يناسب الترجمة لأنه إنما أسلم بعد الهجرة بمدة ، والذى يظهر أن ذلك وقع مرتين فى صدر الإسلام ورواية ابن عباس وأبى هريرة لها من مرسل الصحابة ، وهذا هو الموافق للترجمة من جهة دخولها فى مبتدأ السيرة النبوية ، ويؤيد ذلك ما سيأتى من أن أبا لهب كان حاضراً لذلك وهو مات فى أيام بدر ، ومرة بعد ذلك حيث يمكن أن تدعى فيها فاطمة عليها السلام أو يحضر ذلك أبو هريرة أو ابن عباس .

### باب ابنُ أختِ القومِ ومولى القومِ منهم

٣٤٠٧- فاسليمانُ بنُ حرب قال نا شعبةُ عن قتادة عن أنس قال : دعا النبيُّ صلى الله عليه وآله الأَنْصارَ خاصَّةً فقال : «هل فيكم أحدٌ من غيركم؟» قالوا : لا . إلا ابنُ أختِ لنا . فقال رسولُ الله صلى الله عليه وآله عليه : «ابنُ أختِ القومِ منهم» . [٣٥٢٨]

**قوله (باب ابن أخت القوم منهم ، ومولى القوم منهم) أى فيما يرجع إلى المناظرة والتعاون ونحو ذلك ، وأما بالنسبة إلى الميراث ففيه نزاع ، كما سيأتى بسطه فى كتاب الفرائض .**

**قوله (إلا ابن أخت لنا) هو النعمان بن مقرن المزنى كما أخرجه أحمد من طريق شعبة عن معاوية ابن قررة فى حديث أنس هذا ، ووقع ذلك فى قصة أخرى كما أخرجه الطبرانى من حديث عتبة بن غزوان «إن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوماً لقريش : هل فيكم من ليس منكم؟ قالوا لا ، إلا ابن أختنا عتبة بن غزوان ، فقال : ابن أخت القوم منهم» . وله من حديث عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل بيته قال «ادخلوا على ولا يدخل على إلا قرشى ، فقال : هل معكم أحد غيركم؟ قالوا معنا ابن الأخت والمولى ، قال حليف القوم منهم ومولى القوم منهم» ، وأخرج أحمد نحوه من حديث أبى مرسى والطبرانى نحوه من حديث أبى سعيد .**

**(تفنيه) :** لم يذكر المصنف حديث «مولى القوم منهم» مع ذكره فى الترجمة ، فزعم بعضهم أنه لم يقع له حديث على شرطه فأشار إليه ، وفيه نظر لأنه قد أورده فى الفرائض من حديث أنس ولفظه «مولى القوم من أنفسهم» والمراد بالمولى هنا المعتق بفتح المثناة أو الحليف ، وأما المولى من أعلى فلا يراد هنا ، وسيأتى فى غزوة حنين بيان سبب حديث الباب ، ووقع فى حديث أبى هريرة عند البزار مضمون الترجمة وزيادة عليها بلفظ «مولى القوم منهم ، وحليف القوم منهم ، وابن أخت القوم منهم» .



باب قصة الحبش، وقول النبي صلى الله عليه: «يا بني أرفدة»

[٣٥٢٩]

٣٤٠٨ - فإيحيى بن بكير قال نا الليث عن عُقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن

أبا بكر دخل عليها وعندها جاريستان في أيام منى تغنيان وتُدْفقان وتضربان، والنبي صلى الله عليه

مغشى بثوبه، فانتهرهما أبو بكر، فكشف النبي صلى الله عليه عن وجهه فقال: «دعهما يا

[٣٥٣٠]

أبا بكر، فإنها أيام عيد». وتلك الأيام أيام منى. وقالت عائشة: رأيت النبي صلى الله عليه

يسترني وأنا أنظر إلى الحبشة وهم يلعبون في المسجد، فزجرهم فقال النبي صلى الله عليه:

«دعهن، أمنا بني أرفدة». يعني من الأمن.

قوله (باب قصة الحبش وقول النبي صلى الله عليه وسلم يا بني أرفدة) هو بفتح الهمزة وسكون

الراء وكسر الفاء اسم لجد لهم. وقيل معنى أرفدة الأمة، وقد تقدم شيء من ذلك في أبواب العيدين. والحبش

هم الحبشة يقال إنهم من ولد حبش ابن كوش بن حام بن نوح، وهم مجاورون لأهل اليمن يقطع بينهم

البحر، وقد غلبوا على اليمن قبل الإسلام وملكوها، وغزا أبرهة من ملوكهم الكعبة ومعه الفيل، وقد ذكر

ابن إسحق قصته مطولة، وأخرجها الحاكم ثم البيهقي من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس

ملخصة، وإلى هذا القدر أشار المصنف بذكرهم في مقدمة السيرة النبوية، واستدل قوم من الصوفية بحديث

الباب على جواز الرقص وسماع آلات الملاهي، وطعن فيه الجمهور باختلاف المقصدين، فإن لعب الحبشة

بجراهم كان للتمرين على الحرب فلا يحتاج به للرقص في اللهو، والله أعلم

باب من أحب أن لا يسب نسبه

[٣٥٣١]

٣٤٠٩ - فإيحيى بن أبي شيبة قال نا عبدة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: استأذن

حسن النبي صلى الله عليه في هجاء المشركين، قال: «كيف بنسبي؟»، فقال حسان: لأسلنك

منهم كما تسأل الشعرة من العجين.

وعن أبيه قال: ذهبت أسب حسان عند عائشة فقالت: لا تسبه، فإنه كان ينافح عن

رسول الله صلى الله عليه. [الحديث ٣٥٣١ - طرفاه في: ٤١٤٥، ٦١٥٠].

قوله (باب من أحب أن لا يسب نسبه) هو بضم أول يسب والمراد بالنسب الأصل وبالسب الشتم

والمراد أن لا يشتم أهل نسه.

قوله ( حدثنا عبدة ) هو ابن سليمان ، وهشام هو ابن عروة .

قوله ( استأذن حسان بن ثابت ) أى ابن المنذر بن عمرو بن حرام الأنصارى الخزرجى ، وسبب هذا الاستئذان مبين عند مسلم من طريق أبى سلمة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هجوا المشركين فإنه أشد عليهم من رشق النبل » ، فأرسل إلى ابن رواحة فقال : « هجهم » ، فهجهم فلم يرض فأرسل إلى كعب بن مالك ، ثم أرسل إلى حسان فقال : « قد آن لكم أن ترسلوا إلى هذا الأسد الضارب بذنبه ثم أدلع لسانه فجعل يحركه ثم قال : « والذي بعثك بالحق لأفرينهم بلساني فرى الأديم » ، قال لا تعجل » وروى أحمد من حديث كعب بن مالك قال « قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هجوا المشركين بالشعر » ، فإن المؤمن يجاهد بنفسه وماله » ، والذي نفس محمد بيده كأنما تنضحونهم بالنبل » ، وروى أحمد والبخاري من حديث عمار بن ياسر قال « لما هجانا المشركون قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قولوا لهم كما يقولون لكم » .

قوله ( كيف بنسبي فيهم ) أى كيف تهجو قريشاً مع اجتماعي معهم في نسب واحد ؟ وفي هذا إشارة إلى أن معظم طرق الهجوم العض بالآباء .

قوله ( لأسلنك منهم ) أى لأخلصن نسبك من نسبهم بحيث يختص الهجوم بهم دونك ، وفي رواية أبى سلمة المذكور « فقال : إئت أبا بكر فإنه أعلم قريش بأنسابها حتى يخلص لك نسبي » ، فأتاه حسان ، ثم رجع فقال : « قد محض لى نسبك » .

قوله ( كما تسل الشعرة من العجين ) أشار بذلك إلى أن الشعرة إذا أخرجت من العجين لا يتعلق بها منه شيء لنعومتها ، بخلاف ما إذا سلت من العسل مثلاً فإنها قد يعلق بها منه شيء ، وأما إذا سلت من الخبز فإنها قد تنقطع قبل أن تخلص .

قوله ( وعن أبيه ) هو موصول بالإسناد المذكور إلى عروة وليس بمعلق ، وقد أخرجه المصنف في الأدب عن محمد بن سلام عن عبدة بهذا الإسناد فقال فيه « وعن هشام عن أبيه » فذكر الزيادة ، وكذلك أخرجه في « الأدب المفرد » .

قوله ( كان ينافح ) بكسر الفاء بعدها مهملة ومعناها يدافع أو يراى ، قال الكشميهنى في رواية أبى ذر عنه : « نفحت الدابة إذا رحمت بجوافرها ، ونفحه بالسيف إذا تناوله من بعيد » ، وأصل النفع بالمهملة الضرب ، وقيل للطاء نفع كأن المعطى يضرب السائل به ، ووقع في رواية أبى سلمة المذكورة « قالت عائشة فسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لحسان : « إن روح القدس لا يزال يؤيدك ما نافحت عن الله ورسوله » ، قالت وسمعت يقول « هجهم حسان فشنى وأشنى » ، وقد تقدم في أوائل الصلاة ما يدل على أن المراد بروح القدس جبريل عليه السلام ، ويأتى الكلام على الشعر وأحكامه في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى .

## باب

مَا جَاءَ فِي أَسْمَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾

وَقَوْلِهِ: ﴿مَنْ بَعَدِيَ اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾

٣٤١٠- نا إبراهيم بن المنذر قال ني معن عن مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير [٣٥٣٢]

ابن مطعم عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «لي خمسة أسماء: أنا محمد، وأحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب».

[الحديث ٣٥٣٢- طرفه في: ٤٨٩٦].

٣٤١١- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: [٣٥٣٣]

قال رسول الله صلى الله عليه: «ألا تعجبون كيف يصرف الله عني شتم قريش ولعنهم؟ يشتمون مذمماً، ويلعنون مذمماً، وأنا محمد».

**قوله ( باب ما جاء في أسماء رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله عز وجل ﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار﴾ وقوله ﴿من بعدي اسمه أحمد﴾ )** كأنه يشير إلى أن هذين الاسمين أشهر أسمائه ، وأشهرهما محمد ، وقد تكرر في القرآن ، وأما أحمد فذكر فيه حكاية عن قول عيسى عليه السلام ، فأما محمد فن باب التفضيل للمبالغة ، وأما أحمد فن باب التفضيل ، وقيل سمي أحمد لأنه علم منقول من صفة وهي أفعّل التفضيل ومعناه أحمد الحامدين ، وسبب ذلك ما ثبت في الصحيح أنه يفتح عليه في المقام المحمود بمحمد لم يفتح بها على أحد قبله ، وقيل الأنبياء حمادون وهو أحدهم ، أي أكثرهم حمداً أو أعظمهم في صفة الحمد ، وأما محمد فهو منقول من صفة الحمد أيضا وهو بمعنى محمود وفيه معنى المبالغة ، وقد أخرج المصنف في « التاريخ الصغير » من طريق علي بن زيد قال كان أبو طالب يقول :

وشق له من اسمه ليجلسه فلو العرش محمود وهذا محمد

والحمد الذي حمد مرة بعد مرة كالممدح ، قال الأعشى :

إليك أبيت اللعن كان وجيفها إلى الماجد القرم الجواد الحمد

أي الذي حمد مرة بعد مرة ، أو الذي تكاملت فيه الخصال الحمودة ، قال عياض : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحمد قبل أن يكون محمداً كما وقع في الوجود لأن تسميته أحمد وقعت في الكتب السالفة ، وتسميته محمداً وقعت في القرآن العظيم ، وذلك أنه حمد ربه قبل أن يحمد الناس ، وكذلك في الآخرة يحمد

ربه فيشفعه فيحمده الناس . وقد خص بسورة الحمد وبلواء الحمد وبالمقام المحمود ، وشرع له الحمد بعد الأكل وبعد الشرب وبعد الدعاء وبعد القدوم من السفر ، وسميت أمته الحمداء ، فجمعت له معاني الحمد وأنواعه صلى الله عليه وسلم . وذكر فيه حديثين : أحدهما قوله « عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه » كذا وقع موصولاً عند معن بن عيسى عن مالك ، وقال الأكثر « عن مالك عن الزهري عن محمد بن جبير » مرسل ، ووافق معنا علي وصله عن مالك جويرية بن أسماء عند الإسماعيلي ومحمد بن المبارك وعبد الله بن نافع عند أبي عوانة ، وأخرجه الدارقطني في « الغرائب » عن آخرين عن مالك ، وقال : إن أكثر أصحاب مالك أرسلوه . قلت : وهو معروف الاتصال عن غير مالك ، وصله يونس بن يزيد وعقيل ومعمّر وحديثهم عند مسلم ، وشعبة وحديثه عند المصنف في التفسير ، وابن عينة عند مسلم أيضاً والترمذي كلهم عن الزهري ، ورواه عن جبير بن مطعم أيضاً ولده الآخر نافع وفي حديثه زيادة ، وعند المصنف في التاريخ ، وأخرجه أحمد وابن سعد وصححه الحاكم ، وفي الباب عن أبي موسى الأشعري عند مسلم والمصنف في التاريخ ، وعن حذيفة عند المصنف في التاريخ والترمذي وابن سعد ، وعن ابن عباس وأبي الطفيل عند ابن عدي ، ومن مرسل مجاهد عند ابن سعد ، وسأذكر ما في رواياتهم من زيادة فائدة .

قوله ( عن محمد بن جبير ) في رواية شعيب المذكورة عن الزهري « أخبرني محمد بن جبير » .

قوله ( لي خمسة أسماء ) في رواية نافع بن جبير عند ابن سعد أنه دخل على عبد الملك بن مروان فقال له : أنتحى أسماء رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كان جبير بن مطعم يعدها ؟ قال : نعم ، هي ست . فذكر الخمسة التي ذكرها محمد بن جبير وزاد الخاتم ، لكن روى البيهقي في « الدلائل » من طريق ابن أبي حفصة عن الزهري في حديث محمد بن جبير بن مطعم « وأنا العاقب » قال يعني الخاتم ، وفي حديث حذيفة « أحمد ومحمد والحاشر والمقني ونبي الرحمة » وكذا في حديث أبي موسى إلا أنه لم يذكر الحاشر ، وزعم بعضهم أن العدد ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم وإنما ذكره الراوي بالمعنى ، وفيه نظر لتصريحه في الحديث بقوله « إن لي خمسة أسماء » والذي يظهر أنه أراد أن لي خمسة أسماء أختص بها لم يسم بها أحد قبلي ، أو معظمة أو مشهورة في الأمم الماضية ، لا أنه أراد الحصر فيها . قال عياض : حمى الله هذه الأسماء أن يسمي بها أحد قبله ، وإنما تسمى بعض العرب محمداً قرب ميلاده لما سمعوا من الكهان والأخبار أن نبياً سيبعث في ذلك الزمان يسمي محمداً فرجوا أن يكونوا هم فسموا أبناءهم بذلك ، قال : وهم ستة لا سابع لهم ، كذا قال ، وقال السهيلي في « الروض » لا يعرف في العرب من تسمى محمداً قبل النبي صلى الله عليه وسلم إلا ثلاثة : محمد بن سفيان بن مجاشع ، ومحمد بن أحيدة بن الجلاح ، ومحمد بن حمران بن ربيعة . وسبق السهيلي إلى هذا القول أبو عبد الله بن خالويه في كتاب « ليس » وهو حصر مردود ، وقد جمعت أسماء من تسمى بذلك في جزء مفرد فبلغوا نحو العشرين لكن مع تكرار في بعضهم ووهم في بعض ، فيتلخص منهم خمسة عشر نفساً ، وأشهرهم محمد بن عدي بن ربيعة بن سواء بن جشم بن سعد بن زيد مناة بن تميم التميمي السعدي ، روى حديثه البغوي وابن سعد وابن شاهين وابن السكن وغيرهم من طريق العلاء بن الفضل عن أبيه عن جده عبد الملك بن أبي سوية عن أبيه عن أبي سوية عن أبيية خليفة بن عبدة المنقري قال « سألت محمد بن عدي بن ربيعة

كيف سماك أبوك في الجاهلية محمداً؟ قال سألت أبي عما سألتني فقال : خرجت رابع أربعة من بني تميم أنا أحدهم وسفيان بن مجاشع ويزيد بن عمرو بن ربيعة وأسامة بن مالك بن حبيب بن العنبر نريد ابن جفنة الغساني بالشام ، فنزلنا على غدير عند دير ، فأشرف علينا الديراني فقال لنا : إنه يبعث منكم وشيكاً نبي فسارعوا إليه ، فقلنا ما اسمه؟ قال محمد . فلما انصرفنا ولد لكل منا ولد فسماه محمداً لذلك « انتهى وقال ابن سعد » أخبرنا علي بن محمد عن مسلمة بن محارب عن قتادة بن السكن قال : كان في بني تميم محمد بن سفيان بن مجاشع ، قيل لأبيه إنه سيكون نبي في العرب اسمه محمد فسمى ابنه محمداً « فهؤلاء أربعة ليس في السياق ما يشعر بأن فيهم من له صحبة إلا محمد بن عدي . وقد قال ابن سعد لما ذكره في الصحابة : عداده في أهل الكوفة وذكر عبدان المروزي أن محمد بن أحيحة بن الجلاح أول من تسمى في الجاهلية محمداً « وكأنه تلقى ذلك من قصة تبع لما حاصر المدينة وخرج إليه أحيحة المذكور هو والخبر الذي كان عندهم يثرب فأخبره الخبر أن هذا بلد نبي يبعث يسمى محمداً فسمى ابنه محمداً . وذكر البلاذري منهم محمد بن عقبة بن أحيحة ، فلا أدري أحدهما واحد نسب مرة إلى جده أم هما اثنان . ومنهم محمد بن البراء البكري ذكره ابن حبيب ، وضبط البلاذري أباه فقال : محمد بن بر بثديد الراء ليس بعدها ألف ابن طريف بن عتارة بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة ، ولهذا نسبوه أيضاً العتاري . وغفل ابن دحية فعرفهم محمد بن عتارة وهو هو نسب لجده الأعلى . ومنهم محمد بن اليحمد الأزدي ذكره المفجع البصري في كتاب « المقعد » ومحمد بن خولي الهمداني وذكره ابن دريد . ومنهم محمد بن حرماز بن مالك اليعمرى ذكره أبو موسى في الذيل . ومنهم محمد بن حران ابن أبي حران واسمه ربيعة بن مالك الجعفي المعروف بالشويعر ذكره المرزباني فقال : هو أحد من سمي محمداً في الجاهلية ، وله قصة مع امرئ القيس . ومنهم محمد بن خزاعي بن علقمة بن حراثة السلمى من بني ذكوان ذكره ابن سعد عن علي بن محمد عن سلمة بن الفضل عن محمد بن إسماعيل قال : سمي محمد بن خزاعي طمعاً في النبوة . وذكر الطبري أن أبرهة الحبشي توجه وأمره أن يغزو بني كنانة فقتلوه فكان ذلك من أسباب قصة الفيل . وذكره محمد بن أحمد بن سليمان الهروي في كتاب « الدلائل » فيمن تسمى محمداً في الجاهلية وذكر ابن سعد لأخيه قيس بن خزاعي يذكره من أبيات يقول فيها :

فذلكم ذو النجاج منا محمد ورايته في حومة الموت تخفق  
ومنهم محمد بن عمرو بن مغفل بضم أوله وسكون المعجمة وكسر الفاء ثم لام وهو والد هبيب بموحدتين مصغر وهو على شرط المذكورين فإن لولده صحبة ومات هو في الجاهلية . ومنهم محمد بن الحارث بن حديج ابن حويص ذكره أبو حاتم السجستاني في « كتاب المعمرين » وذكر له قصة مع عمر وقال : إنه أحد من سمي في الجاهلية محمداً . ومنهم مجد الفقيمي ، ومحمد الأسيدى ، ذكرهما ابن سعد ولم ينسبهما بأكثر من ذلك ، فعرف بهذا وجه الرد على الحصر الذي ذكره السهيلي ، وكذا الذي ذكره السهيلي ، وكذا الذي ذكره القاضي ، عجب من السهيلي كيف لم يقف على ما ذكره عياض مع كونه كان قبله ، وقد تحرر لنا من أسمائهم قدر الذي ذكره القاضي مرتين بل ثلاث مرار فإنه ذكر في الستة الذين جزم بهم محمد بن مسلمة ، وهو غلط فإنه ولد بعد ميلاد النبي صلى الله عليه وسلم بمدة ففضل له خمسة وقد خلص لنا خمسة عشر والله المستعان .

**قوله ( وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر )** قيل المراد إزالة ذلك من جزيرة العرب ، وفيه نظر لأنه وقع في رواية عقيل ومعمّر « يمحو بي الله الكفرة » ويحاج بأن المراد إزالة الكفر بإزالة أهله ، وإنما قد يجزيرة العرب لأن الكفر ما انمحي من جميع البلاد ، وقيل إنه محمول على الأغلب أو أنه ينمحي بسببه أولاً فأولاً إلى أن يضمحل في زمن عيسى بن مريم فإنه يرفع الجزية ولا يقبل إلا الإسلام ، وتعقب بأن الساعة لا تقوم إلا على شرار الناس ؛ ويحاج بجواز أن يرتد بعضهم بعد موت عيسى وترسل الريح فتقبض روح كل مؤمن ومؤمنة فحينئذ فلا يبقى إلا الشرار ، وفي رواية نافع بن جبير « وأنا الماحي فإن الله يمحو به سيئات من اتبعه » وهذا يشبه أن يكون من قول الراوى .

**قوله ( وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي )** أى على أثرت أى أنه يحشر قبل الناس ، وهو موافق لقوله في الرواية الأخرى « يحشر الناس على عقبي » ويحتمل أن يكون المراد بالقدم الزمان أى وقت قيامى على قدمي بظهور علامات الحشر ، إشارة إلى أنه ليس بعده نبي ولا شريعة . واستشكل التفسير بأنه يقضى بأنه محشور فكيف يفسر به حاشر وهو اسم فاعل ، وأجيب بأن إسناد الفعل إلى الفاعل لإغماظة والإضافة تصح بأدنى ملابسة ، فلما كان لا أمة بعد أمته لأنه لا نبي بعده نسب الحشر إليه لأنه يقع عقبه ، ويحتمل أن يكون معناه أنه أول من يحشر كما جاء في الحديث الآخر « أنا أول من تنشق عنه الأرض » وقيل معنى القدم السبب ، وقيل المراد على مشاهدتي قائماً لله شاهداً على الأمم . ووقع في رواية نافع بن جبير « وأنا حاشر بعثت مع الساعة » وهو يرجح الأول .

**( تنبيه )** قوله « على عقبي » بكسر الموحدة مخففاً على الإفراد ، ول بعضهم بالنشيد على الثنية والموحدة مفتوحة .

**قوله ( وأنا العاقب )** زاد يونس بن يزيد في روايته عن الزهرى « الذي ليس بعده نبي . وقد سماه الله رعوفاً رحيماً » قال البيهقي في « الدلائل » قوله « وقد سماه الله الخ » مدرج من قول الزهرى . قلت : وهو كذلك وكأنه أشار إلى ما في آخر سورة براءة . وأما قوله « الذي ليس بعده نبي » فظاهره الإدراج أيضاً ، لكن وقع في رواية سفيان بن عيينة عند الترمذى وغيره بلفظ « الذي ليس بعدى نبي » ووقع في رواية نافع بن جبير « فإنه عقب الأنبياء » ؛ وهو محتمل للرفع والوقف . ومما وقع من أسمائه في القرآن بالاتفاق « الشاهد المبشر النذير المبين الداعي إلى الله السراج المنير » وفيه أيضاً « المذكر والرحمة والنعمة والهادى والشهيد والأمين والمزمل والمدثر » وتقدم في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص « المتوكل » ، ومن أسمائه المشهورة « المختار والمصطفى والشفيع المشفع والصادق المصدق » وغير ذلك قال ابن دحية في تصنيف له مفرد في الأسماء النبوية : قال بعضهم أسماء النبي صلى الله عليه وسلم عدد أسماء الله الحسنى تسعة وتسعون اسماً ، قال : ولو بحث عنها باحث لبلغت ثلاثمائة اسم ، وذكر في تصنيفه المذكور أماكنها من القرآن والأخبار وضبط ألفاظها وشرح معانيها واستطرد كعادته إلى فوائد كثيرة ، وغالب الأسماء التي ذكرها وصف بها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد الكثير منها على سبيل التسمية ، مثل عده اللبنة بفتح اللام وكسر الموحدة ثم الوزن في أسمائه للحديث المذكور في الباب بعده في القصر الذي من ذهب وفضة إلا موضع لبنة قال « فكنت

أنا اللبنة » كذا وقع في حديث أبي هريرة ، وفي حديث جابر « موضع اللبنة » وهو المراد . ونقل ابن العربي في شرح الترمذي عن بعض الصوفية أن لله ألف اسم ولرسوله ألف اسم ، وقيل الحكمة في الاختصار على الخمسة المذكورة في هذا الحديث أنها أشهر من غيرها موجودة في الكتب القديمة وبين الأمم السالفة . الحديث الثاني :

**قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة .**

**قوله ( عن أبي الزناد ) في رواية « حدثنا أبو الزناد » .**

**قوله ( ألا تعجبون ) في رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عند المصنف في التاريخ « يا عباد الله انظروا »** وله من طريق محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « ألم تروا كيف » والباقي سواء .

**قوله ( يشتمون مذمماً )** كان الكفار من قريش من شدة كراهتهم في النبي صلى الله عليه وسلم لا يسمونه باسمه الدال على المدح فيعدلون إلى ضده فيقولون مذمم ، وإذا ذكروه بسوء قالوا فعل الله بملهم ، ومذمم ليس هو اسمه ولا يعرف به فكان الذي يقع منهم في ذلك مصروفاً إلى غيره . قال ابن التين : استدلل بهذا الحديث من أسقط حد القذف بالتعريض وهم الأكثر خلافاً للمالك ، وأجاب وبأنه لم يقع في الحديث أنه لا شيء عليهم في ذلك بل الواقع أنهم عوقبوا على ذلك بالقتل وغيره انتهى . والتحقيق أنه لا حجة في ذلك لإثباتاً ولا نفيّاً ، والله أعلم . واستنبط منه النسائي أن من تكلم بكلام مناف لمعنى الطلاق ومطلق الفرقة وقصد به الطلاق لا يقع ، كمن قال لزوجته كلى وقصد الطلاق فإنها لا تطلق ، لأن الأكل لا يصلح أن يفسر به الطلاق بوجه من الوجوه ، كما أن مذمماً لا يمكن أن يفسر به محمد عليه أفضل الصلاة والسلام بوجه من الوجوه .

### باب خاتم النبيين

[٣٥٣٤] ٣٤١٢ - فامحمد بن سنان قال نا سليم بن حيّان قال نا سعيد بن ميناء عن جابر بن عبد الله قال : قال النبي صلى الله عليه : « مثلي ومثل الأنبياء كمثلي رجل بنى داراً فأكملها وأحسنها ، إلا موضع لبنة ، فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون ويقولون : لولا موضع اللبنة . »

[٣٥٣٥] ٣٤١٣ - فاقتيبة بن سعيد قال نا إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إن مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثلي رجل بنى بيتاً فأحسنه وأجملته ، إلا موضع لبنة من زاوية ، فجعل الناس يطوفون به ويعجبون له ويقولون : هلا وضعت هذه اللبنة ؟ قال : فأنا اللبنة ، وأنا خاتم النبيين . »

**قوله ( باب خاتم النبيين )** أي أن المراد بالخاتم في أسمائه أنه خاتم النبيين ، ولمح بما وقع في القرآن

أشار إلى ما أخرجه في التاريخ من حديث العرباض بن سارية رفعه « إلى عبد الله وخاتم النبيين وإن آدم لمنجدل في طينته » الحديث ، وأخرجه أيضاً أحمد وصححه ابن حبان والحاكم فأورد فيه حديثي أبي هريرة وجابر ومعناهما واحد وسياق أبي هريرة أتم ، ووقع في آخر حديث جابر عند الإسماعيلي من طريق عفان بن سليم بن حيان « فأنا موضع اللبنة جثت فختمت الأنبياء » .

**قوله ( مثل ومثل الأنبياء كرجل بني داراً ) قيل :** المشبه به واحد والمشبه جماعة فكيف صح التشبيه ؟ وجوابه أنه جعل الأنبياء كرجل واحد ، لأنه لا يتم ما أراد من التشبيه إلا باعتبار الكل ، وكذلك الدار لا تتم إلا بإجماع البنيان ، ويحتمل أن يكون من التشبيه التمثيل وهو أن يوجد وصف من أوصاف المشبه ويشبه بمثله من أحوال المشبه به ، فكأنه شبه الأنبياء وما بعثوا به من إرشاد الناس ببيت أسست قواعده ورفع بنيانه وبقي منه موضع به يتم صلاح ذلك البيت ، وزعم ابن العربي أن اللبنة المشار إليها كانت في أس الدار المذكورة وأنها لولا وضعها لانقضت تلك الدار ، قال : وبهذا يتم المراد من التشبيه المذكور انتهى . وهذا إن كان منقولاً فهو حسن وإلا فليس بلازم ، نعم ظاهر السياق أن تكون اللبنة في مكان يظهر عدم الكمال في الدار بفقدائها وقد وقع في رواية همام عند مسلم « إلا موضع لبنة من زاوية من زواياها » فيظهر أن المراد أنها مكحلة محسنة وإلا لاستلزم أن يكون الأمر بدونها كان ناقصاً ، وليس كذلك فإن شريعة كل نبي بالنسبة إليه كاملة ، فالمراد هنا النظر إلى الأكل بالنسبة إلى الشريعة المحمدية مع ما مضى من الشرائع الكاملة .

**قوله ( لولا موضع اللبنة )** بفتح اللام وكسر الموحدة بعدها نون وبكسر اللام وسكون الموحدة أيضاً هي القطعة من الطين تعجن وتجل وتعد للبناء ويقال لها ما لم تحرق لبنة ، فإذا أحرقت فهي آجرة . وقوله « موضع اللبنة » بالرفع على أنه مبتدأ وخبره مخوف أى لولا موضع اللبنة يوهم النقص لكان بناء الدار كاملاً ، ويحتمل أن تكون « لولا » تحضيضية وفعلها مخوف تقديره لولا أكل موضع اللبنة . ووقع في رواية همام عند أحمد « ألا وضعت ههنا لبنة فيتم بنيانك » . وفي الحديث ضرب الأمثال للتقريب للأفهام وفضل النبي صلى الله عليه وسلم على سائر النبيين ، وأن الله ختم به المرسلين ، وأكمل به شرائع الدين .

### باب وفاة النبي صلى الله عليه

٣٤١٤ - فاعبد الله بن يوسف قال نا الليث عن عقييل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير [٣٥٣٦] عن عائشة أن النبي صلى الله عليه توفي وهو ابن ثلاث وستين . وقال ابن شهاب : وأخبرني سعيد بن المسيب مثله . [الحديث ٣٥٣٦ - طرفه في : ٤٤٦٦] .

**قوله ( باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا وقعت هذه الترجمة عند أبي ذر وسقطت من رواية النسفي ولم يذكرها الإسماعيلي ، وفي ثبوتها هنا نظر فإن محلها في آخر المغازي كما سيأتي ، والذي يظهر



أن المصنف قصد بإيراد حديث عائشة هنا بيان مقدار عمر النبي صلى الله عليه وسلم فقط لا خصوص زمن وفاته وأورده في الأسماء إشارة إلى أن من جملة صفاته عند أهل الكتاب أن مدة عمره القدر الذي عاشه ، وسيأتي نقل الخلاف في مقداره في آخر المغازي إن شاء الله تعالى .

**قوله ( قال ابن شهاب : وأخبرني سعيد بن المسيب )** أى مثل ما أخبر عروة عن عائشة ، وقول ابن شهاب موصول بالإسناد المذكور ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق موسى بن عقبة عن ابن شهاب بالإسنادين معاً مفرقاً وهو من مرسل سعيد بن المسيب ، ويحتمل أن يكون سعيد أيضاً سمعه من عائشة رضى الله عنها .

### باب كُنية النبي صلى الله عليه

[٣٥٣٧] ٣٤١٥- نا حفص بن عمر قال نا شعبة عن حميد عن أنس قال : كان النبي صلى الله عليه في السوق ، فقال رجل : يا أبا القاسم ، فالتفت النبي صلى الله عليه فقال : «سموا باسمي ، ولا تكنوا بكنيتي» .

[٣٥٣٨] ٣٤١٦- نا محمد بن كثير قال أنا شعبة عن منصور عن سالم عن جابر عن النبي صلى الله عليه قال : «سموا باسمي ، ولا تكنوا بكنيتي» .

[٣٥٣٩] ٣٤١٧- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال أبو القاسم صلى الله عليه : «سموا باسمي ، ولا تكنوا بكنيتي» .

**قوله ( باب كنية النبي صلى الله عليه وسلم )** الكنية بضم الكاف وسكون النون مأخوذة من الكناية تقول : كنيته عن الأمر بكذا إذا ذكرته بغير ما يستدل به عليه صريحاً . وقد اشتهرت الكنى للعرب حتى ربما غلبت على الأسماء كأبي طالب وأبي لهب وغيرهما ، وقد يكون للواحد كنية واحدة فأكثر ، وقد يشتهر باسمه وكنيته جميعاً ، فالاسم والكنية واللقب يجمعها العلم بفتحيتين ، وتتغير بأن اللقب ما أشعر بمدح أو ذم ، والكنية ما صدرت بأب أو أم ، وما عدا ذلك فهو اسم . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يكنى أبا القاسم بولده القاسم وكان أكبر أولاده ، واختلف هل مات قبل البعثة أو بعدها ، وقد ولد له إبراهيم في المدينة من مارية ، ومضى شيء من أمره في الجنائز . وفي حديث أنس أن جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم « السلام عليك يا أبا إبراهيم » وأورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أنس وأورده مختصراً وقد مضى في البيوع بآتم منه ، وفيه أن الرجل قال له لم أعنك ، وحينئذ نهى عن التكنى بكنيته . ثانياً حديث جابر وسالم الراوى عنه هو ابن الجعد ، وأورده أيضاً مختصراً وقد مضى في الخمس بآتم منه أيضاً . وقوله في أوله « جدنا محمد بن كثير حدثنا شعبة » كذا للأكثر ، وفي رواية أبي علي بن السكن « سفيان » بدل شعبة ، ومال الجياني إلى ترجيح الأكثر فلان مسلماً أخرجه من طريق شعبة عن منصور .

ثالثها حديث أبي هريرة ، قوله « قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم » كذا وقع في هذه الطريق وهو لطيف ، وتقدم في العلم بلفظ « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وقد اختلف في جواز التكني بكنيته صلى الله عليه وسلم فالمشهور عن الشافعي المنع على ظاهر هذه الأحاديث ، وقيل يختص ذلك بزمانه ، وقيل بمن تسمى باسمه ، وسيأتي بسط ذلك وتوجيهه هذه المذاهب في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى

## باب

[٣٥٤٠] ٣٤١٨ - نا إسحاق بن إبراهيم قال أنا الفضل بن موسى عن الجعيد بن عبد الرحمن قال : رأيت السائب بن يزيد بن أربع وتسعين جلدًا مُعتدلاً فقال : قد علمت ما مُتعت به - سمعي وبصري - إلا بدعاء رسول الله صلى الله عليه . إن خالتي ذهبت بي إليه فقالت : يا رسول الله ، إن ابن أختي شاك ، فادع الله ، قال : فدعا لي .

قوله ( باب ) كذا للأكثر بغير ترجمة كأبي ذر وأبي زيد من رواية القاسمي عنه وكريمة ، وكذا للنسفي ، وجزم به الإسماعيلي ، وضمه بعضهم إلى الباب الذي قبله ولا تظهر مناسبه له ، ولا يصلح أن يكون فصلاً من الذي قبله ، بل هو طرف من الحديث الذي بعده ، ولعل هذا من تصرف الرواة ، نعم وجهه بعض شيوخنا بأنه أشار إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان ذا اسم وكنية لكن لا ينبغي أن ينادى بشيء منهما بل يقال له يا رسول الله كما خاطبته خالة السائب لما أتت به إليه ، ولا ينبغي تكلفه .

قوله ( جلدا ) بفتح الجيم وسكون اللام أى قوياً صلباً .

قوله ( ابن أربع وتسعين ) يشعر بأنه رآه سنة اثنين وتسعين ، لأنه كان له يوم مات النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين كما ثبت من حديثه ، ففيه رد لقول الواقدي إنه مات سنة إحدى وتسعين ، على أنه يمكن توجيه قوله ، وأبعد من قال مات قبل التسعين ، وقد قيل إنه مات سنة ست وتسعين وهو أشبه ، قال ابن أبي داود : هو آخر من مات من الصحابة بالمدينة ، وقال غيره بل محمود بن الربيع ، وقيل : بل محمود بن لبيد فإنه مات سنة تسع وتسعين .

## باب خاتم النبوة

[٣٥٤١] ٣٤١٩ - نا محمد بن عبيد الله قال نا حاتم عن الجعيد قال سمعت السائب بن يزيد قال : ذهبت بي خالتي إلى رسول الله صلى الله عليه فقالت : يا رسول الله ، إن ابن أختي وقع ، فمسح رأسي ، ودعا لي بالبركة ، وتوضأ فشربت من وضوئه ثم قمْتُ خلف ظهره فنظرت إلى خاتم بين كتفيه .

قال ابنُ عبيدِ اللهِ: الحَجَلَةُ: من حَجَلَ الفَرَسَ الذي بينَ عَيْنَيْهِ. وقال إبراهيمُ بن حمزة: مثل زُرَّ الحَجَلَة.

**قوله (باب خاتم النبوة)** أى صفته ، وهو الذى كان بين كَتفى النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان من علاماته التى كان أهل الكتاب يعرفونه بها ، وادعى عياض هنا أن الخاتم هو أثر شق الملكين لما بين كتفيه وتعقبه النووى فقال : هذا باطل ، لأن الشق إنما كان فى صدره وبطنه ، وكذا قال القرطبي ، وأثره إنما كان خطأ واضحاً من صدره إلى مرقا بطنه كما فى الصحيحين ، قال : ولم يثبت قط أنه بلغ بالشق حتى نفذ من وراء ظهره ، ولو ثبت للزم عليه أن يكون مستطيلاً من بين كتفيه إلى قطنته ، لأنه الذى يحاذى الصدر من سرتة إلى مرقا بطنه ، قال : فهذه غفلة من هذا الإمام ، ولعل ذلك وقع من بعض نساخ كتابه فإنه لم يسمع عليه فيما علمت ، كذا قال ، وقد وقفت على مستند القاضى وهو حديث عتبة بن عبد السلمي الذى أخرجه أحمد والطبرانى وغيرهما عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف كان بدء أمرك ؟ فذكر القصة فى ارتضاعه فى بنى سعد ، وفيه أن الملكين لما شقا صدره قال أحدهما للآخر: خطه ، فخاطه وختم عليه بخاتم النبوة انتهى . فلما ثبت أن خاتم النبوة كان بين كتفيه حمل ذلك عياض على أن الشق لما وقع فى صدره ثم خيط حتى التأم كما كان ووقع الختم بين كتفيه كان ذلك أثر الشق ، وفهم النووى وغيره منه أن قوله بين كتفيه متعلق بالشق ، وليس كذلك بل هو متعلق بأثر الختم ، ويؤيده ما وقع فى حديث شداد بن أوس عند أبى يعلى والدلائل لأبى نعيم « إن الملك لما أخرج قلبه وغسله ختم ثم أعاده عليه بخاتم فى يده من نور فامتلاً نوراً » وذلك نور النبوة والحكمة ، فيحتمل أن يكون ظهر من وراء ظهره عند كتفه الأيسر لأن القلب فى تلك الجهة . وفى حديث عائشة عند أبى داود الطيالسى والحارث بن أبى أسامة والدلائل لأبى نعيم أيضاً أن جبريل وميكائيل لما تراءيا له عند المبعث « هبط جبريل فسلقنى لحلاوة الغفا ثم شق عن قلبى فاستخرجه ثم غسله فى طست من ذهب بماء زمزم ثم أعاده مكانه ثم لأمه ثم ألقانى وختم فى ظهرى حتى وجدت مس الخاتم فى قلبى وقال : اقرأ » الحديث ، هذا مستند القاضى فيما ذكره ، وليس بباطل ، ومقتضى هذه الأحاديث أن الخاتم لم يكن موجوداً حين ولادته ، ففيه تعقيب على من زعم أنه ولد به ، وهو قول نقله أبو الفتح اليعمرى بلفظ « قيل ولد به وقيل حين وضع » نقله مغلطاً عن يحيى بن عائد ، والذى تقدم أثبت . ووقع مثله فى حديث أبى ذر عند أحمد والبيهقى فى الدلائل وفيه « وجعل خاتم النبوة بين كَتفى كما هو الآن » وفى حديث شداد بن أوس فى المغازى لابن عائد فى قصة شق صدره وهو فى بلاد بنى سعد بن بكر « وأقبل وفى يده خاتم له شعاع فوضعه بين كتفيه وتلذذ به » الحديث ، وهذا قد يؤخذ منه أن الختم وقع فى موضعين من جسده والعلم عند الله .

**قوله (حدثنا محمد بن عبيد الله)** بالتصغير ، هو أبو ثابت المدنى مشهور بكنيته ، والإسناد كله مدنيون ، وأصل شيخه حاتم بن إسماعيل كوفى .

**قوله (ذهب بنى خالتي)** لم أقف على اسمها ، وأما أمه فاسمها علبة — بضم المهملة وسكون اللام بعدها موحدة — بنت شريح أخت مخزومة بن شريح .

**قوله ( وقع )** بفتح الواو وكسر القاف بالتثنية أى وجع وزنه ومعناه ، وقد مضى فى الطهارة بلفظ وجع ، وجاء بلفظ الفعل الماضى مبنيّاً للفاعل ، والمراد أنه كان يشتكى رجله كما ثبت فى غير هذا الطريق .

**قوله ( فسح رأسى ودعألى بالبركة )** سياتى شرحه فى كتاب الأدب إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فنظرت إلى خاتم النبوة بين كتفيه )** فى حديث عبد الله بن سرجس عند مسلم أنه كان إلى جهة كتفه اليسرى .

**قوله ( قال ابن عبيد الله : الحجلة من حجل الفرس الذى بين عينيه ، وقال إبراهيم بن حمزة : مثل زر الحجلة )** قلت : هكذا وقع ، وكأنه سقط منه شيء لأنه يبعد من شيخه محمد بن عبيد الله أن يفسر الحجلة ولم يقع لها فى سياقه ذكر ، وكأنه كان فيه مثل زر الحجلة ثم فسرهما ، وكذلك وقع فى أصل النسب تضييب بين قوله « بين كتفيه » وبين قوله « قال ابن عبيد الله » وأما التعليق عن إبراهيم بن حمزة فالمراد أنه روى هذا الحديث كما رواه محمد بن عبيد الله إلا أنه خالف فى هذه الكلمة ، وسأتى الحديث عنه موصولاً بتمامه فى كتاب الطب . وقد زعم ابن التين أنها فى رواية ابن عبيد الله بضم المهملة وسكون الجيم . وفى رواية ابن حمزة بفتحها ، وحكى ابن دحية مثله وزاد فى الأول كسر المهملة مع ضمها ، وقيل : الفرق بين رواية ابن حمزة وابن عبيد الله أن رواية ابن عبيد الله بتقديم الزاى على الراء على المشهور ، ورواية ابن حمزة بالعكس بتقديم الراء على الزاى ، وهو مأخوذ من ارتز الشيء إذا دخل فى الأرض ، ومنه الرزة ، والمراد بها هنا البيضة يقال ارتزت الجرادة إذا أدخلت ذنبها فى الأرض لتبيض ، وعلى هذا فالمراد بالحجلة الطير المعروف ، وجزم السبيل بأن المراد بالحجلة هنا الكلة التى تعلق على السرير ويزين بها للعروس كالبشخانات ، والزر على هذا حقيقة لأنها تكون ذات أزرار وعرى ، واستبعد قول ابن عبيد الله بأنها من حجل الفرس الذى بين عينيه بأن التحجيل إنما يكون فى القوائم ، وأما الذى فى الوجه فهو الغرة ، وهو كما قال إلا أن منهم من يطلقه على ذلك مجازاً ، وكأنه أراد أنها قدر الزر ، وإلا فالغرة لا زر لها . وجزم الترمذى بأن المراد بالحجلة الطير المعروف وأن المراد بزرها بيضها ، ويعضده ما سأتى أنه مثل بيضة الحمامة ، وقد وردت فى صفة خاتم النبوة أحاديث متقاربة لما ذكر هنا ، منها عند مسلم عن جابر بن سمرة « كأنه بيضة حمامة » ووقع فى رواية ابن حبان من طريق سماك بن حرب « كبيضة نعامة » ونبه على أنها غلط (١) وعن عبد الله بن سرجس « نظرت خاتم النبوة جمعاً عليه خيلان » وعند ابن حبان من حديث ابن عمر « مثل البندقة من اللحم » وعند الترمذى « كبضعة ناشزة من اللحم » وعند قاسم بن ثابت من حديث قرة بن إياس « مثل السلعة » وأما ما ورد من أنها كانت كأثر محجم ، أو كالشامة السوداء أو الخضراء ، أو مكتوب عليها « محمد رسول الله » أو « سر فأنث المنصور » أو نحر ذلك ، فلم يثبت منها شيء . وقد أطنب الحافظ قطب الدين فى استيعابها فى شرح السيرة ، وتبعه مغلطاي فى « الزهر الباسم » ولم يبين شيئاً من حالها ، والحق ما ذكرته ، ولا تغتر بما وقع منها فى صحيح ابن حبان فإنه غفل حيث صحح ذلك والله أعلم . قال القرطبي : اتفقت الأحاديث الثابتة على أن خاتم النبوة كان شيئاً بارزاً أحمر عند كتفه الأيسر قلره إذا قال قدر بيضة الحمامة وإذا كبر جمع اليد والله أعلم . ووقع

في حديث عبد الله بن سرجس عند مسلم أن خاتم النبوة كان بين كتفيه عند ناغض كتفه اليسرى ، وفي حديث عباد بن عمرو عند الطبراني كأنه ركة عنز على طرف كتفه الأيسر ولكن سنده ضعيف ، قال العلماء السر في ذلك أن القلب في تلك الجهة ، وقد ورد في خبر مقطوع أن رجلا سأل ربه أن يريه موضع الشيطان فرأى الشيطان في صورة ضفدع عند ناغض كتفه الأيسر حذاء قلبه له خرطوم كالبعوضة ، أخرجه ابن عبد البر بسند قوى إلى ميمون بن مهران عن عمر بن عبد العزيز ، فذكره . وذكره أيضا صاحب « الفائق » في مصنفه في م ص ر ، وله شاهد مرفوع عن أنس عند أبي يعلى وابن عدى ولفظه « إن الشيطان واضع خطمه على قلب ابن آدم » الحديث ، وأورد ابن أبي داود في « كتاب الشريعة » من طريق عروة بن رويم « إن عيسى عليه السلام سأل ربه أن يريه موضع الشيطان من لمن آدم ، قال فإذا برأسه مثل الحية واضع رأسه على ثمرة القلب ، فإذا ذكر العبد ربه خنس ، وإذا غفل وسوس » . قلت : وسيأتي لهذا مزيد في آخر التفسير قال السهيلي : وضع خاتم النبوة عند ناغض كتفه صلى الله عليه وسلم لأنه معصوم من وسوسة الشيطان ، وذلك الموضع يدخل منه الشيطان

ب

### صِفَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

[٣٥٤٢] ٣٤٢٠ - نا أبو عاصم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن ابن أبي مليكة عن عتبة بن

الحارث قال : صلى أبو بكر العصر ثم خرج يمشي ، فرأى الحسن يلعب مع الصبيان ، فحملته على عاتقه وقال : بأبي شبيه بالنبي ، لا شبيه بعلي ، وعلي يضحك .

[الحديث ٣٥٤٢ - طرفه في : ٣٧٥٠ .]

[٣٥٤٣] ٣٤٢١ - نا أحمد بن يونس قال نا زهير قال نا إسماعيل عن أبي جحيفة قال : رأيت النبي

صلى الله عليه ، وكان الحسن يشبهه .

[الحديث ٣٥٤٣ - طرفه في : ٣٥٤٤ .]

[٣٥٤٤] ٣٤٢٢ - نا عمرو بن علي قال نا ابن فضيل قال نا إسماعيل بن أبي خالد قال سمعت

أبا جحيفة قال : رأيت النبي صلى الله عليه وكان الحسن بن علي يشبهه . قلت لأبي جحيفة : صفه لي . قال : كان أبيض قد شمط . وأمر لنا النبي صلى الله عليه بثلاثة عشر قلو صا . قال : فقُبِضَ النبي صلى الله عليه قبل أن نقبضها .

[٣٥٤٥] ٣٤٢٣ - نا عبد الله بن رجاء قال نا إسرائيل عن أبي إسحاق عن وهب أبي جحيفة السوائي

قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه ، ورأيت بياضا من تحت شفته السفلى العنقة .

[٣٥٤٦] ٣٤٢٤- نا عصامُ بن خالدٍ قال نا حريزُ بن عثمان أنه سألَ عبدَ اللَّهِ بنَ بَسرٍ صاحبَ النبيِّ صلى الله عليه قال: أَرَأَيْتَ النبيَّ صلى الله عليه كانَ شيخاً؟ قال: كانَ في عَنفَقَتِهِ شَعَرَاتٌ بيضٌ.

[٣٥٤٧] ٣٤٢٥- نا ابنُ بكيرٍ قال نا الليثُ عن خالدٍ عن سعيدِ بنِ أبي هلالٍ عن ربيعةَ بنِ أبي عبدِ الرحمنِ قال سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ يصفُ النبيَّ صلى الله عليه: كانَ رُبْعَةً مِنَ القَوْمِ، ليسَ بالطويلِ ولا بالقصيرِ، أزهرُ اللونِ، أمهقٌ ليسَ بأبيضَ ولا آدمَ، ليسَ بجعدٍ قططٌ ولا سبطٌ رَجُلٌ. أنزلَ عليه وهو ابنُ أربعينَ، فلبثَ بمكةَ عَشْرَ سَنِينَ يُنزلُ عليه، وبالمدينةَ عَشْرَ سَنِينَ، وليسَ في رأسِهِ ولحيته عَشْرُونَ شَعْرَةً بيضاءً. قال ربيعة: فرَأَيْتُ شَعْرًا مِنْ شَعْرِهِ فَإِذَا هُوَ أَحْمَرُ، فسألتُ، فقيلَ: أحمرٌ مِنَ الطَّيِّبِ.

[الحديث ٣٥٤٧- طرفاه في: ٣٥٤٨، ٥٩٠٠].

[٣٥٤٨] ٣٤٢٦- نا عبدُ اللَّهِ بنُ يوسفَ قال أنا مالكُ بن أنسٍ عن ربيعةَ بنِ أبي عبدِ الرحمنِ عن أنسٍ أنه سمعهُ يقولُ: كانَ رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه ليسَ بالطويلِ البائنِ ولا بالقصيرِ، ولا بالأبيضِ الأمهقِ ولا بالآدمِ، وليسَ بالجعدِ القططِ ولا بالسَّبَطِ. بعثَهُ اللَّهُ على رأسِ أربعينَ سَنَةً، فأقامَ بمكةَ عَشْرَ سَنِينَ وبالمدينةَ عَشْرَ سَنِينَ، وتوفاهُ اللَّهُ وليسَ في رأسِهِ ولحيته عَشْرُونَ شَعْرَةً بيضاءً.

[٣٥٤٩] ٣٤٢٧- نا أحمدُ بنُ سعيدٍ أبو عبدِ اللَّهِ قال نا إسحاقُ بن منصورٍ قال نا إبراهيمُ بن يوسفَ عن أبيهِ عن أبي إسحاقٍ: سمعتُ البراءَ يقولُ: كانَ رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه أحسنَ الناسِ وجهًا، وأحسنَهُ خَلْقًا، ليسَ بالطويلِ البائنِ ولا بالقصيرِ.

[٣٥٥٠] ٣٤٢٨- نا أبو نعيمٍ قال نا همامٌ عن قتادة: سألتُ أنسًا: هل خَضَبَ النبيُّ صلى الله عليه؟ قال: لا، إنما كانَ شَيْءٌ فِي صَدْغِيهِ.

[الحديث ٣٥٥٠- طرفاه في: ٥٨٩٤، ٥٨٩٥].

[٣٥٥١] ٣٤٢٩- نا حفصُ بنُ عمرٍ قال نا شعبةٌ عن أبي إسحاقٍ عن البراءِ كانَ النبيُّ صلى الله عليه عليه مربوعًا بعيدًا ما بينَ المنكبينِ، لَهُ شَعْرٌ يَبْلُغُ شَحْمَةَ أُذُنِهِ، رَأَيْتُهُ فِي حُلَّةٍ حُمْراءَ لَمْ أَرِ شَيْئًا قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهُ، وقالَ يوسفُ بنُ أبي إسحاقٍ عن أبيهِ: إلى منكبِهِ.

[الحديث ٣٥٥١- طرفاه في: ٥٨٤٨، ٥٩٠١].

[٣٥٥٢] ٣٤٣٠- نا أبو نعيم قال نا زهير عن أبي إسحاق قال : سئل البراء : أكان وجه النبي صلى الله عليه مثل السيف ؟ قال : لا ، بل مثل القمر .

[٣٥٥٣] ٣٤٣١- نا الحسن بن منصور أبو علي قال نا حجاج بن محمد الأعور بالمصيصة قال نا شعبة عن الحكم قال سمعت أبا جحيفة قال : خرج رسول الله صلى الله عليه بالهاجرة إلى البطحاء فتوضأ ثم صلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين وبين يديه عنزة . قال شعبة : وزاد فيه عون عن أبيه أبي جحيفة قال : كان تمر من ورائها المرأة . وقام الناس فجعلوا يأخذون يديه فيمسحون بها وجوههم ، قال : فأخذت بيده فوضعتها على وجهي ، فإذا هي أبرد من الثلج وأطيب رائحة من المسك . .

[٣٥٥٤] ٣٤٣٢- نا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال ني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : كان النبي صلى الله عليه أجود الناس ، وأجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل ، وكان جبريل يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن ، فلرسول الله صلى الله عليه أجود بالخير من الرياح المرسل .

[٣٥٥٥] ٣٤٣٣- نا يحيى قال نا عبد الرزاق قال نا ابن جريج قال أخبرني ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه دخل عليها مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال : « ألم تسمعي ما قال المدلجي لزيد وأسامه - ورأى أقدامهما - : إن هذه الأقدام من بعض » .

[الحديث ٣٥٥٥ - أطرافه في : ٣٧٣١ ، ٦٧٧٠ ، ٦٧٧١ .]

[٣٥٥٦] ٣٤٣٤- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله ابن كعب أن عبد الله بن كعب قال سمعت كعب بن مالك يحدث حين تخلف عن تبوك قال : فلما سلمت على رسول الله صلى الله عليه وهو يبرق وجهه من السرور ، وكان رسول الله صلى الله عليه إذا سر استنار وجهه حتى كأنه قطعة قمر ، وكنا نعرف ذلك منه .

[٣٥٥٧] ٣٤٣٥- نا قتيبة بن سعيد قال نا يعقوب بن عبد الرحمن عن عمرو عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « بعثت من خير قرون بني آدم قرناً فقراً حتى كنت من القرن الذي كنت منه » .

[٣٥٥٨] ٣٤٣٦- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله ابن عبد الله عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه كان يسدل شعره، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم، وكان أهل الكتاب يسدلون رؤوسهم، فكان رسول الله صلى الله عليه يحب موافقة أهل الكتاب ما لم يؤمر فيه بشيء، ثم فرق رسول الله صلى الله عليه رأسه.

[الحديث ٣٥٥٨- طرفاه في: ٣٩٤٤، ٥٩١٧].

[٣٥٥٩] ٣٤٣٧- نا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله بن عمرو قال: لم يكن النبي صلى الله عليه فاحشاً ولا متفحشاً، وكان يقول: «إن من خياركم أحسنكم أخلاقاً».

[الحديث ٣٥٥٩- أطرافه في: ٣٧٥٩، ٦٠٢٩، ٦٠٣٥].

[٣٥٦٠] ٣٤٣٨- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أنها قالت: ما خير رسول الله صلى الله عليه بين أمرين إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثماً، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه، وما انتقم رسول الله صلى الله عليه لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم الله بها.

[الحديث ٣٥٦٠- أطرافه في: ٦١٢٦، ٦٧٨٦، ٦٨٥٣].

[٣٥٦١] ٣٤٣٩- نا سليمان بن حرب قال نا حماد عن ثابت عن أنس قال: ما مسست حريراً ولا ديباجاً ألين من كف رسول الله صلى الله عليه، ولا شممت ريحاً قط -أو عرفاً قط- أطيب من ريح -أو عرف- النبي صلى الله عليه.

[٣٥٦٢] ٣٤٤٠- نا مسدد قال نا يحيى عن شعبة عن قتادة عن عبد الله بن أبي عتبة عن أبي سعيد الخدري قال: كان النبي صلى الله عليه أشد حياءً من العذراء في خدرها.

[الحديث ٣٥٦٢- طرفاه في: ٦١٠٢، ٦١١٩].

نا محمد بن بشار قال نا يحيى وابن مهدي قالنا نا شعبة مثله: وإذا كره شيئاً عرف في وجهه.

[٣٥٦٣] ٣٤٤١- نا علي بن الجعد قال أنا شعبة عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: ما عاب النبي صلى الله عليه طعاماً قط، إن اشتهاه أكله، وإلا تركه.

[الحديث ٣٥٦٣- طرفه في: ٥٤٠٩].



[٣٥٦٤] ٣٤٤٢ - نا قتيبة بن سعيد قال نا بكر بن مضر عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن عبد الله ابن مالك بن بحنة الأسدي قال : كان النبي صلى الله عليه إذا سجد فرج بين يديه حتى نرى إبطيه .

قال : وقال ابن بكير نا بكر : بياض إبطيه .

[٣٥٦٥] ٣٤٤٣ - نا عبد الأعلى بن حماد قال نا يزيد بن زريع قال نا سعيد عن قتادة أن أنسًا حدثهم أن رسول الله صلى الله عليه كان لا يرفع يديه في شيء من دُعائه إلا في الاستسقاء فإنه كان يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه . وقال أبو موسى : دعا النبي صلى الله عليه ورفع يديه ورأيت بياض إبطيه .

[٣٥٦٦] ٣٤٤٤ - نا الحسن بن الصباح قال نا محمد بن سابق قال نا مالك بن مغول قال سمعت عون بن أبي جحيفة ذكر عن أبيه قال : دُفعت إلى النبي صلى الله عليه وهو بالأبطح في قبة كان بالهاجرة ، فخرج بلال فنادى بالصلاة ، ثم دخل فأخرج فضل وضوء رسول الله صلى الله عليه فوقع الناس عليه يأخذون منه ، ثم دخل فأخرج العنزة ، وخرج رسول الله صلى الله عليه ، كأنني أنظر إلى وبيص ساقيه ، فركز العنزة ثم صلى الظهر ركعتين ، والعصر ركعتين ، يمر بين يديه الحمار والمرأة .

[٣٥٦٧] ٣٤٤٥ - نا الحسن بن الصباح البزار قال نا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه كان يحدث حديثاً لو عدّه العاد لأحصاه .  
[الحديث ٣٥٦٧ - طرفه في : ٣٥٦٨] .

[٣٥٦٨] ٣٤٤٦ - وقال الليث بن يونس عن ابن شهاب أنه قال : أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة أنها قالت : ألا يعجبك أبافلان جاء فجلس إلى جانب حجرتي يحدث عن رسول الله صلى الله عليه يسمعي ذلك ، وكنت أسبح ، فقام قبل أن أقضي سبحتي ، ولو أدركته لرددت عليه ، إن رسول الله صلى الله عليه لم يكن يسرد الحديث كسر دكم .

**قوله ( باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم )** أى خلقه وخلقه . وأورد فيه أربعة وعشرين حديثاً :

الأول حديث أبي بكر المشتمل على أن الحسن بن علي كان يشبه جده صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( عن ابن أبي مليكة )** فى رواية الإسماعيلي « أخبرني » وفى أخرى « حدثني ابن أبي مليكة » .

**قوله ( عن عقبة بن الحارث )** فى رواية الإسماعيلي « أخبرني عقبة بن الحارث » .

**قوله ( صلى أبو بكر رضي الله عنه العصر ثم خرج يمشى )** زاد الإسماعيلي في رواية « بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بليال ، وعلى يمشى إلى جانبه » .

**قوله ( بأبي )** فيه حذف تقديره أفديه بأبي ، ووقع في رواية الإسماعيلي « وارتجز فقال : وأبأبي ، شبيه بالنبي » وفي تسمية هذا رجزاً نظر ، لأنه ليس بموزون ، وكأنه أطلق على السجع رجزاً . ووقع من بعض الرواة تغيير وتصحيح رواية الأصل ، ولعلها كانت « وأبأبي وأبأبي » كما دلت عليه رواية الإسماعيلي المذكورة ، فهذا يكون من مجزوء الرجز ، لكن قوله « شبيه بالنبي » يحتاج إلى شيء قبله ، فلعله كان شخص أو أنت شبيه بالنبي أو نحو ذلك ، وأما الثالث فوزون .

**قوله ( وعلى يضحك )** في رواية الإسماعيلي « وعلى يتبسم » أى رضا بقول أبي بكر وتصديقاً له . وقد وافق أبا بكر على أن الحسن كان يشبه النبي صلى الله عليه وسلم أبو جحيفة كما سيأتي في الحديث الذي بعده ، ووقع في حديث أنس كما سيأتي في المناقب أن الحسين بن علي كان أشبههم بالنبي صلى الله عليه وسلم وسيأتي وجه التوفيق بينهما في المناقب إن شاء الله تعالى ، وأذكر فيه من شاركهما في ذلك إن شاء الله تعالى . وفي الحديث فضل أبي بكر ومحبة لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم ، وسيأتي في المناقب قوله « لقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلى أن أصل من قرأني » وفيه ترك الصبي المميز يلعب ، لأن الحسن إذ ذاك كان ابن سبع سنين ، وقد سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وحفظ عنه ، ولعبه محمول على ما يليق بمثله في ذلك الزمان من الأشياء المباحة ، بل على ما فيه تمرين وتنشيط ونحو ذلك . والله أعلم . الحديث الثاني وحديث أبي جحيفة أورده من طريقين وإسماعيل فيهما هو ابن أبي خالد ، وابن فضيل بالتصغير هو محمد .

**قوله ( كان أبيض قد شمط )** بفتح المعجمة وكسر الميم أى صار سواد شعره مخالطاً ليياضه وقد بين في الرواية التي تلى هذا أن موضع الشمط كان في العنقفة ويؤيد ذلك حديث عبد الله بن بسر المذكور بعده ، والعنقفة ما بين الذقن والشفة السفلى سواء كان عليها شعر أم لا . وتطلق على الشعر أيضاً . وعند مسلم من رواية زهير « عن أبي إسحق عن أبي جحيفة رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه منه ييضاء - وأشار إلى عنقفته - قيل مثل من أنت يومئذ ؟ قال : أبرى النبل وأريشها » .

**قوله ( وأمر لنا )** أى له ولقومه من بني سواة - بضم المهملة وتخفيف الواو والمد والهمز وآخره هاء تانيث - ابن عامر بن صعصعة ، وكان أمر لهم بذلك على سبيل جائزة الوفد .

**قوله ( قلو صاً )** بفتح القاف ، هي الأنثى من الإبل ، وقيل الشابة ، وقيل الطويلة القوائم .

**قوله ( نقبض النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن نقبضها )** فيه إشعار بأن ذلك كان قرب وفاته صلى الله عليه وسلم ، وقد شهد أبو جحيفة ومن معه من قومه حجة الوداع كما في الرواية التي بعد هذه ، فالذي يظهر أن أبا بكر وفي لهم بالوعد المذكور كما صنع بغيرهم . ثم وجدت ذلك منقولاً صريحاً ، ففي رواية الإسماعيلي من طريق محمد بن فضيل بالإسناد المذكور « فذهبنا نقبضها فأتانا موته فلم يعطونا شيئاً ، فلما قام أبو بكر قال : من كانت له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم عدة فليجيئ ، فقمت إليه فأخبرته فأمر لنا بها » وقد تقدم البحث في هذه المسألة في الهبة . الحديث الثالث حديث أبي جحيفة أيضاً .

**قوله (عن وهب أبي جحيفة)** هو اسم أبي جحيفة ، وهو مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وكان يقال له أيضاً وهب الله ووهب الخير .

**قوله (ورأيت بياضاً من تحت شفته السفلى العنقفة)** بالكسر على أنه بدل من الشفة ، وبالنصب على أنه بدل من قوله « بياضاً » ، ووقع عند الإسماعيلي من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل بهذا الإسناد « من تحت شفته السفلى مثل موضع إصبع العنقفة » وإصبع في هذه الرواية بالتثنية ، وإعراب العنقفة كالذي قبله . وفي رواية شابة بن سوار عن إسرائيل عنده « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم شابت عنقفته » . الحديث الرابع وهو من ثلاثياته .

**قوله (حدثنا عصام بن خالد)** هو أبو إسحق الحمصي الحضرمي من كبار شيوخ البخاري ، وليس له عنه في الصحيح غيره . وأما حرير فهو بفتح المهملة وتقدم قريباً أنه من صغار التابعين .

**قوله (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم)** يحتمل أن يكون « رأيت » بمعنى أخبرني ، و « النبي » بالرفع على أنه اسم كان ، والتقدير : أخبرني أكان النبي صلى الله عليه وسلم شيخاً ؟ ويحتمل أن يكون « رأيت » استفهاماً منه هل رأى النبي صلى الله عليه وسلم ؟ ويكون « النبي » بالنصب على المفعولية . وقوله « كان شيخاً » استفهام ثان حذف منه أداة الاستفهام ، ويؤيد هذا الثاني رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن حرير بن عثمان قال « رأيت عبد الله بن بسر صاحب النبي صلى الله عليه وسلم بجمص والناس يسألونه ، فدنوت منه وأنا غلام فقلت : أنت رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ، قلت : شيخ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أم شاب ؟ قال فتبسم » وفي رواية له « فقلت له : أكان النبي صلى الله عليه وسلم صبغ ؟ قال : يا ابن أخي لم يبلغ ذلك » .

**قوله (قال كان في عنقفته شعرات بيض)** في رواية الإسماعيلي « إنما كانت شعرات بيض . وأشار إلى عنقفته » وسيأتي بعد حديثين قول أنس « إنما كان شيء في صدغيه » وسيأتي وجه الجمع بينهما إن شاء الله تعالى . الحديث الخامس حديث أنس من رواية ربيعة عنه ، وهو ابن أبي عبد الرحمن فروخ الفقيه المدني المعروف بريعة الرأي ، وقد أوردته من طريقين : أحدهما من رواية خالد ، وهو ابن يزيد الجمحي المصري ، وكان من أقران الليث بن سعد لكنه مات قبله ، وقد أكثر عنه الليث .

**قوله (كان ربعة)** بفتح الراء وسكون الموحدة أي مربوعاً ، والتأنيث باعتبار النفس ، يقال رجل ربعة وامرأة ربعة ، وقد فسر في الحديث المذكور بقوله « ليس بالطويل البائن ولا بالقصير » والمراد بالطويل البائن المفرط في الطول مع اضطراب القامة ، وسيأتي في حديث البراء بعد قليل أنه قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم مربوعاً » ووقع في حديث أبي هريرة عند الذهلي في « الزهريات » بإسناد حسن « كان ربعة وهو إلى الطول أقرب » .

**قوله (أزهر اللون)** أي أبيض مشرب بحمرة ، وقد وقع ذلك صريحاً في حديث أنس من وجه آخر عند مسلم ، وعند سعيد بن منصور والطيالسي والترمذي والحاكم من حديث علي قال « كان النبي صلى

الله عليه وسلم أبيض مشرباً بياضه بحمرة « وهو عند ابن سعد أيضاً عن علي ، وعن جابر ، وعند البيهقي من طرق عن علي ، وفي « الشئائل » من حديث هند بن أبي هالة أنه أزهري اللون .

**قوله ( ليس بأبيض أمهق )** كذا في الأصول ، ووقع عند الداودي تبعاً لرواية المروزي « أمهق ليس بأبيض » واعترضه الداودي ، وقال عياض : إنه وهم ، قال : وكذلك رواية من روى أنه ليس بالأبيض ولا الآدم ليس بصواب ، كذا قال ، وليس بجيد في هذا الثاني ، لأن المراد أنه ليس بالأبيض الشديد البياض ولا بالآدم الشديد الأدمة ، وإنما يخالط بياضه الحمرة ، والعرب قد تطلق على من كان كذلك أسمر ، ولهذا جاء في حديث أنس عند أحمد والبخاري وابن منده بإسناد صحيح وصححه ابن حبان « إن النبي صلى الله عليه وسلم كان أسمر » وقد رد المحب الطبري هذه الرواية بقوله في حديث الباب من طريق مالك عن ربيعة « ولا بالأبيض الأمهق وليس بالآدم » والجمع بينهما ممكن وأخرجه البيهقي في « الدلائل » من وجه آخر عن أنس فذكر الصفة النبوية قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أبيض بياضه إلى السمرة » وفي حديث يزيد الرقاشي عن ابن عباس في صفة النبي صلى الله عليه وسلم « رجل بين رجلين جسمه ولحمه أحمر » وفي لفظ « أسمر إلى البياض » أخرجه أحمد وسنده حسن ، وتبين من مجموع الروايات أن المراد بالسمرة الحمرة التي تخالط البياض ، وأن المراد بالبياض المثبت ما يخالطه الحمرة ، والمنفي ما لا يخالطه ، وهو الذي تكره العرب لونه وتسميه أمهق ، وبهذا تبين أن رواية المروزي « أمهق ليس بأبيض » مقلوبة والله أعلم ، على أنه يمكن توجيهها بأن المراد بالأمهق الأخضر اللون الذي ليس بياضه في الغاية ولا سمرة ولا حمرة ، فقد نقل عن ربيعة أن المهق خضرة الماء ، فهذا التوجيه يتم على تقدير ثبوت الرواية ، وقد تقدم في حديث أبي جحيفة إطلاق كونه أبيض ، وكذا في حديث أبي الطفيل عند مسلم ، وفي رواية عند الطبراني « ما أنسى شدة بياض وجهه مع شدة سواد شعره » وكذا في شعر أبي طالب المتقدم في الاستسقاء « وأبيض يستسقي الغمام بوجهه » وفي حديث سراقه عند ابن إسحق « فجعلت أنظر إلى ساقه كأنها جمار » ولأحمد من حديث محرش الكعبي في عمرة الجعرانة أنه قال « فنظرت إلى ظهره كأنه سبيكة فضة » وعن سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة يصف النبي صلى الله عليه وسلم فقال « كان شديد البياض » أخرجه يعقوب بن سفيان والبخاري بإسناد قوي ، والجمع بينهما بما تقدم . وقال البيهقي : يقال إن المشرب منه حمرة وإلى السمرة ما ضحى منه للشمس والريح ، وأما ما تحت الثياب فهو الأبيض الأزهر . قلت : وهذا ذكره ابن أبي خيثمة عقب حديث عائشة في صفته صلى الله عليه وسلم بأبسط من هذا وزاد « وأونه الذي لا يشك فيه الأبيض الأزهر » وأما ما وقع في « زيادات عبد الله بن أحمد في المسند » من طريق علي « أبيض مشرب شديد الوضح » فهو مخالف لحديث أنس « ليس بالأمهق » وهو أصح ، ويمكن الجمع بحمل ما في رواية علي على ما تحت الثياب مما لا يلاق الشمس ، والله أعلم .

**قوله ( ليس بجعد قطط ولا بسط )** بفتح أوله وكسر الموحدة ، والجعودة في الشعر أن لا يتكسر ولا يسترسل والسبوطة ضده ، فكأنه أراد أنه وسط بينهما . ووقع في حديث علي عند الترمذي وابن أبي خيثمة « ولم يكن بالجعد القطط ، ولا بالسبط » كان جعداً رجلاً « وقوله رجل بكسر الجيم — ومنهم من يسكنها —

أى متسرح ، وهو مرفوع على الاستئناف « أى هو رجل . ووقع عند الأصيلي بالخفض وهو وهم لأنه يصير معطوفاً على المنى ، وقد وجه على أنه خفضه على المجاورة ، وفي بعض الروايات بفتح اللام وتشديد الجيم على أنه فعل ماض .

**قوله ( أنزل عليه )** في رواية مالك « بعثه الله » .

**قوله ( وهو ابن أربعين )** في رواية مالك « على رأس أربعين » وهذا إنما يتم على القول بأنه بعث في الشهر الذي ولد فيه ، والمشهور عند الجمهور أنه ولد في شهر ربيع الأول وأنه بعث في شهر رمضان ، فعلى هذا يكون له حين بعث أربعون سنة ونصف أو تسع وثلاثون ونصف ، فن قال أربعين ألغى الكسر أو جبر ، لكن قال المسعودي وابن عبد البر : إنه بعث في شهر ربيع الأول ، فعلى هذا يكون له أربعون سنة سواء . وقال بعضهم : بعث وله أربعون سنة وعشرة أيام ، وعند الجعابي أربعون سنة وعشرون يوماً ، وعن الزبير بن بكار أنه ولد في شهر رمضان وهو شاذ ، فإن كان محفوظاً وضم إلى المشهور أن المبعث في رمضان فيصح أنه بعث عند إكمال الأربعين أيضاً . وأبعد منه قول من قال : بعث في رمضان وهو ابن أربعين سنة وشهرين ، فإنه يقتضى أنه ولد في شهر رجب ، ولم أر من صرح به . ثم رأيت كذلك مصرحاً به في « تاريخ أبي عبد الرحمن العتقي » وعزاه للحسين بن علي وزاد « لسبع وعشرين من رجب » وهو شاذ . ومن الشاذ أيضاً ما رواه الحاكم من طريق يحيى بن سعيد بن المسيب قال « أنزل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث وأربعين » وهو قول الواقدي ، وتبعه البلاذري وابن أبي عاصم ، وفي « تاريخ يعقوب بن سفيان » وغيره عن مكحول أنه بعث بعد ثنتين وأربعين .

**قوله ( فلبث بمكة عشر سنين ينزل عليه )** مقتضى هذا أنه عاش ستين سنة ، وأخرج مسلم من وجه آخر عن أنس « أنه صلى الله عليه وسلم عاش ثلاثاً وستين » وهو موافق لحديث عائشة الماضى قريباً وبه قال الجمهور ، وقال الإسماعيلي : لا بد أن يكون الصحيح أحدهما ، وجمع غيره بإلغاء الكسر ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الموضع في الوفاة آخر المغازي إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء )** أى بل دون ذلك ، ولابن أبي خيثمة من طريق أبي بكر بن عياش « قلت لربيعة : جالست أنساً ؟ قال : نعم ، وسمعت يقول : شاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين شية ههنا يعنى العنفة » ولا يحقق بن راهويه وابن حبان والبيهقي من حديث ابن عمر « كان شيب رسول الله صلى الله عليه وسلم نحواً من عشرين شعرة بيضاء في مقدمه » وقد اقتضى حديث عبد الله بن بسر أن شيبه كان لا يزيد على عشر شعرات لإيراده بصيغة جمع القلة ، لكن خص ذلك بعنفقته ، فيحمل الزائد على ذلك في صدغيه كما في حديث البراء ، لكن وقع عند ابن سعد بإسناد صحيح عن حميد عن أنس في أثناء حديث قال « ولم يبلغ ما في لحيته من الشيب عشرين شعره . قال حميد : وأوماً إلى عنفقته سبع عشرة » وقد روى ابن سعد أيضاً بإسناد صحيح عن ثابت عن أنس قال « ما كان في رأس النبي صلى الله عليه وسلم ولحيته إلا سبع عشرة أو ثمان عشرة » ولابن أبي خيثمة من حديث حميد عن أنس « لم يكن في لحية رسول الله

صلى الله عليه وسلم عشرون شعرة بيضاء . قال حميد : كن سبع عشرة « وفي مسند عبد بن حميد من طريق حماد عن ثابت عن أنس « ما عددت في رأسه ولحيته إلا أربع عشرة شعرة » وعند ابن ماجه عن وجه آخر عن أنس « إلا سبع عشرة أو عشرين شعرة » وروى الحاكم في « المستدرک » من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن أنس قال « لو عددت ما أقبل على من شبيه في رأسه ولحيته ما كنت أزيدهن على إحدى عشرة شبة » وفي حديث الهيثم بن زهير عند (١) « ثلاثون عدداً » .

**قوله ( قال ربيعة )** هو موصول بالإسناد المذكور .

**قوله ( فرأيت شعراً من شعره فإذا هو أحر ، فسألت فقيل : أحر من الطيب )** لم أعرف المسئول الحبيب بذلك ، إلا أن في رواية ابن عقيل المذكورة من قبل أن عمر بن عبد العزيز قال لأنس : هل خضب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فلأن رأيت شعراً من شعره قد لون ، فقال : إنما هذا الذي لون من الطيب الذي كان يطيب به شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهر الذي غير لونه « فيحتمل أن يكون ربيعة سأل أنساً عن ذلك فأجابته . ووقع في « رجال مالك » للدارقطني وهو في « غرائب مالك » له عن أبي هريرة قال « لما مات النبي صلى الله عليه وسلم خضب من كان عنده شيء من شعره ليكون أبقى لها » . قلت : فإن ثبت هذا استقام إنكار أنس ، ويقبل ما أثبتته سواه التأريل ، وستأتي الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . الحديث السادس حديث البراء .

**قوله ( حدثنا إبراهيم بن يوسف )** أي ابن إسحق بن أبي إسحق السبيعي .

**قوله ( وأحسنه خلقاً )** بفتح المعجمة للأكثر ، وضبطه ابن التين بضم أوله واستشد بقوله تعالى ﴿ وإنك لعلى خلق عظيم ﴾ ووقع في رواية الإسماعيلي بالشك « وأحسنه خلقاً أو خلقاً » ويؤيده قوله قبله « أحسن الناس وجهاً » فإن فيه إشارة إلى الحسن الحسي ، فيكون في الثاني إشارة إلى الحسن المعنوي . وقد وقع في حديث أنس الذي يتعلق بفارس أبي طلحة الذي قال فيه « إن وجدناه لبحراً » وهو عنده في مواضع منها أن في أوله في باب الشجاعة في الحرب « كان أحسن الناس وأشجع الناس وأجود الناس » فجمع صفات القوى الثلاث العقلية والغضبية والشهوانية ، فالشجاعة تدل على الغضبية ، والجود يدل على الشهوية ، والحسن تابع لاعتدال المزاج المستتبع لصفاء النفس الذي به جودة القرينة الدال على العقل ، فوصف بالأحسنية في الجميع . ومضى في الجهاد والخمس حديث جبير بن مطعم أنه صلى الله عليه وسلم قال « ثم لا تجلدوني بخيلاً ولا كذباً ولا جباناً » فأشار بعدم الجبن إلى كمال القوة الغضبية وهي الشجاعة ، وبعدم الكذب إلى كمال القوة العقلية وهي الحكمة ، وبعدم البخل إلى كمال القوة الشهوانية وهو الجود .

**قوله ( ليس بالطويل البائن ولا بالقصير )** تقدم في حديث ربيعة عن أنس أنه كان ربيعة ، ووقع في حديث عائشة عند ابن أبي خيثمة « لم يكن أحد يماشيه من الناس ينسب إلى الطول إلا طاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولربما اكتنفه الرجلان الطويلان فيطولها ، فإذا فارقه نسباً إلى الطول ، ونسب رسول الله

صلى الله عليه وسلم إلى الربة « وقوله « البائن » بالوحدة اسم فاعل من بان أى ظهر على غيره أو فارق من سواه الحديث السابع حديث قتادة « سألت أنساً : هل خضب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : إنما كان شئ في صدغيه « الصدغ بضم المهملة وإسكان الدال بعدها معجمة ما بين الأذن والعين ، ويقال ذلك أيضاً للشعر المتدلى من الرأس في ذلك المكان ، وهذا مغاير للحديث السابق أن الشعر الأبيض كان في عنقه ، ووجه الجمع ما وقع عند مسلم من طريق سعيد عن قتادة عن أنس قال « لم يخضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما كان البياض في عنقه وفي الصدغين ، وفي الرأس نبذ « أى متفرق ، وعرف من مجموع ذلك أن الذى شاب من عنقه أكثر مما شاب من غيرها ، ومراد أنس أنه لم يكن في شعره ما يحتاج إلى الخضاب ، وقد صرح بذلك في رواية محمد بن سيرين قال « سألت أنس بن مالك : أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم خضب ؟ قال : لم يبلغ الخضاب « ولمسلم من طريق حماد عن ثابت عن أنس « لو شئت أن أعد شمطات كن في رأسه لفعلت « زاد ابن سعد والحاكم « ما شأنه بالشيب « ولمسلم من حديث جابر بن سمرة فقد شمط مقدم رأسه ولحيته ، وكان إذا ادهن لم يتبين ، فإذا لم يدهن تبين « وأما ما رواه الحاكم وأصحاب السنن من حديث أبي رزمة قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وعليه بردان أخضران ، وله شعر قد علاه الشيب ، وشبهه أحمر مخضوب بالخناء « فهو موافق لقول ابن عمر « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخضب بالصفرة « وقد تقدم في الحج وغيره ، والجمع بينه وبين حديث أنس أن يحمل نفي أنس على غلبة الشيب حتى يحتاج إلى خضابه ولم يتفق أنه رآه وهو مخضب ، ويحمل حديث من أثبت الخضب على أنه فعله لإرادة بيان الجواز ولم يواظب عليه . وأما ما تقدم عن أنس أخرجه الحاكم من حديث عائشة قالت « ما شأنه الله ببيضاء « فمحمول على أن تلك الشعرات البيض لم يتغير بها شئ من حسنه صلى الله عليه وسلم ، وقد أنكر أحمد إنكار أنس أنه خضب ، وذكر حديث ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يخضب بالصفرة وهو في الصحيح ، ووافق مالك أنساً في إنكار الخضاب وتأول ما ورد في ذلك . الحديث الثامن حديث البراء .

**قوله ( بعيد ما بين المنكبين )** أى عريض أعلى الظهر ، ووقع في حديث أبي هريرة عند ابن سعد « رجب الصدر » .

**قوله ( له شعر يبلغ شحمة أذنه )** في رواية الكشميهني « أذنيه » بالثنية . وفي رواية الإسماعيلي « تكاد جمته تصيب شحمة أذنيه » .

**قوله ( وقال يوسف بن أبي إسحق )** هو يوسف بن إسحق بن أبي إسحق نسبه إلى جده .

**قوله ( إلى منكبيه )** أى زاد في روايته عن جده أبي إسحق عن البراء في هذا الحديث له شعر يبلغ شحمة أذنيه إلى منكبيه ، وطريق يوسف هذه أوردها المصنف قبل هذا بحديث لكنه اختصرها ، قال ابن التين تبعاً للداودي : قوله « يبلغ شحمة أذنيه » مغاير لقوله « إلى منكبيه » وأجيب بأن المراد أن معظم شعره كان عند شحمة أذنه ، وما استرسل منه متصل إلى المنكب . أو يحمل على حالتين . وقد وقع نظير ذلك في حديث أنس عند مسلم من رواية قتادة عنه أن شعره « كان بين نأذيه وعاتقه » وفي حديث حميد عنه « إلى أنصاف

أذنيه « ومثله عند الترمذی من رواية ثابت عنه ، وعند ابن سعد من رواية حماد عن ثابت عنه « لا يجاوز شعره أذنيه » وهو محمول على ما قدمته ، أو على أحوال متغايرة . وروى أبو داود من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « كان شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فوق الوفرة ودون الجمة » وفي حديث هند بن أبی هالة في صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الترمذی وغيره « فلا يجاوز شعره شحمة أذنيه إذا هو وفرة » أى جعله وفرة ، فهذا القيد يؤيد الجمع المتقدم . وروى أبو داود والترمذی من حديث أم هانئ قالت « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وله أربع غدائر » ورجاله ثقات . الحديث التاسع حديث البراء أيضاً .

قوله ( حدثنا زهير ) هو ابن معاوية وأبو إسحق هو السبيعي .

قوله ( سئل البراء ) في رواية الإسماعيلي من طريق أحمد بن يونس عن زهير « حدثنا أبو إسحق عن البراء قال له رجل » .

قوله ( مثل السيف ؟ قال : لا بل مثل القمر ) كأن السائل أراد أنه مثل السيف في الطول ، فرد عليه البراء فقال « بل مثل القمر » أى في التدوير ، ويحتمل أن يكون أراد مثل السيف في اللمعان والصبال ؟ فقال : بل فوق ذلك ، وعدل إلى القمر لجمعه الصفتين من التدوير واللمعان : ووقع في رواية زهير المذكورة « أكان وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم حديداً مثل السيف » ؟ وهو يؤيد الأول . وقد أخرج مسلم من حديث جابر بن سمرة « إن رجلاً قال له : أكان وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل السيف ؟ قال : لا بل مثل الشمس والقمر مستديرًا » وإنما قال « مستديرًا » للتنبيه على أنه جمع الصفتين ، لأن قوله « مثل السيف » يحتمل أن يريد به الطول أو اللمعان ، فردّه المشوّل ردّاً بليغاً . ولما جرى التعارف في أن التشبيه بالشمس إنما يراد به غالباً الإشراق ، والتشبيه بالقمر إنما يراد به الملاحظة دون غيرهما ، أتى بقوله « وكان مستديرًا » إشارة إلى أنه أراد التشبيه بالصفتين معا : الحسن والاستدارة . ولأحمد وابن سعد وابن حبان عن أبي هريرة « ما رأيت شيئاً أحسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كأن الشمس تجري في جبهته » قال الطيبي : شبه جريان الشمس في فلكها بجريان الحسن في وجهه صلى الله عليه وسلم ، وفيه عكس التشبيه للمبالغة ، قال : ويحتمل أن يكون من باب تناهي التشبيه جعل وجهه مقراً ومكاناً للشمس . وروى يعقوب ابن سفيان في تاريخه من طريق يونس بن أبي يعفور عن أبي إسحق السبيعي عن امرأة من همدان قالت « حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت لها : شبيه . قالت : كالقمر ليلة البدر ، لم أر قبله ولا بعده مثله » وفي حديث الربيع بنت معوذ « لو رأيته لرأيت الشمس طالعة » أخرجه الطبراني والدارمي ، وفي حديث يزيد الرقاشي المتقدم قريباً عن ابن عباس « جميل دوائر الوجه ، قد ملأت لحيته من هذه إلى هذه حتى كادت تملأ نحره » وروى الذهلي في « الزهريات » من حديث أبي هريرة في صفته صلى الله عليه وسلم « كان أسيل الخدين ، شديد سواد الشعر ، أكحل العينين ، أهدب الأشفار » الحديث . وكان قوله « أسيل الخدين » هو الحامل على من سأل : أكان وجهه مثل السيف ؟ ووقع في حديث علي عند أبي عبيد في الغريب « وكان في



وجهه تدوير « قال أبو عبيد في شرحه : يريد أنه لم يكن في غاية من التدوير بل كان فيه سهرة ، وهي أحلى عند العرب . الحديث العاشر .

قوله ( حدثنا الحسن بن منصور البغدادي ) هو أبو علي البغدادي الشطوي بفتح المعجمة ثم المهملة لم يخرج عنه البخاري سوى هذا الموضع .

قوله ( قال شعبة ) هو متصل بالإسناد المذكور .

قوله ( وزاد فيه عون عن أبيه أبي جحيفة ) سيأتي هذا الحديث بزيادته من وجه آخر في آخر الباب وقد تقدم ما يتعلق بذلك في أوائل الصلاة .

قوله ( فإذا هي أبرد من الثلج وأطيب رائحة من المسك ) وقع مثله في حديث جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه عند الطبراني بإسناد قوى ، وفي حديث جابر بن سمرة عند مسلم في أثناء حديث قال « فمسح صبرى فوجدت ليده برداً - أو ريحاً - كأنما أخرجها من جونة عطار » وفي حديث وائل بن حجر عند الطبراني والبيهقي « لقد كنت أصافح رسول الله صلى الله عليه وسلم - أو يمس جلدي جلده - فأتعرفه بعد في يدي وإنه لأطيب رائحة من المسك » وفي حديثه عند أحمد « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدلو من ماء ، فشرب منه ثم مج في الدار ثم في البئر ففاح منه مثل ريح المسك » وروى مسلم حديث أنس في جمع أم سليم عرقه صلى الله عليه وسلم وجعلها إياه في الطيب ، وفي بعض طرقه « وهو أطيّب الطيب » . وأخرج أبو يعلى والطبراني من حديث أبي هريرة في قصة الذي استعان به صلى الله عليه وسلم على تجهيز ابنته « فلم يكن عنده شيء ، فاستدعى بقارورة فسلت له فيها من عرقه وقال له : مرها فلتطيب به ، فكانت إذا تطيبت به شم أهل المدينة رائحة ذلك الطيب فسموا بيت المطيبين » وروى أبو يعلى والبخاري بإسناد صحيح عن أنس « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا مر في طريق من طرق المدينة وجد منه رائحة المسك ، فيقال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم » . الحديث الحادي عشر حديث ابن عباس « كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس » تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام ، والغرض منه وصفه عليه الصلاة والسلام بالجلود . الحديث الثاني عشر حديث عائشة في قصة القائف ، وسيأتي شرحه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى . والغرض منه هنا قولها « تبرق أسارير وجهه » والأسارير جمع أسرار وهي جمع سر وهي الخطوط التي تكون في الجبهة . الحديث الثالث عشر حديث كعب بن مالك وهو طرف من قصة توبته ، وسيأتي بطوله في المغازي مستوفى شرحه إن شاء الله تعالى .

قوله ( استنار وجهه كأنه قطعة قمر ) أي الموضع الذي يبين فيه السرور ، وهو جبينه ، فإذ ذلك قال « قطعة قمر » ولعله كان حينئذ ملهاً ، ويحتمل أن يكون يريد بقوله قطعة قمر القمر نفسه . ووقع في حديث جابر بن مطعم عند الطبراني « إلتفت إلينا النبي صلى الله عليه وسلم بوجهه مثل شقة القمر » فهذا محمول على صفته عند الالتفات ، وقد أخرج الطبراني حديث كعب بن مالك من طرق في بعضها « كأنه دارة قمر » . الحديث الرابع عشر حديث أبي هريرة .

**قوله ( عن عمرو )** هو ابن أبي عمرو مولى المطلب ، واسم أبي عمرو ميسرة .

**قوله ( بعثت من خير قرون بنى آدم قرناً فقرناً )** القرن الطبقة من الناس المجتمعين في عصر واحد ، ومنهم من حده بمائة سنة وقيل بسبعين ، وقيل بغير ذلك . فحكى الحرابي الاختلاف فيه من عشرة إلى مائة وعشرين ، ثم تعقب الجميع وقال : الذي أراه أن القرن كل أمة هالكت حتى لم يبق منها أحد . وقوله « قرناً » بالنصب حال للتفصيل .

**قوله ( حتى كنت من القرن الذي كنت منه )** في رواية الإسماعيلي « حتى بعثت من القرن الذي كنت فيه » وسأقي في أول مناقب الصحابة حديث عمران بن حصين « خير الناس قرني » والكلام عليه مستوفى إن شاء الله تعالى . الحديث الخامس عشر حديث ابن عباس .

**قوله ( عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة )** هذا هو المشهور عن ابن شهاب ، وعنه فيه إسناد آخر أخرجه الحاكم من طريق مالك عن زياد بن سعد عن أنس « سدل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ما شاء الله ، ثم فرق بعد » وأخرجه أيضاً أحمد وقال : تفرد به حماد بن خالد عن مالك وأخطأ فيه ، والصواب عن عبيد الله بن عبد الله . وقال ابن عبد البر : الصواب عن مالك فيه عن الزهري مرسل كما في الموطأ .

**قوله ( يسدل شعره )** بفتح أوله وسكون المهملة وكسر الدال ، ويجوز ضمها ، أي يترك شعر ناصيته على جبهته . قال النروي : قال العلماء المراد إرساله على الجبين وإتخاذ كالكفة ، أي بضم القاف بعدها مهملة . قوله « ثم فرق بعد » بفتح الفاء والراء أي ألقى شعر رأسه إلى جانبي رأسه فلم يترك منه شيئاً على جبهته ، ويفرقون بضم الراء وبكسرهما وقد روى ابن إسحق عن محمد بن جعفر عن عروة عن عائشة قالت « أنا فرقت لرسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه » أي شعر رأسه عن يافوخه ، ومن طريقه أخرجه أبو داود وفي حديث هند بن أبي هالة في صفة النبي صلى الله عليه وسلم أنه « إن انفركت عقيقته — أي شعر رأسه الذي على ناصيته — فرق وإلا فلا يجاوز شعره شحمة أذنه » قال ابن قتيبة في غريبه : العقيقة شعر رأس الصبي قبل أن يخلق ، وقد يطلق عايه بعد الخلق مجازاً . وقوله « كان لا يفرق شعره إلا إذا انفرك » محمول على ما كان أو لا لما بينه حديث ابن عباس .

**قوله ( وكان يحب موافقة أهل الكتاب )** أي حيث كان عباد الأوثان كثيرين .

**قوله ( فيما لم يؤمر فيه بشيء )** أي فيما لم يخالف شرعه لأن أهل الكتاب في زمانه كانوا متمسكين ببقايا من شرائع الرسل فكانت موافقتهم أحب إليه من موافقة عباد الأوثان ، فلما أسلم غالب عباد الأوثان أحب صلى الله عليه وسلم حينئذ مخالفة أهل الكتاب . واستدل به على أن شرع ما قبلنا شرع لنا ما لم يبيح في شرعنا ما يخالفه ، وتعقب بأنه عبر بالحجة ، ولو كان كذلك لعبر بالوجوب . وعلى التسليم ففي نفس الحديث أنه رجع عن ذلك آخرأ والله أعلم . الحديث السادس عشر حديث عبد الله بن عمرو أي ابن العاص .

**قوله ( عن أبي حمزة )** هو السكري ، والإسناد كله كوفيون سوى طرفيه وقد دخلها .

**قوله ( عن عبد الله بن عمرو )** أي ابن العاص ، وفي رواية مسلم عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير

عن الأعمش بسنده « دخلنا على عبد الله بن عمرو حين قدم مع مدوية الكوفة فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال . »

**قوله ( فاحشاً ولا متفحشاً )** أى ناطقاً بالفحش ، وهو الزيادة على الحد في الكلام السيئ ، والمتفحش المتكلف لذلك أى لم يكن له الفحش خلقاً ولا مكتسباً ، ووقع عند الترمذى من طريق أبي عبد الله الجليلي قال « سألت عائشة عن خلق النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : لم يكن فاحشاً ولا متفحشاً ، ولا تنخاباً في الأسواق ، ولا يجزى بالسيئة السيئة ، ولكن يعفو ويصفح » وتقدمت هذه الزيادة في حديث عبد الله بن عمرو من وجه آخر بآتم من هذا السياق ، ويأتى في تفسير سورة الفتح ، وقد روى المصنف في الأدب من حديث أنس « لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم سباباً ولا فحاشاً ولا لعاناً ، كان يقول لأحدنا عند المعتبة : ماله تربت جبينه » ولأحمد من حديث أنس « إن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يواجه أحداً في وجهه بشيء يكرهه » ولأبي داود من حديث عائشة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بلغه عن الرجل الشيء لم يقل : ما بال فلان يقول ؟ ولكن يقول : ما بال أقوام يقولونه . »

**قوله ( وكان يقول )** أى النبي صلى الله عليه وسلم . ووقع في رواية مسلم « قال وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . »

**قوله ( إن من خياركم أحسنكم أخلاقاً )** في رواية مسلم « أحاسنكم » وحسن الخلق : اختيار الفضائل وترك الرذائل . وقد أخرج أحمد من حديث أبي هريرة رفعه « إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق » وأخرجه البزار من هذا الوجه بلفظ « مكارم » بدل « صالح » وأخرج الطبراني في الأوسط بإسناد حسن عن صفية بنت حيي قالت « ما رأيت أحداً أحسن خلقاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم » وعند مسلم من حديث عائشة « كان خلقه القرآن ، يغضب لغضبه ويرضى لرضاه » . الحديث السابع عشر حديث عائشة .

**قوله ( بين أمرين )** أى من أمور الدنيا ، يدل عليه قوله « ما لم يكن إنما » لأن أمور الدين لا إثم فيها ، وأبهم فاعل « خير » ليكون أعم من أن يكون من قبل الله أو من قبل المخلوقين ، وقوله « إلا أخذ أسرها أى أسهلها . وقوله « ما لم يكن إنما » أى ما لم يكن الأسهل مقتضياً للإثم فإنه حينئذ يختار الأشد . وفي حديث أنس عند الطبراني في الأوسط « إلا اختار أسرها ما لم يكن لله فيه خط » ووقع التخيير بين ما فيه إثم وما لا إثم فيه من قبل المخلوقين واضح ، وأما من قبل الله ففيه إشكال لأن التخيير إنما يكون بين جائزين ، لكن إذا حملناه على ما يفرض إلى الإثم أمكن ذلك بأن يخيره بين أن يفتح عليه من كنز الأرض ما يخشى من الاشتغال به أن لا يتفرغ للعبادة مثلاً وبين أن لا يؤتبه من الدنيا إلا الكفاف فيختار الكفاف وإن كانت السعة أسهل منه ، والإثم على هذا أمر نسى لا يراد منه معنى الخطيئة لثبوت العصمة له .

**قوله ( وما انتقم لنفسه )** أى خاصة ، فلا يرد أمره بقتل عقبة بن أبي معيط وعبد الله بن خططل وغيرهما ممن كان يؤذيه لأنهم كانوا مع ذلك ينتهكون حرمة الله ، وقيل لا ينتقم إذا أرادت أنه لا ينتقم إذا أؤذى في غير السبب الذي يخرج إلى الكفر ، كما عفا عن الأعرابي الذي جفا في رفع صوته عليه ، وعن الآخر الذي جيز برذائه

حتى أثر في كتفه ، وحمل الداودي عدم الانتقام على ما يختص بالمال ، قال : وأما العرض فقد اقتصر ممن نال منه ، قال : واقتصر ممن لدّه في مرضه بعد نهيّه عن ذلك بأن أمر بلدهم مع أنهم كانوا في ذلك تأولوا أنه إنما نهاهم عن عادة البشرية من كراهة النفس الدواء ، كذا قال ، وقد أخرج الحاكم هذا الحديث من طريق معمر عن الزهري بهذا الإسناد مطولاً وأوله « ما لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلماً بذكر - أى بصريح اسمه - ولا ضرب بيده شيئاً قط إلا أن يضرب بها في سبيل الله ، ولا سئل في شيء قط فتنعه إلا أن يسأل مأثماً ، ولا انتقم لنفسه من شيء إلا أن تنتهك حرمة الله فيكون لله ينتقم » الحديث . وهذا السياق سوى صدر الحديث عند مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه به ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » من حديث أنس وفيه « وما انتقم لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله ، فإن انتهكت حرمة الله كان أشد الناس غضباً لله » وفي الحديث الحث على ترك الأخذ بالشيء لعسر ، والاقتناع باليسر ، وترك الإلحاح فيما لا يضطر إليه . ويؤخذ من ذلك الندب إلى الأخذ بالرخص ما لم يظهر الخطأ ، والحث على العفو إلا في حقوق الله تعالى ، والندب إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومحل ذلك ما لم يفرض إلى ما هو أشد منه . وفيه ترك الحكم للنفس وإن كان الحاكم متمكناً من ذلك بحيث يؤمن منه الخيف على المحكوم عليه ، لكن لحسم المادة والله أعلم . الحديث الثامن عشر حديث أنس أخرجه من طريق حماد بن زيد ، وأخرجه مسلم بمعناه من رواية سليمان بن المغيرة عن ثابت عنه .

**قوله ( ما مسست )** بمهملتين الأولى مكسورة ويجوز فتحها والثانية ساكنة ، وكذا القول في ميم شمت .

**قوله ( ولا ديباجاً )** هو من عطف الخاص على العام ، لأن الديباج نوع من الحرير ، وهو بكسر المهملة وحكى فتحها ، وقال أبو عبيدة الفتح مولد أى ليس بعربي .

**قوله ( ألين من كف رسول الله صلى الله عليه وسلم )** قيل هذا يخالف ما وقع في حديث أنس الآتي في كتاب اللباس « إنه كان ضخم اليدين » وفي رواية له « والقديمين » وفي رواية له « شثن القدمين والكفين » وفي حديث هند بن أبي هالة الذي أخرجه الترمذي في صفة النبي صلى الله عليه وسلم « فإن فيه لينة » كان شثن الكفين والقديمين « أى غليظهما في خشونة وهكذا وصفه على من عدة طرق عنه عند الترمذي والحاكم وابن أبي خيثمة وغيرهم ، وكذا في صفة عائشة له عند ابن أبي خيثمة ، والجمع بينهما أن المراد اللين في الجلد والغلظ في العظام فيجتمع له نعومة البدن وقوته ، أو حيث وصف باللين واللطافة حيث لا يعمل بهما شيئاً كان بالنسبة إلى أصل الخلقة ، وحيث وصف بالغلظ والخشونة فهو بالنسبة إلى امتنانهما بالعمل ، فإنه يتعاطى كثيراً من أموره بنفسه صلى الله عليه وسلم ، وسيأتى مزيد لهذا في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . وفي حديث معاذ عند الطبراني والبخاري « أردفني النبي صلى الله عليه وسلم خلفه في سفر ، فما مسست شيئاً قط ألين من جلده صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( أو عرفاً )** بفتح المهملة وسكون الراء بعدها فاء ، وهو شك من الراوى ، ويدل عليه قوله بعد « أطيب من ريح أو عرف » والعرف الريح الطيب . ووقع في بعض الروايات بفتح الراء وبالقف ،

و « أو » على هذا للتنويع والأول هو المعروف ، فقد تقدم في الصيام من طريق حميد عن أنس « مسكة ولا عنبرة أطيب رائحة من ريح رسول الله صلى الله عليه وسلم » وقوله « عنبرة » ضبط بوجهين : أحدهما بسكون النون بعدها موحدة ، والآخر بكسر الموحدة بعدها تحتانية ، والأول معروف ، والثاني طيب معمول من أخلاط يجمعها الزعفران ، وقيل هو الزعفران نفسه . ووقع عند البيهقي « ولا شممت مسكاً ولا عنبراً ولا عبيراً » ذكرهما جميعاً وقد تقدم شيء من هذا في الحديث العاشر . وقوله « من ريح أو عرف » بخفض ريح بغير تنوين لأنه في حكم المضاف كقول الشاعر « بين ذراعي وجبة الأسد » . ووقع في أول الحديث عند مسلم « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أزهر اللون ، كأن عرقه اللؤلؤ ، إذا مشى يتكفأ ، وما مسست الخ » . الحديث التاسع عشر حديث أبي سعيد أورده من طريقين .

قوله ( عن عبد الله بن أبي عتبة ) بضم المهمله وسكون المثناة بعدها موحدة ، وهو مولى أنس ، وهذا هو المحفوظ عن قتادة . وقد رواه الطبراني من وجه آخر عن شعبة عن قتادة فقال « عن أبي السوار العدوي عن عمران بن حصين به » .

قوله ( أشد حياء من العذراء ) أى البكر ، وقوله « فى خدرها » بكسر المعجمة أى فى سترها ، وهو من باب التميم ، لأن العذراء فى الخلوة يشتد حياؤها أكثر مما تكون خارجة عنه ، لكون الخلوة مظنة وقوع الفعل بها ، فالظاهر أن المراد تقييده بما إذا دخل عليها فى خدرها لا حيث تكون منفردة فيه ، ومحل وجود الحياء منه صلى الله عليه وسلم فى غير حدود الله ، ولهذا قال الذى اعترف بالزنا « أنكها لا تكني » كما سيأتى بيانه فى الحدود . وأخرج البزار هذا الحديث من حديث أنس وزاد فى آخره « وكان يقول الحياء خير كله » وأخرج من حديث ابن عباس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل من وراء الحجرات ، وما رأى أحد عورته قط » وإسناده حسن .

قوله ( حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى وابن مهدي قالوا حدثنا شعبة مثله ) يعنى سنداً ومثلاً ، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية أبى موسى محمد بن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدي بسنده وقال فيه « سمعت عبد الله بن أبى عتبة يقول سمعت أبا سعيد الخدري يقول » وأخرجه ابن حبان من طريق أحمد بن سنان القطان قال « قلت لعبد الرحمن بن مهدي : يا أبا سعيد أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد حياء من العذراء فى خدرها ؟ قال : نعم عن مثل هذا فسل يا شعبة » فذكره بتمامه .

قوله ( وإذا كره شيئاً عرف فى وجهه ) أى إن ابن بشار زاد هذا على رواية مسدد ، وهذا يحتمل أن يكون فى رواية عبد الرحمن بن مهدي وحده ، وأن يكون فى رواية يحيى أيضاً ولم يقع لمسدد ، والأول المعتمد فقد أخرجه الإسماعيلي من رواية المقدمى وأبى خيثمة وابن خلاد عن يحيى بن سعيد وليس فيه الزيادة وأخرجه من رواية أبى موسى عن عبد الرحمن بن مهدي فذكرها ، وكذا أخرجه مسلم عن زهير بن حرب وبن موسى محمد بن المثنى وأحمد بن سنان القطان كلهم عن ابن مهدي ، وأخرجه من حديث معاذ والإسماعيلي من حديث على بن الجعد كلاهما عن شعبة كذلك ، وأخرجه ابن حبان من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة كذلك ، وقوله « عرفناه فى وجهه » إشارة إلى تصحيح ما تقدم من أنه لم يكن يواجه أحداً بما يكرهه بل

يتغير وجهه فيفهم أصحابه كراهيته لذلك . الحديث العشرون حديث أبي هريرة .

قوله ( عن أبي حازم ) هو الأشجعي واسمه سلمان ، وليس هو أبا حازم سلمة بن دينار صاحب سهل بن سعد .

قوله ( ما عاب رسول صلى الله عليه وسلم طعاماً قط ) في رواية غندر عن شعبة عند الإسماعيلي « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم عاب طعاماً قط » وهو محمول على الطعام المباح كما سيأتي تقرير ذلك في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى . الحديث الحادي والعشرون حديث عبد الله بن مالك بن بحينة ، وهو بتونين مالك وإعراب ابن بحينة إعراب ابن مالك لأن مالكا أبوه وبحينة أمه .

قوله ( الأسدي ) هو بسكون المهملة ، ويقال فيه الأزدي بسكون الزاي ، وهذا مشهور في هذه النسبة يقال بالزاي وبالسین ، وغفل الداودي فقرأه بفتح السين ثم أنكره ، وقد تقدم هذا الحديث في كتاب الصلاة ، وكذا قوله « قال ابن بكير » أي يحيى بن عبد الله بن بكير ( حدثنا بكر ) أي ابن مضر بالإسناد المذكور .

قوله ( بياض إبطيه ) أي أن يحيى زاد « لفظ » بياض « لأن في رواية قتبية « حتى يرى إبطيه » واختلف في المراد بوصف إبطيه بالبياض فقيل : لم يكن تحتهما شعر فكانا كلون جسده ، ثم قيل لم يكن تحت إبطيه شعر البتة ، وقيل كان للوام تعهده له لا يبقى فيه شعر ، ووقع عند مسلم في حديث « حتى رأينا عفرة إبطيه » ولا تنافي بينهما لأن الأعفر ما بياضه ليس بالناصع ، وهذا شأن المغابن يكون لونهما في البياض دون لون بقية الجسد . الحديث الثاني والعشرون حديث أنس في رفع اليدين في الاستسقاء ، تقدم في موضعه مشروحاً ، والغرض منه ذكر بياض إبطيه ، والمراد بالحصر فيه الرفع على هيئة مخصوصة لا أصل الرفع فإنه ثابت عنه كما في الخبر الذي بعده . الحديث الثالث والعشرون حديث أبي موسى ، ذكر منه طرفاً معلقاً ، هو طرف من حديث سيأتي موصولاً في المناقب في ترجمة أبي عامر الأشعري ، وقد علق طرفاً منه في الوضوء أيضاً .

قوله ( حدثنا الحسن بن الصباح ) هو البزار الذي أخرج عنه الحديث الذي بعده ، وقيل بل هذا هو الزعفراني نسبة إلى جده لأنه الحسن بن محمد بن الصباح .

قوله ( سمعت عون بن أبي جحيفة ذكر عن أبيه ) في رواية شعبة عن عون « سمعت أبي » كما تقدم في أوائل الصلاة .

قوله ( دفعت ) بضم أوله أي أنه وصل إليه عن غير قصد ، والأبطح هو الذي خارج مكة ينزل فيه الحاج إذا رجع من منى . وقوله « وكان بالهاجرة » استئناف أو حال ، وقد تقدم هذا الحديث من وجه آخر في هذا الباب وهو الحديث العاشر ، والمراد منه هنا قوله « كأنني أنظر إلى ويبص ساقيه والويصص بالموحدة والمهملة البريق وزنا ومعنى . الحديث الرابع والعشرون حديث عائشة .

قوله ( حدثنا الحسن بن الصباح البزار ) بتقديم الزاي على الراء ، وهو واسطي سكن بغداد ، وكان

من أئمة الحديث . وسفيان هو ابن عيينة فإن الحسن بن الصباح ما لحق الثوري ، والثوري لا يروى عن الزهري إلا بواسطة .

**قوله ( لو عده العاد لا حصاه )** أى لو عد كلماته أو مفرداته أو حروفه لأطاق ذلك وبلغ آخرها ، والمراد بذلك المبالغة في الترتيل والتفهم . هذا الحديث هو الحديث الذي بعده ، يختلف الرواة في سياقه بسطاً واختصاراً .

**قوله ( وقال الليث حدثني يونس )** وصله الذهلي في « الزهريات » عن أبي صالح عن الليث .  
**قوله ( ألا يعجبك )** بضم أوله وإسكان ثانيه من الإعجاب ويفتح ثانيه والتشديد من التعجب .  
**قوله ( أبا فلان )** كذا للأكثر ، قال عياض : هو منادى بكنيته . قلت وليس كذلك لما سأذكره وإنما خاطبت عائشة عروة بقولها « ألا يعجبك » وذكرت له المتعجب منه فقالت « أبا فلان » وحتى السياق أن تقول أبو فلان بالرفع على أنه فاعل ، لكنه جاء هكذا على اللغة القليلة ثم حكى وجه التعجب فقالت « جاء فجلس إلخ » ووقع في رواية الأصيلي وكريمة في أبو فلان « ولا إشكال فيها . وتبين من رواية مسلم وأبي داود أنه هو أبو هريرة ، فأخرجه مسلم عن هارون بن معروف وأبو داود عن محمد بن منصور الطوسي كلاهما عن سفيان ، لكن قال « هارون عن سفيان عن هشام بن عروة » وقال الطوسي « عن سفيان عن الزهري » وكذا أخرجه الإسماعيلي عن ابن أبي عمر عن سفيان عن هشام عن أبي يعلى وعن أبي معمر عن سفيان عن الزهري وكذا أخرجه أبو نعيم من طريق القعنبي عن سفيان عن الزهري ، فكان لسفيان فيه شيخين ، وفي رواية الجميع أنه أبو هريرة . ووقع في رواية ابن وهب عند الإسماعيلي « ألا يعجبك أبو هريرة ، جاء فجلس » ولأحمد ومسلم وأبي داود من هذا الوجه « ألا أعجبك من أبي هريرة » ووقع للقاسي بفتح الهمزة بعدها مثناة مفتوحة فعل ماض من الإتيان ، وفلان بالرفع والتنوين وهو تصحيف لأنه تبين من الرواية الأخرى أنه بصيغة الكنية لا بلفظ الاسم المجرد عنها ، والعجب أن القاسي أنكر عين روايته ، وقال عياض : هي الصواب لولا قوله بعده « جاء » . قلت : لأنه يصير تكراراً .

**قوله ( وكنت أسبح )** أى أصلى نافلة ، أو على ظاهره أى أذكر الله ، والأول أوجه :

**قوله ( ولو أدركته لرددت عليه )** أى لأنكرت عليه وبينت له أن الترتيل في التحديث أولى من

السر .

**قوله ( لم يكن يسرد الحديث كسر دم )** أى يتابع الحديث إستعجالاً بعضه إثر بعض ، لئلا يلتبس على المستمع . زاد الإسماعيلي من رواية ابن المبارك عن يونس « إنما كان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلاً ، فيها تفهمه القلوب » واعتذر عن أبي هريرة بأنه كان واسع الرواية كثير المحفوظ ، فكان لا يتمكن من المهل عند إرادة التحديث كما قال بعض البلغاء : أريد أن أقصر فتزاحم القوافي على قـ

## باب

كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ تَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ ، رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ .

[٣٥٦٩] ٣٤٤٧- فَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ: كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ؟ قَالَتْ: مَا كَانَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ: يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطَوْلِهِنَّ، ثُمَّ يَصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطَوْلِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَنَامُ قَبْلَ أَنْ تَوْتَرَ؟ قَالَ: «تَنَامُ عَيْنِي وَلَا يَنَامُ قَلْبِي».

[٣٥٧٠] ٣٤٤٨- فَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ نِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمْرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُنَا عَنْ لَيْلَةِ أُسْرِيَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ: جَاءَهُ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ - وَهُوَ نَائِمٌ فِي مَسْجِدِ الْحَرَامِ - فَقَالَ أَوْلَهُمْ: أَيُّهُمْ هُوَ؟ فَقَالَ أَوْسَطُهُمْ: هُوَ خَيْرُهُمْ. وَقَالَ آخَرُهُمْ: خَذُوا خَيْرَهُمْ فَكَانَتْ تِلْكَ. فَلَمْ يَرَهُمْ حَتَّى جَاؤُوا لَيْلَةً أُخْرَى فِيمَا يَرَى قَلْبُهُ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَائِمٌ عَيْنَاهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ، وَكَذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ تَنَامُ أَعْيُنُهُمْ وَلَا تَنَامُ قُلُوبُهُمْ. فَتَوَلَّاهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ.

[الحدِيث ٣٥٧٠ - أَطْرَافُهُ فِي: ٤٩٦٤، ٥٦١٠، ٦٥٨١، ٧٥١٧].

قَوْلُهُ ( بَابُ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَنَامُ عَيْنُهُ ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ «عَيْنَاهُ» ( وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ ) .

قَوْلُهُ ( رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ عَنْ جَابِرٍ ) وَصَلَهُ فِي كِتَابِ الْاِعْتَصَامِ مَطْوَلًا ، وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَأَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي صَلَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّيْلِ وَفِي آخِرِهِ « فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَنَامُ قَبْلَ أَنْ تَوْتَرَ ؟ قَالَ : تَنَامُ عَيْنِي وَلَا يَنَامُ قَلْبِي » وَهَذَا قَدْ تَقَدَّمَ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ ، وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ فِي صَلَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّيْلِ ، ثُمَّ ذَكَرَ طَرَفًا مِنْ حَدِيثِ شَرِيكَ عَنْ أَنَسٍ فِي الْمَرَاجِ ، وَسَيَأْتِي بِأَمٍّ مِنْ هَذَا فِي التَّوْحِيدِ .

قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ) هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ .

قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا أَخِي ) هُوَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْحَمِيدِ ، وَسَلْيَانُ هُوَ ابْنُ بَلَالٍ .

قَوْلُهُ ( جَاءَهُ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ ) هُمْ مَلَائِكَةٌ ، وَلَمْ أَتَحَقَّقْ أَسْمَاءَهُمْ .

قَوْلُهُ ( فَقَالَ أَوْلَهُمْ : أَيُّهُمْ ) هُوَ مُشْعَرٌ بِأَنَّهُ كَانَ نَائِمًا بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّهُ كَانَ نَائِمًا بَيْنَ عَمِّهِ حِزَّةَ وَابْنِ عَمِّهِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ .



قوله ( فكانت تلك ) أى القصة أى لم يقع فى تلك الليلة غير ما ذكر من الكلام .  
قوله ( حتى جاءوا إليه ليلة أخرى ) أى بعد ذلك ، ومن هنا يحصل رفع الإشكال فى قوله « قبل أن يوحى إليه » كما سيأتى بيانه فى مكانه .

قوله ( فيما يرى قلبه والنبي صلى الله عليه وسلم نائمة عيناه ولا ينام قلبه ، وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم ) قد تقدم مثل هذا من قول عبيد بن عمير فى أوائل الطهارة ، ومثله لا يقال من قبل الرأى وهو ظاهر فى أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم لكنه بالنسبة للأمة ، وزعم القضاعى أنه مما اختص به عن الأنبياء أيضاً ، وهذان الحديثان يردان عليه ، وقد تقدم فى التيمم فى الكلام على حديث عمران فى قصة المرأة صاحبة المزدتين ما يتعلق بكونه صلى الله عليه وسلم كان تنام عيناه ولا ينام قلبه ، فليراجع منه من أراد الوقوف عليه

### باب علامات النبوة فى الإسلام

[٣٥٧١] ٣٤٤٩- نا أبو الوليد قال نا سلم بن زريق قال سمعت أبا رجاء قال نا عمران بن حصين أنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم فى مسير فأدجوا ليلتهم ، حتى إذا كان فى وجه الصبح عرسوا ، فغلبتهم أعينهم حتى ارتفعت الشمس ، فكان أول من استيقظ من منامه أبوبكر - وكان لا يوقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم من منامه حتى يستيقظ - فاستيقظ عمر ، فقعد أبوبكر عند رأسه فجعل يكبر ويرفع صوته حتى استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم فنزل وصلى بنا الغداة ، فاعتزل رجل من القوم لم يصل معنا ، فلما انصرف قال : « يا فلان ما يمنعك أن تصلى معنا ؟ » قال : أصابتنى جنابة ، فأمره أن يتيمم بالصعيد ثم صلى ، وجعلنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ركوب بين يديه وقد عطشنا عطشاً شديداً ، فبينما نحن نسير إذا نحن بامرأة سادلة رجليها بين مزدتين ، فقلنا لها : أين الماء ؟ قالت : إنه لا ماء . قلنا : كم بين أهلك وبين الماء ؟ قالت : يومٌ وليلة . فقلت : انطلقى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . قالت : وما رسول الله ؟ فلم نملكها من أمرها حتى استقبلنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحدثته بمثل الذي حدثتنا ، غير أنها حدثته مؤتممة ، فأمر بمزادتيها فمسح فى العزلاوين ، فشربنا عطاشاً أربعين رجلاً حتى روينا ، فملأنا كل قربة معنا وإداوة غير أنه لم نسقٍ بغيراً ، وهى تكاد تنصر من الماء . ثم قال : « هاتوا ما عندكم » فجمع لها من الكسر والتمر حتى أتت أهلها قالت : لقيت أسحر الناس ، أو هو نبي كما زعموا . فهدى الله ذلك الصرم بتيك المرأة ، فأسلمت وأسلموا .

٣٤٥٠- نا محمد بن بشار قال نا ابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة عن أنس قال أتى النبي صلى الله عليه بإناء وهو بالزوراء، فوضع يده في الإناء فجعل الماء ينبع من بين أصابعه، فتوضأ القوم. قال قتادة قلت لأنس: كم كنتم؟ قال: ثلاثمائة، أو زهاء ثلاثمائة. [٣٥٧٢]

٣٤٥١- نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وحانت صلاة العصر، فالتمس الناس الوضوء فلم يجدوه، فأتني رسول الله صلى الله عليه بوضوء فوضع رسول الله صلى الله عليه في ذلك الإناء يده فأمر الناس أن يتوضؤوا منه، فرأيت الماء ينبع من تحت أصابعه، فتوضأ الناس حتى توضؤوا من عند آخرهم. [٣٥٧٣]

٣٤٥٢- نا عبد الرحمن بن مبارك قال نا حزم قال سمعت الحسن قال نا أنس قال: خرج النبي صلى الله عليه في بعض مخارجه ومعه ناس من أصحابه، فانطلقوا يسرون، فحضرت الصلاة ولم يجدوا ماءً يتوضؤون. فانطلق رجل من القوم فجاء بقدر من ماء يسير، فأخذه النبي صلى الله عليه فتوضأ، ثم مد أصابعه الأربع على القدح، ثم قال: قوموا توضؤوا، فتوضأ القوم حتى بلغوا فيما يريدون من الوضوء، وكانوا سبعين أو نحوه. [٣٥٧٤]

٣٤٥٣- نا عبد الله بن منير سمع يزيد قال أنا حميد عن أنس قال: حضرت الصلاة، فقام من كان قريب الدار من المسجد يتوضأ، وبقي قوم. فأتني النبي صلى الله عليه بمخضب من حجارة فيه ماء، فوضع كفه فصغر المخضب أن يبسط فيه كفه، فضم أصابعه فوضعها في المخضب، فتوضأ القوم كلهم جميعاً. قلت: كم كانوا؟ قال: ثمانون رجلاً. [٣٥٧٥]

٣٤٥٤- نا موسى بن إسماعيل قال نا عبد العزيز بن مسلم قال نا حصين عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال: عطش الناس يوم الحديبية والنبي صلى الله عليه بين يديه ركوة، فتوضأ جهش الناس نحوه قال: «مالككم؟»، قالوا: ليس عندنا ماء نتوضأ، ولا نشرب إلا ما بين يديك. فوضع يده في الركوة، فجعل الماء يثور بين أصابعه كأمثال العيون، فشربنا وتوضأنا. قلت: كم كنتم؟ قال: لو كنا مائة ألف لكفانا، كنا خمس عشرة مائة. [٣٥٧٦]

[الحديث ٣٥٧٦- أطرافه في: ٤١٥٢، ٤١٥٣، ٤١٥٤، ٤٨٤٠، ٥٦٣٩].

[٣٥٧٧]

٣٤٥٥- فامالك بن إسماعيل قال نا إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال : كنّا بالحديبية أربع عشرة مائة ، والحديبية بئر . فنزحناها حتى لم نترك فيها قطرة ، فجلس النبي صلى الله عليه على شفير البئر ، فدعا بماء فمضمض ومجّ في البئر ، فمكثنا غير بعيد ، ثم استقينّا حتى روينا وروت - أو صدرت - ركائبنا .

[الحديث ٣٥٧٧ - طرفاه في : ٤١٥٠ ، ٤١٥١ .]

قوله ( باب علامات النبوة في الإسلام ) العلامات جمع علامة ، وعبر بها المصنف لكون ما يورده من ذلك أهم من المعجزة الكرامة ، والفرق بينهما أن المعجزة أخص لأنه يشترط فيها أن يتحدى النبي من يكذبه بأن يقول : إن فعلت كذلك أتصدق بأنّي صادق ؟ أو يقول من يتحداه : لا أصدقك حتى تفعل كذا . ويشترط أن يكون المتحدى به مما يعجز عنه البشر في العادة المستمرة . وقد وقع النوعان للنبي صلى الله عليه وسلم في عدة مواطن ، وسميت المعجزة لعجز من يقع عندهم ذلك عن معارضتها ، والهاء فيها للمبالغة ، أو هي صفة محنوف . وأشهر معجزات النبي صلى الله عليه وسلم القرون لأنه صلى الله عليه وسلم تحدى به العرب وهم أفصح الناس لساناً وأشدّهم اقتداراً على الكلام - بأن يأتوا بسورة مثله فعجزوا مع شدة عداوتهم له وصدّهم عنه ، حتى قال بعض العلماء : أقصر سورة في القرآن ﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾ فكل قرآن من سورة أخرى كان قدر ﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾ سواء كان آية أو أكثر أو بعض آية فهو داخل فيما تحداهم به ، وعلى هذا فتصل معجزات القرآن من هذه الحيشة إلى عدد كثير جداً . ووجه إعجاز القرآن من جهة حسن تأليفه والتام كلماته وفصاحته وإيجازه في مقام الإيجاز ، وبلاغته ظاهرة جداً مع ما انضم إلى ذلك من حسن نظمه وغرابة أسلوبه ، مع كونه على خلاف قواعد النظم والنثر ، هذا إلى ما اشتمل عليه من الإخبار بالمغيبات مما وقع من أخبار الأمم الماضية مما كان لا يعلمه إلا أفراد من أهل الكتاب ، ولم يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع بأحد منهم ولا أخذ عنهم ، وبما سيقع فوقه على وفق ما أخبر به في زمنه صلى الله عليه وسلم وبعده هذا مع الهيبة التي تقع عند تلاوته والحشية التي تلحق سامعه وعدم دخول الملل والسامة على قارئه وسامعه ، مع تيسر حفظه لتعليمه وتسهيل سرده لتأليه ، ولا ينكر شيئاً من ذلك إلا جاهل أو معاند ، ولهذا أطلق الأئمة أن معظم معجزات النبي صلى الله عليه وسلم القرآن ، ومن أظهر معجزات القرآن إيقاؤه مع استمرار الإعجاز وأشهر ذلك تحديه اليهود أن يتمنوا الموت فلم يقع ممن سلف منهم ولا خلف من تصدى لذلك ولا أقدم ، مع شدة عداوتهم لهذا الدين وحرصهم على إفساده والصد عنه ، فكان في ذلك أوضح معجزة . وأما ما عدا القرآن من نبع الماء من بين أصابعه وتكثير الطعام وانشقاق القمر ونطق الجباد ، فنه ما وقع التحدى به ومنه ما وقع دالا على صدقة من غير سبق تحد ، ومجموع ذلك يفيد القطع بأنه ظهر على يده صلى الله عليه وسلم من خوارق العادات شيء كثير ، كما يقطع بوجود جود حاتم وشجاعة علي ، وإن كانت أفراد ذلك ظنية وردت مورد الآحاد مع أن كثيراً من المعجزات النبوية قد اشتهر وانتشر ورواه العدد الكثير والجم الغفير ، وأفاد الكثير منه القطع عند أهل العلم بالآثار ، والعناية بالسير والأخبار ، وإن لم يصل عند

غيرهم إلى هذه الرتبة لعدم عنايتهم بذلك ، بل لو ادعى مدع أن غالب هذه الوقائع مفيدة للقطع بطريق نظري لما كان مستبعداً وهو أنه لا مزية أن رواة الأخبار في كل طبقة قد حدثوا بهذه الأخبار في الجملة ، ولا يحفظ عن أحد من الصحابة ولا من بعدهم مخالفة الراوى فيما حكاه من ذلك ولا الإنكار عليه فيما هنالك فيكون الساكت منهم كالناطق ، لأن مجموعهم محفوظ من الإغضاء على الباطل . وعلى تقدير أن يوجد من بعضهم إنكار أو طعن على بعض من روى شيئاً من ذلك فإنما هو من جهة توقف في صدق الراوى أو تهمته بكذب أو توقف في ضبطه ونسبته إلى سوء الحفظ أو جواز الغلط ، ولا يوجد من أحد منهم طعن في المروى كما وجد منهم في غير هذا الفن من الأحكام والآداب وحروف القرآن ونحو ذلك ، وقد قرر القاضي عياض ما قدمته من وجود إفادة القطع في بعض الأخبار عند بعض العلماء دون بعض تقريراً حسناً ، ومثل ذلك بأن الفقهاء من أصحاب مالك قد تواتر عندهم النقل أن مذهبه أجزاء النية من أول رمضان خلافاً للشافعي في إيجابها في كل ليلة ، وكذا لإيجاب مسح جميع الرأس في الوضوء خلافاً للشافعي في أجزاء بعضها . وأن مذهبهما معاً لإيجاب النية في أول الوضوء ، واشترط الولى في النكاح خلافاً لأبى حنيفة ، وتجد العدد الكثير والجم الغفير من الفقهاء من لا يعرف ذلك من خلافهم فضلاً عن لم ينظر في الفقه وهو أمر واضح والله أعلم . وذكر النووي في مقدمة شرح مسلم أن معجزات النبي صلى الله عليه وسلم تزيد على ألف ومائتين وقال البيهقي في « المدخل » بلغت ألفاً ، وقال الزاهدى من الحنفية : ظهر على يديه ألف معجزة ، وقيل ثلاثة آلاف وقد اعتنى بجمعها جماعة من الأئمة كأبى نعيم والبيهقي وغيرهما .

قوله ( في الإسلام ) أى من حين المبعث وهلم جرا دون ما وقع قبل ذلك ، وقد جمع ما وقع من ذلك قبل المبعث بل قبل المولد الحاكم في « الإكمال » وأبو سعيد النيسابورى في « شرف المصطفى » وأبو نعيم والبيهقي في « دلائل النبوة » وسيأتى منه في هذا الكتاب في قصة زيد بن عمرو بن نفيل في خروجه في ابتغاء الدين ، ومضى منه قصة ورقة بن نوفل وسلمان الفارسي ، وقدمت في « باب أسماء النبي صلى الله عليه وسلم قصة محمد بن عدى بن ربيعة في سبب تسميته محمداً ، ومن المشهور ذلك قصة بحير الراهب ، وهى في السيرة لابن إسحق ، وروى أبو نعيم في « الدلائل » من طريق شعيب أى ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه عن جده قال « كان بمر الظهران راهب يدعى عيصاً » فذكر الحديث وفيه أنه « أعلم عبد الله ابن عبد المطلب ليلة ولد له النبي صلى الله عليه وسلم بأنه نبي هذه الأمة » وذكر له أشياء من صفته . وروى الطبراني من حديث معاوية بن أبى سفيان عن أبيه « أن أمية بن أبى الصلت قال له . إني أجد في الكتب صفة نبي يبعث من بلادنا ، وكنت أظن أنى هو ، ثم ظهر لى أنه من بنى عبد مناف ، قال فنظرت فلم أجد فيهم من هو متصف بأخلاقه إلا عتبة من ربيعة ، إلا أنه جاوز الأربعين ولم يوح إليه فعرفت أنه غيره . قال أبو سفيان : فلما بعث محمد قلت لأمية عنه ، فقال : أما إنه حق فاتبعه ، فقلت له : فأنت ما يمنعك ؟ قال : الحياء من نسيات ثقيف أنى كنت أخبرهن أنى هو ثم أصبح تبعاً لفتى من بنى عبد مناف » وروى ابن إسحق من حديث سلمة بن سلامة بن وقش ، وأخرجه أحمد وصححه ابن حبان من طريقه قال « كان لنا جار من اليهود بالمدينة ، فخرج علينا قبل البعثة بزمان فذكر الحشر والجنة والنار ، فقلنا له : وما آية ذلك ؟ قال

خروج نبي يبعث من هذه البلاد - وأشار إلى مكة - فقالوا : متى يقع ذلك ؟ قال فرمى بطرفه إلى السماء - وأنا أصغر القوم - فقال : إن يستنفذ هذا الغلام عمره يدركه ، قال فما ذهبت الأيام والليالي حتى بعث الله نبيه وهو حي فأما به وكفر هو بغياً وحسداً » وروى يعقوب بن سفيان بإسناد حسن عن عائشة قالت « كان يهودى قد سكن مكة ، فلما كانت الليلة التي ولد فيها النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا معشر قريش هل ولد فيكم الليلة مولود ؟ قالوا : لا نعلم قال : فإنه ولد في هذه الليلة نبي هذه الأمة ، بين كتفيه علامة ، لا يرضع ليلتين لأن عفرتيماً من الجن وضع يده على فيه ، فانصرفوا فسألوا فقيل لهم : قد ولد لعبد الله بن عبد المطلب غلام ، فذهب اليهودى معهم إلى أمه فأخرجته لهم ، فلما رأى اليهودى العلامة خر مغشياً عليه وقال ذهبت النبوة من بني إسرائيل ، يا معشر قريش أما والله ليسطون بكم سطوة يخرج خبرها من المشرق والمغرب » . قلت : ولهذا القصص نظائر يطول شرحها . ومما ظهر من علامات نبوته عند مولده وبعده ما أخرجه الطبراني عن عثمان بن أبي العاص الثقفي عن أمه أنها حضرت آمنة أم النبي صلى الله عليه وسلم فلما ضربها المخاض قالت : فجعلت أنظر إلى النجوم تدلى حتى أقول لتقعن على ، فلما ولدت خرج منها نور أضاء له البيت والدار . وشاهده حديث العرباض بن سارية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إني عبد الله وخاتم النبيين وإن آدم لمنجدل في طينته ، وسأخبركم عن ذلك : إني دعوة أبي إبراهيم ، وبشارة عيسى بي ، ورؤيا أمي التي رأت ، وكذلك أمهات النبيين يرين ، وإن أم رسول الله صلى الله عليه وسلم رأت حين وضعته نوراً أضاءت له قصور الشام » أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والحاكم . وفي حديث أبي أمامة عند أحمد نحوه . وأخرج ابن إسحق عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه وقالت « أضاءت له بصرى من أرض الشام » وروى ابن حبان والحاكم في قصة رضاعه صلى الله عليه وسلم من طريق ابن إسحق بإسناده إلى حليلة السعدية الحديث بطوله ، وفيه من العلامات كثرة اللبن في ثديها ، ووجود اللبن في شاربها بعد الهزال الشديد ، وسرعة مشي حمارها ، وكثرة اللبن في شياها بعد ذلك ، وخصب أرضها ، وسرعة نباته ، وشق الملكين صدره . وهذا الأخير أخرجه مسلم من حديث أنس « إن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه جبريل وهو يلعب مع الغلمان فأخذه فصرعه ، فشق عن قلبه ، فاستخرج منه علقة فقال : هذا حظ الشيطان منك ، ثم غسله في طست من ذهب بماء زمزم ثم جمعه فأعاده مكانه » الحديث . وفي حديث مخزوم بن هاني الخزومي عن أبيه قال وكان قد أتت عليه خمسون ومائة سنة قال « لما كانت الليلة التي ولد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم انكسر إيوان كسرى وسقطت منه أربع عشرة شرافة ، ونحمت نار فارس ولم تحمد قبل ذلك بألف عام ، وغاضت بحيرة ساوة ، ورأى الموبدان إبلا صعباً تقود خيلاً عرباً قد قطعت دجلة وانتشرت في بلادها ، فلما أصبح كسرى أفزعه ما وقع فسأل علماء أهل مملكته عن ذلك فأرسلوا إلى سطيح فذكر القصة بطولها أخرجه ابن السكن وغيره في « معرفة الصحابة » . ثم أورد المصنف في الباب نحو خمسين حديثاً : الحديث الأول حديث عمران بن حصين في قصة المرأة صاحبة المزدتين ، والمعجزة فيها تكثير الماء القليل ببركته صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أبواب التيمم ، وقوله في هذه الرواية « إيه » بكسر الهمزة وسكون التحتانية ، وفي بعض

النسخ « أيها » بالتنوين مع الفتح ، وحكى الجوهري جواز فتح الهمزة في هذه . وقوله « مؤتممة » أى ذات أيتام . وقوله « فسح بالعزلاوين » في رواية الكشميهني « في العزلاين » وهما تثنية عزلاء بسكون الزاى وبالمدة وهو فم القرية والجمع عزالى بكسر اللام الخفيفة ، وكذلك وقع في الرواية المتقدمة :

قوله ( فشرينا عطاشاً أربعون رجلاً ) أى ونحن حينئذ أربعون ، وفي رواية الكشميهني « أربعين » بالنصب وتوجيهها ظاهر . وقوله « هي تكاد تبض » بكسر الموحدة بعدها معجمة ثقيلة أى تسيل ، وحكى عياض عن بعض الرواة بالصاد المهملة من البصيص وهو اللعان ، ومعناه مستبعد هنا ، فإن في نفس الحديث « تكاد تبض من الماء » بكسر الميم وسكون اللام بعدها همزة ، فكونها تكاد تسيل من الماء ظاهر ، وأما كونها تلمع من الماء فبعيد . وقال ابن التين : معنى قوله « تبض » بالمعجمة أى تشق ، يقال بض الماء من العين إذا نبع ، وكذا بض العرق ، قال : رفيه روايات أخرى : روى « تبض » بنون وضاد معجمة ، وروى « تبصر » بمثناة مفتوحة بعدها تحتانية ساكنة وصاد مهملة ثم راء ، قال وذكر الشيخ أبو الحسن أن معناه تشق ، قال ومنه صير الباب أى شق الباب ، ورد ابن التين بأن صير عينه حرف علة فكان يلزم أن يقول تصور ، وليس هذا في شيء من الروايات . ورأيت في رواية أبي ذر عن الكشميهني « تنصب » بفتح المثناة وسكون النون وفتح الصاد المهملة بعدها موحدة ، فتوافق الرواية الأولى لأنها بمعنى تسيل الحديث الثاني والثالث عن أنس في نبع الماء من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم ، أورده من أربعة طرق : من رواية قتادة وإسحق بن عبد الله بن أبي طلحة والحسن البصري وحيد ، وتقدم عنده في الطهارة من رواية ثابت كلهم عن أنس وعند بعضهم ما ليس عند بعض . وظهر لى من مجموع الروايات أنهما قصتان في موطنين للتغاير في عدد من حضر ، وهى مغايرة واضحة يجتد الجمع فيها ، وكذلك تعيين المكان الذى وقع ذلك فيه ، لأن ظاهر رواية الحسن أن ذلك كان في سنن ، بخلاف رواية قتادة فإنها ظاهرة في أنها كانت بالمدينة ، وسيأتى في غير حديث أنس أنها كانت في موطن آخر . قال عياض : هذه القصة رواها الثقات من العدد الكثير عن الجهم الغفير عن الكافة متصلة بالصحابة وكان ذلك في موطن اجتماع الكثير منهم في المحافل ومجمع العساكر ، ولم يرد عن أحد منهم إنكار على راوى ذلك ، فهذا النوع ملحق بالقطعى من معجزاته . وقال القرطبي : قضية نبع الماء من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم تكررت منه في عدة موطن في مشاهد عظيمة ، ووردت من طرق كثيرة يفيد مجموعها العلم القطعى المستفاد من التواتر المعنوى . قلت : أخذ كلام عياض وتصرف فيه ، قال : ولم يسمع بمثل هذه المعجزة عن غير نبينا صلى الله عليه وسلم . وحديث نبع الماء جاء من رواية أنس عند الشيخين وأحمد وغيرهم من خمسة طرق ، وعن جابر بن عبد الله من أربعة طرق ، وعن ابن مسعود عند البخارى والترمذى ، وعن ابن عباس عند أحمد والطبرانى من طريقين ، وعن ابن أبى ليلى والد عبد الرحمن عند الطبرانى ، فعدد هؤلاء الصحابة ليس كما يفهم من إطلاقها ، وأما تكثير الماء بأن يلمسه بيده أو يتفل فيه أو يأمر بوضع شيء فيه كسهم من كنانته فجاء في حديث عمران بن حصين في الصحيحين وعن البراء بن عازب عند البخارى وأحمد من طريقين ، وعن أبي قتادة عند مسلم ، وعن أنس عند البيهقي في « الدلائل » ، وعن زياد بن الحارث الصدائى عنده ، وعن حبان بن بع بضم الموحدة وتشديد المهملة

الصدائى أيضاً . فإذا ضم هذا إلى هذا بلغ الكثرة المذكورة أو قاربها . وأما من رواها من أهل القرن الثانى فهم أكثر عدداً ، وإن كان شطر طريقه أفراداً . وفى الجملة يستفاد منها الرد على ابن بطلال حيث قال : هذا الحديث شاهده جماعة كثيرة من الصحابة إلا أنه لم يرو إلا من طريق أنس ، وذلك لطول عمره وتطلب الناس العلو فى السند انتهى . وهو ينادى عليه تلمة الاطلاع والاستحضار لأحاديث الكتاب الذى شرحه وبالله التوفيق . قال القرطبى : ولم يسمع بمثل هذه المعجزة عن غير نبينا صلى الله عليه وسلم حيث نبع الماء من بين عظمه وعصبه ولحمه ودمه ، وقد نقل ابن عبد البر عن المزنى أنه قال « نبع الماء من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم أبلغ فى المعجزة من نبع الماء من الحجر حيث ضربه موسى بالعصا فتفجرت منه المياه لأن خروج الماء من الحجارة معهود ، بخلاف خروج الماء من بين اللحم والدم انتهى . وظاهر كلامه أن الماء نبع من نفس اللحم الكائن فى الأصابع ، ويؤيده قوله فى حديث جابر الآتى « فرأيت الماء يخرج من بين أصابعه » وأوضح منه ما وقع فى حديث ابن عباس عند الطبرانى « فجاءوا بشئ فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده عليه ثم فرق أصابعه فنبع الماء من أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عصا موسى ، فإن الماء تفجر من نفس العصا ، فتمسكه به يقتضى أن الماء تفجر من بين أصابعه ، ويحتمل أن يكون المراد أن الماء كان ينبع من بين أصابعه بالنسبة إلى رؤية الرأى ، وهو فى نفس الأمر للبركة الحاصلة فيه يفور ويكثر وكفه صلى الله عليه وسلم فى الماء ، فرآه الرأى تابعاً من بين أصابعه ، والأول أبلغ فى المعجزة ، وليس فى الأخبار ما يردده وهو أولى .

**قوله ( عن سعيد )** هو ابن أبى عروبة .  
**قوله ( عن أنس )** لم أره من رواية قتادة إلا معنعناً ، لكن بقية الخبر تدل على أنه سمعه من أنس لقوله « قلت كم كنتم » لكن أخرجه أبو نعيم فى « الدلائل » من طريق مكى بن إبراهيم عن سعيد فقال « عن قتادة عن الحسن عن أنس » فهذا لو كان محفوظاً يقتضى أن فى رواية الصحيح انقطاعاً ، وليس كذلك لأن مكى بن إبراهيم ممن سمع من سعيد بن أبى عروبة بعد الاختلاط .

**قوله ( وهو بالزوراء )** بتقديم الزاى على الراء وبالمد مكان معروف بالمدينة عند السوق . وزعم الداودى أنه كان مرتفعاً كالمنارة ، وكأنه أخذه من أمر عثمان بالتأذين على الزوراء ، وليس ذلك بلازم ، بل الواقع أن المكان الذى أمر عثمان بالتأذين فيه كان بالزوراء لا أنه الزوراء نفسها . ووقع فى رواية همام عن قتادة عن أنس « شهدت النبى صلى الله عليه وسلم مع أصحابه عند الزوراء ، أو عند بيوت المدينة » أخرجه أبو نعيم . وعند أبى نعيم من رواية شريك بن أبى نمر عن أنس أنه هو الذى أحضر الماء ، وأنه أحضره إلى النبى صلى الله عليه وسلم من بيت أم سلمة ، وأنه رده بعد فراغهم إلى أم سلمة وفيه قبر ما كان فيه أولاً . ووقع عنده فى رواية عبيد الله بن عمر عن ثابت عن أنس « أن النبى صلى الله عليه وسلم خرج إلى قباء ؛ فأتى من بعض بيوتهم بقدر صغير » ووقع فى حديث جابر الآتى التصريح بأن ذلك كان فى سفر فى رواية نبيح العنزى عند أحمد عن جابر قال « سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحضرت الصلاة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما فى القوم من طهور ؟ فجاء رجل بفضلة فى إداوة فضبه فى قدح ، فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم إن القوم أتوا ببقية الطهور فقالوا : تمسحوا تمسحوا ،

فسمعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : على رسلكم ، فضرب بيده في القدح في جوف الماء ثم قال : اسبغوا الطهور . قال جابر : فوالذي أذهب بصري لقد رأيت الماء يخرج من بين أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توضئوا أجمعون ، قال حسبه قال : كنا مائتين وزيادة » وجاء عن جابر قصة أخرى أخرجها مسلم من وجه آخر عنه في أواخر الكتاب في حديث طويل فيه أن الماء الذي أحضروه له كان قطرة في إناء من جلد لو أفرغها لشربها يابس الإناء ، وأنه لم يجد في الركب قطرة ماء غيرها ، قال فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فتكلم وغمز بيده ثم قال : ناد بجفنة الركب فجاء بها ؛ فقال بيده في الجفنة فبسطها ثم فرق أصابعه ووضع تلك القطرة في قعر الجفنة فقال : خذ يا جابر فصب على وقل بسم الله ، ففعلت ، قال فرأيت الماء يفور من بين أصابعه ، ثم فارت الجفنة ودارت حتى امتلأت ، فأتى الناس فاستقوا حتى رروا ، فرفع يده من الجفنة وهي مملأة » وهذه القصة أبلغ من جميع ما تقدم لاشتغالها على قلة الماء وعلى كثرة من استقى منه .

**قوله ( زهاء ثلاثمائة )** هو يضم الزاى وبالماء أى قدر ثلاثمائة مأخوذة من زهوت الشيء إذا حصرت ووقع عند الإسماعيلي من طريق خالد بن الحارث عن سعيد قال « ثلاثمائة » بالجزم بدون قوله « زهاء » والله أعلم . الحديث الرابع حديث جابر في نبع الماء أيضاً .

**قوله ( عطش الناس يوم الحديبية والنبي صلى الله عليه وسلم بين يديه ركوة )** كذا وقع في هذه الطريق ، ووقع في الأشربة من طريق الأعمش عن سالم أن ذلك كان لما حضرت صلاة العصر ، وسيأتي شرح الحديث مستوفى في غزوة الحديبية إن شاء الله تعالى . وقوله « جهش » هو بفتح الجيم والهاء بعدها معجمة أى أسرعوا لأخذ الماء ، وفي رواية الكشميني « فجهش » بزيادة فاء في أوله ، وقوله « فجعل الماء يثور » كذا للأكثر بمثلثة ، وللکشميني بالفاء وهما بمعنى . وقوله « رونا » بكسر الواو من الرى . الحديث الخامس حديث البراء في تكثير الماء ببر الحديبية ، وسيأتي الكلام عليه أيضاً في غزوة الحديبية وأبين هناك التوفيق بينه وبين حديث جابر الذي قبله إن شاء الله تعالى .

٣٤٥٦- فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول : قال أبو طلحة لأُم سليم : لقد سمعت صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ضعيفاً أعرف فيه الجوع ، فهل عندك من شيء ؟ قالت : نعم . فأخرجت أقراصاً من شعير ، ثم أخرجت خميراً لها فلففت الخبز ببعضه ، ثم دسته تحت يدي ولائتني ببعضه ثم أرسلتني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فذهبت به فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ومعه الناس ، فقامت عليهم ، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أرسلك أبو طلحة ؟ » فقلت : نعم . قال : « بطعام ؟ » فقلت : نعم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قوموا » فانطلق وانطلقت بين أيديهم حتى جئت أبا طلحة فأخبرته ، فقال أبو طلحة : يا أم سليم قد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس ،



وليس عندنا ما نطعمهم. فقالت: الله ورسوله أعلم. فانطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله صلى الله عليه، فأقبل رسول الله صلى الله عليه وأبو طلحة معه، فقال رسول الله صلى الله عليه: «هلمي يا أم سليم ما عندك»، فأتت بذلك الخبز، فأمر به رسول الله صلى الله عليه ففتت، وعصرت أم سليم عكة فآدمته، ثم قال رسول الله صلى الله عليه فيه ما شاء الله أن يقول، ثم قال: «اأذن لعشرة»، فأذن لهم، فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا، ثم قال: «اأذن لعشرة»، فأذن لهم، فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا. ثم قال: «اأذن لعشرة»، فأكل القوم كلهم وشبعوا، والقوم سبعون أو ثمانون رجلاً.

[٣٥٧٩]

٣٤٥٧- نا محمد بن المنثري قال نا أبو أحمد الزبيري قال نا إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: كنّا نعد الآيات بركة، وأنتم تعدونها تخويفاً، كنّا مع رسول الله صلى الله عليه في سفر فقل الماء، فقال: «اطلبوا فضلة من ماء»، فجاءوا بإناء فيه ماء قليل، فأدخل يده في الإناء ثم قال: «حي على الطهور المبارك، والبركة من الله»، فلقد رأيت الماء ينبع من بين أصابع رسول الله صلى الله عليه، ولقد كنّا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل.

[٣٥٨٠]

٣٤٥٨- نا أبو نعيم قال نا زكرياء قال نا عامر قال نا جابر أن أباه توفي وعليه دين، فأتيت النبي صلى الله عليه فقلت: إن أبي ترك عليه ديناً، وليس عندي إلا ما تخرج نخله، ولا يبلغ ما تخرج سنين ما عليه، فانطلق معي لكي لا يفحش علي الغرماء. فمشى حول بيدري من بيدري التمر فدعا، ثم آخر، ثم جلس عليه فقال: «انزعوه»، فأوفاهم الذي لهم، وبقي مثل ما أعطاهم.

[٣٥٨١]

٣٤٥٩- نا موسى بن إسماعيل قال نا معتمر عن أبيه قال نا أبو عثمان أنه حدثه عبد الرحمن بن أبي بكر أن أصحاب الصفة كانوا أناساً فقراء، وأن النبي صلى الله عليه قال مرة: «من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس بسادس». أو كما قال. وإن أبابكر جاء بثلاثة، وانطلق النبي صلى الله عليه بعشرة، وأبو بكر بثلاثة، قال: فهو أنا وأبي وأمي، ولا أدري هل قال: امرأتي وخادمي بين بيتنا وبين بيت أبي بكر، وإن أبابكر تعشى عند النبي صلى الله عليه، ثم لبث حتى صلى العشاء، ثم رجع فلبث حتى تعشى رسول الله

صلى الله عليه فجاء بعد ما مضى من الليل ما شاء الله، قالت له امرأته: ما حبسك من أضيافك - أو ضيفك -؟ قال: أو عشييتهم؟ قالت: أبوا حتى تجيء، قد عرضوا عليهم فغلبوهم. فذهبت فاخبتأت. فقال: يا غنثر - فجذع وسب - وقال: كلوا. وقال: لا أطعمه أبداً. قال: وأيم الله ما كنّا نأخذ من اللقمة إلا ربا من أسفلها أكثر منها، حتى شبعوا وصارت أكثر مما كانت قبل. فنظر أبو بكر فإذا شيء أو أكثر. فقال لامرأته: يا أخت بني فراس. قالت: لا وقرة عيني، لهي الآن أكثر مما قبل بثلاث مرار. فأكل منها أبو بكر وقال: إنما كان الشيطان يعني يمينه - ثم أكل منها لقمة، ثم حملها إلى النبي صلى الله عليه فأصبحت عنده. وكان بيننا وبين قوم عهد، فمضى الأجل فتفرقنا اثني عشر رجلاً مع كل رجل منهم أناس الله أعلم كم مع كل رجل، غير أنه بعث معهم، قال: أكلوا منها أجمعون، أو كما قال.

[٣٥٨٢]

٣٤٦٠ - ناسدّد قال نا حماد عن عبد العزيز عن أنس. وعن يونس عن ثابت عن أنس قال: أصاب أهل المدينة قحط على عهد رسول الله صلى الله عليه، فبينما هو يخطب يوم الجمعة إذ قام رجل فقال: يا رسول الله، هلكت الكراع، هلكت الشاء، فادع الله يسقينا. فمد يديه ودعا. قال أنس: وإن السماء لمثل الزجاجة. فهاجت ريح أنشأت سحاباً، ثم اجتمع، ثم أرسلت السماء عزاليها، فخرجنا نخوض الماء حتى أتينا منازلنا، فلم نزل نمطر إلى الجمعة الأخرى. فقام إليه ذلك الرجل - أو غيره - فقال: يا رسول الله، تهدمت البيوت، فادع الله يحبسهُ. فتبسّم ثم قال: «حوالينا ولا علينا»، فنظرت إلى السماء تصدّع حول المدينة كأنه إكليل.

الحديث السادس حديث أنس في تكثير الطعام القليل.

**قوله (قال أبو طلحة)** هو زيد بن سهل الأنصاري زوج أم سليم والدة أنس، وقد اتفقت الطرق على أن الحديث المذكور من مسند أنس، وقد وافقه على ذلك أخوه لأمه عبد الله بن أبي طلحة فرواه مطولاً عن أبيه أخرجه أبو يعلى من طريقه بإسناد حسن، وأوله عن أبي طلحة قال «دخلت المسجد فعرفت في وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم الجوع» الحديث، والمراد بالمسجد الموضع الذي أعده النبي صلى الله عليه وسلم للصلاة فيه حين محاصرة الأحزاب للمدينة في غزوة الخندق.

**قوله (ضعيفاً أعرف فيه الجوع)** فيه العمل على القرائن. ووقع في رواية مبارك بن فضالة عن

بكر بن عبد الله وثابت عن أنس عند أحمد « إن أبا طلحة رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم طاوياً » ، وعند أبي يعلى من طريق محمد بن سيرين عن أنس « إن أبا طلحة بلغه أنه ليس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم طعام ، فذهب فأجر نفسه بصاع من شعير بعمل بقيه يومه ذلك ثم جاء به » الحديث ، وفي رواية عمرو بن عبد الله بن أبي طلحة وهو أخو إسحق راوى حديث الباب عن أنس عند مسلم وأبي يعلى قال « رأى أبو طلحة رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعاً يتقلب ظهره لبطن » وفي رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عند مسلم أيضاً عن أنس قال « جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدته جالساً مع أصحابه يتحدثون وقد عصب بطنه بعصاة ، فسألت بعض أصحابه فقالوا من الجوع ، فذهبت إلى أبي طلحة فأخبرته ، فدخل على أم سليم فقال : هل من شيء » الحديث . وفي رواية محمد بن كعب عن أنس عند أبي نعيم « جاء أبو طلحة إلى أم سليم فقال : أعندك شيء ، فإني مررت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ أصحاب الصفة سورة النساء وقد ربط على بطنه حجراً من الجوع » .

**قوله ( فأخرجت أقرصاً من شعير )** في رواية محمد بن سيرين عن أنس عند أحمد قال « عمدت أم سليم إلى نصف مد من شعير فطحتته » وعند المصنف من هذا الوجه ومن غيره عن أنس أن أمه أم سليم « عمدت إلى مد من شعير جرشته ثم عملته » وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أنس عند أحمد ومسلم « أتى أبو طلحة بمد من شعير فأمر به فصنع طعاماً » ولا منافاة بين ذلك لاحتمال أن تكون القصة تعددت وأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، ويمكن الجمع بأن يكون الشعير في الأصل كان صاعاً فأفردت بعضه لعيالهم وبعضه للنبي صلى الله عليه وسلم ، ويدل على التعدد ما بين العصيدة والخبز المقتوت الملتوت بالسمن من المغيرة ، وقد وقع لأم سليم في شيء صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم لما تزوج زينب بنت جحش قريب من هذه القصة من تكثير الطعام وإدخال عشرة عشرة كما سيأتي في مكانه في الوليمة من كتاب النكاح ووقع عند أحمد في رواية ابن سيرين عن أنس « عمدت أم سليم إلى نصف مد من شعير فطحتته ، ثم عمدت إلى عكة فيها شيء من سمن فاتخذت منه خطيفة » الحديث والخطيفة هي العصيدة وزناً ومعنى ، وهذا بعينه يأتي للمصنف في الأطعمة .

**قوله ( ولائتي ببعضه )** أي لفتني به يقال لاث العمامة على رأسه أي عصبها ، والمراد أنها لفت بعضه على رأسه وبعضه على إبطه . ووقع في الأطعمة للمصنف عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك في هذا الحديث « فلقت الخبز ببعضه ودست الخبز تحت ثوبي وردتني ببعضه » تقول دس الشيء يدسه دساً إذا أدخله في الشيء بقره وقوة .

**قوله ( فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلك أبو طلحة ؟ فقلت نعم ، قال : بطعام ؟ قلت نعم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن معه : قوموا )** ظاهره أن النبي صلى الله عليه وسلم فهم أن أبا طلحة استدعاه إلى منزله فلذلك قال لمن عنده قوموا ، وأول الكلام يقتضي أن أم سليم وأبا طلحة أرسلتا الخبز مع أنس ، فيجمع بأنهما أرادتا بإرسال الخبز مع أنس أن يأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فيأكله ،

فلما وصل أنس ورأى كثرة الناس حول النبي صلى الله عليه وسلم استحي وظهر له أن يدعو النبي صلى الله عليه وسلم ليقوم معه وحده إلى المنزل فيحصل مقصودهم من إطعامه ، ويحتمل أن يكون ذلك عن رأى من أرسله ، عهد إليه إذا رأى كثرة الناس أن يستدعى النبي صلى الله عليه وسلم وحده خشية أن لا يكفيهم ذلك الشيء هو ومن معه ، وقد عرفوا إيثار النبي صلى الله عليه وسلم وأنه لا يأكل وحده ، وقد وجدت أن أكثر الروايات تقتضى أن أبا طلحة استدعى النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الواقعة ، ففي رواية سعد بن سعيد عن أنس « بعثني أبو طلحة إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأدعوه وقد جعل له طعاماً » وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أنس « أمر أبو طلحة أم سليم أن تصنع للنبي صلى الله عليه وسلم لنفسه خاصة ، ثم أرسلتني إليه » وفي رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس « فدخل » فأبو طلحة على أمي فقال : هل من شيء ؟ فقالت : نعم ، عندي كسر من خبز ، فإن جاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده أشبعناه ، وإن جاء أحد معه قل عنهم » وجميع ذلك عند مسلم . وفي رواية مبارك بن فضالة المذكورة أن أبا طلحة قال « اعجبني واصليحيه عسى أن ندعو رسول الله صلى الله عليه وسلم فيأكل عندنا ، ففعلت ، فقالت : ادع رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس عند أبي نعيم وأصله عند مسلم « فقال لي أبو طلحة : يا أنس اذهب فقم قريباً من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا قام فدعه حتى يتفرق أصحابه ، ثم اتبعه حتى إذا قام على عتبة بابه فقل له : إن أبي يدعوك » . وفي رواية عمرو بن عبد الله ابن أبي طلحة عند أبي يعلى عن أنس « قال لي أبو طلحة : اذهب فادع رسول الله صلى الله عليه وسلم » وعند المصنف من رواية ابن سيرين في الأطعمة عن أنس « ثم بعثني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتيته وهو في أصحابه فدعوته » وعند أحمد من رواية النضر بن أنس عن أبيه « قالت لي أم سليم : اذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل له « إن رأيت أن تغدئ عندنا فافعل » . وفي رواية عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أنس عند البغوي « فقال أبو طلحة اذهب يا بني إلى النبي صلى الله عليه وسلم فادعه . قال فجئته فقلت له : إن أبي يدعوك » الحديث . وفي رواية محمد بن كعب « فقال يا بني اذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فادعه ، ولا تدع معه غيره ولا تفضحني .

قوله ( أرسلك أبو طلحة ) بهمزة ممدودة للإستفهام ، وفي رواية محمد بن كعب « فقال للقوم انطلقوا فانطلقوا وهم ثمانون رجلاً » وفي رواية يعقوب « فلما قلت له إن أبي يدعوك قال لأصحابه : يا هؤلاء تعالوا ، ثم أخذ بيدي فشدها ، ثم أقبل بأصحابه حتى إذا دنوا أرسل يدي فدخلت ، وأنا حزين لكثرة من جاء معه » .

قوله ( فقال أبو طلحة : يا أم سليم قد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس ، وليس عندنا ما نطعمهم ) أى قدر ما يكفيهم ( فقالت : الله ورسوله أعلم ) كأنها عرفت أنه فعل ذلك عمداً ليظهر الكرامة في تكثير ذلك الطعام ، ودل ذلك على فطنة أم سليم ورجحان عقلها . وفي رواية مبارك ابن فضالة « فاستقبله أبو طلحة فقال : يا رسول الله ما عندنا إلا قرص عملته أم سليم » وفي رواية سعد بن سعيد « فقال أبو طلحة : إنما صنعت لك شيئاً » ونحوه في رواية ابن سيرين ، وفي رواية عمرو

ابن عبد الله « فقال أبو طلحة : إنما هو قرص فقال : إن الله سيبارك فيه » ونحوه في رواية عمرو بن يحيى المازني ، وفي رواية يعقوب « فقال أبو طلحة : يا رسول الله إنما أرسلت أنساً يدعوك وحدك ، ولم يكن عندنا ما يشبع من أرى ، فقال : ادخل فإن الله سيبارك فيما عندك » وفي رواية النضر بن أنس عن أبيه « فدخلت على أم سليم وأنا مندهش » وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى أن أبا طلحة قال « يا أنس فضحتنا » ولطبراني في الأوسط فجعل يرميني بالحجارة .

**قوله ( فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هلمى يا أم سليم ما عندك )** كذا لأبي ذر عن الكشميني ولغيره « هلم » وهي لغة حجازية ، هلم عندهم لا يأنث ولا يثنى ولا يجمع ، ومنه قوله تعالى ﴿ والقاتلين لإخوانهم هلم إلينا ﴾ والمراد بذلك طلب ما عندهما .

**قوله ( وعصرت أم سليم عكة فأدمته )** أى صيرت ما خرج من العكة له إداما ، والعكة بضم المهملة وتشديد الكاف إناء من جلد مستدير يحمل فيه السمن غالباً والعسل . وفي رواية مبارك ابن فضالة « فقال هل من سمن ؟ فقال أبو طلحة : قد كان في العكة سمن ، فجاء بها فجعل يعصرانها حتى خرج ، ثم مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم به سبابته ثم مسح القرص فانتفخ وقال : بسم الله . فلم يزل يصنع ذلك والقرص ينتفخ حتى رأيت القرص في الجفنة يتميع » وفي رواية سعد بن سعيد « فسها رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعا فيها بالبركة » وفي رواية النضر بن أنس « فجئت بها ففتحت رباطها ثم قال : بسم الله ، اللهم أعظم فيها البركة » وعرف بهذا المراد بقوله « وقال فيها ما شاء الله أن يقول » .

**قوله ( ثم قال : إنذن لعشرة ، فأذن لهم )** ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم دخل منزل أبي طلحة وحده وصرح بذلك في رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى ولفظه « فلما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الباب فقال لهم اقعولوا ودخل » وفي رواية يعقوب « أدخل على ثمانية ، فما زال حتى دخل عليه ثمانون رجلاً ثم دعاني ودعا أمي وأبا طلحة فأكلنا حتى شبعنا » انتهى . وهذا يدل على تعدد القصة ، فإن أكثر الروايات فيها أنه أدخلهم عشرة عشرة سوى هذه فقال إنه أدخلهم ثمانية ثمانية ، فالله أعلم .

**قوله ( فأكلوا )** في رواية مبارك بن فضالة « فوضع يده وسط القرص وقال : كلوا بسم الله ، فأكلوا من حوالى القصعة حتى شبعوا » وفي رواية بكر بن عبد الله « فقال لهم كلوا من بين أصابعي » .

**قوله ( ثم خرجوا )** في رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى « ثم قال لهم قوموا وليدخل عشرة مكانكم » . **قوله ( والقوم سبعون أو ثمانون رجلاً )** كذا وقع بالشك ، وفي غيرها بالجزم بالثمانين كما تقدم من رواية محمد بن كعب وغيره ، وفي رواية مبارك بن فضالة « حتى أكل منه بضعة وثمانون رجلاً » وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى « حتى فعل ذلك ثمانين رجلاً ، ثم أكل النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك وأهل البيت وتركوا سوراً » أى فضلاً . وفي روايته عند أحمد « قلت كم كانوا ؟ قالوا : كانوا نيفاً وثمانين قال : وأفضل لأهل البيت ما يشبعهم » ولا منافاة بينهما لأحتمال أن يكون ألغى الكسر ، ولكن وقع في رواية ابن سيرين عند أحمد « حتى أكل منها أربعون رجلاً وبقيت كما هي » وهذا يؤكد التباين الذي أشرت إليه ، وأن القصة التي رواها ابن سيرين غير القصة التي رواها غيره ، وزاد مسلم في رواية عبد الله بن عبد الله بن

أبي طلحة « وأفضل ما بلغوا جيرانهم » وفي رواية عمرو بن عبد الله « وفضلت فضلة فأهديناها لجيراننا » ونحوه عند أبي نعيم من رواية عمارة بن غزية عن ربيعة عن أنس بلفظ « حتى أهدت أم سليم لجيراننا » ولمسلم في أواخر رواية سعد بن سعيد « حتى لم يبق منهم أحد إلا دخل فأكل حتى شبع » وفي رواية له من هذا الوجه « ثم أخذ ما بقي فجمعه ، ثم دعا فيه بالبركة فعاد كما كان » وقد تقدم الكلام على شيء من فوائد هذا الحديث في أبواب المساجد من أوائل كتاب الصلاة .

( تكملة ) : سئلت في مجلس الإملاء لما ذكرت حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن حكمة تبعيهم ، فقلت يحتمل أن يكون عرف أن الطعام قليل وأنه في صحفة واحدة فلا يتصور أن يتحلق ذلك العدد الكثير ، فقليل : لم لا دخل الكل وبعض لمن يسعه التحليق فكان أبلغ في اشتراك الجميع في الاطلاع على المعجزة ، بخلاف التبعض فإنه يطرقة احتمال تكرر وضع الطعام لصغر الصحفة ؟ فقلت : يحتمل أن يكون ذلك لضيق البيت ، والله أعلم . الحديث السابع حديث عبد الله - وهو ابن مسعود - في نبع الماء أيضاً وتسبيح الطعام .

قوله ( كنا نعد الآيات ) أى الأمور الخارقة للعادات .

قوله ( بركة ، وأنتم تعدونها تخويفاً ) الذى يظهر أنه أنكر عليهم عد جميع الخوارق تخويفاً ، وإلا فليس جميع الخوارق بركة ، فإن التحقيق يقتضى عد بعضها بركة من الله كشيع الخلق الكثير من الطعام القليل وبعضها بتخويف من الله ككسوف الشمس والقمر ، كما قال صلى الله عليه وسلم « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده » وكأن القوم الذين خاطبهم عبد الله بن مسعود بذلك تمسكوا بظاهر قوله تعالى ﴿ وما نرسل بالآيات إلا تخويفاً ﴾ ، ووقع عند الإسماعيلي من طريق الوليد بن القاسم عن إسرائيل في أول هذا الحديث « سمع عبد الله بن مسعود يخسف فقال : كنا أصحاب محمد نعد الآيات بركة » الحديث .

قوله ( كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ) هذا السفر يشبه أن يكون غزوة الحديبية لبثوت نبع الماء فيها كما سيأتى . وقد وقع مثل ذلك في تبوك . ثم وجدت البيهقي في « الدلائل » جزم بالأول لكن لم يخرج ما يصرح به . ثم وجدت في بعض طرق هذا الحديث عند أبي نعيم في « الدلائل » أن ذلك كان في غزوة خيبر ، فأخرج من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن إبراهيم في هذا الحديث قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة خيبر فأصاب الناس عطش شديد ، فقال : يا عبد الله التمس لى ماء ، فأتيته بفضل ماء في إداوة » الحديث ، فهذا أولى ، ودل على تكرر وقوع ذلك حضراً أو سفيراً .

قوله ( فقال اطلبوا فضلة من ماء ، فجاءوا بإناء فيه ماء قليل ) ووقع عند أبي نعيم في « الدلائل » من طريق أبي الضحى عن ابن عباس قال « دعا النبي صلى الله عليه وسلم بلالا بماء فطلبه فلم يجده فأناه بشن فيه ماء » الحديث وفي آخره « فجعل ابن مسعود يشرب ويكثر » وهذا يشعر بأن ابن عباس حمله عن ابن مسعود ، وأن القصة واحدة ، ويحتمل أن يكون كل من ابن مسعود وبلال أحضر الإداوة ، فإن الشن بفتح المعجمة وبالنون هو الإداوة اليابسة .

قوله ( حى على الطهور المبارك ) أى هلموا إلى الطهور ، وهو بفتح الطاء ، والمراد به الماء ، ويجوز أنها والمراد الفعل أى تطهروا .

**قوله ( والبركة من الله )** البركة مبتدأ والخبر من الله ، وهو إشارة إلى أن الإيجاد من الله . ووقع في حديث عمار بن زريق عن إبراهيم في هذا الحديث « فجعلت أبادرهم إلى الماء أدخله في جوفى لقوله : البركة من الله » وفي حديث ابن عباس « فبسط كفه فيه فنبعت تحت يده عين ، فجعل ابن مسعود يشرب ويكثر » والحكمة في طلبه صلى الله عليه وسلم في هذه المواطن فضلة الماء لثلاث يظن أنه الموجد للماء ، ويحتمل ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن الله أجرى العادة في الدنيا غالباً بالتوالد ، وأن بعض الأشياء يقع بينها التوالد وبعضها لا يقع ، ومن جملة ذلك ما نشاهده من فوران بعض المائعات إذا حرمت وتركت زماناً ، ولم تجر العادة في الماء الصرف بذلك ، فكانت المعجزة بذلك ظاهرة جداً .

**قوله ( ولقد كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل )** أى في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم غالباً ووقع ذلك عند الإسماعيلي صريحاً أخرجه عن الحسن بن سفيان عن بندار عن أبي أحمد الزبيرى في هذا الحديث « كنا نأكل مع النبي صلى الله عليه وسلم الطعام ونحن نسمع تسبيح الطعام » وله شاهد أورده البيهقي في « الدلائل » من طريق قيس بن أبي حازم قال « كان أبو الدرداء وسليمان إذا كتب أحدهما إلى الآخر قال له : بآية الصفحة ، وذلك إنهما بينا هما يأكلان في صفحة إذ سبحت وما فيها » وذكر عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه قال « مرض النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه جبريل بطبق فيه عنب ورطب فأكل منه فسيح » . قلت : وقد اشتهر تسبيح الحصى ، ففي حديث أبي ذر قال « تناول رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع حصيات فسيحن في يده حتى سمعت لمن حنيناً ، ثم وضعهن في يد أبي بكر فسيحن ، ثم وضعهن في يد عمر فسيحن ، ثم وضعهن في يد عثمان فسيحن » أخرجه البزار والطبراني في « الأوسط » وفي رواية الطبراني « فسمع تسبيحهن من في الحلقة » وفيه ثم دفعهن إلينا فلم يسيحن « مع أحد منا » قال البيهقي في « الدلائل » كذا رواه صالح بن أبي الأخضر - ولم يكن بالحافظ - عن الزهري عن سويد بن يزيد السلمى عن أبي ذر ، والمحفوظ ما رواه شعيب بن أبي حمزة عن الزهري قال « ذكر الوليد بن سويد أن رجلاً من بني سليم كان كبير السن ممن أدرك أبا ذر بالربذة ذكر له عن أبي ذر بهذا .

**( فائدة )** : ذكر ابن الحاجب عن بعض الشيعة أن انشقاق القمر وتسبيح الحصى وحنين الجذع وتسليم الغزاة مما نقل آحاداً مع توفر الدواعي على نقله ، ومع ذلك لم يكذب رواتها . وأجاب بأنه استغنى عن نقلها تواتراً بالقرآن . وأجاب غيره بمنع نقلها آحاداً ، وعلى تسليمه فمجموعها يفيد القطع كما تقدم في أول هذا الفصل . والذي أقول إنها كلها مشهورة عند الناس ، وأما من حيث الرواية فليست على حد سواء ، فإن حنين الجذع وانشقاق القمر نقل كل منهما نقلاً مستفيضاً يفيد القطع عند من يطلع على طرق ذلك من أئمة الحديث دون غيرهم ممن لا ممارسة له في ذلك . وأما تسبيح الحصى فليست له إلا هذه الطريق الواحدة مع ضعفها ، وأما تسليم الغزاة فلم نجد له إسناداً لا من وجه قوى ولا من وجه ضعيف ، والله أعلم . الحديث الثامن حديث جابر في قصة وفاء دين أبيه ، أورده مختصراً وقد ذكره في مواضع أخرى مطولاً .

**قوله ( حدثنا زكريا )** هو ابن أبي زائدة ، وعامر هو الشعبي .

**قوله (إن أباه)** هو عبد الله بن عمرو بن حرام بالمهملتين ، وفي رواية مغيرة عن الشعبي في البيوع « توفي عبد الله بن عمرو بن حرام وعليه دين » وفي رواية فراس عن الشعبي في الوصايا « إن أباه استشهد يوم أحد وترك ست بنات وترك عليه ديناً » وفي رواية وهب بن كيسان عن جابر « إن أباه توفي وترك عليه ثلاثين وسقاً لرجل من اليهود ، فاستنظره جابر فأبى أن ينظره ، فكلّم جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع له ، فكلّم اليهودى ليأخذ ثمر نخله بالذى له فأبى » وفي رواية ابن كعب بن مالك في الاستقراض والهبة عن جابر « أن أباه قتل يوم أحد شهيداً وعليه دين ، فاشتد الغرماء في حقوقهم ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فكلمته ، فسألهم أن يقبلوا تمار حاططى ويحللوا أبى فأبوا » ووقع عند أحمد من طريق نبيح العنزى عن جابر قال « قال لى أبى : يا جابر لا عليك أن يكون في قطارى أهل المدينة حتى تعلم إلى ما يصير أمرنا فذكر - قصة قتل أبيه ودفنه قال - وترك أبى عليه ديناً من التمر ، فاشتد على بعض غرمائه في التقاضى ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له وقلت : فأحب أن تعيننى عليه لعله أن ينظرنى طائفة من تمره إلى هذا الصرام المقبل ، قال : نعم آتيتك إن شاء الله قريباً من نصف النهار » فذكر الحديث في الضيافة وفيه « ثم قال ادع فلاناً - لغريمى الذى اشتد في الطلب - فجاء فقال : أنظر جابراً طائفة من دينك الذى على أبيه إلى الصرام المقبل ، فقال : ما أنا بفاعل ، واعتل ، وقال إنما هو مال يتامى » .

**قوله (وليس عندى إلا ما يخرج نخله)** يعنى أنه لم يترك مالا إلا البستان المذكور .

**قوله (ولا يبلغ ما يخرج نخله سنين)** أى في مدة سنين ( ما عليه ) أى من الدين .

**قوله (فانطلق معى لكيلا يفحش على الغرماء ، ففشى)** فيه حذف تقديره : فقال نعم ، فانطلق فوصل إلى الحائط ففشى . وقد تبين من الروايات الأخرى التصريح بما وقع من ذلك ، ففي رواية مغيرة « فقال اذهب فصنف تمر ك أصنافاً ، ثم أرسل إلى ، ففعلت ، فجاء فجلس على أعلاه » وفي رواية فراس في البيوع « اذهب فصنف تمر ك أصنافاً : العجوة على حدة ، وعذق زيد على حدة » وقوله عذق زيد بفتح المهملة ، وزيد الذى نسب إليه اسم لشخص كأنه هو الذى كان ابتداءً غراسه فنسب إليه ، والعجوة من أجود تمر المدينة .

**قوله (زيد)** بفتح الموحدة وكسر المهملة وهو فعل أمر ، أى اجعل التمر في البيادر كل صنف في بيدر ، والبيدر بفتح الموحدة وسكون التحتانية وفتح الدال المهملة للتمر كالجرن للحب .

**قوله (فدعا)** في رواية ابن كعب بن مالك « فغدا علينا فطاف في النخل ودعا في تمره بالبركة » وفي رواية الديال بن حرمة عن جابر « فجاء هو وأبو بكر وعمر فاستقرأ النخل ، يقوم تحت كل نخلة لا أدرى ما يقول ، حتى مر على آخرها » الحديث أخرجه أحمد .

**قوله (ثم آخر)** أى مشى حول بيدر آخر فدعا ، وفي رواية فراس « فدخل النبي صلى الله عليه وسلم النخل ففشى فيها فقال أفرغوه » أى أفرغوه من البيدر ، وفي رواية مغيرة « ثم قال : كل للقوم ،



فكلتهم حتى أوفيتهم « وفي رواية فراس » ثم قال لجابر : جد فأوف الذي له ، فجده بعد ما رجع النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( فأوفاهم الذي لهم وبقى مثل ما أعطاهم ) في رواية مغيرة « وبقى تمرى وكأنه لم ينقص منه شيء » وفي رواية ابن كعب « وبقى لنا من تمرها بقية » ووقع في رواية وهب بن كيسان « فأوفاه ثلاثين وسقا وفضلت له سبعة عشر وسقا » ، ويجمع بالحمل على تعدد الغرماء ، فكأن أصل الدين كان منه لليهودى ثلاثون وسقا من صنف واحد فأوفاه وفضل من ذلك البيلدر سبعة عشر وسقا ، وكان منه لغير ذلك اليهودى أشياء أخرى فأوفاهم وفضل من المجموع قدر الذي أوفاه ، ويؤيده قوله في رواية نبيح العزرى عن جابر « فكلت له من العجوة فأوفاه الله وفضل لنا من التمر كذا وكذا ، وكلت له من أصناف التمر فأوفاه الله وفضل لنا من التمر كذا وكذا » ووقع في رواية فراس عن الشعبي ما قد يخالف ذلك ، فعنه « ثم دعوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما نظروا إليه كأنما أغروا بى تلك الساعة » أى أنهم شددوا عليه في المطالبة لعداوتهم للنبي صلى الله عليه وسلم ، قال « فلما رأى ما يصنعون طاف حول أعظمها بيدرا ثلاث مرات ثم جلس عليه ثم قال : ادعهم ، فما زال يكيل لهم حتى أدى الله أمانة والذى ، وأنا راض أن يؤديها الله ولا أرجع إلى أخواني بتمرة ، فسلم الله البيادر كلها حتى إنى أنظر إلى البيلدر الذى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لم ينقص منه ثمرة واحدة » ووجه المخالفة فيه أن ظاهره أن الكيل جميعه كان محضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن التمر لم ينقص منه شيء البتة ، والذى مضى ظاهره أن ذلك بعد رجوعه وأن بعض التمر نقص ، ويجمع بأن ابتداء الكيل كان بحضوره صلى الله عليه وسلم وبقيته كان بعد انصرافه ، وكان بعض البيادر التى أوفى منها بعض أصحاب الدين حيث كان محضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينقص منه شيء البتة ، ولما انصرف بقيت آثار بركته فلذلك أوفى من أحد البيادر ثلاثين وسقا وفضل سبعة عشر . وفي رواية نبيح ما يؤيد ذلك ، فى روايته قال « كل له فإن الله سوف يوفيه » وفى حديثه « فإذا الشمس قد دلكت فقال : الصلاة يا أبا بكر ، فاندفعوا إلى المسجد فقلت له - أى للغريم - قرب أوعيتك » وفيه « فجئت أسعى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنى شرارة ، فوجدته قد صلى ، فأخبرته فقال : أين عمر ؟ فجاء يهرول فقال : سل جابراً عن تمره وغريمه ، فقال : ما أنا بسائله ، قد علمت أن الله سيوفيه » الحديث . وقصة عمر قد وقعت في رواية ابن كعب ففيها « ثم جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لعمر : اسمع يا عمر ، قال : ألا نكون قد علمنا أنك رسول الله ؟ والله أنك لرسول الله » وفي رواية وهب « فقال عمر : لقد علمت حين مشى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليباركن الله فيها » وقوله في رواية ابن كعب « ألا نكون » بفتح الهمزة وتشديد اللام فى الروايات كلها ، وأصلها أن الخفيفة ضمت إليها لا النافية ، أى هذا السؤال إنما يحتاج إليه من لا يعلم أنك رسول الله فلذلك يشك فى الخبر فيحتاج إلى الاستدلال ، وأما من علم أنك رسول الله فلا يحتاج إلى ذلك . وزعم بعض المتأخرين أن الرواية فيه بتخفيف اللام وأن الهمزة فيه للاستفهام التقريرى فأنكر عمر عدم علمه بالرسالة فأنجج إنكاره ثبوت علمه بها ، وهو كلام موجه ، إلا أن الرواية إنما هى بالتشديد ، وكذلك ضبطها عياض وغيره . وقيل النكتة فى اختصاص عمر بإعلامه بذلك أنه كان معتزلاً بقصة

جابر مهتماً بشأنه مساعداً له على وفاء دين أبيه . وقيل لأنه كان حاضراً مع النبي صلى الله عليه وسلم لما مشى في النخل وتحقق أن التمر الذي فيه لا يبنى ببعض الدين ، فأراد إعلامه بذلك لكونه شاهد أول الأمر ، بخلاف من لم يشاهد . ثم وجدت ذلك صريحاً في بعض طرقه ، ففي رواية أبي المتوكل عن جابر عند أبي نعيم فذكر الحديث وفيه « فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر فقال انطلق بنا حتى نطوف بنخلك هذا » فذكر الحديث . وفي رواية أبي نضرة عن جابر عنده في هذه القصة قال « فأتاه هو وعمر فقال : يا فلان خذ من جابر وآخر عنه ، فأبى ، فكاد عمر يبطش به ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مه يا عمر ، هو حقه . ثم قال : اذهب بنا إلى نخلك » الحديث وفيه « فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال : اتنى بعمر ، فأتيته فقال : يا عمر سل جابراً عن نخله فذكر القصة . ووقع في رواية الديال بن حرملة أن أبا بكر وعمر جميعاً كانا مع النبي صلى الله عليه وسلم وقال في آخره « قال فانطلق فأخبر أبا بكر وعمر ، قال فانطلقت فأخبرتنيما الحديث ، ونحوه في رواية وهب بن كيسان عن جابر ، وجمع البيهقي بين مختلف الروايات في ذلك بأن اليهودي المذكور كان له دين من تمر ، ولغيره من الغرماء ديون أخرى ، فلما حضر الغرماء وطالبوا بحقوقهم وكان لهم جابر التمر ففضل تمر الحائط كأنه لم ينقص شيء فجاء اليهودي بعدهم فطالب بدينه فجعله جابر ما بقي على النخلات فأوفاه حقه منه وهو ثلاثون وسقاً . وفضلت منه سبعة عشر ، انتهى . وهذا الجمع يقتضي أنه لم يفضل من الذي في البيادر شيء . وقد صرح في الرواية المتقدمة أنها فضلت كلها كأنه لم ينقص منها شيء فما تقدم من الطريق التي جمعت به أولى ، والله أعلم . وفي الحديث من الفوائد جواز الاستنظار في الدين الحال ، وجواز تأخير الغريم لمصلحة المال الذي يوفى منه ، وفيه مشي الإمام في حوائج رعيته ، وشفاعته عند بعضهم في بعض . وفيه علم ظاهر من أعلام النبوة لتكثير القليل إلى أن حصل به وفاء الكثير وفضل منه . الحديث التاسع حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق في قصة أضياف أبي بكر ، والمراد منه تكثير الطعام القليل .

**قوله ( عن أبيه )** هو سليمان بن طرخان التيمي أحد صغار التابعين ، وفي رواية أبي النعمان عن معتمر « حدثنا أبي » كما تقدم في الصلاة . وأبو عثمان هو النهدي .

**قوله ( إن أصحاب الصفة كانوا أناساً فقراء )** سيأتي ذكرهم في كتاب الرقاق ، وأن الصفة مكان مؤخر المسجد النبوي مظلل أعد لزول الغرباء فيه ممن لا مأوى له ولا أهل ، وكانوا يكثرون فيه ويقولون بحسب من يتزوج منهم أو يموت أو يسافر ، وقد سرد أسماءهم أبو نعيم في « الحلية » فزادوا على المائة .

**قوله ( من كان عنده طعام إثنين فليذهب بثالث )** أي من أهل الصفة المذكورين . ووقع في رواية مسلم « فليذهب بثلاثة » قال عياض : وهو غلط ، والصواب رواية البخاري لموافقها لسياق باقي الحديث وقال القرطبي : إن حمل على ظاهره فسد المعنى ، لأن الذي عنده طعام اثنين إذا ذهب معه بثلاثة لزم أن يأكله في خمسة وجينئذ لا يكفيهم ولا يسد رمقهم ، بخلاف ما إذا ذهب بواحد فإنه يأكله في ثلاثة ، ويؤيده قوله في الحديث الآخر « طعام الإثنين يكفي أربعة » أي القدر الذي يشبع الاثنين يسد رمق أربعة ، ووجهها التروى بأن التقدير فليذهب بمن يتم من عنده ثلاثة ، أو فليذهب بثلاث .

**قوله ( ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس ، سادس ، أو كما قال )** أى فليذهب بخامس إن لم يكن عنده ما يقتضى أكثر من ذلك ، وإلا فليذهب سادس مع الخامس إن كان عنده أكثر من ذلك . والحكمة فى كونه يزيد كل أحد واحداً فقط أن عيشهم فى ذلك الوقت لم يكن متسعاً ، فمن كان عنده مثلاً ثلاثة أنفس لا يضيق عليه أن يطعم الرابع من قوتهم ، وكذلك الأربعة وما فوقها ، بخلاف ما لو زيدت الأضياف بعدد العيال فإنما ذلك إنما يحصل الاكتفاء فيه عند اتساع الحال . ووقع فى رواية أبى النعمان « وإن أربع فخامس أو سادس » و « أو » فيه للتنويع أول للتخيير كما فى الرواية الأخرى ، ويحتمل أن يكون معنى « أو سادس » وإن كان عنده طعام خمس فليذهب سادس ، فيكون من عطف الجملة على الجملة . وقوله « وإن أربع فخامس » بالجهر فيهما ، والتقدير فإن كان عنده طعام أربع فليذهب بخامس أو سادس ، فحذف عامل الجهر وأبقى عمله ، كما يقال مررت برجل صالح وإن لا صالح فطالح ، أى إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح ، ويجرز الرفع على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وهو أوجه ، قال ابن مالك : تضمن هذا الحديث حذف فعلين وعاملى جر مع بقاء عملهما بعد إن وبعد الفاء ، والتقدير من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، وإن قام بأربعة فليذهب بخامس أو سادس اهـ . وهذا قاله فى الرواية التى فى الصلاة ، وأما هذه الرواية وهى قوله « بخامس سادس » فيكون حذف منها شيئاً آخر ، والتقدير أو إن قام بخمسة فليذهب سادس .

**قوله ( وإن أبا بكر جاء بثلاثة وانطلق النبي صلى الله عليه وسلم بعشرة )** عبر عن أبى بكر بلفظ المجيء لبعده منزله من المسجد ، وعن النبي صلى الله عليه وسلم بالانطلاق لقربه . وقوله بعد ذلك « وأبو بكر ثلاثة » بالنصب للأكبر أى أخذ ثلاثة فلا يكون قوله قبل ذلك « جاء بثلاثة » تكراراً لأن هذا بيان لابتداء ما جاء فى نصيبه ، والأول لبيان من أحضرهم إلى منزله . وأبعد من قال ثلاثة بالرفع وقدره وأبو بكر أهله ثلاثة أى عدد أضيافه ، ودل ذلك على أن أبا بكر كان عنده طعام أربعة ومع ذلك فأخذ خامساً وسادساً وسابعاً فكان الحكمة فى أخذه واحداً زائداً عما ذكره صلى الله عليه وسلم أنه أراد أن يؤثر السابع بنصيبه إذ ظهر له أنه لم يأكل أولاً معهم . ووقع فى رواية الكشميهنى « وأبو بكر بثلاثة » فيكون معطوفاً على قوله « وانطلق النبي » أى وانطلق أبو بكر بثلاثة وهى رواية مسلم ، والأول أوجه ، والله أعلم .

**قوله ( قال فهو أنا وأبى وأمى )** القائل هو عبد الرحمن بن أبى بكر ، وقوله « فهو » أى الشأن وقوله « أنا » مبتدأ وخبره محذوف يدل عليه السياق وتقديره فى الدار .

**قوله ( ولا أدري هل قال امرأتى وخادمى )** فى رواية الكشميهنى « وخادم » بغير إضافة ، والقائل « هل قال » هو أبو عثمان الراوى عن عبد الرحمن كأنه شك فى ذلك ، وقوله « بين بيتنا » أى خدمتها مشتركة بين بيتنا وبيت أبى بكر ، وهو ظرف للخادم ، وأم عبد الرحمن هى أم رومان مشهورة بكنتيتها ، واسمها زينب وقيل وعلة بنت عامر بن عويمر قيل عميرة ، من ذرية الحارث بن غنم بن مالك بن كنانة ، كانت قبل أبى بكر عند الحارث بن سخبرة الأزدى فقدم مكة فمات وخلف منها ابنه الطفيل ، فتزوجها أبو بكر فولدت له عبد الرحمن وعائشة ، وأسلمت أم رومان قديماً وهاجرت ومعها عائشة ، وأما عبد الرحمن فتأخر لإسلامه

وهجرته إلى هذنة الحديدية ، فقدم في ستة سبع أو أول سنة ثمان ، واسم امرأته - والدته أكبر أولاده أبي عتيق محمد - أميمة بنت عدى بن قيس السهمية والخادم لم أعرف اسمها .

**قوله ( وإن أبا بكر تعشى عند النبي صلى الله عليه وسلم ثم لبث حتى صلى العشاء ثم رجع )** ووقع في الرواية التي في الصلاة « ثم لبث حتى صليت العشاء » وفي رواية « حيث صليت ثم رجع » فشرحه الكرماني فقال : هذا يشعر بأن تعشى أبي بكر كان بعد الرجوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، والذي تقدم بعكسه ، والجواب أن الأول بيان حال أبي بكر في عدم احتياجه إلى الطعام عند أهله ، والثاني فيه سياق القصة على الترتيب الواقع : الأول تعشى الصديق والثاني تعشى النبي صلى الله عليه وسلم . والأول من العشاء بفتحها أى الأكل ، والثاني بكسرها أى الصلاة ، فأحد هذه الاحتمالات أن أبا بكر لما جاء بالثلاثة إلى منزله لبث إلى وقت صلاة العشاء . فرجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى تعشى عنده ، وهذا لا يصح لأنه يخالف صريح قوله في حديث الباب « وإن أبا بكر تعشى عند النبي صلى الله عليه وسلم » ثم إن الذي وقع عند البخاري بلفظ « ثم رجع » بالجزم ليس متفقاً عليه من الرواة لما سأذكره ، وظاهره قوله في هذه الرواية « ثم رجع » أى إلى منزله ، وعلى هذا ففي قوله « فلبث حتى تعشى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء بعد ما مضى من الليل ما شاء الله » تكرار وفائدته الإشارة إلى أن تأخره عند النبي صلى الله عليه وسلم كان بمقدار أن تعشى معه وصلى العشاء وما رجع إلى منزله إلا بعد أن مضى من الليل قطعة ، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب أن يؤخر صلاة العشاء كما تقدم في حديث أبي برزة ، ووقع عند الإسماعيلي « ثم ركع » بالكاف أى صلى النافلة بعد العشاء ، فعلى هذا فالتكرار في قوله « فلبث حتى تعشى » فقط ، وفائدته ما تقدم . ووقع في رواية مسلم والإسماعيلي أيضاً « فلبث حتى نعس » بعين وسين مهملتين مفتوحتين من النعاس وهو أوجه وقال عياض إنه الصواب ، وبه ينتهي التكرار من المواضع كلها إلا في قوله « لبث » وسببه اختلاف تعلق اللبث ، فالأول قال « لبث حتى صلى العشاء » ثم قال « فلبث حتى نعس » والحاصل أنه تأخر عند النبي صلى الله عليه وسلم حتى صلى العشاء ثم تأخر حتى نعس النبي صلى الله عليه وسلم وقام لينام فرجع أبو بكر حينئذ إلى بيته ، وقد ترجم عليه المصنف في أبواب الصلاة قبيل الأذان « باب السمر مع الضيف والأهل » وأخذ من كون أبي بكر رجع إلى أهله وضيافته بعد أن صلى العشاء مع النبي صلى الله عليه وسلم فدار بينهم وبينه ما ذكر في الحديث . ووقع في رواية أبي داود من رواية الجريري عن أبي عثمان أو أبي السليل عن عبد الرحمن ابن أبي بكر قال « نزل بنا أضياف » وكان أبو بكر يتحدث عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا أرجع إليك حتى تفرغ من ضيافة هؤلاء » ونحوه يأتي في الأدب من طريق أخرى عن الجريري عن أبي عثمان بلفظ « إن أبا بكر تضيف وهطاً ، فقال لعبد الرحمن : دوناك أضيافك ، فإني منطلق إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأفرغ من قراهم قبل أن أجىء » وهذا يدل على أن أبا بكر أحضرهم إلى منزله وأمر أهله أن يضيفوهم ورجع هو إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ويدل عليه صريح قوله في حديث الباب « وإن أبا بكر جاء بثلاثة » .

**قوله ( قالت له امرأته ما حبسك من أضيافك )** ؟ في رواية الكشميनी « عن أضيافك » وكذا هو في الصلاة ورواية مسلم .

قوله (أو ضيفك) شك من الراوى ، والمراد به الجنس ، لأنهم ثلاثة ، واسم الضيف يطلق على الواحد وما فوقه . وقال الكرمانى : أو هو مصدر يتناول المثنى والجمع ، كذا قال وليس بواضح .

قوله (أو عشيته) فى رواية الكشميهنى «وما غشيتهم» بزيادة ما النافية ، وكذا فى رواية مسلم والإسماعيلى ، والمهزة للاستفهام والواو للعطف على مقدر بعد المهزة ، وفى بعضها عشيتهم بإشباع الكسرة .

قوله (وقد عرضوا عليهم) بفتح العين والراء والفاعل محذوف أى الخدم أو الأهل ونحو ذلك ، (فغلبوهم) أى إن آل أبى بكر عرضوا على الأضياف العشاء فأبوا فعالجوهم فامتنعوا حتى غلبوهم . وفى الرواية الى فى الصلاة «قد عرضوا» بضم أوله وتشديد الراء أى أطعموا من العراضة وهى الهدية ، قاله عياض ، قال وهو فى الرواية بتخفيف الراء ، وحكى ابن قرقول أن القياس بتشديد الراء وبه جزم الجرهري ، وقال الكرمانى موجهاً للتخفيف : أى عرض الطعام عليهم ، فحذف الجار ووصل الفعل فهو من القلب كمرضت الناقة على الخوض . ووقع فى الصلاة «قد عرضنا عليهم فامتنعوا» وحكى ابن التين أنه وقع فى بعض الروايات «عرضوا» بصاد مهملة ، قال ولا أعرف لها وجهاً ، وجهياً غيره أنها من قولهم عرض إذا نشط ، فكأنه يريد أنهم نشطوا فى العزيمة عليهم ، ولا يخفى تكلفه . وفى رواية الجريرى «فانطلق عبد الرحمن فأتاهم بما عنده فقال اطعموا ، قالوا : أين رب منزلنا ؟ قال : اطعموا . قالوا : ما نحن بأكليين حتى يجيئ . قال : اقبلوا عنا قراكم ، فإنه إن جاء ولم تطعموا للفقير منه — أى شراً — فأبوا» وفى رواية مسلم «ألا تقبلوا عنا قراكم ؟» ضبطه عياض عن الأكثر بتخفيف اللام على استفتاح الكلام ، قال القرطبي : ويلزم عليه أن تثبت النون فى «تقبلون» إذ لا موجب لحذفها ، وضبطها ابن أبى جعفر بتشديد اللام وهو الوجه .

قوله (قال فذهبت فاختبأت) أى خوفاً من خصام أبى بكر له وتغيظه عليه . وفى رواية الجريرى «فعرفت أنه يجد على» أى يغضب «فلما جاء تغيت عنه ، فقال : يا عبد الرحمن ، فسكت . ثم قال : يا عبد الرحمن ، فسكت» .

قوله (فقال : يا غنثر فجدع وسب) فى رواية الجريرى فقال «يا غنثر أقسمت عليك إن كنت تسمع صوتى لما جئت ، قال فخرجت فقلت والله مالى ذنب ، هؤلاء أضيافك فسلمهم . قالوا صدقت قد أتانا وقوله «فجدع وسب» أى دعا عليه بالجدع وهو قطع الأذن أو الأنف أو الشفة ، وقيل المراد به السب ، والأول أصح . وفى رواية الجريرى «فجزع» بالزاي بدل الدال أى نسبه إلى الجزع بفتحيتين وهو الخوف وقيل المجازعة الخاصة فالمعنى خاصم ، وقال القرطبي : ظن أبو بكر أن عبد الرحمن فرط فى حق الأضياف فلما تبين له الحال أدبهم بقوله كلوا لا هنيئاً ، وسب أى شتم . وحذف المفعول للعلم به . قوله «غنثر» بضم المعجمة وسكون النون وفتح المثناة ، هذه الرواية المشهورة ، وحكى ضم المثناة ، وحكى عياض عن بعض شيوخه فتح أوله مع فتح المثناة ، وحكاها الخطايبى بلفظ «غنثر» بلفظ اسم الشاعر المشهور وهو بالمهملة والمثناة المفتوحتين بينهما النون الساكنة ، وروى عن أبى عمر عن ثعلب أن معناه الذباب ، وإنه سمي بذلك لصوته فشبه به حيث أراد تحقيره وتصغيره . وقال غيره : معنى الرواية المشهورة الثقل الوخم وقيل الجاهل وقيل السفیه وقيل اللثم ، وهو مأخوذ من الغثر ونونه زائدة ، وقيل هو ذباب أزرق شبهه به لتحقيره كما تقدم .

**قوله (وقال كلوا)** زاد في الصلاة « لا هنيئاً » وكذا في رواية مسلم أى لا أكلتم هنيئاً هو دعاء عليهم ، وقيل خبر أى لم تتهيئوا في أول نضجه ، ويستفاد من ذلك جواز الدعاء على من لم يحصل منه الإنصاف ولا سيما عند الحرج والتغيظ ، وذلك أنهم تحكّموا على رب المنزل بالحضور معهم ولم يكتفوا بولده مع إذنه لهم في ذلك ، وكان الذى حملهم على ذلك رغبتهم في التبرك بمؤاكلته ، ويقال إنه إنما خاطب بذلك أهله لا الأضياف ، وقيل لم يرد الدعاء وإنما أخبر أنهم فاتهم الهناء به إذا لم يأكلوه في وقته .

**قوله (وقال لا أطعمه أبداً)** في رواية مسلم وكذا هو في الصلاة « فقال : والله لا أطعمه أبداً » وفي رواية الجريرى « فقال فلانما انتظرتوني ، والله لا أطعمه أبداً » فقال الآخر والله لا نطعمه « وفي رواية أبى داود من هذا الوجه « فقال أبو بكر فما منعكم ؟ قالوا : مكانك . قال والله لا أطعمه أبداً . ثم اتفقا فقال : لم أر في الشر كالليلة ، ويلكم ما أنتم ؟ لم تقبلون عنا قراكم . هات طعامك ، فوضع فقال : بسم الله الأول من الشيطان فأكل وأكلوا » قال ابن التين : لم يخاطب أبو بكر أضيافه بذلك إنما خاطب أهله ، والرواية التي ذكرتها ترد عليه . ووقع في رواية مسلم « ألا تقبلون » وهو بتشديد اللام للأكثر ، ولبعضهم بتخفيفها .

**قوله ( وأيم الله )** همزة همزة وصل عند الجمهور وقيل يجوز القطع ، وهو مبتدأ وخبره محذوف أى أيم الله قسمي ، وأصله أيم الله فالهمزة حينئذ همزة قطع لكنها لكثرة الاستعمال خففت فوصلت ، وحكى فيها لغات : أيم الله مثلثة النون ، ومن الله مختصرة من الأولى مثلثة النون أيضاً ، وأيم الله كذلك ، وم الله كذلك وبكسر الهمزة أيضاً . وأم الله . قال ابن مالك : وليس الميم بدلا من الواو ولا أصلها من خلافاً لمن زعم ذلك . ولا أيم جمع يمين خلافاً للكوفيين ، وسيأتى تمام هذا في كتاب الأيمان والندور .

**قوله (إلا رباً)** أى زاد ، وقوله « من أسفلها » أى الموضع الذى أخذت منه .

**قوله ( فيظن أبو بكر فإذا شيء أو أكثر )** والتقدير فإذا هي شيء أى قدر الذى كان ، كذا عند المصنف هنا ، ووقع في الصلاة « فإذا هي — أى الجفنة — كما هي ، أى كما كانت أولاً أو أكثر ، وكذلك في رواية مسلم والإسماعيلي وهو الصواب .

**قوله ( يا أخت بني فراس )** زاد في الصلاة « ما هذا » وخاطب أبو بكر بذلك امرأته أم رومان ، وبنو فراس بكسر الفاء وتخفيف الراء . وآخره مهملة ابن غنم بن مالك بن كنانة ، وقال النووى : التقدير يا من هي من بني فراس وفيه نظر ، والعرب تطلق على من كان منتسباً إلى قبيلة أنه أخوهم كما تقدم في العلم « ضمام أخو بني سعد بن بكر » وقد تقدم أن أم رومان من ذرية الحارث بن غنم وهو أخو فراس بن غنم فلعل أبا بكر نسبها إلى بني فراس لكونهم أشهر من بني الحارث ويقع في النسب كثير من ذلك ، وينسبون أحياناً إلى أخى جدهم ، أو المعنى يا أخت القوم المنتسبين إلى بني فراس ، ولا شك إن الحارث أخو فراس فأولاد كل منهما إخوة للآخرين لكونهم في درجتهم ، وحكى عياض أنه قيل في أم رومان إنها من بني فراس ابن غنم لا من بني الحارث وعلى هذا فلا حاجة إلى هذا التأويل ، ولم أر في كتاب ابن سعد لها نسباً إلا إلى بني الحارث بن غنم ساق لها نسبين مختلفين ، فالله أعلم .

**قوله ( قالت لا وقره عين )** قره العين بها عن المسرة ورؤية ما يحبه الإنسان ويوافقه ، يقال ذلك

لأن عينه قوت أى سكنت حركتها من التلفت لحصول غرضها فلا تستشرف لشيء آخر ، فكأنه مأخوذ من القرار ، وقيل معناه أنام الله عينك وهو يرجع إلى هذا ، وقيل بل هو مأخوذ من القر وهو البرد أى أن عينه بارده لسروره ، ولهذا قيل دمة الحزن حارة ، ومن ثم قيل فى ضده أسخن لله عينه ، وإنما حلفت أم رومان بذلك لما وقع عندها من السرور بالكرامة التى حصلت لهم ببركة الصديق رضى الله عنه . وزعم الداودى أنها أرادت بقرة عينها النبى صلى الله عليه وسلم فأقسمت به ، وفيه بعد . و « لا » فى قولها « لا وقرة عيني » زائدة أو نافية على حذف ، تقديره لا شيء غير ما أقول .

**قوله ( لهى )** أى الجنة أو البقية ( أكثر مما قيل ) كذا هنا ، وفى رواية مسلم « أكثر منها قبل » وهو أوجه ، و ( أكثر ) للأكثر بالمثلثة ولبعضهم بالموحدة .

**قوله ( فأكل منها أبو بكر وقال : إنما كان الشيطان ، يعنى يمينه )** كذا هنا وفيه حذف تقدمها تقديره : وإنما كان الشيطان الحامل على ذلك ، يعنى الحامل على يمينه التى حلفها فى قوله « والله لا أطعمه » ووقع عند مسلم والإسماعيلي « وإنما كان ذلك من الشيطان » يعنى يمينه وهو أوجه . وأبعد من قال : الضمير فى قوله « هذه اللقمة » التى أكل أى هذه اللقمة لقمع الشيطان وإرغامه ، لأنه قصد بتزيينه له اليمين إيقاع الوحشة بينه وبين أضيافه ، فأخزاه أبو بكر بالحنث الذى هو خير ، وظاهر هذا السياق مخالف لرواية الجريرى ، فقال عياض : فى هذا السياق خطأ وتقديم وتأخير ، ثم ذكر ما حاصله أن الصواب ما فى رواية الجريرى ، وهو أن رواية سليمان التيمى هذه أن سبب أكل أبى بكر من الطعام ما رآه من البركة فيه فرغب فى الأكل منه وأعرض عن يمينه التى حلف لما رجح عنده من تناول من البركة ، ورواية الجريرى تقتضى أن سبب أكله من الطعام لجأج الأضياف وحلفهم فإنهم لا يطعمون من الطعام حتى يأكل أبو بكر ، ولا شك فى كونها أوجه ، لكن يمكن رد رواية سليمان التيمى إليها بأن يكون قوله « فأكل منها أبو بكر » معطوفاً على قوله « والله لا أطعمه » لا على القصة التى دلت على بركة الطعام ، وغايته أن حلف الأضياف أن لا يطعموه لم يقع فى رواية سليمان والله أعلم . ثم ظهر لى أن ذلك من معتمر بن سليمان لا من أبيه ، فقد وقع فى الأدب عند المصنف من رواية ابن أبى عدى عن سليمان التيمى « فحلفت المرأة لا تطعمه حتى تطعموه » فقال أبو بكر كأن هذه من الشيطان ، فدعا بالطعام فأكل وأكلوا ، فجعلوا لا يرفعون اللقمة إلا ربا من أسفلها » ويحتمل أن يجمع بأن يكون أبو بكر أكل لأجل تحليل يمينهم شيئاً ، ثم لما رأى البركة الظاهرة عاد فأكل منها لتحصل له وهال كالمعتذر عن يمينه التى حلف « إنما كان ذلك من الشيطان » والحاصل أن الله أكرم أبى بكر فأزال ما حصل له من الحرج ، فعاد مسروراً ، وانفك الشيطان مدحوراً . واستعمل الصديق مكارم الأخلاق فحنث نفسه زيادة فى إكرام ضيفانه ليحصل مقصوده من أكلهم . ولكونه أكثر قدرة منهم على الكفارة . ووقع فى رواية الجريرى عند مسلم « فقال أبو بكر : يا رسول الله بروا وحنثت ، فقال : بل أنت أبرهم وخيرهم . قال ولم يبلغنى كفارة » وسقط ذلك من رواية الجريرى عند المصنف ، وكان سبب حذفه لهذه الزيادة أن فيها إدراجاً بينته رواية أبى داود حيث جاء فيها « فأخبرت - بضم الهمزة - أنه أصبح فغدا على النبى صلى الله عليه وسلم الخ » وقوله « أبرهم » أى أكثرهم براً أى طاعة ، وقوله « وخيرهم » أى لأنك حنثت فى يمينك حنثاً مندوباً

إليه مطلوباً فأنت أفضل منهم بهذا الاعتبار ، وقوله « ولم يبلغني كفارة » استبدل به على أنه لا تجب الكفارة في عین اللجاج والغضب ، ولا حجة فيه لأنه لا يلزم من عدم الذكر عدم الوجود ، فلمن أثبت الكفارة أن يتمسك بعموم قوله ﴿ ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارته إطعام عشرة مساكين ﴾ ويحتمل أن يكون ذلك وقع قبل مشروعية الكفارة في الأيمان ، لكن يعكر عليه ما سيأتى من حديث عائشة أن أبا بكر لم يكن يحث في عین حتى نزلت الكفارة . وقال النووي : قوله « ولم يبلغني كفارة » يعني أنه لم يكفر قبل الحث ، فأما وجوب الكفارة فلا خلاف فيه ، كذا قال . وقال غيره : يحتمل أن يكون أبو بكر لما حلف أن لا يطعمه أضمر وقتاً معيناً أو صفة مخصوصة ، أى لا أطعمه الآن أو لا أطعمه معكم أو عند الغضب ، وهو مبنى على أن الإيمان هل تقبل التقييد في النفس أم لا ؟ ولا يخفى ما فيه من التكلف . وقول أبي بكر « والله لا أطعمه أبداً » عین مؤكدة ولا تحتمل أن تكون من لغو الكلام ولا من سبق اللسان .

قوله ( ثم حملها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأصبحت عنده ) أى الجفنة على حالها ، وإنما لم يأكلوا منها في الليل لكون ذلك وقع بعد أن مضى من الليل مدة طويلة .

قوله ( ففرقنا إنا عشر رجلاً مع كل رجل منهم أناس ) كذا هو هنا من التفريق أى جعلهم إثني عشر فرقة ، وحكى الكرماني أن في بعض الروايات « فقرينا » بقاف وتحتانية من القرى وهو الضيافة ، ولم أقف على ذلك .

قوله ( إنا عشر رجلاً ) كذا للمصنف ، وعند مسلم إثني عشر بالنصب وهو ظاهر ، والأول على طريق من يجعل المثني بالرفع في الأحوال الثلاثة ومنه قوله تعالى ﴿ إن هذان لساحران ﴾ ، ويحتمل أن يكون « ففرقنا » بضم أوله على البناء للمجهول ، فارتفع إنا عشر على أنه مبتدأ وخبره مع كل رجل منهم .

قوله ( الله أعلم كم مع كل رجل غير أنه بعث معهم ) يعني أنه تحقق أنه جعل عليهم إنا عشر عريقاً لكنه لا يدري كم كان تحت يد كل عريف منهم لأن ذلك يحتمل الكثرة والقلّة ، غير أنه يتحقق أنه بعث معهم - أى مع كل ناس - عريقاً .

قوله ( قال أكلوا منها أجمعون ، أو كما قال ) هو شك من أبي عثمان في لفظ عبد الرحمن ، وأما المعنى فالحاصل أن جميع الجيش أكلوا من تلك الجفنة التي أرسل بها أبو بكر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وظهر بذلك أن تمام البركة في الطعام المذكور كانت عند النبي صلى الله عليه وسلم لأن الذي وقع فيها في بيت أبي بكر ظهور أوائل البركة فيها ، وأما انتهاءها إلى أن تكفى الجيش كلهم فما كان إلا بعد أن صارت عند النبي صلى الله عليه وسلم على ظاهر الخبر ، والله أعلم . وقد روى أحمد والترمذى والنسائي من حديث سمرة قال « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بقصعة فيها ثريد فأكل وأكل القوم ، فما زالوا يتداولونها إلى قريب من الظهر يأكل قوم ثم يقومون ويحيى قوم فيتعاقبون ، فقال رجل : هل كانت تمد بطعام ؟ قال : أما من الأرض فلا إلا أن تكون كانت تمد من السماء » . قال بعض شيوخنا يحتمل أن تكون هذه القصعة هي التي وقع فيها في بيت أبي بكر ما وقع ، والله أعلم . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم التجاء الفقراء إلى المساجد



عند الاحتياج إلى المواساة إذا لم يكن في ذلك إلحاح ولا إلحاف ولا تشويش على المصلين ، وفيه استجاب مواساتهم عند اجتماع هذه الشروط ، وفيه التوظيف في المحمصة ، وفيه جواز الغيبة عن الأهل والولد والضيف إذا أعدت لهم الكفاية ، وفيه تصرف المرأة فيما تقدم للضيف والإطعام بغير إذن خاص من الرجل ، وفيه جواز سب الوالد للولد على وجه التأديب والتمرين على أعمال الخير وتعاطيه ، وفيه جواز الحلف على ترك المباح ، وفيه توكيد الرجل الصادق لخبره بالقسم ، وجواز الحنث بعد عقد اليمين ، وفيه التبرك بطعام الأولياء والصلحاء . وفيه عرض الطعام الذي تظهر فيه البركة على الكبار وقبولهم ذلك ، وفيه العمل بالظن الغالب لأن أبا بكر ظن أن عبد الرحمن فرط في أمر الأضياف فبادر إلى سبه وقوى القرينة عنده اختباؤه منه ، وفيه ما يقع من لطف الله تعالى بأوليائه وذلك أن خاطر أبي بكر تشوش وكذلك ولده وأهله وأضيافه بسبب امتناعهم من الأكل ، وتكدر خاطر أبي بكر من ذلك حتى احتاج إلى ما تقدم ذكره من الحرج بالحلف وبالحنث وبغير ذلك فتدارك الله ذلك ورفع عنه بالكرامة التي أبداهها له ، فانقلب ذلك الكدر صفاء والنكد سروراً والله الحمد والمنة . الحديث العاشر حديث أنس في الاستسقاء والمراد منه وقوع إجابة الدعاء في الحال ، وقد تقدم شرحه في الاستسقاء ، وأورده هنا من طريقين لحماذ بن زيد ، فقوله « وعن يونس » هو ابن عبيد وهو معطوف على قوله « عن عبد العزيز بن صهيب » ، وحاصله أن حماداً سمعه عن أنس عالياً ونازلاً ، وذلك لأنه سمع من ثابت وحدث عنه هنا بواسطة ، وذكر البزار أن حماداً تفرد بطريق يونس بن عبيد هذه .

**قوله ( وغيره يقول فعرنا )** وهو من العرافة ، وكذا اختلفت الرواة عند مسلم هل قال غرقنا أو عرفنا ، وفي رواية الإسماعيلي « فعرنا » من العرافة وجهاً واحداً ، وسمى العريف عريقاً لأنه يعرف الإمام أحوال العسكر . وزعم الكرماني أن فيه حذفاً تقديره فرجعنا إلى المدينة فعرنا ، قلت : ولا يتعين ذلك لجواز أن يكون تعريفهم وإرسالهم قبل الرجوع إلى المدينة .

**قوله ( هلك الكراع )** بضم أوله وحكى عن رواية الأصيلي كسرها وخطئ ، والمراد به الخيل ، وقد يطلق على غيرها من الحيوان ، لكن المراد به هنا الحقيقة لأنه عطف عليه بعد ذلك غيره .

**قوله ( كمثل الزجاج )** أي من شدة الصفاء ليس فيها شيء من السحاب .

**قوله ( فهاجت ريح أنشأت سحاباً )** قال بعض شراح البخاري : هذا فيه نظر ، لأنه إنما يقال نشأ السحاب إذا ارتفع وأنشأ الله السحاب لقوله ﴿ وينشئ السحاب الثقال ﴾ . قلت : المراد في حديث الباب الثاني ، ونسبة الإنشاء إلى الريح مجازية وذلك بإذن الله ، والأصل أن الكل بإنشاء الله وهو كقوله ﴿ أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ﴾ وقد تقدم في بدء الخلق أن الريح تلقح السحاب .

**قوله ( عز إليها )** بالزاي الخفيفة واللام المفتوحة بعدها تحتانية ساكنة ثنية عزلى ، وقد تقدم ضبطها وتفسيرها قريباً .

**قوله ( فقام إليه ذلك الرجل أو غيره )** تقدم في الاستسقاء ما يقرب أنه خارجة بن حصن الفزاري وما يوضح أن الذي قام أولاً هو الذي قام ثانياً ، وأن أنساً جزم به تارة وشك فيه أخرى .

**قوله ( تصدع )** في رواية الكشميهني تتصدع وهو الأصل .

قوله (إكلیل) بكسر الهمزة وسكون الكاف هي العصاة التي تحيط بالرأس ، وأكثر ما تستعمل فيها إذا كانت العصاة مكللة بالجواهر وهي من سمات ملوك الفرس ، وقد قيل إن أصله ما أحاط بالظفر من اللحم ثم أطلق على كل ما أحاط بشيء . والله أعلم .

[٣٥٨٣]

٣٤٦١- فامحمد بن المثنى قال نا يحيى بن كثير أبو غسان قال نا أبو حفص اسمه عمر ابن العلاء أخو أبي عمرو بن العلاء ، قال سمعت نافعاً عن ابن عمر قال : كان النبي صلى الله عليه يخطب إلى جذع ، فلما اتخذ المنبر تحول إليه ، فحن الجذع ، فأتاه فمسح يده عليه . وقال عبد الحميد أنا عثمان بن عمر قال أنا معاذ بن العلاء عن نافع بهذا . ورواه أبو عاصم عن ابن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .

[٣٥٨٤]

٣٤٦٢- فابونعيم قال نا عبد الواحد بن أيمن قال سمعت أبي عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه كان يقوم يوم الجمعة إلى شجرة أو نخلة ، فقالت امرأة من الأنصار - أو رجل - : يا رسول الله ، ألا نجعل لك منبراً ؟ قال : « إن شئتم » . فجعلوا له منبراً . فلما كان يوم الجمعة دُفع إلى المنبر ، فصاحت النخلة صياح الصبي ، ثم نزل النبي صلى الله عليه فضمه إليه ، تثن أنين الصبي الذي يسكن . قال : كانت تبكي على ما كانت تسمع من الذكر عندها .

[٣٥٨٥]

٣٤٦٣- فإسماعيل قال نا أخى عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد قال أخبرني حفص بن عبيد الله بن أنس بن مالك أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : كان المسجد مسقوفاً على جذوع من نخل ، فكان النبي صلى الله عليه إذا خطب يقوم إلى جذع منها ، فلما صنع له المنبر فكان عليه فسمعنا لذلك الجذع صوتاً كصوت العشار ، حتى جاء النبي صلى الله عليه فوضع يده عليها ، فسكنت .

الحديث الحادى عشر والثانى عشر حديث ابن عمر وجابر فى حنين الجذع ، أورده عنهما من طرق : أما حديث ابن عمر فقوله فى الطريق الأولى « حدثنا أبو حفص واسمه عمر بن العلاء أخو عمرو بن العلاء » تسمية أبى حفص لم أرها إلا فى رواية البخارى ، والظاهر أنه هو الذى سماه ، وقد أخرجه الإسماعيل من طريق بNDAR عن يحيى بن كثير فقال « حدثنا أبو حفص بن العلاء » فذكر الحديث ولم يسمه « وقد تردد الحاكم أبو أحمد فى ذلك فذكر فى ترجمة أبى حفص فى الكنى هذا الحديث فساقه من طريق عبد الله بن رجاء الغداني « حدثنا أبو حفص بن العلاء » فذكر حديث الباب ولم يقل اسمه عمر ، ثم ساقه من طريق عثمان بن عمر عن معاذ بن العلاء به ، ثم أخرج من طريق معتمر بن سليمان « عن معاذ بن العلاء أبى غسان قال » وكذا

ذكر البخارى فى التاريخ أن معاذ بن العلاء يكنى أبا غسان ، قال الحاكم : فأنه أعلم أنهما أخوان أحدهما يسمى عمر والآخر يسمى معاذاً وحدثنا معا عن نافع بحديث الجذع أو أحد الطريقين غير محفوظ لأن المشهور من أولاد العلاء أبو عمرو صاحب القراءات وأبو سفيان ومعاذ ، فأما أبو حفص عمر فلا أعرفه إلا فى الحديث المذكور ، والله لأعلم . قلت : وليس لمعاذ ولا لعمر فى البخارى ذكر إلا فى هذا الموضع ، وأما أبو عمرو ابن العلاء فهو أشهر الإخوة وأجلهم ، وهو إمام القراءات بالبصرة ، وشيخ العربية بها ، وليس له أيضاً فى البخارى رواية ولا ذكر إلا فى هذا الموضع ، واختلف فى اسمه اختلافاً كثيراً والأظهر أن اسمه كنيته وأما أخوه أبو سفيان بن العلاء فأخرج حديثه الترمذى .

**قوله (فأثاه فسخ يده عليه)** فى رواية الإسماعيلي من طريق يحيى بن السكن عن معاذ « فأثاه فاحتضنه فسكن فقال : لو لم أفعل لما سكن » نحوه فى حديث ابن عباس عند الدارمى بلفظ لو لم أحتضنه لحن إلى يوم القيامة « الأبى عوانة وابن خزيمة وأبى نعيم فى حديث أنس » والذى نفى يده لو لم ألزمه لما زال هكذا إلى يوم القيامة حزناً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمر به فدفن » وأصله فى الترمذى دون الزيادة ، ووقع فى حديث الحسن عن أنس : كان الحسن إذا حدث بهذا الحديث يقول : يا معشر المسلمين الخشبة تمن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم شوقاً إلى لقائه فأنتم أحق أن تشتاقوا إليه . وفى حديث أبى سعيد عند الدارمى « فأمر به أن يحفر له ويدفن » وفى حديث سهل بن سعد عند أبى نعيم « فقال : ألا تعجبون من حنين هذه الخشبة ؟ فأقبل الناس عليها فسمعوا من حنينها حتى كثر بكاءهم » وأما حديث جابر فقوله فى الطريق الأولى « كان يقوم إلى شجرة أو نخلة » هو شك من الراوى ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق وكيع عن عبد الواحد « فقام إلى نخلة » ولم يشك . وقوله « فقالت امرأة من الأنصار أو رجل » شك من الراوى والمعتمد الأول ، وقد تقدم بيانه فى كتاب الجمعة والخلاف فى اسمها والكلام على المتن مستوفى .

**قوله (وقال عبد الحميد أخبرنا عثمان بن عمر)** عبد الحميد هذا لم أر من ترجم له فى رجال البخارى ، إلا أن المزي ومن تبعه جزموا بأنه عبد بن حميد الحافظ المشهور وقالوا كان اسمه عبد الحميد وإنما قيل له عبد بغير إضافة تخفيفاً ، وقد راجعت الموجود من مسنده وتفسيره فلم أر هذا الحديث فيه ، نعم وجدته من حديث رفيقه عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى أخرجه فى مسنده المشهور عن عثمان بن عمر بهذا الإسناد .

**قوله (أخبرنا معاذ بن العلاء)** فى رواية الإسماعيلي من طريق أبى عبيدة الخناد « عن معاذ بن العلاء » وهو أخو أبى عمرو بن العلاء القارىء .

**قوله (عن نافع)** فى رواية الإسماعيلي وابن حبان « سمعت نافعاً » .

**قوله (ورواه أبو عاصم)** هو النبيل من كبار شيوخ البخارى .

**قوله (عن ابن أبى رواد)** يعنى عبد العزيز ورواد بفتح الراء المهملة وتشديد الواو اسمه ميمون ، وطريق أبى عاصم هذه وصلها البيهقى من طريق سعيد بن عمر عن أبى عاصم مطولاً ، وأخرجه أبو داود عن الحسن بن على عن أبى عاصم مختصراً .

**قوله (دفع)** بضم أوله بالبدال وللکشمينى بالراء .

قوله ( فضمه إليه ) أى الجذع ، فى رواية الكشميى « فضمها » أى الخشبة .

قوله فى الطريق الأخرى ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبى أويس ، وأخوه هو أبو بكر ، ويحيى ابن سعيد هو الأنصارى ، وروايته عن حفص من رواية الأقران لأنه فى طبقته .

قوله ( كان المسجد مسقوفاً على جذوع من نخل ) أى إن الجذوع كانت له كالأعمدة .

قوله ( فكان النبى صلى الله عليه وسلم يقوم إلى جذع منها ) أى حين يخطب ، وبه صرح الإسماعيلى بلفظ « كان إذا خطب يقوم إلى جذع » .

قوله ( كصوت العشار ) بكسر المهملة بعدها معجمة خفيفة جمع عشاراء تقدم شرحه فى الجمعة ، والعشراء الناقة التى أتت فى حملها إلى عشرة أشهر ، ووقع فى رواية عبد الواحد بن أيمن « فصاحت النخلة صياح الصبي » وفى حديث أبى الزبير عن جابر عند النساء فى الكبير « اضطربت تلك السارية كحنين الناقة الخلوج » انتهى : والخلوج بفتح الخاء المعجمة وضم اللام الخفيفة وآخره جيم الناقة التى انتزع منها ولدها ، وفى حديث أنس عند ابن خزيمة « فحنت الخشبة حنين الوالد » وفى روايته الأخرى عند الدارمى « خار ذلك الجذع كمخوار الثور » وفى حديث أبى بن كعب عند أحمد والدارمى وابن ماجه « فلما جاوزه خار الجذع حتى تصدع وانشق » وفى حديثه « فأخذ أبى بن كعب ذلك الجذع لما هدم المسجد فلم يزل عنده حتى بلى وعاد رفاتاً » وهذا لا ينافى ما تقدم من أنه دفن ، لاحتمال أن يكون ظهر بعد الهدم عند التنظيف فأخذه أبى بن كعب وفى حديث بريدة عند الدارمى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال له « اختر أن أغرسك فى المكان الذى كنت فيه فتكون كما كنت - يعنى قبل أن تصير جذعاً - وإن شئت أن أغرسك فى الجنة فتشرب من أنهارها فيحسن نباتك وتثمر فيأكل منك أولياء الله ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : إختار أن أغرسه فى الجنة » قال البيهقى : قصة حنين الجذع من الأمور الظاهرة التى حملها الخلف عن السلف ، ورواية الأخبار الخاصة فيها كالتكلف . وفى الحديث دلالة على أن الجهادات قد يخلق الله لها إدراكاً كالحيوان بل كأشرف الحيوان ، وفيه تأييد لقول من يحمل ﴿ وإن من شئء إلا يسبح بحمده ﴾ على ظاهره . وقد نقل ابن أبى حاتم فى « مناقب الشافعى » عن أبيه عن عمرو بن سواد عن الشافعى قال : ما أعطى الله نبياً ما أعطى محمداً ، فقلت : أعطى عيسى إحياء الموتى ، قال : أعطى محمداً حنين الجذع حتى سمع صوته ، فهذا أكبر من ذلك .

٣٤٦٤ - نا محمد بن بشار قال نا ابن أبى عدي عن شعبة... ح .

[٣٥٨٦]

وحدثني بشر بن خالد قال نا محمد عن شعبة عن سليمان قال سمعت أبا وائل يحدث عن حذيفة أن عمر بن الخطاب قال : أيكم يحفظ قول رسول الله صلى الله عليه في الفتنة ؟ فقال حذيفة : أنا أحفظ كما قال . قال : هات ، إنك لجريء . قال رسول الله صلى الله عليه : « في فتنة الرجل في أهله وماله وجاره تكفرها الصلاة والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » قال : ليست هذه ، ولكن التي توج كموج البحر ، قال : يا أمير المؤمنين ، لا بأس عليك منها ، إن بينك

وبينها باباً مغلقاً. قال: يُفتح البابُ أو يُكسر؟ قال: لا، بل يكسر، قال: ذلكَ أحرى أن لا يغلق. قلنا: علمَ الباب؟ قال: نعم، كما أن دونَ غدِ الليلة. إني حدثتُه حديثاً ليسَ بالأغاليط. فهبنا أن نسأله، وأمرنا مسروقاً فسأله: من الباب؟ فقال: عمر.

[٣٥٨٧] ٣٤٦٥- نا أبو اليمان قال أنا شعيبٌ قال نا أبو الزنادِ عن الأعرجِ عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «لا تقومُ الساعةُ حتى تُقاتلوا قوماً نعالهم الشعر، وحتى تُقاتلوا التركَ صغارَ الأعينِ حمرَ الوجوهِ ذُلفَ الأنوفِ كأن وجوههمُ المجانُ المطرقة، وتجدون من خير الناسِ<sup>(١)</sup> أشدهم كراهيةً لهذا الأمر حتى يقع فيه. والناسُ معادنٌ: خيارهم في الجاهليةِ خيارهم في الإسلام، وليأتين على أحدكم زمانٌ لأن يراني أحبُّ إليه من أن يكونَ له مثلُ أهله وماله».

[٣٥٩٠] ٣٤٦٦- نا يحيى قال نا عبد الرزاق عن معمرٍ عن همامٍ عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه قال: «لا تقومُ الساعةُ حتى تُقاتلوا خوزاً وكرماناً من الأعاجم، حمرَ الوجوهِ، فطسَ الأنوفِ، صغارَ الأعينِ، وجوههمُ المجانُ المطرقة، نعالهم الشعر». تابعه غيره عن عبد الرزاق.

[٣٥٩١] ٣٤٦٧- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال قال إسماعيلُ أخبرني قيسٌ قال: أتينا أبا هريرة قال: صحبتُ رسولَ الله صلى الله عليه ثلاثَ سنينَ لم أكن في سنيٍّ أحرصَ على أن أعِيَ الحديثَ مني فيهنَّ، سمعتهُ يقولُ -وقال هكذا بيده-: «بين يدي الساعةِ تُقاتلونَ قوماً نعالهم الشعر، وهو هذا البارز». وقال سفيان مرةً، وهم أهلُ البازر.

[٣٥٩٢] ٣٤٦٨- نا سليمان بن حرب قال نا جرير بن حازم قال سمعتُ الحسنَ يقولُ نا عمرو ابن تغلب قال سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه يقولُ: «بين يدي الساعةِ تُقاتلونَ قوماً ينتعلونَ الشعرَ، وتقاتلونَ قوماً كأن وجوههمُ المجانُ المطرقة».

[٣٥٩٣] ٣٤٦٩- نا الحكم بن نافع قال أنا شعيبٌ عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه يقولُ: «تقاتلكم اليهودُ، فتسلطونَ عليهم حتى يقولَ الحجرُ: يا مسلمُ، هذا يهوديٌّ ورائي فاقتله». الحديث الثالث عشر حديث حذيفة في ذكر الفتنة.

(١) هذه رواية أبي ذر عن المستملي وحده.

(٢) الأرقام ٣٥٨٧ و ٣٥٨٨ و ٣٥٨٩ هي لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي ثلاثة أحاديث.

قوله ( حدثنا محمد ) هو ابن جعفر الذي يقال له غندر .

قوله ( عن سليمان ) هو الأعمش ، وقد وافقه على رواية أصل الحديث عن أبي وائل - وهو شقيق ابن سلمة - جامع ابن شداد أخرجه المصنف في الصوم ، ووافق شقيقاً على روايته عن حذيفة ربيعي بن حراش أخرجه أحمد ومسلم .

قوله ( إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : أيكم يحفظ ؟ ) في رواية يحيى القطان عن الأعمش في الصلاة « كنا جلوساً عند عمر فقال : أيكم » والمخاطب بذلك الصحابة ، ففي رواية ربيعي عن حذيفة أنه قدم من عند عمر فقال « سألت عمر أمس أصحاب محمد أيكم سمع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفتنة ؟ قال أنا أحفظ كما قال » في رواية المصنف في الزكاة « أنا أحفظه كما قاله » .

قوله ( قال هات إنك لجريء ) في الزكاة « إنك عليه لجريء » فكيف .

قوله ( فتنة الرجل في أهله وماله وجاره ) زاد في الصلاة « وولده » .

قوله ( تكفرها الصلاة والصدقة ) زاد في الصلاة « والصوم » قال بعض الشراح : يحتمل أن يكون كل واحدة من الصلاة وما معها مكفرة للمذكورات كلها لا لكل واحدة منها ، وأن يكون من باب اللف والنشر بأن الصلاة مثلاً مكفرة للفتنة في الأهل والصوم في الولد إلخ ، والمراد بالفتنة ما يعرض للإنسان مع من ذكر من البشر ، أو الانتهاء بهم أو أن يأتي لأجلهم بما لا يحل له أو يحل بما يجب عليه . واستشكل ابن أبي جمرة وقوع التكفير بالمذكورات للوقوع في المحرمات والإخلال بالواجب ، لأن الطاعات لا تسقط ذلك ، فإن حمل على الوقوع في المكروه والإخلال بالمستحب لم يناسب إطلاق التكفير ، والجواب إلزام الأول وأن الممتنع من تكفير الحرام والواجب ما كان كبيرة فهي التي فيها النزاع ، وأما الصغائر فلا نزاع أنها تكفر لقوله تعالى ﴿ إن تجنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ﴾ الآية ، وقد مضى شيء من البحث في هذا في كتاب الصلاة . وقال الزين بن المنير : الفتنة بالأهل تقع بالميل للبين أو عليهن في القسمة والإيثار حتى في أولادهن ، ومن جهة التفريط في الحقوق الواجبة لهن ، وبالمال يقع الإشتغال به عن العبادة أو بحبسه عن إخراج حق الله ، والفتنة بالأولاد تقع بالميل الطبيعي إلى الولد وإيثاره على كل أحد ، والفتنة بالجار تقع بالحسد والمفاخرة والمزاحمة في الحقوق وإهمال التعاقد ، ثم قال : وأسباب الفتنة بمن ذكر غير منحصرة فيما ذكرت من الأمثلة ، وأما تخصيص الصلاة وما ذكر معها بالتكفير دون سائر العبادات ففيه إشارة إلى تعظيم قدرها لا نبي أن غيرها من الحسنات ليس فيها صلاحية التكفير ، ثم إن التكفير المذكور يحتمل أن يقع بنفس فعل الحسنات المذكورة ، ويحتمل أن يقع بالموازنة ، والأول أظهر ، والله أعلم . وقال ابن أبي جمرة : خص الرجل بالذكر لأنه في الغالب صاحب الحكم في داره وأهله ، وإلا فالنساء شقائق الرجال في الحكم . ثم أشار إلى أن التكفير لا يختص بالأربع المذكورات ، بل نبه بها على ما عداها ، والضابط أن كل ما يشغل صاحبه عن الله فهو فتنة له ، وكذلك المكفرات لا تختص بما ذكر بل نبه به على ما عداها ، فذكر من عبادة الأفعال الصلاة والصيام . ، ومن عبادة المال الصدقة ، ومن عبادة الأقوال الأمر بالمعروف .

قوله ( ولكن التي تموج ) أى الفتنة ، وصرح بذلك فى الرواية التى فى الصلاة ، والفتنة بالنصب بتقدير فعل أى أريد الفتنة ، ويحتمل الرفع أى مرادى الفتنة .

قوله ( تموج كموج البحر ) أى تضطرب اضطراب البحر عند هيجانه ، وكفى بذلك عن شدة المحاصرة وكثرة المنازعة وما ينشأ عن ذلك من المشاتمة والمقاتلة .

قوله ( يا أمير المؤمنين لا بأس عليك منها ) زاد فى رواية ربيعى « تعرض الفتن على القلوب فأى قلب أنكرها نكتت فيه نكتة بيضاء حتى يصير أبيض مثل الصفاة لا تضره فتنة ، وأى قلب أشربها نكتت فيه نكتة سوداء حتى يصير أسود كالكوز منكوساً لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً ، وحدثته أن بينها وبينه باباً مغلقاً » .

قوله ( إن بينك وبينها باباً مغلقاً ) أى لا يخرج منها شيء فى حياتك ، قال ابن المنير : أثر حذيفة الحرص على حفظ السر ولم يصرح لعمر بما سأل عنه ، وإنما كنى عنه كناية ، وكأنه كان مأذوناً له فى مثل ذلك . وقال النووى : يحتمل أن يكون حذيفة علم أن عمر يقتل ، ولكنه كره أن يخاطبه بالقتل لأن عمر كان يعلم أنه الباب فأتى بعبارة يحصل بها المقصود بغير تصريح بالقتل انتهى . وفى لفظ طريق ربيعى ما يعكر على ذلك على ما سأذكره ، وكأنه مثل الفتن بدار ، ومثل حياة عمر بباب لها مغلق ، ومثل موته بفتح ذلك الباب ، فما دامت حياة عمر موجودة فهى الباب المغلق لا يخرج مما هو داخل تلك الدار شيء فإذا مات فقد انفتح ذلك الباب فخرج ما فى تلك الدار .

قوله ( قال يفتح الباب أو يكسر ؟ قال : لا بل يكسر ، قال : ذلك أحرى أن لا يغلّق ) زاد فى الصيام « ذاك أجدر أن لا يغلّق إلى يوم القيامة » ، قال ابن بطلان : إنما قال ذلك لأن العادة أن الغلق إنما يقع فى الصحيح ، فأما إذا انكسر فلا يتصور غلقه حتى يجبر انتهى . ويحتمل أن يكون كنى عن الموت بالفتح وعن القتل بالكسر ولهذا قال فى رواية ربيعى « فقال عمر كسراً لا أبالك لكن بقية رواية ربيعى تدل على ما قدمته ، فإن فيه « وحدثته أن ذلك الباب رجل يقتل أو يموت » وإنما قال عمر ذلك اعتماداً على ما عنده من النصوص الصريحة فى وقوع الفتن فى هذه الأمة ووقوع البأس بينهم إلى يوم القيامة ، وسيأتى فى الاعتصام حديث جابر فى قوله تعالى ﴿ أو يلبسكم شيئاً ويديق بعضكم بأس بعض ﴾ الآية ، وقد وافق حذيفة على معنى روايته هذه أبو ذر ، فروى الطبرانى بإسناد رجاله ثقات أنه « لى عمر فأخذ بيده فغمزها ، فقال له أبو ذر : أرسل يدى يا قفل الفتنة » الحديث . وفيه أن أبا ذر قال « لا يصيبكم فتنة ما دام فيكم » وأشار إلى عمر . وروى البزار من حديث قدامة بن مظعون عن أخيه عثمان أنه قال لعمر يا غلق الفتنة ، فسأله عن ذلك فقال « مررت ونحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هذا غلق الفتنة ، لا يزال بينكم وبين الفتنة باب شديد الغلق ما عاش » .

قوله ( قلنا علم عمر الباب ) فى رواية جامع بن شداد « قلنا لمسروق : سله أكان عمر يعلم من الباب فسأله فقال : نعم » فى رواية أحمد عن وكيع عن الأعمش « فقال مسروق لحذيفة : يا أبا عبد الله كان عمر يعلم » .

**قوله ( كما أن دون غد الليلة )** أى أن ليلة غد أقرب إلى اليوم من غد .

**قوله ( إني حدثته )** هو بقية كلام حذيفة ، والأغاليط جمع أغلوطه وهو ما يغالط به ، أى حدثته حديثاً صدقاً محققاً من حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا عن إجهاد ولا رأى . قال ابن بطال : إنما علم عمر أنه الباب لأنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم على حراء وأبو بكر وعثمان ، فرجف ، فقال : إثبت ، فلما عليك نني وصديق وشهيدان » أو فهم ذلك من قول حذيفة « بل يكسر » انتهى . والذي يظهر أن عمر علم الباب بالنص كما قدمت عن عثمان بن مظعون وأبي ذر ، فلعل حذيفة حضر ذلك ، وقد تقدم في بدء الخلق حديث عمر أنه سمع خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يحدث عن بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم ، وسيأتي في هذا الباب حديث حذيفة أنه قال « أنا أعلم الناس بكل فتنة هي كائنة فيما بيني وبين الساعة » وفيه أنه سمع ذلك معه من النبي صلى الله عليه وسلم جماعة ماتوا قبله ، فإن قيل إذا كان عمر عارفاً بذلك فلم شك فيه حتى سأل عنه ؟ فالجواب أن ذلك يقع مثله عند شدة الخوف ، أو لعله خشي أن يكون نسي فسأل من يذكره ، وهذا هو المعتمد .

**قوله ( فهنا )** بكسر الهاء أى خفنا ، ودل ذلك على حسن تأديهم مع كبارهم .

**قوله ( وأمرنا مسروقاً )** هو ابن الأجدع من كبار التابعين ، وكان من أخصاء أصحاب ابن مسعود وحذيفة وغيرهما من كبار الصحابة .

**قوله ( فسأله فقال : من الباب ؟ قال : عمر )** قال الكرماني : تقدم قوله « إن بين الفتنة وبين عمر باباً فكيف يفسر الباب بعد ذلك أنه عمر ؟ والجواب أن في الأول تجوزا والمراد بين الفتنة وبين حياة عمر ، أو بين نفس عمر وبين الفتنة بدنه ، لأن البدن غير النفس .

**( تنبيه )** : غالب الأحاديث المذكورة في هذا الباب من حديث حذيفة وهلم جرأ يتعلق بإخباره صلى الله عليه وسلم عن الأمور الآتية بعده فوقعت على وفق ما أخبر به ، واليسير منها وقع في زمانه ، وليس في جميعها ما يخرج عن ذلك إلا حديث البراء في نزول السكينة ، وحديثه عن أبي بكر في قصة سراقه ، وحديث أنس في الذي إرتد فلم تقبله الأرض . الحديث الرابع عشر حديث أبي هريرة وهو يشتمل على أربعة أحاديث : أحدها قتال الترك ، وقد أتى رده من وجهين آخرين عن أبي هريرة كما سأتكلم عليه ، ثانيها حديث « تجلون من خير الناس أشدهم كراهية لهذا الشأن » وقد تقدم شرحه في أول المناقب ، وقوله في هذا الموضع « وتجلون أشد الناس كراهية لهذا الأمر حتى يقع فيه » كذا وقع عند أبي ذر مختصراً إلا في روايته عن المستملى فأورده بتمامه وبه يتم المعنى . ثالثها حديث « الناس معادن » وقد تقدم شرحه في المناقب أيضاً . رابعها حديث « يأتين على أحدكم زمان لأن يراني أحب إليه من أن يكون له مثل أهله وماله » قال عياض : وقد وقع للجميع « ليأتين على أحدكم » لكن وقع لأبي زيد المروزي في عريضة بغداد « أحدهم فاهما ، والصواب بالكاف ، كذا أخرجه مسلم انتهى . والأحاديث الأربعة تدخل في علامات النبوة لإخباره فيها عما لا يقع فوقه كما قال ، لا سيما الحديث الأخير فإن كل أحد من الصحابة بعد موته صلى الله عليه وسلم كان يود لو كان رآه وفقد مثل أهله



وماله ، وإنما قلت ذلك لأن كل أحد من بعدهم إلى زماننا هذا يتمنى مثل ذلك كيف بهم مع عظيم منزلته عندهم ومحبتهم فيه . الحديث الخامس عشر حديث أبي هريرة أورده من طرق .

**قوله ( لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوزاً )** هو بضم الخاء المعجمة وسكون الواو بعدها زاي : قوم من العجم . وقال أحمد : وهم عبد الرزاق فقال بالجمع بدل الخاء المعجمة . وقوله « وكرمان » هو بكسر الكاف على المشهور . ويقال بفتحها وهو ما صححه ابن السمعاني ، ثم قال : لكن اشتهر بالكسر . وقال الكرمانى : نحن أعلم ببلدنا . قلت : جزم بالفتح ابن الجواليقي وقبله أبو عبيد البكري ، وجزم بالكسر الأصيلي وعبدوس وتبع ابن السمعاني ياقوت والصفائى ، لكن نسب الكسر للعامة ، روى النووى الوجهين والراء ساكنة على كل حال وتقدم فى الرواية التى قبلها « تقاتلون الترك » واستشكل لأن خوزاً وكرمان ليسا من بلاد الترك ، أما خوز فن بلاد الأهواز وهى من عراق العجم . وقيل الخوز صنف من الأعاجم ، وأما كرمان فبلدة مشهورة من بلاد العجم أيضاً بن خراسان وبحر الهند ، رواه بعضهم « خور كرمان » براء مهملة وبالإضافة والإشكال باق ، ويمكن أن يجاب بأن هذا الحديث غير حديث قتال الترك ، ويجتمع منهما الإنذار بخروج الطائفتين ، وقد تقدم من الإشارة إلى شىء من ذلك فى الجهاد ، ووقع فى رواية مسلم من طريق سهيل عن أبيه عن أبي هريرة « لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون الترك قوماً كأن وجوههم الخجان المطرقة ، يلبسون الشعر ويمشون فى الشعر » .

**قوله ( حمر الوجوه فطس الأنوف )** الفطس الانفراش ، وفى الرواية ، التى قبلها « دلف الأنوف » جمع أدلفة بالمهملة والمعجمة وهو الأشهر ، قيل معناه الصغر ، وقيل الدلف الاستواء فى طرف الأنف ليس بمجد غليظ ، وقيل تشمير الأنف عن الشفة العليا ، ودلف بسكون اللام جمع أدلف مثل مثل حمر وأحمر ، وقيل الدلف غلظ فى الأرنية وقبل تطامن فيها ، وقيل لارتفاع طرفه مع صغر أرنبته ، وقيل قصره مع انبطاحه ، وقد تقدم بقية القول فيه فى أثناء الجهاد .

**قوله ( وجوههم الخجان المطرقة )** فى الرواية الماضية « كأن وجوههم الخجان المطرقة ، وقد تقدم ضبطه فى أثناء الجهاد فى « باب قتال الترك » قيل إن بلادهم ما بين مشارق خراسان إلى مغارب الصين وشمال الهند إلى أقصى المعمور ، قال البيضاوى : شبه وجوههم بالترسة لبسطها وتدويرها وبالمطرقة لغلظها وكثرة لحمها .

**قوله ( نعالهم الشعر )** تقدم القول فيه فى أثناء الجهاد فى « باب قتال الترك » قيل المراد به طول شعورهم حتى تصير أطرافها فى أرجلهم موضع النعال ، وقيل المراد أن نعالهم من الشعر بأن يجعلوا نعالهم من شعر مضفور ، وقد تقدم التصريح بشىء من ذلك فى « باب قتال الترك » من كتاب الجهاد . ووقع فى رواية لمسلم كما تقدم من طريق سهيل عن أبيه عن أبي هريرة « يلبسون الشعر » وزعم ابن دحية أن المراد به القندس الذى يلبسونه فى الشرايش ، قال وهو جاد كلب الماء .

**قوله ( تابعه غيره عن عبد الرزاق )** كذا فى الأصول التى وقفت عليها وكذا ذكره المزى فى « الأطراف » ووقع فى بعض النسخ « تابعه عبدة » وهو تصحيف ، وقد أخرجه الإمامان أحمد وإسحق فى

مسنديهما عن عبد الرزاق ، وجعله أحمد حديثين فصل آخره فقال « وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى تقتلوا أقواماً نعلمهم الشعر » .

**قوله** في الرواية الأخرى ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم .

**قوله** ( أتينا أبا هريرة ) في رواية أحمد عن سفيان عن إسماعيل عن قيس قال « نزل علينا أبو هريرة بالكوفة وكان بينه وبين مولانا قرابة قال سفيان : وهم — أى آل قيس بن أبي حازم — موالى لأحمس ، فاجتمعت أحمس ، قال قيس : فأتيناه نسلم عليه فقال له أبى : يا أبا هريرة هؤلاء أنسابك أتوك ليسلموا عليك وتحذهم ، قال مرحباً بهم وأهلاً صحبت » فذكره .

**قوله** ( ثلاث سنين ) كذا وقع وفيه شيء ، لأنه قدم في خير سنة سبع وكانت خير في صفر ومات النبي صلى الله عليه وسلم في ربيع الأول سنة إحدى عشرة فتكون المدة أربع سنين وزيادة ، وبذلك جزم حميد بن عبد الرحمن الحميرى قال « صحبت رجلاً صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أربع سنين كما صحبه أبو هريرة » أخرجه أحمد وغيره ، فكأن أبا هريرة اعتبر المدة التي لزم فيها النبي صلى الله عليه وسلم الملازمة الشديدة وذلك بعد قدومه من خير أو لم يعتبر الأوقات التي وقع فيها سفر صلى الله عليه وسلم من غزوه وحجه وعمره ، لأن ملازمته له فيها لم تكن كملازمته له في المدينة ، أو المدة المذكورة بقيد الصفة التي ذكرها من الحرص ، وما عداها لم يكن وقع له فيها الحرص المذكور ، أو وقع له لكن كان حرصه فيها أقوى والله أعلم .

**قوله** ( لم أكن في سنى ) بكسر المهملة والنون وتشديد التحتانية على الإضافة أى في سنى عمرى ووقع في رواية الكشميني « في شيء » بفتح المعجمة وسكون التحتانية بعدها همزة واحد الأشياء ، وقوله « أحرص منى » هو أفعال تفضيل والمفضل عليه هو أبو هريرة ، لكن باعتبارين ، فالأفضل المدة التي هي ثلاث سنين والمفضل ببقية عمره ، ووقع في رواية أحمد عن يحيى القطان عن إسماعيل بلفظ « ما كنت أعقل منى فيهن ولا أحب أن أعى ما يقول منها » .

**قوله** ( وهو هذا البارز ) وقال سفيان مرة وهم أهل البارز ) وقع ضبط الأولى بفتح الراء بعدها زاي وفي الثانية بتقديم الزاي على الراء والمعروف الأول ، ووقع عند ابن السكن وعبدوس بكسر الزاي وتقديمها على الراء وبه جزم الأصيلي وابن السكن ، ومنهم من ضبطه بكسر الراء ، قال القابسي معناه البارزين لقتال أهل الإسلام ، أى الظاهرين في براز من الأرض كما جاء في وصف على أنه بارز وظاهر ، ويقال معناه أن القوم الذين يقاتلون ، تقول العرب هذا البارز إذا أشارت إلى شيء ضار ، وقال ابن كثير : قول سفيان المشهور في الرواية تقديم الراء على الزاي وعكسه تصحيف كأنه اشتبه على الراوى من البارز وهو السوق بلقهم ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق مروان بن معاوية وغيره عن إسماعيل وقال فيه أيضاً « وهم هذا البارز » وأخرجه أبو نعيم من طريق إبراهيم بن بشار عن سفيان وقال في آخره « قال أبو هريرة

وهم هذا البارز يعنى الأكراد » وقال غيره : البارز الديلم لأن كلا منهما يسكنون في براز من الأرض أو الجبال وهي بارزة عن وجه الأرض ، وقيل هي أرض فارس لأن منهم من يجعل الفاء موحدة والزاي سيناً وقيل غير ذلك ، وقال ابن الأثير : ذكره أبو موسى في الباء والزاي ، وقيل البارز ناحية قريبة من كرمان بها جبال فيها أكراد فكأنهم سموا باسم بلادهم ، أو هو على حذف أهل ، والذي في البخارى بتقديم الراء على الزاي وهم أهل فارس ، فكأنه أبدل السين زايأى والفاء باء ، وقد ظهر مصداق هذا الخبر ، وقد كان مشهوراً في زمن الصحابة حديث « اتركوا الترك ما تركوكم » فروى الطبراني من حديث معاوية قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله » وروى أبو يعلى من وجه آخر عن معاوية بن خديج قال « كنت عند معاوية فأتاه كتاب عامله أنه وقع بالترك وهزمهم ، فغضب من ذلك ثم كتب إليه لا تقاتلهم حتى يأتبك أمرى ، فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن الترك تجلى العرب حتى تلحقها بمنابت الشيخ ، قال : فأنا أكره قتالهم لذلك » وقاتل المسلمون الترك في خلافة بنى أمية ، وكان ما بينهم وبين المسلمين مسلوداً إلى أن فتح ذلك شيئاً بعد شيء وكثر السبي منهم وتنافس الملوك فيهم لما فيهم من الشدة والبأس حتى كان أكثر عسكر المعتصم منهم ، ثم غلب الأتراك على الملك فقتلوا ابنه المتوكل ثم أولاده واحداً بعد واحد إلى أن خالط المملاكة الديلم ، ثم كان الملوك السامانية من الترك أيضاً فملكوا بلاد العجم ، ثم غلب على تلك الممالك آل سبكتكين ثم آل سلجوق وامتدت مملكتهم إلى العراق والشام والروم ، ثم كان بقايا أتباعهم بالشام وهم آل زنكى وأتباع هؤلاء وهم بيت أيوب ، واستكثر هؤلاء أيضاً من الترك فغلبوهم على المملكة بالديار المصرية والشامية والحجازية ، وخرج على آل سلجوق في المائة الخامسة الغز فخربوا البلاد وفتكوا في العباد ، ثم جاءت الطامة الكبرى بالططر فكان خروج جنكيزخان بعد السهانة فأسعرت بهم الدنيا ناراً خصوصاً المشرق بأسره حتى لم يبق بلد منه حتى دخله شرهم ، ثم كان خراب بغداد وقتل الخليفة المستعصم آخر خلفائهم على أيديهم في سنة ست وخمسين وسهانة ، ثم لم تزل بقاياهم يخربون إلى أن كان آخرهم اللنك ومعناه الأعرج واسمه تمر بفتح المثانة وضم الميم وربما أشبعت ، فطرق الديار الشامية وعاث فيها ، وحرق دمشق حتى صارت خاوية على عروشها ، ودخل الروم والهند وما بين ذلك ، وطالت مدته إلى أن أخذه الله وتفرق بنوه البلاد ، وظهر بجميع ما أورده مصداق قوله صلى الله عليه وسلم « إن بني قنظوراً أول من سلب أمتي ملكهم » وهو حديث أخرجه الطبراني من حديث معاوية ، والمراد ببني قنظوراً الترك ، وقنظورا قيده ابن الجوالقي في المعرب بالمدوفى كتاب البارع بالقصر ، قيل كانت جارية لإبراهيم الخليل عليه السلام فولدت له أولاداً فانتشر منهم الترك حكاة ابن الأثير واستبعده ، وأما شيخنا في القاموس فجزم به ، وحكى قولاً آخر أن المراد بهم السودان ، وقد تقدم في « باب قتال الترك » من الجهاد بقية ذلك ، وكأنه يريد بقوله « أمتي » أمة النسب لا أمة الدعوة يعنى العرب والله أعلم . الحديث السادس عشر حديث عمرو ابن تغلب في معنى حديث أبي هريرة ، وهو شاهد قوى ، وقد تقدم شرحه بما فيه غنية ، وتقدم ضبطه في أثناء كتاب الجهاد . الحديث السابع عشر حديث ابن عمر « تقاتلكم اليهود » الحديث تقدم من وجه آخر في الجهاد في « باب قتال اليهود » .

قوله ( تقاتلكم اليهود فتسلطون عليهم ) في رواية أحمد من طريق أخرى عن سالم عن أبيه « ينزل الدجال هذه السبخة - أي خارج المدينة - ثم يسلط الله عليه المسلمين فيقتلون شيعته ، حتى إن اليهودي ليختبئ تحت الشجرة والحجر فيقول الحجر والشجرة للمسلم : هذا يهودي فاقتله » وعلى هذا فالمراد بقتال اليهود وقوع ذلك إذا خرج الدجال ونزل عيسى ، وكما وقع صريحاً في حديث أبي أمامة في قصة خروج الدجال ونزول عيسى وفيه « وراء الدجال سبعون ألف يهودي كلهم ذر سيف محلي . فيدركه عيسى عند باب لد فيقتله وينهزم اليهود ، فلا يبقى شيء مما يتوارى به يهودي إلا أنطق الله ذلك الشيء فقال : يا عبد الله للمسلم - هذا يهودي فتعال فاقتله ، إلا الغرقد فإنها من شجرهم » أخرجه ابن ماجه مطولاً وأصله عند أبي داود ، ونحوه في حديث سمرة عند أحمد بإسناد حسن ، وأخرجه ابن منده في كتاب الإيمان من حديث حذيفة بإسناد صحيح . وفي الحديث ظهور الآيات قرب قيام الساعة من كلام الجهاد من شجرة وحجر ، وظاهره أن ذلك ينطق حقيقة . وبجمل المجاز بأن يكون المراد أنهم لا يفيدهم الإختباء والأول أولى . وفيه أن الإسلام يبقى إلى يوم القيامة . وفي قوله صلى الله عليه وسلم « تقاتلكم اليهود » جواز مخاطبة الشخص والمراد من هو منه بسبيل ، لأن الخطاب كان للصحابة والمراد من يأتي بعدهم بدهر طويل ، لكن لما كانوا مشتركين معهم في أصل الإيمان ناسب أن يخاطبوا بذلك .

[٣٥٩٤] ٣٤٧٠ - نا قتيبة قال نا سفيان عن عمرو عن جابر عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه قال : « يأتي على الناس زمان يغزون ، فيقال : فيكم من صحب الرسول ؟ فيقولون : نعم ، فيفتح عليهم . ثم يغزون ، فيقال لهم : هل فيكم من صحب من صحب الرسول ؟ فيقولون : نعم ، فيفتح لهم » .

[٣٥٩٥] ٣٤٧١ - نا محمد بن الحكم قال أنا النضر قال أنا إسرائيل قال أنا سعد الطائي قال أنا محل بن خليفة عن عدي بن حاتم قال : بينا أنا عند النبي صلى الله عليه إذ أتاه رجل فشكا إليه الفاقة ، ثم أتاه آخر فشكا إليه قطع السبيل ، فقال : « يا عدي ، هل رأيت الحيرة ؟ » قلت : لم أرها ، وقد أنبت عنها . قال : « فإن طالت بك حياة ليرين الطعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحداً إلا الله » - قلت فيما بيني وبين نفسي : فأين دُعار طيء الذين قد سَعروا البلاد ؟ - « ولئن طالت بك حياة لتفتحن كنوز كسرى » . قلت : كسرى بن هرمز ؟ قال : « كسرى بن هرمز . ولئن طالت بك حياة لترين الرجل يخرج ملء كفه من ذهب أو فضة يطلب من يقبله منه فلا يجد أحداً يقبله منه . وليلقين الله أحدكم يوم يلقاه وليس بينه وبينه ترجمان يترجم له ، فيقولن له : ألم أبعث إليك رسولا فيبلغك ؟ فيقول : بلى . فيقول : ألم أعطك مالا وأفضل عليك ؟ فيقول :

بلى . فينظرُ عن يمينه فلا يرى إلا جهنمَ ، وينظرُ عن شماله فلا يرى إلا جهنمَ . قال عديُّ سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه يقولُ : « اتَّقُوا النارَ ولو بشقِّ تمرَةٍ ، فمن لم يجدْ شقَّةَ تمرَةٍ فبكلمةٍ طيبةٍ » . قال عديُّ : فرأيتُ الطعينةَ ترتحلُ من الحيرةِ حتى تطوفُ بالكعبةِ لا تخافُ إلا اللهَ ، وكنتُ فيمنِ افتتحَ كنوزَ كسرى بنِ هرمزَ ، ولئن طالت بكم حياةٌ لتروُنَّ ما قال النبيُّ أبو القاسمِ صلى الله عليه : « يُخرجُ ملءَ كفه » .

٣٤٧٢- نا عبد الله بن محمد قال نا أبو عاصم قال نا سعدان بن بشر قال نا أبو مجاهد قال محل ابن خليفة قال سمعتُ عدياً : كنتُ عندَ النبيِّ صلى الله عليه .

٣٤٧٣- نا سعيد بن شريحيل قال نا ليث عن يزيد عن أبي الخير عن عُبَبة عن النبيِّ صلى الله عليه خُرجَ يوماً فصلَّى على أهلِ أحدٍ صلاته على الميتِ ، ثم انصرفَ إلى المنبرِ فقال : « إني فرطُكم ، وأنا شهيدٌ عليكم . إني واللهِ لأنظرُ إلى حوضي ، ألا وإني قد أُعطيْتُ خزائنَ مفاتيحِ الأرضِ ، وإني واللهِ ما أخافُ بعدي أن تُشركوا ، ولكن أخافُ أن تنافسوا فيها » . [٣٥٩٦]

٣٤٧٤- نا أبو نعيم قال نا ابن عيينة عن الزُّهري عن عُرْوَة عن أُسامة قال : أشرفَ النبيُّ صلى الله عليه على أطمٍ من الآطامِ فقال : « هل ترونَ ما أرى ؟ إني أرى الفتنَ تقعُ خلالَ بيوتِكُم مواقعَ القطرِ » . [٣٥٩٧]

٣٤٧٥- نا أبو اليمان قال أنا شعيبٌ عن الزُّهري قال أخبرني عُرْوَة بنُ الزبير أن زينبَ بنتَ أبي سلمةَ حدثتهُ أن أمَّ حبيبةَ بنتَ أبي سفيانَ حدثتها عن زينبَ بنتِ جحشٍ أن النبيَّ صلى الله عليه دخلَ عليها فرعاً يقولُ : « لا إلهَ إلا اللهُ ، ويلٌ للعربِ من شرِّ قد اقتربَ : فُتِحَ اليومَ من ردمِ يأجوجَ ومأجوجَ مثلُ هذا » . وحلَّقَ بإصبعه وبالتي تليها . فقالت زينبُ : فقلتُ : يا رسولَ الله ، أنهلكُ وفينا الصالحونَ ؟ قال : « نعم ، إذا كُثِرَ الخبثُ » . [٣٥٩٨]

٣٤٧٦- وعن الزُّهري قال حدثني هندُ بنتُ الحارثِ أن أمَّ سلمةَ قالت : استيقظَ النبيُّ صلى الله عليه فقال : « سبحانَ اللهَ ماذا أنزلَ من الخزائنِ ، وماذا أنزلَ من الفتنِ » . [٣٥٩٩]

٣٤٧٧- نا أبو نعيم قال نا عبد العزيز بن أبي سلمة بن الماجشون عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد قال : قال لي : إني أراك تحبُّ الغنمَ وتتخذُها ، فأصلحها وأصلح رعاِمها ، فإني سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه يقولُ : « يأتي على الناسِ زمانٌ تكونُ الغنمُ فيه خيرَ » . [٣٦٠٠]

مال المسلم يتبع بها شعف الجبال - أو سعف الجبال - في مواقع القطر، يفرّ بدينه من الفتن».

[٣٦٠١] ٣٤٧٨- نا عبد العزيز الأوسي قال نا إبراهيم عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «ستكون فتن، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، من تشرف لها تستشرفه، ومن وجد ملجأ أو معاذاً فليعذ به».

[الحديث ٣٦٠١- طرفاه في: ٧٠٨١، ٧٠٨٢].

[٣٦٠٢] ٣٤٧٩- وعن ابن شهاب قال ني أبوبكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن عبد الرحمن بن مطيع ابن الأسود عن نوفل بن معاوية مثل حديث أبي هريرة هذا، إلا أن أبابكر يزيد: «من الصلاة صلاة من فاتته فكأنما وتر أهله وماله».

[٣٦٠٣] ٣٤٨٠- نا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن الأعمش عن زيد بن وهب عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه قال: «ستكون أثرة وأمور تنكرونها». قالوا: يا رسول الله، فما تأمرنا؟ قال: «تؤدّون الحق الذي عليكم، وتسالون الله الذي لكم».

[الحديث ٣٦٠٣- طرفه في: ٧٠٥٢].

[٣٦٠٤] ٣٤٨١- نا محمد بن عبد الرحيم قال نا أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم قال نا أبو أسامة قال نا شعبة عن أبي التياح عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «يهلك الناس هذا الحي من قريش». قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «لو أن الناس اعتزلوهم». وقال محمود نا أبو داود قال أنا شعبة عن أبي التياح سمعت أبا زرعة.

[الحديث ٣٦٠٤- طرفاه في: ٣٦٠٥، ٧٠٥٨].

[٣٦٠٥] ٣٤٨٢- نا أحمد بن محمد المكي قال نا عمرو بن يحيى بن سعيد الأموي عن جده قال: كنت مع مروان وأبي هريرة فسمعت أبا هريرة يقول: سمعت الصادق المصدق يقول: «هلاك أمتي على يدي غلظة من قريش». فقال مروان: غلظة؟ قال أبو هريرة: إن شئت أن أسميهم، بني فلان وبني فلان.

الحديث الثامن عشر حديث أبي سعيد «يأتى على الناس زمان يغزون فيه» الحديث يأتى فى أول مناقب الصحابة بآتم من هذا السياق ، وقد تقدم فى «باب من استعان بالضعفاء» من كتاب الجهاد. الحديث التاسع عشر حديث عدى بن حاتم أورده من وجهين .

قوله ( أنه رجل فشكا إليه الفاقة ثم أنه آخر ) لم أقف على اسم أحد منهما .

قوله ( الظمينة ) بالمعجمة : المرأة في الهودج ، وهو في الأصل اسم للهودج .

قوله ( الحيرة ) بكسر المهملة وسكون التحتانية وفتح الراء كانت بلد ملوك العرب الذين تحت

حكم آل فارس ، وكان ملكهم يومئذ إياس بن قبيصة الطائي ولها من تحت يد كسرى بعد قتل النعمان بن المنذر ، ولهذا قال عدى بن حاتم « فأين دعار طيء » ؟ ووقع في رواية لأحمد من طريق الشعبي عند عدى ابن حاتم « قلت يا رسول الله فأين مقاتب طيء ورجالها ومقاتب بالقاف جمع مقتب وهو العسكر ويطلق على الفرسان .

قوله ( حتى تطوف بالكعبة ) زاد أحمد من طريق أخرى عن عدى « في غير جواز أحد » .

قوله ( فأين دعار طيء ) الدعار جمع داعر وهو بمهملتين وهو الشاطر الخبيث المفسد ، وأصله

عود داعر إذا كان كثير الدخان قال الجواليقي : والعامية تقوله بالذال المعجمة فكأنهم ذهبوا به إلى معنى الفزع والمعروف الأول والمراد قطاع الطريق . وطيء قبيلة مشهورة ، منها عدى بن حاتم المذكور ، وبلادهم ما بين العراق والحجاز ، وكانوا يقطعون الطريق على من مر عليهم بغير جواز ، ولذلك تعجب عدى كيف تمر المرأة عليهم وهي غير خائفة .

قوله ( قد سعروا البلاد ) أى أوقدوا نار الفتنة ، أى ملؤا الأرض شراً وفساداً ، وهو مستعار

من استعار النار وهو توقدها .

قوله ( كنوز كسرى ) وهو علم على من ملك الفرس ، لكن كانت المقالة في زمن كسرى بن

هرمز ولذلك إستفهم عدى بن حاتم عنه ، وإنما قال ذلك لعظمة كسرى في نفسه إذ ذاك .

قوله ( فلا يجد أحداً يقبله منه ) أى لعدم الفقراء في ذلك الزمان ، تقدم في الزكاة قول من قال إن

ذلك عند نزول عيسى بن مريم عليه السلام ، ويحتمل أن يكون ذلك إشارة إلى ما وقع في زمن عمر ابن عبد العزيز وبذلك جزم البيهقي وأخرج في « الدلائل » من طريق يعقوب بن سفيان بسنده إلى عمر بن أسيد ابن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب قال « إنما ولي عمر بن عبد العزيز ثلاثين شهراً ، ألا والله ما مات حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم فيقول اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء ، فما يرح حتى يرجع بماله يتذكر من يضعه فيه فلا يجده ، قد أغنى عمر الناس » قال البيهقي : فيه تصديق ما روينا في حديث عدى بن حاتم انتهى . ولا شك في رجحان هذا الاحتمال على الأول لقوله في الحديث « ولئن طالت بك حياة » .

قوله ( بشق ثمرة ) بكسر المعجمة أى نصفها ، وفي رواية المستملى « بشقة ثمرة » وكذا اختلفوا

في قوله بعده « فن يجد شق ثمرة » قال المستملى « شقة » وقد تقدم الكلام على ذلك في كتاب الزكاة .

قوله ( ولئن طالت بكم حياة لترون ما قال النبي صلى الله عليه وسلم ) هو مقول عدى بن حاتم ،

وقوله « يخرج ملء كفه - أى من المال - فلا يجد من يقبله » رواية أحمد المذكورة « والذي نفسى بيده لتكونن الثالثة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد قالها » وقد وقع ذلك كما قال النبي صلى الله عليه وسلم وآمن

به عدی ، وقد تقدم في أواخر كتاب الحج من استدلل به على جواز سفر المرأة وحدها في الحج الواجب والبحث في ذلك وتوجيه الاستدلال به بما أغنى عن إعادته هنا ، وبالله التوفيق .

**قوله (حدثنا سعدان بن بشر)** بكسر الموحدة وسكون المعجمة يقال اسمه سعيد وسعدان لقبه ، وليس له في البخاري ولا لشيخه ولا لشيخه غير هذا الحديث الواحد .

**قوله (حدثنا أبو مجاهد)** هو سعد الطائي المذكور في الإسناد الذي قبله ، ومحل بن خليفة في الإسنادين هو بضم الميم وكسر المعجمة بعدها لام ، وقد قيل فيه بفتح المهملة ، وتقدم سياق متن هذا الحديث في كتاب الزكاة وهو أخصر من سياق الذي قبله ، وإطلاق المصنف قد يرهم أنهما سواء والله أعلم . الحديث العشرون حديث عقبة وهو ابن عامر الجهني .

**قوله (عن يزيد)** هو ابن أبي حبيب ، وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله ، والإسناد كله بصريون .

**قوله (عن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوماً)** هذا مما حذف فيه لفظ «إنه» وهي تحذف كثيراً من الخط ولا بد من النطق بها وقل من نبه على ذلك ، فقد نهوا على حذف «قال» خطأ ، وقال ابن الصلاح لا بد من النطق بها ، وفيه بحث ذكرته في النكت ، ووقع هنا لغير أبي ذر بلفظ «أن» بدل «عن» .

**قوله (فصلى على أهل أحد)** تقدم الكلام عليه مستوفى في الجنازات ، وقوله «ألا وإني قد أعطيت مفاتيح خزان إلخ» هو موافق لحديث أبي هريرة والكلام عليه مستغن عن إعادته ، ووقع هنا لأبي ذر عن المستملى والسرخسي «خزان مفاتيح» على القلب ، وقد تقدم في الجنازات والمغازي بلفظ «مفاتيح خزان» وكذا عند مسلم والنسائي .

**قوله (ولكني أخاف أن تنافسوا فيها)** فيه إنذار بما سيقع فوق كما قال صلى الله عليه وسلم ، وقد فتحت عليهم الفتوح بعده وآل الأمر إلى أن تحاسدوا وتقاتلوا ووقع ما هو المشاهد المحسوس لكل أحد مما يشهد بمصدق خبره صلى الله عليه وسلم ، ووقع من ذلك في هذا الحديث إخباره بأنه فرطهم أي سابقهم وكان كذلك ، وأن أصحابه لا يشركون بعده فكان كذلك ، ووقع ما أنذر به من التنافس في الدنيا ، وتقدم في معنى ذلك حديث عمرو بن عوف مرفوعاً «ما الفقر أخشى عليكم ولكن أخشى عليكم أن تبسط الدنيا عليكم كما بسطت على من كان قبلكم» وحديث أبي سعيد في معناه فوق كما أخبر وفتحت عليهم الفتوح الكثيرة وصبت عليهم الدنيا صبا ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الرقاق . الحديث الحادي والعشرون حديث أسامة بن زيد ، وقد تقدم شرح بعضه في أواخر الحج ، ويأتي الكلام عليه في الفتن إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني والعشرون حديث زينب بنت جحش «ويل للعرب من شر قد اقترب» وسيأتي شرحه مستوفى في آخر كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث والعشرون حديث أم سلمة قالت «استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : سبحان الله ، ماذا أنزل من الخزان» أورده مختصراً ، وسيأتي بهامه في كتاب الفتن مع شرحه إن شاء الله تعالى . وقوله فيه «وعن الزهري» هو معطوف على إسناد حديث زينب بنت جحش وهو «أبو اليان عن شعيب عن الزهري» ووهم من زعم أنه معلق ، فإنه أورده بهامه في الفتن عن أبي اليان



بهذا الإسناد . الحديث الرابع والعشرون حديث أبي سعيد « يأتى على الناس زمان تكون الغنم فيه خير مال المسلم » الحديث . وسيأتى الكلام عليه فى الفتن إن شاء الله تعالى . وقوله فى الإسناد « عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة » هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبي صعصعة ، نسب إلى جده الأعلى ، وروايته لهذا الحديث عن أبيه عبد الله لا عن أبي صعصعة ولا غيره من آبائه ، وقد تقدم إيضاح ذلك فى كتاب الإيمان ، وقوله فى هذه الرواية « شعف الجبال أو سعف الجبال » بالعين المهملة فيهما وبالشين المعجمة فى الأولى أو المهملة فى الثانية ، والتى بالشين المعجمة معناها رءوس الجبال ، والتى بالمهملة معناها جريد النخل ، وقد أشار صاحب المطالع إلى توهمها ، لكن يمكن تخريجها على إرادة تشبيه أعلى الجبل بأعلى النخلة وجريد النخل يكون غالباً أعلى ما فى النخلة لكونها قائمة ، والله أعلم . الحديث الخامس والعشرون حديث أبي هريرة « ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم » الحديث ، وسيأتى الكلام عليه فى كتاب الفتن . الحديث السادس والعشرون حديث نوفل بن معاوية قال مثل حديث أبي هريرة ، وسيأتى شرح المتن فى الفتن ، وقوله « وعن الزهرى » هو بإسناد حديث أبي هريرة إلى الزهرى ، ووهم من زعم أنه معلق ، وقد أخرجه مسلم بالإسنادين معا من طريق صالح بن كيسان عن الزهرى ، وقوله « إلا أن أبا بكر » يعنى ابن عبد الرحمن شيخ الزهرى وقوله « يزيد من الصلاة صلاة من فاتته فكأنما وتر أهله وماله » . يحتمل أن يكون أبو بكر زاد هذا مرسلًا ، ويحتمل أن يكون زاده بالإسناد المذكور عن عبد الرحمن بن مطيع بن الأسود عن نوفل بن معاوية ، وعبد الرحمن هذا هو أخو عبد الله بن مطيع الذى ولى الكوفة ، وهو مذكور فى الصحابة ، وأما عبد الرحمن فتابعى على الصحيح ، وقد ذكره ابن حبان وابن منده فى الصحابة ، وليس له فى البخارى غير هذا الحديث ، وشيخه نوفل بن معاوية صحابى قليل الحديث من مسلمة الفتح ، عاش إلى خلافة يزيد بن معاوية ، ويقال إنه تجاوز المائة ، وليس له فى البخارى أيضاً غير هذا الحديث ، وهو خال عبد الرحمن بن مطيع الراوى عنه . قال الزبير بن بكار : اسم أمه كلثوم ، والمراد بالصلاة المذكورة صلاة العصر ، كذا أخرجه النسائى مفسراً من طريق يزيد بن أبي حبيب « عن عراك بن مالك عن نوفل بن معاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من الصلاة صلاة » فذكر مثل لفظ أبي بكر بن عبد الرحمن وزاد « قال فقال ابن عمر : سمعت رسول صلى الله عليه وسلم يقول هى صلاة العصر » وقد تقدم فى الصلاة فى المواقيت حديث بريدة فى ذلك مشروحاً وهو شاهد لصحة قول ابن عمر هذا والله أعلم .

( تنبيه ) : ذكر البخارى هذه الزيادة هنا إستطراداً لوقوعها فى الحديث الذى أراد إيراده فى هذا الباب ، والله أعلم . الحديث السابع والعشرون حديث ابن مسعود « ستكون أثرة » يأتى الكلام عليه أيضاً فى الفتن إن شاء الله تعالى . الحديث الثامن والعشرون حديث أبي هريرة فى قريش ، وسيأتى أيضاً فى الفتن : وقوله هنا فى الطريق الأولى « قال محمود حدثنا أبو داود » أراد بذلك تصريح أبي التياح بسماعه له من أبي زرعة بن عمرو ، وأبو داود هذا هو الطيالسى ، ولم يخرج له المصنف إلا إستشهاداً ، ومحمود هذا هو ابن غيلان أحد مشايخه المشهورين ، وقد نزل المصنف فى الإسناد الأول درجة بالنسبة إلى أبي أسامة ، لأنه سمع من الجمع الكثير من أصحابه حتى من شيخه فى هذا الحديث وهو أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلى ،

وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة والإسماعيلي من رواية أبي بكر وعثمان بن أبي أسامة وهما من أكثر عنهما البخاري ، وكأنه فاتهما . ونزل فيه أيضاً بالنسبة لرواية شعبة درجتين لأنه سمع من جماعة من أصحابه ، وهو من غرائب حديث شعبة . وقوله في الطريق الثانية « فقال مروان : غلمة » قال الكرمانى تعجب مروان من وقوع ذلك من غلمة ، فأجابه أبو هريرة « إن شئت صرحت بأسمائهم » انتهى ، وكأنه غفل عن الطريق المذكورة في الفن فلما ظاهرة في أن مروان لم يوردها مورد التعجب ، فإن لفظه هناك « فقال مروان لعنة الله عليهم غلمة » فظهر أن في هذا الطريق اختصاراً ، ويحتمل أن يتعجب من فعلهم ويلعنهم مع ذلك ، والله أعلم .

[٣٦٠٦]

٣٤٨٣- نا يحيى بن موسى قال نا الوليد قال ني ابن جابر قال ني بسر بن عبيد الله الحضرمي قال ني أبو إدريس الخولاني أنه سمع حذيفة بن اليمان يقول : كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني ، فقلت : يا رسول الله ، إنا كنا في جاهلية وشر ، فجاءنا الله بهذا الخير ، فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال : « نعم » . قلت : وهل بعد ذلك الشر من خير ؟ قال : « نعم ، وفيه دخن » . قلت : وما دخنه ؟ قال : « قوم يهدون بغير هدي ، تعرف منهم وتنكر » . قلت : فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال : « نعم ، دعاة على أبواب جهنم ، من أجابهم إليها قذفوه فيها » . قلت : يا رسول الله ، صفهم لنا . فقال : « هم من جلدتنا ، ويتكلمون بألسنتنا » . قلت : فما تأمرني إن أدركني ذلك ؟ قال : « تلزم جماعة المسلمين وإمامهم » . قلت : فإن لم تكن لهم جماعة ولا إمام ؟ قال : « فاعتزل تلك الفرق كلها ، ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك » .

[الحديث ٣٦٠٦ - طرفاه في : ٣٦٠٧ ، ٧٠٨٤ .]

[٣٦٠٧]

٣٤٨٤- نا محمد بن المشني قال نا يحيى بن سعيد عن إسماعيل قال ني قيس عن حذيفة قال : تعلم أصحابي الخير ، وتعلمت الشر .

[٣٦٠٨]

٣٤٨٥- نا الحكم بن نافع قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان دعواهما واحدة » .

[٣٦٠٩]

٣٤٨٦- نا عبد الله بن محمد قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان فتكون بينهما مقتلة عظيمة ،

دعواهما واحدة. ولا تقوم الساعة حتى يبعث دجالون كذابون قريباً من ثلاثين، كلهم يزعم أنه رسول الله.

الحديث التاسع والعشرون حديث حذيفة « كان الناس يسألون عن الخير » يأتي في الفتن مع شرحه مستوفى إن شاء الله تعالى . وقوله في الطريق الأخرى « تعلم أصحابي الخير وتعلمت الشر » هو طرف من الطريق الآخر وهو بمعناه ، وقد أخرجه الإسماعيلي من هذا الوجه باللفظ الأول إلا أنه قال « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » بدل قوله « كان الناس » . الحديث الثلاثون حديث أبي هريرة « لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان » الحديث ، أورده من طريقين ، وفي الثانية ذكر الدجالين ، وهو حديث آخر مستقل من « صحيفة همام » ، وقد أفرده أحمد ومسلم والترمذي وغيرهم ، وقوله « فئتان » بكسر الفاء بعدها همزة مفتوحة ثنية فئة أى جماعة ، ووصفها في الرواية الأخرى بالعظم أى بالكثرة ، والمراد بهما من كان مع على ومعاوية لما تحاربا بصفين ، وقوله « دعواهما واحدة » أى دينهما واحد لأن كلا منهما كان يتسمى بالإسلام ، أو المراد أن كلا منهما كان يدعى أنه الحق ، وذلك أن علياً كان إذ ذاك إمام المسلمين وأفضلهم يومئذ باتفاق أهل السنة ، ولأن أهل الحل والعقد بايعوه بعد قتل عثمان ، وتخلف عن بيعته معاوية في أهل الشام ، ثم خرج طلحة والزبير ومعهما عائشة إلى العراق فدعوا الناس إلى طلب قتلة عثمان لأن الكثير منهم انضموا إلى عسكر على ، فخرج على إليهم فراسلوه في ذلك فأبى أن يدفعهم إليهم إلا بعد قيام دعوى من ولى الدم وثبوت ذلك على من باشره بنفسه ، وكان بينهم ما سيأتى بسطه في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . ورحل على بالعساكر طالباً الشام ، داعياً لهم إلى الدخول في طاعته ، مجيباً لهم عن شبههم في قتلة عثمان بما تقدم ، فرحل معاوية بأهل الشام فالتقوا بصفين بين الشام والعراق فكانت بينهم مقتلة عظيمة كما أخبر به صلى الله عليه وسلم ، وآل الأمر بمعاوية ومن معه عند ظهور على عليهم إلى طلب التحكيم ، ثم رجع على إلى العراق ، فخرجت عليه الحرورية فقتلهم بالنهر وان مات بعد ذلك ، وخرج ابنه الحسن بن على بعده بالعساكر لقتال أهل الشام وخرج إليه معاوية فوقع بينهم الصلح كما أخبر به صلى الله عليه وسلم في حديث أبي بكره الآتى في الفتن « إن الله يصلح به بين فئتين من المسلمين » وسيأتى بسط جميع ذلك هناك إن شاء الله تعالى . الحديث الحادى والعشرون حديث أبي هريرة المذكور .

قوله ( حتى يبعث ) بضم أوله أى يخرج ، وليس المراد بالبعث معنى الإرسال المقارن للنبوة بل هو كقوله تعالى ﴿ إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين ﴾ .

قوله ( دجالون كذابون ) الدجل التغطية والتقويه ، ويطلق على الكذب أيضاً ، فعلى هذا « كذابون » تأكيد . وقوله « قريباً من ثلاثين » كذا وقع بالنصب وهو على الحال من النكرة الموصوفة ، ووقع في رواية أحمد « قريب » بالرفع على الصفة ، وقد أخرج مسلم من حديث جابر بن سمرة الجزم بالعدد المذكور بلفظ « إن بين يدى الساعة ثلاثين كذاباً دجالاً كلهم يزعم أنه نبي » وروى أبو يعلى بإسناد حسن عن عبد الله بن الزبير تسمية بعض الكذابين المذكورين بلفظ « لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذاباً منهم مسيلمة والعنسى

والمختار . قلت : وقد ظهر مصداق ذلك في آخر زمن النبي صلى الله عليه وسلم فخرج مسيلم باليمامة ، والأسود العنسي باليمن ، ثم خرج في خلافة أبي بكر طليحة بن خويلد في بني أسد بن خزيمه ، وبجاح التيمية في بني تميم ، وفيها يقول شبيب بن ربيع وكان مؤدبها :

أضحت نبئتنا أنثى نطيف بها وأصبحت أنبياء الناس ذكرانا

وقتل الأسود قبل أن يموت النبي صلى الله عليه وسلم ، وقتل مسيلم في خلافة أبي بكر ، وتاب طليحة ومات على الإسلام على الصحيح في خلافة عمر ، ونقل أن بجاح أيضاً تاب ، وأخبار هؤلاء مشهورة عند الأخباريين . ثم كان أول من خرج منهم المختار بن أبي عبيد الثقفي غلب على الكوفة في أول خلافة ابن الزبير فأظهر محبة أهل البيت ودعا الناس إلى طلب قتلة الحسين فتبعهم فقتل كثيراً ممن باشر ذلك أو أعان عليه فأحبه الناس ، ثم إنه زين له الشيطان أن ادعى النبوة وزعم أن جبريل يأتيه ، فروى أبو داود الطيالسي بإسناد صحيح عن رفاعه بن شداد قال « كنت أبطن شيء بالمختار فدخلت عليه يوماً فقال : دخلت وقد قام جبريل قبل من هذا الكرسي » وروى يعقوب بن سفيان بإسناد حسن عن الشعبي أن الإحنف بن قيس أراه كتاب المختار إليه يذكر أنه نبي ، وروى أبو داود في « السنن » من طريق إبراهيم النخعي قال قلت لعبيدة بن عمرو : أترى المختار منهم ؟ قال : أما إنه من الرعوس . وقتل المختار سنة بضع وستين . ومنهم الحارث الكذاب خرج في خلافة عبد الملك بن مروان فقتل . وخرج في خلافة بني العباس جماعة . وليس المراد بالحديث من ادعى النبوة مطلقاً فإنهم لا يحصون كثرة لكون غالبهم ينشأ لهم ذلك عن جنون أو سوداء وإنما المراد من قامت له شوكة وبدت له شبهة كمن وصفنا ، وقد أهلك الله تعالى من وقع له ذلك منهم وبقى منهم من يلحقه بأصحابه وآخرهم الدجال الأكبر ، وسيأتي بسط كثير من ذلك في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى .

[٣٦١٠]

٣٤٨٧- فاأبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أباسعيد الخدري قال : بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه - وهو يقسم قسماً - أتاه ذو الخويصرة وهو رجل من بني تميم فقال : يا رسول الله ، اعدل . فقال : « ويلك ، ومن يعدل إذا لم أعدل ، قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل » . فقال عمر : يا رسول الله ، ائذن لي فيه أضرب عنقه ، فقال له : « دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية : ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر إلى رصافه فما يوجد فيه شيء ، ثم ينظر إلى نصيه - وهو قدحه - فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر إلى قذذه فلا يوجد فيه شيء ، قد سبق الفرث والدم ، آيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة ، أو مثل البضعة تدرر ، ويخرجون على حين فرقة من الناس » . قال أبوسعيد : فأشهد أني سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه ، وأشهد أن علي بن أبي طالب

قاتلهم وأنا معه ، فأمر بذلك الرجل فالتمس فأتى به ، حتى نظرت إليه على نعت النبي صلى الله عليه الذي نعتُهُ .

[٣٦١١] ٣٤٨٨- فامحمد بن كثير قال أنا سفيان عن الأعمش عن خيثمة عن سويد بن غفلة قال : قال علي : إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه فلأن آخر من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه ، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة . سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان ، سفهاء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة » .

[الحديث ٣٦١١- أطرافه في : ٥٠٥٧ ، ٦٩٣٠] .

الحديث الثاني والثلاثون حديث أبي سعيد في ذكرى ذى الخويصرة ، وقد تقدم طرف منه في قصة عاد من أحاديث الأنبياء ، وأحلت على شرحه في المغازي وهو في أواخرها من وجه آخر مطولا ، وقوله في هذه الرواية « فقال عمر ائذن لي أضرب عنقه » لا ينافي قوله في تلك الرواية « فقال خالد » لاحتمال أن يكون كل منهما سأل في ذلك . وقوله هنا « دعه فإن له أصحاباً » ليست الفاء للتعليل وإنما هي لتعقيب الأخبار والحجة لذلك ظاهرة في الرواية الآتية . وقوله « لا يجاوز » ويحتمل أنه لكونه لا تفقهه قلوبهم ويحملونه على غير المراد به ويحتمل ، أن يكون المراد أن تلاوتهم لا ترتفع إلى الله ، وقوله « يمرقون من الدين » إن كان المراد به الإسلام فهو حجة لمن يكفر الخوارج ، ويحتمل أن يكون المراد بالدين الطاعة فلا يكون فيه حجة وإليه جنح الخطابي ، وقوله « الرمية » بوزن فعيلة بمعنى مفعولة وهو الصيد المرمى ، شبه مروقهم من الدين بالسهم الذي يصيب الصيد فيدخل فيه ويخرج منه ، ومن شدة سرعة خروجه لقوة الراي لا يعلق من جسد الصيد شيء . وقوله « ينظر في نصله » أي حديدة السهم ، و « رصافه » بكسر الراء ثم مهملة ثم فاء أي عصبة الذي يكون فوق مدخل النصل ، والرصاف جمع واحد رصفة بحركات و « نضيه » بفتح النون وحكى ضمها وبكسر المعجمة بعدها تحتانية ثقيلة قد فسر في الحديث بالقدهج بكسر القاف وسكون الدال أي عود السهم قبل أن يراش وينصل ، وقيل هو ما بين الريش والنصل قاله الخطابي ، قال ابن فارس : سمي بذلك لأنه يرى حتى عاد نضواً أي هزيلاً . وحكى الجوهري عن بعض أهل اللغة أن النضى النصل ، والأول أولى . و « القذذ » بضم القاف ومعجمتين الأولى مفتوحة جمع قذذة وهي ريش السهم يقال لكل واحدة قذذة ، ويقال هو أشبه به من القذذة بالقذذة لأنها تجعل على مثال واحد . وقوله « آيتهم » أي علامتهم ، وقوله « بضعة » بفتح الموحدة أي قطعة لحم ، وقوله « تدردر » بدالين وراءين مهملات أي تضطرب ، والدردر صوت إذا اندفع سمع له اختلاط ، وقوله « على حين فرقة » أي زمان فرقة ، وهو بضم الفاء أي افتراق ، وفي رواية الكشميني « على خير » بخاء معجمة وراء أي أفضل ، وفرقة بكسر الفاء أي طائفة وهي رواية

الإسماعيلي ، ويؤيد الأول حديث مسلم من وجه آخر عن أبي سعيد « تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين تقتلها أولى الطائفتين بالحق » أخرجه هكذا مختصراً من وجهين ، وفي هذا وفي قوله صلى الله عليه وسلم « تقتل عماراً الفئة الباغية » دلالة واضحة على أن علياً ومن معه كانوا على الحق وأن من قاتلهم كانوا مخطئين في تأويلهم ، والله أعلم . وقوله في آخر الحديث « فأتى به » أي بذى الخويصرة « حتى نظرت إليه على نعت النبي صلى الله عليه وسلم الذي نعت » يريد ما تقدم من كونه أسود إحدى عضديه مثل ثدى المرأة الخ ، قال بعض أهل اللغة : النعت يختص بالمعاني كالطول والقصر والعمى والحرس ، والصفة بالفعل كالضرب والجروح . وقال غيره : النعت للشيء الخاص والصفة أعم . الحديث الثالث والثلاثون حديث على في الخوارج وسيأتي شرحه في استتابة المرتدين . وقوله « سويد بن غفلة بفتح المعجمة والفاء » قال حمزة الكناني صاحب التيسار : ليس يصح لسويد عن علي غيره . وقوله « الحرب خدعة » تقدم ضبطه وشرحه في الجهاد وقوله « حدثاء الأسنان » أي صغارها ، و « سفهاء الأحلام » أي ضعفاء العقول . وقوله « يقولون من قول خير البرية » أي من القرآن كما في حديث أبي سعيد الذي قبله « يقرءون القرآن » وكان أول كلمة خرجوا بها قولهم : لا حكم إلا الله ، وانتزعوها من القرآن وحملوها على غير محلها . وقوله « فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم » في رواية الكشميبي « فإن قتلهم » .

[٣٦١٢] ٣٤٨٩- فامحمد بن المشني قال نا يحيى عن إسماعيل قال نا قيس عن خباب بن الأرت قال : شكونا إلى النبي صلى الله عليه -وهو متوسدٌ بردة له في ظل الكعبة- فقلنا : ألا تستنصر لنا ، ألا تدعو الله لنا ؟ قال : « كان الرجل فيمن قبلكم يحفر له في الأرض فيجعل فيه ، فيجاء بالمنشار فيوضع على رأسه فيشق باثنين ، وما يصده ذلك عن دينه ، ويمشط بأمشاط الحديد ما دون لحمه من عظم أو عصب ، ما يصده ذلك عن دينه . والله ليتمن هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت لا يخاف إلا الله ، والذئب على غنمه ، ولكنكم تستعجلون » .

[الحديث ٣٦١٢- طرفاه في : ٣٨٥٢ ، ٦٩٤٣] .

الحديث الرابع والثلاثون حديث خباب ، وسيأتي شرحه قريباً في « باب ما لقي النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بمكة » وقوله فيه « فجاء » كذا للأكثر بالجيم ، وقال عياض وقع في رواية الأصيلي بالحاء المهملة وهو تصحيف ، والفيح الباب الواسع ولا معنى له هنا .

قوله ( حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت ) يحتمل أن يريد صنعاء اليمن ، وبينها وبين حضرموت من اليمن أيضاً مسافة بعيدة نحو خمسة أيام ، ويحتمل أن يريد صنعاء الشام والمسافة بينهما أبعد بكثير ، والأول أقرب ، قال ياقوت : هي قرية على باب دمشق عند باب الفرائيس تتصل بالعقبة . قلت : وسميت باسم من نزلها من أهل صنعاء اليمن .

[٣٦١٣]

٣٤٩٠ - نا علي بن عبد الله قال نا أزهري بن سعد قال أنا ابن عون قال أنبأني موسى بن أنس عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه افتقد ثابت بن قيس ، فقال رجل : يا رسول الله ، أنا أعلم لك علمه . فأتاه فوجده جالساً في بيته منكساً رأسه ، فقال : ما شأنك ؟ قال : شر ، كان يرفع صوته فوق صوت النبي فقد حبط عمله وهو من أهل النار . فأتى الرجل فأخبره أنه قال كذا وكذا . فقال موسى بن أنس : فرجع المرة الآخرة ببشارة عظيمة . فقال : « اذهب إليه فقل له : إنك لست من أهل النار ، ولكن من أهل الجنة » .

[الحديث ٢٦١٣ - طرفه في : ٤٨٤٦] .

الحديث الخامس والثلاثون حديث أنس في قصة ثابت بن قيس بن شماس .

**قوله ( أنبأني موسى بن أنس )** كذا رواه من طريق أزهري عن ابن عون ، وأخرجه أبو عوانة عن يحيى بن أبي طالب عن أزهري ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية يحيى بن أبي طالب ، ورواه عبد الله بن ابن أحمد بن حنبل عن يحيى بن معين عن أزهري فقال « عن ابن عون عن ثمامة بن عبد الله بن أنس بدل موسى بن أنس » أخرجه أبو نعيم عن الطبراني عنه وقال : لا أدري ممن الوهم ، قلت : لم أراه في مستند أحمد ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن ابن عون عن موسى بن أنس قال « لما نزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم ﴾ فقد ثابت بن قيس في بيته » الحديث ، وهذا صورته مرسل إلا أنه يقوى أن الحديث لابن عون عن موسى لا عن ثمامة .

**قوله ( افتقد ثابت بن قيس )** أي ابن شماس خطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ووقع عند مسلم من وجه آخر عن أنس قال « كان ثابت بن قيس بن شماس خطيب الأنصار » .

**قوله ( فقال رجل )** وقع في رواية لمسلم من طريق حماد عن ثابت عن أنس « فسأل النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ فقال : يا أبا عمرو ما شأن ثابت آشتكي ؟ فقال سعد : إنه كان جالري وما علمت له بشكوى » واستشكل ذلك الحفاظ بأن نزول الآية المذكورة كان في زمن الوفود بسبب الأقرع بن حابس وغيره وكان ذلك في سنة تسع كما سيأتي في التفسير وسعد بن معاذ مات قبل ذلك في بني قريظة وذلك سنة خمس ، ويمكن الجمع بأن الذي نزل في قصة ثابت مجرد رفع الصوت والذي نزل في قصة الأقرع أول السورة وهو قوله ﴿ لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ﴾ وقد نزل من هذه السورة سابقاً أيضاً قوله ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾ فقد تقدم في كتاب الصلح من حديث أنس وفي آخره أنها نزلت في قصة عبد الله بن أبي بن سلول ، وفي السياق « وذلك قبل أن يسلم عبد الله » وكان إسلام عبد الله بعد وقعة بدر ، وقد روى الطبري وابن مردويه من طريق زيد بن الحباب « حدثني أبو ثابت بن ثابت بن قيس قال : لما نزلت هذه الآية فقد ثابت يبكي ، فر به عاصم بن عدى فقال : ما يبكيك ؟ قال : أتخوف أن تكون هذه الآية نزلت في ، فقال له رسول الله : أما ترضى أن تعيش حميداً ، الحديث ، وهذا لا يغير أن يكون الرسول

إليه من النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ . وروى ابن المنذر في تفسيره من طريق سعيد بن بشر عن قتادة عن أنس في هذه القصة « فقال سعد بن عباد يارسول الله هو جارى » الحديث ، وهذا أشبه بالصواب لأن سعد بن عباد من قبيلة ثابت بن قيس فهو أشبه أن يكون جاره من سعد بن معاذ لأنه من قبيلة أخرى .

قوله ( أنا أعلم لك علمه ) كذا للأكثر ، وفي رواية حكاهما الكرمانى « ألا » بلام بدل النون وهى للتنبيه ، وقوله « أعلم لك » أى لأجلك وقوله « علمه » أى خبره .

قوله ( كان يرفع صوته ) كذا ذكره بلفظ الغيبة وهو التفتات ، ، وكان السياق يقتضى أن يقول كنت أرفع صوتى .

قوله ( فأنى الرجل فأخبره أنه قال كذا وكذا ) أى مثل ما قال ثابت إنه لما نزلت ﴿ لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ﴾ جلس فى بيته وقال : أنا من أهل النار ، وفى رواية لمسلم « فقال ثابت : أنزلت هذه الآية ولقد علمتم أنى من أرفعكم صوتاً » .

قوله ( فقال موسى بن أنس ) هو متصل بالإسناد المذكور إلى موسى ، لكن ظاهره أن باقى الحديث مرسل ، وقد أخرجه مسلم متصلاً بلفظ « قال فذكر ذلك سعد للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : بل هو من أهل الجنة » .

قوله ( ببشارة عظيمة ) هى بكسر الموحدة وحكى ضمها .

قوله ( ولكن من أهل الجنة ) قال الإسماعيلي : إنما يتم الغرض بهذا الحديث أى من إirاده فى « باب علامة النبوة » بالحديث الآخر أى الذى مضى فى كتاب الجهاد فى « باب التحنط عند القتال » فإن فيه أنه قتل بالإمامة شهيداً يعنى وظهر بذلك مصداق قوله صلى الله عليه وسلم « إنه من أهل الجنة » لكونه استشهد . قلت : ولعل البخارى أشار إلى ذلك إشارة لأن مخرج الحديثين واحد والله أعلم . ثم ظهر لى أن البخارى أشار إلى ما فى بعض طرق حديث نزول الآية المذكورة وذلك فيما رواه ابن شهاب عن إسماعيل بن محمد بن ثابت قال « قال ثابت بن قيس بن شماس : يا رسول الله إنى أخشى أن أكون قد هلكت ، فقال : وما ذاك ؟ قال نهانا الله أن نرفع أصواتنا فوق صوتك وأنا جهير » الحديث ، وفيه « فقال له عليه الصلاة والسلام : أما ترضى أن تعيش سعيداً وتقتل شهيداً وتدخل الجنة » وهذا مرسل قوى الإسناد أخرجه ابن سعد عن معن بن عيسى عن مالك عنه ، وأخرجه الدارقطنى فى « الغرائب » من طريق إسماعيل بن أبى أويس عن مالك كذلك ، ومن طريق سعيد بن كثير عن مالك فقال فيه « عن إسماعيل عن ثابت بن قيس » وهو مع ذلك مرسل لأن إسماعيل لم يلحق ثابتاً ، وأخرجه ابن مردويه من طريق صالح بن أبى الأخضر عن الزهرى فقال « عن محمد ابن ثابت بن قيس إن ثابتاً » فذكر نحوه ، وأخرجه ابن جرير من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى معضلاً ولم يذكر فوقه أحداً وقال فى آخره « فعاش حميداً وقتل شهيداً يوم مسيلمة » وأصرح من ذلك ما روى ابن سعد بإسناد صحيح أيضاً من مرسل عكرمة قال « لما نزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم ﴾ الآية قال ثابت بن قيس : كنت أرفع صوتى فأنا من أهل النار ، فقع فى بيته » فذكر الحديث نحو حديث أنس



وفي آخره « بل هو من أهل الجنة . فلما كان يوم اليمامة انهزم المسلمون فقال ثابت : أف لهؤلاء ولما يعبدون ، وأف لهؤلاء ولما يصنعون ، قال ورجل قائم على ثلثة فقتله وقتل » وروى ابن أبي حاتم في تفسيره من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس في قصة ثابت بن قيس فقال في آخرها « قال أنس : فكنا نراه يمشي بين أظهرنا ونحن نعلم أنه من أهل الجنة ، فلما كان يوم اليمامة كان في بعضنا بعض الإنكشاف ، فأقبل وقد تكفن وتحنط فقاتل حتى قتل » وروى ابن المنذر في تفسيره من طريق عطاء الخراساني قال « حدثتني بنت ثابت ابن قيس قالت : لما أنزل الله هذه الآية دخل ثابت بيته فأغلق بابه - فذكر القصة مطولة وفيها قول النبي صلى الله عليه وسلم : تعيش حميداً وتموت شهيداً » وفيها « فلما كان يوم اليمامة ثبت حتى قتل » .

[٣٦١٤]

٣٤٩١- فامحمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت البراء ابن عازب قرأ رجل الكهف وفي الدار الدابة، فجعلت تنفر، فسلم، فإذا ضباباً أو سحابة غشيت، فذكره للنبي صلى الله عليه فقال : «اقرأ فلان، فإنها السكينة نزلت للقرآن، أو تنزلت للقرآن» .

[الحديث ٣٦١٤ - طرفاه في: ٤٨٣٩، ٥٠١١] .

الحديث السادس والثلاثون حديث البراء « قرأ رجل الكهف » هو أسيد بن حضير كما سيأتي بيان ذلك في فضائل القرآن بأنهم منه .

[٣٦١٥]

٣٤٩٢- فامحمد بن يوسف قال أنا أحمد بن يزيد بن إبراهيم أبو الحسن الحراني قال نا زهير بن معاوية قال نا أبو إسحاق سمعت البراء بن عازب يقول : جاء أبو بكر إلى أبي في منزله فاشترى منه رجلاً، فقال لعازب : ابعت ابنك يحمله معي ، قال : فحملته معه ، وخرج أبي ينتقد ثمنه ، فقال له أبي : يا أبا بكر ، حدثني كيف صنعتما حين سریت مع رسول الله صلى الله عليه ؟ قال : نعم ، أسرينا ليلتنا ومن الغد حتى قام قائم الظهيرة ، وخلا الطريق لا يمر فيه أحد ، فرفعت لنا صخرة طويلة لها ظل لم تأت عليه الشمس فنزلنا عنده ، وسويت للنبي صلى الله عليه مكاناً بيدي ينأى عليه ، وبسطت عليه فروة وقلت : نم يا رسول الله وأنا أنفض لك ما حولك . فنام . وخرجت أنفض ما حوله ، فإذا أنا براع مقبل بغنمه إلى الصخرة يريد منها مثل الذي أردنا . فقلت : لمن أنت يا غلام ؟ فقال : لرجل من أهل المدينة - أو مكة - قلت : أفي غنمك لبن ؟ قال : نعم . قلت : أفتحلب ؟ قال : نعم . فأخذ شاة ، فقلت : أنفض الضرع من التراب والشعر والقذى . قال : فرأيت البراء يضرب إحدى يديه على الأخرى وينفض . فحلب في قعب كُثبة من لبن ، ومعه إداوة حملتها للنبي صلى الله عليه يرتوي منها يشرب ويتوضأ ، فأتيت النبي صلى الله عليه ،

فكرهتُ أن أوقظه، فوافقته حين استيقظ، فصببتُ من الماء على اللبن حتى بردَ أسفله، فقلتُ: اشرب يا رسول الله، قال: فشرب حتى رضيتُ، ثم قال: «ألم يأن للرحيل». قلتُ: بلى. قال: فارتحلنا بعدما مالت الشمس، وأتبعنا سُرَاقَةُ بن مالك، فقلتُ: أتينا يا رسول الله، فقال: «لا تحزن، إن الله معنا». فدعا عليه النبي صلى الله عليه وآله فارتطمت به فرسه إلى بطنها - أرى في جلد من الأرض، شكَّ زهير - فقال: إني أراكما قد دعوتما علي، فادعوا لي، فالله لكما أن أردَّ عنكما الطلب، فدعا له النبي صلى الله عليه وآله، فنجا، فجعل لا يلقي أحداً إلا قال: قد كفيْتُكم ما هنا، فلا يلقي أحداً إلا ردَّه، قال: ووفى لنا.

الحديث السابع والثلاثون حديث البراء عن أبي بكر في قصة الهجرة، وقد تقدم شرح بعضه في آخر اللقطة، وقوله هنا في أوله «حدثنا محمد بن يوسف» هو البيهقي وهو من صغار شيوخه، وشيخه الآخر محمد بن يوسف الفريابي أكبر من هذا وأقدم سماعاً وقد أكثر البخاري عنه، وأحمد بن يزيد يعرف بالورثيسي بفتح الواو وسكون الراء وفتح المثناة وتشديد النون المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة، وزهير بن معاوية هو أبو خيثمة الجعفي قال البزار: لم يرو هذا الحديث تماماً عن أبي إسحق إلا زهير وأخوه خديج وإسرائيل، وروى شعبة منه قصة اللبن خاصة، انتهى. وقد رواه عن إسحق مطولاً أيضاً حفيده يوسف بن إسحق بن أبي إسحق وهو في «باب الهجرة إلى المدينة» لكنه لم يذكر فيه قصة سراقه وزاد فيه قصة غيرها كما سيأتي.

قوله (جاء أبو بكر) أي الصديق (إلى أبي) هو عازب بن الحارث بن عدي الأوسي من قلماء الأنصار.

قوله (فاشترى منه رحلاً) بفتح الراء وسكون المهملة هو للناقة كالسرج للفرس.

قوله (إبعث ابنك بحمله معي) قال فحملته وخرج أبي ينتقد ثمنه، فقال له أبي: يا أبا بكر حدثني كيف صنعتما) ووقع في رواية إسرائيل الآتية في فضل أبي بكر «إن عازباً امتنع من إرسال ابنه مع أبي بكر حتى يحدثه أبو بكر بالحديث» وهي زيادة ثقة مقبولة لا تنافي هذه الرواية، بل يحتمل قوله «فقال له أبي أي من قبل أن أحمله معه» أو أعاد عازب سؤال أبي بكر عن التحديث بعد أن شرطه عليه أولاً وأجابه إليه.

قوله (حين سريت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال: نعم أسرينا) هكذا استعمل كل منهما لإحدى اللغتين، فإنه يقال سروت وأسريت في سير الليل.

قوله (ليلتنا) أي بعضها، وذلك حين خرجوا من الغار كما سيأتي بيانه في حديث عائشة في الهجرة إلى المدينة، ففيها أنهما لبثا في الغار ثلاث ليال ثم خرجا، وقوله «ومن الغد» فيه تجوز لأن السير الذي عطف عليه سير الليل.

قوله (حتى قام قائم الظهيرة) أي نصف النهار، وسمى قائماً لأن الظل لا يظهر حينئذ فكأنه واقف ووقع في رواية إسرائيل «أسرينا ليلتنا ويومنا حتى أظهرنا» أي دخلنا في وقت الظهر.

قوله ( فرفعت لنا صخرة ) أى ظهرت .

قوله ( لم تأت عليها ) أى على الصخرة ، وللكشميني ، لم تأت عليه ، أى على الظل .

قوله ( وبسقت عليه فروة ) هى معروفة ، ويحتمل أن يكون المراد شئ من الحشيش اليابس ، لكن يقوى الأول أن فى رواية يوسف بن إسحق ( ففرشت له فروة معى ) وفى رواية خديج فى جزء لوين « فروة كانت معى » .

قوله ( وأنا أنفض لك ما حولك ) يعنى من الغبار ونحو ذلك حتى لا يثيره عليه الريح ، وقيل معنى النفض هنا الحراسة يقال نفضت المكان إذا نظرت جميع ما فيه ، ويؤيده قوله فى رواية لإسرائيل « ثم انطلقت أنظر ما حولى هل أرى من الطلب أحداً » .

قوله ( لرجل من أهل المدينة أو مكة ) هو شك من الراوى أى اللفظين قال ، وكأن الشك من أحمد بن يزيد فإن مسلماً أخرجه من طريق الحسن بن محمد بن أعين عن زهير فقال فيه « لرجل من أهل المدينة » ولم يشك ، ووقع فى رواية خديج « فسمى رجلاً من أهل مكة » ولم يشك ، والمراد بالمدينة مكة ولم يرد بالمدينة النبوية لأنها حينئذ لم تكن تسمى المدينة وإنما كان يقال لها يثرب ، وأيضاً فلم تجر العادة للرعاة أن يبعثوا فى المراعى هذه المسافة البعيدة ، ووقع فى رواية لإسرائيل « فقال لرجل من قريش سماه فعرفته » وهذا يؤيد ما قررته لأن قريشاً لم يكونوا يسكنون المدينة النبوية إذ ذاك .

قوله ( أفى غنمك لبن ) بفتح اللام والموحدة ، وحكى عياض أن فى رواية « لب » يضم اللام وتشديد الموحدة جمع « لابن » أى ذوات لبن .

قوله ( أفحلب ؟ قال نعم ) الظاهر أن مراده بهذا الاستفهام أمعك إذن فى الحلب لمن يمر بك على سبيل الضيافة ؟ وبهذا التقرير يندفع الإشكال الماضى فى أواخر اللقطة وهو كيف استجاز أبو بكر أخذ اللبن من الراعى بغير إذن مالك الغنم ؟ ويحتمل أن يكون أبو بكر لما عرفه عرف رضاه بذلك بصداقته له أو إذنه العام لذلك ، وقد تقدم باقى ما يتعلق بذلك هنا .

قوله ( فقلت انفض الضرع ) أى ندى الشاة ، وفى رواية لإسرائيل الآتية « وأمرته فاعتقل شاة » أى وضع رجلها بين فخذيه أو ساقيه يمنعها من الحركة .

قوله ( فأخذت قدحاً فحلبت ) فى رواية « فأمرت الراعى فحلب » ويجمع بأنه تجوز فى قوله « فحلبت » ومراده أمرت بالحلب .

قوله ( كنية ) بضم الكاف وسكون المثناة وفتح الموحدة أى قدر قدح وقيل حلبة خفيفة ، ويطلق على القليل من الماء واللبن وعلى الجرعة تبقى فى الإناء وعلى القليل من الطعام والشراب وغيرهما من كل مجتمع .

قوله ( واتبعنا سراقه بن مالك ) فى رواية لإسرائيل فارتحلنا والقوم يطلبوننا فلم يدركنا غير سراقه ابن مالك بن جشم .

قوله ( فارتطمت ) بالطاء المهملة أى غاصت قوائمها .

قوله ( أرى ) بضم الهمزة ( فى جلد من الأرض شك زهير ) أى الراوى هل قال هذه اللفظة أم لا ، والجلد بفتح الحين الأرض الصلبة ، وفى رواية مسلم أن الشك من زهير فى قول سراقه « قد علمت أنكما قد دعوتما على » ووقع فى رواية خديج بن معاوية وهو أخو زهير « ونحن فى أرض شديدة كأنها مجصصة ، فإذا بوقع من خلنى فالتفت فإذا سراقه ، فبكى أبو بكر فقال : أتينا يا رسول الله ، قال : كلا . ثم دعا بدعوات » وستأتى قصة سراقه فى أبواب الهجرة إلى المدينة من حديث سراقه نفسه بآتم من سياق البراء فلذلك أخرت شرحها إلى مكانها . وفى الحديث معجزة ظاهرة ، وفيه فوائد أخرى يأتى ذكرها فى مناقب أبى بكر الصديق .

[٣٦١٦]

٣٤٩٣- نا معلى بن أسد قال نا عبد العزيز بن مختار قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه دخل على أعرابي يعودُهُ، وكان النبي صلى الله عليه إذا دخل على مريض يعودُهُ قال : « لا بأس ، طهورٌ إن شاء الله » . فقال له : « لا بأس ، طهورٌ إن شاء الله » . قال : قلت : طهورٌ؟ كلا ، بل هي حمى تفور - أو تشور - على شيخ كبير ، تزيه القبور . فقال النبي صلى الله عليه : « فنعم إذا » .

[الحديث ٣٦١٦- أطرافه فى : ٥٦٥٦ ، ٥٦٦٢ ، ٧٤٧٠ .]

[٣٦١٧]

٣٤٩٤- نا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا عبد العزيز عن أنس قال : كان رجل نصرانياً فأسلم وقرأ البقرة وآل عمران ، فكان يكتب للنبي صلى الله عليه ، فعاد نصرانياً ، فكان يقول : ما يدري محمد إلا ما كتبت له ، فأماتهُ الله ، فدفنوه ، فأصبح وقد لفظته الأرض ، فقالوا : هذا فعل محمد وأصحابه لما هرب منهم نبشوا عن صاحبنا فألقوه . فحفروا له فأعمقوا ، فأصبح وقد لفظته الأرض ، فقالوا : هذا فعل محمد وأصحابه نبشوا عن صاحبنا فألقوه ، فحفروا له وأعمقوا له فى الأرض ما استطاعوا ، فأصبح وقد لفظته الأرض ، فعلموا أنه ليس من الناس ، فألقوه .

الحديث الثامن والثلاثون حديث ابن عباس فى قصة الأعرابي الذى أصابته الحمى فقال « حمى تفور على شيخ كبير » الحديث ، وسأتى شرحه فى كتاب الطب ، ووجه دخوله فى هذا الباب أن فى بعض طرقه زيادة تقتضى إيرادها فى علامات النبوة ، أخرجه الطبرانى وغيره من رواية شرحبيل والد عبد الرحمن فذكر نحو حديث ابن عباس ، وفى آخره « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أما إذا أبيت فهى كما تقول قضاء الله كائن ، فما أمسى من الغد إلا ميتاً » وبهذه الزيادة يظهر دخول هذا الحديث فى هذا الباب . وعجبت للإسماعيلي كيف نيه على مثل ذلك فى قصة ثابت بن قيس وأغفله هنا . ووقع فى « ربيع الأبرار » أن اسم هذا الأعرابي

قيس ، فقال في « باب الأمراض والعلل » دخل النبي صلى الله عليه وسلم على قيس بن أبي حازم يعودده ، فذكر القصة . ولم أر تسميته لغيره ، فهذا إن كان محفوظاً فهو غير قيس بن أبي حازم أحد المخضرمين ، لأن صاحب القصة مات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وقيس لم ير النبي صلى الله عليه وسلم في حال إسلامه فلا محبة له ، ولكن أسلم في حياته ، ولأبيه محبة وعاش بعده دهرأ طويلاً . الحديث التاسع والثلاثون حديث أنس في الذي أسلم ثم ارتد فدفن فلفظته الأرض .

**قوله ( كان رجل نصرانياً )** لم أقف على اسمه ، لكن في رواية مسلم من طريق ثابت عن أنس « كان منا رجل من بني النجار » .

**قوله ( فعاد نصرانياً )** في رواية ثابت : فانطلق هارباً حتى لحق بأهل الكتاب فرفعوه .

**قوله ( ما يلزى محمد إلا ما كتبت له )** في رواية الإسماعيلي « وكان يقول ما أرى يحسن محمد إلا ما كنت أكتب له » وروى ابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة نحوه .

**قوله ( فأما الله )** في رواية ثابت « فإلبث أن قصم الله عنقه فيهم » .

**قوله ( لما هرب منهم )** في رواية الإسماعيلي « لما لم يرض دينهم » .

**قوله ( لفظته الأرض )** بكسر الفاء أى طرحته ورمته ، وحكى فتح الفاء .

**قوله في آخره ( فآلقوه )** في رواية ثابت « فتركوه منبوذاً » .

٣٤٩٥- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال وأخبرني ابن [٣٦١٨]

المسيب عن أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده ، والذي نفس محمد بيده لئن فُتقن كنوزهما في سبيل الله » .

٣٤٩٦- نا قبيصة قال نا سفيان عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة يرفعه قال : [٣٦١٩]

« إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده » - وذكر وقال : « لئن فُتقن كنوزهما في سبيل الله » .

الحديث الأربعون حديث أبي هريرة « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده » .

**قوله ( كسرى )** بكسر الكاف ويجوز الفتح ، وهو لقب لكل من ولي مملكة الفرس ، وقيصر لقب لكل من ولي مملكة الروم ، قال ابن الأعرابي : الكسر أفصح في كسرى ، وكان أبو حاتم يختاره ، وأنكر الزجاج الكسر على ثعلب واحتج بأن النسبة إليه كسروى بالفتح ، ورد عليه ابن فارس بأن النسبة قد يفتح فيها ما هو في الأصل مكسور أو مضموم كما قالوا في بني تغلب بكسر اللام تغلبى بفتحها ، وفي سلمة كذلك ، فليس فيه حجة على تخطئة الكسر ، والله أعلم . وقد استشكل هذا مع بقاء مملكة الفرس لأن آخرهم قتل في زمان عثمان ، واستشكل أيضاً مع بقاء مملكة الروم ، وأجيب عن ذلك بأن المراد لا يبقى كسرى بالعراق ولا قيصر بالشام ، وهذا منقول عن الشافعي قال : وسبب الحديث أن قريشاً كانوا يأتون الشام والعراق تجاراً ،

فلما أسلموا خافوا انقطاع سفرهم إليهما لدخولهم في الإسلام ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لهم تطييناً لقلوبهم وتبشيراً لهم بأن ملكهما سيزول عن الإقليمين المذكورين . وقيل الحكمة في أن قيصر بقي ملكه وإنما ارتفع من الشام وما والاها وكسرى ذهب ملكه أصلاً ورأساً أن قيصر لما جاءه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم قبله وكاد أن يسلم كما مضى بسط ذلك في أول الكتاب ، وكسرى لما أتاه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم مزقه فدعا النبي صلى الله عليه وسلم أن يمزق ملكه كل ممزق فكان كذلك . قال الخطابي : معناه فلا قيصر بعده يملك مثل ما يملك ، وذلك أنه كان بالشام وبها بيت المقدس الذي لا يتم للنصارى نسك إلا به ، ولا يملك على الروم أحد إلا كان قد دخله إما سرّاً وإما جهراً ، فأجلى عنها قيصر واستفتحت خزائنه ولم يخلفه أحد من القياصرة في تلك البلاد بعده ، ووقع في الرواية التي في « باب الحرب خدعة » من كتاب الجهاد « هلك كسرى ثم لا يكون كسرى بعده ، وليهلك قيصر » قيل والحكمة فيه أنه قال ذلك لما هلك كسرى ابن هرمز كما سيأتي في حديث أبي بكر في كتاب الأحكام قال « بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أن أهل فارس ملكوا عليهم امرأة » الحديث ، وكان ذلك لما مات شيرويه بن كسرى فأمروا عليهم بنته بوران ، وأما قيصر فعاش إلى زمن عمر سنة عشرين على الصحيح ، وقيل مات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والذي حارب المسلمين بالشام ولده وكان يلقب أيضاً قيصر ، وعلى كل تقدير فالمراد من الحديث وقع لا محالة لأنهما لم تبق مملكتها على الوجه الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كما قررته . قال القرطبي في الكلام على الرواية التي لفظها « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده » وعلى الرواية التي لفظها « هلك كسرى ثم لا يكون كسرى بعده » : بين اللفظين بون ، ويمكن الجمع بأن يكون أبو هريرة سمع أحد اللفظين قبل أن يموت كسرى والآخر بعد ذلك ، قال : ويحتمل أن يقع التغاير بالموت والهلاك ، فقله « إذا هلك كسرى » أي هلك ملكه وارتفع ، وأما قوله « مات كسرى ثم لا يكون كسرى بعده » فالمراد به كسرى حقيقة اه . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « هلك كسرى » تحقق وقوع ذلك حتى عبر عنه بلفظ الماضي وإن كان لم يقع بعد للمبالغة في ذلك كما قال تعالى ﴿ أُنِىْ أَمْرَ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ وهذا الجمع أولى لأن مخرج الروایتين متحد فحملة على التعدد على خلاف الأصل فلا يصار إليه مع إمكان هذا الجمع ، والله أعلم . الحديث الحادى والأربعون حديث جابر بن سمرة .

قوله ( رفعه ) تقدم في الجهاد ، ووقع في رواية الإسماعيلي التي سأذكرها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا تقدم في فرض الخمس من رواية جرير عن عبد الملك بن عمير .

قوله ( وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده ) كذا ثبت لأبي ذر وسقط لغيره ، ووقع في رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن قبيصة شيخ البخارى فيه ، ومن وجه آخر عن سفيان وهو الثورى مثل رواية الجماعة ، قال : وكذا قال لم يذكر قيصر وقال كنوزهما .

قوله ( وذكر وقال : لتنفقن كنوزهما في سبيل الله ) وقع في رواية النسبى « وذكره » وهو متجه كأنه يقول : وذكر الحديث ، أى مثل الذى قبله ، وأما على رواية الباقيين ففيه حذف تقديره : وذكر كلاماً أو حديثاً ، ولم تقع هذه الزيادة في رواية الإسماعيلي المذكورة .

[٣٦٢٠] ٣٤٩٧- فابو اليمان قال أنا شعيب عن عبد الله بن أبي حسين قال نا نافع بن جبير عن ابن عباس قال: قدم مسيلمة الكذاب على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فاجعل لي محمد الأمر من بعده تبعته، وقدمها في بشر كثير من قومه، فأقبل إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه ثابت بن قيس بن شماس - وفي يد رسول الله صلى الله عليه وسلم قطعة جريد - حتى وقف على مسيلمة في أصحابه فقال: «لو سألتني هذه القطعة ما أعطيتكها، ولن تعدوا أمر الله فيك، ولن أدبرت ليعقرنك الله، وإنني لأراك الذي أريت فيك ما رأيت».

[الحديث ٣٦٢٠ - أطرافه في: ٤٣٧٣، ٤٣٧٨، ٧٠٣٣، ٧٤٦١].

[٣٦٢١] ٣٤٩٨- فأخبرني أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «بينما أنا نائم رأيت في يدي سوارين من ذهب فأهمني شأنهما، فأوحى إلي في المنام أن انفخهما، فنفختهما، فطارا فأولتهما كذابين يخرجان بعدي»، فكان أحدهما العنسي، والآخر مسيلمة صاحب اليمامة.

[الحديث ٣٦٢١ - أطرافه في: ٤٣٧٤، ٤٣٧٥، ٤٣٧٩، ٧٠٣٤، ٧٠٣٧].

[٣٦٢٢] ٣٤٩٩- فامحمد بن العلاء قال نا حماد بن أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة عن أبي موسى أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «رأيت في المنام أنني أهاجر من مكة إلى أرض بها نخل، فذهب وهلي إلى أنها اليمامة أو الهجر، فإذا هي المدينة يشرب، ورأيت في رؤياي هذه أنني هزرت سيفاً فانقطع صدره، فإذا هو ما أصيب من المؤمنين يوم أحد، ثم هزرت أخرى فعاد أحسن ما كان، فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين، ورأيت فيها بقرأ والله خير، فإذا هم المؤمنون يوم أحد، وإذا الخير ما جاء الله من الخير وثواب الصدق الذي آتانا الله بعد يوم بدر».

[الحديث ٣٦٢٢ - أطرافه في: ٣٩٨٧، ٤٠٨١، ٧٠٣٥، ٧٠٤١].

الحديث الثاني والأربعون حديث ابن عباس في قنوم مسيلمة، وفيه قول ابن عباس «فأخبرني أبو هريرة» فذكر المنام، وسيأتي شرح ذلك كله مبسوطاً في أواخر المغازي، وقد ذكره هناك بالإسناد المذكور الحديث الثالث والأربعون حديث أبي موسى في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم فيما يتعلق بالهجرة وبأحد وسيأتي في ذكر غزوة أحد بهذا الإسناد بعينه وأذكر هناك شرحه إن شاء الله تعالى، وقد أفرد ما يتعلق منه بغزوة بدر في «باب فضل من شهد بدرأ» وشرحته هناك، وعلق في «باب الهجرة إلى المدينة» أوله عن أبي موسى، وذكرت شرحه أيضاً هناك.

[٣٦٢٣] ٣٥٠٠- نا أبو نعیم قال نا زکریاء عن فراس عن عامر الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت: أقبلت فاطمة تمشي كأن مشيتها مشي النبي صلى الله عليه، فقال النبي صلى الله عليه: «مرحباً بابنتي»، ثم أجلسها عن يمينه -أو عن شماله- ثم أسر إليها حديثاً فبكت، فقلت لها: لم تبكين؟ ثم أسر إليها حديثاً فضحكت، فقلت: ما رأيت كاليوم فرحاً أقرب من حزن، فسألتها عما قال. فقالت: ما كنت لأفشي سر رسول الله صلى الله عليه، حتى قبض النبي صلى الله عليه<sup>(١)</sup> فسألتها. فقالت: أسر إلي: «إن جبريل كان يعارضني القرآن كل سنة مرة، وإنه عارضني العام مرتين ولا أراه إلا حضر أجلي، وإنك أول أهل بيتي لحاقاً بي»، فبكيت. فقال: «أما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة -أو نساء المؤمنين-» فضحكت لذلك.

[الحديث ٣٦٢٣ - أطرافه في: ٣٦٢٥، ٣٧١٥، ٤٤٣٣، ٦٢٨٥].

[الحديث ٣٦٢٤ - أطرافه في: ٣٦٢٦، ٣٧١٦، ٤٤٣٤، ٦٢٨٦].

[٣٦٢٥] ٣٥٠١- نا يحيى بن قزعة قال نا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عروة عن عائشة قالت: دعا النبي صلى الله عليه فاطمة ابنته في شكواه التي قبض فيها، فسارها بشيء فبكت، ثم دعاها<sup>(٢)</sup> فسارها فضحكت، قالت فسألتها عن ذلك. فقالت: سارني النبي صلى الله عليه فأخبرني أنه يقبض في وجعه الذي توفي فيه فبكيت، ثم سارني فأخبرني أنني أول أهل بيته أتبعه فضحكت.

[٣٦٢٧] ٣٥٠٢- نا محمد بن عرعة قال نا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: كان عمر بن الخطاب يدني ابن عباس، فقال له عبد الرحمن بن عوف: إن لنا أبناء مثله، فقال: إنه من حيث تعلم، فسأل عمر ابن عباس عن هذه الآية: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ فقال: أجل رسول الله صلى الله عليه أعلمه إياه، قال: ما أعلم منها إلا ما تعلم.

[الحديث ٣٦٢٧ - أطرافه في: ٤٢٩٤، ٤٤٣٠، ٤٩٦٩، ٤٩٧٠].

[٣٦٢٨] ٣٥٠٣- نا أبو نعیم قال نا عبد الرحمن بن سليمان بن حنظلة بن الغسيل قال نا عكرمة عن ابن عباس قال: خرج رسول الله صلى الله عليه في مرضه الذي مات فيه بملحفة قد عصب بعصابة دسماء حتى جلس على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد فإن الناس يكثرون ويقل الأنصار، حتى يكونوا في الناس بمنزلة الملح في الطعام، فمن ولي منكم شيئاً يضر فيه قوماً

(١) الرقمان ٣٦٢٣ و ٣٦٢٤ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين.

(٢) الرقمان ٣٦٢٥ و ٣٦٢٦ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين.



وينفع آخرين فليقبل من محسنهم ويتجاوز عن مسيئهم». فكان آخر مجلس جلس فيه النبي صلى الله عليه.

[٣٦٢٩] ٣٥٠٤- نا عبد الله بن محمد قال نا يحيى بن آدم قال نا حسين الجعفي عن أبي موسى عن الحسن عن أبي بكره أخرج النبي صلى الله عليه ذات يوم الحسن فصعد به على المنبر قال: «ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين».

[٣٦٣٠] ٣٥٠٥- نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن حميد بن هلال عن أنس ابن مالك أن النبي صلى الله عليه نعى جعفرًا وزيدًا قبل أن يجيء خبرهم، وعيناه تذرفان.

[٣٦٣١] ٣٥٠٦- نا عمرو بن عباس قال نا ابن مهدي عن سفيان عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: قال النبي صلى الله عليه: «هل لكم من أنماط؟» قلت: وأنتي تكون لنا الأنماط؟ قال: «أما إنها ستكون لكم الأنماط». فأنا أقول لها -يعني امرأته- أخري عنا أنماطك، فتقول: ألم يقل النبي صلى الله عليه: «إنها ستكون لكم الأنماط، فأدعها».

[الحديث ٣٦٣١ - طرفه في: ٥١٦١].

[٣٦٣٢] ٣٥٠٧- نا أحمد بن إسحاق قال نا عبيد الله بن موسى قال نا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله بن مسعود قال: انطلق سعد بن معاذ معتمرًا، فنزل على أمية ابن خلف أبي صفوان، وكان أمية إذا انطلق إلى الشام فمر بالمدينة نزل على سعد، فقال أمية لسعد: انتظر حتى إذا انتصف النهار وغفل الناس انطلقت فطفت؟ فبينا سعد يطوف إذا أبوجهل، فقال: من هذا الذي يطوف بالكعبة؟ فقال سعد: أنا سعد. فقال أبوجهل: تطوف بالكعبة آمنًا وقد آوئتم محمدًا وأصحابه؟ فقال: نعم، فتلاحيا بينهما. فقال أمية لسعد: لا ترفع صوتك على أبي الحكم، فإنه سيد أهل الوادي. ثم قال سعد: والله لئن منعني أن أطوف بالبيت لأقطعن متجرك بالشام. قال: فجعل أمية يقول لسعد: لا ترفع صوتك -فجعل يمسكه- فغضب سعد فقال: دعنا عنك، فإني سمعت محمدًا يزعم أنه قاتلك. قال: إياي؟ قال: نعم، قال: والله ما نكذب محمدًا إذا حدث. فرجع إلى امرأته فقال: أما تعلمين ما قال لي أخي الشريبي؟ قالت: وما قال؟ قال: زعم أنه سمع محمدًا يزعم أنه قاتلي. قالت: فوالله ما يكذب محمد. فلما خرجوا

إلى بدرٍ وجاء الصريخُ قالت له امرأته: أما ذكرتَ ما قال لك أخوك اليثربي؟ قال: فأراد ألا يخرج فقال له أبو جهل: إنك من أشرف الوادي، فسر يوماً أو يومين، فسار معهم، فقتله الله.

[الحديث ٣٦٣٢ - طرفه في: ٣٩٥٠].

[٣٦٣٤] ٣٥٠٨ - نا عباس بن الوليد النرسي قال نا معتمر قال سمعتُ أبي قال نا أبو عثمان قال أنبتُ أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وعنده أم سلمة فجعل يحدث ثم قام، فقال النبي صلى الله عليه لأُم سلمة: «من هذا؟» - أو كما قال - قالت: هذا دحية. قالت أم سلمة: أيم الله ما حسبتُه إلا إياه، حتى سمعتُ خطبة نبي الله صلى الله عليه بخبر جبريل، أو كما قال. قال: فقلت لأبي عثمان: ممن سمعتَ هذا؟ قال: من أسامة بن زيد.

[الحديث ٣٦٣٤ - طرفه في: ٤٩٨٠].

[٣٦٣٣] ٣٥٠٩ - نا عبد الرحمن بن شعبة قال أخبرني عبد الرحمن بن مغيرة عن أبيه عن موسى ابن عقبة عن سالم بن عبد الله عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه قال: «رأيتُ الناس مجتمعين في صعيد، فقام أبو بكر فنزع ذنوباً أو ذنوبين وفي بعض نزعه ضعف والله يغفر له، ثم أخذها عمر فاستحالت بيده غرباً، فلم أر عبقرياً في الناس يفري فريه، حتى ضرب الناس بعطن».

وقال همام: سمعتُ أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه: «فنزع أبو بكر ذنوبين».

[الحديث ٣٦٣٣ - أطرافه في: ٣٦٧٦، ٣٦٨٢، ٧٠١٩، ٧٠٢٠].

الحديث الرابع والأربعون حديث عائشة «أقبلت فاطمة عليها السلام» الحديث في ذكر وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وإعلامه لها بأنها أول أهله لحوقاً به، أخرجه من وجهين، وسيأتي في أواخر المغازي في الوفاة مشروحاً وأذكر فيه وجه التوفيق بين الروايتين إن شاء الله تعالى. الحديث الخامس والأربعون حديث ابن عباس «كان عمر يدني ابن عباس» الحديث في معنى هذه الآية ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ وسيأتي شرحه في تفسير سورة النصر. الحديث السادس والأربعون حديث ابن عباس أيضاً في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في آخر عمره، وفيه وصيته بالأنصار، وسيأتي شرحه في مناقب الأنصار إن شاء الله تعالى. الحديث السابع والأربعون حديث أبي بكر في أن الحسن سيد وسيأتي شرحه في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى. الحديث الثامن والأربعون حديث أنس في قتل زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب، أوردته مختصراً، وسيأتي شرحه في شرح غزوة مؤتة إن شاء الله تعالى. الحديث التاسع والأربعون حديث جابر في ذكر الأنماط، وهي جمع نمط بفتحات مثل خبر وأخبار، والنمط بساط له خل رقيق، وسيأتي شرحه في النكاح

وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ذلك لما تزوج ، وقوله هنا « فأنا أقول ما لها » يعني امرأته كذا في الأصل ، وسيأتي تسمية امرأته هناك . وفي استدلالها على جواز اتخاذ الأنماط بأخباره صلى الله عليه وسلم بأنها ستكون نظر ، لأن الإخبار بأن الشيء سيكون لا يقتضي إباحته إلا إن استدلل المستدل به على التقرير فيقول أخبر الشارع بأنه سيكون ولم ينه عنه فكأنه أقره ، وقد وقع قريب من هذا في حديث عدى بن حاتم الماضي في هذا الباب في خروج الظعينة من الحيرة إلى مكة بغير خفير ، فاستدل به بعض الناس على جواز سفر المرأة بغير محرم ، وفيه من البحث ما ذكر . الحديث الخمسون حديث عبد الله بن مسعود في إخبار سعد بن معاذ لأمية بن خلف أنه سيقتل ، وسيأتي شرحه مستوفى في أول المغازي إن شاء الله تعالى ، وقد شرحه الكرماني على أن المراد بقول سعد بن معاذ لأمية بن خلف إنه قاتلك أي أبو جهل ، ثم استشكل ذلك بكون أبي جهل على دين أمية ، ثم أجاب بأنه كان السبب في خروجه وقتله فنسب قتله إليه ، وهو فهم عجيب ، وإنما أراد سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم يقتل أمية ، وسيأتي التصريح بذلك في مكانه بما يشئ الغليل إن شاء الله تعالى . الحديث الحادي والخمسون حديث أسامة بن زيد في ذكر جبريل ، وسيأتي شرحه في غزوة قريظة إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني والخمسون حديث ابن عمر في رؤيا أبي بكر ينزع ذنوباً أو ذنوبين الحديث ، وسيأتي شرحه في تعبير الرؤيا إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث والخمسون حديث أبي هريرة في ذلك ، أورد منه طرفاً معلقاً ، وهو موصول في التعبير أيضاً من هذا الوجه ومن غيره ، والله أعلم .

## باب

قول الله عز وجل : ﴿ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾

٣٥١٠- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن اليهود جاؤوا إلى رسول الله صلى الله عليه فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه : « ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ؟ » فقالوا : نفضحهم ويجلدون . فقال عبد الله بن سلام : كذبتم ، إن فيها للرجم . فأتوا بالتوراة فنشروها ، فوضع أحدهم يده على آية الرجم ، فقرأ ما قبلها وما بعدها . فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يدك ، فرفع يده ، فإذا فيها آية الرجم ، قالوا : صدق يا محمد . فيها آية الرجم . فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه فرجما . قال عبد الله : فرأيت الرجل يحني على المرأة يقيها الحجارة .

قوله ( باب قول الله تعالى : يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ) أورد فيه حديث ابن عمر في قصة اليهوديين اللذين زنيا ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الخلود إن شاء الله تعالى ، ونذكر هناك تسمية من أبهم في هذا الخبر وقوله في آخره « قال عبد الله فرأيت الرجل » عبد الله المذكور هو ابن عمر راوى الحديث ، وقد وقع في الحديث ذكر عبد الله بن سلام وذكر عبد الله بن صوريا الأعور وليس واحد منهما مراداً بقوله « قال عبد الله »

ووجه دخول هذه الترجمة في أبواب علامات النبوة من جهة أنه أشار في الحديث إلى حكم التوراة وهو أى لم يقرأ التوراة قبل ذلك فكان الأمر كما أشار إليه .

### باب سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه وآله فأراهم انشقاق القمر

[٣٦٣٦] ٣٥١١- نا صدقة بن الفضل قال أنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله بن مسعود قال : انشق القمر على عهد النبي صلى الله عليه وآله شقتين ، فقال النبي صلى الله عليه وآله : « اشهدوا » .

[الحديث ٣٦٣٦ - أطرافه في : ٣٨٦٩ ، ٣٨٧١ ، ٤٨٦٤ ، ٤٨٦٥] .

[٣٦٣٧] ٣٥١٢- نا عبد الله بن محمد قال نا يونس قال نا شيبان عن قتادة عن أنس ... ح . وقال لي خليفة : نا يزيد بن زريع قال نا سعيد عن قتادة عن أنس أنه حدثهم أن أهل مكة سألوا رسول الله صلى الله عليه وآله أن يريهم آية ، فأراهم انشقاق القمر .

[الحديث ٣٦٣٧ - أطرافه في : ٣٨٦٨ ، ٤٨٦٧ ، ٤٨٦٨] .

[٣٦٣٨] ٣٥١٣- نا خلف بن خالد القرشي قال نا بكر بن مضر عن جعفر بن ربيعة عن عراك ابن مالك عن عبيد الله بن عبد الله بن مسعود عن ابن عباس أن القمر انشق في زمان النبي صلى الله عليه وآله .

[الحديث ٣٦٣٨ - طرفاه في : ٣٨٧٠ ، ٤٨٦٦] .

قوله ( باب سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه وسلم آية ، فأراهم انشقاق القمر ) فذكر فيه حديث ابن مسعود وأنس وابن عباس في ذلك ، وقد ورد انشقاق القمر أيضاً من حديث علي وحذيفة وجبير ابن مطعم وابن عمر وغيرهم ، فأما أنس وابن عباس فلم يحضرا ذلك لأنه كان بمكة قبل الهجرة بنحو خمس سنين ، وكان ابن عباس إذ ذاك لم يولد ، وأما أنس فكان ابن أربع أو خمس بالمدينة ، وأما غيرهما فيمكن أن يكون شاهد ذلك ، ومن صرح برؤية ذلك ابن مسعود ، وقد أورد المصنف حديثه هنا مختصراً وليس فيه التصريح بحضور ذلك ، وأورده في التفسير من طريق إبراهيم عن أبي معمر بتمامه وفيه « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اشهدوا » وبين في رواية معلقة تأتي قبل هجرة الحبشة أن ذلك كان بمكة ، ووقع في رواية لأبي نعيم في « الدلائل من طريق عتبة بن عبد الله بن عتبة عن عم أبيه ابن مسعود » فلقد رأيت أحد شقيه على الجبل الذي بمني ونحن بمكة » وسيأتي بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى .

## باب

[٣٦٣٩]

٣٥١٤- نا محمد بن المثنى قال نا معاذ قال ني أبي عن قتادة عن أنس أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه خرجا من عند النبي صلى الله عليه في ليلة مظلمة ومعهما مثل المصباحين يضيئان بين أيديهما، فلما افترقا صار مع كل واحد منهما واحد حتى أتى أهله.

[٣٦٤٠]

٣٥١٥- نا عبد الله بن أبي الأسود قال نا يحيى عن إسماعيل قال نا قيس قال سمعت المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه قال: «لا يزال ناس من أمتي ظاهرين، حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون».

[الحديث ٣٦٤٠ - طرفاه في: ٧٣١١، ٧٤٥٩].

[٣٦٤١]

٣٥١٦- نا الحميدي قال نا الوليد قال نا ابن جابر قال ني عمير بن هاني أنه سمع معاوية يقول: سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «لا تزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم، حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك». قال عمير فقال مالك بن يخامر: قال معاذ: «وهم بالشام»، فقال معاوية: هذا مالك يزعم أنه سمع معاذًا يقول: «وهم بالشام».

[٣٦٤٢]

٣٥١٧- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا شبيب بن غرقدة قال سمعت الحفي يتحدثون عن عروة أن النبي صلى الله عليه أعطاه دينارًا يشتري له به شاة، فاشترى له به شاتين، فباع إحداهما بدينار، فجاءه بدينار وشاة، فدعا له بالبركة في بيعه، وكان لو اشترى التراب لربح فيه.

قال سفيان كان الحسن بن عماره جاءنا بهذا الحديث عنه قال: سمعه شبيب من عروة، فأتيته، فقال شبيب: إني لم أسمع من عروة، قال: سمعت الحفي يخبرونه عنه.

[٣٦٤٣]

٣٥١٨- ولكن سمعته يقول: سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «الخير معقود بنواصي الخيل إلى يوم القيامة»، قال: وقد رأيت في داره سبعين فرسًا. قال سفيان: يشتري له شاة كأنها أضحية.

[٣٦٤٤]

٣٥١٩- نا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال: «الخير في نواصيها الخير إلى يوم القيامة».

٣٥٢٠- نَاقِيسُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ نَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ نَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي الْتِيَّاحِ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «الْخَيْلُ مَعْقُودَةٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ».

٣٥٢١- نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «الْخَيْلُ لثَلَاثَةِ: لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ. فَأَمَّا الَّذِي لَهُ أَجْرٌ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأُطَالَ لَهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، فَمَا أَصَابَتْ فِي طِيلِهَا مِنَ الْمَرْجِ أَوْ الرَّوْضَةِ كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٌ، وَلَوْ أَنَّهَا قَطَعَتْ طِيلَهَا فَاسْتَنْتَ شَرْقًا أَوْ شَرْفِينَ كَانَتْ أُرْوَاتُهَا حَسَنَاتٍ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهْرٍ فَشَرِبَتْ وَلَمْ يُرَدَّ أَنْ يَسْقِيَهَا كَانَ ذَلِكَ لَهُ حَسَنَاتٍ. وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَغْنِيًا وَسِتْرًا وَتَعَفُّفًا لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا وَظُهُورِهَا، فَهِيَ لَهُ كَذَلِكَ سِتْرٌ. وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا وَرِيَاءً وَنَوَاءً لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ فَهِيَ وَزْرٌ». وَسُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَنِ الْحُمْرِ فَقَالَ: «مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهَا إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَاضَّةُ: (مَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ)».

٣٥٢٢- نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَا سَفِيَّانُ قَالَ نَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: صَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ خَيْبَرُ بُكْرَةً وَقَدْ خَرَجُوا بِالْمَسَاحِي، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ، وَأَجَالُوا إِلَى الْحَصَنِ يَسْعُونَ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَدَيْهِ وَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، خَرِبْتُ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ».

٣٥٢٣- نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذَرِ قَالَ نَا ابْنُ أَبِي الْفُذَيْكِ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنِ الْمُقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي سَمِعْتُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا فَأَنْسَاهُ. قَالَ: «ابْسِطْ رِدَاءَكَ»، فَبَسِطْتُ، فَغَرَفَ بِيَدِهِ فِيهِ ثُمَّ قَالَ: «ضُمَّهُ»، فَضَمَّمْتُهُ، فَمَا نَسِيتُ حَدِيثًا بَعْدَ.

**قوله (باب) كذا في الأصول** بغير ترجمة ، وكان من حقه أن يكون قبل الباين اللذين قبله لأنه ملحق بعلامات النبوة وهو كالفصل منها ، لكن لما كان كل من الباين راجعاً إلى الذي قبله وهو علامات النبوة سهل الأمر في ذلك . وذكر فيه أحاديث : الحديث الأول حديث أنس .

**قوله ( إن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم )** هما أسيد بن حضير وعباد بن بشر ، وسيأتي بيان ذلك في فضائل الصحابة قريباً إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني حديث المغيرة بن شعبة « لا يزال ناس من أمتي ظاهرين » الحديث ، وسيأتي الكلام عليه في الاعتصام إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث والرابع حديث معاوية ومعاذ في المعنى ، والوليد في الإسناد هو ابن مسلم ، وابن جابر هو عبد الرحمن بن يزيد بن

جابر ، ومالك بن نخامر بضم التحتانية بعدها معجمة خفيفة والميم مكسورة وهو السكسكى نزل حمص ، وما له في البخارى سوى هذا الحديث ، وقد أعاده بإسناده ومثته في التوحيد ، وهو من كبار التابعين ، وقد قيل إن له صحبة ولا يصح ويأتى البحث في المراد بالذين لا يزالون ظاهرين قائمين بأمر الدين إلى يوم القيامة في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . الحديث الخامس حديث عروة وهر البارقى .

**قوله ( حدثنا شبيب بن غرقدة )** هو بفتح المعجمة وموحدين وزن سعيد ، وغرقدة بفتح المعجمة وسكون الراء بعدها قاف ، تابعى صغير ثقة عندهم ، ماله في البخارى سوى هذا الحديث .

**قوله ( سمعت الحى يتحدثون )** أى قبيلته ، وهم منسوبون إلى بارق جبل بايمن نزله بنو سعد بن عدى ابن حارثة بن عمرو بن عامر مزيقياً فنسبوا إليه ، وهذا يقتضى أن يكون سمعه من جماعة أقاربهم ثلاثة .

**قوله ( عن عروة )** هو ابن الجعد أو ابن أبى الجعد ، وقد تقدم بيان الصواب من ذلك في ذكر الخليل من كتاب الجهاد .

**قوله ( أعطاه ديناراً يشترى له به شاة )** في رواية أبى ليبيد عند أحمد وغيره « عن عروة بن أبى الجعد قال : عرض للنبي صلى الله عليه وسلم جلب ، فأعطاني ديناراً فقلل : أى عروة إئت الجلب فاشتر لنا شاة ، قال : فأئت الجلب فساومت صاحبه فاشتريت منه شاتين بدينار .

**قوله ( فباع إحداهما بدينار )** أى وبقي معه دينار . وفي رواية أبى ليبيد فلقيني رجل فساومني فبعته شاة بدينار ، وجئت بالدينار والشاة .

**قوله ( فدعا له بالبركة في بيعه )** في رواية أبى ليبيد عن عروة « فقال : اللهم بارك له في صفقة يمينه » وفيه أنه أمضى له ذلك وارتضاه ، واستدل به على جواز بيع الفضولى ، وتوقف الشافعى فيه فتارة قال : لا يصح لأن هذا الحديث غير ثابت ، وهذه رواية المزنى عنه ، وتارة قال : إن صح الحديث قلت به ، وهذه رواية البويطى . وقد أجاب من لم يأخذ بها بأنها واقعة عين ، فيحتمل أن يكون عروة كان وكيلاً في البيع والشراء معاً ، وهذا بحث قوى يقف به الاستدلال بهذا الحديث على تصرف الفضولى والله أعلم . وأما قول الخطابى والبيهقى وغيرهما : أنه غير متصل لأن الحى لم يسم أحد منهم فهو على طريقة بعض أهل الحديث يسمون ما في إسناده مبهم مرسلاً أو منقطعاً ، والتحقيق إذا وقع التصريح بالسماع أنه متصل في إسناده مبهم ، إذ لا فرق فيما يتعاق بالاتصال والإنقطاع بين رواية المجهول والمعروف ، فالمبهم نظير المجهول في ذلك ، ومع ذلك فلا يقال في إسناده صرح كل من فيه بالسماع من شيخه أنه منقطع وإن كانوا أو بعضهم غير معروف .

**قوله ( وكان لو اشترى التراب لربح فيه )** في رواية أبى ليبيد المذكورة قال « فلقد رأيتنى أقب بكناسة الكوفة فأربح أربعين ألفاً قبل أن أصل إلى أهلى » قال وكان يشترى الجوارى ويبيع .

**قوله ( قال سفیان )** هو ابن عيينة ، وهو موصول بالإسناد المذكور .

**قوله ( كان الحسن بن عمار )** هو الكوفى أحد الفقهاء المتفق على ضعف حديثهم ، وكان قاضى

بغداد في زمن المنصور ثاني خلفاء بني العباس ، ومات في خلافته سنة ثلاث أو أربع وخسين ومائة . وقال ابن المبارك : جرحه عندى شعبة وسفيان كلاهما . وقال ابن حبان : كان يدلّس عن الثقات ما سمعه من الضعفاء عنهم فالتصقت به تلك الموضوعات . قلت : وماله في البخارى إلا هذا الموضع .

**قوله ( جاءنا بهذا الحديث عنه )** أى عن شبيب بن غرقدة .

**قوله ( قال )** أى الحسن ( سمعه شبيب من عروة فأثبتته ) القائل سفيان والضمير لشبيب ، وأراد البخارى بذلك بيان ضعف رواية الحسن بن عماره وأن شبيباً لم يسمع الخبر من عروة وإنما سمعه من الحى ولم يسمعه عن عروة فالحديث بهذا ضعيف للجهل بحالهم ، لكن وجد له متابع عند أحمد وأبى داود والترمذى وابن ماجه من طريق سميد بن زيد عن الزبير بن الحريث عن أبى لبيد قال حدثنى عروة البارقي فذكر الحديث بمعناه ، وقد قدمت ما في روايته من الفائدة ، وله شاهد من حديث حكيم بن حزام وقد أخرجه ابن ماجه عن أبى بكر بن أبى شيبة عن سفيان عن شبيب عن عروة ولم يذكر بينهما أحداً ، ورواية على بن عبد الله وهو ابن المدينى شيخ البخارى فيه تدل على أنه وقعت في هذه الرواية تسوية ، وقد وافق علياً على إدخاله الواسطة بين شبيب وعروة أحمد والحميدى في مسنديهما وكذا مسدد عند أبى داود وابن أبى عمر والعباس ابن الوليد عند الإسماعيلى ، وهذا هو المعتمد .

**قوله ( قال سفيان يشترى له شاة كأنها أضحية )** هو موصول أيضاً ، ولم أر في شيء من طرقه أنه أراد أضحية ، وحديث الخليل تقدم الكلام عليه في الجهاد مستوفى ، وزعم ابن القطان أن البخارى لم يرد بسياق هذا الحديث إلا حديث الخليل ولم يرد حديث الشاة وبالحق في الرد على من زعم أن البخارى أخرج حديث الشاة محتجاً به لأنه ليس على شرطه لإبهام الواسطة فيه بين شبيب وعروة ، وهو كما قال لكن ليس في ذلك ما يمنع تخريجه ولا ما يحطه عن شرطه ، لأن الحى يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب ، ويضاف إلى ذلك ورود الحديث من الطريق التى هى الشاهد لصحة الحديث ، ولأن المقصود منه الذى يدخل في علامات النبوة دعاء النبى صلى الله عليه وسلم لعروة فاستجيب له حتى كان لو اشترى التراب لربح فيه . وأما مسألة بيع الفضولى فلم يردّها إذ لو أرادها لأوردها في البيوع ، كذا قرره المنذرى ، وفيه نظر لأنه لم يطرده في ذلك عمل ، فقد يكون الحديث على شرطه ويعارضه عنده ما هو أولى بالعمل به من حديث آخر فلا يخرج ذلك الحديث في بابهِ ويخرجه في باب آخر أخفى لينبه بذلك على أنه صحيح إلا أن ما دل ظاهره عليه غير معمول به عنده والله أعلم . الحديث السادس والسابع حديث ابن عمر وأنس في الخليل أيضاً . وقد تقدم في الجهاد أيضاً . الحديث الثامن حديث أبى هريرة « الخليل لثلاثة » وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الجهاد ولم يظهر لى وجه لإيراد هذه الأحاديث في أبواب علامات النبوة إلا أن يكون من جملة ما أخبر به فوقه كما أخبر ، وقد تقدم تقرير هذا التوجيه في أوائل الجهاد في « باب الجهاد ماض مع البر والفاجر » . الحديث التاسع حديث أنس في قوله « الله أكبر ، خربت خيبر » وسيأتى شرحه مستوفى في المغازى ، ووجه لإيراده هنا من جهة أنه فهم من قوله « خربت خيبر » الأخبار بذلك قبل وقوعه فوقه كذلك . الحديث العاشر حديث أبى هريرة في سبب عدم نسيانه الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب العلم ، والله أعلم .



( محامدة ) : اشتملت المناقب النبوية من أول المناقب إلى هنا من الأحاديث المرفوعة وما لها حكم المرفوع على مائة وتسعة وتسعين حديثاً ، المعلق منها سبعة عشر طريقاً والبقية موصولة ، المكرر منها فيها وفيما مضى ثمانية وسبعون حديثاً والخالص مائة حديث وحديث ، وافقه مسلم على تخريجها سوى ثمانية وعشرين حديثاً وهي حديث ابن عباس في الشعوب ، وحديث زينب بنت أبي سلمة « من مضر » وفي النيزد ، وحديث ابن عباس في تفسير ( المودة في القرى ) وحديث معاوية « إن هذا الأمر في قريش » وحديث عائشة والمسور في النذر ، وحديث وائلة « من أعظم الفرى » وحديث أبي هريرة « أسلم وغفار خير من أسد وتيم » وحديث أبي هريرة في عمرو بن لحي ، وحديث ابن عباس « إن سرك أن تعلم جهل العرب » وحديث أبي هريرة « ألا تعجبون كيف يصرف الله عني شتم قريش » وحديث أبي بكر الصديق في قوله ، و « بأبي شبيه بالنبي » وحديث عبد الله بن بسر في صفة شيب النبي صلى الله عليه وسلم ، وحديث البراء « كان وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل القمر » وحديث أبي هريرة « بعثت من خير قرون بني آدم » ، وحديث جابر « كان النبي صلى الله عليه وسلم تنام عيناه ولا ينام قلبه » أورده معلقاً ، وحديث ابن مسعود « كنا نعد الآيات بركة » وحديث البراء « كنا بالحديبية أربع عشرة مائة والحديبية بئر فزحناها » الحديث ، وحديث جابر في حنين الجذع ، وحديث ابن عمر فيه ، وحديث عمرو بن تغلب في قتال الترك ، وحديث خباب « ألا تستنصر لنا » وحديث ابن عباس في الذي قال « شيخ كبير ، به حمى تفور » وحديث ابن عباس في تفسير ( إذا جاء نصر الله ) وحديثه في الوصية بالأنصار ، وحديث سعد بن معاذ في قتل أمية بن خلف ، وحديث معاذ في الذين لا يزالون ظاهرين بالشام . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة آثار ، والله أعلم بالصواب .

تم الجزء السادس

ويليه - إن شاء الله - الجزء السابع أوله « باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم »





# فهرس

## الجزء السادس من فتح الباري

الصفحة	الباب	الصفحة	الباب
٤٣	ما يتعوذ من الجبن	٥	فضل الجهاد والسير
٤٣	من حدث بمشاهده في الحرب	٥	أفضل الناس مؤمن يحاهد بنفسه وماله في سبيل
٤٤	وجوب النفير، وما يجب من الجهاد والنية	٨	الله
٤٧	الكافر يقتل المسلم ثم يسلم فيسدد بعد ويقتل	١٣	الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء
٥٠	من اختار الغزو على الصوم	١٤	درجات المجاهدين في سبيل الله
٥٠	الشهادة سبع سوى القتل	١٤	الغدوة والروحة في سبيل الله، وقاب قوس
	قول الله عز وجل: ﴿لا يستوي القاعدون من	١٧	أحدكم من الجنة
٥٣	المؤمنين - غير أولي الضرر﴾	١٨	الخور العين وصفتهم
٥٤	الصبر عند القتال	٢٠	تمني الشهادة
٥٤	التحريض على القتال	٢٢	فضل من يصرع في سبيل الله فمات فهو منهم
٥٤	حفر الخندق	٢٣	من ينكب في سبيل الله
٥٥	من حبسه العذر عن الغزو	٢٤	من يجرح في سبيل الله
٥٦	فضل الصوم في سبيل الله		قول الله عز وجل: ﴿هل تربصون بنا إلا إحدى
٥٧	فضل النفقة في سبيل الله	٢٥	الحسينين﴾ والحرب سجال
٥٨	فضل من جهز غازياً أو خلفه بخير		قول الله عز وجل: ﴿من المؤمنين رجال صدقوا
٦٠	التحفظ عند القتال	٢٦	ما عاهدوا الله عليه﴾
٦٢	فضل الطليعة	٢٩	عمل صالح قبل القتال
٦٣	هل يبعث الطليعة وحده	٣١	من أتاه سهم غرب فقتله
٦٣	سفر الاثنين	٣٣	من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا
٦٤	الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة	٣٥	من اغبرت قدماء في سبيل الله
٦٦	الجهاد ماض مع البر والفاجر	٣٦	مسح الغبار عن الناس في السبيل
٦٧	من احتسب فرساً	٣٧	الغسل بعد الحرب والغبار
٦٨	اسم الفرس والحصار		فضل قول الله تعالى: ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا
٧١	ما يذكر من شؤم الفرس	٣٧	في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون﴾
٧٥	الخيل لثلاثة	٣٨	ظل الملائكة على الشهيد
٧٧	من ضرب دابة غيره في الغزو	٣٩	تمني المجاهد أن يرجع إلى الدنيا
٧٨	الركوب على الدابة الصعبة والفحولة من الخيل	٤٠	الجنة تحت بارقة السيوف
٧٩	سهام الفرس	٤١	من طلب الولد للجهاد
٨١	من قاد دابة غيره في الحرب	٤٢	الشجاعة في الحرب والجبن
٨٢	الركاب والغرز للدابة		
٨٢	ركوب الفرس العربي		

الباب	الصفحة	الباب	الصفحة
الفرس القطوف .....	٨٣	ما قيل في دروع النبي صلى الله عليه والقميص	
السبق بين الخيل .....	٨٣	في الحرب .....	١١٦
إضمام الخيل للسبق .....	٨٣	الجبة في السفر والحرب .....	١١٨
غاية السبق للخيال المضمرة .....	٨٤	الحرير في الحرب .....	١١٨
ناقة النبي صلى الله عليه .....	٨٦	ما يذكر في السكين .....	١١٩
الغزو على الحمير .....	٨٧	ما قيل في قتال الروم .....	١٢٠
بغلة النبي صلى الله عليه .....	٨٨	قتال اليهود .....	١٢١
جهاد النساء .....	٨٩	قتال الترك .....	١٢٢
غزوة المرأة في البحر .....	٨٩	قتال الذين ينتعلون الشعر .....	١٢٣
حمل الرجل امرأته في الغزو دون بعض نسائه ..	٩١	من صف أصحابه عند الهزيمة، ونزل عن دابته	
غزو النساء وقتالهن مع الرجال .....	٩١	واستنصر .....	١٢٣
حمل النساء القرب إلى الناس في الغزو .....	٩٢	الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة ...	١٢٤
مداواة النساء الجرحى في الغزو .....	٩٤	هل يرشد المسلم أهل الكتاب، أو يعلمهم	
رد النساء الجرحى والقتلى .....	٩٤	الكتاب؟ .....	١٢٦
نزع السهم من البدن .....	٩٤	الدعاء للمشركين بالهدى ليتألفهم .....	١٢٦
الحراسة في الغزو في سبيل الله .....	٩٥	دعوة اليهود والنصارى، وعلى ما يقاتلون عليه؟	١٢٧
فضل الخدمة في الغزو .....	٩٨	دعاء النبي صلى الله عليه الناس إلى الإسلام	
فضل من حمل متاع صاحبه في السفر .....	١٠٠	والنبوة، وأن لا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من	
فضل رباط يوم في سبيل الله .....	١٠٠	دون الله .....	١٢٨
من غزا بصبي للخدمة .....	١٠١	من أراد غزوة فورى بغيرها، ومن أحب الخروج	
ركوب البحر .....	١٠٣	يوم الخميس .....	١٣١
من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب ...	١٠٣	الخروج بعد الظهر .....	١٣٣
لا يقول فلان شهيد .....	١٠٥	الخروج آخر الشهر .....	١٣٣
التحريض على الرمي .....	١٠٧	الخروج في رمضان .....	١٣٤
اللهو بالحرب ونحوها .....	١٠٩	التوديع .....	١٣٤
المجن ومن تترس بترس صاحبه .....	١٠٩	السمع والطاعة للإمام .....	١٣٥
الدرق .....	١١١	يقاتل من وراء الإمام ويتقى به .....	١٣٥
الحماثل وتعليق السيف في العنق .....	١١٢	البيعة في الحرب أن لا يفروا .....	١٣٦
ما جاء في حلية السيوف .....	١١٢	عزم الإمام على الناس فيما يطيقون .....	١٣٩
من علق سيفه بالشجر في السفر عند القائلة ..	١١٣	كان النبي صلى الله عليه إذا لم يقاتل أول النهار	
لبس البيضة .....	١١٣	آخر القتال حتى تزول الشمس .....	١٤٠
من لم ير كسر السلاح عند الموت .....	١١٤	استئذان الرجل الإمام .....	١٤١
تفرق الناس عن الإمام عند القائلة، والاستظلال		من غزا وهو حديث عهد بعمره .....	١٤٢
بالشجر .....	١١٤	من اختار الغزو بعد البناء .....	١٤٢
ما قيل في الرماح .....	١١٥	مبادرة الإمام عند الفرع .....	١٤٣

الباب	الصفحة	الباب	الصفحة
﴿فإما منا بعد وإما فداء﴾	١٧٦	السرعة والركض في الفزع	١٤٣
هل للأسير أن يقتل ويخدع الذين أسروه حتى		الخروج في الفزع وحده	١٤٣
ينجو من الكفرة؟	١٧٧	الجعائل والحملان في السبيل	١٤٤
إذا حرق المشرك المسلم هل يحرق؟	١٧٧	الأجير	١٤٥
باب	١٧٨	ما قيل في لواء النبي صلى الله عليه	١٤٦
حرق الدور والنخيل	١٧٩	قول النبي صلى الله عليه: «نصرت بالرعب	١٤٩
قتل النائم المشرك	١٨٠	مسيرة شهر»	
لا تمنوا لقاء العدو	١٨١	حمل الزاد في الغزو	١٥٠
الحرب خدعة	١٨٢	حمل الزاد على الرقاب	١٥٢
الكذب في الحرب	١٨٤	إرداف المرأة خلف أخيها	١٥٢
الفتك بأهل الحرب	١٨٥	الارتداف في الغزو والحج	١٥٣
ما يجوز من الاحتياك والحذر مع من يخشى معرته	١٨٥	الردف على الحمار	١٥٣
الرجز في الحرب ورفع الصوت في حفر الخندق	١٨٦	من أخذ بالركاب ونحوه	١٥٣
من لا يثبت على الخيل	١٨٧	كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو	١٥٥
دواء الجرح بإحراق الحصى وغسل المرأة عن أبيها		التكبير عند الحرب	١٥٦
الدم عن وجهه وحمل الماء في الترس	١٨٧	ما يكره من رفع الصوت في التكبير	١٥٧
ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب		التسبيح إذا هبط وادياً	١٥٧
وعقوبة من عصى إمامه	١٨٨	التكبير إذا علا شرقاً	١٥٧
إذا فزعوا بالليل	١٨٩	يكتب للمسافر ما كان يعمل في الإقامة	١٥٨
من رأى العدو فنادى بأعلى صوته يا صباحاه		السير وحده	١٦٠
حتى يسمع الناس	١٨٩	السرعة في السير	١٦١
من قال خذها وأنا ابن فلان	١٩٠	إذا حمل على فرس فرأها تبايع	١٦٢
إذا نزل العدو على حكم رجل	١٩١	الجهاد بإذن الأبوين	١٦٢
قتل الأسير وقتل الصبر	١٩١	ما قيل في الجرس ونحوه في أعناق الإبل	١٦٤
هل يستأسر الرجل، ومن لم يستأسر، ومن ركع		من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة أو	
ركعتين عند القتل	١٩١	كان له عذر هل يؤذن له؟	١٦٦
فكأك الأسير	١٩٣	الجاسوس	١٦٦
فداء المشركين	١٩٣	الكسوة للأسارى	١٦٧
الحربي إذا دخل دار الإسلام بغير أمان	١٩٤	فضل من أسلم على يديه رجل	١٦٨
يقاتل عن أهل الذمة ولا يسترقون	١٩٦	الأسارى في السلاسل	١٦٨
جوائز الوفاء	١٩٦	فضل من أسلم من أهل الكتائب	١٦٩
هل يستشفع إلى أهل الذمة؟ ومعاملتهم	١٩٦	أهل الدار يبيتون فيصاف الولدان والذراري	١٧٠
التجمل للوفود	١٩٨	قتل الصبيان في الحرب	١٧٢
كيف يعرض الإسلام على الصبي؟	١٩٨	قتل النساء في الحرب	١٧٢
قول النبي صلى الله عليه لليهود: «أسلموا		لا يعذب بعذاب الله	١٧٣

الباب	الصفحة	الباب	الصفحة
أهل الصفة والأرامل .....	٢٤٨	تسلموا» .....	٢٠٢
قول الله عز وجل: ﴿فإن لله خمسة﴾ .....	٢٥٠	إذا أسلم قوم في دار الحرب، ولهم مال وأرضون، فهي لهم .....	٢٠٢
قول النبي صلى الله عليه: «أحلت لكم الغنائم» .....	٢٥٣	كتابة الإمام للناس .....	٢٠٥
الغنيمة لمن شهد الوقعة .....	٢٥٩	إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر .....	٢٠٧
من قاتل للمغنم هل ينقص من أجره؟ .....	٢٦٠	من تأمر في الحرب من غير إمرة إذا خاف العدو .....	٢٠٨
قسمة الإمام ما يقدم عليه، ويخبأ لمن لم يحضره أو غاب عنه .....	٢٦١	العون بالمدد .....	٢٠٩
كيف قسم النبي صلى الله عليه قريظة والنضير؟ وما أعطى من ذلك من نوائبه .....	٢٦٢	من غلب العدو فأقام على عرصتهم ثلاثاً .....	٢٠٩
بركة الغنازي في ماله حياً وميتاً مع النبي صلى الله عليه وولاة الأمر .....	٢٦٢	من قسم الغنيمة في غزوه وسفـره .....	٢١٠
إذا بعث الإمام رسولاً في حاجة أو أمره بالمقام هل يسهم له؟ .....	٢٧١	إذا غنم المشركون مال المسلم ثم وجده المسلم .....	٢١٠
قال: ومن الدليل على أن الخمس لنوائب المسلمين .....	٢٧١	من تكلم بالفارسية والرطانة .....	٢١٢
ما من النبي صلى الله عليه على الأسارى من غير أن يخمس .....	٢٨٠	الغلول .....	٢١٤
ومن الدليل على أن الخمس للإمام .....	٢٨١	القليل من الغلول .....	٢١٦
من لم يخمس الأسلاب ومن قتل قتيلاً فله سلبه من غير الخمس وحكم الإمام فيه .....	٢٨٤	ما يكره من ذبح الإبل والغنم في المغنم .....	٢١٨
ما كان النبي صلى الله عليه يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه .....	٢٨٧	البشارة في الفتوح .....	٢١٨
ما يصيب من الطعام في أرض الحرب .....	٢٩٤	ما يعطى البشير .....	٢١٩
		لا هجرة بعد الفتح .....	٢١٩
		إذا اضطـر الرجل إلى النظر في شعور أهل الذمة، والمؤمنات إذا عصين الله وتجريدهن ...	٢٢٠
		استقبال الغزاة .....	٢٢١
		ما يقول إذا رجع من الغزو .....	٢٢٢
		الصلاة إذا قدم من سفر .....	٢٢٣
		الطعام عند القدوم .....	٢٢٤

### باب الجزية والموادعة

الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب .....	٢٩٧
إذا وادع الإمام ملك القرية هل يكون ذلك لبقيتهم؟ .....	٣٠٨
الوصاة بأهل ذمة رسول الله صلى الله عليه ..	٣٠٨
ما أقطع النبي صلى الله عليه من البحرين وما وعد من مال البحرين والجزية ولمن يقسم الفيء والجزية .....	٣٠٩
إثم من قتل معاهداً بغير جرم .....	٣١١
إخراج اليهود من جزيرة العرب .....	٣١٢
إذا غدر المشركون بالمسلمين هل يعفى عنهم ..	٣١٤

### باب فرض الخمس

فرض الخمس .....	٢٢٦
قصة فـدك .....	٢٢٧
أداء الخمس من الإيمان .....	٢٤٠
نفقة نساء النبي صلى الله عليه بعد وفاته .....	٢٤١
ما جاء في بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وما نسب من البيوت إليهن .....	٢٤٢
ما ذكر من درع النبي صلى الله عليه وعصاه وسيفه وقـدحه وخاتمه .....	٢٤٤
الدليل على أن الخمس لنوائب رسول الله صلى الله عليه والمساكين، وإيثار النبي صلى الله عليه	

الصفحة	الباب
٤٠٢	خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ...
	إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فإن
	في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء،
٤٠٨	وخمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم ...
	إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فإن
٤١٤	في إحدى جناحيه داء والأخرى شفاء .....

### الأنبياء

٤١٦	خلق آدم عليه السلام وذريته .....
٤٢٦	الأرواح جنود مجنونة .....
٤٢٧	قول الله عز وجل: ﴿ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه﴾
٤٣٠	﴿وإن إلياس لمن المرسلين﴾ .....
٤٣١	إدريس وقول الله عز وجل: ﴿ورفعناه مكاناً علياً﴾
٤٣٣	قول الله عز وجل: ﴿وإلى عاد أخاهم هوداً﴾
٤٣٥	قول الله عز وجل: ﴿وإلى ثمود أخاهم صالحاً﴾
	قول الله عز وجل: ﴿ويسألونك عن ذي
٤٣٩	القرنين﴾ .....
	قول الله عز وجل: ﴿واتخذ الله إبراهيم
٤٤٥	خليلاً﴾ .....
٤٥٥	يزفون: النسلان في المشي .....
٤٧٣	قوله: ﴿ونبئهم عن ضيف إبراهيم﴾ .....
	قول الله عز وجل: ﴿واذكر في الكتاب
٤٧٦	إسماعيل إنه كان صادق الوعد﴾ .....
٤٧٦	قصة إسحاق بن إبراهيم النبي صلى الله عليه ..
	﴿أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت إذ قال
٤٧٧	لبنيه﴾ .....
٤٧٨	﴿ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة﴾ .....
	﴿فلما جاء آل لوط المرسلون قال إنكم قوم
٤٧٩	منكرون﴾ .....
	قول الله عز وجل: ﴿لقد كان في يوسف
٤٨١	وأخوته آيات للسائلين﴾ .....
	قول الله عز وجل: ﴿وأيوب إذ نادى ربه أني
٤٨٤	مسنى﴾ .....
	قول الله عز وجل: ﴿واذكر في الكتاب موسى
٤٨٦	إنه كان مخلصاً﴾ .....

الصفحة	الباب
٣١٤	دعاء الإمام على من نكث عهداً .....
٣١٥	أمان النساء وجوارهن .....
٣١٥	ذمة المسلمين وجوارهم واحدة يسعى بها أدناهم
٣١٦	إذا قالوا صبياناً ولم يحسنوا أسلمنا .....
	المواذعة والمصالحة مع المشركين بالمال وغيره وإثم
٣١٧	من لم يف بالعهد .....
٣١٨	فضل الوفاء العهد .....
٣١٩	هل يعفى عن الذمي إذا سحر؟ .....
٣٢٠	ما يحذر من الغدر .....
٣٢٢	كيف ينبذ إلى أهل العهد؟ .....
٣٢٢	إثم من عاهد ثم غدر .....
٣٢٤	باب .....
٣٢٥	المصالحة على ثلاثة أيام أو وقت معلوم .....
٣٢٦	المواذعة من غير وقت .....
٣٢٦	طرح جيف المشركين في البئر ولا يؤخذ لهم ثمن
٣٢٧	إثم الغادر للبر والفاجر .....

### كتاب بدء الخلق

	ما جاء في قوله تعالى: ﴿وهو الذي يبدأ الخلق
٣٣٠	ثم يعيده﴾ .....
٣٣٧	ما جاء في سبع أرضين .....
٣٤١	في النجوم .....
٣٤٢	صفة الشمس والقمر .....
	ما جاء في قوله تعالى: ﴿وهو الذي يرسل
٣٤٦	الرياح نشرأ بين يدي رحمته﴾ .....
٣٤٨	ذكر الملائكة .....
	إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء فوافقت
٣٥٩	إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه ....
٣٦٥	ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة .....
٣٧٨	صفة أبواب الجنة .....
٣٧٩	صفة النار وأنها مخلوقة .....
٣٨٥	صفة إبليس وجنوده .....
٣٩٥	ذكر الجن وثوابهم وعقابهم .....
٣٩٩	قوله تعالى: ﴿وإذ صرفنا إليك نفراً من الجن﴾
٣٩٩	قول الله عز وجل: ﴿وبث فيها من كل دابة﴾

الصفحة	الباب	الصفحة	الباب
٥٧٨	حديث أبرص وأقرع وأعمى	٤٨٧	قوله عز وجل: ﴿وهل أتاك حديث موسى﴾
٥٨١	﴿أم حسبت أن أصحاب الكهف﴾	٤٩٣	﴿وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه﴾
٥٨٤	حديث الغار		وقول الله عز وجل: ﴿وهل أتاك حديث موسى﴾
٥٩١	باب	٤٩٣	- وكلم الله موسى تكليماً
	قول الله عز وجل: ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم		قول الله عز وجل: ﴿وواعدنا موسى ثلاثين
٦٠٧	من ذكر وأنتى﴾	٤٩٥	ليلة﴾
٦١٦	مناقب قریش	٤٩٦	طوفان من السيل
٦٢١	نزل القرآن بلسان قریش	٤٩٧	حديث الخضر مع موسى عليهما السلام
٦٢١	نسبة اليمن إلى إسماعيل	٥٠٢	باب
٦٢٣	باب	٥٠٥	﴿يعكفون على أصنام لهم﴾
٦٢٦	ذكر أسلم وغفار ومزينة وجهينة وأشجع		﴿وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا
٦٣٠	ذكر قحطان	٥٠٦	بقرة﴾
٦٣١	ما ينهى من دعوة الجاهلية	٥٠٨	وفاة موسى وذكره بعد
٦٣٢	قصة خزاعة	٥١٤	قول الله عز وجل: ﴿وضرب الله مثلاً﴾
٦٣٥	قصة إسلام أبي ذر - قصة زمزم	٥١٦	﴿إن قارون كان من قوم موسى﴾
٦٣٦	قصة زمزم وجهل العرب	٥١٧	قول الله عز وجل: ﴿والى مدین أخاهم شعیباً﴾
٦٣٦	من انتسب إلى آبائه في الإسلام والجاهلية	٥١٩	قول الله عز وجل: ﴿وإن يونس لمن المرسلين﴾
٦٣٨	ابن أخت القوم، ومولى القوم منهم	٥٢١	﴿واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر﴾
	قصة الحبش وقول النبي صلى الله عليه: «يا بني	٥٢٢	قول الله عز وجل: ﴿وأتينا داود زبوراً﴾
٦٣٩	أرفدة»	٥٢٥	﴿واذكر عبدنا داود ذا الأيد إنه أواب﴾
٦٣٩	من أحب لا يسب نسيه		قوله عز وجل: ﴿ووهبنا لداود سليمان نعم
٦٤١	ما جاء في أسماء رسول الله صلى الله عليه	٥٢٧	العبد إنه أواب﴾
٦٤٥	خاتم النبيين	٥٣٦	قول الله عز وجل: ﴿ولقد آتينا لقمان الحكمة﴾
٦٤٦	وفاة النبي صلى الله عليه	٥٣٨	باب
٦٤٧	كنية النبي صلى الله عليه	٥٣٩	قوله: ﴿ذكر رحمة ربك عبده زكرياء﴾
٦٤٨	باب		قوله تعالى: ﴿واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت
٦٤٨	خاتم النبوة	٥٤٠	من أهلها﴾
٦٥١	صفة النبي صلى الله عليه	٥٤٢	﴿وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك﴾
٦٧٠	كان النبي صلى الله عليه تنام عينه ولا ينام قلبه		قوله تعالى: ﴿إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله
٦٧١	علامات النبوة في الإسلام	٥٤٣	يبشرك بكلمة منه اسمك المسيح عيسى ابن مريم﴾
	قول الله عز وجل: ﴿يعرفونه كما يعرفون	٥٤٦	قوله تعالى: ﴿يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم﴾
٧٢٩	أبناءهم﴾		قول الله عز وجل: ﴿واذكر في الكتاب مريم إذ
	سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه آية	٥٤٨	انتبذت من أهلها﴾
٧٣٠	فأراهم انشقاق القمر	٥٦٦	نزول عيسى ابن مريم عليه السلام
٧٣١	باب	٥٧٠	ما ذكر عن بني إسرائيل



# فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

برواية أبي ذر الهروي  
عن مشايخه الثلاثة السرخسي والمستملي والكشميهني

لإمام الحافظ  
أحمد بن علي بن حمر  
العسقلاني  
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

## الجزء السابع

تقديم وتحقيق وتعليق  
عبد القادر شيبه الحمد

عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا

بالجامعة الإسلامية سابقاً

والمدرس بالمسجد النبوي الشريف

طبع على نفقة  
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود  
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام  
معهله الله في موازين حسناته وأمهه بعونه

ح) عبدالقادر شيبه الحمد، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي

فتح الباري شرح صحيح البخاري / تحقيق عبدالقادر شيبه الحمد - الرياض .

٧٦١ ص، ٢٨×٢١ سم

ردمك : ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٦-٧٩٨-٢٠-٩٩٦٠ (ج٧)

١- الحديث الصحيح ٢- الحديث - شرح

أ- شيبه الحمد، عبدالقادر (محقق) ب- العنوان

٢١ / ٣٦١٩

ديوي ٢٣٥، ١

ردمك : ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع : ٢١ / ٣٣١٩

٦-٧٩٨-٢٠-٩٩٦٠ (ج٧)

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ / ٢٠٠١م





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه

ومن صحب النبي صلى الله عليه أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه

[٣٦٤٩] ٣٥٢٤- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن عمرو قال سمعت جابر بن عبد الله يقول نا

أبوسعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس، فيقولون: فيكم من صاحب رسول الله صلى الله عليه؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم. ثم يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيقال: هل فيكم من صاحب أصحاب رسول الله صلى الله عليه فيقولون: نعم، فيفتح لهم. ثم يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيقال: هل فيكم من صاحب من صاحب أصحاب رسول الله صلى الله عليه؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم».

[٣٦٥٠] ٣٥٢٥- نا إسحاق قال أنا النضر قال أنا شعبة عن أبي جمرة قال سمعت زهدم بن مضرب

قال سمعت عمران بن حصين قال رسول الله صلى الله عليه: «خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم». قال عمران: فلا أذكر بعد قرنه مرتين أو ثلاثاً، «ثم إن بعدكم قوما يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يفون، ويظهر فيهم السمن».

[٣٦٥١] ٣٥٢٦- نا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله أن

النبي صلى الله عليه قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته». قال إبراهيم: وكانوا يضربوننا على الشهادة والعهد ونحن صغار.

قوله ( باب فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ) ، أى بطريق الإجمال ثم التفصيل . أما

الإجمال فيشمل جميعهم ، لكنه اقتصر فيه على شيء مما يوافق شرطه . وأما التفصيل فلمن ورد فيه شيء بخصوصه على شرطه . وسقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر وحده .

**قوله ( ومن صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه )** يعنى أن اسم صحبة النبي صلى الله عليه وسلم مستحق لمن صحبه أقل ما يطلق عليه اسم صحبة لغة وإن كان العرف يخص ذلك ببعض الملازمة . ويطلق أيضاً على من رآه رؤية ولو على بعد . وهذا الذى ذكره البخارى هو الراجح ، إلا أنه هل يشترط فى الرأى أن يكون بحيث يميز ما رآه أو يكتفى بمجرد حصول الرؤية ؟ محل نظر ، وعمل من صنف فى الصحابة يدل على الثانى ، فإنهم ذكروا مثل محمد بن أبى بكر الصديق ، وإنما ولد قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بثلاثة أشهر وأيام ، كما ثبت فى الصحيح أن أمه أسماء بنت عميس ولدت فى حجة الوداع قبل أن يدخلوا مكة ، وذلك فى أواخر ذى القعدة سنة عشر من الهجرة ، ومع ذلك فأحاديث هذا الضرب مراسيل ، والخلاف الجارى بين الجمهور وبين أبى إسحق الأسفرائينى ومن وافقه على رد المراسيل مطلقاً حتى مراسيل الصحابة لا يجرى فى أحاديث هؤلاء لأن أحاديثهم لامن قبيل مراسيل كبار التابعين ولا من قبيل مراسيل الصحابة الذين سمعوا من النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا مما يلغز به فيقال : صحابى حديثه مرسل لا يقبله من يقبل مراسيل الصحابة . ومنهم من بالغ فكان لا يعد فى الصحابة إلا من صحب الصحبة العرفية ، كما جاء عن عاصم الأحول قال « رأى عبد الله بن سرجس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، غير أنه لم يكن له صحبة » أخرجه أحمد ، هذا مع كون عاصم قد روى عن عبد الله بن سرجس هذا عدة أحاديث ، وهى عند مسلم وأصحاب السنن ، وأكثرها من رواية عاصم عنه ، ومن جملتها قوله إن النبي صلى الله عليه وسلم استغفر له . فهذا رأى عاصم أن الصحابى من يكون صحب الصحبة العرفية ، وكذا روى عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يعد فى الصحابة إلا من أقام مع النبي صلى الله عليه وسلم سنة فصاعداً أو غزا معه غزوة فصاعداً ، والعمل على خلاف هذا القول لأنهم اتفقوا على عد جمع جم فى الصحابة لم يجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم إلا فى حجة الوداع ، ومن اشترط الصحبة العرفية أخرج من له رؤية أو من اجتمع به لكن فارقه عن قرب ، كما جاء عن أنس أنه قيل له : هل بقى من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم غيرك ؟ قال : لا ، مع أنه كان فى ذلك الوقت عدد كثير ممن لقيه من الأعراب . ومنهم من اشترط فى ذلك أن يكون حين اجتماعه به بالغاً ، وهو مردود أيضاً لأنه يخرج مثل الحسن بن على ونحوه من أحداث الصحابة ، والذى جزم به البخارى هو قول أحمد والجمهور من المحدثين وقول البخارى « من المسلمين » قيد يخرج به من صحبه أو من رآه من الكفار ، فأما من أسلم بعد موته منهم فإن كان قوله « من المسلمين » حالاً خرج من هذه صفته وهو المعتمد . ويرد على التعريف من صحبه أو رآه مؤمناً به ثم ارتد بعد ذلك ولم يعد إلى الإسلام فإنه ليس صحابياً اتفاقاً ، فينبغى أن يزداد فيه « ومات على ذلك » . وقد وقع فى مسند أحمد حديث ربيعة بن أمية بن خلف الجمحى وهو ممن أسلم فى الفتح وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وحدث عنه بعد موته ثم لحقه الخذلان فلحق فى خلافة عمر بالروم وتنصر بسبب شيء أغضبه ، وإخراج حديث مثل هذا مشكل ، ولعل من أخرجه لم يقف على قصة ارتداده والله أعلم . فلو ارتد ثم عاد إلى الإسلام لكن لم يره ثانياً بعد عوده فالصحيح أنه معدود فى الصحابة لإطباق المحدثين على عد الأشعث بن قيس ونحوه ، ممن وقع له ذلك ، وإخراجهم أحاديثهم فى المسانيد ، وهل يختص جميع ذلك ببني آدم أو يعم غيرهم من

العقلاء ، محل نظر ، أما الجن فالراجح دخولهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إليهم قطعاً ، وهم مكلفون فيهم العصاة والطائعون ، فمن عرف اسمه منهم لا ينبغي التردد في ذكره في الصحابة وإن كان ابن الأثير عاب ذلك على أئمة موسى فلم يستند في ذلك إلى حجة . وأما الملائكة فيتوقف عددهم فيهم على ثبوت بعثته إليهم ، فإن فيه خلافاً بين الأصوليين ، حتى نقل بعضهم الإجماع على ثبوته ، وعكس بعضهم ، وهذا كله فيمن رآه وهو في قيد الحياة النبوية ، أما من رآه بعد موته وقبل دفنه فالراجح أنه ليس بصحابي وإلا لعد من اتفق أن يرى جسده المكرم وهو في قبره المعظم ولو في هذه الأعصار ، وكذلك من كشف له عنه من الأولياء فرآه كذلك على طريق الكرامة ، إذ حجة من أثبت الصحبة لمن رآه قبل دفنه أنه مستمر الحياة ، وهذه الحياة ليست دنيوية وإنما هي

أخرية لا تتعلق بها أحكام الدنيا ، فإن الشهداء أحياء ومع ذلك فإن الأحكام المتعلقة بهم بعد القتل جارية على أحكام غيرهم من الموقى ، والله أعلم . وكذلك المراد بهذه الرؤية من اتفقت له ممن تقدم شرحه وهو يقظان أما من رآه في المنام وإن كان قد رآه حقاً فذلك مما يرجع إلى الأمور المعنوية لا الأحكام الدنيوية فلذلك لا يعد صحابياً ولا يجب عليه أن يعمل بما أمره به في تلك الحالة والله أعلم . وقد وجدت ما جزم به البخاري من تعريف الصحابي في كلام شيخه على بن المديني ، فقرأت في « المستخرج لأبي القاسم بن منده » بسنده إلى أحمد بن سيار الحافظ المروزي قال سمعت أحمد بن عتيك يقول قال علي بن المديني : من صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه ولو ساعة من نهار فهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد بسطت هذه المسألة فيما جمعته من علوم الحديث ، وهذا القدر في هذا المكان كاف . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث أحدهما حديث جابر بن عبد الله عن أبي سعيد ، وهو من رواية صحابي عن صحابي .

**قوله ( يأتي على الناس زمان فيغزو فنام )** بكسر الفاء ثم تحتانية بهمزة ، وحكى فيه ترك الهمزة أى جماعة ، وقد تقدم ضبطه في « باب من استعان بالضعفاء » في أوائل الجهاد ، ويستفاد منه بطلان قول من ادعى في هذه الأعصار المتأخرة الصحبة لأن الخير يتضمن استمرار الجهاد والبعوث إلى بلاد الكفار وأنهم يسألون هل فيكم أحد من أصحابه ؟ فيقولون لا ، وكذلك في التابعين وفي أتباع التابعين ، وقد وقع كل ذلك فيما مضى وانقطعت البعوث عن بلاد الكفار في هذه الأعصار ، بل انعكس الحال في ذلك على ما هو معلوم مشاهد من مدة متطاولة ولا سيما في بلاد الأندلس ، وضبط أهل الحديث آخر من مات من الصحابة ، وهو على الإطلاق ، أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي كما جزم به مسلم في صحيحه ، وكان موته سنة مائة وقيل سنة سبع ومائة وقيل سنة عشر ومائة ، وهو مطابق لقوله قبل وفاته بشهر « على رأس مائة سنة لا يبقى على وجه الأرض ممن هو عليها اليوم أحد » ووقع في رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم ذكر طبقة رابعة ولفظه « يأتي على الناس زمان يبعث منهم البعث فيقولون انظروا هل تجدون فيكم أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فيوجد الرجل فيفتح لهم ، ثم يبعث البعث الثاني فيقولون انظروا إلى أن قال ثم يكون البعث الرابع » وهذه الرواية شاذة وأكثر الروايات مقتصر على الثلاثة كما سأوضح ذلك في الحديث الذي بعده . ومثله حديث واثلة رفعه « لا تزالون بخير مادام فيكم من رآني صاحبني ، والله لا تزالون بخير ما دام فيكم من رأى من رآني صاحبني » الحديث أخرجه ابن أبي شيبة وإسناده حسن . الحديث الثاني .

**قوله ( حدثنا إسحق )** هو ابن راهويه وبذلك جزم ابن السكن وأبو نعيم في « المستخرج » والنضر هو ابن شمیل ، وأبو جمره بالجيم والراء صاحب ابن عباس وحدث هنا عن تابعي مثله .

**قوله ( محبر أمتي قرني )** أي أهل قرني ، والقرن أهل زمان واحد متقارب اشتركوا في أمر من الأمور المقصودة ، ويقال إن ذلك مخصوص بما إذا اجتمعوا في زمن نبي أو رئيس يجمعهم على ملة أو مذهب أو عمل ، ويطلق القرن على مدة من الزمان ، واختلفوا في تحديدها من عشرة أعوام إلى مائة وعشرين لكن لم أر من صرح بالسبعين ولا بمائة وعشرة ، وما عدا ذلك فقد قال به قائل . وذكر الجوهري بين الثلاثين والثمانين ، وقد وقع في حديث عبد الله بن بسر عند مسلم ما يدل على أن القرن مائة وهو المشهور ، وقال صاحب المطالع ، القرن أمة هلكت فلم يبق منهم أحد ، وثبت المائة في حديث عبد الله بن بسر وهي ما عند أكثر أهل العراق ، ولم يذكر صاحب « المحكم » الخمسين وذكر من عشر إلى سبعين ثم قال ، هذا هو القدر المتوسط من أعمار أهل كل زمن ، وهذا أعدل الأقوال وبه صرح ابن الأعرابي وقال ، إنه مأخوذ من الأقران ، ويمكن أن يحمل عليه المختلف من الأقوال المتقدمة ممن قال إن القرن أربعون فصاعداً ، أما من قال إنه دون ذلك فلا يلزم على هذا القول والله أعلم . والمراد بقرن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الصحابة ، وقد سبق في صفة النبي صلى الله عليه وسلم قوله « وبعث في خير قرون بني آدم » وفي رواية بريدة عند أحمد « خير هذه الأمة القرن الذين بعثت فيهم » وقد ظهر أن الذي بين البعثة وآخر من مات من الصحابة مائة سنة وعشرون سنة أو دونها أو فوقها بقليل على الاختلاف في وفاة أبي الطفيل ، وإن اعتبر ذلك من بعد وفاته صلى الله عليه وسلم فيكون مائة سنة أو تسعين أو سبعاً وتسعين ، وأما قرن التابعين فإن اعتبر من سنة مائة كان نحو سبعين أو ثمانين ، وأما الذين بعدهم فإن اعتبر منها كان نحواً من خمسين ، فظهر بذلك أن مدة القرن تختلف باختلاف أعمار أهل كل زمان والله أعلم . واتفقوا أن آخر من كان من أتباع التابعين ممن يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومائتين ، وفي هذا الوقت ظهرت البدع ظهوراً فاشياً ، وأطلقت المعتزلة ألسنتها ، ورفعت الفلاسفة رؤسها ، وامتنح أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن ، وتغيرت الأحوال تغيراً شديداً ، ولم يزل الأمر في نقص إلى الآن ، وظهر قوله صلى الله عليه وسلم « ثم يفسو الكذب » ظهوراً بيناً حتى يشمل الأقوال والأفعال والمعتقدات والله المستعان .

**قوله ( ثم الذين يلونهم )** أي القرن الذي بعدهم وهم التابعين ( ثم الذين يلونهم ) وهم أتباع التابعين ، واقتضى هذه الحديث أن تكون الصحابة أفضل من التابعين والتابعون أفضل من أتباع التابعين ، لكن هل هذه الأفضلية بالنسبة إلى المجموع أو الأفراد ؟ محل بحث ، وإلى الثاني نحا الجمهور ، والأول قول ابن عبد البر ، والذي يظهر أن من قاتل مع النبي صلى الله عليه وسلم أو في زمانه بأمره أو أنفق شيئاً من ماله بسببه لا يعدله في الفضل أحد بعده كائناً من كان ، وأما من لم يقع له ذلك فهو محل البحث ، والأصل في ذلك قوله تعالى ﴿ لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ، أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ﴾ الآية . واحتج ابن عبد البر بحديث « مثل أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره » وهو حديث حسن له طرق قد يرتقى بها إلى الصحة ، وأغرب النووي فعزاه في فتاويه إلى مسند أبي يعلى من حديث أنس بإسناد ضعيف ، مع أنه



عند الترمذى بإسناد أقوى منه من حديث أنس ، وصححه ابن حبان من حديث عمار ، وأجاب عنه النووى بما حاصله ، أن المراد من يشتبه عليه الحال في ذلك من أهل الزمان الذين يدركون عيسى بن مريم عليه السلام ويرون ما في زمانه من الخير والبركة وانتظام كلمة الإسلام ودحض كلمة الكفر فيشتبه الحال على من شاهد ذلك أى الزمانين خير ، وهذا الاشتباه مندفع بصرح قوله صلى الله عليه وسلم « خير القرون قرنى » والله أعلم . وقد روى ابن أبى شيبة من حديث عبد الرحمن بن جبير بن نفير أحد التابعين بإسناد حسن قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليدركن المسيح أقواماً إنهم لمثلكم أو خير - ثلاثاً . ولن يخزى الله أمة أنا أولها والمسيح آخرها » .

وروى ابو داود والترمذى من حديث أبى ثعلبة رفعه « تأتى أيام للعامل فيهن أجر خمسين ، قيل : منهم أو منا يارسول الله قال : بل منكم » وهو شاهد لحديث « مثل أمتى مثل المطر » ، واحتج ابن عبد البر أيضاً بحديث عمر رفعه « أفضل الخلق إيماناً قوم في أصلاب الرجال يؤمنون بى ولم يرونى » الحديث أخرجه الطيالسى وغيره ، لكن إسناده ضعيف فلا حجة فيه . وروى أحمد والدارمى والطبرانى من حديث أبى جمعة قال « قال أبو عبيدة : يارسول الله أحد خير منا ؟ أسلمنا معك ، وجاهدنا معك . قال : قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بى ولم يرونى » وإسناده حسن وقد صححه الحاكم . واحتج أيضاً بأن السبب في كون القرن الأول خير القرون أنهم كانوا غرباء في إيمانهم لكثرة الكفار حينئذ وصبرهم على أذاهم وتمسكهم بدينهم ، قال : فكذلك أواخرهم إذا أقاموا الدين وتمسكوا به وصبروا على الطاعة حين ظهور المعاصى والفتن كانوا أيضاً عند ذلك غرباء ، وزكت أعمالهم في ذلك الزمان كما زكت أعمال أولئك . ويشهد له مارواه مسلم عن أبى هريرة رفعه « بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوى للغرباء » وقد تعقب كلام ابن عبد البر بأن مقتضى كلامه أن يكون فيمن يأتى بعد الصحابة من يكون أفضل من بعض الصحابة ، وبذلك صرح القرطبى ، لكن كلام ابن عبد البر ليس على الإطلاق في حق جميع الصحابة ، فإنه صرح في كلامه باستثناء أهل بدر والحديبية . نعم والذي ذهب إليه الجمهور أن فضيلة الصحبة لا يعد لها عمل لمشاهدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما من اتفق له الذب عنه والسبق إليه بالهجرة أو النصره وضبط الشرع المتلقى عنه وتبليغه لمن بعده فإنه لا يعدله أحد ممن يأتى بعده لأنه مامن خصلة من الخصال المذكورة إلا والذي سبق بها مثل أجر من عمل بها من بعده ، فظهر فضلهم . ومحصل النزاع يتمحض فيمن لم يحصل له إلا مجرد المشاهدة كما تقدم ، فإن جمع بين مختلف الأحاديث المذكورة كان متجهاً ، على أن حديث « للعامل منهم أجر خمسين منكم » لا يدل على أفضلية غير الصحابة على الصحابة ، لأن مجرد زيادة الأجر لا يستلزم ثبوت الأفضلية المطلقة ، وأيضاً فالأجر إنما يقع تفاضله بالنسبة الى ما يماثله في ذلك العمل فأما ما فاز به من شاهد النبى صلى الله عليه وسلم من زيادة فضيلة المشاهدة فلا يعدله فيها أحد ، فهذه الطريق يمكن تأويل الأحاديث المتقدمة ، وأما حديث أبى جمعة فلم تتفق الرواة على لفظه فقد رواه بعضهم بلفظ الخيرية كما تقدم ، ورواه بعضهم بلفظ « قلنا يارسول الله هل من قوم أعظم منا أجراً ؟ » الحديث أخرجه الطبرانى وإسناد هذه الرواية أقوى من إسناد الرواية المتقدمة \* وهى توافق حديث أبى ثعلبة ، وقد تقدم الجواب عنه والله أعلم .

قوله ( فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة ) وقع مثل هذا الشك في حديث ابن مسعود وأبى هريرة عند مسلم ، وفي حديث بريدة عند أحمد ، وجاء في أكثر الطرق بغير شك ، منها عن النعمان بن بشير عند أحمد ،

وعن مالك عند مسلم عن عائشة « قال رجل : يا رسول الله أى الناس خير ؟ قال : القرن الذى أنا فيه ، ثم الثانى ، ثم الثالث » ، ووقع فى رواية الطبرانى وسمويه ما يفسر به هذا السؤال ، وهو ما أخرجاه من طريق بلال بن سعد بن تميم عن أبيه « قال قلت : يا رسول الله أى الناس خير ؟ فقال : أنا وقرنى » فذكر مثله . وللطيالى من حديث عمر رفعه « خير أمتى القرن الذى أنا منهم ، ثم الثانى ، ثم الثالث » ووقع فى حديث جعدة بن هبيرة عند أبى شيبة والطبرانى إثبات القرن الرابع ولفظه « خير الناس قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ثم الآخرون أردأ » ورجاله ثقات ، إلا أن جعدة مختلف فى صحبته والله أعلم .

**قوله ( ثم إن بعدكم قوماً )** كذا للأكثر ، ول بعضهم « قوم » فيحتمل أن يكون من الناسخ على طريقة من لا يكتب الألف فى المنصوب ، ويحتمل أن تكون « أن » تقريرية بمعنى نعم وفيه بعد وتكلف . واستدل بهذا الحديث على تعديل أهل القرون الثلاثة وإن تفاوتت منازلهم فى الفضل ، وهذا محمول على الغالب والأكثرية ، فقد وجد فيمن بعد الصحابة من القرنين من وجدت فيه الصفات المذكورة المذمومة لكن بقله ، بخلاف من بعد القرون الثلاثة فإن ذلك كثر فيهم واشتهر ، وفيه بيان من ترد شهادتهم وهم من اتصف بالصفات المذكورة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله « ثم يفشو الكذب » أى يكثر . واستدل به على جواز المفاضلة بين الصحابة قاله المازرى ، وقد تقدم باقى شرحه فى الشهادات . الحديث الثالث حديث ابن مسعود فى المعنى وقد تقدم فى الشهادات سنداً ومتناً ، وتقدم من شرحه هناك ما يتعلق بالشهادات ، والله أعلم

### مَنَاقِبُ الْمُهَاجِرِينَ وَفَضْلُهُمْ

مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قُحَافَةَ التَّيْمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ ﴾ الْآيَةُ

وَقَوْلُهُ : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾ الْآيَةُ

قَالَتْ عَائِشَةُ وَأَبُو سَعِيدٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ : وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الْغَارِ .

[٣٦٥٢] ٣٥٢٧- نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ قَالَ نَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ : اشْتَرَى أَبُو بَكْرٍ مِنْ عَازِبٍ رَحْلاً بِثَلَاثَةِ عَشَرَ دِرْهَمًا ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعَازِبٍ : مُرِ الْبَرَاءَ فَلِيَحْمِلْ إِلَيَّ رَحْلِي ، فَقَالَ عَازِبٌ : لَا حَتَّى تُحَدِّثَنَا كَيْفَ صَنَعْتَ أَنْتَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حِينَ خَرَجْتُمَا مِنْ مَكَّةَ وَالْمَشْرُكُونَ يَطْلُبُونَكُمْ . قَالَ : ارْتَحَلْنَا مِنْ مَكَّةَ فَأَحْيَيْنَا - أَوْ سَرَيْنَا - لَيْلَتَنَا وَيَوْمَنَا حَتَّى أَظْهَرْنَا وَقَامَ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ ، فَرَمَيْتُ بِصُرِّي هَلْ أَرَى مِنْ ظِلِّ فَاوِي إِلَيْهِ ، فَإِذَا صَخْرَةٌ أَتَيْتُهَا ، فَنَظَرْتُ بَقِيَّةَ ظِلِّ لَهَا فَسَوَّيْتُه ، ثُمَّ فَرَشْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِيهِ ، ثُمَّ قُلْتُ : اضْطَجِعْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، فَاضْطَجَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ انْطَلَقْتُ أَنْظُرُ مَا حَوْلِي : هَلْ أَرَى مِنَ الطَّلَبِ أَحَدًا ؟ فَإِذَا أَنَا بِرَاعِي غَنَمٍ يَسُوقُ

غنمه إلى الصخرة، يريد منها الذي أردنا، فسألته فقلت: لمن أنت يا غلام؟ قال لرجل من قريش سمّاه فعرفتُه، فقلت: هل في غنمك من لبن؟ قال: نعم. قلت: فهل أنت حالب لبناً؟ قال: نعم. فأمرته فاعتقل شاة من غنمه، ثم أمرته أن ينفض ضرعها من الغبار، ثم أمرته أن ينفض كفيّه فقال هكذا، ضرب إحدى كفيّه بالأخرى، فحلب لي كُثبة من لبن، وقد جعلتُ لرسول الله صلى الله عليه إداوة على فمها خرقة، فصبتُ على اللبن حتى بردَ أسفله، فانطلقتُ به إلى النبي صلى الله عليه فوافقته قد استيقظ، فقلت: اشرب يا رسول الله، فشرب حتى رضيت. ثم قلت: قد آن الرّحيلُ يا رسول الله، قال: فارتحلنا والقوم يطلبونا، فلم يدركنا أحدٌ منهم غير سُرّاقة بن مالك بن جعشم على فرس له فقلت: هذا الطلبُ قد لحقنا يا رسول الله، فقال: «لا تحزن، إنّ الله معنا».

[٣٦٥٣] ٣٥٢٨ - نا محمد بن سنان قال نا همام عن ثابت عن أنس عن أبي بكر قال: قلتُ للنبي صلى الله عليه وأنا في الغار: لو أنّ أحدهم نظرَ تحت قدميه لأبصرنا. فقال: «ما ظنك يا أبا بكرٍ باثنين الله ثالثهما».

[الحديث ٣٦٥٣ - طرفاه في: ٣٩٢٢، ٤٦٦٣].

**قوله (باب مناقب المهاجرين وفضلهم)** سقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر، والمراد بالمهاجرين من عدا الأنصار ومن أسلم يوم الفتح وهلم جرا، فالصحابة من هذه الحيشة ثلاثة أصناف، والأنصار هم الأوس والخزرج وحلفائهم ومواليهم.

**قوله (منهم أبو بكر عبد الله بن أبي قحافة التيمي)** هكذا جزم بأن اسم أبي بكر عبد الله وهو المشهور، ويقال كان اسمه قبل الإسلام عبد الكعبة وكان يسمى أيضاً عتيقاً، واختلف هل هو اسم له أصلي أو قيل له ذلك لأنه ليس في نسبه ما يعاب به أو لقدمه في الخير وسبقه إلى الإسلام أو قيل له ذلك لحسنه أو لأن أمه كان لا يعيش لها ولد فلما ولد استقبلت به البيت فقالت اللهم هذا عتيقك من الموت أو لأن النبي صلى الله عليه وسلم بشره بأن الله أعتقه من النار، وقد ورد في هذا الأخير حديث عن عائشة عند الترمذي، وآخر عن عبد الله بن الزبير عند البزار، وصححه ابن حبان وزاد فيه «وكان اسمه قبل ذلك عبد الله بن عثمان» وعثمان اسم أبي قحافة لم يختلف في ذلك كما لم يختلف في كنية الصديق ولقب الصديق لسبقه إلى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل كان ابتداء تسميته بذلك صبيحة الإسراء. وروى الطبراني من حديث علي «أنه كان يحلف أن الله أنزل اسم أبي بكر من السماء الصديق» رجاله ثقات. وأما نسبه فهو عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب ابن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب، يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في مرة بن كعب، وعدد آبائهما إلى مرة سواء، وأم أبي بكر سلمى وتكنى أم الخير بنت صخر بن مالك بن عامر بن عمرو المذكور، أسلمت وهاجرت، وذلك معدود من مناقبه، لأنه انتظم لإسلام أبويه وجميع أولاده.

**قوله** ( وقول الله عز وجل ﴿للفقراء والمهاجرين﴾ الآية ) ساقها الأصيلي وكريمة إلى قوله ﴿هم الصادقون﴾ وأشار المصنف بهذه الآية إلى ثبوت فضل المهاجرين لما اشتملت عليه من أوصافهم الجميلة وشهادة الله تعالى لهم بالصدق .

**قوله** ( وقال الله تعالى ﴿إلا تنصروه فقد نصره الله﴾ الآية ) ساق في رواية الأصيلي وكريمة إلى قوله ﴿إن الله معنا﴾ وأشار المصنف بها إلى ثبوت فضل الأنصار فإنهم امتثلوا الأمر في نصره ، وكان نصر الله له في حال التوجه إلى المدينة بحفظه من أذى المشركين الذين اتبعوه ليردوه عن مقصده .

وفي الآية أيضا فضل أبي بكر الصديق لأنه انفرد بهذه المنقبة حيث صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك السفارة ووقاه بنفسه كما سيأتي ، وشهد الله له فيها بأنه صاحب نبيه .

**قوله** ( وقالت عائشة وأبو سعيد وابن عباس : كان أبو بكر مع النبي صلى الله عليه وسلم في الغار ) أى لما خرجا من مكة إلى المدينة ، حديث عائشة سيأتي مطولا في « باب الهجرة إلى المدينة » وفيه « ثم لحق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر بغار في جبل ثور » الحديث ، وحديث أبي سعيد أخرجه ابن حبان من طريق أبي عوانة عن الأعمش عن أبي صالح عنه في قصة بعث أبي بكر إلى الحج ، وفيه « فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنت أخي وصاحبي في الغار » الحديث ، وحديث ابن عباس في تفسير براءة في قصة ابن عباس مع ابن الزبير ، وفيها قول ابن عباس « وأما جده فصاحب الغار » يريد أبا بكر ، ولابن عباس حديث آخر لعله أمس بالمراد ، أخرجه أحمد والحاكم من طريق عمرو بن ميمون عنه قال « كان المشركون يرمون عليا وهم يظنون أنه النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاء أبو بكر فقال : يا رسول الله ، فقال له علي : إنه انطلق نحو بشر ميمون فأدركه ، قال فانطلق أبو بكر فدخل معه الغار » الحديث . وأصله في الترمذي والنسائي دون المقصود منه هنا . وروى الحاكم من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿فأنزل الله سكينته عليه﴾ قال « على أبي بكر » وروى عبد الله بن أحمد في « زيادات المسند » من وجه آخر عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أبو بكر صاحبي ومؤنسي في الغار » الحديث ، ورجاله ثقات .

**قوله** ( حدثنا عبد الله بن رجاء ) هو الغداني بضم المعجمة وتخفيف الدال المهملة وبعد الألف نون بصرية ثقة ، وكذا بقية رجال الإسناد .

**قوله** ( فقال عازب : لا حتى تحدثنا ) كذا وقع في رواية إسرائيل عن أبي إسحق ، وقد تقدم في « علامات النبوة » من رواية زهير عن أبي إسحق بلفظ « فقال لعازب : ابعت ابنك بحمله معي » قال فحملته معه وخرج أبي ينتقد ثمنه ، فقال له أبي : يا أبا بكر حدثني « وظاهرهما التخالف ، فإن مقتضى رواية إسرائيل أن عازبا امتنع من إرسال ولده مع أبي بكر حتى يحدثهم ، ومقتضى رواية زهير أنه لم يعلق التحديث على شرط ، ويمكن الجمع بين الروایتين بأن عازبا اشترط أولا وأجابه أبو بكر إلى سؤاله ، فلما شرعوا في التوجه استعجز عازب منه ما وعده به من التحديث ففعل ، قال الخطابي : تمسك بهذا الحديث من استجاز أخذ الأجرة على التحديث ، وهو تمسك باطل ، لأن هؤلاء اتخذوا التحديث بضاعة ، وأما الذي وقع بين عازب وأبي بكر فإنما هو على مقتضى العادة الجارية

بين التجار بأن أتباعهم يحملون السلعة مع المشتري سواء أعطاهم أجرة أم لا ، كذا قال ، ولا ريب أن في الاستدلال للجواز بذلك بعداً ، لتوقفه على أن عازياً لو استمر على الامتناع من إرسال ابنه لاستمر أبو بكر على الامتناع من التحديث ، والله أعلم .

**قوله ( فاذا أنا براع )** لم أقف على تسميته ولا على تسمية صاحب الغنم ، إلا أنه جاء في حديث عبد الله ابن مسعود شيء تمسك به من زعم أنه الراعى ، وذلك فيما أخرجه أحمد وابن حبان من طريق عاصم ، عن زر عن ابن مسعود قال « كنت أرعى غنماً لعقبة بن أبى معيط ، فمر بى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر فقال : يا غلام هل من لبن ؟ قلت : نعم ، ولكنى مؤتمن » الحديث وهذا لا يصلح أن يفسر به الراعى في حديث البراء لأن ذاك قيل له « هل أنت حالب ؟ فقال : نعم » وهذا أشار بأنه غير حالب ، وذلك حلب من شاة حافل وهذا من شاة لم تطرق ولم تحمل ، ثم إن في بقية هذا الحديث ما يدل على أن قصته كانت قبل الهجرة لقوله فيه « ثم أتيت بعد هذا فقلت : يا رسول الله علمنى من هذا القول » فإن هذا يشعر بأنها كانت قبل إسلام ابن مسعود ، وإسلام ابن مسعود كان قديماً قبل الهجرة بزمان ، فبطل أن يكون هو صاحب القصة في الهجرة ، والله أعلم .

**قوله ( فشرب حتى رضيت )** وقع في رواية أوس عن خديج عن أبى إسحق « قال أبو إسحاق فتكلم بكلمة والله ماسمعتها من غيره » كأنه يعنى قوله « حتى رضيت » فإنها مشعرة بأنه أضمن في الشرب ، وعادته المألوفة كانت عدم الإمعان .

**قوله ( قد آن الرحيل يا رسول الله )** أى دخل وقته ، وتقدم في علامات النبوة « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ألم يأن للرحيل ؟ قلت : بلى » فيجمع بينهما بأن يكون النبى صلى الله عليه وسلم بدأ فسأل ، فقال له أبو بكر بلى ، ثم أعاد عليه بقوله « قد آن الرحيل » قال المهلب بن أبى صفرة : إنما شرب النبى صلى الله عليه وسلم من لبن تلك الغنم لأنه كان حينئذ في زمن المكارمة ، ولا يعارضه حديثه « لا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه » لأن ذلك وقع في زمن التشاح ، أو الثانى محمول على التسور والاختلاس والأول لم يقع فيه ذلك بل قدم أبو بكر سؤال الراعى هل أنت حالب ؟ فقال : نعم ، كأنه سأله هل أذن لك صاحب الغنم في حلبها لمن يرد عليك ؟ فقال : نعم ، أو جرى على العادة المألوفة للعرب في إباحة ذلك والإذن في الحلب على المار والابن السبيل ، فكان كل راع مأذوناً له في ذلك .

وقال الداودى إنما شرب من ذلك على أنه ابن سبيل وله شرب ذلك إذا احتاج ولا سيما النبى صلى الله عليه وسلم . وأبعد من قال : إنما استجازه لأنه مال حرى ، لأن القتال لم يكن فرض بعد ولا أبيحت الغنائم . وقد تقدم شيء من هذه المباحث في هذه المسألة في آخر اللقطة ، وفيها الكلام على إباحة ذلك للمسافر مطلقاً . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم : خدمة التابع الحر للمتبوع في يقظته والذب عنه عند نومه ، وشدة محبة أبى بكر للنبي صلى الله عليه وسلم وأدبه معه وإثاره له على نفسه ، وفيه أدب الأكل والشرب واستحباب التنظيف لما يؤكل ويشرب ، وفيه استصحاب آلة السفر كالإداوة والسفرة ولا يقدح ذلك في التوكل ، وستأتى قصة سراقه في الهجرة مستوفاة إن شاء الله تعالى وأوردها هنا مختصرة جداً وفي علامات النبوة أتم منه .

( تنبيه ) أورد الإسماعيل هذا الحديث عن أبي خليفة عن عبد الله بن رجاء شيخ البخارى فيه فزاد في آخره « ومضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا معه حتى أتينا المدينة ليلاً ، فتنازعه القوم أيهم ينزل عليه » فذكر القصة مطولة ، وسأذكر ما فيها من الفوائد في « باب الهجرة » إن شاء الله تعالى .

**قوله ( تريحون بالعشى ، تسرحون بالغداة )** هو تفسير قوله تعالى ﴿ ولکم فیہا جمال حین تريحون وحین تسرحون ﴾ وهو تفسير أبى عبيدة في « المجاز » وثبت هذا في رواية الكشميهني وحده ، والصواب أن يثبت في حديث عائشة في قصة الهجرة فإن فيه « ويرعى عليها عامر بن فهيرة ويريحهما عليهما » فهذا هو محل شرح هذه اللفظة بخلاف حديث البراء فلم يجز فيه لهذه اللفظة ذكر والله تعالى أعلم .

**قوله ( عن ثابت )** في رواية حبان بن هلال في التفسير عن همام « حدثنا ثابت » .

**قوله ( عن أنس عن أبي بكر )** في رواية حبان المذكورة حدثنا أنس حدثني أبو بكر

**قوله ( قلت للنبي صلى الله عليه وسلم وأنا في الغار )** زاد في رواية حبان المذكورة « فرأيت آثار المشركين » وفي رواية موسى بن إسماعيل عن همام في الهجرة « فرفعت رأسي فإذا أنا بأقدام القوم »

**قوله ( لو أن أحدهم نظر تحت قدميه )** فيه مجيء « لو » الشرطية للاستقبال خلافاً للأكثر واستدل بن جوزه بمجىء الفعل المضارع بعدها كقوله تعالى ﴿ لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم ﴾ وعلى هذا فيكون قلبه حالة وقوفهم على الغار ، وعلى القول الأكثر يكون قاله بعد مضيقهم شكراً لله تعالى على صيانتهم منهم . قوله « لو أن أحدهم نظر تحت قدميه » في رواية موسى « لو أن بعضهم طأطأ بصره » وفي رواية حبان « رفع قدميه » ووقع مثله في حديث حبشي بن جنادة أخرجه ابن عساكر ، وهي مشكلة فإن ظاهرها أن باب الغار استتر بأقدامهم ، وليس كذلك إلا أن يحمل على أن المراد أنه استتر بشياهم ، وقد أخرجه مسلم من رواية حبان المذكورة بلفظ « لو أن أحدهم نظر إلى قدميه أبصرنا تحت قدميه » وكذا أخرجه أحمد عن عفان عن همام ، ووقع في مغازي عروة بن الزبير في قصة الهجرة قال « وأتى المشركون على الجبل الذي فيه الغار الذي فيه النبي صلى الله عليه وسلم حتى طلوعوا فوقه ، وسمع أبو بكر أصواتهم فأقبل عليه الهمة والخوف ، فعند ذلك يقول له النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ لاتخزن إن الله معنا ﴾ ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت عليه السكينة ، وفي ذلك يقول الله عز وجل ﴿ إذ يقول لصاحبه لاتخزن إن الله معنا ﴾ الآية » وهذا يقوى أنه قال ما في حديث الباب حينئذ ، ولذلك أجابه بقوله ﴿ لاتخزن ﴾

**قوله ( ما ظنك يا أبا بكر باثنين الله ثالثهما )** في رواية موسى « فقال اسكت يا أبا بكر ، اثنان الله ثالثهما » وقوله اثنان خبر مبتدأ محذوف تقديره نحن اثنان ، ومعنى ثالثهما ناصرهما ومعينهما ، وإلا فالله ثالث كل اثنين بعلمه ، وستأتى الإشارة إلى ذلك في تفسير براءة . وفي الحديث منقبة ظاهرة لأبي بكر ، وفيه أن باب الغار كان منخفضاً إلا أنه كان ضيقاً ، فقد جاء في « السير للواقدي » أن رجلاً كشف عن فرجه وجلس يقول فقال أبو بكر « قد رأنا يا رسول الله . قال : لو رأنا لم يكشف عن فرجه » وسيأتى مزيد لذلك في قصة الهجرة إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) اشتهر أن حديث الباب تفرد به همام عن ثابت ، ومن صرح بذلك الترمذى والبخارى ، وقد أخرجه ابن شاهين في « الأفراد » من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت بمتابعة همام ، وقد قدمت له شاهداً من حديث حبشي بن جنادة ، ووجدت له آخر عن ابن عباس أخرجه الحاكم في « الإكلیل » .

**باب قول النبي صلى الله عليه : « سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر »**

قاله ابن عباس عن النبي صلى الله عليه .

[٣٦٥٤] ٣٥٢٩- نا عبد الله بن محمد قال نا أبو عامر قال نا فليح قال ني سالم أبو النضر عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري قال : خطب رسول الله صلى الله عليه الناس وقال : « إن الله تبارك وتعالى خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده ، فاختار ذلك العبد ما عند الله » . قال : فبكى أبو بكر ، فعجبنا لبكائه أن يخبر رسول الله صلى الله عليه عن عبد خير ، فكان رسول الله صلى الله عليه هو المخير ، وكان أبو بكر أعلمنا . فقال رسول الله صلى الله عليه : « إن من أمن الناس علي في صحبته وماله أبابكر ، ولو كنت متخذاً خليلاً غير ربي لا اتخذت أبابكر ، ولكن أخوة الإسلام ومودته ، لا يبقين في المسجد باب إلا سد ، إلا باب أبي بكر » .

**قوله باب ( قول النبي صلى الله عليه وسلم : سدوا الأبواب ، إلا باب أبي بكر ، قاله ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم )** وصله المصنف في الصلاة بلفظ « سدوا عنى كل خوخة » فكأنه ذكره بالمعنى .

**قوله ( حدثنا أبو عامر ) هو العقدي و ( فليح ) هو ابن سليمان ، وهو ومن فوقه مدنيون .**

**قوله ( عن عبيد بن حنين<sup>(١)</sup> )** تقدم بيان الاختلاف في إسناده في « باب الخوخة في المسجد » في أوائل الصلاة .

**قوله ( خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية مالك عن أبي النضر الآتية في الهجرة إلى المدينة « جلس على المنبر فقال » وفي حديث ابن عباس الماضي تلو حديث أبي سعيد في « باب الخوخة » من أوائل الصلاة « في مرضه الذي مات فيه » ولمسلم من حديث جندب « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول قبل أن يموت بخمس ليال » وفي حديث أبي بن كعب الذي سأله عليه قريبا « إن أحدث عهدى بنبىكم قبل وفاته بثلاث » فذكر الحديث في خطبة أبي بكر ، وهو طرف من هذا ، وكأن أبا بكر رضى الله عنه فهم الرمز الذي أشار به النبي صلى الله عليه وسلم من قرينة ذكره ذلك في مرض موته ، فاستشعر منه أنه أراد نفسه فلذلك بكى .

(١) قوله : ( عن عبيد بن حنين ) هو سبق قلم من الحفاظ ابن حجر رحمه الله ، صوابه : ( عن بسر بن سعيد ) وقد نص على ذلك الحفاظ ابن حجر رحمه الله في باب : الخيمة والممر في المسجد ، عند شرحه للحديث رقم ٤٦٦ ، حيث بين أن البخاري رحمه الله روى هذا الحديث من طريق عبيد بن حنين وبسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وأن سنده في مناقب أبي بكر هو من رواية بسر بن سعيد لا عبيد بن حنين ، وقد أشبع الكلام في بيان الاختلاف في إسناده ، فليراجع هناك . عبد القادر شيبه الحمد .

**قوله ( بين الدنيا وبين ما عنده )** في رواية مالك المذكورة « بين أن يؤتبه من زهرة الدنيا ماشاء وبين ما عنده » .

**قوله ( فعجبنا لبكائه )** وقع في رواية محمد بن سنان في « باب الخوخة » المذكورة فقلت في نفسي : وفي رواية مالك « فقال الناس انظروا إلى هذا الشيخ يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عبد ، وهو يقول فدينك » ويجمع بأن أبا سعيد حدث نفسه بذلك فوافق تحديث غيره بذلك فنقل جميع ذلك .

**قوله ( وكان أبو بكر أعلمنا )** في رواية مالك « وكان أبو بكر هو أعلمنا به » أى بالنبي صلى الله عليه وسلم ، أو بالمراد من الكلام المذكور ، زاد في رواية محمد بن سنان « فقال : يا أبا بكر لا تبك » .

**قوله ( إن أمن الناس على في صحبته وماله أبو بكر )** في رواية مالك كذلك ، وفي رواية محمد بن سنان « إن من أمن الناس على » بزيادة من ، وقال فيها « أبا بكر » بالنصب للأكثر ، ول بعضهم « أبو بكر » بالرفع ، وقد قيل إن الرفع خطأ والصواب النصب لأنه اسم إن ، ووجه الرفع بتقدير ضمير الشأن أى أنه ، والجار والمجرور بعده خبر مقدم وأبو بكر مبتدأ مؤخر ، أو على أن مجموع الكنية اسم فلا يعرب ما وقع فيها من الأداة أو « إن » بمعنى نعم أو إن « من » زائدة على رأى الكسائي ، وقال ابن برى : يجوز الرفع إذا جعلت من صفة لشيء محذوف تقديره إن رجلاً أو إنساناً من أمن الناس فيكون اسم إن محذوفاً والجار والمجرور في موضع الصفة ، وقوله « أبو بكر » الخبر ، وقوله « أمن » أفعل تفضيل من المن بمعنى العطاء والبذل ، بمعنى إن أبذل الناس لنفسه وماله ، لا من المنة التي تفسد الصنيعة ، وقد تقدم تقرير ذلك في « باب الخوخة » وأغرب الداودي فشرحه على أنه من المنة وقال : تقديره لو كان يتوجه لأحد الامتنان على نبي الله صلى الله عليه وسلم لتوجه له ، والأول أولى . وقوله « أمن الناس » في رواية الباب ما يوافق حديث ابن عباس بلفظ « ليس أحد من الناس أمن علي في نفسه وماله من أى بكر » وأما الرواية التي فيها « من » فإن قلنا زائدة فلا تخالف ، وإلا فتحمل على أن المراد أن لغيره مشاركة ما في الأفضلية إلا أنه مقدم في ذلك بدليل ما تقدم من السياق وما تأخر ، ويؤيده ما رواه الترمذى من حديث أنس بن مالك بلفظ « ما لأحد عندنا يد إلا كافأناه عليها ، ما خلا أبا بكر فإن له عندنا يدا يكافئه الله بها يوم القيامة » فإن ذلك يدل على ثبوت يد لغيره ، إلا أن لأنى بكر رجحانا . فالحاصل أنه حيث أطلق أراد أنه أرجحهم في ذلك ، وحيث لم يطلق أراد الإشارة إلى من شاركه في شيء من ذلك ، ووقع بيان ذلك في حديث آخر لابن عباس رفعه نحو حديث الترمذى وزاد « منة أعتق بلالا ومنة هاجر بنبيه » أخرجه الطبراني ، وعنه في طريق أخرى « ما أحد أعظم عندى يدا من أى بكر : واسانى بنفسه وماله ، وأنكحني ابنته » أخرجه الطبراني ، وفي حديث مالك بن دينار عن أنس رفعه « إن أعظم الناس علينا منّا أبو بكر ، زوجنى ابنته ، وواسانى بنفسه . وإن خير المسلمين مالا أبو بكر ، أعتق منه بلالا ، وحملنى إلى دار الهجرة » أخرجه ابن عساكر ، وأخرج من رواية ابن حبان التيمى عن أبيه عن علي نحوه ، وجاء عن عائشة مقدار المال الذى أنفقه أبو بكر ، فروى ابن حبان من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت « أنفق أبو بكر على النبي صلى الله عليه وسلم أربعين ألف درهم » وروى الزبير بن بكار عن عروة عن عائشة « أنه لما مات ما ترك ديناراً ولا درهما » .



**قوله ( لو كنت متخذاً خليلاً )** يأتي الكلام عليه بعد باب ، قال الداودي : لا ينافي هذا قول أبي هريرة وأبي ذر وغيرهما « أخبرني خليلي صلى الله عليه وسلم » لأن ذلك جائز لهم ، ولا يجوز للواحد منهم أن يقول أنا خليل النبي صلى الله عليه وسلم ، ولهذا يقال إبراهيم خليل الله ولا يقال الله خليل إبراهيم . قلت : ولا يخفى ما فيه .

**قوله ( ولكن أخوة الإسلام ومودته )** أي حاصلة ، ووقع في حديث ابن عباس الآتي بعد باب « أفضل » وكذا أخرجه الطبراني من طريق عبيد الله بن تمام عن خالد الحذاء بلفظ « ولكن أخوة الإيمان والإسلام أفضل » وأخرجه أبو يعلى من طريق يعلى بن حكيم عن عكرمة بلفظ « ولكن خلة الإسلام أفضل » وفيه إشكال ، فإن الخلة أفضل من أخوة الإسلام لأنها تستلزم ذلك وزيادة ، فقليل المراد أن مودة الإسلام مع النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من مودته مع غيره ، وقيل أفضل بمعنى فاضل ، ولا يعكر على ذلك اشتراك جميع الصحابة في هذه الفضيلة لأن رجحان أبي بكر عرف من غير ذلك ، وأخوة الإسلام ومودته متفاوتة بين المسلمين في نصر الدين وإعلاء كلمة الحق وتحصيل كثرة الثواب ، ولأبي بكر من ذلك أعظمه وأكثره ، والله أعلم . ووقع في بعض الروايات « ولكن خوة الإسلام » بغير ألف فقال ابن بطال : لا أعرف معنى هذه الكلمة ولم أجد خوة بمعنى خلة في كلام العرب ، وقد وجدت في بعض الروايات « ولكن خلة الإسلام » وهو الصواب .

وقال ابن التين : لعل الألف سقطت من الرواية فإنها ثابتة في سائر الروايات ، ووجهه ابن مالك بأنه نقلت حركة الهمزة إلى النون فحذف الألف ، وجوز مع حذفها ضم نون لكن وسكونها ، قال : ولا يجوز مع إثبات الهمزة إلا سكون النون فقط . وفي قوله « ولو كنت متخذاً خليلاً الخ » منقبة عظيمة لأبي بكر لم يشاركه فيها أحد . ونقل ابن التين عن بعضهم أن معنى قوله « ولو كنت متخذاً خليلاً » لو كنت أخص أحداً بشيء من أمر الدين لخصصت أبا بكر ، قال : وفيه دلالة على كذب الشيعة في دعواهم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخص علياً بأشياء من القرآن وأمر الدين لم يخص بها غيره . قلت : والاستدلال بذلك متوقف على صحة التأويل المذكور وما أبعدها .

**قوله ( لا ييقين )** بفتح أوله وبنون التأکید ، وفي إضافة النهي إلى الباب تجوز لأن عدم بقاءه لازم للنهي عن إبقائه ، فكأنه قال : لا تبقوه حتى لا يبقی . وقد رواه بعضهم بضم أوله وهو واضح .

**قوله ( إلا سد )** بضم المهملة ، وفي رواية مالك « خوخة » بدل « باب » والخوخة طاقة في الجدار تفتح لأجل الضوء ولا يشترط علوها ، وحيث تكون سفلى يمكن الاستطراق منها لاستقرب الوصول إلى مكان مطلوب ، وهو المقصود هنا ، ولهذا أطلق عليها باب ، وقيل لا يطلق عليها باب إلا إذا كانت تغلق .

**قوله ( إلا باب أبي بكر )** هو استثناء مفرغ ، والمعنى لا تبقوا باباً غير مسدود إلا باب أبي بكر فاتركوه بغير سد ، قال الخطابي وابن بطال وغيرهما : في هذا الحديث اختصاص ظاهر لأبي بكر ، وفيه إشارة قوية إلى استحقاقه للخلافة . ولا سيما وقد ثبت أن ذلك كان في آخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم في الوقت الذي أمرهم فيه أن لا يؤمهم إلا أبو بكر . وقد ادعى بعضهم أن الباب كناية عن الخلافة والأمر بالسد كناية عن طلبها كأنه قال : لا يطلب أحد الخلافة إلا أبا بكر فإنه لا حرج عليه في طلبها ، وإلى هذا جنح ابن حبان فقال بعد أن

أخرج هذا الحديث : في هذا دليل على أنه الخليفة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه حسم بقوله « سدوا عني كل خوخة في المسجد » أطماع الناس كلهم عن أن يكونوا خلفاء بعده . وقوى بعضهم ذلك بأن منزل أبي بكر كان بالسنع من عوالى المدينة كما سيأتى قريباً بعد باب فلا يكون له خوخة إلى المسجد ، وهذا الإسناد ضعيف لأنه لا يلزم من كون منزله كان بالسنع أن لا يكون له دار مجاورة للمسجد ، ومنزله الذى كان بالسنع هو منزل أصهاره من الأنصار ، وقد كان له إذ ذاك زوجة أخرى وهى أسماء بنت عميس بالاتفاق وأم رومان على القول بأنها كانت باقية يومئذ . وقد تعقب المحب الطبرى كلام ابن حبان فقال : وقد ذكر عمر بن شبة في « أخبار المدينة » أن دار أبى بكر التى أذن له في إبقاء الخوخة منها إلى المسجد كانت ملاصقة للمسجد ولم تزل بيد أبى بكر حتى احتاج إلى شيء يعطيه لبعض من وفد عليه فباعها فاشتريتها منه حفصة أم المؤمنين بأربعة آلاف درهم فلم تزل بيدها إلى أن أرادوا توسيع المسجد في خلافة عثمان فطلبوها منها ليوسعوا بها المسجد فامتنعت وقالت : كيف بطريقى إلى المسجد ؟ فقل لها نعطيك داراً أوسع منها ونجعل لك طريقاً مثلها ، فسلمت ورضيت .

**قوله ( إلا باب أبى بكر )** زاد الطبرانى من حديث معاوية في آخر هذا الحديث بمعناه « فإنى رأيت عليه نوراً » .

( تنبيه ) جاء في سد الأبواب التى حول المسجد أحاديث يخالف ظاهرها حديث الباب ، منها حديث سعد ابن أبى وقاص قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسد الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب على » أخرجه أحمد والنسائى وإسناده قوى ، وفي رواية للطبرانى في « الأوسط » رجالها ثقات من الزيادة « فقالوا يا رسول الله سددت أبوابنا ، فقال : ما أنا سددتها ولكن الله سدها » وعن زيد بن أرقم قال « كان لنفر من الصحابة أبواب شارعة في المسجد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سدوا هذه الأبواب إلا باب على ، فتكلم ناس في ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني والله ما سددت شيئاً ولا فتحتة ولكن أمرت بشيء فاتبعته » أخرجه أحمد والنسائى والحاكم ورجالهم ثقات ، وعن ابن عباس قال « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبواب المسجد فسدت إلا باب على » وفي رواية « وأمر بسد الأبواب غير باب على فكان يدخل المسجد وهو جنب ليس له طريق غيره » أخرجهما أحمد والنسائى ورجالهما ثقات . وعن جابر ابن سمرة قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسد الأبواب كلها غير باب على ، فرما مر فيه وهو جنب » أخرجه الطبرانى . وعن ابن عمر قال « كنا نقول في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الناس ثم أبو بكر ثم عمر ، ولقد أعطي على بن أبى طالب ثلاث خصال لأن يكون لى واحدة منهن أحب إلى من حمر النعم : زوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته وولدت له ، وسد الأبواب إلا باباً في المسجد ، وأعطاه الراية يوم خيبر » أخرجه أحمد وإسناده حسن . وأخرج النسائى من طريق العلاء بن عرار بمهمات قال « فقلت لابن عمر : أخبرنى عن على وعثمان — فذكر الحديث وفيه — وأما على فلا تسأل عنه أحداً وانظر إلى منزلته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قد سد أبوابنا في المسجد وأقر باباً » ورجالهم رجال الصحيح إلا العلاء وقد وثقه يحيى بن معين وغيره . وهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضاً وكل طريق منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها . وقد أورد ابن الجوزى هذا الحديث في الموضوعات ، أخرجه من حديث سعد بن أبى وقاص وزيد بن أرقم وابن عمر مقتصرًا على بعض طرقه عنهم ، وأعله ببعض من تكلم فيه من رواته ، وليس ذلك بقادح لما ذكرت من كثرة الطرق ، وأعله أيضاً بأنه يخالف للأحاديث الصحيحة الثابتة في باب أبى بكر وزعم أنه من وضع الرافضة قابلوا به الحديث

الصحيح في باب أنى بكر انتهى ، وأخطأ في ذلك خطأ شنيعاً فإنه سلك في ذلك رد الأحاديث الصحيحة بتوهمه المعارضة ، مع أن الجمع بين القصتين ممكن ، وقد أشار إلى ذلك البزار في مسنده فقال : ورد من روايات أهل الكوفة بأسانيد حسان في قصة على ، وورد من روايات أهل المدينة في قصة أنى بكر ، فإن ثبتت روايات أهل الكوفة فالجمع بينهما بما دل عليه حديث أنى سعيد الخدرى يعنى الذى أخرجه الترمذى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا يحل لأحد أن يطرق هذا المسجد جنباً غيرى وغيرك » والمعنى أن باب على كان إلى جهة المسجد ولم يكن لبيته باب غيره فلذلك لم يؤمر بسده ، ويؤيد ذلك ما أخرجه إسماعيل القاضى في « أحكام القرآن » من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب « أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يأذن لأحد أن يمر في المسجد وهو جنب إلا لعل بن أبى طالب لأن بيته كان في المسجد » ومحصل الجمع أن الأمر بسد الأبواب وقع مرتين ، ففى الأولى استثنى على لما ذكره ، وفى الأخرى استثنى أبو بكر ، ولكن لا يتم ذلك إلا بأن يحمل مافى قصة على على الباب الحقيقى وما فى قصة أنى بكر على الباب المجازى والمراد به الخوخة كما صرح به فى بعض طرقه ، وكأنهم لما أمروا بسد الأبواب سدوها وأحدثوا خوفاً يستقربون الدخول إلى المسجد منها فأمروا بعد ذلك بسدها ، فهذه طريقة لا بأس بها فى الجمع بين الحديثين ، وبها جمع بين الحديثين المذكورين أبو جعفر الطحاوى فى « مشكل الآثار » وهو فى أوائل الثلث الثالث منه ، وأبو بكر الكلاباذى فى « معانى الأخبار » وصرح بأن بيت أنى بكر كان له باب من خارج المسجد وخوخة إلى داخل المسجد ، وبيت على لم يكن له باب إلا من داخل المسجد ، والله أعلم . وفى حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم فضيلة ظاهرة لأنى بكر الصديق وأنه كان متأهلاً لأن يتخذ النبى صلى الله عليه وسلم خليلاً لولا المانع المتقدم ذكره ، ويؤخذ منه أن للخليل صفة خاصة تقتضى عدم المشاركة فيها ، وأن المساجد تصان عن التطرق إليها لغير ضرورة مهمة ، والإشارة بالعلم الخاص دون التصريح لإثارة أفهام السامعين وتفاوت العلماء فى الفهم وأن من كان أرفع فى الفهم استحق أن يطلق عليه أعلم ، وفيه الترغيب فى اختيار ما فى الآخرة على ما فى الدنيا ، وفيه شكر المحسن والتنويه بفضله والثناء عليه . وقال ابن بطال : فيه أن المرشح للإمامة يخص بكرامة تدل عليه كما وقع فى حق الصديق فى هذه القصة .

### باب فضل أبي بكرٍ بعد النبى صلى الله عليه وسلم

[٣٦٥٥]

٣٥٣٠- فاعبد العزيز بن عبد الله قال نا سليمان عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر قال : كُنَّا نُخَيِّرُ بَيْنَ النَّاسِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنُخَيِّرُ أَبَا بَكْرٍ ، ثُمَّ عُمَرَ ، ثُمَّ عُثْمَانَ ابْنَ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

[الحديث : ٣٦٥٥ - طرفه فى ٣٦٩٧] .

قوله ( باب فضل أنى بكر - بعد النبى صلى الله عليه وسلم ) أى فى رتبة الفضل ، وليس المراد البعدية الزمانية فإن فضل أنى بكر كان ثابتاً فى حياته صلى الله عليه وسلم كما دل عليه حديث الباب .

قوله ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال ، ويحيى بن سعيد هو الأنصارى ، والإسناد كله مدنيون .

قوله ( كنا نخير بين الناس في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى نقول : فلان خير من فلان الخ .  
وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع الآتية في مناقب عثمان « كنا لا نعدل بأبى بكر أحداً ثم عمر ثم عثمان ، ثم نترك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نفاضل بينهم » وقوله « لا نعدل بأبى بكر » أى لا نجعل له مثلاً » وقوله « ثم نترك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » يأتى الكلام فيه ولأبى داود من طريق سالم عن ابن عمر « كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حتى : أفضل أمة النبى صلى الله عليه وسلم بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان » زاد الطبرانى في رواية « فيسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فلا ينكره » وروى خيشمة ابن سليمان في فضائل الصحابة من طريق سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن ابن عمر « كنا نقول : إذا ذهب أبو بكر وعمر وعثمان استوى الناس ، فيسمع النبى صلى الله عليه وسلم ذلك فلا ينكره » وهكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق ابن أبى أويس عن سليمان بن بلال في حديث الباب دون آخره . وفي الحديث تقديم عثمان بعد أبى بكر وعمر ، كما هو المشهور عند جمهور أهل السنة ، وذهب بعض السلف إلى تقديم على عثمان ، ومن قال به سفيان الثوري ويقال إنه رجع عنه ، وقال به ابن خزيمة وطائفة قبله وبعده ، وقيل لا يفضل أحدهما على الآخر قاله مالك في « المدونة » وتبعه جماعة منهم يحيى القطان ، ومن المتأخرين ابن حزم ، وحديث الباب حجة للجمهور ، وقد طعن فيه ابن عبد البر واستند إلى ما حكاه عن هارون بن إسحق قال : سمعت ابن معين يقول : من قال أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وعرف لعلى سابقته وفضله فهو صاحب سنة ، قال فذكرت له من يقول أبو بكر وعمر وعثمان ويسكتون فتكلم فيهم بكلام غليظ ، وتعقب بأن ابن معين أنكر رأى قوم وهم العثمانية الذين يغالون في حب عثمان وينتقصون عليا ، ولا شك في أن من اقتصر على ذلك ولم يعرف لعلى بن أبى طالب فضله فهو مذموم ، وادعى ابن عبد البر أيضاً أن هذا الحديث خلاف قول أهل السنة إن عليا أفضل الناس بعد الثلاثة ، فإنهم أجمعوا على أن عليا أفضل الخلق بعد الثلاثة ودل هذا الإجماع على أن حديث ابن عمر غلط وإن كان السند إنده صحيحا ، وتعقب أيضا بأنه لا يلزم من سكوتهم إذ ذاك عن تفضيله عدم تفضيله على الدوام ، وبأن الإجماع المذكور إنما حدث بعد الزمن الذى قيده ابن عمر فيخرج حديثه عن أن يكون غلطاً ، والذى أظن أن ابن عبد البر إنما أنكر الزيادة التى وقعت في رواية عبيد الله بن عمر وهى قول ابن عمر « ثم نترك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ » لكن لم ينفردها نافع فقد تابعه ابن الماجشون أخرجه خيشمة من طريق يوسف بن الماجشون عن أبيه عن ابن عمر « كنا نقول في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر وعثمان ، ثم ندع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نفاضل بينهم » ومع ذلك فلا يلزم من تركهم التفاضل إذ ذاك أن لا يكونوا اعتقدوا بعد ذلك تفضيل على من سواه والله أعلم . وقد اعترف ابن عمر بتقديم على غيره كما تقدم في حديثه الذى أورده في الباب الذى قبله ، وقد جاء في بعض الطرق في حديث ابن عمر تقييد الخيرية المذكورة والأفضلية بما يتعلق بالخلافة ، وذلك فيما أخرجه ابن عساكر عن عبد الله بن يسار عن سالم عن ابن عمر قال « إنكم لتعلمون أننا كنا نقول على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبو بكر وعمر وعثمان ، يعنى في الخلافة » كذا في أصل الحديث . ومن طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر « كنا نقول في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم : من يكون أولى الناس بهذا الأمر ؟ فنقول : أبو بكر ثم عمر » .

وذهب قوم إلى أن أفضل الصحابة من استشهد في حياة النبى صلى الله عليه وسلم وعين بعضهم منهم جعفر

ابن أبي طالب . ومنهم من ذهب إلى العباس وهو قول مرغوب عنه ليس قائله من أهل السنة بل ولا من أهل الإيمان ، ومنهم من قال : أفضلهم مطلقاً عمر متمسكا بالحديث الآتي في ترجمته في المنام الذي فيه في حق أبي بكر « وفي نزعه ضعف » وهو تمسك واه . ونقل البيهقي في « الاعتقاد » بسنده إلى أبي ثور عن الشافعي أنه قال : أجمع الصحابة وأتباعهم على أفضلية أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي .

### باب قول النبي صلى الله عليه : « لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا »

قاله أبو سعيد .

[٣٦٥٦] ٣٥٣١- نا مسلم بن إبراهيم قال نا وهيب قال نا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال : « لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ ، وَلَكِنْ أَخِي وَصَاحِبِي » .

[٣٦٥٧] ٣٥٣٢- نا معلى بن أسد وموسى بن إسماعيل التنوخي قال نا وهيب عن أيوب وقال : « لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُهُ خَلِيلًا ، وَلَكِنْ أَخُوهُ الْإِسْلَامُ أَفْضَلُ » .

نا قتيبة قال نا عبد الوهاب عن أيوب . . مثله .

[٣٦٥٨] ٣٥٣٣- نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة قال : كتب أهل الكوفة إلى ابن الزبير في الجدة ، فقال : أما الذي قال رسول الله صلى الله عليه : « لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُهُ ، أَنْزَلَهُ أَبَا ، يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ » .

[٣٦٥٩] ٣٥٣٤- نا الحميدي ومحمد بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : أتت امرأة إلى النبي صلى الله عليه فأمرها أن ترجع إليه قالت : أرأيت إن جئت ولم أجذك - كأنها تقول الموت - قال : « إِنْ لَمْ تَجِدْنِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ » .

[الحديث ٣٦٥٩ - طرفاه في : ٧٢٢٠ ، ٧٣٦٠] .

[٣٦٦٠] ٣٥٣٥- نا أحمد بن أبي الطيب قال نا إسماعيل بن مجالد قال نا بيان بن بشر عن وبرة بن عبد الرحمن عن همام قال سمعت عماراً يقول : رأيت رسول الله صلى الله عليه وما معه إلا خمسة أعبد وامرأتان وأبو بكر .

[الحديث ٣٦٦٠ - طرفه في : ٣٨٥٧] .

[٣٦٦١] ٣٥٣٦- نا هشام بن عمار قال نا صدقة بن خالد قال نا زيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله عن

عائذ الله أبي إدريس عن أبي الدرداء قال: كنتُ جالساً عند النبي صلى الله عليه، إذ أقبل أبو بكرٍ آخذاً بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبتيه، فقال النبي صلى الله عليه: «أما صاحبكم فقد غامر»، فسلم وقال: إني كان بيني وبين ابن الخطاب شيء، فأسرعتُ إليه ثم ندمتُ، فسألته أن يغفر لي فأبى عليّ، فأقبلتُ إليك. فقال: «يغفر الله لك يا أبا بكرٍ» (ثلاثاً)، ثم إنَّ عمرَ ندم، فأتى منزل أبي بكرٍ فسأل: أأنتم أبو بكرٍ؟ قالوا: لا. فأتى النبي صلى الله عليه فسلم، فجعل وجه النبي صلى الله عليه يتمعر، حتى أشفق أبو بكرٍ فجثا على ركبتيه فقال: يا رسول الله، والله أنا كنتُ أظلم (مرتين). فقال النبي صلى الله عليه: «إنَّ الله بعثني إليكم، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكرٍ: صدق، وأوساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركو لي صاحبي؟». (مرتين). فما أودى بعدها.

[الحديث ٣٦٦١ - طرفه في: ٤٦٤٠].

[٣٦٦٢] ٣٥٣٧ - نا مَعْلَى بن أَسَد قال نا عبد العزيز بن المختار قال خالد الحذاء نا عن أبي عثمان قال: نا عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتيته فقلت: أيُّ الناس أحبُّ إليك؟ قال: «عائشة». فقلت: من الرجال؟ فقال: «أبوها». قال: ثم من؟ قال: «ثمَّ عمرُ بن الخطاب، فعدَّ رجالاً».

[الحديث ٣٦٦٢ - طرفه في: ٤٣٥٨].

[٣٦٦٣] ٣٥٣٨ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا هريرة قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه يقول: «بينما راع في غنمه عدا عليه الذئب فأخذ منها شاةً فطلبه الراعي، فالتفت إليه الذئب فقال: من لها يوم السبع، يوم ليس لها راع غيري؟ وبينما رجل يسوق بقرة قد حمل عليها، فالتفت إليه فكلَّمته فقالت: إني لم أخلق لهذا، لكنني خلقت للحرث». فقال الناس: سبحان الله، قال النبي صلى الله عليه: «فإني أومنُ بذلك وأبو بكرٍ وعمر».

[٣٦٦٤] ٣٥٣٩ - نا عبدان قال أنا عبد الله عن يونس عن الزهري قال أخبرني ابن المسيب سمع أبا هريرة يقول: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه يقول: «بينما أنا نائمٌ رأيتني على قليبٍ عليها دلو، فنزعتُ منها ما شاء الله. ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع بها ذنوباً أو ذنوبين، وفي نزعه

ضعف، والله يغفر له ضعفه. ثم استحالت غرباً فأخذها ابن الخطاب، فلم أر عبقرياً من الناس ينزع نزع عمر حتى ضرب الناس بعطن».

[الحديث ٣٦٦٤ - أطرافه في ٧٠٢١، ٧٠٢٢، ٧٤٧٥].

[٣٦٦٥] ٣٥٤٠ - نا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا موسى بن عتبة عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة». فقال أبوبكر: إن أحد شقي ثوبي يسترخي، إلا أن أتعاهد ذلك منه. فقال رسول الله صلى الله عليه: «إنك لست تصنع ذلك خيلاء». قال موسى: فقلت لسالم: أذكر عبد الله «من جر إزاره»؟ قال: لم أسمعه ذكر إلا «ثوبه».

[الحديث ٣٦٦٥ - أطرافه في: ٥٧٨٣، ٥٧٨٤، ٥٧٩١، ٦٠٦٢].

[٣٦٦٦] ٣٥٤١ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن أباه ريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «من أنفق زوجين من شيء من الأشياء في سبيل الله دعي من أبواب - يعني الجنة - يا عبد الله، هذا خير، فمن كان من أهل الصلاة دعي من باب الصلاة، ومن كان من أهل الجهاد دعي من باب الجهاد، ومن كان من أهل الصدقة دعي من باب الصدقة، ومن كان من أهل الصيام دعي من باب الصيام - باب الريان -». فقال أبوبكر: ما على هذا الذي يدعى من تلك الأبواب من ضرورة. وقال: هل يدعى منها كلها أحد يا رسول الله؟ فقال: «نعم، وأرجو أن تكون منهم يا أبابكر».

[٣٦٦٧] ٣٥٤٢ - نا إسماعيل بن عبد الله قال ني سليمان بن بلال عن هشام بن عروة قال أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه: أن رسول الله صلى الله عليه مات وأبوبكر بالسج - قال إسماعيل: تعني بالعالية - فقام عمر يقول: والله ما مات رسول الله صلى الله عليه. قالت: وقال عمر: والله ما كان يقع في نفسي إلا ذلك، وليبعثنه الله فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم. فجاء أبوبكر فكشف عن رسول الله صلى الله عليه فقبله قال: بأبي أنت وأمي، طبت حياً وميتاً، والذي نفسي بيده لا يذيقك الله الموتين أبداً ثم خرج فقال: أيها الحالف، على رسلك. فلما تكلم أبوبكر جلس عمر، فحمد الله وأثنى عليه وقال: ألا من كان يعبد<sup>(١)</sup>

(١)

مُحَمَّدًا فَإِنْ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ. وَقَالَ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾. وَقَالَ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبِهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾. قَالَ: فَنَشَجَ النَّاسُ يَبْكُونَ. قَالَ: واجتمعت الأنصارُ إلى سعدِ بنِ عُبَادَةَ في سقيفة بني ساعدة فقالوا: منّا أميرٌ ومنكم أميرٌ، فذهب إليهم أبو بكرٌ وعمرُ بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح، فذهب عمرُ يتكلم، فأسكته أبو بكرٌ، وكان عمرُ يقول: والله ما أردتُ بذلك إلا أني هيأتُ كلاماً قد أعجبنى خشيتُ أن لا يبلغه أبو بكرٌ. ثم تكلم أبو بكرٌ فتكلم أبلغ الناس فقال في كلامه: نحنُ الأمراءُ وأنتمُ الوزراءُ، فقال حبابُ بن المنذر: لا والله لا نفعل، منّا أميرٌ ومنكم أميرٌ، وقال أبو بكرٌ: لا ولكنّا الأمراءُ وأنتمُ الوزراءُ هم أوسطُ العربِ داراً وأعربهم أحساباً، فبايعوا عمرَ أو أبا عبيدة بن الجراح. فقال عمرُ: بل نبايعك أنت، فأنت سيّدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه. فأخذَ عمرُ بيده فبايعه وبايعه الناسُ. فقال قائلٌ: قتلتم سعدَ بن عبادَةَ، فقال عمرُ: قتله الله.

[٣٦٦٩] ٣٥٤٣- وقال عبد الله بن سالم عن الزبيدي قال عبد الرحمن بن القاسم أخبرني القاسم أن عائشة قالت: شخصَ بصرُ النبي صلى الله عليه ثم قال: «في الرفيق الأعلى» (ثلاثاً) وقصَّ الحديث. قالت: فما كانت من خطبتهما من خطبةٍ إلا نفع الله بها، لقد خوّفَ عمرُ الناسَ وإن<sup>(١)</sup> فيهم لنفاقاً فردّهم الله بذلك، ثم لقد بصرَ أبو بكرٌ الناسَ الهدى، وعرفهم الحقَّ الذي عليهم وخرجوا به يتلون: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ إلى: ﴿الشَّاكِرِينَ﴾.

[٣٦٧١] ٣٥٤٤- نا محمد بن كثير قال أنا سفيان قال نا جامع بن أبي راشد قال نا أبو يعلى عن محمد بن الحنفية قال: قلتُ لأبي: أيُّ الناسِ خيرٌ بعد النبي صلى الله عليه؟ قال: أبو بكرٌ. قلتُ: ثم من؟ قال: عمرُ. وخشيتُ أن يقول عثمان، قلتُ: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجلٌ من المسلمين.

[٣٦٧٢] ٣٥٤٥- نا قتيبة بن سعيد عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه في بعض أسفاره، حتى إذا كنا بالبيداء - أو بذات الجيش - انقطع عقدٌ لي، فأقام رسول الله صلى الله عليه على التماسه، وأقام الناسُ معه، وليسوا على ماءٍ، وليس معهم ماءٌ. فأتى الناسُ أبا بكرٍ فقالوا: ألا ترى ما صنعتُ عائشة؟ أقامت برسول

(١) الرقمان ٣٦٦٩ و ٣٦٧٠ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين.



الله صلى الله عليه وبالناس معه، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء. فجاء أبو بكر ورسول الله صلى الله عليه واضع رأسه على فخذي قد نام فقال: حبست رسول الله صلى الله عليه والناس، وليسوا على ماء وليس معهم ماء. قالت: فعاتبني أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول، وجعل يطعنني بيده في خاصرتي فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله صلى الله عليه على فخذي، فنام رسول الله صلى الله عليه حتى أصبح على غير ماء، فأنزل الله آية التيمم ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾، فقال أسيد بن الحضير: ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر. فقالت عائشة: فبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته.

[٣٦٧٣] ٣٥٤٦- نا آدم بن أبي إياس قال نا شعبة عن الأعمش قال سمعت ذكوان يحدث عن أبي سعيد الخدري قال: قال النبي صلى الله عليه: «لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه». تابعه جرير وعبد الله بن داود وأبو معاوية ومُحاضر عن الأعمش.

[٣٦٧٤] ٣٥٤٧- نا محمد بن مسكين أبو الحسن قال نا يحيى بن حسان قال نا سليمان عن شريك ابن أبي نمر عن سعيد بن المسيب قال: أخبرني أبو موسى الأشعري أنه توضأ في بيته ثم خرج فقلت: لألزم رسول الله صلى الله عليه ولأكونن معه يومي هذا. قال: فجاء المسجد فسأل عن النبي صلى الله عليه فقال: خرج ووجهه هاهنا، فخرجت على إثره أسأل عنه حتى دخل بئر أريس، فجلست عند الباب -وبابها من جريد- حتى قضى رسول الله صلى الله عليه حاجته فتوضأ، فقامت إليه، فإذا هو جالس على بئر أريس وتوسط قفها وكشف عن ساقيه ودلاهما في البئر، فسلمت عليه ثم انصرفت فجلست عند الباب فقلت: لأكونن بواباً للنبي صلى الله عليه اليوم، فجاء أبو بكر فدفع الباب، فقلت: من هذا؟ فقال: أبو بكر. فقلت: على رسلك، ثم ذهبت فقلت: يا رسول الله، هذا أبو بكر يستأذن، فقال: «اأذن له وبشره بالجنة». فأقبلت حتى قلت لأبي بكر: ادخل ورسول الله صلى الله عليه عليه يبشرك بالجنة. فدخل أبو بكر فجلس عن يمين رسول الله صلى الله عليه معه في القف ودلى رجليه في البئر كما صنع النبي صلى الله عليه وكشف عن ساقيه. ثم رجعت فجلست وقد تركت أخي يتوضأ ويلحقني، فقلت: إن يرد الله بفلان خيراً -يريد أخاه- يأت به. فإذا إنسان يحرك الباب، فقلت: من هذا؟ فقال: عمر بن

الخطاب، فقلت: على رسلك، ثم جئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلمت عليه فقلت: هذا عمر بن الخطاب يستأذن. فقال: «أذن له وبشره بالجنة»، فجئت فقلت: ادخل وبشرك رسول الله صلى الله عليه بالجنة. فجلس مع رسول الله صلى الله عليه في القف عن يساره ودلى رجليه في البئر. ثم رجعت فجلست فقلت: إن يرد الله بفلان خيراً يأت به، فجاء إنسان يحرك الباب، فقلت: من هذا؟ فقال: عثمان بن عفان فقلت: على رسلك. وجئت إلى النبي صلى الله عليه فأخبرته، فقال: «أذن له وبشره بالجنة على بلوى تصيبه»، فجئته فقلت له: ادخل، وبشرك رسول الله صلى الله عليه بالجنة على بلوى تصيبك. فدخل فوجد القف قد ملئ، فجلس وجأه من الشق الآخر. قال شريك قال سعيد بن المسيب: فأولتها قبورهم.

[الحديث ٣٦٧٤ - أطرافه في: ٣٦٩٣، ٦٢١٦، ٧٠٩٧، ٧٢٦٢].

[٣٦٧٥] ٣٥٤٨ - نا محمد بن بشار قال نا يحيى عن سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك حدثهم أن النبي صلى الله عليه صعد أحداً وأبوبكر وعمر وعثمان فرجف بهم، فقال: «اثبت أحد، فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان».

[الحديث ٣٦٧٥ - طرفاه في: ٣٦٨٦، ٣٦٩٩].

[٣٦٧٦] ٣٥٤٩ - نا أحمد بن سعيد أبو عبد الله قال نا وهب بن جرير قال نا صخر عن نافع أن عبد الله ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «بينما أنا على بئر أنزع منها جاءني أبوبكر وعمر، فأخذ أبوبكر الدلو فنزع ذنوباً أو ذنوبين وفي نزعه ضعف، والله يغفر له. ثم أخذها ابن الخطاب من يدي أبي بكر فاستحالت في يديه غرباً، فلم أر عبقرياً من الناس يفري فريه، فنزع حتى ضرب الناس بعطن». وقال وهب: العطن: مبرك الإبل، يقول: حتى رويت الإبل فأناخت.

[٣٦٧٧] ٣٥٥٠ - نا الوليد بن صالح قال نا عيسى بن يونس قال نا عمر بن سعيد بن أبي حسين المكي عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال: إني لواقف في قوم فدعوا الله لعمر بن الخطاب - وقد وضع على سريره - فإذا رجل من خلفي قد وضع مرفقه على منكبي يقول: يرحمك الله، إن كنت لأرجو أن يجعلك الله مع صاحبك، لأنني كثيراً مما كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه يقول: كنت وأبوبكر وعمر، وفعلت وأبوبكر وعمر - وانطلقت وأبوبكر وعمر، فإن كنت لأرجو أن يجعلك الله معهما. فالتفت فإذا علي بن أبي طالب. [الحديث ٣٦٧٧ - طرفه في: ٣٦٨٥].

[٣٦٧٨] ٣٥٥١- نا مُحَمَّدُ بنُ يَزِيدَ الكُوفِيُّ قال نا الوليدُ عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن مُحَمَّد بن إبراهيم عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْر قال : سألتُ عبدَ اللَّهِ بنَ عمرو عن أشدِّ ما صنَعَ المُشْرِكُون برسولِ اللَّهِ صلى الله عليه ، قال : رأيتُ عُقْبَةَ بنَ أَبِي مُعَيْطٍ جاءَ إلى النبي صلى الله عليه وهو يُصلي ، فوضعَ رِداءَهُ في عُنُقِهِ فخنقَهُ بها خنقاً شديداً ، فجاءَ أبو بكرٍ حتى دفعهُ عنه فقال : ﴿ أَتَقْتُلُون رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ .

[الحديث ٣٦٧٨ - طرفاه في : ٣٨٥٦ ، ٤٨١٥] .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : لو كنت متخذاً خليلاً ، قاله أبو سعيد )** يشير إلى حديثه السابق قبل بياض . ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث : الحديث الأول حديث أبي سعيد المذكور . الحديث الثاني حديث ابن عباس أخرجه من طرق ثلاثة : الأولى

**قوله ( لو كنت متخذاً خليلاً )** زاد في حديث أبي سعيد « غير ربي » وفي حديث ابن مسعود عند مسلم « وقد اتخذ الله صاحبكم خليلاً » . وقد تواردت هذه الأحاديث على نفي الخلّة من النبي صلى الله عليه وسلم لأحد من الناس ، وأما ما روى عن أبيّ بن كعب قال « إن أحدث عهدى ببيكم قبل موته بخمس ، دخلت عليه وهو يقول : إنه لم يكن نبي إلا وقد اتخذ من أمته خليلاً ، وإن خليل أبو بكر . ألا وإن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً » أخرجه أبو الحسن الحرّبي في فوائده ، وهذا يعارضه ما في رواية جندب عند مسلم كما قدمته أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول قبل أن يموت بخمس « إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل » فإن ثبت حديث أبيّ أمكن أن يجمع بينهما بأنه لما برئ من ذلك تواضعاً لربه وإعظاماً له أذن الله تعالى له فيه من ذلك اليوم لما رأى من تشوفه إليه وإكراماً لأبي بكر بذلك ، فلا يتنافى الخبران ، أشار إلى ذلك المحب الطبري . وقد روى من حديث أبي أمامة نحو حديث أبيّ بن كعب دون التقييد بالخمس ، أخرجه الواحدي في تفسيره ، والخبران واهيان ، والله أعلم .

**قوله ( ولكن أخى وصاحبى )** في رواية خيشمة في « فضائل الصحابة » عن أحمد بن الأسود عن مسلم بن إبراهيم وهو شيخ البخارى فيه « ولكنه أخى وصاحبى في الله تعالى » وفي الرواية التي بعدها « ولكن أخوة الإسلام أفضل » وقد تقدم توجيهها قبل باب . وقوله في الرواية الثانية « حدثنا معلى بن أسد وموسى بن إسماعيل التبوذكى » كذا للأكثر وهو الصواب ، ووقع في رواية أبي ذر وحده « التنوخي » وهو تصحيف ، وقد تقدم تفسير الخليل في ترجمة إبراهيم عليه السلام من أحاديث الأنبياء ، واختلف في المودّة والخلّة والمحبة والصدّاقة هل هي مترادفة أو مختلفة ، قال أهل اللغة : الخلّة أرفع رتبة ، وهو الذى يشعر به حديث الباب ، وكذا قوله عليه السلام « لو كنت متخذاً خليلاً غير ربي » فإنه يشعر بأنه لم يكن له خليل من بنى آدم ، وقد ثبتت محبته لجماعة من أصحابه كأبي بكر وفاطمة وعائشة والحسين وغيرهم ، ولا يعكر على هذا اتصاف إبراهيم عليه السلام بالخلّة ومحمد صلى الله عليه وسلم بالمحبة فتكون المحبة أرفع رتبة من الخلّة ، لأنه يجاب عن ذلك بأن محمداً صلى الله عليه

وسلم قد ثبت له الأمران معاً فيكون رجحانه من الجهتين ، والله أعلم . وقال الزمخشري : الخليل هو الذى يوافقك فى خلالك ويسايرك فى طريقك ، أو الذى يسد خللك وتسد خلله ، أو يداخلك خلال منزلتك انتهى . وكأفه جوز أن يكون اشتقاقه مما ذكر . وقيل أصل الخلّة انقطاع الخليل إلى خليله ، وقيل الخليل من يتخلله سرّك ، وقيل من لا يسع قلبه غيرك ، وقيل أصل الخلّة الاستصفاء ، وقيل المختص بالمودة ، وقيل اشتقاق الخليل من الخلّة بفتح الخاء وهى الحاجة ، فعلى هذا فهو المحتاج إلى من يخاله ، وهذا كله بالنسبة إلى الإنسان ، أما خلّة الله للعبد فبمعنى نصره له ومعاونته . الحديث الثالث حديث ابن الزبير فى المعنى ، وسيأتى الكلام على ما يتعلق منه بالجد فى كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى . والمراد بقوله « كتب أهل الكوفة » بعض أهلها وهو عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وكان ابن الزبير جعله على قضاء الكوفة ، أخرجه أحمد من طريق سعيد بن جبير قال « كنت عند عبد الله بن عتبة » وكان ابن الزبير جعله على القضاء فجاءه كتابه : كتبت تسألنى عن الجد « فذكر نحوه وزاد بعد قوله « لاتخذت أبا بكر ولكنه أنخى فى الدين ، وصاحبى فى الغار » ووقع فى رواية أحمد من طريق ابن جريج عن ابن أبى مليكة فى هذا الحديث « لو كنت متخذاً خليلاً سوى الله حتى ألقاه . » الحديث الرابع حديث محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه .

**قوله ( أنت امرأة ) لم أقف على اسمها .**

**قوله ( رأيت ) أى أخبرنى .**

**قوله ( إن جئت ولم أجدك ، كأنها تقول الموت )** فى رواية يزيد بن هارون عن إبراهيم بن سعد عند البلاذرى « قالت فإن رجعت فلم أجدك ، تعرض بالموت » ، وكذا عند الإسماعيلى من طريق ابن معمر عن إبراهيم ، وهو يقوى جزم القاضى عياض أنه كلام جيد . وفى رواية الحميدى الآتى ذكرها فى الأحكام « كأنها تعنى الموت » ومرادها إن جئت فوجدتك قد متّ ماذا أعمل ؟ واختلف فى تعيين قائل « كأنها » فجزم عياض بأنه جبير بن مطعم راوى الحديث وهو الظاهر ، ويحتمل من دونه .

وروى الطبرانى من حديث عصمة بن مالك قال « قلنا يا رسول الله إلى من ندفع صدقات أموالنا بعدك ؟ » قال إلى أبى بكر الصديق « وهذا لو ثبت كان أصرح فى حديث الباب من الإشارة إلى أنه الخليفة بعده ، لكن إسناده ضعيف . وروى الإسماعيلى فى معجمة من حديث سهل بن أبى خيثمة قال « بايع النبى صلى الله عليه وسلم أعرابياً فسأله إن أتى عليه أجله من يقضيه ؟ فقال أبو بكر . ثم سأله من يقضيه بعده ؟ قال عمر » الحديث . وأخرجه الطبرانى فى « الأوسط » من هذا الوجه مختصراً . وفى الحديث أن مواعيد النبى صلى الله عليه وسلم كانت على من يتولى الخلافة بعده تنجيها . وفيه رد على الشيعة فى زعمهم أنه نص على استخلاف على والعباس ، وسيأتى شئ من ذلك فى « باب الاستخلاف » من كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . الحديث الخامس .

**قوله ( حدثنا أحمد بن أبى الطيب )** هو المروزى ، بغدادى الأصل يكنى أباً سليمان واسم أبيه سليمان . وصفه أبو زرعة بالحفظ ، وضعفه أبو حاتم ، وليس له فى البخارى غير هذا الحديث . وقد أخرجه من رواية غيره كما سيأتى فى « باب إسلام أبى بكر » .

**قوله ( حدثنا إسماعيل بن مجالد )** بالجيم هو الكوفي ، قواه يحيى بن معين وجماعة ، ولين بعضهم ، وليس له عند البخارى أيضاً غير هذا الحديث . ووبرة بفتح الواو والموحدة تابعى صغير .

**قوله ( عن همام )** هو ابن الحارث ، وعند الإسماعيلي من طريق جمهور بن منصور عن إسماعيل سمعت همام ابن الحارث ، وهو من كبار التابعين ، وعمار هو ابن ياسر ، والإسناد من إسماعيل فصاعداً كوفيون .

**قوله ( ومامعه )** أى ممن أسلم .

**قوله ( إلا خمسة أعبد وامرأتان وأبو بكر )** أما الأعبد فهم بلال وزيد بن حارثة وعامر بن فهيرة مولى أى بكر ، فإنه أسلم قديماً مع أى بكر ، وروى الطبرانى من طريق عروة أنه كان ممن كان يعذب فى الله فاشتره أبو بكر وأعتقه ، وأبو فكيهة مولى صفوان بن أمية بن خلف ذكر ابن إسحق أنه أسلم حين أسلم بلال فعذبه أمية فاشتره أبو بكر فأعتقه . وأما الخامس فيحتمل أن يفسر بشقران ، فقد ذكر ابن السكن فى « كتاب الصحابة » عن عبد الله بن داود أن النبى صلى الله عليه وسلم ورثه من أبيه وهو وأم أيمن ، وذكر بعض شيوخنا بدل أى فكيهة عمار بن ياسر وهو محتمل ، وكان ينبغى أن يكون منهم أبوه وأمه فإن الثلاثة كانوا ممن يعذب فى الله وأمه أول من استشهدت فى الإسلام طغنها أبو جهل فى قلبها بحربة فماتت ، وأما المرأتان فخديجة والأخرى أم أيمن أو سمية ، وذكر بعض شيوخنا تبعاً للدمياطى أنها أم الفضل زوج العباس ، وليس بواضح لأنها وإن كانت قديمة الإسلام إلا أنها لم تذكر فى السابقين ، ولو كان كما قال لعد أبو رافع مولى العباس لأنه أسلم حين أسلمت أم الفضل . كذا عند ابن إسحق . وفى هذا الحديث أن أبا بكر أول من أسلم من الأحرار مطلقاً ، ولكن مراد عمار بذلك ممن أظهر إسلامه ، وإلا فقد كان حينئذ جماعة ممن أسلم لكنهم كانوا يخفونه من أقاربهم ، وسيأتى قول سعد إنه كان ثلث الإسلام ، وذلك بالنسبة إلى من اطلع على إسلامه ممن سبق إسلامه . الحديث السادس .

**قوله ( حدثنا زيد بن واقد )** هو الدمشقى ثقة قليل الحديث ، وليس له فى البخارى غير هذا الحديث الواحد وكلهم دمشقيون ، وبسر بضم الموحدة وبالمهمل .

**قوله ( عن بسر بن عبيد الله )** فى رواية عبد الله بن العلاء بن زيد عند المصنف فى التفسير « حدثنى بسر ابن عبيد الله حدثنى أبو إدريس سألت أبا الدرداء » .

**قوله ( أما صاحبكم )** فى رواية الكشميهنى « أما صاحبك » بالافراد

**قوله ( فقد غامر )** بالغين المعجمة أى خاصم ، والمعنى دخل فى غمرة الخصومة ، والغامر الذى يرمى بنفسه فى الأمر العظيم كالحرب وغيره . وقيل هو من الغمر بكسر المعجمة وهو الحقد ، أى صنع أمراً اقتضى له أن يحقد على من صنعه معه ويحقد الآخر عليه ، ووقع فى تفسير الأعراف فى رواية أى ذر وحده « قال أبو عبد الله

هو المصنف : غامر أى سبق بالخير « وذكر عياض أنه فى رواية المستملى وحده عن أبى ذر وهو تفسير مستغرب والأول أظهر ، وقد عزاه الحب الطبرى لأبى عبيدة بن المثنى أيضا ، فهو سلف البخارى فيه ، وقسيم قوله « أما صاحبكم » محذوف أى وأما غيره فلا .

**قوله ( فسلم )** بتشديد اللام من السلام ، ووقع فى رواية محمد بن المبارك عن صدقة بن خالد عند أبى نعيم فى الحلية « حتى سلم على النبى صلى الله عليه وسلم » ولم يقع فى الحديث ذكر الرد وهو مما يحذف للعلم به .

**قوله ( كان بينى وبين ابن الخطاب شىء )** فى الرواية التى فى التفسير « محاورة » وهو بالحاء المهملة أى مراجعة ، وفى حديث أبى أمامة عند أبى يعلى « معاتبة » وفى لفظ « مقالة » .

**قوله ( فأسرعت إليه )** فى التفسير « فأغضب أبو بكر عمر فانصرف عنه مغضبا فاتبعه أبو بكر » .

**قوله ( ثم ندمت )** زاد محمد بن مبارك « على ماكان » .

**قوله ( فسألته أن يغفر لى )** فى الرواية التى فى التفسير « أن يستغفر لى فلم يفعل حتى أغلق بابه فى وجهه » .

**قوله ( فأبى على )** زاد محمد بن المبارك « فتبعته إلى البقيع حتى خرج من داره » ولالإسماعيل عن المسنجانى عن هشام بن عمار « وتحرز منى بداره » وفى حديث أبى أمامة « فاعتذر أبو بكر إلى عمر فلم يقبل منه » .

**قوله ( يغفر الله لك يا أبا بكر ثلاثا )** أى إعادة هذه الكلمة ثلاث مرات .

**قوله ( يتمعر )** بالعين المهملة المشددة أى تذهب نضارته من الغضب ، وأصله من العر وهو الجرب يقال أمرع المكان إذا أجرب ، وفى بعض النسخ « يتمغر » بالعين المعجمة أى يحمر من الغضب فصار كالذى صبغ بالمغرة ، وللمؤلف فى التفسير « وغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفى حديث أبى أمامة عند أبى يعلى فى نحو هذه القصة « فجلس عمر فأعرض عنه — أى النبى صلى الله عليه وسلم — ثم تحول فجلس إلى الجانب الآخر فأعرض عنه ، ثم قام فجلس بين يديه فأعرض عنه ، فقال : يارسول الله ما أرى إعراضك إلا لشيء بلغك عنى ، فما خير حياتى وأنت معرض عنى ؟ فقال : أنت الذى أعتذر إليك أبو بكر فلم تقبل منه ؟ ووقع فى حديث ابن عمر عند الطبرانى فى نحو هذه القصة « يسألك أخوك أن تستغفر له فلا تفعل ، فقال : والذى بعثك بالحق ما من مرة يسألنى إلا وأنا أستغفر له ، وما خلق الله من أحد أحب إلى منه بعدك . فقال أبو بكر : وأنا الذى بعثك بالحق كذلك .

**قوله ( حتى أشفق أبو بكر )** زاد محمد بن المبارك « أن يكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عمر مايكره »

**قوله ( فجثا )** بالجيم والمثلثة أى برك .

**قوله ( والله أنا كنت أظلم )** في القصة المذكورة « وإنما قال ذلك لأنه الذي بدأ » كما تقدم في أول القصة .  
**قوله ( مرتين )** أى قال ذلك القول مرتين ، ويحتمل أنه من قول أبى بكر فيكون معلقاً بقوله « كنت أظلم » .

**قوله ( وواسانى )** في رواية الكشميهنى وحده « واسانى » والأول أوجه وهو من المواساة وهى بلفظ المفاعلة من الجانبين ، والمراد به أن صاحب المال يجعل يده ويد صاحبه فى ماله سواء .

**قوله ( تاركو لى صاحبى )** فى التفسير « تاركون لى صاحبى » وهى الموجهة حتى قال أبو البقاء : إن حذف النون من خطأ الرواة ، لأن الكلمة ليست مضافة ولا فيها ألف ولام ، وإنما يجوز الحذف فى هذين الموضوعين .  
 ووجهها غيره بوجهين ، أحدهما أن يكون « صاحبى » مضافاً وفصل بين المضاف والمضاف اليه بالجار والمجرور عناية بتقديم لفظ الإضافة ، وفى ذلك جمع بين إضافتين إلى نفسه تعظيماً للصدى ، ونظيره قراءة ابن عامر ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَّاؤَهُمْ ﴾ بنصب أولادهم وخفض شركائهم وفصل بين المضافين بالمفعول ، والثانى أن يكون استطال الكلام فحذف النون كما يحذف من الموصول المطول ، ومنه ما ذكره فى قوله تعالى ﴿ وَخَضِعْ كَعَدُوِّ خَاضُوا ﴾

**قوله ( مرتين )** أى قال ذلك القول مرتين ، وفى رواية محمد بن المبارك « ثلاث مرات » .

**قوله ( فما أودى بعدها )** أى لما أظهره النبى صلى الله عليه وسلم لهم من تعظيمه ، ولم أر هذه الزيادة من غير رواية هشام بن عمار ، ووقع لأبى بكر مع ربيعة بن جعفر قصة نحو هذه ، فأخرج أحمد من حديث ربيعة « أن النبى صلى الله عليه وسلم أعطاه أرضاً وأعطى أباً بكر أرضاً ، قال فاختلفا فى عذق نخلة ، فقلت أنا : هى فى حدى ، وقال أبو بكر : هى فى حدى ، فكان بيننا كلام ، فقال له أبو بكر كلمة ثم ندم فقال : رد على مثلها حتى يكون قصاصاً ، فأبيت . فأتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : مالك وللصدى — فذكر القصة — فقال : أجل فلا ترد عليه ، ولكن قل : غفر الله لك يا أباً بكر فقلت ، فولى أبو بكر وهو يبكى » . وفى الحديث من الفوائد فضل أبى بكر على جميع الصحابة ، وأن الفاضل لا ينبغي له أن يغضب من هو أفضل منه وفيه جواز مدح المرء فى وجهه ، ومحلّه إذا أمن عليه الافتتان والاعتزاز . وفيه ما طبع عليه الإنسان من البشرية حتى يحمله الغضب على ارتكاب خلاف الأولى ، لكن الفاضل فى الدين يسرع الرجوع إلى الأولى كقوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا ﴾ وفيه أن غير النبى ولو بلغ من الفضل الغاية ليس بمعصوم . وفيه استحباب سؤال الاستغفار التحلل من المظلوم ، وفيه أن من غضب على صاحبه نسبه إلى أبيه أو جده ولم يسمه باسمه وذلك من قول أبى بكر لما جاء وهو غضبان من عمر « كان بينى وبين ابن الخطاب » فلم يذكره باسمه ، ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم « إلا أن كان ابن أبى طالب يريد أن ينكح ابنتهم » وفيه أن الركبة ليست عورة .

**قوله ( خالد الحذاء حدثنا )** هو من تقديم الاسم على الصفة وقد استعملوه كثيرا ، والإسناد كله بصريون إلا الصحابي ، وأبو عثمان هو النهدي .

**قوله ( بعثه على جيش ذات السلاسل )** بالمهملتين والمشهور أنها بفتح الأولى على لفظ جمع السلسلة ، وضبطه كذلك أبو عبيد البكري ، قيل سمي المكان بذلك لأنه كان به رمل بعضه على بعض كالسلسلة ، وضبطها ابن الأثير بالضم ، وقال هو بمعنى السلسال أى السهل ، وسيأتى شرحها وتسميتها في المغازي إن شاء الله تعالى .

**قوله ( أى الناس أحب إليك )** زاد في رواية قيس بن ألى حازم عن عمرو بن العاص « يارسول الله فأجبه » أخرجه ابن عساكر من طريق على بن مسهر عن إسماعيل عن قيس وقع عند ابن سعد سبب هذا السؤال وأنه وقع في نفس عمرو لما أمره النبي صلى الله عليه وسلم على الجيش وفيهم أبو بكر وعمر وأنه مقدم عنده في المنزلة عليهم فسأله لذلك .

**قوله ( فقلت من الرجال )** في رواية قيس بن ألى حازم عن عمرو بن عبد ابن خزيمه وابن حبان « قلت إني لست أعنى النساء إني أعنى الرجال » وفي حديث أنس عند ابن حبان أيضا « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحب الناس إليك ؟ قال : عائشة ، قيل له ليس عن أهلك نسألك » وعرف بحديث عمر اسم السائل في حديث أنس .

**قوله ( فقلت : ثم من ؟ قال : ثم عمر بن الخطاب ، فعد رجالا )** زاد في المغازي من وجه آخر « فسكت مخافة أن يجعلني في آحرهم » ووقع في حديث عبد الله بن شقيق قال « قلت لعائشة : أى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان أحب إليه ؟ قالت : أبو بكر ، قلت : ثم من ؟ قالت : عمر ، قلت : ثم من ؟ قالت : أبو عبيدة بن الجراح ، قلت : ثم من ؟ فسكت » أخرجه الترمذى وصححه فيمكن أن يفسر بعض الرجال الذين أهبوا في حديث الباب بأبي عبيدة ، وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي بسند صحيح عن النعمان بن بشير قال « استأذن أبو بكر على النبي صلى الله عليه وسلم ، فسمع صوت عائشة عاليا وهي تقول : والله لقد علمت أن عليا أحب إليك من ألى » الحديث ، فيكون على بمن أهبه عمرو بن العاص ، وهو أيضا وإن كان في الظاهر يعارض حديث عمرو لكن يرجح حديث عمرو أنه من قول النبي صلى الله عليه وسلم وهذا من تقريره ، ويمكن الجمع باختلاف جهة المحبة : فيكون في حق ألى بكر على عمومته بخلاف على ، ويصح حينئذ دخوله فيمن أهبه عمرو ، ومعاذ الله أن تقول الرفضه من إبهام عمرو فيما روى لما كان بينه وبين على رضى الله عنهما ، فقد كان النعمان مع معاوية على ولم يمنعه ذلك من التحديث بمنقبة على ، ولا ارتياب في أن عامراً أفضل من النعمان ، والله أعلم . الحديث الثامن حديث ألى هريرة في قصة الذئب الذى كلم الراعى ، وفي قصة البقرة التى كلمت من حملها ، وقد تقدم الكلام على ما في إسناده في ذكر بنى إسرائيل .

**قوله ( بينما راع في غنمه عدا عليه الذئب )** الحديث لم أقف على اسم هذا الراعى ، وقد أورد المصنف الحديث في ذكر بنى إسرائيل ، وهو مشعر بأنه عنده ممن كان قبل الإسلام ، وقد وقع كلام الذئب لبعض



الصحابة في نحو هذه القصة ، فروى أبو نعيم في « الدلائل » من طريق ربيعة بن أوس عن أنيس بن عمرو عن أهبان بن أوس قال « كنت في غنم لي ، فشد الذئب على شاة منها ، فصحت عليه فألقى الذئب على ذنبه يخاطبني وقال : من لها يوم تشتغل عنها ؟ تمنعني رزقاً رزقنيه الله تعالى ، فصفت بيدي وقلت : والله ما رأيت شيئاً أعجب من هذا ، فقال : أعجب من هذا ، هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم بين هذه النخلات يدعو إلى الله ، قال فأتى أهبان إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره وأسلم » فيحتمل أن يكون أهبان لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك كان أبو بكر وعمر حاضرين ، ثم أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وأبو بكر وعمر غائبين ، فلذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم « فإني أومن بذلك وأبو بكر وعمر » وقد تقدمت هذه الزيادة في هذه القصة من وجه آخر عن أبي سلمة في المزارعة وفيه « قال أبو سلمة : وما هما يومئذ في القوم » أي عند حكاية النبي صلى الله عليه وسلم ذلك . ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم قال ذلك لما اطلع عليه من غلبة صدق إيمانها وقوة يقينها ، وهذا أليق بدخوله في مناقبها .

**قوله ( يوم السبع )** قال عياض : يجوز ضم الموحدة وسكونها ، إلا أن الرواية بالضم ، وقال الحرثي : هو بالضم والسكون وجزم بأن المراد به الحيوان المعروف ، وقال ابن العربي : هو بالإسكان والضم تصحيف ، كذا قال ، وقال ابن الجوزي : هو بالسكون والمحدثون يروونه بالضم وعلى هذا — أي الضم — فالمعنى إذا أخذها السبع لم يقدر على خلاصها منه فلا يرعاها حينئذ غيري ، أي أنك تهرب منه وأكون أنا قريباً منه أرعى ما يفضل لي منها . وقال الداودي : معناه من لها يوم يطرقها السبع — أي الأسد — فتفر أنت منه فيأخذ منها حاجته وأتخلف أنا لأرعى لها حينئذ غيري ، وقيل إنما يكون ذلك عند الاشتغال بالفتن فتصير الغنم هملاً فتنبه السباع فيصير الذئب كالراعي لها لانفراده بها . وأما بالسكون فاختلف في المراد به فقيل : هو اسم الموضع الذي يقع فيه الحشر يوم القيامة ، وهذا نقله الأزهري في « تهذيب اللغة » عن ابن الأعرابي ، ويؤيده أنه وقع في بعض طرقه عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة « يوم القيامة » وقد تعقب هذا بأن الذئب حينئذ لا يكون راعياً للغنم ولا تعلق له بها ، وقيل هو اسم يوم عيد كان لهم في الجاهلية يشغلون فيه باللهو واللعب فيغفل الراعي عن غنمه فيتمكن الذئب من الغنم ، وإنما قال « ليس لها راع غيري » مبالغة في تمكنه منها ، وهذا نقله الإسماعيلي عن أبي عبيدة ، وقيل هو من سبت الرجل إذا ذعرت ، أي من لها يوم الفزع ؟ أو من أسبعت إذا أهملته ، أي من لها يوم الإهمال : قال الأصمعي : السبع الهمل ، وأسبع الرجل أغنامه إذا تركها تصنع ما تشاء ، ورجع هذا القول النووي . وقيل يوم الأكل ، يقال سبع الذئب الشاة إذا أكلها . وحكى صاحب « المطالع » أنه روى يسكون التحتانية آخر الحروف وفسره بيوم الضياع ، يقال أسبعت وأضيعت بمعنى ، وهذا نقله ابن دحية عن إسماعيل القاضي عن علي بن المديني عن معمر بن المثنى ، وقيل المراد بيوم السبع يوم الشدة كما روى عن ابن عباس أنه سئل عن مسألة فقال : أجزأ من سبع ، يريد أنها من المسائل الشداد التي يشتد فيها الخطب على المفتي ، والله أعلم .

**قوله ( وبينما رجل يسوق بقرة )** تقدم الكلام عليه في المزارعة ، ووقع عند ابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة في آخره في القصتين « فقال الناس آمنا بما آمن به رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي الحديث جواز التعجب من خوارق العادات ، وتفاوت الناس في المعارف . الحديث التاسع حديث أبي هريرة

في رؤيا النزع من القلب ، وسيأتى شرحه في التعبير إن شاء الله تعالى . الحديث العاشر حديث ابن عمر في الزجر عن جر الثوب خيلاء ، وسيأتى شرحه في كتاب اللباس ، وفيه فضيلة ظاهرة لأئى بكر لشحه على دينه ، ولشهادة النبي صلى الله عليه وسلم بما ينافى ما يكره .

**قوله ( فقلت لسالم )** هو مقول موسى بن عقبة ، وسيأتى هناك الإشارة إلى تسوية ابن عمر بين الثوب والإزار في الحكم . الحديث الحادى عشر حديث أئى هريرة فيمن أنفق زوجين أى شيئين .

**قوله ( من شئ من الأشياء )** أى من أصناف المال .

**قوله ( فى سبيل الله )** أى فى طلب ثواب الله ، وهو أعم من الجهاد وغيره من العبادات .

**قوله ( دعى من أبواب يعنى الجنة )** كذا وقع هنا وكأن لفظة « الجنة » سقطت من بعض الرواة فلأجل مراعاة المحافظة على اللفظ زاد « يعنى » ، وقد تقدم فى الصيام من وجه آخر عن الزهرى بلفظ « من أبواب الجنة » بغير تردد . ومعنى الحديث أن كل عامل يدعى من باب ذلك العمل ، وقد جاء ذلك صريحاً من وجه آخر عن أئى هريرة « لكل عامل باب من أبواب الجنة يدعى منه بذلك العمل » أخرجه أحمد وابن أئى شعبة بإسناد صحيح .

**قوله ( يا عبد الله هذا خير )** لفظ « خير » بمعنى فاضل لا بمعنى أفضل وإن كان اللفظ قد يوهم ذلك ، ففائدته زيادة ترغيب السامع فى طلب الدخول من ذلك الباب ، وتقدم فى أوائل الجهاد بيان الداعى من وجه آخر عن أئى هريرة ولفظه « دعاه خزنة الجنة كل خزنة باب » أى خزنة كل باب « أى فل هلم » ، ولفظة « فل » لغة فى فلان ، وهى بالضم ، وكذا ثبت فى الرواية ، وقيل إنها ترخيمها فعلى هذا فتفتح اللام .

**قوله ( فمن كان من أهل الصلاة دعى من باب الصلاة )** وقع فى الحديث ذكر أربعة أبواب من أبواب الجنة ، وتقدم فى أوائل الجهاد « وإن أبواب الجنة ثمانية » وبقي من الأركان الحج فاه باب بلاشك ، وأما الثلاثة الأخرى فمنها باب الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس رواه أحمد ابن حنبل عن روح بن عباد عن أشعث عن الحسن مرسل « إن لله باباً فى الجنة لا يدخله إلا من عفا عن مظالمه » ومنها الباب الأئمن وهو باب المتوكلين الذى يدخل منه من لا حساب عليه ولا عذاب ، وأما الثالث فلعله باب الذكر فإن عند الترمذى ما يومئ إليه ، ويحتجبل أن يكون باب العلم والله أعلم ، ويحتجبل أن يكون المراد بالأبواب التى يدعى منها أبواب من داخل أبواب الجنة الأصلية لأن الأعمال الصالحة أكثر عدداً من ثمانية ، والله أعلم .

**قوله ( فقال أبو بكر ما على هذا الذى يدعى من تلك الأبواب من ضرورة )** زاد فى الصيام « فهل يدعى أحد من تلك الأبواب كلها » وفى الحديث إشعار بقلة من يدعى من تلك الأبواب كلها ، وفيه إشارة إلى أن المراد ما يتطوع به من الأعمال المذكورة لا واجباتها لكثرة من يجتمع له العمل بالواجبات كلها ، بخلاف التطوعات فقل من يجتمع له العمل بجميع أنواع التطوعات ، ثم من يجتمع له ذلك إنما يدعى من جميع الأبواب على سبيل التكريم

له ، وإلا فدخله إنما يكون من باب واحد ، ولعله باب العمل الذى يكون أغلب عليه ، والله أعلم . وأما ما أخرجه مسلم عن عمر « من توضأ ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله » الحديث وفيه « فتحت له أبواب الجنة يدخل من أيها شاء » فلا ينافى ما تقدم وإن كان ظاهره أنه يعارضه ، لأنه يحمل على أنها تفتح له على سبيل التكريم ، ثم عند دخوله لا يدخل إلا من باب العمل الذى يكون أغلب عليه كما تقدم ، والله أعلم .

( تنبيه ) : الإنفاق فى الصلاة والجهاد والعلم والحج ظاهر ، وأما الإنفاق فى غيرها فمشكل ، ويمكن أن يكون المراد بالإنفاق فى الصلاة فيما يتعلق بوسائلها من تحصيل آلاتها من طهارة وتطهير ثوب وبدن ومكان ، والإنفاق فى الصيام بما يقويه على فعله وخلوص القصد فيه ، والإنفاق فى العفو عن الناس يمكن أن يقع بترك ما يجب له من حق ، والإنفاق فى التوكل بما ينفقه على نفسه فى مرضه المانع له من التصرف فى طلب المعاش مع الصبر على المصيبة ، أو ينفق على من أصابه مثل ذلك طلباً للثواب ، والإنفاق فى الذكر على نحو من ذلك ، والله أعلم . وقيل المراد بالإنفاق فى الصلاة والصيام بذل النفس فيهما فإن العرب تسمى ما يبذله المرء من نفسه نفقة كما يقال أنفقت فى طلب العلم عمرى وبذلت فيه نفسى ، وهذا معنى حسن . وأبعد من قال المراد بقوله زوجين النفس والمال لأن المال فى الصلاة والصيام ونحوهما ليس بظاهر إلا بالتأويل المتقدم ، وكذلك من قال النفقة فى الصيام تقع بتفطير الصائم والإنفاق عليه ، لأن ذلك يرجع إلى باب الصدقة .

**قوله ( وأرجو أن تكون منهم )** قال العلماء : الرجاء من الله ومن نبيه واقع ، وبهذا التقرير يدخل الحديث فى فضائل أبى بكر . ووقع فى حديث ابن عباس عند ابن حبان فى نحو هذا الحديث التصريح بالوقوع لأبى بكر ولفظه « قال أجل وأنت هو يا أبى بكر » وفى الحديث من الفوائد أن من أكثر من شىء عرف به ، وأن أعمال البر قل أن تجتمع جميعها لشخص واحد على السواء ، وأن الملائكة يحبون صالحى بنى آدم ويفرحون بهم ، فإن الإنفاق كلما كان أكثر كان أفضل ، وأن تمتنى الخير فى الدنيا والآخرة مطلوب . الحديث الثانى عشر حديث عائشة فى الوفاة وقصة السقيفة ، سيأتى ما يتعلق بالوفاة فى مكانها فى أواخر المغازى ، وأما السقيفة فتتضمن بيعة أبى بكر بالخلافة ، وقد أوردها المصنف أيضاً من طريق ابن عباس عن عمر فى الحدود ، وذكر شيئاً منها فى الأحكام من طريق أنس عن عمر أيضاً ، وأتمها رواية ابن عباس ، وسأذكر هنا ما فيها من فائدة زائدة .

**قوله ( مات النبى صلى الله عليه وسلم وأبو بكر بالسنح )** تقدم ضبطه فى أول الجناز وأنه بسكون النون ، وضبطه أبو عبيد البكرى بضمها وقال : إنه منازل بنى الحارث من الخزرج بالعوالى ، وبينه وبين المسجد النبوى ميل .

**قوله ( قال إسماعيل )** هو شيخ المصنف فيه وهو ابن أبى أويس ، وقوله « يعنى بالعالية » أراد تفسير قول عائشة بالسنح .

**قوله ( ما كان يقع فى نفسى إلا ذاك )** يعنى عدم موته صلى الله عليه وسلم حينئذ . وقد ذكر عمر مستنده فى ذلك كما سألينه فى موضعه .

**قوله ( لا يذيقك الله الموتين )** تقدم شرحه في أوائل الجنائز ، وقد تمسك به من أنكر الحياة في القبر ، وأجيب عن أهل السنة المثبتين لذلك بأن المراد نفى الموت اللازم من الذى أثبتته عمر بقوله « وليبعثه الله في الدنيا ليقطع أيدي القائلين بموته » وليس فيه تعرض لما يقع في البرزخ ، وأحسن من هذا الجواب أن يقال : إن حياته صلى الله عليه وسلم في القبر لا يعقبها موت بل يستمر حياً ، والأنبياء أحياء في قبورهم ، ولعل هذا هو الحكمة في تعريف الموتين حيث قال لا يذيقك الله الموتين أى المعروفتين المشهورتين الواقعتين لكل أحد غير الأنبياء ، وأما وقوع الخلف من عمر على ما ذكره فبناه على ظنه الذى أداه إليه اجتهاده ، وفيه بيان رجحان علم أى بكر على عمر فمن دونه ، وكذلك رجحانه عليهم لثباته في مثل ذلك الأمر العظيم .

**قوله ( أيما الخالف على رسلك )** بكسر الراء أى هيتك ولا تستعجل ، وتقدم في الطريق الذى بالجنائز أن أبا بكر خرج وعمر يكلم الناس فقال : اجلس ، فأبى فشهد أبو بكر ، فمال الناس إليه وتركوا عمر . وقد اعتذر عمر عن ذلك كما سيأتى في « باب الاستخلاف » من كتاب الأحكام .

**قوله ( فنشج الناس )** بفتح النون وكسر المعجمة بعدها جيم أى بكوا بغير انتخاب ، والنشج ما يعرض في حلق الباكى من الغصة ، وقيل هو صوت معه ترجع كما يردد الصبى بكاءه في صدره .

**قوله ( واجتمعت الأنصار إلى سعد بن عباد في سقيفة بنى ساعدة )** هو سعد بن عباد بن دليم بن حارثة الخزرجي ثم الساعدي ، وكان كبير الخزرج في ذلك الوقت . وذكر ابن إسحق في آخر السيرة أن أسيد بن حضير في بني عبد الأشهل انحازوا إلى أبى بكر ومن معه وهؤلاء من الأوس . وفي حديث ابن عباس عن عمر « تخلفت عنا الأنصار بأجمعها في سقيفة بنى ساعدة » فيجتمع بأنهم اجتمعوا أولاً ثم افترقوا ، وذلك أن الخزرج والأوس كانوا فريقين ، وكان بينهم في الجاهلية من الحروب ما هو مشهور ، فزال ذلك بالإسلام وبقي من ذلك شيء في النفوس ، فكأنهم اجتمعوا أولاً ، فلما رأى أسيد ومن معه من الأوس أبا بكر ومن معه افترقوا من الخزرج إثارةً لتأثير المهاجرين عليهم دون الخزرج . وفيه أن علياً والزبير ومن كان معهما تخلفوا في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واجتمع المهاجرون إلى أبى بكر .

**قوله ( فذهب إليهم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وأبو عبيدة )** في رواية ابن عباس المذكورة « فقلت له : يا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا من الأنصار » وزاد أبو يعلى من رواية مالك عن الزهري فيه « فبينما نحن في منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رجل ينادى من وراء الجدار أن اخرج إلئى يا ابن الخطاب ، فقلت : إليك عنى فإننا عنك مشاغيل يعنى بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له : إنه قد حدث أمر ، فإن الأنصار اجتمعوا في سقيفة بنى ساعدة فأدركوهم قبل أن يحدثوا أمراً يكون فيه حرب .

فقلت لأبى بكر انطلق ، فذكره ، قال فانطلقنا توأمهم حتى لقينا رجلاً صالحاً فقالا : لا عليكم ألا تقرّبوهم ، واقضوا أمركم . قال فقلت : والله لتأتينهم . فانطلقنا ، فإذا بين ظهرائهم رجل مزمل ، فقلت من هذا ؟ قالوا سعد بن عباد » وذكر في آخر الحديث عن عروة أن الرجلين اللذين لقياهم هما عويمر بن ساعدة بن

عباس بن قيس بن النعمان من بنى مالك بن عوف ، ومعن بن عدى بن الجعد بن العجلان حليفهم وهما من الأوس أيضاً . وكذا وقعت تسميتهما في رواية ابن عينة عن الزهري ، أخرجه الزبير بن بكار .

**قوله ( فذهب عمر يتكلم ، فأسكته أبو بكر الخ )** وفي رواية ابن عباس « قال عمر : أردت أن أتكلم ، وقد كنت زورت — أى هيات وحسنت — مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر ، وكنت أداري منه بعض الحد — أى الحدة — فقال : على رسلك ، فكرهت أن أغضبه » .

**قوله ( ثم تكلم أبو بكر فتكلم أبلغ الناس )** بنصب أبلغ على الحال ، ويجوز الرفع على الفاعلية ، أى تكلم رجل هذه صفته . وقال السهيلي النصب أوجه ليكون تأكيداً لمدحه وصرف الوهم عن أن يكون أحد موصوفاً بذلك غيره . وفي رواية ابن عباس قال « قال عمر : والله ماترك كلمة أعجبتني في تزويري إلا قالها في بديته وأفضل حتى سكنت » .

**قوله ( فقال في كلامه )** وقع في رواية حميد بن عبد الرحمن بيان ما قال . في روايته « فتكلم أبو بكر فلم يترك شيئاً أنزل في الأنصار ولا ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم من شأنهم إلا ذكره » ووقع في رواية ابن عباس بيان بعض ذلك الكلام وهو . « أما بعد فما ذكرتم من خير فأنتم أهل ، ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش ، وهم أوسط العرب نسباً وداراً » وعرف المراد بقوله بعد في هذه الرواية « هم أوسط العرب داراً وأعربهم أحساباً » والمراد بالدار مكة ، وقال الخطاى أراد بالدار أهل الدار ومنه قوله « خير دور الأنصار بنو النجار » وقوله « أحساباً » الحسب الفعال الحسان مأخوذ من الحساب إذا عدوا مناقبهم ، فمن كان أكثر كان أعظم حسباً ، ويقال النسب للآباء والحسب للأفعال .

**قوله ( فقال حباب )** بضم المهملة وموحدين الأولى خفيفة

**قوله ( ابن المنذر )** أى ابن عمرو بن الجموح الخزرجى ثم السلمى فتحتين ، وكان يقال له ذو الرأى .

**قوله ( لا والله لا نفعل ، منا أمير ومنكم أمير )** زاد في رواية ابن عباس أنه قال « أنا جديدها المحكك ، وعذيقها المرجب » وشرح هاتين الكلمتين أن العذيق بالذال المعجمة تصغير عذق وهو النخلة ، المرجب بالجيم والموحدة أى يدعم النخلة إذا كثرت حملها ، والجديل بالتصغير أيضاً وبالجيم ، والجدل عود ينصب للإبل الجرباء لتحتك فيه ، والمحكك بكافين الأولى مفتوحة فأراد يستشفى برأيه . ووقع عند ابن سعد من رواية يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد « فقام حباب بن المنذر وكان بدرياً فقال . منا أمير ومنكم أمير ، فإننا والله ما ننفس عليكم هذا الأمر ، ولكننا نخاف أن يليه أقوام قتلنا آباءهم وإخوتهم . قال فقال له عمر . إذا كان ذلك فست إن استطعت . قال فتكلم أبو بكر فقال . نحن الأمراء وأنتم الوزراء ، وهذا الأمر بيننا وبينكم . قال فبايع الناس وأولهم بشير بن سعد والد النعمان » وعند أحمد من طريق أبى نضرة عن أبى سعيد « فقام خطيب الأنصار فقال . إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا استعمل رجلاً منكم قرنه برجل منا ، فتابيعوا على ذلك . فقام زيد بن ثابت فقال ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من المهاجرين وإنما الإمام من المهاجرين ، فنحن أنصار الله

كما كنا أنصار رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال أبو بكر : جزاكم الله خيراً . فبايعوه » ووقع في آخر المغازي لموسى بن عقبة عن ابن شهاب أن أبا بكر قال في خطبته « وكنا معشر المهاجرين أو الناس إسلاما ونحن عشيرته وأقاربه وذوو رحمه ، ولن تصلح العرب إلا برجل من قريش ، فالناس لقريش تبع ، وأنتم إخواننا في كتاب الله ، وشركاؤنا في دين الله ، وأحب الناس إلينا ، وأنتم أحق الناس بالرضا بقضاء الله والتسليم لفضيلة إخوانكم ، وأن لا تحسدوهم على خير » وقال فيه « إن الأنصار قالوا أولاً نختار رجلاً من المهاجرين وإذا مات اخترنا رجلاً من الأنصار ، فإذا مات اخترنا رجلاً من المهاجرين كذلك أبداً فيكون أجدر أن يشفق القرشي إذا زاغ أن ينقض عليه الأنصاري وكذلك الأنصاري . قال فقال عمر . لا والله لا يخالفنا أحد إلا قتلناه . فقام حباب بن المنذر فقال كما تقدم وزاد . وإن شئتم كررناها خدعة » أى أعدنا الحرب . قال « فكثرت القول حتى كاد أن يكون بينهم حرب فوثب عمر فأخذ بيد أبي بكر » ، وعند أحمد من طريق حميد بن عبد الرحمن بن عوف قال « توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر في طائفة من المدينة — فذكر الحديث قال — فتكلم أبو بكر فقال . والله علمت يأسعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وأنت قاعد . قريش ولاية هذا الأمر ، فقال له سعد ، صدقت » .

قوله ( هم أوسط العرب ) أى قريش .

قوله ( فبايعوا عمر بن الخطاب أو أبا عبيدة ) في رواية ابن عباس عن عمر « وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين وأخذ بيدي ويد أبي عبيدة ، فلم أكره مما قال غيرها » وقد استشكل قول أبي بكر هذا مع معرفته بأنه الأحق بالخلافة بقرينة تقديمه في الصلاة وغير ذلك ، والجواب أنه استحيى أن يزكى نفسه فيقول مثلاً رضيت لكم نفسي ، وانضم إلى ذلك أنه علم أن كلا منهما لا يقبل ذلك ، وقد أفصح عمر بذلك في القصة ، وأبو عبيدة بطريق الأولى لأنه دون عمر في الفضل باتفاق أهل السنة ، ويكفى أبا بكر كونه جعل الاختيار في ذلك لنفسه فلم ينكر ذلك عليه أحد ، ففيه إيماء إلى أنه الأحق ، فظهر أنه ليس في كلامه تصريح بتخليه من الأمر .

قوله ( فقال عمر . بل نبايعك أنت ، فأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ) قد أفرد بعض الرواة هذا القدر من هذا الحديث ، فأخرجه الترمذي عن إبراهيم بن سعيد الجوهري عن إسماعيل بن أبي أويس شيخ المصنف فيه بهذا الإسناد « أن عمر قال لأبي بكر أنت سيدنا الخ » وأخرجه ابن حبان من هذا الوجه ، وهو أوضح ما يدخل في هذا الباب من هذا الحديث .

قوله ( فأخذ عمر بيده فبايعه ) في رواية ابن عباس عن عمر « قال فكثرت اللفظ وارتفعت الأصوات حتى خشينا الاختلاف فقلت أبسط يدك يا أبا بكر فبسط يده فبايعته وبايعه المهاجرون ثم الأنصار » وفي مغازي موسى بن عقبة عن ابن شهاب « قال فقام أسيد بن الحضير وبشير بن سعد وغيرها من الأنصار فبايعوا أبا بكر ، ثم وثب أهل السقيفة يتبدرون البيعة » ووقع في حديث سالم بن عبيد عند البزار وغيره في قصة الوفاة « فقالت الأنصار : منا أمير ومنكم أمير ، فقال عمر — وأخذ بيد أبي بكر — أسيفان في غمد واحد ؟ لا يصطلحان ، وأخذ بيد أبي بكر فقال : من له هذه الثلاثة ؟ » إذ هما في الغار » من هما ؟ » إذ يقول لصاحبه » من صاحبه ؟ » إن الله معنا » مع من ؟ ثم بسط يده فبايعه ثم قال : بايعوه ، فبايعه الناس » .

**قوله ( فقال قائل : قتلتم سعد بن عباد )** أى كدتم تقتلون ، وقيل هو كناية عن الإعراض والخذلان ، ويرده ما وقع في رواية موسى بن عقبة عن أبي شهاب « فقال قائل من الأنصار : أبقوا سعد بن عباد لا تطئوه ، فقال عمر : اقتلوه قتل الله » . نعم لم يرد عمر الأمر بقتله حقيقة ، وأما قوله « قتل الله » فهو دعاء عليه ، وعلى الأول هو إخبار عن إهماله والإعراض عنه ، وفي حديث مالك « فقلت وأنا مغضب قتل الله سعداً فإنه صاحب شر وفنة » قال ابن التين : وإنما قالت الأنصار « منا أمير ومنكم أمير » على ما عرفوه من عادة العرب أن لا يتأمر على القبيلة إلا من يكون منها ، فلما سمعوا حديث « الأئمة من قريش » رجعوا عن ذلك وأذعنوا . قلت حديث « الأئمة من قريش » سيأتي ذكر من أخرجه بهذا اللفظ في كتاب الأحكام ( ١ ) ، ولم يقع في هذه القصة إلا بمعناه ، وقد جمعت طرقه عن نحو أربعين صحابياً لما بلغني أن بعض فضلاء العصر ذكر أنه لم يرو إلا عن أنى بكر الصديق . واستدل به الداودي على أن إقامة الخليفة سنة مؤكدة لأنهم أقاموا مدة لم يكن لهم إمام حتى يبيع أبو بكر ، وتعقب بالاتفاق على فرضيتها وبأنهم تركوا لأجل إقامتها أعظم المهمات وهو التشاغل بدفن النبي صلى الله عليه وسلم حتى فرغوا منها ، والمدة المذكورة زمن يسير في بعض يوم يغتفر مثله لاجتماع الكلمة ، واستدل بقول الأنصار « منا أمير ومنكم أمير » على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستخلف ، وبذلك صرح عمر كما سيأتي : ووجه الدلالة أنهم قالوا ذلك في مقام من لا يخاف شيئاً ولا يتقيه ، وكذلك ما أخرجه مسلم عن ابن أنى مليكة « سألت عائشة : من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مستخلفاً ؟ قالت : أبو بكر . قيل : ثم من ؟ قالت : عمر . قيل : ثم من ؟ قالت : أبو عبيدة بن الجراح » ووجدت في الترمذى من طريق عبد الله بن شقيق ما يدل على أنه هو الذى سأل عائشة عن ذلك . قال القرطبي في « المفهم » : لو كان عند أحد من المهاجرين والأنصار نص من النبي صلى الله عليه وسلم على تعيين أحد بعينه للخلافة لما اختلفوا في ذلك ولا تفاوضوا فيه ، قال : وهذا قول جمهور أهل السنة ، واستند من قال إنه نص على خلافة أنى بكر بأصول كلية وقرائن حالية تقتضى أنه أحق بالإمامة وأولى بالخلافة . قلت : وقد تقدم بعضها في ترجمته ، وسيأتي بعضها في الوفاة النبوية آخر المغازى إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث عشر

**قوله ( قال عبد الله بن سالم )** هو الحمصى الأشعرى ، تقدم ذكره في المزارعة ، والزبيدى هو محمد بن الوليد صاحب الزهرى ، وعبد الرحمن بن القاسم أى ابن أنى بكر الصديق . وهذه الطريق لم يوردها البخارى إلا معلقة ولم يسقها بتمامها ، وقد وصلها الطبرانى في مسند الشاميين ، وقوله « شخص » بفتح المعجمتين ثم مهمله أى ارتفع ، وقوله « وقص الحديث » يعنى فيما يتعلق بالوفاة ، وقول عمر ( إنه لم يمت ولن يموت حتى يقطع أيدي رجال المنافقين وأرجلهم ) وقول أنى بكر ( إنه مات ) وتلاوته الآيتين كما تقدم .

**قوله ( قالت عائشة فما كانت من خطبتهما من خطبة إلا نفع الله بها )** أى من خطبتي أنى بكر وعمر ، و « من » الأولى تبعيضية أو بيانية ، والثانية زائدة ، ثم شرحت ذلك فقالت ( لقد خوف عمر الناس ) أى بقوله المذكور ، ووقع في رواية الأصيلي « لقد خوف أبو بكر الناس » وهو غلط ، وقولها ( وإن فيهم لنفاقاً ) أى إن في بعضهم منافقين ، وهم الذين عرّض بهم عمر في قوله المتقدم . ووقع في رواية الحميدى في الجمع بين الصحيحين « وإن فيهم لتقى » فقليل إنه من إصلاحه ، وإنه ظن أن قوله « وإن فيهم لنفاقاً » تصحيف فصيحه « لتقى » كأنه

استعظم أن يكون في المذكورين نفاقاً . وقال عياض : لا أدري هو إصلاح منه أو رواية ؟ وعلى الأول فلا استعظام ، فقد ظهر في أهل الردة ذلك ، ولا سيما عند الحادث العظيم الذى أذهل عقول الأكابر فكيف بضعفاء الإيمان ، فالصواب ما في النسخ انتهى . وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق البخارى وقال فيه « إن فيهم لنفاقاً » .. الحديث الرابع عشر

**قوله ( حدثنا أبو يعلى )** هو منذر بن يعلى الكوفي الثورى ، وهو ممن وافقت كنيته اسم أبيه ، والإسناد كله كوفيون ، ومحمد بن الحنفية هو ابن علي بن أبى طالب واسم الحنفية خولة بنت جعفر كما تقدم .

**قوله ( قلت لأبى : أى الناس خير ) ؟** فى رواية محمد بن سقوة عن منذر عن محمد بن علي « قلت لأبى : يا أبتي من خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أو ما تعلم يا بني ؟ قلت : لا ، قال : أبو بكر » أخرجه الدارقطني ، وفى رواية الحسن بن محمد بن الحنفية عن أبيه قال : « سبحان الله يا بني ، أبو بكر » ، وفى رواية ابن جحيفة عند أحمد « قال لى علي : يا أبا جحيفة ألا أخبرك بأفضل هذه الأمة بعد نبيها ؟ قلت : بلى ، قال ولم أكن أرى أن أحداً أفضل منه » وقال فى آخره « وبعدهما آخر ثالث لم يسمه » وفى رواية للدارقطني فى الفضائل من طريق أبى الضحى عن أبى جحيفة « وإن شئتم أخبرتكم بخير الناس بعد عمر » فلا أدري أستحيى أن يذكر نفسه أو شغله الحديث .

**قوله ( وخشيت أن يقول عثمان قلت : ثم أنت ، قال : ما أنا إلا رجل من المسلمين )** فى رواية محمد بن سقوة « ثم عجلت للحداثة فقلت : ثم أنت يا أبتي ، فقال أبوك رجل من المسلمين » زاد فى رواية الحسن بن محمد « لى ما لهم وعلى ما عليهم » وهذا قاله على تواضعاً مع معرفته حين المسألة المذكورة أنه خير الناس يومئذ لأن ذلك كان معد قتل عثمان ، وأما خشية محمد بن الحنفية أن يقول عثمان فلأن محمداً كان يعتقد أن أباه أفضل ، فخشي أن علياً يقول عثمان على سبيل التواضع منه والهضم لنفسه فيضطرب حال اعتقاده ولا سيما وهو فى سن الحداثة كما أشار إليه فى الرواية المذكورة .

وروى خيشمة فى « فضائل الصحابة » من طريق عبيد بن أبى الجعد عن أبيه أن علياً قال ، فذكر هذا الحديث وزاد « ثم قال : ألا أخبركم بخير أمتكم بعد عمر ؟ ثم سكت ، فظننا أنه يعنى نفسه » وفى رواية عبيد خبر عن علي أنه قال ذلك بعد وقعة النهروان وكانت فى سنة ثمان وثلاثين ، وزاد فى آخر حديثه « أحدثنا أموراً يفعل الله فيها ما يشاء » وأخرج ابن عساكر فى ترجمة عثمان من طريق ضعيفة فى هذا الحديث ان علياً قال « أن الثالث عثمان » ومن طريق أخرى أن أبا جحيفة قال « فرجعت الموالى يقولون : كنى عن عثمان ، والعرب تقول : كنى عن نفسه » وهذا يبين أنه لم يصرح بأحد ، وقد سبق بيان الاختلاف فى أى الرجلين أفضل بعد أبى بكر وعمر : عثمان أو علي ؟ وأن الإجماع انعقد بآخرة بين أهل السنة أن ترتيبهم فى الفضل كترتيبهم فى الخلافة ، رضى الله عنهم أجمعين . قال القرطبى فى « المفهم » ماملخصه : الفضائل جمع فضيلة ، وهى الخصلة الجميلة التى يحصل لصاحبها بسببها شرف وعلو منزلة إما عند الحق وإما عند الخلق ، والثانى لاعتبار به إلا أن أوصل إلى الأول فإذا قلنا فلان فاضل فمعناه أن له منزلة عند الله ، وهذا لا توصل إليه إلا بالنقل عن الرسول ، فإذا جاء ذلك عنه إن كان



قطعنا قطعنا به أوطنيا عملنا به ، وإذا لم نجد الخبر فلاخفاء أنا إذا رأينا من أعانه الله على الخير ويسر له أسبابه أنا نرجو حصول تلك المنزلة له لما جاء في الشريعة من ذلك ، قال : وإذا تقرر ذلك فالمقطوع به بين أهل السنة بأفضلية أنى بكر ثم عمر ، ثم اختلفوا فيمن بعدهما : فالجمهور على تقديم عثمان ، وعن مالك التوقف ، والمسألة اجتهادية ، ومستندها أن هؤلاء الأربعة اختارهم الله تعالى لخلافة نبيه وإقامة دينه فمزلتهم عنده بحسب ترتيبهم في الخلافة والله أعلم . الحديث الخامس عشر حديث عائشة في نزول آية التيمم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب التيمم ، والغرض منه قول أسيد بن الحضير في آخره « ماهى بأول بركتكم يا آل أنى بكر » وقد تقدم هناك ذكر ألفاظ أخرى تدل على فضلهم . الحديث السادس عشر حديث أنى سعيد ،

**قوله ( سمعت ذكوان )** هو أبو صالح السمان

**قوله ( عن أنى سعيد )** فى رواية أخرى سألينها « عن أنى هريرة » والأول أولى كما سيأتى .

**قوله ( لاتسبوا أصحابى )** وقع فى رواية جرير ومحاضر عن الأعمش . وكذا فى رواية عاصم عن أنى صالح — ذكر سبب لهذا الحديث ، وهو ماوقع فى أوله قال « كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف شىء ، فنبه خالد » فذكر الحديث وسيأتى بيان من أخرجه .

**قوله ( فلو أن أحدهم )** فيه إشعار بأن المراد بقوله أولا « أصحابى » أصحاب مخصوصون ، وإلا فالخطاب كان للصحابة ، وقد قال أحدهم أنفق « لو أن أنفق » وهذا كقوله تعالى ﴿ لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ﴾ الآية ، ومع ذلك فهى بعض من أدرك النبى صلى الله عليه وسلم وخاطبه بذلك عن سب من سبقه يقتضى زجر من لم يدرك النبى صلى الله عليه وسلم ولم يخاطبه عن سب من سبقه من باب الأولى ، وغفل من قال إن الخطاب بذلك لغير من الصحابة وإنما المراد من سيوجد من المسلمين المفروضين فى العقل تنزيلا لمن سيوجد منزلة الموجود للقطع بوقوعه ، ووجه التعقب عليه وقوع التصريح فى نفس الخبر بأن المخاطب بذلك خالد بن الوليد وهو من الصحابة الموجودين إذ ذاك بالاتفاق .

**قوله ( أنفق مثل أحد ذهباً )** زاد البرقانى فى « المصافحة » من طريق أنى بكر بن عياش عن الأعمش « كل يوم » قال : وهى زيادة حسنة .

**قوله ( مد أحدهم ولا نصيفه )** أى المد من كل شىء ، والنصيف بوزن رغيف هو النصف كما يقال عشر وعشير وثن وثمين ، وقيل النصيف مكيال دون المد ، والمد بضم الميم مكيال معروف ضبط قدره فى كتاب الطهارة ، وحكى الخطائى أنه روى بفتح الميم قال : والمراد به الفضل والطول ، وقد تقدم فى أول « باب فضائل الصحابة » تقرير أفضلية الصحابة عن بعدهم ، وهذا الحديث دل لما وقع الاختيار له مما تقدم من الاختلاف والله أعلم . قال البيضاوى : معنى الحديث لاينال أحدهم بإتفاق مثل أحد ذهباً من الفضل والأجر ماينال أحدهم بإتفاق مد طعام أو نصيفه . وسبب التفاوت مايقارن الأفضل من مزيد الإخلاص وصدق النية . قلت : وأعظم

من ذلك في سبب الأفضلية عظم موقع ذلك لشدة الاحتياج إليه ، وأشار بالأفضلية بسبب الإنفاق إلى الأفضلية بسبب القتال كما وقع في الآية ﴿ من أنفق من قبل الفتح وقاتل ﴾ فإن فيها إشارة إلى موقع السبب الذي ذكرته ، وذلك أن الإنفاق والقتال كان قبل فتح مكة عظيماً لشدة الحاجة إليه وقلة المعنى به بخلاف ما وقع بعد ذلك لأن المسلمين كثروا بعد الفتح ودخل الناس في دين الله أفواجاً فإنه لا يقع ذلك الموقع المتقدم . والله أعلم .

**قوله ( تابعه جرير )** هو ابن عبد الحميد ، وعبد الله بن داود هو الخريبي بالمعجمة والموحدة مصغر ، وأبو معاوية هو الضرير ، ومحاضر بمهملة ثم معجمة بوزن مجاهد ، عن الأعمش أى عن أى صالح عن أى سعيد ، فأما رواية جرير فوصلها مسلم وابن ماجه وأبو يعلى وغيرهم ، وأما رواية محاضر فرويناها موصولة في « فوائد أبى الفتح الحداد » من طريق أحمد بن يونس الضبى عن محاضر المذكور فذكره مثل رواية جرير ، لكن قال بين خالد ابن الوليد وبين أى بكر بدل عبد الرحمن بن عوف وقول جرير أصبح ، وقد وقع كذلك في رواية عاصم عن أى صالح الآتى ذكرها وأما رواية عبد الله بن داود فوصلها مسدد في مسنده عنه وليس فيه القصة ، وكذا أخرجه أبو داود عن مسدد ، وأما رواية أى معاوية فوصلها أحمد عنه هكذا ، وقد أخرجه مسلم عن أى بكر بن أى شيبه وأبى كريب ويحيى بن يحيى ثلاثتهم عن أى معاوية لكن قال فيه « عن أى هريرة » بدل أى سعيد وهو وهم كما جزم به خلف وأبو مسعود وأبو على الجبائي وغيرهم ، قال المزى : كأن مسلماً وهم في حال كتابته فإنه بدأ بطريق أى معاوية ، ثم ثنى بحديث جرير فساقه بإسناده ومتمته ، ثم ثلث بحديث وكيع وربيع بحديث شعبة ولم يسق إسنادهما بل قال بإسناد جرير وأبى معاوية ، فلولا أن إسناد جرير وأبى معاوية عنده واحد لما أحال عليهما معاً فإن طريق وكيع وشعبة جميعاً تنتهى إلى أى سعيد دون أى هريرة اتفاقاً ، انتهى كلامه .

وقد أخرجه أبو بكر بن أبى شيبه أحد شيوخ مسلم فيه في مسنده ومصفه عن ابن معاوية فقال « عن أبى سعيد » كما قال أحمد ، وكذا رويناه من طريق أبى نعيم في « المستخرج » من رواية عبيد بن غنام عن أبى بكر بن أبى شيبه ، وأخرجه أبو نعيم أيضاً من رواية أحمد ويحيى بن عبد الحميد وأبى خيثمة وأحمد بن جواس كلهم عن أبى معاوية فقال « عن أبى سعيد » وقال بعده « أخرجه مسلم عن أبى بكر وأبى كريب ويحيى بن يحيى » فدل على أن الوهم وقع فيه ممن دون مسلم إذ لو كان عنده عن أبى هريرة لبينه أبو نعيم ، ويقوى ذلك أيضاً أن الدارقطني مع جزمه في « العلل » بأن الصواب أنه من حديث أبى سعيد لم يتعرض في تتبعه أوهام الشيخين إلى رواية أبى معاوية هذه ، وقد أخرجه أبو عبيدة في « غريب الحديث » والجوزقي من طريق عبد الله بن هاشم وخيثمة من طريق سعيد بن يحيى والإسماعيلي وابن حبان من طريق على بن الجعد كلهم عن أبى معاوية فقالوا « عن أبى سعيد » وأخرجه ابن ماجه عن أبى كريب أحد شيوخ مسلم فيه أيضاً عن أبى معاوية فقال « عن أبى سعيد » كما قال الجماعة ، إلا أنه وقع في بعض النسخ عن ابن ماجه اختلاف : ففى بعضها عن أبى هريرة وفى بعضها عن أبى سعيد ، والصواب عن أبى سعيد لأن ابن ماجه جمع في سياقه بين جرير وكيع وأبى معاوية ولم يقل أحد في رواية وكيع وجرير إنها عن أبى هريرة وكل من أخرجه من المصنفين والمخرجين أورده عنهما من حديث أبى سعيد ، وقد وجدته في نسخة قديمة جداً من ابن ماجه قرئت في سنة بضع وسبعين وثلاثمائة وهى في غاية الإتقان وفيها « عن أبى سعيد » واحتمال كون الحديث عند أبى معاوية عن الأعمش عن أى صالح عن أبى سعيد وأبى هريرة جميعاً

مستبعد ، إذ لو كان كذلك لجمعهما ولو مرة ، فلما كان غالب ما وجد عنه ذكر أبي سعيد دون ذكر أبي هريرة دل على أن قول من قال عنه « عن أبي هريرة » شذوذا والله أعلم ، وقد جمعهما أبو عوانة عن الأعمش ذكره الدارقطني وقال في العلل رواه مسدد وأبو كامل وشيبان عن أبي عوانة كذلك ، ورواه عفان ويحيى بن حماد عن أبي عوانة فلم يذكر فيه أبا سعيد ، قال ورواه زيد بن أبي أنيسة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، وكذلك قال نصر بن علي عن عبد الله بن داود ، قال والصواب من روايات الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد لآعن أبي هريرة ، قال وقد رواه عاصم عن أبي صالح فقال عن أبي هريرة والصحيح عن أبي صالح عن أبي سعيد انتهى ، وقد سبق إلى ذلك علي بن المديني فقال في « العلل » : رواه الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد ، ورواه عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة ، قال والأعمش أثبت في أبي صالح من عاصم ، فعرف من كلامه أن من قال فيه عن أبي صالح عن أبي هريرة فقد شذ ، وكأن سبب ذلك شهرة أبي صالح بالرواية عن أبي هريرة فيسبق إليه الوهم ممن ليس بحافظ ، وأما الحفاظ فيميزون ذلك . ورواية زيد بن أبي أنيسة التي أشار إليها الدارقطني أخرجها الطبراني في « الأوسط » قال : ولم يروه عن الأعمش إلا زيد بن أبي أنيسة ، ورواه شعبة وغيره عن الأعمش فقالوا « عن أبي سعيد » انتهى . وأما رواية عاصم فأخرجها النسائي في « الكبرى » والبخاري في مسنده وقال : ولم يروه عن عاصم إلا زائدة ، ومن رواه عن الأعمش فقال « عن أبي سعيد » أبو بكر بن عياش عند عبد بن حميد ، ويحيى بن عيسى الرملي عند أبي عوانة ، وأبو الأحوص عند ابن أبي خيثمة ، وإسرائيل عند تمام الرازي . وأما ما حكاه الدارقطني عن رواية أبي عوانة فقد وقع لي من رواية مسدد وأبي كامل وشيبان عنه على الشك ، قال في روايته « عن أبي سعيد أو أبي هريرة » وأبو عوانة كان يحدث من حفظه فرمما وهم ، وحديثه من كتابه أثبت ، ومن لم يشك أحق بالتقديم ممن شك ، والله أعلم . وقد أملت على هذا الموضع جزءا مفردا لخصت مقاصده هنا بعون الله تعالى .

( تكملة ) . اختلف في ساب الصحابي ، فقال عياض : ذهب الجمهور إلى أنه يعزر ، وعن بعض المالكية يقتل ، وخص بعض الشافعية ذلك بالشيخين والحسين فحكى القاضي حسين في ذلك وجهين ، وقواه السبكي في حق من كفر الشيخين ، وكذا من كفر من صرح النبي صلى الله عليه وسلم بإيمانه أو تبشيره بالجنة إذا تواتر الخبر بذلك عنه لما تضمن من تكذيب رسول الله صلى الله عليه وسلم . الحديث السابع عشر حديث أبي موسى

قوله ( عن شريك بن أبي نمر ) هو ابن عبد الله وأبو نمر جده .

قوله ( خرج ووجه ههنا ) كذا للأكثر بفتح الواو وتشديد الجيم أى توجه أو وجه نفسه ، وفي رواية الكشميهني بسكون الجيم بلفظ الاسم مضافاً إلى الظرف أى جهة كذا .

قوله ( حتى دخل بئر أريس ) بفتح الألف وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة : بستان بالمدينة معروف يجوز فيه الصرف وعدمه ، وهو بالقرب من قباء . وفي بئرها سقط خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من إصبع عثمان رضي الله عنه .

**قوله ( وتوسط قفها )** بضم القاف وتشديد الفاء هو الداكة التي تجعل حول البئر ، وأصله ما غلظ من الأرض وارتفع ، والجمع قفاف . ووقع في رواية عثمان بن غياث عن أبي عثمان عند مسلم « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في حائط من حوائط المدينة وهو متكئ ينكت بعود معه بين الماء والطين »

**قوله ( فقلت لأكونن بوابا للنبي صلى الله عليه وسلم اليوم )** ظاهره أنه اختار ذلك وفعله من تلقاء نفسه . وقد صرح بذلك في رواية محمد بن جعفر عن شريك في الأدب فزاد فيه « ولم يأمرني » قال ابن التين : فيه ان المبرء يكون بواباً للإمام وإن لم يأمره ، كذا قال . وقد وقع في رواية أبي عثمان الآتية في مناقب عثمان عن أبي موسى « إن النبي صلى الله عليه وسلم دخل حائطاً وأمره بحفظ باب الحائط » ووقع في رواية عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد ابن المسيب في هذا الحديث « فقال : يا أبا موسى أملك على الباب ، فانطلق فقضى حاجته وتوضأ ، ثم جاء فقعد على قف البئر » أخرجه أبو عوانة في صحيحة والرويان في مسنده ، وفي رواية الترمذي من طريق أبي عثمان عن أبي موسى « فقال لي : يا أبا موسى إملك على الباب فلا يدخلن على أحد » فيجمع بينهما لما حدث نفسه بذلك صادف أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يحفظ عليه الباب ، وأما قوله « ولم يأمرني » فيريد أنه لم يأمره بأن يستمر بواباً ، وإنما أمره بذلك قدر ما يقضى حاجته ويتوضأ ثم استمر هو من قبل نفسه ، وسيأتي له توجيه آخر في خبر الواحد ، فبطل أن يستدل به لما قاله ابن التين ، والعجب أنه تقل ذلك بعد عن الداودي ، وهذا من مختلف الحديث ، وكأنه خفى عليه وجه الجمع الذي قرره . ثم إن قول أبي موسى هذا لا يعارض قول أنس أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن له بواب كما سبق في كتاب الجنائز لأن مراد أنس أنه لم يكن له بواب مرتب لذلك على الدوام .

**قوله ( فدفع الباب )** في رواية أبي بكر « فجاء رجل يستأذن » .

**قوله ( ييشرك بالجنة )** زاد أبو عثمان في روايته « فحمد الله » وكذا قال في عمر .

**قوله ( وقد تركت أخى يتوضأ ويلحقني )** كان لأبي موسى أخوان أبو رهم وأبو بردة ، وقيل إن له أخا آخر اسمه محمد ، وأشهرهم أبو بردة واسمه عامر ، وقد خرَّج عنه أحمد في مسنده حديثاً .

**قوله ( فإذا إنسان يحرك الباب )** فيه حسن الأدب في الاستئذان ، قال ابن التين . ويحتمل أن يكون هذا قبل نزول قوله ﴿ لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا ﴾ . قلت وما أبعد ما قاله ، فقد وقع في رواية عبد الرحمن بن حرملة « فجاء رجل فاستأذن » وسيأتي في آخر مناقب عمر من طريق أبي عثمان النهدي عن أبي موسى بلفظ « فجاء رجل فاستفتح » فعرف أن قوله « يحرك الباب » إنما حركه مستأذناً لا دافعاً له ليدخل بغير إذن .

**قوله ( فقال : عثمان فقلت : علي رسلك ، فجئت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال : ائذن له )** في رواية أبي عثمان « ثم جاء آخر يستأذن فسكت هنية ثم قال ائذن له » .

**قوله ( وبشرك رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة على بلوى تصيبك )** في رواية أنى عثمان « فحمد الله ثم قال : الله المستعان » وفي رواية عند أحمد « فجعل يقول : اللهم صبراً ، حتى جلس » وفي رواية عبد الرحمن بن حرملة « فدخل وهو يحمد الله ويقول : اللهم صبراً » ووقع في حديث زيد بن أرقم عند البيهقي في « الدلائل » قال « بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : انطلق حتى تأتى أبا بكر فقل له : إن النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ عليك السلام ويقول لك : أبشر بالجنة ، ثم انطلق إلى عمر كذلك ، ثم انطلق إلى عثمان كذلك وزاد : بعد بلاء شديد . قال فانطلق فذكر أنه وجدهم على الصفة التي قال له وقال : أين نبي الله ؟ قلت في مكان كذا وكذا ، فلانطلق إليه . وقال في عثمان فأخذ بيدي حتى أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إن زيداً قال لي كذا ، والذي بعثك بالحق ماتغيت ولا تمنيت ولا مسست ذكرى يميني منذ بايعتك ، فأى بلاء يصيبني ؟ قال هو ذاك » قال البيهقي إسناده ضعيف ، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أرسل زيد بن أرقم قبل أن يجيء أبو موسى ، فلما جاءوا كان أبو موسى قد قعد على الباب فراسلهم على لسانه بنحو ما أرسل به إليهم زيد بن أرقم والله أعلم . قلت : ووقع نحو قصة أنى موسى لبلال وذلك فيما أخرجه أبو داود من طريق إسماعيل بن جعفر عن محمد بن عمرو عن أنى سلمة عن نافع بن عبد الحارث الخزاعي قال « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم حائطا من حوائط المدينة فقال لبلال : أمسك على الباب ، فجاء أبو بكر يستأذن » فذكر نحوه . وأخرجه الطبراني في « الأوسط » من حديث أنى سعيد نحوه . وهذا إن صح حمل على التعدد . ثم ظهر لي أن فيه وهما من بعض رواته ، فقد أخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو وفي حديثه أن نافع بن عبد الحارث هو الذي كان يستأذن ، وهو وهم أيضا ، فقد رواه أحمد من طريق موسى بن عقبة عن أنى سلمة عن نافع فذكره وفيه « فجاء أبو بكر فاستأذن فقال لأنى موسى فيما أعلم ائذن له » وأخرجه النسائي من طريق أنى الزناد عن أنى سلمة عن نافع بن عبد الحارث عن أنى موسى وهو الصواب ، فرجع الحديث إلى أنى موسى واتحدت القصة والله أعلم . وأشار النبي صلى الله عليه وسلم بالبلوى المذكورة إلى ما أصاب عثمان في آخر خلافته من الشهادة يوم الدار ، وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم أصرح من هذا فروى أحمد من طريق كليب بن وائل عن ابن عمر قال « ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فنته ، فمر رجل فقال : يقتل فيها هذا يومئذ ظلماً . قال فنظرت فإذا هو عثمان » إسناده صحيح .

**قوله ( فجلس وجاهه )** بضم الواو وبكسرهما أى مقابله .

**قوله ( قال شريك )** هو موصول بالإسناد الماضي .

**قوله ( قال سعيد بن المسيب : فأولتها قبورهم )** فيه وقوع التأويل في اليقظة وهو الذي يسمى الفراسة والمراد اجتماع الصاحبين مع النبي صلى الله عليه وسلم في الدفن وانفراد عثمان عنهم في اليقيع ، وليس المراد خصوص صورة الجلوس الواقعة . وقد وقع في رواية عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب « قال سعيد فأولت ذلك انتباز قبره من قبورهم » وسيأتى في الفتن بلفظ « اجتمعت ههنا وانفرد عثمان » ولو ثبت الخبر الذي أخرجه أبو نعيم عن عائشة في صفة القبور الثلاثة أبو بكر عن يمينه وعمر عن يساره لكان فيه تمام التشبيه ، ولكن

سنده ضعيف ، وعارضه ماهو أصبح منه . وأخرج أبو داود والحاكم من طريق القاسم بن محمد قال « قلت لعائشة : يا أمه اكشفي لى عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ، فكشفت لى » الحديث وفيه « فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا أبو بكر رأسه بين كتفيه ، وعمر رأسه عند رجلى النبي صلى الله عليه وسلم » . الحديث الثامن عشر

**قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد القطان وسعيد هو ابن أبى عروبة .**

**قوله ( صعد أحداً )** هو الجبل المعروف بالمدينة ، ووقع فى رواية لمسلم لأبى يعلى من وجه آخر عن سعيد « حراء » والأول أصح ، ولولا اتحاد المخرج لجوزت تعدد القصة ، ثم ظهر لى أن الاختلاف فيه من سعيد ، فإنى وجدته فى مسند الحارث بن أبى أسامة عن روح بن عبادة عن سعيد فقال فيه « أحداً أو حراء » بالشك ، وقد أخرج أحمد من حديث بريدة بلفظ « حراء » وإسناده صحيح ، وأخرجه أبو يعلى من حديث سهل بن سعد بلفظ « أحد » وإسناده صحيح ، فقوى احتمال تعدد القصة ، وتقدم فى أواخر الوقف من حديث عثمان أيضاً نحوه وفيه « حراء » ، وأخرج مسلم من حديث أبى هريرة ما يؤيد تعدد القصة فذكر أنه كان على حراء ومعه المذكورون هنا وزاد معهم غيرهم ، والله أعلم .

**قوله ( وأبو بكر وعمر )** قال ابن التين : إنما رفع أبو بكر عطفاً على الضمير المرفوع الذى فى « صعد » وهو جائز اتفاقاً لوجود الحائل وهو قوله « أحداً » وهو بخلاف قوله الآتى فى آخر الباب « كنت وأبو بكر وعمر » . وقوله « أثبت » وقع فى مناقب عمر « فضربه برجله وقال أثبت » بلفظ الأمر من الثبات وهو الاستقرار ، وأحد منادى ونداؤه وخطابه يحتمل المجاز ، وحمله على الحقيقة أولى .

وقد تقدم شئ منه فى قوله « أحد جبل يحبنا ونحبه » ويؤيده ما وقع فى مناقب عمر أنه ضربه برجله وقال أثبت .

**قوله ( فإنما عليك نبى وصديق وشهيدان )** فى رواية يزيد بن زريع عن سعيد الآتية فى مناقب عمر « فما عليك إلا نبى أو صديق أو شهيد » و « أو » فيها للتنويع و « شهيد » للجنس . الحديث التاسع عشر

**قوله ( حدثنا أحمد بن سعيد أبو عبد الله )** هو الرباطى واسم جده إبراهيم ، وأما السرخسى فكنته أبو جعفر ، واسم جده صخر .

**قوله ( حدثنا صخر )** هو ابن جويرية .

**قوله ( بينا أنا على بئر )** أى فى المنام كما تقدم التصريح به فى هذا الباب من حديث أبى هريرة « بينا أنا نائم » وسبق من وجه آخر عن ابن عمر قبل مناقب الصحابة بباب « رأيت الناس مجتمعين فى صعيد واحد » ويأتى فى مناقب عمر بلفظ « رأيت فى المنام » .

**قوله ( أنزع منها )** أى أملأ الماء بالدلو .

**قوله ( فنزع ذنوباً أو ذنوبين )** بفتح المعجمة وبالنون وآخره موحدة : الدلو الكبيرة إذا كان فيها الماء . واتفق من شرح هذا الحديث على أن ذكر الذنوب إشارة إلى مدة خلافته ، وفيه نظر لأنه ولي سنتين وبعض سنة ، فلو كان ذلك المراد لقال ذنوبين أو ثلاثة ، والذي يظهر لي أن ذلك إشارة إلى مافتح في زمانه من الفتوح الكبار وهي ثلاثة ، ولذلك لم يتعرض في ذكر عمر إلى عدد ما نزع من الدلاء وإنما وصف نزعها بالعظمة إشارة إلى كثرة ماوقع في خلافته من الفتوحات والله أعلم . وقد ذكر الشافعي تفسير هذا الحديث في « الأم » فقال بعد أن ساقه : ومعنى قوله « وفي نزعها ضعف » قصر مدته وعجلة موته وشغله بالحرب لأهل الردة عن الافتتاح والازدياد الذي بلغه عمر في طول مدته ، انتهى فجمع في كلامه ماتفرق في كلام غيره ، ويؤيد ذلك ماوقع في حديث ابن مسعود في نحو هذه القصة فقال « قال النبي صلى الله عليه وسلم : فاعبرها يا أبا بكر ، فقال ألى الأمر من بعدك ، ثم يليه عمر ، قال : كذلك عبرها الملك » أخرجه الطبراني ، لكن في إسناده أيوب بن جابر وهو ضعيف .

**قوله ( وفي نزعها ضعف )** أى أنه على مهل ورفق .

**قوله ( والله يغفر له )** قال النووي : هذا دعاء من المتكلم ، أى أنه لافهم له . وقال غيره : فيه إشارة إلى قرب وفاة أى بكر ، وهو نظير قوله تعالى لنبيه عليه السلام ﴿ فسبح بحمد ربك واستغفره ، إنه كان تواباً ﴾ فإنها إشارة إلى قرب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم . قلت : ويحتمل أن يكون فيه إشارة إلى أن قلة الفتوح في زمانه لاصنع له فيه ، لأن سببه قصر مدته ، فمعنى المغفرة له رفع الملامة عنه .

**قوله ( فاستحالت في يده غرباً )** بفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة ، أى دلواً عظيمة .

**قوله ( فلم أر عبقرياً )** بفتح المهملة وسكون الموحدة بعدها قاف مفتوحة وراء مكسورة وتحتانية ثقيلة ، والمراد به كل شيء بلغ النهاية ، وأصله أرض يسكنها الجن ضرب بها العرب المثل في كل شيء عظيم وقيل قرية يعمل فيها الثياب البالغة في الحسن ، وسيأتى بقية ما فيه في مناقب عمر .

**قوله ( يفري )** بفتح أوله وسكون الفاء وكسر الراء وسكون التحتانية ، وقوله « فَرِيَّة » بفتح الفاء وكسر الراء وتشديد التحتانية المفتوحة ، وروى بسكون الراء وخطأه الخليل ، ومعناه يعمل عمله البالغ ، ووقع في حديث أنى عمر ينزع نزع عمر .

**قوله ( حتى ضرب الناس بعطن )** بفتح المهملتين وآخره نون ، هو مناخ الإبل إذا شربت ثم صدرت ، وسيأتى في مناقب عمر بلفظ « حتى روى الناس وضربوا بعطن » ووقع في حديث أنى الطفيل بإسناد حسن عند البزار والطبراني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « بينا أنا أنزع الليلة إذ وردت علي غنم سود وعفر ، فجاء أبو بكر فنزع » فذكره ، وقال في عمر « فملأ الحياض وأروى الواردة » وقال فيه « فأولت السود العرب والعفر العجم » .

**قوله ( قال وهب )** هو ابن جرير شيخ شيخه في هذا الحديث ، وكلامه هذا موصول بالسند المذكور ، وقوله « يقول حتى رويت الإبل فأناخت » هو مقول وهب المذكور ، وسيأتي شيء من مباحثه في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى . قال البيضاوى : أشار بالبئر إلى الدين الذى هو منبع ماؤه حياة النفوس وتقام أمر المعاش والمعاد ، والنزع منه إخراج الماء ، وفيه إشارة إلى إشاعة أمره وإجراء أحكامه . وقوله « يغفر الله له » إشارة إلى أن ضعفه — المراد به الرفق — غير قادح فيه ، أو المراد بالضعف ما وقع في أيامه من أمر الردة واختلاف الكلمة إلى أن اجتمع ذلك في آخر أيامه وتكمل في زمان عمر ، وإليه الإشارة بالقوة . وقد وقع عند أحمد من حديث سمرة « أن رجلاً قال : يارسول الله رأيت كأن دلواً من السماء دليت ، فجاء أبو بكر فشرب شرباً ضعيفاً ، ثم جاء عمر فشرب حتى تضرع » الحديث ، ففي هذا إشارة إلى بيان المراد بالنزع الضعيف والنزع القوى ، والله أعلم . الحديث العشرون

**قوله ( حدثنا الوليد بن صالح )** هو أبو محمد الضبي الجزري النخاس بالنون والحاء المعجمة ، وثقه أبو حاتم وغيره ، ولم يكتب عنه أحمد لأنه كان من أصحاب الرأي فراه يصلى فلم تعجبه صلاته ، وليس له في البخارى إلا هذا الحديث الواحد ، وسيأتي من وجه آخر في مناقب عمر عن ابن أبى حسين ، فظهر أن البخارى لم يحتج به .

**قوله ( كنت وأبو بكر وعمر )** قال ابن التين الأحسن عند النحاة أن لا يعطف على الضمير المرفوع إلا بعد تأكيده ، حتى قال بعضهم إنه قبيح ، لكن يرد عليهم قوله تعالى ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ وأجيب بأنه قد وقع الحائل وهو قوله « لا » وتعقب بأن العطف قد حصل قبل « لا » قال : ويرد عليهم أيضاً هذا الحديث انتهى . والتعقيب مردود ، فإنه وجد فاصل في الجملة ، وأما هذا الحديث فلم تتفق الرواة على لفظه ، وسيأتي في مناقب عمر من وجه آخر بلفظ « ذهبت أنا وأبو بكر وعمر » فعطف مع التأكيد مع اتحاد المخرج ، فدل على أنه من تصرف الرواة ، وسيأتي شرح هذا الحديث قريباً في مناقب عمر إن شاء الله تعالى . الحديث الحادى والعشرون .

**قوله ( حدثنا محمد بن يزيد الكوفي )** قيل هو أبو هشام الرفاعى وهو مشهور بكنته ، وقال الحاكم والكلاباذى : هو غيره ، ووقع في رواية ابن السكن عن الفربرى « محمد بن كثير » وهو وهم نبه عليه أبو على الجائى ، لأن محمد بن كثير لا تعرف له رواية عن الوليد ، والوليد هو ابن مسلم ، وسيأتي الحديث في « باب مالى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من المشركين بمكة » من وجه آخر عن الوليد وفيه تصريحه وتصريح الأوزاعى بالتحديث ، ويأتى شرحه هناك إن شاء الله تعالى .

**( فائدة )** : مات أبو بكر رضى الله عنه بمرض السل على ماقاله الزبير بن بكار ، وعن الواقدى أنه اغتسل في يوم بارد فحم خمسة عشر يوماً ، وقيل بل سمته اليهود في حريرة أو غيرها وذلك على الصحيح لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة من الهجرة ، فكانت مدة خلافته سنتين وثلاثة أشهر وأياماً ، وقيل غير ذلك ، ولم يختلفوا أنه استكمل سن النبي صلى الله عليه وسلم فمات وهو ابن ثلاث وستين ، والله أعلم



مَنَاقِبُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَبِي حَفْصٍ الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

[٣٦٧٩] ٣٥٥٢- نَا حَجَّاجُ بْنُ مَنْهَالٍ قَالَ نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمَاجْشُونِ قَالَ نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «رَأَيْتُنِي دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، فَإِذَا أَنَا بِالرُّمَيْصَاءِ امْرَأَةِ أَبِي طَلْحَةَ، وَسَمِعْتُ خَشْفَةَ فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: هَذَا بِلَالٌ. وَرَأَيْتُ قَصْرًا بَفَنَائِهِ جَارِيَةً فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: لِعُمَرَ. فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَهُ فَأَنْظَرُ إِلَيْهِ فَذَكَرْتُ غَيْرَتَكَ»، فَقَالَ عُمَرُ: بِأَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعَلَيْكَ أَغَارُ؟

[الحديث ٣٦٧٩ - طرفاه في: ٥٢٢٦، ٧٠٢٤].

[٣٦٨٠] ٣٥٥٣- نَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ أَنَا اللَّيْثُ قَالَ نِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَاهُ رِيرَةَ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِذْ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرِ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ؟ قَالُوا: لِعُمَرَ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا». فَبَكَى عُمَرُ وَقَالَ: أَعَلَيْكَ أَغَارُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

[٣٦٨١] ٣٥٥٤- نَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ أَبُو جَعْفَرٍ الْكُوفِيُّ قَالَ نَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي حَمْزَةُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ شَرِبْتُ -يَعْنِي اللَّبَنَ- حَتَّى أَنْظَرَ إِلَى الرَّيِّ يَجْرِي فِي ظُفْرِي -أَوْ فِي أَظْفَارِي- ثُمَّ نَاوَلْتُ عُمَرَ». قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْ؟ قَالَ: «الْعِلْمُ».

[٣٦٨٢] ٣٥٥٥- نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَمِيرٍ قَالَ نَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ قَالَ نَا عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ نِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ سَالِمٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «أُرَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَنْزَعُ بَدَلُو بَكْرَةَ عَلَى قَلْبٍ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَنَزَعَ ذَنْبًا أَوْ ذَنْبَيْنِ نَزَعًا ضَعِيفًا وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ. ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا، فَلَمْ أَرِ عَبْقَرِيًّا يَفْرِي فَرِيَّهُ، حَتَّى رَوَى النَّاسُ وَضَرَبُوا بَعْطَنَ». قَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ: الْعَبْقَرِيُّ: عِتَاقُ الزَّرَابِيِّ. وَقَالَ يَحْيَى: الزَّرَابِيُّ: الطَّنَافْسُ لَهَا خَمَلٌ رَقِيقٌ. ﴿مَبْثُوثَةٌ﴾: كَثِيرَةٌ.

[٣٦٨٣] ٣٥٥٦- نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي وَقَاصٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: اسْتَأْذَنَ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعِنْدَهُ نِسْوَةٌ مِنْ قَرِيشٍ يُكَلِّمْنَهُ وَيَسْتَكْثِرْنَهُ، عَالِيَةً

أصواتهنَّ على صوته فلما استأذنَ عُمَرُ قُمنَ فبادرنَ الحجابَ، فأذنَ له رسولُ الله صلى الله عليه، فدخلَ عُمَرُ ورسولُ الله صلى الله عليه يضحكُ، فقالَ عُمَرُ: أضحكَ الله سنَّكَ يا رسولَ الله، فقالَ النبيُّ صلى الله عليه: «عجبتُ من هؤلاء اللائي كُنَّ عندي، فلما سمعنَ صوتك ابتدرنَ الحجابَ». قالَ عُمَرُ: فأنتَ أحقُّ أن يهبنَ يا رسولَ الله. ثُمَّ قالَ عُمَرُ: يا عدواتِ أنفسهنَّ، أتهبننني ولا تهبنَ رسولَ الله صلى الله عليه؟ فقلنَ: نعم، أنتَ أفظُّ وأغلظُّ من رسولِ الله صلى الله عليه. فقالَ رسولُ الله صلى الله عليه: «إيه يا ابنَ الخطاب، والذي نفسي بيده، ما لقيكَ الشيطانُ سالِكًا فجًّا قطُّ إلا سلكَ فجًّا غيرَ فجك».

[٣٦٨٤] ٣٥٥٧- نا محمد بن المثنى قال نا يحيى عن إسماعيل قال نا قيس قال: قال عبد الله: ما زلنا أعزَّة منذ أسلمَ عُمَرُ.

[الحديث ٣٦٨٤- طرفه في: ٣٨٦٣].

[٣٦٨٥] ٣٥٥٨- نا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا عُمَرُ بن سعيد عن ابن أبي مليكة أنه سمع ابن عباس يقول: وضعَ عُمَرُ على سريره، فتكفَّه الناسُ يدعون ويصلون قبل أن يرفعَ -وأنا فيهم- فلم يرعني إلا رجلٌ أخذ منكبي فإذا عليٌّ، فترحمَ عليَّ عُمَرُ وقال: ما خلَّفتَ أحداً أحبَّ إليَّ أن ألقى الله بمثلِ عمله منك. وأيم الله إن كنتَ لأظنُّ أن يجعلكَ الله مع صاحبيك، وحسبتُ أني كنتُ كثيراً أسمعُ النبي صلى الله عليه يقول: ذهبتُ أنا وأبوبكرٍ وعُمَرُ، ودخلتُ أنا وأبوبكرٍ وعُمَرُ، وخرجتُ أنا وأبوبكرٍ وعُمَرُ.

[٣٦٨٦] ٣٥٥٩- نا مسدد قال نا يزيد بن زريع قال نا سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك قال: صعدَ النبيُّ صلى الله عليه أحداً ومعه أبوبكرٍ وعُمَرُ وعُثمانُ، فرجفَ بهم، فضربه برجله قال: «اثبتْ، فما عليك إلا نبي وصديق أو شهيد».

[٣٦٨٧] ٣٥٦٠- نا يحيى بن سليمان قال نا ابن وهب قال نا عُمَرُ هو ابن محمد أن زيد بن أسلمَ حدَّثه عن أبيه قال: سألتُ ابنَ عُمَرَ عن بعضِ شأنه -يعني عُمَرَ- فأخبرته، فقال: ما رأيتُ أحداً قطُّ بعدَ رسولِ الله صلى الله عليه من حين قبضَ كانَ أجَدَّ وأجودَ حتى انتهى من عُمَرَ بن الخطاب.

[٣٦٨٨] ٣٥٦١- نا سليمان بن حرب قال نا حماد عن ثابت عن أنس: أن رجلاً سألَ النبيَّ صلى الله عليه عن السَّاعة فقال: متى السَّاعة؟ قال: «وماذا أعددتَ لها؟» قال: لا شيء، إلا أني أحبُّ الله

ورسوله. قال: «أنت مع من أحببت». قال أنس: فما فرحنا بشيء فرحنا بقول النبي صلى الله عليه: «أنت مع من أحببت». قال أنس: فأنا أحب النبي صلى الله عليه وأبا بكر وعمر، وأرجو أن أكون معهم بحبي إياهم، وإن لم أعمل بمثل أعمالهم.

[الحديث ٣٦٨٨ - أطرافه في: ٦١٦٧، ٦١٧١، ٧١٥٣].

[٣٦٨٩] ٣٥٦٢ - نا يحيى بن قزعة قال نا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «لقد كان فيما قبلكم من الأمم ناسٌ محدثون، فإن يك في أمتي أحدٌ فإنه عمر». زاد زكرياء بن أبي زائدة عن سعد عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه: «لقد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل رجالٌ يكلّمون من غير أن يكونوا أنبياء، فإن يكن من أمتي منهم أحدٌ فعمر».

[٣٦٩٠] ٣٥٦٣ - نا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال نا عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن قالا: سمعنا أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه: «بينما راع في غنمه عدا الذئب فأخذ منها شاة، فطلبها حتى استنقذها، فالتفت إليه الذئب فقال: من لهذا يوم السبع ليس لها راع غيري؟» فقال الناس: سبحان الله؟ فقال النبي صلى الله عليه: «فإني أو من به وأبو بكر وعمر». وما ثم أبو بكر وعمر.

[٣٦٩١] ٣٥٦٤ - نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو أمامة بن سهل بن حنيف عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «بينا أنا نائم رأيت الناس عرضوا علي وعليهم قمص، فمنها ما يبلغ الثدي. ومنها ما يبلغ دون ذلك، وعرض علي عمر وعليه قميص اجترة». قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال: «الدين».

[٣٦٩٢] ٣٥٦٥ - نا الصلت بن محمد قال نا إسماعيل بن إبراهيم قال أنا أيوب عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة قال: لما طعن عمر جعل يألم، فقال له ابن عباس - وكأنه يجرعه -: يا أمير المؤمنين، ولا كان ذلك، لقد صحبت رسول الله صلى الله عليه فأحسنت صحبتته، ثم فارقت وهو عنك راضٍ، ثم صحبت أبا بكر فأحسنت صحبتته، ثم فارقت وهو عنك راضٍ، ثم صحبت صحبتهم فأحسنت صحبتهم، ولئن فارقتهم لتفارقنهم وهم عنك راضون. قال: أما ما ذكرت من صحبة رسول الله صلى الله عليه ورضاه فإنما ذاك من من الله من به علي، وأما ما ذكرت من صحبة

أبي بكرٍ ورضاهُ فإنما ذاك من الله من به عليٌّ، وأما ما ترى من جزعي فهو من أجلك ومن أجلٍ أصبحاك. والله لو أن لي طلاع الأرض ذهباً لافتديتُ به من عذاب الله قبل أن أراه. قال حمادُ بن زيدٍ نا أيوبُ عن ابن أبي مُليكة عن ابن عباس: دخلتُ على عمرَ بهذا.

[٣٦٩٣] ٣٥٦٦- نا يوسفُ بن موسى قال نا أبو أسامة قال نا عثمانُ بن غياثٍ قال نا أبو عثمانٍ النهديُّ عن أبي موسى قال: كنتُ مع النبي صلى الله عليه في حائطٍ من حيطان المدينة، فجاء رجلٌ فاستفتح، فقال النبي صلى الله عليه: «افتح له وبشره بالجنة»، ففتحتُ له، فإذا أبو بكرٍ، فبشرته بما قال رسولُ الله صلى الله عليه، فحمد الله، ثم جاء رجلٌ فاستفتح، فقال النبي صلى الله عليه: «افتح له وبشره بالجنة»، ففتحتُ له فإذا عمرُ فأخبرته بما قال النبي صلى الله عليه فحمد الله. ثم استفتح رجلٌ، فقال: «افتح له وبشره بالجنة على بلوى تُصيبه» فإذا عثمانُ، فأخبرته بما قال رسولُ الله صلى الله عليه، فحمد الله، ثم قال: الله المستعان.

[٣٦٩٤] ٣٥٦٧- نا يحيى بن سليمان قال نا ابن وهب قال أخبرني حيوةُ قال نا أبو عقيلٍ زهرةُ بن معبدٍ أنه سمعَ جدَّه عبدَ الله بن هشامٍ قال: كُنَّا مع النبي صلى الله عليه وهو آخذٌ بيدَ عمرَ بن الخطابِ رضي الله عنه.

[الحديث ٣٦٩٤ - طرفاه في: ٦٦٦٤، ٦٦٣٢].

**قوله (باب مناقب عمر بن الخطاب)** أي ابن نفيل بنون وفاء مصغر ابن عبد العزى بن رباح بكسر الراء بعدها تحتانية وآخره مهملة ابن عبد الله بن قرط بن رزاح بفتح الراء بعدها زاي وآخره مهملة ابن عدى بن كعب ابن لؤي بن غالب، يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في كعب، وعدد ما بينهما من الآباء الى كعب متفاوت بواحد، بخلاف أبي بكر فبين النبي صلى الله عليه وسلم وكعب سبعة آباء، وبين عمر وبين كعب ثمانية، وأم عمر حنتمة بنت هاشم بن المغيرة ابنة عم أبي جهل والحارث ابني هشام بن المغيرة، ووقع عند ابن منده أنها بنت هشام أخت أبي جهل وهو تصحيف نبه عليه ابن عبد البر وغيره.

**قوله (أي حفص القرظي العدوي)** أما كنيته فجاء في السيرة لابن إسحق أن النبي صلى الله عليه وسلم كناه بها، وكانت حفصة أكبر أولاده، وأما لقبه فهو الفاروق باتفاق، فقيل أول من لقبه به النبي صلى الله عليه وسلم رواه أبو جعفر بن أبي شيبة في تاريخه عن طريق ابن عباس عن عمر، ورواه ابن سعد من حديث عائشة، وقيل أهل الكتاب أخرجه ابن سعد من الزهري، وقيل جبيل رواه البغوي. ثم ذكر المصنف في هذه الترجمة ستة عشر حديثاً: الحديث الأول حديث جابر وهو مشتمل على ثلاثة أحاديث.

**قوله** ( حدثنا عبد العزيز بن الماجشون ) كذا لأبي ذر ، وسقط لفظ « ابن » من رواية غيره ، وهو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة المدني ، والماجشون لقب جده وتلقب به أولاده .

**قوله** ( حدثنا محمد بن المنكدر ) هكذا رواه الأكثر عن ابن الماجشون ، ورواه صالح بن مالك عنه « عن حميد عن أنس » أخرجه البغوي في فوائده فلعل لعبد العزيز فيه شيخين ، ويؤيده اقتصاره في حديث حميد على قصة القصر فقط ، وقد أخرجه الترمذي والنسائي وابن حبان من وجه آخر « عن حميد » كذلك .

**قوله** ( رأيتني دخلت الجنة ، فإذا أنا بالرميصاء امرأة أبي طلحة ) هي أم سليم ، والرميصاء بالتصغير صفة لها لرمص كان بعينها ، واسمها سهلة ، وقيل رميلة ، وقيل غير ذلك ، وقيل هو اسمها ، ويقال فيه بالغين المعجمة بدل الراء ، وقيل هو اسم أختها أم حرام ، وقال أبو داود هو اسم أخت أم سليم من الرضاعة ، وجوز ابن التين أن يكون المراد امرأة أخرى لأبي طلحة . وقوله « رأيتني » بضم المشاء والضمير من التكلم ، وهو من خصائص أفعال القلوب

**قوله** ( وسمعت خشفة ) بفتح المعجمتين والفاء أى حركة ، وزنا ومعنى ، ووقع لأحمد « سمعت خشفاً » يعنى صوتاً ، قال أبو عبيد : الخشفة الصوت ليس بالشديد ، قيل وأصله صوت ديب الحية ، ومعنى الحديث هنا ما يسمع من حس وقع القدم .

**قوله** ( فقلت : من هذا ؟ فقال : هذا بلال ) وهذا قد تقدم في صلاة الليل من حديث أبي هريرة مطولاً ، وتقدم من شرحه هناك ما يتعلق به ، وتقدم بعض الكلام عليه في صفة الجنة حيث أورد هناك من حديث أبي هريرة .

**قوله** ( ورأيت قصرًا بفنائها جارية ) في حديث أبي هريرة الذي بعده « تتوضأ إلى جانب قصر » وفي حديث أنس عند الترمذي « قصر من ذهب » والفناء بكسر الفاء وتخفيف النون مع المد : جانب الدار .

**قوله** ( فقلت لمن هذا ؟ فقال ) في رواية الكشميهني « فقالوا » والظاهر أن المخاطب له بذلك جبريل أو غيره من الملائكة ، وقد أفرد هذه القصة في النكاح وفي التعبير من وجه آخر عن ابن المنكدر .

**قوله** ( فذكرت غيرتك ) في الرواية التي في النكاح « فأردت أن أدخله فلم يمنعني إلا علمي بغيرتك » ووقع في رواية ابن عيينة عن ابن المنكدر وعمر بن دينار جميعاً عن جابر في هذه القصة الأخيرة « دخلت الجنة فرأيت فيها قصرًا يسمع فيه ضوضاء ، فقلت : لمن هذا ؟ فقيل : لعمر » والضوضاء بمعجمتين مفتوحتين بينهما واو وبالد ، ووقع في حديث أبي هريرة « أن عمر بكى » ويأتى في النكاح بلفظ « فبكى عمر » وهو في المجلس « وقوله « بأبي وأمي » أى أفديك بهما ، وقوله « أعليك أغار » معدود من القلب ، والأصل أعليها أغار منك ؟ قال ابن

بطل : فيه الحكم لكل رجل بما يعلم من خلقه ، قال وبكاء عمر يحتمل أن يكون سرورا ، ويحتمل أن يكون تشوقاً أو خشوعاً . ووقع في رواية أبي بكر بن عياش عن حميد من الزيادة « فقال عمر : وهل رفعني الله إلا بك ؟ وهل هداني الله إلا بك ؟ » رويناه في « فوائد عبد العزيز الحرجي » من هذا الوجه وهي زيادة غريبة . الحديث الثاني حديث أبي هريرة في المعنى ، ذكره مقتصرأ على قصة رؤيا المرأة إلى جانب القصر وزاد فيه « قالوا : لعمر ، فذكرت غيرته فوليت مديراً » وفيه ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من مراعاة الصحة ، وفيه فضيلة ظاهرة لعمر . وقوله فيه « تتوضأ » يحتمل أن يكون على ظاهره ولا ينكر كونها تتوضأ حقيقة لأن الرؤيا وقعت في زمن التكليف ، والجنة وإن كان لا تكليف فيه فذاك في زمن الاستقرار بل ظاهر قوله « تتوضأ إلى جانب قصر » أنها تتوضأ خارجة منه ، أو هو على غير الحقيقة . ورؤيا المنام لا تحتمل دائماً على الحقيقة بل تحتمل التأويل . فيكون معنى كونها تتوضأ أنها تحافظ في الدنيا على العبادة ، أو المراد بقوله تتوضأ أى تستعمل الماء لأجل الوضوء على مدلوله اللغوي وفيه بعد . وأغرب ابن قتيبة وتبعه الخطابي فزعم أن قوله تتوضأ تصحيف وتغيير من الناسخ ، وإنما الصواب امرأة شوهاء ، ولم يستند في هذه الدعوى إلا إلى استبعاد أن يقع في الجنة وضوء لأنه لا عمل فيها ، وعدم الاطلاع على المراد من الخبر لا يقتضى تغليب الحفاظ . ثم أخذ الخطابي في نقل كلام أهل اللغة في تفسير الشوهاء فقليل هي الحسناء ونقله عن أبي عبيدة ، وإنما تكون حسناء إذا وصفت بها الفرس ، قال الجوهري : فرس شوهاء صفة محمودة و « الشوهاء » الواسعة الفم وهو مستحسن في الخيل والشوهاء من النساء القبيحة كما جزم به ابن الأعرابي وغيره ، وقد تعقب القرطبي كلام الخطابي لكن نسبته إلى ابن قتيبة فقط ، قال ابن قتيبة بدل تتوضأ شوهاء ، ثم نقل أن الشوهاء تطلق على القبيحة والحسنة ، قال القرطبي ، والوضوء هنا لطلب زيادة الحسن لا للنظافة لأن الجنة منزلة عن الأوساخ والأقذار ، وقد ترجم عليه البخاري في كتاب التعبير « باب الوضوء في المنام » فبطل ما تخيله الخطابي . وفي الحديث فضيلة الرميضاء وأنها كانت مواظبة على العبادة ، كذا نقله ابن التين عن غيره وفيه نظر . الحديث الثالث

**قوله ( حدثنا محمد بن الصلت أبو جعفر )** هو الأسيدى ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وله شيخ آخر يقال له محمد بن الصلت يكنى أبا يعلى وهو بصرى ، وأبو جعفر أكبر من أبي يعلى وأقدم سماعاً .

**قوله ( شربت يعني اللبن )** كذا أورده مختصراً ، وسيأتى في التعبير عن عبدان عن ابن المبارك بلفظ « بينا أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت منه » أى من ذلك اللبن .

**قوله ( حتى أنظر إلى الرى )** في رواية عبدان « حتى أتى » ويجوز فتح همزة أتى وكسرهما ورؤية الرى على سبيل الاستعارة كأنه لما جعل الرى جسماً أضاف إليه ماهو من خواص الجسم ، وهو كونه مريئاً ، وأما قوله « أنظر » فإنما أتى به بصيغة المضارعة والأصل أنه ماض استحضاراً لصورة الحال ، وقوله « أنظر » ويؤيد أن قوله « أرى » في الرواية التي في العلم من رؤية البصر لا من العلم ، والرى بكسر الراء ويجوز فتحها .

**قوله ( يجرى )** أى اللبن أو الرى وهو حال .

**قوله ( في ظفري أو أظفاري )** شك من الراوى ، وفي رواية عبدان « من أظفاري » ولم يشك ، وكذا في رواية عقيل في العلم لكن قال « في أظفاري » .

**قوله ( ثم ناولت عمر )** في رواية عبدان « ثم ناولت فضلى » يعنى عمر ، وفي رواية عقيل في العلم « ثم أعطيت فضلى عمر بن الخطاب » .

**قوله ( قالوا فما أولته )** أى عبرته ( **قال العلم** ) بالنصب أى أولته العلم ، وبالرفع أى المؤول به هو العلم ، ووقع في « جزء الحسين بن عرفة » من وجه آخر عن ابن عمر « قال فقالوا : هذا العلم الذى آتاكه الله ، حتى إذا امتلأت فضلت منه فضلة فأخذها عمر ، قال : أصبتم ، وإسناده ضعيف فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون بعضهم أوّل وبعضهم سأل ، ووجه التعبير بذلك من جهة اشتراك اللبن والعلم في كثرة النفع ، وكونهما سبباً للصالح ، فاللبن للغذاء البدنى والعلم للغذاء المعنوى . وفي الحديث فضيلة عمر وأن الرؤيا من شأنها أن لا تحمل على ظاهرها وإن كانت رؤيا الأنبياء من الوحي ، لكن منها ما يحتاج إلى تعبير ومنها ما يحمل على ظاهره ، وسيأتى تقرير ذلك في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى والمراد بالعلم هنا العلم بسياسة الناس بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واختص عمر بذلك لطول مدته بالنسبة إلى أى بكر ، وباتفاق الناس على طاعته بالنسبة إلى عثمان ، فإن مدة أى بكر كانت قصيرة فلم يكثر فيها الفتوح التى هى أعظم الأسباب في الاختلاف ، ومع ذلك فساس عمر فيها — مع طول مدته — الناس بحيث لم يخالفه أحد ، ثم ازدادت اتساعا في خلافة عثمان فانتشرت الأقوال واختلفت الآراء ولم يتفق له ما اتفق لعمر من طوعية الخلق له فنشأت من ثم الفتن ، إلى أن أفضى الأمر إلى قتله ، واستخلف على فما ازداد الأمر إلا اختلافا والفتن إلا انتشارا . الحديث الرابع حديث ابن عمر في رؤية النزاع من البئر ، وقد تقدم قريبا في مناقب أى بكر .

**قوله ( حدثنا عبيد الله )** هو ابن عمر العمرى .

**قوله ( حدثنى أبو بكر بن سالم )** أى ابن عبد الله بن عمر ، وهو من أقران الراوى عنه ، وهما مدنيان من صغار التابعين ، وأما أبو سالم فمعدود من كبارهم ، وهو أحد الفقهاء السبعة ، وليس لأبى بكر بن سالم في البخارى غير هذا الموضع ، ووثقه العجلي . ولا يعرف له راو إلا عبيد الله بن عمر المذكور ، وإنما أخرج له البخارى في المتابعات . وقد مضى الحديث من طريق الزهرى عن سالم .

**قوله ( بدلوا بكرة )** بفتح الموحدة والكاف على المشهور وحكى بعضهم تثليث أوله ، ويجوز إسكانها على أن المراد نسبة الدلو إلى الأنثى من الإبل وهى الشابة ، أى الدلو التى يسقى بها ، وأما بالتحريك فالمراد الخشبة المستديرة التى يعلق فيها الدلو .

**قوله ( قال ابن جبير : العبرى عتاق الزرائى )** وصله عبد بن حميد من طريقه ، وكذا رويناه في « صفة

الجنة لأنى نعيم» من طريق أنى بشر عن سعيد بن جبیر قال فى قوله تعالى ﴿ متكئين على رفرف خضر وعبقرى حسان ﴾ قال : الرفرف رياض الجنة ، والعبقرى الزراى . ووقع فى رواية الأصيلى وكريمة وبعض النسخ عن أنى ذكر هنا « قال ابن نمير » وقيل المراد محمد بن عبد الله بن نمير شيخ المصنف فيه ، وسيأتى بسط القول فى كتاب التعبير ، والمراد بالعناق الحسان ، والزراى جمع زريبة وهى البساط العريض الفاخر ، قال فى « المشارق » : العبقرى النافذ الماضى الذى لا شىء يفوقه ، قال أبو عمر : وعبقرى القوم سيدهم وقيمهم وكبيرهم ، وقال الفراء : العبقرى السيد والفاخر من الحيوان والجوهر والبساط المنقوش ، وقيل هو منسوب إلى عبقر موضع بالبادية ، وقيل قرية يعمل فيها الثياب البالغة فى الحسن والبسط ، وقيل نسبة إلى أرض تسكنها الجن ، تضرب بها العرب المثل فى كل شىء عظيم قاله أبو عبيدة ، قال ابن الأثير : فصاروا كلما رأوا شىئا غريبا مما يصعب عمله ويدق أو شىئا عظيما فى نفسه نسبوه إليها فقالوا عبقرى ، ثم اتسع فيه حتى سمي به السيد الكبير . ثم استطرد المصنف كعادته فذكر معنى صفة الزراى الواردة فى القرآن فى قوله تعالى ﴿ وزراى مبثوثة ﴾ .

**قوله ( وقال يحيى )** هو ابن زياد الفراء ، ذكر ذلك فى « كتاب معانى القرآن » له ، وظن الكرماني أنه يحيى ابن سعيد القطان فجزم بذلك واستند إلى كون الحديث ورد من روايته كما تقدم فى مناقب أنى بكر .

**قوله ( الطنافس )** هى جمع طنفسة وهى البساط .

**قوله ( لها حمل )** بفتح المعجمة والميم بعدها لام أى أهداب ، وقوله « رقيق » أى غير غليظة .

**قوله ( مبثوثة كثيرة )** هو بقية كلام يحيى بن زياد المذكور . الحديث الخامس

**قوله ( عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد )** أى ابن الخطاب ، وفى الإسناد أربعة من التابعين على نسق : قرينان وهما صالح وهو ابن كيسان وابن شهاب ، وقرينان وهما عبد الحميد ومحمد بن سعد وكلهم مدنيون .

**قوله ( استأذن عمر على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده نسوة من قريش )** هن من أزواجه ، ويحتمل أن يكون معهن من غيرهن لكن قرينة قوله « يستكثرنه » يؤيد الأول ، والمراد أنهن يطلبن منه أكثر مما يعطيهن . وزعم الداودى أن المراد أنهن يكثرن الكلام عنده ، وهو مردود بما وقع التصريح به فى حديث جابر عند مسلم أنهن يطلبن النفقة .

**قوله ( عالية )** بالرفع على الصفة وبالنصب على الحال ، وقوله « أصواتهن على صوته » قال ابن التين : يحتمل أن يكون ذلك قبل نزول النهى عن رفع الصوت على صوته ، أو كان ذلك طبعهن انتهى .

وقال غيره : يحتمل أن يكون الرفع حصل من مجموعهن لا أن كل واحدة منهن كان صوتها أرفع من صوته ، وفيه



نظر . قيل ويحتمل أن يكون فيهن جهيزة ، أو النهى خاص بالرجال وقيل في حقهن للتنزيه ، أو كن في حال المخاصمة فلم يتعمدن ، أو وثقن بعفوه . ويحتمل في الخلوة مالا يحتمل في غيرها .

**قوله ( أضحك الله سنك )** لم يرد به الدعاء بكثرة الضحك بل لازمه وهو السرور ، أو نفى ضد لازمه وهو الحزن .

**قوله ( اتبهنى )** من الهية أى توقرننى .

**قوله ( أنت أفظ وأغلظ )** بالمعجمتين بصيغة أفعل التفضيل من الفظاظلة والغلظة وهو يقتضى الشركة في أصل الفعل ، ويعارضه قوله تعالى ﴿ ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك ﴾ فإنه يقتضى أنه لم يكن فظا ولا غليظا ، والجواب أن الذى فى الآية يقتضى نفى وجود ذلك له صفة لازمة فلا يستلزم ما فى الحديث ذلك ، بل مجرد وجود الصفة له فى بعض الأحوال وهو عند إنكار المنكر مثلا والله أعلم . وجوز بعضهم أن الأفظ هنا بمعنى الفظ ، وفيه نظر للتصريح بالترجيح المقتضى لحمل أفعل على بابه ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم لا يواجه أحدا بما يكره إلا فى حق من حقوق الله ، وكان عمر يبالغ فى الزجر عن المكروهات مطلقا وطلب المندوبات ، فلهذا قال النسوة له ذلك .

**قوله ( أيها يا ابن الخطاب )** قال أهل اللغة « أيها » بالفتح والتنوين معناها لا تبتدئنا بحديث ، وبغير تنوين « كف من حديث عهدناه ، وإياه » بالكسر والتنوين معناها حدثنا ما شئت وبغير التنوين زدنا مما حدثتنا . ووقع فى روايتنا بالنصب والتنوين . وحكى ابن التين أنه وقع له بغير تنوين وقال معناه كف عن لومهم ، وقال الطيبى : الأمر بتوقير رسول الله صلى الله عليه وسلم مطلوب لذاته تحمداً الزيادة منه ، فكأن قوله صلى الله عليه وسلم « ايه » استزادة منه فى طلب توقيره وتعظيم جانبه ، ولذلك عقبه بقوله « والذى نفسى بيده الخ » فإنه يشعر بأنه رضى مقالته وحمد فعاله ، والله أعلم .

**قوله ( فجا )** أى طريقا واسعا ، وقوله « قط » تأكيد للنفى .

**قوله ( إلا سلك فجا غير فجك )** فيه فضيلة عظيمة لعمر تقتضى أن الشيطان لاسبيل له عليه ، لا أن ذلك يقتضى وجود العصمة إذ ليس فيه إلا فرار الشيطان منه أن يشاركه فى طريق يسلكها ، ولا يمنع ذلك من وسوسته له بحسب ما تصل إليه قدرته . فإن قيل عدم تسليطه عليه بالوسوسة يؤخذ بطريق مفهوم الموافقة لأنه إذا منع من السلوك فى طريق فأولى أن لا يلابسه بحيث يتمكن من وسوسته له فيمكن أن يكون حفظ من الشيطان ، ولا يلزم من ذلك ثبوت العصمة له لأنها فى حق النبى واجبة وفى حق غيره ممكنة ، ووقع فى حديث حفصة عند الطبرانى فى « الأوسط » بلفظ « إن الشيطان لا يلقي عمر منذ أسلم إلا خر لوجهه » وهذا دال على صلاته فى الدين ، واستمرار حاله على الجد الصرف والحق المحض ، وقال النووى : هذا الحديث محمول على ظاهره

وأن الشيطان يهرب إذا رآه وقال عياض : يحتمل أن يكون ذاك على سبيل ضرب المثل ، وأن عمر فارق سبيل الشيطان وسلك طريق السداد فخالف كل ما يحبه الشيطان ، والأول أولى ، انتهى . الحديث السادس :

**قوله ( حدثنا يحيى )** ابن سعيد القطان ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، وعبد الله هو ابن مسعود . ووقع في رواية ابن عيينة عن إسماعيل كما سيأتي في « باب إسلام عمر » التصريح بذلك .

**قوله ( مازلنا أعزة منذ أسلم عمر )** أى لما كان فيه من الجلد والقوة في أمر الله . وروى ابن أبي شيبة والطبراني من طريق القاسم بن عبد الرحمن قال : قال عبد الله بن مسعود « كان إسلام عمر عزاً ، وهجرته نصراً ، وإمارته رحمة . والله ما استطعنا أن نصلى حول البيت ظاهرين حتى أسلم عمر » وقد ورد سبب إسلامه مطولاً فيما أخرجه الدارقطني من طريق القاسم بن عثمان عن أنس قال « خرج عمر متقلداً السيوف ، فلقبه رجل من بني زهرة — فذكر قصة دخول عمر على أخته وإنكاره إسلامها وإسلام زوجها سعيد بن زيد وقراءته سورة طه ورغبته في الإسلام — فخرج خباب فقال : أبشر يا عمر ، فإنى أرجو أن تكون دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم لك ، قال : اللهم أعز الإسلام بعمر أو بعمر بن هشام ، وروى أبو جعفر بن أبي شيبة نحوه في تاريخه من حديث ابن عباس ، وفي آخره « فقلت يا رسول الله فقيم الاختفاء ؟ فخرجنا في صفين : أنا في أحدهما ، وحمزة في الآخر ، فنظرت قریش إلينا فأصابهم كآبة لم يصبهم مثلها ، وأخرجه البزار من طريق أسلم مولى عمر عن عمر مطولاً ، وروى ابن أبي خيثمة من حديث عمر نفسه قال « لقد رأيتنى وما أسلم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا تسعة وثلاثون رجلاً فكملمتهم أربعين ، فأظهر الله دينه ، وأعز الإسلام » وروى البزار نحوه من حديث ابن عباس وقال فيه « فنزل جبريل فقال : يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين » وفي « فضائل الصحابة » لخيثمة من طريق أبي وائل عن ابن مسعود قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم أيد الإسلام بعمر » ومن حديث على مثله بلفظ « أعز » وفي حديث عائشة مثله أخرجه الحاكم بإسناد صحيح ، وأخرجه الترمذى من حديث ابن عمر بلفظ « اللهم أعز الإسلام بأحب الرجلين إليك : بأبى جهل أو بعمر ، قال فكان أحبهما إليه عمر ، قال الترمذى : حسن صحيح . قلت : وصححه ابن حبان أيضاً ، وفي إسناده خارجة بن عبد الله صدوق فيه مقال ، لكن له شاهد من حديث ابن عباس أخرجه الترمذى أيضاً ، ومن حديث أنس كما قدمته في القصة المطولة ، ومن طريق أسلم مولى عمر عن عمر عن خباب ، وله شاهد مرسل أخرجه ابن سعد من طريق سعيد بن المسيب والإسناد صحيح إليه ، وروى ابن سعد أيضاً من حديث صهيب قال « لما أسلم عمر قال المشركون انتصف القوم منا » وروى البزار والطبراني من حديث ابن عباس نحوه .

**قوله في السند ( أخبرنا عمر بن سعيد )** أى ابن أبي حسين ، ووقع في رواية الفايصى « سعد » بسكون العين وهو وهم . الحديث السابع حديث ابن عباس قال « وضع عمر على سريرته ، فتكنفه الناس » بنون وفاء أى أحاطوا به من جميع جوانبه ، والإكفاف النواحي .

**قوله ( وضع عمر على سريره )** تقدم في آخر مناقب أبى بكر بلفظ « إني لواقف مع قوم وقد وضع عمر على

سريره « أى لما مات ، وهى جملة حالية من عمر .

قوله ( فلم يرعنى ) أى لم يفزعنى والمراد أنه رآه بغتة .

قوله ( إلا رجل آخذ ) بوزن فاعل ، وفى رواية الكشميهنى « آخذ » بلفظ الفعل الماضى .

قوله ( فترحم على عمر ) تقدم فى مناقب أى بكر بلفظ « فقال يرحمك الله » .

قوله ( أحب ) يجوز نصبه ورفع « أنى » يجوز ، فيه الفتح والكسر . وفى هذا الكلام أن عليا كان لا يعتقد أن لأحد عملا فى ذلك الوقت أفضل من عمل عمر . وقد أخرج ابن أى شعبة ومسدّد من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن على نحو هذا الكلام وسنده صحيح ، وهو شاهد جيد لحديث ابن عباس لكون مخرجه عن آل على رضى الله عنهم .

قوله ( مع صاحبيك ) يحتمل أن يريد ماوقع وهو دفنه عندهما ، ويحتمل أن يريد بالمعية مايشول إليه الأمر بعد الموت من دخول الجنة ونحو ذلك ، والمراد بصاحبيه النبى صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ، وقوله « وحسبت أنى » يجوز فتح الهمزة وكسرها ، وتقدم فى مناقب أى بكر بلفظ « لأنى كثيرا ما كنت أسمع » واللام للتعليل ، وما إبهامية مؤكدة ، وكثيرا ظرف زمان وعامله كان قدم عليه ، وهو كقوله تعالى ﴿ قليلا ما تشكرون ﴾ ووقع للأكثر « كثيرا مما كنت أسمع » بزيادة « من » ووجهت بأن التقدير أنى أجد كثيرا مما كنت أسمع . الحديث الثامن حديث « اثبت أحد » تقدم شرحه فى مناقب أى بكر .

قوله ( وقال لى خليفة ) هو ابن خياط ، ومحمد بن سواء بمهملة وتخفيف ومد هو السدوسى البصرى ، أخرج له هنا وفى الأدب ، وكهمس بمهملة وزن جعفر هو ابن المنهال سدوسى أيضا بصرى ماله فى البخارى غير هذا الموضع ، وسعيد هو ابن أى عروبة ، وسقط جميع ذلك من رواية أى ذر فى بعض النسخ واقتصر على طريق يزيد بن زريع .

قوله ( فما عليك إلا نبى أو صديق أو شهيد ) تقدم فى مناقب أى بكر بلفظ ، « فإنما عليك نبى وصديق وشهيدان » فتكون « أو » فى حديث الباب بمعنى الواو ، ويكون لفظ شهيد للجنس ، ووقع لبعضهم بلفظ « نبى وصديق أو شهيد » فقليل أو بمعنى الواو ، وقيل تغيير الأسلوب للإشعار بمغايرة الحال لأن صفتى النبوة والصديقية كانتا حاصلتين حينئذ بخلاف صفة الشهادة فإنها لم تكن وقعت حينئذ . الحديث التاسع ،

قوله ( حدثنى عمر هو ابن محمد ) ووقع فى رواية حرمة عن ابن وهب « حدثنى عمر بن محمد بن زيد »

أى ابن عبد الله بن عمر .

قوله ( سألنى ابن عمر عن بعض شأنه يعنى عمر ) يريد أن ابن عمر سأل أسلم مولى عمر عن بعض شأن عمر .

قوله ( فقال ما رأيت ) هو مقول ابن عمر .

قوله ( أجده ) بفتح الجيم والتشديد أفعل من جد إذا اجتهد ، وأجود أفعل من الجود .

قوله ( بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ) يحتمل أن يكون المراد بالبعدية فى الصفات ولا يتعرض فيه للزمان فيتناول زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وما بعده ، فيشكل بأبى بكر الصديق وبغيره من الصحابة ممن كان يتصف بالجود المفرط ، أو بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيشكل بأبى بكر الصديق أيضا ، ويمكن تأويله بزمان خلافته ، وأجود أفعل من الجود أى لم يكن أحد أجود منه فى الأمور ولا أجود بالأموال ، وهو محمول على وقت مخصوص وهو مدة خلافته ليخرج النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر من ذلك .

قوله ( حتى انتهى ) أى إلى آخر عمره ، وهذا بناء على أن فاعل انتهى عمر ، وقائل ذلك ابن عمر ، ويحتمل أن يكون فاعل انتهى ابن عمر أى انتهى فى الإنصاف بعد أجده وأجود حتى فرغ مما عنده ، وقائل ذلك نافع ، والله أعلم . الحديث العاشر حديث أنس « أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الساعة » هو ذو الخويصرة اليماني ، وزعم ابن بشكوال أنه أبو موسى الأشعري أو أبو ذر . ثم ساق من حديث أبى موسى « قلت يارسول الله المرء يحب القوم ولا يستطيع أن يعمل بعملهم » وسؤال هذين إنما وقع عن العمل ، والسؤال فى حديث الباب إنما وقع عن الساعة ، فدل على التعدد . وسيأتى فى الأدب من طريق آخر عن أنس أن السائل عن الساعة أعرابي ، وكذا وقع عند الدارقطني من حديث أبى مسعود أن الأعرابي الذى بال فى المسجد قال « يا محمد متى الساعة ؟ قال : وما أعددت لها » فدل على أن السائل فى حديث أنس هو الأعرابي الذى بال فى المسجد ، وتقدم فى الطهارة أنه ذو الخويصرة اليماني كما أخرجه أبو موسى المديني فى دلائل معرفة الصحابة ، وسيأتى شرح هذا الحديث فى كتاب الأدب . والمراد منه ذكر أبى بكر وعمر فى حديث أنس هذا وأنه قرنها فى العمل بالنبي صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم . الحديث الحادى عشر حديث أبى هريرة أورده من وجهين .

قوله ( عن أبى هريرة ) كذا قال أصحاب إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن أبى سلمة وخالفهم ابن وهب فقال « عن إبراهيم بن سعد بهذا الإسناد عن أبى سلمة عن عائشة » قال أبو مسعود : لأعلم أحدا تابع ابن وهب على هذا ، والمعروف عن إبراهيم بن سعد أنه عن أبى هريرة لآعن عائشة ، وتابعه زكريا بن أبى زائدة عن إبراهيم بن سعد يعنى كما ذكره المصنف معلقا هنا ، وقال محمد بن عجلان

« عن سعد بن إبراهيم عن أنى سلمة عن عائشة » أخرجه مسلم والترمذى والنسائى ، قال أبو مسعود : وهو مشهور عن ابن عجلان ، فكأن أبا سلمة سمعه من عائشة ومن أنى هريرة جميعا . قلت : وله أصل من حديث عائشة أخرجه ابن سعد من طريق ابن أنى عتيق عنها ، وأخرجه من حديث خفاف بن أيماء أنه كان يصلى مع عبد الرحمن بن عوف فإذا خطب عمر سمعه يقول أشهد أنك مكلم .

**قوله ( محدثون )** بفتح الدال جمع محدث ، واختلف فى تأويله ف قيل : ملهم ، قاله الأكثر قالوا : المحدث بالفتح هو الرجل الصادق الظن ، وهو من ألقى فى روعة شىء من قبل الملائكة الأعلى فيكون كالذى حدثه غيره به ، وهذا جزم أبو أحمد العسكري .

وقيل من يجرى الصواب على لسانه من غير قصد ، وقيل مكلم أى تكلمه الملائكة بغير نبوة ، وهذا ورد من حديث أنى سعيد الخدرى مرفوعاً ولفظه « قيل يارسول الله وكيف يحدث ؟ قال تتكلم الملائكة على لسانه » رويناه فى « فوائد الجوهري » وحكاها القابسي وآخرون ، ويؤيده ما ثبت فى الرواية المعلقة . ويحتمل رده إلى المعنى الأول أى تكلمه فى نفسه وإن لم ير مكلماً فى الحقيقة فيرجع إلى الإلهام ، وفسره ابن التين بالتفريس ، ووقع فى « مسند الحميدى » عقب حديث عائشة « المحدث الملهم بالصواب الذى يلقى على فيه » وعند مسلم من رواية ابن وهب « ملهمون ، وهى الإصابة بغير نبوة » وفى رواية الترمذى عن بعض أصحاب ابن عيينة « محدثون يعنى مفهمون » وفى رواية الإسماعيل « قال إبراهيم — يعنى ابن سعد راويه — قوله محدث أى يلقى فى روعه » انتهى ، ويؤيده حديث « إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه » أخرجه الترمذى من حديث ابن عمر ، وأحمد من حديث أنى هريرة ، والطبرانى من حديث بلال ، وأخرجه فى « الأوسط » من حديث معاوية وفى حديث أنى ذر عند أحمد وأنى داود « يقول به » بدل قوله « وقلبه » وصححه الحاكم ، وكذا أخرجه الطبرانى فى « الأوسط » من حديث عمر نفسه .

**قوله ( زاد زكريا بن أنى زائدة عن سعد )** هو ابن إبراهيم المذكور ، وفى روايته زيادتان : إحداهما بيان كونهم من بنى إسرائيل ، والثانية تفسير المراد بالمحدث فى رواية غيره فإنه قال بدله « يكلمون من غير أن يكونوا أنبياء » .

**قوله ( منهم أحد )** فى رواية الكشميهنى « من أحد » ورواية زكريا وصلها الإسماعيل وأبو نعيم فى مستخرجيهما ، وقوله « وإن يك فى أمتى » قيل لم يورد هذا القول مورد التردد فإن أمته أفضل الأمم ، وإذا ثبت أن ذلك وجد فى غيرهم فإمكان وجوده فيهم أولى ، وإنما أورده مورد التأكيد كما يقول الرجل : إن يكن لى صديق فإنه فلان ، يريد اختصاصه بكمال الصداقة لانفى الأصدقاء ، ونحوه قول الأجير : إن كنت عملت لك فوفنى حقى ، وكلاهما عالم بالعمل لكن مراد القائل أن تأخيرك حقى عمل من عنده شك فى كوفى عملت . وقيل الحكمة فيه أن وجودهم فى بنى إسرائيل كان قد تحقق وقوعه ، وسبب ذلك احتياجهم حيث لا يكون حينئذ فيهم نبي ، واحتمل عنده صلى الله عليه وسلم أن لا يحتاج هذه الأمة إلى ذلك لاستغنائها بالقرآن عن حدوث نبي ، وقد وقع الأمر كذلك حتى أن المحدث منهم إذا تحقق وجوده لا يحكم بما وقع له بل لابد له من عرضه على القرآن ،

فإن وافقه أو وافق السنة عمل به وإلا تركه ، وهذا وإن جاز أن يقع لكنه نادر فمن يكون أمره منهم مبنيًا على اتباع الكتاب والسنة ، وتمحضت الحكمة في وجودهم وكثرتهم بعد العصر الأول في زيادة شرف هذه الأمة بوجود أمثالهم فيه ، وقد تكون الحكمة في تكثيرهم مضاهاة بنى إسرائيل في كثرة الأنبياء فيهم ، فلما فات هذه الأمة كثرة الأنبياء فيها لكون نبيها خاتم الأنبياء غرضوا بكثرة الملهمين . وقال الطيبي : المراد بالمحدث الملهم البالغ في ذلك مبلغ النبي صلى الله عليه وسلم في الصدق ، والمعنى لقد كان فيما قبلكم من الأمم أنبياء ملهمون ، فإن يك في أمتي أحد هذا شأنه فهو عمر ، فكأنه جعله في انقطاع قرينه في ذلك هل نبي أم لا . فلذلك أتى بلفظ « إن » ويؤيده حديث « لو كان بعدى نبي لكان عمر » فلو فيه بمنزلة إن في الآخر على سبيل الفرض والتقدير ، انتهى . والحديث المشار إليه أخرجه أحمد والترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم من حديث عقبة بن عامر ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » من حديث أبي سعيد ، ولكن في تقرير الطيبي نظر لأنه وقع في نفس الحديث « من غير أن يكونوا أنبياء » ولا يتم مراده إلا بفرض أنهم كانوا أنبياء .

**قوله ( قال ابن عباس من نبي ولا محدث )** أى في قوله تعالى ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ﴾ الآية ، كأن ابن عباس زاد فيها ولا محدث أخرجه سفيان بن عيينة في أوخر جامعه وأخرجه عبد بن حميد من طريقه وإسناده إلى ابن عباس صحيح ولفظه عن عمرو بن دينار قال « كان ابن عباس يقرأ : وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ولا محدث » والسبب في تخصيص عمر بالذكر لكثرة ما وقع له في زمن النبي صلى الله عليه وسلم من الموافقات التي نزل القرآن مطابقاً لها ، ووقع له بعد النبي صلى الله عليه وسلم عدة إصابات . الحديث الثاني عشر حديث أبي هريرة في الذي كلمه الذئب ، أورده مختصراً بدون قصة البقرة ، وقد تقدم شرحه في مناقب أبي بكر . الحديث الثالث عشر حديث أبي أمامة عن أبي سعيد

**قوله ( عن أبي سعيد الخدري )** كذا رواه أكثر أصحاب الزهري ، ورواه معمر عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأبهمه أخرجه أحمد ، وقد تقدم في الإيمان من رواية صالح بن كيسان عن الزهري فصرح بذكر أبي سعيد ، ووقع في التعبير من هذا الوجه عن أبي أمامة بن سهل أنه سمع أبا سعيد .

**قوله ( رأيت الناس عرضوا على )** الحديث وفيه « عرض على عمر وعليه قميص اجتريه » أى لطوله ، وقد تقدم من رواية صالح بلفظ « يجريه » .

**قوله ( قالوا فما أولت ذلك )** سيأتى في التعبير أن السائل عن ذلك أبو بكر ، ويأتى بقية شرحه هناك : إن شاء الله تعالى . وقد استشكل هذا الحديث بأنه يلزم منه أن عمر أفضل من أبي بكر الصديق ، والجواب عنه تخصيص أبي بكر من عموم قوله « عرض على الناس » ففعل الذين عرضوا إذ ذاك لم يكن فيهم أبو بكر ، وأن كون عمر عليه قميص يجريه لا يستلزم أن لا يكون على أبي بكر قميص أطول منه وأسبع ، فلعله كان كذلك إلا أن المراد كان حينئذ بيان فضيلة عمر فاقصر عليها ، والله أعلم . الحديث الرابع عشر

**قوله** ( حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ) هو الذى يقال له ابن عليّة .

**قوله** ( عن المسور بن مخرمة ) كذا رواه ابن عليّة ورواه حماد بن زيد كما علقه المصنف بعد فقال « عن ابن عباس » وأخرجه الإسماعيلي من رواية القواريري عن حماد بن زيد موصولا ، ويحتمل أن يكون محفوظاً عن الاثنين .

**قوله** ( لما طعن عمر ) سيأتى بيان ذلك بعد فى أواخر مناقب عثمان .

**قوله** ( وكأنه يجزعه ) بالجيم والزاي الثقيلة أى ينسبه إلى الجزع ويلومه عليه ، أو معنى يجزعه يزيل عنه الجزع ، وهو كقوله تعالى ﴿ حتى إذا فزّع عن قلوبهم ﴾ أى أزيل عنهم الجزع ، ومثله مَرَضُهُ إذا عانى لإزالة مرضه ، ووقع فى رواية الجرجاني « وكأنه جزع » هذا يرجع الضمير فيه إلى عمر بخلاف رواية الجماعة فإن الضمير فيها لابن عباس . ووقع فى رواية حماد بن زيد « وقال ابن عباس مسست جلد عمر فقلت جلد لاتمسسه النار أبداً ، قال فنظر إلى نظرة كنت أرى له من تلك النظرة » .

**قوله** ( ولئن كان ذاك ) كذا فى رواية الأكثر ، وفى رواية الكشميهنى « ولا كل ذلك » أى لاتبالغ فى الجزع فيما أنت فيه ، ولبعضهم : ولا كان ذلك ، وكأنه دعا . أى لا يكون ما تخافه ، أو لا يكون الموت بتلك الطعنة .

**قوله** ( ثم فارقت ) كذا بحذف المفعول ، وللكشميهنى « ثم فارقت » .

**قوله** ( ثم صحبتهم فأحسنّت صحبتهم ، ولئن فارقتهم ) يعنى المسلمين ، وفى رواية بعضهم « ثم صحبت صحبتهم » بفتح الصاد والحاء والموحدة ، أى أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر ، وفيه نظر للإتيان بصيغة الجمع موضع التثنية ، قال عياض : يحتمل أن يكون « صحبت » زائدة وإنما هو ثم صحبتهم أى المسلمين ، قال : والرواية الأولى هى الوجه ، ورويناها فى أمالى أبى الحسن بن رزقويه من حديث ابن عمر قال « لما طعن عمر قال له ابن عباس » فذكر حديثاً قال فيه « ولما أسلمتَ كان إسلامك عزّاً » .

**قوله** ( فان ذلك منّ ) أى عطاء ، وفى رواية الكشميهنى « فإنما ذلك »

**قوله** ( فهو من أجلك ومن أجل أصحابك ) فى رواية أبى ذر عن الحمّويّ والمستملّى « أصبحابك » بالتصغير ، أى من جهة فكرته فيمن يستخلف عليهم ، أو من أجل فكرته فى سيرته التى سارها فيهم ، وكأنه غلب عليه الخوف فى تلك الحالة مع هضم نفسه وتواضعه لربه .

**قوله** ( طلاع الأرض ) بكسر الطاء المهملة والتخفيف أى ملأها ، وأصل الطلاع ما طلعت عليه الشمس ، والمراد هنا ما يطلع عليها ويشرف فوقها من المال .

**قوله ( قبل أن أراه )** أى العذاب ، وإنما قال ذلك لغلبة الخوف الذى وقع له فى ذلك الوقت من خشية التقصير فيما يجب عليه من حقوق الرعية ، أو من الفتنة بمدحهم .

**قوله ( قال حماد بن زيد )** وصله الإسماعيلي كما تقدم والله أعلم ، وسيأتى مزيد فى الكلام على هذا الحديث فى قصة قتل عمر آخر مناقب عثمان . وأخرج ابن سعد من طريق أبى عبيد مولى ابن عباس عن ابن عباس فذكر شيئاً من قصة قتل عمر .

الحديث الخامس عشر حديث أبى موسى ، تقدم مبسوطاً مع شرحه فى مناقب أبى بكر بما يغنى عن الإعادة .  
الحديث السادس عشر

**قوله ( أخبرنى حيوة )** بفتح المهملة والواو بينهما تحتانية ساكنة هو ابن شريح المصرى .

**قوله ( عبد الله بن هشام )** أى ابن زهرة بن عثمان التيمى ابن عم طلحة بن عبيد الله .

**قوله ( كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم وهو آخذ بيد عمر بن الخطاب )** هو طرف من حديث يأتي تمامه فى الأيمان والنذور ، وبقيته « فقال له عمر يارسول الله لأنت أحب إلئى من كل شئ » الحديث وقد ذكرت شيئاً من مباحثه فى كتاب الأيمان ، وسيأتى بيان الوقت الذى قتل فيه عمر فى آخر ترجمة عثمان إن شاء الله تعالى

مَنَاقِبُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَبِي عَمْرٍو الْقُرَشِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وقال النبى صلى الله عليه : « مَنْ يَحْفَرُ بئرَ رُومَةَ فَلَهُ الْجَنَّةُ . فَحَفَرَهَا عُثْمَانُ » . وقال : « مَنْ جَهَّزَ جيشَ العُسرةِ فَلَهُ الْجَنَّةُ » ، فَجَهَّزَهُ عُثْمَانُ .

[٣٦٩٥] ٣٥٦٨- نا سليمان بن حرب قال نا حماد عن أيوب عن أبي عثمان عن أبي موسى : أن النبى صلى الله عليه دخل حائطاً وأمرني بحفظ باب الحائط ، فجاء رجلٌ يستأذن فقال : « ائذنْ له وبشره بالجنة » فإذا أبوبكر . ثم جاء آخرٌ يستأذن فقال : « ائذنْ له وبشره بالجنة » ، فإذا عمر ، ثم جاء آخرٌ يستأذن ، فسكت هنيهةً ثم قال : « ائذنْ له وبشره بالجنة على بلوى تُصيبه » ، فإذا عثمان بن عفان .

قال حماد ونا عاصم الأحول وعلي بن الحكم سمعا أبا عثمان يحدث عن أبي موسى بنحوه ، وزاد فيه عاصم : أن النبى صلى الله عليه كان قاعداً في مكانٍ فيه ماءٌ قد انكشف عن ركبتيه - أو ركبته - فلما دخل عثمان غطاها .



[٣٦٩٦]

٣٥٦٩- نا أحمد بن شبيب بن سعيد قال نا أبي عن يونس قال ابن شهاب أخبرني عروة أن عبيد الله بن عدي بن الخيار أخبره: أن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث قالا: ما يمنعك أن تكلم عثمان لأخيه الوليد فقد أكثر الناس فيه؟ فقصدت لعثمان حين خرج إلى الصلاة، قلت: إن لي إليك حاجة، وهي نصيحة لك. قال: يا أيها المرء منك - قال معمر: أعود بالله منك - فانصرفت فرجعت إليهم، إذ جاء رسول عثمان، فأتيته فقال: ما نصيحتك؟ فقلت: إن الله بعث محمداً بالحق، وأنزل عليه الكتاب، وكنت ممن استجاب لله ولرسوله، فهاجرت الهجرتين، وصحبت رسول الله صلى الله عليه ورأيت هديه. وقد أكثر الناس في شأن الوليد. قال: أدركت رسول الله صلى الله عليه؟ قلت: لا، ولكن خلص إلي من علمه ما يخلص إلى العذراء في سترها. قال: أما بعد، فإن الله بعث محمداً بالحق، فكنت ممن استجاب لله ولرسوله، وآمنت بما بعث به وهاجرت الهجرتين - كما قلت - وصحبت رسول الله صلى الله عليه وبايعته، فوالله ما عصيته ولا غششته حتى توفاه الله. ثم أبوبكر مثله. ثم عمر مثله. ثم استخلفت، أفليس لي من الحق مثل الذي لهم؟ قلت: بلى. قال: فما هذه الأحاديث التي تبلغني عنكم؟ أما ما ذكرت من شأن الوليد فسناخذ فيه بالحق إن شاء الله. ثم دعا علياً فأمره أن يجلد، فجلده ثمانين.

[الحديث ٣٦٩٦ - طرفاه في: ٣٨٧٢، ٣٩٢٧].

[٣٦٩٩]

٣٥٧٠- نا مسدد قال نا يحيى عن سعيد عن قتادة أن أنساً حدثهم قال: صعد النبي صلى الله عليه أحدًا ومعه أبوبكر وعمر وعثمان، فرجفت، فقال: «اسكن أحد - أظنه ضربه برجله - فليس عليك إلا نبي وصديق وشهيدان».

[٣٦٩٧]

٣٥٧١- نا محمد بن حاتم بن بزيع قال نا شاذان قال نا عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر: كنا في زمن النبي صلى الله عليه لا نعدل بأبي بكر أحدًا، ثم عمر ثم عثمان، ثم نترك أصحاب النبي صلى الله عليه لا نفاضل بينهم. تابعه عبد الله بن صالح عن عبد العزيز.

[٣٦٩٨]

٣٥٧٢- نا موسى قال نا أبو عوانة قال نا عثمان هو ابن موهب قال: جاء رجل من أهل مصر وحج البيت، فرأى قومًا جلوسًا فقال: من هؤلاء القوم؟ فقالوا: هؤلاء قریش. قال: فمن الشيخ فيهم؟ قالوا: عبد الله بن عمر. قال: يا ابن عمر، إني سأللك عن شيء فحدثني: هل تعلم أن

عُثْمَانُ فَرَّ يَوْمَ أَحَدٍ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : تَعْلَمُ أَنَّهُ تَغَيَّبَ عَنْ بَدْرٍ وَلَمْ يَشْهَدْ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : تَعْلَمُ أَنَّهُ تَغَيَّبَ عَنْ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ فَلَمْ يَشْهَدْهَا؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ . قَالَ ابْنُ عُمَرَ : تَعَالَى أَبِينَا لَكَ . أَمَا فَرَارُهُ يَوْمَ أَحَدٍ فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَفَا عَنْهُ وَغَفَرَ لَهُ . وَأَمَا تَغَيُّبُهُ عَنْ بَدْرٍ فَإِنَّهُ كَانَ تَحْتَهُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَكَانَتْ مَرِيضَةً ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : «إِنَّ لَكَ أَجْرَ رَجُلٍ مِّنْ شَهِيدٍ بَدْرًا وَسَهْمَهُ» . وَأَمَا تَغَيُّبُهُ عَنْ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ فَلَوْ كَانَ أَحَدٌ يَبْطِنُ مَكَّةَ أَعَزَّ مِنْ عُثْمَانَ لَبِعَثَهُ مَكَانَهُ ، فَبِعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عُثْمَانَ ، وَكَانَتْ بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ عُثْمَانُ إِلَى مَكَّةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِيَدِهِ الْيُمْنَى : «هَذِهِ يَدُ عُثْمَانَ» . فَضَرَبَ بِهَا عَلَى يَدِهِ فَقَالَ : «هَذِهِ لِعُثْمَانَ» ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ : اذْهَبْ بِهَا الْآنَ مَعَكَ .

**قوله ( باب مناقب عثمان بن عفان أئى عمرو القرشى )** هو عثمان بن عفان بن أئى العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف . وعدد ما بينهما من الآباء متفاوت ، فالنبي صلى الله عليه وسلم من حيث العدد في درجة عفان كما وقع لعمر سواء ، وأما كنيته فهو الذى استقر عليه الأمر ، وقد نقل يعقوب بن سفيان عن الزهرى أنه كان يكنى أبا عبد الله يابنه عبد الله الذى رزقه من رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومات عبد الله المذكور صغيراً وله ست سنين ، وحكى ابن سعد أن موته كان سنة أربع من الهجرة ، وماتت أمه رقية قبل ذلك سنة اثنتين والنبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر ، وكان بعض من ينتقصه يكتبه أبا ليلى يشير إلى لين جانبه ، حكاه ابن قتيبة . وقد اشتهر أن لقبه ذو النورين . وروى خيشمة في « الفضائل » والدارقطنى في « الأفراد » من حديث على أنه ذكر عثمان فقال « ذاك امرؤ يدعى في السماء ذا النورين » وسأذكر اسم أمه ونسبها في الكلام على الحديث الثانى من ترجمته .

**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم : من يحفر بئر رومة فله الجنة ، فحفرها عثمان . وقال النبي صلى الله عليه وسلم من جهز جيش العسرة فله الجنة فجهزه عثمان )** هذا التعليق تقدم ذكر من وصله في أواخر كتاب الوقف وبسطت هناك الكلام عليه ، وفيه من مناقب عثمان أشياء كثيرة استوعبتها هناك فأغنى عن إعادتها ، والمراد بجيش العسرة تبوك كما سيأتى في المغازى ، وأخرج أحمد والترمذى من حديث عبد الرحمن بن حباب السلمى أن عثمان أعان فيها بثلاثمائة بعير ، ومن حديث عبد الرحمن بن سمرة أن عثمان أتى فيها بألف دينار فصحبها في حاجر النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد مضى في الوقف بقية طريقه . وفي حديث حذيفة عند ابن عدى « فجاء عثمان بعشرة آلاف دينار » وسنده واه ، ولعلها كانت بعشرة آلاف درهم فتوافق رواية ألف دينار . ثم ذكر المصنف في هذا الباب خمسة أحاديث : الأول حديث أئى موسى في قصة القف وأوردها مختصرة من طريق أئى عثمان عن أئى موسى ، وقد تقدم شرحها في مناقب أئى بكر الصديق .

**قوله ( فسكت هنية )** بالتصغير أى قليلا .

**قوله ( قال حماد وحدثنا عاصم )** كذا للأكثر ، وهو بقية الإسناد المتقدم ، وحماد هو ابن زيد ، ووقع في رواية أبي ذر وحده « وقال حماد بن سلمة حدثنا عاصم الخ » والأول أصوب ، فقد أخرجه الطبراني عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب « حدثنا حماد بن زيد عن أبيوب » فذكر الحديث وفي آخره « قال حماد فحدثني علي بن الحكم وعاصم أنهما سمعا أبا عثمان يحدث عن أبي موسى نحوه من هذا ، غير أن عاصماً زاد » فذكر الزيادة . وقد وقع لي من حديث حماد بن سلمة لكن عن علي بن الحكم وحده أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن موسى بن إسماعيل ، والطبراني من طريق حجاج بن منهال وهذبة بن خالد كلهم عن حماد بن سلمة عن علي ابن الحكم وحده به وليست فيه الزيادة ، ثم وجدته في نسخة الصغاني مثل رواية أبي ذر ، والله أعلم .

**قوله ( وزاد فيه عاصم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قاعداً في مكان فيه ماء قد كشف عن ركبته ، فلما دخل عثمان غطاها )** قال ابن التين : أنكر الداودي هذه الرواية وقال : هذه الزيادة ليست من هذا الحديث بل دخل لرواها حديث في حديث ، وإنما ذلك الحديث أن أبا بكر أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيته قد انكشف فحذه فجلس أبو بكر ، ثم دخل عمر ، ثم دخل عثمان فغطاها الحديث .

قلت : يشير إلى حديث عائشة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيته كاشفاً عن فخديه أو ساقيه ، فاستأذن أبو بكر فأذن له وهو على تلك الحالة » الحديث ، وفيه « ثم دخل عثمان فجلس وسويت ثيابك ، فقال : ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة » وفي رواية لمسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال في جواب عائشة « إن عثمان رجل حيي ، وإني خشيت إن أذنت له على تلك الحالة لأبلغ إلي في حاجته » انتهى ، وهذا لا يلزم منه تغليب رواية عاصم ، إذ لا مانع أن يتفق للنبي صلى الله عليه وسلم أن يغطي ذلك مرتين حين دخل عثمان ، وأن يقع ذلك في موطنين ، ولأسيما مع اختلاف مخرج الحديثين وإنما يقال ما قاله الداودي حيث تتفق الخارج فيمكن أن يدخل حديث في حديث لا مع افتراق الخارج كما في هذا ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث عبيد الله بن عدى بن الخيار في قصة الوليد بن المغيرة .

**قوله ( ما منعك أن تكلم عثمان )** في رواية معمر عن الزهري الآتية في هجرة الحبشة « أن تكلم خالك » ، ووجه كون عثمان خاله أن أم عبيد الله هذا هي أم قتال بنت أسيد بن أبي العاص بن أمية وهي بنت عم عثمان ، وأقارب الأم يطلق عليهم أحوال . وأما أم عثمان فهي أروى بنت كريز بالتصغير ابن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس ، وأما أم حكيم البيضاء بنت عبد المطلب ، وهي شقيقة عبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم ، ويقال إنهما ولدا توأماً حكاه الزبير بن بكار ، فكان ابن بنت عمه النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم ابن خال والدته ، وقد أسلمت أم عثمان كما بينت ذلك في كتاب الصحابة . وروى محمد بن الحسين الخزومي في كتاب المدينة أنها ماتت في خلافة ابنها عثمان وأنه كان ممن حملها إلى قبرها . وأما أبوه فهلك في الجاهلية .

**قوله ( لأخيه )** اللام للتعليل أي لأجل أخيه ، ويحتمل أن تكون بمعنى عن ، ووقع في رواية الكشميهني « في أخيه » .

**قوله ( الوليد )** أى ابن عقبة ، وصرح بذلك فى رواية معمر ، وعقبة هو ابن أبى معيط بن أبى عمرو بن أمية ابن عبد شمس وكان أخا عثمان لأمه ، وكان عثمان ولده الكوفة بعد عزل سعد بن أبى وقاص ، فإن عثمان كان ولده الكوفة لما ولى الخلافة بوصية من عمر كما سيأتى فى آخر ترجمة عثمان فى قصة مقتل عمر ، ثم عزله بالوليد وذلك سنة خمس وعشرين ، وكان سبب ذلك أن سعداً كان أميرها وكان عبد الله بن مسعود على بيت المال فاقترض سعد منه مالا ، فجاءه يتقاضاه فاختصما ، فبلغ عثمان فغضب عليهما وعزل سعدا ، واستحضر الوليد وكان عاملا بالجزيرة على عسر بها فولاه الكوفة ، وذكر ذلك الطبرى فى تاريخه .

**قوله ( فقد أكثر الناس فيه )** أى فى شأن الوليد أى من القول وقع فى رواية معمر وكان أكثر الناس فيما فعل به ، أى من تركه إقامة الحد عليه ، وإنكارهم عليه عزل سعد بن أبى وقاص به مع كون سعد أحد العشرة ومن أهل الشورى واجتمع له من الفضل والسنن والعلم والدين والسبق إلى الإسلام ما لم يتفق شئ منه للوليد بن عقبة ، والعدر لعثمان فى ذلك أن عمر كان عزل سعداً كما تقدم بيانه فى الصلاة وأوصى عمر من يلى الخلافة بعده أن يولى سعداً قال « لأنى لم أعزله عن خيانة ولاعجز » كما سيأتى ذلك فى حديث مقتل عمر قريباً ، فولاه عثمان امثالاً لوصية عمر ، ثم عزله للسبب الذى تقدم ذكره وولى الوليد لما ظهر له من كفايته لذلك وليصل رحمه ، فلما ظهر له سوء سيرته عزله ، وإنما أخر إقامة الحد عليه ليكشف عن حال من شهد عليه بذلك ، فلما وضع له الأمر أمر بإقامة الحد عليه . وروى المدائنى من طريق الشعبى أن عثمان لما شهدوا عنده على الوليد حبسه .

**قوله ( فقصدت لعثمان حتى خرج )** أى أنه جعل غاية القصد خروج عثمان . وفى رواية الكشميهنى « حين خرج » وهى تشعر بأن القصد صادف وقت خروجه ، بخلاف الرواية الأخرى فإنها تشعر بأنه قصد إليه ثم انتظره حتى خرج ، ويؤيد الأول رواية معمر « فانتصبت لعثمان حين خرج » .

**قوله ( إن لى إليك حاجة ، وهى نصيحة لك ، فقال : يا أيها المرء منك )** كذا فى رواية يونس .

**قوله ( قال معمر أعوذ بالله منك )** هذا تعليق أراد به المصنف بيان الخلاف بين الروايين ، ورواية معمر قد وصلها فى هجرة الحبشة كما قدمته ولفظه هناك « فقال يا أيها المرء أعوذ بالله منك » قال ابن التين : إنما استعاذ منه خشية أن يكلمه بشئ يقتضى الإنكار عليه وهو فى ذلك معذور فيضيق بذلك صدره .

**قوله ( فانصرفت فرجعت إليهما )** زاد فى رواية معمر « فحدثتهما بالذى قلت لعثمان وقال لى ، فقالا : قد قضيت الذى كان عليك » ..

**قوله ( إذ جاء رسول عثمان )** فى رواية معمر « فبينما أنا جالس معهما إذ جاءنى رسول عثمان ، فقالا لى : قد ابتلاك الله ، فانطلقت » ولم أقف فى شئ من الطرق على اسم هذا الرسول .

**قوله ( وكنت ممن استجاب )** هو بفتح كنت على المخاطبة وكذا هاجرت وصحبت ، وأراد بالهجرتين الهجرة إلى الحبشة والهجرة إلى المدينة ، وسيأتى ذكرهما قريباً ، « وزاد في رواية معمر » ورأيت هديه « أى هدى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو بفتح الهاء وسكون الدال الطريقة ، وفي رواية شعيب عن الزهري الآتية في هجرة الحبشة » وكنت صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( وقد أكثر الناس في شأن الوليد )** زاد معمر « ابن عقبة » فحق عليك أن تقيم عليه الحد .

**قوله ( قال أدركت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقلت لا )** في رواية معمر « فقال لى : يا ابن أختى » وفي رواية صالح ابن أبى الأنخضر عن الزهري عن عمر بن شبة « قال هل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال لا » ومراده بالإدراك إدراك السماع منه والأخذ عنه ، وبالرؤية رؤية المميز له ، ولم يرد هنا الإدراك بالسن فإنه ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، فسيأتى في المغازي في قصة مقتل حمزة من حديث وحشى بن حرب ما يدل على ذلك ، ولم يثبت أن أباه عدى بن الخيار قتل كافراً وإن ذكر ذلك ابن ماكولا وغيره ، فإن ابن سعد ذكره في طبقة الفتحيين ، وذكر المدائني وعمر بن شبة في « أخبار المدينة » أن هذه القصة المحكية هنا وقعت لعدى بن الخيار نفسه مع عثمان فالله أعلم . قال ابن التين . إنما استثبت عثمان في ذلك لينبه على أن الذى ظنه من مخالفة عثمان ليس كما ظنه . قلت : ويفسر المراد من ذلك مارواه أحمد من طريق سماك بن حرب عن عبادة بن زاهر « سمعت عثمان خطب فقال : إنا والله قد صحبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر والحضر ، وإن ناساً يعلمونى سنته عسى أن لا يكون أحدهم رآه قط » .

**قوله ( خلص )** بفتح المعجمة وضم اللام ويجوز فتحها بعدها مهملة أى وصل ، وأراد ابن عدى بذلك أن علم النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن مكتوماً ولا خاصاً بل كان شائعاً ذائعاً حتى وصل إلى العذراء المستتره ، فوصله إليه مع حرصه عليه أولى .

**قوله ( ثم أبو بكر مثله ثم عمر مثله )** يعنى قال في كل منهما « فما عصيته ولا غششته » وصرح بذلك في رواية معمر .

**قوله ( ثم استخلفت )** بضم التاء الأولى والثانية .

**قوله ( أفليس لى من الحق مثل الذى لهم )** في رواية معمر « أفليس لى عليكم من الحق مثل الذى كان لهم على » ووقع في رواية الأصيلي وهم يأتى بيانه هناك إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فما هذه الأحاديث التى تبلغنى عنكم )** كأنهم كانوا يتكلمون في سبب تأخير إقامة الحد على الوليد ، وقد ذكرنا عذره في ذلك

قوله ( فأمره أن يجلد ) في رواية الكشميهني « أن يجلده » .

!

قوله ( فجلده ثمانين ) في رواية معمر « فجلد الوليد أربعين جلدة » وهذه الرواية أصح من رواية يونس ، والوهم فيه من الراوى عنه شبيب بن سعيد ، ويرجح رواية معمر ما أخرجه مسلم من طريق أنى ساسان قال « شهدت عثمان أتى بالوليد وقد صلى الصبح ركعتين ثم قال أزيدكم ، فشهد عليه رجلان أحدهما حمران يعنى مولى عثمان أنه قد شرب الخمر ، فقال عثمان يا على قم فاجلده ، فقال على قم يا حسن فاجلده ، فقال الحسن ول حارها من تولى قارها ، فكأنه وجد عليه فقال : يا عبد الله بن جعفر قم فاجلده فجلده ، وعلى يعد ، حتى بلغ أربعين فقال : أمسك . ثم قال . جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل ذلك سنة ، وهذا أحب إلى » انتهى . والشاهد الآخر الذى لم يسم فى هذه الرواية قيل هو الصعب بن جثامة الصحابى المشهور رواه يعقوب بن سفيان فى تاريخه ، وعند الطبرى من طريق سيف فى الفتوح أن الذى شهد عليه ولد الصعب واسمه جثامة كاسم جده ، وفى رواية أخرى أن ممن شهد عليه أبا زينب بن عوف الأسدى وأبا مورع الأسدى ، وكذلك روى عمر بن شبة فى « أخبار المدينة » بإسناد حسن إلى أنى الضحى وقال : لما بلغ عثمان قصة الوليد استشار عليا فقال : أرى أن تستحضره فإن شهدوا عليه بمحضر منه حددته ، ففعل فشهد عليه أبو زينب وأبو مورع وجندب بن زهير الأزدي وسعد بن مالك الأشعرى « فذكر نحو رواية أنى ساسان وفيه » فضربه بمخصرة لها رأسان ، فلما بلغ أربعين قال له : أمسك « وأخرج من طريق الشعبى قال قال الخطيئة فى ذلك :

شهد الخطيئة يوم يلقي ربه أن الوليد أحق بالعدر  
نادى وقد تمت صلاتهم أزيدكم سفها وما يدرى  
فأتوا أبا وهب ولو أذنوا لقرنت بين الشفع والوتر  
كفوا عنانك إذ جريت ولو تركوا عنانك لم تزل تجرى

وذكر المسعودى فى « المروج » أن عثمان قال للذين شهدوا : وما يدريكم أنه شرب الخمر ؟ قالوا : هى التى كنا نشرها فى الجاهلية : وذكر الطبرى أن الوليد ولى الكوفة خمس سنين ، قالوا وكان جواداً ، فولى عثمان بعده سعيد بن العاص فبصار فيهم سيرة عادلة فكان بعض الموالى يقول :

يا ويلنا قد عزل الوليد  
وجاءنا مجوعاً سعيد  
ينقص فى الصاع ولا يزيد

الحديث الثالث حديث أنس « اسكن أحد » بضم الدال على أنه منادى مفرد ، وحذف منه حرف النداء ،

وقد تقدم الكلام عليه في مناقب أبي بكر ، ومن رواه بلفظ حراء ، وأنه يمكن الجمع بالحمل على التعدد ، ثم وجدت ما يؤيده : فعند مسلم من حديث أبي هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم على حراء هو وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير ، فتحركت الصخرة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فذكره ، وفي رواية له « وسعد » وله شاهد من حديث سعيد بن زيد عند الترمذى وآخر عن علي عند الدارقطنى . الحديث الرابع

**قوله ( حدثنا شاذان ) هو الأسود بن عامر ، وعبيد الله هو ابن عمر .**

**قوله ( ثم نترك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لانفاضل بينهم )** تقدم الكلام عليه في مناقب أبي بكر ، قال الخطاى : إنما لم يذكر ابن عمر علياً لأنه أراد الشيوخ وذوى الأسنان الذين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حزبه أمر شاورهم ، وكان على في زمانه صلى الله عليه وسلم حديث السن . قال ولم يرد ابن عمر الازدراء به ولا تأخيره عن الفضيلة بعد عثمان انتهى . وما اعتذر به من جهة السن بعيد لا أثر له في التفضيل المذكور ، وقد اتفق العلماء على تأويل كلام ابن عمر هذا لما تقرر عند أهل السنة قاطبة من تقديم على بعد عثمان ومن تقديم بقية العشرة المبشرة على غيرهم ومن تقديم أهل بدر على من لم يشهدا وغير ذلك ، فالظاهر أن ابن عمر إنما أراد بهذا النفي أنهم كانوا يجتهدون في التفضيل ، فيظهر لهم فضائل الثلاثة ظهوراً يئناً فيجزمون به ولم يكونوا جيثقوا اطلعوا على التنصيص ، ويؤيده ما روى البزار عن ابن مسعود قال « كنا نتحدث أن أفضل أهل المدينة على بن أبي طالب » رجاله موثقون ، وهو محمول على أن ذلك قاله ابن مسعود بعد قتل عمر ، وقد حمل أحمد حديث ابن عمر على ما يتعلق بالترتيب في التفضيل ، واحتج في الترييع بعلى بحديث سفينة مرفوعاً « الخلافة ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً » أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره ، وقال الكرماني . لاحجة في قوله « كنا نترك » لأن الأصوليين اختلفوا في صيغة « كنا نفعل » لافي صيغة « كنا لانفعل » لتصور تقرير الرسول في الأول دون الثاني ، وعلى تقدير أن يكون حجة فما هو من العمليات حتى يكفى فيه الظن ، ولو سلمنا فقد عارضه ما هو أقوى منه . ثم قال : ويحتمل أن يكون ابن عمر أراد أن ذلك كان وقع لهم في بعض أزمنة النبى صلى الله عليه وسلم فلا يمنع ذلك أن يظهر بعد ذلك لهم ، وقد مضت تمة هذا في مناقب أبي بكر ، والله أعلم .

**قوله ( تابعه عبد الله بن صالح عن عبد العزيز )** أى ابن أبى سلمة بإسناده المذكور ، وابن صالح هذا هو الجهنى كاتب الليث ، وقيل هو العجلي والد أحمد صاحب « كتاب الثقات » والله أعلم . وكأن البخارى أراد بهذه المتابعة إثبات الطريق إلى عبد العزيز بن أبى سلمة لأن عباساً الدورى روى هذا الحديث عن شاذان فقال « عن الفرغ بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن نافع » فكان لشاذان فيه شيخين ، والله أعلم . وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق أبى عمار والرمادى وعثمان بن أبى شيبة وغير واحد عن أسود بن عامر المذكور ، وكذلك رواه عن عبد العزيز عبدة أبو سلمة الخزاعى وحجين بن المثنى . الحديث الخامس

**قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن إسماعيل .**

**قوله ( عثمان هو ابن موهب )** نسبة إلى جده وهو عثمان بن عبد الله بن موهب بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء بعدها موحدة مولى بنى تيم ، بصرى تابعى وسط من طبقة الحسن البصرى وهو ثقة باتفاقهم ، وفي الرواية آخر يقال له عثمان بن موهب بصرى أيضا لكنه أصغر من هذا ، روى عن أنس ، روى عنه زيد بن الحباب وحده أخرجه له النسائي .

**قوله ( جاء رجل من أهل مصر وحج البيت )** لم أقف على اسمه ولا على اسم من أجابه من القوم ولا على أسماء القوم ، وسيأتى في تفسير قوله تعالى ﴿ وقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ من سورة البقرة ما قد يقرب أنه العلاء ابن عيزار ، وهو بمهمات ، وكذا في مناقب على بعد هذا ، ويأتى في سورة الأنفال أن الذى باشر السؤال اسمه حكيم ، وعليه اقتصر شيخنا ابن الملكن ، وهذا كله بناء على أن الحديثين في قصة واحدة .

**قوله ( قال فمن الشيخ )** أى الكبير ( فيهم ) الذى يرجعون إلى قوله

**قوله ( هل تعلم أن عثمان فر يوم أحد الخ )** الذى يظهر من سياقه أن السائل كان ممن يتعصب على عثمان فأراد بالمسائل الثلاث أن يقرر معتقده فيه ، ولذلك كبر مستحسنا لما أجابه به ابن عمر .

**قوله ( قال ابن عمر : تعال أبين لك )** كأن ابن عمر فهم منه مراده لما كبر ، وإلا لو فهم ذلك من أول سؤاله لقرن العذر بالجواب ، وحاصله أنه عابه بثلاثة أشياء فأظهر له ابن عمر العذر عن جميعها : أما الفرار فبالعفو ، وأما التخلف فبالأمر ، وقد حصل له مقصود من شهد من ترتب الأمرين الدنيوى وهو السهم والأخروى وهو الأجر ، وأما البيعة فكان مأذونا له في ذلك أيضا ، ويد رسول الله صلى الله عليه وسلم خير لعثمان من يده كما ثبت ذلك أيضا عن عثمان نفسه فيما رواه البزار بإسناد جيد أنه عاتب عبد الرحمن بن عوف فقال له : لم ترفع صوتك على ؟ فذكر الأمور الثلاثة ، فأجابه عثمان بمثل ما أجاب به ابن عمر . قال في هذه : فشمال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير لى من يمينى .

**قوله ( فأشهد أن الله عفا عنه وغفر له )** يريد قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ، وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ .

**قوله ( وأما تغيبه عن بدر فإنه كان تحته بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم )** هى رقية ، فروى الحاتم في « المستدرک » من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال « خلف النبي صلى الله عليه وسلم عثمان وأسامة بن زيد على رقية في مرضها لما خرج إلى بدر ، فماتت رقية حين وصل زيد بن حارثة بالبشارة ، وكان عمر رقية لما ماتت عشرين سنة ، قال ابن إسحق : ويقال إن ابنها عبد الله بن عثمان مات بعدها سنة أربع من الهجرة وله ست سنين .



قوله ( فلو كان أحد ببطن مكة أعز من عثمان ) أى على من بها ( لبعته ) أى النبى صلى الله عليه وسلم ( مكانه ) أى بدل عثمان .

قوله ( فبعث النبى صلى الله عليه وسلم عثمان وكانت بيعة الرضوان ) أى بعد أن بعته والسبب فى ذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث عثمان ليعلم قريشاً أنه إنما جاء معتمراً لا محارباً ، ففى غيبة عثمان شاع عندهم أن المشركين تعرضوا لحرب المسلمين ، فاستعد المسلمون للقتال وبايعهم النبى صلى الله عليه وسلم حينئذ تحت الشجرة على أن لا يفروا وذلك فى غيبة عثمان . وقيل بل جاء الخبر بأن عثمان قتل ، فكان ذلك سبب البيعة ، وسيأتى إيضاح ذلك فى عمرة الحديبية من المغازى .

قوله ( فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده اليمنى ) أى أشار بها .

قوله ( هذه يد عثمان ) أى بدلها ، فضرب بها على يده اليسرى فقال « هذه — أى البيعة — لعثمان » أى عن عثمان .

قوله ( فقال له ابن عمر : اذهب بها الآن معك ) أى أقرن هذا العذر بالجواب حتى لا يبقى لك فيما أجبتك به حجة على ما كنت تعتقده من غيبة عثمان . وقال الطيبى قال له ابن عمر تهكما به ، أى توجه بما تمسكت به فإنه لا ينفعلك بعد ما بينت لك ، وسيأتى بقية لما دار بينهما فى ذلك فى مناقب على إن شاء الله تعالى

( تنبيه ) : وقع هنا عند الأكثر حديث أنس المذكور قبل بحديثين ، والذى أوردناه هو ترتيب ما وقع فى رواية أى ذر ، والخطب فى ذلك سهل

باب قصة البيعة ، والاتفاق على عثمان بن عفان وفيه مقتل عمر بن الخطاب

[٣٧٠٠] ٣٥٧٣- ناموسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن حصين عن عمرو بن ميمون قال : رأيتُ عمرَ ابنَ الخطاب قبل أن يُصابَ بأيامٍ بالمدينة وقفَ على حذيفة بن اليمان وعُثمان بن حنيف قال : كيف فعلتما ؟ أتخافان أن تكونا قد حملتما الأرضَ مالا تُطيقُ ؟ قالَا : لا . حملناها أمراً هي له مُطيقَةٌ ، ما فيها كبيرُ فضلٍ . قال : انظرا أن تكونا قد حملتما الأرضَ مالا تُطيقُ . قالَا : لا ، فقالَ عمرُ : لئن سَلَمَني الله لأدعنَ أرامِلَ أهلِ العراقِ لا يحتجنَ إلى رجلٍ بعدي أبداً . قال : فما أتت عليه إلا أربعة حتى أُصيبَ . قال : إني لقائم ما بيني وبينه إلا عبدُ الله بن عباسٍ غداة أُصيبَ - وكان إذا مرَّ بين الصَّفينِ قال : استووا ، حتى إذا لم يرَ فيهن خِلاَ تقدَّمَ فكَبَّرَ ، ورُبَّما قرأ بسورة يوسف أو النحل أو نحو ذلك فى الرُّكعة الأولى حتى يجتمع الناسُ - فما هو إلا أن كَبَّرَ فسمعتُهُ

يقول: قتلني - أو أكلني - الكلب، حين طعنه، فطار العليج بسكين ذات طرفين، لا يمر على أحد يميناً وشمالاً إلا طعنه، حتى طعن ثلاثة عشر رجلاً مات منهم سبعة. فلما رأى ذلك رجل من المسلمين طرح عليه برنساً، فلما ظن العليج أنه مأخوذ نحر نفسه. وتناول عمر يد عبدالرحمن ابن عوف فقدمه، فمن يلي عمر فقد رأى الذي أرى، وأما نواحي المسجد فإنهم لا يدرون غير أنهم قد فقدوا صوت عمر وهم يقولون: سبحان الله، سبحان الله. فصلى بهم عبدالرحمن بن عوف صلاة خفيفة، فلما انصرفوا قال: يا ابن عباس، انظر من قتلني؟ فجال ساعة ثم جاء فقال: غلام الغيرة قال: الصنع؟ قال: نعم، قال: قاتله الله، لقد أمرت به معروفاً، الحمد لله الذي لم يجعل ميتي بيد رجل يدعي الإسلام، قد كنت أنت وأبوك تحبان أن يكثر العلوج بالمدينة، وكان العباس أكثرهم رقيقاً. فقال: إن شئت فعلت. أي إن شئت قتلنا. فقال: كذبت، بعد ما تكلموا بلسانكم، وصلوا قبلتكم، وحجوا حجكم؟ فاحتمل إلى بيته، فانطلقنا معه، وكان الناس لم تصبهم مصيبة قبل يومئذ: فقائل يقول: لا بأس، وقائل يقول: أخاف عليه. فأتي بنبيذ فشربه، فخرج من جوفه. ثم أتى بلبن فشرب، فخرج من جرحه، فعرفوا أنه ميت، فدخلنا عليه، وجاء الناس يثنون عليه. وجاء رجل شاب فقال: أبشر يا أمير المؤمنين ببشرى الله لك من صحبة رسول الله صلى الله عليه، وقدم في الإسلام ما قد علمت، ثم وليت فعدلت، ثم شهادة. قال: وددت أن ذلك كفاف لا علي ولا لي. فلما أدبر إذا إزاره يمس الأرض، قال: ردوا علي الغلام. قال: يا ابن أخي، ارفع ثوبك، فإنه أبقى لثوبك وأتقى لربك. يا عبد الله بن عمر، انظر ما علي من الدين. فحسبوه فوجدوه ستة وثمانين ألفاً أو نحوه. قال: إن وقى له مال آل عمر فأده من أموالهم، وإلا فسل في بني عدي بن كعب فإن لم تف أموالهم فسل في قريش ولا تعدهم إلى غيرهم، فأد عني هذا المال. انطلق إلى عائشة أم المؤمنين فقل: يقرأ عليك عمر السلام - ولا تقل أمير المؤمنين، فإنني لست اليوم للمؤمنين أميراً - وقل: يستأذن عمر بن الخطاب أن يدفن مع صاحبيه. فسلم واستأذن، ثم دخل عليها فوجدها قاعدة تبكي، فقال: يقرأ عليك عمر بن الخطاب السلام ويستأذن أن يدفن مع صاحبيه. فقالت: كنت أريده لنفسي، ولأوثرن به اليوم على نفسي. فلما أقبل قيل: هذا عبدالله بن عمر قد جاء. قال: ارفعوني. فأسنده رجل إليه فقال: ما لديك؟ قال: الذي تحب يا أمير المؤمنين، أذنت. قال: الحمد لله، ما كان شيء أهم إلي من ذلك، فإذا أنا قبضت فاحملوني، ثم سلم فقل: يستأذن عمر بن الخطاب، فإن أذنت لي فأدخلوني، وإن ردتني ردوني

إلى مقابر المسلمين. وجاءت أم المؤمنين حفصة والنساء تسير معها، فلما رأيناها قُمنّا، فوَلجتُ عليه فبكتُ عنده ساعة، واستأذن الرجالُ، فوَلجتُ داخلاً لهم، فسمعنا بُكاءها من الداخل. فقالوا: أوصِ يا أمير المؤمنين، استخلف. قال: ما أحدٌ أحقُّ بهذا الأمر من هؤلاء النَّفر - أو الرَّهط - الذين تُوفي رسولُ الله صلى الله عليه وهو عنهم راضٍ: فسميَ عليّاً وعُثمانَ والزُّبيرَ وطلحةً وسعداً وعبد الرحمن، وقال: يشهدكم عبد الله بن عمر، وليس له من الأمر شيءٌ - كهَيْئَةِ التَّعْزِيَةِ له - فإن أصابتِ الإمرةُ سعداً فهو ذاك، وإلا فليستعن به أيكم ما أمّر، فإني لم أعزله من عجزٍ ولا خيانة. وقال: أوصي الخليفة من بعدي بالمهاجرين الأولين، أن يعرفَ لهم حقَّهم، ويحفظَ لهم حرمتهم. وأوصيه بالأنصار خيراً، الذين تبوؤوا الدارَ والإيمانَ من قبلهم، أن يقبلَ من مُحسنهم، وأن يُعفى عن مُسيئهم. وأوصيه بأهلِ الأمصار خيراً، فإنهم رداءُ الإسلام، وجباةُ المالِ وغيظُ العدو، وأن لا يؤخذَ منهم إلا فضلهم عن رضاهم. وأوصيه بالأعراب خيراً، فإنهم أصلُ العرب، ومادةُ الإسلام، أن يؤخذَ من حواشي أموالهم، ويردَّ على فقرائهم. وأوصيه بدمّةِ الله وذمّةِ رسوله، أن يوفى لهم بعهدهم، وأن يُقاتلَ من ورائهم، ولا يُكَلَّفوا إلا طاقَتهم. فلما قُبضَ خرجنا به فانطلقنا نغشي فسلمَ عبد الله بن عمرُ قال: يستأذنُ عمرُ بن الخطاب: قالت: أدخلوه، فأدخل، فوضع هنالك مع صاحبيه فلما فرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرَّهطُ، فقال عبد الرحمن: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم. قال الزُّبيرُ: قد جعلتُ أمري إلى عليٍّ. فقال طلحةٌ: قد جعلتُ أمري إلى عثمان. وقال سعدٌ: قد جعلتُ أمري إلى عبد الرحمن. فقال عبد الرحمن: أيكما تبرا من هذا الأمر فنجعله إليه، والله عليه والإسلام لينظرنَّ أفضلهم في نفسه؟ فأسكتَ الشَّيْخَان. فقال عبد الرحمن: أفتجعلونه إليَّ والله عليَّ أن لا آلو عن أفضلكم؟ قالوا: نعم. فأخذَ بيدَ أحدهما فقال: لك قرابةٌ من رسولِ الله صلى الله عليه والقدمُ في الإسلام ما قد علمت، فالله عليك لئن أمَرْتُكَ لتعدلنَّ، ولئن أمَرْتُ عثمانَ لتسمعنَّ ولتطيعنَّ. ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك. فلما أخذ الميثاقَ قال: ارفعَ يدَكَ يا عثمانُ، فبايعه، وبايعَ له عليٌّ، وولجَ أهلُ الدارِ فبايعوه.

قوله ( باب قصة البيعة ) أى بعد عمر .

قوله ( والاتفاق على عثمان ) زاد السرخسى فى روايته « ومقتل عمر بن الخطاب » .

قوله ( عن عمرو بن ميمون ) هو الأدرى ، وهذا الحديث بطولة قد رواه عن عمرو بن ميمون أيضا

أبو إسحق السبيعي ، وروايته عند ابن أبي شيبة والحاarith وابن سعد ، وفي روايته زوائد ليست في رواية حصين . وروى بعض قصة مقتل عمر أيضا أبو رافع وروايته عند أبي يعلى ، وابن حبان وجابر وروايته عند ابن أبي عمر ، وعبد الله بن عمر وروايته في « الأوسط » للطبراني ، ومعدان بن أبي طلحة وروايته عند مسلم ، وعند كل منهم مالميس عند الآخر ، وسأذكر ما فيها وفي غيرها من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل أن يصاب ) أي قبل أن يقتل ( بأيام ) أي أربعة كما سيأتي .**

**قوله ( بالمدينة )** أي بعد أن صدر من الحج ، وقد تقدم في الجائز ، من حديث ابن عباس أن ذلك كان لما رجع من الحج ، وفيه قصة صهيب ، وياتي في الأحكام بنحو ذلك ، وكان ذلك سنة ثلاث وعشرين بالاتفاق .

**قوله ( ووقف على حذيفة بن ايمان وعثمان بن حنيف قال : كيف فعلتما . أتخافان أن تكونا قد حملتما الأرض مالا تطيق )** الأرض المشار إليها هي أرض السواد ، وكان عمر بعثهما يضريان عليها الخراج وعلى أهلها الجزية ، بين ذلك أبو عبيد في « كتاب الأموال » من رواية عمرو بن ميمون المذكو . وقوله « انظرا » أي في التحميل ، أو هو كناية عن الحذر لأنه يستلزم النظر .

**قوله ( قالوا حملناها أمراً هي له مطيقة )** في رواية ابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن حصين بهذا الإسناد « فقال حذيفة لو شئت لأضعفت أرضي » أي جعلت خراجها ضعفين ، وقال عثمان بن حنيف : « لقد حملت أرضي أمراً هي له مطيقة » . وله من طريق الحكم عن عمرو بن ميمون « إن عمر قال لعثمان بن حنيف : لئن زدت على كل رأس درهمين وعلى كل جريب درهما وقفيزاً من طعام لأطاقوا ذلك ، قال نعم » .

**قوله ( إني لقامم )** أي في الصف تنتظر صلاة الصبح .

**قوله ( ما بيني وبينه )** أي عمر ( إلا عبد الله بن عباس ) في رواية أبي إسحق « إلا رجلاً » .

**قوله ( وكان إذا مر بين الصفين قال : استنوا ، حتى إذا لم ير فيهن )** أي في الصفوف ، وفي رواية الكشميهني « فيهم » أي في أهلها ( خلل تقدم فكبر ) وفي رواية الإسماعيلي من طريق جرير عن حصين « وكان إذا دخل المسجد أقيمت الصلاة تأخر بين كل صفين فقال : استنوا ، حتى لا يرى خللاً ، ثم يتقدم ويكبر » وفي رواية أبي إسحق عن عمرو بن ميمون شهدت عمر يوم طعن ، فما منعني أن أكون في الصف الأول إلا هيبة ، وكان رجلاً مهيباً ، وكنت في الصف الذي يليه ، وكان عمر لا يكبر حتى يستقبل الصف المقدم بوجهه ، فإن رأى رجلاً متقدماً من الصف أو متأخراً ضربه بالدرّة ، فذلك الذي منعني منه » .

**قوله ( قتلني — أو أكلني — الكلب ، حين طعنه )** في رواية جرير « فتقدم فما هو إلا أن كبر فطعنه أبو لؤلؤة فقال : قتلني الكلب » في رواية أبي إسحق المذكورة « فعرض له أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة ،

فتأخر عمر غير بعيد ، ثم طعنه ثلاث طعنات ، فرأيت عمر قائلاً بيده هكذا يقول : دونكم الكلب فقد قتلني « واسم أبي لؤلؤة فيروز كما سيأتي ، فروى ابن سعد بإسناد صحيح إلى الزهري قال « كان عمر لا يأذن لسبي قد احتلم في دخول المدينة ، حتى كتب المغيرة بن شعبة وهو على الكوفة يذكر له غلاماً عنده صانعاً ويستأذنه أن يدخله المدينة ويقول : إن عنده أعمالاً تنفع الناس ، إنه حداد نقاش نجار ، فأذن له ، فضرب عليه المغيرة كل شهر مائة ، فشكى إلى عمر شدة الخراج ، فقال له : ماخراجك بكثير في جنب ماتعمل ، فانصرف ساخطاً ، فلبث عمر ليالى ، فمر به العبد فقال : ألم أحدث أنك تقول لو أشاء لصنعت رحي تطحن بالريح ؟ فالتفت إليه عابساً فقال : لأصنعن لك رحي يتحدث الناس بها ، فأقبل عمر على من معه فقال : توعدني العبد . فلبث ليالى ثم اشتمل على خنجر ذى رأسين نصابه وسطه فكمن في زاوية من زوايا المسجد في الغلس حتى خرج عمر يوقظ الناس : الصلاة الصلاة ، وكان عمر يفعل ذلك ، فلما دنا منه عمر وثب إليه فطعنه ثلاث طعنات إحداهن تحت السرة قد خرقت الصفاق وهي التي قتلتها ، وفي حديث أبي رافع « كان أبو لؤلؤة عبداً للمغيرة ، وكان يستغله أربعة دراهم — أى كل يوم — فلقى عمر فقال : إن المغيرة أثقل عليّ ، فقال : اتق الله وأحسن إليه ، ومن نية عمر أن يلقي المغيرة فيكلمه فيخفف عنه ، فقال العبد : وسع الناس عدله غيري ، وأضمر على قتله ، فاصطنع له خنجر له رأسان وسمه ، فتحرى صلاة الغداة حتى قام عمر فقال : أقيموا صفوفكم ، فلما كبر طعنه في كتفه وفي خاصرته فسقط « وعند مسلم من طريق معدان بن أبي طلحة « أن عمر خطب فقال : رأيت ديكاً نفرني ثلاث نقرات ، ولا أراه إلا حضور أجلى « وفي رواية جويرية بن قدامة عن عمر نحوه وزاد « فما مر إلا تلك الجمعة حتى طعن ، وعند ابن سعد من رواية سعيد بن أبي هلال قال « بلغني أن عمر « ذكر نحوه وزاد « فحدثها أسماء بنت عميس فحدثتني أنه يقتلني رجل من الأعاجم « وروى عمر بن شبة في « كتاب المدينة » من حديث ابن عمر بإسناد حسن « أن عمر دخل بأبي لؤلؤة البيت ليصلح له ضبة له فقال له : مر المغيرة أن يضع عنى من خراجي ، قال إنك لتكسب كسباً كثيراً فاصبر « الحديث . وللطبراني في « الأوسط » بسند صحيح عن المبارك ابن فضالة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر « طعن أبو لؤلؤة عمر طعنتين « ويحمل على أنه لم يذكر الثالثة التي قتلتها .

**قوله ( حتى طعن ثلاثة عشر رجلاً )** في رواية أبي إسحق « اثني عشر رجلاً معه وهو ثالث عشر » زاد ابن سعد من رواية إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون « وعلى عمر إزار أصفر قد رفعه على صدره ، فلما طعن قال : وكان أمر الله قدراً مقدوراً » .

**قوله ( مات منهم سبعة )** أى وعاش الباقيون ، ووقفت من أسمائهم على كليب بن البكير الليثي وله وإخوته عاقل وعامر وإياس صحبة ، فروينا في « جزء أبي الجهم » بالإسناد الصحيح إلى ابن عمر أنه « كان مع عمر صادراً من الحج ، فمر بامرأة فدفعها كليب الليثي فشكر له ذلك عمر وقال : أرجو أن يدخله الله الجنة ، قال فطعنه أبو لؤلؤة لما طعن عمر فمات « وروى عبد الرزاق من طريق نافع نحوه ومن طريق الزهري « طعن أبو لؤلؤة اثني عشر رجلاً فمات منهم عمر وكليب « وروى ابن أبي شيبه من طريق أبي سلمة ويحيى بن عبد الرحمن في قصة قتل عمر « فطعن أبو لؤلؤة كليب بن البكير فأجهز عليه » .

**قوله ( فلما رأى ذلك رجل من المسلمين طرح عليه برنسا )** وقع في ذيل الاستيعاب لابن فتحون ، من طريق سعيد بن يحيى الأموى قال « حدثنا أى حدثنى من سمع حصين بن عبد الرحمن في هذه القصة قال : فلما رأى ذلك رجل من المهاجرين يقال له حطان التميمى اليربوعى طرح عليه برنسا » وهذا أصح مما رواه ابن سعد بإسناد ضعيف منقطع قال « طعن أبو لؤلؤة نفراً فأخذ أبا لؤلؤة رهط من قريش منهم عبد الله بن عوف وهاشم ابن عتبة الزهريان ورجل من بنى سهم ، وطرح عليه عبد الله بن عوف خميصه كانت عليه » فإن ثبت هذا حمل على أن الكل اشتركوا في ذلك . وروى ابن سعد عن الواقدي بإسناد آخر « أن عبد الله بن عوف المذكور اختز رأس أى لؤلؤة » .

**قوله ( وتناول عمر يد عبد الرحمن بن عوف فقدمه )** أى للصلاة بالناس .

**قوله ( فصلى بهم عبد الرحمن صلاة خفيفة )** في رواية أى إسحق « بأقصر سورتين في القرآن : إنا أعطيناك الكوثر ، وإذا جاء نصر الله والفتح » وزاد في رواية ابن شهاب المذكورة « ثم غلب عمر النزف حتى غشى عليه ، فاحتلمته في رهط حتى أدخلته بيته فلم يزل في غشيته حتى أسفر فنظر في وجوهنا فقال : أصلى الناس ؟ فقلت نعم ، قال : لا إسلام لمن ترك الصلاة . ثم توضأ وصلى » وفي رواية ابن سعد من طريق ابن عمر قال « فتوضأ وصلى الصبح فقرأ في الأولى والعصر وفي الثانية قل يا أيها الكافرون ، قال : وتساند إلى وجرحه يثغب دما ، إلى لأضع إصبعي الوسطى فما تسد الفتق .

**قوله ( فلما انصرفوا قال : يا ابن عباس انظر من قتلنى )** في رواية أى إسحق « فقال عمر يا عبد الله بن عباس اخرج فناد في الناس : أعن ملائكم كان هذا ؟ فقالوا : معاذ الله ، ما علمنا ولا اطلعنا » وزاد مبارك بن فضالة « فظن عمر أن له ذنباً إلى الناس لا يعلمه فدعا ابن عباس — وكان يحبه ويدنيه — فقال : أحب أن تعلم عن ملائ من الناس كان هذا ؟ فخرج لا يمر بملا من الناس إلا وهم يبيكون ، فكأنما فقدوا أبكار أولادهم ، قال ابن عباس : فرأيت البشر في وجهه .

**قوله ( الصنع )** بفتح المهملة والنون وفي رواية ابن فضيل عن حصين عند ابن أى شيبه وابن سعد « الصنع » بتخفيف النون ، قال أهل اللغة رجل صنع اليد واللسان وامرأة صناع اليد ، وحكى أبو زيد الصنع والصنع يقعان معا على الرجل والمرأة .

**قوله ( لم يجعل ميتى )** بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها مشاة أى قتلتى ، وفي رواية الكشميهنى « منيتى » بفتح الميم وكسر النون وتشديد التحتانية .

**قوله ( رجل يدعى الإسلام )** في رواية ابن شهاب « فقال الحمد لله الذى لم يجعل قاتلى يحاجنى عند الله بسجدة سجدها له قط » وفي رواية مبارك بن فضالة « يحاجنى يقول لا إله إلا الله » ، ويستفاد من هذا أن المسلم إذا قتل متعمداً ترجى له المغفرة خلافاً لمن قال إنه لا يغفر له أبداً ، وسيأتى بسط ذلك في تفسير سورة النساء ،

وفي رواية ابن أبي شيبه « قاتله الله » ، لقد أمرت به معروفاً « أى أنه لم يحف عليه فيما أمره به ، وفي حديث جابر » فقال عمر : لاتعجلوا على الذى قتلنى ، فقيل : إنه قتل نفسه ، فاسترجع عمر ، فقيل له إنه أبو لؤلؤة ، فقال الله أكبر » .

قوله ( قد كنت أنت وأبوك تحبان أن تكثر العلوج بالمدينة ) في رواية ابن سعد من طريق محمد بن سيرين عن ابن عباس « فقال عمر : هذا من عمل أصحابك ، كنت أريد أن لا يدخلها علج من السبي فغلبتموني » وله من طريق أسلم مولى عمر قال « قال عمر من أصابني ؟ قالوا أبو لؤلؤة واسمه فيروز ، قال قد نهيتكم أن تجلبوا عليها من علوجهم أحدا فعصيتموني » ونحوه في رواية مبارك بن فضالة ، وروى عمر بن شبة من طريق ابن سيرين قال « بلغني أن العباس قال لعمر لما قال لاتدخلوا علينا من السبي إلا الوصفاء : إن عمل المدينة شديد لا يستقيم إلا بالعلوج » .

قوله ( إن شئت فعلت ) قال ابن التين : إنما قال له ذلك لعلمه بأن عمر لا يأمر بقتلهم .

قوله ( كذبت ) هو على ما ألف من شدة عمر في الدين ، لأنه فهم من ابن عباس من قوله « إن شئت فعلنا » أى قتلناهم فأجابه بذلك ، وأهل الحجاز يقولون « كذبت » في موضع أخطأت ، وإنما قال له « بعد أن صلوا » لعلمه أن المسلم لا يحل قتله ، ولعل ابن عباس إنما أراد قتل من لم يسلم منهم .

قوله ( فأتى بنيذ فشربه ) زاد في حديث أى رافع « لينظر ما قدر جرحه » وفي رواية أى إسحق « فلما أصبح دخل عليه الطبيب فقال : أى الشراب أحب إليك ؟ قال : النبيذ ، فدعا بنيذ فشرب فخرج من جرحه ، فقال : هذا صديد اتتوى بلبن ، فأتى بلبن فشربه فخرج من جرحه ، فقال الطبيب : أوص فأنى لأظنك إلا ميتا من يومك أو من غد » .

قوله ( فخرج من جوفه ) في رواية الكشميهني « من جرحه » وهى أصوب ، وفي رواية أى رافع « فخرج النبيذ فلم يدر أهو نبيذ أم دم » وفي روايته « فقالوا لأبأس عليك ياأمير المؤمنين ، فقال إن يكن القتل بأسا فقد قتلت » وفي رواية ابن شهاب « قال فأخبرني سالم قال سمعت ابن عمر يقول فقال عمر : أرسلوا إلى طبيب ينظر الى جرحى ، قال فأرسلوا إلى طبيب من العرب فسقاه نبيذا فشبه النبيذ بالدم حين خرج من الطعنة التى تحت السرة ، قال فدبعت طبيبا آخر من الأنصار فسقاه لبنا فخرج اللبن من الطعنة أبيض فقال : اعهد يا أمير المؤمنين . فقال عمر . صدقنى ، ولو قال غير ذلك لكذبت » وفي رواية مبارك بن فضالة « ثم دعا بشربة من لبن فشربها فخرج مشاش اللبن من الجرحين فعرف أنه الموت فقال : الآن لو أن لى الدنيا كلها لاقتديت به من هول المطلع ، وما ذاك والحمد لله أن أكون رأيت إلا خيرا » .

( تنبيه ) : المراد بالنبيذ المذكور تمرات نبذت في ماء أى نقعت فيه ، كانوا يصنعون ذلك لاستعذاب الماء ، وسيأتى بسط القول فيه في الأثرية .

**قوله ( وجاء الناس يشنون عليه )** في رواية الكشميهني « فجعلوا يشنون عليه » ووقع في حديث جابر عند ابن سعد من تسمية من أثنى عليه عبد الرحمن بن عوف ، وأنه أجابه بما أجاب به غيره . وروى عمر بن شبة من طريق سليمان بن يسار أن المغيرة أثنى عليه وقال له هنيئاً لك الجنة وأجابه بنحو ذلك . وروى ابن أبي شبة من طريق المسور بن مخرمة أنه ممن دخل على عمر حين طعن ..

وعند ابن سعد من طريق جويرية بن قدامة فدخل عليه الصحابة ثم أهل المدينة ثم أهل الشام ثم أهل العراق ، مكلماً دخل عليه قوم بكوا وأثنوا عليه « وقد تقدم طرف من هذا الوجه في الجزية ، ووقع في رواية أبي إسحق عند ابن سعد « وأتاه كعب — أي كعب الأحبار — فقال : ألم أقل لك إنك لا تموت إلا شهيداً ، وأنت تقول من أين وإني في جزيرة العرب » .

**قوله ( وجاء رجل شاب )** في رواية جرير عن حصين السابقة في الجنائز « وولج عليه شاب من الأنصار » وقد وقع في رواية سماك الحنفي عن ابن عباس عند ابن سعد أنه أثنى على عمر فقال له نحواً مما قال هنا للشباب ، فلو [ لا أنه ] قال في هذه الرواية إنه من الأنصار لساغ أن يفسر المهيم بابن عباس ، لكن لمانع من تعدد المثنيين مع اتحاد جوابه كما تقدم . ويؤيده أيضاً أن في قصة هذا الشاب أنه لما ذهب رأى عمر إزاره يصل إلى الأرض فأنكر عليه ، ولم يقع ذلك في قصة ابن عباس ، وفي إنكاره على ابن عباس ما كان عليه من الصلابة في الدين ، وأنه لم يشغله ما هو فيه من الموت عن الأمر بالمعروف ، وقوله « ما قد علمت » مبتدأ وخبره « لك » وقد أشار إلى ذلك ابن مسعود فروى عمر بن شبة من حديثه نحو هذه القصة وزاد « قال عبد الله يرحم الله عمر ، لم يمنعه ما كان فيه من قول الحق » .

**قوله ( وقدم )** بفتح القاف وكسرهما فالأول بمعنى الفضل والثاني بمعنى السبق .

**قوله ( ثم شهادة )** بالرفع عطفاً على ما قد علمت ، وبالجر عطفاً على صحبة ، ويجوز النصب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف والأول أقوى ، وقد وقع في رواية ابن جرير « ثم الشهادة بعد هذا كله » .

**قوله ( لا على ولا لي )** أي سواء بسواء .

**قوله ( أنقى لثوبك )** بالنون ثم القاف للأكثر ، وبالموحدة بدل النون للكشميهني ، ووقع في رواية المبارك بن فضالة قال ابن عباس : وإن قلت ذلك فعزاك الله خيراً ، أليس قد دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعز الله بك الدين والمسلمين إذ يخافون بمكة ، فلما أسلمت كان إسلامك عزاً ، وظهر بك الإسلام ، وهاجرت فكانت هجرتك فتحاً ، ثم لم تغب عن مشهد شهده رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتال المشركين ، ثم قبض وهو عنك راض ، وواظرت الخليفة بعده على منهاج النبي صلى الله عليه وسلم فضربت من أدبر بمن أقبل ، ثم قبض الخليفة وهو عنك راض ، ثم وُلِّيت بخير ما ولي الناس : مصر الله بك الأمصار ، وجبا بك الأموال ، ونفى بك العدو ، وأدخل بك على أهل بيت من سيوسعهم في دينهم وأرزاقهم ، ثم ختم لك بالشهادة ، فهنيئاً لك .



فقال : والله إن المغرور من تغرونه . ثم قال : أتشهد لى يا عبد الله عند الله يوم القيامة ؟ فقال : نعم . فقال : اللهم لك الحمد « وفي رواية مبارك بن فضالة أيضا » قال الحسن البصرى — وذكر له فعل عمر عند موته وحشيته من ربه فقال — : هكذا المؤمن جمع إحساناً وشفقة ، والمنافق جمع إساءة وعزة . والله ما وجدت لإنساناً ازداد إحساناً إلا وجدتته ازداد مخافة وشفقة ، ولا ازداد إساءة إلا ازداد عزة » .

**قوله ( يا عبد الله بن عمر ، انظر ماذا على من الدين . فحسبه فوجدوه ستة وثمانين ألفاً أو نحوه )** فى حديث جابر « ثم قال ، يا عبد الله أقسمت عليك بحق الله وحق عمر إذا مت فدفنتى أن لا تنسل رأسك حتى تبيع من رباع آل عمر بثمانين ألفاً فتضعها فى بيت مال المسلمين . فسأله عبد الرحمن بن عوف ، فقال : أنفقتها فى حجج حججتها ، وفى نوائب كانت تنوبنى » وعرف بهذا جهة ذئب عمر . قال ابن التين : قد علم عمر أنه لا يلزمه غرامة ذلك ، إلا أنه أراد أن لا يتعجل من عمله شيء فى الدنيا . ووقع فى « أخبار المدينة لمحمد بن الحسن بن زباله » أن دين عمر كان ستة وعشرين ألفاً ، وبه جزم عياض ، والأول هو المعتمد .

**قوله ( إن وفى له مال آل عمر )** كأنه يريد نفسه ، ومثله يقع فى كلامهم كثيراً ، ويحتمل أن يريد رهطه . وقوله « وإلا فسل فى بنى عدى بن كعب » هم البطن الذى هو منهم ، وقريش قبيلته ، وقوله « لا تغدhem » بسكون العين أى لا تتجاوزهم ، وقد أنكر نافع مولى ابن عمر أن يكون على عمر دين ، فروى عمر بن شبة فى « كتاب المدينة » بإسناد صحيح أن نافعاً قال : من أين يكون على عمر دين وقد باع رجل من ورثته ميراثه بمائة ألف ؟ انتهى . وهذا لا ينفى أن يكون عند موته عليه دين ، فقد يكون الشخص كثير المال ولا يستلزم نفى الدين عنه ، فلعل نافعاً أنكر أن يكون دينه لم يقض .

**قوله ( فإنى لست اليوم للمؤمنين أميراً )** قال ابن التين . إنما قال ذلك عندما أيقن بالموت ، إشارة بذلك إلى عائشة حتى لاتحاييه لكونه أمير المؤمنين . وسيأتى فى كتاب الأحكام ما يخالف ظاهره ذلك ، فيحمل هذا النفى على ما أشار إليه ابن التين أنه أراد أن يعلم أن سؤاله لها بطريق الطلب لا بطريق الأمر .

**قوله ( ولأؤثرنه به اليوم على نفسى )** استدلل به وباستئذان عمر لها على ذلك على أنها كانت تملك البيت ، وفيه نظر ، بل الواقع أنها كانت تملك منفعتها بالسكنى فيه والاسكان ولا يورث عنها ، وحكم أزواج النبی صلى الله عليه وسلم كالمعتدات لأنهن لايتزوجن بعده صلى الله عليه وسلم . وقد تقدم شيء من هذا فى أواخر الجناز ، وتقدم فيه وجه الجمع بين قول عائشة « لأؤثرنه على نفسى » وبين قولها لابن الزبير « لا تدفنى عندهم » باحتمال أن تكون ظننت أنه لم يبق هناك وسع ثم تبين لها إمكان ذلك بعد دفن عمر ، ويحتمل أن يكون مرادها بقولها « لأؤثرنه على نفسى » الإشارة إلى أنها لو أذنت فى ذلك لامتنع عليها الدفن هناك لمكان عمر لكونه أجنبياً منها بخلاف أبيها وزوجها ، ولا يستلزم ذلك أن لا يكون فى المكان سعة أم لا ، ولهذا كانت تقول بعد أن دفن عمر « لم أضع ثيابى عنى منذ دفن عمر فى بيتى » أخرجه ابن سعد وغيره ، وروى عنها فى حديث لايشب أنها استأذنت النبی صلى الله عليه وسلم إن عاشت بعده أن تدفن إلى جانبه فقال لها « وأنى لك بذلك وليس فى ذلك الموضع إلا قبرى وقبر

أبى بكر وعمر وعيسى بن مريم « وفي « أخبار المدينة » من وجه ضعيف عن سعيد بن المسيب قال : « إن قبور الثلاثة في صفة بيت عائشة ، وهناك موضع قبر يدفن فيه عيسى عليه السلام »

**قوله ( ارفعوني )** أى من الأرض ، كأنه كان مضجعا فأمرهم أن يقعدوه .

**قوله ( فأسنده رجل إليه )** لم أقف على اسمه ، ويحتمل أنه ابن عباس ويؤيده ما في رواية المبارك أن ابن عباس لما فرغ من الشاء عليه قال « فقال له عمر : ألصق خدى بالأرض يا عبد الله بن عمر ، قال ابن عباس . فوضعت من فخذي على ساق فقال : ألصق خدى بالأرض ، فوضعت حتى وضع لحيته وخده بالأرض فقال : ويلك عمر إن لم يغفر الله لك » .

**قوله ( ما كان شيء أهم إلى من ذلك )** وقوله ( إذا مت فاستاذن ) ذكر ابن سعد عن معن بن عيسى عن مالك أن عمر كان يخشى أن تكون أذنت في حياته حياة منه وأن ترجع عن ذلك بعد موته ، فأراد أن لا يكرهها على ذلك ، وقد تقدم ما فيه في أواخر الجناز .

**قوله ( وجاءت أم المؤمنين حفصة )** أى بنت عمر .

**قوله ( فوجدت عليه )** أى دخلت على عمر فمكثت ، وفي رواية الكشميهني « فبكت » وذكر ابن سعد بإسناد صحيح عن المقدم بن معديكرب أنها قالت « يا صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يا صهر رسول الله ، يا أمير المؤمنين . فقال عمر : لا صبر لي على ما أسمع ، أخرج عليك بما لي عليك من الحق أن تنديتني بعد مجلسك هذا ، فأما عينيك فلن أملكهما » .

**قوله ( فوجدت داخلا لهم )** أى مدخلا كان في الدار .

**قوله ( فقالوا : أوص يا أمير المؤمنين ، استخلف )** سيأتي في الأحكام ما يدل على أن الذي قال له ذلك هو عبد الله بن عمر ، وروى ابن شبة بإسناد فيه انقطاع أن أسلم مولى عمر قال لعمر حين وقف لم يول أحدا بعده « يا أمير المؤمنين ، ما يمنعك أن تصنع كما صنع أبو بكر » ويحتمل أن يكون ذلك قبل أن يطعنه أبو لؤلؤة ، فقد روى مسلم من طريق معدان بن أبي طلحة أن عمر قال في خطبته قبل أن يطعن « إن أقواما يأمروني أن أستخلف » .

**قوله ( من هؤلاء نفر أو الرهط )** شك من الراوى .

**قوله ( فسمى عليا وعثمان الخ )** وقع عند ابن سعد من رواية ابن عمر أنه ذكر عبد الرحمن بن عوف وعثمان وعلياً ، وفيه « قلت لسالم أبدأ بعبد الرحمن بن عوف قبلهما ؟ قال : نعم » فدل هذا على أن الرواة تصرفوا لأن الواو لا ترتب ، واقتصار عمر على الستة من العشرة لا إشكال فيه لأنه منهم ، وكذلك أبو بكر ومنهم أبو عبيدة وقد مات قبل ذلك ، وأما سعيد بن زيد فهو ابن عم عمر فلم يسمه عمر فيهم مبالغة في التبرى من الأمر ، وقد صرح في رواية المدائني بأسانيده أن عمر عد سعيد بن زيد فيمن توفى النبي صلى الله عليه وسلم وهو عنهم

راض ، إلا أنه استثناء من أهل الشورى لقربته منه ، وقد صرح بذلك المدائني بأسانيده قال « فقال عمر : لا أرب لي في أموركم فأرغب فيها لأحد من أهلي » .

**قوله ( وقال : يشهدكم عبد الله بن عمر )** ووقع في رواية الطبري من طريق المدائني بأسانيده قال « فقال له رجل : استخلف عبد الله بن عمر ، قال : والله ما أردت الله بهذا » وأخرج ابن سعد بسند صحيح من مرسل إبراهيم النخعي نحوه قال « فقال عمر : قاتلك الله ، والله ما أردت الله بهذا ، أستخلف من لم يحسن أن يطلق امرأته » .

**قوله ( كهيفة التعزية له )** أي لابن عمر ، لأنه لما أخرجه من أهل الشورى في الخلافة أراد جبر خاطره بأن جعله من أهل المشاورة في ذلك . وزعم الكرماني أن قوله « كهيفة التعزية له » من كلام الراوى لا من كلام عمر ، فلم أعرف من أين تهيأ له الجزم بذلك مع الاحتمال . وذكر المدائني أن عمر قال لهم « إذا اجتمع ثلاثة على رأى وثلاثة على رأى فحكموا عبد الله بن عمر ، فان لن ترضوا بحكمه فقدموا من معه عبد الرحمن بن عوف » .

**قوله ( فان أصابت الإمرة )** بكسر الهمزة ، وللكشميني الإمارة ( سعدا ) يعنى ابن أبى وقاص ، وزاد المدائني « وما أظن أن يلى هذا الأمر إلا على أو عثمان فان ولى عثمان فرجل فيه لين ، وإن ولى على فستختلف عليه الناس ، وإن ولى سعد وإلا فليستعن به الوالى » . ثم قال لأبى طلحة : إن الله قد نصر بكم الإسلام ، فاختار خمسين رجلاً من الأنصار ، واستحث هؤلاء الرهط حتى يختاروا رجلاً منهم .

**قوله ( وقال : أوصى الخليفة من بعدى )** في رواية أبى إسحق عن عمرو بن ميمون « فقال ادعوا لى عليا وعثمان وعبد الرحمن وسعدا والزبير ، وكان طلحة غائباً » قال فلم يكلم أحدا منهم غير عثمان وعلى فقال « يا على ، لعل هؤلاء القوم يعلمون لك حقل وقربتك من رسول الله صلى الله عليه وسلم وصهرك وما آتاك الله من الفقه والعلم فإن وليت هذا الأمر فائق الله فيه » . ثم دعا عثمان فقال : « يا عثمان » فذكر له نحو ذلك . ووقع في رواية إسرائيل عن أبى إسحق في قصة عثمان « فإن ولوك هذا الأمر فائق الله فيه ولا تحملن بنى أبى معيط على رقاب الناس » ثم قال « ادعوا لى صهيياً » فدعى له فقال : « صل بالناس ثلاثاً . وليحل هؤلاء القوم فى بيت ، فإذا اجتمعوا على رجل فمن خالف فاضربوا عنقه » . فلما خرجوا من عنده قال « إن تولوها الأجلح يسلك بهم الطريق . فقال له ابنه : ما يمنعك يا أمير المؤمنين منه ؟ قال : أكره أن أتحمّلها حياً وميتاً » وقد اشتمل هذا الفصل على فوائد عديدة ، وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه ابن سعد بسند صحيح قال « دخل الرهط على عمر ، فنظر إليهم فقال : إني قد نظرت فى أمر الناس فلم أجد عند الناس شقاقاً ، فإن كان فهو فيكم ، وإنما الأمر إليكم — وكان طلحة يومئذ غائباً فى أمواله — قال : فإن كان قومكم لا يؤمرون إلا لأحد الثلاثة عبد الرحمن ابن عوف وعثمان وعلى فمن ولى منكم فلا يحمل قرابته على رقاب الناس ، قوموا فتشاوروا » ثم قال عمر « أمهلوا فإن حدث لى حدث فليصل لكم صهيب ثلاثاً فمن تأمر منكم على غير مشورة من المسلمين فاضربوا عنقه » .

**قوله** ( بالمهاجرين الأولين ) هم من صلى إلى القبلتين ، وقيل من شهد بيعة الرضوان ، والأنصار سيأتي ذكرهم في باب مفرد . وقوله ( الذين تبوأ الدار ) أى سكنوا المدينة قبل الهجرة ، وقوله ( والإيمان ) ادعى بعضهم أنه من أسماء المدينة وهو بعيد والراجح أنه ضمن « تبوءوا » معنى لزم أو عامل نصبه محذوف تقديره واعتقدوا ، أو أن الإيمان لشدة ثبوته في قلوبهم كأنه أحاط بهم وكأنهم نزلوه ، والله أعلم .

**قوله** ( فإنهم ردة الإسلام ) أى عون الإسلام الذى يدفع عنه ( وغيظ العدو ) أى يغيظون العدو بكثرةهم وقوتهم .

**قوله** ( وأن لا يؤخذ منهم إلا فضلهم عن رضاهم ) أى إلا ما فضل عنهم ، في رواية الكشميهنى « ويؤخذ منهم » والأول هو الصواب .

**قوله** ( من حواشى أموالهم ) أى التى ليست بخيار ، والمراد بذمة الله : أهل الذمة ، والمراد بالقتال من ورائهم أى إذا قصدهم عدو لهم . وقد استوفى عمر في وصيته جميع الطوائف لأن الناس إما مسلم وإما كافر ، فالكافر إما حرى ولا يوصى به وإما ذمى وقد ذكره ، والمسلم إما مهاجرى وإما أنصارى أو غيرهما ، وكلهم إما بدوى وإما حضرى ، وقد بين الجميع ووقع في رواية المدائنى من الزيادة « وأحسنوا مؤازرة من يلى أمركم وأعينوه وأدوا إليه الأمانة » .

**وقوله** ( ولا يكلفوا إلا طاقتهم ) أى من الجزية .

**قوله** ( فانطلقنا ) في رواية الكشميهنى « فانقلبنا » أى رجعنا .

**قوله** ( فوضع هنا لك مع صاحبيه ) اختلف في صفة القبور المكرمة الثلاثة ، فالأكثر على أن قبر أى بكر وراء قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقبر عمر وراء قبر أى بكر . وقيل : إن قبره صلى الله عليه وسلم مقدم إلى القبلة ، وقبر أى بكر حذاء منكبية . وقبر عمر حذاء منكبى أى بكر . وقيل قبر أى بكر عند رأس النبى صلى الله عليه وسلم وقبر عمر عند رجله . وقيل : قبر أى بكر عند رجلى النبى صلى الله عليه وسلم ، وقبر عمر عند رجلى أى بكر . وقيل غير ذلك كما تقدم بيانه وذكر أدلته في أواخر كتاب الجنائز .

**قوله** ( فقال عبد الرحمن ) هو ابن عوف .

**قوله** ( اجعلوا أمركم إلى ثلاثة ) أى في الاختيار ليقبل الاختلاف ، كذا قال ابن التين وفيه نظر ، وصرح المدائنى في روايته بخلاف ما قاله .

**قوله** ( فقال طلحة : قد جعلت أمرى ) فيه دلالة على أنه حضر ، وقد تقدم أنه كان غائبا عند وصية

عمر ، ويحتمل أنه حضر بعد أن مات وقبل أن يتم أمر الشورى ، وهذا أصح مما رواه المدائني أنه لم يحضر إلا بعد أن بويع عثمان

**قوله ( والله عليه والإسلام )** بالرفع فيهما والخير محذوف أى عليه رقيب أو نحو ذلك .

**قوله ( لينظرون أفضلهم في نفسه )** أى معتقده ، زاد المدائني في رواية « فقال عثمان : أنا أول من رضى ، وقال على : أعطنى موثقاً لتوثرن الحق ولا تخصن ذا رحم ، فقال نعم . ثم قال أعطونى موثيقكم أن تكونوا معى على من يخالف .

**قوله ( فأسكت )** بضم الهمزة وكسر الكاف كأن مسكتا أسكتهما ، ويجوز فتح الهمزة والكاف وهو بمعنى سكت ، والمراد بالشيخين على وعثمان .

**قوله ( فأخذ بيد أحدهما )** هو على وبقية الكلام يدل عليه ، ووقع مصرحاً به في رواية ابن فضيل عن حصين .

**قوله ( والقدم )** بكسر القاف وفتحها وقد تقدم ، زاد المدائني أنه قال له « أرايت لو صرف هذا الأمر عنك فلم تحضر من كنت ترى أحق بها من هؤلاء الرهط ؟ قال : عثمان » .

**قوله ( ماقد علمت )** صفة أو بدل عن القدم .

**قوله ( ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك )** زاد المدائني أنه قال له كما قال لعل فقال على وزاد فيه إن سعداً أشار عليه بعثمان ، وأنه دار تلك الليالى كلها على الصحابة ومن وافى المدينة من أشرف الناس لا يخلو برجل منهم إلا أمره بعثمان . وقد أورد المصنف قصة الشورى في كتاب الأحكام من رواية حميد بن عوف عن المسور بن مخرمة وساقها نحو هذا وأتم مما هنا ، وسأذكر شرح ما فيها هناك إن شاء الله تعالى . وفي قصة عمر هذه من الفوائد : شففته على المسلمين ، ونصيحته لهم ، وإقامته السنة فيهم ، وشدة خوفه من ربه ، واهتمامه بأمر الدين أكثر من اهتمامه بأمر نفسه ، وأن النهى عن المدح في الوجه مخصوص بما إذا كان غلو مفرط أو كذب ظاهر ، ومن ثم لم ينه عمر الشاب عن مدحه له مع كونه أمره بتشميم إزاره ، والوصية بأداء الدين ، والاعتناء بالدفن عند أهل الخير والمشورة في نصب الإمام وتقديم الأفضل ، وأن الإمامة تتعقد بالبيعة وغير ذلك مما هو ظاهر بالتأمل ، والله الموفق . وقال ابن بطال : فيه دليل على جواز توليه المفضل على الأفضل منه لأن ذلك لو لم يجوز لم يجعل الأمر شورى إلى ستة أنفس مع علمه أن بعضهم أفضل من بعض ، قال : ويدل على ذلك أيضاً قول أبى بكر « قد رضيت لكم أحد الرجلين عمر وأبى عبيدة » مع علمه بأنه أفضل منهما . وقد استشكل جعل عمر الخلافة في ستة ووكل ذلك إلى اجتihadهم ، ولم يصنع ما صنع أبو بكر في اجتihadه فيه ، لأنه إن كان لا يرى جواز ولاية المفضل

على الفاضل فصنيعه يدل على أن من عدا الستة كان عنده مفضولاً بالنسبة إليهم ، وإذا عرف ذلك فلم يخف عليه أفضلية بعض الستة على بعض ، وإن كان يرى جواز ولاية المفضول على الفاضل فمن ولاه منهم أو من غيرهم كان ممكناً ، والجواب عن الأول يدخل فيه الجواب عن الثاني وهو أنه تعارض عنده صنيع النبي صلى الله عليه وسلم حيث لم يصرح باستخلاف شخص بعينه وصنيع ألى بكر حيث صرح ، فتلك طريق تجمع التنصيص وعدم التعيين ، وإن شئت قل تجمع الاستخلاف وترك تعيين الخليفة وقد أشار بذلك إلى قوله « لا أتقلدها حياً وميتاً » لأن الذى يقع ممن يستخلف بهذه الكيفية إنما ينسب إليه بطريق الإجمال لا بطريق التفصيل ، فعينهم وممكنهم من المشاورة فى ذلك والمناظرة فيه لتقع ولاية من يتولى بعده عن اتفاق من معظم الموجودين حينئذ ببلده التى هى دار الهجرة وبها معظم الصحابة ، وكل من كان ساكناً غيرهم فى بلد غيرها كان تبعاً لهم فيما يتفقون عليه

مناقبُ عليّ بن أبي طالب أبي الحسن القرشي الهاشمي رضي الله عنه

وقال عمر: توفي رسول الله صلى الله عليه وهو عنه راضٍ.

وقال النبي صلى الله عليه لعلي: «أنت مني وأنا منك».

[٣٧٠١] ٣٥٧٤- ناقتيبة بن سعيد قال نا عبد العزيز عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه قال: «لأعطين الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه». قال: فبات الناس يدوكون ليلتهم أيهم يعطاها. فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله صلى الله عليه كلهم يرجو أن يعطاها، فقال: «أين علي بن أبي طالب؟» فقالوا: يشتكي عنيه يا رسول الله. قال: «فأرسلوا إليه» فأتى به. فلما جاء بصق في عينيه فدعا له، فبرأ حتى كأن لم يكن به وجع، فأعطاه الراية فقال علي: يا رسول الله، أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا، فقال: «انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه، فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من أن تكون لك حمر النعم».

[٣٧٠٢] ٣٥٧٥- ناقتيبة قال نا حاتم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال: كان علي قد تخلف عن النبي صلى الله عليه في خيبر وكان به رمد فقال: أنا أتخلف عن رسول الله صلى الله عليه؟ فخرج علي فلحق بالنبي صلى الله عليه. فلما كان مساء الليلة التي فتحها الله في صباحها قال رسول الله صلى الله عليه: «لأعطين الراية - أو ليأخذن الراية - غداً رجلاً يحب الله ورسوله» أو قال: يحب الله ورسوله - يفتح الله عليه، فإذا نحن بعلي وما نرجوه، فقالوا: هذا علي، فأعطاه رسول الله صلى الله عليه ففتح الله عليه.

[٣٧٠٣] ٣٥٧٦- نا عبد الله بن مسلمة قال نا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه أن رجلاً جاء إلى سهل ابن سعد فقال: هذا فلان - لأمير المدينة - يدعو علياً عند المنبر. قال: فيقول ماذا؟ قال: يقول له: أبوتراب، فضحك. وقال: والله ما سماه إلا النبي صلى الله عليه، وما كان له اسم أحب إليه منه. فاستطعمت الحديث سهلاً فقلت: يا أبا عباس كيف؟ قال: دخل عليّ على فاطمة، ثم خرج فاضطجع في المسجد، فقال النبي صلى الله عليه: «أين ابن عمك؟» قالت: في المسجد، فخرج إليه فوجد رداءه قد سقط عن ظهره وخلص التراب إلى ظهره، فجعل يمسح عن ظهره فيقول: «اجلس يا أباتراب». مرتين.

[٣٧٠٤] ٣٥٧٧- نا محمد بن رافع قال نا حسين عن زائدة عن أبي حصين عن سعد بن عبيدة قال: جاء رجل إلى ابن عمر فسأله عن عثمان، فذكر عن محاسن عمله، قال: لعل ذلك يسوؤك؟ قال: نعم. قال: فأرغم الله بأنفك. ثم سأله عن علي فذكر محاسن عمله قال: هو ذاك، بيته أوسط بيوت النبي صلى الله عليه. ثم قال: لعل ذلك يسوؤك؟ قال: أجل. قال: فأرغم الله بأنفك، انطلق فاجهد على جهدك.

[٣٧٠٥] ٣٥٧٨- نا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن الحكم قال سمعت ابن أبي ليلى قال نا علي أن فاطمة شكت ما تلقى من أثر الرّحى، فأتى النبي صلى الله عليه سبي، فانطلقت، فلم تجده، فوجدت عائشة فأخبرتها. فلما جاء النبي صلى الله عليه أخبرته عائشة بمجيء فاطمة، فجاء النبي صلى الله عليه إلينا - وقد أخذنا مضاجعنا - فذهبت لأقوم فقال: «على مكانكما». فقعد بيننا حتى وجدت برد قدميه على صدري، وقال: «ألا أعلمكما خيراً مما سألتُماني؟ إذا أخذتُمَا مضاجعكما فكبرا أربعاً وثلاثين، وسبّحاً ثلاثاً وثلاثين، واحمداً ثلاثاً وثلاثين، فهو خير لكما من خادم».

[٣٧٠٧] ٣٥٧٩- نا علي بن الجعد قال أنا شعبة عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي قال: اقضوا كما كنتم تقضون، فإنني أكره الاختلاف، حتى تكون الناس جماعة، أو أموت كما مات أصحابي. فكان ابن سيرين يرى أن عامة ما يروى عن علي الكذب.

[٣٧٠٦] ٣٥٨٠- نا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن سعد قال: سمعت إبراهيم بن سعد عن أبيه قال: قال النبي صلى الله عليه لعلي: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟»

**قوله ( باب مناقب علي بن أبي طالب )** أى ابن عبد المطلب ( القرشى الهاشمى أبى الحسن ) وهو ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم شقيق أبيه واسمه عبد مناف على الصحيح . ولد قبل البعثة بعشر سنين على الراجح وكان قد رياه النبي صلى الله عليه وسلم من صغره لقصة مذكورة فى السيرة النبوية ، فلازمه من صغره فلم يفارقه إلى أن مات . وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم ، وكانت ابنة عمه أبيه وهى أول هاشمية ولدت لهاشمى ، وقد أسلمت وصحبت وماتت فى حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، قال أحمد وإسماعيل القاضى والنسائى وأبو على النيسابورى لم يرد فى حق أحد من الصحابة بالأسانيد الجياد أكثر مما جاء فى على وكأن السبب فى ذلك أنه تأخر ، ووقع الاختلاف فى زمانه وخروج من خرج عليه ، فكان ذلك سبباً لانتشار مناقبه من كثرة من كان بينها من الصحابة رداً على من خالفه ، فكان الناس طائفتين ، لكن المبتدعة قليلة جداً . ثم كان من أمر على ما كان فنجمت طائفة أخرى حاربوه ، ثم اشتد الخطب فتنقصوه واتخذوا لعنه على المنابر سنة ، ووافقهم الخوارج على بغضه وزادوا حتى كفروه ، مضموماً ذلك منهم إلى عثمان ، فصار الناس فى حق على ثلاثة : أهل السنة والمبتدعة من الخوارج والمخربين له من بنى أمية وأتباعهم ز فاحتاج أهل السنة إلى بث فضائله فكثر الناقل لذلك لكثرة من يخالف ذلك ، وإلا فالذى فى نفس الأمر أن لكل من الأربعة من الفضائل إذا حرر بميزان العدل لا يخرج عن قول أهل السنة والجماعة أصلاً . وروى يعقوب بن سفيان بإسناد صحيح عن عروة قال « أسلم على وهو ابن ثمان سنين » وقال ابن إسحق « عشر سنين » وهذا أرجحها ، وقيل غير ذلك . ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم أنت منى وأنا منك ) هو طرف من حديث البراء بن عازب فى قصة بنت حمزة ، وقد وصله المصنف فى الصلح وفى عمرة القضاء مطولاً ، ويأتى شرحه فى المغازى مستوفى إن شاء الله تعالى . ثم ذكر المصنف فى الباب سبعة أحاديث : أولها حديث سهل بن سعد فى قصة فتح خيبر ، وسيأتى شرحه فى المغازى .

ثانيها حديث سلمة بن الأكوع فى المعنى ويأتى هناك أيضاً مشروحاً وقوله فى الحديثين « أن علياً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله » أراد بذلك وجود حقيقة المحبة ، وإلا فكل مسلم يشترك مع على فى مطلق هذه الصفة . وفى الحديث تلميح بقوله تعالى ﴿ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحبكم الله ﴾ فكانه أشار إلى أن علياً تام الاتباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتصف بصفة محبة الله له ، ولهذا كانت محبته علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق كما أخرجه مسلم من حديث على نفسه قال « والذى فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق » وله شاهد من حديث أم سلمة عند أحمد . ثالثها حديث سهل بن سعد أيضاً . ( وقال عمر : توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنه راض ) تقدم ذلك فى الحديث الذى قبله موصولاً ، وكانت بيعة على بالخلافة عقب قتل عثمان فى أوائل ذى الحجة سنة خمس وثلاثين ، فبايعه المهاجرون والأنصار وكل من حضر ، وكتب بيعته إلى الآفاق فأذعنوا كلهم إلا معاوية فى أهل الشام فكان بينهم بعد ما كان .

**قوله ( عن أبيه )** هو أبو حازم سلمة بن دينار .

**قوله ( إن رجلاً جاء إلى سهل بن سعد )** لم أقف على اسمه .



قوله ( هذا فلان لأمير المدينة ) أى عنى أمير المدينة ، وفلان المذكور لم أقف على اسمه صريحاً ، ووقع عند الإسماعيلي « هذا فكان فلان ابن فلان » .

قوله ( يدعو عليا عند المنبر ، قال فيقول ماذا ) فى رواية الطبراني من وجه آخر عن عبد العزيز بن أبى حازم « يدعوك لتسب علياً » .

قوله ( والله ماسماه إلا النبي صلى الله عليه وسلم ) يعنى أبا تراب

قوله ( فاستطعمت الحديث سهلاً ) أى سأله أن يحدثنى ، واستعار الاستطعام للكلام لجامع ما بينهما من الذوق للطعام الذوق الحسى وللحديث الذوق المعنوى ، وفى رواية الإسماعيلي « فقلت يا أبا عباس كيف كان أمره »

قوله ( أين ابن عمك ؟ قالت : فى المسجد ) فى رواية الطبراني كان بينى وبينه شئ فغاضبنى .

قوله ( وخلص التراب إلى ظهره ) أى وصل ، فى رواية الإسماعيلي « حتى تخلص ظهره إلى التراب » وكان نام أولاً على مكان لا تراب فيه ثم تقلب فصار ظهره على التراب أو سقى عليه التراب .

قوله ( اجلس يا أبا تراب . مرتين ) ظاهره أن ذلك أول ما قال له ذلك ، وروى ابن إسحق من طريقه وأحمد من حديث عمار بن ياسر قال « نمت أنا وعلى فى غزوة العسيرة فى نخل فما أفقنا إلا بالنبي صلى الله عليه وسلم يجرنا برجله يقول لعلى : قم يا أبا تراب لما يرى عليه من التراب » وهذا إن ثبت حمل على أنه خاطبه بذلك فى هذه الكائنة الأخرى . ويروى من حديث ابن عباس أن سبب غضب على كان لما آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه ولم يؤاخ بينه وبين أحد فذهب إلى المسجد ، فذكر القصة وقال فى آخرها « قم فأنت أختى » أخرجه الطبراني ، وعند ابن عساکر نحوه من حديث جابر بن سمرة ، وحديث الباب أصح ، ويمتنع الجمع بينهما لأن قصة المؤاخاة كانت أول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ، وتزويج على بفاطمة ودخوله عليها كان بعد ذلك بمدة والله أعلم .

رابعها حديث ابن عمر

قوله ( حدثنا حسين ) هو ابن على الجعفى ، وأبو حصين بفتح أوله والمهملتين ، وسعد بن عبيدة بضم العين .

قوله ( جاء رجل إلى ابن عمر ) تقدم فى مناقب عثمان .

قوله ( فذكر عن محاسن عمله ) كأنه ضمن ذكر معنى أخير فعداها بعن ، وفى رواية الإسماعيلي « فذكر أحسن عمله » وكأنه ذكر له إنفاقه فى جيش العسرة وتسييله بئر رومة ونحو ذلك .

**قوله ( ثم سأله عن علي فذكر محاسن أعماله )** كأنه ذكر له شهوده بدرا وغيرها وفتح خير على يديه وقتله مرحب ونحو ذلك .

**قوله ( هو ذاك ، بيته أوسط بيوت النبي صلى الله عليه وسلم )** أى أحسنها بناء ، وقال الداودى معناه أنه في وسطها وهو أصح . ووقع عند النسائي من طريق غطاء بن السائب عن سعد بن عبيدة في هذا الحديث « فقال لاتسأل عن علي ولكن انظر الى بيته من بيوت النبي صلى الله عليه وسلم » وله من رواية العلاء بن عيزار قال سألت ابن عمر عن علي فقال : انظر إلى منزله من نبي الله صلى الله عليه وسلم ليس في المسجد غير بيته « وقد تقدم ما يتعلق بترك بابيه غير مسدود في مناقب أنى بكر رضى الله عنهما .

**قوله ( فأرغم الله بأنفك )** الباء زائدة معناه أوقع الله بك السوء ، واشتقاقه من السقوط على الأرض فيلصق الوجه بالرغام وهو التراب .

**قوله ( فاجهد على جهديك )** أى أبلغ على غايتك في حقى ، فإن الذى قلته لك الحق ، وقائل الحق لا يالى بما قيل في حقه من الباطل . ووقع في رواية عطاء المذكورة « قال فقال الرجل : فإنى أبغضه ، فقال له ابن عمر أبغضك الله تعالى » . خامسها حديث على « أن فاطمة شكت ماتلقى من الرضى » الحديث ، وفيه ما يقال عند النوم ، وسيأتى شرحه مستوفى في الدعوات إن شاء الله تعالى . ووجه دخوله في مناقب علي من جهة منزلته من النبي صلى الله عليه وسلم ، ودخول النبي صلى الله عليه وسلم معه في فراشه بينه وبين امرأته وهى ابنته صلى الله عليه وسلم ، ومن جهة اختيار النبي صلى الله عليه وسلم له ما اختار لابنته من إثارة أمر الآخرة على أمر الدنيا ورضاها بذلك ، وقد تقدم في كتاب الخمس بيان السبب في ذلك ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم اختار أن يوسع على فقراء الصفة بما قدم عليه ، ورأى لأهله الصبر بما لهم في ذلك من مزيد الثواب . سادسها حديث عبيدة بفتح أوله هو ابن عمرو السلماني .

**قوله ( عن علي قال اقضوا كما )** في رواية الكشميني « علي » ( ما كنتم تقضون ) قبل ، وفي رواية حماد بن زيد عن أيوب أن ذلك بسبب قول علي في بيع أم الولد ، وأنه كان يرى هو وعمر أنهن لا يبعن ، وأنه رجع عن ذلك فرأى أن يبعن . قال عبيدة : فقلت له رأيك ورأى عمر في الجماعة أحب إلي من رأيك وحدك في الفرقة فقال علي ما قال . قلت : وقد وقعت في رواية حماد بن زيد أخرجه ابن المنذر عن علي بن عبد العزيز عن أنى نعيم عنه وعنده « قال لى عبيدة : بعث الى علي وإلى شريح فقال : إني أبغض الاختلاف فاقضوا كما كنتم تقضون » فذكره إلى قوله « أصحابي » قال « فقبل علي قبل أن يكون جماعة » .

**قوله ( فإنى أكره الاختلاف )** أى الذى يؤدي إلى النزاع ، قال ابن التين . يعنى مخالفة أنى بكر وعمر . وقال غيره : المراد المخالفة التى تؤدي إلى النزاع والفتنة ، ويؤيده قوله بعد ذلك « حتى يكون الناس جماعة » وفي رواية الكشميني « حتى يكون للناس جماعة » .

قوله ( أو أموت ) بالنصب ويجوز الرفع .

قوله ( كما مات أصحابي ) أى لا أزال على ذلك حتى أموت .

قوله ( فكان ابن سيرين ) هو موصول بالإسناد المذكور إليه ، وقد وقع بيان ذلك فى رواية حماد بن زيد ولفظه عن أيوب « سمعت محمداً يعنى ابن سيرين يقول لأبى معشر : إني أهتمكم فى كثير مما تقولون عن على » . قلت : وأبو معشر المذكور هو زياد بن كليب الكوفى وهو ثقة مخرج له فى صحيح مسلم وإنما أراد ابن سيرين تهمة من يروى عنه زياد فإنه يروى عن مثل الحارث الأعور .

قوله ( يرى ) بفتح أوله أى يعتقد — أن ( عامة ) أى أكثر ( ما يروى ) بضم أوله — ( عن على الكذب ) والمراد بذلك ماترويه الرافضة عن على من الأقوال المشتملة على مخالفة الشيخين ، ولم يرد ما يتعلق بالأحكام الشرعية فقد روى ابن سعد بإسناد صحيح عن ابن عباس قال « إذ حدثنا ثقة عن على بفتيا لم نجاوزها . سابعها حديث سعد

قوله ( عن سعد ) هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف

قوله ( سمعت ابراهيم بن سعد ) أى ابن أبى وقاص .

قوله ( قال النبى صلى الله النبى وسلم لعلى ) بين سعد سبب ذلك من وجه آخر أخرجه المصنف فى غزوة تبوك من آخر المغازى ، وسيأتى بيان ذلك هناك إن شاء الله تعالى .

قوله ( أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى ) أى نازلا منى منزلة هارون من موسى ، والباء زائدة . وفى رواية سعيد بن المسيب عن سعد « فقال على رضيت رضيت » أخرجه أحمد ، وابن سعد من حديث البراء وزيد بن أرقم فى نحو هذه القصة قال : « بلى يا رسول الله ، قال : فإنه كذلك » . وفى أول حديثهما أنه عليه الصلاة والسلام قال لعلى « لا بد أن أقيم أو تقيم ، فأقام على فسمع ناساً يقولون : إنما خلفه لشيء كرهه منه ، فاتبعه فذكر له ذلك ، فقال له « الحديث ، وإسناده قوى . ووقع فى رواية عامر بن سعد بن أبى وقاص عند مسلم والترمذى قال « قال معاوية لسعد : ما منعك أن تسب أباً تراب ؟ قال أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن أسبه » فذكر هذا الحديث وقوله « لأعطين الراية رجلاً يحببه الله ورسوله » وقوله لما نزلت ﴿ قل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ﴾ دعا علياً وفاطمة والحسن والحسين فقال : اللهم هؤلاء أهلى . وعند أبى يعلى عن سعد من وجه آخر لأبأس به قال لو وضع المنشار على مفرق على أن أسب علياً ما سبته أبداً وهذا الحديث أعنى حديث الباب دون الزيادة روى عن النبى صلى الله عليه وسلم عن غير سعد من حديث عمر وعلى نفسه وأبى هريرة وابن عباس وجابر بن عبد الله والبراء وزيد بن أرقم وأبى سعيد وأنس وجابر بن سمره وجبشى بن جنادة ومعاوية وأسماء بنت عميس وغيرهم ، وقد استوعب طرقة ابن عساكر فى ترجمة على .

وقريب من هذا الحديث في المعنى حديث جابر بن سمرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي : من أشقى الأولين ؟ قال : عاقر الناقة ، قال : فمن أشقى الآخرين ؟ قال : الله ورسوله أعلم . قال : قاتلك » أخرجه الطبراني وله شاهد من حديث عمار بن ياسر عند أحمد ، ومن حديث صهيب عند الطبراني ، وعن علي نفسه عند أبي يعلى بإسناد لين ، وعند البزار بإسناد جيد « واستدل بحديث الباب على استحقاق علي للخلافة دون غيره من الصحابة ، فإن هارون كان خليفة موسى ، وأجيب بأن هارون لم يكن خليفة موسى إلا في حياته لا بعد موته لأنه مات قبل موسى باتفاق ، أشار إلى ذلك الخطابي . وقال الطيبى : معنى الحديث أنه متصل بى نازل منى منزلة هارون من موسى ، وفيه تشبيه مبهم بينه بقوله « إلا أنه لاني بعدى » فعرف أن الاتصال المذكور بينهما ليس من جهة النبوة بل من جهة مادونها وهو الخلافة ، ولما كان هارون المشبه به إنما كان خليفة في حياة موسى دل ذلك على تخصيص خلافة علي للنبي صلى الله عليه وسلم بحياته والله أعلم . وقد أخرج المصنف من مناقب علي أشياء في غير هذا الموضع ، منها حديث عمر « على أقضانا » وسيأتى في تفسير البقرة . وله شاهد صحيح من حديث أبي مسعود عند الحاكم ، ومنها حديث قتاله البغاة وهو في حديث أبي سعيد « تقتل عماراً الفقة الباغية » وكان عمار مع علي ، وقد تقدمت الإشارة إلى الحديث المذكور في الصلاة . ومنها حديث قتاله الخوارج وقد تقدم من حديث أبي سعيد في علامات النبوة ، وغير ذلك مما يعرف بالتبع ، وأوعب من جمع مناقبه من الأحاديث الجياد النسائي في كتاب « الخصائص » وأما حديث « من كنت مولاه فعلي مولاه » فقد أخرجه الترمذى والنسائي ، وهو كثير الطرق جدا ، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد ، وكثير من أسانيد أصحابنا وحسان ، وقد روينا عن الإمام أحمد قال : ما بلغنا عن أحد من الصحابة ما بلغنا عن علي بن أبي طالب .

( تنبيه ) : وقع حديث سعد مؤخرًا عن حديث علي في رواية أبي ذر ومقدما عليه في رواية الباقيين ، والخطب في ذلك قريب ، والله أعلم

### مَنَاقِبُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْهَاشِمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قال له النبي صلى الله عليه : « أَشَبَّهْتَ ، خَلَقِي وَخُلُقِي » .

[٣٧٠٨] ٣٥٨١ - نا أحمد بن أبي بكر قال نا محمد بن إبراهيم بن دينار أبو عبد الله الجهنّي عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة : أن الناس كانوا يقولون : أكثر أبو هريرة ، وإني كنت أُلزم رسول الله صلى الله عليه بشبع بطني حين لا آكل الخمير ولا ألبس الحبير ولا يخدمني فلان ولا فلانة ، وكنت ألزق بطني بالحصباء من الجوع ، وإن كنت لأستقرئ الرجل الآية هي معي كي ينقلب بي فيطعمني . وكان أخير الناس للمسكين جعفر بن أبي طالب : كان ينقلب بنا فيطعمنا ما كان في بيته ، حتى إن كان ليُخرج إلينا العُكَّة التي ليس فيها شيء ، فيشقُّها فنلحق ما فيها .

[الحديث ٣٧٠٨ طرفه في : ٥٤٣٢] .

[٣٧٠٩]

٣٥٨٢- نا عمرو بن علي قال نا يزيد بن هارون قال أنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي :  
أن ابن عمر كان إذا سلم على ابن جعفر قال : السلام عليك يا ابن ذي الجناحين .

[الحديث ٣٧٠٩ - طرفه في : ٤٢٦٤ .]

**قوله ( باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي )** سقطت الأبواب كلها من رواية أبي ذر ، وأبقى التراجم  
بغير لفظ « باب » وثبت ذلك في رواية الباقرين . وجعفر هو أخو علي شقيقه ، وكان أسن منه بعشر سنين ،  
واستشهد بموته كما سيأتي بيان ذلك في المغازي وقد جاوز الأربعين .

**قوله ( وقال له النبي صلى الله عليه وسلم أشبهت خلقى وخلقى )** هو من حديث البراء الذي ذكره في  
أول مناقب علي ، وسيأتي بتمامه مع الكلام عليه في عمرة الحديبية .

**قوله ( حدثنا أحمد بن أبي بكر )** هو ابن مصعب الزهري ، والإسناد كله مدنيون ، وقد تقدم في كتاب  
العلم بهذا الإسناد حديث آخر غير هذا فيما يتعلق بسبب كثرة حديث أبي هريرة أيضا .

**قوله ( إن الناس كانوا يقولون أكثر أبو هريرة )** أى من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم  
مثله في العلم عن أبي هريرة من طريق أخرى لكنه أجاب بأنه « لولا آية من كتاب الله ما حدثت » وأشار بذلك  
إلى مثل قول ابن عمر لما ذكر له أنه يروى في حديث « من صلى على جنازة فله قيراط » . أكثر أبو هريرة ، وقد  
تقدم بيان ذلك في كتاب الجنائز ، واعتراف ابن عمر بعد ذلك له بالحفظ . وروى البخاري في « التاريخ »  
وأبو يعلى بإسناد حسن من طريق مالك بن أبي عامر قال « كنت عند طلحة بن عبيد الله ، فقيل له : ما ندرى  
هذا اليماني أعلم برسول الله منكم ، أو هو يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل ؟ قال فقال : والله  
ما نشك أنه سمع ما لم نسمع ، وعلم ما لم نعلم ، إنا كنا أقواما لنا بيوتات وأهلون ، وكنا نأتي النبي صلى الله عليه  
وسلم طرفي النهار ثم نرجع ، وكان أبو هريرة مسكينا لآمال له ولا أهل ، إنما كانت يده مع يد النبي صلى الله عليه  
وسلم ، فكان يدور معه حيثما دار فما نشك أنه قد سمع ما لم نسمع » وروى البيهقي في مدخله من طريق أشعث  
عن مولى لطلحة قال « كان أبو هريرة جالسا ، فمر رجل بطلحة فقال له : لقد أكثر أبو هريرة ، فقال طلحة :  
قد سمعنا كما سمع ، ولكنه حفظ ونسينا » . وأخرج ابن سعد في « باب أهل العلم والفتوى من الصحابة » في  
طبقاته بإسناد صحيح عن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص قال « قالت عائشة لأبي هريرة : إنك لتحدث  
عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا ما سمعته منه ، قال شغلك عنه يا أمه المرأة والمكحلة ، وما كان يشغلني عنه  
شيء »

**قوله ( بشيع بطنى )** في رواية الكشميهني « شيع » أى لأجل الشيع .

**قوله ( حين لا آكل )** في رواية الكشميهني « حتى » والأول أوجه .

قوله ( ولا ألبس الحبير ) بالوحدة قبلها مهملة مفتوحة ، وللكشميهني « الحرير » والاول أرجح ، والحبير من البرد ما كان موشى مخططاً ، يقال برد حبير وبرد حبرة بوزن عنبه على الوصف والإضافة .

قوله ( لأستقرى الرجل ) أى أطلب منه القرى فيظن أى أطلب منه القراءة ، ووقع بيان ذلك فى رواية لأبى نعيم فى « الحلية » عن أبى هريرة أنه وجد عمر فقال أقرينى ، فظن أنه من القراءة فأخذ يقرئه القرآن ولم يطعمه ، قال : وإنما أردت منه الطعام .

قوله ( كى يتقلب لى ) أى يرجع لى إلى منزله ، وللترمذى من طريق ضعيفة عن أبى هريرة « إن كنت لأسأل الرجل عن الآية أنا أعلم بها منه ، مأسأله إلا ليطعمنى شيئاً » وفى رواية الترمذى « وكنت إذا سألت جعفر بن أبى طالب لم يجبنى حتى يذهب لى إلى منزله » .

قوله ( وكان أخير ) بوزن أفضل ومعناه ، وللكشميهني خير

قوله ( للمساكين ) فى رواية الكشميهني بالإفراد والمراد الجنس ، وهذا التقييد يحمل عليه المطلق الذى جاء عن عكرمة عن أبى هريرة وقال « ما احتذى النعال ولا ركب المطايا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل من جعفر بن أبى طالب » أخرجه الترمذى والحاكم بإسناد صحيح .

قوله ( العكة ) بضم المهملة وتشديد الكاف : ظرف السمن ، وقوله ( ليس فيها شيء ) مع قوله ( فتلقى ما فيها ) لا تنافى بينهما ، لأنه أراد بالنفى أى لاشئ فيها يمكن إخراجها منها بغير قطعها ، وبالإثبات مايقى فى جوانبها . وفى رواية الترمذى « ليقول لامراته أسماء بنت عميس : أطعمينا فإذا أطعمتنا أجابنى ، وكان جعفر يحب المساكين ويسكن إليهم ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم يكنىه بأبى المساكين » انتهى . وإنما كان يجيبه عن سؤاله مع معرفته بأنه إنما سأله ليطعمه ليجمع بين المصلحتين ، ولاحتمال أن يكون السؤال الذى وقع حيثئذ ولع منه على الحقيقة .

قوله ( إن ابن عمر كان إذا سلم على ابن جعفر ) يعنى عبد الله بن جعفر بن أبى طالب وقع فى رواية الإسماعيلي من طريق هشيم عن إسماعيل بن أبى خالد قال : قلنا للشعبي كان ابن جعفر يقال له : ابن ذى الجناحين ؟ قال : نعم ، رأيت ابن عمر آتاه يوماً أو لقيه فقال : السلام عليك يا ابن ذى الجناحين . ( السلام عليك يا ابن ذى الجناحين ) كأنه يشير الى حديث عبد الله بن جعفر قال « قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم هنيئاً لك أبوك يطير مع الملائكة فى السماء » أخرجه الطبرانى بإسناد حسن « وعن أبى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « رأيت جعفر بن أبى طالب يطير مع الملائكة » أخرجه الترمذى والحاكم وفى إسناده ضعف ، لكن له شاهد من حديث على عند ابن سعد ، وعن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « مرى جعفر الليلة فى ملاء من الملائكة وهو مخضب الجناحين بالدم » أخرجه الترمذى والحاكم بإسناد على شرط

مسلم ، وأخرج أيضا هو والطبراني عن ابن عباس مرفوعاً « دخلت البارحة الجنة فرأيت فيها جعفرأ يطير مع الملائكة » وفي طريق أخرى عنه « أن جعفرأ يطير مع جبريل وميكائيل له جناحان عوضه الله من يديه » وإسناد هذه جيد ، وطريق أبي هريرة في الثانية قوى لإسناده على شرط مسلم ، وقد ادعى السهيلي أن الذي يتبادر من ذكر الجناحين والطيран أنهما كجناحي الطائر لهما ريش ، وليس كذلك ، وسيأتى بقية القول في ذلك في غزوة مؤتة إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) : وقع في رواية النسفى وحده في هذا الموضع « قال أبو عبد الله يعنى المصنف : يقال لكل ذى ناحيتين جناحان » ولعله أراد بهذا حمل الجناحين في قول ابن عمر « يا ابن ذى الجناحين » على المعنوى دون الحسى ، والله أعلم

(١)  
[٣٧١٠]

**قوله ( باب ذكر العباس بن عبد المطلب )** ذكر فيه حديث أنس « أن عمر كانوا إذا قحطوا استسقى بالعباس » وهذه الترجمة وحديثها سقطا من رواية أبي ذر والنسفى ، وقد تقدم الحديث المذكور مع شرحه في الاستسقاء ، وكان العباس أسن من النبى صلى الله عليه وسلم يستن أو بثلاث ، وكان إسلامه على المشهور قبل فتح مكة ، وقيل قبل ذلك ، وليس ببعيد ، فإن في حديث أنس في قصة الحجاج بن علاط مايؤيد ذلك . وأما قول أبي رافع في قصة بدر « كأن الإسلام دخل علينا أهل البيت » فلا يدل على إسلام العباس حينئذ فإنه كان ممن أسر يوم بدر وفدى نفسه وعقيل ابن أخيه أى طالب كما سيأتى ، ولأجل أنه لم يهاجر قبل الفتح لم يدخله عمر في أهل الشورى مع معرفته بفضله واستسقاؤه به ، وسيأتى حديث عائشة في إجلال النبى صلى الله عليه وسلم عمه العباس في آخر المغازى في الوفاة النبوية . وكنية العباس أبو الفضل ، ومات العباس في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين وله بضع وثمانون سنة

### ب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه

[٣٧١١] ٣٥٨٣- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال ني عروة بن الزبير عن عائشة أن فاطمة أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من النبى صلى الله عليه فيما أفاء الله على رسوله (٢)  
[٣٧١٢] تطلب صدقة النبى صلى الله عليه التي بالمدينة وفدك ، وما بقي من خمس خيبر ، فقال أبو بكر : إن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا نورث ، ما تركنا صدقة ، إنما يأكل آل محمد من هذا المال

(١) حسب رواية أبي ذر الهروي لم يرد حديث عند هذه الرقم .

(٢) الرقمان ٣٧١١ و ٣٧١٢ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

يعني مال الله - ليس لهم أن يزيدوا على المأكَلِ »، وإني والله لا أُغَيِّرُ شيئاً من صدقات النبي صلى الله عليه التي كانت عليها في عهد النبي صلى الله عليه ، ولأعملنَّ فيها بما عملَ فيها رسولُ الله صلى الله عليه . فتشهد عليٌّ ثم قال : إنا قد عرفنا يا أبا بكرٍ فضيلتك - وذكر قرابتهم من رسول الله صلى الله عليه وحقهم - فتكلم أبو بكرٍ : والذي نفسي بيده لقرابة رسول الله صلى الله عليه أحبُّ إليَّ أن أصلَ من قرابتي .

[٣٧١٣] ٣٥٨٤ - نا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا خالد قال نا شعبة عن واقد قال سمعتُ أبي يحدثُ عن ابنِ عمرَ : عن أبي بكرٍ قال : ارقبوا مُحمداً في أهلِ بيته .  
[الحديث ٣٧١٣ - طرفه في : ٣٧٥١] .

(١)

[٣٧١٤]

[٣٧١٥]

[٣٧١٦]

قوله ( باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ) زاد غير أئى ذر فى هذا الموضع « ومنقبة فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم » وقال النبي صلى الله عليه وسلم « فاطمة سيدة نساء أهل الجنة » وهذا الحديث سياتى موصولاً فى باب مفرد ترجمته « منقبة فاطمة » وهو يقتضى أن يكون ما اعتمده أبو ذر أولى . وقوله « قرابة النبي صلى الله عليه وسلم » يريد بذلك من ينسب إلى جده الأقرب وهو عبد المطلب ممن صحب النبي صلى الله عليه وسلم منهم ، أو من رآه من ذكر وأنثى ، وهم على وأولاده والحسن والحسين ومحسن وأم كلثوم من فاطمة عليها السلام ، وجعفر وأولاده عبد الله وعون ومحمد ، ويقال إنه كان لجعفر بن أئى طالب ابن اسمه أحمد ، وعقيل ابن أئى طالب وولده مسلم بن عقيل ، وحمزة بن عبد المطلب وأولاده يعلى وعمارة وأمامة ، والعباس بن عبد المطلب وأولاده الذكور عشرة وهم الفضل وعبد الله وقثم وعبيد الله والحارث ومعبد وعبد الرحمن وكثير وعون وقثم ، وفيه يقول العباس :

تموا بتمام فصاروا عشرة يارب فاجعلهم كراما برره

ويقال إن لكل منهم رواية ، وكان له من الإناث أم حبيب وآمنة وصفية وأكثرهم من لبابة أم الفضل ، ومعتب ابن أئى لهب ، والعباس بن عتبة بن أئى لهب وكان زوج آمنة بنت العباس ، وعبد الله بن الزبير بن عبد المطلب وأخته ضباعة وكانت زوج المقداد بن الأسود ، وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وابنه جعفر ، ونوفل بن الحارث بن عبد المطلب وأبناء المغيرة والحارث ، ولعبد الله بن الحارث هذا رواية ، وكان يلقب ببه بموحدتين الثانية

( ١ ) حسب رواية أبي ذر الهروي لم يرد أي حديث عند هذه الأرقام .



ثقيلة وأميمة وأروى وعاتكة وصفية بنات عبد المطلب أسلمت صفية وصحبت ، وفي الباقيات خلاف والله أعلم .

ثم ذكر المصنف حديث عائشة إن فاطمة أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها الحديث ، وقد تقدم بأنهم من هذا مع شرحه في كتاب الخمس ، ويأتى بقيته في آخر غزوة خيبر ، ويأتى هناك بيان ما وقع في هذه الرواية من الاختصار إن شاء الله تعالى ، والمراد منه هنا قول أبي بكر « لقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلى الله أن أصل من قرأته » وهذا قاله على سبيل الاعتذار عن منعه إياها ما طلبته من تركه النبي صلى الله عليه وسلم .

### قوله ( حدثنا خالد ) هو ابن الحارث

قوله ( ارقبوا محمداً في أهل بيته ) يخاطب بذلك الناس ويوصيهم به ، والمراقبة للشيء المحافظة عليه ، يقول أحفظوه فيهم فلا تذوهم ولا تسيئوا إليهم . ثم ذكر حديث المسور « فاطمة بضعة مني ، فمن أغضبها أغضبني » وهو طرف من قضية خطبة على ابنة أبي جهل ، وسيأتى مطولاً في ترجمة أبي العباس بن الربيع قريباً . وحديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم سارها بشيء فبكت » الحديث وسيأتى شرحه في الوفاة النبوية آخر المغازي ، وهذان الحديثان لم يقعا في رواية أبي ذر وثبتا لغيره ، ولم يذكرهما النسفي أيضاً ، والسبب في ذلك أن حديث المسور يأتي بإسناده ومثته في مناقب فاطمة ، وحديث عائشة مضى بإسناده ومثته في علامات النبوة .

### قوله ( عن أبيه ) في رواية أبي نعيم في المستخرج « سمعت أبي »

### مناقب الزبير بن العوام رضي الله عنه

وقال ابن عباس : هو حوارى النبي صلى الله عليه وسلم . وسمى الحواريون لبياض ثيابهم .

[٣٧١٧] ٣٥٨٥- نا خالد بن مخلد قال نا علي بن مسهر عن هشام بن عروة عن أبيه قال أخبرني مروان بن الحكم قال : أصاب عثمان بن عفان رُعافٌ شديدٌ سنة الرُعاف حتى حبسه عن الحج وأوصى ، فدخل عليه رجل من قريش فقال : استخلف . قال : وقالوه ؟ قال : نعم . قال : ومن ، فسكت . فدخل عليه رجل آخر - أحسبه الحارث - فقال : استخلف . فقال عثمان : وقالوا ؟ فقال : نعم . قال : ومن هو ؟ قال : فسكت . قال : فلعلهم قالوا : الزبير ؟ قال : نعم . قال : أما والذي نفسي بيده إنه خيرهم ما علمت ، وإن كان لأحبهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

[الحديث ٣٧١٧ - طرفه في : ٣٧١٨] .

[٣٧١٨] ٣٥٨٦- نا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام قال أخبرني أبي قال سمعت مروان

قال : كُنْتُ عِنْدَ عُثْمَانَ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : اسْتَخْلَفَ . قَالَ : وَقِيلَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، الزُّبَيْرُ . قَالَ : أَمَا وَاللَّهِ إِنَّكُمْ لَتَعْلَمُونَ أَنَّهُ خَيْرُكُمْ . ثَلَاثًا .

[٣٧١٩] ٣٥٨٧- نَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ هُوَ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا ، وَإِنَّ حَوَارِيَ الزُّبَيْرِ» .

[٣٧٢٠] ٣٥٨٨- نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ : كُنْتُ يَوْمَ الْأَحْزَابِ جُعِلْتُ أَنَا وَعُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ فِي النِّسَاءِ فَانْظَرْتُ فَإِذَا أَنَا بِالزُّبَيْرِ عَلَى فَرَسِهِ يَخْتَلِفُ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا . فَلَمَّا رَجَعْتُ قُلْتُ : يَا أَبَهَ رَأَيْتَكَ تَخْتَلِفُ ، قَالَ : أَوَهْلَ رَأَيْتَنِي يَا بُنَيَّ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : «مَنْ يَأْتِ بَنِي قُرَيْظَةَ فَيَأْتِينِي بِخَبَرِهِمْ ؟» فَاَنْطَلَقْتُ ، فَلَمَّا رَجَعْتُ جُمِعَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَبُوهِ فَقَالَ : فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي .

[٣٧٢١] ٣٥٨٩- نَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ قَالَ نَا ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ أَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالُوا لِلزُّبَيْرِ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ : أَلَا تَشُدُّ فَنَشُدُّ مَعَكَ ؟ فَحَمَلَ عَلَيْهِمْ فَضْرَبُوهُ ضَرْبَتَيْنِ عَلَى عَاتِقِهِ بَيْنَهُمَا ضَرْبَةٌ ضَرَبَهَا يَوْمَ بَدْرٍ . قَالَ عُرْوَةُ : فَكُنْتُ أُدْخِلُ أَصَابِعِي فِي تِلْكَ الضَّرْبَاتِ أَلْعَبُ وَأَنَا صَغِيرٌ .

[الحديث ٣٧٢١- طرفاه في : ٣٩٧٣ ، ٣٩٧٥] .

قوله ( باب مناقب الزبير بن العوام ) أى ابن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي ، يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في قصي ، وعدد ما بينهما من الآيات سواء ، وأمه صفية بنت عبد المطلب عمة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان يكنى أبا عبد الله وروى الحاكم بإسناد صحيح عن عروة قال أسلم الزبير وهو ابن ثمان سنين .

قوله ( وقال ابن عباس : هو حوارى النبي صلى الله عليه وسلم ) هو طرف من حديث سيأتي في تفسير براءة من طريق أبي مليكة عن ابن عباس ، ولهذا الحديث طرق من أغربها ما أخرجه الزبير بن بكار من مرسل أبي الخير مرثد بن اليزنى بلفظ « حوارى من الرجال الزبير ومن النساء عائشة » ورجاله موثقون لكنه مرسل .

قوله ( وسمى الحواريون لياض ثيابهم ) وصله ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس به وزاد

« أنهم كانوا صيادين » وإسناده صحيح إليه وأخرج عن الضحاك أن الحواري هو الغسال بالنبطية ، لكنهم يجعلون الحاء هاء . وعن قتادة : الحواري هو الذى يصلح للخلافة وعنه : هو الوزير . وعن ابن عيينة : هو الناصر ، أخرجه الترمذى وغيره عنه . وعند الزبير بن بكار من طريق مسلمة بن عبد الله بن عروة مثله . وهذه الثلاثة الأخيرة متقاربة . وقال الزبير عن محمد بن سلام : سألت يونس بن حبيب عن الحواري ، قال : الخالص . وعن ابن الكلبي الحواري الخليل .

**قوله ( سنة الرعاف )** كان ذلك سنة إحدى وثلاثين أشار إلى ذلك عمر بن شبة في « كتاب المدينة » وأفاد أن عثمان كتب العهد بعده لعبد الرحمن بن عوف واستكتب ذلك حمران كاتبه ، فوشى حمران بذلك إلى عبد الرحمن ، فعاتب عثمان على ذلك ، فغضب عثمان على حمران فنفاه من المدينة إلى البصرة ، ومات عبد الرحمن بعد ستة أشهر ، وكانت وفاته سنة اثنتين وثلاثين .

**قوله ( فدخل عليه رجل من قريش )** لم أقف على اسمه .

**قوله ( فدخل عليه رجل آخر أحسبه الحارث )** أى ابن الحكم وهو أخو مروان راوى الخبر ، ووقع منسوباً كذلك في « مشيخة يوسف بن خليل الحافظ » من طريق سويد بن سعيد عن علي بن مسهر بسند حديث الباب ، وقد شهد الحارث بن الحكم المذكور حصار عثمان ، وعاش بعد ذلك إلى خلافة معاوية . وفي « نسب قريش للزبير » أنه تحاكم مع خصم له إلى أنى هيرة .

**قوله ( فلعلهم قالوا إنه الزبير )** لم أقف على اسم من قال ذلك .

**قوله ( أنه ما علمت )** سيأتى مافيه .

**قوله ( إن كان خيرهم ما علمت )** ما مصدرية أى فى علمى ، ويحتمل أن تكون موصولة وهو خير مبتدأ محذوف ، قال الداودى : يحتمل أن يكون المراد الخيرية فى شيء مخصوص كحسن الخلق ، وإن حمل على ظاهره ففيه مايبين أن قول ابن عمر ، « ثم نترك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لانفاضل بينهم » لم يرد به جميع الصحابة ، فإن بعضهم قد وقع منه تفضيل بعضهم على بعض وهو عثمان فى حق الزبير . قلت : قول ابن عمر قيده بحياة النبى صلى الله عليه وسلم فلا يعارض ماوقع منهم بعد ذلك .

**قوله ( وإن حوارى الزبير )** بتشديد الياء وفتحها كقوله ﴿ ما أنتم بمصرحنى ﴾ ويجوز كسرهما . وقد مضى تفسير الحواري ، وتقدم سبب هذا الحديث فى « باب الطليعة » فى أوائل الجهاد .

**قوله ( أنبأنا عبد الله )** هو ابن المبارك .

**قوله ( كنت يوم الأحزاب )** أى لما حاصرت قريش ومن معها المسلمين بالمدينة وحفر الخندق بسبب ذلك ، وسيأتى شرح ذلك فى المغازى .

**قوله ( وعمر بن أبى سلمة )** أى ابن عبد الأسد ربيب النبي صلى الله عليه وسلم وأمه أم سلمة .

**قوله ( فى النساء )** فى رواية على بن مسهر عن هشام بن عروة عند مسلم « فى أطم حسان » وله فى رواية أنى أسامة عن هشام « فى الأطم الذى فيه النسوة » يعنى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم ، وعنده فى رواية على ابن مسهر المذكورة « وكان يطأطئ لى مرة فأنظر ، وأطأطئ له مرة فينظر ، فكنت أعرف أى إذا مر على فرسه فى السلاح » .

**قوله ( يختلف إلى بنى قريظة )** أى يذهب وينجى ، وفى رواية أنى أسامة عند الإسماعيل « مرتين أو ثلاثاً » .

**قوله ( فلما رجعت ، قلت : يأبى وأبى )** بين مسلم أن فى هذه الرواية إدراجاً ، فإنه ساقه من رواية على ابن مسهر عن هشام إلى قوله « إلى بنى قريظة . قال هشام : وأخبرنى عبد الله بن عروة عن عبد الله بن الزبير قال : فذكرت ذلك لأنى » إلى آخر الحديث . ثم ساقه من طريق أنى أسامة عن هشام قال « فساق الحديث نحوه ، ولم يذكر عبد الله بن عروة ولكن أدرج القصة فى حديث هشام عن أبيه » انتهى . ويؤيده أن النسائى أخرج القصة الأخيرة من طريق عبدة عن هشام عن أخيه عبد الله بن عروة عن عبد الله بن الزبير عن أبيه ، والله أعلم .

**قوله ( قال أو هل رأيتى يا بنى ؟ قلت نعم )** فيه صحة سماع الصغير ، وأنه لا يتوقف على أربع أو خمس ، لأن ابن الزبير كان يومئذ ابن سنتين وأشهر أو ثلاث وأشهر بحسب الاختلاف فى وقت مولده وفى تاريخ الخندق ، فإن قلنا إنه ولد فى أول سنة من الهجرة وكانت الخندق سنة خمس فيكون ابن أربع وأشهر ، وإن قلنا ولد سنة اثنتين وكانت الخندق سنة أربع فيكون ابن سنتين وأشهر ، وإن عجلنا إحداها وأخرنا الأخرى فيكون ابن ثلاث سنين وأشهر ، وسأين الأصح من ذلك فى كتاب المغازى إن شاء الله تعالى ، وعلى كل حال فقد حفظ من ذلك ما يستغرب حفظ مثله ، وقد تقدم البحث فى ذلك فى « باب متى يصح سماع الصغير » من كتاب العلم .

**قوله ( جمع لى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أبويه فقال : فداك أبى وأمى )** وسيأتى ما يعارضه فى ترجمة سعد قريبا ووجه الجمع بينهما .

**قوله ( حدثنا على بن حفص )** هو المروزي ، وقد تقدم ذكره فى الجهاد ( أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ) أى الذين شهدوا وقعة اليرموك ( قالوا للزبير ) لم أقف على تسمية أحد منهم .

**قوله ( يوم وقعة اليرموك )** هو بفتح التحتانية وسكون الراء وضم الميم وآخره كاف : موضع بالشام ، وكانت فيه وقعة فى أول خلافة عمر ، وكان النصر للمسلمين على الروم ، واستشهد من المسلمين جماعة .

قوله ( ألا تشد ) بضم المعجمة أى على المشركين .

قوله ( إن شددت كذبتم ) أى تتأخرون عما أقدم عليه فيختلف موعدكم هذا ، وأهل الحجاز يطلقون الكذب على ما يذكر على خلاف الواقع .

قوله ( فضربوه ضربتين على عاتقه بينهما ضربة ضربها يوم بدر ) كذا فى هذه الرواية ، وسيأتى فى غزوة بدر فى المغازى ما يغير ذلك ويأتى شرحه ، ووجه الجمع بين الروایتين هناك إن شاء الله تعالى ، وكان قتل الزبير فى شهر رجب سنة ست وثلاثين ، انصرف من وقعة الجمل تاركاً للقتال فقتله عمرو بن جرموز — بضم الجيم والميم بينهما راء ساكنة وآخره زاي — التميمي غيلة ، وجاء إلى على متقرباً إليه بذلك فبشره بالنار ، أخرجه أحمد والترمذى وغيرهما وصححه الحاكم من طرق بعضها مرفوع .  
( تنبيه ) : تقدم الكلام على تركه الزبير وما وقع فيها من البركة بعده فى كتاب الخمس

ذَكَرُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وقال عُمَرُ: توفي النبي صلى الله عليه وهو عنه راضٍ .

[٣٧٢٢] ٣٥٩٠ - فامحمد بن أبي بكر المقدمي قال نا معتمر عن أبيه عن أبي عثمان قال : لم يبق مع  
[٣٧٢٣] نبي الله صلى الله عليه في بعض تلك الأيام التي قاتل فيهن رسول الله صلى الله عليه غير طلحة  
وسعد ، عن حديثهما .

[الحديث ٣٧٢٢ - طرفه في : ٤٠٦٠] .

[الحديث ٣٧٢٣ - طرفه في : ٤٠٦١] .

[٣٧٢٤] ٣٥٩١ - فامسدد قال نا خالد قال نا ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال : رأيت يد  
طلحة التي وقى بها النبي صلى الله عليه قد شلت .

[الحديث ٣٧٢٤ - طرفه في : ٤٠٦٣] .

قوله ( ذكر طلحة بن عبيد الله ) أى ابن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب ،  
يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم فى مرة بن كعب ومع أبى بكر الصديق فى تيم بن مرة ، وعدد ما بينهم من  
الآباء سواء . يكنى أباً محمد ، وأمه الصعبة بنت الحضرمي أخت العلاء ، أسلمت وهاجرت وعاشت بعد أبيها  
قليلاً ، وروى الطبرانى من حديث ابن عباس قال « أسلمت أم أبى بكر وأم عثمان وأم طلحة وأم عبد الرحمن بن  
عوف » وقتل طلحة يوم الجمل سنة ست وثلاثين ، رمى بسهم ، جاء من طرق كثيرة أن مروان بن الحكم رماه  
فأصاب ركبته فلم يزل ينزف الدم منها حتى مات ، وكان يومئذ أول قتيل ، واختلف فى سنه على أقوال : أكثرها  
أنه خمس وسبعون ، وأقلها ثمان وخمسون .

قوله ( معتمر عن أبيه ) هو سليمان التيمي ، وأبو عثمان هو النهدي .

قوله ( في بعض تلك الأيام ) يريد يوم أحد ، وقوله ( عن حديثهما ) يعني أنهما حدثا بذلك ، ووقع في « فوائد أبي بكر بن المقرئ » من وجه آخر عن معتمر بن سليمان عن أبيه « فقلت لأبي عثمان : وما علمك بذلك ؟ قال هما أخبراني بذلك » .

قوله ( حدثنا خالد ) هو ابن عبد الله الواسطي ، وابن أبي خالد هو إسماعيل .

قوله ( التي وق بها ) أي يوم أحد ، وصرح بذلك علي بن مسهر عن إسماعيل عند الإسماعيلي ، وعند الطبراني من طريق موسى بن طلحة عن أبيه أنه أصابه في يده سهم ، ومن حديث أنس « وق رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد بعض المشركين أن يضربه » وفي مسند الطيالسي من حديث عائشة عن أبي بكر الصديق قال « ثم أتينا طلحة — يعني يوم أحد — فوجدنا به بضعا وسبعين جراحة ، وإذا قد قطعت إصبه » وفي الجهاد لابن المبارك من طريق موسى بن طلحة أن إصبه التي أصيبت هي التي تلى الإبهام ، وجاء عن يعقوب بن إبراهيم ابن محمد بن طلحة عن أبيه قال « أصيبت إصبع طلحة البنصر من اليسرى من مفصلها الأسفل فشلت ، ترس بها على النبي صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( قد شلت ) بفتح المعجمة ونجوز ضمها في لغة ذكرها اللحياني ، وقال ابن درستويه : هي خطأ . والشلل نقص في الكف وبطلان لعملها ، وليس معناه القطع كما زعم بعضهم ، زاد الإسماعيلي في روايته من طريق علي بن مسهر وغيره عن إسماعيل « قال قيس : كان يقال إن طلحة من حكماء قريش » وروى الحميدي في « الفوائد » من وجه أخرجه عن قيس بن أبي حازم قال « صحبت طلحة بن عبيد الله فما رأيت رجلا أعطي لجزيل مال عن غير مسألة منه »

مَنَاقِبُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ الزُّهْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وبنو زهرة أخوال النبي صلى الله عليه ، وهو سعد بن مالك .

[٣٧٢٥] ٣٥٩٢ - نا محمد بن المثني قال نا عبد الوهاب قال سمعت يحيى قال سمعت سعيد ابن

المسيب قال سمعت سعدا يقول : جمع لي رسول الله صلى الله عليه أبيه يوم أحد .

[الحديث ٣٧٢٥ - أطرافه في : ٤٠٥٥ ، ٤٠٥٦ ، ٤٠٥٧ .]

[٣٧٢٦] ٣٥٩٣ - نا المكي بن إبراهيم نا هاشم بن هاشم عن عامر بن سعد عن أبيه قال : لقد رأيته

وأنا ثلث الإسلام .

[الحديث : ٣٧٢٦ - طرفاه في : ٣٧٢٧ ، ٣٨٥٨ .]

[٣٧٢٧] ٣٥٩٤- نا إبراهيم بن موسى قال أنا ابن أبي زائدة قال نا هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص قال سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت سعد بن أبي وقاص يقول: ما أسلم أحد إلا في اليوم الذي أسلمت فيه، ولقد مكثت سبعة أيام وإنني لثلث الإسلام. تابعه أبو أسامة قال نا هاشم.

[٣٧٢٨] ٣٥٩٥- نا عمرو بن عون قال نا خالد بن عبد الله عن إسماعيل عن قيس قال: سمعت سعداً يقول: إني لأول العرب رمى بسهم في سبيل الله، وكنا نغزوا مع النبي صلى الله عليه وما لنا طعام إلا ورق الشجر، حتى إن أحدنا ليضع كما يضع البعير أو الشاة ماله خلط، ثم أصبحت بنو أسد تعزرنني على الإسلام لقد خبت إذا وضل عملي. وكانوا وشوا به إلى عمر قالوا: لا يحسن يصلي.

[الحديث ٣٧٢٨ - طرفاه في: ٥٤١٢، ٦٤٥٣].

قوله ( مناقب سعد بن أبي وقاص الزهري ) أحد العشرة يكنى أبا إسحاق .

قوله ( وبنو زهرة أحوال النبي صلى الله عليه وسلم ) أى لأن أمه آمنه منهم ، وأقارب الأم أحوال .

قوله ( وهو سعد بن مالك ) أى اسم أبى وقاص مالك بن وهيب — ويقال أهيب — بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة ، يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في كلاب بن مرة ، وعدد ما بينهما من الآباء متقارب . وأمهم حمزة بنت سفيان بن أمية بن عبد شمس لم تسلم ، مات بالعقيق سنة خمس وخمسين وقيل بعد ذلك إلى ثمانية وخمسين ، وعاش نحواً من ثمانين سنة .

قوله ( جمع لى النبي صلى الله عليه وسلم أبويه يوم أحد ) أى في التفدية ، وهى قوله « فداك أبى وأمى » وبينه حديث على « ما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم أبويه لأحد غير سعد بن مالك ، فانه جعل يقول له يوم أحد : ارم فداك أبى وأمى » وقد تقدم في الجهاد . وفى هذا الحصر نظر لما تقدم في ترجمة الزبير أنه صلى الله عليه وسلم جمع له أبويه يوم الخندق ويجمع بينهما بأن علياً رضى الله عنه لم يطلع على ذلك ، أو مراده بذلك بقيد يوم أحد ، والله أعلم .

قوله ( ما أسلم أحد إلا في اليوم الذى أسلمت فيه ) ظاهره أنه لم يسلم أحد قبله لكن اختلف في هذه اللفظة كما سأذكره .

قوله ( ولقد مكثت سبعة أيام وإنى لثلث الإسلام ) سيأتى القول فيه .

**قوله ( وإني لثلث الإسلام )** قال ذلك بحسب اطلاعه ، والسبب فيه أن من كان أسلم في ابتداء الأمر كان يخفى إسلامه ، ولعله أراد بالإثنين الآخرين خديجة وأبا بكر ، أو النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر ، وقد كانت خديجة أسلمت قطعاً فلعله خص الرجال ، وقد تقدم في ترجمة الصديق حديث عمار « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وما معه إلا خمسة أعبد وأبو بكر » وهو يعارض حديث سعد ، والجمع بينهما ما أشرت إليه . أو يحمل قول سعد على الأحرار البالغين ليخرج الأعبد المذكورون وعلى رضى الله عنه ، أو لم يكن أطلعه على أولئك ، ويدل على هذا الأخير أنه وقع عند الإسماعيلي من رواية يحيى بن سعيد الأموي عن هاشم بلفظ « ما أسلم أحد قبلى » ومثله عند ابن سعد من وجه آخر عن عامر بن سعد عن أبيه ، وهذا مقتضى رواية الأصيلي ، وهى مشكلة لأنه قد أسلم قبله جماعة ، لكن يحمل ذلك على مقتضى ما كان اتصل بعلمه حينئذ . وقد رأيت في « المعرفة لابن منده » من طريق أنى يدر عن هاشم بلفظ « ما أسلم أحد في اليوم الذى أسلمت فيه » وهذا لا إشكال فيه إذ لا مانع أن لا يشاركه أحد في الإسلام يوم أسلم ، لكن أخرجه الخطيب من الوجه الذى أخرجه ابن منده فأثبت فيه « إلا » كبقية الروايات فتعين الحمل على ماقلته .

**قوله ( تابعه أبو أسامة حدثنا هاشم )** وصله المؤلف في « باب إسلام سعد » من السيرة النبوية وهو مثل رواية ابن أنى زائدة هذه .

**قوله ( إني لأول العرب رمى )** كان ذلك في سرية عبيدة بن الحارث بن المطلب ، وكان القتال فيها أول حرب وقعت بين المشركين والمسلمين ، وهى أول سرية بعثها رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنة الأولى من الهجرة ، بعث ناساً من المسلمين إلى رابغ ليلقوا غيراً لقريش فتراموا بالسهم ولم يكن بينهم مسايقة ، فكان سعد أول من رمى ، ذكر ذلك الزبير بن بكار بسند له وقال فيه عن سعد إنه أنشد يومئذ :

ألا هل أتى رسول الله أنى حميت صحابتي بصدور نبلي

وذكرها يونس بن بكير في زيادة المغازي من طريق الزهري نحوه ، وابن سعد من وجه آخر عن سعد « أنا أول من رمى بسهم . ثم خرجنا مع عبيدة بن الحارث ستين راكباً »

**قوله ( ماله خلط )** بكسر المعجمة أى لا يختلط بعضه ببعض من شدة جفافه وتفتته

**قوله ( ثم أصبحت بنو أسد )** أى ابن خزيمة بن مدركة ، وكانوا ممن شكاه لعمر في القصة التى تقدم بيانها في صفة الصلاة ، ووقع عند ابن بطال أنه عرض في ذلك بعمر بن الخطاب وليس بصواب ، فإن عمر من بنى عدى بن كعب بن لؤى ليس من بنى أسد . ووقع عند النووى « أسد بن عبد العزى » يعنى رهط الزبير بن العوام ، وهو وهم أيضاً

**قوله ( تعزرنى على الإسلام )** أى تؤدبنى ، والمعنى تعلمنى الصلاة ، أو تعزرنى بأنى لا أحسنها .



**قوله ( خبت )** أى إن كنت محتاجاً إلى تعليمهم ، وقد تقدمت قصته مع الذين زعموا أنه لا يحسن يصلّى في صفة الصلاة .

**قوله ( وضل عملي )** فى رواية ابن سعد عن يعلى بن عبيد عن إسماعيل « وضل عمليه » بزيادة هاء السكت

**ذكر أصهار النبي صلى الله عليه . منهم أبو العاص بن الربيع**

[٣٧٢٩] ٣٥٩٦- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال قال ني علي بن حسين أن المسور بن مخرمة قال : إن علياً خطب بنت أبي جهل ، فسمعت بذلك فاطمة ، فأنت رسول الله صلى الله عليه فقالت : يزعم قومك أنك لا تغضب لبناتك ، وهذا علي ناكح بنت أبي جهل . فقام رسول الله صلى الله عليه ، فسمعتُه حين تشهد يقول : « أمّا بعد ، أنكحتُ أبا العاص بن الربيع فحدثني وصدقني ، وإن فاطمة مضغة مني ، وإنني أكره أن يسوءها ، والله لا يجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله عند رجل واحد » . فترك علي الخطبة .

وزاد محمد بن عمرو بن حذيفة عن ابن شهاب عن علي عن مسور : سمعت النبي صلى الله عليه عليه ذكر صهره له من بني عبد شمس فأثنى عليه في مصاهرته إياه فأحسن ، قال : « حدثني فصدقني ، ووعدني فوفى لي » .

**قوله ( ذكر أصهار النبي صلى الله عليه وسلم )** أى الذين تزوجوا إليه ، والصهر يطلق على جميع أقارب المرأة والرجل ، ومنهم من يخصه بأقارب المرأة .

**قوله ( منهم أبو العاص بن الربيع )** أى ابن ربيعة بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف ، ويقال بإسقاط ربيعة ، وهو مشهور بكنيته ، واختلف فى اسمه على أقوال أثبتتها عند الزبير مقسم وأمه هالة بنت خويلد أخت خديجة فكان ابن أختها ، وأصل المصاهرة المقاربة ، وقال الراغب : الصهر الختن ، وأهل بيت المرأة يقال لهم الأصهار قاله الخليل ، وقال ابن الأعرابي : الأصهار ما يتحرم بجوار أو نسب أو تزوج ، وكأنه ملح بالترجمة إلى ماجاء عن عبد الله بن أبى أوفى رفعه « سألت ربي أن لا أتزوج أحداً من أمتي ولا أتزوج إليه إلا كان معي فى الجنة ، فأعطاني » أخرجه الحاكم فى مناقب علي .

وله شاهد عن عبد الله بن عمر وعند الطبراني فى « الأوسط » بسند واه . وقال النووى الصهر يطلق على أقارب الزوجين ، والمصاهرة مقاربة بين المتباعدين ، وعلى هذا عمل البخارى فإن أبا العاص بن الربيع ليس من أقارب نساء النبي صلى الله عليه وسلم إلا من جهة كونه ابن أخت خديجة ، وليس المراد هنا نسبته إليها بل إلى

تزوجها بابنتها ، وتزوج زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل البعثة وهي أكبر بنات النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد أسر أبو العاص بيد مع المشركين وفدته زينب فشرط عليه النبي صلى الله عليه وسلم أن يرسلها إليه فوفى له بذلك ، فهذا معنى قوله في آخر الحديث « ووعدتني فوفى لي » ثم أسر أبو العاص هرة أخرى فأجارتها زينب فأسلم ، فردها النبي صلى الله عليه وسلم إلى نكاحه ، وولدت أمامة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يحملها وهو يصلي كما تقدم في الصلاة ، وولدت له أيضا ابنا اسمه علي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مراهقا ، فيقال إنه مات قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما أبو العاص فمات سنة اثنتي عشرة ، وأشار المصنف بقوله « منهم » إلى من لم يذكره ممن تزوج إلى النبي صلى الله عليه وسلم كعثمان وعلي ، وقد تقدمت ترجمة كل منهما ، ولم يتزوج أحد من بنات النبي صلى الله عليه وسلم غير هؤلاء الثلاثة ، إلا ابن أبي لهب فإنه كان تزوج رقية قبل عثمان ولم يدخل بها ، فأمره أبوه بمفارقتها ففارقها ، فتزوجها عثمان . وأما من تزوج النبي صلى الله عليه وسلم إليه فلم يقصده البخاري بالذكر هنا ، والله أعلم

**قوله ( إن عليا خطب بنت أبي جهل )** اسمها جويرية كما سيأتي ، ويقال العوراء ويقال جميلة ، وكان علي قد أخذ بعموم الجواز ، فلما أنكر النبي صلى الله عليه وسلم أعرض علي عن الخطبة فيقال تزوجها عتاب بن أسيد ، وإنما خطب النبي صلى الله عليه وسلم ليشيع الحكم المذكور بين الناس ويأخذوا به إما على سبيل الإيجاب وإما على سبيل الأولوية .. وغفل الشريف المرتضى عن هذه النكتة . فزعم أن هذا الحديث موضوع لأنه من رواية المسور وكان فيه انحراف عن علي ، وجاء من رواية ابن الزبير وهو أشد في ذلك ، ورد كلامه بإطباق أصحاب الصحيح على تخريجه ، وسيأتي بسط ما يتعلق بذلك في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وهذا علي ناكح بنت أبي جهل )** في رواية الطبراني عن أبي اليان « وهذا علي ناكحاً » بالنصب ، وكذا عند مسلم من هذا الوجه ، أطلقت عليه اسم ناكح مجازاً باعتبار ما كان قصد يفعل ، واختلف في اسم ابنة أبي جهل فروى الحاكم في « الإكليل » جويرية وهو الأشهر ، وفي بعض الطرق اسمها العوراء أخرجه ابن طاهر في « المبهمات » وقيل اسمها الحنفاء ذكره ابن جرير الطبري ، وقيل جرمة حكاه السهيلي ، وقيل اسمها جميلة ذكره شيخنا ابن الملقن في شرحه . وكان لأبي جهل بنت تسمى صفية تزوجها سهيل بن عمرو سماها ابن السكيت وغيره وقال هي الحنفاء المذكورة .

**قوله ( حدثني فصدقني )** لعله كان شرط على نفسه أن لا يتزوج علي زينب ، وكذلك علي ، فإن لم يكن كذلك فهو محمول على أن علياً نسي ذلك الشرط فلذلك أقدم على الخطبة ، أو لم يقع عليه شرط إذ لم يصرح بالشرط لكن كان ينبغي له أن يراعى هذا القدر فلذلك وقعت المعاتبة ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قل أن يواجه أحداً بما يعاب به ، ولعله إنما جهر بمعاتبة علي مبالغة في رضا فاطمة عليها السلام ، وكانت هذه الواقعة بعد فتح مكة ، ولم يكن حينئذ تأخر من بنات النبي صلى الله عليه وسلم غيرها ، وكانت أصيبت بعد أمها بإخوتها فكان إدخال القيرة عليها مما يزيد حزنها ، وزاد محمد بن عمرو بن حنبل — بمهملتين مفتوحتين ولا ميم الأولى ساكنة — وقد تقدم هذا الحديث من روايته موصولا في أوائل فرض الخمس مطولا وفيه ذكر بعض ما يتعلق به

مَنَاقِبُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ مَوْلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَقَالَ الْبَرَاءُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا.

[٣٧٣٠] ٣٥٩٧- نا خالد بن مخلد قال نا سليمان قال نا عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال :

بعث النبي صلى الله عليه بعثاً وأمر عليهم أسامة بن زيد، فطعن بعض الناس في إمارته، فقال النبي صلى الله عليه : «إِنْ تَطَعْنُوا فِي إِمَارَتِهِ فَقَدْ كُنْتُمْ تَطَعْنُونَ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ . وَأَيُّ اللَّهِ إِنْ كَانَ خَلِيقًا لِلإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ لِمَنْ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنْ هَذَا لِمَنْ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ» .

[الحديث ٣٧٣٠- أطرافه في : ٤٢٥٠، ٤٤٦٨، ٤٤٦٩، ٦٦٢٧، ٧١٨٧.]

[٣٧٣١] ٣٥٩٨- نا يحيى بن قزعة قال نا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت :

دخل عليّ قائف والنبي صلى الله عليه شاهدٌ وأسامة بن زيد وزيد بن حارثة مُضْطَجِعَانِ فَقَالَ : إِنْ هَذِهِ الْأَقْدَامُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ، قَالَ : فَسَرَّ بِذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَعْجَبَهُ ، وَأَخْبَرَ بِهِ عَائِشَةَ .

قوله ( مناقب زيد بن حارثة مولى النبي صلى الله عليه وسلم ) وهو من بنى كلب ، أسر في الجاهلية فاشتره حكيم بن حزام لعنته خديجة فاستوهبه النبي صلى الله عليه وسلم منها ، وذكر قصته محمد بن إسحق في السيرة وأن أباه وعمه أتيا مكة فوجداه فطلبوا أن يفدياه فخيره النبي صلى الله عليه وسلم بين أن يدفعه إليهما أو يثبت عنده فاختر أن يبقى عنده ، وقد أخرج ابن منده في « معرفة الصحابة » وتمام فوائده بإسناد مستغرب عن آل بيت زيد بن حارثة أن حارثة أسلم يومئذ ، وهو حارثة بن شرحبيل بن كعب بن عبد العزى الكلبي ، وأخرج الترمذى من طريق جبلة بن حارثة قال « قلت : يا رسول الله ، ابعث معي أخى زيدا قال : إن انطلق معك لم أمنعه ، فقال زيد : يا رسول الله والله لا أختار عليك أحداً .

واستشهد زيد بن حارثة في غزوة مؤتة ، ومات أسامة بن زيد بالمدينة أو بوادى القرى سنة أربع وخمسين وقيل قبل ذلك ، وكان قد سكن المزة من عمل دمشق مدة .

قوله ( وقال البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنت أخونا ومولانا ) هو طرف من الحديث المشار إليه في ترجمة جعفر بن أوى طالب .

قوله ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال .

قوله ( بعث النبي صلى الله عليه وسلم بعثاً ) هو البعث الذى أمر بتجهيزه في مرض وفاته وقال « أنفذوا بعث أسامة » فأنفذه أبو بكر رضى الله عنه بعده . وسيأتى بيانه في أواخر الوفاة النبوية إن شاء الله تعالى .

قوله ( فطعن بعض الناس في إمارته ) سمي ممن طعن في ذلك عياش بن أبي ربيعة المخزومي وكما سيأتي بسط ذلك في آخر المغازي .

قوله ( تطعنون ) بفتح العين يقال طعن طعن يطعن بالفتح في العرض والنسب . وبالضم بالرحم واليد ، ويقال هما لغتان فيها .

قوله ( فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبل ) يشير إلى إمارة زيد بن حارثة في غزوة مؤتة ، وعند النساء عن عائشة قالت « مابعث رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة في جيش قط إلا أمره عليهم » وفيه جواز إمارة المولى وتولية الصغار على الكبار والمفضول على الفاضل . لأنه كان في الجيش — الذي كان عليهم أسامة — أبو بكر وعمر ، ثم ذكر حديث عائشة في قصة القائف ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الفرائض وفيه تسمية القائف المذكور

### ذِكْرُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

[٣٧٣٢] ٣٥٩٩- نَافُتَيْبَةُ قَالَتْ نَا لَيْثٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ قُرَيْشًا أَهْمَهُمْ شَأْنُ الْخَزْرُمِيَّةِ فَقَالُوا: مَنْ يَجْتَرِي عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حَبِيبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ .

[٣٧٣٣] ٣٦٠٠- نَا عَلِيٌّ قَالَ نَا سُفْيَانُ قَالَ: ذَهَبْتُ أَسْأَلُ الزُّهْرِيَّ عَنْ حَدِيثِ الْخَزْرُمِيَّةِ فَصَاحَ بِي: قُلْتُ لِسُفْيَانَ: فَلَمْ تَحْمَلْهُ عَنْ أَحَدٍ، قَالَ: وَجَدْتُهُ فِي كِتَابٍ كَانَ كَتَبَهُ أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ سَرَقَتْ فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِيهَا؟ فَلَمْ يَجْتَرِ أَحَدٌ أَنْ يُكَلِّمَهُ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ فَقَالَ: «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ قَطَعُوهُ. لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ لَقَطَعْتُ يَدَهَا» .

[٣٧٣٤] ٣٦٠١- نَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ نَا أَبُو عَبَادٍ يَحْيَى بْنُ عَبَادٍ قَالَ نَا الْمَاجِشُونُ قَالَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ دِينَارٍ قَالَ: نَظَرَ ابْنُ عُمَرَ يَوْمًا -وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ- إِلَى رَجُلٍ يَسْحَبُ ثِيَابَهُ فِي نَاحِيَةِ مِنَ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: انْظُرْ مِنْ هَذَا؟ لَيْتَ هَذَا عِنْدِي، قَالَ لَهُ إِنْسَانٌ: أَمَا تَعْرِفُ هَذَا يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ أُسَامَةَ. قَالَ: فَطَاطَأَ ابْنُ عُمَرَ رَأْسَهُ وَنَقَرَ بِيَدِهِ فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لِأَحَبَّهُ .

[٣٧٣٥] ٣٦٠٢- نَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ نَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ نَا أَبُو عَثْمَانَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ

زيدٌ حدثَ عن النبي صلى الله عليه : أنه كان يأخذهُ والحسنَ فيقولُ : «اللَّهُمَّ أَحِبَّهُمَا فَإِنِّي أُحِبُّهُمَا» .

[الحديث ٣٧٣٥ - طرفاه في : ٣٧٤٧ ، ٦٠٠٣] .

[٣٧٣٦] ٣٦٠٣ - وقال نعيمٌ عن ابن المبارك أنا معمرٌ عن الزُّهريِّ قال أخبرني مولى أسامةَ بن زيد أن الحجاجَ بن أيمنَ بن أمٍّ أيمنَ - وكان أيمنُ أخا أسامةَ لأمِّه - وهو رجلٌ من الأنصارِ ، فرآه ابنُ عمرَ لم يُتِمَّ ركُوعه فقال : أعدْ .

[الحديث ٣٧٣٦ - طرفه في : ٣٧٣٧] .

[٣٧٣٧] ٣٦٠٤ - وحدثني سليمان بن عبد الرحمن قال نا الوليدُ قال نا عبد الرحمن بن نمرٍ عن الزُّهريِّ قال نا حرمةٌ مولى أسامةَ بن زيد أنه بينما هو مع عبد الله بن عمرَ إذ دخل الحجاجُ بن الأيمنَ ، فلم يُتِمَّ ركُوعه ولا سُجوده فقال : أعدْ . فلما ولى قال لي ابن عمرَ : مَنْ هذا ؟ قلتُ : الحجاجُ بن أيمنَ بن أمٍّ أيمنَ . فقال ابن عمرَ : لو رأى هذا رسولُ الله صلى الله عليه لأحبهُ . فذكرَ حبهُ وما ولدته أمُّ أيمنَ . زادني بعض أصحابي عن سليمان . وكانت حاضنة النبي صلى الله عليه .

قوله ( ذكر أسامة بن زيد ) ذكر فيه حديث الخزومية التي سرت ، وسيأتي شرحه مستوفى في الحدود ، والغرض منه قوله في بعض طرقه « ومن يجترئ أن يكلمه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم » وكانوا يسمون أسامة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم بكسر المهملة أى محبوبه لما يعرفون من منزلته عنده ، لأنه كان يحب أباه قبله حتى تناه فكان يقال له زيد بن محمد . وأمّه أم أيمن حاضنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان رسول الله صلى الله عليه يقول « هي أمي بعد أُمِّي » وكان يجلسه على فخذه بعد أن كبر كما سيأتي في مناقب الحسن عن قريب .

قوله ( حدثنا الحسن بن محمد ) هو الزعفراني وأبو عباد هو يحيى بن عباد الضبعي البصري ، والمراد بالمناجشون عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة .

قوله ( ليت هذا عندي ) أى قريبا مني حتى أنصحته وأعظه ، وقد روى بالباء الموحدة من العبودية ، وكأنه على ما قيل كان أسود اللون .

قوله ( قال له إنسان ) لم أقف على اسمه .

**قوله** ( لو رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحبه ) إنما جزم ابن عمر بذلك لما رأى من محبة النبي صلى الله عليه وسلم لزيد بن حارثة وأم أيمن وذريتهما ففاس ابن أسامة على ذلك .

**قوله** ( اللهم أحبهما فأني أحبهما ) هذا يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم ما كان يحب إلا الله وفي الله ، ولذلك رتب محبة الله على محبته ، وفي ذلك أعظم منقبة لأسامة والحسن .

**قوله** ( وقال نعيم ) هو ابن حماد .

**قوله** ( أخبرني مولى لأسامة ) في رواية ابن أبي الدنيا « أخبرني ابن حرمة مولى أسامة » وابن حرمة هو إياس ، ويقال إنه حرمة بن إياس في الرواية التي بعده .

**قوله** ( وهو رجل من الأنصار ) أي أيمن ابن أم أيمن ، وأبوه هو عبيد بن عمرو بن هلال من بنى الحبل من الخزرج ، ويقال إنه كان حبشياً من موالى الخزرج وتزوج أم أيمن قبل زيد بن حارثة فولدت له أيمن ، واستشهد أيمن يوم حنين مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ونسب أيمن إلى أمه لشرفها على أبيه وشهرتها عند أهل البيت النبوي ، وتزوج زيد بن حارثة أم أيمن ، وكانت حاضنة النبي صلى الله عليه وسلم ورثها من أبيه فولدت له أسامة بن زيد وعاشت أم أيمن بعد النبي صلى الله عليه وسلم قليلا .

**قوله** ( فرآه ابن عمر ) هو معطوف على شيء مقدر تقديره أن الحجاج بن أيمن دخل المسجد فصلى فرآه ابن عمر ، يوضح ذلك الرواية التي بعد هذه .

**قوله** ( فقال أعد ) أي أعد صلاتك ، وفي رواية الإسماعيلي « فقال : أي ابن أخي ، أتخسب أنك قد صليت ؟ إنك لم تصل ، فأعد صلاتك » .

**قوله** ( بينا هو ) فيه تجريد ، كأن حرمة قال : بينا أنا ، فجرد من نفسه شخصا فقال : بينا هو .

**قوله** ( فذكر حبه وماولده أم أيمن ) كذا ثبت بواو العطف في رواية أبي ذر ، والضمير على هذا لأسامة في قوله « فذكر حبه » أي ميله . وفي رواية غير أبي ذر « فذكر حبه ماولده أم أيمن » فعلى هذا فالضمير للنبي صلى الله عليه وسلم ، و« ماولده الخ » هو المفعول ، والمراد بما ولده أم أيمن ماولده من ذكر وأنثى .

**قوله** ( وزداني بعض أصحابي ) وهو إما يعقوب بن سفيان فإنه رواه في تاريخه عن سليمان بن عبد الرحمن بالاسناد المذكور وزاد فيه « وكانت أم أيمن حاضنة النبي صلى الله عليه وسلم » وأما الذهلي فإنه أخرجه في الزهريات عن سليمان أيضا ، وأخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » عن أبي عامر محمد بن إبراهيم الصوري عن سليمان كذلك ، وأخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق إبراهيم الزهري عن سليمان كذلك ، وكأن هذا القدر لم يسمعه البخاري من سليمان فحمله عن بعض أصحابه فبين ماسمعه مما لم يسمعه

## مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

[٣٧٣٨] ٣٦٠٥ - نا إسحاق بن نصر قال نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال: كان الرجل في حياة النبي صلى الله عليه إذا رأى رؤيا قصها على النبي صلى الله عليه: فتمنيت أن أرى رؤيا أقصها على النبي صلى الله عليه، وكنت غلاماً شاباً عزباً، وكنت أنام في المسجد على عهد النبي صلى الله عليه، فرأيت في المنام كأن ملكين أخذاني فذهبا بي إلى النار فإذا هي مطوية كطي البئر، وإذا لها قرنان كقرني البئر، وإذا فيها ناس قد عرفتهم، فجعلت أقول: أعود بالله من النار، أعود بالله من النار. فلقيهما ملك آخر فقال لي: لن تراع. فقصصتها على حفصة، فقصتها حفصة على النبي صلى الله عليه فقال: «نعم الرجل عبد الله، لو كان يصلي من الليل». قال سالم: فكان عبد الله لا ينام من الليل إلا قليلاً. (١)

[٣٧٤٠] ٣٦٠٦ - نا يحيى بن سليمان قال نا ابن وهب عن يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن أخته حفصة: أن النبي صلى الله عليه قال لها: «إن عبد الله رجل صالح».

قوله (مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب) وهو أحد العبادة وفقهاء الصحابة والمكثرين منهم، وأمه زينب ويقال رائلة بنت مظعون أخت عثمان وقدامة ابني مظعون، للجميع صحبة، وكان مولده في السنة الثانية أو الثالثة من المبعث، لأنه ثبت أنه كان يوم بدر ابن ثلاث عشرة سنة، وكانت بدر بعد البعثة بخمس عشرة سنة، وقد تقدم تاريخ وفاته في الصلاة وأنها كانت بسبب من دسه عليه الحجاج فمس رجله بحربة مسمومة فمرض بها إلى أن مات أوائل سنة أربع وسبعين. ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في رؤياه وفيه «نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل». وقد تقدم توجيهه في «باب قيام الليل» وقوله في أوله «حدثنا محمد حدثنا إسحق بن نصر» كذا لأبي ذر وحده، وبين أن محمداً هو المصنف. ووقع عند ابن السكن وحده «حدثنا إسحق بن منصور» وقوله «لن تراع» كذا للقباسي، قال ابن التين: هي لغة قليلة، يعنى الجزم بلن، قال القرزاز: ولا أحفظ لها شاهداً. وروى الأكثر بلفظ «لن تراع» وهو الوجه.

ثم أورد المصنف من طريق يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن أخته حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها «إن عبد الله رجل صالح» وهو طرف من الحديث الذي قبله، وهذا القدر هو الذي يتعلق منه بمسند حفصة، وسيأتي في التعبير من طريق نافع عن ابن عمر عن حفصة مثله وزاد «لو كان يصلي من الليل» وتقدمت الإشارة إلى ذلك أيضاً في قيام الليل، ويأتي بقية ذلك في التعبير إن شاء الله تعالى

(١) الرقمان ٣٧٣٨ و ٣٧٣٩ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين.

## مَنَاقِبُ عَمَّارٍ وَحُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

[٣٧٤٢]

٣٦٠٧- فَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ نَا إِسْرَائِيلُ عَنْ الْمَغِيرَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ :  
 قَدِمْتُ الشَّامَ ، فَصَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ قُلْتُ : اللَّهُمَّ يَسِّرْ لِي جَلِيسًا صَالِحًا . فَأَتَيْتُ قَوْمًا فَجَلَسْتُ  
 إِلَيْهِمْ ، فَإِذَا شَيْخٌ قَدْ جَاءَ حَتَّى جَلَسَ إِلَيَّ جَنْبِي ، قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : أَبُو الدَّرْدَاءِ . فَقُلْتُ : إِنِّي  
 دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُيسِّرَ لِي جَلِيسًا صَالِحًا ، فَيَسِّرْكَ لِي . قَالَ : مَنْ أَنْتَ ؟ قُلْتُ : مَنْ أَهْلُ الْكُوفَةِ . قَالَ :  
 أَوَلَيْسَ عِنْدَكُمْ ابْنُ أُمِّ عَبْدِ صَاحِبِ النَّعْلَيْنِ وَالْوَسَادِ وَالْمُطَهَّرَةِ ؟ أَفِيكُمْ الَّذِي أَجَارَهُ اللَّهُ مِنْ  
 الشَّيْطَانِ ، يَعْنِي عَلِيَّ لِسَانَ نَبِيِّهِ ؟ أَوْ لَيْسَ فِيكُمْ صَاحِبُ سَرِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ  
 أَحَدٌ غَيْرُهُ ؟ ثُمَّ قَالَ : كَيْفَ يَقْرَأُ عَبْدُ اللَّهِ : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ ( وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ؛  
 وَالذِّكْرِ وَالْأُنْثَى ) قَالَ : وَاللَّهِ لَقَدْ أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ فِيهِ إِلَى فِيٍّ .

[٣٧٤٣]

٣٦٠٨- فَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ نَا شُعْبَةُ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : ذَهَبَ عَلْقَمَةُ إِلَى  
 الشَّامِ ، فَلَمَّا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَالَ : اللَّهُمَّ يَسِّرْ لِي جَلِيسًا صَالِحًا . فَجَلَسَ إِلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ ، فَقَالَ  
 أَبُو الدَّرْدَاءِ : مَنْ أَنْتَ ؟ قَالَ : مَنْ أَهْلُ الْكُوفَةِ . قَالَ : أَلَيْسَ فِيكُمْ - أَوْ مِنْكُمْ - صَاحِبُ السَّرِّ الَّذِي لَا  
 يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ ؟ يَعْنِي حُذَيْفَةَ . قَالَ : قُلْتُ : بَلَى . قَالَ : أَلَيْسَ فِيكُمْ - أَوْ مِنْكُمْ - الَّذِي أَجَارَهُ اللَّهُ عَلَيَّ  
 لِسَانَ نَبِيِّهِ ؟ يَعْنِي مِنَ الشَّيْطَانِ ، يَعْنِي عَمَّارًا ، قُلْتُ : بَلَى . قَالَ : أَلَيْسَ فِيكُمْ - أَوْ مِنْكُمْ - صَاحِبُ  
 السُّوَاكِ ، وَالسُّوَاكِ ؟ قَالَ : بَلَى . قَالَ : كَيْفَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقْرَأُ ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا  
 تَجَلَّى ﴿ قُلْتُ : ( وَالذِّكْرِ وَالْأُنْثَى ) قَالَ : مَا زَالَ بِي هَؤُلَاءِ حَتَّى كَادُوا يَسْتَزِلُّونِي عَنْ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ  
 مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ .

قوله ( باب مناقب عمار وحذيفة ) أما عمار فهو ابن ياسر ، يكنى أبا اليقظان العنسي بالنون ، وأمه تسمية  
 بالمهملة مصغر ، أسلم هو وأبوه قديماً ، وعذبوا لأجل الإسلام ، وقتل أبو جهل أمه فكانت أول شهيد في الإسلام  
 ومات أبوه قديماً ، وعاش هو إلى أن قتل بصفين مع علي رضي الله عنهم ، وكان قد ولي شيئاً من أمور الكوفة لعمار  
 فلهذا نسبته أبو الدرداء إليها . وأما حذيفة فهو ابن اليمان بن جابر بن عمرو العبسي بالموحدة حليف بني  
 عبد الأشهل من الأنصار ، وأسلم هو وأبوه اليمان كما سيأتي ، وولى حذيفة بعض أمور الكوفة لعمار ، وولى إمرة  
 المدائن ، ومات بعد قتل عثمان بيسير بها ، وكان عمار من السابقين الأولين ، وحذيفة من القدماء في الإسلام أيضاً  
 إلا أنه متأخر فيه عن عمار . وإنما جمع المصنف بينهما في الترجمة لوقوع الثناء عليهما من أبي الدرداء في حديث



واحد وقد أفرد ذكر ابن مسعود ، وإن كان ذكر معهما لوجوده ما يوافق شرطه غير ذلك من مناقبه ، وقد أفرد ذكر حذيفة في أواخر المناقب ، وهو مما يؤيد ما سنذكره أنه لم يهذب ترتيب من ذكره من أصحاب هذه المناقب ، ويحتمل أن يكون إفراده بالذكر لأنه أراد ذكر ترجمة والده اليمان .

**قوله ( عن إبراهيم عن علقمة قال : قدمت الشام )** في رواية شعبة التي بعد هذه عن إبراهيم قال « ذهب علقمة إلى الشام » وهذا الثاني صورته مرسل ، لكن قال في أثائه « قال قلت بلى » فاقتضى أنه موصول ، ووقع في التفسير من وجه آخر عن إبراهيم عن علقمة قال « قدمت الشام في نفر من أصحاب ابن مسعود ، فسمع بنا أبو الدرداء فأتانا » .

**قوله ( حتى يجلس إلى جنبى )** أى يجعل غاية مجيئة جلوسه ، وعبر بلفظ المضارع مبالغة ، زاد الإسماعيلي في روايته « فقلت : الحمد لله ، إني لأرجو أن يكون الله استجاب دعوتى » .

**قوله ( قالوا أبو الدرداء )** لم أقف على اسم القائل .

**قوله ( قال أو ليس عندكم ابن أم عبد )** يعنى عبد الله بن مسعود ، ومراد أبى الدرداء بذلك أنه فهم منهم أنهم قدموا في طلب العلم ، فبين لهم أن عندهم من العلماء من لا يحتاجون معهم إلى غيرهم ، ويستفاد منه أن المحدث لا يرحل عن بلده حتى يستوعب ما عند مشايخها .

**قوله ( صاحب النعلين )** أى نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان ابن مسعود يحملهما ويتعاهدهما .

**قوله ( والوساد )** في رواية شعبة « صاحب السواك — بالكاف — أو السواد » بالدال ووقع في رواية الكشميणी هنا « الوساد » ورواية غيره أوجه ، والسواد السرار براءين يقال سواده سوادا أى سارته سرارا ، وأصله أدنى السواد وهو الشخص من السواد .

**قوله ( والمطهرة )** في رواية السرخسى « والمطهر » بغير هاء ، وأغرب الداودى فقال : معناه أنه لم يكن من الجهاز غير هذه الأشياء الثلاثة ، كذا قال ، وتعقب ابن التين كلامه فأصاب ، وقد روى مسلم عن ابن مسعود أن النبى صلى الله عليه وسلم قال له « إذنك على أن ترفع الحجاب وتسمع سوادى » أى سرارى ، وهى خصوصية لابن مسعود ، وسيأتى في مناقبه قريباً حديث أبى موسى « قدمت أنا وأختى من اليمن ، فمكثنا حيناً لا نرى إلا أن عبد الله بن مسعود رجل من أهل بيت النبى صلى الله عليه وسلم ، لما نرى من دخوله ودخول أمه » والصواب ما قال غير الداودى أن المراد الثناء عليه بخدمة النبى صلى الله عليه وسلم وأنه لشدة ملازمته له لأجل هذه الأمور ينبغى أن يكون عنده من العلم ما يستغنى طالبه به عن غيره .

**قوله ( أفيكم )** بهمة الاستفهام ، وفي رواية الكشميणी « وفيكم » بواو العطف ، وفي رواية شعبة « أليس فيكم أو منكم » بالشك في الموضعين .

قوله ( الذي أجاره الله من الشيطان ، يعنى على لسان نبيه ) فى رواية شعبة « أجاره الله على لسان نبيه يعنى من الشيطان » وزاد فى رواية شعبة « يعنى عماراً » وزعم ابن التين أن المراد بقوله « على لسان نبيه » قول النبي صلى الله عليه وسلم « ويخ عمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار » وهو محتمل ، ويحتمل أن يكون المراد بذلك حديث عائشة مرفوعاً « ماخير عمار بين أمرين إلا اختار أَرشدُهما » أخرجه الترمذى ، ولأحمد من حديث ابن مسعود مثله أخرجهما الحاكم ، فكونه يختار أَرشدُ الأمرين دائماً يقتضى أنه قد أُجبر من الشيطان الذى من شأنه الأمر بالغى ، وروى البزار من حديث عائشة « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ملئ إيماناً إلى مشاشه » يعنى عماراً وإسناده صحيح ، ولابن سعد فى « الطبقات » من طريق الحسن قال « قال عمار : نزلنا منزلاً فأخذت قرتى ودلوى لأستقى ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : سيأتيك من يمنك من الماء ، فلما كنت على رأس الماء إذا رجل أسود كأنه مرس ، فصرعته » فذكر الحديث ، وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم « ذاك الشيطان » ففعل ابن مسعود أشار إلى هذه القصة ، ويحتمل أن تكون الإشارة بالإجارة المذكورة إلى ثباته على الإيمان لما أكرهه المشركون على النطق بكلمة الكفر ، فنزلت فيه ﴿ إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾ وقد جاء فى حديث آخر « إن عماراً ملئ إيماناً إلى مشاشه » أخرجه النسائى بسند صحيح ، والمشاش بضم الميم ومعجمتين الأولى خفيفة ، وهذه الصفة لاتقع إلا بمن أجاره الله من الشيطان ، وقد تقدم شرح الحديث الذى أشار إليه ابن التين فى « باب التعاون فى بناء المسجد » مستوفى والله الحمد .

قوله ( أو ليس فيكم صاحب سر النبي صلى الله عليه وسلم الذى لا يعلم أحد غيره ) كذا فيه بحذف المفعول ، وفى رواية الكشميهنى « الذى لا يعلمه » والمراد بالسر ما أعلمه به النبي صلى الله عليه وسلم من أحوال المنافقين .

قوله ( ثم قال : كيف يقرأ عبد الله ) يعنى ابن مسعود ، وسيأتى الكلام على مايتعلق بهذا القدر من القراءة فى تفسير ﴿ واللّيل إذا يغشى ﴾ إن شاء الله تعالى حيث أورده المصنف وفيه زيادة فيما يتعلق به على ما هنا .

( تنبيه ) : توارد أبو هريرة فى وصف المذكورين مع أبى الدرداء بما وصفهم به وزاد عليه ، فروى الترمذى من طريق خيثمة بن عبد الرحمن قال « أتيت المدينة فسألت الله أن ييسر لى جليساً صالحاً ، فيسر لى أباً هريرة فقال : ممن أنت ؟ قلت : من الكوفة ، جئت أتمس الخير ، قال : أليس منكم سعد بن مالك مجاب الدعوة ، وابن مسعود صاحب ظهور رسول الله صلى الله عليه وسلم ونعليه — وحذيفة صاحب سره ، وعمار الذى أجاره الله من الشيطان على لسان نبيه ، وسلمان صاحب الكتائب »

مناقب أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه

[٣٧٤٤] ٣٦٠٩ - نا عمرو بن علي قال نا عبدالأعلى قال نا خالد عن أبي قلابة قال ني أنس أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إن لكل أمة أميناً ، وإن أميننا أيتها الأمة أبو عبيدة بن الجراح » .

[الحديث ٣٧٤٤ - طرفاه فى : ٤٣٨٢ ، ٧٢٥٥] .

٣٦١٠- نا مُسلمُ بن إبراهيم قال نا شُعْبَةُ عن أبي إسحاق عن صِلَةَ عن حُذَيْفَةَ قال: قال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لِأَهْلِ نَجْرَانَ: «لَأَبْعَثَنَّ حَقَّ أَمِينٍ فَأَشْرَفَ أَصْحَابُهُ، فَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ».

[الحديث ٣٧٤٥- أطرافه في: ٤٣٨٠، ٤٣٨١، ٧٢٥٤].

**قوله ( باب مناقب أبي عبيدة بن الجراح )** كذا آخر ذكره عن إخوانه من العشرة ، ولم أقف في شيء من نسخ البخارى على ترجمة لمناقب عبد الرحمن بن عوف ، ولا لسعيد بن زيد ، وهما من العشرة ، وإن كان قد أفرد ذكر إسلام سعيد بن زيد بترجمة في أوائل السيرة النبوية ، وأظن ذلك من تصرف الناقلين لكتاب البخارى ، كما تقدم مراراً أنه ترك الكتاب مسودة ، فإن أسماء من ذكرهم هنا لم يقع فيهم مراعاة الأفضلية ولا السابقة ولا الأسنية ، وهذه جهات التقديم في الترتيب ، فلما لم يراع واحداً منها دل على أنه كتب كل ترجمة على حدة فضم بعض النقلة بعضها إلى بعض حسبما اتفق .

وأبو عبيدة اسمه عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال بن أهيب بن ضبة بن الحارث بن فهر ، يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في فهر بن مالك ، وعدد ما بينهما من الآباء متفاوت جداً بخمسة آباء ، فيكون أبو عبيدة من حيث العدد في درجة عبد مناف ، ومنهم من أدخل في نسبه بين الجراح وهلال ربيعة فيكون على هذا في درجة هاشم ، وبذلك جزم أبو الحسن بن سميع ولم يذكره غيره ، وأم أبي عبيدة هي من بنات عم أبيه ، ذكر أبو أحمد الحاكم أنها أسلمت وقتل أبوه كافراً يوم بدر ، ويقال إنه هو الذى قتله ، ورواه الطبراني وغيره من طريق عبد الله بن شاذب مرسل ، ومات أبو عبيدة وهو أمير على الشام من قبل عمر بالطاعون سنة ثمان عشرة باتفاق .

**قوله ( حدثنا عبد الأعلى )** هو ابن عبد الأعلى البصرى السامى بالمهمل من بنى سامة بن لؤى ، وخالد شيخه هو الحذاء .

**قوله ( إن لكل أمة أميناً وإن أميناً أيتها الأمة )** صورته صورة النداء ، لكن المراد فيه الاختصاص أى أمتنا مخصوصون من بين الأمم ، وعلى هذا فهو بالنصب على الاختصاص ، ويجوز الرفع ، والأمين هو الثقة الرضى وهذه الصفة وإن كانت مشتركة بينه وبين غيره لكن السياق يشعر بأن له مزيداً فى ذلك ، لكن خص النبي صلى الله عليه وسلم كل واحد من الكبار بفضيلة ووصفه بها ، فأشعر بقدر زائد فيها على غيره ، كالحياة لعثمان ، والقضاء لعلى ونحو ذلك .

( تنبيه ) : أورد الترمذى وابن حبان هذا الحديث من طريق عبد الوهاب الثقفى عن خالد الحذاء بهذا الإسناد مطولاً وأوله « أرحم أمتى بأمتى أبو بكر ، وأشدهم فى أمر الله عمر ، وأصدقهم حياء عثمان ، وأقرأهم لكتاب الله أبى ، وأفرضهم زيد ، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ ، ألا وإن لكل أمة أميناً » الحديث وإسناده صحيح ، إلا أن الحفاظ قالوا : إن الصواب فى أوله الإرسال والموصول منه ما اقتصر عليه البخارى ، والله أعلم .

**قوله ( عن صلة )** بكسر المهملة وتخفيف اللام هو ابن زفر وذكر الجياني أنه وقع هنا في رواية القابسي صلة ابن حذيفة وهو تحريف .

**قوله ( عن حذيفة )** وقع في رواية النسائي « عن صلة عن ابن مسعود » وسيأتي بيان ذلك في المغازي .

**قوله ( لأهل نجران )** هم أهل بلد قريب من اليمن ، وهم العاقب واسمه عيد المسيح والسيد ومن معهما ، ذكر ابن سعد أنهم وفدوا على النبي صلى الله عليه وسلم في سنة تسع وسماهم ، وسيأتي شرح ذلك مطولاً في أواخر المغازي حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى . ووقع في حديث أنس عند مسلم « أن أهل اليمن قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : ابعث معنا رجلاً يعلمنا السنة والإسلام ، فأخذ بيد أبي عبيدة وقال : هذا أمين هذه الأمة » فإن كان الراوي تجوز عن أهل نجران بقوله « أهل اليمن » لقرب نجران من اليمن وإلا فهما واقعتان ، والأول أرجح ، والله أعلم .

**قوله ( لأبعثن حق أمين )** في رواية غير أبي ذر « لأبعثن — يعني عليكم — أمينا حق أمين » ولمسلم « لأبعثن إليكم رجلاً أميناً حق أمين »

**قوله ( فأشرف أصحابه )** في رواية مسلم والإسماعيلي « فاستشرف لها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » أي تطلعوا للولاية ورغبوا فيها حرصاً على تحصيل الصفة المذكورة وهي الأمانة ، لا على الولاية من حيث هي ، والله أعلم .

**قوله ( فبعث أبا عبيدة )** في رواية أبي يعلى « قم يا أبا عبيدة ، فأرسله معهم » ووقع في رواية لأبي يعلى من طريق سالم عن أبيه « سمعت عمر يقول : ما أحببت الإمارة قط إلا مرة واحدة » فذكر القصة ، وقال في الحديث « فتعرضت أن تصيبنى ، فقال : قم يا أبا عبيدة »

**قوله ( ذكر مصعب بن عمير )** أي ابن هاشم بن عبد الدار بن عبد مناف ، وقع كذلك في غير رواية أبي ذر الهروي ، وكأنه بيض له ، وقد تقدم من فضائله في كتاب الجنائز أنه لما استشهد لم يوجد له مايكفن فيه

مَنَاقِبُ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

وقال نافع بن جبيرة عن أبي هريرة عانق النبي صلى الله عليه وسلم .

٣٦١١ - ناصدة قال أنا ابن عيينة قال أنا أبو موسى عن الحسن سمع أبا بكر سمعت

النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر والحسن إلى جنبه ، ينظر إلى الناس مرة وإليه مرة ويقول : « ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين » .

- [٣٧٤٧] ٣٦١٢ - نا مُسَدَّدٌ قال نا مُعْتَمِرٌ قال سمعتُ أبي قال نا أبو عُثْمَانَ : عن أُسَامَةَ بن زَيْدٍ عن النبي صلى الله عليه أنه كان يأخذهُ والحسن ويقول : «اللَّهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُمَا فَأُحِبَّهُمَا» . أو كما قال .
- [٣٧٤٨] ٣٦١٣ - نا مُحَمَّدُ بن الحسين بن إبراهيم قال ني حُسَيْنُ بن مُحَمَّدٍ قال نا جريرٌ عن مُحَمَّدٍ عن أنس بن مالك : أتني عُبَيْدُ اللَّهِ بن زيادٍ برأس الحسين فجعل في طستٍ فجعل ينكتُ وقال في حسنه شيئاً ، فقال أنس : كان أشبههم برسول الله صلى الله عليه ، وكان مخضوباً بالوسمة .
- [٣٧٤٩] ٣٦١٤ - نا حجاج بن منهالٍ قال نا شعبةٌ قال أخبرني عديٌّ قال سمعتُ البراء قال : رأيتُ النبي صلى الله عليه والحسن بن عليٍّ علي عاتقه يقول : «اللَّهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُ فَأُحِبُّهُ» .
- [٣٧٥٠] ٣٦١٥ - نا عبدانٌ قال أنا عبدُ اللَّهِ قال أنا عمرُ بن سعيدٍ بن أبي حُسَيْنٍ عن ابن أبي مُليكة عن عُقْبَةَ بن الحارث قال : رأيتُ أبا بكرٍ وحمل الحسن وهو يقول : بأبي شبيهٌ بالنبي صلى الله عليه . ليس شبيهاً بعليٍّ . وعليٌّ يضحكُ .
- [٣٧٥١] ٣٦١٦ - نا يحيى بن معينٍ وصدقةٌ قالا أنا مُحَمَّدُ بن جعفرٍ عن شعبةٍ عن واقد بن محمدٍ عن أبيه عن ابن عمرٍ قال : قال أبو بكرٍ : ارقبوا مُحَمَّدًا في أهل بيته .
- [٣٧٥٢] ٣٦١٧ - نا إبراهيم بن موسى قال أنا هشامُ بن يوسفٍ عن معمرٍ عن الزُّهري عن أنسٍ قال : لم يكن أحدٌ أشبه بالنبي صلى الله عليه من الحسن بن عليٍّ . وقال عبدُ الرزاقٍ أنا معمرٌ عن الزهري قال أخبرني أنسٌ .
- [٣٧٥٣] ٣٦١٨ - نا مُحَمَّدُ بن بشارٍ قال نا غُندَرٌ قال نا شعبةٌ عن مُحَمَّدٍ بن أبي يعقوبٍ قال سمعتُ ابنَ أبي نَعْمٍ سمعتُ عبدَ اللَّهِ بنَ عمرٍ وسأله عن المُحَرَّم - قال شعبةٌ : أحسبه يقتل الذُّباب - فقال : أهلُ العِراقِ يسألون عن الذُّبابِ وقد قتلوا ابنَ ابنةِ رسولِ اللَّهِ صلى الله عليه ، وقال النبي صلى الله عليه : «هما ريعاني من الدنيا» .

[الحديث ٣٧٥٣ - طرفه في : ٥٩٩٤] .

**قوله ( باب مناقب الحسن والحسين )** كأنه جمعهما لما وقع لهما من الاشتراك في كثير من المناقب . وكان مولد الحسن في رمضان سنة ثلاث من الهجرة عند الأكثر ، وقيل بعد ذلك ، ومات بالمدينة مسموماً سنة خمسين ويقال قبلها ويقال بعدها . وكان مولد الحسين في شعبان سنة أربع في قول الأكثر وقتل يوم عاشوراء سنة إحدى وستين بكرة من أرض العراق ، وكان أهل الكوفة لما مات معاوية واستخلف يزيد كاتبوا الحسين بأنهم في

طاعته ، فخرج الحسين إليهم ، فسبقه عبيد الله بن زياد إلى الكوفة فخذل غالب الناس عنه فتأخروا رغبة ورهبة ، وقتل ابن عمه مسلم بن عقيل ، وكان الحسين قد قدمه قبله ليباع له الناس ، ثم جهز إليه عسكرياً فقاتلوه إلى أن قتل هو وجماعة من أهل بيته ، والقصة مشهورة فلا نطيل بشرحها ، وعسى أن يقع لنا إلمام بها في كتاب الفتن .

**قوله ( وقال نافع بن جبير )** أى ابن مطعم ، وحديثه المذكور طرف من حديث تقدم موصولاً في البيوع ، ثم ذكر فيه ثمانية أحاديث : الأول حديث أبي بكر « أن ابني هذا سيد » وسيأتى شرحه مستوفى في كتاب الفتن ، وزاد أبو ذر هنا : أبو موسى اسمه إسرائيل بن موسى من أهل البصرة نزل الهند ، لم يروه عن الحسن غيره . الثاني حديث أسامة بن زيد تقدم في ترجمة أسامة .

**قوله ( سمعت أبا )** هو سليمان التيمي .

**قوله ( حدثنا أبو عثمان )** وقع في رواية في الأدب من وجه آخر عن معتمر عن أبيه سمعت أبا تيممة يحدث عن أبي عثمان ، قال الإسماعيلي : كأن سليمان سمعه من أبي تيممة عن أبي عثمان ، ثم لقي أبا عثمان فسمعه منه . قلت : بل هما حديثان ، فإن لفظ سليمان عن أبي عثمان « اللهم إني أحبهما » ولفظ سليمان عن أبي تيممة « أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأخذني فيضعني على فخذه ويضع على الفخذ الآخر الحسن بن علي ثم يضمهما ثم يقول : اللهم ارحمهما فإني أرحمهما » . الثالث حديث أنس

**قوله ( حدثني محمد بن الحسين بن إبراهيم )** هو ابن أشكاب أخو علي .

**قوله ( حدثنا جرير )** هو ابن أبي حازم ( عن محمد ) هو ابن سيرين .

**قوله ( أتى عبيد الله بن زياد )** هو بالتصغير ، وزياد هو الذي يقال له ابن أبي سفيان وكان أمير الكوفة عن يزيد بن معاوية وقتل الحسين في إمارته كما تقدم فأتى برأسه .

**قوله ( فجعل ينكت )** في رواية الترمذى وابن حبان من طريق حفصة بنت سيرين عن أنس : فجعل يقول بقضيب له في أنفه ، وللطبراني من حديث زيد بن أرقم : فجعل يجعل قضيباً في يده في عينه وأنفه ، فقلت ارفع قضيبك فقد رأيت فم رسول الله صلى الله عليه وسلم في موضعه . وله من وجه آخر عن أنس نحوه وسيأتى .

**قوله ( وقال في حسنه شيئاً )** في رواية الترمذى « وقال ما رأيت مثل هذا حسناً » .

**قوله ( كان أشبههم برسول الله صلى الله عليه وسلم )** أى أشبه أهل البيت ، وزاد البزار من وجه آخر عن أنس قال « فقلت له إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلثم حيث تضع قضيبك ، قال فانقبض » .

**قوله ( وكان مخضوباً )** أى الحسين ( بالوسمة ) بفتح الواو — وأخطأ من ضمها — وسكون المهملة ويجوز

فتحتها : نبت يختضب به يميل إلى سواد ، وسيأتى البحث فى ذلك فى كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع حديث البراء .

**قوله ( والحسن بن على )** وقع عند الإسماعيلي من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة « الحسن أو الحسين » بالشك ، ثم ذكر أن أكثر أصحاب شعبة رواه فقالوا « الحسن » بغير شك ، ثم عد منهم ثمانية . الحديث الخامس حديث عقبة بن الحارث هو النوفلى .

**قوله ( عن ابن أبى مليكة عن عقبة بن الحارث )** هذا هو الصحيح ، وقال زمعة بن صالح عن ابن أبى مليكة « كانت فاطمة تنقر — بالقاف والزى أى ترقص — الحسن بن على » فذكر هذا الحديث ، وأخرجه أحمد ، ويحتمل إن كان حفظه أن يكون كل من أبى بكر وفاطمة توافقا على ذلك « أو يكون أبى بكر عرف أن فاطمة كانت تقول ذلك فتابعها على تلك المقالة .

**قوله ( بأبى شبيه بالنبى )** تقدم فى أول صفة النبى صلى الله عليه وسلم ، ووقع عند أحمد من وجه آخر عن ابن أبى مليكة قال « وكانت فاطمة عليها السلام ترقص الحسن وتقول . ابنى شبيه بالنبى ليس شبيها بعلى » وفيه إرسال ، فإن كان محفوظاً فلعلها تواردت فى ذلك مع أبى بكر أو تلقى ذلك أحدهما من الآخر .

**قوله ( ليس شبيه بعلى )** قال ابن مالك كذا وقع برفع « شبيه » على أن ليس حرف عطف وهو مذهب كوفى ، قال : ويجوز أن يكون « شبيه » اسم ليس ، ويكون خبرها ضميراً متصلاً حذف استغناء عن لفظه بنيته ، ونحوه قوله فى خطبة يوم النحر « أليس ذو الحجة » وقال الطيبى فى قوله « بأبى شبيه بالنبى » يحتمل أن يكون التقدير هو مفدى بأبى شبيه فيكون خبراً بعد خبر أو أفديه بأبى وشبيه بالنبى خبر مبتدأ محذوف . وفيه إشعار بعلية الشبه للتفدية ، وفى قوله « شبيه بالنبى » ما قد يعارض قول على فى صفة النبى صلى الله عليه وسلم « لم أر قبله ولا بعده مثله » أخرجه الترمذى فى الشمائل ، والجواب أن يحمل المنفى على عموم الشبه والمثبت على معظمه ، والله أعلم . الحديث السادس حديث ابن عمر عن أبى بكر ، تقدم متناً وسنداً وشرحاً قريباً قرابة فى مناقب رسول الله صلى الله عليه وسلم . الحديث السابع ،

**قوله ( وقال عبد الرزاق الخ )** وصله أحمد وعبد بن حميد جميعاً عن عبد الرزاق ، وأخرجه الترمذى من روايته ، وقصد البخارى بهذا التعليق بيان سماع الزهري له من أنس . الحديث الثامن حديث ابن عمر

**قوله ( لم يكن أحد أشبه بالنبى صلى الله عليه وسلم من الحسن بن على )** هذا يعارض رواية ابن سيرين الماضية فى الحديث الثالث ، فإنه قال فى حق الحسين بن على « كان أشبههم بالنبى صلى الله عليه وسلم » ويمكن الجمع بأن يكون أنس قال ما وقع فى رواية الزهري فى حياة الحسن لأنه يومئذ كان أشد شبيهاً بالنبى صلى الله عليه وسلم من أخيه الحسين ، وأما ما وقع فى رواية ابن سيرين فكان بعد ذلك كما هو ظاهر من سياقه ، أو المراد بمن

فضل الحسين عليه في الشبه من عدا الحسن ، ويحتمل أن يكون كل منهما كان أشد شبيهاً به في بعض أعضائه ، فقد روى الترمذى وابن حبان من طريق هانئ بن هانئ عن علي قال « الحسن أشبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين الرأس إلى الصدر ، والحسين أشبه النبي صلى الله عليه وسلم ما كان أسفل من ذلك » ووقع في رواية عبد الأعلى عن معمر عند الإسماعيلي في رواية الزهري هذه « وكان أشبههم وجهاً بالنبي صلى الله عليه وسلم » وهو يؤيد حديث علي هذا والله أعلم . والذين كانوا يشبهون بالنبي صلى الله عليه وسلم غير الحسن والحسين جعفر بن أبي طالب وابنه عبد الله بن جعفر وقثم — بالقاف — ابن العباس بن عبد المطلب وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ومسلم بن عقيل بن أبي طالب ، ومن غير بنى هاشم السائب بن يزيد المطلبى الجد الأعلى للإمام الشافعى وعبد الله بن عامر بن كريز العبشمى وكابس بن ربيعة بن عدى ، فهؤلاء عشرة نظم منهم أبو الفتح بن سيد الناس خمسة ، أنشدنا محمد بن الحسن المقرئ عنه :

بخمسة أشبهوا المختار من مضر      يا حسن ماخولوا من شبهه الحسن  
بجعفر وابن عم المصطفى قثم      وسائب وأبى سفيان والحسن

وزادهم شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ اثنين ، وهما الحسين وعبد الله بن عامر بن كريز . ونظم ذلك في بيتين وأنشدناهما وهما :

وسبعة شبهوا بالمصطفى فسما      لهم بذلك قدر قد زكا ونما  
سبطا النبي أبو سفيان سائبهم      وجعفر وابنه ذو الجود مع قثما

وزاد فيهم بعض أصحابنا ثامناً وهو عبد الله بن جعفر ، ونظم ذلك في بيتين أيضاً ، وقد زدت فيهما مسلم بن عقيل وكابس بن ربيعة فصاروا عشرة ، ونظمت ذلك في بيتين وهما :

شبه النبي سائب وأبى      سفيان والحسين الطاهرين هما  
وجعفر وابنه ثم ابن عامر هم      ومسلم كابس يتلوه مع قثما

وقد وجدت بعد ذلك أن فاطمة ابنته عليها السلام كانت تشبهه ، فيمكن أن يغير من البيت الأول قوله « لعشر » فيجعل « لثلاثة » وهو بالحساب أحد عشر ويغير « الطاهرين هما » فيجعل « ثم أمهما » . ثم وجدت أن إبراهيم ولده عليه السلام كان يشبهه فيغير قوله لثلاثة فيجعل « لثلاثة » ويبدل الطاهرين هما « الخال أمهما » ثم وجدت في قصة جعفر بن أبي طالب أن ولديه عبد الله وعوفاً كانا يشبهانه فيجعل أول البيت « شبه النبي ليح » والبيت الثاني « وجعفر ولده وابن عامرهم » الخ ، ووجدت من نظم الإمام أبى الوليد بن الشحنة قاضى حلب ولم أسمعه منه :

وخمس عشر لهم بالمصطفى شبه      سبطاه وابنا عقيل سائب قثم  
وجعفر وابنه عبدان مسلم أبو      سفيان كابس عثم ابن النجادهم



فزاد ابن عقيل الثاني وعثمان وابن النجاد ، واخل من ذكرته بابن جعفر الثاني ، وأراد هو بقوله « عبدان » تثنية عبد وهما عبد الله بن جعفر وعبد الله بن الحارث ، ولو كان أراد اسماً مفرداً لم يتم له خمسة عشر . وقد تعقب قوله « ابنا عقيل » بالتثنية مع قوله « ومسلم » لأن مسلماً هو ابن عقيل ، ثم وجدت الجواب عنه يؤخذ مما ذكره أبو جعفر بن حبيب أن مسلم بن معتب بن أبي لهب ممن كان يشبهه ، ومسلم بن عقيل ذكره ابن حبان في ثقافته ، ومحمد بن عقيل ذكره المزى في تهذيبه ، وذكر في « المحبر » أن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الملقب ببه كان يشبهه ، وذكر ذلك ابن عبد البر في « الاستيعاب » أيضاً وأراد ابن الشحنة بقوله « عثم » ترخيم عثمان ، واعتمد على ماجاء في حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لابنته أم كلثوم لما زوجها عثمان : إنه أشبه الناس بك إبراهيم وأبيك محمد » وهو حديث موضوع كما قاله الذهبي في ترجمة عمرو ابن الأزهر أحد رواته ، وهو وشيخه خالد بن عمرو وكذبهما الأئمة ، وانفرد بهذا الحديث ، والمعروف في صفة عثمان خلاف ذلك ، وأراد بابن النجاد على بن علي بن النجاد بن رفاعه ، واعتمد على ما ذكره ابن سعد عن عثمان أنه كان يشبهه ، وهذا تابعي صغير متأخر عن الذين تقدم ذكرهم فلذلك لم أعول عليه ، وعلى تقدير اعتباره يكون قد فاتته ممن وصف بذلك القاسم بن عبد الله بن محمد بن عقيل ، وإبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي ويحيى بن القاسم بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي ، فكل من هؤلاء مذكور في كتب الأنساب أنه كان يشبهه ، حتى إن يحيى المذكور كان يقال له « الشبيه » لأجل ذلك ، والمهدى الذي يخرج في آخر الزمان جاء أنه يشبه ويواطئ اسمه واسم أبيه اسم النبي صلى الله عليه وسلم واسم أبيه ، وذكر ابن حبيب أيضاً محمد بن جعفر بن أبي طالب ، وهو غلط لأنه وقع في الخبر الذي تقدم في جعفر أنه قال في حق محمد بن جعفر شبيه عمه أبي طالب وقد سلم ابن الشحنة منه ، وقد غيرت بيتي هكذا :

شبه النبي سائب وأبي سفيان والحسين الخال أمهما  
وجعفر ولديه وابن عامر كما بس ونجلي عقيل بية قتما

فاقتصرت على ثلاثة عشر ممن ذكرهم ابن الشحنة ، وأبدلتهم باثنين فوفيت عدته مع السلامة مما تعقب عليه ، والله الموفق . وذكر ابن يونس في « تاريخ مصر » عبد الله بن أبي طلحة الخولاني وأنه شهد فتح مصر وأمره عمر بأن لا يمشی إلا مقنعاً لأنه كان يشبه النبي صلى الله عليه وسلم . قال وكان له عبادة وفضل ، وفي قصة الكاهنة مع أويس أنها قالت لهم أشبه الناس بصاحب المقام — أي إبراهيم الخليل — هذا تشير إلى محمد صلى الله عليه وسلم .

قوله ( عن محمد بن أبي يعقوب ) هو محمد بن عبد الله البصري الطيبي . ويقال إنه تميمي ، وقال شعبة مرة « حدثني محمد بن أبي يعقوب وكان سيد بني تميم » وهو ثقة باتفاق

قوله ( سمعت ابن أبي نعم ) يضم النون وسكون المهمله وهو عبد الرحمن يكنى أبا الحكم البجلي .

قوله ( وسأله عن المحرم ) في رواية مهدى بن ميمون عن ابن أبي يعقوب كما سيأتي في الأدب « وسأله

رجل « ورأيت في بعض النسخ من رواية أبي ذر الهروي « وسألته » فإن كانت محفوظة فقد عرف اسم السائل ، لكن يبعده أن في رواية جرير بن حازم عن محمد بن أبي يعقوب عند الترمذي « أن رجلا من أهل العراق سأل « وفي رواية لأحمد « وأنا جالس عنده ونحوها في رواية مهدي المذكورة في الأدب »

**قوله ( قال شعبة : أحسبه يقتل الذباب )** وقع عند أبي داود الطيالسي عن شعبة بغير شك . وفي رواية جرير بن حازم المذكورة « سئل ابن عمر عن دم البعوض يصيب الثوب » وكذا هو في رواية مهدي بن ميمون المذكورة . ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين ، والله أعلم .

**قوله ( فقال : أهل العراق يسألون عن الذباب )** في رواية أبي داود « فقال : يا أهل العراق ، تسألونني عن الذباب » أورد ابن عمر هذا متعجباً من حرص أهل العراق على السؤال عن الشيء اليسير وتفريطهم في الشيء الجليل .

**قوله ( ربحانتي )** كذا للأكثر بالثنية ، ولأبي ذر « ربحاني » بالإنفراد والتذكير ، شبههما بذلك لأن الولد يشتم ويقبل ، ووقع في رواية جرير بن حازم « إن الحسن والحسين هما ربحانتي » وعند الترمذي من حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو الحسن و الحسين فيشهما ويضمهما إليه » وفي رواية الطبراني « الأوسط » من طريق أبي أيوب قال « دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم و الحسن والحسين يلعبان بين يديه ، فقلت : أتجبهما يارسول الله ؟ قال : وكيف لا وهما ربحانتي من الدنيا أشمهما »

**مناقب بلال بن رباح مولى أبي بكر رضي الله عنهما**

وقال النبي صلى الله عليه : « سمعت دَفَّ نعليك بين يدي في الجنة » .

[٣٧٥٤] ٣٦١٩- نا أبو نعيم قال نا عبد العزيز بن أبي سلمة عن محمد بن المنكدر قال نا جابر بن

عبد الله قال : كان عمر رضي الله عنه يقول : أبوبكر سيدنا ، وأعتق سيدنا ، يعني بلالاً .

[٣٧٥٥] ٣٦٢٠- نا ابن نمير عن محمد بن عبيد قال نا إسماعيل عن قيس : أن بلالاً قال لأبي بكر :

إِنْ كُنْتُ إِنَّمَا اشتريتني لنفسك فأمسكني ، وإن كنت إنما اشتريتني لله فدعني وعمل الله .

**قوله ( مناقب بلال بن رباح )** بفتح الراء والموحدة وآخره مهملة ، وقد تقدم في « باب البيع والشراء مع المشركين » من البيوع بيان الاختلاف في كيفية شرائه ، وذكر ابن سعد أنه كان من مولدى السراة واسم أمه حمامة وكانت لبعض بنى جمح ، وجاء عن أنس عند الطبراني وغيره أنه حبشى وهو المشهور ، وقيل نوى .

**قوله ( مولى أبى بكر )** روى أبو بكر بن أبى شيبة بإسناد صحيح عن قيس بن أبى حازم قال « اشترى أبو بكر بلالا بخمس أواق ، وهو مدفون بالحجارة » .

**قوله ( وقال النبى صلى الله عليه وسلم : سمعت دف نعليك فى الجنة )** هو طرف من حديث أورده فى صلاة الليل ، وقد تقدم شرحه .

**قوله ( كان عمر يقول : أبو بكر سيدنا ، وأعتق سيدنا ، يعنى بلالا )** قال ابن التين : يعنى أن بلالا من السادة ، ولم يرد أنه أفضل من عمر . وقال غيره . السيد الأول حقيقة والثانى قاله تواضعاً على سبيل المجاز ، أو أن السيادة لا تثبت الأفضلية ، فقد قال ابن عمر « ما رأيت أسود من معاوية » مع أنه رأى أبا بكر وعمر .

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أبى خالد ( عن قيس ) هو ابن أبى حازم .

**قوله ( إن بلالا قال لأبى بكر )** كان قوله ذلك لأبى بكر فى خلافة أبى بكر ، وقد وقع ذلك صريحاً فى رواية أحمد عن أبى أسامة عن إسماعيل بلفظ « قال بلال لأبى بكر حين توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم »

**قوله ( فدعنى وعمل الله )** فى رواية الكشميهنى « وعملى لله » وفى رواية أبى أسامة « فذرني أعمل لله » وذكر ابن سعد فى « الطبقات » فى هذه القصة من الزيادة « أنه قال رأيت أفضل عمل المؤمن الجهاد ، فأردت أن أربط فى سبيل الله ، وإن أبا بكر قال لبلال : أنشدك الله وحقى ، فأقام معه بلال حتى توفى ، فلما مات أذن له عمر فتوجه إلى الشام مجاهداً فمات بها فى طاعون عمواس سنة ثمان عشرة ، وقيل سنة عشرين » والله أعلم . وكانت وفاته بدمشق ودفن بباب الصغير وبهذا جزم النووى ، وقيل دفن بباب كيسان ، وقيل بداريا ، وقيل بحلب ، ورده المنذرى وقال : الذى مات بحلب أخوه خالد ، وزعم ابن السمعاني أن بلالا مات بالمدينة ، وغلطوه .

ذَكَرُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

[٣٧٥٦] ٣٦٢١- نا مُسَدَّدٌ قال نا عبد الوارث عن خالدٍ عن عكرمة عن ابن عباسٍ قال : ضَمَّنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَى صدره وقال : « اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْحِكْمَةَ » . نا أبو معمر قال نا عبد الوارث : وقال : « علمه الكتاب » .

نا موسى قال نا وهيبٌ عن خالدٍ . مثله . الحِكْمَةُ الإِصَابَةُ من غيرِ النبوةِ .

**قوله ( ذكر ابن عباس )** أى عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم ابن عم النبى صلى الله عليه وسلم ، يكنى أبا العباس ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين . ومات بالطائف سنة ثمان وستين ، وكان من علماء

الصحابة حتى كان عمر يقدمه مع الأشياخ وهو شاب ، أورد فيه حديثه قال « ضمنى النبي صلى الله عليه وسلم إليه وقال اللهم علمه الحكمة ، وفي لفظ علمه الكتاب » وهو يؤيد من فسر الحكمة هنا بالقرآن ، وقد استوعبت ما قيل في تفسيرها في أوائل كتاب العلم ، وقد تقدم هذا الحديث في كتاب العلم وفي الطهارة مع بيان سببه وبيان من زاد فيه « وعلمه التأويل » وهذه اللفظة اشتهرت على الألسنة « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » حتى نسبها بعضهم للصحيحين ولم يصب ، والحديث عند أحمد بهذا اللفظ من طريق ابن خيثم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ، وعند الطبراني من وجهين آخرين ، وأوله في هذا الصحيح من طريق عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس دون قوله « وعلمه التأويل » وأخرجها البزار من طريق شعيب بن بشر عن عكرمة بلفظ « اللهم علمه تأويل القرآن » وعند أحمد من وجه آخر عن عكرمة « اللهم أعط ابن عباس الحكمة وعلمه التأويل » واختلف في المراد بالحكمة هنا فقليل : الإصابة في القول ، وقيل الفهم عن الله ، وقيل ما يشهد العقل بصحته ، وقيل نور يفرق به بين الإلهام والوسواس ، وقيل سرعة الجواب بالصواب ، وقيل غير ذلك . وكان ابن عباس من أعلم الصحابة بتفسير القرآن . وروى يعقوب بن سفيان في تاريخه بإسناد صحيح عن ابن مسعود قال « لو أدرك ابن عباس أسناننا ما عاشه منا رجل » وكان يقول « نعم ترجمان القرآن ابن عباس » وروى هذه الزيادة ابن سعد من وجه آخر عن عبد الله بن مسعود ، وروى أبو زرعة الدمشقي في تاريخه عن ابن عمر قال « هو أعلم الناس بما أنزل الله على محمد » وأخرج ابن أبي خيثمة نحوه بإسناد حسن ، وروى يعقوب أيضاً بإسناد صحيح عن أبي وائل قال « قرأ ابن عباس سورة النور ثم جعل يفسرها ، فقال رجل : لو سمعت هذا الديلم لأسلمت » ورواه أبو نعيم في « الحلية » من وجه آخر بلفظ « سورة البقرة » وزاد أنه « كان على الموسم » يعني سنة خمس وثلاثين ، كان عثمان أرسله لما خصر

### مناقب خالد بن الوليد رضي الله عنه

[٣٧٥٧] ٣٦٢٢- نا أحمد بن واقد قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن حميد بن هلال عن أنس : أن النبي صلى الله عليه نعى زيدا وجعفرأ وابن رواحة للناس قبل أن يأتيهم خبرهم فقال : « أخذ الراية زيد فأصيب ، ثم أخذ جعفر فأصيب ، ثم أخذ ابن رواحة فأصيب - وعيناه تذرفان - حتى أخذ سيف من سيوف الله عز وجل حتى فتح الله عليهم » .

**قوله ( مناقب خالد بن الوليد )** أي ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم بن يقظة — بفتح التحتانية والقف والمشالة — بن مرة بن كعب ، يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر جميعا في مرة بن كعب ، يكنى أبا سليمان ، وكان من فرسان الصحابة ، أسلم بين الحديبية والفتح ، ويقال قبل غزوة مؤتة شهرين ، وكانت في جمادى سنة ثمان ، ومن ثم جزم مغلطاً بأنها كانت في صفر وكان الفتح بعد ذلك في رمضان . وحكى ابن أبي خيثمة أنه أسلم سنة خمس ، وهو غلط فإنه كان بالحديبية طليعة للمشركون وهي في ذى القعدة سنة ست . وقال الحاكم : أسلم سنة سبع ، زاد غيره وقبل عمرة القضاء ، والراجح الأول وموافق . وقد

أخرج سعيد بن منصور عن هشيم عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه « أن خالد بن الوليد فقد قلنسوة فقال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فحلق رأسه ، فابتدر الناس شعره ، فسبقتهم إلى ناصيته فجعلتها في هذه القلنسوة ، فلم أشهد قتالا وهي معي إلا رزقت النصر » وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم عدة مشاهد ظهرت فيها نجابته ، ثم كان قتل أهل الردة على يديه ثم فتوح البلاد الكبار ، ومات على فراشه سنة إحدى وعشرين وبذلك جزم ابن نمير ، وذلك في خلافة عمر بجمص ، ونقل عن دحيم أنه مات بالمدينة وغلطوه ، ووقع في كلام ابن التين وتبعه بعض الشراح شيء يدل على أنه مات في خلافة أبي بكر ، وهو غلط قبيح أشد من غلط دحيم ، وذلك أنه قال قال الصديق لما احتضر خالد والنسوة تبكين عليه « دعهن يهرقن دموعهن على أبي سليمان ، فهل تأيئت النساء عن مثله » انتهى . قلت : وبعض هذا الكلام منقول عن عمر في حق خالد كما مضى في كتاب الجنائز ، وفيه ذكر اللقطة . ثم أورد حديث أنس في أهل مؤنة ، والغرض منه قوله « حتى أخذها — يعني الراية — سيف من سيوف الله » فإن المراد به خالد ، ومن يؤمذ تسمى سيف الله ، وقد أخرج ابن حبان والحاكم من حديث عبد الله ابن أبي أوفى قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تؤذوا خالدا فإنه سيف من سيوف الله صبه الله على الكفار » وسيأتي شرح هذه الغزوة في المغازي إن شاء الله تعالى

### مَنَاقِبُ سَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

[٣٧٥٨] ٣٦٢٣- نا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن عمرو بن مرة عن إبراهيم عن مسروق قال ذكر عبد الله عند عبد الله بن عمرو فقال : ذاك رجل لا أزال أحبه بعد ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه يقول : « استقرئوا القرآن من أربعة : من عبد الله بن مسعود فبدأ به ، وسالم مولى أبي حذيفة ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل » . قال : لا أدري ، بدأ بأبي أو بمعاذ .

[الحديث ٣٧٥٨ - أطرافه في : ٣٧٦٠ ، ٣٨٠٦ ، ٣٨٠٨ ، ٤٩٩٩ .]

قوله ( باب مناقب سالم مولى أبي حذيفة ) أى ابن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس ، وكان مولاة أبو حذيفة بن عتبة من أكابر الصحابة وشهد بدرًا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وقتل أبوه يومئذ كافرًا فسأه ذلك فقال « كنت أرجو أن يسلم ، لما كنت أرى من عقله » واستشهد أبو حذيفة بالجمامة ، وأما سالم فكان من السابقين الأولين ، وقد أشير في هذا الحديث إلى أنه كان عارفًا بالقرآن ، وسبق في كتاب الصلاة أنه كان يؤم المهاجرين بقباء لما قدموا من مكة ، وشهد سالم بدرًا وما بعدها ، ويقال إن اسم أبيه معقل ، وكان مولى لأمراء من الأنصار فتبناه أبو حذيفة لما تزوجها فنسب إليه ، وسيأتي بيان ذلك في الرضاع ، واستشهد سالم بالجمامة أيضًا .

قوله ( ذكر ) بالضم ولم أعرف اسم فاعله .

قوله ( عبد الله ) أى ابن مسعود ، وعبد الله بن عمرو أى ابن العاص .

قوله ( فبدأ به ) فيه أن التقديم يفيد الاهتمام ، وقوله ( لا أدري بدأ بأيّ أو معاذ ) فيه أن الواو تقتضي الترتيب ظاهراً ، وتخصيص هؤلاء الأربعة بأخذ القرآن عنهم إما لأنهم كانوا أكثر ضبطاً له وأتقن لأدائه ، أو لأنهم تفرغوا لأخذه منه مشافهة وتصدوا لأدائه من بعده ، فلذلك ندب إلى الأخذ عنهم ، لا أنه لم يجمعه غيرهم

مَنَاقِبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

[٣٧٥٩] ٣٦٢٤- نا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ نَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَاوَائِلَ قَالَ سَمِعْتُ مَسْرُوقًا قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ فَاحِشًا وَلَا مُتَفَحِّشًا . وَقَالَ : «إِنَّ<sup>(١)</sup> مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا» ، وَقَالَ : «اسْتَقْرئُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ : مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَسَالِمِ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ» .

[٣٧٦١] ٣٦٢٥- نَا مُوسَى عَنْ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ دَخَلَتْ الشَّامَ فَصَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ فَقُلْتُ : اللَّهُمَّ يَسِّرْ لِي جَلِيسًا صَالِحًا . فَرَأَيْتُ شَيْخًا مُقْبِلًا ، فَلَمَّا دَنَا قُلْتُ : أَرْجُو أَنْ يَكُونَ اسْتِجَابَ . قَالَ : مَنْ أَيْنَ أَنْتَ ؟ قُلْتُ : مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ ، قَالَ : فَلَمْ يَكُنْ فِيكُمْ صَاحِبُ النَّعْلَيْنِ وَالرَّسَادِ وَالْمَطْهَرِ ؟ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيكُمْ الَّذِي أُجِيرَ مِنَ الشَّيْطَانِ ؟ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيكُمْ صَاحِبُ السَّرِّ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ ؟ كَيْفَ قَرَأَ ابْنُ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ «وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى» فَقَرَأْتُ : «وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى» وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى ، وَالذِّكْرُ وَالْأُنْثَى» قَالَ : أَقْرَأْنِيهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَاهُ إِلَى فَايَ ، فَمَا زَالُ هَؤُلَاءِ حَتَّى كَادُوا يَرُدُّونِي .

[٣٧٦٢] ٣٦٢٦- نَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ نَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ : سَأَلْنَا حُذَيْفَةَ عَنْ رَجُلٍ قَرِيبِ السَّمْتِ وَالْهَدْيِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حَتَّى نَأْخُذَ عَنْهُ ، قَالَ : مَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَقْرَبَ سَمْتًا وَهَدْيًا وَدَلًّا بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ .

[الحديث ٣٧٦٢- طرفه في: ٦٠٩٧] .

[٣٧٦٣] ٣٦٢٧- نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَوْسُفَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ نِي أَبِي عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ نِي الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ يَقُولُ : قَدِمْتُ أَنَا وَأَخِي مِنَ الْيَمَنِ ، فَمَكْثْنَا حِينًا مَا نَرَى إِلَّا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ،

(١) الرقمان ٣٧٥٩ و ٣٧٦٠ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

لِما نَرَى مِنْ دُخُولِهِ وَدُخُولِ أُمِّهِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ .

[الحديث ٣٧٦٣ - طرفه في : ٤٣٨٤] .

**قوله ( باب مناقب عبد الله بن مسعود )** وهو ابن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمع بن هذيل بن مدركة ابن إلياس بن مضر ، مات أبوه في الجاهلية وأسلمت أمه وصحبت ، فلذلك نسب إليها أحياناً ، وكان هو من السابقين . وقد روى ابن حبان من طريقه أنه كان سادس ستة في الإسلام ، وهاجر المهجرتين ، وسيأتي في غزوة بدر شهوده إياها ، وولى بيت المال بالكوفة لعمر وعثمان ، وقدم في أواخر عمره المدينة ، ومات في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين وقد جاوز الستين ، وكان من علماء الصحابة ، ومن انتشر علمه بكثرة أصحابه والآخرين عنه . ثم أورد المصنف فيه حديث عبد الله بن عمرو المذكور قبله ، وزاد في أوله حديثاً تقدم في صفه النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان بعض الرواة سمعه مجموعاً فأورده كذلك . ثم أورد حديث أبي الدرداء المذكور في مناقب عمار وحذيفة آنفاً ، ثم حديث حذيفة « ما أعلم أحداً أقرب سمياً ، أى خشوعاً » وهدياً « أى طريقة » ودلاً ، بفتح المهملة والتشديد أى سيرة وحالة وهيئة وكأنه مأخوذ مما يدل ظاهر حاله على حسنفعاله .

**قوله ( من ابن أم عبد )** هو عبد الله بن مسعود ، وكانت أمه تكنى أم عبد ، وقد ذكرت في الحديث الذى بعده حديث أبى موسى وتقدم التنبيه عليه فى مناقب عمار ، وقد روى الحاكم وغيره من طريق أبى وائل عن حذيفة قال « لقد علم المحفظون من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أن ابن أم عبد من أقربهم إلى الله وسيلة يوم القيامة » .

**قوله فى حديث أبى موسى ( قدمت أنا وأخى )** تقدم بيان اسمه فى مناقب أبى بكر الصديق ، وقوله ( ما نرى ) حال من فاعل مكثنا أو صفة لقوله حيناً ، والحديث دال على ملازمته للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يستلزم ثبوت فضله

ذِكْرُ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

[٣٧٦٤] ٣٦٢٨ - نا الحسن بن بشر قال نا المعافى عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة : أوتر معاوية بعد العشاء بركعة وعنده مولى لابن عباس ، فأتى ابن عباس ، فقال : دعه فإنه قد صحب رسول الله صلى الله عليه .

[الحديث ٣٧٦٤ - طرفه في : ٣٧٦٥] .

[٣٧٦٥] ٣٦٢٩ - نا ابن أبي مريم قال نا نافع بن عمر قال نا ابن أبي مليكة : قيل لابن عباس : هل لك فى أمير المؤمنين معاوية ما أوتر إلا بواحدة ، قال : أصاب إنه فقيه .

[٣٧٦٦]

٣٦٣٠- نا عمرو بن عباس قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن أبي التياح قال : سمعتُ حُمرانَ بنَ أبان عن معاويةَ قال : إنكم لتُصلُّونَ صلاةً لقد صحبنا النبيَّ صلى الله عليه فما رأيناه يُصليها ، ولقد نهى عنهما ، يعني الركعتين بعد العصر .

**قوله ( باب ذكر معاوية )** أى ابن أبى سفيان واسمه صخر ويكنى أيضا أبا حنظلة بن حرب بن أمية بن عبد شمس ، أسلم قبل الفتح ، وأسلم أبواه بعده ، وصحب النبي صلى الله عليه وسلم وكتب له ، وولى إمرة دمشق عن عمر بعد موت أخيه يزيد بن أبى سفيان سنة تسع عشرة واستمر عليها بعد ذلك الى خلافة عثمان ، ثم زمان محاربه لعلى وللحسن ، ثم اجتمع عليه الناس فى سنة إحدى وأربعين إلى أن مات سنة ستين ، فكانت ولايته بين إمارة ومحاربة ومملكة أكثر من أربعين سنة متوالية .

**قوله ( حدثنا المعافى )** هو ابن عمران الأزدي الموصلي يكنى أبا مسعود ، وكان من الثقات النبلاء ، وقد لقى بعض التابعين ، وتلمذ لسفيان الثوري ، وكان يلقب ياقوتة العلماء ، وكان الثوري شديد التعظيم له ، مات سنة خمس أو ست وثمانين ومائة ، وليس له فى البخارى سوى هذا الموضع وموضع آخر تقدم فى الاستسقاء ، وفى الرواة آخر يقال له المعافى بن سليمان أصغر من هذا ، ووهم من عكس ذلك على ما يظهر من كلام ابن التين ، ومات المعافى بن سليمان سنة مائتين وأربع وثلاثين ، أخرج له النسائى وحده وأخرج للمعافى بن عمران نفع البخارى أبو داود والنسائى .

**قوله ( وعنده مولى لابن عباس )** هو كريب ، روى ذلك محمد بن نصر المروزي فى « كتاب الوتر » له من طريق ابن عيينة عن عبيد الله بن أبى يزيد عن كريب ، وأخرج من طريق على بن عبد الله بن عباس قال « بت مع أبى عند معاوية ، فرأيت أوتر بركة ، فذكرت ذلك لأبى فقال : يا بنى ، هو أعلم » .

**قوله ( فقال دعه )** فيه حذف يدل عليه السياق تقديره : فأقضى ابن عباس فحكى له ذلك فقال له : دعه ، وقوله « دعه » أى اترك القول فيه والإنكار عليه « فإنه قد صحب » أى فلم يفعل شيئا إلا بمسند . وفى قوله فى الرواية الأخرى ( أصاب ، إنه فقيه ) ما يؤيد ذلك ، والالتفات إلى قول ابن التين : أن الوتر بركة لم يقل به الفقهاء لأن الذى نفاه قول الأكثر ، وثبت فيه عدة أحاديث ، نعم الأفضل أن يتقدمها شفع وأقله ركعتان ، واختلف أيا الأفضل وصلهما بها أو فصلهما ؟ وذهب الكوفيون إلى شرطية وصلهما وأن الوتر بركة لا يجزأ وشهرة ذلك تغنى عن الإطالة فيه . ثم أورد حديث معاوية فى النهى عن الصلاة بعد العصر ، والغرض منه قوله « لقد صحبنا النبي صلى الله عليه وسلم » والكلام على الصلاة بعد صلاة العصر تقدم فى مكانه فى كتاب الصلاة .



( تنبيه ) : عبر البخارى فى هذه الترجمة بقوله ذكر ولم يقل فضيلة ولا منقبة لكون الفضيلة لا تؤخذ من حديث الباب ، لأن ظاهر شهادة ابن عباس له بالفقه والصحة دالة على الفضل الكثير ، وقد صنف ابن أبى عاصم جزءا فى مناقبه ، وكذلك أبو عمر غلام ثعلب ، وأبو بكر النقاش وأورد ابن الجوزى فى الموضوعات بعض الأحاديث التى ذكروها ثم ساق عن إسحق بن راهويه أنه قال لم يصح فى فضائل معاوية شيء ، فهذه النكتة فى عدول البخارى عن التصريح بلفظ منقبة اعتماداً على قول شيخه ، لكن بدقيق نظره استنبط ما يدفع به رعبس الروافض ، وقصة النسائى فى ذلك مشهورة ، وكأنه اعتمد أيضاً على قول شيخه إسحق ، وكذلك فى قصة الحاكم . وأخرج ابن الجوزى أيضاً من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل : سألت أبا ماتقول فى على ومعاوية ؟ فأطرق ثم قال : اعلم أن عليا كان كثير الأعداء ففتش أعداءه له عيباً فلم يجدوا ، فعمدوا إلى رجل قد حاربه فأطروه كياداً منهم لعل ، فأشار بهذا إلى ما اختلقوه لمعاوية من الفضائل مما لا أصل له . وقد ورد فى فضائل معاوية أحاديث كثيرة لكن ليس فيها ما يصح من طريق الإسناد ، وبذلك جزم إسحق بن راهويه والنسائى وغيرهما ، والله أعلم

### مَنَاقِبُ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

وقال النبي صلى الله عليه : « فاطمة سيدة نساء أهل الجنة » .

[٣٧٦٧] ٣٦٣١- فأبو الوليد قال نا ابن عيسنة عن عمرو بن دينار عن ابن أبى مليكة عن المسور ابن مخرمة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « فاطمة بضعة مني ، فمن أغضبها أغضبني » .

قوله ( باب مناقب فاطمة ) أى بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى الله تعالى عنها ، وأما خديجة عليها السلام ، ولدت فاطمة فى الإسلام ، وقيل قبل البعثة ، وتزوجها على رضى الله عنه بعد بدر فى السنة الثانية ، وولدت له وماتت سنة إحدى عشرة بعد النبى صلى الله عليه وسلم بستة أشهر وقد ثبت فى الصحيح من حديث عائشة ، وقيل بل عاشت بعده ثمانية وقيل ثلاثة وقيل شهرين وقيل شهراً واحداً ، ولها أربع وعشرون سنة وقيل غير ذلك ففيل إحدى وخمس وقيل تسع وقيل عاشت ثلاثين سنة وسيأتى من مناقب فاطمة فى ذكر أمها خديجة فى أول السيرة النبوية . وأقوى ما يستدل به على تقديم فاطمة على غيرها من نساء عصرها ومن بعدهن ما ذكر من قوله صلى الله عليه وسلم إنها سيدة نساء العالمين إلا مريم وأنها رزئت بالنبي صلى الله عليه وسلم دون غيرها من بناته فإنهن متن فى حياته فكن فى صحيفته ومات هو فى حياتها فكان فى صحيفتها ، وكنت أقول ذلك استنباطاً إلى أن وجدته منصوباً : قال أبو جعفر الطبرى فى تفسير آل عمران من التفسير الكبير من طريق فاطمة بنت الحسين بن على : إن جدتها فاطمة قالت « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً وأنا عند عائشة فناجاني فبكيت ، ثم ناجاني فضحكت ، فسألتنى عائشة عن ذلك فقلت : لقد علمت أنك خير من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فتركتنى فلما توفى سألت فقلت : ناجاني » فذكر الحديث فى معارضة جبريل له بالقرآن مرتين وأنه قال « أحسب أنى ميت فى عامى هذا ، وإنه لم ترزأ امرأة من نساء العالمين مثل ما رزئت ، فلا تكونى دون امرأة

منهن صبراً ، فبكيت ، فقال : أنت سيدة نساء أهل الجنة إلا مريم فضحكت » . قلت : وأصل الحديث في الصحيح دون هذه الزيادة .

**قوله** ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة سيدة نساء أهل الجنة ) هو طرف من حديث وصله المؤلف في « علامات النبوة » وعند الحاكم من حديث حذيفة بسند جيد « أتى النبي صلى الله عليه وسلم ملك وقال إن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة » وقد تقدم في آخر أحاديث الأنبياء ماورد في بعض طرقه من ذكر مريم عليها السلام وغيرها مشاركة لها في ذلك .

**قوله** ( عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة ) كذا رواه عنه عمرو بن دينار ، وتابعه الليث وابن لهيعة وغيرهما رواه أيوب عن ابن أبي مليكة فقال : عن عبد الله بن الزبير ، أخرجه الترمذى وصححه وقال : يحتمل أن يكون ابن أبي مليكة سمعه منهما جميعاً ، ورجح الدارقطنى وغيره طريق المسور ، والأول أثبت بلا ريب لأن المسور قد روى في هذا الحديث قصة مطولة قد تقدمت في « باب أصهار النبي صلى الله عليه وسلم » . نعم يحتمل أن يكون ابن الزبير سمع هذه القطعة فقط أو سمعها من المسور فأرسلها .

**قوله** ( بضعة ) بفتح الموحدة وحكى ضمها وكسرهما أيضاً وسكون المعجمة أى قطعة لحم .

**قوله** ( فمن أغضبها أغضبني ) استدل به السهيلي على أن من سبها فإنه يكفر ، وتوجيهه أنها تغضب ، ممن سبها ، وقد سوى بين غضبها وغضبه ومن أغضبه صلى الله عليه وسلم يكفر ، وفي هذا التوجيه نظر لا يخفى وسيأتى بقية مايتعلق بفضلها في ترجمة والدتها خديجة إن شاء الله تعالى ، وفيه أنها أفضل بنات النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما ما أخرجه الطحاوى وغيره من حديث عائشة في قصة مجيء زيد بن حارثة بزينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة وفي آخره « قال النبي صلى الله عليه وسلم هي أفضل بناتي أصيبت في » فقد أجاب عنه بعض الأئمة بتقدير ثبوته بأن ذلك كان متقدماً ، ثم وهب الله لفاطمة من الأحوال السنية والكمال ما لم يشاركها أحد من نساء هذه الأمة مطلقاً والله أعلم . وقد مضى تقرير أفضليتها في ترجمة مريم من حديث الأنبياء ، ويأتى أيضاً في ترجمة خديجة إن شاء الله تعالى

### فَضْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

[٣٧٦٨] ٣٦٣٢- فا يحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال أبوسلمة : إن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه يوماً : « يا عائش هذا جبريل يُقرئك السلام » . فقلت : وعليه السلام ورحمة الله وبركاته ، ترى ما لا أرى . تريد رسول الله صلى الله عليه .

[٣٧٦٩] ٣٦٣٣- نا آدم قال نا شعبة... ح. ونا عمرو قال نا شعبة عن عمرو بن مرة عن مرة عن أبي موسى الأشعري قال رسول الله صلى الله عليه: «كمل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران وآسية امرأة فرعون. وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام».

[٣٧٧٠] ٣٦٣٤- نا عبد العزيز بن عبد الله قال ني محمد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الرحمن أنه سمع أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام».

[الحديث ٣٧٧٠- طرفاه في: ٥٤١٩، ٥٤٢٨].

[٣٧٧١] ٣٦٣٥- نا محمد بن بشار قال نا عبد الوهاب بن عبد المجيد قال نا ابن عون عن القاسم بن محمد: أن عائشة اشتكت فجاء ابن عباس فقال: يا أم المؤمنين، تقدمين على فرط صدق، على رسول الله صلى الله عليه وعلى أبي بكر.

[الحديث ٣٧٧١- طرفاه في: ٤٧٥٣، ٤٧٥٤].

[٣٧٧٢] ٣٦٣٦- نا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن الحكم قال سمعت أبا وائل قال: لما بعث علي عماراً والحسن إلى الكوفة ليستنفرهم خطب عمار فقال: إني لأعلم أنها زوجته في الدنيا والآخرة، ولكن الله ابتلاكم لتبعوه أو إياها.

[الحديث ٣٧٧٢- طرفاه في: ٧١٠٠، ٧١٠١].

[٣٧٧٣] ٣٦٣٧- نا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه: عن عائشة أنها استعارت من أسماء قلادة فهلكت، فأرسل رسول الله صلى الله عليه ناساً من أصحابه في طلبها، فأدركتهم الصلاة، فصلوا بغير وضوء. فلما أتوا النبي صلى الله عليه شكوا ذلك إليه، فنزلت آية التيمم، فقال أسيد بن حضير: جزاك الله خيراً، فوالله ما نزل بك أمر قط إلا جعل الله لك منه مخرجاً، وجعل للمسلمين فيه بركة.

[٣٧٧٤] ٣٦٣٨- نا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه: أن رسول الله صلى الله عليه عليه لما كان في مرضه جعل يدور في نساءه ويقول: «أين أنا غداً؟ أين أنا غداً؟» حرصاً على بيت عائشة. قالت عائشة: فلما كان يومي سكن.

٣٦٣٩- نا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا حماد قال نا هشام عن أبيه قال : كان الناس يتحرّون بهداياهم يوم عائشة . فاجتمع صواحيبي إلى أم سلمة فقالوا : يا أم سلمة ، والله إن الناس يتحرّون بهداياهم يوم عائشة ، وإننا نريد الخير كما تريد عائشة ، فمري رسول الله صلى الله عليه أن يأمر الناس أن يهدوا إليه حيث ما كان ، أو حيث ما دار . قالت : فذكرت ذلك أم سلمة للنبي صلى الله عليه ، قالت : فأعرض عني . فلما عاد إليّ ذكرت له ذلك . فلما كان في الثالثة ذكرت له فقال : « يا أم سلمة ، لا تؤذيني في عائشة ، فإنه والله ما نزل عليّ الوحي وأنا في لحاف امرأة منكن غيرها » .

**قوله ( باب فضل عائشة رضي الله عنها )** هي الصديقة بنت الصديق وأما أم رومان تقدم ذكرها في علامات النبوة ، وكان مولدها في الإسلام قبل الهجرة بثمان سنين أو نحوها . ومات النبي صلى الله عليه وسلم ولها نحو ثمانية عشر عاما ، وقد حفظت عنه شيئا كثيرا وعاشت بعده قريبا من خمسين سنة ، فأكثر الناس الأخذ عنها ، ونقلوا عنها من الأحكام والآداب شيئا كثيرا حتى قيل إن ربع الأحكام الشرعية منقول عنها رضي الله عنها . وكان موتها في خلافة معاوية سنة ثمان وخمسين وقيل في التي بعدها ، ولم تلد للنبي صلى الله عليه وسلم ، شيئا على الصواب وسأله أن تكتني فقال : اكنني بآبن أختك فاكنت أم عبد الله وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديث عائشة أنه كانها بذلك لما أحضر إليه ابن الزبير ليحنكه فقال « هو عبد الله وأنت أم عبد الله » . قالت : فلم أزل أكني بها » ثم ذكر فيه المصنف ثمانية أحاديث : الأول .

**قوله ( يا عائش )** بضم الشين ويجوز فتحها ، وكذلك يجوز ذلك في كل اسم مرخم .

**قوله ( ترى مالا أرى ، تريد رسول الله صلى الله عليه وسلم )** هو من قول عائشة ، وقد استنبط بعضهم من هذا الحديث فضل خديجة على عائشة لأن الذي ورد في حق خديجة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها « إن جبريل يقرئك السلام من ربك » وأطلق هنا السلام من جبريل نفسه ، وسيأتي تقرير ذلك في مناقب خديجة . الحديث الثاني حديث أبي موسى « كمل — بتثيت الميم — من الرجال كثير » وتقدم الكلام عليه في قصة موسى عليه السلام عند الكلام على هذا الحديث في ذكر آسية امرأة فرعون وتقرير أن قوله « وفضل عائشة الخ » لا يستلزم ثبوت الأفضلية المطلقة ، وقد أشار ابن حبان إلى أن أفضليتها التي يدل عليها هذا الحديث وغيره مقيدة بنساء النبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يدخل فيها مثل فاطمة عليها السلام جمعاً بين هذا الحديث وبين حديث « أفضل نساء أهل الجنة خديجة وفاطمة » الحديث ، وقد أخرجه الحاكم بهذا اللفظ من حديث ابن عباس ، وسيأتي في مناقب خديجة من حديث عليّ مرفوعاً « خير نسائها خديجة » ويأتي بقية الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى ، وقوله « كفضل الثريد » زاد معمر من وجه آخر « مرثد باللحم » وهو اسم الثريد الكامل ، وعليه قول الشاعر :

إذا ما الخبز تأدّمه بلحم فذاك أمانة الله الثريد

الحديث الثالث حديث أنس « فضل عائشة على النساء كفضل الثريد » وهو طرف من الحديث الذى قبله ، وكأن المصنف أخذ منه لفظ الترجمة فقال « فضل عائشة » ولم يقل مناقب ولا ذكر كما قال فى غيرها . الحديث الرابع حديث ابن عباس .

**قوله ( إن عائشة اشتكت ) أى ضعفت .**

**قوله ( تقدمين )** بفتح الدال ( على فرط ) بفتح الفاء والراء بعدها مهملة وهو المتقدم من كل شئ ، قال ابن التين . فيه أنه قطع لها بدخول الجنة إذ لايقول ذلك إلا بتوقيف ، وقوله « على رسول الله » بدل بتكرير العامل ، وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث فى تفسير سورة النور . الحديث الخامس حديث عمار ( إلى لأعلم أنها زوجته ) أى زوجة النبي صلى الله عليه وسلم ( فى الدنيا والآخرة ) وعند ابن حبان من طريق سعيد بن كثير عن أبيه « حدثنا عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : أما ترضين أن تكونى زوجتى فى الدنيا والآخرة » فلعل عماراً كان سمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم ، وقوله فى الحديث « لتبعوه أو إياها » قيل الضمير لعل لأنه الذى كان عمار يدعو إليه ، والذى يظهر أنه لله والمراد باتباع الله اتباع حكمه الشرعى فى طاعة الإمام وعدم الخروج عليه ، ولعله أشار إلى قوله تعالى ﴿ وقرن فى بيوتكن ﴾ فإنه أمر حقيقى خوطب به أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، ولهذا كانت أم سلمة تقول : لايجرئنى ظهر بعير حتى ألقى النبي صلى الله عليه وسلم . والعذر فى ذلك عن عائشة أنها كانت متأولة هى وطلحة والزبير ، وكان مرادهم إيقاع الإصلاح بين الناس وأخذ القصاص من قتلة عثمان رضى الله عنهم أجمعين ، وكان رأى على الاجتماع على الطاعة وطلب أولياء المقتول القصاص ممن يثبت عليه القتل بشروطه . الحديث السادس حديث عائشة فى قصة القلادة ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى أول كتاب التيمم ، قال ابن التين : ليست هذه اللفظة محفوظة ، يعنى أنهم أتوا بالعقد ، أى أن المحفوظ قولها « فأثرنا البعير فوجدنا العقد تحته » . الحديث السابع

**قوله عن هشام عن أبيه ( إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان فى مرضه جعل يدور الحديث )** وهذا صورته مرسل ، ولكن تبين أنه موصول عن عائشة فى آخر الحديث حيث قال « فقالت عائشة : فلما كان يومى سكن » وسيأتى فى الوفاة من وجه آخر موصولا كله ، ويأتى سائر شرحه هناك إن شاء الله تعالى . قال الكرمانى : قولها « سكن » أى مات أو سكنت عن ذلك القول ، قلت : الثانى هو الصحيح ، والأول خطأ صريح ، قال ابن التين : فى الرواية الأخرى « إنهن أذن له أن يقيم عند عائشة » فظاهره يخالف هذا ، ويجمع باحتمال أن يكن أذن له بعد أن صار إلى يومها ، يعنى فيتعلق الإذن بالمستقبل ، وهو جمع حسن . الحديث الثامن حديثها فى أن الناس كانوا يتحرون بهداياهم يوم عائشة ، وفيه « والله ما نزل على الوحي وأنا فى لحاف امرأة منكن غيرها » وقد تقدم الكلام عليه مستوفى فى كتاب الهبة ، وقوله فى أوله « حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب » كذا للأكثر ، ووقع فى رواية القابسى وعبدوس عن أئى زيد المروزى « عبید الله » بالتصغير والصواب بالتكبير ، وقوله فى هذه الرواية « فقال يا أم سلمة لا تؤذينى فى عائشة فإنه والله ما نزل على الوحي وأنا فى لحاف امرأة منكن غيرها » وقع فى الهبة « فإن الوحي لم يأتنى وأنا فى ثوب امرأة إلا عائشة ، فقلت : أتوب إلى الله تعالى » وفى هذا الحديث منقبة عظيمة لعائشة ، وقد استدل به على فضل عائشة على خديجة ، وليس ذلك بلازم لأمرين : أحدهما

احتمال أن لا يكون أراد إدخال خديجة في هذا ، وأن المراد بقوله « منكن » المخاطبة وهي أم سلمة ومن أرسلها أو من كان موجوداً حيثئذ من النساء ، والثاني على تقدير إرادة الدخول فلا يلزم من ثبوت خصوصية شيء من الفضائل ثبوت الفضل المطلق كحديث « أقرأكم أبى وأفرضكم زيد » ونحو ذلك ، ومما يسأل عنه الحكمة في اختصاص عائشة بذلك ، فقيل لمكان أبيها ، وأنه لم يكن يفارق النبي صلى الله عليه وسلم في أغلب أحواله ، فسرى سره لابنته مع ما كان لها من مزيد حبه صلى الله عليه وسلم .

وقيل إنها كانت تبالغ في تنظيف ثيابها التي تنام فيها مع النبي صلى الله عليه وسلم والعلم عند الله تعالى وسيأتى مزيد لهذا في ترجمة خديجة إن شاء الله تعالى ، قال السبكي الكبير : الذي ندين الله به أن فاطمة أفضل ثم خديجة ثم عائشة ، والخلاف شهير ولكن الحق أحق أن يتبع . وقال ابن تيمية : جهات الفضل بين خديجة وعائشة متقاربة . وكأنه رأى التوقف . وقال ابن القيم : إن أريد بالفضل كثرة الثواب عند الله فذاك أمر لا يطلع عليه ، فإن عمل القلوب أفضل من عمل الجوارح ، وإن أريد كثرة العلم فعائشة لا محالة ، وإن أريد شرف الأصل ففاطمة لا محالة ، وهي فضيلة لا يشاركها فيها غير أخواتها ، وإن أريد شرف السيادة فقد ثبت النص لفاطمة وحدها . قلت : امتازت فاطمة عن أخواتها بأنهن متن في حياة النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم ، وأما ما امتازت به عائشة من فضل العلم فإن لخديجة ما يقابله وهي أنها أول من أجاب إلى الاسلام ودعا إليه وأعان على ثبوته بالنفس والمال والتوجه التام ، فلها مثل أجر من جاء بعدها ، ولا يقدر قدر ذلك إلا الله . وقيل انعقد الإجماع على أفضلية فاطمة ، وبقي الخلاف بين عائشة وخديجة .

( فرع ) : ذكر الرافعي أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أفضل نساء هذه الأمة ، فإن استثنيت فاطمة لكونها بضعة فأخواتها شاركنها . وقد أخرج الطحاوي والحاكم بسند جيد عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حق زينب ابنته لما أوديت عند خروجها من مكة « هي أفضل بناتي ، أصيبت في » وقد وقع في حديث خطبة عثمان حفصة زيادة في مسند أبي يعلى « تزوج عثمان خيراً من حفصة ، وتزوج حفصة خيراً من عثمان » والجواب عن قصة زينب تقدم ، ويحتمل أن يقدر « من » وأن يقال كان ذلك قبل أن يحصل لفاطمة جهة التفضيل التي امتازت بها عن غيرها من أخواتها كما تقدم ، قال ابن التين : فيه أن الزوج لا يلزمه التسوية في النفقة بل يفضل من شاء بعد أن يقوم للأخرى بما يلزمه له ، قال : ويمكن أن لا يكون فيها دليل لاحتمال أن يكون من خصائصه ، كما قيل إن القسم لم يكن واجباً عليه وإنما كان يتبرع به

## مَنَاقِبُ الْأَنْصَارِ

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ الْآيَةُ.

[٣٧٧٦] - ٣٦٤٠ - نا موسى بن إسماعيل قال نا مهدي قال نا غيلان بن جرير قال : قلت لأنس : أرايتُم اسمَ الأنصار كنتم تُسمُّونَ به ، أم سَمَّاكمُ اللهُ ؟ قال : بل سَمَّانا اللهُ عزَّ وجلَّ ، كنَّا ندخلُ على أنسٍ فيحدثنا بمنَاقِبِ الأنصار ومشاهدِهم ، ويُقبِلُ عليَّ أو على رجلٍ من الأزد فيقول : فعل قومُك يومَ كذا وكذا ، كذا وكذا .

[الحديث ٣٧٧٦ - طرفه في : ٣٨٤٤].

[٣٧٧٧] - ٣٦٤١ - نا عبيد بن إسماعيل قال نا أبواسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : كان يومُ بعثت يومًا قدَّمهُ اللهُ لرسولِهِ ، فقدم رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه وقد افترقَ ملؤُهُم ، وقُتِلَتِ سرَّواتُهُم وجُرحوا . فقدمهُ اللهُ لرسولِهِ في دُخولِهِم في الإسلام .

[الحديث ٣٧٧٧ - طرفاه في : ٣٨٤٦ ، ٣٩٣٠].

[٣٧٧٨] - ٣٦٤٢ - نا أبو الوليد قال نا شعبة عن أبي التَّيَّاح قال سمعتُ أنسًا يقول : قالتِ الأنصارُ يومَ فتح مكة - وأعطى قريشًا - والله إنَّ هذا لهو العجبُ ، إنَّ سيوفنا تقطرُ من دمَاءِ قُريشٍ ، وغنائمنا تُردُّ عليهم . فبلغَ ذلكَ النبي صلى اللهُ عليه فدعاَ الأنصارَ ، قال : فقال : « ما الذي بلغني عنكم ؟ » - وكانوا لا يكذبون - فقالوا : هو الذي بلغك . قال : « أو لا تَرْضَوْنَ أن يرجعَ الناسُ بالغنائمِ إلى بُيوتِهِم ، وترجعون برسولِ اللهِ إلى بُيوتِكُم ؟ لو سلكتِ الأنصارُ واديًّا أو شعبًا لسلكتُ واديَ الأنصار وشعبَهُم » .

قوله ( باب مناقب الأنصار ) هو اسم إسلامي ، سمي به النبي صلى اللهُ عليه وسلم الأوس والخزرج وحلفاءهم كما في حديث أنس . والأوس ينسبون إلى أوس بن حارثة ، والخزرج ينسبون إلى الخزرج بن حارثة ، وهما ابنا قيلة ، وهو اسم أمهم وأبوه هو حارثة بن عمرو بن عامر الذي يجتمع إليه أنساب الأزد . وقوله ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ الْآيَةُ تقدم شرحه في أول مناقب عثمان . وزعم محمد بن الحسن بن زبالة أن الإيمان اسم من أسماء المدينة ، واحتج بالآية ولا حجة له فيها .

قوله ( حدثنا مهدي ) هو ابن ميمون .

**قوله** ( غيلان بن جرير ) هو المعول بكسر الميم وسكون العين المهملة وفتح الواو بعدها لام ، ومعول بطن من الأزد ، ونسبه ابن حبان حياً وهو وهم ، وهو تابعى ثقة قليل الحديث ليس له عن أنس شيء إلا في البخارى ، وتقدم له حديث في الصلاة ويأتى له في آخر الرقاق

**قوله** ( قلت لأنس أرايت اسم الأنصار ) يعنى أخبرنى عن تسمية الأوس والخزرج الأنصار .

**قوله** ( كنا ندخل ) كذا في هذه الرواية بغير أداة العطف ، وهو من كلام غيلان لامن كلام أنس ، وسيأتى بعد قليل قبل « باب القسامة في الجاهلية » من وجه آخر عن مهدي بن ميمون عن غيلان قال « كنا نأتى أنس ابن مالك » الحديث ولم يذكر ما قبله .

**قوله** ( ويقبل على ) أى مخاطباً لى .

**قوله** ( فعل قومك كذا ) أى يحكى ماكان من مآثرهم في المغازى ونصر الإسلام .

**قوله** ( كان يوم بعث ) بضم الموحدة وتخفيف المهملة وآخره مثناة ، وحكى العسكري أن بعضهم رواه عن الخليل بن أحمد وصحفه بالغين المعجمة ، وذكر الأزهري أن الذى صحفه الليث الراوى عن الخليل ، وحكى القزاز في « الجامع » أنه يقال بفتح أوله أيضاً ، وذكر عياض أن الأصيلي رواه بالوجهين أى بالعين المهملة والمعجمة ، وأن الذى وقع في رواية أبي ذر بالغين المعجمة وجهاً واحداً ، ويقال إن أبا عبيدة ذكره بالمعجمة أيضاً ، وهو مكان — ويقال حصن وقيل مزرعة — عند بنى قريظة على ميلين من المدينة ، كانت به وقعة بين الأوس والخزرج ، فقتل فيها كثير منهم . وكان رئيس الأوس فيه حضير والد أسيد بن حضير وكان يقال له حضير الكتائب وبه قتل ، وكان رئيس الخزرج يومئذ عمرو بن النعمان البياضى فقتل فيها أيضاً ، وكان النصر فيها أولاً للخزرج ثم ثبتهم حضير فرجعوا وانتصرت الأوس وجرح حضير يومئذ فمات فيها ، وذلك قبل الهجرة بخمس سنين وقيل بأربع وقيل بأكثر والأول أصح ، وذكر أبو الفرج الأصبهاني أن سبب ذلك أنه كان من قاعدتهم أن الأصيل لا يقتل بالحليف ، فقتل رجل من الأوس حليفاً للخزرج ، فأرادوا أن يقيده فامتنعوا ، فوقعت عليهم الحرب لأجل ذلك . فقتل فيها من أكابرهم من كان لا يؤمن ، أى يتكبر ويأنف أن يدخل في الإسلام حتى لا يكون تحت حكم غيره ، وقد كان بقى منهم من هذا النحو عبد الله بن أبي بن سلول وقصته في ذلك مشهورة مذكورة في هذا الكتاب وغيره .

**قوله** ( سرواتهم ) بفتح المهملة والراء والواو أى خيارهم والسرورات جمع سراة بفتح المهملة وتخفيف الراء ، والسرارة جمع سرى وهو الشريف :

**قوله** ( وجرحوا ) كذا للأكثر بضم الجيم والراء المكسورة مثقلاً ومخففاً ثم مهملة . وللأصيلي بيمين مخففاً أى



اضطراب قولهم من قولهم ، جرح الخاتم إذا جال في الكف ، وعند ابن أبي صفرة بفتح المهملة ثم جيم من الحرج وهو ضيق الصدر ، وللمستملى وعبدوس والقابسي « وخرجوا » بفتح الخاء والراء من الخروج ، وصوب ابن الأثير الأول وصوب غيره الثالث ، والله أعلم

**قوله ( يوم فتح مكة )** أى عام فتح مكة ، لأن الغنائم المشار إليها كانت غنائم حنين ، وكان ذلك بعد الفتح بشهرين .

**قوله ( وأعطى قريشاً )** هى جملة حالية ، وقوله « وسيوفنا تقطر من دمائهم » هو من القلب والأصل ودمائهم تقطر من سيوفنا ، ويحتمل أن يكون « من » بمعنى الباء الموحدة ، ويبلغ في جعل الدم قطر السيوف ، وسيأتى شرح هذا الحديث في غزوة حنين

**باب قول النبي صلى الله عليه : « لولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار »**

قاله عبد الله بن زيد عن النبي صلى الله عليه .

[٣٧٧٩]

٣٦٤٣- حدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه ، أو قال أبو القاسم صلى الله عليه : « لو أن الأنصار سلكوا وادياً وشعباً لسلكت وادي الأنصار ، ولولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار » ، فقال أبو هريرة : ما ظلم - بأبي وأمي - آوؤه ونصروه . وكلمة أخرى .

[الحديث ٣٧٧٩ - طرفه في : ٧٢٤٤] .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم « لولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار »** قال عبد الله بن زيد ( هو طرف من حديث سيأتي شرحه في غزوة حنين ، قال الخطابي : أراد صلى الله عليه وسلم بذلك استطابة قلوب الأنصار حيث رضى أن يكون واحداً منهم لولا ما منعه من سمة الهجرة ، وأطال بذلك بما لا طائل فيه .

**قوله ( فقال أبو هريرة ما ظلم )** أى ماتعدى في القول المذكور ولا أعطاهم فوق حقهم ، ثم بين ذلك بقوله « آوؤه ونصروه » .

**قوله ( أو كلمة أخرى )** لعل المراد وواسوه وواسوا أصحابه بأمواهم ، وقوله « لسلكت في وادي الأنصار » أراد بذلك حسن موافقتهم له لما شاهده من حسن الجوار والوفاء بالعهد ، وليس المراد أنه يصير تابعاً لهم ، بل هو المتبوع المطاع المفترض الطاعة على كل مؤمن

### آخى النبي صلى الله عليه بين المهاجرين والأنصار

[٣٧٨٠] ٣٦٤٤- نا إسماعيل بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جدّه قال : لمّا قدموا المدينة آخى رسول الله صلى الله عليه بين عبد الرحمن وسعد بن الربيع . فقال لعبد الرحمن : إني أكثر الأنصار مالاً ، فأقسم مالي نصفين . ولي امرأتان ، فانظر أعجبهما إليك فسمّها لي أطلقها ، فإذا انقضت عدتها فتزوجها . قال : بارك الله لك في أهلك ومالك ، أين سوقكم ؟ فدلّوه على سوق بني قينقاع ، فما انقلب إلا ومعه فضل من أقط وسمن . ثم تابع الغدو . ثم جاء يوماً وبه أثر صفرة ، فقال النبي صلى الله عليه : « مهيم ؟ » قال : تزوجت . قال : « كم سقت إليها ؟ » . قال : نواة من ذهب - أو وزن نواة - شك إبراهيم .

[٣٧٨١] ٣٦٤٥- نا قتيبة قال نا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس أنه قال : قدم علينا عبد الرحمن بن عوف وآخى رسول الله صلى الله عليه بينه وبين سعد بن الربيع - وكان كثير المال - فقال سعد : قد علمت الأنصار أنني من أكثرها مالاً ، سأقسم مالي بينك وبين شطرين ، ولي امرأتان فانظر أعجبهما إليك فأطلقها حتى إذا حلت تزوجتها . فقال عبد الرحمن : بارك الله لك في أهلك ، فلم يرجع يومئذ حتى أفضل شيئاً من سمن وأقط ، فلم ، يلبث إلا يسيراً حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وعليه وضر من صفرة . فقال رسول الله صلى الله عليه : « مهيم ؟ » قال : تزوجت امرأة من الأنصار ، فقال : « ما سقت إليها ؟ » . قال : وزن نواة من ذهب - أو نواة من ذهب - فقال : « أولم ولو بشاة » .

[٣٧٨٢] ٣٦٤٦- نا الصلت بن محمد أبوهمام قال سمعت المغيرة بن عبد الرحمن قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قالت الأنصار : أقسم بيننا وبينهم النخل ، قال : لا . قال : يكفوننا المؤونة ويشركوننا في الأمر . قالوا : سمعنا وأطعنا .

قوله ( باب إخاء النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار ) سيأتي بسط القول فيه في أبواب الهجرة قبيل المغازي .

قوله ( عن جدّه ) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وهذا صورته مرسل ، وقد تقدم في أوائل البيع من طريق ظاهره الاتصال .

قوله ( لما قدموا المدينة آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع )  
 أى ابن عمرو بن أبى زهير الأنصارى الخزرجى ، أحد النقباء ، استشهد بأحد ، وسيأتى بيان ذلك فى المغازى ،  
 وسيأتى شرح قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف فى الوليمة من كتاب النكاح ، وكذا حديث أنس الذى بعده فى  
 المعنى إن شاء الله تعالى .

قوله ( قالت الأنصار : اقسم بيننا وبينهم النخل ) أى المهاجرين ، وقد سبق الكلام عليه فى المزارعة ، وفيه  
 فضيلة ظاهرة للأنصار .

قوله ( ويشركونا فى الثمر ) فى رواية الكشمينى « فى الأمر » أى الحاصل من ذلك ، وهو من قولهم أمر  
 ماله — بكسر الميم — أى كثر

### حُبُّ الْأَنْصَارِ

[٣٧٨٣] ٣٦٤٧- حدثنا حجاج بن منهال قال نا شعبة قال نا عدي بن ثابت قال : سمعتُ البراء  
 قال : سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه -أو قال : قال النبيُّ صلى الله عليه- «الأنصارُ لا يُحبُّهم إلا  
 مؤمنٌ ، ولا يبغضُهم إلا منافقٌ . فمن أحبَّهم أحبَّه الله ، ومن أبغضهم أبغضه الله» .

[٣٧٨٤] ٣٦٤٨- نا مسلم بن إبراهيم قال نا شعبة عن عبد الله بن عبد الله بن جبر عن أنس بن مالك  
 عن النبي صلى الله عليه قال : « آية الإيمان حُبُّ الأنصار ، وآية النِّفاق بُغْضُ الأنصار » .

قوله ( باب حب الأنصار ) أى فضله ، ذكر فيه حديث البراء « لا يحبهم إلا مؤمن » وحديث أنس « آية  
 الإيمان حب الأنصار » قال ابن التين : المراد حب جميعهم وبغض جميعهم ، لأن ذلك إنما يكون للدين ، ومن  
 أبغض بعضهم لمعنى يسوغ البغض له فليس داخلا فى ذلك ، وهو تقرير حسن . وقد سبق الكلام على شرح  
 الحديث فى كتاب الإيمان

قولُ النبيِّ صلى الله عليه للأنصار : «أنتم أحبُّ الناس إليَّ»

[٣٧٨٥] ٣٦٤٩- نا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا عبد العزيز عن أنس قال : رأى النبيُّ صلى الله  
 عليه النساء والصبيان مُقبلين -قال : حسبتُ أنه قال من عرس- فقام النبيُّ صلى الله عليه مثلاً  
 فقال : «اللهم أنتم من أحبِّ الناس إليَّ» . قالها ثلاثَ مرار . مثلاً مثل الرجل : قام .

[الحديث ٣٧٨٥- طرفه فى : ٥١٨٠]

[٣٧٨٦]

٣٦٥٠- نا يعقوب بن إبراهيم بن كثير قال نا بهز بن أسد قال نا شعبة قال أخبرني هشام ابن زيد قال سمعت أنس بن مالك قال : جاءت امرأة من الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه ومعها صبي لها ، فكلّمها رسول الله صلى الله عليه فقال : « والذي نفسي بيده ، إنكم أحب الناس إليّ » . مرتين .

[الحديث ٣٧٨٦ - طرفاه في : ٥٢٣٤ ، ٦٦٤٥] .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للأنصار أنتم أحب الناس إليّ ) هو على طريق الإجمال ، أي مجموعكم أحب إليّ من مجموع غيركم ، فلا يعارض قوله في الحديث الماضي في جواب « من أحب الناس إليك ؟ قال : أبو بكر » الحديث .

قوله ( حسب أنه قال من عرس ) الشك فيه من الراوى .

قوله ( فقام النبي صلى الله عليه وسلم ممثلاً ) بضم أوله وسكون ثانية وكسر المثلثة ، قال ابن التين : كذا وقع رباعياً . والذي ذكره أهل اللغة : مثل الرجل بفتح الميم وضم المثلثة مثلاً إذا انتصب قائماً ، ثلاثي ، انتهى . وفي رواية تأتي في النكاح « ممثلاً بالتشديد أى مكلفاً نفسه ذلك فلذلك عدى فعله قال عياض ، ووقع في النكاح بلفظ « ممتناً » بضم أوله وسكون ثانية وكسر المثناة بعدها نون أى طويلاً ، أو هو من المنّة أى عليهم فيكون بالتشديد .

قوله في الطريق الأخرى ( جاءت امرأة ومعها صبي لها ) لم أقف على اسمها .

قوله ( فكلّمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى أجابها عما سألته ، أو ابتدأها بالكلام تأنيساً .

### أتباع الأنصار

[٣٧٨٧]

٣٦٥١- نا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن عمرو قال سمعت أبا حمزة عن زيد ابن أرقم : قالت الأنصار : يا رسول الله ، لكل نبي أتباع ، وإننا قد اتبعناك ، فادع الله أن يجعل أتباعنا منا . فدعا به . فسميت ذلك إلى ابن أبي ليلى ، فقال : قد زعم ذلك زيد .

[الحديث ٣٧٨٧ - طرفه في : ٣٧٨٨] .

[٣٧٨٨]

٣٦٥٢- نا آدم قال نا شعبة قال نا عمرو بن مرة قال سمعت أبا حمزة رجل من الأنصار : قالت الأنصار : إن لكل قوم أتباعاً . وإننا قد اتبعناك ، فادع الله أن يجعل أتباعنا منا . قال النبي

صلى الله عليه : « اللهم اجعل أتباعهم منهم » . قال عمرو : فذكرته لابن أبي ليلى . قال : قد زعم ذلك زيد . قال شعبة : أظنه زيد بن أرقم .

قوله ( باب أتباع الأنصار ) أى من الحلفاء والموالى .

قوله ( عن عمرو ) هو ابن مرة كما فى الرواية التى تليها .

قوله ( سمعت أبا حمزة ) بالمهمله والزى اسمه طلحة بن يزيد مولى قرظة بن كعب الأنصارى ، وقرظة بفتح القاف والراء والطاء المعجمة صحابى معروف ، وهو ابن كعب بن ثعلبة بن عمرو بن كعب أو عامر بن زيد مناة ، أنصارى خزرجى ، مات فى ولاية المغيرة على الكوفة لمعاوية وذلك فى حدود سنة خمسين .

قوله ( أن يجعل أتباعنا منا ) أى يقال لهم الأنصار حتى تتناولهم الوصية بالإحسان إليهم ونحو ذلك .

قوله ( فدعا به ) أى بما سألوا ، وبين ذلك فى الرواية التى تليها بلفظ « فقال اللهم اجعل أتباعهم منهم »

قوله ( فسميت ذلك ) أى نقلته ، وهو بالتخفيف ، وأما بتشديد الميم فمعناه أبلغته على جهة الإفساد ، وقائل ذلك هو عمرو بن مرة كما فى الرواية التى تليها ، وابن أبى ليلى هو عبد الرحمن .

قوله ( قد زعم ذلك زيد ) زاد فى الرواية التى تليها « قال شعبة أظنه زيد بن أرقم » وكأنه احتمل عنده أن يكون ابن أبى ليلى أراد بقوله « قد زعم ذلك زيد » أى زيد آخر غير ابن أرقم كزيد بن ثابت ، لكن الذى ظنه شعبة صحيح ، فقد رواه أبو نعيم فى « المستخرج » من طريق على بن الجعد جازما به . وقوله « زعم » أى قال كما قدمنا مرارا أن لغة أهل الحجاز تطلق الزعم على القول

## باب دور الأنصار

[٣٧٨٩] ٣٦٥٣ - حدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس بن مالك عن أبي أسيد قال : قال النبي صلى الله عليه : « خير دور الأنصار بنو النجار ، ثم بنو عبد الأشهل ، ثم بنو الحارث بن الخزرج ، ثم بنو ساعدة ، وفي كل دور الأنصار خير » . فقال سعد : ما أرى النبي صلى الله عليه إلا قد فضل علينا ، فقليل : قد فضلكم على كثير . وقال

عبد الصمد : نا شعبة قال نا قتادة قال سمعت أنساً قال أبو أسيد عن النبي صلى الله عليه بهذا وقال : « سعد بن عبادة » .

[الحديث ٣٧٨٩ - أطرافه في : ٣٧٩٠ ، ٣٨٠٧ ، ٦٠٥٣] .

[٣٧٩٠] ٣٦٥٤ - نا سعد بن حفص قال نا شيبان عن يحيى قال أبو سلمة أخبرني أبو أسيد أنه سمع النبي صلى الله عليه يقول : « خير الأنصار - أو قال : خير دور الأنصار - بنو النجار ، وبنو عبد الأشهل ، وبنو الحارث ، وبنو ساعدة » .

[٣٧٩١] ٣٦٥٥ - نا خالد بن مخلد قال نا سليمان قال ني عمرو بن يحيى عن عباس بن سهل عن أبي حميد عن النبي صلى الله عليه قال : « إن خير دور الأنصار دار بني النجار ، ثم عبد الأشهل ، ثم دار بني الحارث ، ثم بني ساعدة ، وفي كل دور الأنصار خير » ، فلحقنا سعد بن عبادة ، فقال أبو أسيد : ألم تر أن الله خير الأنصار فجعلنا آخراً ؟ فأدرك سعد النبي صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، خير دور الأنصار فجعلنا آخراً ، فقال : « أوليس بحسبكم أن تكونوا من الخيار » .

قوله ( باب فضل دور الأنصار ) أى منازلهم .

قوله ( عن أنس ) فى رواية عبد الصمد المعلقة هنا « سمعت أنساً » وسأذكر من وصلها .

قوله ( عن أبى أسيد ) بالتصغير وهو الساعدى ، وهو مشهور بكنته ، ويقال اسمه مالك .

قوله ( خير دور الأنصار بنو النجار ) هم من الخزرج ، والنجار هم تيم الله ، وسمى بذلك لأنه ضرب رجلاً فنجره فقليل له النجار ، وهو ابن ثعلبة بن عمرو من الخزرج .

قوله ( ثم بنو عبد الأشهل ) هم من الأوس ، وهو عبد الأشهل بن جشم بن الحارث بن الخزرج الأصغر ابن عمرو بن مالك بن الأوس بن حارثة ، كذا وقع فى هذه الطريق ، ولكن وقع فى رواية معمر عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبى سلمة عن أبى هريرة « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بخير دور الأنصار ؟ قالوا : بلى . قال : بنو عبد الأشهل - وهم رهط سعد بن معاذ - قالوا : ثم من يارسول الله ؟ قال : ثم بنو النجار » فذكر الحديث وفى آخره « قال معمر : وأخبرني ثابت وقتادة أنهما سمعا أنس بن مالك يذكر هذا الحديث ، إلا أنه قال بنو النجار ثم بنو عبد الأشهل » أخرجه أحمد ، وأخرجه مسلم من طريق صالح ابن كيسان عن الزهرى دون مابعد من رواية معمر عن ثابت وقتادة ، وأخرج مسلم أيضاً من طريق أبى الزناد عن أبى سملة عن أبى أسيد مثل رواية أنس عن أبى أسيد ، فقد اختلف على أبى سلمة فى إسناده هل شيخه فيه أبو أسيد أو أبو هريرة ، ومثته هل قدم عبد الأشهل على بنى النجار أو بالعكس ؟ وأما رواية أنس فى تقديم بنى النجار فلم يختلف عليه فيها ، ويؤيدها رواية إبراهيم بن محمد بن طلحة عن أبى أسيد ، وهى عند مسلم أيضاً وفيها

تقديم بنى النجار على بنى عبد الأشهل . وبنو النجار هم أحوال جد رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن والدته عبد المطلب منهم ، وعليهم نزل لما قدم المدينة ، فلهم منزلة على غيرهم ، وكان أنس منهم فله مزيد عناية بحفظ فضائلهم .

قوله ( ثم بنو الحارث بن الخزرج ) أى الأكبر أى ابن عمرو بن مالك بن الأوس المذكور ابن حارثة .

قوله ( ثم بنو ساعدة ) هم الخزرج أيضا ، وساعدة هو ابن كعب بن الخزرج الأكبر .

قوله ( خير دور الأنصار وفى كل دور الأنصار خير ) خير الأولى بمعنى أفضل والثانية اسم أى الفضل حاصل فى جميع الأنصار وإن تفاوتت مراتبه .

قوله ( فقال سعد ) أى ابن عبادة كما فى الرواية المعلقة التى بعد هذا ، وهو من بنى ساعدة أيضا ، وكان كبيرهم يومئذ .

قوله ( ما أرى ) بفتح الهمزة من الرؤية وهى من إطلاقها على المسموع ، ويحتمل أن يكون من الاعتقاد ، ويجوز ضمها بمعنى الظن ، ووقع فى رواية أبى الزناد المذكورة « فوجد سعد بن عبادة فى نفسه فقال : خلفنا فكنا آخر الأربعة ، وأراد كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك — فقال له ابن أخيه سهل : أتذهب لترد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره ورسول الله أعلم ، أو ليس حبسبك أن تكون رابع أربعة ؟ فرجع » .

قوله ( فقليل قد فضلكم ) لم أقف على اسم الذى قال له ذلك ، ويحتمل أن يكون هو ابن أخيه المذكور قبل .

قوله ( وقال عبد الصمد الخ ) يأتى موصولا فى مناقب سعد بن عبادة .

قوله فى رواية أبى سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف ( بنو النجار وبنو عبد الأشهل ) كذا ذكره بالواو ورواية أنس بثم ، وكذا رواية ابن حميد المذكورة بعدها ، وفيه إشعار بأن الواو قد يفهم منها الترتيب ، وإنما فهم الترتيب من جهة التقديم لا بمجرد الواو .

قوله ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال ، وعمرو بن يحيى أى ابن عمارة ، وعباس ابن سهل أى ابن سعد .

قوله ( عن أبى حميد ) هو الساعدي وهو مشهور بكنيته ، ويقال إن اسمه عبد الرحمن ، ووقع فى رواية الأصبلى « عن أبى أسيد أو أبى حميد » بالشك ، والصواب عن أبى حميد وحده ، وسيأتى فى آخر غزوة تبوك .

قوله ( فلحقنا سعد بن عبادة ) قائل ذلك هو أبو حماد .

قوله ( فقال : أبا أسيد ) هو منادى حذف منه حرف النداء .

قوله ( ألم تر أن الله ) فى رواية الكشميهنى « ألم تر أن رسول الله » وهو أوجه .

قوله ( خير الأنصار ) أى فضل بين الأنصار بعضها على بعض .

قوله ( خير ) بضم أوله وكذا قوله « فجعلنا » .

قوله ( أو ليس بحسبكم ) بإسكان السين المهملة أى كافيكُم ، وهذا يعارض ظاهر رواية مسلم المتقدمة فإن فيها أن سعداً رجع عن إرادة مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك لما قال له ابن أخيه ، ويمكن الجمع بأنه رجع حينئذ عن قصد رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك خاصة ثم إنه لما لقى رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقت آخر ذكر له ذلك ، أو الذى رجع عنه أنه أراد أن يورده مورد الإنكار والذى صدر منه ورد مورد المغالبة المتلطفة ولهذا قال له ابن أخيه في الأول « أترد على رسول الله أمره » .

قوله ( من الخيار ) أى الأفاضل لأنهم بالنسبة إلى من دونهم أفضل ، وكأن المفاضلة بينهم وقعت بحسب السبق إلى الاسم ، وبحسب مساعيهم في إعلاء كلمة الله ، ونحو ذلك

باب قول النبي صلى الله عليه للأَنْصار: «اصبروا حتى تلقوني على الحوض»

قاله عبد الله بن زيد عن النبي صلى الله عليه .

[٣٧٩٢] ٣٦٥٦- نا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس بن مالك عن أسيد بن حضير : أن رجلاً من الأنصار قال : يا رسول الله ، ألا تستعملني كما استعملت فلاناً ؟ قال : «ستلقون بعدي أثرة» ، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض» .

[الحديث ٣٨٩٢- طرفه في: ٧٠٥٧] .

[٣٧٩٣] ٣٦٥٧- نا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن هشام قال سمعت أنساً يقول : قال النبي صلى الله عليه للأَنْصار: «إنكم ستلقون بعدي أثرة» ، فاصبروا حتى تلقوني ، وموعدكم الحوض» .

[٣٧٩٤] ٣٦٥٨- حدثني عبد الله بن محمد قال نا سفيان عن يحيى بن سعيد سمع أنس بن مالك حين خرج معه إلى الوليد قال : دعا النبي صلى الله عليه الأنصار إلى أن يُقَطَّعَ لَهُمُ الْبَحْرَيْنِ ، فقالوا : لا ، إلا أن تُقَطَّعَ لِإِخْوَانِنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِثْلَهَا . قال : «إما لا فاصبروا حتى تلقوني ، فإنه ستصيبكم أثرة بعدي» .

قوله ( قاله عبد الله بن زيد ) أى ابن عاصم المازني ، وحديثه هذا وصله المؤلف بآتم من هذا في غزوة حنين كما سيأتي إن شاء الله تعالى

قوله ( عن أنس عن أسيد ) مصغر ( ابن حضير ) بمهملة ثم معجمة مصغر أيضاً ، وهو من رواية صحابي



عن صحابي ، زاد مسلم « وقد رواه يحيى بن سعيد وهشام بن زيد عن أنس » بدون ذكر أسيد بن حضير ، لكن باختصار القصة التي هنا وذكر كل منهما قصة أخرى غير هذه ، فحديث يحيى بن سعيد تقدم في الجزية ، وحديث هشام يأتي في المغازي . ووقع لهذا الحديث قصة أخرى من وجه آخر : فأخرج الشافعي من رواية محمد ابن إبراهيم التيمي إلى أسيد بن حضير « طلب من النبي صلى الله عليه وسلم لأهل بيتين من الأنصار ، فأمر لكل بيت بوسق من تمر وشطر من شعير ، فقال أسيد : يا رسول الله ، جزاك الله عنا خيراً . فقال : وأنتم فجزاكم الله خيراً يامعشر الأنصار ، وإنكم لأعفة صبر ، وإنكم ستلقون بعدى أثرة » الحديث . وقوله « إنكم لأعفة صبر » أخرجه الترمذي والحاكم من وجه آخر عن أنس عن أبي طلحة وسنده ضعيف .

**قوله ( إن رجلاً من الأنصار )** لم أقف على اسمه ، زاد مسلم في روايته « فخلا برسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( ألا تستعملني )** أى تجعلني عاملاً على الصدقة أو على بلد .

**قوله ( كما استعملت فلاناً )** لم أقف على اسمه ، لكن ذكرت في المقدمة أن السائل أسيد بن حضير والمستعمل عمرو بن العاص ، ولا أدري الآن من أين نقلته .

**قوله ( ستلقون بعدى أثرة )** بفتح الهمزة والمثلثة ، ولغير الكشمينى بضم الهمزة وسكون المثلثة وأشار بذلك إلى أن الأمر يصير في غيرهم فيختصون دونهم بالأموال ، وكان الأمر كما وصف صلى الله عليه وسلم ، وهو معدود فيما أخبر به من الأمور الآتية فوقع كما قال ، وسيأتى مزيد في الكلام عليه في الفتن .

**قوله ( عن هشام )** هو ابن زيد بن أنس بن مالك .

**قوله ( وموعدكم الحوض )** أى حوض النبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة .

**قوله ( حدثنا سفيان )** هو ابن عيينة ، ويحيى بن سعيد هو الأنصارى .

**قوله ( حين خرج معه )** أى سافر

**قوله ( إلى الوليد )** أى ابن عبد الملك بن مروان ، وكان أنس قد توجه من البصرة حين آذاه الحجاج إلى دمشق يشكوه إلى الوليد بن عبد الملك فأنصفه منه .

**قوله : (إمالة)** أصله إن مكسورة الهمزة مخففة النون وهي الشرطية وما زائدة ولا نافية فأدغمت النون في الميم وحذف فعل الشرط وتقديره تقبلوا أو تفعلوا ، ورواه بعضهم بفتح همزة إمالة وهو خطأ إلا على لغة لبعض بني تميم فإنهم يفتحون الهمزة من إمالة حيث وردت ، قال عياض : واللام من قوله « إمالة » مفتوحة عند الجمهور ، ووقع

عند الأصيلي في البيوع من الموطأ وعند الطبري في مسلم بكسر اللام والمعروف فتحها، وقد منع من كسرهما أبوحاتم وغيره ونسبوه إلى تغيير العامة، لكن هو جار على مذهبهم في الإمالة وأن يجعل الكلام كأنه كلمة واحدة.

**قوله ( فإنه )** الهاء ضمير الشأن ، وأبعد من قال يعود على الإقطاع

**دعاء النبي صلى الله عليه :** «أصلح الأنصار والمهاجرة»

[٣٧٩٥] ٣٦٥٩- نأدم قال نا شعبة قال نا أبوإياس عن أنس بن مالك قال : قال النبي صلى الله عليه :  
« لا عيش إلا عيش الآخرة فأصلح الأنصار والمهاجرة » .

وعن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه مثله .. « فاعفر للأنصار » .

[٣٧٩٦] ٣٦٦٠- نأدم قال نا شعبة عن حميد الطويل قال سمعت أنس بن مالك قال : كانت  
الأنصار يوم الخندق تقول :

نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما حيناً أبداً

فأجابهم : « اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة فأكرم الأنصار والمهاجرة » .

[٣٧٩٧] ٣٦٦١- نا محمد بن عبيد الله قال نا ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال : جاءنا رسول الله صلى الله عليه ونحن نحفر الخندق وننقل التراب على أكبادنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه :  
« اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة ، فاعفر للمهاجرين والأنصار » .

[الحديث ٣٧٩٧- طرفاه في : ٤٠٩٨ ، ٦٤١٤ ] .

**قوله ( باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم : أصلح الأنصار والمهاجرة )** أى قائلا ذلك ، ذكر فيه

حديث أنس من رواية شعبة عن ثلاثة من شيوخه عنه ، وفي الأول بلفظ « فأصلح » وفي الثاني « فاعفر » وفي الثالث « فأكرم » وبين في الثالث أن ذلك كان يوم الخندق . ثم أورد حديث سهل وهو ابن سعد بلفظ « ونحن نحفر الخندق » وفيه « فاعفر » وقوله « على أكبادنا » بالمشاة جمع كتد وهو ما بين الكاهل إلى الظهر ، وللكشميني بالموحدة ، ووجه بأن المراد نحملة على جنوبنا مما يلي الكبد . وقوله فيه « وعن قتادة عن أنس » هو معطوف على الإسناد الأول ، وقد أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من رواية غندر عن شعبة بالإسنادين معاً

عليه ويصبح صائماً حتى فطن له رجل من الأنصار يقال له ثابت بن قيس « فقص القصة ، وهذا لا يمنع التعدد في الصنيع مع الضيف وفي نزول الآية ، قال ابن بشكوال : وقيل هو عبد الله بن رواحة ، ولم يذكر لذلك مستنداً ، وروى أبو البخترى القاضي أحد الضعفاء المتروكين في « كتاب صفة النبي صلى الله عليه وسلم » له أنه أبو هريرة راوى الحديث ، والصواب الذى يتعين الجزم به في حديث أبي هريرة ما وقع عند مسلم من طريق محمد ابن فضيل بن غزوان عن أبيه بإسناد البخارى « فقام رجل من الأنصار يقال له أبو طلحة » وبذلك جزم الخطيب لكنه قال : أظنه غير أبي طلحة زيد بن سهل المشهور ، وكأنه استبعد ذلك من وجهين : أحدهما أن أبا طلحة زيد بن سهل مشهور لا يحسن أن يقال فيه « فقام رجل يقال له أبو طلحة » والثاني أن سياق القصة يشعر بأنه لم يكن عنده ما يتعشى به هو وأهله حتى احتاج إلى إطفاء المصباح ، وأبو طلحة زيد بن سهل كان أكثر أنصارى بالمدينة مالاً فيبعد أن يكون بتلك الصفة من التقلل ، ويمكن الجواب عن الاستبعادين ، والله أعلم .

**قوله ( إلا قوت صياني )** يحتمل أن يكون هو وامراته تعشياً وكان صبيانهم حينئذ في شغلهم أو نياماً فأخروا لهم ما يكفيهم ، أو نسبوا العشاء إلى الصبية لأنهم إليه أشد طلباً ، وهذا هو المعتمد لقوله في رواية أبي أسامة « ونطوى بطوننا الليلة » وفي آخر هذه الرواية أيضاً « فأصبحا طاويين » ، وقد وقع في رواية وكيع عند مسلم « فلم يكن عنده إلا قوته وقوت صبيانه » .

**قوله ( وأصبحى سراجك )** بهزة قطع أى أو قديه

**قوله ( نؤمى صيائك )** في رواية لمسلم « عليهم بشيء » .

**قوله ( فجعلنا يُرْيانه كأنهما )** في رواية الكشميهنى بحذف الكاف من كأنهما ، وقوله « طاويين » أى بغير عشاء .

**قوله ( ضحك الله الليلة أو عجب من فعالكما )** في رواية جرير « من صنيعةك » وفي رواية التفسير « من فلان وفلانة » ونسبة الضحك والتعجب إلى الله مجازية والمراد بهما الرضا بصنيعهما وقوله « فعالكما » في رواية « فعلكما » بالإفراد قال في البارع : الفاعل بالفتح اسم الفعل الحسن مثل الجود والكرم ، وفي التهذيب : الفاعل بالفتح فعل الواحد في الخير خاصة يقال هو كريم الفاعل بفتح الفاء ، وقد يستعمل في الشر ، والفعال بالكسر إذا كان الفعل بين اثنين يعنى أنه مصدر فاعل مثل قاتل قتالا .

**قوله ( فأنزل الله : ويؤثرون على أنفسهم الخ )** هذا هو الأصح في سبب نزول هذه الآية ، وعند ابن مردويه من طريق محارب بن دثار عن ابن عمر « أهدى لرجل رأس شاة فقال : إن أخى وعياله أحوج منا إلى هذا فبعث به إليه ، فلم يزل يبعث به واحد إلى آخر حتى رجعت إلى الأول بعد سبعة ، فنزلت ، ويحتمل أن تكون نزلت سبب ذلك كله ، قيل : في الحديث دليل على نفوذ فعل الأب في الأبْن الصغير وإن كان مطوياً على ضرر خفيف إذا كان في ذلك مصلحة دينية أو دنيوية ، وهو محمول على ما إذا عرف بالعادة من الصغير الصبر على مثل ذلك ، والعلم عند الله تعالى

## ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾

[٣٧٩٨]

٣٦٦٢- فامسدد قال نا عبدالله بن داود عن فضيل بن غزوان عن أبي حازم عن أبي هريرة: أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه، فبعث إلى نسائه، فقلن: ما معنا إلا الماء، فقال رسول الله صلى الله عليه: «من يضمُّ -أو يضيف- هذا؟» فقال رجلٌ من الأنصار: أنا. فانطلق به إلى امرأته فقال: أكرمي ضيف رسول الله صلى الله عليه. فقالت: ما عندنا إلا قوتُ صبيان. فقال: هيئي طعامك، وأصبحي سراجك، ونومي صبيانك إذا أرادوا عشاءً. فهيأت طعامها، وأصبحت سراجها، ونومت صبيانها، ثم قامت كأنها تصلح سراجها فأطفأته، فجعلتا يريانه كأنهما يأكلان، فباتا طاويين. فلما أصبح غدا إلى رسول الله صلى الله عليه عليه فقال: ضحك الله الليلة -أو عجب- من فعالكما. فأنزل الله عز وجل: ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾.

[الحديث ٣٧٩٨ - طرفه في: ٤٨٨٩].

**قوله ( باب قول الله عز وجل : ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة )** هو مصير منه إلى أن الآية نزلت في الأنصار وهو ظاهر سياقها . وحديث الباب ظاهر في أنها نزلت في قصة الأنصارى فيطابق الترجمة ، وقد قيل إنها نزلت في قصة أخرى ، ويمكن الجمع .

**قوله ( إن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم )** لم أقف على اسمه وسيأتى أنه أنصارى زاد في رواية أبي أسامة عن فضيل بن غزوان في التفسير « فقال : يارسول الله أصابني الجهد » أى المشقة من الجوع ، وفي رواية جرير عن فضيل بن غزوان عند مسلم « أنى مجهود » .

**قوله ( فبعث إلى نسائه )** أى يطلب منهن ما يضيفه به .

**قوله ( فقلن ما معنا )** أى ما عندنا ( إلا الماء ) وفي رواية جرير « ما عندى » وفيه ما يشعر بأن ذلك كان في أول الحال قبل أن يفتح الله لهم خير وغيرها .

**قوله ( من يضم أو يضيف )** أى من يؤوى هذا فيضيفه ، وكأن « أو » للشك ، وفي رواية أبي أسامة « ألا رجل يضيفه هذه الليلة يرحمه الله » .

**قوله ( فقال رجل من الأنصار )** زعم ابن التين أنه ثابت بن قيس بن شماس ، وقد أورد ذلك ابن بشكوال من طريق أبي جعفر بن النحاس بسند له عن أبي المتوكل الناجي مرسلًا ، ورواه إسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » ولكن سياقه يشعر بأنها قصة أخرى لأن لفظه « أن رجلاً من الأنصار عبر عليه ثلاثة أيام لا يجد ما يفطر

قول النبي صلى الله عليه : «اقبلوا من محسنهم، وتجاوزوا عن مسيئهم»

[٣٧٩٩] ٣٦٦٣- حدثني محمد بن يحيى أبو علي قال نا شاذان أخو عبدان قال نا أبي قال أنا شعبة ابن الحجاج عن هشام بن زيد قال : سمعت أنس بن مالك يقول : مر أبو بكر والعباس بمجلس من مجالس الأنصار وهم ييكون ، فقال : ما يبيكم قالوا : ذكرنا مجلس النبي صلى الله عليه منا . فدخل على النبي صلى الله عليه فأخبره بذلك ، قال : فخرج النبي صلى الله عليه وقد عصب على رأسه حاشية برده ، قال : فصعد المنبر ، ولم يصعد بعد ذلك اليوم ، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : «أوصيكم بالأنصار ، فإنهم كرشى وعيبتى ، وقد قضوا الذي عليهم وبقي الذي لهم ، فاقبلوا من محسنهم ، وتجاوزوا عن مسيئهم» .

[الحديث ٣٧٩٩ - طرفه في : ٣٨٠١] .

[٣٨٠٠] ٣٦٦٤- نا أحمد بن يعقوب قال نا ابن الغسيل قال سمعت عكرمة يقول سمعت ابن عباس يقول : خرج رسول الله صلى الله عليه وعليه ملحفة متعطفاً بها على منكبيه ، وعليه عصابة دسماء ، حتى جلس على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : «أما بعد أيها الناس ، فإن الناس يكثرون ويقل الأنصار حتى يكونوا كالمالح في الطعام ، فمن ولي منكم أمراً يضر فيه أحداً أو ينفعه فليقبل من محسنهم ويتجاوز عن مسيئهم» .

[٣٨٠١] ٣٦٦٥- حدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه قال : «الأنصار كرشى وعيبتى ، والناس سيكثرون ويقلون ، واقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم» .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم ) يعنى الأنصار .

قوله ( حدثني محمد بن يحيى أبو علي ) هو اليشكرى المروزي الصائغ كان أحد الحفاظ ، مات قبل البخارى بأربع سنين .

قوله ( حدثنا شاذان أخو عبدان ) هو عبد العزيز بن عثمان بن جبلة ، وهو أصغر من أخيه عبدان ، وقد أكثر البخارى عن عبدان وأدرك شاذان ، لكنه روى هنا عنه بواسطة .

**قوله ( مر أبو بكر )** أى الصديق ( والعباس ) أى ابن عبد المطلب ، وكان ذلك فى مرض النبى صلى الله عليه وسلم وهم ييكون .

**قوله ( فقال ما ييككم )** ؟ لم أقف على اسم الذى خاطبهم بذلك هلى هو أبو بكر أو العباس ، ويظهر لى أنه العباس .

**قوله ( ذكرنا مجلس النبى صلى الله عليه وسلم )** أى الذى كانوا يجلسونه معه ، وكان ذلك فى مرض النبى صلى الله عليه وسلم فخشوا أن يموت من مرضه فيفقدوا مجلسه ، فبكوا حزناً على فوات ذلك

**قوله ( فدخل )** كذا أفرد بعد أن ثنى ، والمراد به من خاطبهم ، وقد قدمت رجحان أنه العباس لكون الحديث من رواية ابنه وكأنه إنما سمع ذلك منه .

**قوله ( حاشية برد )** فى رواية المستملى حاشية بردة بزيادة هاء التانيث .

**قوله ( أوصيكم بالأنصار )** استنبط منه بعض الأئمة أن الخلافة لا تكون فى الأنصار لأن من فيهم الخلافة يوصون ولا يوصى بهم ، ولا دلالة فيه إذ لا مانع من ذلك .

**قوله ( كرشى وعيتى )** أى بطانتى وخاصتى قال القزاز : ضرب المثل بالكروش لأنه مستقر غذاء الحيوان الذى يكون فيه نماءه ، ويقال : لفلان كرش منشورة أى عيال كثيرة ، والعيبة بفتح المهملة وسكون المثناة بعدها موحدة ما يحرز فيه الرجل نفيس ماعنده ، يريد أنهم موضع سره وأمانته ، قال ابن دريد : هذا من كلامه صلى الله عليه وسلم الموجز الذى لم يسبق إليه . وقال غيره : الكرش بمنزلة المعدة للإنسان ، والعيبة مستودع الثياب والأول أمر باطن والثانى أمر ظاهر ، فكأنه ضرب المثل بهما فى إرادة اختصاصهم بأموره الباطنة والظاهرة ، والأول أولى ، وكل من الأمرين مستودع لما يخفى فيه .

**قوله ( وقد قضوا الذى عليهم وبقى الذى لهم )** يشير إلى ماوقع لهم ليلة العقبة من المبايعه ، فإنهم بايعوا على أن يؤوا النبى صلى الله عليه وسلم وينصروه على أن لهم الجنة ، فوفوا بذلك .

**قوله ( حدثنا ابن الغسيل )** هو عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة الأنصارى ، وحنظلة هو غسيل الملائكة ، وعبد الرحمن المذكور يكنى أبا سليمان .

**قوله ( ملحفة )** بكسر أوله .

**قوله ( متعطفًا بها )** أى متوشحاً مرتدياً ، والعطاف الرداء سمي بذلك لوضعه على العطفين وهما ناحيتا العنق ، ويطلق على أردية معاطف .

**قوله ( وعليه عصابة )** بكسر أوله وهى ما يشد به الرأس وغيرها ، وقيل فى الرأس بالتاء وفى غير الرأس يقال عصاب فقط ، وهذا يردده قوله فى الحديث الذى أخرجه مسلم « عصب بطنه بعصابة » .

**قوله ( دسماء )** أى لونها كلون الدسم وهو الدهن ، وقيل المراد أنها سوداء لكن ليست خالصة السوداء ، ويحتمل أن تكون اسودت من العرق أو من الطيب كالغالية . ووقع فى الجمعة « دسمة » بكسر السين ، وقد تبين من حديث أنس الذى قبله أنها كانت حاشية البرد ، والحاشية غالباً تكون من لون غير لون الأصل ، وقيل المراد بالعصابة العمامة ومنه حديث مسح على العصائب .

**قوله ( حتى جلس على المنبر )** تبين من حديث أنس الذى قبله سبب ذلك وعرف أن ذلك كان فى مرض موته صلى الله عليه وسلم وصرح به فى علامات النبوة ، وتقدم فى الجمعة من هذا الوجه وزاد « وكان آخر مجلس جلسه » .

**قوله فى حديث أنس ( وإن الناس سيكثرون ويقلون )** أى أن الأنصار يقلون ، وفيه إشارة إلى دخول قبائل العرب والعجم فى الإسلام وهم أضعاف أضعاف قبيلة الأنصار ، فمهما فرض فى الأنصار من الكثرة كالتناسل فرض فى كل طائفة من أولئك ، فهم أبداً بالنسبة إلى غيرهم قليل ، ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم اطلع على أنهم يقلون مطلقاً فأخبر بذلك فكان كما أخبر لأن الموجودين الآن من ذرية على بن أبى طالب ممن يتحقق نسبه إليه أضعاف من يوجد من قبيلتى الأوس والخزرج ممن يتحقق نسبه وقس على ذلك ، ولا التفات إلى كثرة من يدعى أنه منهم بغير برهان . وقوله « حتى يكونوا كالملاح فى الطعام » فى علامات النبوة « بمنزلة الملاح فى الطعام » أى فى القلة لأنه جعل غاية قلتهم الانتهاء إلى ذلك ، والملاح بالنسبة إلى جملة الطعام جزء يسير منه والمراد بذلك المعتدل .

**قوله ( فمن ولى منكم أمراً يضر فيه أحداً أو ينفعه )** قيل فيه إشارة إلى أن الخلافة لا تكون فى الأنصار . قلت : وليس صريحاً فى ذلك إذ لا يمتنع التوصية على تقدير أن يقع الجور ، ولا التوصية للمتبوع سواء كان منهم أو من غيرهم .

**قوله ( ويتجاوز عن مسيئهم )** أى فى غير الحدود وحقوق الناس .

مناقب سعد بن معاذ رضي الله عنه

[٣٨٠٢] ٣٦٦٦ - فامحمد بن بشار قال أنا غندر قال نا شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعت البراء يقول : أهديت للنبي صلى الله عليه حلة حرير ، فجعل أصحابه يمسونها ويعجبون من لينها ،

فقال: «أتعجبون من لين هذه؟ لمناديل سعد بن معاذ خير منها أو ألين». رواه قتادة والزهرى سمعا أنسا عن النبي صلى الله عليه.

[٣٨٠٣] ٣٦٦٧- حدثنا محمد بن المثنى قال نا فضل بن مساور ختن أبي عوانة قال نا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «اهتز العرش لموت سعد بن معاذ». وعن الأعمش قال نا أبو صالح عن جابر عن النبي صلى الله عليه مثله: فقال رجل لجابر: فإن البراء يقول: اهتز السرير فقال: إنه كان بين هذين الحيين ضغائن، سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ».

[٣٨٠٤] ٣٦٦٨- نا محمد بن عرعة قال أنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي أمية بن سهل بن حنيف عن أبي سعيد الخدري أن ناساً نزلوا على حكم سعد بن معاذ، فأرسل إليه فجاء على حمار، فلما بلغ قريباً من المسجد قال النبي صلى الله عليه: «قوموا إلى خيركم - أو سيدكم -» قال: «يا سعد، إن هؤلاء نزلوا على حكمك» قال: فإني أحكم فيهم أن يقتل مقاتلتهم، وتُسي ذراريهم. قال: «حكمت بحكم الله، أو بحكم الملك».

قوله (باب مناقب سعد بن معاذ) أى ابن النعمان بن امرئ القيس بن عبد الأشهل، وهو كبير الأوس، كما أن سعد بن عباد كبير الخزرج، وإياهما أراد الشاعر بقوله: فان يسلم السعدان يصبح محمد بمكة لا يخشى خلاف المخالف

قوله (أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم حلة حرير) الذى أهدها له أكيدر دومة، كما بينه أنس في حديثه المتقدم في كتاب الهبة.

قوله (رواه قتادة والزهرى سمعا أنسا عن النبي صلى الله عليه وسلم) أما رواية قتادة فوصلها المؤلف في الهبة، وأما رواية الزهرى فوصلها في اللباس، ويأتى ما يتعلق بها هناك إن شاء الله تعالى.

قوله (حدثنا فضل بن مساور) بضم الميم وتخفيف المهملة، هو بصرى يكنى أبا المساور، وكان ختن أبي عوانة، وليس له في البخارى إلا هذا الموضع.

قوله (ختن أبي عوانة) بفتح المعجمة والمثناة أى صهره زوج ابنته، والختن يطلق على كل من كان من أقارب المرأة.

قوله (وعن الأعمش) هو معطوف على الإسناد الذى قبله، وهذا من شأن البخارى في حديث أبي سفيان طلحة بن نافع صاحب جابر لا يخرج له إلا مقرونا بغيره أو استشهاداً.



قوله ( فقال رجل لجابر ) لم أقف على اسمه .

قوله ( فإن البراء يقول : اهتز السرير ) أى الذى حمل عليه .

قوله ( إنه كان بين هذين الحيين ) أى الأوس والخزرج .

قوله ( ضغائن ) بالضاد والغين المعجمتين جمع ضغينة وهي الحقد ، قال الخطاطى : إنما قال جابر ذلك لأن سعداً كان من الأوس والبراء خزرجى والخزرج لا تقر للأوس بفضل ، كذا قال وهو خطأ فاحش ، فإن البراء أيضاً أوسى لأنه ابن عازب بن الحارث بن عدى بن مجدعة بن حارثة بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس ، يجتمع مع سعد بن معاذ فى الحارث بن الخزرج ، والخزرج والد الحارث بن الخزرج ، وليس هو الخزرج الذى يقابل الأوس وإنما سمي على اسمه . نعم الذى من الخزرج الذين هم مقابلو الأوس جابر ، وإنما قال جابر ذلك إظهاراً للحق واعترافاً بالفضل لأهله ، فكأنه تعجب من البراء كيف قال ذلك مع أنه أوسى ، ثم قال : أنا وإن كنت خزرجياً وكان بين الأوس والخزرج ماكان ، لا يمنعنى ذلك أن أقول الحق ، فذكر الحديث . والعذر للبراء أنه لم يقصد تغطية فضل سعد بن معاذ ، وإنما فهم ذلك فجزم به ، هذا الذى يليق أن يظن به ، وهو دال على عدم تعصبه ، ولما جزم الخطاطى بما تقدم احتاج هو ومن تبعه إلى الاعتذار عما صدر من جابر فى حق البراء وقالوا فى ذلك ما محصله : إن البراء معذور لأنه لم يقل ذلك على سبيل العداوة لسعد ، وإنما فهم شيئاً محتملاً فحمل الحديث عليه ، والعذر لجابر أنه ظن أن البراء أراد الغض من سعد فساغ له أن ينتصر له ، والله أعلم . وقد أنكر ابن عمر ما أنكره البراء فقال : إن العرش لا يهتز لأحد ، ثم رجع عن ذلك وجزم بأنه اهتز له عرش الرحمن ، أخرج ذلك ابن حبان من طريق مجاهد عنه ، والمراد باهتزاز العرش استبشاره وسروره بقدم روحه ، يقال لكل من فرح بقدم قادم عليه اهتز له ، ومنه اهتزت الأرض بالنبات إذا اخضرت وحسنت ، ووقع ذلك من حديث ابن عمر عند الحاكم بلفظ « اهتز العرش فرحاً به » لكنه تأوله كما تأوله البراء بن عازب فقال : اهتز العرش فرحاً ببقاء الله . سعداً حتى تفسخت أعواده على عواتقنا ، قال ابن عمر : يعنى عرش سعد الذى حمل عليه ، وهذا من رواية عطاء بن السائب عن مجاهد عن ابن عمر ، وفى حديث عطاء مقال لأنه ممن اختلط فى آخر عمره ، ويعارض روايته أيضاً ما صححه الترمذى من حديث أنس قال « لما حملت جنازة سعد بن معاذ قال المنافقون : ما أخف جنازته ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : إن الملائكة كانت تحمله » قال الحاكم : الأحاديث التى تصرح باهتزاز عرش الرحمن مخرجة فى الصحيحين ، وليس لمعارضها فى الصحيح ذكر ، انتهى . وقيل : المراد باهتزاز العرش اهتزاز حملة العرش ، ويؤيده حديث « إن جبريل قال : من هذا الميت الذى فتحت له أبواب السماء واستبشر به أهلها » أخرجه الحاكم ، وقيل هى علامة نصبها الله لموت من يموت من أوليائه ليشعر ملائكته بفضلها ، وقال الحرثى : إذا عظموا الأمر نسبوه إلى عظيم كما يقولون قامت لموت فلان القيامة وأظلمت الدنيا ونحو ذلك ، وفى هذه منقبة عظيمة لسعد ، وأما تأويل البراء على أنه أراد بالعرش السرير الذى حمل عليه فلا يستلزم ذلك فضلاً له لأنه يشرکه فى ذلك كل ميت ، إلا أنه يريد اهتز حملة السرير فرحاً بقدمه على ربه فينتجه ، ووقع للمالك نحو ما وقع لابن عمر أولاً ، فذكر صاحب « العتبية » فيها أن مالكا

سئل عن هذا الحديث فقال : أنهك أن تقوله ، وما يدعو المرء أن يتكلم بهذا وما يدري ما فيه من الغرور . قال أبو الوليد بن رشد في « شرح العتبية » إنما نهى مالك لثلاث يسبق إلى وهم الجاهل أن العرش إذا تحرك يتحرك الله بحركته كما يقع للجالس منا على كرسيه ، وليس العرش بموضع استقرار الله ، تبارك الله وتنزه عن مشابهة خلقه . انتهى ملخصاً . والذي يظهر أن مالكا ما نهى عنه لهذا ، إذ لو خشي من هذا لما أسند في « الموطأ » حديث « ينزل الله إلى سماء الدنيا » لأنه أصرح في الحركة من اهتزاز العرش . ومع ذلك فمعتقد سلف الأئمة وعلماء السنة من الخلف أن الله منزّه عن الحركة والتحول والحلول ليس كمثله شيء ، ويحتمل الفرق بأن حديث سعد ماثبت عنده فأمر بالكف عن التحدث به بخلاف حديث النزول فإنه ثابت فرواه ووكّل أمره إلى فهم أولى العلم الذين يسمعون في القرآن استوى على العرش . ونحو ذلك . وقد جاء حديث اهتزاز العرش لسعد بن معاذ عن عشرة من الصحابة أو أكثر وثبت في الصحيحين ، فلا معنى لإنكاره .

**قوله ( إن أناساً نزلوا على حكم سعد )** هم بنو قريظة ، وسيأتى شرح ذلك في المغازي . وقوله في هذه الرواية « فلما بلغ قرياً من المسجد » أى الذى أعده النبي صلى الله عليه وسلم أيام محاصرته لبنى قريظة للصلاة فيه . وأخطأ من زعم أنه غلط من الراوى لظنه أنه أراد بالمسجد المسجد النبوى بالمدينة ، وقال إن الصواب ما وقع عند أى داود من طريق شعبة أيضاً بهذا الاسناد بلفظ « فلما دنا من النبي صلى الله عليه وسلم » انتهى ، وإذا حمل على ما قررته لم يكن بين اللفظين تناف . وقد أخرجه مسلم كما أخرجه البخارى كذلك .

### منقبة أسيد بن حضير وعباد بن بشر رضي الله عنهما

[٣٨٠٥]

٣٦٦٩- نا علي بن مسلم قال نا حبان قال نا همام قال أنا قتادة عن أنس : إن رجلين خرجا من عند النبي صلى الله عليه في ليلة مظلمة ، فإذا نور بين أيديهما حتى تفرقا فتفرق النور معهما . وقال معمر عن ثابت عن أنس : أن أسيد بن حضير ورجلاً من الأنصار . وقال حماد أنا ثابت عن أنس : كان أسيد وعباد بن بشر عند النبي صلى الله عليه .

**قوله ( باب منقبة أسيد بن حضير وعباد بن بشر )** هو أسيد بن حضير بن سمالك بن عتيك بن رافع بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل الأنصارى الأوسى الأشهل ، يكنى أبا يحيى وقيل غير ذلك ، ومات في سنة عشرين في خلافة عمر على الأصح . وعباد بن بشر هو ابن وقش كما سألينه ، وفي تاريخ البخارى ومسند أبى يعلى وصححه الحاكم من طريق ابن إسحق عن يحيى بن عباد عن أبيه عن عائشة قالت « ثلاثة من الأنصار لم يكن أحد يعتد عليهم فضلاً كلهم من بنى عبد الأشهل : سعد بن معاذ وأسيد بن حضير وعباد بن بشر »

**قوله ( إن رجلين )** ظهر من رواية معمر أن أسيد بن حضير أحدهما ، ومن رواية حماد أن الثانى عباد بن بشر ولذلك جزم به المؤلف في الترجمة وأشار إلى حديثهما ، فأما رواية معمر فوصلها عبد الرزاق في مصنفه عنه ، ومن طريق الإسماعيل بلفظ « أن أسيد بن حضير ورجلاً من الأنصار تحدثا عند رسول الله صلى الله عليه

وسلم حتى ذهب من الليل ساعة في ليلة شديدة الظلمة ، ثم خرج ويبد كل منهما عصية ، فأضاءت عصا أحدهما حتى مشيا في ضوئها ، حتى إذا افترت بهما الطريق أضاءت عصا الآخر فمشى كل منهما في ضوء عصاه حتى بلغ أهله ، وأما رواية حماد بن سلمة فوصلها أحمد والحاكم في « المستدرک » بلفظ « أن أسيد بن حضير وعباد بن بشر كانا عند النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة ظلماء حندس ، فلما خرجا أضاءت عصا أحدهما فمشيا في ضوئها ، فلما افترت بهما الطريق أضاءت عصا الآخر » .

**قوله ( عباد بن بشر )** كذا للأكثر بكسر الموحدة وسكون المعجمة ، وفي رواية أبي الحسن القابسي « بشير » بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تحتانية وهو غلط ، وفي الصحابة عباد بن بشر بن قيطي ، وعباد بن بشر بن نهيك ، وعباد بن بشر بن وقش ، وصاحب هذه القصة هو هذا الثالث ، ووه من زعم خلاف ذلك .

### مناقب معاذ بن جبل رضي الله عنه

[٣٨٠٦] ٣٦٧٠- نا محمد بن بشر قال نا غندر قال نا شعبة عن عمرو عن إبراهيم عن مسروق عن عبد الله بن عمرو سمعت النبي صلى الله عليه : « استقرئوا القرآن من أربعة : من ابن مسعود ، وسالم مولى أبي حذيفة ، وأبي ، ومعاذ بن جبل » .

**قوله ( مناقب معاذ بن جبل )** أي ابن عمرو بن أوس ، من بني أسد بن شاردة بن يزيد بفتح المثناة الفوقانية ابن جشم بن الخزرج الخزرجي ، يكنى أبا عبد الرحمن ، شهد بدرًا والعقبة ، وكان أميراً للنبي صلى الله عليه وسلم على اليمن ، ورجع بعده إلى المدينة ، ثم خرج إلى الشام مجاهداً فمات في طاعون عمواس سنة ثمان عشرة . ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو « استقرئوا القرآن » وقد تقدم شرحه قريباً ، وقد أخرج ابن حبان والترمذي من حديث أبي هريرة رفعه « نعم الرجل معاذ بن جبل » كان عقيباً بدرياً من فقهاء الصحابة ، وقد أخرج الترمذي وابن ماجه عن أنس رفعه « أرحم أمتي أبو بكر » وفيه — وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ » ورجاله ثقات ، وصح عن عمر أنه قال « من أراد الفقه فليأت معاذاً » ، وسيأتي له ذكر في تفسير سورة النحل ، وعاش معاذ ثلاثاً وثلاثين سنة على الصحيح .

### منقبة سعد بن عباد رضي الله عنه

وقالت عائشة : وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً .

[٣٨٠٧] ٣٦٧١- نا أسحاق قال نا عبد الصمد قال نا شعبة قال نا قتادة قال سمعت أنس بن مالك قال أبو أسيد قال رسول الله صلى الله عليه : « خير دور الأنصار بنو النجار ، ثم بنو عبد الأشهل ، ثم بنو الحارث بن الخزرج ، ثم بنو ساعدة ، وفي كل دور الأنصار خير » ، فقال سعد بن عباد — وكان ذا قدم في الإسلام — : أرى رسول الله صلى الله عليه قد فضل علينا . ف قيل له : « قد فضلكم على ناس كثير » .

**قوله ( منقبة سعد بن عباد )** أى ابن دليم بن حارثة بن ألى خزيمية بن ثعلبة بن طريف بن الخزرج بن ساعدة يكنى أبا ثابت ، وهو والد قيس بن سعد أحد مشاهير الصحابة ، وكان سعد كبير الخزرج وأحد المشهورين بالجلود ، ومات بحوران من أرض الشام سنة أربع عشرة أو خمس عشرة في خلافة عمر . ثم ذكر فيه حديث ألى أسيد في دور الأنصار وقد تقدم قريباً ، وأورده هنا لقوله في هذه الطريق « وكان ذا قدم في الإسلام » .

**قوله ( وقالت عائشة : وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً )** هذا طرف من حديث الإفك الطويل ، وسيأتى بهتمامه في تفسير سورة النور إن شاء الله تعالى ، وذكرت عائشة فيه مادار بين سعد بن عباد وأسيد بن حضير حيث قال « وإن كان من إخواننا من الخزرج فمرنا بأمرك ، فقال له سعد بن عباد : لا تستطيع قتله ، فثار بينهم الكلام إلى أن أسكتهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فأشارت عائشة إلى أن سعد بن عباد كان قبل أن يقول تلك المقالة رجلاً صالحاً ، ولا يلزم من ذلك أن يكون خرج عن هذه الصفة إذ ليس في الخبر تعرض لما بعد تلك المقالة ، والظاهر استمرار ثبوت تلك الصفة له لأنه معذور في تلك المقالة لأنه كان فيها متأولاً ، فلذلك أوردها المصنف في مناقبه ، ولم يبد منه ما يعاب به قبل هذه المقالة ، وعذر سعد فيها ظاهر ، لأنه تخيل أن الأوسى أراد الغض من قبيلة الخزرج لما كان بين الطائفتين فرد عليه ، ثم لم يقع من سعد بعد ذلك شيء يعاب به إلا أنه امتنع من بيعه ألى بكر فيما يقال وتوجه إلى الشام فمات بها ، والعذر له في ذلك أنه تأول أن للأنصار في الخلافة استحقاقاً فبنى على ذلك ، وهو معذور وإن كان ماعتقده من ذلك خطأ .

### مَنَاقِبُ أَبِي بَنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

[٣٨٠٨] ٣٦٧٢- نا أبو الوليد قال نا شعبة عن عمرو بن مرة عن إبراهيم عن مسروق قال : ذكر عبد الله بن مسعود عند عبد الله بن عمرو فقال : ذاك رجل لا أزال أحبه ، سمعت النبي صلى الله عليه عليه : « خذوا القرآن من أربعة ، من عبد الله بن مسعود - فبدأ به - وسالم مولى أبي حذيفة ، ومعاذ ابن جبل ، وأبي بن كعب » .

[٣٨٠٩] ٣٦٧٣- حدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال سمعت شعبة قال سمعت قتادة عن أنس ابن مالك : قال النبي صلى الله عليه عليه لأبي : « إن الله أمرني أن أقرأ عليك ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ » قال : وسماني ؟ قال : « نعم » . فبكى .

[الحديث ٣٨٠٩ - أطرافه في : ٤٩٥٩ ، ٤٩٦٠ ، ٤٩٦١] .

**قوله ( باب مناقب ألى بن كعب )** أى ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار

الأنصارى الخزرجى النجارى ، يكنى أبا المنذر وأبا الطفيل ، كان من السابقين من الأنصار ، شهد العقبة ، وبدرًا وما بعدهما ، مات سنة ثلاثين وقيل غير ذلك ، ذكر فيه حديث. عبد الله بن عمرو المتقدم قريباً في مناقب عبد الله بن مسعود .

**قوله ( قال النبى صلى الله عليه وسلم لأبى بن كعب : إن الله أمرنى أن أقرأ عليك : لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب )** زاد الحاكم من وجه آخر عن زر بن حبیش عن أبى بن كعب أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأ عليه ﴿ لم يكن ﴾ وقرأ فيها : أن ذات الدين عند الله الحنيفية ، لا اليهودية ولا النصرانية ولا المجوسية ، من يفعل خيراً فلم يكفره .

**قوله ( قال وسامى ) ؟ أى هل نص علىّ باسمى ، أو قال اقرأ على واحد من أصحابك فاخترتنى أنت ؟** فلما قال له « نعم » بكى إما فرحاً وسروراً بذلك ، وإما خشوعاً وخوفاً من التقصير في شكر تلك النعمة . وفي رواية للطبرانى من وجه آخر عن أبى بن كعب قال « نعم باسمك ونسبك في الملاء الأعلى » قال القرطبى : تعجب أبى من ذلك لأن تسمية الله له ونصه عليه ليقرأ عليه النبى صلى الله عليه وسلم تشریف عظيم ، فلذلك بكى إما فرحاً وإما خشوعاً . قال أبو عبيد : المراد بالعرض على أبى ليتعلم أبى منه القراءة ويثبت فيها ، وليكون عرض القرآن السنة ، وللتنبية على فضيلة أبى بن كعب وتقدمه في حفظ القرآن ، وليس المراد أن يستذكر منه النبى صلى الله عليه وسلم شيئاً بذلك العرض . ويؤخذ من هذا الحديث مشروعية التواضع في أخذ الإنسان العلم من أهله وإن كانوا دونه . وقال القرطبى : خص هذه السورة بالذكر لما اشتملت عليه من التوحيد والرسالة والاخلاص والصحف والكتب المنزلة على الأنبياء . وذكر الصلاة والزكاة والمعاد وبيان أهل الجنة والنار مع وجازتها .

### مناقب زيد بن ثابت رضي الله عنه

[٣٨١٠] ٣٦٧٤- حدثني محمد بن بشار قال نا يحيى قال نا شعبة عن قتادة عن أنس: جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه أربعة كلهم من الأنصار: أبي ومعاذ بن جبل وأبوزيد وزيد. قلت لأنس: من أبوزيد؟ قال: أحد عمومتي.

[الحديث ٣٨١٠- أطرافه في: ٣٩٩٦، ٥٠٠٣، ٥٠٠٤].

**قوله ( باب مناقب زيد بن ثابت )** أى ابن الضحاك بن زيد بن لؤذان ، من بنى مالك بن النجار ، كاتب الوحي وأحد فقهاء الصحابة . مات سنة خمس وأربعين .

**قوله ( جمع القرآن )** أى استظهره حفظاً .

**قوله ( وأبو زيد . ثم قال أنس : هو أحد عمومتي )** ذكر على بن المدينى أن اسمه أوس ، وعن يحيى بن معين هو ثابت بن زيد ، وقيل هو سعد بن عبيد بن النعمان وبذلك جزم الطبرانى عن شيخه أبى بكر بن صدقة قال : وهو الذى كان يقال له القارئ وكان على القادسية واستشهد بها ، وهو والد عمير بن سعد . وعن الواقدي :

هو قيس بن السكن بن قيس بن زعور بن حرام الأنصاري النجاري ، ويرجحه قول أنس « أحد عمومتى » فإنه من قبيلة بنى حرام ، وليس في هذا ما يعارض حديث عبد الله بن عمر « واستقرتوا القرآن من أربعة » فذكر اثنين من الأربعة ولم يذكر اثنين ، لأنه إما أن يقال لا يلزم من الأمر بأخذ القراءة عنهم أن يكونوا كلهم استظهروه جميعه ، وإما أن لا يؤخذ بمفهوم حديث أنس لأنه لا يلزم من قوله « جمعه أربعة » أن لا يكون جمعه غيرهم ، فلعله أراد أنه لم يقع جمعه لأربعة من قبيلة واحدة إلا لهذه القبيلة وهى الأنصار ، وسيأتى الكلام على جمع القرآن في كتاب فضائل القرآن.

### مناقب أبي طلحة رضي الله عنه

[٣٨١١]

٣٦٧٥- نا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا عبد العزيز عن أنس قال : لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي صلى الله عليه ، وأبو طلحة بين يدي النبي صلى الله عليه محبوب عليه بحجة له ، وكان أبو طلحة رجلاً رامياً شديد القد ، يكسر يومئذ قوسين أو ثلاثاً ، وكان الرجل يمر ومعه الجعبة من النبل ، فيقول : « انشرها لأبي طلحة » ، فأشرف النبي صلى الله عليه ينظر إلى القوم ، فيقول أبو طلحة : يا نبي الله ، بأبي أنت وأمي ، لا تُشرف يُصيبك سهم من سهام القوم ، نحري دون نحرك . ولقد رأيت عائشة بنت أبي بكر وأم سليم وإنهما لمشمرتان أرى خدماً سوقهما تُنقران القرب على متونهما ، تُفرغانه في أفواه القوم ، ثم ترجعان فتملانها ، ثم تجيئان تُفرغانه في أفواه القوم . ولقد وقع السيف من يدي أبي طلحة إما مرتين وإما ثلاثاً .

قوله ( باب مناقب أبي طلحة ) هو زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصاري الخزرجي النجاري ، هو زوج أم سليم والدة أنس ، وقد تقدم بيان وفاته وتاريخها في الجهاد .

قوله ( محبوب ) بفتح الجيم وكسر الواو المشددة أى مترس عليه يقيه بها ، ويقال للترس جوية ، والحجة بمهملة ثم جيم مفتوحتين الترس .

قوله ( شديداً لقد يكسر ) كذا للأكثر بنصب « شديداً » وبعدها « لقد » بلام ثم قد ، ولبعضهم بالاضافة « شديد القد » بسكون اللام وكسر القاف ، والقدسير من جلد غير مدبوغ ، يريد أنه شديد وتر القوس ، وبهذا جزم الخطاى وتبعه ابن التين ، وقد روى بالميم المفتوحة بدل القاف . وسيأتى بقية ما يتعلق بهذا الحديث في المغازى إن شاء الله تعالى.

### مناقب عبد الله بن سلام

[٣٨١٢]

٣٦٧٦- نا عبد الله بن يوسف قال سمعت مالكا يحدث عن أبي النضر مولى عمر بن

عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : مَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ لِأَحَدٍ يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ : إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، إِلَّا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ . قَالَ : وَفِيهِ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿ وَشَهِدْ شَآءِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَآئِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ ﴾ الْآيَةُ . قَالَ : لَا أَدْرِي قَالَ مَالِكٌ : الْآيَةُ أَوْ فِي الْحَدِيثِ .

[٣٨١٣] ٣٦٧٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ نَا أَزْهَرُ السَّمَانُ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ ، فَدَخَلَ رَجُلٌ عَلَى وَجْهِهِ أَثَرُ الْخُشُوعِ ، فَقَالُوا : هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ تَجَوَّزَ فِيهِمَا ، ثُمَّ خَرَجَ وَتَبِعْتُهُ فَقُلْتُ : إِنَّكَ حِينَ دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ قَالُوا : هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ قَالَ : وَاللَّهِ مَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ مَا لَا يَعْلَمُ . فَسَأَحَدْتُكَ لَمْ ذَاكَ . رَأَيْتُ رُؤْيَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَقَصَصْتُهَا عَلَيْهِ ، وَرَأَيْتُ كَأَنِّي فِي رَوْضَةٍ ذَكَرَ مِنْ سَعَتِهَا وَخُضْرَتِهَا- وَسَطُهَا عَمُودٌ مِنْ حَدِيدٍ أَسْفَلُهُ فِي الْأَرْضِ وَأَعْلَاهُ فِي السَّمَاءِ ، فِي أَعْلَاهُ عُرْوَةٌ ، فَقِيلَ لِي : ارْقَ ، فَقُلْتُ : لَا أَسْتَطِيعُ ، فَأَتَانِي مِنْصَفٌ فَرَفَعَ ثِيَابِي مِنْ خَلْفِي فَرَقِيتُ حَتَّى كُنْتُ فِي أَعْلَاهَا ، فَأَخَذْتُ بِالْعُرْوَةِ ، فَقِيلَ لِي : اسْتَمْسِكْ . فَاسْتَيْقِظْتُ وَإِنِّهَا لَفِي يَدَيَّ . فَقَصَصْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ : « تِلْكَ الرَّوْضَةُ الْإِسْلَامُ ، وَذَلِكَ الْعَمُودُ عَمُودُ الْإِسْلَامِ ، وَتِلْكَ الْعُرْوَةُ الْوَثْقَى ، فَأَنْتَ عَلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى تَمُوتَ » . وَذَلِكَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ . وَقَالَ لِي خَلِيفَةٌ : نَا مُعَاذٌ قَالَ نَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ نَا قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ عَنْ ابْنِ سَلَامٍ قَالَ : وَصِيفٌ مَّكَانٌ مِنْصَفٌ .

[الحديث ٣٨١٣- طرفه في : ٧٠١٠ ، ٧٠١٤] .

[٣٨١٤] ٣٦٧٨- نَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ نَا شُعْبَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ : أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ فَقَالَ : أَلَا تَجِيءُ فَأَطْعَمَكَ سَوِيقًا وَتَمْرًا وَتَدْخُلُ فِي بَيْتِ ؟ ثُمَّ قَالَ : إِنَّكَ بِأَرْضِ الرَّبِّ بِهَا فَاشْ ، إِذَا كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ فَأَهْدِي إِلَيْكَ حِمْلَ تَبْنٍ أَوْ حِمْلَ شَعِيرٍ أَوْ حِمْلَ قَتٍّ فَلَا تَأْخُذْهُ فَإِنَّهُ رِبَا . وَلَمْ يَذْكُرِ النَّصْرُ وَأَبُو دَاوُدَ وَوَهَبٌ عَنْ شُعْبَةَ الْبَيْتِ .

[الحديث ٣٨١٤- طرفه في : ٧٣٤٢] .

**قوله ( باب مناقب عبد الله بن سلام )** بتخفيف اللام أى ابن الحارث من بنى قينقاع ، وهم من ذرية يوسف الصديق ، وكان اسم عبد الله بن سلام فى الجاهلية الحصين فسماه النبى صلى الله عليه وسلم عبد الله أخرجه ابن ماجه ، وكان من حلفاء الخزرج من الأنصار ، أسلم أول ما دخل النبى صلى الله عليه وسلم المدينة ، وسيأتى شرح ذلك فى أوائل الهجرة ، وزعم الداودى أنه كان من أهل بدر ، وسبقه إلى ذلك أبو

عروبة وتفرد بذلك ولا يثبت ، وغلط من قال إنه أسلم قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بعامين ، ومات عبد الله بن سلام سنة ثلاث وأربعين .

**قوله ( عن أبي النضر )** في رواية أبي يعلى عن يحيى بن معين عن أبي مسهر عن مالك « حدثني أبو النضر » .

**قوله ( عن عامر )** في رواية عاصم بن مهبج عن مالك عند الدارقطني « قال سمعت عامر بن سعد » .

**قوله ( ما سمعت الخ )** استشكل بأنه صلى الله عليه وسلم قد قال لجماعة إنهم من أهل الجنة غير عند الله ابن سلام . ويبعد أن لا يطلع سعد على ذلك . وأجيب بأنه كره تزكية نفسه لأنه أحد العشرة المبشرة بذلك وتعقب بأنه لا يستلزم ذلك أن ينفي سماعه مثل ذلك في حق غيره ، ويظهر لي في جواب أنه قال ذلك بعد موت المبشرين ، لأن عبد الله بن سلام عاش بعدهم ولم يتأخر معه من العشرة غير سعد وسعيد ، ويؤخذ هذا من قوله « يمشي على الأرض » ووقع في رواية إسحق بن الطباع عن مالك عند الدارقطني « ما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لحى يمشي إنه من أهل الجنة » الحديث ، وفي رواية عاصم بن مهبج عن مالك عنه « يقول لرجل حى » وهو يؤيد ماقلته ، لكن وقع عند الدارقطني من طريق سعيد بن داود عن مالك ما يعكر على هذا التأويل ، فإنه أورده بلفظ « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : لا أقول لأحد من الأحياء إنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام » وبلغنى أنه قال « وسلمان الفارسي » لكن هذا السياق منكر ، فإن كان محفوظاً حمل على أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك قديماً قبل أن يبشر غيره بالجنة . وقد أخرج ابن حبان من طريق مصعب بن سعد عن أبيه سبب هذا الحديث بلفظ « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : يدخل عليكم رجل من أهل الجنة ، فدخل عبد الله بن سلام » وهذا يؤيد صحة رواية الجماعة ، ويضعف رواية سعيد بن داود .

**قوله ( قال : لا أدري قال مالك الآية أو في الحديث )** أى لا أدري هل قال مالك إن نزول هذه الآية في هذه القصة من قبل نفسه أو هو بهذا الإسناد ؟ وهذا الشك في ذلك من عبد الله بن يوسف شيخ البخارى ، ووهم من قال إنه من القعنبى إذ لا ذكر للقعنبى هنا ، ولم أر هذا عن عبد الله بن يوسف إلا عند البخارى ، وقد رواه عن عبد الله بن يوسف أيضاً إسماعيل بن عبد الله الملقب سمويه في فوائده ولم يذكر هذا الكلام عن عبد الله بن يوسف ، وكذا أخرجه إسماعيل بن وجه آخر عن عبد الله بن يوسف ، وكذا أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من وجهين آخرين عن عبد الله بن يوسف ، وأخرجه من طريق ثالث عنه بلفظ آخر مقتصراً على الزيادة دون الحديث وقال : إنه وهم ، وروى ابن منده في « الإيخان » من طريق إسحق بن سيار عن عبد الله بن يوسف الحديث والزيادة وقال فيه : قال إسحق : فقلت لعبد الله بن يوسف إن أبا مسهر حدثنا بهذا عن مالك ولم يذكر هذه الزيادة ، قال فقال عبد الله بن يوسف : إن مالكاً تكلم به عقب الحديث ، وكانت معى ألواحى فكتبت . انتهى . وظهر بهذا سبب قوله للبخارى « ما أدري الخ » ، وقد أخرجه إسماعيل والدارقطني في « غرائب مالك » من طريق أبي مسهر وعاصم بن مهبج وعبد الله بن وهب وإسحق بن عيسى ، زاد الدارقطني : وسعيد بن داود وإسحق الفروى كلهم عن مالك بدون هذه الزيادة ، قال : فالظاهر أنها مدرجة من هذا الوجه . ووقع في رواية



ابن وهب عند الدارقطني التصريح بأنها من قول مالك ، إلا أنها قد جاءت من حديث ابن عباس عند ابن مردويه ، ومن حديث عبد الله بن سلام نفسه عند الترمذى ، وأخرجه ابن مردويه أيضا من طرق عنه ، وعند ابن حبان من حديث عوف بن مالك أيضا أنها نزلت في عبد الله بن سلام نفسه ، وقد استنكر الشعبي فيما رواه عبد بن حميد عن النضر بن شميل عن ابن عون عنه نزولها في عبد الله بن سلام لأنه إنما أسلم بالمدينة والسورة مكية ، فأجاب ابن سيرين بأنه لا يمتنع أن تكون السورة مكية وبعضها مدني وبالعكس وهذا جزم أبو العباس في « مقامات التنزيل » فقال : الأحقاف مكية إلا قوله ﴿ وشهد شاهد ﴾ إلى آخر الآيتين انتهى . ولا مانع أن تكون جميعها مكية وتقع الإشارة فيها إلى ماسيقع بعد الهجرة من شهادة عبد الله بن سلام وروى عبد بن حميد في تفسيره من طريق سعيد بن جبير أن الآية نزلت في ميمون بن يامين . وفي تفسير الطبري عن ابن عباس أنها نزلت في ابن سلام وعمير بن وهب بن يامين النضري . وفي تفسير مقاتل اسمه ياميه بن يامين ولا مانع أن تكون نزلت في الجميع .

**قوله ( عن محمد )** هو ابن سيرين وقيس بن عباد بضم المهملة وتخفيف الموحدة .

**قوله ( ما ينبغي )** هو إنكار من ابن سلام على من قطع له بالجنة ، فكأنه ماسمع حديث سعد وكأنهم هم سمعوه ، ويحتمل أن يكون هو أيضا سمعه لكنه كره الشاء عليه بذلك تواضعا ، ويحتمل أن يكون إنكارا منه على من سأله عن ذلك لكونه فهم منه التعجب من خبرهم فأخبره بأن ذلك لا عجب فيه بما ذكره له من قصة المنام ، وأشار بذلك القول إلى أنه لا ينبغي لأحد إنكار مالا علم له به إذا كان الذي أخبره به من أهل الصدق .

**قوله ( فليل لي : ارق )** في رواية الكشميني « راقه » بزيادة هاء وهى هاء السكت .

**قوله ( فأتاني منصف )** بكسر الميم وسكون النون وفتح الصاد المهملة بعدها فاء ، وفي رواية الكشميني بفتح الميم ، والأول أشهر وهو الخادم .

**قوله ( فرقيت )** بكسر القاف وحكى فتحها

**قوله في الرواية الثانية ( وصيف مكان مصنف )** يريد أن معاذا وهو ابن معاذ روى الحديث عن عبد الله ابن عون كما رواه أزهري السمان فأبدل هذه اللفظة بهذه اللفظة وهى بمعناها ، والوصيف الخادم الصغير غلاما كان أو جارية .

**قوله ( فاستيقظت وإنها لفى يدي )** أى أن الاستيقاظ كان حال الأخذ من غير فاصلة ، ولم يرد أنها بقيت في يده في حال يقظته ، ولو حمل على ظاهره لم يمتنع في قدرة الله ، لكن الذى يظهر خلاف ذلك ، ويحتمل أن يريد أن أثرها بقى في يده بعد الاستيقاظ كأن يصبح فيرى يده مقبوضة .

**قوله ( وذلك الرجل عبد الله بن سلام )** هو قول عبد الله بن سلام ، ولأمانع من أن يخبر بذلك ويريد نفسه ، ويحتمل أن يكون من كلام الراوى .

قوله ( عن أبيه ) هو أبو بردة بن أبي موسى الأشعري .

قوله ( في بيت ) التنوين للتعظيم ووجه تعظيمه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل فيه وكان هذا القدر المقتضى لإدخال هذا الحديث في مناقب ابن سلام ، أو لما دل عليه أمره بترك قبوله هدية المستقرض من الورع .

قوله ( انك بأرض ) يعنى أرض العراق ( الربا بها فاش ) أى شائع .

قوله ( حمل ) بكسر المهملة ( تبين ) بكسر المثناة وسكون الموحدة معروف .

قوله ( حمل قت ) بفتح القاف وتشديد المثناة وهو علف الدواب .

قوله ( فإنه ربا ) يحتمل أن يكون ذلك رأى عبد الله بن سلام ، وإلا فالفقهاء على أنه إنما يكون ربا إذا شرطه ، نعم الورع تركه .

قوله ( ولم يذكر النضر ) أى ابن شميل ( وأبو داود ) أى الطيالسي ( وهب ) أى ابن جرير ( عن شعبة البيت ) أى قول سليمان بن حرب عن شعبة في روايته « ويدخل في بيت » وقد وقع في رواية أنى أسامة عن يزيد ابن عبد الله أى ابن أبي بردة عن جده أبي بردة في كتاب الاعتصام بلفظ « انطلق إلى المنزل فاسقيك من قدح شرب منه رسول الله صلى الله عليه وسلم » الحديث

### تَزْوِيجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ خَدِيجَةَ وَفَضْلُهَا

[٣٨١٥] ٣٦٧٩- حدثنا محمد قال أنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه قال سمعتُ عبد الله بن

جعفر قال سمعتُ علياً يقول سمعتُ رسول الله صلى الله عليه يقول ... ح .

وحدثني صدقة قال أنا عبدة عن هشام عن أبيه قال سمعتُ عبد الله بن جعفر عن علي عن النبي صلى الله عليه قال : « خيرُ نسائها مريم ، وخيرُ نسائها خديجة » .

[٣٨١٦] ٣٦٨٠- نا سعيد بن عفير قال نا الليث قال : كتب إلي هشام عن أبيه عن عائشة قالت : ما

غرتُ على امرأة للنبي صلى الله عليه ما غرتُ على خديجة ، هلكتُ قبل أن يتزوجني ، لما كنتُ أسمعُه يذكرها ، وأمره الله عز وجل أن يبشرها ببيت من قصب . وإن كان ليذبح الشاة فيهدي في خلائلها منها ما يتسعهن .

[الحديث ٣٨١٦- أطرافه في : ٣٨١٧ ، ٣٨١٨ ، ٥٢٢٩ ، ٦٠٠٤ ، ٧٤٨٤] .

[٣٨١٧] ٣٦٨١- نا قتيبة بن سعيد قال نا حميد بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة عن أبيه عن

عائشة قالت : ما غرتُ على امرأة ما غرتُ على خديجة من كثرة ذكر رسول الله صلى الله عليه

إياها. قالت: وتزوجني بعدها بثلاث سنين، وأمره ربُّه -أو جبريل- أن يُبشِّرَها ببيتٍ في الجنة من قصب.

[٣٨١٨] ٣٦٨٢- حدثنا عمرُ بن محمد بن حسن قال نا أبي قال نا حفص عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: ما غرتُ على أحدٍ من نساء النبي صلى الله عليه ما غرتُ على خديجة وما رأيتها، ولكن كان يُكثرُ ذكرها، وربما ذبح الشاة ثم يقطعُها أعضاءً ثم يبعثُها في صدائق خديجة، فربما قلتُ له: كأنه لم يكن في الدنيا امرأةً إلا خديجة؟ فيقول: «إنها كانت وكانت، وكان لي منها ولد».

[٣٨١٩] ٣٦٨٣- نا مسددٌ قال نا يحيى عن إسماعيل قال: قلتُ لعبدالله بن أبي أوفى: بشَّرَ النبي صلى الله عليه خديجة؟ قال: «نعم، بيتٌ من قصب، لا صخبٌ فيه ولا نصب».

[٣٨٢٠] ٣٦٨٤- نا قتيبة بن سعيد قال نا محمد بن فضيل عن عُمارة عن أبي زُرعة عن أبي هريرة قال: أتى جبريلُ النبي صلى الله عليه فقال: يا رسولَ الله، هذه خديجة قد أتتُ معها إناءً فيه إدام أو طعام أو شراب، فإذا هي أتتك فاقرأ عليها السلام من ربِّها ومنِّي، وبشِّرَها ببيتٍ في الجنة من قصب، لا صخبٌ فيه ولا نصب.

[الحديث ٣٨٢٠- طرفه في: ٧٤٩٧].

[٣٨٢١] ٣٦٨٥- وقال إسماعيل بن خليل أنا علي بن مُسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: استأذنتُ هالة بنتُ خويلد -أختُ خديجة- على رسولِ الله صلى الله عليه، فعرفَ استئذانَ خديجة، فارتاعَ لذلك فقال: «اللهم هالة». فغرتُ فقلت: ما تذكرُ من عجوزٍ من عجائز قريش حمراء الشدقين هلكت في الدهر، قد أبدلك الله خيراً منها.

قوله (باب تزويج النبي صلى الله عليه وسلم خديجة وفضلها) كذا في النسخ «تزويج» وتفعليل قد يجيء بمعنى تفعل وهو المراد هنا، أو فيه حذف تقديره تزويجه من نفسه.

قوله (خديجة) هي أول من تزوجها صلى الله عليه وسلم، وهي بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي، تجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في قصي، وهي من أقرب نسائه إليه في النسب، ولم يتزوج من ذرية قصي غيرها إلا أم حبيبة، وتزوجها سنة خمس وعشرين من مولده في قول الجمهور، وزوجه إياها أبوها خويلد ذكره البيهقي من حديث الزهري بإسناده عن عمار بن ياسر، وقيل عمها عمرو بن أسد ذكره الكلبي، وقيل أخوها

عمرو بن خويلد ذكره ابن إسحق ، وكانت قبله عند أنى هالة بن النباش بن زرارة التميمي حليف بنى عبد الدار ، واختلف في اسم أنى هالة فقيل مالك قاله الزبير ، وقيل زرارة حكاه ابن منده ، وقيل هند جزم به العسكري ، وقيل اسمه النباش جزم به أبو عبيد ، وابنه هند روى عند الحسن بن علي فقال « حدثني خالي » لأنه أخو فاطمة لأمها ، ولهند هذا ولد اسمه هند ذكره الدولابي وغيره ، فعلى قول العسكري فهو ممن اشترك مع أبيه وجده في الاسم ، ومات أبو هالة في الجاهلية ، وكانت خديجة قبله عند عتيق بن عائذ المخزومي . وكان النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يتزوج خديجة قد سافر في مالها مقارصاً إلى الشام ، فرأى منه ميسرة غلامها في تزوجه ، قال الزبير : وكانت خديجة تدعى في الجاهلية الطاهرة ، وماتت على الصحيح بعد المبعث بعشر سنين في شهر رمضان ، وقيل بثمان ، وقيل بسبع ، فأقامت معه صلى الله عليه وسلم خمساً وعشرين سنة على الصحيح ، وقال ابن عبد البر أربعاً وعشرين سنة وأربعة أشهر ، وسيأتي من حديث عائشة ما يؤيد الصحيح في أن موتها قبل الهجرة بثلاث سنين ، وذلك بعد المبعث على الصواب بعشر سنين ، وقد تقدم في أبواب بدء الوحي بيان تصديقها للنبي صلى الله عليه وسلم في أول وهلة ، ومن ثباتها في الأمر ما يدل على قوة يقينها ووفور عقلها وصحة عزمها ، لاجرم كانت أفضل نسائه على الراجح ، وقد تقدم في ذكر مريم من أحاديث الأنبياء بيان شيء من هذا . وروى الفاكهي في « كتاب مكة » عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أنى طالب ، فاستأذنه أن يتوجه إلى خديجة فأذن له ، وبعث بعده جارية له يقال لها نبعة فقال لها : انظري ماتقول له خديجة ؟ قالت نبعة : فرأيت عجباً ، ما هو إلا أن سمعت به خديجة فخرجت إلى الباب فأخذت بيده فضمتها إلى صدرها ونحرتها ثم قالت : بأى وأمى ، والله ما أفعل هذا لشيء ، ولكنى أرجو أن تكون أنت النبي الذى ستبعث ، فإن تكن هو فاعرف حقى ومنزلتى وادع الإله الذى يبعثك لى . قالت فقال لها : والله لئن كنت أنا هو قد اصطنعت عندى مثالا أضيعه أبداً ، وإن يكن غيرى فإن الإله الذى تصنعين هذا لأجله لا يضيعك أبداً » . ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث لا تصرح فيها بما في الترجمة ، إلا أن ذلك يؤخذ بطريق اللزوم من قول عائشة « ما غرت على امرأة » ومن قوله صلى الله عليه وسلم « وكان لى منها ولد » وغير ذلك . الحديث الأول

**قوله ( حدثني محمد ) هو ابن سلام كما جزم به ابن السكن ، وعبد هو ابن سليمان .**

**قوله ( سمعت عبد الله بن جعفر ) هو ابن أنى طالب ، ووقع عند عبد الرزاق عن ابن جريج » عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن جعفر ، وهو من المزيد في متصل الأسانيد لتصريح عبدة في هذه الرواية بسماع عروة عن عبد الله بن جعفر .**

**قوله ( سمعت على بن أنى طالب ) زاد مسلم من رواية أنى أسامة عن هشام « بالكوفة » واتفق أصحاب هشام على ذكر على فيه ، وقصر به محمد بن إسحق فرواه عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن جعفر عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه أحمد وابن حبان والحاكم لكن بلفظ مغاير لهذا اللفظ ، فالظاهر أنهما حديثان ، وفى الإسناد رواية تابعى عن تابعى هشام عن أبيه وصحابى عن صحابى عبد الله بن جعفر عن عمه .**

قوله ( خير نسائها مريم وخير نسائها خديجة ) قال القرطبي : الضمير عائد على غير مذكور ، لكنه يفسره الحال والمشاهدة ، يعنى به الدنيا . وقال الطيبي : الضمير الأول يعود على الأمة التي كانت فيها مريم والثاني على هذه الأمة . قال : ولهذا كرر الكلام تنبيها على أن حكم كل واحدة منها غير حكم الأخرى . قلت : ووقع عند مسلم من رواية وكيع عن هشام في هذا الحديث « وأشار وكيع إلى السماء والأرض » فكأنه أراد أن يبين أن المراد نساء الدنيا ، وأن الضميرين يرجعان إلى الدنيا . وبهذا جزم القرطبي أيضا . وقال الطيبي : أراد أنهما خير من تحت السماء وفوق الأرض من النساء ، قال : ولا يستقيم أن يكون تفسيراً لقوله نسائها لأن هذا الضمير لا يصلح أن يعود إلى السماء . كذا قال . ويحتمل أن يريد أن الضمير الأول يرجع إلى السماء والثاني إلى الأرض إن ثبت أن ذلك صدر في حياة خديجة وتكون النكتة في ذلك أن مريم ماتت فعرج بروحها إلى السماء ، فلما ذكرها أشار إلى السماء ، وكانت خديجة إذ ذاك في الحياة فكانت في الأرض فلما ذكرها أشار إلى الأرض ، وعلى تقدير أن يكون بعد موت خديجة فالمراد أنهما خير من صعد بروجهن إلى السماء وخير من دفن جسدهن في الأرض ، وتكون الإشارة عند ذكر كل واحدة منهما . والذي يظهر لي أن قوله « خير نسائها » خير مقدم والضمير لمريم فكأنه قال مريم خير نسائها أي نساء زمانها وكذا في خديجة . وقد جزم كثير من الشراح أن المراد نساء زمانها لما تقدم في أحاديث الأنبياء في قصة موسى وذكر آسية من حديث أبي موسى رفعه « كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم وآسية » فقد أثبت في هذا الحديث الكمال لآسية كما أثبت لمريم ، فامتنع حمل الخيرية في حديث الباب على الإطلاق ، وجاء ما يفسر المراد صريحاً ، فروى البزار والطبراني من حديث عمار بن ياسر رفعه « لقد فضلت خديجة على نساء أمتي كما فضلت مريم على نساء العالمين » وهو حديث حسن الإسناد ، واستدل بهذا الحديث على أن خديجة أفضل من عائشة . قال ابن التين : ويحتمل أن لا تكون عائشة دخلت في ذلك لأنها كان لها عند موت خديجة ثلاث سنين ، فلعل المراد النساء البوالغ . كذا قال ، وهو ضعيف ، فإن المراد بلفظ النساء أعم من البوالغ ، ومن لم تبلغ أعم ممن كانت موجودة ومن ستوجد . وقد أخرج النسائي بإسناد صحيح وأخرجه الحاكم من حديث ابن عباس مرفوعاً « أفضل نساء أهل الجنة خديجة وفاطمة ومريم وآسية » وهذا نص صريح لا يحتمل التأويل ، قال القرطبي : لم يثبت في حق واحدة من الأربع أنها نبيهة إلا مريم . وقد أورد ابن عبد البر من وجه آخر عن ابن عباس رفعه « سيدة نساء العالمين مريم ثم فاطمة ثم خديجة ثم آسية » قال : وهذا حديث حسن يرفع الإشكال ، قال : ومن قال إن مريم ليست بنبيهة أول هذا الحديث وغيره بأن « من » وإن لم تذكر في الخبر فهي مرادة . قلت : الحديث الثاني الدال على الترتيب ليس بثابت ، وأصله عند أبي داود والحاكم بغير صيغة ترتيب ، وقد يتمسك بحديث الباب من يقول إن مريم ليست بنبيهة لتسويتها في حديث الباب بخديجة وليست خديجة بنبيهة بالاتفاق . والجواب أنه لا يلزم من التسوية في الخيرية التسوية في جميع الصفات ، وقد تقدم ما قيل في مريم في ترجمتها من أحاديث الأنبياء والله أعلم .

الحديث الثاني .

قوله ( حدثنا الليث قال : كتب إلى هشام بن عروة ) وقع عند الإسماعيلي من وجه آخر عن الليث

« حدثني هشام بن عروة » فعلل الليث لقي هشاماً بعد أن كتب به إليه فحدثه به ، أو كان من مذهبه إطلاق « حدثنا » في الكتابة ، وقد نقل الخطيب ذلك عنه في علوم الحديث .

**قوله ( ما غرت على امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم )** فيه ثبوت الغيرة وأنها غير مستنكر وقوعها من فاضلات النساء فضلاً عن دونهن ، وأن عائشة كانت تغار من نساء النبي صلى الله عليه وسلم لكن كانت تغار من خديجة أكثر ، وقد بينت سبب ذلك وأنه لكثرة ذكر النبي صلى الله عليه وسلم إياها . ووقع في الرواية التي تلي هذه بآيين من هذا حيث قال فيها « من كثرة ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها » وأصل غيرة المرأة من تخيل محبة غيرها أكثر منها ، وكثرة الذكر تدل على كثرة المحبة . وقال القرطبي : مرادها بالذكر لها مدحها والثناء عليها . قلت : وقع عند النسائي من رواية النضر بن شميل عن هشام « من كثرة ذكره إياها وثنائه عليها » فعطف الثناء على الذكر من عطف الخاص على العام ، وهو يقتضي حمل الحديث على أعم مما قاله القرطبي .

**قوله ( هلك قبل أن يتزوجني )** ذكر في الحديث الذي بعده قدر المدة ، وسيأتي البحث فيه ، وأشارت بذلك إلى أنها لو كانت موجودة في زمانها لكانت غيرتها منها أشد .

**قوله ( وأمره الله أن يبشرها الخ )** سيأتي شرحه بعد هذا ، وهو أيضاً من جملة أسباب الغيرة ، لأن اختصاص خديجة بهذه البشارة مشعر بمزيد محبة من النبي صلى الله عليه وسلم فيها . ووقع عند الإسماعيلي من رواية الفضل بن موسى عن هشام بن عروة بلفظ « ما حسدت امرأة قط ما حسدت خديجة حين بشرها النبي صلى الله عليه وسلم ببيت من قصب » الحديث .

**قوله ( وإن كان ليذبح الشاة الخ )** إن مخففة من الثقيلة ويراد بها تأكيد الكلام ، ولهذا أتت باللام في قولها « ليذبح » .

**قوله ( في خلائلها )** بالخاء المعجمة جمع خليلة أى صديقة ، وهى أيضاً من أسباب الغيرة لما فيه من الإشعار باستمرار حبه لها حتى كان يتعاهد صواحباتها .

**قوله ( منها )** أى من الشاة

**قوله ( مايسعهن )** أى ما يكفين كذا للأكثر ، وفي رواية المستمل والحُموي « مايتسعهن » أى يتسع لهن ، وفي رواية النسفي « يشبعهن » من الشبع بكسر المعجمة وفتح الموحدة وليس في روايته « ما » . الحديث الثالث **قوله ( حدثنا حميد بن عبد الرحمن )** هو الرؤاسي بضم الراء وعلى الواو همز وبعد الألف مهملة . ثقة باتفاق ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في الحدود .

**قوله ( وتزوجني بعدها بثلاث سنين )** قال النووي : أرادت بذلك زمن دخولها عليه ، وأما العقد فتقدم على ذلك بمدة سنة ونصف أو نحو ذلك ، كذا قال ، وسيأتي في « باب تزويج عائشة » ما يوضح أن المدة بين العقد عليها والدخول كان أكثر من ذلك .

**قوله ( وأمره ربه عز وجل أو جبريل )** هو شك من الراوى ، وسيأتى فى حديث أبى هريرة فى هذا الباب أن البشارة بذلك من الله كانت على لسان جبريل عليه السلام . الحديث الرابع

**قوله ( حدثنى عمر بن محمد بن الحسن حدثنا أبى )** هو الأسدى الذى يعرف بالتل بالمشاة وتشديد اللام ، واسم والد الحسن الزبير ، وعمر كوفى ماله فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر فى الزكاة ، وهو من صغار شيوخه . وقد نزل البخارى فى هذا الإسناد بالنسبة لحديث حفص بن غياث درجة ، فإنه يروى الكثير عن ولده عمر بن حفص وغيره من أصحاب حفص ، وهنا لم يصل لحفص إلا باثنين وبالنسبة لرواية هشام بن عروة درجتين فإنه قد سمع من بعض أصحابه وأخرج هذا فى الصحيح فى كتاب العتق منه « حدثنا عبيد بن موسى عن هشام ابن عروة من مسند أبى ذر » والسبب فى اختياره إيراد هذه الطريق النازلة ما اشتملت عليه من الزيادة على رواية غيره كما سأنبه عليه .

**قوله ( وما رأيتها )** فى رواية مسلم من هذا الوجه « ولم أدركها » ولم أر هذه اللفظة إلا فى هذه الطريق ، نعم أخرجها مسلم من طريق الزهرى عن عروة عن عائشة بلفظ « وما رأيتها قط » ورؤية عائشة لخديجة كانت ممكنة ، وأما إدراكها لها فلا نزاع فيه لأنه كان لها عند موتها ست سنين ، كأنها أرادت بنفى الرؤية والإدراك النفى بقيد اجتماعهما عند النبى صلى الله عليه وسلم ، أى لم أرها وأنا عنده ولا أدركتها كذلك . وقد وقع فى بعض طرقه عند أبى عوانة « ولقد هلكت قبل أن يتزوجنى » .

**قوله ( ولكن كان النبى صلى الله عليه وسلم يكثر ذكرها )** فى رواية عبد الله البهى عن عائشة عند الطبرانى « وكان إذا ذكر خديجة لم يسأم من ثناء عليها واستغفار لها » .

**قوله ( فربما قلت الخ )** هذا كله زائد فى هذه الرواية ، فقد أخرج الحديث مسلم وأبو عوانة والإسماعيلي وأبو نعيم من طريق سهل بن عثمان والترمذى عن أبى هشام الرفاعى كلهم عن حفص بن غياث بدونها .  
**قوله ( كأنه لم يكن )** فى رواية الكشميهنى « كأن لم » بحذف الهاء من كأنه .

**قوله ( إنها كانت وكانت )** أى كانت فاضلة وكانت عاقلة ونحو ذلك ، وعند أحمد من حديث مسروق عن عائشة « آمنت لى إذ كفر لى الناس ، وصدقتنى إذ كذبنى الناس ، وواستنى بمالها إذ حرمنى الناس ، ورزقنى الله ولدها إذ حرمنى أولاد النساء » .

**قوله ( وكان لى منها ولد )** وكان جميع أولاد النبى صلى الله عليه وسلم من خديجة ، إلا إبراهيم فإنه كان من جاريته مارية ، والمتفق عليه من أولاده منها القاسم وبه كان يكنى ، مات صغيراً قبل المبعث أو بعده ، وبناته الأربع : زينب ثم رقية ثم أم كلثوم ثم فاطمة ، وقيل كانت أم كلثوم أصغر من فاطمة ، وعبد الله ولد بعد المبعث فكان يقال له الطاهر والطيب ، ويقال هما أخوان له ، وماتت الذكور صغاراً باتفاق ، ووقع عند مسلم من طريق حفص بن غياث هذه فى آخر الحديث « قالت عائشة : فأغضبته يوماً فقلت خديجة ، فقال : إني رزقت حبيها » قال القرطبى كان حبه صلى الله عليه وسلم لها لما تقدم ذكره من الأسباب ، وهى كثيرة كل منها كان سبباً فى إيجاد المحبة . وما كافأ النبى صلى الله عليه وسلم به خديجة فى الدنيا أنه لم يتزوج فى حياتها غيرها ، فروى مسلم

من طريق الزهري عن عروة عن عائشة قالت « لم يتزوج النبي صلى الله عليه وسلم على خديجة حتى ماتت » وهذا مما لا اختلاف فيه بين أهل العلم بالأخبار ، وفيه دليل على عظم قدرها عنده وعلى مزيد فضلها لأنها أغنته عن غيرها واختصت به بقدر ما اشترك فيه غيرها مرتين ، لانه صلى الله عليه وسلم عاش بعد أن تزوجها ثمانية وثلاثين عاماً انفردت خديجة منها بخمسة وعشرين عاماً وهي نحو الثلاثين من المجموع ، ومع طول المدة فصان قلبها من الغيرة ومن نكد الضرائر الذي ربما حصل له هو منه ما يشوش عليه بذلك ، وهي فضيلة لم يشاركها فيها غيرها . وما اختصت به سبقها نساء هذه الأمة إلى الإيمان ، فسنت ذلك لكل من آمنت بعدها ، فيكون لها مثل أجرهن ، لما ثبت « أن من سن سنة حسنة » وقد شاركها في ذلك أبو بكر الصديق بالنسبة إلى الرجال ، ولا يعرف قدر مالكل منهما من الثواب بسبب ذلك إلا الله عز وجل . وقال النووي : في هذه الأحاديث دلالة لحسن العهد ، وحفظ الود ، ورعاية حرمة صاحب والمعاشر حياً وميتاً ، وإكرام معارف ذلك صاحب . الحديث الخامس

قوله ( عن إسماعيل ) هو ابن ألى خالد .

قوله ( قلت لعبد الله بن أبى أوفى الخ ) هذا مما حملة التابعى عن الصحابى عرضاً ، وليس هذا من التلقين ، لأن التلقين لاستفهام فيه وإنما يقول الطالب للشيخ قل حدثنا فلان بكذا فيحدث به من غير أن يكون عارفاً به حديثه ولا بعدالة الطالب فلا يؤمن أن لا يكون ذلك الطالب ضابطاً لذلك القدر فيدل على تساهل الشيخ ، فلذلك عابوه على من فعله .

قوله ( بشر النبي صلى الله عليه وسلم ) هو استفهام محذوف الأداة .

قوله ( قال نعم ) في رواية مسلم « بشر خديجة ببيت من قصب . قال نعم الخ » ووقع في رواية جرير عن إسماعيل أنهم قالوا لعبد الله بن أبى أوفى « حدثنا ما قال لخديجة : قال قال بشروا خديجة » فذكر الحديث ، هكذا تقدم في أبواب العمرة من البخارى .

قوله ( من قصب ) بفتح القاف والمهمله بعدها موحدة ، قال ابن التين ، المراد به لؤلؤة مجوفة واسعة كالقصر المنيف . قلت : عند الطبراني في « الأوسط » من طريق أخرى عن ابن أبى أوفى « يعنى قصب اللؤلؤ » ، وعنده في « الكبير » من حديث أبى هريرة « بيت من لؤلؤة مجوفة » وأصله في مسلم ، وعنده في « الأوسط » من حديث فاطمة قالت قلت يارسول الله أين أمى خديجة ؟ قال : في بيت من قصب ، قلت أمن هذا القصب ؟ قال : لا من القصب المنظوم بالدر واللؤلؤ والياقوت ، قال السهيلي : النكتة في قوله « من قصب » ولم يقل من لؤلؤ أن في لفظ القصب مناسبة لكونها أحرزت قصب السبق بمبادرتها إلى الإيمان دون غيرها ، ولذا وقعت هذه المناسبة في جميع ألفاظ هذا الحديث انتهى . وفي القصب مناسبة أخرى من جهة استواء أكثر أنابيبه ، وكذا كان لخديجة من الاستواء ما ليس لغيرها ، إذ كانت حريصة على رضاه بكل ممكن ، ولم يصدر منها ما يغضبه قط كما وقع لغيرها . وأما قوله « بيت » فقال أبو بكر الأسكاف في « فوائد الأخبار » : المراد به بيت زائد على ما أعد الله لها من ثواب عملها ، ولهذا قال « لانصب فيه » أى لم تتعب بسببه . قال السهيلي :



لذكر البيت معنى لطيف لأنها كانت ربة بيت قبل المبعث ثم صارت ربة بيت في الإسلام منفردة به ، فلم يكن على وجه الأرض في أول يوم بعث النبي صلى الله عليه وسلم بيت إسلام إلا بيتها ، وهي فضيلة ماشاركها فيها أيضا غيرها . قال : وجزاء الفعل يذكر غالبا بلفظه وإن كان أشرف منه ، فلهذا جاء في الحديث بلفظ البيت دون لفظ القصر انتهى . وفي ذكر البيت معنى آخر لأن مرجع أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم إليها ، لما ثبت في تفسير قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ قالت أم سلمة « لما نزلت دعا النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة وعليا والحسن والحسين فجعلهم بكساء فقال : اللهم هؤلاء أهل بيتي » الحديث أخرجه الترمذى وغيره ، ومرجع أهل البيت هؤلاء إلى خديجة ، لأن الحسنين من فاطمة وفاطمة بنتها ، وعلى نشأ في بيت خديجة وهو صغير ثم تزوج بنتها بعدها ، فظهر رجوع أهل البيت النبوى إلى خديجة دون غيرها .

**قوله ( لا صخب فيه ولا نصب )** الصخب بفتح المهملة والمعجمة بعدها موحدة : الصياح والمنازعة برفع الصوت ، والنصب بفتح النون والمهملة بعدها موحدة التعب . وأغرب الداودى فقال : الصخب العيب ، والنصب العوج . وهو تفسير لا تساعد عليه اللغة . وقال السهيلي : مناسبة نفى هاتين الصفتين — أعنى المنازعة والتعب — أنه صلى الله عليه وسلم لما دعا إلى الإسلام أجابت خديجة طوعاً فلم تحوج إلى رفع صوت ولا منازعة ولا تعب في ذلك ، بل أزالته عنه كل نصب ، وآنتسته من كل وحشة ، وهونت عليه كل عسير ، فناسب أن يكون منزلها الذى بشرها به ربها بالصفة المقابلة لفعالها . الحديث السادس

**قوله ( عن عمارة )** هو ابن القعقاع .

**قوله ( عن أنى هريرة )** فى رواية مسلم عن ابن نمير عن ابن فضيل بهذا الإسناد « سمعت أبا هريرة » .

**قوله ( أتى جبريل )** فى رواية سعيد بن كثير عند الطبرانى أن ذلك كان وهو بحراء .

**قوله ( هذه خديجة قد أتت )** فى رواية مسلم « قد أتتك » ومعناه توجهت إليك ، وأما قوله ثانياً « فإذا هى أتتك » فمعناه وصلت إليك .

**قوله ( إنا فيه إدام أو طعام أو شراب )** شك من الراوى ، وكذا عند مسلم ، وفى رواية الإسماعيلي « فيه إدام أو طعام وشراب » وفى رواية سعيد بن كثير المذكور عند الطبرانى أنه كان حيساً .

**قوله ( فاقراً عليها السلام من ربه ومنى )** زاد الطبرانى فى الرواية المذكورة . فقالت : هو السلام ومنه والسلام وعلى جبريل السلام ، وللنساءى من حديث أنس قال « قال جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم إن الله يقرئ خديجة السلام » يعنى فأخبرها « فقالت : إن الله هو السلام ، وعلى جبريل السلام وعليك يا رسول الله السلام ورحمة الله وبركاته » زاد ابن السنن من وجه آخر « وعلى من سمع السلام ، إلا الشيطان » قال العلماء فى هذا ، القصة دليل على وفور فقهها ، لأنها لم تقل « وعليه السلام » كما وقع لبعض الصحابة حيث كانوا يقولون فى التشهد « السلام على الله » فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم وقال « إن الله هو السلام ، فقولوا التحيات لله » فعرفت خديجة لصحة فهمها أن الله لا يرد عليه السلام كما يرد على المخلوقين ، لأن السلام اسم من أسماء الله ، وهو أيضا دعاء بالسلامة ، وكلاهما لا يصلح أن يرد به على الله فكأنها قالت : كيف أقول عليه السلام والسلام اسمه ،

ومنه يطلب ، ومنه يحصل . فيستفاد منه أنه لا يليق بالله إلا الثناء عليه فجعلت مكان رد السلام عليه الثناء عليه ، ثم غايرت بين ما يليق بالله وما يليق بغيره فقالت « وعلى جبريل السلام » ثم قالت « وعليك السلام » ويستفاد منه رد السلام على من أرسل السلام وعلى من بلغه . والذي يظهر أن جبريل كان حاضراً عند جوابها فردت عليه وعلى النبي صلى الله عليه وسلم مرتين : مرة بالنخصيص ومرة بالتعميم ، ثم أخرجت الشيطان ممن سمع لأنه لا يستحق الدعاء بذلك . قيل : إنما بلغها جبريل عليه السلام من ربه بواسطة النبي صلى الله عليه وسلم احتراماً للنبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك وقع له لما سلم على عائشة لم يواجهها بالسلام بل راسلها مع النبي صلى الله عليه وسلم . وقد واجه مريم بالخطاب ، فقيل لأنها نبيه ، وقيل لأنها لم يكن معها زوج يحترم معه مخاطبتها . قال السهيلي : استدلل بهذه القصة أبو بكر بن داود على أن خديجة أفضل من عائشة لأن عائشة سلم عليها جبريل من قبل نفسه ، وخديجة أبلغها السلام من ربه . وزعم ابن العربي أنه لا خلاف في أن خديجة أفضل من عائشة ، ورد بأن الخلاف ثابت قديماً وإن كان الراجح أفضلية خديجة بهذا وما تقدم . قلت : ومن صريح ماجاء في تفضيل خديجة ما أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث ابن عباس رفعه « أفضل نساء أهل الجنة خديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد » قال السبكي الكبير كما تقدم : لعائشة من الفضائل ما لا يحصى ، ولكن الذي نختاره وندين الله به أن فاطمة أفضل ثم خديجة ثم عائشة . واستدل لفضل فاطمة بما تقدم في ترجمتها أنها سيدة نساء المؤمنين .

قلت : وقال بعض من أدركناه : الذي يظهر أن الجمع بين الحديثين أولى ، وأن لا نفضل إحداها على الأخرى . وسئل السبكي : هل قال أحد إن أحدا من نساء النبي صلى الله عليه وسلم غير خديجة وعائشة أفضل من فاطمة ؟ فقال : قال به من لا يعتد بقوله ، وهو من فضل نساء النبي صلى الله عليه وسلم على جميع الصحابة لأنهن في درجته في الجنة . قال : وهو قول ساقط مردود انتهى . وقائله هو أبو محمد بن حزم وفساده ظاهر . قال السبكي : ونساء النبي صلى الله عليه وسلم بعد خديجة وعائشة متساويات في الفضل ، وهن أفضل النساء لقول الله تعالى ﴿ لستن كأحد من النساء إن اتقيتن ﴾ الآية ، ولا يستثنى من ذلك إلا من قيل إنها نبيه كمریم ، والله أعلم . وما نبه عليه أنه وقع عند الطبراني من رواية أبي يونس عن عائشة أنها وقع لها نظير مواقع لخديجة من السلام والجواب ، وهي رواية شاذة ، والعلم عند الله تعالى . الحديث السابع

**قوله ( وقال إسماعيل بن خليل )** كذا في جميع النسخ التي اتصلت إلينا بصيغة التعليق ، لكن صنيع المزني يقتضي أنه أخرجه موصولا ، وقد أخرجه أبو عوانة عن محمد بن يحيى الذهلي عن إسماعيل المذكور ، وأخرجه مسلم عن سويد بن سعيد وإسماعيل من طريق الوليد بن شجاع كلاهما عن علي بن مسهر .

**قوله ( استأذنت هالة بنت خويلد )** هي أخت خديجة ، وكانت زوج الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس والد أبي العاص بن الربيع زوج زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد ذكروها في الصحابة وهو ظاهر هذا الحديث ، وقد هاجرت إلى المدينة لأن دخولها كان بها أي بالمدينة ، ويحتمل أن تكون دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة حيث كانت عائشة معه في بعض سفراته ، ووقع عند المستغفرى من طريق حماد بن سلمة عن هشام بهذا السند « قدم ابن لخديجة يقال له هالة ، فسمع النبي صلى الله عليه وسلم في قائلته كلام هالة ، فانتبه

وقال : هالة هالة « قال المستغفرى : الصواب هالة ، أخت خديجة انتهى . وروى الطبراني في « الأوسط » من طريق تميم بن زيد بن هالة عن أنى هالة عن أبيه أنه « دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو راقد فاستيقظ فضمه إلى صدره وقال : هالة هالة » وذكر ابن حبان وابن عبد البر في الصحابة هالة بن أنى هالة التميمي ، فلعله كان لخديجة أيضا ابن اسمه هالة والله أعلم .

**قوله ( فعرف استئذان خديجة )** أى صفته لشبه صوتها بصوت أختها فتذكر خديجة بذلك ، وقوله « ارتاع » من الروع بفتح الراء أى فزع ، والمراد من الفزع لازمه وهو التغير . ووقع في بعض الروايات « ارتاح » بالخاء المهملة أى اهتز لذلك سرورا ، وقوله « اللهم هالة » فيه حذف تقديره اجعلها هالة ، فعلى هذا فهو منصوب ، ويحتمل أن يكون خبر مبتدأ محذوف أى هذه هالة وعلى هذا هو مرفوع ، وفي الحديث أن من أحب شيئا أحب محبوباته وما يشبهه وما يتعلق به .

**قوله ( حمراء الشدقين )** بالجذر ، قال أبو البقاء : يجوز في حمراء الرفع على القطع والنصب على الصفة أو الحال ، ثم الموجود في جميع النسخ وفي مسلم « حمراء » بالمهملتين ، وحكى ابن التين أنه روى بالجيم والزى ولم يذكر له معنى ، وهو تصحيف والله أعلم . قال القرطبي : قيل معنى حمراء الشدقين بيضاء الشدقين ، والعرب تطلق على الأبيض الأحمر كراهة اسم البياض لكونه يشبه البرص ، ولهذا كان صلى الله عليه وسلم يقول لعائشة يا حميرة . ثم استبعد القرطبي هذا لكون عائشة أوردت هذه المقالة مورد التقيص ، فلو كان الأمر كما قيل لنصت على البياض لأنه كان يكون أبلغ في مرادها . قال : والذي عندي أن المراد بذلك نسبتها إلى كبر السن ، لأن من دخل في سن الشيخوخة مع قوة في بدنه يغلب على لونه غالبا الحمرة المائلة إلى السمرة ، كذا قال ، والذي يتبادر أن المراد بالشدقين ما في باطن الفم فكنت بذلك عن سقوط أسنانها حتى لا يبقى داخل فمها إلا اللحم الأحمر من اللثة وغيرها ، وبهذا جزم النووي وغيره .

**قوله ( قد أبدلك الله خيرا منها )** قال ابن التين : في سكوت النبي صلى الله عليه وسلم على هذه المقالة دليل على أفضلية عائشة على خديجة إلا أن يكون المراد بالخيرية هنا حسن الصورة وصغر السن انتهى . ولا يلزم من كونه لم ينقل في هذه الطريق أنه صلى الله عليه وسلم رد عليها عدم ذلك ، بل الواقع أنه صدر منه رد لهذه المقالة ، ففي رواية أنى نجيح عن عائشة عند أحمد والطبراني في هذه القصة « قالت عائشة فقلت أبدلك الله بكبيرة السن حديثه السن ، فغضب حتى قلت : والذي بعثك بالحق لا أذكرها بعد هذا إلا بخير » وهذا يؤيد ماتأوله ابن التين في الخيرية المذكورة ، والحديث يفسر بعضه بعضاً . وروى أحمد أيضاً والطبراني من طريق مسروق عن عائشة في نحو هذه القصة « فقال صلى الله عليه وسلم : ما أبدلني الله خيرا منها آمنت بي إذ كفر بي الناس » الحديث ، قال عياض قال الطبري وغيره من العلماء الغيرة مسامح للنساء ما يقع فيها ولا عقوبة عليهن في تلك الحالة لما جبلن عليه منها ، ولهذا لم يزجر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة عن ذلك . وتعقبه عياض بأن ذلك جرى من عائشة صغر سنها وأول شبيبته ، فلعلها لم تكن بلغت حينئذ قلت : وهو محتمل مع مافيه من نظر ، قال القرطبي : لا تدل قصة عائشة هذه على أن الغيرة لا تؤاخذ بما يصدر منها ، لأن الغيرة هنا جزء سبب ، وذلك أن عائشة

اجتمع فيها حيثئذ الغيرة وصغر السن والإدلال ، قال فإحالة الصفح عنها على الغيرة وحدها تحكم ، نعم الحامل لها على ما قالت الغيرة لأنها هي التي نصت عليها بقوها « فغرت » وأما الصفح فيحتمل أن يكون لأجل الغيرة وحدها ، ويحتمل أن يكون لها ولغيرها من الشباب والإدلال . قلت : الغيرة محققة بتنصيبها ، والشباب محتاج إلى دليل ، فإنه صلى الله عليه وسلم دخل عليها وهي بنت تسع وذلك في أول زمن البلوغ ، فمن أين له أن ذلك القول وقع في أوائل دخوله عليها وهي بنت تسع . وأما إدلال المحبة فليس موجباً للصفح عن حق الغير ، بخلاف الغيرة فإنما يقع الصفح بها لأن من يحصل لها الغيرة لا تكون في كمال عقلها ، فلهذا تصدر منها أمور لا تصدر منها في حال عدم الغيرة ، والله أعلم

### ذكر جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه

[٣٨٢٢] ٣٦٨٦- نا إسحاق الواسطي قال نا خالد عن بيان عن قيس قال سمعته يقول : قال جرير ابن عبد الله : ما حجبني رسول الله صلى الله عليه منذ أسلمت ، ولا رآني إلا ضحك .

[٣٨٢٣] ٣٦٨٧- وعن قيس عن جرير بن عبد الله قال : كان في الجاهلية بيت يُقال له ذو الخلصة ، وكان يُقال له الكعبة اليمانية والكعبة الشامية . فقال لي رسول الله صلى الله عليه : « هل أنت مريحى من ذي الخلصة ؟ » قال : فنفرت إليه في خمسين ومائة فارس من أحمر ، قال : فكسرنا وقتلنا من وجدنا عنده ، فأتيناه فأخبرناه ، فدعا لنا ولأحمر .

قوله ( باب ذكر جرير بن عبد الله البجلي ) أى ابن جابر بن مالك من بنى أثمار بن أراش ، نسبوا إلى أمهم بجيلة ، يكنى أبا عمرو على المشهور ، واختلف في إسلامه والصحيح أنه في سنة القود سنة تسع ، وهم من قال إنه أسلم قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بأربعين يوماً لما ثبت في الصحيح « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له استنصت الناس » في حجة الوداع وذلك قبل موته صلى الله عليه وسلم بأكثر من ثمانين يوماً ، وكان موت جرير سنة خمسين وقيل بعدها .

قوله ( ما حجبني رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى مامعنى من الدخول إليه إذا كان في بيته فاستأذنت عليه ، وليس كما حمله بعضهم على إطلاقه فقال كيف جاز له أن يدخل على محرم بغير حجاب ؟ ثم تكلف في الجواب أن المراد مجلسه المختص بالرجال ، أو أن المراد بالحجاب منع ما يطلب منه . قلت : وقوله ما حجبني « يتناول الجميع مع بعد إرادة الأخير .

قوله ( ولا رآني إلا ضحك ) في رواية الحميدى عن إسماعيل « إلا تبسم في وجهي » وروى أحمد وابن حبان من طريق المغيرة بن شبيب عن جرير قال « لما دنوت من المدينة أنخت ثم لبست حلتى فدخلت ، فرماني الناس

بالحدق ، فقلت : هل ذكرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالوا : نعم ذكرك بأحسن ذكر فقال : يدخل عليكم رجل من خير ذى يمن ، على وجهه مسحة ملك .

قوله ( وعن قيس ) هو موصول بالإسناد المذكور .

قوله ( في الخلاصة ) بفتح المعجمة واللام والصاد المهملة وحكى إسكان اللام . وقوله « اليمانية » بتخفيف الياء وحكى تشديدها وقوله « أو الكعبة الشامية » استشكل الجمع بين هذين الوصفين ، وسيأتى جوابه مع شرح هذه القصة في أواخر المغازى مع الكلام على قوله الكعبة اليمانية أو الكعبة الشامية إن شاء الله تعالى

ذَكَرُ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

[٣٨٢٤]

٣٦٨٨- حدثني إسماعيل بن خليل قال أنا سلمة بن رجاء عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : لما كان يوم أحد هُزمَ المشركون هزيمةً بينةً ، فصاح إبليسُ : أي عباد الله أخراكم . فرجعت أولاهم ، فاجتلدت أخراهم . فنظر حذيفة فإذا هو بأبيه ، فنادى : أي عباد الله ، أبي ، أبي . فقالت : فوالله ما احتجزوا حتى قتلوه . فقال حذيفة : غفر الله لكم . قال أبي : فوالله ما زالت في حذيفة منها بقية خير حتى لقي الله .

قوله ( باب ذكر حذيفة بن إيمان العبسي ) بالموحدة ، واسم إيمان حسبل بمهملتين وكسر أوله ومكون ثانية ثم لام ابن جابر له ولأبيه صحبة .

قوله ( لما هزم ) بضم أوله ، وقوله « وأخراكم » أى اقبلوا أخراكم أو احذروا أخراكم أو انصروا أخراكم ، وقوله « احتجزوا » أى انفصلوا من القتال وامتنع بعضهم من بعض ، وسيأتى بقية شرح هذه القصة في كتاب المغازى .

قوله ( قال أنى ) القائل هو هشام بن عروة ، فعلة عن أبيه عروة وفصله من حديث عائشة فصار مرسلاً ، وقوله « مازالت في حذيفة منها » أى من هذه الكلمة أى بسببها ، وقوله « بقية خير » يؤخذ منه أن فعل الخير تعود بركته على صاحبه في طول حياته .

( تنبيه ) : وقع ذكر جرير وحذيفة مؤخراً عن ذكر خديجة عليها السلام ، وفي بعضها مقدماً وهو أليق ، فإن الذى يظهر أنه آخر ذكر خديجة عمداً لكون غالب أحوالها متعلقة بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم قبل المبعث فوقع له في ذلك حسن التخلص من المناقب التى استطرد من ذكر النبي صلى الله عليه وسلم إليها ، فلما فرغ منها رجع إلى بقية سيرته ومغازيه ، والله أعلم

## ذكر هند بنت عتبة بن ربيعة رضي الله عنها

[٣٨٢٥]

٣٦٨٩- قال : وقال عبدان أنا عبد الله أنا يونس عن الزهري قال ني عروة أن عائشة قالت : جاءت هند بنت عتبة قالت : يا رسول الله ، ما كان على ظهر الأرض من أهل خباء أحب إلي أن يذلوا من أهل خبائك ، ثم ما أصبح اليوم على ظهر الأرض أهل خباء أحب إلي أن يعزوا من أهل خبائك . قال : « وأيضاً والذي نفسي بيده » . قالت : يا رسول الله ، إن أباسُفيان رجل مسيك ، فهل علي حرج أن أطعم من الذي له عيالنا ؟ قال : « لا بالمعروف » .

قوله ( باب ذكر هند بنت عتبة بن ربيعة ) أى ابن عبد شمس ، وهى والددة معاوية ، قتل أبوها بيدرس كما سيأتى فى المغازى ، وشهدت مع زوجها أبى سفيان أحدًا ، وحرضت على قتل حمزة عم النبى صلى الله عليه وسلم لكونه قتل معها شيبة وشرك فى قتل أبيها عتبة فقتله وحشى بن حرب كما سيأتى بيان ذلك فى حديث وحشى ، ثم أسلمت هند يوم الفتح ، وكانت من عقلاء النساء ، وكانت قبل أبى سفيان عند الفاكه بن المغيرة الخزومى ثم طلقها فى قصة جرت ، فتزوجها أبو سفيان فأنجبت عنده ، وهى القائلة للنبي صلى الله عليه وسلم لما شرط على النساء المبايعة ولا يسرقن ولا يزنين « وهل تزنى الحرة » ؟ وماتت هند فى خلافة عمر .

قوله ( وقال عبدان ) كذا للجميع بصيغة التعليق ، وكلام أبى نعيم فى « المستخرج » يقتضى أن البخارى أخرجه موصولاً عن عبدان ، وقد وصله البيهقى أيضاً من طريق أبى الموجه عن عبدان .

قوله ( خباء ) بكسر المعجمة وتخفيف الموحدة مع المدهى خيمة من وبر أو صوف ، ثم أطلقت على البيت كيف ما كان .

قوله ( قال وأيضاً والذي نفسي بيده ) قال ابن التين : فيه تصديق لها فيما ذكرته ، كأنه رأى أن المعنى : وأنا أيضاً بالنسبة إليك مثل ذلك . وتعقب من جهة طرفى البغض والحب ، فقد كان فى المشركين من كان أشد أذى للنبي صلى الله عليه وسلم من هند وأهلها ، وكان فى المسلمين بعد أن أسلمت من هو أحب إلى النبي صلى الله عليه وسلم منها ومن أهلها ، فلا يمكن حمل الخبر على ظاهره . وقال غيره : المعنى بقوله « وأيضاً » ستريدين فى المحبة كلما تمكن الإيمان من قلبك وترجعين عن البغض المذكور حتى لا يبقى له أثر ، فأيضاً خاص بما يتعلق بها لا أن المراد بها إني كنت فى حقك كما ذكرت فى البغض ثم صرت على خلافه فى الحب بل ساكت عن ذلك ، ولا يعكز على هذا قوله فى بعض الروايات « وأنا » إن ثبتت الرواية بذلك .

قوله ( إن أباسُفيان رجل مسيك ) سيأتى شرحه فى كتاب النفقات إن شاء الله تعالى ، وفى الحديث دلالة على وفور عقل هند وحسن تأتيتها فى المخاطبة ، ويؤخذ منه أن صاحب الحاجة يستحب له أن يقدم بين يدى نجواه اعتذاراً إذا كان فى نفس الذى يخاطبه عليه موجدة ، وأن المعتذر يستحب له أن يقدم ما يتأكد به صدقه عند من يعتذر إليه ، لأن هنداً قدمت الاعتراف بذكر ما كانت عليه من البغض ليعلم صدقها فيما ادعته

من المحبة ، وقد كانت هند في منزلة أمهات نساء النبي صلى الله عليه وسلم لأن أم حبيبة إحدى زوجاته بنت زوجها أبي سفيان .

### حديث زيد بن عمرو بن نفيل

[٣٨٢٦] ٣٦٩٠- حدثنا محمد بن أبي بكر قال نا فضيل بن سليمان قال نا موسى قال نا سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر : أن النبي صلى الله عليه لقي زيد بن عمرو بن نفيل بأسفل بلدح قبل أن ينزل على النبي صلى الله عليه الوحي ، فقدمت إلى النبي صلى الله عليه سفرة ، فأبى أن يأكل منها ، ثم قال زيد : إني لست أكل مما تذبحون على أنصابكم ، ولا أكل إلا ما ذكر اسم الله عليه . وإن زيد بن عمرو كان يعيب على قريش ذبائحهم ويقول : الشاة خلقها الله ، وأنزل لها من السماء الماء ، وأنبت لها من الأرض ، ثم يذبحونها على غير اسم الله ، إنكاراً لذلك وإعظاماً له .  
[الحديث ٣٨٢٦- طرفه في : ٥٤٩٩] .

[٣٨٢٧] ٣٦٩١- قال موسى حدثني سالم بن عبد الله - ولا أعلمه إلا يحدث به عن ابن عمر - أن زيد ابن عمرو بن نفيل خرج إلى الشام يسأل عن الدين ويتبعه ، فلقي عالماً من اليهود فسأله عن دينهم فقال : إني لعلي أن أدين دينكم فأخبرني . فقال : لا تكون على ديننا حتى تأخذ بنصيبك من غضب الله . قال زيد : ما أفر إلا من غضب الله ، ولا أحمل من غضب الله شيئاً أبداً وأنى أستطيعه ؟ فهل تدلني على غيره ؟ قال : ما أعلمه إلا أن تكون حنيفاً . قال زيد : وما الحنيف ؟ قال : دين إبراهيم ؛ لم يكن يهودياً ولا نصرانياً ولا يعبد إلا الله . فخرج زيد فلقي عالماً من النصارى ، فذكر مثله فقال : لن تكون على ديننا حتى تأخذ بنصيبك من لعنة الله . قال : ما أفر إلا من لعنة الله ، ولا أحمل من لعنة الله ولا من غضبه شيئاً أبداً ، وأنى أستطيع ؟ فهل تدلني على غيره ؟ قال : ما أعلمه إلا أن تكون حنيفاً . قال : وما الحنيف ؟ قال : دين إبراهيم ، لم يكن يهودياً ولا نصرانياً ولا يعبد إلا الله ، فلما رأى زيد قولهم في إبراهيم خرج ، فلما برز رفع يديه إلى السماء فقال : اللهم إني أشهد أني على دين إبراهيم .

[٣٨٢٨] ٣٦٩٢- وقال الليث : كتب إلي هشام عن أبيه عن أسماء ابنة أبي بكر قالت : رأيت زيد بن عمرو بن نفيل قائماً مستنداً ظهره إلى الكعبة يقول : يا معاشر قريش ، والله ما منكم على دين إبراهيم غيري . وكان يحيي المؤودة ، ويقول للرجل إذا أراد أن يقتل ابنته : لا تقتلها ، أنا أكفيك مؤونتها ، فياخذها فإذا ترعرعت قال لأبيها . إن شئت دفعتها إليك ، وإن شئت كفيتك مؤونتها .

**قوله ( باب حديث زيد بن عمرو بن نفيل )** هو ابن عم عمر بن الخطاب بن نفيل ، وقد تقدم نسبه في ترجمته . وهو والد سعيد بن زيد أحد العشرة ؛ وكان ممن طلب التوحيد وخلع الأوثان وجانب الشرك ، لكنه مات قبل المبعث ، فروى محمد بن سعد والفاكهى من حديث عامر بن ربيعة حليف بنى عدى بن كعب قال « قال لي زيد بن عمرو : إني خالفت قومي ، واتبعت ملة إبراهيم وإسماعيل وماكانا يعبدان ، وكانا يصليان إلى هذه القبلة ، وأنا انتظر نبياً من بنى إسماعيل يبعث ، ولا أراى أدركه ، وأنا أومن به وأصدقه وأشهد أنه نبي ، وإن طالت بك حياة فأقرئه منى السلام . قال عامر : فلما أسلمت أعلمت النبي صلى الله عليه وسلم بخبره قال : فرد عليه السلام وترحم عليه ، قال : ولقد رأيته في الجنة يسحب ذيولاً » .

وروى البزار والطبراني من حديث سعيد بن زيد قال « خرج زيد بن عمرو وورقة بن نوفل يطلبان الدين ، حتى أتيا الشام ، فتنصر ورقة وامتنع زيد ، فأتى الموصل فلقى راهباً فعرض عليه النصرانية فامتنع » وذكر الحديث نحو حديث ابن عمر الآتى في ترجمته وفيه « قال سعيد بن زيد فسألت أنا وعمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زيد فقال : « غفر الله له ورحمه ، فإنه مات على دين إبراهيم » ، وروى الزبير بن بكار من طريق هشام بن عروة قال « بلغنا أن زيدا كان بالشام ، فبلغه مخرج النبي صلى الله عليه وسلم ، فأقبل يريد فقتل بمضيعة من أرض البلقاء » وقال ابن إسحق : لما توسط بلاد لحم قتلوه ، وقيل إنه مات قبل المبعث بخمسين سنين عند بناء قريش الكعبة .

**قوله ( بأسفل بلدح )** هو مكان في طريق التنعيم بفتح الموحدة والمهملة بينهما لام ساكنة وآخره مهملة ، ويقال هو واد .

**قوله ( فقدمت )** بضم القاف .

**قوله ( إلى النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا للأكثر ، وفي رواية الجرجاني « فقدم إليه النبي صلى الله عليه وسلم سفرة » قال عياض : الصواب الأول ، قلت : رواية الإسماعيلي توافق رواية الجرجاني ، وكذا أخرجه الزبير بن بكار والفاكهى وغيرهما ، وقال ابن بطال : كانت السفرة لقريش قدموها للنبي صلى الله عليه وسلم فأنى أن يأكل منها فقدمها النبي صلى الله عليه وسلم لزيد بن عمرو فأنى أن يأكل منها وقال مخاطباً لقريش الذين قدموها أولاً « إنا لا نأكل ما ذبح على أنصابكم » انتهى . وماقاله محتمل ، لكن لا أدري من أين له الجزم بذلك ، فإننى لم أقف عليه في رواية أحد . وقد تبعه ابن المنير في ذلك وفيه ما فيه .

**قوله ( على أنصابكم )** بالمهملة جمع نصب بضميتين وهى أحجار كانت حول الكعبة يذبحون عليها للأصنام ، قال الخطائى : كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل مما يذبحون عليها للأصنام ، ويأكل ما عدا ذلك وإن كانوا لا يذكرون اسم الله عليه ، لأن الشرع لم يكن نزل بعد ، بل لم ينزل الشرع بمنع أكل ما لم يذكر اسم الله عليه إلا بعد المبعث بمدة طويلة . قلت : وهذا الجواب أولى مما ارتكبه ابن بطال ، وعلى تقدير أن يكون زيد بن حارثة ذبح على الحجر المذكور فإنما يحمل على أنه إنما ذبح عليه لغير الأصنام ، وأما قوله تعالى ﴿ وما ذبح على النصب ﴾ فالمراد به ما ذبح عليها للأصنام ، ثم قال الخطائى : وقيل لم ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم في تحريم ذلك شيء . قلت : وفيه نظر ، لأنه كان قبل المبعث فهو من تحصيل الحاصل : وقد وقع في حديث سعيد بن زيد الذى قدمته وهو عند أحمد « وكان ابن زيد يقول : عذت بما عاذ به إبراهيم ، ثم لم يخر



ساجداً للكعبة . قال فمر بالنبي صلى الله عليه وسلم وزيد بن حارثة وهما يأكلان من سفرة لهما فدعياه فقال : يا ابن أخي لا آكل مما ذبح على النصب ، قال : فما رأتى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل مما ذبح على النصب من يومه ذلك » . وفى حديث زيد بن حارثة عند أبى يعلى والبخاري وغيرهما قال « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً من مكة وهو مردف ، فذبحنا شاة على بعض الأنصاب فأنضجناها ، فلقينا زيد بن عمرو » فذكر الحديث مطولاً وفيه « فقال زيد : إني لا آكل مما لم يذكر اسم الله عليه » قال الداودي : كان النبي صلى الله عليه وسلم قبل المبعث بجانب المشركين فى عاداتهم ، لكن لم يكن يعلم ما يتعلق بأمر الذبح ، وكان زيد قد علم ذلك من أهل الكتاب الذين لقيهم . وقال السهيلي : فإن قيل فالنبي صلى الله عليه وسلم كان أولى من زيد بهذه الفضيلة ، فالجواب أنه ليس فى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أكل منها ، وعلى تقدير أن يكون أكل فزيد إنما كان يفعل ذلك برأى يراه لا بشرع بلغه ، وإنما كان عند أهل الجاهلية بقايا من دين إبراهيم ، وكان فى شرع إبراهيم تحريم الميتة لا تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه ، وإنما نزل تحريم ذلك فى الإسلام ، والأصح أن الأشياء قبل الشرع لا توصف بجعل ولا بحرمة ، مع أن الذبائح لها أصل فى تحليل الشرع ، واستمر ذلك إلى نزول القرآن ، ولم ينقل أن أحداً بعد المبعث كف عن الذبائح حتى نزلت الآية . قلت : وقوله إن زيدا فعل ذلك برأيه أولى من قول الداودي إنه تلقاه عن أهل الكتاب ، فإن حديث الباب بين فيما قال السهيلي ، وأن ذلك قاله زيد باجتهاده لا بنقل عن غيره ، ولا سيما وزيد يصرح عن نفسه بأنه لم يتبع أحداً من أهل الكتابين . وقد قال القاضى عياض فى الملة المشهورة فى عصمة الأنبياء قبل النبوة إنها كالممتنع لأن النواهي إنما تكون بعد تقرير الشرع ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن متعبداً قبل أن يوحى إليه بشرع من قبله على الصحيح ، فعلى هذا فالنواهي إذا لم تكن موجودة فهى معتبرة فى حقه والله أعلم . فإن فرعنا على القول الآخر فالجواب عن قوله « ذبحنا شاة على بعض الأنصاب » يعنى الحجارة التى ليست بأصنام ولا معبودة ، وإنما هى من آلات الجزار التى يذبح عليها ، لأن النصب فى الأصل حجر كبير ، فمنها ما يكون عندهم من جملة الأصنام فيذبحون له وعلى اسمه ، ومنها ما لا يعبد بل يكون من آلات الذبح فيذبح الذابح عليه لا للصنم ، أو كان امتناع زيد منها حسماً للمادة .

**قوله ( فإن زيد بن عمرو )** هو موصول بالإسناد المذكور .

**قوله ( قال موسى )** هو ابن عقبة والخبر موصول بالإسناد المذكور إليه ، وقد شك فيه الإسماعيلي فقال : ما أدري هذه القصة الثانية من رواية الفضيل بن موسى أم لا . ثم ساقها مطولة من طريق عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عقبة ، وكذا أوردها الزبير بن بكار والفاكهى بالإسنادين معا .

**قوله ( لا أعلمه إلا يحدث به عن ابن عمر )** قد ساق البخارى الحديث الأول فى الذبائح من طريق عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عقبة شك ، وساق الإسماعيلي هذا الثانى من رواية عبد العزيز المذكور بالشك أيضاً فكان الشك فيه من موسى بن عقبة .

**قوله ( يسأل عن الدين )** أى دين التوحيد .

**قوله ( ويتبعه )** بتشديد المثناة بعدها موحدة . وللكشميهنى يسكون الموحدة بعدها مثناة مفتوحة ثم غين معجمة أى يطلبه .

**قوله ( فلقى عالماً من اليهود )** لم أقف على اسمه ، وفي حديث زيد بن حارثة المذكور « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لزيد بن عمرو : مالي أرى قومك قد شنقوا عليك » أى أبغضوك ، وهو بفتح الشين المعجمة وكسر النون بعدها فاء « قال خرجت أبتغي الدين فقدمت على الأحبار فوجدتهم يعبدون الله ويشركون به » .

**قوله ( فلقى عالماً من النصارى )** لم أقف على اسمه أيضاً ، ووقع في حديث زيد بن حارثة « قال لى شيخ من أحبار الشام . إنك لتسألنى عن دين ما أعلم أحداً يعبد الله به إلا شيخاً بالجزيرة . قال : فقدمت عليه فقال : إن الذى تطلب قد ظهر ببلادك ، وجميع من رأيتهم فى ضلال » وفي رواية الطبرانى من هذا الوجه « وقد خرج فى أرضك نبي ، أو هو خارج ، فارجع وصدقه وآمن به . قال زيد : فلم أحس بشيء بعد » . قلت : وهذا مع ما تقدم يدل على أن زيدا رجع إلى الشام فبعث النبي صلى الله عليه وسلم فسمع به فرجع ومات ، والله أعلم .

**قوله ( وأنا أستطيع )** أى والحال أن لى قدرة على عدم حمل ذلك ، كذا للأكثر بتخفيف النون ضمير القائل ، وفي رواية بتشديد النون بمعنى الاستبعاد ، والمراد بغضب الله إرادة إيصال العقاب كما أن المراد بلعنة الله الإبعاد عن رحمته .

**قوله ( فلما برز )** أى خارج أرضهم .

**قوله ( اللهم إني أشهدك أنى دين إبراهيم )** بكسر الهمزة الأولى وفتح الثانية . وفي حديث سعيد بن زيد « فانطلق زيد وهو يقول : لبيك حقاً حقاً ، تعبداً ورقاً . ثم يخر فيسجد لله » .

**قوله ( وقال الليث كتب إلى هشام )** أى ابن عروة ، وهذا التعليق رويناه موصولاً فى حديث زغبة من رواية أبى بكر بن أبى داود عن عيسى بن حماد وهو المعروف بزغبة عن الليث ، وأخرج ابن إسحاق عن هشام ابن عروة هذا الحديث بتمامه ، وأخرجه الفاكهى من طريق عبد الرحمن بن أبى الزناد والنسائى وأبو نعيم فى « المستخرج » من طريق أبى أسامة كلهم عن هشام بن عروة .

**قوله ( ما منكم على دين إبراهيم غيرى )** زاد أبو أسامة فى روايته « وكان يقول : إلهى إله إبراهيم ، ودينى دين إبراهيم » وفى رواية ابن أبى الزناد « وكان قد ترك عبادة الأوثان ، وترك أكل ما يذبح على النصب » وفى رواية ابن إسحق « وكان يقول : اللهم لو أعلم أحب الوجوه إليك لعبدتك به ، ولكنى لا أعلمه . ثم يسجد على الأرض براحتيه » .

**قوله ( وكان يحبى الموعودة )** هو مجاز ، والمراد بإحيائها إبقاؤها . وقد فسره فى الحديث . ووقع فى رواية ابن أبى الزناد « وكان يفتدى الموعودة أن تقتل » والموعودة مفعولة من وأد الشيء إذا أثقل ، وأطلق عليها اسم الوأد اعتباراً بما أريد بها وإن لم يقع . وكان أهل الجاهلية يدفنون البنات وهن بالحياة ، ويقال كان أصلها من الغيرة عليهن لما وقع لبعض العرب حيث سبى بنت آخر فاستفرشها ، فأراد أبوها أن يفتديها منه فخيرها فاخترت الذى سبأها ، فحلف أبوها ليقتلن كل بنت تولد له ، فتبع على ذلك . وقد شرحت لك قرآن مطولاً فى كتابى فى « الأوائل » . وأكثر من كان يفعل ذلك منهم من الإملاق كما قال الله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أولادكم ﴾

من إملاق ، نحن نرزقكم وإياهم ﴿ وقصة زيد هذه تدل على هذا المعنى الثاني ، فيحتمل أن يكون كل واحد من الأمرين كان سبباً .

قوله ( أكفيك مؤنتها ) كذا لأبي ذر ، ولغيره « أكفيكها مؤنتها » زاد أبو أسامة في روايته « وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن زيد فقال : يبعث يوم القيامة أمة وحده بيني وبين عيسى بن مريم ، وروى البغوي في « الصحابة » من حديث جابر نحو هذه الزيادة ، وساق له ابن إسحق أشعاراً قالها في مجانبة الأوثان لا نطيل بذكرها .

### بُنيان الكعبة

[٣٨٢٩] ٣٦٩٣- نا محمود قال نا عبدالرزاق قال أخبرني ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار سمع جابر بن عبد الله قال : لما بُنيت الكعبة ذهب النبي صلى الله عليه وعباس ينقلان الحجارة ، فقال عباس للنبي صلى الله عليه : اجعل إزارك على رقبتك من الحجارة ، فخر إلى الأرض ، وطمحت عيناه إلى السماء ، ثم أفاق فقال : « إزاري إزاري » ، فشد عليه إزاره .

[٣٨٣٠] ٣٦٩٤- نا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار وعبيد الله بن أبي يزيد قالوا : لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه حول البيت حائط ، كانوا يصلون حول البيت ، حتى كان عمر فبنى حوله حائطاً . قال عبيد الله : جدره قصير ، فبناه ابن الزبير .

قوله ( باب بنيان الكعبة ) أى على يد قريش في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قبل بعثته ، وقد تقدم ما يتعلق ببناء إبراهيم عليه السلام قبل بناء قريش ، وما يتعلق ببناء عبد الله بن الزبير في الإسلام . وروى الفاكهي من طريق ابن جريج عن عبد الله بن عبيد الله بن عمير قال « كانت الكعبة فوق القامة ، فأرادت قريش رفعها وتسقيفها » وسيأتي بيان ذلك في الباب الذي يليه . وروى يعقوب بن سفيان بإسناد صحيح عن الزهري « إن امرأة جمرت الكعبة ، فطارت شرارة في ثياب الكعبة فأحرقتها » فذكر قصة بناء قريش لها ، وسيأتي في الحديث الثالث من الباب الذي يليه تتمه هذه القصة . وذكر ابن إسحق وغيره أن قريشاً لما بنت الكعبة كان عمر النبي صلى الله عليه وسلم خمسا وعشرين سنة . وروى إسحق بن راهوية من طريق خالد بن عرعة عن علي في قصة بناء إبراهيم البيت قال « فمر عليه الدهر فانهدم ، فبنته العمالقة ، فمر عليه الدهر فانهدم فبنته جرهم ، فمر عليه الدهر فانهدم فبنته قريش ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ شاب ، فلما أرادوا أن يضعوا الحجر الأسود اختصموا فيه فقالوا : نحكم بيننا أول من يخرج من هذه السكة ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم أول من خرج منها ، فحكم بينهم أن يجعلوه في ثوب ثم يرفعه من كل قبيلة رجل » وذكر أبو داود الطيالسي في هذا الحديث أنهم قالوا نحكم أول من يدخل من باب بني شيبه ، فكان النبي صلى الله

عليه وسلم أول من دخل منه ، فأخبروه ، فأمر بثوب فوضع الحجر في وسطه ، وأمر كل فخذ أن يأخذوا بطائفة من الثوب فرفعوه ، ثم أخذه فوضعه بيده ، وروى الفاكهي أن الذي أشار عليهم أن يحكموا أول داخل أبو أمية بن المغيرة المخزومي أخو الوليد ، وقد تقدم في أوائل الحج من حديث أبي الطفيل قصة بناء قريش الكعبة مطولاً فأغنى عن إعادته هنا . وعند موسى بن عقبة أن الذي أشار عليهم بذلك هو الوليد بن المغيرة المخزومي ، وأنه قال لهم « لا تجعلوا فيها مالا أخذ غصباً ، ولا قطعت فيه رحم ، ولا انتهكت فيه ذمة » وعند ابن إسحق أن الذي أشار عليهم أن لا يبنوها إلا من مال طيب هو أبو وهب بن عمرو بن عامر بن عمران بن مخزوم .

**قوله في حديث جابر ( لما بنيت الكعبة )** هو من مراسيل الصحابة ، ولعل جابراً سمعه من العباس بن عبد المطلب ، وتقدم بيان ذلك واضحاً في كتاب الحج . وقوله « يقك من الحجارة فخر إلى الأرض » فيه حذف تقديره : ففعل ذلك فخر . وفي حديث أبي الطفيل المذكور آنفاً « فبينما رسول الله صلى الله عليه وسلم ينقل الحجارة معهم إذ انكشفت عورته ، فنودي يا محمد غط عورتك ، فذلك في أول مانودي ، فما رؤيت له عورة قبل ولا بعد » وقوله « طمحت عيناه إلى السماء » أي ارتفعت . وذكر ابن إسحق في المبعث « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ذكر لي يحدث عما كان الله يحفظه في صغره أنه قال : لقد رأيته في غلمان من قريش ننقل حجارة لبعض مما تلعب به الغلمان ، كلنا قد تعرى وأخذ إزاره فجعله على رقبته يحمل عليه الحجارة ، إذ لكنني لآلم ما أراه ، ثم قال : شد عليك إزارك ، قال فشددته عليّ ، ثم جعلت أحمل وإزارى عليّ من بين أصحابي » قال السهيلي : إنما وردت هذه القصة في بنين الكعبة ، فإن صح أن ذلك كان في صغره فهي قصة أخرى : مرة في الصغر ومرة في حال الاكتمال . قلت : وقد يطلق على الكبير غلام إذا فعل الغلمان فلا يستحيل اتحاد القصة اعتماداً على التصريح بالأولية في حديث أبي الطفيل .

**قوله ( قالوا : لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم حول البيت حائط )** هذا مرسل ، وقيل منقطع ، لأن عمرو بن دينار وعبيد الله بن أبي يزيد من أصاغر التابعين . وأما قوله « حتى كان عمر » فمنقطع فإنهما لم يدركا عمر أيضاً . وأما قوله « قال عبيد الله جدره قصير » هو بفتح الجيم ، والجدر والجدار بمعنى . وقوله « فبناه ابن الزبير » هذا القدر هو الموصول من هذا الحديث ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي يزيد بتمامه وقال فيه « وكان أول من جعل الحائط على البيت عمر » قال عبيد الله « وكان جدره قصيراً حتى كان زمن ابن الزبير فزاد فيه » وذكر الفاكهي أن المسجد كان محاطاً بالدور على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر ، فضاقت على الناس ، فوسعه عمر واشترى دوراً فهدمها ، وأعطى من أبي أن يبيع ثمن داره ، ثم أحاط عليه بجدار قصير دون القامة ، ورفع المصاييح على الجدر ، قال « ثم كان عثمان فزاد في سعته من جهات آخر ، ثم وسعه عبد الله بن الزبير ، ثم أبو جعفر المنصور ، ثم ولده المهدي » قال « ويقال أن ابن الزبير سقفه أو سقف بعضه ، ثم رفع عبد الملك بن مروان جدرانه وسقفه بالساج ، وقيل بل الذي صنع ذلك ولده الوليد وهو أثبت ، وكان ذلك سنة ثمان وثمانين » .

## أيام الجاهلية

[٣٨٣١] ٣٦٩٥- نا مسدد قال نا يحيى قال هشام ني أبي عن عائشة قالت : كان عاشوراء يوماً تصومه في الجاهلية قريش ، وكان النبي صلى الله عليه يصومه . فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما نزل رمضان كان من شاء صامه ، ومن شاء لا يصومه .

[٣٨٣٢] ٣٦٩٦- نا مسلم قال نا وهيب قال نا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قالوا : كانوا يرون أن العمرة في أشهر الحج من الفجور في الأرض ، وكانوا يسمون المحرم صفر ويقولون : إذا برأ الدبر ، وعفا الأثر ، حلت العمرة لمن اعتمر . قال : فقدم رسول الله صلى الله عليه وأصحابه رابعة مهلين بالحج ، وأمرهم النبي صلى الله عليه أن يجعلوها عمرة ، قالوا : يا رسول الله ، أي الحل ؟ قال : « الحل كله » .

[٣٨٣٣] ٣٦٩٧- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال : كان عمرو يقول نا سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده قال : جاء سيل في الجاهلية فكسا ما بين الجبلين . قال سفيان ويقول : إن هذا الحديث له شأن .

[٣٨٣٤] ٣٦٩٨- نا أبو النعمان قال نا أبو عوانة عن بيان أبي بشر عن قيس بن أبي حازم قال : دخل أبوبكر على امرأة من أحمرس يقال لها زينب ، فرآها لا تكلم ، فقال : ما لها لا تكلم ؟ قالوا : حجت مضممة . قال لها : تكلمي ، فإن هذا لا يحل ، هذا من عمل الجاهلية . فتكلمت فقالت : من أنت ؟ قال : امرؤ من المهاجرين ، قالت : أي المهاجرين ؟ قال : من قريش . قالت : من أي قريش ؟ أنت ؟ قال : إنك لسؤول ، أنا أبوبكر . قالت : ما بقاؤنا على هذا الأمر الصالح الذي جاء الله به بعد الجاهلية ؟ قال : بقاؤكم عليه ما استقامت لكم أئمتكم . قالت : وما الأئمة ؟ قال : أما كان لقومك رؤوس وأشراف يأمرونهم فيطيعونهم ؟ قالت : بلى . قال : فهم أولئك على الناس .

[٣٨٣٥] ٣٦٩٩- حدثنا فروة بن أبي المغراء قال أنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : أسلمت امرأة سوداء لبعض العرب ، وكان لها حفش في المسجد ، قالت : فكانت تأتينا فتحدث عندنا ، فإذا فرغت من حديثها قالت :

ويوم الوشاح من تعاجيب ربنا ألا إنه من بلدة الكفر أنجاني

فلما أكثرَتْ قالت لها عائشة: وما يوم الوِشاح؟ قالت: خرَجَتْ جُوَيْرِيَّةُ لبعض أهلي وعليها وشاحٌ من أدم، فسقطَ منها، فأنحطَّت عليه الحُدَيَّا وهي تحسبه لحمًا، فأخذت. فاتَّهَموني به، فعذَّبوني، حتى بلغَ من أمري أنهم طَلَبُوا في قُبُلِي، فبيناهم حولي وأنا في كربي إذ أقبلت الحُدَيَّا حتى وازت برؤوسنا، ثم أَلَقَتْه فأخذه، فقلتُ لهم: هذا الذي اتَّهَمتموني به وأنا منه بريئة.

[٣٨٣٦] ٣٧٠٠- نا فُتَيْبَةُ قال نا إسماعيلُ بن جعفرٍ عن عبد الله بن دينارٍ عن ابن عمرَ عن النبيِّ صلى الله عليه قال: «ألا مَنْ كان حالًّا فلا يحلفُ إلا بالله» وكانت قُريشٌ تحلفُ بآبائها فقال: «لا تحلفوا بآبائكم».

[٣٨٣٧] ٣٧٠١- نا يحيى بن سليمان قال ني ابن وهب قال أخبرني عمرو أن عبد الرحمن ابن القاسم حدَّثه أنَّ القاسمَ كان يمشي بين يدي الجنازة ولا يقومُ لها، ويخبرُ عن عائشة قالت: كان أهلُ الجاهلية يقومون لها يقولون إذا رأوها: كنت في أهلك ما أنتِ مرَّتَيْنِ.

[٣٨٣٨] ٣٧٠٢- حدثنا عمرو بن عباس قال نا عبد الرحمن قال نا سفيان عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون قال: قال عمرُ: إنَّ المشركين كانوا لا يُفيضون من جَمْعٍ حتى تشرق الشمسُ على ثبير، فخالَهم النبيُّ صلى الله عليه فافاضَ قبل أن تطلع الشمس.

[٣٨٣٩] ٣٧٠٣- حدثني إسحاق بن إبراهيم قلت لأبي أسامة: حدَّثكم يحيى بن المهلب قال نا حصين عن عكرمة: ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾ قال: ملأى مُتَابَعَةً. قال: وقال ابن عباس: سمعتُ أبي يقول في الجاهلية: اسقنا كأسًا دِهَاقًا.

[٣٨٤١] ٣٧٠٤- نا أبو نعيم قال نا سفيان عن عبد الملك عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال النبيُّ صلى الله عليه: «أصدق كلمة قالها الشاعرُ كلمةُ لبيد: ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطل». وكاد أُمَيَّةُ ابن أبي الصَّلْت أن يُسلمَ.

[الحديث ٣٨٤١- طرفاه في: ٦١٤٧، ٦٤٨٩].

[٣٨٤٢] ٣٧٠٥- نا إسماعيلُ قال ني أخي عن سليمان بن بلالٍ عن يحيى بن سعيدٍ عن عبد الرحمن ابن القاسم عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت: كان لأبي بكرٍ غلامٌ يخرجُ له الخراج، وكان

(١) الرقمان ٣٨٣٩ و ٣٨٤٠ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين.

أبوبكرٍ يأكلُ من خراجهِ ، فجاء يوماً بشيءٍ فأكلَ منه أبوبكرُ ، فقال له الغلامُ : تدري ما هذا ؟ فقال أبوبكرٌ وما هو ؟ قال : كنتُ تكهَّنتُ لإنسانٍ في الجاهلية ، وما أحسنُ الكهانة ، إلا أني خدعتهُ فلقيني فأعطاني بذلك ، فهذا الذي أكلتُ منه ، فأدخلَ أبوبكرُ يدهُ فقَاءَ كلَّ شيءٍ في بطنه .

[٣٨٤٣] ٣٧٠٦ - نا مسدد قال نا يحيى عن عُبَيْدِ اللَّهِ قال أخبرني نافعٌ عن ابن عمر قال : كان أهلُ الجاهليةِ يتبايعونَ لحومَ الجزورِ إلى حبلِ الحَبْلَةِ ، قال : وحَبْلُ الحَبْلَةِ أن تُنتَجِ الناقَةُ ما في بطنها ، ثم تحمِلُ التي تُنتَجَت . فمنهاهم النبيُّ صلى الله عليه عن ذلك .

[٣٨٤٤] ٣٧٠٧ - نا أبو النعمان قال نا مهديُّ قال غيلانُ بن جريرٍ : كنّا نأتي أنسَ بنَ مالكٍ قال فيحدثنا عن الأنصار ، فكان يقول لي : فعلَ قومُك كذا وكذا يومَ كذا وكذا ، وفعلَ قومُك كذا وكذا يومَ كذا وكذا .

**قوله ( باب أيام الجاهلية )** أى مما كان بين المولد النبوى والمبعث ، هذا هو المراد به هنا ، ويطلق غالباً على ما قبل البعثة ومنه ﴿ يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية ﴾ وقوله ﴿ ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ﴾ ومنه أكثر أحاديث الباب ، وأما جزم النووى فى عدة مواضع من شرح مسلم أن هذا هو المراد حيث أتى ففيه نظر فإن هذا اللفظ وهو « الجاهلية » يطلق على ماضى والمراد ما قبل إسلامه ، وضابط آخره غالباً فتح مكة ، ومنه قول مسلم فى مقدمة صحيحه « أن أبا عثمان وأبا رافع أدركا الجاهلية » وقول أى رجاء العطاردى « رأيت فى الجاهلية قردة زنت » وقول ابن عباس « سمعت أبا يقول فى الجاهلية : اسقنا كأساً دهاقا » وابن عباس إنما ولد بعد البعثة ، وأما قول عمر « نذرت فى الجاهلية » فمحتمل ، وقد نبه على ذلك شيخنا العراقى فى الكلام على المخضرمين من علوم الحديث . وذكر فيه أحاديث : الأول حديث عائشة

**قوله ( كان عاشوراء )** تقدم شرحه فى كتاب الصيام ، وذكرت هناك احتمالاً أنهم أخذوا ذلك عن أهل الكتاب ، ثم وجدت فى بعض الأخبار أنهم كانوا أصابهم قحط ثم رفع عنهم فصاموه شكراً . الثانى حديث ابن عباس .

**قوله ( كانوا يرون )** أى يعتقدون أن أشهر الحج لا ينسك فيها إلا بالحج وأن غيرها من الأشهر للعمرة ، وقد تقدم بيان ذلك فى كتاب الحج . الثالث

**قوله ( كان عمرو )** هو ابن دينار ، وفى رواية الإسماعيلى من طريق عبد الرحمن بن بشر عن سفيان « حدثنا عمرو بن دينار » .

**قوله ( عن جده )** هو حزن بفتح المهملة وسكون الزاى وهو ابن أوى وهب الذى قدمنا أنه أشار على قرهش بأن تكون النفقة فى بناء الكعبة من مال طيب .

**قوله ( جاء سيل فى الجاهلية فطبق ما بين الجبلين )** أى ملأ ما بين الجبلين اللذين فى جانبى الكعبة .

**قوله ( قال سفيان ويقول إن هذا الحديث له شأن )** أى قصة ، وذكر موسى بن عقبة أن السيل كان يأتى من فوق الردم الذى بأعلى مكة فيجره ، فتخوفوا أن يدخل الماء الكعبة فأرادوا تشييد بنيانها ، وكان أول من طلعتها وهدم منها شيئاً الوليد بن المغيرة ، وذكر القصة فى بنيان الكعبة قبل المبعث النبوى . وأخرج الشافعى فى « الأم » بسند له عن عبد الله بن الزبير أن كعباً قال له وهو يعمل بناء مكة أشدده وأوثقه ، فإننا نجد فى الكتب أن السيول ستعظم فى آخر الزمان هـ . فكان الشأن المشار إليه أنهم استشعروا من ذلك السيل الذى لم يعهدوا مثله أنه مبدأ السيول المشار إليها . الحديث الرابع

**قوله ( دخل )** أى أبو بكر الصديق .

**قوله ( على امرأة من أحمس )** بمهملتين وزن أحمد ، وهى قبيلة من بجيلة . وأغرب ابن التين فقال : المراد امرأة من الخمس وهى من قریش

**قوله ( يقال لها زينب بنت المهاجر )** روى حديثها محمد بن سعد فى الطبقات من طريق عبد الله بن جابر الأحمسي عن عمته زينب بنت المهاجر قالت « خرجت حاجة » فذكر الحديث ، وذكر أبو موسى المدني فى « ذيل الصحابة » أن ابن مندة ذكر فى « تاريخ النساء » له أن زينب بنت جابر أدركت النبى صلى الله عليه وسلم وروت عن أبى بكر ، وروى عنها عبد الله بن جابر وهى عمته قال : وقيل هى بنت المهاجر بن جابر ، وذكر الدارقطنى فى « العلل » أن فى رواية شريك وغيره عن إسماعيل بن أبى خالد فى حديث الباب أنها زينب بنت عوف ، قال : وذكر ابن عيينة عن إسماعيل أنها جدة إبراهيم بن المهاجر ، والجمع بين هذه الأقوال ممكن بأن من قال بنت المهاجر نسبها إلى أبيها أو بنت جابر نسبها إلى جدها الأدنى أو بنت عوف نسبها إلى جد لها أعلى ، والله أعلم .

**قوله ( مصممة )** بضم الميم وسكون المهملة أى ساكنة يقال أصمت وصمت بمعنى .

**قوله ( فإن هذا لا يحل )** يعنى ترك الكلام . ووقع عند الإسماعيل من وجه آخر عن أبى بكر الصديق أن المرأة قالت له « كان بيننا وبين قومك فى الجاهلية شر ، فحلفت إن الله عافانا من ذلك أن لا أكلم أحداً حتى أحج ، فقال إن الإسلام يهدم ذلك ، فتكلمى » وللفاكهى من طريق زيد بن وهب عن أبى بكر نحوه ، وقد استدلل بقول أبى بكر هذا من قال بأن من حلف أن لا يتكلم استحبه له أن يتكلم ولا كفارة عليه ، لأن أبى بكر لم يأمرها بالكفارة ، وقياسه أن من نذر أن لا يتكلم لم ينعقد نذره ، لأن أبى بكر أطلق أن ذلك لا يحل وأنه من فعل الجاهلية وأن الإسلام هدم ذلك ولا يقول أبو بكر مثل هذا إلا عن توقيف فيكون فى حكم المرفوع ، ويؤيد ذلك حديث ابن عباس فى قصة أبى إسرائيل الذى نذر أن يمشى ولا يركب ولا يستظل ولا يتكلم فأمره النبى صلى الله



عليه وسلم أن يركب ويستظل ويتكلم ، وحديث على رفعه « لا يتم بعد احتلام ولا صمت يوم إلى الليل » أخرجه أبو داود ، قال الخطابي في شرحه : كان من نسك أهل الجاهلية الصمت ، فكان أحدهم يعتكف اليوم واللييلة ويصمت ، فنهوا عن ذلك وأمروا بالنطق بالخير ، وقد تقدمت الإشارة إلى حديث ابن عباس في كتاب الحج ، ويأتى الكلام عليه في كتاب الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى . وقال ابن قدامة في « المغنى » : ليس من شريعة الإسلام الصمت عن الكلام ، وظاهر الأخبار تحريمه ، واحتج بحديث أئى بكر وحديث على المذكور قال : فإن نذر ذلك لم يلزمه الوفاء به ، وبهذا قال الشافعى وأصحاب الرأى ولا نعلم فيه مخالفا اهـ . وكلام الشافعية يقتضى أن مسألة النذر ليست منقولة ، فإن الرافعى ذكر في كتاب النذر أن في تفسير أئى نصر القشيرى عن القفال قال من نذر أن لا يكلم الأدميين يحتمل أن يقال يلزمه لأنه مما يتقرب به . ويحتمل أن يقال لا ، لما فيه من التضييق والتشديد وليس ذلك من شرعنا ، كما لو نذر الوقوف في الشمس ، قال أبو نصر : فعلى هذا يكون نذر الصمت في تلك الشريعة لافى شريعتنا ، ذكره في تفسير سورة مريم عند قولها ﴿ إني نذرت للرحمن صوماً ﴾ وفي « التتمة » لأئى سعيد المتولى : من قال شرع من قبلنا شرع لنا جعل ذلك قرينة . وقال ابن الرفعة في قول الشيخ أبى إسحق في « التنبيه » : ويكره له صمت يوم إلى الليل ، قال في شرحه : إذ لم يؤثر ذلك بل جاء في حديث ابن عباس النهى عنه . ثم قال : نعم قد ورد في شرع من قبلنا ، فإن قلنا إنه شرع لنا لم يكره ، إلا أنه لا يستحب قال ابن يونس ، قال : وفيه نظر ، لأن الماوردى قال : روى عن ابن عمر مرفوعا صمت الصائم تسبيح ، قال : فإن صرح دل على مشروعية الصمت ، وإلا فحديث ابن عباس أقل درجاته الكراهة . قال : وحيث قلنا إن شرع من قبلنا شرع لنا ، فذاك إذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه انتهى . وهو كما قال . وقد ورد النهى . والحديث المذكور لا يثبت . وقد أورده صاحب « مسند الفردوس » من حديث ابن عمر وفي إسناده الربيع بن بدر وهو ساقط ، ولو ثبت لما أفاد المقصود لأن لفظه « صمت الصائم تسبيح ، ونومه عبادة ، ودعاؤه مستجاب » فالحديث مساق في أن أفعال الصائم كلها محبوبة ، لا أن الصمت بخصوصه مطلوب . وقد قال الرويانى في « البحر » في آخر الصيام : فرع جرت عادة الناس بترك الكلام في رمضان ، وليس له أصل في شرعنا بل في شرع من قبلنا ، فيخرج جواز ذلك على الخلاف في المسألة انتهى . وليتعجب ممن نسب تخريج مسألة النذر إلى نفسه من المتأخرين ، وأما الأحاديث الواردة في الصمت وفضله كحديث « من صمت نجاً » أخرجه الترمذى من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وحديث « أيسر العبادة الصمت » أخرجه ابن أبى الدنيا بسند مرسل رجاله ثقات ، إلى غير ذلك ، فلا يعارض ما جزم به الشيخ أبو إسحق من الكراهة لاختلاف المقاصد في ذلك ، فالصمت أرغب فيه ترك الكلام الباطل ، وكذا المباح إن جر إلى شئ من ذلك ، والصمت المنهى عنه ترك الكلام في الحق لمن يستطيعه ، وكذا المباح المستوى الطرفين والله أعلم .

قوله ( إنك ) بكسر الكاف .

قوله ( لسئول ) أى كثيرة السؤال ، وهذه الصيغة يستوى فيها المذكر والمؤنث .

قوله ( مابقاؤنا على هذا الأمر الصالح ) أى دين الإسلام وما شتمل عليه من العدل واجتماع الكلمة ونصر المظلوم ووضع كل شئ في محله .

**قوله ( أئمتكم )** أى لأن الناس على دين ملوكهم ، فمن حاد من الأئمة عن الحال مال وأمال . الحديث الخامس حديث عائشة فى قصة المرأة السوداء ، لم أقف على اسمها ، وذكر عمر بن شبة فى طريق له أنها كانت بمكة وأنه لما وقع لها ذلك هاجرت إلى المدينة .

**قوله ( وكان لها حفش )** بكسر المهملة وسكون الفاء بعدها معجمة هو البيت الضيق الصغير ، وقال أبو عبيدة : الحفش هو الدرج فى الأصل ثم سمي به البيت الصغير لشبهه به فى الضيق .

**قوله ( وازت )** أى قابلت ، وقد تقدم شرح هذه القصة فى أبواب المساجد من كتاب الصلاة ، ووجه دخولها هنا من جهة مكان عليه أهل الجاهلية من الجفاء فى الفعل والقول . السادس حديث ابن عمر فى النهي عن الحلف بالآباء ، وسيأتى شرحه فى كتاب الأيمان والنذور . السابع

**قوله ( إن القاسم )** هو ابن محمد بن أبى بكر الصديق .

**قوله ( ولا يقوم لها )** أى الجنازة .

**قوله ( كان أهل الجاهلية يقومون لها )** ظاهره أن عائشة لم يبلغها أمر الشارع بالقيام لها ، فرأت أن ذلك من الأمور التى كانت فى الجاهلية وقد جاء الإسلام بمخالفتهم ، وقد قدمت فى الجنازات بيان الاختلاف فى المسألة وهل نسخ هذا الحكم أم لا ؟ وعلى القول بأنه نسخ هل نسخ الوجوب وبقي الاستحباب أم لا ؟ أو مطلق الجواز ؟ واختار بعض الشافعية الأخير ، وأكثر الشافعية على الكراهة ، وادعى فيه المحاملى الاتفاق وخالف المتولى فقال : يستحب ، واختاره النووي وقال : هذا من جملة الأحكام التى استدركتها عائشة على الصحابة لكن كان جانبهم فيها أرجح .

**قوله ( كنت فى أهلك ما أنت مرتين )** أى يقولون ذلك مرتين وما موصولة وبعض الصلة محذوف والتقدير : كنت فى أهلك الذى كنت فيه أى الذى أنت فيه الآن كنت فى الحياة مثله ، لأنهم كانوا لا يؤمنون بالبعث بل كانوا يعتقدون أن الروح إذا خرجت تطير طيراً فإن كان ذلك من أهل الخير كان روحه من صالحى الطير وإلا فبالعكس ، ويحتمل أن يكون قولهم هذا دعاء للميت ، ويحتمل أن تكون « ما » نافية ولفظ مرتين من تمام الكلام أى لا تكونى فى أهلك مرتين : المرة الواحدة التى كنت فيهم انقضت ولست بعائدة إليهم مرة أخرى . ويحتمل أن تكون « ما » استفهامية أى كنت فى أهلك شريفة فأى شئ أنت الآن ؟ يقولون ذلك حزناً وتأسفاً عليه . الثامن حديث عمر فى قولهم « أشرق ثبير » وقد تقدم شرحه فى كتاب الحج مستوفى ، وقوله « حتى تشرق الشمس » قال ابن التين : ضبط بفتح أوله وضم الراء ، والمعروف بضم أوله وكسرها . التاسع

**قوله ( حدثكم يحيى بن المهلب )** هو البجلي يكنى أبا كدينة بالتصغير والنون ، وهو كوفى موثق ماله فى البخارى سوى هذا الموضع .

**قوله ( ملأى متابعة )** كذا جمع بينهما ، وهما قولان لأهل اللغة تقول : أدهقت الكأس إذا ملأتها ، وأدهقت

له إذا تابعت له السقى ، وقيل أصل الدهق الضغط ، والمعنى أنه ملاً إلبد بالكأس حتى لم يبق فيها متسع لغيرها .

**قوله ( قال وقال ابن عباس )** القائل هو عكرمة ، وهو موصول بالإسناد المذكور .

**قوله ( سمعت أنى )** هو العباس بن عبد المطلب

**قوله ( فى الجاهلية )** أى وقع سماعى لذلك منه فى الجاهلية ، والمراد بها جاهلية نسبية لا المطلقة لأن ابن عباس لم يدرك ما قبل البعثة ، بل لم يولد إلا بعد البعث بنحو عشر سنين ، فكأنه أراد أنه سمع العباس يقول ذلك قبل أن يسلم .

**قوله ( اسقنا كأساً دهاقاً )** فى رواية الإسماعيلى من وجه آخر عن حصين عن عكرمة عن ابن عباس « سمعت أنى يقول لغلامه : ادهق لنا ، أى املاً لنا ، أو تابع لنا » انتهى . وهو بمعنى ماساقه البخارى . الحديث العاشر

**قوله ( سفيان )** هو الثورى .

**قوله ( عن عبد الملك )** هو ابن عمير ، ولأحمد عن عبد الرحمن بن مهدى عن الثورى « حدثنا عبد الملك ابن عمير » . ولمسلم من هذا الوجه عن عبد الملك « حدثنا أبو سلمة » ، وله من طريق إسرائيل عن عبد الملك عن أنى سلمة بن عبد الرحمن « سمعت أبا هريرة » .

**قوله ( أصدق كلمة قالها الشاعر )** يحتمل أن يريد بالكلمة البيت الذى ذكر شطره ، ويحتمل أن يريد القصيدة كلها ، ويؤيد الأول رواية مسلم من طريق شعبة وزائدة فرقهما عن عبد الملك بلفظ « إن أصدق بيت قاله الشاعر » وليس فى رواية شعبة « إن » ووقع عنده فى رواية شريك عن عبد الملك بلفظ « أشعر كلمة تكلمت بها العرب » فلولا أن فى حفظ شريك مقالا لرفع هذا اللفظ الإشكال الذى أبداه السهيلي على لفظ رواية الصحيح بلفظ « أصدق » إذ لايلزم من لفظ « أشعر » أن يكون أصدق ، نعم السؤال باق فى التعبير بوصف كل شئ بالبطلان مع اندراج الطاعات والعبادات فى ذلك وهى حق لأمحالة ، وكذا قوله صلى الله عليه وسلم فى دعائه بالليل « أنت الحق وقولك الحق والجنة حق والنار حق الخ » وأجيب عن ذلك بأن المراد بقول الشاعر ماعدا الله أى ماعداه وعدا صفاته الذاتية والفعلية من رحمته وعذابه وغير ذلك ، فلذلك ذكر الجنة والنار ، أو المراد فى البيت بالبطلان الفناء لا الفساد ، فكل شئ سوى الله جائز عليه الفناء لذاته حتى الجنة والنار ، وإنما يقيان بإبقاء الله لهما وخلق الدوام لأهلهما ، والحق على الحقيقة من لايجوز عليه الزوال ، ولعل هذا هو السر فى إثبات الألف واللام فى قوله « أنت الحق وقولك الحق ووعدك الحق » وحذفهما عند ذكر غيرهما والله أعلم . وفى إيراد البخارى هذا الحديث فى هذا الباب تلميح بما وقع لعثمان بن مظعون بسبب هذا البيت مع ناظمه ليبد بن ربيعة قبل إسلامه ، والنبي صلى الله عليه وسلم يومئذ بمكة وقريش فى غاية الأذية للمسلمين ، فذكر ابن إسحق عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن عثمان بن مظعون ، أنه « لما رجع من الهجرة الأولى إلى

الحبشة دخل مكة في جوار الوليد بن المغيرة فلما رأى المشركين يؤذون المسلمين وهو آمن رد على الوليد جواره ، فبينما هو في مجلس لقريش وقد وفد عليهم لبى بن ربيعة فقعد ينشداهم من شعره فقال لبى « ألا كل شيء ما خلا الله باطل » فقال عثمان بن مظعون : صدقت ، فقال لبى « وكل نعيم لاحالة زائل » فقال عثمان : كذبت ، نعم الجنة لايزول . فقال لبى : متى كان يؤذى جليستكم يامعشر قريش ؟ فقال رجل منهم فلطم عثمان فاحضرت عينه ، فلامه الوليد على رد جواره فقال : قد كنت في ذمة منيعة ، فقال عثمان : إن عيني الأخرى لما أصاب أختها لفقيرة ، فقال له الوليد : فعد إلى جوارك ، فقال : بل أرضى بجوار الله تعالى . قلت : وقد أسلم لبى بعد ذلك ، وهو ابن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر العامرى ثم الكلابى ثم الجعفرى ، يكنى أبا عقيل . وذكره في الصحابة البخارى وابن أبى خيثمة وغيرهما . وقال لعمر لما سأله عما قاله من الشعر في الإسلام : قد أبدلنى الله بالشعر سورة البقرة . ثم سكن الكوفة ومات بها في خلافة عثمان ، وعاش مائة وخمسين سنة وقيل أكثر ، وهو القائل :

ولقد سئمت من الحياة وطولها      وسؤال هذا الناس : كيف لبى ؟

وهذا يعكر على من قال إنه لم يقل شعراً منذ أسلم ، إلا أن يريد القطع المطولة لا البيت والبيتين . والله أعلم .

**قوله ( وكاد أمية بن أبى الصلت أن يسلم )** اسم أبى الصلت ربيعة بن عوف بن عقدة بن غيرة — بكسر المعجمة وفتح التحتانية — ابن عوف بن ثقيف الثقفى ، وقيل في نسبه غير ذلك ، أبو عثمان . كان ممن طلب الدين ونظر في الكتب ويقال إنه ممن دخل في النصرانية ، وأكثر في شعره من ذكر التوحيد والبعث يوم القيامة ، وزعم الكلاباذى أنه كان يهودياً . وروى الطبرانى من حديث معاوية بن أبى سفيان عن أبيه فإنه سافر مع أمية ، فذكر قصته وأنه سأله عن عتبة بن ربيعة وعن سنه ورياسته فأعلمه أنه متصف بذلك فقال : أرى به ذلك ، فغضب أبو سفيان ، فأخبره أمية أنه نظر في الكتب أن نبياً يبعث من العرب أظل زمانه قال : فرجوت أن أكونه قال : ثم نظرت فإذا هو من بنى عبد مناف ، فنظرت فيهم فلم أر مثل عتبة ، فلما قلت لى إنه رئيس وإنه جاوز الأربعين عرفت أنه ليس هو ، قال أبو سفيان : فما مضت الأيام حتى ظهر محمد صلى الله عليه وسلم ، فقلت لأمية ، قال : نعم إنه هو ، قلت أفلا نتبعه ؟ قال : أستحيى من نسيات ثقيف ، إني كنت أقول لهن إننى أنا هو ثم أصبح تابعاً لغلام من بنى عبد مناف . وذكر أبو الفرج الأصبهاني أنه قال عند موته : أنا أعلم أن الحنيفية حق ، ولكن الشك يداخلنى في محمد . وروى الفاكهى وابن منده من حديث ابن عباس « أن الفارعة بنت أبى الصلت أخت أمية أتت النبي صلى الله عليه وسلم فأنشدته من شعره فقال آمن شعره وكفر قلبه » وروى مسلم من حديث عمرو بن الشريد عن أبيه قال « رذفت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هل معك من شعر أمية ؟ قلت : نعم ، فأنشدته مائة بيت ، فقال : لقد كاد أن يسلم في شعره » وروى ابن مردويه بإسناد قوى عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال في قوله تعالى ﴿ واتل عليهم نبأ الذى آتيناه آياتنا فانسلخ منها ﴾ قال : نزلت في أمية بن أبى الصلت . وروى من أوجه أخرى أنها نزلت في بلعام الإسرائيلى وهو المشهور . وعاش أمية حتى أدرك وقعة بدر ورثى من قتل بها من الكفار كما سيأتى شيء من ذلك في أبواب الهجرة ، ومات أمية بعد ذلك سنة تسع ، وقيل مات سنة اثنتين ذكره سبط ابن الجوزى ، واعتمد في ذلك ما نقله عن ابن هشام : ان أمية قدم من

الشام على أن يأخذ ماله من الطائف ويهاجر إلى المدينة ، فنزل في طريقه ببدر ، قيل له : أتدري من في القليب ؟ قال لا ، قيل : فيه عتبة وشيبة وهما ابنا خالك وفلان وفلان ، فشق ثيابه وجدع ناقته وبكى ورجع إلى الطائف فمات بها . قلت : ولا يلزم من قوله فمات بها أن يكون مات في تلك السنة . وأغرب الكلاباذي فقال : إنه مات في حصار الطائف . فإن كان محفوظاً فذلك سنة ثمان ، ولموته قصة طويلة أخرجها البخاري في تاريخه والطبراني وغيرهما . الحديث الحادى عشر

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أوى ، وأخوه أبو بكر عبد الحميد ، ويحيى بن سعيد هو الأنصارى ، والإسناد كله مدنيون ، وفيه رواية القرين عن القرين ورواية الأكبر سنّاً عن الأصغر منه يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم ، وقد أخرجه البيهقي في « الشعب » من طريق جعفر الفرياني عن أحمد بن محمد المدمي عن إسماعيل بن أوى بهذا السند ، لكن قال فيه عن عبيد بن عمر بدل عبد الرحمن بن القاسم ، فلعل ليحيى بن سعيد فيه شيخين .

**قوله ( كان لأبى بكر غلام )** لم أقف على اسمه ووقع لأبى بكر مع النعيان بن عمرو أحد الأحرار من الصحابة قصة ذكرها عبد الرزاق بإسناد صحيح « أنهم نزلوا بماء ، فجعل النعيان يقول لهم : يكون كذا ، فيأتونه بالطعام فيرسله إلى أصحابه . فبلغ أبى بكر فقال : أراني آكل كهانة النعيان منذ اليوم ، ثم أدخل يده في حلقة فاستقاه » وفي « الورع لأحمد » عن إسماعيل عن أيوب عن ابن سيرين « لم أعلم أحدا استقاه من طعام غير أبى بكر فإنه أتى بطعام فأكل ثم قيل له جاء به ابن النعيان ، قال فأطعمتموني كهانة ابن النعيان ، ثم استقاه » ورجاله ثقات لكنه مرسل ، ولأبى بكر قصة أخرى في نحو هذا أخرجها يعقوب بن أبى شيبة في مسنده من طريق نبيح العنزى عن أبى سعيد قال « كنا ننزل رفاقاً ، فنزلت في رفقة فيها أبو بكر على أهل أبيات فيهن امرأة حبلى ومعنا رجل ، فقال لها : أبشرك أن تلدى ذكراً ، قالت نعم ، فسجع لها أسجاعاً ، فأعطته شاة فذبحها وجلسنا نأكل ، فلما علم أبو بكر بالقصة قام فتقايأ كل شيء أكله » .

**قوله ( يخرج له الخراج )** أى يأتيه بما يكسبه ، والخراج ما يقرره السيد على عبده من مال يحضره له من كسبه .

**قوله ( يأكل من خراجه )** في رواية الإسماعيل من وجه آخر من طريق إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم « كان لأبى بكر غلام ، فكان يجيء بكسبه فلا يأكل منه حتى يسأله ، فأتاه ليلة بكسبه فأكل منه ولم يسأله ، ثم سأله » .

**قوله ( كنت تكهنت لإنسان في الجاهلية )** لم أعرف اسمه ويحتمل أن يكون المرأة المذكورة في حديث أبى سعيد .

**قوله ( فأعطاني بذلك )** أى عوض تكهنى له ، قال ابن التين : إنما استقاه أبو بكر تنزهاً لأن أمر الجاهلية وضع ولو كان في الإسلام لغرم مثل ما أكل أو قيمته ولم يكفه القىء ، كذا قال ، والذي يظهر أن أبى بكر إنما قاء لما ثبت عنده من النهي عن حلوان الكاهن ، وحلوان الكاهن ما يأخذه على كهانته ، والكاهن من يخبر بما سيكون عن غير دليل شرعى ، وكان ذلك قد كثر في الجاهلية خصوصاً قبل ظهور النبى صلى الله عليه وسلم

الحديث الثاني عشر حديث ابن عمر في جبل الحبلة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في البيوع ، والغرض منه قوله « أنهم كانوا يتبايعونه في الجاهلية » . الحديث الثالث عشر حديث أنس الذي تقدم في أول مناقب الأنصار ، وأدخله هنا لقوله « فعل قومك كذا يوم كذا » لأنه يحتمل أن يشير به إلى وقائعهم في الجاهلية كما يحتمل أن يشير به إلى وقائعهم في الإسلام أو لما هو أعم من ذلك ، ونخاطب أنس غيلان بأن الأنصار قومه ، وليس هو من الأنصار ، لكن ذلك باعتبار النسبية الأعمية إلى الأزد فإنها تجمعهم ، والله أعلم

### القسامة في الجاهلية

[٣٨٤٥]

٣٧٠٨ - نا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا قطن أبو الهيثم قال نا أبو يزيد المدني عن عكرمة عن ابن عباس قال : إن أول قسامة كانت في الجاهلية لفينا بني هاشم : كان رجل من بني هاشم استأجره رجل من قريش من فخذ أخرى فانطلق معه في إبله ، فمر به رجل من بني هاشم قد انقطعت عروة جوالقه فقال : أعشني بعقال أشد به عروة جوالقي لا تنفر الإبل فأعطاه عقلاً فشده به في عروة جوالقه . فلما نزلوا عقلت الإبل إلا بعيراً واحداً ، فقال الذي استأجره : ما شأن هذا البعير لم يعقل من بين الإبل ؟ قال : ليس له عقال . قال : فأين عقاله ؟ قال : فحذفه بعضاً كان فيها أجله . فمر به رجل من أهل اليمن ، فقال : أتشهد الموسم ؟ قال : ما أشهد وربما شهدته . قال : هل أنت مبلغ عني رسالة مرة من الدهر ؟ قال : نعم . قال : فكنت إذا أنت شهدت الموسم فناد يال قريش ، فإذا أجابوك فناد يال بني هاشم ، فإن أجابوك فسل عن أبي طالب فأخبره أن فلاناً قتلني في عقال . ومات المستأجر . فلما قدم الذي استأجره أتاه أبو طالب فقال : ما فعل صاحبنا ؟ قال : مرض فأحسنتم القيام عليه ، فوليت دفنه . قال : قد كان أهل ذاك منك . فمكث حيناً ثم إن الرجل الذي أوصى إليه أن يبلغ عنه وافي الموسم فقال : يال قريش ، قالوا : هذه قريش . قال : يال بني هاشم ، قالوا : هذه بنو هاشم . قال : أين أبو طالب ؟ قالوا : هذا أبو طالب . قال أمرني فلان أن أبلغك رسالة أن فلاناً قتل في عقال . فاتاه أبو طالب فقال : اختر منا إحدى ثلاث : إن شئت أن تؤدّي مائة من الإبل فإنك قتلت صاحبنا ، وإن شئت حلف خمسون من قومك أنك لم تقتله ، فإن أبيت قتلناك به . فأتى قومه فقالوا : نحلف . فأتته امرأة من بني هاشم كانت تحت رجل منهم قد ولدت له فقالت : يا أبا طالب أحب أن تجيز ابني هذا برجل من الخمسين ولا تُصبر يمينه حيث تُصبر الأيمان ، ففعل . فاتاه رجل منهم فقال : يا أبا طالب أردت خمسين رجلاً أن يحلفوا مكان مائة من الإبل ، يصيب كل رجل بعيران ، هذان بعيران فاقبلهما عني ولا تُصبر يميني حين تُصبر الأيمان فقبلهما . وجاء ثمانية وأربعون فحلفوا . قال ابن عباس : فو الذي نفسي بيده ما حال الحول ومن الثمانية وأربعين عين تطرف .

[٣٨٤٦] ٣٧٠٩ - حدثنا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ نَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ يَوْمُ بُعَاثَ يَوْمًا قَدَّمَهُ اللَّهُ لِرَسُولِهِ ، فَقَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَقَدْ افْتَرَقَ مَلَأُوهُمْ ، وَقُتِلَتْ سَرَوَاتُهُمْ وَجُرْحُوا ، قَدَّمَهُ اللَّهُ لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي دُخُولِهِمْ بِهِ فِي الْإِسْلَامِ .

[٣٨٤٧] ٣٧١٠ - وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ أَنَا عَمْرُو عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ أَنَّ كُرَيْبًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : لَيْسَ السَّعِيُّ بِبَطْنِ الْوَادِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سُنَّةً ، إِنَّمَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَسْعَوْنَهَا وَيَقُولُونَ : لَا نُجِيزُ الْبَطْحَاءَ إِلَّا شَدًّا .

[٣٨٤٨] ٣٧١١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَعْفِيُّ قَالَ نَا سُفْيَانُ قَالَ أَنَا مُطَرِّفٌ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا السَّفَرِّ يَقُولُ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، اسْمَعُوا مِنِّي مَا أَقُولُ لَكُمْ ، وَأَسْمَعُونِي مَا تَقُولُونَ ، وَلَا تَذْهَبُوا فَتَقُولُوا : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَلْيُطْفِئْ مِنْ وَرَاءِ الْحِجْرِ ، وَلَا تَقُولُوا الْحَطِيمَ ، فَإِنَّ الرَّجُلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ يَحْلِفُ فَيَلْقِي سَوْطَهُ أَوْ نَعْلَهُ أَوْ قَوْسَهُ .

[٣٨٤٩] ٣٧١٢ - نَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ قَالَ نَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ : رَأَيْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَرْدَةً اجْتَمَعَ عَلَيْهَا قَرْدٌ قَدْ زَنَتْ فَرَجَمُوهَا ، فَرَجَمْتُهَا مَعَهُمْ .

[٣٨٥٠] ٣٧١٣ - نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَا سُفْيَانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : خَلَالَ مِنْ خَلَالَ الْجَاهِلِيَّةِ : الطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ ، وَالنِّيَاحَةُ - وَنَسِيَ الثَّالِثَةَ - قَالَ سُفْيَانُ : وَيَقُولُونَ إِنَّهَا الْاسْتِسْقَاءُ بِالْأَنْوَاءِ .

الحديث الرابع عشر حديث القسامة في الجاهلية بطوله ، وثبت عند أكثر الرواة عن الفريرى هنا ترجمة « القسامة في الجاهلية » ، ولم يقع عند النسفى وهو أوجه ، لأن الجميع من ترجمة أيام الجاهلية ، ويظهر ذلك من الأحاديث التى أوردها تلو هذا الحديث .

**قوله ( حدثنا قطن )** بفتح القاف والمهمله ثم نون هو ابن كعب القطعى بضم القاف البصرى ، ثقة عندهم ، وشيخه أبو يزيد المدنى بصرى أيضا ويقال له المدنى بزيادة تحتانية ، ولعل أصله كان من المدينة ، ولكن لم يرو عنه أحد من أهل المدينة ، وسئل عنه مالك فلم يعرفه ولا يعرف اسمه وقد وثقه ابن معين وغيره ، ولاله ولا للراوى عنه فى البخارى إلا هذا الموضع .

**قوله ( إن أول قسامة )** بفتح القاف وتخفيف المهمله اليمين ، وهى فى عرف الشرع حلف معين عند التهمة بالقتل على الإثبات أو النفى . وقيل : هى مأخوذة من قسمة الأيمان على الخالفين . وسيأتى بيان الاختلاف فى حكمها فى كتاب الديات إن شاء الله تعالى .

**قوله ( لفينا بنى هاشم )** اللام للتأكيد وبنى هاشم مجرور على البدل من الضمير المجرور . ويحتمل أن يكون نصباً على التمييز ، أو على النداء بحذف الأداة .

**قوله ( كان رجل من بنى هاشم )** هو عمرو بن علقمة بن المطلب بن عبد مناف ، جزم بذلك الزبير بن بكار في هذه القصة فكأنه نسب هذه الرواية إلى بنى هاشم مجازاً لما كان بين بنى هاشم وبنى المطلب من المودة والمؤاخاة والمناصرة ، وسماه ابن الكلبي عامراً .

**قوله ( استأجره رجل من قريش من فخذ أخرى )** كذا في رواية الأصيلي وأبي ذر ، وكذا أخرجه الفاكهي من وجه آخر عن أبي معمر شيخ البخاري فيه . وفي رواية كريمة وغيرها « استأجر رجلاً من قريش » وهو مقلوب ، والأول هو الصواب . والفخذ بكسر المعجمة وقد تسكن . وجزم الزبير بن بكار بأن المستأجر المذكور هو خدش — بمعجمتين ودال مهملة — ابن عبد الله بن أبي قيس العامري .

**قوله ( فمر به )** أى بالأجير ( رجل من بنى هاشم ) لم أقف على اسمه . وقوله ( عروة جوالقه ) بضم الجيم وفتح اللام الوعاء من جلود وثياب وغيرها ، فارسي معرب ، وأصله كواله : وجمعه جواليق وحكى جوالق بحذف التحتانية ، والعقال الحبل .

**قوله ( فأين عقاله ؟ قال فحذفه )** كذا في النسخ وفيه حذف يدل عليه سياق الكلام ، وقد بينته رواية الفاكهي « فقال مرى رجل من بنى هاشم قد انقطع عروة جوالقه ، واستغاث بي فأعطيته ، فحذفه » أى رماه .

**قوله ( كان فيها أجله )** أى أصاب مقتله . وقوله « فمات » أى أشرف على الموت ، بدليل قوله « فمر به رجل من أهل اليمن قبل أن يقضى ولم أقف على اسم هذا المار أيضاً .

**قوله ( أتشهد الموسم )** أى موسم الحج .

**قوله ( فكتب )** بالمشاة ثم الموحدة ولغير أبي ذر والأصيلي بضم الكاف وسكون النون ثم المشاة والأول أوجه ، وفي رواية الزبير بن بكار « فكتب إلى أبي طالب يخبره بذلك ومات منها » وفي ذلك يقول أبو طالب :  
أفى فضل حبل لا أبالك ضربه بمنسأة ، قد جاء حبل وأحبل

**قوله ( يا آل قريش )** بإثبات الهمزة وحذفها على الاستغاثة .

**قوله ( قتلنى فى عقال )** أى بسبب عقال .

**قوله ( ومات المستأجر )** بفتح الجيم أى بعد أن أوصى اليماني بما أوصاه به .

**قوله ( فوليت )** بكسر اللام ، وفي رواية ابن الكلبي « فقال أصابه قدره ، فصدقه ولم يظنوا به غير ذلك » وقوله « وافى الموسم أى أتاه » .



**قوله ( يابنى هاشم )** فى رواية الكشميهنى « يآل بنى هاشم » .

**قوله ( من أبو طالب )** فى رواية الكشميهنى « أين أبو طالب » زاد ابن الكلبي « فأخبره بالقصة وخداش يطوف بالبيت لا يعلم بما كان ، فقام رجال من بنى هاشم الى خداش فضربوه وقالوا : قتلت صاحبنا ، فجحد .

**قوله ( اختر منا إحدى ثلاث )** يحتمل أن تكون هذه الثلاث كانت معروفة بينهم ، ويحتمل أن تكون شيئاً اخترعه أبو طالب . وقال ابن التين : لم ينقل أنهم تشاوروا فى ذلك ولا تدافعوا فدل على أنهم كانوا يعرفون القسامة قبل ذلك . كذا قال ، وفيه نظر ، لقول ابن عباس راوى الحديث « إنها أول قسامة » ويمكن أن يكون مراد ابن عباس الوقوع وإن كانوا يعرفون الحكم قبل ذلك . وحكى الزبير بن بكار أنهم تحاكموا فى ذلك إلى الوليد بن المغيرة فقضى أن يحلف خمسون رجلاً من بنى عامر عند البيت ماقتله خداش ، وهذا يشعر بالأولية مطلقاً .

**قوله ( فأتته امرأة من بنى هاشم )** هى زينب بنت علقمة أخت المقتول ( كانت تحت رجل منهم ) هو عبد العزى بن أبى قيس العامرى ، واسم ولدها منه حويطب بمهملتين مصغر ، ذكر ذلك الزبير . وقد عاش حويطب بعد هذا دهرًا طويلاً ، وله صحبة ، وسيأتى حديثه فى كتاب الأحكام . ونسبتها إلى بنى هاشم مجازية والتقدير كانت زوجاً لرجل من بنى هاشم . ويحتمل قولها فولدت له ولداً أى غير حويطب .

**قوله ( أن تحيز ابني )** بالجيم والزاي ، أى تهبه مايلزمه من اليمين . وقولها ( ولا تبصر يمينه ) بالمهمله ثم الموحدة ، أصل الصبر الحبس والمنع ، ومعناه فى الأيمان الإلزام ، تقول صبرته أى ألزمته أن يحلف بأعظم الأيمان حتى لايسعه أن لا يحلف .

**قوله ( حيث تبصر الأيمان )** أى بين الركن والمقام ، قاله ابن التين . قال : ومن هنا استدل الشافعى على أنه لا يحلف بين الركن والمقام على أقل من عشرين ديناراً نصاب الزكاة ، كذا قال ، ولأدري كيف يستقيم هذا الاستدلال ، ولم يذكر أحد من أصحاب الشافعى أن الشافعى استدل لذلك بهذه القصة .

**قوله ( فأتاه رجل منهم )** لم أقف على اسمه ولا على اسم أحد من سائر الخمسين إلا من تقدم ، وزاد ابن الكلبي « ثم حلفوا عند الركن أن خداشا برىء من دم المقتول » .

**قوله ( فوالذى نفسى بيده )** قال ابن التين : كأن الذى أخبر ابن عباس بذلك جماعة اطمأننت نفسه إلى صدقهم حتى وسعه أن يحلف على ذلك . قلت : يعنى أنه كان حين القسامة لم يولد ، ويحتمل أن يكون الذى أخبره بذلك هو النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو أمكن فى دخول هذا الحديث فى الصحيح .

**قوله ( فما حال الحول )** أى من يوم حلفوا .

**قوله ( ومن الثمانية وأربعين )** فى رواية أبى ذر « وفى الثمانية » وعند الأصملى « والأربعين » وقوله « عين تطرف » بكسر الراء أى تتحرك . زاد ابن الكلبي « وصارت رباع الجميع لحويطب ، فبذلك كان أكثر من بمكة رباعاً » . ورورى الفاكهى من طريق ابن أبى نجيح عن أبيه قال « حلف ناس عند البيت قسامة على باطل ، ثم

خرجوا فنزلوا تحت صخرة فانهدمت عليهم « ومن طريق طاوس قال « كان أهل الجاهلية لا يصيبون في الحرم شيئاً إلا عجلت لهم عقوبته « ومن طريق حويطب « إن أمة في الجاهلية عاذت بالبيت . فجاءتها سيدتها فجذبته فشلت يدها « وروينا في « كتاب مجابى الدعوة لابن أبى الدنيا « في قصة طويلة في معنى سرعة الإجابة بالحرم للمظلوم فيمن ظلمه قال « فقال عمر : كان يفعل بهم ذلك في الجاهلية ليتناهاوا عن الظلم لأنهم كانوا لا يعرفون البعث ، فلما جاء الإسلام أخر القصاص إلى يوم القيامة « وروى الفاكهي من وجه آخر عن طاوس قال « يوشك أن لا يصيب أحد في الحرم شيئاً إلا عجلت له العقوبة « فكأنه أشار إلى أن ذلك يكون في آخر الزمان عند قبض العلم ، وتناسى أهل ذلك الزمان أمور الشريعة فيعود الأمر غريباً كما بدأ ، والله أعلم . الحديث الخامس عشر قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة .

قوله ( يوم بعث ) تقدم شرحه في أول مناقب الأنصار وأنه كان قبل البعث على الراجح ، وقوله فيه « وجرحوا » بالجيم المضمومة ثم الحاء المهللة ، ولبعضهم « وخرجوا » بفتح المعجمة وتخفيف الراء بعدها جيم ، والأول أرجح ، وقد تقدم من تسمية من جرح منهم في تلك الوقعة حضير الكتابب والد أسيد فمات منها . الحديث السادس عشر

قوله ( قال ابن وهب الخ ) وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريق حرملة بن يحيى عن عبد الله بن وهب .

قوله ( ليس السعى ) أى شدة المشى .

قوله ( سنة ) في رواية الكشميني « بسنة » قال ابن التين خولف ابن عباس في ذلك بل قالوا إنه فريضة . قلت : لم يرد ابن عباس أصل السعى ، وإنما أراد شدة العدو ، وليس ذلك فريضة . وقد تقدم في أحاديث الأنبياء في ترجمة إبراهيم عليه السلام في قصة هاجر أن مبدأ السعى بين الصفا والمروة كان من هاجر ، وهو من رواية ابن عباس أيضاً ، فظهر أن الذى أراد أن مبدأه من أهل الجاهلية هي شدة العدو . نعم قوله « ليس بسنة » أن أراد به أنه لا يستحب فهو يخالف ما عليه الجمهور ، وهو نظير إنكاره استحباب الرمل في الطواف . ويحتمل أن يزيد بالسنة الطريق الشرعية وهي تطلق كثيراً على المفروض ، ولم يرد السنة باصطلاح أهل الأصول ، وهو ماثبت دليل مطلوبته من غير تأنيب تاركه .

قوله ( لا تحيز ) بضم أوله أى لا تقطع . والبطحاء مسيل الوادى ، تقول جزت الموضع إذا سرت فيه ، وأجزته إذا خلفته وراءك . وقيل هما بمعنى . وقوله إلا شداً أى لا تقطعها إلا بالعدو الشديد . الحديث السابع عشر قوله ( أخبرنا مطرف ) بالمهمله وتشديد الراء هو ابن طريف بالمهمله أيضاً الكوفى ، وأبو السفر بفتح المهمله والفاء هو سعيد بن محمد بالتحانية المضمومة والمهمله الساكنة كوفى أيضاً .

قوله ( يا أيها الناس اسمعوا منى ما أقول لكم وأسمعوني ) بهمة قطع أى أعيدوا على قولى لأعرف أنكم

حفظتموه ، كأنه خشى أن لا يفهموا ما أراد فيخبروا عنه بخلاف ما قال ، فكأنه قال : اسمعوا منى سماع ضبط وإتقان ، ولا تقولوا « قال » من قبل أن تضبطوا .

**قوله ( من طاف بالبيت فليطف من وراء الحجر )** في رواية ابن أبي عمر عن سفيان « وراء الجدر » والمراد به الحجر ، والسبب فيه أن الذى يلى البيت الى جهة الحجر من البيت ، وقد تقدم بيانه وما قيل فى مقداره فى أوائل كتاب الحج .

**قوله ( ولا تقولوا الخطيم )** فى رواية سعيد بن منصور عن خديج بن معاوية عن أبى إسحق عن أبى السفر فى هذه القصة « فقال رجل : ما الخطيم ؟ فقال ابن عباس : إنه لخطيم ، كان الرجل الخ « زاد أبو نعيم فى « المستخرج » من طريق خالد الطحان عن مطرف « فإن أهل الجاهلية كانوا يسمونه — أى الحجر — الخطيم ، كانت فيه أصنام قريش » . وللفاكهى من طريق يونس بن أبى إسحق عن أبى السفر نحوه وقال « كان أحدهم إذا أراد أن يحلف وضع محجنه ثم حلف ، فمن طاف فليطف من ورائه » .

**قوله ( كان يحلف )** بالخاء المهملة الساكنة وتخفيف اللام المكسورة ، وفى رواية خالد الطحان المذكورة « كان إذا حلف » بضم المهملة وتشديد اللام والأول أوجه ، والمعنى أنهم كانوا إذا حالف بعضهم بعضاً ألقى الحليف فى الحجر نعلًا أو سوطاً أو قوساً أو عصاً علامة لقصد حلفهم فسموه الخطيم لذلك ، لكونه يحطم أمتعتهم ، وهو فعيل بمعنى فاعل ، ويحتمل أن يكون ذلك كان شأنهم إذا أرادوا أن يحلفوا على نفى شىء ، وقيل إنما سمي الخطيم لأن بعضهم كان إذا دعا على من ظلمه فى ذلك الموضع هلك . وقال ابن الكلبي : سمي الحجر حطماً لما تحجر عليه ، أو لأنه قصر به عن ارتفاع البيت وأخرج عنه ، فعلى هذا فعيل بمعنى مفعول ، أو لأن الناس يحطم فيه بعضهم بعضاً من الزحام عند الدعاء فيه . وقال غيره : الخطيم هو بئر الكعبة التى كان يلقي فيها ما يهدى لها . وقيل : الخطيم بين الركن الأسود والمقام . وقيل : من أول الركن الأسود إلى أول الحجر يسمى الخطيم . وحديث ابن عباس حجة فى رد أكثر هذه الأقوال ، زاد فى رواية خديج « ولكنه الجدر » بفتح الجيم وسكون المهملة ، وهو من البيت . ووقع عند الإسماعيلي والبرقاني فى آخر الحديث عن ابن عباس « وأما صبي حج به أهله فقد قضى حجه مادام صغيراً ، فإذا بلغ فعليه حجة أخرى ، وأما عبد حج به أهله » الحديث ، وهذه الزيادة عند البخارى أيضاً فى غير الصحيح ، وحذفها منه عمداً لعدم تعلقها بالترجمة ، ولكونها موقوفة ، وأما أول الحديث فهو وإن كان موقوفاً من حديث ابن عباس إلا أن الغرض منه حاصل بالنسبة لنقل ابن عباس ما كان فى الجاهلية مما رآه النبى صلى الله عليه وسلم فأقره أو أزاله ، فمهما لم ينكره واستمرت مشروعيته فيكون له حكم المرفوع ، ومهما أنكر فالشرع بخلافه : الحديث الثامن عشر .

**قوله ( حدثنا نعيم بن حماد )** فى رواية بعضهم حدثنا نعيم غير منسوب ، وهو المروزي نزيل مصر ، وقل أن يخرج له البخارى موصولاً بل عادته أن يذكر عنه بصيغة التعليق . ووقع فى رواية القابسي « حدثنا أبو نعيم » وصوبه بعضهم وهو غلط .

**وقوله ( عن حصين )** فى رواية البخارى فى « التاريخ » فى هذا الحديث « حدثنا حصين » فأمن بذلك

ما يخشى من تدليس هشيم الراوى عنه ، وقرن فيه أيضا مع حصين أبا المليح .

قوله ( رأيت في الجاهلية قردة ) بكسر القاف وسكون الراء واحدة القرد ، وقوله « اجتمع عليها قردة » بفتح الراء جمع قرد ، وقد ساق الإسماعيلي هذه القصة من وجه آخر مطولة من طريق عيسى بن حطان عن عمرو بن ميمون قال « كنت في اليمن في غنم لأهلى وأنا على شرف ، فجاء قرد مع قردة فتوسد يدها ، فجاء قرد أصغر منه فغمزها ، فسلت يدها من تحت رأس القرد الأول سلا رفيقا وتبعته ، فوقع عليها وأنا أنظر ، ثم رجعت فجعلت تدخل يدها تحت خد الأول برفق ، فاستيقظ فزعا ، فشمها فصاح ، فاجتمعت القرد ، فجعل يصيح ويومئ إليها بيده ، فذهب القرد يئمة ويسرة ، فجاءوا بذلك القرد أعرفه ، فحفروا لهما حفرة فرجوهما ، فلقد رأيت الرجم في غير بنى آدم » قال ابن التين : لعل هؤلاء كانوا من نسل الذين مسخوا فبقى فيهم ذلك الحكم . ثم قال : إن المسوخ لا ينسل . قلت : وهذا هو المعتمد ، لما ثبت في صحيح مسلم « أن المسوخ لا ينسل له » وعنده من حديث ابن مسعود مرفوعا « ان الله لم يهلك قوما فيجعل لهم نسلا » وقد ذهب أبو إسحق الزجاج وأبو بكر بن العربي إلى أن الموجود من القردة من نسل المسوخ ، وهو مذهب شاذ اعتمد من ذهب إليه على ما ثبت أيضا في صحيح مسلم « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أتى بالضب قال : لعله من القرون التي مسخت » وقال في الفأر « فقدت أمة من بنى إسرائيل لأراها إلا الفأر » وأجاب الجمهور عن ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك قبل أن يوحى إليه بحقيقة الأمر في ذلك ، ولذلك لم يأت الجزم عنه بشيء من ذلك ، بخلاف النفي فإنه جزم به كما في حديث ابن مسعود ، ولكن لا يلزم أن تكون القرد المذكورة من النسل ، فيحتمل أن يكون الذين مسخوا لما صاروا على هيئة القردة مع بقاء أفهامهم عاشرتهم القردة الأصلية للمشابهة في الشكل فتلقوا عنهم بعض ما شاهدوه من أفعالهم فحفظوها وصارت فيهم ، واختص القرد بذلك لما فيه من الفطنة الزائدة على غيره من الحيوان وقابلية التعليم لكل صناعة مما ليس لأكثر الحيوان ، ومن خصاله أنه يضحك ويطرب ويحكى ما يراه ، وفيه من شدة الغيرة ما يوازي الآدمي ولا يتعدى أحدهم إلى غير زوجته ، فلا يدع في الغالب أن يحملها ماركب فيها من الغيرة على عقوبة من اعتدى إلى ما لم يختص به من الأنثى ، ومن خصائصه أن الأنثى تحمل أولادها كهيئة الآدمية ، وربما مشى القرد على رجله لكن لا يستمر على ذلك ، ويتناول الشيء بيده ويأكل بيده ، وله أصابع مفصلة الى أنامل وأظفار ، ولشفر عينية أهداب . وقد استنكر ابن عبد البر قصة عمرو بن ميمون هذه وقال : فيها إضافة الزنا إلى غير مكلف وإقامة الحد على البهائم وهذا منكر عند أهل العلم ، قال : فإن كانت الطريق صحيحة فلعل هؤلاء كانوا من الجن لأنهم من جملة المكلفين ، وإنما قال ذلك لأنه تكلم على الطريق التي أخرجها الإسماعيلي حسب ، وأجيب بأنه لا يلزم من كون صورة الواقعة صورة الزنا والرجم أن يكون ذلك زنا حقيقة ولاحدا ، وإنما أطلق ذلك عليه لشبهه به ، فلا يستلزم ذلك إيقاع التكليف على الحيوان . وأغرب الحميدى في الجمع بين الصحيحين فزعم أن هذا الحديث وقع في بعض نسخ البخارى ، وأن أبا مسعود وحده ذكره في « الأطراف » قال : وليس في نسخ البخارى أصلا فلعله من الأحاديث المقحمة في كتاب البخارى . وما قاله مردود ، فإن الحديث المذكور في معظم الأصول التي وقفنا عليها ، وكفى بإيراد أى ذر الحافظ له عن شيوخه الثلاثة الأئمة المتقنين عن الفربرى حجة ، وكذا إيراد الإسماعيلي وأبى نعيم في مستخرجيهما وأبى مسعود له في أطرافه ، نعم

سقط من رواية النسفى وكذا الحديث الذى بعده ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون فى رواية الفربرى ، فإن روايته تزيد على رواية النسفى عدة أحاديث قد نهت على كثير منها فيما مضى وفيما سيأتى إن شاء الله تعالى ، وأما تجويزه أن يزداد فى صحيح البخارى مالىس منه فهذا ينافى ماعليه العلماء من الحكم بتصحيح جميع ما أورده البخارى فى كتابه ، ومن اتفقهم على أنه مقطوع بنسبته إليه ، وهذا الذى قاله تخیل فاسد يتطرق منه عدم الوثوق بجميع ما فى الصحيح ، لأنه إذا جاز فى واحد لأبعينه جاز فى كل فرد فرد ، فلا يبقى لأحد الوثوق بما فى الكتاب المذكور ، واتفاق العلماء ينافى ذلك ، والطريق التى أخرجها البخارى دافعة لتضعيف ابن عبد البر للطريق التى أخرجها الإسماعيلى ، وقد أطنبت فى هذا الموضوع لثلا يغتر ضعيف بكلام الحميدى فيعتمده ، وهو ظاهر الفساد ، وقد ذكر أبو عبيدة معمر بن المثنى فى « كتاب الخيل » له من طريق الأوزاعى أن مهراً أنزى على أمه فامتنع ، فأدخلت فى بيت وجللت بكساء وأنزى عليها فنزى ، فلما شم ريح أمه عمد إلى ذكره فقطعه بأسنانه من أصله ، فإذا كان هذا الفهم فى الخيل مع كونها أبعد فى الفطنة من القرد فجوازها فى القرد أولى . الحديث التاسع عشر

قوله ( عن عبيد الله ) بالتصغير وهو ابن أبى يزيد المكى .

قوله ( عن ابن عباس )<sup>(١)</sup> فى نسخة انس وهو غلط .

قوله ( خلال من خلال الجاهلية ) أى من خصال .

قوله ( الطعن فى الأنساب ) أى القدح من بعض الناس فى نسب بعض بغير علم .

قوله ( والنياحة ) أى على الميت ، وقد تقدم ذكر حكمها فى كتاب الجنائز فى « باب ما يكره من النياحة على الميت » وقد تقدم هناك الكلام على حديث أنس « ليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية .

قوله ( ونسب الثالثة ) وقع فى رواية ابن أبى عمر عن سفيان « ونسب عبيد الله الثالثة » فعين الناسى أخرجه الإسماعيلى .

قوله ( ويقولون إنها الاستسقاء بالأنواء ) أى يقولون : مطرنا بنوء كذا ، وقد تقدم شرح ذلك فى كتاب الاستسقاء ، ووقع عند أبى نعيم من رواية شريح بن يونس عن سفيان مدرجاً ولفظه « والأنواء » ولم يقل « ونسب الخ » ومن رواية عبد الجبار بن العلاء عن سفيان بدل قوله : ونسب الثالثة « والتفاخر بالأحساب » وهو وهم منهما ، لما بينته رواية ابن أبى عمر ، وعلى شيخ البخارى فيه هو ابن المدينى ، وقد جاء من حديث أنس ذكر هذه الثلاثة ، وهى الطعن والنياحة والاستسقاء أخرجه أبو يعلى بإسناد قوى ، وجاء عن ابن عباس من وجه آخر ذكر فيه الخصال الأربع أخرجه ابن عدى من طريق عمر بن راشد عن يحيى بن أبى كثير عن عكرمة عنه ، والمحفوظ فى هذا ما أخرجه مسلم وابن حبان وغيرهما من طريق أبان بن يزيد وغيره عن يحيى بن أبى كثير عن زهد بن سلام عن أبى سلام عن أبى مالك الأشعرى مرفوعاً بلفظ « أربع فى أمتى من أمر الجاهلية لا يتركونهن : الفخر فى الأحساب ، والطعن فى الأنساب ، والاستسقاء بالأنواء ، والنياحة »

( خاتمة ) اشتملت أحاديث المناقب وما اتصل بها من ذكر بعض ما وقع قبل البعث من الأحاديث المرفوعة على مائتي حديث وثلاثة وثلاثين حديثاً ، المعلق منها ثلاثة وثلاثون طريقاً والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى مائة وثمانية وثلاثون حديثاً والخالص خمسة وتسعون حديثاً ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عائشة « كان أبو بكر في الغار » وحديث ابن عباس فيه ، وحديث أبي سعيد فيه ، وحديث ابن عمر « كنا نخير » وحديث ابن الزبير « لو كنت متخذاً خليلاً » وحديث عمار « وما معه إلا خمسة » وحديث أبي الدرداء « قد غامر » ، وحديث عائشة في طرف من حديث السقيفة ، وحديث علي « خير الناس » ، وحديث عبد الله بن عمرو « أشد ما صنع المشركون » ، وحديث ابن مسعود « مازلنا أعزة » وحديث ابن عمر في شأن عمر ، وحديث عبد الله بن هشام فيه ، وحديث عثمان « ما بايعت » ، وحديث علي « اقضوا كما كنتم تقضون » ، وحديث أبي هريرة في جعفر ، وحديث ابن عمر فيه ، وحديث أبي بكر « ارقبوا » وحديثه « لقراءة رسول الله أحب إلي » ، وحديث عثمان في الزبير ، وحديث ابن عباس فيه ، وحديث الزبير في اليرموك ، وحديث طلحة وسعد ، وحديث مس يد طلحة ، وحديث سعد في إسلامه ، وحديث ابن عمر في ابن أسامة ، وحديث أسامة « إلى أحبهما » ، وحديث أنس في الحسين ، وحديثه في الحسن ، وحديث ابن عمر فيهما ، وحديث عمر في بلال ، وحديث حذيفة في ابن مسعود ، وحديث معاوية في الوتر ، وحديث ابن عباس في عائشة ، وحديث عمار فيها ، وحديث أنس في الأنصار ، وحديث زيد بن أرقم فيهم ، وحديث سعد في عبد الله بن سلام ، وحديث ابن سلام مع أبي بردة ، وحديث ابن عمر ، وحديث ابن عمر في زيد بن عمرو ، وحديث أسماء فيه ، وحديث ابن الزبير في بناء المسجد الحرام ، وحديث جد سعيد بن المسيب ، وحديث أبي بكر مع امرأة من أمم وحديث عائشة في القيام للجنائز ، وحديث ابن عباس في كأساً دهاقاً ، وحديث أبي بكر مع الذي تكهن ، وحديث ابن عباس في القسامة ، وحديثه في السعي ، وحديثه في الخطيم ، وحديث عمرو بن ميمون في القردة ، وحديث ابن عباس « ثلاث من خلال الجاهلية » فجملة ذلك اثنان وخمسون حديثاً ما بين معلق وموصول ، فوافقه منها على ثلاثة وأربعين حديثاً فقط ، والسبب في ذلك أن الكثير منها صورته أنه موقوف وإن كان قد يتمحل له حكم المرفوع ، ومسلم في الغالب يحرص على تخريج الأحاديث الصريحة في الرفع . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة عشر أثراً ، والله سبحانه وتعالى أعلم

## باب

مبعث النبي صلى الله عليه محمد بن عبد الله

ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب

ابن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر

ابن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

[٣٨٥١] ٣٧١٤ - فأحمد بن أبي رجاء قال نا النضر عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس قال : أنزل

على رسول الله صلى الله عليه وهو ابن أربعين ، فمكث ثلاث عشرة سنة ، ثم أمر بالهجرة ، فهاجر إلى المدينة ، فمكث بها عشر سنين ، ثم توفي صلى الله عليه .

[الحديث ٣٨٥١ - أطرافه في : ٣٩٠٢ ، ٣٩٠٣ ، ٤٤٦٥ ، ٤٩٧٩] .

قوله ( باب مبعث النبي صلى الله عليه وسلم ) المبعث من البعث ، وأصله الإثارة ، ويطلق على التوجيه في أمر ما ، رسالة أو حاجة ، ومنه : بعث البعير إذا أثرته من مكانه ، وبعثت العسكر إذا وجهتهم للقتال ، وبعثت النائم من نومه إذا أيقظته . قد تقدم في أول الكتاب في الكلام على حديث عائشة كثير مما يتعلق بهذه الترجمة ، وساق المصنف هنا النسب الشريف .

قوله ( محمد ) ذكر البيهقي في « الدلائل » بإسناد مرسل « أن عبد المطلب لما ولد النبي صلى الله عليه وسلم عمل له مأدبة ، فلما أكلوا سألو ما سميت ؟ قال محمداً ، قالوا فما رغبت به عن أسماء أهل بيته ؟ قال : أردت أن يحمد الله في السماء ويخلق في الأرض » .

قوله ( ابن عبد الله ) لم يختلف في اسمه ، واختلف متى مات ؟ فقل مات قبل أن يولد النبي صلى الله عليه وسلم وقيل بعد أن ولد ، والأول أثبت . واختلف في مقدار عمره صلى الله عليه وسلم لما مات أبوه ، والراجح أنه دون السنة .

قوله ( ابن عبد المطلب ) اسمه شيبه الحمد عند الجمهور ، وزعم ابن قتيبة أن اسمه عامر ، وسمى عبد المطلب واشتهر بها لأن أباه لما مات بغزة كان خرج إليها تاجراً فترك أم عبد المطلب بالمدينة ، فاقامت عند أهلها من الخزرج فكبر عبد المطلب ، فجاء عمه المطلب فأخذه ودخل به مكة فراه الناس مردفه فقالوا : هذا عبد المطلب ، فغلبت عليه في قصة طويلة ذكرها ابن إسحق وغيره .

قوله ( ابن هاشم ) اسمه عمرو ، وقيل له هاشم لانه أول من هشم الثريد بمكة لأهل الموسم ولقومه أولاً في سنة الحجامة ، وفيه يقول الشاعر :

عمرو العلاء هشم الثريد لقومه . ورجال مكة مستنون عجاف

**قوله ( ابن عبد مناف )** اسمه المغيرة ، روى السراج في تاريخه من طريق أحمد بن حنبل « سمعت الشافعي يقول : اسم عبد المطلب شيبة الحمد ، واسم هاشم عمرو ، واسم عبد مناف المغيرة ، واسم قصي زيد » .

**قوله ( ابن قصي )** بصيغة التصغير ، تلقب بذلك لأنه بعد عن ديار قومه في بلاد قضاة في قصة طويلة ذكرها ابن إسحق .

**قوله ( ابن كلاب )** بكسر أوله وتخفيف اللام ، قال السهيلي : هو منقول من المصدر الذي في معنى المكالبة ، تقول : كالت فلانا مكالبة وكراباً ، أو هو بلفظ جمع كلب كما تسمت العرب بسباع وأنمار وغير ذلك انتهى . وذكر ابن سعد أن اسمه المذهب ، وزعم محمد بن سعد أن اسمه حكيم ، وقيل عروة وأنه لقب كلاباً لمحبة كلاب الصيد وكان يجمعها فمن مرت به فسأل عنها قيل له هذه كلاب ابن مرة فلقب كلاباً .

**قوله ( ابن مرة )** قال السهيلي : منقول من وصف الحنظلة ، أو الهاء للمبالغة والمراد أنه قوى .

**قوله ( ابن كعب )** قال السهيلي : قيل سمي بذلك لستره على قومه ولين جانبه لهم ، منقول من كعب القدم ، وقال ابن دريد : من كعب القناة ، وكذا قال غيره سمي بذلك لارتفاعه على قومه وشرفه فيهم فلذلك كانوا يخضعون له حتى أرخوا بموته ، وهو أول من جمع قومه يوم الجمعة ، وكانوا يسمونه يوم العروبة حتى جاء الإسلام .

**قوله ( ابن لؤي )** قال ابن الأنباري : هو تصغير لأى بوزن عصاً ، واللأى هو الثور ، وقال السهيلي : هو عندي لأى بوزن عبد وهو البطء ، ويؤيده قول الشاعر :

فدونكم بنى لأى أحاكم ودونك مالكا يا أم عمرو

انتهى . وهذا قد ذكره ابن الأنباري أيضاً احتمالاً . وقد قال الأصمعي : هو تصغير لواء الجيش زيدت فيه همزة

**قوله ( ابن غالب )** لا إشكال فيه كما لا إشكال في مالك والنضر .

**قوله ( ابن فهر )** قيل هو قریش ، نقل الزبير عن الزهري أن أمه سمته به ، وسماه أبوه فهرأ . وقيل فهر لقبه ، وقيل بالعكس ، والفهر الحجر الصغير .

**قوله ( ابن كنانة )** هو بلفظ وعاء السهام إذا كانت من جلود قاله ابن دريد ، ونقل عن أبى عامر العدواني أنه قال : رأيت كنانة بن خزيمة شيخاً مسناً عظيم القدر تحج إليه العرب لعلمه وفضله بينهم .

**قوله ( ابن خزيمة )** تصغير خزمة بمعجمتين مفتوحتين وهى مرة واحدة من الخزم وهو شد الشيء وإصلاحه . وقال الزجاجي : يجوز أن يكون من الخزم بفتح ثم سكون تقول خزمته فهو مخزوم إذا أدخلت في أنفه الخزام .

**قوله ( ابن مدركة )** اسمه عمرو عند الجمهور ، وقال ابن إسحق : عامر

**قوله ( ابن إلياس )** بكسر الهمزة عند ابن الأنباري ، قال وهو إفعال من قولهم أليس الشجاع الذى لايفر ، قال الشاعر « أليس كالثشوان وهو صاحي » وقال غيره : هو بهمزة وصل وهو ضد الرجاء واللام فيه للمح الصفة ، قال قاسم بن ثابت وأنشد قول قصي : « أمهتى خندف واليأس أبى » .



**قوله ( ابن مضر )** قيل سمي بذلك لأنه كان يحب شرب اللبن الماضر وهو الحامض ، وقيل سمي بذلك لبياضه ، وقيل لأنه كان يضر القلوب لحسنه وجماله .

**قوله ( ابن نزار )** هو من النزر أى القليل ، قال أبو الفرج الأصبهاني : سمي بذلك لأنه كان فريد عصره .

**قوله ( ابن معد )** بفتح الميم والمهملة وتشديد الدال ، قال ابن الأنباري : يحتمل أن يكون مفعلا من العد ، أو هو من معد في الأرض إذا أفسد ، قال الشاعر : « وخارين خربا فمعدا » وقيل غير ذلك .

**قوله ( ابن عدنان )** بوزن فعلان من العدن تقول عدن أقام ، وقد روى أبو جعفر بن حبيب في تاريخه « المحبر » من حديث ابن عباس قال « كان عدنان ومعد وربيعة وخزيمة وأسد على ملة إبراهيم ، فلا تذكرهم إلا بخير » وروى الزبير بن بكار من وجه آخر مرفوعا « لاتسبوا مضر ولا ربيعة فإنهما كانا مسلمين » وله شاهد عند ابن حبيب من مرسل سعيد بن المسيب .

( تنبيه ) : اقتصر البخاري من النسب الشريف على عدنان ، وقد أخرج في التاريخ عن عبيد بن يعيش عن يونس بن بكير عن محمد بن إسحق مثل هذا النسب ، وزاد بعد عدنان « ابن أدد بن المقوم بن تارح بن يشجب بن يعرب بن نابت بن إسماعيل بن إبراهيم » وقد قدمت في أول الترجمة النبوية الاختلاف فيمن بين عدنان وإبراهيم وفيمن بين إبراهيم وآدم بما يغني عن الإعادة . وأخرج ابن سعد من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا انتسب لم يجاوز في نسبه معد بن عدنان » .

**قوله ( حدثنا النضر )** هو ابن شميل .

**قوله ( عن هشام )** هو ابن حسان .

**قوله ( عن عكرمة )** في رواية روح عن هشام الآتية في الهجرة « حدثنا عكرمة » .

**قوله ( أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن أربعين )** هذا هو المقصود من هذا الحديث في هذا الباب ، وهو متفق عليه ، وقد مضى في صفة النبي صلى الله عليه وسلم حديث أنس « أنه صلى الله عليه وسلم بعث على رأس أربعين » وتقدم في بدء الوحي أنه أنزل عليه في شهر رمضان ، فعلى الصحيح المشهور أن مولده في شهر ربيع الأول يكون حين أنزل عليه ابن أربعين سنة وستة أشهر ، وكلام ابن الكلبي يؤذن بأنه ولد في رمضان فإنه قال : مات وله اثنتان وستون سنة ونصف سنة ، وقد أجمعوا على أنه مات في ربيع الأول فيستلزم ذلك أن يكون ولد في رمضان ، وبه جزم الزبير بن بكار وهو شاذ ، وفي مولده أقوال آخر أشد شذوذاً من هذا .

**قوله ( بمكة ثلاث عشرة سنة )** هذا أصح مما رواه مسلم من طريق عمار بن أبي عمار عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمكة خمس عشرة سنة » وسيأتي البحث في ذلك في أبواب الهجرة إن شاء الله تعالى

## باب ما لقي النبي صلى الله عليه وأصحابه من المشركين بمكة

[٣٨٥٢] ٣٧١٥- نا الحميدي قال نا سفيان قال نا بيان وإسماعيل قالنا سَمِعْنَا قَيْسًا يَقُولُ سَمِعْتُ خُبَابًا يَقُولُ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً وَهُوَ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ - وَقَدْ لَقِينَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ شِدَّةً - فَقُلْتُ: أَلَا تَدْعُو اللَّهَ؟ فَقَعْدَ وَهُوَ مُحَمَّرٌ وَجْهُهُ فَقَالَ: «لَقَدْ كَانَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَيْمَشَطٌ بِمَشَاطِ الْحَدِيدِ، مَا دُونَ عِظَامِهِ مِنْ لَحْمٍ أَوْ عَصَبَةٍ، مَا يَصْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَيَوْضَعُ الْمَنْشَارُ عَلَى مَفْرَقِ رَأْسِهِ فَيُشَقُّ بِاثْنَيْنِ، مَا يَصْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ. وَلَيْتَمَنَّ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّكَّابُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ مَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ».

زاد بيان: «وَالذُّبُّ عَلَى غَنَمِهِ».

[٣٨٥٣] ٣٧١٦- نا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله قال: قرأ النبي صلى الله عليه النجم فسجد، فما بقي أحدٌ إلا سجد، إلا رجلٌ رأيته أخذ كفًا من حصي فرفعه، فسجد عليه وقال: هذا يكفيني. فلقد رأيته قُتِلَ كَافِرًا بِاللَّهِ.

[٣٨٥٤] ٣٧١٧- حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله قال: بينا النبي صلى الله عليه ساجدٌ وحوله ناسٌ من قريش جاء عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ بِسُلَى جَزُورٍ فَقَذَفَهُ عَلَى ظَهْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ، فَجَاءَتْ فَاطِمَةُ فَأَخَذَتْهُ مِنْ ظَهْرِهِ وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ الْمَلَأُ مِنْ قَرِيشٍ: أَبَا جَهْلٍ ابْنَ هِشَامٍ، وَعُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَأُمِيَّةُ بْنُ خَلْفٍ - أَوْ أَبِي بَنٍ خَلْفٍ»، شَعْبَةُ الشَّاكِّ - فَرَأَيْتُهُمْ قَتَلُوا يَوْمَ بَدْرٍ، فَأَلْقَوْا فِي بئرٍ، غَيْرَ أُمِيَّةٍ أَوْ أَبِي تَقَطَّعَتْ أَوْصَالُهُ فَلَمْ يَلْقَ فِي الْبِئْرِ.

[٣٨٥٥] ٣٧١٨- حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور قال حدثني سعيد بن جبير - أو قال: حدثني الحكم عن سعيد بن جبير - قال أمرني عبد الرحمن بن أبزى قال: سل ابن عباس عن هاتين الآيتين ما أمرهما؟ ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾، ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾، فسألت ابن عباس، قال: لما أنزلت التي في الفرقان قال مشركو أهل مكة: فقد قتلنا النفس التي حرم الله، ودعونا مع الله إليها آخر، وأتين الفواحش، فأنزل الله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ﴾ الآية. فهذه لأولئك، وأما التي في النساء الرجل إذا عرف الإسلام وشرائعه ثم قتل فجزاؤه جهنم، فذكرته لمجاهد فقال: إلا من ندم.

[٣٨٥٦]

٣٧١٩- نا عيَّاشُ بن الوليد قال نا الوليدُ بن مسلم قال حدثني الأوزاعيُّ قال حدثني يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم التيميُّ قال حدثني عُروَةُ بن الزُّبَيْر قال سألتُ ابنَ عمرو بن العاص : أخبرني بأشدَّ شيء صنعه المشركون بالنبيِّ صلى الله عليه . قال : بينما النبيُّ صلى الله عليه يصلي في حجر الكعبة ، إذ أقبلَ عُقْبَةُ بن أبي مُعَيْطٍ فوضع ثوبه في عنقه فخنقه خنقاً شديداً ، فأقبلَ أبوبكرٍ حتى أخذَ بمنكبه ودفعه عن النبيِّ صلى الله عليه قال : ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ ﴾ الآية . تابعه ابن إسحاق قال حدثني يحيى بن عُروَةَ عن عُروَةَ : قلتُ لعبدالله بن عمرو . وقال عبدة عن هشامٍ عن أبيه : قيل لعمر بن العاص . وقال محمد بن عمرو عن أبي سلمة : حدثني عمرو بن العاص .

**قوله ( باب ما لقى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من المشركين بمكة )** أى من وجوه الأذى ، وذكر فيه أحاديث في المعنى ، وقد تقدم في « ذكر الملائكة » من بدء الخلق حديث عائشة أنها « قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : هل أتى عليك يوم كان أشد من يوم أحد ؟ قال : لقد لقيت من قومك ، وكان أشد ما لقيت منهم » فذكر قصته بالطائف . وروى أحمد والترمذي وابن حبان من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لقد أوديت في الله وما يؤذى أحد ، وأخفت في الله وما يخاف أحد » الحديث . وأخرج ابن عدى من حديث جابر رفعه « ما أودى أحد ما أوديت » ذكره في ترجمة يوسف بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر ، ويوسف ضعيف ، وقد استشكل بما جاء من صفات ما أودى به الصحابة كما سيأتى لو ثبت ، وهو محمول على معنى حديث أنس ، وقيل معناه أنه أوحى إليه ما أودى به من قبله فتأذى بذلك زيادة على ما آذاه قومه به ، وروى ابن إسحاق من حديث ابن عباس وذكر الصحابة فقال « والله إن كانوا ليضربون أحدهم ويجمعونه ويعطشونه حتى ما يقدر أن يستوى جالساً من شدة الضر ، حتى يقولوا له : اللات والعزى إلهك من دون الله ، فيقول : نعم » وروى ابن ماجه وابن حبان من طريق زر بن مسعود قال « أول من أظهر لإسلامه سبعة : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر ، وعمار ، وأمّه سمية ، وصهيب ، وبلال ، والمقداد . فأما رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنعه الله بعمه ، وأما أبو بكر فمنعه الله بقومه ، وأما سائرهم فأخذهم المشركون فلبسوهم أدراع الحديد وأوقفوه في الشمس » الحديث . وأجيب بأن جميع ما أودى به أصحابه كان يتأذى هو به لكونه بسببه . واستشكل أيضاً بما أودى به الأنبياء من القتل كما في قصة زكريا وولده يحيى . ويجاب بأن المراد هنا غير إزهاق الروح . ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث : الحديث الأول

**قوله ( حدثنا بيان )** هو ابن بشر ، وإسماعيل هو ابن أئى خالد ، وقيس هو ابن أئى حازم ، وخباب بالمعجمة والمحدثين الأولى ثقيلة .

**قوله ( بردة )** كذا للأكثر بالتونين ، وللكشمينى بالهاء والأول أرجح فقد تقدم في « علامات النبوة » من وجه آخر بلفظ « بردة له » .

**قوله ( ألا تدعو الله لنا )** زاد في الرواية التي في المبعث « ألا تستنصر لنا » .

**قوله ( فقعد وهو محمر وجهه )** أى من أثر النوم ، ويحتمل أن يكون من الغضب وبه جزم ابن التين .

قوله ( لقد كان من قبلكم يمشط بمشاط الحديد ) كذا للأكثر بكسر الميم ، وللكشمة يني « أمشاط » هو جمع مشط بكسر الميم وبضمها ، يقال مشط وأمشاط كرماح وأرماح ، وأنكر ابن دريد الكسر في المفرد ، والأشهر في الجمع مشاط ورماح .

قوله ( ما دون عظامه من لحم أو عصب ) في الرواية الماضية مادون لحمه من عظم أو عصب .

قوله ( ويوضع الميثار ) بكسر الميم وسكون التحتانية يهز ويغير همز ، تقول وشرت وأشرت ، ويقال فيه بالنون وهي أشهر في الاستعمال . ووقع في الرواية الماضية « يحفر له في الأرض فيجعل فيها فيجاء بالمنشار » قال ابن التين : كان هؤلاء الذين فعل بهم ذلك أنبياء أو أتباعهم ، قال : وكان في الصحابة من لو فعل به ذلك لصبر ، إلى أن قال : وما زال خلق من الصحابة وأتباعهم فمن بعدهم يؤذون في الله ، ولو أخذوا بالرخصة لساغ لهم .

قوله ( وليؤمن الله هذا الأمر ) بالنصب ، وفي الرواية الماضية « والله ليطمن هذا الأمر » بالرفع ، والمراد بالأمر الإسلام .

قوله ( زاد بيان : والذئب على غنمه ) هذا يشعر بأن في الرواية الماضية إدراجاً ، فانه أخرجها من طريق يحيى القطان عن إسماعيل وحده وقال في آخرها « ما يخاف إلا الله والذئب على غنمه » . وقد أخرج إسماعيل من طريق محمد بن الصباح وخلاد بن أسلم وعبد بن عبد الرحيم كلهم عن ابن عيينة به مدرجاً ، وطريق الحميدى أصح ، وقد وافقه ابن أبي عمر أخرج إسماعيل من طريقه مفصلاً أيضاً .

( تنبيه ) : قوله « والذئب » هو بالنصب عطفاً على المستثنى منه لا المستثنى ، كذا جزم به الكرمانى ، ولا يمتنع أن يكون عطفاً على المستثنى ، والتقدير : ولا يخاف إلا الذئب على غنمه ، لأن مساق الحديث إنما هو للأمن من عدوان بعض الناس على بعض كما كانوا في الجاهلية ، للأمن من عدوان الذئب فإن ذلك إنما يكون في آخر الزمان عند نزول عيسى . الحديث الثانى حديث ابن مسعود « قرأ النبي صلى الله عليه وسلم النجم فسجد » سبق الكلام عليه في سجود القرآن من كتاب الصلاة ، ويأتى بقيته في تفسير سورة النجم ، وقد تقدم ههنا تسمية الذى لم يسجد ، وزعم الواقدي أن ذلك كان في رمضان سنة خمس من المبعث .

( تنبيه ) : كان حق هذا الحديث أن يذكر في « باب الهجرة إلى الحبشة » المذكور بعد قليل ، فسيأتى فيها أن سجد المشركين المذكور فيه كان سبب رجوع من هاجر الهجرة الأولى إلى الحبشة لظنهم أن المشركين كلهم أسلموا ، فلما ظهر لهم خلاف ذلك هاجروا الهجرة الثانية . الحديث الثالث حديثه في قصة عقبة بن أبى معيط وإلقائه سلا الجزور على ظهر النبي صلى الله عليه وسلم وهو ساجد ، وقد سبق الكلام عليه مستوفى في أواخر كتاب الوضوء .

( تنبيه ) : كانت هذه القصة بعد الهجرة الثانية إلى الحبشة ، لأن من جملة من دعى عليه عمارة بن الوليد أخو أبى جهل ، وقد ذكر ابن إسحق وغيره أن قريشاً بعثوه مع عمرو بن العاص إلى النجاشى ليرد إليهم من هاجر إليه فلم يفعل ، واستمر عمار بالحبشة إلى أن مات .

( تنبيه آخر ) : أغرب الشيخ عماد الدين بن كثير فزعم أن الحديث الوارد عن خباب عند مسلم وأصحاب السنن « شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء فلم يشكنا » طرف من حديث الباب ، وأن

المراد أنهم شكوا مايلقونه من المشركين من تعذيبهم بحر الرمضاء وغيره ، فسألوه أن يدعوا على المشركين فلم يشكهم ، أى لم يزل شكواهم ، وعدل الى تسليتهم بمن مضى ممن قبلهم ، ولكن وعدهم بالنصر انتهى . ويبعد هذا الحمل أن فى بعض طرق حديث مسلم عند ابن ماجه « الصلاة فى الرمضاء » وعند أحمد « يعنى الظهر وقال : إذا زالت الشمس فصلوا » وبهذا تمسك من قال إنه ورد فى تعجيل الظهر ، وذلك قبل مشروعية الإبراد ، وهو المعتمد ، والله أعلم .

( تنبيه آخر ) عبد الله المذكور هو ابن مسعود جزماً ، وذكر ابن التين أن الداودى قال : الظاهر أنه عبد الله ابن مسعود لأنهم فى الأكثر إنما يطلقون عبد الله غير منسوب عليه . قلت : وليس ذلك مطرداً ، وإنما يعرف ذلك من جهة الرواة ، وبسط ذلك مقرر فى علوم الحديث ، وقد صنف فيه الخطيب كتاباً حافلاً سماه « المجمل لبيان المهمل » ووقع فى شرح شيخنا ابن الملقن أن الداودى قال : لعله عبد الله بن عمرو لا ابن عمر ، ثم تعقبه بأن البخارى صرح فى كتاب الصلاة بأنه ابن مسعود ، قلت : ولم أر ما نسبته الى الداودى فى كلام غيره فوالله أعلم الحديث الرابع حديث ابن عباس فى توبة القاتل ، وسيأتى شرحه فى تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى ، والغرض منه هنا الإشارة إلى أن صنع المشركين بالمسلمين من قتل وتعذيب وغير ذلك سقط عنهم بالإسلام .

( تنبيه ) : قوله هنا « ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق » كذا وقع فى الرواية ، والذى فى التلاوة ﴿ ولا يقتلون النفس التى حرم الله إلا بالحق ﴾ هكذا فى [ سورة الفرقان : ٦٨ ] وهى التى ذكرت فى بقية الحديث ، فتعين أنها المراد فى أوله ، ويمكن الجواب عن ذلك والله أعلم . الحديث الخامس والسادس حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وأبيه عمرو بن العاص على الاختلاف فى ذلك .

قوله ( حدثنا عياش بن الوليد حدثنا الوليد بن مسلم ) عياش شيخه بالتحثانية والمعجمة هو الرقام ، وله شيخ آخر لاينسبه فى غالب ما يخرج عنه ، قال الجياني : وقع هنا عند الأصبلى غير مقيد ، وزعم بعضهم أنه العباس بن الوليد بن مريد وهو بالموحدة والمهمل ، ثم نقل عن أبى زفر أن البخارى ومسلماً ماأخرجوا لابن مريد شيئاً . قال : ولا أعلم له رواية عن الوليد بن مسلم

قوله ( حدثنى يحيى بن أبى كثير عن محمد بن إبراهيم ) فى رواية على بن المدينى الآتية فى تفسير غافر « حدثنى محمد بن إبراهيم » .

قوله ( حدثنى عروة ) كذا قال الوليد بن مسلم ، وخالفه أيوب بن خالد الحرانى فقال « عن الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير حدثنى أبو سلمة قال : قلت لعبد الله بن عمرو » أخرجه الإسماعيلى ، وقول الوليد أرجح .

قوله ( سألت ابن عمرو ) فى رواية على المذكورة « قلت لعبد الله بن عمرو » .

قوله ( بأشد شيء صنعه الخ ) هذا الذى أجاب به عبد الله بن عمرو يخالف ماتقدم فى « ذكر الملائكة » من حديث عائشه أنه صلى الله عليه وسلم قال لها « وكان أشد مالقىت من قومك » فذكر قصته بالطائف مع ثقيف ، والجمع بينهما أن عبد الله بن عمرو استند إلى مارواه ، ولم يكن حاضراً للقصة التى وقعت بالطائف . وقد

روى الزبير بن بكار والدارقطني في « الأفراد » من طريق عبد الله بن عروة عن عروة « حدثني عمرو بن عثمان عن أبيه عثمان قال : أكثر ما نالت قريش من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنى رأيته يوماً ، قال : وذرفت عينا عثمان فذكر قصة يخالف سياقها حديث عبد الله بن عمرو هذا ، فهذا الاختلاف ثابت على عروة في السند ، لكن سنده ضعيف ، فإن كان محفوظاً حمل على التعدد ، وليس يبعد لما سألته .

**قوله ( يصلى في حجر الكعبة إذ أقبل عقبة بن أبى معيط فوضع ثوبه في عنقه فخنقه )** في حديث عثمان المذكور « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت ويده في يد أبى بكر ، وفي الحجر عقبة بن أبى معيط وأبو جهل وأمّية بن خلف فمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسمعوه بعض ما يكره ثلاث مرات ، فلما كان في الشوط الرابع ناهضوه ، وأراد أبو جهل أن يأخذ بمجامع ثوبه فدفعته ، ودفع أبو بكر أمّية بن خلف ، ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم عقبة » فهذا السياق مغاير لحديث عبد الله بن عمرو ، وفي حديث عبد الله قول أبى بكر « أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله » وفي حديث عثمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم « أما والله لا تنتهون حتى يحل بكم العقاب عاجلاً ، فأخذتهم الرعدة » الحديث ، وهذا يقوى التعدد .

**قوله ( تابعه ابن إسحق )** قال (حدثني يحيى بن عروة الخ) وصله أحمد من طريق إبراهيم بن سعد والبخاري من طريق بكر بن سليمان كلاهما عن ابن إسحق بهذا السند ، وفي أول سياقه من الزيادة قال « حضرتهم وقد اجتمع أشرافهم في الحجر فذكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : ما رأينا مثل صبرنا عليه ، سقه أحلامنا ، وشتم آبائنا ، وغير ديننا ، وفرق جماعتنا ، فبيناهم في ذلك إذ أقبل ، فاستلم الركن ، فلما مر بهم غمزوه ، وذكر أنه قال لهم في الثالثة « لقد جثتكم بالذبح » وأنهم قالوا له « يا أبا القاسم ما كنت جاهلاً ، فأنصرف راشداً ، فأنصرف . فلما كان من الغد اجتمعوا فقالوا : ذكرتم ما بلغ منكم حتى إذا أتاكم بما تكرهون تركتموه ، فبينما كذلك إذ طلع فقالوا : قوموا إليه وثبة رجل واحد ، قال : فلقد رأيت رجلاً منهم أخذ بمجامع ثيابه ، وقام أبو بكر دونه وهو يبكي فقال : أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله ؟ ثم انصرفوا عنه » .

**قوله ( وقال عبدة عن هشام )** أي ابن عروة (عن أبيه قيل لعمر بن العاص) هكذا خالف هشام بن عروة أخاه يحيى بن عروة في الصحاح ، فقال يحيى « عبد الله بن عمرو » وقال هشام « عمرو بن العاص » ويرجح رواية يحيى موافقة محمد بن إبراهيم التيمي عن عروة ، على أن قول هشام غير مدفوع ، لأن له أصلاً من حديث عمرو بن العاص ، بدليل رواية أبى سلمة عن عمرو الآتية عقب هذا ، فيحتمل أن يكون عروة سأله مرة وسأل أباه أخرى ، ويؤيده اختلاف السياقين ، وقد ذكرت أن عبد الله بن عروة رواه عن أبيه بإسناد آخر عن عثمان فلا مانع من التعدد ، نعم لم تتفق الرواة عن هشام على قوله « عمرو بن العاص » فإن سليمان بن بلال وافق عبدة على ذلك ، وخالفهما محمد بن فليح فقال « عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن عمرو » ذكره البيهقي .

**قوله ( وقال محمد بن عمرو عن أبى سلمة : حدثني عمرو بن العاص )** وصله البخاري في « خلق أفعال العباد » من طريقه ، وأخرجه أبو يعلى وابن حبان عنه من وجه آخر عن محمد بن عمرو ولفظه « مارأيت قرهشاً أرادوا قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا يوماً أغروا به وهم في ظل الكعبة جلوس وهو يصلى عند المقام ، فقام إليه عقبة فجعل رداءه في عنقه ثم جذبه حتى وجب لركبته وتصايح الناس ، وأقبل أبو بكر يشتد حتى أخذ بضبع رسول الله صلى الله عليه وسلم من ورائه وهو يقول : أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله ؟ ثم انصرفوا عنه ، فلما قضى

صلاته مر بهم فقال : والذي نفسى بيده ما ارسلت إليكم إلا بالذبح ، فقال له أبو جهل : يا محمد ما كنت جهولاً ، فقال : أنت منهم . ويدل على التعدد أيضاً ما أخرجه البيهقي في « الدلائل » من حديث ابن عباس عن فاطمة عليها السلام قالت « اجتمع المشركون في الحجر فقالوا : إذا مر محمد ضربه كل رجل منا ضربة ، فسمعت ذلك فأخبرته فقال : اسكتي يا بنية .

ثم ثم خرج فدخل عليهم فرفعوا رؤوسهم ثم نسكوا قالت فأخذ قبضة من تراب فرمى بها نحوها ثم قال شأته الوجوه ، فما أصاب رجلاً منهم إلا قتل يوم بدر كافراً « وقد أخرج أبو يعلى والبخاري بإسناد صحيح عن أنس قال « لقد ضربوا رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة حتى غشي عليه ، فقام أبو بكر فجعل ينادى : ويلكم أقتلوا رجلاً أن يقول ربي الله ؟ فتركوه وأقبلوا على أبي بكر « وهذا من مراسيل الصحابة ، وقد أخرجه أبو يعلى بإسناد حسن مطولاً من حديث أسماء بنت أبي بكر أنهم « قالوا لها ما أشد ما رأيت المشركين بلغوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فذكر نحو سياق ابن إسحق المتقدم قريباً وفيه « فأقوى الصريح إلى أبي بكر فقال : أدرك صاحبك ، قالت : فخرج من عندنا وله غدائر أربع وهو يقول : ويلكم ، أقتلوا رجلاً أن يقول ربي الله ؟ فلهوا عنه ، وأقبلوا إلى أبي بكر ، فرجع إلينا أبو بكر فجعل لا يمس شيئاً من غدائره إلا رجع معه « . ولقصة أبي بكر هذه شاهد من حديث علي أخرجه البخاري من رواية محمد بن علي عن أبيه أنه خطب فقال « من أشجع الناس ؟ فقالوا : أنت . قال : أما إني ما بارزني أحد إلا أنصفت منه ، ولكنه أبو بكر ، لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذته قریش فهذا يجوه وهذا يتلقاه ويقولون له أنت تجعل الآلهة إلهاً واحداً ، فوالله ما دنا منا أحد إلا أبو بكر يضرب هذا ويدفع هذا ويقول : ويلكم أقتلوا رجلاً أن يقول ربي الله ، ثم بكى على ثم قال : أنشدكم الله أمؤمن آل فرعون أفضل أم أبو بكر ؟ فسكت القوم ، فقال علي : والله لساعة من أبي بكر خير منه ، ذاك رجل يكتنم إيمانه ، وهذا يعلن بإيمانه »

### إسلام أبي بكر الصديق رضي الله عنه

[٣٨٥٧] ٣٧٢٠ - حدثنا عبد الله قال حدثني يحيى بن معين قال نا إسماعيل بن مجالد عن بيان عن وبرة

عن همام بن الحارث قال : قال عمار بن ياسر : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وما معه إلا خمسة أعبدٍ وامراتان وأبو بكر .

**قوله ( باب إسلام أبي بكر الصديق رضي الله عنه )** ذكر فيه حديث عمار ، وقد تقدم شرحه في « مناقب أبي بكر رضي الله عنه » وعبد الله شيخه قال ابن السكن في روايته « حدثني عبد الله بن محمد « فتوهم أبو علي الجبائي أنه أراد المسندى فقال : لم يصنع شيئاً . قلت : وفي كلامه نظر ، فقد وقع في تفسير التوبة « حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا يحيى بن معين « لكن عمدة الجبائي هنا أن أبا نصر الكلاباذي جزم بأن عبد الله هنا هو ابن حماد الآملي ، وكذا وقع في رواية أبي ذر الهروي منسوباً ، وهو عبد الله بن حماد ، وهو من أقران البخاري ، بل هو أصغر منه ، فلقد لقي البخاري يحيى بن معين وهو أقدم من ابن معين ، وبيان هو ابن بشر ، وورقة بفتح الواو والموحدة واكتفى بهذا الحديث لأنه لم يجد شيئاً على شرطه غيره ، وفيه دلالة على قدم إسلام أبي بكر إذ لم يذكر عمار أنه رأى مع النبي صلى الله عليه وسلم من الرجال غيره ، وقد اتفق الجمهور على أن أبا بكر أول من أسلم

من الرجال ، وذكر ابن اسحق أنه كان يتحقق أنه سيبعث ، لما كان يسمعه ويرى من ادلة ذلك ، فلما دعاه بإدبر الى تصديقه من أول وهلة .

( تنبيه ) : كان حق هذا الباب أن يكون متقدماً جداً ، إما في « باب المبعث » أو عقبه ، لكن وجهه هنا ماوقع في حديث عمرو بن العاص الذي قبله أنه قام بنصر النبي صلى الله عليه وسلم وتلا الآية المذكورة ، فدل ذلك على أن إسلامه متقدم على غيره ، بحيث أن عماراً مع تقدم إسلامه لم ير مع النبي صلى الله عليه وسلم غير أنى بكر وبلال ، وغنى بذلك الرجال ، وبلال إنما اشتراه أبو بكر لينقذه من تعذيب المشركين لكونه أسلم إسلام سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

[٣٨٥٨]

٣٧٢١- فإسحاق قال نا أبو أسامة قال نا هاشم قال سمعت سعيد بن المسيب قال سمعت أبا إسحق سعد بن أبي وقاص يقول : ما أسلم أحد إلا في اليوم الذي أسلمت فيه ، ولقد مكثت سبعة أيام وإني لثلث الإسلام .

قوله ( باب اسلام سعد ) ذكر فيه حديثه ، وقد تقدم شرحه في مناقبه مستوفى ، ومناسبته لما قبله ، واجتماعهما في أن كلا منهما يقتضى سبق من ذكر فيه الى الإسلام خاصة ، لكنه محمول على ما اطلع عليه ، وإلا فقد أسلم قبل إسلام بلال وسعد وخديجة وزيد بن حارثة وعلى بن أبى طالب وغيرهم

ذكر الجن وقول الله عز وجل : ﴿ قُلْ أُوْحِيْ اِلَيَّ اَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ ﴾

[٣٨٥٩]

٣٧٢٢- حدثني عبيد الله بن سعيد قال نا أبو أسامة قال نا مسعر عن معن قال سمعت أبي قال : سألت مسروقاً : من آذن النبي صلى الله عليه بالجن ليلة استمعوا القرآن ؟ فقال : حدثني أبوك - يعني عبد الله - أنه آذنت بهم شجرة .

[٣٨٦٠]

٣٧٢٣- فاموسى بن إسماعيل قال نا عمرو بن يحيى بن سعيد قال أخبرني جدّي عن أبي هريرة أنه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه الإداوة لوضوئه وحاجته . فبينما هو يتبعه بها فقال : « من هذا ؟ » فقال : أنا أبو هريرة . فقال : « أبغني أحجاراً استنفض بها ، ولا تأتني بعظم ولا بروثة » . فأتيته بأحجار أحملها في طرف ثوبي حتى وضعت إلى جنبه ، ثم انصرفت ، حتى إذا فرغ مشيت فقلت : ما بال العظم والروثة ؟ قال : « هما طعام الجن ، وإنه أتاني وفدٌ من نصيبين - ونعم الجن - فسألوني الزاد ، فدعوت الله لهم أن لا يمرؤا بعظم ولا بروثة إلا وجدوا عليها طعاماً » .

قوله ( باب ذكر الجن ) تقدم الكلام على الجن في أوائل بدء الخلق بما يغنى عن إعادته .

قوله ( وقول الله عز وجل ﴿ قُلْ أُوْحِيْ اِلَيَّ اَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ ﴾ الآية ) يريد تفسير هذه الآية ، وقد أنكر ابن عباس أنهم اجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في الصلاة من طريق أبى بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « ما قرأ النبي صلى الله عليه وسلم على الجن ولا رآهم » الحديث ، وحديث أبى هريرة في هذا الباب وإن كان ظاهراً في اجتماع النبي صلى الله عليه وسلم بالجن وحديثه معهم ، لكنه ليس فيه أنهم قرأ



عليهم . ولا أنهم الجن الذين استمعوا القرآن . لأن في حديث أنى هريرة أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلئذ ، وأبو هريرة إنما قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في السنة السابعة المدينة ، وقصة استماع الجن للقرآن كان بمكة قبل الهجرة ، وحديث ابن عباس صريح في ذلك ، فيجمع بين مانفاه وما أثبتته غيره بتعدد وفود الجن على النبي صلى الله عليه وسلم ، فأما ما وقع في مكة فكان لاستماع القرآن والرجوع إلى قومهم منذرين كما وقع في القرآن ، وأما في المدينة فللسؤال عن الأحكام ، وذلك بين في الحديثين المذكورين ، ويحتمل أن يكون القدوم الثاني كان أيضا بمكة ، وهو الذى يدل عليه حديث ابن مسعود كما سندكره ، وأما حديث أنى هريرة فليس فيه تصريح بأن ذلك وقع بالمدينة ، ويحتمل تعدد القدوم بمكة مرتين وبالمدينة أيضاً ، قال البيهقي : حديث ابن عباس حكى ما وقع في أول الأمر عند ما علم الجن بحاله صلى الله عليه وسلم ، وفي ذلك الوقت لم يقرأ عليهم ولم يرههم ، ثم أتاه داعي الجن مرة أخرى فذهب معه وقرأ عليهم القرآن كما حكاه عبد الله بن مسعود انتهى ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه أحمد والحاكم من طريق زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود قال « هبطوا على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ القرآن ببطن نخل ، فلما سمعوه قالوا : أنصتوا ، وكانوا سبعة أحدهم زوبعة » . قلت : وهذا يوافق حديث ابن عباس . وأخرج مسلم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة قال « قلت لعبد الله بن مسعود : هل صحب أحد منكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن ؟ قال : لا ، ولكننا فقدناه ذات ليلة فقلنا : اغتيل ، استطير ؟ فبتنا شر ليلة . فلما كان عند السحر إذا نحن به يجيء من قبل حراء ، فذكرنا له ، فقال : أتاني داعي الجن ، فأتيتهم فقرأت عليهم ، فانطلق فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم » وقول ابن مسعود في هذا الحديث إنه لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم أصح مما رواه الزهري « أخبرني أبو عثمان بن شيبه الخزاعي أنه سمع ابن مسعود يقول : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه وهو بمكة : من أحب منكم أن ينظر الليلة أثر الجن فليفعل ، قال : فلم يحضر منهم أحد غيري ، فلما كنا بأعلى مكة خط لي برجله خطأ ثم أمرني أن أجلس فيه ، ثم انطلق ، ثم قرأ القرآن ، فغشيت أسودة كثيرة حالت بيني وبينه حتى ما أسمع صوته ، ثم انطلقوا وفرغ منهم مع الفجر فانطلق » الحديث ، قال البيهقي : يحتمل أن يكون قوله في الصحيح « ماصحبه منا أحد » أراد به في حال إقائه القرآن لكن قوله في الصحيح إنهم فقدوه يدل على أنهم لم يعلموا بخروجه ، إلا أن يحمل على أن الذى فقدوه غير الذى خرج معه ، فالله أعلم . ولرواية الزهري متابع من طريق موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن ابن مسعود قال « استتبعني النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن نفرا من الجن خمسة عشر بنى إخوة وبنى عم يأتونني الليلة فاقرأ عليهم القرآن ، فانطلقت معه إلى المكان الذى أراد ، فخط لي خطأ » فذكر الحديث نحوه أخرجه الدارقطني وابن مردويه وغيرهما ، وأخرج ابن مردويه من طريق أى الجوزاء عن ابن مسعود نحوه مختصراً ، وذكر ابن إسحق أن استماع الجن كان بعد رجوع النبي صلى الله عليه وسلم من الطائف لما خرج إليها يدعو ثقيفا إلى نصره ، وذلك بعد موت أى طالب ، وكان ذلك في سنة عشر من المبعث ، كما جزم ابن سعد بأن خروجه إلى الطائف كان في شوال ، وسوق عكاظ التى أشار إليها ابن عباس كانت تقام في ذى القعدة . وقول ابن عباس في حديثه « وهو يصلى بأصحابه » لم يضبط ممن كان معه في تلك السفرة غير زيد بن حارثة ، فلعل بعض الصحابة تلقاه لما رجع ، والله أعلم . وقول من قال إن وفود الجن كان بعد رجوعه صلى الله عليه وسلم من الطائف ليس صريحا في أولية قدوم بعضهم . والذى يظهر من سياق الحديث الذى فيه المبالغة في رمي الشهب لحراسة السماء من استراق الجن السمع دال على أن ذلك كان قبل المبعث النبوى وإنزال الوحي إلى الأرض ، فكشفوا ذلك إلى أن

وقفوا على السبب ، ولذلك لم يقيد الترجمة بقدم ولا وفادة ، ثم لما انتشرت الدعوة وأسلم من أسلم قدموا فسمعوا فأسلموا وكان ذلك بين الهجرتين ، ثم تعدد مجيئهم حتى في المدينة .

قوله ( حدثني عبيد الله بن سعيد ) هو أبو قدامة السرخسي ، وهو بالتصغير مشهور بكنيته ، وفي طبقته عبد الله بن سعيد مكبر وهو أبو سعيد الأشج .

قوله ( عن معن بن عبد الرحمن ) أي ابن عبد الله بن مسعود ، وهو كوفي ثقة ماله في البخاري إلا هذا الموضع .

قوله ( من آذن ) بالمد أي أعلم .

قوله ( أنه آذنت بهم شجرة ) في رواية إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة بهذا الإسناد « آذنت بهم سمرة » بفتح المهملة وضم الميم .

قوله في حديث أبي هريرة ( أخبرني جدي ) هو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص .

قوله ( أبغني ) قال ابن التين : هو موصول من الثلاثي تقول : بغيت الشيء طلبته وأبغيتك الشيء أعنتك على طلبه .

قوله ( أحجاراً استفض بها ) تقدم شرح ذلك في كتاب الطهارة .

قوله ( وأنه أتاني وفد جن نصيبين ) يحتمل أن يكون خبراً عما وقع في تلك الليلة ، ويحتمل أن يكون خبراً عما مضى قبل ذلك . ونصيبين بلدة مشهورة بالجزيرة . ووقع في كلام ابن التين أنها بالشام وفيه تجوز ، فإن الجزيرة بين الشام والعراق ، ويجوز صرف نصيبين وتركه .

قوله ( فسألوني الزاد ) أي مما يفضل عن الإنس ، وقد يتعلق به من يقول إن الأشياء قبل الشرع على الحظر حتى ترد الإباحة ، ويجاب عنه بمنع الدلالة على ذلك ، بل لا حكم قبل الشرع على الصحيح .

قوله ( فدعوت الله لهم أن لا يمروا بعظم ولا روثة إلا وجدوا عليها طعاماً ) في رواية السرخسي « إلا وجدوا عليها طعاماً » قال ابن التين : يحتمل أن يجعل الله ذلك عليها ، ويحتمل أن يذيقهم منها طعاماً . وفي حديث ابن مسعود عند مسلم « إن البعر زاد دوابهم » ولا ينافي ذلك حديث الباب لإمكان حمل الطعام فيه على طعام الدواب .

إسلام أبي ذر الغفاري رضي الله عنه

[٣٨٦١] ٣٧٢٤- في عمرو بن عباس قال نا عبد الرحمن بن مهدي قال نا المثنى عن أبي جَمرة عن ابن عباس قال : لما بلغ أباذر مبعث النبي صلى الله عليه قال لأخيه : اركب إلى هذا الوادي فاعلم لي علم هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي يأتيه الخبر من السماء ، واسمع من قوله ثم ائتني . فانطلق الأخ حتى قدمه وسمع من قوله ، ثم رجع إلى أبي ذر فقال له : رأيته يأمر بمكارم الأخلاق ، وكلاماً ما هو بالشعر . فقال :

ما شفيتني مما أردتُ. فتزوّد وحمل شنةً له فيها ماءً حتى قدم مكة، فأتى المسجد، فالتمس النبي صلى الله عليه ولا يعرفه، وكره أن يسأل عنه، حتى أدركه بعض الليل، فاضطجع فرأه عليٌّ فعرف أنه غريب، فلما رآه تبعه، فلم يسأل واحدٌ منهما صاحبه عن شيء حتى أصبح، ثم احتمل قربته وزاده إلى المسجد، وظلّ ذلك اليوم ولا يراه النبي صلى الله عليه حتى أمسى فعاد إلى مضجعه، فمرّ به عليٌّ فقال: أما نال للرجل أن يعلم منزله؟ فأقامه، فذهب به معه، لا يسأل واحدٌ منهما صاحبه عن شيء، حتى إذا كان يوم الثالث فقد على مثل ذلك، فأقام معه ثم قال: ألا تحدثني ما الذي أقدمك؟ قال: إن أعطيتني عهداً وميثاقاً لترشدني ففعلت، فأخبره، قال: فإنه حق، وهو رسول الله، فإذا أصبحت فاتبعني، فإني إن رأيت شيئاً أخاف عليك قمتُ كأنني أريق الماء، فإن مضيت فاتبعني حتى تدخل مدخلي، ففعلت، فانطلق يقفوه حتى دخل على النبي صلى الله عليه، ودخل معه فسمع من قوله وأسلم مكانه. فقال له النبي صلى الله عليه: «ارجع إلى قومك فأخبرهم حتى يأتيك أمري». قال: والذي نفسي بيده لأصرخن بها بين ظهرانيهم. فخرج حتى أتى المسجد، فنادى بأعلى صوته: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله. ثم قام القوم فضربوه حتى أضجعوه. وأتى العباس فأكبّ عليه ثم قال: ويلكم، أستم تعلمون أنه من غفار، وأن طريق تجارتكم إلى الشام؟ فأنقذه منهم. ثم عاد من الغد لمثلها فضربوه وثاروا إليه، فأكبّ العباس عليه.

قوله (باب إسلام أبي ذر الغفاري) هو جندب — وقيل بريد — بن جنادة بضم الجيم والنون الخفيفة ابن سفيان — وقيل سفير — بن عبيد بن حرام بالمهملتين ابن غفار، وغفار من بنى كنانة.

قوله (حدثنا المثنى) هو ابن سعيد الضبعي، له في البخاري حديثان: هذا وآخر تقدم في ذكر بنى إسرائيل، وأبو جمرة هو بالجيم نصر بن عمران.

قوله (إن أبا ذر قال لأخيه) هو أنيس.

قوله (اركب إلى هذا الوادي) أي وادي مكة، وفي أول رواية أبي قتبية الماضية في مناقب قريش «قال لنا ابن عباس: ألا أخبركم بإسلام أبي ذر؟ قال قلنا: بلى. قال قال أبو ذر: كنت رجلاً من غفار» وهذا السياق يقتضي أن ابن عباس تلقاه من أبي ذر، وقد أخرج مسلم قصة إسلام أبي ذر من طريق عبد الله بن الصامت عنه وفيها مغايرة كثيرة لسياق ابن عباس، ولكن الجمع بينهما ممكن وأول حديثه «خرجنا من قومنا غفار وكانوا يحلون الشهر الحرام، فخرجت أنا وأخي أنيس وأمنّا، فنزلنا على خال لنا، فحسدنا قومه فقالوا له: إنك إذا خرجت عن أهلِكَ خالف إليهم أنيس، فذكر لنا ذلك فقلنا له: أما ماضى لنا من معروفك فقد كدرته، فتحملنا عليه، وجلس يبكي، فانطلقنا نحو مكة، فنافر أخى أنيس رجلاً إلى الكاهن، فخير أنيساً، فأتانا بصرمتنا ومثلها معها، قال وقد صليت يا ابن أخى قبل أن ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين، قلت: لمن؟ قال: لله. قلت: فأين توجه؟ قال: حيث يوجهني ربي. قال فقال لي أنيس: إن لي حاجة بمكة فانطلق، ثم جاء فقلت: ما صنعت؟ قال: لقيت رجلاً بمكة على دينك، يزعم أن الله أرسله. قلت فما يقول الناس؟ قال يقولون: شاعر كاهن ساحر. وكان أنيس شاعراً، فقال: لقد سمعت كلام الكهنة فما هو بقولهم، ولقد

وضعت قوله على أقرأء الشعر فما يلتئم عليها ، والله إنه لصادق . قلت : وهذا الفصل في الظاهر مغاير لقوله في حديث الباب « إن أبا ذر قال لأخيه ماشفيتني » ويمكن الجمع بأنه كان أراد منه أن يأتيه بتفاصيل من كلامه وأخباره فلم يأتيه إلا بمجمل .

**قوله ( فانطلق الأخ )** في رواية الكشميهني « فانطلق الآخر » أى أنيس ، قال عياض : وقع عند بعضهم « فانطلق الأخ الآخر » والصواب الاختصار على أحدهما لأنه لا يعرف لأبى ذر إلا أخ واحد وهو أنيس . قلت : وعند مسلم من طريق عبد الرحمن بن مهدي — أى عن المثني — « فانطلق الآخر » حسب .

**قوله ( حتى قدمه )** أى الوادى وادى مكة ، وفي رواية ابن مهدي « فانطلق الآخر حتى قدم مكة » .

**قوله ( رأيته يأمر بمكارم الأخلاق ، وكلاماً ما هو بالشعر )** كذا في هذه الرواية ، ووافقها عبد الرحمن ابن مهدي عند مسلم ، وقوله « وكلاماً » منصوب بالعطف على الضمير المنصوب ، وفيه إشكال لأن الكلام لا يري ، ويجاب عنه بأنه من قبيل « علفتها تبناً وماء بارداً » وفيه الوجهان : الإضمار أى وسقيتها ، أو ضمن العلف معنى الإعطاء . وهنا يمكن أن يقال : التقدير رأيته يأمر بمكارم الأخلاق ، وسمعه يقول كلاماً ما هو بالشعر . أو ضمن الرؤية معنى الأخذ عنه . ووقع في رواية أبى قتيبة « رأيته يأمر بالخير وينهى عن الشر » ولا إشكال فيها .

**قوله ( وكره أن يسأل عنه )** لأنه عرف أن قومه يؤذون من يقصده أو يؤذونه بسبب قصد من يقصده ، أو لكرهتهم في ظهور أمره لا يدلون من يسأل عنه عليه ، أو يمنعون من الاجتماع به ، أو يخدعون حتى يرجع عنه . **قوله ( فرآه على بن أبى طالب )** وهذا يدل على أن قصة أبى ذر وقعت بعد المبعث بأكثر من سنتين بحيث يتبهاً لعل أن يستقل بمخاطبة الغريب ويضيفه ، فإن الأصح في سن على حين المبعث كان عشر سنين وقيل أقل من ذلك ، وهذا الخبر يقوى القول الصحيح في سنه .

**قوله ( فعرف أنه غريب )** في رواية أبى قتيبة « فقال ، كأن الرجل غريب . قلت : نعم » .

**قوله ( فلما رآه تبعه )** في رواية أبى قتيبة « قال فانطلق إلى المنزل ، فانطلقت معه » .

**قوله ( أما نال للرجل )** أى أما حان ، يقال نال له بمعنى آن له ، وپروى « أما آن » بمد الهمزة و « أبى » بالقصر وفتح النون وكلها بمعنى ، وقد تقدم في قصة الهجرة في قول أبى بكر الصديق « أما آن للرحيل » مثله وقوله « أن يعلم منزله ، أى مقصده ، ويحتمل أن يكون على أشار بذلك إلى دعوته إلى بيته لضيافته ثانياً ، وتكون إضافة المنزل إليه مجازية لكونه قد نزل به مرة ، ويؤيد الأول قول أبى ذر في جوابه « قلت لا » كما في رواية أبى قتيبة **قوله ( يوم الثالث )** كذا فيه ، وهو كقولهم مسجد الجامع ، وليس من إضافة الشيء إلى نفسه عند التحقيق .

**قوله ( فعاد على مثل ذلك )** في رواية الكشميهني « فغدا على مثل ذلك » وفي رواية أبى قتيبة « فقال فانطلق معي » .

**قوله ( لترشدني )** كذا للأكثر بنونين ، وفي رواية الكشميهني بواحدة مدغمة .

قوله ( فأخبرته ) كذا للأكثر وفيه التفات ، وفي رواية الكشميهني « فأخبره » على نسق ماتقدم .

قوله ( قمت كأني أريق الماء ) في رواية أبي قتيبة ( كأني أصلح نعلي ) ويحمل على أنه قالهما جميعاً .

قوله ( فانطلق يقفوه ) أي يتبعه .

قوله ( ودخل معه ) قال الدوادى : فيه الدخول بدخول المتقدم ، وكأن هذا قبل آية الاستئذان ، وتعبه ابن التين فقال : لاتؤخذ الأحكام من مثل هذا . قلت : وفي كلام كل منهما من النظر مالا يخفى .

قوله ( فسمع من قوله وأسلم مكانه ) كأنه كان يعرف علامات النبي ، فلما تحققها لم يتردد في الإسلام ، هكذا في هذه الرواية ، ومقتضاها أن التقاء أبي ذر بالنبي صلى الله عليه وسلم كان بدلالة عليّ ، وفي رواية عبد الله بن الصامت « أن أبا ذر لقي النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر في الطواف بالليل ، قال فلما قضى صلاته قلت : السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته ، قال : فكنت أول من حياه بالسلام ، قال من أين أنت ؟ قلت من بني غفار ، قال : فوضع يده على جبهته ، فقلت كره أن انتميت إلى غفار » فذكر الحديث في شأن زمزم ، وأنه استغنى بها عن الطعام والشراب ثلاثين من بين يوم وليلة ، وفيه « فقال أبو بكر : ائذن لي يا رسول الله في طعامه الليلة ، وأنه أطعمه من زيب الطائف » الحديث وأكثره مغاير لما في حديث ابن عباس هذا عن أبي ذر ، ويمكن التوفيق بينهما بأنه لقيه أولاً مع علي ثم لقيه في الطواف أو بالعكس ، وحفظ كل منهما عنه ما لم يحفظ الآخر ، كما في رواية عبد الله بن الصامت من الزيادة ما ذكرناه ففي رواية ابن عباس أيضاً من الزيادة قصته مع علي وقصته مع العباس وغير ذلك . وقال القرطبي : في التوفيق بين الروايتين تكلف شديد ، ولا سيما أن في حديث عبد الله بن الصامت أن أبا ذر أقام ثلاثين لا زاد له ، وفي حديث ابن عباس أنه كان معه زاد وقربة ماء إلى غير ذلك . قلت : ويحتمل الجمع بأن المراد بالزاد في حديث ابن عباس ما تزوده لما خرج من قومه ففرغ لما أقام بمكة ، والقربة التي كانت معه كان فيها حال السفر فلما أقام بمكة لم يحتاج إلى ملكها ولم يطرحها ، ويؤيده أنه وقع في رواية أبي قتيبة المذكورة « فجعلت لا أعرفه ، وأكره أن أسأل عنه ، وأشرب من ماء زمزم ، وأكون في المسجد » الحديث .

قوله ( ارجع إلى قومك فأخبرهم حتى يأتيك أمري ) في رواية أبي قتيبة « اكتم هذا الأمر ، وارجع إلى قومك فأخبرهم ، فاذا بلغك ظهورنا فأقبل » وفي رواية عبد الله بن الصامت « انه قد وجهت لي أرض ذات نخل ، فهل أنت مبلغ عنى قومك عسى الله أن ينفعهم بك » فذكر قصة إسلام أخيه أنيس وأمه وأنهم توجهوا إلى قومهم غفار فأسلم نصفهم ، الحديث .

قوله ( لأصرخن بها ) أي بكلمة التوحيد ، والمراد أنه يرفع صوته جهاراً بين المشركين ، وكأنه فهم أن أمر النبي صلى الله عليه وسلم له بالكتمان ليس على الإيجاب بل على سبيل الشفقة عليه ، فأعلمه أن به قوة على ذلك ، ولهذا أقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ، ويؤخذ منه جواز قول الحق من يخشى منه الأذية لمن قاله وإن كان السكوت جائزاً ، والتحقيق أن ذلك مختلف باختلاف الأحوال والمقاصد ، وبحسب ذلك يترتب وجود الأجر وعدمه .

قوله ( ثم قام القوم ) في رواية أوى قتيبة « فقالوا قوموا إلى هذا الصابى » بالياء اللينة « فقاموا » وكانوا يسمون من أسلم صابياً لأنه من صبا يصبو إذا انتقل من شيء إلى شيء .

قوله ( فضربوه حتى أوجعوه ) في رواية أوى قتيبة « فضربت لأموت » أى ضربت ضرباً لا يبالي من ضربنى أن لو أموت منه .

قوله ( فأقبلوا عنى ) أى كفوا .

قوله ( فأكب العباس عليه ) في رواية أوى قتيبة « فقال مثل مقالته بالأمس » وفي الحديث ما يدل على حسن تأتى العباس وجودة فطنته حيث توصل إلى تخليصه منهم بتخويفهم من قومه أن يقاصوهم بأن يقطعوا طرق متجرهم ، وكان عيشهم من التجارة ، فلذلك بادروا إلى الكف عنه . وفي الحديث دلالة على تقدم إسلام أوى ذر ، لكن الظاهر أن ذلك كان بعد المبعث بمدة طويلة لما فيه من الحكاية عن علي كما قدمناه ، ومن قوله أيضاً في رواية عبد الله بن الصامت « إني وجهت لى أرض ذات نخل ، فإن ذلك يشعر بأن وقوع ذلك كان قرب الهجرة والله أعلم

إسلام سعيد بن زيد رضي الله عنه

[٣٨٦٢] ٣٧٢٥- فاقْتَبَيْتُ بَنَ سَعِيدٍ قَالَ نَا سَفِيَّانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ قَالَ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ بِنَ عَمْرٍو بِنَ نَفِيلٍ فِي مَسْجِدِ الْكَوْفَةِ يَقُولُ : وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَإِنَّ عَمْرَ لَمَوْثِقِي عَلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ عَمْرَ ، وَلَوْ أَنَّ أَحَدًا أَرَفَضَ لِلَّذِي صَنَعْتُمْ بَعَثْمَانِ لَكَانَ .

[الحديث ٣٨٦٢ - طرفاه في: ٣٨٦٧، ٦٩٤٢.]

قوله ( باب إسلام سعيد بن زيد ) أى ابن عمرو بن نفيل ، ، وأبوه تقدم ذكره وأنه ابن ابن عم عمرو بن الخطاب .

قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ، وإسماعيل هو ابن أبى خالد ، وقيس هو ابن أبى حازم .

قوله ( لقد رأيتنى ) بضم المثناة ، والمعنى رأيت نفسى ( وإن عمر لموثقى على الإسلام ) أى ربطه بسبب إسلامه إهانة له وإلزاماً بالرجوع عن الإسلام . وقال الكرماني في معناه : كان يثبتنى على الإسلام ويسددنى ، كذا قال ، وكأنه ذهل عن قوله هنا « قبل أن يسلم » ، فإن وقوع التثبيت منه وهو كافر لضمرة على الإسلام بعيد جداً ، مع أنه خلاف الواقع ، وسيأتى في كتاب الإكراه « باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر » وكأن السبب في ذلك أنه كان زوج فاطمة بنت الخطاب أخت عمر ، ولهذا ذكر في آخر باب إسلام عمر « رأيتنى موثقى عمر على الإسلام أنا وأخته » وكان إسلام عمر متأخراً عن إسلام أخته وزوجها ، لأن أول الباعث له على دخوله في الإسلام ماسمع في بيتها من القرآن في قصة طويلة ذكرها الدارقطني وغيره .

قوله ( ولو أن أحدا أرفض ) أى زال من مكانه ، في الرواية الآتية « انقض » بالنون والقاف بدل الراء والفاء

أى سقط ، وزعم ابن التين أنه أرجح الروايات ، وفي رواية الكشميهني بالنون والفاء وهو بمعنى الأول .  
**قوله ( لكان )** في الرواية الآتية « لكان محقوقاً أن ينقض » وفي رواية الإسماعيلي « لكان حقيقاً » أى واجباً  
 تقول حق عليك أن تفعل كذا وأنت حقيق أن تفعله ، وإنما قال ذلك سعيد لعظم قتل عثمان ، وهو مأخوذ من  
 قوله تعالى ﴿ تكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هداً ، أن دعوا للرحمن ولدا ﴾ قال ابن  
 التين : قال سعيد ذلك على سبيل التمثيل ، وقال الداودي : معناه لو تحركت القبائل وطلبت بثأر عثمان لكان أهلاً  
 لذلك ، وهذا بعيد من التأويل

### إسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه

[٣٨٦٣] ٣٧٢٦- نا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود قال : ما زلنا أعزة منذ أسلم عمر .

[٣٨٦٤] ٣٧٢٧- نا يحيى بن سليمان قال نا ابن وهب قال حدثني عمر بن محمد قال فأخبرني جدي زيد ابن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : بينما هو في الدار خائفاً إذ جاءه العاص بن وائل السهمي أبو عمرو وعليه حلّة جبر وقميص مكفوف بحريز وهو من بني سهم وهم حلفاؤنا في الجاهلية - فقال له : ما بالك ؟ قال : زعم قومك أنهم سيقتلونني أن أسلمت . قال : لا سبيل إليك . بعد أن قالها أمنت . فخرج العاص فلقى الناس قد سال بهم الوادي ، فقال : أين تريدون ؟ قالوا : نريد هذا ابن الخطاب الذي صبا . قال : لا سبيل إليه . ففكر الناس . [الحديث ٣٨٦٤ - طرفه في : ٣٨٦٥] .

[٣٨٦٥] ٣٧٢٨- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال عمرو بن دينار سمعته قال : قال عبد الله بن عمر : لما أسلم عمر ، اجتمع الناس عند داره وقالوا : صبا عمر - وأنا غلام فوق ظهر بيتي - فجاء رجل عليه قباء من ديباج فقال : صبا عمر ، فما ذاك ؟ فأنا له جار . قال : فرأيت الناس تصدعوا عنه . فقلت : من هذا ؟ قالوا : العاص بن وائل .

[٣٨٦٦] ٣٧٢٩- نا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال حدثني عمر أن سألماً حدثه عن عبد الله بن عمر قال : ما سمعت عمر لشيء قط يقول : إني لأظنه كذا إلا كان كما يظن . بينما عمر جالس إذ مر به رجل جميل فقال : لقد أخطأ ظني ، أو أن هذا على دينه في الجاهلية ، أو لقد كان كاهنهم ، علي الرجل . فدعي له ، فقال ذلك . فقال : ما رأيت كالיום استقبل به رجلاً مسلماً . قال : فإني أعزم عليك إلا ما أخبرتني . قال : كنت كاهنهم في الجاهلية . قال : فما أعجب ما جاءتك به جنتك ؟ قال : بينما أنا يوماً في السوق ، جاءتني أعرف فيها الجزع قالت : ألم تر الجن وإبلاسها ، وبأسها من بعد إنكاسها ، ولحوقها بالقلاص وأحلاسها . قال عمر : صدق بينما أنا نائم عند آلهم ، إذ جاء رجل بعجل فذبحه ،

فصرخ به صارخاً لم أسمع صارخاً قط أشد صوتاً منه يقول : يا جليح ، أمر نجيح ، رجل فصيح ، يقول : لا إله إلا أنت . فوثب القوم قلت : لا أبرح حتى أعلم ما وراء هذا . ثم نادى : يا جليح ، أمر نجيح ، رجل يصيح ، يقول : لا إله إلا الله فقمْتُ ، فما نشبنا أن قيل : هذا نبي .

[٣٨٦٧] ٣٧٣- حدثنا محمد بن المثنى قال نا يحيى قال نا إسماعيل قال نا قيس قال : سمعت سعيد ابن زيد يقول للقوم : رأيتني موثقاً عمرُ على الإسلام أنا وأخته ، وما أسلم ، ولو أن أحداً انقض لما صنعتم بعثمان لكان محقوقاً أن ينقض .

قوله ( باب إسلام عمر بن الخطاب ) قد تقدم نسبه في مناقبه .

قوله ( أنبأنا سفيان ) هو الثوري .

قوله ( ما زلنا أعزة منذ أسلم عمر ) زاد الاسماعيلي من طريق أبي داود الحفري عن سفيان في حديث ذكره أى من كلام ابن مسعود ، وقد تقدم في مناقب عمر الإلام بشيء من ذلك . الحديث الثاني .

قوله ( فأخبرني جدى ) ظاهر السياق أنه معطوف على شيء تقدم ، وقد رواه الإسماعيلي من طريق ابن وهب هذه فقال فيها عن ابن وهب « أخبرني عمر بن محمد » .

قوله ( وعليه حلة حبر ) بكسر المهملة وفتح الموحدة وهو برد مخطط بالوشى ، وفي رواية حبرة بزيادة هاء .

قوله ( أن أسلمت ) بفتح الألف وتخفيف النون أى لأجل إسلامي .

قوله ( لا سبيل عليك بعد أن قالها ) أى الكلمة المذكورة ، وهى قوله « لا سبيل عليك » .

قوله ( أمنت ) بفتح الهمزة وكسر الميم وسكون النون وضم المثناة أى حصل الأمان فى نفسى بقوله ذلك ، ووقع فى رواية الأصيلي بمد الهمزة ، وهو خطأ فإنه كان قد أسلم قبل ذلك ، وذكر عياض أن فى رواية الحميدى بالقصر أيضاً لكنه بفتح المثناة ، وهو خطأ أيضاً لأنه يصير من كلام العاص بن وائل ، وليس كذلك بل هو من كلام عمر ، يريد أنه أمن لما قال له العاص بن وائل تلك المقالة ، ويؤيده الحديث الذى بعده . الحديث الثالث

قوله ( اجتمع الناس عند داره ) فى رواية الكشميهنى « اجتمع الناس إليه » .

قوله ( وأنا غلام ) فى رواية أخرى أنه « كان ابن خمس سنين » وإذا كان كذلك خرج منه أن إسلام عمر كان بعد المبعث بست سنين أو بسبع ، لأن ابن عمر كما سيأتى فى المغازى كان يوم أحد ابن أربع عشرة سنة وذلك بعد المبعث بست عشرة سنة فيكون مولده بعد المبعث بستين .

قوله ( على ظهر بيتي ) قال الداودى هو غلط والمحفوظ « ظهر بيتنا » وتعقبه ابن التين بأن ابن عمر أراد أنه الآن بيته أى عند مقالته تلك ، وكان قبل ذلك لأبيه . ولا يخفى عدم الاحتياج الى هذا التأويل ، وإنما نسب ابن عمر البيت إلى نفسه مجازاً ، أو مراده المكان الذى كان يأوى فيه سواء كان ملكه أم لا ، وأيضاً فإنه إن أراد نسبه إليه حال مقالته تلك لم يصح ، لأن بنى عدى بن كعب رهط عمر لما هاجروا استولى غيرهم على بيوتهم كما ذكره



ابن إسحق وغيره فلم يرجعوا فيها ، وأيضاً فإن ابن عمر لم ينفرد بالإثبات من عمر فتحتاج دعوى أن يكون اشترى حصص غيره إلى نقل ، فيتعين الذى قلته .

**قوله ( فما ذاك )** أى فلا بأس ، أولاً قتل أو لا يعترض له . وقوله ( أنا له جار ) أى أجرته من أن يظلمه ظالم ، ( تصدعوا ) أى تفرقوا عنه .

**قوله ( قالوا العاص بن وائل )** زاد ابن أبى عمر فى روايته عن سفيان قال « فعبجت من عزته » وكذا عند الإسماعيلي من وجهين عن سفيان ، وفى رواية عبد الله بن داود عن عمر بن محمد عند الإسماعيلي « فقلت لعمر : من الذى ردهم عنك يوم أسلمت ؟ قال : يابنى ، ذاك العاص بن وائل » أى ابن هاشم بن سعيد بالتصغير ابن سهم القرشي السهمي ، مات على كفره قبل الهجرة بمدة ، والعاص بمهملتين من العوص لامن العصيان ، والصاد مرفوعة ويجوز كسرهما ، وقيل إنه من العصيان فهو بالكسر جزءاً ، ويجوز إثبات الياء كالقاضي ، ويؤيده كتاب عمر إلى عمرو وهو عامله على مصر « إلى العاصي بن العاصي » وأطلق عليه ذلك لكونه خالف شيئاً مما كان أمره به فى ولايته على مصر لما ظهر له من المصلحة . الحديث الرابع

**قوله ( حدثني عمر )** هو ابن محمد بن زيد ، وهو شيخ ابن وهب فى الحديث الثانى ، ووهب من زعم أنه عمر بن الحارث كالكلاباذى فقد وقع فى رواية الإسماعيلي عن عمر بن محمد .

**قوله ( ما سمعت عمر يقول لشيء إنى لأظنه كذا إلا كان )** أى عن شيء ، واللام قد تأتى بمعنى عن كقوله ﴿ وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه ﴾ .

**قوله ( إلا كان كما يظن )** هو موافق لما تقدم فى مناقبه أنه كان محدثاً بفتح الدال ، وتقدم شرحه .

**قوله ( اذ مر به رجل جميل )** هو سواد — بفتح المهملة وتخفيف الواو وآخره مهملة — ابن قارب بالقاف والموحدة ، وهو سدوسى أو دوسى . وقد أخرج ابن أبى خيثمة وغيره من طريق أبى جعفر الباقر قال « دخل رجل يقال له سواد بن قارب السدوسى على عمر ، فقال : يا سواد أنشدك الله ، هل تحسن من كهانتك شيئاً » فذكر القصة . وأخرج الطبرانى والحاكم وغيرهما من طريق محمد بن كعب القرظى قال « بينما عمر قاعد فى المسجد فذكر مثل سياق أبى جعفر وأتم منه ، وهما طريقان مرسلان يعضد أحدهما الآخر . وأخرج البخارى فى تاريخه والطبرانى من طريق عباد بن عبد الصمد عن سعيد بن جبير قال « أخبرنى سواد بن قارب قال : كنت نائماً فذكر قصته الأولى دون قصته مع عمر . وهذا إن ثبت دل على تأخر وفاته ، لكن عبادة ولابن شاهين من طريق أخرى ضعيفة عن أنس قال « دخل رجل من دوس يقال له سواد بن قارب على النبى صلى الله عليه وسلم » فذكر قصته أيضاً ، وهذه الطرق يقوى بعضها ببعض ، وله طرق أخرى سأذكر مافيه من فائدة .

**قوله ( لقد أخطأ ظنى )** فى رواية ابن عمر عند البيهقى « لقد كنت ذا فراسة ، وليس لى الآن رأى إن لم يكن هذا الرجل ينظر فى الكهانة » .

**قوله ( أو )** بسكون الواو ( على دين قومه فى الجاهلية ) أى مستمر على عبادة ماكانوا يعبدون .

قوله ( أو ) بسكون الواو أيضا ( لقد كان كاهنهم ) أى كان كاهن قومه . وحاصله أن عمر ظن شيئا متردداً بين شيئين أحدهما يتردد بين شيئين كأنه قال : هذا الظن إما خطأ أو صواب فإن كان صواباً فهذا الآن إما باق على كفره وإما كان كاهناً . وقد أظهر الحال القسم الأخير ، وكأنه ظهرت له من صفة مشيه أو غير ذلك قرينة أثرت له ذلك الظن ، فالله أعلم .

قوله ( على ) بالتشديد ( الرجل ) بالنصب أى أحضره إلى وقبره منى .

قوله ( فقال له ذلك ) أى مقاله فى غيبته من التردد . وفى رواية محمد بن كعب « فقال له فأنت على ما كنت عليه من كهانتك » فغضب ، وهذا من تلفظ عمر ، لأنه اقتصر على أحسن الأمرين .  
قوله ( مارأيت كالיום ) أى مارأيت شيئا مثل مارأيت اليوم .

قوله ( استقبل ) بضم التاء على البناء للمجهول .

قوله ( رجل مسلم ) فى رواية النسفى وأنى ذر « رجلاً مسلماً » ورأيت مجوداً بفتح تاء « استقبل » على البناء للفاعل وهو محذوف تقديره أحد ، وضبطه الكرماني استقبل بضم التاء وأعرب رجلاً مسلماً على أنه مفعول رأيت ، وعلى هذا فالضمير فى قوله « به » يعود على الكلام ، ويدل عليه السياق ، وبينه البيهقى فى رواية مرسله « قد جاء الله بالإسلام ، فما لنا ولذكر الجاهلية » .

قوله ( فإني أعزم عليك ) أى ألزمتك ، وفى رواية محمد بن كعب « ما كنا عليه من الشرك أعظم مما كنت عليه من كهانتك » .

قوله ( إلا أخبرتنى ) أى ما أطلب منك إلا الإخبار .

قوله ( كنت كاهنهم فى الجاهلية ) الكاهن الذى يتعاطى الخبر من الأمور المغيبة ، وكانوا فى الجاهلية كثيراً ، فمعظمهم كان يعتمد على تابعه من الجن ، وبعضهم كان يدعى معرفة ذلك بمقدمات أسباب يستدل بها على مواقعها من كلام من يسأله ، وهذا الأخير يسمى العراف بالمهملتين ، وسيأتى حكم ذلك واضحاً فى كتاب الطب ، وتقدم طرف منه فى آخر البيوع . ولقد تلفظ سواد فى الجواب إذ كان سؤال عمر عن حاله فى كهانته إذ كان من أمر الشرك ، فلما ألزمه أخبره بآخر شيء وقع له لما تضمن من الإعلام بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم وكان سبباً لإسلامه .

قوله ( ما أعجب ) بالضم و « ما » استفهامية .

قوله ( جنتك ) بكسر الجيم والنون الثقيلة أى الواحدة من الجن كأنه أنث تحقيراً ، ويحتمل أن يكون عرفاً أن تابع سواد منهم كان أنثى ، أو هو كما يقال تابع الذكر يكون أنثى وبالعكس .

قوله ( أعرف فيها الفرع ) بفتح الفاء والزاي أى الخوف ، وفى رواية محمد بن كعب « إن ذلك كان وهو بين النائم واليقظان » .

قوله ( ألم تر الجن وإبلاهما ) بالموحدة والمهملة والمراد به اليأس ضد الرجاء ، وفى رواية أبى جعفر « عجبني

للجن وإبلاسها » وهو أشبه بإعراب بقية الشعر ، ومثله لمحمد بن كعب لكن قال « وتحساسها » بفتح المثناة وبمهمات ، أى أنها فقدت أمراً فشرعت تفتش عليه .

**قوله ( ويأسها من بعد إنكاسها )** اليأس بالتحثانية ضد الرجاء والإنكاس الانقلاب ، قال ابن فارس : معناه أنها يئست من استراق السمع بعد أن كانت قد ألفته ، فانقلبت عن الاستراق قد يئست من السمع . ووقع في شرح الداودى بتقديم السين على الكاف ، وفسره بأنه المكان الذى ألفته ، قال : ووقع في رواية « من بعد إيناسها » أى أنها كانت أنست بالاستراق ، ولم أر ما قاله في شيء من الروايات ، وقد شرح الكرماني على اللفظ الأول الذى ذكره الداودى وقال : الإنسك جمع نسك ، والمراد به العبادة ، ولم أر هذا القسم في غير الطريق التى أخرجها البخارى . وزاد في رواية الباقر ومحمد بن كعب وكذا عند البيهقى موصولا من حديث البراء بن عازب بعد قوله « وأحلاسها » :

تهوى الى مكة تبغى الهدى مامؤمنوها مثل أرجاسها  
فاسم إلى الصفوة من هاشم واسم بعينيك إلى راسها

وفي روايتهم أن الجنى عاوده ثلاث ليال ينشده هذه الأبيات مع تغيير قوافيها ، فجعل بدل قوله إبلاسها « تطلابها » أوله مشاة ، وتارة « تجارها » بجيم وهمزة ، وبدل قوله أحلاسها « أقتابها » بقاف ومشاة جمع قتب ، وتارة « أكوارها » وبدل قوله مامؤمنوها مثل أرجاسها « ليس قدامها كأذنانها » وتارة « ليس ذوو الشر كأخيائها » وبدل قوله رأسها « نابها » وتارة قال « ما مؤمنو الجن ككفارها » . وعندهم من الزيادة أيضاً أنه في كل مرة يقول له « قد بعث محمد ، فانهض اليه ترشد » ، وفي الرواية المرسلة قال « فارتعدت فرائصى حتى وقعت » ، وعندهم جميعاً أنه لما أصبح توجه إلى مكة فوجد النبى صلى الله عليه وسلم قد هاجر ، فأتاه فأنشده أبياتا يقول فيها :

أتانى رى بعد ليل وهجعة ولم يك فيما قد بلوت بكاذب  
ثلاث ليال قوله كل ليلة أذاك نبى من لوى بن غالب  
يقول فى آخرها : فكن لى شفيعاً يوم لا ذو شفاعة سواك بمغن عن سواد بن قارب

وفي آخر الرواية المرسلة « فالتزمه عمر وقال : لقد كنت أحب أن أسمع هذا منك » .

**قوله ( ولحوقها بالقلاص وأحلاسها )** القلاص بكسر القاف وبالمهملة جمع قلص بضمتين وهو جمع قلوص وهى الفتية من النياق . والأحلاس جمع حلس بكسر أوله وسكون ثانيه وبالمهملتين وهو مايوضع على ظهور الإبل تحت الرحل . ووقع هذا القسم غير موزون . وفي رواية الباقر « ورحلها العيس بأحلاسها » وهذا موزون ، والعيس بكسر أوله وسكون التحتانية وبالمهملتين : الإبل .

**قوله ( قال عمر : صدق ، بينا أنا عند آلهتهم )** ظاهر هذا أن الذى قص القصص الثانية هو عمر ، وفي رواية ابن عمر وغيره أن الذى قصها هو سواد بن قارب ، ولفظ ابن عمر عند البيهقى قال « لقد رأى عمر رجلا — فذكر القصة — قال فأخبرنى عن بعض ما رأيت ، قال : إني ذات ليلة بواد إذ سمعت صائحاً يقول : يا جليح ، خبر نجيح ، رجل فصيح ، يقول لا إله إلا الله . عجبت للجن وإبلاسها » فذكر القصة ، ثم ساق من طريق أخرى مرسله قال « مر عمر برجل فقال : لقد كان هذا كاهناً » الحديث وفيه « فقال عمر أخبرنى ،

فقال : نعم ، بينا أنا جالس إذ قالت لى : ألم تر إلى الشياطين وإبلاسهما » الحديث » قال عمر : الله أكبر ، فقال : أتيت مكة فإذا برجل عند تلك الأنصاب » فذكر قصة العجل وهذا يحتمل فيها ما يحتمل في حديث الصحيح أن يكون القائل أتيت مكة هو عمر أو صاحب القصة .

**قوله ( عند آهتهم ) أى أصنامهم**

**قوله ( إذ جاء رجل )** لم أقف على اسمه . لكن عند أحمد من وجه آخر أنه ابن عباس ، فأخرج من طريق مجاهد عن شيخ أدرك الجاهلية يقال له ابن عباس قال « كنت أسوق بقرة لنا ، فسمعت من جوفها » فذكر الرجل قال « فقدمنا فوجدنا النبي صلى الله عليه وسلم قد بعث » ورجاله ثقات ، وهو شاهد قوى لما في رواية ابن عمر وأن الذى حدث بذلك هو سواد بن قارب ، وسأذكر بعد هذا ما يقوى أن الذى سمع ذلك هو عمر فيمكن أن يجمع بينهما بتعدد ذلك لهما .

**قوله ( يا جليح )** بالجيم والمهمله بوزن عظيم ومعناه الوقح المكافح بالعداوة ، قال ابن التين : يحتمل أن يكون نادى رجلا بعينه ، ويحتمل أن يكون أراد من كان بتلك الصفة قلت : ووقع في معظم الروايات التى أشرت إليها « يا آل ذريح » بالذال المعجمة والراء وآخره مهمله ، وهم بطن مشهور في العرب .

**قوله ( رجل فصيح )** من الفصاحة ، وفي رواية الكشميهنى بتحتانية أوله بدل الفاء من الصباح ووقع في حديث ابن عباس « قول فصيح رجل يصيح »

**قوله ( يقول لا إله إلا أنت )** وفي رواية الكشميهنى « لا إله إلا الله » وهو الذى في بقية الروايات .

**قوله ( فما نشبنا )** بكسر المعجمة وسكون الموحدة أى لم نتعلق بشيء من الأشياء حتى سمعنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد خرج ، يريد أن ذلك كان بقرب مبعث النبي صلى الله عليه وسلم .

( تنبيهان ) : أحدهما ذكر ابن التين أن الذى سمعه سواد بن قارب من الجنى كان من أثر استراق السمع ، وفي جزمه بذلك نظر ، والذى يظهر أن ذلك كان من أثر منع الجن من استراق السمع ، ويبين ذلك ما أخرجه المصنف في الصلاة ويأتى في تفسير سورة الجن عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث منع الجن من استراق السمع ، فضربوا المشارق والمغارب يبحثون عن سبب ذلك ، حتى رأوا النبي صلى الله عليه وسلم يصلى بأصحابه صلاة الفجر » الحديث .

( التنبيه الثالث ) : لمح المصنف بإيراد هذه القصة في « باب إسلام عمر » بما جاء عن عائشة وطلحة عن عمر من أن هذه القصة كانت سبب إسلامه ، فروى أبو نعيم في « الدلائل » أن أبا جهل « جعل لمن يقتل محمداً مائة ناقة ، قال عمر : فقلت له : يا أبا الحكم الضمان صحيح ؟ قال : نعم . قال فتقلدت سيفي أريده . فمررت على عجل وهم يرينون أن يذبحوه ، فقامت أنظر إليهم ، فإذا صائح يصيح من جوف العجل : يا آل ذريح ، أمر نجيح ، رجل يصيح ، بلسان فصيح . قال عمر : فقلت في نفسي إن هذا الأمر ما يراد به إلا أنا ، قال فدخلت على أختي فإذا عندها سعيد بن زيد ، فذكر القصة في سبب إسلامه بطولها . وتأمل ما في إيراد حديث سعيد بن زيد الذى بعد هذا — وهو الحديث الخامس — من المناسبة لهذه القصة .

**قوله ( انقض )** بنون وقاف ، للكشميين بقاء بدل القاف في الموضعين ، ولأني نعيم في « المستخرج » بالفاء والراء ومعانيها متقاربة ، والله أعلم .

( تنبيه ) : جعل ابن إسحق إسلام عمر بعد هجرة الحبشة ، ولم يذكر انشقاق القمر ، فاقضى صنيع المصنف أنه وقع في تلك الأيام . وقد ذكر ابن إسحق من وجه آخر أن إسلام عمر كان عقب هجرة الحبشة الأولى

### انشقاق القمر

[٣٨٦٨] ٣٧٣١- نا عبدالله بن عبد الوهاب قال نا بشر بن الفضل قال نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس بن مالك : أن أهل مكة سألوا رسول الله صلى الله عليه أن يرهم آية ، فأرهم القمر شقتين ، حتى رأوا حراء بينهما .

[٣٨٦٩] ٣٧٣٢- نا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبدالله قال : انشق القمر ونحن مع النبي صلى الله عليه بمنى فقال النبي صلى الله عليه : « اشهدوا » ، وذهبت فرقة نحو الجبل . وقال أبو الضحى عن مسروق عن عبدالله : « انشق بمكة » . وتابعه محمد بن مسلم عن ابن أبي نجیح عن مجاهد عن أبي معمر عن عبدالله .

[٣٨٧٠] ٣٧٣٣- نا عثمان بن صالح قال نا بكر بن مضر قال حدثني جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس : أن القمر انشق على زمان رسول الله صلى الله عليه .

[٣٨٧١] ٣٧٣٤- نا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا إبراهيم عن أبي معمر عن عبدالله قال : انشق القمر .

**قوله ( باب انشقاق القمر )** أى في زمن النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل المعجزة له ، وقد ترجم بمعنى ذلك في علامات النبوة .

**قوله ( عن أنس )** زاد في الرواية التي في علامات النبوة أنه حدثهم .

**قوله ( إن أهل مكة )** هذا من مراسيل الصحابة ، لأن أنساً لم يدرك هذه القصة ، وقد جاءت هذه القصة من حديث ابن عباس وهو أيضاً ممن لم يشاهدها ، ومن حديث ابن مسعود وجبير بن مطعم وحذيفة وهؤلاء شاهدوها ، ولم أر في شيء من طرقه أن ذلك كان عقب سؤال المشركين إلا في حديث أنس ، فلعلة سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم . ثم وجدت في بعض طرق حديث ابن عباس بيان صورة السؤال ، وهو وإن كان لم يدرك القصة لكن في بعض طرقه ما يشعر بأنه حمل الحديث عن ابن مسعود كما سأذكره ، فأخرج أبو نعيم في « الدلائل » من وجه ضعيف عن ابن عباس قال « اجتمع المشركون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم الوليد بن المغيرة وأبو جهل بن هشام والعاص بن وائل والأسود بن المطلب والنضر بن الحارث ونظراؤهم فقالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : إن كنت صادقاً فشق لنا القمر فرقتين ، فسأل ربه فانشق » .

**قوله ( شقتين )** بكسر المعجمة أى نصفين ، وتقدم فى العلامات من طريق سعيد وشيبان عن قتادة بدون هذه اللفظة . وأخرجه مسلم من الوجه الذى أخرجه منه البخارى من حديث سعيد عن قتادة بلفظ « فأراهم انشقاق القمر مرتين » وأخرجه من طريق معمر عن قتادة قال بمعنى حديث شيبان . قلت : وهو فى مصنف عبد الرزاق عن معمر بلفظ « مرتين » أيضاً ، وكذلك أخرجه الإمامان أحمد وإسحق فى مسنديهما عن عبد الرزاق ، وقد اتفق الشيخان عليه من رواية شعبة عن قتادة بلفظ « فرقتين » قال البيهقى : قد حفظ ثلاثة من أصحاب قتادة عنه « مرتين » . قلت : لكن اختلف عن كل منهم فى هذه اللفظة ولم يختلف على شعبة وهو أحفظهم ، ولم يقع فى شيء من طرق حديث ابن مسعود بلفظ « مرتين » إنما فيه « فرقتين أو فلقنتين » بالراء أو اللام وكذا فى حديث ابن عمر « فلقنتين » وفى حديث جبير بن مطعم « فرقتين » وفى لفظ عنه « فانشق باثنتين » وفى رواية عن ابن عباس عند أبى نعيم فى الدلائل « فصار قمرين » وفى لفظ « شقتين » وعند الطبرانى من حديثه « حتى رأوا شقيه » ووقع فى نظم السيرة لشيخنا الحافظ أبى الفضل : وانشق مرتين بالإجماع ولا أعرف من جزم من علماء الحديث بتعدد الانشقاق فى زمنه صلى الله عليه وسلم ، ولم يتعرض لذلك أحد من شراح الصحيحين وتكلم ابن القيم على هذه الرواية فقال : المرات يراد بها الأفعال تارة والأعيان أخرى ، والأول أكثر . ومن الثانى « انشق القمر مرتين » وقد خفى على بعض الناس فادعى أن انشقاق القمر وقع مرتين ، وهذا مما يعلم أهل الحديث والسير أنه غلط فإنه لم يقع إلا مرة واحدة : وقد قال العماد بن كثير : فى الرواية التى فيها « مرتين » نظر ، ولعل قائلها أراد فرقتين . قلت : وهذا الذى لا يتجه غيره جمعاً بين الروايات . ثم راجعت نظم شيخنا فوجدته يحتمل التأويل المذكور ، ولفظه :

فصار فرقتين فرقة علت وفرقة للطود منه نزلت  
وذاك مرتين بالإجماع والنص والتواتر السماع

فجمع بين قوله « فرقتين » وبين قوله « مرتين » فيمكن أن يتعلق قوله بالإجماع بأصل الانشقاق لا بالتعدد ، مع أن فى نقل الإجماع فى نفس الانشقاق نظراً سيأتى بيانه .

**قوله ( حتى رأوا حراء بينهما )** أى بين الفرقتين ، وحراء تقدم ضبطه فى بدء الوحي وهو على يسار السائر من مكة إلى منى .

**قوله ( عن أبى حمزة )** بالمهمله والزاي هو محمد بن ميمون السكرى المروزى .

**قوله ( عن الأعمش عن إبراهيم )** وقع فى رواية السرخسى والكشميهنى فى آخر الباب من وجه آخر عن الأعمش « حدثنا إبراهيم » .

**قوله ( عن أبى معمر )** هذا هو المحفوظ . ووقع فى رواية سعدان بن يحيى ويحيى بن عيسى الرملى « عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة » أخرجه ابن مردويه ، ولأبى نعيم نحوه من طريق غريبة عن شعبة « عن الأعمش » والمحفوظ عن شعبة كما سيأتى فى التفسير « عن الأعمش عن إبراهيم عن أبى معمر وهو المشهور ، وقد أخرجه مسلم من طريق أخرى عن شعبة « عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر » وسيأتى للمصنف معلقاً أن مجاهداً

رواه « عن أبي معمر عن ابن مسعود » فالله أعلم هل عند مجاهد فيه إسنادان أو قول من قال ابن عمر وهم من أبي معمر .

قوله ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود .

قوله ( انشق القمر ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم بمنى ) في رواية مسلم من طريق علي بن مسهر عن الأعمش « بينما نحن مع النبي صلى الله عليه وسلم بمنى إذ انفلق القمر » وهذا لا يعارض قول أنس أن ذلك كان بمكة ، لأنه لم يصرح بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان ليلتذ بمكة ، وعلى تقدير تصريحه فمضى من جملة مكة فلا تعارض ، وقد وقع عند الطبراني من طريق زر بن حبيش عن ابن مسعود قال « انشق القمر بمكة فرأيت فرقتين » وهو محمول على ما ذكرته ، وكذا وقع في غير هذه الرواية ، وقد وقع عند ابن مردويه بيان المراد فأخرج من وجه آخر عن ابن مسعود قال « انشق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمكة قبل أن نصير إلى المدينة » فوضح أن مراده بذكر مكة الإشارة إلى أن ذلك وقع قبل الهجرة ، ويجوز أن ذلك وقع وهم ليلتذ بمنى .

قوله ( فقال اشهدوا ) أي اضبطوا هذا القدر بالمشاهدة .

قوله ( وقال أبو الضحى الخ ) يحتمل أن يكون معطوفاً على قوله « عن إبراهيم » فإن أبا الضحى من شيوخ الأعمش فيكون للأعمش فيه إسنادان ، ويحتمل أن يكون معلقاً وهو المعتمد ، فقد وصله أبو داود الطيالسي عن أبي عوانة ، ورويناه في « فوائد أبي طاهر الذهلي » من وجه آخر عن أبي عوانة ، وأخرجه أبو نعيم في « الدلائل » من طريق هشيم كلاهما عن مغيرة عن أبي الضحى بهذا الإسناد بلفظ « انشق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت كفار قريش : هذا سحر سحركم ابن أبي كبشة ، فانظروا إلى السفار ، فإن أخبروكم أنهم رأوا مثل ما رأيتم فقد صدق ، قال فما قدم عليهم أحد إلا أخبرهم بذلك » لفظ هشيم ، وعند أبي عوانة « انشق القمر بمكة — نحوه وفيه — فإن محمداً لا يستطيع أن يسحر الناس كلهم » .

قوله ( وتابعه محمد بن مسلم ) هو الطائفي ، وابن أبي نجيح اسمه عبد الله ، واسم أبيه يسار بتحتانية ثم مهمل خفيفة ، ومراده أنه تابع إبراهيم في روايته عن أبي معمر في قوله أن ذلك كان بمكة لا في جميع سياق الحديث ، والجمع بين قول ابن مسعود « تارة بمنى وتارة بمكة » إما باعتبار التعدد إن ثبت ، وإما بالحمل على أنه كان بمنى ، ومن قال كان بمكة لا ينافيه لأن من كان بمنى كان بمكة من غير عكس ، ويؤيده أن الرواية التي فيها بمنى قال فيها « ونحن بمنى » والرواية التي فيها بمكة لم يقل فيها « ونحن » وإنما قال « انشق القمر بمكة » يعني أن الانشقاق كان وهم بمكة قبل أن يهاجروا إلى المدينة ، وبهذا يندفع دعوى الداودي أن بين الخبرين تضاداً ، والله أعلم . وابن أبي نجيح رواه عن مجاهد عن أبي معمر ، وهذه الطريق وصلها عبد الرزاق في مصنفه ، ومن طريقه البيهقي في « الدلائل » عن ابن عيينة ومحمد بن مسلم جميعاً عن ابن أبي نجيح بهذا الإسناد بلفظ « رأيت القمر منشقاً شقتين : شقة على أبي قبيس وشقة على السويداء » والسويداء بالمهمل والتصغير ناحية خارج مكة عندها جبل ، وقول ابن مسعود « على أبي قبيس » يحتمل أن يكون رآه كذلك وهو بمنى كأن يكون على مكان مرتفع بحيث رأى طرف جبل أبي قبيس ، ويحتمل أن يكون القمر استمر منشقاً حتى رجع ابن مسعود من منى إلى مكة

فراه كذلك وفيه بعد ، والذي يقتضيه غالب الروايات أن الانشقاق كان قرب غروبه ، ويؤيد ذلك إسنادهم الرؤية إلى جهة الجبل ، ويحتمل أن يكون الانشقاق وقع أول طلوعه فإن في بعض الروايات أن ذلك كان ليلة البدر ، أو التعبير بأى قبيس من تغيير بعض الرواة ، لأن الغرض ثبوت رؤيته منشقاً إحدى الشقتين على جبل والأخرى على جبل آخر ، ولا يغير ذلك قول الراوى الآخر رأيت الجبل بينهما أى بين الفرقتين لأنه إذا ذهبت فرقة عن يمين الجبل وفرقة عن يساره مثلاً صدق أنه بينهما ، وأى جبل آخر كان من جهة يمينه أو يساره صدق أنها عليه أيضاً ، وسيأتى في تفسير سورة القمر من وجه آخر عن مجاهد بلفظ آخر وهو قوله « انشق القمر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اشهدوا اشهدوا » وليس فيه تعيين مكان . وأخرجه ابن مردويه من رواية ابن جريج عن مجاهد بلفظ آخر وهو قوله « انشق القمر ، قال الله تعالى ﴿ اقتربت الساعة وانشق القمر ﴾ يقول : كما شققت القمر كذلك أقيم الساعة » .

**قوله في حديث ابن عباس ( أن القمر انشق على زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم )** هكذا أورده مختصراً ، وعند أى نعيم من وجه آخر « انشق القمر فلتين ، قال ابن مسعود لقد رأيت جبل حراء من بين فلتتى القمر » وهذا يوافق الرواية الأولى في ذكر حراء . وقد أنكر جمهور الفلاسفة انشقاق القمر متمسكين بأن الآيات العلوية لا يتبها فيها الانخراق والالتام ، وكذا قالوا في فتح أبواب السماء ليلة الأسراء إلى غير ذلك من إنكارهم ما يكون يوم القيامة من تكوير الشمس وغير ذلك ، وجواب هؤلاء إن كانوا كفاراً أن ينظروا أولاً على ثبوت دين الإسلام ثم يشركوا مع غيرهم ممن أنكر ذلك من المسلمين ، ومتى سلم المسلم بعض ذلك دون بعض ألزم التناقض ، ولا سبيل إلى إنكار ما ثبت في القرآن من الانخراق والالتام في القيامة فيستلزم جواز وقوع ذلك معجزة لنبي الله صلى الله عليه وسلم . وقد أجاب القدماء عن ذلك ، فقال أبو إسحق الزجاج في « معاني القرآن » : أنكر بعض المبتدعة الموافقين لمخالفي الملة انشقاق القمر ولا إنكار للعقل فيه ، لأن القمر مخلوق لله يفعل فيه ما يشاء كما يكوره يوم البعث ويفنيه ، وأما قول بعضهم : لو وقع لجاء متواتراً واشترك أهل الأرض في معرفته ولما اختص بها أهل مكة ، فجوابه أن ذلك وقع ليلاً وأكثر الناس نيام والأبواب مغلقة وقل من يراصد السماء إلا النادر ، وقد يقع بالمشاهدة في العادة أن ينكسف القمر ، وتبدو الكواكب العظام وغير ذلك في الليل ولا يشاهدها إلا الأحاد ، فكذلك الانشقاق كان آية وقعت في الليل لقوم سألوا واقترحوا فلم يتأهب غيرهم لها ، ويحتمل أن يكون القمر ليلئذ كان في بعض المنازل التي تظهر لبعض أهل الآفاق دون بعض كما يظهر الكسوف لقوم دون قوم . وقال الخطاى : انشقاق القمر آية عظيمة لا يكاد يعدلها شيء من آيات الأنبياء ، وذلك أنه ظهر في ملكوت السماء خارجاً من جملة طباع ما في هذا العالم المركب من الطبائع ، فليس مما يطمع في الوصول إليه بحيلة ، فلذلك صار البرهان به أظهر . وقد أنكر ذلك بعضهم فقال : لو وقع ذلك لم يجوز أن يخفى أمره على عوام الناس لأنه أمر صدر عن حس ومشاهدة فالناس فيه شركاء والدواعى متوفرة على رؤية كل غريب ونقل كل ما لم يعهد ، فلو كان لذلك أصل لخلد في كتب أهل التسيير والتنجيم ، إذ لا يجوز إطباقهم على تركه وإغفاله مع جلالة شأنه ووضوح أمره . والجواب عن ذلك أن هذه القصة خرجت عن بقية الأمور التي ذكروها لأنه شيء طلبه خاص من الناس فوقع ليلاً لأن القمر لا سلطان له بالنهار ومن شأن الليل أن يكون أكثر الناس فيه نياماً ومستكينين بالأنبياء ، والبارز بالصحراء منهم إذا كان يقظان يحتمل أنه كان في ذلك الوقت مشغولاً بما يلهيه من سمر وغيره ، ومن المستعد أن يقصدوا إلى مراصد مركز القمر ناظرين إليه لا يغفلون عنه ، فقد يجوز أنه وقع ولم يشعر به أكثر



الناس ، وإنما رآه من تصدى لرؤيته ممن اقترح وقوعه ، ولعل ذلك إنما كان في قدر اللحظة التي هي مدرك البصر . ثم أبدى حكمة بالغة في كون المعجزات المحمدية لم يبلغ شيء منها مبلغ التواتر الذي لا نزاع فيه إلا القرآن بما حاصله : إن معجزة كل نبي كانت إذا وقعت عامة أعقبت هلاك من كذب به من قومه للاشتراك في إدراكها بالجنس ، والنبي صلى الله عليه وسلم بعث رحمة فكانت معجزته التي تحدى بها عقلية ، فاختص بها القوم الذين بعث منهم لما أوتوه من فضل العقول وزيادة الأفهام ، ولو كان إدراكها عاماً لعوجل من كذب به كما عوجل من قبلهم . وذكر أبو نعيم في « الدلائل » نحو ما ذكره الخطاطي وزاد : ولا سيما إذا وقعت الآية في بلدة كان عامة أهلها يومئذ الكفار الذين يعتقدون أنها سحر ويجهلون في إطفاء نور الله . قلت : وهو جيد بالنسبة إلى من سأل عن الحكمة في قلة من نقل ذلك من الصحابة ، وأما من سأل عن السبب في كون أهل التنجيم لم يذكروه فجوابه أنه لم ينقل عن أحد منهم أنه نفاه ، وهذا كاف ، فإن الحجة فيمن أثبت لا فيمن يوجد عنه صريح النفي ، حتى إن من وجد عنه صريح النفي يقدم عليه من وجد منه صريح الإثبات . وقال ابن عبد البر : قد روى هذا الحديث جماعة كثيرة من الصحابة ، وروى ذلك عنهم أمثالهم من التابعين ، ثم نقله عنهم الجهم الغفيري إلى أن انتهى إلينا ، ويؤيد ذلك بالآية الكريمة ، فلم يبق لاستبعاد من استبعد وقوعه عذر . ثم أجاب بنحو جواب الخطاطي وقال : وقد يطالع على قوم قبل طلوعه على آخرين ، وأيضاً فإن زمن الانشقاق لم يطل ولم تتوفر الدواعي على الاعتناء بالنظر إليه ، ومع ذلك فقد بعث أهل مكة إلى آفاق مكة يسألون عن ذلك فجاءت السفار وأخبروا بأنهم عاينوا ذلك ، وذلك لأن المسافرين في الليل غالباً يكونون سائرين في ضوء القمر ولا يخفى عليهم ذلك . وقال القرطبي : الموانع من مشاهدة ذلك إذا لم يحصل القصد إليه غير منحصرة ، ويحتمل أن يكون الله صرف جميع أهل الأرض غير أهل مكة وما حولها عن الالتفات إلى القمر في تلك الساعة ليختص بمشاهدته أهل مكة كما اختصوا بمشاهدة أكثر الآيات ونقلوها إلى غيرهم هـ . وفي كلامه نظر لأن أحداً لم ينقل أن أحداً من أهل الآفاق غير أهل مكة ذكروا أنهم رصدوا القمر في تلك الليلة المعينة فلم يشاهدوا انشقاقه ، فلو نقل ذلك لكان الجواب الذي أبداه القرطبي جيداً ، ولكن لم ينقل عن أحد من أهل الأرض شيء من ذلك ، فالإقتصار حينئذ على الجواب الذي ذكره الخطاطي ومن تبعه أوضح ، والله أعلم . وأما الآية فالمراد بها قوله تعالى ﴿ اقتربت الساعة وانشق القمر ﴾ لكن ذهب بعض أهل العلم من القدماء أن المراد بقوله ﴿ وانشق القمر ﴾ أي سينشق كما قال تعالى ﴿ أتى أمر الله ﴾ أي سيأتي ، والنكتة في ذلك إرادة المبالغة في تحقق وقوع ذلك ، فنزل منزلة الواقع . والذي ذهب إليه الجمهور أصح كما جزم به ابن مسعود وحذيفة وغيرهما ، ويؤيده قوله تعالى بعد ذلك ﴿ وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ﴾ فإن ذلك ظاهر في أن المراد بقوله ﴿ وانشق القمر ﴾ وقوع انشقاقه ، لأن الكفار لا يقولون ذلك يوم القيامة ، وإذا تبين أن قولهم ذلك إنما هو في الدنيا تبين وقوع الانشقاق وأنه المراد بالآية التي زعموا أنها سحر ، ووقع ذلك صريحاً في حديث ابن مسعود كما بيناه قبل ، ونقل البيهقي في أوائل البعث والنشور عن الحلبي أن من الناس من يقول : إن المراد بقوله تعالى ﴿ وانشق القمر ﴾ أي سينشق ، قال الحلبي : فإن كان كذلك فقد وقع في عصرنا ، فشاهدت الهلال ببخارى في الليلة الثالثة منشقاً نصفين عرض كل واحد منهما كعرض القمر ليلة أربع أو خمس ، ثم اتصلا فصار في شكل أترجة إلى أن غاب . قال : وأخبرني بعض من أثق به أنه شاهد ذلك في ليلة أخرى هـ . ولقد عجبت من البيهقي كيف أقر هذا مع إيراده حديث ابن مسعود المصرح بأن المراد بقوله تعالى ﴿ وانشق القمر ﴾ أن ذلك وقع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه ساقه هكذا من طريق ابن مسعود في

هذه الآية ﴿اقتربت الساعة وانشق القمر﴾ قال : لقد انشق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ساق حديث ابن مسعود « لقد مضت آية الدخان والروم والبطشة وانشقاق القمر » وسيأتي الكلام على هذا الحديث الأخير في تفسير سورة الدخان إن شاء الله تعالى

### هجرة الحبشة

وقالت عائشة : قال النبي صلى الله عليه : «أُرِيتُ دَارَ هَجْرَتِكُمْ ذاتِ نخلٍ بينَ لابتَيْنِ». فهاجر من هاجر قبل المدينة ، ورجع عامة من كان هاجر بأرض الحبشة إلى المدينة .  
فيه عن أبي موسى وأسماء عن النبي صلى الله عليه .

[٣٨٧٢] ٣٧٣٥- نا عبد الله بن محمد الجعفي قال نا هشام قال أنا معمر عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عبيد الله بن عدي بن الخيار أخبره أن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث قالوا له : ما يمنعك أن تكلم خالك عثمان في أخيه الوليد بن عتبة ، وكان أكثر الناس فيما فعل به . قال عبيد الله : فانتصبت لعثمان حين خرج إلى الصلاة فقلت له : إن لي إليك حاجة ، وهي نصيحة . فقال : أيها المرء ، أعود بالله منك . فانصرفت . فلما قضيت الصلاة جلست إلى المسور وإلى ابن عبد يغوث فحدثتهما بالذي قلت لعثمان وقال لي . فقالا : قد قضيت الذي كان عليك . فبينما أنا جالس معهما إذ جاءني رسول عثمان ، فقالا لي : قد ابتلاك الله . فانطلقت حتى دخلت عليه ، فقال : ما نصيحتك التي ذكرت آنفاً ؟ فتشهدت ثم قلت : إن الله بعث محمداً وأنزل عليه الكتاب ، وكنت ممن استجاب الله ورسوله وآمنت به ، وهاجرت الهجرتين الأوليين ، وصحبت رسول الله ورأيت هديه . وقد أكثر الناس في شأن الوليد بن عتبة ، فحق عليك أن تقيم عليه الحد . فقال لي : يا ابن أخي ، أدركت رسول الله صلى الله عليه ؟ قال : قلت : لا ، ولكن قد خلص إلي من علمه ما خلص إلى العذراء في سترها . قال : فتشهد عثمان فقال : إن الله عز وجل بعث محمداً بالحق ، وأنزل عليه الكتاب ، وكنت ممن استجاب الله والرسول وآمنت بما بعث به محمد صلى الله عليه ، وهاجرت الهجرتين الأوليين - كما قلت - وصحبت رسول الله صلى الله عليه وبايعته . والله ما عصيته ولا غششته حتى توفاه الله ، ثم استخلف الله أبا بكر فوالله ما عصيته ولا غششته ، ثم استخلف عمر فوالله ما عصيته ولا غششته ، ثم استخلفت ، أفليس لي عليكم من الحق مثل الذي كان لهم علي ؟ قال : بلى . قال : فما هذه الأحاديث التي تبلغني عنكم ؟ فأما ما ذكرت من شأن الوليد بن عتبة فسنأخذ فيه إن شاء الله بالحق . قال : فجلد الوليد أربعين جلدة ، وأمر علياً أن يجلده ، وكان هو يجلده . وقال يونس وابن أخي الزهري عن الزهري : أفليس لي عليكم من الحق مثل الذي كان لهم . قال أبو عبد الله : بلاء من ربكم ما ابتليتكم به من شدة وفي موضع البلاء الابتلاء ، والتمحيص من بلوته ومحصته : أي استخرجت ما عنده . يبلو : يختبر ، مبتليكم : مختبركم . وأما قوله : بلاء عظيم : النعم وهي من أبتليه وتلك من ابتليتته .

[٣٨٧٣] ٣٧٣٦- حدثنا محمد بن المثنى قال نا يحيى عن هشام قال حدثني أبي عن عائشة: أن أم سلمة وأُمَّ حَبِيبَةَ ذَكَرَتَا كَنِيسَةً رَأَيْنَهَا بِالْحَبَشَةِ فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَذَكَرَتَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «إِنْ أَوْلَيْتُكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوِّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ، أَوْلَيْتُكَ شِرَارَ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

[٣٨٧٤] ٣٧٣٧- نا الحميدي قال نا سفيان قال نا إسحاق بن سعيد السعدي عن أبيه عن أم خالد بنت خالد قالت: قدمت من أرض الحبشة وأنا جويرية، فكساني رسول الله صلى الله عليه خميسة لها أعلام، فجعل رسول الله صلى الله عليه يمسح بيده ويقول: «سناه سناه». قال الحميدي: يعني: حسن حسن.

[٣٨٧٥] ٣٧٣٨- نا يحيى بن حماد قال نا أبو عوانة عن سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: كنا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي فَيَرُدُّ عَلَيْنَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَتَرُدُّ عَلَيْنَا، قَالَ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا». فَقُلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ: كَيْفَ تَصْنَعُ أَنْتَ؟ قَالَ: أَرُدُّ فِي نَفْسِي.

[٣٨٧٦] ٣٧٣٩- حدثنا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة قال نا يزيد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى: بلغنا مخرج النبي صلى الله عليه ونحن باليمن، فركبنا سفينة، فألقنا سفينتنا إلى النجاشي بالحبشة، فوافقنا جعفر بن أبي طالب، فأقمنا معه حتى قدمنا، فوافقنا النبي صلى الله عليه حين افتتح خير، فقال النبي صلى الله عليه: «لكم أنتم أهل السفينة هجرتان».

**قوله (باب هجرة الحبشة)** أي هجرة المسلمين من مكة إلى أرض الحبشة، وكان وقوع ذلك مرتين، وذكر أهل السير أن الأولى كانت في شهر رجب من سنة خمس من المبعث، وأن أول من هاجر منهم أحد عشر رجلاً وأربع نسوة، وقيل وامرأتان وقيل كانوا اثني عشر رجلاً وقيل عشرة، وأنهم خرجوا مشاة إلى البحر فاستأجروا سفينة بنصف دينار. وذكر ابن إسحق أن السبب في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه لما رأى المشركين يؤذونهم ولا يستطيع أن يكفهم عنهم «إن بالحبشة ملكاً لا يظلم عنده أحد، فلو خرجتم إليه حتى يجعل الله لكم فرجاً، فكان أول من خرج منهم عثمان بن عفان ومعه زوجته رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم» وأخرج يعقوب بن سفيان بسند موصول إلى أنس قال «أبطأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم خيرهما، فقدمت امرأة فقالت له: لقد رأيتهما وقد حمل عثمان امرأته على حمار، فقال: صحبهما الله، إن عثمان لأول من هاجر بأهله بعد لوط». قلت: وهذا تظهر النكتة في تصدير البخاري الباب بحديث عثمان، وقد سرد ابن إسحق أسماءهم، فأما الرجال فهم عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف والزيير بن العوام وأبو حذيفة بن عتبة ومصعب بن عمير وأبو سلمة بن عبد الأسد وعثمان بن مظعون وعامر بن ربيعة وسهيل بن بيضاء وأبو سبرة بن أوى رهم العامري، قال ويقال بدله حاطب بن عمرو العامري، قال: فهؤلاء العشرة أول من خرج من المسلمين

إلى الحبشة . قال ابن هشام : وبلغني انه كان عليهم عثمان بن مظعون ، وأما النسوة فهن رقية بنت النبي صلى الله عليه وسلم وسهلة بنت سهيل امرأة أبي حذيفة وأم سلمة بنت أبي أمية امرأة أبي سلمة وليل بنت أبي حثمة امرأة عامر بن ربيعة ، ووافقه الواقدي في سردهن وزاد اثنين عبد الله بن مسعود وحاطب بن عمرو ، مع أنه ذكر في أول كلامهم أنهم كانوا أحد عشر رجلا فالضواب ما قال ابن إسحق أنه اختلف في الحادي عشر هل هو أبو سيرة أو حاطب ، وأما ابن مسعود فجزم ابن إسحق بأنه إنما كان في الهجرة الثانية ، ويؤيده ما روى أحمد بإسناد حسن عن ابن مسعود قال « بعثنا النبي صلى الله عليه وسلم إلى النجاشي ونحن نحو من ثمانين رجلا فيهم عبد الله بن مسعود وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن عرفة وعثمان بن مظعون وأبو موسى الأشعري » فذكر الحديث . وقد استشكل ذكر أبي موسى فيهم ، لأن المذكور في الصحيح أن أبا موسى خرج من بلاده هو وجماعة قاصدا النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فآلقتهم السفينة بأرض الحبشة فحضروا مع جعفر إلى النبي صلى الله عليه وسلم بخير ، ويمكن الجمع بأن يكون أبو موسى هاجر أولا إلى مكة فأسلم فبعثه النبي صلى الله عليه وسلم مع من بعث إلى الحبشة فتوجه إلى بلاد قومه وهم مقابل الحبشة من الجانب الشرقي ، فلما تحقق استقرار النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالمدينة هاجر هو ومن أسلم من قومه إلى المدينة فآلقتهم السفينة لأجل هيجان الريح إلى الحبشة ، فهذا محتمل ، وفيه جمع بين الأخبار فليعتمد ، والله أعلم . وعلى هذا فقول أبي موسى « بلغنا مخرج النبي صلى الله عليه وسلم » أي إلى المدينة ، وليس المراد بلغنا مبعثه ، ويؤيده أنه يبعد كل البعد أن يتأخر علم مبعثه إلى مضي نحو عشرين سنة ، ومع الحمل على مخرجه إلى المدينة فلا بد فيه من زيادة استقراره بها وانتصافه ممن عاداه ونحو ذلك ، وإلا فبعد أيضا أن يخفى عنهم خبر خروجهم إلى المدينة ست سنين ، ويحتمل أن إقامة أبي موسى بأرض الحبشة طالت لأجل تأخر جعفر عن الحضور إلى المدينة حتى يأتيه الإذن من النبي صلى الله عليه وسلم بالقدوم ، وأما عثمان بن مظعون فذكر فيهم وإن كان مذكورا في الأولى ، لأن ابن إسحق وموسى بن عقبة وغيرهما من أهل السير ذكروا أن المسلمين بلغهم وهم بأرض الحبشة أن أهل مكة أسلموا ، فرجع ناس منهم عثمان بن مظعون إلى مكة فلم يجدوا ما أخبروا به من ذلك صحيحا ، فرجعوا ، وسار معهم جماعة إلى الحبشة ، وهي الهجرة الثانية . وسرد ابن إسحق أسماء أهل الهجرة الثانية وهم زيادة على ثمانين رجلا . وقال ابن جرير الطبري : كانوا اثنين وثمانين رجلا سوى نسائهم وأبنائهم ، وشك في عمار بن ياسر هل كان فيهم وبه تتكمل العدة ثلاثة وثمانين ، وقيل إن عدة نسائهم كانت ثمان عشرة امرأة .

**قوله ( وقالت عائشة أرئت دار هجرتكم الخ )** هذا وقع بعد الهجرة الثانية إلى الحبشة كما سيأتي بيانه موصولا مطولا في « باب الهجرة إلى المدينة » .

**قوله فيه ( عن أبي موسى وأسماء )** أما حديث أبي موسى فسيأتي في آخر الباب وأما حديث أسماء وهي بنت عميس فسيأتي في غزوة خيبر من طريق أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه « بلغنا مخرج النبي صلى الله عليه وسلم ونحن باليمن — فذكر الحديث وفيه — ودخلت أسماء بنت عميس وهي ممن قدم معنا على حفصة ، وقد كانت أسماء هاجرت فيمن هاجر إلى النجاشي » الحديث . ثم ذكر قصة الوليد بن عقبة التي مضت في مناقب عثمان ، وتقدم شرحها مستوفى بتامه ، وفيه قوله هنا « أن تكلم خالك » والغرض منها قول عثمان « وهاجرت الهجرتين الأولين » كما قلت و« الأولين » بضم الهمزة وتحتايتين تشنية أولى ، وهو على طريق التغليب بالنسبة إلى هجرة

الحبشة فإنها كانت أولى وثانية ، وأما إلى المدينة فلم تكن إلا واحدة ، ويحتمل أن تكون الأولى بالنسبة إلى أعيان من هاجر فإنهم هاجروا متفرقين فتعدد بالنسبة إليهم ، فمن أول من هاجر عثمان .

**قوله ( وقال يونس )** هو ابن يزيد ( وابن أخى الزهرى ) هو محمد بن عبد الله بن مسلم ( عن الزهرى ) بالإسناد المذكور . وطريق يونس وصلها المؤلف فى مناقب عثمان ، وأما طريق ابن أخى الزهرى فوصلها قاسم بن أنسبغ فى مصنفه ومن طريقه ابن عبد البر فى تمهيده وهو باللفظ الذى علقه المصنف ، وهذا التعليق عن هذين وكذا الذى بعده من التفسير فى رواية المستملى وحده .

**قوله ( قال أبو عبد الله بلاء من ريكم الخ )** وقع فى رواية المستملى وحده أيضا ، وأورده هنا لقوله « قد ابتلاك الله » والمراد به الاختبار ، ولهذا قال « هو من بلوته إذا استخرجت ماعنده واستشهد بقوله نبلو أى نختبر ، ومبتليكم أى مختبركم ، ثم استطرد فقال وأما قوله بلاء من ريكم عظيم أى نعم ، وهو من ابتليته إذا أنعمت عليه ، والأول من ابتليته إذا امتحنته ، وهذا كله كلام أى عبدة فى « الحجاز » فرقه فى مواضعه ، وتحرير ذلك أن لفظ البلاء من الأضداد ، يطلق ويراد به النعمة ، ويطلق ويراد به النعمة ، ويطلق أيضا على الاختبار ، ووقع ذلك كله فى القرآن كقوله تعالى ﴿ بلاء حسنا ﴾ فهذا من النعمة وانعطية ، وقوله ﴿ بلاء عظيم ﴾ فهذا من النعمة ، ويحتمل أن يكون من الاختبار ، وكذلك قوله ﴿ ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم ﴾ والابتلاء بلفظ الافتعال يراد به النعمة والاختبار أيضا . الحديث الثانى حديث عائشة « إن أم سلمة وأم حبيبة ذكرتا كنيسة رأيناها بالحبشة » الحديث كانت أم سلمة قد هاجرت فى الهجرة الأولى إلى الحبشة مع زوجها أبى سلمة بن عبد الأسد كما تقدم بيانه ، وهاجرت أم حبيبة وهى بنت أبى سفيان فى الهجرة الثانية مع زوجها عبيد الله بن جحش فمات هناك ، ويقال إنه قد تنصر ، وتزوجها النبى صلى الله عليه وسلم بعده ، وقد تقدم شرح الحديث فى كتاب الجنائز . الحديث الثالث حديث أم خالد بنت خالد وهو ابن سعيد بن العاص بن أمية ، وكان أبوها ممن هاجر فى الهجرة الثانية إلى الحبشة ، وولدت له هناك فسمها أمة وكانها أم خالد ، وأمها أمينة بالتصغير ويقال همينة بالهاء بدل الهمزة بنت خلف الخزاعية .

**قوله ( حدثنا إسحق بن سعيد السعدي )** هو ابن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص ، وجد أبيه سعيد ابن العاص بن سعيد بن الأصغر هو ابن عم أم خالد المذكورة ، وسيأتى شرح الحديث فى كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع حديث عبد الله وهو ابن مسعود ، وسليمان فى الإسناد هو الأعمش .

**قوله ( فلما رجعنا من عند النجاشي )** قد قدمت من عند أحمد حديث ابن مسعود أنه كان ممن هاجر إلى الحبشة فى الهجرة الثانية ، وتقدم شرح حديث الباب مستوفى فى آخر الصلاة ، وبينت هناك أن رجوع ابن مسعود من الحبشة وقع لما بلغ المسلمين الذين بالحبشة أن النبى صلى الله عليه وسلم هاجر إلى المدينة ، فوصل منهم إلى مكة أكثر من ثلاثين رجلا ، وكان وصول ابن مسعود إلى المدينة والنبى صلى الله عليه وسلم يتجهز إلى بدر ، وظهر بما تقدم من أسماء أهل الهجرة الأولى إلى الحبشة وهَمَّ من زعم أن ابن مسعود كان منهم وإنما كان من أهل الهجرة الثانية . الحديث الخامس حديث أبى موسى وهو الأشعرى قال « بلغنا مخرج النبى صلى الله عليه وسلم » أى مبعثه

قوله ( ونحن باليمن ) أى من بلاد قومهم .

قوله ( فركبنا سفينة ) أى لنصل فيها إلى مكة .

قوله ( فألقنا سفينتنا إلى النجاشي ) كأن الريح هاجت عليهم فما ملكوا أمرهم حتى أوصلتهم بلاد الحبشة .

قوله فى آخر الحديث ( فقال النبى صلى الله عليه وسلم : لكم أنتم أهل السفينة هجرتان ) سياتى هذا الحديث فى غزوة خيبر مطولا ، وفيه البيان بأن هذه الجملة الأخيرة إنما هى من حديث أسماء بنت عميس كما أشرت إليه فى أول الباب والله أعلم .

( تكملة ) : أرض الحبشة بالجانب الغربى من بلاد اليمن ومسافتها طويلة جداً ، وهم أجناس ، وجميع فرق السودان يعطون الطاعة للملك الحبشة ، وكان فى القديم يلقب بالنجاشي ، وأما اليوم فيقال له الحطى بفتح المهملة وكسر الطاء المهملة الخفيفة بعدها تختانية خفيفة ، ويقال إنهم من ولد حبش بن كوش بن حام ، قال ابن دريد : جمع الحبش أحبوش بضم أوله ، وأما قولهم الحبشة فعلى غير القياس ، وقد قالوا أيضاً حبشان وقالوا أحبش ، وأصل التحبش التجميع ، والله أعلم

### موت النجاشي

[٣٨٧٧] ٣٧٤٠- نا أبو الربيع قال نا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر قال : قال النبى صلى الله عليه حين مات النجاشي : « مات اليوم رجل صالح ، فقوموا فصلوا على أخيكم أصحمة » .

[٣٨٧٨] ٣٧٤١- نا عبد الأعلى قال نا يزيد بن زريع قال نا سعيد قال نا قتادة أن عطاء حدثهم عن جابر بن عبد الله الأنصاري أن نبى الله صلى الله عليه صلى على النجاشي ، فصفا وراءه ، فكنى فى الصف الثاني أو الثالث .

[٣٨٧٩] ٣٧٤٢- نا عبد الله بن أبي شيبه قال نا يزيد عن سليم بن حيّان قال نا سعيد بن ميناء عن جابر ابن عبد الله : أن النبى صلى الله عليه صلى على أصحمة النجاشي فكبر عليه أربعاً . تابعه عبد الصمد .

[٣٨٨٠] ٣٧٤٣- نا زهير بن حرب قال نا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن وابن المسيب أن أباهريرة أخبرهما : أن رسول الله صلى الله عليه نعى لهم النجاشي صاحب الحبشة فى اليوم الذي مات فيه ، وقال : « استغفروا لأخيكم » .

[٣٨٨١] ٣٧٤٤- وعن صالح عن ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيب أن أباهريرة أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه صفا بهم فى المصلى عليه وكبر عليه أربعاً .

( باب موت النجاشي ) تقدم ذكر اسمه واسم أبيه في الجنائز ، وأن النجاشي لقب من ملك الحبشة ، وأفاد ابن التين أنه بسكون الياء يعني أنها أصلية لا ياء النسب ، وحكى غيره تشديدها أيضاً ، وحكى ابن دحية كسر يوه . وذكر موته هنا استطراداً لكون المسلمين هاجروا إليه ، وإنما وقعت وفاته بعد الهجرة سنة تسع عند الأكثر ، وقيل سنة ثمان قبل فتح مكة كما ذكره البيهقي في « دلائل النبوة » وقد استشكل كونه لم يترجم بإسلامه وهذا موضعه وترجم بموته ، وإنما مات بعد ذلك بزمان طويل ، والجواب أنه لما لم يثبت عنده القصة الواردة في صفة إسلامه وثبت عنده الحديث الدال على إسلامه وهو صريح في موته ترجم به ليستفاد من الصلاة عليه أنه كان قد أسلم .

قوله ( فصلوا على أخيكم أصحمة ) بمهملتين وزن أربعة ، تقدم ضبطه في كتاب الجنائز وبيان الاختلاف فيه وأنه قيل فيه بالخاء المعجمة .

قوله في الرواية الثانية ( حدثنا سعيد ) هو ابن أنى عروبة .

قوله في الرواية الثالثة ( عن سليم ) هو بفتح أوله .

قوله ( تابعه عبد الصمد ) هو ابن عبد الوارث أى أن عبد الصمد تابع يزيد بن هارون في روايته إياه عن سليم بن حبان ، وقد تقدم بيان من وصله في كتاب الجنائز .

قوله في حديث أبي هريرة ( عن صالح ) هو ابن كيسان .

قوله ( وعن صالح عن ابن شهاب ) هو معطوف على الإسناد الموصول .

قوله ( حدثني سعيد ) هو ابن المسيب ، ووقع في رواية الكشميهني وحده « وأبو سلمة بن عبد الرحمن » وهو زيادة لم يتابع عليها ولم يذكرها مسلم في إسناد هذا الحديث ، وقد تقدم الكلام على مباحث حديثي الباب في كتاب الجنائز

تقاسم المشركين على النبي صلى الله عليه

[٣٨٨٢]

٣٧٤٥ - نا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن

عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه حين أراد حنيناً : « منزلنا غداً - إن شاء الله - بخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر » .

قوله ( باب تقاسم المشركين على النبي صلى الله عليه وسلم ) كان ذلك أول يوم من المحرم سنة سبع من البعثة وكان النجاشي قد جهز جعفرًا ومن معه ، فقدموا والنبي صلى الله عليه وسلم بخير وذلك في صفر منها ، فلعله مات بعد أن جهزهم ، وفي « الدلائل » للبيهقي أنه مات قبل الفتح وهو أشبه ، قال ابن إسحق وموسى بن عقبة وغيرهما من أصحاب المغازي : لما رأت قريش أن الصحابة قد نزلوا أرضاً أصابوا بها أماناً وأن عمر أسلم وأن

الإسلام فشا في القبائل أجمعوا على أن يقتلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبلغ ذلك أبا طالب فجمع بنى هاشم وبنى المطلب فأدخلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وشعبهم ومنعوه ممن أراد قتله ، فأجابوه إلى ذلك حتى كفارهم فعلوا ذلك حمية على عادة الجاهلية ، فلما رأت قريش ذلك أجمعوا أن يكتبوا بينهم وبين بنى هاشم والمطلب كتاباً أن لا يعاملوهم ولا يناكحوهم حتى يسلموا إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففعلوا ذلك ، وعلقوا الصحيفة في جوف الكعبة ، وكان كاتبها منصور بن عكرمة بن عامر بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي فشلت أصابعه ، ويقال إن الذي كتبها النضر بن الحارث ، وقيل طلحة بن أبي طلحة العبدري ، قال ابن إسحق : فأنحازت بنو هاشم وبنى المطلب إلى أبي طالب فكانوا معه كلهم إلا أبا لهب فكان مع قريش ، وقيل كان ابتداء حصرهم في المحرم سنة سبع من المبعث ، قال ابن إسحق : فأقاموا على ذلك لمستين أو ثلاثاً ، وجزم موسى بن عقبة بأنها كانت ثلاث سنين حتى جهدوا ولم يكن يأتهم شيء من الأقوات إلا خفية ، حتى كانوا يؤذون من اطلعوا على أنه أرسل إلى بعض أقاربه شيئاً من الصلوات إلى أن قام في نقض الصحيفة نفر من أشدهم في ذلك صنيعة هشام بن عمرو بن الحارث العامري ، وكانت أم أبيه تحت هاشم بن عبد مناف قبل أن يتزوجها جده ، فكان يصلهم وهم في الشعب ، ثم مشى إلى زهير بن أبي أمية وكانت أمه عاتكة بنت عبد المطلب فكلمه في ذلك فوافقه ، ومشياً جميعاً إلى المطعم بن عدي وإلى زمعة بن الأسود فاجتمعوا على ذلك ، فلما جلسوا بالحجر تكلموا في ذلك وأنكروه وتواطؤوا عليه فقال أبو جهل هذا أمر قضى بليل . وفي آخر الأمر أخرجوا الصحيفة فمزقوها وأبطلوا حكمها . وذكر ابن هشام أنهم وجدوا الأرضة قد أكلت جميع ما فيها إلا اسم الله تعالى . وأما ابن إسحق وموسى بن عقبة وعروة فذكروا عكس ذلك أن الأرضة لم تدع اسماً لله تعالى إلا أكلته ، وبقي ما فيها من الظلم والقطيعة ، فالله أعلم . وذكر الواقدي أن خروجهم من الشعب كان في سنة عشر من المبعث ، وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين ، ومات أبو طالب بعد أن خرجوا بقليل . قال ابن إسحق ومات هو وخديجة في عام واحد ، فنالت قريش من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم تكن تنله في حياة أبي طالب . ولما لم يثبت عند البخاري شيء من هذه القصة اكتفى بإيراد حديث أبي هريرة لأن فيه دلالة على أصل القصة ، لأن الذي أورده أهل المغازي من ذلك كالشرح لقوله في الحديث « تقاسموا على الكفر » .

**قوله ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أراد حيناً منزلنا غداً إن شاء الله تعالى بخيف بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر )** هكذا أورده مختصراً ، وقد تقدم في الحج من طريق شعيب عن ابن شهاب الزهري بهذا الإسناد بلفظ « قال حين أراد قدوم مكة » وهذا لا يعارض ما في الباب ، لأنه يحمل على أنه قال ذلك حين أراد دخول مكة في غزوة الفتح ، وفي ذلك القدوم غزاً حيناً ، ولكن تقدم أيضاً من طريق شعيب عن الزهري بلفظ « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغد يوم النحر وهو بمنى : نحن نازلون غداً » الحديث ، وهذا ظاهر في أنه قاله في حجة الوداع فيحمل قوله في رواية الأوزاعي « حين أراد قدوم مكة » أي صادراً من منى إليها لطواف الوداع ، ويحتمل التعدد ، وسيأتي بيان ذلك مع بقية شرح الحديث في غزوة الفتح من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى

### قصة أبي طالب

٣٧٤٦ - فامسدد قال نا يحيى عن سفيان قال نا عبد الملك بن عمير قال نا عبد الله بن الحارث قال



نا العباس بن عبد المطلب : قال للنبي صلى الله عليه : ما أغنيت عن عمك ، فإنه كان يحوطك ويغضب لك ؟ قال : « هو في ضحضاح من نار ، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار » .

[الحديث ٣٨٨٣ - طرفاه في : ٦٢٠٨ ، ٦٥٧٢] .

[٣٨٨٤] ٣٧٤٧ - حدثنا محمود قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبيه : أن أباطالب لما حضرته الوفاة دخل عليه النبي صلى الله عليه - وعنده أبو جهل - فقال : أي عم ، قل لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله . فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية : يا أباطالب ، ترغب عن ملة عبد المطلب ؟ فلم يزل يكلماه حتى قال آخر شيء كلمهم به : على ملة عبد المطلب . فقال النبي صلى الله عليه : لأستغفرن لك ، ما لم أنه عنك . فنزلت : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ إِلَى أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾ ، ونزلت : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ .

[٣٨٨٥] ٣٧٤٨ - نا عبد الله بن يوسف قال حدثني الليث قال حدثني ابن الهادي عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري : أنه سمع النبي صلى الله عليه - وذكر عنه عمه - فقال : « لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة فيجعل في ضحضاح من نار يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه » .

[الحديث ٣٨٨٥ - طرفه في : ٦٥٦٤] .

نا إبراهيم بن حمزة قال نا ابن أبي حازم والدروردي عن يزيد بهذا وقال : « تغلي منه أم دماغه » .

**قوله ( باب قصة أبي طالب )** واسمه عند الجميع عبد مناف ، وشذ من قال عمران ، بل هو قول باطل نقله ابن تيمية في كتاب الرد على الرافضي أن بعض الروافض زعم أن قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ ﴾ أن آل عمران هم آل أبي طالب وأن اسم أبي طالب عمران واشتهر بكنيته . وكان شقيق عبد الله والد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولذلك أوصى به عبد المطلب عند موته إليه فكفله إلى أن كبر واستمر على نصره بعد أن بُعث إلى أن مات أبو طالب ، وقد ذكرنا أنه مات بعد خروجهم من الشعب ، وذلك في آخر السنة العاشرة من المبعث ، وكان يذب عن النبي صلى الله عليه وسلم ويرد عنه كل من يؤذيه ، وهو مقيم مع ذلك على دين قومه وقد تقدم قريباً حديث ابن مسعود « وأما رسول الله صلى الله عليه وسلم فممنعه الله بعمه » وأخباره في حياته والذب عنه معروفة مشهورة ، وما اشتهر من شعره في ذلك قوله :

والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفيناً

وقولـــــــــــــــــه : كذبتهم بيت الله نيزى محمداً ولما تقاتل حوله ونناضل

وقد تقدم شيء من هذه القصيدة في كتاب الاستسقاء ، وحديث ابن عباس في هذا الباب يشهد لذلك ، ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول

**قوله ( عن يحيى )** هو ابن سعيد القطان ، وسفيان هو الثوري ، وعبد الملك هو ابن عمير ، وعبد الله بن الحارث هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ، والعباس عم جده .

قوله ( ما أغنيت عن عمك ) يعنى أبا طالب .

قوله ( كان يحوطك ) بضم الحاء المهملة من الحياطة وهى المراعاة ، وفيه تلميح إلى ما ذكره ابن إسحق قال « ثم إن خديجة وأبا طالب هلكا فى عام واحد قبل الهجرة بثلاث سنين ، وكانت خديجة له وزيرة صدق على الإسلام يسكن إليها ، وكان أبو طالب له عضداً وناصرأ على قومه ، فلما هلك أبو طالب نالت قريش من رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأذى ما لم تطمع به فى حياة أبى طالب ، حتى اعترضه سفيه من سفهاء قريش فنثر على رأسه تراباً : فحدثنى هشام بن عروة عن أبيه قال : فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيته يقول مانالتنى قريش شيئاً أكرهه حتى مات أبو طالب » .

قوله ( ويغضب لك ) يشير إلى ما كان يرد به عنه من قول وفعل .

قوله ( هو فى ضحضاح ) بمعجمتين ومهملتين هو استعارة فإن الضحضاح هو استعارة ، فإن الضحضاح من الماء ما يبلغ الكعب ، ويقال أيضاً لما قرب من الماء وهو ضد الغمرة ، والمعنى أنه خفف عنه العذاب . وقد ذكر فى حديث أبى سعيد ثالث أحاديث الباب أنه « يجعل فى ضحضاح يبلغ كعبيه يغلى منه دماغه » . ووقع فى حديث ابن عباس عند مسلم « إن أهون أهل النار عذاباً أبو طالب له نعلان يغلى منهما دماغه » ولأحمد من حديث أبى هريرة مثله لكن لم يسم أبا طالب ، وللبزار من حديث جابر « قيل للنبي صلى الله عليه وسلم هل نفعت أبا طالب ؟ قال : أخرجته من النار إلى ضحضاح منها » وسيأتى فى أواخر الرقاق من حديث النعمان بن بشير نحوه وفى آخره « كما يغلى الرجل بالقمقم » والرجل بكسر الميم وفتح الجيم الإناء الذى يغلى فيه الماء وغيره ، والقمقم بضم القافين وسكون الميم الأولى معروف وهو الذى يسخن فيه الماء . قال ابن الأثير : كذا وقع « كما يغلى الرجل بالقمقم » وفيه نظر . ووقع فى نسخة « كما يغلى الرجل والقمقم » وهذا أوضح إن ساعدته الرواية ، انتهى . ويحتمل أن تكون الباء بمعنى مع ، وقيل القمقم هو البسر كانوا يغلونه على النار استعجالاً لنضجه فإن ثبت هذا زال الإشكال .

( تنبيه ) : فى سؤال العباس عن حال أبى طالب مايدل على ضعف ماأخرجه ابن إسحق من حديث ابن عباس بسند فيه من لم يسم « أن أبا طالب لما تقارب منه الموت بعد أن عرض عليه النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول لا إله إلا الله فأبى ، قال فنظر العباس إليه وهو يحرك شفثيه فأصغى إليه فقال : يا ابن أخى ، والله لقد قال أخى الكلمة التى أمرته أن يقولها » وهذا الحديث لو كان طريقه صحيحاً لعارضه هذا الحديث الذى هو أصح منه فضلاً عن أنه لا يصح . وروى أبو داود والنسائى وابن خزيمة وابن الجارود من حديث على قال « لما مات أبو طالب قلت : يا رسول الله إن عمك الشيخ الضال قد مات ، قال : اذهب فواره . قلت : إنه مات مشركاً ، فقال : اذهب فواره » الحديث . ووقفت على جزء جمعه بعض أهل الرفض أكثر فيه من الأحاديث الواهية الدالة على إسلام أبى طالب ولايثبت من ذلك شئ ، وبالله التوفيق . وقد لخصت ذلك فى ترجمة أبى طالب من كتاب الإصابة . الحديث الثانى .

قوله ( حدثنا محمود ) هو ابن غيلان .

قوله ( عن أبيه ) هو حزن بفتح المهملة وسكون الزاى أى ابن أبى وهب المخزومى .

**قوله ( إن أبا طالب لما حضرته الوفاة )** أى قبل أن يدخل فى الغرّة .

**قوله ( أحاج )** بتشديد الجيم وأصله أحاجج ، وقد تقدم فى أواخر الجنايز بلفظ « أشهد لك بها عند الله » وكأنه عليه الصلاة والسلام فهم من امتناع أى طالب من الشهادة فى تلك الحالة أنه ظن أن ذلك لا ينفعه لوقوعه عند الموت أو لكونه لم يتمكن من سائر الأعمال كالصلاة وغيرها ، فلذلك ذكر له المحاجة . وأما لفظ الشهادة فيحتمل أن يكون ظن أن ذلك لا ينفعه إذ لم يحضره حينئذ أحد من المؤمنين مع النبى صلى الله عليه وسلم ، فطيب قلبه بأن يشهد له بها فينفعه . وفى رواية أى حازم عن أى هريرة عند أحمد « فقال أبو طالب : لولا أن تعيرنى قريش يقولون ماحمله عليه إلا جزع الموت لأقررت بها عينك » وأخرج ابن إسحق من حديث ابن عباس نحوه .

**قوله ( وعبد الله بن أبى أمية )** أى ابن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم ، وهو أخو أم سلمة التى تزوجها النبى صلى الله عليه وسلم بعد ذلك ، وقد أسلم عبد الله هذا يوم الفتح واستشهد فى تلك السنة فى غزاة حنين .

**قوله ( على ملة عبد المطلب )** خير مبتدأ محذوف ، أى هو . وثبت كذلك فى طريق أخرى .

**قوله ( فنزلت : ﴿ ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم ﴾ ونزلت : إنك لا تهدي من أحببت )** أما نزول هذه الآية الثانية فواضح فى قصة أى طالب ، وأما نزول التى قبلها ففيه نظر ، ويظهر أن المراد أن الآية المتعلقة بالاستغفار نزلت بعد أى طالب بمدة ، وهى عامة فى حقه وفى حق غيره ، ويوضح ذلك ماسياتى فى التفسير بلفظ « فأنزل الله بعد ذلك ﴿ ما كان للنبي والذين آمنوا ﴾ الآية . وأنزل فى أى طالب ﴿ إنك لا تهدي من أحببت ﴾ ولأحمد من طريق أى حازم عن أى هريرة فى قصة أى طالب « قال فأنزل الله ﴿ إنك لا تهدي من أحببت ﴾ وهذا كله ظاهر فى أنه مات على غير الإسلام . ويضعف ما ذكره السهيلي أنه رأى فى بعض كتب المسعودى أنه أسلم ، لأن مثل ذلك لا يعارض ما فى الصحيح . الحديث الثالث

**قوله ( حدثنى ابن الهاد )** هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد ، وهو المراد بقوله فى الرواية الثانية « عن يزيد بهذا » أى الاسناد والمتن إلا ما نبه عليه .

**قوله ( عن عبد الله بن خباب )** أى المدنى الأنصارى مولاهم ، وكان من ثقات المدنيين ، ولم أر له رواية عن غير أى سعيد الخدرى رضى الله عنه ، وروى عنه جماعة من التابعين من أقرانه ومن بعده .

**قوله ( وذكر عنده عمه )** زاد فى رواية أخرى عن ابن الهاد الآتية فى الرقاق « أبو طالب » ويؤخذ من الحديث الأول أن الذاكر هو العباس بن عبد المطلب لأنه الذى سأل عن ذلك .

**قوله ( يبلغ كعبيه )** قال السهيلي : الحكمة فيه أن أبا طالب كان تابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم بجملته ، إلا أنه استمر ثابت القدم على دين قومه ، فسلط العذاب على قدميه خاصة لتبنيته إياهما على دين قومه ، كذا قال ، ولا يخلو عن نظر .

**قوله ( يغلى منه دماغه )** وفي الرواية التي تليها « يغلى منه أم دماغه » قال الداودي : المراد أم رأسه ، وأطلق على الرأس الدماغ من تسمية الشيء بما يقاربه ويجاوره ، ووقع في رواية ابن إسحق « يغلى منه دماغه حتى يسيل على قدمه » وفي الحديث جواز زيارة القريب المشرك وعبادته ، وأن التوبة مقبولة ولو في شدة مرض الموت ، حتى يصل إلى المعاناة فلا يقبل ، لقوله تعالى ﴿ فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ﴾ ، وأن الكافر إذا شهد شهادة الحق نجا من العذاب لأن الإسلام يجب ما قبله ، وأن عذاب الكفار متفاوت ، والنفع الذي حصل لأبي طالب من خصائصه ببركة النبي صلى الله عليه وسلم . وإنما عرض النبي صلى الله عليه وسلم عليه أن يقول لا إله إلا الله ولم يقل فيها محمد رسول الله لأن الكلمتين صارتا كالكلمة الواحدة ، ويحتمل أن يكون أبو طالب كان يتحقق أنه رسول الله ولكن لا يقر بتوحيد الله ، ولهذا قال في الآيات النونية :

ودعوتني وعلمت أنك صادق ولقد صدقت وكنت قبل أميناً  
فاقتصر على أمره له بقول لا إله إلا الله ، فإذا أقر بالتوحيد لم يتوقف على الشهادة بالرسالة .

**( تكملة )** : من عجائب الاتفاق أن الذين أدرکهم الإسلام من أعمام النبي صلى الله عليه وسلم أربعة : لم يسلم منهم اثنان . وأسلم اثنان . وكان اسم من لم يسلم ينافي أسامي المسلمين ، وهما أبو طالب واسمه عبد مناف وأبو لهب واسمه عبد العزى ، بخلاف من أسلم وهما حمزة والعباس

#### حديث الإسراء

وقول الله عز وجل : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ . [٣٨٨٦] ٣٧٤٩- فايحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال سمعت جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه يقول : « لما كذبتني قريش قمت في الحجر فجللى الله لي بيت المقدس ، فطفقت أخبرهم عن آياته ، وأنا أنظر إليه » . [الحديث ٣٨٨٦ - طرفه في ٤٧١٠] .

**قوله ( حديث الإسراء ، وقول الله تعالى : سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً )** سيأتى البحث في لفظ ﴿ أسرى ﴾ في تفسير سورة سبحان إن شاء الله تعالى . قال ابن دحية : جنح البخارى إلى أن ليلة الإسراء كانت غير ليلة المعراج ، لأنه أفرد لكل منهما ترجمة . قلت : ولادلالة في ذلك على التغاير عنده ، بل كلامه في أول الصلاة ظاهر في اتحادهما ، وذلك أنه ترجم « باب كيف فرضت الصلاة ليلة الإسراء » والصلاة إنما فرضت في المعراج ، فدل على اتحادهما عنده ، وإنما أفرد كلا منهما بترجمة لأن كلا منهما يشتمل على قصة مفردة وإن كانا وقعا معاً ، وقد روى كعب الأحبار أن باب السماء الذى يقال له مصعد الملائكة يقابل بيت المقدس ، فأخذ منه بعض العلماء أن الحكمة في الإسراء إلى بيت المقدس قبل العروج ليحصل العروج مستويا من غير تعويج ، وفيه نظر ، لورود أن في كل سماء بيتاً معموراً ، وأن الذى في السماء الدنيا حيال الكعبة ، وكان المناسب أن يصعد من مكة ليصل إلى البيت المعمور بغير تعويج ، لأنه صعد من سماء إلى سماء إلى البيت المعمور ، وقد ذكر غيره مناسبات أخرى ضعيفة فقيل الحكمة في ذلك أن يجمع صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة بين رؤية القبليتين ، أو لأن بيت المقدس كان هجرة غالب الأنبياء قبله فحصل له الرحيل إليه في الجملة ليجمع بين أشد الفضائل ،

أو لأنه محل الحشر وغالب ما اتفق له في تلك الليلة يناسب الأحوال الأخروية ، فكان المعراج منه أليق بذلك ، أو للتفاؤل بمحصول أنواع التقديس له حساً ومعنى ، أو ليجتمع بالأنبياء جملة كما سيأتى بيانه ، وسيأتى مناسبة أخرى للشيخ ابن أبى جمرة قريباً ، والعلم عند الله . وقد اختلف السلف بحسب اختلاف الأخبار الواردة : فمنهم من ذهب إلى أن الإسراء والمعراج وقعا في ليلة واحدة في اليقظة بجسد النبی صلى الله عليه وسلم وروحه بعد المبعث ، وإلى هذا ذهب الجمهور من علماء الحديث والفقهاء والمتكلمين وتواردت عليه ظواهر الأخبار الصحيحة ، ولا ينبغي العدول عن ذلك إذ ليس في العقل ما يحيله حتى يحتاج إلى تأويل ، نعم جاء في بعض الأخبار ما يخالف بعض ذلك ، فجنح لأجل ذلك بعض أهل العلم منهم إلى أن ذلك كله وقع مرتين مرة في المنام توطئة وتمهيداً ، ومرة ثانية في اليقظة كما وقع نظير ذلك في ابتداء مجيء الملك بالوحى ، فقد قدمت في أول الكتاب مذكره ابن ميسرة التابعى الكبير وغيره أن ذلك وقع في المنام ، وأنهم جمعوا بينه وبين حديث عائشة بأن ذلك وقع مرتين ، وإلى هذا ذهب المهلب شارح البخارى وحكاها عن طائفة وأبو نصر بن القشيري ومن قبلهم أبو سعيد في « شرف المصطفى » قال : كان للنبي صلى الله عليه وسلم معاريج ، منها ما كان في اليقظة ومنها ما كان في المنام ، وحكاها السهيلي عن ابن العريى واختاره ، وجوز بعض قائلى ذلك أن تكون قصة المنام وقعت قبل المبعث لأجل قول شريك في روايته عن أنس « وذلك قبل أن يوحى إليه » وقد قدمت في آخر صفة النبی صلى الله عليه وسلم بيان ما يرتفع به الإشكال ولا يحتاج معه إلى هذا التأويل ، ويأتى بقية شرحه في الكلام على حديث شريك ، وبيان ما خالفه فيه غيره من الرواة والجواب عن ذلك وشرحه مستوفى في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . وقال بعض المتأخرين : كانت قصة الاسراء في ليلة المعراج في ليلة ، متمسكا بما ورد في حديث أنس من رواية شريك من ترك ذكر الاسراء ، وكذا في ظاهر حديث مالك بن صعصعة هذا ، ولكن ذلك لا يستلزم التعدد بل هو محمول على أن بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر كما سنبينه . وذهب بعضهم إلى أن الإسراء كان في اليقظة والمعراج كان في المنام ، أو أن الاختلاف في كونه يقظة أو مناما خاص بالمعراج لا بالاسراء ، ولذلك لما أخبر به قريشا كذبوه في الإسراء واستبعدوا وقوعه ولم يتعرضوا للمعراج ، وأيضاً فإن الله سبحانه وتعالى قال ﴿ سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾ فلو وقع المعراج في اليقظة لكان ذلك أبلغ في الذكر ، فلما لم يقع ذكره في هذا الموضع مع كون شأنه أعجب وأمره أغرب من الإسراء بكثير دل على أنه كان مناما ، وأما الإسراء فلو كان مناما لما كذبوه ولا استنكروه لجواز وقوع مثل ذلك وأبعد منه لآحاد الناس ، وقيل كان الإسراء مرتين في اليقظة فالأولى رجع من بيت المقدس وفي صبيحته أخبر قريشا بما وقع ، والثانية أسرى به إلى بيت المقدس ثم عرج به من ليلته إلى السماء إلى آخر ما وقع ، ولم يقع لقريش في ذلك اعتراض لأن ذلك عندهم من جنس قوله أن الملك يأتيه من السماء في أسرع من طرفة عين ، وكانوا يعتقدون استحالة ذلك مع قيام الحجة على صدقه بالمعجزات الباهرة ، لكنهم عاندوا في ذلك واستمروا على تكذيبه فيه ، بخلاف إخباره أنه جاء بيت المقدس في ليلة واحدة ورجع ، فإنهم صرحوا بتكذيبه فيه فطلبوا منه نعت بيت المقدس لمعرفة به وعلمهم بأنه ما كان رآه قبل ذلك فأمكنهم استعلام صدقه في ذلك بخلاف المعراج ، ويؤيد وقوع المعراج عقب الإسراء في ليلة واحدة رواية ثابت عن أنس عند مسلم ، ففى أوله « أتيت بالبراق فركبت حتى أتيت بيت المقدس » فذكر القصة إلى أن قال « ثم عرج بنا إلى السماء الدنيا » وفى حديث أبى سعيد الخدرى عند ابن إسحق « فلما فرغت مما كان في بيت المقدس أتى بالمعراج » فذكر

الحديث ، ووقع في أول حديث مالك بن صعصعة أن النبي صلى الله عليه وسلم حدثهم عن ليلة أسرى به فذكر الحديث ، فهو وإن لم يكن فيه الإسراء الى بيت المقدس فقد أشار اليه وصرح به في روايته فهو المعتمد . واحتج من زعم أن الإسراء وقع مفردا بما أخرجه البزار والطبراني وصححه البيهقي في « الدلائل » من حديث شداد بن أوس قال « قلنا يا رسول الله كيف أسرى بك ؟ قال : صليت صلاة العتمة بمكة فأتاني جبريل بداية » فذكر الحديث في مجيئه بيت المقدس وما وقع له فيه ، قال « ثم انصرف بي ، فمررنا بغير لقريش بمكان كذا » فذكره قال « ثم أتيت أصحابي قبل الصبح بمكة » وفي حديث أم هانئ عند ابن إسحق وأبي يعلى نحو ما في حديث أبي سعيد هذا ، فان ثبت أن المعراج كان مناما على ظاهر رواية شريك عن أنس فينتظم من ذلك أن الاسراء وقع مرتين : مرة على انفراده ومرة مضموما اليه المعراج وكلاهما في اليقظة ، والمعراج وقع مرتين مرة في المنام على انفراده توطئة وتمهيدا ، ومرة في اليقظة مضموماً إلى الإسراء وأما كونه قبل البعث فلا يثبت ، ويأتي تأويل ما وقع في رواية شريك إن شاء الله تعالى . وجنح الإمام أبو شامة الى وقوع المعراج مراراً ، واستند الى ما أخرجه البزار وسعيد بن منصور من طريق أبي عمران الجوني عن أنس رفعه قال « بينا أنا جالس إذ جاء جبريل فوكز بين كتفي فقمنا إلى شجرة فيها مثل وكري الطائر ، فقعدت في احدهما وقعد جبريل في الآخر ، فارتفعت حتى سدت الخافقين » الحديث وفيه « ففتح لي باب من السماء ، ورأيت النور الأعظم ، وإذا دونه حجاب رفرف الدر والياقوت » ورجاله لا بأس بهم ، إلا أن الدارقطني ذكر له علة تقتضي إرساله ، وعلى كل حال فهي قصة أخرى الظاهر أنها وقعت بالمدينة ، ولا بعد في وقوع أمثالها ، وإنما المستبعد وقوع التعدد في قصة المعراج التي وقع فيها سؤاله عن كل نبي وسؤال أهل كل باب هل بعث اليه وفرض الصلوات الخمس وغير ذلك فان تعدد ذلك في اليقظة لا يتجه ، فيتعين رد بعض الروايات المختلفة إلى بعض أو الترجيح إلا أنه لا بعد في جميع وقوع ذلك في المنام توطئة ثم وقوعه في اليقظة على وفقه كما قدمته . ومن المستغرب قول ابن عبد السلام في تفسيره : كان الاسراء في النوم واليقظة ، ووقع بمكة والمدينة . فان كان يريد تخصيص المدينة بالنوم ويكون كلامه على طريق اللف والنشر غير المرتب فيحتمل ويكون الإسراء الذي اتصل به المعراج وفرضت فيه الصلوات في اليقظة بمكة والآخر في المنام بالمدينة ، وينبغي أن يزداد فيه أن الإسراء في المنام تكرر بالمدينة النبوية ، وفي الصحيح حديث سمرة الطويل الماضي في الجنائز ، وفي غيره حديث عبد الرحمن بن سمرة الطويل ، وفي الصحيح حديث ابن عباس في رؤياه الأنبياء ، وحديث ابن عمر في ذلك وغير ذلك ، والله أعلم .

**قوله ( سبحان )** أصلها للتنزيه وتطلق في موضع التعجب ، فعلى الأول المعنى تنزه الله عن أن يكون رسوله كذابا ، وعلى الثاني عجب الله عباده بما أنعم به على رسوله ، ويحتمل أن تكون بمعنى الأمر أى سبحوا الذى أسرى .

**قوله ( أسرى )** مأخوذ من السرى وهو سير الليل ، تقول أسرى وسرى اذا سار ليلا بمعنى ، هذا قول الأكثر ، وقال الخوفي : أسرى سار ليلا ، وسرى سار نهارا ، وقيل أسرى سار من أول الليل ، وسرى سار من آخره وهذا أقرب . والمراد بقوله « أسرى بعبده » أى جعل البراق يسرى به كما يقال أمضيت كذا أى جعلته يمضى ، وحذف المفعول لدلالة السياق عليه ولأن المراد ذكر المسرى به لا ذكر الدابة ، والمراد بقوله « بعبده » محمد عليه الصلاة والسلام اتفاقا والضمير لله تعالى والإضافة للتشريف ، وقوله « ليلا » ظرف للإسراء وهو للتأكيد ، وفائدته رفع

توهم المجاز لأنه قد يطلق على سير النهار أيضا ، ويقال بل هو إشارة إلى أن ذلك وقع في بعض الليل لا في جميعه ، والعرب تقول سرى فلان ليلا إذا سار بعضه ، وسرى ليلة إذا سار جميعها ، ولا يقال أسرى ليلا إلا إذا وقع سيره في أثناء الليل ، وإذا وقع في أوله يقال أدلج ومن هذا قوله تعالى في قصة موسى وبنى إسرائيل ﴿ فَأَسْرَ بَعَادَى لَيْلَا ﴾ أى من وسط الليل .

**قوله ( سمعت جابر بن عبد الله )** كذا في رواية الزهرى عن أنى سلمة ، وخالفه عبد الله بن الفضل عن أنى سلمة فقال « عن أنى هريرة » أخرجه مسلم ، وهو محمول على أن لأنى سلمة فيه شيخين لأن في رواية عبد الله بن الفضل زيادة ليست في رواية الزهرى .

**قوله ( لما كذبنى )** في رواية الكشميهنى « كذبتنى » بزيادة مثناة وكلاهما جائز ، وقد وقع بيان ذلك في طرق أخرى : فروى البيهقى في « الدلائل » من طريق صالح بن كيسان عن الزهرى عن أنى سلمة قال : « افتتن ناس كثير — يعنى عقب الإسرائ — فجاء ناس إلى أنى بكر فذكروا له فقال : أشهد أنه صادق ، فقالوا : وتصدقه بأنه أتى الشام في ليلة واحدة ثم رجع إلى مكة ؟ قال نعم ، إني أصدقه بأبعد من ذلك ، أصدقه بخبر السماء قال فسمى بذلك الصديق » قال سمعت جابراً يقول فذكر الحديث ، وفي حديث ابن عباس عند أحمد والبخاري بإسناد حسن قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لما كان ليلة أسرى نبي وأصبحت بمكة مر بي عدو الله أبو جهل فقال : هل كان من شيء ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني أسرى نبي الليلة إلى بيت المقدس ، قال : ثم أصبحت بين أظهرنا ؟ قال : نعم ، قال : فإن دعوت قومك أتحدثهم بذلك ؟ قال : نعم . قال : يا معشر بنى كعب بن لؤى . قال فانفضت إليه المجالس حتى جاءوا إليهما فقال : حدث قومك بما حدثتني ، فحدثتهم ، قال فمن بين مصفق ومن بين واضح يده على رأسه متعجباً ، قالوا وتستطيع أن تتعت لنا المسجد » الحديث . ووقع في غير هذه الرواية بيان ما رآه ليلة الإسرائ ، فمن ذلك ما وقع عند النسائي من رواية يزيد بن أنس قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتيت بدابة فوق الحمار ودون البغل » الحديث وفيه « فركبت ومعى جبريل ، فسرت فقال : انزل فصل ، ففعلت ، فقال : أتدرى أين صليت ؟ صليت بطيبة وإليها المهاجرة » يعنى بفتح الجيم ، ووقع في حديث شداد بن أوس عند البخاري والطبراني أنه « أول ما أسرى به مر بأرض ذات نخل ، فقال له جبريل انزل فصل ، فنزل فصل ، فقال : صليت بيثرب » ثم قال في روايته « ثم قال : انزل فصل مثل الأول ، قال : صليت بطور سيناء حيث كلم الله موسى ثم قال : انزل — فذكر مثله — قال صليت بيت لحم حيث ولد عيسى » وقال في رواية شداد بعد قوله يثرب « ثم مر بأرض بيضاء فقال : انزل فصل ، فقال : صليت بمدين » وفيه أنه دخل المدينة من بابها اليماني فصل في المسجد ، وفيه أنه مر في رجوعه بعير لقريش فسلم عليهم فقال بعضهم : هذا صوت محمد ، وفيه أنه أعلمهم بذلك وأن غيرهم تقدم في يوم كذا ، فقدمت الظاهر يقدمهم الجمل الذى وصفه ، وزاد في رواية يزيد بن أنى مالك « ثم دخلت بيت المقدس ، فجمع لى الأنبياء ، فقدمنى جبريل حتى أممتهم » وفي رواية عبد الرحمن بن هاشم بن عتبة عن أنس عند البيهقى في « الدلائل » أنه مر بشيء يدعو متنجساً عن الطريق ، فقال له جبريل : سر ، وأنه مر على عجوز فقال : ما هذه ؟ فقال سر ، وأنه مر بجماعة فسلموا فقال له جبريل اردد عليهم وفي آخره فقال له : الذى دعاك إبليس ، والعجوز الدنيا ، والذين سلموا إبراهيم وموسى وعيسى . وفي حديث أنى هريرة عند الطبراني والبخاري أنه

« مر يقوم يزرعون ويحصدون ، كلما حصدوا عاد كما كان ، قال جبريل : هؤلاء المجاهدون . ومر يقوم ترسخ رعوسهم بالصخر كلما رضخت عادت ، قال : هؤلاء الذين تثاقل رعوسهم عن الصلاة . ومر يقوم على عوراتهم رفاع يسرحون كالأنعام ، قال : هؤلاء الذين لا يؤدون الزكاة . ومر يقوم يأكلون لحماً نيئاً خبيثاً ويدعون لحماً نضيجاً طيباً قال : هؤلاء الزناة ، ومر برجل جمع حزمة حطب لا يستطيع حملها ثم هو يضم إليها غيرها ، قال : هذا الذي عنده الأمانة لا يؤديها وهو يطلب أخرى . ومر يقوم تقرض ألسنتهم وشفاههم ، كلما قرضت عادت قال : هؤلاء خطباء الفتنة . ومر بثور عظيم يخرج من ثقب صغير يريد أن يرجع فلا يستطيع ، قال : هذا الرجل يتكلم بالكلمة فيندم فيريد أن يردها فلا يستطيع » وفي حديث أبي هريرة عند البزار والحاكم أنه صلى بيت المقدس مع الملائكة وأنه أتى هناك بأرواح الأنبياء فأتوا على الله ، وفيه قول إبراهيم « لقد فضلكم محمد » وفي رواية عبد الرحمن بن هاشم عن أنس « ثم بعث له آدم فمن دونه فأمرهم تلك الليلة » أخرجه الطبراني . وعند مسلم من رواية عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه « ثم حانت الصلاة فأمتهم » وفي حديث أبي أمامة عند الطبراني في الأوسط « ثم أقيمت الصلاة فتدافعوا حتى قدموا محمداً » وفيه « ثم مر يقوم بطونهم أمثال البيوت ، كلما نهض أحدهم خر ، وأن جبريل قال له : هم آكلوا الربا . وأنه مر يقوم مشافهم كالإبل يلتقمون حجراً فيخرج من أسافلهم ، وأن جبريل قال له : هؤلاء أكلة أموال اليتامى » .

**قوله ( فجلى الله لى بيت المقدس )** قيل معناه كشف الحجب بينى وبينه حتى رأيته ، ووقع في رواية عبد الله ابن الفضل عن أبي سلمة عند مسلم المشار إليها « قال فسألونى عن أشياء لم أثبتها ، فكربت كرباً لم أكرّب مثله قط ، فرفع الله لى بيت المقدس أنظر إليه ، ما يسألونى عن شيء إلا نبأتهم به » ويحتمل أن يريد أنه حمل إلى أن وضع بحيث يراه ثم أعيد ، وفي حديث ابن عباس المذكور « فجىء بالمسجد وأنا أنظر إليه حتى وضع عند دار عقيل فنعته وأنا أنظر إليه » وهذا أبلغ في المعجزة ، ولا استحالة فيه ، فقد أحضر عرش بلقيس في طرفة عين سليمان ، وهو يقتضى أنه أزيل من مكانه حتى أحضر إليه ، وما ذاك في قدرة الله بعزير . ووقع في حديث أم هانئ عند ابن سعد « فخیل لى بيت المقدس ، فطفقت أخبرهم عن آياته » فإن لم يكن مغيراً من قوله « فجلى » وكان ثابتاً احتمل أن يكون المراد أنه مثل قريباً منه ، كما تقدم نظيره في حديث « أريت الجنة والنار » وتأول قوله « جىء بالمسجد » أى جىء بمثاله والله أعلم . ووقع في حديث شداد بن أوس عند البزار والطبراني ما يؤيد الاحتمال الأول ففيه « ثم مررت بعير لقريش — فذكر القصة — ثم أتيت أصحابى بمكة قبل الصبح ، فأتانى أبو بكر فقال : أين كنت الليلة ؟ فقال : إني أتيت بيت المقدس ، فقال : إنه مسيرة شهر فصفه لى . قال ففتح لى شراك كأتى أنظر إليه لا يسألنى عن شيء إلا أنبأته عنه » وفي حديث أم هانئ أيضاً أنهم « قالوا له كم للمسجد باب ؟ قال ولم أكن عددها ، فجعلت أنظر إليها وأعدها باباً باباً » وفيه عند أبي يعلى أن الذى سأله عن صفة بيت المقدس هو المطعم بن عدى والد جبير بن مطعم ، وفيه من الزيادة « فقال رجل من القوم : هل مررت بإبل لنا فى مكان كذا وكذا ؟ قال : نعم والله ، قد وجدتهم قد أضلوا بعيراً لهم فهم فى طلبه ، ومررت بإبل بنى فلان انكسرت لهم ناقة حمراء ، قالوا فأخبرنا عن عدتها وما فيها من الرعاة ، قال : كنت عن عدتها مشغولاً ، فقام فأتى الإبل فعدّها وعلم ما فيها من الرعاء ثم أتى قريشاً فقال : هى كذا وكذا ، وفيها من الرعاء فلان وفلان » فكان كما قال . قال الشيخ أبو محمد بن أبى حمزة : الحكمة فى الإسراء إلى بيت المقدس قبل العروج إلى السماء إرادته



إظهار الحق لمعاندة من يريد إخماده ، لأنه لو عرج به من مكة إلى السماء لم يجد لمعاندة الأعداء سبيلا إلى البيان والإيضاح ، فلما ذكر أنه أسرى به إلى بيت المقدس سأله عن تعريفات جزئيات من بيت المقدس كانوا رأوها وعلموا أنه لم يكن رآها قبل ذلك ، فلما أخبرهم بها حصل التحقيق بصدقه فيما ذكر من الإسراء إلى بيت المقدس في ليلة ، وإذا صح خبره في ذلك لزم تصديقه في بقية ما ذكره ، فكان ذلك زيادة في إيمان المؤمن ، وزيادة في شقاء الجاحد والمعاندة ، انتهى ملخصا .

### باب المعراج

[٣٨٨٧]

٣٧٥٠- نا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ نا هَمَامُ بْنُ يَحْيَى قَالَ نا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ : أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حَدَّثَهُمْ عَنْ لَيْلَةِ أُسْرِي قَالَ : «بَيْنَمَا أَنَا فِي الْحَطِيمِ - وَرَبُّمَا قَالَ : فِي الْحَجَرِ - مَضْطَجِعًا ، إِذْ أَتَانِي آتٍ فَقَدْ - قَالَ : وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : فَشَقَّ مَا بَيْنَ هَذِهِ إِلَى هَذِهِ» ، فَقُلْتُ لِلْجَارُودِ وَهُوَ إِلَى جَنْبِي : مَا يَعْنِي بِهِ ؟ قَالَ : مِنْ ثَغْرَةِ نَحْرِهِ إِلَى شَعْرَتِهِ ، - وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : مِنْ قَصَبِهِ إِلَى شَعْرَتِهِ - «فَاسْتَخْرَجَ قَلْبِي ، ثُمَّ أَتَيْتُ بَطَسْتُ مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءَةٍ إِيمَانًا ، فَغَسَلْتُ قَلْبِي ، ثُمَّ حُشِي ، ثُمَّ أُعِيدَ ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِدَابَةِ دُونِ الْبَغْلِ وَفَوْقَ الْحِمَارِ أبيض . - فَقَالَ لَهُ الْجَارُودُ : هُوَ الْبَرَّاقُ يَا أَبَا حَمْزَةَ ؟ قَالَ أَنَسٌ : نَعَمْ - يَضَعُ خُطْوَهُ عِنْدَ أَقْصَى طَرَفِهِ ، فَحُمِلْتُ عَلَيْهِ ، فَانْطَلَقَ بِي جَبْرِيلُ حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الدُّنْيَا فَاسْتَفْتَحَ ، قِيلَ : مِنْ هَذَا ؟ قَالَ : جَبْرِيلُ . قَالَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ . قَالَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قِيلَ : مَرْحَبًا بِهِ ، فَنَعَمْ الْحَيَّ جَاءَ ، فَفَتَحَ . فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا فِيهَا آدَمُ ، فَقَالَ : هَذَا أَبُوكَ آدَمُ ، فَسَلِّمْ عَلَيْهِ . فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَرَدَّ السَّلَامَ ثُمَّ قَالَ : مَرْحَبًا بِالْأَبْنِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ . ثُمَّ صَعِدَ حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ فَاسْتَفْتَحَ ، فَقِيلَ : مِنْ هَذَا ؟ قَالَ : جَبْرِيلُ ، قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ . قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قِيلَ : مَرْحَبًا بِهِ ، فَنَعَمْ الْحَيَّ جَاءَ . فَفَتَحَ . فَلَمَّا خَلَصْتُ إِذَا بِيَحْيَى وَعِيسَى وَهُمَا ابْنَا الْخَالَةِ . قَالَ : هَذَا يَحْيَى وَعِيسَى فَسَلِّمْ عَلَيْهِمَا ، فَسَلَّمْتُ ، فَرَدَّا ، ثُمَّ قَالَا : مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ . ثُمَّ صَعِدَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ فَاسْتَفْتَحَ ، فَقِيلَ : مِنْ هَذَا ؟ قَالَ : جَبْرِيلُ ، قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ . قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قِيلَ : مَرْحَبًا بِهِ فَنَعَمْ الْحَيَّ جَاءَ . فَفَتَحَ ، فَلَمَّا خَلَصْتُ إِذَا بِيُوسُفَ ، قَالَ : هَذَا يُوسُفُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَرَدَّ ثُمَّ قَالَ : مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ . ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الرَّابِعَةَ فَاسْتَفْتَحَ ، قِيلَ : مِنْ هَذَا ؟ قَالَ : جَبْرِيلُ . قَالَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ . قِيلَ : أَوْ قَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : مَرْحَبًا بِهِ فَنَعَمْ الْحَيَّ جَاءَ . فَفَتَحَ . فَلَمَّا خَلَصْتُ إِذَا بِإِدْرِيسَ ، قَالَ : هَذَا إِدْرِيسُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ ، فَسَلَّمْتُ فَرَدَّ ثُمَّ قَالَ : مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ . ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الْخَامِسَةَ فَاسْتَفْتَحَ ، قِيلَ : مِنْ هَذَا ؟ قَالَ : جَبْرِيلُ . قَالَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ . قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قِيلَ : مَرْحَبًا بِهِ فَنَعَمْ الْحَيَّ جَاءَ . فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا هَارُونَ . قَالَ : هَذَا هَارُونَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَرَدَّ ثُمَّ قَالَ : مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ . ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ السَّادِسَةَ فَاسْتَفْتَحَ قِيلَ : مِنْ هَذَا ؟ قَالَ : جَبْرِيلُ . قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ . قَالَ : قَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : مَرْحَبًا بِهِ ، فَنَعَمْ الْحَيَّ جَاءَ . فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا مُوسَى ، قَالَ : هَذَا مُوسَى فَسَلِّمْ عَلَيْهِ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَرَدَّ ثُمَّ قَالَ : مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ . فَلَمَّا تَجَاوَزْتُ بِكِي .



حكاه ابن فارس ، وقيل بسنة وخمسة أشهر قاله السدى وأخرجه من طريقه الطبرى والبيهقى ، فعلى هذا كان فى شوال ، أو فى رمضان على إلغاء الكسرين منه ومن ربيع الأول وبه جزم الواقدى ، وعلى ظاهره ينطبق ما ذكره ابن قتيبة وحكاه ابن عبد البر أنه كان قبلها بثمانية عشر شهراً ، وعند ابن سعد عن ابن أبى سيرة أنه كان فى رمضان قبل الهجرة بثمانية عشر شهراً ، وقيل كان فى رجب حكاه ابن عبد البر وجزم به النووى فى الروضة ، وقيل قبل الهجرة بثلاث سنين حكاه ابن الأثير ، وحكى عياض وتبعه القرطبى والنووى عن الزهرى أنه كان قبل الهجرة بخمس سنين ورجحه عياض ومن تبعه واحتج بأنه لاخلاف أن خديجة صلت معه بعد فرض الصلاة ، ولا خلاف أنها توفيت قبل الهجرة إما بثلاث أو نحوها وإما بخمس ، ولا خلاف أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء . قلت : فى جميع مانفاه من الخلاف نظر ، أما أولاً فإن العسكرى حكى أنها ماتت قبل الهجرة بسبع سنين وقيل بأربع ، وعن ابن الأعرابى أنها ماتت عام الهجرة . وأما ثانياً فإن فرض الصلاة اختلف فيه فقيل كان من أول البعثة وكان ركعتين بالغداة وركعتين بالعشى ، وإنما الذى فرض ليلة الإسراء الصوات الخمس . وأما ثالثاً فقد تقدم فى ترجمة خديجة فى الكلام على حديث عائشة فى بدء الخلق أن عائشة جازمت بأن خديجة ماتت قبل أن تفرض الصلاة ، فالمعتمد أن مراد من قال بعد أن فرضت الصلاة ما فرض قبل الصلوات الخمس إن ثبت ذلك ، ومراد عائشة بقولها ماتت قبل أن تفرض الصلاة أى الخمس ، فيجمع بين القولين بذلك ، ويلزم منه أنها ماتت قبل الإسراء . وأما رابعاً ففى سنة موت خديجة اختلاف آخر ، فحكى العسكرى عن الزهرى أنها ماتت لسبع مضي من البعثة ، وظاهره أن ذلك قبل الهجرة بست سنين ، فرعه العسكرى على قول من قال إن المدة بين البعثة والهجرة كانت عشرة .

**قوله ( عن أنس )** تقدم فى أول بدء الخلق من وجه آخر عن قتادة « حدثنا أنس » .

**قوله ( عن مالك بن صعصعة )** أى ابن وهب بن عدى بن مالك الأنصارى من بنى النجار ، ماله فى البخارى ولا فى غيره سوى هذا الحديث ، ولا يعرف روى عنه إلا أنس بن مالك .

**قوله ( حدثه عن ليلة أسرى )** كذا للأكثر ، وللکشمينى « أسرى به » وكذا للنسفى ، وقوله « أسرى به » صفة ليلة أى أسرى به فيها .

**قوله ( فى الحطيم وربما قال فى الحجر )** هو شك من قتادة كما بينه أحمد عن عفان عن همام ولفظه « بينا أن نائم فى الحطيم ، وربما قال قتادة : فى الحجر » والمراد بالحطيم هنا الحجر ، وأبعد من قال المراد به ما بين الركن والمقام أو بين زمزم والحجر ، وهو وإن كان مختلفاً فى الحطيم هل هو الحجر أم لا كما تقدم قريباً فى « باب بنیان الکعبة » ، لكن المراد هنا بيان البقعة التى وقع ذلك فيها ، ومعلوم أنها لم تتعدد لأن القصّة متحدة لاتحاد مخرجها ، وقد تقدم فى أول بدء الخلق بلفظ « بينا أنا عند البيت » وهو أعم ، ووقع فى رواية الزهرى عن أنس عن أبى ذر « فرج سقف بيتى وأنا بمكة » وفى رواية الواقدى بأسانیده انه أسرى به من شعب أبى طالب ، وفى حديث أم هانى عند الطبرانى أنه بات فى بيتها قال « ففقدته من الليل فقال إن جبريل أتانى » والجمع بين هذه الأقوال أنه نام فى بيت أم هانى ، وبيتها عند شعب أبى طالب ، ففرج سقف بيته — وأضاف البيت إليه لكونه كان يسكنه — فنزل منه الملك فأخرجه من البيت إلى المسجد فكان به مضطجعاً وبه أثر النعاس ، ثم أخرجه الملك إلى باب المسجد فأركبه البراق . وقد وقع فى مرسل الحسن عند ابن إسحق أن جبريل أتاه فأخرجه إلى المسجد فأركبه

البراق ، وهو يؤيد هذا الجمع . وقيل الحكمة في نزوله عليه من السقف الإشارة إلى المبالغة في مفاجأته بذلك ، والتنبيه على أن المراد منه أن يعرج به إلى جهة العلو .

**قوله ( مضطجعا )** زاد في بدء الخلق « بين النائم واليقظان » وهو محمول على ابتداء الحال ، ثم لما خرج به إلى باب المسجد فأركبه البراق استمر في يقظته ، وأما ما وقع في رواية شريك الآتية في التوحيد في آخر الحديث « فلما استيقظت » فإن قلنا بالتعدد فلا إشكال ، وإلا حمل على أن المراد باستيقظت أفقت ، أى أنه أفاق مما كان فيه من شغل البال بمشاهدة الملكوت ورجع إلى العالم الدنيوى . وقال الشيخ أبو محمد بن أبى حمزة : لو قال صلى الله عليه وسلم إنه كان يقظان لأخبر بالحق ، لأن قلبه في النوم واليقظة سواء ، وعينه أيضا لم يكن النوم تمكن منها ، لكنه تحرى صلى الله عليه وسلم الصدق في الإخبار بالواقع ، فيؤخذ منه أنه لا يعدل عن حقيقة اللفظ المجاز إلا للضرورة .

**قوله ( إذ أتاني آت )** هو جبريل كما تقدم ، ووقع في بدء الخلق بلفظ « وذكر بين الرجلين » وهو مختصر ، وقد أوضحته رواية مسلم من طريق سعيد عن قتادة بلفظ « إذ سمعت قائلا يقول أحد الثلاثة بين الرجلين ، فأتيت فانطلق بي » وتقدم في أول الصلاة أن المراد بالرجلين حمزة وجعفر وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان نائما بينهما ، ويستفاد منه ما كان فيه صلى الله عليه وسلم من التواضع وحسن الخلق ، وفيه جواز نوم جماعة في موضع واحد ، وثبت من طرق أخرى أنه يشترط أن لا يجتمعوا في لحاف واحد .

**قوله ( فقد )** بالقاف والبدال الثقيلة ( قال وسمعت يقول فشق ) القائل قتادة والمقول عنه أنس ، ولأحمد « قال قتادة : وربما سمعت أنسا يقول فشق » .

**قوله ( فقلت للجارود )** لم أر من نسبه من الرواة ، ولعله ابن أبى سبرة البصرى صاحب أنس ، فقد أخرج له أبو داود من روايته عن أنس حديثاً غير هذا .

**قوله ( من ثغرة )** بضم المثناة وسكون المعجمة ، وهى الموضع المنخفض الذى بين الترقوتين .

**قوله ( إلى شعرته )** بكسر المعجمة أى شعر العانة ، وفي رواية مسلم « إلى أسفل بطنه » وفي بدء الخلق « من النحر إلى مراق بطنه » وتقدم ضبطه في أوائل الصلاة .

**قوله ( من قصه )** بفتح القاف وتشديد المهملة أى رأس صدره .

**قوله ( إلى شعرته )** ذكر الكرماني أنه وقع « إلى ثنته » بضم المثناة وتشديد النون مابين السرة والعانة ، وقد استنكر بعضهم وقوع شق الصدر ليلة الإسراء وقال : إنما كان ذلك وهو صغير في بنى سعد ، ولا إنكار في ذلك ، فقد تواردت الروايات به . وثبت شق الصدر أيضا عند البعثة كما أخرجه أبو نعيم في « الدلائل » . ولكل منهما حكمة ، فالأول وقع فيه من الزيادة كما عند مسلم من حديث أنس « فأخرج علقه فقال : هذا حظ الشيطان منك » وكان هذا في زمن الطفولية فنشأ على أكمل الأحوال من العصمة من الشيطان ، ثم وقع شق الصدر عند البعث زيادة في إكرامه ليتلقى ما يوحى إليه بقلب قوى في أكمل الأحوال من التطهير ، ثم وقع شق الصدر عند إرادة العروج إلى السماء ليتأهب للمناجاة ، ويحتمل أن تكون الحكمة في هذا الغسل لتقع المبالغة في

الإسباغ بحصول المرة الثالثة كما تقرر في شرعه صلى الله عليه وسلم . ويحتمل أن تكون الحكمة في انفراج سقف بيته الإشارة إلى ماسيقع من شق صدره وأنه سيلتئم بغير معالجة يتضرر بها . وجميع ماورد من شق الصدر واستخراج القلب وغير ذلك من الأمور الخارقة للعادة مما يجب التسليم له دون التعرض لصرفه عن حقيقته لصالحية القدرة فلا يستحيل شيء من ذلك ، قال القرطبي في « المفهم » : لا يلتفت لإنكار الشق ليلة الإسراء لأن رواته ثقات مشاهير ، ثم ذكر نحو ما تقدم .

**قوله ( بطست )** بفتح أوله وبكسره وبمثناة وقد تحذف وهو الأكثر وإثباتها لغة طيء ، وأخطأ من أنكرها .  
**قوله ( من ذهب )** خص الطست لكونه أشهر آلات الغسل عرفا ، والذهب لكونه أغلى أنواع الأواني الحسية وأصفاها ، ولأنه فيه خواص ليست لغيره ويظهر لها هنا مناسبات : منها أنه من أواني الجنة ومنها أنه لا تأكله النار ولا التراب ولا يلحقه الصدأ ، ومنها أنه أثقل الجواهر فناسب ثقل الوحي . وقال السهيلي وغيره : إن نظر إلى لفظ الذهب ناسب من جهة إذهاب الرجس عنه ، ولكونه وقع عند الذهاب إلى ربه ، وإن نظر إلى معناه فلوضاءته ونقاؤه وصفائه ولثقله ورسوبته ، والوحي ثقيل قال الله تعالى ﴿ إنا سنلقى عليك قولاً ثقيلاً ﴾ ، ﴿ ومن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ﴾ ولأنه أعز الأشياء في الدنيا ، والقول هو الكتاب العزيز ، ولعل ذلك كان قبل أن يحرم استعمال الذهب في هذه الشريعة . ولا يكفي أن يقال إن المستعمل له كان ممن لم يحرم عليه ذلك من الملائكة لأنه لو كان قد حرم عليه استعماله لنزه أن يستعمله غيره في أمر يتعلق ببذنه المكرم . ويمكن أن يقال إن تحريم استعماله مخصوص بأحوال الدنيا ، وما وقع في تلك الليلة كان الغالب أنه من أحوال الغيب فيلحق بأحكام الآخرة .

**قوله ( مملوءة )** كذا بالتأنيث ، وتقدم في أول الصلاة البحث فيه .

**قوله ( إيمانا )** زاد في بدء الخلق « وحكمة » وهما بالنصب على التمييز ، قال النووي : معناه أن الطست كان فيها شيء يحصل به زيادة في كمال الإيمان وكمال الحكمة وهذا الملاءم يحتمل أن يكون على حقيقته ، وتجسيد المعاني جوائز كما جاء أن سورة البقرة تجيء يوم القيامة كأنها ظلة ، والموت في صورة كبش ، وكذلك وزن الأعمال وغير ذلك من أحوال الغيب . وقال البيضاوي : لعل ذلك من باب التمثيل ، إذ تمثيل المعاني قد وقع كثيراً ، كما مثلت له الجنة والنار في عرض الحائط وفائدته كشف المعنوي بالمحسوس . وقال ابن أبي جمرة : فيه أن الحكمة ليس بعد الإيمان أجل منها ، ولذلك قرنت معه ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً ﴾ وأصح ما قيل في الحكمة أنها وضع الشيء في محله ، أو الفهم في كتاب الله ، فعلى التفسير الثاني قد توجد الحكمة دون الإيمان وقد لا توجد ، وعلى الأول فقد يتلازمان لأن الإيمان يدل على الحكمة .

**قوله ( فغسل قلبي )** في رواية مسلم « فاستخرج قلبي فغسل بماء زمزم » وفيه فضيلة ماء زمزم على جميع المياه ، قال ابن أبي جمرة : وإنما لم يغسل بماء الجنة لما اجتمع في ماء زمزم من كون أصل مائها من الجنة ثم استقر في الأرض فأريد بذلك بقاء بركة النبي صلى الله عليه وسلم في الأرض . وقال السهيلي : لما كانت زمزم هزمة جبريل روح القدس لأم إسماعيل جد النبي صلى الله عليه وسلم ناسب أن يغسل بمائها عند دخول حضرة القدس ومناجاته . ومن المناسبات المستبعدة قول بعضهم : إن الطست يناسب ﴿ طس تلك آيات القرآن ﴾ .

**قوله ( ثم حشى ثم أعيد )** زاد في رواية مسلم مكانه « تم حشى إيماناً وحكمة » وفي رواية شريك « فحشى به صدره ولغاديدته » بلام وغين معجمة أى عروق حلقة ، وقد اشتملت هذه القصة من خوارق العادة على مايلدهش سامعه فضلاً عما شاهدته ، فقد جرت العادة بأن من شق بطنه وأخرج قلبه يموت لامحالة ، ومع ذلك فلم يؤثر فيه ذلك ضرراً ولاوجعاً فضلاً عن غير ذلك . قال ابن أبى جمرة : الحكمة فى شق قلبه — مع القدرة على أن يمتلئ قلبه إيماناً وحكمة بغير شق — الزيادة فى قوة اليقين ، لأنه أعطى برؤية شق بطنه وعدم تأثره بذلك ما أمن معه من جميع المخاوف العادية ، فلذلك كان أشجع الناس وأعلامهم حالاً ومقالاً ، ولذلك وصف بقوله تعالى ﴿ لَمَّا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى ﴾ واختلف هل كان شق صدره وغسله مختصاً به أو وقع لغيره من الأنبياء ؟ وقد وقع عند الطبرانى فى قصة تابوت بنى إسرائيل أنه كان فيه الطست التى يغسل فيها قلوب الأنبياء ، وهذا مشعر بالمشاركة ، وسيأتى نظير هذا البحث فى ركوب البراق .

**قوله ( ثم أتيت بدابة )** قيل الحكمة فى الإسرائ به راكباً مع القدرة على طى الأرض له إشارة إلى أن ذلك وقع تأنيساً له بالعادة فى مقام خرق العادة ، لأن العادة جرت بأن الملك إذا استدعى من يختص به يبعث إليه بما يركبه .

**قوله ( دون البغل وفوق الحمار أبيض )** كذا ذكر باعتبار كونه مركوباً أو بالنظر للفظ البراق ، والحكمة لكونه بهذه الصفة الإشارة إلى أن الركوب كان فى سلم وأمن لا فى حرب وخوف ، أو لإظهار المعجزة بوقوع الإسراع الشديد بدابة لا توصف بذلك فى العادة .

**قوله ( فقال له الجارود : هو البراق يا أبا حمزة ؟ قال أنس : نعم )** هذا يوضح أن الذى وقع فى رواية بدء الخلق بلفظ دون البغل وفوق الحمار البراق ، أى هو البراق وقع بالمعنى لأن أنسا لم يتلفظ بلفظ البراق فى رواية قتادة .

**قوله ( يضع خطوه )** بفتح المعجمة أوله المرة الواحدة ، وبضمها الفعلة .

**قوله ( عند أقصى طرفه )** بسكون الراء وبالفاء أى نظره ، أى يضع رجله عند منتهى ما يرى بصره . وفى حديث ابن مسعود عند أبى يعلى والبخارى « إذا أتى على جبل ارتفعت رجلاه وإذا هبط ارتفعت يده » وفى رواية لابن سعد عن الواقدي بأسانيد « له جناحان » ولم أرها لغيره ، وعند الثعلبى بسند ضعيف عن ابن عباس فى صفة البراق « لها خد كخد الانسان وعرف كالفرس وقوائم كالابل وأظلاف وذنب كالبحر ، وكان صدره ياقوته حمراء » قيل ويؤخذ من ترك تسمية سير البراق طياراً أن الله إذا أكرم عبداً بتسهيل الطريق له حتى قطع المسافة الطويلة فى الزمن اليسير أن لا يخرج بذلك عن اسم السفر وتجربى عليه أحكامه . والبراق بضم الموحدة وتخفيف الراء مشتق من البريق ، فقد جاء فى لونه أنه أبيض ، أو من البرق لأنه وصفه بسرعة السير ، أو من قولهم شاة برقاء إذا كان خلال صوفها الأبيض طاقات سود ، ولا ينافيه وصفه فى الحديث بأن البراق أبيض لأن البرقاء من الغنم معدودة فى البياض انتهى ويحتمل ألا يكون مشتقاً ، قال ابن أبى جمرة : خص البراق بذلك إشارة إلى الاختصاص به لأنه لم ينقل أن أحداً ملكه ، بخلاف غير جنسه من الدواب . قال : والقدرة كانت صالحة لأن يصعد بنفسه من غير

براق ، ولكن ركوب البراق كان زيادة له في تشريفه لأنه لو صعد بنفسه لكان في صورة ماش ، والراكب أعز من الماشي .

**قوله ( فحملت عليه )** في رواية لأبي سعيد في شرف المصطفى « فكان الذي أمسك بركابه جبريل ، وبزمام البراق ميكائيل » وفي رواية معمر عن قتادة عن أنس « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به أتى بالبراق مسرجا ملجما فاستصعب عليه ، فقال له جبريل : ما حملك على هذا ؟ فو الله ماركبك خلق قط أكرم على الله منه ، قال فافرض عرقاً » أخرجه الترمذى وقال : حسن غريب ، وصححه ابن حبان . وذكر ابن إسحق عن قتادة « أنه لما شمس وضع جبريل يده على معرفته فقال : أما تستحي ؟ فذكر نحوه مرسلًا لم يذكر أنساً . وفي رواية وثيمة عن ابن إسحق « فارتعشت حتى لصقت بالأرض فاستويت عليها » وللنسائي وابن مردويه من طريق يزيد بن أبي مالك عن أنس نحوه موصولاً وزاد « وكانت تسخرُ للأنبياء قبله » ونحوه في حديث أبي سعيد عند ابن إسحق ، وفيه دلالة على أن البراق كان معداً لركوب الأنبياء خلافاً لمن نفى ذلك كابن دحية وأول قول جبريل « فما ركبك أكرم على الله منه » أى ماركبك أحد قط فكيف يركبك أكرم منه ، وقد جزم السهيلي أن البراق إنما استصعب عليه لبعده عهده بركوب الأنبياء قبله ، قال النورى قال الزبيدي في « مختصر العيني » وتبعه صاحب « التحرير » : كان الأنبياء يركبون البراق ، قال وهذا يحتاج الى نقل صحيح قلت : قد ذكرت النقل بذلك ، ويؤيده ظاهر قوله « فربطته بالحلقة التي تربط بها الأنبياء » ووقع في « المبتدأ لابن إسحق » من رواية وثيمة في ذكر الإسراء « فاستصعبت البراق ، وكانت الأنبياء تركبها قبلى وكانت بعيدة العهد بركوبهم لم تكن ركبت في الفترة » وفي « مغازى ابن عائد » من طريق الزهرى عن سعيد بن المسيب قال « البراق هى الدابة التى كان يزور إبراهيم عليها إسماعيل » وفي الطبراني من حديث عبد الرحمن بن أبى ليلى عن أبيه « أن جبريل أتى النبى صلى الله عليه وسلم بالبراق فحملة بين يديه ، وعند أبى يعلى والحاكم من حديث ابن مسعود رفعه « أتيت بالبراق فركبت خلف جبريل » وفي حديث حذيفة عند الترمذى والنسائي « فما زايلا ظهر البراق » وفي « كتاب مكة » للفاكهى والأزرقي « أن إبراهيم كان يحج على البراق » وفي أوائل الروض للسهيلي « أن إبراهيم حمل هاجر على البراق لما سار إلى مكة بهال وبولدها » فهذه آثار يشد بعضها بعضا . وجاءت آثار أخرى تشهد لذلك لم أر الإطالة بإيرادها . ومن الأخبار الواهية في صفة البراق ما ذكره الماوردى عن مقاتل وأورده القرطبي في « التذكرة » ومن قبله الثعلبي من طريق ابن الكلبي عن أبى صالح عن ابن عباس قال : الموت والحياة جسمان فالموت كبش لا يجدر بحمته شيء إلا مات ، والحياة فرس بلقاء أنثى ، وهى التى كان جبريل والأنبياء يركبونها لا تمر بشيء ولا يجدر بحمته شيء إلا حيا . ومنها أن البراق لما عاتبه جبريل قال له معتذراً : إنه مس الصفرء اليوم ، وأن الصفرء صنم من ذهب كان عند الكعبة ، وأن النبى صلى الله عليه وسلم مر به فقال : تبا لمن يعبدك من دون الله ، وأنه صلى الله عليه وسلم نهى زيد بن حارثة أن يمسه بعد ذلك وكسره يوم فتح مكة . قال ابن المنير : إنما استصعب البراق تبا وزهواً بركوب النبى صلى الله عليه وسلم ، وأراد جبريل استنطاقه فلذلك خجل وارفض عرقاً من ذلك . وقريب من ذلك رجفة الجبل به حتى قال له « أثبت فإنما عليك نبى وصديق وشهيد » فإنها هزة الطرب لا هزة الغضب . ووقع في حديث حذيفة عند أحمد قال « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبراق فلم يزابل ظهره هو وجبريل حتى انتهيا الى بيت المقدس » فهذا لم يسنده حذيفة عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فيحتمل أنه قال عن اجتهاد ،

ويحتمل أن يكون قوله هو وجبريل يتعلق بمرافقته في السير لا في الركوب ، قال ابن دحية وغيره : معناه وجبريل قائد أو سائق أو دليل ، قال وإنما جزمنا بذلك لأن قصة المعراج كانت كرامة للنبي صلى الله عليه وسلم فلا مدخل لغيره فيها . قلت : ويرد التأويل المذكور أن في صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود أن جبريل حمله على البراق رديفاً له ، وفي رواية الحارث في مسنده أتى بالبراق فركب خلف جبريل فصار بهما ، فهذا صريح في ركوبه فالله أعلم . وأيضاً فإن ظاهره أن المعراج وقع للنبي صلى الله عليه وسلم على ظهر البراق إلى أن صعد السماوات كلها ووصل إلى ما وصل ورجع وهو على حاله ، وفيه نظر لما سأذكره ، ولعل حذيفة إنما أشار إلى ماوقع في ليلة الإسراء المجردة التي لم يقع فيها معراج على ماتقدم من تقرير وقوع الإسراء مرتين .

**قوله ( فانطلق بي جبريل )** في رواية بدء الخلق « فانطلقت مع جبريل » ولا مغايرة بينهما ، بخلاف مانحنا اليه بعضهم من أن رواية بدء الخلق تشعر بأنه ما احتاج إلى جبريل في العروج بل كانا معا بمنزلة واحدة ، لكن معظم الروايات جاء باللفظ الأول ، وفي حديث أبي ذر في أول الصلاة « ثم أخذ بيدي فخرج بي » والذي يظهر أن جبريل في تلك الحالة كان دليلاً له فيما قصد له فلذلك جاء سياق الكلام يشعر بذلك .

**قوله ( حتى أتى السماء الدنيا )** ظاهره انه استمر على البراق حتى عرج إلى السماء ، وهو مقتضى كلام ابن أبي جمرة المذكور قريباً ، وتمسك به أيضاً من زعم أن المعراج كان في ليلة غير ليلة الإسراء إلى بيت المقدس ، فأما العروج ففي غير هذه الرواية من الأخبار أنه لم يكن على البراق بل رقى المعراج ، وهو السلم كما وقع مصرحاً به في حديث أبي سعيد عن ابن إسحق والبيهقي في « الدلائل » ولفظه « فإذا أنا بدابة كالبغل مضطرب الأذنين يقال له البراق ، وكانت الأنبياء تركبه قبلي ، فركبته » فذكر الحديث قال « ثم دخلت أنا وجبريل بيت المقدس فصليت ، ثم أتيت بالمعراج » وفي رواية ابن إسحق « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لما فرغت مما كان في بيت المقدس أتى بالمعراج فلم أر قط شيئاً كان أحسن منه ، وهو الذي يمد إليه الميث عينيه إذا حضر ، فأصعدني صاحبي فيه حتى انتهى بي إلى باب من أبواب السماء » الحديث . وفي رواية كعب « فوضعت له مرقاة من فضة وورقة من ذهب حتى عرج هو وجبريل » وفي رواية لأبي سعيد في شرف المصطفى أنه « أتى بالمعراج من جنة الفردوس وأنه منضد باللؤلؤ وعن يمينه ملائكة وعن يساره ملائكة » وأما المحتج بالتعدد فلا حجة له لاحتمال أن يكون التقصير في ذلك الإسراء من الراوي ، وقد حفظه ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أتيت بالبراق — فوصفه قال — فركبته حتى أتيت بيت المقدس فربطته بالحلقة التي تربط بها الأنبياء ، ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين ، ثم خرجت فجاءني جبريل بإناءين — فذكر القصة قال — ثم عرج بي إلى السماء » وحديث أبي سعيد دال على الاتحاد ، وقد تقدم شيء من هذا البحث في أول الصلاة ، وقوله في رواية ثابت فربطته بالحلقة ، أنكره حذيفة ، فروى أحمد والترمذي من حديث حذيفة قال « تحدثون أنه ربطه ، أخاف أن يفر منه ، وقد سخره له عالم الغيب والشهادة » ؟ قال البيهقي : المثبت مقدم على النافي ، يعني من أثبت ربط البراق والصلاة في بيت المقدس معه زيادة علم على من نفى ذلك ، فهو أولى بالقبول . ووقع في رواية بريدة عند البزار « لما كان ليلة أسرى به فأتى جبريل الصخرة التي ببيت المقدس فوضع إصبعه فيها فخرقها فشد بها البراق ، ونحوه للترمذي ، وأنكر حذيفة أيضاً في هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم صلى في بيت المقدس ، واحتج بأنه لو صلى فيه لكتب عليكم الصلاة فيه كما كتب عليكم الصلاة في البيت العتيق ، والجواب



عنه منع التلازم في الصلاة إن كان أراد بقوله « كتب عليكم » الفرض وإن أراد التشريع فلتزومه ، وقد شرع النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة في بيت المقدس فقرنه بالمسجد الحرام ومسجده في شد الرحال ، وذكر فضيلة الصلاة فيه في غير ما حديث ، وفي حديث أبي سعيد عند البيهقي « حتى أتيت بيت المقدس فأوثقت دابتي بالحلقة التي كانت الأنبياء تربط بها — وفيه — فدخلت أنا وجبريل بيت المقدس فصلى كل واحد منا ركعتين » وفي رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه نحوه وزاد ، « ثم دخلت المسجد فعرفت النبيين من بين قائم وراكع وساجد ، ثم أقيمت الصلاة فأمتهم » وفي رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس عند ابن أبي حاتم فلم ألبث ، إلا يسيراً حتى اجتمع ناس كثير ، ثم أذن مؤذن فأقيمت الصلاة فقمنا صفوفاً ننتظر من يؤمنا ، فأخذ بيدي جبريل فقدمني فصليت بهم » وفي حديث ابن مسعود عند مسلم « وحانت الصلاة فأمتهم » وفي حديث ابن عباس عند أحمد « فلما أتى النبي صلى الله عليه وسلم المسجد الأقصى قام يصلي ، فإذا النبيون أجمعون يصلون معه » وفي حديث عمر عند أحمد أيضاً أنه « لما دخل بيت المقدس قال : أصلي حيث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنتقدم إلى القبلة فصلى » وقد تقدم شيء من ذلك في الباب الذي قبله ، قال عياض يحتمل أن يكون صلى بالأنبياء جميعاً في بيت المقدس ، ثم صعد منهم إلى السماوات من ذكر أنه صلى الله عليه وسلم رآه ، ويحتمل أن تكون صلاته بهم بعد أن هبط من السماء فهبطوا أيضاً . وقال غيره : رؤيته إياهم في السماء محمولة على رؤية أرواحهم إلا عيسى لما ثبت أنه رفع بجسده ، وقد قيل في إدريس أيضاً ذلك ، وأما الذين صلوا معه في بيت المقدس فيحتمل الأرواح خاصة ، ويحتمل الأجساد بأرواحها ، والأظهر أن صلاته بهم ببيت المقدس كان قبل العروج ، والله أعلم .

**قوله ( السماء الدنيا )** في حديث أبي سعيد في ذكر الأنبياء عند البيهقي « إلى باب من أبواب السماء يقال له باب الحفظة ، وعليه ملك يقال له إسماعيل وتحت يده إثنا عشر ألف ملك »

**قوله ( فاستفتح )** تقدم القول فيه في أول الصلاة وأن قولهم « أرسل إليه » أي للعروج ، وليس المراد أصل البعث لأن ذلك كان قد اشتهر في الملكوت الأعلى ، وقيل سألوا تعجباً من نعمة الله عليه بذلك أو استشاراً به ، وقد علموا أن بشراً لا يترقى هذا الترقى إلا بإذن الله تعالى ، وأن جبريل لا يصعد بمن لم يرسل إليه . وقوله « من معك » يشعر بأنهم أحسوا معه برفيق وإلا لكان السؤال بلفظ « أمعك أحد » وذلك الإحساس إما بمشاهدة لكون السماء شفافاً ، وإما بأمر معنوي كزيادة أنوار أو نحوها يشعر بتجدد أمر يحسن معه السؤال بهذه الصيغة ، وفي قول « محمد » دليل على أن الاسم أولى في التعريف من الكنية ، وقيل : الحكمة في سؤال الملائكة « وقد بعث إليه » ؟ أن الله أراد إطلاع نبيه على أنه معروف عند الملأ الأعلى لأنهم قالوا « أو بعث إليه » فدل على أنهم كانوا يعرفون أن ذلك سيقم له : وإلا لكانوا يقولون : ومن محمد ؟ مثلاً .

**قوله ( مرحباً به )** أي أصاب رحباً وسعة ، وكنى بذلك عن الانشراح ، واستنبط منه ابن المنير جواز رد السلام بغير لفظ السلام ، وتعقب بأن قول الملك « مرحباً به » ليس رداً للسلام فإنه كان قبل أن يفتح الباب والسياق يرشد إليه ، وقد نبه على ذلك ابن أبي جمرة ، ووقع هنا أن جبريل قال له عند كل واحد منهم « سلم عليه قال : فسلمت عليه فرد عليّ السلام » وفيه إشارة إلى أنه رآهم قبل ذلك .

**قوله ( فنعم المجيء جاء )** قيل المخصوص بالمدح محذوف ، وفيه تقديم وتأخير ، والتقدير « جاء فنعم المجيء

مجيوه » وقال ابن مالك : في هذا الكلام شاهد على الاستغناء بالصلة عن الموصول أو الصفة عن الموصوف في باب نعم ، لأنها تحتاج إلى فاعل هو المجيء ، وإلى مخصوص بمعناها وهو مبتدأ مخبر عنه بنعم وفاعلها ، فهو في هذا الكلام وشبهه موصول أو موصوف بجاء ، والتقدير نعم المجيء الذي جاء ، أو نعم المجيء مجيء جاء ، وكونه موصولا أجود لأنه مخبر عنه ، والمخبر عنه إذا كان معرفة أولى من كونه نكرة .

**قوله ( فإذا فيها آدم ، فقال : هذا أبوك آدم )** زاد في رواية أنس عن أبي ذر أول الصلاة ذكر النسم التي عن يمينه وعن شماله ، وتقدم القول فيه ، وذكرت هناك احتمالا أن يكون المراد بالنسم المرتبة لآدم هي التي لم تدجل الأجساد بعد . ثم ظهر لي الآن احتمال آخر وهو أن يكون المراد بها من خرجت من الأجساد حين خروجها لأنها مستقرة ، ولا يلزم من رؤية آدم لها وهو في السماء الدنيا أن يفتح لها أبواب السماء ولا تلجها ، وقد وقع في حديث أبي سعيد عند البيهقي ما يؤيده ولفظه « فإذا أنا بآدم تعرض عليه أرواح ذريته المؤمنين فيقول : روح طيبة ونفس طيبة اجعلوها في عليين . ثم تعرض عليه أرواح ذريته الفجار فيقول : روح خبيثة ونفس خبيثة ، اجعلوها في سجين » وفي حديث أبي هريرة عند البزار « فإذا عن يمينه باب يخرج منه ريح طيبة وعن شماله باب يخرج منه روح خبيثة » الحديث : فظهر من الحديثين عدم اللزوم المذكور ، وهذا أولى مما جمع به القرطبي في « المفهم » أن ذلك في حالة مخصوصة .

**قوله ( بالابن الصالح والنبي الصالح )** قيل اقتصر الأنبياء على وصفه بهذه الصفة وتواردوا عليها لأن الصلاح صفة تشمل خلال الخير ، ولذلك كررها كل منهم عند كل صفة ، والصالح هو الذي يقوم بما يلزمه من حقوق الله وحقوق العباد ، فمن ثم كانت كلمة جامعة لمعاني الخير ، وفي قول آدم « بالابن الصالح » إشارة إلى افتخاره بأبوة النبي صلى الله عليه وسلم ، وسيأتي في التوحيد بيان الحكمة في خصوص منازل الأنبياء من السماء .

**قوله ( ثم صعد إلى حتى أتى السماء الثانية )** وفيه « فإذا يحيى وعيسى وهما ابنا خالة » قال النووي قال ابن السكيت : يقال ابنا خالة ولا يقال ابنا عم ، ويقال ابنا عم ولا يقال ابنا خال اهـ . ولم يبين سبب ذلك ، والسبب فيه أن ابني الخالة أم كل منهما خالة الآخر لزوماً ، بخلاف ابني العم ، وقد توافقت هذه الرواية مع رواية ثابت عن أنس عند مسلم أن في الأولى آدم وفي الثانية يحيى وعيسى ، وفي الثالثة يوسف ، وفي الرابعة إدريس ، وفي الخامسة هارون ، وفي السادسة موسى ، وفي السابعة إبراهيم وخالف ذلك الزهري في روايته عن أنس عن أبي ذر أنه لم يثبت أسماءهم وقال فيه « وإبراهيم في السماء السادسة » ووقع في رواية شريك عن أنس أن إدريس في الثالثة ، وهارون في الرابعة ، وآخر في الخامسة ، وسياقه يدل على أنه لم يضبط منازلهم أيضا كما صرح به الزهري ، ورواية من ضبط أولى ولا سيما مع اتفاق قتادة وثابت وقد وافقهما يزيد بن أبي مالك عن أنس ، إلا أنه خالف في إدريس وهارون فقال « هارون في الرابعة ، وإدريس في الخامسة » ووافقهم أبو سعيد إلا أن في رواية يوسف في الثانية ، وعيسى ويحيى في الثالثة ، والأول أثبت . وقد استشكل رؤية الأنبياء في السماوات مع أن أجسادهم مستقرة في قبورهم بالأرض ، وأجيب بأن أرواحهم تشكلت بصور أجسادهم أو أحضرت أجسادهم لملاقاة النبي صلى الله عليه وسلم تلك الليلة تشريفاً له وتكرماً ، ويؤيده حديث عبد الرحمن بن هاشم عن أنس ففيه « وبعث له آدم فمن دونه من الأنبياء » فافهم ، وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله .

**قوله ( فلما خلصت إذا يوسف )** زاد مسلم في رواية ثابت عن أنس « فإذا هو قد أعطى شطر الحسن » وفي حديث أبي سعيد عند البيهقي وأبي هريرة عند ابن عائذ والطبراني « فإذا أنا برجل أحسن ما خلق الله ، قد فضل الناس بالحسن كالقمر ليلة البدر على سائر الكواكب » وهذا ظاهره أن يوسف عليه السلام كان أحسن من

جميع الناس ، لكن روى الترمذى من حديث أنس مابعث الله نبياً إلا حسن الوجه حسن الصوت وكان نبيكم أحسنهم وجهاً وأحسنهم صوتاً فعلى هذا فيحمل حديث المعراج على أن المراد غير النبي صلى الله عليه وسلم ، ويؤيده قول من قال : إن المتكلم لا يدخل في عموم خطابه ، وأما حديث الباب فقد حمّله ابن المنير على أن المراد أن يوسف أعطى شطر الحسن الذى أوتيّه نبينا صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم . وقد اختلفت في الحكمة في اختصاص كل منهم بالسماء التى التقاه بها ، فقيل ليظهر تفاضلهم في الدرجات ، وقيل لمناسبة تتعلق بالحكمة في الاختصار على هؤلاء دون غيرهم من الأنبياء ، فقيل أمروا بملاقاتهم فمنهم من أدركه في أول وهلة ومنهم من تأخر فلحق ومنهم من فات ، وهذا زيفه السهيلي فأصاب ، وقيل الحكمة في الاختصار على هؤلاء المذكورين للإشارة إلى ما سيقع له صلى الله عليه وسلم مع قومه من نظير ماوقع لكل منهم ، فأما آدم فوقع التنبيه بما وقع له من الخروج من الجنة إلى الأرض بما سيقع للنبي صلى الله عليه وسلم من الهجرة إلى المدينة ، والجامع بينهما ما حصل لكل منهما من المشقة وكراهة فراق مألّفه من الوطن ، ثم كان مآل كل منهما أن يرجع إلى موطنه الذى أخرج منه ، وبعبسي ويحيى على ماوقع له من أول الهجرة من عداوة اليهود وتماذيه على البغى عليه وإرادتهم وصول السوء اليه ، ويوسف على ماوقع له من إخوته من قريش في نصّبهم الحرب له وإرادتهم هلاكه وكانت العاقبة له ، وقد أشار إلى ذلك بقوله لقريش يوم الفتح : أقول كما قال يوسف : « لا تريب عليكم » وإدريس على رفيع منزلته عند الله ، وهارون على أن قومه رجعوا إلى محبته بعد أن أذوه ، وموسى على ماوقع له من معالجة قومه وقد أشار إلى ذلك بقوله « لقد أودى موسى بأكثر من هذا فصبر » وإبراهيم في استناده إلى البيت المعمور بما ختم له صلى الله عليه وسلم في آخر عمره من إقامة منسك الحج وتعظيم البيت ، وهذه مناسبات لطيفة أبدّاه السهيلي فأوردتها منقحة ملخصة . وقد زاد ابن المنير في ذلك أشياء اضرّت عنها إذ أكثرها في المفاضلة بين الأنبياء والإشارة في هذا المقام عندى أولى من تطويل العبارة . وذكر في مناسبة لقاء إبراهيم في السماء السابعة معنى لطيفاً زائداً ، وهو ما اتفق له صلى الله عليه وسلم من دخول مكة في السنة السابعة وطوافه بالبيت ، ولم يتفق له الوصول إليها بعد الهجرة قبل هذه ، بل قصدها في السنة السادسة فصده عن ذلك كما تقدم بسطه في كتاب الشروط قال ابن أبى جمرة : الحكمة في كون آدم في السماء الدنيا لأنه أول الأنبياء وأول الآباء وهو أصل فكان أولاً في الأولى ، ولأجل تأنيس النبوة بالأبوة ، وعيسى في الثانية لأنه أقرب الأنبياء عهداً من محمد ، ويليّه يوسف لأن أمة محمد تدخل الجنة على صورته ، وإدريس في الرابعة لقوله ﴿ ورفعناه مكاناً عليّاً ﴾ والرابعة من السبع وسط معتدل ، وهارون لقربه من أخيه موسى ، وموسى أرفع منه لفضل كلام الله ، وإبراهيم لأنه الأب الأخير فناسب أن يتجدد للنبي صلى الله عليه وسلم بقلبه أنس لتوجهه بعده إلى عالم آخر ، وأيضاً فمنزلة الخليل تقتضى أن تكون أرفع المنازل ومنزلة الحبيب أرفع من منزلته ، فلذلك ارتفع النبي صلى الله عليه وسلم عن منزلة إبراهيم إلى قاب قوسين أو أدنى .

قوله في قصة موسى ( فلما تجاوزت بكى ، قيل له ما يبكىك ؟ قال : أبكى لأن غلاماً بعث بعدى يدخل الجنة من أمته أكثر ممن يدخلها من أمتي ) وفي رواية شريك عن أنس « لم أظن أحداً يرفع على » وفي حديث أبى سعيد « قال موسى : يزعم بنو إسرائيل أنى أكرم على الله ، وهذا أكرم على الله منى » زاد الأموى في روايته « ولو كان هذا وحده هان على ، ولكن معه أمته وهم أفضل الأمم عند الله » وفي رواية أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أنه « مر بموسى عليه السلام وهو يرفع صوته فيقول : أكرمته وفضلته ، فقال جبريل : هذا موسى ، قلت : ومن يعاتب قال : يعاتب ربه فيك ، قلت : ويرفع صوته على ربه ؟ قال : إن الله قد عرف له حديثه » وفي حديث ابن مسعود عند الحارث وأبى يعلى والبخاري « وسمعت صوتاً وتذمراً ، فسألت جبريل فقال : هذا موسى ،

قلت على من تدمره ؟ قال : على ربه . قلت : على ربه ؟ قال : إنه يعرف ذلك منه « قال العلماء : لم يكن بكاء موسى حسداً ، معاذ الله ، فإن الحسد في ذلك العالم منزوع عن آحاد المؤمنين فكيف بمن اصطفاه الله تعالى ، بل كان أسفاً على ما فاتته من الأجر الذى يترتب عليه رفع الدرجة بسبب ما وقع من أمته من كثرة المخالفة المقتضية لتقصيص أجورهم المستلزم لتقصيص أجره ، لأن لكل نبي مثل أجر كل من اتبعه ، ولهذا كان من اتبعه من أمته في العدد دون من اتبع نبيينا صلى الله عليه وسلم مع طول مدتهم بالنسبة لهذه الأمة . وأما قوله « غلام » فليس على سبيل النقص ، بل على سبيل التنويه بقدرة الله وعظيم كرمه إذ أعطى لمن كان في ذلك السن ما لم يعطه أحداً قبله ممن هو أسن منه . وقد وقع من موسى من العناية بهذه الأمة من أمر الصلاة ما لم يقع لغيره ، ووقعت الإشارة لذلك في حديث أئى هريرة عند الطبرى واليزار ، قال عليه الصلاة والسلام « كان موسى أشدهم على حين مررت به . وخيرهم لى حين رجعت اليه » وفي حديث أئى سعيد « فأقبلت راجعاً ، فمررت بموسى ونعم الصاحب . كان لكم ، فسألنى : كم فرض عليك ربك ؟ الحديث قال ابن أئى جمرة : إن الله جعل الرحمة فى قلوب الأنبياء أكثر مما جعل فى قلوب غيرهم ، لذلك بكى رحمة لأمته ، وأما قوله « هذا الغلام » فأشار إلى صغر سنه بالنسبة إليه ، قال الخطائى : العرب تسمى الرجل المستجمع السن غلاماً مادامت فيه بقية من القوة اهـ . ويظهر لى أن موسى عليه السلام أشار إلى ما أنعم الله به على نبيينا عليهما الصلاة والسلام من استمرار القوة فى الكهولة وإلى أن دخل فى سن الشيخوخة ولم يدخل على بدنه هرم ولا اعترى قوته نقص ، حتى إن الناس فى قدومه المدينة كما سيأتى من حديث أنس لما رأوه مردفاً أباً بكر أطلقوا عليه اسم الشاب وعلى أئى بكر اسم الشيخ مع كونه فى العمر أسن من أئى بكر ، والله أعلم . وقال القرطبى : الحكمة فى تخصيص موسى بمراجعة النبى صلى الله عليه وسلم فى أمر الصلاة لعلها لكون أمة موسى كلفت من الصلوات بما لم تكلف به غيرها من الأمم ، فنقلت عليهم ، فأشفق موسى على أمة محمد من مثل ذلك . ويشير إلى ذلك قوله « أئى قد جربت الناس قبلك » انتهى وقال غيره لعلها من جهة أنه ليس فى الأنبياء من له أتباع أكثر من موسى ولا من له كتاب أكبر ولا أجمع للأحكام من هذه الجهة مضاهياً للنبى صلى الله عليه وسلم ، فناسب أن يتمنى أن يكون له مثل ما أنعم به عليه من غير أن يريد زواله عنه ، وناسب أن يطلعه على ما وقع له وينصحه فيما يتعلق به ، ويحتمل أن يكون موسى لما غلب عليه فى الابتداء الأسف على نقص حظ أمته بالنسبة لأمة محمد حتى تمنى ماتمنى أن يكون ، استدرك ذلك ببذل النصيحة لهم والشفقة عليهم ليزيل ما عساه أن يتوهم عليه فيما وقع منه فى الابتداء . وذكر السهيلي أن الحكمة فى ذلك أنه كان رأى فى مناجاته صفة أمة محمد صلى الله عليه وسلم فدعا الله أن يجعله منهم ، فكان إشفاقه عليهم كعناية من هو منهم . وتقدم فى أول الصلاة شىء من هذا ، وما يتعلق بأمر موسى بالترديد مراراً ، والعلم عند الله تعالى . وقد وقع من موسى عليه السلام فى هذه القصة من مراعاة جانب النبى صلى الله عليه وسلم أنه أمسك عن جميع ما وقع له حتى فارقه النبى صلى الله عليه وسلم أدياً معه وحسن عشرة ، فلما فارقه بكى وقال ما قال .

قوله ( فإذا إبراهيم ) فى حديث أئى سعيد « فإذا أنا بإبراهيم خليل الرحمن مسنداً ظهره إلى البيت المعمور كأحسن الرجال » وفى حديث أئى هريرة عند الطبرى « فإذا هو برجل أشمط جالس عند باب الجنة على كرسى » .

( تكملة ) : اختلف في حال الأنبياء عند لقي النبي صلى الله عليه وسلم إياهم ليلة الإسراء هل أسرى بأجسادهم للملاقاة النبي صلى الله عليه وسلم تلك الليلة ، أو أن أرواحهم مستقرة في الأماكن التي لقيهم النبي صلى الله عليه وسلم وأرواحهم مشكلة بشكل أجسادهم كما جزم به أبو الوفاء بن عقيل ، واختار الأول بعض شيوخنا ، واحتج بما ثبت في مسلم عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « رأيت موسى ليلة أسرى بي قائما يصلي في قبره » فدل على أنه أسرى به لما مر به . قلت : وليس ذلك بل يجوز أن يكون لروحه اتصال بجسده في الأرض ، فلذلك يتمكن من الصلاة وروحه مستقرة في السماء .

**قوله ( ثم رفعت الئى سدره المنتهى )** كذا للأكثر بضم الراء وسكون العين وضم التاء من « رفعت » بضمير المتكلم وبعده حرف جر ، وللكشيمهني « رُفَعَتْ » بفتح العين وسكون التاء أى السدره لى باللام أى من أجل ، وكذا تقدم في بدء الخلق ، ويجمع بين الروايتين بأن المراد أنه رفع إليها أى ارتقى به وظهرت له ، والرفع إلى الشيء يطلق على التقريب منه ، وقد قيل في قوله تعالى ﴿ وفرش مرفوعة ﴾ أى تقرب لهم ، ووقع بيان سبب تسميتها سدره المنتهى في حديث ابن مسعود عند مسلم ولفظه « لما أسرى برسول الله صلى الله عليه وسلم قال : انتهى لى إلى سدره المنتهى وهى فى السماء السادسة وإليها ينتهى مايعرج من الأرض فيقبض منها ، وإليها ينتهى مايبسط فيقبض منها » وقال النووي سميت سدره المنتهى لأن علم الملائكة ينتهى إليها ، ولم يجاوزها أحد إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم . قلت : وهذا لايعارض حديث ابن مسعود المتقدم ، لكن حديث ابن مسعود ثابت في الصحيح فهو أولى بالاعتقاد . قلت : وأورد النووي هذا بصيغة التمريض فقال : وحكى عن ابن مسعود أنها سميت بذلك الخ . هكذا أورده فأشعر بضعفه عنده ، ولاسيما ولم يصرح برفعه ، وهو صحيح مرفوع . وقال القرطبي في « المفهم » : ظاهر حديث أنس أنها فى السابعة لقوله بعد ذكر السماء السابعة « ثم ذهب لى الى السدره » وفى حديث ابن مسعود أنها فى السادسة ، وهذا تعارض لاشك فيه ، وحديث أنس هو قول الأكثر ، وهو الذى يقتضيه وصفها بأنها التى ينتهى إليها علم كل نبي مرسل وكل ملك مقرب على ما قال كعب ، قال : وما خلفها غيب لايعلمه إلا الله أو من أعلمه ، وبهذا جزم إسماعيل بن أحمد ، وقال غيره : إليها منتهى أرواح الشهداء ، قال : ويرجح حديث أنس بأنه مرفوع ، وحديث ابن مسعود موقوف ، كذا قال ، ولم يعرج على الجمع بل جزم بالتعارض . قلت : ولا يعارض قوله إنها فى السادسة ما دلت عليه بقية الأخبار أنه وصل إليها بعد أن دخل السماء السابعة لأنه يحمل على أن أصلها فى السماء السادسة وأغصانها وفروعها فى السابعة ، وليس فى السادسة منها إلا أصل ساقها ، وتقدم فى حديث أبى ذر أول الصلاة « فغشيها ألوان لا أدرى ما هى » وبقية حديث ابن مسعود المذكور « قال الله تعالى ﴿ اذ يغشى السدره ما يغشى ﴾ » قال : فراش من ذهب « كذا فسر المبهم فى قوله ﴿ ما يغشى » — بالفراش . ووقع فى رواية يزيد بن أبى مالك عن أنس « جراد من ذهب » قال البيضاوى : وذكر الفراش وقع على سبيل التمثيل ، لأن من شأن الشجر أن يسقط عليها الجراد وشبهه ، وجعلها من الذهب لصفاء لونها وإضاءتها فى نفسها انتهى . ويجوز أن يكون من الذهب حقيقة ويخلق فيه الطيران ، والقدرة صالحة لذلك . وفى حديث أبى سعيد وابن عباس « يغشاها الملائكة » وفى حديث أبى سعيد عند البيهقي « على كل ورقة منها ملك » ووقع فى رواية ثابت عن أنس عند مسلم « فلما غشيها من أمر الله ماغشيها تغيرت ، فما أحد من خلق الله يستطيع أن ينعتها من حسنها » وفى رواية حميد عن أنس عند ابن مردويه نحوه لكن قال تحولت قوتا ونحو ذلك .

**قوله ( فإذا نبقتها )** بفتح النون وكسر الموحدة وسكونها أيضاً ، قال ابن دحية : والأول هو الذى ثبت فى الرواية ، أى التحريك . والنبق معروف وهو ثمر السدر .

**قوله ( مثل قلال هجر )** قال الخطاى : القلال بالكسر جمع قلة بالضم هى الجرار ، يريد أن ثمرها فى الكبر مثل القلال ، وكانت معروفة عند المخاطبين فلذلك وقع التمثيل بها ، قال : وهى التى وقع تحديد الماء الكثير بها فى قوله « إذا بلغ الماء قلتين » ، وقوله « هجر » بفتح الهاء والجيم بلدة لا تنصرف للتأنيث والعلمية ، ويجوز الصرف .

**قوله ( وإذا ورقها مثل آذان الفيلة )** بكسر الفاء وفتح التحتانية بعدها لام جمع فيل ، ووقع فى بدء الخلق « مثل آذان الفيول » وهو جمع فيل أيضاً قال ابن دحية : اختيرت السدرة دون غيرها لأن فيها ثلاثة أوصاف : ظل ممدود ، وطعام لذيذ ، ورائحة زكية فكانت بمنزلة الإيمان الذى يجمع القول والعمل والنية ، والظل بمنزلة العمل ، والطعم بمنزلة النية ، والرائحة بمنزلة القول .

**قوله ( وإذا أربعة أنهار )** فى بدء الخلق « فإذا فى أصلها — أى فى أصل سدرة المنتهى — أربعة أنهار » ولمسلم « يخرج من أصلها » ووقع فى صحيح مسلم من حديث أنى هريرة « أربعة أنهار من الجنة : النيل والفرات وسيحان وجيحان » فيحتمل أن تكون سدرة المنتهى مغروسة فى الجنة والأنهار تخرج من تحتها فيصح أنها من الجنة .

**قوله ( أما الباطنان ففى الجنة )** قال ابن أى جمرة فيه أن الباطن أجل من الظاهر ، لأن الباطن جعل فى دار البقاء والظاهر جعل فى دار الفناء ، ومن ثم كان الاعتماد على ما فى الباطن كما قال صلى الله عليه وسلم « إن الله لا ينظر إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم » .

**قوله ( وأما الظاهران فالنيل والفرات )** وقع فى رواية شريك كما سياتى فى التوحيد أنه رأى فى السماء الدنيا نهريْن يطردان فقال له جبريل هما النيل والفرات عنصرهما والجمع بينهما أنه رأى هذين النهريْن عند سدرة المنتهى مع نهري الجنة ورآهما فى السماء الدنيا دون نهري الجنة وأراد بالعنصر عنصر امتيازهما بسماء الدنيا كذا قال ابن دحية ، ووقع فى حديث شريك أيضاً « ومضى به يرقى السماء فإذا هو بنهر آخر عليه قصر من لؤلؤ وزبرجد فضرب بيده فإذا هو مسك أذفر فقال : ما هذا يا جبريل ؟ قال : هذا الكوثر الذى خبأ لك ربك » . ووقع فى رواية يزيد بن أنس عن مالك عن أنس عند ابن أى حاتم أنه بعد أن رأى إبراهيم قال « ثم انطلق لى على ظهر السماء السابعة حتى انتهى إلى نهر عليه خيام اللؤلؤ والياقوت والزبرجد ، وعليه طير خضر ، أنعم طير رأيت ، قال جبريل : هذا الكوثر الذى أعطاك الله ، فإذا فيه آنية الذهب والفضة يجرى على رضراض من الياقوت والزمرّد ، ماؤه أشد بياضاً من اللبن ، قال فأخذت من آنيته فاغترفت من ذلك الماء فشربت فإذا هو أحلى من العسل وأشد رائحة من المسك » وفى حديث أنى سعيد « فإذا فيها عين تجرى يقال لها السلسيل فينشق منها نهران أحدهما الكوثر والآخر يقال له نهر الرحمة » . قلت : فيمكن أن يفسر بهما النهران الباطنان المذكوران فى حديث الباب . وكذا روى عن مقاتل قال : الباطنان السلسيل والكوثر . وأما الحديث الذى أخرجه مسلم بلفظ « سيحان وجيحان والنيل والفرات من أنهار الجنة » فلا يغاير هذا لأن المراد به أن فى الأرض أربعة أنهار أصلها من الجنة ،

وحينئذ لم يثبت لسيحون وجيحون أنهما ينبعان من أصل سدرة المنتهى ، فيمتاز النيل والفرات عليهما بذلك . وأما الباطنان المذكوران في حديث الباب فهما غير سيحون وجيحون ، والله أعلم . قال النووي : في هذا الحديث أن أصل النيل والفرات من الجنة ، وأنهما يخرجان من أصل سدرة المنتهى ، ثم يسيران حيث شاء الله ، ثم ينزلان إلى الأرض ، ثم يسيران فيها ثم يخرجان منها ، وهذا لا يمنعه العقل ، وقد شهد به ظاهر الخبر فليعتمد . وأما قول عياض : إن الحديث يدل على أن أصل سدرة المنتهى في الأرض لكونه قال : إن النيل والفرات يخرجان من أصلها وهما بالمشاهدة يخرجان من الأرض فيلزم منه أن يكون أصل السدرة في الأرض ، وهو متعقب ، فإن المراد بكونهما يخرجان من أصلها غير خروجهما بالنبع من الأرض . والحاصل أن أصلها في الجنة وهما يخرجان أولاً من أصلها ثم يسيران إلى أن يستقرا في الأرض ثم ينبعان . واستدل به على فضيلة ماء النيل والفرات لكون منبعهما من الجنة ، وكذا سيحان وجيحان . قال القرطبي : لعل ترك ذكرهما في حديث الإسراء لكونهما ليسا أصلاً برأسهما ، وإنما يحتمل أن يتفرعا عن النيل والفرات . قال : وقيل إنما أطلق على هذه الأنهار أنها من الجنة تشبيهاً لها بأنهار الجنة لما فيها من شدة العذوبة والحسن والبركة ، والأول أولى ، والله أعلم .

( تنبيه ) : الفرات بالمشناة في الخط في حالتي الوصل والوقف في القراءات المشهورة ، وجاء في قراءة شاذة أنها هاء تأنيث ، وشبهها أبو المظفر بن الليث بالتأبوت والتابوه .

**قوله ( ثم رفع لي البيت المعمور )** زاد الكشميني « يدخله كل يوم سبعون ألف ملك » وتقدمت هذه الزيادة في بدء الخلق بزيادة « إذا خرجوا لم يعودوا آخر ما عليهم » وكذا وقع مضموماً إلى رواية قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة ، وقد بينت في بدء الخلق أنه مدرج ، وذكرت من فصله من رواية قتادة عن الحسن عن أبي هريرة ، وقد قدمت ما يتعلق بالبيت المعمور هناك ، ووقعت هذه الزيادة أيضاً عند مسلم من طريق ثابت عن أنس وفيه أيضاً « ثم لا يعودون إليه أبداً » وزاد ابن إسحق في حديث أبي سعيد « إلى يوم القيامة » وفي حديث أبي هريرة عند البزار أنه رأى هناك أقواماً بيض الوجوه وأقواماً في ألوانهم شيء فدخلوا نهراً فاغتسلوا فخرجوا وقد خلصت ألوانهم ، فقال له جبريل « هؤلاء من أمتك خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً » ، وفي رواية أبي سعيد عند الأموي والبيهقي أنهم « دخلوا معه البيت المعمور وصلوا فيه جميعاً » واستدل به على أن الملائكة أكثر المخلوقات لأنه لا يعرف من جميع العوالم من يتجدد من جنسه في كل يوم سبعون ألفاً غير ما ثبت عن الملائكة في هذا الخبر .

**قوله ( ثم أتيت بإناء من خمر وإناء من لبن وإناء من عسل ، فأخذت اللبن ، فقال : هي الفطرة التي أنت عليها )** أي دين الإسلام . قال القرطبي يحتمل أن يكون سبب تسمية اللبن فطرة لأنه أول شيء يدخل بطن المولود ويشق أمعائه ، والسر في ميل النبي صلى الله عليه وسلم إليه دون غيره لكونه كان مألوفاً له ، ولأنه لا ينشأ عن جنسه مفسدة ، وقد وقع في هذه الرواية أن إتيانه الآتية كان بعد وصوله إلى سدرة المنتهى ، وسيأتى في الأشربة من طريق شعبة عن قتادة عن أنس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رفعت لي سدرة المنتهى فإذا أربعة أنهار » فذكره قال « وأتيت بثلاثة أقداح » الحديث وهذا موافق لحديث الباب ، إلا أن شعبة لم يذكر في الإسناد مالك بن صعصعة . وفي حديث أبي هريرة عند ابن عائذ في حديث المعراج بعد ذكر إبراهيم قال « ثم انطلقنا ،

فإذا نحن بثلاثة آنية مغطاة ، فقال جبريل : يا محمد ألا تشرب مما سقاك ربك ؟ فتناولت إحداها فإذا هو غسل فشربت منه قليلا ، ثم تناولت الآخر فإذا هو لبن فشربت منه حتى رويت ، فقال : ألا تشرب من الثالث ؟ قلت : قد رويت . قال : وفقك الله « وفي رواية البزار من هذا الوجه أن الثالث كان خمرًا ، لكن وقع عنده أن ذلك كان ببيت المقدس ، وأن الأول كان ماء ولم يذكر العسل . وفي حديث ابن عباس عند أحمد « فلما أتى المسجد الأقصى قام يصلي ، فلما انصرف جرى بقدرحين في أحدهما لبن وفي الآخر عسل ، فأخذ اللبن » الحديث ، وقد وقع عند مسلم من طريق ثابت عن أنس أيضاً أن إتيانه بالآنية كان ببيت المقدس قبل المعراج ولفظه « ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين ثم خرجت فجاء جبريل بإناء من خمر وإناء من لبن ، فأخذت اللبن ، فقال جبريل : أخذت الفطرة . ثم عرج إلى السماء » وفي حديث شداد بن أوس فصليت من المسجد حيث شاء الله ، وأخذني من العطش أشد ما أخذني ، فأتيت بإناءين أحدهما لبن والآخر عسل ، فعدلت بينهما ، ثم هداني الله فأخذت اللبن ، فقال شيخ بين يدي — يعنى لجبريل — أخذ صاحبك الفطرة « وفي حديث أبي سعيد عند ابن إسحق في قصة الإسراء « فصلى بهم — يعنى الأنبياء — ثم أتى بثلاثة آنية : إناء فيه لبن ، وإناء فيه خمر ، وإناء فيه ماء ، فأخذت اللبن » الحديث . وفي مرسل الحسن عنده نحوه لكن لم يذكر إناء الماء ، ووقع بيان مكان عرض الآنية في رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عند المصنف كما سيأتي في أول الأثرية ولفظه « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به بإيلياء بإناء فيه خمر وإناء فيه لبن ، فنظر إليهما فأخذ اللبن ، فقال له جبريل : الحمد لله الذي هداك للفطرة ، لو أخذت الخمر غوت أمتك » وهو عند مسلم وفي رواية عبد الرحمن بن هاشم بن عتبة عن أنس عند البيهقي « فعرض عليه الماء والخمر واللبن فأخذ اللبن ، فقال له جبريل : أصبت الفطرة ، ولو شربت الماء لغرقت وغرقت أمتك ، ولو شربت الخمر لغويت وغويت أمتك » ويجمع بين هذا الاختلاف إما بحمل « ثم » على غير بابها من الترتيب وإنما هي بمعنى الواو هنا ، وإما بوقوع عرض الآنية مرتين : مرة عند فراغه من الصلاة ببيت المقدس وسببه ما وقع له من العطش ، ومرة عند وصوله إلى سدة المنتهى ورؤية الأنهار الأربعة . أما الاختلاف في عدد الآنية وما فيها فيحمل على أن بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر ، ومجموعها أربعة آنية فيها أربعة أشياء من الأنهار الأربعة التي رآها تخرج من أصل سدة المنتهى . ووقع في حديث أبي هريرة عند الطبري لما ذكر سدة المنتهى « يخرج أصلها من أنهار من ماء غير آسن ، ومن لبن لم يتغير طعمه ، ومن خمر لذة للشاربين ، ومن عسل مصفى » فلعله عرض عليه من كل نهر إناء . وجاء عن كعب أن نهر العسل نهر النيل ونهر اللبن نهر جيحان ونهر الخمر نهر الفرات ونهر الماء سيحان ، والله أعلم .

**قوله ( ثم فرضت على الصلاة )** تقدم ما يتعلق بها في الكلام على حديث أبي ذر في أول الصلاة ، والحكمة في تخصيص فرض الصلاة بليلة الإسراء أنه صلى الله عليه وسلم لما عرج به رأى في تلك الليلة تعبد الملائكة وأن منهم القائم فلا يقعد والراكع فلا يسجد والساجد فلا يقعد ، فجمع الله له ولأمته تلك العبادات كلها في كل ركعة يصليها العبد ، بشرائطها من الطمأنينة والإخلاص ، أشار إلى ذلك ابن أبي جمرة ، وقال وفي اختصاص فرضيتها بليلة الإسراء إشارة إلى عظيم بيانها ، ولذلك اختص فرضها بكونه بغير واسطة بل بمراجعات تعددت على ما سبق بيانه .



**قوله ( ولكن أرضى وأسلم )** في رواية الكشميهني « ولكنني أرضى وأسلم » وفيه حذف تقدير الكلام : سألت ربي حتى استحيت فلا أرجع ، فإنني إن رجعت صرت غير راض ولا مسلم ، ولكنني أرضى وأسلم .

**قوله ( أمضيت فريضتي ، وخففت عن عبادي )** تقدم أول الصلاة من رواية أنس عن أبي ذر « هن خمس وهن خمسون » وتقدم شرحه ، وفي رواية ثابت عن أنس عند مسلم « حتى قال : يا محمد هي خمس صلوات في كل يوم وليلة ، كل صلاة عشرة فتلك خمسون صلاة ، ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة » الحديث ، وسيأتي الكلام على هذه الزيادة في الرقاق . وفي رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس عند النسائي « وأتيت سدرة المنتهى فنهشتني ضبابة ، فخررت ساجداً ، فقليل لي : إني يوم خلقت السماوات والأرض فرضت عليك وعلى أمتك خمسين صلاة فقم بها أنت وأمتك » فذكر مراجعته مع موسى وفيه « فإنه فرض على بني إسرائيل صلاتان فما قاموا بهما » وقال في آخره « فخمس بخمسين فقم بها أنت وأمتك ، قال فعرفت أنها عزمة من الله ، فرجعت إلى موسى فقال لي ارجع ، فلم أرجع » .

**قوله ( فلما جاوزت ناداني مناد : أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي )** هذا من أقوى ما استدلل به على أن الله سبحانه وتعالى كلم نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء بغير واسطة .

( تكملة ) : وقع في غير هذه الرواية زيادات رآها صلى الله عليه وسلم بعد سدرة المنتهى لم تذكر في هذه الرواية ، منها ما تقدم في أول الصلاة « حتى ظهرت لمستوى أسمع فيه صريف الأقلام » وفي رواية شريك عن أنس كما سيأتي في التوحيد « حتى جاء سدرة المنتهى ، ودنا الجبار رب العزة تبارك وتعالى فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى ، فأوحى إليه خمسين صلاة » الحديث . وقد استشكلت هذه الزيادة ، وبأقوى الكلام على ذلك مستوفى إن شاء الله تعالى في كتاب التوحيد . وفي رواية أبي ذر من هذه الزيادة أيضاً « ثم أدخلت الجنة ، فإذا فيها جنازات اللؤلؤ ، وإذا ترابها المسك » وعند مسلم من طريق همام عن قتادة عن أنس رفعه « بينا أنا أسير في الجنة إذا أنا بنهر حافته قباب الدر المجوف ، وإذا طينه مسك أذفر ، فقال جبريل : هذا الكوثر » وله من طريق شيبان عن قتادة عن أنس « لما عرج بالنبي صلى الله عليه وسلم » فذكر نحوه . وعند ابن أبي حاتم وابن عائد من طريق يزيد بن أبي مالك عن أنس « ثم انطلق حتى انتهى بي إلى الشجرة ، فغشيني من كل سحابة فيها من كل لون فتأخر جبريل . وخررت ساجداً » وفي حديث ابن مسعود عند مسلم « وأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوات الخمس ، وخواتم سورة البقرة ، وغفر لمن لم يشرك بالله من أمة المقححات » يعني الكبائر . وفي هذه الرواية من الزيادة « ثم انجلت عنى السحابة وأخذ بيدي جبريل ، فانصرفت سريعاً فأتيت على إبراهيم فلم يقل شيئاً ، ثم أتيت على موسى فقال : ما صنعت » الحديث . وفيه أيضاً « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجبريل : ما لي لم آت أهل سماء إلا رجوا وضحكوا إليّ ، غير رجل واحد فسلمت عليه فرد على السلام ورحب بي ولم يضحك لي ؟ قال : يا محمد ذاك مالك خازن جهنم ، لم يضحك منذ خلق ، ولو ضحكك إلى أحد لضحك إليك » وفي حديث حذيفة عند أحمد والترمذي « حتى فتحت لهما أبواب السماء فرأيا الجنة والنار ، ووعد الآخرة أجمع » وفي حديث أبي سعيد « أنه عرض عليه الجنة ، وإن رمانها كأنه الدلاء ، وإذا طيرها كأنها البخت ، وأنه عرضت عليه النار ، فإذا هي لو طرح فيها الحجارة والحديد لأكلتها » وفي حديث شداد بن أوس « فإذا جهنم تكشف عن

مثل الزراري ، ووجدتها مثل الحمة السخنة » وزاد فيه أنه رآها في وادي بيت المقدس ، وفي رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس عند ابن أبي حاتم « ان جبريل قال : يا محمد هل سألت ربك أن يريك الخور العين ؟ قال نعم . قال : فانطلق الى أولئك النسوة فسلم عليهن . قال : فأتيت إليهن فسلمت ، فرددن فقلن : من أنتن ؟ فقلن . خيرات حسان » الحديث ، وفي رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه « أن إبراهيم الخليل عليه السلام قال للنبي صلى الله عليه وسلم : يا بني إنك لاق ربك الليلة ، وإن أمتك آخر الأمم وأضعفها ، فإن استطعت أن تكون حاجتك أو جلها في أمتك فافعل » وفي رواية الواقدي بأسانيده في أول حديث الإسراء « كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل ربه أن يريه الجنة والنار ، فلما كانت ليلة السبت لسبع عشرة ليلة خلت من رمضان قبل الهجرة بثمانية عشر شهراً وهو نائم في بيته ظهراً أتاه جبريل وميكائيل فقالا : انطلق إلى ما سألت ، فانطلقا به إلى ما بين المقام وزمزم ، فأتى بالمعراج ، فإذا هو أحسن شيء منظراً ، فعرجا به إلى السماوات ، فلقى الأنبياء ، وانتهى إلى سدرة المنتهى ، ورأى الجنة والنار ، وفرض عليه الخمس » فلو ثبت هذا لكان ظاهراً في أنه معراج آخر لقوله إنه كان ظهراً ، وأن المعراج كان من مكة ، وهو مخالف لما في الروايات الصحيحة في الأمرين معاً . ويعكر على التعمد قوله إن الصلوات فرضت حينئذ ، إلا أن حمل على أنه أعيد ذكره تأكيداً ، أو فرع على أن الأول كان مناماً وهذا يقظة أو بالعكس ، والله أعلم . وفي الحديث من القوائد غير ماتقدم أن للسماء أبواباً حقيقة وحفظة موكلين بها ، وفيه إثبات الاستئذان ، وأنه ينبغي لمن يستأذن أن يقول أنا فلان ، ولا يقتصر على أنا لأنه يناfi مطلوب الاستفهام ، وأن المار يسلم على القاعد وإن كان المار أفضل من القاعد ، وفيه استحباب تلقي أهل الفضل بالبشر والترحيب والثناء والدعاء ، وجواز مدح الإنسان المأمون عليه الافتتان في وجهه ، وفيه جواز الاستناد إلى القبلة بالظهر وغيره مأخوذ من استناد إبراهيم إلى البيت المعمور وهو كالكعبة في أنه قبلة من كل جهة ، وفيه جواز نسخ الحكم قبل وقوع الفعل ، وقد سبق البحث فيه في أول الصلاة ، وفيه فضل السير بالليل على السير بالنهار لما وقع من الإسراء بالليل ، ولذلك كانت أكثر عبادته صلى الله عليه وسلم بالليل ، وكان أكثر سفره صلى الله عليه وسلم بالليل ، وقال صلى الله عليه وسلم « عليكم بالدجلة فإن الأرض تطوى بالليل » وفيه أن التجربة أقوى في تحصيل المطلوب من المعرفة الكثيرة ، يستفاد ذلك من قول موسى عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم أنه عالج الناس قبله وجربهم ، ويستفاد منه تحكيم العادة ، والتنبيه بالأعلى على الأدنى لأن من سلف من الأمم كانوا أقوى أبدأنا من هذه الأمة ، وقد قال موسى في كلامه إنه عالجهم على أقل من ذلك فما وافقوه ، أشار إلى ذلك ابن أبي جمرة قال : ويستفاد منه أن مقام الخلعة مقام الرضا والتسليم ، ومقام التكليم مقام الإدلال والانبساط ، ومن ثم استبد موسى بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بطلب التخفيف دون إبراهيم عليه السلام ، مع أن للنبي صلى الله عليه وسلم من الاختصاص بإبراهيم أزيد مما له من موسى لمقام الأبوة ورفعة المنزلة والاتباع في الملة . وقال غيره : الحكمة في ذلك ما أشار اليه موسى عليه السلام في نفس الحديث من سبقه إلى معالجة قومه في هذه العبادة بعينها وأنهم خالفوه وعصوه . وفيه أن الجنة والنار قد خلقنا ، لقوله في بعض طرقه التي بينها « عرضت على الجنة والنار » وقد تقدم البحث فيه في بدء الخلق . وفيها استحباب الإكثار من سؤال الله تعالى وتكثير الشفاعة عنده ، لما وقع منه صلى الله عليه وسلم في إجابته مشورة موسى في سؤال التخفيف . وفيه فضيلة الاستحياء ، وبذل النصيحة لمن يحتاج إليها وإن لم يستشر الناصح في ذلك . الحديث الثاني .

قوله ( حدثنا عمرو ) هو ابن دينار .

**قوله ( في قوله )** أى فى تفسير قوله تعالى ﴿ وما جعلنا الرؤيا التى أرىناك إلا فتنة للناس ﴾ قال : هى رؤيا أعين أرىنا النبى صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به إلى بيت المقدس ( قلت : وإيراد هذا الحديث فى باب المعراج مما يؤيد أن المصنف يرى اتحاد ليلة الإسراء والمعراج ، بخلاف ما فهم عنه من أفراد الترجمتين ، وقد قدمت أن ترجمته فى أول الصلاة تدل على ذلك حيث قال « فرضت الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء » وقد تمسك بكلام ابن عباس هذا من قال : الإسراء كان فى المنام ، ومن قال إنه كان فى اليقظة ، فالأول أخذ من لفظ الرؤيا قال : لأن هذا اللفظ مختص برؤيا المنام ، ومن قال بالثانى فمن قوله أرىنا ليلة الإسراء ، والإسراء إنما كان فى اليقظة ، لأنه لو كان مناماً ما كذبه الكفار فيه ولا فيما هو أبعد منه كما تقدم تقريره ، وإذا كان ذلك فى اليقظة وكان المعراج فى تلك الليلة تعين أن يكون فى اليقظة أيضاً إذ لم يقل أحد إنه نام لما وصل إلى بيت المقدس ثم عرج به وهو نائم ، وإذا كان فى اليقظة فإضافة الرؤيا إلى العين للاحتراز عن رؤيا القلب ، وقد أثبت الله تعالى رؤيا القلب فى القرآن فقال ﴿ ما كذب الفؤاد ما رأى ﴾ ورؤيا العين فقال ﴿ مازاغ البصر وما طغى لقد رأى ﴾ وروى الطبرانى فى الأوسط بإسناد قوى عن ابن عباس قال « رأى محمد ربه مرتين » ومن وجه آخر قال « نظر محمد الى ربه » جعل الكلام لموسى والخلة لإبراهيم والنظر لمحمد ، فإذا تقرر ذلك ظهر أن مراد ابن عباس هنا برؤية العين المذكورة جميع ما ذكره صلى الله عليه وسلم فى تلك الليلة من الأشياء التى تقدم ذكرها ، وفى ذلك رد لمن قال : المراد بالرؤيا فى هذه الآية رؤياه صلى الله عليه وسلم أنه دخل المسجد الحرام المشار إليها بقوله تعالى ﴿ لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق ، لتدخلن المسجد الحرام ﴾ قال هذا القائل : والمراد بقوله ﴿ فتنة للناس ﴾ ما وقع من صد المشركين له فى الحديبية عن دخول المسجد الحرام انتهى . وهذا وإن كان يمكن أن يكون مراد الآية لكن الاعتماد فى تفسيرها على ترجمان القرآن أولى ، والله أعلم . واختلف السلف هل رأى به فى تلك الليلة أم لا ؟ على قولين مشهورين ، وأنكرت ذلك عائشة رضى الله عنها وطائفة ، وأثبتها ابن عباس وطائفة . وسيأتى بسط ذلك فى الكلام على حديث عائشة حيث ذكره المصنف بتمامه فى تفسير سورة النجم من كتاب التفسير إن شاء الله تعالى .

**قوله ( والشجرة الملعونة فى القرآن ، قال : هى شجرة الزقوم )** يريد تفسير الشجرة المذكورة فى بقية الآية وقد قيل فيها غير ذلك كما سيأتى فى موضعه فى التفسير إن شاء الله تعالى

وفُود الأنصار إلى النبى صلى الله عليه وسلم بمكة ، وبيعة العقبه

[٣٨٨٩] ٣٧٥٢- فإحيى بن بكير قال نا الليث عن عُقيل عن ابن شهاب... ح. ونا أحمد بن صالح قال نا

عنبسة قال نا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله ابن كعب بن مالك أن عبد الله بن كعب - وكان قائد كعب حين عمي - قال : سمعت كعب بن مالك يحدث حين تخلف عن النبى صلى الله عليه وسلم عليه فى غزوة تبوك بطوله ، قال ابن بكير فى حديثه : ولقد شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة العقبه حين تواتقنا على الإسلام ، وما أحب أن لي بها مشهد بدر ، وإن كانت بدر أذكر فى الناس منها .

[٣٨٩٠] ٣٧٥٣- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال كان عمرو يقول : سمعت جابر بن عبد الله يقول : شهد بي خلاي العقبة . قال عبا الله بن محمد : قال ابن عيينة : أحدهما البراء بن معرور .  
[الحديث ٣٨٩٠ - طرفه في : ٣٨٩١] .

[٣٨٩١] ٣٧٥٤- حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال عطاء قال جابر : أنا وأبي وخالي من أصحاب العقبة .

[٣٨٩٢] ٣٧٥٥- حدثنا إسحاق بن منصور قال أنا يعقوب بن إبراهيم قال نا ابن أخي ابن شهاب عن عمه قال : أخبرني أبو إدريس عائذ الله أن عبادة بن الصامت - من الذين شهدوا بدرًا مع رسول الله صلى الله عليه ومن أصحابه ليلة العقبة - أخبره أن رسول الله صلى الله عليه قال وحوله عصاة من أصحابه : « تغالوا بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئًا ، ولا تسرقوا ، ولا تزنوا ، ولا تقتلوا أولادكم ، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تعصوني في معروف ، فمن أوفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئًا فعوقب به في الدنيا فهو له كفارة ، ومن أصاب من ذلك شيئًا فستره الله فأمره إلى الله : إن شاء عاقبه ، وإن شاء عفا عنه » . قال : فبايعته على ذلك .

[٣٨٩٣] ٣٧٥٦- نا قتيبة قال نا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن الصنابحي عن عبادة بن الصامت أنه قال : إني من النقباء الذين بايعوا رسول الله صلى الله عليه ، وقال : بايعناه على أن لا نشرك بالله شيئًا ، ولا نسرق ، ولا نزنى ، ولا نقتل النفس التي حرم الله ، ولا ننتهب ، ولا نعصي بالجنة إن فعلنا ذلك ، فإن غشنا من ذلك شيئًا كان قضاء ذلك إلى الله عز وجل .

**قوله ( باب وفود الأنصار إلى النبي صلى الله عليه وسلم بمكة وبيعة العقبة )** ذكر ابن إسحق وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد موت أبي طالب قد خرج إلى ثقيف بالطائف يدعوهم إلى نصره ، فلما امتنعوا منه كما تقدم في بدء الخلق شره رجع إلى مكة فكان يعرض نفسه على قبائل العرب في مواسم الحج ، وذكر بأسانيد متفرقة أنه أتى كندة وبنى كعب وبنى حذيفة وبنى عامر بن صعصعة وغيرهم فلم يجبه أحد منهم إلى ما سأل ، وقال موسى بن عقبة عن الزهري « فكان في تلك السنين - أي التي قبل الهجرة - يعرض نفسه على القبائل ، ويكلم كل شريف قوم ، لا يسألهم إلا أن يؤوه ويمنعوه ، ويقول : لا أكره أحدًا منكم على شيء ، بل أريد أن تمنعوا من يؤذيني حتى أبلغ رسالة ربي ، فلا يقبله أحد بل يقولون : قوم الرجل أعلم به » وأخرج البيهقي وأصله عند أحمد وصححه ابن حبان من حديث ربيعة بن عباد بكسر المهملة وتخفيف الموحدة قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوق ذي المجاز يتبع الناس في منازلهم يدعوهم إلى الله عز وجل » الحديث . وروى أحمد وأصحاب السنن وصححه الحاكم من حديث جابر « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض نفسه على الناس بالموسم فيقول : هل من رجل يحملني إلى قومه ؟ فان قریشاً منعوني أن أبلغ كلام ربي . فأتاه رجل من همدان فأجابه ، ثم خشى أن لا يتبعه قومه فجاء إليه فقال : آتى قومي فأخبرهم ثم آتيتك من العام المقبل . قال : نعم . فانطلق الرجل وقد جاء الأنصار في رجب » وقد أخرج الحاكم وأبو تميم والبيهقي في « الدلائل »

بإسناد حسن عن ابن عباس « حدثني علي بن أبي طالب قال : لما أمر الله نبيه أن يعرض نفسه على قبائل العرب خرج وأنا معه وأبو بكر إلى منى ، حتى دفعنا إلى مجلس من مجالس العرب ، وتقدم أبو بكر وكان نسابة فقال : من القوم ؟ فقالوا : من ربيعة . فقال من أي ربيعة أنتم ؟ قالوا : من ذهل — فذكروا حديثاً طويلاً في مراجعتهم وتوقفهم أخيراً عن الإجابة — قال ثم دفعنا إلى مجلس الأوس والخزرج ، وهم الذين سماهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الأنصار لكونهم أجابوه إلى إيوائه ونصره ، قال : فما نهضوا حتى بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى . وذكر ابن إسحق أن أهل العقبة الأولى كانوا ستة نفر وهم: أبو أمامة أسعد بن زرارة النجاري ورافع بن مالك ابن العجلان العجلاني وقطبة بن عامر بن حديدة وجابر بن عبد الله بن رثاب ، وعقبة بن عامر — وهؤلاء الثلاثة من بني سلمة — وعوف بن الحارث بن رفاعه من بني مالك بن النجار . وقال موسى بن عقبة عن الزهري وأبو الأسود عن عروة : هم أسعد بن زرارة ورافع بن مالك ومعاذ بن عفراء ويزيد بن ثعلبة وأبو الهيثم بن التيهان وعويم بن ساعدة ، ويقال كان فيهم عبادة بن الصامت وذكوان . قال ابن إسحق « حدثني عاصم بن عمر بن قتادة عن أشياخ من قومه قال لما رآهم النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أنتم ؟ قالوا من الخزرج . قال : أفلا تجلسون أكلمكم ؟ قالوا : نعم . فدعاهم إلى الله ، وعرض عليهم الإسلام ، وتلا عليهم القرآن . وكان مما صنع الله لهم أن اليهود كانوا معهم في بلادهم ، وكانوا أهل كتاب ، وكان الأوس والخزرج أكثر منهم فكانوا إذا كان بينهم شيء قالوا : إن نبياً سيبعث الآن قد أظل زمانه نتبعه ، فنقتلكم معه ، فلما كلمهم النبي صلى الله عليه وسلم عرفوا النعت ، فقال بعضهم لبعض : لا تسبقنا إليه يهود . فآمنوا وصدقوا ، وانصرفوا إلا ببلادهم ليدعوا قومهم ، فلما أخبروهم لم يبق دور من قومهم إلا وفيها ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى إذا كان الموسم وافاه منهم اثنا عشر رجلاً » . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث كعب بن مالك في قصة تويته ، ذكر منه طرفاً وسيأتي مطولاً في مكانه ، والغرض منه قوله « ولقد شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة » . وعنبسة هو ابن خالد بن يزيد الأيلي يروي عن عمه يونس بن يزيد ، وقوله « قال ابن بكر في حديثه » يريد أن اللفظ المساق لعقيل لا ليونس ، وقوله « توائقنا » بالثالثة والقاف أى وقع بيننا الميثاق على متابعتنا عليه ، وقوله « وما أحب أن لي بها مشهد بدر » لأن من شهد بداراً وإن كان فاضلاً بسبب أنها أول غزوة نصر فيها الإسلام ، لكن بيعة العقبة كانت سبباً في فشو الإسلام ، ومنها نشأ مشهد بدر ، وقوله « أذكر منها » هو أفعل تفضيل بمعنى المذكور ، أى أكثر ذكراً بالفضل وشهرة بين الناس . قلت : وكان كعب من أهل العقبة الثانية ، وقد عقد ثلاثة كما أشرت إليه قبل ، ولعل المصنف لمح بما أخرجه ابن إسحق وصححه ابن حبان من طريقه بطوله ، قال ابن إسحق « حدثني معبد بن كعب بن مالك أن أخاه عبد الله — وكان من أعلم الأنصار — حدثه أن أباه كعباً حدثه ، وكان ممن شهد العقبة وبايع بها قال : خرجنا حجاجاً مع مشركي قومنا وقد صلينا وفقهنا ، ومعنا البراء بن معرور سيدنا وكبيرنا — فذكر شأن صلاته إلى الكعبة قال — : فلما وصلنا إلى مكة ولم نكن رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ذلك ، فسألنا عنه فقيل : هو مع العباس في المسجد ، فدخلنا فجلسنا إليه ، فسأله البراء عن القبلة ، ثم خرجنا إلى الحج ، وواعدناه العقبة ومعنا عبد الله بن عمرو والد جابر ولم يكن أسلم قبل فعرّفناه أمر الإسلام فأسلم حينئذ وصار من النقباء ، قال فاجتمعنا عند العقبة ثلاثة وسبعين رجلاً ، ومعنا امرأتان أم عمارة بنت كعب إحدى نساء بني مازن وأسماء بنت عمرو بن عدى إحدى نساء بني

سلمة ، قال فجاء معه العباس فتكلم فقال : إن محمداً منا من حيث علمتم ، وقد منعناه وهو في عز ، فإن كنتم تريدون أنكم وافون له بما دعوتوه إليه ومانعوه ممن خالفه فأنتم وذاك ، وإلا غمنا الآن . قال فقلنا : تكلم يارسول الله ، فخذ لنفسك ما أحببت . فتكلم ، فدعا إلى الله وقرأ القرآن ورغب في الإسلام ثم قال : أبايكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبنائكم ، قال فأخذ البراء بن معمر بيده فقال : نعم « فذكر الحديث وفيه » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أسلم من سالمتم ، وأحارب من حاربتم . ثم قال : أخرجوا إلى منكم اثني عشر نقيباً « وذكر ابن إسحق النقباء وهم أسعد بن زرارة ورافع بن مالك والبراء بن معمر وعبادة بن الصامت وعبد الله ابن عمرو بن حرام وسعد بن الربيع وعبد الله بن رواحة وسعد بن عبادة والمنذر بن عمرو بن حبش وأسيب بن حضير وسعد بن خيثمة وأبو الهيثم بن التيهان ، وقيل بدله رفاعه بن عبد المنذر » . وفي « المستدرک » عن ابن عباس « كان البراء بن معمر أول من بايع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة . قال ابن إسحق « حدثني عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للنقباء : أنتم كفلاء على قومكم ككفالة الخواريين لعيسى بن مريم ، قالوا : نعم » وذكر أيضاً أن قريشاً بلغهم أمر البيعة فأنكروا عليهم ، فحلف المشركون منهم وكانوا أكثر منهم — قيل كانوا خمسمائة نفس — أن ذلك لم يقع ، وذلك لأنهم ما علموا بشيء مما جرى . الحديث الثاني حديث جابر .

قوله ( كان عمرو ) هو ابن دينار .

قوله ( شهد لي خالاي العقبة ) لم يسمهما في هذه الرواية ، ونقل عن عبد الله بن محمد — وهو الجعفي — أن ابن عيينة قال : أحدهما البراء بن معمر ، كذا في رواية أبي ذر ، ولغيره : قال أبو عبد الله يعني المصنف ، فعلى هذا فتفسير المبهم من كلامه ، لكنه ثبت أنه من كلام ابن عيينة من وجه آخر عند الإسماعيلي ، فترجحت رواية أبي ذر . ووقع في رواية الإسماعيلي « قال سفيان : خاله البراء بن معمر وأخوه » ولم يسمه . والبراء بتخفيف الراء ومعمر بمهملات يقال إنه كان أول من أسلم من الأنصار ، وأول من بايع في العقبة الثانية كما تقدم ، ومات قبل قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة بشهر واحد . وهو أول من صلى إلى الكعبة في قصة ذكرها ابن إسحق وغيره ، وقد تعقبه الدمياطي فقال : أم جابر هي أنيسة بنت غنمة بن عدى وأخواها ثعلبة وعمرو وهما خالا جابر ، وقد شهدا العقبة الأخيرة . وأما البراء بن معمر فليس من أحوال جابر قلت : لكن من أقارب أمه ، وأقارب الأم يسمون أحوالاً مجازاً ، وقد روى ابن عساكر بإسناد حسن عن جابر قال « حملني خالي الحر بن قيس في السبعين راكباً الذين وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأنصار ، فخرج إلينا معه العباس عمه فقال : يا عم ، خذني على أحوالك » فسمى الأنصار أحوال العباس لكون جدته أم أبيه عبد المطلب منهم ، وسمى الحر بن قيس خاله لكونه من أقارب أمه وهو ابن عم البراء بن معمر ، ففعل قول سفيان « وأخوه » عني به الحر بن قيس ، وأطلق عليه أخا وهو ابن عم لأنهما في منزلة واحدة في النسب ، وهذا أولى من توهيم مثل ابن عيينة ، لكن لم يذكر أحد من أهل السير الحر بن قيس في أصحاب العقبة ، فكأنه لم يكن أسلم ، فعلى هذا فالخال الآخر لجابر إما ثعلبة وإما عمرو ، والله أعلم .

قوله في الطريق الثانية ( أخبرنا هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني ، وعطاء هو ابن أبي رباح .

**قوله ( أنا وأنى )** عبد الله بن عمرو بن حرام بالمهملتين ، وقد تقدم أنه كان من النقباء .

**قوله ( وخالاي )** تقدم القول فيهما ، وقرأت بخط مغلطاي : يريد عيسى بن عامر بن عدى بن سنان وخالد

ابن عمرو بن عدى بن سنان لأن أم جابر أنيسة بنت غنمة بن عدى بن سنان ، يعنى فكل منهما ابن عمها بمنزلة أخيها ، فأطلق عليهما جابر . أنهما خالاه مجازاً . قلت : إن حمل على الحقيقة تعين كما قاله الدمياطي ، وإلا فتغليط ابن عيينة مع أن كلامه يمكن حمله على المجاز بأمر فيه مجاز ليس بمتجه ، والله المستعان . ووقع عند ابن التين « وخالى » بغير ألف وتشديد التحتانية وقال : لعل الواو واو المعية أى مع خالى ، ويحتمل أن يكون بالإنفراد بكسر اللام وتخفيف الياء . الحديث الثالث حديث عبادة بن الصامت فى قصة البيعة ليلة العقبة ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى أوائل كتاب الإيمان مع مباحث نفيسة تتعلق بقوله فى الحديث « فعوقب به فهو كفارة له » وأوضحت هناك أن بيعة العقبة إنما كانت على الإيواء والنصر ، وأما ما ذكره من الكفارة فنلك بيعة أخرى وقعت بعد فتح مكة ، ثم رأيت ابن إسحق جزم بأن بيعة العقبة وقعت بما صدر فى الرواية الثانية التى فى هذا الباب فقال « حدثنى يزيد بن أبى حبيب » فذكر بسند الباب « عن عبادة قال : كنت فىمن حضر العقبة الأولى ، فكنا اثنى عشر رجلاً ، فبايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على بيعة النساء » أى على وفق بيعة النساء التى نزلت بعد ذلك عند فتح مكة ، وهذا محتمل ، لكن ليست الزيادة فى طريق الليث بن سعد عن يزيد فى الصحيحين ، وعلى تقدير ثبوتها فليس فيه ما ينافى ما قررته من أن قوله « فهو كفارة » إنما ورد بعد ذلك ، لأنه يعارضه حديث أبى هريرة « ما أدرى الحدود كفارة لأهلها أو لا » مع تأخر إسلام أبى هريرة عن ليلة العقبة ، كما استوفيت مباحثه هناك . ومن ذكر صورة بيعة العقبة كعب بن مالك كما أسلفته آنفاً عنه ، وروى البيهقى من طريق عبد الله بن عثمان بن خيثم عن إسماعيل بن عبد الله بن رفاعة عن أبيه قال « قال عبادة بن الصامت بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة فى النشاط والكسل » فذكر الحديث وفيه « وعلى أن ننصر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم علينا يثرب بما نمنع به أنفسنا وأزواجنا وأبنائنا ، ولنا الجنة . فهذه بيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم التى بايعناه عليها » وعند أحمد بإسناد حسن وصححه الحاكم وابن حبان عن جابر مثله وأوله « مكث رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين يتبع الناس فى منازلهم فى المواسم بمنى وغيرها يقول : من يؤوينى . من ينصرنى حتى . أبلغ رسالة رضى وله الجنة ؟ حتى بعثنا الله له من يثرب فصدقناه » فذكر الحديث حتى قال « فرحل إليه منا سبعون رجلاً ، فوعدناه بيعة العقبة ، فقلنا : علام نبايعك ؟ فقال : على السمع والطاعة فى النشاط والكسل ، وعلى النفقة فى العسر واليسر ، وعلى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وعلى أن تنصرونى إذا قدمت عليكم يثرب ، فتمنعونى مما تمنعون منه أنفسكم وأزواجكم وأبنائكم ، ولكم الجنة » الحديث . ولأحمد من وجه آخر عن جابر قال « كان العباس آخذاً بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما فرغنا قال رسول الله : أخذت وأعطيتم » وللإزار من وجه آخر عن جابر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للنقباء من الأنصار : تؤزوني ، وتمنعونى ؟ قالوا : نعم . فما لنا ؟ قال : الجنة » وروى البيهقى بإسناد قوى عن الشعبي ، ووصله الطبرانى من حديث أبى موسى الأنصارى قال « انطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم معه العباس عمه الى السبعين من الأنصار عند العقبة فقال له أبو أمامة — يعنى أسعد بن زرارة — سل يا محمد لربك ولنفسك ما شئت ، ثم أخبرنا مالنا من الثواب ؟ قال : أسألكم لرى أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً ، وأسألكم لنفسي

ولأصحابي أن تؤوونا وتنصرونا وتمنعونا مما تمنعون منه أنفسكم ، قالوا : فما لنا ؟ قال : الجنة . قالوا : ذلك لك « وأخرجه أحمد من الوجهين جميعاً .

**قوله في الرواية الثانية ( ولا نقضى )** بالقاف والضاد المعجمة للأكثر ، وفي بعض النسخ عن شيوخ أئى ذر « ولا نعصى » بالعين والصاد المهملتين ، وقد بينت الصواب من ذلك في أوائل كتاب الإيمان . وذكر ابن إسحق أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مع الإثنى عشر رجلاً مصعب بن عمير العبدري ، وقيل بعثه إليهم بعد ذلك بطلبهم ليفقههم ويقرئهم ، فنزل على أسعد بن زرارة ، فروى أبو داود من طريق عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال « كان أئى إذا سمع الأذان للجمعة استغفر لأسعد بن زرارة ، فسألته ، فقال : كان أول من جمع بنا بالمدينة » وللدارقطنى من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى مصعب بن عمير أن اجمع بهم » اهـ ، فأسلم خلق كثير من الأنصار على يد مصعب بن عمير بمعاونة أسعد بن زرارة حتى فشا الإسلام بالمدينة ، فكان ذلك سبب رحلتهم في السنة المقبلة ، حتى وافى منهم العقبة سبعون مسلماً وزيادة ، فبايعوا كما تقدم

تزيوج النبي صلى الله عليه عائشة ، وقُدومها المدينة ، وبناءه بها

[٣٨٩٤] ٣٧٥٧ - حدثنا فروة بن أبي المغراء قال نا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت :

تزوجني النبي صلى الله عليه وأنا بنت ست سنين ، فقدمنا المدينة فنزلنا في بني الحارث بن الخزرج ، فوعكت فتمزق شعري ، فوفى جُميمة ، فأتني أُمي أم رومان - وإنني لفى أرجوحة ومعى صواحب لي - فصرخت بي فأتيتها لا أدري ما تريد ، فأخذت بيدي حتى أوقفتني على باب الدار ، وإنني لأنهج حتى سكن بعض نفسي . ثم أخذت شيئاً من ماء فمسحت به وجهي ورأسي ، ثم أدخلتني الدار ، فإذا نسوة من الأنصار في البيت ، فقلن : على الخير والبركة ، وعلى خير طائر . فأسلمتني إليهن ، فأصلحن من شأني ، فلم يرعني إلا رسول الله صلى الله عليه ضحى ، فأسلمنني إليه ، وأنا يومئذ بنت تسع سنين .

[الحديث ٣٨٩٤ - أطرافه في : ٣٨٩٦ ، ٥١٣٣ ، ٥١٣٤ ، ٥١٥٦ ، ٥١٥٨ ، ٥١٦٠ .]

[٣٨٩٥] ٣٧٥٨ - نا معلى قال نا وهيب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه قال

لها : « أريتك في المنام مرتين : أرى أنك في سرقة من حرير ويقول : هذه امرأتك فاكشف عنها ، فإذا هي أنت ، فاقول : إن يك هذا من عند الله يمضه » . [الحديث ٣٨٩٥ - أطرافه في : ٥٠٧٨ ، ٥١٢٥ ، ٧٠١١ ، ٧٠١٢ .]

[٣٨٩٦] ٣٧٥٩ - نا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه قال : توفيت خديجة قبل مخرج

النبي صلى الله عليه إلى المدينة بثلاث سنين ، فلبث سنتين أو قريباً من ذلك ، ونكح عائشة وهي بنت ست سنين ، ثم بنى بها وهي بنت تسع .

**قوله ( باب تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة )** سقط لفظ « باب » لأئى ذر .

**قوله ( وقدمها المدينة )** أى بعد الهجرة .

**قوله ( وبناءه بها )** أى بالمدينة . وكان دخولها عليه في شوال من السنة الأولى وقيل من الثانية ، وقد تعقب



قوله « بنائه بها » اعتماداً على قول صاحب الصحاح : العامة تقول بنى بأهله وهو خطأ ، وإنما يقال بنى على أهله . والأصل فيه أن الداخل على أهله يضرب عليه قبة ليلة الدخول ، ثم قيل لكل داخل بأهله بان ، انتهى . ولا معنى لهذا التغليب لكثرة استعمال الفصحاء له ، وحسبك بقول عائشة « بنى لى » ويقول عروة فى آخر الحديث الثالث « وبنى بها » . وقوله فى الحديث « تزوجنى وأنا بنت ست سنين » أى عقد على . وقولها « فنزلنا فى بنى الحارث بن الخزرج » أى لما قدمت هى وأمها وأختها أسماء بنت أبى بكر كما سأبينه ، وأما أبوها فقدم قبل ذلك مع النبى صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( فتمزق شعرى )** بالزأى أى تقطع ، وللكشميهنى « فتمرق » بالراء أى انتف .

**قوله ( فوفى )** أى كثر ، وفى الكلام حذف تقديره ثم فصلت من الوعك فترى شعرى فكثر ، وقولها « جميمة » بالجيم مصغر الجملة بالضم وهى مجتمع شعر الناصية ، ويقال للشعر إذا سقط عن المنكيين جمّة ، وإذا كان الى شحمة الأذنين وفرة . وقولها « فى أرجوحة » بضم أوله معروفة وهى التى تلعب بها الصبيان ، وقوله « أنهج » أى أتففس تنفساً عالياً ، وقولهن « على خير طائر » أى على خير حظ ونصيب ، وقولها « فلم يرعنى » بضم الراء وسكون العين أى لم يفزعنى شئ إلا دخوله على ، وكنت بذلك عن المفاجأة بالدخول على غير عالم بذلك فإنه يفزع غالباً ، وروى أحمد من وجه آخر هذه القصة مطولة « قالت عائشة : قدمنا المدينة فنزلنا فى بنى الحارث ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل بيتنا ، فجاءت لى أمى وأنا فى أرجوحة لى جميمة ، ففرقتها ، ومسحت وجهى بشئ من ماء ، ثم أقبلت لى تقودنى حتى وقفت لى عند الباب حتى سكن نفسى » الحديث ، وفيه « فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس على سريره وعنده رجال ونساء من الأنصار فأجلستنى فى حجره » ثم قالت : هؤلاء أهلك يا رسول الله ، بارك الله لك فيهم . فوثب الرجال والنساء ، وبنى لى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيتنا وأنا يومئذ بنت تسع سنين . الحديث الثانى .

**قوله ( أريتك )** بضم أوله .

**قوله ( سرقة )** بفتح المهملة والراء والقاف أى قطعة ، أى يريه صورتها

**قوله ( ويقول )** فى رواية الكشميهنى « وقال » ويأتى فى النكاح بلفظ « فقال لى هذه امرأتك » .

**قوله ( فاذا هى أنت )** سيأتى الكلام على شرحه فى كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث .

**قوله ( عن أبيه )** هذا صورته مرسل ، لكنه لما كان من رواية عروة مع كثرة خبرته بأحوال عائشة يحمل على أنه حملة عنها .

**قوله ( توفيت خديجة قبل مخرج النبى صلى الله عليه وسلم بثلاث سنين ، فلبث سنتين أو قريباً من ذلك ونكح عائشة وهى بنت ست سنين ثم بنى بها وهى بنت تسع سنين )** فيه إشكال لأن ظاهره يقتضى أنه لم يبن بها إلا بعد قدومه المدينة بستين ونحو ذلك ، لأن قوله « فلبث سنتين أو نحو ذلك » أى بعد موت خديجة ، وقوله « ونكح عائشة » أى عقد عليها لقوله بعد ذلك « وبنى بها وهى بنت تسع » فيخرج من ذلك أنه بنى بها بعد قدومه المدينة بستين ، وليس كذلك ، لأنه وقع عند المصنف فى النكاح من رواية الثورى عن هشام بن عروة فى

هذا الحديث « ومكثت عنده تسعاً » وسيأتى ما قيل من إدراج النكاح في هذه الطريق ، وهو في الجملة صحيح ، فإن عند مسلم من حديث الزهري عن عروة عن عائشة في هذا الحديث « وزفت اليه وهي بنت تسع ولعبتها معها ، ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة » وله من طريق الأسود عن عائشة نحوه ، ومن طريق عبد الله بن عروة عن أبيه عن عائشة « تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال ، وبنى بي في شوال » فعلى هذا فقوله « فلبث سنتين أو قريباً من ذلك » أى لم يدخل على أحد من النساء ، ثم دخل على سودة بنت زمعة قبل أن يهاجر ، ثم بنى بعائشة بعد أن هاجر ، فكأن ذكر سودة سقط على بعض رواته . وقد روى أحمد والطبراني بإسناد حسن عن عائشة قالت « لما توفيت خديجة قالت خولة بنت حكيم امرأة عثمان بن مظعون : يارسول الله ألا تزوج ؟ قال : نعم ، فما عندك ؟ قالت : بكر وثيب ، البكر بنت أحب خلق الله اليك عائشة ، والثيب سودة بنت زمعة . قال : فاذهبي فاذهري فاذكريهما على أبى بكر فدخلت على أبى بكر فقال : إنما هي بنت أخيه ، قال : قولى له أنت أختى في الإسلام ، وابنتك تصلح لى . فجاءه فأنكحه . ثم دخلت على سودة فقالت لها : أخبري أبى ، فذكرت له ، فزوجه . وذكر ابن إسحق وغيره أنه دخل على سودة بمكة . وأخرج الطبراني من وجه آخر عن عائشة قالت « لما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر خلفنا بمكة ، فلما استقر بالمدينة بعث زيد بن حارثة وأبا رافع ، وبعث أبو بكر عبد الله بن أريقط وكتب الى عبد الله بن أبى بكر أن يحمل معه أم رومان وأم أبى بكر وأنا وأختى أسماء ، فخرج بنا ، وخرج زيد وأبو رافع بفاطمة وأم كلثوم وسودة بنت زمعة ، وأخذ زيد امرأته أم أيمن وولديها أيمن وأسامه ، واصطحبنا ، حتى قدمنا المدينة فنزلت في عيال أبى بكر ، ونزل آل النبى صلى الله عليه وسلم عنده ، وهو يومئذ يبنى المسجد وبيوته ، فأدخل سودة بنت زمعة أحد تلك البيوت ، وكان يكون عندها ، فقال له أبو بكر : ما يمنعك أن تبني بأهلك ؟ فبنى بي » الحديث . قال الماوردي : الفقهاء يقولون : تزوج عائشة قبل سودة ، والمحدثون يقولون : تزوج سودة قبل عائشة ، وقد يجمع بينهما بأنه عقد على عائشة ولم يدخل بها ودخل بسودة . قلت : والرواية التي ذكرتها عن الطبراني ترفع الإشكال وتوجه الجمع المذكور ، والله أعلم . وقد أخرج الإسماعيلي من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى عن هشام عن أبيه « أنه كتب الى الوليد : إنك سألتني متى توفيت خديجة ؟ وإنها توفيت قبل مخرج النبى صلى الله عليه وسلم من مكة بثلاث سنين أو قريب من ذلك ، ونكح النبى صلى الله عليه وسلم عائشة بعد متوفى خديجة ، وعائشة بنت ست سنين . ثم إن النبى صلى الله عليه وسلم بنى بها بعد ما قدم المدينة وهي بنت تسع سنين » وهذا السياق لا إشكال فيه ، ويرتفع به ما تقدم من الإشكال أيضاً ، والله أعلم . وإذا ثبت أنه بنى بها في شوال من السنة الأولى من الهجرة قوى قول من قال إنه دخل بها بعد الهجرة بسبعة أشهر ، وقد وهاه النوى في تهذيبه ، وليس بواه إذا عددناه من ربيع الأول ، وجزمه بأن دخوله بها كان في السنة الثانية يخالف ما ثبت كما تقدم أنه دخل بها بعد خديجة بثلاث سنين . وقال الدمياطى في السيرة له : ماتت خديجة في رمضان ، وعقد على سودة في شوال ثم على عائشة « ودخل بسودة قبل عائشة

### هجرة النبى صلى الله عليه وأصحابه إلى المدينة

وقال عبد الله بن زيد وأبو هريرة عن النبى صلى الله عليه : « لولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار » .

وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه: «رأيتُ في المنام أني أهاجرُ من مكة إلى أرض بها نخل، فذهبَ وهلي إلى أنها اليمامة أو الهجر، فإذا هي المدينة يثرب».

[٣٨٩٧] ٣٧٦٠- نا الحميدي قال نا سفيان قال نا الأعمش قال سمعتُ أبا وائل يقول: عدنا خبأً فقال:

هاجرنا مع النبي صلى الله عليه نريد وجه الله، فوقع أجرنا على الله، فمنا من مضى لم يأخذ من أجره شيئاً منهم مُصعب بن عمير، قُتل يوم أحدٍ وتركَ غرةً، فكنا إذا غطينا بها رأسه بدت رجلاه، وإذا غطينا بها رجليه بدا رأسه، فأمرنا رسول الله صلى الله عليه أن نغطي رأسه ونجعل على رجله شيئاً من إذخر. ومنا من أينعت له ثمرته فهو يهدبها.

[٣٨٩٨] ٣٧٦١- نا مُسَدَّد قال نا حماد بن زيد عن يحيى عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص:

سمعتُ عمرَ قال: سمعتُ النبي صلى الله عليه يقول: «الأعمالُ بالنَّية»، فمن كانت هجرته إلى دُنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه، ومن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله».

[٣٨٩٩] ٣٧٦٢- حدثنا إسحاق بن يزيد الدمشقي قال نا يحيى بن حمزة قال نا أبو عمرو الأزاعي عن

عبد بن أبي لبابة عن مجاهد بن جبر المكي: أنَّ عبد الله بن عمر كان يقول: لا هجرة بعد الفتح.

[الحديث ٣٨٩٩ - أطرافه في: ٤٣٠٩، ٤٣١٠، ٤٣١١].

[٣٩٠٠] ٣٧٦٣- وحدثني الأزاعي عن عطاء بن أبي رباح قال زُرتُ عائشةَ مع عبيد بن عمير الليثي،

فسألها عن الهجرة فقالت: لا هجرة اليوم، كان المؤمنون يفرُّ أحدُهم بدينه إلى الله وإلى رسوله مخافة أن يُفتن عليه، فأما اليوم فقد أظهر الله الإسلام، واليوم يعبدُ ربُّه حيث شاء، ولكن جهادٌ ونيةٌ.

[٣٩٠١] ٣٧٦٤- حدثنا زكرياء بن يحيى قال نا ابن نُمير قال هشامٌ فأخبرني أبي: عن عائشة أنَّ سعداً

قال: اللهم إنك تعلم أنه ليس أحدٌ أحبَّ إليَّ أن أجاهدهم فيكَ من قومٍ كذبوا رسولك وأخرجوه، اللهم فياني أظنُّ أنك قد وضعت الحربَ بيننا وبينهم. وقال أبان بن يزيد نا هشامٌ عن أبيه قال أخبرتني عائشة: من قومٍ كذبوا نبيك وأخرجوه من قريش.

[٣٩٠٢] ٣٧٦٥- حدثنا مطر بن الفضل قال نا روحٌ قال نا هشامٌ قال نا عكرمة عن ابن عباس قال: بُعث

النبيُّ صلى الله عليه لأربعين سنةً، فمكثَ بمكة ثلاثَ عشرة سنةً يُوحى إليه، ثم أمر بالهجرة فهاجر عشر سنين، ومات وهو ابن ثلاث وستين.

[٣٩٠٣] ٣٧٦٦- حدثنا مطرٌ قال نا روحٌ قال نا زكرياء بن إسحاق قال نا عمرو بن دينار عن ابن عباس

قال: مكثَ رسولُ الله صلى الله عليه بمكة ثلاثَ عشرة، وتوفي وهو ابن ثلاث وستين. قال الفربري:

كان مطر عندنا ومات بفربر وهو مروزى، هكذا وصفه.

[٣٩٠٤] ٣٧٦٧- نا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عبيد -يعني ابن حنين- عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله صلى الله عليه جلس على المنبر فقال: «إنَّ عبدًا خيره الله بين أن يؤتیه من زهرة الدنيا ما شاء وبين ما عنده، فاختار ما عنده». فبكى أبو بكر وقال: فدينك بآبائنا وأمهاتنا. فعجبنا له، وقال الناس: انظروا إلى هذا الشيخ، يُخبرُ رسولُ الله عن عبدٍ خيره الله بين أن يؤتیه من زهرة الدنيا وبين ما عنده، وهو يقول: فدينك بآبائنا وأمهاتنا، فكان رسولُ الله صلى الله عليه هو الخير، وكان أبو بكر هو أعلمنا به. وقال رسولُ الله صلى الله عليه: «إنَّ من أمنَّ الناس عليَّ في صحبتِهِ وماله أبابكر، ولو كنتُ متَّخذًا خليلاً من أمتي لاتخذتُ أبابكر، إلا خُلَّةَ الإسلام، لا تبقيَنَّ في المسجد خوخةٌ إلا خوخةُ أبي بكر».

قوله ( باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة ) أما النبي صلى الله عليه وسلم فجاء عن ابن عباس أنه أذن له في الهجرة إلى المدينة بقوله تعالى ﴿وقل رب أدخلني مدخل صدق، وأخرجني مخرج صدق، واجعل لي من لدنك سلطاناً نصيراً﴾ أخرجه الترمذى وصححه هو والحاكم، وذكر الحاكم أن خروجه صلى الله عليه وسلم من مكة كان بعد بيعة العقبة بثلاثة أشهر أو قريباً منها، وجزم ابن إسحق بأنه خرج أول يوم من ربيع الأول، فعلى هذا يكون بعد البيعة بشهرين وبضعة عشر يوماً، وكذا جزم به الأموى فى المغازى عن ابن إسحق فقال: كان مخرجه من مكة بعد العقبة بشهرين وليال، قال وخرج لهُلال ربيع الأول وقدم المدينة الاثنتى عشرة خلت من ربيع الأول. قلت: وعلى هذا خرج يوم الخميس، وأما أصحابه فتوجه معه منهم أبو بكر الصديق وعامر بن فهيرة، وتوجه قبل ذلك بين العقبتين جماعة منهم ابن أم مكتوم ويقال إن أول من هاجر إلى المدينة أبو سلمة بن عبد الأسد المخزومى زوج أم سلمة، وذلك أنه أودى لما رجع من الحبشة، فعزم على الرجوع إليها، فبلغه قصة الإثنى عشر من الأنصار فتوجه إلى المدينة، ذكر ذلك ابن إسحق، وأسند عن أم سلمة أن أبا سلمة أخذها معه فردها قومها فحبسوها سنة، ثم انطلقت فتوجهت فى قصة طويلة وفيها «فقدّم أبو سلمة المدينة بكراً، وقدم بعده عامر بن ربيعة حليف بنى عدى عشية» ثم توجه مصعب بن عمير كما تقدّم أنفا ليفقه من أسلم من الأنصار، ثم كان أول من هاجر بعد بيعة العقبة عامر بن ربيعة حليف بنى عدى على ما ذكر ابن إسحق، وسيأتى ما يخالفه فى الباب الذى يليه وهو قول البراء «أول من قدم علينا من المهاجرين مصعب بن عمير» الخ ثم توجه باقى الصحابة شيئاً فشيئاً كما سيأتى فى الباب الذى يليه. ثم لما توجه النبي صلى الله عليه وسلم واستقر بها خرج من بقى من المسلمين، وكان المشركون يمنعون من قدروا على منعه منهم، فكان أكثرهم يخرج سراً إلى أن لم يبق منهم بمكة إلا من غلب على أمره من المستضعفين. ثم ذكر المصنف فى الباب أحاديث: الأول والثانى

قوله ( وقال عبد الله بن زيد وأبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لولا الهجرة لكنت امرءاً من

**الأنصار** ) أما حديث عبد الله بن زيد فيأتي موصولاً في غزوة حنين ، وأما حديث أبي هريرة فتقدم موصولاً في مناقب الأنصار ، وقوله « من الأنصار » أى كنت أنصارياً صرفاً فما كان لى مانع من الإقامة بمكة ، لكننى اتصفت بصفة الهجرة ، والمهاجر لا يقيم بالبلد الذى هاجر منها مستوطناً ، فينبغى أن يحصل لكم الطمأنينة بأنى لا أتحول عنكم ، وذلك أنه إنما قال لهم ذلك فى جواب قولهم : أما الرجل فقد أحب الإقامة بموطنه ، وسيأتى لذلك مزيد فى غزوة حنين إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث .

**قوله ( وقال أبو موسى الخ )** يأتى شرحه مستوفى فى غزوة أحد ، وقوله فيه « فذهب وهلى » بفتح الواو والهاء أى ظنى ، يقال وهل بالفتح يهل بالكسر وهلا بالسكون إذا ظن شيئاً فتبين الأمر بخلافه ، وقوله « أو هجر » بفتح الهاء والجيم بلد معروف من البحرين وهى من مساكن عبد القيس ، وقد سبقوا غيرهم من القرى إلى الإسلام كما سبق بيانه فى كتاب الإيمان . ووقع فى بعض نسخ أى ذر « أو الهجر » بزيادة ألف ولام والأول أشهر ، وزعم بعض الشراح أن المراد بهجر هنا قرية قريبة من المدينة ، وهو خطأ فإن الذى يناسب أن يهاجر إليه لابد وأن يكون بلداً كبيراً كثير الأهل ، وهذه القرية التى قيل إنها كانت قرب المدينة يقال لها هجر لا يعرفها أحد ، وإنما زعم ذلك بعض الناس فى قوله « قلال هجر » أن المراد بها قرية كانت قرب المدينة كان يصنع بها القلال ، وزعم آخرون بأن المراد بها هجر التى بالبحرين كأن القلال كانت تعمل بها وتجلب إلى المدينة وعملت بالمدينة على مثالها ، وأفاد ياقوت أن هجر أيضاً بلد باليمن ، فهذا أولى بالتردد بينها وبين اليمامة لأن اليمامة بين مكة واليمن ، وقوله « فإذا هى المدينة يثرب » كان ذلك قبل أن يسميها صلى الله عليه وسلم طيبة ، ووقع عند البيهقى من حديث صهيب رفعه « أريت دار هجرتكم سبخة بين ظهراى حرتين ، فإذا أن تكون هجر أو يثرب » ولم يذكر اليمامة ، وللترمذى من حديث جرير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله تعالى أوحى إلى أى هؤلاء الثلاثة نزلت فهى دار هجرتك : المدينة أو البحرين أو قنسرين » استغربه الترمذى ، وفى ثبوته نظر لأنه مخالف لما فى الصحيح من ذكر اليمامة ، لأن قنسرين من أرض الشام من جهة حلب ، وهى بكسر القاف وفتح النون الثقيلة بعدها مهملة ساكنة ، بخلاف اليمامة فإنها إلى جهة اليمن ، إلا إن حمل على اختلاف المأخذ فإن الأول جرى على مقتضى الرؤيا التى أريها ، والثانى يخير بالوحى ، فيحتمل أن يكون أرى أولاً ثم خير ثانياً فاختار المدينة . الحديث الرابع حديث خباب « هاجرنا مع النبى صلى الله عليه وسلم » أى بإذنه ، وإلا فلم يرافق النبى صلى الله عليه وسلم سوى أى بكر وعامر بن فهيرة كما تقدم ، وقد أعاد المصنف هذا الحديث فى هذا الباب ، وستأتى الإشارة إليه بعد بضعة عشر حديثاً ، وسيأتى شرح هذا الحديث مستوفى فى كتاب الرقاق ، ومضى شئ منه فى كتاب الجنائز . الحديث الخامس حديث عمر « الأعمال بالنية » أورده مختصراً ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى أول الكتاب ، ويحصى هو ابن سعيد الأنصارى ، وهو الذى لا يثبت هذا الحديث إلا من طريقه . الحديث السادس .

**قوله ( حدثنى إسحق بن يزيد الدمشقى )** هو إسحق بن إبراهيم بن يزيد الفراديسى الدمشقى أبو النضر ، نسبه هنا إلى جده ، وكذلك فى الزكاة وفى الجهاد ، وجزم بأنه الفراديسى الكلاباذى وآخرون ، وتفرد الباجى فأفرده بترجمة ونسبه خراسانياً ، ولم يعرف من حاله زيادة على ذلك ، وقول الجماعة أولى .

**قوله ( عن عبدة بن أبى لبابة )** بضم اللام والموحدين الأولى خفيفة الأسدى كوفى نزل دمشق وكنيته أبو

القاسم ، لا يعرف اسم أبيه . قال الأوزاعي : لم يقدم علينا من العراق أفضل منه .  
**قوله** ( إن عبد الله بن عمر كان يقول : لا هجرة بعد الفتح ) هذا موقوف ، وسيأتى شرحه في الذى بعده .  
 الحديث السابع .

**قوله** ( قال يحيى بن حمزة : وحدثني الأوزاعي ) هو معطوف على الذى قبله ، وقد أفردهما في أواخر غزوة الفتح ، وأورد كل واحد منهما عن إسحق بن يزيد المذكور بإسناده ، وأخرج ابن حبان الثانى من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي قال « سألت عن انقطاع فضيلة الهجرة إلى الله ورسوله فقال » فذكره .  
**قوله** ( عن عطاء ) في رواية ابن حبان « حدثنا عطاء » .  
**قوله** ( زرت عائشة مع عبيد بن عمير الليثي ) تقدم في أبواب الطواف من الحج أنها كانت حينئذ مجاورة في جبل ثبير :

**قوله** ( فسألها عن الهجرة ) أى التى كانت قبل الفتح واجبة إلى المدينة ثم نسخت بقوله « لا هجرة بعد الفتح » وأصل الهجرة هجر الوطن ، وأكثر ما يطلق على من رحل من البادية إلى القرية ، ووقع عند الأموى في المغازى من وجه آخر عن عطاء « فقالت إنما كانت الهجرة قبل فتح مكة والنبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة .  
**قوله** ( لا هجرة اليوم ) أى بعد الفتح .

**قوله** ( كان المؤمنون يفر أحدهم بدينه الخ ) أشارت عائشة إلى بيان مشروعية الهجرة وأن سببها خوف الفتنة ، والحكم يدور مع علته ، فمقتضاه أن من قدر على عبادة الله في أى موضع اتفق لم تجب عليه الهجرة منه وإلا وجبت ، ومن ثم قال الماوردى : إذا قدر على إظهار الدين في بلد من بلاد الكفر فقد صارت البلد به دار إسلام ، فالإقامة فيها أفضل من الرحلة منها لما يترجى من دخول غيره في الإسلام ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل الجهاد في « باب وجوب النفير » في الجمع بين حديث ابن عباس « لا هجرة بعد الفتح » وحديث عبد الله بن السعدى « لا تنقطع الهجرة » وقال الخطائى : كانت الهجرة أى إلى النبي صلى الله عليه وسلم في أول الإسلام مطلوبة ، ثم افترضت لما هاجر إلى المدينة إلى حضرته للقتال معه وتعلم شرائع الدين ، وقد أكد الله ذلك في عدة آيات حتى قطع الموالاة بين من هاجر ومن لم يهاجر فقال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يهاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهاجِرُوا ﴾ فلما فتحت مكة ودخل الناس في الإسلام من جميع القبائل سقطت الهجرة الواجبة وبقي الاستحباب . وقال البغوى في « شرح السنة » : يحتمل الجمع بينهما بطريق أخرى بقوله « لا هجرة بعد الفتح » أى من مكة إلى المدينة ، وقوله « لا تنقطع » أى من دار الكفر في حق من أسلم إلى دار الإسلام ، قال : ويحتمل وجهاً آخر وهو أن قوله لا هجرة أى إلى النبي صلى الله عليه وسلم حيث كان بنية عدم الرجوع إلى الوطن المهاجر منه إلا بإذن ، وقوله « لا تنقطع » أى هجرة من هاجر على غير هذا الوصف من الأعراب ونحوهم . قلت : الذى يظهر أن المراد بالشق الأول وهو المنفى مذكروه في الاحتمال الأخير ، وبالشق الآخر المثبت مذكروه في الاحتمال الذى قبله ، وقد أفصح ابن عمر بالمراد فيما أخرجه الإسماعيلي بلفظ « انقطعت الهجرة بعد الفتح إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار » أى مادام في الدنيا دار كفر ،

فالهجرة واجبة منها على من أسلم وخشى أن يفتن عن دينه ، ومفهومه أنه لو قدر أن يبقى في الدنيا دار كفر أن الهجرة تنقطع لانقطاع موجبها والله أعلم . وأطلق ابن التين أن الهجرة من مكة إلى المدينة كانت واجبة وأن من أقام بمكة بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة بغير عذر كان كافراً ، وهو إطلاق مردود ، والله أعلم . الحديث الثامن .

**قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة .**

**قوله ( إن سعداً ) هو ابن معاذ ، وسيأتى شرح هذا في غزوة بني قريظة ، وأورده هنا مختصراً لما يتعلق بقريش الذين أحوجوا النبي صلى الله عليه وسلم إلى الخروج عن وطنه .**

**قوله ( وقال أبان بن يزيد هو العطار الخ )** يعني أن أبان وافق ابن نمير في روايته عن هشام لهذا الحديث وأفصح بتعيين القوم الذين أبهموا وأنهم قريش ، وزعم الداودي أن المراد بالقوم قريظة ، ثم قال في الرواية المعلقة : هذا ليس بمحفوظ ، وهو إقدام منه على رد الروايات الثابتة بالظن الخائب ، وذلك أن في رواية ابن نمير أيضاً ما يدل على أن المراد بالقوم قريش ، وإنما تفرد أبان بذكر قريش في الموضع الأول ، وإلا فسيأتى في المغازي في بقية هذا الحديث من كلام سعد وقال « اللهم فإن كان بقي من حرب قريش شيء فأبقني له » الحديث ، وأيضاً ففي الموضع الذي اقتصر الداودي على النظر فيه ما يدل على أن المراد قريش ، لأن فيه « من قوم كذبوا رسولك وأخرجوه » فإن هذه القصة مختصة بقريش لأنهم الذين أخرجوه ، وأما قريظة فلا . الحديث التاسع حديث ابن عباس .

**قوله ( حدثنا هشام ) هو ابن حسان .**

**قوله ( فمكث بمكة ثلاث عشرة )** هذا أصح مما أخرجه أحمد عن يحيى بن سعيد عن هشام بن حسان بهذا الإسناد قال « أنزل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث وأربعين ، فمكث بمكة عشرًا » وأصح مما أخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن عباس « أن إقامة النبي صلى الله عليه وسلم بمكة كانت خمس عشرة سنة » وقد تقدم بيان ذلك في كتاب المبعث ، وسيأتى بقية الكلام عليه في الوفاة إن شاء الله تعالى . وقوله هنا ( فهاجر عشر سنين ) أى أقام مهاجراً عشر سنين ، وهو كقوله تعالى ﴿ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ﴾ . الحديث العاشر . حديث أبي سعيد ، تقدم شرحه في « مناقب أبي بكر » مستوفى ، وقوله فيه ( فقال الناس انظروا إلى هذا الشيخ ) في حديث ابن عباس عند البلاذري في نحو هذه القصة « فقال له أبو سعيد الخدري : يا أبا بكر ما يبكيك » فذكر الحديث

[٣٩٠٥] ٣٧٦٨- نايحيى بن بكير قال نا الليث عن عُقيل قال ابن شهاب فأخبرني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه قالت : لم أعقل أبوي قط إلا وهما يدينان الدين ، ولم يمر علينا يوم إلا يأتينا فيه رسول الله صلى الله عليه طرقي النهار : بُكرة وعشيّة . فلما ابتلي المسلمون ، خرج أبو بكر مهاجراً نحو أرض الحبشة حتى إذا بلغ برك الغماد لقيه ابن الدغنة -وهو سيد القارة- فقال : أين تريد يا أبا بكر؟ فقال أبو بكر : أخرجني قومي فأريد أن أسيح في الأرض وأعبّد ربي ، فقال ابن الدغنة : فإن مثلك يا أبا بكر لا

يُخرجُ ولا يُخرجُ، إنك تكسبُ المعدوم، وتصل الرحم، وتحملُ الكلَّ، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق، فأنا لك جار. ارجع واعبد ربك ببلدك. فرجع، وارتحل معه ابن الدغنة، فطاف ابن الدغنة عشية في أشراف قريش فقال لهم: إن أبابكر لا يخرج مثله ولا يخرج، أخرجون رجلاً يكسب المعدم، ويصل الرحم، ويحمل الكل ويقري الضيف، ويعين على نوائب الحق؟ فلم تكذب قريش بجوار ابن الدغنة، وقالوا لابن الدغنة: مر أبابكر فليعبد ربه في داره، فليصل فيها وليقرأ ما شاء، ولا يؤذينا بذلك ولا يستعلن به، فإننا نخشى أن يفتن نساءنا وأبناءنا. فقال ذلك ابن الدغنة لأبي بكر، فلبث أبوبكر بذلك يعبد ربه في داره ولا يستعلن بصلاته ولا يقرأ في غير داره. ثم بدا لأبي بكر فابتنى مسجداً بفناء داره وكان يصلي فيه ويقرأ القرآن فيتقذف عليه نساء المشركين وأبنائهم يعجبون منه وينظرون إليه. وكان أبوبكر رجلاً بكاء لا يملك عينيه إذا قرأ القرآن، وأفرغ ذلك أشراف قريش من المشركين، فأرسلوا إلى ابن الدغنة، فقدم عليهم، فقالوا: إننا كنا أجرننا أبابكر بجوارك على أن يعبد ربه في داره، فقد جاوز ذلك فابتنى مسجداً بفناء داره فأعلن بالصلاة والقراءة فيه، وإننا قد خشينا أن يفتن نساءنا وأبناءنا، فأنه، فإن أحب أن يقتصر على أن يعبد ربه في داره فعل، وإن أبي إلا أن يعلن بذلك فأسأله أن يرد إليك ذمتك، فإننا قد كرهنا أن نخفرك، ولسنا مقرين لأبي بكر الاستعلان. قالت عائشة: فأتى ابن الدغنة إلى أبي بكر فقال: قد علمت الذي عاقدت لك عليه، فإذا أن تقتصر على ذلك وإما أن ترجع إلي ذمتي، فإني لا أحب أن تسمع العرب أنني أخفرت في رجل عقدت له. فقال أبوبكر: فإني أرد إليك جوارك، وأرضى بجوار الله تعالى. والنبي صلى الله عليه يومئذ بمكة. فقال النبي صلى الله عليه للمسلمين: «إني أريت دار هجرتكم ذات نخل بين لابتين»، وهما الخرتان، فهاجر من هاجر قبل المدينة، ورجع عامة من كان هاجر بأرض الحبشة إلى المدينة، وتجهز أبوبكر قبل المدينة، فقال له رسول الله صلى الله عليه: «على رسلك فإني أرجو أن يؤذن لي»، فقال أبوبكر: وهل ترجو ذلك بأبي أنت؟ قال: «نعم». فحبس أبوبكر نفسه على رسول الله صلى الله عليه ليصحه، وعلف راحلتين كانتا عنده ورق السمر - وهو الخط - أربعة أشهر. قال ابن شهاب: قال عروة: قالت عائشة: فبينما نحن يوماً جلوس في بيت أبي بكر في نحر الظهيرة قال قائل لأبي بكر: هذا رسول الله صلى الله عليه متقنعا - في ساعة لم يكن يأتينا فيها - فقال أبوبكر: فدا له أبي وأمي، والله ما جاء به في هذه الساعة إلا أمر. قالت: فجاء رسول الله صلى الله عليه فاستأذن، فأذن له، فدخل فقال النبي صلى الله عليه لأبي بكر: «أخرج من عندك»، فقال أبوبكر: إنما هم أهلوك بأبي أنت يا رسول الله، قال: «فإني قد أذن لي في الخروج». قال أبوبكر: الصحابة بأبي أنت يا رسول الله. قال رسول الله صلى الله عليه: «نعم». قال أبوبكر: فخذ بأبي أنت يا رسول الله إحدى راحلتي هاتين. قال رسول الله صلى الله عليه: «بالثمن». قالت عائشة: فجهزناهما أحث الجهاز، وصنعنا لهما سفرة في جراب، فقطعت أسماء بنت أبي بكر قطعة من نطاقها فربطت به على فم الجراب، فبذلك سُميت ذات النطاق. قالت: ثم لحق رسول الله صلى الله عليه وأبوبكر بغار في جبل ثور، فكمنا فيه ثلاث ليال، يبيت عندهما عبد الله بن أبي بكر



وهو غلام شابٌ ثقفٌ لقن، فيُدلجُ من عندهما بسحر، فيُصبح مع قريش بمكة كبائتٍ، فلا يسمعُ أمراً يُكتادان به إلا وعاهُ حتى يأتيهما بخبر ذلك حين يختلطُ الظلام، ويرعى عليهما عامر بن فهيرة مولى أبي بكر منحةً من غنم فيُريحها عليهما حين تذهب ساعة من العشاء فيبيتان في رسلٍ - وهو لبن منحتهما رضيعهما - حتى ينق - قال عكرمة: ينقُ الكافرُ كالبهيمة تسمعُ الصوت ولا تعقل - بهما عامرٌ بغلس، يفعلُ ذلك في كل ليلةٍ من تلك الليالي الثلاث. واستأجر رسولُ الله صلى الله عليه وآله وأبو بكر رجلاً من بني الدليل، وهو من بني عبد بن عدي هادياً خريتا - والخريتُ الماهرُ بالهداية - قد غمس حلقاً في آل العاص بن وائل السهمي، وهو على دين كفار قريش، فأمناهُ، فدفعاً إليه راحتيهما، وواعده غار ثورٍ بعد ثلاث ليالٍ براحتيهما صبح ثلاث، وانطلقَ معهما عامر بن فهيرة والدليل، فأخذَ بهم طريقَ السواحل.

الحديث الحادى عشر .

قوله ( لم أعقل أبوى ) يعنى أبا بكر وأم رومان .

قوله ( يدينان الدين ) بالنصب على نزع الخافض أى يدينان بدين الإسلام ، أو هو مفعول به على التجوز .

قوله ( فلما ابتلى المسلمون ) أى بأذى المشركين لما حصروا بنى هاشم والمطلب فى شعب أى طالب وأذن النبى صلى الله عليه وسلم لأصحابه فى الهجرة إلى الحبشة كما تقدم بيانه .

قوله ( خرج أبو بكر مهاجراً نحو أرض الحبشة ) أى ليلحق بمن سبقه إليها من المسلمين ، وقد قدمت أن الذين هاجروا إلى الحبشة أولاً ساروا إلى جدة وهى ساحل مكة ليركبوا منها البحر الى الحبشة .

قوله ( برك الغماد ) أما برك فهو بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها كاف وحكى كسر أوله ، وأما الغماد فهو بكسر المعجمة وقد تضم وتخفيف الميم ، وحكى ابن فارس فيها ضم الغين ، موضع على خمس ليال من مكة إلى جهة اليمن ، وقال البكرى هى أقاصى هجر ، وحكى الهمداني فى أنساب اليمن : هو فى أقصى اليمن ، والأول أولى . وقال ابن خالويه حضرت مجلس الحاملى وفيه زهاء ألف ، فأملى عليهم حديثاً فيه « فقالت الأنصار لو دعوتنا إلى برك الغماد » قالها بالكسر ، فقلت للمستمل : هو بالضم ، فذكر له ذاك ، فقال لى : وما هو ؟ قلت : سألت ابن دريد عنه فقال : هو بقعة فى جهنم . فقال الحاملى : وكذا فى كتابى على الغين ضمة . قال ابن خالويه وأنشد ابن دريد : وإذا تنكرت البلا د فأولها كنف البعاد

واجعل مقامك أو مقرك جانبى برك الغماد  
لست ابن أم القاطن ين ولا ابن عم للبلاد

قال ابن خالويه : سألت أبا عمر - يعنى غلام ثعلب - فقال : هو بالكسر والضم موضع باليمن ، قال وموضع باليمن أوله بالكسر لكن آخره راء مهملة ، وهو عند بشر برهوت الذى يقال إن أرواح الكفار تكون فيها اه . واستبعد بعض المتأخرين ما ذكره ابن دريد فقال : القول بأنه موضع باليمن أنسب ، لأن النبى صلى الله عليه وآله

وسلم لا يدعوه إلى جهنم . وخفى عليهم أن هذا بطريق المبالغة فلا يراد به الحقيقة ، ثم ظهر لي أن لاتنافي بين القولين ، فيحمل قوله جهنم على ما جاز المجاورة بناء على القول بأن برهوت مأوى أرواح الكفار وهم أهل النار .

**قوله ( ابن الدغنة )** بضم المهملة والمعجمة وتشديد النون عند أهل اللغة ، وعند الرواة بفتح أوله وكسر ثانيه وتخفيف النون ، قال الأصيلي وقرأه لنا المروزي بفتح الغين ، وقيل إن ذلك كان لاسترخاء في لسانه والصواب الكسر ، وثبت بالتخفيف والتشديد من طريق ، وهي أمه وقيل أم أبيه وقيل دابته ، ومعنى الدغنة المسترخية وأصلها الغمامة الكثيرة المطر ، واختلف في اسمه فعند البلاذري من طريق الواقدي عن معمر عن الزهري أنه الحارث بن يزيد ، وحكى السهيلي أن اسمه مالك ، ووقع في « شرح الكرماني » أن ابن إسحق سماه ربيعة بن رفيع ، وهو وهم من الكرماني فإن ربيعة المذكور آخر يقال له ابن الدغنة أيضا لكنه سلمى ، والمذكور هنا من القارة فاختلفا ، وأيضا السلمى إنما ذكره ابن إسحق في غزوة حنين وأنه صحابي قتل دريد بن الصمة ، ولم يذكره ابن إسحق في قصة الهجرة . وفي الصحابة ثالث يقال له ابن الدغنة لكن اسمه حابس وهو كلبى ، له قصة في سبب إسلامه وأنه رأى شخصا من الجن فقال له « يا حابس بن دغنة يا حابس » في أبيات ، وهو مما يرجح رواية التخفيف في الدغنة .

**قوله ( وهو سيد القارة )** بالقاف وتخفيف الراء ، وهي قبيلة مشهورة من بنى الهون بالضم والتخفيف ابن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر وكانوا حلفاء بنى زهرة من قريش ، وكانوا يضرب بهم المثل في قوة الرمي ، قال الشاعر « قد أنصف القارة من رامها » .

**قوله ( أخرجني قومي )** أى تسببوا في إخراجي .

**قوله ( فأريد أن أسيح )** بالمهملتين ، لعل أبا بكر طوى عن ابن الدغنة تعيين جهة مقصده لكونه كان كافراً ، وإلا فقد تقدم أنه قصد التوجه إلى أرض الحبشة ، ومن المعلوم أنه لا يصل إليها من الطريق التي قصدتها حتى يسير في الأرض وحده زمانا فيصدق أنه سائح ، لكن حقيقة السياحة أن لا يقصد موضعاً بعينه يستقر فيه .

**قوله ( وتكسب المعدوم )** في رواية الكشميهني « المعدم » وقد تقدم شرح هذه الكلمات في حديث بدء الوحي أول الكتاب ، وفي موافقة وصف ابن الدغنة لأبي بكر بمثل ماوصفت به خديجة النبي صلى الله عليه وسلم مايدل على عظيم فضل أبي بكر واتصافه بالصفات البالغة في أنواع الكمال .

**قوله ( وأنا لك جار )** أى مجير أمنع من يؤذيك .

**قوله ( فرجع )** أى أبو بكر ( وارتحل معه ابن الدغنة ) وقع في الكفالة « وارتحل ابن الدغنة فرجع مع أبي بكر » والمراد في الروایتين مطلق المصاحبة ، وإلا فالتحقيق مافى هذا الباب .

**قوله ( لا يخرج مثله )** أى من وطنه باختياره على نية الإقامة في غيره مع مافيه من النفع المتعدى لأهل بلده ( ولا يخرج ) أى ولا يخرج أحد بغير اختياره للمعنى المذكور ، واستنبط بعض المالكية من هذا أن من كانت فيه منفعة متعدية لا يمكن من الانتقال عن البلد إلى غيره بغير ضرورة راجحة .

**قوله ( فلم تكذب قريش )** أى لم ترد عليه قوله في أمان أبي بكر ، وكل من كذبتك فقد رد قولك ، فأطلق

التكذيب وأراد لازمه ، وتقدم فى الكفالة بلفظ « فأنفذت قريش جوار ابن الدغنة وآمنت أبا بكر » وقد استشكل هذا ما ذكره ابن إسحق فى قصة خروج النبى صلى الله عليه وسلم إلى الطائف وسؤاله حين رجع الأحنس بن شريق أن يدخل فى جواره فاعتذر بأنه حليف ، وكان أيضا من حلفاء بنى زهرة ، ويمكن الجواب بأن ابن الدغنة رغب فى إجارة أبى بكر ، والأحنس لم يرغب فيما التمس منه فلم يثرب النبى صلى الله عليه وسلم عليه .

قوله ( بجوار ) بكسر الجيم وبضمها ، وقد تقدم بيان المراد منه فى كتاب الكفالة .

قوله ( مر أبا بكر فليعبد ربه ) دخلت الفاء على شىء محذوف لا يخفى تقديره .

قوله ( فلبث أبو بكر ) تقدم فى الكفالة بلفظ « فطفق » أى جعل ، ولم يقع لى بيان المدة التى أقام فيها أبو بكر على ذلك .

قوله ( ثم بدا لأبى بكر ) أى ظهر له رأى غير الرأى الأول .

قوله ( بفناء داره ) بكسر الفاء وتخفيف النون وبالمدة أى أمامها .

قوله ( فيتقذف ) بالمشنة والقاف والذال المعجمة الثقيلة ، تقدم فى الكفالة بلفظ « فيتقصف » أى يزدحمون عليه حتى يسقط بعضهم على بعض فيكاد ينكسر ، وأطلق يتقصف مبالغة ، قال الخطائى : هذا هو المحفوظ ، وأما يتقذف فلا معنى له إلا أن يكون من القذف أى يتدافعون فيقذف بعضهم بعضا فيتساقطون عليه فيرجع إلى معنى الأول ، وللكشميهنى بنون وسكون القاف وكسر الصاد أى يسقط .

قوله ( بكاء ) بالتشديد أى كثير البكاء .

قوله ( لا يملك عينيه ) أى لا يطيق إمساكهما عن البكاء من رقة قلبه . وقوله ( إذا قرأ ) إذا ظرفية والعامل فيه لا يملك ، أو هى شرطية والجزاء مقدر .

قوله ( فأفرع ذلك ) أى أخاف الكفار لما يعلمو نه من رقة قلوب النساء والشباب أن يميلوا إلى دين الإسلام .

قوله ( فقدم عليهم ) فى رواية الكشميهنى « فقدم عليه » أى على أبى بكر .

قوله ( أن يفتن نساءنا ) بالنصب على المفعولية وفاعله أبو بكر ، كذا لأبى ذر ، وللباقين « أن يفتن » بضم أوله « نساؤنا » بالرفع على البناء للمجهول .

قوله ( أجزنا ) بالجيم والراء للأكثر ، وللقابسى بالزأى أى أبحنا له ، والأول أوجه ، والألف مقصورة فى الروايتين .

قوله ( فاسأله ) فى رواية الكشميهنى « فسله » .

قوله ( ذمتك ) أى أمانك له .

قوله ( نخفرك ) بضم أوله وبالحاء المعجمة وكسر الفاء أى نغدر بك ، يقال خفرك إذا حفظه ، وأخفرك إذا غدر به .

قوله ( مقربين لأبى بكر الاستعلان ) أى لانسكت عن الإنكار عليه للمعنى الذى ذكره من الخشية على نسائهم وأبنائهم أن يدخلوا فى دينه .

قوله ( وأرضى بجوار الله ) أى أمانه وحمايته . وفيه جواز الأخذ بالأشد فى الدين ، وقوة يقين أبى بكر .

قوله ( والنبي صلى الله عليه وسلم يومئذ بمكة ) فى هذا الفصل من فضائل الصديق أشياء كثيرة قد امتاز بها عمن سواه ظاهرة لمن تأملها .

قوله ( بين لابتين وهما الحرتان ) هذا مدرج فى الخبر وهو من تفسير الزهرى ، والحرة أرض حجازها يهود ، وهذه الرؤيا غير الرؤيا السابقة أول الباب من حديث أبى موسى التى تردد فيها النبى صلى الله عليه وسلم كما سبق ، قال ابن التين : كأن النبى صلى الله عليه وسلم أرى دار الهجرة بصفة تجمع المدينة وغيرها ، ثم أرى الصفة المختصة بالمدينة فتعينت .

قوله ( ورجع عامة من كان هاجراً بأرض الحبشة الى المدينة ) أى لما سمعوا باستيطان المسلمين المدينة رجعوا إلى مكة فهاجر إلى أرض المدينة معظمهم لاجمعهم ، لأن جعفرأ ومن معه تخلفوا فى الحبشة ، وهذا السبب فى مجئ مهاجرة الحبشة غير السبب المذكور فى مجئ من رجع منهم أيضاً فى الهجرة الأولى ، لأن ذاك كان بسبب سجد المشركون مع النبى صلى الله عليه وسلم والمسلمين فى سورة النجم فشاع أن المشركون أسلموا وسجدوا فرجع من رجع من الحبشة فوجدوهم أشد ماكانوا كما سيأتى شرحه وبيانه فى تفسير سورة النجم .

قوله ( وتجهز أبو بكر قبل المدينة ) بكسر القاف وفتح الموحدة أى جهة ، وتقدم فى الكفالة بلفظ « وخرج أبو بكر مهاجراً ، وهو منصوب على الحال المقدرة ، والمعنى أراد الخروج طالباً للهجرة ، وفى رواية هشام بن عروة عن أبيه عند ابن حبان « استأذن أبو بكر النبى صلى الله عليه وسلم فى الخروج من مكة »

قوله ( على رسلك ) بكسر أوله أى على مهلك ، والرسل السير الرفيق ، وفى رواية ابن حبان « فقال اصبر » .

قوله ( وهل ترجو ذلك بأبى أنت ) لفظ « أنت » مبتدأ وخبره « بأبى » أى مفدى بأبى ، ويحتمل أن يكون أنت تأكيداً لفاعل ترجو وبأبى قسم .

قوله ( فحبس نفسه ) أى منعها من الهجرة ، وفى رواية ابن حبان « فانتظره أبو بكر رضى الله عنه » .

قوله ( ورق السمر ) بفتح المهملة وضم الميم .

قوله ( وهو الخبط ) مدرج أيضاً فى الخبر ، وهو من تفسير الزهرى ، ويقال السمر شجرة أم غيلان ، وقيل كل ماله ظل ثخين ، وقيل السمر ورق الطلح والخطب بفتح المعجمة والموحدة ما يخط بالعصا فيسقط من ورق الشجر قاله ابن فارس .

قوله ( أربعة أشهر ) فيه بيان المدة التى كانت بين ابتداء هجرة الصحابة بين العقبة الأولى والثانية وبين

هجرتة صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم في أول الباب أن بين العقبة الثانية وبين هجرتة صلى الله عليه وسلم شهرين وبعض شهر على التحرير .

**قوله ( قال ابن شهاب الخ )** هو بالإسناد المذكور أولاً وقد أفرد ابن عائذ في المغازي من طريق الوليد بن محمد عن الزهري ، ووقع في رواية هشام بن عروة عند ابن حبان مضموماً الى ما قبله ، وعند موسى بن عقبة « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخطئه يوم إلا أتى منزل أى بكر أول النهار وآخره .

**قوله ( في نحو الظهيرة )** أى أول الزوال وهو أشد ما يكون في حرارة النهار ، والغالب في أيام الحر القيلولة فيها ، وفي رواية ابن حبان « فأتاه ذات يوم ظهر » وفي حديث أسماء بنت أبى بكر عند الطبراني « كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتينا بمكة كل يوم مرتين بكرة وعشية ، فلما كان يوم من ذلك جاءنا في الظهيرة ، فقلت يا أبت هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( هذا رسول الله متقناً )** أى مغطياً رأسه ، وفي رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب « قالت عائشة : وليس عند أبى بكر إلا أنا وأسماء » قيل فيه جواز لبس الطيلسان ، وجزم ابن القيم بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يلبسه ولا أحد من أصحابه ، وأجاب عن الحديث بأن التقنع يخالف التطليس ، قال : ولم يكن يفعل التقنع عادة بل للحاجة ، وتعقب بأن في حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر التقنع » أخرجه به ، وفي طبقات ابن سعد مرسل « ذكر الطيلسان لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هذا ثوب لا يؤدى شكره » .

**قوله ( فدا له )** بكسر الفاء وبالقصر ، وفي رواية الكشميهني « فداء » بالمد .

**قوله ( ما جاء به )** في رواية يعقوب بن سفيان « ان جاء به » ان هى النافية بمعنى ما ، وفي رواية موسى بن عقبة « فقال أبو بكر : يا رسول الله ما جاء بك إلا أمر حدث » .

**قوله ( إنما هم أهلك )** أشار بذلك الى عائشة وأسماء كما فسره موسى بن عقبة ، ففى روايته قال « أخرج من عندك . قال : لا عين عليك ، إنما هما ابتئى » وكذلك في رواية هشام بن عروة .

**قوله ( فإنى )** في رواية الكشميهني « فإنه » .

**قوله ( الصحابة )** بالنصب أى أريد المصاحبة ، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف .

**قوله ( نعم )** زاد ابن إسحق في روايته « قالت عائشة : فرأيت أبا بكر يبكى ، وما كنت أحسب أن أحداً يبكى من الفرح » وفي رواية هشام « فقال : الصحبة يا رسول الله ، قال : الصحبة » .

**قوله ( احدى راحلتى هاتين . قال . بالثمن )** زاد ابن إسحق « قال : لا أركب بغيراً ليس هو لى ، قال : فهو لك ، قال : لا ولكن بالثمن الذى ابتعتها به ، قال : أخذتها بكذا وكذا ، قال : أخذتها بذلك ، قال : هى لك » وفي حديث أسماء بنت أبى بكر عند الطبراني « فقال : بثمانى يا أبا بكر ، فقال : بثمانى إن شئت » ونقل السهيلي في « الروض » عن بعض شيوخ المغرب أنه سئل عن امتناعه من أخذ الراحلة مع أن أبا بكر أنفق عليه ماله ، فقال : أحب أن لا تكون هجرتة إلا من مال نفسه . وأفاد الواقدي أن الثمن ثمانمائة وأن التى أخذها رسول

الله صلى الله عليه وسلم من أى بكر هى القصواء ، وأنها كانت من نعم بنى قشير ، وأنها عاشت بعد النبى صلى الله عليه وسلم قليلا وماتت فى خلافة أى بكر ، وكانت مرسله ترعى بالبقيع . وذكر ابن إسحق أنها الجذعاء ، وكانت من إبل بنى الحريش ، وكذا فى رواية أخرجه ابن حبان من طريق هشام عن أبيه عن عائشة أنها الجذعاء .

**قوله ( أحث الجهاز )** أحث بالمهملة والمثلثة أفعل تفضيل من الحث وهو الإسراع ، وفى رواية لأبى ذر « أحب » بالموحدة ، والأول أصح . والجهاز بفتح الجيم وقد تكسر — ومنهم من أنكر الكسر — وهو ما يحتاج إليه فى السفر .

**قوله ( وصنعنا لهما سفرة فى جراب )** أى زاداً فى جراب ، لأن أصل السفرة فى اللغة الزاد الذى يصنع للمسافر ، ثم استعمل فى وعاء الزاد ، ومثله المزايدة للماء ، وكذلك الراوية . فاستعملت السفرة فى هذا الخبر على أصل اللغة . وأفاد الواقدي أنه كان فى السفرة شاة مطبوخة .

**قوله ( ذات النطاق )** بكسر النون ، وللكشميهنى النطاقين بالثنية ، والنطاق ما يشد به الوسط ، وقيل هو إزار فيه تكة ، وقيل هو ثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل ثم ترسل الأعلى على الأسفل قاله أبو عبيد الهروى ، قال : وسميت ذات النطاقين لأنها كانت تجعل نطاقاً على نطاق ، وقيل كان لها نطاقان تلبس أحدهما وتجعل فى الآخر الزاد اهـ . والمحفوظ كما سأتى بعد هذا الحديث أنها شقت نطاقها نصفين فشدت بأحدهما الزاد واقتصرت على الآخر ، فمن ثم قيل لها ذات النطاق وذات النطاقين ، فالثنية والإفراد بهذين الاعتبارين . وعند ابن سعد من حديث الباب « شقت نطاقها فأوكأت بقطعة من الجراب وشدت فم القرية بالباقي فسميت ذات النطاقين » .

**قوله ( قالت : ثم لحق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر بغار فى جبل ثور )** بالمثلثة ذكر الواقدي أنهما خرجا من خوخة فى ظهر بيت أى بكر ، وقال الحاكم تواترت الأخبار أن خروجه كان يوم الإثنين ودخلوه المدينة كان يوم الإثنين ، إلا أن محمد بن موسى الخوارزمي قال : إنه خرج من مكة يوم الخميس . قلت : يجمع بينهما بأن خروجه من مكة كان يوم الخميس وخروجه من الغار كان ليلة الإثنين ، لأنه أقام فيه ثلاث ليال ، فهى ليلة الجمعة وليلة السبت وليلة الأحد وخرج فى أثناء ليلة الإثنين . ووقع فى رواية هشام بن عروة عند ابن حبان « فركبا حتى أتيا الغار وهو ثور ، فتواريا فيه » وذكر موسى بن عقبة عن ابن شهاب قال : فرقد على فراش رسول الله صلى الله عليه وسلم يورى عنه ، وبات قريش تختلف وتأتمر أيهم يهجم على صاحب الفراش فيوثقه ، حتى أصبحوا فإذا هم بعلى ، فسألوه ، فقال : لاعلم لى فعلموا أنه فر منهم . وذكر ابن إسحق نحوه وزاد « أن جبريل أمره لا يبيت على فراشه ، فدعا علياً فأمره أن يبيت على فراشه ويسجى ببرده الأخضر ، ففعل . ثم أخرج النبى صلى الله عليه وسلم على القوم ومعه حفنة من تراب ، فجعل ينثرها على رؤوسهم وهو يقرأ يس الى ﴿ فهم لا يبصرون ﴾ . وذكر أحمد من حديث ابن عباس بإسناد حسن فى قوله تعالى ﴿ وإذ يمكر بك الذين كفروا ﴾ الآية ، قال « تشاورت قريش ليلة بمكة ، فقال بعضهم إذا أصبح فأنثبوه بالوثاق ، يريدون النبى صلى الله عليه وسلم . وقال بعضهم : بل اقتلوه . وقال بعضهم : بل أخرجوه . فأطلع الله نبيه على ذلك فبات على فراش النبى صلى الله عليه وسلم تلك الليلة ، وخرج النبى صلى الله عليه وسلم حتى لحق بالغار ، وبات المشركون يحرسون عليا يحسبونه النبى صلى الله عليه وسلم ، يعنى ينتظرونه حتى يقوم فيفعلون به ما اتفقوا عليه ، فلما

أصبحوا ورأوا علىاً رد الله مكرهم فقالوا : أين صاحبك هذا ؟ قال : لا أدري ، فاقتصوا أثره ، فلما بلغوا الجبل اختلط عليهم ، فصعدوا الجبل فمروا بالغار فرأوا على بابهم نسج العنكبوت فقالوا : لو دخل ههنا لم يكن نسج العنكبوت على بابهم ، فمكث فيه ثلاث ليال . وذكر نحو ذلك موسى بن عقبة عن الزهري قال « مكث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الحج بقية ذى الحجة والمحرم وصفر ، ثم إن مشركي قريش اجتمعوا » فذكر الحديث وفيه « وبات على فراش النبي صلى الله عليه وسلم يورى عنه ، وباتت قريش يختلفون ويأتمرون أيهم يهجم على صاحب الفراش فيوثقه ، فلما أصبحوا إذا هم بعلى » وقال في آخره « فخرجوا في كل وجه يطلبونه » وفي مسند أبي بكر الصديق لأبي بكر بن علي المروزي شيخ النسائي من مرسل الحسن في قصة نسج العنكبوت نحوه ، وذكر الواقدي أن قريشا بعثوا في أثرهما قاتنين : أحدهما كرز بن علقمة ، فرأى كرز بن علقمة على الغار نسج العنكبوت فقال : ههنا انقطع الأثر . ولم يسم الآخر وسماه أبو نعيم في « الدلائل » من حديث زيد بن أرقم وغيره سراقه بن جعشم . وقصة سراقه مذكورة في هذا الباب . وقد تقدم في « مناقب أبي بكر » حديث أنس عن أبي بكر .

**قوله ( فكمننا فيه ) بفتح الميم ويجوز كسرهما أى اختفيا .**

**قوله ( ثلاث ليال )** في رواية عروة بن الزبير « ليلتين » فلعله لم يحسب أول ليلة ، وروى أحمد والحاكم من رواية طلحة النضري قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لبثت مع صاحبي — يعنى أبا بكر — في الغار بضعة عشر يوماً مالنا طعام إلا ثمر البير ، قال الحاكم : معناه مكثنا مختلفين من المشركين في الغار وفي الطريق بضعة عشر يوماً . قلت : لم يقع في رواية أحمد ذكر الغار ، وهي زيادة في الخبر من بعض رواته ، ولا يصح حمله على حالة الهجرة لما في الصحيح كما تراه من أن عامر بن فهيرة كان يروح عليهما في الغار بالليل ، ولما وقع هما في الطريق من لقي الراعي كما في حديث البراء في هذا الباب ، ومن النزول بخيمة أم معبد وغير ذلك ، فالذي يظهر أنها قصة أخرى ، والله أعلم . وفي « دلائل النبوة للبيهقي » من مرسل محمد بن سيرين « أن أبا بكر ليلة انطلق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الغار كان يمشي بين يديه ساعة ومن خلفه ساعة ، فسأله فقال : أذكر الطلب فأمشي خلفك ، وأذكر الرصد فأمشي أمامك . فقال : لو كان شيء أحببت أن تقتل دوني ؟ قال أى والذي بعثك بالحق ، فلما انتهيا إلى الغار قال : مكانك يا رسول الله حتى أسيرى لك الغار ، فاستبرأه » وذكر أبو القاسم البغوي من مرسل ابن أبي مليكة نحوه . وذكر ابن هشام من زياداته عن الحسن البصري بلاغاً نحوه .

**قوله ( عبد الله بن أبي بكر )** وقع في نسخة « عبد الرحمن » وهو وهم .

**قوله ( ثقف )** بفتح المثناة وكسر القاف ويجوز إسكانها وفتحها وبعدها فاء : الحاذق ، تقول ثقفت الشيء إذا أقمت عوجه .

**قوله ( لقن )** بفتح اللام وكسر القاف وبعدها نون اللقن : السريع الفهم .

**قوله ( فيدلج )** بتشديد الدال وبعدها جيم أى يخرج بسحر إلى مكة .

**قوله ( فيصبح مع قريش بمكة كبائت )** أى مثل البائت ، يظنه من لا يعرف حقيقة أمره لشدة رجوعه

بغلس .

**قوله ( يكتادان به )** في رواية الكشميني « يكتادان به » بغير مثناة أى يطلب لهما فيه المكروه ، وهو من الكيد .

**قوله ( عامر بن فهيرة )** تقدم ذكره في « باب الشراء من المشركين » من كتاب البيوع ، وذكر موسى بن عقبة عن ابن شهاب أن أبا بكر اشتراه من الطفيل بن سخيرة ، فأسلم ، فأعتقه .

**قوله ( منحة )** بكسر الميم وسكون النون بعدها مهملة ، تقدم بيانها في الهبة ، وتطلق أيضا على كل شاة . وفي رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب أن الغنم كانت لأبي بكر ، فكان يروح عليهما الغنم كل ليلة فيحلبان ، ثم تسرح بكرة فيصبح في رعيان الناس فلا يفتن له .

**قوله ( في رسل )** بكسر الراء بعدها مهملة ساكنة : اللبن الطرى .

**قوله ( ورضيفهما )** بفتح الراء وكسر المعجمة بوزن رغيف أى اللبن المروضوف أى التى وضعت فيه الحجارة المحماة بالشمس أو النار لينعقد وتزول رخاوته ، وهو بالرفع ويجوز الجر .

**قوله ( حتى ينق بها عامر )** ينق بكسر العين المهملة أى يصيح بغممه ، والنعيق صوت الراعى إذا زجر الغنم ووقع في رواية أبى ذر « حتى ينق بهما » بالثنية أى يسمعهما صوته إذا زجر غنمه ، ووقع في حديث ابن عباس عند ابن عائذ في هذه القصة « ثم يسرح عامر بن فهيرة فيصبح في رعيان الناس كبائت فلا يفتن به » وفي رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب « وكان عامر أميناً مؤتمناً حسن الإسلام » .

**قوله ( من بنى الدليل )** بكسر الدال وسكون التحتانية ، وقيل بضم أوله وكسر ثانيه مهموز .

**قوله ( من بنى عبد بن عدى )** أى ابن الدليل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة ، ويقال من بنى عدى بن عمرو بن خزاعة ، ووقع في سيرة ابن إسحق تهذيب ابن هشام اسمه عبد الله بن أرقد ، وفي رواية الأموى عن ابن إسحق ابن أريقد ، كذا رواه الأموى في المغازى بإسناد مرسل في غير هذه القصة ، قال : وهو دليل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة في الهجرة . وعند موسى بن عقبة أريقط بالتصغير أيضا لكن بالطاء وهو أشهر ، وعند ابن سعد عبد الله بن أريقط ، وعن مالك اسمه رقيط حكاه ابن التين وهو في « العتبية » .

**قوله ( هادياً خريئاً )** بكسر المعجمة وتشديد الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مثناة .

**قوله ( والخريت الماهر بالهداية )** هو مدرج في الخبر من كلام الزهرى بينه ابن سعد ، ولم يقع ذلك في رواية الأموى عن ابن إسحق ، قال ابن سعد وقال الأصمعي : إنما سمى خريئاً لأنه يهذى بمثل خرت الإبرة أى ثقبها ، وقال غيره قيل له ذلك لأنه يهتدى لإخرات المفازة وهى طرقها الخفية .

**قوله ( قد غمس )** بفتح الغين المعجمة والميم بعدها مهملة ( حلفاً ) بكسر المهملة وسكون اللام أى كان حليفاً ، وكانوا إذا تحالفوا غمسوا أيماهم في دم أو خلق أو فى شيء يكون فيه تلويث فيكون ذلك تأكيداً للحلف .



قوله ( فأمناه ) بكسر الميم .

قوله ( فأتاهما ) براحتيهما (صبح ثلاث ) زاد مسلم بن عقبة عن ابن شهاب « حتى إذا هدأت عنهما الأصوات جاء صاحبهما ببعيريهما فانطلقا معهما بعامر بن فهيرة يخدمهما ويعينهما يردفه أبو بكر ويعقبه ليس معهما غيره .

قوله ( فأخذ بهم طريق الساحل ) في رواية موسى بن عقبة « فأجاز بهما أسفل مكة ثم مضى بهما حتى جاء بهما الساحل أسفل من عسفان ، ثم أجاز بهما حتى عارض الطريق » وعند الحاكم من طريق ابن إسحق « حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة » نحوه وأتم منه وإسناده صحيح ، وأخرجه الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » مفسراً منزلة منزلة إلى قباء ، وكذلك ابن عائد من حديث ابن عباس ، وقد تقدم في « علامات النبوة » وفي « مناقب أبي بكر » ما اتفق لهما حين خرج من الغار من لقيهما راعى الغنم وشربهما من اللبن

[٣٩٠٦]

٣٧٦٩- قال ابن شهاب : وأخبرني عبد الرحمن بن مالك المدلجي - وهو ابن أخي سُرَاقَةَ بن جُعْشَم - أن أباه أخبره أنه سمع سُرَاقَةَ بن جُعْشَم يقول : جاءنا رُسُلُ كَفَّارِ قُرَيْشٍ يجعلون في رسول الله صلى الله عليه وآله وأبي بكرٍ دية كل واحدٍ منهما لمن قتله أو أسره . فبينما أنا جالسٌ في مجلسٍ من مجالس قومي بني مُدَلَجٍ إذ أقبل رجلٌ منهم حتى قام علينا ونحن جلوس فقال : يا سُرَاقَةَ ، إني قد رأيتُ أنفًا أسودةً بالساحل أراها محمداً وأصحابه . قال سُرَاقَةُ : فعرفتُ أنهم هم ، فقلتُ له : إنهم ليسوا بهم ، ولكنك رأيتَ فلاناً وفلاناً انطلقوا بأعيننا . ثم لبثتُ في المجلس ساعةً ، ثم قمْتُ فدخلتُ فأمرت جارييتي أن تخرج بفرسي - وهي من وراء أكمة - فتحبسها عليّ وأخذتُ رمحي فخرجتُ به من ظهر البيت فخططت بزُجَّة الأرض ، وخفضتُ عاليه ، حتى أتيت فرسي فركبتُها ، فرفعتها تقرب بي ، حتى دنوتُ منهم ، وعثرت بي فرسي ، فخررتُ عنها ، فقمْتُ فأهويت يدي إلى كنانتي فاستخرجتُ منها الأزام ، فاستقسمتُ بها : أضرهم أم لا ؟ فخرج الذي أكره ، فركبتُ فرسي - وعصيتُ الأزام - تقرب بي ، حتى إذا سمعتُ قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله وهو لا يلتفت ، وأبوكيرٍ يُكثرُ الالتفات ، ساختُ يدا فرسي في الأرض حتى بلغت الركبتين ، فخررتُ عنها ، ثم زجرتها ، فنهضت فلم تكد تخرج يديها ، فلما استوت قائمةً إذا لأثر يديها غبار ساطع في السماء مثل الدخان ، فاستقسمتُ بالأزام فخرج الذي أكره فناديتهم بالأمان ، فوقفوا ، فركبتُ فرسي حتى جثتهم . ووقع في نفسي حين لقيتُ ما لقيتُ من الحبس عنهم أن سيظهر أمر رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقلتُ له : إن قومك قد جعلوا فيك الدية . وأخبرتُهم أخبار ما يريد الناسُ بهم ، وعرضتُ عليهم الزادَ والمتاع ، فلم يرزاني ، ولم يسألاني إلا أن قال : « أخف عنا » . فسألتُهُ أن يكتبَ لي كتاباً آمناً ، فأمرَ عامر بن فهيرة فكتبَ في رُقعةٍ من آدم ، ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه .

قال ابن شهاب : فأخبرني عروة بن الزبير : أن رسول الله صلى الله عليه وآله لقي الزبيرَ في ركب من المسلمين كانوا تجاراً قافلين من الشام ، فكسا الزبيرُ رسول الله صلى الله عليه وآله ثياباً بياضاً .

وسمع المسلمون بالمدينة بمخرج رسول الله صلى الله عليه من مكة، فكانوا يغدون كل غداة إلى الحرة فينتظرونه، حتى يردّهم حرّ الظهيرة، فانقلبوا يوماً بعدما أطالوا انتظارهم، فلما أَوْوا إلى بيوتهم أوفى رجلٌ من يهود على أطمٍ من آطامهم لأمرٍ ينظرُ إليه، فبصرَ برَسُولِ الله وأصحابه مُبَيَّضِينَ يزولُ بهم السَّرابُ، فلم يملك اليهوديُّ أن قال بأعلى صوته: يا معشر العرب، هذا جدُّكم الذي تنتظرون. فثار المسلمون إلى السلاح، فتلقوا رسولَ الله صلى الله عليه بظهرِ الحرة، فعدلَ بهم ذات اليمين حتى نزلَ بهم في بني عمرو بن عوف، وذلك يومَ الإثنين من شهر ربيع الأول، فقام أبوبكر للناس، وجلس رسولُ الله صلى الله عليه صامتاً، فطفقَ من جاء من الأنصار -مَن لم يرَ رسولَ الله صلى الله عليه- يُحيي أبابكر، حتى أصابت الشمسُ رسولَ الله صلى الله عليه، فأقبلَ أبوبكر حتى ظلَّ على رسولِ الله صلى الله عليه بردائه، فعرفَ الناسُ رسولَ الله صلى الله عليه عند ذلك، فلبثَ رسولُ الله صلى الله عليه في بني عمرو بن عوف بضعة عشرة ليلة، وأسسَ المسجد الذي أُسسَ على التقوى، وصلى فيه رسولُ الله صلى الله عليه. ثم ركبَ راحلته، فسارَ يمشي معه الناسُ، حتى بركتَ عند مسجدِ الرسول بالمدينة، وهو يُصلي فيه يومئذٍ رجالٌ من المسلمين، وكان مريداً للتمر لسهيل وسهل غلامين يتيمن في حجر سعد بن زُرارة، فقال رسولُ الله صلى الله عليه حين بركتَ به راحلته: «هذا إن شاء الله المنزل». ثم دعا رسولُ الله صلى الله عليه الغلامين فسأومهما بالمريد ليتخذهُ مسجداً، فقالا: بل نهبهُ لك يا رسولَ الله، فأبى رسولُ الله صلى الله عليه أن يقبلهُ منهما هبةً حتى ابتاعهُ منهما، ثم بناهُ مسجداً، وطفقَ رسولُ الله صلى الله عليه ينقلُ معهم اللبنَ في بُنيانه ويقول - وهو ينقلُ اللبن -:

هذا الحمالُ لا حمالَ خَيْرُ هذا أبرُّ ربنا وأطهرُ

ويقول: إن الأجرَ أجرُ الآخرةِ فارحَمَ الأنصارَ والمهاجرةَ

فتمثلَ بشعر رجلٍ من المسلمين لم يُسمَّ لي. قال ابن شهاب: ولم يبلغنا -في الأحاديث- أن رسولَ الله صلى الله عليه عليه تمثلَ ببيت شعرٍ تام غير هذه الأبيات.

[٣٩٠٧] ٣٧٧٠- حدثنا عبدُ الله بن أبي شيبَةَ قال نا أبو أسامة قال نا هشامٌ عن أبيه وفاطمةَ عن أسماء:

صنعتُ سُفرةً للنبيِّ صلى الله عليه وأبي بكر حين أرادا المدينة، فقلتُ لأبي: ما أجد شيئاً أربطه إلا نطاقي، قال: فشُقِّيه، ففعلتُ، فسميتُ ذاتَ النطاقين. وقال ابن عباس: أسماء ذاتُ النطاق.

[٣٩٠٨] ٣٧٧١- نا محمدُ بن بشار قال نا عُندَرُ قال نا شعبةٌ عن أبي إسحاق قال سمعتُ البراءَ قال: لما

أقبلَ النبيُّ صلى الله عليه إلى المدينة تبعهُ سُرَاقَةُ بن مالك بن جُعشم، فدعا عليه النبيُّ صلى الله عليه فساختَ به فرسه. قال: ادعُ الله لي ولا أضُرَّك، فدعا له، قال: فعضَّ رسولُ الله صلى الله عليه فمرَّ براع، فقال أبوبكر الصديق: فأخذتُ قدحاً فحلبتُ فيه كُثبةً من لبن، فأتيتهُ فشربَ حتى رضيت.

الحديث الثاني عشر حديث سراقه بن جعشم .

**قوله ( قال ابن شهاب )** هو موصول بإسناد حديث عائشة ، وقد أفرد البيهقي في « الدلائل » وقبله الحاكم في « الإكليل » من طريق ابن إسحق « حدثني محمد بن مسلم هو الزهري به » وكذلك أورده الإسماعيلي منفرداً من طريق معمر والمعاوي في الجليس من طريق صالح بن كيسان كلاهما عن الزهري .

**قوله ( المدلجي )** بضم الميم وسكون المهملة وكسر اللام ثم جيم من بنى مدلج بن مرة بن عبد مناة بن كنانة ، وعبد الرحمن بن مالك هذا اسم جده مالك بن جعشم ، ونسب أبوه في هذه الرواية إلى جده كما سنبينه في سراقه ، وأبوه مالك بن جعشم له إدراك ، ولم أر من ذكره في الصحابة بل ذكره ابن حبان في التابعين ، وليس له ولا لأخيه سراقه ولا لابنه عبد الرحمن في البخاري غير هذا الحديث .

**قوله ( ابن أخى سراقه بن جعشم )** في رواية أبي زر « ابن أخى سراقه بن مالك بن جعشم » ثم قال « إنه سمع سراقه بن جعشم » والأول هو المعتمد ، وحيث جاء في الروايات سراقه بن جعشم يكون نسب إلى جده ، وسيأتى في حديث البراء بعدها بقليل أنه سراقه بن مالك بن جعشم ولم يختلف عليه فيه ، وجعشم بضم الجيم والشين المعجمة بينهما عين مهملة هو ابن مالك بن عمرو وكنية سراقه أبو سفيان ، وكان ينزل قديداً وعاش إلى خلافة عثمان .

**قوله ( دية كل واحد )** أى مائة من الإبل ، وصرح بذلك موسى بن عقبة وصالح بن كيسان في روايتهما عن الزهري ، وفي حديث أسماء بنت أبي بكر عند الطبراني « وخرجت قريش حين فقدوهما في بغائهما ، وجعلوا في النبي صلى الله عليه وسلم مائة ناقة ، وطافوا في جبال مكة حتى انتهوا إلى الجبل الذي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر : يا رسول الله إن هذا الرجل ليرانا . وكان مواجهه — فقال : كلا إن ملائكة تسترنا بأجنحتنا ، فجلس ذلك الرجل يبول مواجهة الغار ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو كان يرانا ما فعل هذا » .

**قوله ( رأيت آنفاً )** أى في هذه الساعة .

**قوله ( أسودة )** أى أشخاصاً ، في رواية موسى بن عقبة وابن إسحق « لقد رأيت ركة ثلاثة إني لأظنه محمداً وأصحابه » ونحوه في رواية صالح بن كيسان .

**قوله ( رأيت فلاناً وفلاناً انطلقوا بأعيننا )** أى في نظرنا معاينة يبتغون ضالة لهم ، وفي رواية موسى بن عقبة وابن إسحق « فأومأت إليه أن اسكت ، وقلت : إنما هم بنو فلان يبتغون ضالة لهم ، قال : لعل ، وسكت » ونحوه في رواية معمر ، وفي حديث أسماء « فقال سراقه : إنهما راكبان ممن بعثنا في طلب القوم » .

**قوله ( فأمرت جاريتي )** لم أقف على اسمها ، وفي رواية موسى بن عقبة وصالح بن كيسان « وأمرت بفرسي فقيد إلى بطن الوادي وزاد : ثم أخذت قداحي — بكسر القاف أى الأزام — فاستقسمت بها ، فخرج الذي أكره ، لاتضر ، وكنت أرجو أن أرده فأخذ المائة ناقة » .

**قوله ( فخططت )** بالمعجمة ، وللكشميين والأصيلي بالمهملة أى أمكنت أسفله وقوله ( بزجه ) الزج بضم الزاى بعدها جيم الحديدية التى فى أسفل الرمح ، وفى رواية الكشميين « فخططت به » وزاد موسى بن عقبة وصالح بن كيسان وابن إسحق « فأمرت بسلاحى فأخرج من ذلب حجرى ، ثم انطلقت فلبست لأمتى » .

**قوله ( وخفضت )** أى أمسكه بيده وجر زجه على الأرض فخطها به لثلا يظهر بريقه لمن بعد منه ، لأنه كره أن يتبعه منهم أحد فيشركوه فى الجعالة . ووقع فى رواية الحسن عن سراقه عند ابن أبى شيبه « وجعلت أجر الرمح مخافة أن يشركنى أهل الماء فيها » .

**قوله ( فرفعتها )** أى أسرعت بها السير .

**قوله ( تقرب لى )** التقرب السير دون العدو وفوق العادة ، وقيل أن ترفع الفرس يديها معاً وتضعهما معاً .

**قوله ( فأهويت يدي )** أى بسطهما للأخذ ، والكنانة الخريطة المستطيلة .

**قوله ( فاستخرجت منها الأزلام فاستقسمت بها أضرهم أو لا )** والأزلام هى الأقداح وهى السهام التى لاريش لها ولا نصل ، وسأى شرحها وكيفيتها وصنيعهم بها فى تفسير المائدة .

**قوله ( فخرج الذى أكره )** أى لاتضرهم ، وصرح به الإسماعيل وموسى وابن إسحق وزاد « وكنت أرجو أن أرده فأخذ المائة ناقة » وفى حديث ابن عباس عند ابن عائذ « وركب سراقه ، فلما أبصر الآثار على غير الطريق وهو وجل أنكر الآثار فقال : والله ما هذه بآثار نعم الشام ولا تهامة ، فتبعهم حتى أدركهم » .

**قوله ( حتى إذا سمعت )** فى حديث البراء عن أبى بكر الآتى عقب هذا « فدعا عليه النبى صلى الله عليه وسلم » وفى رواية أبى خليفة فى حديث البراء عند الإسماعيل « فقال : اللهم اكفناه بما شئت » وفى حديث ابن عباس مثله ، ونحوه فى رواية الحسن عن سراقه ، وفى حديث أنس وهو الثامن عشر من أحاديث الباب « فالتفت النبى صلى الله عليه وسلم فقال : اللهم اصصره فصصره فرسه » .

**قوله ( ساخت )** بالخاء المعجمة أى غاصت ، وفى حديث أسماء بنت أبى بكر « فوقعت لمنخريها » .

**قوله ( حتى بلغنا الركبتين )** فى رواية البراء « فارتطمت به فرسه إلى بطنها » وفى رواية أبى خليفة « فى الأرض إلى بطنها » .

**قوله ( فخررت عنها )** فى رواية أبى خليفة « فوثبت عنها » زاد ابن إسحق « فقلت ما هذا ؟ ثم أخرجت قداحى » نحو الأول .

**قوله ( ثم زجرتها فنهضت فلم تكذب )** وفى حديث أنس « ثم قامت تحمحم » الحمحة بمهملتين هو صوت الفرس .

**قوله ( عثان )** بضم المهمله بعدها مثلثة خفيفة أى دخان ، قال معمر : قلت لأبى عمرو بن العلاء

ما العثان ؟ قال : الدخان من غير نار ، وفي رواية الكشميهني : غبار بمعجمة ثم موحدة ثم راء ، والأول أشهر . وذكر أبو عبيد في غريبه قال : وإنما أراد بالعثان الغبار نفسه ، شبه غبار قوائمها بالدخان ، وفي رواية موسى بن عقبة والإسماعيلي « وأتبعها دخان مثل الغبار » وزاد « فعلمت أنه منع مني » .

**قوله ( فناديتهم بالأمان )** وفي رواية أبي خليفة « قد علمت يا محمد أن هذا عملك ، فادع الله أن ينجيني مما أنا فيه ، والله لأعmin عليك من ورأى » أى الطلب . وفي رواية ابن إسحق « فناديت القوم : أنا سراقه بن مالك ابن جعشم ، أنظروني أكلمكم ، فوالله لا آتيكم ولا يأتكم مني شيء تكرهونه » وفي حديث ابن عباس مثله وزاد « وأنا لكم نافع غير ضار ، وإنى لا أدرى لعل الحى — يعنى قومه — فزعوا لركوبى ، وأنا راجع ورادهم عنكم » .

**قوله ( ووقع في نفسى حين لقيت ما لقيت من الحبس عنهم أن سيظهر أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية ابن إسحق « أنه قد منع مني » .

**قوله ( وأخبرتهم أخبار ما يريد الناس بهم )** أى من الحرص على الظفر بهم ، وبذل المال لمن يحصلهم . وفي حديث ابن عباس « وعاهدتهم أن لا يقاتلهم ولا يخبر عنهم ، وأن يكتم عنهم ثلاث ليال » .

**قوله ( وعرضت عليهم الزاد والمتاع )** في مرسل عمير بن إسحق عند ابن أبى شيبة « فكف ثم قال : هلما الى الزاد والحملان ، فقالا لاجابة لنا في ذلك » وفي حديث ابن عباس أن سراقه قال لهم « وإن إبلى على طريقكم فاحتلبوا من اللبن وخذوا سهما من كنانتي أمانة إلى الراعى » .

**قوله ( فلم يرزآنى )** براء ثم زى ، أى لم ينقصانى مما معى شيئاً ، وفي رواية أبى خليفة « وهذه كنانتي فخذ سهما منها ، فإنك تمر على إبلى وغنمى بمكان كذا وكذا فخذ منها حاجتك ، فقال لى : لا حاجة لنا في إبلك ، ودعا له » .

**قوله ( أخف عنا )** لم يذكر جوابه ، ووقع في رواية البراء « فدعا له فنجا ، فجعل لا يلقي أحداً إلا قال له : قد كفيتهم ما ههنا ، فلا يلقي أحداً إلا رده » قال « ووفى لنا » . وفي حديث أنس « فقال : يانبي الله مرني بما شئت ، قال : فقف مكانك لا تتركن أحداً يلحق بنا ، قال فكان أول النهار جاهدنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان آخر النهار مسلحة له » أى حارسا له بسلاحه . وذكر ابن سعد « أنه لما رجع قال لقريش : قد عرفتم بصرى بالطريق وبالأثر ، وقد استبرأت لكم فلم أر شيئاً ، فرجعوا » .

**قوله ( كتاب أمن )** بسكون الميم ، وفي رواية الإسماعيلي « كتاب موادة » وفي رواية إسحق « كتابا يكون آية بينى وبينك » .

**قوله ( فأمر عامر بن فهيرة فكتب في رقعة من أدم )** وفي رواية ابن إسحق « فكتب لى كتابا في عظم — أو ورقة أو خرقة — ثم ألقاه إلى ، فأخذته فجعلته في كنانتي ثم رجعت » وفي رواية موسى بن عقبة نحوه وعندهما « فرجعت فسئلت فلم أذكر شيئاً مما كان ، حتى إذا فزع من حنين بعد فتح مكة خرجت لألقاه ومعى »

الكتاب ، فلقيته بالجعرانة حتى دنوت منه فرفعت يدي بالكتاب فقلت : يا رسول الله هذا كتابك فقال : يوم وفاء وبر . أدن ، فأسلمت » وفي رواية صالح بن كيسان نحوه ، وفي رواية الحسن عن سراقه قال : « فبلغني أنه يريد أن يبعث خالد بن الوليد إلى قومي ، فأتيته فقلت : أحب أن توادع قومي ، فإن أسلم قومك أسلموا وإلا أمنت منهم ، ففعل ذلك ، قال : ففهم نزلت ﴿ إلا الذين يصلون إلى قوم بينهم وبينهم ميثاق ﴾ الآية » قال ابن إسحاق : قال أبو جهل لما بلغه مالقى سراقه لأمه في تركهم ، فأنشده :

أبا حكم اللات لو كنت شاهداً      لأمر جوادني إذ تسبخ قوائمه  
عجبت ولم تشكك بأن محمداً      نبي وبرهان فمن ذا يكاتمته

وذكر ابن سعد أن سراقه عارضهم يوم الثلاثاء بقديد . الحديث الثالث عشر .

**قوله ( قال ابن شهاب : فأخبرني عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقي الزبير في ركب )**  
هو متصل إلى ابن شهاب بالإسناد المذكور أولاً ، وقد أفرده الحاكم من وجه آخر عن يحيى بن بكير بالإسناد المذكور ، ولم يستخرجه الإسماعيلي أصلاً وصورته مرسل ، لكنه وصله الحاكم أيضاً من طريق معمر عن الزهري قال « أخبرني عروة أنه سمع الزبير » به ، وأفاد أن قوله « وسمع المسلمون الخ » من بقية الحديث المذكور . وأخرجه موسى بن عقبة عن ابن شهاب به وأتم منه وزاد « قال : وقال لما دنا من المدينة كان طلحة قدم من الشام ، فخرج عائداً إلى مكة إما متلقياً وإما معتمراً ، ومعه ثياب أهذاها لأبي بكر من ثياب الشام ، فلما لقيه أعطاه فلبس منها هو وأبو بكر » انتهى ، وهذا إن كان محفوظاً احتمل أن يكون كل من طلحة والزبير أهدى لهما من الثياب . والذي في السير هو الثاني ، ومال الديماطي إلى ترجيحه على عادته في ترجيح ما في السير على ما في الصحيح ، والأولى الجمع بينهما وإلا فما في الصحيح أصح ، لأن الرواية التي فيها طلحة من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة ، والتي في الصحيح من طريق عقيل عن الزهري عن عروة . ثم وجدت عند ابن أبي شيبة من طريق هشام بن عروة عن أبيه نحوه رواية أبي الأسود ، وعند ابن عائد في المغازي من حديث ابن عباس « خرج عمر والزبير وطلحة وعثمان وعياش بن أبي ربيعة نحو المدينة ، فتوجه عثمان وطلحة إلى الشام » فتعين تصحيح القولين .

**قوله ( وسمع المسلمون بالمدينة ) في رواية معمر « فلما سمع المسلمون » .**

**قوله ( يغدون ) بسكون الغين المعجمة أى يخرجون غدوة ، وفي رواية الحاكم من وجه آخر عن عروة عن عبد الرحمن بن عويم بن ساعدة عن رجال من قومه قال « لما بلغنا مخرج النبي صلى الله عليه وسلم كنا نخرج فنجلس له بظاهر الحرّة نلجأ إلى ظل المدر حتى تغلبنا عليه الشمس ثم نرجع إلى رحالنا » .**

**قوله ( حتى يردهم ) في رواية معمر « يؤذيهم » وفي رواية ابن سعد « فإذا أحرقتهم الشمس رجعوا إلى منازلهم » ووقع في رواية أبي خليفة في حديث أبي البراء « حتى أتينا المدينة ليلاً » .**

**قوله ( فانقلبوا يوماً بعد ما طال انتظارهم ) في رواية عبد الرحمن بن عويم « حتى إذا كان اليوم الذي جاء فيه جلسنا كما كنا نجلس حتى إذا رجعنا جاء » .**

قوله ( أوفى رجل من يهود ) أى طلع إلى مكان عال فأشرف منه ، ولم أقف على اسم هذا اليهودى .

قوله ( أطم ) بضم أوله وثانيه هو الحصن ، ويقال كان بناء من حجارة كالقصر .

قوله ( مبيضين ) أى عليهم الثياب البيض التى كساهم إياها الزبير أو طلحة ، وقال ابن التين : يحتمل أن يكون معناه مستعجلين ، وحكى عن ابن فارس يقال بايض أى مستعجل .

قوله ( يزول بهم السراب ) أى يزول السراب عن النظر بسبب عروضهم له ، وقيل معناه ظهرت حركتهم للعين .

قوله ( يا معاشر العرب ) فى رواية عبد الرحمن بن عويم « يابنى قيلة » وهو بفتح القاف وسكون التحتانية وهى الجدة الكبرى للأنصار والددة الأوس والخزرج ، وهى قيلة بنت كاهل بن عذرة .

قوله ( هذا جدكم ) بفتح الجيم أى حظكم وصاحب دولتكم الذى تتوقعونه ، وفى رواية معمر « هذا صاحبكم » .

قوله ( حتى نزل بهم فى بنى عمرو بن عوف ) أى ابن مالك بن الأوس بن حارثة ومنازلهم بقاء ، وهى على فرسخ من المسجد النبوى بالمدينة ، وكان نزوله على كلثوم بن الهرم ، وقيل كان يومئذ مشركاً ، وجزم به محمد بن الحسن بن زبالة فى « أخبار المدينة » .

قوله ( وذلك يوم الإثنين من شهر ربيع الأول ) وهذا هو المعتمد وشذ من قال يوم الجمعة ، فى رواية موسى ابن عقبة عن ابن شهاب « قدمها لاهلال ربيع الأول » أى أول يوم منه ، وفى رواية جرير بن حازم عن ابن إسحاق « قدمها لليلتين خلتا من شهر ربيع الأول » ونحوه عند أى معشر ، لكن قال ليلة الإثنين ، ومثله عن ابن البرقي ، وثبت كذلك فى أواخر صحيح مسلم ، وفى رواية إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق « قدمها لاثنتى عشرة ليلة خلت من ربيع الأول » وعند أى سعيد فى « شرف المصطفى » من طريق أى بكر بن حزم « قدم لثلاث عشرة من ربيع الأول » وهذا يجمع بينه وبين الذى قبله بالحمل على الاختلاف فى رؤية الهلال ، وعنده من حديث عمر « ثم نزل بنى عمرو بن عوف يوم الاثنين لليلتين بقيتا من ربيع الأول » كذا فيه ولعله كان فيه « خلتا » ليوافق رواية جرير وابن حازم ، وعند الزبير فى خبر المدينة عن ابن شهاب « فى نصف ربيع الأول » وقيل كان قدومه فى سابعه ، وجزم ابن حزم بأنه خرج من مكة لثلاث ليال بقين من صفر ، وهذا يوافق قول هشام بن الكلبي أنه خرج من الغار ليلة الإثنين أول يوم من ربيع الأول فإن كان محفوظاً فلعل قدومه بقاء كان يوم الإثنين ثامن ربيع الأول ، وإذا ضم إلى قول أنس أنه أقام بقاء أربع عشرة ليلة خرج منه أن دخوله المدينة كان لاثنتين وعشرين منه ، لكن الكلبي جزم بأنه دخلها لاثنتى عشرة خلت منه فعلى قوله تكون إقامته بقاء أربع ليال فقط وبه جزم ابن حبان فإنه قال « أقام بها الثلاثاء والأربعاء والخميس » يعنى وخرج يوم الجمعة ، فكأنه لم يعتد بيوم الخروج ، وكذا قال موسى بن عقبة إنه أقام فيهم ثلاث ليال فكأنه لم يعتد بيوم الخروج ، ولا الدخول ، وعن قوم من بنى عمرو بن عوف أنه أقام فيهم اثنين وعشرين يوماً حكاها الزبير ابن بكار ، وفى مرسل عروة بن الزبير ما يقرب منه كما يذكر عقب هذا ، والأكثر أنه قدم نهارا ، ووقع فى رواية مسلم ليلا ، ويجمع بأن القدوم كان آخر الليل فدخل نهاراً .

قوله ( فقام أبو بكر للناس ) أى يتلقاهم .

قوله ( فطفق ) أى جعل ( من جاء من الأنصار ممن لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم يحيى أبا بكر ) أى يسلم عليه ، قال ابن التين : إنما كانوا يفعلون ذلك بأبى بكر لكثرة تردده إليهم فى التجارة الى الشام فكانوا يعرفونه ، وأما النبي صلى الله عليه وسلم فلم يأتها بعد أن كبر . قلت : ظاهر السياق يقتضى أن الذى يحيى ممن لا يعرف النبي صلى الله عليه وسلم يظنه أبا بكر فلذلك يبدأ بالسلام عليه ، ويدل عليه قوله فى بقية الحديث « فأقبل أبو بكر يظلل عليه بردائه ، فعرف الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم » ووقع بيان ذلك فى رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب قال « وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم صامتاً ، فطفق من جاء من الأنصار ممن لم يكن رآه يحسبه أبا بكر ، حتى إذا أصابته الشمس أقبل أبو بكر بشيء أظله به » ولعبد الرحمن بن عوف رواية ابن إسحاق « أناخ الى الظل هو وأبو بكر ، والله ما أدرى أيهما هو ، حتى رأينا أبا بكر ينحاز له عن الظل فعرفناه بذلك » .

قوله ( فلبث رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بنى عمرو بن عوف بضع عشرة ليلة ) فى حديث أنس الآتى فى الباب الذى يليه أنه أقام فيهم أربع عشرة ليلة ، وقد ذكرت قبله ما يخالفه ، والله أعلم . قال موسى بن عقبة عن ابن شهاب « أقام فيهم ثلاثاً » قال وروى ابن شهاب عن مجمع بن حارثة « أنه أقام اثنتين وعشرين ليلة » وقال ابن إسحاق : أقام فيهم خمساً ، وبنو عمرو بن عوف يزعمون أكثر من ذلك . قلت : ليس أنس من بنى عمرو بن عوف ، فإنهم من الأوس وأنس من الخزرج ، وقد جزم بما ذكرته فهو أولى بالقبول من غيره .

قوله ( وأسس المسجد الذى أسس على التقوى ) أى مسجد قباء ، وفى رواية عبد الرزاق عن معمر بن ابن شهاب عن عروة قال : الذين بنى فيهم المسجد الذى أسس على التقوى هم بنو عمرو بن عوف ، وكلنا فى حديث ابن عباس عند ابن عائذ ولفظه « ومكث فى بنى عمرو بن عوف ثلاث ليال واتخذ مكانه مسجداً فكان يصلى فيه ، ثم بناه بنو عمرو بن عوف فهو الذى أسس على التقوى ، وروى يونس بن بكير فى « زيادات المغازى » عن المسعودى عن الحكم بن عتيبة قال « لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم فنزل بقباء قال عمار بن ياسر : ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم بد من أن يجعل له مكاناً يستظل به إذا استيقظ ويصلى فيه ، فجمع حجارة فبنى مسجد قباء ، فهو أول مسجد بنى » يعنى بالمدينة ، وهو فى التحقيق أول مسجد صلى النبي صلى الله عليه وسلم فيه بأصحابه جماعة ظاهراً ، وأول مسجد بنى لجماعة المسلمين عامة ، وإن كان قد تقدم بناء غيره من المساجد لكن لخصوص الذى بناها كما تقدم فى حديث عائشة فى بناء أبى بكر مسجده . وروى ابن أبى شيبه عن جابر قال « لقد لبثنا بالمدينة قبل أن يقدم علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسنين نعلم المساجد ونقيم الصلاة » وقد اختلف فى المراد بقوله تعالى ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم ﴾ فالجمهور على أن المراد به مسجد قباء هذا وهو ظاهر الآية ، وروى مسلم من طريق عبد الرحمن بن أبى سعيد عن أبيه « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسجد الذى أسس على التقوى فقال : هو مسجدكم هذا » ولأحمد والترمذى من وجه آخر عن أبى سعيد « اختلف رجلان فى المسجد الذى أسس على التقوى فقال أحدهما : هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال الآخر : هو مسجد قباء ، فأتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه عن ذلك فقال : هو هذا ، وفى ذلك — يعنى مسجد قباء خير كثير » ، ولأحمد عن سهل بن سعد نحوه ، وأخرج



من وجه آخر عن سهل بن سعد عن أبي بن كعب مرفوعاً ، قال القرطبي : هذا السؤال صدر ممن ظهرت له المساواة بين المسجدين في اشتراكهما في أن كلا منهما بناه النبي صلى الله عليه وسلم ، فلذلك سئل النبي صلى الله عليه وسلم عنه فأجاب بأن المراد مسجده ، وكأن المزية التي اقتضت تعيينه دون مسجد قباء لكون مسجد قباء لم يكن بناؤه بأمر جزم من الله لنبيه ، أو كان رأياً رآه بخلاف مسجده ، أو كان حصل له أو لأصحابه فيه من الأحوال القلبية ما لم يحصل لغيره ، انتهى . ويحتمل أن تكون المزية لما اتفق من طول إقامته صلى الله عليه وسلم بمسجد المدينة ، بخلاف مسجد قباء فما أقام به إلا أياماً قلائل ، وكفى بهذا مزية من غير حاجة إلى ما تكلفه القرطبي ، والحق أن كلا منهما أسس على التقوى ، وقوله تعالى في بقية الآية ﴿ فيه رجال يحبون أن يتطهروا ﴾ يؤيد كون المراد مسجد قباء ، وعند أبي داود بإسناد صحيح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « نزلت ﴿ فيه رجال يحبون أن يتطهروا ﴾ في أهل قباء ، وعلى هذا فالسر في جوابه صلى الله عليه وسلم بأن المسجد الذي أسس على التقوى مسجده رفع توهم أن ذلك خاص بمسجد قباء ، والله أعلم . قال الداودي وغيره : ليس هذا اختلافاً ، لأن كلا منهما أسس على التقوى وكذا قال السهيلي وزاد غيره أن قوله تعالى ﴿ من أول يوم ﴾ يقتضى أنه مسجد قباء ، لأن تأسيسه كان في أول يوم حل النبي صلى الله عليه وسلم بدار الهجرة ، والله أعلم .

**قوله ( ثم ركب راحلته )** وقع عند ابن إسحاق وابن عائذ أنه ركب من قباء يوم الجمعة فأدركته الجمع في بني سالم بن عوف فقالوا : يا رسول الله هلم إلى العدد والعدد والقوة ، انزل بين أظهرنا . وعند أبي الأسود عن عروة نحوه وزاد : وصاروا يتنازعون زمام ناقته . وسمى ممن سأله النزول عندهم عتيان بن مالك في بني سالم ، وفروة بن عمرو في بني بياضة ، وسعد بن عباد والمنذر بن عمرو وغيرهما في بني ساعدة ، وأبا سليط وغيره في بني عدى ، يقول لكل منهم « دعوها فإنها مأمورة » وعند الحاكم من طريق إسحاق بن أبي طلحة عن أنس « جاءت الأنصار فقالوا إيلنا يا رسول الله ، فقال : دعوها الناقة فإنها مأمورة ، فبركت على باب أبي أيوب » .

**قوله ( حتى بركت عند مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة )** في حديث البراء عن أبي بكر « فتنازعه القوم أيهم ينزل عليه فقال : إني أنزل على أخوال عبد المطلب أكرمهم بذلك » . وعند ابن عائذ عن الوليد بن مسلم وعند سعيد بن منصور كلاهما عن عطاء بن خالد « أنها استناخت به أولاً فجاءه ناس فقالوا : المنزل يا رسول الله ، فقال دعوها ، فانبعثت حتى استناخت عند موضع المنبر من المسجد ، ثم تحلحلت فنزل عنها ، فأتاه أبو أيوب فقال : إن منزلي أقرب المنازل فأذن لي أن أنقل رحلك ، قال : نعم ، فنقل وأناخ الناقة في منزله » وذكر ابن سعد أن أبا أيوب لما نقل رحل النبي صلى الله عليه وسلم إلى منزله قال النبي صلى الله عليه وسلم « المرء مع رحله » وأن سعد بن زرارة جاء فأخذ ناقته فكانت عنده ، قال وهذا أثبت ، وذكر أيضاً أن مدة إقامته عند أبي أيوب كانت سبعة أشهر .

**قوله ( وكان )** أى موضع المسجد ( مريداً ) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الموحدة : هو الموضع الذي يجفف فيه التمر . وقال الأصمعي : المريد كل شيء حبست فيه الإبل أو الغنم ، وبه سمى مريد البصرة لأنه كان موضع سوق الإبل .

**قوله ( لسهيل وسهل )** زاد ابن عيينة في جامعه عن أئى موسى عن الحسن « وكانا من الأنصار » وعند الزبير ابن بكار في « أخبار المدينة » أنهما أتيا رافع بن عمرو ، وعند ابن إسحق أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل : لمن هذا ؟ فقال له معاذ بن عفراء : هو لسهيل وسهل ابني عمرو يتيما ن لى وسأرضيهما منه .

**قوله ( فى حجر سعد بن ززارة )** كذا لأئى ذر وحده ، وفى رواية الباقي ن « أسعد » بزيادة ألف وهو الوجه ، وكان أسعد من السابقين الى الاسلام من الأنصار ، ويكنى أبا أمامة ، وأما أخوه سعد فتأخر لإسلامه ، ووقع فى مرسل ابن سيرين عند أئى عبيد فى « الغريب » أنهما كانا فى حجر معاذ بن عفراء ، وحكى الزبير أنهما كانا فى حجر أئى أيوب ، والأول أثبت ، وقد يجمع باشتراكهما أو بانتقال ذلك بعد أسعد الى من ذكر واحداً بعد والحد ، وذكر ابن سعد أن أسعد بن ززارة كان يصلى فيه قبل أن يقدم النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( فساومهما )** فى رواية ابن عيينة فكلم عمهما أئى الذى كانا فى حجره أن يتناعه منهما فطلبه منهما فقالا ما تصنع به فلم يجد بداً من أن يصدقهما . ووقع لأئى ذر عن الكشميهنى « فأئى أن يقبله منهما » .

**قوله ( حتى ابتاعه منهما )** ذكر ابن سعد عن الواقدى عن معمر عن الزهرى « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر أن يعطيها ثمنه » ، قال وقال غير معمر : أعطاهما عشرة دنانير ، وتقدم فى أبواب المساجد من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يا بنى النجار ثامنونى بحائطكم » ، قالوا لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله » ويأتى مثله فى آخر الباب الذى يليه ، ولا منافاة بينهما ، فيجمع بأنهم لما قالوا لا نطلب ثمنه إلا إلى الله سأل عمن يختص بملكه منهم فعينوا له الغلامين فابتاعه منهما ، فحينئذ يحتمل أن يكون الذين قالوا له لا نطلب ثمنه إلا إلى الله تحملوا عنه للغلامين بالثمن ، وعند الزبير أن أبا أيوب أرضاهما عن ثمنه .

**قوله ( وطفق رسول الله صلى الله عليه وسلم )** أى جعل ( ينقل معهم اللبن ) أى الطوب المعمول من الطين الذى لم يحرق ، وفى رواية عطف بن خالد عند ابن عائد أنه صلى فيه وهو عريش اثنى عشر يوما ، ثم بناه وسقفه . وعند الزبير فى خبر المدينة من حديث أنس أنه بناه أولا بالجريد ثم بناه باللبن بعد الهجرة بأربع سنين .

**قوله ( هذا الجمال )** بالمهملة المكسورة وتخفيف الميم أى هذا المحمول من اللبن ( أبر ) عند الله ، أى أبقى ذخرا وأكثر وأدوم منفعة وأشد طهارة من جمال خبير ، أى التى يحمل منها التمر والزبيب ونحو ذلك . ووقع فى بعض النسخ فى رواية المستمل « هذا الجمال » بفتح الجيم ، وقوله « ربنا » منادى مضاف .

**قوله ( اللهم إن الأجر أجر الآخرة ، فارحم الأنصار والمهاجرة )** كذا فى هذه الرواية ، ويأتى فى حديث أنس فى الباب الذى بعده « اللهم لا خير إلا خير الآخرة » ، فانصر الأنصار والمهاجرة « وجاء فى غزوة الخندق بتغيير آخر من حديث سهل بن سعد ، ونقل الكرمانى أنه صلى الله عليه وسلم كان يقف على الآخرة والمهاجرة بالتاء محركة فيخرجه عن الوزن ذكره فى أوائل كتاب الصلاة ولم يذكر مستنده ، والكلام الذى بعد هذا يرد عليه .

**قوله ( فتمثل بشعر رجل من المسلمين لم يسم لى )** قال الكرمانى ، يحتمل أن يكون المراد الرجز المذكور ، ويحتمل أن يكون شعراً آخر . قلت : الأول هو المعتمد ، ومناسبة الشعر المذكور للحال المذكور واضحة ، وفيها إشارة إلى أن الذى ورد فى كراهية البناء مختص بما زاد على الحاجة ، أو لم يكن فى أمر دينى كبناء المسجد .

**قوله ( قال ابن شهاب : ولم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم تمثل بيت شعر تام غير هذه الأبيات )** زاد ابن عائذ في آخره « التي كان يرتجز بهن وهو ينقل اللبن لبناء المسجد » قال ابن التين : أنكر على الزهري هذا من وجهين ، أحدهما أنه رجز وليس بشعر ، ولهذا يقال لقائله راجز ، ويقال أنشد رجزاً ، ولا يقال له شاعر ولا أنشد شعراً . والوجه الثاني أن العلماء اختلفوا هل ينشد النبي صلى الله عليه وسلم شعراً أم لا ، وعلى الجواز هل ينشد بيتاً واحداً أو يزيد ؟ وقد قيل : إن البيت الواحد ليس بشعر ، وفيه نظر اهـ . والجواب عن الأول أن الجمهور على أن الرجز من أقسام الشعر إذا كان موزوناً ، وقد قيل إنه كان صلى الله عليه وسلم إذا قال ذلك لا يطلق القافية بل يقوها متحركة التاء ، ولا يثبت ذلك ، وسيأتي من حديث سهل بن سعد في غزوة الخندق بلفظ « فآغفر للمهاجرين والأنصار » وهذا ليس بموزون ، وعن الثاني بأن الممتنع عنه صلى الله عليه وسلم إنشأؤه لا إنشاده ، ولا دليل على منع إنشاده متمثلاً . وقول الزهري « لم يبلغنا » لا اعتراض عليه فيه ، ولو ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه أنشد غير مانقله الزهري ، لأنه نفى أن يكون بلغه ، ولم يطلق النفي المذكور . على أن ابن سعد روى عن عفان عن معتمر بن سليمان عن معمر عن الزهري قال « لم يقل النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً من الشعر قيل قبله أو يروى عن غيره إلا هذا » كذا قال ، وقد قال غيره : إن الشعر المذكور لعبد الله بن رواحة فكأنه لم يبلغه ، وما في الصحيح أصح ، وهو قوله « شعر رجل من المسلمين » وفي الحديث جواز قول الشعر وأنواعه خصوصاً الرجز في الحرب ، والتعاون على سائر الأعمال الشاقة ، لما فيه من تحريك الهمم وتشجيع النفوس وتحريكها على معالجة الأمور الصعبة . وذكر الزبير من طريق مجمع بن يزيد قال قائل من المسلمين في ذلك :

لئن قعدنا والنبي يعمل ذاك إذا للعمل المضلل

ومن طريق أخرى عن أم سلمة نحوه وزاد : قال وقال علي بن أبي طالب :

لايستوى من يعمر المساجدا يدأب فيها قائماً وقاعدا ومن يرى عن التراب حائدا  
وسياتي كيفية نزوله على أبي أيوب إلى أن أكمل المسجد في حديث أنس في هذا الباب إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) أخرج المصنف هذا الحديث بطوله في « التاريخ الصغير » بهذا السند فزاد بعد قوله هذه الأبيات « وعن ابن شهاب قال : كان بين ليلة العقبة — يعني الأخيرة — وبين مهاجر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أشهر أو قريب منها » . قلت : هي ذو الحجة والحرم وصفر ، لكن كان مضي من ذي الحجة عشرة أيام ، ودخل المدينة بعد أن استهل ربيع الأول فمهما كان الواقع أنه اليوم الذي دخل فيه من الشهر يعرف منه القدر على التحرير ، فقد يكون ثلاثة سواء وقد ينقص وقد يزيد ، لأن أقل ما قيل إنه دخل في اليوم الأول منه وأكثر ما قيل إنه دخل الثاني عشر منه . الحديث الرابع عشر .

**قوله ( عن أبيه )** هو عروة ، وفاطمة هي امرأته بنت المنذر بن الزبير ، وأسماء جدتهما جميعاً .

**قوله ( فقلت لأبي )** أي قالت لأبي بكر الصديق .

**قوله ( أربطه )** أي المتاع الذي في السفرة أو رأس السفرة ، أو ذكرت باعتبار الظرف لأنه مذكر ، ويستفاد من هذا أن الذي أمرها بشق نطاقها لتربط به السفرة هو أبوها ، وتقدم تفسير النطاق في حديث عائشة قبل .  
الحديث الخامس عشر .

**قوله ( وقال ابن عباس أسماء ذات النطاق )** وصله في تفسير براءة في أثناء حديث ، وسيأتي إن شاء الله تعالى . الحديث السادس عشر حديث البراء في قصة الهجرة ، وأورده مختصراً ، وقد تقدم مطولاً في علامات النبوة وفي مناقب أبي بكر مع شرحه ، وذكر هنا أوله عن البراء ، وإنما هو عنده عن أبي بكر كما تقدم بيانه ، وفي آخر هذا الحديث هنا ما يشير إلى ذلك ، ثم أعاده المصنف في هذا الباب ، كما سيأتي بعد أبواب من وجه آخر عن البراء أتم مما هنا كما سأنبه عليه .

[٣٩٠٩] ٣٧٧٢ - حدثنا زكرياء بن يحيى عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء أنها حملت بعبد الله بن الزبير ، قالت : فخرجت وأنا متم ، فأتيت المدينة ، فنزلت بقباء فولدته بقباء ، ثم أتيت به النبي صلى الله عليه في حجره ، ثم دعا بتمر فمضغها ثم تفل في فيه ، فكان أول شيء دخل جوفه ريق رسول الله صلى الله عليه ، ثم حنكه بتمر ثم دعا له وبرك عليه ، وكان أول مولود ولد في الإسلام . تابعه خالد بن مخلد عن علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن أسماء : أنها هاجرت إلى النبي صلى الله عليه وهي حبلى .  
[الحديث ٣٩٠٩ - طرفه في : ٥٤٦٩] .

[٣٩١٠] ٣٧٧٣ - فاقتيبة عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : أول مولود ولد في الإسلام عبد الله بن الزبير . أتوا به النبي صلى الله عليه ، فأخذ النبي صلى الله عليه تمر فلاكها ، ثم أدخلها في فيه ، فأول ما دخل بطنه ريق رسول الله صلى الله عليه .

الحديث السابع عشر حديث أسماء بنت أبي بكر أنها حملت بعبد الله بن الزبير يعني بمكة .

**قوله ( وأنا متم )** أى قد أتممت مدة الحمل الغالبة وهى تسعة أشهر ، ويطلق « متم » أيضاً على من ولدت لتام .

**قوله ( فنزلت بقباء فولدته بقباء )** هذا يشعر بأنها وصلت إلى المدينة قبل أن يتحول النبي صلى الله عليه وسلم من قباء ، وليس كذلك .

**قوله ( ثم أتيت به النبي صلى الله عليه وسلم )** أى المدينة .

**قوله ( ثم تفل )** بمشاة ثم فاء تقدم بيانه في أبواب المساجد .

**قوله ( ثم حنكه )** أى وضع في فيه التمر ، وذلك حنكه بها .

**قوله ( وبرك عليه )** أى قال برك الله فيه ، أو اللهم برك فيه .

**قوله ( وكان أول مولود ولد في الإسلام )** أى بالمدينة من المهاجرين ، فأما من ولد بغير المدينة من المهاجرين فقييل عبد الله بن جعفر بالحيشة ، وأما من الأنصار بالمدينة فكان أول مولود ولد لهم بعد الهجرة منسمة

ابن مخلد كما رواه ابن أبي شيبة ، وقيل النعمان بن بشير . وفي الحديث أن مولد عبد الله بن الزبير كان في السنة الأولى وهو المعتمد ، بخلاف ما جزم به الواقدي ومن تبعه بأنه ولد في السنة الثانية بعد عشرين شهراً من الهجرة ، ووقع عند الإسماعيلي من الزيادة من طريق عبد الله بن الرومي عن أبي أسامة بعد قوله في الإسلام « ففرح المسلمون فرحاً شديداً ، لأن اليهود كانوا يقولون : سحرناهم حتى لا يولد لهم » وأخرج الواقدي ذلك بسند له إلى سهل بن أبي حثمة ، وجاء عن أبي الأسود عن عروة نحوه ، ويرده أن هجرة أسماء وعائشة وغيرهما من آل الصديق كانت بعد استقرار النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، فالمسافة قريبة جداً لا تحتل تأخر عشرين شهراً ، بل ولا عشرة أشهر .

**قوله ( تابعه خالد بن مخلد )** وصله الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن خالد بهذا السند ولفظه « أنها هاجرت وهي حبلى بعبد الله ، فوضعت بقباء فلم ترضعه حتى أتت به النبي صلى الله عليه وسلم » نحوه ، وزاد في آخره « ثم صلى عليه أي دعا له — وسماه عبد الله » . الحديث الثامن عشر حديث عائشة في المعنى . هو محمول على أنه عن عروة عن أمه أسماء وعن خالتها عائشة ، فقد أخرجه المصنف من رواية أبي أسامة عن هشام على الوجهين كما ترى ، وفي رواية أسماء زيادة تختص بها ، وقد ذكر المصنف لحديث أسماء متابعاً وهي الرواية المعلقة التي فرغنا منها ، وذكر أبو نعيم لحديث عائشة متابعاً من رواية عبد الله بن محمد بن يحيى عن هشام ، وأخرج مسلم من طريق أبي خالد عن هشام مختصراً نحوه ، وأخرج مسلم من طريق شعيب بن إسحق عن هشام ما يقتضي أنه عند عروة عن أمه وخالتها ولفظه عن هشام « حدثني عروة وفاطمة بنت المنذر قالا : خرجت أسماء حين هاجرت وهي حبلى بعبد الله بن الزبير : قالت : فقدمت بقباء فنفست به ، ثم خرجت فأخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحنكه ، ثم دعا بتمرة ، قالت عائشة فمكثنا ساعة نلتمسها قبل أن نجدها فمضغها » الحديث ، فهذا الحديث فيه البيان أنه عند عروة عنهما جميعاً ، وزاد في آخر هذا الطريق « وسماه عبد الله ، ثم جاء وهو ابن سبع سنين أو ثمان ليبيع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمره بذلك الزبير ، فتبسم وبايعه » . وقد ذكر ابن إسحق أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة بعث زيد بن حارثة فأحضر زوجته سودة بنت زمعة وبنته فاطمة وأم كلثوم وأم أيمن زوج زيد بن حارثة وابنها أسامة ، وخرج معهم عبد الله بن أبي بكر ومعه أمه أم رومان وأختاه عائشة وأسماء ، فقدموا والنبي صلى الله عليه وسلم يبنى مسجده ، ومجموع هذا مع قولها « فولدته بقباء » يدل على أن عبد الله بن الزبير ولد في السنة الأولى من الهجرة كما تقدم .

**قوله ( أتوا به )** . يؤخذ من الذي قبله أن أمه هي التي أتت به ، ويحتمل أن يكون معها غيرها كزوجها أو أختها .

**قوله ( فلا كها )** أي مضغها .

**قوله ( ثم أدخلها في فيه )** قال ابن التين : ظاهره أن اللوك كان قبل أن يدخلها في فيه ، والذي عند أهل اللغة أن اللوك في الفم . قلت : وهو فهم عجيب ، فإن الضمير في قوله « في فيه » يعود على ابن الزبير أي لا كها النبي صلى الله عليه وسلم في فمه ثم أدخلها في في ابن الزبير ، وهو واضح لمن تأملها



**قوله ( مردف أبا بكر )** قال الداودي : يحتمل أنه مرتد ف خلفه على راحلته ، ويحتمل أن يكون على راحلة أخرى ، قال الله تعالى ﴿ بِالْفِءِ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّينَ ﴾ أى يتلو بعضهم بعضاً ، ورجح ابن التين الأول وقال : لا يصح الثانى لأنه يلزم منه أن يمضى أبو بكر بين يدي النبى صلى الله عليه وسلم . قلت : إنما يلزم ذلك لو كان الخبر جاء بالعكس كأن يقول : والنبى صلى الله عليه وسلم مرتد ف خلف أبى بكر فأما ولفظه « وهو مردف أبا بكر » فلا ، وسيأتى فى الباب الذى بعده من وجه آخر عن أنس « فكأنى أنظر إلى النبى صلى الله عليه وسلم على راحلته وأبو بكر ردفه » .

**قوله ( وأبو بكر شيخ )** يريد أنه قد شاب ، وقوله « يعرف » أى لأنه كان يمر على أهل المدينة فى سفر التجارة ، بخلاف النبى صلى الله عليه وسلم فى الأمرين فإنه كان بعيد العهد بالسفر من مكة ، ولم يشب ، وإلا ففى نفس الأمر كان هو عليه الصلاة والسلام أسن من أبى بكر ، وسيأتى فى هذا الباب من حديث أنس أنه لم يكن فى الذين هاجروا أشمط غير أبى بكر .

**قوله ( ونبى الله شاب لا يعرف )** ظاهره أن أبا بكر كان أسن من النبى صلى الله عليه وسلم وليس كذلك ، وقد ذكر أبو عمر من رواية حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن يزيد بن الأصم « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لأبى بكر : أيا أسن أنا أو أنت ؟ قال أنت أكرم يا رسول الله منى وأكبر ، وأنا أسن منك » قال أبو عمر : هذا مرسل ، ولا أظنه إلا وهما . قلت : وهو كما ظن ، وإنما يعرف هذا للعباس ، وأما أبو بكر فثبت فى صحيح مسلم عن معاوية أنه عاش ثلاثاً وستين سنة ، وكان قد عاش بعد النبى صلى الله عليه وسلم سنتين وأشهرأ فيلزم على الصحيح فى سن أبى بكر أن يكون أصغر من النبى صلى الله عليه وسلم بأكثر من سنتين .

**قوله ( يهدينى السبيل )** بين سبب ذلك ابن سعد فى رواية له « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لأبى بكر : أله الناس عنى ، فكان إذا سئل من أنت قال : باغى حاجة ، فإذا قيل : من هذا معك ؟ قال : هاد يهدينى » ، وفى حديث أسماء بنت أبى بكر عند الطبرانى « وكان أبو بكر رجلاً معروفاً فى الناس فإذا لقيه لاق يقول لأبى بكر : من هذا معك ؟ فيقول : هاد يهدينى » يريد الهداية فى الدين ومحسبه الآخر دليلاً .

**قوله ( فقال يا رسول الله هذا فارس )** وهو سراقه ، وقد تقدم شرح قصته فى الحديث الحادى عشر . ووقع للنبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر فى سفرهم ذلك قضايا : منها نزولهم بخيمتى أم معبد ، وقصتها أخرجه ابن خزيمة والحاكم مطولة ، وأخرج البيهقى فى « الدلائل » من طريق عبد الرحمن بن أبى ليلى عن أبى بكر الصديق شبيهاً بأصل قصتها فى لبن الشاة المهزولة دون ما فيها من صفته صلى الله عليه وسلم ، لكنه لم يسمها فى هذه الرواية ولا نسبها ، فاحتمل التعدد ومر بعبد يرعى غنماً ، وقد تقدم فى حديث البراء عن أبى بكر ، وروى أبو سعيد فى « شرف المصطفى » من طريق إياس بن مالك بن الأوس الأسلمى قال « لما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر مروا بابل لنا بالجحفة » فقالا : لمن هذه ؟ قال : لرجل من أسلم ، فالتفت إلى أبى بكر فقال : سلمت ، قال ما اسمك ؟ قال مسعود ، فالتفت إلى أبى بكر فقال : سعدت ، ووصله ابن السكن والطبرانى عن إياس عن أبيه عن جده أوس بن عبد الله بن حجر فذكر نحوه مطولاً وفيه « إن أوساً أعطاهما فحل إبله ، وأرسل

معهما غلامه مسعوداً ، وأمره أن لا يفارقهما حتى يصلا المدينة » وتحديث أنس بقصة سراقه من مراسيل الصحابة ، ولعله حملها عن أبي بكر الصديق ، فقد تقدم في مناقبه أن أنساً حدث عنه بطرف من حديث الغار وهو قوله « قلت يا رسول الله لو أن أحدهم نظر إلى قدميه لأبصرنا » الحديث . وقوله فيه « فصرعه عن فرسه ثم قامت تحمحم » قال ابن التين : فيه نظر ، لأن الفرس إن كانت أثنى فلا يجوز « فصرعه » وإن كان ذكراً فلا يقال « ثم قامت » . قلت : وإنكاره من العجائب ، والجواب أنه ذكر باعتبار لفظ الفرس وأنت باعتبار ما في نفس الأمر من أنها كانت أثنى .

**قوله ( ثم بعث الى الأنصار فجاءوا إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر فسلموا عليهما وقالوا : اركبا آمنين مطاعين ، فركبا )** طوى في هذا الحديث قصة إقامته عليه الصلاة والسلام هنا ، وقد تقدم بيانه في الحديث الثالث عشر ، وتقدير الكلام : فنزل جانب الحرة فأقام بقاء المدة التي أقامها وبني بها المسجد ثم بعث الخ .

**قوله ( حتى نزل جانب دار أبي أيوب )** تقدم بيانه مستوفى في الحديث الثالث عشر ، وقال البخاري في « التاريخ الصغير » حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا سليمان بن المغيرة « عن ثابت عن أنس قال : إني لأسعى مع الغلمان إذ قالوا : جاء محمد ، فننطلق فلا نرى شيئاً ، حتى أقبل وصاحبه ، فكمننا في بعض خرب المدينة وبعثا رجلاً من أهل البادية يؤذن بهما ، فاستقبله زهاء خمسمائة من الأنصار فقالوا : انطلقا آمنين مطاعين » الحديث . **قوله ( فإنه ليحدث أهله )** الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( اذ سمع به عبد الله بن سلام )** بالتخفيف ابن الحويرث الإسرائيلي يكنى أبا يوسف يقال كان اسمه الحصين فسمى عبد الله في الإسلام ، وهو من حلفاء بني عوف بن الخزرج .

**قوله ( يخترق لهم )** بالخاء المعجمة والفاء أى يجتنب من الثمار .

**قوله ( فجاء وهي معه )** أى الثمرة التي اجتناها ، وفي بعضها « وهو » أى الذي اجتناه .

**قوله ( فسمع من نبي الله صلى الله عليه وسلم ثم رجع إلى أهله )** وقع عند أحمد والترمذي وصححه هو والحاكم من طريق زرارة بن أوفى « عن عبد الله بن سلام قال : لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة انجفل الناس إليه ، فجئت في الناس لأنظر إليه ، فلما استبنت وجهه عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب » الحديث ، قال العماد بن كثير : ظاهر هذا السياق يعنى سياق أحمد للحديث عبد الله بن سلام ولفظه « لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة انجفل الناس لقدمه فكنت فيمن انجفل » ، أنه اجتمع به لما قدم قباء ، وظاهر حديث أنس أنه اجتمع به بعد أن نزل بدار أبي أيوب ، قال : فيحمل على أنه اجتمع به مرتين . قلت : ليس في الأول تعيين قباء ، فالظاهر الاتحاد وحمل المدينة هنا على داخلها .

**قوله ( أى بيوت أهلنا أقرب )** تقدم بيان ذلك في أواخر الحديث الثالث عشر ، وأطلق عليهم أهله لقربة ما بينهم من النساء ، لأن منهم والدته عبد المطلب جده وهى سلمى بنت عوف من بنى مالك بن النجار ، ولهذا جاء في حديث البراء أنه صلى الله عليه وسلم نزل على أخواله أو أجداده من بنى النجار .



**قوله ( فهمي لنا مقيلاً )** أى مكانا تقع فيه القيلولة ( قال قوما ) فيه حذف تقديره : فذهب فهمياً ، وقد وقع صريحاً في رواية الحاكم وأبو سعيد قال « فانطلق فهمياً لهما مقيلاً ثم جاء » وفي حديث أبي أيوب عند الحاكم وغيره « أنه أنزل النبي صلى الله عليه وسلم في السفلى ونزل هو وأهله في العلو ، ثم أشفق من ذلك ، فلم يزل يسأل النبي صلى الله عليه وسلم حتى تحول إلى العلو ونزل أبو أيوب إلى السفلى » ونحوه في طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس عند أبي سعيد في « شرف المصطفى » وأفاد ابن سعد أنه أقام بمنزل أبي أيوب سبعة أشهر حتى بنى بيوته . وأبو أيوب هو خالد بن زيد بن كليب من بنى النجار ، وبنو النجار من الخزرج بن حارثة ، ويقال إن تبعاً لما غزا الحجاز واجتاز يثرب خرج إليه أربعمئة حبر فأخبروه بما يجب من تعظيم البيت ، وأن نبيا سيبعث يكون مسكنه يثرب ، فأكرمهم وعظم البيت بأن كساه ، وهو أول من كساه ، وكتب كتابا وسلمه لرجل من أولئك الأحرار ، وأوصاه أن يسلمه للنبي صلى الله عليه وسلم إن أدركه ، فيقال : إن أبا أيوب من ذرية ذلك الرجل ، حكاه ابن هشام في « التيجان » وأورده ابن عساكر في ترجمة تبع .

**قوله ( فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم )** أى إلى منزل أبي أيوب ( جاء عبد الله بن سلام ) أى إليه ( فقال أشهد أنك رسول الله ) زاد في رواية حميد عن أنس كما سيأتي قريباً قبل كتاب المغازي أنه سأله عن أشياء ، فلما أعلمه بها أسلم ، ولفظه « فأتاه يسأله عن أشياء فقال إلى سائلك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي : ما أول أشرط الساعة ، وما أول طعام يأكله أهل الجنة ، وما بال الولد ينزع إلى أبيه أو إلى أمه ؟ فلما ذكر له جواب مسأله قال : أشهد أنك رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم قال : إن اليهود قوم بهت » الحديث ، وعند البيهقي من طريق عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن يحيى بن عبد الله عن رجل من آل عبد الله عن عبد الله بن سلام قال : سمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم وعرفت صفته واسمه ، فكنت مسراً لذلك حتى قدم المدينة ، فسمعت به وأنا على رأس نخلة فكبرت ، فقالت لي عمتي خالدة بنت الحارث : لو كنت سمعت بموسى ما زدت ، فقلت : والله هو أخو موسى ، بعث بما بعث به ، فقالت لي : يا ابن أخي هو الذي كنا نخبر أنه سينبعث مع نفس الساعة ، قلت نعم . قالت فذاك إذاً ، ثم خرجت إليه فأسلمت ، ثم جئت إلى أهل بيتي فأمرتهم فأسلموا ، ثم جئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : « إن اليهود قوم بهت » الحديث .

**قوله ( ولقد علمت يهود أني سيدهم )** في الرواية الآتية قريباً « قال يا رسول الله إن اليهود قوم بهت » وسيأتي شرح ذلك ثم .

**قوله ( قالوا في ما ليس في )** في الرواية الآتية عند أبي نعيم « بهتوني عندك » .

**قوله ( فأرسل نبي الله صلى الله عليه وسلم )** أى إلى اليهود فجاءوا .

**قوله ( فدخلوا عليه )** أى بعد أن اختبأ لهم عبد الله بن سلام كما سيأتي بيانه هناك . وفي رواية يحيى بن عبد الله المذكور « فأدخلني في بعض بيوتك ثم سلهم عني ، فإنهم إن علموا بذلك بهتوني وعابوني . قال فأدخلني بعض بيوته » .

**قوله ( سيدنا وابن سيدنا ، وأعلمنا وابن أعلمنا )** في الرواية الآتية « خيرنا وابن خيرنا ، وأفضلنا وابن

أفضلنا » وفي ترجمة آدم « أخبرنا » بصيغة افعَل ، وفي رواية يحيى بن عبد الله « سيدنا ، وأخيرنا ، وعالمنا » ولعلمهم قالوا جميع ذلك أو بعضه بالمعنى .

قوله ( فقالوا شرنا ) وفي رواية يحيى بن عبد الله « فقالوا كذبت ثم وقعوا في » .

قوله ( فقالوا كذبت فأخرجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في رواية يحيى بن عبد الله « فقلت يا رسول الله ألم أخبرك أنهم قوم بهت أهل غدر وكذب وفجور » وفي الرواية الآتية « فنقصوه فقال : هذا ما كنت أخاف يا رسول الله »

[٣٩١٢] ٣٧٧٥- حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام عن ابن جريج قال أخبرني عبيد الله بن عمر عن نافع عن عمر بن الخطاب قال : كان فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف في أربعة ، وفرض لابن عمر ثلاثة آلاف وخمسمائة . ف قيل له : هو من المهاجرين ، فلم نقصته من أربعة آلاف ؟ فقال : إنما هاجر به أبواه . يقول : ليس هو كمن هاجر بنفسه .

[٣٩١٣] ٣٧٧٦- نا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن خباب قال : هاجرنا مع رسول الله صلى الله عليه ...

[٣٩١٤] ٣٧٧٧- ونا مسدد قال نا يحيى عن الأعمش قال سمعت شقيق بن سلمة قال نا خباب قال : هاجرنا مع رسول الله صلى الله عليه نبتغي وجه الله ووجب أجرنا على الله ، فمنا من مضى لم يأكل من أجره شيئاً ، منهم مصعب بن عمير : قُتل يوم أحد فلم نجد شيئاً نكفنه فيه إلا غمرة كنا إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه ، فإذا غطينا رجليه خرج رأسه ، فأمرنا رسول الله صلى الله عليه أن نغطي رأسه بها ، ونجعل على رجليه من إذخر . ومنا من أينعت له ثمرته فهو يهدبها . الحديث العشرون .

قوله ( أخبرنا هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني .

قوله ( عن عمر كان فرض للمهاجرين ) هذا صورته منقطع ، لأن نافعاً لم يلحق عمر ، لكن سياق الحديث يشعر بأن نافعاً حمله عن ابن عمر . ووقع في رواية غير أبي ذر هنا « عن نافع يعني عن ابن عمر » ، ولعلمها من إصلاح بعض الرواة ، واغتر بها شيخنا ابن الملقن فأنكر على ابن التين قوله إن الحديث مرسل وقال : لعل نسخته التي وقعت له ليس فيها ابن عمر ، وقد روى الدراوردي عن عبيد الله بن عمر فقال « عن نافع عن ابن عمر قال : فرض عمر لأسماء أكثر مما فرض لي » فذكر قصة أخرى شبيهة بهذه أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » هنا .

قوله ( المهاجرين الأولين ) هم الذين صلوا للقبلتين أو شهدوا بدرأ .

قوله ( أربعة آلاف في أربعة ) كذا للأكثر ، وسقطت لفظة « في » من رواية النسفي وهو الوجه أى لكل واحد أربعة آلاف ، ولعلمها بمعنى اللام والمراد إثبات عدد المهاجرين المذكورين .

**قوله** ( إنما هاجر به أبواه ، يقول ليس هو كمن هاجر بنفسه ) وفي رواية الدراوردي المذكورة « قال عمر لابن عمر : إنما هاجر بك أبوك » والمراد أنه كان حينئذ في كنف أبيه ، فليس هو كمن هاجر بنفسه ، وكان لابن عمر حين الهجرة إحدى عشرة سنة ، وهم من قال اثنتا عشرة وكذا ثلاث عشرة ، لما ثبت في الصحيحين أنه عرض يوم أحد وهو ابن أربع عشرة ، وكانت أحد في شوال سنة ثلاث .

( تنبيه ) : أعاد المصنف هنا حديث خباب بعد أن ذكره في أوائل الباب ، فأورده من وجهين ساقه على لفظ الرواية الثانية وهي رواية مسدد ، وسأذكر شرحه في غزوة أحد إن شاء الله تعالى

[٣٩١٥] ٣٧٧٨- نا يحيى بن بشر قال نا روح قال نا عوف عن معاوية بن قرة قال : حدثني أبو بردة بن أبي موسى الأشعري قال : قال لي عبد الله بن عمر : هل تدري ما قال أبي لأبيك ؟ قال قلت : لا . قال : فإن أبي قال لأبيك : يا أبا موسى ، هل يسرك إسلامنا مع رسول الله صلى الله عليه وهجرتنا معه وجهادنا معه وعملنا كله معه برد لنا ، وأن كل عمل عملنا بعده نجونا منه كفافاً رأساً برأس ؟ فقال أبي : لا والله ، جاهدنا بعد رسول الله صلى الله عليه وصلينا وصمنا وعملنا خيراً كثيراً وأسلم على أيدينا بشر كثير ، وإننا لنرجو ذلك . فقال أبي : لكنني أنا والذي نفس عمر بيده لوددت أن ذلك برد لنا وأن كل شيء عملنا بعده نجونا منه كفافاً رأساً برأس . فقلت : إن أباك والله خير من أبي .

الحديث الحادى والعشرون .

**قوله** ( قال لى عبد الله بن عمر : هل تدري ) وقعت في هذا الحديث زيادة من رواية سعيد بن أبى بردة عن أبيه قال « صليت إلى جنب ابن عمر ، فسمعتة حين سجد يقول « فذكر ذكراً وفيه » ماصليت صلاة منذ أسلمت إلا وأنا أرجو أن تكون كفارة ، وقال لأبى بردة علمت أن أبى » فذكر حديث الباب رويناه في الجزء السادس من « فوائد أبى محمد بن صاعد » .

**قوله** ( برد ) بفتح الموحدة والراء ( لنا ) أى ثبت لنا ودام ، يقال برد على الغريم حق أى ثبت ، وفي رواية سعيد بن أبى بردة « خلص » بدل برد وقوله « كفافاً » أى سواء بسواء ، والمراد لا موجباً ثواباً ولا عقاباً ، وفي رواية سعيد بن أبى بردة « لا لك ولا عليك » .

**قوله** ( قال أبى : لا والله ) كذا وقع فيه ، والصواب « قال أبوك » لأن ابن عمر هو الذى يحكى لأبى بردة ما دار بين عمر وأبى موسى ، وهذا الكلام الأخير كلام أبى موسى ، وقد وقع في رواية النسفى على الصواب ولفظه « فقال أبوك : لا والله الخ » ووقع عند القابسى والمستمل « فقال لى والله » بكسر الهمزة بعدها تحتانية ساكنة بمعنى نعم معها القسم مثل قوله ﴿ قل أى ربى ﴾ وعند عبدوس « لى والله » بنون ثقيلة بعد الهمزة المكسورة ثم تحتانية ، وكله تصحيف إلا رواية النسفى ، ووقع في رواية داود بن أبى هند عن أبى بردة في « تاريخ الحاكم » هذا الحديث « قال أبو موسى : لا ، قال لم ؟ قال : لأنى قدمت على قوم جهال فعلمتهم القرآن والسنة فأرجو بذلك » .

قوله ( فقال أبنى لكفى والذى نفسى بيده ) هذا كلام عمر رضى الله عنه .

قوله ( فقلت ) القائل هو أبو بردة ، وخاطب بذلك ابن عمر فأراد أن عمر خير من أبنى موسى ، وأراد من الحثيثة المذكورة وإلا فمن المقرر أن عمر أفضل من أبنى موسى عند جميع الطوائف ، لكن لا يمتنع أن يفوق بعض المفضلين بمصلحة لا تستلزم الأفضلية المطلقة ، ومع هذا فعمر في هذه الخصلة المذكورة أيضا أفضل من أبنى موسى ، لأن مقام الخوف أفضل من مقام الرجاء ، فالعلم محيط بأن الآدمي لا يخلو عن تقصير في كل ما يريد من الخير ، وإنما قال عمر ذلك هضمًا لنفسه ، وإلا فمقامه في الفضائل والكمالات أشهر من أن يذكر .

قوله ( خير من أبنى ) في رواية سعيد بن أبي بردة « أفقه من أبنى »

[٣٩١٦]

٣٧٧٩- حدثنا محمد بن صباح -أو بلغني عنه- قال نا إسماعيل عن عاصم عن أبي عثمان قال : سمعت ابن عمر إذا قيل له هاجر قبل أبيه يغضب . قال : فقدمت أنا وعمر على رسول الله صلى الله عليه فوجدناه قائلاً فرجعنا إلى المنزل ، فأرسلني عمر فقال : اذهب فانظر هل استيقظ فأتيته فدخلت عليه فبايعته ، ثم انطلقت إلى عمر فأخبرته أنه قد استيقظ ، فانطلقنا إليه نهرولاً هرولاً حتى دخل عليه فبايعه ، ثم بايعته . [الحديث ٣٩١٦ - طرفاه في : ٤١٨٦ ، ٤١٨٧] .

[٣٩١٧]

٣٧٨٠- حدثنا أحمد بن عثمان قال نا شريح بن مسلمة قال نا إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق قال : سمعت البراء يحدث قال : ابتاع أبو بكر من عازب رجلاً . فحملته معه . قال : فسأله عازب عن مسير رسول الله صلى الله عليه . قال : أخذ علينا بالرصد ، فخرجنا ليلاً ، فأحيينا ليلتنا ويومنا حتى قام قائم الظهيرة ، ثم رفعت لنا صخرة ، فأتيناها ولها شيء من ظل . قال : ففرشت لرسول الله صلى الله عليه فروة معي ، ثم اضطجع عليها النبي صلى الله عليه ، فانطلقت أنفض ما حوله ، فإذا أنا براع قد أقبل في غنيمته يريد من الصخرة مثل الذي أردنا فسألته : لمن أنت يا غلام ؟ فقال : أنا لفلان . فقلت له : هل في غنمك من لبن ؟ قال : نعم . قلت له : هل أنت حالب ؟ قال : نعم . فأخذ شاة من غنمه ، فقلت له : أنفض الضرع . قال : فحلب كُثبة من لبن ومعني إداوة من ماء عليها خرقة قد رواتها لرسول الله صلى الله عليه ، فصبيت على اللبن حتى برد أسفله ، ثم أتيت به النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : اشرب يا رسول الله . فشرب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رضيت . ثم ارتحلنا والطلب في أثرنا . قال البراء : فدخلت مع أبي بكر على أهله ، فإذا عائشة ابنته مضطجعة قد أصابتها حمى ، فرأيت أباهما يقبل خدّها وقال : كيف أنت يا بنية .

(١) [٣٩١٨]

الحديث الثاني والعشرون :

قوله ( حدثني محمد بن الصباح أو بلغني عنه ) أما محمد فهو محمد بن الصباح الدولابي البزاز بمعجمتين

نزيل بغداد ، متفق على توثيقه . وقد روى عنه البخارى فى الصلاة وفى البيوع جازما بغير واسطة ، وأما من بلغ البخارى عنه فيحتمل أن يكون هو عباد بن الوليد ، فقد أخرجه أبو نعيم فى « المستخرج » من طريقه عن محمد ابن الصباح بلفظه ، وعباد المذكور يكنى أبا بدر ، وهو غبرى بضم المعجمة وفتح الموحدة الخفيفة ، روى عنه ابن ماجه وابن أبى حاتم وقال صدوق ، ومات قبل سنة ستين أو بعدها . وإسماعيل شيخ محمد فيه هو ابن ابراهيم المعروف بأبن عليّة ، وعاصم هو ابن سليمان الأحول ، وأبو عثمان هو النهدي ، والإسناد كله بصريون .

**قوله ( إذا قيل له هاجر قبل أبيه يفضب )** يعنى أنه لم يهاجر إلا صحبة أبيه كما تقدم ، وأخرج الطبرانى من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يقول « لعن الله من يزعم أنني هاجرت قبل أبى ، إنما قدمنى فى ثقله » وهذا فى إسناده ضعف ، والجواب الذى أجاب به فى حديث الباب أصح منه ، وقد استشكل ذكر أبيه ، فإن أمه زينب بنت مظعون كانت بمكة فيما ذكره ابن سعد .

**قوله ( قدمت أنا وعمر على رسول الله صلى الله عليه وسلم )** يعنى عند البيعة ، ولعلها بيعة الرضوان ، وزعم الداودى أنها بيعة صدرت حين قدم النبى صلى الله عليه وسلم المدينة ، وعندى فى ذلك بعد ، لأن ابن عمر لم يكن فى سن من يبايع ، وقد عرض على النبى صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بثلاث سنين يوم أحد فلم يجزه ، فيحتمل أن تكون البيعة حينئذ على غير القتال ، وإنما ذكرها ابن عمر ليعين سبب وهم من قال إنه هاجر قبل أبيه ، وإنما الذى وقع له أنه بايع قبل أبيه ، فلما كانت بيعته قبل بيعة أبيه توهم بعض الناس أن هجرته كانت قبل هجرة أبيه ، وليس كذلك ، وإنما بادر إلى البيعة قبل حرصا على تحصيل الخير ، ولأن تأخيره لذلك لا ينفع عمر ، أشار إلى ذلك الداودى ، وعارضه ابن التين بأن مثله يرد فى الهجرة التى أنكر كونها كانت سابقة ، والجواب أنه أنكر وقوع ذلك لأكراهيته لو وقع ، أو الفرق أن زمن البيعة يسير جدا بخلاف زمن الهجرة ، وأيضا فلعل البيعة لم تكن عامة بخلاف الهجرة ، فإن ابن عمر خشى أن تفوته البيعة فبادر إلى تحصيلها ، ثم أسرع إلى أبيه فأخبره فسارع إلى البيعة فبايع ، ثم أعاد ابن عمر البيعة ثانيا مرة .

**قوله ( نهول )** الهولة ضرب من السير بين المشى على مهل والعدو .

( تنبيه ) : ذكر المصنف هنا حديث البراء عن أبى بكر فى قصة الهجرة ، وقد تقدم التنبيه عليه فى أوائل هذا الباب وساقه هنا أتم ، وقد تقدم شرحه فى علامات النبوة وفى مناقب أبى بكر ، وبقيته فى أوائل الباب فى حديث سراقه . وقوله هنا : « فأحيينا ليلتنا بتحتانيتين من الإحياء ، ولبعضهم بمشاة ثم مثلثة من الحث .

**قوله ( ففرشت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فروة )** فسرها صاحب النهاية بأنها الأرض اليابسة ، وقيل التبت اليابس ، قال وقيل أراد بالفروة اللباس المعروفة . قلت : وهذا هو الراجح بل هو الظاهر من قوله « فروة معى » وقوله هنا « قد رأتها » أى تأتيت بها حتى صلحت ، تقول رأت فى الأمر إذا نظرت فيه ولم تعجل .

**قوله ( قال البراء : فدخلت مع أبى بكر على أهله فإذا بنته عائشة مضطجعة قد أصابتها حمى ، فرأيت أباها يقبل خدها وقال كيف أنت يابنية )** هذا القدر من الحديث لم يذكره المصنف إلا فى هذا الموضع ،

وسأشير إليه في الباب الذي يليه ، وكان دخول البراء على أهل أوى بكر قبل أن ينزل الحجاب قطعاً ، وأيضاً فكان حينئذ دون البلوغ وكذلك عائشة

[٣٩١٩] ٣٧٨١- نا سليمان بن عبد الرحمن قال نا محمد بن حمير قال نا إبراهيم بن أبي عبلة أن عبلة بن وساج حدثه عن أنس خادم النبي صلى الله عليه قال : قدم النبي صلى الله عليه وليس في أصحابه أشمطٌ (١) غير أبي بكر ، فغلفها بالحناء والكتم حتى قنأ لونها . [٣٩٢٠] الحديث ٣٩١٩- طرفه في : [٣٩٢٠] .

[٣٩٢١] ٣٧٨٢- نا أصبغ قال أنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة : أن أبا بكر تزوج امرأة من كلب يقال لها أم بكر ، فلما هاجر أبو بكر طلقها فتزوجها ابن عمها هذا الشاهر الذي قال هذه القصيدة رثى كفار قريش :

مناذا بالقلب قلب بدر	من الشيزى تزى بالسنام
وماذا بالقلب قلب بدر	من القينات والشرب الكرام
تحيينا بالسلامة أم بكر	فهل لي بعد قومي من سلام
يحدثنا الرسول بأن سنحيا	وكيف حياة أصداء وهام

[٣٩٢٢] ٣٧٨٣- نا موسى بن إسماعيل قال نا همام عن ثابت عن أنس عن أبي بكر قال : كنت مع النبي صلى الله عليه في الغار ، فرفعت رأسي فإذا أنا بأقدام القوم ، فقلت : يا نبي الله ، لو أن بعضهم طأطأ بصره رأنا . قال : « اسكت يا أبا بكر ، اثنان الله ثالثهما » .

[٣٩٢٣] ٣٧٨٤- نا علي بن عبد الله قال نا الوليد بن مسلم قال نا الأوزاعي ... ح . وقال محمد بن يوسف : نا الأوزاعي قال حدثني الزهري قال حدثني عطاء بن يزيد الليثي قال حدثني أبو سعيد قال : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه فسأله عن الهجرة ، فقال : « ويحك ، إن الهجرة شأنها شديد ، فهل لك من إبل ؟ » قال : نعم . قال : « فتعطي صدقتها ؟ » قال : نعم . قال : « فهل تمنح منها ؟ » قال : نعم . قال : « فتحلبها يوم وردها ؟ » قال : نعم . قال : « فاعمل من وراء البحار ، فإن الله لن يترك من عملك شيئاً » .

الحديث الثالث والعشرون .

قوله ( حدثنا محمد بن حمير ) بكسر المهملة وسكون الميم وفتح التحتانية ، ووقع في رواية القابسي عن

(١) الرقمان ٣٩١٩ و ٣٩٢٠ هما حديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

أبى زيد بمعجمة مصغر وهو تصحيف ، وشيخه إبراهيم بن أبى عليّة قد سمع من أنس ، وحدث عنه هنا بواسطة ، واسم أبيه يقظان ضد النائم ، وعقبة بن وساج بفتح الواو وتشديد المهملة وآخره جيم ، وأبو عبيد في الإسناد الثاني هو حبي بضم المهملة وفتح التحتانية بعدها أخرى ثقيلة ويقال حبي بلفظ ضد ميت ، وكان حاجب سليمان بن عبد الملك .

**قوله ( فغلفها )** بالمعجمة أى خضبها ، والمراد اللحية وإن لم يقع لها ذكر .

**قوله ( والكم )** بفتح الكاف والمثناة الخفيفة وحكى تثقيلها : ورق يخضب به كالآس من نبات ينبت في أصغر الصخور فيتدلى خيطاناً لطافاً ، ومجتناه صعب ولذلك هو قليل ، وقيل إنه يخلط بالوشمة ، وقيل إنه الوشمة ، وقيل هو النيل ، وقيل هو حناء قريش وصبغه أصفر .

**قوله في الرواية الثانية ( وقال دحيم )** هو عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي ، وصله الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عنه

**قوله ( فكان أسن أصحابه أبو بكر )** أى الذين قدموا معه حينئذ وقبله كما تقدم .

**قوله ( حتى قناً )** بفتح القاف والنون والهمزة أى اشتدت حرمتها ، ستأق زيادة في الكلام على خضاب الشعر في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى .

الحديث الرابع والعشرون

**قوله ( أن أبا بكر تزوج امرأة من كلب )** أى من بنى كلب ، وهو كلب بن عوف بن عامر بن ليط بن بكر بن عبد مناة بن كنانة ، ويدل عليه ما وقع في رواية الترمذي الحكيم من طريق الزبيدي عن الزهري في هذا الحديث « ثم من بنى عوف » وأما الكلبي المشهور فهو من بنى كلب بن وبرة بن تغلب بن قضاة **قوله ( أم بكر )** لم أقف على اسمها ، وكأنه كنيها المذكورة .

**قوله ( فلما هاجر أبو بكر طلقها ، فتزوجها ابن عمها هذا الشاعر )** هو أبو بكر شداد بن الأسود بن عبد شمس بن مالك بن جعونة ، ويقال له ابن شعوب بفتح المعجمة وضم المهملة وسكون الواو بعدها موحدة ، قال ابن حبيب : هى أمه وهى خزاعية ، لكن سماه عمرو بن شمر ، وأنشد له أشعاراً كثيرة قالها في الكفر ، قال : ثم أسلم . وذكر مثله ابن الأعرابي في « كتاب من نسب إلى أمه » وزعم أبو عبيدة أنه ارتد بعد إسلامه ، حكاها عنه ابن هشام في « زوائد السيرة » والأول أولى وزاد الفاكهي في هذا الحديث من الوجه الذى أخرجه منه البخارى « قالت عائشة : والله ما قال أبو بكر بيت شعر في الجاهلية ولا الإسلام ، ولقد ترك هو وعثمان شرب الخمر في الجاهلية » وهذا يضعف ما أخرجه الفاكهي أيضاً من طريق عوف عن أبى القموص قال « شرب أبو بكر الخمر قبل أن تحرم وقال هذه الآيات ، فبلغ ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فغضب ، فبلغ ذلك عمر فجاء فقال : نعوذ بالله من غضب رسول الله ، والله لا تلج ربوسنا بعد هذا أبداً » قال : وكان أول من حرّمها ، فلماذا قد عارضه قول عائشة ، وهى أعلم بشأن أبيها من غيرها . وأبو القموص لم يدرك أبا بكر ، فالعهدة على

الواسطة ، فلعله كان من الروافض ، ودل حديث عائشة على أن لنسبة أبى بكر إلى ذلك أصلا وإن كان غير ثابت عنه ، والله أعلم .

**قوله ( رثى كفار قريش )** يعنى يوم بدر لما قتلوا وألقاهم النبي صلى الله عليه وسلم فى القليب ، وهى البئر التى لم تطو .

**قوله ( من الشيزى )** بكسر المعجمة وسكون التحتانية بعدها زاي مقصور ، وهو شجر يتخذ منه الجفان والقصاع الخشب التى يعمل فيها الثريد . وقال الأصمعى : هى من شجر الجوز تسود بالدم ، والشيزى جمع شيز . والشيز يغلف حتى ينحت منه . فأراد بالشيزى أما يتخذ منها وبالجنة صاحبها كأنه قال : ماذا بالقليب من أصحاب الجفان الملقى بلحوم أسنة الإبل ، وكانوا يطلقون على الرجل الطعام « جفنة » لكثرة إطعامه الناس فيها . وأغرب الداودى فقال : الشيزى الجمال ، قال لأن الإبل إذا سمعت تعظم أسمنتها ويعظم جماها . وغلظه ابن التين قال : وإنما أراد أن الجفنة من الثريد تزين بالقطع اللحم من السنام .

**قوله ( القينات )** جمع قينة بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها نون هى المغنية ، وتطلق أيضا على الأمة مطلقا . « والشرب » بفتح المعجمة وسكون الراء جمع شارب ، وقيل هو اسم جمع ، وجزم ابن التين بالأول فقال : هو كتاجر وتاجر والمراد بهم الندامى .

**قوله ( تحيينا )** فى رواية الكشميهنى « تحيينى » بالافراد ، وقوله « فهل » فى رواية الكشميهنى « وهل لى بالواو ، وقوله « من سلام » أى من سلامة ، وفيه قوة لمن قال : المراد من السلام الدعاء بالسلامة أو الإخبار بها .

**قوله ( أصداء )** جمع صدى وهو ذكر البوم ، وهام جمع هامة وهو الصدى أيضا وهو عطف تفسيرى ، وقيل الصدى الطائر الذى يطير بالليل ، والهامة جمجمة الرأس وهى التى يخرج منها الصدى بزعمهم ، وأراد الشاعر إنكار البعث بهذا الكلام كأنه يقول : اذا صار الإنسان كهذا الطائر كيف يصير مرة أخرى إنسانا . وقال أهل اللغة : كان أهل الجاهلية يزعمون أن روح القتيل الذى لا يدرك بثأره تصير هامة قترقو وتقول : اسقونى اسقونى ، وإذا أدرك بثأره طارت فذهبت ، قال الشاعر :

إنك إلا تذّر شتمى ومنقصتى أضربك حتى تقول الهامة اسقونى

وقد أورد ابن هشام هذه الأبيات فى « السيرة » بزيادة خمسة أبيات ، ووقع عند الإسماعيلى من طريق أخرى عن ابن وهب ، وعن عنبسة بن خالد أيضا ، كلاهما عن يونس بالإسناد المذكور « أن عائشة كانت تدعو على من يقول إن أبى بكر قال القصيدة المذكورة » فذكر الحديث والشعر مطولا ، وعند الترمذى الحكيم من طريق الزبيلى عن الزهرى مثله وزاد « قالت عائشة فنحلها الناس أبى بكر الصديق من أجل امرأته أم بكر التى طلق ، وإنما قائلها أبو بكر بن شعوب » . قلت : وابن شعوب المذكور هو الذى يقول فيه أبو سفيان :

ولو شئت نجنتى كنيت طمرة ولم أحمل النعماء لابن شعوب

وكان حنظلة بن أبى عامر حمل يوم أحد على أبى سفيان فكاد أن يقتله ، فحمل ابن شعوب على حنظلة من



ورائه فقتله ، فنجأ أبو سفيان ، فقال في ذلك أبياتا منها هذا البيت . الحديث الخامس والعشرون حديث أنس ، تقدم شرحه في مناقب أبي بكر ، ومعنى قوله « الله ثالثهما » أى معاونهما وناصرهما ، وإلا فهو مع كل اثنين بعلمه كما قال ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ، ولا خمسة إلا هو سادسهم ﴾ الآية . الحديث السادس والعشرون حديث أبي سعيد « جاء أعرأى إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن الهجرة » الحديث ، أورده من طريقين موصول ومعلق ، والموصول أخرجه في كتاب الزكاة ، والمعلق أخرجه في كتاب الهبة بالاسنادين المذكورين هنا ، ومر شرحه في كتاب الزكاة . والأعرأى ما عرفت اسمه ، والهجرة المستول عنها مفارقة دار الكفر إذ ذاك والتزام أحكام المهاجرين مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وكأن ذلك وقع بعد فتح مكة لأنها كانت إذ ذاك فرض عين ثم نسخ ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « لا هجرة بعد الفتح » وقوله « اعمل من وراء البحار » مبالغة في إعلامه بأن عمله لا يضيع في أى موضع كان ، وقوله « لن يترك » بفتح التحتانية وكسر المثناة ثم راء وكاف ، أى ينقصك

### باب مقدم النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه المدينة

[٣٩٢٤] ٣٧٨٥- نا أبو الوليد قال نا شعبة قال أنبأنا أبو إسحاق سمع البراء قال : أول من قدم علينا مصعب ابن عمير وابن أم مكتوم . ثم قدم علينا عمار بن ياسر وبلال .

[٣٩٢٥] ٣٧٨٦- حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت البراء بن عازب قال : أول من قدم علينا مصعب بن عمير وابن أم مكتوم وكانوا يقرئون الناس ، فقدم بلال وسعد وعمار بن ياسر . ثم قدم عمر بن الخطاب في عشرين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله ، ثم قدم النبي صلى الله عليه وآله ، فما رأيت أهل المدينة فرحوا بشيء فرحهم برسول الله صلى الله عليه وآله ، حتى جعل الإماء يقلن : قدم رسول الله صلى الله عليه وآله ، فما قدم حتى قرأت ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ في سور من المفصل .

قوله ( باب مقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه المدينة ) تقدم بيان الاختلاف فيه في آخر شرح حديث عائشة الطويل في شأن الهجرة ، ثم أخرج من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه قال « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعليهما ثياب بيض شامية ، فمر على عبد الله بن أبي فوقف عليه ليدعوه إلى النزول عنده ، فنظر إليه فقال : انظر أصحابك الذين دعوك فأنزل عليهم ، فنزل على سعد بن خيثمة . قال الحاكم : الأول أرجح ، وابن شهاب أعرف بذلك من غيره . قلت : ويقوى قول ابن شهاب ما أخرجه أبو سعيد في « شرف المصطفى » من طريق الحاكم من طريق ابن مجمع « لما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم على كلثوم بن الهدم هو وأبو بكر وعامر بن فهيرة قال كلثوم : يا نجيح — لمولى له — فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنجحت . وذكر محمد بن الحسن بن زبالة في « أخبار المدينة » أنه نزل على كلثوم وهو يومئذ مشرك ، ويؤيد قول التيمي ما أخرجه أبو سعيد أيضا ومن طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قباء يوم الإثنين فنزل على سعد بن خيثمة » وجمع بين الخبرين بأنه نزل على كلثوم وكان يجلس مع أصحابه عند سعد بن خيثمة لأنه كان أعزب ، وإن ثبت قول ابن زبالة فكأن منزل كلثوم يختص بالمبيت وسائر إقامته عند سعد لكونه كان أسلم . ثم ذكر المصنف فيه ثمانية أحاديث : الأول حديث البراء .

**قوله** في الطريق الأول ( أبو إسحق سمع البراء ) حذف قوله « أنه » كما حذف « قال » من الطريق الثاني « عن أبي إسحق سمعت البراء » وكان شعبة يرى أن أنبأنا وأخبرنا وحدثنا واحد ، وقد تقدم البحث فيه في كتاب العلم .

**قوله ( أول من قدم علينا مصعب )** في رواية عن شعبة عند الحاكم في « الإكليل » عن عبد الله بن رجاء في روايته « من المهاجرين » .

**قوله ( مصعب بن عمير )** زاد ابن أبي شيبة « أول من قدم علينا المدينة » زاد في رواية عبد الله بن رجاء عن إسرائيل عن أبي إسحق عند الإسماعيلي « أخو بني عبد الدار بن قصي والده عمير » هو ابن هاشم بن عبد مناف ابن عبد الدار ، زاد عبد الله بن رجاء « فقلنا له ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : هو مكانه وأصحابه على أثرى » وذكر موسى بن عقبة أنه لما قدم المدينة نزل على حبيب بن عدى ، وذكر ابن إسحق أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل مصعباً مع أهل العقبة يعلمهم .

**قوله ( وابن أم مكتوم )** هو عمرو — ويقال عبد الله — العامري من بني عامر بن لؤي ، ووقع في رواية ابن أبي شيبة « ثم أتانا بعده عمرو بن أم مكتوم الأعمى أخو بني فهر ، فقلنا : ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ؟ قال : هم على أثرى » وفي رواية عبد الله بن رجاء « من ورائك » زاد في رواية غندر عن شعبة « ثم عامر بن ربيعة ومعه امراته ليلي بنت أبي حثمة » وهي أول مهاجرة ، وقيل بل أول مهاجرة أم سلمة لقولها لما مات أبو سلمة « أول بيت هاجر » ويجمع بأن أولية أم سلمة بقيد البيت وهو ظاهر من إطلاقها .

**قوله ( ثم قدم علينا عمار بن ياسر وبلال )** في رواية غندر « فقدم » وقد تقدم الاختلاف في عمار هل هاجر إلى الحبشة أم لا ، فإن يكن فقد كان ممن تقدمهما إلى مكة ، ثم هاجر إلى المدينة . وأما بلال فكان لا يفارق النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر . لكن تقدمهما بإذن وتأخر معهما عامر بن فهيرة .

**قوله** في الرواية الثانية عن غندر عن شعبة ( وكانوا يقرئون الناس ) في رواية الاصيلي وكرمة « فكانا يقرئان الناس » وهو أوجه ، ويوجه الأول إما على أن أقل الجمع اثنان ، وإما على أن من كان يقرئانه كان يقرأ معهما أيضاً .

**قوله ( وسعد )** زاد في رواية الحاكم « ابن مالك » وهو ابن أبي وقاص ، وروى الحاكم من طريق موسى بن لعقبة عن ابن شهاب قال « وزعموا أن من الآخر من قدم سعد بن أبي وقاص في عشرة فنزلوا على سعد بن خيثمة » وقد تقدم في أول الهجرة « أن أول من قدم المدينة من المهاجرين عامر بن ربيعة ومعه امرأته أم عبد الله بنت أبي حثمة ، وأبو سلمة بن عبد الأسد وامرأته أم سلمة ، وأبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة ، وشماس بن عثمان بن الشريد ، وعبد الله بن جحش » فيجمع بينه وبين حديث البراء بحمل الأولية في أحدهما على صفة خاصة ، فقد جزم ابن عقبة بأن أول من قدم المدينة من المهاجرين مطلقاً أبو سلمة بن عبد الأسد ، وكان رجوع من الحبشة إلى مكة فأودى بمكة فبلغه ما وقع للأنثى عشر من الانتصار في العقبة الأولى فتوجه إلى المدينة في أثناء السنة ، فيجمع بين ذلك وبين ما وقع هنا بأن أبا سلمة خرج لا لقصد الإقامة بالمدينة بل فراراً من المشركين ، بخلاف مصعب بن

عمير فانه خرج اليها للإقامة بها ، وتعليم من أسلم من أهلها بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، فلكل أولية من جهة

**قوله** في الرواية الثانية ( ثم قدم عمر بن الخطاب في عشرين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ) في رواية عبد الله بن رجاء « في عشرين راكبا » وقد سمي ابن إسحق منهم زيد بن الخطاب وسعيد بن زيد بن عمرو وعمرو بن سراقه وأخاه عبد الله وواقد بن عبد الله وخالدا وإياسا وعامرا وعاقلا بنى الكبير وخنيس بن حذافة — بمعجمة ونون ثم سين مصغر — وعياش بن ربيعة وخولى بن ألى خولى وأخاه ، هؤلاء كلهم من أقارب عمر وحلفائهم ، قالوا : فنزلوا جميعا على رفاعه بن عبد المنذر ، يعنى بقاء . قلت : فلعل بقية العشرين كانوا من أتباعهم . وروى ابن عائد في المغازى بإسناد له عن ابن عباس قال « خرج عمر والزبير وطلحة وعثمان وعياش بن ربيعة في طائفة ، فتوجه عثمان وطلحة إلى الشام ا هـ . فهؤلاء ثلاثة عشر من ذكر ابن إسحق . وذكر موسى بن عقبة أن أكثر المهاجرين نزلوا على بنى عمرو بن عوف بقاء إلا عبد الرحمن بن عوف فانه نزل على سعد بن الربيع وهو خزرجي وسيأتى في كتاب الاحكام أن سالما مولى ألى حذيفة ابن عتبة كان يوم المهاجرين الأولين في مسجد بقاء ، منهم أبو سلمة بن عبد الأسد .

**قوله** ( حتى جعل الإمام يقلن : قدم رسول الله ) في رواية عبد الله بن رجاء « فخرج الناس حين قدم المدينة في الطرق وعلى البيوت ، والغلمان والخدم جاء محمد رسول الله ، الله أكبر ، جاء محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وأخرج الحاكم من طريق إسحق بن ألى طلحة عن أنس « فخرجت جوار من بنى النجار يضرهن بالدف وهن يقلن :

نحن جوار من بنى النجار يا حبذا محمد من جار

وأخرج ابو سعيد في « شرف المصطفى » ورويناه في « فوائد الخلعى » من طريق عبيد الله بن عائشة منقطعا : لما دخل النبي صلى الله عليه وسلم المدينة جعل الولائد يقلن :  
طلع البدر علينا من ثنية الوداع  
وجب الشكر علينا ما دعا لله داع  
وهو سند معضل ، ولعل ذلك كان في قدومه من عزوة تبوك .

**قوله** ( فما قدم حتى حفظت سبح اسم ربك الأعلى في سور من المفصل ) أي مع سور ، وفي رواية الحسن بن سفيان عن بندار شيخ البخارى فيه « وسوراً من المفصل » ومقتضاه أن ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ مكية ، وفيه نظر لأن ابن أبى حاتم أخرج من طريق حيدة أن قوله تعالى ﴿ قد أفلح من تركى وذكر اسم ربه فصلى ﴾ نزلت في صلاة العيد وزكاة الفطر ، وسنده حسن . وكل منهما شرع في السنة الثانية ، فيمكن أن يكون نزول هاتين منها وقع بالمدينة . وأقوى منه أن يتقدم نزول السورة كلها بمكة . ثم بين النبي صلى الله عليه وسلم أن المراد بصلى صلاة العيد وتركى زكاة الفطر ، فإن تأخير البيان عن وقت الخطاب جائز ، والجواب عن الإشكال من وجهين : أحدهما احتمال أن تكون السورة مكية إلا هاتين الآيتين ، وثانيهما — وهو أصحهما — فيه يجوز نزولها كلها بمكة . ثم بين النبي صلى الله عليه وسلم المراد بقوله ﴿ قد أفلح من تركى وذكر اسم ربه

فصلي ﴿ صلاة العيد وزكاة الفطر ، فليس من الآية إلا الترغيب في الذكر والصلاة من غير بيان للمراد ، فبينته السنة بعد ذلك

[٣٩٢٦] ٣٧٨٧- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت : لما قدم رسول الله صلى الله عليه المدينة وعك أبو بكر وبلال . قالت : فدخلت عليهما فقلت : يا أبت كيف تجدك ؟ ويا بلال كيف تجدك ؟ قالت : فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول :

كل امرئ مصبح في أهله والموت أدنى من شرك نعله  
وكان بلال إذا ألقعه عنه الحمى يرفع عقيرته ويقول :

ألا ليت شعري هل أبين ليلة بوادٍ وحولي إذ خر وجليل  
وهل أردن يوماً مياه مجنة وهل يدون لي شامة وطفيل

قالت عائشة : فجئت رسول الله صلى الله عليه فأخبرته ، فقال : « اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد ، وصححها ، وبارك لنا في صاعها ومُدّها ، وانقل حمّاها فاجعلها بالجنة » .  
الحديث الثاني حديث عائشة .

قوله ( قدمنا المدينة ) في رواية أبي أسامة عن هشام « وهى أوبأ أرض الله » وفي رواية محمد بن إسحق عن هشام بن عروة نحوه وزاد « قال هشام وكان واثماً معروفاً في الجاهلية ، وكان الإنسان إذا دخلها وأراد أن يسلم من واثها قيل له انق ، فينق كما ينق الحمار ، وفي ذلك يقول الشاعر :

لعمري لمن غنيت من خفية الردى نهيق حمار لئنسى لمروع

قوله ( وعك ) بضم أوله وكسر ثانيه أى أصابه الوعك وهى الحمى .

قوله ( كيف تجدك ) أى تجد نفسك أو جسدك ، وقوله « مصبح » بمهمله ثم موحدة وزن محمد ، أى مصاب بالموت صباحاً ، وقيل المراد أنه يقال له وهو مقيم بأهله صباحك الله بالخير ، وقد يفجأ الموت في بقية النهار وهو مقيم بأهله .

قوله ( أدنى ) أى أقرب .

قوله ( شرك ) بكسر المعجمة وتخفيف الراء : السير الذى يكون في وجه النعل ، والمعنى أن الموت أقرب إلى الشخص من شرك نعله لرجله .

قوله ( ألقعه عنه ) بفتح أوله أى الوعك وبضمها ، والإقلاع الكف عن الامر .

قوله ( يرفع عقيرته ) أى صوته ببيكاء أو بغناء ، قال الأصمعى : أصله أن رجلاً انعقرت رجله فرفعها على الأخرى وجعل يصيح فصار كل من رفع صوته يقال : رفع عقيرته ، وإن لم يرفع رجله . قال ثعلب : وهذا من

الأسماء التي استعملت على غير أصلها .

قوله ( بواد ) أى بواى مكة .

قوله ( وجليل ) بالجيم نبت ضعيف يحشى به خصاص البيوت وغيرها .

قوله ( مياه مجنة ) بالجيم موضع على أميال من مكة وكان به سوق ، تقدم بيانه فى أوائل الحج . وقوله « يبدون » أى يظهر ، وشامة وطفيل جبلان بقرب مكة ، وقال الخطائى : كنت أحسب أنهما جبلان حتى ثبت عندى أنهما عينان ، وقوله أردن ويبدون « بنون التأكيد الخفيفة ، وشامة بالمعجمة والميم مخففاً ، وزعم أن الصواب بالموحدة بدل الميم والمعروف بالميم ، وزاد المصنف آخر كتاب الحج من طريق أى أسامة عن هشام به » ثم يقول بلال : اللهم العن عتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة وأمىة بن خلف كما أخرجونا إلى أرض الوباء » ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم حبب إلينا المدينة » الحديث . وقوله « كما أخرجونا » أى أخرجهم من رحمتك كما أخرجونا من وطننا ، وزاد ابن إسحاق فى روايته عن هشام وعمرو بن عبد الله بن عروة جميعاً عن عروة عن عائشة عقب قول أبيها « فقلت والله ما يدرى أى ما يقول » . قال « ثم دنوت إلى عامر بن فهيرة — وذلك قبل أن يضرب علينا الحجاب — فقلت : كيف نجدك يا عامر ؟ فقال :

لقد وجدت الموت قبل ذوقه      إن الجبان حتفه من فوقه  
كل امرئ مجاهد بطوقه      كالثور يحمى جسمه بروقه »

وقالت فى آخره « فقلت : يا رسول الله إنهم ليهذون وما يعقلون من شدة الحمى » . والزيادة فى قول عامر بن فهيرة رواها مالك أيضاً فى « الموطأ » عن يحيى بن سعيد عن عائشة منقطعاً ، وسيأتى بقية ما يتعلق بهذا الحديث فى كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى وقد تقدم فى الباب الذى قبله من حديث البراء أن عائشة أيضاً وعكت ، وكان أبو بكر يدخل عليها ، وكان وصول عائشة إلى المدينة مع آل أى بكر ، هاجر بهم أخوها عبد الله وخرج زيد بن حارثة وأبو رافع بنتى النبى صلى الله عليه وسلم فاطمة وأم كلثوم وأسامة بن زيد وأمه أم أيمن وسودة بنت زمعة ، وكانت رقية بنت النبى صلى الله عليه وسلم سبقت مع زوجها عثمان ، وأخرت زينب وهى الكبرى عند زوجها أى العاص بن الربيع

٣٧٨٨- حدثنا عبد الله بن محمد قال نا هشام قال أنا معمر عن الزهري قال حدثني عروة بن الزبير أن عبيد الله بن عدي بن الخيار أخبره أنه دخل على عثمان ، وقال بشر بن شعيب حدثني أبي عن الزهري قال نا عروة بن الزبير أن عبيد الله بن عدي بن الخيار أخبره : قال دخلت على عثمان فتشهد ثم قال : أما بعد ، فإن الله بعث محمداً بالحق ، وكنت ممن استجاب لله ولرسوله وآمن بما بعث به محمد ، ثم هاجرت هجرتين ، ونلت صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبايعته ، فوالله ما عصيته ولا غششته حتى توفاه الله .

تابعه إسحاق الكلبي : قال نا الزهري . مثله .

[٣٩٢٨] ٣٧٨٩- نا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال نا مالك . وأخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس أخبره : أن عبد الرحمن بن عوف رجع إلى أهله وهو بمنى في آخر حجة حجها عمر ، فوجدني فقال عبد الرحمن . فقلت : يا أمير المؤمنين ، إن الموسم يجمع رعاع الناس ، وإنني أرى أن تمهل حتى تقدم المدينة ، فإنها دار الهجرة والسنة ، وتخلص لأهل الفقه وأشرف الناس وذوي رأيهم وقال عمر : لأقومن في أول مقام أقومه بالمدينة .

[٣٩٢٩] ٣٧٩٠- نا موسى بن إسماعيل قال نا إبراهيم بن سعد قال أنا ابن شهاب عن خارجة بن زيد بن ثابت : أن أم العلاء - امرأة من نسائهم بايعت النبي صلى الله عليه - أخبرته أن عثمان بن مظعون طار لهم في السكنى حين أقرعت الأنصار على سكنى المهاجرين . قالت أم العلاء : فاشتكى عثمان عندنا ، فمرضته حتى توفي ، وجعلناه في أثوابه . فدخل علينا النبي صلى الله عليه فقلت : رحمة الله عليك أبا السائب ، شهادتي عليك لقد أكرمك الله ، فقال النبي صلى الله عليه : « وما يدريك أن الله أكرمه ؟ » قالت : قلت : ألا أدري ، بأبي أنت وأمي يا رسول الله ، فمن ؟ قال : « أما هو فقد جاءه والله اليقين ، والله إنني لأرجو له الخير ، وما أدري - وأنا رسول الله - ما يفعل به » . قالت : فوالله لا أركي أحدا بعده . قالت : فأحزني ذلك ، فميت ، فأريت لعثمان عينا تجري ، فجئت رسول الله صلى الله عليه ، فأخبرته ، فقال : « ذلك عمله » .

[٣٩٣٠] ٣٧٩١- حدثنا عبيد الله بن سعيد قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : كان يوم بُعث يوماً قدمه الله لرسوله ، فقدم رسول الله صلى الله عليه المدينة وقد افترق ملوهم ، وقتلت سرواتهم في دخولهم في الإسلام .

[٣٩٣١] ٣٧٩٢- حدثنا محمد بن المثنى قال حدثني غندر قال نا شعبة عن هشام عن أبيه : عن عائشة أن أبا بكر دخل عليها والنبي صلى الله عليه عندها يوم فطر - أو أضحى - وعندها قينتان تغنيان بما تعازفت الأنصار يوم بُعث . فقال أبو بكر : مزمأ الشيطان مرتين - فقال النبي صلى الله عليه : « دعهما يا أبا بكر ، إن لكل قوم عيداً ، وإن عيدنا هذا اليوم » .

### الحديث الثالث .

**قوله ( حدثنا هشام )** هو ابن يوسف الصنعاني ، ذكر حديث عثمان في شأن الوليد بن عقبة ، وقد قدم شرحه في مناقب عثمان مستوفى ، والغرض منه قوله « وهاجرت الهجرتين » وكان عثمان ممن رجع من الحبشة فهاجر من مكة إلى المدينة ومعه زوجته رقية بنت النبي صلى الله عليه وسلم . ( وقال بشر بن شعيب الخ ) وصله أحمد ابن حنبل في مسنده عنه بتمامه .

**قوله ( تابعه إسحق الكلبي )** وصله أبو بكر بن شاذان فيما رويناه من طريقه بإسناده إلى يحيى بن صالح عن إسحق الكلبي عن الزهري فذكر بتمامه وفيه « أنه جلد الوليد أربعين » وقد تقدم البحث في ذلك في مناقب عثمان . الحديث الرابع . ذكر طرفاً من قصة عبد الرحمن بن عوف مع عمر ، وفيه خطبة عمر ، والغرض منه قول

عبد الرحمن « حتى تقدم المدينة فإنها دار الهجرة والسنة » ووقع في رواية الكشمي « والسلامة » بدل السنة .  
الحديث الخامس .

**قوله ( إن أم العلاء )** هي والدة خارجة بن زيد بن ثابت الراوى عنها ، وقد روى سالم أبو النضر هذا الحديث عن خارجة بن زيد عن أمه نحوه ولم يسم هذه ، فكأن اسمها كنيها ، وهي بنت الحارث بن ثابت بن خارجة الأنصارية الخزرجية .

**قوله ( طار لهم )** أى خرج في القرعة لهم ، وتقدم بيانه آخر الشهادات .

**قوله ( حين قرعت )** بالقاف ، كذا وقع ثلاثياً ، والمعروف « أقرعت » من الرباعى وتقدم في الجنائز بلفظ « أقرعت » .

**قوله ( أبا السائب )** هي كنية عثمان بن مظعون المذكور ، وكان عثمان من فضلاء الصحابة السابقين ، وقد تقدم خبره مع لبيد في أول المبعث . الحديث السادس .

**قوله ( كان يوم بعث )** تقدم بيانه في مناقب الأنصار ، ووقع عند ابن سعد في قصة العقبة الأولى ما يدل على أن يوم بعث كان بعد المبعث بعشر سنين ، وتقدم نحوه في « باب وفود الأنصار » وقوله « في دخولهم » متعلق بقوله « قدمه الله » . الحديث السابع .

**قوله ( بما تعازفت )** بالمهمله والزاي أى قالته من الأشعار في هجاء بعضهم بعضاً وألقته على المغنيات فغنين به ، والمعاذف آلات الملامى الواحدة معزفة ، وقال الخطاى يحتمل أن يكون من عزف اللهو وهو ضرب المعازف على تلك الأشعار المحرصة على القتال ، ويحتمل أن يكون المراد بالعزف أصوات الحرب شبهها بعزف الرياح وهو مايسمع من دويها ، وفي رواية « تقاذفت » بالقاف والذال المعجمة أى ترامت به .

[٣٩٣٢] ٣٧٩٣- فامسددُ قال نا عبدُ الوارث... ح. وحدثني إسحاقُ بن منصورُ قال أنا عبدُ الصمدِ قال : سمعتُ أبي يحدثُ قال نا أبوالتياح يزيِد بن حُميدِ الضُّبَعيُّ قال حدثني أنسُ بن مالكٍ قال : لما قَدِمَ رسولُ الله صلى الله عليه المدينة نزلَ في علُوِّ المدينة ، في حيٍّ يُقالُ لهم بنو عمرو بن عوفٍ ، قال : فأقامَ فيهم أربعَ عشرةَ ليلةً ، ثم أرسلَ إلى ملأٍ بني النجار ، قال : فجاءوا متقلدي سيوفهم . وكأني أنظرُ إلى رسول الله صلى الله عليه على راحلته وأبوبكرٍ ردفَه وملأٍ بني النجار حوله حتى ألقى بفناء أبي أيوب ، قال : فكان يُصلي حيث أدركته الصلاة ، ويُصلي في مَرايض الغنم . قال : ثم إنه أمرَ ببناء المسجد ، فأرسلَ إلى بني النجار ، فجاءوا . فقال : « يا بني النجار ، ثامنوني حائطكم هذا » ، فقالوا : لا والله لا نطلبُ ثمنه إلا إلى الله . قال : فكان فيه ما أقول لكم : كانت فيه قبورُ المشركين ، وكانت فيه خربٌ ، وكان فيه نخلٌ . فأمر رسولُ الله صلى الله عليه بقبورِ المشركين فنبشت ، وبالخرب فسويت ، وبالنخل فقطع ، قال : فصفوا النخلَ قبلَةَ المسجد ، قال : وجعلوا عضاداتيه حجارةً . قال : جعلوا ينقلون ذلك الصخرَ وهم يرتجزون ورسولُ الله صلى الله عليه معهم يقولون :

اللهم إنه لا خير إلا خير الآخرة فانصر الأنصار والمهاجرة

الحديث الثامن .

قوله ( أنبأنا عبد الصمد ) هو ابن عبد الوارث بن سعيد .

قوله ( في علو المدينة ) كل مافي جهة نجد يسمى العالية ، ومافي جهة تهامة يسمى السافلة ، وقباء من عوالى المدينة ، وأخذ من نزول النبي صلى الله عليه وسلم التفاؤل له ولدينه بالعلو .

قوله ( يقال لهم بنو عمرو بن عوف ) أى ابن مالك بن الأوس بن حارثة .

قوله ( وأبو بكر ردفه ) تقدم ما فيه في الباب الذى قبله في الحديث الثامن عشر .

قوله ( وملا بنى النجار ) أى جماعتهم .

قوله ( حتى ألقى ) أى نزل أو المراد ألقى رحله .

قوله ( بفناء ) بكسر الفاء وبالمدة ما امتد من جوانب الدار .

قوله ( أبى أيوب ) هو خالد بن زيد بن كليب الأنصارى من بنى مالك بن النجار .

قوله ( ثم إنه أمر ) تقدم ضبطه في أوائل الصلاة .

قوله ( ثامنونى ) أى قرروا معى ثمنه ، أو ساومونى بثمنه ، تقول ثامنيت الرجل فى كذا إذا ساومته .

قوله ( بمحائطكم ) أى بستانكم وقد تقدم فى الباب قبله أنه كان مربدا ، فلعله كان أولا حائطا ثم خرب فصار مربدا ، ويؤيده قوله « إنه كان فيه نخل وخرب » وقيل كان بعضه بستانا وبعضه مربدا ، وقد تقدم فى الباب الذى قبله تسمية صاحبي المكان المذكور ، ووقع عند موسى بن عقبة عن الزهرى أنه اشتراه منهما بعشرة دنانير ، وزاد الواقدي أن أبابكر دفعها لهما عنه .

قوله ( فكان فيه ) فسر بعد ذلك .

قوله ( خرب ) بكسر المعجمة وفتح الراء والموحدة ، وتقدم توجيه آخر فى أوائل الصلاة بفتح أوله وكسر ثانيه ، قال الخطاى : أكثر الرواة بالفتح ثم الكسر ، وحدثناه الخيام بالكسر ثم الفتح ، ثم حكى احتمالات : منها الخرب بضم أوله وسكون ثانيه قال : هى الخروق المستديرة فى الأرض ، والجرف بكسر الجيم وفتح الراء بعدها فاء ما تجرفه السيول وتأكله من الأرض ، والحذب بالمهمله وبالدال المهمله أيضا المرتفع من الأرض ، قال وهذا لا يثق بقوله « فسويت » لأنه إنما يسوى المكان المحدوب ، وكذا الذى جرفته السيول ، وأما الخراب فيبنى ويعمر دون أن يصلح ويسوى . قلت : وما المانع من تسوية الخراب بأن يزال ما بقى منه ويسوى أرضه ، ولا ينبغي الالتفات إلى هذه الاحتمالات مع توجيه الرواية الصحيحة .

قوله ( فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبور المشركين فنبشت ) قال ابن بطال : لم أجد فى نبش قبور المشركين لتتخذ مسجدا نصا عن أحد من العلماء ، نعم اختلفوا هل تنبش بطلب المال ؟ فأجازه الجمهور ومنعه



الأوزاعي ، وهذا الحديث حجة للجواز ، لأن المشرك لاحرمة له حياً ولا ميتاً ، وقد تقدم في المساجد البحث فيما يتعلق بها .

**قوله ( وبالنخل فقطع )** هو محمول على أنه لم يكن يثمر . ويحتمل أن يثمر لكن دعت الحاجة إليه لذلك ، وقوله « فصفوا النخل » أى موضع النخل ، وقوله « عضادتيه » بكسر المهملة وتخفيف المعجمة تشنية عضادة ، وهى الخشبة التى على كتف الباب ، ولكل باب عضادتان ، وأعضاد كل شئ ما يشد جوانبه .

**قوله ( يرتجزون )** أى يقولون رجزاً ، وهو ضرب من الشعر على الصحيح .

**قوله ( فانصر الأنصار والمهاجرة )** كذا رواه أبو داود بهذا اللفظ ، وسبق ما فيه فى أبواب المساجد ، واحتج من أجاز بيع غير المالك بهذه القصة لأن المساومة وقعت مع غير الغلامين ، وأجيب باحتمال أنهما كانا من بنى النجار فساومهما وأشرك معهما فى المساومة عمهما الذى كانا فى حجره كما تقدم فى الحديث الثانى عشر .

**باب إقامة المهاجر بمكة ، بعد قضاء نسكه**

[٣٩٣٣] ٣٧٩٤- حدثنا إبراهيم بن حمزة قال نا حاتم عن عبد الرحمن بن حميد الزهري قال : سمعتُ

عمر بن عبد العزيز يسأل السائب بن أخت النمر : ما سمعتُ فى سكنى مكة ؟ قال : سمعتُ العلاء بن الحضرمي قال رسول الله صلى الله عليه : « ثلاثٌ للمهاجر بعد الصدر » .

**قوله ( باب إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه )** أى من حج أو عمرة .

**قوله ( حدثنا حاتم )** هو ابن إسماعيل المدنى .

**قوله ( سمعت عمر بن عبد العزيز يسأل السائب )** أى ابن يزيد .

**قوله ( ابن أخت النمر )** تقدم ذكره قريباً فى المناقب النبوية .

**قوله ( العلاء بن الحضرمي )** اسمه عبد الله بن عماد ، وكان حليف بنى أمية ، وكان العلاء صحابياً جليلاً ، ولاه النبى صلى الله عليه وسلم البحرين ، وكان مجاب الدعوة ، ومات فى خلافة عمر ، وما له فى البخارى إلا هذا الحديث .

**قوله ( ثلاث للمهاجر بعد الصدر )** بفتح المهملتين أى بعد الرجوع من منى ، وفقه هذا الحديث أن الإقامة بمكة كانت حراماً على من هاجر منها قبل الفتح ، لكن أبيح لمن قصدها منهم بحج أو عمرة أن يقيم بعد قضاء نسكه ثلاثة أيام لا يزيد عليها ، ولهذا رثى النبى صلى الله عليه وسلم لسعد بن خولة أن مات بمكة ، ويستنبط من ذلك أن إقامة ثلاثة أيام لا تخرج صاحبها عن حكم المسافر ، وفى كلام الداودى اختصاص ذلك بالمهاجرين الأولين ، ولا معنى لتقييده بالأولين ، قال النووى معنى هذا الحديث أن الذين هاجروا يحرم عليهم استيطان مكة ، وحكى عياض أنه قول الجمهور ، قال : وأجازه لهم جماعة يعنى بعد الفتح ، فحملوا هذا القول على الزمن الذى كانت الهجرة المذكورة واجبة فيه ، قال : واتفق الجميع على أن الهجرة قبل الفتح كانت واجبة

عليهم ، وأن سكنى المدينة كان واجبا لنصرة النبي صلى الله عليه وسلم ومواساته بالنفس ، وأما غير المهاجرين فيجوز له سكنى أى بلد أراد سواء مكة وغيرها بالاتفاق ، انتهى كلام القاضى ، ويستثنى من ذلك من أذن له النبي صلى الله عليه وسلم بالإقامة في غير المدينة ، واستدل بهذا الحديث على أن طواف الوداع عبادة مستقلة ليست من مناسك الحج ، وهو أصح الوجهين في المذهب ، لقوله في هذا الحديث « بعد قضاء نسكه » لأن طواف الوداع لا إقامة بعده ، ومتى أقام بعده خرج عن كونه طواف الوداع ، وقد سماه قبله قاضياً لمناسكه فخرج طواف الوداع عن أن يكون من مناسك الحج والله أعلم . وقال القرطبي : المراد بهذا الحديث من هاجر من مكة إلى المدينة لنصر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعنى به من هاجر من غيرها لأنه خرج جواباً عن سؤالهم لما تخرجوا من الإقامة بمكة إذ كانوا قد تركوها لله تعالى ، فأجابهم بذلك ، وأعلمهم أن إقامة الثلاث ليس باقامة ، قال : والخلاف الذى أشار إليه عياض كان فيمن مضى ، وهل يبنى عليه خلاف فيمن فر بدينه من موضع يخاف أن يفتن فيه في دينه فهل له أن يرجع إليه بعد انقضاء تلك الفتنة ؟ يمكن أن يقال إن كان تركها لله كما فعله المهاجرون فليس له أن يرجع لشيء من ذلك ، وإن كان تركها فراراً بدينه ليس له ولم يقصد إلى تركها لذاتها فله الرجوع إلى ذلك انتهى . وهو حسن متجه ، إلا أنه خص ذلك بمن ترك رباعاً أو دوراً ، ولا حاجة إلى تخصيص المسألة بذلك ، والله أعلم

### باب التاريخ . من أين أرخوا التاريخ ؟

[٣٩٣٤] ٣٧٩٥- نا عبد الله بن مسلمة قال نا عبد العزيز عن أبيه عن سهل بن سعد الساعدي قال : ما عدوا

من مبعث النبي صلى الله عليه ولا من وفاته ، ما عدوا إلا من مقدمه المدينة .

[٣٩٣٥] ٣٧٩٦- نا مسدد قال نا يزيد بن زريع قال نا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت :

فرضت الصلاة ركعتين ، ثم هاجر النبي صلى الله عليه ففرضت أربعاً وتركت صلاة السفر على الأولى . تابعه عبد الرزاق عن معمر .

قوله ( باب التاريخ ) قال الجوهري : التاريخ تعريف الوقت ، والتاريخ مثله ، تقول أرخت وورخت . وقيل اشتقاقه من الأرخ وهو الأنثى من بقر الوحش ، كأنه شيء حدث كما يحدث الولد ، وقيل هو معرب ، ويقال أول ما أحدث التاريخ من الطوفان .

قوله ( من أين أرخوا التاريخ ) كأنه يشير إلى اختلاف في ذلك ، وقد روى الحاتم في « الاكليل » من طريق ابن جريج عن أنى سلمة عن ابن شهاب الزهري « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أمر بالتاريخ فكتب في ربيع الأول » وهذا معضل ، والمشهور خلافه كما سيأتي ، وأن ذلك كان في خلافة عمر . وأفاد السهلي أن الصحابة أخذوا التاريخ بالهجرة من قوله تعالى ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم ﴾ لأنه من المعلوم أنه ليس أول الأيام مطلقاً ، فتعين أنه أضيف إلى شيء مضمّر وهو أول الزمن الذى عز فيه الإسلام ، وعبد فيه النبي صلى الله عليه وسلم ربه آمناً ، وابتدأ بناء المسجد ، فوافق رأى الصحابة ابتداء التاريخ من ذلك اليوم ، وفهمنا من فعلهم أن قوله تعالى ﴿ من أول يوم ﴾ أنه أول أيام التاريخ الإسلامى ، كذا قال ، والمتبادر أن معنى قوله

﴿ من أول يوم ﴾ أى دخل فيه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه المدينة والله أعلم .

قوله ( حدثنا عبد العزيز ) أى ابن أى حازم سلمة بن دينار .

قوله ( ما عدوا من مبعث النبي صلى الله عليه وسلم ) فى رواية الحاكم من طريق مصعب الزبيرى عن عبد العزيز أخطأ الناس العدد ، لم يعدوا من مبعثه ولا من قدومه المدينة ، وإنما عدوا من وفاته . قال الحاكم : وهو وهم ، ثم ساقه على الصواب بلفظ : ولا من وفاته ، إنما عدوا من مقدمه المدينة . والمراد بقوله أخطأ الناس العدد أى أغفلوه وتركوه ثم استدركوه ، ولم يرد أن الصواب خلاف ما عملوا . ويحتمل أن يريد أن يرى أن البداية من المبعث أو الوفاة أولى ، وله اتجاه لكن الراجح خلافه . والله أعلم .

قوله ( مقدمه ) أى زمن قدومه ، ولم يرد شهر قدمه لأن التاريخ إنما وقع من أول السنة . وقد أبدى بعضهم للبداة بالهجرة مناسبة فقال : كانت القضايا التى اتفقت له ويمكن أن يؤرخ بها أربعة : مولده ومبعثه وهجرته ووفاته ، فرجع عندهم جعلها من الهجرة لأن المولد والمبعث لا يخلو واحد منهما من النزاع فى تعيين السنة ، وأما وقت الوفاة فأعرضوا عنه لما توقع بذكره من الأسف عليه ، فانحصر فى الهجرة ، وإنما أخرجه من ربيع الاول إلى المحرم لأن ابتداء العزم على الهجرة كان فى المحرم ، إذ البيعة وقعت فى أثناء ذى الحجة وهى مقدمة الهجرة ، فكان أول هلال استهل بعد البيعة والعزم على الهجرة هلال المحرم فناسب أن يجعل مبتداً ، وهذا أقوى ماوقفت عليه من مناسبة الابتداء بالمحرم . وذكروا فى سبب عمل عمر التاريخ أشياء : منها ماأخرجه أبو نعيم الفضل بن دكين فى تاريخه ومن طريقه الحاكم من طريق الشعبى « أن أبا موسى كتب إلى عمر : أنه يأتينا منك كتب ليس لها تاريخ ، فجمع عمر الناس ، فقال بعضهم : أرخ بالمبعث ، وبعضهم أرخ بالهجرة فقال عمر : الهجرة فرقت بين الحق والباطل فأرخوا بها ، وذلك سنة سبع عشرة . فلما اتفقوا قال بعضهم ابدعوا برمضان ، فقال عمر : بل بالمحرم فإنه منصرف الناس من حجهم ، فاتفقوا عليه » وقيل أول من أرخ التاريخ يعلى بن أمية حيث كان باليمن أخرجه أحمد بن حنبل بإسناد صحيح ، لكن فيه انقطاع بين عمرو بن دينار ويعلى ، وروى أحمد وأبو عروة فى « الأوائل » والبخارى فى « الأدب » والحاكم من طريق ميمون بن مهران قال « رفع لعمر صلح محله شعبان فقال : أى شعبان ، الماضى أو الذى نحن فيه ، أو الآتى ؟ ضبعوا للناس شيئاً يعرفونه فذكر نحو الأول . وروى الحاكم عن سعيد بن المسيب قال « جمع عمر الناس فسألهم عن أول يوم يكتب التاريخ ، فقال على : من يوم هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك أرض الشرك ، ففعله عمر » وروى ابن أبى خيثمة من طريق ابن سيرين قال « قدم رجل من اليمن فقال : رأيت باليمن شيئاً يسمونه التاريخ يكتبونه من عام كذا وشهر كذا ، فقال عمر : هذا حسن فأرخوا ، فلما جمع على ذلك قال قوم : أرخوا للمولد ، وقال قائل : للمبعث ، وقال قائل من حين خرج مهاجراً : وقال قائل من حين توفى ، فقال عمر : أرخوا من خروجه من مكة إلى المدينة . ثم قال : بأى شهر نبدأ ؟ فقال قوم : من رجب ، وقال قائل : من رمضان ، فقال عثمان : أرخوا المحرم فإنه شهر حرام وهو أول السنة ومنصرف الناس من الحج ، قال وكان ذلك سنة سبع عشرة — وقيل سنة ست عشرة — فى ربيع الأول » فاستفدنا من مجموع هذه الآثار أن الذى أشار بالمحرم عمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم .

قوله ( فرضت الصلاة ركعتين ) أى بمكة ، وقوله « تزكت » أى على ما كانت عليه من عدم وجوب

الزائد ، بخلاف صلاة الحضر فانها زيدت في ثلاث منها ركعتان ، فالمعنى أقرت صلاة السفر على جواز الإتمام وإن كان الأحب القصر ، وقد تقدم ما فيه من الإشكال في أول كتاب الصلاة .

**قوله ( تابعه عبد الرزاق عن معمر )** وصله الإسماعيلي من طريق فياض بن زهير عن عبد الرزاق بلفظه ، وذكر ابن جرير عن الواقدي أن الزيادة في صلاة الحضر كانت بعد قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة بشهر واحد ، قال : وزعم أنه لاختلاف بين أهل الحجاز في ذلك

**باب قول النبي صلى الله عليه : « اللهم أمض لأصحابي هجرتهم »** ومريته لمن مات بمكة [٣٩٣٦] ٣٧٩٧- نا يحيى بن قزعة قال نا إبراهيم عن الزهري عن عامر بن سعد بن مالك عن أبيه قال : عادي النبي صلى الله عليه عام حجة الوداع من وجع أشفيت منه على الموت ، فقلت : يا رسول الله ، بلغ بي من الوجع ما ترى ، وأنا ذو مال ، ولا ترثني إلا ابنة لي واحدة ، أفأتصدق بثلثي مالي ؟ قال : « لا » . قال : فأتصدق بشطره ؟ قال : « لا » ، قال : « الثلث يا سعد ، والثلث كثير ، إنك أن تذر ذريتك أغنياء خير ، من أن تذرهم عالة يتكففون الناس ولست بنافق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرك الله بها ، حتى اللقمة تجعلها في في امرأتك » قلت : يا رسول الله أخلف بعد أصحابي ؟ قال : « إنك لن تخلف فتعمل عملاً تبتغي به وجه الله إلا ازددت به درجة ورفعة ، ولعلك تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون . اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ، ولا تردهم على أعقابهم . لكن البائس سعد بن خولة » . يرثي له رسول الله صلى الله عليه أن يتوفى بمكة . وقال أحمد بن يونس وموسى عن إبراهيم . « أن تذر ورثتك » .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم أمض لأصحابي هجرتهم )** ومريته لمن مات بمكة ( بتخفيف التحنانية وهو عطف على قول ، والمريّة تعديد محاسن الميت ، والمراد هنا التوجع له لكونه مات في البلد التي هاجر منها ، وقد تقدم بيان الحكمة في ذلك قبل بياب .

**قوله ( ورثتك )** كذا للأكثر ، وللکشميهني والقاسبي « ذريتك » ورواية الجماعة أولى لأن هذه اللفظة قد بين البخاري أنها لغير يحيى بن قزعة شيخه هنا .

**قوله ( ولست بنافق )** كذا هنا وللکشميهني « بمنفق » وهو الصواب .

**قوله ( أن مات بمكة )** هو بفتح الهمزة للتعليل ، وأغرب الداودي فتردد فيه فقال : ان كان بالفتح ففيه دلالة على أنه أقام بمكة بعد الصدر من حجته ثم مات ، وإن كان بالكسر ففيه دليل على أنه قيل له إنه يريد التخلف بعد الصدر فخشي عليه أن يدركه أجله بمكة . قلت : والمضبوط المحفوظ بالفتح ، لكن ليس فيه دلالة على أنه أقام بعد حجه ، لأن السياق يدل على أنه مات قبل الحج ، والله أعلم .

**قوله ( وقال أحمد بن يونس وموسى عن إبراهيم )** يعني ابن سعد ( أن تذر ورثتك ) أما رواية أحمد بن يونس فأخرجها المصنف في حجة الوداع في آخر المغازي ، وأما رواية موسى وهو ابن إسماعيل فأخرجها المؤلف في الدعوات

## ب) كيف آخى النبي صلى الله عليه بين أصحابه

وقال عبد الرحمن بن عوف : آخى النبي صلى الله عليه بيني وبين سعد بن الربيع لما قدمنا المدينة .  
وقال أبو جحيفة : آخى النبي صلى الله عليه بين سلمان وأبي الدرداء .

[٣٩٣٧] ٣٧٩٨- فامحمد بن يوسف قال نا سفيان عن حميد عن أنس قال : قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة فآخى النبي صلى الله عليه بينه وبين سعد بن الربيع الأنصاري ، فعرض عليه أن يناصفه أهله وماله ، فقال عبد الرحمن : بارك الله في أهلك ومالك ، ذلني على السوق . فربح شيئاً من أقط وسمن ، فرأه النبي صلى الله عليه بعد أيام وعليه وضر من صفرة ، فقال النبي صلى الله عليه : « مهيم يا عبد الرحمن ؟ » قال : يا رسول الله ، امرأة تزوجت من الأنصار . قال : « فما سقت فيها ؟ » فقال : وزن نواة من ذهب . فقال النبي صلى الله عليه : « أولم ولو بشاة » .

**قوله ( باب كيف آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه )** تقدم في مناقب الأنصار « باب آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار » قال ابن عبد البر كانت المؤاخاة مرتين : مرة بين المهاجرين خاصة وذلك بمكة ، ومرة بين المهاجرين والأنصار فهي المقصودة هنا . وذكر ابن سعد بأسانيد الواقدي إلى جماعة من التابعين قالوا : لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة آخى بين المهاجرين ، وآخى بين المهاجرين والأنصار على المواساة ، وكانوا تسعين نفساً بعضهم من المهاجرين وبعضهم من الأنصار ، وقيل كانوا مائة ، فلما نزل ﴿ وأولو الأرحام ﴾ بطلت الموارث بينهم بتلك المؤاخاة . قلت : وسيأتي في الفرائض من حديث ابن عباس « لما قدموا المدينة كان يرث المهاجري الأنصاري دون ذوى رحمه بالأخوة التي آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم ، فنزلت » وعند أحمد من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ، قال السهيلي : آخى بين أصحابه ليذهب عنهم وحشة الغربة ويتأنسوا من مفارقة الأهل والعشيرة ويشد بعضهم أزر بعض ، فلما عز الإسلام واجتمع الشمل وذهبت الوحشة أبطل الموارث وجعل المؤمنين كلهم إخوة وأنزل ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾ يعني في التوادد وشمول الدعوة ، واختلفوا في ابتدائها : فقيل بعد الهجرة بخمسة أشهر ، وقيل بتسعة ، وقيل وهو يبنى المسجد ، وقيل قبل بئانه ، وقيل بسنة وثلاثة أشهر قبل بدر ، وعند أبي سعيد في « شرف المصطفى » كان الإخاء بينهم في المسجد ، وذكر محمد بن إسحق المؤاخاة فقال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه بعد أن هاجر : تأخوا أخوين أخوين ، فكان هو وعلى أخوين ، وحمزة وزيد بن حارثة أخوين ، وجعفر بن أبي طالب ومعاذ بن جبل أخوين » وتعقبه ابن هشام بأن جعفر كان يومئذ بالحبيشة ، وفي هذا نظر ، وقد تقدم . ووجهها العماد بن كثير بأنه أرصده لإخوته حتى يقدم ، وفي تفسير سنيد : آخى بين معاذ وابن مسعود ، وأبو بكر وخارجة بن زيد أخوين ، وعمر وعتيان بن مالك أخوين ، وقد تقدم في أوائل الصلاة قول عمر « كان لي أخ من الأنصار » وفسر بعتيان ، ويمكن أن يكون أخوته له تراخت كما في أبي الدرداء وسلمان . ومصعب بن عمير وأبو أيوب أخوين ، وأبو حذيفة بن عتبة وعباد بن بشر أخوين ، ويقال بل عمار وثابت بن قيس لأن حذيفة إنما أسلم زمان أحد ، وأبو ذر والمنذر بن عمرو أخوين ، وتعقب بأن أبا ذر تأخرت هجرته ، والجواب كما في جعفر ، وحاطب بن أبي بلتعة وعويم بن ساعدة أخوين وسلمان تأخر إسلامه وكذا أبو الدرداء ، والجواب ما تقدم في

جعفر . وكان ابتداء المؤاخاة أوائل قدومه المدينة ، واستمر يجددها بحسب من يدخل في الإسلام أو يحضر إلى المدينة ، والإخاء بين سلمان وأبي الدرداء صحيح كما في الباب وعند ابن سعد وأخي بين أبي الدرداء وعوف بن مالك وسنده ضعيف ، والمعتمد مافي الصحيح ، وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع مذكور في هذا الباب ، وسمى ابن عبد البر جماعة آخرين . وأنكر ابن تيمية في كتاب الرد على ابن المطهر الرافضي المؤاخاة بين المهاجرين وخصوصاً مؤاخاة النبي صلى الله عليه وسلم لعل قال : لأن المؤاخاة شرعت لإزفاء بعضهم بعضاً ولتأليف قلوب بعضهم على بعض فلا معنى لمؤاخاة النبي لأحد منهم ولا لمؤاخاة مهاجري ، لمهاجري ، وهذا رد للنص بالقياس وإغفال عن حكمة المؤاخاة لأن بعض المهاجرين كان أقوى من بعض بالمال والعشيرة والقوى فأخي بين الأعلى والأدنى ليرتفع الأدنى بالأعلى ويستعين الأعلى بالأدنى وبهذا تظهر مؤاخاته صلى الله عليه وسلم لعل لأنه هو الذي كان يقوم به من عهد الصبا من قبل البعثة واستمر ، وكذا مؤاخاة حمزة وزيد بن حارثة لأن زيدا مولاهم فقد ثبت أخوتهما وهما من المهاجرين ، وسيأتي في عمرة القضاء قول زيد بن حارثة : إن بنت حمزة بنت أخي ، وأخرج الحاكم وابن عبد البر بسند حسن عن أبي الشعثاء عن ابن عباس « أخي النبي صلى الله عليه وسلم بين الزبير وابن مسعود » وهما من المهاجرين . قلت : وأخرجه الضياء في المختارة من المعجم الكبير للطبراني وابن تيمية يصرح بأن أحاديث المختارة أصح وأقوى من أحاديث المستدرک ، وقصة المؤاخاة الأولى أخرجها الحاكم من طريق جميع بن عمير عن ابن عمر « أخي رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أبي بكر وعمر ، وبين طلحة والزبير ، وبين عبد الرحمن بن عوف وعثمان — وذكر جماعة قال — فقال علي : يا رسول الله إنك آخيت بين أصحابك فمن أخي ؟ قال أنا أخوك » وإذا انضم هذا إلى ما تقدم تقوى به ، وقد تقدم في « باب الكفالة » قبيل كتاب الوكالة الكلام على حديث « لا حلف في الإسلام » بما يغني عن الإعادة ، وقد سبق كلام السهيلي في حكمة ذلك الميراث ، وسيأتي في الفرائض حديث ابن عباس « كان المهاجرون لما قدموا المدينة يرث المهاجرون الأنصارى دون ذوى رحمة للإخوة » الحديث الأول .

**قوله ( وقال عبد الرحمن بن عوف : أخي النبي صلى الله عليه وسلم بيني وبين سعد بن الربيع )** هو طرف من حديث تقدم موصولاً في أوائل البيوع من طريق إبراهيم بن سعد عن أبيه وهو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن جده قال « قال عبد الرحمن بن عوف لما قدمنا المدينة أخي النبي صلى الله عليه وسلم بيني وبين سعد بن الربيع ، فقال سعد : إني أكثر الأنصار مالا فأقسمك مالى » الحديث . وظن الشيخ عماد الدين بن كثير أن البخاري أشار بهذا التعليق إلى حديث أنس فقال : قصة عبد الرحمن لا تعرف مسندة عنه ، وإنما أسندها البخاري وغيره عن أنس ، قال : فلعل البخاري أراد أن أنسا جملها عن عبد الرحمن بن عوف انتهى . والذي ادعاه مردود لثبوته في الصحيح . الحديث الثاني .

**قوله ( وقال أبو جحيفة أخي النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبي الدرداء )** هو طرف من حديث وصله بتمامه في كتاب الصيام ، والغرض منه التنبيه على تسمية من وقع الإخاء بينهم من المهاجرين والأنصار ، فذكر هذا والذي بعده من إخاء سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف ، ولمسلم من طريق ثابت عن أنس « أخي النبي صلى الله عليه وسلم بين أبي طلحة وأبي عبيدة » وتقدم في الإيمان حديث عمر « كان لي أخ من الأنصار وكنا نتناوب النزول » وذكر ابن إسحق أنه عتبان بن مالك ، وكان أبو بكر الصديق وحارثة بن زيد أخوين فيما

ذكره ابن إسحق أيضا . الحديث الثالث حديث أنس في قصة إخاء سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف وسيأتي شرحه في كتاب النكاح .

بـ

[٣٩٣٨] ٣٧٩٩- حدثنا حامد بن عمر عن بشر بن المفضل قال نا حميد عن أنس : أنَّ عبدَ الله بن سلام بلغه

مقدمُ النبي صلى الله عليه المدينة ، فاتاهُ يسألهُ عن أشياء فقال : إني سائلُكَ عن ثلاثٍ لا يعلمهنَّ إلا نبيٌّ : ما أولُ أشرارِ الساعة ، وما أولُ طعامٍ يأكله أهلُ الجنة ، وما بالُ الوليدِ ينزعُ إلى أبيه أو إلى أمه ؟ قال : « أخبرني به جبريلُ آنفاً » . قال ابنُ سلام : ذلك عدوُّ اليهود من الملائكة . قال : « أما أولُ أشرارِ الساعة فنارٌ تحشرونهم من المشرق إلى المغرب . وأما أولُ طعامٍ يأكله أهلُ الجنة فزيادةُ كبِدِ الحوت ، وأما الولدُ فإذا سبقَ ماءُ الرجلِ ماءُ المرأة نزعَ الولدُ فإذا سبقَ ماءُ المرأة ماءُ الرجلِ نزعَ الولدُ » قال : أشهد أن لا إلهَ إلا الله وأَنَّ رسولَ الله . قال : يا رسولَ الله ، إنَّ اليهود قومُ بَهت ، فاسألهم عني قبل أن يعلموا إسلامي . فجاءت ، فقال : « أيُّ رجلٍ فيكم عبدُ الله ؟ » قالوا : خيرنا وابنُ خيرنا ، وأفضلنا وابنُ أفضلنا . فقال النبي صلى الله عليه : « رأيتم إن أسلم عبدُ الله ؟ » قالوا : أعاده الله من ذاك . فأعادَ عليهم فقالوا مثل ذلك . فخرج إليهم عبدُ الله فقال : أشهد أن لا إلهَ إلا الله وأن محمداً رسولُ الله . فقالوا : شرُّنا وابنُ شرِّنا ، وتنقَّصوه . قال : هذا كنتُ أخافُ يا رسولَ الله .

[٣٩٣٩] ٣٨٠٠- نا عليُّ بن عبد الله قال نا سفيانُ عن عمرو سمعَ أبا المنهال عبد الرحمن بن مُطعم قال : باعَ

[٣٩٤٠] شريكٌ لي دراهمَ في السوقِ نسيئةً ، فقلتُ : سبحانَ الله ، أَيْصَلِحُ هذا ؟ فقال : سبحانَ الله ، والله لقد بعتهَا في السوقِ فما عابه أحد . فسألتُ البراء بن عازبٍ فقال : قدمَ النبي صلى الله عليه ونحنُ نتبايعُ هذا البيعُ فقال : « ما كان يداً بيدَ فليس به بأس ، وما كان نسيئةً فلا يَصْلِحُ » ، والقي زيد بن أرقمَ فاسأله فإنه كان أعظمنا تجارةً . فسألتُ زيدَ بن أرقمَ فقال مثله . وقال سفيانُ مرةً : فقال : قدمَ علينا النبي صلى الله عليه المدينة ونحنُ نتبايعُ ، وقال : « نسيئةٌ إلى الموسم أو الحج » .

قوله ( باب ) كذا لم يغير ترجمة ، وهو كالفضل من الباب الذي بعده ، ولعله كان بعده .

قوله ( عن أنس ) صرح به الإسماعيلي فقال في رواية له عن حميد « حدثنا أنس » أخرجها عن ابن خزيمة عن محمد بن عبد الأعلى عن بشر بن المفضل .

قوله ( أن عبد الله بن سلام بلغه ) تقدم بيان ذلك في « باب مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة » من وجه آخر .

قوله ( ذاك عدو اليهود من الملائكة ) سيأتي شرح هذا في تفسير سورة البقرة .

قوله ( أما أول أشرار الساعة فنار تحشرونهم من المشرق إلى المغرب ) في رواية عبد الله بن بكر عن حميد في التفسير « تحشرون الناس » وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في أواخر كتاب الرقاق .

**قوله ( وأما أول طعام يأكله أهل الجنة فزيادة كبد الحوت )** الزيادة هي القطعة المنفردة المعلقة في الكبد ، وهي في المطعم في غاية اللذة ، ويقال إنها أهنأ طعام وأمرأه ووقع في حديث ثوبان أن تحفهم حين يدخلون الجنة زيادة كبد النون والنون هو الحوت ويقال هو الحوت الذي عليه الأرض والإشارة بذلك إلى نفاذ الدنيا ، في حديث ثوبان زيادة وهي « أنه ينحر لهم عقب ذلك نون الجنة الذي كان يأكل من أطرافها وشرابهم عليه من عين تسمى سلسيلا » وذكر الطبري من طريق الضحاك عن ابن عباس قال « ينطح الثور الحوت بقرنه فتأكل منه أهل الجنة ثم يحيا فينحر الثور بذنبه فيأكلونه ثم يحيا فيستمران كذلك » وهذا منقطع ضعيف .

**قوله ( وأما الولد )** في رواية الفزاري عن حميد في ترجمة ادم « وأما شبه الولد » .

**قوله ( فإذا سبق ماء الرجل )** وفي رواية الفزاري « فان الرجل إذا غشى المرأة فسبقها ماءه » .

**قوله ( نزع الولد )** بالنصب على المفعولية أي جذبه اليه ، وفي رواية الفزاري « كان الشبه له » ووقع عند مسلم من حديث عائشة « إذا علا ماء الرجل ماء المرأة أشبه أعمامه ، وإذا علا ماء المرأة ماء الرجل أشبه أخواله » ونحوه للبخار عن ابن مسعود وفيه « ماء الرجل أبيض غليظ ، وماء المرأة أصفر رقيق فأيهما أعلى كان الشبه له » والمراد بالعلو هنا السبق ، لأن كل من سبق فقد علا شأنه فهو علو معنوي ، وأما ما وقع عند مسلم من حديث ثوبان رفعه « ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر فإذا اجتمعا فعلا منى الرجل منى المرأة أذكراً بإذن الله ، وإذا علا منى المرأة منى الرجل أنثاً بإذن الله » فهو مشكل من جهة أنه يلزم منه اقتران الشبه للأعمام إذا علا ماء الرجل ويكون ذكراً لا أنثى وعكسه ، والمشاهد خلاف ذلك لأنه قد يكون ذكراً ويشبه أخواله لا أعمامه وعكسه ، قال القرطبي : يتعين تأويل حديث ثوبان بأن المراد بالعلو السبق . قلت : والذي يظهر ما قدمته وهو تأويل العلو في حديث عائشة وأما حديث ثوبان فيبقى العلو فيه على ظاهره فيكون السبق علامة التذكير والتأنث والعلو علامة الشبه فيرتفع الإشكال ، وكأن المراد بالعلو الذي يكون سبب الشبه بحسب الكثرة بحيث يصير الآخر مغموراً فيه فبذلك يحصل الشبه ، وينقسم ذلك ستة أقسام : الأول أن يسبق ماء الرجل ويكون أكثر فيحصل له الذكورة والشبه ، والثاني عكسه ، والثالث أن يسبق ماء الرجل ويكون ماء المرأة أكثر فتحصل الذكورة والشبه للمرأة ، والرابع عكسه ، والخامس أن يسبق ماء الرجل ويستويان فيذكر ولا يختص بشبه ، والسادس عكسه .

**قوله ( قوم بهت )** بضم الموحدة والهاء ويجوز إسكانها جمع بهت كفضيب وقضب وقلب وقلب ، وهو الذي يهت السامع بما يفتره عليه من الكذب ، ونقل الكرماني أن مفردة بهوت بفتح أوله .

**قوله ( فاسألهم )** في رواية الفزاري عن حميد عند النسائي « إن علموا بإسلامي قبل أن تسألهم عنى بهوثى عندك » .

**قوله ( فجاءت اليهود )** زاد في رواية الفزاري « ودخل عبد الله داخل البيت » وفي رواية عبد الله بن بكر عن حميد « فأرسل إلى اليهود فجاءوا » الحديث ، ظاهره التعميم ، والذي يقتضيه السياق تخصيص من كان له بعبد الله بن سلام تعلق وأقرب ذلك عشيرته من بني قينقاع ، فقد ذكر ابن إسحق فيهم فقال في أوائل الهجرة من



كتاب المغازی : فی ذکر من کان من اليهود بالمدينة ومن بنی قینقاع زید بن الصیّب وسعد بن حبیة ومحمود بن سبیحان وعزیر بن أئی عزیر وعبد الله بن الصیف وسعید بن الحرت ورفاعة بن قیس وفتحاص وأشیع ونعمان بن أصبا ویحری بن عمرو وشأس بن قیس وشأس بن عدی وزید بن الحارث ونعمان بن عمرو وسکین بن أئی سکین وعدی بن زید ونعمان بن أئی أوفی ومحمود بن دحیة ومالك بن الصیف وکعب بن راشد وعازب بن رافع بن أئی رافع ونخالد وازار ابنی أئی ازار ورافع بن حارثة ورافع بن حرمله ورافع بن خارجة ومالك بن عوف ورفاعة بن الثابت وعبد الله بن سلام بن الحارث وکان حبرهم وأعلمهم ، وکان اسمه الحصین فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أسلم عبد الله ، فهؤلاء بنو قینقاع .

قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار .

قوله ( باع شريك لى دراهم فى السوق نسيئة ) قد تقدم شرحه فى كتاب الشركة ، والغرض منه هنا قوله « قدم علينا المدينة ونحن نتبايع » فإنه يستفاد منه أنه صلى الله عليه وسلم أقرهم على ما وجدهم عليه من المعاملات إلا ما استثناه فبينه لهم

### باب إتيان اليهود النبي صلى الله عليه حين قدم المدينة

هادوا : صاروا يهوداً . وأما قوله : هُذْنَا : تَبْنَا . هائد : تائب

[٣٩٤١] ٣٨٠١ - نا مسلم بن إبراهيم قال نا قُرَّة عن محمد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لو آمن بي عشرة من اليهود لآمن بي اليهود » .

[٣٩٤٢] ٣٨٠٢ - قال نا أحمد - أو محمد - بن عبيد الله الغداني قال نا حماد بن أسامة قال أنا أبو عُميس عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى قال : قدم النبي صلى الله عليه المدينة وإذا أناس من اليهود يُعظمون عاشوراء ويصومونه ، فقال النبي صلى الله عليه : « نحن أحقُ بصومه » . فأمر بصومه .

[٣٩٤٣] ٣٨٠٣ - حدثنا زياد بن أيوب قال نا هشيم قال أنا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لما قدم النبي صلى الله عليه المدينة وجد اليهود يصومون عاشوراء ، فسئلوا عن ذلك فقالوا : هو اليوم الذي أظهر الله فيه موسى وبني إسرائيل على فرعون ، ونحن نصومه تعظيماً له ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « نحن أولى بموسى منكم » . ثم أمر بصومه .

[٣٩٤٤] ٣٨٠٤ - نا عبدان قال أنا عبد الله عن يونس عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه كان يسدل شعره ، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم ، وكان أهل الكتاب يسدلون رؤوسهم ، وكان النبي صلى الله عليه يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ، ثم فرق النبي صلى الله عليه رأسه .

[٣٩٤٥]

٣٨٠٥- نازياد بن أيوب قال حدثني هُشيمٌ قال أنا أبو بشرٍ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال :  
هم أهل الكتاب جرؤوه أجزاءً فأمنوا ببعضه وكفروا ببعضه .

[الحديث ٣٩٤٥ - طرفاه في : ٤٧٠٥ ، ٤٧٠٦ .]

**قوله ( باب إتيان اليهود النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة )** وذكر ابن عائد من طريق عروة أن أول من أتاه منهم أبو ياسر بن أخطب أخو حُيَّ بن أخطب فسمع منه « فلما رجع قال لقومه : أطيعوني فإن هذا النبي الذي كنا ننتظر . فعصاه أخوه وكان امطاعاً فيهم ، فاستحوذ عليه الشيطان فأطاعوه على ما قال . وروى أبو سعيد في « شرف المصطفى » من طريق سعيد بن جبير « جاء ميمون بن يامين وكان رأس اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ابعث إليهم فاجعلني حكماً فإنهم يرجعون إليّ ، فأدخله داخلا ، ثم أرسل إليهم فأتوه فخطبوه فقال : اختاروا رجلاً يكون حكماً بيني وبينكم ، قالوا قد رضينا ميمون بن يامين . فقال : اخرج إليهم ، فقال : أشهد أنه رسول الله ، فأبوا أن يصدقوه . وذكر ابن إسحق أن النبي صلى الله عليه وسلم وادع اليهود لما قدم المدينة وامتنعوا من اتباعه ، فكتب بينهم كتاباً ، وكانوا ثلاث قبائل : قينقاع والنضير وقرية ، فنقض الثلاثة العهد طائفة بعد طائفة ، فمن على بنى قينقاع وأجلى بنى النضير واستأصل بنى قرية ، وسيأتى بيان ذلك كله مفصلاً إن شاء الله تعالى . وذكر ابن إسحق أيضاً عن الزهري « سمعت رجلاً من مزينة يحدث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن أحبار يهود اجتمعوا في بيت المدراس حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فقالوا : غدا انطلقوا إلى هذا الرجل فاسألوه عن حد الزاني » فذكر الحديث .

**قوله ( هادوا صاروا يهوداً ، وأما قوله هدنا تبنا هائد تائب )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ ومن الذين هادوا سماعون للكذب ﴾ هو هنا من الذين يهودوا فصاروا يهوداً : وقال في قوله تعالى ﴿ إنا هدنا إليك ﴾ أى آتينا إليك ، ثم ذكر فيه خمسة أحاديث : الأول .

**قوله ( حدثنا قرة )** هو ابن خالد ، ومحمد هو ابن سيرين والإسناد كله بصريون .

**قوله ( لو آمن بي عشرة من اليهود لآمن بي اليهود )** في رواية الإسماعيلي « لم يبق يهودى إلا أسلم » وكذا أخرجه أبو سعيد في « شرف المصطفى » وزاد في آخره قال « قال كعب هم الذين سماهم الله في سورة المائدة » فعلى هذا فالمراد عشرة مختصة وإلا فقد آمن به أكثر من عشرة ، وقيل المعنى لو آمن بي في الزمن الماضي كالزمن الذى قبل قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة أو حال قدومه ، والذى يظهر أنهم الذين كانوا حينئذ رؤساء في اليهود ومن عداهم كان تبعاً لهم ، فلم يسلم منهم إلا القليل كعبد الله بن سلام وكان من المشهورين بالرياسة في اليهود عند قدوم النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن بنى النضير أبو ياسر بن أخطب وأخوه حبي بن أخطب وكعب ابن الأشرف ورافع بن أبى الحقيق ، ومن بنى قينقاع عبد الله بن حنيف وفتحاص ورفاعة بن زيد ، ومن بنى قرية الزبير بن باطيا وكعب بن أسد وشمويل بن زيد ، فهؤلاء لم يثبت إسلام أحد منهم ، وكان كل منهم رئيساً في اليهود ولو أسلم لاتبعه جماعة منهم ، فيحتمل أن يكونوا المراد . وقد روى أبو نعيم في « الدلائل » من وجه آخر الحديث بلفظ « لو آمن بي الزبير بن باطيا وذووه من رؤساء يهود لأسلموا كلهم » وأغرب السهيلي فقال : لم يسلم من أحبار اليهود إلا اثنان يعنى عبد الله بن سلام وعبد الله بن صوريا ، كذا قال ، ولم أر لعبد الله بن صوريا

إسلاماً من طريق صحيحة ، وإنما نسبته السهيلي في موضع آخر لتفسير النقاش ، وسيأتي في « باب أحكام أهل الذمة » من كتاب المحاريين شيء يتعلق بذلك ، ووقع عند ابن حبان قصة إسلام جماعة من الأخبار كزيد بن سغنة مطولا . وروى البيهقي أن يهوديا سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة يوسف فجاء ومعه نفر من اليهود فأسلموا كلهم ، لكن يحتمل أن لا يكونوا أخباراً ، وحديث ميمون بن يامين قد تقدم في الباب . وأخرج يحيى ابن سلام في تفسيره من وجه آخر عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة هذا الحديث فقال « قال كعب إنما الحديث اثنا عشر لقول الله تعالى ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيباً ﴾ فسكت أبو هريرة » قال ابن سيرين : أبو هريرة عندنا أولى من كعب ، قال يحيى بن سلام وكعب أيضاً صدوق لأن المعنى عشرة بعد الاثنين وهما عبد الله بن سلام ومخيريقي ، كذا قاله وهو معنوي . الحديث الثاني .

**قوله ( حدثنا أحمد أو محمد بن عبيد الله )** بالتصغير ، وفي رواية السرخسي والمستمل « ابن عبد الله » مكبر والأول أصح وأشهر ، واسم جده سهيل وهو الغداني بضم المعجمة وتخفيف المهملة ، شك البخاري في اسمه هنا ، وقد ذكره في التاريخ فيمن اسمه أحمد بغير شك

**قوله ( عن أبي موسى )** وقع لبعضهم عن أبي مسعود وهو غلط .

**قوله ( دخل النبي )** في رواية الكشمي « قدم » وقد تقدم الكلام عليه في الصيام . الحديث الثالث حديث ابن عباس في المعنى .

**قوله ( لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وجد اليهود يصومون عاشوراء )** استشكل هذا لأن قدومه صلى الله عليه وسلم إنما كان في ربيع الأول ، وأجيب باحتمال أن يكون علمه بذلك تأخر إلى أن دخلت السنة الثانية ، قال بعض المتأخرين يحتمل أن يكون صيامهم كان على حساب الأشهر الشمسية فلا يمتنع أن يقع عاشوراء في ربيع الأول ويرتفع الإشكال بالكلية ، هكذا قرره ابن القيم في « الهدى » قال وصيام أهل الكتاب إنما هو بحساب سير الشمس . قلت : وما ادعاه من رفع الإشكال عجيب ، لأنه يلزم منه إشكال آخر وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر المسلمين أن يصوموا عاشوراء بالحساب . والمعروف من حال المسلمين في كل عصر في صيام عاشوراء أنه في المحرم لا في غيره من الشهور ، نعم وجدت في الطبراني بإسناد جيد عن زيد بن ثابت قال « ليس يوم عاشوراء باليوم الذي يقول الناس ، إنما كان يوم تستر فيه الكعبة وتقلس فيه الحبشة ، وكان يدور في السنة ، وكان الناس يأتون فلانا اليهودي يسألونه ، فلما مات أتوا زيد بن ثابت فسألوه » فعلى هذا فطريق الجمع أن تقول كان الأصل فيه ذلك ، فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بصيام عاشوراء رده إلى حكم شرعه وهو الاعتبار بالأهلة فأخذ أهل الإسلام بذلك ، لكن في الذي ادعاه أن أهل الكتاب يبنون صومهم على حساب الشمس نظر ، فإن اليهود لا يعتبرون في صومهم إلا بالأهلة ، هذا الذي شاهدناه منهم ، فيحتمل أن يكون فيهم من كان يعتبر الشهور بحساب الشمس لكن لا وجود له الآن ، كما انقرض الذين أخبر الله عنهم أنهم يقولون عزير ابن الله ، تعالى الله عن ذلك . وفي الحديث إشكال آخر سبق الجواب عنه في كتاب الصيام

**قوله ( فأمر بصومه )** في رواية الكشمي « ثم أمر بصومه » .

الحديث الرابع حديث ابن عباس ( أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسدل شعره ) أى يرخيه .

**قوله** ( عن عبيد الله بن عبد الله ) هذا هو المحفوظ عن الزهري ، ورواه مالك في « الموطأ » عن الزهري مرسلًا لم يذكر من فوقه ، وأغرب حماد بن خالد فرواه عن مالك عن الزهري عن أنس . قال أحمد بن حنبل : أخطأ فيه حماد بن خالد والمحفوظ عن الزهري « عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس » .

**قوله** ( ثم يفرقون ) بفتح أوله وضم ثالثه .

**قوله** ( ثم فرق النبي صلى الله عليه وسلم رأسه ) بفتح القاء والراء الخفيفة ، وقد سبق شرحه في صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يوافق أهل الكتاب إذا خالفوا عبدة الأوثان أخذًا بأخف الأمرين : فلما فتحت مكة ودخل عباد الأوثان في الإسلام رجع إلى مخالفة باقي الكفار وهو أهل الكتاب .

الحديث الخامس حديث ابن عباس ( قال هم أهل الكتاب جزؤوه أجزاء فآمنوا ببعضه وكفروا ببعضه ) زاد الكشميني : يعني قول الله تعالى ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾

إسلام سلمان الفارسي رضي الله عنه

[٣٩٤٦] ٣٨٠٦ - حدثنا الحسن بن عمر بن شقيق قال نا معتمر قال : نا أبي ونا أبو عثمان : عن سلمان الفارسي أنه تداوله بضعة عشر من رب إلى رب .

[٣٩٤٧] ٣٨٠٧ - نا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن عوف عن أبي عثمان قال سمعت سلمان يقول : أنا من رام هُرْمُز .

[٣٩٤٨] ٣٨٠٨ - حدثنا الحسن بن مُدْرِك قال نا يحيى بن حماد قال أنا أبو عوانة عن عاصم الأحول عن أبي عثمان عن سلمان قال : فترة بين عيسى ومحمد صلى الله عليهما ستُمائة سنة .

**قوله** ( باب إسلام سلمان الفارسي ) تقدمت ترجمته في البيوع ، وقوله ( قال أبي ) هو سليمان بن طرخان التيمي وأبو عثمان هو النهدي .

**قوله** ( تداوله بضعة عشر من رب إلى رب ) أي من سيد إلى سيد ، وكأنه لم يبلغه حديث أبي هريرة في النهي عن إطلاق رب على السيد ، وقد مر في البيوع ، وقد تقدم تفسير البضع وأنه من الثلاث إلى العشر على المشهور ، وذكر ابن حبان والحاكم من طريق ابن عباس عن سلمان في قصته أنه كان ابن ملك وأنه خرج في طلب الدين هاربًا وأنه انتقل من عابد إلى عابد إلى أن قدم يثرب ، وقد تقدم في الشراء من المشركين من كتاب البيوع كيفية إسلام سلمان ومكاتبة الذي كان في رقه على غرس الودى . وزعم الداودي أن ولاء سلمان كان لأهل البيت لأنه أسلم على يد النبي صلى الله عليه وسلم فكان ولاؤه له ، وتعقبه ابن التين بأنه ليس مذهب مالك ، قال : والذي كاتب سلمان كان مستحقًا لولائه إن كان مسلمًا ، وإن كان كافرًا فولاؤه للمسلمين . قلت : وفاته من وجوه الرد عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يورث فلا يورث عنه الولاء أيضًا إن قلنا بولاء الإسلام على تقدير التنزل .

**قوله ( أنا من رام هرمز )** في رواية بشر بن المفضل عن عوف بلفظ « أنا من أهل رام هرمز » بفتح الراء والميم وضم الهاء والميم بينهما راء ساكنة ثم زاي ، مدينة معروفة بأرض فارس بقرب عراق العرب ، ووقع في حديث ابن عباس عند أحمد وغيره أن سلمان كان من أصبهان ، ويمكن الجمع باعتبارين .

**قوله ( فترة بين عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام ستائة سنة )** والمراد بالفترة المدة التي لا يبعث فيها رسول من الله ، ولا يمتنع أن ينبأ فيها من يدعو إلى شريعة الرسول الأخير : ونقل ابن الجوزي الاتفاق على ما اقتضاه حديث سلمان هذا ، وتعقب بأن الخلاف في ذلك منقول ، فعن قتادة خمسمائة وستين سنة أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه ، وعن الكلبي خمسمائة وأربعين ، وقيل أربعمائة سنة . ووجه تعلق هذه الأحاديث بإسلام سلمان الإشارة إلى أن الأحاديث التي وردت في سياق قصته ما هي على شرط البخاري في الصحيح ، وإن كان إسناد بعضها صالحاً ، وأما أحاديث الباب فمحصلها أنه أسلم بعد أن تداوله جماعة بالرق ، وبعد أن هاجر من وطنه وغاب عنه هذه المدة الطويلة حتى مَنَّ الله عليه بالإسلام طوعاً

( خاتمة ) اشتملت أحاديث المبعث وما بعدها من الهجرة وغيرها من الأحاديث المرفوعة على مائة وعشرين حديثاً ، الموصول منها مائة وثلاثة أحاديث والبقية معلقات ومتابعات ، المكرر منها فيه وفيما مضى سبعة وسبعون حديثاً والخالص ثلاثة وأربعون ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث خباب « لقد كان من قبلكم يمشط » وحديث عمرو بن العاص في أشد ما صنعه المشركون ، وحديث عبد الله « أذنت بالجن شجرة » وحديث ابن عمر في إسلام عمر ، وحديث سواد بن قارب ، وحديث عمر يا جليح ، وحديث سعيد بن زيد في إسلامه ، وحديث أم خالد بنت خالد بن سعيد في الخميصة ، وحديث ابن عباس في قوله ﴿ وما جعلنا الرؤيا ﴾ وحديث جابر « شهد بي خالاي العقبة » وحديث ابن عمر وعائشة « لا هجرة بعد الفتح » وحديث عروة بن الزبير « أن الزبير لقي النبي صلى الله عليه وسلم في ركب كانوا تجاراً » الحديث في الهجرة ، وحديث أنس في شأن الهجرة وفيه قصة سراقه ولم يسمه ، وحديث عمر مع أبي موسى في ذكر الهجرة ، وحديث ابن عمر في البيعة .، وحديث عائشة أن أبا بكر تزوج امرأة من كلب وفيه الشعر ، وحديث البراء في أول من قدم المدينة ، وحديث سهل « ما عدوا من بعث » وحديث ابن عباس في تفسير ﴿ جعلوا القرآن عِصِينَ ﴾ وأحاديث سلمان الثلاثة في إسلامه ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أربعة آثار أو خمسة . والله أعلم بالصواب

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب المغازي

### غزوة العُشيرة

[٣٩٤٩] ٣٨٠٩ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا وهب قال نا شعبة عن أبي إسحاق كنت إلى جنب زيد ابن أرقم، فقليل له : كم غزا النبي صلى الله عليه من غزوة؟ قال : تسع عشرة. قيل : كم غزوت أنت معه؟ قال : سبع عشرة. قلت : فأيهم كانت أول؟ قال : العُسير أو العُشير. فذكرت لقتادة فقال : العُشير. قال ابن إسحاق : أول ما غزا النبي صلى الله عليه الأبناء، ثم بواط، ثم العُشيرة.

[الحديث ٣٩٤٩ - طرفاه في : ٤٤٠٤ ، ٤٤٧١].

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب المغازي . باب غزوة العُشيرة ) : بالشين المعجمة كذا لأبي ذر ، ولغيره تأخير البسملة عن قوله « كتاب المغازي » وزادوا « باب غزوة العُشيرة أو العسيرة » بالشك هل هي بالإهمال أو بالإعجام ، مكانها عند منزل الحج بينبع ، ليس بينها وبين البلد الأ الطريق . وخرج في خمسين ومائة وقيل مائتين ، واستخلف فيها أبا سلمة بن عبد الأسد . والمغازي جمع مغزى ، يقال غزا يغزو غزواً ومغزى والأصل غزواً والواحدة غزوة وغزاة والميم زائدة ، وعن ثعلب الغزوة المرة والغزاة عمل سنة كاملة ، وأصل الغزو القصد ، ومغزى الكلام مقصده ، والمراد بالمغازي هنا ما وقع من قصد النبي صلى الله عليه الكفار بنفسه أو بجيش من قبله ، وقصدهم أعم من أن يكون إلى بلادهم أو إلى الأماكن التي حلوها حتى دخل مثل أحد والخنندق .

قوله ( قال ابن إسحاق أول ما غزا النبي صلى الله عليه وسلم الأبناء ثم بواط ثم العُشيرة ) كذا للأكثر ، وسقط لأبي ذر إلا عن المستمل وحده لكنه ذكره آخر الباب ، والأبناء بفتح الهمزة وسكون الموحدة وبالمدققة من عمل الفرع بينها وبين الجحفة من جهة المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً ، قيل سميت بذلك لما كان فيها من الوباء وهي على القلب وإلا لقليل الأبناء ، والذي وقع في مغازي ابن إسحاق ما صورته : غزوة ودان بتشديد المهملة ، قال : وهي أول غزوات النبي صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة في صفر على رأس اثني عشر شهراً من مقدمه المدينة يريد قريشا ، فوادمع بنى ضمرة بن بكر بن عبد مناة من كنانة ، وادعه رئيسهم مجدي بن عمرو الضمري ورجع

بغير قتال ، قال ابن هشام : وكان قد استعمل على المدينة سعد بن عباد هـ . وليس بين ما وقع في السيرة وبين ما نقله البخاري عن ابن إسحق اختلاف ، لأن الأبناء وودان مكانان متقاربان بينهما ستة أميال أو ثمانية ، ولهذا وقع في حديث الصعب بن جثامة « وهو بالأبناء أو بودان » كما تقدم في كتاب الحج ، ووقع في « مغازي الأموي » حدثني أبي عن ابن إسحق قال : خرج النبي صلى الله عليه وسلم غازياً بنفسه حتى انتهى إلى ودان وهي الأبناء . وقال موسى بن عقبة : أول غزوة غزاها النبي صلى الله عليه وسلم — يعني بنفسه — الأبناء . وفي الطبراني من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال : أول غزاة غزوها مع النبي صلى الله عليه وسلم الأبناء . وأخرجه البخاري في « التاريخ الصغير » عن إسماعيل وهو ابن أبي أويس عن كثير بن عبد الله مقتصراً عليه ، وكثير ضعيف عند الأكثر ، لكن البخاري مشاه وتبعه الترمذي ، وذكر أبو الأسود في مغازيه عن عروة ووصله ابن عائد من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما وصل إلى الأبناء بعث عبيدة بن الحارث في ستين رجلاً فلقوا جمعاً من قريش فتراموا بالنبل ، فرمى سعد بن أبي وقاص بسهم ، وكان أول من رمى بسهم في سبيل الله » وعند الأموي : يقال إن حمزة بن عبد المطلب أول من عقد له رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإسلام راية ، وكذا جزم به موسى بن عقبة وأبو معشر والواقدي في آخرين قالوا : وكان حامل رايته أبو مرثد حليف حمزة ، وذلك في شهر رمضان من السنة الأولى ، وكانوا ثلاثين رجلاً ليعترضوا غير قريش ، فلقوا أبا جهل في جمع كثير ، فحجز بينهم مجدى . وأما بواط فبفتح الموحدة وقد تضم وتخفيف الواو وآخره مهملة : جبل من جبال جهينة بقرب ينبع ، قال ابن إسحاق : ثم غزا في شهر ربيع الأول يريد قريشاً أيضاً حتى بلغ بواط من ناحية رضوى ورجع ولم يلق أحداً ، ورضوى بفتح الراء وسكون المعجمة مقصور : جبل مشهور عظيم ينبع ، قال ابن هشام : وكان استعمل على المدينة السائب بن عثمان بن مظعون ، وفي نسخة السائب بن مطعون ، وعليه جرى السهيلي ، وقال الواقدي سعد بن معاذ . وأما العشيرة فلم يختلف على أهل المغازي أنها بالمعجمة والتصغير وآخرها هاء ، قال ابن إسحاق هي ببطن ينبع ، وخرج إليها في جمادى الأولى يريد قريشاً أيضاً ، فودع فيها بنى مدلج من كنانة . قال ابن هشام استعمل فيها على المدينة أبا سلمة بن عبد الأسد . وذكر الواقدي أن هذه السفرات الثلاث كان يخرج فيها ليلتقى تجار قريش حين يعمرون إلى الشام ذهاباً وإياباً ، وسبب ذلك أيضاً أنها كانت وقعة بدر وكذلك السرايا التي بعثها قبل بدر كما سيأتى ، قال ابن إسحاق : ولما رجع إلى المدينة لم يبق إلا ليالى حتى أغار كرز بن جابر الفهري على سرح المدينة ، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم في طلبه حتى بلغ سهران — بفتح المهملة والفاء — من ناحية بدر ، فقاتله كرز بن جابر ، وهذه هي بدر الأولى ، وقد تقدم في العلم البيان عن سرية عبد الله بن جحش وأنه ومن معه لقوا ناساً من قريش راجعين بتجارة من الشام فقاتلوهم ، واتفق وقوع ذلك في رجب ، فقتلوا منهم وأسروا وأخذوا الذى كان معهم ، وكان أول قتل وقع في الإسلام وأول مال غنم ، ومن قتل عبد الله بن الحضرمي أخو عمرو بن الحضرمي الذى حرض أبو جهل قريشاً على القتال ببدر ، وقال الزهري : أول آية نزلت في القتال كما أخبرني عروة عن عائشة ﴿ أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا ﴾ أخرجه النسائي وإسناده

صحيح ، وأخرج هو والترمذى وصححه الحاكم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « لما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة قال أبو بكر : أخرجوا نبهم ، ليهلكن . فنزلت ﴿ أذن للذين يقاتلون ﴾ الآية . قال ابن عباس : فهي أول آية أنزلت في القتال . وذكر غيره أنهم أذن لهم في قتال من قاتلهم بقوله تعالى ﴿ وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ﴾ ثم أمروا بالقتال مطلقاً بقوله تعالى ﴿ انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا ﴾ الآية .

**قوله ( حدثنا وهب )** هو ابن جرير بن حازم ، وأبو إسحاق هو السبيعي .

**قوله ( فقليل له )** القائل هو الراوى أبو إسحاق بينه إسرائيل بن يونس عن أبي إسحق كما سيأتى آخر المغازي بلفظ « سألت زيد بن أرقم » ويؤيده أيضاً قوله في هذه الرواية آخر « فأيمهم » .

**قوله ( تسع عشرة )** كذا قال ومراده الغزوات التي خرج النبي صلى الله عليه وسلم فيها بنفسه سواء قاتل أو لم يقاتل ، لكن روى أبو يعلى من طريق أبي الزبير عن جابر أن عدد الغزوات إحدى وعشرون وإسناده صحيح وأصله في مسلم ، فعلى هذا فقات زيد بن أرقم ذكر ثنتين منها ولعلهما الأنواء وبواط ، وكأن ذلك خفى عليه لصغره ، ويؤيد ما قلته ما وقع عند مسلم بلفظ « قلت ما أول غزوة غزاها ؟ قال : ذات العشير أو العشيرة » والعشيرة كما تقدم هي الثالثة ، وأما قول ابن التين : يحمل قول زيد بن أرقم على أن العشيرة أول ما غزا هو ، أى زيد بن أرقم ، والتقدير : فقلت ما أول غزوة غزاها أى وأنت معه ؟ قال : العشير ، فهو محتمل أيضاً ، ويكون قد خفى عليه ثنتان مما بعد ذلك . أو عد الغزوتين واحدة ، فقد قال موسى بن عقبة « قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه في ثمان : بدر ثم أُجد ثم الأحزاب ثم المصطلق ثم خيبر ثم مكة ثم حنين ثم الطائف » اهـ وأهمل غزوة قريظة لأنه ضمها إلى الأحزاب لكونها كانت في أثرها ، وأفردا غيره لوقوعها منفردة بعد هزيمة الأحزاب ، وكذا وقع لغيره عد الطائف وحنين واحدة لتقاربهما ، فيجتمع على هذا قول زيد بن أرقم وقول جابر ، وقد توسع ابن سعد فبلغ عدة المغازي التي خرج فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه سبعاً وعشرين ، وتبع في ذلك الواقدي ، وهو مطابق لما عده ابن إسحق إلا أنه لم يفرد وادى القرى من خيبر ، أشار إلى ذلك السهيلي ، وكأن الستة الزائدة من هذا القبيل ، وعلى هذا يحمل ما أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن سعيد بن المسيب قال « غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعاً وعشرين » وأخرجه يعقوب بن سفيان عن سلمة بن شبيب عن عبد الرزاق فزاد فيه أن سعيداً قال أولاً ثمانى عشرة ثم قال أربعاً وعشرين ، قال الزهري : فلا أدري و هـ أو كان شيئاً سمعه بعد . قلت : وحمله على ما ذكرته يدفع الوهم ويجمع الأقوال والله أعلم . وأما البعوث والسرايا فعد ابن إسحق ستاً وثلاثين وعد الواقدي ثمانياً وأربعين ، وحكى ابن الجوزى في « التلخيص » ستاً وخمسين ، وعد المسعودى ستين ، وبلغها شيخنا في « نظم السيرة » زيادة على السبعين ، ووقع عند الحاكم في « الإكليل » أنها تزيد على مائة فلعله أراد ضم المغازي إليها .

**قوله ( قلت فأيمهم كان أول )** ؟ كذا للجميع ، قال ابن مالك : والصواب « فأياها » أو « أيمهن » ووجهه بعضهم على أن المضاف محذوف والتقدير فأى غزوتهم ؟ قلت : وقد أخرجه الترمذى عن محمود بن غيلان عن وهب بن جرير بالإسناد الذى ذكره المصنف بلفظ « قلت فأيتهن » ؟ فدل على أن التعبير من البخارى أو من



شيخه عبد الله بن محمد المسندى أو من شيخه وهب بن جرير حدث به مرة على الصواب ومرة على غيره إن لم يصح له توجيه .

**قوله ( العشير أو العسيرة )** كذا بالتصغير والأول بالمعجمة بلا هاء والثانية بالمهملة وبالهاء ، ووقع في الترمذى العشير أو العسير بلا هاء فيهما .

**قوله ( فذكرت لقتادة )** القائل هو شعبة ، وقول قتادة « العسيرة » هو بالمعجمة وبإثبات الهاء ومنهم من حذفها ، وقول قتادة هو الذى اتفق عليه أهل السير وهو الصواب ، وأما غزوة العسيرة بالمهملة فهى غزوة تبوك قال الله تعالى ﴿ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ ﴾ وسميت بذلك لما كان فيها من المشقة كما سيأتى بيانه ، وهى بغير تصغير ، وأما هذه فنسبت إلى المكان الذى وصلوا اليه واسمه العشير أو العسيرة يذكر ويؤنث وهو موضع ، وذكر ابن سعد أن المطلوب فى هذه الغزاة هى غير قريش التى صدرت من مكة إلى الشام بالتجارة فقاتهم ، وكانوا يترقبون رجوعها فخرج النبى صلى الله عليه وسلم يتلقاها ليغنمها ، فبسبب ذلك كانت وقعة بدر ، قال ابن إسحق : فإن السبب فى غزوة بدر ماحدثنى يزيد بن رومان عن عروة أن أبا سفيان كان بالشام فى ثلاثين راكبا منهم مخزومة بن نوفل وعمرو بن العاص ، فأقبلوا فى قافلة عظيمة فيها أموال قريش ، فندب النبى صلى الله عليه وسلم اليهم ، وكان أبو سفيان يتجسس الأخبار فبلغه أن النبى صلى الله عليه وسلم استنفر أصحابه بقصدهم ، فأرسل ضمضم بن عمرو الغفارى إلى قريش بمكة يحرضهم على الحجى لحفظ أموالهم ويحذرهم المسلمين فاستنفرهم ضمضم ، فخرجوا فى ألف راكب ومعهم مائة فرس ، واشتد حذرأبى سفيان فأخذ طريق الساحل وجداً فى السير حتى فأت المسلمون ، فلما أمن أرسل إلى من يلقي قريشاً يأمرهم بالرجوع ، فامتنع أبو جهل من ذلك ، فكان ما كان من وقعة بدر

### ذكر النبى صلى الله عليه من يقتل ببدر

[٣٩٥٠]

٣٨١٠- حدثنا أحمد بن عثمان قال نا شريح بن مسلمة قال نا إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق قال حدثني عمرو بن ميمون أنه سمع عبد الله بن مسعود حدث : عن سعد بن معاذ أنه قال : كان صديقاً لأمية بن خلف ، وكان أمية إذا مر بالمدينة نزل على سعد ، وكان سعد إذا مر بمكة نزل على أمية . فلما قدم رسول الله صلى الله عليه المدينة انطلق سعد معتمراً ، فنزل على أمية بمكة ، فقال لأمية : انظر لى ساعة خلوة لعلى أن أطوف بالبيت . فخرج به قريباً من نصف النهار ، فلقيهما أبوجهل فقال : يا أباصفوان ، من هذا معك ؟ قال : هذا سعد . فقال له أبوجهل : ألا أراك تطوف بمكة آمناً وقد آويتم الصباة وزعمتم أنكم تنصرونهم وتعينونهم . أما والله لولا أنك مع أبى صفوان ما رجعت إلى أهلك سالماً . فقال له سعد - ورفع صوته عليه - : أما والله لئن منعني هذا لأمنعنك ما هو أشد عليك منه : طريقك على المدينة ، فقال له أمية : لا ترفع صوتك يا سعد على أبى الحكم سيد أهل الوادي . فقال سعد : دعنا عنك يا أمية ، فوالله لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « إنهم قاتلوك » . قال : بمكة ؟ قال : لا أدري . ففرع لذلك أمية فرعاً شديداً . فلما رجع أمية إلى أهله قال : يا أم صفوان ، ألم تري ما قال لي سعد ؟ قالت : وما قال

لك؟ قال: زعم أن محمداً أخبرهم أنهم قاتلي. فقلت له: بمكة؟ قال: لا أدري. فقال أمية: والله لا أخرج من مكة. فلما كان يوم بدر استنفر أبوجهل الناس فقال: أدركوا عيركم، فكره أمية أن يخرج، فأتاه أبوجهل فقال: يا أباصفوان، إنه متى ما يراك الناس قد تخلفت وأنت سيد أهل الوادي تخلفوا معك. فلم يزل به أبوجهل حتى قال: أما إذ غلبتني فوالله لأشتري أجود بعير بمكة ثم قال أمية: يا أم صفوان، جهّزيني. فقالت له: يا أباصفوان، وقد نسيت ما قال لك أخوك اليثربي؟ قال: لا ما أريد أن أجوز معهم إلا قريباً. فلما خرج أمية أخذ لا ينزل منزلاً إلا عقل بعيره، فلم يزل بذلك حتى قتله الله عز وجل ببدر.

**قوله (باب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم من يقتل بيدر)** أى قبل وقعة بدر بزمان، فكان كما قال، ووقع عند مسلم من حديث أنس عن عمر قال «إن النبي صلى الله عليه وسلم ليرينا مصارع أهل بدر يقول: هذا مصرع فلان غدا إن شاء الله تعالى، وهذا مصرع فلان. فوالذى بعته بالحق ما أخطأوا تلك الحدود» الحديث، وهذا وقع وهم ببدر فبالليلة التى التقوا فى صبيحتها، بخلاف حديث الباب فإنه قبل ذلك بزمان.

**قوله (شرح)** هو بمعجمة وآخره مهملة، وإبراهيم بن يوسف عن أبيه هو يوسف بن أبى إسحق السبيعى.

**قوله (إنه سمع عبد الله بن مسعود حدث عن سعد بن معاذ قال كان صديقاً)** فيه، إلتفات على رأى، والسياق يقتضى أن يقول قال كنت صديقاً، ويحتمل أن يكون «قال» زائدة ويكون قوله «قال» من كلام ابن مسعود، والمراد سعد بن معاذ، وهى رواية النفسى.

**قوله (على أمية)** بن خلف ووقع فى علامات النبوة من طريق إسرائيل عن ابن إسحق «أمية بن خلف بن صفوان»، وكذا للمروزي، وكذا أخرجه أحمد والبيهقى من طريق إسرائيل، والصواب ما عند الباقرين «أمية بن خلف أبى صفوان»، وعند الإسماعيلي «أبى صفوان أمية بن خلف» وهى كنية أمية كنى بابنه صفوان بن أمية، وكذلك اتفق أصحاب أبى إسحق ثم أصحاب إسرائيل على أن المنزل عليه أمية بن خلف، وخالفهم أبو على الحنفى فقال: نزل على عتبة بن ربيعة، وساق القصة كلها، أخرجه البزار. وقول الجماعة أولى. وعتبة بن ربيعة قتل ببدر أيضاً لكنه لم يكن كارها فى الخروج من مكة إلى بدر، وإنما حرص الناس على الرجوع بعد أن سلمت تجارتهم فخالفه أبوجهل، وفى سياق القصة البيان الواضح أنها لأمية بن خلف لقوله فيها «فقال لامراته يأم صفوان» ولم يكن لعتبة بن ربيعة امرأة يقال لها أم صفوان.

**قوله (فقال)** أى سعد بن معاذ (لأمية) بن خلف (انظر لى ساعة خلوة) فى رواية إسرائيل «فقال أمية لسعد: ألا تنظر حتى يكون نصف النهار» والجمع بينهما بأن سعداً سألوه وأشار عليه أمية، وإنما اختار له نصف النهار لأنه مظنة الخلوة.

**قوله (ألا أراك)** بتخفيف اللام للاستفتاح، وللكشمينى بحذف همزة الاستفهام وهى مرادة.

**قوله (أو يتم)** بالمد والقصر، والصباة بضم المهملة وتخفيف الموحدة جمع صابى بموحدة مكسورة ثم تخمانية خفيفة بغير همزة وهو الذى ينتقل من دين إلى دين، وفى رواية لإسرائيل «وقد أويتم محمداً وأصحابه».

**قوله ( طريقك على المدينة )** أى مايقاربها أو يحاذيها ، قال الكرمانى : طريقك بالنصب والرفع . قلت : النصب أصح لأن عامله لأمنعتك ، فهو بدل من قوله ماهو أشد عليك ، وأما الرفع فيحتاج إلى تقدير . وفى رواية إسرائيل متجرك إلى الشام ، وهو المراد بقطع طريقه على المدينة .

**قوله ( على أى الحكم )** هى كنية أى جهل ، والنبي صلى الله عليه وسلم وهو الذى لقبه بأبى جهل .  
**قوله ( فوالله لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إنهم قاتلوك )** كذا أتى بصيغة الجمع والمراد المسلمون ، أو النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكره بهذا الصيغة تعظيماً ، وفى بقية سياق القصة مايؤيد هذا الثانى ، ووقع لبعضهم « قاتليك » بتحتانية بدل الواو وقالوا هى لحن ، ووجهت بحذف الأداة والتقدير أنهم يكونون قاتليك ، وفى رواية إسرائيل « إنه قاتلك » بالإنفراد ، وقد قدمت فى « علامات النبوة » بيان وهم الكرمانى فى شرح هذا الموضع وأنه ظن أن الضمير لأبى جهل فاستشكله فقال أن أبى جهل لم يقتل أمية ، ثم تأول ذلك بأنه كان سبباً فى خروجه حتى قتل . قلت : ورواية الباب كافية فى الرد عليه ، فان فيها « أن أمية قال لامراته : إن محمداً أخبرهم أنه قاتلى » ولم يتقدم فى كلامه لأبى جهل ذكر .

**قوله ( ففرع لذلك أمية فزعا شديداً )** بين سبب فزعه فى رواية إسرائيل ففيها « قال فوالله مايكذب محمد إذا حدث » ووقع عند البيهقى « فقال والله مايكذب محمد ، فكاد أن يحدث » كذا وقع عنده بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الدال من الحدث وهو خروج الخارج من أحد السبيلين ، والضمير للأمية أى أنه كاد أن يخرج منه الحدث من شدة فزعه ، وما ظن ذلك إلا تصحيفاً .

**قوله ( فلما رجع أمية إلى أهله )** أى امرأته ( فقال يأأم صفوان ) هى كنيته ، واسمها صفية ويقال كريمة بنت معمر بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح ، وهى من رهط أمية فأمية ابن عم أبيها ، وقيل اسمها فاختة بنت الأسود .

**قوله ( ما قال لى سعد )** وفى رواية إسرائيل « ما قال لى أخى اليتيمى » ذكر الأخوة باعتبار ماكان بينهما من المؤاخاة فى الجاهلية ، ونسبه إلى يثرب وهو اسم المدينة قبل الإسلام .

**قوله ( فقلت له : بمكة ؟ قال : لا أدرى . فقال أمية : والله لا أخرج من مكة )** يؤخذ منه أن الأخذ بالمحتمل حيث يتحقق الهلاك فى غيره أو يقوى الظن أولى .

**قوله ( فلما كان يوم بدر )** زاد إسرائيل « وجاء الصريخ » وفيه إشارة إلى ما أخرج ابن إسحق كما تقدم قبل هذا الباب ، وعرف أن اسم الصريخ ضمضم بن عمرو الغفارى ، وذكر ابن إسحق بأسانيده أنه لما وصل إلى مكة جدع بعيه وخول رحله وشق قميصه وصرخ : يا معشر قريش أموالكم مع أبى سفيان قد عرض لها محمد ، الغوث الغوث .

**قوله ( أدركوا غيركم )** بكسر المهملة وسكون التحتانية أى القافلة التى كانت مع أبى سفيان .

**قوله ( إنك متى يراك الناس )** فى رواية الكشميهنى وحده « متى ما يراك الناس » بزيادة « ما » وهى الزائدة

الكافة عن العمل ، ويحذفها كان حق الألف من « يراك » أن تحذف ، لأن متى للشرط وهي تجزم الفعل المضارع ، قال ابن مالك : يخرج ثبوت الألف على أن قوله « يراك » مضارع راء بتقديم الألف على الهمزة وهي لغة في رأى قال الشاعر « إذا راءني أبدى بشاشة وأصل » ومضارعه يراء بمد ثم همز ، فلما جازمت حذفت الألف ثم أبدلت الهمزة ألف فصار يرا ، وعلى أن متى شبهت بإذا فلم يجزم بها ، وهو كقول عائشة الماضي في الصلاة في أى بكر « متى يقوم مقامك » أو على إجراء المعتل مجرى الصحيح كقول الشاعر « ولا ترضاها ولا تملق » أو على الإشباع كما قرئ ﴿ إنه من يتقى ﴾ . قلت : ووقع في رواية الأصيلي « متى يراك الناس » بحذف الألف وهو الوجه

**قوله ( وأنت سيد أهل الوادي )** أى وادى مكة ، قد تقدم أن أمية وصف بها أبا جهل لما خاطب سغدا بقوله « لا ترفع صوتك على أى الحكم هو سيد أهل الوادي » فتقارضا الثناء وكان كل منهما سيداً في قومه .

**قوله ( فلم يزل به أبو جهل )** بين ابن إسحق الصفة التى كاد بها أبو جهل أمية حتى خالف رأى نفسه في ترك الخروج من مكة فقال « حدثني ابن أبى نجيح أن أمية بن خلف كان قد أجمع على عدم الخروج ، وكان شيخاً جسيماً ، فأتاه عقبة بن أبى معيط بمجمرة حتى وضعها بين يديه فقال : إنما أنت من النساء ، فقال : قبحك الله » . وكأن أبا جهل سلط عقبة عليه حتى صنع به ذلك ، وكان عقبة سفيهاً .

**قوله ( لأشترين أجود بعير بمكة )** يعنى فاستعد عليه للهرب إذا خفت شيئاً .

**قوله ( ثم قال أمية )** في الكلام حذف تقديره : فاشترى البعير الذى ذكر ثم قال لامراته .

**قوله ( لا تترك منزلاً إلا عقل بعيره )** في رواية الكشميهني « ينزل » بنون وزاى ولام من النزول وهي أوجه من رواية غيره « يترك » بمشاة وراء وكاف .

**قوله ( فلم يزل بذلك )** أى على ذلك .

**قوله ( حتى قتله الله ببدر )** تقدم في الوكالة حديث عبد الرحمن بن عوف في صفة قتله ، وستأتى الإشارة اليه في هذه الغزوة . وذكر الواقدي أن الذى ولى قتله خبيب وهو بالمعجمة وموحدة مصغر ، ابن إساف بكسر الهمزة ومهملة خفيفة الأنصارى ، وقال ابن إسحق : قتله رجل من بنى مازن من الأنصار . وقال ابن هشام : يقال اشترك فيه معاذ بن عفراء وخارجة بن زيد وخبيب المذكور . وذكر الحاكم في « المستدرک » أن رفاعه بن رافع طعنه بالسيف ، ويقال قتله بلال . وأما ابنه على بن أمية فقتله عمار . وفي الحديث معجزات للنبي صلى الله عليه وسلم ظاهرة ، وما كان عليه سعد بن معاذ من قوة النفس واليقين . وفيه أن شأن العمرة كان قديماً ، وأن الصحابة كان مأذوناً لهم في الاعتار من قبل أن يعتمر النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الحج ، والله أعلم

## قصة غزوة بدر

وقول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾

إلى ﴿فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ﴾

وقال وحشي: قتل حمزة طعيمة بن عدي بن الخيار يوم بدر.

وقوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ الشوكة: الحد.

[٣٩٥١] ٣٨١١- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب أن عبد الله بن كعب قال: سمعت كعب بن مالك يقول: لم أتخلف عن رسول الله صلى الله عليه في غزوة غزاها إلا في غزوة تبوك، غير أني تخلفت في غزوة بدر ولم يعاتب أحد تخلف عنها، إنما خرج النبي صلى الله عليه يريد غير قريش، حتى جمع الله بينهم وبين عدوهم على غير ميعاد.

قوله ( قصة غزوة بدر ) كذا للأكثر وثبت « باب » في رواية كريمة .

قوله ( وقول الله تعالى : ( ولقد نصركم الله ببدر ، وأنتم أذلة فاتقوا الله لعلكم تشكرون — إلى — فنقلبوا خائبين ﴾ كذا للأكثر ، وللأصيل نحوه قال بعد قوله ﴾ وأنتم أذلة ﴾ : إلى قوله ﴾ فنقلبوا خائبين ﴾ وساق الآيات كلها في رواية كريمة .

قوله ( ببدر ) هي قرية مشهورة نسبت إلى بدر بن مخلد بن النضر بن كنانة كان نزها ، ويقال بدر بن الحارث ، ويقال بدر اسم البئر التي بها ، سميت بذلك لاستدارتها أو لصفاء مائها فكان البدر يرى فيها ، وحكى الواقدي إنكار ذلك كله عن غير واحد من شيوخ بني غفار ، وإنما هي مأوانا ومنازلنا وما ملكها أحد قط يقال له بدر ، وإنما هو علم عليها كغيرها من البلاد .

قوله ( وأنتم أذلة ) أى قليلون بالنسبة إلى من لقيهم من المشركين ، ومن جهة أنهم كانوا مشاة إلا القليل منهم ، ومن جهة أنهم كانوا عارين من السلاح وكان المشركون على العكس من ذلك ، والسبب في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم ندب الناس إلى تلقى أى سفيان لأخذ ما معه من أموال قريش ، وكان من معه قليلا فلم يظن أكثر الأنصار أنه يقع قتال لم يحز معه منهم إلا القليل ، ولم يأخذوا أهبة الاستعداد كما ينبغي ، بخلاف المشركين فإنهم خرجوا مستعدين ذابين عن أموالهم . وأما قوله ﴾ إذ تقول للمؤمنين ﴾ فاختلف فيها أهل التأويل ، فمنهم من قال : هي متعلقة بقوله ﴾ نصركم ﴾ فعلى هذا في قصة بدر ، وعليه عمل المصنف ، وهو قول الأكثر وبه جزم الداودي ، وأنكره ابن التين فذهل . وقيل هي متعلقة بقوله ﴾ وإذ غدوت من أهلك تبوئ المؤمنين مقاعد للقتال ﴾ فعلى هذا فهي متعلقة بغزوة أحد وهو قول عكرمة وطائفة ، ويؤيد الأول ما روى ابن أبي حاتم بسند

صحيح إلى الشعبي « أن المسلمين بلغهم يوم بدر أن كرز بن جابر يمد المشركين ، فأنزل الله تعالى ﴿ أَلَمْ يَكْفِكُمْ أَنْ يُمَدِّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ ﴾ الآية . قال فلم يمد كرز المشركين ولم يمد المسلمين بالخمسة . ومن طريق سعيد عن قتادة قال « أمد الله المسلمين بخمسة آلاف من الملائكة » وعن الربيع بن أنس قال « أمد الله المسلمين يوم بدر بألف ، ثم زادهم فصاروا ثلاثة آلاف ثم زادهم فصاروا خمسة آلاف » وكأنه جمع بذلك بين آيتي آل عمران والأنفال ، وقد لمح المصنف بالاختلاف في النزول فذكر قوله تعالى ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ في غزوة أحد ، وكذلك قوله ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ وذكر ما عدا ذلك في غزوة بدر وهو المعتمد

**قوله ( فورهم : غضبهم )** ثبت هكذا في رواية الكشميهني وهو قول عكرمة ومجاهد وروى عن ابن عباس ، وقال الحسن وقتادة والسدي : معناه من وجههم .

**قوله ( وقال وحشي )** أي ابن حرب ( قتل حمزة ) أي ابن عبد المطلب ( طعيمة بن عدى بن الحيار يوم بدر ) كذا وقع فيه « ابن الحيار » وهو وهم وصوابه « ابن نوفل » وسأين ذلك في الكلام على قصة مقتل حمزة في غزوة أحد إن شاء الله تعالى .

**قوله ﴿ وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشُّكَّةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾** هذه الآية نزلت في قصة بدر بلا خلاف ، بل جميع سورة الأنفال أو معظمها نزلت في قصة بدر ، وسيأتى في تفسير قول سعيد بن جبير « قلت لابن عباس سورة الأنفال قال نزلت في بدر » والمراد بالطائفتين العير والنفير ، فكان في العير أبو سفيان ومن معه كعمرو بن العاص ومخرمة بن نوفل وما معه من الأموال ، وكان في النفير أبو جهل وعتبة بن ربيعة وغيرهما من رؤساء قريش مستعدين بالسلاح متأهبين للقتال ، وكان ميل المسلمين إلى حصول العير لهم ، وهو المراد بقوله ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشُّكَّةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ والمراد بذات الشوكة الطائفة التي فيها السلاح .

**قوله ( الشوكة الحمد )** هو قول أبي عبيدة ، قال في « كتاب المجاز » ويقال ما أشد شوكة بنى فلان أي حدهم ، وكأنها استعارة من واحدة الشوك ، وروى الطبراني وأبو نعيم في « الدلائل » من طريق علي بن طلحة عن ابن عباس قال « أقبلت عير لأهل مكة من الشام ، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم يريد بها ، فبلغ أهل مكة فأسرعوا إليها وسبقت العير المسلمين ، وكان الله وعدهم لإحدى الطائفتين ، وكانوا أن يلقوا العير أحب إليهم وأيسر شوكة وأخص مغنا من أن يلقوا النفير ، فلما فاتهم العير نزل النبي صلى الله عليه وسلم بالمسلمين بدرًا فوق القتال » . ثم ذكر المصنف طرفاً من حديث كعب بن مالك في قصة توبته ، وسيأتى بطوله في غزوة تبوك ، والغرض منه هنا قوله « ولم يعائب أحد » وهو بفتح التاء على البناء للمجهول ، ووقع في رواية الكشميهني « ولم يعائب الله أحداً » وقوله فيه « إنما خرج النبي صلى الله عليه وسلم يريد عير قريش » أي ولم يرد القتال . وقوله « حتى جمع الله بينهم وبين عدوهم على غير ميعاد » أي ولا إرادة ، قتال . والعير المذكورة يقال كانت ألف بعير . وكان المال خمسين ألف دينار ، وكان فيها ثلاثون رجلاً من قريش وقيل أربعون وقيل ستون ، وقوله « غير أني تخلفت في غزوة بدر » وهو استثناء من المفهوم في قوله « لم أتخلف إلا في تبوك » فإن مفهومه أني حضرت في جميع الغزوات ما خلا غزوة تبوك ، والسبب في كونه لم يستثنهما معاً بلفظ واحد كونه تخلف في تبوك مختاراً لذلك مع تقدم الطلب ووقوع العتاب على من تخلف ، بخلاف بدر في ذلك كله ، فلذلك غاير بين التخلفين

ب

قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿الْعِقَاب﴾

[٣٩٥٢] ٣٨١٢- نا أبو نعيم قال نا إسرائيل عن مخارق عن طارق بن شهاب قال : سمعت ابن مسعود يقول : شهدت من المقداد بن الأسود مشهداً لأن أكون صاحبه أحب إلي مما عدل به : أتى النبي صلى الله عليه وهو يدعو على المشركين فقال : لا نقول كما قال قوم موسى ﴿ اذهب أنت وربك فقاتلا إنا... ﴾ ولكننا نقاتل عن يمينك وعن شمالك وبين يديك وخلفك . فرأيت النبي صلى الله عليه أشرق وجهه وسره .  
[الحديث ٣٩٢٥ - طرفه في : ٤٦٠٩] .

[٣٩٥٣] ٣٨١٣- حدثنا محمد بن عبد الله بن حوشب قال نا عبد الوهاب قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال النبي صلى الله عليه يوم بدر : «اللهم إني أنشدك عهدك ووعدك . اللهم إن شئت لم تعبد» ، فأخذ أبو بكر بيده فقال : حسبك . فخرج وهو يقول : ﴿ سَيَهْزُمُ الْجَمْعُ وَيُولُونِ الدُّبُرَ ﴾ .

**قوله ( باب قول الله تعالى إذ تستغيثون ربكم — إلى قوله — شديد العقاب )** كذا للاكثر ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها ، وقد تقدمت الإشارة اليه في الذي قبله ، والجمع أيضا بين قوله ﴿ بالآلف من الملائكة ﴾ وبين قوله ﴿ بثلاثة آلاف ﴾ ، وأورد البخاري فيه حديثين : فقصة المقداد فيها بيان ما وقع قبل الواقعة ، وحديث ابن عباس فيه بيان الاستغاثة .

**قوله ( عن مخارق )** بضم الميم وتخفيف المعجمة هو ابن عبد الله بن جابر البجلي الأحمسي بمهملتين ويقال اسم أبيه عبد الرحمن ، ويقال خليفة ، وهو كوفي ثقة عند الجميع يكنى أبا سعيد ، ولم أر له رواية عن غير طارق وهو ابن شهاب وله رؤية .

**قوله ( شهدت من المقداد بن الأسود )** تقدم أن اسم أبيه عمرو ، وأن الأسود كان تبناه فصار ينسب اليه .

**قوله ( مما عدل به )** بضم المهملة وكسر الدال المهملة أى وزن أى من كل شئ يقابل ذلك من الدنياويات ، وقيل من الثواب ، أو المراد الأعم من ذلك ، والمراد المبالغة في عظمة ذلك المشهد ، وأنه كان لو خير بين أن يكون صاحبه وبين أن يحصل له ما يقابل ذلك كائنا ما كان لكان حصوله له أحب إليه ، وقوله « لأن أكون صاحبه » هو بالنصب ، وفي رواية الكشميهني « لأن أكون أنا صاحبه » ويجوز فيه الرفع والنصب ، قال ابن مالك : النصب أجود .

**قوله ( وهو يدعو على المشركين )** زاد النسائي في روايته « جاء المقداد على فرس يوم بدر فقال « وذكر ابن إسحق أن هذا الكلام قاله المقداد لما وصل النبي صلى الله عليه وسلم الصفراء وبلغه أن قريشا قصدت بدرأ وأن أبا سفيان نجابن معه ، فاستشار الناس ، فقام أبو بكر فقال فأحسن ، ثم قام عمر كذلك ، ثم المقداد فذكر

نحو ما في حديث الباب وزاد « فقال والذي بعثك بالحق لو سلكت بنا برك الغماد لجاهدنا معك من دونه . قال فقال أشيروا عليّ . قال فعرفوا أنه يريد الأنصار ، وكان يتخوف أن لا يوافقوه لأنهم لم يبايعوه إلا على نصرته ممن يقصده لا أن يسير بهم إلى العدو ، فقال له سعد بن معاذ : امض يا رسول الله لما أمرت به فنحن معك . قال فسرّه قوله ونشطه » وكذا ذكره موسى بن عقبة مبسوطاً ، وأخرجه ابن عائد من طريق أبي الأسود عن عروة ، وعند ابن أبي شيبة من مرسل علقمة بن وقاص في نحو قصة المقداد « فقال سعد بن معاذ لئن سرت حتى تأتى برك الغماد من ذى يمن لنسيرن معك ، ولا نكون كالذين قالوا لموسى — فذكره وفيه — ولعلك خرجت لأمر فأحدث الله غيره ، فامض لما شئت ، وصل حبال من شئت ، واقطع حبال من شئت ، وسالم من شئت ، وعاد من شئت ، وخذ من أموالنا ما شئت » قال : وإنما خرج يريد غنيمة ما مع أى سفيان فأحدث الله له القتال ، وروى ابن أبي حاتم من حديث أبي أيوب قال « قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بالمدينة : إني أخبرت عن غير أى سفيان ، فهل لكم أن تخرجوا إليها لعل الله يغمناها ؟ قلنا : نعم ، فخرجنا . فلما سرنا يوماً أو يومين قال : قد أخبروا خبرنا فاستعدوا للقتال ، فقلنا : لا والله ما لنا طاقة بقتال القوم ، فأعاده ، فقال له المقداد : لا نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى ولكن نقول : إنا معكما مقاتلون . قال فتمنينا معشر الأنصار لو أننا قلنا كما قال المقداد . فأنزل الله تعالى ﴿ كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون ﴾ وأخرج ابن مردويه من طريق محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص عن أبيه عن جده نحوه لكن فيه أن سعد بن معاذ هو الذى قال ما قال المقداد ، والمحفوظ أن الكلام المذكور للمقداد كما في حديث الباب ، وأن سعد بن معاذ إنما قال « لو سرت بنا حتى تبلغ برك الغماد لسرنا معك » كذلك ذكره موسى بن عقبة . وعند ابن عائد في حديث عروة « فقال سعد بن معاذ : لو سرت بنا حتى تبلغ البرك من غمد ذى يمن » ووقع في مسلم أن سعد بن عباد هو الذى قال ذلك ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من مرسل عكرمة ، وفيه نظر لأن سعد بن عباد لم يشهد بدرأ ، وإن كان يعد فيهم لكونه ممن ضرب له بسهمه كما سأذكره في آخر الغزوة ، ويمكن الجمع بأن النبي صلى الله عليه وسلم استشارهم في غزوة بدر مرتين : الأولى وهو بالمدينة أول ما بلغه خبر العير مع أى سفيان ، وذلك بين في رواية مسلم ولفظه « أن النبي صلى الله عليه وسلم شاور حين بلغه إقبال أى سفيان » والثانية كانت بعد أن خرج كما في حديث الباب ، ووقع عند الطبراني أن سعد بن عباد قال ذلك بالحديبية ، وهذا أولى بالصواب ، وقد تقدم في الهجرة شرح برك الغماد ، ودلت رواية ابن عائد هذه على أنها من جهة اليمن ، وذكر السهيلي أنه رأى في بعض الكتب أنها أرض الحبشة ، وكأنه أخذ من قصة أى بكر مع ابن الدغنة ، فإن فيها أنه لقيه ذاهباً إلى الحبشة ببرك الغماد فأجاره ابن الدغنة كما تقدم في هذا الكتاب ، ويجمع بأنها من جهة اليمن تقابل الحبشة وبينهما عرض البحر .

**قوله ( ولكننا نقاتل عن يمينك الخ )** وفي رواية سفيان عن مخارق « ولكن امض ونحن معك » وفي رواية محمد بن عمرو المذكورة « ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكم متبعون » ولأحمد من حديث عتبة بن عبد بإسناد حسن « قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا نقول كما قالت بنو إسرائيل ، ولكن انطلق أنت وربك إنا معكم » .

**قوله ( حدثنا عبد الوهاب )** هو ابن عبد الحميد الثقفي ، وخالد هو الحذاء .



**قوله ( عن ابن عباس قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم )** هذا من مراسيل الصحابة فإن ابن عباس لم يحضر ذلك ، ولعله أخذه عن عمر أو عن أبي بكر ، ففي مسلم من طريق أبي زميل بالزأى مصغر واسمه سماك بن الوليد عن ابن عباس قال « حدثني عمر : لما كان يوم بدر نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المشركين وهم ألف وأصحابه ثلاثمائة وتسعة عشر ، فاستقبل القبلة ثم مد يديه ، فلم يزل يهتف بربه حتى سقط رداؤه عن منكبيه » الحديث ، وعن سعيد بن منصور من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال « لما كان يوم بدر نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المشركين وتكاثرهم وإلى المسلمين فاستقلهم ، فركع ركعتين وقام أبو بكر عن يمينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في صلاته : اللهم لاتودع مني ، اللهم لاتخذلني ، اللهم لاتترني ، اللهم أنشدك ما وعدتني » ، وعند ابن إسحق أنه صلى الله عليه وسلم قال « اللهم هذه قريش قد أتت بخيلائها وفخرها تجادل وتكذب رسولك ، اللهم فتصرك الذي وعدتني » .

**قوله ( يوم بدر )** زاد في رواية وهيب الآتية في التفسير عن خالد « وهو في قبة » والمراد بها العريش الذي اتخذته الصحابة لجلوس النبي صلى الله عليه وسلم فيه .

**قوله ( اللهم إني أنشدك )** بفتح الهمزة وسكون النون والمعجمة وضم الدال ، أي أطلب منك . وعند الطبراني بإسناد حسن عن ابن مسعود قال « ما سمعنا مناشداً ينشد ضالة أشد مناشدة من محمد لربه يوم بدر : اللهم إني أنشدك ما وعدتني » قال السهيلي : سبب شدة اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم ونصبه في الدعاء لأنه رأى الملائكة تنصب في القتال ، والأنصار يخوضون غمار الموت ، والجهد تارة يكون بالسلاح وتارة بالدعاء ، ومن السنة أن يكون الإمام وراء الجيش لأنه لا يقاتل معهم فلم يكن ليرج نفسه ، فتشاغل بأحد الأمرين وهو الدعاء .

**قوله ( اللهم إن شئت لم تعبد )** في حديث عمر « اللهم إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام لا تعبد في الأرض » . أما « تهلك » بفتح أوله وكسر اللام ، و « العصابة » بالرفع ، وإنما قال ذلك لأنه علم أنه خاتم النبيين فلو هلك هو ومن معه حيث لم يبعث أحد ممن يدعو إلى الإيمان ، ولا ستمر أسركون يعبدون غير الله ، فالمعنى لا يعبد في الأرض بهذه الشريعة . ووقع عند مسلم من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا الكلام أيضاً يوم أحد ، وروى النسائي والحاكم من حديث علي قال « قاتلت يوم بدر شيئاً من قتال ، ثم جئت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده : يا حي يا قيوم ، فرجعت فقاتلت ثم جئت فوجدته كذلك » .

**قوله ( فأخذ أبو بكر بيده فقال : حسبك )** زاد في رواية وهيب عن خالد كما سيأتي في التفسير « قد ألححت على ربك » وكذا أخرجه الطبراني عن عثمان عن عبد الوهاب الثقفي عن أبيه ، زاد في رواية مسلم المذكورة « فأتاه أبو بكر فأخذ رداؤه فألقاه على منكبيه ، ثم التزمه من ورائه فقال : يا نبي الله كفك مناشدتك ربك ، فإنه سينجز لك ما وعدك . فأنزل الله عز وجل ﴿ إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم ﴾ الآية ، فأمد الله بالملائكة » اهـ . وعرف بهذه الزيادة مناسبة الحديث للترجمة . وقوله في رواية مسلم « كذاك » وهو بالذال المعجمة وهو بمعنى كفك ، قال قاسم بن ثابت « كذاك » يراد بها الإغراء والأمر بالكف عن الفعل وهو المراد هنا ، ومنه قول الشاعر « كذاك القول إن عليك عيباً » أي حسبك من القول فاتركه اهـ وقد أخطأ من زعم أنه

تصحيف وأن الأصل كفاك . قال الخطائي لا يجوز أن يتوهم أحد أن أبا بكر كان أوثق بربه من النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحال ، بل الحامل للنبي صلى الله عليه وسلم على ذلك شفقتة على أصحابه وتقوية قلوبهم ، لأنه كان أول مشهد شهده ، فبالغ في التوجه والدعاء والابتهاال لتسكن نفوسهم عند ذلك ، لأنهم كانوا يعلمون أن وسيلته مستجابة ، فلما قال له أبو بكر ما قال كف عن ذلك وعلم أنه استجيب له لما وجد أبو بكر في نفسه من القوة والطمأنينة ، فلماذا عقب بقوله « سيهزم الجمع » انتهى ملخصاً . وقال غيره : وكان النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة في مقام الخوف ، وهو أكمل حالات الصلاة ، وجاز عنده أن لا يقع النصر يومئذ لأن وعده بالنصر لم يكن معينا لتلك الواقعة ، وإنما كان مجملاً . هذا الذي يظهر . وزل من لا علم عنده ممن ينسب إلى الصوفية في هذا الموضع زللاً شديداً فلا يلتفت إليه ، ولعل الخطائي أشار إليه .

**قوله ( فخرج وهو يقول : سيهزم الجمع ويولون الدبر )** وفي رواية أيوب عن عكرمة عن ابن عباس « لما نزلت ﴿ سيهزم الجمع ويولون الدبر ﴾ قال عمر : أي جمع يهزم ؟ قال : فلما كان يوم بدر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشب في الدروع ويقول ﴿ سيهزم الجمع ﴾ أخرجه الطبري وابن مردويه . وله من حديث أبي هريرة عن عمر « لما نزلت هذه الآية قلت : يا رسول الله أي جمع يهزم ؟ فذكر نحوه ، وهذا مما يؤيد ما قدمته أن ابن عباس حمل هذا الحديث عن عمر ، وسيأتي في التفسير عن عائشة « نزلت يمكة وأنا جارية ألعب : ﴿ بل الساعة موعدهم ﴾ الآية »

ب

[٣٩٥٤] ٣٨١٤ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني عبد الكريم أنه سمع مقسماً مولى عبد الله بن الحارث يحدث : عن ابن عباس أنه سمعه يقول : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ . عن بدرٍ والخارجون إلى بدرٍ . [الحديث ٣٩٥٤ - طرفه في : ٤٥٩٥] .

**قوله ( باب )** كذا للجميع بغير ترجمة ، ووقع في شرح شيخنا ابن الملقن « باب فضل من شهد بدرًا » وتبع في ذلك بعض النسخ ، وهو خطأ من جهة أن هذه الترجمة بعينها ستأتي فيما بعد ، فلا معنى لتكررها .

**قوله ( أخبرني عبد الكريم )** هو الجزري ، بينه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق يحيى بن سعيد الأموي عن ابن جريج قال « حدثني عبد الكريم الجزري » انتهى . وفي طبقته ممن يروى عن مقسم ويروى عنه ابن جريج عبد الكريم بن أبي المخارق أحد الضعفاء ، ولم يخرج له البخاري شيئاً مسنداً ، ومقسم بكسر الميم هو أبو القاسم مولى ابن عباس وهو في الأصل مولى عبد الله بن الحارث الهاشمي ، وإنما قيل له مولى ابن عباس لشدة لزومه له ، وماله في البخاري إلا هذا الحديث الواحد ، وسيأتي شرحه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى .

## باب عدة أصحاب بدر

[٣٩٥٥] ٣٨١٥- نا مُسلمُ بن إبراهيم قال نا شعبةٌ عن أبي إسحاق عن البراء قال : استصغرتُ أنا وابن عمر... ح. وحدثني محمودٌ قال نا وهبٌ عن شعبة عن أبي إسحاق عن البراء : استصغرتُ أنا وابن عمر يومَ بدرٍ ، وكان المهاجرون يومَ بدرٍ نيِّفاً على ستين ، والأنصارُ نيِّف وأربعون ومائتان .  
[الحديث ٣٩٥٥ - طرفه في : ٣٩٥٦] .

[٣٩٥٧] ٣٨١٦- نا عمرو بن خالد قال نا زهيرٌ قال نا أبو إسحاق قال : سمعتُ البراء يقول حدثني أصحابُ محمدٍ صلى الله عليه من شهدَ بدرًا أنهم كانوا عدةً أصحابِ طالوتَ الذين أجازوا معه النهرَ : بضعة عشرَ وثلاثمائة . قال البراءُ : لا والله ما جاوزَ معه النهرَ إلا مؤمن .  
[الحديث ٣٩٥٧ - طرفاه في : ٣٩٥٨ ، ٣٩٥٩] .

[٣٩٥٨] ٣٨١٧- نا عبد الله بن رجاء قال نا إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال : كنا أصحاب محمد نتحدثُ أنَّ عدةَ أصحاب بدرٍ على عدةِ أصحابِ طالوتَ الذين جاوزوا معه النهرَ ، ولم يُجاوز معه إلا مؤمنٌ ، بضعة عشرَ وثلاثمائة .

[٣٩٥٩] ٣٨١٨- حدثنا عبد الله بن أبي شيبَةَ قال نا يحيى عن سُفيانَ عن أبي إسحاق عن البراء... ح . ونا محمدُ بن كثيرٍ قال أنا سُفيانُ عن أبي إسحاق عن البراء قال : كنا نتحدثُ أن أصحابَ بدرٍ ثلاثمائة وبضعة عشرَ بعدةِ أصحابِ طالوتَ الذين جاوزوا معه النهرَ ، وما جاوزَ معه إلا مؤمن .

**قوله ( باب عدة أصحاب بدر )** أى الذين شهدوا الوقعة مع النبی صلى الله عليه وسلم ، ومن ألحق بهم .  
**قوله ( استصغرت )** بضم أوله ، ومراد البراء أن ذلك وقع عند حضور القتال فعرض من يقاتل فرد من لم يبلغ ، وكانت تلك عادة النبی صلى الله عليه وسلم في المواطن .

**قوله ( أنا وابن عمر )** قال عياض : هذا يرده قول ابن عمر « استصغرت يوم أحد » وكذا اعترض به ابن التين وزاد بأن إخبار ابن عمر عن نفسه أولى من إخبار البراء عنه انتهى . وهو اعتراض مردود إذ لا تنافي بين الإخبارين فيحمل على أنه استصغر ببدر ثم استصغر بأحد ، بل جاء ذلك صريحاً عن ابن عمر نفسه وأنه عرض يوم بدر وهو ابن ثلاث عشرة سنة فاستصغر وعرض يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فاستصغر ، وسيأتى بيان ذلك في غزوة الخندق إن شاء الله تعالى . ثم وجدت في ابن أبي شيبَةَ من طريق مطرف عن أبي إسحاق عن البراء مثل حديث الباب وزاد آخره « شهدنا أحداً » فهذه الزيادة إن حملت على أن المراد بقوله وشهدنا أحداً نفسه وحده دون ابن عمر ، وإلا فما في الصحيح أصح .

**قوله ( وحدثني محمود )** هو ابن غيلان ، ووهب هو ابن جرير بن حازم ، ووقع في نسخة وهب بن جرير .

**قوله ( عن البراء )** في رواية إسحق بن راهويه في مسنده عن وهب بن جرير بسنده « سمعت البراء » .

**قوله ( وكان المهاجرون يوم بدر نيفاً على ستين )** كذا في هذه الرواية ، وسيأتي في آخر الكلام على هذه الغزوة أنهم كانوا ثمانين أو زيادة ، ويأتي وجه التوفيق بينهما هناك إن شاء الله تعالى . وأما ما وقع عند يعقوب بن سفيان من مرسل عبيدة السلماني « أن الأنصار كانوا سبعين ومائتين » فليس بثابت ، وقد وقع عند الحاكم من طريق عبد الملك بن إبراهيم الجسري عن شعبة في هذا الحديث « أن المهاجرين كانوا نيفاً وثمانين » وهو خطأ في هذه الرواية لإطباق أصحاب شعبة على ما وقع في البخاري .

**قوله ( والأنصار نيف وأربعين ومائتين )** النيف بفتح النون وتشديد التحتانية وقد تخفف وهو ما بين العقدين ، وقال في الأول « نيفاً » بنصبه على أنه خبر كان وقال في الثاني « نيف » برفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وقد وقع عند البيهقي بالنصب فيهما وهو واضح وهو الذي وقع في رواية شعبة عن تفصيل عدد المهاجرين والأنصار يوافق جملة ما وقع في رواية زهير وإسرائيل وسفيان أنهم كانوا ثلاثمائة وبضعة عشر ، لكن الزيادة على العشر مبهمة ، وقد سبق في الباب قبله أن في حديث عمر عند مسلم أنها تسعة عشر ، لكن أخرجه أبو عوانة وابن حبان بإسناد مسلم بلفظ « بضعة عشر » وللبزار من حديث أبي موسى « ثلاثمائة وسبعة عشر » ولأحمد والبزار والطبراني من حديث ابن عباس « كان أهل بدر ثلاثمائة وثلاثة عشر » وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي من رواية عبيدة بن عمر ، والسلماني أحد كبار التابعين ، ومنهم من وصله بذكر على ، وهذا هو المشهور عند ابن إسحاق وجماعة من أهل المغازي ، ويقال عن ابن إسحاق « وأربعة عشر » وروى سعيد بن منصور من مرسل أبي اليمان عامر الهوزني ، ووصله الطبراني والبيهقي من وجه آخر عن أبي أيوب الأنصاري قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بدر فقال لأصحابه تعادوا ، فوجدهم ثلاثمائة وأربعة عشر رجلاً ، ثم قال لهم تعادوا فتعادوا مرتين ، فأقبل رجل على بكر له ضعيف وهم يتعادون فتمت العدة ثلاثمائة وخمسة عشر » وروى البيهقي أيضاً بإسناد حسن عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر ومعه ثلاثمائة وخمسة عشر » وهذه الرواية لاتنافي التي قبلها لاحتمال أن تكون الأولى لم يعد النبي صلى الله عليه وسلم ولا الرجل الذي أتى آخر ، وأما الرواية التي فيها وتسعة عشر فيحتمل أنه ضم إليهم من استصغر ولم يؤذله في القتال يومئذ كالبراء وابن عمر وكذلك أنس ، فقد روى أحمد بسند صحيح عنه أنه سئل « هل شهدت بلنوا ؟ فقال : وأين أغيب عن بدر » انتهى ، وكأنه كان حينئذ في خدمة النبي صلى الله عليه وسلم كما ثبت عنه لأنه خدمه عشر سنين ، وذلك يقتضي أن ابتداء خدمته له حين قدومه المدينة فكأنه خرج معه إلى بدر ، أو خرج مع عمه زوج أمه أبي طلحة . وحكى السهيلي أنه حضر مع المسلمين سبعون نفساً من الجن ، وكان المشركون ألفاً ، وقيل سبعمائة وخمسون ، وكان معهم سبعمائة بعير ومائة فرس . ومن هذا القبيل جابر بن عبد الله فقد روى أبو داود بإسناد صحيح عنه قال « كنت أمنح الماء لأصحابي يوم بدر » وإذا تحرر هذا الجمع فليعلم أن الجميع لم يشهدوا القتال وإنما شهد منهم ثلاثمائة وخمسة أو ستة كما أخرجه ابن جرير ، وسيأتي من حديث أنس أن ابن

عمته حارثة بن سراقة خرج نظاراً وهو غلام يوم بدر فأصابه سهم فقتل ، وعند ابن جرير من حديث ابن عباس « أن أهل بدر كانوا ثلاثمائة وستة رجال » وقد بين ذلك ابن سعد فقال « أنهم كانوا ثلاثمائة وخمسة » وكأنه لم يعد فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين وجه الجمع بأن ثمانية أنفس عدوا في أهل بدر ولم يشهدوها ، وإنما ضرب لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم معهم بسهامهم لكونهم تخلفوا لضرورات لهم ، وهم عثمان بن عفان تخلف عن زوجته رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بإذنه ، وكانت في مرض الموت . وطلحة وسعيد بن زيد بعثهما يتجسسان غير قريش ، فهؤلاء من المهاجرين . وأبو لبابة رده من الروحاء واستخلفه على المدينة ، وعاصم بن عدى استخلفه على أهل العالية ، والحارث بن حاطب على بني عمرو بن عوف ، والحارث بن الصمة وقع فكسر بالروحاء فردّه الى المدينة ، وخوات بن جبير كذلك ، هؤلاء الذين ذكرهم ابن سعد ، وذكر غيره سعد بن مالك الساعدي والد سهل مات في الطريق ، ومن اختلف فيه هل شهدها أو رد الحاجة سعد بن عبادة وقع ذكره في مسلم ، وصبيح مولى أحيحة رجع لمرضه فيما قيل ، وقيل إن جعفر بن أبي طالب ممن ضرب له بسهم نقله الحاكم .

**قوله ( عدة أصحاب طالوت )** هو طالوت بن قيس من ذرية بنيامين بن يعقوب شقيق يوسف عليه السلام ، يقال أنه كان سقاء ويقال إنه كان دباغاً .

**قوله ( أجازوا )** في رواية الكشميهني « جازوا » بغير ألف وفي رواية إسرائيل التي بعدها « جاوزوا » .

**قوله ( لا والله )** هو جواب كلام محذوف تقديره إما دعوى وإما استفهام : هل كان بعضهم غير مؤمن ، ويحتمل أن تكون « لا » زائدة وإنما حلف تأكيداً لخبئه ، وقد ذكر الله قصة طالوت وجالوت في القرآن في سورة البقرة ، وذكر أهل العلم في الأخبار أن المراد بالنهر نهر الأردن ، وأن جالوت كان رأس الجبارين ، وأن طالوت وعد من قتل جالوت أن يزوجه ابنته ويقاسمه الملك ، فقتله داود ، فوفى له طالوت وعظم قدر داود في بني إسرائيل حتى استقل بالملكة بعد أن كانت نية طالوت تغيرت لداود وهم بقتله فلم يقدر عليه فتاب وانخلع من الملك وخرج مجاهداً هو ومن معه من ولده حتى ماتوا كلهم شهداء . وقد ذكر محمد بن إسحق في « المبتدأ » قصته مطولة .

**دعاء النبي صلى الله عليه على كفار قريش**

**شبهة وعتبة والوليد وأبي جهل ، وهلاكهم**

[٣٩٦٠] ٣٨١٩ - حدثنا عمرو بن خالد قال نا زهير قال نا أبو إسحاق عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود قال : استقبل النبي صلى الله عليه الكعبة فدعا على نفر من قريش : على شيبة بن ربيعة ، وعتبة ابن ربيعة ، والوليد بن عتبة ، وأبي جهل بن هشام ، فأشهد بالله لقد رأيتهم صرعى قد غيرتهم الشمس ، وكان يوماً حاراً .

**قوله باب ( دعاء النبي صلى الله عليه وسلم على كفار قريش ) .**

**قوله ( شيبة بن ربيعة )** مجرور بالفتح على البدل وكذا عتبة .

قوله ( وأبى جهل بن هشام وهلاكهم ) المراد دعاؤه صلى الله عليه وسلم السابق وهو بمكة ، وقد مضى بيانه في كتاب الطهارة حيث أورده المصنف من حديث ابن مسعود المذكور في هذا الباب بأنهم من سيقاً ، وأورده في الطهارة لقصة سلى الجزور ووضعه على ظهر المصلى فلم تفسد صلاته ، وفي الصلاة مستندلاً به على أن ملاصقة المرأة في الصلاة لا تفسدها ، وفي الجهاد في « باب الدعاء على المشركين » وفي الجزية مستندلاً به على أن جيف المشركين لا يفادى بها وفي المبعث في « باب ما لقى المسلمون من المشركين بمكة » وقوله في هذه الرواية « فأشهد بالله » أى أقسم ، وإنما حلف على ذلك مبالغة في تأكيد خبره ( قد غيرتهم الشمس ) أى غيرت ألوانهم إلى السواد ، أو غيرت أجسادهم بالانتفاخ ، وقد بين سبب ذلك بقوله « وكان يوماً حاراً »

[٣٩٦١] ٣٨٢٠- نا ابن نمير قال نا أبو أسامة قال نا إسماعيل قال أنا قيس عن عبد الله أنه أتى أباجهل وبه رمق يوم بدر، فقال أبوجهل: هل أعمد من رجل قتلتموه.

[٣٩٦٢] ٣٨٢١- نا أحمد بن يونس قال نا زهير قال نا سليمان أن أنساً حدثهم قال: قال النبي صلى الله عليه.. وحدثني عمرو بن خالد قال نا زهير عن سليمان التيمي أن أنساً حدثهم قال: قال النبي صلى الله عليه: «من ينظر ما صنع أبوجهل؟» فانطلق ابن مسعود فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد، قال: أنت أباجهل؟ قال أحمد بن يونس: أنت أبوجهل؟ فأخذ بلحيته قال: وهل فوق رجل قتلتموه؟ أو رجل قتله قومه؟  
[الحديث ٣٩٦٢ - طرفاه في: ٣٩٦٣ و ٤٠٢٠].

[٣٩٦٣] ٣٨٢٢- حدثنا محمد بن المثني قال نا ابن أبي عدي عن سليمان التيمي عن أنس قال: قال النبي صلى الله عليه يوم بدر: «من ينظر ما فعل أبوجهل» فانطلق ابن مسعود فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد، فأخذ بلحيته قال: أنت أباجهل؟ قال: وهل فوق رجل قتله قومه؟ أو قال: قتلتموه.  
حدثنا ابن المثني قال نا معاذ بن معاذ قال نا سليمان قال أنا أنس بن مالك نحوه.

[٣٩٦٤] ٣٨٢٣- نا علي بن عبد الله قال كتبت عن يوسف بن الماجشون عن صالح بن إبراهيم عن أبيه عن جدّه في بدر. يعني حديث ابني عفراء.

( تنبيه ) : ثبتت هذه الترجمة للأكثر ، وسقطت لأبى ذر عن المستمل والكشميهني ، وثبتت أوجه إذ لا تعلق لحديثها بباب عدة أهل بدر ، وثبتت لغير أبى ذر عقب حديثها « باب قتل أبى جهل بن هشام » وسقط لأبى ذر ، وهو أوجه لأن فيه ذكر هلاك غير أبى جهل فهو لائق بالترجمة المذكورة ، والله أعلم . وعلى هذا فقد اشتملت الترجمة على ثلاثة عشر حديثاً : الثاني والثالث حديث ابن مسعود وأنس في قتل أبى جهل .

قوله ( حدثنا ابن نمير ) هو محمد بن عبد الله بن نمير ، ولم يدرك البخارى أباه ، وإسماعيل هو ابن ألى خالد ، وقيس هو ابن ألى حازم ، والاسناد كله كوفيون .

قوله ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود .

قوله ( أنه ألى أبا جهل ) وبه رمق ، كأن أبا جهل قد ضرب فى المعركة ، بالسيف حتى خر صريعاً كما سيأتى بيانه .

قوله ( فقال أبو جهل هل أعمد ) فى الكلام حذف تقديره فكلمه أى بكلام تشفى منه فأجابه بذلك ، ووقع بيان ذلك فى رواية عمرو بن ميمون عند الطبرانى عن ابن مسعود قال « أدركت أبا جهل يوم بدر صريعاً ، فقلت أى عدو الله قد أخزأك الله قال : وبما أخزأتى من رجل قتله قومه » الحديث وهذا تفسير المراد بقوله « هل أعمد من رجل قتله قومه » وأعمد بالمهملة أفعل تفضيل من عمد أى هلك ، يقال عمد البعير يعمد عمداً بالتحريك إذا ورم سنامه من عض القتب فهو عميد ، ويكنى بذلك عن الهلاك ، وقيل هو أن يكون سنامه وارماً فيحمل عليه الشيء الثقيل فيكسره فيموت فيه شحمه ، وقيل معنى أعمد أعجب ، وقيل بمعنى أغضب ، وقيل معناه هل زاد على سيد قتله قومه قاله أبو عبيدة ، قال وكان أبو عبيدة يحكى عن العرب أعمد من كل محق أى هل زاد على مكىال نقص كيله ، وأنشد فى ذلك :

وأعمد من قوم كفاهم أخوهم صدام الأعادى حين قلت بيوتها

أى لزيادة على فعلنا فإننا كفينا إخواننا أعاديهم . وفى « مغازى أحمد بن محمد بن أيوب » قلت لابن إسحق : ما أعمد من رجل ؟ قال : يقول هل هو إلا رجل قتلتموه . ورجح السهيلي الأول . ويؤيد تفسير ألى عبيدة ما وقع فى حديث أنس بعده بلفظ ، وهل فوق رجل قتلتموه . ووقع فى رواية الكشميهنى فى حديث ابن مسعود « أغدر » بدل أعمد فإن ثبت فلا إشكال فيه .

قوله ( إن أنسا حدثهم قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم ) وقع فى رواية الإسماعيلي من طريق يحيى القطان عن سليمان التيمى أن أنسا سمعه ابن مسعود ولفظه عن أنس « قال النبى صلى الله عليه وسلم يوم بدر : من يأتينا بخبر ألى جهل ؟ قال — يعنى ابن مسعود — فانطلقت ، فإذا ابنا عفراء قد اكتنفاه فضرباه ، فأخذت بلحيته » الحديث .

قوله ( فانطلق ابن مسعود ) وفى رواية ابن خزيمة ومن طريقه أبو نعيم فى المستخرج « فقال ابن مسعود أنا ، فانطلق » .

قوله ( ابنا عفراء ) هما معاذ ومعوذ كما سيأتى بيانه .

قوله ( حتى برد ) بفتح الموحدة والراء أى مات ، هكذا فسروه ، ووقع فى رواية السمرقندى فى مسلم « حتى

برك « بكاف بدل الدال أى سقط ، وكذا هو عند أحمد عن الأنصارى عن التيمي ، قال عياض : وهذه الرواية أولى ، لأنه قد كلم ابن مسعود ، فلو كان مات كيف كان يكلمه ؟ انتهى . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « حتى برد » أى صار فى حالة من مات ، ولم يبق فيه سوى حركة المذبوح ، فأطلق عليه باعتبار ماسيئول إليه ، ومنه قولهم للسيوف بوادى أى قاتل ، وقيل لمن قتل بالسيف برد أى أصابه متن الحديد لأن طبع الحديد البرودة ، وقيل معنى قوله برد أى فتر وسكن ، يقال جد فى الأمر حتى برد أى فتر ، وبرد النبذ أى سكن غليانه .

**قوله ( قتلتموه ، أو رجل قتلهم قومه )** شك من الراوى ، بينه ابن علية عن سليمان التيمي وأن الشك من التيمي كما سيأتى فى أواخر الغزوة . وفيه من الزيادة « قال سليمان — أى التيمي — قال أبو مجلز » هو التابعى المشهور « قال أبو جهل : فلو غير أكار قتلنى » هذا مرسل والأكار بتشديد الكاف الزراع ، وعنى بذلك أن الأنصار أصحاب زرع فأشار إلى تنقيص من قتله منهم بذلك . ووقع فى رواية مسلم « لو غيرك كان قتلنى » وهو تصحيف .

**قوله ( أنت أبا جهل )** كذا للأكثر ، وللمستملى وحده « أنت أبو جهل » والأول هو المعتمد فى حديث أنس هذا ، فقد صرح إسماعيل بن علية عن سليمان التيمي بأنه هكذا نطق بها أنس ، وسيأتى ذلك فى أواخر غزوة بدر ولفظه « فقال أنت أبا جهل » قال ابن علية قال سليمان : هكذا قالها أنس ، قال « أنت أبا جهل » انتهى . وقد أخرجه ابن خزيمة ومن طريقه أبو نعيم عن محمد بن المثنى شيخ البخارى فيه فقال فيه « أنت أبو جهل » وكأنه من إصلاح بعض الرواة ، وكذا نطق بها يحيى القطان أخرجه الإسماعيلى من طريق المقدمى عن يحيى القطان عن التيمي فذكر الحديث وفيه « قال أنت أبا جهل » قال المقدمى : هكذا قالها يحيى القطان . وقد وجهت الرواية المذكورة بالحمل على لغة من يثبت الألف فى الأسماء الستة فى كل حالة كقوله « إن أباه وأبا أباه » وقيل هو منصوب بإضمار أعنى ، وتعقبه ابن التين بأن شرط هذا الإضمار أن تكثر النعوت ، وقال الداودى : كأن ابن مسعود تعمد اللحن ليغيب أبا جهل كالمصغر له ، وما أبعد ما قال . وقيل : إن قوله أنت مبتدأ محذوف الخبر ، وقوله أبا جهل — منادى محذوف الاداة ، والتقدير أنت المقتول يا أبا جهل ، وخاطبه بذلك مقرعا له ومتشفيا منه لأنه كان يؤذيه بمكة أشد الأذى . وفى حديث ابن عباس عند إسحق والحاكم « قال ابن مسعود : فوجدته بآخر رمق ، فوضعت رجلى على عنقه فقلت : أخزأك الله يا عدو الله ، قال : وبما أخزأتى ؟ هل أعمد رجل قتلتموه » قال وزعم رجال من بنى مخزوم أنه قال له « لقد ارتقيت يارويع الغنم مرتقى صعبا » قال « ثم احتزرت رأسه فجئت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : هذا رأس عدو الله أبا جهل ، فقال : والله الذى لا إله إلا هو ؟ فحلف له » وفى زيادة المغازى رواية يونس بن بكير من طريق الشعبى عن عبد الرحمن بن عوف نحو الحديث الذى بعده وفيه « فحلف له ، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ثم انطلق حتى أتاه فقام عنده فقال : الحمد لله الذى أعز الإسلام وأهله ثلاث مرات » .

**قوله ( حدثنا سليمان )** هو التيمي المذكور قبل .

**قوله ( أخبرنا أنس بن مالك نحوه )** قد ساق ابن خزيمة ومن طريقه أبو نعيم لفظه فأخرجه عن محمد بن



المثنى شيخ البخارى فيه بلفظ « فقال ابن مسعود أنا يابى الله » وقال فيه « قال فأخذت بلحيته » والباقي مثله .  
وقوله « قال فأخذت بلحيته » يؤيد الرواية الماضية للإسماعيلي من طريق يحيى القطان ، فإن أنساً أخذه عن ابن مسعود . الحديث الرابع .

قوله ( حدثنا علي بن عبد الله ) هو ابن المدينى .

قوله ( كتبت عن يوسف بن الماجشون ) ظاهره أنه كتبه عنه ولم يسمعه منه ، وقد تقدم في الخمس مطولا عن مسدد عن يوسف .

قوله ( عن صالح بن إبراهيم عن أبيه ) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف .

قوله ( عن جده في بدر ) أى في قصة غزوة بدر .

قوله ( يعنى حديث ابني عفراء ) أى الحديث المقدم ذكره في الخمس عن مسدد عن يوسف بن الماجشون بهذا الإسناد مطولا ، وسيأتى في « باب شهود الملائكة بدر » من وجه آخر عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ملخصاً ، وحاصله أن كلا من ابني عفراء سأل عبد الرحمن بن عوف فدلها عليه فشدا عليه فضرباه حتى قتلاه ، وفي آخر حديث مسدد « وهما معاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ بن عفراء ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم نظر في سيفيهما وقال : كلاهما قتله ، وأنه قضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح » انتهى . وعفراء والدة معاذ ، واسم أبيه الحارث ، وأما ابن عمرو بن الجموح فليس اسم أمه نفعراء وإنما أطلق عليه تغليبا ، ويحتمل أن تكون أم معوذ أيضا تسمى عفراء أو أنه كان لمعوذ أخ يسمى معاذاً باسم الذى شركه في قتل أى جهل ظنه الراوى أخاه ، وقد أخرج الحاكم من طريق ابن إسحق « حدثني ثور بن يزيد عن عكرمة عن ابن عباس ، قال ابن إسحق : وحدثني عبد الله بن بكر بن حزم قال : قال معاذ بن عمرو بن الجموح : سمعته يقولون وأبو جهل في مثل الجرحه : أبو جهل الحكم لا يخلص إليه ، فجعلته من شأني فعمدت نحوه ، فلما أمكنتني حملت عليه فضربه أضلت قدمه وضربني ابنه عكرمة على عاتقي فطرح يدي » قال : ثم عاش معاذ إلى زمن عثمان . قال : ومر بأبي جهل معوذ بن عفراء فضربه حتى أثبته وبه رمق ، ثم قاتل معوذ حتى قتل ، فمر عبد الله بن مسعود بأبي جهل فوجده بأخر رمق » فذكر ماتقدم فهذا الذى رواه ابن إسحق يجمع بين الأحاديث ، لكنه يخالف ما في الصحيح من حديث عبد الرحمن بن عوف أنه رأى معاذاً ومعوذا شدا عليه جميعاً حتى طرحاه ، وابن إسحاق يقول : إن ابن عفراء هو معوذ ، وهو بتشديد الواو ، والذى في الصحيح معاذ وهما أخوان ، فيحتمل أن يكون معاذ بن عفراء شد عليه مع معاذ بن عمرو كما في الصحيح وضربه بعد ذلك معوذ حتى أثبته ثم حز رأسه ابن مسعود ، فتجمع الأقوال كلها ، وإطلاق كونهما قتلاه يخالف في الظاهر حديث ابن مسعود أنه وجده وبه رمق ، وهو محمول على أنهما بلغا به بضربهما إياه بسيفيهما منزلة المقتول حتى لم يبق به إلا مثل حركة المذبوح ، وفي تلك الحالة لقيه ابن مسعود فضرب عنقه ، والله أعلم . وأما ما وقع عند موسى بن عقبة وكذا عند أى الأسود عن عروة أن ابن مسعود وجد أبا جهل مصروعاً بينه وبين المعركة غير كثير متقنعاً في الحديد واضعاً سيفه على فخذيه لا يتحرك منه عضو ، وظن عبد الله أنه ثبت جراحاً فأتاه من ورائه فتناول قائم سيف أى جهل فاستله ورفع بيضة أى جهل عن قفاه فضربه فوق رأسه بين يديه ، فيحمل على أن ذلك وقع له معه بعد أن خاطبه بما تقدم ،

والله أعلم

[٣٩٦٥] ٣٨٢٤- حدثنا محمد بن عبد الله الرقاشي قال نا معتمر قال سمعت أبي يقول نا أبو مجلز عن قيس بن عباد عن علي بن أبي طالب أنه قال : أنا أول من يجثو بين يدي الرحمن للخصومة يوم القيامة . وقال قيس وفيهم أنزلت : ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ قال : هم الذين تبارزوا يوم بدر ، حمزة وعلي وعبيدة - أو أبو عبيدة - بن الحارث وشيبة بن ربيعة وعتبة والوليد بن عتبة .

[الحديث ٣٩٦٥ - طرفاه في : ٣٩٦٧ ، ٤٧٤٤] .

[٣٩٦٦] ٣٨٢٥- نا قبيصة قال نا سفيان عن أبي هاشم عن أبي مجلز عن قيس بن عباد عن أبي ذر قال : نزلت : ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ في ستة من قریش : علي وحمزة وعبيدة بن الحارث وشيبة ابن ربيعة وعتبة بن ربيعة والوليد بن عتبة .

[٣٩٦٧] ٣٨٢٦- نا إسحاق بن إبراهيم الصواف قال نا يوسف بن يعقوب كان ينزل في بني ضبيعة وهو مولى لبني سدوس قال ونا سليمان التيمي عن أبي مجلز عن قيس بن عباد قال : قال علي : فينا نزلت هذه الآية : ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ .

[٣٩٦٨] ٣٨٢٧- حدثنا يحيى بن جعفر قال نا وكيع عن سفيان عن أبي هاشم عن أبي مجلز عن قيس ابن عباد : سمعت أباذر يقسم : لنزل هؤلاء الآيات في هؤلاء الرهط الستة يوم بدر . . نحوه .

[٣٩٦٩] ٣٨٢٨- نا يعقوب بن إبراهيم الدورقي قال نا هشيم قال أنا أبو هاشم عن أبي مجلز عن قيس بن عباد : سمعت أباذر يقسم قسماً أن هذه الآية : ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ نزلت في الذين برزوا يوم بدر : حمزة وعلي وعبيدة بن الحارث ، وعتبة وشيبة ابني ربيعة والوليد بن عتبة .

[٣٩٧٠] ٣٨٢٩- حدثنا أحمد بن سعيد أبو عبد الله قال نا إسحاق بن منصور قال نا إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق : سألت رجلاً البراء وأنا أسمع قال : أشهد علي بدرًا ؟ قال : بارز وظاهر .

الحديث الخامس والسادس حديث علي وأبي ذر في المبارزة ، أورده من طرق . وأبو مجلز بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام بعدها زاي هو لاحق بن حميد ، تابعي وكذا شيخه والراوى عنه . وقيس بن عباد بضم المهلة وتخفيف الموحدة تقدم في مناقب عبد الله بن سلام ، وليس له في البخارى سوى ذلك الحديث وحديث الباب مع الاختلاف عليه هل هو عن علي أو أبي ذر ، والذى يظهر أنه سمعه من كل منهما ، ويدل عليه اختلاف السياقين .

قوله ( من يجثو ) بالجيم والمثلثة أى يقعد على ركبتيه مخاصماً ، والمراد بهذه الأولية تقييده بالمجاهدين من هذه

الأمة ، لأن المبارزة المذكورة أول مبارزة وقعت في الإسلام .

**قوله ( وقال قيس )** هو ابن عباد المذكور ، وهو موصول بالإسناد المذكور .

**قوله ( وفيهم أنزلت )** هكذا وقع في رواية معتمر بن سليمان عن أبيه مرسلًا ، ووقع في رواية يوسف بن يعقوب بعدها عن سليمان التيمي عن أبي مجلز عن قيس قال « قال علي : فينا نزلت » وسيأتي في تفسير الحج أن منصوراً رواه عن أبي هاشم عن أبي مجلز فوقفه عليه .

**قوله ( في ستة من قریش )** يعني ثلاثة من المسلمين من بنى عبد مناف : اثنين من بنى هاشم ، وواحد من بنى المطلب . وثلاثة من المشركين من بنى عبد شمس بن عبد مناف .

**قوله ( على وحمزة )** أي ابن عبد المطلب بن هاشم وعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب .

**قوله ( وشيبة بن ربيعة )** أي ابن عبد شمس ، وعتبة هو أخوه ، والوليد بن عتبة ولده . ولم يقع في هذه الرواية تفصيل المبارزين . وذكر ابن اسحق أن عبيدة بن الحارث وعتبة بن ربيعة كانا أسن القوم ، فبرز عبيدة لعتبة ، وحمزة لشيبة ، وعلى للوليد . وعند موسى بن عقبة : برز حمزة لعتبة ، وعبيدة لشيبة ، وعلى للوليد . ثم اتفقا فقتل على الوليد ، وقتل حمزة الذي بارزه ، واختلف عبيدة ومن بارزه بضربتين فوقعت الضربة في ركبة عبيدة فمات منها لما رجعوا بالصفراء ، ومال حمزة وعلى إلى الذي بارز عبيدة فأعاناه على قتله . وعند الحاكم من طريق عبد خير عن علي مثل قول موسى بن عقبة ، وعند أبي الأسود عن عروة مثله . وأورد ابن سعد من طريق عبيدة السلماني أن شيبة لحمزة وعبيدة لعتبة وعلياً للوليد ، ثم قال الليث : إن عتبة لحمزة وشيبة لعبيدة اهـ . قال بعض من لقيناه : اتفقت الروايات على أن علياً للوليد ، وإنما اختلفت في عتبة وشيبة أيهما لعبيدة وحمزة ، والأكثر على أن شيبة لعبيدة قلت : وفي دعوى الاتفاق نظر ، فقد أخرج أبو داود من طريق حازنة بن مضرب عن علي قال « تقدم عتبة وتبعه ابنه وأخوه ، فانتدب له شباب من الأنصار ، فقال : لا حاجة لنا فيكم ، إنما أردنا بني عمنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قم يا حمزة ، قم يا علي ، قم يا عبيدة . فأقبل حمزة إلى عتبة وأقبلت إلى شيبة واختلف بين عبيدة والوليد ضربتان فائخن كل واحد منهما صاحبه ، ثم ملنا على الوليد فقتلناه واحتملنا عبيدة . قلت : وهذا أصح الروايات ، لكن الذي في السير من أن الذي بارزه على هو الوليد هو المشهور وهو اللائق بالمقام ، لأن عبيدة وشيبة كانا شيخين كعتبة وحمزة ، بخلاف علي والوليد فكانا شابين . وقد روى الطبراني بإسناد حسن عن علي قال : أعنت أنا وحمزة عبيدة بن الحارث على الوليد بن عتبة ، فلم يعب النبي صلى الله عليه وسلم ذلك علينا » ، وهذا موافق لرواية أبي داود ، فالله أعلم . وفي الحديث جواز المبارزة خلافاً لمن أنكرها كالحسن البصري . وشرط الأوزاعي والثوري وأحمد وإسحق للجواز إذن الأمير على الجيش ، وجواز إعانة المبارز رفيقه ، وفيه فضيلة ظاهرة لحمزة وعلى وعبيدة بن الحارث رضي الله عنهم .

**قوله ( حدثنا يوسف بن يعقوب كان ينزل في بني ضبيعة )** بالمعجمة والموحدة مصغر .

**قوله ( وهو مولى لبني سدوس )** قلت : ولذلك كان يقال له السدوسي تارة والضبيعي تارة ، وكان يقال له السلمي بمهملتين ولأم ساكنة وقد تحرك ويقال له أيضاً صاحب السلعة نسب إلى سلعة كانت بقفاه ، وليس له في

البخارى سوى هذا الحديث .

**قوله** ( فينا نزلت هذه الآية : هذان خصمان اختصموا في ربهم ) هكذا أورده مختصراً ، وأورده الإسماعيلي عن ابن صاعد عن هلال بن بشر عن يوسف بن يعقوب المذكور بلفظ « فينا نزلت هذه الآية ، وفي مبارزتنا يوم بدر » وأخرجه من وجه آخر عن سليمان التيمي بلفظ « في الذين برزوا يوم بدر في الفريقين » وسماهم .

**قوله** في طريق وكيع عن سفيان ( في هؤلاء الرهط : الستة يوم بدر نحوه ) الضمير يعود إلى سياق قيطة عن سفيان ، ويوضح ذلك ما أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن وكيع ، فإنه ذكر الباب هنا وزاد تسمية الستة ، وعنده من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الذين اختصموا في يوم بدر :

**قوله** ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم ) زاد أبو ذر في روايته « الدورق » الحديث السابع حديث البراء بن عازب .

**قوله** ( إسحق بن منصور السلولى ) وإبراهيم بن يوسف هو ابن أنى إسحق السبيعي .

**قوله** ( سأل رجل ) لم أقف على اسمه ، ويحتمل أن يكون هو الراوى فأبهم اسمه .

**قوله** ( أشهد ) بهمة الاستفهام .

**قوله** ( وبارز وظاهر ) بلفظ الفعل الماضى فيهما ، وقد تقدم حديث المبارزة في الذى قبله ، وقوله « ظاهر » أى لبس درعا على درع ، وقوله في الجواب « قال بارز وظاهر » فيه حذف تقديره : قال نعم شهد ، فإنه بارز فيها وظاهر . ووقع في رواية الإسماعيلي « أشهد على بدرأ ؟ قال حقا » .

( تنبيه ) : حديث البراء هذا من مراسيل الصحابة لأنه لم يشهد بدرا ، فكأنه تلقى ذلك عن شهداء من الصحابة أو سمع من النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على ذلك

٣٨٣٠- فا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني يوسف بن الماجشون عن صالح بن إبراهيم بن

عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده عبد الرحمن قال : كاتبت أمية بن خلف ، فلما كان يوم بدر - فذكر قتله وقتل ابنه - فقال بلال : لا نجوت إن نجا أمية .

٣٨٣١- فا عبدان بن عثمان قال أخبرني أبي عن شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله عن

النبي صلى الله عليه أنه قرأ : ﴿ وَالنَّجْمِ ﴾ فسجد بها وسجد من معه ، غير أن شيخاً أخذ كفاً من تراب فرفعه إلى جبهته فقال : يكفيني هذا . قال عبد الله : فلقد رأيته بعد قتل كافرأ .

٣٨٣٢- حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام بن يوسف عن معمر عن هشام عن عروة قال :

كان في الزبير ثلاث ضربات بالسيف إحداهن في عاتقه قال : إن كنت لأدخل أصابعي فيها . قال : ضرب ثنتين يوم بدر ، وواحدة يوم اليرموك . قال عروة : وقال لي عبد الملك بن مروان حين قتل عبد الله ابن الزبير : يا عروة هل تعرف سيف الزبير ؟ قلت : نعم . قال : فما فيه ؟ قلت : فيه فلة فلها يوم بدر .

قال : صدقت : بهنَّ قُلُولٌ من قراع الكتائب . ثم رَدَّه على عروة . قال هشامُ : فأقمناه بيننا بثلاثة آلاف ، وأخذه بعضنا ولوددتُ أني كنت أخذته .

[٣٩٧٤] ٣٨٣٣- حدثنا فروة قال نا علي عن هشام عن أبيه قال : كان سيفُ الزبير بن العوام مُحلَّى بفضة . قال هشامُ : وكان سيفُ عروة مُحلَّى بفضة .

[٣٩٧٥] ٣٨٣٤- نا أحمد بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا هشام بن عروة عن أبيه : أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه قالوا للزبير يوم اليرموك : ألا تشدُّ فنشد معك ؟ قال : إني إن شددتُ كذبتُم . قالوا : لا نفعل . فحملَ عليهم حتى شقَّ صفوفهم ، فجاوزهم وما معه أحد ، ثم رجع مُقبلاً ، فأخذوا بلجامه ، فضربوه ضربتين على عاتقه ، بينهما ضربةٌ ضربها يوم بدر . قال عروة : كنتُ أدخلُ أصابعي في تلك الضربات ألعبُ وأنا صغير . قال عروة : وكان معه عبد الله بن الزبير يومئذٍ ، وهو ابن عشر سنين ، فحمله على فرس ووكل به رجلاً .

قوله الحديث الثامن ( عن الأسود ) هو ابن يزيد .

قوله ( إنه قرأ والنجم ) تقدم الكلام عليه في سجود القرآن وفي المبعث ، ويأتى في تفسير سورة النجم التصريح بأن المراد بقول ابن مسعود « فلقد رأيته بعدُ قتل كافرًا » أمية ابن خلف ، وبه يعرف مناسبته للترجمة . الحديث التاسع والعاشر .

قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة .

قوله ( كان في الزبير ثلاث ضربات بالسيف إحداهن في عاتقه ) تقدم في مناقب الزبير من طريق عبد الله ابن المبارك عن هشام أن الضربات الثلاث كن في عاتقه ، وكذا هو في الرواية التي بعد هذه .

قوله ( أصابعي فيها ) في رواية الكشميهني « فيهن » زاد في المناقب وفي الرواية التي بعدها « ألعب وأنا صغير » .

قوله ( ضرب ثنتين يوم بدر وواحدة يوم اليرموك ) في رواية ابن المبارك أنه ضرب يوم اليرموك ضربتين على عاتقه وبينهما ضربة ضربها يوم بدر ، فإن كان اختلافاً على هشام فرواية ابن المبارك أثبت لأن في حديث معمر عن هشام مقالا ، وإلا فيحتمل أن يكون فيه في غير عاتقه ضربتان أيضاً فيجمع بذلك بين الخبرين . ووقعة اليرموك كانت أول خلافة عمر بين المسلمين والروم بالشام سنة ثلاثة عشر وقيل سنة خمسة عشر ، ويؤيد الأول قوله في الحديث الذي بعده إن سن عبد الله بن الزبير كان عشر سنين ، واليرموك — بفتح التحتانية وبضمها أيضاً وسكون الراء — موضع من نواحي فلسطين ، ويقال إنه نهر ، والتحرير أنه موضع بين أذرعات ودمشق كانت به الواقعة المشهورة ، وقتل في تلك الوقعة من الروم سبعون ألفاً في مقام واحد ، لأنهم كانوا سلسلوا أنفسهم لأجل الثبات ، فلما وقعت عليهم الهزيمة قتل أكثرهم ، وكان اسم أمير الروم من قبل هرقل باهان أوله موحدة ويقال ميم ، وكان أبو عبيدة الأمير على المسلمين يومئذ ، ويقال إنه شهد بها من أهل بدر مائة نفس والله أعلم . وقوله في الرواية

الثانية « ألا تشد » بضم المعجمة أى تحمل على المشركين ، وقوله « كذبتم » أى اختلفتم ، وقوله « فجاوزهم وما معه أحد » أى من الذين قالوا له ألا تشد فنشد معك . وقوله « فأخذوا » أى الروم « بلجامه » أى بلجام فرسه .

قوله ( وكان معه عبد الله بن الزبير يومئذ وهو ابن عشر سنين ) هو بحسب إلغاء الكسر ، وإلا سنه حينئذ كان على الصحيح اثنتى عشرة سنة .

قوله ( ووكل به رجلا ) لم أقف على اسمه وكأن الزبير آنس من ولده عبد الله شجاعة وفروسية فأركبه الفرس وخشى عليه أن يهجم بتلك الفرس على مالا يطيقه فجعل معه رجلا ليأمن عليه من كيد العدو إذا اشتغل هو عنه بالقتال ، وروى ابن المبارك فى الجهاد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير أنه كان مع أبيه يوم اليرموك ، فلما انهزم المشركون حمل فجعل يجهز على جرحاهم ، وقوله « يجهز » بضم أوله ويجهز وزاى أى يكمل قتل من وجده مجروحا ، وهذا مما يدل على قوة قلبه وشجاعته من صغره .

قوله فى الرواية الأولى ( قال عروة وقال لى عبد الملك الخ ) هو موصول بالإسناد المذكور ، وكان عروة مع أخيه عبد الله بن الزبير لما حاصره الحجاج بمكة ، فلما قتل عبد الله أخذ الحجاج ما وجده له فأرسل به إلى عبد الملك ، فكان من ذلك سيف الزبير الذى سأل عبد الملك عروة عنه ، وخرج عروة إلى عبد الملك بن مروان بالشام .

قوله ( فلة ) بفتح الفاء ( فلها ) بضم الفاء ، أى كسرت قطعة من حده .

قوله ( قال صدقت ، بهن فلول من قراع الكتائب ) هذا شطر من بيت مشهور من قصيدة مشهورة للنابغة الذبياني وأولها :

كلينى لهم يا أميمة ناصب      ليل أفاقيه بطيء الكواكب

يقول فيها : ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم      بهن فلول من قراع الكتائب

وهو من المدح فى معرض الذم ، لأن الفل فى السيف نقص حسى ، لكنه لما كان دليلا على قوة ساعد صاحبه كان من جملة كماله .

قوله ( قال هشام ) هو ابن عروة وهو موصول أيضا ، وقوله « فأقمناه » أى ذكرنا قيمته ، تقول قومتم الشيء وأقمته أى ذكرت ما يقوم مقامه من الثمن .

قوله ( وأخذه بغضنا ) أى بعض الورثة . وهو عثمان بن عروة أخو هشام ، وقوله « ولوددت إنا » هو من كلام هشام

قوله ( حدثنى فروة ) هو ابن مغراء بفتح الميم وسكون المعجمة ممدود ، وعلى\* هو ابن مسهر ، وهشام هو ابن عروة . وقوله على بالمهملة وتشديد اللام من الحلبة

[٣٩٧٦] ٣٨٣٥- حدثنا عبد الله بن محمد سمع روح بن عبادة قال نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال : ذكر لنا أنس بن مالك عن أبي طلحة أن نبي الله صلى الله عليه وسلم أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلاً من صناديد قريش فقتلوا في طوي من أطواء بدر خبيث مخبث . وكان إذا ظهر على قوم أقام بالعرصة ثلاث ليال . فلما كان ببدر اليوم الثالث أمر بإحلاته فشدها عليها رحلها ، ثم مشى واتبعه أصحابه قالوا : ما نرى ينطلق إلا لبعض حاجته ، حتى قام على شفة الركي ، فجعل يناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم : « يا فلان ابن فلان ، ويا فلان ابن فلان ، أيسرُكم أنكم أطعتم الله ورسوله ؟ فإننا وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً ، فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً » . فقال عمر : يا رسول الله ، ما تكلم من أجساد لا أرواح لها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « والذي نفس محمد بيده ، ما أنتم بأسمع لما أقول منهم » . قال قتادة : أحياهم الله حتى أسمعهم قوله ، توبخاً وتصغيراً ونقمة وحسرة وندماً .

[٣٩٧٧] ٣٨٣٦- نا الحميدي قال نا سفيان قال نا عمرو عن عطاء عن ابن عباس ﴿ الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا ﴾ قال : هم والله كفار قريش . قال عمرو : هم قريش ، ومحمد صلى الله عليه وسلم . ﴿ وَأَحْلُوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾ قال : النار يوم بدر . [الحديث ٣٩٧٧ - طرفه في : ٤٧٠٠] .

[٣٩٧٨] ٣٨٣٧- حدثنا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه قال : ذكر عند عائشة : أن ابن عمر رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِكَاءِ أَهْلِهِ » . فقالت : إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ وَذَنْبِهِ ، وَإِنْ أَهْلُهُ لَيَكُونُ عَلَيْهِ الْآلَان » . قالت : وذلك مثل قوله : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ عَلَى الْقَلْبِ وَفِيهِ قَتْلَى بَدْرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ لَهُمْ مِثْلَ مَا قَالَ : إِنَّهُمْ لَيَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ ، إِنَّمَا قَالَ : إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ الْآنَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ . ثم قرأت : ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى ﴾ ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنَ فِي الْقُبُورِ ﴾ يقول : حين تبوءوا مقاعدهم من النار .

[٣٩٨٠] ٣٨٣٨- حدثنا عثمان قال نا عبدة عن هشام عن أبيه عن ابن عمر قال : وقف النبي صلى الله عليه وسلم عليه على قلب بدر فقال : « هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً ؟ » ثم قال : « إِنَّهُمْ الْآنَ يَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ » . فذكر لعائشة فقالت : إِنَّمَا قَالَ : « إِنَّهُمْ الْآنَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ الَّذِي كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ هُوَ الْحَقُّ » . ثم قرأت : ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى ﴾ حتى قرأت الآية .

الحديث الحادي عشر .

قوله ( حدثني عبد الله بن محمد ) هو الجعفي .

**قوله ( سمع روح بن عبادة )** أى أنه سمع ، ولفظة « أنه » تحذف خطأ كما حذفت قال من قوله حدثنا سعيد .

**قوله ( ذكر لنا أنس بن مالك )** فيه تصريح لقتادة وهو من رواية صحابى عن صحابى : أنس عن أنس طلحة ، وقد رواه شيبان عن قتادة فلم يذكر أبا طلحة أخرجه أحمد ورواية سعيد أولى ، وكذا أخرجه مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بغير ذكر أى طلحة .

**قوله ( بأربعة وعشرين رجلا من صناديد )** بالمهملة والنون جمع صناديد بوزن عفريت وهو السيد الشجاع ، ووقع عند ابن عائد عن سعيد بن بشير عن قتادة « ببضعة وعشرين » وهى لا تنافى رواية الباب لأن البضع يطلق على الأربع أيضا ، ولم أقف على تسمية هؤلاء جميعهم ، بل سيأتى تسمية بعضهم ، ويمكن إكمالهم مما سرده ابن إسحق من أسماء من قتل من الكفار بيد أن يضيف على من كان يذكر منهم بالرياسة ولو بالتبعية لأبيه ، وسيأتى من حديث البراء أن قتلى بدر من الكفار كانوا سبعين ، وكأن الذين طرحوا فى القليب كانوا الرؤساء منهم ثم من قريش ، وخصوا بالمخاطبة المذكورة لما كان تقدم منهم من المعاندة ، وطرح باقى القتلى فى أمكنة أخرى . وأفاد الواقدي أن القليب المذكور كان حفرة رجل من بنى الناز فناسب أن يلقي فيه هؤلاء الكفار .

**قوله ( على شفة الركى )** أى طرف البئر ، وفى رواية الكشميهنى « على شفير الركى » والركى بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد آخره البئر قبل أن تطوى . والاطواء جمع طوى وهى البئر التى طويت وبنيت بالحجارة لتثبت ولا تنهار ، ويجمع بين الروایتين بأنها كانت مطوية فاستهدمت فصارت كالركى .

**قوله ( فجعل يناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم . يا فلان ابن فلان )** فى رواية حميد عن أنس « فنادى ياعقبة ابن ربيعة ، وياشعبة بن ربيعة ، ويا أمية بن خلف ، ويا أبا جهل بن هشام » أخرجه ابن إسحق وأحمد وغيرهما ، وكذا وقع عند أحمد ومسلم من طريق ثابت عن أنس ، فسمى الأربعة ، لكن قدم وأخر ، وسياقه أتم . قال فى أوله « تركهم ثلاثة أيام حتى جيفوا » فذكره ، وفيه من الزيادة « فسمع عمر صوته فقال : يا رسول الله أتناديهم بعد ثلاث ، وهل يسمعون ؟ ويقول الله تعالى ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى ﴾ فقال : والذى نفسى بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم ، لكن لا يستطيعون أن يجيبوا » وفى بعضه نظر ، لأن أمية بن خلف لم يكن فى القليب لأنه كان ضخما فانتفخ فآلقوا عليه من الحجارة والتراب ماغيه . وقد أخرج ذلك ابن إسحق من حديث عائشة . لكن يجمع بينهما بأنه كان قريبا من القليب فنودى فيمن نودى ، لكونه كان من جملة رؤسائهم . ومن رؤساء قريش ممن يصح إلحاقه بمن سمي من بنى عبد شمس بن عبد مناف عبيدة ، والعاص والد أى أحبيحة ، وسعيد بن العاص بن أمية ، وحنظلة بن أبى سفيان ، والوليد بن عتبة بن ربيعة . ومن بنى نوفل بن عبد مناف الحارث بن عامر بن نوفل ، وطعيمة بن عدى . ومن سائر قريش نوفل بن خويلد بن أسد ، وزمعة بن الأسود بن المطلب ابن أسد ، وأخوه عقيل ، والعاصى بن هشام أخو أبى جهل ، وأبو قيس بن الوليد أخو خالد ، ونبیه ومنبه ابنا الحجاج السهمي ، وعلى بن أمية بن خلف ، وعمرو بن عثمان عم طلحة أحد العشرة ، ومسعود بن أبى أمية أخو أم سلمة ، وقيس بن الفاكه بن المغيرة ، والأسود بن عبد الأسد أخو أبى سلمة ، وأبو العاص بن قيس بن عدى



السهمي ، وأميمة بن رفاعه بن أوى رفاعه ، فهؤلاء العشرون تنضم إلى الأربعة فتكمل العدة . ومن جملة مخاطبتهم ما ذكره ابن إسحق « حدثني بعض أهل العلم أنه صلى الله عليه وسلم قال : يا أهل القليب بئس عشيرة النبي كنتم ، كذبتوني وصدقني الناس » الحديث .

**قوله ( قال قتادة )** هو موصول بالإسناد المذكور .

**قوله ( أحياهم الله )** زاد الإسماعيلي « بأعيانهم » .

**قوله ( توبيحاً وتصغيراً ونقمة وحسرة وندماً )** في رواية الإسماعيلي « وتندماً وذلة وصغاراً » والصغار الذلة والهوان ، وأراد قتادة بهذا التأويل الرد على من أنكر أنهم يسمعون كما جاء عن عائشة أنها استدلت بقوله تعالى ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى ﴾ وسيأتي البحث في ذلك في تالي الحديث الذي بعده . الحديث الثاني عشر .

**قوله ( حدثنا عمرو )** هو ابن دينار وعطاء هو ابن أوى رباح .

**قوله ( عن ابن عباس )** في رواية أوى نعيم في المستخرج « سمعت ابن عباس » .

**قوله ( هم والله كفار قریش )** وقع في التفسير « هم والله كفار أهل مكة » ورواه عبد الرزاق عن ابن عيينة قال « هم لكفار قریش أو أهل مكة » وللطبراني عن كريب عن ابن عيينة « هم والله أهل مكة » قال ابن عيينة : يعني كفارهم . وعند عبد بن حميد في التفسير من طريق أوى الطفيل قال « قال عبد الله بن الكواء لعلى رضى الله عنه : من الذين بدلوا نعمة الله كفراً ؟ قال : هم الأفجران من قریش بنو أمية وبنو مخزوم قد كتبهم يوم بدر » وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن على نحوه لكن فيه « فأما بنو مخزوم فقطع الله دابرهم يوم بدر ، وأما بنو أمية فمتمعوا إلى حين » وأخرج الطبري عن عمر نحوه ، وله من وجه آخر ضعيف عن ابن عباس قال « هم جبلة بن الأيهم والذين اتبعوه من العرب فلحقوا بالروم » والأول المعتمد ، ويحتمل أن يكون مراده أن عموم الآية يتناول هؤلاء أيضاً **قوله ( قال عمرو )** هو ابن دينار ، وهو موصول بالإسناد المذكور .

**قوله ( ومحمد صلى الله عليه وسلم نعمة الله )** هذا موقف على عمرو بن دينار ، وكذا ﴿ دار البوار ﴾ النار يوم بدر ، وهكذا رويناه في تفسير ابن عيينة رواية سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه عن عمرو بن دينار في قوله ﴿ ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دار البوار جهنم ﴾ قال : هم كفار قریش ، ومحمد النعمة ، ودار البوار النار يوم بدر انتهى . « يوم بدر » ظرف لقوله أحلوا أى أنهم أهلکوا قومهم يوم بدر فأدخلوا النار ، والبوار الهلاك وسميت جهنم دار البوار لإهلاكها من يدخلها ، وعند الطبراني من طريق ابن جريج عن ابن عباس قال : البوار الهلاك ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال : قد فسرهما الله تعالى فقال ﴿ جهنم يصلونها ﴾ . الحديث الثالث عشر

**قوله ( ذكر )** بضم أوله ، وعند الإسماعيلي « أن عائشة بلغها » ولم أقف على اسم المبلغ ، ولكن عنده من رواية أخرى ما يشعر بأن عروة هو الذى بلغها ذلك .

**قوله ( وهل )** قيل بفتح الهاء ، والمشهور الكسر ، أى غلط وزنا ومعنى ، وبالفصح معناه فزع ونسى وجبن

وقلتى ، وقال الفارائى والأزهري وابن القطاع وابن فارس والقاسى وغيرهم : وهلت إليه بفتح الهاء أهل بالكسر وهلا بالسكون إذا ذهب وهمك إليه . زاد القالى والجوهري : وأنت تريد غيره . وزاد ابن القطاع (١) .

**قوله ( إن الميت ليعذب في قبره )** الحديث تقدم شرحه في الجنائز ، وقوله « ذلك مثل قوله » أى ابن عمر ، وقوله « فقال لهم ما قال » ووقع عند الكشميهنى « فقال لهم مثل ما قال » و « مثل » زائدة لا حاجة إليها .

**قوله ( يقول حين تبوءوا مقاعدهم من النار )** القائل « يقول » هو عروة ، يريد أن يبين مراد عائشة فأشار إلى أن إطلاق النفي في قوله ﴿ إني لا أسمع الموتى ﴾ مقيد باستقرارهم في النار ، وعلى هذا فلا معارضة بين إنكار عائشة وإثبات ابن عمر كما تقدم توضيحه في الجنائز ، لكن الرواية التى بعد هذه تدل على أن عائشة كانت تنكر ذلك مطلقاً لقولها إن الحديث إنما هو بلفظ « إنهم ليعلمون » وأن ابن عمر وهم في قوله « ليسمعون » قال البيهقى : العلم لا يمنع من السماع ، والجواب عن الآية أنه لا يسمعهم وهم موتى ولكن الله أحياءهم حتى سمعوا كما قال قتادة ، ولم ينفرد عمر ولا ابنه بحكاية ذلك بل وافقهما أبو طلحة كما تقدم ، وللطبرانى من حديث ابن مسعود مثله بإسناد صحيح . ومن حديث عبد الله بن سيدان نحوه وفيه « قالوا يا رسول الله وهل يسمعون ؟ قال : يسمعون كما تسمعون ، ولكن لا يجيبون » وفي حديث ابن مسعود « ولكنهم اليوم لا يجيبون ومن الغريب أن في المغازى لابن إسحق رواية يونس بن بكير بإسناد جيد عن عائشة مثل حديث أبى طلحة وفيه « ما أنتم بأسمع لما أقول منهم » وأخرجه أحمد بإسناد حسن ، فإن كان محفوظاً فكأنها رجعت عن الإنكار لما ثبت عندها من رواية هؤلاء الصحابة لكونها لم تشهد القصة ، قال الإسماعيلى : كان عند عائشة من الفهم والدكاء وكثرة الرواية والغوص على غوامض العلم مالا مزيد عليه ، لكن لا سبيل إلى رد رواية الثقة إلا بنص مثله يدل على نسخه أو تخصيصه أو استحالته ، فكيف والجمع بين الذى أنكرته وأثبتته غيرها ممكن ، لأن قوله تعالى ﴿ إني لا أسمع الموتى ﴾ لا يناقى قوله صلى الله عليه وسلم « إنهم الآن يسمعون » لأن الإسماع هو إبلاغ الصوت من المسمع في أذن السامع ، فالله تعالى هو الذى أسمعهم بأن أبلغهم صوت نبيه صلى الله عليه وسلم بذلك . وأما جوابها بأنه إنما قال إنهم ليعلمون فإن كانت سمعت ذلك فلا يناقى رواية يسمعون بل يؤيدها . وقال السهيلي ما محصله : إن في نفس الخبر ما يدل على خرق العادة بذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، لقول الصحابة له « أتخاطب أقواماً قد جيفوا ؟ فأجابهم » قال : وإذا جاز أن يكونوا في تلك الحالة عالمين جاز أن يكونوا سامعين ، وذلك إما بآذان رءوسهم على قول الأكثر أو بآذان قلوبهم ، قال : وقد تمسك بهذا الحديث من يقول : إن السؤال يتوجه على الروح والبدن ، ورده من قال : إنما يتوجه على الروح فقط بأن الإسماع يحتمل أن يكون لأذن الرأس ولأذن القلب فلم يبق فيه حجة . قلت : إذا كان الذى وقع حينئذ من خوارق العادة للنبي صلى الله عليه وسلم حينئذ لم يحسن التمسك به في مسألة السؤال أصلاً . وقد اختلف أهل التأويل في المراد بالموتى في قوله تعالى ﴿ إني لا أسمع الموتى ﴾ وكذلك المراد بمن في القبور ، فحملته عائشة على الحقيقة وجعلته أصلاً احتاجت معه إلى تأويل قوله « ما أنتم بأسمع لما أقول منهم » وهذا قول الأكثر ، وقيل هو مجاز والمراد بالموتى ومن في القبور الكفار ، شبهوا بالموتى وهم أحياء ، والمعنى من هم في حال الموتى أو في حال من سكن القبر ، وعلى هذا لا يبقى في الآية دليل على مانفته عائشة رضى الله عنها ، والله أعلم

## فَضْلُ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا

[٣٩٨٢] ٣٨٣٩- فَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ نَا مَعَاوِيَةَ بْنَ عَمْرٍو قَالَ نَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : أُصِيبَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَدْرٍ وَهُوَ غُلَامٌ ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَرَفْتَ مَنْزِلَةَ حَارِثَةَ مِنِّي ، فَإِنْ يَكُ فِي الْجَنَّةِ أَصْبِرْ وَأَحْتَسِبْ ، وَإِنْ تَكُ الْآخِرَى تَرَى مَا أَصْنَعُ . فَقَالَ : « وَيَحْكُ أَوْ هَبَلَتْ ؟ أَوْ جَنَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ ؟ إِنَّهَا جَنَّاتٌ كَثِيرَةٌ ، وَإِنَّهُ فِي جَنَّةِ الْفِرْدَوْسِ » .

[٣٩٨٣] ٣٨٤٠- فَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ قَالَ سَمِعْتُ حُصَيْنَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعْدِ ابْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَبَا مَرْثَدَةَ وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ - وَكَلَّنَا فَارِسٌ - قَالَ : « انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخَ فَإِنْ بَهَا امْرَأَةٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَعَهَا كِتَابٌ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ » . فَأَدْرَكْنَاهَا تَسِيرُ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا حَيْثُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَقَلْنَا : الْكِتَابُ ، فَقَالَتْ : مَا مَعَنَا الْكِتَابُ ، فَأَنْخَنَاهَا ، فَالْتَمَسْنَا فَلَمْ نَرِ كِتَابًا ، قَلْنَا : مَا كَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَنَجْرَدَنَّكَ . فَلَمَّا رَأَتْ الْجَدَّ أَهْوَتْ إِلَى حُجْزَتِهَا - وَهِيَ مُحْتَجِزَةٌ بِكِسَاءٍ - فَأَخْرَجَتْهُ . فَا نْطَلَقْنَا بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ ، فَدَعْنِي فَلْأَضْرِبْ عُنُقَهُ . فَقَالَ : « مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ ؟ » قَالَ : وَاللَّهِ مَا بِي أَنْ لَا أَكُونَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، أَرَدْتُ أَنْ تَكُونَ لِي عِنْدَ الْقَوْمِ يَدٌ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهَا عَنْ أَهْلِي وَمَالِي ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِكَ إِلَّا لَهُ هُنَاكَ مِنْ عَشِيرَتِهِ مَنْ يَدْفَعُ اللَّهُ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ . فَقَالَ : « صَدَقَ ، وَلَا تَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرًا » . فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّهُ قَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ ، فَدَعْنِي فَلْأَضْرِبْ عُنُقَهُ . فَقَالَ : « أَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ ؟ » فَقَالَ : « لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ : اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ وَجِبَتْ لَكُمْ الْجَنَّةُ - أَوْ فَقَدْ غُفِرَتْ لَكُمْ - » فَدَمَعَتْ عَيْنَا عُمَرَ وَقَالَ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ .

قوله ( باب فضل من شهد بَدْرًا ) أى مع النبي صلى الله عليه وسلم من المسلمين مقاتلا للمشركين ، وكأن المراد بيان أفضليتهم لا مطلق فضلهم .

قوله ( أُصِيبَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَدْرٍ ) هو بالمهمله والمثلثة ابن سراقه بن الحارث بن عدى الأنصارى بن عدى بن النجار ، وأبوه سراقه له صحبة واستشهد يوم حنين .

قوله ( فجاءت أمه ) هى الربيع بالتشديد بنت النضر عمة أنس بن مالك ، ووقع فى أوائل الجهاد من طريق شيبان عن قتادة عن أنس « أن أم الربيع بالتخفيف ابن البراء وهى أم حارثة » وقال : هو وهم وإنما الصواب أن أم حارثة الربيع عمة البراء ، وقد ذكرت مباحث ذلك مستوفاة هناك مع شرح الحديث . وقوله « ويحك » هى كلمة رحمة ، وزعم الداودى أنها للتوبيخ وقوله « هبلت » بضم الهاء بعدها موحدة مكسورة أى ثكلت وهو بوزنه ، وقد تفتح الهاء يقال هبلته أمه تهبله بتحريك الهاء أى ثكلته ، وقد يرد بمعنى المدح والإعجاب ، قالوا أصله إذا مات

الولد في الهبل هو موضع الولد من الرحم فكأن أمه وجع مهبلها بموت الولد فيه . وزعم الداودي أن المعنى أجهلت ، ولم يقع عند أحد من أهل اللغة أن هبلت بمعنى جهلت . ثم ذكر المصنف حديث علي في قصة حاطب بن أبي بلتعة ، وسيأتي شرح القصة في فتح مكة مستوفى . وذكر البرقاني أن مسلماً أخرج نحو هذا الحديث من طريق ابن عباس عن عمر مستوفى ، والمراد منه هنا الاستدلال على فضل أهل بدر بقوله صلى الله عليه وسلم المذكور ، وهى بشارة عظيمة لم تقع لغيرهم ، ووقع الخبر بالفاظ : منها « فقد غفرت لكم » ومنها « فقد وجبت لكم الجنة » ومنها « لعل الله اطلع » لكن قال العلماء إن الترجي في كلام الله وكلام رسوله الموقوع وعند أحمد وأبي داود وابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة بالجزم ولفظه « إن الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » وعند أحمد بإسناد على شرط مسلم من حديث جابر مرفوعاً « لن يدخل النار أحد شهد بدرًا » وقوله استشكل قوله « اعملوا ما شئتم » فإن ظاهره أنه للإباحة وهو خلاف عقد الشرع ، وأجيب بأنه إخبار عن الماضي أى كل عمل كأن لكم فهو مغفور ، ويؤيده أنه لو كان لما يستقبلونه من العمل لم يقع بلفظ الماضي ولقال فسأغفره لكم ، وتعقب بأنه لو كان للماضى لما حسن الاستدلال به في قصة حاطب لأنه صلى الله عليه وسلم خاطب به عمر منكرًا عليه ما قال في أمر حاطب ، وهذه القصة كانت بعد بدر بست سنين فهدل على أن المراد ما سيأتى ، وأورده في لفظ الماضي مبالغة في تحقيقه . وقيل إن صيغة الأمر في قوله « اعملوا » للتشريف والتكريم والمراد عدم المؤاخذه بما يصدر منهم بعد ذلك ، وأنهم خصوا بذلك لما حصل لهم من الحال العظيمة التى اقتضت محو ذنوبهم السابقة ، وتأهلوا لأن يغفر الله لهم الذنوب اللاحقة إن وقعت ، أى كل ما عملتموه بعد هذه الواقعة من أى عمل كان فهو مغفور . وقيل إن المراد ذنوبهم تقع إذا وقعت مغفورة وقيل هى بشارة بعدم وقوع الذنوب منهم ، وفيه نظر ظاهر لما سيأتى في قصة قدامة بن مظعون حين شرب الخمر في أيام عمر وحده عمر ، فهاجر بسبب ذلك ، فرأى عمر في المنام من يأمره بمصالحته ، وكان قدامة بدرياً والذى يفهم من سياق القصة الاحتمال الثانى وهو الذى فهمه أبو عبد الرحمن السلمى التابعى الكبير حيث قال لحيان بن عطية : قد علمت الذى جرأ صاحبك على الدماء ، وذكر له هذا الحديث ، وسيأتى ذلك في « باب استجابة المرتدين » . واتفقوا على أن البشارة المذكورة فيما يتعلق بأحكام الآخرة لا بأحكام الدنيا من إقامة الحدود وغيرها ، والله أعلم .

بـ

[٣٩٨٤] ٣٨٤١ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا أبو أحمد قال نا عبد الرحمن بن الغسيل عن حمزة بن أبي أسيد والزبير بن المنذر بن أبي أسيد عن أبي أسيد قال : قال لنا النبي صلى الله عليه يوم بدر : « إذا أكثبوكم فارموهم ، واستبقوا نبلكم » .

[٣٩٨٥] ٣٨٤٢ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم قال نا أبو أحمد الزبيرى قال نا عبد الرحمن بن الغسيل عن حمزة بن أبي أسيد والمنذر بن أبي أسيد عن أبي أسيد قال : قال لنا رسول الله صلى الله عليه يوم بدر : « إذا أكثبوكم - يعنى أكثروكم - فارموهم ، واستبقوا نبلكم » .

قوله ( باب ) كذا في الأصول بغير ترجمة . وهو فيما يتعلق ببدر أيضا ، وأبو أحمد هو محمد بن عبد الله بن

الزبير الزبيرى كما نسبه فى الرواية التى بعدها .

**قوله ( عن حمزة بن أبى أسيد والزبير بن المنذر بن أبى أسيد )** كذا فى هذه الرواية . ووقع فى التى بعدها الزبير بن أبى أسيد . فقيل هو عمه وقيل هو هو لكن نسب إلى جده ، والأول أصوب . وأبعد من قال إن الزبير هو المنذر نفسه .

**قوله ( عن أبى أسيد )** بالتصغير وهو مالك بن ربيعة الخزرجى الساعدى .

**قوله ( إذا أكثبكم )** بثلاثة ثم موحدة إذا قربوا منكم ، ووقع فى الرواية الثانية « يعنى أكثروكم » وهو تفسير لا يعرفه أهل اللغة ، وقد قدمت فى الجهاد أن الداودى فسره بذلك وأنه أنكر عليه ، فعرفنا الآن مستنده فى ذلك وهو ما وقع فى هذه الرواية ، لكن يتجه الإنكار لكونه تفسيراً لا يعرفه أهل اللغة وكأنه من بعض رواته ، فقد وقع فى رواية أبى داود فى هذا الموضع « يعنى غشوكم » وهو بمعجمتين والتخفيف وهو أشبه بالمراد ، ويؤيده ما وقع عند ابن إسحق « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن لا يحملوا على المشركين حتى يأمرهم وقال : إذا أكثبكم فانضحوهم عنكم بالنبل » والهمزة فى قوله « أكثبكم » للتعدية من كذب بفتحيتين وهو القرب ، قال ابن فارس : أكثب الصيد إذا أمكن من نفسه ، فالمعنى إذا قربوا منكم فأمكنكم من أنفسهم فارموهم

**قوله ( فارموهم واستبقوا نبلكم )** بسكون الموحدة فعل أمر بالاستبقاء ، أى طلب الابقاء ، قال الداودى : معنى قوله « ارموهم » أى بالحجارة لأنها لا تكاد تخطئ إذا رمى بها فى الجماعة ، قال ، ومعنى « استبقوا نبلكم » أى إلى أن تحصل المصادمة . كذا قال . وقال غيره : المعنى ارموهم ببعض نبلكم لا بجميعها . والذى يظهر لى أن معنى قوله « واستبقوا نبلكم » لا يتعلق بقوله « ارموهم » وإنما هو كاليان للمراد بالأمر بتأخير الرمي حتى يقربوا منهم ، أى أنهم إذا كانوا بعيداً لا تصيبهم السهام غالباً ، فالمعنى استبقوا نبلكم فى الحالة التى إذا رميت بها لا تصيب غالباً ، وإذا صاروا إلى الحالة التى يمكن فيها الإصابة غالباً فارموا

[٣٩٨٦] ٣٨٤٣ - حدثنا عمرو بن خالد قال نا زهير قال نا أبو إسحاق قال سمعت البراء بن عازب قال : جعل النبي صلى الله عليه على الرماة يوم أحد عبد الله بن جبير ، فأصابوا من سبعين ، وكان النبي صلى الله عليه وأصحابه أصاب من المشركين يوم بدر أربعين ومائة : سبعين أسيراً وسبعين قتيلاً . قال أبو سفيان : يوم بيوم بدر ، والحرب سجال .

[٣٩٨٧] ٣٨٤٤ - حدثنا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بريد عن جده أبى بردة عن أبى موسى - أراه عن النبي صلى الله عليه - قال : « وإذا الخير ما جاء الله به من الخير بعد ، وثواب الصدق الذى آتانا بعد يوم بدر » .

الحديث الثانى حديث البراء فى قصة الرماة يوم أحد ، وذكر طرفاً منه ، وسأيت بتمامه فى غزوة أحد والمراد منه .

**قوله ( أصاب من المشركين يوم بدر أربعين ومائة : سبعين أسيراً وسبعين قتيلاً )** هذا هو الحق فى عدد القتلى ، وأطبق أهل السير على أنهم خمسون قتيلاً يزيدون قليلاً أو ينقصون ، سرد ابن إسحق فبلغوا خمسين ، وزاد

الواقدي ثلاثة أو أربعة وأطلق كثير من أهل المغازي أنهم بضعة وأربعون لكن لا يلزم من معرفة أسماء من قتل منهم على التعيين أن يكونوا جميع من قتل . وقول البراء إن عدتهم سبعون قد وافقه على ذلك ابن عباس وآخرون ، وأخرج ذلك مسلم من حديث ابن عباس ، وقال الله تعالى ﴿ أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها ﴾ وافق أهل العلم بالتفسير على أن المخاطبين بذلك أهل أحد ، وأن المراد بأصبت مثليها يوم بدر ، وعلى أن عدة من استشهد من المسلمين بأحد سبعون نفساً ، وبذلك جزم ابن هشام ، واستدل له بقول كعب بن مالك من قصيدة له :

فأقام بالطعن المطعن منهم سبعون عتبة منهم والأسود

يعنى عتبة بن ربيعة بن عبد شمس ، وقد تقدم اسم من قتله . والأسود بن عبد الأسد بن هلال المخزومي قتله حمزة بن عبد المطلب . ثم سرد ابن هشام أسماء أخرى ممن قتل ببدر غير من ذكره ابن إسحق فزادوا على الستين فقوى ما قلناه ، والله أعلم .

الحديث الثالث ، ذكر فيه حديث أبي موسى في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم أورده مختصراً جداً ، وقد تقدمت الإشارة إليه في الهجرة ، فإنه علق طرفاً منه هناك . وأورده في علامات النبوة بتمامه فأحلت شرحه على غزوة أحد ، ولم يذكر في غزوة أحد منه هذه القطعة التي ذكرها هنا ، وسأذكر شرحها في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى .

[٣٩٨٨] ٣٨٤٥ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال نا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده قال : قال عبد الرحمن بن عوف : إني لفي الصف يوم بدر إذ التفت فإذا عن يميني وعن يساري فيان حديثا السن ، فكأنني لم آمن بمكانهما ، إذ قال لي أحدهما سرّاً من صاحبه : يا عم ، أرني أبا جهل . فقلت : يا ابن أخي ، وما تصنع به ؟ قال : عاهدت الله إن رأيته أن أقتله أو أموت دونه . فقال لي الآخر سرّاً من صاحبه مثله . قال : فما سرّني أني بين رجلين مكانهما ، فأشرت لهما إليه ، فشدّا عليه مثل الصقرين حتى ضرباه ، وهما ابنا عفرأ .

الحديث الرابع ، حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة قتل أبي جهل .

قوله ( حدثني يعقوب بن إبراهيم ) كذا لأبي ذر والأصيلي ، وللباقين « حدثنا يعقوب » غير منسوب ، فجزم الكلاباذي بأنه ابن حميد بن كاسب ، وبه جزم الحاكم عن مشايخه ، ثم جوز أن يكون يعقوب بن محمد الزهري . قلت : وسأيت ما يقويه . قال الحاكم : وقد ناظرني شيخنا أبو أحمد الحاكم في أن البخاري روى في الصحيح عن يعقوب بن حميد ، فقلت له : إنما روى عن يعقوب بن محمد فلم يرجع عن ذلك . قلت : وجزم ابن منده وأبو إسحق الحبال وغير واحد بما قال أبو أحمد ، وهو متعقب بما وقع في رواية الأصيلي وأبي ذر ، وقال أبو علي الجبائي : وقع عند ابن السكن هنا « حدثنا يعقوب بن محمد » وعند أبي ذر والأصيلي « حدثنا يعقوب بن إبراهيم » وأهمله الباقون . وجزم أبو مسعود في « الأطراف » بأنه ابن إبراهيم ، وجوز أنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، قال : وهو غلط ، فإن يعقوب مات قبل أن يرحل البخاري ، وقد روى له الكثير بواسطة ، وبنو الكرماني على أنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد فقال : هذا السند مسلسل بالرواية عن الآباء ، ومال المزني إلى أنه يعقوب بن

إبراهيم الدورق انتهى . وقد تقدم في أواخر الصلاة في « باب الصلاة في مسجد قباء » وفي المناقب في « باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للأَنْصار أنتم أحب الناس إليَّ » التصريح بالرواية عن يعقوب بن إبراهيم الدورق فقال البرقاني في « المصافحة » يعقوب بن حميد ليس من شرط الصحيح ، وقد قيل إنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد ولكن سقطت الوسطة من النسخة لأن البخاري لم يسمع منه انتهى . والراجح عدم السقوط وأنه إما الدورق وإما ابن محمد الزهري ، والله أعلم .

**قوله ( عن أبيه عن جده )** أبوه هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وقد تقدمت الإشارة في الباب الماضي إلى أن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف روى هذا الحديث أيضاً عن أبيه ، وأنه ساقه في الخمس بتمامه . وقوله في هذه الرواية فكأنني لم آمن بمكانهما أى من العدو . وقيل مكانهما كناية عنهما ، كأنه لم يثق بهما لأنه لم يعرفهما فلم يأمن أن يكونا من العدو . ثم وجدت في مغازي ابن عائذ ما يرفع الإشكال ، فإنه أخرج هذه القصة مطولة بإسناد منقطع وقال فيها « فأشفقت أن يؤتى الناس من ناحيتي لكوني بين غلامين حديثين » .

**قوله ( الصقرين )** بالمهملة ثم القاف تشية صقر ، وهو من سباع الطير وأحد الجوارح الأربعة وهي الصقر والبازي والشاهين والعُقاب ، وشبههما به لما اشتهر عنه من الشجاعة والشهامة والإقدام على الصيد ، ولأنه إذا تشبث لشيء لم يفارقه حتى يأخذه وأول من صاد به من العرب الحارث بن معاوية بن ثور الكندي ، ثم اشتهر الصيد به بعده .

[٣٩٨٩] ٣٨٤٦ - فاموسى بن إسماعيل قال نا إبراهيم قال أنا ابن شهاب قال أخبرني عمرو بن أسيد بن جارية الثقفي حليف بني زهرة - وكان من أصحاب أبي هريرة عن أبي هريرة قال : بعث رسول الله صلى الله عليه عشرة عينا وأمر عليهم عاصم بن ثابت الأنصاري جد عاصم بن عمر بن الخطاب ، حتى إذا كانوا بالهدة بين عسفان ومكة ذكروا لحي من هذيل يقال لهم بنو لحيان ، فنفروا لهم بقريب من مائة رجل رام ، فاقتصوا آثارهم حتى وجدوا ماكلهم التمر في منزل نزله ، فقال : تمر يثرب ، فاتبعوا آثارهم . فلما حس بهم عاصم وأصحابه لجؤوا إلى موضع فأحاط بهم القوم فقالوا : انزلوا فأعطوا بأيديكم ، ولكم العهد والميثاق أن لا نقتل منكم أحداً . فقال عاصم بن ثابت : أيها القوم ، أما أنا فلا أنزل في ذمة كافر . اللهم أخبر عنا نبيك . فرمؤهم بالنبل فقتلوا عاصماً ، ونزل إليهم ثلاثة نفر على العهد والميثاق ، منهم خبيب وزيد بن الدثنة ورجل آخر . فلما استمكنوا منهم أطلقوا أوتار قسيهم فربطوهم بها . قال الرجل الثالث : هذا أول الغدر ، والله لا أصحبكم ، إن لي بهؤلاء أسوة - يريد القتلى - فجرؤوه وعالجوه ، فأبى أن يصحبهم . فانطلق بخبيب وزيد بن الدثنة حتى باعوهما بعد وقعة بدر ، فابتاع بنو الحارث بن عامر بن نوفل خبيبا - وكان خبيب هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر - فلبث خبيب عندهم أسيراً حتى أجمعوا قتله ، فاستعار من بعض بنات الحارث موسى يستحذ بها ، فأعارت ، فدرج بني لها وهي غافلة حتى أتاه ، فوجدته مجلسه

على فخذهِ والموسى بيده . قالت : ففرغتُ فزعةً عرفها خبيب . فقال : أتخشين أن أقتله ؟ ما كنتُ لأفعل ذلك . قالت : والله ما رأيتُ أسيراً خيراً من خبيب ، والله لقد وجدته يوماً يأكلُ قطفاً من عنبٍ في يده وإنه لموثقٌ بالحديد ، وما بمكةَ من ثمرة . وكانت تقول : إنه ليرزقُ رزقه الله خبيباً . فلما خرجوا به من الحرم ليقتلوه في الحل قال لهم خبيب : دعوني أصلي ركعتين ، فتركوه فركع ركعتين فقال : والله لولا أن تحسبوا أن ما بي جزعٌ لزدت . اللهم أحصهم عدداً ، واقتلهم بدداً ، ولا تبق منهم أحداً .

فلستُ أبالي حين أقتل مسلماً      على أي جنب كان لله مصرعِي  
وذلك في ذاتِ الإله وإن يشأ      يبارك على أوصالِ شلو ممزَع

ثم قام إليه أبو سروة عقبة بن الحارث فقتله . وكان خبيب هو سنٌ لكل مسلم قتل صبراً الصلاة . وأخبر أصحابه يوم أصيب خبرهم . وبعث ناساً من قريش إلى عاصم بن ثابت حين حدثوا أنه قُتل أن يؤثروا بشيء منه يعرف - وكان قتل رجلاً من عظمائهم - فبعث الله عز وجل لعاصم مثل الظلة من الدبر فحملته من رسلهم ، فلم يقدروا أن يقطعوا منه شيئاً . وقال كعب بن مالك : ذكروا مُرارةً بن الربيع العمري وهلال بن أمية الواقفي رجلين صالحين قد شهدا بدرًا .

[٣٩٩٠] ٣٨٤٧ - فأتيتُ بن سعيد قال ناليتُ عن يحيى عن نافع : أن ابن عمر ذكر له أن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل - وكان بدرياً - مريض في يوم الجمعة ، فركب إليه بعد أن تعالى النهار واقتربت الجمعة ، وترك الجمعة .

[٣٩٩١] ٣٨٤٨ - وقال الليثُ حدثني يونس عن ابن شهاب قال حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : أن أباه كتب إلى عمر بن عبد الله بن الأرقم الزهري يأمره أن يدخل على سبيعة بنت الحارث الأسلمية فيسألها عن حديثها وعما قال لها رسول الله صلى الله عليه حين استفتته . فكتب عمر بن عبد الله بن الأرقم إلى عبد الله بن عتبة يخبره أن سبيعة بنت الحارث أخبرته أنها كانت تحت سعد بن خولة - وهو من بني عامر ابن لؤي وكان ممن شهد بدرًا - فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل ، فلم تنشب أن وضعت حملها بعد وفاته ، فلما تعلت من نفاسها تجملت للخطاب ، فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك - رجل من بني عبد الدار - فقال : ما لي أراك تجملت للخطاب ترجين النكاح ؟ وإنك والله ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشراً . قالت سبيعة : فلما قال لي ذلك جمعت علي ثيابي حين أمسيت وأتيت رسول الله صلى الله عليه فسألته عن ذلك ، فأفتاني بأني قد حملت حين وضعت حملي ، وأمرني بالتزوج إن بدا لي . تابعة أصبغ عن ابن وهب عن يونس وقال الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب وسألناه فقال : حدثني محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان مولى بني عامر بن لؤي أن محمد بن إياس بن البكير - وكان أبوه شهد بدرًا - أخبره . [الحديث ٣٩٩١ - طرفه في : ٥٣١٩] .

الحديث الخامس حديث أبي هريرة في قصة أصحاب بدر معونة وسياق شرحه بتامه في غزوة الرجيع ، والغرض



منه هنا قوله فيه « وكان قد قتل عظيماً من عظمائهم » فإنه سيأتى فى الطريق الأخرى التصريح بأن ذلك كان يوم بدر ، والذى قتله عاصم المذكور يوم بدر من المشركين فى قول ابن إسحق ومن تبعه عقبة بن أبى معيط بن أبى عمرو بن أمية قتله صبراً بأمر النبى صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( أخبرنى عمرو بن جارية ) بالجيم ،** وفى رواية الكشميهنى « عمرو بن أبى أسيد بن جارية » وكذا للأصيل ، وهو نسب إلى جده ، بل هو جد أبيه لأنه ابن أسيد بن العلاء بن جارية ، ووقع فى غزوة الرجيع كما سيأتى « عمرو بن أبى سفيان » وهى كنية أبيه أسيد والله أعلم . وأسيد بفتح الهمزة للجميع ، وأكثر أصحاب الزهرى قالوا فيه « عمرو » بفتح العين وقال بعضهم عمر بضم العين ، ورجح البخارى أنه عمرو ، وكذا وقع فى الجهاد فى « باب هل يستأسر الرجل » للأكثر عمرو ، أما النسفى وأبو زيد المروزى فلم يسمياه قالوا « أخبرنا ابن أسيد » وقال ابن السكن فى روايته « عمير » بالتصغير ، والراجح عمرو بفتح العين ، وسيأتى مزيد لذلك فى غزوة الرجيع .

**قوله ( عشرة عينا )** سيأتى بيانهم فى غزوة الرجيع ، وأمر عليهم عاصم بن ثابت جد عاصم بن عمر بن الخطاب يعنى لأمه ، قال : وهو وهم من بعض رواته فإن عاصم بن ثابت خال عاصم بن عمر لاجده لأن والدة عاصم هى جميلة بنت ثابت أخت عاصم ، وكان اسمها عاصية فغيرها النبى صلى الله عليه وسلم ، قال عياض إذا قرئ جد بالكسر على أنه صفة لثابت استقام الكلام وارتفع الوهم . الحديث السادس .

**قوله ( وقال كعب بن مالك ذكروا مرارة بن الربيع العمرى وهلال بن أمية الواقفى رجلين صالحين قد شهدا بدر )** هذا طرف من حديث كعب الطويل فى قصة توبته ، وسيأتى موصولاً فى غزوة تبوك مطولاً ، وكأن المصنف عرف أن بعض الناس ينكر أن يكون مرارة وهلال شهدا بدرًا وينسب الوهم فى ذلك إلى الزهرى فرد ذلك بنسبة ذلك إلى كعب بن مالك ، وهو الظاهر من السياق فإن الحديث عنه قد أخذ وهو أعرف بمن شهد بدرًا ممن لم يشهدا ممن جاء بعده ، والأصل عدم الإدراج فلا يثبت إلا بدليل صريح ، ويؤيد كون وصفهما بذلك من كلام كعب أن كعباً ساقه فى مقام التأسى بهما فوصفهما بالصالح وبشهود بدر التى هى أعظم المشاهد . فلما وقع لهما نظير ما وقع له من القعود عن غزوة تبوك ومن الأمر بهجرهما كما وقع له تأسى بهما . وأما قول بعض المتأخرين كالدمياطى : لم يذكر أحد مرارة وهلالاً فيمن شهد بدرًا فمردود عليه ، فقد جزم به البخارى هنا وتبعه جماعة ، وأما قوله : وإنما ذكروهما فى الطبقة الثانية ممن شهد أحداً ، فحصر مردود ، فإن الذى ذكرهما كذلك هو محمد بن سعد وليس ما يقتضيه صنيعه بحجة على مثل هذا الحديث الصحيح المثبت لشهودهما وقد ذكر هشام بن الكلبي وهو من شيوخ محمد بن سعد أن مرارة شهد بدرًا فإنه ساق نسبه إلى الأوس ثم قال : شهد بدرًا ، وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم . وقد استقرت أول من أنكر شهودهما بدرًا فوجدته الأثرم صاحب الإمام أحمد واسمه أحمد بن محمد بن هانىء ، قال ابن الجوزى : لم أزل متعجباً من هذا الحديث وحريصاً على كشف هذا الموضع وتحقيقه حتى رأيت الأثرم ذكر الزهرى وفضله وقال : لا يكاد يحفظ عنه غلط إلا فى هذا الموضع ، فإنه ذكر أن مرارة وهلالاً شهدا بدرًا ، وهذا لم يقله أحد ، والغلط لا يخلو منه إنسان . قلت : وهذا ينبئ على أن قوله شهدا بدرًا مدرج فى الخبر من كلام الزهرى ، وفى ثبوت ذلك نظر لا يخفى كما قدمته ، واحتج ابن القيم فى الهدى

بأنهما لو شهدا بدرًا ما عوقبا بالهجر الذي وقع لهما بل كانا يسامحان بذلك كما سوح حاطب بن أبي بلتعة كما وقع في قصته المشهورة قلت : وهو قياس مع وجود النص ، ويمكن الفرق ، وبالله التوفيق والله أعلم . الحديث السابع .

قوله ( عن يحيى ) هو ابن سعيد الأنصاري .

قوله ( ذكر له ) بضم أوله ولم أقف على اسم ذاك ذلك ، والغرض منه قوله « وكان بدرًا » وإنما نسب إلى بدر وإن كان لم يحضر القتال لأنه كان ممن ضرب له النبي صلى الله عليه وسلم بسهم ، كما تقدم قريباً ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه هو وطلحة يتجسسان الأخبار ، فوقع القتال قبل أن يرجعا ، فألحقهما النبي صلى الله عليه وسلم بمن شهدا وضرب لهما بسهميهما وأجرهما .

الحديث الثامن .

قوله ( وقال الليث حدثني يونس إلخ ) يأتي شرحه مستوفى في العدد من كتاب النكاح ، والغرض منه ذكر سعد بن خولة وأنه شهد بدرًا ، وقد وصل طريق الليث هذا قاسم بن أصبغ في مصنفه فأخرجه عن مطلب بن شبيب عن عبد الله بن صالح عن الليث بتمامه .

قوله ( تابعه أصبغ عن ابن وهب ) وصله الإسماعيلي من طريق محمد بن عبد الملك بن زنجويه عن أصبغ بن الفرج .

الحديث التاسع .

قوله ( وقال الليث ) وصله المصنف في « التاريخ الكبير » قال « قال لنا عبد الله بن صالح أنبأنا الليث » فذكره بتمامه .

قوله ( وسألناه فقد حدثه ) في رواية الكشميهني « حدثني » .

قوله ( الكبير ) بالتصغير وضبط أيضا بكسر الموحدة وبتشديد الكاف .

قوله ( وكان أبوه شهد بدرًا ) زاد في التاريخ أنه سأل أبا هريرة وابن عباس وعبد الله بن عمر ، و« مثله » يعني مثل حديث قبله إذا طلق ثلاثاً لم تصلح له المرأة فاقصر المصنف من الحديث على موضع حاجته منه وهي قوله « وكان أبوه شهد بدرًا » وقد روى هذا الحديث قتبية عن الليث عن ابن شهاب بغير واسطة وساقه مطولاً ، والله أعلم .

### باب شهود الملائكة بدرًا

[٣٩٩٢] ٣٨٤٩- فإسحاق بن إبراهيم قال أنا جرير عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن رفاع بن رافع الزرقني عن أبيه - وكان أبوه من أهل بدر - قال : جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه فقال : ما تعدون أهل بدر

فيكم؟ قال: «من أفضل المسلمين» -أو كلمة نحوها- قال: وكذلك من شهد بدرًا من الملائكة.

[الحديث ٣٩٩٢ - طرفه في: ٣٩٩٤].

[٣٩٩٣] ٣٨٥٠- فاسليمان قال نا حماد عن يحيى عن معاذ بن رفاع بن رافع، وكان رفاع من أهل بدر وكان رافع من أهل العقبة، وكان يقول لابنه: ما يسرني أني شهدت بدرًا بالعقبة. قال: سأل جبريل النبي صلى الله عليهما... بهذا.

[٣٩٩٤] ٣٨٥١- حدثنا إسحاق بن منصور أنا يزيد أنا يحيى سمع معاذ بن رفاع: أن ملكًا سأل النبي صلى الله عليه. وعن يحيى أن يزيد بن الهاد أخبره أنه كان معه يوم حدثه معاذ هذا الحديث، فقال يزيد: قال معاذ: إن السائل هو جبريل عليه السلام.

[٣٩٩٥] ٣٨٥٢- حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا عبد الوهاب قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه قال يوم بدر: هذا جبريل أخذ برأس فرسه عليه أداة الحرب. [الحديث ٣٩٩٥ - طرفه في: ٤٠٤١].

**قوله ( باب شهود الملائكة بدرًا )** تقدم القول في ذلك قبل باين ، وأخرج يونس بن بكير في زيادات المغازي والبيهقي من طريق الربيع بن أنس قال « كان الناس يوم بدر يعرفون قتلى الملائكة من قتلى الناس بضرب فوق الأعناق وعلى البنان مثل رسم النار » وفي مسند إسحاق « عن جبير بن مطعم قال : رأيت قبل هزيمة القوم ببدر مثل النجاد الأسود أقبل من السماء كالتل فلم أشك أنها الملائكة ، فلم يكن إلا هزيمة القوم » وعند مسلم من حديث ابن عباس « بينما رجل مسلم يشتد في أثر رجل مشرك إذ سمع ضربة بالسوط فوقه وصوت الفارس » الحديث وفيه « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ذلك مدد من السماء الثالثة » .

**قوله ( يحيى بن سعيد )** هو الأنصاري .

**قوله ( عن معاذ بن رفاع )** أورده عنه من ثلاثة طرق ، ففي رواية جرير معاذ عن أبيه وهذه موصولة ، وفي رواية حماد وهو ابن زيد معاذ بن رفاع بن رافع وكان رفاع من أهل بدر الخ . وهذا صورته مرسل ولكن عند التأمل يظهر أن فيه رواية لمعاذ بن رفاع بن رافع عن أبيه عن جده ، ورواية يزيد وهو ابن هارون وهي الثالثة قال فيها معاذ « ان ملكا سأل » وهذا ظاهره الإرسال ، لكن أفاد التصريح بسماع يحيى بن سعيد للحديث من معاذ ، ولهذا قال الإسماعيلي : هذا الحديث وصله عن يحيى بن سعيد وجرير بن عبد الحميد ، وتابعه يحيى بن أيوب فأرسله عنه حماد بن زيد ويزيد بن هازون وقوله في آخره « وعن يحيى أن يزيد بن الهاد حدثه » يستفاد منه أن تسمية الملك السائل جبريل إنما تلقاها يحيى بن سعيد من يزيد بن الهاد عن معاذ ، فيقتضى ذلك أن في رواية جرير الجزم بتسميته في رواية يحيى بن سعيد ادراجا .

**قوله ( بدرًا بالعقبة )** أى بدل العقبة ، يريد أن شهود العقبة عنده أفضل من شهود بدر ، وقوله في آخر رواية حماد « بهذا » يريد ما تقدم في رواية جرير ، وقد أخرجه البيهقي من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي عن سليمان

ابن حرب شيخ البخارى فيه بلفظ « عن معاذ بن رفاعه بن رافع » وكان رفاعه بدرياً وكان رافع عقيباً وكان يقول لابنه ما أحب أنى شهدت بدرأ ولم أشهد العقبة « قال سأل جبريل النبى صلى الله عليه وسلم : كيف أهل بدر فيكم ؟ قال خيارنا ، قال : وكذلك من شهد بدرأ من الملائكة هم خيار الملائكة » وقوله فى رواية يزيد « نحوه » ساق الإسماعيل لفظ يزيد من طريق محمد بن شجاع عنه بلفظ « إن ملكاً من الملائكة أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما تعدون أهل بدر فيكم ؟ قال يحيى بن سعيد : حدثنى يزيد بن الهاد أن السائل هو جبريل » والذى يظهر أن رافع بن مالك لم يسمع من النبى صلى الله عليه وسلم التصريح بتفضيل أهل بدر على غيرهم فقال ما قال باجتهاد منه ، وشبهته أن العقبة كانت منشأ نصره الإسلام وسبب الهجرة التى نشأ منها الاستعداد للغزوات كلها ، لكن الفضل بيد الله يؤتية من يشاء ، والله أعلم .

**قوله فى حديث ابن عباس ( أن النبى صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر هذا جبريل ) الحديث هو من مراسيل الصحابة ، ولعل ابن عباس حمله عن أنى بكر ، فقد ذكر ابن إسحق « أن النبى صلى الله عليه وسلم فى يوم بدر خفق خفقة ثم انتبه فقال : أبشر يا أبا بكر ، أنك نصر الله ، هذا جبريل آخذ بعنان فرسه يقوده على ثناياه الغبار » ووقعت فى بعض المراسيل تنمة لهذا الحديث مقيدة ، وهى ما أخرج سعيد بن منصور من مرسل عطية بن قيس « أن جبريل أتى النبى صلى الله عليه وسلم بعد ما فرغ من بدر على فرس حمراء معقودة الناصية قد تخضب الغبار بشيته عليه درعه وقال : يا محمد إن الله بعثنى إليك وأمرنى أن لا أفارقك حتى ترضى ، أفرضيت ؟ قال : نعم » ووقع عند ابن إسحق من حديث أنى واقد الليثى قال « إني لأتبع يوم بدر رجلاً من المشركين لأضربه فوق رأسه قبل أن يصل إليه سيفى » ووقع عند البيهقى من طريق ابن محمد بن جبر بن مطعم أنه سمع علياً يقول « هبت ريح شديدة لم أر مثلاً لها ، ثم هبت ريح شديدة ، وأظنه ذكر ثالثة ، فكانت الأولى جبريل والثانية ميكائيل والثالثة إسرافيل ، وكان ميكائيل عن يمين النبى صلى الله عليه وسلم وفيها أبو بكر ، وإسرافيل عن يساره وأنا فيها » ومن طريق أنى صالح عن على قال « قيل لى ولأنى بكر يوم بدر : مع أحداً جبريل ومع الآخر ميكائيل ، وإسرافيل ملك عظيم يحضر الصف ويشهد القتال » وأخرجه أحمد وأبو يعلى وصححه الحاكم ، والجمع بينه وبين الذى قبله ممكن ، قال الشيخ تقي الدين السبكي : سئلت عن الحكمة فى قتال الملائكة مع النبى صلى الله عليه وسلم مع أن جبريل قادر على أن يدفع الكفار بريشة من جناحه ، فقلت : وقع ذلك لإرادة أن يكون الفعل للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وتكون الملائكة مدداً على عادة مدد الجيوش رعاية لصورة الأسباب وسنتها التى أجراها الله تعالى فى عباده والله تعالى هو فاعل الجميع والله أعلم**

ب

[٣٩٩٦] ٣٨٥٣ - حدثنا خليفة قال نا محمد بن عبد الله الأنصاري قال نا سعيد عن قتادة عن أنس قال : مات أبو يزيد ولم يترك عقباً ، وكان بدرياً .

[٣٩٩٧] ٣٨٥٤ - نا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال حدثني يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن ابن خباب : أن أبا سعيد بن مالك الخدري قدم من سفر ، فقدم إليه أهله حمماً من لحوم الأضاحي فقال : ما أنا بأكله حتى أسأل . فانطلقوا إلى أخيه لأمه وكان بدرياً قتادة بن النعمان فسأله فقال : إنه حدث بعدك أمر

نقض ، لما كانوا يَنْهَوْنَ عنه من أكل لحوم الأضحية بعد ثلاثة أيام .

[الحديث ٣٩٩٧ - طرفه في : ٥٥٦٨] .

[٣٩٩٨]

٣٨٥٥ - نا عُبَيْد بن إِسْمَاعِيل قال نا أَبُو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : قال الزبير : لقيتُ يومَ بدرٍ عُبَيْدَةَ بنَ سَعِيدِ بنِ العاص وهو مُدَجَّجٌ لا ترى منه إلا عَيْنَاهُ وهو يُكْنَى أَبَا ذَاتِ الْكُرْشِ ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ بِالْعَنْزَةِ فَطَعَنْتَهُ فِي عَيْنِهِ فَمَاتَ . قال هشامٌ : فَأَخْبَرْتُ أَنَّ الزُّبَيْرَ قال : لقد وضعتُ رجلي عليه ثُمَّ تَمَطَّأتُ فَكَانَ الْجَهْدُ أَنْ نَزَعْتُهَا وَقَدْ انْثَنَى طَرْفَاهَا . قال عروة : فسأله إياها رسولُ الله صلى الله عليه فاعطاه ، فلما قبض رسولُ الله صلى الله عليه أخذها ، ثم طلبها أبو بكرٍ فاعطاه ، فلما قبض أبو بكرٍ سألها إياه عمرُ فاعطاه إياها ، فلما قبض عمرُ أخذها ، ثم طلبها عثمانُ منه فاعطاه إياها ، فلما قُتِلَ عثمانُ وقعتُ عند آل علي فطلبها عبدُ الله بن الزُّبَيْرِ ، فكانت عنده حتى قُتِلَ .

[٣٩٩٩]

٣٨٥٦ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزُّهري قال أخبرني أبو إدريس عائذُ الله بن عبد الله أن عبادة ابن الصامت - وكان شهيدَ بدرٍ - أن رسولَ الله صلى الله عليه قال : « بايعوني » .

[٤٠٠٠]

٣٨٥٧ - نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزُّبَيْرِ عن عائشة : أن أباحذيفة - وكان ممن شهد بدرًا مع رسولِ الله صلى الله عليه - تبنى سالمًا وأنكحه بنتَ أخيه هند بنتَ الوليد بن عتبة - وهو مولى لامرأةٍ من الأنصار - كما تبنى رسولُ الله صلى الله عليه زيدًا ، وكان من تبنى رجلًا في الجاهلية دعاه الناس إليه ، وورث من ميراثه ، حتى أنزل الله تعالى : ﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ ﴾ فجاءت سهلةُ النبي صلى الله عليه .. فذكر الحديث .

[الحديث ٤٠٠٠ - طرفه في : ٥٠٨٨] .

**قوله ( باب )** كذا للجميع بغير ترجمة ، وهو فيما يتعلق ببيان من شهد بدرًا .

**قوله ( حدثني خليفة )** هو ابن خياط بالمعجمة ثم التحتانية الشديدة ( قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ) هو من كبار شيوخ البخاري ، وربما حدث عنه بواسطة كما في هذا الموضع ، وسعيد هو ابن أبي عروبة .

**قوله ( مات أبو زيد ولم يترك عقبًا وكان بدريًا )** كذا أورده مختصرًا ، وقد مضى في مناقب الأنصار بأنهم من هذا أنه سأل أنسا عن أبي زيد الذي جمع القرآن فقال : هو قيس بن السكن : رجل من بني عدى بن النجار ، مات فلم يترك عقبًا ، نحن ورثناه . وقد تقدم نقل الخلاف في اسمه هناك .

الحديث الثاني .

**قوله ( عن ابن خباب )** بالمعجمة وموحدتين الأولى ثقيلة واسمه عبد الله ، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في

نسق ، وسيأتى شرح الحديث فى كتاب الأضاحى ، والغرض منه هنا وصف قتادة بن النعمان بكونه شهد بداراً .

الحديث الثالث .

قوله ( قال الزبير ) هو ابن العوام .

قوله ( عبيدة ) بالضم أى ابن سعيد بن العاص بن أمية ، وكان لسعيد بن العاص عدة إخوة أسلم منهم عمرو وخالد وأبان ، وقتل العاص كافراً .

قوله ( مدجج ) بجيمين الأولى ثقيلة ومفتوحة وقد تكسر ، أى مغطى بالسلاح ولا يظهر منه شيء .

قوله ( قال هشام ) هو ابن عروة ، وهو موصول بالإسناد المذكور . وقوله « فأخبرت » بضم الهمزة على البناء للمجهول ولم أقف على تعيين المخبر بذلك .

قوله ( ثم تمطأت ) قيل الصواب تمطيت بالتحانية غير مهموز .

قوله ( فكان الجهد ) بفتح الجيم وبضمها ( أن ) بفتح الهمزة . ( نزعتها ) .

قوله ( قال عروة ) هو موصول بالإسناد المذكور . وقوله ( أخذها ) يعنى الزبير ( ثم طلبها أبوبكر ) أى من الزبير وقوله ( وقعت عند آل على ) أى عند على نفسه ثم عند أولاده .

قوله ( فطلبها عبد الله بن الزبير ) أى من آل على . الحديث الرابع ، ذكر فيه طرفاً من حديث عبادة بن الصامت فى البيعة لقوله فيه « وكان شهد بداراً » وقد تقدم بتامه فى الإيمان . الحديث الخامس .

قوله ( إن أبا حذيفة ) هو ابن عتبة بن ربيعة الذى تقدم صفة قتل والده قريباً . وقوله ( تبنى سالماً ) أى ادعى أنه ابنه ، وكان ذلك قبل نزول قوله تعالى ﴿ ادعوهم لآبائهم ﴾ فانها لما نزلت صار يدعى مولى أى حذيفة ، وقد شهد سالم بداراً مع مولاة المذكور . والوليد بن عتبة والد هند قتل مع أبيه كما تقدم ، وسميت هند هذه باسم عمته هند بنت عتبة ، قال الدمياطى : رواه يونس ويحيى بن سعيد وشعيب وغيرهم عن الزهرى فقالوا « هند » وروى مالك عنه فقال « فاطمة » واقتصر أبو عمر فى الصحابة على فاطمة بنت الوليد فلم يترجم لهند بنت الوليد ، ولا ذكرها محمد بن سعد فى الصحابة . ووقع عنده فاطمة بنت عتبة ، فإما نسبها لجدّها وإما كانت لهند أخت اسمها فاطمة . وحكى أبو عمر عن غيره أن اسم جد فاطمة بنت الوليد المغيرة ، فان ثبت فليست هى بنت أخى أى حذيفة ، ويمكن الجمع بأن بنت أى حذيفة كان لها اسمان والله أعلم .

قوله ( مولى لامرأة من الأنصار ) هى ثيبته بمثلثة ثم موحدة ثم مثناة مصغر بنت يعار بفتح التحانية ثم مهملة خفيفة ، وقد تقدم فى مناقب الأنصار أن سالماً مولى أى حذيفة ، وهى نسبة مجازية باعتبار ملازمته له ، وهو فى الحقيقة مولى الأنصارية المذكورة ، والمراد بزيد الذى مثل به زيد بن حارثة الصحابى المشهور ، وسهلة هى بنت سهيل بن عمرو زوج أى حذيفة . وقوله « فذكر الحديث » سيأتى بيان ذلك فى كتاب النكاح إن شاء الله تعالى

[٤٠٠١] ٣٨٥٨- نا علي قال نا بشر بن الفضل قال نا خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ قالت: دخل علي النبي صلى الله عليه غداة بني علي، فجلس علي فراشي كمجلسك مني، وجويريات يضربن بالدف يندبن من قتل من آبائي يوم بدر، حتى قالت جارية: وفينا نبي يعلم ما في غد. فقال النبي صلى الله عليه: «لا تقولي هكذا وقولي ما كنت تقولين».

[الحديث ٤٠٠١ - طرفه في: ٥١٤٧].

[٤٠٠٢] ٣٨٥٩- نا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام عن معمر عن الزهري... ح. ونا إسماعيل قال حدثني أخي عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن ابن عباس قال: أخبرني أبوطلحة صاحب رسول الله صلى الله عليه - وكان قد شهد بدرًا مع رسول الله صلى الله عليه - أنه قال: «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا صورة». يريد صورة التماثيل التي فيها الأرواح.

[٤٠٠٣] ٣٨٦٠- نا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال أنا علي بن الحسين أن حسين بن علي أخبره أن عليًا قال: كانت لي شارب من نصيبي من المغنم يوم بدر، وكان النبي صلى الله عليه أعطاني مما أفاء الله من الخمس يومئذ، فلما أردت أن أبني بفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وأعدت رجلًا صواغًا في بني قينقاع أن يرتحل معي فتأتي بإذخر فأردت أن أبيعه من الصواغين فنستعين به في وليمة عرسي. فبينما أنا أجمع لشارفي من الأقتاب والغرائر والحبال، وشارفتني من اختان إلى حجرة رجل من الأنصار، حتى جمعت ما جمعت، فإذا أنا بشارفي قد أجببت أسنمتهما، وبقرت خواصرهما، وأخذ من أكبادهما: فلم أملك عيني حين رأيت المنظر قلت: من فعل هذا؟ قالوا: فعله حمزة بن عبد المطلب وهو في هذا البيت في شرب من الأنصار، عنده قينة وأصحابه، فقالوا في غنائها: ألا يا حمز للشرف النواء. فوثب حمزة إلى السيف فأجب أسنمتهما وبقر خواصرهما وأخذ من أكبادهما. قال علي: فانطلقت حتى أدخل على النبي صلى الله عليه وعنده زيد بن حارثة، فعرف النبي صلى الله عليه الذي لقيت، فقال: «مالك؟» قلت: يا رسول الله، والله ما رأيت كالיום، عدا حمزة علي ناقتي فأجب أسنمتهما وبقر خواصرهما، وها هو ذا في بيت معه شرب. فدعا النبي صلى الله عليه بردائه فارتدى، ثم انطلق يمشي واتبعته أنا وزيد بن حارثة حتى جاء البيت الذي فيه حمزة، فاستأذن عليه، فأذن له، فطفق النبي صلى الله عليه يلوم حمزة في ما فعل، فإذا حمزة ثمل محمرة عيناه، فنظر حمزة إلى النبي صلى الله عليه ثم صعد النظر: فنظر إلى ركبته، ثم صعد النظر فنظر إلى وجهه، ثم قال حمزة: وهل أنتم إلا عبيد لأبي؟ فعرف النبي صلى الله عليه أنه ثمل، فنكص رسول الله صلى الله عليه على عقبه القهقري، فخرج وخرجنا معه.

**قوله** الحديث السادس ، ( حدثنا علي ) هو ابن عبد الله المديني ، والربيع بالتشديد بنت معوذ وهو ابن عفرأ الذي تقدم ذكره في قتل أبي جهل .

**قوله** ( يندبن من قتل من آبائي ) كان الذي قتل بيدر ممن يدخل في هذه العبارة ولو بالحجاز أبوها وعمها عوف أو عوذ ومن يقرب لهما من الخزرج كحارثة بن سراقة ، وقولها « يندبن » النذب دعاء الميت بأحسن أوصافه ، وهو مما يهيج التشوق اليه والبكاء عليه . والدف معروف وداله مضمومة ويجوز فتحها ، وفيه جواز سماع الضرب بالدف صبيحة العرس ، وكراهة نسبة علم الغيب لأحد من المخلوقين .

الحديث السابع حديث أبي طلحة الأنصاري في الصور ، وسيأتي شرحه في اللباس ، وأورده هنا لقوله فيه « وكان قد شهد بدرأ » .

الحديث الثامن حديث علي في قصة الشارفين وحمة بن عبد المطلب . وقد مضى شرحه في الخمس ، وأورده هنا لقوله فيه « من نصيبى من المغنم يوم بدر » واستدل بقوله « وكان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاني شارفاً مما أفاء الله عليه من الخمس يومئذ » إن غنمة بدر ، خمست خلافاً لما ذهب إليه أبو عبيد في « كتاب الأموال » أن آية الخمس إنما نزلت بعد قسمة غنائم بدر ، وموضع الدلالة منه « يومئذ » ولكن تقدم الحديث في كتاب الخمس بلفظ « وأعطاني شارفاً من الخمس » ليس فيه « يومئذ » وفي رواية مسلم « وأعطاني شارفاً آخر » ولم يقيده باليوم ولا بالخمس ، والجمهور على أن آية الخمس نزلت في قصة بدر .

[٤٠٠٤] ٣٨٦١- حدثنا محمد بن عباد قال أنا ابن عيينة قال : أنفذه لنا ابن الأصبهاني سمعه من ابن معقل : أن علياً كبر على سهل بن حنيف فقال : إنه شهد بدرأ .

[٤٠٠٥] ٣٨٦٢- فابو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أنه سمع عبد الله بن عمر يحدث أن عمر بن الخطاب حين تأيمت حفصة بنت عمر من خنيس بن حذافة السهمي - وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه قد شهد بدرأ - توفي بالمدينة ، قال عمر : فلقيت عثمان بن عفان ، فعرضت عليه حفصة فقلت : إن شئت أنكحك حفصة بنت عمر ، قال : سأنظر في أمري . فلبثت ليالي ، فقال : قد بدا لي أن لا أتزوج يومي هذا . قال عمر : فلقيت أبا بكر فقلت : إن شئت أنكحك حفصة بنت عمر ، فصمت أبو بكر فلم يرجع إلي شيئاً ، فكنت عليه أوجدتني على عثمان . فلبثت ليالي ، ثم خطبها رسول الله صلى الله عليه فأنكحها إياه ، فلقيني أبو بكر فقال : لعلك وجدت علي حين عرضت علي حفصة فلم أرجع إليك ؟ قلت : نعم . قال : فإنه لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرضت إلا أنني قد علمت أن رسول الله صلى الله عليه قد ذكرها ، فلم أكن لأفشي سر رسول الله صلى الله عليه ، ولو تركها لقبلتها .

[الحديث ٤٠٠٥ - أطرافه في : ٥١٢٢ ، ٥١٢٩ ، ٥١٤٥ .]

[٤٠٠٦] ٣٨٦٣- فامسلم قال نا شعبة عن عدي عن عبد الله بن يزيد سمع أبا مسعود البديري عن النبي صلى



الله عليه قال : نفقة الرجل على أهله صدقة .

[٤٠٠٧] ٣٨٦٤- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري سمعت عروة بن الزبير يحدث عمر بن عبد العزيز في إمارته : أخر المغيرة بن شعبة العصر وهو أمير الكوفة ، فدخل أبو مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري جد زيد بن حسن شهد بدرًا فقال : لقد علمت نزل جبريل عليه السلام فصلّى فصلّى رسول الله صلى الله عليه خمس صلوات ثم قال : « هكذا أمرت » . كذلك كان بشير بن أبي مسعود يحدث عن أبيه .

[٤٠٠٨] ٣٨٦٥- نا موسى قال نا أبو عوانة عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن علقمة عن أبي مسعود البصري قال : قال رسول الله صلى الله عليه : الآيتان من آخر سورة البقرة من قرأهما في ليلة كفتاه . قال عبد الرحمن : فلقيت أبا مسعود وهو يطوف بالبيت فسأله ، فحدثني .

[الحديث ٤٠٠٨ - أطرافه في : ٥٠٠٨ ، ٥٠٠٩ ، ٥٠٤٠ ، ٥٠٥١] .

#### الحديث التاسع ،

**قوله ( حدثنا محمد بن عباد )** هو المكي نزيل بغداد ، ثقة مشهور ، وليس له عند البخاري غير هذا الحديث ..

**قوله ( أنفذه لنا ابن الأصبهاني )** أي بلغ منتهاه من الرواية وتمام السياق فنقد فيه ، كقولك أنفذت السهم أي رميت به فأصبحت ، وقيل المراد بقوله « أنفذه لنا » أي أرسله ، فكأنه حمله عنه مكاتبة أو إجازة . وابن الأصبهاني هو عبد الرحمن بن عبد الله الكوفي ، وعبد الله بن معقل بسكون المهملة وكسر القاف قال أبو مسعود : هذا الحديث مما كان ابن عيينة سمعه من إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عبد الله بن معقل ، ثم أخذه عاليا بدرجتين عن ابن الأصبهاني عن عبد الله بن معقل .

**قوله ( كبر على سهل بن حنيف )** أي الأنصاري .

**قوله ( فقال لقد شهد بدرًا )** كذا في الأصول لم يذكر عدد التكبير ، وقد أورده أبونعيم في « المستخرج » من طريق البخاري بهذا الإسناد فقال فيه « كبر خمساً » ، وأخرجه البيهقي في « معجم الصحابة » عن محمد بن عباد بهذا الإسناد ، وإسماعيل والبرقاني والحاكم من طريقه فقال « ستاً » وكذا أورده البخاري في « التاريخ » عن محمد بن عباد ، وكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة وأورده بلفظ « خمساً » زاد في رواية الحاكم « التفت إلينا فقال إنه من أهل بدر » وقول على رضي الله عنه « لقد شهد بدرًا » يشير إلى أن لمن شهدها فضلاً على غيرهم في كل شيء حتى في تكبيرات الجنازة ، وهذا يدل على أنه كان مشهوراً عندهم أن التكبير أربع وهو قول أكثر الصحابة ، وعن بعضهم التكبير خمس ، وفي صحيح مسلم عن زيد بن أرقم حديث مرفوع في ذلك ، وقد تقدم في الجناز أن أنساً قال « إن التكبير على الجنازة ثلاث ، وإن الأولى للاستفتاح » وروي ابن أبي خيثمة من وجه آخر مرفوعاً « أنه كان يكبر أربعاً وخمساً وستاً وسبعاً وثمانياً ، حتى مات النجاشي فكبر عليه أربعاً ، وثبت على ذلك حتى مات » وقال أبو عمر : انعقد الإجماع على أربع ، ولا نعلم من فقهاء الأمصار من قال بخمس إلا ابن أبي

لىلى ، انتهى . وفى « المبسوط » للحنفية عن أنى يونس مثله . وقال النووى فى « شرح المذهب » كان إبن الصحابة خلاف ثم انقضى وأجمعوا على أنه أربع ، لكن لو كبر الإمام خمساً لم تبطل صلاته إن كان ناسياً ، وكذا إن كان عامداً على الصحيح ، ولكن لا يتابعه المأموم على الصحيح ، والله أعلم .

الحديث العاشر ، حديث عمر حين تأيئت حفصة . وتأيت بالتحناية الثقيلة ، أى صارت أيماً ، وهى من مات زوجها . وخنيس بخاء معجمة ثم نون ثم مهمله مصغر وهو أخو عبد الله بن حذافة بن قيس السهمي ، وسيأتى شرح هذا الحديث مستوفى فى كتاب النكاح ، والغرض منه هنا قوله فيه « قد شهد بدرًا » وقوله « أوجد منى عليه » أى أشد غضبا وهو من الموجدة ، وإنما قال عمر ذلك لما كان لأبى بكر عنده وله عند أبى بكر من مزيد المحبة والمنزلة ، فذلك كان غضبه منه أشد من غضبه من عثمان .

الحديث الحادى عشر ، حديث أبى مسعود « نفقة الرجل على أهله صدقة » وسيأتى فى كتاب النكاح ، والغرض منه إثبات كون أبى مسعود شهد بدرًا .

**قوله ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم ، وعدى هو ابن ثابت .**

**قوله ( سمع أبا مسعود البدرى )** سيأتى اسمه فى الذى يليه . واختلف فى شهوده بدرًا فالأكثر على أنه لم يشهدها ، ولم يذكره محمد بن إسحق ومن اتبعه من أصحاب المغازى فى البدرين ، وقال الواقدى وإبراهيم الحرقى : لم يشهد بدرًا ، وإنما نزل بها فنسب إليها ، وكذا قال الإسماعيلي : لم يصح شهود أبى مسعود بدرًا ، وإنما كانت مسكنه فقيل له البدرى ، فأشار إلى أن الاستدلال بأنه شهد بها يقع فى الروايات أنه بدرى ليس بقوى ، لأنه يستلزم أن يقال لكل من شهد بدرًا البدرى وليس ذلك مطرداً ، قلت : لم يكتفى البخارى فى جزمه بأنه شهد بدرًا بذلك بل بقوله بالحديث الذى يليه أنه شهد بدرًا ، فإن الظاهر أنه من كلام عروة بن الزبير وهو حجة فى ذلك لكونه أدرك أبا مسعود ، وإن كان روى عنه هذا الحديث بواسطة ، ويرجح اختيار البخارى ذلك بقول نافع حين حدثه أبو لبابة البدرى فإنه نسبته إلى شهود بدر لا إلى نزولها وقد اختار أبو عبيد القاسم بن سلام أنه شهدها ذكره البغوى فى معجمه عن عمه على بن عبد العزيز عنه ، وبذلك جزم ابن الكلبي ومسلم فى الكنى ، وقال الطبرانى وأبو أحمد الحاكم يقال إنه شهدها . وقال البرقي : لم يذكره ابن إسحق فى البدرين . وفى غير هذا الحديث أنه شهدها انتهى . والقاعدة أن المثبت مقدم على النافي . وإنما رجح من نفى شهوده بدرًا باعتقاده أن عمدة من أثبت ذلك وصفه بالبدرى وأن تلك نسبة إلى نزول بدر لا إلى شهودها ، لكن يضعف ذلك تصريح من صرح منهم بأنه شهدها كما فى الحديث الثانى عشر حيث قال فيه « فدخل عليه أبو مسعود عقبة بن عمرو الأنصارى جد زيد بن حسن ، شهد بدرًا » وقد مضى شرح الحديث فى المواقيت من الصلاة ، وزيد بن الحسن أى ابن على ابن أبى طالب لأن أمه أم بشير بنت أبى مسعود وكانت قبل الحسن عند سعيد بن زيد ، ثم بعد الحسن عند عبد الرحمن بن عبد الله بن أبى ربيعة .

الحديث الثالث عشر ، حديث أبى مسعود فى فضل آخر البقرة ، وسيأتى شرحه فى فضائل القرآن ، وشبهه موسى هو إسماعيل التبوذكى ، وفى إسناده أربعة من التابعين فى نسق كلهم كوفيون

[٤٠٠٩] ٣٨٦٦- نا يحيى قال نا الليث عن عَقِيل عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن الربيع : أن عتبَانَ ابن مالك - وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه من شهد بدرًا من الأنصار- أتى رسول الله صلى الله عليه عليه... ح. نا أحمد قال نا عنبسة قال نا يونس قال ابن شهاب : ثم سألت الحصين بن محمد وهو أحد بني سالم وهو من سراتهم عن حديث محمود بن الربيع عن عتبَانَ بن مالك فصدقه.

[٤٠١١] ٣٨٦٧- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزُّهري قال أخبرني عبد الله بن عامر بن ربيعة - وكان من أكبر بني عدي وكان أبوه شهد بدرًا مع النبي صلى الله عليه - أن عمرًا استعمل قُدَامة بن مظعون على البحرين وكان شهد بدرًا، وهو خال عبد الله بن عمر وحفصة.

[٤٠١٢] ٣٨٦٨- نا عبد الله بن محمد بن أسماء قال نا جويرية عن مالك عن الزُّهري أن سالم بن عبد الله أخبره قال : أخبر رافع بن خديج عبد الله بن عمر أن عمِّيه - وكانا شهدا بدرًا - أخبراه أن رسول الله صلى الله عليه نهى عن كراء المزارع، قلت لسالم : فتكرهها أنت ؟ قال : نعم، إن رافعًا أكثر على نفسه.

[٤٠١٤] ٣٨٦٩- نا آدم قال نا شعبة عن حصين بن عبد الرحمن سمعت عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي قال : رأيت رفاعَةَ بن رافع الأنصاري وكان شهد بدرًا.

[٤٠١٥] ٣٨٧٠- نا عِدَان قال نا عبد الله قال أنا معمر ويونس عن الزُّهري عن عروة بن الزبير أنه أخبره أن المسور بن مخرمة أخبره : أن عمرو بن عوف - وهو حليف لبني عامر بن لُؤي وكان شهد بدرًا مع النبي صلى الله عليه - أن رسول الله صلى الله عليه بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأتي بجزيتهما، وكان رسول الله صلى الله عليه هو صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي، فقدم أبو عبيدة بمال من البحرين فسمعت الأنصار يقدمون أبي عبيدة، فوافوا صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه، فلما انصرف تعرضوا له، فتبسم رسول الله صلى الله عليه حين رآهم ثم قال : «أظنكم سمعتم أن أبا عبيدة قدم بشيء؟» قالوا : أجل يا رسول الله، قال : «فأبشروا وأملوا ما يسركم، فوالله ما الفقر أخشى عليكم، ولكن أخشى أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها، وتهلككم كما أهلكتهم».

[٤٠١٦] ٣٨٧١- نا أبو النعمان قال نا جرير بن حازم عن نافع أن ابن عمر كان يقتل الحيات كلها حتى حدثه أبو لبابة البصري : أن النبي صلى الله عليه نهى عن قتل جنان البيوت فأمسك عنها.

الحديث الرابع عشر ، ذكر فيه طرفا من حديث عتبَانَ بن مالك في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في

(١) الرقمان ٤٠٠٩ و ٤٠١٠ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

(٢) الرقمان ٤٠١٦ و ٤٠١٧ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

بيته ، وشيخه أحمد هو ابن صالح المصري ، وعنيسة هو ابن خالد ، ويونس هو ابن يزيد ، ولم يورد البخاري موضع الحاجة من الحديث وهي قوله في أوله « إن عتبان بن مالك — وهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن شهد بدرًا من الأنصار » وقد تقدم هكذا في أبواب المساجد في كتاب الصلاة ، وكأنه اكتفى بالإيحاء إليه كمعادته .

الحديث الخامس عشر حديث عمر في قصة قدامة بن مظعون .

**قوله ( وكان من أكبر بنى عدى )** أى ابن كعب بن لؤى ، ولم يكن منهم وإنما كان حليفًا لهم ، ووصفه بكونه أكبر منهم بالنسبة لمن لقيه الزهرى منهم .

**قوله ( وكان أبوه شهد بدرًا )** هو عامر بن ربيعة المزني ، تقدم ذكره في أوائل الهجرة وأنه كان ممن سبق بالهجرة .

**قوله ( إن عمر استعمل قدامة بن مظعون )** أى ابن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح الجمحي ، وهو أخو عثمان بن مظعون أحد السابقين ، ولم يذكر البخاري القصة لكونها موقوفة ليست على شرطه ، لأن غرضه ذكر من شهد بدرًا فقط ، وقد أوردها عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهرى فزاد « فقدم الجارود العقدي على عمر فقال : إن قدامة سكر ، فقال : من يشهد معك ؟ فقال : أبو هريرة ، فشهد أبو هريرة أنه رآه سكران يقىء ، فأرسل إلى قدامة ، فقال له الجارود : أقم عليه الحد ، فقال له عمر : أخصم أنت أم شاهد ؟ فصمت . ثم عاوده فقال : تمشكن أو لأسوانك . فقال ليس في الحق أن يشرب ابن عمك وتسوءنى . فأرسل عمر إلى زوجته هند بنت الوليد فشهدت على زوجها ، فقال عمر لقدامة : إني أريد أن أحذك ، فقال : ليس لك ذلك لقول الله عز وجل ﴿ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ﴾ الآية ، فقال : أخطأت التأويل فإن بقية الآية ﴿ إذا ماتوا ﴾ فإنك إذا اتقيت اجتنبت ما حرم الله عليك ثم أمر به فجلد ، فغاضبه قدامة ، ثم حجا جميعاً ، فاستيقظ عمر من نومه فزعا فقال : عجلوا بقدامة ، أتاني آت فقال : صالح قدامة فإنه أخوك ، فاصطلحا .

الحديث السادس عشر .

**قوله ( أخبر رافع بن خديج )** بالرفع على الفاعلية ( عبدالله بن عمر ) بالنصب على المفعولية ووقع في رواية المستملى « أخبرني رافع » . بزيادة النون والياء وهو خطأ .

**قوله ( إن عميه )** هما ظهير ومظهر وقد تقدم ذلك في المزارعة مع شرح الحديث .

**قوله ( وكانا شهدا بدرًا )** أنكر ذلك الدمياطى وقال : إنما شهدا أحداً واعتمد على ابن سعد في ذلك ، ومن أثبت شهودهما أثبت ممن نفاه .

الحديث السابع عشر .

قوله ( رأيت رفاعه بن رافع الأنصاري وكان قد شهد بدرًا ) قد تقدم ذكر رفاعه ونسبه في باب شهود الملائكة بدرًا ، وبقيّة هذا الحديث أخرجه الإسماعيلي من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة بلفظ « سمع رجلا من أهل بدر يقال له رفاعه بن رافع كبر في صلاته حين دخلها » ومن طريق ابن أبي عدي عن شعبة ولفظه « عن رفاعه رجل من أهل بدر أنه دخل في الصلاة فقال الله أكبر كبيرا » ولم يذكر البخاري ذلك لأنه موقوف ليس من غرضه .

الحديث الثامن عشر .

قوله ( إن عمرو بن عوف ) هو الأنصاري حليف بنى عامر بن لؤي ، تقدم حديثه مشروحا في كتاب الجزية ، وفي الإسناد صحابيان وتابعيان ، وسيأتى في الرقاق بزيادة تابعي ثالث . الحديث التاسع عشر حديث أبي لبابة وسيأتى شرحه في اللباس ، وأبو لبابة ممن ضرب له بسهمه وأجره ولم يحضر القتال

[٤٠١٨] ٣٨٧٢- حدثنا إبراهيم بن المنذر قال نا محمد بن فليح عن موسى بن عتبة قال ابن شهاب نا أنس ابن مالك : أن رجلا من الأنصار استأذنوا النبي صلى الله عليه فقالوا : ائذن لنا فلنترك لابن أختنا عباس فداءه قال : والله لا تذرون منه درهما .

[٤٠١٩] ٣٨٧٣- نا أبو عاصم عن ابن جريج عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن عبيد الله بن عدي عن المقداد ابن الأسود ... ح . وحدثني إسحاق قال نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال نا ابن أخي ابن شهاب عن عمه قال أخبرني عطاء بن يزيد الليثي ثم الجندعي أن عبيد الله بن عدي بن الخيار أخبره : أن المقداد بن عمرو الكندي - وكان حليفاً لبني زهرة وكان ممن شهد بدرًا مع رسول الله صلى الله عليه - أخبره أنه قال لرسول الله صلى الله عليه : أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار فاقتلنا ، فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لاذمني بشجرة فقال : أسلمت لله ، أقتله يا رسول الله بعد أن قالها ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه : « لا تقتله » . فقال : يا رسول الله ، إنه قطع إحدى يدي ثم قال ذلك بعد ما قطعها . فقال رسول الله صلى الله عليه : « لا تقتله ، فإن قتلته فإنه بمنزلك قبل أن تقتله ، وإنك بمنزلة قبل أن يقول كلمته التي قال » .

[الحديث ٤٠١٩ - طرفه في : ٦٨٦٥] .

[٤٠٢٠] ٣٨٧٤- حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال نا ابن علية قال نا سليمان التيمي قال نا أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه يوم بدر : من ينظر ما صنع أبو جهل ؟ فانطلق ابن مسعود فوجده قد ضربه ابنا عفراء ، فقال : أنت أبا جهل ؟ قال ابن علية قال سليمان هكذا قالها أنس قال : أنت أبا جهل ؟ قال : وهل فوق رجل قتلتموه . قال سليمان : أو قال : قتله قومه . قال وقال أبو مجلز قال أبو جهل : فلو غير أكار قتلتني .

[٤٠٢١] ٣٨٧٥- نا موسى قال نا عبد الواحد قال نا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله قال حدثني ابن

عباس عن عمر : لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم قلت لأبي بكر : انطلق بنا إلى إخواننا من الأنصار . فلقينا منهم رجلاً صالحاً شهداً بداراً ، فحدثت عروة بن الزبير وقال : هما عويم بن ساعدة ومعن بن عدي .

الحديث العشرون .

**قوله ( إن رجلاً من الأنصار )** أي ممن شهد بداراً ، لأن العباس كان أسر بيدر كما سيأتي ، وكان المشركون أخرجوه معهم إلى بدر ، فأخرج ابن إسحق من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه يوم بدر : قد عرفت أن رجلاً من بني هاشم قد أخرجوا كرها ، فمن لقي أحداً منهم فلا يقتله » وروى أحمد من حديث البراء قال « جاء رجل من الأنصار بالعباس قد أسره ، فقال العباس : ليس هذا الأسير أبو اليسر بفتح أنزع . فقال النبي صلى الله عليه وسلم للأنصاري أيدك الله بملك كريم » واسم هذا الأنصاري أبو اليسر بفتح التحتانية والمهمله ، وهو كعب بن عمرو الأنصاري . وروى الطبراني من حديث أبو اليسر أنه أسر العباس . ومن حديث ابن عباس « قلت لأبي كيف أسرك أبو اليسر ؟ ولو شئت لجعلته في كفك . قال : لا تقل ذلك يا بني » .

**قوله ( فلنترك )** بصيغة الأمر واللام للمبالغة .

**قوله ( لابن أختنا عباس )** أي ابن عبد المطلب ، وأم العباس ليست من الأنصار بل جدته أم عبد المطلب هي الأنصارية ، فأطلقوا على جدة العباس أختاً لكونها منهم ، وعلى العباس ابنها لكونها جدته ، وهي سلمى بنت عمرو بن زيد بن ليث بن عبد بن النجار ثم من بني الخزرج وأما أم العباس فهي نائلة بنت ميثان من فوق ثم لام مصغر بنت جناب — بجيم ونون خفيفة بعد الألف موحدة — من ولد تيم اللات بعد التمر بن قاسط ، ووهب الكرماني فقال : أم العباس بن عبد المطلب كانت من الأنصار ، وأخذ ذلك من ظاهر قول الأنصار « ابن أختنا » وليس كما فهمه ، بل فيه تجاوز كما بينته . وروى ابن عائد في المغازي من طريق مرسل أن عمر لما ولي وثاق الأسرى شد وثاق العباس ، فسمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم يئن فلم يأخذه النوم ، فبلغ الأنصار فأطلقوا العباس ، فكان الأنصار لما فهموا رضا رسول الله صلى الله عليه وسلم بفك وثاقه سألوه أن يتركوا له الفداء طلباً لتتمام رضاه فلم يجيبهم إلى ذلك . وأخرج ابن إسحق من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا عباس ادف نفسك وابن أخويك عقيل بن أبي طالب ونوفل بن الحارث وحليفك عتبة بن عمرو فإنك ذو مال ، قال : إني كنت مسلماً ، ولكن القوم استكروهوني ، قال : الله أعلم بما تقول إن كنت ماتقول حقاً إن الله يجزيك ، ولكن ظاهر أمرك أنك كنت علينا » وذكر موسى بن عقبة أن فداءهم كان أربعين أوقية ذهباً ، وعند أبي نعيم في « الأوائل » بإسناد حسن من حديث ابن عباس « كان فداء كل واحد أربعين أوقية ، فجعل على العباس مائة أوقية ، وعلى عقيل ثمانين ، فقال له العباس ألقراية صنعت هذا ؟ قال فأنزل الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ ﴾ الآية ، فقال العباس : وددت لو كنت أخذت مني أضعافها لقوله تعالى ﴿ يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِمَّا أَخَذَ مِنْكُمْ ﴾ .

**قوله ( لا تذرون )** بفتح الذال المعجمة أي لا تتركون من الفداء شيئاً ، وزاد الكشميهني في روايته « لا تذرون

له « أى للعباس . قيل والحكمة فى ذلك أنه خشى أن يكون فى ذلك محابة له لكونه عمه لا لكونه قريبهم من النساء فقط ، وفيه إشارة إلى أن القريب لا ينبغي له أن يتظاهر بما يؤذى قريبه وإن كان فى الباطن يكره ما يؤذيه ، ففى ترك قبول ما يتبرع له الانصار به من الفداء تأديب من يقع له مثل ذلك .

الحديث الحادى والعشرون ، حديث المقداد بن الأسود ، وفى إسناده ثلاثة من التابعين فى نسق وهم مدنيون ، وسيأتى شرحه فى الديات مع ما يرفع الإشكال فى قوله « فانك بمنزلة » والغرض من إيراده هنا قوله « وكان ممن شهد بدرًا » وقد تقدم أنه كان فارساً يومئذ . وإسحق فى الطريقة الثانية شيخه هو ابن منصور .

الحديث الثانى والعشرون ، حديث أنس فى قصة قتل أنى جهل . تقدم شرحه فى أوائل هذه الغزوة ، والغرض منه هنا بيان كون ابنى عفراء شهدا بدرًا .

الحديث الثالث والعشرون ، ذكر طرفاً من حديث السقيفة ، والغرض منه ذكر عويم بن ساعدة ومعن بن عدى فى أهل بدر ، فأما عويم فهو بالمهملة مصغر ابن ساعدة بن عياش بتحتانية ومعجمة ابن قيس بن النعمان ، وهو أرسى من بنى عمرو بن عوف . وأما معن فهو بفتح الميم وسكون المهملة أى ابن عدى بن الجد بن عجلان أخو عاصم بن عدى ، وهو بكرى من حلفاء بنى عمرو بن عوف . وموسى شيخه هو ابن اسماعيل ، وعبد الواحد هو ابن زياد ، وعبيد الله أى ابن عتبة بن مسعود ، وقد مضى شرح حديث السقيفة فى المناقب .

[٤٠٢٢] ٣٨٧٦- حدثنا إسحاق بن إبراهيم سمع محمد بن فضيل عن إسماعيل عن قيس : كان عطاء البدرين خمسة آلاف خمسة آلاف ، وقال عمر : لأفضلنهم على من بعدهم .

[٤٠٢٣] ٣٨٧٧- حدثنا إسحاق بن منصور قال أنا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري عن محمد بن جبير عن أبيه قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقرأ فى المغرب بالطور ، وذلك أول ما وقر الإيمان فى قلبي .

[٤٠٢٤] ٣٨٧٨- وعن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه : أن النبي صلى الله عليه قال فى أسارى بدر : « لو كان المطعم بن عدي حياً ثم كلمني فى هؤلاء النتنى لتركتهن له » .

وقال الليث عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب : وقعت الفتنة الأولى -يعني مقتل عثمان- فلم تبق من أصحاب بدر أحداً ، ثم وقعت الفتنة الثانية -يعني الحرّة- فلم تبق من أصحاب الحديبية أحداً ، ثم وقعت الثالثة فلم ترتفع وللناس طبّاخ .

[٤٠٢٥] ٣٨٧٩- نا حجاج بن منهال قال نا عبد الله بن عمر النُميري قال نا يونس بن يزيد قال سمعت الزهري قال سمعت عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله عن حديث عائشة ، كلُّ حدثني طائفة من الحديث قالت : فأقبلتُ أنا وأم مسطح فعثرت أم مسطح فى مرطها فقالت : تعس مسطح ، فقلت : بش ما قلت ، تسبين رجلاً شهيداً بدرًا . فذكر حديث الإفك .

[٤٠٢٦] ٣٨٨٠ - حدثنا إبراهيم بن المنذر قال نا محمد بن فليح بن سليمان عن موسى بن عقبة عن ابن شهاب قال : هذه مغازي رسول الله صلى الله عليه . فذكر الحديث . فقال رسول الله صلى الله عليه وهو يلقيهم : « هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً » ، قال موسى قال نافع قال عبد الله : قال ناس من أصحابه : يا رسول الله ، تنادي ناساً أمواتاً ؟ قال رسول الله صلى الله عليه : « ما أنتم بأسمع لما قلت منهم » . فجميع من شهد بدرًا من قريش ممن ضرب له بسهمه أحد وثمانون رجلاً . فكان عروة بن الزبير يقول قال الزبير : قُسمت سهمانهم فكانوا مائة . والله أعلم .

[٤٠٢٧] ٣٨٨١ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن الزبير قال : ضربت يوم بدر المهاجرون بمائة سهم .

الحديث الرابع والعشرون .

قوله ( إسماعيل ) هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم .

قوله ( كان عطاء البدرين خمسة آلاف ) أى المال الذى يعطاه كل واحد منهم فى كل سنة من عهد عمر فمن بعده .

قوله ( وقال عمر لأفضلنهم ) أى على غيرهم فى زيادة العطاء ، وفى حديث مالك بن أوس عن عمر « أنه أعطى المهاجرين خمسة آلاف خمسة آلاف ، والأنصار أربعة آلاف أربعة آلاف ، وفضل أزواج النبى صلى الله عليه وسلم فأعطى كل واحدة اثنى عشر ألفاً » .

الحديث الخامس والعشرون ، حديث جبير بن مطعم فى القراءة فى المغرب بالطور ، تقدم شرحه فى الصلاة ، وقد عزا المزى فى « الأطراف » طريق إسحق بن منصور هذه إلى التفسير فوهم ، وهى فى المغازى كما ترى ، ووجه إيرادها هنا ما تقدم فى الجهاد أنه كان قدم فى أسارى بدر ، أى فى طلب فدايتهم .

الحديث السادس والعشرون ، حديث جبير بن مطعم أيضاً ، وهو موصول بالإسناد الذى قبله ، والمطعم هو والد جبير المذكور ، والمراد بالتنتى — جمع نتن وهو بالنون والمثناة — أسارى بدر من المشركين ، وقوله « ليتركهم له أى بغير فداء ، وبين ابن شاهين من وجه آخر السبب فى ذلك وأن المراد باليد المذكورة ما وقع منه حين رجع النبى صلى الله عليه وسلم من الطائف ودخل فى جوار المطعم بن عدى ، وقد ذكر ابن إسحق القصة فى ذلك مبسطة ، وكذلك أوردها الفاكهى بإسناد حسن مرسل فيه « ان المطعم أمر أربعة من أولاده فلبسوا السلاح ، وقام كل واحد منهم عند ركن من الكعبة . فبلغ ذلك قريشاً فقالوا له : أنت الرجل الذى لا تخفر ذمتك . وقيل المراد باليد المذكورة أنه كان من أشد من قام فى نقض الصحيفة التى كتبها قريش على بنى هاشم ومن معهم من المسلمين حين حصروهم فى الشعب ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك فى أوائل السيرة ، وروى الطبرانى من طريق محمد بن صالح الثمار عن الزهرى عن محمد بن جبير عن أبيه قال « قال المطعم بن عدى لقريش : إنكم قد فطلمت بمحمد ما فطلمت ، فكونوا أكف الناس عنه » وذلك بعد الهجرة ثم مات المعظم بن عدى قبل وقعة بدر وله بضع



وتسعون سنة ، وذكر الفاكهي بإسناد مرسل أن حسان بن ثابت رثاه لما مات مجازاة له على ما صنع للنبي صلى الله عليه وسلم . وروى الترمذى والنسائى وابن حبان والحاكم بإسناد صحيح عن علي قال « جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر فقال : خير أصحابك في الأسرى : إن شاءوا القتل وإن شاءوا الفداء على أن يقتل منهم عاما مقبلا مثلهم ، قالوا : الفداء ويقتل منا » . وأخرج مسلم هذه القصة مطولة من حديث عمر ذكر فيها السبب ، هو أنه صلى الله عليه وسلم قال ماترون في هؤلاء الأسرى ؟ فقال أبو بكر أرى أن نأخذ منهم فدية تكون قوة لنا ، وعسى الله أن يهديهم . فقال عمر : أرى أن تمكنا منهم فتضرب أعناقهم ، فإن هؤلاء أئمة الكفر . فهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال أبو بكر « الحديث ، وفيه نزول قوله تعالى ﴿ ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض ﴾ وقد تقدم نقل خلاف الأئمة في جواز فداء أسرى الكفار بالمال في باب ﴿ فاما منا بعدوإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها ﴾ من كتاب الجهاد ، وقد اختلف السلف في أى الرأيين كان أصوب ؟ فقال بعضهم كان رأى أبى بكر لأنه وافق ما قدر الله في نفس الامر ولما استقر الامر عليه ، ولدخول كثير منهم في الاسلام إما بنفسه وإما بذريته التى ولدت له بعد الوقعة ، ولأنه وافق غلبة الرحمة على الغضب كما ثبت ذلك عن الله في حق من كتب له الرحمة ، وأما العتاب على الأخذ ففيه إشارة إلى ذم من أثر شيئا من الدنيا على الآخرة ولو قل ، والله أعلم . الحديث السابع والعشرون .

**قوله ( وقال الليث عن يحيى بن سعيد )** لم يقع لى هذا الأثر من طريق الليث ، وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريق أحمد بن حنبل « عن يحيى بن سعيد القطان عن يحيى بن سعيد الانصارى » نحوه .

**قوله ( وقعت الفتنة الاولى )** يعنى مقتل عثمان فلم تبق من أصحاب بدر أحدا ، أى انهم ماتوا منذ قامت الفتنة بمقتل عثمان إلى أن قامت الفتنة الأخرى بوقعة الحرة ، وكان آخر من مات من البدرين سعد بن أبى وقاص ، ومات قبل وقعة الحرة بوضع سنين ، وغفل من زعم أن قوله في الخبر « يعنى مقتل عثمان » غلط مستندا إلى أن عليا وطلحة والزبير وغيرهم من البدرين عاشوا بعد عثمان زمانا ، لأنه ظن أن المراد أنهم قتلوا عند مقتل عثمان ، وليس ذلك مرادا ، وقد أخرج ابن أبى خيثمة هذا الأثر من وجه آخر عن يحيى بن سعيد بلفظ « وقعت فتنة الدار » الحديث ، وفتنة الدار هى مقتل عثمان ، وزعم الداودى أن المراد بالفتنة الاولى مقتل الحسين بن على ، وهو خطأ فان فى زمن مقتل الحسين بن على لم يكن أحد من البدرين موجودا .

**قوله ( ثم وقعت الفتنة الثانية يعنى الحرة الخ )** كانت الحرة فى آخر زمن يزيد بن معاوية ، وسيأتى شئ من خبرها فى كتاب الفتن إن شاء الله تعالى .

**قوله ( ثم وقعت الثالثة )** كذا فى الأصول ، ووقع فى رواية أبى خيثمة « ولو قد وقعت الثالثة » ورجحها الدمياطى بناء على أن يحيى بن سعيد قال ذلك قبل أن تقع الثالثة ، ولم يفسر الثالثة كما فسر غيرها ، وزعم الداودى أن المراد بها فتنة الأزارقة ، وفيه نظر لأن الذى يظهر أن يحيى بن سعيد أراد الفتن التى وقعت بالمدينة دون غيرها ، وقد وقعت فتنة الأزارقة عقب موت يزيد بن معاوية واستمرت أكثر من عشرين سنة . وذكر ابن التين أن مالكا روى عن يحيى بن سعيد الأنصارى قال « لم تترك الصلاة فى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم إلا يوم قتل عثمان ويوم الحرة » قال مالك « ونسيت الثالثة » قال ابن عبد الحكم : هو يوم خروج أبى حمزة الخارجى ، قلت :

كان ذلك في خلافة مروان بن محمد بن مروان بن الحكم سنة ثلاثين ومائة ، وكان ذلك قبل موت يحيى بن سعيد بمدة . ثم وجدت ما أخرجه الدارقطني في غرائب مالك بإسناد صحيح اليه عن يحيى بن سعيد نحو هذا الاثر وقال في آخره « وان وقعت الثالثة لم ترتفع وبالناس طباخ » وأخرجه ابن أبي خيثمة بلفظ « ولو وقعت » وهذا بخلاف الجزم بالثالثة في حديث الباب ، ويمكن الجمع بأن يكون يحيى بن سعيد قال هذا أولاً ثم وقعت الفتنة الثالثة المذكورة وهو حى فقال ما نقله عند الليث بن سعد ، وقوله « طباخ » بفتح المهملة والموحدة الخفيفة وآخره معجمة أى قوة ، قال الخليل : أصل الطباخ السمن والقوة ، ويستعمل في العقل والخير ، قال حسان :

المال يغشى رجالاً لا طباخ لهم كالسيل يغشى أصول الدندن البالي

انتهى . والدندن بكسر المهملة وسكون النون الأولى ما اسود من النبات .

الحديث الثامن والعشرون ذكر طرفاً من حديث الإفك المذكور في هذا السند « وسيأتى شرحه في التفسير مستوفى ، والغرض منه شهادة عائشة لمسطح بأنه من أهل بدر ، وهو مسطح بن أثانة بضم الهمزة وتخفيف المثلة ابن عباد بن المطلب وليس لعبد الله بن عمر النخعي عند البخاري غير هذا الحديث .

الحديث التاسع والعشرون .

قوله ( عن ابن شهاب قال : هذه مغازى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر الحديث ) أى ما حمله موسى بن عقبة عن ابن شهاب من ذلك .

قوله ( وهو يلقبهم ) بتشديد القاف المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ، وفي رواية المستمل بسكون اللام وتخفيف القاف من الإلقاء وفي رواية الكشميهني بعين مهملة ونون من اللعن ، وكذا هو في « مغازى موسى بن عقبة » .

قوله ( قال موسى بن عقبة ) هو بالإسناد المذكور إليه ، وعبد الله هو ابن عمر .

قوله ( قال ناس من أصحابه ) تقدم شرحه وأن ممن خاطبه بذلك عمر .

قوله ( فجميع من شهد بدرأ من قريش ) هو بقية كلام موسى بن عقبة عن ابن شهاب ، وقوله ( ممن ضرب له بسهمه أحد وثمانون ) يريد بقوله « ضرب له بسهمه » أى أعطاه نصيباً من الغنيمة وإن لم يشهدا لعذر له . فصيحه كمن شهدا .

قوله ( وكان عروة بن الزبير يقول ) هو بقية كلام موسى بن عقبة عن ابن شهاب ، وقد استظهر له المصنف بالحديث الذى بعده ، لكن العدد الذى ذكر يغاير حديث البراء الماضى في أوائل هذه القصة وهى قوله « إن المهاجرين كانوا زيادة على ستين » فيجمع بينهما بأن حديث البراء أورده فيمن شهدا حساً ، وحديث الباب فيمن شهدا حساً وحكماً . ويحتمل أن يكون المراد بالعدد الأول الأحرار والثاني بانضمام مواليتهم وأتباعهم ، وقد سرد ابن إسحق أسماء من شهد بدرأ من المهاجرين وذكر معهم حلفاءهم ومواليهم فبلغوا ثلاثة وثمانين رجلاً ، وزاد عليه ابن هشام في « تهذيب السيرة » ثلاثة . وأما الواقدي فسردهم خمسة وثلاثين رجلاً . وروى أحمد والبخاري والطبراني عن

حديث ابن عباس « أن المهاجرين ببدر كانوا سبعة وسبعين رجلا » فلعله لم يذكر من ضرب له بسهم ممن لم يشهدها حساً .

الحديث الثلاثون .

قوله ( أخبرنا هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني .

قوله ( ضربت يوم بدر للمهاجرين بمائة سهم ) عند ابن عائذ من طريق أبي الأسود عن عروة « سألت الزبير على كم سهم جاء للمهاجرين يوم بدر ؟ قال على مائة سهم » قال الداودي هذا يغاير قوله « كانوا إحدى وثمانين » قال فإن كان قوله بمائة سهم من كلام الزبير فلعله دخله شك في العدد ، ويحتمل أن يكون من قول الراوي عنه ، قال : وإنما كانوا على التحرير أربعة وثمانين ، وكان معهم ثلاثة أفراس فأسهم لها سهمين سهمين ، وضرب لرجال كان أرسلهم في بعض أمره بسهامهم فصيح أنها كانت مائة بهذا الاعتبار . قلت : هذا الذي قال أخيراً لا بأس به ، لكن ظهر أن إطلاق المائة إنما هو باعتبار الخمس ، وذلك أنه عزل خمس الغنيمة ثم قسم ما عداها على الثمانين على ثمانين سهماً عدد من شهدها ومن ألحق بهم ، فاذا أضيف إليه الخمس كان ذلك من حساب مائة سهم ، والله أعلم

### تسمية من سمي من أهل بدر في الجامع

( النبي محمد بن عبد الله الهاشمي . عبد الله بن عثمان ، أبو بكر الصديق القرشي . عمر بن الخطاب العدوي . عثمان بن عفان القرشي . خلفه النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه . علي بن أبي طالب الهاشمي . إياس بن البكير . بلال بن رباح مولى أبي بكر القرشي الصديق . حمزة بن عبد المطلب الهاشمي . حاطب بن أبي بلتعة حليف لقريش . أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة القرشي . حارثة بن الربيع الأنصاري قتل يوم بدر وهو حارثة بن سراقه كان في النظارة . حبيب بن عدي الأنصاري . حنيس بن حذافة السهمي . رفاعه بن رافع الأنصاري . رفاعه بن عبد المنذر أبو لبابة الأنصاري . الزبير بن العوام القرشي . زيد ابن سهل أبوطلحة الأنصاري . أبو زيد الأنصاري . سعد بن مالك الزهري . سعد بن خولة القرشي . سعيد ابن زيد بن عمرو بن نفيل القرشي . سهل بن حنيف الأنصاري . ظهير بن رافع الأنصاري وأخوه . عبد الله ابن مسعود الهذلي . عبد الرحمن بن عوف الزهري . عبيدة بن الحارث القرشي . عبادة بن الصامت الأنصاري . عمرو بن عوف حليف بني عامر بن لؤي . عقبة بن عمرو الأنصاري . عامر بن ربيعة العنزي . عاصم بن ثابت الأنصاري . عويم بن ساعدة الأنصاري . عتب بن مالك الأنصاري . قدامة بن مظعون . قتادة بن النعمان الأنصاري . معاذ بن عمرو بن الجموح . معوذ بن عفراء وأخوه . مالك ابن ربيعة أبو أسيد الأنصاري . مسطح بن أثانة بن عباد بن المطلب بن عبد مناف . مرارة بن الربيع الأنصاري . معن بن عدي الأنصاري . مقداد بن عمرو الكندي حليف بني زهرة . هلال بن أمية الأنصاري ) .

قوله ( باب تسمية من سمي من أهل بدر في الجامع ) أى دون من لم يسم فيه ، ودون من لم يذكر فيه أصلاً .

والمراد بالجامع هذا الكتاب ، والمراد بمن سمي من جاء ذكره فيه برواية عنه أو عن غيره بأنه شهدها لا بمجرد ذكره دون التنصيص على أنه شهدها ، وبهذا يجاب على ترك إيراده مثل أى عبيدة بن الجراح فانه شهدها باتفاق ، وذكر في الكتاب في عدة مواضع ، إلا أنه لم يقع فيه التنصيص على أنه شهد بدراً .

**قوله ( النبي محمد بن عبد الله الهاشمي صلى الله عليه وسلم )** قلت بدأه تبركا وتيمنا بذكره ، وإلا فذلك من المقتطوع به .

**قوله ( أبو بكر )** تقدم ذكره في مواضع منها في « باب إذ تستغيثون ربكم » .

**قوله ( عمر )** ذكره في حديث أى طلحة .

**قوله ( عثمان )** قلت لم يتقدم له ذكر في هذه القصة ، إلا أنه تقدم في المناقب من قول ابن عمر انه ضرب له بسهمه .

**قوله ( علي بن أى طالب )** تقدم في حديث المبارزة وفي غيره .

**قوله ( إياس بن البكير )** تقدم قبل « باب شهود الملائكة بدراً » وقد سرد المصنف من هذه الاسماء على حروف المعجم ، وذكر بعض ذوى الكنى معتمداً على الاسم دون أداة الكنية فلهذا قال أبو حذيفة في حرف الحاء ، وقدم النبي صلى الله عليه وسلم والأربعة قبل الباقيين لشرفهم ، وفي بعض النسخ قدم النبي صلى الله عليه وسلم فقط وذكر الأربعة في حرف العين والخطب فيه سهل . ثم إن إياس بن البكير المذكور بكسر الهمزة بعدهم تحتانية وآخره مهملة ، ووهم من ضبطه بفتح الهمزة ، وأما أبوه فتقدم ضبطه ، وقد شهد مع إياس بدراً إخوته عاقل وعامر وغيرهما ، ولكن لما لم يقع ذكرهم في الجامع لم يذكرهم .

**قوله ( بلال )** تقدم في حديث عبد الرحمن بن عوف في قتل أمية بن خلف .

**قوله ( حمزة )** تقدم في أول القصة .

**قوله ( حاطب )** تقدم في فضل من شهد بدراً .

**قوله ( أبو حذيفة )** تقدم في الحديث الخامس من الباب الأخير .

**قوله ( حارثة بن الربيع )** يعنى بالتشديد هو ابن سراقه ، تقدم في أول « باب فضل من شهد بدراً » وقوله « كان في النظارة » أشار إلى ما وقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أنه خرج نظاراً أخرجه أحمد والنسائي وزاد « ماخرج لقتال » .

**قوله ( خبيب بن عدى )** تقدم في حديث أى هريرة ، وسيأتى ما قيل فيه في الكلام على غزوة الرجيع .

**قوله ( خنيس بن حذافة )** تقدم في العاشر في الباب الأخير .

**قوله ( رفاعة بن رافع )** تقدم في « باب فضل من شهد بدراً » .

قوله ( رفاعه بن عبد المنذر أبو لبابة ) تقدم في التاسع عشر من الباب الأخير ، وجزمه بأن اسمه رفاعه خالف فيه الأكثر فإنهم قالوا إن اسمه بشير وأن رفاعه أخوه .

قوله ( الزبير بن العوام ) تقدم في عدة أحاديث .

قوله ( زيد بن سهل أبو طلحة ) تقدم في « باب الدعاء على المشركين » .

قوله ( أبو زيد الأنصاري ) تقدم من حديث أنس .

قوله ( سعد بن مالك ) هو ابن أبي وقاص ، ولم يتقدم له ذكر في هذه القصة ، ولكن هو منهم بالاتفاق ، ويحتمل أن يكون أخذه من أثر سعيد بن المسيب على بعد في ذلك .

قوله ( سعد بن خولة ) تقدم في قصة سبيعة الأسلمية .

قوله ( سعيد بن زيد ) تقدم في أثر نافع عن ابن عمر .

قوله ( سهل بن حنيف ) تقدم في حديث على أنه كبير عليه خمساً .

قوله ( ظهير بن رافع ) تقدم في حديث رافع بن خديج وأنه عمه وأن اسم أخيه مظهر ، ولم يسم البخاري أخاه .

قوله ( عبد الله بن مسعود ) تقدم في أوائله .

قوله ( عتبة بن مسعود ) يعني أخاه . قلت : ولم يتقدم له ذكر بل ولا ذكره أحد من صنف في المغازي في البدرين ، وقد سقط ذكره من رواية النسفي ولم يذكره الإسماعيلي ولا أبو نعيم في مستخرجيهما وهو المعتمد .

قوله ( عبد الرحمن بن عوف ) تقدم في قتل أبي جهل وغيره .

قوله ( عبيدة بن الحارث ) تقدم في حديث على .

قوله ( عبادة بن الصامت ) تقدم بعد « باب شهود الملائكة بدرأ » .

قوله ( عمرو بن عوف ) تقدم فيه .

قوله ( عقبة بن عمرو ) أبو مسعود البدرى تقدم مترجماً بثلاثة أحاديث .

قوله ( عامر بن ربيعة العنزي ) بالنون والزاي ، وقع في رواية الكشميهني « العدوى » وكلاهما صواب ، فإنه عنزي الأصل عدوى الحلف .

قوله ( عاصم بن ثابت ) تقدم في حديث أبي هريرة .

قوله ( عويم بن ساعدة ) تقدم في حديث السقيفة

قوله ( عتبان بن مالك ) تقدم في « باب شهود الملائكة بدرأ » .

قوله ( قدامة بن مظعون ) تقدم فيه

قوله ( قتادة بن النعمان ) تقدم في أول الباب في حديث أبي سعيد .

قوله ( معاذ بن عمرو بن الجموح ) بفتح الجيم وتخفيف الميم المضمومة وآخره مهملة ، تقدم في قتل أبي جهل .

قوله ( معوذ بن عفراء ) هي أمه ، واسم أبيه الحارث ، ومعوذ بتشديد الواو ويفتحها على الأشهر ، وجزم الوقشي بأنه بالكسر .

قوله ( وأخوه ) عوف بن الحارث ، تقدم ذكرهما .

قوله ( مالك بن ربيعة أبو أسيد ) تقدم في أول « باب من شهد بدرًا » ونبه عياض على أن من لا معرفة له قد يتوهم أن مالكا أخو معاذ لأن سياق البخاري هكذا « معاذ بن عفراء أخوه مالك بن ربيعة » وليس ذلك مراده بل قوله أخوه أي عوف ولم يسمه ، ثم استأنف فقال « مالك بن ربيعة » ولو كتبه بواو العطف لارتفع اللبس ، وكذا وقع عند بعض الرواة .

قوله ( مرارة بن الربيع ) تقدم في حديث كعب بن مالك .

قوله ( معن بن عدى ) تقدم مع عويم بن ساعدة .

قوله ( مسطح بن أثالة ) تقدم في أواخر الباب الأخير ، ووقع هنا لأبي زيد في نسبته « عباد بن عبد المطلب » والصواب حذف « عبد » .

قوله ( المقداد بن عمرو ) تقدم ، ووقع في رواية الكشميهني « المقدام » بيم في آخره وهو غلط .

قوله ( هلال بن أمية ) تقدم مع مرارة . قلت فجملة من ذكر من أهل بدر هنا أربعة وأربعون رجلا ، وقد سبق البخاري إلى ترتيب أهل بدر على حروف المعجم وهو أضبط لاستيعاب أسمائهم ، ولكنه اقتصر على ما وقع عنده منهم ، واستوعبهم الحافظ ضياء الدين المقدسي في « كتاب الأحكام » وبين اختلاف أهل السير في بعضهم وهو اختلاف غير فاحش ، وأورد ابن سيد الناس أسماءهم في « عيون الأثر » لكن على القبائل كما صنع ابن إسحق وغيره ، واستوعب ما وقع له من ذلك فزادوا — على ثلاثمائة وثلاثة عشر — خمسين رجلا ، قال : وسبب الزيادة الاختلاف في بعض الأسماء . قلت : ولولا خشية التطويل لسردت أسماءهم مفصلا مبينا للراجع ، لكن في هذه الإشارة كفاية ، والله المستعان

حَدِيثُ بَنِي النَّضِيرِ ، وَمَخْرَجُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَيْهِمْ فِي دِيَةِ الرَّجُلَيْنِ

وَمَا أَرَادُوا مِنَ الْغَدْرِ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وقال الزهري عن عروة : كانت على رأس ستة أشهر من وقعة بدر قبل أحد ، وقول الله عز وجل : ﴿ هُوَ

الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا ۖ وَجَعَلَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ  
بَعْدَ بَيْتٍ مَعُونَةٍ وَأُحَدِّثُ.

[٤٠٢٨] ٣٨٨٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ نَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ  
عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : حَارَبَتِ النَّضِيرُ وَقَرِيظَةُ ، فَأَجْلَى بَنِي النَّضِيرِ وَأَقْرَقَرِيظَةَ وَمَنْ عَلَيْهِمْ حَتَّى حَارَبَتْ  
قَرِيظَةَ ، فَقَتَلَ رَجَالَهُمْ ، وَقَسَمَ نِسَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا بَعْضَهُمْ لِحَقْوِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ فَأَمْنَهُمْ وَأَسْلَمُوا . وَأَجْلَى يَهُودَ الْمَدِينَةِ كُلَّهُمْ : بَنِي قَيْنِقَاعَ وَهُمْ رَهْطُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامَ ، وَيَهُودَ بَنِي  
حَارِثَةَ ، وَكُلَّ يَهُودٍ بِالْمَدِينَةِ .

[٤٠٢٩] ٣٨٨٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُدْرِكٍ قَالَ نَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ قَالَ نَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ  
جُبَيْرٍ قَالَ : قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : سُورَةُ الْحَشْرِ ، قَالَ : قُلْ سُورَةُ النَّضِيرِ . تَابِعَهُ هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشْرٍ .  
[الحديث ٤٠٢٩ - أطرافه في : ٤٦٤٥ ، ٤٨٨٢ ، ٤٨٨٣] .

[٤٠٣٠] ٣٨٨٤- نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ نَا مُعَمَّرٌ عَنْ أَبِيهِ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ  
يَجْعَلُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ النَّخْلَاتِ ، حَتَّى افْتَتَحَ قَرِيظَةَ وَالنَّضِيرَ ، فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ .

[٤٠٣١] ٣٨٨٥- نَا آدَمُ قَالَ نَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَخْلَ النَّضِيرِ  
وَقَطَعَ ، وَهِيَ الْبُويرَةُ ، فَنَزَلَتْ : ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِّنْ لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ ۖ ﴾ .

[٤٠٣٢] ٣٨٨٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ أَنَا حَبَّانُ قَالَ أَنَا جَوْبَرِيَّةُ بْنُ أَسْمَاءَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ النَّبِيَّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ ، قَالَ : وَلَهَا يَقُولُ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ :

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُبَيٍّ      حَرِيقُ الْبُويرَةِ مُسْتَطِيرُ  
فَأَجَابَهُ أَبُو سَفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ :

أَدَامَ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ صَنِيعٍ      وَحَرَّقَ فِي نَوَاحِيهَا السَّعِيرُ  
سَتَعْلَمُ أَيُّنَا مِنْهَا بِنَزِهِ      وَتَعْلَمُ أَيُّ أَرْضَيْنَا تَضِيرُ

**قوله ( حديث بني النضير )** بفتح النون وكسر الضاد المعجمة ، هم قبيلة كبيرة من اليهود ، وقد مضت  
الإشارة إلى التعريف بهم في أوائل الكلام على أحاديث الهجرة . وكان الكفار بعد الهجرة مع النبي صلى الله عليه  
وسلم على ثلاثة أقسام : قسم وادعهم على أن لا يجاربه ولا يمالقوا عليه عدوه ، وهم طوائف اليهود الثلاثة قريظة  
والنضير وقينقاع . وقسم حاربوه ونصبوا له العداوة كقريش . وقسم تاركوه وانتظروا ما يؤول إليه أمره كطوائف من  
العرب ، فمنهم من كان يحب ظهوره في الباطن . كخزاعة ، وبالعكس كبنى بكر ، ومنهم من كان معه ظاهراً ومع  
عدوه باطناً وهم المنافقون ، فكان أول من نقض العهد من اليهود بنو قينقاع فحاربهم في شوال بعد وقعة بدر فنزلوا  
على حكمه ، وأراد قتلهم فاستوهم منه عبد الله بن أبي وكانوا حلفاء فوهمهم له ، وأخرجهم من المدينة إلى

اذرعات . ثم نقض العهد بنو النضير كما سيأتي ، وكان رئيسهم حبي بن أخطب . ثم نقضت قريظة كما سيأتي شرح حالهم بعد غزوة الخندق إن شاء الله تعالى .

**قوله ( ومخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم في دية الرجلين ، وما أرادوا من الغدر برسول الله صلى الله عليه وسلم )** سيأتي شرح ذلك في نقل كلام ابن إسحق في هذا الباب .

**قوله ( وقال الزهري عن عروة بن الزبير : كانت على رأس ستة أشهر من وقعة بدر قبل وقعة أحد )** وصله عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري أتم من هذا ولفظه عن الزهري وهو في حديثه عن عروة « أتم كانت غزوة بني النضير ، وهم طائفة من اليهود على رأس ستة أشهر من وقعة بدر ، وكانت منازلهم ونخلهم بناحية المدينة ، فحاصروهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزلوا على الجلاء وعلى أن لهم ما أقلت الإبل من الأمتعة والأموال لا الحلقة يعنى السلاح فأنزل الله فيهم ﴿ سبح لله — إلى قوله — لأول الحشر ﴾ وقاتلهم حتى صاحهم على الجلاء فأجلاهم إلى الشام ، وكانوا من سبط لم يصيبهم جلاء فيما خلا ، وكان الله قد كتب عليهم الجلاء ولولا ذلك لعذبهم في الدنيا بالقتل والسبأ . وقوله ﴿ لأول الحشر ﴾ فكان جلاؤهم أول حشر — حشراً — في الدنيا إلى الشام وحكى ابن التين عن الداودي أنه رجح ما قال ابن إسحق من أن غزوة بني النضير كانت بعد بئر معونة ، مستدلاً بقوله تعالى ﴿ وأنزل الذين ظاهروهم من أهل الكتاب من صياصيمهم ﴾ قال : وذلك في قصة الأحزاب . قلت : وهو استدلال واه ، فإن الآية نزلت في شأن بني قريظة ، فإنهم هم الذين ظاهروا الأحزاب ، وأما بنو النضير فلم يكن لهم في الأحزاب ذكر ، بل كان من أعظم الأسباب في جمع الأحزاب ما وقع من جلائهم ، فإنه كان من رءوسهم حبي بن أخطب وهو الذي حسن لبنى قريظة الغدر وموافقة الأحزاب كما سيأتي ، حتى كان من هلاكهم ما كان ، فكيف يصير السابق لاحقاً ؟ .

**قوله ( وقول الله عز وجل : هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب — إلى قوله — أن يخرجوا )** وقد وضع المراد من ذلك في أثر عبد الرزاق المذكور ، وقد أورد ابن إسحق تفسيرها لما ذكر هذه الغزوة . واتفق أهل العلم على أنها نزلت في هذه القصة ، قال السهيلي ، قال : ولم يختلفوا في أن أموال بني النضير كانت خاصة برسول الله صلى الله عليه وسلم وأن المسلمين لم يوجفوا عليهم بخيل ولا ركاب وأنه لم يقع بينهم قتال أصلاً

**قوله ( وجعله ابن إسحق بعد بئر معونة وأحد )** كذا هو في المغازي لابن إسحق مجزماً به ، ووقع في رواية القابسي « وجعله إسحق » قال عياض : وهو وهم والصواب « ابن إسحق » وهو كما قال . ووقع في شرح الكرماني « محمد بن إسحق بن نصر » وهو غلط ، وإنما اسم جده يسار ، وقد ذكر ابن إسحق عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم وغيره من أهل العلم أن عامر بن الطفيل أعتق عمرو بن أمية لما قتل أهل بئر معونة عن رقبة كانت على أمه ، فخرج عمرو إلى المدينة فصادف رجلين من بنى عامر معهما عقد وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشعر به عمرو ، فقال لهما عمرو ممن أنتم ؟ فذكرا أنهما من بنى عامر فتركهما حتى ناما فقتلهما عمرو وظن أنه ظفر ببعض ثأر أصحابه ، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال : لقد قتلت قتيلين



لأودينهما . انتهى . وسأيت خبر غزوة بئر معونة بعد غزوة أحد ، وفيها عن عروة « ان عمرو بن أمية الضمري كان مع المسلمين ، فأسره المشركون » . قال ابن إسحق « فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بني النضير يستعينهم في ديتهم فيما حدثني يزيد بن رومان ، و٥٥ بين بني النضير وبني عامر عقد وحلف ، فلما أتاهم يستعينهم قالوا : نعم . ثم خلا بعضهم ببعض فقالوا : إنكم لن تجدوه على مثل هذه الحال . قال : وكان جالسا إلى جانب جدار لهم ، فقالوا من رجل يعلو على هذا البيت فيلقى هذه الصخرة عليه فيقتله ويربحنا منه ؟ فانتدب لذلك عمرو بن جحاش بن كعب فأتاه الخبر من السماء ، فقام مظهراً أنه يقضى حاجة وقال لأصحابه : لا تبرحوا ، ورجع مسرعاً إلى المدينة ، واستبطأه أصحابه فأخبروا أنه توجه إلى المدينة ، فلحقوا به ، فأمر بحرقهم والمسير إليهم ، فتحصنوا ، فأمر بقطع النخل والتحريق » وذكر ابن إسحق أنه حاصرهم ست ليال ، وكان ناس من المنافقين بعثوا إليهم أن اثبتوا وتمنعوا ، فإن قوتلتم قاتلنا معكم ، فترصبوا ، فقذف الله في قلوبهم الرعب فلم ينصروهم ، فسألوا أن يجلوا عن أرضهم على أن لهم ما حملت الإبل فصولحوا على ذلك . وروى البيهقي في « الدلائل » من حديث محمد بن معلى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه إلى بني النضير وأمره أن يؤجلهم في الجلاء ثلاثة أيام ، قال ابن إسحق : فاحتملوا إلى خيبر وإلى الشام ، قال فحدثني عبد الله بن أبي بكر أنهم جلوا الأموال من الخيل والمزارع فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة . قال ابن إسحق : ولم يسلم منهم إلا يامين بن عمير وأبو سعيد بن وهب فأحرزا أموالهما . وروى ابن مردويه قصة بني النضير بإسناد صحيح إلى معمر عن الزهري « أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : كتب كفار قريش إلى عبد الله بن أبي بن عتبة من يعبد الأوثان قبل بدر يهددونهم بأيوائهم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، ويتوعدونهم أن يغزوهم بجميع العرب ، فهم ابن أبي ومن معه بقتال المسلمين ، فأتاهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ما كادكم أحد بمثل ما كادتكم قريش ، يريدون أن تلقوا بأسكم بينكم ، فلما سمعوا ذلك عرفوا الحق افتفرقوا . فلما كانت وقعة بدر كتبت كفار قريش بعدها إلى اليهود : انكم أهل الحلقة والحصون ، يهددونهم ، فأجمع بنو النضير على الغدر ، فأرسلوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم : اخرج إلينا في ثلاثة من أصحابك ويلقاك ثلاثة من علمائنا ، فإن آمنوا بك اتبعناك . ففعل . فاشتمل اليهود الثلاثة على الخناجر فأرسلت امرأة من بني النضير إلى أخ لها من الأنصار مسلم تخبره بأمر بني النضير ، فأخبر أخوها النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يصل إليهم ، فرجع ، وصبحهم بالكتائب فحصرهم يومه ، ثم غدا على بني قريظة فحاصرهم فعاهدوه ، فانصرف عنهم إلى بني النضير ، فقاتلهم حتى نزلوا على الجلاء وعلى أن لهم ما أقلت ، الإبل إلا السلاح ، فاحتملوا حتى أبواب بيوتهم ، فكانوا يخربون بيوتهم بأيديهم فيهدمونها ، ويحملون ما يوافقهم من خشبها ، وكان جلاؤهم ذلك أول حشر الناس إلى الشام . وكذا أخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن عبد الرزاق ، وفي ذلك رد على ابن التين في زعمه أنه ليس في هذه القصة حديث بإسناد ، قلت : فهذا أقوى مما ذكر ابن إسحق من أن سبب غزوة بني النضير طلبه صلى الله عليه وسلم أن يعينوه في دية الرجلين ، لكن وافق ابن إسحق جل أهل المغازي ، فالله أعلم . وإذا ثبت أن سبب إجلاء بني النضير ما ذكر من همهم بالغدر به صلى الله عليه وسلم ، وهو إنما وقع عند ما جاء إليهم ليستعين بهم في دية قتلى عمرو بن أمية ، تعين ما قال ابن إسحق ، لأن بئر معونة كانت بعد أحد بالاتفاق . وأغرب السهيلي فرجح ما قال الزهري ، ولولا ما ذكر في قصة عمرو بن أمية لأمكن أن يكون ذلك في غزوة الرجيع ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث :

الأول حديث ابن عمر « حاربت النضير وقريظة فأجلى بنى النضير » كذا فيه ولم يعين المفعول من حاربت ولم يسم فاعل أجلى ، والمراد النبي صلى الله عليه وسلم . وكان سبب وقوع المحاربة نقضهم العهد : أما النضير فبالسبب الآتي ذكره وهو ما ذكره موسى بن عقبة في المغازي قال : كانت النضير قد دسوا إلى قريش وحضوهم على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم ودلوهم على العورة ، ثم ذكر نحوه مما تقدم عن ابن إسحق من مجيء النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الرجلين قال وفي ذلك نزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم إذ هم قوم أن ييسطوا إليكم أيديهم ﴾ الآية . وعند ابن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إليهم محمد بن مسلمة أن اخرجوا من بلدى فلا تساكنتنى بعد أن هتممت بما هتممت به من الغدر ، وقد أجلتكم عشرة . وأما قريظة فبمظاهرتهم الأحزاب على النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة الخندق كما سيأتى .

**قوله ( حتى حاربت قريظة )** سيأتى شرح ذلك بعد غزوة الخندق إن شاء الله تعالى . كذا وقع تقديم قريظة على النضير وكأنه لشرفهم ، وإلا فإجلاء النضير كان قبل قريظة بكثير .

**قوله ( والنضير )** ذكر ابن إسحق في قصته أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسل إليهم أن اخرجوا وأجلهم عشرة وأرسل إليهم عبد الله بن أبي شبطهم أرسلوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم : إنا لانخرج ، فاضنع ما بدا لك . فقال : الله أكبر ، حاربت يهود فخرج إليهم ، فخذلهم ابن أبي ولم تمنعهم قريظة . وروى عبد بن حميد في تفسيره من طريق عكرمة أن غزوة بنى النضير كانت صبيحة قتل كعب بن الأشرف ، يعنى الآتى ذكره عقب هذا .

**قوله ( بنى قينقاع )** هو بالنصب على البدلية ، ونون قينقاع مثلثة والأشهر فيها الضم ، وكانوا أول من أخرج من المدينة كما تقدم في أول الباب . وروى ابن إسحق في المغازي عن أبيه عن عباد بن الوليد عن عباد بن الصامت قال « لما حاربت بنو قينقاع قام بأمرهم عبد الله بن أبي فمشى عباد بن الصامت وكان له من حلقهم مثل الذى لعبد الله بن أوى ، ففترأ عباد منهم . قال : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لاتتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض — إلى قوله — يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة ﴾ وكان عبد الله بن أوى لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يمن عليهم قال : يا محمد إنهم منعوني من الأسود والأحمر ، وإنى امرؤ أخشى الدوائر . فوهبهم له . وذكر الواقدي أن إجلاءهم كان في شوال سنة اثنتين ، يعنى بعد بدر بشهر . ويؤيده ما روى ابن إسحق بإسناد حسن عن ابن عباس قال « لما أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشاً يوم بدر جمع يهود في سوق بنى قينقاع فقال يا يهود : أسلموا قبل أن يصيبكم ما أصاب قريشاً يوم بدر ، فقالوا : إنهم كانوا لا يعرفون القتال ولو قاتلنا لعرفت أنا الرجال . فأنزل الله تعالى ﴿ قل للذين كفروا ستغلبون — إلى قوله — لأولى الأبصار ﴾ وأغرب الحاكم فرغم أن إجلاء بنى قينقاع وإجلاء بنى النضير كان في زمن واحد ، ولم يوافق على ذلك لأن إجلاء بنى النضير كان بعد بدر بستة أشهر على قول عروة ، أو بعد ذلك بمدة طويلة على قول ابن إسحق كما تقدم بسطه .

الحديث الثانى حديث ابن عباس في تسمية سورة الحشر سورة النضير لأنها نزلت فيهم ، قال الداودى : كأن ابن عباس كره تسميتها سورة الحشر لئلا يظن أن المراد بالحشر يوم القيامة ، أو لكونه محملاً فكره النسبة إلى غير معلوم . كذا قال ، وعند ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس قال : نزلت سورة الحشر في بنى النضير ، وفكر الله فيها الذى أصابهم من النعمة .

قوله ( حدثنا الحسن بن مدرك ) كذا للجميع ، وفي نسخة « إسحق » بدل الحسن هو غلط .

قوله ( تابعه هشيم الخ ) وصله المصنف في التفسير كما سيأتي هناك .

الحديث الثالث .

قوله ( عن أبيه ) هو سليمان التيمي .

قوله ( كان الرجل يجعل للنبي صلى الله عليه وسلم النخلات ) تقدم هذا الحديث بهذا الإسناد في الخمس ، وسيأتي في أول غزوة قريظة بأتم من هذا السياق . وقوله « فكان بعد ذلك يرد عليهم » زاد في الرواية الأخرى « ما كانوا أعطوه » وروى الحاكم في « الإكليل » من حديث أم العلاء قال « قال النبي صلى الله عليه وسلم للأَنْصار لما فتح النضير : إن أحببتُم قسمت بينكم ما أفاء الله على ، وكان المهاجرون على ما هم عليه من السكنى في منازلكم وأموالكم ، وإن أحببتُم أعطيتهم وخرجوا عنكم ، فاختراروا الثاني »

الحديث الرابع .

قوله ( حرق رسول الله صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير ) في رواية الكشميهني « نخل النضير » .

قوله ( وهي البويرة ) بالموحدة مصغر بؤرة وهي الحفرة ، وهي هنا مكان معروف بين المدينة وبين تيماء <sup>(١)</sup> ، وهي من جهة قبلة مسجد قباء إلى جهة الغرب <sup>(٢)</sup> ويقال لها أيضا البويرة باللام بدل الراء .

قوله ( فنزل : ما قطعتم من لينة ) هي صنف من النخل ، قال السهيلي : في تخصيصها بالذكر إيماء إلى أن الذي يجوز قطعه من شجر العدو مالا يكون معداً للإقتيات ، لأنهم كانوا يقتاتون العجوة والبرني دون اللينة . وفي الجامع : اللينة النخلة وقيل الدقل ، وعن الفراء كل شيء من النخل سوى العجوة فهو من اللين .

قوله في الرواية الثانية ( أخبرنا حبان ) هو ابن هلال ، وهو بفتح المهملة بعدها موحدة ثقيلة ، وإسحق الراوى عنه هو ابن راهويه .

قوله ( ولها يقول حسان بن ثابت : وهان على سراة بني لؤي ) كذا للأكثر ، وفي رواية الكشميهني « لهان باللام » بدل الواو ، وسقطت اللام والواو من رواية الإسماعيلي . وقوله « سراة » بفتح المهملة وتخفيف الراء جمع سري وهو الرئيس ، وقوله « حريق بالبويرة مستطير » أى مشتعل ، وإنما قال حسان ذلك تعبيراً لقريش لأنهم كانوا أغروهم بنقض العهد وأمروهم به ووعدهم أن ينصروهم إن قصدهم النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( فأجابه أبو سفيان بن الحارث ) أى ابن عبد المطلب ، وهو ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان حينئذ لم يسلم وقد أسلم بعد في الفتح وثبت مع النبي صلى الله عليه وسلم بمجنين ، وذكر إبراهيم بن المنذر أن اسمه المغيرة ، وجزم ابن قتيبة أن المغيرة أخوه ، وبه جزم ابن عبد البر والسهيلي .

(١) قول الحافظ رحمه الله : ( وبين تيماء ) وهم ظاهر ؛ لأن تيماء تقع شمالي المدينة بنحو أربع مئة ( كيلومتر ) على الطريق إلى تبوك . قال البكري في معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع : ترتحل من المدينة وأنت تريد تيماء لتنزل الصهباء لأشجع ثم تنزل أشمذين لأشجع ثم تنزل العين ثم سلاح لبني عذرة ثم تسير ثلاث ليال في الجنب ، ثم تنزل تيماء وهي لطيفة .

(٢) قوله : ( وهي من جهة قبلة مسجد قباء إلى جهة الغرب ) وهم أيضاً ؛ لأن البويرة تقع إلى الجنوب الشرقي من مسجد قباء . والعلم عند الله . وكتبه عبد القادر شيبه الحمد .

قوله ( ستعلم أينما منها بنزه ) بنون ثم زاي ساكنة أى يبعد وزنا ومعنى ، ويقال بفتح النون أيضا . وقوله « وتعلم أى أرضينا » بالثنية ، وقوله « تضير » بفتح المثناة وكسر الضاد المعجمة من الضير وهو بمعنى الضر ، ويطلق الضير ويراد به المضرة . ونسبة هذه الأبيات لحسان بن ثابت وجوابها لأبى سفيان بن الحارث هو المشهور كما وقع في هذا الصحيح ، وعند مسلم بعض ذلك ، وعند شيخ شيوخنا أبى الفتح بن سيد الناس في « عيون الأثر » له عن أبى عمرو الشيباني أن الذى قال له « وهان على سراة بنى لؤى » هو أبو سفيان بن الحارث ، وأنه إنما قال « عز » بدل هان ، وأن الذى أجاب بقوله « أدام الله ذلك من صنيع » البتين هو حسان ، قال : وهو أشبه من الرواية التى وقعت في البخارى اهـ . ولم يذكر مستندا للترجيح ، والذى يظهر أن الذى في الصحيح أصح ، وذلك أن قريشاً كانوا يظاهرون كل من عادى النبی صلى الله عليه وسلم عليه ويعدونهم النصر والمساعدة ، فلما وقع لهنى النضير من الخذلان ما وقع قال حسان الأبيات المذكورة موبخاً لقريش — وهم بنو لؤى — كيف خذلوا أصحابهم . وقد ذكر ابن إسحق أن حسان قال ذلك في غزوة بنى قريظة ، وأنه إنما ذكر بنى النضير استطراداً ، فمن الأبيات المذكورة :

الا يا سعد بنى معاذ	فما فعلت قريظة والنضير
وقد قال الكريم أبو حباب	أقيموا قينقاع ولا تسيروا
تقاعد معشر نصروا قريشاً	وليس لهم ببلدتهم نصير
هم أوتوا الكتاب فضيعوه	فهم غمى عن التوراة بور
كفرتم بالقران لقد لقيتم	بتصديق الذى قال النذير

وفي جواب أبى سفيان بن الحارث في قوله « وتعلم أى أرضينا تضير » ما يرجح ما وقع في الصحيح ، لأن أرض بنى النضير مجاورة لأرض الأنصار ، فإذا خربت أضرت بما جاورها ، بخلاف أرض قريش فإنها بعيدة منها بعدا شديدا فلا تبالى بخرابها ، فكان أبو سفيان يقول تخربت أرض بنى النضير وتخريبها إنما يضر أرض من جاورها ، وأرضكم هى التى تجاورها فهى التى تتضرر لا أرضنا ، ولا يتبها مثل هذا في عكسه إلا بتكلف ، وهو أن يقال : إن الميرة كانت تحمل من أرض بنى النضير إلى مكة فكانوا يرتفقون بها ، فإذا خربت تضرهم ، بخلاف المدينة فإنها في غنية عن أرض بنى النضير بغيرها كخيبر ونحوها فيتجه بعض اتجاه ، لكن إذا تعارضا كان ما في الصحيح أصح . ويحتمل إن كان ما قال أبو عمرو الشيباني محفوظاً أن أبى سفيان بن الحارث ضمن في جوابه بيتاً من قصيدة حسان فاهتمه ، فلما قال حسان « وهان على سراة بنى لؤى » اهتدمه أبو سفيان فقال « وعز على سراة بنى لؤى » وهو عمل سائغ ، وكأن من أنكر ذلك استبعد أن يدعو أبو سفيان بن الحارث على أرض الكفرة مثله بالتحريق في قوله « أدام الله ذلك من صنيع » والجواب عنه أن اسم الكفرة وإن جمعهم لكن العداوة الدينية كانت قائمة بينهم كما بين أهل الكتاب وعبد الأوثان من التباين ، وأيضا فقوله « وحرقت في نواحيها السعير » يريد بنواحيها المدينة فيرجع ذلك دعاء على المسلمين أيضا . ولكعب بن مالك في هذه القصة قصيدة على هذا الوزن والروي أيضا ذكرها ابن إسحق أولها :

لقد منيت بغدرتها الجبور كذاك الدهر ذو صرف يدور

يقول فيها : فغودر منهم كعب صريعا فذلت عند مصرعه النصير

يشير إلى كعب بن الأشرف الذي سيذكر قتله عقب هذا ، وفيها :

فذاقوا غب أمرهم وبالا لكل - ثلاثة منهم بغير  
فأجلوا عامدين بقينقاع وغودر منهم نخل ودور

[٤٠٣٣] ٣٨٨٧- فا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان النصري أن عمر بن الخطاب دعاه إذ جاءه حاجبه يرفأ فقال : هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد يستأذنون؟ قال : نعم فأدخلهم . فلبث قليلاً ثم جاء فقال : هل لك في عباس وعلي يستأذنان؟ قال : نعم . فلما دخلا قال عباس : يا أمير المؤمنين ، اقض بيني وبين هذا - وهما يختصمان في التي أفاء الله على رسوله من بني النصير - فاستب علي وعباس . فقال الرهط : يا أمير المؤمنين ، اقض بينهما وأرح أحدهما من الآخر . فقال عمر : اتدوا ، أنشدكم بالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض ، هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا نورث ، ما تركنا صدقة » ، يريد بذلك نفسه؟ قالوا : قد قال ذلك : فأقبل عمر على علي وعباس فقال : أنشدكما بالله هل تعلمان أن رسول الله صلى الله عليه قد قال ذلك؟ قالوا : نعم . قال : فإني أحدثكم عن هذا الأمر . إن الله كان خص رسولاً في هذا الفيء بشيء لم يعطه أحداً غيره ، فقال : ﴿ وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب - إلى قوله - قدير ﴾ فكانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه . ثم والله ما احتازها دونكم ولا استأثر بها عليكم ، لقد أعطاكموها وقسمها فيكم . حتى بقي هذا المال منها ، فكان رسول الله صلى الله عليه ينفق على أهله نفقة سنتهم من هذا المال ، ثم يأخذ ما بقي فيجعله مجعل مال الله ، فعمل ذلك رسول الله صلى الله عليه حياته ، ثم توفي النبي صلى الله عليه فقال أبو بكر : فأنا ولي رسول الله صلى الله عليه ، فقبضه أبو بكر فعمل فيه بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وأنتم عليه - وأقبل علي وعباس - : تذكران أن أبا بكر فيه كما تقولان ، والله يعلم إنه فيها لصادق بار راشد تابع للحق . ثم توفي الله عز وجل أبا بكر فقلت : أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وأبي بكر ، فقبضته سنتين من إمارتي أعمل فيه ما عمل فيه رسول الله صلى الله عليه وأبو بكر ، والله يعلم أنني فيه لصادق بار راشد تابع للحق . ثم جئتماني كلاكما وكلمتكما واحدة وأمركما جميع ، فجئتنني - يعني عباساً - فقلت لكما : إن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا نورث ، ما تركنا صدقة » ، فلما بدا لي أن أدفعه إليكما قلت : إن شئتما دفعته إليكما على أن عليكما عهد الله وميثاقه ليعملان فيه بما عمل فيه رسول الله صلى الله عليه وأبو بكر وما عملت فيه منذ وليت ، وإلا فلا تكلماني . فقلتما : ادفعه إلينا بذلك ، فدفعته إليكما ، أفتلتمان مني قضاء غير ذلك؟ فوالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض لا أقضي فيه بقضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة . فإن عجزتما عنه فادفعا إلي ، فأنا أكفيكما . قال فحدثت هذا <sup>(١)</sup>

الحديث عروة بن الزبير فقال : صدق مالك بن أوس ، أنا سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه تقول : أرسل أزواج النبي صلى الله عليه عثمان إلى أبي بكر ليسألنه ثمنهن مما أفاء الله على رسوله ، فكنت أنا أردهن ، فقلت لهن : ألا تتقين الله ؟ ألم تعلمن أن النبي صلى الله عليه كان يقول : « لا نورث ، ما تركنا صدقة - يريد بذلك نفسه - إنما يأكل آل محمد في هذا المال » . فانتهى أزواج النبي صلى الله عليه إلى ما أخبرتهن . قالت : وكانت هذه الصدقة بيد علي ، منعها علي عباساً فغلبه عليها . ثم كان بيد الحسن بن علي ، ثم بيد الحسين بن علي ، ثم بيد علي بن الحسين وحسين بن حسن كلاهما كانا يتداولانها ، ثم بيد زيد بن حسن وهي صدقة رسول الله صلى الله عليه حقاً . [الحديث ٤٠٣٤ - طرفاه في : ٦٧٢٧ ، ٦٧٣٠] .

[٤٠٣٥] ٣٨٨٨ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام قال أنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة : أن فاطمة والعباس أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما : أرضه من فذك ، وسهمه من خير ، فقال أبو بكر : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « لا نورث ، ما تركنا صدقة ، إنما يأكل آل محمد في هذا المال » . والله لقرابة رسول الله صلى الله عليه أحب إلي أن أصل من قرابتي . [٤٠٣٦]

الحديث الخامس حديث مالك بن أوس بن الحدثان عن عمر ، وفيه قصة مخاصمة العباس وعلي عبده مطولة ، وقد تقدم شرحه في فرض الخمس مستوفى ، والغرض منه قوله « وهما يختصمان فيما أفاء الله على رسوله من بني النضير » .

الحديث السادس حديث عائشة .

قوله ( قال فحدثت هذا الحديث عروة ) القائل هو الزهري ، وهو موصول بالإسناد المذكور ، وقد ذكرت شرحه أيضا مع حديث مالك بن أوس في فرض الخمس .

الحديث السابع حديث أبي بكر الصديق تقدم أيضا في أول فرض الخمس بزيادة فيه ، وزاد هنا قول أبي بكر « والله لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلي أن أصل من قرابتي » وظاهر سياقه الإدراج ، وقد بينه الإسماعيلي بلفظ « فتشهد أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فوالله لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلي أن أصل من قرابتي » قال أبو بكر ذلك معتذرا عن منعه القسمة ، وأنه لا يلزم منها أن لا يصلهم بيه من جهة أخرى . ومحصل كلامه أن قرابة الشخص مقدمة في بيه إلا إن عارضهم في ذلك من هو أرجح منهم ، والله أعلم

قَتْلُ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ

[٤٠٣٧] ٣٨٨٩ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال عمرو سمعت جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله

صلى الله عليه : « من لكعب بن الأشرف ؟ فإنه قد آذى الله ورسوله » . فقام محمد بن مسلمة فقال : يا رسول الله ، أتحب أن أقتله ؟ قال : « نعم » . قال : فأذن لي أن أقول شيئاً . قال : « قل » . فأتاه محمد بن مسلمة فقال : إن هذا الرجل قد سألنا صدقةً ، وإنه قد عَنَّا ، وإنني قد أتيتك أستسلفك قال : وأيضاً والله لتملنّه . قال : إنا قد اتبعناه ، فلا نحب أن ندعه حتى ننظر إلى أي شيء يصير شأنه ، وقد أردنا أن تُسلفنا وسقاً أو وسقين - وحدثنا غير مرة فلم يذكر : وسقاً أو وسقين ، فقلت له : فيه وسق أو وسقان ؟ فقال : أرى فيه وسقاً أو وسقين - فقال : نعم ، ارهنوني ، قالوا : أي شيء تريد ؟ قال : ارهنوني نساءكم ، قالوا : كيف نرهنك نساءنا وأنت أجمل العرب ؟ ! قال : فارهنوني أبناءكم . قالوا : كيف نرهنك أبناءنا فيُسبُّ أحدهم فيقال : رهن بوسق أو وسقين ، هذا عارٌ علينا ، ولكننا نرهنك اللامة . قال : سفيان : يعني السلاح . فواعده أن يأتيه . فجاءه ليلاً ومعه أبونايلة - وهو أخو كعب من الرضاعة - فدعاهم إلى الحصن ، فنزل إليهم ، فقالت له امرأته : أين تخرج هذه الساعة ؟ فقال : إنما هو محمد بن مسلمة وأخي أبونايلة . وقال غير عمرو : قالت : أسمع صوتاً كأنه يقطرُ منه الدَّم . قال : إنما هو أخي محمد بن مسلمة ورضيعي أبونايلة ، إن الكريم لو دُعي إلى طعنة لبلى لأجابه . قال : ويدخلُ محمد بن مسلمة معه برجلين - قيل لسفيان : سماهم عمرو ؟ قال : سمى بعضهم . قال عمرو : جاء معه برجلين ، وقال غير عمرو : أبو عيس بن جبر والحارث بن أوس وعباد ابن بشر - قال عمرو : جاء معه برجلين فقال : إذا ما جاء فإنني قائل بشعره فأشمه ، فإذا رأيتُموني استمكنتُ من رأسه فدوونكم فاضربوه . وقال مرة : ثم أشمُكم . فنزل إليهم مُتوشحاً وهو ينفخُ منه ريح الطيب فقال : ما رأيتُ كالיום ريحاً - أي طيب - وقال غير عمرو : قال : عندي عطر سيد العرب وأكمل العرب . قال عمرو فقال : أتأذن لي أن أشمَ رأسك ؟ قال : نعم . فشمّه ، ثم أشمَ أصحابه ثم قال : أتأذن لي ؟ قال : نعم . فلما استمكن منه قال : دونكم . فقتلوه . ثم أتوا النبي صلى الله عليه فأخبروه .

**قوله ( باب قتل كعب بن الأشرف )** أي اليهودي ، قال ابن إسحق وغيره : كان عري من بني نهبان وهم بطن من طيء ، وكان أبوه أصاب دماً في الجاهلية فأتى المدينة فحالف بني النضير فشرّف فيهم ، وتزوج عقيلة بنت أبي الحقيق فولدت له كعباً ، وكان طويلاً جسيماً ذا بطن وهامة ، وهجا المسلمين بعد وقعة بدر ، وخرج إلى مكة فنزل على ابن وداعة السهمي والد المطلب فهجاه حسان وهجا امرأته عاتكة بنت أسيد بن أبي العيص بن أمية فطردته ، فرجع كعب إلى المدينة وتشبب بنساء المسلمين حتى آذاهم . وروى أبو داود والترمذي من طريق الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه « أن كعب بن الأشرف كان شاعراً ، وكان يهجو رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحرض عليه كفار قريش ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وأهلها أخلاط ، فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم استصلاحهم ، وكان اليهود والمشركون يؤذون المسلمين أشد الأذى ، فأمر الله رسوله والمسلمين بالصبر . فلما أتى كعب أن ينزع عن آذاه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سعد بن أبي معاذ أن يبعث رهطاً ليقتلوه . وذكر ابن سعد أن قتله كان في ربيع الأول من السنة الثالثة .

**قوله ( قال عمرو )** هو ابن دينار ، كذا هنا وفي رواية قتيبة عن سفيان في الجهاد وعند أبي نعيم من طريق

الحميدى عن سفيان « حدثنا عمرو » .

**قوله ( من لكعب بن الاشرف ) ؟ أى من الذى ينتدب إليه قتله .**

**قوله ( آذى الله ورسوله )** فى رواية محمد بن محمود بن محمد بن مسلمة عن جابر عند الحاكم فى الاكلیل « فقد آذانا بشعره وقوى المشركين » وأخرج ابن عائد من طريق الكلبي أن كعب بن الأشرف قدم على مشركى قريش فحالفهم عند أستار الكعبة على قتال المسلمين . ومن طريق أبى الأسود عن عروة « أنه كان يهجو النبى صلى الله عليه وسلم والمسلمين ويحرض قريشاً عليهم ، وأنه لما قدم على قريش قالوا له : أديننا أهدى أم ذين محمد ؟ قال : دينكم ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : من لنا بآبى الأشرف فإنه قد استعلن بعداوتنا » ووجدت فى « فوائد عبد الله بن إسحق الخراسانى » من مرسل عكرمة بسند ضعيف إليه لقتل كعب سببا آخر ، وهو أنه صنع طعاماً وواطأ جماعة من اليهود أنه يدعو النبى صلى الله عليه وسلم إلى الوليمة فإذا حضر فتكوا به ، ثم دعاه فجاء معه بعض أصحابه ، فأعلمه جبريل بما أضمره بعد أن جالسه ، فقام فستره جبريل بجناحه فخرج ، فلما فقدوه تفرقوا ، فقال حينئذ : من ينتدب لقتل كعب . ويمكن الجمع بتعدد الأسباب .

**قوله ( فقام محمد بن مسلمة فقال : يا رسول الله أتحب أن أقتله ) ؟** فى مرسل عكرمة « فقال محمد بن مسلمة هو خالى » .

**قوله ( قال نعم )** فى رواية محمد بن محمود « فقال أنت له » وفى رواية ابن إسحق « قال فافعل إن قدرت على ذلك » وفى رواية عروة « فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال محمد بن مسلمة : أقر صامت » ومثله عند سمويه فى فوائده ، فإن ثبت احتمال أن يكون سكت أولاً ثم أذن له ، فإن فى رواية عروة أيضاً أنه قال له « إن كنت فاعلا فلا تعجل حتى تشاور سعد بن معاذ ، قال فشاوره فقال له : توجه إليه واشك إليه الحاجة ، وسله أن يسلفكم طعاماً » .

**قوله ( فائذن : لى أن أقول شيئاً ، قال قل )** كأنه استأذنه أن يفتعل شيئاً يحتال به ، ومن ثم بوب عليه المصنف « الكذب فى الحرب » وقد ظهر من سياق ابن سعد للقصة أنهم استأذنوا أن يشكوا منه ويعيبوا رأيه ، ولفظه « فقال له : كان قدوم هذا الرجل علينا من البلاء ، حاربتنا العرب ، ورمتنا عن قوس واحدة » وعند ابن إسحق بإسناد حسن عن ابن عباس « أن النبى صلى الله عليه وسلم مشى معهم إلى بقيع الغرقد ثم وجههم فقال : انطلقوا على اسم الله ، اللهم أعنهم » .

**قوله ( إن هذا الرجل )** يعنى النبى صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( قد سألنا صدقة )** فى رواية الواقدي « سألنا الصدقة ، ونحن لانجد مانأكل » وفى مرسل عكرمة « فقالوا : يا أبا سعيد ، إن نبينا أراد منا الصدقة ، وليس لنا مال نصدقه » .

**قوله ( قد عنانا )** بالمهمله وتشديد النون الأولى من العناء وهو التعب .

**قوله ( قال وأيضاً )** أى وزيادة على ذلك ، وقد فسره بعد ذلك قوله « والله لتملنه » بفتح المثناة والميم وتشديد اللام والنون من الملال ، وعند الواقدي « أن كعباً قال لأبى نائلة : أخبرنى ما فى نفسك ، ما الذى تريدون فى



أمره ؟ قال : خذلانه والتخلي عنه ، قال : سررتني .

**قوله ( وقد أزدنا أن تسلفنا وسقاً أو وسقين ، وحدثنا عمرو غير مرة فلم يذكر وسقاً أو وسقين )** قائل ذلك على بن المديني ، ولم يقع ذلك في رواية الحميدى ، ووقع في رواية عروة « وأحب أن تسلفنا طعاما . قال : أين طعامكم ؟ قالوا : أنفقناه على هذا الرجل وعلى أصحابه . قال ألم يأن لكم أن تعرفوا ما أنتم عليه من الباطل » .

( تنبيه ) : وقع في هذه الرواية الصحيحة أن الذى خاطب كعباً بذلك هو محمد بن مسلمة ، والذى عند ابن إسحق وغيره من أهل المغازى أنه أبو نائلة ، وأوماً الدمياطى إلى ترجيحه ، ويحتمل أن يكون كل منهما كلمه في ذلك ، لأن أبا نائلة أخوه من الرضاعة ، ومحمد بن مسلمة ابن أخته . وفي مرسل عكرمة في الكل بصيغة الجمع « قالوا » ، وفي مرسل عكرمة « واثذن لنا أن نصيب منك فيطمئن إلينا ، قال قولوا ماشئتم » وعنده « أما مالى فليس عندى اليوم ، ولكن عندى التمر » وذكر ابن عائد أن سعد بن معاذ بعث محمداً ابن أخيه الحارث بن أوس بن معاذ .

**قوله ( ارهنونى )** أى ادفعوا الى شيئاً يكون رهنا على التمر الذى تريدونه .

**قوله ( وأنت أجهل العرب )** لعلهم قالوا له ذلك تهكماً ، وإن كان هو نفسه كان جميلاً . زاد ابن سعد من مرسل عكرمة ، ولا تأمنك ، وأى امرأة تمتنع منك لجمالك « وفي المرسل الآخر الذى أشرت اليه « وإنت رجل حسان تعجب النساء » وحسان بضم الحاء وتشديد السين المهملتين .

**قوله ( ولكن ترهنك اللأمة )** بتشديد اللام وسكون الهمزة .

**قوله ( قال سفيان : يعنى السلاح )** كذا قال ، وقال غيره من أهل اللغة اللأمة : الدرع ، فعلى هذا إطلاق السلاح عليها من إطلاق اسم الكل على البعض . وفي مرسل عكرمة « ولكننا ترهنك سلاحنا مع علمك بحاجتنا إليه ، قال نعم » وفي رواية الواقدى « وإنما قالوا ذلك لكلا ينكر محبتهم إليه بالسلاح » .

**قوله ( فجاء ليلاً ومعه أبو نائلة )** بنون وبعد الألف تحتانية واسمه سلكان بن سلامة .

**قوله ( وكان أخاه من الرضاعة )** يعنى كان أبو نائلة أخا كعب ، وذكروا أنه كان نديمه في الجاهلية فكان يركن إليه . وقد ذكر الواقدى أن محمد بن مسلمة أيضاً كان أخاه ، زاد الحميدى في روايته « وكانوا أربعة سمي عمرو منهم اثنين » . قلت : وستأتى تسميتهم قريباً . وعند الخراسانى في مرسل عكرمة « فلما كان في القائلة أتوه ومعهم السلاح فقالوا : يا أبا سعيد . فقال : سامعاً دعوت » .

**قوله ( فقالت له امرأته )** لم أقف على اسمها :

**قوله ( وقال غير عمرو : قالت أسمع صوتاً كأنه يقطر منه الدم )** في رواية الكلبي « فتعلقت به امرأته وقالت ، مكانك ، فوالله لى لأرى حمرة الدم مع الصوت ، وبين الحميدى في روايته عن سفيان أن الغير الذى أهبهم سفيان في هذه القصة هو العبسى وأنه حدث بذلك عن عكرمة مرسل ، وعند ابن إسحق « فهتف به

أبو نائلة — وكان حديث عهد بعرس — فوثب في ملحفته ، فأخذت امرأته بناحيها وقالت له : أنت امرؤ محارب ، لاتنزل في هذه الساعة . فقال : إنه أبو نائلة ، لو وجدني نائماً ما أيقظني . فقالت : والله إني لأعرف من صوته الشر « وفي مرسل عكرمة » أخذت بثوبه فقالت : أذكرك الله أن لاتنزل إليهم ، فوالله إني لأسمع صلوتا يقطر منه الدم .

قوله ( قال ويدخل محمد بن مسلمة معه رجلين ، قيل لسفيان : سماهم عمرو ؟ قال : سمي بعضهم ، قال عمرو : جاء معه برجلين ، وقال غير عمرو : أبو عيس بن جبر والحارث بن أوس وعباد بن بشر ) قلت : ووقع في رواية الحميدى « قال فأتاه ومعه أبو نائلة وعباد بن بشر وأبو عيس بن جبر والحارث بن معاذ ، إن شاء الله » كذا أدرجه ورواية على بن المدينى مفصلة ، ونسب الحارث بن معاذ إلى جده ، ووقعت تسميتهم كذلك في رواية ابن سعد ، فعلى هذا فكانوا خمسة . ويؤيده قول عباد بن بشر من قصيدة في هذه القصة :

فشد بسيفه صلتاعليه      فقطعه أبو عيس بن حبر  
وكان الله سادسنا فأبنا      بأنعم نعمة وأعز نصر

وهو أولى مما وقع في رواية محمد بن محمود « كان مع محمد بن مسلمة أبو عيس بن جبر وأبو عتيك » ولم يذكر غيرهما ، وكذا في مرسل عكرمة « ومعه رجلان من الأنصار ، ويمكن الجمع بأنهم كانوا مرة ثلاثة وفي الأخرى خمسة .

قوله ( فإني قاتل بشعره فأشمه ) وهو من إطلاق القول على الفعل .

قوله ( وقال مرة فاشمكم ) أى أمكنكم من الشم ، وهو ينفخ بالفاء والمهمل .

قوله ( ربح الطيب ) في رواية ابن سعد « وكان حديث عهد بعرس » وفي مرسل عكرمة فقال « يا أبا سعيد أدن منى رأسك أشمه وأمسح به عيني ووجهي » .

قوله ( عندى أعطر نساء العرب وأكمل العرب ) وعند الأصيلى وأجمل بالجيم بدل الكاف وهى أشبه ، وفي مرسل عكرمة « فقال هذا عطر أم فلان » يعنى امرأته . وفي رواية الواقدي « وكان كعب يدهن بالمسك المفتت والعنبر حتى يتلبد في صدغيه » وفي رواية أخرى وعندى أعطر سيد العرب « وكأن « سيد » تصحيف من نساء ، فإن كانت محفوظة فالمعنى أعطر نساء سد العرب على الحذف .

قوله ( دونكم فقتلوه ، ثم أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه ) في رواية عروة « وضربه محمد بن مسلمة فقتله وأصاب ذباب السيف الحارث بن أوس ، وأقبلوا حتى إذا كانوا بجرف بعثت تخلف الحارث ونزف ، فلما افتقده أصحابه رجعوا فاحتملوه ، ثم أقبلوا سراعاً حتى دخلوا المدينة » وفي رواية الواقدي « أن النبي صلى الله عليه وسلم تفل على جرح الحارث بن أوس فلم يئذه » . وفي مرسل عكرمة « فبزق فيها ثم ألصقها فالتجمت » وفي رواية ابن الكلبي « فضربه حتى برد ، وصاح عند أول ضربة ، واجتمعت اليهود فأخذوا على غير طريق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاتلهم » وفي رواية ابن سعد « أن محمد بن مسلمة لما أخذ بقرون شعره قال لأصحابه : اقتلوا عدو الله فضربوه بأسياقهم ، فالتفت عليه فلم تغن شيئاً . قال محمد : فذكرت معولا كان في

سيفي فوضعت في سرتي ، ثم تحاملت عليه فغططته حتى انتهى إلى عانته ، فصاح وصاحت امرأته : يا آل قريظة والنضير مرتين » .

**قوله ( فأخبروه )** في رواية عروة « فأخبروا النبي صلى الله عليه وسلم ، فحمد الله تعالى » وفي رواية ابن سعد فلما بلغوا بقيع الغرقد كبروا ، وقد قام رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الليلة يصلي ، فلما سمع تكبيرهم كبر ، وعرف أن قد قتلوه ، ثم انتهوا إليه فقال : أفلحت الوجوه ، فقالوا : ووجهك يا رسول الله ، ورموا رأسه بين يديه ، فحمد الله على قتله « وفي مرسل عكرمة « فأصبحت يهود مذعورين ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا قتل سيدنا غيلة ، فذكرهم النبي صلى الله عليه وسلم صنيعه وما كان يحرض عليه ويؤذي المسلمين » زاد ابن سعد « فخافوا فلم ينطقوا » . قال السهيلي : في قصة كعب بن الأشرف قتل المعاهد إذا سب الشارع ، خلافا لأبي حنيفة . قلت : وفيه نظر ، وصنيع المصنف في الجهاد يعطى أن كعباً كان محارباً حيث ترجم لهذا الحديث « الفتك بأهل الحرب » وترجم له أيضاً « الكذب في الحرب » وفيه جواز قتل المشرك بغير دعوة إذا كانت الدعوة العامة قد بلغت . وفيه جواز الكلام الذي يحتاج إليه في الحرب ولو لم يقصد قائله إلى حقيقته . وقد تقدم البحث في ذلك مستوفى في كتاب الجهاد . وفيه دلالة على قوة فطنة امرأته المذكورة وصحة حديثها . وبلاغتها في إطلاقها أن الصوت يقطر منه الدم

### قَتْلُ أَبِي رَافِعٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْحَقِيقِ

ويقال : سلام بن أبي الحقيق كان بخيبر ، ويقال : في حصن له بأرض الحجاز ، قال الزُّهري : هو بعد كعب بن الأشرف .

[٤٠٣٨] ٣٨٩٠- فإِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ نَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ قَالَ نَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ

قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ رَهْطًا إِلَى أَبِي رَافِعٍ ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَتِكَ بَيْتَهُ لَيْلًا وَهُوَ نَائِمٌ فَقَتَلَهُ .

[٤٠٣٩] ٣٨٩١- نَا يَوْسُفُ بْنُ مُوسَى قَالَ نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ

عَازِبٍ قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَى أَبِي رَافِعٍ الْيَهُودِيَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

عَتِكَ ، وَكَانَ أَبُو رَافِعٍ يُؤْذِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَيُعِينُ عَلَيْهِ ، وَكَانَ فِي حِصْنٍ لَهُ بِأَرْضِ الْحِجَازِ ، فَلَمَّا

دَنُوا مِنْهُ - وَوَقَدْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَرَاحَ النَّاسُ بِسَرَحِهِمْ - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ لِأَصْحَابِهِ : اجْلِسُوا مَكَانَكُمْ ، فَإِنِّي مُنْطَلِقٌ

وَمُتَلَطِّفٌ لِلْبَوَابِ لَعَلِّي أَنْ أَدْخَلَ . فَأَقْبَلَ حَتَّى دَنَا مِنَ الْبَابِ ، ثُمَّ تَقَنَّعَ بِثَوْبِهِ كَأَنَّهُ يَقْبِضِي حَاجَةً ، وَقَدْ دَخَلَ

النَّاسُ ، فَهَتَفَ بِهِ الْبَوَابُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَدْخَلَ فَادْخُلْ ، فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُغْلِقَ الْبَابَ . فَدَخَلْتُ

فَكَمَنْتُ ، فَلَمَّا دَخَلَ النَّاسُ أَغْلَقَ الْبَابَ ثُمَّ عَلِقَ الْأَغَالِيقَ عَلَى وَدٍّ . فَقَمْتُ إِلَى الْأَقَالِيدِ فَأَخَذْتُهَا فَفَتَحْتُ

الْبَابَ ، وَكَانَ أَبُو رَافِعٍ يُسَمِّرُ عِنْدَهُ ، وَكَانَ فِي عِلَالِي لَهُ ، فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْهُ أَهْلُ سَمَرِهِ صَعِدْتُ إِلَيْهِ فَجَعَلْتُ

كَلِمًا فَتَحْتُ بِأَبَا أَغْلَقْتُ عَلَيَّ مِنْ دَاخِلٍ . قُلْتُ : إِنْ الْقَوْمَ نَذَرُوا بِي لَمْ يَخْلُصُوا إِلَيَّ حَتَّى أَقْتُلَهُ . فَاَنْتَهَيْتُ

إِلَيْهِ ، فَإِذَا هُوَ فِي بَيْتٍ مُظْلَمٍ وَسَطَ عِيَالِهِ ، لَا أَدْرِي أَيْنَ هُوَ مِنَ الْبَيْتِ ، قُلْتُ : أَبَارَافِعَ . قَالَ : مِنْ هَذَا ؟ فَأُهَوِيتُ

نَحْوَ الصَّوْتِ فَأَضْرَبَهُ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ وَأَنَا دَهْشٌ فَمَا أَغْنَيْتُ شَيْئًا . وَصَاحَ ، فَخَرَجْتُ مِنَ الْبَيْتِ فَأَمَكْتُ غَيْرَ

بعيد، ثم دخلت إليه فقلت: ما هذا الصوت يا أبارافع؟ فقال: لأمك الويل، إن رجلاً في البيت ضربني قهلاً بالسيف. قال: فأضربه ضربة أثخنه ولم أقتله. ثم وضعت ضيب السيف في بطنه حتى أخذ في ظهره، فعرفت أنني قتلتها، فجعلت أفتح الأبواب باباً باباً حتى انتهيت إلى درجة له، فوضعت رجلي وأنا أرى أنني قد انتهيت إلى الأرض فوقعت في ليلة مقمرة، فانكسرت ساقي، فعصبتها بعمامة ثم انطلقت حتى جلست على الباب فقلت: لا أخرج الليلة حتى أعلم أقتلته. فلما صاح الديك قام الناعي على السور فقال: أنعي أبارافع تاجر أهل الحجاز، فانطلقت إلى أصحابي فقلت: النجاء، فقد قتل الله أبارافع، فانتهيت إلى النبي صلى الله عليه فحدثته، فقال: ابسط رجلك، فبسطت رجلي فمسحها، فكأنما لم أشتكها قط.

[٤٠٤٠] ٣٨٩٢- فإحمد بن عثمان قال نا شريح قال نا إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق قال سمعت البراء بن عازب قال: بعث رسول الله صلى الله عليه إلى أبي رافع عبد الله بن عتيك وعبد الله بن عتبة في ناس معهم، فانطلقوا حتى دنوا من الحصن، فقال لهم عبد الله بن عتيك: امكثوا أنتم حتى أنطلق أنا فأناظر. قال: فتلطف أن أدخل الحصن، ففقدوا حماراً لهم، فخرجوا بقبس يطلبونه قال: فخشيت أن أعرف، قال: فغطيت رأسي وجلست كأنني أقضي حاجة. ثم نادى صاحب الباب: من أراد أن يدخل فليدخل قبل أن أغلقه. فدخلت ثم اختبأت في مربط حمار عند باب الحصن، فتعششوا عند أبي رافع وتحادثوا حتى ذهب ساعة من الليل، ثم رجعوا إلى بيوتهم. فلما هدت الأصوات ولا أسمع حركة خرجت، قال: ورأيت صاحب الباب حيث وضع مفتاح الحصن في كوة، فأخذته ففتحت به باب الحصن، قال: قلت: إن نذر بي القوم انطلقت على مهل، ثم عمدت إلى أبواب بيوتهم فغلقتها عليهم من ظاهر، ثم صعدت إلى أبي رافع في سلم، فإذا البيت مظلم قد طفى سراجهم فلم يدري أين الرجل، فقلت: يا أبارافع. قال: من هذا؟ قال: فعمدت نحو الصوت فأضربه، وصاح، فلم تغن شيئاً. قال: ثم جئت كأنني أغيبه فقلت: مالك يا أبارافع؟ وغيّرت الصوت. فقال: ألا أعجبك، لأمك الويل، دخل علي رجل ف ضربني بالسيف. قال: فعمدت له أيضاً فأضربه أخرى، فلم تغن شيئاً، فصاح وقام أهله. قال: ثم جئت وغيّرت صوتي كهيئة المغيث، وإذا هو مستلق على ظهره فأضع السيف في بطنه ثم انكفئ عليه حتى سمعت صوت العظم ثم خرجت دهشاً حتى أتيت السلم أريد أن أنزل فأسقط منه، فانخلعت رجلي فعصبتها، ثم أتيت أصحابي أحجل، فقلت: انطلقوا فبشروا رسول الله صلى الله عليه، فإني لا أبرح حتى أسمع الناعية. فلما كان في وجه الصبح صعد الناعية فقال: أنعي أبارافع. قال: فقممت أمشي ما بي قلبه، فأدركت أصحابي قبل أن يأتوا النبي صلى الله عليه، فبشرته.

قوله ( قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق — ويقال سلام بن أبي الحقيق — كان بخير ) ، والحقيق بمهملة وقاف مصغر ، والذي سماه عبد الله هو عبد الله بن أنيس ، وذلك فيما أخرجه الحاكم في « الإكليل » من حديثه مطولاً وأوله « أن الرهط الذين بعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عبد الله بن أبي الحقيق ليقتلوه وهم

عبد الله بن عتيك وعبد الله بن أنيس وأبو قتادة وحليف لهم ورجل من الأنصار ، وأنهم قدموا خيبر ليلا ، فذكر الحديث . وقال ابن إسحق : هو سلام أى بتشديد اللام قال « لما قتلت الأوس كعب بن الأشرف استأذنت الخزرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قتل سلام بن أى الحقيق وهو بخيبر ، فأذن لهم . قال فحدثنى الزهرى عن عبد الله بن كعب بن مالك قال : كان مما صنع الله لرسوله أن الأوس والخزرج كانا يتصاولان تصاول الفحلين ، لاتصنع الأوس شيئا إلا قالت الخزرج : والله لاتذهبون بهذه فضلا علينا . وكذلك الأوس . فلما أصابت الأوس كعب بن الأشرف تذاكرت الخزرج من رجل له من العداوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان لكعب ؟ فذكروا ابن أى الحقيق وهو بخيبر .

**قوله ( ويقال فى حصن له بأرض الحجاز )** وهو قول وقع فى سياق الحديث الموصول فى الباب ، ويحتمل أن يكون حصنه كان قريبا من خيبر فى طرف أرض الحجاز . ووقع عند موسى بن عتبة « فطرقوا أبا رافع بن أى الحقيق بخيبر فقتلوه فى بيته » ولأى رافع المذكور أخوان مشهوران من أهل خيبر . أحدهما كنانة وكان زوج صفية بنت حبي قبل النبى صلى الله عليه وسلم ، وأخوه الربيع بن أى الحقيق ، وقتلها النبى صلى الله عليه وسلم جميعا بعد فتح خيبر .

**قوله ( وقال الزهرى : هو بعد كعب بن الأشرف )** وصله يعقوب بن سفيان فى تاريخه عن حجاج بن أى منيع عن جده عن الزهرى ، وقد ذكرت من عند ابن إسحق عن الزهرى أنه أخذ ذلك عن عبد الله بن كعب بن مالك بزيادة فيه ، قال ابن سعد كانت فى رمضان سنة ست ، وقيل فى ذى الحجة سنة خمس ، وقيل فيها سنة أربع ، وقيل فى رجب سنة ثلاث . ثم أورد البخارى قصته من رواية ثلاثة عن أى إسحق عن البراء بن عازب : الأولى رواية زكريا بن أى زائدة عن أى إسحق عن البراء « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رهطا إلى أى رافع ، فدخل عليه عبد الله بن عتيك بيته ليلا وهو نائم فقتله » هكذا أورده مختصرا ، وقوله « بيته » للأكثر بسكون التحتانية وبالنصب على المفعولية ، وللسرخسى والمستمل بتشديد التحتانية بلفظ الفعل الماضى من التبييت ، وقد أخرجه المصنف فى الجهاد من هذا الوجه مطولا نحو رواية إبراهيم بن يوسف الآتية .

**قوله ( حدثنا يوسف بن موسى )** هو القطان ، وعبيد الله بن موسى هو العيسى شيخ البخارى ، وقد حدث عنه هنا بواسطة .

**قوله ( بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أى رافع اليهودى رجلا من الأنصار )** فى رواية يوسف بن إسحق بن أى إسحق الآتية بعد هذه « بعث إلى أى رافع عبد الله بن عتيك وعبد الله بن عتبة فى أناس معهم » وعبد الله بن عتيك بالنصب مفعول بعث وهو المبعوث إلى أى رافع وليس هو اسم أى رافع ، وعبد الله بن عتبة لم يذكر إلا فى هذا الطريق ، وزعم ابن الأثير فى « جامع الأصول » أنه ابن عتبة بكسر العين وفتح النون ، وهو غلط منه فإنه خولانى لا أنصارى ، ومتأخر الإسلام وهذه القصة متقدمة والرواية بضم العين وسكون المثناة لا بالنون والله أعلم .

**قوله ( رجلا من الأنصار )** قد سمى منهم فى هذا الباب عبد الله بن عتيك وعبد الله بن عتبة ، وعند ابن إسحق عبد الله بن عتيك ومسعود بن سنان وعبد الله بن أنيس وأبو قتادة وخزاعى بن أسود فإن كان عبد الله بن

عتبة محفوظا فقد كانوا ستة ، فأما الأول فهو ابن عتيك بفتح المهملة وكسر المثناة ابن قيس بن الأسود من بني سلمة بكسر اللام ، وأما عبد الله بن عتبة فقد شرحت ما فيه ، وأما مسعود فهو ابن سنان الأسلمي حليف بني سلمة ، شهد أحدا واستشهد باليمامة ، وأما عبد الله بن أنيس فهو الجهني حليف الأنصار ، وقد فرق المنذري بين عبد الله بن أنيس الجهني وعبد الله بن أنيس الأنصاري ، وجزم بأن الأنصاري هو الذي كان في قتل ابن أبي الحقيق وتبع في ذلك ابن المديني ، وجزم غير واحد بأنهما واحد وهو جهني حالف الأنصار ، وأما أبو قتادة فمشهور ، وأما خزاعي بن أسود فقد قلبه بعضهم فقال أسود بن خزاعي ، وفي حديث عبد الله بن أنيس في « الإكليل » أسود بن حرام ، وكذا ذكره موسى بن عقبة في المغازي ، فإن كان غير من ذكر وإلا فهو تصحيف ، ثم وجدته في « دلائل البهقي » من طريق موسى بن عقبة على الشك هل هو أسود بن خزاعي أو أسود بن حرام .

**قوله ( وكان أبو رافع يؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعين عليه )** ذكر ابن عائد من طريق أبي الأسود عن عروة أنه كان ممن أعان غطفان وغيرهم من مشركي العرب بالمال الكثير على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( وقد دخل الناس )** ذكر في رواية يوسف سبباً لتأخير غلق الباب فقال « ففقدوا حماراً لهم فخرجوا بقبس — أي شعلة من نار — يطلبونه ، قال فخشيت أن أعرف فغطيت رأسي » .

**قوله ( وراح الناس بسرهم )** أي رجعوا بمواشيهم التي ترعى ، وسرح بفتح المهملة وسكون الراء بعدها مهملة هي السائمة من إبل وبقر وغنم .

**قوله ( يا عبد الله )** لم يرد اسمه العلم لأنه لو كان كذلك لكان قد عرفه ، والواقع أنه كان مستخفياً منه ، فالذي يظهر أنه أراد معناه الحقيقي لأن الجميع عبيد الله .

**قوله ( تقنع بثوبه )** أي تغطي به ليخفى شخصه لئلا يعرف .

**قوله ( فهتف به )** أي ناداه ، وفي رواية يوسف « ثم نادى صاحب الباب » أي البواب ولم أقف على اسمه .

**قوله ( فكمنت )** أي اختبأت ، وفي رواية يوسف « ثم اختبأت في مربط حمار عند باب الحصن » .

**قوله ( ثم علق الأغاليق على ود )** بفتح الواو وتشديد الدال هو الودت ، وفي رواية يوسف « وضع مفتاح الحصن في كوة » والأغاليق بالمعجمة جمع غلق بفتح أوله ما يغلّق به الباب والمراد بها المفاتيح ، كأنه كان يغلّق بها ويفتح بها ، كذا في رواية أبي ذر ، وفي رواية غيره بالعين المهملة وهو المفتاح بلا إشكال ، والكوة بالفتح وقد تضم وقيل بالفتح غير النافذة وبالضم النافذة .

**قوله ( فقممت إلى الأقاليد )** هي جمع إقليد وهو المفتاح ، وفي رواية يوسف « ففتحت باب الحصن » .

**قوله ( يسمر عنده )** أي يتحدثون ليلاً ، وفي رواية يوسف « فتعشوا عند أبي رافع وتحدثوا حتى ذهبت ساعة من الليل ، ثم رجعوا إلى بيوتهم » .

**قوله ( في علالي له )** بالمهملة جمع عليه بتشديد التحتانية وهي الغرفة ، وفي رواية ابن إسحق « وكان في عليه

له إليها عجلة » والعجلة بفتح المهملة والجيم السلم من الخشب ، وقيد ابن قتيبة بخشب النخل  
**قوله** ( فجعلت كلما فتحت بابا أغلقت على من داخل ) في حديث عبد الله بن أنيس عند الحاكم فلم  
يدعوا بابا إلا أغلقوه .

**قوله** ( نذروا لى ) بكسر الذال المعجمة أى علموا ، وأصله من الإنذار وهو الإعلام بالشئ الذى يحذر  
منه ، وذكر ابن سعد أن عبد الله بن عتيك كان يرطن باليهودية ، فاستفتح فقالت له امرأة أى رافع من أنت ؟  
قال : جئت أبا رافع بهدية . ففتحت له . وفي رواية يوسف « فلما هدأت الأصوات » أى سكنت ، وعنده « ثم  
عمدت إلى أبواب بيوتهم فأغلقتها عليهم من ظاهر ثم صعدت إلى أى رافع فى مسلم » .  
**قوله** ( فأهويت نحو الصوت ) أى قصدت نحو صاحب الصوت ، وفي رواية يوسف « فعمدت نحو  
الصوت » .

**قوله** ( وأنا دهش ) بكسر الهاء بعدها معجمة .  
**قوله** ( فما أغنيت شيئا ) أى لم أقتله .  
**قوله** ( فقلت ما هذا الصوت يا أبا رافع ) في حديث عبد الله بن أنيس « فقالت امرأته يا أبا رافع هذا  
صوت عبد الله بن عتيك . فقال ثكلتك أمك وأين عبد الله بن عتيك » .  
**قوله** ( هدأت الأصوات ) بهزة أى سكنت ، وزعم ابن التين أنه وقع عنده « هدت » بغير همز وأن  
الصواب بالهمز .

**قوله** ( فأضربه ) ذكره بلفظ المضارع مبالغة لاستحضار صورة الحال وإن كان ذلك قد مضى .  
**قوله** ( فلم يغن ) أى لم ينفع .  
**قوله** ( ثم دخلت إليه ) في رواية يوسف « ثم جئت كأنى أغنيته فقلت مالك ؟ وغيث صوتى » .  
**قوله** ( لأملك الوليل ) في رواية يوسف زاد وقال ألا أعجلتك » وزاد في رواية « قال فعمدت له أيضا فاضربه  
أخرى فلم تغن شيئا فصاح وقام أهله . ثم جئت وغيث صوتى كهيفة المستغيث فإذا هو مستلق على ظهره » وفي  
رواية ابن إسحق « فصاحت امرأته فنوهت بنا ، فجعلنا نرفع السيف عليها ثم نذكر نهى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن قتل النساء فتكف عنها » .

**قوله** ( ضبيب السيف ) بضاد معجمة مفتوحة وموحدين وزن رغيف ، قال الخطاى : هكذا يروى ، ومأراه  
محفوظا وإنما هو ظبة السيف وهو حرف حد السيف ويجمع على ظبات ، قال : والضبيب لأمعنى له هنا لأنه  
سيلان الدم من الفم ، قال عياض : هو في رواية أى ذر بالصاد المهملة ، وكذا ذكره الحرى وقال : أظنه طرفه .  
وفي رواية غير أى ذر بالمعجمة وهو طرف السيف ، وفي رواية يوسف « فأضع السيف فى بطنه ثم أتكىء عليه  
حتى سمعت صوت العظم » .

**قوله ( فوضعت رجلى وأنا أرى )** بضم الهمزة أى أظن ، وذكر ابن إسحق فى روايته أنه كان سىء البصر .

**قوله ( فانكسرت ساقى فعصبتها )** فى رواية يوسف « ثم خرجت دهشاً حتى أتيت السلم أريد أن أنزل فسقطت منه فانخلعت رجلى فعصبتها » ويجمع بينهما بأنها اخلعت من المفصل وانكسرت الساق ، وقال الداودى : هذا اختلاف وقد يتجاوز فى التعبير بأحدهما عن الآخر ، لأن الخلع هو زوال المفصل من غير بينونة ، أى بخلاف الكسر ، قلت : والجمع بينهما بالحمل على وقوعهما معاً أولى ، ووقع فى رواية ابن إسحق « فوثبت يده » وهو وهم والصواب رجله ، وإن كان محفوظاً فوقع جميع ذلك ، وزاد أنهم كمنوا فى نهر ، وأن قومه أوقدوا النيران وذهبوا فى كل وجه يطلبون حتى أيسوا رجعوا إليه وهو يقضى .

**قوله ( قام الناعى )** فى رواية يوسف « صعد الناعية » .

**قوله ( أنعى أبا رافع )** كذا ثبت فى الروايات بفتح العين ، قال ابن التين : هى لغة والمعروف أنعوا ، والمعنى خير الموت والاسم الناعى . وذكر الأصمعى أن العرب كانوا إذا مات فيهم الكبير ركب راكب فرساً وسار فقال : نعى فلان .

**قوله ( فقلت النجاء )** بالنصب أى أسرعوا ، فى رواية يوسف « ثم أتيت أصحابى أحجل فقلت : انطلقوا فبشروا رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، وقوله « أحجل » هو بمهملة ثم جيم ، الحجل هو أن يرفع رجلاً ويقف على أخرى من العرج ، وقد يكون بالرجلين معاً ، إلا أنه حينئذ يسمى قفزاً لا مشياً ، ويقال حجل فى مشى مثل المقيد أى قارب خطوه ، وفى حديث عبد الله بن أنيس « قال وتوجهنا من خير ، فكنا نكمن النهار ونسير الليل ، وإذا كمننا بالنهار أقعدنا منا واحداً يحرسنا ، فإذا رأى شيئاً يخافه أشار إلينا ، فلما قربنا من المدينة كانت نوتى ، فأشرت إليهم فخرجوا سراعاً ، ثم لحقتهم فدخلنا المدينة ، فقالوا : ماذا رأيت ؟ قلت : مارأيت شيئاً ، لكن خشيت أن تكونوا أعيتتم فأحببت أن يحملكم الفزع » .

**قوله ( فمسحها فكأنها لم أشتكها قط )** ووقع فى رواية يوسف أنه « ما سمع الناعى قال : فقامت أمشئ ما بى قلبة » وهو بفتح القاف واللام والموحدة أى علة أنقلب بها ، وقال الفراء أصل القلاب بكسر القاف داء يصيب البعير فيموت من يومه ، فليل لكل من سلم من علة ما به قلبة ، أى ليست به علة تهلكه . وقوله « فأدركت أصحابى قبل أن يأتوا النبى صلى الله عليه وسلم فبشرته ، يحمل على أنه لما سقط من الدرجة وقع له جميع ما تقدم ، لكنه من شدة ما كان فيه من الاهتمام بالأمر ما أحس بالألم وأعين على المشئ أولاً ، وعليه يدل قوله « ما بى قلبة » ثم لما تمادى عليه المشئ أحس بالألم فحمله أصحابه كما وقع فى رواية ابن إسحق ثم لما أتى النبى صلى الله عليه وسلم مسح عليه فزال عنه جميع الألم ببركته صلى الله عليه وسلم . وفى هذا الحديث من الفوائد : جواز اغتيال المشرك الذى بلغته الدعوة وأصر ، وقتل من أعان على رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده أو ماله أو لسانه ، وجواز التجسس على أهل الحرب وتطلب غرتهم ، والأخذ بالشدة فى محاربة المشركين ، وجواز إيهام القول للمصلحة ، وتعرض القليل من المسلمين للكثير من المشركين ، والحكم بالدليل والعلامة لاستدلال ابن عتيك على أنى رافع بصوته ، واعتماده على صوت الناعى بموته ، والله أعلم



## غَزْوَةُ أُحُدٍ

وقول الله عز وجل: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾

وقوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُمْ﴾: تستأصلونهم قتلاً ﴿بِإِذْنِهِ﴾

إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾

وقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا﴾

**قوله (باب غزوة أحد)** سقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر و«أحد» بضم الهمزة والمهملة جبل معروف بينه وبين المدينة أقل من فرسخ . وهو الذى قال فيه صلى الله عليه وسلم «جبل يحبنا ونحبه» كما سيأتى فى آخر باب من هذه الغزوة مع مزيد فوائد فيما يتعلق به . ونقل السهيلي عن الزبير بن بكار فى فضل المدينة أن قبر هارون عليه السلام بأحد ، وأنه قدم مع موسى فى جماعة من بنى إسرائيل حجاجاً فمات هناك . قلت : وسند الزبير بن بكار فى ذلك ضعيف جداً من جهة شيخه محمد بن الحسن بن زباله ، ومنقطع أيضاً وليس بمرفوع . وكانت عنده الواقعة المشهورة فى شوال سنة ثلاث باتفاق الجمهور ، وشذ من قال سنة أربع . قال ابن إسحق : لإحدى عشرة ليلة خلت منه وقيل لسبع ليالٍ وقيل لثمانٍ وقيل لتسع وقيل فى نصفه ، وقال مالك : كانت بعد بدر بسنة وفيه تجوز لأن بدرًا كانت فى رمضان باتفاق فهى بعدها بسنة وشهر لم يكمل . ولهذا قال مرة أخرى : كانت بعد الهجرة بأحد وثلاثين شهراً . وكان السبب فيها ما ذكر ابن إسحق عن شيوخه وموسى بن عقبة عن ابن شهاب وأبو الأسود عن عروة قالوا : وهذا ملخص ما ذكره موسى بن عقبة فى سياق القصة كلها قال : لما رجعت قريش استجلبوا من استطاعوا من العرب وسار بهم أبو سفيان حتى نزلوا ببطن الوادى من قبل أحد ، وكان رجال من المسلمين أسفوا على ما فاتهم من مشهد بدر وتمنوا لقاء العدو ، ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجمعة رؤيا ، فلما أصبح قال : رأيت البارحة فى منامى بقرأ تذبج ، والله خير وأبقى ، ورأيت سيفى ذا الفقار انقصر من عند ظبته أو قال به فلول فكرهته وهما مصيبتان ، ورأيت أنى فى درع حصينة وأنى مردف كبشا . قالوا : وما أولتها ؟ قال : أولت البقر بقرأ يكون فينا ، وأولت الكبش كبش الكتيبة ، وأولت الدرع الحصينة المدينة ، فامكثوا ، فإن دخل القوم الأثرة قاتلناهم ورموا من فوق البيوت ، فقال أولئك القوم : يابنى الله كنا نتمنى هذا اليوم ، وأنى كثير من الناس إلا الخروج فلما صلى الجمعة وانصرف دعا باللائمة فلبسها ، ثم أذن فى الناس بالخروج ، فبدم ذؤو الرأى منهم فقالوا : يا رسول الله امكث كما أمرتنا ، فقال ماينبغى لنبى إذا أخذ لأمة الحرب أن يرجع حتى يقاتل ، نزل فخرج بهم وهم ألف رجل وكان المشركون ثلاثة آلاف حتى نزل بأحد ، ورجع عنه عبد الله بن أبى بن سلول فى ثلاثمائة فبقى فى سبعمائة ، فلما رجع عبد الله سقط فى أيدي طائفتين من المؤمنين وهما ته حارثة وبنو سلمة ، وصَفَ المسلمون بأصل أحد ، وصَفَ المشركون بالسبخة وتعبوا للقتال ، وعلى خيل

المشركين — وهى مائة فرس — خالد بن الوليد ، وليس مع المسلمين فرس وصاحب لواء المشركين طلحة بن عثمان ، وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن جبير على الرماة وهم خمسون رجلا وعهد إليهم أن لا يتركوا منازلهم ، وكان صاحب لواء المسلمين مصعب بن عمير ، فبارز طلحة بن عثمان فقتله ، وحمل المسلمون على المشركين حتى أجهضوهم عن أثقالهم ، وحملت خيل المشركين فنضحتهم الرماة بالنبل ثلاث مرات ، فدخل المسلمون عسكر المشركين فانتهبوهم ، فرأى ذلك الرماة فتركوا مكانهم ، ودخل العسكر — فأبصر ذلك خالد ابن الوليد ومن معه فحملوا على المسلمين فى الخيل فمزقوهم ، وصرخ صارخ : قتل محمد أخراكم ، فعطف المسلمون يقتل بعضهم بعضاً وهم لا يشعرون ، وانهزم طائفة منهم إلى جهة المدينة وتفرق سائرهم ووقع فيهم القتل ، وثبت نبي الله حين انكشفوا عنه وهو يدعوهم فى أخرهم ، حتى رجع إليه بعضهم وهو عند المهراس فى الشعب ، وتوجه النبي صلى الله عليه وسلم يلتمس أصحابه ، فاستقبله المشركون فرموا وجهه فأدموه وكسروا ربابيته ، فمر مصعبا فى الشعب ومعه طائفة طلحة والزبير وقيل معه طائفة من الأنصار منهم سهل بن بيضاء والحارث بن الصمة وشغل المشركون بقتلى المسلمين يمثلون بهم يقطعون الآذان والأنوف والفروج ويبقرون البطون وهم يظنون أنهم أصابوا النبي صلى الله عليه وسلم وإشراف أصحابه فقال أبو سفيان يفتخر بأهله اعل هبل فناداه عمر الله أعلى وأجل ورجع المشركون إلى أثقالهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه إن ركبوا وجعلوا الأثقال تتبع آثار الخيل فهم يريدون البيوت وإن ركبوا الأثقال وتجنبا الخيل فهم يريدون الرجوع فتبعهم سعد بن أبى وقاص ثم رجع فقال : رأيت الخيل مجنونة ، فطابت أنفس المسلمين ورجعوا الى قتالهم فدفنوهم فى ثيابهم ولم يغسلوهم ولم يصلوا عليهم ، وبكى المسلمون على قتالهم ، فسر المنافقون وظهر غش اليهود وفارت المدينة بالنفاق ، فقالت اليهود : لو كان نبياً مظهرها عليه ، وقالت المنافقون : لو أطاعونا ما أصابهم هذا . قال العلماء : وكان فى قصة أحد وما أصيب به المسلمون فيها من الفوائد والحكم الربانية أشياء عظيمة : منها تعريف المسلمين سوء عاقبة المعصية وشوم ارتكاب النهى ، لما وقع من ترك الرماة موقفهم الذى أمرهم الرسول أن لا يرحوا منه . ومنها أن عادة الرسل أن تبلى وتكون لها العاقبة كما تقدم فى قصة هرقل مع أبى سفيان ، والحكمة فى ذلك أنهم لو انتصروا دائما دخل فى المؤمنين من ليس منهم ولم يتميز الصادق من غيره ، ولو انكسروا دائما لم يحصل المقصود من البعثة ، فاقتضت الحكمة الجمع بين الأمرين تمييز الصادق من الكاذب ، وذلك أن نفاق المنافقين كان مخفيا عن المسلمين ، فلما جرت هذه القصة وأظهر أهل النفاق ما أظهروه من الفعل والقول عاد التلويح تصريحاً ، وعرف المسلمون أن لهم عدوا فى دورهم فاستعدوا لهم وتجزؤا منهم . ومنها أن فى تأخير النصر فى بعض المواطن هضما للنفس وكسرا لشماختها ، فلما ابتلى المؤمنون صبروا وجزع المنافقون . ومنها أن الله هياً لعباده المؤمنين منازل فى دار كرامته لا تبلغها أعمالهم ، فقيض لهم أسباب الابتلاء والحن ليصلوا إليها . ومنها أن الشهادة من أعلى مراتب الأولياء فساقها إليهم . ومنها أنه أراد إهلاك أعدائه فقيض لهم الأسباب التى يستوجبون بها ذلك من كفرهم وبغهم وطغيانهم فى أذى أوليائه ، فمحص بذلك ذنوب المؤمنين ، ومحق بذلك الكافرين . ثم ذكر المصنف آيات من آل عمران فى هذا الباب وفيما بعده كلها تتعلق بوقعة أحد ، وقد قال ابن إسحق : أنزل الله فى شأن أحد ستين آية من آل عمران ، وروى ابن أبى حاتم من طريق المسور بن مخرمة قال : قلت لعبد الرحمن بن عوف أخبرنى عن قصتكم يوم أحد ، قال : اقرأ العشرين ومائة من آل عمران تجددها ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ

للقِتال — إلى قوله — أَمَنَةً نَعِاساً ﴿١﴾ .

**قوله ( وقول الله تعالى : وإذ غدوت من أهلك تبوئ المؤمنين مقاعد للقتال والله سميع عليم )** وقوله غدوت أى خرجت أول النهار ، والعامل فى إذ مضمر تقديره واذكر إذ غدوت ، وقوله تبوئ المؤمنين أى تنزلهم ، وأصله من المآب وهو المرجع ، والمقاعد جمع مقعد والمراد به مكان القعود . وروى الطبرى من طريق سعيد عن قتادة قال « غدا نبى الله من أهله يوم أحد يبوئ المؤمنين مقاعد للقتال ، ومن طريق مجاهد والسدى وغيرهما نحوه ، ومن طريق الحسن أن ذلك كان يوم الأحزاب ووهاه .

**قوله ( ولا تنهوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين )** الأصل توهنوا فحذفت الواو ، والوهن الضعف يقال وهن بالفتح يهن بالكسر فى المضارع « وهذا هو الأوضح ، ويستعمل وهن لازماً ومتعدياً ، قال تعالى ﴿ ولا تنهوا ولا تحزنوا ﴾ وفى الحديث « وهنتم حمى يثرب » والأعلون جمع أعلى ، وقوله ﴿ إن كنتم مؤمنين ﴾ محذوف الجواب وتقديره فلا تنهوا ولا تحزنوا . وأخرج الطبرى من طريق مجاهد فى قوله ولا تنهوا أى لا تضعفوا . ومن طريق الزهرى قال « كثر فى أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم القتل والجراح حتى خلى إلى كل امرئ منهم نصيب ، فاشتد حزنهم ، فعزاهم الله أحسن تعزية » ومن طريق قتادة نحوه قال « فعزاهم وحشهم على قتال عدوهم ونهاهم عن العجز » ومن طريق ابن جريج قال فى قوله ﴿ ولا تنهوا ﴾ أى لا تضعفوا فى أمر عدوكم ﴿ ولا تحزنوا ﴾ فى أنفسكم فإنكم أنتم الأعلون قال : والسبب فيها أنهم لما تفرقوا ثم رجعوا إلى الشعب قالوا : ما فعل فلان ما فعل فلان ؟ فنعى بعضهم بعضاً ، وتحدثوا بينهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل فكانوا فى هم وحزن ، فبينما هم كذلك إذ علا خالد بن الوليد بخيل المشركين فوقهم ، فثاب نفر من المسلمين رماة فصعدوا فرموا خيل المشركين حتى هزمهم الله ، وعلا المسلمون الجبل والتقوا بالنبى صلى الله عليه وسلم . ومن طريق العوفى عن ابن عباس قال : أقبل خالد بن الوليد يريد أن يعلو الجبل عليهم ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : اللهم لا يعلو علينا ، فأنزل الله تعالى ﴿ ولا تنهوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون ﴾ .

**قوله ( وقوله تعالى ﴿ ولقد صدقكم الله وعده إذ تحسونهم ﴾ تستأصلوهم قتلاً ﴾ بإذنه ﴾** الآية إلى قوله ﴿ والله ذو فضل على المؤمنين ﴾ أخرج الطبرى من طريق السدى وغيره أن المراد بالوعد قوله صلى الله عليه وسلم للرماة « إنكم ستظهرون عليهم فلا تبرحوا من مكانكم حتى آمركم » وقد ذكر المصنف قصة الرماة فى هذا الباب ، وسأذكر شرحها إن شاء الله تعالى . ومن طريق قتادة ومجاهد فى قوله ﴿ إذ تحسونهم ﴾ أى تقتلونهم ، وقول المصنف فى تفسير ﴿ تحسونهم ﴾ تستأصلونهم هو كلام أبى عبيدة ، وأخرج الطبرى من طريق السدى قال قال النبى صلى الله عليه وسلم للرماة « إنا لن نزال غالبين مائتكم مكانكم » وكان أول من برز طلحة بن عثمان فقتل ، ثم حمل المسلمون على المشركين فهزموهم ، وحمل خالد بن الوليد وكان فى خيل المشركين على الرماة فرموه بالنبل فانقمع ، ثم ترك الرماة مكانهم ودخلوا العسكر فى طلب الغنيمة ، فصاح خالد فى خيله فقتل من بقى من الرماة ، منهم أميرهم عبد الله بن جبير . ولما رأى المشركون خيلهم ظاهرة تراجعوا فشدوا على المسلمين فهزموهم وأثخنوا فيهم فى القتل . وقوله ﴿ حتى إذا فشلتم ﴾ أى جبنتم ﴿ وتنازعتم فى الأمر ﴾ أى اختلفتم ، وحتى حرف جر وهى متعلقة بمحذوف أى دام لكم ذلك إلى وقت فشلكم ، ويجوز أن تكون ابتدائية داخلية على الجملة الشرطية وجوابها محذوف ، وقوله ﴿ ثم صرفكم عنهم ﴾ فيه إشارة إلى رجوع المسلمين عن المشركين بعد أن ظهروا

عليهم لما وقع من الرماة من الرغبة في الغنيمة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله ﴿ منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ﴾ قال السدي عن عبد خير قال : قال عبد الله بن مسعود « ما كنت أرى أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يريد الدنيا حتى نزلت هذه الآية يوم أحد : منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة » . وقوله ﴿ ولا تحسن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً ﴾ الآية أخرج مسلم من طريق مسروق قال « سألنا عبد الله ابن مسعود عن هؤلاء الآيات قال : أما إنا قد سألنا عنها فقليل لنا : إنه لما أصيب إخوانكم بأحد جعل الله أرواحهم في أجواف طير خضر ، ترد أنهار الجنة ، وتأكل من ثمارها » الحديث .

(١)  
[٤٠٤١]

٣٨٩٣- فامحمد بن عبد الرحيم قال أنا زكرياء بن عدي قال أنا ابن المبارك عن حيوة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر قال : صلى رسول الله صلى الله عليه على قتلى أحد بعد ثمان سنين كالمودع للأحياء والأموات ، ثم طلع المنبر فقال : « إني بين أيديكم فرط ، وأنا شهيد عليكم ، وإن موعدكم الحوض وإني لأنظر إليه من مقامي هذا . وإني لست أخشى عليكم أن تشركوا ، ولكنني أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوها » . قال فكانت آخر نظرة نظرتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم ذكر المصنف تلو هذه الآيات أحاديث كالمفسرة للآيات المذكورة :

الأول حديث عقبة بن عامر قال « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتلى أحد » الحديث ، وهو متعلق بقوله تعالى ﴿ ولا تحسن الذين قتلوا في سبيل الله ﴾ وقوله « بعد ثمان سنين » فيه تجوز تقدم بيانه في « باب الصلاة على الشهداء » من كتاب الجنائز . وقوله « ثم طلع المنبر فقال : إني بين أيديكم فرط » وقد وقع في مرسل أيوب بن بشر من رواية الزهري عنه عند ابن أبي شيبه « خرج عاصباً رأسه حتى جلس على المنبر ، ثم كان أول ما تكلم به أنه صلى على أصحاب أحد واستغفر لهم فأكثر الصلاة عليهم » وهذا يحمل على أن المراد أول ماتكلم به أي عند خروجه قبل أن يصعد المنبر .

قوله ( كالمودع للأحياء والأموات ) تابع حيوة بن شريح على هذه الزيادة عن يزيد بن أبي حبيب يحيى بن أيوب عند مسلم ولفظه « ثم صعد المنبر كالمودع للأحياء والأموات » وتوديع الأحياء ظاهر ، لأن سياقه يشعر بأن ذلك كان في آخر حياته صلى الله عليه وسلم ، وأما توديع الأموات فيحتمل أن يكون الصحابي أراد بذلك انقطاع زيارته الأموات بحجسه ، لأنه بعد موته وإن كان حياً فهي حياة أخروية لاتشبه الحياة الدنيا ، والله أعلم . ويحتمل أن يكون المراد بتوديع الأموات ما أشار إليه في حديث عائشة من الاستغفار لأهل البقيع ، وقد سبق شرح هذا الحديث في الجنائز وفي علامات النبوة ، وتأني بقيته في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) : وقع في رواية أبي الوقت والأصيلي هنا قبل حديث عقبة بن عامر حديث ابن عباس « قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد : هذا جبريل آخذ برأس فرسه » الحديث ، وهو وهم من وجهين : أحدهما أن هذا

الحديث تقدم بسنده ومتمته في « باب شهود الملائكة بدر » ولهذا لم يذكره هنا أبو ذر ولا غيره من متقني رواه البخاري ، ولا استخرجه الإسماعيلي ولا أبو نعيم . ثانيهما أن المعروف في هذا المتن يوم بدر كما تقدم لا يوم أحد ، والله المستعان

[٤٠٤٣] ٣٨٩٤- فَاُعْبِدُ اللَّهَ بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال : لقينا المشركين يومئذ ، وأجلس النبي صلى الله عليه وسلم عليه جيشاً من الرماة ، وأمر عليهم عبد الله وقال : « لا تبرحوا ، إن رأيتمونا ظهرنا عليهم فلا تبرحوا ، وإن رأيتموهم ظهروا علينا فلا تعينونا » . فلما لقينا هربوا ، حتى رأيت النساء يشتدن في الجبل ، رفعن عن سوقهن قد بدت خلاخلهن فأخذوا يقولون : الغنيمة الغنيمة . فقال عبد الله : عهد النبي صلى الله عليه وسلم أن لا تبرحوا فأبوا ، فلما أبوا صُرف وجوههم ، فأصيب سبعون قتيلاً . وأشرف أبوسفیان فقال : أفي القوم محمد ؟ فقال : « لا تجيبوه » قال : أفي القوم ابن أبي قحافة ؟ قال : « لا تجيبوه » قال : أفي القوم ابن الخطاب ؟ فقال : إن هؤلاء قتلوا ، فلو كانوا أحياء لأجابوا . فلم يملك عمر نفسه فقال : كذبت يا عدو الله ، أبقي الله لك ما يُخزيك . قال أبوسفیان : اعل هبل . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أجيئوه » . قالوا : ما نقول ؟ قال قولوا : « الله أعلى وأجل » . قال أبوسفیان : لنا العزى ولا عزى لكم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أجيئوه » . قالوا : ما نقول ؟ قال : « قولوا : الله مولانا ولا مولى لكم » . قال أبوسفیان : يوم بيوم بدر ، والحرب سجال ، وتجدون مثله لم أمر ولم تسؤني .

الحديث الثاني حديث البراء بن عازب في قصة الرماة .

قوله ( عن البراء ) في رواية زهير في الجهاد عن أنى إسحق « سمعت البراء بن عازب » .

قوله ( لقينا المشركين يومئذ ) في رواية لأبي نعيم « لما كان يوم أحد لقينا المشركين » .

قوله ( الرماة ) في رواية زهير « وكانوا خمسين رجلاً » وهذا هو المعتمد ، ووقع في الهدى أن الخمسين عدد الفرسان يومئذ ، وهو غلط بين ، وقد جزم موسى بن عقبة بأنه لم يكن معهم في أحد شيء من الخيل . ووقع عند الواقدي : كان معهم فرس لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفرس لأبي بردة .

قوله ( وأمر عليهم عبد الله ) في رواية زهير « عبد الله بن جبير » وعند ابن إسحق أنه قال لهم « انضحوا الخيل عنا بالنبل لا يأتونا من خلفنا » .

قوله ( لا تبرحوا ) في رواية زهير « حتى أرسل لكم » .

قوله ( وإن رأيتموهم ظهروا علينا ) في رواية زهير « وإن رأيتمونا نخطفنا الطير » وفي حديث ابن عباس عن أحمد والطبراني والحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم أقامهم في موضع ثم قال لهم « احموا ظهورنا ، فإن رأيتمونا نقتل فلا تنصرونا ، وإن رأيتمونا قد غنمنا فلا تشاركوا » .

قوله ( رأيت النساء يشتدن ) كذا للأكثر بفتح أوله وسكون المعجمة وفتح المثناة بعدها دال مكسورة ثم أخرى ساكنة أى يسرعن المشى ، يقال اشتد إذا أسرع « وكذا للكشميين في رواية زهير ، وله هنا « يسندن » يضم أوله وسكون المهملة بعدها نون مكسورة ودال مهملة أى يصعدن ، يقال أسند في الجبل يسند إذا صعد ،

وللباقين في رواية زهير « يشددن » بفتح أوله وسكون المعجمة وضم المهملة الأولى وسكون الثانية . قال عياض : ووقع للقاسي في الجهاد « يشددن » وكذا لابن السكن فيه وفي الفضائل ، وعبد الإسماعيلي والنسفي « يشددون » بمعجمة ودال واحدة وللكشميني « يستندون » ولرفيقه « يشدون » وكله بمعنى . وقد تقدم في أول الباب أن قريشاً خرجوا معهم بالنساء لأجل الحفيظة والثبات ، وسمى ابن إسحق النساء المذكورات وهن : هند بنت عتبة خرجت مع أبي سفيان ، وأم حكيم بنت الحارث بن هشام مع زوجها عكرمة بن أبي جهل ، وفاطمة بنت الوليد بن المغيرة مع زوجها الحارث بن هشام ، وبرزة بنت مسعود الثقفية مع زوجها صفوان بن أمية وهي والددة ابن صفوان ، وريطة بنت شيبه السهمية مع زوجها عمرو بن العاص وهي والددة ابنه عبد الله ، وسلافة بنت سعد مع زوجها طلحة بن أبي طلحة الحبشي ، وحناس بنت مالك والددة مصعب بن عمير ، وعمرة بنت علقمة بن كنانة . وقال غيره كان النساء اللاتي خرجن مع المشركين يوم أحد خمس عشرة امرأة .

**قوله (رفعن عن سوقهن)** جمع ساق أى ليعينهن ذلك على سرعة الهرب . وفي حديث الزبير بن العوام عند ابن إسحق قال « والله لقد رأيته أنظر إلى خذم هند بنت عتبة وصواحبها مشمرات هوارب مادون إحداهن قليل ولا كثير ، إذ مالت الرماة إلى العسكر حتى كشف القوم عنه وخلصوا ظهرنا للجبل ، فأتينا من خلفه ، وصرخ صارخ : ألا إن محمداً قد قتل ، فانكفأنا وانكفأ علينا القوم بعد أن أصبنا أصحاب لوائهم حتى مايدنو منه أحد من القوم .

**قوله ( فآخذوا يقولون الغنيمة الغنيمة فقال عبد الله بن جبير : عهد إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن لا تبرحوا ، فأبوا )** في رواية زهير « فقال أصحاب عبد الله بن جبير : الغنيمة — أى يوم الغنيمة — ظهر أصحابكم ، فما تنتظرون » وزاد « فقال عبد الله بن جبير : أنسيتم ما قال لكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالوا : والله لنأتين الناس فلنصيب من الغنيمة » وفي حديث ابن عباس « فلما غنم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأباحوا عسكر المشركين انكفت الرماة جميعاً فدخلوا في العسكر ينتهبون ، وقد التفت صفوف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم هكذا — وشبك بين أصابعه — فلما أخلت الرماة تلك الخلعة التي كانوا فيها دخلت الخيل من ذلك الموضع على الصحابة ، فضرب بعضهم بعضاً والتبسوا ، وقتل من المسلمين ناس كثير ، قد كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أول النهار حتى قتل من أصحاب لواء المشركين تسعة أو سبعة ، وجال المسلمون جولة نحو الجبل ، وصاح الشيطان : قتل محمد » وقد ذكرنا من حديث الزبير نحوه .

**قوله ( فلما أبوا صرفت وجوههم )** في رواية زهير « فلما أتوهم » بالمشاة ، وقوله « صرفت وجوههم » أى تحيروا فلم يدروا أين يتوجهون . وزاد زهير في روايته « فذلك » إذ يدعوهم الرسول في آخرهم فلم يبق مع النبي صلى الله عليه وسلم غير اثني عشر رجلاً وجاء في رواية مرسلتهم أنهم من الأنصار ، وسأذكروها في الكلام على الحديث السابع من الباب الذي يليه . وروى النسائي من طريق أبي الزبير عن جابر قال « لما ولي الناس يوم أحد كان النبي صلى الله عليه وسلم في اثني عشر رجلاً من الأنصار وفيهم طلحة » الحديث . ووقع عند الطبراني من طريق السدي قال « تفرق الصحابة : فدخل بعضهم المدينة ، وانطلق بعضهم فوق الجبل ، وثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو الناس إلى الله ، فرماه ابن قمئة بحجر فكسر أنفه ورباعيته ، وشججه في وجهه فأثقله ،

فتراجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثون رجلاً فجعلوا يذبون عنه . فحمله منه طلحة وسهل بن حنيف ، فرمى طلحة بسهم ويصت يده . وقال بعض من فر إلى الجبل : ليت لنا رسولاً إلى عبد الله بن أبي يستأمن لنا من أبي سفيان ، فقال أنس بن النضر : يا قوم إن كان محمد قتل فرب محمد لم يقتل ، فقاتلوا على ما قاتل عليه ، ثم ذكر قصة قتله كما سيأتي قريباً . وقصد رسول الله صلى الله عليه وسلم الجبل فأراد رجل من أصحابه أن يرميه بسهم ، فقال له : أنا رسول الله . فلما سمعوا ذلك فرحوا به واجتمعوا حوله وتراجع الناس . وسيأتي في باب مفرد ما يتعلق بمن شج وجهه عليه الصلاة والسلام .

**قوله ( فأصيب سبعون قتيلاً )** في رواية زهير « فأصابوا منها » أى من طائفة المسلمين ، وفي رواية الكشميني « فأصابوا منا » وهى أوجه . وزاد زهير « كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أصابوا من المشركين يوم بدر أربعين ومائة ، وقد تقدم بسط القول في ذلك . وروى سعيد بن منصور عن مرسل أبي الضحى قال « قتل يومئذ — يعنى يوم أحد — سبعون أربعة من المهاجرين حمزة ومصعب بن عمير وعبد الله بن جحش وشماس بن عثمان ، وسائرهم من الأنصار » . قلت : وهذا جزم الواقدي . وفي كلام ابن سعد ما يخالف ذلك ويمكن الجمع كما تقدم . وأخرج ابن حبان والحاكم في صحيحيهما عن أبي بن كعب قال « أصيب يوم أحد من الأنصار أربعة وستون ومن المهاجرين ستة ، وكان الخامس سعد مولى حاطب بن أبي بلتعة . والسادس يوسف بن عمرو الأسلمي حليف بنى عبد شمس » ، وذكر المحب الطبري عن الشافعي أن شهداء أحد اثنان وسبعون . وعن مالك خمسة وسبعون من الأنصار خاصة أحد وسبعون ، وسرد أبو الفتح اليعمرى أسماءهم فبلغوا ستة وتسعون ، من المهاجرين أحد عشر وسائرهم من الأنصار ، منهم من ذكره ابن إسحق والزيادة من عند موسى بن عقبة أو محمد بن سعد أو هشام بن الكلبي . ثم ذكر عن ابن عبد البر وعن الديلمى أربعة أو خمسة ، قال فزادوا عن المائة . قال اليعمرى : قد ورد في تفسير قوله تعالى ﴿ أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها ﴾ أنها نزلت تسلياً للمؤمنين عن أصيب منهم يوم أحد ، فإنهم أصابوا من المشركين يوم بدر سبعين قتيلاً وسبعين أسيراً في عدد من قتل . قال اليعمرى : إن ثبتت فهذه الزيادة ناشئة عن الخلاف في التفصيل . قلت : وهو الذى يعول عليه ، والحديث الذى أشار إليه أخرجه الترمذى والنسائى من طريق الثورى عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن عبيدة بن عمرو عن علي « أن جبريل هبط فقال : خيرهم في أسارى بدر من القتل أو الفداء على أن يقتل من قابل مثلهم ، قالوا : الفداء ويقتل منا » قال الترمذى حسن ، ورواه ابن عون عن ابن سيرين عن عبيدة مرسل . قلت : ورواه ابن عون عند الطبري ، ووصلها من وجه آخر عنه ، وله شاهد من حديث عمر عند أحمد وغيره ، قال اليعمرى : ومن الناس من يقول السبعين من الأنصار خاصة ، وبذلك جزم ابن سعد . قلت : وكأن الخطاب بقوله ﴿ أو لما أصابتكم ﴾ للأنصار خاصة ، ويؤيده قول أنس « أصيب منا يوم أحد سبعون » وهو في الصحيح بمعناه .

**قوله ( وأشرف أبو سفيان )** أى ابن حرب ، وكان رئيس المشركين يومئذ .

**قوله ( فقال أفي القوم محمد )** زاد زهير ثلاث مرات في المواضع الثلاث .

**قوله ( فقال : لا تحييه )** وقع في حديث ابن عباس « أين ابن أبي كبشة ، أين ابن أبي قحافة ، أين ابن

الخطاب ؟ فقال عمر : ألا أجيبه ؟ قال : بلى ، وكأنه نهى عن إجابته في الأولى وأذن فيها في الثالثة .

**قوله ( فقال إن هؤلاء قتلوا )** في رواية زهير « ثم رجع إلى أصحابه فقال : أما هؤلاء فقد قتلوا » .

**قوله ( أبقي الله عليك ما يحزنك )** زاد زهير « إن الذي عدت لأحياء كلهم » .

**قوله ( اعل هبل )** في رواية زهير « ثم أخذ يرتجز : اعل هبل » قال ابن إسحق : معنى قوله اعل هبل أى ظهر دينك . وقال السهيلي : معناه زاد علواً . وقال الكرماني : فإن قلت مامعنى اعل ولاعلو في هبل ؟ فالجواب هو بمعنى العلى ، أو المراد أعلى من كل شيء اهـ ، وزاد زهير « قال أبو سفيان : يوم بيوم بدر ، والحرب سجال » بكسر المهملة وتخفيف الجيم ، وفي حديث ابن عباس « الأيام دول والحرب سجال » وفي رواية ابن إسحق أنه قال : أنعمت فعال أن الحرب سجال اهـ ، وفعال بفتح الفاء وتخفيف المهملة قالوا معناه أنعمت الأزام ، وكان استقسم بها حين خرج إلى أحد . ووقع في خبر السدى عند الطبراني : اعل هبل ، حنظلة بحنظلة ، ويوم أخذ يوم بدر . وقد استمر أبو سفيان على اعتقاد ذلك حتى قال لهرقل لما سأله كيف كان حربكم معه — أى النبي صلى الله عليه وسلم — كما تقدم بسطه في بدء الوحي ، وقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم أبا سفيان على ذلك ، بل نطق النبي صلى الله عليه وسلم بهذه اللفظة كما في حديث أوس بن أوس عند ابن ماجه وأصله عند أبي داود « الحرب سجال » ويؤيد ذلك قوله تعالى ﴿ وتلك الأيام نداولها بين الناس — بعد قوله — إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله ﴾ فإنها نزلت في قصة أحد بالاتفاق . والقرح الجرح . وأخرج ابن أبي حاتم من مرسل عكرمة قال « لما صعد النبي صلى الله عليه وسلم الجبل جاء أبو سفيان فقال : الحرب سجال — فذكر القصة قال — فأنزل الله تعالى : إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس » وزاد في حديث ابن عباس « قال عمر : لاسواء ، قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار . قال : إنكم لترعمون ذلك ، لقد خينا إذا وخسرنا » .

**قوله ( وتجدون )** في رواية الكشميهني « وستجدون » .

**قوله ( مثله )** بضم الميم وسكون المثلة « ويجوز فتح أوله . وقال ابن التين : بفتح الميم وضم المثلة ، قال ابن فارس : مثل بالقتل إذا جدعه ، قال ابن إسحق : حدثني صالح بن كيسان قال « خرجت هند والنسوة معها يمثلن بالقتل ، يجدن الآذان والأنف ، حتى اتخذت هند من ذلك حزماً وقلائد ، وأعطت حزمها وقلائدها — أى اللاتي كن عليها — لوحشي جزاء له على قتل حمزة ، وبقرت عن كبد حمزة فلاكتها فلم تستطع أن تسيغها فلفظتها .

**قوله ( لم آمر بها ، ولم تسؤني )** أى لم أكرهها وإن كان وقوعها بغير أمرى . وفي حديث ابن عباس « ولم يكن ذلك عن رأى سراتنا ، أدركته حمية الجاهلية فقال : أما إنه كان لم يكرهه . وفي رواية ابن إسحق « والله مارضيت وما سخطت ، ومانهيت وما أمرت » وفي هذا الحديث من الفوائد منزلة أبي بكر وعمر من النبي صلى الله عليه وسلم وخصوصيتهما به بحيث كان أعداؤه لا يعرفون بذلك غيرهما ، إذ لم يسأل أبو سفيان عن غيرهما . وأنه ينبغي للمرء أن يتذكر نعمة الله ويعترف بالتقصير عن أداء شكرها . وفيه شؤم ارتكاب النهي وأنه يعم ضرره



من لم يقع منه ، كما قال تعالى ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ وأن من آثر دنياه أضر بأمر آخرته ولم تحصل له دنياه . واستفيد من هذه الكائنة أخذ الصحابة الحذر من العود إلى مثلها ، والمبالغة في الطاعة ، والتحرز من العدو الذين كانوا يظهرون أنهم وليسوا منهم ، وإلى ذلك أشار سبحانه وتعالى في سورة آل عمران أيضا ﴿ وتلك الأيام نداؤها بين الناس — إلى أن قال — ويمحص الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين ﴾ ، وقال ﴿ ما كان الله ليزر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب ﴾

[٤٠٤٤] ٣٨٩٥- حدثنا عبد الله بن محمد قال أنا سفيان عن عمرو عن جابر قال : اصْطَبَحَ الخمرَ يومَ أحدٍ ناسٌ ثم قُتِلُوا شهداء .

الحديث الثالث .

قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار .

قوله ( اصْطَبَحَ الخمرَ يومَ أحدٍ ناسٌ ثم قُتِلُوا شهداء ) سمي جابر منهم فيما رواه وهب بن كيسان عنه أباه عبد الله بن عمرو ، أخرجه الحاكم في « الإكليل » ، ودل ذلك على أن تحريم الخمر كان بعد أحد ، وصرح صدقة ابن الفضل عن ابن عيينة كما سيأتي في تفسير المائدة بذلك فقال في آخر الحديث « وذلك قبل تحريمها » وقد تقدم التنبيه على شيء من فوائده في أول الجهاد

[٤٠٤٥] ٣٨٩٦- نا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبيه إبراهيم أن عبد الرحمن ابن عوف أتى بطعام - وكان صائماً - فقال : قُتِلَ مُصْعَبُ بْنُ عَمِيرٍ وهو خيرٌ مني ، كَفُنَ في بُرْدَةٍ إن غُطِّي رأسه بدت رجلاه ، وإن غُطِّي رجلاه بدا رأسه . وأراه قال : وقُتِلَ حمزةٌ وهو خيرٌ مني ثم بَسَطَ لنا من الدنيا ما بَسَطَ - أو قال : أعطينا من الدنيا ما أعطينا - وقد خَشِينَا أن تكونَ حسناتنا عُجِّلَتْ لنا . ثم جعل يبكي حتى ترك الطعام .

الحديث الرابع .

قوله ( حدثنا عبد الله ) هو ابن المبارك .

قوله ( عن سعد بن إبراهيم ) أي ابن عبد الرحمن بن عوف .

قوله ( أتى عبد الرحمن بن عوف بطعام ) في رواية نوفل بن إياس أن الطعام كان خبزاً ولحماً ، أخرجه الترمذى في « الشمائل » .

قوله ( وهو صائم ) ذكر ابن عبد البر أن ذلك كان في مرض موته .

قوله ( قتل مصعب بن عمير ) تقدم نسبه وذكره في أول الهجرة ، وأنه كان من السابقين إلى الإسلام وإلى الهجرة ، وكان يقرئ الناس بالمدينة قبل أن يقدم النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان قتله يوم أحد ، وذكر ذلك ابن إسحق وغيره ، وقال ابن إسحق : وكان الذي قتل مصعب بن عمير عمرو بن قمئة الليثي ، فظن أنه رسول الله

صلى الله عليه وسلم فرجع إلى قريش فقال لهم : قتلت محمداً . وفي الجهاد لابن المنذر من مرسل عبد بن عمير قال « وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على مصعب بن عمير وهو متجفف على وجهه ، وكان صاحب لواء رسول الله صلى الله عليه وسلم » الحديث .

**قوله ( وهو خير مني )** لعله قال ذلك تواضعاً . ويحتمل أن يكون ما استقر عليه الأمر من تفضيل العشرة على غيرهم بالنظر إلى من لم يقتل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد وقع من أبي بكر الصديق نظير ذلك « فذكر ابن هشام أن رجلاً دخل على أبي بكر الصديق وعنده بنت سعد بن الربيع وهي صغيرة فقال : من هذه ؟ قال : هذه بنت رجل خير مني ، سعد بن الربيع ، كان من نقباء العقبة شهد بدرًا واستشهد يوم أحد .

**قوله ( ثم بسط لنا من الدنيا ما بسط )** يشير إلى ما فتح لهم من الفتوح والغنائم وحصل لهم من الأموال ، وكان لعبد الرحمن من ذلك الحظ الوافر .

**قوله ( وقد خشينا أن تكون حسناتنا )** في رواية الجنائز « طيباتنا » ، وفي رواية نوفل بن إياس « ولا أرانا أخزنا لما هو خير لنا

**قوله ( ثم جعل يكي حتى ترك الطعام )** في رواية أحمد عن غندر عن شعبة « وأحسبه لم يأكله » . وفي الحديث فضل الزهد ، وأن الفاضل في الدين ينبغي له أن يمتنع من التوسع في الدنيا لئلا تنقص حسناته ، وإلى ذلك أشار عبد الرحمن بقوله خشينا أن تكون حسناتنا قد عجلت « وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . قال ابن بطلان : وفيه أنه ينبغي ذكر سير الصالحين وتقللهم في الدنيا لتقل رغبتهم فيها قال : وكان بكاء عبد الرحمن شفقاً أن لا يلحق بمن تقدمه

[٤٠٤٦] ٣٨٩٧- حدثنا عبد الله بن محمد قال نا سفيان عن عمرو سمع جابر بن عبد الله قال : قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد : رأيت إن قتلت ؟ فأين أنا ؟ قال : « في الجنة » . فألقى تمرات في يده ، ثم قاتل حتى قُتل .

[٤٠٤٧] ٣٨٩٨- نا أحمد بن يونس قال نا زهير قال نا الأعمش عن شقيق عن خباب قال : هاجرنا مع رسول صلى الله عليه وسلم فوجه الله فوجب أجرنا على الله ، ومنا من مضى أو ذهب لم يأكل من أجره شيئاً ، كان منهم مصعب بن عمير قُتل يوم أحد لم يترك إلا ثمرة كنا إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه ، وإذا غطي بها رجلاه خرج رأسه . فقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم : « غطوا بها رأسه ، واجعلوا - أو قال : ألقوا - على رجله من الإذخر » . ومنا من أينعت له ثمرته ، فهو يهدبها .

الحديث الخامس .

**قوله ( عن عمرو )** هو ابن دينار .

**قوله ( قال رجل )** لم أقف على اسمه ، وزعم ابن بشكوال أنه عمير بن الحمام وهو بضم المهملة وتخفيف

الميم ، وسبقه إلى ذلك الخطيب واحتج بما أخرجه مسلم من حديث أنس « أن عمير بن الحمام أخرج تمرات فجعل يأكل منهن ثم قال : لئن أنا أحييت حتى آكل تمراتي هذه إنها لحياة طويلة ، ثم قاتل حتى قتل » . قلت : لكن وقع التصريح في حديث أنس أن ذلك كان يوم بدر ، والقصة التي في الباب وقع التصريح في حديث جابر أنها كانت يوم أحد ، فالذى يظهر أنهما قصتان وقعتا لرجلين ، والله أعلم . وفيه ما كان الصحابة عليه من حب نصر الإسلام ، والرغبة في الشهادة ابتغاء مرضاة الله .

الحديث السادس حديث خباب ، وقد تقدم شرحه في كتاب الجنائز ، ويأتي أيضا بعد سبعة أبواب ، ويأتي شرحه في كتاب الرقاق

[٤٠٤٨] ٣٨٩٩- فا حسان بن حسان قال نا محمد بن طلحة قال نا حميد : عن أنس أن عمه غاب عن بدر فقال : غبت عن أول قتال النبي صلى الله عليه ، لئن أشهدني الله تعالى مع النبي صلى الله عليه ليرين الله ما أجد ، فلقي يوم أحد فهزم الناس فقال : اللهم إني أعذر إليك مما صنع هؤلاء - يعني المسلمين - وأبرأ إليك مما جاء به المشركون . فتقدم بسيفه ، فلقي سعد بن معاذ فقال : أين يا سعد ؟ إني أجد ريح الجنة دون أحد . فمضى فقتل . فما عرف حتى عرفت أخته بشامة - أو ببنانه - وبه بضعة وثمانون : من طعنة ، وضربة ، ورمية بسهم .

الحديث السابع .

**قوله ( أخبرنا حسان بن حسان )** هو أبو علي البصري نزيل مكة ويقال أيضا حسان بن أبي عباد ، وهم من جعله اثنين ، وهو من قدماء شيوخ البخاري مات سنة ثلاثة عشر ، وماله عنده سوى هذا الحديث وآخر في أبواب العمرة . ومحمد بن طلحة أي ابن مصرف بتشديد الراء المكسورة كوفي فيه مقال ، إلا أنه لم ينفرد بهذا عن حميد ، فقد تقدم في الجهاد من رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى بأتم من هذا السياق فيه عن حميد « سألت أنساً » .

**قوله ( ليرين الله )** بفتح التحتانية والراء ثم التحتانية وتشديد النون والله بالرفع ، ومراده أن يبالغ في القتال ولو زهقت روحه . وقال أنس في رواية ثابت « وخشى أن يقول غيرها » أي غير هذه الكلمة ، وذلك على سبيل الأدب منه والخوف لئلا يعرض له عارض فلا يفى بما يقول فيصير كمن وعد فأخلف .

**قوله ( فلقي يوم أحد فهزم الناس )** يأتي بيانه قريباً في شرح الحديث السابع من الباب الذي بعده .

**قوله ( ما أجد )** بضم أوله وكسر الجيم وتشديد الدال للأكثر من الرباعي ، يقال أجد في الشيء إذا بالغ فيه ، وقال ابن التين : صوابه بفتح الهمزة وضم الجيم ، يقال أجد يجد إذا اجتهد في الأمر ، أما أجد فإنما يقال لمن سار في أرض مستوية ، ولا معنى لها هنا . قال وضبطه بعضهم بفتح الهمزة وكسر الجيم وتخفيف الدال من الوجدان أي ما ألتقى من الشدة في القتال .

**قوله ( إني أجد ربح الجنة دون أحد )** يحتمل أن يكون ذلك على الحقيقة بأن يكون شم رائحة طيبة زائدة عما يعهد فعرف أنها ربح الجنة . ويحتمل أن يكون أطلق ذلك باعتبار ما عنده من اليقين حتى كأن الغائب عنه صار محسوساً عنده ، والمعنى أن الموضع الذي أقاتل فيه يحول بصاحبه إلى الجنة .

**قوله ( فمضى فقتل )** في رواية عبد الأعلى « قال سعد بن معاذ : فما استطعت يارسول الله ماصنع » . قلت : وهذا يشعر بأن أنس بن مالك إنما سمع هذا الحديث من سعد بن معاذ لأنه لم يحضر قتل أنس بن النضر ، وذلك على شجاعة مفرطة في أنس بن النضر بحيث أن سعد بن معاذ مع ثباته يوم أحد وكإل شجاعته ماجسر على ماصنع أنس بن النضر .

**قوله ( فما عرف حتى عرفته أخته بشامة ، أو بينانه )** كذا هنا بالشك والاول بالمعجمة والميم والثاني بموحدين ونونين بينهما ألف والثاني هو المعروف وبه جزم عبد الأعلى في روايته وكذا وقع في رواية ثابت عن أنس عند مسلم .

**قوله ( وبه بضع وثمانون من طعنة وضربة ورمية بسهم )** ووقع في رواية عبد الأعلى بلفظ « ضربة بالسيف طعنة بالرمح أو رمية بالسهم » وليست « أو » للشك بل هي التقسيم وزاد في روايته « ووجدناه قد مثل به المشركون » وعنده « قال أنس : إن هذه الآية نزلت فيه وفي أشباهه » من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى ﴿ إلى آخر الآية ﴾ وفي رواية ثابت المذكورة « قال أنس فنزلت هذه الآية ﴿ رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ﴾ وكانوا يرون أنها نزلت فيه وفي أصحابه ، وكذا وقع الجزم بأنها نزلت في ذلك عند المصنف في تفسير الأحزاب من طريق ثمامة عن أنس ولفظه « هذه الآية نزلت في أنس بن النضر » فذكرها ، وفي الحديث جواز الأخذ بالشدة في الجهاد ، وبذل المرء نفسه في طلب الشهادة والوفاء بالعهد ، وتقدمت بقية فوائده في كتاب الجهاد

[٤٠٤٩] ٣٩٠٠- ناموسى بن إسماعيل قال نا إبراهيم بن سعد قال نا ابن شهاب قال أخبرني خارجة بن زيد ابن ثابت أنه سمع زيد بن ثابت يقول : فقدت آية من الأحزاب - حين نسَخنا المصحف - كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه يقرأ بها . فالتمسناها ، فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ ۖ فَأَلْحَقْنَا فِي سُوْرَتِهَا فِي المَصْحَفِ .

[٤٠٥٠] ٣٩٠١- نا أبو الوليد قال نا شعبة عن عدي بن ثابت : سمعت عبد الله بن يزيد يحدث عن زيد بن ثابت قال : لما خرج النبي صلى الله عليه إلى أحد رجع ناسٌ من خرج معه . وكان أصحاب النبي صلى الله عليه عليه فرقتين : فرقة تقول : نقاتلهم ، وفرقة تقول : لا نقاتلهم . فنزلت : ﴿ قَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا ﴾ وقال : « إنها طيبة تنفي الذنوب كما تنفي النار خبث الفضة » .

الحديث الثامن حديث زيد بن ثابت أورده مختصراً ، وسيأتى تاماً في فضائل القرآن مع شرحه .  
الحديث التاسع .

قوله ( عبد الله بن يزيد ) هو الخطمي بفتح المعجمة وسكون المهملة صحابي صغير .

قوله ( رجع ناس ممن خرج معه ) يعني عبد الله بن أبي وأصحابه ، وقد ورد ذلك صريحاً في رواية موسى بن عقبة في المغازي وأن عبد الله بن أبي كان وافق رأيه رأى النبي صلى الله عليه وسلم على الإقامة بالمدينة ، فلما أشار غيره بالخروج وأجابهم النبي صلى الله عليه وسلم فخرج قال عبد الله بن أبي لأصحابه : أطاعهم وعصاني ، علام تقتل أنفسنا ؟ فرجع بثلاث الناس . قال ابن إسحق في روايته : فاتبعهم عبد الله بن عمرو بن حرام وهو والد جابر وكان خزرجياً كعبد الله بن أبي فناشدهم أن يرجعوا فأبوا فقال : أبعدم الله .

قوله ( وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقتين ) أي في الحكم فيمن انصرف مع عبد الله ابن أبي .

قوله ( فنزلت ) هذا هو الصحيح في سبب نزولها . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق زيد بن أسلم عن أبي سعيد بن معاذ قال « نزلت هذه الآية في الأنصار ، خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : من لي بمن يؤذيني ؟ فذكر منازعة سعد بن معاذ وسعد بن عباد وأسيد بن حضير ومحمد بن مسلمة ، قال : فأنزل الله هذه الآية » وفي سبب نزولها قول آخر أخرجه أحمد من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه « أن قوماً أتوا المدينة فأسلموا ، فأصابهم الوباء فرجعوا ، واستقبلهم ناس من الصحابة فاخبروهم ، فقال بعضهم : نافقوا ، وقال بعضهم : لا ، فنزلت » وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن أبي سلمة مرسل ، فإن كان محفوظاً احتمل أن تكون نزلت في الأمرين جميعاً .

قوله ( وقال إنها طيبة تنفي الذنوب ) كذا في هذه الرواية ، وتقدم في الحج « تنفي الدجال » ويأتي في التفسير بلفظ « تنفي الخبث » وهو المحفوظ ، وقد سبق الكلام عليه في أواخر الحج مستوفى

قوله ( كما تنفي النار الخ ) هو حديث آخر تقدم في أواخر الحج ، وقد فرقه مسلم حديثين ، فذكر مايتعلق بهذه القصة في « باب ذكر المناققين » وهو في أواخر كتابه ، وذكر قوله « إنها طيبة الخ » في فضل المدينة من أواخر كتاب الحج ، وهو من نادر صنيعه ، بخلاف البخاري فإنه يقطع الحديث كثيراً في الأبواب .

﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا ﴾ الآية

[٤٠٥١] ٣٩٠٢- نا محمد بن يوسف عن ابن عيينة عن عمرو عن جابر قال : نزلت فينا هذه الآية ﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا ﴾ بني سلمة وبني حارثة ، وما أحبُّ أنها لم تنزل والله يقول : ﴿ وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا ﴾ .  
[الحديث ٤٠٥١ - طرفه في: ٤٥٥٨].

[٤٠٥٢] ٣٩٠٣- نا قتيبة قال نا سفيان عن عمرو عن جابر قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه : « هل نكحت يا جابر ؟ » قلت : نعم . قال : « ماذا ، أبكراً أم ثيباً ؟ » قلت : لا ، بل ثيباً . قال : « فهلاً جارية تُلاعِبُكُ » قلت : يا رسول الله ، إنَّ أبي قُتل يومَ أحدٍ وترك تسع بنات كنَّ لي تسع أخوات ، فكرهت أن أجمع إليهنَّ جارية خرقاء مثلهن ، ولكن امرأة تمشطهنَّ وتقومُ عليهن . قال : « أصبت » .

[٤٠٥٣] ٣٩٠٤ - حدثنا أحمد بن أبي سريج قال أنا عبيد الله بن موسى قال نا شيبان عن فراس عن الشعبي قال : حدثني جابر بن عبد الله أن أباه استشهد يوم أحد وترك عليه ديناً وترك ست بنات . فلما حضر جذاذ النخل قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : قد علمت أن والدي قد استشهد يوم أحد وترك ديناً كثيراً ، وإنني أحب أن يراك الغرماء . فقال : « اذهب فبيدر كل تمر على ناحية » . ففعلت ، ثم دعوت ، فلما نظروا إليه كأنما أغروا بي تلك الساعة ، فلما رأى ما يصنعون أطاف حول أعظمها بيدراً ثلاث مرات ، ثم جلس عليه ثم قال : « ادع لك أصحابك » . فما زال يكيل لهم حتى أدّى الله عز وجل عن والدي أمانته ، وأنا أرضى أن يؤدّي الله أمانة والدي ولا أرجع إلى أخواتي بتمرة ، فسلم الله البيادر كلها ، حتى إنني أنظر إلى البيدر الذي كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم كأنها لم تنقص ثمرة واحدة .

قوله ( باب إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا والله وليهما . الآية ) الفشل بالفاء والمعجمة الجبن ، وقيل الفشل في الرأي العجز ، وفي البدن الإعياء ، وفي الحرب الجبن . والولى الناصر ، وذكر المصنف فيه أحد عشر حديثاً . الحديث الأول .

قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار .

قوله ( نزلت هذه الآية فينا ) أى في قومه بنى سلمة وهم من الخزرج . وفي أقاربهم بنى حارثة وهم من الأوس .

قوله ( وما أحب أنها لم تنزل والله يقول : والله وليهما ) أى وأن الآية وإن كان في ظاهرها غض منهم ولكن في آخرها غاية الشرف لهم ، قال ابن إسحق : قوله ﴿ والله وليهما ﴾ أى الدافعة عنهما ما هموا به من الفشل ، لأن ذلك كان من وسوسة الشيطان من غير وهن منهم .

الحديث الثانى والثالث .

قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار

قوله ( تسع بنات ) فى رواية الشعبي « ست بنات » فكأن ثلاثاً منهن كن متزوجات أو بالعكس ، وقد تقدم شرح ماتضمنته الرواية الثانية فى علامات النبوة ، ويأتى شرح ماتضمنته الرواية الأولى فى كتاب النكاح ، وتقدم فى الجنائز من وجه آخر عن جابر ، والغرض من إيراده هنا أن عبد الله والد جابر كان ممن استشهد بأحد ، وعند الترمذى من طريق طلحة بن خراش « سمعت جابراً يقول لقينى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : مالى أراك منكسراً ؟ قلت : يا رسول الله استشهد أبى بأحد وترك ديناً وعيالا ، قال : أفلا أبشرك ؟ أن الله قد لقي أباك فقال : تمن على ، قال : تحيينى فأقتل فىك مرة أخرى ، وأنزلت هذه الآية ﴿ ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتاً بل أحياء ﴾ الآية »

[٤٠٥٤] ٣٩٠٥ - نا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جدّه عن سعد بن أبي وقاص

قال : رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه يومَ أحدٍ ومعه رجلانِ يقاتلانِ عنه عليهما ثيابٌ بيضٌ كأشدَّ القتالِ ، ما رأيتُهما قبلُ ولا بعد .

[الحديث ٤٠٥٤ - طرفه في : ٥٨٢٦] .

[٤٠٥٥] ٣٩٠٦ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا مروان بن معاوية قال نا هاشم بن هاشم السَّعدي قال سمعت سعيد بن المسيَّب يقول سمعت سعد بن أبي وقاص يقول : نثَّل لي النبيُّ صلى الله عليه كنانته يومَ أحدٍ فقال : « ارم فداك أبي وأمي » .

[٤٠٥٦] ٣٩٠٧ - نا مسددٌ قال نا يحيى عن يحيى بن سعيدٍ قال سمعت سعيد بن المسيَّب يقول : سمعت سعداً يقول : جمع لي النبيُّ صلى الله عليه أبويه يومَ أحدٍ .

[٤٠٥٧] ٣٩٠٨ - نا قُتيبة قال نا ليثٌ عن يحيى عن ابن المسيَّب أنه قال : قال سعد بن أبي وقاص : لقد جمع لي رسول الله صلى الله عليه يومَ أحدٍ أبويه كلاهما - يريدُ حينَ قال : « فداك أبي وأمي » - وهو يقاتل .

[٤٠٥٨] ٣٩٠٩ - نا أبو نعيم قال نا مسعرٌ عن سعدٍ عن ابن شدَّاد قال : سمعت علياً يقول : ما سمعت النبي صلى الله عليه يجمعُ أبويه لأحدٍ غير سعد .

[٤٠٥٩] ٣٩١٠ - نا يسرة بن صفوان قال نا إبراهيم عن أبيه عن عبد الله بن شدَّاد : عن عليٍّ قال : ما سمعت النبي صلى الله عليه يجمعُ أبويه لأحدٍ إلا لسعد بن مالك ، فإني سمعته يقول يومَ أحدٍ : « يا سعد ، ارم فداك أبي وأمي » .

الحديث الرابع .

قوله ( عن أبيه ) هو سعد بن إبراهيم .

قوله ( ومعه رجلان يقاتلان عنه ) هما جبريل وميكائيل كذا وقع في مسلم من طريق أخرى عن مسعر وفي آخره « يعني جبريل وميكائيل »

قوله ( ما رأيتهما قبل ولا بعد ) في رواية الطيالسي عن إبراهيم بن سعد « لم أرهما قبل ذلك اليوم ولا بعده » .

الحديث الخامس حديث سعد - أورده من وجهين عن سعيد بن المسيَّب عنه ومن وجهين عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيَّب ، وقوله في الرواية الثانية « حدثنا يحيى هو ابن سعيد القطان وفي الثالثة ليث وهو ابن سعد عن ابن يحيى وهو ابن سعيد الأنصاري ورواية الليث أتم وقوله في الرواية الأولى هاشم بن هاشم أي ابن عتبة أي ابن أبي وقاص ، وإنما قال في نسبته السعدي لأنه منسوب إلى عم أبيه سعد وهو جده من قبل الأم ،

وقوله « نثل » بفتح النون والمثلثة أى نفّض وزنا ومعنى ، والكنانة جعبة السهام وتكون غالبا من جلود ، وقوله ، فى الرواية الثالثة « كلاهما » كذا لأنى ذر وأنى الوقت ، ولغيرهما « كليهما » وهما جائزان . وقوله « ارم فذاك أبى وأمى » هو تفسير لما فى الروایتين الآخرين من قوله « جمع لى أبويه » ورأيت فى هذا الحديث زيادة من وجه آخر مرسل أخرجه ابن عائذ عن الوليد بن مسلم عن يحيى بن حمزة قال « قال سعد : رميت بسهم ، فرد على النبى صلى الله عليه وسلم سهمى أعرفه ، حتى واليت بين ثمانية أو تسعة كل ذلك يرده على ، فقلت : هذا سهم دم فجعلته فى كنانتي لايفارقنى » وعند الحاكم لهذه القصة بيان سبب ، فأخرج من طريق يونس بن بكير وهو فى المغازي روايته من طريق عائشة بنت سعد عن أبيها قال « جال الناس يوم أحد تلك الجولة تنحيت فقلت أذود عن نفسى فأما أن أنجو وإما أن أستشهد ، فاذا رجل محمر وجهه وقد كاد المشركون أن يركبوه ، فملأ يده من الحصى فرماهم ، وإذا بينى وبينه المقداد ، فأردت أن أسأله عن الرجل فقال لى : يأسعد هذا رسول الله يدعوك ، فقمّت وكأنه لم يصبنى شيء من الأذى ، وأجلسنى أمامه فجعلت أرمى » فذكر الحديث .

الحديث السادس أورده من وجهين .

**قوله ( عن سعد )** هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وابن شداد هو عبد الله كما فى الرواية الثانية ، وأبوه صحابى جليل . ويسر بفتح التحتانية والمهمل . وإبراهيم هو ابن سعد بن إبراهيم المذكور .

**قوله ( وغير سعد )** أى ابن أبى وقاص ، وهو ابن مالك كما فى الرواية الثانية . وقوله فيها « إلا لسعد بن مالك » فى رواية الكشميهنى « غير سعد بن مالك »

[٤٠٦٠] ٣٩١١- فاموسى بن إسماعيل عن معتمر عن أبيه قال : زعم أبو عثمان أنه لم يبق مع النبى صلى الله عليه عليه فى بعض تلك الأيام التي يقاتل فيهن غير طلحة وسعد عن حديثهما . [٤٠٦١]

[٤٠٦٢] ٣٩١٢- فاعبدالله بن أبى الأسود قال فاحاتم بن إسماعيل عن محمد بن يوسف قال سمعت السائب بن يزيد قال صحبت عبد الرحمن بن عوف وطلحة بن عبيد الله وسعداً ، فما سمعت أحداً منهم يحدث عن النبى صلى الله عليه عليه ، إلا أنى سمعت طلحة يحدث عن يوم أحد .

[٤٠٦٣] ٣٩١٣- حدثنا عبدالله بن أبى شيبه قال فاكيع عن إسماعيل عن قيس قال : رأيت يد طلحة شلاء وقى بها النبى صلى الله عليه عليه يوم أحد .

الحديث السابع

**قوله ( عن معتمر )** هو ابن سليمان ، وقوله « زعم أبو عثمان » يعنى النهدي ، وفى رواية الاسماعيلي « سمعت أبا عثمان » .

**قوله ( فى تلك الأيام )** فى رواية غير أبى ذر « فى بعض تلك الأيام » وهو أبين لأن المراد بالبعض يوم أحد ، وقوله « الذى يقاتل فيهن » فى رواية أبى ذر « التى » وقوله « غير طلحة » ابن عبيد الله « وسعد » ابن أبى



وقاص ، وقوله « عن حديثهما » يريد أنهما حدثا أبا عثمان بذلك . ووقع عند أبي نعم في « المستخرج » من طريق عبد الله من معاذ عن معتمر في هذا الحديث « قال سليمان فقلت لأبي عثمان : وما علمك بذلك ؟ قال : عن حديثهما » وهذا قد يعكر عليه ماتقدم قريباً في الحديث الخامس أن المقداد كان ممن بقي معه ، لكن يحتمل أن المقداد إنما حضر بعد تلك الجولة ، ويحتمل أن يكون انفرادهما عنه في بعض المقامات ، فقد روي مسلم من طريق ثابت عن أنس قال « أفرد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد في سبعة من الأنصار ورجلين من قريش » وكأن المراد بالرجلين طلحة وسعد ، وكأن المراد بالحضر المذكور في حديث الباب تخصيصه بالمهاجرين ، فكأنه قال : لم يبق معه من المهاجرين غير هذين ، وتعين حملة على مأولته وأن ذلك باعتبار اختلاف الأحوال وأنهم تفرقوا في القتال ، فلما وقعت الهزيمة فيمن انهمز وصاح الشيطان : قتل محمد ، اشتغل كل واحد منهم بهم والذب عن نفسه كما في حديث سعد ، ثم عرفوا عن قرب ببقائه فتراجعوا إليه أولاً فأولاً ، ثم بعد ذلك كان يندبهم إلى القتال فيشتغلون به . وروي ابن إسحق بإسناد حسن عن الزبير بن العوام قال « مال الرماة يوم أحد يريدون النهب ، فأتينا من ورائنا ، وصرخ صارخ ألا إن محمداً قد قُتل ، فانكفأنا راجعين ، وانكفأ القوم علينا » وسمى ابن إسحق في المغازي بإسناد له أن جملة من استشهد من الأنصار الذين بقوا مع النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ زياد بن السكن — قال وبعضهم يقول عمارة بن السكن — في خمسة من الأنصار ، وعند ابن عائد من مرسل المطلب ابن عبد الله بن حنطب « أن الصحابة تفرقوا عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد حتى بقي معه اثنا عشر رجلاً من الأنصار » وللنسائي والبيهقي في « الدلائل » من طريق عمارة بن غزوة عن أبي الزبير عن جابر قال « تفرق الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وبقي معه أحد عشر رجلاً من الأنصار وطلحة » وإسناده جيد ، وهو كحديث أنس ، إلا أن فيه زيادة أربعة فلعلهم جاءوا بعد ذلك . وعند محمد بن سعد أنه ثبت معه أربعة عشر رجلاً : سبعة من المهاجرين منهم أبو بكر وسبعة من الأنصار ، ويجمع بينه وبين حديث الباب بأن سعداً جاءهم بعد ذلك كما في حديثه الذي قدمته في الحديث الخامس ، وأن المذكور من الأنصار استشهدوا كما في حديث أنس ، فإن فيه عند مسلم « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : من يردهم عنا وهو رفيقي في الجنة ؟ فقام رجل من الأنصار » فذكر أن المذكورين من الأنصار استشهدوا كلهم فلم يبق غير طلحة وسعد ، ثم جاء بعدهم من جاء . وأما المقداد فيحتمل أن يكون استمر مشغولاً بالقتال ، وسيأتي بيان ماجرى لطلحة بعد هذا . وذكر الواقدي في المغازي أنه ثبت يوم أحد من المهاجرين سبعة : أبو بكر وعلي وعبد الرحمن بن عوف وسعد وطلحة والزبير وأبو عبيدة ، ومن الأنصار أبو دجانة والحباب بن المنذر وعاصم بن ثابت والحارث بن الصمة وسهل ابن حنيف وسعد بن معاذ وأسيد بن حضير ، وقيل إن سعد بن عباد ومحمد بن مسلمة بدل الآخرين ، وإن ثبت حمل على أنهم ثبتوا في الجملة ، وماتقدم فيمن حضر عنده صلى الله عليه وسلم أولاً فأولاً والله أعلم .

الحديث الثامن .

قوله ( عن محمد بن يوسف ) هو الكندي ، والسائب بن يزيد صحابي صغير .

قوله ( إلا أبي سمعت طلحة ) يعني ابن عبيد الله ( يتحدث عن يوم أحد ) وقد تقدم شرح هذا الحديث في الجهاد ، ووقع عند أبي يعلى من وجه آخر عن السائب بن يزيد أن طلحة ظاهر يوم أحد بين درعين ، وذكر ابن

إسحق أن طلحة جلس تحت النبي صلى الله عليه وسلم حتى صعد الجبل ، قال : « فحدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن جده عن عبد الله بن الزبير قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ يقول : أوجب طلحة »

الحديث التاسع .

**قوله ( عن إسماعيل )** هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، وقوله « رأيت يد طلحة » أي ابن عبيد الله وقوله « شلاء » بفتح المعجمة وتشديد اللام مع المد أي أصابها الشلل ، وهو ما يطل عمل الأصابع أو بعضها .

**قوله ( وق بها النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد )** وقع بيان ذلك عند الحاكم في « الإكليل » من طريق موسى بن طلحة « جرح يوم أحد تسعاً وثلاثين أو خمساً وثلاثين ، وشلت أصبعه » أي السبابة والتي تليها . وللطباقي من طريق عيسى بن طلحة عن عائشة قالت « كان أبو بكر إذا ذكر يوم أحد قال : كان ذلك اليوم كله لطلحة . قال : كنت أول من فاء فرأيت رجلاً يقاتل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فقلت : كن طلحة ، قلت : حيث فانتى يكون رجل من قومي ، وبينى وبينه رجل من المشركين فإذا هو أبو عبيدة » فانتبهنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : دونكما صاحبكما ، يريد طلحة ، فإذا هو قد قطعت إصبعه ، فلما أصلحنا من شأنه « وفي حديث جابر عند النسائي قال « فأدرك المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : من للقوم ؟ فقال طلحة : أنا » فذكر قتل الذين كانوا معهما من الأنصار وقال « ثم قاتل طلحة قتال الأحد عشر حتى ضربت يده فقطعت أصابعه فقال : حسن ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو قلت بسم الله لرفعك الملائكة والناس ينظرون ، قال ثم رد الله المشركين

[٤٠٦٤] ٣٩١٤- فا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا عبد العزيز عن أنس قال : لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي صلى الله عليه ، وأبو طلحة بين يدي النبي صلى الله عليه مجوب عليه بحجفة له ، وكان أبو طلحة رجلاً رامياً شديد النزع ، كسر يومئذ قوسين أو ثلاثاً ، وكان الرجل يمر معه بجعبة من النبل فيقول : « انشرها لأبي طلحة » قال : ويشرف النبي صلى الله عليه ينظر إلى القوم ، فيقول أبو طلحة : بأبي أنت وأمي ، لا تشرف يصيبك سهم من سهام القوم ، نحري دون نحرك . ولقد رأيت عائشة بنت أبي بكر وأم سليم وإنهما لمشمرتان أرى خدماً سوقهما تنقران القرب وقال غيره : تنقلان القرب على متونهما تفرغانه في أفواه القوم ، ثم ترجعان فتملأنها ، ثم تجميعان فتفرغانه في أفواه القوم . ولقد وقع السيف من يدي أبي طلحة إما مرتين وإما ثلاثاً .

[٤٠٦٥] ٣٩١٥- حدثنا عبيد الله بن سعيد قال نا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : لما كان يوم أحد هزم المشركون ، فصرخ إبليس : أي عباد الله ، أخراكم . فرجعت أولاهم فاجتلدت هي وأخراهم ، فبصر حذيفة فإذا هو بأبيه اليمان فقال : أي عباد الله ، أبي أبي . قال : فوالله ما احتجزوا حتى

قَتَلُوهُ. فَقَالَ حَذِيفَةُ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ. قَالَ عُرْوَةُ: فَوَاللَّهِ مَا زَالَتْ فِي حَذِيفَةَ بَقِيَّةٌ خَيْرٌ حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ.

الحديث العاشر .

قوله ( عبد العزيز ) هو ابن صهيب .

قوله ( انهزم الناس ) أى بعضهم ، أو أطلق ذلك باعتبار تفرقهم كما تقدم بيانه ، والواقع أنهم صاروا ثلاث فرق : فرقة استمروا فى الهزيمة إلى قرب المدينة فمارجعوا حتى انفض القتال وهم قليل ، وهم الذين نزل فيهم [ آل عمران : ١٥٥ ] ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ﴾ ، وفرقة صاروا حيارى لما سمعوا أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل فصار غاية الواحد منهم أن يذب عن نفسه أو يستمر على بصيرته فى القتال إلى أن يقتل ، وهم أكثر الصحابة . وفرقة ثبتت مع النبي صلى الله عليه وسلم . ثم تراجع إليه القسم الثانى شيئا فشيئا لما عرفوا أنه حى كما بينته فى الحديث السابع ، وهذا يجمع بين مختلف الأخبار فى عدة من بقى مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فعند محمد بن عائذ من مرسل المطلب بن حنطب : لم يبق معه سوى اثنى عشر رجلا ، وعند ابن سعد ثبت معه سبعة من الأنصار وسبعة من قريش ، وفى مسلم من حديث أنس « أفرد فى سبعة من الأنصار ورجلين من قريش طلحة وسعد » وقد سرد أسماءهم الواقدي ، واقتصر أبو عثمان النهدي على ذكر طلحة وسعد وهو فى الصحيح ، وأخرج الطبرى من طريق السدى أن ابن قمئة لما رمى النبي صلى الله عليه وسلم وكسر رباعيته وشجه فى وجهه وتفرق الصحابة منهزمين وجعل يدعوهم فاجتمع اليه منهم ثلاثون رجلا ، فذكر بقية القصة .

قوله ( وأبو طلحة ) هو زيد بن سهل الأنصارى ، وهو زوج والد أنس وكان أنس حمل هذا الحديث عنه .

قوله ( محبوب ) بضم أوله وفتح الجيم وتشديد الواو المكسورة بعدها موحدة أى مترس ، ويقال للترس جوبة ، والحجفة بفتح المهملة والجيم والفاء هى الترس .

قوله ( شديد النزع ) بفتح النون والزاي الساكنة ثم المهملة أى رمى السهم ، وتقدم فى الجهاد من وجه آخر بلفظ « كان أبو طلحة حسن الرمى ، وكان يتترس مع النبي صلى الله عليه وسلم بترس واحد » .

قوله ( كسر يومئذ قوسين أو ثلاثاً ) أى من شدة الرمى .

قوله ( بجعبة ) بضم الجيم وسكون العين المهملة بعدها موحدة هى الآلة التى يوضع فيها السهام .

قوله ( لا تشرف ) بضم أوله وسكون المعجمة من الإشراف ، ولأى الوقت بفتح أوله وسكون الشين أيضا وتشديد الراء وأصله تشرف أى لا تطلب الإشراف عليهم .

قوله ( يصبك ) بسكون الموحدة على أنه جواب النهى . ولغير أى ذر « يصيبك » بالرفع وهو جائز على تقدير ، كأنه قال مثلا لا تشرف فإنه يصيبك :

قوله ( نحرى دون نحرك ) أى أفديك بنفسى .

قوله ( ولقد رأيت عائشة بنت أبى بكر ) أم المؤمنين ( وأم سليم ) أى والد أنس

**قوله ( أرى خدام سوقهما )** بفتح المعجمة والمهملة جمع خدمة وهي الخلاخيل ، وقيل الخدمة أصل السباق والسوق جمع ساق ، وقد تقدم في الجهاد ، وكذا شرح قوله « تنقزان القرب » والاختلاف في لفظه .

**قوله ( ولقد وقع السيف من يد أئى طلحة )** في رواية الأصيلي « من يدى » بالثنية .

**قوله ( إما مرتين وإما ثلاثاً )** زاد مسلم عن الدارمي عن أئى معمر شيخ البخارى فيه بهذا الإسناد « من الناس » فأفاد سبب وقوع السيف من يده ، وسيأتى بعد باب من وجه آخر عن أنس عن أئى طلحة « كنت فيمن يغشاه النعاس يوم أحد حتى سقط سيفى من يدى مراراً » ، ولأحمد والحاكم من طريق ثابت عن أنس « رفعت رأسى يوم أحد فجعلت أنظر وما منهم من أحد إلا وهو يميل تحت حجفته من النعاس وهو قوله تغالى ﴿ إذ يغشيكم النعاس أمانة منه ﴾ .

الحديث الحادى عشر .

**قوله ( لما كان يوم أحد هزم المشركون ، فصرخ إبليس : أئى عباد الله أخرأكم )** أى احتروزوا من جهة أخرأكم ، وهى كلمة تقال لمن يخشى أن يؤتى عند القتال من ورائه ، وكان ذلك لما ترك الرماة مكانهم ودخلوا ينتهبون عسكر المشركين كما سبق بيانه .

**قوله ( فرجعت أولاهم فاجتلدت هى وأخراهم )** أى وهم يظنون أنهم من العدو ، وقد تقدم بيان ذلك من حديث ابن عباس الذى أخرجه أحمد والحاكم ، وأنهم لما رجعوا اختلطوا بالمشركين والتبس العسكر فلم يتميزوا ، فوقع القتل على المسلمين بعضهم من بعض .

**قوله ( فبصر حذيفة فإذا هو بأئيه الإيمان فقال : أئى عباد الله أئى أئى )** هو بفتح الهزة وتخفيف الموحدة وأعادها تأكيداً ، وإنما ضبطه لئلا يصحف بأئى بضم الهزة وفتح الموحدة مع التشديد ، وأفاد ابن سعد أن الذى قتل الإيمان خطأ عتبة بن مسعود أخو عبد الله بن مسعود ، وهو فى « تفسير عبد بن حميد » من وجه آخر عن ابن عباس ، وذكر ابن إسحق قال « حدثنى عاصم بن عمر عن محمود بن لبيد قال كان الإيمان والد حذيفة وثابت بن وقش شيخين كبيرين فتركهما رسول الله صلى الله عليه وسلم مع النساء والصبيان ، فتذاكرا بينهما ورغبا فى الشهادة ، فأخذا سيفيهما ولحقا بالمسلمين بعد الهزيمة ، فلم يعرفوا بهما ، فأما ثابت فقتله المشركون ، وأما الإيمان فاختلف عليه أسياف المسلمين فقتلوه ولا يعرفونه .

**قوله ( قال عروة الخ )** تقدم بيانه فى المناقب . وفى رواية ابن إسحق « فقال حذيفة : قتلتم أئى ، قالوا والله ما عرفناه ، وصدقوا ، فقال حذيفة : يغفر الله لكم ، فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يديه فتصدق حذيفة بديته على المسلمين ، فزاده ذلك عند رسول الله صلى الله عليه وسلم خيراً » وفيه تعقب على ابن التين حيث قال : إن الراوى سكت فى قتل الإيمان عما يجب فيه من الدية والكفارة ، فإما أن تكون لم تفرض يومئذ ، أو اكتفى بعلم السامع .

## ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ﴾

[٤٠٦٦]

٣٩١٦- نا عبدان قال أنا أبو حمزة عن عثمان بن موهب قال : جاء رجل حج البيت فرأى قوماً جلوساً فقال : من هؤلاء القعود ؟ قالوا : هؤلاء قريش . قال : من الشيخ ؟ قالوا : ابن عمر . فأتاه فقال : إني سائلك عن شيء أتحدثني ؟ قال : أنشدك بحرمة هذا البيت ، أتعلم أن عثمان فر يوماً أحد ؟ قال : نعم ، قال : فتعلمه تغيب عن بدر فلم يشهد بها ؟ قال : نعم . قال : فتعلم أنه تخلف عن بيعة الرضوان فلم يشهد بها ؟ قال : نعم . فكبر . فقال ابن عمر : تعال لأخبرك ولأبين لك عما سألتني عنه : أما فراره يوم أحد فأشهد أن الله عز وجل عفا عنه ، وأما تغيبه عن بدر فإنه كان تحت بنت النبي صلى الله عليه وآله وكانت مريضة فقال له النبي صلى الله عليه وآله عليه : «إن لك أجر رجل ممن شهد بدرًا وسهمه» . وأما تغيبه عن بيعة الرضوان فإنه لو كان أحد أعز بطن مكة من عثمان لبعثه مكانه ، فبعث عثمان وكان بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان إلى مكة ، فقال النبي صلى الله عليه وآله عليه بيده اليمنى : «هذه يد عثمان» ، فضرب بها على يده فقال : «هذه لعثمان» . اذهب بهذا الآن معك .

**قوله** ( إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان ) اتفق أهل العلم بالنقل على أن المراد به هنا يوم أحد . وغفل من قال يوم بدر ، لأنه لم يول فيها أحد من المسلمين . نعم المراد بقوله تعالى ﴿ وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان ، يوم التقى الجمعان ﴾ وهى فى سورة الأنفال يوم بدر ، ولا يلزم منه أن يكون حيث جاء ﴿ التقى الجمعان ﴾ المراد به يوم بدر .

**قوله** ﴿ استزهم ﴾ أى زين لهم أن يزلوا ، وقوله ﴿ بيعض ماكسبوا ﴾ قال ابن التين : يقال إن الشيطان ذكرهم خطاياهم فكرهوا القتال قبل التوبة ؟ ولم يكرهوه معاندة ولا نفاقاً ، فعفا الله عنهم . قلت : ولم يتعين ما قال ، فيحتمل أن يكونوا فروا جبناً ومحبة فى الحياة لاعناداً ولانفاقاً فتابوا فعفا الله عنهم . ثم ذكر حديث ابن عمر فى قصة عثمان ، وقد تقدم شرحه فى مناقب عثمان ، وقدمت أنى لم أقف على اسمه صريحاً ، إلا أنه يحتمل أن يكون هو العلاء بن عرار . ثم رأيت لبعضهم أن اسمه حكيم فليحمر . وفى الرواية المتقدمة أنه من أهل مصر ، ثم وجدت الجزم بالعلاء بن عرار وهما بالمهمات وذلك فى مناقب عثمان ، ويأتى بأبسط من ذلك فى تفسير ﴿ وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ﴾ من سورة البقرة . وقوله فى هذه الرواية « أنشدك بحرمة هذا البيت » فيه جواز مثل هذا القسم عند أثر عبد الله بن عمر لكونه لم ينكر عليه ، وسيأتى البحث فى شيء من هذا فى كتاب الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى .

**قوله** ( إني سائلك عن شيء ، أتحدثني ؟ ) زاد فى رواية أبى نعيم المذكورة « قال : نعم » .

### باب ﴿إِذْ تَصْعَدُونَ وَلَا تَلَوْنَّ عَلَى أَحَدٍ﴾

[٤٠٦٧] ٣٩١٧- نا عمرو بن خالد قال نا زهير قال نا أبو إسحاق قال سمعت البراء بن عازب قال : جعل النبي صلى الله عليه على الرجال يوم أحد عبد الله بن جبير ، وأقبلوا منهزمين ، فذاك إذ يدعوهم الرسول في آخرهم .

قوله ( باب إذ تصعدون ولا تلون على أحد — الى قوله — بما تعملون ) .

قوله ( تصعدون تذهبون . أصعد وصعد فوق البيت ) سقط هذا التفسير للمستمل ، كأنه يريد الإشارة إلى التفرقة بين الثلاثي والرباعي ، والثلاثي بمعنى ارتفع والرباعي بمعنى ذهب . وقال بعض أهل اللغة : أصعد إذا ابتدأ السير . وقوله ﴿ فَأَتَابَكُمْ غَمًا بَغَمٍ ﴾ روى عبد بن حميد من طريق مجاهد قال « كان الغم الأول حين سمعوا الصوت أن محمداً قد قتل ، والثاني لما انحازوا الى النبي صلى الله عليه وسلم وصعدوا في الجبل فتذكروا قتل من أُقْتِلَ منهم فاغتموا » ومن طريق سعيد عن قتادة نحوه وزاد « وقوله ﴿ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ أى من الغنيمة ﴿ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ ﴾ أى من الجراح وقتل إخوانكم . وروى الطبري من طريق السري نحوه لكن قال « الغم الأول ما فاتهم من الغنيمة والثاني ما أصابهم من الجراح » وزاد قال « لما صعدوا أقبل أبو سفيان بالخيـل حتى أشرف عليهم فنسوا ما كانوا فيه من الحزن على من قتل منهم واشتغلوا بدفع المشركين ، ثم ذكر المصنف طرفاً من حديث البراء في قصة الرماة ، وقد تقدم شرحه قريباً .

﴿ ثُمَّ أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُّعَاسًا ﴾ الى قوله : ﴿ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾

[٤٠٦٨] ٣٩١٨- وقال لي خليفة نا يزيد بن زريع قال نا سعيد عن قتادة عن أنس عن أبي طلحة قال : كنت فيمن يغشاه النعاس يوم أحد ، حتى سقط سيفي من يدي مراراً ، يسقط وأخذه ، ويسقط وأخذه . [الحديث ٤٠٦٨ - طرفه في : ٤٥٦٢] .

قوله باب قوله ( ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاساً ) الآية ذكر فيه حديث أبي طلحة « كنت فيمن تغشاه النعاس » الحديث ، وقد تقدم شرحه قريباً . قال ابن إسحق أنزل الله النعاس أمنة لأهل اليقين فهم ينام لا يخافون ، والذين أهمتهم أنفسهم أهل النفاق في غاية الخوف والذعر

﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ ﴾

قال حميد وثابت عن أنس : شج النبي صلى الله عليه يوم أحد فقال : « كيف يفلح قوم شجوا نبيهم ؟ » فنزلت : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ .

[٤٠٦٩] ٣٩١٩- نا يحيى بن عبد الله السلمي قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن الزهري قال حدثني سالم عن

أبيه : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الآخرة من الفجر يقول : «اللهم العن فلاناً وفلاناً وفلاناً» ، بعدما يقول : «سمع الله لن حمده ربنا لك الحمد» . فأنزل الله عز وجل : ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ إلى قوله : ﴿ظَالِمُونَ﴾ . [الحديث ٤٠٦٩ - أطرافه في : ٤٠٧٠ ، ٤٥٥٩ ، ٧٣٤٦] .

٣٩٢٠- وعن حنظلة بن أبي سفيان قال سمعت سالم بن عبد الله يقول : كان رسول الله صلى الله عليه يدعو على صفوان بن أمية وسهيل بن عمرو والحارث بن هشام . فنزلت : ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ إلى قوله : ﴿فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ .

[٤٠٧٠]

**قوله ( باب قوله : ليس لك من الأمر شيء أو يترب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون )** أى بيان سبب نزول هذه الآية ، وقد ذكر في الباب سببين ، ويحتمل أن تكون نزلت في الأمرين جميعاً فإنها كانا في قصة واحدة ، وسأذكر في آخر الباب سبباً آخر .

**قوله ( وقال حميد وثابت عن أنس : شج النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد ، فقال : كيف يفلح قوم شجوا نبيهم ؟ فنزلت : ليس لك من الأمر شيء )** أما حديث حميد فوصله أحمد والترمذي والنسائي من طرق عن حميد به ، وقال ابن إسحق في المغازي « حدثني حميد الطويل عن أنس قال : كسرت ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وشج وجهه ، فجعل الدم يسيل على وجهه ، وجعل يمسح الدم وهو يقول : كيف يفلح قوم خضبوا وجه نبيهم وهو يدعوهم إلى ربهم ؟ فأنزل الله الآية . وأما حديث ثابت فوصله مسلم من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم أحد وهو يسيل الدم عن وجهه : كيف يفلح قوم شجوا نبيهم وكسروا ربيعته وأدموا وجهه ؟ فأنزل الله عز وجل : ليس لك من الأمر شيء الآية » وذكر ابن هشام في حديث أنس سعيد الخدري « أن عتبة بن أبي وقاص هو الذي كسر ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم السفلى وجرح شفته السفلى ، وأن عبد الله بن شهاب الزهري هو الذي شجه في جبهته ، وأن عبد الله بن قمئة جرحه في وجنته فدخلت حلقتان من حلق المغفر في وجنته وأن مالك بن سنان مص الدم من وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ازدرده فقال : لن تمسك النار » وروى ابن إسحق من حديث سعد بن أبي وقاص قال « فما حرصت على قتل رجل قط حرصى على قتل أخى عتبة بن أبي وقاص لما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد » وفي الطبراني من حديث أنس « رمى عبد الله بن قمئة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد فشج وجهه وكسر ربيعته فقال : خذها وأنا ابن قمئة » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يمسح الدم عن وجهه : مالك أقمأك الله ، فسلط الله عليه تيس جبل فلم يزل ينطحه حتى قطعة قطعة قطعه » وأخرج ابن عائد في المغازي عن الوليد بن مسلم حدثني عبد الرحمن بن يزيد عن جابر فذكر نحوه منقطعاً ، وسيأتى في أواخر هذه الغزوة شواهد لحديث أنس من حديث أنس هريرة وغيره ، ووقع عند مسلم من طريق ابن عباس عن عمر في قصة بدر قال « فلما كان يوم أحد قتل منهم سبعون وفروا وكسرت ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم وهشمت البيضة على رأسه وسال الدم على وجهه . فأنزل الله تعالى ﴿أَوْ لِمَا أَصَابَكُمْ مِصْبِيَّةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا﴾ الآية ، والمراد بكسر الربيعة وهي السن التي بين الثنية والتاب أنها كسرت فذهب منها فلقة ولم تقلع من أصلها .

**قوله ( أخبرنا عبد الله )** هو ابن المبارك .

قوله ( العن فلاناً وفلاناً وفلاناً ) سماهم في الرواية التي بعدها .

قوله ( وعن حنظلة بن أبي سفيان ) هو معطوف على قوله « أخبرنا معمر الخ » والراوى له عن حنظلة هو عبد الله بن المبارك ، ووهم من زعم أنه معلق . وقوله « سمعت سالم بن عبد الله يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو الخ » هو مرسل ، والثلاثة الذين سماهم قد أسلموا يوم الفتح ، ولعل هذا هو السر في نزول قوله تعالى ﴿ ليس لك من الأمر شيء ﴾ ووقع في رواية يونس عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة نحو حديث ابن عمر ، لكن فيه « اللهم العن لحيان ورعلا وذكوان وعصية » قال « ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما نزلت : ليس لك من الأمر شيء . قلت : وهذا إن كان محفوظا احتمل ان يكون نزول الآية تراخى عن قصة احد ، لأن قصة رعل وذكوان كانت بعدها كما سيأتى تلو هذه الغزوة وفيه بعد ، والصواب أنها نزلت في شأن الذين دعا عليهم بسبب قصة أحد ، والله أعلم . ويؤيد ذلك ظاهر قوله في صدر الآية ﴿ ليقطع طرفاً من الذين كفروا ﴾ أى يقتلهم ﴿ أو يكبتهم ﴾ أى يخزيهم ، ثم قال ﴿ أو يتوب عليهم ﴾ أى فيسلموا ﴿ أو يعذبهم ﴾ أى إن ماتوا كفاراً

### باب ذكر أم سليط

[٤٠٧١] ٣٩٢١- فإحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال ثعلبة بن أبي مالك : إن عمر ابن الخطاب قسم مروطاً بين نساء من نساء أهل المدينة ، فبقي منها مرطٌ جيد ، فقال له بعض من عنده : يا أمير المؤمنين ، أعط هذا بنت رسول الله صلى الله عليه التي عندك - يريدون أم كلثوم بنت علي - فقال عمر : أم سليط أحق به . وأم سليط من نساء الأنصار ممن بايع رسول الله صلى الله عليه . قال عمر : فإنها كانت تزفر لنا القرب يوم أحد .

قوله ( باب ذكر ام سليط ) بفتح المهملة وكسر اللام ، ذكر فيه حديث عمر في قصة المروط ، وقد تقدم شرحه في كتاب الجهاد . وأم سليط المذكورة هي والددة أبي سعيد الخدري كانت زوجاً لأبي سليط فمات عنها قبل الهجرة ، فتزوجها مالك بن سنان الخدري فولدت له أبا سعيد

### قتل حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه

[٤٠٧٢] ٣٩٢٢- حدثنا أبو جعفر محمد بن عبد الله قال حجين بن المثنى قال نا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة عن عبيد الله بن الفضل عن سليمان بن يسار عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري قال : خرجت مع عبيد الله بن عدي بن الخيار ، فلما قدمنا حمص قال لي عبيد الله بن عدي : هل لك في وحشي نسأله عن قتل حمزة ؟ قلت : نعم . وكان وحشي يسكن حمص ، فسألنا عنه ، فقبل لنا : هو ذاك في ظل قصره كأنه حميت . قال : فجئنا حتى وقفنا عليه ، فسلمنا ، فرد السلام ، قال : وعبيد الله معتجر بعمامته ما يرى وحشي إلا عينيه ورجليه فقال عبيد الله : يا وحشي أتعرفني ؟ قال : فنظر إليه ثم قال : لا والله ، إلا أنني أعلم أن عدي بن الخيار تزوج امرأة يقال لها أم قتال بنت أبي العيص ، فولدت غلاماً بمكة فكنت أسترضع له ،



فحملت ذلك الغلام مع أمه فناولتها إياه، فلكأني نظرت إلى قدميك. قال: فكشف عبيد الله عن وجهه ثم قال: ألا تخبرنا بقتل حمزة؟ قال: نعم، إن حمزة قتل طعيمة بن عدي بن الخيار ببدر، فقال لي مولاي جبير ابن مطعم: إن قتلت حمزة بعمي فأنت حر، قال: فلما أن خرج الناس عام عنين -وعنين جبل بحيال أحد، بينه وبينه واد- خرجت مع الناس إلى القتال، فلما أن اصطفوا للقتال خرج سباع فقال: هل من مبارز؟ قال: فخرج إليه حمزة بن عبد المطلب فقال: يا سباع، يا ابن أم أثمار مقطعة البظور، اتحاذ الله ورسوله؟ قال: ثم شد عليه، فكان كأمس الذاهب. قال: وكمنت لحمزة تحت صخرة، فلما دنا مني رميته بحررتي فأضعها في ثنته حتى خرجت من بين وركيه، قال: فكان ذلك العهد به. فلما رجع الناس رجعت معهم، فأقمت بمكة حتى فشا فيها الإسلام. ثم خرجت إلى الطائف، فأرسلوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقيل لي: إنه لا يهيج الرسل، قال: فخرجت معهم حتى قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما رأيته قال: «أأنت وحشي»، قلت: نعم. قال: «أنت قتلت حمزة؟» قلت: قد كان من الأمر ما قد بلغك. قال: «فهل تستطيع أن تغيب وجهك عني؟» قال: فخرجت. فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت فخرجت إلى الكذاب قلت: لأخرجن إلى مسلمة لعلني أقتله فأكافئ به حمزة. قال: فخرجت مع الناس فكان من أمري ما كان، فإذا رجل قائم في ثلثة جدار كأنه جمل أورق نائر الرأس، قال: فرميت به بحررتي. فأضعها بين ثدييه حتى خرجت من بين كتفيه. قال: ووثب إليه رجل من الانصار فضربه بالسيف على هامته.

قال عبد الله بن الفضل: فأخبرني سليمان بن يسار أنه سمع عبد الله بن عمر يقول: فقالت جارية على ظهر بيت: وا أمير المؤمنين، قتله العبد الأسود.

**قوله ( قتل حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه )** كذا لأبي ذر، ولغيره «باب قتل حمزة» فقط، وللنسفي «قتل حمزة سيد الشهداء» وهذا اللفظ قد ثبت في حديث مرفوع أخرجه الطبراني من طريق الأصبغ بن نباتة عن علي قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب».

**قوله ( حدثني أبو جعفر محمد بن عبد الله )** أي ابن المبارك المخرمي بضم الميم وفتح المعجمة وتشديد الراء البغدادي، روى عنه البخاري هنا وفي الطلاق، وشيخه حجين بن المثنى بمهملة ثم جيم وآخره نون مصغر، أصله من البجامة وسكن بغداد وولى قضاء خراسان، وهو من أقران كبار شيوخ البخاري لكن لم يسمع منه البخاري، وليس له عنده سوى هذا الموضع.

**قوله ( عن عبد الله بن الفضل )** هو ابن عباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي المدني من صغار التابعين.

**قوله ( عن جعفر بن عمرو بن أمية )** هو الضمري، وأبوه هو الصحابي المشهور، هذا هو المحفوظ، وكذا رواه أحمد بن خالد الوهبي عن عبد العزيز أخرجه الطبراني وقد رواه أبو داود الطيالسي عن عبد العزيز شيخ حجين ابن المثنى فيه فقال «عن عبد الله بن الفضل الهاشمي عن سليمان بن يسار عن عبيد الله بن عدي بن الخيار

قال : أقبلنا من الروم « فذكر الحديث ، والمحفوظ « عن جعفر بن عمرو قال : خرجت مع عبيد الله بن عدى » وكذا أخرجه ابن إسحق « عن عبد الله بن الفضل عن سليمان عن جعفر قال : خرجت أنا وعبيد الله « فذكره ، وكذا أخرجه ابن عائد في المغازي « عن الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن جعفر بن عمرو بن أمية قال خرجت أنا وعبيد الله بن عدى « وللطبراني من وجه آخر عن ابن جابر .

**قوله ( خرجت مع عبيد الله بن عدى بن الخيار )** التوفى الذى تقدم ذكره فى مناقب عثمان ، زاد أحمد بن خالد الوهبي عن عبد العزيز بن عبد الله « فأدرينا » أى دخلنا درب الروم مجاهدين « فلما مررنا بجمص » وكذا فى رواية ابن اسحق ، وفى رواية عبد الرحمن بن يزيد بن جابر « خرجت أنا وعبيد الله بن عدى غازين الصائفة زمن معاوية ، فلما قفلنا مررنا بجمص » .

**قوله ( هل لك فى وحشى )** أى ابن حرب الحبشى مولى جبير بن مطعم .

**قوله ( نسأله عن قتل حمزة )** فى رواية الكشميهنى « فنسأله عن قتله حمزة » زاد ابن إسحق كيف قتله ؟

**قوله ( فسألنا عنه ، فقليل لنا )** فى رواية ابن اسحق « فقال لنا رجل ونحن نسأل عنه : إنه غلب عليه الخمر ، فإن تجده صاحبا تجده عرييا يحدثكما بما شئتما ، وإن تجده على غير ذلك فانصرفا عنه » وفى رواية الطيالسى نحوه وقال فيه « وإن أدركتما شاربا فلا تسألاه » .

**قوله ( كأنه حميت )** بمهمله وزن رغيف ، أى زق كبير ، وأكثر ما يقال ذلك إذا كان مملوءا ، وفى رواية لابن عائد « فوجدناه رجلا سمينا محمرا عيناه » وفى رواية الطيالسى « فاذا به قد ألقى له شئ على بابه وهو جالس صاح » وفى رواية ابن إسحق « على طنفسة له » وزاد « فاذا شيخ كبير مثل البغاث » يعنى بفتح الموحدة والمعجمة الخفيفة وآخره مثله وهو طائر ضعيف الجثة كالرخمة ونحوها مما لا يصيد ولا يصاد .

**قوله ( معتجر )** أى لاف عمامته على رأسه من غير تحنيك .

**قوله ( ياوحشى أتعرفى )** فى رواية ابن إسحق « فلما انتهينا إليه سلمنا عليه فرفع رأسه إلى عبيد الله بن عدى فقال : ابن العدى بن الخيار أنت ؟ قال : نعم . فيحتمل أن يكون قال له ذلك بعد أن قال له « أتعرفى » .

**قوله ( أم قتال )** بكسر القاف بعدها مثناة خفيفة ، وفى رواية الكشميهنى بموحدة ، والأول أصح ، وهى عمة عتاب بن أسيد أى ابن أوى العيص بن أمية .

**قوله ( أسترضع له )** أى أطلب له من يرضعه ، زاد فى رواية ابن إسحق « والله مارأيتك منذ ناولتك أمك السعدية التى أرضعتك بذى طوى ، فإنى ناولتكها وهى على بعيرها فأخذتك ، فلمعت لى قدمك حين رفعتك ، فما هو إلا أن وقفت على فعرفتها . وهذا يوضح قوله فى رواية الباب « فكأنى نظرت إلى قدميك » يعنى أنه شبه قدميه بقدم الغلام الذى حمله فكان هو هو ، وبين الرؤيتين قريب من خمسين سنة ، فدل ذلك على ذكاء مفرط ، ومعرفة تامة بالقيافة .

**قوله** ( ألا تجربنا بقتل حمزة ؟ قال : نعم ) في رواية الطيالسي « فقال سأحدثكما كما حدثت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سألتني »

**قوله** ( فلما أن خرج الناس ) أي قريش ومن معهم ( عام عيين ) أي سنة أحد وقوله « عيين جبل بحيال أحد » أي من ناحية أحد ، يقال فلان حيال كذا بالمهملة المكسورة بعد تحتانية خفيفة أي مقابله ، وهو تفسير من بعض رواته . والسبب في نسبة وحشي العام إليه دون أحد أن قريشاً كانوا نزلوا عنده . قال ابن إسحق : نزلوا بعينين جبل ببطن السبخة من قناة على شفير الوادي مقابل المدينة .

**قوله** ( خرجت مع الناس إلى القتال ) في رواية الطيالسي « فانطلقت يوم أحد معي حربتي ، وأنا رجل من الحبشة ألعب لعبهم ، قال : وخرجت ما أريد أن أقتل ولا أقاتل إلا حمزة ، وعند ابن إسحق : وكان وحشي يقذف بالحرية قذف الحبشة قلما يخطئ .

**قوله** ( خرج سباع ) بكسر المهملة بعدها موحدة خفيفة وهو ابن عبد العزى الخزاعي ثم الغبشاني بضم المعجمة وسكون الموحدة ثم معجمة ، ذكر ابن إسحق : أن كنيته أبو نيار بكسر النون وتخفيف التحتانية .

**قوله** ( فخرج إليه حمزة ) في رواية الطيالسي « فإذا حمزة كأنه جمل أورك مايرفع له أحد إلا قمعه بالسيف ، فهبته وبادر إليه رجل من ولد سباع » كذا قال ، والذي في الصحيح هو الصواب ، وعند ابن إسحق « فجعل يهد الناس بسيفه » وعند ابن عائذ « فرأيت رجلاً إذا حمل لا يرجع حتى يهزمنا ، فقلت : من هذا ؟ قالوا : حمزة . قلت : هذا حاجتي .

**قوله** ( يا ابن أم أعمار ) بفتح الهمزة وسكون النون هي أمه ، كانت مولاة لشريق بن عمرو الثقفي والد الأنس .

**قوله** ( مقطعة البظور ) بالظاء المعجمة جمع بظر وهي اللحم التي تقطع من فرج المرأة عند الختان ، قال ابن إسحق : كانت أمه ختانة بمكة تحت النساء اهـ . والعرب تطلق هذا اللفظ في معرض الذم ، وإلا قالوا خاتنة وذكر عمر بن شبة في « كتاب مكة » عن عبد العزيز بن المطلب أنها أم سباع وعبد العزى الخزاعي ، وكانت أمة وهي والدة خباب بن الأرت الصحابي المشهور .

**قوله** ( اتحاذ ) بمهملتين . وتشديد الدال أي أتعاذ ، وأصل المحاذة أن يكون ذا في حد وذا في حد ، ثم استعمل في المحاربة والمعاداة . وقوله « كأمس الذاهب » هي كناية عن قتله أي صيره عدماً ، وفي رواية ابن إسحق « فكأنما أخطأ رأسه » وهذا يقال عند المبالغة في الإصابة .

**قوله** ( وكمنت ) بفتح الميم أي اختفيت ، وفي رواية ابن عائذ « عند شجرة » وعند ابن أبي شيبة من مرسل عمير بن إسحق « أن حمزة عثر فانكشفت الدرع عن بطنه فأبصره العبد الحبشي فرماه بالحربة » .

**قوله** ( في ثنته ) بضم المثناة وتشديد النون هي العانة ، وقيل ما بين السرة والعانة ، وللطيالسي « فجعلت ألوذ من حمزة بشجرة ومعى حربتي حتى إذا استمكنك منه هزرت الحربة حتى رضيت منها ، ثم أرسلتها فوقعت بين

ثندوتيه ، وذهب يقوم فلم يستطع « اهـ والشندوة بفتح المثناة وسكون النون وضم المهمله بعدها واو خفيفة هي من الرجل موضع الشدى من المرأة ، والذي في الصحيح أن الحربة أصابت ثنته أصح .

**قوله ( فلما رجع الناس )** أى إلى مكة ، زاد الطيالسي « فلما جئت عتقت » ولابن إسحق « فلما قدمت مكة عتقت ، وإنما قتلتها لأعتق »

**قوله ( حتى فشا فيها الإسلام )** في رواية ابن إسحق « فلما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة هربت إلى الطائف » .

**قوله ( فأرسلوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية ابن إسحاق « فلما خرج وفد الطائف ليسلموا تغمتم على المذاهب فقلت ألحق باليمن أو الشام أو غيرها .

**قوله ( رسلا )** كذا لأى ذر وأى الوقت ، ولغيرهما « رسولا » بالافراد ، كان أول من قدم من ثقيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة عروة بن مسعود فأسلم ، ورجع فدعاهم إلى الإسلام فقتلوه ، ثم ندموا فأرسلوا وفدهم — وهم عمرو بن وهب بن مغيث وشرحبيل بن غيلان بن مسلمة وعبد ياليل بن عمرو بن عمير ، هؤلاء الثلاثة من الأحلاف ، وعثمان بن أبى العاص ، وأوس بن عوف ونمير بن حرشة ، وهؤلاء الثلاثة من بنى مالك ، ذكر ذلك محمد بن إسحق مطولا ، وزاد ابن إسحق أن الوفد كانوا سبعين رجلا ، وكان السبته رؤساءهم ، وقيل كان الجميع سبعة عشر ، قال وهو أثبت

**قوله ( فقيل لى إنه لا يبيح الرسل )** أى لا يباح لهم منه إزعاج ، وفي رواية الطيالسي « فأردت الهرب إلى الشام ، فقال لى رجل : ويحك ، والله ما يأتى محمداً أحد بشهادة الحق إلا خلى عنه ، قال فانطلقت فما شعرت لى إلا وأنا قائم على رأسه أشهد بشهادة الحق » وعند ابن إسحق « فلم يره إلا لى قائماً على رأسه » .

**قوله ( قال : أنت قتلت حمزة ؟ قلت : قد كان من الأمر ما قد بلغك )** في رواية الطيالسي « فقال ويحك » حدثني عن قتل حمزة . قال فأنشأت أحدثه كما حدثتكما » وعند يونس بن بكير في المغازي عند ابن إسحق قال « فقيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم هذا وحشى ، فقال : دعوه ، فلاسلام رجل واحد أحب إلي من قتل ألف كافر » .

**قوله ( فهل تستطيع أن تغيب وجهك عني )** في رواية الطيالسي « فقال غيب وجهك عني فلا أراك » .

**قوله ( قال فخرجت )** زاد الطيالسي « فكنت أتقى أن يرانى » . ولابن عائد « فما رآنى حتى مات » . وعند الطبراني « فقال : ياوحشى ، أخرج فقاتل فى سبيل الله كما كنت تصد عن سبيل الله » .

**قوله ( فقلت لأخرجن إلى مسيلمة )** في رواية الطيالسي « فلما كان من أمر مسيلمة ما كان انبعثت مع البعث فأخذت حربتي » ولابن إسحق نحوه .

**قوله ( فأكافئ به حمزة )** بالهمز أى أساويه به ، وقد فسر به بعد بقوله « فقتلت خير الناس وشر الناس » وقوله « فكان من أمره ماكان » أى من محاربتة ، وقتل جمع من الصحابة فى الوقعة التى كانت بينهم وبينه ، ثم كان الفتح

للمسلمين بقتل مسيلمة كما سيأتى بيان ذلك فى كتاب الفتن إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فى ثلمة جدار )** أى خلل جدار .

**قوله ( جمل أورك )** أى لونه مثل الرماد ، وكان ذلك من غبار الحرب . وقوله « نائر الرأس » أى شعره منتفش .

**قوله ( فوضعتها )** فى رواية الكشميهنى « فأضعها » .

**قوله ( ووثب إليه رجل من الأنصار )** هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازنى كما جزم به الواقدي وإسحق بن راهويه والحاكم ، وقيل هو عدى بن سهل جزم به سيف فى « كتاب الردة » وقيل أبو دجاجة ، وقيل زيد بن الخطاب والأول أشهر ، ولعل عبد الله بن زيد هو الذى أصابته ضربته ، وأما الآخرون فحملا عليه فى الجملة . وأغرب وثيمة فى « كتاب الردة » فرغم أن الذى ضرب مسيلمة هو شن بفتح المعجمة وتشديد النون ابن عبد الله ، وأنشد له :

ألم تر أنى ووحشيم  
يسألنى الناس عن قتله  
ضربنا مسيلمة المفتن  
فقلت ضربت وهذا طعن  
فلست بصاحبه دون  
وليس بصحابه دون شن

وأغرب من ذلك ما حكى ابن عبد البر أن الذى قتل مسيلمة هو خلاص بن بشير بن الأصم .

**قوله ( فضربه بالسيف على هامته )** فى رواية الطيالسى « فربك أعلم أينما قتله ، فان أك قتله فقد قتلت خير الناس وشر الناس » .

**قوله ( قال عبد الله بن الفضل )** هو موصول بالإسناد المذكور أولا ، وفى رواية الطيالسى « فقال سليمان ابن يسار : سمعت ابن عمر يقول » زاد ابن إسحق فى روايته « وكان قد شهد الجامة » .

**قوله ( فقالت جارية على ظهر بيت : وأمير المؤمنين ، قتله العبد الأسود )** هذا فيه تأييد لقول وحشى إنه قتله ، لكن فى قول الجارية أمير المؤمنين نظر لأن مسيلمة كان يدعى أنه نبي مرسل من الله ، وكانوا يقولون له يارسول الله ، ونبي الله والتلقيب بأمر المؤمنين حدث بعد ذلك ، وأول من لقب به عمر ، وذلك بعد قتل مسيلمة بمدة ، فليتأمل هذا . وأما قول ابن التين : كان مسيلمة تسمى تارة بالنبي وتارة بأمر المؤمنين ، فإن كان أخذه من هذا الحديث فليس بمجيد ، وإلا فيحتاج الى نقل بذلك والذى فى رواية الطيالسى « قال ابن عمر : كنت فى الجيش يومئذ ، فسمعت قائلا يقول فى مسيلمة : قتله العبد الأسود ، ولم يقل أمير المؤمنين ، ويحتمل أن تكون الجارية أطلقت عليه الأمير باعتبار أن أمر أصحابه كان إليه وأطلقت على أصحابه المؤمنين باعتبار إيمانهم به ، ولم يقصد إلى تلقيبه بذلك ، والله أعلم . ثم وجدت فى كلام أنى الخطاب بن دحية الإنكار على من أطلق أن عمر أول من لقب أمير المؤمنين وقال : قد تسمى به مسيلمة قبله ، كما أخرجه البخارى فى قصة وحشى ، يشير إلى هذه الرواية . وتعقبه ابن الصلاح ثم النووى . قال النووى : وذكر ابن الصلاح أن الذى ذكره ابن دحية ليس بصحيح ، فانه ليس فى هذا الحديث إلا أن الجارية صاحت لما أصيب مسيلمة : وأمير المؤمنين ، ولا يلزم من ذلك تسميته

بذلك اهـ . واعترض مغلطاي أيضا بأن أول من قيل له أمير المؤمنين عبد الله بن جحش ، وهو متعقب أيضا بأنه لم يلقب به ، وإنما خوطب بذلك لأنه كان أول أمير في الإسلام على سرية . وفي حديث وحشي من الفوائد غير ماتقدم ما كان عليه من الذكاء المفرط ، ومناقب كثيرة لحمزة ، وفيه أن المرء يكره أن يرى من أوصل إلى قريبه أو صديقه أذى ، ولا يلزم من ذلك وقوع الهجرة المنهية بينهما . وفيه أن الإسلام يهدم ما قبله ، والحذر في الحرب ، وأن لا يحتقر المرء منها أحداً ، فإن حمزة لابد أن يكون رأى وحشياً في ذلك اليوم لكنه لم يحترز منه احتقاراً منه إلى أن أتى من قبله . وذكر ابن إسحق قال « حدثني محمد بن جعفر بن الزبير قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يلتمس حمزة ، فوجده ببطن الوادي قد مثل به ، فقال : لولا أن تحزن صفية — يعني بنت عبد المطلب — وتكون سنة بعدى لتكرته حتى يحشر من بطون السباع وحواصل الطير » زاد ابن هشام قال « وقال لن أصاب بمثلك أبداً . ونزل جبريل فقال : إن حمزة مكتوب في السماء أسد الله وأسد رسوله » وروى البزار والطبراني بإسناد فيه ضعف عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رأى حمزة قد مثل به قال : رحمة الله عليك ، لقد كنت وصولاً للرحم ، فعولاً للخير ، ولولا حزن من بعدك لسرني أن أدعك حتى تحشر من أجواف شتى . ثم حلف وهو بمكانه لأمثلن بسبعين منهم ، فنزل القرآن ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ ﴾ الآية ، وعند عبد الله بن أحمد في زيادات المسند الطبراني من حديث أبي بن كعب قال « مثل المشركون يقتل المسلمين ، فقال الأنصار : لكن أصبنا منهم يوماً من الدهر لنزيدن عليهم ، فلما كان يوم فتح مكة نادى رجل : لا قرئش بعد اليوم ، فأنزل الله ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ ﴾ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كفوا عن القوم » . وعند ابن مردويه من طريق مقسم عن ابن عباس نحو حديث أبي هريرة باختصار ، وقال في آخره « فقال : بل نصير يارب » وهذه طرق يقوى بعضها بعضاً

### ما أصاب النبي صلى الله عليه وسلم من الجراح يوم أحد

[٤٠٧٣] ٣٩٢٣ - حدثنا إسحاق بن نصر قال نا عبد الرزاق عن معمر عن همام سمع أبا هريرة قال : قال : النبي صلى الله عليه وسلم : « اشتد غضب الله على قوم فعلوا بنبيّه - يشير إلى رباعيته - اشتد غضب الله على رجل يقتله رسول الله في سبيل الله » .

[٤٠٧٤] ٣٩٢٤ - حدثنا مخلد بن مالك ، قال : نا يحيى بن سعيد الأموي ، قال : أنا ابن جريج عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال : اشتد غضب الله على من قتله النبي صلى الله عليه وسلم في سبيل الله ، اشتد غضب الله على قوم دموا وجه نبي الله صلى الله عليه وسلم .  
[الحديث ٤٠٧٤ - طرفه في : ٤٠٧٦] .

[٤٠٧٥] ٣٩٢٥ - نا فتية بن سعيد قال نا يعقوب عن أبي حازم أنه سمع سهل بن سعد وهو يسأل عن جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أما والله إنني لأعرف من كان يغسل جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن كان يسكب الماء وبما دُوي . قال : كانت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تغسله وعلي بن أبي طالب يسكب الماء بالحنن ، فلما رأت فاطمة أن الماء لا يزيد الدم إلا كثرة أخذت قطعة من حصير فأحرقتها

فألصقتها فاستمسك الدم . وكُسِرَت ربايعيته يومئذ ، وجُرَحَ وجهه ، وكسرت البيضة على رأسه .  
 [٤٠٧٦] ٣٩٢٦ - حدثنا عمرو بن علي قال نا أبو عاصم قال نا ابن جريج عن عمرو بن دينار عن عكرمة  
 عن ابن عباس قال : اشتد غضبُ الله على مَنْ قتلَهُ نبيّ ، واشتدَّ غضبُ الله على مَنْ دُمِيَ وجهه رسولُ الله  
 صلى الله عليه .

قوله ( باب ما أصاب النبي صلى الله عليه وسلم من الجراح يوم أحد ) وقد تقدم شيء من ذلك في  
 « باب قوله ليس لك من الأمر شيء » ومجموع ما ذكر في الأخبار أنه شج وجهه وكسرت ربايعيته وجرحته وجنته  
 وشفته السفلى من باطها ووهى منكبه من ضربة ابن قمئة وجحشت ركبته . وروى عبد الرزاق عن معمر عن  
 الزهري قال « ضرب وجه النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ بالسيف سبعين ضربة وقاه الله شرها كلها » وهذا  
 مرسل قوى ، ويحتمل أن يكون أراد بالسبعين حقيقتها أو المبالغة في الكثرة .

قوله ( ربايعيته ) بفتح الراء وتخفيف الموحدة .

قوله ( اشتد غضب الله على رجل يقتله رسول الله في سبيل الله ) زاد سعيد بن منصور من مرسل عكرمة  
 « يقتله رسول الله بيده » ولابن عائد من طريق الأوزاعي « بلغنا أنه لما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم  
 أحد أخذ شيئا فجعل ينشف به دمه وقال : لو وقع منه شيء على الأرض لنزل عليكم العذاب من السماء . ثم  
 قال : اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون » . الحديث الثاني حديث ابن عباس بمعنى الذي قبله ، أورده من  
 وجهين عن ابن جريج . ووقع هنا قبل حديث سهل بن سعد وبعده ، ولعله قدم وأخر .

قوله ( دمود ) بتشديد الميم أى جرحوه حتى خرج منه الدم .

( تنبيه ) : حديث أبى هريرة وحديث ابن عباس هذا من مراسيل الصحابة ، فإنهما لم يشهدا الواقعة ،  
 فكأنهما حملاها عن شهدائها أو سمعاها من النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك

الحديث الثالث .

قوله ( يعقوب ) هو ابن عبد الرحمن الإسكندراني .

قوله ( فلما رأت فاطمة ) هى بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأوضح سعيد بن عبد الرحمن عن أبى  
 حازم فيما أخرجه الطبراني من طريقه سبب مجيء فاطمة إلى أحد ولفظه « لما كان يوم أحد وانصرف المشركون  
 خرج النساء إلى الصحابة يعينونهم ، فكانت فاطمة فيمن خرج ، فلما رأت النبي صلى الله عليه وسلم اعتنقته  
 وجعلت تغسل جراحاته بالماء فيزداد الدم ، فلما رأت ذلك أخذت شيئا من حصير فأحرقته بالنار وكمدته به  
 حتى لصق بالجرح فاستمسك الدم » . وله من طريق زهير بن محمد عن أبى حازم « فأحرق حصيرا حتى  
 صارت رمادا ، فأخذت من ذلك الرماد فوضعت فيه حتى رقأ الدم » وقال فى آخر الحديث « ثم قال يومئذ :

اشتد غضب الله على قوم دموا وجه رسوله . ثم مكث ساعة ثم قال : اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون » وقال ابن عائذ « أخبرنا الوليد بن مسلم حدثني عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أن الذي رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحد فجرحه في وجهه قال : خذها مني وأنا ابن قمئة ، فقال : أقمأك الله . قال فانصرف إلى أهله فخرج إلى غنمه فوافها على ذروة جبل ، فدخل فيها فشد عليه تيسها فنطحه نطحة أرداه من شاهق الجبل فتقطع » وفي الحديث جواز التداوى ، وأن الأنبياء قد يصابون ببعض العوارض الدنيوية من الجراحات والآلام والأسقام ليعظم لهم بذلك الأجر وتزداد درجاتهم رفعة ، وليتأسى بهم أتباعهم في الصبر على المكارة ، والعاقبة للمتقين

### باب ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾

[٤٠٧٧] ٣٩٢٧- حدثنا محمد قال أنا أبو معاوية عن هشام عن أبيه : عن عائشة : ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ قالت لعروة : يا ابن أختي ، كان أبوك منهم : الزبير وأبو بكر . لما أصاب نبي الله صلى الله عليه ما أصاب يوم أحد فانصرف المشركون خاف أن يرجعوا ، فقال : « من يذهب في إثرهم ؟ » فانتدب منهم سبعون رجلاً . قال : كان فيهم أبو بكر والزبير .

قوله ( باب الذين استجابوا لله والرسول ) أى سبب نزولها ، وأنها تتعلق بأحد ، قال ابن إسحق : كان أحد يوم السبت لنصف من شوال ، فلما كان الغد يوم الأحد سادس عشر شوال أذن مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس بطلب العدو ، وأن لا يخرج معنا إلا من حضر بالأمس ، فاستأذنه جابر بن عبد الله في الخروج معه فأذن له ، وإنما خرج مرهبا للعدو وليظنوا أن الذي أصابهم لم يوهنهم عن طلب عدوهم ، فلما بلغ حمراء الأسد لقيه معبد بن أوى معبد الخزاعي فيما حدثني عبد الله بن أوى بكر فعزاه بمصاب أصحابه ، فأعلمه أنه لقي أبا سفيان ومن معه وهم بالروحاء وقد تلوموا في أنفسهم وقالوا : أصبنا جل أصحاب محمد وأشراقهم وانصرفنا . قبل أن نستأصلهم ، وهما بالعود إلى المدينة ، فأخبرهم معبد أن محمداً قد خرج في طلبكم في جمع لم أر مثله ممن تخلف عنه بالمدينة ، قال فثناهم ذلك عن رأيهم فرجعوا إلى مكة . وعند عبد الله بن حميد من مرسل عكرمة نحو هذا .

قوله ( حدثني محمد ) هو ابن سلام ، وقال أبو نعيم في مستخرجه : أراه ابن سلام .

قوله ( عن عائشة الذين استجابوا ) في الكلام حذف تقديره : عن عائشة أنها قرأت هذه الآية ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا﴾ أو أنها سألت عن هذه الآية أو نحو ذلك .

قوله ( كان أبوك منهم الزبير ) أى الزبير بن العوام .

قوله ( فانتدب منهم ) أى من المسلمين .

قوله ( سبعون رجلاً ) وقع في نسخة الصغاني « كان فيهم أبو بكر والزبير » اهـ . وقد سمي منهم أبو بكر



وعمر وعثمان وعلي وعمار بن ياسر وطلحة وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة وحذيفة وابن مسعود ، أخرجه الطبري من حديث ابن عباس . وعند ابن حاتم من مرسل الحسن ذكر الخمسة الأولين ، وعند عبد الرزاق من مرسل عروة ذكر ابن مسعود . وقد ذكرت عائشة في حديث الباب أبا بكر والزبير

### من قُتل من المسلمين يوم أحد

منهم : حمزة ، واليمان ، والنضر بن أنس ، ومُصعب بن عمير .

[٤٠٧٨] ٣٩٢٨- نا عمرو بن علي قال نا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال : ما نعلم حيًّا من أحياء العرب أكثر شهيداً أغرَّ يوم القيامة من الأنصار . قال قتادة : ونا أنس بن مالك أنه قتل منهم يوم أحد سبعون ، ويوم بئر معونة سبعون ، ويوم اليمامة سبعون . قال : وكان بئر معونة على عهد النبي صلى الله عليه وآله ويوم اليمامة على عهد أبي بكر يوم مُسيلمة الكذاب .

[٤٠٧٩] ٣٩٢٩- نا قتيبة بن سعيد قال نا الليث عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن جابر ابن عبد الله أخبره : أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يجمع بين الرجلين من قتل أحد في ثوب واحد ثم يقول : «أيُّهم أكثر أخذًا للقرآن؟» فإذا أُشير له إلى أحد قدمه في اللحد وقال : «أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة» ، وأمر بدفنهم بدمائهم ، ولم يُصل عليهم ، ولم يُغسلوا .

[٤٠٨٠] ٣٩٣٠- وقال أبو الوليد عن شعبة عن ابن المنكدر : سمعت جابر بن عبد الله قال : لما قُتل أبي جعلت أبكي وأكشف الثوب عن وجهه ، فجعل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله عليه ينهوني ، والنبي صلى الله عليه وآله لم ينه ، وقال النبي صلى الله عليه وآله : «لا تبكه أو ما يبكيه مازالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رُفع» .

[٤٠٨١] ٣٩٣١- حدثنا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بُريد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة عن أبي موسى -أرى عن النبي صلى الله عليه وآله عليه- قال : «رأيت في رؤياي أني هزرت سيفاً فانقطع صدره ، فإذا هو ما أصيب من المؤمنين يوم أحد . ثم هزرت أخرى فعاد أحسن ما كان ، فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين . ورأيت فيها بقرًا والله خير ، فإذا هم المؤمنون يوم أحد» .

[٤٠٨٢] ٣٩٣٢- نا أحمد بن يونس قال نا زهير قال نا الأعمش عن شقيق عن خباب قال : هاجرنا مع النبي صلى الله عليه وآله ونحن نبتغي وجه الله ، فوجب أجرنا على الله ، فمنا من مضى -أو ذهب- لم يأكل من أجره شيئاً ، كان منهم مُصعب بن عمير : قُتل يوم أحد فلم يترك إلا نمرة ، كنا إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه ، وإذا غطينا بها رجله خرج رأسه ، فقال لنا النبي صلى الله عليه وآله عليه : «غطوا بها رأسه واجعلوا -أو قال : ألقوا- على رجله من الإذخر» . ومنا من أينعت له ثمرته فهو يهدبها .

قوله ( باب من قتل من المسلمين يوم أحد ، منهم حمزة بن عبد المطلب واليمان والنضر بن أنس ومصعب ابن عمير ) أما حمزة فتقدم ذكره في باب مفرد ، وأما اليمان وهو والد حذيفة فتقدم في آخر باب ﴿ إذ هبَّت طائفتان ﴾ وأما النضر بن أنس فكذا وقع لأبي ذر عن شيوخه ، وكذا وقع عند النسفي ، وهو خطأ والصواب ماوقع عند الباقيين « أنس بن النضر » وقد تقدم ذكره في أوائل الغزوة على الصواب ، فأما النضر بن أنس فهو ولده ، وكان إذ ذاك صغيراً ، وعاش بعد ذلك زماناً ، وقد تقدم في هذه الأبواب ممن استشهد بها عبد الله بن عمرو والد جابر ، ومن المشهورين عبد الله بن جبير أمير الرماة وسعد بن الربيع ومالك بن سنان والد أبي سعيد وأوس بن ثابت أخو حسان وحنظلة بن أبي عامر المعروف بغسيل الملائكة وخارجة بن زيد بن أبي زهير صهر أبي بكر الصديق وعمرو بن الجموح ، ولكل من هؤلاء قصة مشهورة عند أهل المغازي . ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث : الأول حديث أنس .

قوله ( ما نعلم حياً من أحياء العرب أكثر شهيدا أغر ) كذا للكشيميني بغين معجمة ، ولغيره بالهمزة وراء ، ولغيره بالمهملة والزاي .

قوله ( قال قتادة ) هو موصول بالإسناد المذكور ، وأراد بذلك الاستدلال على صحة قول الأول .

قوله ( قتل منهم يوم أحد سبعون ) هذا هو المقصود بالذكر من هذا الحديث هنا ، وظاهره أن الجميع من الأنصار ، وهو كذلك إلا القليل . وقد سرد ابن إسحق أسماء من استشهد من المسلمين بأحد فبلغوا خمسة وستين ، منهم أربعة من المهاجرين : حمزة وعبد الله بن جحش وشماس بن عثمان ومصعب بن عمير ، وأغفل ذكر سعد مولى حاطب ، وقد ذكره موسى بن عقبة . وروى الحاكم في « الاكلیل » وابن منده من حديث أبي بن كعب قال « قتل من الأنصار يوم أحد أربعة وستون ، ومن المهاجرين ستة ، وصححه ابن حبان من هذا الوجه ، ولعل السادس ثقيف بن عمرو الأسلمي حليف بنى عبد شمس فقد عده الواقدي منهم ، وعد ابن سعد ممن استشهد بأحد من غير الأنصار الحارث بن عقبة بن قابوس المزني وعمه وهب بن قابوس وعبد الله وعبد الرحمن ابني الهيب بموحدتين مصغر من بنى سعد بن ليث ومالكاً والنعمان ابني خلف بن عوف الأسلميين قال : إنهما كانا طليعة للنبي صلى الله عليه وسلم فقتلا . قلت : ولعل هؤلاء كانوا من حلفاء الأنصار فعدوا فيهم ، فإن كانوا من غير المعدودين أولاً فحينئذ تكمل العدة سبعين من الأنصار ، ويكون جملة من قتل من المسلمين أكثر من سبعين ، فمن قال قتل منهم سبعون ألغى الكسر ، والله أعلم . وقد تقدم في أول هذه الغزوة النقل عن ابن إسحق وغيره أن الاختلاف في عدد من قتل من المسلمين يومئذ .

قوله ( ويوم بئر معونة سبعون ) سيأتى شرح ذلك قريباً ، ويوضح أن الجميع لم يكونوا من الأنصار ، بل كان بعضهم من المهاجرين مثل عامر بن فهيرة مولى أبي بكر ونافع بن ورقاء الخزاعي وغيرهما .

قوله ( ويوم البجامة سبعون ) قد سرد أسماءهم الذين صنفوا في الردة كسيف ووثيمة .

**قوله ( وكان بئر معونة الخ )** قائل ذلك قتادة ، قاله شرحاً لحديث أنس ، وقد بينه أبو نعيم في « المستخرج » .

**قوله ( ويوم اليمامة على عهد أنى بكر ويوم مسيلمة الكذاب )** كذا بالواو وهى زائدة لأن يوم اليمامة هو يوم مسيلمة . ووقع عند أحمد من طريق حماد عن ثابت عن أنس نحو حديث قتادة فى عدة من قتل من الأنصار وزاد : ويوم مؤتة سبعون ، وصححه أبو عوانة وأخرجه الحاكم فى « الإكلیل » ولفظه « عن أنس أنه كان يقول : يارب سبعين من الأنصار يوم أحد ، وسبعين يوم بئر معونة ، وسبعين يوم مؤتة ، وسبعين يوم مسيلمة ، ثم أخرج من طريق إبراهيم بن المنذر أن هذه الزيادة خطأ . ثم أسند من وجهين عن سعيد بن المسيب فذكر بدل يوم مؤتة يوم جسر أنى عبيدة ، قال إبراهيم بن المنذر : وهذا هو المعروف . قلت : وهى وقعة بالعراق كانت فى خلافة عمر . الحديث الثانى حديث جابر .

**قوله ( قدمه فى اللحد )** فى حديث عبد الله بن ثعلبة عند ابن إسحق « فكان يقول : انظروا أكثر هؤلاء جمعاً للقرآن فاجعلوه أمام أصحابه ، وذكر ابن إسحق ممن دفن جميعاً عبد الله بن جحش ونخاله حمزة بن عبد المطلب ، ومن وجه آخر أنه أمر بدفن عمرو بن الجموح وعبد الله بن عمرو والد جابر .

**قوله فيه ( ولم يصل عليهم )** تقدم الكلام عليه فى الجنائز ، وقد أجاب بعض الحنفية عنه بأنه ناف وغيره مثبت . وأجيب بأن الإثبات مقدم على النفى غير المحصور ، وأما نفى الشئ المحصور إذا كان راويه حافظاً فإنه يرجع على الإثبات إذا كان راوية ضعيفاً كالحديث الذى فيه إثبات الصلاة على الشهيد ، وعلى تقدير التسليم فالأحاديث التى فيها ذلك إنما هى فى قصة حمزة فيحتمل أن يكون ذلك مما خص به حمزة من الفضل . وأجيب بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال . ويجاب بأنه يوقف الاستدلال . قالوا : ويمكن الجمع بأنه لم يصل عليهم ذلك اليوم كما قال جابر ثم صلى عليهم ثانى يوم كما قال غيره .

الحديث الثالث .

**قوله ( وقال أبو الوليد عن شعبة )** وصله الإسماعيلى « حدثنا أبو خليفة حدثنا أبو الوليد » بسنده .

**قوله ( لما قتل أنى )** زاد فى الجنائز « يوم أحد » .

**قوله ( والنبي صلى الله عليه وسلم لم يته )** فى رواية الإسماعيلى « لاينهاى » .

**قوله ( لاتبكه )** كذا هنا ، وظاهره أنه نهى لجابر ، وليس كذلك ، وإنما هو نهى لفاطمة بنت عمرو عمة جابر ، وقد أخرجه مسلم من طريق غندر عن شعبة بلفظ « قتل أنى — فذكر الحديث إلى أن قال — وجعلت فاطمة بنت عمرو عمتى تبكيه ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : لاتبكيه » ، وكذا تقدم عند المصنف فى الجنائز نحو هذا ، ومن طريق ابن عيينة عن ابن المنكر نحو . والله أعلم . الحديث الرابع حديث أنى موسى .

**قوله ( أرى عن النبى صلى الله عليه وسلم )** كذا فى الأصول « أرى » وهو بضم الهمزة بمعنى أظن ، والقائل ذلك هو البخارى كأنه شك هل سمع من شيخه صيغة الرفع أم لا ، وقد ذكر هذه العبارة فى هذا الحديث فى

علامات النبوة وفي التعبير وغيرهما ، وأخرجه مسلم وأبو يعلى عن أنى كريب شيخ البخارى فلم يترددا فيه .

**قوله ( رأيت )** في رواية الكشميهني « رأيت » .

**قوله ( أنى هزرت سيفاً )** في رواية الكشميهني « سيفى » وقد تقدم في أول الغزوة أنه ذو الفقار .

**قوله ( فانقطع صدره )** عند ابن إسحق « ورأيت في دباب سيفى ثلما ، وعند أنى الأسود في المغازي عن عروة « رأيت سيفى ذا الفقار قد انقسم من عند ظبته » وكذا عند ابن سعد ، وأخرجه البيهقي في « الدلائل » من حديث أنس ، وسبق موصولا ، وفي رواية عروة « كأن الذى رأى بسيفه مأصاب وجهه المكرم » وعند ابن هشام « حدثني بعض أهل العلم أنه صلى الله عليه وسلم قال وأما الثلم في السيف فهو رجل من أهل بيتي يقتل » .

**قوله ( ورأيت فيها بقرأ )** بالموحدة والقاف ، وفي رواية أنى الأسود عن عروة « بقرأ تذبح » وكذا في حديث ابن عباس عند أنى يعلى .

**قوله ( والله خير )** هذا من جملة الرؤيا كما جزم به عياض وغيره كذا بالرفع فيهما على أنه مبتدأ وخبر ، وفيه حذف تقديره وصنع الله خير ، قال السهيلي : معناه رأيت بقرأ تنحر ، والله عنده خير . قلت : في رواية ابن إسحق « وإني رأيت والله خيراً ، رأيت بقرأ » وهى أوضح ، والواو للقسمة والله بالجزم وخيراً مفعول رأيت . وقال السهيلي : البقر في التعبير بمعنى رجال متسلحين يتناطحون . قلت : وفيه نظر ، فقد رأى الملك بمصر البقر وأولها يوسف عليه السلام بالسنين . وقد وقع في حديث ابن عباس ومرسل عروة « تأولت البقر التى رأيت بقرأ يكون فينا ، قال فكان ذلك من أصيب من المسلمين » اهـ ، وقوله بقر هو بسكون القاف وهو شق البطن ، وهذا أخذ وجوه التعبير أن يشتق من الاسم معنى مناسب ، ويمكن أن يكون ذلك لوجه آخر من وجوه التأويل وهو التصحيف فإن لفظ بقر مثل لفظ نفر بالنون والفاء خطأ . وعند أحمد والنسائي وابن سعد من حديث جابر بسند صحيح في هذا الحديث « ورأيت بقرأ منحرة — وقال فيه — فأولت أن الدرع المدينة والبقر نفر » هكذا فيه بنون وفاء ، وهو يؤيد الاحتمال المذكور فالله أعلم . وسيأتى بقية لهذا في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى .

الحديث الخامس حديث خباب تقدم بهذا السند والمتن مع الكلام عليه .

بِأُحَدِّثُ يُحِبُّنَا

قاله عباس بن سهل عن أبي حميد عن النبي صلى الله عليه .

٣٩٣٣- حدثنا نصر بن علي قال أخبرني أبي عن قرة بن خالد عن قتادة سمعت أنساً : أن النبي [٤٠٨٣]

صلى الله عليه قال : « هذا جبل يحبنا ونحبه » .

٣٩٣٤- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عمرو مولى المطلب عن أنس : أن رسول الله صلى الله [٤٠٨٤]

عليه طلع له أحد فقال : « هذا جبل يحبنا ونحبه . اللهم إن إبراهيم حرم مكة وإنني حرمت ما بين لابتيها » .

٣٩٣٥- حدثني عمرو بن خالد قال نا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة : أن [٤٠٨٥]

النبي صلى الله عليه خرج يوماً فصلّى على أهل أحد صلّاته على الميت، ثمّ انصرف إلى المنبر فقال: «إني فرط لكم، وأنا شهيد عليكم، وإني لأنظر إلى حوضي الآن، وإني أعطيت مفاتيح خزائن الأرض -أو مفاتيح الأرض- وإني والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بعدي، ولكنني أخاف عليكم أن تنافسوا فيها».

**قوله ( باب أحد جبل يحبنا ونحبه )** قال السهيلي: سمي أحد لتوحده وانقطاعه عن جبال أخرى هناك، أو لما وقع من أهله من نصر التوحيد.

**قوله ( قاله عباس بن سهل عن أبي حميد عن النبي صلى الله عليه وسلم )** هو طرف من حديث وصله البزار في الزكاة مطولاً، وقد تقدم شرح ما فيه هناك إلا ما يتعلق بأحد. ونسبه مغلطاً إلى تخريجه موصولاً في كتاب الحج، وإنما خرّج هناك أصله دون خصوص هذه الزيادة.

**قوله ( أخبرني أبي )** هو علي بن نصر الجهضمي.

**قوله ( هذا جبل يحبنا ونحبه )** ظهر من الرواية التي بعدها أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك لما رآه في حال رجوعه من الحج. ووقع في رواية أبي حميد أنه قال لهم ذلك لما رجع من تبوك وأشرف على المدينة قال « هذه طابة، فبما رأى أحداً قال: هذا جبل يحبنا ونحبه » فكأنه صلى الله عليه وسلم تكرر منه ذلك القول. وللعلماء في معنى ذلك أقوال: أحدها أنه على حذف مضاف والتقدير أهل أحد، والمراد بهم الأنصار لأنهم جيرانه. ثانيهما أنه قال ذلك للمسرة بلسان الحال إذا قدم من سفر لقربة من أهله ولقياهم، وذلك فعل من يحب بمن يحب. ثالثها أن الحب من الجانبين على حقيقته وظاهره لكون أحد من جبال الجنة كما ثبت في حديث أبي عبيس بن جبر مرفوعاً « جبل أحد يحبنا ونحبه وهو من جبال الجنة » أخرجه أحمد. ولا مانع في جانب اللد من إمكان المحبة منه كما جاز التسبيح منها، وقد خاطبه صلى الله عليه وسلم مخاطبة من يعقل فقال لما اضطرب « اسكن أحد » الحديث. وقال السهيلي: كان صلى الله عليه وسلم يحب الفأل الحسن والاسم الحسن ولا اسم أحسن من اسم مشتق من الأحذية. قال ومع كونه مشتقاً من الأحذية فحركات حروفه الرفع، وذلك يشعر بارتفاع دين الأحد وعلوه، فتعلق الحب من النبي صلى الله عليه وسلم به لفظاً ومعنى فخص من بين الجبال بذلك والله أعلم. وقد تقدم شيء من الكلام على قوله « يحبنا ونحبه » في « باب من غزا بصبي للخدمة » من كتاب الجهاد. ثم ذكر المصنف حديث عقبة بن عامر في صلّاته صلى الله عليه وسلم على أهل أحد، وقد تقدم مع الكلام عليه في أول الباب

### غزوة الرّجيع

ورعل وذكوان، وبئر معونة وحديث عضل والقارة وعاصم بن ثابت وخبيب وأصحابه  
قال ابن إسحاق: نا عاصم بن عمر أنها بعد أحد.

٣٩٣٦- فا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام بن يوسف عن معمر بن الزهري عن عمرو بن أبي

سفيان الثقيفي عن أبي هريرة قال: بعث النبي صلى الله عليه سريّة عينا، وأمر عليهم عاصم بن ثابت - وهو جدّ عاصم بن عمر بن الخطاب - فانطلقوا، حتى إذا كان بين عسفان ومكة ذكروا لحي من هذيل يقال

لهم بنو لحيان، فتبعوهم بقريب من مائة رامٍ فاقتصوا آثارهم، حتى أتوا منزلاً نزلوه، فوجدوا فيه نوى تمرٍ ترودوه من المدينة، فقالوا: هذا تمرٌ يشرب، فتبعوا آثارهم حتى لحقوهم، فلما انتهى عاصمٌ وأصحابه لجؤوا إلى فدقد، وجاء القوم فأحاطوا بهم فقالوا: لكم العهد والميثاق إن نزلتم إلينا أن لا نقتل منكم رجلاً. فقال عاصمٌ: أما أنا فلا أنزل في ذمة كافر، اللهم أخبر عنا رسولك. فقاتلوهم فرموهم حتى قتلوا عاصماً في سبعة نفرٍ بالنبل، وبقي خبيبٌ وزيدٌ ورجلٌ آخر فأعطوهم العهد والميثاق، فلما أعطوهم العهد والميثاق نزلوا إليهم، فلما استمكنوا منهم حلوا أوتار قسيهم فربطوهم بها، فقال الرجل الثالث الذي معهما: هذا أول الغدر فأبى أن يصحبهم فجرؤوه وعالجوه على أن يصحبهم فلم يفعل، فقتلوه، وانطلقوا بخبيبٍ وزيدٍ حتى باعوهما بمكة، فاشترى خبيباً بنو الحارث بن عامر بن نوفل، وكان خبيبٌ هو قتل الحارث يوم بدر، فمكث عندهم أسيراً، حتى إذا أجمعوا قتله استعار موسى من بعض بنات الحارث ليستحد بها، فأعارته، قالت: فغفلت عن صبي لي، فدرج إليه حتى أتاه فوضعه على فخذه، فلما رأته فرغت فزعةً عرف ذاك مني، وفي يده موسى، فقال: أتحسبن أن أقتله؟ ما كنت لأفعل ذلك إن شاء الله. وكانت تقول: ما رأيت أسيراً قط خيراً من خبيب، لقد رأيتُهُ يأكل من قطفِ عنبٍ وما بمكة يومئذ ثمرة، وإنه لموثقٌ في الحديد، وما كان إلا رزقٌ رزقه الله، فخرجوا به من الحرم ليقتلوه، فقال: دعوني أصلي ركعتين. ثم انصرف إليهم فقال: لولا أن تروا أن ما بي جزءٌ من الموت لزدت، فكان أول من سن الرُّكعتين عند القتل هو. وقال: اللهم أحصهم عدداً:

على أي شيقٍ كان الله مصرعي

فلست أبالي حين أقتل مسلماً

يُبارك على أوصالٍ شلورٍ ممزَع

وذلك في ذات الإله وإن يشأ

ثم قام إليه عقبه بن الحارث فقتله. وبعثت قريشٌ إلى عاصم ليؤتوا بشيء من جسده يعرفونه، وكان قتل عظيمًا من عظمائهم يوم بدر، فبعث الله عليه مثل الطلَّة من الدبرِ فحمته من رسلهم، فلم يقدروا منه على شيء. [٤٠٨٧] ٣٩٣٧ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا سفيان عن عمرو سمع جابراً يقول: الذي قتل خبيباً هو أبوسروعة.

قوله (باب غزوة الرجيع) سقط لفظ «باب» لأني ذر. والرجيع بفتح الراء وكسر الجيم هو في الأصل اسم للروث، سمي بذلك لاستحالاته. والمراد هنا اسم موضع من بلاد هذيل كانت الواقعة بقرب منه فسميت به.

قوله (ورعل وذكوان) أي وغزوة رعل وذكوان، فأما رعل فبكسر الراء وسكون المهملة بطن من بني سليم ينسبون إلى رعل بن عوف بن مالك بن امرئ القيس بن لهيعة بن سليم، وأما ذكوان فبطن من بني سليم أيضاً ينسبون إلى ذكوان بن ثعلبة ابن بهثة بن سليم فنسبت الغزوة إليهما.

قوله (وبئر معونة) بفتح الميم وضم المهملة وسكون الواو بعدها نون: موضع في بلاد هذيل بين مكة

وعسفان ، وهذه الواقعة تعرف بسرية القراء ، وكانت مع بنى رعل وذكوان المذكورين ، وسيذكر ذلك في حديث أنس المذكور في الباب .

**قوله ( وحديث عضل والقارة )** أما عضل فبفتح المهملة ثم المعجمة بعدها لام : بطن من بنى الهول بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ينسبون إلى عضل بن الديش بن محكم ، وأما القارة فبالقاف وتخفيف الراء بطن من الهول أيضا ينسبون إلى الديش المذكور ، وقال ابن دريد : القارة أكمة سوداء فيها حجارة كأنهم نزلوا عندها فسموا بها ، ويضرب بهم المثل في إصابة الرمي وقال الشاعر : « قد انصف القارة من رامها » وقصة العضل والقارة كانت في غزوة الرجيع لافى سرية بئر معونة وقد فصل بينهما ابن إسحق فذكر غزوة الرجيع في أواخر سنة ثلاث ، وبئر معونة في أوائل سنة أربع ، ولم يقع ذكر عضل والقارة عند المصنف صريحا ، وإنما وقع ذلك عند ابن إسحق فإنه بعد أن استوفى قصة أحد قال « ذكر يوم الرجيع . حدثني عاصم بن عمر بن قتادة قال : قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أحد رهط من عضل والقارة فقالوا : يا رسول الله ، إن فينا إسلاما فأبعث معنا نفرا من أصحابك يفقهوننا . فبعث معهم ستة من أصحابه » فذكر القصة ، وعرف بها بيان قول المصنف « قال ابن إسحق حدثنا عاصم بن عمر أنها بعد أحد » وإن الضمير يعود على غزوة الرجيع لأعلى غزوة بئر معونة ، وسأذكر ما عنده فيهما من فائدة زائدة في شرح حديث أبي هريرة في الباب .

**قوله ( وعاصم بن ثابت )** أى ابن أبى الأقلح بالقاف والمهملة الأنصارى ، وخبيب بالمعجمة والموحدة مصغر .

**قوله ( وأصحابه )** يعنى العشرة كما سنذكره في حديث أبى هريرة .

( تنبيه ) : سياق هذه الترجمة يوهم أن غزوة الرجيع وبئر معونة شيء واحد ، وليس كذلك كما أوضحته ، فغزوة الرجيع كانت سرية عاصم وخبيب في عشرة أنفس وهى مع عضل والقارة ، وبئر معونة كانت سرية القراء السبعين وهى مع رعل وذكوان ، وكأن المصنف أدرجها معها لقربها منها ، ويدل على قربها منها ما فى حديث أنس من تشريك النبى صلى الله عليه وسلم بين بنى لحيان وبنى عصىة وغيرهم فى الدعاء عليهم . وذكر الواقدي أن خبر بئر معونة وخبر أصحاب الرجيع جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم فى ليلة واحدة ، ورجح السهيلي أن رواية البخارى أن عاصم كان أميرهم أرجح ، وجمع غيره بأن أمير السرية مرثد ، وأن أمير العشرة عاصم بناء على التعدد . ولم يرد المصنف أنهما قصة واحدة والله أعلم .

**قوله ( عن عمرو بن أبى سفيان الثقفى )** هكذا يقول معمر ووافقه شعيب وآخرون ، وقد تقدم مستوفى فى الجهاد بأثم من هذا ، وإبراهيم بن سعد يقول عن الزهرى عن عمر بضم العين ، كذا أخرجه ابن سعد عن معن ابن عيسى عنه ، وكذا قال الطيالسى عن إبراهيم ، وبذلك جزم الذهلى فى « الزهريات » ، لكن وقع فى غزوة بدر عن موسى بن إسماعيل بن إبراهيم بن سعد « عمرو » بفتح العين ، وأخرجه أبو داود عن موسى المذكور فقال « عمر » كذا قال ابن أخى الزهرى ويونس من رواية الليث عنه عن الزهرى عن عمر ، قال البخارى فى تاريخه عمرو أصح ، وقد ذكرت مافيه فى غزوة بدر .

**قوله ( بعث النبي صلى الله عليه وسلم سره )** في رواية الكشميهني « بسرية » بزيادة موحدة في أوله ، وفي رواية إبراهيم بن سعد التي مضت في غزوة بدر « بعث عشرة عيناً يتجسسون له » وفي رواية أبي الأسود عن عروة « بعثهم عيوناً إلى مكة ليأتوه بخبر قريش » وذكر الواقدي أن سبب خروج بني لحيان عليهم قتل سفيان بن نبيح الهذلي ، قلت : وكان قتل سفيان المذكور على يد عبد الله بن أنيس ، وقصته عند أبي داود بإسناد حسن ، وذكر ابن إسحق أنهم كانوا ستة وسماهم وهم : عاصم بن ثابت المذكور ، ومرثد بن أبي مرثد وحبيب بن عدى ، وزيد ابن الدثنة وهو بفتح الدال وكسر المثلثة بعدها نون ، وعبد الله بن طارق ، وخالد بن البكير . وجزم ابن سعد بأنهم كانوا عشرة وساق أسماء الستة المذكورين وزاد : معتب بن عبيد قال : وهو أخو عبد الله بن طارق لأمه ، وكذا سمى موسى بن عقبة السبعة المذكورين لكن قال : معتب بن عوف . قلت : فلعل الثلاثة الآخرين كانوا أتباعاً لهم فلم يحصل الاعتناء بتسميتهم .

**قوله ( وأمر عليهم عاصم بن ثابت )** كذا في الصحيح وفي السيرة أن الأمير عليهم كان مرثد بن أبي مرثد ، وما في الصحيح أصح .

**قوله ( حتى إذا كانوا بين عسفان ومكة )** تقدم في غزوة بدر حتى إذا كانوا بالهداة وهي للأكثر بسكون الدال بعدها همزة مفتوحة ، وللكشميهني بفتح الدال وتسهيل الهمزة ، وعند ابن إسحق الهداة بتشديد الدال بغير ألف قال : وهي على سبعة أميال من عسفان .

**قوله ( وهو جد عاصم بن عمر )** تقدم أنه خال عاصم لاجده ، وأن الرواية المتقدمة يمكن ردها إلى الصواب بأن يقرأ جد بالكسر ، وأما هذه فلا حيلة فيها . وقد أخذ بظاهرها بعضهم فتال : تزوج عمر جميلة بنت عاصم بن ثابت فولدت له عاصماً .

**قوله ( يقال لهم بنو لحيان )** بكسر اللام وقيل بفتحها وسكون المهملة . ولحيان هو ابن هذيل نفسه وهذيل هو ابن مدركة بن إلياس بن مضر وزعم الهمداني النسابة أن أصل بني لحيان من بقايا جرهم دخلوا في هذيل فنسبوا إليهم .

**قوله ( فتبعوهم بقريب من مائة رام )** في رواية شعيب في الجهاد « فنفروا لهم قريباً من مائتي رجل » والجمع بينهما واضح بأن تكون المائة الأخرى غير رماة ، ولم أقف على اسم أحد منهم .

**قوله ( فاقتصوا آثارهم حتى أتوا منزلاً نزلوه فوجدوا فيه نوى تمر )** في رواية أبي معشر في مغازيه « فزولوا بالرجيع سحراً فأكلوا تمر عجوة فسقطت نواة بالأرض ، وكانوا يسيرون الليل ويكمنون النهار ، فجاءت امرأة من هذيل ترعى غنماً فرأت النواة فأنكرت صغرها وقالت : هذا تمر يثرب ، فصاحت في قومها أتيتم ، فجاءوا في طلبهم فوجدوهم قد كمنوا في الجبل .

**قوله ( حتى لحقوهم )** في رواية ابن سعد فلم يرع القوم إلا بالرجال بأيديهم السيوف قد غشوهم ..

**قوله ( لجئوا إلى فدفة )** بفاءين مفتوحتين ومهملتين الأولى ساكنة وهي الراية المشرفة ، ووقع عند أبي داود إلى قردد بقاف وراء ودالين ، قال ابن الأثير : هو الموضع المرتفع ، ويقال : الأرض المستوية ، والأول أصح .



**قوله ( فقالوا لكم العهد والميثاق إن نزلتم إلينا أن لا نقتل منكم رجلاً )** في رواية ابن سعد فقالوا لهم « إنا والله مانريد قتالكم إنما نريد أن نصيب منكم شيئاً من أهل مكة » .

**قوله ( فقال عاصم : أما أنا فلا أنزل في ذمة كافر )** في مرسل بريدة بن سفيان عن سعيد بن منصور « فقال عاصم : اليوم لا أقبل عهداً من مشرك » .

**قوله ( فقال اللهم أخبر عنا رسولك )** في رواية الطيالسي عن إبراهيم بن سعد « فاستجاب الله لعاصم ، فأخبر رسوله خبره ، فأخبر أصحابه بذلك يوم أصيبوا » وفي رواية بريدة « فقال عاصم : اللهم إني أحمي لك اليوم دينك ، فأحمي لي لحمي » وسيأتي ما يتعلق بذلك في آخر الكلام على الحديث .

**قوله ( في سبعة )** أى في جملة سبعة .

**قوله ( وبقي خبيب وزيد ورجل آخر )** في رواية ابن إسحق « فأما خبيب بن عدى وزيد بن الدثنة وعبد الله ابن طارق فاستأسروا » وعرف منه تسمية الرجل الثالث وأنه عبد الله بن طارق ، وفي رواية أوى الاسود عن عروة أنهم صعدوا في الجبل فلم يقدروا عليهم حتى أعطوهم العهد والميثاق .

**قوله ( فربطوهم بها فقال الرجل الثالث الذى معهما : هذا أول الغدر الخ )** وهو يقتضى أن ذلك وقع منه أول ما أسروهم ، لكن في رواية ابن إسحق « فخرجوا بالنفر الثلاثة حتى إذا كانوا بمر الظهران انتزع عبد الله بن طارق يده وأخذ سيفه فذكر قصة قتله ، فيحتمل أنهم إنما ربطوا بعد أن وصلوا إلى مر الظهران ، وإلا فما في الصحيح أصح .

**قوله ( حتى باعوهما بمكة )** في رواية ابن إسحق وابن سعد « فأما زيد فابتاعه صفوان بن أمية فقتله بأبيه » وعند ابن سعد أن الذى تولى قتله نسطاس مولى صفوان .

**قوله ( فاشتري خبيبا بنو الحارث بن عامر بن نوفل )** بين ابن إسحق أن الذى تولى شراؤه هو حجين بن أوى إهاب التميمى حليف بنى نوفل ، وكان أخا الحارس بن عامر لأمه ، وفي رواية بريدة بن سفيان أنهم اشتروا خبيبا بأمة سوداء ، وقال ابن هشام باعوهما بأسيرين من هذيل كانا بمكة ، ويمكن الجمع .

**قوله ( وكان خبيب هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر )** كذا وقع في حديث أوى هريرة ، واعتمد البخارى على ذلك فذكر خبيب بن عدى فيمن شهد بدرًا ، وهو اعتماد متجه ، لكن تعقبه الدمياطى بأن أهل المغازى لم يذكر أحد منهم أن خبيب بن عدى شهد بدرًا ولا قتل الحارث بن عامر وإنما ذكروا أن الذى قتل الحارث بن عامر ببدر خبيب بن أساف ، وهو غير خبيب بن عدى ، وهو خزرجى وخبيب بن عدى أوسى والله أعلم . قلت : يلزم من الذى قال ذلك رد هذا الحديث الصحيح ، فلو لم يقتل خبيب بن عدى الحارث بن عامر ما كان لاعتناء الحارث بن عامر بأسر خبيب معنى ولا بقتله ، مع التصريح في الحديث الصحيح أنهم قتلوه به ، لكن يحتمل أن يكون قتلوه بخبيب بن عدى لكون خبيب بن أساف قتل الحارث على عادتهم في الجاهلية بقتل بعض القبيلة عن بعض ، ويحتمل أن يكون خبيب بن عدى شرك في قتل الحارث ، والعلم عند الله تعالى .

**قوله ( فمكث عندهم أسيراً حتى إذا أجمعوا قتله )** في رواية ابن سعد فحبسوهما حتى خرجت الأشهر

الحرم ثم أخرجهما إلى التنعيم فقتلوهما وفي رواية بريدة بن سفيان فأساءوا إليه في أساره ، فقال لهم : ما تصنع القوم الكرام هذا بأسيرهم ، قال فأحسنوا اليه بعد ذلك ، وجعلوه عند امرأة تحرسه . وروى ابن سعد من طريق موهب مولى آل نوفل قال قال لي خبيب وكانوا جعلوه عندى : ياموهب أطلب إليك ثلاثاً ، أن تسقينى العذب ، وأن تجنبنى ماذبح على النصب ، وأن تعلمنى إذا أرادوا قتلى .

**قوله ( حتى إذا أجمعوا على قتله استعار موسى )** هكذا وقعت هذه القصة مدرجة في رواية معمر ، وكذا إبراهيم بن سعد كما تقدم في غزوة بدر ، وقد وصلها شعيب في روايته كما تقدم في الجهاد « قال فلبث خبيب عندهم أسيراً ، فأخبرنى عبيد الله بن عياض أن بنت الحارث أخبرته أنهم حين اجتمعوا استعار منها موسى « ووقع في الأطراف لخلف أن اسمها زينب بنت الحارث ، وهى أخت عقبة بن الحارث الذى قتل خبيباً ، وقيل امرأته . وعبيد الله بن عياض المذكور قال الدمياطى : أغفله من صنف في رجال البخارى . قلت : لكن ترجم له المزى وذكر أنه تابعى روى عن عائشة وغيرها ، وروى عنه الزهرى وعبد الله بن عثمان بن خثيم وغيرها ، والقائل « فأخبرنى » هو الزهرى ، وهم من زعم أنه عمرو بن أبى سفيان ، وعند ابن إسحق عن عبد الله بن أبى نجيع قال « حدثت مارية مولاة حجين بن أبى إهاب وكانت قد أسلمت قالت : حبس خبيب في بيتى ، ولقد اطلعت عليه يوماً وإن في يده لقطفاً من عنب مثل رأس الرجل يأكل منه » فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون كل من مارية وزينب رأت القطف في يده يأكله ، وأن التى حبس في بيتها مارية والتى كانت تحرسه زينب جمعاً بين الروائين ، ويحتمل أن يكون الحارث أباً لمارية من الرضاع ، ووقع عند ابن بطلال أن اسم المرأة جويرية ، فيحتمل أن يكون لما رأى قول ابن إسحق إنها مولاة حجين بن أبى إهاب أطلق عليها جويرية لكونها أمة ، أو يكون وقع له رواية فيها أن اسمها جويرية . وقوله « موسى » يجوز فيه الصرف وعدمه ، وقوله « ليستحد بها » في رواية بريدة بن سفيان « ليستطيب بها » والمراد أنه يخلق عانته .

**قوله ( قالت فغفلت عن صبى لي )** ذكر الزبير بن بكار أن هذا الصبى هو أبو حسين بن الحارث بن عدى ابن نوفل بن عبد مناف ، وهو جد عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى حسين المكي المحدث ، وهو من أقران الزهرى . وفي رواية بريدة بن سفيان « وكان لها ابن صغير ، فأقبل إليه الصبى فأخذه فأجلسه عنده ، فخشيت المرأة أن يقتله فناشدته » وعند أبى الأسود عن عروة « فأخذ خبيب بيد الغلام فقال : هل أمكن الله منكم ؟ فقالت ما كان هذا ظنى بك ، فرمى لها موسى وقال : إنما كنت مازحاً » وفي رواية بريدة بن سفيان « ماكنت لأغدر » وعند ابن إسحق عن ابن أبى نجيع وعاصم بن عمر جميعاً أن مارية قالت « قال لي خبيب حين حضره القتل : ابعتى لي بحديدة أتطهر بها ، قالت فأعطيته غلاماً من الحى » قال ابن هشام . يقال إن الغلام ابنها . ويجمع بين الروائين بأن طلب موسى من كل من المرأتين ، وكان الذى أوصله إليه ابن إحداهما ، وأما الابن الذى خشيت عليه ففى رواية هذا الباب « فغفلت عن صبى لي فدرج إليه حتى أتاه فوضعه على فخذه » فهذا الذى أحضر إليه الحديدية ، والله أعلم .

**قوله ( لقد رأيته يأكل من قطف عنب ، وما بمكة يومئذ ثمرة )** القطف بكسر القاف العنقود ، وفي رواية ابن إسحق عن ابن أبى نجيع كما تقدم « وإن في يده لقطفاً من عنب مثل رأس الرجل » .

**قوله ( وما كان إلا رزق رزقه الله )** في رواية ابن سعد « رزقه الله خبيباً » وفي رواية شعيب وثابت « تقول إنه لرزق من الله رزقه خبيباً » قال ابن بطال : هذا يمكن أن يكون الله جعله آية على الكفار وبرهاناً لنبيه لتصحيح رسالته قال : فأما من يدعى وقوع ذلك له اليوم بين ظهرائي المسلمين فلا وجه له ، إذ المسلمون قد دخلوا في الدين وأيقنوا بالنبوة ، فأى معنى لإظهار الآية عندهم ؟ ولو لم يكن في تجويز ذلك إلا أن يقول جاهل إذا جاز ظهور هذه الآيات على يد غير نبي فكيف نصدقها من نبي والفرض أن غيره يأتي بها لكان في إنكار ذلك قطعاً للذريعة ، إلى أن قال : إلا أن يكون وقوع ذلك مما لا يخرق عادة ولا يقلب عينا ، مثل أن يكرم الله عبداً بإجابة دعوة في الحين ، ونحو ذلك مما يظهر فيه فضل الفاضل وكرامة الولي ، ومن ذلك حماية الله تعالى غاصماً لئلا ينتهك عدوه حرمة انتهى والحاصل أن ابن بطال توسط بين من يثبت الكرامة ومن ينفيها فجعل الذي يثبت ما قد تجرى به العادة لآحاد الناس أحياناً ، والممتنع ما يقلب الأعيان مثلاً ، والمشهور عن أهل السنة إثبات الكرامات مطلقاً ، لكن استثنى بعض المحققين منهم كأبي القاسم القشيري ما وقع به التحدى لبعض الأنبياء فقال : ولا يصلون إلى مثل إيجاد ولد من غير أب ونحو ذلك ، وهذا أعدل المذاهب في ذلك ، فإن إجابة الدعوة في الحال وتكثير الطعام والماء والمكاشفة بما يغيب عن العين والإخبار بما سيأتي ونحو ذلك قد كثر جداً حتى صار وقوع ذلك ممن ينسب إلى الصلاح كالعادة ، فانحصر الخارق الآن فيما قاله القشيري ، وتعين تقييد قول من أطلق أن كل معجزة وجدت لنبي يجوز أن تقع كرامة لولي ، ووراء ذلك كله أن الذي استقر عند العامة أن خرق العادة يدل على أن من وقع له ذلك من أولياء الله تعالى ، وهو غلط ممن يقوله ، فإن الخارق قد يظهر على يد المبطل من ساحر وكاهن وراهب ، فيحتاج من يستدل بذلك على ولاية أولياء الله تعالى إلى فارق ، وأولى ماذكروه أن يختبر بحال من وقع له ذلك فإن كان متمسكاً بالأوامر الشرعية والنواهي كان ذلك علامة ولايته ومن لا فلا وبالله التوفيق .

**قوله ( فلما خرجوا به من الحرم )** بين ابن إسحق أنهم أخرجوه إلى التنعيم .

**قوله ( دُعوني أصل )** كذا للكشيميني بغير ياء ، ولغيره بثبوت الياء ولكل وجه ، ولموسى بن عقبة أنه صلى ركعتين في موضع مسجد التنعيم .

**قوله ( لزدت )** في رواية بريدة بن سفيان « لزدت سحدين آخرين » .

**قوله ( ثم قال : اللهم أحصهم عدداً )** زاد في رواية إبراهيم بن سعد « واقتلهم بدداً » أى متفرقين « ولا تبقى منهم أحداً » وفي رواية بريدة بن سفيان « فقال خبيب : اللهم إني لا أجد من يبلغ رسولك مني السلام فبلغه » وفيه « فلما رفع على الخشبة استقبل الدعاء قال : فلبد رجل بالأرض خوفاً من دعائه ، فقال اللهم أحصهم عدداً واقتلهم بدداً » قال فلم يحل الحول ومنهم أحد حى غير ذلك الرجل الذي لبد بالأرض . وحكى ابن إسحق عن معاوية بن أبى سفيان قال « كنت مع أبى فجعل يلقينى إلى الأرض حين سمع دعوة خبيب » وفي رواية أبى الأسود عن عروة « ممن حضر ذلك أبو إهاب بن عزيز والأخنس بن شريق وعبيدة بن حكيم السلمى وأمىة بن عتبة بن همام » وعنده أيضاً « فجاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره ، فأخبر أصحابه بذلك » وعند موسى ابن عقبة « فرعوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك اليوم وهو جالس : وعليك السلام يا خبيب ، قتلته قريش » .

**قوله ( ما إن أبالي )** هكذا للأكثر وللشمهني « فلست أبالي » وهو أوزن ، والأول جائز لكنه مخروم ، ويكمل بزيادة الفاء ، وما نافية وإن بعدها بكسر الهمزة نافية أيضاً للتأكيد ، وفي رواية شعيب للشمهني « وما إن أبالي بزيادة واو ، ولغيره » ولست أبالي « وقوله » وذلك في ذات الإله « يأتي الكلام على هذه اللفظة في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى .

**قول ( أوصال شلو ممزغ )** الأوصال جمع وصل وهو العضو ، والشلو بكسر المعجمة الجسد ، وقد يطلق على العضو ولكن المراد به هنا الجسد ، والممزغ بالزاي ثم المهملة المقطع ، ومعنى الكلام أعضاء جسد يقطع . وعند أبي الأسود عن عروة زيادة في هذا الشعر :

لقد أجمع الأحزاب حولي وألبوا قبائلهم واستجمعوا كل مجمع  
إلى الله أشكو غربتي بعد كربتي ومأرصد الأحزاب لي عند مصرعي  
وساقها ابن إسحق ثلاثة عشر بيتاً ، قال ابن هشام : ومنهم من ينكرها لحبيب .

**قوله ( ثم قام إليه عقبة بن الحارث فقتله )** سيأتي البحث فيه في الحديث الذي بعده ، وفي رواية أبي الأسود عن عروة « فلما وضعوا فيه السلاح وهو مصلوب نادوه وناشدوه : أتحب أن محمداً مكانك ؟ قال : لأوالله العظيم ، ما أحب أن يفديني بشوكة في قدمه » .

**قوله ( وبعث قريش إلى عاصم ليؤتوا بشيء من جسده يعرفونه )** وكان عاصم قتل عظيماً من عظمائهم يوم بدر ( لعل العظيم المذكور عقبة بن أبي معيط ، فإن عاصماً قتله صبراً بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن انصرفوا من بدر . ووقع عند ابن إسحق ، وكذا في رواية بريدة بن سفيان أن عاصماً لما قتل أرادت هذيل أخذ رأسه ليبيعه من سلافة بنت سعد بن شهيد وهي أم مسافع وجلاس ابني طلحة العبدري ، وكان عاصم قتلها يوم أحد ، وكانت نذرت لئن قدرت على رأس عاصم لتشرب الخمر في قحفة ، فمئنته الدبر ، فإن كان محفوظاً احتمل أن تكون قريش لم تشعر بما جرى لهذيل من منع الدبر لها من أخذ رأس عاصم ، فأرسلت من يأخذه ، أو عرفوا بذلك ورجوا أن تكون الدبر تركته فيمكنوا من أخذه .

**قوله ( مثل الظلة من الدبر )** الظلة بضم المعجمة السحابة ، والدبر بفتح المهملة وسكون الموحدة الزناير ، وقيل ذكور النحل ولا واحد له من لفظه . وقوله « فحمته » بفتح المهملة والميم أى منعتهم منهم .

**قوله ( فلم يقدرُوا منه على شيء )** في رواية شعبة « فلم يقدرُوا أن يقطعوا من لحمه شيئاً وفي رواية أبي الأسود عن عروة « فبعث الله عليهم الدبر تطير في وجوههم وتلدغهم ، فحالت بينهم وبين أن يقطعوا » وفي رواية ابن إسحق عن عاصم بن عمر عن قتادة قال « كان عاصم بن ثابت أعطى الله عهداً أن لا يمسسه مشرك ولا يمس مشركاً أبداً ، فكان عمر يقول لما بلغه خبره : يحفظ الله العبد المؤمن بعد وفاته كما حفظه في حياته » وفي الحديث أن للأسير أن يمتنع من قبول الأمان ولا يمكن من نفسه ولو قتل ، أنفة من أنه يجري عليه حكم كافر ، وهذا إذا أراد الأخذ بالشدة فإن أراد الأخذ بالرخصة فله أن يستأمن ، قال الحسن البصري : لا بأس بذلك . وقال سفيان الثوري : أكره ذلك . وفيه الوفاء للمشركون بالعهد ، والتورع عن قتل أولادهم ، والتلطف بمن أريد قتله ، وإثبات كرامة الأولياء ، والدعاء على المشركين بالتعميم ، والصلاة عند القتل . وفيه إنشاء الشعر وإنشاده عند القتل ودلالة

على قوة يقين خبيب وشدة في دينه ، وفيه أن الله يتلى عبده المسلم بما شاء كما سبق في علمه ليثيبه ، ولو شاء ربك ما فعلوه . وفيه استجابة دعاء المسلم وإكرامه حياً وميتاً ، وغير ذلك من الفوائد مما يظهر بالتأمل . وإنما استجاب الله له في حماية لحمه من المشركين ولم يمنعهم من قتله لما أراد من إكرامه بالشهادة ، ومن كرامته حمايته من هتك حرمة بقطع لحمه . وفيه ما كان عليه مشركو قريش من تعظيم الحرم والأشهر الحرم .

الحديث الثاني .

قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار .

**قوله ( الذي قتل خبيبا هو أبو سروعة )** زاد سعيد بن منصور عن سفيان « واسمه عقبة بن الحارث » ووقع عند الإسماعيلي من رواية ابن أبي عمر عن سفيان مدرجاً ، وهذا خالف فيه سفيان جماعة من أهل السير والنسب فقالوا : أبو سروعة أخو عقبة بن الحارث ، حتى قال أبو أحمد العسكري : من زعم أنهما واحد فقد وهم . وذكر ابن إسحق بإسناد صحيح عن عقبة بن الحارث قال « ما أنا قتل خبيبا لأني كنت أصغر من ذلك ، ولكن أبا ميسرة العبدري أخذ الحربة فجعلها في يدي ثم أخذ بيدي وبالحربة ثم طعنه بها حتى قتله »

٣٩٣٨ - نا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا عبد العزيز - عن أنس قال : بعث النبي صلى الله عليه سبعين رجلاً لحاجة يُقال لهم القراء ، فعرض لهم حيّان من بني سليم رعل وذكوان عند بشر يقال لها بشر معونة ، فقال القوم : والله ما إياكم أردنا ، إنما نحن مجتازون في حاجة للنبي صلى الله عليه ، فقتلوهم ، فدعا النبي صلى الله عليه شهراً عليهم في صلاة الغداة ، وذلك بدأ القنوت ، وما كنا نقنت . قال عبد العزيز : وسأل رجل أنساً عن القنوت : بعد الركوع أو عند فراغ من القراءة ؟ قال : لا . بل عند فراغ من القراءة .

٣٩٣٩ - نا مسلم قال نا هشام قال نا قتادة عن أنس قال : قنت النبي صلى الله عليه شهراً بعد الركوع يدعو على أحياء من العرب .

٣٩٤٠ - حدثنا عبد الأعلى بن حماد قال نا يزيد بن زريع قال نا سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك : أن رجلاً وذكوان وعُصيّة وبني لحيان استمدوا رسول الله صلى الله عليه على عدو ، فأمدّهم بسبعين من الأنصار كنا نسميهم القراء في زمانهم ، كانوا يحطّون بالنهار ، ويصلون بالليل . حتى كانوا ببشر معونة قتلوهم وغدروا بهم فبلغ النبي صلى الله عليه فقنت شهراً يدعو في الصباح على أحياء من العرب : على رعل وذكوان وعُصيّة وبني لحيان . قال أنس : فقرأنا فيهم قرآناً ، ثم إن ذلك رفع : « بلغوا عنا قومنا أنا لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا » ، وعن قتادة عن أنس حدثه أن النبي صلى الله عليه قنت شهراً في صلاة الصباح يدعو على أحياء من العرب : على رعل وذكوان وعُصيّة وبني لحيان . زاد خليفة : قال نا يزيد بن زريع قال نا سعيد عن قتادة قال نا أنس : أن أولئك السبعين من الأنصار قتلوا ببشر معونة قرأنا كتاباً نحوه .

٣٩٤١ - نا موسى بن إسماعيل قال نا همام عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة قال حدثني أنس أن

النبي صلى الله عليه بعث خاله - أخ لأم سليم - في سبعين راكباً وكان رئيس المشركين عامر بن الطفيل خُبر بين ثلاث خصال فقال: يكون لك أهل السهل ولي أهل المدر، أو أكون خليفتك، أو أغزوك بأهل غطفان بألف وألف. فطعن عامر في بيت أم فلان فقال: غدة كغدة البكر، في بيت امرأة من آل بني فلان: ائتوني بفرسي، فمات على ظهر فرسه. فانطلق حرام أخو أم سليم - هو ورجل أعرج ورجل من بني فلان قال: كونا قريباً حتى آتيهم، فإن أمنوني كنتم قريباً، وإن قتلوني أتيتم أصحابكم. فقال: تؤمنوني أبلغ رسالة رسول الله صلى الله عليه؟ فجعل يحدثهم، وأومؤوا إلى رجل فأتاه من خلفه قطعته، قال همام: أحسبه حتى أنفذه بالرمح، قال: الله أكبر، فزت ورب الكعبة، فلحق الرجل فقتلوا كلهم غير الأعرج كان في رأس جبل، فأنزل الله عز وجل علينا ثم كان من المنسوخ: «إنا قد لقينا ربنا، فرضي عنا وأرضانا». فدعا النبي صلى الله عليه عليهم ثلاثين صباحاً، على رعل وذكوان وبني لحيان وعصية الذين عصوا الله ورسول.

[٤٠٩٢] ٣٩٤٢ - نا حبان قال أنا عبد الله قال أنا معمر قال وحدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس أنه سمع أنس بن مالك يقول: لما طعن حرام بن ملحان - وكان خاله - يوم بئر معونة، قال بالدم هكذا، فنضحه على وجهه ورأسه ثم قال: فزت ورب الكعبة.

الحديث الثالث، وهو أول حديث بئر معونة وجميعها عن أنس.

قوله ( بعث النبي صلى الله عليه وسلم سبعين رجلاً لحاجة ) فسر قتادة الحاجة كما سيأتي قريباً بقوله «ان رجلاً وغيرهم استمدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على عدو فأمدهم بسبعين من الأنصار» وقد تقدم في الجهاد من وجه آخر عن سعيد عن قتادة بلفظ «أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه رعل وذكوان وعصية وبنو لحيان فرغموا أنهم أسلموا واستمدوا على قومهم» وفي هذا رد على من قال رواية قتادة وهم، وأنهم لم يستمدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما الذي استمدهم عامر بن الطفيل على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى.

ولامانع أن يستمدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظاهر ويكون قصدهم الغدر بهم، ويحتمل أن يكون الذين استمدوا غير الذين استمدهم عامر بن الطفيل وإن كان الكل من بني سليم، وفي رواية عاصم آخر الباب عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أقواماً إلى ناس من المشركين بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد» ويحتمل أنه لم يكن استمدادهم لهم لقتال عدو، وإنما هو للدعاء إلى الإسلام. وقد أوضح ذلك ابن إسحاق قال «حدثني أبي عن المغيرة بن عبد الرحمن وغيره قال: قدم أبو براء عامر بن مالك المعروف بملاطب الأسنه على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعرض عليه الإسلام فلم يسلم ولم يبعد وقال: يا محمد، لو بعثت رجلاً من أصحابك إلى أهل نجد رجوت أن يستجيبوا لك وأنا جار لهم، فبعث المنذر بن عمرو في أربعين رجلاً منهم الحارث بن الصمة وحرام بن ملحان ورافع بن بديل بن ورقاء وعروة بن أسماء وعامر بن فهيرة وغيرهم من خيار المسلمين» وكذلك أخرج هذه القصة موسى بن عقبة عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك ورجال من أهل العلم نحوه، لكن لم يسم المذكورين. ووصله الطبري من وجه آخر عن ابن

شهاب عن ابن كعب بن مالك عن كعب ، ووصلها أيضا ابن عائذ من حديث ابن عباس لكن بسند ضعيف ، وهى عند مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس مختصراً ولم يسم أباً براء ، بل قال « إن ناماً » ويمكن الجمع بينه وبين الذى فى الصحيح بأن الأربعة كانوا رؤساء وبقية العدة أتباعاً . ووهم من قال كانوا ثلاثين فقط . وذكر المصنف فى مرسل عروة أن عامر بن الطفيل أسر عمرو بن أمية يوم بئر معونة وهو شاهد لمرسل ابن إسحق .

**قوله ( يقال لهم القراء )** قد بين قتادة فى روايته أنهم كانوا يحتطبون بالنهار ويصلون بالليل . وفى رواية ثابت « ويشترى به الطعام لأهل الصفة ويتدارسون القرآن بالليل ويتعلمون » .

**قوله ( فعرض لهم حيان )** بالمهملة والتحتانية تشنية على أى جماعة من بنى سليم .

**قوله فى رواية قتادة ( أن رجلاً وذكوآن وعصية وبنى لحيان )** ذكر بنى لحيان فى هذه القصة وهم ، وإنما كان بنو لحيان فى قصة خبيب فى غزوة الرجيع التى قبل هذه .

**قوله فى رواية إسحق بن أبى طلحة ( عن أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث خاله أخاً أم سليم فى سبعين راكباً )** قد سماه فى هذه الرواية حراماً ، وكذا فى رواية ثمامة عن أنس التى بعدها ، والضمير فى خاله لأنس ، وقد قال فى الرواية الأخرى الآتية عن ثمامة عن أنس « لما طعن حرام بن ملحان وكان خاله » وعجب تجويز الكرماني أن الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم قال : وحرام خاله من الرضاعة ويجوز أن يكون من جهة النسب ، كذا قاله .

**قوله ( قال أنس فقرأنا فيهم قرآناً ، ثم إن ذلك )** أى القرآن ( رفع ) أى نسخت تلاوته . وفى الرواية المتقدمة « ثم رفع بعد ذلك » ورواه أحمد عن غندر عن شعبة بلفظ « ثم نسخ ذلك » .

**قوله ( زاد خليفة )** هو ابن خياط وهو أحد شيوخ البخارى .

**قوله ( قرأنا كتاباً نحوه )** أى نحو رواية عبد الأعلى بن حماد عن يزيد بن زريع .

**قوله فى رواية إسحق ( وكان رئيس المشركين عامر بن الطفيل )** أى ابن مالك بن جعفر بن كلاب ، وهو ابن أخى أبى براء عامر بن مالك .

**قوله ( خير )** بفتح أوله وحذف المفعول أى خير النبى صلى الله عليه وسلم ، وبينه البيهقى فى « الدلائل » من رواية عثمان بن سعيد عن موسى بن إسماعيل شيخ البخارى فيه ولفظه « وكان أقر النبى صلى الله عليه وسلم فقال له أخيرك بين ثلاث خصال » فذكر الحديث ووقع فى بعض النسخ « خير » بضم أوله ، وخطأها ابن قرقول .

**قوله ( بألف وألف )** فى رواية عثمان بن سعيد بألف أشقر وألف شقراء .

**قوله ( غدة كغدة البكر )** يجوز فيه الرفع بتقدير أصابتنى غدة أو غدة لى ، ويجوز النصب على المصدر أى أغده غدة مثل بعيه ، والغدة بضم المعجمة من أمراض الإبل وهو طاعونها .

**قوله ( في بيت امرأة من آل بني فلان )** بينها الطبراني من حديث سهل بن سعد فقال « امرأة من آل سلول » وبين فيه قدوم عامر بن الطفيل على النبي صلى الله عليه وسلم وأنه قال فيه « لأغزونك بألف أشقر وألف شقراء » وأن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل أصحاب بئر معونة بعد أن رجع عامر ، وأنه غدر بهم وأخفر ذمة عمه أبي براء وأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا عليه فقال « اللهم اكفني عامراً » قال فجاء إلى بيت امرأة من بني سلول . قلت : سلول امرأة ، وهى بنت ذهل بن شيبان ، وزوجها مرة بن صعصعة أخو عامر بن صعصعة فنسب بنوه إليها .

**قوله ( فانطلق حرام أخوام سليم وهو رجل أعرج )** كذا هنا على أنها صفة حرام . وليس كذلك بل الأعرج غيره ، وقد وقع في رواية عثمان بن سعيد « فانطلق حرام ورجلان معه رجل أعرج ورجل من بني فلان » فالذى يظهر أن الواو في قوله « وهو » قدمت سهواً من الكاتب ، والصواب تأخيرها ، وصواب الكلام : فانطلق حرام هو ورجل أعرج ، فأما الأعرج فاسمه كعب بن زيد ، وهو من بني دينار بن النجار ، وأما الآخر فاسمه المنذر بن محمد بن عقبة بن أحيحة بن الجلاح الخزرجي سماهما ابن هشام في زيادات السيرة . ووقع في بعض النسخ « هو ورجل أعرج » وهو الصواب .

**قوله ( فإن آمنوني كنتم )** وقع هنا بطريق الاكتفاء ، ووقع في رواية عثمان بن سعيد المذكور « فإن آمنوني كنتم كذا » ولعل لفظة كذا من الراوى كأنه كتبها على قوله كنتم أى كذا وقع بطريق الاكتفاء ، ولأى نعيم في « المستخرج » من طريق عبيد الله بن زيد المقرئ عن همام « فإن آمنوني كنتم قريباً منى » فهذه رواية مفسرة .

**قوله ( فجعل يحدثهم )** في رواية الطبري من طريق عكرمة عن عمار عن إسحق بن أبي طلحة في هذه القصة « فخرج حرام فقال : يا أهل بئر معونة إني رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم إليكم ، فآمنوا بالله ورسوله ، فخرج رجل من كسر البيت برمح فضربه في جنبه حتى خرج من الشق الآخر .

**قوله ( فأومئوا إلى رجل فأتاه من خلفه فطعنه )** لم أعرف اسم الرجل الذى طعنه ، ووقع في السيرة لابن إسحق ما ظاهره أنه عامر بن الطفيل ، لأنه قال : فلما نزلوا أى الصحابة بئر معونة بعثوا حرام بن ملحان بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عامر بن الطفيل ، فلما أتاه لم ينظر في كتابه حتى عدا عليه فقتله ، لكن وقع في الطبراني من طريق ثابت عن أنس أن قاتل حرام بن ملحان أسلم ، وعامر بن الطفيل مات كافراً كما تقدم في هذا الباب . وأما ما أخرجه المستغفرى في « الصحابة » من طريق القاسم عن أبي أمامة « عن عامر بن الطفيل أنه قال : يا رسول الله زودنى بكلمات ، قال : يا عامر أفش السلام وأطعم الطعام ، واستحى من الله ، وإذا أسأت فأحسن » الحديث فهو أسلمى ، ووهم المستغفرى في كونه ساق في ترجمته نسب عامر بن الطفيل العامرى ، وقد روى البغوى في ترجمة أبي براء عامر بن مالك العامرى من طريق عبد الله بن بريدة الأسلمى قال « حدثنى عمى عامر بن الطفيل » فذكر حديثاً فعرف أن الصحابى أسلمى ، ووافق اسمه واسم أبيه العامرى فكان ذلك سبب الوهم .

**قوله ( قال : الله أكبر ، فزت ورب الكعبة ، فلحق الرجل فقتلوا كلهم )** أشكل ضبط قوله « فلحق الرجل » في هذا السياق فقيل : يحتمل أن يكون المراد بالرجل الرجل الذى كان رفيق حرام ، وفيه حذف تقديره



فلحق الرجل بالمسلمين . ويحتمل أن يكون المراد به قاتل حرام ، والتقدير فظمن حراماً فقال : فزت ورب الكعبة فلحق الرجل المشرك الطاعن بقومه المشركين فاجتمعوا على المسلمين فقتلوا كلهم . ويحتمل أن يكون « فلحق » بضم اللام والرجل هو حرام أى لحقه أجله ، أو الرجل رفيقه بمعنى أنهم لم يمكنوه أن يرجع إلى المسلمين بل لحقه المشركون فقتلوه وقتلوا أصحابه ، ويحتمل أن يضبط الرجل بسكون الجيم وهو صيغة جمع والمعنى أن الذى طعن حراماً لحق بقومه وهم الرجال الذين استنصر بهم عامر بن الطفيل ، والرجل بسكون الجيم هم المسلمون القراء فقتلوا كلهم ، وهذا أوجه التوجيهات إن ثبتت الرواية بسكون الجيم ، والله أعلم .

**قوله ( فقتلوا كلهم غير الأعرج كان في رأس جبل )** في رواية حفص بن عمر عن همام في كتاب الجهاد « فقتلوه إلا رجلاً أعرج صعد الجبل » قال همام « وآخر معه » وفي رواية الإسماعيلي من هذا الوجه « فقتلوا أصحابه غير الأعرج وكان في رأس الجبل » .

**قوله ( ثم كان من المنسوخ )** أى المنسوخ تلاوته فلم يبق له حكم حرمة القرآن كتحرمة على الجنب وغير ذلك .

**قوله في رواية ثمانية ( وكان خاله )** أى خال أنس .

**قوله ( قال بالدم هكذا )** هو من إطلاق القول على الفعل ، وقد فسره بأنه نضج الدم .

**قوله ( فزت ورب الكعبة )** أى بالشهادة

[٤٠٩٣] ٣٩٤٣- فاعبىء بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : استأذن النبي صلى الله عليه أبو بكر في الخروج حين اشتد عليه الأذى ، فقال له : « أقم » . فقال : يا رسول الله ، أنطمع أن يؤذن لك ؟ فكان رسول الله صلى الله عليه يقول : « إني لأرجو ذلك » . قالت : فانتظره أبو بكر . فأتاه رسول الله صلى الله عليه ذات يوم ظهراً فناداه فقال : « أخرج أخرج من عندك » . فقال أبو بكر : إنما هما ابتتاي . فقال : « أشعرت أنه قد أذن لي في الخروج ؟ » فقال : يا رسول الله ، الصحبة : فقال النبي صلى الله عليه : « الصحبة » . قال : يا رسول الله ، عندي ناقتان قد كنت أعددتهما للخروج ، فأعطى النبي صلى الله عليه إحداهما - وهي الجدعاء - فركبا ، فانطلقا حتى أتيا الغار وهو بثور فتواريا فيه ، فكان عامر بن فهيرة غلاماً لعبد الله بن الطفيل بن سخرية أخو عائشة لأُمها ، وكانت لأبي بكر منحة فكان يروحُ بها ويغدو عليهم ، ويصبحُ فيدلجُ إليهما ، ثم يسرحُ فلا يظنُّ به أحد من الرعاء . فلما خرجا خرجَ معهما يُعقبانه حتى قدما المدينة . فقتل عامرُ ابن فهيرة يوم بئر معونة . وعن أبي أسامة قال : قال هشامُ بن عروة فأخبرني أبي قال : لما قُتل الذين ببئر معونة وأسر عمرو بن أمية الضمري قال له عامرُ بن الطفيل : من هذا وأشار إلى قتيل ، فقال له عمرو بن أمية : هذا عامرُ بن فهيرة فقال : لقد رأيته بعد ما قتل رُفِعَ إلى السماء حتى إني لأنظرُ إلى السماء بينه وبين الأرض ، ثم وُضعَ . فأتى النبي صلى الله عليه خبرُهم ، فنعاهم فقال : « إن أصحابكم قد أصيبوا ، وإنهم قد سألوا ربَّهم فقالوا : ربنا أخبرنا بما رضينا عنك ورضيتَ عنا » . فأخبرهم عنهم ، وأصيب يومئذٍ

فيهم عروة بن أسماء بن الصلت فسمي عروة به، ومنذر بن عمرو سمي به منذراً.

[٤٠٩٤] ٣٩٤٤ - حدثنا محمد قال أنا عبد الله قال أنا سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أنس قال: قنت

النبي صلى الله عليه بعد الركوع شهراً يدعو على رعل وذكوان ويقول: «عصية عصت الله ورسوله».

[٤٠٩٥] ٣٩٤٥ - نا يحيى بن بكير قال نا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال:

دعا النبي صلى الله عليه على الذين قتلوا ببئر معونة ثلاثين صباحاً حتى يدعو على رعل ولحيان وعصية عصت الله ورسوله. قال أنس: فأنزل الله عز وجل لنبيه في الذين قتلوا أصحاب بئر معونة قرأنا قرأناه حتى نسخ بعد: «بلغوا قومنا، فقد لقينا ربنا، فرضي عنا ورضينا عنه».

[٤٠٩٦] ٣٩٤٦ - نا موسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا عاصم الأحول قال سألت أنس بن مالك عن

القنوت في الصلاة فقال: نعم. فقلت: كان قبل الركوع أو بعده؟ قال: قبله. قلت: فإن فلاناً أخبرني عنك أنك قلت: بعده. قال: كذب، إنما قنت النبي صلى الله عليه بعد الركوع شهراً أنه كان بعث ناساً يقال لهم القراء - وهم سبعون رجلاً - إلى ناس من المشركين بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه عهد قبلهم، فظهر هؤلاء الذين كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه عهد، فقنت رسول الله صلى الله عليه بعد الركوع شهراً يدعو عليهم.

قوله ( عن عائشة قالت: استأذن النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر في الخروج ) يعني في الهجرة، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى بطوله في أبواب الهجرة، وإنما ذكر منه ههنا هذه القطعة من أجل ذكر عامر بن فهيرة لينبه أنه كان من السابقين.

قوله فيه ( فكان عامر بن فهيرة غلاماً لعبد الله بن الطفيل بن سخبرة أخو عائشة ) في رواية الكشمي «أخي عائشة» وهما جائزان الأولى على القطع والثانية على البدل، وفي قوله «عبد الله بن الطفيل» نظر وكأنه مقلوب والصواب كما قال الديماطي الطفيل بن عبد الله بن سخبرة، وهو أزدى من بنى زهران، وكان أبوه زوج أم رومان والدة عائشة، فقدما في الجاهلية مكة فحالف أبا بكر، ومات وخلف الطفيل، فتزوج أبو بكر امرأة أم رومان فولدت له عبد الرحمن وعائشة، فالطفيل أخوها من أمهما، واشترى أبو بكر عامر بن فهيرة من الطفيل.

قوله ( وعن أبي أسامة ) هو معطوف على قوله «حدثنا عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة» وإنما فصله ليئين الموصول من المرسل، وكأن هشام بن عروة حدث به عن أبيه هكذا فذكر قصة الهجرة موصولة بذكر عائشة فيه، وقصة بئر معونة مرسله ليس فيه ذكر عائشة. ووجه تعلقه به من جهة ذكر عامر بن فهيرة، فإنه ذكر في شأن الهجرة أنه كان معهم، وفيه «فلما خرجا - أي النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر - خرج معهم» أي إلى المدينة، وقوله يعقبانه بالقاف أي يركبانه عقبه، وهو أن ينزل الراكب ويركب رفيقه ثم ينزل الآخر ويركب الماشي، هذا الذي يقتضيه ظاهر اللفظ في العقبة، ويحتمل أن يكون المراد أن هذا يركبه مرة وهذا يركبه أخرى، ولو كان كذلك لكان التعبير بيردفانه أظهر.

**قوله ( فقتل عامر بن فهيرة يوم بئر معونة )** هذا آخر الحديث الموصول ، ثم ساق هشام بن عروة عن أبيه صفة قتل عامر بن فهيرة مرسله ، وقد وقع عند الإسماعيلي والبيهقي في « الدلائل » سياق هذه القصة في حديث الهجرة موصولا به مدرجاً ، والصواب ما وقع في الصحيح .

**قوله ( لما قتل الذين بئر معونة )** أى القراء الذين تقدم ذكرهم ( وأسر عمرو بن أمية الضمري ) قد ساق عروة ذلك في المغازي من رواية أبي الأسود عنه ، وفي روايته « وبعث النبي صلى الله عليه وسلم المنذر بن عمرو الساعدي الى بئر معونة وبعث معه المطلب السلمى ليدهم على الطريق ، فقتل المنذر بن عمرو وأصحابه ، إلا عمرو بن أمية فإنهم أسروه واستحيوه » وفي رواية ابن إسحق في المغازي أن عامر بن الطفيل اجتز ناصيته وأعتقه عن رقبة كانت على أمه .

**قوله ( قال له عامر بن الطفيل : من هذا ؟ فأشار الى قتيل )** في رواية الواقدي بإسناده عن عروة « أن عامر بن الطفيل قال لعمرو بن أمية : هل تعرف أصحابك ؟ قال : نعم . فطاف في القتلى فجعل يسأله عن أنسابهم . »

**قوله ( هذا عامر بن فهيرة )** وهو مولى أبي بكر المذكور في حديث الهجرة .

**قوله ( لقد رأيته بعد ما قتل )** في رواية عروة المذكورة « فأشار عامر بن الطفيل إلى رجل فقال : هذا طعنه برمحه ثم انتزع رمحه فذهب بالرجل علواً في السماء حتى ما أراه . »

**قوله ( ثم وضع )** أى الى الأرض . وذكر الواقدي في روايته أن الملائكة وارتبه ولم يره المشركون ، وهذا وقع عند ابن المبارك عن يونس عن الزهري ، وفي ذلك تعظيم لعامر بن فهيرة وتهيب للكفار وتخويف ، وفي رواية عروة المذكورة « وكان الذى قتله رجل من بنى كلاب جبار بن سلمى ، ذكر أنه لما طعنه قال فزت والله قال : فقلت في نفسي : ما قوله فزت ؟ فأتيت الضحاك بن سفيان فسألته فقال : بالجنة . قال : فأسلمت ، ودعاني الى ذلك ما رأيت من عامر بن فهيرة » انتهى . وجبار بالجيم والموحدة مثقل معدود في الصحابة ، ووقع في ترجمة عامر بن فهيرة في « الاستيعاب » أن عامر بن الطفيل قتله ، وكأن نسبته له على سبيل التجوز لكونه كان رأس القوم .

**قوله ( فأقى النبي صلى الله عليه وسلم خبرهم )** قد ظهر من حديث أنس أن الله أخبره بذلك على لسان جبريل ، وفي رواية عروة المذكورة فجاء خبرهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة .

**قوله ( وأصيب فيهم يومئذ عروة بن أسماء بن الصلت )** أى ابن أبى حبيب بن حارثة السلمى حليف بنى عمرو بن عوف .

**قوله ( فسمى عروة به )** قيل المراد ابن الزبير ، كان الزبير سمى ابنه عروة لما ولد له باسم عروة بن أسماء المذكور ، وكان بين قتل عروة بن أسماء ومولد عروة بن الزبير بضعة عشر عاماً ، وقد يستبعد هذا بطول المدة وبأنه لا قرابة بين الزبير وعروة بن أسماء .

**قوله ( ومنذر بن عمرو )** أى ابن حبيش بن لؤذان من بنى ساعدة من الخزرج ، وكان عقيباً بدرها من أكابر

الصحابية ( سمي به منذراً ) كذا ثبت بالنصب ، والأول سمي به منذر كما تقدم تقريره في الذي قبله ، أى أن الزبير سمي ابنه منذراً باسم المنذر بن عمرو هذا ، فيحتمل أن تكون الرواية بفتح السين على البناء للفاعل وهو مخذوف والمراد به الزبير ، أو المراد به أبو أسيد لما في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بابين لأبي أسيد فقال : ما اسمه ؟ قالوا فلان ، قال : بل هو المنذر . قال النووي في شرح مسلم : قالوا إنه سماه المنذر تفاؤلاً باسم عم أبيه المنذر بن عمرو ، وكان استشهد بيثر معونة ، فتفاءل به ليكون خلفاً منه ، وهذا مما يؤيد البحث الذي ذكرته في عروة . ويحتمل أن يوجه النصب على مذهب الكوفيين في إقامة الجار والمجرور في قوله به مقام الفاعل كما قرئ ﴿ ليجزى قوما بما كانوا يكسبون ﴾ ومن المناسبة هنا أن عروة بن الزبير هو عروة بن أسماء بنت أبي بكر ، وكأنه لما كان عروة بن أسماء ناسب أن يسمى باسم عروة بن أسماء ، ولما سمي الزبير ابنه باسم أحد الرجلين المشهورين ناسب أن يسمى الآخر باسم الثاني .

قوله ( حدثني محمد ) هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك .

قوله ( عن أبي مجلز ) بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام بعدها زاي اسمه لاحق بن حميد ، وروايته هذه مختصرة لما ظهر من رواية إسحق بن أبي طلحة التي تقدمت ، وكذلك رواية مالك عن إسحق التي بعد هذه مختصرة بالنسبة الى رواية همام عن إسحق المتقدمة .

قوله ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد .

قوله ( فإن فلاناً ) كأنه محمد بن سيرين ، وقد تقدم بيان ذلك في أواخر كتاب الوتر .

قوله ( إلى ناس من المشركين وبينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد قبلهم ، فظهر هؤلاء الذين كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد ) هكذا ساقه هنا ، وقوله قبلهم بكسر القاف وفتح الموحدة واللام أى من جهتهم ، وأورده في آخر كتاب الوتر عن مسدد عن عبد الواحد بلفظ « الى قوم من المشركين دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد » وليس المراد من ذلك أيضاً بواضح ، وقد ساقه الاسماعيلي مبيناً فأورده يوسف القاضي عن مسدد شيخ البخارى فيه ولفظه « الى قوم من المشركين فقتلهم قوم مشركون دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد » فظهر أن الذين كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم العهد غير الذين قتلوا المسلمين ، وقد بين ابن إسحق في المغازي عن مشايخه وكذلك موسى بن عقبة عن ابن شهاب أصحاب الطائفتين وأن أصحاب العهد هم بنو عامر ورأسهم أبو براء عامر بن مالك بن جعفر المعروف بملاعب الأسنة وأن الطائفة الأخرى من بنى سليم ، وأن عامر بن الطفيل وهو ابن أخى ملاعب الأسنة أراد الغدر بأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فدعا بنى عامر الى قتالهم ، فامتنعوا وقالوا : لا نخفر ذمة أبى براء ، فاستصرخ عليهم عصية وذكوان من بنى سليم فأطاعوه وقتلوه ، وذكر لحسان شعراً يعيب فيه أبا براء ويحرضه على قتال عامر بن الطفيل فيما صنع فيه ، فعمد ربيعة بن أبى براء الى عامر بن الطفيل فطعنه فأرداه ، فقال له عامر بن الطفيل : إن عشت نظرت في أمرى ، وإن مت فدمى لعمرى ، قالوا ، ومات أبو براء عقب ذلك أسفاً على ما صنع به عامر بن الطفيل ، وعاش عامر بن الطفيل بعد ذلك ومات بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم كما قدمته . ووقع في آخر الحديث في الدعوات « فقتل شهراً في صلاة الفجر وقال : إن عصية

عصت الله ورسوله « وعصية بطن من بنى سليم قبيلة تنسب الى عصية بن خفاف بن ندبة بن بهثة بن سليم

### غزوة الخندق وهي الأحزاب

قال موسى بن عقبة : كانت في شوال سنة أربع .

[٤٠٩٧] ٣٩٤٧- نا يعقوب بن إبراهيم قال نا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه عرضه يوم أحد وهو ابن أربع عشرة فلم يجره ، وعرضه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة فأجازه .

[٤٠٩٨] ٣٩٤٨- نا قتيبة قال نا عبد العزيز عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : كنا مع النبي صلى الله عليه في الخندق وهم يحفرون ونحن ننقل التراب على أكتادنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة ، فاغفر للمهاجرين والأنصار » .

[٤٠٩٩] ٣٩٤٩- حدثنا عبد الله بن محمد قال نا معاوية بن عمرو قال نا أبو إسحاق عن حميد سمعت أنساً يقول : خرج رسول الله صلى الله عليه إلى الخندق ، فإذا المهاجرون والأنصار يحفرون في غداة باردة ، فلم يكن لهم عبيد يعملون ذلك لهم ، فلما رأى ما بهم من النصب والجوع فقال : « اللهم إن العيش عيش الآخرة ، فاغفر للأنصار والمهاجرة » . فقالوا مجيبين له :

نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً

[٤١٠٠] ٣٩٥٠- نا أبو معمر قال نا عبد الوارث عن عبد العزيز عن أنس قال : جعل المهاجرون والأنصار يحفرون الخندق حول المدينة ، وينقلون التراب على متونهم وهم يقولون :

نحن الذين بايعوا محمداً على الإسلام ما بقينا أبداً

قال : يقول النبي صلى الله عليه وهو يجيبهم : « اللهم إنه لا خير إلا خير الآخرة ، فبارك في الأنصار والمهاجرة » ، قال : يؤتون بملء كفي من الشعير فيصنع لهم بإهالة سنخة توضع بين يدي القوم ، والقوم جياع ، وهي بشعة في الحلق ولها ريح منتنة .

قوله ( باب غزوة الخندق وهي الأحزاب ) يعني أن لها اسمين ، وهو كما قال ، والأحزاب جمع حزب أى طائفة ، فأما تسميتها الخندق فلأجل الخندق الذى حفر حول المدينة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وكان الذى أشار بذلك سلمان فيما ذكر أصحاب المغازي منهم أبو معشر قال « قال سلمان للنبي صلى الله عليه وسلم إنا كنا بفارس إذا حوصرنا خندقنا علينا ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بحفر الخندق حول المدينة ، وعمل فيه بنفسه ترغيباً للمسلمين ، فسارعوا الى عمله حتى فرغوا منه ، وجاء المشركون فحاصروهم » وأما تسميتها الأحزاب فلاجتماع طوائف من المشركين على حرب المسلمين ، وهم قريش وغطفان واليهود ومن تبعهم ، وقد أنزل الله تعالى

في هذه القصة صدر سورة الأحزاب ، وذكر موسى بن عقبة في المغازي قال « خرج حبي بن أخطب بعد قتل بنى النضير الى مكة يحرض قريشاً على حرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخرج كنانة بن الربيع بن أوى الحقيق يسعى في بنى غطفان ويحرضهم على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لهم نصف ثمر خير ، فأجابه عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري إلى ذلك ، وكتبوا إلى حلفائهم من بنى أسد فأقبل إليهم طلحة بن خويلد فيمن أطاعه ، وخرج أبو سفيان بن حرب بقريش فأنزلوا بمر الظهران ، فجاءهم من أجابهم من بنى سليم مدداً لهم فصاروا في جمع عظيم ، فهم الذين سماهم الله تعالى الأحزاب » . وذكر ابن إسحق بأسانيده أن عدتهم عشرة آلاف ، قال : وكان المسلمون ثلاثة آلاف ، وقيل كان المشركون أربعة آلاف والمسلمون نحو الألف ، وذكر موسى بن عقبة أن مدة الحصار كانت عشرين يوماً ، ولم يكن بينهم قتال إلا مرامة بالنبل والحجارة ، وأصيب منها سعد بن معاذ بسهم فكان سبب موته كما سيأتي . وذكر أهل المغازي سبب رحيلهم ، وأن نعيم بن مسعود الأشجعي ألقى بينهم الفتنة فاختلفوا ، وذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم له بذلك . ثم أرسل الله عليهم الريح فنفروا ، وكفى الله المؤمنين القتال .

**قوله ( قال موسى بن عقبة : كانت في شوال سنة أربع )** هكذا روينا في مغازيه . قلت : وتابع موسى على ذلك مالك ، وأخرجه أحمد عن موسى بن داود عنه ، وقال ابن إسحق : كانت في شوال سنة خمس ، وبذلك جزم غيره من أهل المغازي ، ومال المصنف إلى قول موسى بن عقبة وقواه بما أخرجه أول أحاديث الباب من قول ابن عمر أنه عرض يوم أحد وهو ابن أربع عشرة ويوم الخندق وهو ابن خمس عشرة فيكون بينهما سنة واحدة ، وأخذ كانت سنة ثلاث ، فيكون الخندق سنة أربع ، ولا حجة فيه إذا ثبت أنها كانت سنة خمس لاحتمال أن يكون ابن عمر في أحد كان في أول ما طعن في الرابعة عشر وكان في الأحزاب قد استكمل الخمس عشرة ، وبهذا أجاب البيهقي ، ويؤيد قول ابن إسحق أن أبا سفيان قال للمسلمين لما رجع من أحد : موعدكم العام المقبل ببدر فخرج النبي صلى الله عليه وسلم من السنة المقبلة إلى بدر ، فتأخر مجيء أوى سفيان تلك السنة للجدب الذي كان حينئذ ، وقال لقومه إنما يصلح الغزو في سنة الخصب ، فرجعوا بعد أن وصلوا إلى عسفان أو دونها ، ذكر ذلك ابن إسحق وغيره من أهل المغازي . وقد بين البيهقي سبب هذا الاختلاف ، وهو أن جماعة من السلف كانوا يعدون التاريخ من المحرم الذي وقع بعد الهجرة ويلغون الأشهر التي قبل ذلك إلى ربيع الأول ، وعلى ذلك جرى يعقوب بن سفيان في تاريخه فذكر أن غزوة بدر الكبرى كانت في السنة الأولى ، وأن غزوة أحد كانت في الثانية ، وأن الخندق كانت في الرابعة وهذا عمل صحيح على ذلك البناء ، لكنه بناء واه مخالف لما عليه الجمهور من جعل التاريخ من المحرم سنة الهجرة ، وعلى ذلك تكون بدر في الثانية وأحد في الثالثة والخندق في الخامسة وهو المعتمد . ثم ذكر المصنف في الباب سبعة عشر حديثاً :

الحديث الأول حديث ابن عمر .

**قوله ( عرضه يوم أحد )** عرض الجيش اختبار أحوالهم قبل مباشرة القتال للنظر في هيئتهم وترتيب منازلهم وغير ذلك .

**قوله ( وهو ابن أربع عشرة سنة )** في رواية مسلم « عرضني يوم أحد في القتال وأنا ابن أربع عشرة سنة »

وقد تقدم مع شرحه ومباحثه في كتاب الشهادات بما يغنى عن إعادته وقوله « فأجازه » أى أمضاه وأذن له في القتال ، وقال الكرماني : أجازه من الإجازة وهى الأنفال أى أسهم له ، قلت : والأول أولى ، ويرد الثانى هنا أنه لم يكن في غزوة الخندق غنيمة يحصل منها نفل . وفي حديث أبى واقد الليثي « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض الغلمان وهو يحفر الخندق ، فأجاز من أجاز ورد من رد الى الذرارى » فهذا يوضح أن المراد بالإجازة الإمضاء للقتال ، لأن ذلك كان في مبدأ الأمر قبل حصول الغنيمة أن لو حصلت غنيمة والله أعلم .

الحديث الثانى حديث سهل بن سعد .

قوله ( كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخندق وهم يحفرون ) قد تقدم ذكر السبب في حفر الخندق في مغازى ابن عقبة ، ولما بلغ النبى صلى الله عليه وسلم جمعهم أخذ في حفر الخندق حول المدينة ووضع يده في العمل معهم مستعجلين يبادرون قدوم العدو ، وكذا ذكر ابن إسحق نحوه ، وعند موسى أنهم أقاموا في عمله قريباً من عشرين ليلة ، وعند الواقدي أربعاً وعشرين ، وفي الروضة للنووي خمسة عشر يوماً ، وفي الهدى لابن القيم أقاموا شهراً .

قوله ( ونحن نقل التراب على أكبادنا ) بالمشاة جمع كند بفتح أوله وكسر المشاة وهو ما بين الكاهل إلى الظهر ، وقد تقدم في الجهاد من حديث أنس بلفظ « على متونهم » والمتن مكتنف الصلب بين اللحم والعصب ، ووهم ابن التين فعزا هذه اللفظة لحديث سهل بن سعد . ووقع في بعض النسخ « على أكبادنا » بالوحدة وهو موجه على أن يكون المراد به ما يلي الكبد من الجنب .

قوله ( اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة ) قال ابن بطال : هو قول ابن رواحة ، يعنى تمثل به النبى صلى الله عليه وسلم ولو لم يكن من لفظه لم يكن لذلك النبى صلى الله عليه وسلم شاعراً ، قال : وإنما يسمى شاعراً من قصده وعلم السبب والوعد وجميع معانيه من الزحاف ونحو ذلك ، كذا قال وعلم السبب والوعد إلى آخره إنما تلقوه من العروض التى اخترع ترتيبها الخليل بن أحمد ، وقد كان شعر الجاهليين والخضرمين والطبقة الأولى والثانية من شعراء الإسلام قبل أن يصنفه الخليل كما قال أبو العتاهية أنا أقدم من العروض ، يعنى أنه نظم الشعر قبل وضعه . وقال أبو عبد الله بن الحجاج الكاتب :

قد كان شعر الورى قديماً من قبل أن يخلق الخليل

وقال الداودى فيما نقله ابن التين : إنما قال ابن رواحة « لاهم إن العيش » بلا ألف ولام ، فأورده بعض الرواة على المعنى ، كذا قال : وحمله على ذلك ظنه أنه يصير بالألف واللام غير موزون ، وليس كذلك بل يكون دخله الخزم ومن صورته زيادة شيء من حروف المعانى في أول الجزء .

قوله ( فاغفر للمهاجرين والأنصار ) في حديث أنس بعده « فاغفر للأنصار والمهاجرة » وكلاهما غير موزون ، ولعله صلى الله عليه وسلم تعمد ذلك ، ولعل أصله فاغفر للأنصار والمهاجرة بتسهيل لام الأنصار وباللام في المهاجرة ، وفي الرواية الأخرى « فبارك » بدل فاغفر .

الحديث الثالث حديث أنس ، أوردته من وجهين في الثانى زيادة .

**قوله ( ولم يكن لهم عييد يعملون ذلك )** أى أنهم عملوا فيه بأنفسهم لاحتياجهم إلى ذلك لا لمجرد الرغبة في الأجر .

**قوله ( فلما رأى ما بهم من النصب والجوع )** فيه بيان لسبب قوله صلى الله عليه وسلم « اللهم إن العيش عيش الآخرة » وعند الحارث بن أنى أسامة من مرسل طاوس زيادة في هذا الرجز :

والعن عضلا والقارة هم كلفونا نقل الحجارة

والأول غير موزون أيضاً ولعله كان والعن إلهى عضلا والقارة ، وفي الطريق الثانية لأنس أنه قال ذلك جواباً لقولهم نحن الذين بايعوا محمداً الخ ، ولا أثر للتقديم والتأخير فيه لأنه يحمل على أنه كان يقول إذا قالوا ويقولون إذا قال ، وفيه أن في إنشاد الشعر تشبيهاً في العمل ، وبذلك جرت عادتهم في الحرب ، وأكثر ما يستعملون في ذلك الرجز .

**قوله ( نحن الذين بايعوا )** هو صفة الذين لا صفة نحن .

**قوله ( على الجهاد ما بقينا أهدا )** في رواية عبد العزيز على الإسلام بدل الجهاد والأول أثبت .

( شبهه ) : تقدم طريق عبد العزيز سنداً وممتناً في أوائل الجهاد سوى قوله « قال يوتون الخ » وسيأتى بعد أحاديث من حديث البراء أنه كان يقول « اللهم لولا أنت ما اهتدينا » .

**قوله ( قال يوتون )** قائل ذلك أنس بن مالك ، وهو موصول بالإسناد المذكور إليه .

**قوله ( بلاء كفى )** روى بالإفراد والثنية ( فيصنع لهم الشعر ) أى يطبخ ، وقوله « بإهالة » بكسر الهمزة وتخفيف الهاء : الدهن الذى يؤتم به سواء كان زيتاً أو سمناً أو شحماً ، وأغرب الداودى فقال : الإهالة وعاء من جلد فيه سمن ، وقوله « نسخة » أى تغير طعمها ولونها من قدمها ، ولهذا وصفها بكونها بشعة ، وقوله بشعة بموحدة ومعجمة وعين مهملة ، وقيل بنون وغين معجمة ، والنسخ الغنى أى أنهم كان يحصل لهم عند ازديادها شبه بالغنى ، والأول أصوب وقوله « فى الخلق » هو بالخاء المهملة .

**قوله ( ولها ريح منتن )** يدل على أنها عتيقة جداً حتى عفنت وأنتنت ، وفي رواية الإسماعيلي « ولها ريح منكر » قال ابن التين : الصواب ريح منتنة لأن الريح مؤنثة قال : إلا أنه يجوز في المؤنث غير الحقيقي أن يعبر عنه بالمذكر . ومنتن بضم الميم ويجوز كسرها

[٤١٠١] ٣٩٥١- نا خلاد بن يحيى قال نا عبد الواحد بن أيمن عن أبيه قال : أتيت جابراً فقال : إنا يوم الخندق نحفر فعرضت كيدة شديدة ، فجاؤوا النبي صلى الله عليه فقالوا : هذه كيدة عرضت في الخندق فقال : « أنا نازل » . ثم قام وبطنه معصوب بحجر ، ولبشنا ثلاثة أيام لا ندوق ذواقاً ، فأخذ النبي صلى الله عليه المولى فضرب ، فعاد كشيئاً أهيل أو أهيم . فقلت : يا رسول الله ، ائذن لي إلى البيت . فقلت لامرأتي : رأيت بالنبي صلى الله عليه شيئاً ما في ذلك صبر ، فعندك شيء ؟ فقالت : عندي شعر وعناق . فذبحت العناق ،



وطحنت الشعير، حتى جعلنا اللحم في البرمة. ثم جئت النبي صلى الله عليه والعجين قد انكسر، والبرمة بين الأثافي قد كادت أن تنضج، فقال: طعيم لي، فقم أنت يا رسول الله ورجل أو رجلان. قال: «كم هو؟» فذكرت له، قال: «كثير طيب». قال: «قل لها: لا تنزع البرمة ولا الخبز من التنور حتى آتي»، قال: «قوموا». فقام المهاجرون. فلما دخل على امرأته قال: ويحك، جاء النبي صلى الله عليه بالمهاجرين والأنصار ومن معهم. قالت: هل سالك؟ قلت: نعم. قال: «ادخلوا ولا تضاغطوا». فجعل يكسر الخبز ويجعل عليه اللحم، ويخمر البرمة والتنور إذا أخذ منه، ويقرب إلى أصحابه ثم ينزع، فلم يزل يكسر الخبز ويغرف حتى شبعوا وبقي بقية، قال: «كلي هذا وأهدي، فإن الناس أصابتهم مجاعة».

[٤١٠٢] ٣٩٥٢- حدثنا عمرو بن علي قال نا أبو عاصم قال أنا حنظلة بن أبي سفيان قال أنا سعيد بن ميناء قال سمعت جابر بن عبد الله قال: لما حفر الخندق رأيت بالنبي صلى الله عليه خمصاً شديداً، فانكفيت إلى امرأتي فقلت: هل عندك شيء؟ فإني رأيت برسول الله صلى الله عليه خمصاً شديداً. فأخرجت إلي جراباً فيه صاع من شعير، ولنا بهيمة داجن فذبحتها، وطحنت، وفرغت إلى فراغي، وقطعتها في برمتها. ثم وليت إلى رسول الله صلى الله عليه. فقالت: لا تفضحني برسول الله صلى الله عليه ومن معه. فجئت فساررتة فقلت: يا رسول الله، ذبحنا بهيمة لنا وطحنت صاعاً من شعير كان عندنا، فتعال أنت ونفر معك، فصاح النبي صلى الله عليه فقال: «يا أهل الخندق، إن جابراً قد صنع سوراً، فحي أهلاً بكم» فقال رسول الله صلى الله عليه: «لا تنزلن برمتكم، ولا يخبزن عجينكم حتى أجيء»، فجئت وجاء رسول الله صلى الله عليه، يقدم الناس، حتى جئت امرأتي فقالت: بك وبك. فقلت: قد فعلت الذي قلت. فأخرجت لنا عجيناً، فبسق فيه وبارك، ثم عمد إلى برمتنا فبسق فيه وبارك. ثم قال: «ادع خابزة فلتخبز معي، واقدحي من برمتكم ولا تنزلوها»، وهم ألف، فأقسم بالله لأكلوا حتى تركوه وانحرفوا، وإن برمتنا لتغط كما هي، وإن عجيننا ليخبز كما هو.

الحديث الرابع

قوله ( عن أبيه ) في رواية يونس بن بكير في زيادات المغازي « عن عبد الواحد بن أيمن المخزومي » .

قوله ( أتيت جابراً فقال إنا يوم الخندق ) في رواية الإسماعيلي من طريق المحاربي عن عبد الواحد بن أيمن عن أبيه « قال قلت لجابر بن عبد الله حدثني بحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرويه عنك فقال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق » .

قوله ( فعرضت كيدة ) كذا لأبي ذر بفتح الكاف وسكون التحتانية ، قيل هي القطعة الشديدة الصلبة من الأرض ، وقال عياض كأن المراد أنها واحدة الكيد كأنهم أرادوا أن الكيد — وهي الجيلة — أعجزهم فلبثوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي رواية أحمد عن وكيع عن عبد الواحد بن أيمن « وهنا كدية من الجبل » وفي رواية الإسماعيلي « فعرضت كدية » وهي بضم الكاف وتقديم الدال على التحتانية ، وهي القطعة الصلبة

الصماء . ووقع في رواية الأصيلي عن الجرجاني « كندة » بنون ، وعند ابن السكن « كندة » بمثناة من فوق قال عياض : لا أعرف لهما معنى ، وفي رواية الإسماعيلي « فجئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : هذه كدية قد عرضت في الخندق » وزاد في روايته « فقال : رشوها بالماء فرشوها » .

**قوله ( أنا نازل ، ثم قام وبطنه معصوب بحجر )** زاد يونس « من الجوع » وفي رواية أحمد « أصابهم جهد شديد حتى ربط النبي صلى الله عليه وسلم على بطنه حجرا من الجوع » وفائدة ربط الحجر على البطن أنها تظهر من الجوع فيخشى على انحناء الصلب بواسطة ذلك فإذا وضع فوقها الحجر وشد عليها العصابة استقام الظهر ، وقال الكرمانى : لعله لتسكين حرارة الجوع يبرد الحجر ، ولأنها حجارة رقاق قدر البطن تشد الأمعاء فلا يتحلل شيء مما في البطن فلا يحصل ضعف زائد بسبب التحلل .

**قوله ( ولبثنا ثلاثة أيام لاندوق ذوقا )** هي جملة معترضة أوردها لبيان السبب في ربطه صلى الله عليه وسلم الحجر على بطنه ، وزاد الإسماعيلي « لانطعم شيئا أولا نقدر عليه » .

**قوله ( فأخذ المعول )** بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الواو بعدها لام أى المسحاة ، وفي رواية أحمد « فأخذ المعول أو المسحاة » بالشك .

**قوله ( فضرِب )** في رواية الإسماعيلي « ثم سمي ثلاثا ثم ضرب » وعند الحارث بن أبى أسامة من طريق سليمان التيمي عن أبى عثمان قال « ضرب النبي صلى الله عليه وسلم في الخندق ثم قال :

بسم الله وبه بدينا      ولو عبدنا غيره شقينا      فحبذا ربا وحب ديننا »

**قوله ( فعاد كئيبا )** أى رملا .

**قوله ( هيل أو أهيم )** شك من الراوى ، في رواية الإسماعيلي « أهيل » بغير شك ، وكذا عند يونس ، وفي رواية أحمد « كئيباً يهال » والمعنى أنه صار رملا يسيل ولا يتماسك ، قال الله تعالى ﴿ وكانت الجبال كئيبا مهيلا ﴾ أى رملا سائلا ، وأما « أهيم » فقال عياض ضبطها بعضهم بالمثلثة وبعضهم بالمشناة وفسرها بأنها تكسرت ، والمعروف بالتحتمانية وهى بمعنى أهيل ، وقد قال في قوله تعالى ﴿ فشاربون أهيم ﴾ المراد الرمال التى لا يروىها الماء ، وقد تقدم الخلاف في تفسيرها في كتاب البيوع . ووقع عند أحمد والنسائى في هذه القصة زيادة بإسناد حسن من حديث البراء بن عازب قال « لما كان حين أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفر الخندق عرضت لنا في بعض الخندق صخرة لا تأخذ فيها المعاول ، فاشتكيانا ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاء فأخذ المعول فقال : بسم الله ، فضرِب ضربة فكسر ثلثها ، وقال : الله أكبر أعطيت مفاتيح الشام ، والله إني لأبصر قصورها الحمر الساعة ، ثم ضرب الثانية فقطع الثلث الآخر فقال : الله أكبر ، أعطيت مفاتيح فارس » والله إني لأبصر قصر المدائن أبيض . ثم ضرب الثالثة وقال : بسم الله ، فقطع بقية الحجر فقال : الله أكبر أعطيت مفاتيح اليمن ، والله إني لأبصر أبواب صنعاء من مكاني هذا الساعة » وللطبراني من حديث عبد الله بن عمرو نحوه ، وأخرجه البيهقي مطولاً من طريق كثير بن عبد الرحمن بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وفي أوله « خط رسول الله صلى الله عليه وسلم الخندق لكل عشرة أناس عشرة أذرع — وفيه — فمرت بنا صخرة بيضاء كسرت

معاولينا فأردنا أن نعدل عنها فقلنا : حتى نشاور رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرسلنا إليه سلمان — وفيه — فضرب ضربة صدع الصخرة وبرق منها بركة فكبر وكبر المسلمون — وفيه — رأيك تكبر فكبرنا بتكبيرك فقال : إن البرقة الأولى أضاءت لها قصور الشام ، فأخبرني جبريل أن أمتى ظاهرة عليهم — وفي آخره — ففرح المسلمون واستبشروا » وأخرجه الطبراني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص نحوه .

**قوله ( فقلت يا رسول الله ائذن لي الى البيت )** زاد أبو نعيم في « المستخرج » فأذن لي ، وفي المسند من زيادات عبد الله بن أحمد من حديث ابن عباس « احتقر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخندق وأصحابه قد شدوا الحجارة على بطونهم من الجوع ، فلما رأى ذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال : هل دلتهم على رجل يطعمنا أكلة ؟ قال رجل : نعم ، قال : أما لا فتقدم » الحديث ، وكأنه جابر ، ويؤخذ من هذه النكتة في قوله « ائذن لي يا رسول الله » .

**قوله ( فقلت لامرأتى )** اسمها سهيلة بنت مسعود الأنصارية .

**قوله ( عندى شعير )** بين يونس بن بكير في روايته أنه صاع .

**قوله ( وعناق )** بفتح العين المهملة وتخفيف النون هي الأنثى من المعز ، وفي رواية سعيد بن ميناء التي تلو هذه « فأخرجت الى جرابا فيه صاع من شعير ، ولنا بهيمة داجن » أى سمينة ، والداجن التي تترك في البيت ولا تفلت للمرعى ، ومن شأنها أن تسمن . وفي رواية أحمد من طريق سعيد بن ميناء « سمينة » .

**قوله ( فذبحت )** بسكون المهملة وضم التاء ، وقوله ( طحنت ) بفتح المهملة وفتح النون ، فالذى ذبح هو جابر ، وامراته التي طحنت . وفي رواية سعيد عند أحمد « فأمرت امرأتى فطحنت لنا الشعير وصنعت لنا منه خبزاً »

**قوله ( والعجين قد انكسر )** أى لان ورطب وتمكن منه الخمير .

**قوله ( والبرمة بين الأثافي )** بمثثة وفاء أى الحجارة التي توضع عليها القدر وهي ثلاثة .

**قوله ( حتى جعلنا )** في رواية الكشميهني « حتى جعلت » .

**قوله ( في البرمة )** بضم الموحدة وسكون الراء .

**قوله ( طعيم )** بتشديد التحتانية على طريقة المبالغة في تحقيره ، قالوا : من تمام المعروف تعجيله وتحقيره ، قال ابن التين ضبطه بعضهم بتخفيف الياء وهو غلط .

**قوله ( فقم أنت يا رسول الله ورجل أو رجلان )** في رواية يونس « ورجلان » بالجرم ، وفي رواية سعيد بعد هذه « فقم أنت ونفر معك » وفي رواية أحمد « وكنت أريد أن ينصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده » .

**قوله ( فقال : قوموا ، فقام المهاجرون )** في رواية يونس « فقال للمسلمين جميعا قوموا » وهي أوضح ، فإن الأحاديث تدل على أنه لم يخص المهاجرين بذلك ، فكأن المراد فقام المهاجرون ومن معهم ، وخصهم بالذكر لشرفهم ، وفي بقية الحديث ما يؤيد هذا فإنه قال « فلما دخل على امرأته قال ويحك جاء رسول الله صلى الله عليه »

وسلم بالمهاجرين والأنصار» .

**قوله ( قالت هل سألك ، قال نعم . فقال : ادخلوا )** في هذا السياق اختصار ، وبيانه في رواية يونس  
 « قال فلقيت من الحياء ما لا يعلمه الا الله عز وجل وقلت : جاء الخلق على صاع من شعر وعناق ، فدخلت على  
 امرأتى أقول : افتضحت ، جاءك رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخذق أجمعين ، فقالت : هل كان سألك كم  
 طعامك ؟ فقلت : نعم ، فقالت : الله ورسوله أعلم ، ونحن قد أخبرناه بما عندك كشفت عني غمًا شديدًا » وفي  
 الرواية التي تلى هذه « فجئت امرأتى فقالت : بك وبك ، فقلت : قد فعلت الذي قلت » . وكان قد ذكر في أوله  
 أنها « قالت له لا تفضحنى برسول الله وعن معه ، فجئت فساررتي » ويجمع بينهما بأنها أوصته أولاً بأن يعلمه  
 بالصورة ، فلما قال لها إنه جاء بالجميع ظنت أنه لم يعلمه فخاصمته ، فلما أعلمها أنه أعلمه سكن ما عندها  
 لعلمها بإمكان خرق العادة ، ودل ذلك على وفور عقلها وكال فضلها . وقد وقع لها مع جابر في قصة التمر « أن  
 جابراً أوصاها لما زارهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تكلمه ، فلما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الانصراف نادته . يا رسول الله صلى الله عليه وعلى زوجي ، فقال : صلى الله عليك وعلى زوجك ، فعاتبها جابر ،  
 فقالت له : أكنت تظن أن الله يورد رسوله بيتي ثم يخرج ولا أسأله الدعاء » أخرجه أحمد بإسناد حسن في  
 حديث طويل ، ووقع في رواية أبي الزبير عن جابر في نحو هذه القصة أنها قالت لجابر « فارجع اليه فبين له ، فأتيته  
 فقلت : يا رسول الله ، إنما هي عناق وصاع من شعر ، قال : فارجع فلا تحزكن شيئا من التنور ولا من القدر  
 حتى آتيا ، واستمر صحافا .

**قوله ( ولا تضاعطوا )** بضاد معجمة وغين معجمة وطاء مهملة مشالة ، أى لا تزدهموا ، وفي الرواية التي  
 بعدها « فأخرجت له عجينا فبصق فيه وبارك ثم عمد إلى برمتا فبصق فيها وبارك » .

**قوله ( ويخمر البرمة )** أى يغطيها .

**قوله ( ثم ينزع )** أى يأخذ اللحم من البرمة ، وفي رواية سعيد التي تلو هذه « فقال ادع خابزة فلتخير -  
 معك » أى تساعدك ، وقوله « واقداحي من برمتكم » أى اغرفي ، والمقدحة المغرفة ، وفي رواية أبي الزبير عن  
 جابر « وأقعدهم عشرة عشرة فأكلوا » .

**قوله ( وبقي بقية )** في رواية سعيد « فأقسم بالله لأأكلوا — أى لقد أكلوا — حتى تركوه وانحرفوا » بالخاء  
 المهملة والفاء أى رجعوا ، وفي رواية يونس بن بكير « فما زال يقرب الى الناس حتى شبعوا أجمعون ويعود التنور  
 والقدر أملأ ما كانا .

**قوله ( كلى هذا وأهدى )** بهمة قطع فعل أمر للمرأة من الهدية ، ثم بين سبب ذلك بقوله « فان الناس  
 أصابتهم مجاعة » وفي رواية يونس « كلى وأهدى ، فلم نزل نأكل ونهدى يومنا أجمع » وفي رواية أبي الزبير عن جابر  
 « فأكلنا نحن وأهدينا لجيراننا ، فلما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب ذلك » وقد تقدم في علامات  
 النبوة حديث أنس في تكثير الطعام القليل أيضا في قصة أخرى بما يغني عن الإعادة .

الحديث الخامس حديث جابر أيضاً .

قوله ( أبو عاصم ) هو الضحاك بن مخلد شيخ البخارى ، وقد روى عنه هنا بواسطة ، وهو من كبار شيوخه ، فكأن هذا فاته سماعه منه كغيره من الأحاديث التى يدخل بينه وبينه فيها واسطة .

قوله ( خصصا ) بمعجمة وميم مفتوحتين وصاد مهملة وقد تسكن الميم وهو خموص البطن .

قوله ( فانكفيت ) بفاء مفتوحة بعدها تحتانية ساكنة أى انقلبت ، وأصله انكفأت بهمزة وكأنه سهلها .

قوله ( ان جابرا قد صنع سورا ) بضم المهملة وسكون الواو بغير همز ، هو هنا الصنيع بالحيشية وقيل العرس بالفارسية ، ويطلق أيضاً على البناء الذى يحيط بالمدينة ، وأما الذى بالهمز فهو البقية .

قوله ( فحيلا بكم ) هى كلمة استدعاء فيها حث ، أى هلموا مسرعين . ووقع فى رواية القابسي « أهلا بكم » بزيادة ألف والصواب حذفها .

قوله ( وهم ألف ) أى الذين أكلوا ، وفى رواية أى نعيم فى « المستخرج » فأخبرنى أنهم كانوا تسعمائة أو ثلثمائة ، وفى رواية عبد الواحد بن أيمن عند الإسماعيلي « كانوا ثلثمائة أو ثلاثمائة » وفى رواية أى الزبير « كانوا ثلاثمائة » والحكم للزائد لمزيد علمه لأن القصة متحدة .

قوله ( وانحرفوا ) أى مالوا عن الطعام .

قوله ( لتعط ) بكسر الغين المعجمة وتشديد الطاء المهملة أن تغل وتغور .

[٤١٠٣] ٣٩٥٣ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة نا عبدة عن هشام عن أبيه عن عائشة : ﴿ إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ ﴾ قالت : كان ذلك يوم الخندق .

[٤١٠٤] ٣٩٥٤ - نا مسلم بن إبراهيم قال نا شعبة عن أبي إسحاق عن البراء قال : كان النبي صلى الله عليه ينقلُ التراب يوم الخندق حتى أغمر بطنه - أو اغبر بطنه - يقول :

«والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

فأنزلن سكيناً علينا وثبت الأقدام إن لاقينا

إن الأولى قد بغوا علينا إذا أرادوا فتنةً أبينا»

ورفع بها صوته : «أبينا أبينا» .

[٤١٠٥] ٣٩٥٥ - نا مسدد قال نا يحيى بن سعيد عن شعبة قال نا الحكم عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال : «نصرت بالصبا ، وأهلكت عاد بالدبور» .

[٤١٠٦] ٣٩٥٦ - حدثنا أحمد بن عثمان قال نا شريح بن مسleme قال حدثني إبراهيم بن يوسف قال

حدثني أبي عن أبي إسحاق، قال سمعت البراء بن عازب يحدث قال: لما كان يوم الأحزاب وخندق رسول الله صلى الله عليه، رأيته ينقل من تراب الخندق حتى وارى عني الغبار جلدة بطنه - وكان كثير الشعر - فسمعته يرتجز بكلمات ابن رواحة وهو ينقل من التراب يقول:

اللهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا  
فأنزلن سكيناً علينا  
إن الأولى قد رغبوا علينا  
وإن أرادونا على فتنة أبينا

قال: ثم يمد صوته بآخرها.

[٤١٠٧] ٣٩٥٧ - حدثنا عبدة بن عبد الله قال نا عبد الصمد عن عبد الرحمن - هو ابن عبد الله بن دينار - عن أبيه أن ابن عمر قال: أول يوم شهدته يوم الخندق.

الحديث السادس .

قوله ( عن عائشة رضى الله عنها ) ﴿ إذ جاءكم من فوقكم ومن أسفل منكم ، وإذ زاغت الأبصار وبلغت القلوب الحناجر ﴾ قالت : كان ذلك يوم الخندق ( هكذا وقع مختصراً ، وعند ابن مردويه من حديث ابن عباس رضى الله عنهما ) ﴿ إذ جاءكم من فوقكم ﴾ قال : عيينة بن حصن . ﴿ ومن أسفل منكم ﴾ : أبو سفيان بن حرب . وبين ابن إسحق في المغازي صفة نزولهم قال : نزلت قريش بمجتمع السيول في عشرة آلاف من أحابيشهم ومن تبعهم من بنى كنانة وتامة ، ونزل عيينة في غطفان ومن معهم من أهل نجد إلى جانب أحد بياب نعمان ، وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون حتى جعلوا ظهورهم إلى سلع في ثلاثة آلاف ، والخندق بينه وبين القوم ، وجعل النساء والذراري في الآطام ، قال : وتوجه حبي بن أخطب إلى بنى قريظة فلم يزل بهم حتى غدروا كما سيأتي بيانه في الباب الآتي ، وبلغ المسلمين غدرهم فاشتد بهم البلاء ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يعطى عيينة بن حصن ومن معه ثلث ثمار المدينة على أن يرجعوا ، فمنعه من ذلك سعد بن معاذ وسعد بن عباد وقالوا كنا نحن وهم على الشرك لا يطعمون منا في شيء من ذلك ، فكيف نفعله بعد أن أكرمنا الله عز وجل بالإسلام وأعزنا بك ؟ نعطيهم أموالنا ، مالنا بهذا من حاجة ، ولا نعطيهم إلا السيف . فاشتد بالمسلمين الحصار ، حتى تكلم معتب بن قشير وأوس بن قيظي وغيرهما من المنافقين بالنفاق ، وأنزل الله تعالى ﴿ وإذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً ﴾ الآيات . قال : وكان الذين جاءوهم من فوقهم بنو قريظة ومن أسفل منهم قريش وغطفان ، قال ابن إسحق في روايته : ولم يقع بينهم حرب إلا مراماة بالنبل لكن كان عمرو بن عبد ود العامري اقتحم هو ونفر معه خيولهم من ناحية ضيقة من الخندق حتى صاروا بالسبيخة فبارزه على فقتله ، وبرز نوفل بن عبد الله بن المغيرة المخزومي فبارزه الزبير فقتله ، ويقال قتله على ، ورجعت بقية الخيول منهزمة . وروى البيهقي في « الدلائل » من طريق زيد بن أسلم « أن رجلاً قال لحذيفة : أدركتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ندركه ، فقال : يا ابن أخي ، والله لا تدرى لو أدركته كيف تكون ، لقد رأيتنا ليلة الخندق في ليلة باردة مطيرة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من يذهب فيعلم لنا علم القوم جعله الله رفيق إبراهيم يوم القيامة ، فوالله ما قام أحد ، فقال لنا الثانية : جعله الله رفيق فلم يقم أحد . فقال أبو بكر : ابعث حذيفة ،

فقال : اذهب ، فقلت أخشى أن أؤسر ، قال : إنك لن تؤسر ، فذكر أنه انطلق : وأنهم تجادلوا ، وبعث الله عليهم الريح فما تركت لهم بناء إلا هدمته ولا إناء إلا أكفأته « ومن طريق عمرو بن سريع بن حذيفة نحوه وفيه » أن علقمة بن علاثة صار يقول : يا آل عامر ، إن الريح قاتلني وتحملت قريش وإن الريح لتغلبهم على بعض أمتعتهم » وروى الحاكم من طريق عبد العزيز ابن أخي حذيفة عن أبي حذيفة قال « لقد رأيتنا ليلة الأحزاب وأبو سفيان ومن معه من فوقنا ، وقرينة أسفل منا نخافهم على ذرارينا ، وما أتت علينا ليلة أشد ظلمة ولا ريحاً منها ، فجعل المنافقون يستأذنون ويقولون : إن بيوتنا عورة ، فمر بي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا جاث على ركبتي ولم يبق معه إلا ثلاثمائة فقال : اذهب فأتني بخير القوم ، قال : فدعنا لي فأذهب الله عني القر والفرع ، فدخلت عسكرهم فإذا الريح فيه لاتجاوزه شيرا ، فلما رجعت رأيت فوارس في طريقي فقالوا : أخبر صاحبك أن الله عز وجل كفاه القوم » وأصل هذا الحديث عند مسلم باختصار ، وسيأتي في الحديث الذي يليه شيء يتعلق بحديث عائشة .

الحديث السابع ذكر فيه حديث البراء من وجهين .

**قوله ( عن البراء )** سيأتي بعد حديث ابن عباس الطريق الأخرى لحديث البراء ، وفيه تصريح أبي إسحق بسماعه له من البراء .

**قوله ( حتى أغمر بطنه أو أغبر بطنه )** كذا وقع بالشك بالغين المعجمة فيهما ، فأما التي بالموحدة فواضح من الغبار ، وأما التي بالميم فقال الخطاى : إن كانت محفوظة فالمعنى وارى التراب جلدة بطنه ، ومنه غمار الناس وهو جمعهم إذا تكاثف ودخل بعضهم في بعض ، قال ، وروى اعفر بمهمله وفاء ، والعفر بالتحريك التراب ، وقال عياض : وقع للأكثر بمهمله وفاء ومعجمة وموحدة فمنهم من ضبطه بنصب بطنه ومنهم من ضبطه برفعها ، وعند النسفى « حتى غبر بطنه أو اغبر » بمعجمة فيهما وموحدة ، ولأبى ذر وأبى زيد « حتى أغمر » قال ولا وجه لها إلا أن يكون بمعنى ستركا في الرواية الأخرى « حتى وارى عني التراب بطنه » قال : وأوجه هذه الروايات اغبر بمعجمة وموحدة ورفع بطنه . قلت : وفي حديث أم سلمة عند أحمد بسند صحيح « كان النبي صلى الله عليه وسلم يعاطيهم اللبن يوم الخندق ، وقد اغبر شعر صدره » وفي الرواية الآتية « حتى وارى عني الغبار جلد بطنه وكان كثير الشعر » وظاهر هذا أنه كان كثير شعر الصدر ، وليس كذلك فان في صفته صلى الله عليه وسلم أنه كان دقيق المسربة أى الشعر الذى في الصدر إلى البطن ، فيمكن أن يجمع بأنه كان مع دقته كثيرا أى لم يكن منتشرا بل كان مسطिला والله أعلم .

**قوله ( يقول : والله لولا الله ما اهتدينا )** بين في الرواية التي بعد هذه أن هذا الرجز من كلام عبد الله بن رواحة ، وقوله « إن الألى قد بغوا علينا » ليس بموزون ، وتحريره أن الذين قد بغوا علينا فذكر الراوى الألى بمعنى الذين وحذف قد ، وزعم ابن التين أن المخوف « قد » و « هم » قال : والأصل إن الألى هم قد بغوا علينا ، وهو يتزن بما قال . لكن لايتعين . وذكره بعض الرواة في مسلم بلفظ « أبوا » بدل بغوا ومعناه صحيح ، أى أبوا أن يدخلوا في ديننا . ووقع في الطريق الثانية لحديث البراء « إن الألى قد رغوا علينا » كذا للسرخسى والكشميهنى وأبى

الوقت والأصلي ، وكذا في نسخة ابن عساكر ، وللباقين « قد بغوا » كالأولى . وأما الأصلي فضببطها بالغين الثقيلة والموحدة ، وضبطها في « المطالع » بالغين المعجمة ، وضبطت في رواية أوى الوقت كذا لكن بزى أوله والمشهور مافى « المطالع » .

**قوله ( ورفع بها صوته : أئينا أئينا )** كذا للأكثر بموحدة وفي آخر الرواية الآتية قال « ثم يمد صوته بآخرها » وهو يبين أن المراد بقوله « أئينا » ماوقع في آخر القسم الأخير وهو قوله « إذا أرادوا فتنة أئينا » ويحتمل أن يريد ماوقع في القسم الأخير وهو قوله « إنا إذا صيح بنا أئينا » فإنه روى بالوجهين ، ووقع في رواية أوى ذر وأوى الوقت وكرمة « أئينا » بمثناة بدل الموحدة ، والأصلي والسجزي بمثناة ، قال عياض : كلاهما صحيح المعنى ، أما الأول فمعناه إذا صيح بنا لفرع أو حادث أئينا الفرار وثبتنا ، وأما الثانى فمعناه جئنا وأقد منا على عدونا . قال : والرواية في هذا القسم بالمثناة أوجه لأن إعادة الكلمة في قوافى الرجز عن قرب عيب معلوم عنده ، فالراجع أن قوله « إذا أرادوا فتنة أئينا » بالموحدة ، وقوله « إنا إذا صيح بنا أئينا » بالمثناة ، والله أعلم . ووقع في بعض النسخ « وإن أرادونا على فتنة أئينا » وهو تغيير .

الحديث الثامن حديث ابن عباس .

**قوله ( نصرت بالصبا )** بفتح المهملة وتخفيف الموحدة وهى الريح الشرقية ، والدبور هى الريح الغربية ، وروى أحمد من حديث أوى سعيد قال « قلنا يوم الخندق : يارسول الله ، هل من شىء تقوله ؟ قد بلغت القلوب الحناجر ، قال نعم ، اللهم استر عوراتنا ، وآمن روعاتنا . قال فضرب الله وجوه أعدائنا بالريح ، فهزمهم الله عز وجل بالريح » وروى ابن مردويه فى التفسير من طريق أخرى عن ابن عباس أيضا قال « قالت الصبا للشمال : اذهبي بنا نصر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : إن الحرائر لانهب بالليل ، فغضب الله عليها فجعلها عقيباً » وفى رواية له من هذا الوجه « فكانت الريح التى نصر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبا » وقد تقدم فى الاستسقاء ذكر النكتة فى تخصيص الدبور بعاد والصبا بالمسلمين ، وعرف بهذا وجه إيراد المصنف هذا الحديث هنا ، وأن الله نصر نبيه فى غزوة الخندق بالريح ، قال تعالى ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجَنُودًا لَمْ تَرَوْهَا ﴾ قال مجاهد : سلط الله عليهم الريح فكفأت قدورهم ، ونزعت خيامهم حتى أظعنهم . وذكر ابن إسحق فى سبب رحيلهم « أن نعيم بن مسعود الأشجعى أتى النبى صلى الله عليه وسلم مسلماً ولم يعلم به قومه ، فقال له : خذل عنا . فمضى إلى بنى قريظة — وكان نديماً لهم — فقال عرفتم محبتي ، قالوا : نعم فقال : إن قريشاً وغطفان ليست هذه بلادهم ، وإنهم إن رأوا فرصة انتهزوها وإلا رجعوا إلى بلادهم وتركوكم فى البلاء مع محمد ، ولا طاقة لكم به . قالوا : فما ترى ؟ قال : لا تقاتلوا معهم حتى تأخذوا رهنأ منهم . فقبلوا رأيهم . فتوجه إلى قريش فقال لهم : إن اليهود ندموا على الغدر بمحمد فراسلوه فى الرجوع إليه ، فراسلهم بأننا لا نرضى حتى تبعنوا إلى قريش فتأخذوا منهم رهنأ فاقتلوه . ثم جاء غطفان بنحو ذلك . قال : فلما أصبح أبو سفيان بعث عكرمة بن أبى جهل إلى بنى قريظة بأننا قد ضاق بنا المنزل ولم نجد مرعى ، فاخرجوا بنا حتى نناجز محمداً . فأجابوهم : إن اليوم يوم السبت ولا نعمل فيه شىئا ، ولابد لنا من الرهن منكم لئلا تغدروا بنا . فقالت قريش : هذا ما جذركم نعيم ، فراسلوهم ثانيا أن لا نعطيكم رهنأ ، فإن شئتم أن تخرجوا فافعلوا . فقالت قريظة : هذا ما أخبرنا نعيم » قال



ابن إسحق : وحدثني يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة « أن نعيماً كان رجلاً نموماً ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : إن اليهود بعثت إليّ إن كان يرضيك أن تأخذ من قریش وغطفان رهناً ندفعهم إليك فتقتلهم فعلنا ، فرجع نعيم مسرعاً إلى قومه فأخبرهم ، فقالوا : والله ما كذب محمد عليهم ، وإنهم لأهل غدر . وكذلك قال لقریش . فكان ذلك سبب خذلانهم ورحيلهم » وقد تقدم في الحديث السادس بيان ما أرسل عليهم من الریح . الحديث التاسع .

قوله ( حدثنا عبد الصمد ) هو ابن عبد الوارث بن سعيد .

قوله ( أول مشهد شهدته يوم الخندق ) أى باشرت فيه القتال ، وهذا يوافق رواية نافع عنه الماضية في أول الباب . وروى الطبرانی بإسناد صحيح عن ابن عمر قال « بعثنى خالى عثمان بن مظعون في حاجة ، فاستأذنت النبي صلى الله عليه وسلم فأذن لي وقال : من لقيت فقل لهم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن ترجعوا ، قال : فلا والله ما عطف علىّ منهم اثنان »

[٤١٠٨] ٣٩٥٨ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ... ح . قال وأخبرني ابن طاوس عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر قال : دخلت على حفصة ونسواتها تنطف ، قلت : قد كان من أمر الناس ما ترين ، فلم يجعل لي من الأمر شيء . فقالت : الحق فإنهم ينتظرونك ، وأخشى أن يكون في احتباسك عنهم فرقة . فلم تدعه حتى ذهب . فلما تفرق الناس خطب معاوية قال : من كان يريد أن يتكلم في هذا الأمر فليطلع لنا قرنه ، فلنحن أحق به منه ومن أبيه . قال حبيب بن مسلمة : فهلا أجبته ؟ قال عبد الله : فحللت حبوتي وهممت أن أقول : أحق بهذا الأمر منك من قاتلك وأباك على الإسلام . فخشيت أن أقول كلمة تفرق بين الجميع وتسفك الدم ويحمل عني غير ذلك ، فذكرت ما أعد الله في الجنان . قال حبيب : حفظت وعصمت . قال محمود عن عبد الرزاق . ونسواتها . الحديث العاشر .

قوله ( هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني .

قوله ( قال وأخبرني ابن طاوس ) قائل ذلك هو معمر ، واسم ابن طاوس عبد الله .

قوله ( دخلت على حفصة ) أى بنت عمر أخته .

قوله ( ونسواتها ) بفتح النون والمهملة . قال الخطابي : كذا وقع ، وليس بشيء ، وإنما هو « نسواتها » أى ذوائبها ، ومعنى تنطف أى تقطر كأنها قد اغتسلت ، والنسوات جمع نوسة والمراد أن ذوائبها كانت تنوس أى تتحرك ، وكل شيء تحرك فقد ناس ، والنوس الاضطراب ، ومنه قول المرأة في حديث . أم زرع « أناس من حلى أذنى » قال ابن التين : قوله نسوات هو يسكون الواو وضبط بفتحها ، وأما نسوات فكانه على القلب .

قوله ( قد كان من أمر الناس ما ترين ، فلم يجعل لي من الأمر شيء ) مراده بذلك ما وقع بين علي ومعاوية من القتال في صفين يوم اجتماع الناس على الحكومة بينهم فيما اختلفوا فيه ، فراسلوا بقايا الصحابة من الحرمين

وغيرهما وتواعدوا على الاجتماع لينظروا في ذلك ، فشاور ابن عمر أخته في التوجه اليهم أو عدمه فأشارت عليه باللاحاق بهم خشية أن ينشأ من غيبته اختلاف يفضى إلى استمرار الفتنة .

**قوله ( فلما تفرق الناس )** أى بعد أن اختلف الحكماء ، وهما أبو موسى الأشعري وكان من قبل على وعمر بن العاص وكان من قبل معاوية . ووقع في رواية عبد الرزاق عن معمر في هذا الحديث « فلما تفرق الحكماء » وهو يفسر المراد ويعين أن القصة كانت بصفتين ، وجوز بعضهم أن يكون المراد الاجتماع الأخير الذى كان بين معاوية والحسن بن على ورواية عبد الرزاق ترده ، وعلى هذا تقدير الكلام ، فلم تدعه حتى ذهب اليهم في المكان الذى فيه الحكماء فحضر معهم ، فلما تفرقوا خطب معاوية الخ ، وأبعد من ذلك قول ابن الجوزى في « كشف المشكل » أشار بذلك إلى جعل عمر الخلافة شورى في ستة ولم يجعل له من الأمر شيئا فأمرته باللاحاق ، قال : وهذا حكاية الحال التى جرت قبل ، وأما قوله : « فلما تفرق الناس خطب معاوية » كان هذا في زمن معاوية لما أراد أن يجعل ابنه يزيد ولي عهده ، كذا قال ولم يأت له بمستند ، والمعتمد ما صرح به في رواية عبد الرزاق . ثم وجدت في رواية حبيب بن أبى ثابت عن ابن عمر قال « لما كان في اليوم الذى اجتمع فيه معاوية بدومة الجندل قالت حفصة : إنه لا يجمل بك أن تتخلف عن صلح يصلح الله به بين أمة محمد ، وأنت صهر رسول الله وابن عمر بن الخطاب ، قال فأقبل معاوية يومئذ على بختى عظيم فقال : « من يطمع في هذا الأمر أو يرجوه أو يمد إليه عنقه » الحديث أخرجه الطبراني .

**قوله ( أن يتكلم في هذا الأمر )** أى الخلافة .

**قوله ( فليطلع لنا قرنه )** بفتح القاف ، قال ابن التين يحتمل أن يريد بدعته كما جاء في الخبر الآخر « كلما نجم قرن » أى طلع قرن ، ويحتمل أن يكون المعنى فليبد لنا صفحة وجهه ، والقرن من شأنه أن يكون في الوجه ، والمعنى فليظهر لنا نفسه ولا يخفيها . قيل أراد عليا وعرض بالحسن والحسين ، وقيل أراد عمر وعرض هابنه عبد الله ، وفيه بُعد لأن معاوية كان يبالغ في تعظيم عمر ووقع في رواية حبيب بن أبى ثابت أيضا قال ابن عمر : ماحدثت نفسي بالدنيا قبل يومئذ أردت ان أقول له يطمع فيه من ضربك وأباك على الإسلام حتى أدخلكما فيه ، فذكرت الجنة فأعرضت عنه . ومن هنا يظهر مناسبة إدخال هذه القصة في غزوة الخندق ، لأن أبا سفيان كان قائد الأحزاب يومئذ .

**قوله ( قال حبيب بن مسلمة )** أى ابن مالك الفهرى ، صحابى صغير ، ولأبيه صحبة ، وكان قد سكن الشام وأرسله معاوية في عسكر لنصر عثمان فقتل عثمان قبل أن يصل ، فرجع فكان مع معاوية ، وولاه غزوة الروم ، فكان يقال له حبيب الروم لكثرة دخوله عليهم ومات في خلافة معاوية .

**قوله ( فهلا أجبت )** أى هلا أجبت معاوية عن تلك المقالة ، فأعلمه ابن عمر بالذى منعه عن ذلك قال : خللت حبوتى الخ ، ووقع في رواية عبد الرزاق عند قوله « فلنحن أحق به منه ومن أبيه » يعرض بابن عمر فعرف بهذه الزيادة مناسبة قول حبيب بن مسلمة لابن عمر : هلا أجبت . والحبوة بضم المهملة وسكون الموحدة ثوب يلقى على الظهر ويربط طرفاه على الساقين بعد ضمهما .

**قوله ( من قاتلك وأباك على الإسلام )** يعنى يوم أحد ويوم الخندق ، ويدخل في هذه المقاتلة على وجميع من

شهدها من المهاجرين ، ومنهم عبد الله بن عمر . ومن هنا تظهر مناسبة إدخال هذه القصة في غزوة الخندق لأن أبا سفيان والد معاوية كان رأس الأحزاب يومئذ . ووقع في رواية حبيب بن أتي ثابت أيضا « قال ابن عمر فمحدث نفسي بالدنيا قبل يومئذ ، أردت أن أقول له يطمع فيه من قاتلك وأباك على الإسلام حتى أدخلكما فيه فذكرت الجنة فأعرضت عنه » وكان رأى معاوية في الخلافة تقديم الفاضل في القوة والرأى والمعرفة على الفاضل في السبق إلى الإسلام والدين والعبادة ، فلهذا أطلق أنه أحق ، ورأى ابن عمر بخلاف ذلك ، وأنه لا يبايع المفضول إلا إذا خشي الفتنة ، ولهذا بايع بعد ذلك معاوية ثم ابنه يزيد ونهى بنيه عن نقض بيعته كما سيأتى في الفتن ، وبايع بعد ذلك لعبد الملك بن مروان .

**قوله ( ويحمل عنى غير ذلك )** أى غير ما أردت ، ووقع في رواية منقطعة عند سعيد بن منصور أخرجه عن إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب قال « نبت أن ابن عمر لما قال معاوية من أحق بهذا الأمر منا ومن ينازعنا ، فهمت أن أقول الذين قاتلوك وأباك على الإسلام ، فخشيت أن يكون في قولى هراقة الدماء ، وأن يحمل قولى على غير الذى أردت » .

**قوله ( فذكرت ما أعد الله في الجنان )** أى لمن صبر وآثر الآخرة على الدنيا .

**قوله ( قال حبيب )** أى ابن مسلمة المذكور « حفظت وعصمت » بضم أولهما أى أنه صوب رأية في ذلك . وقد قدمنا أن حبيب بن مسلمة المذكور كان من أصحاب معاوية .

**قوله ( قال محمود عن عبد الرزاق : ونوساتها )** أى إن عبد الرزاق روى عن معمر شيخ هشام بن يوسف هذا الحديث كما رواه هشام فخالف في هذه اللفظة فقال « نوساتها » وهذا هو الصواب كما تقدم ، وطريق محمود هذا وهو ابن غيلان المروزي وصلها محمد بن قدامة الجوهري في كتاب « أخبار الخوارج » له قال حدثنا محمود ابن غيلان المروزي أنبأنا عبد الرزاق عن معمر فذكره بالإسنادين معا ، وساق المتن بتمامه ، وأوله « دخلت على حفصة ونوساتها تنظف » وقد ذكرت ما في روايته من فائدة زائدة ، وكذلك أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق

[٤١٠٩] ٣٩٥٩- نا أبو نعيم قال نا سفيان عن أبي إسحاق عن سليمان بن صرد قال : قال النبي صلى الله عليه يوم الأحزاب : « نغزوهم ولا يغزونا » .

[الحديث ٤١٠٩ - طرفه في : ٤١١٠] .

[٤١١٠] ٣٩٦٠- حدثنا عبد الله بن محمد قال نا يحيى بن آدم قال نا إسرائيل قال سمعت أبا إسحاق يقول سمعت سليمان بن صرد يقول سمعت النبي صلى الله عليه يقول حين أجلى الأحزاب عنه : « الآن نغزوهم ولا يغزونا ، نحن نسير إليهم » .

[٤١١١] ٣٩٦١- حدثنا إسحاق قال نا روح قال نا هشام عن محمد عن عبيدة عن علي : عن النبي صلى الله

عليه أنه قال يوم الخندق : « ملأ الله عليهم بيوتهم وقبورهم نارا كما شغلونا عن صلاة الوسطى حتى غابت الشمس » .

[٤١١٢] ٣٩٦٢- نا المكي بن إبراهيم قال نا هشام عن يحيى عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله: أن عمر بن الخطاب جاء يوم الخندق بعد ما غربت الشمس جعل يسب كفار قريش وقال: يا رسول الله، ما كدت أن أصلي حتى كادت الشمس تغرب. قال النبي صلى الله عليه: «والله ما صليتها»، فنزلنا مع النبي صلى الله عليه بطحان، فتوضأ للصلاة وتوضأنا لها، فصلى العصر بعد ما غربت الشمس، ثم صلى بعدها المغرب.

الحديث الحادى عشر حديث سليمان بن سرد بضم الصاد المهمة وفتح الراء بعدها مهمة ابن الجون بفتح الجيم الخزاعى صحابى مشهور ، يقال كان اسمه يسار فغيره النبي صلى الله عليه وسلم ، ليس له فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر تقدم فى صفة إبليس ، وله طريق فى الأدب . وقد صرح فى الرواية الثانية بسماع أى إسحق له منه ، وكان سليمان المذكور أسن من خرج من أهل الكوفة فى طلب ثار الحسين بن على فقتل هو وأصحابه بعين الورد فى سنة خمس وستين .

قوله ( نغزوهم ولا يغزونا ) فى رواية أبى نعيم فى « المستخرج » من طريق بشر بن موسى عن أبى نعيم شيخ البخارى فيه « الآن نغزوهم » وهى فى رواية إسرائيل التى تلو هذه ، وقوله فى رواية إسرائيل « حين أجلى » بضم الهمزة وسكون الجيم وكسر اللام أى رجعوا عنه ، وفيه إشارة إلى أنهم رجعوا بغير اختيارهم بل يصنع الله تعالى لرسوله ، وذكر الواقدي أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك بعد أن انصرفوا ، وذلك لسبع بقين من ذى القعدة وفيه علم من أعلام النبوة ، فإنه صلى الله عليه وسلم اعتمر فى السنة المقبلة فصدته قريش عن البيت . ووقعت الهدنة بينهم إلى أن نقضوها فكان ذلك سبب فتح مكة ، فوقع الأمر كما قال صلى الله عليه وسلم . وأخرج البزار بإسناد حسن من حديث جابر شاهداً لهذا الحديث ولفظه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الأحزاب وقد جمعوا له جمعاً كثيرة : لا يغزونكم بعد هذا أبداً ، ولكن أنتم تغزونهم » .

الحديث الثانى عشر حديث على .

قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن منصور ، وهشام كنت ذكرت فى الجهاد أنه الدستوائى لكن جزم المزى فى الأطراف أنه ابن حسان ، ثم وجدته مصرحاً به فى عدة طرق فهذا هو المعتمد ، وأما تضعيف الأصبلى للحديث به فليس بمعتمدة كما سأوضحه فى التفسير إن شاء الله تعالى .

قوله ( عن محمد ) هو ابن سيرين وعبيدة بفتح العين هو ابن عمرو السلماني .

قوله ( قال يوم الخندق ) فى رواية الجهاد « يوم الأحزاب » وهو بالمعنى ، وفى رواية يحيى بن الجزار عن على عند مسلم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوم الأحزاب قاعداً على فرصة من فرص الخندق » فذكره .

قوله ( كما شغلونا ) فى رواية الكشميهنى « كلما شغلونا » بزيادة لام وهو خطأ .

قوله ( الصلاة الوسطى ) زاد مسلم « صلاة العصر » وسيأتى الكلام عليها وعلى شرح هذا الحديث مستوفى فى تفسير سورة البقرة .

الحديث الثالث عشر حديث جابر .

**قوله ( حدثنا هشام )** أى ابن عبد الله الدستوائى ، ويحى هو ابن أوى كثير .

**قوله ( جعل يسب كفار قريش )** قد سبق شرح هذا الحديث فى المواقيت من كتاب الصلاة وبينت فيه المذاهب فى ترتيب فائتة الصلاة .

[٤١١٣] ٣٩٦٣- نا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن ابن المنكر قال : سمعت جابراً يقول : قال رسول الله صلى

الله عليه يوم الأحزاب : « من يأتينا بخبر القوم ؟ » فقال الزبير : أنا . ثم قال : « من يأتينا بخبر القوم ؟ » فقال الزبير : أنا . ثم قال : « من يأتينا بخبر القوم ؟ » فقال الزبير : أنا . قال : « إن لكل نبي حوارياً ، وحواري الزبير » .

[٤١١٤] ٣٩٦٤- نا قتيبة قال نا الليث عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله

عليه كان يقول : « لا إله إلا الله وحده ، أعز جُنده ، ونصر عبده ، وغلب الأحزاب وحده ، فلا شيء بعده » .

[٤١١٥] ٣٩٦٥- حدثني محمد قال أنا الفزاري وعبد بن إسماعيل بن أبي خالد قال سمعت عبد الله بن

أبي أوفى يقول : دعا رسول الله صلى الله عليه على الأحزاب فقال : « اللهم منزل الكتاب سريع الحساب ، اهزم الأحزاب . اللهم اهزمهم وزلزلهم » .

[٤١١٦] ٣٩٦٦- نا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا موسى بن عقبة عن سالم ونافع عن عبد الله : أن

رسول الله صلى الله عليه كان إذا قفل من الغزو أو الحج أو العمرة يبدأ فيكبر ثلاث مرات ثم يقول : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير . آيبون ، تائبون ، عابدون ، ساجدون ، لربنا حامدون . صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده » .

الحديث الرابع عشر حديث جابر أيضاً فى ذكر الزبير ، وقد تقدم شرحه فى المناقب .

**قوله ( من يأتينا بخبر القوم ؟ فقال الزبير أنا )** ذكرها ثلاث مرات ، وقد تقدم فى الجهاد فى « باب فضل

الطليعة » ذكرها مرتين ، ومضى شرح الحديث فى مناقب الزبير ، وقد استشكل ذكر الزبير فى هذه القصة فقال شيخنا ابن الملقن<sup>(١)</sup> : أعلم أنه وقع هنا أن الزبير هو الذى ذهب لكشف خبر بنى قريظة والمشهور كما قاله شيخنا أبو الفتح اليعمرى أن الذى توجه لىأتى بخبر القوم حذيفة كما روينا من طريق ابن إسحق وغيره . قلت : وهذا الحصر مردود ، فإن القصة التى ذهب لكشفها غير القصة التى ذهب حذيفة لكشفها ، فقصة الزبير كانت لكشف خبر بنى قريظة هل نقضوا العهد بينهم وبين المسلمين ووافقوا قريشا على محاربة المسلمين ، وقصة حذيفة كانت لما اشتد الحصار على المسلمين بالخندق وتماأت عليهم الطوائف ثم وقع بين الأحزاب الاختلاف وحذرت كل طائفة من الأخرى وأرسل الله تعالى عليهم الريح واشتد البرد تلك الليلة فانتدب النبى صلى الله عليه وسلم من يأتيه بخبر قريش ، فانتدب له حذيفة بعد تكراره طلب ذلك ، وقصته فى ذلك مشهورة لما دخل بين قريش فى

(١) قول الحافظ : ( وقد استشكل ذكر الزبير فى هذه القصة شيخنا ابن الملقن .. إلخ ) : الواقع أنه لا إشكال لأن

الزبير هو الذى توجه لىبني قريظة يوم الأحزاب وأن حذيفة هو الذى توجه للأحزاب أنفسهم فلا إشكال . عبد القادر شيبه الحمد

الليل وعرف قصتهم ورجع وقد اشتد عليه البرد ، فغطاه النبي صلى الله عليه وسلم حتى دفتى ، وبين الواقدي أن المراد بالقوم بنو قريظة . وروى ابن أبي شيبة من مرسل عكرمة « أن رجلا من المشركين قال يوم الخندق : من يبارز ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : قم يازبير ، فقالت أمه صفية بنت عبد المطلب : واحدى يارسول الله ، فقال : قم يازبير ، فقام الزبير فقتله ثم جاء بسلبه الى النبي صلى الله عليه وسلم فنقله إياه » .

الحديث الخامس عشر .

قوله ( عن أبيه ) هو أبو سعيد المقبرى .

قوله ( وغلب الأحزاب وحده ، فلا شيء بعده ) هو من السجع المحمود ، والفرق بينه وبين المذموم أن المذموم ما يأتي بتكلف واستكراه ، والمحمود ما جاء بانسجام واتفاق ، ولهذا قال في مثل الأول : أسجع مثل سجع الكهان ؟ وكذا قال : كان يكره السجع في الدعاء . ووقع في كثير من الأدعية والمحادثات ما وقع مسجوعا لكنه في غاية الانسجام المشعر بأنه وقع بغير قصد ، ومعنى قوله « لا شيء بعده » أى جميع الأشياء بالنسبة إلى وجوده كالعدم ، أو المراد أن كل شيء يفنى وهو الباقي ، فهو بعد كل شيء فلا شيء بعده كما قال تعالى ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ .

الحديث السادس عشر .

قوله ( حدثني محمد بن سلام ) والفزارى هو مروان بن معاوية ، وعبد الله هو ابن سليمان .

قوله ( دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الأحزاب ) قد تقدم شرحه في « باب لاتتمنوا لقاء العدو » من كتاب الجهاد .

الحديث السابع عشر حديث عبد الله وهو ابن عمر .

قوله ( أو الحج أو العمرة ) ليست أو للشك بل هى للتبويع ، وذكره هنا لقوله « وهزم الأحزاب وحده » وسيأتى شرحه في الدعوات إن شاء الله تعالى

باب مرجع النبي صلى الله عليه من الأحزاب

ومخرجه إلى بني قريظة ، ومحاصرته إياهم

[٤١١٧] ٣٩٦٧- نا عبد الله بن أبي شيبة قال نا ابن نمير عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : لما رجع النبي صلى الله عليه من الخندق ووضع السلاح واغتسل ، أتاه جبريل فقال : قد وضعت السلاح ، والله ما وضعناه ، أخرج إليهم . قال : « فإلى أين ؟ » قال : ها هنا . وأشار إلى بني قريظة ، فخرج النبي صلى الله عليه إليهم .

[٤١١٨] ٣٩٦٨- نا موسى قال نا جرير بن حازم عن حميد بن هلال عن أنس قال : كآني أنظر إلى الغبار ساطعا في رفاق بني غنم ، موكب جبريل صلى الله عليه حين سار رسول الله صلى الله عليه إلى بني قريظة .

[٤١٩] ٣٩٦٩- نا عبد الله بن محمد بن أسماء قال نا جويرة بن أسماء عن نافع عن ابن عمر قال : قال النبي صلى الله عليه يوم الأحزاب : « لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة » ، فأدرك بعضهم العصر في الطريق فقال : بعضهم : لا نصلي حتى نأتيها ، وقال بعضهم : بل نصلي ، لم يرد منا ذلك . فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه فلم يعنف واحدا منهم .

**قوله ( باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب )** أى من الموضع الذى كان يقاتل فيه الأحزاب إلى منزله بالمدينة .

**قوله ( ومخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته إياهم )** قد تقدم السبب فى ذلك ، وهو ما وقع من بني قريظة من نقض عهده وبمالاتهم لقريش وغطفان عليه ، وتقدم نسب بني قريظة فى غزوة بني النضير ، وذكر عبد الملك بن يوسف فى « كتاب الأنواء » له أنهم كانوا يزعمون أنهم من ذرية شعيب نبي الله عليه السلام وهو بمحتمل وأن شعيباً كان من بني جذام القبيلة المشهورة وهو بعيد جداً ، وتقدم أن توجه النبي صلى الله عليه وسلم إليهم كان لسبع بقين من ذى القعدة ، وأنه خرج إليهم فى ثلاثة آلاف . وذكر ابن سعد أنه كان مع المسلمين ستة وثلاثون فرساً . ثم ذكر المصنف فيه ستة أحاديث :

الأول حديث عائشة رضى الله عنها ، ذكره مختصراً وسيأتى مطولاً فى الباب مع شرحه .

الثانى حديث أنس .

**قوله ( حدثنا موسى )** هو ابن إسماعيل التبوذكى .

**قوله ( كأنى أنظر إلى الغبار )** يشير إلى أنه يستحضر القصة حتى كأنه ينظر إليها مشخصة له بعد تلك المدة الطويلة .

**قوله ( ساطعاً )** أى مرتفعاً .

**قوله ( بنى غنم )** بفتح المعجمة وسكون النون ، كما تقدم شرحه فى أوائل بدء الخلق ، وتقدم إعراب قوله « موكب جبريل » ووقع هذا الحديث عند ابن سعد من طريق سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال مطولاً لكن ليس فيه أنس ، وأوله « كان بين بني قريظة وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد ، فلما جاءت الأحزاب نقضوه وظاهروهم . فلما هزم الله عز وجل الأحزاب تحصنوا ، فجاء جبريل ومن معه من الملائكة فقال : يا رسول الله انهض إلى بني قريظة ، فقال : إن فى أصحابى جهداً قال : انهض إليهم فلاضعضهم . قال فأدبر جبريل ومن معه من الملائكة حتى سطع الغبار فى زقاق بنى غنم من الأنصار » .

الحديث الثالث حديث ابن عمر .

**قوله ( جويرة )** بالجيم مصغر هو عم عبد الله الراوى عنه .

**قوله ( لا يصلين أحد العصر )** كذا وقع فى جميع النسخ عند البخارى ، ووقع فى جميع النسخ عند مسلم

« الظهر » مع اتفاق البخارى ومسلم على روايته عن شيخ واحد بإسناد واحد ، وقد وافق مسلماً أبو يعلى وآخرون ، وكذلك أخرجه ابن سعد عن أبى عتيان مالك بن إسماعيل عن جويرية بلفظ « الظهر » وابن حبان من طريق أبى عتيان كذلك ، ولم أره من رواية جويرية إلا بلفظ « الظهر » غير أن أبى نعيم فى « المستخرج » أخرجه من طريق أبى حفص السلمى عن جويرية فقال « العصر » وأما أصحاب المغازي فاتفقوا على أنها العصر ، قال ابن إسحق : لما انصرف النبى صلى الله عليه وسلم من الخندق راجعاً الى المدينة أتاه جبريل الظهر فقال : إن الله يأمرك أن تسير إلى بنى قريظة ، فأمر بلالا فأذن فى الناس : من كان سامعاً مطيعاً فلا يصلين العصر إلا فى بنى قريظة ، وكذلك أخرجه الطبرانى والبيهقى فى « الدلائل » بإسناد صحيح الى الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن عمه عبيد الله بن كعب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رجع من طلب الأحزاب وجمع عليه اللأمة واغتسل واستجمر تبدى له جبريل فقال : عذيرك من محارب ، فوثب فرعاً ، فعزم على الناس أن لا يصلوا العصر حتى يأتوا بنى قريظة ، قال فلبس الناس السلاح فلم يأتوا قريظة حتى غربت الشمس ، قال فاختصموا عند غروب الشمس فصلت طائفة العصر وتركتها طائفة وقالت : إنا فى عزمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس علينا إثم ، فلم يعنف واحداً من الفريقين » وأخرجه الطبرانى من هذا الوجه موصولاً بذكر كعب بن مالك فيه ، وللبيهقى من طريق القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله عنها نحوه مطولاً وفيه « فصلت طائفة إيماناً واحتساباً وتركت طائفة إيماناً واحتساباً ، وهذا كله يؤيد رواية البخارى فى أنها العصر وقد جمع بعض العلماء بين الروایتين باحتمال أن يكون بعضهم قبل الأركان صلى الظهر وبعضهم لم يصلها فقبل لمن لم يصلها لا يصلين أحد الظهر ولن صلاها لا يصلين أحد العصر . وجمع بعضهم باحتمال أن تكون طائفة منهم راحت بعد طائفة فقبل للطائفة الأولى الظهر وقيل للطائفة التى بعدها العصر ، وكلاهما جمع لأبأس به ، لكن يبعده اتحاد مخرج الحديث لأنه عند الشيخين كما بيناه بإسناد واحد من مبدئه إلى منتهاه ، فيبعد أن يكون كل من رجال إسناده قد حدث به على الوجهين إذ لو كان كذلك لحمله واحد منهم عن بعض رواته على الوجهين ولم يوجد ذلك . ثم تأكد عندى أن الاختلاف فى اللفظ المذكور من حفظ بعض رواته فإن سياق البخارى وحده يخالف لسياق كل من رواه عن عبد الله بن محمد بن أسماء وعن عمه جويرية ، ولفظ البخارى « قال النبى صلى الله عليه وسلم لا يصلين أحد العصر إلا فى بنى قريظة ، فأدرك بعضهم العصر فى الطريق فقال بعضهم : لا نصلى حتى نأتىها . وقال بعضهم : بل نصلى ، لم يرد منا ذلك . فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف واحداً منهم » ولفظ مسلم وسائر من رواه « نادى فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم انصرف عن الأحزاب أن لا يصلين أحد الظهر إلا فى بنى قريظة ، فتخوف ناس فوث الوقت فصلوا دون بنى قريظة ، وقال آخرون : لا نصلى إلا حيث أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن فاتنا الوقت ، قال فما عنف واحداً من الفريقين » فالذى يظهر من تغاير اللفظين أن عبد الله بن محمد بن أسماء شيخ الشيخين فيه لما حدث به البخارى حدث به على هذا اللفظ ، ولما حدث به الباقيين حدثهم به على اللفظ الأخير وهو اللفظ الذى حدث به جويرية ، بدليل موافقة أبى عتيان له عليه بخلاف اللفظ الذى حدث به البخارى ، أو أن البخارى كتبه من حفظه ولم يراع اللفظ كما عرف من مذهبه فى تجويز ذلك ، بخلاف مسلم فإنه يحافظ على اللفظ كثيراً ، وإنما لم أجوز عكسه لموافقة من وافق مسلماً على لفظه بخلاف البخارى ، لكن موافقة أبى حفص السلمى له تؤيد الاحتمال الأول ، وهذا كله من حيث حديث ابن عمر ، أما بالنظر إلى



حديث غيره فالاحتمالان المتقدمان في كونه قال الظهر لطائفة والعصر لطائفة متجه فيحتمل أن تكون رواية الظهر هي التي سمعها ابن عمر ورواية العصر هي التي سمعها كعب بن مالك وعائشة والله أعلم . قال السهيلي وغيره : في هذا الحديث من الفقه أنه لا يعاب على من أخذ بظاهر حديث أو آية ، ولا على من استنبط من النص معنى يخصه . وفيه أن كل مختلفين في الفروع من المجتهدين مصيب ، قال السهيلي : ولا يستحيل أن يكون الشيء صواباً في حق إنسان وخطأ في حق غيره وإنما المحال أن يحكم في النازلة بحكمين متضادين في حق شخص واحد ، قال : والأصل في ذلك أن الخطر والإباحة صفات أحكام لأعيان قال : فكل مجتهد وافق اجتهاده وجهاً من التأويل فهو مصيب انتهى . والمشهور أن الجمهور ذهبوا إلى أن المصيب في القطعيات واحد ، وخالف الجاحظ والعنبري . وأما ما لا قطع فيه فقال الجمهور أيضاً : المصيب واحد ، وقد ذكر ذلك الشافعي وقرره ، ونقل عن الأشعري أن كل مجتهد مصيب ، وأن حكم الله تابع لظن المجتهد . وقال بعض الحنفية وبعض الشافعية : هو مصيب باجتهاده ، وإن لم يصب ما في نفس الأمر فهو مخطئ وله أجر واحد ، وسيأتي بسط هذه المسألة في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . ثم الاستدلال بهذه القصة على أن كل مجتهد مصيب على الإطلاق ليس بواضح وإنما فيه ترك تعنيف من بذل وسعه واجتهد ، فيستفاد منه عدم تأثيمه . وحاصل ما وقع في القصة أن بعض الصحابة حملوا النهي على حقيقته ، ولم يبالوا بخروج الوقت ترجيحاً للنهي الثاني على النهي الأول وهو ترك تأخير الصلاة عن وقتها ، واستدلوا بجواز التأخير لمن اشتغل بأمر الحرب بنظير ما وقع في تلك الأيام بالخذق فقد تقدم حديث جابر المصرح بأنهم صلوا العصر بعدما غربت الشمس وبذلك لشغلهم بأمر الحرب ، فجازوا أن يكون ذلك عاماً في كل شغل يتعلق بأمر الحرب ولا سيما والزمان زمان التشريع ، والبعض الآخر حملوا النهي على غير الحقيقة وأنه كناية عن الحث والاستعجال والإسراع إلى بني قريظة ، وقد استدل به الجمهور على عدم تأثيم من اجتهد لأنه صلى الله عليه وسلم لم يعنف أحداً من الطائفتين ، فلو كان هناك إثم لعنف من أثم ، واستدل به ابن حبان على أن تارك الصلاة حتى يخرج وقتها لا يكفر ، وفيه نظر لا يخفى . واستدل به غيره على جواز الصلاة على الدواب في شدة الخوف ، وفيه نظر قد أوضحته في باب صلاة الخوف . وعلى أن الذي يتعمد تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها يقضيها بعد ذلك لأن الذين لم يصلوا العصر صلوا بعد ذلك كما وقع عند ابن إسحق أنهم صلوا في وقت العشاء ، وعند موسى بن عقبة أنهم صلوا بعد أن غابت الشمس ، وكذا في حديث كعب بن مالك ، وفيه نظر أيضاً لأنهم لم يؤخروها إلا لعذر تألوله ، والنزاع إنما هو فيمن أخر عمداً بغير تأويل ، وأغرب ابن المنير فادعى أن الطائفة الذين صلوا العصر لما أدركتهم في الطريق إنما صلوا وهم على الدواب ، واستند إلى أن النزول إلى الصلاة ينافي مقصود الإسراع في الوصول ، قال : فإن الذين لم يصلوا عمداً بالدليل الخاص وهو الأمر بالإسراع فترك عموم إيقاع العصر في وقتها إلى أن فات ، والذين صلوا جمعوا بين دليل وجوب الصلاة ووجوب الإسراع فصلوا ركباناً ، لأنهم لو صلوا نزولاً لكان مضادة لما أمروا به من الإسراع ولا يظن ذلك بهم مع ثقب أفهامهم انتهى . وفيه نظر لأنه لم يصرح لهم بترك النزول . فلعلهم فهموا أن المراد بأمرهم أن لا يصلوا العصر إلا في بني قريظة المبالغة في الأمر بالإسراع فبادروا إلى امتثال أمره ، وخصبوا وقت الصلاة من ذلك لما تقرر عندهم من تأكيد أمرها ، فلا يمتنع أن ينزلوا فيصلوا ولا يكون في ذلك مضادة لما أمروا به ، ودعوى أنهم صلوا ركباناً يحتاج إلى دليل ولم أره صريحاً في شيء من طرق هذه القصة ، وقد تقدم بحث ابن بطلال في ذلك في « باب صلاة الخوف » . وقال ابن

القيم في الهدى ما حاصله : كل من الفريقين مأجور بقصده ، إلا أن من صلى حاز الفضيلتين : امتثال الأمر في الإسراع ، وامتثال الأمر في المحافظة على الوقت ولا سيما ما في هذه الصلاة بعينها من الحث على المحافظة عليها وأن من فاتته حبط عمله ، وإنما لم يعنف الذين أخروها لقيام عذرهم في التمسك بظاهر الأمر ، ولأنهم اجتهدوا فأخروا لامتناعهم الأمر . لكنهم لم يصلوا إلى أن يكون اجتهدهم أصوب من اجتهد الطائفة الأخرى . وأما من احتج لمن أخر بأن الصلاة حينئذ كانت تؤخر كما في الخندق وكان ذلك قبل صلاة الخوف ، فليس بواضح ، لاحتمال أن يكون التأخير في الخندق كان عن نسيان ، وذلك بين في قوله صلى الله عليه وسلم لعمر لما قال له ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب ، فقال : والله ما صليتها . لأنه لو كان ذاكراً لها لبادر إليها كما صنع عمر انتهى . وقد تقدم تأخير الصلاة في الخندق في كتاب الصلاة بما يغني عن إعادته .

[٤١٢٠] ٣٩٧٠ - حدثنا ابن أبي الأسود ، قال : نا معتمر ... ح . وحدثني خليفة نا معتمر قال سمعت أبي عن أنس قال : كان الرجل يجعل للنبي صلى الله عليه الخلات حتى افتتح قريظة والنضير ، وإن أهلي أمروني أن آتي النبي صلى الله عليه فأسأله الذي كانوا أعطوه أو بعضه ، وكان النبي صلى الله عليه قد أعطاه أم أيمن ، فجاءت أم أيمن فجعلت الثوب في عنقي تقول : كلا ، والذي لا إله إلا هو لا نعطيكم ، وقد أعطانيها أو كما قالت ، والنبي صلى الله عليه يقول : « لك كذا » ، وتقول : كلا والله حتى أعطائها حسبت أنه قال : عشرة أمثاله أو كما قال .

الحديث الرابع .

قوله ( حدثني ابن أبي الأسود ) هو عبد الله كما تقدم بيانه في كتاب الخمس ، وساق هذا الحديث عنه هناك أتم وتقدم باختصار في غزوة بني النضير وتقدم ما يتعلق بالزيادة التي فيه هنا في حديث الزهري عن أنس في كتاب الهبة ، وحاصله أن الأنصار كانوا واسوا المهاجرين بنخيلهم ليتنفعوا بثمرها ، فلما فتح الله النضير ثم قريظة قسم في المهاجرين من غنائمهم فأكثر ، وأمرهم برد ما كان للأنصار لاستغنائهم عنه ، ولأنهم لم يكونوا ملكوهم رقاب ذلك ، وامتنعت أم أيمن من رد ذلك ظناً أنها ملكت الرقبة ، فلاطفها النبي صلى الله عليه وسلم لما كان لها عليه من حق الحضانة حتى عوضها عن الذي كان بيدها بما أرضاها .

قوله ( وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أعطاه أم أيمن ، فجاءت أم أيمن ) في هذا السياق حذف يوضحه رواية مسلم من هذا الوجه بلفظ « أعطاه أم أيمن فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأعطانيه . فجاءت أم أيمن » .

قوله ( والنبي صلى الله عليه وسلم يقول لك كذا ) أى يقول لأم أيمن لك كذا ، في رواية مسلم « والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : يا أم أيمن اتركيه ولك كذا » وقوله ولك كذا كناية عن القدر الذي ذكره لها النبي صلى الله عليه وسلم ، قال النووي : ظنت أم أيمن أن تلك المنحة مؤبدة فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم عليها هذا الظن تطييباً لقلبها لكونها حاضنته وزادها من عنده حتى طاب قلبها .

قوله ( أو كما قالت ) إشارة إلى شك وقع في اللفظ مع حصول المعنى .

**قوله ( حتى أعطاها حسبت أنه قال عشرة أمثاله أو كما قال )** في رواية مسلم « حتى أعطاها عشرة أمثالها أو قريباً من عشرة أمثاله » وعرف بهذا أن معنى قوله « ولك كذا » أى مثل الذى لك مرة ، ثم شرع يزيدها مرتين أو ثلاثاً إلى أن بلغها عشرة . وفي الحديث مشروعية هبة المنفعة دون الرقبة ، وفطر جود النبي صلى الله عليه وسلم وكثرة حلمه وبره ، ومنزلة أم أيمن عند النبي صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنهما وهى والدته أسامة بن زيد ، وابنها أيمن أيضاً له صحبة واستشهد بخنن ، وهو أسن من أسامة ، وعاشت أم أيمن بعد النبي صلى الله عليه وسلم قليلاً . رضى الله عنهم

[٤١٢١] ٣٩٧١- حدثنا محمد بن بشر قال نا غندر قال نا شعبة عن سعد قال : سمعت أبا أمامة قال سمعت أباسعيد الخدري يقول : نزل أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ ، فأرسل النبي صلى الله عليه إلى سعد فأتى على حمار ، فلما دنا من المسجد قال للأنصار : « قوموا إلى سيّدكم - أو أخيركم - » فقال : « هؤلاء نزلوا على حكمك » فقال : تقتل مقاتلتهم ، وتسبى ذراريهم . قال : « قضيت بحكم الله » . وربما قال : « بحكم الملك » .

[٤١٢٢] ٣٩٧٢- نا زكرياء بن يحيى قال نا عبد الله بن نُمير قال نا هشام عن أبيه عن عائشة قالت : أصيب سعد يوم الخندق ، رماه رجل من قريش يقال له حبان بن العرقة ، رماه في الأكحل ، فضرب النبي صلى الله عليه عليه خيمة في المسجد ليعوده من قريب . فلما رجع رسول الله صلى الله عليه من الخندق ووضع السلاح واغتسل ، فاتاه جبريل وهو ينفض رأسه من الغبار فقال : قد وضعت السلاح ، والله ما وضعت ، اخرج إليهم . فقال النبي صلى الله عليه : « فأين ؟ » فأشار إلى بني قريظة . فأتاهم رسول الله صلى الله عليه فنزلوا على حكمه ، فرد الحكم إلى سعد . قال : فإني أحكم فيهم أن تقتل المقاتلة ، وأن تسبى النساء والذرية ، وأن تقسم أموالهم . قال هشام : فأخبرني أبي عن عائشة أن سعداً قال : اللهم إنك تعلم أنه ليس أحد أحب إليّ أن أجاهدكم فيك من كذبوا رسولك وأخرجوه . اللهم فإني أظن أنك قد وضعت الحرب بيننا وبينهم ، فإن كان بقي من حرب قريش شيء فأبقني لهم حتى أجاهدكم فيك ، وإن كنت وضعت الحرب فافجرها واجعل موتى فيها . فأنفجرت من لبته . فلم يرعهم - وفي المسجد خيمة من بني غفار - إلا الدّم يسيل إليهم ، فقالوا : يا أهل الخيمة ، ما هذا الذي يأتينا من قبلكم ؟ فإذا سعد يغذو جرحه دماً ، فمات منها رحمة الله عليه .

الحديث الخامس حديث أي سعيد ، أورده من طريق شعبة بنزول ، وقد تقدم له في المناقب عالياً ، وكذا في المغازى قبل هذا بقليل .

**قوله ( عن سعد بن إبراهيم عن أبي أمامة بن سهل )** هكذا رواه شعبة عن سعد بن إبراهيم ، ورواه محمد بن صالح بن دينار التمار المدني عن سعد بن إبراهيم فقال « عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه » أخرجه النسائي ، ورواية شعبة أصح ، ويحتمل أن يكون لسعد بن إبراهيم فيه إسنادان .

**قوله ( نزل أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ )** سيأتي بيان ذلك في الحديث الذى يليه ، وفي رواية

محمد بن صالح المذكورة « حكم أن يقتل منهم كل من جرت عليه الموصى » وفيه زيادة بيان الفرق بين المقاتلة والذرية .

**قوله ( فلما دنا من المسجد )** قيل المراد المسجد الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم أعده للصلاة فيه في ديار بني قريظة أيام حصارهم ، وليس المراد به المسجد النبوي بالمدينة . لكن كلام ابن إسحق يدل على أنه كان مقيماً في مسجد المدينة حتى بعث إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحكم في بني قريظة فإنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل سعداً في خيمة رفيدة عند مسجده ، وكانت امرأة تداوى الجرحى فقال : اجعلوه في خيمتها لأعوده من قريب ، فلما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بني قريظة وحاصرهم وسأله الأنصار أن ينزلوا على حكم سعد أرسل إليه فحملوه على حمار ووطئوا له وكان جسيماً » فدل قوله « فلما خرج إلى بني قريظة » أن سعداً كان في مسجد المدينة .

**قوله ( قوموا إلى سيدكم )** يأتي البحث فيه في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى ، وفيه البيان عما اختلف فيه هل المخاطب بذلك الأنصار خاصة أم هم وغيرهم ، ووقع في مسند عائشة رضي الله عنها من مسند أحمد من طريق علقمة بن وقاص عنها في أثناء حديث طويل « قال أبو سعيد : فلما طلع قال النبي صلى الله عليه وسلم : قوموا إلى سيدكم فأنزلوه ، فقال عمر : السيد هو الله » .

**قوله ( حكمت فيه بحكم الله ، وربما قال بحكم الملك )** هو بكسر اللام ، والشك فيه من أحد رواته أي اللفظين قال ، وفي رواية محمد بن صالح المذكورة « لقد حكمت فيهم اليوم بحكم الله الذي حكم به من فوق سبع سماوات » وفي حديث جابر عند ابن عائذ « فقال : احكم فيهم ياسعد ، قال : الله ورسوله أحق بالحكم : قال : قد أمرك الله تعالى أن تحكم فيهم » وفي رواية ابن إسحاق من مرسل علقمة بن وقاص « لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة » وأرقعة بالقاف جمع رقيق وهو من أسماء السماء ، قيل سميت بذلك لأنها رقت بالنجوم ، وهذا كله يدفع ما وقع عند الكرماني بحكم الملك بفتح اللام وقره بجبريل ، لأنه الذي ينزل بالأحكام ، قال السهيلي : قوله « من فوق سبع سماوات » معناه أن الحكم نزل من فوق ، قال ومثله قول زينب بنت جحش « زوجني الله من نبيه من فوق سبع سماوات » أي نزل تزويجها من فوق ، قال ولا يستحيل وصفه تعالى بالفوق على المعنى الذي يليق بجلاله لا على المعنى الذي يسبق إلى الوهم من التحديد الذي يفضي إلى التشبيه ، وبقيّة الكلام على هذا الحديث في الذي بعده . الحديث السادس حديث عائشة رضي الله عنها .

**قوله ( أصيب سعد )** في الرواية التي في المناقب « سعد بن معاذ » .

**قوله ( حبان )** بكسر المهملة وتشديد الموحدة ( ابن العرق ) بفتح المهملة وكسر الراء ثم قاف .

**قوله ( وهو حبان بن قيس )** يعني أن العرق أمه وهي بنت سعيد بن سعد بن سهم .

**قوله ( من بني معيص )** بفتح الميم وكسر المهملة ثم تحتانية ساكنة ثم مهملة ، وهو حبان بن قيس ويقال ابن أبي قيس بن علقمة بن عبد مناف .

**قوله ( رماه في الأكحل )** بفتح الهمزة المهملة بينهما كاف ساكنة وهو عرق في وسط الذراع ، قال الخليل

هو عرق الحياة ويقال إن في كل عضو منه شعبة فهو في اليد الأكحل وفي الظهر الأبر وفي الفخذ النسا اذا قطع لم يرقأ الدم .

**قوله ( خيمة في المسجد )** تقدم بيانها في الذي قبله ( فلما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من الخندق وضع السلاح واغتسل فأتاه جبريل ) هذا السياق يبين أن الواو زائدة في الطريق التي في الجهاد حيث وقع فيه بلفظ « لما رجع يوم الخندق ووضع السلاح فأتاه جبريل » وهو أولى من دعوى القرطبي أن الفاء زائدة قال : وكأنها زيدت كما زيدت الواو في جواب لما ، انتهى . ودعوى زيادة الواو في قوله « وضع » أولى من دعوى زيادة الفاء لكثرة مجيء الواو زائدة ، ووقع في أول هذه الغزاة « لما رجع من الخندق ووضع السلاح واغتسل أتاه جبريل » فمن هنا ادعى القرطبي أن الفاء زائدة ، ووقع عند الطبراني والبيهقي من طريق القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت « سلم علينا رجل ونحن في البيت ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فزعا ، فقمنا في أثره فإذا بدحية الكلبي فقال : هذا جبريل » وفي حديث علقمة « يأمرني أن أذهب إلى بني قريظة » وذلك لما رجع من الخندق ، قالت : فكأنني برسول الله صلى الله عليه وسلم يسمح الغبار عن وجهه جبريل ، وفي حديث علقمة بن وقاص عن عائشة عند أحمد والطبراني « فجاءه جبريل وإن على ثنياه لتقع الغبار » وفي مرسل يزيد بن الأصم عند ابن سعد « فقال له جبريل : عفا الله عنك ، وضعت السلاح ولم تضعه ملائكة الله » وفي رواية حماد بن سلمة عن هشام بن عروة في حديث الباب « قالت عائشة : لقد رأيته من خلل الباب قد عصب التراب رأسه » ، وفي رواية جابر عند ابن عائد « فقال : قم فشده عليك سلاحك ، فو الله لأدقنهم دق البيض على الصفا » .

**قوله ( فأتاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم )** أي فحاصرهم ، وروى ابن عائد من مرسل قتادة قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا ينادي ، فنادى : يا خيل الله اركبي » وفي رواية أبي الأسود عن عروة عند الحاكم والبيهقي « وبعث علياً على المقدمة ودفع إليه اللواء ، وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على أثره » وعند موسى بن عقبة نحوه وزاد « وحاصرهم بضع عشرة ليلة » وعند ابن سعد « خمس عشرة » وفي حديث علقمة بن وقاص المذكور « خمسا وعشرين » ومثلها عند ابن إسحق عن أبيه عن معبد بن كعب قال « حاصرهم خمسا وعشرين ليلة حتى أجهدهم الحصار وقذف في قلوبهم الرعب ، فعرض عليهم رئيسهم كعب بن أسد أن يؤمنوا ، أو يقتلوا نساءهم وأبناءهم ويخرجوا مستقتلين ، أو يبيتوا المسلمين ليلة السبت . فقالوا : لا نؤمن ، ولا نستحل ليلة السبت ، وأى عيش لنا بعد أبنائنا ونسائنا ، فأرسلوا إلى أبي لبابة بن عبد المنذر وكانوا حلفاءه فاستشاروه في النزول على حكم النبي صلى الله عليه وسلم فأشار إلى حلقه — يعني الذبيح — ثم ندم ، فتوجه إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فارتبط به حتى تاب الله عليه » .

**قوله ( فنزلوا على حكمه ، فرد الحكم إلى سعد )** كأنهم أذعنوا للنزول على حكمه صلى الله عليه وسلم ، فلما سأله الأنصار فيهم رد الحكم إلى سعد . ووقع بيان ذلك عند ابن إسحق قال « لما اشتد بهم الحصار أذعنوا إلى أن ينزلوا على حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فتواثبت الأوس فقالوا : يا رسول الله قد فعلت في موالى الخزرج — أي بني حنقاع ، ما علمت ، فقال : ألا ترضون أن يحكم فيهم رجل منكم ؟ قالوا : بلى . قال : فذلك إلى سعد بن معاذ » وفي كثير من السير أنهم نزلوا على حكم سعد ، ويجمع بأنهم نزلوا على حكمه قبل أن

يحكم فيه سعد ، وفي رواية علقمة بن وقاص المذكورة « فلما اشتد بهم البلاء قيل لهم انزلوا على حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما استشاروا أبا لبابة قال نزل على حكم سعد بن معاذ » ونحوه في حديث جابر عند ابن عائذ ، فحصل في سبب رد الحكم إلى سعد بن معاذ أمران : أحدهما سؤال الأوس ، والآخر إشارة أبي لبابة ، ويحتمل أن تكون الإشارة إثر توقفهم ، ثم لما اشتد الأمر بهم في الحصار عرفوا سؤال الأوس فأذعنوا إلى النزول على حكم النبي صلى الله عليه وسلم ، وأيقنوا بأنه يرد الحكم إلى سعد . وفي رواية على بن مسهر عن هشام بن عمرو عند مسلم « فرد الحكم فيهم إلى سعد وكانوا حلفاءه » .

**قوله ( فإني أحكم فيهم )** أى في هذا الأمر ، وفي رواية النسفى « وإني أحكم فيهم » .

**قوله ( أن تقتل المقاتلة )** قد تقدم في الذى قبله بيان ذلك ، وذكر ابن إسحق أنهم حبسوا في دار بنت الحارث ، وفي رواية أبى الأسود عن عروة في دار أسامة بن زيد . ويجمع بينهما بأنهم جعلوا في بيتين . ووقع في حديث جابر عند ابن عائذ التصريح بأنهم جعلوا في بيتين ، قال ابن إسحق : فخذقوا لهم خنادق . فضربت أعناقهم فجرى الدم في الخنادق ، وقسم أموالهم ونساءهم وأبناءهم على المسلمين ، وأسهم للخيال فكان أوله يوم وقعت فيه السهمان لها . وعند ابن سعد من مرسل حميد بن هلال « أن سعد بن معاذ حكم أيضا أن تكون دارهم للمهاجرين دون الأنصار ، فلامه فقال : إني أحببت أن تستغنوا عن دورهم ، واختلف في عدتهم : فمعه ابن إسحق أنهم كانوا ستائة وبه جزم أبو عمرو في ترجمة سعد بن معاذ ، وعند ابن عائذ من مرسل قتادة « كانوا سبعمائة » وقال السهيلي المكثري يقول إنهم ما بين الثمانمائة إلى التسعمائة . وفي حديث جابر عند الترمذى والنسائى وابن حبان بإسناد صحيح أنهم كانوا أربعمائة مقاتل ، فيحتمل في طريق الجمع أن يقال إن الباقيين كانوا أتباعا ، وقد حكى ابن إسحق أنه قيل إنهم كانوا تسعمائة .

**قوله ( قال هشام فأخبرني أبى )** هو موصول بالإسناد المذكور أولا ، وقد تقدم هذا القدر من هذا الحديث موصولا من طريق أخرى عن هشام في أوائل الهجرة ، وفي رواية عبد الله بن غير عن هشام عند مسلم قال « قال سعد وتحجر كلمه للبر : اللهم إنك تعلم الخ » أى أنه دعا بذلك لما كاد جرحه أن يبرأ ، ومعنى تحجر أى ييس .

**قوله ( فإني أظن أنك قد وضعت الحرب بيننا وبينهم )** قال بعض الشراح : ولم يصب في هذا الظن لما وقع من الحروب في الغزوات بعد ذلك ، قال فيحمل على أنه دعا بذلك فلم تقع الإجابة وأدخر له ما هو أفضل من ذلك كما ثبت في الحديث الآخر في دعاء المؤمن ، أو أن سعداً أراد بوضع الحرب أى في تلك الغزوة الخاصة لا فيما بعدها . وذكر ابن التين عن الداودى أن الضمير لقريظة ، قال ابن التين : وهو بعيد جدا لنصه على قريش . قلت : وقد تقدم الرد عليه أيضا في أول الهجرة في الكلام على هذا الحديث ، والذي يظهر لى أن ظن سعد كان مصيباً ، وأن دعاءه في هذه القصة كان مجاباً ، وذلك أنه لم يقع بين المسلمين وبين قريش من بعد وقعة الخندق حرب يكون ابتداء القصد فيها من المشركين ، فإنه صلى الله عليه وسلم تجهز إلى العمرة فصده عن دخول مكة وكاد الحرب أن يقع بينهم فلم يقع كما قال تعالى ﴿ وهو الذى كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة من بعد أن أظفركم عليهم ﴾ ثم وقعت الهدنة واعتمر صلى الله عليه وسلم من قابل ، واستمر ذلك إلى أن نقضوا العهد ، فتوجه إليهم غازياً ففتحت مكة فعلى هذا فالمراد بقوله « أظن أنك وضعت الحرب » أى أن

يقصدوننا محاربين ، وهو كقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الماضي قريبا في أواخر غزوة الخندق « إلا أن نغزوهم ولا يغزونا » .

قوله ( فأبقنى له ) أى للحرب ، في رواية الكشميهنى « فأبقنى لهم » .

قوله ( فافجرها ) أى الجراحة .

قوله ( فانفجرت من لبته ) بفتح اللام وتشديد الموحدة هى موضع القلادة من الصدر ، وهى رواية مسلم وإسماعيل ، وفي رواية الكشميهنى « من ليلته » وهو تصحيف فقد رواه حماد بن سلمة عن هشام فقال فى روايته « فإذا لبته قد انفجرت من كلمه » أى من جرحه ، أخرجه ابن خزيمة . وكان موضع الجرح ورم حتى اتصل الورم إلى صدره فانفجر من ثم .

قوله ( فانفجرت ) بين سبب فى ذلك مرسل حميد بن هلال عند ابن سعد ولفظه « أنه مرت به عنز وهو مصطليح فأصاب ظلها موضع الجرح فانفجر حتى مات » .

قوله ( فلم يرعهم ) بالمهمله أى أهل المسجد ، أى لم يفرعهم .

قوله ( وفى المسجد خيمة ) هى جملة حاله .

قوله ( خيمة من بنى غفار ) تقدم أن ابن إسحق ذكر أن الخيمة كانت لرفيدة الأسلمية ، فيحتمل أن تكون كان لها زوج من بنى غفار .

قوله ( يغدو ) بغين وذال معجمتين أى يسيل .

قوله ( فمات منها ) فى رواية ابن خزيمة فى آخر هذه القصة « فإذا الدم له هدير » ووقع فى رواية علقمة بن وقاص عن عائشة عند أحمد « فانفجر كلمه وكان قد برئ إلا مثل الخرص » وهو بضم المعجمة وسكون الراء ثم مهملة ، وهو من حلى الأذن . ولمسلم من طريق عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة « فما زال الدم يسيل حتى مات » قال فذلك حين يقول الشاعر :

ألا يا سعد سعد بنى معاذ	لما فعلت قريظة والنضير
لعمر ك إن سعد بنى معاذ	غداة تحملوا لهم الصبور
تركتم قدركم لا شئ فيها	وقدر القوم حامية تفور
وقد قال الكريم أبو حبات	أقيموا قينقاع ولا تسبروا
وقد كانوا ببلدتهم ثقالا	كما ثفلت بميطان الصخور

وقوله « أبو حبات » بضم المهملة وتخفيف الموحدة وآخرها مثلثة هو عبد الله بن أبي ريس الخزرج ، وكان شفع فى بنى قينقاع فوهبهم النبی صلى الله عليه وسلم له وكانوا حلفاءه ، وكانت قريظة حلفاء سعد بن معاذ فحكم بقتلهم فقال هذا الشاعر يوبخه بذلك . وقوله « تركتم قدركم » أراد به ضرب المثل ، وميطان موضع فى بلاد مزينة من الحجاز كثير الأوعار ، وأشار بذلك إلى أن بنى قريظة كانوا فى بلادهم راسخين من كثرة ما لهم من القوة

والنجدة والمال ، كما رسخت الصخور بتلك البلدة . وذكر ابن إسحق أن هذه الأبيات لجبل بن جوال الثعلبي وهو بفتح الجيم والموحدة وأبوه بالجيم وتشديد الواو والثعلبي بثلاثة ومهملة ثم موحدة ، ووقع عنده بدل قوله « وقد قال الكريم » البيت :

وأما الخزرجي أبو حبات فقال لقينقاع لا تسيروا  
وزاد فيها أبياتاً منها .  
وأقيموا ياسرة الأوس فيها كأنكم من المخزاة غور

وأراد بذلك توبيخ سعد بن معاذ لأنه رئيس الأوس ، وكان جبل بن جوال حينئذ كافراً . ولعل قصيدة كعب بن مالك التي قامها في غزوة بني النضير كانت جواباً لجبل ، والله أعلم . وذكر ابن إسحق لحسان بن ثابت قصيدة على هذا الوزن والقافية يقول فيها :

تفاقد معشر نصرنا قريشاً وليس لهم ببلدتهم نصير  
وهم أوتوا الكتاب فضيعوه فهم عمنى عن التوراة بور

وهي من جملة قصيدته التي تقدم بعضها في غزوة بني النضير ، وأجابه أبو سفيان بن الحارث عنها . وفي قصة بني قريظة من الفوائد وخبر سعد بن معاذ جواز تمنى الشهادة ، وهو مخصوص من عموم النهي عن تمنى الموت . وفيها تحكيم الأفضل من هو مفضل . وفيها جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي خلافة في أصول الفقه ، والمختار الجواز سواء كان بحضور النبي صلى الله عليه وسلم أم لا ، وإنما استبعد المانع وقوع الاعتماد على الظن مع إمكان القطع ، ولا يضر ذلك ، لأنه بالتقرير يصير قطعياً ، وقد ثبت وقوع ذلك بحضرته صلى الله عليه وسلم كما في هذه القصة وقصة أبي بكر الصديق رضي الله عنه في قتل أبي قتادة كما سيأتي في غزوة حنين وغير ذلك ، وسيأتي مزيد له في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى

[٤١٢٣] ٣٩٧٣- نا حجاج بن منهال قال أنا شعبة قال أخبرني عدي أنه سمع البراء قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم عليه لحسان : « اهجهم - أو هاجهم - وجبريل معك » .

[٤١٢٤] ٣٩٧٤- وزاد إبراهيم بن طهمان عن الشيباني عن عدي بن ثابت عن البراء عن عازب قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم قريظة لحسان بن ثابت : « اهج المشركين ، فإن جبريل معك » .

الحديث السابع حديث البراء .

قوله ( عدى ) هو ابن ثابت .

قوله ( اهجهم أو هاجهم ) بالشك ، والثاني أخص من الأول .

قوله ( وزاد إبراهيم بن طهمان ) وصله النسائي وإسناده على شرط البخاري ، وأبو إسحق هو الشيباني واسمه سليمان ، وزيادته في هذا الحديث معينة أن الأمر له بذلك ، وقع يوم قريظة ، ووقع في حديث جابر رضي الله عنه



عند ابن مردويه « لما كان يوم الأحزاب وردهم الله بغيظهم قال النبي صلى الله عليه وسلم : من يحمى أغراض المسلمين ؟ فقام كعب وابن رواحة وحسان ، فقال لحسان : اهجم أنت فإنه سيعينك عليهم روح القدس » فهذا يؤيد زيادة الشيباني المذكورة ، فإن يوم بنى قريظة مسبب عن يوم الأحزاب والله أعلم . ولا مانع أن يتعدد وقوع الأمر له بذلك . وأورد ابن إسحق لحسان في شأن بنى قريظة عدة قصائد ، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في الحديث الذي قبله

### غزوة ذات الرقاع

وهي غزوة مُحارب خَصْفة من بني ثعلبة من غطفان فنزل نخلًا ، وهي بعد خيبر ، لأن أبا موسى جاء بعد خيبر .

[٤١٢٥] ٣٩٧٥- قال أبو عبد الله وقال عبد الله بن رجاء أنا عمران القطان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن

جابر بن عبد الله : أن النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه في الخوف في غزوة السابعة غزوة ذات الرقاع . وقال ابن عباس : صلى النبي صلى الله عليه وسلم الخوف بذي قرد . [الحديث ٤١٢٥ - أطرافه في : ٤١٢٦ ، ٤١٢٧ ، ٤١٣٠ ، ٤١٣٧] .

[٤١٢٦] ٣٩٧٦- وقال بكر بن سوادة حدثني زياد بن نافع عن أبي موسى أن جابرًا حدثهم : صلى النبي صلى الله عليه وسلم بهم يوم محارب و ثعلبة .

[٤١٢٧] ٣٩٧٧- وقال ابن إسحاق سمعت وهب بن كيسان قال سمعت جابرًا : خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذات الرقاع من نخل فلقي جمعًا من غطفان فلم يكن قتالًا ، وأخاف الناس بعضهم بعضًا ، فصلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتي الخوف ، وقال يزيد عن سلمة : غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم القرد .

[٤١٢٨] ٣٩٧٨- حدثنا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى قال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة ونحن ستة نفر بيننا بغير نعتقه ، فنقبت أقدامنا ونقبت قدمائنا وسقطت أظفاري ، فكنا نلف على أرجلنا الخرق ، فسُميت غزوة ذات الرقاع لما كنا نعصب من الخرق على أرجلنا . وحدث أبو موسى بهذا ثم كره ذلك قال : ما كنت أصنع بأن أذكره . كأنه كره أن يكون شيء من عمله أفشاه .

قوله ( باب غزوة ذات الرقاع ) هذه الغزوة اختلف فيها متى كانت ، واختلف في سبب تسميتها بذلك . وقد جنح البخاري إلى أنها كانت بعد خيبر ، واستدل لذلك في هذا الباب بأمر سيأتي الكلام عليها مفصلاً ، ومع ذلك فذكرها قبل خيبر فلا أدري هل تعمد ذلك تسليماً لأصحاب المغازي أنها كانت قبلها كما سيأتي ، أو أن ذلك من الرواة عنه ، أو إشارة إلى احتمال أن تكون ذات الرقاع إسمًا لغزوتين مختلفتين كما أشار إليه البيهقي ، على أن أصحاب المغازي مع جزمهم بأنها كانت قبل خيبر مختلفون في زمانها ، فعند ابن إسحق أنها بعد بنى النضير وقبل الخندق سنة أربع ، قال ابن إسحق : أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد غزوة بنى النضير شهر ربيع وبعض جمادى — يعني من سنته — وغزا نجدًا يريد بنى محارب وبنى ثعلبة من غطفان ، حتى نزل نخلًا وهي

غزوة ذات الرقاع . وعند ابن سعد وابن حبان أنها كانت في المحرم سنة خمس ، وأما أبو معشر فجزم بأنها كانت بعد بنى قريظة والخندق ، وهو موافق لصنيع المصنف ، وقد تقدم أن غزوة قريظة كانت في ذى القعدة سنة خمس فتكون ذات الرقاع في آخر السنة وأول التي تليها ، وأما موسى بن عقبة فجزم بتقديم وقوع غزوة ذات الرقاع ، لكن تردد في وقتها فقال : لا ندري كانت قبل بدر أو بعدها أو قبل أحد أو بعدها ، وهذا التردد لا حاصل له ، بل الذى ينبغى الجزم به أنها بعد غزوة بنى قريظة ، لانه تقدم أن صلاة الخوف في غزوة الخندق لم تكن شرعت ، وقد ثبت وقوع صلاة الخوف في غزوة ذات الرقاع فدل على تأخرها بعد الخندق ، وسأذكر بيان ذلك واضحا في الكلام على رواية هشام عن أنى الزبير عن جابر في هذا الباب إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وهى غزوة محارب خصفه )** كذا فيه ، وهو متابع في ذلك لرواية مذكورة في أواخر الباب ، وخصفه بفتح الخاء المعجمة والصاد المهملة ثم الفاء هو ابن قيس بن عيلان بن الياس بن مضر ، ومحارب هو ابن خصفه ، والمحاربون من قيس ينسبون إلى محارب بن خصفه هذا ، وفي مضر محاربون أيضا لكونهم ينسبون إلى محارب بن فهر ابن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر ، وهم بطن من قريش منهم حبيب بن مسلمة الذى ذكره في أواخر غزوة الخندق . ولم يحمر أكرماني هذا الموضع فانه قال : قوله محارب هى قبيلة من فهر ، وخصفه هو ابن قيس بن عيلان . وفي شرح قول البخارى محارب خصفه بهذا الكلام من الفساد مالا يخفى ، ويوضحه أن بنى فهر لا ينسبون إلى قيس بوجه ، نعم وفي العرنيين محارب بن صباح ، وفي عبد القيس محارب بن عمرو ذكر ذلك الديماطى وغيره ، فلهذه النكتة أضيفت محارب إلى خصفه لقصد التمييز عن غيرهم من المحاربين ، كأنه قال محارب الذين ينسبون إلى خصفه لا الذين ينسبون إلى فهر ولا غيرهم .

**قوله ( من بنى ثعلبة بن غطفان )** بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة بعدها فاء ، كذا وقع فيه ، وهو يقتضى أن ثعلبة جد لمحارب وليس كذلك . ووقع في رواية القابسي « خصفه بن ثعلبة » وهو أشد في الوهم ، والصواب ما وقع عند ابن إسحق وغيره « وبنى ثعلبة » بواو العطف فان غطفان هو ابن سعد بن قيس بن عيلان ، فمحارب وغطفان ابنا عم فكيف يكون الأعلى منسوباً إلى الأدنى ؟ وسيأتى في الباب من حديث جابر بلفظ « محارب وثعلبة » بواو العطف على الصواب ، وفي قوله « ثعلبة بن غطفان » بياء موحدة ونون نظر أيضا . والأولى ما وقع عند ابن إسحق « وبنى ثعلبة من غطفان » بميم ونون فانه ثعلبة بن سعد بن دينار بن معيص بن ريث بن غطفان ، على أن لقوله « ابن غطفان » وجهها بأن يكون نسبه إلى جده الأعلى ، وسيأتى في الباب من رواية بكر بن سوادة « يوم محارب وثعلبة » فغاير بينهما ، وليس في جميع العرب من يسب إلى بنى ثعلبة بالثلاثة والمهملة الساكنة واللام المفتوحة بعدها موحدة إلا هؤلاء ، وفي بنى أسد بنو ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة وهم قليل . والثعلبيون يشتهون بالتغليب بالمشاة ثم المعجمة واللام المكسورة فأولئك قبائل أخرى ينسبون إلى تغلب بن وائل أخى بكر بن وائل وهم من ربيعة لإخوة مضر .

**قوله ( فنزل )** أى النبى صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( نغلا )** هو مكان من المدينة على يومين ، وهو بواد يقال له شرخ بشين معجمة بعدها مهملة ساكنة ثم خاء معجمة ، وبذلك الوادى طوائف من قيس من بنى فزارة وأثمار وأشجع ، ذكره أبو عبيد البكرى .

( تنبيه ) : جمهور أهل المغازى على أن غزوة ذات الرقاع هي غزوة محارب كما جزم به ابن إسحق ، وعند الواقدي أنهما ثنتان ، وتبعه القطب الحلبي في شرح السيرة ، والله أعلم بالصواب .

**قوله ( وهى )** أى هذه الغزوة ( بعد خير ، لأن أبا موسى جاء بعد خير ) هكذا استدل به ، وقد ساق حديث أبى موسى بعد قليل ، وهو استدلال صحيح ، وسيأتى الدليل على أن أبا موسى إنما قدم من الحبشة بعد فتح خير في « باب غزوة خير » ففيه في حديث طويل « قال أبو موسى فوافقنا النبي صلى الله عليه وسلم حين افتتح خير » وإذا كان كذلك ثبت أن أبا موسى شهد غزوة ذات الرقاع ، ولزم أنها كانت بعد خير . وعجبت من ابن سيد الناس كيف قال : جعل البخارى حديث أبى موسى هذا حجة في أن غزوة ذات الرقاع متأخرة عن خير ، قال : وليس في خير أبى موسى ما يدل على شيء من ذلك انتهى . وهذا النفي مردود ، والدلالة من ذلك واضحة كما قررت . وأما شيخه الدمياطى فادعى غلط الحديث الصحيح ، وأن جميع أهل السير على خلافه ، وقد قدمت أنهم مختلفون في زمانها ، فالأولى الاعتماد على ما ثبت في الحديث الصحيح ، وقد ازداد قوة بخديث أبى هريرة وبحديث ابن عمر كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى . وقد قيل إن الغزوة التى شهد بها أبو موسى وسميت ذات الرقاع غير غزوة ذات الرقاع التى وقعت فيها صلاة الخوف ، لأن أبا موسى قال- فى روايته أنهم كانوا ستة أنفس ، والغزوة التى وقعت فيها صلاة الخوف كان المسلمون فيها أضعاف ذلك ، والجواب عن ذلك أن العدد الذى ذكره أبو موسى محمول على من كان موافقا له من الرامة لا أنه أراد جميع من كان مع النبي صلى الله عليه وسلم ، واستدل على التعدد أيضا بقول أبى موسى إنها سميت ذات الرقاع لما لقوا فى أرجلهم من الخرق ، وأهل المغازى ذكروا فى تسميتها بذلك أمورا غير هذا ، قال ابن هشام وغيره : سميت بذلك لأنهم رقعوا فيها راياتهم ، وقيل بشجر بذلك الموضع يقال له ذات الرقاع ، وقيل بل الأرض التى كانوا نزلوا بها كانت ذات ألوان تشبه الرقاع ، وقيل لأن خيلهم كان بها سواد وبياض قاله ابن حبان ، وقال الواقدي : سميت بخيل هناك فيه بقع ، وهذا لعله مستند ابن حبان ويكون قد تصحف جبل بخيل ، وبالجملة فقد اتفقوا على غير السبب الذى ذكره أبو موسى ، لكن ليس ذلك مانعا من اتحاد الواقعة ولازما للتعدد ، وقد رجح السهيلي السبب الذى ذكره أبو موسى ، وكذلك النووى ثم قال : ويحتمل أن تكون سميت بالجموع ، وأغرب الداودى فقال : سميت ذات الرقاع لوقوع صلاة الخوف فيها فسميت بذلك لترقيع الصلاة فيها . ومما يدل على التعدد أنه لم يتعرض أبو موسى فى حديثه إلى أنهم صلوا صلاة الخوف ولا أنهم لقوا عدوا ، ولكن عدم الذكر لا يدل على عدم الوقوع ، فإن أبا هريرة فى ذلك نظير أبى موسى لأنه إنما جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم والنبي صلى الله عليه وسلم بخير كما سيأتى هناك ، ومع ذلك فقد ذكر فى حديثه أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فى غزوة نجد كما سيأتى فى أواخر هذا الباب واضحا ، وكذلك عبد الله بن عمر ذكر أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف بنجد ، وقد تقدم أن أول مشاهدته الخندق فتكون ذات الرقاع بعد الخندق .

**قوله ( وقال لى عبد الله بن رجاء )** كذا لأبى ذر ، ولغيره « قال عبد الله بن رجاء » ليس فيه « لى » وعبد الله بن رجاء هذا هو الغداني البصرى قد سمع منه البخارى ، وأما عبد الله بن رجاء المكي فلم يدركه . وقد وصله أبو العباس السراج فى مسنده المبوب فقال « حدثنا جعفر بن هاشم حدثنا عبد الله بن رجاء » فذكره .

**قوله ( أخبرنا عمران القطان )** هو بصرى لم يخرج له البخارى إلا استشهاده .

**قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه في الخوف )** زاد السراج أربع ركعات ، صلى بهم ركعتين ثم ذهبوا ثم جاء أولئك فصلى بهم ركعتين « وسأتي في آخر الباب من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير بسنده ، وهذا بزيادة فيه ، وذلك كله في غزوة ذات الرقاع . ولجابر حديث آخر فيه ذكر صلاة الخوف على صفة أخرى ، وسأتي الكلام فيه قريباً .

**قوله ( في غزوة السابعة )** هي من إضافة الشيء إلى نفسه على رأى ، أو فيه حذف تقديره غزوة السفرة السابعة ، وقال الكرماني وغيره غزوة السنة السابعة أى من الهجرة . قلت : وفي هذا التقدير نظر ، إذ لو كان مراداً لكان هذا نصاً في أن غزوة ذات الرقاع تأخرت بعد خيبر ، ولم يحتج المصنف الى تكلف الاستدلال لذلك بقصة أى موسى وغير ذلك مما ذكره في الباب . نعم في التنصيص على أنها سابع غزوة من غزوات النبي صلى الله عليه وسلم تأييد لما ذهب إليه البخاري من أنها كانت بعد خيبر ، فانه إن كان المراد الغزوات التي خرج النبي صلى الله عليه وسلم فيها بنفسه مطلقاً وإن لم يقاتل فإن السابعة منها تقع قبل أحد ، ولم يذهب أحد الى أن ذات الرقاع قبل أحد إلا ما تقدم من تردد موسى بن عقبة ، وفيه نظر لأنهم متفقون على أن صلاة الخوف متأخرة عن غزوة الخندق ، فتعين أن تكون ذات الرقاع بعد بنى قريظة فتعين أن المراد الغزوات التي وقع فيها القتال ، والأولى منها بدر والثانية أحد والثالثة الخندق والرابعة قريظة والخامسة المريسيع والسادسة خيبر ، فيلزم من هذا أن تكون ذات الرقاع بعد خيبر للتنصيص على أنها السابعة ، فالمراد تاريخ الوقعة لا عدد المغازي ، وهذه العبارة أقرب الى إرادة السنة من العبارة التي وقعت عند أحمد بلفظ « وكانت صلاة الخوف في السابعة » فإنه يصح أن يكون التقدير في الغزوة السابعة كما يصح في غزوة السنة السابعة .

**قوله ( وقال ابن عباس : صلى النبي صلى الله عليه وسلم — يعني صلاة الخوف — بذي قرد )** بفتح القاف والراء هو موضع على نحو يوم من المدينة مما يلي بلاد غطفان ، وحديث ابن عباس هذا وصله النسائي والطبراني من طريق أبي بكر بن أبي الجهم عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بذي قرد صلاة الخوف مثل صلاة حذيفة » وأخرجه أحمد وإسحق من هذا الوجه بلفظ « فصف الناس خلفه صفين : صف موازي العدو وصف خلفه فصلى بالذى يليه ركعة ثم ذهبوا الى مصاف الآخرين ، وجاء الآخرون فصلى بهم ركعة أخرى » انتهى . وقد تقدم حديث ابن عباس في « باب صلاة الخوف » من طريق الزهري عن عبيد الله به نحو هذا ، لكن ليس فيه « بذي قرد » وزاد فيه « والناس كلهم في صلاة » ولكن يحرس بعضهم بعضاً « وحمله الجمهور على أن العدو كانوا في جهة القبلة كما سأتي بعد قليل وهذه الصيغة تخالف الصفة التي وصفها جابر ، فيظهر أنهما قصتان ، لكن البخاري أراد من إيراد حديث ابن عباس وحديث سلمة بن الأكوع الموافق له في تسميته الغزوة الإشارة أيضاً الى أن غزوة ذات الرقاع كانت بعد خيبر ، لأن في حديث سلمة التنصيص على أنها كانت بعد الحديبية ، وخيبر كانت قرب الحديبية ، لكن يعكر عليه اختلاف السبب والقصد ، فإن سبب غزوة ذات الرقاع ما قيل لهم إن محارب يجمعون لهم فخرجوا اليهم الى بلاد غطفان ، وسبب غزوة القرد إغارة عبد الرحمن بن عيينة على لقاح المدينة فخرجوا في آثارهم ، ودل حديث سلمة على أنه بعد أن هزمهم وحده واستنقذ اللقاح منهم أن المسلمين لم يصلوا في تلك الخرجة الى بلاد غطفان فافترقا ، وأما الاختلاف في كيفية صلاة الخوف بمجردة فلا يدل على التباين لاحتمال أن تكون وقعت في الغزوة الواحدة على

كيفيتين في صلاتين في يومين بل في يوم واحد .

**قوله ( وقال بكر بن سواده حدثني زياد بن نافع عن أبي موسى أن جابراً حدثهم قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم محارب وثعلبة )** أما بكر بن سواده فهو الجذامي المصري يكنى أبا يمامة ، وكان أحد الفقهاء بمصر ، وأرسله عمر بن عبد العزيز إلى أهل إفريقية ليفقههم فمات بها سنة ثمان وعشرين ومائة . وثقه ابن معين والنسائي ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضوع المعلق ، وقد وصله سعيد بن منصور والطبري من طريقه بهذا الإسناد . وأما زياد بن نافع فهو التجيبي المصري تابعي صغير ، وليس له أيضاً في البخاري سوى هذا الموضوع ، وأما أبو موسى فيقال إنه علي بن رباح ، وهو تابعي معروف أخرج له مسلم ، ويقال هو الغافقي واسمه مالك بن عبادة وهو صحابي معروف أيضاً ويقال إنه مصري لا يعرف اسمه ، وليس له في البخاري أيضاً إلا هذا الموضوع . وقوله « يوم محارب وثعلبة » يؤيد ما وقع من الوهم في أول الترجمة .

**قوله ( وقال ابن إسحق سمعت وهب بن كيسان سمعت جابراً قال : خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذات الرقاع من نخل فلقي جمعاً من غطفان )** لم أر هذا الذي ساقه عن ابن إسحق هكذا في شيء من كتب المغازي ولا غيرها ، والذي في السيرة تهذيب ابن هشام « قال ابن إسحق حدثني وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله قال : خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى غزوة ذات الرقاع من نخل على جبل لي صعب » فساق قصة الجمل . وكذلك أخرجه أحمد من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن إسحق ، وقال ابن إسحق قبل ذلك « وغزا نجداً يريد بني محارب وبني ثعلبة من غطفان حتى نزل نخلاً وهي غزوة ذات الرقاع فلقي بها جمعاً من غطفان ، فتقارب الناس ولم يكن بينهم حرب ، وقد أخاف الناس بعضهم بعضاً ، حتى صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس صلاة الخوف ثم انصرف الناس » وهذا القدر هو الذي ذكره البخاري تعليقاً مدرجاً بطريق وهب بن كيسان عن جابر ، وليس هو عند ابن إسحق عن وهب كما أوضحته إلا أن يكون البخاري اطلع على ذلك من وجه آخر لم نقف عليه ، أو وقع في النسخة تقديم وتأخير فظنه موصولاً بالخبر المسند ، فالله أعلم . ولم أر من نبه على ذلك في هذا الموضوع . ونخل بالحاء المعجمة كما تقدم : موضع من نجد من أراضي غطفان ، قال أبو عبيد البكري : لا يصرف وغفل من قال إن المراد نخل بالمدينة ، واستدل به على مشروعية صلاة الخوف في الحضر ، وليس كما قال . وصلاة الخوف في الحضر قال بها الشافعي والجمهور إذا حصل الخوف ، وعن مالك تختص بالسفر ، والحجة للجمهور قوله تعالى ﴿ وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة ﴾ فلم يقيد ذلك بالسفر ، والله أعلم .

**قوله ( وقال يزيد عن سلمة : غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم القرد )** أما يزيد فهو ابن أبي عبيد ، وأما سلمة فهو ابن الأكواع ، وسيأتي حديثه هذا موصولاً قبل غزوة خيبر ، وترجم له المصنف « غزوة ذي قرد وهي الغزوة التي أغاروا فيها على لقاح النبي صلى الله عليه وسلم » ثم ساقه مطولاً ، وليس فيه لصلاة الخوف ذكر ، وإنما ذكره هنا من أجل حديث ابن عباس المذكور قبل ، أنه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف بذي قرد ، ولا يلزم من ذكر ذي قرد في الحديثين أن تتحد القصة ، كما لا يلزم من كونه صلى الله عليه وسلم صلى الخوف في مكان أن لا يكون صلاتها في مكان آخر ، قال البيهقي : الذي لا نشك فيه أن غزوة ذي قرد كانت بعد الحديبية وخيبر ، وحديث سلمة بن الأكواع مصرح بذلك ، وأما غزوة ذات الرقاع فمختلف

فيها ، فظهر تغاير القصتين كما حررته واضحاً .

قوله ( عن أبي موسى ) هو الأشعري .

قوله ( خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة ونحن في ستة نفر ) لم أقف على أسمائهم وأظنهم من الأشعرين .

قوله ( بيننا بعر نعتقه ) أى نركبه عقبة عقبة ، وهو أن يركب هذا قليلاً ثم ينزل فيركب الآخر بالنوبة حتى يأتى على سائرهم .

قوله ( ففتقت أقدامنا ) بفتح النون وكسر القاف بعدها موحدة أى رقت ، يقال نقب البعير إذا رق خفه .

قوله ( لما كنا ) أى من أجل ما فعلناه من ذلك .

قوله ( نعصب ) بفتح أوله وكسر الصاد المهملة .

قوله ( وحدث أبو موسى بهذا ) هو موصول بالإسناد المذكور ، وهو مقول أبي بردة بن أبي موسى .

قوله ( كره ذلك ) أى لما خاف من تركية نفسه .

قوله ( كأنه كره أن يكون شيء من عمله أفشاه ) وذلك أن كتمان العمل الصالح أفضل من إظهاره ، إلا لمصلحة راجحة كمن يكون ممن يقتدى به وعند الإسماعيلي في رواية منقطعة قال : والله يجزى به

[٤١٢٩] ٣٩٧٩- فأتتيسة عن مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن شهد رسول الله صلى الله عليه

يوم ذات الرقاع صلاة الخوف ، أن طائفة صلت معه وطائفة وجاه العدو ، فصلى بالتي معه ركعة ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم ، ثم انصرفوا فصقوا وجاه العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ، ثم ثبت جالساً وأتموا لأنفسهم ، ثم سلم بهم . قال مالك : وذلك أحسن ما سمعت في صلاة الخوف .

[٤١٣٠] ٣٩٨٠- وقال معاذنا هشام عن أبي الزبير عن جابر كنا مع النبي صلى الله عليه بنخل . . فذكر

صلاة الخوف . تابعه الليث عن هشام عن زيد بن أسلم أن القاسم بن محمد حدثه : صلى النبي صلى الله عليه في غزوة بني أنمار .

[٤١٣١] ٣٩٨١- فامسدد قال نا يحيى عن يحيى عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن سهل بن

أبي حنيفة قال : يقوم الإمام مستقبل القبلة وطائفة منهم معه ، وطائفة من قبل العدو وجوههم إلى العدو ، فيصلي بالذين معه ركعة ثم يقومون فيركعون لأنفسهم ركعة ويسجدون سجدين في مكانهم . ثم يذهب

هؤلاء إلى مقام أولئك فيجيء أولئك فيركع بهم ركعة فله ثنتان ثم يركعون ويسجدون سجدين نا

مسدد قال نا يحيى عن شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي

حنيفة عن النبي صلى الله عليه . حدثنا محمد بن عبيد الله قال حدثني ابن أبي حازم عن يحيى سمع القاسم

قال أخبرني صالح بن خوات عن سهل حدثه قوله .

[٤١٣٢] ٣٩٨٢- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم أن ابن عمر قال : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه قبل نجد ، فوازننا العدو فصاففنا لهم .

[٤١٣٣] ٣٩٨٣- نا مسدد قال نا يزيد بن زريع قال نا معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : أن رسول الله صلى الله عليه صلى بإحدى الطائفتين ، والطائفة الأخرى مواجهة العدو ، ثم انصرفوا فقاموا في مقام أصحابهم أولئك ، فجاء أولئك فصلى بهم ركعة ثم سلم عليهم ، ثم قام هؤلاء فقضوا ركعتهم وقام هؤلاء فقضوا ركعتهم .

**قوله ( عن صالح بن خوات )** بفتح الخاء المعجمة وتشديد الواو وآخره مثناة أى ابن جبير بن النعمان الأنصاري ، وصالح تابعي ثقة ليس له في البخاري إلا هذا الحديث الواحد ، وأبوه أخرج له البخاري في الأدب المفرد ، وهو صحابي جليل أول مشاهده أحد ومات بالمدينة سنة أربعين .

**قوله ( عمن شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف )** قيل إن اسم هذا الميهم سهل بن أبي حثمة ، لأن القاسم بن محمد روى حديث صلاة الخوف عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حثمة ، وهذا هو الظاهر من رواية البخاري ، ولكن الراجح أنه أبوه خوات بن جبير ، لأن أبا أيوب روى هذا الحديث عن يزيد بن رومان شيخ مالك فيه فقال « عن صالح بن خوات عن أبيه » أخرجه ابن منده في « معرفة الصحابة » من طريقه ، وكذلك أخرجه البيهقي من طريق عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه ، وجزم النووي في تهذيبه بأنه خوات بن جبير وقال : إنه محقق من رواية مسلم وغيره . قلت : وسبقه لذلك الغزالي فقال : إن صلاة ذات الرقاع في رواية خوات بن جبير . وقال الرافعي في شرح الوجيز اشتهر هذا في كتب الفقه ، والمنقول في كتب الحديث رواية صالح بن خوات عن سهل بن أبي حثمة وعمن صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم قال : فلعل الميهم هو خوات والد صالح . قلت : وكأنه لم يقف على رواية خوات التي ذكرتها وبالله التوفيق . ويحتمل أن صالحاً سمعه من أبيه ومن سهل بن أبي حثمة فلذلك يهمله تارة ويعينه أخرى ، إلا أن تعيين كونها كانت ذات الرقاع إنما هو في روايته عن أبيه وليس في رواية صالح عن سهل أنه صلاها مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وينفع هذا فيما سنذكره قريباً من استبعاد أن يكون سهل بن أبي حثمة كان في سن من يخرج في تلك الغزاة ، فإنه لا يلزم من ذلك أن لا يرويه فتكون روايته إياها مرسل صحابي ، فهذا يقوى تفسير الذي صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم بخوات والله أعلم .

**قوله ( إن طائفة صفت معه وطائفة وجاه العدو )** وجاه بكسر الواو وبضمها أى مقابل .

**قوله ( فصلي بالتي معه ركعة ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم )** هذه الكيفية تخالف الكيفية التي تقدمت عن جابر في عدد الركعات ، وتوافق الكيفية التي تقدمت عن ابن عباس في ذلك ، لكن تخالفها في كونه صلى الله عليه وسلم ثبت قائماً حتى أتمت الطائفة لأنفسها ركعة أخرى ، وفي أن الجميع استمروا في الصلاة حتى سلموا بسلام النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( وقال معاذ حدثنا هشام )** كذا للأكثر ، وعند النسفي « وقال معاذ بن هشام حدثنا هشام » وفيه رد على أبي نعم ومن تبعه في الجزم بأن معاذاً هذا هو ابن فضالة شيخ البخاري ، ومعاذ بن هشام ثقة صاحب

عرائب ، وقد تابعه ابن علية عن أبيه هشام وهو الدستوائى أخرجه الطبرى فى تفسيره ، وكذلك أخرجه أبو داود الطيالسى فى مسنده عن هشام عن أبى الزبير ، ولعاذ بن هشام عن أبيه فيه إسناد آخر أخرجه الطبرى عن بنادر عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن سليمان الشكرى عن جابر ، وسأذكر ما فى رواياتهم من الاختلاف قريباً إن شاء الله تعالى .

**قوله ( كنا مع النبی صلى الله عليه وسلم بنخل فذكر صلاة الخوف )** أورده مختصراً معلقاً لأن غرضه الإشارة إلى أن روايات جابر متفقة على أن الغزوة التى وقعت فيها صلاة الخوف هى غزوة ذات الرقاع ، لكن فيه نظر لأن سياق رواية هشام عن أبى الزبير هذه تدل على أنه حديث آخر فى غزوة أخرى ، وبيان ذلك أن فى هذا الحديث عند الطيالسى وغيره « أن المشركين قالوا : دعوهم فإن لهم صلاة هى أحب إليهم من أبنائهم ، قال فنزل جبريل فأخبره ، فصلى بأصحابه العصر ، وصفهم صفين » فذكر صفة صلاة الخوف ، وهذه القصة إنما هى فى غزوة عسفان ، وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق زهير بن معاوية عن أبى الزبير بلفظ يدل على مغايرة هذه القصة لغزوة محارب فى ذات الرقاع ، ولفظه عن جابر قال « غزونا مع النبی صلى الله عليه وسلم قوماً من جهينة ، فقاتلونا قتالاً شديداً ، فلما أن صلينا الظهر قال المشركون : لو ملنا عليهم ميلاً واحدة لأفطعنناهم ، فأخبر جبريل النبی صلى الله عليه وسلم بذلك ، قال وقالوا : ستأتهم صلاة هى أحب إليهم من الأولاد » فذكر الحديث . وروى أحمد والترمذى وصححه النسائى من طريق عبد الله بن شقيق عن أبى هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل بين ضبحان وعسفان ، فقال المشركون : إن لهؤلاء صلاة هى أحب إليهم من أبنائهم » فذكر الحديث فى نزول جبريل لصلاة الخوف ، وروى أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان من حديث أبى عياش الزرقى قال « كنا مع النبی صلى الله عليه وسلم بعسفان فصلى بنا الظهر وعلى المشركين يومئذ خالد بن الوليد ، فقالوا : لقد أصبنا منهم غفلة ، ثم قال : إن لهم صلاة بعد هذه هى أحب إليهم من أموالهم وأبنائهم ، فنزلت صلاة الخوف بين الظهر والعصر ، فصلى بنا العصر ففرقنا فرقتين » الحديث وسياقه نحو رواية زهير عن أبى الزبير عن جابر ، وهو ظاهر فى اتحاد القصة . وقد روى الواقدى من حديث خالد بن الوليد قال « لما خرج النبی صلى الله عليه وسلم إلى الحديبية لقيته بعسفان فوقفت بإزائه وتعرضت له ، فصلى بأصحابه الظهر ، فهممنا أن نغير عليهم فلم يعزم لنا ، فأطلع الله نبيه على ذلك فصلى بأصحابه العصر صلاة الخوف » الحديث ، وهو ظاهر فيما قررته أن صلاة الخوف بعسفان غير صلاة الخوف بذات الرقاع ، وأن جابراً روى القصة معاً ، فأما رواية أبى الزبير عنه ففى قصة عسفان ، وأما رواية أبى سلمة ووهب بن كيسان وأبى موسى المصرى عنه ففى غزوة ذات الرقاع وهى غزوة محارب وثعلبة ، وإذا تقرر أن أول ما صليت صلاة الخوف فى عسفان وكانت فى عمرة الحديبية وهى بعد الخندق وقريظة وقد صليت صلاة الخوف فى غزوة ذات الرقاع وهى بعد عسفان فتعين تأخرها عن الخندق وعن قريظة وعن الحديبية أيضاً ، فيبقى القول بأنها بعد خيبر ، لأن غزوة خيبر كانت عقب الرجوع من الحديبية ، وأما قول الغزالي إن غزوة ذات الرقاع آخر الغزوات فهو غلط واضح ، وقد بالغ ابن الصلاح فى إنكاره . وقال بعض من انتصر للغزالي : لعله أراد آخر غزوة صليت فيها صلاة الخوف ، وهذا انتصار مردود أيضاً ، لما أخرجه أبو داود والنسائى وصححه ابن حبان من حديث أبى بكرة أنه صلى مع النبی صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف ، وإنما أسلم أبو بكرة فى غزوة الطائف باتفاق ، وذلك بعد غزوة ذات الرقاع قطعاً ، وإنما ذكرت هذا استطراداً لتكمل الفائدة .

**قوله ( قال مالك )** هو موصول بالإسناد المذكور



**قوله ( وذلك أحسن ما سمعت في صلاة الخوف )** يقتضى أنه سمع في كیفيتها صفات متعددة ، وهو كذلك ، فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة صلاة الخوف كیفیات حملها بعض العلماء على اختلاف الأحوال ، وحملها آخرون على التوسع والتخیر ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في « باب صلاة الخوف » وما ذهب إليه مالك من ترجیح هذه الكيفية وافقه الشافعی وأحمد وداود على ترجيحها لسلامتها من كثرة المخالفة ولكونها أحوط لأمر الحرب ، مع تجویزهم الكيفية التي في حديث ابن عمر . ونقل عن الشافعی أن الكيفية التي في حديث ابن عمر منسوخة ولم يثبت ذلك عند ، وظاهر كلام المالكية عدم إجازة الكيفية التي في حديث ابن عمر ، واختلفوا في كيفية رواية سهل بن أبي حثمة في موضع واحد وهو أن الإمام هل يسلم قبل أن تأتى الطائفة الثانية بالركعة الثانية أو ينتظرها في التشهد ليسلموا معه ؟ فبالأول قال المالكية ، وزعم ابن حزم أنه لم يرد عن أحد من السلف القول بذلك والله أعلم . ولم تفرق المالكية والحنفية حيث أخذوا بالكيفية التي في هذا الحديث بين أن يكون العدو في جهة القبلة أم لا ، وفرق الشافعی والجمهور فحملوا حديث سهل على أن العدو كان في غير جهة القبلة فلذلك صلى بكل طائفة وحدها جميع الركعة ، وأما إذا كان العدو في جهة القبلة فعلى ما تقدم في حديث ابن عباس أن الإمام يحرم بالجميع ويركع بهم ، فإذا سجد سجد معه صف وحرس صف الخ . ووقع عند مسلم من حديث جابر « صفنا صفين والمشركون بيننا وبين القبلة » وقال السهيلي : اختلف العلماء في الترجيح ، فقالت طائفة يعمل منها بما كان أشبه بظاهر القرآن ، وقالت طائفة يجتهد في طلب الأخير منها فإنه الناسخ لما قبله ، وقالت طائفة يؤخذ بأصحها نقلاً وأعلاماً رواة ، وقالت طائفة يؤخذ بجميعها على حسب اختلاف أحوال الخوف ، فإذا اشتد الخوف أخذ بأيسرها مؤنة ، والله أعلم .

**قوله ( تابعه الليث عن هشام عن زيد بن أسلم أن القاسم بن محمد حدثه قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بني أتمر )** قلت : لم يظهر لي مراد البخاري بهذه المتابعة ، لأنه إن أراد المتابعة في المتن لم يصح ، لأن الذي قبله غزوة محارب وثلعة بنخل ، وهذه غزوة أتمر ، ولكن يحتمل الاتحاد لأن ديار بني أتمر تقرب من ديار بني ثعلبة ، وسيأتى بعد باب أن أتمر في قبائل منهم بطن من غطفان ، وإن أراد المتابعة في الإسناد فليس كذلك ، بل الروايتان متخالفتان من كل وجه : الأولى متصلة بذكر الصحابي وهذه مرسله ، ورجال الأولى غير رجال الثانية ، ولعل بعض من لا بصر له بالرجال يظن أن هشاماً المذكور قبل هو هشام المذكور ثانياً ، وليس كذلك فإن هشام الراوى عن أبي الزبير هو الدستوائي كما بينته قبل وهو بصرى ، وهشام شيخ الليث فيه هو ابن سعد وهو مدني ، والدستوائي لا رواية له عن زيد بن أسلم ولا رواية لليث بن سعد عنه ، وقد وصل البخاري في تاريخه هذا المعلق قال « قال لي يحيى بن عبد الله بن بكير حدثنا الليث عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم سمع القاسم بن محمد أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في غزوة بني أتمر نحوه » ، يعنى نحو حديث صالح بن خوات عن سهل بن أبي حثمة في صلاة الخوف . قلت : فظهر لي من هذا وجه المتابعة ، وهو أن حديث سهل بن أبي حثمة في غزوة ذات الرقاع متحد مع حديث جابر ، لكن لا يلزم من اتحاد كيفية الصلاة في هذه وفي هذه أن تتحد الغزوة ، وقد أفرد البخاري غزوة بني أتمر بالذكر كما سيأتى بعد باب . نعم ذكر الواقدي أن سبب غزوة ذات الرقاع أن أعرباً قدم بجلب إلى المدينة فقال : إني رأيت ناساً من بني ثعلبة ومن بني أتمر وقد جمعوا لكم جمعاً وأنتم في غفلة عنهم ، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم في أربعمائة ويقال سبعمائة ، فعلى هذا فغزوة أتمر متحدة مع غزوة بني محارب وثلعة ، وهى غزوة ذات الرقاع ، والله أعلم . ويحتمل أن يكون موضع هذه المتابعة بعد حديث القاسم بن محمد عن صالح بن خوات فيكون متأخراً عنه ، ويكون تقديمه من بعض النقلة عن البخاري ، ويؤيد ذلك ما ذكرته عن تاريخ البخاري فإنه بين في ذلك ، والله أعلم .

**قوله ( حدثنا يحيى عن يحيى )** الأول هو ابن سعيد القطان وشيخه هو ابن سعيد الأنصارى ، والقاسم بن محمد أى ابن أبى بكر الصديق ، وصالح بن خوات تقدم التعريف به ، ففى الإسناد ثلاثة من التابعين المدنيين فى نسق : يحيى الأنصارى فمن فوقه وسهل بن أبى حثمة بفتح المهمل وسكون المثناة واسمه عبد الله وقيل عامر وقيل اسم أبيه عبد الله وأبو حثمة جده واسمه عامر بن ساعدة ، وهو أنصارى من بنى الحارث بن الخزرج ، اتفق أهل العلم بالأخبار على أنه كان صغيراً فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم إلا ما ذكر ابن أبى حاتم عن رجل من ولد سهل أنه حدثه أنه بايع تحت الشجرة وشهد المشاهد إلا بداراً وكان الدليل ليلة أحد . وقد تعقب هذا جماعة من أهل المعرفة وقالوا : إن هذه الصفة لأبيه ، وأما هو فمات النبى صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثمان سنين ، ولم يجزم بذلك الطبرى وابن حبان وابن السكن وغير واحد ، وعلى هذا فتكون روايته لقصة صلاة الخوف مرسلة ويتعين أن يكون مراد صالح بن خوات ممن شهد مع النبى صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف غيره ، والذي يظهر أنه أبوه كما تقدم والله أعلم .

**قوله ( يقوم الإمام )** هذا ذكره موقوفاً ، وقد أخرجه المصنف بعد حديث من طريق ابن أبى حاتم واسمه عبد العزيز عن يحيى بن سعيد الأنصارى ، وأورده من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه مرفوعاً .

**قوله ( عن سهل بن أبى حثمة عن النبى صلى الله عليه وسلم مثله )** أى مثل المتن الموقوف من رواية يحيى عن يحيى ، وقد أورده مسلم وأبو داود من هذا الوجه بلفظ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه فى الخوف فصنفهم خلفه صفين » فذكر الحديث ، وهو مما يقوى ما قدمته أن سهل بن أبى حثمة لم يشهد ذلك وأن المراد بقول صالح بن خوات ممن شهد أبوه لاسهل والله أعلم .

**قوله ( أن ابن عمر رضى الله عنهما قال . غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نجد فوازيما )** بالزى أى قاتلنا ( العدو فصاففنا لهم ) وقد تقدم فى « باب صلاة الخوف » أن فى رواية الكشميهنى « فصففناهم » وكذا أخرجه أحمد عن أبى اليمان شيخ البخارى فيه ، وهكذا أورده البخارى من طريق شعيب هنا مقتصرًا منها على هذا القدر ، وعقبها بطريق معمر فلم يتعرض لصدر الحديث بل أوله « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بإحدى الطائفتين والطائفة الأخرى مواجهة العدو ، الحديث ، فاما رواية شعيب فتقدمت فى « باب صلاة الخوف » تامة ، وأما رواية معمر فأخرجها أبو داود عن مسدد شيخ البخارى فيه كذلك ووقع فى آخرها « ثم أقام هؤلاء فقصوا ركعتهم ، وقام هؤلاء فقصوا ركعتهم » ولفظ القضاء فيها على معنى الأداء لا على معنى القضاء الاصطلاحي . وقد وقع فى رواية شعيب « فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدة » وهى تبين المراد فى رواية ابن جريج عن الزهرى عن أحمد نحوه ، وقد تقدم الكلام على بقية هذا الحديث فى « باب صلاة الخوف »

[٤١٣٤] ٣٩٨٤ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال حدثني سنان وأبوسلمة أن جابراً أخبر : أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه قبل نجد .

[٤١٣٥] ٣٩٨٥ - ونا إسماعيل قال حدثني أخي عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن سنان بن أبي الدؤلبي عن جابر بن عبد الله أخبره : أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه قبل نجد ، فلما قفل رسول الله صلى الله عليه قفل معه ، فأدركتهم القائلة فى وادٍ كثير العضاء ، فنزل رسول الله صلى الله

عليه وتفرّق الناس في العضاء، يستظلّون بالشجر، ونزل رسول الله صلى الله عليه تحت سمرّة فعلق بها سيفه. قال جابر: فمنا نومة ثم إذا رسول الله صلى الله عليه يدعونا، فجنّاه، فإذا عنده أعرابي جالس، فقال رسول الله صلى الله عليه: «إنّ هذا اخترط سيفي وأنا نائم، فاستيقظت وهو في يده صلّتا، فقال: من يمنعك مني؟ قلت: الله. فهذا هو ذا جالس». ثم لم يعاقبه رسول الله صلى الله عليه.

[٤١٣٦] ٣٩٨٦- وقال أبان نا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر قال: كنا مع النبي صلى الله عليه

بذات الرّقاء، فإذا أتينا على شجرة ظليّة تركناها للنبي صلى الله عليه. فجاء رجل من المشركين وسيف رسول الله صلى الله عليه معلق بالشجرة، فاخرطه فقال: تخافني؟ فقال: «لا». قال: فمن يمنعك مني؟ قال: «الله». فتهدّده أصحاب النبي صلى الله عليه وأقيمت الصلاة فصلّى بطائفة ركعتين، ثم تأخروا، وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين، وكان للنبي صلى الله عليه أربع وللقوم ركعتان. وقال مسدد عن أبي عوانة عن أبي بشر: اسم الرجل غورث بن الحارث. وقاتل فيها محارب خصفة.

[٤١٣٧] ٣٩٨٧- وقال أبو الزبير عن جابر: كنا مع النبي صلى الله عليه بنخل فصلّى الخوف. وقال أبوهريرة:

صلّيت مع النبي صلى الله عليه غزوة نجد صلاة الخوف. وإنما جاء أبوهريرة إلى النبي صلى الله عليه أيام خيبر.

له في الكلام أنّ الله سبحانه وتعالى منع نبيه صلى الله عليه وسلم منه، وإلا فما أحوجه إلى مراجعته مع احتياجه إلى الحظوة عند قومه بقتله، وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم في جوابه «الله» أي يمنعني منك إشارة إلى ذلك، ولذلك أعادها الأعرابي فلم يزد على ذلك الجواب، وفي ذلك غاية التهكم به وعدم المبالاة به أصلاً.

قوله (فها هو ذا جالس لم يعاقبه رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية يحيى بن أبي كثير «فتهدّده أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم» وظاهرها يشعر بأنهم حضروا القصة وأنه إنما رجع عما كان عزم عليه بالتهديد، وليس كذلك، بل وقع في رواية إبراهيم بن سعد في الجهاد بعد قوله: قلت الله «فشام السيف» وفي رواية معمر «فشامه» والمراد أغمده، وهذه الكلمة من الأضداد، يقال شامه إذا استله وشامه إذا أغمده، قاله الخطائي وغيره، وكأن الأعرابي لما شاهد ذلك الثبات العظيم وعرف أنه حيل بينه وبينه تحقق صدقه وعلم أنه لا يصل إليه فألقى السلاح وأمكن من نفسه. ووقع في رواية ابن إسحاق بعد قوله قال الله «فدفع جبريل في صدره فوق السيف من يده فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم وقال: من يمنعك أنت مني؟ قال: لا أحد. قال: قال قم فاذهب لشأنك فلما ولى قال: أنت خير مني» وأما قوله في الرواية «فها هو جالس ثم لم يعاقبه» فيجمع مع رواية ابن إسحاق بأن قوله «فاذهب» كان بعد أن أخبر الصحابة بقصته، فمن عليه لشدة رغبة النبي صلى الله عليه وسلم في استئلاف الكفار ليدخلوا في الإسلام ولم يؤاخذه بما صنع، بل عفا عنه. وقد ذكر الواقدي في نحو هذه القصة أنه أسلم وأنه رجع إلى قومه فاهتدى به خلق كثير. ووقع في رواية ابن إسحاق التي أشرت إليها «ثم أسلم بعد».

قوله (وقال أبان) هو ابن يزيد العطار، وروايته هذه وصلها مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عفان عنه

بتأمه.

**قوله ( كثير العضاء )** بكسر المهملة وتخفيف الضاد المعجمة : كل شجر يعظم له شوك ، وقيل هو العظيم من السم مطلقاً ، وقد تقدم غير مرة .

**قوله ( فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت شجرة )** أى شجرة كثيرة الورق ، وفي رواية معمر « فاستظل بها » ويفسر ما في رواية يحيى « فإذا أتينا على شجرة ظليلة تركناها للنبي صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( قال جابر )** هو موصول بالإسناد المذكور ، وسقط ذلك من رواية معمر .

**قوله ( فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوننا ، فجننا ، فإذا عنده أعرأى )** هذا السياق يفسر رواية يحيى ، فإن فيها « فجاء رجل من المشركين الخ » فبينت هذه الرواية أن هذا القدر لم يحضره الصحابة وإنما سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن دعاهم واستيقظوا .

**قوله ( أعرأى جالس )** في رواية معمر « فإذا أعرأى قاعد بين يديه » وسيأتى ذكر اسمه قريباً .

**قوله ( وهو في يده صلتاً )** بفتح المهملة وسكون اللام بعدها مشاة ، أى مجرداً عن غمده .

**قوله ( فقال لي : من يمنعك مني )** في رواية يحيى « فقال : تخافني ؟ قال : لا . قال : فمن يمنعك مني ؟ » وكرر ذلك في رواية أبي اليمان في الجهاد ثلاث مرات ، وهو استفهام إنكار ، أى لا يمنعك مني أحد لأن الأعرأى كان قائماً والسيوف في يده والنبي صلى الله عليه وسلم جالس لاسيف معه . ويؤخذ من مراجعة الأعرأى له في الكلام أن الله سبحانه وتعالى منع نبيه صلى الله عليه وسلم منه ، وإلا فما أحوجه إلى مراجعته مع احتياجه إلى الحظوة عند قومه بقتله ، وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم في جوابه « الله » أى يمنعني منك إشارة إلى ذلك ، ولذلك أعادها الأعرأى فلم يزد على ذلك الجواب ، وفي ذلك غاية التهكم به وعدم المبالاة به أصلاً .

**قوله ( فهذا هو ذا جالس لم يعاقبه رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية يحيى بن أبي كثير « فتهدده أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » وظهرها يشعر بأنهم حضروا القصة وأنه إنما رجع عما كان عزم عليه بالتهديد ، وليس كذلك ، بل وقع في رواية إبراهيم بن سعد في الجهاد بعد قولها : قلت الله « فشام السيف » وفي رواية معمر « فشامه » والمراد أغمده ، وهذه الكلمة من الأضداد ، يقال شامه إذا استله وشامه إذا أغمده ، قاله الخطابي وغيره ، وكأن الأعرأى لما شاهد ذلك الثبات العظيم وعرف أنه حيل بينه وبينه تحقق صدقه وعلم أنه لا يصل إليه فالتقى السلاح وأمكن من نفسه . ووقع في رواية ابن إسحق بعد قوله قال الله « فدفع جبريل في صدره فوق السيف من يده فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم وقال : من يمنعك أنت مني ؟ قال : لا أحد . قال : قال قم فاذهب لشأنك فلما ولى قال : أنت خير مني » وأما قوله في الرواية « فهذا هو جالس ثم لم يعاقبه » فيجمع مع رواية ابن إسحاق بأن قوله « فاذهب » كان بعد أن أخبر الصحابة بقصته ، فمن عليه لشدة رغبة النبي صلى الله عليه وسلم في استتلاف الكفار ليدخلوا في الإسلام ولم يؤاخذه بما صنع ، بل عفا عنه . وقد ذكر الواقدي في نحو هذه القصة أنه أسلم وأنه رجع إلى قومه فاهتدى به خلق كثير . ووقع في رواية ابن إسحاق التي أشرت إليها « ثم أسلم بعد » .

**قوله ( وقال أبان )** هو ابن يزيد العطار ، وروايته هذه وصلها مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عفان عنه .

بتامه .

**قوله ( وأقيمت الصلاة فصل بطائفة ركعتين الخ )** هذه الكيفية مخالفة للكيفية التي في طريق أبي الزبير عن جابر ، وهو مما يقوى أنهما واقعتان .

**قوله ( وقال مسدد عن أبي عوانة عن أبي بشر : اسم الرجل غورث بن الحارث ، وقاتل فيها محارب خصفة )** هكذا أورده مختصراً من الإسناد ومن المتن ، فأما الإسناد فأبو عوانة هو الوضاح البصري ، وأما أبو بشر فهو جعفر بن أبي وحشية ، وبقية الإسناد ظاهر فيما أخرجه مسدد في مسنده رواية معاذ بن المثني عنه ، وكذلك أخرجه إبراھيم الحري في كتاب « غريب الحديث » له عن مسدد عن أبي عوانة عن أبي بشر عن سليمان بن قيس عن جابر ، وأما المتن فتمامه عن جابر قال « غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم محارب خصفة بنخل فرأوا من المسلمين غرة ، فجاء رجل منهم يقال له غورث بن الحارث حتى قام على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسيف » فذكره وفيه « فقال الأعرابي : غير أبي أعاهدك أن لا أقاتلك ولا أكون مع قوم يقاتلونك ، فخلى سبيله ، فجاء إلى أصحابه فقال : جئتمكم من عند خير الناس . فلما حضرت الصلاة صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس » الحديث . وغورث وزن جعفر وقبل بضم أوله وهو بغين معجمة وراء ومثلثة مأخوذ من الغرث وهو الجوع ، ووقع عند الخطيب بالكاف بدل المثلثة ، وحكى الخطابي فيه غويرث بالتصغير ، وحكى عياض أن بعض المغاربة قال في البخاري بالعين المهملة قال : وصوابه بالمعجمة . ومحارب خصفة تقدم بيانه في أول الباب . ووقع عند الواقدي في سبب هذه القصة أن اسم الأعرابي دعنور وأنه أسلم ، لكن ظاهر كلامه أنهما قصتان في غزوتين فالله أعلم . وفي الحديث فرط شجاعة النبي صلى الله عليه وسلم وقوة يقينه وصبره على الأذى وحلمه عن الجهال . وفيه جواز تفرق العسكر في النزول ونومهم ، وهذا محله إذا لم يكن هناك ما يخافون منه .

**قوله ( وقال أبو الزبير عن جابر : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بنخل فصل الخوف )** تقدمت الإشارة إلى ذكر من وصله قبل مع التنبيه على ما فيه من المغايرة .

**قوله ( وقال أبو هريرة صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة نجد صلاة الخوف )** وصله أبو دواد وابن حبان والطحاوي من طريق أبي الأسود أنه سمع عروة يحدث عن مروان بن الحكم أنه سأل أبا هريرة هل صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف ؟ قال أبو هريرة : نعم . قال مروان : متى قال : عام غزوة نجد .

**قوله ( وإنما جاء أبو هريرة إلى النبي صلى الله عليه وسلم أيام خيبر )** يريد بذلك تأكيد ما ذهب إليه من أن غزوة ذات الرقاع كانت بعد خيبر . لكن لا يلزم من كون الغزوة كانت من جهة نجد أن لا تتعدد ، فإن نجداً وقع القصد إلى جهتها في عدة غزوات ، وقد تقدم تقرير كون جابر روى قصتين مختلفتين في صلاة الخوف بما يغني عن إعادته ، فيحتمل أن يكون أبو هريرة حضر التي بعد خيبر لا التي قبل خيبر .

### غَزْوَةُ بَنِي الْمُصْطَلِقِ مِنْ خُرَاعَةَ وَهِيَ غَزْوَةُ الْمُرَيْسِيِّعِ

قال ابن إسحاق: وذلك سنة ست، وقال موسى بن عقبة: سنة أربع. وقال النعمان بن راشد عن الزهري: كان حديث الإفك في غزوة المريسيع.

[٤١٣٨] ٣٩٨٨- ناقتيبة بن سعيد قال أنا إسماعيل بن جعفر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز أنه قال: دخلت المسجد فرأيت أبا سعيد الخدري فجلست إليه، فسألته عن العزل، قال أبو سعيد: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه في غزوة بني المصطلق، فأصبنا سبياً من سبي العرب، فاشتبهنا النساء فاشتدت علينا العزبة وأحببنا العزل، فأردنا أن نعزل، وقلنا: نعزل ورسول الله صلى الله عليه بين أظهرنا قبل أن نسأله؟ فسألناه عن ذلك فقال: «ما عليكم أن لا تفعلوا، ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة».

[٤١٣٩] ٣٩٨٩- حدثنا محمود قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله قال: غزونا مع رسول الله صلى الله عليه غزوة نجد، فلما أدركته القائلة وهو في وادٍ كثير العضاة فنزل تحت شجرة واستظل بها وعلق سيفه، فتفرق الناس في الشجر يستظلون. وبيننا نحن كذلك إذ دعانا رسول الله صلى الله عليه فجئنا. فإذا أعرابي قاعد بين يديه فقال: «إن هذا أتاني وأنا نائم، فاختلط سيفي، فاستيقظت وهو قائم على رأسي مختلطاً صلتاً، قال: من يمنعك مني؟ قلت: الله فشامه ثم قعد، فهو هذا». ولم يعاقبه رسول الله صلى الله عليه.

### غَزْوَةُ أَنْمَارٍ

[٤١٤٠] ٣٩٩٠- نا آدم قال نا ابن أبي ذئب قال نا عثمان بن عبد الله بن سُرَاقَةَ عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: رأيت النبي صلى الله عليه في غزوة أنمار يصلي على راحلته متوجّهاً قبل المشرق متطوّعاً.

قوله (باب) هكذا وقع هنا، وذكر ما يتعلق بها. ثم أورد حديث أبي سعيد في العزل ثم قال بعد ذلك «حدثني محمود» يعني ابن غيلان «حدثنا عبد الرزاق» فذكر حديث جابر في غزوة نجد وفيه قصة الأعرابي وهذا محله في غزوة ذات الرقاع وقد وقع في رواية أبي ذر عن المستمل في «في غزوة ذات الرقاع» وهو أنسب. ثم ذكر بعد هذه ترجمة وهي غزوة أنمار، وذكر فيه حديث جابر «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة أنمار يصلي على راحلته» وهذا الحديث قد تقدم في «باب قصر الصلاة» وكان محل هذا قبل غزوة بني المصطلق لأنه أعقبه بترجمة حديث الإفك والإفك كان في غزوة بني المصطلق فلا معنى لإدخال غزوة أنمار بينهما، بل غزوة أنمار يشبه أن تكون هي غزوة محارب وبني ثعلبة، لما تقدم من قول أبي عبيد: إن الماء لبني أشجع وأنمار وغيرهما من قيس، والذي يظهر أن التقديم والتأخير في ذلك من النساخ والله أعلم. ولم يذكر أهل المغازي غزوة أنمار، وذكر مغلطاً أنها غزوة أمر بفتح الهمزة وكسر الميم، فقد ذكر ابن إسحاق أنها كانت في صفر، وعند ابن سعد «قدم قادم بجلب فأخبر أن أنمار وثعلبة قد جمعوا لهم، فخرج لعشر خلون من الحرم فأتى محلهم بذات الرقاع» وقيل إن غزوة أنمار وقعت في أثناء غزوة بني المصطلق لما روى أبو الزبير عن جابر «أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو

منطلق إلى بنى المصطلق فأتيته وهو يصلى على بعير » الحديث . ويؤيده رواية الليث عن القاسم بن محمد « أن النبی صلی اللہ علیہ وسلم صلی فی غزوة بنی أثمار صلاة الخوف » ويحتمل أن رواية جابر لصلاته صلی اللہ علیہ وسلم تعددت

**قوله ( غزوة بنى المصطلق من خزاعة وهى غزوة المريسيع )** أما المصطلق فهو بضم الميم وسكون المهملة وفتح الطاء المهملة وكسر اللام بعدها قاف ، وهو لقب واسمه جذيمة بن سعد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة ، بطن من بنى خزاعة . وقد تقدم بيان نسب خزاعة فى أوائل السيرة النبوية : وأما المريسيع فبضم الميم وفتح الراء وسكون التحتائيتين بينهما مهملة مكسورة وآخره عين مهملة ، هو ماء لبنى خزاعة بينه وبين الفرع مسيرة يوم . وقد روى الطبرانى من حديث سفيان بن وبرة قال « كنا مع النبی صلی اللہ علیہ وسلم فى غزوة المريسيع غزوة بنى المصطلق »

**قوله ( قال ابن إسحاق وذلك سنة ست )** كذا هو فى مغازى ابن إسحاق رواية يونس بن بكير وغيره عنه وقال : فى شعبان وبه جزم خليفة والطبرى ، وروى البيهقى من رواية قتادة وعروة وغيرهما أنها كانت فى شعبان سنة خمس ، وكذا ذكرها أبو معشر قبل الخندق .

**قوله ( وقال موسى بن عقبة سنة أربع )** كذا ذكره البخارى ، وكأنه سبق قلم أراد أن يكتب سنة خمس فكتب سنة أربع . والذى فى مغازى موسى بن عقبة من عدة طرق أخرجها الحاكم وأبو سعيد النيسابورى والبيهقى فى الدلائل وغيرهم سنة خمس ، ولفظه عن موسى بن عقبة عن ابن شهاب « ثم قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى المصطلق وبنى لحيان فى شعبان سنة خمس » ويؤيده ما أخرجه البخارى فى الجهاد « عن ابن عمر أنه غزا مع النبی صلی اللہ علیہ وسلم بنى المصطلق فى شعبان سنة أربع » ولم يؤذن له فى القتال لأنه إنما أذن له فيه فى الخندق كما تقدم وهى بعد شعبان سواء قلنا إنها كانت سنة خمس أو سنة أربع ، وقال الحاكم فى « الإكليل » قول عروة وغيره إنها كانت فى سنة خمس أشبه من قول ابن إسحاق . قلت ويؤيده ما ثبت فى حديث الإفك أن سعد ابن معاذ تنازع هو وسعد بن عباد فى أصحاب الإفك كما سيأتى ، فلو كان المريسيع فى شعبان سنة ست مع كون الإفك كان فيها لكان ما وقع فى الصحيح من ذكر سعد بن معاذ غلطاً لأن سعد بن معاذ مات أيام قريظة وكانت سنة خمس على الصحيح كما تقدم تقريره ، وإن كانت كما قيل سنة أربع فهى أشد فيظهر أن المريسيع كانت سنة خمس فى شعبان لتكون قد وقعت قبل الخندق لأن الخندق كانت فى شوال من سنة خمس أيضاً فتكون بعدها فيكون سعد بن معاذ موجوداً فى المريسيع ورمى بعد ذلك بسهم فى الخندق ومات من جراحته فى قريظة . وسأذكر ما وقع لعياض من ذلك فى أثناء الكلام على حديث الإفك إن شاء الله تعالى . ويؤيده أيضاً أن حديث الإفك كان سنة خمس إذ الحديث فيه التصريح بأن القصة وقعت بعد نزول الحجاب والحجاب كان فى ذى القعدة سنة أربع عند جماعة فيكون المريسيع بعد ذلك فيرجح أنها سنة خمس ، أما قول الواقدي إن الحجاب كان فى ذى القعدة سنة خمس فمردود ، وقد جزم خليفة وأبو عبيدة وغير واحد بأنه كان سنة ثلاث ، فحصلنا فى الحجاب على ثلاثة أقوال أشهرها سنة أربع والله أعلم .

قوله ( وقال النعمان بن راشد عن الزهري كان حديث الإفك في غزوة المريسيع ) وصله الجوزقي والبيهقي في « الدلائل » من طريق حماد بن زيد عن النعمان بن راشد ومعمّر عن الزهري عن عائشة فذكر قصة الإفك إلى غزوة المريسيع ، وبهذا قال ابن إسحق وغير واحد من أهل المغازي إن قصة الإفك كانت في رجوعهم من غزوة المريسيع . وذكر ابن إسحق عن مشايخه عاصم بن عمر بن قتادة وغيره أنه صلى الله عليه وسلم بلغه أن بني المصطلق يجتمعون له وفائدهم الحارث بن أبي ضرار فخرج إليهم حتى لقيهم على ماء من مياههم يقال له المريسيع قريباً من الساحل ، فزاحف الناس واقتتلوا ، فهزمهم الله ، وقتل منهم ، ونقل رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءهم وأبناءهم وأموالهم . كذا ذكر ابن إسحق بأسانيد مرسلّة ، والذي في الصحيح كما تقدم في كتاب العتق من حديث ابن عمر يدل على أنه أغار عليهم على حين غفلة منهم فأوقع بهم ولفظه « ان النبي صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق وهم غارون وأنعامهم تستقي على الماء ، فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم » الحديث ، فيحتمل أن يكون حين الإيقاع بهم ثبتوا قليلاً ، فلما كثر فيهم القتل انهزموا بأن يكون لما دهمهم وهم على الماء ثبتوا وتضافوا ووقع القتال بين الطائفتين ثم بعد ذلك وقعت الغلبة عليهم ، وقد ذكر هذه القصة ابن سعد نحو ما ذكر ابن إسحق ، وأن الحارث كان جمع جمعاً وأرسل عيناً تأتيه بخبر المسلمين فظفروا به فقتلوه ، فلما بلغه ذلك هلع وتفرق الجمع وانتهى النبي صلى الله عليه وسلم إلى الماء وهو المريسيع فصف أصحابه للقتال ورموهم بالنبل ثم حملوا عليهم حملة واحدة فما أفلت منهم إنسان بل قتل منهم عشرة وأسر الباقون رجالاً ونساء ، وساق ذلك اليعمرى في « عيون الأثر » ثم ذكر حديث ابن عمر ثم قال : أشار ابن سعد إلى حديث ابن عمر ثم قال : الأول أثبت . قلت : آخر كلام ابن سعد ، والحكم بكون الذي في السير أثبت مما في الصحيح مردود ، ولا سيما مع إمكان الجمع والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث ابن محيريز واسمه عبد الله ومحيريز بمهملة وراء ثم زاي بصيغة التصغير عن أبي سعيد في قصة العزل ، وسيأتي شرحه في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى ، والغرض منه هنا ذكر غزوة بني المصطلق في الجملة ، وقد أشرت إلى قصتها مجملًا والله الحمد

### حديث الإفك

والأفك بمنزلة النجس والنجس يقال : إفكهم أفكهم وأفكهم ، من قال : ﴿ أفكهم ﴾ يقول : صرّفهم عن الإيمان وكذبهم ، كما قال : ﴿ يؤفك عنه ﴾ يصرف عنه من صرّف .

[٤١٤١] ٣٩٩١- نا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال حدثني عروة ابن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين قال لها أهل الإفك ما قالوا فبرأها الله ، وكلهم حدثني طائفة من حديثها وبعضهم كان أوعى لحديثها من بعض وأثبت له اقتصاصاً ، وقد وعيت عن كل رجل منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة ، وبعض حديثهم يصدق بعضاً ، وإن كان بعضهم أوعى له من بعض ، قالوا : قالت عائشة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفيراً أقرع بين أزواجه ، وأيهن خرج سهمها خرج بها رسول الله صلى الله عليه وسلم . قالت عائشة : فأقرع بيننا في غزوة غزاها فخرج فيها سهمي ، فخرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما أنزل الحجاب ، فكنت أحمل في هودج وأنزل فيه . فسرنا ، حتى إذا فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم



غزوته تلك وقفل ودنونا من المدينة قافلين آذن ليلة بالرحيل، فقمْتُ حين آذنوا بالرحيل فمشيت حتى جاوزتُ الجيش، فلما قضيتُ شأني أقبلتُ إلى رحلي فلمستُ صدري فإذا عقدٌ لي من جَزَعِ أَظْفَارٍ قد انقطع، فرجعتُ فالتمستُ عقدي فحبسني ابتغاؤه. قالت: وأقبل الرهط الذين كانوا يرحلون بي فاحتملوا هودجِي فرحلوه على بعيري الذي كنتُ أركبُ عليه - وهم يحسبون أنني فيه، وكان النساءُ إذ ذاك خفافاً لم يهبلن ولم يغشهن اللحم، إنما يأكلن العُلقة من الطعام - فلم يستنكر القومُ خِفةَ اليهودج حين رفعوه وحملوه، وكنتُ جاريةً حديثة السن، فبعثوا الجملَ فساروا، ووجدتُ عقدي بعد ما استمرَّ الجيش، فجئتُ منازلهم وليس بها منهم دأع ولا مجيب. فتيممتُ منزلي الذي كنتُ به، وظننتُ أنهم سيفقدوني فيرجعون إلي. فبينما أنا جالسةٌ في منزلي غلبتني عيني فممت، وكان صفوان بن المعطل السلمي ثم الذكواني من وراء الجيش، فأصبح عند منزلي، فرأى سوادَ إنسانٍ نائم، فعرفني حين رأي، وكان يراني قبل الحجاب، فاستيقظتُ باسترجاعه حين عرفني، فخممرتُ وجهي بجلبابي، والله ما تكلمنا بكلمة، ولا سمعتُ منه كلمةً غير استرجاعه، وهوى حتى أناخ راحلته فوطئ على يدها، فقمْتُ إليها فركبتها، فانطلق يقود بي الراحلة، حتى أتينا الجيشَ موغرين في نحر الظهيرة وهم نزل. قالت: فهلك من هلك. وكان الذي تولى كبر الإفك عبد الله بن أبي بن سلول. قال عروة: أخبرتُ أنه كان يشاع ويُتحدثُ به عنده فيقره ويستمعه ويستوشيه. وقال عروة: لم يسم من أهل الإفك أيضاً إلا حسَّان بن ثابت ومسطح بن أثانة وحمنة بنت جحش في ناسٍ آخرين لا علم لي بهم، غير أنهم عصبَةٌ - كما قال الله عز وجل - وإن كبر ذلك يقال عبد الله بن أبي بن سلول. قال عروة: كانت عائشة تكره أن يسبَّ عندها حسَّان وتقول إنه الذي قال:

فإن أبي ووالده وعرضي لعرض محمد منكم وقاءً

قالت عائشة: فقدما المدينة، فاشتكت حين قدمتُ شهراً، والناسُ يفيضون في قول أصحاب الإفك، لا أشعرُ بشيء من ذلك، وهو يريني في وجمي أنني لا أعرف من رسول الله صلى الله عليه اللطف الذي كنتُ أرى منه حين أشتكي، إنما يدخل علي رسول الله صلى الله عليه فيسلم ثم يقول: «كيف تيكُم؟» ثم ينصرف، فذلك يريني ولا أشعرُ بالشر، حتى خرجتُ حين نَقِهْتُ، فخرجتُ معي أمُ مسطح قبل المناصع - وكان مُتبرزنا، وكنا لا نخرج إلا ليلاً إلى ليل - وذلك قبل أن نتخذ الكنف قريباً من بيوتنا، وأمرنا أمر العرب الأول في البرية قبل الغائط، وكنا نتأذى بالكنف أن نتخذها عند بيوتنا. قالت: فانطلقتُ أنا وأمُ مسطح - وهي ابنة أبي رهم بن المطلب بن عبد مناف، وأمُّها بنتُ صخر بن عامر خالة أبي بكر الصديق، وابنها مسطح ابن أثانة بن عباد بن المطلب، فأقبلتُ أنا وأمُ مسطح قبل بيتي حين فرغنا من شأننا فعثرتُ أمُ مسطح في مرطها فقالت: تعس مسطح، فقلتُ لها: بئس ما قلت، أتسبين رجلاً شهد بدرًا؟ فقالت: أي هتاه، ولم تسمعي ما قال؟ قالت: وقلت: وما قال؟ فأخبرتني بقول أهل الإفك. قالت: فازددتُ مرضاً على مرضي. فلما رجعتُ إلى بيتي دخل علي رسول الله صلى الله عليه، فسلم ثم قال: «كيف تيكُم؟» فقلتُ له: أتأذن لي أن آتي أبوي؟ قالت: وأريد أن أستيغن الخبر من قبلهما. قالت: فأذن لي رسول الله صلى الله عليه. فقلتُ لأمي: يا أمتاه، ماذا يتحدثُ الناس؟ قالت: يا بنية، هونِّي عليك. فوالله لقلما كانت امرأة قط وضيئةً عند

رجل يحبها لها ضرائر إلا كثرن عليها. قالت: فقلت: سبحان الله، أو لقد تحدث الناس بهذا؟ قالت: فبكيت تلك الليلة حتى أصبحت لا يرقأ لي دمع ولا أكتحل بنوم، ثم أصبحت أبكي. قالت: ودعا رسول الله صلى الله عليه وآله بن أبي طالب وأسامه بن زيد حين استلبت الوحي يسألهما ويستشيرهما في فراق أهله، قالت: فأما أسامة فأشار على رسول الله صلى الله عليه وآله بالذي يعلم من براءة أهله وبالذي يعلم لهم في نفسه، فقال أسامة: أهلك، ولا نعلم إلا خيراً. وأما عليٌّ فقال: يا رسول الله، لم يضيق الله عليك، والنساء سواها كثير، وسل الجارية تصدقك. قالت: فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله عليه بريرة فقال: «أي بريرة، هل رأيت من شيء يريبك؟» قالت له بريرة: والذي بعثك بالحق، ما رأيت عليها أمراً قط أغمصه، أكثر من أنها جارية حديثة السن تنام عن عجين أهلها فيأتي الداجن فيأكله. قالت: فقام رسول الله صلى الله عليه وآله من يومه فاستعذر من عبد الله بن أبي - وهو على المنبر - فقال: يا معشر المسلمين، من يعذرني من رجل قد بلغني عنه أذاه في أهلي، والله ما علمت على أهلي إلا خيراً. وقد ذكروا رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً، وما يدخل على أهلي إلا معي. قالت: فقام سعد - أخو بني عبد الأشهل - فقال: أنا يا رسول الله أعذرک، وإن كان من الأوس ضربت عنقه، وإن كان من إخواننا من الخزرج أمرتنا ففعلنا أمرک. قالت: وقام رجل من الخزرج - وكانت أم حسان بنت عمه من فخذ وهو سعد بن عبادة وهو سيد الخزرج. قالت: وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً، ولكن احتملته الحمية - فقال لسعد: كذبت لعمر الله، لا تقتله ولا تقدر على قتله، ولو كان من رهطك ما أحببت أن يقتل. فقام أسيد بن حضير - وهو ابن عم سعد - فقال لسعد بن عبادة: كذبت لعمر الله، لنقتله، فإنك منافق تجادل عن المنافقين. قالت: فثار الحيان الأوس والخزرج - حتى هموا أن يقتتلوا ورسول الله صلى الله عليه وآله عليه قائم على المنبر. قالت: فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وآله عليه يخفضهم حتى سكتوا وسكت. قالت: فبكيت يومي ذلك كله لا يرقأ لي دمع ولا أكتحل بنوم. قالت: وأصبح أبوأي عندي وقد بكيت ليلتين ويوماً لا أكتحل بنوم ولا يرقأ لي دمع، حتى إنني لأظن أن البكاء فالق كبدي. فبينما أبوأي جالس عني وأنا أبكي فاستأذنت علي امرأة من الأنصار، فأذنت لها، فجلست تبكي معي. قالت: فبينما نحن على ذلك دخل رسول الله صلى الله عليه وآله علينا فسلم ثم جلس. قالت: ولم يجلس عني منذ قيل ما قيل قبلها، وقد لبث شهراً لا يوحى إليه في شأني بشيء. قالت: فتشهد رسول الله صلى الله عليه وآله عليه حين جلس ثم قال: «أما بعد، يا عائشة، إنه بلغني عنك كذا وكذا، فإن كنت بريئة فسيبرئك الله، وإن كنت ألمت بذنب فاستغفري الله وتوبي إليه، فإن العبد إذا اعترف ثم تاب تاب الله عليه». قالت: فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه مقالته قلص دمه حتى ما أحس منه قطرة، فقلت لأبي: أجب رسول الله صلى الله عليه وآله عليه فيما قال، فقال أبي: والله ما أدري ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وآله عليه. فقلت لأمي: أجيبني رسول الله صلى الله عليه وآله عليه فيما قال. فقالت أمي: والله ما أدري ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وآله عليه. فقلت: وأنا جارية حديثة السن لا أقرأ من القرآن كثيراً - إنني والله لقد علمت لقد سمعتم هذا الحديث حتى استقر في أنفسكم وصدقتم به، فلئن قلت لكم: إنني بريئة - لا تصدقونني، ولئن اعترفت لكم بأمر - والله يعلم أنني بريئة - لتصدقني، فوالله لا أجد لي ولكم مثلاً إلا أبايوسف حين قال: ﴿فَصَبِّرْ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ ثم تحولت فاضطجعت على فراشي، والله

يعلم أنني حينئذ بريئة، وأن الله مبرئني ببراءتي. ولكن والله ما كنت أظن أن الله مُنزَلٌ في شأني وحيًا يُتلى، لشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله فيَّ بأمر، ولكن كنت أرجو أن يرى رسول الله صلى الله عليه في النوم رؤيا يُبرئني الله بها، فوالله ما رام رسول الله صلى الله عليه مجلسه ولا خرج أحد من أهل البيت حتى أنزل عليه، فأخذه ما كان يأخذه من البرحاء، حتى إنه ليتحدّر منه من العرق مثل الجمان - وهو في يومٍ شاتٍ - من ثقل القول الذي أنزل عليه. قالت: فسُرّي عن رسول الله صلى الله عليه وهو يضحك، فكانت أول كلمة تكلم بها أن قال: «يا عائشة، أما الله فقد برأك». قالت: فقالت أمي لي: قومي إليه، فقلت: والله لا أقوم إليه، فإني لا أحمّد إلا الله. قالت: وأنزل الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ...﴾ العشر الآيات. ثم أنزل الله تعالى هذا في براءتي. قال أبو بكر الصديق - وكان ينفق على مسطح بن أثاثة لقرايته منه وفقره -: والله لا أنفق على مسطح شيئاً أبداً بعد الذي قال لعائشة ما قال. فأنزل الله عز وجل: ﴿وَلَا يَأْتِلْ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾. قال أبو بكر الصديق: بلى والله، إني لأحب أن يغفر الله لي. فرجع إلى مسطح النفقة التي كان ينفق عليه قال: والله لا أنزعها منه أبداً. قالت عائشة: وكان رسول الله صلى الله عليه سأل زينب بنت جحش عن أمري، فقال لزينب: «ماذا علمت أو رأيت؟» فقالت: يا رسول الله، أحمي سمعي وبصري، والله ما علمت ألا خيراً. قالت عائشة: وهي التي كانت تُساميني من أزواج النبي صلى الله عليه، فعصمها الله بالورع. قالت: وطفقت أختها حمنة تحارب لها، فهلكت فيمن هلك، قال ابن شهاب: فهذا الذي بلغني من حديث هؤلاء الرهط. ثم قال عروة: قالت عائشة: والله إن الرجل الذي قيل له ما قيل ليقول: سبحان الله، فالذي نفسي بيده ما كشفت من كنف أنثى قط. قالت: ثم قُتل بعد ذلك في سبيل الله.

**قوله (باب حديث الإفك)** قد تقدم وجه مناسبة إيراد هنا لما ذكره عن الزهري أن قصة الإفك كانت في غزوة المريسيع.

**قوله (الإفك والأفك بمنزلة النجس والنجس)** أي هما في الاسم لغتان بكسر الهمزة وسكون الفاء وهما المشهورة، ويفتحهما معا. وقوله «بمنزلة» أي نظير ذلك النجس والنجس في الضبط وكونهما لغتين.

**قوله (يقال إفكهم وأفكهم)** أي في قوله تعالى ﴿بل ضلوا عنهم وذلك إفكهم وما كانوا يفترون﴾ فقرأ في المشهور بكسر الهمزة وسكون الفاء وبضم الكاف، وأما بالفتحات فقرأ بالشاذ، وهو عن عكرمة وغيره بثلاث فتحات فعلاً ماضياً أي صرفهم، ووراء ذلك قراءات أخرى في الشواذ كالمشهور لكن بفتح أوله وهو عن ابن عباس ومثل الثاني لكن بتشديد الفاء وهو عن أبي عياض بصيغة التكبير، وبالمدة أوله وفتح الفاء والكاف وهو عن ابن الزبير وغير ذلك مما يستوعب في موضعه.

**قوله (فمن قال أفكهم)** أي جعله فعلاً ماضياً يقال معناه صرفهم عن الإيمان كما قال ﴿يؤفك عنه﴾ من أفك أي يصرف عنه من صرف. ثم ذكر المصنف حديث الإفك بطوله من طريق صالح وهو ابن كيسان عن ابن شهاب، وقد تقدم بطوله في الشهادات من طريق فليح عن ابن شهاب، وذكرت أني أورد شرحه مستوفى في سورة النور، وسأذكر هناك مع شرحه بيان ما اختلفوا فيه من ألفاظ وسيأقاه إن شاء الله تعالى.

[٤١٤٢] ٣٩٩٢- نا عبد الله بن محمد قال: أُملى عليَّ هشام بن يوسف من حفظه قال أنا معمر عن الزُّهري قال:

قال لي الوليد بن عبد الملك: أبلغك أنَّ عليًّا كان فيمن قذف عائشة؟ قلت: لا، ولكن قد أخبرني رجلان من قومك - أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث - أن عائشة قالت لهما: كان عليٌّ مسلماً في شأنها، فراجعوه فلم يرجع وقال: مسلماً بلا شك فيه، وعليه وكان في أصل العتيق كذلك.

[٤١٤٣] ٣٩٩٣- نا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن حصين عن أبي وائل قال حدثني مسروق بن

الأجدع قال حدثتني أم رومان - وهي أم عائشة - قالت: بيّنا أنا قاعدة أنا وعائشة إذ ولجت امرأة من الأنصار فقالت: فعل الله بفلان وفعل. فقالت: أم رومان: وما ذاك؟ قالت: ابني فيمن حدث الحديث.

قالت: وما ذاك؟ قالت: كذا وكذا. قالت عائشة: سمع رسول الله صلى الله عليه؟ قالت: نعم. قالت:

وأبو بكر؟ قالت: نعم. فخرت مغشياً عليها، فما أفافت إلا وعليها حمى بنافض، فطرحتها عليها ثيابها فغطيتها. فجاء النبي صلى الله عليه فقال: «ما شأن هذه؟» قلت: يا رسول الله، أخذتها الحمى بنافض.

قال: «فعل في حديثي تحدث؟» قالت: نعم. فقعدت عائشة فقالت: والله لئن حلفت لا تصدقوني، ولئن

قلت لا تعذروني، مثلي ومثلكم كيعقوب وبنيه: ﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾. قالت: فانصرف ولم يقل شيئاً. فأنزل الله عز وجل عذرها. قالت: بحمد الله لا بحمد أحد ولا بحمدك.

[٤١٤٤] ٣٩٩٤- حدثنا يحيى قال نا وكيع عن نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن عائشة كانت تقرأ: (إِذ

تَلْقَوْنَهُ بِالسُّنُكُم) وتقول: الولق: الكذب. قال ابن أبي مليكة: وكانت أعلم من غيرها بذلك؛ لأنه نزل فيها.

[الحديث ٤١٤٤ - طرفه في: ٤٧٥٢].

[٤١٤٥] ٣٩٩٥- نا عثمان بن أبي شيبة قال نا عبدة عن هشام عن أبيه ذهبت أسب حسان عند عائشة

فقالت: لا تسبه، فإنه كان ينافح عن رسول الله صلى الله عليه. وقالت عائشة: استأذن النبي صلى الله عليه في هجاء المشركين، قال: «كيف بنسبي؟» قال: لأسئلك منهم كما تسأل الشعرة من العجين.

وقال محمد بن عتبة نا عثمان بن فرقد قال سمعت هشاماً عن أبيه قال: سببت حسان، وكان ممن كثر عليها.

[٤١٤٦] ٣٩٩٦- حدثنا بشر بن خالد قال أنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن أبي الضحى عن

مسروق قال: دخلنا على عائشة، وعندها حسان بن ثابت ينشدُها شعراً يشبُّ بأبيات له:

حَصَانُ رَزَانٍ مَا تُزَنُّ بِرَيْبَةٍ وَتَصْبِحُ غَرثِي مِنْ حُومِ الْغَوَافِلِ

فقالت له عائشة: لكنك لست كذلك. قال مسروق: فقلت لها: لم تأذني له أن يدخل عليك وقد

قال الله عز وجل: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ قالت: وأي عذاب أشد من العمى. فقالت

له: إنه كان ينافح - أو يهاجي - عن رسول الله صلى الله عليه.

[الحديث ٤١٤٦ - طرفاه في: ٤٧٥٥، ٤٧٥٦].

وذكر المصنف بعد سياقه قصة الإفك أحاديث تتعلق بها : الأول .

قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجعفي .

قوله ( أملى على هشام بن يوسف ) هو الصنعاني .

قوله ( من حفظه ) فيه إشارة إلى أن الإملاء قد يقع من الكتاب .

قوله ( قال لي الوليد بن عبد الملك ) أي ابن مروان ، في رواية عبد الرزاق عن معمر « كنت عند الوليد بن عبد الملك » أخرجه الاسماعيلي .

قوله ( أبلغك أن عليا كان فيما قذف عائشة ) في رواية عبد الرزاق « فقال الذي تولى كبره منهم علي ، قلت : لا » كذا في رواية عبد الرزاق وزاد « ولكن حدثني سعيد بن المسيب وعروة وعلقمة وعبيد الله كلهم عن عائشة قال : الذي تولى كبره عبد الله بن أبي قال فما كان جزمه » وفي ترجمة الزهري عن « حلية أبي نعيم » من طريق ابن عيينة عن الزهري « كنت عند الوليد بن عبد الملك فتلا هذه الآية ﴿ والذي تولى كبره منهم لهم عذاب عظيم ﴾ فقال : نزلت في علي بن أبي طالب . قال الزهري : أصلح الله الأمير ليس الأمر كذلك ، أخبرني عروة عن عائشة . قال : وكيف أخبرك ؟ قلت : أخبرني عروة عن عائشة أنها نزلت في عبد الله بن أبي بن أي سلول » ولابن مردويه من وجه آخر عن الزهري « كنت عند الوليد بن عبد الملك ليلة من الليالي وهو يقرأ سورة النور مستلقيا ، فلما بلغ هذه الآية ﴿ إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم ﴾ — حتى بلغ — والذي تولى كبره ﴿ جلس ثم قال : يا أبا بكر من تولى كبره منهم ؟ أليس علي بن أبي طالب ؟ قال فقلت في نفسي : ماذا أقول ؟ لئن قلت لا لقد خشيت أن ألقى منه شراً ، ولئن قلت نعم لقد جئت بأمر عظيم ، قلت في نفسي : لقد عودني الله على الصدق خيراً ، قلت : لا ، قال فضرب بقضيبه على السرير ثم قال : فمن فمن ؟ حتى ردد ذلك مراراً ، قلت : لكن عبد الله بن أبي » .

قوله ( ولكن قد أخبرني رجلان من قومك ) أي من قريش ، لأن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث مخزومي وأبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف زهري يجمعهما مع بني أمية رهط الوليد مرة بن كعب بن لؤي بن غالب .

قوله ( كان علي مسلماً في شأنها ) كذا في نسخ البخاري بكسر اللام الثقيلة وفي رواية الحموي بفتح اللام

قوله ( فراجعوه فلم يرجع ) المراجعة في ذلك وقعت مع هشام بن يوسف فيما أحسب ، وذلك أن عبد الرزاق رواه عن معمر فخالفه فرواه بلفظ « مسيئاً » كذلك أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم في المستخرجين ، وزعم الكرماني أن المراجعة وقعت في ذلك عند الزهري ، قال وقوله « فلم يرجع » أي لم يجب بغير ذلك ، قال : ويحتمل أن يكون المراد فلم يرجع الزهري إلى الوليد . قلت ويقوى رواية عبد الرزاق ما في رواية ابن مردويه المذكورة بلفظ « إن عليا أساء في شأنه والله يغفر له » انتهى . وقال ابن التين : قوله « مسلماً » هو بكسر اللام وضبط أيضاً بفتحها والمعنى متقارب . قلت : وفيه نظر ، فرواية الفتح تقتضي سلامته من ذلك ، ورواية الكسر تقتضي تسليمه لذلك : قال ابن التين : وروى « مسيئاً » وفيه بعد . قلت : بل هو الأقوى من حيث نقل الرواية ، وقد ذكر عياض أن النسفي رواه عن البخاري بلفظ « مسيئاً » قال : وكذلك رواه أبو علي بن السكن عن الفريري ، وقال الأصيل بعد أن رواه بلفظ « مسلماً » كذا قرأناه والأعراف غيره ، وإنما نسبته إلى الإساءة لأنه لم يقل كما قال

أسامة «أهلك ولا نعلم إلا خيراً» بل ضيق على بريرة وقال «لم يضيق الله عليك ، والنساء سواها كثير» ونحو ذلك من الكلام كما سيأتي بسطه في مكانه ، وتوجيه العذر عنه . وكأن بعض من لاخير فيه من الناصبة تقرب الى بني أمية بهذه الكذبة فحرفوا قول عائشة إلى غير وجهه لعلمهم بانحرافهم عن علي فظنوا صحتها ، حتى بين الزهري للوليد أن الحق خلاف ذلك ، فجراه الله تعالى خيراً . وقد جاء عن الزهري أن هشام بن عبد الملك كان يعتقد ذلك أيضاً ، فأخرج يعقوب بن شيبة في مسنده عن الحسن بن علي الحلواني عن الشافعي قال حدثنا عمي قال «دخل سليمان بن يسار على هشام بن عبد الملك فقال له : يا سليمان الذي تولى كبره من هو ؟ قال : عبد الله ابن أبي قال : كذبت ، هو علي قال : أمير المؤمنين أعلم بما يقول . فدخل الزهري فقال : يا ابن شهاب من الذي تولى كبره ؟ قال ابن أبي قال : كذبت هو علي ، فقال أنا أكذب لا أبالك ، والله لو نادى مناد من السماء أن الله أحل الكذب ما كذبت ، حدثني عروة وسعيد وعبيد الله وعلقمة عن عائشة أن الذي تولى كبره عبد الله ابن أبي — فذكر له قصة مع هشام في آخرها — نحن هيئنا الشيخ» هذا أو معناه .

الحديث الثاني .

قوله ( عن حصين ) هو ابن عبد الرحمن الواسطي .

قوله ( عن أبي وائل ) هو شقيق بن سلمة الأسدي .

قوله ( عن مسروق حدثني أم رومان ) بضم الراء وسكون الواو وتقدم ذكرها في علامات النبوة وتسميتها ، وقد استشكل قول مسروق «حدثني أم رومان» مع أنها ماتت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومسروق ليست له صحبة لأنه لم يقدم من اليمن إلا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم في خلافة أبي بكر أو عمر ، قال الخطيب : لا نعلمه روى هذا الحديث عن أبي وائل غير حصين ، ومسروق لم يدرك أم رومان وكان يرسل هذا الحديث عنها ويقول «سئلت أم رومان» فوهم حصين فيه حيث جعل السائل لها مسروقاً ، أو يكون بعض النقلة كتب سئلت بألف فصارت «سألت» فقرئت بفتحيتين ، قال علي : إن بعض الرواة قد رواه عن حصين على الصواب يعني بالعننة ، قال وأخرج البخاري هذا الحديث بناء على ظاهر الاتصال ولم يظهر له علة انتهى . وقد حكى المزني كلام الخطيب هذا في التهذيب وفي الأطراف ولم يتعقبه بل أقره وزاد أنه روى عن مسروق عن ابن مسعود عن أم رومان ، وهو أشبه بالصواب . كذا قال . وهذه الرواية شاذة وهي من المزيد في متصل الأسانيد على ما سنوضحه . والذي ظهر لي بعد التأمل أن الصواب مع البخاري ، لأن عمدة الخطيب ومن تبعه في دعوى الوهم الاعتماد على قول من قال إن أم رومان ماتت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم سنة أربع وقيل : سنة خمس وقيل : ست وهو شيء ذكره الواقدي ، ولا يتعقب الأسانيد الصحيحة بما يأتي عن الواقدي . وذكره الزبير بن بكار بسند منقطع فيه ضعف أن أم رومان ماتت سنة ست في ذي الحجة ، وقد أشار البخاري إلى رد ذلك في تاريخه الأوسط والصغير فقال بعد أن ذكر أم رومان في فصل من مات في خلافة عثمان : روى علي بن يزيد عن القاسم قال ماتت أم رومان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم سنة ست ، قال البخاري : وفيه نظر ، وحديث مسروق أسند ، أي أقوى إسناداً وأبين اتصالاً انتهى . وقد جزم إبراهيم الحري بأن مسروقاً سمع من أم رومان وله خمس عشرة سنة ، فعلى هذا يكون سماعه منها في خلافة عمر لأن مولد مسروق كان في سنة الهجرة ولهذا قال أبو نعيم الأصبهاني : عاشت أم رومان بعد النبي صلى الله عليه وسلم . . وقد تعقب ذلك كله الخطيب معتمداً على ما تقدم عن الواقدي والزبير ، وفيه نظر ، لما وقع عند أحمد من طريق أبي سلمة عن عائشة قالت «لما نزلت آية التخيير بدأ النبي صلى الله عليه وسلم بعائشة فقال : يا عائشة إني عارض عليك أمراً فلا تفتاني فيه بشيء حتى تعرضيه على أبويك أبي

بكر وأم رومان « الحديث ، وأصله في الصحيحين دون تسمية أم رومان وآية التخيير نزلت سنة تسع اتفاقاً ، فهذا دال على تأخر موت أم رومان عن الوقت الذي ذكره الواقدي والزبير أيضاً ، فقد تقدم في علامات النبوة من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في قصة أضياف أبي بكر قال عبد الرحمن « وإنما هو أنا وأنى وأمى وامرائى وخادم » وفيه عند المصنف في الأدب « فلما جاء أبو بكر قالت له أمى احتبست عن أضيافك » الحديث ، وعبد الرحمن إنما هاجر في هدنة الحديبية وكانت الحديبية في ذى القعدة سنة ست وهجرة عبد الرحمن في سنة سبع في قول ابن سعد ، وفي قول الزبير فيها أو في التي بعدها ، لأنه روى أن عبد الرحمن خرج في فئة من قريش قبل الفتح إلى النبي صلى الله عليه وسلم فتكون أم رومان تأخرت عن الوقت الذي ذكره فيه ، وفي بعض هذا كفاية في التعقب على الخطيب ومن تبعه فيما تعقبوه على هذا الجامع الصحيح والله المستعان . وقد تلقى كلام الخطيب بالتسليم صاحب المشارق والمطالع والسهيل وابن سيد الناس وتبع المزي الذهبي في مختصراته والعلاني في المراسيل وآخرون ، وخالفهم صاحب الهدى . قلت وسأذكر ما في حديث أم رومان من قصة الإفك مخالفاً لحديث عائشة ووجه التوفيق بينهما في التفسير إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث .

**قوله ( عن ابن أبي مليكة )** هو عبد الله بن عبيد الله .

**قوله ( عن عائشة )** في رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة « سمعت عائشة » وسيأتى في التفسير .

**قوله ( كانت تقرأ إذ تلقونه )** أى بكسر اللام وضم القاف مخففاً ، وقد فسر في الخبر حيث قال ( وتقول الولق الكذب ) والولق بفتح الواو واللام بعدها قاف وقال الخطائى : هو الإسراع في الكذب .

**قوله ( قال ابن أبي مليكة وكانت أعلم من غيرها بذلك لأنه نزل فيها )** قلت لكن القراءة المشهورة بفتح اللام وتشديد القاف من التلقى وإحدى التاغيين فيه محذوفة ، وسيأتى مزيد لذلك في تفسير سورة النور إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع قول عائشة في حسان ذكره بالفاظ ، وسيأتى شرحه أيضاً في تفسير سورة النور . وقوله ( وقال محمد ) ابن عقبة أى الطحان الكوفي يكنى أبا جعفر وأبا عبد الله وهو من شيوخ البخارى ، ووقع في رواية كريمة والأصيلي « حدثنا محمد » بغير زيادة ، وقد عرف نسبه من رواية الآخرين ، وسيأتى له ذكر في كتاب الأحكام . وشيخه عثمان بن فرقد بصرى له عند البخارى شيخ آخر تقدم في آخر البيوع . الحديث الخامس حديث مسروق « دخلنا على عائشة وعندها حسان » يأتى شرحه أيضاً في تفسير النور إن شاء الله تعالى

### بى غزوة الحديبية

وقول الله عز وجل : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾

[٤١٤٧]

٣٩٩٧- نا خالد بن مخلد قال نا سليمان بن بلال قال حدثني صالح بن كيسان عن عبيد الله بن

عبد الله عن زيد بن خالد قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه عام الحديبية فأصابنا مطر ذات ليلة فصلى لنا رسول الله صلى الله عليه الصبح ، ثم أقبل علينا فقال : « أتدرون ماذا قال ربكم ؟ » قلنا : الله ورسوله أعلم ، فقال : « قال الله : أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي . فأما من قال : مطرنا برحمة الله

وبرزق الله وبفضل الله فهو مؤمنٌ بي كافرٌ بالكوكب ، وأما من قال : مُطرنا بنجم كذا فهو مؤمنٌ بالكوكب كافرٌ بي .

[٤١٤٨] ٣٩٩٨- نا هُدبةُ بن خالد قال نا همامٌ عن قتادة أن أنساً أخبره قال : اعتمر النبي صلى الله عليه أربعَ عُمَر كُلهنَّ في ذي القعدة ، إلا التي كانت مع حجته عمرةً من الحُدبية في ذي القعدة ، وعمرةً من العام المقبل في ذي القعدة ، وعمرةً من الجعرانة حيث قسم غنائم حُنين في ذي القعدة ، وعمرة مع حجته .

[٤١٤٩] ٣٩٩٩- نا سعيدُ بن الربيع قال نا عليُّ بن المبارك عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة أن أباه حَدَّثه قال : انطلقنا مع النبي صلى الله عليه عام الحُدبية ، فأحرم أصحابه ولم أحرم .

قوله ( باب غزوة الحديبية ) في رواية أئى ذر عن الكشميهني « عمرة » بدل غزوة . والحديبية بالتثنية والتخفيف لغتان ، وأنكر كثير من أهل اللغة التخفيف ، وقال أبو عبيد البكري : أهل العراق يثقلون وأهل الحجاز يخففون .

قوله ( وقول الله تعالى ﴿ لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ الآية ) يشير إلى أنها نزلت في قصة الحديبية ، وقد تقدم شرح معظم هذه القصة في كتاب الشروط ، وأذكر هنا ما لم يتقدم له ذكر هناك . وكان توجهه صلى الله عليه وسلم من المدينة يوم الاثنين مستهل ذى القعدة سنة ست فخرج قاصداً إلى العبرة فصدّه المشركون عن الوصول إلى البيت ، ووقعت بينهم المصالحة على أن يدخل مكة في العام المقبل . وجاء عن هشام بن عروة عن أبيه أنه خرج في رمضان واعتمر في شوال ، وشذ بذلك ، وقد وافق أبو الأسود عن عروة الجمهور ، ومضى في الحج قول عائشة « ما اعتمر إلا في ذى القعدة » ثم ذكر المصنف فيه ثلاثين حديثاً : الحديث الأول حديث زيد بن خالد الجهني في النبي عن قول « مطرنا بنجم كذا » الحديث ، وقد تقدم شرحه في الاستسقاء ، والغرض منه قوله « خرجنا عام الحديبية »

الحديث الثاني حديث أنس « اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم أربع عمر » تقدم شرحه في الحج الحديث الثالث حديث أئى قتادة انطلقنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فأحرم أصحابه ولم أحرم » هكذا ذكره مختصراً ، وقد تقدم بطوله في كتاب الحج مشروحاً ، ويستفاد منه أن بعض من خرج إلى الحديبية لم يكن أحرم بالعمرة فلم يحتاج إلى التحلل منها كما سأشير إليه في الحديث الذي بعده .

الحديث الرابع حديث البراء في تكثير ماء البئر بالحديبية ببركة بصاق النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، ذكره من وجهين عن أئى إسحاق عن البراء ، ووقع في رواية إسرائيل عن أئى إسحاق عن البراء كذا أربع عشرة مائة ، وفي رواية زهير عنه أنهم كانوا ألفاً وأربعمائة أو أكثر ، ووقع في حديث جابر الذي بعده من طريق سالم بن أئى الجعد عنه أنهم كانوا خمس عشرة مائة ، ومن طريق قتادة « قلت لسعيد بن المسيب بلغني عن جابر أنهم كانوا أربع عشرة مائة ، فقال سعيد : حدثني جابر أنهم كانوا خمس عشرة مائة » ومن طريق عمرو بن دينار عن جابر « كانوا ألفاً وأربعمائة » ومن طريق عبد الله بن أوفى « كانوا ألفاً وثلاثمائة » ووقع عند ابن أئى شعبة من حديث مجمع بن حارثة « كانوا ألفاً وخمسمائة » والجمع بين هذا الاختلاف أنهم كانوا أكثر من ألف وأربعمائة ، فمن قال ألفاً وخمسمائة جبر الكسر ، ومن قال ألفاً وأربعمائة ألغاه ، ويؤيده قوله في الرواية الثالثة من حديث البراء « ألفاً



وأربعمئة أو أكثر » واعتمد على هذا الجمع النووي ، وأما البيهقي فمال إلى الترجيح وقال : إن رواية من قال ألف وأربعمئة أصح ، ثم ساقه من طريق أبي الزبير ومن طريق أبي سفيان كلاهما عن جابر كذلك ، ومن رواية معقل بن يسار وسلمة بن الأكوع والبراء بن عازب ومن طريق قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبيه قلت : ومعظم هذه الطرق عند مسلم ووقع عند ابن سعد في حديث معقل بن يسار زهاء ألف وأربعمئة وهو ظاهر في عدم التحديد . وأما قول عبد الله بن أبي أوفى ألفاً وثلاثمائة فيمكن حمله على ما اطلع هو عليه ، واطلع غيره على زيادة ناس لم يطلع هو عليهم ، والزيادة من الثقة مقبولة ، أو العدد الذي ذكره جملة من ابتداء الخروج من المدينة والزائد تلاحقوا بهم بعد ذلك ، أو العدد الذي ذكره هو عدد المقاتلة والزيادة عليها من الأتباع من الخدم والنساء والنسبانيان الذين لم يبلغوا الحلم . وأما قول ابن إسحق إنهم كانوا سبعمائة فلم يوافق عليه لانه قاله استنباطاً من قول جابر « نحرنا البدنة عن عشرة » وكانوا نحروا سبعين بدنة وهذا لا يدل على أنهم لم ينحروا غير البدن ، مع أن بعضهم لم يكن أحرم أصلاً . وسيأتى في هذا الباب في حديث المسور ومروان أنهم خرجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم بضع عشرة مائة ، فيجمع أيضاً بأن الذين بايعوا كانوا كما تقدم ، وما زاد على ذلك كانوا غائبين عنها كمن توجه مع عثمان إلى مكة ، على أن لفظ البضع يصدق على الخمس والاربع فلا تخالف ، وجزم موسى بن عقبة بأنهم كانوا ألفاً وستائة ، وفي حديث سلمة بن الأكوع عند ابن أبي شيبة ألفاً وسبعمائة ، وحكى ابن سعد أنهم كانوا ألفاً وخمسمائة وخمسة وعشرين ، وهذا إن ثبت تحرير بالغ . ثم وجدته موصولاً عن ابن عباس عند ابن مردويه ، وفيه رد على ابن دحية حيث زعم أن سبب الاختلاف في عددهم أن الذي ذكر عددهم لم يقصد التحديد وإنما ذكره بالحدس والتخمين ، والله أعلم

[٤١٥٠] ٤٠٠ - نا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال : تُعدُّون أنتم الفتح فتح مكة ، وقد كان فتح مكة فتحاً ، ونحن نعدُّ الفتح بيعة الرضوان يوم الحُدَيْبِيَّة : كنّا مع النبي صلى الله عليه وآله أربع عشرة مائة ، والحُدَيْبِيَّة بُئرٌ ، فنزحناها فلم نترك فيها قطرةً ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله ، فأتاها فجلس على شفيرها ثم دعا بإناء من ماء فتوضأ ثم مضمض ودعا ، ثم صبَّ فيها ، فتركناها غير بعيد ، ثم إنها أصدرتنا ما شئنا نحن وركابنا .

[٤١٥١] ٤٠١ - حدثنا فضل بن يعقوب قال نا الحسن بن محمد بن أعين أبو علي الحراني قال نا زهير قال نا أبو إسحاق قال أنبأنا البراء بن عازب أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الحُدَيْبِيَّة ألفاً وأربعمئة أو أكثر ، فنزلوا على بئر فنزحوها ، فأتوا رسول الله صلى الله عليه وآله ، فأتى البئر وقعد على شفيرها ثم قال : « اتوني بدلو من مائها » ، فأتى به ، فبصق فدعا ، ثم قال : « دعوها ساعة » . فأروا أنفسهم وركابهم حتى ارتحلوا .

[٤١٥٢] ٤٠٢ - نا يوسف بن عيسى قال نا ابن فضيل قال نا حصين عن سالم عن جابر قال : عطش الناس يوم الحُدَيْبِيَّة ، ورسول الله صلى الله عليه وآله بين يديه ركوة ، فتوضأ منها ، ثم أقبل الناس نحوه ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله : « مالكم ؟ » قالوا : يا رسول الله ، ليس عندنا ماء نتوضأ به ولا نشرب إلا ما في

ركوتك . قال : فوضع النبي صلى الله عليه في الركوة ، فجعل الماء يفور من بين أصابعه كأمثال العيون ، قال : فشربنا وتوضأنا . فقلت : لجابر كم كنتم ؟ قال : لو كنّا مائة ألف لكفانا ، كنّا خمس عشرة مائة .

**قوله ( ونحن نعد الفتح بيعة الرضوان )** يعني قوله تعالى ﴿ إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ﴾ وهذا موضع وقع فيه اختلاف قديم ، والتحقيق أنه يختلف ذلك باختلاف المراد من الآيات ، فقوله تعالى ﴿ إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ﴾ مراد بالفتح هنا الحديبية لأنها كانت مبدأ الفتح المبين على المسلمين ، لما ترتب على الصلح الذي وقع منه الأمن ورفع الحرب وتمكن من يخشى الدخول في الإسلام والوصول إلى المدينة من ذلك كما وقع لخالد بن الوليد وعمر بن العاص وغيرهما ، ثم تبعت الأسباب بعضها بعضاً إلى أن كمل الفتح . وقد ذكر ابن إسحق في المغازي عن الزهري قال : لم يكن في الإسلام فتح قبل فتح الحديبية أعظم منه ، إنما كان الكفر حيث القتال ، فلما أمن الناس كلهم كلم بعضهم بعضاً وتفاوضوا في الحديث والمنازعة ولم يكن أحد في الإسلام يعقل شيئاً إلا بادر إلى الدخول فيه ، فلقد دخل في تلك السنتين مثل من كان دخل في الإسلام قبل ذلك أو أكثر . قال ابن هشام : ويدل عليه أنه صلى الله عليه وسلم خرج في الحديبية في ألف وأربعمائة ثم خرج بعد سنين إلى فتح مكة في عشرة آلاف انتهى . وهذه الآية نزلت منصرفه صلى الله عليه وسلم من الحديبية كما في هذا الباب من حديث عمر ، وأما قوله تعالى في هذه السورة ﴿ وأثابهم فتحاً قريباً ﴾ فالمراد بها فتح خيبر على الصحيح لأنها هي التي وقعت فيها المغائم الكثيرة للمسلمين . وقد روى أحمد وأبو داود والحاكم من حديث مجمع بن حارثة قال : شهدنا الحديبية فلما انصرفنا وجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفاً عند كراع والعميم وقد جمع الناس قرا عليهم ﴿ إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ﴾ الآية فقال رجل : يا رسول الله أو فتح هو ؟ قال : أي والذي نفسي بيده إنه لفتح . ثم قسمت خيبر على أهل الحديبية . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن الشعبي في قوله ﴿ إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ﴾ قال : صلح الحديبية ، وغفر له ماتقدم وما تأخر ، وتبايعوا ببيعة الرضوان ، وأطعموا نخيل خيبر ، وظهرت الروم على فارس وفرح المسلمون بنصر الله . وأما قوله تعالى ﴿ فجعل من دون ذلك فتحاً قريباً ﴾ فالمراد الحديبية ، وأما قوله تعالى ﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم « لاهجرة بعد الفتح » فالمراد به فتح مكة باتفاق ، فهذا يرتفع الإشكال وتجتمع الأقوال بعون الله تعالى .

**قوله ( والحديبية بئر )** يشير إلى أن المكان المعروف بالحديبية سمي ببئر كانت هنالك ، هذا اسمها ثم عرق المكان كله بذلك ، وقد مضى بأبسط من هذا في أواخر الشروط .

**قوله ( فنزحناها )** كذا للأكثر ، ووقع في شرح ابن التين « فنزناها بالفاء بدل الحاء المهملة قال : والنزح والنزح واحد وهو أخذ الماء شيئاً بعد شيء إلى أن لا يبقى منه شيء .

**قوله ( فلم نترك فيها قطرة )** في رواية « فوجدنا الناس قد نزحوها » .

**قوله ( فجلس على شفيرها ثم دعا بإناء من ماء )** في رواية زهير « ثم قال : لئنوفى بدلو من مائها » .

**قوله ( ثم مضمض ودعا ، ثم صبه فيها ، فتركناها غير بعيد )** في رواية زهير « فبصق فدعا ثم قال : دعوها

ساعة »

**قوله ( ثم انها أصدرتنا )** أي رجعتنا ، يعني أنهم رجعوا عنها وقد رووا ، وفي رواية زهير « فأروا أنفسهم وركابهم » والركاب الابل التي يسار عليها .

الحديث الخامس حديث جابر .

**قوله ( ابن فضيل )** هو محمد ، وحصين هو ابن عبد الرحمن ، وسالم هو ابن أوى الجعد ، والكل كوفيون كما أن الإسناد الذى بعده إلى قتادة بصريون .

**قوله ( فوضع النبى صلى الله عليه وسلم يده فى الركوة فجعل الماء يفور من بين أصابعه )** هذا مغاير لحديث البراء أنه صب ماء وضوئه فى البئر فكثرت الماء فى البئر ، وجمع ابن حبان بينهما بأن ذلك وقع مرتين ، وسيأتى فى الأشربة البيان بأن حديث جابر فى نلح الماء كان حين حضرت صلاة العصر عند إرادته الوضوء ، وحديث البراء كان لإرادة ما هو أعم من ذلك ، ويحتمل أن يكون الماء لما تفجر من أصابعه ويده فى الركوة وتوضئوا كلهم وشربوا أمر حينئذ يصب الماء الذى بقى فى الركوة فى البئر فتكاثر الماء فيها ، وقد أخرج أحمد من حديث جابر من طريق نبيح العنزى عنه وفيه « فجاء رجل بإداوة فيها شئ من ماء ليس فى القوم ماء غيره ، فصبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قدح ثم ترضأ فأحسن ثم انصرف وترك القدح ، قال فتزاحم الناس على القدح ، فقال : على رسلكم ، فوضع كفه فى القدح ثم قال : أسبغوا الوضوء ، قال فلقد رأيت العيون عيون الماء تخرج من بين أصابعه » ووقع فى حديث البراء أن تكثير الماء كان بصب النبى صلى الله عليه وسلم وضوئه فى البئر ، وفى رواية أوى الأسود عن عروة فى « دلائل البيهقى » أنه أمر بسهم فوضع فى قعر البئر فجاشت بالماء ، وقد تقدم وجه الجمع فى الكلام على حديث المسور ومروان فى آخر الشروط ، وتقدم الكلام على اختلافهم فى كيفية نبع الماء فى علامات النبوة ، وأن نبع الماء من بين أصابعه وقع مراراً فى الحضر وفى السفر . والله أعلم

[٤١٥٣] ٤٠٠٣ - حدثنا الصلت بن محمد قال نا يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة : قلت لسعيد بن

المسيب : بلغني أن جابر بن عبد الله كان يقول : كانوا أربع عشرة مائة ، فقال لي سعيد : حدثني جابر كانوا خمس عشرة الذين بايعوا النبى صلى الله عليه وسلم الحديبية . تابعه أبو داود ، قال نا قرّة عن قتادة .

[٤١٥٤] ٤٠٠٤ - نا عليّ قال نا سفيان قال نا عمرو قال سمعت جابر بن عبد الله قال : قال لنا رسول الله صلى

الله عليه يوم الحديبية : « أنتم خير أهل الأرض » . وكنا ألفاً وأربعمائة . ولو كنت أبصر اليوم لأريتكم مكان الشجرة . تابعه الأعمش : سمع سالماً سمع جابراً ألفاً وأربعمائة .

[٤١٥٥] ٤٠٠٥ - وقال عبيد الله بن معاذ نا أبي قال نا شعبة عن عمرو بن مرة قال حدثني عبد الله بن أبي أوفى

قال : كان أصحاب الشجرة ألفاً وثلاثمائة ، وكانت أسلم ثمن المهاجرين . تابعه محمد بن بشار قال نا أبو داود قال نا شعبة .

**قوله ( تابعه أبو داود )** هو سليمان بن داود الطيالسى ( قال حدثنا قرّة ) هو ابن خالد ( عن قتادة ) ، وهذه الطريق وصلها الإسماعيلي من طريق عمرو بن على الفلاس عن أوى داود الطيالسى بهذا الإسناد الى قتادة قال « سالت سعيد بن المسيب كم كانوا فى بيعة الرضوان » ؟ فذكر الحديث وقال فيه : أوهم يرحمه الله ، هو حدثني أنهم كانوا ألفاً وخمسمائة .

**قوله ( قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية : أنتم خير أهل الأرض )** هذا صريح فى فضل أصحاب الشجرة ، فقد كان من المسلمين إذ ذاك جماعة بمكة وبالمدينة وبغيرهما ، وعند أحمد بإسناد حسن عن أوى سعيد الخدرى قال « لما كان بالحديبية قال النبى صلى الله عليه وسلم : لاتوقدوا ناراً لبلى ، فلما كان بعد

ذلك قال : أوقدوا واصطنعوا فإنه لا يدرك قوم بعدكم صاعكم ولا مدكم » وعند مسلم من حديث جابر مرفوعاً « لا يدخل النار من شهد بدمراً والحديبية » وروى مسلم أيضاً من حديث أم مبشر أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « لا يدخل النار أحد من أصحاب الشجرة » وتمسك به بعض الشيعة في تفضيل علي على عثمان لأن علياً كان من جملة من خطب بذلك ومن بايع تحت الشجرة وكان عثمان حينئذ غائباً كما تقدم في المناقب من حديث ابن عمر ، لكن تقدم في حديث ابن عمر المذكور أن النبي صلى الله عليه وسلم بايع عنه فاستوى معهم عثمان في الخيرية المذكورة ، ولم يقصد في الحديث إلى تفضيل بعضهم على بعض ، واستدل به أيضاً على أن الخطر ليس بحى لأنه لو كان حياً مع ثبوت كونه نبياً للزم تفضيل غير النبي على النبي وهو باطل فدل على أنه ليس بحى حينئذ ، وأجاب من زعم أنه حى باحتمال أن يكون حينئذ حاضراً معهم ولم يقصد إلى تفضيل بعضهم على بعض أو لم يكن على وجه الأرض بل كان في البحر ، والثاني جواب ساقط ، وعكس ابن التين فاستدل به على أن الخطر ليس بنبي فبني الأمر على أنه حى وأنه دخل في عموم من فضل النبي صلى الله عليه وسلم أهل الشجرة عليهم ، وقد قدمنا الأدلة الواضحة على ثبوت نبوة الخضر في أحاديث الأنبياء . وأغرب ابن التين فجزم أن إلياس ليس بنبي وبناه على قول من زعم أنه أيضاً حى ، وهو ضعيف أعني كونه حياً ، وأما كونه ليس بنبي فنفي باطل ففي القرآن العظيم ﴿ وإن إلياس لمن المرسلين ﴾ فكيف يكون أحد من بني آدم مرسلًا وليس بنبي ؟ .

قوله ( ولو كنت أبصر اليوم ) يعني أنه كان عمى في آخر عمره .

قوله ( تابعه الأعمش سمع سالماً ) يعني ابن أبي الجعد ( سمع جابراً ألفاً وأربعمائة ) أى في قوله ألفاً وأربعمائة ، وهذه الطريق وصلها المؤلف في آخر كتاب الأشربة وساق الحديث أتم مما هنا ، وبين في آخره الاختلاف فيه على سالم ثم على جابر في العدد المذكور ، وقد بينت وجه الجمع قريباً . وقيل إنما عدل الصحابي عن قوله ألف وأربعمائة إلى قوله أربع عشرة مائة للإشارة إلى أن الجيش كان منقسماً إلى المئات وكانت كل مائة ممثلة عن الأخرى إما بالنسبة إلى القبائل وإما بالنسبة إلى الصفات . قال ابن دحية : الاختلاف في عددهم دال على أنه قيل بالتخمين . وتعقب بإمكان الجمع كما تقدم .

الحديث السادس حديث عبد الله بن أبي أوفى .

قوله ( وقال عبيد الله بن معاذ ) كذا ذكره بصيغة التعليق ، وقد وصله أبو نعيم في « المستخرج على مسلم » من طريق الحسن بن سفيان « حدثنا عبيد الله بن معاذ به » وقال مسلم « حدثنا عبيد الله بن معاذ به »

قوله ( ألفاً وثلاثمائة ) في رواية على بن قادم عن شعبة عن عمرو بن مرة عند ابن مردويه « ألفاً وأربعمائة » وهي شاذة .

قوله ( وكانت أسلم ) أى قبيلته .

قوله ( ثمن المهاجرين ) بضم المثلثة وسكون الميم وضمها ولم أعرف عدد من كان بها من المهاجرين خاصة ليعرف عدد الأسلميين ، إلا أن الواقدي جزم بأنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة الحديبية من أسلم مائة رجل ، فعلى هذا كان المهاجرون ثمانمائة .

قوله ( تابعه محمد بن بشار ) هو بندار ( حدثنا أبو داود ) هو الطيالسي ، وهذه الطريق وصلها الإسماعيلي عن ابن عبد الكريم عن بندار به ، وأخرجه مسلم عن أبي موسى محمد بن المثنى عن أبي داود به

[٤١٥٦] ٤٠٠٦ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا عيسى عن إسماعيل عن قيس أنه سمع مرداساً الأسلمي يقول وكان من أصحاب الشجرة: يُقبض الصالحون الأول فالأول وتبقى حفالة كحفالة التمر والشعير لا يبالي الله بهم شيئاً. [الحديث ٤١٥٦ - أطرافه في: ٦٤٣٤].

[٤١٥٧] ٤٠٠٧ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن الزهري عن عروة عن مروان والمسور بن مخرمة قالوا: خرج النبي صلى الله عليه عام الحديبية في بضعة عشرة مائة من أصحابه، فلما كان بذي الحليفة قلده الهدي وأشعر وأحرم منها، لا أحصى كم سمعته من سفيان، حتى سمعته يقول: لا أحفظ من الزهري الإشعار والتقليد، فلا أدري يعني موضع الإشعار والتقليد، أو الحديث كله.

[٤١٥٩] ٤٠٠٨ - حدثنا الحسن بن خلف قال نا إسحاق بن يوسف عن أبي بشر ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى: عن كعب بن عجرة أن رسول الله صلى الله عليه رآه وقملته تسقط على وجهه فقال: «أتؤذيك هوأمك؟» قال: نعم. فأمره رسول الله صلى الله عليه أن يحلق وهو بالحديبية، لم يتبين لهم أنهم يحلقون بها وهو على طمع أن يدخلوا مكة، فأنزل الله عز وجل الفدية، فأمره رسول الله صلى الله عليه أن يطعم فرقاً بين ستة مساكين، أو يهدي شاة، أو يصوم ثلاثة أيام.

الحديث السابع.

**قوله ( أخبرنا عيسى )** هو ابن يونس ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أنى حازم ، ومرداس الأسلمي هو ابن مالك وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، ولا يعرف أحد روى عنه إلا قيس بن أنى حازم وجزم بذلك البخاري وأبو حاتم ومسلم وآخرون . وقال ابن السكن : زعم بعض أهل الحديث أن مرداس بن عروة الذي روى عنه زياد بن علاقة هو الأسلمي ، قال : والصحيح أنهما اثنان . قلت : وفي هذا تعقب على المزني في قوله في ترجمة مرداس الأسلمي « روى عنه قيس بن أنى حازم وزيد بن علاقة » ، ووضع أن شيخ زياد بن علاقة غير مرداس الأسلمي . والله أعلم .

**قوله ( سمع مرداساً الأسلمي يقول وكان من أصحاب الشجرة : يقبض الصالحون )** كذا ذكره عنه موقوفاً هنا ، وأورده في الرقاق من طريق بيان عن قيس مرفوعاً ، وبأقوى شرحه هناك إن شاء الله تعالى . والغرض منه بيان أنه كان من أصحاب الشجرة ، والحفالة بالمهملة والفاء بمعنى الخثالة بالمثلثة ، والفاء قد تقع موضع الثاء ، والمراد بها الرديء من كل شيء .

الحديث الثامن حديث المسور ومروان في قصة الحديبية ، ذكره مختصراً جداً من رواية سفيان — وهو ابن عيينة — عن الزهري وقال فيه « لا أحصى كم سمعته من سفيان ، حتى سمعته يقول : لا أحفظ من الزهري الأشعار والتقليد الخ » وهذا كلام على بن المديني ، وسيأتي هذا الحديث في هذا الباب من رواية عبيد الله بن محمد الجعفي عن سفيان بن عيينة أتم من رواية علي ، ولكن قال فيه « حفظت بعضه وثبتني معمر » وسأذكر ما يتعلق بشرحه ، وهو الحديث الخامس والعشرون فيه . وأغرب الكرماني فحمل قول علي بن المديني « لا أحصى كم سمعته من سفيان » على أنه شك في العدد الذي سمعه منه هل قال ألف وخمسمائة أو ألف وأربعمائة ، أو ألف وثلاثمائة ويكفي في التعقب عليه أن حديث سفيان هذا ليس فيه تعرض للتعدد في عددهم ، بل الطرق كلها

جازمة بأن الزهري قال في روايته « كانوا بضع عشرة مائة » وكذلك كل من رواه عن سفيان ، وإنما وقع الاختلاف في حديث جابر والبراء كما تقدم مبسوطاً .

الحديث التاسع

**قوله ( حدثنا الحسن بن خلف )** هو الواسطي ، ثقة من صغار شيوخ البخاري ، وماله عنه في الصحيح سوى هذا الموضع .

**قوله ( عن أبي بشر ورقاء )** هو ابن عمر اليشكري ، وهو مشهور باسمه . وابن أبي نجيح اسمه عبد الله واسم أبي نجيح يسار بمهمله ، وحديث كعب بن عجرة هذا ذكره المصنف من وجهين عن مجاهد في آخر هذا الباب ، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج

[٤١٦٠]

[٤١٦١]

٤٠٠٩- فإسماعيل بن عبد الله قال : حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : خرجتُ مع عمر بن الخطاب إلى السوق ، فلحقتُ عمر امرأةً شابةً فقالت : يا أمير المؤمنين ، هلك زوجي وترك صبيةً صغاراً والله ما ينضجون كراعاً ولا لهم زرعٌ ولا ضرعٌ وخشيتُ أن تأكلهم الضبع ، وأنا بنت خفاف بن إيماء الغفاري وقد شهد أبي الحديبية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوقفَ معها عمر ولم يَمْض ، ثم قال : مرحباً بنسب قريب . ثم انصرف إلى بعيرٍ ظهيرٍ كان مربوطاً في الدار فحملَ عليه غرارتين مألها طعاماً وحملَ بينهما نفقةً وثياباً ، ثم ناولها بخطامه ثم قال : اقتاديه ، فلن يفنى حتى يأتيكم الله بخير . فقال رجل : يا أمير المؤمنين ، أكثرت لها ، فقال عمر : ثكلتك أمك ، والله إني لأرى أبا هذه وأخاها قد حاصراً حصناً زماناً فافتتحاه ، ثم أصبحنا نستفي سهمانهما فيه ؛ الحديث العاشر والحادي عشر .

**قوله ( فلحقتُ عمر امرأةً شابةً )** لم أقف على اسمها ولا على اسم زوجها ولا اسم أحد من أولادها ، وزوجها صحابي لأن من كان له في ذلك الزمان أولاد يدل على أن له إدراكاً ، وهذه بنت صحابي لا يبعد أن يكون لها رؤية ، فالذي يظهر أن زوجها صحابي أيضاً ، وفي رواية معن عن مالك عند الإسماعيلي « فلقينا امرأةً قد شبت بشيابه » . والدارقطني من هذا الوجه « إني امرأة مؤمنة » وله من طريق سعيد بن داود عن مالك « فتعلقت بشيابه » .

**قوله ( وترك صبيةً صغاراً )** في رواية سعيد بن داود « وخلف صبيين صغيرين » فيحتمل أن يكون معهما بنت أو أكثر .

**قوله ( فقالت يا أمير المؤمنين )** زاد الدارقطني من طريق عبد العزيز بن يحيى عن مالك « فقال من معه : دعى أمير المؤمنين » .

**قوله ( ما ينضجون )** بضم أوله وسكون النون وكسر الضاد المعجمة بعدها جيم .

**قوله ( كراعا )** بضم الكاف هو مادون الكعب من الشاة ، قال الخطابي : معناه أنهم لا يكفون أنفسهم معالجة ما يأكلونه ، ويحتمل أن يكون المراد لا كراع لهم فينضجونه .

قوله ( ليس لهم ضرع ) بفتح الضاد المعجمة وسكون الراء : ليس لهم ما يحلبونه . وقوله ( ولا زرع ) أى ليس لهم نبات .

قوله ( وخشيت أن تأكلهم الضبع ) أى السنة المجذبة ، ومعنى تأكلهم أى تهلكهم .

قوله ( فقال رجل ) لم أقف على اسمه .

قوله ( ثكلتك أمك ) هى كلمة تقولها العرب للإنكار ولا تريد بها حقيقتها

قوله ( وأنا بنت خفاف ) بضم المعجمة وفاءين الأولى خفيفة .

قوله ( إيماء ) بكسر الهمزة ويقال بفتحها وسكون التحتانية والمد ، وخفاف صحابى مشهور قيل له ولأبيه ولجده صحبة حكاها ابن عبد البر ، قال : وكانوا ينزلون غيقة يعنى بغين معجمة وتحتانية ساكنة وقاف ، ويأتون المدنية كثيراً ، وخفاف هذا حديث عند مسلم موصول .

قوله ( شهد أبى الحديبية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ) ذكر الواقدي من حديث أبى رهم الغفارى قال « لما نزل النبى صلى الله عليه وسلم بالأبواء أهدى له إيماء بن رخصة الغفارى مائة شاة وبغيرين يحملان لبنا ، وبعث بها مع ابنه خفاف ، فقبل هديته وفرق الغنم فى أصحابه ودعا بالبركة » .

قوله ( بنسب قريب ) يحتمل أن يريد قرب نسب غفار من قريش ، لأن كثانة تجمعهم . أو أراد أنها انتسبت إلى شخص واحد معروف .

قوله ( بعير ظهير ) أى قوى الظهر معد للحاجة .

قوله ( اقتاديه ) بقاف ومثناة وفى رواية سعيد بن داود « وقودى هذا البعير »

قوله ( حتى يأتىكم الله بخير ) فى رواية سعيد بن داود « بالرزق »

قوله ( إني لأرى أبا هذه ) يعنى خفافاً .

قوله ( وأخاها ) لم أقف على اسمه وكان لخفاف ابنان الحارث ومخلد لكنهما تابعيان فوهم من فسر الأخ الذى ذكره عمر بأحدهما ، لأن مقتضى هذه القصة أن يكون الولد المذكور صحابياً ، وإذا ثبت ما ذكره ابن صحبة ، وهم ولد خفاف وخفاف وإيماء ورخصة ، فتذاكر بهم مع بيت الصديق لمن زعم أنه لم يوجد أربعة فى عبد البر أن لخفاف وأبيه وجده صحبة اقتضى أن يكون هؤلاء أربعة فى نسق لهم نسق لهم صحبة إلا فى بيت الصديق ، وقد جمعت من وقع له ذلك ولو من طريق ضعيف فبلغوا عشرة أمثلة ، منهم زيد بن حارثة وأبوه أسامة وولده أسامة ، لأن الواقدي وصف أسامة بأنه تزوج فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم وولد له .

قوله ( قد حاصرا حصنا ) لم أعرف الغزوة التى وقع فيها ذلك ، ويحتمل احتمالاً قريباً أن تكون خير لأنها كانت بعد الحديبية وحوصرت حصونها .

قوله ( نستفىء ) بالمهمله وبالفاء وبالهزم أى نسترجع ، يقول هذا المال أخذته فيثا . وفى رواية الحموى بالقاف بغير همز . وقوله « سهماننا » أى أنصبأونا من الغنيمة

[٤١٦٢] ٤٠١٠ - حدثنا محمد بن رافع قال نا شابة بن سوار أبو عمرو الفزاري قال نا شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبيه قال : لقد رأيت الشجرة ، ثم أتيتها بعد فلم أعرفها .

[الحديث ٤١٦٢ - أطرافه في : ٤١٦٣ ، ٤١٦٤ ، ٤١٦٥ .]

[٤١٦٣] ٤٠١١ - نا محمود قال نا عبيد الله عن إسرائيل عن طارق بن عبد الرحمن قال : انطلقت حاجاً فمررت بقوم يصلون ، قلت : ما هذا المسجد ؟ قالوا : هذه الشجرة حيث بايع رسول الله صلى الله عليه بيعة الرضوان . فأتيت سعيد بن المسيب فأخبرته ، فقال : حدثني أبي أنه كان فيمن بايع رسول الله صلى الله عليه تحت الشجرة ، قال : فلما خرجنا من العام المقبل أنسيناها فلم نقدر عليها . فقال سعيد : إن أصحاب محمد لم يعلموها ، وعلمتموها أنتم ؟ فأنتم أعلم ! .

[٤١٦٤] ٤٠١٢ - نا موسى قال نا أبو عوانة قال نا طارق عن سعيد بن المسيب عن أبيه أنه كان ممن بايع تحت الشجرة ، فرجعنا إليها العام المقبل فعميت علينا .

[٤١٦٥] ٤٠١٣ - نا قبيصة قال نا سفيان عن طارق ذكرت عند سعيد بن المسيب الشجرة فضحك فقال : أخبرني أبي وكان شهدها .

الحديث الثاني عشر حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في الشجرة ، أورده من طريق قتادة عنه ، ومن طريق طارق بن عبد الرحمن عن سعيد من ثلاثة طرق إلى طارق .

قوله ( لقد رأيت الشجرة ) أى التى كانت بيعة الرضوان تحتها ، ووقع فى بعض النسخ « قال محمود ثم أنسيتها » .

قوله ( ثم أتيتها بعد فلم أعرفها ) بين فى رواية طارق أنه أتاها فى العام المقبل فلم يعرفها .

قوله ( حدثنا محمود ) هو ابن غيلان ، وعبيد الله هو ابن موسى وهو من شيوخ البخارى ، وقد يحدث عنه بواسطة كما هنا .

قوله ( انطلقت حاجاً فمررت بقوم يصلون ) لم أقف على اسم أحد منهم ، وزاد الإسماعيلي من رواية قيس ابن الربيع عن طارق « فى مسجد الشجرة » .

قوله ( نسيناها ) فى رواية الكشميهنى والمستمل « أنسيناها » بضم المهملة وسكون النون أى أنسينا موضعها بدليل « فلم نقدر عليها » .

قوله ( فقال سعيد ) أى ابن المسيب « إن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يعلموها وعلمتموها أنتم ؟ فأنتم أعلم » . قال سعيد هذا الكلام منكراً ، وقوله « فأنتم أعلم » هو على سبيل التهكم . وفى رواية قيس بن الربيع « إن أقاويل الناس كثيرة » .

قوله ( فرجعنا إليها فى العام المقبل ) فى رواية عفان عن أى عوانة عند الإسماعيلي « فانطلقنا فى قابل حاجين » كذا أطلق ، وهم كانوا معتمرين ، لكن يطلق عليها الحج كما يقال : العمرة : الحج الأصغر .



قوله ( فعميت علينا ) أى أبهت ، فى رواية عفان « فعمى علينا مكانها » وزاد « فإن كانت بينت لكم فأنتم أعلم »

قوله ( ذكرت عند سعيد بن المسيب الشجرة فضحك فقال : أخبرنى أى وكان شهدها ) زاد الاسماعيل من طريق أى زرة عن قبيصة شيخ البخارى فيه « أنهم أتوها من العام القابل فأنسيناها » وقد قدمت الحكمة فى إخفائها عنهم فى « باب البيعة على الحرب » من كتاب الجهاد عند الكلام على حديث ابن عمر فى معنى ذلك ، لكن إنكار سعيد بن المسيب على من زعم أنه عرفها معتمداً على قول أبيه إنهم لم يعرفوها فى العام المقبل لا يدل على رفع معرفتها أصلاً ، فقد وقع عند المصنف من حديث جابر الذى قبل هذا « لو كنت أبصر اليوم لأريتكم مكان الشجرة » فهذا يدل على أنه كان يضبط مكانها بعينه ، وإذا كان فى آخر عمره بعد الزمان الطويل يضبط موضوعها ففيه دلالة على أنه كان يعرفها بعينها لأن الظاهر أنها حين مقالته تلك كانت هلكت إما بجفاف أو بغيره ، واستمر هو يعرف موضعها بعينه . ثم وجدت عند ابن سعد بإسناد صحيح عن نافع أن عمر بلغه أن قوماً يأتون الشجرة فيصلون عندها فتوعدهم ، ثم أمر بقطعها فقطعت

[٤١٦٦] ٤٠١٤ - نأدم بن أبى إياس قال نا شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت عبد الله بن أبى أوفى وكان من أصحاب الشجرة قال : كان النبى صلى الله عليه إذا أتاه قومٌ بصدقة قال : « اللهم صل عليهم » ، فأتاه أبى بصدقة فقال : « اللهم صل على آل أبى أوفى » .

الحديث الثالث عشر حديث عبد الله بن أبى أوفى فى قوله « اللهم صل على آل أبى أوفى » وقد تقدم شرحه فى كتاب الزكاة ، وذكره هنا لقوله « وكان من أصحاب الشجرة »

[٤١٦٧] ٤٠١٥ - نأسماعيل عن أخيه عن سليمان عن عمرو بن يحيى عن عباد بن تميم قال : لما كان يوم الحرة - والناس يبايعون لعبد الله بن حنظلة - فقال ابن زيد : على ما يبايع ابن حنظلة الناس ؟ قيل له : على الموت . قال : لا أبايع على ذلك أحداً بعد رسول الله صلى الله عليه . وكان شهد معه الحديبية . الحديث الرابع عشر .

قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبى أويس ، وأخوه أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، وعمرو ابن يحيى هو المازنى ، وعباد بن تميم أى ابن أبى زيد بن عاصم المازنى وكلهم مدنيون .

قوله ( لما كان يوم الحرة ) أى لما خلع أهل المدينة بيعة يزيد بن معاوية وبايعوا عبد الله بن حنظلة أى ابن أبى عامر الأنصارى .

قوله ( فقال ابن زيد ) هو عبد الله بن زيد بن عاصم عم عباد بن تميم .

قوله ( ابن حنظلة ) هو عبد الله ، وصرح به الإسماعيل فى روايته ، وقوله « يبايع الناس » أى على الطاعة له وخلع يزيد بن معاوية . وعكس الكرماني فزعم أنه كان يبايع الناس ليزيد بن معاوية ، وهو غلط كبير .

قوله ( لا أبايع على ذلك أحداً بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ) فيه إشعار بأنه بايع النبى صلى الله

عليه وسلم على الموت ، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في « باب البيعة على الحرب » من كتاب الجهاد ، وذكرت هناك ما وقع للكرماني من الخبط في شرح قوله ابن حنظلة . ووقع في رواية الإسماعيلي من الزيادة « وقتل عبد الله بن زيد يوم الحرة » وكان السبب في البيعة تحت الشجرة ما ذكر ابن إسحق قال « حدثني عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغه أن عثمان قد قتل فقال : لئن كانوا قتلوه لأناجزنهم ، فدعا الناس إلى البيعة فبايعوه على القتال على أن لا يفروا . قال فبلغهم بعد ذلك أن الخبر باطل ورجع عثمان » . وذكر أبو الأسود في المغازي عن عروة السبب في ذلك مطولاً قال « إن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل بالحديبية أحب أن يبعث إلى قريش رجلاً يخبرهم بأنه إنما جاء معتمراً ، فدعا عمر لبيعه فقال : والله لا آمنهم على نفسى ، فدعا عثمان فأرسله وأمره أن يبشر المستضعفين من المؤمنين بالفتح قريباً ، وأن الله سيظهر دينه . فتوجه عثمان فوجد قريشاً نازلين ببلدح ، قد اتفقوا على أن يمنعوا النبي صلى الله عليه وسلم من دخول مكة ، فأجاره أبان بن سعيد بن العاص قال وبعث قريش بديل بن ورقاء وسهيل بن عمرو إلى النبي صلى الله عليه وسلم « فذكر القصة التي مضت مطولة في الشروط قال « وآمن الناس بعضهم بعضاً ، وهم في انتظار الصلح ، إذ رمى رجل من الفريقين رجلاً من الفريق الآخر فكانت معاركة ، وتراموا بالنبل والحجارة . فارتن كل فريق من عندهم ، ودعا النبي صلى الله عليه وسلم إلى البيعة ، فجاءه المسلمون وهو نازل تحت الشجرة التي كان يستظل بها ، فبايعوه على أن لا يفروا ، وألقى الله الرعب في قلوب الكفار فأذعنوا إلى المصالحة » . وروى البيهقي في « الدلائل » من مرسل الشعبي قال « كان أول من انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم لما دعا الناس إلى البيعة تحت الشجرة أبو سنان الأزدي » وروى مسلم في حديث سلمة بن الأكوع قال « ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا إلى البيعة فبايعه أول الناس » فذكر الحديث قال « ثم إن المشركين راسلونا في الصلح حتى مشى بعضنا في بعض ، قال فاضطجعت في أصل شجرة فأتاني أربعة من المشركين فجعلوا يقعون في رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتحولت عنهم إلى شجرة أخرى ، فبينما هم كذلك إذ نادى مناد من أسفل الوادى : يا آل المهاجرين ، قال فاخترطت سيفى ثم شددت على أولئك الأربعة وهم رقود فأخذت سلاحهم ، ثم جئت بهم أسوقهم ، وجاء عمى برجل يقال له مكرز في ناس من المشركين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوهم يكون لهم بدء الفجور وثناياه ، فعفا عنهم ، فأنزل الله تعالى ﴿ وهو الذى كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة من بعد أن أظفركم عليهم ﴾ وروى مسلم أيضاً من حديث أنس أن رجلاً من أهل مكة هبطوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قبل التنعيم ليقاتلوه ، فأخذهم ، فعفا عنهم فأنزل الله الآية

[٤١٦٨] ٤٠١٦ - فا يحيى بن يعلى المحاربى قال حدثني أبي قال نا إياس بن سلمة بن الأكوع قال حدثني أبي وكان من أصحاب الشجرة قال : كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم ننصرف وليس للحيطان ظل نستظل فيه .

[٤١٦٩] ٤٠١٧ - فاقْتِيبَةُ بن سعيد قال نا حاتم عن يزيد بن أبي عبيد قال : قلت لسلمة بن الأكوع : على أي شيء بايعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية ؟ قال : على الموت .

[٤١٧٠]

٤٠١٨ - حدثنا أحمد بن إكساب قال نا محمد بن فضيل عن العلاء بن المسيب عن أبيه قال :  
لقيت البراء بن عازب فقلت : طوبى لك ، صحبت رسول الله صلى الله عليه وباعته تحت الشجرة فقال : يا  
ابن أخي ، إنك لا تدري ما أحدثنا بعده .

[٤١٧١]

٤٠١٩ - حدثنا إسحاق قال نا يحيى بن صالح قال نا معاوية - هو ابن سلام - عن يحيى عن أبي  
قلاية : أن ثابت بن الضحّاك أخبره أنه بايع النبي صلى الله عليه تحت الشجرة .  
الحديث الخامس عشر حديث سلمة بن لاكوع في وقت صلاة الجمعة ، أورده لقوله فيه : وكان من  
أصحاب الشجرة

قوله ( حدثنا يحيى بن يعلى الخارفي ) هو كوفي ثقة من قدماء شيوخ البخارى ، مات سنة ست عشرة  
ومائتين ، وأبوه يعلى بن الحارث الخارفي ثقة أيضاً ، مات سنة ثمان وستين ومائة ، ومالهما في البخارى إلا هذا  
الحديث .

قوله ( ثم نصرف وليس للحيطان ظل نستظل فيه ) استدل به لمن يقول بأن صلاة الجمعة تجزئ قبل  
الزوال ، لأن الشمس إذا زالت ظهرت الظلال . وأجيب بأن النفي إنما تسلط على وجود ظل يستظل به لا على  
وجود الظل مطلقاً ، والظل الذى يستظل به لا يتبأ إلا بعد الزوال بمقدار يختلف في الشتاء والصيف ، وقد تقدم  
بسط هذه المألة ونقل الخلاف فيها في كتاب الجمعة .  
الحديث السادس عشر .

قوله ( حدثنا حاتم ) هو ابن إسماعيل .

قوله ( على الموت ) تقدم الكلام عليه في « باب البيعة على الحرب » من كتاب الجهاد وذكر كيفية الجمع  
بينه وبين قول جابر لهم « نبايعه على الموت » وكذا روى مسلم من حديث معقل بن يسار مثل حديث جابر ،  
وحاصل الجمع أن من أطلق أن البيعة كانت على الموت أراد لازمها لأنه إذا بايع أنه لا يفر لزوم من ذلك أن يثبت ،  
والذى يثبت إما أن يغلب وإما أن يؤسر ، والذى يؤسر إما أن ينجو وإما أن يموت ، ولما كان الموت لا يؤمن في مثل  
ذلك أطلقه الراوى . وحاصله أن أحدهما حكى صورة البيعة ، والاخر حكى ماتمول اليه . وجمع الترمذى بأن  
بعضاً بايع على الموت وبعضاً بايع على أن لا يفر .  
الحديث السابع عشر .

قوله ( عن العلاء بن المسيب ) أى ابن رافع الكوفى ، وهو وأبوه ثقتان ، وماله في البخارى إلا هذا الحديث  
وآخر في الدعوات ، ولأبيه حديث آخر في الأدب من رواية منصور بن المعتمر عنه .

قوله ( طوبى لك صحبت النبي صلى الله عليه وسلم ) غبطه التابعى بصحبة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ، وهو مما يغبط به ، لكن سلك الصحابة مسلك التواضع في جوابه . وطوبى في الأصل شجرة في الجنة  
تقدم تفسيرها في صفة الجنة في بدء الخلق ، وتطلق ويراد بها الخير أو الجنة أو أقصى الأمانة ، وقيل هى من الطيب  
أى طاب عيشكم .

قوله ( فقال يا ابن أخى ) لى رواية الكشميهنى يا ابن أخ بغير إضافة ، وهى على عادة العرب في المخاطبة ،

أو أراد أخوة الاسلام .

**قوله ( إنك لا تدري ما أحدثناه بعده )** يشير إلى ما وقع لهم من الحروب وغيرها فخاف غائلة ذلك ، وذلك من كمال فضله .

الحديث الثامن عشر .

**قوله ( حدثني إسحق )** هو ابن منصور ، ويحيى بن صالح هو الوحاظي وهو من شيوخ البخاري . اوقد يحدث عنه بواسطة كما هنا ، ومعاوية بن سلام بالتشديد ، ويحيى هو ابن أبي كثير . ووقع في رواية ابن السكن « عن زيد بن سلام » بدل يحيى بن أبي كثير « قال أبو علي الجبائي : ولم يتابع على ذلك ، وقد وقع في رواية النسفي عن البخاري كما قال الجمهور ، وكذا هو عند مسلم وأبي داود من طريق معاوية بن سلام عن يحيى .

**قوله ( إنه بايع النبي صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة )** هكذا أورده مختصراً مقتصرأ على موضع حاجته منه ، وبقية الحديث قد أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن معاوية بهذا الإسناد وزاد ، « وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من حلف على يمين بلمة غير الإسلام كاذباً فهو كما قال » الحديث ، وسيأتي الكلام على ذلك في كتاب الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى

٤٠٢٠ - حدثنا أحمد بن إسحاق قال نا عثمان بن عمر قال أنا شعبة عن قتادة : عن أنس بن مالك **﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾** قال : الحديثية . قال أصحابه : هنيئاً مريئاً ، فما لنا ؟ فأنزل الله عز وجل : **﴿ لِيَدْخُلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتُ جَنَّاتٍ ﴾** : قال شعبة : فقدمت الكوفة فحدثت بهذا كله عن قتادة ، ثم رجعت فذكرت لله ، فقال : أما : **﴿ فَتَحْنَا ﴾** فعن أنس ، وأما : هنيئاً مريئاً ، فعن عكرمة . [الحديث ٤١٧٢ - طرفه في : ٤٨٣٤] .

الحديث التاسع عشر

**قوله ( عن أنس بن مالك ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾ قال : الحديثية )** سيأتي الكلام عليه في تفسير سورة الفتح إن شاء الله تعالى ، وأفاد هنا أن بعض الحديث عن قتادة عن أنس وبعضه عن عكرمة ، وقد أورده الإسماعيلي من طريق حجاج بن محمد عن شعبة ، وجمع في الحديث بين أنس وعكرمة وساقه مساقاً واحداً ، وقد أوضحته في « كتاب المدرج »

٤٠٢١ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا أبو عامر قال نا إسرائيل عن مجزأة بن زاهر الأسلمي عن أبيه - وكان ممن شهد الشجرة - قال : إني لأوقد تحت القدور بلحوم الحمر ، إذ نادى منادي رسول الله صلى الله عليه : **﴿ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَنْهَاكُمُ عَنْ لَحْمِ الْحَمْرِ . ﴾**

٤٠٢٢ - وعن مجزأة عن رجل منهم من أصحاب الشجرة اسمه أهبان بن أوس ، وكان اشتكى ركبته ، فكان إذا سجد جعل تحت ركبته وسادة .

٤٠٢٣ - حدثنا محمد بن بشر قال نا ابن أبي عدي عن شعبة عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سويد بن النعمان وكان من أصحاب الشجرة كان النبي صلى الله عليه وأصحابه أتوا بسويق فلاكوه . تابعه معاذ عن شعبة .

٤٠٢٤ - حدثنا محمد بن حاتم بن بزيع قال نا شاذان عن شعبة عن أبي جَمرة سألت عائذ بن عمرو وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه من أصحاب الشجرة: هل يُنْقَضُ الوترُ؟ قال: إذا أوترت من أوله فلا توتر من آخره.  
الحديث العشرون .

**قوله ( حدثنا أبو عامر )** هو عبد الملك بن عمرو العقدي ، ووقع في رواية ابن السكن « حدثنا عثمان بن عمرو » بدل أبي عامر .

**قوله ( عن إسرائيل )** كذا في الأصول ولا بد منه ، وحكى بعض الشراح أنه وقع في بعض النسخ بإسقاطه . قلت : ولا أعتقد صحة ذلك ، بل إن كان سقط من نسخة فتلك النسخة غير معتمدة .

**قوله ( عن مجزأة )** بفتح الميم والزاي بينهما جيم ساكنة وبهمز مفتوحة قبل الهاء ، وقال أبو علي الجياني : المحدثون يسهلون الهمزة ولا يلفظون بها وقد يكسرون الميم ، وأبوه زاهر هو ابن الأسود بن الحجاج ، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث .

**قوله ( عن أبيه )** كذا للجميع ، ووقع في رواية الأصيل عن أبي زيد المروزي « عن أنس » بدل قوله عن أبيه وهو تصحيف نبه عليه أبو علي الجياني .

**قوله ( إني لأرُقد تحت القدور بلحوم الحمر )** يعني يوم خير كما سيأتي فيها واضحاً . وقد تعقب الداودي ما وقع هنا فقال : هذا وهم « فإن النهي عن لحوم الحمر الأهلية لم يكن بالحديبية وإنما كان بخيبر اهـ . وليس في السياق أن ذلك كان في يوم الحديبية ، وإنما ساق البخاري الحديث في الحديبية لقوله فيه « وكان ممن شهد الشجرة » ولم يتعرض لمكان النداء بذلك ، مع أن غالب من بايع تحت الشجرة شهدوا مع النبي صلى الله عليه وسلم خيبر بعد رجوعهم .  
الحديث الحادي والعشرون .

**قوله ( وعن مجزأة )** يعني بالإسناد المذكور قبله ، وليس لمجزأة في البخاري إلا هذا الحديث والذي قبله .

**قوله ( عن رجل منهم )** يعني من بنى أسلم ، وقال الكرماني : أي من الصحابة ، الأول أولى .

**قوله ( اسمه أهبان بن أوس )** هو بضم الهمزة وسكون الهاء بعدها موحدة ، وماله في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد ذكره في التاريخ فقال : له صحبة ، ونزل الكوفة ، ويقال له وهبان أيضاً . ثم ساق من طريق أنيس بن عمرو عن أهبان بن أوس أنه كان في غنم له فكلمه الذئب .

**قوله ( وكان )** يعني أهبان ( إذا سجد جعل تحت ركبته وسادة ) ولعله كان كبير فكان يشق عليه تمكين ركبته من الأرض فوضع تحتها وسادة لينة لاتمنع اعتماده عليها من التمكين لاحتمال أن ييس الأرض كان يضر ركبته .  
الحديث الثاني والعشرون حديث سويد بن النعمان .

**قوله ( أتوا بسويق فلاكوه )** هو طرف من حديث تقدم في الطهارة وفي الجهاد ، وسيأتي بتامه قريباً في غزوة خيبر إن شاء الله تعالى .

**قوله ( تابعه معاذ عن شعبة )** يعني بالإسناد المذكور ، وقد وصلها الاسماعيلي عن يحيى بن محمد عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه به مختصراً ، وزاد فيه « وذلك بعد أن رجعوا من خير » .

الحديث الثالث والعشرون .

**قوله** ( حدثنا محمد بن حاتم بن بزيع ) بفتح الموحدة وكسر الزاي بوزن عظيم وآخره مهملة ، وشاذان هو الاسود بن عامر .

**قوله** ( عن أبي حمزة ) نجيم وراء هو نصر بن عمران الضبعي ووقع في رواية ألى ذر عن الكشميهني بالمهملة والزاي وهو تصحيف .

**قوله** ( سألت عائذ بن عمرو ) هو بتحتانية مهموز وذال معجمة وهو ابن عمرو بن هلال المزني ، عاش الى خلافة معاوية ، ماله في البخارى إلا هذا الحديث .

**قوله** ( هل ينقض الوتر ) يعنى إذا أوتر المرء ثم نام وأراد أن يتطوع هل يصلى ركعة ليصير الوتر شفعا ثم يتطوع ماشاء ثم يوتر محافظة على قوله « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا » أو يصلى تطوعاً ماشاء ولا ينقض وتره ويكتفى بالذى تقدم ؟ فأجاب باختيار الصفة الثانية فقال ( إذا أوترت من أوله فلا توتر من آخره ) زاد الإسماعيلي من طريق غندر عن شعبة بهذا الإسناد « وإذا أوترت من آخره فلا توتر أوله » وزاد فيه أيضا « وسألت ابن عباس عن نقض الوتر فذكر مثله » وهذه المسألة اختلف فيها السلف فكان ابن عمرو ممن يرى نقض الوتر ، والصحيح عند الشافعية أنه لا ينقض كما في حديث الباب ، وهو قول المالكية .

[٤١٧٧] ٤٠٢٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه : أن رسول الله صلى الله عليه كان يسير في بعض أسفاره - وعمر بن الخطاب يسير معه ليلاً - فسأله عمر عن شيء فلم يجبه رسول الله صلى الله عليه ثم سأله فلم يجبه ثم سأله فلم يجبه . وقال عمر : ثكلتك أمك عمر ، نزلت رسول الله صلى الله عليه ثلاث مرآت كل ذلك لا يجيبك . قال عمر : فحركت بعيري ثم تقدمت أمام المسلمين ، وخشيت أن ينزل في قرآن . فما نشبت أن سمعت صارخاً يصرخ بي ، قال : فقلت : لقد خشيت أن يكون قد نزل في قرآن . وجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : لقد أنزلت علي الليلة سورة لهي أحب إلي مما طلعت عليه الشمس ، ثم قرأ : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۖ ﴾ . [الحديث ٤١٧٧ - طرفاه في : ٤٨٣٣ ، ٥٠١٢] .

الحديث الرابع والعشرون حديث عمر .

**قوله** ( عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره وكان عمر بن الخطاب يسير معه ليلاً ، فسأله عمر عن شيء الحديث ) هذا صورته مرسل ، ولكن بقيته تدل على أنه عن عمر ، لقوله في أنناؤه « قال عمر : فحركت بعيري الخ » وقد أشيعت القول فيه في المقدمة ، وقد أورده الإسماعيلي من طريق محمد بن خالد بن عثمة عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال « سمعت عمر بن الخطاب » فذكره ، وسيأتى شرح المتن في تفسير سورة الفتح إن شاء الله تعالى .

**قوله** ( نزلت ) بنون وزاي ثقيلة أى ألححت ، وقال أبو ذر الهروى : لم أسمعه إلا بالتخفيف

[٤١٧٨] ٤٠٢٦ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا سفيان قال سمعت الزهري حدث هذا الحديث حفظت بعضه ، وثبتني معمر عن عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم - يزيد أحدهما على صاحبه - قال : خرج النبي صلى الله عليه عام الحديبية في بضعة عشرة مائة من أصحاب النبي صلى الله عليه . فلما أتى ذا الحليفة قلد الهدى وأشعره ، وأحرم منها بعمرة ، وبعث عينا له من خزاعة . وسار النبي

[٤١٧٩]

صلى الله عليه حتى كان بغدير الأشطاط أتاه عينه قال : إن قريشاً جمعوا لك جمعوا ، وقد جمعوا لك الأحابيش ، وهم مقاتلوك وصادوك عن البيت ومانعوك . فقال : « أشيروا أيها الناس علي أترون أن أميل إلى عيالهم وذراي هؤلاء الذين يريدون أن يصدونا عن البيت ، فإن يأتونا كان الله قد قطع عينا من المشركين ، وإلا تركناهم محروبين » . قال أبوبكر : يا رسول الله ، خرجت عامداً لهذا البيت لا نريد قتل أحد ولا حرب أحد ، فتوجه له ، فمن صدنا عنه قاتلناه . قال : « امضوا على اسم الله » .

[٤١٨٠]  
[٤١٨١]

٤٠٢٧ - حدثنا إسحاق قال أنا يعقوب قال حدثني ابن أخي ابن شهاب عن عمه قال أخبرني عروة ابن الزبير أنه سمع مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة يخبران خبراً من خبر رسول الله صلى الله عليه في عمرة الحديبية ، فكان فيما أخبرني عروة عنهما أنه لما كاتب رسول الله صلى الله عليه سهيل بن عمرو يوم الحديبية على قضية المدة وكان فيما اشترط سهيل بن عمرو أنه لا يأتيك منا أحد وإن كان على دينك إلا ردته إلينا وخليت بيننا وبينه . وأبى سهيل أن يقاضي رسول الله صلى الله عليه إلا على ذلك ، فكره المؤمنون ذلك وامتنعوا فتكلموا فيه ، فلما أبى سهيل أن يقاضي رسول الله صلى الله عليه إلا على ذلك كاتبه رسول الله صلى الله عليه ، فرد رسول الله صلى الله عليه أبا جندل بن سهيل يومئذ إلى أبيه سهيل بن عمرو . ولم يأت رسول الله صلى الله عليه أحد من الرجال إلا ردّه في تلك المدة وإن كان مسلماً . وجاءت المؤمنات مهاجرات ، فكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وهي عاتق ، فجاء أهلها يسألون رسول الله صلى الله عليه أن يرجعها إليهم ، حتى أنزل الله في المؤمنات ما أنزل .

الحديث الخامس والعشرون حديث المسورين مخزومة ومروان بن الحكم ، يزيد أحدهما على صاحبه .

قوله ( حفظت بعضه وثبتني فيه معمر ) بين أبو نعيم في مستخرجه القدر الذي حفظه سفيان عن الزهري والقدر الذي ثبت فيه معمر ، فساقه من طريق حامد بن يحيى عن سفيان إلى قوله « فأحرم منها بعمرة » ومن قوله « وبعث عينا له من خزاعة الخ » مما ثبت فيه معمر ، وقد تقدم في هذا الباب من رواية علي بن المديني عن سفيان وفيه قول سفيان « لأحفظ الإشعار والتقليد فيه » وأن علياً قال « ما أدري ما أراد سفيان بذلك ، هل أراد أنه لا يحفظ الإشعار والتقليد فيه خاصة ، أو أراد أنه لا يحفظ بقية الحديث » وقد أزلت هذه الرواية الإشكال والتردد الذي وقع لعلي بن المديني ، وقد تقدم الكلام على شرح الحديث مستوفى في الشروط ، وأنه أورد هنا صدر الحديث واختصر هناك ، وساق هناك الحديث بطوله واقتصر منه هنا على البعض ، وتقدم بيان ما وقع هنا مما لم يذكره هناك من تسمية عينه الذي بعثه وأنه بشر بن سفيان الخزاعي ، وضبط بغدير الأشطاط ، وذكر الواقدي أنه وراء عسفان . ثم أورد المصنف بعضاً من الحديث غير ما ذكره من هذه الطريق من طريق أخرى .

قوله ( حدثني إسحق ) هو ابن راهويه ، ويعقوب هو ابن إبراهيم بن سعد ، وابن أخي ابن شهاب اسمه محمد بن عبد الله بن مسلم بن شهاب .

قوله ( وامتعضوا ) بتشديد الميم بعدها عين مهملة ثم ضاد معجمة ، وفي رواية الكشميهني « وامتعضوا » بإظهار المثناة والمعنى شق عليهم ، وقد سبق بسطه في الشروط .

قوله ( ولم يأت رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد من الرجال إلا رده ) أى إلى المشركين فى تلك المدة وإن كان مسلماً .

قوله ( وجاءت المؤمنات مهاجرات ) أى فى تلك المدة أيضاً ، وقد ذكرت أسماء من سمى منهن فى كتاب الشروط .

قوله ( فكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبى معيط ممن خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى من مكة إلى المدينة مهاجرة مسلمة . فقوله « وهى عاتق » أى بلغت واستحقت التزويج ولم تدخل فى السن ، وقيل هى الشابة ، وقيل فوق المعصر ، وقيل استحقت التخدير ، وقيل بين البالغ والعانس ، وتقدم بسط ذلك فى كتاب العيدين .

قوله ( فجاء أهلها يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرجعها إليهم ) فى حديث عبد الله بن أبى أحمد بن جحش « هاجرت أم كلثوم بنت عقبة بن أبى معيط ، فخرج أخوها الوليد وعمارة ابنا عقبة بن أبى معيط حتى قدما المدينة فكلما رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يردها إليهم ، فنقض العهد بينه وبين المشركين فى النساء خاصة ، فنزلت الآية » أخرجه ابن مردويه فى تفسيره ، وبهذا يظهر المراد بقوله فى حديث الباب « حتى أنزل الله فى المؤمنات ما أنزل » .

قوله ( حتى أنزل الله فى المؤمنات ما أنزل ) أى من استثنائهن من مقتضى الصلح على رد من جاء منهم مسلماً ، وسيأتى بيان ذلك مشروحاً فى أواخر كتاب النكاح إن شاء الله تعالى

٤٠٢٨ - قال ابن شهاب : وأخبرني عروة أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه قالت : إن رسول الله صلى الله عليه كان يمتحن من هاجر من المؤمنات بهذه الآية ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايَعْنَكَ ﴾ . وعن عمه قال : بلغني حين أمر الله رسوله صلى الله عليه أن يرد إلى المشركين ما أنفقوا على من هاجر من أزواجهم ، وبلغنا أن أبابصير . . فذكره بطوله .

الحديث السادس والعشرون .

قوله ( قال ابن شهاب وأخبرني عروة الخ ) هو موصول بالإسناد المذكور ، وقد وصله الإسماعيلي عن أبى يعلى عن أبى خيثمة عن يعقوب بن إبراهيم به وفيه بيان لأن الذى وقع فى الشروط من غطف هذه القصة فى رواية الزهرى عن عروة عن مروان والمسور مدرج . وإنما هو عن عروة عن عائشة ، ويأتى شرح الامتحان فى النكاح إن شاء الله تعالى .

قوله ( وعن عمه ) هو موصول بالإسناد المذكور أيضاً .

قوله ( وبلغنا حين أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم أن يرد إلى المشركين ما أنفقوا على من هاجر من أزواجهم ) هذا القدر ذكره هكذا مرسل ، وهو موصول من رواية معمر كما أشرنا إليه فى الشروط ، وسأشبع الكلام على ذلك فى النكاح إن شاء الله تعالى .

قوله ( وبلغنا أن أبابصير فذكره بطوله ) كذا فى الأصل وأشار إلى ما تقدم فى قصة أبى بصير فى كتاب الشروط ، وقد ذكرت شرحها مبسوطاً هناك حيث ساقها مطولة .



**قوله ( حدثني شجاع بن الوليد )** أى البخارى المؤدب أبو الليث ، ثقة من أقران البخارى ، وسمع قبله قليلاً ، وليس له فى البخارى سوى هذا الموضع . وأما شجاع بن الوليد الكوفى فذاك يكنى أبا بدر ولم يدركه البخارى .

قوله ( سمع النضر بن محمد ) هو الجرشي بضم الجيم وفتح الراء بعدها معجمة ، ثقة متفق عليه ، وماله في البخارى إلا هذا الحديث .

قوله ( حدثنا صخر ) هو ابن جويرية .

قوله ( عن نافع قال : إن الناس يتحدثون أن ابن عمر أسلم قبل عمر ، وليس كذلك ، ولكن عمر يوم الحديبية أرسل عبد الله الخ ) ظاهر هذا السياق الإرسال ، ولكن الطريق التى بعدها أوضحت أنه نافعاً حمله عن ابن عمر .

قوله ( عند رجل من الأنصار ) لم أقف على اسمه ، ويحتمل أنه الذى آخى النبى صلى الله عليه وسلم بينه وبينه ، وقد تقدمت الإشارة إليه في أول كتاب العلم .

قوله ( وعمر يستلثم للقتال ) أى يلبس اللأمة بالهمز وهى السلاح .

قوله ( وقال هشام بن عمار ) كذا وقع بصيغة التعليق ، وفي بعض النسخ « وقال لى » وقد وطله إسماعيل عن الحسن بن سفيان عن دحيم وهو عبد الرحمن بن إبراهيم عن الوليد بن مسلم بالإسناد المذكور .

قوله ( فإذا الناس محذوقون بالنبى صلى الله عليه وسلم ) أى محيطون به ناظرون إليه بأحداقهم .

قوله ( فقال : يا عبد الله ) القائل يا عبد الله هو عمر .

قوله ( قد أحذقوا ) كذا للكشمينى وغيره وهو الصواب . ووقع للمستملى « قال أحذقوا » جعل بدل قد قال وهو تحريف ، وهذا السبب الذى هنا فى أن ابن عمر بايع قبل أبيه غير السبب الذى قبله ، ويمكن الجمع بينهما بأنه بعثه يحضر له الفرس ، ورأى الناس مجتمعين فقال له انظر ما شأنهم ، فبدأ بكشف حالهم فوجدهم يبايعون فبايع ، وتوجه الى الفرس فأحضرها وأعاد حينئذ الجواب على أبيه . وأما ابن التين فلم يظهر له وجه الجمع بينهما فقال : هذا اختلاف ، ولم يسند نافع الى ابن عمر ذلك فى شيء من الروايتين ، كذا قال ، والثانية ظاهرة فى الرد عليه فإن فيها عن ابن عمر كما بيناه . ثم زعم أن المبايعه المذكورة إنما كانت حين قدموا الى المدينة مهاجرين ، وأن النبى صلى الله عليه وسلم بايع الناس فمر به ابن عمر وهو يبايع ، الحديث قلت : ويمثل ذلك لاترد الروايات الصحيحة . فقد صرح فى الرواية الأولى بأن ذلك كان يوم الحديبية ، والقصة التى أشار إليها تقدمت من وجه آخر فى الهجرة ، وليس فيما نقل فيها ما يمنع التعدد ، بل يتعين ذلك لصحة الطريقين . والله المستعان .

قوله ( فبايع ثم رجع إلى عمر فخرج فبايع ) هكذا أورده مختصراً ، وتوضحه الرواية التى قبله وهو أن ابن عمر لما رأى الناس يبايعون بايع ثم رجع إلى عمر فأخبره بذلك فخرج وخرج معه فبايع عمر وبايع ابن عمر مرة أخرى .

[٤١٨٨] ٤٠٣٤ - نا ابن نمير قال نا يعلى قال نا إسماعيل قال سمعت عبد الله بن أبي أوفى : كنا مع النبى صلى الله عليه حين اعتمر فطاف فطفنا معه ، وصلى وصلينا معه ، وسعى بين الصفا والمروة ، فكنا نستره من أهل مكة لا يُصيبه أحدٌ بشيء .

[٤١٨٩] ٤٠٣٥ - حدثنا الحسن بن إسحاق قال نا محمد بن سابق قال نا مالك بن مغول قال سمعت

أباحصين قال : قال أبو وائل : لما قدم سهل بن حنيف من صفين أتينا نستهجره فقال : اتهموا الرأي ، فلقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد على رسول الله صلى الله عليه أمره لرددت ، والله ورسوله أعلم ، وما وضعنا أسيفنا على عواتقنا لأمر يُفطعننا إلا أسهل بنا إلى أمر نعرفه ، قبل هذا الأمر : ما نسد منها خصماً إلا انفجر علينا خصم ما ندري كيف نأتي له .

[٤١٩٠] ٤٠٣٦ - نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن مجاهد عن ابن أبي ليلي عن كعب ابن عجرة قال : أتى علي النبي صلى الله عليه زمن الحديبية والقمل يتناثر على وجهي قال : «أتؤذيك هوام رأسك؟» قلت : نعم . قال : «فاحلق وصم ثلاثة أيام ، أو أطعم ستة مساكين ، أو انسك نسيكة» . قال أيوب : لا أدري بأي هذا بدأ .

[٤١٩١] ٤٠٣٧ - حدثنا محمد بن هشام أبو عبد الله قال نا هشيم عن أبي بشر عن مجاهد عن عبد الرحمن ابن أبي ليلي عن كعب بن عجرة قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه بالحديبية ونحن محرمون وقد حصرنا المشركون . قال : وكانت لي وفرة فجعلت الهوام تساقط على وجهي ، فمر بي النبي صلى الله عليه فقال : «أتؤذيك هوام رأسك؟» قلت : نعم . قال : «وأزلت هذه الآية : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾» .

#### الحديث التاسع والعشرون .

قوله ( حدثنا ابن غنير ) هو محمد بن عبد الله بن نمير .

قوله ( حدثنا يعلى ) هو ابن عبيد ، وإسماعيل هو ابن أنى خالد .

قوله ( لا يصيبه أحد بشيء ) أى لئلا يصيبه ، وهذا كان فى عمرة القضاء وقد تقدم أن عبد الله بن أنى أوفى كان ممن بايع تحت الشجرة وهو فى عمرة الحديبية ، وكل من شهد الحديبية وعاش الى السنة المقبلة خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم معتمراً فى عمرة القضاء .  
الحديث الثلاثون حديث سهل بن حنيف .

قوله ( حدثنا الحسن ) بفتح المهملتين أى ابن إسحق بن زياد الليثى مولاهم المروزى المعروف بحسنويه يكنى أبا على وثقه النسائي ، ولم يعرفه أبو حاتم وعرفه غيره ، قال ابن حبان فى الثقات : كان من أصحاب ابن المبارك ومات سنة إحدى وأربعين ومائتين ، وماله فى البخارى سوى هذا الحديث . ومحمد بن سابق من شيوخ البخارى ، وقد يروى عنه بواسطة كما هنا .

قوله ( ما يسد منه خضم ) (١) بضم الخاء المعجمة وسكون المهملة أى جانب ، وقد تقدم فى آخر الجهاد . وزعم المزي فى «الأطراف» أن المصنف أخرج هذه الطريق فى فرض الخمس ، وليس كذلك . ثم ذكر المصنف حديث كعب بن عجرة فى قصة القمل وحلق رأسه بالحديبية أورده من وجهين ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك .

## قصة عكل وعرينة

[٤١٩٢]

٤٠٣٨ - حدثنا عبدُ الأعلى بن حماد قال نا يزيدُ بن زريعٍ قال نا سعيدٌ عن قتادة أن أنسًا حدثهم أن ناسًا من عكل وعرينة قدموا المدينة على النبي صلى الله عليه وتكلموا بالإسلام، فقالوا: يا نبي الله، إنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف، واستوخموا المدينة. فأمرهم رسول الله صلى الله عليه بذود وراغ، وأمرهم أن يخرجوا فيه فيشربوا من ألبانها وأبوالها. فانطلقوا، حتى إذا كانوا ناحية الحرة كفروا بعد إسلامهم وقتلوا راعي النبي صلى الله عليه، واستاقوا الذود، فبلغ النبي صلى الله عليه، فبعث الطلب في آثارهم، فأمر بهم فسمروا أعينهم، وقطعوا أيديهم وتركوا في ناحية الحرة حتى ماتوا على حالهم. قال قتادة: وبلغنا أن النبي صلى الله عليه بعد ذلك بحث على الصدقة وينهى عن المثلة.

قوله ( باب قصة عكل ) بضم المهمله وسكون الكاف بعدها لام ( وعرينة ) بمهمله وراء ثم نون مصغر ، قبيلتان تقدم ذكرهما وبيان نسبهما في « باب أبوال الإبل » من كتاب الطهارة مع شرح حديث الباب مستوفى ، وتقدم قريباً بيان الاختلاف في وقتها وأن ابن إسحق ذكر أنها كانت بعد غزوة ذي قرد .

قوله ( قال قتادة ) هو موصول بالإسناد المذكور إليه .

قوله ( وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك كان بحث على الصدقة وينهى عن المثلة ) بضم الميم وسكون المثلة ، وهذا البلاغ لم أقف على من فسر المراد به ، وقد يسر الله الكريم به الآن ، وكنت قد اغفلت التنبيه عليه في المقدمة ، وحقه أن يذكر في الفصل الأخير منها عند ذكر عدد أحاديث الصحيح وتفصيلها بذكر كل صحابي وم ورد له عنده من حديث ، وأن يذكر في المبهمات من الفصل المذكور ، فإنه حديث أخرجه البخاري في الجملة وإن كان إسناده معضلاً ، فإن هذا المتن جاء من حديث قتادة عن الحسن البصري عن هياج ابن عمران عن عمران بن حصين وعن سمرة بن جندب قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة » أخرجه أبو داود من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة بهذا الإسناد واللفظ وفيه قصة ، وأخرجه أحمد من طريق سعيد عن قتادة بهذا الإسناد إلى عمران بن حصين وفيه القصة ولفظه « كان بحث في خطبته على الصدقة وينهى عن المثلة » وعن سمرة مثل ذلك ، وإسناد هذا الحديث قوى ، فإن هياجاً بتختانية ثقيلة وآخره جيم هو ابن عمران البصري وثقه ابن سعد وابن حبان وبقية رجاله من رجال الصحيح ، وسيأتي في الذبائح ، ومضى في المظالم من حديث عبد الله بن يزيد الأنصاري قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المثلة والنهي » ولكنه من غير طريق قتادة ، وسيأتي شرح المثلة في الذبائح إن شاء الله تعالى . والذي يظهر أن الذي أورده هو مراد قتادة بالبلاغ الذي وقع عند البخاري ، وقد تبين بهذا أن في الحديث الذي أخرجه النسائي من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن هشام عن قتادة عن أنس قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المثلة » إدراجاً وأن هذا القدر من الحديث لم يستنده قتادة عن أنس وإنما ذكره بلاغاً ، ولما نشط لذكر إسناده ساقه بوسائط الى النبي صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم .

**قوله ( وقال شعبة وأبان وحامد عن قتادة من عرينة )** يريد أن هؤلاء رووا هذا الحديث عن قتادة عن أنس فاقصروا على ذكر عرينة دون عكل ، فأما رواية شعبة فوصلها المصنف في الزكاة ، وأما رواية أبان وهو ابن يزيد العطار فوصلها ابن أبي شيبة ، وأما رواية حماد هو ابن سلمة فوصلها أبو داود والنسائي .

**قوله ( قال يحيى بن أبي كثير وأيوب عن أبي قلابة عن أنس : قدم نفر من عكل )** يريد أن هذين رواه بعكس أولئك فاقصروا على ذكر عكل دون عرينة ، فأما رواية يحيى فوصلها المصنف في المحاريب ، وأما رواية أيوب فوصلها المصنف في الطهارة .

### غزوة ذي قرد

وهي الغزوة التي أغاروا على لقاح النبي صلى الله عليه قبل خيبر بثلاث .

[٤١٩٤] ٤٠٣٩ - نأقضية بن سعيدي قال نا حاتم عن يزيد بن أبي عبيد قال سمعت سلمة بن الأكوع يقول : خرجت قبل أن يؤذن بالأولى ، وكانت لقاح النبي صلى الله عليه ترعى بذي قرد . قال : فلقيني غلام لعبد الرحمن بن عوف فقال : أخذت لقاح رسول الله صلى الله عليه . قلت : من أخذها ؟ قال : غطفان . قال : فصرخت بثلاث صرخات : يا صباحاه . قال : فأسمعت ما بين لابتي المدينة . ثم اندفعت على وجهي حتى أدركتهم وقد أخذوا يستقون من الماء ، فجعلت أرميهم ببلي - وكنت رامياً - وأقول : أنا ابن الأكوع ، اليوم يوم الرضع . وأرتجز حتى استنقذت اللقاح منهم ، واستلبت منهم ثلاثين بردة . قال : وجاء النبي صلى الله عليه والناس ، فقلت : يا نبي الله قد حميت القوم الماء وهم عطاش ، فابعث إليهم الساعة . فقال : « يا ابن الأكوع ، ملكت فأسجح » . قال : ثم رجعنا ، ويردني رسول الله صلى الله عليه على ناقته حتى دخلنا المدينة . وقال شعبة وأبان وحامد عن قتادة : من عرينة . وقال يحيى بن أبي كثير وأيوب عن أبي قلابة عن أنس : قدم نفر من عكل .

[٤١٩٣] ٤٠٤٠ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم قال نا حفص بن عمر أبو عمر الحوضي قال نا حماد بن زيد قال نا أيوب والحجاج الصواف قالنا حدثني أبو رجاء مولى أبي قلابة - وكان معه بالشام - أن عمر بن عبد العزيز استشار الناس يوماً فقال : ما تقولون في هذه القسامة ؟ فقالوا : حق ، قضى بها رسول الله صلى الله عليه ، وقضت بها الخلفاء قبلك . قال : وأبو قلابة خلف سريه : فقال عنبسة بن سعيدي : فأين حديث أنس في العرنيين ؟ قال أبو قلابة : إياي حدثه أنس بن مالك . قال عبد العزيز بن صهيب عن أنس : من عرينة . وقال أبو قلابة عن أنس : من عكل . . ذكر القصة .

**قوله ( باب غزوة ذي قرد )** بفتح القاف والراء ، وحكى الضم فيهما ، وحكى ضم أوله وفتح ثانيه ، قال الحازمي : الأول ضبط أصحاب الحديث والضم عن أهل اللغة . وقال البلاذري : الصواب الأول . وهو ماء على نحو بريد مما يلي بلاد غطفان ، وقيل على مسافة يوم .

**قوله ( وهي الغزوة التي أغاروا فيها على لقاح النبي صلى الله عليه وسلم قبل خيبر بثلاث )** كذا جزم به ،

ومستنده في ذلك حديث إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه فإنه قال في آخر الحديث الطويل الذي أخرجه مسلم من طريقه « قال فرجعنا — أى من الغزوة — إلى المدينة فوالله ما لبثنا بالمدينة إلا ثلاث ليال حتى خرجنا إلى خيبر » وأما ابن سعد فقال « كانت غزوة ذي قرد في ربيع الأول سنة ست قبل الحديبية ، وقيل في جمادى الأولى » وعن ابن إسحق في شعبان منها فإنه قال « كانت بنو لحيان في شعبان سنة ست ، فلما رجع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة فلم يبق بها إلا ليالي حتى أغار عيينة بن حصن على لقاحه ، قال القرطبي شارح مسلم في الكلام على حديث سلمة بن الأكوع : لا يختلف أهل السير أن غزوة ذي قرد كانت قبل الحديبية ، فيكون ما وقع في حديث سلمة من وهم بعض الرواة ، قال : ويحتمل أن يجمع بأن يقال : يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم كان أغزى سرية فيهم سلمة بن الأكوع إلى خيبر قبل فتحها ، فأخبر سلمة عن نفسه وعن خرج معه يعنى حيث قال « خرجنا إلى خيبر » قال : ويؤيده أن ابن إسحق ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أغزى إليها عبد الله بن رواحة قبل فتحها مرتين انتهى . وسياق الحديث يأتي هذا الجمع ، فإن فيه بعد قوله « حين خرجنا إلى خيبر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجعل عمر يرتجز بالقول » وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم « من السائق » وفيه مبارزة على لمرحب وقتل عامر وغير ذلك مما وقع في غزوة خيبر حين خرج إليها النبي صلى الله عليه وسلم ، فعلى هذا ما في الصحيح من التاريخ لغزوة ذي قرد أصبح مما ذكره أهل السير ، ويحتمل في طريق الجمع أن تكون إغارة عيينة بن حصن على اللقاح وقعت مرتين الأولى التي ذكرها ابن إسحق وهي قبل الحديبية ، والثانية بعد الحديبية قبل الخروج إلى خيبر ، وكان رأس الذين أغاروا عبد الرحمن بن عيينة كما في سياق سلمة عند مسلم ، ويؤيده أن الحاكم ذكر في « الاكلیل » أن الخروج إلى ذي قرد تكرر ، ففي الأولى خرج إليها زيد بن حارثة قبل أحد ، وفي الثانية خرج إليها النبي صلى الله عليه وسلم في ربيع الآخر سنة خمس ، والثالثة هذه المختلف فيها انتهى . فإذا ثبت هذا قوى هذا الجمع الذي ذكرته والله أعلم .

**قوله ( حدثنا حاتم )** هو ابن إسماعيل ويزيد بن أبى عبيدة هو مولى سلمة بن الأكوع ، وقد أخرج البخارى هذا الحديث عالياً في الجهاد عن مكى بن إبراهيم عن يزيد وهو أحد ثلاثياته .

**قوله ( خرجت قبل أن يؤذن بالأولى )** يعنى صلاة الصبح ، ويدل عليه قوله في رواية مسلم أنه تبعهم من الغلس إلى غروب الشمس ، وفي رواية مكى « خرجت من المدينة ذاهباً نحو الغابة » .

**قوله ( وكانت لقاح رسول الله صلى الله عليه وسلم ترعى بذى قرد )** اللقاح بكسر اللام وتخفيف القاف ثم مهملة : ذوات الدر من الإبل واحدها لقحة بالكسر وبالفتح أيضاً ، واللقوق الحلوب . وذكر ابن سعد أنها كانت عشرين لقحة ، قال : وكان فيهم ابن أبى ذر وامرأته فأغار المشركون عليهم فقتلوا الرجل وأسروا المرأة .

**قوله ( فلقينى غلام لعبد الرحمن بن عوف )** لم أقف على اسمه ، ويحتمل أن يكون هو رباح غلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في رواية مسلم ، وكأنه كان ملك أحدهما وكان يخدم الآخر فنسب تارة إلى هذا وتارة إلى هذا .

**قوله ( غطفان )** بفتح المعجمة والطاء المشالة المهملة والفاء ، تقدم بيان نسبهم في غزوة ذات الرقاع ، وفي رواية مكى « غطفان وفزارة » وهو من الخاص بعد العام لأن فزارة من غطفان ، وعند مسلم « قدمنا الحديبية ثم قدمنا المدينة ، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بظهوره مع رباح غلامه وأنا معه ، وخرجت بفرس لطلحة أُنديه ، فلما أصبحنا إذا عبد الرحمن الفزاري » ولأحمد وابن سعد من هذا الوجه « عبد الرحمن بن عيينة بن حصن

الفزاري وقد أغار على ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستاقه أجمع وقتل راعيه ، قال فقلت : يارباح خذ هذا الفرس وأبلغه طلحة وأبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم الخبر « وللطيراني من وجه آخر عن سلمة » خرجت بقوسى ونبل وكنت أرمى الصيد ، فإذا عيينة بن حصن قد أغار على لقاح رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستاقها « ولا منافاة ، فإن كلا من عينة وعبد الرحمن بن عيينة كان في القوم . وذكر موسى بن عقبة وابن إسحق أن مسعدة الفزاري كان أيضا رئيسا في فزارة في هذه الغزاة

**قوله ( فصرخت ثلاث صرخات )** في رواية المستمل « بثلاث » بزيادة الموحده وهى للاستغاثة .

**قوله ( فأسمعت ما بين لابتي المدينة )** فيه إشعار بأنه كان واسع الصوت جداً ، ويحتمل أن يكون ذلك من خوارق العادات . ولمسلم « فعلوت أكمة فاستقبلت المدينة فناديت ثلاثاً » وللطيراني « فصعدت في سلع ثم صحت : يا صباحاه ، فأنتهى صياحى إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، فنودى في الناس الفرع الفرع » وهو عند إسحق بمعناه .

**قوله ( يا صباحاه )** هى كلمة تقال عند استنفار من كان غافلا عن عدوه .

**قوله ( ثم اندفعت على وجهى )** أى لم ألقت يمينا ولا شمالا بل أسرع الجرى ، وكان شديد العدو كما سيأتى بيانه في آخر الحديث .

**قوله ( حتى أدركتهم )** في رواية مكى « حتى ألقاهم وقد أخذوها » ، يعنى اللقاح ذكره بهذه الصيغة مبالغة في استحضار الحال .

**قوله ( فأقبلت أرميهم )** أى أقبلت عليهم ، أرميهم أى بالسهم .

**قوله ( وأقول : أنا ابن الأكوع ، واليوم يوم الرضع )** بضم الراء وتشديد المعجمة جمع راضع وهو اللثيم ، فمعناه اليوم يوم اللثام أى اليوم يوم هلاك اللثام ، والأصل فيه أن شخصا كان شديد البخل ، فكان إذا أراد حلب ناقته ارتضع من ثديها لثلا يحلبها فيسمع جيرانه أو من يمر به صوت الحلب ، فيطلبون منه اللبن ، وقيل بل صنع ذلك لثلا يتبدد من اللبن شيء إذا حلب في الإناء أو يبقى في الإناء شيء إذا شربه منه ، فقالوا في المثل « الأم من راضع » وقيل : بل معنى المثل ارتضع اللثوم من بطن أمه ، وقيل كل من كان يوصف باللثوم يوصف بالمص والرضاع ، وقيل المراد من يخص طرف الخلال إذا خل أسنانه ، وهو ذال على شدة الحرص . وقيل هو الراعى الذى لا يستصحب محلبا ، فإذا جاءه الضيف اعتذر بأن لا محلب معه ، وإذا أراد أن يشرب ارتضع ثديها . وقال أبو عمرو الشيباني : هو الذى يرتضع الشاة أو الناقة عند إرادة الحلب من شدة الشو . وقيل أصله الشاة ترضع لبن شاتين من شدة الجوع . وقيل معناه اليوم يعرف من ارتضع كريمة فأنجبته ولثيمة فهجنته . وقيل معناه اليوم يعرف من أرضعته الحرب من صغره وتدرّب بها من غيره . وقال الداودى : معناه هذا يوم شديد عليكم تفارق فيه المرضعة من أرضعته فلا تجد من ترضعه . قال السهيلي : قوله اليوم يوم الرضع يجوز الرفع فيهما ونصب الأول ورفع الثانى على جعل الأول ظرفاً قال : وهو جائز إذا كان الظرف واسعا ولا يضيق على الثانى . قال وقال : أهل اللغة : يقال فى اللثوم رضع بالفتح يرضع بالضم رضاعة لاغير ، ورضع الصبى بالكسر ثدى أمه يرضع بالفتح رضاعاً مثل سمع يسمع سماعاً . وعند مسلم فى هذا الموضع « فأقبلت أرميهم بالنبل وأرتجز » وفيه « فألقى رجلا منهم فأصكه بسهم فى رجله فخلص السهم إلى كعبه ، فمازلت أرميهم وأعقرهم ، فإذا رجع الى فارس منهم أتيت

شجرة فجلست في أصلها ثم رميته فعقرت به ، فإذا تضايق الخيل فدخلوا في مضايقة علوت الجبل فرميتهم بالحجارة » وعند ابن إسحق « وكان سلمة مثل الأسد ، فإذا حملت عليه الخيل فر ثم عارضهم فنضجها عنه بالنبل » .

**قوله ( استنقذت اللقاح منهم واستلبت منهم ثلاثين بردة )** في رواية مسلم « فمازلت كذلك حتى ما خلق الله من ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعير إلا خلفته وراء ظهرى ، ثم اتبعتهم أرميهم حتى ألقوا أكثر من ثلاثين بردة وثلاثين رحا يتخففون بها ، قال فأتوا مضيقاً قاتاهم رجل فجلسوا يتغدون فجلست على رأس قرن ، فقال لهم : من هذا ؟ فقالوا لقينا من هذا البرج ، قال فليقم إليه منكم أربعة ، فتوجهوا إليه فتهدهم فرجعوا ، قال : فما برحت مكافى حتى رأيت فوارس رسول الله صلى الله عليه وسلم أولهم الأخرم الأسدى ، فقلت له احذوهم ، فالتقى هو وعبد الرحمن بن عيينة فقتله عبد الرحمن وتحول على فرسه ، فلحقه أبو قتادة فقتل عبد الرحمن وتحول على الفرس ، قال واتبعهم على رجلى حتى ما أرى أحداً ، فعدلوا قبل غروب الشمس إلى شعب فيه ماء يقال له ذى قرد فشربو منه وهم عطاش ، قال فجلاهم عنه حتى طردهم ، وتركوا فرسين على ثنية فجثت بهما أسوقهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » وذكر ابن إسحق نحو هذه القصة وقال « إن الأخرم لقب ، واسمه محرز بن نضلة » لكن وقع عنده « حبيب بن عيينة بن حصن » بدل عبد الرحمن ، فيحتمل أن يكون كان له اسمان .

**قوله ( وجاء النبی صلى الله عليه وسلم والناس )** في رواية مسلم « وأتاني عمى عامر بن الأكوع بسطحية فيها ماء وسطحية فيها لبن ، فتوضأت وشربت » ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو على الماء الذى أجليتهم عنه ، فإذا هو قد أخذ كل شيء استنقذته منهم ، ونحر له بلال ناقته .

**قوله ( قد حميت القوم الماء )** أى منعتهم من الشرب .

**قوله ( فابعث إليهم الساعة )** في رواية مسلم « فقلت يارسول الله خلنى أنتخب من القوم مائة رجل فأتعهم فلا يبقى منهم مخبر ، قال فضحك » وعند ابن إسحق « فقلت يارسول الله لو سرحتنى فى مائة رجل لأخذت بأعناق القوم .

**قوله ( فقال يا ابن الأكوع ملكك فأسجح )** بهزة قطع وسين مهملة ساكنة وجيم مكسورة بعددّها مهملة ، أى سهل . والمعنى قدرت فاعف . والسجاجة السهولة . زاد مكى فى روايته « ان القوم ليقرون فى قومهم » وعند الكشيمى « من قومهم » ولمسلم « انهم ليقرون فى أرض غطفان » ويقرون بضم أوله وسكون القاف وفتح الراء وسكون الواو من القرى وهى الضيافة ، ولابن إسحق « فقال إنهم الآن ليغيبون فى غطفان » وهو بالغين المعجمة الساكنة والموحدة المفتوحة والقاف ، من الغبوق وهو شرب أول الليل ، والمراد أنهم فاتوا وأنهم وصلوا إلى بلاد قومهم ونزلوا عليهم فهم الآن يذبجون لهم ويطعمونهم . ووقع عند مسلم ، قال فجاء رجل فقال : نحر لهم فلان جزوراً ، فلما كشطوا جلدّها إذا هم بغيرة ، فقالوا أتاكم القوم فخرجوا هارين » .

**قوله ( ثم رجعنا )** إلى المدينة ( ويردنى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقته حتى دخلنا المدينة ) فى رواية مسلم « ثم أردنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وراءه على العضباء » وذكر قصة الأنصارى الذى ساقه فسبقه سلمة قال « فسبقت إلى المدينة فوالله ما لبثنا إلا ثلاث ليال حتى خرجنا إلى خير وفيه فقال رسول



الله صلى الله عليه وسلم : خير فرساننا اليوم أبو قتادة ، وخير رجالنا اليوم سلمة . قال سلمة ثم أعطاني سهم الراجل والفارس جميعاً » وروى الحاكم في « الإكليل » والبيهقي من طريق عكرمة بن قتادة بن عبد الله بن عكرمة بن عبد الله بن أبي قتادة حدثني أبي عن أبيه عن عبد الله بن أبي قتادة . أن أبا قتادة اشترى فرسه ، فلقبه مسعدة الفزاري فتقاولا فقال أبو قتادة . اسأل الله أن يلقينيك وأنا عليها ، قال : آمين . قال : فيبينا هو يعلقها إذ قيل : أخذت اللقاح ، فركبها حتى هجم على العسكر ، قال فطلع على فارس فقال : لقد ألقانيك الله يا أبا قتادة ، فذكر مصارعتة له وظفهر به وقتله وهزم المشركين ، ثم لم ينشب المسلمون أن طلع عليهم أبو قتادة يخوش اللقاح ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أبو قتادة سيد الفرسان » . وفي الحديث جواز العدو الشديد في الغزو ، والانذار بالصياح العالي ، وتعريف الانسان نفسه إذا كان شجاعا ليرعب خصمه ، واستحباب الثناء على الشجاع ومن فيه فضيلة لا سيما عند الصنع الجميل ليستزيد من ذلك ومحل حيث يؤمن الاقتان ، وفيه المسابقة على الاقدام ولا خلاف في جوازه بغير عرض ، وأما بالعوض فالصحيح لا يصح . والله أعلم

**قوله ( وحدثني محمد بن عبد الرحيم )** هو الحافظ المعروف بصاعقة البزار يكنى أبا يحيى ، وحفص بن عمر شيخه من شيوخ البخارى وربما روى عنه بواسطة كالذى هنا .

**قوله ( حدثنا أيوب والحجاج الصواف قالاه حدثني أبو قلابة )** كذا وقع في النسخ المعتمدة « قال حدثني » بالإفراد والمراد حجاج ، فأما أيوب فلا يظهر من هذه الرواية كيفية سياقه ، وقد اختلف عليه فيه هل هو عنده عن أى قلابة بغير واسطة أو بواسطة ، وأوضح ذلك الدارقطني فقال : ان أيوب حيث يرويه عن أى قلابة نفسه فإنه يقتصر على قصة العرنين ، وحيث يرويه عن أى رجاء مولى أى قلابة عن أى قلابة فإنه يذكر مع ذلك قصة أى قلابة مع عمر بن عبد العزيز ولما دار بينه وبين عنبسة بن سعيد ، وأما حجاج الصواف فإنه يرويه بتمامه عن أى رجاء عن أى قلابة انتهى . وقد تقدمت الإشارة الى شيء من هذا في كتاب الطهارة .

**قوله ( وأبو قلابة خلف سريره فقال عنبسة بن سعيد )** كذا وقع مختصراً ، وسيأتى في الديات من طريق إسماعيل بن علية عن حجاج الصواف مطولاً ، وكذا ساقه الإسماعيلي من طريق أيوب عن أى رجاء عن أى قلابة مطولاً ، وسيأتى شرحه في الديات إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال قلابة عن أنس من عكل ، وذكر القصة )** أى قصتهم ، وقد تقدم الكلام على حديث أى قلابة في الطهارة .

**( تنبيه )** : وقع من قوله « وقال شعبة » الى آخر الباب عند أى ذر بين غزوة ذى قرد وبين خير وعليه جرى الإسماعيلي ، ووقع عند الباقرين تالياً لحديث العرنين الذى قبله وهو الراجح ، ولعل الفصل وقع من تغيير بعض الرواة ، ويحتمل أن يكون البخارى تعمد ذلك إشارة منه الى أن قصة العرنين متحدة مع غزوة ذى قرد كما يشير اليه كلام بعض أهل المغازى ، وان كان الراجح خلافه ، والله أعلم

### غَزْوَةُ خَيْبَر

[٤١٩٥] ٤٠٤١ - نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار أن سويد بن النعمان أخبره : أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وآله عام خيبر حتى إذا كنا بالصهباء - وهي من أدنى خيبر - صلى

العصر، ثم دعا بالأزواد فلم يؤت إلا بالسويق، فأمر به فثري، فأكل وأكلنا، ثم قام إلى المغرب فمضمض ومضمضنا، ثم صلى ولم يتوضأ.

[٤١٩٦] ٤٠٤٢ - فاعبد الله بن مسلمة قال نا حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال: خرجنا مع النبي صلى الله عليه إلى خيبر، فسرنا ليلاً، فقال رجل من القوم لعامر: يا عامر، ألا تسمعنا من هنيهاتك؟ وكان عامر رجلاً شاعراً، فنزل يحدو بالقوم يقول:

اللهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا  
فاغفر فداء لك ما اتقينا وثبت الأقدام إن لاقينا  
وألقين سكينه علينا إنا إذا صريح بنا أتينا

وبالصياح عولوا علينا

فقال رسول الله صلى الله عليه: «من هذا السائق؟» قالوا: عامر بن الأكوع، قال: «يرحمه الله». قال رجل من القوم: وجبت يا نبي الله، لولا أمتعتنا به. فأتينا خيبر فحاصرناهم. حتى أصابتنا مخمصة شديدة. ثم إن الله فتحها عليهم. فلما أمسى الناس مساء اليوم الذي فتحت عليهم أوقدوا نيراناً كثيرة، فقال النبي صلى الله عليه: «ما هذه النيران؟ على أي شيء توقدون؟» قالوا: على لحم، قال: «على أي لحم؟» قالوا: لحم حمر الإنسية. قال النبي صلى الله عليه: «أهريقوها واكسروها». فقال رجل: يا رسول الله، أو نهريقها ونغسلها. قال: «أو ذاك». فلما تصاف القوم كان سيف عامر قصيراً، فتناول به ساق يهودي ليضربه، ويرجع ذباب سيفه فأصاب عين ربيعة عامر فمات منه. قال: فلما قفلوا قال سلمة: رأيي رسول الله صلى الله عليه وهو آخذ يدي. قال: «مالك؟» قلت له: فذاك أبي وأمي، زعموا أن عامراً حبط عمله. قال النبي صلى الله عليه: «كذب من قاله، وإن له أجرين - وجمع بين إصبعيه - إنه لجاهد مجاهد، قل عربي مشى بها مثله». نا قتيبة قال نا حاتم قال: نشأ بها.

**قوله (باب غزوة خيبر)** بمعجمة وتحتانية وموحدة بوزن جعفر، وهي مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع على ثمانية برد من المدينة إلى جهة الشام، وذكر أبو عبيد البكري أنها سميت باسم رجل من العماليق نزلها، قال ابن إسحق: خرج النبي صلى الله عليه وسلم في بقية المحرم سنة سبع فأقام يحاصرها بضعة عشرة ليلة إلى أن فتحها في صفر، وروى يونس بن بكير في المغازي عن ابن إسحق في حديث المسور ومروان قال: انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديبية فنزلت عليه سورة الفتح فيما بين مكة والمدينة فأعطاه الله فيها خيبر بقوله ﴿وعدكم الله مغنم كثيرة تأخذونها فعجل لكم هذه﴾ يعني خيبر، فقدم المدينة في ذي الحجة فأقام بها حتى سار إلى خيبر في المحرم. وذكر موسى بن عقبة في المغازي عن ابن شهاب أنه صلى الله عليه وسلم أقام بالمدينة عشرين ليلة أو نحوها، ثم خرج إلى خيبر. وعند ابن عائذ من حديث ابن عباس «أقام بعد الرجوع من الحديبية عشر نيال» في مغازي سليمان التيمي «أقام خمسة عشر يوماً» وحكى ابن التين عن ابن الحصار أنها كانت في آخر

سنة ست ، وهذا منقول عن مالك ، وبه جزم ابن حزم ، وهذه الأقوال متقاربة ، والراجح منها ما ذكره ابن إسحق ، ويمكن الجمع ، بأن من أطلق سنة ست بناه على أن ابتداء السنة من شهر الهجرة الحقيقي وهو ربيع الأول ، وأما ما ذكره الحاكم عن الواقدي وكذا ذكره ابن سعد أنها كانت في جمادى الأولى ، فالذى رأيته في مغازى الواقدي أنها كانت في صفر ، وقيل في ربيع الأول ، وأغرب من ذلك ما أخرجه ابن سعد وابن أبي شيبة من حديث أنى سعيد الخدري قال « خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى خير لثمان عشرة من رمضان » الحديث وإسناده حسن ، إلا أنه خطأ ، ولعلها كانت إلى حنين فتصحفت ، وتوجيهه بأن غزوة حنين كانت ناشئة عن غزوة الفتح ، وغزوة الفتح خرج النبي صلى الله عليه وسلم فيها في رمضان جزماً ، والله أعلم . وذكر الشيخ أبو حامد في التعليقة أنها كانت سنة خمس ، وهو وهم ، ولعله انتقل من الخندق إلى خير . وذكر ابن هشام أنه صلى الله عليه وسلم استعمل على المدينة نميلة بنون مصغر ابن عبد الله الليثي ، وعند أحمد والحاكم من حديث أنى هريرة أنه سباع بن عرفطة وهو أصح ، ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثين حديثاً .

الحديث الأول حديث سويد بن النعمان وهو الأنصاري الحارثي أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم عام خير ، الحديث . وقد تقدم شرحه في الطهارة . والغرض منه هنا الإشارة إلى أن الطريق التي خرجوا منها إلى خير كانت على طريق الصهباء ، وقد تقدم ضبطها .

الحديث الثاني حديث سلمة بن الأكوع .

**قوله ( خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى خير ، فسرنا ليلاً ، فقال رجل من القوم لعامر : يا عامر ألا تسمعتنا )** لم أقف على اسمه صريحاً ، وعند ابن إسحق من حديث نصر بن دهر الأسلمي أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في مسيره إلى خير لعامر بن الأكوع وهو عم سلمة بن الأكوع واسم الأكوع سنان « انزل يا ابن الأكوع فاحد لنا من هنياتك » ففى هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذى أمره بذلك .

**قوله ( من هنياتك )** في رواية الكشميهني بحذف الهاء الثانية وتشديد التحتانية التي قبلها ، والهنيات جمع هنية وهي تصغير هنة كما قال في تصغير سنة سنية . ووقع في الدعوات من وجه آخر عن يزيد بن أبي عبيد « لو أسمعنا من هنياتك » بغير تصغير .

**قوله ( وكان عامر رجلاً شاعراً )** قيل هذا يدل على أن الرجز من أقسام الشعر ، لأن الذى قاله عامر حينئذ من الرجز . وسيأتى بسط ذلك في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى .

**قوله ( اللهم لولا أنت ما هتدينا )** في هذا القسم زحاف الخزم بمعجمتين وهو زيادة سبب خفيف في أوله ، وأكثرها أربعة أحرف ، وقد تقدم في الجهاد من حديث البراء بن عازب وأنه من شعر عبد الله بن رواحة ، فيحتمل أن يكون هو وعامر تواردا على ما تواردا منه ، بدليل ما وقع لكل منهما مما ليس عند الآخر ، أو استعان عامر ببعض ما سبقه إليه ابن رواحة .

**قوله ( فاغفر فداء لك ما اتقينا )** أما قوله فداء فهو بكسر الفاء وبالد ، وحكى ابن التين فتح أوله مع القصر عم أنه هنا بالكسر مع القصر لضرورة الوزن ، ولم يصب في ذلك فإنه لا يتزن إلا بالد . وقد استشكل هذا

الكلام لأنه لا يقال في حق الله ، إذ معنى فداء لك نفديك بأنفسنا وحذف متعلق الفداء للشهرة ، وإنما يتصور الفداء لمن يجوز عليه الفناء . وأجيب عن ذلك بأنها كلمة لايراد بها ظاهرها بل المراد بها المحبة والتعظيم مع قطع النظر عن ظاهر اللفظ . وقيل المخاطب بهذا الشعر النبي صلى الله عليه وسلم ، والمعنى لا تؤاخذنا بتقصيرنا في حقلك ونصرك ، وعلى هذا فقوله « اللهم » لم يقصد بها الدعاء ، وإنما افتتح بها الكلام ، والمخاطب بقول الشايعر « لولا أنت » النبي صلى الله عليه وسلم الخ ، ويعكر عليه قوله بعد ذلك :

فأنزلن سكينه علينا وثبت الأقدام إن لاقينا

فإنه دعا الله تعالى ويحتمل أن يكون المعنى فاسأل ربك أن ينزل ويثبت والله أعلم . وأما قوله « ما اتقيناه » فبتشديد المثناة بعدها قاف للأكثر ، ومعناه ما تركنا من الأوامر ، و « ما » ظرفية ، وللأصيل والنسفي بهمة قطع ثم موحدة ساكنة أى ما خلفنا وراءنا مما اكتسبنا من الآثام ، أو ما أبقيناه وراءنا من الذنوب فلم نتب منه . وللقاسبي « ما لقينا » باللام وكسر القاف والمعنى ما وجدنا من المناهي ، ووقع في رواية قتبية عن حاتم بن إسماعيل كما سيأتى في الأدب « ما اقتفينا » بقاف ساكنة ومثناة مفتوحة ثم تحتانية ساكنة أى تبعنا من الخطايا من قفوف الأثر إذا اتبعته ، وكذا لمسلم عن قتبية وهي أشهر الروايات في هذا الرجز .

**قوله ( وألقين سكينه علينا )** في رواية النسفي « وألقى السكينه علينا » بحذف النون وزيادة ألف ولام في السكينه بغير تنوين ، وليس بموزون .

**قوله ( إنا إذا صبح بنا أتينا )** بمثناة ، أى جئنا إذا دعينا إلى القتال أو الى الحق ، وروى بالموحدة كذا رأيت في رواية النسفي ، فإن كانت ثابتة فالمعنى إذا دعينا إلى غير الحق امتنعنا .

**قوله ( وبالصياح عولوا علينا )** أى قصدونا بالدعاء بالصوت العالى واستغاثوا علينا ، تقول : عولت على فلان وعولت بفلان بمعنى استغثت به . وقال الخطاى : المعنى اجلبوا علينا بالصوت ، وهو من العويل . وتعقبه ابن التين بأن عولوا بالثقليل من التعويل ولو كان من العويل لكان أعولوا . ووقع في رواية إياس بن سلمة عن أبيه عند أحمد في هذا الرجز من الزيادة :

إن الذين قد بغوا علينا إذا أرادوا فتنة أبينا ونحن عن فضلك ما استغنيا  
قد علمت خير أئى مرحب شاكى السلاح بطل مجرب إذا الحروب أقبلت تلهب  
وهذا القسم الأخير عند مسلم أيضا .

**قوله ( من هذا السائق )** في رواية أحمد فجعل عامر يرتجز ويسوق الركاب وهذه كانت عادتهم إذا أراهم تنشيط الإبل في السير ينزل بعضهم فيسوقها ويحدو في تلك الحال .

**قوله ( قال يرحمه الله )** في رواية إياس بن سلمة « قال غفر لك ربك » قال : وما استغفر رسول الله صلى الله عليه وسلم لإنسان بخاصة إلا استشهد ، وبهذه الزيادة يظهر السر في قول الرجل « لولا أمتعتنا به » .

**قوله ( قال رجل من القوم : وجبت يانبي الله ، لولا أمتعتنا به )** اسم هذا الرجل عمر سماه مسلم في رواية إياس بن سلمة ولفظه « فنادى عمر بن الخطاب وهو على جمل له : يانبي الله لولا أمتعتنا بعامر » وفي حديث نصر بن دهر عند ابن إسحق « فقال عمر : وجبت يا رسول الله » ومعنى قوله لولا ، أى هلا ، وأمتعتنا أى

متعنتا أى أبقيته لنا لنتمتع به أى بشجاعته ، و التمتع الترفه إلى مدة ، ومنه أمتعنى الله ببقائك .

قوله ( فأتينا خيراً ) أى أهل خيراً .

قوله ( فحاصرناهم ) ذكر ابن إسحق أن أول شيء حاصروه ففتح حصن ناعم ، ثم انتقلوا الى غيره .

قوله ( حتى أصابتنا مخمصة ) بمعجمة ثم مهملة أى مجاعة شديدة ، وسيأتى شرح قصة الحمر الأهلية في كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى .

قوله ( وكان سيف عامر قصيراً فتناول به ساق يهودى ليضربه ) في رواية إياس بن سلمة « فلما قدمنا خير خرج ملكهم مرحب يخطر بسيفه يقول :

« إن الذين قد بغوا علينا إذا أرادوا فتنة أبينا ونحن عن فضلك ما استغنيا »

قال فبرز إليه عامر فقال :

قد علمت خير أنى عامر شاكى السلاح بطل مغامر  
فاختلفا ضربتين ، فوقع سيف مرحب في ترس عامر ، فصار عامر يسفل له أى يضربه من أسفل ، فرجع سيفه — أى عامر — على نفسه .

قوله ( ويرجع ذباب سيفه ) أى طرفه الأعلى وقيل حده .

قوله ( فأصاب عين ركبة عامر ) أى طرف ركبته الأعلى فمات منه ، وفي رواية يحيى القطان « فأصيب عامر بسيف نفسه فمات » وفي رواية إياس بن سلمة عند مسلم « فقطع أكحله فكانت فيها نفسه » وفي رواية ابن إسحق « فكلمه كلما شديدا فمات منه » .

قوله ( فلما قفلوا من خير ) أى رجعوا .

قوله ( وهو آخذ يدي ) في رواية الكشميهني « بيدي » وفي رواية قتيبة « رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم شاحباً » بمعجمة ثم مهملة وموحدة أى متغير اللون ، وفي رواية إياس « فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أبكى » .

قوله ( زعموا أن عامراً حبط عمله ) في رواية إياس « بطل عمل عامر قتل نفسه » وسمى من القائلين أسيد ابن حضير ، في رواية قتيبة الآتية في الأدب وعند ابن إسحق « فكان المسلمون شكوا فيه وقالوا إنما قتله سلاحه » ونحوه عند مسلم من وجه آخر عن سلمة .

قوله ( كذب من قاله ) أى أخطأ .

قوله ( إن له أجرين ) في رواية الكشميهني « لأجرين » وكذا في رواية قتيبة ، وكذا في رواية ابن إسحق « إنه لشهيد ، وصلى عليه » .

قوله ( إنه لجاهد مجاهد ) كذا للأكثر باسم الفاعل فيهما وكسر الهاء والتنوين ، والأول مرفوع على الخبر .  
والثاني اتباع للتأكيد ، كما قالوا : جاد مجد . ووقع لأبي ذر عن الحمويّ والمستملّى بفتح الهاء والبدال ، وكذا ضبطه  
الباجي ، قال عياض : والأول هو الوجه . قلت : يؤيده رواية أبي داود من وجه آخر عن سلمة « مات جاهدًا  
مجاهدًا » قال ابن دريد : رجل جاهد أي جاد في أموره ، وقال ابن التين : الجاهد من يرتكب المشقة ، ومجاهد أي  
لأعداء الله تعالى .

قوله ( قل عري مشى بها مثله ) كذا في هذه الرواية بالميم والقصر من المشى ، والضمير للأرض أو المدينة  
أو الحرب أو الخصلة .

قوله ( قال قتية نشأ ) أي بنون وبهمزة ، والمراد أن قتية رواه عن حاتم بن إسماعيل بهذا الإسناد فخالف في  
هذه اللفظة . وروايته موصولة في الأدب عنده ، وغفل الكشميني فرواها هنالك بالميم والقصر ، وحكى السهيلي  
أنه وقع في رواية « مشابهاً » بضم الميم اسم فاعل من الشبه أي ليس له مشابه في صفات الكمال في القتال ، وهو  
منصوب بفعل محذوف تقديره رأيته مشابهاً ، أو على الحال من قوله « عري » قال السهيلي : والحال من النكرة  
يجوز إذا كان في تصحيح معنى ، قال السهيلي أيضاً : وروى « قل عربياً نشأ بها مثله » والفاعل مثله ، وعربياً  
منصوب على التمييز لأن في الكلام معنى المدح ، على حد قولهم عظم زيد رجلاً وقل زيد أدباً

[٤١٩٧] ٤٠٤٣ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن حميد الطويل عن أنس : أن رسول الله صلى الله عليه  
أتى خيبر ليلاً - وكان إذا أتى قوماً بليلاً لم يقربهم حتى يصبح - فلما أصبح خرجت اليهود بمساحيهم  
ومكاتيلهم ، فلما رأوه قالوا : محمد والله ، محمد والخميس . فقال النبي صلى الله عليه : « خربت خيبر ، إنا  
إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين » .

[٤١٩٨] ٤٠٤٤ - نا صدقة بن الفضل قال أنا ابن عيينة قال نا أيوب عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك  
قال : صبحنا خيبر بكرة ، فخرج أهلها بالمساحي ، فلما بصروا بالنبي صلى الله عليه قالوا : محمد والله ،  
محمد والخميس . فقال النبي صلى الله عليه : « الله أكبر ، خربت خيبر ، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء  
صباح المنذرين » . فأصابتنا من لحوم الحمر ، فنادى منادي النبي صلى الله عليه : إن الله ورسوله ينهيانكم عن  
لحوم الحمر ، فإنها رجس .

[٤١٩٩] ٤٠٤٥ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا عبد الوهاب قال نا أيوب عن محمد عن أنس بن  
مالك : أن رسول الله صلى الله عليه جاءه جاء فقال : أكلت الحمر ، فسكت . ثم أتى الثانية فقال : أكلت  
الحمر فسكت . ثم أتى الثالثة فقال : أفنيت الحمر ، فأمر منادياً فنادى في الناس : إن الله ورسوله ينهيانكم  
عن لحوم الحمر الأهلية . فأكفئت القدور ، وإنها لتفور باللحم .

الحديث الثالث حديث أنس ذكره من ثلاثة طرق .

قوله ( عن أنس ) في رواية أبي إسحق الفزاري عن حميد « سمعت أنساً » كما تقدم في الجهاد .

**قوله ( أتى خير ليلاً )** أى قرب منها ، وذكر ابن إسحق أنه نزل بواد يقال له الرجيع بينهم وبين غطفان لئلا يدوهم وكانوا حلفاءهم ، قال : فبلغنى أن غطفان تجهزوا وقصدوا خير ، فسمعوا حسا خلفهم فظنوا أن المسلمين خلفوهم في ذرارهم ، فرجعوا فأقاموا وخذلوا أهل خير .

**قوله ( لم يغربهم حتى يصبح )** كذا للأكثر من الإغارة ، ولأى ذر عن المستمل « لم يقربهم » بفتح أوله وسكون القاف وفتح الراء وسكون الموحدة ، وتقدم في الجهاد بلفظ « لا يغرب عليهم » وهو يؤيد رواية الجمهور ، وتقدم في الأذان من وجه آخر عن حميد بلفظ « كان اذا غزا لم يغز بنا حتى يصبح وينظر ، فإن سمع أذاناً كف عنهم وإلا أغار ، قال : فخرجنا الى خير فاتتهنا إليهم ليلاً فلما أصبح ولم يسمع أذاناً ركب » وحكى الواقدي أن أهل خير سمعوا بقصده لهم ، فكانوا يخرجون في كل يوم متسلحين مستعدين ، فلا يرون أحداً . حتى إذا كانت الليلة التي قدم فيها المسلمون ناموا فلم تتحرك لهم دابة ولم يصح لهم ديك ، وخرجوا بالمساحي طالين مزارعهم فوجدوا المسلمين .

**قوله ( خرجت يهود )** زاد أحمد من طريق قتادة عن أنس « إلى زروعهم » .

**قوله ( بمساحيم )** بمهملتين جمع مسحاة وهى من آلات الحرث ( ومكاتلهم ) جمع مكاتل وهو القفة الكبيرة التي يخل فيها التراب وغيره . وعند أحمد من حديث أبى طلحة في نحو هذه القصة « حتى اذا كان عند السحر وذهب ذو الزرع إلى زرعه وذو الضرع إلى ضرعه أغار عليهم » .

**قوله ( محمد والخميس )** تقدم في أوائل الصلاة من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس بلفظ « خرج القوم إلى أعمالهم فقالوا : محمد » قال عبد العزيز : قال بعض أصحابنا عن أنس « والخميس » يعنى الجيش وعرف المراد ببعض أصحابه من هذا الطريق ، وتقدم في الصلاة الخوف من طريق حماد بن زيد عن ثابت وعبد العزيز عن أنس نحوه وفيه « يقولون محمد والخميس » قال : والخميس الجيش . وعرف من سياق هذا الباب أن اللفظ هناك لثابت ، وقد بينت مافى هذا الموضع من الإدراج في أوائل كتاب الصلاة ، وزاد في الجهاد من وجه آخر عن أيوب « فلدجئوا الى الحصن » أى تحصنوا به .

**قوله ( خربت خير )** زاد في الجهاد فرفع يديه وقال « الله أكبر ، خربت خير » وزيادة التكبير في معظم الطرق عن أنس وعن حميد ، قال السهيلي : يؤخذ من هذا الحديث التفاؤل ، لأنه صلى الله عليه وسلم لما رأى آلات الهدم — مع أن لفظ المسحاة من سحوت إذا قشرت — أخذ منه أن مدينتهم ستخرب ، انتهى . ويحتمل أن يكون قال « خربت خير » بطريق الوحي . ويؤيده قوله بعد ذلك « إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين » وقوله في رواية محمد بن سيرين عن أنس « صبحنا خير بكرة » لا يغادر قوله في رواية حميد عن أنس أنهم قدموها ليلاً . فإنه يحمل على أنهم لما قدموها وناموا دونها ركبوا إليها بكرة فصحوها بالقتال والإغارة ، وقد وقع ذلك في رواية إسماعيل بن جعفر عن حميد واضحاً ، زاد في رواية محمد بن سيرين قصة الحمر الأهلية وسيأتي شرحها مستوفى في كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى .

**قوله ( حدثنا عبد الوهاب )** هو ابن عبد المجيد الثقفي ، وليس هو والد الراوى عنه عبد الله بن عبد الوهاب ، فإن الراوى عنه عبد رى حجبى لا ثقفى .

**قوله ( ينهائكم )** فى رواية سفيان الآتية « ينهاكم » بالإفراد وفى رواية عبد الوهاب بالثنية . وهو دال على جواز جمع اسم الله مع غيره فى ضمير واحد ، فیرد به على من زعم أن قوله للخطيب « بش خطيب القوم أنت » لكونه قال « ومن يعصمها فقد غوى » وقد تقدمت الإشارة الى مباحث ذلك فى كتاب الصلاة .

**قوله ( فأكفمت القدر )** قال ابن التين : صوابه فكفمت ، قال الأصمعى : كفأت الإناء قلبته ولا يقال أكفأته ، ويحتمل أن يكون المراد أملت حتى أزيل ما فيها ، قال الكسائى : أكفأت الإناء أملته

[٤٢٠٠] ٤٠٤٦ - نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال : صلى النبي صلى الله عليه الصبح قريباً من خير بغلس ثم قال : « الله أكبر ، خربت خير ، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين » . فخرجوا يسعون فى السكك ، فقتل النبي صلى الله عليه المقاتلة ، وسبى الذرية ، وكان فى السبى صفة فصارت إلى دحية الكلبي ، ثم صارت إلى النبي صلى الله عليه ، فجعل عتقها صداقها . فقال عبدالعزيز بن صهيب لثابت : يا أبا محمد ، أنت قلت لأنس : ما أصدقها ؟ فحرك ثابت رأسه تصديقاً له .

[٤٢٠١] ٤٠٤٧ - نا آدم قال نا شعبة عن عبدالعزيز بن صهيب قال : سمعت أنس بن مالك يقول : سبى النبي صلى الله عليه صفة فأعتقها وتزوجها ، فقال ثابت لأنس : ما أصدقها ؟ قال : أصدقها نفسها فأعتقها .

**قوله ( حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس )** تقدم فى صلاة الخوف مع ثابت عبد العزيز بن صهيب .

**قوله ( فخرجوا يسعون فى السكك ، فقتل النبي صلى الله عليه وسلم المقاتلة وسبى الذرية )** فيه اختصار كبير ، لأنه يوهم أن ذلك وقع عقب الإغارة عليهم ، وليس كذلك فقد ذكر ابن إسحق أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام على محاصرتهم بضعة عشرة ليلة ، وقيل أكثر من ذلك . ويؤيده قوله فى الحديث الذى قبله « إنهم أصابهم مخمصة شديدة » فإنه دال على طول مدة الحصار ، إذ لو وقع الفتح من يومهم لم يقع لهم ذلك . وفى حديث سلمة بن الأكوع وسهل بن سعد الآتين قريباً فى قصة على ما يؤكد ذلك ، وكذا فى حديث سهل وأبى هريرة فى قصة الذى قتل نفسه ، وكذا فى حديث عبد الله بن أبى أوفى أنهم حاصروهم .

الحديث الرابع حديث أنس أيضاً فى ذكر صفة ، ذكره من طريقين ، وسيأتى فى الباب من وجه ثالث بآتم من هذا سياقاً . وصفية هى بنت حبي بن أخطب بن سعية — بفتح المهمله وسكون العين المهمله بعدها تحتانية ساكنة — ابن عامر بن عبيد بن كعب ، من ذرية هارون بن عمران أخى موسى عليهما السلام ، وأمها برة بنت شموال من بنى قريظة ، وكانت تحت سلام بن مشكم القرظى ثم فارقه فتزوجها كنانة بن الربيع بن أبى الحقيق النضيرى فقتل عنها يوم خير ، ذكر ذلك ابن سعد وأسند بعضه من وجه مرسل .



**قوله ( وكان في السبي صفية بنت حبي فصارَت الى دحية ، ثم صارت الى النبي صلى الله عليه وسلم )** في رواية عبد العزيز عن أنس « فجاء دحية فقال : أعطني يارسول الله جارية من السبي ، قال : اذهب فخذ جارية ، فأخذ صفية ، فجاء رجل فقال : يا نبي الله أعطيت دحية صفية سيدة قريظة والنضير لا تصلح إلا لك ، قال ادعوه بها ، فجاء بها ، فلما نظر إليها النبي صلى الله عليه وسلم قال : خذ جارية من السبي غيرها » وعند ابن إسحاق أن صفية سبيت من حصن القموص وهو حصن بنى أبي الحقيق ، وكانت تحت كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق وسبي معها بنت عمها وعند غيره بنت عم زوجها — فلما استرجع النبي صلى الله عليه وسلم صفية من دحية أعطاه بنت عمها . قال السهيلي : لامعارضة بين هذه الأخبار فإنه أخذها من دحية قبل القسم ، والذي عوضه عنها ليس على سبيل البيع بل على سبيل النفل . قلت : وقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند مسلم أن صفية وقعت في سهم دحية ، وعنده أيضا فيه « فاشترأها من دحية بسبعة أرؤس » فالأولى في طريق الجمع أن المراد بسهمه هنا نصيبه الذي اختاره لنفسه ، وذلك أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يعطيه جارية فأذن له أن يأخذ جارية ، فأخذ صفية . فلما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم إنها بنت ملك من ملوكهم ظهر له أنها ليست ممن توهب لدحية لكثرة من كان في الصحابة مثل دحية وفوقه وقلة من كان في السبي مثل صفية في نفاسها ، فلو خصه بها لأمكن تغير خاطر بعضهم ، فكان من المصلحة العامة ارتجاعها منه واختصاص النبي صلى الله عليه وسلم بها ، فإن في ذلك رضا الجميع ، وليس ذلك من الرجوع في الهبة من شيء . وأما إطلاق الشراء على العوض فعلى سبيل المجاز ، ولعله عوضه عنها بنت عمها أو بنت عم زوجها فلم تطب نفسه فأعطاه من جملة السبي زيادة على ذلك . وعند ابن سعد من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس وأصله في مسلم « صارت صفية لدحية ، فجعلوا يمدحونها . فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطى بها دحية ما رضى » وقد تقدم شيء من هذا في أوائل الصلاة ، ويأتى تمام قصتها في الحديث الثاني عشر ، ويأتى الكلام على قوله في الحديث « وجعل عتقها صداقها » في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى

[٤٢٠٥] ٤٨ ٤٠ - فاموسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد عن عاصم عن أبي عثمان عن أبي موسى قال : لمّا غزا رسول الله صلى الله عليه خيبر - أو قال : لمّا توجه رسول الله صلى الله عليه - أشرف الناس على وادٍ فرفعوا أصواتهم بالتكبير ، الله أكبر ، لا إله إلا الله . فقال رسول الله صلى الله عليه : « اربعوا على أنفسكم ، إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً ، إنكم تدعون سميعاً قريباً وهو معكم » . وأنا خلف دابة رسول الله صلى الله عليه ، فسمعتنى وأنا أقول : لا حول ولا قوة إلا بالله . فقال : « يا عبد الله بن قيس » . قلت : لبيك رسول الله . قال : « ألا أدلك على كلمة من كنز الجنة ؟ » قلت : بلى يا رسول الله ، فذاك أبي وأمي . قال : « لا حول ولا قوة إلا بالله » .

الحديث الخامس حديث أبى موسى الأشعرى ،

**قوله ( حدثنا عبد الواحد )** هو ابن أبى زياد ، وعاصم هو الأحول ، وأبو عثمان هو النهدي ، والإسناد كله إلى أبى موسى بصريون .

قوله ( لما غزا النبي صلى الله عليه وسلم خيبر أو قال لما توجه ) هو شك من الراوى .

قوله ( أشرف الناس على واد - فذكر الحديث الى قول أبى موسى - فسمعى وأنا أقول لا حول ولا قوة إلا بالله ) هذا السياق يؤهم أن ذلك وقع وهم ذاهبون إلى خيبر ، وليس كذلك بل إنما وقع ذلك حال رجوعهم ، لأن أبى موسى إنما قدم بعد فتح خيبر مع جعفر كما سيأتى فى الباب من حديثه واضحاً ، وعلى هذا ففى السياق حذف تقديره : لما توجه النبي صلى الله عليه وسلم الى خيبر فحاصرها ففتحها ففرغ فرجع أشرف الناس الخ ، وسيأتى شرح المتن فى كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى

[٤٢٠٢] ٤٠٤٩ - فاقتيبة قال نا يعقوب عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي: أن رسول الله صلى الله عليه التقي هو والمشركون فاقتتلوا، فلما مال رسول الله صلى الله عليه إلى عسكره ومال الآخرون إلى عسكرهم - وفي أصحاب رسول الله صلى الله عليه رجل لا يدع لهم شاذة ولا فاذة إلا اتبعها يضربها بسيفه. فقال: ما أجزأنا اليوم أحدٌ كما أجزأ فلان، فقال رسول الله صلى الله عليه: «أما إنه من أهل النار». فقال رجل من القوم: أنا صاحبه. قال: فخرج معه كلما وقف وقف معه، وإذا أسرع أسرع معه. قال: فجرح الرجل جرحاً شديداً، فاستعجل الموت، فوضع سيفه بالأرض وذبابه بين ثدييه، ثم تحامل على سيفه فقتل نفسه، فخرج الرجل إلى رسول الله صلى الله عليه فقال: أشهد أنك رسول الله. قال: «وما ذاك؟» قال: الرجل الذي ذكرت أننا من أهل النار، فأعظم الناس ذلك، فقلت: أنا لكم به، فخرجت في طلبه، ثم جرح جرحاً شديداً فاستعجل الموت، فوضع نصل سيفه في الأرض وذبابه بين ثدييه، ثم تحامل عليه فقتل نفسه. فقال رسول الله صلى الله عليه عند ذلك: «إن الرجل ليعمل عمل الجنة فيما يبدو للناس، وهو من أهل النار. وإن الرجل ليعمل عمل النار فيما يبدو للناس، وهو من أهل الجنة».

[٤٢٠٣] ٤٠٥٠ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أباه ريرة قال: شهدنا خيبر فقال رسول الله صلى الله عليه لرجل ممن معه يدعى الإسلام: «هذا من أهل النار». فلما حضر القتال قاتل الرجل أشد القتال حتى كثرت به الجراحة. فكاد بعض الناس يرتاب، فوجد الرجل ألم الجراحة، فأهوى بيده إلى كنانته فاستخرج منها أسهماً فنحر بها نفسه، فاشتد رجال من المسلمين فقالوا: يا رسول الله، صدق الله حديثك، انتحر فلان فقتل نفسه. فقال: «قم يا فلان فأذن أن لا يدخل الجنة إلا مؤمن، إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر». تابعه معمر عن الزهري.

[٤٢٠٤] ٤٠٥١ - وقال شبيب عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني ابن المسيب وعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب أن أباه ريرة قال: شهدت مع النبي صلى الله عليه حيناً. وقال ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن سعيد عن النبي صلى الله عليه. تابعه صالح عن الزهري. وقال الزبيدي: أخبرني الزهري أن

عبد الرحمن بن كعب أخبره أن عبيد الله بن كعب قال : حدثني مع النبي صلى الله عليه بخيبر . قال الزهري وأخبرني عبيد الله بن عبد الله وسعيد عن النبي صلى الله عليه . الحديث السادس حديث سهل بن سعد في قصة الذي قتل نفسه ،

**قوله ( حدثنا يعقوب )** هو ابن عبد الرحمن الإسكندراني ، وأبو حازم هو سلمة بن دينار .

**قوله ( التقى هو والمشركون )** في رواية ابن أبي حازم الآتية بعد قليل « في بعض مغازية » ولم أقف على تعيين كونها خيبر ، لكنه مبني على أن القصة التي في حديث سهل متحدة مع القصة التي في حديث أبي هريرة ، وقد صرح في حديث أبي هريرة أن ذلك كان بخيبر وفيه نظر ، فإن في سياق سهل أن الرجل الذي قتل نفسه اتكأ على حد سيفه حتى خرج من ظهره ، وفي سياق أبي هريرة أنه استخرج أسهما من كنانته فنحر بها نفسه . وأيضا ففي حديث سهل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم لما أخبره بقصته « إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة » الحديث ، وفي حديث أبي هريرة أنه قال لهم لما أخبره بقصته « قم يا بلال فأذن : إنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن » ولهذا جرح ابن التين إلى التعدد ، ويمكن الجمع بأنه لا منافاة في المغايرة الأخيرة ، وأما الأولى فيحتمل أن يكون نحر نفسه بأسهمه فلم تزهق روحه وإن كان قد أشرف على القتل فاتكأ حينئذ على سيفه استعجلا للموت ، لكن جزم ابن الجوزي في مشكله بأن القصة التي حكاها سهل بن سعد وقعت بأحد ، قال : واسم الرجل قزمان الظفري ، وكان قد تخلف عن المسلمين يوم أحد فغيره النساء ، فخرج حتى صار في الصف الأول فكان أول من رمى بسهم ، ثم صار إلى السيف ففعل العجائب ، فلما انكشف المسلمون كسر جفن سيفه وجعل يقول : الموت أحسن من الفرار ، فمر به قتادة بن النعمان فقال له : هنيئا لك بالشهادة . قال : والله اني ما قاتلت على دين ، وإنما قاتلت على حسب قومي . ثم أفلقته الجراحة فقتل نفسه . قلت : وهذا الذي نقله أخذه من مغازي الواقدي وهو لا يحتج به إذا انفرد فكيف إذا خالف ، نعم أخرج أبو يعلى من طريق سعيد بن عبد الرحمن القاضي عن أبي حازم حديث الباب وأوله أنه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد مارأينا مثل ماأبى فلان ، لقد فر الناس ومافر وماترك للمشركين شاذة ولا فاذة الحديث بطوله على نحو مافي الصحيح ، وليس فيه تسميته ، وسعيد مختلف فيه وماأظن روايته خفيت على البخاري ، وأظنه لم يلتفت إليها لأن في بعض طرقه عن أبي حازم « غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » وظاهره يقتضي أنها غير أحد ، لأن سهلا ماكان حينئذ ممن يطلق على نفسه ذلك لصغره ، لأن الصحيح أن مولده قبل الهجرة بخمس سنين فيكون في أحد ابن عشرة أو إحدى عشرة ، على أنه قد حفظ أشياء من أمر أحد مثل غسل فاطمة جراحة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يلزم من ذلك أن يقول « غزونا إلا أن يحمل على المجاز كما سيأتى لأبي هريرة ، لكن يدفعه ماسيأتي من رواية الكشميهني قريبا .

**قوله ( فلما مال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عسكره )** أي رجع بعد فراغ القتال في ذلك اليوم

**قوله ( وفي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل )** وقع في كلام جماعة ممن تكلم على هذا الكتاب أن اسمه قزمان بضم القاف وسكون الزاي الظفري بضم المعجمة والفاء نسبة الى بني ظفر بطن من الأنصار وكان يكنى أبا الغيداق بمعجمة مفتوحة وتحتانية ساكنة وآخره قاف ، ويعكر عليه ماتقدم .

**قوله ( شاذة ولا فاذة )** الشاذة بتشديد المعجمة ما انفرد عن الجماعة ، وبالفاء مثله ما لم يختلط بهم ، ثم هما صفة لمحذوف أى نسمة ، والهاء فيهما للمبالغة ، والمعنى أنه لايلقى شيئاً إلا قتله ، وقيل المراد بالشاذ والفاذ ما كبر وصغر ، وقيل الشاذ الخارج والفاذ المنفرد ، وقيل هما بمعنى ، وقيل الثانى اتباع .

**قوله ( فقال )** أى قائل ، وتقدم فى الجهاد بلفظ فقالوا ويأتى بعد قليل من طريق أخرى بلفظ « فقبل » ووقع هنا للكشميين « فقلت » فإن كانت محفوظة عرف اسم قائل ذلك **قوله ( ما أجراً )** بالهمزة أى ما أغنى .

**قوله ( فقال إنه من أهل النار )** فى رواية ابن أبى حازم المذكورة « فقالوا أيُّنا من أهل الجنة إن كان هذا من أهل النار » وفى حديث أكرم بن أبى الجون الخزاعى عند الطبرانى « قال قلنا يارسول الله فلان يجرى فى القتال ، فقال : هو فى النار . قلنا يارسول الله اذا كان فلان فى عبادته واجتهاده ولين جانبه فى النار فأين نحن ؟ قال : ذلك أخبات النفاق قال فكنا نتحفظ عليه فى القتال » .

**قوله ( فقال رحل من القوم : أنا صاحبه )** فى رواية ابن أبى حازم « لأتبعنه » وهذا الرجل هو أكرم بن أبى الجون كما سيظهر من سياق حديثه .

**قوله ( فجرح جرحاً شديداً )** زاد فى حديث أكرم « فقلنا يارسول الله قد استشهد فلان ، قال : هو فى النار » .

**قوله ( فوضع سيفه بالأرض وذبابه بين ثديه )** فى رواية ابن أبى حازم « فوضع نصاب سيفه فى الأرض » وفى حديث أكرم « أخذ سيفه فوضعه بين ثديه ثم اتكأ عليه حتى خرج من ظهره ، فأتيت النبى صلى الله عليه وسلم فقلت : أشهد أنك رسول الله » .

**قوله ( وهو من أهل الجنة )** زاد فى حديث أكرم « تدركه الشقاوة والسعادة عند خروج نفسه فيختم له بها » وسيأتى شرح الكلام الأخير فى كتاب القدر إن شاء الله تعالى . الحديث السابع حديث أبى هريرة .

**قوله ( شهدنا خير )** أراد جيشها من المسلمين ، لأن الثابت أنه إنما جاء بعد أن فتحت خيبر ، ووقع عند الواقدي أنه قدم بعد فتح معظم خيبر فحضر فتح آخرها ، لكن مضى فى الجهاد من طريق عنبة بن سعيد عن أبى هريرة قال « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بخيبر بعد ما افتتحها فقلت : يا رسول الله أسهم لى » وسيأتى البحث فى ذلك فى حديث آخر لأبى هريرة آخر هذا الباب .

**قوله ( فلما حضر القتال )** بالرفع والنصب .

**قوله ( فقال لرجل من معه )** أى عن رجل ، واللام قد تأتى بمعنى عن مثل قوله تعالى ﴿ وقال الذين كفروا للذين آمنوا ﴾ ويحتمل أن يكون بمعنى فى أى فى شأنه أى سببه ، ومنه قوله تعالى ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾

قوله ( فكاد بعض الناس يرتاب ) في رواية معمر في الجهاد « فكاد بعض الناس أن يرتاب » ففيه دخول أن على خبر كاد ، وهو جائز مع قلته .

قوله ( قم يا فلان ) هو بلال كما وقع مفسرا في كتاب القدر .

قوله ( ان الله يؤيد ) في رواية الكشميهني « ليؤيد » قال النووي يجوز في أن فتح الهمة وكسرهما .

قوله ( بالرجل الفاجر ) يحتمل أن تكون اللام للعهد ، والمراد به قزمان المذكور ، ويحتمل أن تكون للجنس .

قوله ( تابعه معمر ) أى تابع شعبيا عن الزهري أى بهذا الإسناد ، وهو موصول عند المصنف في آخر الجهاد مقروناً برواية شعيب عن الزهري .

قوله ( وقال شبيب ) أى ابن سعيد ( عن يونس ) أى ابن يزيد ( عن ابن شهاب ) أى الزهري بهذا الإسناد .

قوله ( شهدنا حنينا ) يريد أن يونس خالف معمرأ وشعبياً فذكر بدل خير لفظة « حنين » ورواية شبيب هذه وصلها النسائي مقتصراً على طرف من الحديث ، وأوردها الذهلي في « الزهريات » ويعقوب بن سفيان في تاريخه كلاهما عن أحمد بن شبيب عن أبيه بتمامه ، وأحمد من شيوخ البخارى وقد أخرج عنه غير هذا ، وقد وافق يونس معمرأ وشعبيا في الاسناد ، لكن زاد فيه مع سعيد بن المسيب عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك ، وساق الحديث عنهما عن أبي هريرة .

قوله ( وقال ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ) يعنى وافق شبيبا في لفظ « حنين » وخالفه في الإسناد فأرسل الحديث ، وطريق ابن المبارك هذه وصلها في الجهاد ولم أر فيها تعيين الغزوة .

قوله ( وتابعه صالح ) يعنى ابن كيسان ( عن الزهري ) وهذه المتابعة ذكرها في البخارى في تاريخه قال « قال لى عبد العزيز الأويسى عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب أخبرنى عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك أن بعض من شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل معه : هذا من أهل النار » الحديث فظهر أن المراد بالمتابعة أن صالحا تابع رواية ابن المبارك عن يونس في ترك ذكر اسم الغزوة ، لا في بقية المتن ولا في الإسناد . وقد رواه يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح عن الزهري فقال « عن عبد الرحمن بن المسيب » مرسلأ ووهم فيه ، وكأنه أراد أن يقول « عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن كعب وسعيد بن المسيب » فذهل .

قوله ( وقال الزبيدي أخبرنى الزهري أن عبد الرحمن بن كعب أخبره أن عبيد الله بن كعب قال : أخبرنى من شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم خير ) قال الزهري « وأخبرنى عبيد الله بن عبد الله وسعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم » وفي رواية النسفى « عبد الله بن عبد الله » هكذا أورد البخارى طريق الزبيدي هذه معلقة مختصرة ، وأجحف فيها في الاختصار فإنه لم يفصل بين رواية الزهري الموصولة عن عبد الرحمن وبين روايته المرسلة

عن سعيد وعبيد الله بن عبد الله ، وقد أوضح ذلك في التاريخ ، وكذلك أبو نعيم في « المستخرج » والذهلي في « الزهريات » فأخرجوه من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عن الزبيدي فساق الحديث الموصول بالقصة ثم ساق بعده « قال الزبيدي قال الزهري وأخبرني عبد الله بن عبد الله وسعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا بلال قم فأذن إنه لا يدخل الجنة إلا رجل مؤمن ، والله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر » هذا سياق البخاري ، وفي سياق الذهلي « قال الزهري وأخبرني عبد الرحمن بن عبد الله » وهذا أصوب من عبيد الله بن عبد الله ، نبه عليه أبو علي الجبائي ، وقد اقتضى صنيع البخاري ترجيح رواية شعيب ومعمر وأشار إلى أن بقية الروايات محتملة وهذه عاداته في الروايات المختلفة إذا رجح بعضها عنده اعتمده وأشار إلى البقية ، وأن ذلك لا يستلزم القدح في الرواية الراجحة لأن شرط الاضطراب أن تتساوى وجوه الاختلاف فلا يرجح شيء منها ، وذكر مسلم في كتاب التمييز فيه اختلافاً آخر على الزهري فقال « حدثنا الحسن بن الحلواني عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا بلال قم فأذن إنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن . قال الحلواني : قلت ليعقوب بن إبراهيم من عبد الرحمن بن المسيب هذا ؟ قال : كان لسعيد بن المسيب أخ اسمه عبد الرحمن ، وكان رجل من بنى كنانة يقال له عبد الرحمن بن المسيب ، فأظن أن هذا هو الكناني . قال مسلم وليس ما قال يعقوب بشيء ، وإنما سقط من هذا الإسناد واو واحدة ففحش خطؤه ، وإنما هو عن الزهري عن عبد الرحمن وابن المسيب ، فعبد الرحمن هو ابن عبد الله بن كعب وابن المسيب هو سعيد ، وقد حدث به عن الزهري كذلك ابن أخيه وموسى بن عقبة ويونس بن يزيد ، والله أعلم . وكذا رجح الذهلي رواية شعيب ومعمر قال : ولا تدفع رواية الأخيرين لأن الزهري كان يقع له الحديث من عدة طرق فيحمله عنه أصحابه بحسب ذلك ، نعم ساق من طريق موسى بن عقبة وابن أخي الزهري عن الزهري موافقة الزبيدي على إرسال آخر الحديث ، قال المهلب : هذا الرجل ممن أعلمنا النبي صلى الله عليه وسلم أنه نفذ عليه الوعيد من الفساق ، ولا يلزم منه أن كل من قتل نفسه يقضى عليه بالنار . وقال ابن التين ، يحتمل أن يكون قوله « هو من أهل النار » أي إن لم يغفر الله له ، ويحتمل أن يكون حين أصابته الجراحة ارتاب وشك في الإيمان أو استحل قتل نفسه فمات كافراً . ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في بقية الحديث « لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة » وبذلك جزم ابن المنير . والذي يظهر أن المراد بالفاجر أعم من أن يكون كافراً أو فاسقاً ، ولا يعارضه قوله صلى الله عليه وسلم « إنا لانستعين بمشرك » لأنه محمول على من كان يظهر الكفر أو هو منسوخ ، وفي الحديث إخباره صلى الله عليه وسلم بالمغيبات ، وذلك من معجزاته الظاهرة ، وفيه جواز إعلام الرجل الصالح بفضيلة تكون فيه والجهربها .

( تنبيه ) : المنادى بذلك بلال ، ووقع عند مسلم في رواية « قم يا ابن الخطاب » وعند البيهقي أن المنادى بذلك عبد الرحمن بن عوف ، ويجمع بأنهم نادوا جميعاً في جهات مختلفة

٤٠٥٢ - فاما المكي بن إبراهيم قال نا يزيد بن أبي عبيد قال : رأيت أثرَ ضربة في ساق سلمة فقلت : يا أبا مسلم ، ما هذه الضربة ؟ قال : هذه ضربة أصابتها يوم خيبر ، فقال الناس : أصيب سلمة . فأتيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ففثت فيه ثلاث نفثات ، فما اشتكىها حتى الساعة . [٤٢٠٦]

[٤٢٠٧] ٤٠٥٣ - نا عبد الله بن مسلمة قال نا ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال : التقى النبي صلى الله عليه والمشركون في بعض مغازيه فاقتتلوا ، فمال كل قوم إلى عسكرهم ، وفي المسلمين رجل لا يدع من المشركين شاذة ولا فاذة إلا أتبعها فضربها بسيفه ، فقيل : يا رسول الله ، ما أجزأ أحد ما أجزأ فلان . فقال : «إنه من أهل النار» . فقالوا : أئنا من أهل الجنة إن كان هذا من أهل النار؟ فقال رجل من القوم : لأتبعنه ، فإذا أسرع وأبطأ كنت معه ، حتى جرح فاستعجل الموت ، فوضع نصاب سيفه بالأرض وذبابه بين ثدييه ، ثم تحامل عليه فقتل نفسه ، فجاء الرجل إلى النبي صلى الله عليه فقال : أشهد أنك رسول الله . فقال : «وماذاك؟» فأخبره . فقال : «إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وإنه من أهل النار . ويعمل بعمل أهل النار فيما يبدو للناس ، وهو من أهل الجنة» .

[٤٢٠٨] ٤٠٥٤ - نا محمد بن سعيد الخزازي قال نا زياد بن الربيع عن أبي عمران قال : نظر أنس إلى الناس يوم الجمعة فرأى طيالسة فقال : «كأنهم الساعة يهود خير» .

الحديث الثامن حديث سلمة بن الأكوع . وهو من ثلاثياته .

قوله ( فقلت يا أبا مسلم ) هي كنية سلمة بن الأكوع .

قوله ( أصابتها يوم خير ) أى أصابت ركبته ، ويوم بالنصب على الظرفية .

قوله ( فنفت فيه ) أى فى موضع الضربة ، وقد تقدم أنه فوق النفخ ودون التفل ، وقد يكون بغير ريق بخلاف التفل ، وقد يكون بريق خفيف بخلاف النفخ . ثم ذكر المصنف طريقاً لحديث سهل بن سعد الماضى قبل وقد تقدم شرحه فى الحديث السادس . الحديث التاسع .

قوله ( حدثنا محمد بن سعيد الخزازي ) هو بصرى واسم جده الوليد وهو ثقة من أقران أحمد وليس له فى البخارى إلا هذا الحديث وآخر تقدم فى الجهاد .

قوله ( حدثنا زياد بن الربيع ) هو اليحمدي بفتح التحتانية والميم بينهما مهملة ساكنة بصرى أيضاً ، وثقه أحمد وغيره ، ونقل ابن عدى عن البخارى أنه قال : فيه نظر ، قال ابن عدى : وما أرى بروايته بأساً . قلت : وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث .

قوله ( عن أبى عمران ) هو عبد الملك بن حبيب الجوفى بفتح الجيم وسكون الواو ثم نون نسبة الى بنى الجون بن عوف بن مالك بن فهم بن غنم بن دوس ، وهم بطن من الأزد ، وكذا جزم به الرشاطى عن أبى عبيد أن عمران من هذا البطن ، وجزم الخازمى أنه من بنى الجون بطن من كندة ولم يسق نسبه ، وقد ساقه الرشاطى فقال : الجون واسمه معاوية بن حجر بن عمرو بن معاوية بن الحارث بن معاوية بن ثور .

قوله ( فرأى طيالسة ) أى عليهم ، وفى رواية محمد بن بزيع عن زياد بن الربيع عند ابن خزيمة وأبى نعيم أن

أنساً قال « ماشبهت الناس اليوم في المسجد وكثرة الطيالة إلا يهود خيبر » والذي يظهر ان يهود خيبر كانوا يكثر من لبس الطيالة ، وكان غيرهم من الناس الذين شاهدتهم أنس لا يكثر من لبس الطيالة ، ولما قدم البصرة رأهم يكثر من لبس الطيالة فشبههم يهود خيبر ، ولا يلزم من هذا كراهية لبس الطيالة . وقيل المراد بالطيالة الأكسية ، وإنما أنكر ألوانها لأنها كانت صفراء

[٤٢٠٩] ٤٠٥٥ - نا عبد الله بن مسلمة قال نا حاتم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال : كان علي بن أبي طالب تخلف عن النبي صلى الله عليه في خيبر ، وكان رمداً ، فقال : أنا أتخلف عن النبي صلى الله عليه ؟ فليحق به . فلما بتنا الليلة التي فتحت قال : « لأعطين الراية غداً - أو ليأخذ الراية غداً - رجل يحب الله ورسوله يفتح الله عليه » . فنحن نرجوها . فقيل : هذا علي فأعطاه ، ففتح عليه .

[٤٢١٠] ٤٠٥٦ - نا قتيبة قال نا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال : أخبرني سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه قال يوم خيبر : « لأعطين هذه الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه ، يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله » . قال : فبات الناس يدوكون ليلتهم : أيهم يعطاها ؟ فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله صلى الله عليه كلهم يرجو أن يعطاها ، فقال : « أين علي بن أبي طالب ؟ » فقالوا : هو يا رسول الله يشتكي عينيه . قال : « فأرسلوا إليه » فأتي به ، فبصق رسول الله صلى الله عليه في عينيه ودعا له فبرأ حتى كأن لم يكن به وجع ، فأعطاه الراية . فقال علي : يا رسول الله ، أفاتلهم حتى يكونوا مثلنا . فقال : « انفذ علي رسلك حتى تنزل بساحتهم ، ثم ادعهم إلى الإسلام ، وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه ، فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من أن تكون لك حُمُر النعم » .

الحديث العاشر والحادي عشر حديث سلمة بن الأكوع وحديث سهل بن سعد في قصة فتح علي خيبر .

قوله ( وكان رمداً ) في حديث علي عند ابن أبي شيبة « أرمد » وفي حديث جابر عند الطبراني في الصغير « أرمد شديد الرمد » وفي حديث ابن عمر عند أبي نعيم في الدلائل « أرمد لا يبصر » .

قوله ( فقال أنا أتخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فليحق به ) وكأنه أنكر أن يفتح الله عليه . عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال ذلك ، وقوله « فليحق به » يحتمل أن يكون لحق به قبل أن يصل إلى خيبر ، ويحتمل أن يكون لحق به بعد أن وصل إليها .

قوله ( فلما بتنا الليلة التي فتحت ) خيبر في صبيحتها ( قال لأعطين الراية غداً ) وقع في هذه الرواية اختصار ، وهو عند أحمد والنسائي وابن حبان والحاكم من حديث بريدة بن الحصيب قال « لما كان يوم خيبر أخذ أبو بكر اللواء فرجع ولم يفتح له ، فلما كان الغد أخذه عمر فرجع ولم يفتح له ، وقتل محمود بن مسلمة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لأدفعن لوأى غداً إلى رجل » الحديث ، وعند ابن إسحق نحوه من وجه آخر ، وفي الباب عن أكثر من عشرة من الصحابة سردهم الحاكم في « الإكليل » وأبو نعيم والبيهقي في « الدلائل » .



**قوله ( لأعطين الراية غداً أو ليأخذن غداً )** هو شك من الراوى ، وفي حديث سهل الذى بعده « لأعطين هذه الراية غداً رجلاً » بغير شك ، وفي حديث بريدة « إني دافع اللواء غداً الى رجل يحب الله ورسوله » والراية بمعنى اللواء وهو العلم الذى فى الحرب يعرف به موضع صاحب الجيش ، وقد يحمله أمير الجيش ، وقد يدفعه لمقدم العسكر ، وقد صرح جماعة من أهل اللغة بترادفهما ، لكن روى أحمد والترمذى من حديث ابن عباس « كانت راية رسول الله صلى الله عليه وسلم سوداء ولؤلؤه أبيض » ومثله عند الطبرانى عن بريدة ، وعند ابن عدى عن أنى هريرة وزاد « مكتوباً فيه لا إله إلا الله محمد رسول الله » وهو ظاهر فى التغاير ، فلعل التفرقة بينهما عرفية ، وقد ذكر ابن إسحق وكذا أبو الأسود عن عروة أن أول ما وجدت الرايات يوم خيبر ، وما كانوا يعرفون قبل ذلك إلا الألوية » ،

**قوله ( يحبه الله ورسوله )** زاد فى حديث سهل بن سعد « ويحب الله ورسوله » وفى رواية ابن إسحق « ليس بفرار » وفى حديث بريدة « لا يرجع حتى يفتح الله له »

**قوله ( فنحن نرجوها )** فى حديث سهل « فبات الناس يدوكون ليلتهم أيهم يعطاها » وقوله « يدوكون » بمهملة مضمومة أى باتوا فى اختلاط واختلاف ، والدوكة بالكاف الاختلاط ، وعند مسلم من حديث أنى هريرة « أن عمر قال : ما أحببت الإمارة إلا يومئذ » وفى حديث بريدة « فما منا رجل له منزلة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وهو يرجو أن يكون ذلك الرجل ، حتى تناولت أنا لها ، فدعا علياً وهو يشتكى عينه فمسحها ، ثم دفع إليه اللواء ، ولمسلم من طريق إياس بن سلمة عن أبيه قال « فأرسلنى إلى على قال : فجئت به أقوده أرمده فبزق فى عينه فبرأ » .

**قوله ( فقبل هذا على )** كذا وقع مختصراً ، ويانه فى رواية إياس بن سلمة عند مسلم ، وفى حديث سهل بن سعد الذى بعده « فلما أصبح الناس غدو على رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يرجو أن يعطاها ، فقال : أين على بن أبى طالب ؟ قالوا : يشتكى عينيه ، قال : فأرسلوا إليه ، فأتوا به » وقد ظهر من حديث سلمة بن الأكوع أنه هو الذى أحضره ، ولعل علياً حضر إليهم بخير ولم يقدر على مباشرة القتال لرمده ، فأرسل إليه النبى صلى الله عليه وسلم فحضر من المكان الذى نزل به ، أو بعث إليه الى المدينة فصادف حضوره .

**قوله ( فبرأ )** بفتح الراء والهمزة بوزن ضرب ، ويجوز كسر الراء بوزن علم ، وعند الحاكم من حديث على نفسه قال « فوضع رأسى فى حجرة ثم بزق فى إلية راحته فذلك بها عيني » وعند بريدة فى « الدلائل » للبيهقى « فما وجعها على حتى مضى لسبيله » أى مات . وعند الطبرانى من حديث على « فما رمدت ولا صدعت مذ دفع النبى صلى الله عليه وسلم إلى الراية يوم خيبر » وله من وجه آخر « فما اشتكيتها حتى الساعة . قال : ودعا لى فقال : اللهم أذهب عنه الحر والقر ، قال فما اشتكيتها حتى يومى هذا » .

**قوله ( فأعطاها ففتح عليه )** فى حديث سهل « فأعطاها الراية » وفى حديث أنى سعيد عند أحمد « فانطلق حتى فتح الله عليه خيبر وفدك وجاء بعجوتها » وقد اختلف فى فتح خيبر هل كان عنوة أو صلحاً ، وفى حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس التصريح بأنه كان عنوة وبه جزم ابن عبد البر ، ورد على من قال : فتحت صلحاً

قال : وإنما دخلت الشبهة على من قال فتحت صلحاً بالحصنين اللذين أسلمهما أهلها لحقن دماهم ، وهو ضرب من الصلح لكن لم يقع ذلك الا بحصار وقتال انتهى . والذي يظهر أن الشبهة في ذلك قول ابن عمر « ان النبي صلى الله عليه وسلم قاتل أهل خيبر فغلب على النخل وألجأهم الى القصر فصالحوه على أن يجلو منها وله الصفراء والبيضاء والحلقة وهم ماحملت ركا بهم على أن لا يكتموا ولا يغيبوا » الحديث وفي آخره « فسبى نساءهم وذرايعهم ، وقسم أموالهم للنكت الذي نكتوا ، وأراد أن يجلبهم فقالوا : دعنا في هذه الأرض نصلحها » الحديث أخرجه أبو داود والبيهقي وغيرهما ، وكذلك أخرجه أبو الأسود في المغازي عن عروة ، فعلى هذا كان قد وقع الصلح ، ثم حدث النقص منهم فزال أثر الصلح ، ثم من عليهم بترك القتل وإبقائهم عمالاً بالأرض ليس لهم فيها ملك ، ولذلك أجلاهم عمر كما تقدم في المزارعة ، فلو كانوا صلحوها على أرضهم لم يجلو منها والله أعلم . وقد تقدم في فرض الخمس احتجاج الطحاوي على أن بعضها فتح صلحاً بما أخرجه هو وأبو داود من طريق بشير بن يسار « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قسم خيبر عزل نصفها لنوابه وقسم نصفها بين المسلمين » وهو حديث اختلف في وصله وإرساله ، وهو ظاهر في أن بعضها فتح صلحاً ، والله أعلم .

قوله في حديث سهل ( فقال عليّ يا رسول الله أقاتلهم ) هو بحذف همزة الاستفهام .

قوله ( حتى يكونوا مثلنا ) أى حتى يسلموا .

قوله ( فقال انفذ ) بضم الفاء بعدها معجمة .

قوله ( على رسلك ) بكسر الراء أى على هينتك .

قوله ( ثم ادعهم إلى الإسلام ) ووقع في حديث أنى هريرة عند مسلم « فقال على : يا رسول الله علام أقاتل الناس ؟ قال : قاتلهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله » واستدل بقوله « ادعهم » أن الدعوة شرط في جواز القتال ، والخلاف في ذلك مشهور فقيل : يشترط مطلقاً ، وهو عن مالك سواء من بلغتهم الدعوة أو لم تبلغهم ، قال : إلا أن يعجلوا المسلمين . وقيل لا مطلقاً وعن الشافعي مثله . وعنه لا يقاتل من لم تبلغه حتى يدعوهم ، وأما من بلغته فتجوز الإغارة عليهم بغير دعاء ، وهو مقتضى الأحاديث . ويحمل لما في حديث سهل على الاستحباب ، بدليل أن في حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم أغار على أهل خيبر لما لم يسمع النداء ، وكان ذلك أول ما طرقتهم ، وكانت قصة على بعد ذلك . وعن الحنفية تجوز الإغارة عليهم مطلقاً وتستحب الدعوة .

قوله ( فو الله لأن يهدي الله بك رجلاً إلخ ) يؤخذ منه أن تألف الكافر حتى يسلم أولى من المبادرة إلى قتله

قوله ( حمر النعم ) بسكون الميم من حمر ويفتح النون والعين المهملة وهو من ألوان الإبل المحموده ، قيل المراد خير لك من أن تكون لك فتصدق بها ، وقيل تقتنيها وتملكها ، وكانت مما تتفاخر العرب بها . وذكر ابن إسحق من حديث أنى رافع قال « خرجنا مع على حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم برأيته فضربه رجل من يهود فطرح ترسه ، فتناول على باباً كان عند الحصن فترس به عن نفسه حتى فتح الله عليه ، فلقد رأيتني أنا في سبعة أنا ثامنهم نجهد على أن نقلب ذلك الباب فما نقله . وللحاكم من حديث جابر « أن علياً حمل أنياب يوم

خير ، وأنه جرب بعد ذلك فلم يعمله أربعون رجلاً » والجمع بينهما أن السبعة عالجوا قلبه ، والأربعين عالجوا حمله ، والفرق بين الأمرين ظاهر ، ولو لم يكن إلا باختلاف حال الأبطال وزاد مسلم في حديث إياس بن سلمة عن أبيه « وخرج مرحب فقال : قد علمت خير أني مرحب ، الأبيات . فقال علي : أنا الذي سمتني أمي حيدرة » الأبيات . « فضرب رأس مرحب فقتله ، فكان الفتح على يديه » وكذا في حديث بريدة الذي أشرت إليه قبل وخالف ذلك أهل السير فجزم ابن إسحق وموسى بن عقبة والواقدي بأن الذي قتل مرحباً هو محمد بن سلمة ، وكذا روى أحمد بإسناد حسن عن جابر ، وقيل إن محمد بن مسلمة كان بارزه فقطع رجله فأجهز عليه على ، وقيل إن الذي قتله هو الحارث أخو مرحب فاشتبهوا على بعض الرواة ، فإن لم يكن كذلك وإلا فما في الصحيح مقدم على ما سواه ، ولا سيما وقد جاء من حديث بريدة أيضاً ، وكان اسم الحصن الذي فتحه على القموص وهو من أعظم حصونهم ، ومنه سببت صفية بنت حيي ، والله أعلم

[٤٢١١] ٤٠٥٧ - نا عبد الغفار بن داود قال نا يعقوب ... ح . وحدثني أحمد قال نا ابن وهب قال حدثني يعقوب بن عبد الرحمن الزهري عن عمرو مولى المطلب عن أنس بن مالك قال : قدمنا خيبر ، فلما فتح الله عليه الحصن ذكر له جمال صفية بنت حيي بن أخطب ، وقد قتل زوجها ، وكانت عروساً . فاصطفاه النبي صلى الله عليه وسلم ، فخرج بها ، حتى بلغنا سد الصهباء حلت ، فبنى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم صنع حيساً في نطع صغير ، ثم قال : « آذن من حولك » ، فكانت تلك وليمة على صفية . ثم خرجنا إلى المدينة ، فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم عليه يحوي لها وراءه بعباءة ، ثم يجلس عند بعيه فيضع ركبته ، وتضع صفية رجلها على ركبته حتى تركب .

[٤٢١٢] ٤٠٥٨ - نا إسماعيل قال حدثني أخي عن سليمان عن يحيى عن حميد الطويل : سمع أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم أقيم على صفية بنت حيي بطريق خيبر ثلاثة أيام حتى أعرس بها ، وكان فيمن ضرب عليها الحجاب .

[٤٢١٣] ٤٠٥٩ - نا سعيد بن أبي مريم قال أنا محمد بن جعفر بن أبي كثير قال أخبرني حميد أنه سمع أنساً يقول : أقيم النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاث ليال يبنى عليه بصفية ، فدعوت المسلمين إلى وليمته ، وما كان فيها من خبز ولا لحم ، وما كان فيها إلا أن أمر بلالاً بالأنطاع فبسطها ، فألقى عليها التمر والأقط والسمن ، فقال المسلمون : إحدى أمهات المؤمنين ، أو ملكة يمينه ؟ قالوا : إن حجبها فهي إحدى أمهات المؤمنين . وإن لم يحجبها فهي مما ملكت يمينه . فلما ارتحل وطأ لها خلفه ، ومد الحجاب .

الحديث الثاني عشر حديث أنس في قصة صفية أخرجه من طرق : الطريق الأولى .

قوله ( حدثنا عبد الغفار بن داود ) هو أبو صالح الجزامي ، أخرج عنه هنا وفي البيوع خاصة هذا الحديث الواحد ، وشيخه يعقوب هو ابن عبد الرحمن الإسكندراني .

**قوله ( وحدثني أحمد )** في رواية كريمة أحمد بن عيسى ، وفي رواية أنى على ابن شبيب عن الفريرى أحمد بن صالح وبه جزم أبو نعيم في « المستخرج » والذي يظهر أن البخارى ساقه على لفظ رواية ابن وهب ، وأما على رواية ابن عبد الغفار فساقها في البيوع قبيل السلم على لفظه .

**قوله ( عن عمرو )** في رواية عبد الغفار عن عمرو بن أنى عمرو واسم أنى عمرو ميسرة .

**قوله ( مولى المطلب )** هو ابن عبد الله بن حنطب المخزومى .

**قوله ( فلما فتح الله عليه الحصن ذكر له جمال صفية بنت حبي وقد قتل عنها زوجها وكانت عروساً )** اسم الحصن القموص كما تقدم قريباً ، واسم زوجها كنانة بن الربيع بن أنى الحقيق كما تقدم في النفقات ، وكان سبب قتله ما أخرجه البيهقى بإسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمر « أن النبى صلى الله عليه وسلم لما ترك من ترك من أهل خير على أن لا يكتموا شيئاً من أموالهم فإن فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد ، قال فغيبوا مسكاً فيه مال وحلى لحى بن أخطب كان احتمله معه إلى خير ، فسألهم عنه فقالوا : أذهبت النفقات ، فقال : العهد قريب ، والمال أكثر من ذلك . قال فوجد بعد ذلك في خربة ، فقتل النبى صلى الله عليه وسلم ابنى أنى الحقيق وأحدهما زوج صفية ، وقد تقدمت الإشارة الى بعض هذا الحديث في الحديث الذى قبله .

**قوله ( فاصطفاها لنفسه )** روى أبو داود وأحمد وصححه وابن حبان والحاكم من طريق أنى أحمد الزبيدى عن سفيان الثورى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال « كانت صفية من الصفى » والصفى بفتح المهملة وكسر الفاء وتشديد التحتانية ، فسر محمد بن سيرين فيما أخرجه أبو داود بإسناد صحيح عنه قال « كان يضرب للنبي صلى الله عليه وسلم بسهم مع المسلمين ، والصفى يؤخذ له رأس من الخمس قبل كل شيء » ومن طريق الشعبى قال « كان للنبي صلى الله عليه وسلم سهم يدعى الصفى إن شاء عبداً وإن شاء أمة وإن شاء فرساً يختاره من الخمس » ومن طريق قتادة « كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا غزا كان له سهم صاف يأخذه من حيث شاء ، وكانت صفية من ذلك السهم » وقيل إن صفية كان اسمها قبل أن تسمى زينب ، فلما صارت من الصفى سميت صفية .

**قوله ( فخرج بها حتى بلغنا سد الصهباء )** أما سد فبفتح المهملة وبضمها ، وأما الصهباء فتقدم بيانها في كتاب الطهارة ، ووقع في رواية عبد الغفار هنا « سد الروحاء » والأول أصوب ، وهى رواية قتبية كما تقدم في الجهاد ، ورواية سعيد بن منصور عن يعقوب في هذا الحديث أخرجهما أبو داود وغيره . والروحاء بالمهملة مكان قريب من المدينة بينهما نيف وثلاثون ميلاً من جهة مكة ، وقد تقدم ذلك في حديث ابن عمر في أواخر المساجد ، وقيل بقرب المدينة مكان آخر يقال له الروحاء ، وعلى التقديرين فليست قرب خير ، فالصواب ما اتفق عليه الجماعة أنها الصهباء ، وهى على بريد من خير قاله ابن سعد وغيره .

**قوله ( حلت )** أى طهرت من الحيض ، وقد تقدم بيان ذلك في أواخر كتاب البيوع قبيل كتاب السلم وعند ابن سعد من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس وصله عند مسلم في قصة صفية « قال أنس ودفعتها الى أمى أم سليم حتى تهيئها وتصبئها وتعتد عندها » وإطلاق العدة عليها مجاز عن الاستبراء ، والله أعلم .

**قوله ( فبنى بها )** يأتي بيان ذلك وشرح بقية الحديث فيما يتعلق بتزويج صفية في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى .

**قوله ( يحوى لها )** بالمهملة المفتوحة وضم أوله وتشديد الواو ، أى يجعل لها حوية ، وهى كساء محشوة تدار حول الراكب .

**قوله ( ويضع ركبته فتضع صفية رجلها على ركبته حتى تركب )** وزاد عن قتيبة عن يعقوب في الجهاد في آخر هذا الحديث ذكر أحد وذكر الدعاء للمدينة ، وفي أوله أيضا التعوذ ، وقد بينت هناك أماكن شرح هذه الأحاديث . ووقع في مغازى أئى الأسود عن عروة « فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم لها فخذه لتركب ، فأجلت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تضع رجلها على فخذه ، فوضعت ركبته على فخذه وركبت . الطريق الثانية .

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أبى أويس ، وأخوه أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، ويحيى هو ابن سعيد الأنصارى وروايته عن حميد من رواية الأقران .

**قوله ( أقام على صفية بنت حى بطريق خير ثلاثة أيام حتى أعرس بها )** المراد أنه أقام في المنزل التى أعرس بها فيها ثلاثة أيام ، لا أنه سار ثلاثة أيام ثم أعرس لأن في حديث سويد بن النعمان المذكور في أول غزوة خيبر أن الصهباء قريبة من خيبر ، وبين ابن سعد في حديث ذكره في ترجمتها أن الموضع الذى بنى بها فيه بينه وبين خيبر ستة أميال ، وقد ذكر في الطريق التى قبل هذه أنه صلى الله عليه وسلم أعرس بصفية بسد الصهباء ، وهو بين المراد من قوله « بطريق خير » وكذا قوله في الطريق الثالثة « أقام بين خيبر والمدينة ثلاث ليال » ولا مغايرة بينه وبين قوله في التى قبلها ثلاثة أيام لأنه يبين أنها ثلاثة أيام بلياليها . الطريق الثالثة .

**قوله ( قام النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا لأئى ذر عن السرخسى ، وللباقين « أقام » وهو أوجه .

**قوله ( قالوا إن حجها الخ )** سيأتى شرحه واضحا في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى

[٤٢١٤] ٤٠٦٠ - نا أبو الوليد قال نا شعبة... ح. وحدثني عبد الله بن محمد قال نا وهب قال نا شعبة عن حميد بن هلال عن عبد الله بن مغفل قال : كنا محاصري خيبر ، فرمى إنسان بجراب فيه شحم فنزوت لأخذه ، فالتفت ، فإذا النبي صلى الله عليه فاستحييت .

[٤٢١٥] ٤٠٦١ - حدثني عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع وسالم عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه نهى يوم خيبر عن أكل الثوم وعن لحوم حمر الأهلية . نهى عن أكل الثوم : وهو عن نافع وحده . ولحوم الحمر الأهلية : عن سالم .

[٤٢١٦] ٤٠٦٢ - نا يحيى بن قزعة قال نا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن

أبيهما عن علي بن أبي طالب: أن رسول الله صلى الله عليه نهي عن متعة النساء يوم خيبر، وعن أكل الحمر الإنسية.

[الحديث ٤٢١٦ - أطرافه في: ٥١٥، ٥٥٢٣، ٦٩٦١].

[٤٢١٧] ٤٠٦٣ - نا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه نهي يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية.

[٤٢١٨] ٤٠٦٤ - حدثنا إسحاق بن نصر قال نا محمد بن عبيد قال نا عبيد الله عن نافع وسالم عن ابن عمر قال: نهى النبي صلى الله عليه عن أكل لحوم الحمر الأهلية.

[٤٢١٩] ٤٠٦٥ - ونا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن عمرو عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله: نهى النبي صلى الله عليه يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، ورخص في الخيل.

[٤٢١٩ - طرفاه في: ٥٥٢٠، ٥٥٢٤].

[٤٢٢٠] ٤٠٦٦ - نا سعيد بن سليمان قال نا عباد عن الشيباني سمعت ابن أبي أوفى: أصابتنا مجاعة يوم خيبر، فإن القُدور لتغلي - قال: وبعضها نضجت - فجاء مُنادي النبي صلى الله عليه: «لا تأكلوا من لحوم الحمر شيئاً وأهريقوها». قال ابن أبي أوفى: فتحدثنا أنه إنما نهى عنها لأنها لم تُخَمَس. وقال بعضهم: نهى عنها البتة لأنها كانت تأكل العذرة.

[٤٢٢١] ٤٠٦٧ - نا حجاج بن منهال قال نا شعبة قال أخبرني عدي بن ثابت عن البراء وعبد الله بن أبي أوفى: أنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه فأصابوا حُمراً فاطبخواها، فنَادَى مُنادي النبي صلى الله عليه: «أكفئوا القُدور».

[الحديث ٤٢٢١ - أطرافه في: ٤٢٢٣، ٤٢٢٥، ٤٢٢٦، ٥٥٢٥].

[٤٢٢٣] ٤٠٦٨ - حدثنا إسحاق قال نا عبد الصمد قال نا شعبة قال نا عدي بن ثابت سمعت البراء وابن أبي أوفى يُحدثان عن النبي صلى الله عليه: أنه قال يوم خيبر - وقد نصبوا القُدور - : «أكفئوا القُدور».

[٤٢٢٥] ٤٠٦٩ - نا مسلم قال نا شعبة عن عدي بن ثابت عن البراء قال: غزونا مع النبي صلى الله عليه نحوه.

[٤٢٢٦] ٤٠٧٠ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا ابن أبي زائدة قال أنا عاصم عن عامر عن البراء قال:

أمرنا النبي صلى الله عليه في غزوة خيبر أن تلقى الحمر الأهلية نيئة ونضيجة، ثم لم يأمرنا بأكله بعد.

[٤٢٢٧]

٤٠٧١ - حدثنا محمد بن أبي الحسين قال نا عمر بن حفص قال نا أبي عن عاصم عن عامر عن ابن عباس قال : لا أدري أنهى عنه رسول الله صلى الله عليه من أجل أنه كان حمولة الناس ، فكره أن تذهب حمولتهم ، أو حرمة يوم خيبر لحم حمر الأهلية ؟

الحديث الثالث عشر حديث عبد الله بن مغفل بالغين المعجمة والفاء الثقيلة المزني .

**قوله ( حدثنا وهب )** هو ابن جرير بن حازم ، وساق الحديث هناك ، وتقدم في الخمس لفظ أبي الوليد المبدوء ، بذكره هنا .

**قوله ( فرمى إنسان بجراب )** لم أقف على اسمه . وقد تقدم أن الجراب بكسر الجيم ويجوز فتحها في لغة نادرة ، وتقدمت بقية مباحثه في « باب ما يصب من الطعام في أرض الحرب » من كتاب الخمس .  
الحديث الرابع عشر حديث ابن عمر ، ذكره من ثلاثة طرق إلى عبيد الله بن عمر العمري عن نافع وسالم عنه ، فأما الطريق الثالثة وهي طريق محمد بن عبيد عن عبد الله فتبين من الرواية الأولى وهي رواية أبي أسامة عن عبيد الله أن فيها إدراجاً لأنه صرح في رواية أبي أسامة أن ذكر الثوم عن نافع وحده ، وذكر الحمر عن سالم ، واقتصر في الرواية الثانية وهي رواية عبد الله وهو ابن المبارك عن عبيد الله على ما ذكر نافع وحده مقتضراً في المتن على ذكر الحمر ، فدل على أن ذكر الحمر والثوم معا عند نافع ، وأن الذي عند سالم إنما هو ذكر الحمر خاصة دون ذكر الثوم ، فأدرجهما محمد بن عبيد الله في روايته عن عبيد الله عنهما ، هذا مقتضى ما في هذا الموضع وسيكون لنا عودة إليه في الذبائح ، ونذكر هناك شرح الحديث إن شاء الله تعالى . ويستفاد من الجمع بين النهي عن أكل الثوم ولحوم الحمر جواز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، لأن أكل الحمر حرام وأكل الثوم مكروه ، وقد جمع بينهما بلفظ النهي : فاستعمله في حقيقته وهو التحريم ، وفي مجازه هو الكراهة .  
الحديث الخامس عشر حديث على .

**قوله ( ابني محمد )** أي ابن أبي طالب .

**قوله ( عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل الحمر الإنسية )** في رواية أبي ذر عن السرخسي والمستمل « حمر الإنسية بغير ألف ولام في الحمر ، قيل إن في الحديث تقدماً وتأخيراً والصواب : نهى يوم خيبر على لحوم الحمر الإنسية وعن متعة النساء ، وليس يوم خيبر ظرفاً لمتعة النساء لأنه لم يقع في غزوة خيبر تمتع بالنساء ، وسيأتي بسط ذلك في مكانه من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى .  
الحديث السادس عشر حديث جابر .

**قوله ( عن عمرو )** هو ابن دينار ومحمد ابن علي هو أبو جعفر الباقر بن زين العابدين بن الحسين بن علي .

**قوله ( عن لحوم الحمر )** زاد الكشميني « الأهلية » وسيأتي شرحه في الذبائح إن شاء الله تعالى .  
الحديث السابع عشر حديث ابن أبي أوفى .

**قوله ( حدثنا عباد )** هو ابن العوام والشييباني سليمان بن فيروز .

**قوله ( أصابتنا مجاعة يوم خيبر ، فإن القدور لتغلي )** كذا وقع مختصراً وتماه قد تقدم في فرض الخمس من وجه آخر عن الشييباني بلفظ « فلما كان يوم خيبر وقعنا في الحمر الأهلية فانتحرناها ، فلما غلت القدور » الحديث ، وقد ذكر الواقدي أن عدة الحمر التي ذبحوها كانت عشرين أو ثلاثين ، كذا رواه بالشك .

**قوله ( وقال بعضهم : نهى عنها البتة لأنها كانت تأكل العذرة )** تقدم في فرض الخمس أن بعض الصحابة قال « نهى عنها البتة » وأن الشييباني قال « لقيت سعيد بن جبير فقال : نهى عنها البتة » وزاد الإسماعيلي من رواية جرير عن الشييباني قال « فليقت سعيد بن جبير فسألته عن ذلك ، وذكرت له ذلك فقال : نهى عنها البتة ، لأنها كانت تأكل العذرة » وسيأتى شرح ذلك في كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) : قوله « البتة » معناه القطع ، وألفها ألف وصل ، وجزم الكرمانى بأنها ألف قطع على غير القياس ، ولم أر ما قاله في كلام أحد من أهل اللغة ، قال الجوهري الابتات الانقطاع ، ورجل منبت أى منقطع به ، ويقال لا أفعله بته ولا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه ، ونصبه على المصدر انتهى . ورأيت في النسخ المعتمدة بألف وصل والله أعلم .

الحديث الثامن عشر حديث البراء وهو ابن عازب مقرونا بابن أوفى ، أخرجه من ثلاثة طرق : عن شعبة عالتين ونازلة ، والنكتة في إيراد النازلة بعد العالية أن في النازلة التصريح بسماع التابعي له من الصحابين هون العالية فإنها بالعننة .

**قوله في الأولى ( واطبخوها )** بتشديد الطاء المهملة أى عالجوا طبخها .

**قوله فيها ( فنادى منادى النبی صلى الله عليه وسلم )** هو أبو طلحة كما تقدم .

**قوله في الثانية ( حدثني إسحق )** هو ابن منصور ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث ، وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق إسحق بن راهويه فقال « عن النضر — وهو ابن شميل — عن شعبة » فدل على أنه ليس شيخ البخاري فيه ، وقد حققت في المقدمة أن إسحق حيث أتى عن عبد الصمد فهو ابن منصور لا ابن راهويه .

**قوله فيها ( أنه قال يوم خيبر وقد نصبوا القدور : أكفثوا القدور )** أى أميلوها ليراق ما فيها .

**قوله في الثالثة ( حدثنا مسلم )** هو ابن إبراهيم ، واقتصر في روايته على البراء ، وقد بين الإسماعيلي الاختلاف فيه على شعبة وأن أكثر الرواة عنه جمعوا بينهما ، ومنهم من أفرد أحدهما بالذكر ، وإن الجزى رواه عن شعبة فقال عن عدى عن ابن أوفى أو البراء بالشك .

**قوله ( نحوه )** قد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن مسلم بن إبراهيم بلفظ « غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم خيبر فأصبنا حمراً فطبخناها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أكفثوا القدور » ثم ساقه المصنف من وجه آخر عن البراء .



**قوله** ( ابن أبى زائدة ) هو يحيى بن زكريا ، وعاصم هو الأحول ، وعامر هو الشعبي .

**قوله** ( نيئة ونضيحة ) بالتونين فيهما ، ووقع في رواية بهاء الضمير فيهما والنيء بكسر النون بعدها تحتانية ساكنة ثم همزة ضد النضيج .

**قوله** ( ثم لم يأمرنا بأكله بعد ) فيه إشارة إلى استمرار تحريمه ، وسيأتى بسط ذلك في كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى .

الحديث التاسع عشر حديث ابن عباس .

**قوله** ( حدثني محمد بن أبى الحسين ) كذا للجميع ، وهو أبو جعفر محمد بن أبى الحسين جعفر السمناني بكسر المهملة وسكون الميم ونونين بينهما ألف ، كان حافظاً ، وهو من أقران البخارى ، وعاش بعده خمس سنين . وقد ذكر الكلاباذى ومن تبعه أن البخارى ماروى عنه غير هذا الحديث ، لكن تقدم فى العيدين حديث آخر قال البخارى فيه « حدثنا محمد حدثنا عمر بن حفص بن غياث » فالذى يظهر أنه هذا ، وقد روى البخارى الكثير عن عمر بن حفص بن غياث وأخرج عنه هنا بواسطة

[٤٢٢٨] ٤٠٧٢ - نا الحسن بن إسحاق قال نا محمد بن سابق قال نا زائدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قسم رسول الله صلى الله عليه يوم خيبر للفرس سهمين ، وللراجل سهمًا . قال : فسرّه نافع فقال : إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم ، وإن لم يكن له فرس فله سهم .

الحديث العشرون حديث ابن عمر فى سهام الراجل والفارس ، تقدم شرحه فى الجهاد . والقائل « قال فسرّه نافع » هو عبيد الله بن عمر العمرى الراوى عنه ، وهو موصول بالإسناد المذكور إليه . وزائدة هو ابن قدامة ، ومحمد بن سابق من شيوخ البخارى وربما حدث عنه بواسطة كما هنا ، وشيخ البخارى الحسن بن إسحق تقدم قريباً فى عمرة الحديثية

[٤٢٢٩] ٤٠٧٣ - فايحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن جبير بن مطعم أخبره قال : مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى النبي صلى الله عليه فقلنا : أعطيت بني المطلب من خمس خيبر وتركتنا ، ونحن بمنزلة واحدة منك . فقال : إنما بنوهاشم وبني المطلب شيء واحد . قال جبير : ولم يقسم النبي صلى الله عليه لبني عبد شمس وبني نوفل شيئاً .

الحديث الحادى والعشرون حديث جبير بن مطعم ، تقدم شرحه فى فرض الخمس ، وقوله « إنما بنوهاشم وبني المطلب شيء واحد » كذا للأكثر بفتح الشين المعجمة وبالهزمة ، وللمستملى هنا وحده بكسر المهملة وتشديد التحتانية . وقوله « قال جبير : ولم يقسم النبي صلى الله عليه وسلم لبني عبد شمس وبني نوفل شيئاً » هو موصول بالإسناد المذكور

[٤٢٣٠] ٤٠٧٤ - حدثنا محمد بن العلاء قال نا أبوسامة قال نا بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى قال : بلغنا مخرج النبي صلى الله عليه ونحن باليمن ، فخرجنا مهاجرين إليه أنا وأخوان لي أنا أصغرهم : أحدهما أبو بردة ، والآخر أبو رهم - إما قال : بضع ، وإما قال : فى ثلاثة وخمسين ، أو اثنين

وخمسين رجلاً من قومي - فركبنا سفينة، فألقتنا سفينتنا إلى النجاشي بالحبشة، فوافقنا جعفر بن أبي طالب فأقمنا معه، حتى قدمنا جميعاً، فوافقنا النبي صلى الله عليه حين أفتتح خير. وكان أناس من الناس يقولون لنا - يعني لأهل السفينة - : سبقناكم بالهجرة. ودخلت أسماء بنت عميس - وهي ممن قدم معنا - على حفصة زوج النبي صلى الله عليه زائرة، وقد كانت هاجرت إلى النجاشي فيمن هاجر، فدخل عمر على حفصة - وأسماء عندها - فقال عمر حين رأى أسماء: من هذه؟ قالت: أسماء بنت عميس. قال عمر: الحبشية هذه؟ البحرية هذه؟ قالت أسماء: نعم، قال: سبقناكم بالهجرة، فنحن أحق برسول الله صلى الله عليه منكم. فغضبت وقالت: كلاً والله، كنتم مع رسول الله صلى الله عليه يطعم جائعكم ويعط جاهلكم، وكنا في دار - أو في أرض - البعداء البغضاء بالحبشة، وذلك في الله وفي رسول الله. وأيم الله لا أطعم طعاماً ولا أشرب شرباً حتى أذكر ما قلت للنبي صلى الله عليه، ونحن كنا نؤذى ونخاف، وسأذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وأسأله، والله لا أكذب ولا أزيغ ولا أزيد عليه، فلما جاء النبي صلى الله عليه قال: يا نبي الله، إن عمر قال كذا وكذا. قال: «فما قلت له؟» قالت: قلت له كذا وكذا. قال: «ليس بأحق بي منكم، وله ولأصحابه هجرة واحدة، ولكم أنتم أهل السفينة هجرتان». قالت: فلقد رأيت أبا موسى وأصحاب السفينة يأتون أسماء أرسالاً يسألوني عن هذا الحديث، مامن الدنيا شيء هم به أفرح ولا أعظم في أنفسهم مما قال لهم النبي صلى الله عليه. قال أبو بردة: قالت أسماء: ولقد رأيت أبا موسى وإنه ليستعيد هذا الحديث مني. [٤٢٣١] ٤٠٧٥ - وقال أبو بردة عن أبي موسى قال النبي صلى الله عليه: «إني لأعرف أصوات رفقة الأشعرين بالقرآن حين يدخلون بالليل، وأعرف منازلهم من أصواتهم بالقرآن بالليل، وإن كنت لم أر منازلهم حين نزلوا بالنهار، ومنهم حكيم إذا لقي الخيل - أو قال: العدو - قال لهم: إن أصحابي يأمرؤنكم أن تنظروهم». الحديث الثاني والعشرون حديث أبي موسى.

قوله ( بلغنا مخرج النبي صلى الله عليه وسلم ونحن باليمن . فخرجنا مهاجرين إليه ) ظاهرة أنهم لم يبلغهم شأن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بعد الهجرة بمدة طويلة، وهذا إن كان أراد بالمخرج البعثة، وإن أراد الهجرة فيحتمل أن تكون بلغتهم الدعوة فأسلموا وأقاموا ببلادهم إلى أن عرفوا بالهجرة فعزموا عليها، وإنما تأخروا هذه المدة إما لعدم بلوغ الخبر إليهم بذلك، وإما لعلمهم بما كان المسلمون فيه من المحاربة مع الكفار، فلما بلغتهم المهادنة آمنوا وطلبوا الوصول إليه. وقد روى ابن مندة من وجه آخر عن أبي بردة عن أبيه « خرجنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جئنا مكة أنا وأخوك وأبو عامر بن قيس وأبو رهم ومحمد بن قيس وأبو بردة وخمسون من الأشعرين وستة من عك، ثم خرجنا في البحر حتى أتينا المدينة » وصححه ابن حبان من هذا الوجه، ولجميع بينه وبين مافي الصحيح أنهم مروا بمكة في حال مجيئهم إلى المدينة، ويجوز أن يكونوا دخلوا مكة لأن ذلك كان في الهدنة.

قوله ( أنا وأخوان لي أنا أصغرهم أحدهما أبو بردة والآخر أبو رهم ) أما أبو بردة فاسمه عامر، وله حديث عند أحمد والحاكم من طريق كريب بن الحارث بن أبي موسى وهو ابن أخيه عنه، وأما أبو رهم فهو بضم الراء

وسكون الهاء واسمه مجدى بفتح الميم وسكون الجيم وكسر المهملة وتشديد التحتانية قاله ابن عبد البر ، وجزم ابن حبان فى « الصحابة » بأن اسمه محمد . ويعكر عليه ماتقدم قبل من المغايرة بين أى رهم ومحمد بن قيس . وذكر ابن قانع أن جماعة من الأشعرين أخبروه وحققوا له وكتبوا خطوطهم أن اسم أى رهم بجيلة بكسر الجيم بعدها تحتانية خفيفة ثم لام ثم هاء .

**قوله ( إما قال بضعا وإما قال ثلاثة وخمسين أو اثنين وخمسين رجلا من قومي )** فى رواية المستمل « من قومه » وقد بين فى الرواية التى قبل أنهم كانوا خمسين من الأشعرين وهم قومه ، فلعل الزائد على ذلك هو وإخوته ، فمن قال اثنين أراد من ذكرهما فى حديث الباب وهما أبو بردة وأبو رهم ، ومن قال ثلاثة أو أكثر فعلى الخلاف فى عدد من كان معه من إخوته . وأخرج البلاذرى بسند له عن ابن عباس أنهم كانوا أربعين رجلا ، والجمع بينه وبين ما قبله بالحمل على الأصول والاتباع ، وأما ابن إسحق فقال : كانوا ستة عشر رجلا وقيل أقل .

**قوله ( فوافقنا جعفر بن أى طالب )** أى بأرض الحبشة .

**قوله ( فأقمنا معه حتى قدمنا جميعا )** اختصر المصنف هنا شيئا ذكره فى الخمس بهذا الإسناد وهو « فقال جعفر إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا هنا وأمرنا بالإقامة فأقيموا معنا . فأقمنا معه » .

**قوله ( حتى قدمنا جميعا )** ذكر ابن إسحق أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث عمرو بن أمية الى النجاشى أن يجهز إليه جعفر بن أى طالب ومن معه فجهزهم وأكرمهم وقدم بهم عمرو بن أمية وهو بخير ، وسمى ابن إسحق من قدم مع جعفر فسرده أسماءهم وهم ستة عشر رجلا ، فمنهم امرأته أسماء بنت عميس وخالد بن سعيد ابن العاص وامرأته وأخوه عمرو بن سعيد ومعقيب بن أى فاطمة .

**قوله ( فوافقنا النبى صلى الله عليه وسلم )** زاد فى فرض الخمس « فأسهم لنا ولم يسهم لأحد غاب عن فتح خيبر منها شيئا إلا لمن شهدا معه ، إلا لأصحاب سفيتنا مع جعفر وأصحابه فإنه قسم لهم معهم » وقد أخرجه الإسماعيل عن أى يعلى عن أى كريب شيخ البخارى فيه فى هذا الموضع من هذا الحديث . ووقع عند البيهقى أن النبى صلى الله عليه وسلم قبل أن يقسم لهم كلم المسلمين فأشركوهم .

**قوله ( وكان ناس )** سعى منهم عمر كما سيأتى .

**قوله ( دخلت أسماء بنت عميس )** هى زوج جعفر ، وقوله « وهى ممن قدم معنا » هو كلام أى موسى

**قوله ( على حفصة )** زاد أبو يعلى « زوج النبى صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( قال عمر آلحشية هذه البحرية هذه )** كذا لأبى ذر بالتصغير ، ولغيره « البحرية » بغير تصغير . وكذا فى رواية أى يعلى . ووقع فى الموضعين بهمة الاستفهام ، ونسبها إلى الحبشة لسكانها فيهم ، وإلى البحر لركوبها إياه .

**قوله ( وكنا فى دار أو فى أرض البعداء )** هو شك من الراوى .

**قوله ( البعداء البغضاء )** كذا للأكثر جمع بغيض وبعيد وفى رواية أى يعلى بالشك البعداء أو البغضاء ،

وللنسقى البعد بضميتين ، وللقابسي البعد البعداء البغضاء جمع بينهما فلعله فسر الأولى بالثانية ، وعند ابن سعد من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي « فقالت : أى لعمرى لقد صدقت ، كنتم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يطعم جائعكم ويعلم جاهلكم ، وكنا البعداء والطرءاء » .

**قوله ( وذلك فى الله وفى رسوله ) أى لأجلهما .**

**قوله ( وإيم الله ) بهمزة وصل ، وفيها لغات تقدم ذكرها .**

**قوله ( ولكم أنتم أهل السفينة ) بنصب أهل على الاختصاص أو على النداء بحذف أدواته ، ويجوز الجر على البدل من الضمير .**

**قوله ( هجرتان )** « زاد أبو يعلى هاجرتم مرتين ، هاجرتم الى النجاشي وهاجرتم الى » ولابن سعد بإسناد صحيح عن الشعبي قال « قالت أسماء بنت عميس : يارسول الله إن رجالا يفخرون علينا ويزعمون أنا لسنا من المهاجرين الأولين ، فقال : بل لكم هجرتان ، هاجرتم إلى أرض الحبشة ، ثم هاجرتم بعد ذلك » ومن وجه آخر عن الشعبي نحوه وقال فيه « كذب من يقول ذلك » ومن وجه آخر عنه قال يقول « للناس هجرة واحدة » وظاهرة تفضيلهم على غيرهم من المهاجرين ، لكن لا يلزم منه تفضيلهم على الإطلاق ، بل من الحيثية المذكورة . وهذا القدر المرفوع من الحديث ظاهر هذا السياق أنه من رواية أسماء بنت عميس ، وقد تقدم فى الهجرة بهذا الإسناد من رواية أبى موسى لاذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فيه ، وكذلك أخرجه ابن حبان ، ومن وجه آخر عن أبى بردة عن أبى موسى .

**قوله ( قالت )** يعنى أسماء بنت عميس ، وهذا يحتمل أن يكون من رواية أبى موسى عنها فيكون من رواية صحابى عن مثله ، ويحتمل أن يكون من رواية أبى بردة عنها ويؤيده قوله بعد هذا « قال أبو بردة قالت أسماء »

**قوله ( يأتونى )** فى رواية الكشميهنى « يأتون » وقوله « أرسالا » بفتح الهمزة أى أفواجا ، أى يجيئون إليها ناسا بعد ناس . وفى رواية أبى يعلى « ولقد رأيت أبا موسى أنه ليستعيد منى هذا الحديث » . الحديث الثالث والعشرون

**قوله ( قال أبو بردة )** هو موصول بالإسناد المذكور ، وقد أفرد مسلم عن أبى كريب وساق الحديث الذى قبله الى قوله « وإنه ليستعيد هذا الحديث منى »

**قوله ( إني لأعرف أصوات رفقة الأشعرين )** الرفقة الجماعة المترفقون والراء مثلثة والأشهر ضمها

**قوله ( حين يدخلون بالليل )** بالبدال والحاء المعجمة لجميع رواة البخارى ومسلم ، وحكى عياض عن بعض رواة مسلم بالراء والحاء المهملة ، وصوبها الدمياطى فى البخارى ، وهو عجيب منه فإن الرواية بالبدال والمعجمة ، والمعنى صحيح فلا معنى للتغيير ، وقد نقل عياض عن بعض الناس اختيار الرواية التى بالراء والمهملة ، قال النووى : والرواية الأولى صحيحة أو أصح ، والمراد يدخلون منازلهم إذا خرجوا إلى المسجد أو إلى شغل ماثم رجعوا .

قوله ( بالقرآن ) يتعلق بأصوات ، وفيه أن رفع الصوت بالقرآن بالليل مستحسن لكن محله إذا لم يؤذ أحداً وأمن من الرياء .

قوله ( ومنهم حكيم ) قال عياض قال أبو علي الصدوق : هو صفة لرجل منهم ، وقال أبو علي الجبائي : هو اسم علم على رجل من الأشعرين ، واستدركه على صاحب « الاستيعاب » .

قوله ( إذا لقي الخيل أو قال العدو ) هو شك من الراوى .

قوله ( قال لهم إن أصحابي يأمرونكم أن تنظروهم ) أى تنتظروهم من الانتظار ومعناه أنه لفرط شجاعته كان لا يفر من العدو بل يواجههم ويقول لهم إذا أرادوا الانصراف مثلاً انتظروا الفرسان حتى يأتوكم ، ليثبتهم على القتال ، هذا بالنسبة الى الشق الثانى وهو قوله « أو قال العدو » وأما على الشق الأول وهو قوله « إذا لقي الخيل » فيحتمل أن يريد بها خيل المسلمين ، ويشير بذلك إلى أن أصحابه كانوا رجالاً فكان هو يأمر الفرسان أن ينتظروهم ليسيروا إلى العدو جميعاً ، وهذا أشبه بالصواب . قال ابن التين . معنى كلامه أن أصحابه يحبون القتال فى سبيل الله ولا يبالون بما يصيهم

[٤٢٣٣] ٤٠٧٦ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم سمع حفص بن غياث قال نا بريد عن أبي بردة عن أبي موسى قال : قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ افْتَتَحَ خَيْبَرَ ، فَقَسَمَ لَنَا ، وَلَمْ يَقْسَمْ لِأَحَدٍ لَمْ يَشْهَدْ الْفَتْحَ غَيْرَنَا .

الحديث الرابع والعشرون .

قوله ( حدثنا إسحاق بن إبراهيم ) هو ابن راهويه ، وقوله « سمع » أى أنه سمع . وبريد هو ابن عبد الله بن أبى بردة الأشعرى .

قوله ( قدمنا ) أى هو وأصحابه مع جعفر ومن معه .

قوله ( ولم يقسم لأحد لم يشهد الفتح غيرنا ) يعنى الأشعرين ومن معهم ، وجعفر ومن معه . وقد سبق فى فرض الخمس من وجه آخر عن بريد بلفظ « وما قسم لأحد غاب عن فتح خيبر منها شيئاً إلا لمن شهد معه إلا أصحاب سفينتنا مع جعفر وأصحابه قسم لهم معهم » وقد تقدم شرحه هناك . ويعكر على هذا الحصر ما سياتى فى حديث أبى هريرة الذى بعده وسياتى الجواب عنه إن شاء الله تعالى

[٤٢٣٤] ٤٠٧٧ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا معاوية بن عمرو قال نا أبو إسحاق عن مالك بن أنس قال

حدثني ثور قال حدثني سالم مولى ابن مطيع أنه سمع أباهريرة يقول : افتتحنا خيبر فلم نغنم ذهباً ولا فضةً ، وإنما غنمنا البقر والإبل والمتاع والحوائط ، ثم انصرفنا مع رسول الله صلى الله عليه إلى وادي القرى ، ومعه عبد له يقال له مدغم أهده له أحد بني الضباب ، فبينما هو يحط رحل رسول الله صلى الله عليه : إذ جاءه سهم عائر حتى أصاب ذلك العبد ، فقال الناس : هنيئاً له الشهادة ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « بل

والذي نفسي بيده، إن الشملة التي أصابها يوم خيبر من الغنائم لم تُصبها المقاسم لتشتعل عليه ناراً». فجاء رجل - حين سمع ذلك من النبي صلى الله عليه - بشراك له أو شركاين، فقال: هذا شيء كنت أصبته، فقال رسول الله صلى الله عليه: «شراك أو شركاكان من نار». [الحديث ٤٢٣٤ - طرفه في: ٦٧٠٧].

الحديث الخامس والعشرون .

قوله ( حدثني عبد الله بن محمد ) هو الجعفي ومعاوية بن عمرو هو الأزدي وهو من شيوخ البخاري وربما روى عنه بواسطة كما هنا .

قوله ( قال أبو إسحق ) هو إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري ووقع في مسند حديث مالك للنسائي أمن وجه آخر عن معاوية بن عمرو قال « حدثنا أبو إسحق » وأخرجه الدارقطني في « الموطآت » طريق المسيب بن واضح قال « حدثنا أبو إسحق الفزاري » .

قوله ( عن مالك ) نزل البخاري في هذا الحديث درجتين لأنه أخرجه في الأيمان والنذور عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك وبينه وبين مالك في هذا الموضع ثلاثة رجال ، قال ابن طاهر : والسر في ذلك أن في رواية أبي إسحق الفزاري وحده عن مالك « حدثني ثور بن زيد » وفي رواية الباقرين « عن ثور » وللبخاري حرص شديد على الإتيان بالطرق المصروفة بالتحديث انتهى وثور بن زيد هو الدليل مدني مشهور وقد صرح في رواية أبي إسحاق هذه أيضاً بقوله « حدثني سالم أنه سمع أبا هريرة » وعن باقي الرواة عن مالك جميع الإسناد وسالم مولى ابن مطيع يكنى أبا الغيث وهو بها أشهر ، وقد سمي هنا . فلا التفات لقول من قال إنه لا يوقف على اسمه صحيحاً ، وهو مدني لا يعرف اسم أبيه ، وابن مطيع اسمه عبد الله وليست لسالم في الصحيح رواية عن غير أبي هريرة ، له عنه تسعة أحاديث تقدم منها في الاستقراض وفي الوصايا وفي المناقب .

قوله ( افتتحنا خيبر ) في رواية عبيد الله بن يحيى بن يحيى الليثي عن أبيه في الموطأ « حنين » بدل خيبر ، وخالفه محمد بن وضاح عن يحيى بن يحيى فقال « خيبر » مثل الجماعة ، نبه عليه ابن عبد البر . ووقع في رواية إسماعيل المذكورة « خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى خيبر » وهي رواية رواة الموطأ أعني قوله « خرجنا » ، وأخرجها مسلم من طريق ابن وهب عن مالك ، ومن طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ثور ، فعكس الدارقطني عن موسى بن هارون أنه قال : وهم ثور في هذا الحديث ، لأن أبا هريرة لم يخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى خيبر وإنما قدم بعد خروجهم ، وقدم عليهم خيبر بعد أن فتحت . قال أبو مسعود : ويؤيده حديث عنبسة بن سعيد عن أبي هريرة قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بخيبر بعد ما افتتحوها » قال ولكن لا يشك أحد أن أبا هريرة حضر قسمة الغنائم ، فالغرض من الحديث قصة مدغم في غلول الشملة . قلت : وكأن محمد بن إسحق صاحب المغازي استشعر بوهم ثور بن زيد في هذه اللفظة فروى الحديث عنه بدونها ، أخرجه ابن حبان والحاكم وابن مندة من طريقه بلفظ « انصرفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى وادي القرى » ورواية أبي إسحق الفزاري التي في هذا الباب تسلم من هذا الاعتراض بأن يحمل قوله « افتتحنا » أي المسلمون ، وقد تقدم نظير ذلك قريباً . وروى البيهقي في « الدلائل » من وجه آخر عن أبي هريرة قال « خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من خيبر إلى وادي القرى » فلعل هذا أصل الحديث ، وحديث قدوم أبي هريرة المدينة والنبي صلى الله

عليه وسلم بخير أخرجه أحمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق خثيم بن عراك بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة قال : « قدمت المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم بخير وقد استخلف سباع بن عرفطة » فذكر الحديث وفيه « فزودونا شيئاً حتى أتينا خير وقد افتتحها النبي صلى الله عليه وسلم ، فكلّم المسلمين فأشركونا في سهامهم . ويجمع بين هذا وبين الحصر الذى فى حديث أبى موسى الذى قبله أن أبى موسى أراد أنه لم يسهم لأحد لم يشهد الواقعة من غير استرضاء أحد من الغانمين إلا لأصحاب السفينة ، وأما أبو هريرة وأصحابه فلم يعطيهم إلا عن طيب خواطر المسلمين ، والله أعلم . وسأذكر رواية عنبة بن سعيد التى أشار إليها أبو مسعود وبيان ما فيها بعد . هذا الحديث إن شاء الله تعالى .

**قوله ( إنما غنمنا البقر والإبل والمتاع والحوائط )** فى رواية مسلم « غنمنا المتاع والطعام والثياب » وعند رواية الموطأ « إلا الأموال والثياب والمتاع » وعند يحيى بن يحيى الليثى وحده « إلا الأموال والثياب » والأول هو المحفوظ ، ومقتضاه أن الثياب والمتاع لا تسمى مالا ، وقد نقل ثعلب عن ابن الأعرابى عن المفضل الضبى قال : المال عند العرب الصامت والناطق ، فالصامت الذهب والفضة والجوهر والناطق البعير والبقرة والشاة ، فإذا قلت عن حضرى كثر ماله فالمراد الصامت ، وإذا قلت عن بدوى فالمراد الناطق انتهى . وقد أطلق أبو قتادة على البستان مالا فقال فى قصة السلب الذى تنازع فيه هو والقرشى فى غزوة حنين « فابتعت به مخرفاً ، فانه لأول مال تأثلته » فالذى يظهر أن المال ماله قيمة ، لكن قد يغلب على قوم تخصيصه بشيء كما حكاه المفضل فتحمل الأموال على المواشى والحوائط التى ذكرت فى رواية الباب ولايراد بها النقود لأنه نفاها أولاً .

**قوله ( الى وادى القرى )** تقدم ضبطه فى البيوع .

**قوله ( عبد له )** فى رواية الموطأ « عبد أسود »

**قوله ( مدعم )** بكسر الميم وسكون المهملة وفتح العين المهملة .

**قوله ( أهده له أحد بنى الضباب )** كذا فى رواية أبى إسحق بكسر الضاد المعجمة وموحدتين الأولى خفيفة بينهما ألف بلفظ جمع الضب وفى رواية مسلم أهده له رفاعه بن زيد أحد بنى الضبيب بضم أوله بصيغة التصغير ، وفى رواية أبى إسحق رفاعه بن زيد الجذامى ثم الضبى بضم المعجمة وفتح الموحدة بعدها نون ، وقيل بفتح المعجمة وكسر الموحدة نسبة الى بطن من جذام ، قال الواقدى : كان رفاعه قد وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ناس من قومه قبل خروجه إلى خير فأسلموا وعقد له على قومه .

**قوله ( فينا هو يحط رحل رسول الله صلى الله عليه وسلم )** زاد البيهقى فى الرواية المذكورة « وقد استقبلتنا يهود بالرمى ولم تكن على تعبئة » .

**قوله ( سهم عائر )** بعين مهملة بوزن فاعل أى لايدرى من رمى به ، وقيل الحائد عن قصده .

**قوله ( بل والذى نفسى بيده )** فى رواية الكشميهنى « بلى » وهو تصحيف وفى رواية مسلم « كلا » وهو رواية الموطأ .

**قوله ( لتشتعل عليه ناراً )** يحتمل أن يكون ذلك حقيقة بأن تصوير الشملة نفسها ناراً فيعذب بها ، ويحتمل

أن يكون المراد أنها سبب لعذاب النار ، وكذا القول في الشراك الاتي ذكره .

**قوله ( فجاء رجل ) لم أقف على اسمه .**

**قوله ( بشراك أو بشراكين )** الشراك بكسر المعجمة وتخفيف الراء : سير النعل على ظهر القدم ، وفي الحديث تعظيم أمر الغلول ، وقد مر شرح ذلك واضحاً في أواخر كتاب الجهاد في « باب القليل من الغلول » في الكلام على حديث عبد الله بن عمرو قال « كان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم رجل يقال له كركرة فمات ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هو في النار في عباءة غلها » وكلام عياض يشعر بان قصته مع قصة مدغم متحدة ، والذي يظهر من عدة أوجه تغايرهما . نعم عند مسلم من حديث عمر « لما كان يوم خيبر قالوا فلان شهيد ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كلا إني رأيته في النار في بردة غلها أو عباءة » فهذا يمكن تفسيره بكركرة ، بخلاف قصة مدغم فإنها كانت بوادي القرى ، ومات بسهم عائر ، وغل شملة . والذي أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم كركرة هوذة بن علي ، بخلاف مدغم فأهداه رفاعة فافترقا ، والله أعلم . وذكر البيهقي في روايته أنه صلى الله عليه وسلم « حاصر أهل وادي القرى حتى فتحها ، وبلغ ذلك أهل تيماء فصالحوه » وفي الحديث قبول الإمام الهدية ، فإن كانت الأمر يختص به في نفسه أن لو كان غير وال فله التصرف فيها بما أراد ، وإلا فلا يتصرف فيها إلا للمسلمين ، وعلى هذا التفصيل يحمل حديث « هدايا الأمراء غلول » فيخص بمن أخذها فاستبد بها ، وخالف في ذلك بعض الحنفية فقال : له الاستبداد مطلقاً بدليل أنه لو ردها على مهديها لجاز ، فلو كانت فيئاً للمسلمين لما ردها ، وفي هذا الاحتجاج نظر لا يخفى ، وقد تقدم شيء من هذا في أواخر الهبة

[٤٢٣٥] ٤٠٧٨ - فاسعيد بن أبي مريم قال نا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد عن أبيه أنه سمع عمر بن الخطاب يقول : أما والذي نفسي بيده ، لولا أن أترك آخر الناس بئاناً ليس لهم شيء ، ما فُتحت علي قرية إلا قسمتها كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكني أتركها خزائناً لهم يفتسمونها .

[٤٢٣٦] ٤٠٧٩ - حدثنا محمد بن المثني قال نا ابن مهدي عن مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر قال : لولا آخر المسلمين ، ما فُتحت عليهم قرية إلا قسمتها كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم .

الحديث السادس والعشرون حديث عمر ذكره من طريقين .

**قوله ( أخبرنا محمد بن جعفر )** أي ابن أبي كثير .

**قوله ( أخبرني زيد )** هو ابن أسلم مولى عمر .

**قوله ( لولا أن أترك آخر الناس بئاناً )** كذا للأكثر بموحدين مفتوحتين الثانية ثقيلة وبعد الألف نون ، قال أبو عبيدة بعد أن أخرجه عن ابن مهدي قال ابن مهدي يعني شيئاً واحداً ، قال الخطابي ولا أحسب هذه اللفظة عربية ولم أسمعها في غير هذا الحديث . وقال الأزهرى : بل هي لغة صحيحة ، لكنها غير فاشية في لغة معد ، وقد صححها صاحب العين وقال : ضوعفت حروفه . وقال البيان : المعدم الذي لا شيء له ، ويقال هم على بئان واحد أي على طريقة واحدة . وقال ابن فارس : يقال هم بئان واحد أي شيء واحد . قال الطبري : البئان في



المعدم الذى لاشيء له ، فالمعنى لولا أن أتركهم فقراء معدمين لاشيء لهم أى متساوين فى الفقر . وقال أبو سعيد الضير فيما تعقبه على أى عبيد : صوابه بياناً بالموحدة ثم تحتانية بدل الموحدة الثانية ، أى شيئاً واحداً ، فإنهم قالوا لمن لا يعرف : هو هيان بن بيان . قلت : وقد وقع من عمر ذكر هذه الكلمة فى قصة أخرى وهو أنه كان يفضل فى القسمة فقال « لكن عشت لأجعلن الناس بياباً واحداً » . ذكره الجوهري . وهو مما يؤيد تفسيرها بالتسوية . وروى الدارقطني فى « غرائب مالك » من طريق معن بن عيسى عن مالك بسند حديث الباب عن عمر قال « لأن بقيت إلى الحول لألحقن أسفل الناس بأعلاهم » وقد قدمت ذلك فى « باب الغنيمة لمن شهد الوقعة » من كتاب الجهاد .

( تنبيه ) : نقل صاحب « المطالع » عن أهل العربية أنه لم يلتق حرفان من جنس واحد فى اللسان العربى ، وتعقب بأن ذلك لا يعرف عن أحد من النحويين ولا اللغة ، وقد ذكر سيبويه البر بموحدة مفتوحة ثم ساكنة وهى دابة تعادى الأسد . وفى الأعلام « بية » بموحدين الثانية ثقيلة لقب عبد الله بن الحارث الهاشمى أمير الكوفة . قوله ( ولكنى أتركها لهم خزانة يقتسمونها ) أى يقتسمون خراجها .

قوله فى الطريق الثانية ( حدثنا ابن مهدي عن مالك عن زيد بن أسلم ) ووقع فى « غرائب أى عبيد » عن ابن مهدي عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ، فهو محمول على أن لعبد الرحمن بن مهدي فيه شيخين ، لأنه ليس فى رواية مالك قوله « بياناً » وهو فى رواية هشام بن سعد المذكورة كما وقع فى رواية محمد بن جعفر بن أى كثير

[٤٢٣٧] ٤٠٨٠ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال سمعت الزهري وسأله إسماعيل بن أمية قال : أخبرني عنبسة بن سعيد أن أباه ريرة أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله ، قال له بعض بني سعيد بن العاص : لا تعطه . فقال أبوه ريرة : هذا قاتل ابن قوقل . فقال : « واعجابه لو بر تدلنى من قدوم الضأن » .

[٤٢٣٨] ٤٠٨١ - ويذكر عن الزبيدي عن الزهري قال : أخبرني عنبسة بن سعيد أنه سمع أباه ريرة يخبر سعيد بن العاص قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبان على سرية من المدينة قبل نجد ، قال أبوه ريرة : فقدّم أبان وأصحابه على النبي صلى الله عليه وسلم فبخبّر بعدما افتتحها وإن حزم خيلهم لليف . قال أبوه ريرة : قلت : يا رسول الله ، لا تقسم لهم ، قال أبان : وأنت بهذا ياو بر تحدر من رأس ضال . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « يا أبان اجلس » . فلم يقسم لهم . قال أبو عبد الله : الضال : السد .

[٤٢٣٩] ٤٠٨٢ - نا موسى بن إسماعيل قال نا عمرو بن يحيى بن سعيد قال أخبرني جدي أن أبان بن سعيد أقبل إلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه ، فقال أبوه ريرة : يا رسول الله ، هذا قاتل ابن قوقل . فقال أبان لأبي هريرة : واعجباً لك وبر تدادا من قدوم ضأن ، تنعى عليّ امرأً أكرمه الله بيدي ، وتمنعه أن يهينني بيده .

الحديث السابع والعشرون حديث أى هريرة .

قوله ( سمعت الزهري وسأله إسماعيل بن أمية ) أى ابن عمرو بن سعيد بن العاص الأموى ، والجملة حالية .

قوله ( قال أخبرنى ) قائل ذلك هو الزهري ، وعنبسة بن سعيد أى ابن العاص وهو عم والد إسماعيل بن أمية .

قوله ( إن أبا هريرة أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله ) هذا السياق صورته مرسل ، وقد تقدم من وجه آخر مصرحاً فيه بالاتصال فى أوائل الجهاد ، وفيه بيان اسم المبهمة هنا فى قوله « قال بعض بنى سعيد » وبيان المراد بقوله ابن قوقل وشرح مافيه .

قوله ( فسأله ) أى سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يعطيه من غنائم خيبر ، وفى رواية الحميدى عن سفيان فى الجهاد « فقلت يا رسول الله أسهم لى » .

قوله ( قال له بعض بنى سعيد بن العاص لاتعطه ) القائل هو أبان بن سعيد كما فى الرواية التى بعده .

قوله ( واعجبه ) فى رواية السعيدى التى بعد هذه « واعجباً لك » وهو بالتثنية اسم فعل بمعنى أعجب و « وا » مثل واها ، واعجباً للتوكيد وبغير التثنية بمعنى واعجبى فأبدلت الكسرة فتحة كقوله يأسفى ، وفيه شاهد على استعمال « وا » فى منادى غير مندوب كما هو رأى المبرد واختيار ابن مالك .

قوله ( لوهر تدلى من قدوم الضأن ) كذا اختصره ، وقد مضى فى الجهاد من رواية الحميدى عن سفيان أنهم منه ، وسيأتى شرحه فى الذى بعده .

قوله ( ويذكر عن الزبيدى ) أى محمد بن الوليد ، وطريقه هذه وصلها أبو داود من طريق إسماعيل بن عياش عنه ، ووصلها أيضاً أبو نعيم فى « المستخرج » من طريق إسماعيل أيضاً ومن طريق عبد الله بن سالم كلاهما عن الحميدى .

قوله ( يخبر سعيد بن العاص ) أى ابن أمية ، وكان سعيد بن العاص تأمر على المدينة من قبل معاوية فى ذلك الزمان .

قوله ( قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبان على سرية من المدينة قبل نجد ) لم أعرف حال هذه السرية ، وأما أبان فهو ابن سعيد بن العاص بن أمية ، وهو عم سعيد بن العاص الذى حدثه أبو هريرة ، وكان إسلام أبان بعد غزوة الحديبية ، وقد ذكرنا أولاً فى قصة الحديبية فى الشروط وغيرها أن أبان هذا أجاز عثمان بن عفان فى الحديبية حتى دخل مكة وبلغ رسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتقدم فى هذه الغزوة أن غزوة خيبر كانت عقب الرجوع من الحديبية ، فيشعر ذلك بأن أبان أسلم عقب الحديبية حتى أمكن أن يبعثه النبي صلى الله عليه وسلم فى سرية ، وقد ذكر الهيثم بن على فى الأخبار سبب إسلام أبان ، فروى من طريق سعيد بن العاص قال « قتل أبى يوم بدر ، فربانى عمى أبان ، وكان شديداً على النبي صلى الله عليه وسلم يسبه إذا ذكر ، فخرج إلى الشام فرجع فلم يسبه ، فسئل عن ذلك ، فذكر أنه لقي راهباً فأخبره بصفته ونعته ، فوقع فى قلبه

تصديقه ، فلم يلبث أن خرج الى المدينة فأسلم « فإن كان هذا ثابتاً احتمل أن يكون خروج أبان الى الشام كان قبل الحديبية .

قوله ( وإن حزم ) بمهمله وزاى مضمومتين .

قوله ( الليف ) بلام التأكيد ، والليف معروف ، وفي رواية الكشميهني الليف على أنه خبر إن بغير تأكيد .

قوله ( وأنت بهذا ) أى وأنت تقول بهذا ، أو وأنت بهذا المكان والمنزلة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كونك لست من أهله ولا من قومه ولا من بلاده .

قوله ( ياوبر ) بفتح الواو وسكون الموحدة دابة صغيرة كالسنور وحشية ، ونقل أبو على القالى عن أى حاتم أن بعض العرب يسمى كل دابة من حشرات الجبال وبراً ، قال الخطاى : أراد أبان تحقير أى هريرة ، وأنه ليس فى قدر من يشير بعطاء ولا منع ، وأنه قليل القدرة على القتال انتهى . ونقل ابن التين عن أى الحسن القابسى أنه قال : معناه أنه ملصق فى قريش لأنه شبهه بالذى يعلق بوبر الشاة من الشوك وغيره . وتعصبه ابن التين بأنه يلزم من ذلك أن تكون الرواية « وبر » بالتحريك ، قال : ولم يضبط إلا بالسكون .

قوله ( تحدر ) فى الرواية الأولى « تدلى » وهى بمعناها ، وفى الرواية التى بعدها « تدأداً » بمهملتين بينهما همزة ساكنة ، قيل أصله تدهداً فأبدلت الهاء همزة ، وقيل الدأداة صوت الحجارة فى المسيل ، ووقع فى رواية المستمل « تدأراً » براء بدل الدال الثانية ، وفى رواية أى زيد المروزى « تردى » وهى بمعنى تحدر وتدلى ، كأنه يقول : تهجم علينا بغتة .

قوله ( من رأس ضال ) كذا فى هذه الرواية باللام ، وفى التى قبلها بالنون ، وقد فسر البخارى فى رواية المستمل الضال باللام فقال هو الصدر البرى ، وكذا قال أهل اللغة إنه الصدر البرى ، ووقع فى نسخة الصغاني « الضال سدر البر » وتقدم كلام ابن دقيق العيد فى ذلك فى أوائل الجهاد وأنه الصدر البرى ، وأما قدوم بفتح القاف للأكثر أى طرف ، ووقع فى رواية الأصيلى بضم القاف ، وأما الضان فقليل هو رأس الجبل لأنه فى الغالب موضع مرعى الغنم ، وقيل هو بغير همز وهو جبل لدوس قوم أى هريرة .

قوله ( يعنى ) بفتح أوله وسكون النون بعدها عين مهمله مفتوحة أى يعيب على ، يقال نعى فلان على فلان أمراً إذا عابه ووبخه عليه ، وفى رواية أى داود عن حامد بن يحيى عن سفيان « يعيرنى » .

قوله ( ومنعه أن يهينى ) بالتشديد أصله يهيننى فأدغمت إحدى النونين فى الأخرى ، ووقع فى الرواية الأخيرة « ومنعه أن يهينى بيده » وقد تقدم بقية شرحه فى الجهاد ، قيل وقع فى إحدى الطريقتين مايدخل فى قسم المقلوب ، فإن فى رواية ابن عيينة أن أبا هريرة السائل أن يقسم له ، وأن أبان هو الذى أشار بمنعه . وفى رواية الزبيدى أن أبان هو الذى سأل ، وأن أبا هريرة هو الذى أشار بمنعه ، وقد رجح الذهلى رواية الزبيدى . ويؤيد ذلك وقوع التصريح فى روايته بقول النبى صلى الله عليه وسلم « يا أبان اجلس » ولم يقسم لهم ، ويحتمل أن يجمع بينهما بأن يكون كل من أبان وأبى هريرة أشار أن لايقسم للآخر ، ويدل عليه أن أبا هريرة احتج على أبان بأنه قاتل ابن قوئل ، وأبان احتج على أبى هريرة بأنه ليس ممن له فى الحرب يد يستحق بها النفل فلا يكون فيه قلب ،

وقد سلمت رواية السعيدى من هذا الاختلاف ، فإنه لم يتعرض في حديثه لسؤال القسمة أصلاً . والله أعلم [٤٢٤٠]

٤٠٨٣ - فإحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خيبر ، فقال أبو بكر : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا نورث ، ما تركنا صدقة ، إنما يأكل آل محمد في هذا المال » . وإنني والله لا أغير شيئاً من صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه عن حالها التي كانت عليها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأعملن فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ، فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً . فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت . وعاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم ستة أشهر . فلما توفيت دفنها زوجها علي ليلاً ولم يؤذن بها أبابكر ، وصلى عليها . وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة ، فلما توفيت استنكر علي وجوه الناس ، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته ، ولم يكن يبايع تلك الأشهر ، فأرسل إلى أبي بكر أن ائتنا ، ولا يأتنا أحد معك ، كراهية ليحضر عمر فقال عمر : لا والله لا تدخل عليهم وحدك . فقال أبو بكر : وما عسيتهم أن يفعلوه بي ؟ والله لا تينهم . فدخل عليهم أبو بكر ، فتشهد علي فقال : إنا قد عرفنا فضلك وما أعطاك الله ، ولم ننفس عليك خيراً ساقه الله إليك . ولكنك استبددت علينا بالأمر ، وكنا نرى لقربتنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم نصيباً ، حتى فاضت عينا أبي بكر . فلما تكلم أبو بكر قال : والذي نفسي بيده ، لقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه أحب إلي أن أصل من قرابتي . وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الأموال فإنني لم آل فيها عن الخير ، ولم أترك أمراً رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعه فيها إلا صنعت . فقال علي لأبي بكر : موعدك العشي للبيعة . فلما صلى أبو بكر الظهر رقى علي المنبر فتشهد ، وذكر شأن علي وتخلّفه عن البيعة وعذره بالذي اعتذر إليه ، ثم استغفر . وتشهد علي فعظم حق أبي بكر ، وحدث أنه لم يحمله على الذي صنع نفاسة على أبي بكر ، ولا إنكاراً للذي فضله الله به ، ولكننا نرى لنا في هذا الأمر نصيباً فاستبدد علينا ، فوجدنا في أنفسنا . فسروا بذلك المسلمون وقالوا : أصبت . وكان المسلمون إلى علي قريباً حين راجع الأمر المعروف .

الحديث الثامن والعشرون حديث عائشة « ان فاطمة أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها » تقدم شرحه في فرض الخمس ، وفي هذه الطريق زيادة لم تذكر هناك فتشرح .

قوله ( وعاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم ستة أشهر ) هذا هو الصحيح في بقائها بعده ، وروى ابن سعد من وجهين أنها عاشت بعده ثلاثة أشهر ونقل عن الواقدي ، وأن ستة أشهر هو الثبت ، وقيل عاشت بعده سبعين يوماً ، وقيل ثمانية أشهر ، وقيل شهرين جاء ذلك عن عائشة أيضاً . وأشار البيهقي إلى أن في قوله « وعاشت الخ » إدراجاً ، وذلك أنه وقع عند مسلم من طريق أخرى عن الزهري فذكر الحديث وقال في آخره « قلت للزهري : كم عاشت فاطمة بعده : قال : ستة أشهر » وعزا هذه الرواية لمسلم ، ولم يقع عند مسلم هكذا بل فيه كما عند البخاري موصولاً . والله أعلم .

**قوله ( دفنها زوجها على ليلا ، ولم يؤذن بها أبا بكر )** روى ابن سعد من طريق عمرة بنت عبد الرحمن أن العباس صلى عليها ، ومن عدة طرق أنها دفنت ليلا ، وكان ذلك بوصية منها لإرادة الزيادة في التستر ، ولعله لم يعلم أبا بكر بموتها لأنه ظن أن ذلك لا يخفى عنه ، وليس في الخبر ما يدل على أن أبا بكر لم يعلم بموتها ولا صلى عليها ، وأما الحديث الذي أخرجه مسلم والنسائي وأبو داود من حديث جابر في النهي عن الدفن ليلا فهو محمول على حال الاختيار لأن في بعضه « إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك » .

**قوله ( وكان لعل من الناس وجه حياة فاطمة )** أي كان الناس يحترمونه إكراما لفاطمة ، فلما ماتت واستمر على عدم الحضور عند أبي بكر قصر الناس عن ذلك الاحترام لإرادة دخوله فيما دخل فيه الناس ، ولذلك قالت عائشة في آخر الحديث « لما جاء وبايع كان الناس قريباً إليه حين راجع الأمر بالمعروف » وكأنهم كانوا يعذرونه في التخلف عن أبي بكر في مدة حياة فاطمة لشغله بها وتبريضها وتسليتها عما فيه من الحزن على أبيها صلى الله عليه وسلم ، ولأنها لما غضبت من رد أبي بكر عليها فيما سألته من الميراث رأى على أن يوافقها في الانقطاع عنه .

**قوله ( فلما توفيت استبكر على وجه الناس ، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته ، ولم يكن يبايع تلك الأشهر )** أي في حياة فاطمة . قال المازري : العذر لعل في تخلفه مع ما اعتذر هو به أنه يكفى في بيعة الإمام أن يقع من أهل الحل والعقد ولا يجب الاستيعاب ، ولا يلزم كل أحد أن يحضر عنده ويضع يده في يده ، بل يكفى التزام طاعته والانقياد له بأن لا يخالفه ولا يشق العصا عليه ، وهذا كان حال على لم يقع منه إلا التأخر عن الحضور عند أبي بكر ، وقد ذكرت سبب ذلك .

**قوله ( كراهية ليحضر عمر )** في رواية الأكثر « لمحضر عمر » والسبب في ذلك ما الفوه من قوة عمر وصلابته في القول والفعل ، وكان أبو بكر رقيقاً ليناً ، فكأنهم خشوا من حضور عمر كثرة المغالبة التي قد تفضي إلى خلاف ماقصده من المصافاة .

**قوله ( لا تدخل عليهم )** أي لئلا يتركوا من تعظيمك ما يحب لك .

**قوله ( وما عسيتم أن يفعلوا بي )** قال ابن مالك : في هذا شاهد على صحة تضمين بعض الأفعال معنى فعل آخر وإجرائه مجراه في التعدية ، فإن عسيتم في هذا الكلام بمعنى حسبت وأجريت مجراها فنصبت ضمير الغائبين على أنه مفعول ثان ، وكان حقه أن يكون عارياً من « أن » لكن جرى بها لئلا تخرج « عسى » عن مقتضاها بالكلية . وأيضاً فإن « أن » قد تسد بصلتها مسد مفعولي حسبت ، فلا يستبعد مجيئها بعد المفعول الأول بدلا منه . قال : ويجوز جعل « ماعسيتم » حرف خطاب والهاء والميم اسم عسى ، والتقدير ماعساهم أن يفعلوا بي ، وهو وجه حسن .

**قوله ( ولم نفس عليك خيراً ساقه الله إليك )** بفتح الفاء من نفس أي لم نحسدك على الخلافة ، يقال نفست بكسر الفاء أنفست بالفتح نفاسة ، وقوله « استبدت » في رواية غير أبي ذر « واستبدت » بدال واحدة وهو بمعناه وأسقطت الثانية تخفيفاً كقوله ﴿ فظلمت تفكهمون ﴾ أصله ظلمت ، أي لم تشاورنا ، والمراد بالأمر الخلافة .

قوله ( وكنا نرى ) بضم أوله ويجوز الفتح .

قوله ( لقربتنا ) أى لأجل قربتنا ( من رسول الله صلى الله عليه وسلم نصيباً ) أى لنا فى هذا الأمر .

قوله ( حتى فاضت ) أى لم يزل على يذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى فاضت عينا أبى بكر من الرقة . قال المازرى : ولعل علياً أشار إلى أن أبى بكر استبد عليه بأمر عظام كان مثله عليه أن يحضره فيها ويشاوره ، أو أنه أشار إلى أنه لم يستشره فى عقد الخلافة له أولاً ، والعذر لأبى بكر أنه خشى من التأخر عن البيعة الاختلاف لما كان وقع من الأنصار كما تقدم فى حديث السقيفة فلم ينتظروه .

قوله ( شجر بينى وبينكم ) أى وقع من الاختلاف والتنازع .

قوله ( من هذه الأموال ) أى التى تركها النبى صلى الله عليه وسلم من أرض خيبر وغيرها .

قوله ( فلم آل ) أى لم أقصر .

قوله ( موعذك العشية ) بالفتح ويجوز الضم أى بعد الزوال .

قوله ( رقى المنبر ) بكسر القاف بعدها تختانية أى علا ، وحكى ابن التين أنه رآه فى نسخة بفتح القاف بعدها ألف وهو تحريف .

قوله ( وعذره ) بفتح العين والدال على أنه فعل ماض ، ولغير أبى ذر بضم العين وإسكان الدال عطفاً على مفعول وذكر .

قوله ( وتشهد على فعظم حق أبى بكر ) زاد مسلم فى روايته من طريق معمر عن الزهرى « وذكر فضيلته وسابقيته ، ثم مضى إلى أبى بكر فبايعه »

قوله ( وكان المسلمون إلى على قريباً ) أى كان ودهم له قريباً ( حين راجع الأمر بالمعروف ) أى من الدخول فيما دخل فيه الناس ، قال القرطبى : من تأمل مدار بين أبى بكر وعلى من المعاتبه ومن الاعتذار وما تضمن ذلك من الإنصاف عرف أن بعضهم كان يعترف بفضل الآخر ، وأن قلوبهم كانت متفقة على الاحترام والمحبة ، وإن كان الطبع البشرى قد يغلب أحياناً لكن الديانة ترد ذلك والله الموفق . وقد تمسك الرافضة بتأخر على عن بيعة أبى بكر إلى أن ماتت فاطمة ، وهذيانهم فى ذلك مشهور . وفى هذا الحديث ما يدفع فى حجته ، وقد صرح ابن حبان وغيره من حديث أبى سعيد الخدرى وغيره أن علياً بايع أبى بكر فى أول الأمر ، وأما ما وقع فى مسلم « عن الزهرى أن رجلاً قال له لم يبايع على أبى بكر حتى ماتت فاطمة ، قال : لا ولا أحد من بنى هاشم » فقد ضعفه البيهقى بأن الزهرى لم يسنده ، وأن الرواية الموصولة عن أبى سعيد أصح ، وجمع غيره بأنه بايعه بيعة ثانية مؤكدة للأولى لإزالة ما كان وقع بسبب الميراث كما تقدم ، وعلى هذا فيحمل قول الزهرى لم يبايعه على فى تلك الأيام على إرادة الملازمة له والحضور عنده وما أشبه ذلك ، فإن فى انقطاع مثله عن مثله ما يوهم من لا يعرف باطن الأمر أنه بسبب عدم الرضا بخلافته فأطلق من أطلق ذلك ، وبسبب ذلك أظهر على المبايعه التى بعد موت فاطمة عليها السلام لإزالة هذه الشبهة .

[٤٢٤٢] ٤٠٨٤ - نا محمد بن بشار قال حدثني حَرَمِيُّ قال نا شعبة قال أخبرني عُمارة عن عكرمة عن عائشة قالت : لمّا فتحت خيبر قلنا : الآن نشبع من التمر .

[٤٢٤٣] ٤٠٨٥ - نا الحسنُ قال نا قُرّة بن حبيب قال نا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن ابن عمر قال : ما شبعنا حتى فتحنا خيبر .

الحديث التاسع والعشرون .

قوله ( حدثني حرمي ) بفتح المهملة والراء وكسر الميم بعدها تحتانية ثقيلة اسم بلفظ النسب ، وهو ابن عماره شيخ شيخه وعمارته هو ابن أبي حفصة وعكرمة هو مولى ابن عباس ، وليس لعكرمة عن عائشة في البخاري غير هذا الحديث ، وآخر سبق في الطهارة ، وثالث يأتي في اللباس .

قوله ( قلنا الآن نشبع من التمر ) أى لكثرة ما فيها من النخيل ، وفيه إشارة الى أنهم كانوا قبل فتحها في قلة من العيش .

الحديث الثلاثون .

قوله ( حدثنا الحسن ) هو ابن محمد بن الصباح الزعفراني ، وقع منسوباً في رواية أبي علي بن السكن ، وقال الكلاباذي : يقال إنه الزعفراني ، وأما الحاكم فقال : هو الحسن بن شجاع ، يعنى البلخي أحد الحفاظ ، وهو من أقران البخاري ، ومات قبله باثنتي عشرة سنة وهو شاب ، وسيأتي في تفسير سورة الزمر حديث آخر عن الحسن غير منسوب فقليل أيضاً إنه هو ، وقرة بن حبيب أى ابن يزيد القنوي بفتح القاف والنون الخفيفة نسبة الى بيع القنا وهي الرماح ، وكذا يقال له أيضاً الرماح ، وهو قشيري النسب بصرى ، أصله من نيسابور ، وقد لقيه البخاري وحدث عنه في الأدب المفرد ، وليس له في الصحيح سوى هذا الموضع ومات سنة أربع وعشرين ومائتين .

قوله ( ما شبعنا حتى فتحنا خيبر ) يؤيد حديث عائشة الذي قبله

استعمال النبي صلى الله عليه على أهل خيبر

[٤٢٤٤] ٤٠٨٦ - نا إسماعيل قال حدثني مالك عن عبد المجيد بن سهيل عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد

[٤٢٤٥] الخُدري وأبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه استعمل رجلاً على خيبر ، فجاءه بتمر جنيب ، فقال

رسول الله صلى الله عليه : « كل تمر خيبر هكذا ؟ » قال : لا والله يا رسول الله ، إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة . فقال : « لا تفعل ، بع الجمع بالدراهم ، ثم ابتع بالدراهم جنيباً » .

[٤٢٤٦] ٤٠٨٧ - وقال عبد العزيز بن محمد عن عبد المجيد عن سعيد أن أباسعيد وأباهريرة حدثاه : أن النبي

[٤٢٤٧] صلى الله عليه بعث أخا بني عدي من الأنصار إلى خيبر ، فأمره عليها .

وعن عبد المجيد عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة وأبي سعيد .. مثله .

قوله ( باب استعمال النبي صلى الله عليه وسلم على أهل خيبر ) أى بعد فتحها لتنمية الثمار .

قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وسبق الحديث وشرحه في أواخر البيوع .

قوله ( وقال عبد العزيز بن محمد ) هو الدراوردي ، وقد وصله أبو عوانة والدارقطني من طريقه

قوله ( عن عبد المجيد ) هو ابن سهيل شيخ مالك فيه .

قوله ( عن سعيد ) هو ابن المسيب .

قوله ( بعث أخابني عدى من الأنصار ) في رواية أنى عوانة والدارقطنى « سواد بن غزية » وهو من بنى عدى بن النجار ، وسواد بتخفيف الواو ، وشذ السهيلي فشدها ، ولعله اعتمد على بعض ما في نسخ الدارقطنى سوار آخره راء ، لكن ذكر أبو عمر أنها تصحيف . وروى الخطيب من وجه آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل على خير فلان بن صعصعة ، فلمها قصة أخرى

قوله ( وعن عبد المجيد ) هو معطوف على الذى قبله ، وهو عن عبد العزيز الدراوردى عن عبد المجيد ، فلعبد المجيد فيه شيخان والله أعلم

مُعَامَلَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَهْلَ خَيْرٍ

[٤٢٤٨] ٤٠٨٨ - نا موسى بن إسماعيل قال نا جويرية عن نافع عن عبد الله قال : أعطى النبي صلى الله عليه خبير اليهود أن يعملوها ويزرعوها ، ولهم شطر ما يخرج منها .

قوله ( باب معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خير ) ذكر فيه حديث ابن عمر مختصراً وقد تقدم في المزاغة مع شرحه واضحاً

باب الشاة التي سُمَّت للنبي صلى الله عليه بخير

رواه عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه .

[٤٢٤٩] ٤٠٨٩ - نا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال حدثني سعيد عن أبي هريرة : لما فتحت خيبر أهديت لرسول الله صلى الله عليه شاة فيها سم .

قوله ( باب الشاة التي سمَّت للنبي صلى الله عليه وسلم بخير ) أى جعل فيها السم ، والسم مثل السين .

قوله ( رواه عروة عن عائشة ) لعله يشير الى الحديث الذى ذكره في الوفاة النبوية من هذا الوجه معلقاً أيضاً ، وسيأتى ذكره هناك .

قوله ( حدثني سعيد ) هو ابن أنى سعيد المقبرى .

قوله ( لما فتحت خيبر أهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم شاة فيها سم ) هكذا أورده مختصراً ، وقد سبق مطولاً في أواخر الجزية فذكر هذا الطرف وزاد « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اجمعوا لى من كان هاهنا من يهود » فذكر الحديث . وسيأتى شرح ما يتعلق بذلك في كتاب الطب . قال ابن إسحق : لما اطمأن النبي صلى الله عليه وسلم بغد فتح خيبر أهدت له زينب بنت الحارث امرأة سلام بن مشكم شاة مشوية ، وكانت سألت : أى عضو من الشاة أحب إليه ؟ قيل لها : الذراع ، فأكثر فيها من السم ، فلما تناول الذراع لأك منها مضغاً ولم يسفها ، وأكل معه بشر بن البراء فأسأغ لقمته ، فذكر القصة ، وأنه صفح عنها ، وأن بشر بن البراء



مات منها . وروى البيهقي من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة « أن امرأة من اليهود أهدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم شاة مسمومة فأكل ، فقال لأصحابه : أمسكوا فإنها مسمومة ، وقال لها : ما حملك على ذلك ؟ قالت : أردت إن كنت نبياً فيطلعك الله ، وإن كنت كاذباً فأريح الناس منك ، قال فما عرض لها . ومن طريق أبي نضرة عن جابر نحوه فقال « فلم يعاقبها » وروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري عن أبي بن كعب مثله وزاد « فاحتجم على الكاهل » قال قال الزهري « فأسلمت فتركها » قال معمر : والناس يقولون قتلها . وأخرج ابن سعد عن شيخه الواقدي بأسانيد متعددة له هذه القصة مطولة وفي آخره « قال فدفعها الى ولاية بشر بن البراء فقتلوها » قال الواقدي : وهو الثبت . وأخرج أبو داود من طريق يونس عن الزهري عن جابر نحو رواية معمر عنه ، وهذا منقطع لأن الزهري لم يسمع من جابر ، ومن طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة نحوه مرسل . قال البيهقي : وصله حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، قال البيهقي : يحتمل أن يكون تركها أولاً ثم لما مات بشر بن البراء من الأكلة قتلها ، وبذلك أجاب السهيلي وزاد : إنه كان تركها لأنه كان لا ينتقم لنفسه ، ثم قتلها ببشر قصاصاً . قلت : ويحتمل أن يكون تركها لكونها أسلمت ، وإنما أخر قتلها حتى مات بشر لأن بموته تحقق وجوب القصاص بشرطه . ووافق موسى بن عقبة على تسميتها زينب بنت الحارث . وأخرج الواقدي بسند له عن الزهري « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : ما حملك على ما فعلت ؟ قالت : قتلت أبا وعمي وزوجي وأخي » . قال فسألت إبراهيم بن جعفر فقال : عمها يسار وكان من أجبن الناس ، وهو الذي أنزل من الرف . وأخوها زبير ، وزوجها سلام ابن مشكم . ووقع في سنن أبي داود « أخت مرحب » وبه جزم السهيلي . وعند البيهقي في الدلائل « بنت أخي مرحب » ولم ينفرد الزهري بدعواه أنها أسلمت ، فقد جزم بذلك سليمان التيمي في مغازيه ولفظه بعد قولها وإن كنت كاذباً أرحمت الناس منك « وقد استبان لي الآن أنك صادق . وأنا أشهدك ومن حضر أباي على دينك ، وأن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، قال فانصرف عنها حين أسلمت . وقد اشتملت قصة خير على أحكام كثيرة : منها جواز قتال الكفار في أشهر الحرم ، والإغارة على من بلغته الدعوة بغير إنذار ، وقسمة الغنيمة على السهام ، وأكل الطعام الذي يصاب من المشركين قبل القسمة لمن يحتاج إليه بشرط أن لا يدخره ولا يخوله ، وأن مدد الجيش إذا حضر بعد انقضاء الحرب يسهم له إن رضى الجماعة كما وقع لجعفر والأشعرين ، ولا يسهم لهم إذا لم يرضوا كما وقع لأبنا بن سعيد وأصحابه ، وبذلك يجمع بين الأخبار . ومنها تحريم لحوم الحمر الأهلية ، وأن مالا يؤكل لحمه لا يطهر بالذكاة ، وتحريم متعة النساء ، وجواز المساقاة والمزارعة ، وثبت عقد الصلح والتوثيق من أرباب التهم ، وأن من خالف من أهل الذمة ما شرط عليه من انتقض عهده وهدر دمه ، وأن من أخذ شيئاً من الغنيمة قبل القسمة لم يملكه ولو كان دون حقه ، وأن الإمام مخير في أرض العنوة بين قسمتها وتركها ، وجواز إجلاء أهل الذمة إذا استغنى عنهم ، وجواز البناء بالأهل بالسفر ، والأكل من طعام أهل الكتاب وقبول هديتهم ، وقد ذكرت غالب هذه الأحكام في أبوابها ، والله الهادي للصواب

### غَزْوَةُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ

[٤٢٥٠] ٤٠٩٠ - فَا مُسَدَّدٌ قَالَ نَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ نَا سَفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو

قال : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْمَ فَطَعْنُوا فِي إِمَارَتِهِ فَقَالَ : « إِنْ تَطَعْنُوا فِي إِمَارَتِهِ فَقَدْ طَعَنْتُمْ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلِهِ . وَأَيُّمُ اللَّهِ لَقَدْ كَانَ خَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ وَإِنْ هَذَا بِن أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ » .

قوله ( غزوة زيد بن حارثة ) بالمهملة والمثلثة : مولى النبي صلى الله عليه وسلم ووالد أسامة بن زيد ، ذكر فيه حديث ابن عمر في بعث أسامة ، وسيأتي شرحه في أواخر المغازي ، والغرض منه قوله « فقد طعنتم في إمارة أبيه من قبله » وسيأتي قريباً بعد غزوة مؤتة حديث أبي عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال « غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع غزوات ، وغزوت مع ابن حارثة ، استعمله علينا » هكذا ذكره مبهما ، ورواه أبو مسلم الكجى عن أبي عاصم بلفظ « وغزوت مع زيد بن حارثة سبع غزوات يؤمره علينا » وكذلك أخرجه الطبراني عن أبي مسلم بهذا اللفظ وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » عن أبي شعيب الحراني عن أبي عاصم كذلك ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طرق عن أبي عاصم . وقد تتبعنا ما ذكره أهل المغازي من سرايا زيد بن حارثة فبلغت سبعاً كما قاله سلمة ، وإن كان بعضهم ذكر ما لم يذكره بعض ، فأولها في جمادى الآخرة سنة خمس قبل نجد في مائة راكب ، والثانية في ربيع الآخر سنة ست إلى بنى سليم ، والثالثة في جمادى الأولى منها في مائة وسبعين فتلقى عيرا لقريش وأسروا . أبا العاصم بن الربيع ، والرابعة في جمادى الآخرة منها إلى بنى ثعلبة ، والخامسة إلى حسمى بضم المهملة وسكون المهملة مقصور في خمسمائة إلى أناس من بنى خدام بطريق الشام كانوا قطعوا الطريق على دحية وهو راجع من عند هرقل ، والسادسة إلى وادى القرى ، والسابعة إلى ناس من بنى فزارة ، وكان خرج قبلها في تجارة فخرج عليه ناس من بنى فزارة فأخذوا مامعه وضربوه فجهره النبي صلى الله عليه وسلم إليهم فأوقع بهم وقتل أم قرفة بكسر القاف وسكون الراء بعدها فاء وهى فاطمة بنت ربيعة بن بدر زوج مالك بن حذيفة بن بدر عم عيينة بن حصن بن حذيفة وكانت معظمة فيهم . فيقال ربطها في ذنب فرسين وأجراها فتقطعت ، وأسر بنتها وكانت جميلة ، ولعل هذه الأخيرة مراد المصنف وقد ذكر مسلم طرفاً منها من حديث سلمة بن الأكوع

### عُمَرَةُ الْقَضَاءِ

ذكره أنس عن النبي صلى الله عليه .

[٤٢٥١] ٤٠٩١ - فَاُعْبِدُوا اللَّهَ بْنَ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ : اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ فَأَبَى أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَدْعُوهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ حَتَّى قَاضَاهُمْ عَلَى أَنْ يُقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَلَمَّا كَتَبُوا الْكِتَابَ كَتَبُوا : هَذَا مَا قَاضَانَا عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، قَالُوا : لَا نَقْرُ بِهَذَا ، لَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا مَنَعْنَاكَ شَيْئًا ، وَلَكِنْ أَنْتَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . فَقَالَ : « أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ، وَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ » . ثُمَّ قَالَ لِعَلِي ابْنِ أَبِي طَالِبٍ : « امْحُ رَسُولَ اللَّهِ » ، قَالَ : لَا وَاللَّهِ لَا أَمْحُوكَ أَبَدًا . فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْكِتَابَ - وَلَيْسَ يُحَسِّنُ يَكْتُبُ - فَكَتَبَ : هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ السِّلَاحَ إِلَّا السَّيْفَ فِي الْقِرَابِ ، وَأَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ أَهْلِهَا بِأَحَدٍ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَّبِعَهُ ، وَأَنْ لَا يَمْنَعَ مِنْ أَصْحَابِهِ أَحَدًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يَقِيمَ بِهَا .

فلما دخلها ومضى الأجل أتوا علياً فقالوا: قل لصاحبك: أخرج عنا فقد مضى الأجل. فخرج النبي صلى الله عليه، فتبعته ابنة حمزة تُنادي: يا عم يا عم. فتناولها علي فأخذ بيدها وقال لفاطمة: دُونكِ بنت عمكِ حملتها. فاختصم فيها علي وزيد وجعفر، قال علي: أنا أخذتها وهي ابنة عمي. وقال جعفر: ابنة عمي وخالتها تحتي. فقال زيد: بنت أخي. فقضى بها النبي صلى الله عليه لخالتها وقال: «الخالة بمنزلة الأم». وقال لعلي: «أنت مني وأنا منك»، وقال لجعفر: «أشبهت خلقي وخلقي». وقال لزيد: «أنت أخونا ومولانا». قال علي ألا تتزوج بنت حمزة؟ قال: إنها بنت أخي من الرضاعة.

[٤٢٥٢]

٤٠٩٢ - حدثنا محمد بن رافع قال نا سريج قال نا فليح... ح. وحدثني محمد بن الحسين بن إبراهيم قال نا فليح بن سليمان عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه خرج مُعْتَمِراً، فحال كفار قريش بينه وبين البيت، فنحر هديه، وحلق رأسه بالحديبية وقاضاهم على أن يعتمر العام المقبل، ولا يحمل سلاحاً عليهم إلا سيوفاً، ولا يقيم بها إلا ما أحبوا. فاعتمر من العام المقبل فدخلها كما كان صالحهم. فلما أن أقام بها ثلاثاً أمره أن يخرج فخرج.

قوله (باب عمرة القضاء) كذا للأكثر، وللمستمل وحده «غزوة القضاء» والأول أولى. ووجه كونها غزوة بأن موسى بن عقبة ذكر في المغازي عن ابن شهاب أنه صلى الله عليه وسلم خرج مستعداً بالسلاح والمقاتلة خشية أن يقع من قريش غدر فبلغهم ذلك ففرعوا، فلقية مكرز فأخبره أنه باق على شرطه وأن لا يدخل مكة بسلاح إلا السيوف في أعمادها، وإنما خرج في تلك الهيئة احتياطاً فوثق بذلك، وأخر النبي صلى الله عليه عليه وسلم السلاح مع طائفة من أصحابه خارج الحرم حتى رجع، ولا يلزم من إطلاق الغزوة وقوع المقاتلة. وقال ابن الأثير أدخل البخاري عمرة القضاء في المغازي لكونها كانت مسببة عن غزوة الحديبية، انتهى واختلف في سبب تسميتها عمرة القضاء، فقليل المراد ما وقع من المقاضاة بين المسلمين والمشركين من الكتاب الذي كتب بينهم بالحديبية، فالمراد بالقضاء الفصل الذي وقع عليه الصلح، ولذلك يقال لها عمرة القضية. قال أهل اللغة قاضي فلاناً عاهده، وقاضاه عاوضه فيحتمل تسميتها بذلك لأمرين قاله عياض. ويرجع الثاني تسميتها قصاصاً قال الله تعالى ﴿الشهر الحرام بالشهر الحرام، والحرمات قصاص﴾ قال السهيلي: تسميتها عمرة القصاص أولى لأن هذه الآية نزلت فيها. قلت: كذا رواه ابن جرير وعبد بن حميد بإسناد صحيح عن مجاهد، وبه جزم سليمان التيمي في مغازيه. وقال ابن إسحق: بلغنا عن ابن عباس فذكره، ووصله الحاكم في «الإكليل» عن ابن عباس لكن في إسناده الواقدي، وقال السهيلي: سميت عمرة القضاء لأنه قاضي فيها قريشاً، لا لأنها قضاء عن العمرة التي صد عنها، لأنها لم تكن فسدت حتى يجب قصاؤها بل كانت عمرة تامة، ولهذا عدوا عمر النبي صلى الله عليه عليه وسلم أربعاً كما تقدم تقريره في كتاب الحج. وقال آخرون: بل كانت قضاء عن العمرة الأولى، وعدت عمرة الحديبية في العمر لثبوت الأجر فيها لا لأنها كملت، وهذا الخلاف مبنى على الاختلاف في وجوب القضاء على من اعتمر فصد عن البيت، فقال الجمهور: يجب عليه الهدى ولا قضاء عليه، وعن أبي حنيفة عكسه، وعن أحمد رواية أنه لا يلزمه هدى ولا قضاء، وأخرى يلزمه الهدى والقضاء، فحجة الجمهور قوله تعالى ﴿فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى﴾ وحجة أبي حنيفة أن العمرة تلزم بالشروع، فإذا أحصر جاز له تأخيرها، فإذا زال الحصر أتى بها، ولا يلزم من التحلل بين الإحرامين سقوط القضاء. وحجة من أوجبها ما وقع للصحاب

فإنهم نَحَرُوا الْهَدْيَ حَيْثُ صَدُوا وَاعْتَمَرُوا مِنْ قَابِلٍ وَسَاقُوا الْهَدْيَ ، وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَاضِرٍ قَالَ « اعْتَمَرْتُ فَأَحْصَرْتُ فَنَحَرْتُ الْهَدْيَ وَتَحَلَّلْتُ ، ثُمَّ رَجَعْتُ الْعَامَ الْمُقْبِلَ فَقَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ : ابْدُلِ الْهَدْيَ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ » . وَحُجَّةٌ مِنْ لَمْ يُوَجِّهْهُ أَنْ تَحْلُلَهُمْ بِالْحَصْرِ لَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى نَحْرِ الْهَدْيِ بَلْ أَمَرَ مِنْ مَعَهُ هَدْيٌ أَنْ يَنْحَرَهُ ، وَمَنْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ أَنْ يَحْلُقَ . وَاسْتَدْلَ الْكُلُّ بِظَاهِرِ أَحَادِيثٍ مِنْ أَوْجِبِهَا ، قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ : خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ مِثْلَ الشَّهْرِ الَّذِي صَدَّ فِيهِ الْمُشْرِكُونَ مَعْتَمِرًا عِمْرَةَ الْقَضَاءِ مَكَانَ عِمْرَتِهِ الَّتِي صَدَّ عَنْهَا ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ مُوسَى بْنُ عَقِبَةَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، وَأَبُو الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ وَسُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ جَمِيعًا فِي مَغَازِيهِمْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى عِمْرَةِ الْقَضَاءِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَرَوَى يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ فِي تَارِيخِهِ بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ « كَانَتْ عِمْرَةُ الْقَضِيَّةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ سَبْعٍ » وَفِي مَغَازِيِ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ لَمَّا رَجَعَ مِنْ خَيْبَرَ بَثَّ سَرَايَاهُ وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ حَتَّى اسْتَهْلَ ذُو الْقَعْدَةِ فَتَادَى فِي النَّاسِ أَنْ تَهْجُزُوا إِلَى الْعِمْرَةِ . وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ : خَرَجَ مَعَهُ مَنْ كَانَ صَدَّ فِي تِلْكَ الْعِمْرَةِ إِلَّا مَنْ مَاتَ أَوْ اسْتَشْهَدَ . وَقَالَ الْحَاكِمُ فِي « الْإِكْلِيلِ » تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا هَلَكَ ذُو الْقَعْدَةِ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَعْتَمِرُوا قَضَاءَ عِمْرَتِهِمْ وَأَنْ لَا يَتَخَلَّفَ مِنْهُمْ أَحَدٌ شَهِدَ الْحَدِيثَ ، فَخَرَجُوا إِلَّا مَنْ اسْتَشْهَدَ ، وَخَرَجَ مَعَهُ آخَرُونَ مَعْتَمِرِينَ فَكَانَتْ عِدَّتُهُمْ أَلْفَيْنِ سِوَى النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ، قَالَ وَتُسَمَّى أَيْضًا عِمْرَةُ الصَّلْحِ قُلْتُ فَتَحْصِلُ مِنْ أَسْمَائِهَا أَرْبَعَةٌ : الْقَضَاءُ ، وَالْقَضِيَّةُ ، وَالْقَصَاصُ وَالصَّلْحُ .

**قوله ( ذكره أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم )** كنت ذكرت في « تعليق التعليق » أن مراده حديث أنس في عدد عمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم موصولاً في الحج ، ثم ظهر لي الآن أن مراده بحديث أنس ما أخرجه عبد الرزاق عنه من وجهين أحدهما روايته عن معمر عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة في عمرة القضاء وعبد الله بن رواحة ينشد بين يديه :

خلوا بني الكفار عن سبيله      قد أنزل الرحمن في تنزيله  
بأن خير القتل في سبيله      نحن قتلناكم على تأويله  
كما قتلناكم على تنزيله

أخرجه أبو يعلى من طريقه وأخرجه الطبراني عن عبد الله بن أحمد عن أبيه عن عبد الرزاق وما وجدته في مسند أحمد ، وقد أخرجه الطبراني أيضاً عالياً عن إبراهيم بن أبي سويد عن عبد الرزاق ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في « الدلائل » ، وأخرجه من طريق أبي الأزهر عن عبد الرزاق فذكر القسم الأول من الرجز وقال بعده :

اليوم نضربكم على تنزيله      ضرباً يزيل الهام عن مقيله  
ويذهل الخليل عن خليله      يارب إني مؤمن بقبيله

قال الدارقطني في « الأفراد » : تفرد به معمر عن الزهري ، وتفرد به عبد الرزاق عن معمر . قلت : وقد رواه موسى بن عقبة في المغازي عن الزهري أيضاً لكن لم يذكر أنساً وعنده بعد قوله :

قد أنزل الرحمن في تنزيله      في صحف تنلى على رسوله

وذكره ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم قال : بلغني .. فذكره وزاد بعد قوله :

يارب إني مؤمن بقبيله      إني رأيت الحق في قبوله

وزعم ابن هشام في مختصر السيرة أن قوله « نحن ضربناكم على تأويله » إلى آخر الشعر من قول عمار بن ياسر قاله يوم صفين ، قال : ويؤيده أن المشركين لم يقرؤا بالتنزيل ، وإنما يقاتل على التأويل من أقر بالتنزيل ، انتهى . وإذا ثبتت الرواية فلا مانع من إطلاق ذلك ، فإن التقدير على رأى ابن هشام : نحن ضربناكم على تأويله . أى حتى تدعونا الى ذلك التأويل . ويجوز أن يكون التقدير : نحن ضربناكم على تأويل ما فهمنا منه حتى تدخلوا فيما دخلنا فيه . وإذا كان كذلك محتملا وثبتت الرواية سقط الاعتراض . نعم الرواية التى جاء فيها : فاليوم نضربكم على تأويله ، يظهر أنها قول عمار ، ويبعد أن تكون قول ابن رواحة لأنه لم يقع فى عمرة القضاء ضرب ولا قتال وصحيح الرواية :

نحن ضربناكم على تأويله كما ضربناكم على تنزيله

يشير بكل منهما إلى ما مضى ، ولا مانع أن يتمثل عمار بن ياسر بهذا الرجز ويقول هذه اللفظة ، ومعنى قوله « نحن ضربناكم على تنزيله » أى في عهد الرسول فيما مضى ، وقوله « واليوم نضربكم على تأويله » أى الآن وجاز تسكين الباء لضرورة الشعر ، بل هى لغة قرئ بها فى المشهور والله أعلم . والرواية الثانية رواية عبد الرزاق عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس أخرجه البزار وقال : لم يروه عن ثابت إلا جعفر بن سليمان ، وأخرجها الترمذى والنسائى من طريقه بلفظ « أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل مكة فى عمرة القضاء وعبد الله بن رواحة بين يديه يمشى وهو يقول :

خلوا بنى الكفار عن سبيله اليوم نضربكم على تنزيله  
ضرباً يزيل الهام عن مقيله ويذهل الخليل عن خليله

فقال له عمر : يا ابن رواحة ، بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى حرم الله تقول الشعر ؟ فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : خل عنه يا عمر ، فلهو أسرع فيهم من نضح النبل . قال الترمذى : حديث حسن غريب . وقد رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن أنس نحوه قال : وفى غير هذا الحديث أن هذه القصة لكعب بن مالك ، وهو أصبح لأن عبد الله بن رواحة قتل بمؤته وكانت عمرة القضاء قبل ذلك . قلت : وهو ذهول شديد وغلط مردود ، وما أدري كيف وقع الترمذى فى ذلك مع وفور معرفته ، ومع أن فى قصة عمرة القضاء اختصام جعفر وأخيه على وزيد بن حارثة فى بنت حمزة كما سيأتى فى هذا الباب ، وجعفر قتل هو وزيد وابن رواحة فى موطن واحد كما سيأتى قريباً ، وكيف يخفى عليه — أعنى الترمذى — مثل هذا ؟ ثم وجدت عن بعضهم أن الذى عند الترمذى من حديث أنس أن ذلك كان فى فتح مكة ، فإن كان كذلك اتجه اعتراضه ، لكن الموجود بخط الكروخى راوى الترمذى ماتقدم ، والله أعلم . وقد صححه ابن حبان من الوجهين ، وعجيب من الحاكم كيف لم يستدركه مع أن الوجه الأول على شرطهما ، ومن الوجه الثانى على شرط مسلم لأجل جعفر . ثم ذكر المصنف فى الباب سبعة أحاديث : الأول حديث البراء بن عازب .

قوله ( عن البراء ) فى رواية شعبة عن أبى إسحق « سمعت البراء » أخرجها فى الصلح .

قوله ( اعتمر النبى صلى الله عليه وسلم فى ذى القعدة ) أى سنة ست .

قوله ( أن يدعو ) بفتح الدال أى يتركوه .

**قوله ( حتى قاضاهم على أن يقيم بها ثلاثة أيام )** أى من العام المقبل ، وصرح به فى حديث ابن عمر الذى بعده ، وتقدم سبب هذه المقاضاة فى الكلام فى حديث المسور فى الشروط مستوفى .

**قوله ( فلما كتب الكتاب )** كذا هو بضم الكاف من كتب على البناء للمجهول ، ولأكثر كتبوا بصيغة الجمع ، وتقدم فى الجزية من طريق يوسف بن أى إسحق عن أى إسحق بلفظ « فأخذ يكتب بينهم الشرط على ابن أى طالب » وفى رواية شعبة « كتب على بينهم كتاباً » وفى حديث المسور « قال فدعا النبى صلى الله عليه وسلم الكاتب فقال : اكتب بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال سهيل : أما الرحمن فوالله ما أدري ما هو ، ولكن أكتب باسمك اللهم كما كنت تكتب ، فقال المسلمون لا نكتبها إلا بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : اكتب باسمك اللهم » ونحوه فى حديث أنس باختصار ولفظه « أن قريشاً صالحوا النبى صلى الله عليه وسلم فيهم سهيل بن عمرو ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم لعلى : اكتب بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال سهيل : ماندرى ما بسم الله الرحمن الرحيم ، ولكن اكتب مانعرف : باسمك اللهم » وللحاكم من حديث عبد الله ابن مغفل « فقال النبى صلى الله عليه وسلم : اكتب بسم الله الرحمن الرحيم ، فأمسك سهيل بيده فقال : اكتب فى قضيتنا مانعرف ، فقال : اكتب باسمك اللهم ، فكتب » .

**قوله ( هذا )** إشارة الى مافى الذهن .

**قوله ( ما قاضى )** خبر مفسر له ، وفى رواية الكشميهنى « هذا ماقاضانا » وهو غلط ، وكأنه لما رأى قوله « اكتبوا » ظن بأن المراد قريش ، وليس كذلك بل المراد المسلمون ، ونسبة ذلك إليهم وإن كان الكاتب واحداً مجازية ، وفى حديث عبد الله بن مغفل المذكور « فكتب هذا ماصالح محمد رسول الله أهل مكة » .

**قوله ( قالوا : لا نقر لك بهذا )** تقدم فى الصلح بهذا الإسناد بعينه بلفظ « فقالوا لانقر بها » أى بالنبوة .

**قوله ( لو نعلم أنك رسول الله ما منعناك شيئاً )** زاد فى رواية يوسف « ولبايعناك » وعند النسائى عن أحمد ابن سليمان عن عبيد الله بن موسى شيخ البخارى فيه « مامعناك بيته » وفى رواية شعبة عن أى إسحق « لو كنت رسول الله لم نقاتلك » وفى حديث أنس « لا تبغناك » وفى حديث المسور « فقال سهيل بن عمرو : والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك » وفى رواية أبى الأسود عن عروة فى المغازى « فقال سهيل : ظلمناك إن أقرنا لك بها ومنعناك » وفى حديث عبد الله بن مغفل « لقد ظلمناك إن كنت رسولاً » .

**قوله ( ولكن أنت محمد بن عبد الله )** وفى رواية يوسف وكذا حديث المسور « ولكن اكتب » وكذا هو فى رواية زكريا عن أى إسحق عند مسلم ، وفى حديث أنس وكذا فى مرسل عروة « ولكن اكتب اسمك واسم أبيك » زاد فى حديث عبد الله بن مغفل « فقال : اكتب هذا ماصالح عليه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب » .

**قوله ( ثم قال لعلى : ارح رسول الله )** أى ارح هذه الكلمة المكتوبة من الكتاب ، فقال : لا والله لا أحوك أبداً » وللنسائى من طريق علقمة بن قيس عن على قال « كنت كاتب النبى صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية

فكتبت : هذا ماصالح عليه محمد رسول الله ، فقال سهيل : لو علمنا أنه رسول الله ما قاتلناه ، امحها . فقلت : هو والله رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن رغم أنفك ، لا والله لا أمحوها « وكأن علياً فهم أن أمره له بذلك ليس متحتماً ، فلذلك امتنع من امتثاله . ووقع في رواية يوسف بعد « فقال لعل : امح رسول الله ، فقال : لا والله لا امحاه أبداً . قال : فأرنيه ، فأراه إياه فمحا النبي صلى الله عليه وسلم بيده « ونحوه في رواية زكريا عند مسلم وفي حديث علي عند النسائي وزاد « وقال : أما أن لك مثلها ، وستأتيها وأنت مضطر « يشير صلى الله عليه وسلم الى ماوقع لعل يوم الحكمين فكان كذلك .

**قوله ( فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب وليس يحسن يكتب ، فكتب : هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله )** تقدم هذا الحديث في الصلح عن عبيد الله بن موسى بهذا الإسناد وليست فيه هذه اللفظة « وليس يحسن يكتب » ولهذا أنكر بعض المتأخرين على أبي مسعود نسبتها الى تخرىج البخارى وقال : ليس في البخارى هذه اللفظة ولا في مسلم ، وهو كما قال عن مسلم فإنه أخرجه من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحق بلفظ « فأراه مكانها فمحاها وكتب : ابن عبد الله » انتهى وقد عرفت ثبوتها في البخارى في مظنة الحديث ، وكذلك أخرجه النسائي عن أحمد بن سليمان عن عبيد الله بن موسى مثل ما هنا سواء ، وكذا أخرجه أحمد عن حجين بن المثنى عن إسرائيل ولفظه « فأخذ الكتاب — وليس يحسن أن يكتب — فكتب مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله » وقد تمسك بظاهر هذه الرواية أبو الوليد الباجي فادعى أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب بيده بعد أن لم يكن يحسن يكتب ، فشنع عليه علماء الأندلس في زمانه ورموه بالزندقة ، وأن الذى قاله يخالف القرآن حتى قال قائلهم :

برئت ممن شرى دنيا بآخرة وقال إن رسول الله قد كتب

فجمعهم الأمير فاستظهر الباجي عليهم بما لديه من المعرفة وقال للأمر : هذا لا ينافي القرآن ، بل يؤخذ من مفهوم القرآن لأنه قيد النفى بما قبل ورود القرآن فقال ﴿ وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك ﴾ وبعد أن تحققت أميته وتقررت بذلك معجزته وأمن الاترياب في ذلك لامانع من أن يعرف الكتابة بعد ذلك من غير تعليم فتكون معجزة أخرى . وذكر ابن دحية أن جماعة من العلماء وافقوا الباجي في ذلك ، منهم شيخه أبو ذر الهروى وأبو الفتح النيسابورى وآخرون من علماء إفريقية وغيرها ، واحتج بعضهم لذلك بما أخرجه ابن أبى شيبه وعمر بن شبة من طريق مجاهد عن عون بن عبد الله قال « مامات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كتب وقرأ » قال مجاهد : فذكرته للشعبي فقال : صدق قد سمعت من يذكر ذلك . ومن طريق يونس بن ميسرة على أبى كبشة السلولى عن سهل بن الخنظلية « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر معاوية أن يكتب للأقرع وعيينة ، فقال عيينة : أترانى أذهب بصحيفة المتلمس ؟ فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيفة فنظر فيها فقال : قد كتب لك بما أمر لك » قال يونس فترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب بعد ما أنزل عليه . قال عياض : وردت آثار تدل على معرفة حروف الخط وحسن تصويرها كقوله لكاتبه « ضع القلم على أذنك فإنه أذكر لك » وقوله لمعاوية « ألقى الدواة وحرف القلم وأقم الباء وفرق السين ولا تعور الميم » وقوله « لا تعد بسم الله » قال : وهذا وإن لم يثبت أنه كتب فلا يبعد أن يرزق علم وضع الكتابة ، فإنه أوثق علم كل شيء . وأجاب الجمهور بضعف هذه الأحاديث . وعن قصة الحديبية بأن القصة واحدة والكاتب فيها على وقد صرح في حديث

المسور بأن علياً هو الذي كتب ، فيحمل على أن النكتة في قوله « فأخذ الكتاب وليس يحسن يكتب » لبيان أن قوله « أرني إياها » أنه ما احتاج إلى أن يريه موضع الكلمة التي امتنع على من محوها إلا لكونه كان لا يحسن الكتابة ، وعلى أن قوله بعد ذلك « فكتب » فيه حذف تقديره فمحاهها فأعادها لعل فكتب . وبهذا جزم ابن التين وأطلق كتب بمعنى أمر بالكتابة ، وهو كثير كقوله : كتب إلى قيصر وكتب إلى كسرى ، وعلى تقدير حمله على ظاهره فلا يلزم من كتابة اسمه الشريف في ذلك اليوم وهو يحسن الكتابة أن يصير عالماً بالكتابة ويخرج عن كونه أمياً . فإن كثيراً ممن لا يحسن الكتابة يعرف تصور بعض الكلمات ويحسن وضعها بيده وخصوصاً الأسماء ، ولا يخرج بذلك عن كونه أمياً ككثير من الملوك . ويحتمل أن يكون جرت يده بالكتابة حينئذ وهو لا يحسنها فخرج المكتوب على وفق المراد فيكون معجزة أخرى في ذلك الوقت خاصة ، ولا يخرج بذلك عن كونه أمياً . وبهذا أجاب أبو جعفر السمناني أحد أئمة الأصول من الأشاعرة وتبعه ابن الجوزي ، وتعقب ذلك السهيلي وغيره بأن هذا وإن كان ممكناً ويكون آية أخرى لكنه يناقض كونه أمياً لا يكتب ، وهي الآية التي قامت بها الحجة وأنحم الجاحد وانحسمت الشبهة ، فلو جاز أن يصير يكتب بعد ذلك لعادت الشبهة . وقال المعاند : كان يحسن يكتب لكنه كان يكتنم ذلك ، قال السهيلي : والمعجزات يستحيل أن يدفع بعضها بعضاً ، والحق أن معنى قوله « فكتب » أى أمر علياً أن يكتب انتهى . وفي دعوى أن كتابة اسمه الشريف فقط على هذه الصورة تستلزم مناقضة المعجزة وتثبت كونه غير أمي نظر كبير ، والله أعلم .

قوله ( لا يدخل ) هذا تفسير للخبر المتقدم .

قوله ( إلا السيف في القراب ) في رواية شعبة « فكان فيما اشترطوا أن يدخلوا مكة فيقيموا بها ثلاثاً ولا يدخلوها بسلاح » ونحوه لتركيا عن أنى إسحق عند مسلم .

قوله ( وأن لا يخرج من أهلها بأحد الخ ) في حديث أنس « قال علي : قلت يا رسول الله أكتب هذا ؟ قال نعم » .

قوله ( فلما دخلها ) أى في العام المقبل .

قوله ( ومضى الأجل ) أى الأيام الثلاثة . وقال الكرماني : لما مضى أى قرب مضية ، ويتعين الحمل عليه لئلا يلزم الخلف .

قوله ( أتوا علياً فقالوا : قل لصاحبك اخرج عنا فقد مضى الأجل ) في رواية يوسف « فقالوا : أمر صاحبك فليرحل »

قوله ( فخرج النبي صلى الله عليه وسلم ) في رواية يوسف « فذكر ذلك على فقال : نعم فارتحل » وفي مغازي أنى الأسود عن عروة « فلما كان اليوم الرابع جاءه سهيل بن عمرو وحويطب بن عبد العزى فقالا : نشدك الله والعهد إلا ماخرجت من أرضنا ، فرد عليه سعد بن عباد ، فأسكته النبي صلى الله عليه وسلم وآذن بالرحيل . وأخرج الحاكم في « المستدرک » من حديث ميمونة في هذه القصة « فأتاه حويطب بن عبد العزى » وكأنه كان دخل في أوائل النهار فلم يكمل الثلاث إلا في مثل ذلك الوقت من النهار الرابع الذي دخل فيه بالتلفيق ، وكان مجيئهم في أول النهار قرب مجيء ذلك الوقت .



**قوله ( فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فتبعته ابنة حمزة )** هكذا رواه البخاري عن عبيد الله بن موسى معطوفاً على إسناد القصة التي قبله ، وكذا أخرجه النسائي عن أحمد بن سليمان عن عبيد الله بن موسى ، وكذا رواه الحاكم في « الإكليل » والبيهقي من طريق سعيد بن مسعود عن عبيد الله بن موسى بتمامه ، وادعى البيهقي أن فيه إدراجاً لأن زكريا بن أبي زائدة رواه عن أبي إسحق متصلاً ، وأخرج مسلم والإسماعيلي القصة الأولى من طريقه عن أبي إسحق من حديث علي ، وهكذا رواه أسود بن عامر عن إسرائيل أخرجه أحمد من طريقه لكن باختصار في الموضعين قال البيهقي : وكذا روى عبيد الله بن موسى أيضاً قصة بنت حمزة من حديث علي . قلت : هو كذلك عند ابن خبان عن الحسن بن سفيان عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبيد الله بن موسى لكن باختصار ، وكذا رواد الهيثم بن كليب في مسنده عن الحسن بن علي بن عفان عن عبيد الله بن موسى بآتم من سياق ابن خبان ، وأخرج أبو داود من طريق إسماعيل بن جعفر عن إسرائيل قصة بنت حمزة خاصة من حديث علي بلفظ « لما خرجنا من مكة تبعتنا بنت حمزة » الحديث . وكذا أخرجه أحمد عن حجاج بن محمد ويحيى بن آدم جميعاً عن إسرائيل . قلت : والذي يظهر لي أن لا إدراج فيه ، وأن الحديث كان عند إسرائيل وكذا عند عبيد الله بن موسى عنه بالإسنادين جميعاً ، لكنه في القصة الأولى من حديث البراء أتم ، وبالقصة الثانية من حديث علي أتم ، وبيان ذلك أن عند البيهقي في رواية زكريا عن أبي إسحق عن البراء قال « أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ثلاثة أيام في عمرة القضاء ، فلما كان اليوم الثالث قالوا لعل : إن هذا آخر يوم من شرط صاحبك ، فمره فليخرج . فحدثه بذلك فقال : نعم ، فخرج » . قال أبو إسحق : فحدثني هانئ بن هانئ وهبيرة فذكر حديث علي في قصة بنت حمزة أتم مما وقع في حديث هذا الباب عن البراء ، وسيأتي إيضاح ذلك عند شرحه إن شاء الله تعالى . وكذا أخرج الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبيد الله بن موسى قصة بنت حمزة من حديث البراء ، فوضح أنه عند عبيد الله بن موسى ثم عند أبي بكر بن أبي شيبة عنه بالإسنادين جميعاً ، وكذا أخرج ابن سعد عن عبيد الله بن موسى بالإسنادين معاً عنه .

**قوله ( لجعفر أشبهت خلقي وخلقي ) .**

**قوله ( ابنة حمزة )** اسمها عمارة وقيل فاطمة وقيل أمية الله وقيل سلمى ، والأول هو المشهور . وذكر الحاكم في « الإكليل » وأبو سعيد في « شرف المصطفى » من حديث ابن عباس بسند ضعيف أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أخى بين حمزة وزيد بن حارثة ، وأن عمارة بنت حمزة كانت مع أمها بمكة .

**قوله ( تنادى يا عم )** كأنها خاطبت النبي صلى الله عليه وسلم بذلك لإجلاله ، وإلا فهو ابن عمها . أو بالنسبة إلى كون حمزة وإن كان عمه من النسب فهو أخوه من الرضاعة ، وقد أقرها على ذلك بقوله لفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم « دونك ابنة عمك » وفي ديوان حسان بن ثابت لأبي سعيد السكري أن علياً هو الذي قال لفاطمة ولفظه « فأخذ علي أمامة فدفعها إلى فاطمة » وذكر أن محاصمة علي وجعفر وزيد إلى النبي صلى الله عليه وسلم كانت بعد أن وصلوا إلى مر الظهران .

**قوله ( دونك )** هي كلمة من أسماء الأفعال تدل على الأمر بأخذ الشيء المشار إليه .

**قوله ( حملتها )** كذا للأكثر بصيغة الفعل الماضي وكأن الفاء سقطت . قلت : وقد ثبتت في رواية النسائي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري ، وكذا لأبي داود من طريق إسماعيل بن جعفر عن إسرائيل ، وكذا لأحمد في حديث علي . ووقع في رواية أبي ذر عن السرخسي والكشيميني « حملها » بتشديد الميم المكسورة وبالتحتانية بصيغة الأمر ، وللكشيميني في الصلح في هذا الموضع « حملها » بألف بدل التشديد ، وعند الحاكم من مرسل الحسن « فقال علي لفاطمة وهي في هودجها » أمسكها عندك » وعند ابن سعد من مرسل محمد بن علي بن الحسين الباقر بإسناد صحيح إليه « بينا بنت حمزة تطوف في الرجال إذ أخذ علي بيدها فألقاها إلى فاطمة في هودجها .

**قوله ( فاختصم فيها علي بن أبي طالب وجعفر )** أي أخوه ( وزيد بن حارثة ) أي في أيهم تكون عنده ، وكانت خصومتهم في ذلك بعد أن قدموا المدينة ، ثبت ذلك في حديث علي عند أحمد والحاكم . وفي المغازي لأبي الأسود عن عروة في هذه القصة « فلما دنوا من المدينة كلمه فيها زيد بن حارثة وكان وصي حمزة وأخاه ، وهذا لا ينفي أن المخاصمة إنما وقعت بالمدينة ، فلعل زيد سأل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ووقعت المنازعة بعد ، ووقع في مغازي سليمان التيمي « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رجع إلى رحله وجد بنت حمزة فقال لها : ما أحرك ؟ قالت : رجل من أهلك ، ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بإخراجها » . وفي حديث علي عند أبي داود « أن زيد بن حارثة أخرجها من مكة » وفي حديث ابن عباس المذكور « فقال له علي : كيف ترك ابنة عمك مقيمة بين ظهرائي المشركين ؟ وهذا يشعر بأن أمها إما لم تكن أسلمت فإن في حديث ابن عباس المذكور أنها سلمى بنت عميس وهي معدودة في الصحابة ، وإما أن تكون ماتت إن لم يثبت حديث ابن عباس ، وإنما أقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على أخذها مع اشتراط المشركين أن لا يخرج بأحد من أهلها أراد الخروج ، لأنهم لم يطلبوها ، وأيضاً فقد تقدم في الشروط وبأق في التفسير أن النساء المؤمنات لم يدخلن في ذلك ، لكن إنما نزل القرآن في ذلك بعد رجوعهم إلى المدينة . ووقع في رواية أبي سعيد السكري أن فاطمة قالت لعلي : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم آلى أن لا يصيب منهم أحداً إلا رده عليهم ، فقال لها علي إنها ليست منهم إنما هي منا .

**قوله ( فاختصم فيها علي الخ )** زاد في رواية ابن سعد « حتى ارتفعت أصواتهم فأيقظوا النبي صلى الله عليه وسلم من نومه » .

**قوله ( فقال علي أنا أخرجتها وهي بنت عمي )** زاد في حديث علي عند أبي داود « وعندي ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي أحق بها » .

**قوله ( وخالتها تحتي )** أي زوجتي . وفي رواية الحاكم عندي واسم خالتها بنت عميس التي تقدم ذكرها في غزوة خيبر وصرح باسمها في حديث علي عند أحمد ، وكان لكل من هؤلاء الثلاثة فيها شبهة : أما زيد فلا أخوة التي ذكرتها ولكونه بدأ بإخراجها من مكة » وأما علي فلأنه ابن عمها وحملها مع زوجته وأما جعفر فلكونه ابن عمها وخالتها عنده فيترجح جانب جعفر باجتماع قرابة الرجل والمرأة منها دون الآخرين .

**قوله ( وقال زيد بنت أخي )** زاد في حديث علي إنما خرجت إليها .

**قوله ( فقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها )** في حديث ابن عباس المذكور فقال النبي صلى الله

عليه وسلم جعفر أولى بها . وفي حديث على عند أبي داود وأحمد أما الجارية فلأقضى بها لجعفر ، وفي رواية أبي سعيد السكري : ادفعها إلى جعفر فإنه أوسع منكم . وهذا سبب ثالث .

**قوله ( وقال : الخالة بمنزلة الأم )** أى فى هذا الحكم الخاص لأنها تقرب منها فى الخنو والشفقة والاهتداء إلى ما يصلح الولد لما دل عليه السياق ، فلا حجة فيه لمن زعم أن الخالة ترث لأن الأم ترث ، وفى حديث على وفى مرسل الباقر « الخالة والدة » وإنما الخالة أم وهى بمعنى قوله بمنزلة الأم لا أنها أم حقيقة . ويؤخذ منه أن الخالة فى الحضانة مقدمة على العمة لأن صفية بنت عبد المطلب كانت موجودة حينئذ ، وإذا قدمت على العمة مع كونها أقرب العصبات من النساء فهى مقدمة على غيرها ، ويؤخذ منه تقديم أقارب الأم على أقارب الأب . وعن أحمد رواية أن العمة مقدمة فى الحضانة على الخالة ، وأجيب عن هذه القصة بأن العمة لم تطلب ، فإن قيل : والخالة لم تطلب ، قيل قد طلب لها زوجها ، فكما أن للقريب المحضون أن يمنع الحضانة إذا تزوجت فللزوجة أيضاً أن يمنعها من أخذها ، فإذا وقع الرضا سقط الحرج . وفيه من الفوائد أيضاً تعظيم صلة الرحم بحيث تقع المخاصمة بين الكبار فى التوصل إليها ، وأن الحاكم يبين دليل الحكم للخصم ، وأن الخصم يدلى بحجته ، وأن الحضانة إذا تزوجت بقريب المحضونة لا تسقط حضانتها إذا كانت المحضونة أنثى أخذاً بظاهر هذا الحديث قاله أحمد ، وعنه لافرق بين الأنثى والذكر ، ولا يشترط كونه محرماً لكن يشترط أن يكون فيه مأموناً ، وأن الصغيرة لا تشتهى ، ولا تسقط إلا إذا تزوجت بأجنبى ، والمعروف عن الشافعية والمالكية اشتراط كون الزوج جدّاً للمحضون . وأجابوا عن هذه القصة بأن العمة لم تطلب وأن الزوج رضى بإقامتها عنده ، وكل من طلبت حضانتها لها كانت متزوجة فرجح جانب جعفر بكونه تزوج الخالة .

**قوله ( وقال لعلى : أنت منى وأنا منك )** أى فى النسب والصهر والمساابقة والمحبة وغير ذلك من المزايا ، ولم يرد محض القرابة وإلا فجعفر شريكه فيها .

**قوله ( وقال لجعفر : أشبهت خلقى وخلقى )** بفتح الخاء الأولى وضم الثانية ، فى مرسل ابن سيرين- عند ابن سعد « أشبه خلقك خلقى ، وخلقك خلقى » وهى منقبة عظيمة لجعفر ، أما الخلق فالمراد به الصورة فقد شاركه فيها جماعة ممن رأى النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد ذكرت أسماءهم فى مناقب الحسن وأنهم عشرة أنفس غير فاطمة عليها السلام ، وقد كنت نظمت إذ ذاك بيتين فى ذلك ووقفت بعد ذلك فى حديث أنس على أن إبراهيم ولد النبى صلى الله عليه وسلم كان يشبهه ، وكذا فى قصة جعفر بن أبى طالب أن ولديه عبد الله وعوناً كانا يشبهانه فغيرت البيتين الأولين بالزيادة فأصلحتهما هناك ، ورأيت إعادتهما هنا ليكتبهما من لم يكن كتبهما إذ ذاك :

شبه النبى ليج سائب وأبى سفيان والحسين الخال أمهما

وجعفر ولداه وابن عامرهم ومسلم كابس يتلوه مع قتما

ووقع فى تراجم الرجال وأهل البيت ممن كان يشبهه صلى الله عليه وسلم من غير هؤلاء عدة : منهم إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب ، ويحىى بن القاسم بن محمد بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على وكان يقال له الشبيه ، والقاسم بن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبى طالب ، وعلى بن على بن عباد بن رفاعة الرفاعى شيخ بصرى من أتباع التابعين ، ذكر ابن سعد عن عفان قال : كان يشبه النبى صلى الله عليه وسلم ،

وإنما لم أدخل هؤلاء في النظم لبعد عهدهم عن عصر النبي صلى الله عليه وسلم فاقترنت على من أدركه والله أعلم . وأما شبهه في الخلق بالضم فخصوصية لجعفر إلا أن يقال إن مثل ذلك حصل لفاطمة عليها السلام ، فإن في حديث عائشة ما يقتضى ذلك ولكن ليس بصریح كما في قصة جعفر هذه . وهى منقبة عظيمة لجعفر ، قال الله تعالى ﴿ وإنك لعلی خلق عظیم ﴾ .

**قوله ( وقال لزيد : أنت أخونا )** أى فى الإيمان ( ومولانا ) أى من جهة أنه أعتقه ، وقد تقدم أن مولی القوم منهم ، فوقع منه صلى الله عليه وسلم تطييب خواطر الجميع وإن كان قضی لجعفر فقد بین وجه ذلك . وحاصله أن المقضى له فى الحقيقة الخالة وجعفر تبع لها لأنه كان القائم فى الطلب لها ، وفى حديث على عند أحمد وكذا فى مرسل الباقر « فقام جعفر فحجل حول النبى صلى الله عليه وسلم دار عليه ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : ما هذا ؟ قال : شئ رأيت الحبشة يصنعونه بملوكهم . وفى حديث ابن عباس « أن النجاشى كان إذا رضى أحداً من أصحابه قام فحجل حوله » وحجل بفتح المهملة وكسر الجیم أى وقف على رجل واحدة وهو الرقص بهیئة مخصوصة . وفى حديث على المذكور أن الثلاثة فعلوا ذلك .

**قوله ( قال على )** أى للنبي صلى الله عليه وسلم ( ألا تتزوج بنت حمزة ؟ قال : إنها بنت أخى ) أى من الرضاعة . هو موصول بالإسناد المذكور أولاً ، ووقع فى رواية النسائى « فقال على الخ » ووقع فى رواية أبى سعيد السكرى « فدفعناها الى جعفر فلم تزل عنده حتى قتل ، فأوصى بها جعفر إلى على فمكثت عنده حتى بلغت ، فعرضها على على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزوجها فقال : هى ابنة أخى من الرضاعة » وسبأى الكلام على ما يتعلق بالرضاعة فى أوائل النكاح ان شاء الله تعالى . الحديث الثانى .

**قوله ( حدثنى محمد هو ابن رافع )** هذا البعض رواه الفربرى ، ووقع فى رواية النسفى عن البخارى « حدثنى محمد بن رافع » وكذا تقدم فى الصلح مجزوماً به فى هذا الحديث لجميعهم ، وساقه هناك على لفظه وهنا على لفظ رفيقه . وسريح هو ابن النعمان وهو من شيوخ البخارى ، وقد يحدث عنه بواسطة كما هنا .

**قوله ( وحدثنى محمد بن الحسين بن إبراهيم )** يعنى المعروف بابن إشكاب يكنى أبا جعفر وأبوه الحسين بن إبراهيم بن الحسن العامرى يكنى أبا على ، خراسانى سكن بغداد وطلب الحديث ولزم أبا يوسف ، وقد أدركه البخارى فإنه مات سنة ست عشرة ومائتين ، وليس له ولا لأبيه فى البخارى سوى هذا الموضع .

**قوله ( بالحديث )** تقدم بيان ذلك فى حديث المسور فى الشروط .

**قوله ( إلا سيوفاً )** يعنى فى غمدها كما تقدم فى الذى قبله .

**قوله ( ولا يقيم بها إلا ما أحبوا )** بين فى حديث البراء أنهم اتفقوا على ثلاثة أيام ، وقال ابن التين قوله « ثلاثة أيام » يخالف قوله « إلا ما أحبوا » فيجمع بأن محبتهم لما كانت ثلاثة أيام أفصح بها الراوى معبراً عما آل إليه الحال وهو ثلاثة أيام . قلت : بل قوله « ما أحبوا » مجمل بينته رواية ثلاثة أيام بدليل ما سأذكره من حديث البراء .

**قوله ( فلما أن أقام بها ثلاثاً أمره أن يخرج فخرج )** تقدم بيان ذلك فى حديث البراء ، ووقع فى رواية

زكريا عن أنى إسحق عن البراء عند مسلم « فقالوا لعل : هذا آخر يوم من شرط صاحبك ، فمره أن يخرج ، فذكر ذلك له فخرج »

[٤٢٥٣] ٤٠٩٣ - نا عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن مجاهد قال : دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد ، فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة ثم قال : كم اعتمر النبي صلى الله عليه ؟ قال : (١) أربعاً ، ثم سمعنا استنانه عائشة . قال عروة : يا أم المؤمنين ، ألم تسمعي ما يقول أبو عبد الرحمن ؟ أن النبي صلى الله عليه اعتمر أربع عمر . فقالت : ما اعتمر النبي صلى الله عليه عمرة إلا وهو شاهده ، وما اعتمر في رجب قط .

[٤٢٥٥] ٤٠٩٤ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن إسماعيل بن أبي خالد سمع ابن أبي أوفى يقول : لما اعتمر رسول الله صلى الله عليه سترناه من غلمان المشركين ومنهم أن يؤذوا رسول الله صلى الله عليه .

[٤٢٥٦] ٤٠٩٥ - نا سليمان بن حرب قال نا حماد هو ابن زيد عن أيوب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قدم رسول الله صلى الله عليه وأصحابه ، فقال المشركون : يقدم عليكم وفد وهنهم حمى يشرب . وأمرهم النبي صلى الله عليه أن يرملوا الأشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين الركنين ، ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم .

[٤٢٥٧] ٤٠٩٦ - حدثنا محمد بن سفيان عن عيينة بن عمرو عن عطاء عن ابن عباس قال : إنما سعى النبي صلى الله عليه بالبيت وبين الصفا والمروة ليري المشركين قوته . وزاد ابن سلمة عن أيوب عن سعيد عن ابن عباس قال : لما قدم النبي صلى الله عليه لعامة الذي استأمن قال : « ارملوا » ليري المشركين قوتهم . والمشركون من قبل فُعيقاع .

[٤٢٥٨] ٤٠٩٧ - نا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : تزوج النبي صلى الله عليه وهو محرم ، وبنى بها وهو حلال ، وماتت بسرف .

[٤٢٥٩] ٤٠٩٨ - وزاد بن إسحاق : حدثني ابن أبي نجيح وأبان بن صالح عن عطاء ومجاهد عن ابن عباس قال : تزوج النبي صلى الله عليه ميمونة في عمرة القضاء .

الحديث الثالث حديث ابن عمر في العمرة ، وفيه قصته مع عائشة وإنكارها عليه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر في رجب ، وقد تقدم شرحه في أبواب العمرة ، وقوله فيه « ألا تسمعين » في رواية الكشميني ، ونقل الكرماني رواية « ألا تسمعي » بغير نون وهي لغية . الحديث الرابع .

قوله ( عن إسماعيل بن أبي خالد ) في رواية الحميدى « عن سفيان حدثنا إسماعيل بن أبي خالد » .  
قوله ( سترناه من غلمان المشركين ومنهم أن يؤذوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى خشية أن يؤذوه ، كذا قاله على بن عبد الله عن سفيان بهذا اللفظ ، وقاله ابن أبي عمر عن سفيان بلفظ « لما قدم رسول الله صلى الله عليه مكة طاف بالبيت في عمرة القضية ، فكنا نستره من السفهاء والصبيان مخافة أن يؤذوه »

(١) الرقمان ٤٢٥٣ و ٤٢٥٤ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

أخرجه الإسماعيلي ، وأخرجه من رواية إسحاق بن أبي إسرائيل عن سفيان بلفظ « وكنا نستره من صبيان أهل مكة لايؤذونه » أخرجه الحميدى كذلك ، وتقدم في أبواب العمرة من وجه آخر عن عبد الله بن أبي أوفى بأنهم من هذا السياق قال « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم واعتمرنا معه ، فلما دخل مكة طاف فطفنا معه ، وأتى الصفا والمروة وأتيناها معه » أى سعوا ، قال « وكنا نستره من أهل مكة أن يرميه أحد » .

الحديث الخامس حديث ابن عباس ، تقدم بهذا السند والمتن في أبواب الطواف من كتاب الحج في « باب بدء الرمل » وشرحت بعض ألفاظه وحكم الرمل هناك

**قوله ( وفد )** أى قوم وزناً ومعنى ، ووقع في رواية ابن السكن « وقد » بفتح القاف وسكون الدال وهو خطأ .

**قوله ( وهنتهم )** بتخفيف الهاء وتشديد هاء أى أضعفتهم ، ويثرب اسم المدينة النبوية في الجاهلية ، ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تسميتها بذلك ، وإنما ذكر ابن عباس ذلك حكاية لكلام المشركين . وفي رواية الإسماعيلي « فأطلع الله على ما قالوا » .

**قوله ( إلا الإبقاء عليهم )** بكسر الهمزة وسكون الموحدة بعدها القاف والمد أى الرفق بهم والإشفاق عليهم ، والمعنى لم يمنعهم من أمرهم بالرمل في جميع الطوافات إلا الرفق بهم ، قال القرطبي : روينا قوله « إلا الإبقاء عليهم » بالرفع على أنه فاعل يمنع ، وبالنصب على أن يكون مفعولاً من أجله ويكون في يمنعه ضمير عائد على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فاعله .

**قوله ( وأن يمشوا بين الركنتين )** أى اليمانيين ، وعند أبي داود من وجه آخر « وكانوا إذا تواروا عن قريش بين الركنتين مشوا ، وإذا طلّعوا عليهم رملوا » وسيأتى في الذى بعده أن المشركين كانوا من قبل قيقعان وهو يشرف على الركنتين الشاميين ، ومن كان به لا يرى من بين الركنتين اليمانيين . ولمسلم من هذا الوجه في آخره « فقال المشركون : هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى وهنتهم ، هؤلاء أجلد من كذا » .

الحديث السادس حديث ابن عباس أيضاً .

**قوله ( حدثنا محمد )** هو ابن سلام ، وعمرو هو ابن دينار

**قوله ( إنما سعى بالبيت )** أى رمل .

**قوله ( ليرى المشركون قوته )** تقدم سببه في الذى قبله .

**قوله ( وزاد ابن سلمة )** كذا وقع هنا ، ووقع عند النسفى عقب الذى قبله وهو به أليق ، وابن سلمة هو حماد ، وقد شارك حماد بن زيد في روايته له عن أيوب وزاد عليه تعيين مكان المشركين وهو قيقعان ، وطريق حماد ابن سلمة هذه وصلها الإسماعيلي نحوه وزاد في آخره « فلما رملوا قال المشركون : ما وهنتهم » ووقع في بعض النسخ « وزاد ابن مسلمة » بزيادة ميم في أوله وهو غلط .

الحديث السابع حديث ابن عباس أيضاً .

**قوله ( تزوج ميمونة وهو محرم )** سيأتى البحث فيه في كتاب النكاح .

**قوله ( وزاد ابن إسحق الخ )** هو موصول في السيرة ، وزاد في آخره « وكان الذى زوجها منه العباس بن عبد المطلب » ولابن حبان والطبرانى من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن إسحق بلفظ « تزوج ميمونة بنت الحارث في سفره ذلك — يعنى عمرة القضاء — وهو حرام وكان الذى زوجه إياها العباس » ونحوه للنسائى من وجه آخر عن ابن عباس ، وفي مغازى أبي الأسود عن عروة « بعث النبى صلى الله عليه وسلم جعفر بن أبى طالب إلى ميمونة ليخطبها له فجعلت أمرها إلى العباس ، وكانت أختها أم الفضل تحتها ، فزوجه إياها ، فبنى بها بسرف ، وقدر الله أنها ماتت بعد ذلك بسرف ، وكانت قبله صلى الله عليه وسلم تحت أبى رهم بن عبد العزى ، وقيل تحت أخيه حويطب ، وقيل سخيرة بن أبى رهم ، وأمها هند بنت عوف الهلالية

### غَزْوَةُ مُؤْتَةَ مِنْ أَرْضِ الشَّامِ

[٤٢٦٠] ٤٠٩٩- نا أحمد قال نا ابن وهب عن عمرو عن ابن أبي هلال قال وأخبرني نافع أن ابن عمر أخبره أنه : وقف على جعفر يومئذ وهو قتل ، فعددت به خمسين بين طعنة وضربة ، ليس منها شيء في دبره .  
[الحديث ٤٢٦٠ - طرفه في : ٤٢٦١] .

[٤٢٦١] ٤١٠٠- نا أحمد بن أبي بكر قال نا مُغيرة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سعيد عن نافع عن ابن عمر قال : أمر رسول الله صلى الله عليه في غزوة مؤتة زيد بن حارثة فقال رسول الله صلى الله عليه : « إن قتل زيد فجعفر ، وإن قتل جعفر فعبد الله بن رواحة » . قال عبد الله : كنت فيهم في تلك الغزوة ، فالتمسنا جعفر بن أبى طالب ، فوجدناه في القتلى ، ووجدنا ما في جسده بضعا وتسعين من طعنة ورمية .

**قوله ( باب غزوة مؤتة )** بضم الميم وسكون الواو بغير همزة لأكثر الرواة وبه جزم المبرد ، ومنهم من همزها وبه جزم ثعلب والجوهري وابن فارس ، وحكى صاحب « الواعى » الوجهين . وأما المؤتة التى ورد الاستعاذة منها وفسرت بالجنون فهى بغير همز .

**قوله ( من أرض الشام )** قال ابن إسحق هى بالقرب من البلقاء ، وقال غيره هى على مرحلتين من بيت المقدس . ويقال : ان السبب فيها أن شرحبيل بن عمرو الغسانى — وهو من أمراء قيصر على الشام قتل رسولا أرسله النبى صلى الله عليه وسلم الى صاحب بصرى ، واسم الرسول الحارث بن عمير ، فجهز اليهم النبى صلى الله عليه وسلم عسكرا فى ثلاثة آلاف . وفى « مغازى أبى الأسود » عن عروة « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الجيش إلى مؤتة فى جمادى من سنة ثمان » وكذا قال ابن إسحق وموسى بن عقبة وغيرهما من أهل المغازى لا يختلفون فى ذلك ، إلا ما ذكر خليفة فى تاريخه أنها كانت سنة سبع . ثم ذكر المصنف فيه ستة أحاديث : الحديث الأول حديث ابن عمر ،

**قوله ( حدثنا أحمد )** هو ابن صالح ، بينه أبو على بن شبيب عن الفربرى ، وبه جزم أبو نعيم .  
**قوله ( عن عمرو )** هو ابن الحارث ، وابن أبى هلال هو سعيد .

**قوله ( قال وأخبرني نافع )** هو معطوف على شيء محذوف ، ويؤيد ذلك قوله « أنه وقف على جعفر يومئذ » ولم يتقدم لغزوة مودة إشارة ولم أر من نبه على ذلك من الشراح ، وقد تبعت ذلك حتى فتح الله بمعرفة المراد فوجدت في أول « باب جامع الشهادتين » من السنن لسعيد بن منصور قال « حدثنا عبد الله بن وهب أخبرني عمر بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال أنه بلغه أن ابن رواحة — فذكر شعراً له — قال فلما التقوا أخذ الراية زيد ابن حارثة فقاتل حتى قتل ، ثم أخذها جعفر فقاتل حتى قتل ، ثم أخذها ابن رواحة فحاد حيدة فقال : أقسمت يا نفس لتنزلنه كارهة أو لتطاوعنه مالى أراك تكرهين الجنة

ثم نزل فقاتل حتى قتل ، فأخذ خالد بن الوليد الراية ورجع بالمسلمين على حمية ، ورمى واقد بن عبد الله التيمي المشركين حتى ردهم الله ، قال ابن أبي هلال « وأخبرني نافع — فذكر ما أخرجه البخاري وزاد في آخره — قال سعيد بن أبي هلال : وبلغني أنهم دفنوا يومئذ زيداً وجعفرأ وابن رواحة في حفرة واحدة » .

**قوله ( ليس منها )** كذا للأكثر ، وفي رواية الكشميهني « ليس فيها » .

**قوله ( أخبرنا أحمد بن أبي بكر )** هو أبو مصعب الزهري ، ومغيرة بن عبد الرحمن هو المخزومي بينه أبو علي عن مصعب الزبيري ، وفي طبقته مغيرة بن عبد الرحمن الخزامي وهو أوثق من المخزومي ، وليس للمخزومي في البخاري سوى هذا الحديث ، وهو بطريق المتابعة عنده . وكان المخزومي فقيه أهل المدينة بعد مالك ، وهو صدوق .

**قوله ( عن عبد الله بن سعيد )** في رواية مصعب « عبد الله بن سعيد بن أبي هند » وهو مدني ثقة .

**قوله ( إن قتل زيد فجعفر )** زاد موسى بن إسحق في المغازي عن ابن شهاب « فجعفر بن أبي طالب أميرهم » وفي حديث عبد الله بن جعفر عند أحمد والنسائي بإسناد صحيح « إن قتل زيد فأمرهم جعفر » وروى أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من حديث أبي قتادة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيش الأمراء وقال : عليكم زيد بن حارثة ، فإن أصيب زيد فجعفر » فذكر الحديث وفيه فوثب جعفر فقال : بأبي أنت وأُمِّي يارسول الله ، ما كنت أرهب أن تستعمل علي زيداً ، قال امض فإنك لاتدرى أى ذلك خير » .

**قوله ( قال عبد الله )** أي ابن عمر ، وهو موصول بالإسناد المذكور .

**قوله ( كنت فيهم في تلك الغزوة فالتبسنا جعفر بن أبي طالب )** أي بعد أن قتل ، كذا اختصره . وفي حديث عبد الله بن جعفر المذكور « فلقوا العدو » ، فأخذ الراية زيد فقاتل حتى قتل ، ثم أخذها جعفر « ونحوه في مرسل عروة عند ابن إسحق وذكر ابن إسحق بإسناد حسن وهو عند أبي داود من طريقه » عن رجل من بني مرة قال : والله لكأني أنظر الى جعفر بن أبي طالب حين اقتحم عن فرس له شقراء فقهر لها ، ثم تقدم فقاتل حتى قتل . قال ابن إسحق وحدثني محمد بن جعفر عن عروة قال : ثم أخذ الراية عبد الله بن رواحة فالتوى بها بعض الالتواء ثم تقدم على فرسه ثم نزل فقاتل حتى قتل . ثم أخذ الراية ثابت بن أقرم الأنصاري فقال : اصطلحوا على رجل ، فقالوا : أنت لها ، قال : لا . فاصطلحوا على خالد بن الوليد » وروى الطبراني من حديث أبي اليسر الأنصاري قال « أنا دفعت الراية الى ثابت بن أقرم لما أصيب عبد الله بن رواحة ، فدفعها إلى خالد بن الوليد وقال له : أنت أعلم بالقتال مني » .



**قوله في الرواية الأولى ( فعددت به خمسين بين طعنة وضربة )** روى سعيد بن منصور عن ابي معشر عن نافع مثله ، وقال ابن سعد عن أبي نعيم عن أبي معشر « تسعين » وفي الرواية الثانية « ووجدنا في جسده بضعة وتسعين من طعنة ورمية » وكذا أخرجه ابن سعد من طريق العمري عن نافع بلفظ « بضع وتسعون » وظاهرهما التخالف ، ويجمع بأن العدد قد لا يكون له مفهوم ، أو بأن الزيادة باعتبار ما وجد فيه من رمى السهام ، فإن ذلك لم يذكر في الرواية الأولى ، أو الخمسين مقيدة بكونها ليس فيها شيء في دبره أى في ظهره ، فقد يكون الباقي في بقية جسده ولا يستلزم ذلك انه ولي دبره ، وهو محمول على أن الرمي إنما جاء من جهة قفاه أو جانبيه ، ولكن يؤيد الأول أن في رواية العمري عن نافع « فوجدنا ذلك فيما أقبل من جسده » بعد أن ذكر العدد بضع وتسعون ، ووقع في رواية البيهقي في « الدلائل » بضعاً وتسعين أو بضعاً وسبعين وأشار إلى أن بضعاً وتسعين أثبت ، وأخرجه الإسماعيلي عن الهيثم بن خلف عن البخاري بلفظ « بضعاً وتسعين أو بضعاً وسبعين » بالشك ، لم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري ، وفي قوله « ليس شيء منها في دبره » بيان فرط شجاعته وإقدامه .

[٤٢٦٢] ٤١٠١- فأحمد بن واقد قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن حميد بن هلال عن أنس : أن النبي صلى الله عليه نعى زيداً وجعفرأ وابن راحة للناس قبل أن يأتيهم خبرهم فقال : « أخذ الراية زيداً فأصيب ، ثم أخذها جعفر فأصيب ، ثم أخذ ابن راحة فأصيب - وعيناه تذرفان - حتى أخذ الراية سيف من سيوف الله حتى فتح الله عليهم » .

[٤٢٦٣] ٤١٠٢- فأقتيبة قال نا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد قال أخبرني عمرة قالت سمعت عائشة تقول : لما جاء قتل ابن راحة وابن حارثة وجعفر بن أبي طالب جلس رسول الله صلى الله عليه يعرف فيه الحزن ، قالت عائشة : وأنا أطلع من صائر الباب - تعني من شق الباب - فأتاه رجل فقال : أي رسول الله ، إن نساء جعفر - قالت : فذكر بكاءهن - فأمره أن ينهائهن . قالت : فذهب الرجل ثم أتى فقال : قد نهيتهن ، وذكر أنه لم يطعنه . قال : فأمر أيضاً . فذهب ثم أتى فقال : والله لقد غلبنا . فزعمت أن رسول الله صلى الله عليه قال : « فاحث في أفواههن من التراب » . قالت عائشة فقلت : أرغم الله أنفك ، فوالله ما أنت تفعل ، ولا تركت رسول الله صلى الله عليه من العناء .

الحديث الثاني حديث أنس .

**قوله ( حدثنا أحمد بن واقد )** هو أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني .

**قوله ( نعى زيداً )** أى أخبرهم بقتله ، وذكر موسى بن عقبة في المغازي أن يعلى بن أمية قدم بخبر أهل مؤتة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن شئت فأخبرني وإن شئت أخبرك . قال فأخبرني . فأخبروه خبرهم . فقال : والذي بعثك بالحق ما تركت من حديثهم حرفاً لم تذكره » وعند الطبراني من حديث أبي اليسر الأنصاري « أن أبا عامر الأشعري هو الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بمصائبهم » .

**قوله ( ثم أخذ جعفر فأصيب )** كذا هنا بحذف المفعول ، والمراد الراية . ووقع في « علامات النبوة » عند أبي ذر بهذا الإسناد بلفظ « ثم أخذها » .

**قوله ( وعيناه تذرفان )** بذال معجمة وراء مكسورة أى تدفعان الدموع .

**قوله ( حتى أخذها سيف من سيف الله ، حتى فتح الله عليهم )** في حديث أبي قتادة « ثم أخذ اللواء خالد

ابن الوليد ، ولم يكن من الأمراء ، وهو أمير نفسه » ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم إنه سيف لمن سيوفك فأنت تنصره » فمن يومئذ سمي سيف الله وفي حديث عبد الله بن جعفر « ثم أخذها سيف من سيف الله خالد بن الوليد ففتح الله عليهم » وتقدم حديث الباب في الجهاد من وجه آخر عن أيوب « فأخذها خالد بن الوليد من غير إمرة » والمراد نفى كونه كان منصوباً عليه ، وإلا فقد ثبت أنهم اتفقوا عليه ، وزاد فيه « وما يسرهم أنهم عندنا » أى لما رأوا من فضل الشهادة . وزاد في حديث عبد الله بن جعفر « ثم أمهل آل جعفر ثلاثاً ثم أتاهم فقال : لا تبكوا على أخى بعد اليوم ، ثم قال « ائتوني ببني أخى . فجاء بنا كأننا أفرار ، فدعا الخلاق فخلق رؤوسنا ثم قال : أما محمد فشبيهه عنما أى طالب ، وأما عبد الله فشبيهه خلقى وخلقى . ثم دعا لهم » وفي الحديث جواز الإعلام بموت الميت ولا يكون ذلك من النعى المنهى عنه . وقد تقدم تقرير ذلك في الجنازات . وفيه جواز تعليق الإمارة بشرط ، وتولية عدة أمراء بالترتيب . وقد اختلف هل تنعقد الولاية الثانية في الحال أو لا ؟ والذي يظهر أنها في الحال تنعقد ، ولكن بشرط الترتيب . وقيل تنعقد لواحد لابعينه ، وتعين لمن عينها الإمام على الترتيب . وقيل تنعقد للأول فقط ، وأما الثاني فبطريق الاختيار . واختيار الإمام مقدم على غيره لأنه أعرف بالمصلحة العامة . وفيه جواز التأمر في الحرب بغير تأمير ، قال الطحاوى : هذا أصل يؤخذ منه أن على المسلمين أن يقدموا رجلاً إذا غاب الإمام يقوم مقامه إلى أن يحضر . وفيه جواز الاجتهاد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه علم ظاهر من أعلام النبوة ، وفضيلة ظاهرة لخالد بن الوليد ولمن ذكر من الصحابة . واختلف أهل النقل في المراد بقوله « حتى فتح الله عليه » هل كان هناك قتال فيه هزيمة للمشركين ، أو المراد بالفتح انحياز المسلمين حتى رجعوا سالمين ؟ ففى رواية ابن إسحق عن محمد بن جعفر عن عروة « فحاش خالد الناس ودافع وانحاز وانحيز عنه ، ثم انصرف بالناس » وهذا يدل على الأول ، ويؤيده ما تقدم من بلاغ سعيد بن أبى هلال في الحديث الأول . وذكر ابن سعد عن أبى عامر « أن المسلمين انهزموا لما قتل عبد الله بن رواحة حتى لم أر اثنين جميعاً ، ثم اجتمعوا على خالد » وعند الواقدي من طريق عبد الله بن الحارث بن فضيل عن أبيه قال « لما أصبح خالد بن الوليد جعل مقدمته ساقه ، وميمته ميسرة ، فأنكر العدو حالهم وقالوا : جاءهم مدد ، فرعبوا وانكشفوا منهزمين » . وعنده من حديث جابر قال « أصيب بموتة ناس من المشركين وغنم المسلمون بعض أمتعة المشركين » وفي مغازى أبى الأسود عن عروة « فحمل خالد على الروم فهزمهم » وهذا يدل على الثانى . أو يمكن الجمع بأن يكونوا هزموا جانباً من المشركين وخشى خالد أن يتكاثر الكفار عليهم ، فقد قيل إنهم كانوا أكثر من مائة ألف ، فانحاز بهم حتى رجع بهم الى المدينة . وهذا السند وإن كان ضعيفاً من جهة الانقطاع ، والآخر من جهة ابن لهيعة الراوى عن أبى الأسود ، وكذلك الواقدي ، فقد وقع في المغازى لموسى بن عقبة — وهى أصح المغازى كما تقدم — مانصه « ثم أخذه — يعنى اللواء — عبد الله بن رواحة فقتل ، ثم اصطالح المسلمون على خالد بن الوليد فهزم الله العدو وأظهر المسلمين » قال العماد بن كثير : يمكن الجمع بأن خالد لما حاز المسلمين وبات ، ثم أصبح وقد غير هيئة العسكر كما تقدم ، وتوهم العدو أنهم قد جاءهم مدد ، حمل عليهم خالد حينئذ فولوا فلم يتبعهم ، ورأى الرجوع بالمسلمين هى الغنيمة الكبرى . ثم وجدت في « مغازى ابن عائد » بسند منقطع أن خالد لما أخذ الراية قاتلهم قتالاً شديداً حتى انحاز الفريقان عن غير هزيمة ، وقتل المسلمون فمروا على طريقهم بقرية بها حصن كانوا في ذهابهم قتلوا من المسلمين رجلاً ، فحاصروهم ، حتى فتح الله عليهم عنوة ، وقتل خالد

ابن الوليد مقاتلهم ، فسمى ذلك المكان نقيع الدم الى اليوم .  
الحديث الثالث حديث عائشة .

قوله ( حدثنا عبد الوهاب ) هو ابن عبد المجيد الثقفى ، ويحيى بن سعيد هو الأنصارى .

قوله ( لما جاء قتل ابن رواحة ) يحتمل أن يكون المراد مجيء الخبر على لسان القاصد الذى حضر من عند الجيش ، ويحتمل أن يكون المراد مجيء الخبر على لسان جبريل كما يدل عليه حديث أنس الذى قبله .

قوله ( جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ) زاد البيهقى من طريق المقدمى عن عبد الوهاب فى المسجد .

قوله ( يعرف فيه الحزن ) أى لما جعل الله فيه من الرحمة ، ولا ينافى ذلك الرضا بالقضاء ، ويؤخذ منه أن ظهور الحزن على الإنسان إذا أصيب بمصيبة لا يخرجها عن كونه صابراً راضياً إذا كان قلبه مطمئناً ، بل قد يقال إن من كان تنزعج بالمصيبة ويعالج نفسه على الرضا والصبر أرفع رتبة ممن لا يبالى بوقوع المصيبة أصلاً ، أشار إلى ذلك الطبرى وأطال فى تقريره .

قوله ( وأنا أطلع من صائر الباب تعنى ، من شق الباب ) ووقع فى رواية القابسى « من صائر الباب بشق الباب » وللنسفى « شق » بغير موحدة والأول أصوب هنا ، وشق بالكسر وبالفتح أيضاً ، يقال بالفتح هو الموضع الذى ينظر منه كأكوة ، وبالكسر الناحية . وهذه الرواية تدل على أن فى الرواية التى تقدمت فى الجناز بلفظ « من صائر الباب شق الباب » إدراجاً ، وأنه تفسير من بعض رواته . وذكر ابن التين وغيره أن الذى وقع فى الحديث بلفظ « صائر » تغيير والصواب « صير » بكسر المهملة وتحتانية ساكنة ثم راء ، قال الجمهورى : الصير : شق الباب وفى الحديث « من نظر من صير باب ففقت عينه فهى هدر » قال أبو عبيد : لم أسمع هذا الحرف إلا فى هذا الحديث .

قوله ( فأتاه رجل ) لم أقف على اسمه .

قوله ( إن نساء جعفر ) يحتمل أن يريد زوجاته ، ويحتمل أن يريد من ينسب إليه من النساء فى الجملة ، وهذا الثانى هو المعتمد لأننا لانعرف لجعفر زوجة غير أسماء بنت عميس .

قوله ( فذكر بكاءهن ) فى رواية الكشميهنى « وذكر » بواو .

قوله ( فأمره أن يأتين ) كذا رأيت فى أصل أى ذر ، فإن كان مضبوطاً ففيه حذف تقديره فنهاهن ، وأظنه محرفاً فإن الذى فى سائر الروايات « فأمره أن ينهجن » وهو الوجه ، وكذا وقع فى الجناز .

قوله ( وذكر أنه لم يطعنه ) فى رواية الكشميهنى « وذكر أنهن » وهو أوجه .

قوله ( لقد غلبتنا ) أى فى عدم الامتثال لقوله ، وذلك إما لأنه لم يصرح لهن بنهى الشارع عن ذلك فحملن أمره على أنه يحتسب عليهن من قبل نفسه ، أو حملن الأمر على التنزيه فتأدين على ما هن فيه ، أو لأنهن لشدة المصيبة لم يقدرن على ترك البكاء . والذى يظهر أن النهى إنما وقع عن قدر زائد على محض البكاء كالتنوح ونحو

ذلك ، فلذلك أمر الرجل بتكرار النهي . واستبعده بعضهم من جهة أن الصحابيَّات لا يتمادين بعد تكرار النهي على أمر محرم ، ولعلهن تركن النوح ولم يتركن البكاء ، وكان غرض الرجل حسم المادة ولم يطعنه ، لكن قوله « فاحثٌ في أفواههن من التراب » يدل على أنهن تَمادَيْن على الأمر الممنوع ، ويجوز في الثاء المثلثة من قوله « فاحث » الضم والكسر لأنه يقال حثى يحثو ويحثى .

**قوله ( من العناء )** بفتح العين المهملة وبالنون والمد هو التعب ، ووقع في رواية العذري عند مسلم « من الغي » بغين معجمة وتحتانية ثقيلة ، وللطبراني مثله لكن بعين مهملة ومراد عائشة أن الرجل لا يقدر على ذلك ، فإذا كان لا يقدر فقد أتعب نفسه ومن يخاطبه في شيء لا يقدر على إزالته ولعل الرجل لم يفهم من الأمر المحتم . وقال القرطبي لم يكن الأمر للرجل بذلك على حقيقته ، لكن تقديره إن أمكنك فإن ذلك يسكنهن إن فعلته وأمكنك ، وإلا فالملاطفة أولى . وفي الحديث جواز معاقبة من نهى عن منكر فتهاذى عليه بما يليق به ، وقال النووي : معنى كلام عائشة أنك قاصر عن القيام بما أمرت به من الإنكار فينبغي أن تخبر النبي صلى الله عليه وسلم بقصورك عن ذلك ليرسل غيرك وتستريح أنت من العناء . ووقع عند ابن إسحق من وجه آخر صحيح عن عائشة في آخره « قالت عائشة : وعرفت أنه لا يقدر أن يحثى في أفواههن التراب . قالت : وربما ضر التكلف أهله » وفي حديث عائشة من الفوائد بيان ما هو الأولى بالمصاب من الهيئات ، ومشروعية الانتصاب للعزاء على هيئته ، وملازمة الوقار والتثبت . وفيه جواز نظر من شأنه الاحتجاب من شق الباب ، وأما عكسه فممنوع . وفيه إطلاق الدعاء بلفظ لا يقصد الداعي إيقاعه بالمدعو به ، لأن قول عائشة « أرغم الله أنفك » أى ألصقه بالتراب . ولم ترد حقيقة هذا ، وإنما جرت عادة العرب بإطلاق هذه اللفظة في موضع الشماتة بمن يقال له ، ووجه المناسبة في قوله « احث في أفواههن » دون أعينهن مع أن الأعين محل البكاء الإشارة إلى أن النهي لم يقع عن مجرد البكاء ، بل عن قدر زائد عليه من صياح أو نياحة . والله أعلم

[٤٢٦٤] ٤١٠٣ - حدثنا محمد بن أبي بكر قال نا عمر بن علي عن إسماعيل بن أبي خالد عن عامر قال : كان ابن عمر إذا حيا ابن جعفر قال : السلام عليك يا ابن ذي الجناحين .

[٤٢٦٥] ٤١٠٤ - نا أبو نعيم قال نا سفيان عن إسماعيل عن قيس بن أبي حازم قال : سمعتُ خالد بن الوليد يقول : لقد انقطعت في يدي يوم مؤتة تسعة أسياف ، فما بقي في يدي إلا صفيحة يمانية .

[الحديث ٤٢٦٥ - طرفه في : ٤٢٦٦] .

[٤٢٦٦] ٤١٠٥ - حدثنا محمد بن المثني قال نا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس قال : سمعتُ خالد بن الوليد يقول : لقد دُق في يدي يوم مؤتة تسعة أسياف ، وصبرت في يدي صفيحة لي يمانية .

الحديث الرابع .

**قوله ( حدثني محمد بن أبي بكر )** هو المقدمي ، وعمر بن علي هو عمه ، وعامر هو الشعبي .

**قوله ( يا ابن ذي الجناحين )** تقدم شرحه في مناقب جعفر ، وأنه عوض بذلك عن قطع يديه في تلك الواقعة حيث أخذ اللواء بيمينه فقطعت ، ثم أخذه بشماله فقطعت ، ثم احتضنه فقتل . وإن النسفي روى عن البخاري أنه يقال لكل ذي ناحيتين جناحان ، وأنه أشار إلى أن الجناحين في هذه القصة ليسا على ظاهرهما . وقال

السهيلي : قوله جناحان ليسا كما يسبق إلى الوهم كجناحي الطير وريشه ، لأن الصورة الآدمية أشرف الصور وأكملها ، فالمراد بالجناحين صفة ملكية وقوة روحانية أعطيها جعفر . وقد عبر القرآن عن العضد بالجناح توسعاً في قوله تعالى ﴿ واضمم إليك جناحك ﴾ وقال العلماء في أجنحة الملائكة : أنها صفات ملكية لاتفهم إلا بالمعانية ، فقد ثبت أن لجبريل ستائة جناح ، ولايعهد للطير ثلاثة أجنحة فضلاً عن أكثر من ذلك ، وإذا لم يثبت خبر في بيان كيفية فتوئمن بها من غير بحث عن حقيقتها ، انتهى . وهذا الذي جزم به في مقام المنع والذي نقله عن العلماء ليس صريحاً في الدلالة لما ادعاه ، ولا مانع من الحمل على الظاهر إلا من جهة مذكوره من المعهود ، وهو من قياس الغائب على الشاهد وهو ضعيف ، وكون الصورة البشرية أشرف الصور لايمنع من حمل الخبر على ظاهره ، لأن الصورة باقية . وقد روى البيهقي في « الدلائل » من مرسل عاصم بن عمر بن قتادة أن جناحي جعفر من ياقوت . وجاء في جناحي جبريل أنهما لؤلؤ أخرجه ابن منده في ترجمة ورقة .

الحديث الخامس .

**قوله ( حدثنا سفيان )** هو الثوري ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، والإسناد كله كوفيون إلا الصحابي .

**قوله ( دق في يدي )** بضم الدال فسره في الرواية الأولى بقوله « انقطعت » .

**قوله ( يمانية )** بتخفيف التحتانية وحكى تشديدها ، وهذا الحديث يقتضي أن المسلمين قتلوا من المشركين كثيراً ، وقد روى أحمد وأبو داود من حديث عوف بن مالك « أن رجلاً من أهل اليمن رافقه في هذه الغزوة ، فقتل رومياً وأخذ سلبه ، فاستكثره خالد بن الوليد ، فشكاه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » فدل على أن ذلك يعد أن قام خالد بن الوليد بالأمر ، وهو يرجح أن خالداً لم يقتصر على حوز المسلمين والنجاة بهم بل باشر القتال ، فيمكن الجمع كما تقدم

[٤٢٦٧] ٤١٠٦ - **حدثنا عمران بن ميسرة** قال نا محمد بن فضيل عن حصين عن عامر عن النعمان بن بشير قال : أغمى على عبد الله بن رواحة ، فجعلت أخته عمرة تبكي : واجبله ، واكذا واكذا ، تعدد عليه ، فقال حين أفاق : ما قلت شيئاً إلا قيل لي : أنت كذا ؟ . [الحديث ٤٢٦٧ - طرفه في : ٤٢٦٨] .

[٤٢٦٨] ٤١٠٧ - **ناقتيبة** قال نا عبثر عن حصين عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال : أغمى على عبد الله .. بهذا . فلما مات لم تبك عليه .

الحديث السادس .

**قوله ( عن حصين )** هو ابن عبد الرحمن ، وعامر هو الشعبي كما في الرواية الثانية .

**قوله ( أغمى على عبد الله بن رواحة )** أي ابن ثعلب بن امرئ القيس الأنصاري الخزرجي أحد شعراء النبي صلى الله عليه وسلم من الأنصار وأحد النقباء بالعقبة وأحد البدرين .

**قوله ( فجعلت أخته عمرة )** هي والددة النعمان بن بشير راوى الحديث ، ووقع في رواية هشيم عند أبي نعيم وفي مرسل أبي عمران الجوني عند ابن سعد أنها أمه ، وهو خطأ ، فلو كانت أمه تسمى عمرة لجوزت وقوع ذلك

لهما ، ولكن اسم أمه كبشة بنت واقد ، وهذا الحديث ذكره خلف في مسند النعمان ، وذكره المزى في مسند عبد الله بن رواحة ، وهو واضح لأن المتن منقول عنه ، وينبغي أن يذكر أيضا في مسند عمرة لقوله في الطريق الثانية « لم تبك عليه » أى عمرة فهو نقل من النعمان ماصنعت أمه ، ولما قال خاله ، لكن يصغر النعمان عن إدراك ذلك من خاله ، فالذى يظهر أنه إنما نقل جميع ذلك عن أمه فيكون الحديث من رواية النعمان عن أمه عن أخيها ، فيكون ذلك من رواية ثلاثة من الصحابة في نسق .

**قوله ( واجبله وكذا وكذا تعدد عليه )** في رواية هشيم عن حصين عن أبي نعيم في المستخرج « واعضداه » وفي مرسل الحسن عند ابن سعد « واجبله واعزاه » وفي مرسل أبي عمران الجوني عنده « واطهره » وزاد فيه « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عاده فأغمى عليه فقال : اللهم إن كان أجله قد حضر فيسر عليه ، وإلا فاشفه ، قال : فوجد خفة ، فقال : كان ملك قد رفع مرزبة من حديد يقول : أنت كذا ؟ فلو قلت نعم لقمعني بها .

**قوله ( قيل لى أنت كذلك )** هو استفهام إنكار ، وفي مرسل الحسن « أنت جبلها ، أنت عزها » وزاد أبو نعيم في « المستخرج » من طريق هشيم في آخرها « فنهاها عن البكاء عليه » وبها تظهر النكتة في قوله في الرواية الثانية « فلما مات لم تبك عليه » أى أصلا امتثالا لأمره ، وبهذه الزيادة وهى قوله « فلما مات لم تبك عليه » تظهر النكتة في إدخال هذا الحديث في هذا الباب ، ويظهر أو يتجه الرد على من قال : لامناسبة لدخوله فيه لأن موت عبد الله بن رواحة لم يكن في ذلك المرض ، والله أعلم

### بَعَثُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ إِلَى الْحُرَقَاتِ مِنْ جُهَيْنَةَ

[٤٢٦٩] ٤١٠٨ - حدثنا عمرو بن محمد قال نا هشيم قال أنا حصين قال أنا أبو ظبيان قال سمعت أسامة بن زيد يقول : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الحُرقة ، فصَبَحْنَا الْقَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ ، وَلَحَقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ ، فَلَمَّا غَشِيَنَاهُ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَكَفَّ الْأَنْصَارِيُّ عَنْهُ ، وَطَعْنَتْهُ بِرُمَحِي حَتَّى قَتَلَتْهُ . فَلَمَّا قَدِمْنَا بَلَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « يَا أَسَامَةُ أَقْتَلْتَهُ بَعْدَمَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ » قُلْتُ : كَانَ مُتَعَوِّذًا . فَمَا زَالَ يُكْرِرُهَا حَتَّى تَمَنَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ . [الحديث ٤٢٦٩ - طرفه في : ٦٨٧٢] .

[٤٢٧٠] ٤١٠٩ - نا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ نا حَاتِمٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ : سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ يَقُولُ : غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ ، وَخَرَجْتُ فِيمَا يَبْعَثُ مِنَ الْبَعُوثِ تِسْعَ غَزَوَاتٍ ، عَلَيْنَا مَرَّةً أَبُو بَكْرٍ ، وَمَرَّةً عَلَيْنَا أَسَامَةُ . [الحديث ٤٢٧٠ - أطرافه في : ٤٢٧١ ، ٤٢٧٢ ، ٤٢٧٣] .

[٤٢٧١] ٤١١٠ - وقال عمر بن حفص نا أبي عن يزيد بن أبي عبيد قال سمعت سلمة يقول : غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع غزوات ، وخرجت فيما يبعث من البعث تسع غزوات ، علينا مرة أبو بكر ، ومرة أسامة .

[٤٢٧٢] ٤١١١ - نا أبو عاصم قال أنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال : غزوت مع النبي صلى الله عليه سبْعَ غزوات ، وغزوت مع ابن حارثة فاستعمله علينا .

[٤٢٧٣] ٤١١٢ - نا محمد بن عبد الله قال نا حماد بن مسعدة عن يزيد عن سلمة : غزوت مع النبي صلى الله عليه سبْعَ غزوات - فذكر خيبر والحديبية ويوم حنين ويوم القرد - وقال يزيد : ونسيت بقيتهم .

قوله ( باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد إلى الحرقاء ) بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف ، نسبة إلى الحرقاء ، واسمه جهيش بن عامر بن ثعلبة بن مودعة بن جهينة ، تسمى الحرقاء لأنه حرق قوما بالقتل فبالغ في ذلك ذكره ابن الكلبي .

قوله ( أخبرنا حصين ) هو ابن عبد الرحمن ، وأبو ظبيان بالمعجمة ثم الموحدة اسمه حصين بن جندب ، قال النووي : أهل اللغة يفتحون الظاء يعنى المشالة من ظبيان ، وأهل الحديث يكسرونها .

قوله ( بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الحرقاء ) ليس في هذا ما يدل على أنه كان أمير الجيش كما هو ظاهر الترجمة . وقد ذكر أهل المغازي سرية غالب بن عبد الله الليثي إلى الميعة بتحتانية ساكنة وفاء مفتوحة ، وهي وراء بطن نخل ، وذلك في رمضان سنة سبع ، وقالوا : إن أسامة قتل الرجل في هذه السرية ، فإن ثبت أن أسامة كان أمير الجيش فالذي صنعه البخاري هو الصواب لأنه ما أمر إلا بعد قتل أبيه بغزوة مؤتة وذلك في رجب سنة ثمان ، وإن لم يثبت أنه كان أميرها رجح ما قال أهل المغازي ، وسيأتي شرح حديث الباب في كتاب الديات وفيه تسمية الرجل المقتول إن شاء الله تعالى . ثم ذكر المصنف حديث سلمة بن الأكوع قال « غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع غزوات . وخرجت فيما يبعث من البعوث بتسع غزوات ، مرة علينا أبو بكر ، ومرة علينا أسامة بن زيد بن حارثة » أما غزوات سلمة مع النبي صلى الله عليه وسلم فتقدم بيانها في غزوة الحديبية ، وقد ذكر منها في الطريق الأخيرة من حديث الباب خيبر والحديبية ويوم الحنين ويوم القرد وفي آخره « قال يزيد — يعني ابن أبي عبيد الراوى عنه — ونسيت بقيتهم » كذا فيه بالميم في ضمير جمع الغزوات والمعروف فيه التأنيث ، وكذا وقع في رواية النسفي بالميم وضرب عليه ، ووقع في رواية حكاها الكرمانى ولم أقف عليها بعينها وهي أوجه ، وأما بقية الغزوات التي نسيها يزيد فهن غزوة الفتح وغزوة الطائف فإنهما وإن كانا في سنة غزوة حنين فهما غيرهما وغزوة تبوك وهي آخر الغزوات النبوية ، فهذه سبع غزوات كما ثبت في أكثر الروايات ، وإن كانت الرواية الأولى وهي رواية حاتم بن إسماعيل بلفظ « التسع » محفوظة فلعله عد غزوة وادي القرى التي وقعت عقب خيبر ، وعد أيضا عمرة القضاء غزوة كما تقدم من صنيع البخاري فأكمل بها التسعة ، وأما ما وقع عند أبي نعيم في « المستخرج » من طريق نصر بن علي عن حماد بن مسعدة فذكر هذا الحديث فقال في أوله « أحد وخيبر » ففيه نظر لأنهم لم يذكروا سلمة فيمن شهد أحدا . وقد أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن حماد بن مسعدة ولم يذكر فيه أحدا والله أعلم . وأما البعوث فسرية ألى بكر الصديق إلى بنى فزارة كما ثبت من حديثه عند مسلم ، وسريته إلى بنى كلاب ذكرها ابن سعد ، وبعثه إلى الحج سنة تسع . وأما أسامة فأول ما أرسل في السرية التي وقع ذكرها في الباب ثم في سرية إلى أبني بضم الهمزة وسكون الموحدة ثم نون مقصور وهي من نواحي البلقاء وذلك في

صفر ، فوقفنا مما ذكره على خمس سرايا وبقيت أربع . فليستدركها على أهل المغازي فإنهم لم يذكروا غير الذي ذكرته بعد التتبع البالغ ، ويحتمل أن يكون فيه حذف تقديره : مرة علينا غيرهما ، وأيضا فإنه لم يذكر في بعض الروايات للبعوث عدداً .

**قوله ( وقال عمر بن حفص )** أى ابن غياث وهو من شيوخ البخارى وربما حدث عنه بواسطة ، وهذا الحديث قد وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريق ألى بشر لإسماعيل بن عبد الله عن عمر بن حفص به .

**قوله ( وغزوت مع ابن حارثة استعمله علينا )** كذا أبهجه البخارى عن شيخه أبي عاصم ، وقد ذكرت ما فيه في « باب غزوة زيد بن حارثة » ولعل البخارى أبهجه عمداً لمخالفة بقية روايات الباب في تعيين أسامة

**قوله ( حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا حماد بن مسعدة )** يقال إن محمد بن عبد الله هذا هو الذهلي نسبة إلى جده وهو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس ، وكان أبو داود إذا حدث عنه نسب أباه يحيى إلى جده فارس ولا يذكر خالداً ويقال إن محمد بن عبد الله المذكور هو المخزومي ، وحزم الكلاباذى والبرقاني بأنه الذهلي ، والله أعلم .

### غَزْوَةُ الْفَتْحِ

وما بعثَ حاطبُ بن أبي بلتعةَ إلى أهل مكة يخبرهم بغزوِ النبي صلى الله عليه .

[٤٢٧٤] ٤١١٣ - فاقْتَبِيةُ بن سعيد قال نا سفيان عن عمرو بن دينار قال أخبرني الحسن بن محمد أنه سَمِعَ عُبَيْدَ اللَّهِ بن أبي رافع يقول : سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَا وَالزُّبَيْرُ وَالْمُقْدَادُ فَقَالُوا : انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ ، فَإِنَّ بِهَا طَعِينَةً مَعَهَا كِتَابٌ فَخَذُوا مِنْهَا ، قَالَ : فَاَنْطَلَقْنَا تَهَادَى بِنَا خَيْلُنَا حَتَّى أَتَيْنَا الرُّوْضَةَ ، فَإِذَا نَحْنُ بِالطَّعِينَةِ ، قُلْنَا : أَخْرِجِي الْكِتَابَ ، قَالَتْ : مَا مَعِيَ كِتَابٌ . فَقُلْنَا : لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ تُلْقِنَ الثِّيَابَ . قَالَ : فَأَخْرَجَهُ مِنْ عِقَاصِهَا ، فَأَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَإِذَا فِيهِ : مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ - إِلَى نَاسٍ بِمَكَّةَ - يُخْبِرُهُمْ بِبَعْضِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : « يَا حَاطِبُ أَمَا هَذَا ؟ » قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ ، إِنِّي كُنْتُ امْرَأً مُلْصِقًا فِي قَرِيْشٍ - يَقُولُ : كُنْتُ حَلِيفًا - وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا ، وَكَانَ مِنْ مَعِكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مَنْ لَهُمْ قَرَابَاتٌ يَحْمُونَ أَهْلِيَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَنِي ذَلِكَ مِنَ النَّسَبِ فِيهِمْ أَنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَدًا يَحْمُونَ قَرَابَتِي ، وَلَمْ أَفْعَلْهُ ارْتِدَادًا عَنْ دِينِي وَلَا رِضًا بِالْكَفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكُمْ » . فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، دَعْنِي أَضْرِبَ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ . فَقَالَ : « إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا ، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَيَّ مِنْ شَهِدٍ بَدْرًا » فَقَالَ : اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ » . فَأَنْزَلَ اللَّهُ السُّورَةَ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ .

**قوله ( باب غزوة الفتح )** أى فتح مكة شرفها الله تعالى ، وسقط لفظ « باب » من نسخة الصغاني ، وكان



سبب ذلك أن قريشاً نقضوا العهد الذى وقع بالحديبية ، فبلغ ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فغزاهم . قال ابن إسحق « حدثنى الزهرى عن عروة عن المسور بن مخرمة أنه كان فى الشرط : من أحب أن يدخل فى عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهده فليدخل ، ومن أحب أن يدخل فى عقد قريش وعهدهم فليدخل ، فدخلت بنو بكر أى ابن عبد مناة بن كنانة — فى عهد قريش ، ودخلت خزاعة فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال ابن اسحق : وكان بين بنى بكر وخزاعة حروب وقتلى فى الجاهلية ، فتشاغلوا عن ذلك لما ظهر الإسلام ، فلما كانت الهدنة خرج نوفل بن معاوية الديلى من بنى بكر فى بنى الديلى حتى بيت خزاعة على ماء لهم يقال له الوثير ، فأصاب منهم رجلاً يقال له منبه ، واستيقظت لهم خزاعة فاقتتلوا إلى أن دخلوا الحرم ولم يتركوا القتال وأمدت قريش بنى بكر بالسلاح وقاتل بعضهم معهم ليلاً فى خفية فلما انقضت الحرب خرج عمرو بن سالم الخزاعى حتى قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس فى المسجد فقال :

يا رب إني نأشد محمداً حلف أبينا وأبيه الأتلا  
فانصر هداك الله نصراً أيدا وادع عباد الله يأتوا مددا  
إن قريشاً أخلفوك الموعدا ونقضوا ميثاقتك المؤكدا  
هم بيتونا بالوثير هجدا وقتلونا ركعاً وسجدا  
وزعموا أن لست أدعو أحدا وهم أذل وأقل عددا

قال ابن إسحق : فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم « نصرت يا عمرو بن سالم » فكان ذلك ماهاج فتح مكة . وقد روى البزار من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة بعض الآيات المذكورة فى هذه القصة ، وهو إسناد حسن موصول . ولكن رواه ابن أبى شيبه عن يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة مرسلاً . وأخرجه أيضاً من رواية أيوب عن عكرمة مرسلاً مطولاً قال فيه « لما وادع رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل مكة ، وكانت خزاعة فى صلحه وبنو بكر فى صلح قريش ، بينهم قتال ، فأمدتهم قريش بسلاح وطعام ، فظهروا على خزاعة وقتلوا منهم . قال : وجاء وفد خزاعة الى النبى صلى الله عليه وسلم فدعاه الى النضر ، وذكر الشعر » وأخرجه عبد الرزاق من طريق مقسم عن ابن عباس مطولاً وليس فيه الشعر . وأخرجه الطبرانى من حديث ميمونة بنت الحارث مطولاً وفيه أيضاً أنها « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليلاً وهو فى متوضئه : نصرت ، نصرت ، فسألته فقال : هذا راجز بنى كعب يستصرخنى وزعم أن قريشاً أعانت عليهم بنى بكر . قالت : فأقمنا ثلاثاً ، ثم صلى الصبح بالناس ، ثم سمعت الراجز ينشده » وعند موسى ابن عقبة فى هذه القصة قال : ويذكرون أن ممن أعانهم من قريش صفوان بن أمية وشيبة بن عثمان وسهل بن عمرو .

قوله ( وما بعث به حاطب بن أبى بلتعة الى أهل مكة يخبرهم بغزو النبى صلى الله عليه وسلم ) سقط لفظ « به » من بعض النسخ أى لعزم النبى صلى الله عليه وسلم على غزوهم . وعند ابن إسحق عن محمد بن جعفر بن الزبيدى عن عروة قال : فلما أجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم المسير إلى مكة كتب حاطب بن أبى بلتعة الى قريش يخبرهم بذلك ، ثم أعطاه امرأة من مزينة . وفى مرسل أبى سلمة المذكور عند ابن أبى شيبه « ثم قال النبى صلى الله عليه وسلم لعائشة جهزنى ولا تعلمى بذلك أحداً ، فدخل عليها أبو بكر فأنكر بعض شأنها فقال : ما هذا ؟ فقالت له ، فقال : والله ما انقضت الهدنة بيننا ، فذكر ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم ،

فذكر له أنهم أول من غدر . ثم أمر بالطرق فحبست فعمى على أهل مكة لا يأتيهم خير .  
**قوله** ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة .

**قوله** ( عن عمرو ) تقدم في الجهاد « عن علي عن سفيان سمعت عمرو ابن دينار » .

**قوله** ( بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والزبير والمقداد ) كذا في رواية عبيد الله بن أبي رافع ، وفي رواية أبي عبد الرحمن السلمى عن علي كما تقدم في فضل من شهد بدرأ « بعثنى وأبا مرثد الغنوى والزبير بن العوام » فيحتمل أن يكون الثلاثة كانوا معه ، فذكر أحد الراويين عنه ما لم يذكره الآخر ولم يذكر ابن إسحق أم علي والزبير أحدا ، وساق الخبر بالثنية . قال « فخرجنا حتى أدركاها فاستنزلاها الخ » فالذى يظهر أنه كان مع كل منهما آخر تبعاً له .

**قوله** ( فان بها طعينة معها كتاب ) في أواخر الجهاد من وجه آخر عن علي « وتجدون بها امرأة أعطاها حاطب كتاباً » وذكر ابن إسحق أن اسمها سارة ، والواقدي أن اسمها كنود ، وفي رواية سارة ، وفي أخرى أم سارة . وذكر الواقدي أن حاطباً جعل لها عشرة دنانير على ذلك ، وقيل ديناراً واحداً ، وقيل إنها كانت مولاة العباس .

**قوله** ( فأخرجته من عقاصها ) قد تقدم في الجهاد ، وبيان الاختلاف في ذلك ، ووجه الجمع بين كونه في عقاصها أو في حجزتها .

**قوله** ( يخبرهم ببعض أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ) وفي مرسل عروة يخبرهم بالذى أجمع عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأمر في السير إليهم ، وجعل لها جعلاً على أن تبلغه قريشاً .

**قوله** ( إلى كنت امرأة ملصقاً في قريش ) أى حليفاً ، وقد فسر بقوله « كنت حليفاً ولم أكن من أنفسها » وعند ابن إسحق « ليس في القوم من أصل ولا عشيرة » وعند أحمد « كنت غريباً » قال السهيلي : كان حاطب حليفاً لعبد الله بن حميد بن زهير بن أسد بن عبد العزى ، واسم أبي بلتعة عمرو ، وقيل كان حليفاً لقريش .

**قوله** ( يحمون بها قرابتي ) في رواية ابن إسحق « وكان لي بين أظهرهم ولد وأهل ، فصانعتهم عليه » وسيأتي تكملة شرح هذا الحديث في سورة الممتحنة ، وذكر بعض أهل المغازي وهو في « تفسير يحيى بن سلام » أن لفظ الكتاب « أما بعد يامعشر قريش فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءكم بجيش كالليل ، يسير كالسيل ، فوالله لو جاءكم وحده لنصره الله وأنجز له وعده . فانظروا لأنفسكم والسلام » كذا حكاه السهيلي . وروى الواقدي بسند له مرسل أن حاطباً كتب إلى سهيل بن عمرو وصفوان بن أمية وعكرمة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في الناس بالغزو ، ولا أراه يريد غيركم ، وقد أحببت أن يكون لي عندكم يد »

## غَزْوَةُ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ

[٤٢٧٥] ٤١١٤ - نا عبدالله بن يوسف قال نا الليث عن عُقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد الله ابن عُبَيْة أن ابن عباس أخبره: أن رسول الله صلى الله عليه غزا غزوة الفتح في رمضان. قال: وسمعت ابن المسيب يقول مثل ذلك. وعن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله أخبره أن ابن عباس قال: صام رسول الله صلى الله عليه، حتى إذا بلغ الكديد، الماء الذي بين قُديدٍ وعُسْفَانَ أَفْطَرَ، فلم يزل مُفْطِراً حتى انسلخ الشهر.

[٤٢٧٦] ٤١١٥ - نا محمود قال أنا عبد الرزاق قال أنا معمر قال أنا الزُّهْرِيُّ عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه خرج في رمضان من المدينة ومعه عشرة آلاف، وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه المدينة، فسار معه من المسلمين إلى مكة، يصوم ويصومون حتى بلغ الكديد - وهو ماء بين عُسْفَانَ وقُديدٍ - أَفْطَرَ وَأَفْطَرُوا. قال الزُّهْرِيُّ: وإنما يؤخذ من أمر رسول الله صلى الله عليه الآخر فالآخر.

[٤٢٧٧] ٤١١٦ - نا عِيَّاشُ بن الوليد قال نا عبد الأعلى قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال: خرج النبي صلى الله عليه في رمضان إلى حُنَيْنٍ والناسُ مُخْتَلِفُونَ: فَصَائِمٌ وَمُفْطِرٌ. فلما استوى على راحلته دعا بإناء من لبن أو ماء فوضعه على راحته - أو راحلته - ثم نظر الناس، فقال المفطرون للصوم: «أفطروا».

[٤٢٧٨] ٤١١٧ - وقال عبد الرزاق أنا معمر عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس: خرج النبي صلى الله عليه عام الفتح. وقال حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه.

[٤٢٧٩] ٤١١٨ - نا علي بن عبد الله قال نا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال: سافر رسول الله صلى الله عليه في رمضان، فصام حتى بلغ عُسْفَانَ، ثم دعا بإناء من ماء فشرب نهاراً ليريه الناس فأفطر حتى قدم مكة. قال: وكان ابن عباس يقول: صام رسول الله صلى الله عليه في السفر وأفطر، فمن شاء صام ومن شاء أفطر.

**قوله (باب غزوة الفتح في رمضان)** أي كانت في رمضان سنة ثمان من الهجرة، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الصيام في الكلام على حديث ابن عباس المذكور في هذا الباب، وقد تقدم هناك أنهم خرجوا من المدينة لعشر مضين من رمضان، وزاد ابن إسحق عن الزهري بهذا الإسناد أنه صلى الله عليه وسلم استعمل على المدينة على أبا رهم الغفاري

**قوله (قال وسمعت ابن المسيب يقول مثل ذلك)** قائل ذلك هو الزهري، وهو موصول بالإسناد المذكور **قوله (وعن عبيد الله بن عبد الله)** هو موصول بالإسناد المذكور، وقد تقدم بيان ذلك أيضاً في الصيام.

وبين البيهقي من طريق عاصم بن علي عن الليث ما حذفه البخاري منه فإنه ساقه الى قوله « وسمعت سعيد بن المسيب يقول مثل ذلك » وزاد « لأدري أخرج في شعبان فاستقبله رمضان ، أو خرج في رمضان بعد ما دخل ، غير أن عبيد الله بن عبد الله أخبرني » فذكر ما ذكره البخاري ، فحذف البخاري منه التردد المذكور . ثم أخرج البيهقي من طريق ابن أبي حفصة عن الزهري بهذا الإسناد قال « صبح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة لثلاث عشرة خلت من رمضان » ثم ساقه من طريق سمر عن الزهري وبين أن هذا القدر من قول الزهري وأن ابن أبي حفصة أدرجه ، وكذا أخرجه يونس عن الزهري ، وروى أحمد بإسناد صحيح من طريق قزعة بن يحيى عن أبي سعيد قال « خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح لليلتين خلتا من شهر رمضان » وهذا يدفع التردد الماضي ويعين يوم الخروج ، وقول الزهري يعين يوم الدخول ويعطى أنه أقام في الطريق اثني عشر يوماً . وأما ما قال الواقدي إنه خرج لعشر خلون من رمضان فليس بقوى لمخالفته ما هو أصح منه ، وفي تعيين هذا التاريخ أقوال أخرى : منها عند مسلم « لست عشرة » ولأحمد « لثاني عشرة » وفي أخرى « لثنتي عشرة » والجمع بين هاتين بحمل إحداهما على ما مضى والأخرى على ما بقي ، والذي في المغازي : دخل لتسع عشرة مضت ، وهو محمول على الاختلاف في أول الشهر . ووقع في أخرى بالشك في تسع عشرة أو سبع عشرة . وروى يعقوب بن سفيان من رواية ابن إسحاق عن جماعة من مشايخه أن الفتح كان في عشر بقين من رمضان ، فإن ثبت حمل على أن مراده أنه وقع في العشر الأوسط ، قبل أن يدخل العشر الأخير .

**قوله في الطريق الثانية ( ومعه عشرة آلاف )** أي من سائر القبائل . وفي مرسل عروة عند ابن إسحاق وابن عائد « ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في اثني عشر ألفاً من المهاجرين والأنصار وأسلم وغفار ومزينة وجهينة وسليم » وكذا وقع في « الإكليل » و « شرف المصطفى » ويجمع بينهما بأن العشرة آلاف خرج بها من المدينة ثم تلاحق بها الألفان . وسيأتي تفصيل ذلك في مرسل عروة الذي بعد هذا .

**قوله ( وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه المدينة )** هكذا وقع في رواية معمر ، وهو وهم ، والصواب على رأس سبع سنين ونصف ، وإنما وقع الوهم من كون غزوة الفتح كانت في سنة ثمان ، ومن أثناء ربيع الأول الى أثناء رمضان نصف سنة سواء ، فالتحرير أنها سبع سنين ونصف ويمكن توجيه رواية معمر بأنه بناء على التاريخ بأول السنة من الحرم ، فإذا دخل من السنة الثانية شهران أو ثلاثة أطلق عليها سنة مجازاً من تسمية البعض باسم الكل ، ويقع ذلك في آخر ربيع الأول ، ومن ثم إلى رمضان نصف سنة . أو يقال كان آخر شعبان تلك السنة آخر سبع سنين ونصف من أول ربيع الأول ، فلما دخل رمضان دخل سنة أخرى . وأول السنة يصدق عليه أنه رأسها فيصح أنه رأس ثمان سنين ونصف ، أو أن رأس الثمان كان أول ربيع الأول وما بعده نصف سنة .

**قوله ( يصوم ويصومون )** تقدم شرحه في كتاب الصيام .

**قوله في رواية ( خالسد )** هو الحذاء ( عن عكرمة عن ابن عباس خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان إلى حنين ) استشكله الإسماعيلي بأن حنيناً كانت بعد الفتح فيحتاج الى تأمل فإنه ذكر قبل ذلك أنه خرج من المدينة إلى مكة ، وكذا حكى ابن التين عن الداودي أنه قال : الصواب أنه خرج إلى مكة ،

أو كانت « خير » فتصحفت . قلت : وحمله على خير مردود ، فإن الخروج إليها لم يكن في رمضان ، وتأيله ظاهر فإن المراد بقوله « إلى حنين » أى التي وقعت عقب الفتح لأنها لما وقعت أثرها أطلق الخروج إليها . وقد وقع نظير ذلك في حديث أبى هريرة الآتى قريباً . وبهذا جمع المحب الطبرى . وقال غيره : يجوز أن يكون خرج إلى حنين في بقية رمضان قاله ابن التين . ويعكر عليه أنه خرج من المدينة في عاشر رمضان فقدم مكة وسطه وأقام بها تسعة عشر كما سيأتى . قلت : وهذا الذى جزم به معترض ، فإن ابتداء خروجه مختلف فيه كما مضى في آخر الغزوة من حديث ابن عباس ، فيكون الخروج إلى حنين في شوال .

**قوله** في هذه الرواية ( دعا بإناء من لبن أو ماء ) في رواية طاوس عن ابن عباس آخر الباب « دعا بإناء من ماء فشرب نهراً » الحديث . قال الداودى : يحتمل أن يكون دعا بهذا مرة وبهذا مرة . قلت : لا دليل على التعدد ، فإن الحديث واحد والقصة واحدة ، وإنما وقع الشك من الراوى فقدم عليه رواية من جزم ، وأبعد ابن التين فقال : كانت قصتان إحداهما في الفتح والأخرى في حنين .

**قوله** ( فقال المفطرون للصوم أفطروا ) كذا لأبى ذر ولغيره « للصوم » بألف وكلاهما جمع صائم . وفي رواية الطبرى في تهذيبه « فقال المفطرون للصوم أفطروا ياعصاة » .

**قوله** ( وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر ) وصله أحمد بن حنبل عنه وبقيته « خرج النبى صلى الله عليه وسلم عام الفتح في شهر رمضان فصام حتى مر بغدير في الطريق » الحديث .

**قوله** ( وقال حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ) كذا وقع في بعض نسخ أبى ذر ، ولأكثر ليس فيه ابن عباس ، وبه جزم الدارقطنى وأبو نعيم في المستخرج ، وكذا وصله البيهقى من طريق سليمان بن حرب وهو أحد مشايخ البخارى عن حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة ، فذكر الحديث بطوله في فتح مكة . قال البيهقى في آخر الكلام عليه : لم يجاوز به أيوب عكرمة . قلت : وقد أشرت إليه قبله ، وأن ابن أبى شيبه أخرجه هكذا مرسلًا عن سليمان بن حرب به بطوله ، وسأذكر ما فيه من فائدة في أثناء الكلام على شرح هذه الغزوة ، وطريق طاوس عن ابن عباس قد تقدم الكلام عليها في كتاب الصيام أيضا .

أَيْنَ رَكَزَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الرَّأْيَةَ يَوْمَ الْفَتْحِ ؟

٤١١٩ - نا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه : لما سار رسول الله صلى الله عليه عام

الفتح ، فبلغ ذلك قريشاً ، خرج أبو سفيان بن حرب وحكيم بن حزام وبديل بن ورقاء يلتمسون الخبر عن رسول الله صلى الله عليه ، فأقبلوا يسرون حتى أتوا مر الظهران ، فإذا هم بنيران كأنها نيران عرفة ، فقال أبو سفيان : ما هذه ؟ لكانها نيران عرفة . فقال بديل بن ورقاء : نيران بني عمرو . فقال أبو سفيان : عمرو أقل من ذلك . فرأهم ناس من حرس رسول الله صلى الله عليه فأدركوهم فأخذوهم ، فأتوا بهم رسول الله صلى الله عليه فأسلم أبو سفيان ، فلما سار قال للعباس : « اجلس أباسفيان عند حطم الخيل حتى ينظر إلى المسلمين » ، فحبسه العباس ، فجعلت القبائل تمر مع النبي صلى الله عليه : تمر كتيبة كتيبة على أبي سفيان ، فمررت كتيبة

فقال : يا عباسُ مَنْ هذه ؟ قال : هذه غفار ، قال : مالي ولغفار . ثم مرّت جُهيْنَةُ ، قال مثل ذلك . ثم مرّت سعدُ ابن هذيم ، فقال : مثل ذلك . ثم مرّت سليم ، فقال مثل ذلك . حتى أقبلت كتيبة لم ير مثلها ، قال : من هذه ، قال : هؤلاء الأنصار ، عليهم سعدُ بن عُبادة معه الراية ، فقال سعدُ بن عُبادة يا أباسفيان : اليومَ يومُ الملحمة ، اليومَ تُستحلُّ الكعبة . فقال أبوسفيان : يا عباس ، حبّذا يومُ الدّمار . ثم جاءت كتيبة - وهي أقلُّ الكتائب - فيهم رسولُ الله صلى الله عليه وأصحابه ، ورايةُ النبي صلى الله عليه مع الزبير ، فلما مرّ رسولُ الله صلى الله عليه بأبي سفيان قال : ألم تعلم ما قال سعدُ بن عُبادة ؟ قال : « ما قال ؟ » قال : قال : كذا وكذا . فقال : « كذب سعد ، ولكن هذا يومٌ يُعظمُ الله فيه الكعبة ويومٌ تُكسى فيه الكعبة » . قال : وأمر رسولُ الله صلى الله عليه أن تُركّزَ رايته بالحجون . قال عروة : فأخبرني نافعُ بن جبيرة بن مطعم قال : سمعتُ العباسَ يقول للزبير بن العوام : يا أبا عبد الله ، ها هنا أمرك رسولُ الله صلى الله عليه أن تركّزَ الراية . قال : وأمر رسولُ الله صلى الله عليه يومئذ خالدُ بن الوليد أن يدخلَ من أعلى مكة ، من كداء ، ودخل النبي صلى الله عليه من كداء ، فقتل من خيل خالد بن الوليد يومئذ رجلاً حُبِيشُ بن الأشعر ، وكرزُ بن جابر الفهري .

**قوله ( باب أين ركز النبي صلى الله عليه وسلم الراية يوم الفتح )** أى بيان المكان الذى ركزت فيه راية النبي صلى الله عليه وسلم بأمره .

**قوله ( عن هشام )** هو ابن عروة ( عن أبيه قال : لما سار رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح ) هكذا أورده مرسلًا ، ولم أره فى شيء من الطرق عن عروة موصولًا ، ومقصود البخارى منه ما ترجم به وهو آخر الحديث ، فإنه موصول عن عروة عن نافع بن جبيرة بن مطعم عن العباس بن عبد المطلب والزبير بن العوام .

**قوله ( فبلغ ذلك قريشاً )** ظاهره أنهم بلغهم مسيره قبل خروج أبى سفيان وحكيم بن حزام ، والذى عند ابن إسحق وعند ابن عائد من مغازى عروة : ثم خرجوا وقادوا الخيول حتى نزلوا بمر الظهران ولم تعلم بهم قريش . وكذا فى رواية أبى سلمة عند ابن أبى شيبه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالطرق فحبست ، ثم خرج ، فبُغم على أهل مكة الأمر ، فقال أبو سفيان لحكيم بن حزام : هل لك أن تركب الى أمر لعلنا أن نلقى خبراً ؟ فقال له بديل بن ورقاء : وأنا معكم ، قالوا : وأنت إن شئت فركبوا . وفى رواية ابن عائد من حديث ابن عمر رضى الله عنهما قال : لم يغز رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشاً حتى بعث إليهم ضمرة يخبرهم بين إحدى ثلاث : أن يودوا قتيلاً خزاعة ، وبين أن يبرأوا من حلف بكر ، أو ينبذ إليهم على سواء . فأتاهم ضمرة فخيرهم ، فقال قرظة ابن عمرو : لانودى ولا نبرأ ، ولكننا ننبذ إليه على سواء . فانصرف ضمرة بذلك . فأرسلت قريش أبى سفيان يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى تجديد العهد ، وكذلك أخرجه مسدد من مرسل محمد بن عباد بن جعفر ، فأنكره الواقدي وزعم أن أبى سفيان إنما توجه مبادراً قبل أن يبلغ المسلمين الخير ، والله أعلم . وفى مرسل عكرمة عند ابن أبى شيبه ونحوه فى مغازى عروة عند ابن إسحق وابن عائد : « فخاقت قريش ، فانطلق أبو سفيان إلى المدينة فقال لأبى بكر : جدد لنا الحلف ، قال : ليس الأمر إلى . ثم أتى عمر فأغلظ له عمر . ثم أتى فاطمة فقالت له : ليس الأمر إلى . فأتى علياً فقال : ما رأيت كالـيوم رجل أضل - أى من أبى سفيان -

أنت كبير الناس ، فجدد الحلف . قال فضرب إحدى يديه على الأخرى وقال : قد أجرت بين الناس . ورجع إلى مكة فقالوا له : ما جئنا بحرب فنحذر ، ولا يصلح فنأمن « لفظ عكرمة وفي رواية عروة » فقالوا له : لعب بك على وإن إخفار جوارك هين عليهم ، فيحتمل أن يكون قوله « بلغ قريشاً » أى غلب على ظنهم ذلك لا أن مبلغاً بلغهم ذلك حقيقة .

**قوله ( خرجوا يلتمسون الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية ابن عائذ « فبعثوا أبا سفيان وحكيم بن حزام فلقيا بديل بن ورقاء فاستصحباه فخرج معهما » .

**قوله ( حتى أتوا مر الظهران )** بفتح الميم وتشديد الراء مكان معروف ، والعامية تقول بسكون الراء وزيادة واو ، والظهران بفتح المعجمة وسكون الهاء بلفظ ثنية ظهر ، وفي مرسل أبي سلمة « حتى إذا دنوا من ثنية مر الظهران أظلموا — أى دخلوا في الليل — فأشرفوا على الثنية ، فإذا النيران قد أخذت الوادى كله ، وعند ابن إسحق « أن المسلمين أوقدوا تلك الليلة عشرة آلاف نار »

**قوله ( فقال أبو سفيان ما هذه )** أى النيران ( لكأنها ) جواب قسم محذوف ، وقوله ( نيران عرفة ) إشارة إلى ما جرت به عادتهم من إيقاد النيران الكثيرة ليلة عرفة ، وعند ابن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه في تلك الليلة فأوقدوا عشرة آلاف نار .

**قوله ( فقال بديل بن ورقاء : هذه نيران بنى عمرو )** يعنى خزاعة ، وعمرو يعنى ابن لحي الذى تقدم ذكره مع نسب خزاعة في أول المناقب ( فقال أبو سفيان : عمرو أقل من ذلك ) ومثل هذا في مرسل أبي سلمة ، وفي مغازى عروة عند ابن عائذ عكس ذلك وأنهم لما رأوا الفساطيط وسمعوا صهيل الخيل فراعهم ذلك فقالوا : هؤلاء بنو كعب — يعنى خزاعة ، وكعب أكبر بطون خزاعة — جاشت بهم الحرب . فقال بديل : هؤلاء أكثر من بنى كعب ما بلغ تأليبها هذا . قالوا : فانتجعت هوازن أرضنا ، والله ما نعرف هذا أنه هذا المثل صاحب الناس .

**قوله ( فرآهم ناس من حرس رسول الله صلى الله عليه وسلم فأدركوهم فأخذوهم )** وفي رواية ابن عائذ « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بين يديه خيلاً تقبض العيون ، وخزاعة على الطريق لا يتركون أحداً يمضى ، فلما دخل أبو سفيان وأصحابه عسكر المسلمين أخذتهم الخيل تحت الليل » وفي مرسل أبي سلمة « وكان حرس رسول الله صلى الله عليه وسلم نفراً من الأنصار ، وكان عمر بن الخطاب عليهم تلك الليلة فجاءوا بهم إليه فقالوا : جئناك بنفر أخذناهم من أهل مكة ، فقال عمر : والله لو جئتموني بأبى سفيان ما زدتم ، قالوا قد أتيناك بأبى سفيان » وعند ابن إسحق « أن العباس خرج ليلاً فلقى أبا سفيان وبديلاً ، فحمل أبا سفيان معه على البغلة ورجع صاحبه » ويمكن الجمع بأن الحرس لما أخذوهم استنقذ العباس أبا سفيان . وفي رواية ابن إسحق « فلما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم مر الظهران قال العباس : والله إن دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة قبل أن يأتوه فيستأمنوه إنه لهلاك قريش ، قال : فجلست على بغلة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جئت الأراك فقلت لعلى أجد بعض الخطابة أو ذا حاجة يأتى مكة فيخبرهم ، إذ سمعت كلام

أبى سفيان وبديل بن ورقاء ، قال : فعرفت صوته فقلت : ياأبا حنظلة ، فعرف صوتي فقال : أبا الفضل ؟ قلت : نعم . قال : ما الحيلة ؟ قلت : فأركب في عجز هذه البغلة حتى آتي بك رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأمنه لك ، قال فركب مخلفي ورجع صاحباه « وهذا مخالف للرواية السابقة أنهم أخذوهم ، ولكن عند ابن عائد « فدخل بديل وحكيم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلماه « فيحمل قوله « ورجع صاحباه » أى بعد أن أسلما . واستمر أبو سفيان عند العباس لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم له أن يحبسه حتى يرى العساكر . ويحتمل أن يكونا رجعا لما التقى بأبى سفيان فأخذهما العسكر أيضاً . وفي مغازي موسى بن عقبة ما يؤيد ذلك ، وفيه « فلقيهم العباس فأجارهم وأدخلهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأسلم بديل وحكيم ، وتأخر أبو سفيان بإسلامه حتى أصبح » ويجمع بين ما عند ابن إسحق ومرسل أبى سلمة بأن الحرس أخذوهم ، فلما رأوا أبا سفيان مع العباس تركوه معه . وفي رواية عكرمة « فذهب به العباس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم في قبة له ، فقال : ياأبا سفيان أسلم تسلم ، قال كيف أصطع باللات والعزى ؟ قال فسمعه عمر فقال : لو كنت خارجاً من القبة ما قلتها أبداً ، فأسلم أبو سفيان ، فذهب به العباس إلى منزله ، فلما أصبح ورأى مبادرة الناس إلى الصلاة أسلم » .

**قوله ( احبس أبا سفيان )** في رواية موسى بن عقبة أن العباس قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا آمن أن يرجع أبو سفيان فيكفر فاحبسه حتى تراه جنود الله ، ففعل ، فقال أبو سفيان : أغدراً يا بنى هاشم ؟ قال العباس . لا ولكن لى إليك حاجة فتصبح فتنتظر جنود الله للمشركين وما أعد الله للمشركين : فحبسه بالمضيق دون الأراك حتى أصبحوا .

**قوله ( عند خطم الجبل )** في رواية النسفى والقابسى بفتح الخاء المعجمة وسكون المهملة وبالجميم والموحدة أى أنف الجبل ، وهى رواية ابن إسحق وغيره من أهل المغازي ، وفي رواية الأكثر بفتح المهملة من اللفظة الأولى وبالخاء المعجمة وسكون التحتانية أى ازدحامها ، وإنما حبسه هناك لكونه مضيقاً ليرى الجميع ولا يفوته رؤية أحد منهم .

**قوله ( فجعلت القبائل تمر )** في رواية موسى بن عقبة « وأمر النبى صلى الله عليه وسلم منادياً ينادى : لتظهر كل قبيلة ما معها من الأداة والعدة ، وقدم النبى صلى الله عليه وسلم الكتاب فمرت كتيبة فقال أبو سفيان : يا عباس أفى هذه محمد ؟ قال لا ، قال : فمن هؤلاء ؟ قال : قضاة . ثم مرت القبائل فرأى ألبراً عظيماً أرعبه .

**قوله ( كتيبة كتيبة )** بمشاة وزن عظيمة ، وهى القطعة من الجيش ، فعيلة من الكتب بفتح ثم سكون وهو الجمع .

**قوله ( مالى ولغفار . ثم مرت جهينة قال مثل ذلك )** وفي مرسل أبى سلمة « مرت جهينة فقال : أبى عباس من هؤلاء ؟ قال : هذه جهينة . قال : مالى ولجهينة ، والله ما كان بينى وبينهم حرب قط » والمذكور . وفي مرسل عروة هذا من القبائل غفار وجهينة وسعد بن هذيم وسليم ، وفي مرسل أبى سلمة من الزيادة أسلم ومزينة ،



ولم يذكر سعد بن هذيم وهم من قضاة ، وقد ذكر قضاة عند موسى بن عقبة وسعد بن هذيم المعروف فيها سعد هذيم بالإضافة ، ويصح الآخر على المجاز وهو سعد بن زيد بن ليث بن سود بضم المهملة ابن أسلم بضم اللام ابن الحاف بمهملة وفاء ابن قضاة . وفي سعد هذيم طوائف من العرب ، منهم بنو ضنة بكسر المعجمة ثم نون وبنو عذرة وهي قبيلة كبيرة مشهورة ، وهذيم الذى نسب إليه سعد عبد كان رياه فنسب إليه . وذكر الواقدي فى القبائل أيضا أشجع وأسلم وتيما وفزارة .

قوله ( معه الراية ) أى راية الأنصار ، وكانت راية المهاجرين مع الزبير كما سيأتى .

قوله ( فقال سعد بن عباد : يا أبا سفيان اليوم يوم الملحمة ) بالحاء المهملة أى يوم حرب لا يوجد منه مخلص ، أى يوم قتل ، يقال لحم فلان فلان إذا قتله .

قوله ( اليوم تستحيل الكعبة . فقال أبو سفيان : يا عباس حبذا يوم الدمار ) وكذا وقع فى هذا الموضع مختصراً ، ومراد سعد بقوله يوم الملحمة يوم المقتلة العظمى ، ومراد أبى سفيان بقوله يوم الدمار وهو بكسر المعجمة وتخفيف الميم أى الهلاك ، قال الخطائى : تمنى أبو سفيان أن يكون له يد فيحمى قومه ويدفع عنهم . وقيل المراد هذا يوم الغضب للحريم والأهل والانتصار لهم لمن قدر عليه ، وقيل المراد هذا يوم يلزمك فيه حفظى وحمايتى من أن ينالنى مكروه . قال ابن إسحق : زعم بعض أهل العلم أن سعدا قال : اليوم يوم الملحمة ، اليوم تستحل الحرمه ، فسمعها رجل من المهاجرين فقال : يا رسول الله ما آمن أن يكون لسعد فى قريش صولة . فقال لعلى : أدركه فخذ الراية منه فكن أنت تدخل بها . قال ابن هشام : الرجل المذكور هو عمر . قلت : وفيه بعد ، لأن عمر كان معروفاً بشدة البأس عليهم . وقد روى الأموى فى المغازى أن أبا سفيان قال للنبي صلى الله عليه وسلم لما حاذاه : أمرت بقتل قومك ؟ قال : لا . فذكر له ما قاله سعد بن عباد ، ثم ناشده الله والرحم ، فقال : يا أبا سفيان اليوم يوم الرحمة ، اليوم يعز الله قريشاً . وأرسل إلى سعد فأخذ الراية منه فدفعها إلى ابنه قيس . وعند ابن عساكر من طريق أبى الزبير عن جابر قال : لما قال سعد بن عباد ذلك عارضت امرأة من قريش رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت :

يا نبي الهدى إليك الجا	حى قريش ولات حين لجا
حين ضاقت عليهم سعة الأر	ض وعاداهم إله السماء
إن سعداً يريد قاصمة الظهر	بأهل الحجون والبطحاء

فلما سمع هذا الشعر دخلته رافة لهم ورحمة ، فأمر بالراية فأخذت من سعد ودفعت الى ابنه قيس . وعند أبى يعلى من حديث الزبير « أن النبي صلى الله عليه وسلم دفعها إليه ، فدخل مكة بلواءين » وإسناده ضعيف جداً ، لكن جزم موسى بن عقبة فى المغازى عن الزهرى أنه دفعها الى الزبير بن العوام « فهذه ثلاثة أقوال فيمن دفعت إليه الراية التى نزع من سعد . والذى يظهر فى الجمع أن علياً أرسل بنزعها ، وأن يدخل بها ، ثم خشى تغير خاطر سعد فأمر بدفعها لابنه قيس ، ثم إن سعداً خشى أن يقع من ابنه شيء ينكره النبي صلى الله عليه وسلم فسأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يأخذها منه فحينئذ أخذها الزبير . وهذه القصة الأخيرة قد ذكرها البزار من حديث

أنس بإسناد على شرط البخارى ولفظه « كان قيس في مقدمة النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة ، فكلّم سعد النبي صلى الله عليه وسلم أن يصرفه عن الموضع الذى فيه مخافة أن يقدم على شيء ، فصرفه عن ذلك » والشعر الذى أنشدته المرأة ذكر الواقدي أنه لضرار بن الخطاب الفهرى ، وكأنه أرسل به المرأة ليكون أبلغ في المعاطفة عليهم ، وسيأتى في حديث الباب أن أبا سفيان شكّا الى النبي صلى الله عليه وسلم ما قال سعد فقال « كذب سعد » أى أخطأ . وذكر الأموى في المغازي أن سعد بن عباد لما قال « اليوم تستحل الحرمة ، اليوم أذل الله قريشاً ، فحاذى رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا سفيان لما مر به فناداه : يا رسول الله أمرت بقتل قومك — وذكر له قول سعد بن عباد ، ثم قال له : أنشدك الله في قومك ، فأنت أبر الناس وأوصلهم ، فقال : يا أبا سفيان ، اليوم يوم الرحمة ، اليوم يعز الله فيه قريشاً . فأرسل إلى سعد فأخذ اللواء من يده فجعله في يد ابنه قيس » .

**قوله ( ثم جاءت كتيبة وهى أقل الكتائب )** أى أقلها عدداً ، قال عياض : وقع للجميع بالقاف ، ووقع في الجمع للحميدى « أجل » بالميم وهى أظهر ، ولا يبعد صحة الأولى لأن عدد المهاجرين كان أقل من عدد غيرهم من القبائل .

**قوله ( رواية النبي صلى الله عليه وسلم مع الزبير بن العوام ، فلما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي سفيان قال : ألم تعلم ما قال سعد بن عباد )** لم يكتف أبو سفيان بما دار بينه وبين العباس حتى شكّا للنبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( فقال كذب سعد )** فيه إطلاق الكذب على الإخبار بغير ماسيق ولو كان قائله بناء على غلبة ظنه وقوة القرينة .

**قوله ( يوم يعظم فيه الكعبة )** يشير الى ما وقع من إظهار الإسلام وأذان بلال على ظهرها وغير ذلك مما أزيل عنها مما كان فيها من الأصنام ومحو ما فيها من الصور وغير ذلك .

**قوله ( ويوم تكسى فيه الكعبة )** قيل إن قريشاً كانوا يكسون الكعبة في رمضان فصادف ذلك اليوم ، أو المراد باليوم الزمان كما قال يوم الفتح ، فأشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى أنه هو الذى يكسوها في ذلك العام ، ووقع ذلك .

**قوله ( وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تركز رايته بالحجون )** بفتح المهملة وضم الجيم الخفيفة هو مكان معروف بالقرب من مقبرة مكة . ( قال عروة فأخبرني نافع بن جبير بن مطعم قال سمعت العباس يقول للزبير بن العوام : بأبأ عبد الله ، ههنا أمرك رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تركز الراية ) وهذا السياق يروى أن نافعاً حضر المقالة المذكورة يوم فتح مكة ، وليس كذلك فإنه لاصحبه له ، ولكنه محمول عندى على أنه سمع العباس يقول للزبير ذلك بعد ذلك في حجة اجتمعوا فيها إما في خلافة عمر أو في خلافة عثمان ، ويحتمل أن يكون التقدير : سمعت العباس يقول قلت للزبير انخ فحذفت « قلت » .

**قوله ( قال وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم )** القائل ذلك هو عروة وهو من بقية الخبر ، وهو ظاهر

الإرسال في الجميع إلا في القدر الذي صرح عروة بسماحه له من نافع بن جبير ، وأما باقيه فيحتمل أن يكون عروة تلقاه عن أبيه ، أو عن العباس فإنه أدركه وهو صغير ، أو جمعه من نقل جماعة له بأسانيد مختلفة وهو الراجح .

**قوله ( وأمر النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ خالد بن الوليد أن يدخل من أعلى مكة من كداء )** أى بالمد ، ودخل النبي صلى الله عليه وسلم من كداء أى بالقصر ، وهذا مخالف للأحاديث الصحيحة الآتية أن خالداً دخل من أسفل مكة والنبي صلى الله عليه وسلم من أعلاها ، وكذا جزم ابن إسحق أن خالداً دخل من أسفل ودخل النبي صلى الله عليه وسلم من أعلاها وضربت له هناك قبة ، وقد ساق ذلك موسى بن عقبة سباقاً واضحاً فقال : وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الزبير بن العوام على المهاجرين وخيلهم وأمره أن يدخل من كداء من أعلى مكة ، وأمره أن يغرز رايته بالحجون ولا يرح حتى يأتيه ، وبعث خالد بن الوليد في قبائل قضاة وسليم وغيرهم وأمره أن يدخل من أسفل مكة وأن يغرز رايته عند أدنى البيوت ، وبعث سعد بن عباد في كتيبة الأنصار في مقدمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرهم أن يكفوا أيديهم ولا يقاتلوا إلا من قاتلهم ، وعند البيهقي بإسناد حسن من حديث ابن عمر قال « لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح رأى النساء يلطمن وجوه الخيل بالخمير ، فتيسم الى أبى بكر فقال : يا أبا بكر كيف قال حسان ؟ فأنشده قوله :

عدمت بنيتي إن لم تروها      تثير النقع موعدها كداء  
ينازعن الأسنة مسرجات      يلطمهن بالخمير النساء

فقال « أدخلوها من حيث قال حسان » .

**قوله ( فقتل من خيل خالد بن الوليد رضى الله عنه يومئذ رجلان : حبيش )** بمهمله ثم موحدة ثم معجمة ، وعند ابن إسحق بمعجمة ونون ثم مهمله مصغر ( ابن الأشعر ) وهو لقب ، واسمه خالد بن سعد بن منقذ بن ربيعة بن أخزم الخزاعي ، وهو أخو أم معبد التي مر بها النبي صلى الله عليه وسلم مهاجراً . وروى البغوى والطبراني وآخرون قصتها من طريق حزام بن هشام بن حبيش عن أبيه عن جده ، وعن أحمد « حدثنا موسى بن داود حدثنا حزام بن هشام بن حبيش قال : شهد جدى الفتح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( وكرز )** بضم الكاف وسكون الراء بعدها زاي هو ابن جابر بن حسل بمهملتين بكسر ثم سكون ابن الأحب بمهمله مفتوحة وموحدة مشددة ابن حبيب الفهرى ، وكان من رؤساء المشركين ، وهو الذى أغار على سرح النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر الأولى ، ثم أسلم قديماً ، وبعثه النبي صلى الله عليه وسلم في طلب العرنيين . وذكر ابن إسحق أن هذين الرجلين سلكا طريقاً فشذا عن عسكر خالد فقتلها المشركون يومئذ . وذكر ابن إسحق أن أصحاب خالد لقوا ناساً من قريش ، منهم سهيل بن عمرو وصفوان بن أمية كانوا تجمعوا بالخدمة بالجاء المعجمة والنون مكان أسفل مكة ليقاتلوا المسلمين ، فناوشوهم شيئاً من القتال ، فقتل من خيل خالد مسلمة بن الميلاء الجهنى ، وقتل من المشركين اثنا عشر رجلاً أو ثلاثة عشر وانهزموا ، وفي ذلك يقول حماس ابن قيس بن خالد البكرى — قال ابن هشام : ويقال هي للمرعاش الهذلى — يخاطب امرأته حين لامته على الفرار من المسلمين — :

إنك لو شهدت يوم الخندمة      إذ فر صفوان وفر عكرمة  
واستقبلتنا بالسيوف المسلمة      يقطعن كل ساعد وجميعه  
ضربا فلا يسمع إلا غمغمه      لم تنطق في اللوم أدنى كلمه

وعندى موسى بن عقبة : واندفع خالد بن الوليد حتى دخل من أسفل مكة وقد تجمع بها بنو بكر وبنو الحارث ابن عبد مناة وناس من هذيل ومن الأحابيش الذين استنصرت بهم قريش ، فقاتلوا خالدا ، فقاتلهم ، فانهزموا وقتل من بنى بكر نحو عشرين رجلا ومن هذيل ثلاثة أو أربعة ، حتى انتهى بهم القتال الى الحزوة الى باب المسجد حتى دخلوا في الدور ، وارتفعت طائفة منهم على الجبال ، وصاح أبو سفيان : من أغلق بابه وكف يده فهو آمن ، قال : ونظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى البارقة فقال : ما هذا وقد نهيت عن القتال ؟ فقالوا : نظن أن خالدا قوتل ويدى بالقتال فلم يكن له بد من أن يقاتل ، ثم قال : وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن اطمأن لخالد بن الوليد « لم قاتلت وقد نهيتك عن القتال ؟ فقال : هم بدعونا بالقتال ووضعوا فينا السلاح ، وقد كففت يدي ما استطعت . فقال : قضاء الله خير » وذكر ابن سعد أن عدة من أصيب من الكفار أربعة وعشرون رجلا ، ومن هذيل خاصة أربعة ، وقيل مجموع من قتل منهم ثلاثة عشر رجلا . وروى الطبراني من حديث ابن عباس قال « خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن الله حرم مكة » الحديث ، فقيل له : هذا خالد بن الوليد يقتل ، فقال : قم يا فلان فقل له فليرفع القتال ، فأتاه الرجل فقال له : إن نبي الله يقول لك أقتل من قدرت عليه ، فقتل سبعين ثم اعتذر الرجل إليه ، فسكت « قال : وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أمراءه أن لا يقتلوا إلا من قاتلهم ، غير أنه أهدر دم نفر سماهم . وقد جمعت أسماءهم من مفرقات الأخبار وهم : عبد العزى بن خططل ، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح ، وعكرمة بن أبي جهل ، والحويرث بن نقيد بنون وقاف مصغر ، ومقيس بن صبابه بمهملة مضمومة وموحدتين الأولى خفيفة ، وهبار بن الأسود . وقيتان كانتا لابن خططل كانتا تغنيان بهجو النبي صلى الله عليه وسلم ، وسارة مولاة بنى المطلب وهى التى وجد معها كتاب حاطب . فأما ابن أبي سرح فكان أسلم ثم ارتد ثم شفع فيه عثمان يوم الفتح إلى النبي صلى الله عليه وسلم فحقن دمه وقبل إسلامه . وأما عكرمة ففر الى اليمن فتبعته امرأته أم حكيم بنت الحارث بن هشام فرجع معها بأمان من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأما الحويرث فكان شديد الأذى لرسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة فقتله على يوم الفتح . وأما مقيس بن صبابه فكان أسلم ثم عدا على رجل من الأنصار فقتله ، وكان الأنصارى قتل أخاه هشاما خطأ ، فجاء مقيس فأخذ الدية ثم قتل الأنصارى ثم ارتد ، فقتله نائلة بن عبد الله يوم الفتح . وأما هبار فكان شديد الأذى للمسلمين وعرض لزينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجرت فنخس بعيرها فأسقطت ، ولم يزل ذلك المرض بها حتى ماتت ، فلما كان يوم الفتح بعد أن أهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه أعلن بالإسلام فقبل منه فعفا عنه . وأما القيتان فاسمهما فرتنى وقرينة ، فاستؤمن لإحداهما فأسلمت وقتلت الأخرى . وأما سارة فأسلمت وعاشت إلى خلافة عمر . وقال الحميدى : بل قتلت . وذكر أبو معشر فيمن أهدر دمه الحارث بن طلائل الخزاعى قتله على . وذكر غير ابن إسحق أن فرتنى هى التى أسلمت وأن قرينة قتلت وذكر الحاكم أيضا من أهدر دمه كعب بن زهير وقصته مشهورة وقد جاء بعد ذلك وأسلم ومدح ووحيى بن حرب وقد تقدم شأنه فى غزوة أحد . وهند بنت عتبة امرأة أبى سفيان وقد أسلمت . وأرنب مولاة ابن

خطل أيضاً قتلت . وأم سعد قتلت فيما ذكر ابن إسحق فكمملت العدة ثمانية رجال وست نسوة . ويحتمل أن تكون أرب و أم سعد هما القيتان اختلف في اسمهما أو باعتبار الكنية واللقب . قلت : وسيأتى في حديث أنس في هذا الباب ذكر ابن خطل . وروى أحمد ومسلم والنسائي من طريق عبد الله بن رباح عن أبي هريرة قال « أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد بعث على إحدى الجنبتين خالد بن الوليد وبعث الزبير على الأخرى وبعث أبا عبيدة على الحسر — بضم المهمله وتشديد السين المهمله أى الذين بغير سرح — فقال لى : ياأبا هريرة اهتف لى بالأنصار ، فهتف بهم فجاءوا فأطافوا به ، فقال لهم : أترون إلى أوباش قريش وأتباعهم ؟ ثم قال بإحدى يديه على الأخرى : احصدوهم حصداً حتى توافونى بالصفاء . قال أبو هريرة : فانطلقنا فما نشاء أن نقتل أحداً منهم إلا قتلناه ، فجاء أبو سفيان فقال : يا رسول الله أبيحت خضراء قريش ، لا قريش بعد اليوم . قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أغلق بابه فهو آمن » وقد تمسك بهذه القصة من قال إن مكة فتحت عنوة وهو قول الأكثر ، وعن الشافعى ورواية عن أحمد أنها فتحت صلحاً لما وقع هذا التأمين ، ولإضافة الدور الى أهلها ، ولأنها لم تقسم ، ولأن الغنائم لم يملكو دورها وإلا لجاز إخراج أهل الدور منها . وحجة الأولين ماوقع من التصريح من الأمر بالقتال ووقوعه من خالد بن الوليد ، وتصريحه صلى الله عليه وسلم بأنها أجلت ساعة من نهار ، ونبيه عن التأسى به فى ذلك . وأجابوا عن ترك القسمة بأنها لاتستلزم عدم العنوة فقد تفتح البلد عنوة ويمن على أهلها ويترك لهم دورهم وغنائمهم ، لأن قسمة الأرض المغنومة ليست متفقاً عليها ، بل الخلاف ثابت عن الصحابة فمن بعدهم ، وقد فتحت أكثر البلاد عنوة فلم تقسم وذلك فى زمن عمر وعثمان مع وجود أكثر الصحابة ، وقد زادت مكة عن ذلك بأمر يمكن أن يدعى اختصاصها به دون بقية البلاد ، وهى أنها دار النسك ومتعبد الخلق ، وقد جعلها الله تعالى حرماً سواء العاكف فيه والباد . وأما قول النووى احتج الشافعى بالأحاديث المشهورة بأن النبى صلى الله عليه وسلم صالحهم بمر الظهران قبل دخول مكة ففيه نظر ، لأن الذى أشار إليه إن كان مراده ما وقع له من قوله صلى الله عليه وسلم « من دخل دار أبى سفيان فهو آمن » كما تقدم وكذا « من دخل المسجد » كما عند ابن إسحق فإن ذلك لا يسمى صلحاً إلا إذا التزم من أشير إليه بذلك الكف عن القتال ، والذى ورد فى الأحاديث الصحيحة ظاهر فى أن قريشاً لم يلتزموا ذلك لأنهم استعدوا للحرب كما ثبت فى حديث أبى هريرة عند مسلم « أن قريشاً وبشت أوباشاً لها وأتباعاً فقالوا : نقدم هؤلاء ، فإن كان لهم شئ كنا معهم ، وإن أصيبوا أعطيناه الذين سألنا فقال النبى صلى الله عليه وسلم : أترون أوباش قريش ؟ ثم قال بإحدى يديه على الأخرى أى احصدوهم حصداً حتى توافونى على الصفاء . قال فانطلقنا فما نشاء أن نقتل أحداً إلا قتلناه » وإن كان مراده بالصلح وقوع عقد به فهذا لم ينقل ولا أظنه عنى إلا الاحتمال الأول وفيه ساذكرته . وتمسك أيضاً من قال إنه مبهم بما وقع عند ابن إسحق فى سياق قصة الفتح : فقال العباس لعلى أجد بعض الخطابة أو صاحب لبن أو ذا حاجة يأتى مكة فيخبره بمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخرجوا إليه فيستأمنوه قبل أن يدخلها عنوة . ثم قال فى القصة بعد قصة أبى سفيان « من دخل دار أبى سفيان فهو آمن ، ومن أغلق عليه بابه فهو آمن ، ففرق الناس إلى دورهم وإلى المسجد » . وعند موسى بن عقبة فى المغازى — وهى أصح ما صنف فى ذلك عند الجماعة — مانصه « أن أباً سفيان وحكيم بن حزام قالوا : يا رسول الله كنت حقيقاً أن تجعل عدتك وكيدك بهوازن ، فإنهم أبعد رحماً وأشد عداوة ، فقال : إني لأرجو أن يجمعهما الله لى : فتح مكة وإعزاز الإسلام بها ، وهزيمة هوازن وغنيمة

أموالهم . فقال أبو سفيان وحكيم : فادع الناس بالأمان ، أرأيت إن اعتزلت قريش فكفمت أيديها آمنون هم ؟ قال : من كف يده وأغلق دأره فهو آمن . قالوا : فابعثنا نؤذن بذلك فيهم : قال : انطلقوا ، فمن دخل دار أبن سفيان فهو آمن ، ومن دخل دار حكيم فهو آمن « ودار أبن سفيان بأعلى مكة ودار حكيم بأسفلها . فلما توجهوا قال العباس : يا رسول الله إني لا آمن أبا سفيان أن يرتد ، فرده حتى تريه جنود الله . قال : أفعل « فذكر القصة ، وفي ذلك تصريح بعموم التأمين ، فكان هذا أماناً منه لكل من لم يقاتل من أهل مكة ، فمن ثم قال الشافعي : كانت مكة مأمونة ولم يكن فتحها عنوة ، والأمان كالصلح . وأما الذين تعرضوا للقتال أو الذين استثنوا من الأمان وأمر أن يقتلوا ولو تعلقوا بأستار الكعبة فلا يستلزم ذلك أنها فتحت عنوة . ويمكن الجمع بين حديث أبن هريرة في أمره صلى الله عليه وسلم بالقتال وبين حديث الباب في تأمينه صلى الله عليه وسلم لهم بأن يكون التأمين على بشرط وهو ترك قريش المجاهرة بالقتال ، فلما تفرقوا إلى دورهم ورضوا بالتأمين المذكور لم يستلزم أن أوباشهم الذين لم يقبلوا ذلك وقاتلوا خالد بن الوليد ومن معه فقاتلهم حتى قتلهم وهزمهم أن تكون البلد فتحت عنوة ، لأن العبرة بالأصول لا بالأتباع وبالأكثر لا بالأقل ، ولا خلاف مع ذلك أنه لم يجر فيها قسم غنمة ولا سبي من أهلها ممن باشر القتال أحد ، وهو مما يؤيد قول من قال لم يكن فتحها عنوة . وعند أبن داود بإسناد حسن « عن جابر أنه سئل : هل غنمت يوم الفتح شيئاً ؟ قال : لا « وجنحت طائفة — منهم الماوردي — إلى أن بعضها فتح عنوة لما وقع من قصة خالد بن الوليد المذكورة ، وقرر ذلك الحاكم في « الإكلیل » . والحق أن صورة فتحها كان عنوة ومعاملة أهلها معاملة من دخلت بأمان ، ومنع جمع منهم السهيلي ترتب عدم قسمتها وجواز بيع دورها وإجارتها على أنها فتحت صلحاً ، أما أولاً فلأن الإمام مخير في قسمة الأرض بين الغانمين إذا انتزعت من الكفار وبين إبقائها وقتناً على المسلمين ، ولا يلزم من ذلك منع بيع الدور وإجارتها . وأما ثانياً فقال بعضهم : لا تدخل الأرض في حكم الأموال ، لأن من مضى كانوا إذا غلبوا على الكفار لم يغنموا الأموال ، فتنتزل النار فتأكلها وتصير الأرض عموماً لهم كما قال الله تعالى ﴿ ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم ﴾ الآية . وقال ﴿ وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الأرض ومغاربها ﴾ الآية . والمسألة مشهورة فلا نطيل بها هنا ، وقد تقدم بكثير من مباحث دور مكة في « باب توريث دور مكة » من كتاب الحج

[٤٢٨١] ٤١٢٠ - نا أبو الوليد قال نا شعبة عن معاوية بن قرّة قال : قال سمعتُ عبد الله بن مُغفل يقول : رأيتُ رسول الله صلى الله عليه يومَ فتح مكة على ناقته وهو يقرأ سورة الفتح يُرجعُ ، وقال : لولا أن يجتمع الناس حولي لرجعتُ كما رجعتُ . [الحديث ٤٢٨١ - أطرافه في : ٤٨٣٥ ، ٥٠٣٤ ، ٥٠٤٧ ، ٧٥٤٠] .

[٤٢٨٢] ٤١٢١ - نا سليمان بن عبد الرحمن قال نا سعدان بن يحيى قال حدثني محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أنه قال قال زمن الفتح : يا رسول الله ، أين تنزل غداً؟ قال النبي صلى الله عليه : « وهل ترك لنا عقيل من منزل ؟ » ، ثم قال : « لا يرث الكافر المؤمن ، ولا يرث المؤمن الكافر » . قيل للزهري : من ورث أبا طالب ؟ قال : ورثه عقيل وطالب . قال معمر عن الزهري : أين ينزل غداً؟ في حجته . ولم يقل يونس : حجته ولا زمن الفتح .

[٤٢٨٤] ٤١٢٢- نا أبو اليمان قال أنا شعيب قال أنا أبو الزناد عن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : «مَنْزِلُنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِذَا فَتَحَ اللَّهُ الْخَيْفَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ» .

[٤٢٨٥] ٤١٢٣- نا موسى بن إسماعيل قال نا إبراهيم بن سعد قال نا ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه حين أراد حنيناً : «مَنْزِلُنَا غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ» .

ثم ذكر الحديث في الباب بعد هذا ستة أحاديث : الحديث الأول .

**قوله ( حدثنا أبو الوليد )** كذا في الأصول ، وزعم خلف أنه وقع بدله سليمان بن حرب .

**قوله ( عن معاوية بن قرة )** في رواية حجاج بن منهال عن شعبة « أخبرنا أبو إياس » أخرجه في فضائل القرآن ، وأبو إياس هو معاوية بن قرة .

**قوله ( وهو يقرأ سورة الفتح )** زاد في رواية آدم عن شعبة في فضائل القرآن « قراءة لينة » .

**قوله ( يرجع )** بتشديد الجيم ، والترجيع ترديد القارئ الحرف في الحلق .

**قوله ( وقال : لولا أن تجتمع الناس )** القائل هو معاوية بن قرة راوى الحديث ، بين ذلك مسلم بن إبراهيم في روايته لهذا الحديث عن شعبة ، وهو في تفسير سورة الفتح وفي أواخر التوحيد من رواية شعبة عن هذا الحديث نحوه وأتم منه ، ولفظه « ثم قرأ معاوية يحكى قراءة ابن مغفل وقال : لولا أن تجتمع الناس عليكم لرجعت كما رجعت ابن مغفل يحكى النبي صلى الله عليه وسلم . فقلت لمعاوية : كيف ترجيعه ؟ قال : آآ ثلاث مرات » وللحاكم في « الإكليل » من رواية وهب بن جرير عن شعبة « لقرأت بذلك اللحن الذي قرأ به النبي صلى الله عليه وسلم » . الحديث الثاني .

**قوله ( حدثنا سليمان بن عبد الرحمن )** هو المعروف بابن بنت شرحبيل وسعدان بن يحيى هو سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي أبو يحيى الكوفي نزيل دمشق ، وسعدان لقبه ، وهو صدوق . وأشار الدارقطني إلى لينة . وماله في البخارى سوى هذا الموضع . وشيخه محمد بن أبي حفصة ، واسم أبي حفصة ميسرة ، بصرى يكنى أبا سلمة ، صدوق . ضعفه النسائي . وماله في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في الحج قرنه فيه بغيره .

**قوله ( إنه قال زمن الفتح : يا رسول الله أين تنزل غداً ؟ )** تقدم شرحه مستوفى في « باب توريث دور مكة » من كتاب الحج .

**قوله ( قيل للزهري : من ورث أبا طالب )** السائل عن ذلك لم أقف على اسمه

**قوله ( ورثه عقيل وطالب )** ، تقدم في الحج من رواية يونس عن الزهري بلفظ « وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب ولم يرث جعفر ولا على شيئاً لأنهما كانا مسلمين . وكان عقيل وطالب كافرين انتهى . وهذا يدل على تقدم هذا الحكم في أوائل الإسلام ، لأن أبا طالب مات قبل الهجرة . ويحتمل أن تكون الهجرة لما وقعت استولى

عقيل وطالب على ما خلفه أبو طالب ، وكان أبو طالب قد وضع يده على ما خلفه عبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان شقيقه وكان النبي صلى الله عليه وسلم عند أبي طالب بعد موت جده عبد المطلب ، فلما مات أبو طالب ثم وقعت الهجرة ولم يسلم طالب وتأخر إسلام عقيل استوليا على ما خلف أبو طالب ، ومات طالب قبل بدر وتأخر عقيل ، فلما تقرر حكم الإسلام بترك توريث المسلم من الكافر استمر ذلك بيد عقيل فأشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك ، وكان عقيل قد باع تلك الدور كلها . واختلف في تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عقيلاً على ما يخصه هو . فقيل : ترك له ذلك تفضلاً عليه ، وقيل استمالة له وتأليفاً ، وقيل تصحيحاً لتصرفات الجاهلية كما تصحح أنكحهم . وفي قوله « وهل ترك لنا عقيل من دار » إشارة إلى أنه لو تركها بغير بيع لنزل فيها ، وفيه تعقب على الخطأ حيث قال : إنما لم ينزل النبي صلى الله عليه وسلم فيها لأنها دور هجرها في الله تعالى بالهجرة ، فلم ير أن يرجع في شيء تركه الله تعالى . وفي كلامه نظر لا يخفى ، والأظهر ما قدمته ، وأن الذي يختص بالترك إنما هو إقامة المهاجر في البلد التي هاجر منها كما تقدم تقريره في أبواب الهجرة ، لا مجرد نزوله في دار يملكها إذا أقام المدة المأذون له فيها وهي أيام النسك وثلاثة أيام بعده . والله أعلم .

**قوله ( وقال معمر عن الزهري )** أي بالإسناد المذكور ( أين نزل غداً في حجته ) طريق معمر تقدمت موصولة في الجهاد .

**قوله ( ولم يقل يونس )** أي ابن يزيد ( حجته ولا زمن الفتح ) أي سكت عن ذلك ، وبقي الاختلاف بين ابن أبي حفصة ومعمر ، أو ثقت وأتقن من محمد بن أبي حفصة . الحديث الثالث .

**قوله ( عن عبد الرحمن )** هو الأعرج .

**قوله ( منزلنا إن شاء الله )** هو للتبرك .

**قوله ( إذا افتتح الله الخيف )** هو بالرفع وهو مبتدأ خبره منزلنا ، وليس هو مفعول افتتح . والخيف ما انحدر عن غلظ الجبل وارتفع عن مسيل الماء .

**قوله ( حيث تقاسموا )** يعني قريشا ( على الكفر ) أي لما تحالف قريش أن لا يبايعوا بني هاشم ولا يناكحوهم ولا يؤوهم وحصروهم في الشعب وتقدم بيان ذلك في المبعث ، وتقدم أيضاً شرحه في باب « لزول النبي صلى الله عليه وسلم بمكة » من كتاب الحج .

**قوله في الطريق الثانية ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أراد حنيناً )** أي في غزوة الفتح لأن غزوة حنين عقب غزوة الفتح ، وقد تقدم في الباب المذكور في الحج من رواية شعيب عن الزهري بلفظ « حين أراد قدوم مكة » ولا مغايرة بين الروايتين بطريق الجمع المذكور ، لكن ذكره هناك أيضاً من رواية الأوزاعي عن الزهري بلفظ « قال وهو بمنى : نحن نازلون غدا بخيف بني كنانة » وهذا يدل على أنه قال ذلك في حجته لا في غزوة الفتح فهو شبيه بالحديث الذي قبله في الاختلاف في ذلك ، ويحتمل التعدد والله أعلم . قيل إنما اختار النبي صلى الله عليه وسلم النزول في ذلك الموضع ليتذكر ما كانوا فيه فيشكر الله تعالى على ما أنعم به عليه من الفتح العظيم وتمكنهم من دخول مكة ظاهراً على رغم أنف من سعى في إخراجهم منها ومبالغة في الصفح عن الذين أساءوا



ومقابلتهم بالمن والإحسان ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

[٤٢٨٦] ٤١٢٤- نا يحيى بن قزعة قال نا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك : أن النبي صلى الله عليه دخل مكة يوم الفتح وعلى رأسه المغفر ، فلما نزع جاء رجل فقال : ابن خطل متعلق بأستار الكعبة . قال : « اقتله » . قال مالك : ولم يكن النبي صلى الله عليه فيما نرى - والله أعلم - يومئذ محرماً .

[٤٢٨٧] ٤١٢٥- نا صدقة بن الفضل قال نا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله قال : دخل النبي صلى الله عليه مكة يوم الفتح وحول البيت ستون وثلاثمائة نصب ، فجعل يطعن بها بعود في يده ، ويقول : « جاء الحق وزهق الباطل ، جاء الحق وما يبدئ الباطل وما يُعيد » .

[٤٢٨٨] ٤١٢٦- حدثنا إسحاق قال نا عبد الصمد قال حدثني أبي قال نا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه لمّا قدم مكة أبى أن يدخل البيت وفيه الآلهة ، فأمر بها فأخرجت ، وأخرج صورة إبراهيم وإسماعيل في أيديهما من الأزام ، فقال : « قاتلهم الله ، لقد علموا ما استقسموا بها قط » . ثم دخل البيت فكبر في نواحي البيت وخرج ولم يصل فيه . تابعه معمر عن أيوب . وقال وهيب نا أيوب عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه .

الحديث الرابع .

قوله ( يحيى بن قزعة ) بفتح القاف والزاي بعدها مهملة .

قوله ( عن ابن شهاب ) في رواية يحيى بن عبد الحميد عن مالك « حدثني ابن شهاب » أخرجه الدارقطني ، وفي رواية أحمد عن أبي أحمد الزبيري عن مالك عن ابن شهاب « أن أنس بن مالك أخبره » .

قوله ( المغفر ) في رواية أبي عبيد القاسم بن سلام عن يحيى بن بكير عن مالك « مغفر من حديد » قال الدارقطني تفرد به أبو عبيد وهو في « الموطأ » ليحيى بن بكير مثل الجماعة ، ورواه عن مالك جماعة من أصحابه خارج الموطأ بلفظ « مغفر من حديد » ثم ساقه من رواية عشرة عن مالك كذلك ، وكذلك هو عند ابن عدى من رواية أبي أويس عن ابن شهاب ، وعند الدارقطني من رواية شعبة بن سوار عن مالك ، وفي هذا الحديث « من رأى منكم ابن خطل فليقتله » ومن رواية زيد بن الحباب عن مالك بهذا الإسناد « وكان ابن خطل يهجو رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشعر » .

قوله ( فقال اقتله ) زاد الوليد بن مسلم عن مالك في آخره « فقتل » أخرجه ابن عائد وصححه ابن حبان ، واختلف في قاتله ، وقد جزم ابن إسحق بأن سعيد بن حريث وأبا برزة الأسلمي اشتركا في قتله ، وحكى الواقدي فيه أقوالاً : منها أن قاتله شريك بن عبدة العجلاني ، ورجح أنه أبو برزة ، وقد بينت ما فيه من الاختلاف في كتاب الحج مع بقية شرح هذا الحديث في « باب دخول مكة بغير إحرام » من أبواب العمرة بما يغني عن إعادته . واستدل بقتل ابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة على أن الكعبة لا تعيد من وجب عليه القتل ، وأنه يجوز قتل من وجب عليه القتل في الحرم . وفي الاستدلال بذلك نظر لأن المخالفين تمسكوا بأن ذلك إنما وقع في

الساعة التي أحل للنبي صلى الله عليه وسلم فيها القتال بمكة ، وصرح بأن حرمتها عادت كما كانت ، والساعة المذكورة وقع عند أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنها استمرت من صبيحة يوم الفتح إلى العصر . وأخرج عمر بن شبة في « كتاب مكة » من حديث السائب بن يزيد قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استخرج من تحت أستار الكعبة عبد الله بن خطل فضربت عنقه صبرا بين زمزم ومقام إبراهيم وقال « لا يقتلن قرشي بعد هذا صبرا » ورجاله ثقات إلا أن في أبي معشر مقالا ، والله أعلم . الحديث الخامس قوله ( عن أبي معمر ) هو عبد الله بن سخرية .

قوله ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود .

قوله ( ستون وثلاثمائة نصب ) بضم النون والمهملة وقد تسكن ، بعدها موحدة ، هي واحدة الأنصاب ، وهو ما ينصب للعبادة من دون الله تعالى . ووقع في رواية ابن أبي شيبة عن ابن عيينة « صنما » بدل « نصبا » . ويطلق النصب ويراد به الحجارة التي كانوا يذبحون عليها للأصنام وليست مرادة هنا ، وتطلق الأنصاب على أعلام الطريق وليست مرادة هنا ولا في الآية .

قوله ( عن ابن أبي نجيح ) في رواية الحميدى في التفسير عن ابن عيينة حدثنا ابن أبي نجيح وهو عبد الله واسم أبي نجيح يسار ، وتقدم في الملازمة عن علي بن عبد الله عن سفيان « حدثنا ابن أبي نجيح » ولابن عيينة في هذا الحديث إسناد آخر أخرجه الطبراني من طريق عبد الغفار بن داود عن ابن عيينة عن جامع بن أبي راشد عن أبي وائل عن ابن مسعود .

قوله ( فجعل يطعنها ) بضم العين ويفتحها والأول أشهر .

قوله ( يعود في يده ويقول : جاء الحق ) في حديث أبي هريرة عند مسلم « يطعن في عينيه بسية القوس » وفي حديث ابن عمر عند الفاكهي وصححه ابن حبان « فيسقط الصنم ولا يمسه » ، وللفاكهي والطبراني من حديث ابن عباس « فلم يبق وثن استقبله إلا سقط على قفاه » مع أنها كانت ثابتة بالأرض ، وقد شد لهم إبليس أقدامها بالرصاص « وفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لإدلال الأصنام وعابديها ، ولإظهار أنها لا تنفع ولا تضر ، ولا تدفع عن نفسها شيئا .

قوله ( الأزلام ) هي السهام التي كانوا يستقسمون بها الخير والشر ، وعند ابن أبي شيبة من حديث جابر نحو حديث ابن مسعود وفيه « فأمر بها فكبت لوجوها » وفيه نحو حديث ابن عباس وزاد « قاتلهم الله » ما كان إبراهيم يستقسم بالأزلام . ثم دعا بزعفران فلطخ تلك التماثيل « . وفي الحديث كراهية الصلاة في المكان الذي فيه صور لكونها مظنة الشرك ، وكان غالب كفر الأمم من جهة الصور .

الحديث السادس .

قوله ( حدثني إسحاق ) هو ابن منصور ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث بن سعيد .

قوله ( حدثني أبي ) سقط من رواية الأصيلي ولابد منه .

قوله ( أبي أن يدخل البيت وفيه الآلهة ، فأمر بها فأخرجت ) وقع في حديث جابر عند ابن سعد وأبي داود

« أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عمر بن الخطاب وهو بالبطحاء أن يأقي الكعبة فيمحو كل صورة فيها ، فلم يدخلها حتى محيت الصور ، وكان عمر هو الذي أخرجها » والذي يظهر أنه محاً ما كان من الصور مدهوناً مثلاً ، وأخرج ما كان مخروطاً . وأما حديث أسامة « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فرأى صورة إبراهيم فدعا بماء فجعل يمحوها » وقد تقدم في الحج فهو محمول على أنه بقيت بقية خفى على من محأها أولاً . وقد حكى ابن عائد في المغازي عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز أن صورة عيسى وأمه بقيتا حتى رآهما بعض من أسلم من نصارى غسان فقال : إنكما ليلاد غربة ، فلما هدم ابن الزبير البيت ذهبا فلم يبق لهما أثر . وقد أطنب عمر بن شبة في « كتاب مكة » في تخريج طريق هذا الحديث فذكر ماتقدم وقال « حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج سأل سليمان بن موسى عطاء : أدركت في الكعبة تماثيل ؟ قال : نعم ، أدركت تماثيل مريم في حجرها ابنها عيسى مزوقاً ، وكان ذلك في العمود الأوسط الذي يلي الباب . قال : فمتى ذهب ذلك ؟ قال : في الحريق » وفيه عن ابن جريج « أخبرني عمرو بن دينار أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بطمس الصور التي كانت في البيت » وهذا سند صحيح ، ومن طريق عبد الرحمن بن مهران عن عمير مولى ابن عباس عن أسامة « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فأمرني فأتيته بماء في دلو فجعل ييل الثوب ويضرب به على الصور ويقول : قاتل الله قوماً يصورون مالا يخلقون » وقوله « وخرج ولم يصل » تقدم شرحه في « باب من كبر في نواحي الكعبة » من كتاب الحج ، وفيه الكلام على من أثبت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة ومن نفاها .

قوله ( تابعه معمر عن أيوب ) وصله أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب .

قوله ( وقال وهيب حدثنا أيوب عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم ) يعني أنه أرسله . ووقع في نسخة الصغاني بإثبات ابن عباس في التعليق عن وهيب وهو خطأ ، ورجحت الرواية الموصولة عند البخاري لاتفاق عبد الوارث ومعمر على ذلك عن أيوب

### دُخُولُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ

[٤٢٨٩] ٤١٢٧ - وقال الليث حدثني يونس قال أنا نافع عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه عليه أقبل يوم الفتح من أعلى مكة على راحلته مُردفاً أسامة بن زيد ومعه بلال ومعه عثمان بن طلحة من الحجة حتى أناخ في المسجد ، فأمره أن يأتي بمفتاح البيت ، فدخل رسول الله صلى الله عليه عليه ومعه أسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة ، فمكث فيها نهاراً طويلاً ، ثم خرج فاستبق الناس ، فكان عبد الله بن عمر أول من دخل ، فوجد بلالاً وراء الباب قائماً ، فسأله : أين صلى رسول الله صلى الله عليه عليه ؟ فأشار إلى المكان الذي صلى فيه . قال عبد الله : فنسيت أن أسأله : كم صلى من سجدة .

[٤٢٩٠] ٤١٢٨ - نا الهيثم بن خارجة قال نا حفص بن ميسرة عن هشام بن عروة عن أبيه : أن عائشة أخبرته أن النبي صلى الله عليه عليه دخل عام الفتح من كداء التي بأعلى مكة . تابعه أبو أسامة ووهيب . في كداء .

٤١٢٩ - حدثنا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه : دخل النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح من أعلى مكة من كداء .

**قوله** ( باب دخول النبي صلى الله عليه وسلم من أعلى مكة ) أى حين فتحها . وقد روى الحاكم في « الإكليل » من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة يوم الفتح وذقنه على رحله متخشعاً » .

**قوله** ( وقال الليث حدثني يونس ) هو ابن يزيد ، وهذه الطريق وصلها المؤلف في الجهاد ، وتقدم شرح الحديث في الصلاة وفي الحج في « باب إغلاق البيت » مع فوائد كثيرة .

**قوله** ( فأمره أن يأتي بمفتاح البيت ) روى عبد الرزاق والطبراني من جهته من مرسل الزهري « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعثمان يوم الفتح : ائتني بمفتاح الكعبة ، فأبطأ عليه ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظره ، حتى إنه ليتحدر منه مثل الجمان من العرق ويقول : ما يجبهه ؟ فسعى إليه رجل ، وجعلت المرأة التي عندها المفتاح وهي أم عثمان واسمها سلافة بنت سعيد تقول : إن أخذه منكم لا يعطيكموه أبداً ، فلم يزل بها حتى أعطت المفتاح ، فجاء به ففتح ، ثم دخل البيت ، ثم خرج فجلس عند السقاية فقال على : إنا أعطينا النبوة والسقاية والحجابة ، ما قوم بأعظم نصيباً منا . فكره النبي صلى الله عليه وسلم مقالته . ثم دعا عثمان بن طلحة فدفع المفتاح إليه . وروى ابن أبي شيبة من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب مرسل نحوه ، وعند ابن إسحاق بإسناد حسن عن صفية بنت شيبة قالت « لما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم واطمأن الناس خرج حتى جاء البيت فطاف به ، فلما قضى طوافه دعا عثمان بن طلحة فأخذ منه مفتاح الكعبة ففتح له فدخلها ، ثم وقف على باب الكعبة فخطب » قال ابن إسحاق : وحدثني بعض أهل العلم أنه صلى الله عليه وسلم قام على باب الكعبة ، فذكر الحديث ، وفيه : ثم قال يا معشر قريش ، ما ترون أئني فاعل فيكم ؟ قالوا : خيراً ، أخ كريم وابن أخ كريم . قال : اذهبوا فأنتم الطلقاء . ثم جلس فقام على فقال : اجمع لنا الحجابة والسقاية ، فذكره . وروى ابن عائد من مرسل عبد الرحمن بن سابط أن النبي صلى الله عليه وسلم دفع مفتاح الكعبة إلى عثمان فقال : خذها خالدة مخلدة ، إني لم أدفعها إليكم ولكن الله دفعها إليكم ، ولا ينزعها منكم إلا ظالم . ومن طريق ابن جريج أن علياً قال للنبي صلى الله عليه وسلم : اجمع لنا الحجابة والسقاية ، فنزلت ﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ﴾ فدعا عثمان فقال : خذوها يا بنى شيبة خالدة تالدة ، لا ينزعها منكم إلا ظالم . ومن طريق علي بن أبي طلحة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا بنى شيبة ، اكملوا مما يصل إليكم من هذا البيت بالمعروف . وروى الفاكهي من طريق محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ناول عثمان المفتاح قال له : غيبه . قال الزهري : فلذلك يغيب المفتاح . ومن حديث ابن عمر أن بنى أئني ظلحة كانوا يقولون : لا يفتح الكعبة إلا هم ، فتناول النبي صلى الله عليه وسلم المفتاح ففتحها بيده .

**قوله** ( حدثنا الهيثم بن خارجة ) بخاء معجمة وجيم خراساني نزل بغداد ، كان من الأتبات . قال عبد الله

ابن أحمد : كان أئى إذا رضى عن إنسان وكان عنده ثقة حدث عنه وهو خى ، فحدثنا عن الهيثم بن خارجة وهو حى ، وليس له عند البخارى موصول سوى هذا الموضع .

**قوله** ( تابعه أبو أسامة وهيب فى كداء ) أى روياه عن هشام بن عروة بهذا الإسناد وقالوا فى روايتهما « دخل من كداء » أى بالفتح والماء ، وطريق أئى أسامة وصلها المصنف فى الحج عن محمود بن غيلان عنه موصولاً ، وأوردها هنا عن عبيد بن إسماعيل عنه فلم يذكر فيه عائشة . وأما طريق وهيب وهو ابن خالد فوصلها المصنف أيضاً فى الحج ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى هناك .

### مَنْزَلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْفَتْحِ

٤١٣٠ - نا أبو الوليد قال نا شعبة عن عمرو عن ابن أبي ليلى : ما أخبرنا أحد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى غير أم هانئ ، فإنها ذكرت أنه يوم فتح مكة اغتسل فى بيتها ، ثم صلى ثمان ركعات ، قالت : لم أره صلى صلاة أخف منها ، غير أنه يتم الركوع والسجود . [٤٢٩٢]

**قوله** ( باب منزل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ) أى المكان الذى نزل فيه ، وقد تقدم قريباً فى الكلام على الحديث الثالث أنه نزل بالمحصب ، وهنا أنه فى بيت أم هانئ . وكذا فى « الإكليل » من طريق معمر عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث عن أم هانئ وكان النبي صلى الله عليه وسلم نازلاً عليها يوم الفتح ، ولا مغايرة بينهما لأنه لم يقم فى بيت أم هانئ وإنما نزل به حتى اغتسل وصلى ثم رجع الى حيث ضربت خيمته عند شعب أئى طالب ، وهو المكان الذى حصرت فيه قريش المسلمين ، وقد تقدم شرح حديث الباب فى كتاب الصلاة ، وروى الواقدي من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « منزلنا إذا فتح الله علينا مكة فى الخيف حيث تقاسموا على الكفر وجاه شعب أئى طالب حيث حصرونا » ومن حديث ائى رافع نحو حديث أسامة السابق وقال فيه « ولم يزل مضطرباً بالأبطح لم يدخل بيوت مكة .

### ب

٤١٣١ - حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن منصور عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول فى ركوعه وسجوده : « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي » . [٤٢٩٣]

٤١٣٢ - نا أبو النعمان قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : كان عمرُ يدخلني مع أشياخ بدر ، فقال بعضهم : لم تدخل هذا الفتى معنا ، ولنا أبناء مثله ؟ فقال : إنه من قد علمتم . قال : فدعاهم ذات يوم ودعاني معهم ، قال : وما رأيته دعاني يومئذ إلا ليريهم مني ، فقال : ما تقولون في : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ ؟ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ ؟ حتى ختم السورة . فقال بعضهم : أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا . وقال بعضهم : لا ندري ، أو لم يقل بعضهم شيئاً . فقال : يا ابن عباس ، أكذا تقول ؟ قلت : لا ، قال : فما تقول ؟ قلت : هو أجل رسول الله

صلى الله عليه أعلمه الله له إذا جاء نصر الله ، والفتح فتح مكة فذاك علامة أجلك ، فسبح بحمد ربك واستغفره ، إنه كان تواباً . قال عمر : ما أعلم منها إلا ما تعلم .

[٤٢٩٥] ٤١٣٣ - فاسعيد بن شرحبيل قال نا ليث عن المقبري : عن أبي شريح العدوي أنه قال لعمر بن سعيد وهو يبعث البعوث إلى مكة : ائذن لي أيها الأمير أحدثك قولاً قام به رسول الله صلى الله عليه الغد من يوم الفتح ، سمعته أذناي ووعاه قلبي وأبصرته عيناي حين تكلم به : إنه حمد الله وأثنى عليه ثم قال : «إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس . لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا ، ولا يعصدها بها شجرًا . فإن أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه فيها فقولوا له : إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ، وليبلغ الشاهد الغائب . فقيل لأبي شريح : ماذا قال لك عمرو ؟ قال : قال : أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح ، إن الحرم لا يعيد عاصياً ، ولا فاراً بدم ، ولا فاراً بخربة . قال أبو عبد الله : الخربة : البلية .

[٤٢٩٦] ٤١٣٤ - فاقضية قال نا ليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه يقول عام الفتح وهو بمكة : «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر» .

قوله ( باب ) كذا في الأصول بغير ترجمة ، وكأنه يبض له فلم يتفق له وقوع مايناسبه ، وقد ذكر فيه أربعة أحاديث : الأول حديث عائشة ( كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي ) هكذا أورده مختصراً ، وقد تقدم شرحه في أبواب صفة الصلاة ووجه دخوله هنا ما سيأتي في التفسير بلفظ « ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة بعد أن نزلت عليه ﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ﴾ إلا يقول فيها » فذكر الحديث .

الحديث الثاني حديث ابن عباس ( كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر ) الحديث سيأتي شرحه مستوفى في تفسير سورة النصر إن شاء الله تعالى . وقوله ( ممن قد علمتم ) أي فضله . وقوله ( ليربهم مني ) أي بعض فضيلتي . وقوله ( فقال له ابن عباس ) هو بالنصب على حذف آلة النداء ، وفي رواية الكشميني « يا ابن عباس » . الحديث الثالث .

قوله ( حدثنا سعيد بن شرحبيل ) هو الكندي الكوفي من قدماء شيوخ البخاري ، وليس له عنه في الصحيح سوى هذا الموضع وآخر في علامات النبوة ، وكل منهما عنده له متابع عن الليث بن سعد ، والمقبري هو سعيد بن أبي سعيد .

قوله ( العدوي ) كنت جوزت في الكلام على حديث الباب في الحج أنه من حلفاء بني عدى بن كعب وذلك لأنني رأيته في طريق أخرى الكعبي نسبة إلى بني كعب بن ربيعة بن عمرو بن لحي ، ثم ظهر لي أنه نسب إلى بني عدى بن عمرو بن لحي ، وهم إخوة كعب ، ويقع هذا في الأنساب كثيرا ينسبون إلى أخى القبيلة ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في أبواب محرمات الإحرام من كتاب الحج ، وبعضه في كتاب العلم ، وبأني

بعض شرحه في الديات في الكلام على حديث أنى هريرة ، موقع في آخره هنا « قال أبو عبد الله » وهو المصنف « الخربة : البلية » .

الحديث الرابع حديث جابر ( أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح : إن الله ورسوله حرم بيع الخمر ) كذا ذكره مختصراً ، وقد تقدم في أواخر البيوع مطولاً مع شرحه

### مقام النبي صلى الله عليه بمكة زمن الفتح

[٤٢٩٧] ٤١٣٥ - نا أبو نعيم قال نا سفيان ... ح . ونا قبيصة قال نا سفيان عن يحيى بن أبي إسحاق عن أنس : أقمنا مع النبي صلى الله عليه عشرة نقصر الصلاة .

[٤٢٩٨] ٤١٣٦ - نا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا عاصم عن عكرمة عن ابن عباس قال : أقام النبي صلى الله عليه بمكة تسعة عشر يوماً يصلي ركعتين .

[٤٢٩٩] ٤١٣٧ - نا أحمد بن يونس قال : قال أبو شهاب عن عاصم عن عكرمة عن ابن عباس أقمنا مع النبي صلى الله عليه في سفر تسعة عشرة نقصر الصلاة . قال ابن عباس : ونحن نقصر ما بيننا وبين تسعة عشرة ، فإذا زدنا أقمنا .

قوله ( باب مقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة زمن الفتح ) ذكر فيه حديث أنس « أقمنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عشراً نقصر الصلاة » وحديث ابن عباس « أقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة تسعة عشر يوماً يصلي ركعتين » وفي الرواية الثانية عنه « أقمنا في سفر ولم يذكر المكان ، فظاهر هذين الحديثين التعارض ، والذي أعتقد أنه حديث أنس إنما هو في حجة الوداع ، فإنها هي السفارة التي أقام فيها بمكة عشراً ، لأنه دخل يوم الرابع وخرج يوم الرابع عشر ، وأما حديث ابن عباس فهو في الفتح وقد قدمت ذلك بأدلتها في « باب قصر الصلاة » وأوردت هناك التصريح بأن حديث أنس إنما هو في حجة الوداع ، ولعل البخاري أدخله في هذا الباب إشارة إلى ما ذكرت ولم يفصح بذلك تشجيذاً للأذهان . ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق وكيع عن سفيان « فأقام بها عشراً يقصر الصلاة حتى رجع إلى المدينة » ، وكذا هو في « باب قصر الصلاة » من وجه آخر عن يحيى بن أبي إسحاق عند المصنف ، وهو يؤيد ما ذكرته ، فإن مدة إقامتهم في سفرة الفتح حتى رجعوا إلى المدينة أكثر من ثمانين يوماً .

( تنبيه ) : سفيان في حديث أنس هو الثوري في الروايتين ، وعبد الله في حديث ابن عباس هو ابن المبارك ، وعاصم هو ابن سليمان الأحول . وقوله « وقال ابن عباس » هو موصول بالإسناد المذكور كما تقدم بيانه في « باب قصر الصلاة » أيضاً

ب

[٤٣٠٠] ٤١٣٨ - وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عبد الله بن ثعلبة بن صُعير ، وكان

النبي صلى الله عليه قد مسح وجهه عام الفتح . [الحديث ٤٣٠٠ - طرفه في : ٦٣٥٦].

[٤٣٠١] ٤١٣٩ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام عن معمر عن الزهري عن سفين أبي جميلة قال أخبرنا ونحن مع ابن المسيب : قال : وزعم أبو جميلة أنه أدرك النبي صلى الله عليه وخرج معه عام الفتح .

**قوله ( باب ) كذا في الأصول بغير ترجمة ، وسقط من رواية النسفي فصارت أحاديثه من جملة الباب الذي قبله ، ومناسبتها له غير ظاهرة ، ولعله كان قد بيض له ليكتب له ترجمة فلم يتفق ، والمناسب لترجمته « من شهد الفتح » ثم ذكر فيه أحد عشر حديثاً . الحديث الأول .**

**قوله ( وقال الليث إلخ ) وصله المصنف في « التاريخ الصغير » قال « حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث » فذكره وقال في آخره « عام الفتح بمكة » وقد وصله من وجه آخر عن الزهري فقال « عن عبد الله بن ثعلبة أنه رأى سعد بن أبي وقاص أوتر بركة » أخرجه في كتاب الأدب كما سيأتي .**

**قوله ( أخبرني عبد الله بن ثعلبة بن صغير ) بمهمل مصغراً ، وهو عذري بضم المهمل وسكون المعجمة ، ويقال له أيضاً ابن أبي صغير ، وهو ابن عمرو بن زيد بن سنان حليف بني زهرة ، ولأبيه ثعلبة صحبة ، وقد حذف المصنف الخبر به اختصاراً وقد ظهر بما ذكر في الأدب . الحديث الثاني .**

**قوله ( عن الزهري عن سنين أبي جميلة قال أخبرنا ونحن مع ابن المسيب ) والجملة الحالية أراد الزهري بها تقوية روايته عنه بأنها كانت بحضرة سعيد .**

**قوله ( عن سنين ) بمهمل ونون مصغر ، وقيل بتشديد التحتانية وبالنون الأولى فقط ، تقدم ذكره في الشهادات بما يغني عن إعادته .**

**قوله ( وخرج معه عام الفتح ) ذكر أبو عمر أنه حج معه حجة الوداع ، تقدم ذكره في الشهادات .**  
[٤٣٠٢] ٤١٤٠ - نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن عمرو بن سلمة قال لي أبو قلابة ألا تلقاه فتسأله ؟ قال : فلقيته فسألته فقال : كنا بماء مر الناس ، وكان يمر بنا الركبان فنسألهم : ما للناس ، ما لهذا الرجل ؟ فيقولون : يزعم أن الله أرسله ، أوحى إليه ، أوحى الله كذا ، فكنت أحفظ ذاك الكلام فكأنما يقرأ في صدري ، وكانت العرب تلوم بإسلامهم الفتح فيقولون : اتركوه وقومهم ، فإنه إن ظهر عليهم فهو نبي صادق . فلما كانت وقعة أهل الفتح بادر كل قوم بإسلامهم ، وبدر أبي قومه بإسلامهم ، فلما قدم قال : جئتكم والله من عند النبي صلى الله عليه حقاً ، فقال : صلوا صلاة كذا في حين كذا ، وصلوا صلاة كذا في حين كذا ، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم ، وليؤمكم أكثركم قرآناً ، فنظروا ، فلم يكن أحد أكثر قرآناً مني ، لما كنت أتلقى من الركبان ، فقد مؤني بين أيديهم وأنا ابن ست أو سبع سنين ، وكانت علي بردة كنت إذا سجدت تقلصت عني ، فقالت امرأة من الحي : ألا تغطون عنا استقارنكم ، فاشتروا ، فقطعوا لي قميصاً ، فما فرحت بشيء فرحي بذاك القميص .



**قوله ( عن عمرو بن سلمة )** مختلف في صحبته ، ففى هذا الحديث أن أباه وفد ، وفيه إشعار بأنه لم ينفد معه ، وأخرج ابن مندة من طريق حماد بن سلمة عن أيوب بهذا الإسناد ما يدل على أنه وفد أيضاً ، وكذلك أخرجه الطبراني ، وأبوه سلمة بكسر اللام هو ابن قيس ويقال نقيع الجرهمى بفتح الجيم وسكون الراء ، صحابى ماله في البخارى سوى هذا الحديث ، وكذا ابنه لكن وقع ذكر عمرو بن سلمة في حديث مالك بن الحويرث كما تقدم في صفة الصلاة .

**قوله ( قال لى أبو قلابة )** هو مقول أيوب .

**قوله ( كنا بما يمر الناس )** يجوز في ممر الحركات الثلاث ، وعند أى داود من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن عمرو بن سلمة « كنا نحاصر ، يمر بنا الناس إذا أتوا النبى صلى الله عليه وسلم » .  
**قوله ( ما للناس ، ما للناس )** كذا فيه مكرر مرتين .

**قوله ( ما هذا الرجل )** أى يسألون عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن حال العرب معه .

**قوله ( أوحى إليه ، أوحى الله بكذا )** يريد حكاية ما كانوا يخبرونهم به مما سمعوه من القرآن ، وفي رواية يوسف القاضى عن سليمان بن حرب عند أى نعيم في المستخرج « فيقولون نبى يزعم أن الله أرسله وأن الله أوحى إليه كذا وكذا ، فجعلت أحفظ ذلك الكلام » وفي رواية أى داود « وكنت غلاماً حافظاً ، فحفظت من ذلك قرآناً كثيراً » .

**قوله ( فكأنما يقر )** كذا للكشيميهى بضم أوله وفتح القاف وتشديد الراء من القرار ، وفي رواية عنه بزيادة ألف مقصورة من التقرية أى يجمع ، ولأكثر بهمز من القراءة ، ولإسماعيل « يقرى » بغين معجمة وراء ثقيلة أى يلصق بالغراء ، ورجحها عياض .

**قوله ( تلوم )** بفتح أوله واللام وتشديد الواو أى تنتظر وإحدى التاءين محذوفة .

**قوله ( وبدر )** أى سبق .

**قوله ( فلما قدم )** استقبلناه ، هذا يشعر بأنه ما وفد مع أبيه لكن لا يمنع أن يكون وفد بعد ذلك .

**قوله ( وليؤمكم أكثركم قرآناً )** في رواية أبى داود من وجه آخر عن عمرو بن سلمة عن أبيه « أنهم قالوا : يا رسول الله من يؤمنا ؟ قال أكثركم جمعاً للقرآن » .

**قوله ( فظفروا )** في رواية الإسماعيلى « فظفروا إلى أهل حوائنا » بكسر المهملة وتخفيف الواو والمد ، والحواء مكان الحى النزول .

**قوله ( تقلصت )** أى انجمعت وارتفعت ، وفي رواية أبى داود — تكشف عنى « وله من طريق عاصم بن سليمان عن ابن عمرو بن سلمة « فكنت أؤمهم في بردة موصولة فيها فتق ، فكنت إذا سجدت خرجت إسنى » .

**قوله ( ألا تغطون )** كذا في الأصول ، وزعم ابن التين أنه وقع عنده بحذف النون . ولأبي داود « فقالت امرأة من النساء : واروا عنا عورة قارئكم »

**قوله ( فاشترؤا )** أي ثوباً ، وفي رواية أبي داود « فاشترؤا لي قميصاً عمانياً » وهو بضم المهملة وتخفيف الميم نسبة إلى عمان وهي من البحرين ، وزاد أبو داود في رواية له « قال عمرو بن سلمة : فما شهدت مجعاً من جرم إلا كنت إمامهم » وفي الحديث حجة للشافعية في إمامة الصبي المميز في الفريضة ، وهي خلافة مشهورة ولم ينصف من قال إنهم فعلوا ذلك باجتهادهم ، ولم يطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لأنها شهادة نفى ، ولأن زمن الوحي لا يقع التقرير فيه على ما لا يجوز ، كما استدلل أبو سعيد وجابر لجواز العزل بكونهم فعنوه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان منهيًا عنه لنهى عنه في القرآن وكذا من استدلل به بأن ستر العورة في الصلاة ليس شرطاً لصحتها بل هو سنة ، ويجزى بدون ذلك لأنها واقعة حال فيحتمل أن يكون ذلك بعد علمهم بالحكم

٤١٤١ - فاعبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه ... ح . وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت : كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد أن يقبض ابن وليدة زمعة ، وقال عتبة : إنه ابني ، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه مكة في الفتح أخذ سعد بن أبي وقاص ابن وليدة زمعة فأقبل به إلى النبي صلى الله عليه ، وأقبل معه عبد بن زمعة ، قال سعد : هذا ابن أخي عهد إلي أنه ابنه . قال عبد بن زمعة : يا رسول الله ، هذا أخي ، هذا ابن زمعة ولد على فراشه . فنظر رسول الله صلى الله عليه إلى ابن وليدة زمعة فإذا أشبه الناس بعتبة بن أبي وقاص . فقال رسول الله صلى الله عليه : « هو لك ، هو أخوك يا عبد بن زمعة ، من أجل أنه ولد على فراشه » . وقال رسول الله صلى الله عليه : « احتجبي منه يا سودة » ، لما رأى من شبه عتبة بن أبي وقاص . قال ابن شهاب قالت عائشة قال النبي صلى الله عليه : « الولد للفراش ، وللعاهر الحجر » . قال ابن شهاب : كان أبو هريرة يصيح بذلك .

الحديث الرابع والخامس حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة ، وسيأتي شرحه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى . وفي آخره حديث أبي هريرة في معنى قوله « الولد للفراش » ، والغرض منه هنا الإشارة إلى أن هذه القصة وقعت في فتح مكة .

**قوله ( وقال الليث حدثني يونس )** وصله الذهلي في « الزهريات » وساقه المصنف هنا على لفظ يونس ، وأورده مقروناً بطريق مالك وفيه مخالفة شديدة له ، وسأين ذلك عند شرحه ، وقد عابه الإسماعيلي وقال : قرن بين روايتي مالك ويونس مع شدة اختلافهما ، ولم يبين ذلك .

**قوله ( قال ابن شهاب قالت عائشة )** كذا هنا ، وهذا القدر موصول في رواية مالك بذكر عروة فيه ، وفي قوله « هو أخوك يا عبد بن زمعة » رد لمن زعم أن قوله « هو لك يا عبد بن زمعة » أن اللام فيه للملك فقال : أي هو لك عبد .

**قوله ( وقال ابن شهاب وكان أبو هريرة يصيح بذلك )** أى يعلن بهذا الحديث<sup>(١)</sup> وهذا موصول إلى ابن شهاب ومنقطع بين ابن شهاب وأبي هريرة ، وهو حديث مستقل أغفل المزى التنبيه عليه في « الأطراف » وقد أخرج مسلم والترمذى والنسائى من طريق سفيان بن عيينة ومسلم أيضاً من طريق معمر كلاهما عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ، زاد معمر « وأبى سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : الولد للفراش وللعاهر الحجر » وفي رواية لمسلم عن ابن عيينة عن سعيد وأبى سلمة معاً ، وفي أخرى عن سعيد أو أبى سلمة . قال الدارقطنى في « العلل » : هو محفوظ لابن شهاب عنهما . قلت : وسيأتى في الفرائض من وجه آخر عن أبى هريرة باختصار ، لكن من غير طريق ابن شهاب ، فلعل هذا الاختلاف هو السبب في ترك إخراج البخارى لحديث أبى هريرة من طريق ابن شهاب

[٤٣٠٤] ٤١٤٢ - نا محمد قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير : أن امرأة سُرقت في عهد رسول الله صلى الله عليه في غزوة الفتح ، ففرغ قومها إلى أسامة بن زيد بن حارثة يستشفعون . قال عروة : فلما كلمه أسامة فيها تلون وجه رسول الله صلى الله عليه فقال : « أتكلمني في حد من حدود الله ؟ » قال أسامة : استغفر لي يا رسول الله . فلما كان العشي قام رسول الله صلى الله عليه خطيباً فأتنى على الله بما هو أهله ثم قال : « أما بعد ، إنما أهلك الناس قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، والذي نفس محمد بيده ، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » . ثم أمر رسول الله صلى الله عليه بتلك المرأة فقطعت يدها . فحسنت توبتها بعد ذلك وتزوجت . قالت عائشة . وكانت تأتي بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله صلى الله عليه .

الحديث السادس .

**قوله ( أخبرني عروة بن الزبير أن امرأة سُرقت )** كذا فيه بصورة الإرسال ، لكن في آخره ما يقتضى أنه عن عائشة ، لقوله في آخره « قالت عائشة فكانت تأتيني بعد ذلك فأرفع حاجتها » وعند الإسماعيلي من طريق الزهري عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت « فتأتى فحسنت توبتها وكانت تأتيني فأرفع حاجتها إلى النبى صلى الله عليه وسلم » وسيأتى شرح هذا الحديث في كتاب الحدود ، والغرض منه هنا الإشارة إلى أن القصة وقعت يوم الفتح

[٤٣٠٥] ٤١٤٣ - نا عمرو بن خالد قال نا زهير قال نا عاصم عن أبي عثمان قال حدثني مجاشع قال : أتيت النبى صلى الله عليه بأخي بعد الفتح ، قلت : يا رسول الله ، جئت بك بأخي لتبايعه على الهجرة . قال : « ذهب أهل الهجرة بما فيها » . فقلت : على أي شيء تبايعه ؟ قال : « أبايعة على الإسلام والإيمان والجهاد » فلقيت أبا معبد بعد - وكان أكبرهما - فسألته فقال : صدق مجاشع .

[٤٣٠٦] ٤١٤٤ - نا محمد بن أبي بكر قال نا فضيل بن سليمان قال نا عاصم عن أبي عثمان النهدي عن مجاشع بن مسعود قال : انطلقت بأبي معبد إلى النبى صلى الله عليه ليُبايعه على الهجرة قال : « مضت »

الهجرة لأهلها، أبياعه على الإسلام والجهاد». فلقيت أبا معبد، فسألته قال، فقال: صدق مجاشع. وقال خالد عن أبي عثمان عن مجاشع: إنه جاء بأخيه مجالد.

[٤٣٠٩] ٤١٤٥- حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن أبي بشر عن مجاهد: قلت لابن عمر: أريد أن أهاجر إلى الشام، قال: لا هجرة، ولكن جهاداً، فانطلق فاعرض نفسك، فإن وجدت شيئاً وإلا رجعت.

[٤٣١٠] ٤١٤٦- وقال النضر أنا شعبة قال أنا أبو بشر قال سمعت مجاهداً قلت لابن عمر، فقال: لا هجرة اليوم -أو بعد رسول الله صلى الله عليه- مثله.

[٤٣١١] ٤١٤٧- نا إسحاق بن يزيد قال نا يحيى بن حمزة قال حدثني أبو عمرو الأزاعي عن عبدة بن أبي لبابة عن مجاهد بن جبر المكي: أن ابن عمر كان يقول: لا هجرة بعد الفتح.

[٤٣١٢] ٤١٤٨- نا إسحاق بن يزيد قال نا يحيى بن حمزة قال حدثني الأزاعي عن عطاء بن أبي رباح قال: زرت عائشة مع عبيد بن عمير، فسألها عن الهجرة فقالت: لا هجرة اليوم، كان المؤمنون يفرُّ أحدُهم بدينه إلى الله وإلى رسوله مخافة أن يُفتن عليه. فأما اليوم فقد أظهر الله الإسلام، فالمؤمن يعبد ربه حيث شاء، ولكن جهاداً ونية. الحديث السابع.

**قوله (حدثنا زهير)** هو ابن معاوية، وعاصم هو ابن سليمان، وأبو عثمان هو النهدي، ومجاشع هو ابن مسعود السلمي، وقوله «بأخي» هو مجالد بوزن أخيه، وكنيته أبو معبد كما في الرواية الثانية، والذي هنا فلقيت معبدًا «كذا للأكثر، وللكشمي» فلقيت أبا معبد «وهو وهم من جهة هذه الرواية وإن كان صواباً في نفس الأمر.

**قوله (وقال خالد)** هو الحذاء، وصل هذه الطريق الإسماعيلي من جهة خالد بن عبد الله عنه بلفظ عن مجاشع بن مسعود أنه جاء بأخيه مجالد بن مسعود فقال «هذا مجالد يارسل الله فبايعه على الهجرة» الحديث. وقد تقدم بيان أحوال الهجرة مستوفى في أبواب الهجرة وفي أوائل الجهاد. الحديث الثامن حديث ابن عمر، تقدم سنداً ومتناً في أوائل الهجرة.

**قوله (وقال النضر)** ابن شميل، وصله الإسماعيلي من طريق أحمد بن منصور عنه وزاد في آخره «ولكن جهاد، فانطلق فاعرض نفسك فإن أصبت شيئاً وإلا فارجع» الحديث التاسع حديث عائشة، تقدم في أوائل الهجرة أيضاً سنداً ومتناً، وإسحق بن يزيد هو ابن إبراهيم بن يزيد الفراديسي نسبة إلى جده.

[٤٣١٣] ٤١٤٩- نا إسحاق قال نا أبو عاصم عن ابن جريج قال أخبرني حسن بن مسلم عن مجاهد: أن رسول الله صلى الله عليه قام يوم الفتح فقال: «إن الله حرم مكة يوم خلق السموات والأرض، فهي حرام بحرام الله إلى يوم القيامة، لم تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدي، ولم تحل لي قط إلا ساعة من الدهر: لا ينفرُ صيدها، ولا يعصدُ شوكها، ولا يختلي خلاها، ولا تحلُّ لقطتها إلا لمنشد». فقال العباس بن

عبدالمطلب : **إِلَّا الْإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَإِنَّهُ لَا بَدَّ مِنْهُ لِلْقَيْنِ وَالْبَيْوتِ . فَسَكَتَ ثُمَّ قَالَ : «إِلَّا الْإِذْخِرَ فَإِنَّهُ حَلَالٌ» .** وعن ابن جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمِثْلِ هَذَا أَوْ نَحْوِ هَذَا . رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه .  
الحديث العاشر .

**قوله ( حدثنا إسحق )** هو ابن منصور وبه جزم أبو علي الجبائي ، وقال الحاكم هو ابن نصر .

**قوله ( حدثنا أبو عاصم )** هو النبيل وهو من شيوخ البخاري ، وربما حدث عنه بواسطة كما هنا .

**قوله ( عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم )** هذا مرسل ، وقد وصله في الحج والجهاد وغيرهما من رواية منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس ، وأورده ابن أبي شيبة من طريق يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن ابن عباس ، والذي قبله أولى .

**قوله ( وعن ابن جريج )** هو موصول بالإسناد الذي قبله ، وعبد الكريم هو ابن مالك الجزري ، ووقع عند الإسماعيلي من وجه آخر عن أبي عاصم عن ابن جريج « سمعت عبد الكريم سمعت عكرمة » وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الحج . الحديث الحادي عشر .

**قوله ( رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم )** أي الخطبة المذكورة ، وقد وصلها في كتاب العلم من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة ، وأول الحديث عنده « أن الله حبس عن مكة الفيل ، وسلط عليها رسوله والمؤمنين » الحديث ، وقد تقدم شرحه هناك والله الحمد .

## باب

**قول الله عز وجل : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ الآية**

**قوله ( باب قول الله تعالى : ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم — إلى — غفور رحيم )** كذا لأبي ذر ، وساق غيره إلى قوله ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ — ثُمَّ قَالَ إِلَى — غفور رحيم ﴾ ووقع في رواية النسفي « باب غزوة حنين » وقول الله عز وجل ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ — إِلَى — غفور رحيم ﴾ وحنين بمهملة ونون مصغر وإد إلى جنب ذي المجاز قريب من الطائف ، بينه وبين مكة بضعة عشر ميلا من جهة عرفات ، قال أبو عبيد البكري : سمى باسم حنين بن قابضة بن مهلائيل . قال أهل المغازي : خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى حنين لست خلت من شوال : وقيل لليلتين بقينا من رمضان . وجمع بعضهم بأنه بدأ بالخروج في أواخر رمضان وسار سادس شوال ، وكان وصوله إليها في عاشره ، وكان السبب في ذلك أن مالك بن عوف النصري جمع القبائل من هوازن وواقفه على ذلك الثقفيون ، وقصدوا محاربة المسلمين ، فبلغ ذلك الحزامي النبي صلى الله عليه وسلم فخرج إليهم . قال عمر بن شبة في « كتاب مكة » : حدثنا الحزامي يعني إبراهيم بن المنذر حدثنا ابن وهب عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة أنه كتب إلى الوليد : أما بعد فإنك كتبت إليّ تسألني عن قصة الفتح ، فذكر له وقتها ، فأقام عامئذ بمكة نصف شهر ، ولم يزد على

ذلك حتى أتاه أن هوازن وثقيفاً قد نزلوا حينئذ يريدون قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانوا قد جمعوا إليه ورئيسهم عوف بن مالك . ولأبي داود بإسناد حسن من حديث سهل بن الحنظلية « أنهم ساروا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى حنين فأطنبوا السير ، فجاء رجل فقال : إني انطلقت من بين أيديكم حتى طلعت جبل كذا وكذا ، فإذا أنا بهوازن عن بكرة أبيهم بظعنهم ونعمهم وشائهم قد اجتمعوا إلى حنين ، فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : تلك غنيمة المسلمين غداً إن شاء الله تعالى » وعند ابن إسحاق من حديث جابر ما يدل على أن هذا الرجل هو عبد الله بن أبي حدرد الأسلمي .

**قوله ( ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم )** روى يونس بن بكير في « زيادات المغازي » عن الربيع بن أنس قال : قال رجل يوم حنين لن تغلب اليوم من قلة ، فشق ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم فكانت الهزيمة . وقوله ﴿ ثم وليتم مدبرين ﴾ إلى آخر الآيات ، يأتي بيان ذلك في شرح أحاديث الباب ، ثم ذكر المصنف فيه خمسة أحاديث :

[٤٣١٤] ٤١٥٠ - نا محمد بن عبد الله بن نمير قال نا يزيد بن هارون قال أنا إسماعيل : رأيت بيد ابن أبي

أوفى ضربة ، قال : ضربتها مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين . قلت : شهدت حينئذ ؟ قال : قبل ذلك .

[٤٣١٥] ٤١٥١ - نا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن أبي إسحاق قال سمعت البراء ، وجاءه رجل فقال : يا

أبا عمار ، أتوليت يوم حنين - قال : أما أنا فأشهد على النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يؤل ، ولكن عجل سرعان القوم ، فرشقته هوازن - وأبوسفيان بن الحارث أخذ برأس بغلته البيضاء - يقول : « أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب » .

[٤٣١٦] ٤١٥٢ - نا أبو الوليد قال نا شعبة عن أبي إسحاق قيل للبراء وأنا أسمع : أوليتم مع النبي صلى الله

عليه يوم حنين ، فقال : أما النبي فلا ، كانوا رماة ، فقال : « أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب » .

[٤٣١٧] ٤١٥٣ - حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن أبي إسحاق سمع البراء - وسأله رجل

من قيس : أفررتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين ؟ - فقال : لكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفر ، كان هوازن رماة وإنما حملنا عليهم انكشفوا فأكبنا على الغنائم ، فاستقبلنا بالسهام . ولقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم على بغلته البيضاء ، وإن أباسفيان بن الحارث أخذ بزمامها وهو يقول : « أنا النبي لا كذب » . قال إسرائيل وزهير : نزل النبي صلى الله عليه وسلم عن بغلته .

الحديث الأول .

**قوله ( عن إسماعيل )** هو ابن أبي خالد ، وكذا هو منسوب في رواية أحمد عن يزيد بن هارون .

**قوله ( ضربة )** زاد أحمد « فقلت ماهذه » وفي رواية الإسماعيلي « ضربة على ساعده » وفي رواية له « أثر

ضربة » .

**قوله ( شهدت حيناً ؟ قال قبل ذلك )** في رواية أحمد « قال نعم وقبل ذلك » ومراده بمقابل ذلك حين من المشاهد ، وأول مشاهدته الحديبية فيما ذكره من صنف في الرجال ، ووقفت في بعض حديثه على ما يدل أنه شهد الخندق ، وهو صحابي ابن صحابي . الحديث الثاني حديث البراء .

**قوله ( عن أبي إسحاق )** هو السبيعي ، ومدار هذا الحديث عليه ، وقد تقدم في الجهاد من وجه آخر عن سفيان وهو الثوري قال « حدثني أبو إسحق » .

**قوله ( وجاءه رجل )** لم أقف على اسمه وقد ذكر في الرواية الثالثة أنه من قيس .

**قوله ( يا أبا عمارة )** هي كنية البراء .

**قوله ( أتوليت يوم حنين )** الهزمة للاستفهام وتوليت أي انهزمت ، وفي الرواية الثانية « أوليت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين » وفي الثالثة « أفرتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » وكلها بمعنى .

**قوله ( أما أنا فأشهد على النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يول )** تضمن جواب البراء إثبات الفرار لهم لكن لا على طريق التعميم ، وأراد أن إطلاق السائل يشمل الجميع حتى النبي صلى الله عليه وسلم لظاهر الرواية الثانية ، ويمكن الجمع بين الثانية والثالثة بحمل المعية على ما قبل الهزيمة فيادر إلى استثنائه ثم أوضح ذلك ، وختم حديثه بأنه لم يكن أحد يومئذ أشد منه صلى الله عليه وسلم . قال النووي : هذا الجواب من بديع الأدب ، لأن تقدير الكلام فرتم كلكم ، فدخل فيهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال البراء : لا والله ما فر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن جرى كيت وكيت ، فأوضح أن فرار من فر لم يكن على نية الاستمرار في الفرار ، وإنما انكشفوا من وقع السهام وكأنه لم يستحضر الرواية الثانية . وقد ظهر من الأحاديث الواردة في هذه القصة أن الجميع لم يفروا كما سيأتي بيانه ، ويحتمل أن البراء فهم من السائل أنه اشتبه عليه حديث سلمة بن الأكوع الذي أخرجه مسلم بلفظ « ومررت برسول الله صلى الله عليه وسلم منهزماً » فلذلك حلف النبي صلى الله عليه وسلم لم يول ، ودل ذلك على أن منهزماً حال من سلمة ، ولهذا وقع في طريق أخرى « ومررت برسول الله صلى الله عليه وسلم منهزماً وهو على بغلته فقال : لقد رأى ابن الأكوع فرعاً » ويحتمل أن يكون السائل أخذ التعميم من قوله تعالى ﴿ ثُمَّ وَلِيَّتْ مَدْيَنَ ﴾ فبين له أنه من العموم الذي أريد به الخصوص .

**قوله ( ولكن عجل سرعان القوم فرشتهم هوازن )** فأما سرعان فبفتح المهملة والراء ، ويجوز سكون الراء ، وقد تقدم ضبطه في سجود السهو في الكلام على حديث ذي الديدن ، والرشق بالشين المعجمة والقاف رمى السهام ، وأما هوازن فهي قبيلة كبيرة من العرب فيها عدة بطون ينسبون إلى هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بمعجمة ثم مهملة ثم فاء مفتوحات ابن قيس بن عيلان بن إلياس بن مضر ، والعذر لمن انهزم من غير المؤلفة أن العدو كانوا ضعفهم في العدد وأكثر من ذلك ، وقد بين شعبة في الرواية الثالثة السبب في الإسراع المذكور قال : كانت هوازن رماة ، قال وإنما لما حملنا عليهم انكشفوا . وللمصنف في الجهاد « انهزموا » قال « فاكبنا » وفي روايته في الجهاد في باب من قاد دابة غيره في الحرب « فأقبل الناس على الغنائم فاستقبلونا بالسهام » . وللمصنف في الجهاد أيضاً من رواية زهير بن معاوية عن أبي إسحق تكملة السبب المذكور قال « خرج شبان

أصحابه وأخفاؤهم حسراً — بضم المهملة وتشديد السين المهملة — ليس عليهم سلاح ، فاستقبلهم جمع هوازن وبني نضر مايكادون يسقط لهم سهم ، فرشقوهم رشقاً مايكادون يخطئون الحديث وفيه « نزل واستنصر » ثم قال : « أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب » . ثم صف أصحابه وفي رواية مسلم من طريق زكريا عن أبي إسحق « فرموهم برشق من نبل كأنها رجل جراد فانكشفوا » وذكر ابن إسحق من حديث جابر وغيره في سبب انكشافهم أمراً آخر ، وهو أن مالك بن عوف سبق بهم إلى حين فاعدوا وتهيئوا في مضايق الوادي ، وأقبل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه حتى انحط بهم الوادي في عماية الصبح ، فثارت في وجوههم الخيل فشذت عليهم ، وانكفأ الناس منهزمين . وفي حديث أنس عند مسلم وغيره من رواية سليمان التيمي عن السميطة عن أنس قال « افتتحنا مكة ، ثم إنا غزونا حنيناً ، قال فجاء المشركون بأحسن صفوف رأيت : صف الخيل ، ثم المقاتلة ، ثم النساء من وراء ذلك ، ثم الغنم ثم النعم : قال . ونحن بشر كثير ، وعلى ميمنة خيلنا خالد بن الوليد ، فجعلت خيلنا تلوذ خلف ظهورنا فلم نلبث أن انكشفت خيلنا وفرت الأعراب ومن تعلم من الناس » وسألت للمصنف قريباً من رواية هشام بن زيد عن أنس قال « أقبلت هوازن وغطفان بذرايعهم ونعمهم ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة آلاف ومعه الطلقاء ، قال فادبروا عنه حتى بقي وحده » الحديث . ويجمع بين قوله « حتى بقي وحده » وبين الأخبار الدالة على أنه بقي معه جماعة بأن المراد بقي وحده متقدماً مقبلاً على العدو والذين ثبتوا معه كانوا وراءه ، أو الوحدة بالنسبة لما شدة القتال ، وأبو سفيان بن الحارث وغيره كانوا يخدمونه في إمساك البغلة ونحو ذلك . ووقع في رواية أبي نعيم في « الدلائل » تفصيل المائة بضعة وثلاثون من المهاجرين والبقية من الأنصار ومن النساء أم سليم وأم حارثة .

**قوله ( وأبو سفيان بن الحارث )** أي ابن عبد المطلب بن هاشم وهو ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان إسلامه قبل فتح مكة لأنه خرج إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلقبه في الطريق وهو سائر إلى فتح مكة فأسلم وحسن إسلامه ، وخرج إلى غزوة حنين فكان فيمن ثبت . وعند ابن أبي شيبة من مرسل الحكم بن عثية قال : لما فر الناس يوم حنين جعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب ، فلم يبق معه إلا أربعة نفر ، ثلاثة من بني هاشم ورجل من غيرهم : علي والعباس بين يديه ، وأبو سفيان بن الحارث أخذ بالعنان ، وابن مسعود من الجانب الأيسر . قال : وليس يقبل نحوه أحد إلا قتل . وروى الترمذي من حديث ابن عمر بإسناد حسن قال « لقد رأيتنا يوم حنين وإن الناس لمولين ، وما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة رجل » وهذا أكثر ما وقفت عليه من عدد من ثبت يوم حنين . وروى أحمد والحاكم من حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال « كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين فولى عنه الناس ، وثبت معه ثمانون رجلاً من المهاجرين والأنصار ، فكنا على أقدامنا ، ولم نولهم الدبر ، وهم الذين أنزل الله عليهم السكينة » وهذا لا يخالف حديث ابن عمر فإنه نفى أن يكونوا مائة ، وابن مسعود أثبت أنهم كانوا ثمانين ، وأما ما ذكره النووي في شرح مسلم أنه ثبت معه إثنا عشر رجلاً فكأنه أخذه مما ذكره ابن إسحق في حديثه أنه ثبت معه العباس وابنه الفضل وعلي وأبو سفيان بن الحارث وأخوه ربيعة وأسامة بن زيد وأخوه من أمه أيمن بن أم أيمن ، ومن المهاجرين أبو بكر وعمر ، فهؤلاء تسعة ، وقد تقدم ذكر ابن مسعود في مرسل الحاكم فهؤلاء عشرة ، ووقع في شعر العباس بن عبد المطلب أن الذين ثبتوا كانوا عشرة فقط وذلك قوله :



نصرنا رسول الله في الحرب تسعة وقد فر من قد فر عنه فأقشعوا  
وعاشرنا وافي الحمام بنفسه لما مسه في الله لا يتوجع

ولعل هذا هو الثبت ، ومن زاد على ذلك يكون عجل في الرجوع فعد فيمن لم ينهزم ، ومن ذكر الزبير بن بكار وغيره أنه ثبت يوم حنين أيضاً جعفر بن أبي سفيان بن الحارث وقتب بن العباس وعتبة ومعتب ابنا أبي هب وعبد الله بن الزبير بن عبد المطلب ونوفل بن الحارث بن عبد المطلب وعقيل بن أبي طالب وشيبة بن عثمان الحجي ، فقد ثبت عنه أنه لما رأى الناس قد انهزموا استدبر النبي صلى الله عليه وسلم ليقته ، فأقبل عليه فضربه في صدره وقال له قاتل الكفار ، فقاتلهم حتى انهزموا . قال الطبراني : الانهزام المنهى عنه هو ماوقع على غير نية العود ، وأما الاستطرد للكثرة فهو كالتحيز إلى فئة .

**قوله ( آخذ برأس بغلته )** في رواية زهير « فأقبلوا — أي المشركون — هنالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو على بغلته البيضاء وابن عمه أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب يقود به ، فنزل واستنصر » . قال العلماء : في ركوبه صلى الله عليه وسلم البغلة يومئذ دلالة على النهاية في الشجاعة والثبات . وقوله « فنزل » أي عن البغلة « فاستنصر » أي قال : اللهم أنزل نصرك . وقع مصرحاً في رواية مسلم من طريق زكريا عن أبي إسحق . وفي حديث العباس عند مسلم « شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين فلزمته أنا وأبو سفيان بن الحارث فلم نفارقه » الحديث ، وفيه « ولّى المسلمون مدبرين ، فطفق رسول الله صلى الله عليه وسلم يركض بغلته قبل الكفار ، قال العباس : وأنا آخذ بلجام رسول الله صلى الله عليه وسلم أكفها إرادة أن لا تسرع ، وأبو سفيان آخذ بركابه » ، ويمكن الجمع بأن أبا سفيان كان آخذاً أولاً بزمامها فلما ركضها النبي صلى الله عليه وسلم إلى جهة المشركين خشي العباس فأخذ بلجام البغلة يكفها ، وأخذ أبو سفيان بالركاب وترك اللجام للعباس لإجلالاً له لأنه كان عمه .

**قوله ( بغلته )** هذه البغلة هي البيضاء ، وعند مسلم من حديث العباس « وكان على بغلة بيضاء أهداها له فروة بن نفاثة الجذامي » وله من حديث سلمة « وكان على بغلته الشهباء » ووقع عند ابن سعد وتبعه جماعة ممن صنف السيرة أنه صلى الله عليه وسلم كان على بغلته دلدل ، وفيه لأن دلدل أهداها له المقوقس ، وقد ذكر القطب الحلبي أنه استشكل عند الدمياطي ما ذكره ابن سعد فقال له : كنت تبعته فذكرت ذلك في السيرة ، وكنت حينئذ سيرياً محضاً ، وكان ينبغي لنا أن نذكر الخلاف . قال القطب الحلبي : يحتمل أن يكون يومئذ ركب كلا من البغلتين إن ثبت أنها كانت صحبته ، وإلا فما في الصحيح أصح . ودل قول الدمياطي أنه كان يعتقد الرجوع عن كثير مما وافق فيه أهل السير وخالف الأحاديث الصحيحة ، وأن ذلك كان منه قبل أن يتضلع من الأحاديث الصحيحة ولخروج نسخ من كتابه وانتشاره لم يتمكن من تغييره . وقد أغرب النووي فقال : وقع عند مسلم « على بغلته البيضاء » وفي أخرى « الشهباء » وهي واحدة ولا نعرف له بغلة غيرها . وتعقب بدلدل فقد ذكرها غير واحد ، لكن قيل إن الاسمين لواحدة .

**قوله ( أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب )** قال ابن التين : كان بعض أهل العلم يقوله بفتح الباء من قوله « لا كذب » ليخرجه عن الوزن ، وقد أجيب عن مقالته صلى الله عليه وسلم هذا الرجز بأجوبة أحدها أنه

نظم غيره ، وأنه كان فيه : أنت النبي لا كذب أنت ابن عبد المطلب ، فذكره بلفظ « أنا » في الموضعين . ثانيها أن هذا رجز وليس من أقسام الشعر ، وهذا مردود . ثالثها أنه لا يكون شعراً حتى يتم قطعه ، وهذه كلمات يسيرة ولا تسمى شعراً . رابعها أنه خرج موزوناً ولم يقصد به الشعر ، وهذا أعدل الأجوبة ، وقد تقدم هذا المعنى في غير هذا المكان ، ويأتى تأملاً في كتاب الأدب . وأما نسبته الى عبد المطلب دون أبيه عبد الله فكأنما لشهرة عبد المطلب بين الناس لما رزق من نباهة الذكر وطول العمر ، بخلاف عبد الله فإنه مات شاباً ، ولهذا كان كثير من العرب يدعون ابن عبد المطلب ، كما قال ضمام بن ثعلبة لما قدم : أيكم ابن عبد المطلب ؟ وقيل لأنه كان اشتهر بين الناس أنه يخرج من ذرية عبد المطلب رجل يدعو الله ويهدي إلى الله الخلق على يديه ويكون خاتم الأنبياء ، فانتسب إليه ليتذكر ذلك من كان يعرفه ، وقد اشتهر ذلك بينهم ، وذكر سيف بن ذى يزن قديماً لعبد المطلب قبل أن يتزوج عبد الله آمنة وأراد النبي صلى الله عليه وسلم تنبيه أصحابه بأنه لا بد من ظهوره وأن العاقبة له لتقوى قلوبهم إذا عرفوا أنه ثابت غير منزه . وأما قوله « لا كذب » ففيه إشارة إلى أن صفة النبوة يستحيل معها الكذب ، فكأنه قال : أنا النبي ، والنبي لا يكذب ، فلست بكاذب فيما أقول حتى أنهزم ، وأنا متيقن بأن الذى وعدنى الله به من النصر حق ، فلا يجوز علىّ الفرار . وقيل : معنى قوله « لا كذب » أى أنا النبي حقاً لا كذب في ذلك .

( تنبيهان ) : أحدهما ساق البخارى الحديث عالياً عن أبى الوليد عن شعبة . لكنه مختصراً جداً . ثم ساقه من رواية غندر عن شعبة مطولاً بنزول درجة . وقد أخرجه الإسماعيلي عن أبى خليفة الفضل بن الحباب عن أبى الوليد مطولاً ، فكأنه لما حدث به البخارى حدثه به مختصراً .

( الثانى ) اتفقت الطرق التى أخرجه البخارى لهذا الحديث من سياق هذا الحديث إلى قوله « أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب » إلا رواية زهير بن معاوية فزاد فى آخرها « ثم صف أصحابه » وزاد مسلم فى حديث البراء من رواية زكريا عن أبى إسحق قال البراء « كنا والله إذا احمر البأس نتقى به ، وإن الشجاع منا الذى يخاضه » يعنى النبي صلى الله عليه وسلم ولمسلم من حديث العباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ صار يركض بغلته الى جهة الكفار ، وزاد فقال « أى عباس ناد أصحاب الشجرة ، وكان العباس صبيّاً ، قال فناديت بأعلى صوتي أين أصحاب الشجرة ، قال فو الله لكأن عطفتهم حين سمعوا صوتي عطفة البقر على أولادها ، فقالوا : يالبيك . قال فاقتلوا والكفار ، فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على بغلته كالمطّاول إلى قتالهم فقال : هذا حين حمى الوطيس . ثم أخذ حصيات فرمى بهن وجوه الكفار ثم قال : انهزموا ورب الكعبة ، قال فما زلت أرى حدهم كليلاً ، وأمرهم مدبراً » ، ولابن إسحق نحوه وزاد « فجعل الرجل يعطف بغيره فلا يقدر ، فيقذف درعه ثم يأخذ بسيفه ودرقه ثم يؤم الصوت » .

قوله فى آخر الرواية الثالثة ( قال إسرائيل وزهير : نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بغلته ) أى إن إسرائيل بن يونس بن أبى إسحق وزهير بن معاوية الجعفى روايا هذا الحديث عن أبى إسحق عن البراء فقالا فى آخره « نزل النبي صلى الله عليه وسلم عن بغلته » فأما رواية إسرائيل فوصلها المصنف فى « باب من قال خذها وأنا ابن فلان » من كتاب الجهاد ولفظه « كان أبو سفيان بن الحارث أخذاً بعنان بغلته ، فلما غشيه المشركون نزل »

وقد تقدم شرح ذلك . وأما رواية زهير فوصلها أيضا في « باب من صف أصحابه عند الهزيمة » وقد ذكرت لفظه قريبا . ولمسلم من حديث سلمة بن الأكوع « لما غشوا النبي صلى الله عليه وسلم نزل عن البغلة ، ثم قبض قبضة من تراب ، ثم استقبل به وجوههم فقال : شأهت الوجوه ، فما خلق الله منهم إنساناً الا ملأ عينيه تراباً بتلك القبضة فولوا منهزمين » . ولأحمد وأبي داود والترمذى من حديث أبي عبد الرحمن الفهرى في قصة حنين قال « فولى المسلمون مدبرين كما قال الله تعالى : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيا عباد الله ، أنا عبد الله ورسوله . ثم اقتحم عن فرسه فأخذ كفاً من تراب ، قال فأخبرنى الذى كان أدنى إليه منى أنه ضرب به وجوههم وقال : شأهت الوجوه ، فهزمهم » قال يعلى بن عطاء رواية عن أبي همام عن أبي عبد الرحمن الفهرى « قال فحدثنى أبناؤهم عن آبائهم أنهم قالوا : لم يبق منا أحد إلا امتلأت عيناه وفمه تراباً » ولأحمد والحاكم من حديث ابن مسعود « ورسول الله صلى الله عليه وسلم على بغلته قدما ، فحادث به بغلته فمال عن السرج فقلت ارتفع رفعك الله ، فقال : ناولنى كفا من تراب ، فضرب به وجوههم فامتلت أعينهم تراباً . وجاء المهاجرون والأنصار سيوفهم بأيامهم كأنها الشهب ، فولى المشركون الأدبار » وللبراز من حديث ابن عباس « أن علياً ناول النبي صلى الله عليه وسلم التراب ، فرمى به فى وجه المشركين يوم حنين » . ويجمع بين هذه الأحاديث أنه صلى الله عليه وسلم أولاً قال لصاحبه ناولنى فناوله فرماهم ، ثم نزل عن البغلة فأخذ بيده فرماهم أيضاً . فيحتمل أن الحصى فى إحدى المرتين وفى الأخرى تراب ، والله أعلم . وفى الحديث من الفوائد حسن الأدب فى الخطاب ، والإرشاد الى حسن السؤال بحسن الجواب . وذم الإعجاب . وفيه جواز الانتساب إلى الآباء ولو ماتوا فى الجاهلية ، والنهى عن ذلك محمول على ما هو خارج الحرب . ومثله الرخصة فى الخيلاء فى الحرب دون غيرها وجواز التعرض إلى الهلاك فى سبيل الله ، ويقال كان النبي صلى الله عليه وسلم متقيناً للنصر لوعده الله تعالى له بذلك وهو حق ، لأن أبا سفيان بن الحارث قد ثبت معه آخذاً بلجام بغلته وليس هو فى اليقين مثل النبي صلى الله عليه وسلم . وقد استشهد فى تلك الحالة أيمن بن أم أيمن كما تقدمت الإشارة إليه فى شعر العباس . وفيه ركوب البغلة إشارة إلى مزيد الثبات ، لأن ركوب الفحولة مظنة الاستعداد للفرار والتولى ، وإذا كان رأس الجيش قد وطن نفسه على عدم الفرار وأخذ بأسباب ذلك كان ذلك أدعى لاتباعه على الثبات . وفيه شهرة الرئيس نفسه فى الحرب مبالغة فى الشجاعة وعدم المبالاة بالعدو .

٤١٥٤- ناسعيد بن عفير قال نا الليث قال حدثني عقييل عن ابن شهاب... ح .

[٤٣١٨]

[٤٣١٩]

وحدثني إسحاق قال نا يعقوب بن إبراهيم قال نا ابن أخي ابن شهاب قال محمد بن شهاب وزعم عروة بن الزبير أن مروان والمصور بن مخرمة أخبراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام حين جاءه وفد هوازن مسلمين فسألوه أن يرُدَّ إليهم أموالهم وسبيهم ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « معي من ترون ، وأحب الحديث إليَّ أصدقهُ ، فاختراروا إحدى الطائفتين : إما المال وإما السبي . وقد كنت استأنيت بكم » - وكان أنظرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه بضعة عشرة ليلة حين قفل من الطائف - فلما تبين لهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا : فإننا نختار سبينا ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلمين ، فأننى على الله بما هو أهله ، ثم قال : « أما بعد ، فإن إخوانكم قد جاؤونا تائبين ، وإنى قد

رأيتُ أن أُرَدِّ إليهم سَبِيهم ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَطِيبَ ذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ . وَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ . فقال الناسُ : قد طيَّبنا ذلك يا رسولَ الله . فقال رسولُ الله صلى الله عليه وآله : « إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرفَاؤُكُمْ أَمْرَكُمْ » . فَرَجَعَ النَّاسُ ، فَكَلَّمَهُمْ عُرفَاؤُهُمْ ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ طَيَّبُوا وَأَذَنُوا . هذا الذي بلغني عن سَبِي هِوَاظَنَ .

الحديث الثالث حديث المسور ومروان ، تقدم ذكره من وجهين عن الزهري ، وقد تقدم في أول الشروط في قصة صلح الحديبية أن الزهري رواه عن عروة عن المسور ومروان عن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فدل على أنه في بقية المواضع حيث لا يذكر عن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه يرسله ، فإن المسور يصغر عن إدراك القصة ومروان أصغر منه . نعم كان المسور في قصة حنين ميمراً ، فقد ضبط في ذلك الأوان قصة خطبة علي لابنة أبي جهل ، والله أعلم .

قوله ( حدثنا ابن أخي ابن شهاب قال محمد بن مسلم بن شهاب ) هو الزهري ، وسقط ابن مسلم من بعض النسخ .

قوله ( وزعم عروة بن الزبير ) هو معطوف على قصة صلح الحديبية ، وقد أخرجه موسى بن عقبة عن الزهري بلفظ « حدثني عروة بن الزبير الخ » وسيأتي في الأحكام .

قوله ( قام حين جاءه وفد هِوَاظَنَ مسلمين ) ساق الزهري هذه القصة من هذا الوجه مختصرة ، وقد ساقها موسى بن عقبة في المغازي مطولة ولفظه « ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الطائف في شوال إلى الجعرانة وبها السبي يعني سبي هِوَاظَنَ ، وقدمت عليه وفد هِوَاظَنَ مسلمين فيهم تسعة نفر من أشrafهم فأسلموا وبايعوا ، ثم كلموه فقالوا : يا رسول الله إن فيمن أصبتم الأمهات والأخوات والعمات والخالات وهن مخازي الأقسام ، فقال : سأطلب لكم ، وقد وقعت المقاسم فأى الأمرين أحب إليكم : السبي أم المال ؟ قالوا : خيرتنا يا رسول الله بين الحسب والمال ، فالحسب أحب إلينا ، ولا نتكلم في شاة ولا بعير . فقال : أما الذي لبنى هاشم فهو لكم ، وسوف أكلم لكم المسلمين ، فكلموهم وأظهروا إسلامكم ، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الهاجرة قاموا فتكلم خطبائهم فأبلغوا ورغبوا إلى المسلمين في رد سبيهم ، ثم قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين فرغوا فشفع لهم وحض المسلمين عليه وقال : قد رددت الذي لبنى هاشم عليهم « فاستفيد من هذه القصة عدد الوفود وغير ذلك مما لا يخفى . وقد أغفل محمد بن سعد لما ذكر الوفود وفد هِوَاظَنَ مع أنه لم يجمع أحد الوفود أكثر مما جمع . ومن سمي من وفد هِوَاظَنَ زهير بن صرد كما سيأتي ، وأبو مروان — ويقال أبو ثروان أوله مثلثة بدل الميم ويقال بموحدة وقاف — وهو عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الرضاعة ، ذكره ابن سعد . وفي رواية ابن إسحق « حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده » تعيين الذي خطب لهم في ذلك ، ولفظه « وأدركه وفد هِوَاظَنَ بالجعرانة وقد أسلموا فقالوا : يا رسول الله إنا أهل وعشيرة قد أصابنا من البلاء ما لم يخف عليك ، فامنن علينا من الله عليك . وقام خطيبهم زهير بن صرد فقال : يا رسول الله إن اللواتي في الحظائر من السبايا خالاتك وعماتك وحواضنك واللاتي كن يكفلنك ، وأنت خير مكفول ، ثم أنشده الأبيات المشهورة أولها :

امن علينا رسول الله في كرم فإنك المرء نرجوه وندخر  
يقول فيها :

امن على نسوة قد كنت ترضعها إذ فوك تملؤه من محضها الدرر  
ثم ساق القصة نحو سياق موسى بن عقبة . وأورد الطبراني شعر زهير بن صرد من حديثه فزاد على ما أورده ابن  
إسحق خمسة أبيات . وقد وقع لنا عالياً جداً في « المعجم الصغير » عشاري الإسناد ، ومن بين الطبراني فيه وزهير  
لا يعرف ، لكن يقوى حديثه بالمتابعة المذكورة فهو حسن ، وقد بسطت القول فيه في « الأربعين المتباينة » وفي  
« الأمالي » وفي « الصحابة » وفي « العشرة العشارية » وبينت وهم من زعم أن الإسناد منقطع ، والله الموفق .  
**قوله ( وقد كنت استأنيت بكم )** في رواية الكشميهني « ومعنى استأنيت استنظرت ، أى أخرت قسم  
السبي لتحضروا فأبطأتم ، وكان ترك السبي بغير قسمة وتوجه إلى الطائف فحاصرها كما سيأتى ، ثم رجع عنها إلى  
الجعرانة ثم قسم الغنائم هناك ، فجاءه وفد هوازن بعد ذلك ، فبين لهم أنه أخر القسم ليحضروا فأبطأوا وقوله  
« بضع عشرة ليلة » فيه بيان مدة التأخير . وقوله « قفل » بفتح القاف والفاء أى رجع . وذكر الواقدي أن وفد  
هوازن كانوا أربعة وعشرين بيتاً فيهم أبو برقان السعدي فقال : يا رسول الله إن في هذه الحظائر إلا أمهاتك  
وخالاتك وحواضنك ومرضعاتك فامنن علينا ، من الله عليك . فقال : قد استأنيت بكم حتى ظننت أنكم  
لا تقدمون ، وقد قسمت السبي .

**قوله ( فمن أحب أن يطيب ذلك )** بفتح الطاء المهملة وتشديد الياء التحتانية أى يعطيه عن طيب نفس منه من  
غير عوض .

**قوله ( على حظه )** أى بأن يرد السبي بشرط أن يعطى عوضه . ووقع في رواية موسى بن عقبة « فمن أحب  
منكم أن يعطى غير مكره فليفعل ، ومن كره أن يعطى فعلى فدؤهم » .

**قوله ( فقال الناس قد طينا ذلك )** في رواية موسى بن عقبة « فأعطى الناس ما بأيديهم إلا قليلاً من الناس  
سألوا الفداء » وفي رواية عمرو بن شعيب المذكورة « فقال المهاجرون : ما كان لنا فهو لرسول الله ، وقالت الأنصار  
كذلك ، وقال الأقرع بن حابس : أما أنا وبنو تميم فلا . وقال عيينة : أما أنا وبنو فزارة فلا . وقال العباس بن  
مرداس : أما أنا وبنو سليم فلا ، فقالت بنو سليم : بل ما كان لنا فهو لرسول الله . قال فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : من تمسك منكم بحقه فله بكل إنسان ست فرائض من أول فيء نصيبه ، فردوا إلى الناس نساءهم  
وأبناءهم » .

**قوله ( فقال إنا لا ندري من أذن منكم الخ )** يأتي الكلام عليه في « باب العرفاء » من كتاب الأحكام إن  
شاء الله تعالى .

**قوله ( هذا الذى بلغنى عن سبي هوازن )** بين المصنف في الهبة أن الذى قال هذا الخ هو الزهري ، قال :  
وذلك بعد أن خرج هذا الحديث عن يحيى بن بكير عن الليث بسنده

[٤٣٢٠]

٤١٥٥- نا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع أن عمر قال : يا رسول الله ... ح .

**وحدثني محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : لما قفلنا من حنين سأل عمر النبي صلى الله عليه عن نذر كان نذره في الجاهلية : اعتكاف ، فأمره النبي صلى الله عليه بوفاء النذر . وقال بعضهم : حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر . ورواه جرير بن حازم وحماد ابن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .**

[٤٣٢١]

٤١٥٦- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه عام حنين ، فلما التقينا كانت للمسلمين جولة ، فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين ، فضربت من ورائه على حبل عاتقه بسيف فقطعت الدرع ، وأقبل عليّ فضمني ضمةً وجدت منها ريح الموت ، ثم أدركه الموت فأرسلني ، فلحقت عمر بن الخطاب فقلت : ما بال الناس ؟ قال : أمر الله . ثم رجعوا ، فجلس النبي صلى الله عليه فقال : « من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه » . فقلت : من يشهد لي ؟ ثم جلست ، فقال النبي صلى الله عليه مثله ، فقلت : من يشهد لي ؟ ثم جلست . قال : ثم قال النبي صلى الله عليه مثله ، فقمت ، فقال : « مالك يا أبا قتادة ؟ » فأخبرته ، فقال رجل : صدق وسلبه عندي ، فأرضه مني . فقال أبو بكر : لا هاء الله ، إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله يُقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه . فقال النبي صلى الله عليه : « صدق فأعطه فأعطانيه ، فابتعت به مخرفاً في بني سلمة ، وإنه لأوّل مال تأثّلت في الإسلام » .

الحديث الرابع .

**قوله ( عن نافع أن عمر قال : يا رسول الله )** هكذا ذكره مرسلًا مختصراً ، ثم عقبه برواية معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر موصلاً تاماً ، وقد غاب عليه الإسماعيلي جمعهما لأن قوله « لما قفلنا من حنين » لم يقع في رواية حماد بن زيد أي الرواية الأولى المرسلة ، والجواب أن البخاري إنما نظر إلى أصل الحديث لا إلى النقص والزيادة في ألفاظ الرواة ، وإنما أورد طريق حماد بن زيد المرسلة للإشارة إلى أن روايته مرجوحة ، لأن جماعة من أصحاب شيخه أيوب خالفوه فيه فوصلوه ، بل بعض أصحاب حماد بن زيد رواه عنه موصولاً كما أشار إليه البخاري أيضاً هنا ، على أن رواية حماد بن زيد وإن لم يقع فيها ذكر القفول من حنين صريحاً لكنه فيها ضمناً كما سألني ، وقد وقع في رواية بعضهم ما ليس عند معمر أيضاً مما هو أدخل في مقصود الباب كما سألني ، فأما بقية لفظ الرواية الأولى فقد ساقها هو في فرض الخمس بلفظ « أن عمر قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم إنه كان عليّ اعتكاف ليلة في الجاهلية ، فأمره أن يفى به . قال : وأصاب عمر جارتين من سبي حنين فوضعهما في بعض بيوت مكة » الحديث ، وكذا أورد الإسماعيلي من طريق سليمان بن حرب وأبي الربيع الزهراني وخلف بن هشام كلهم عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع « أن عمر كان عليه اعتكاف ليلة في الجاهلية ، فلما نزل النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة سأله عنه ، فأمره أن يعتكف » لفظ أبي الربيع قلت : وكان نزول النبي صلى الله عليه وسلم

بالجعرانة بعد رجوعه من الطائف بالاتفاق ، وكذا سبى حنين إنما قسم بعد الرجوع منها فاتحدت رواية حماد بن زيد ومعمر معنى ، وظهر رد ما اعترض به الإسماعيلي . وأما رواية من رواه عن حماد بن زيد موصولاً فأشار إليه البخاري بقوله « وقال بعضهم عن حماد إلخ » فالمراد بحماد : ابن زيد ، فإنه ذكر عقبه رواية حماد بن سلمة وهي مخالفة لسياقه ، والمراد بالبعض المبهم أحمد بن عبدة الضبي ، كذلك أخرجه الإسماعيلي من طريقه فقال « أخبرني القاسم » هو ابن زكريا حدثنا أحمد بن عبدة حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « كان عمر نذر اعتكاف ليلة في الجاهلية ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يفى به » وكذا أخرجه مسلم وابن خزيمة عن أحمد بن عبدة وذكر فيه إنكار ابن عمر عمرة الجعرانة ، ولم يسق مسلم لفظه ، وقد أوضحته في « باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطى المؤلفة » من كتاب فرض الخمس . وأما رواية من رواه عن أيوب موصولاً فأشار إليه البخاري بقوله « ورواه جرير بن حازم وحماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر » فرواية جرير ابن حازم وصلها مسلم وغيره من رواية ابن وهب عن جرير بن حازم « أن أيوب حدثه أن نافعاً حدثه أن عبد الله بن عمر حدثه أن عمر بن الخطاب سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بالجعرانة بعد أن رجع من الطائف فقال : يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف يوماً في المسجد الحرام فكيف ترى ؟ قال : اذهب فاعتكف يوماً . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطاه جارية من الخمس ، فلما أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا الناس قال عمر : يا عبد الله اذهب إلى تلك الجارية فخل سبيلها » فاشتمل هذا السياق على فوائد زوائد وعرف وجه دخول هذا الحديث في « باب غزوة حنين » ورواية حماد بن سلمة وصلها مسلم من طريق حجاج بن منهال « حدثنا حماد بن سلمة عن أيوب » مقرونة برواية محمد بن إسحق كلاهما عن نافع عن ابن عمر ، قال في قصة النذر يعني دون غيره من ذكر الجارية والسبي ، وقد ذكرت في فرض الخمس كلام الدارقطني على هذا الحديث وأنه قال رواه ابن عيينة عن أيوب ، فاختلف الرواة عنه ، فمنهم من أرسله ومنهم من وصله ، ومن رواه موصولاً محمد بن أبي خلف وهو من شيوخ مسلم أخرجه الإسماعيلي من طريقه وفيه ذكر النذر والسبي والجارية كما في رواية جرير بن حازم ، وفي المغازي لابن إسحق في قصة الجارية فائدة أخرى « قال حدثني أبو وجرة يزيد بن عبيد السعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى من سبي هوازن على بن أبي طالب جارية يقال لها بنت حبان بن عمير ، وأعطى عثمان جارية يقال لها زينب بن خناس ، وأعطى عمر قلابة فوهبها لابنه ، قال ابن إسحاق : فحدثني نافع عن ابن عمر قال بعثت جاريتي إلى أخوالي في بني جمح ليصلحوا لي منها حتى أطوف بالبيت ، ثم أتيتهم فخرجت من المسجد فإذا الناس يشتدون ، قلت ما شأنكم ؟ قالوا : رد علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءنا وأبناءنا فقلت دونكم صاحبكم فهي في بني جمح ، فانطلقوا فأخذوها » وهذا لا ينافي قوله في رواية حماد بن زيد أنه وهب عمر جاريتين ، فيجمع بينهما بأن عمر أعطى إحدى جاريتيه لولده عبد الله ، والله أعلم . وذكر الواقدي أنه أعطى لعبد الرحمن بن عوف وآخرين معه من الجواري ، وأن جارية سعد بن أبي وقاص اختارته فأقامت عنده وولدت له والله أعلم . وقد تقدم ما يتعلق بالاعتكاف في بابيه ، ويأتى ما يتعلق بالنذر في بابيه إن شاء الله تعالى .

٤١٥٧ - وقال الليث حدثني ابن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة أن أباقتادة قال : لما كان يوم حنين نظرت إلى رجل من المسلمين يقاتل رجلاً من المشركين ، وآخر من

المشركين يَخْتَلِه من ورائه لِيَقْتُلَه ، فَأَسْرَعْتُ إِلَى الَّذِي يَخْتَلِه ، فَرَفَعَ يَدَهُ لِيَضْرِبَنِي ، وَأَضْرَبُ يَدَهُ فَقَطَعْتُهَا ، ثُمَّ أَخَذَنِي فَضَمَّنِي ضَمًّا شَدِيدًا حَتَّى تَخَوَّفْتُ ، ثُمَّ تَرَكَ فَتَحَلَّلَ ، وَدَفَعْتُهُ ثُمَّ قَتَلْتُهُ ، وَانْهَزَمَ الْمُسْلِمُونَ وَانْهَزَمْتُ مَعَهُمْ ، فَإِذَا بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي النَّاسِ ، فَقُلْتُ لَهُ : مَا شَأْنُ النَّاسِ ؟ قَالَ : أَمْرُ اللَّهِ . ثُمَّ تَرَجَعَ النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « مَنْ أَقَامَ بَيْنَةَ عَلَى قَتِيلٍ قَتَلَهُ فَلَهُ سَلْبُهُ » . فَقُمْتُ لِأَلْتَمِسَ بَيْنَةَ عَلَى قَتِيلِي ، فَلَمْ أَرِ أَحَدًا يَشْهَدُ لِي ، فَجَلَسْتُ . ثُمَّ بَدَأَ لِي فَذَكَرْتُ أَمْرَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ : سَلَّاحُ هَذَا الْقَتِيلِ الَّذِي يَذْكُرُهُ عِنْدِي ، فَأَرْضَهُ مِنْهُ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : كَلَّا لَا تَعْطِهِ أَضْيَبُ مِنْ قَرِيشٍ ، وَتَدْعُ أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . قَالَ : فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَذَاهُ إِلَيَّ ، فَاشْتَرَيْتُ مِنْهُ خِرَافًا فَكَانَ أَوَّلَ مَا لِي تَأْتَلْتُهُ .

الحدث الخامس حديث أبي قتادة .

**قوله ( عن يحيى بن سعيد )** هو الأنصارى وعمر بن كثير بن أفلح مدني مولى أبي أيوب الأنصارى ، وثقه النسائي وغيره ، وهو تابعي صغير ، ولكن ابن حبان ذكره في أتباع التابعين ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث بهذا الإسناد ، لكن ذكره في مواضع . فتقدم في البيوع مختصراً ، وفي فرض الخمس تأملاً ، وسيأتي في الأحكام . وقد ذكرت في البيوع أن يحيى بن يحيى الأندلسي حرقه في روايته فقال : عن عمرو بن كثير والصواب « عمر » .

**قوله ( عن أبي محمد )** هو نافع بن عباس معروف باسمه وكنيته .

**قوله ( فلما التقينا كانت للمسلمين جولة )** بفتح الجيم وسكون الواو أى حركة فيها اختلاف ، وقد أطلق في رواية الليث الآتية بعدها أنهم انهزموا ، لكن بعد القصة التي ذكرها أبو قتادة ، وقد تقدم في حديث البراء أن الجميع لم ينهزموا .

**قوله ( فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين )** لم أقف على اسمهما ، وقوله « علا » أى ظهر ، وفي رواية الليث التي بعدها « نظرت إلى رجل من المسلمين يقاتل رجلاً من المشركين وآخر من المشركين يخله » بفتح أوله وسكون الحاء المعجمة وكسر المثناة أى يريد أن يأخذه على غرة ، وتبين من هذه الرواية أن الضمير في قوله في الأولى « فضربته من ورائه » لهذا الثاني الذي كان يريد أن يختل المسلم .

**قوله ( على حبل عاتقه )** حبل العاتق عصبه ، والعاتق موضع الرداء من المنكب ، وعرف منه أن قوله في الرواية الثانية « فأضرب يده فقطعها » أن المراد باليد الذراع والعضد إلى الكتف ، وقوله « فقطعت الذراع » أى التي كان لابسها وخلصت الضربة إلى يده فقطعها .

**قوله ( وجدت منها ربح الموت )** أى من شدتها ، وأشعر ذلك بأن هذا المشرك كان شديد القوة جداً .

**قوله ( ثم أدركه الموت فأرسلني )** أى أطلقني .

**قوله ( فلحق عمر )** في السياق حذف بينته الرواية الثانية حيث قال « فتحلل ودفعته ثم قتلته وانهمز



المسلمون وانهمزتهم معهم فإذا بعمر بن الخطاب .

قوله ( أمر الله ) أى حكم الله وماقضى به .

قوله ( ثم رجعوا ) فى الرواية الثانية « ثم تراجعوا » وقد تقدم فى الحديث الأول كيفية رجوعهم وهزيمة المشركين بما يغنى عن إعادة .

قوله ( من قتل قتيلًا له عليه بينة فله سلبه ) تقدم شرح ذلك مستوفى فى فرض الخمس .

قوله ( فقلت من يشهد لى ) زاد فى الرواية التى تلى هذه « فلم أر أحداً يشهد لى » وذكر الواقدى أن عبد الله بن أنيس شهد له ، فإن كان ضبطه احتمال أن يكون وجده فى المرة الثانية فإن فى الرواية الثانية « فجلست ثم بدا لى فذكرت أمره » .

قوله ( فقال رجل ) فى الرواية الثانية « من جلساته » وذكر الواقدى أن اسمه أسود بن خزاعى ، وفيه نظر لأن فى الرواية الصحيحة أن الذى أخذ السلب قرشى .

قوله ( صدق ، وسلبه عندى فأرضه منه ) فى رواية الكشميهنى « فأرضه منى » .

قوله ( فقال أبو بكر الصديق : لاها الله ، إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه ) هكذا ضبطناه فى الأصول المعتمدة من الصحيحين وغيرهما بهذه الأحرف « لاها الله إذا » فأما لاها الله فقال الجوهري ها للتنبيه وقد يقسم بها يقال لاها الله ما فعلت كذا ، قال ابن مالك : فيه شاهد على جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه ، قال : ولا يكون ذلك إلا مع الله أى لم يسمع لاها الرحمن كما سمع لا والرحمن ، قال : وفى النطق بها أربعة أوجه ، أحدها ها الله باللام بعد الهاء بغير اظهار شئ من الألفين ، ثانيها مثله لكن باظهار ألف واحدة بغير همز كقولهم التقت حلقتا البطان ، ثالثها ثبوت الألفين بهمزة قطع ، رابعها بحذف الألف وثبوت همزة القطع ، انتهى كلامه . والمشهور فى الرواية من هذه الأوجه : الثالث ثم الأول . وقال أبو حاتم السجستاني : العرب تقول لاها الله ذا بالهمز ، والقياس ترك الهمز ، وحكى ابن التين عن الداودى أنه روى برفع الله ، قال : والمعنى يأبى الله . وقال غيره : إن ثبت الرواية بالرفع فتكون « ها » للتنبيه و « الله » مبتدأ و « لا يعمد » خبره انتهى . ولا يخفى تكلفه . وقد نقل الأئمة الاتفاق على الجر فلا يلتفت الى غيره . وأما « إذا » فثبتت فى جميع الروايات المعتمدة والأصول المحققة من الصحيحين وغيرها بكسر الألف ثم ذال معجمة منونة ، وقال الخطابى : هكذا يروونه ، وإنما هو فى كلامهم — أى العرب — لاها الله ذا ، والهاء فيه بمنزلة الواو ، والمعنى لا والله يكون ذا . ونقل عياض فى « المشارق » عن إسماعيل القاضى أن المازنى قال قول الرواة « لاها الله إذا » خطأ ، والصواب لاها الله ذا أى ذا يمينى وقسمى . وقال أبو زيد : ليس فى كلامهم لاها الله إذا ، وإنما هو لاها الله ذا ، وذا صلة فى الكلام ، والمعنى لا والله ، هذا ما أقسم به ، ومنه أخذ الجوهري فقال : قولهم لاها الله ذا معناه لا والله هذا ، ففرقوا بين حرف التنبيه والصلة ، والتقدير لا والله ما فعلت ذا . وتوارد كثير ممن تكلم على هذا الحديث أن الذى وقع فى الخبر بلفظ « إذا » خطأ وإنما هو « ذا » تبعاً لأهل العربية ، ومن زعم أنه ورد فى شئ من الروايات بخلاف ذلك فلم يصب ، بل يكون ذلك من إصلاح بعض من قلد أهل العربية فى ذلك . وقد

اختلف في كتابة « إذا » هذه هل تكتب بألف أو بنون ، وهذا الخلاف مبني على أنها اسم أو حرف فمن قال هي اسم قال الأصل فيمن قيل له سأجىء إليك فأجاب إذا أكرمك أى إذا جئتني أكرمك ثم حذف جئتني وعوض عنها التنوين وأضمرت أن ، فعلى هذا يكتب بالنون . ومن قال هي حرف — وهم الجمهور — اختلفوا ، فمنهم من قال هي بسيطة وهو الراجع ، ومنهم من قال مركبة من إذا وإن فعلى الأول تكتب بألف وهو الراجع وبه وقع رسم المصاحف ، وعلى الثاني تكتب بنون ، واختلف في معناها فقال سيبويه : معناها الجواب والجزاء ، وتبعه جماعة فقالوا : هي حرف جواب يقتضى التعليل ، وأفاد أبو على الفارسي أنها قد تتمحض للجواب ، وأكثر ما تحيى جواباً للو وإن ظاهراً أو مقداراً ، فعلى هذا لو ثبتت الرواية بلفظ « إذا » لاختل نظم الكلام لأنه يصير هكذا : لا والله إذا لا يعمد إلى أسد الخ . وكان حق السياق أن يقول : إذا يعمد ، أى لو أجابك إلى ما طلبت لعمد إلى أسد الخ ، وقد ثبتت الرواية بلفظ لا يعمد إلى أسد الخ ، فمن ثم من ادعى أنها تغيير ، ولكن قال ابن مالك : وقع في الرواية « إذا » بألف وتنوين وليس ببعيد . وقال أبو البقاء : هو بعيد ، ولكن يمكن أن يوجه بأن التقدير : لا والله لا يعطى إذا ، يعنى ويكون لا يعمد إلى أسد الخ تأكيداً للنفي المذكور وموضحاً للسبب فيه . وقال الطيبي : ثبت في الرواية « لاها الله إذا » فحمله بعض النحويين على أنه من تغيير بعض الرواة لأن العرب لاتستعمل لاها الله بدون ذا ، وإن سلم استعماله بدون ذا فليس هذا موضع إذا لأنها حرف جزاء والكلام هنا على نقيضه ، فإن مقتضى الجزاء أن لا يذكر « لا » في قوله « لا يعمد » بل كان يقول : إذا يعمد إلى أسد الخ ليصح جواباً لطلب السلب ، قال : والحديث صحيح والمعنى صحيح ، وهو كقولك لمن قال لك افعل كذا فقلت له : والله إذا لا أفعل ، فالتقدير إذا والله لا يعمد إلى أسد الخ ، قال : ويحتمل أن تكون « إذا » زائدة كما قال أبو البقاء إنها زائدة في قول الحماسي « إذا لقام بنصرى معشر خشن » في جواب قوله « لو كنت من مازن لم تستبح إبلى » قال : والعجب ممن يعتنى بشرح الحديث ويقدم نقل بعض الأدباء على أئمة الحديث وجهابذته وينسبون إليهم الخطأ والتصحيح ، ولا أقول إن جهابذة المحدثين أعدل وأتقن في النقل إذ يقتضى المشاركة بينهم ، بل أقول : لا يجوز العدول عنهم في النقل إلى غيرهم . قلت : وقد سبقه إلى تقرير ما وقع في الرواية ورد ما خالفها الإمام أبو العباس القرطبي في « المفهم » فنقل ما تقدم عن أئمة العربية ثم قال : وقع في رواية العذري والهوزنى في مسلم « لاها الله ذا » بغير ألف ولانوين ، وهو الذى جزم به من ذكرناه . قال : والذى يظهر لى أن الرواية المشهورة صواب وليست بخطأ ، وذلك أن هذا الكلام وقع على جواب إحدى الكلمتين للأخرى ، والهاء هي التى عوض بها عن واو القسم ، وذلك أن العرب تقول في القسم « الله لأفعلن » بمد الهمزة وبقصرها ، فكأنهم عوضوا عن الهمزة ها فقالوا « ها الله » لتقارب مخزجيها ، وكذلك قالوا بالمد والقصر ، وتحقيقه أن الذى مد مع الهاء كأنه نطق بهمزين أبداً من إحداهما ألفاً استثقلاً لاجتماعهما كما تقول : الله والذى قصر كأنه نطق بهمزة واحدة كما تقول : الله ، وأما « إذا » فهي بلا شك حرف جواب وتعليل ، وهي مثل التى وقعت في قوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال « أينقص الرطب إذا جف ؟ قالوا : نعم . قال : فلا إذا » فلو قال فلا والله إذا لكان مساوياً لما وقع هنا وهو قوله « لاها الله إذا » من كل وجه ، لكنه لم يحتج هناك إلى القسم فتركه ، قال : فقد وضع تقرير الكلام ومناسبته واستقامته معنى ووضعاً من غير حاجة إلى تكلف بعيد يخرج عن البلاغة ، ولا سيما من ارتكب أبعد وأفسد فجعل الهاء للتنبيه وذا للإشارة وفصل بينهما بالمقسم به ، قال : وليس هذا قياساً

فيطرد ، ولا فصيحاً فيحمل عليه الكلام النبوي ، ولا مروياً برواية ثابتة . قال : وما وجد العذرى وغيره فأصلاح من اغتر بما حكى عن أهل العربية ، والحق أحق أن يتبع . وقال بعض من أدركناه وهو أبو جعفر الغرناطى نزيل حلب في حاشية نسخته من البخارى : استرسل جماعة من القدماء في هذا الإشكال إلى أن جعلوا المخلص منه أن اتهموا الأثبات بالتصحيح فقالوا : والصواب « لاها الله ذا » باسم الإشارة . قال : وبما عجب من قوم يقبلون التشكيك على الروايات الثابتة ويطلبون لها تأويلاً . جوابهم أن ها الله لا يستلزم اسم الإشارة كما قال ابن مالك ، وأما جعل « لا يعمد » جواب فأرضه فهو سبب الغلط ، وليس بصحيح ممن زعمه ، وإنما هو جواب شرط مقدر يدل عليه صدق فأرضه ، فكأن أبا بكر قال : إذا صدق في أنه صاحب السلب إذاً لا يعمد إلى السلب فيعطيك حقه ، فالجزاء على هذا صحيح لأن صدقه سبب أن لا يفعل ذلك . قال : وهذا واضح لا تكلف فيه انتهى . وهو توجيه حسن . والذي قبله أقعد . ويؤيد ما رجحه من الاعتماد على ما ثبتت به الرواية كثرة وقوع هذه الجملة في كثير من الأحاديث ، منها ما وقع في حديث عائشة في قصة بريدة لما ذكرت أن أهلها يشترطون الولاء قالت فانتهرتها فقلت « لاها الله إذا » ومنها ما وقع في قصة جليبيب بالجيم والموحدين مصغراً « أن النبى صلى الله عليه وسلم خطب عليه امرأة من الأنصار إلى أبيها فقال : حتى أستأمر أمها ، قال : فنعمة إذاً . فذهب إلى امرأته فذكر لها فقالت : لاها الله إذا ، وقد منعناها فلاناً » الحديث ، صححه ابن حبان من حديث أنس . ومنها ما أخرجه أحمد في « الزهد » قال « قال مالك بن دينار للحسن : يا أبا سعيد لو لبست مثل عباءتى هذه ، قال : لاها الله إذاً ألبس مثل عباءتك هذه » وفي « تهذيب الكمال » في ترجمة ابن أبى عتيق « أنه دخل على عائشة في مرضها فقال : كيف أصبحت جعلنى الله فداك ؟ قالت : أصبحت ذاهبة . قال : فلا إذا . وكان فيه دعابة » ووقع في كثير من الأحاديث في سياق الإثبات بقسم وبغير قسم ، فمن ذلك في قصة جليبيب ، منها حديث عائشة في قصة صفية لما قال صلى الله عليه وسلم « أحابستنا هى ؟ وقال إنها طافت بعد ما أفاضت فقال : فلتنفر إذا » وفي رواية « فلا إذا » ومنها حديث عمرو بن العاص وغيره في سؤاله عن أحب الناس « فقال : عائشة . فقال لم أعن النساء ؟ قال : فأبوها إذا » ومنها حديث ابن عباس في قصة الأعرابى الذى أصابته الحمى فقال « بل حمى تفور ، على شيخ كبير ، تزيه القبور . قال : فنعمة إذا » ومنها ما أخرجه الفاكهى من طريق سفيان قال « لقيت ليطة بن الفرزدق فقلت : أسمعت هذا الحديث من أبيك ؟ قال : أى ها الله إذا ، سمعت أبى يقوله » فذكر القصة . ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال « قلت لعطاء رأيت لو أنى فرغت من صلاتى فلم أرض كماها ، أفلا أعود لها ؟ قال : بلى ها الله إذا » والذى يظهر من تقدير الكلام بعد أن تقرر أن « إذا » حرف جواب وجزاء أنه كأنه قال : إذا والله أقول لك نعم ، وكذا في النفى كأنه أجابه بقوله إذا والله لا نعطيك ، إذا والله لا أشترط ، إذا والله لا ألبس ، وآخر حرف الجواب في الأمثلة كلها . وقد قال ابن جريج في قوله تعالى ﴿ أم لهم نصيب من الملك ، فإذا لا يوتون الناس نقيراً ﴾ : فلا يوتون الناس إذا ، وجعل ذلك جواباً عن عدم النصيب بها ، مع أن الفعل مستقبل وذكر أبو موسى المدينى في « المغيث » له في قوله تعالى ﴿ وإذا لا يلبثون خلفك إلا قليلاً ﴾ إذا قيل هو اسم بمعنى الحروف الناصبة وقيل أصله إذا الذى هو من ظروف الزمان وإنما نون للفرق ومعناه حينئذ أى إن أخرجوك من مكة ، فحينئذ لا يلبثون خلفك إلا قليلاً . وإذا تقرر ذلك أمكن حمل ما ورد من هذه الأحاديث عليه فيكون التقدير : لا والله حينئذ . ثم أراد بيان السبب في ذلك فقال : لا يعمد

إلخ . والله أعلم . وإنما أطلت في هذا الموضع لأننى منذ طلبت الحديث ووقفت على كلام الخطائى وقعت عندى منه نفرة للإقدام على تخطئة الروايات الثابتة ، خصوصاً ما فى الصحيحين ، فما زلت أطلب المخلص من ذلك إلى أن ظفرت بما ذكرته ، فرأيت إثباته كله هنا ، والله الموفق .

**قوله ( لا يعمد إلخ )** أى لا يقصد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل كأنه أسد فى الشجاعة يقاتل عن دين الله ورسوله فيأخذ حقه ويعطيكه بغير طيبة من نفسه ، هكذا ضبط للأكثر بالتحسانية فيه وفى يعطيك ، وضبطه النووى بالنون فيهما .

**قوله ( فيعطيك سلبه )** أى سلب قتيله فأضافه إليه باعتبار أنه ملكه .

( تنبيه ) : وقع فى حديث أنس أن الذى خاطب النبى صلى الله عليه وسلم بذلك عمر أخرجه أحمد من طريق حماد بن سلمة عن إسحق بن أبى طلحة عنه ولفظه « أن هوازن جاءت يوم حنين » فذكر القصة قال « فهزم الله المشركين ، فلم يضرب بسيف ولم يطعن برمح ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ : من قتل كافراً فله سلبه ، فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً وأخذ أسلابهم . وقال أبو قتادة : إني ضربت رجلاً على جبل العاتق وعليه درع فأعجلت عنه ، فقام رجل فقال : أخذتها فأرضه منها ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسأل شيئاً إلا أعطاه أو سكت ، فسكت . فقال عمر : والله لا يفيئها الله على أسد من أسده ويعطيكها ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : صدق عمر » وهذا الإسناد قد أخرج به مسلم بعض هذا الحديث وكذلك أبو داود ، لكن الراجح أن الذى قال ذلك أبو بكر كما رواه أبو قتادة وهو صاحب القصة فهو أقنن لما وقع فيها من غيره . ويحتمل الجمع بأن يكون عمر أيضاً قال ذلك تقوية لقول أبى بكر . والله أعلم .

**قوله ( صدق )** أى القائل ( فأعطيه ) بصيغة الأمر الذى اعترف بأن السلب عنده .

**قوله ( فابتعت به )** ذكر الواقدي أن الذى اشتراه منه حاطب بن أبى بلتعة وأن الثمن كان سبع أواق .

**قوله ( مخرفاً )** بفتح الميم والراء ويجوز كسر الراء أى بستانا ، سمي بذلك لأنه يخترق منه التمر أى يجتنى ، وأما بكسر الميم فهو اسم الآلة التى يخترق بها ، وفى الرواية التى بعدها « خرافا » وهو بكسر أوله وهو التمر الذى يخترق أى يجتنى ، وأطلقه على البستان مجازاً فكأنه قال بستان خراف . وذكر الواقدي أن البستان المذكور كان يقال له الودين .

**قوله ( فى بنى سلمة )** بكسر اللام هم بطن من الأنصار وهم قوم أبى قتادة .

**قوله ( تأثله )** بمشاة ثم مثلثة أى أصلته ، وأثله كل شيء أصله . وفى رواية ابن إسحق « أول مال اعتقده » أى جعلته عقدة ، والأصل فيه من العقد لأن من ملك شيئاً عقد عليه .

**قوله ( وقال الليث حدثنى يحيى بن سعيد )** هو الأنصارى شيخ مالك فيه وروايته هذه وصلها المصنف فى الأحكام عن قتيبة عنه لكن باختصار وقال فيه « عن يحيى » لم يقل حدثنى ، وذكر فى آخره كلمة قال فيها « قال لى عبد الله حدثنا الليث » يعنى بالإسناد المذكور ، وعبد الله هو ابن صالح كاتب الليث ، وأكثر ما يعلقه البخارى

قوله ( باب غزوة أوطاس ) قال عياض : هو واد في دار هوازن ، وهو موضع حرب حنين انتهى . وهذا الذي قاله ذهب إليه بعض أهل السير ، والراجع أن وادى أوطاس غير وادى حنين ، ويوضح ذلك ما ذكر ابن

إسحق أن الواقعة كانت في وادي حنين ، وأن هوازن لما انهزموا صارت طائفة منهم إلى الطائف وطائفة إلى بجيلة وطائفة إلى أوطاس ، فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم عسكرياً مقدمهم أبو عامر الأشعري إلى من مضى إلى أوطاس كما يدل عليه حديث الباب ، ثم توجه هو وعساكره إلى الطائف . وقال أبو عبيدة البكري : أوطاس واد في ديار هوازن ، وهناك عسكروا هم وثقيف ثم التقوا بحنين .

**قوله ( بعث أبا عامر )** هو عبيد بن سليم بن حضار الأشعري ، وهو عم أبي موسى : وقال ابن إسحق : هو ابن عمه . والأول أشهر .

**قوله ( فلقى دريد بن الصمة فقتل دريد )** أما الصمة فهو بكسر المهملة وتشديد الميم أي ابن بكر بن علقمة — ويقال ابن الحارث بن بكر بن علقمة الجشمي بضم الجيم وفتح المعجمة من بني جُشم بن معاوية بن بكر بن هوازن ، فالصمة لقب لأبيه واسمه الحارث ، وقوله فقتل رويناه على البناء للمجهول ، واختلف في قاتله فجزم محمد بن إسحق بأنه ربيعة بن رفيع بقاء مصغر بن وهبان بن ثعلبة بن ربيعة السلمي وكان يقال له ابن الدغنة بمعجمة ثم مهملة ، ويقال بمهملة ثم معجمة وهي أمه ، وقال ابن هشام : يقال اسمه عبد الله ابن قبيع بن أهبان ، وساق بقية نسبه ، ويقال أيضاً ابن الدغنة وليس هو ابن الدغنة المذكور في قصة أبي بكر في الهجرة ، وروى البزار في مسند أنس بإسناد حسن ما يشعر بأن قاتل دريد بن الصمة هو الزبير بن العوام ولفظه « لما انهزم المشركون اغتاز دريد بن الصمة في ستائة نفس على أكمة فرأوا كتيبة ، فقال خلوهم لي فخلوهم ، فقال : هذه قضاة ولا بأس عليكم ، ثم رأوا كتيبة مثل ذلك ، فقال : هذه سليم ، ثم رأوا فارساً وحده فقال : خلوه لي ، فقالوا معتجز بعمامة سوداء ، فقال : هذا الزبير بن العوام ، وهو قاتلكم ومخرجكم من مكانكم هذا ، قال فالتفت الزبير فرآهم فقال : علام هؤلاء ها هنا ؟ فمضى إليهم ، وتبعه جماعة فقتلوا منهم ثلاثمائة ، فحز رأس دريد بن الصمة فجعله بين يديه . ويحتمل أن يكون ابن الدغنة كان في جماعة الزبير فباشر قتله فنسب إلى الزبير مجازاً ، وكان دريد من الشعراء الفرسان المشهورين في الجاهلية ، ويقال إنه كان لما قتل ابن عشرين — ويقال ابن ستين — ومائة سنة .

**قوله ( قال أبو موسى وبهتني )** أي النبي صلى الله عليه وسلم ( مع أبي عامر ) أي إلى من التجأ إلى أوطاس ، وقال ابن إسحق : بعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا عامر الأشعري في آثار من توجه إلى أوطاس ، فأدرك بعض من انهزم فناوشوه القتال .

**قوله ( فرمى أبو عامر في ركبته ، رماه جشمي )** بضم الجيم وفتح المعجمة أي رجل من بني جشم ، واختلف في اسم هذا الجشمي فقال ابن إسحق : زعموا أن سلمة بن دريد بن الصمة هو الذي رمى أبا عامر بسهم فأصاب ركبته فقتله ، وأخذ الراية أبو موسى الأشعري فقاتلهم ففتح الله عليه ، وقال ابن هشام : حدثني من أثنى به أن الذي رمى أبا عامر أخوان من بني جشم وهما أوفى والعلاء ابنا الحارث ، وفي نسخة وافي بدل أوفى ، فأصاب أحدهما ركبته ، وقتلها أبو موسى الأشعري . وعند ابن عائد والطبراني في « الأوسط » من وجه آخر عن أبي موسى الأشعري بإسناد حسن « لما هزم الله المشركين يوم حنين بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم على خيل

الطلب أبا عامر الأشعري وأنا معه فقتل ابن دريد أبا عامر ، فعدلت إليه فقتلته وأخذت اللواء » الحديث . فهذا يؤيد ما ذكره ابن إسحق . وذكر ابن إسحق في المغازي أيضاً أن أبا عامر لقي يوم أوطاس عشرة من المشركين إخوة فقتلهم واحداً بعد واحد ، حتى كان العاشر فحمل عليه وهو يدعو إلى الإسلام وهو يقول : اللهم اشهد عليه ، فقال الرجل اللهم لا تشهد على ، فكف عنه أبو عامر ظناً منه أنه أسلم فقتله العاشر ، ثم أسلم بعد فحسن إسلامه ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يسميه شهيد أبي عامر ، وهذا يخالف الحديث الصحيح في أن أبا موسى قتل قاتل أبي عامر ، وما في الصحيح أولى بالقبول ، ولعل الذي ذكره ابن إسحق شارك في قتله .

قوله ( فنزا منه الماء ) أى انصب من موضع السهم .

قوله ( قال يا ابن أخى ) هذا يرد قول ابن إسحق أنه ابن عمه ، ويحتمل — إن كان ضبطه — أن يكون قال له ذلك لكونه كان أسن منه .

قوله ( فرجعت فدخلت على النبي صلى الله عليه وسلم ) في رواية ابن عائذ « فلما رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم معي اللواء قال : يا أبا موسى قتل أبو عامر » .

قوله ( على سرير مرمل ) براء مهملة ثم ميم ثقيلة ، أى معمول بالرمال ، وهى حبال الحصر التى تضفر بها الأسرة .

قوله ( وعليه فراش ) قال ابن التين : أنكره الشيخ أبو الحسن وقال : الصواب : ما عليه فراش ، فسقطت « ما » انتهى . وهو إنكار عجيب ، فلا يلزم من كونه رقد على غير فراش كما في قصة عمر أن لا يكون على سريره دائماً فراش .

قوله ( فدعى بماء فتوضأ ثم رفع يديه ) يستفاد منه استحباب التطهير لإرادة الدعاء ، ورفع اليدين في الدعاء خلافاً لمن خص ذلك بالاستسقاء ، وسيأتى بيان ما ورد من ذلك في كتاب الدعوات .

قوله ( فوق كثير من خلقك ) أى في المرتبة ، وفي رواية ابن عائذ « في الأكثرين يوم القيامة » .

قوله ( قال أبو بردة ) هو موصول بالإسناد المذكور .

غَزْوَةُ الطَّائِفِ فِي شَوَّالِ سَنَةِ ثَمَانٍ .

قَالَ : مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ .

٤١٥٩ - نا الحُمَيْدِي سَمِعَ سَفِيَّانَ قَالَ نا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّهَا أُمِّ سَلَمَةَ : دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعِنْدِي مَخَنَّتٌ فَسَمِعَهُ يَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمِيَّةٍ : يَا عَبْدَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الطَّائِفَ غَدًا فَعَلَيْكَ بَابَةُ غِيلَانَ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدَبَّرُ بِثَمَانٍ ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « لَا يَدْخُلَنَّ هَؤُلَاءُ عَلَيْكُمْ » . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : اخْنَثَتْ هَيْتٌ . نا محمودٌ قَالَ نا أَبُو سَامَةَ عَنْ هِشَامٍ بِهِذَا وَزَادَ . وَهُوَ مُحَاصِرُ الطَّائِفِ يَوْمَئِذٍ . [الحديث ٤٣٢٤ - طرفاه في : ٥٢٣٥ ، ٥٨٨٧] .

**قوله ( باب غزوة الطائف )** هو بلد كبير مشهور ، كثير الأعناب والنخيل ، على ثلاث مراحل أو اثنتين من مكة من جهة المشرق ، قيل أصلها أن جبريل عليه السلام اقتلع الجنة التي كانت لأصحاب الصريم فسار بها إلى مكة ، فطاف بها حول البيت ، ثم أنزلها حيث الطائف فسمى الموضع بها ، وكانت أولاً بنواحي صنعاء ، واسم الأرض وج بتشديد الجيم ، سميت برجل وهو ابن عبد الجن من العمالقة وهو أول من نزل بها . وسار النبي صلى الله عليه وسلم إليها بعد منصرفه من حنين وحبس الغنائم بالجعرانة ، وكان مالك بن عوف النضري قائد هوازله لما انهزم دخل الطائف وكان له حصن بلية . وهي بكسر اللام وتخفيف التحتانية على أميال من الطائف ، فمر به النبي صلى الله عليه وسلم وهو سائر إلى الطائف فأمر بهدمه .

**قوله ( في شوال سنة ثمان قاله موسى بن عقبة )** . قلت : كذا ذكره في مغازيه ، وهو قول جمهور أهل المغازي . وقيل بل وصل إليها في أول ذي القعدة . ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث : الأول حديث أم سلمة وهشام هو ابن عروة ، وفي الإسناد لطيفة : رجل عن أبيه وهما تابعيان ، وامرأة عن أمها وهما صحابيتان .

**قوله ( أرايت إن فتح الله عليكم الطائف )** الحديث يأتي شرحه في كتاب النكاح ، والغرض منه هنا ذكر حصار الطائف ، ولذلك أورد الطريق الأخرى بعده حيث قال فيها « وهو محاصر الطائف يومئذ » وعبد الله بن أبي أمية هو أخو أم سلمة راوية الحديث ، وكان إسلامه مع أبي سفيان بن الحارث المقدم ذكره في غزوة الفتح ، واستشهد عبد الله بالطائف أصابه سهم فقتله . وقوله في الأول « قال ابن عيينة وقال ابن جريج » هو موصول بالإسناد الأول . وقوله « انخث هيت » أي اسمه ، وهو بكسر الهاء وسكون التحتانية بعدها مثناة ، وضبطه بعضهم بفتح أوله ، وأما ابن درستويه فضبطه بنون ثم موحدة وزعم أن الأول تصحيف . قال : والهرب الأحمق . وسيأتي ما قيل في اسمه من الاختلاف هل هو واحد أو جماعة في كتاب النكاح ، وكذا ما قيل في اسم المرأة ، والأشهر أنها بادية إن شاء الله تعالى .

[٤٣٢٥]

٤١٦٠ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن عمرو عن أبي العباس الشاعر الأعمى عن عبد الله بن عمر قال : لما حاصر رسول الله صلى الله عليه الطائف فلم ينل منهم شيئاً قال : « إنا قافلون إن شاء الله » ، فشغل عليهم وقالوا : نذهب ولا نفتحه ؟ وقال مرة : نقفل ، فقال : « اغدوا على القتال » ، فغدوا ، فأصابهم جراح ، فقال : « إنا قافلون غداً إن شاء الله » ، فأعجبهم ، فضحك النبي صلى الله عليه . وقال سفيان مرة : فتبسم . قال : قال الحميدي : نا سفيان بالخبر كله .

[الحديث ٤٣٢٥ - طرفاه في : ٦٠٨٦ ، ٧٤٨٠ .]

الحديث الثاني .

**قوله ( سفيان )** هو ابن عيينة .**قوله ( عن عمرو )** هو ابن دينار ، وأبو العباس الشاعر الأعمى تقدم ذكره وتسميته في قيام الليل .



**قوله ( عن عبد الله بن عمر )** في رواية الكشميهني « عبد الله بن عمرو » بفتح العين وسكون الميم ، وكذا وقع في رواية النسفي والأصيلي ، وقرئ على ابن زيد المروزي كذلك فردة بضم العين ، وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه وقال : الصواب عبد الله بن عمر بن الخطاب ، والأول هو الصواب في رواية علي بن المديني وكذلك الحميدى وغيرهما من حفاظ أصحاب ابن عيينة ، وكذا أخرجه الطبراني من رواية إبراهيم بن يسار وهو ممن لازم ابن عيينة جداً ، والذي قال عن ابن عيينة في هذا الحديث « عبد الله بن عمرو » وهم الذين سمعوا منه متأخراً كما نبه عليه الحاكم ، وقد بالغ الحميدى في إيضاح ذلك فقال في مسنده في روايته لهذا الحديث عن سفيان « عبد الله بن عمر بن الخطاب » وأخرجه البيهقي في « الدلائل » من طريق عثمان الدارمي عن علي بن المديني قال « حدثنا به سفيان غير مرة يقول عبد الله بن عمر بن الخطاب ، لم يقل عبد الله بن عمرو بن العاص » وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عيينة فقال « عبد الله بن عمر » وكذا رواه عنه مسلم ، وأخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عنه فزاد « قال أبو بكر سمعت ابن عيينة مرة أخرى يحدث به عن ابن عمر » وقال المفضل العلاف عن يحيى بن معين « أبو العباس عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر في الطائف ، الصحيح ابن عمر » .

**قوله ( لما حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الطائف فلم يئل منهم شيئاً )** في مرسل ابن الزبير عند ابن أبي شيبة قال « لما حاصر النبي صلى الله عليه وسلم الطائف قال أصحابه : يا رسول الله أحرقتنا نبال ثقيف فادع الله عليهم ، فقال : اللهم اهد ثقيفاً » وذكر أهل المغازي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما استعصى عليه الحصن وكانوا قد أعدوا فيه ما يكفيهم لحصار سنة ورموا على المسلمين سكك الحديد المحمأة ورموهم بالنبل فأصابوا قوماً ، فاستشار نوفل بن معاوية الديلي فقال : هم ثعلب في جحر إن أقمت عليه أخذته وإن تركته لم يضررك ، فرحل عنهم » وذكر أنس في حديثه عند مسلم أن مدة حصارهم كانت أربعين يوماً ، وعند أهل السير اختلاف قيل عشرين يوماً وقيل بضع عشرة وقيل ثمانية عشر وقيل خمسة عشر .

**قوله ( إنا قافلون )** أى راجعون إلى المدينة .

**قوله ( فثقل عليهم )** بين سبب ذلك بقولهم « نذهب ولا نفتح » وحاصل الخبر أنهم لما أخبرهم بالرجوع بغير فتح لم يعجبهم ، فلما رأى ذلك أمرهم بالقتال فلم يفتح لهم فأصيبوا بالجراح لأنهم رموا عليهم من أعلى السور فكانوا ينالون منهم يساهمهم ولا تصل السهام الى من على السور ، فلما رأوا ذلك تبين لهم تصويب الرجوع ، فلما أعاد عليهم القول بالرجوع أعجبهم حينئذ ، ولهذا قال : فضحك » وقوله « وقال سفيان مرة : فتسم » هو ترديد من الراوى .

**قوله ( قال الحميدى حدثنا سفيان الخبر كله )** بالنصب أى أن الحميدى رواه بغير عننة بل ذكر الخبر في جميع الإسناد ، ووقع في رواية الكشميهني بالخبر كله ، وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » وفي « الدلائل » من طريق بشر بن موسى عن الحميدى « حدثنا سفيان حدثنا عمرو سمعت أبا العباس الأعمى يقول سمعت عبد الله بن عمر يقول » فذكره

[٤٣٢٦]

[٤٣٢٧]

٤١٦١- حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن عاصم قال سمعت أبا عثمان قال : سمعت سعداً - وهو أول من رمى بسهم في سبيل الله - وأبابكرة وكان تسور حصن الحائط في أناس فجاء إلى النبي صلى الله عليه ، فقالا : سمعنا النبي صلى الله عليه يقول : « من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم فالجنة عليه حرام » . وقال هشام أنا معمر عن عاصم عن أبي العالية - أو أبي عثمان النهدي - سمعت سعداً وأبابكرة عن النبي صلى الله عليه . قال عاصم : قلت : لقد شهد عندك رجلان حسبك بهما . قال : أجل ، أما أحدهما فأول من رمى بسهم في سبيل الله ، وأما الآخر فنزل إلى النبي صلى الله عليه ثالث ثلاثة وعشرين من الطائف . [الحديث ٤٣٢٦ - طرفه في : ٦٧٦٦] . [الحديث ٤٣٢٧ - طرفه في : ٦٧٦٧] .

الحديث الثالث .

قوله ( عن عاصم ) هو ابن سليمان ، وأبو عثمان هو النهدي ، وشرح المتن يأتي في الفرائض ، والغرض منه ذكر أبي بكره واسمه نفيح بن الحارث وكان مولى الحارث بن كلدة الثقفي ، فتدلى من حصن الطائف ببكرة فكنى أبا بكره لذلك أخرج ذلك الطبراني بسند لا بأس به من حديث أبي بكره ، وكان ممن نزل من حصن الطائف من عبيدهم فأسلم فيما ذكر أهل المغازي منهم مع أبي بكره : المنبث وكان عبداً لعثمان بن عامر بن معتب ، وكذا مرزوق والأزرق زوج سمية والدة زياد بن عبيد الذي صار يقال له زياد بن أبيه ، والأزرق أبو عقبة وكان لكلدة الثقفي ، ثم حالف بني أمية لأن النبي صلى الله عليه وسلم دفعه لخالد بن سعيد بن العاص ليعلمه الإسلام ، ووردان وكان لعبد الله بن ربيعة ، ويحنس النبال وكان لابن مالك الثقفي وإبراهيم بن جابر وكان لخرشة الثقفي ، وبشار وكان لعثمان بن عبد الله ، ونافع مولى الحارث بن كلدة ، ونافع مولى غيلان بن سلمة الثقفي ، ويقال كان معهم زياد بن سمية والصحيح أنه لم يخرج حينئذ لصغره ، ولم أعرف أسماء الباقيين .

قوله ( تسور ) أي صعد إلى أعلاه وهذا لا يخالف قوله « تدلى » لأنه تسور من أسفله إلى أعلاه ثم تدلى

منه .

قوله ( وقال هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني ، ولم يقع لي موصولاً إليه ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر لكن عن أبي عثمان وحده عن أبي بكره وحده بغير شك ، وغرض المصنف منه ما فيه من بيان عدد من أبهم في الرواية الأولى فإن فيها « تسور من حصن الطائف في أناس » وفي هذا : فنزل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثالث ثلاثة وعشرين من الطائف ، وفيه رد على من زعم أن أبا بكره لم ينزل من سور الطائف غيره وهو شيء قاله موسى بن عقبة في مغازيه وتبعه الحاكم ، وجمع بعضهم بين القولين بأن أبا بكره نزل وحده أولاً ثم نزل الباقيون بعده ، وهو جمع حسن ، وروى ابن أبي شيبة وأحمد من حديث ابن عباس قال « أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الطائف كل من خرج إليه من رقيق المشركين » وأخرجه ابن سعد مرسلًا من وجه آخر .

[٤٣٢٨]

٤١٦٢- حدثنا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بُريد بن عبد الله عن أبي بُردة عن أبي موسى قال : كنت عند النبي صلى الله عليه - وهو نازل بالجعرانة بين مكة والمدينة - ومعه بلال ، فأتى النبي صلى

الله عليه أعرابيٌّ فقال : ألا تُنجزُ لي ما وعدتني ؟ فقال له : « أبشر » . فقال : قد أكثرت علي من « أبشر » . فأقبل على أبي موسى وبلال كهيئة الغضبان فقال : « ردَّ البُشرى ، فأقبلا أنتما » . قالا : قبلنا . ثم دعا بقدر فيه ماء ، فغسل يديه ووجهه فيه ، ومجَّ فيه ثم قال : « اشربا منه ، وأفرغا على وُجوهكما ونحوركما وأبشرا » ، فأخذ القدرَ ففعلا ، فنادت أم سلمة من وراء الستر أن أفضلا لأكما . فأفضلا لها منه طائفة .

الحديث الرابع : وهو أول الأحاديث في قصة غنائم حنين بالجرعانة .

**قوله ( وهو نازل الجعرانة بين مكة والمدينة )** أما الجعرانة فهي بكسر الجيم والعين المهملة وتشديد الراء وقد تسكن العين ، وهي بين الطائف ومكة وإلى مكة أقرب قاله عياض ، وقال الفاكهي : بينهما وبين مكة مكة بريد ، وقال الباجي : ثمانية عشر ميلا . وقد أنكر الداودي الشارح قوله إن الجعرانة بين مكة والمدينة وقال : إنما هي بين مكة والطائف وكذا جزم النووي بأن الجعرانة بين الطائف ومكة وهو مقتضى ما تقدم نقله عن الفاكهي وغيره .

**قوله ( أعرابي )** لم أقف على اسمه .

**قوله ( ألا تنجز لي ما وعدتني )** يحتمل أن الوعد كان خاصاً به ، ويحتمل أن يكون عاماً ، وكان طلبه أن يعجل له نصيبه من الغنيمة فإنه صلى الله عليه وسلم كان أمر أن تجمع غنائم حنين بالجرعانة وتوجه هو بالعساكر إلى الطائف فلما رجع منها قسم الغنائم حينئذ بالجرعانة . فلهذا وقع في كثير ممن كان حديث عهد بالإسلام استبطاء الغنيمة واستئجاز قسمتها .

**قوله ( أبشر )** بهزة قطع أى بقرب القسمة ، أو بالثواب الجزيل على الصبر .

**قوله ( فنادت أم سلمة )** هي زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي أم المؤمنين ، ولهذا قالت لأكما .

**قوله ( فأفضلا لها منه طائفة )** أى بقية . وفي الحديث منقبة لأبي عامر ولأبي موسى وبلال ولأم سلمة رضي الله عنهم

[٤٣٢٩] ٤١٦٣ - نا يعقوب بن إبراهيم قال نا إسماعيل قال نا ابن جريج قال أخبرني عطاء أن صفوان بن يعلى ابن أمية أخبره أن يعلى كان يقول : ليتني أرى رسول الله صلى الله عليه حين ينزل عليه . قال : فبينما النبي صلى الله عليه بالجرعانة - وعليه ثوب قد أظلم به معه فيه ناس من أصحابه - إذ جاءه أعرابي عليه جبة متضمخ بطيب فقال : يا رسول الله ، كيف ترى في رجلٍ أحرم بعمره في جبة بعدما تضحخ بطيب ؟ فأشار عمر إلى يعلى بيده أن تعال . فجاء يعلى ، فأدخل رأسه ، فإذا النبي صلى الله عليه عليه محمر الوجه يغط كذلك ساعة ، ثم سري عنه فقال : « أين الذي يسألني عن العمرة أنفاً » ، فالتمس الرجل فأتى به ، فقال : « أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرّات ، وأما الجبة فانزعها ، ثم اصنع في عمرتك كما تصنع في حجك » .

الحديث الخامس .

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن إبراهيم المعروف بابن علي ، ويعلى هو ابن أمية التميمي ، وقد تقدم شرح حديثه مستوفى في أبواب العمرة .

[٤٣٣٠]

٤١٦٤ - فاموسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا عمرو بن يحيى عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد بن عاصم قال : لمّا أفاء الله على رسوله يوم حنين قسم في الناس في المؤلفة قلوبهم ولم يعط الأنصار شيئاً ، فكانهم وجدوا إذ لم يصبهم ما أصاب الناس أو كأنهم وجدوا إذ لم يصبهم ما أصاب الناس ، فخطبهم فقال : « يا معشر الأنصار ، ألم أجدكم ضلّالاً فهداكم الله بي ، وكنتم متفرّقين فألّفكم الله بي ، وعالة فأغناكم الله بي ؟ » كلما قال شيئاً قالوا : الله ورسوله آمن . قال : « ما يمنّكم أن تجيبوا رسول الله ؟ » كلما قال شيئاً قالوا : الله ورسوله آمن . قال : « لو شئتم قلتم : جئتنا كذا وكذا . أترضون أن يذهب الناس بالشاة والبعير ، وتذهبون بالنبي إلى رجالكم ؟ لولا الهجرة ، لكنت امرأة من الأنصار . ولو سلك الناس وادياً وشعباً لسلكت وادي الأنصار وشعبها . الأنصار شعار ، والناس دثار . إنكم ستلقون بعدي أثرة ، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض . »

[الحديث ٤٣٣٠ - طرفه في : ٧٢٤٥].

الحديث السادس .

قوله ( حدثنا وهيب ) هو ابن خالد .

قوله ( عن عمرو بن يحيى ) في رواية أحمد عن عفان عن وهيب « حدثنا عمرو بن يحيى » وهو المازني الأنصاري المدني ، وفي رواية إسماعيل بن جعفر عند مسلم عن عمرو بن يحيى بن عمارة .

قوله ( لما أفاء الله على رسوله يوم حنين ) أى أعطاه غنائم الذين قاتلهم يوم حنين ، وأصل الفىء الرد والرجوع ، ومنه سمى الظل بعد الزوال فيما لأنه رجع من جانب إلى جانب ، فكان أموال الكفار سميت فيما لأنها في كانت الأصل للمؤمنين إذ الإيمان هو الأصل والكفر طارئ عليه ، فإذا غلب الكفار على شيء من المال فهو بطريق التعدى فإذا غنمه المسلمون منهم فكانه رجع إليهم ما كان لهم ، وقد قدمنا قريباً أنه صلى الله عليه وسلم أمر بحبس الغنائم بالجعرانة ، فلما رجع من الطائف وصل إلى الجعرانة في خامس ذى القعدة ، وكان السبب في تأخير القسمة ما تقدم في حديث المسور رجاء أن يسلموا ، وكانوا ستة آلاف نفس من النساء والأطفال وكانت الإبل أربعة وعشرين ألفاً والغنم أربعين ألف شاة .

قوله ( قسم في الناس ) حذف المفعول والمراد به الغنائم ، ووقع في رواية الزهرى عن أنس في الباب « يعطى رجالا المائة من الإبل » . وقوله ( في المؤلفة قلوبهم ) بدل بعض من كل ، والمراد بالمؤلفة ناس من قريش أسلموا يوم الفتح إسلاماً ضعيفاً ، وقيل كان فيهم من لم يسلم بعد كصفوان بن أمية . وقد اختلف في المراد بالمؤلفة قلوبهم الذين هم أحد المستحقين للزكاة فقيل : كفار يعطون ترغيباً في الإسلام ، وقيل مسلمون لهم أتباع كفار ليتألفوهم ، وقيل مسلمون أول ما دخلوا في الإسلام ليمكن الإسلام من قلوبهم . وأما المراد بالمؤلفة هنا فهذا الأخير لقوله في رواية الزهرى في الباب « فإني أعطى رجالاً حديثي عهد بكفر أتألفهم » . ووقع في حديث أنس الآتي في « باب قسم الغنائم في قريش » والمراد بهم من فتحت مكة وهم فيها ، وفي رواية له « فأعطى الطلقاء

وأتباعهم ، والمراد بالمهاجرين من أسلم قبل فتح مكة وهاجر إلى المدينة . وقد سرد أبو الفضل بن طاهر في « المبهات » له أسماء المؤلفات : وهم ( س ) أبو سفيان بن حرب ، وسهيل بن عمرو ، وحويطب بن عبد العزى ، ( س ) وحكيم بن حزام ، وأبو السنابل بن بعكك ، وصفوان بن أمية ، وعبد الرحمن بن يربوع وهؤلاء من قريش ، وعيينة بن حصن الفزاري والأقرع بن حابس التميمي وعمرو بن الأيهم التميمي ، ( س ) والعباس بن مرداس السلمى ، ( س ) ومالك بن عوف النضري ، والعلاء بن حارثة . الثقفى وفي ذكر الأخييين نظر : فقليل إنهما جاءا طائعين من الطائف إلى الجعرانة ، وذكر الواقدي في المؤلفات ( س ) معاوية ويزيد ابني ألى سفيان ، وأسيد بن حارثة ، ومخرمة بن نوفل ، ( س ) وسعيد بن يربوع ، ( س ) وقيس بن عدى ، ( س ) وعمرو بن وهب ، ( س ) وهشام بن عمرو . وذكر ابن إسحق من ذكرت عليه علامة سين وزاد : النضر بن الحارث ، والحارث بن هشام ، وجبير بن مطعم . ومن ذكره فيهم أبو عمر سفيان بن عبد الأسد ، والسائب بن ألى السائب ، ومطيع بن الأسود وأبو جهم بن حذيفة . وذكر ابن الجوزي فيهم زيد الخيل ، وعلقمة وابن علاثة ، وحكيم بن طلق بن سفيان بن أمية وخالد بن قيس السهمي ، وعمير بن مرداس . وذكر غيرهم فيهم قيس بن مخرمة ، وأحيحة بن أمية بن خلف ، وابن ألى شريق ، وحرملة بن هوذة ، وخالد بن هوذة ، وعكرمة بن عامر العبدري ، وشيبة بن عمارة ، وعمرو بن ورقة ، ولبيد بن ربيعة ، والمغيرة بن الحارث ، وهشام بن الوليد المخزومي . فهؤلاء زيادة على أربعين نفساً .

**قوله ( ولم يعط الأنصار شيئاً )** ظاهر في أن العطية المذكورة كانت من جميع الغنيمة ، وقال القرطبي في « المفهم » : الإجراء على أصول الشريعة أن العطاء المذكور كان من الخمس ، ومنه كان أكثر عطائهم ، وقد قال في هذه الغزوة للأعرابي « مالى مما أفاء الله عليكم إلا الخمس ، والخمس مردود فيكم » أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو ، وعلى الأول فيكون ذلك مخصوصاً بهذه الواقعة . وقد ذكر السبب في ذلك في رواية قتادة عن أنس في الباب حيث قال « إن قريشاً حديث عهد بجاهلية ومصيبة ، وإنى أردت أن أجبرهم وأتألفهم » . قلت : الأول هو المعتمد ، وسيأتى ما يؤكد . والذي رجحه القرطبي جزم به الواقدي ، ولكنه ليس بحجة إذا انفرد فكيف إذا خالف وقيل إنما كان تصرف في الغنيمة لأن الأنصار كانوا انهمزوا فلم يرجعوا حتى وقعت الهزيمة على الكفار فرد الله أمر الغنيمة لنبه . وهذا معنى القول السابق بأنه خاص بهذه الواقعة ، اختار أبو عبيد أنه كان من الخمس ، وقال ابن القيم : اقتضت حكمة الله أن فتح مكة كان سبباً لدخول كثير من قبائل العرب في الإسلام وكانوا يقولون : دعوهم وقومهم ، فإن غلبهم دخلنا في دينه ، وإن غلبوه كفونا أمرهم . فلما فتح الله عليه استمر بعضهم على ضلاله فجمعوا له وتأهبوا لحربه وكان من الحكمة في ذلك أن يظهر أن الله نصر رسوله لا بكثرة من دخل في دينه من القبائل ولابانكفاف قومهم عن قتاله ، ثم لما قدر الله عليه من غلبته إياهم قدر وقوع هزيمة المسلمين مع كثرة عددهم وقوة عددهم ليتبين لهم أن النصر الحق إنما هو من عنده لا بقوتهم ، ولو قدر أن لا يغلبوا الكفار ابتداء لرجع من رجع منهم شاخ الرأس متعاطفاً ، فقدر هزيمتهم ثم أعقبهم النصر ليدخلوا مكة كما دخلها النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح متواضعاً متخشعاً ، واقتضت حكمته أيضاً أن غنائم الكفار لما حصلت ثم قسمت على من لم يتمكن الإيمان من قلبه لما بقى فيه من الطبع البشرى في محبة المال فقسمة فيهم لتطمئن قلوبهم وتجتمع على محبته ، لأنها جبلت على حب من أحسن إليها . ومنع أهل الجهاد من

أكابر المهاجرين ورؤساء الأنصار مع ظهور استحقاقهم لجميعها لأنه لو قسم ذلك فيهم لكان مقصوراً عليهم ، بخلاف قسمته على المؤلف لأن فيه استجلاب قلوب أتباعهم الذين كانوا يرضون إذا رضى رئيسهم ، فما كان ذلك العطاء سبباً لدخولهم في الإسلام ولتقوية قلب من دخل فيه قبل تبعهم من دونهم في الدخول ، فكان في ذلك عظيم المصلحة . ولذلك لم يقسم فيهم من أموال أهل مكة عند فتحها قليلاً ولا كثيراً مع احتياج الجيوش إلى المال الذي يعينهم على ما هم فيه ، فحرك الله قلوب المشركين لغزوهم ، فرأى كثيرهم أن يخرجوا معهم بأموالهم ونسائهم وأبنائهم فكانوا غنيمة للمسلمين ، ولو لم يقذف الله في قلب رئيسهم أن سوقه معه هو الصواب لكان الرأي ما أشار إليه دريد فخالفه فكان ذلك سبباً لتصييرهم غنيمة للمسلمين ، ثم اقتضت تلك الحكمة أن تقسم تلك الغنائم في المؤلفه ويوكل من قلبه ممتلئ بالإيمان إلى إيمانه ، ثم كان من تمام التأليف رد من سبى منهم إليهم ، فانشرحت صدورهم للإسلام فدخلوا طائعين راغبين ، وجبر ذلك قلوب أهل مكة بما نالهم من النصر والغنيمة عما حصل لهم من الكسر والزعب فصرف عنهم شر من كان يجاورهم من أشد العرب من هوازن وثقيف بما وقع بهم من الكسرة وبما قبض لهم من الدخول في الإسلام ، ولولا ذلك ما كان أهل مكة يطيقون مقاومة تلك القبائل مع شدتها وكثرتها . وأما قصة الأنصار وقول من قال منهم فقد اعتذر رؤسائهم بأن ذلك كان من بعض أتباعهم ، ولما شرح لهم صلى الله عليه وسلم ما خفى عليهم من الحكمة فيما صنع رجوعاً مدعين ورأوا أن الغنيمة العظمى ما حصل لهم من عود رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بلادهم ، فسلبوا عن الشاة والبعر ، والسبايا من الأنثى والصغير ، بما حازوه من الفوز العظيم ، ومجاورة النبي الكريم لهم حياً وميتاً . وهذا دأب الحكيم يعطى كل أحد ما يناسبه ، انتهى ملخصاً .

**قوله ( فكأنهم وجدوا إذ لم يصبهم ما أصاب الناس )** كذا للأكثر مرة واحدة ، وفي رواية أخرى ذر « فكأنهم وجد إذ لم يصبهم ما أصاب الناس ، أو كأنهم وجدوا إذ لم يصبهم ما أصاب الناس » أورده على الشك هل قال « وجد » بضمين جمع واجد أو « وجدوا » على أنه فعل ماض . ووقع له عن الكشميني وحده « وجدوا » في الموضوعين فصار تكراراً بغير فائدة ، وكذا رأيت في أصل النسفي . ووقع في رواية مسلم كذلك . قال عياض وقع في نسخة في الثاني « أن لم يصبهم » يعني بفتح الهمزة وبالنون قال : وعلى هذا تظهر فائدة التكرار ، وجوز الكرمانى أن يكون الأول من الغضب والثاني من الحزن ، والمعنى أنهم غضبوا ، والموجدة الغضب يقال وجد في نفسه إذا غضب ، ويقال أيضاً وجد إذا حزن ، ووجد ضد فقد ، ووجد إذا استفاد مالا ، ويظهر الفرق بينهما بمصدرهما : ففي الغضب موجدة ، وفي الحزن وجداً بالفتح ، وفي ضد الفقد وجداناً ، وفي المال وجداً بالضم ، وقد يقع الاشتراك في بعض هذه المصادر ، وموضع بسط ذلك غير هذا الموضع ، وفي « مغازي سليمان التيمي » أن سبب حزنهم أنهم خافوا أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد الإقامة بمكة . والأصح لما في الصحيح حيث قال « إذ لم يصبهم ما أصاب الناس » على أنه لا يمتنع الجمع وهذا أولى . ووقع في رواية الزهري عن أنس في الباب « فقالوا : يغفر الله لرسوله ، يعطى قريشاً ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم » وفي رواية هشام بن زيد عن أنس آخر الباب « إذا كانت شديدة فنحن ندعى ، ويعطى الغنيمة غيرنا » وهذا ظاهر في أن العطاء كان من صلب الغنيمة بخلاف ما رجحه القرطبي .

**قوله ( فخطبهم )** زاد مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن يحيى « فحمد الله وأثنى عليه » وسيأتي في الباب في رواية الزهري « فحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم بمقاتلتهم ، فأرسل إلى الأنصار فجمعهم في قبة من آدم ، فلم يدع معهم غيرهم ، فلما اجتمعوا قام فقال : ما حديث بلغني عنكم ؟ فقال فقهاء الأنصار : أما رؤسؤنا فلم يقولوا شيئاً ، وأما ناس منا حديثة أسنانهم فقالوا « وفي رواية هشام بن زيد « فجمعهم في قبة من آدم فقال : يامعشر الأنصار ، ما حديث بلغني ؟ فسكتوا » ويحمل على أن بعضهم سكت وبعضهم أجاب ، وفي رواية أبي التياح عن أنس عند الإسماعيلي فجمعهم فقال : ما الذي بلغني عنكم ؟ قالوا : هو الذي بلغك ، وكانوا لا يكذبون « ولأحمد من طريق ثابت عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أبا سفيان وعيينة والأقرع وسهيل بن عمرو في آخرين يوم حنين ، فقالت الأنصار : سيفونا تقطر من دمائهم وهم يذهبون بالمغنم » فذكر الحديث وفيه « ثم قال : أقلتم كذا وكذا ؟ قالوا : نعم . وإسناده على شرط مسلم ، وكذا ذكر ابن إسحق عن أبي سعيد الخدري أن الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بمقاتلتهم سعد بن عباد ولفظه « لما أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أعطى من تلك العطايا في قريش وفي قبائل العرب ، ولم يكن في الأنصار منها شيء ، وجد هذا الحي من الأنصار في أنفسهم حتى كثرت منهم القالة ، فدخل عليه سعد بن عباد فذكر له ذلك ، فقال له : فأين أنت من ذلك يا سعد ؟ قال ما أنا إلا من قومي قال : فاجمع لي قومك . فخرج فجمعهم » الحديث ، وأخرجه أحمد من هذا الوجه ، وهذا يعكر على الرواية التي فيها « أما رؤسؤنا فلم يقولوا شيئاً » لأن سعد بن عباد من رؤساء الأنصار بلا ريب ، إلا أن يحمل على الأغلب الأكثر ، وأن الذي خاطبه بذلك سعد بن عباد ولم يرد إدخال نفسه في النفي ، أو أنه لم يقل لفظاً وإن كان رضى بالقول المذكور فقال ما أنا إلا من قومي ، وهذا أوجه ، والله أعلم .

**قوله ( ألم أجدكم ضلالاً )** بالضم والتشديد جمع ضال والمراد هنا ضلالة الشرك ، وبإلهاداية الإيمان . وقد رتب صلى الله عليه وسلم ما من الله عليهم على يده من النعم ترتيباً بالغاً فبدأ بنعمة الإيمان التي لا يوازها شيء من أمر الدنيا ، وثنى بنعمة الألفة وهي أعظم من نعمة المال لأن الأموال تبدل في تحصيلها وقد لا تحصل ، وقد كانت الأنصار قبل الهجرة في غاية التنافر والتقاطع لما وقع بينهم من حرب بعات وغيرها كما تقدم في أول الهجرة ، فزال ذلك كله بالإسلام كما قال الله تعالى ﴿ لَوَأنفقت ما في الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم ، ولكن الله ألف بينهم ﴾ .

**قوله ( عالة )** بالمهملة أى فقراء لامال لهم ، والعيلة الفقر .

**قوله ( كلما قال شيئاً قالوا : الله ورسوله أمنٌ )** بفتح الهمزة والميم والتشديد : أفعال تفضيل من المن ، وفي حديث أبي سعيد « فقالوا ماذا نجيبك يا رسول الله والله ورسوله المن والفضل » .

**قوله ( قال لو شئتم قلتم جئتنا كذا وكذا )** في رواية إسماعيل بن جعفر « لو شئتم أن تقولوا جئتنا كذا وكذا وكان من الأمر كذا وكذا » لأشياء زعم عمرو بن أبي يحيى المازني راوى الحديث أنه لا يحفظها . وفي هذا رد على من قال إن الراوى كنى عن ذلك عمداً على طريق التأدب ، وقد جوز بعضهم أن يكون المراد جئتنا ونحن على ضلالة فهدينا بك وما أشبه ذلك ، وفيه بعد ، فقد فسر ذلك في حديث أبي سعيد ولفظه « فقال : أما والله

لو شئتم لقلتم فصدقتم وصدقتم : أتيتنا مكذباً فصدقناك ، ومخذولاً فنصرناك ، وطريداً فأويناك ، وعائلاً فواسيناك » ونحوه في مغازي أبي الأسود عن عروة مرسلأ وابن عائذ من حديث ابن عباس موصولاً ، وفي مغازي سليمان التيمي أنهم قالوا في جواب ذلك « رضينا عن الله ورسوله » وكذا ذكر موسى بن عقبة في مغازية بغير إسناد ، وأخرجه أحمد عن ابن أبي عدي عن حميد عن أنس بلفظ « أفلا تقولون جئتنا خائفاً غامناً ، وطريداً فأويناك ، ومخذولاً فنصرناك . فقالوا : بل المن علينا لله ورسوله » وإسناده صحيح ، وروى أحمد من وجه آخر عن أبي سعيد قال « قال رجل من الأنصار لأصحابه : لقد كنت أحدثكم أن لو استقامت الأمور لقد آثر عليكم ، قال فردوا عليه رداً عنيفاً ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم » الحديث . وإنما قال صلى الله عليه وسلم ذلك تواضعاً منه وإنصافاً ، وإلا ففي الحقيقة الحجة البالغة والمنة الظاهرة في جميع ذلك له عليهم ، فإنه لولا هجرته إليهم وسكناه عندهم لما كان بينهم وبين غيرهم فرق ، وقد نبه على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « ألا ترضون أني » فنبههم على ما غفلوا عنه من عظيم ما اختصوا به منه بالنسبة إلى ما حصل عليه غيرهم من عرض الدنيا الفانية .

**قوله ( بالشاة والبعر )** اسم جنس فيهما ، والشاة تقع على الذكر والأنثى وكذا البعر ، وفي رواية الزهري « أن يذهب الناس بالأموال » وفي رواية أبي التياح بعدما وكذا قتادة « بالدنيا » .

**قوله ( إلى رجالكم )** بالحاء المهملة أي بيوتكم وهي رواية قتادة ، زاد في رواية الزهري عن أنس « فوالله لما تنقلبون به خير مما ينقلبون به خير مما ينقلبون به » وزاد فيه أيضاً « قالوا يارسول الله قد رضينا » وفي رواية قتادة « قالوا بلى » وذكر الواقدي أنه حينئذ دعاهم ليكتب لهم بالبحرين تكون لهم خاصة بعده دون الناس ، وهي يومئذ أفضل ما فتح عليه من الأرض ، فأبوا وقالوا : لا حاجة لنا بالدنيا .

**قوله ( لولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار )** قال الخطابي : أراد بهذا الكلام تألف الأنصار واستطابة نفوسهم والثناء عليهم في دينهم حتى رضى أن يكون واحداً منهم لولا ما يمنعه من الهجرة التي لا يجوز تبديلها ، ونسبة الإنسان تقع على وجهه : منها الولادة ، والبلاذية ، والاعتقادية ، والصناعية . ولأشك أنه لم يرد الانتقال عن نسب آبائه لأنه ممتنع قطعاً . وأما الاعتقادي فلا معنى للانتقال فيه ، فلم يبق إلا القسمان الآخران ، وكانت المدينة دار الأنصار والهجرة إليها أمراً واجباً ، أي لولا أن النسبة الهجرية لا يسعني تركها لانتسبت إلى داركم . قال : ويحتمل أنه لما كانوا أحواله لكون أم عبد المطلب منهم أراد أن ينتسب إليهم بهذه الولادة لولا مانع الهجرة . وقال ابن الجوزي : لم يرد صلى الله عليه وسلم تغير نسبه ولا محو هجرته ، وإنما أراد أنه لولا ما سبق من كونه هاجر لانتسب إلى المدينة وإلى نصرة الدين ، فالتقدير لولا أن النسبة إلى الهجرة نسبة دينية لا يسع تركها لانتسبت إلى داركم . وقال القرطبي : معناه لتسميت باسمكم وانتسبت إليكم كما كانوا ينتسبون بالحلف ، لكن خصوصية الهجرة وتربيتها سبقت فمنعت من ذلك ، وهي أعلى وأشرف فلا تتبدل بغيرها . وقيل معناه لكنت من الأنصار في الأحكام والعداد . وقيل : التقدير لولا أن ثواب الهجرة أعظم لاخترت أن يكون ثواب الأنصار ، ولم يرد ظاهر النسب أصلاً . وقيل : لولا التزامي بشروط الهجرة ومنها ترك الإقامة بمكة فوق ثلاث لاخترت أن أكون من الأنصار فيباح لي ذلك .



**قوله ( وادى الأنصار )** هو المكان المنخفض ، وقيل الذى فيه ماء ، والمراد هنا بلدهم . وقوله « شعب الأنصار » بكسر الشين المعجمة وهو اسم لما انفرج بين جبلين . وقيل الطريق فى الجبل . وأراد صلى الله عليه وسلم بهذا وبما بعده التنبيه على جزيل ما حصل لهم من ثواب النصرة والقناعة بالله ورسوله عن الدنيا . ومن هذا وصفه فحقه . أن يسلك طريقه . ويتبع حاله . قال الخطائى : لما كانت العادة أن المرء يكون فى نزوله وارتحاله مع قومه ، وأرض الحجاز كثيرة الأودية والشعاب ، فإذا تفرقت فى السفر الطرق سلك كل قوم منهم وادياً وشعباً . فأراد أنه مع الأنصار . قال : ويحتمل أن يريد بالوادى المذهب كما يقال فلان فى واد وأنا فى واد .

**قوله ( الأنصار شعار والناس دثار )** الشعار بكسر المعجمة بعدها مهملة خفيفة : الثوب الذى يلى الجلد من الجسد . والدثار بكسر المهملة ومثناة خفيفة الذى فوقه . وهى استعارة لطيفة لفرط قربهم منه . وأراد أيضاً أنهم بطائته وخاصته وأنهم ألصق به وأقرب إليه من غيرهم . زاد فى حديث أبى سعيد « اللهم ارحم الأنصار وأبناء الأنصار وأبناء أبناء الأنصار » . قال فبكى القوم حتى أخذوا لحاهم وقالوا : رضينا برسول الله قسماً وحظاً .

**قوله ( انكم ستلقون بعدى أثر )** بضم الهمزة وسكون المثناة وفتحتين ، ويجوز كسر أوله مع الإسكان ، أى الانفراد بالشيء المشترك دون من يشركه فيه . وفى رواية الزهرى « أثر شديدة » والمعنى أنه يستأثر عليهم بما لهم فيه اشتراك فى الاستحقاق . وقال أبو عبيد : معناه يفضل نفسه عليكم فى الفىء . وقيل المراد بالأثر الشدة . ويرده سياق الحديث وسببه .

**قوله ( فاصبروا حتى تلقوني على الحوض )** أى يوم القيامة . وفى رواية الزهرى « حتى تلقوا الله ورسوله فإنى على الحوض » أى اصبروا حتى تموتوا ، فإنكم ستجدوننى عند الحوض ، فيحصل لكم الانتصاف ممن ظلمكم والثواب الجزيل على الصبر . وفى الحديث من الفوائد غير ماتقدم إقامة الحجة على الخصم وإفحامه بالحق عند الحاجة إليه ، وحسن أدب الأنصار فى تركهم المماراة ، والمبالغة فى الحياء ، وبيان أن الذى نقل عنهم إنما كان عن شبائهم لا عن شيوخهم وكهولهم . وفيه مناقب عظيمة لهم لما اشتمل من ثناء الرسول البالغ عليهم ، وأن الكبير ينبه الصغير على ما يغفل عنه ، ويوضح له وجه الشبهة ليرجع إلى الحق . وفيه المعاتبة واستعطاف المعاتب وإعتابه عن عتبه بإقامة حجة من عتب عليه ، والاعتذار والاعتراف . وفيه علم من أعلام النبوة لقوله « ستلقون بعدى أثره » فكان كما قال . وقد قال الزهرى فى روايته عن أنس فى آخر الحديث « قال أنس : فلم يصبروا » . وفيه أن للإمام تفضيل بعض الناس على بعض فى مصارف الفىء ، وأن له أن يعطى الغنى منه للمصلحة . وأن من طلب حقه من الدنيا لاعتب عليه فى ذلك . ومشروعية الخطبة عند الأمر الذى يحدث سواء كان خاصاً أم عاماً . وفيه جواز تخصيص بعض المخاطبين فى الخطبة . وفيه تسليية من فاته شيء من الدنيا مما حصل له من ثواب الآخرة ، والحض على طلب الهداية والألفة والغنى ، وأن المنة لله ورسوله على الإطلاق ، وتقديم جانب الآخرة على الدنيا ، والصبر عما فات منها ليدخر ذلك لصاحبه فى الآخرة ، والآخرة خير وأبقى .

[٤٣٣١] ٤١٦٥ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا هشام قال أنا معمر عن الزهرى قال حدثني أنس بن مالك قال : قال ناس من الأنصار - حين أفاء الله على رسوله ما أفاء من أموال هوازن ، فطفق النبي صلى الله عليه وسلم يعطى رجالاً المائة من الإبل فقالوا - : يغفر الله لرسول الله يعطى قريشاً ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم

قال أنس: فَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِمَقَالَتِهِمْ، فَأَرْسَلَ إِلَى الْأَنْصَارِ فَجَمَعَهُمْ فِي قَبَةِ مَنْ أَدَمَ، وَلَمْ يَدْعُ مَعَهُمْ غَيْرَهُمْ. فَلَمَّا اجْتَمَعُوا قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ: «مَا حَدِيثٌ بَلَّغَنِي عَنْكُمْ؟» فَقَالَ فَقَهَاءُ الْأَنْصَارِ: أَمَا رُؤُوسَانَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَلَمْ يَقُولُوا شَيْئًا، وَأَمَّا نَاسٌ مِمَّنْ حَدِيثُهُمْ أَسْنَانُهُمْ فَقَالُوا: يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ، يَعْطِي قَرِيشًا وَيَتْرُكُنَا، وَسُيُوفُنَا تَقْطُرُ مِنْ دِمَائِهِمْ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «فَإِنِّي أُعْطِي رَجَالًا حَدِيثِي عَهْدٍ بِكَفَرٍ أَتَأْلَفُهُمْ، أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالْأَمْوَالِ وَتَذْهَبُونَ بِالنَّبِيِّ إِلَى رَحَالِكُمْ؟ فَوَاللَّهِ لَمَّا تَنْقَلِبُونَ بِهِ خَيْرٌ مَّا يَنْقَلِبُونَ بِهِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ رَضِينَا، فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «فَتَجِدُونَ أَثَرَهُ شَدِيدَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنِّي عَلَى الْحَوْضِ». قَالَ أَنْسٌ: فَلَمْ يَصْبِرُوا.

[٤٣٣٢] ٤١٦٦- نَا سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ قَالَ نَا شُعْبَةُ بْنُ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَنْسٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ فَتْحِ مَكَّةَ قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ غَنَائِمَ فِي قَرِيشٍ، فَغَضِبَتِ الْأَنْصَارُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالدُّنْيَا، وَتَذْهَبُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ؟» قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا لَسَلَكَتُ وَادِي الْأَنْصَارِ أَوْ شَعْبَهُمْ».

[٤٣٣٣] ٤١٦٧- نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَا أَزْهَرُ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ أَبَانَا هِشَامُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَنْسٍ عَنْ أَنْسٍ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ حُنَيْنٍ التَّقَى هَوَازَنُ وَمَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرَةَ آلَافٍ وَالطُّلُقَاءُ، فَأَدْبَرُوا. قَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ». قَالُوا: لَبِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدِيكَ، نَحْنُ بَيْنَ يَدَيْكَ. فَنَزَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ: «أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ»، فَانْهَزَمَ الْمُشْرِكُونَ، فَأَعْطَى الطُّلُقَاءُ وَالْمُهَاجِرِينَ، وَلَمْ يَعْطِ الْأَنْصَارَ شَيْئًا. فَقَالُوا: فَدَعَاهُمْ فَأَدْخَلَهُمْ فِي قَبَةِ فَقَالَ: «أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالشَّاةِ وَالْبَعِيرِ، وَتَذْهَبُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ؟» فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ شِعْبًا لَاخْتَرْتُ شِعْبَ الْأَنْصَارِ».

[٤٣٣٤] ٤١٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ نَا عُثْمَرُ قَالَ نَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ عَنْ أَنْسٍ قَالَ: جَمَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: «إِنَّ قَرِيشًا حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ وَمُصِيبَةٍ، وَإِنِّي أُرَدْتُ أَنْ أُجِيرَهُمْ وَأَتَأْلَفَهُمْ. أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالدُّنْيَا، وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ إِلَى بُيُوتِكُمْ؟» قَالُوا: بَلَى. قَالَ: «لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ شِعْبًا لَسَلَكَتُ وَادِي الْأَنْصَارِ أَوْ شِعْبَ الْأَنْصَارِ».

[٤٣٣٥] ٤١٦٩- نَا قَبِيصَةُ قَالَ نَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا قَسَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قِسْمَةَ حُنَيْنٍ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: مَا أَرَادَ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَخْبَرْتُهُ، فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ ثُمَّ قَالَ: «رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى مُوسَى، لَقَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فَصَبِرَ».

[٤٣٣٦] ٤١٧٠- نَا قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ نَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ حُنَيْنٍ أَثَرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَاسًا: أَعْطَى الْأَقْرَعَ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ، وَأَعْطَى عَيْنَةَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَأَعْطَى نَاسًا. فَقَالَ رَجُلٌ: مَا أُرِيدُ بِهِذِهِ الْقِسْمَةِ وَجْهَ اللَّهِ. فَقُلْتُ: لِأَخْبِرَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ. قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ مُوسَى، قَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فَصَبِرَ».

[٤٣٣٧] ١٧١- حدثنا محمد بن بشار قال نا معاذ بن معاذ قال نا ابن عون عن هشام بن زيد بن أنس عن أنس بن مالك قال : لما كان يوم حنين أقبلت هوازن وغطفان وغيرهم بنعمهم وذرائعهم ومع النبي صلى الله عليه عشرة آلاف والطلقاء ، فأدبروا عنه حتى بقي وحده ، فنادى يومئذ نداءين لم يخلط بينهما : التفت عن يمينه فقال : « يا معشر الأنصار » ، قالوا : لبيك يا رسول الله ، أبشر نحن معك . ثم التفت عن يساره فقال : « يا معشر الأنصار » ، قالوا : لبيك يا رسول الله ، أبشر نحن معك . وهو على بغلة بيضاء فنزل فقال : « أنا عبد الله ورسوله » ، فانهزم المشركون ، وأصاب يومئذ غنائم كثيرة ، فقسم في المهاجرين ، والطلقاء ولم يعط الأنصار شيئاً ، فقالت الأنصار : إذا كانت شديدة فنحن ندعى ، وتعطى الغنيمة غيرنا . فبلغه ذلك ، فجمعهم في قبة فقال : « يا معشر الأنصار ، ما حديث بلغني ؟ » فسكتوا . فقال : « يا معشر الأنصار ، ألا ترضون أن يذهب الناس بالدنيا ، وتذهبون برسول الله إلى رحالكم تحوزونه إلى بيوتكم ؟ » قالوا : بلى . قال النبي صلى الله عليه : « لو سلك الناس وادياً وسلكت الأنصار شعباً لأخذت شعب الأنصار » . وقال هشام : قلت : يا أبا حمزة ، وأنت شاهد ذلك ؟ قال : وأين أغيب عنه ؟ !

الحديث السابع حديث أنس ، أورده من رواية الزهري وأبي التياح وهشام بن زيد وقادة كلهم عن أنس ، وفي رواية بعضهم مالميس في رواية الآخر ، وقد ذكرت مافي رواياتهم من فائدة في الذي قبله . وهشام في رواية الزهري هو ابن يوسف الصنعاني وأبو التياح اسمه يزيد بن حميد ، وإسناده كله بصريون ، وكذا طريق قتادة . وهشام بن زيد هو ابن أنس بن مالك ، وقد أورد حديثه من طريقين : فالأولى عن أزهر وهو ابن سعد السمان ، والثانية عن معاذ بن معاذ وهو العنبري كلاهما عن ابن عون وهو عبد الله ، وجميعهم بصريون .

قوله في رواية أبي التياح ( لما كان يوم فتح مكة قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم في قريش ) كذا لأبي ذر عن شيخه ، وله في رواية الكشميهني « بين قريش » وهي رواية الأصيلي ، ووقع عند القاسبي « غنائم قريش » ولبعضهم « غنائم من قريش » وهو خطأ لأنه يومهم أن مكة لما فتحت قسمت غنائم قريش ، وليس كذلك ، بل المراد بقوله « يوم فتح مكة » زمان فتح مكة وهو يشمل السنة كلها ، ولما كانت غزوة حنين ناشئة عن غزوة مكة أضيفت إليها كما تقدم عكسه ، وقد قرر ذلك الإسماعيلي فقال : قوله يعني في رواية « لما افتتحت مكة قسمت الغنائم » يريد غنائم هوازن ، فإنه لم يكن عند فتح مكة غنيمة تقسم ، ولكن النبي صلى الله عليه وسلم غزا حينئذ بعد فتح مكة في تلك الأيام القريبة ، وكان السبب في فتح مكة هوازن لأن الخلوص إلى محاربتهم كان بفتح مكة ، وقد خطأ القاسبي الرواية وقال : الصواب في قريش . وأخرج أبو نعيم هذا الحديث من طريق أبي مسلم الكجى عن سليمان بن حرب شيخ البخارى فيه بلفظ « لما كان يوم حنين قالت الأنصار : والله إن هذا هو العجب ، إن سيوفنا تقطر من دماء قريش » الحديث ، فهذا لا إشكال فيه .

قوله ( أنبأنا هشام بن زيد ) في رواية معاذ « عن هشام » .

قوله في رواية قتادة ( إن قريشاً حديث عهد ) كذا وقع بالإفراد في الصحيحين والمعروف « حديثو عهد » ، وكتبها الديلمى بخطه « حديثو عهد » وفيه نظر . وقد وقع عند الإسماعيلي « أن قريشاً كانوا قريبي عهد » .

قوله ( أن أجبرهم ) كذا للأكثر بفتح أوله وسكون الجيم بعدها موحدة ثم راء مهملة ، وللسرخسي والمستمل بضم أوله وكسر الجيم بعدها تحتانية ساكنة ثم زاي من الجائزة .

الحديث الثامن حديث ابن مسعود ذكره من وجهين .

قوله ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود .

قوله ( آثر ناساً ، أعطى الأقرع ) أى ابن حابس بن عثمان بن محمد بن سفيان بن مجاشع التميمي المجاشعي ، قيل كان اسمه فراس والأقرع لقبه .

قوله ( وأعطى عيينة ) أى ابن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري .

قوله ( وأعطى ناساً ) تقدم ذكرهم في الكلام على المؤلفه قريباً ، وفي هذه العطية يقول العباس بن مرداس السلمى كما أخرجه أحمد ومسلم والبيهقي في الدلائل من طريق عباية بن رفاعه بن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى المؤلفه قلوبهم من سبى حنين مائة مائة من الإبل . فأعطى أبا سفيان بن حرب مائة ، وأعطى صفوان بن أمية مائة ، وأعطى عيينة بن حصن مائة ، وأعطى مالك بن عوف مائة ، وأعطى الأقرع بن حابس مائة ، وأعطى علقمة بن علاثة مائة ، وأعطى العباس بن مرداس دون المائة ، فأنشأ يقول :

أتجعل نهبي ونهب العبيد	بين عيينة والأقرع
وما كان حصن ولا حابس	يفوقان مرداس في الجمع
وما كنت دون امرئ منهما	ومن تضع اليوم لا يرفع

قال فأكمل له المائة « وساق ابن إسحق وموسى بن عقبة هذه الأبيات أكثر من هذا .

قوله في رواية منصور ( فقال رجل ) في رواية الأعمش « فقال رجل من الأنصار » وفي رواية الواقدي أنه معتب بن قشير من بنى عمرو بن عوف ، وكان من المنافقين ، وفيه تعقب على مغلطاي حيث قال : لم أر أحداً قال إنه من الأنصار إلا ما وقع هنا وجزم بأنه حرقوص بن زهير السعدي ، وتبعه ابن الملقن وأخطأ في ذلك ، فإن قصة حرقوص غير هذه كما سيأتى قريباً من حديث أئى سعيد الخدري .

قوله ( ماأراد بها ) في رواية منصور « ما أريد بها » على البناء للمجهول .

قوله في رواية معاذ ( عشرة آلاف من الطلقاء ) في رواية الكشميهني « عشرة آلاف والطلاق » وهو أولى فإن الطلقاء لم يبلغوا هذا القدر ولا عشر عشره ، وقيل إن الواو مقدرة عند من جوز تقدير حرف العطف .

قوله في آخره ( وقال هشام : قلت يا أبا حمزة ) هو موصول بالإسناد المذكور ، وأبو حمزة هو أنس بن مالك . وقوله « شاهد ذلك » في رواية الكشميهني « شاهد ذلك . قال وأين أغيب عنه » هو استفهام إنكار يقرر أنه ماكان ينبغي له أن يظن أن أنساً يغيب عن ذلك . وقوله « وتذهبون برسول الله صلى الله عليه وسلم تحوزونه إلى بيوتكم » كذا للجميع بالحاء المهملة والزاي من الحوز ، ووقع عند الكرماني « تحيرونه » بالتحتانية بدل الواو وضبطه بالجيم والراء المهملة وفسره بقوله أى تنقذونه ، وكل ذلك خطأ نقلاً وتفسيراً . وقد أخرجه مسلم والإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ « فتذهبون بمحمد تحوزونه » كما في الرواية المعتمدة

قوله ( فقلت لأخبرن النبي صلى الله عليه وسلم ) في رواية الأعمش « فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته » .

قوله ( فتغير وجهه ) في رواية الواقدي « حتى ندمت على مابلغته » .

قوله ( رحمة الله على موسى ) تقدمت الإشارة إلى شيء من شرحه في أحاديث الأنبياء ، وفي الحديث جواز المفاضلة في القسمة ، والإعراض عن الجاهل ، والصفح عن الأذى ، والتأسي بمن مضى من النظراء .

( تنبيه ) وقع حديث ابن مسعود مقدماً على طريق معاذ عن ابن عون عن هشام عن أنس في رواية أبي ذر ، والصواب تأخيره لتتوالى طرق حديث أنس ، وأظنه من تغيير الرواة عن الفريرى ، فإن طريق أنس الأخيرة سقطت من رواية النسفى ، فلعل البخارى ألحقها فكتبت مؤخره عن مكانها

### باب السرية التي قبل نجد

[٤٣٣٨] ٤١٧٢ - نا أبو النعمان قال نا حماد قال نا أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : بعث النبي صلى الله عليه سريّة قبل نجد فكنت فيها ، فبلغت سهامنا اثني عشر بعيراً ونفلنا بعيراً بعيراً ، فرجعنا بثلاثة عشر بعيراً .

قوله ( باب السرية التي قبل نجد ) قبل بكسر القاف وفتح الموحدة أى في جهة نجد ، هكذا ذكرنا بعد غزوة الطائف . والذي ذكره أهل المغازى أنها كانت قبل التوجه لفتح مكة . فقال ابن سعد : كانت في شعبان سنة ثمان . وذكر غيره أنها كانت قبل موثة ، وموثة كانت في جمادى كما تقدم من السنة . وقيل كانت في رمضان . قالوا : وكان أبو قتادة أميرها ، وكانوا خمسة وعشرين ، وغنموا من غطفان بأرض محارب مائتى بعير وألفى شاة . والسرية بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد التحتانية هى التي تخرج بالليل ، والسارية التي تخرج بالنهار ، وقيل سميت بذلك لأنها تخفى ذهابها . وهذا يقتضى أنها أخذت من السر ولا يصح لاختلاف المادة ، وهى قطعة من الجيش تخرج منه وتعود إليه ، وهى من مائة إلى خمسمائة فما زاد على خمسمائة يقال له منسر بالنون والمهملة ، فإن زاد على الثلاثمائة سمي جيشاً ، وما بينهما يسمى هبطة ، فإن زاد على أربعة آلاف يسمى جحفاً ، فإن زاد فجيش جرار ، والخميس الجيش العظيم ، وما افترق من السرية يسمى بعثاً ، فالعشرة فما بعدها تسمى حقيرة ، والأربعون عصبة ، وإلى ثلاثمائة مقنب بقاف ونون ثم موحدة فإن زاد سمي جمرة بالجيم ، والكتيبة ما اجتمع ولم ينتشر ، وحديث ابن عمر المذكور في الباب قد تقدم شرحه في فرض الخمس ، وفي ذكره عقيب حديث أبى قتادة إشارة إلى اتحادهما

### باب بعث النبي صلى الله عليه عليه خالد بن الوليد إلى بني جذيمة

[٤٣٣٩] ٤١٧٣ - حدثنا محمود قال نا عبد الرزاق قال نا أنا معمر ... ح .

وحدثني نعيم قال نا عبد الله قال نا أنا معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه قال : بعث النبي صلى الله عليه خالد بن الوليد إلى بني جذيمة فدعاهم إلى الإسلام فلم يحسنوا أن يقولوا : أسلمنا ، فجعلوا

يقولون : صباناً ، صباناً . فجعل خالد يقتل ويأسر . ودفع إلى كل رجل منا أسيرَه . حتى إذا كان يومَ أمرِ خالد أن يقتل كل رجلٍ منا أسيرَه ، فقلت : والله لا أقتل أسيري ولا يقتل رجل من أصحابي أسيرَه . حتى قدمنا على النبي صلى الله عليه فذكرناه ، فرفع يديه فقال : « اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد » ، مرتين .

[الحديث ٤٣٣٩ - طرفه في : ٧١٨٩] .

**قوله ( باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد إلى بني جذيمة )** بفتح الجيم وكسر المعجمة ثم تحتانية ساكنة ، أى ابن عامر بن عبد مناة بن كنانة . وهم الكرماني فظن أنه من بني جذيمة بن عوف بن بكر بن عوف قبيلة من عبد قيس ، وهذا البعث كان عقب فتح مكة في شوال قبل الخروج إلى حنين عند جميع أهل المغازي ، وكانوا بأسفل مكة من ناحية يلملم قال ابن سعد : بعث النبي صلى الله عليه وسلم إليهم خالد ابن الوليد في ثلاثمائة وخمسين من المهاجرين والابصار داعياً إلى الإسلام لا مقاتلاً .

**قوله ( حدثنا محمود )** هو ابن غيلان ، وقوله ( وحدثني نعيم ) هو ابن حماد ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وعند الإسماعيلي ما يدل على أن السياق الذي هنا لفظ ابن المبارك .

**قوله ( بعث النبي صلى الله عليه وسلم )** قال ابن إسحق «حدثني حكيم بن عباد عن أبي جعفر — يعني الباقر — قال : بعث رسول الله ﷺ خالد بن الوليد حين افتتح مكة إلى بني جذيمة داعياً ولم يبعثه مقاتلاً» .

**قوله ( فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا ، فجعلوا يقولون : صباناً صباناً )** هذا من ابن عمر راوى الحديث يدل على أنه فهم أنهم أرادوا الإسلام حقيقة . ويؤيده فهمه أن قريشاً كانوا يقولون لكل من أسلم صباناً حتى اشتهرت هذه اللفظة وصاروا يطلقونها في مقام الذم . ومن ثم لما أسلم ثمانية بن أثال وقدم مكة معتمراً قالوا له : صباناً ؟ قال : لا بل أسلمت . فلما اشتهرت هذه اللفظة بينهم في موضع أسلمت استعملها هؤلاء ، وأما خالد فحمل هذه اللفظة على ظاهرها لأن قولهم صباناً أى خرجنا من دين إلى دين ، ولم يكتف خالد بذلك حتى يصرنحو بالإسلام . وقال الخطابي : يحتمل أن يكون خالد نقم عليهم العدول عن لفظ الإسلام لأنه فهم عنهم أن ذلك وقع منهم على سبيل الأنفة ولم ينقادوا إلى الدين فقتلهم متأولاً قولهم .

**قوله ( فجعل خالد يقتل منهم ويأسر )** في كلام ابن سعد أنه أمرهم أن يستأسروا فاستأسروا فكتف بعضهم بعضاً ، وفرقهم في أصحابه ، فيجمع بأنهم أعطوا بأيديهم بعد المحاربة .

**قوله ( ودفع إلى كل رجل منا أسيرَه )** أى من أصحابه الذين كانوا معه في السرية ، وفي رواية الباقر « فقال لهم خالد : ضعوا السلاح فإن الناس قد أسلموا ، فوضعوا السلاح ، فأمر بهم فكتفوا ثم عرضهم على السيف » .

**قوله ( حتى إذا كان يوم )** كذا بالتثنية أى من الأيام ، وكان تامة ، وعند أبي سعد « فلما كان السحر نادى خالد من كان معه أسير فليضرب عنقه » .

**قوله ( أن يقتل كل رجل منا أسيرَه )** في رواية الكشميनी « كل إنسان » .

**قوله ( فقلت والله لا أقتل أسيري ولا يقتل رجل من أصحابي أسيرَه )** ، وعند ابن سعد « فأما بنو سليم

فقتلوا من كان في أيديهم ، وأما المهاجرون والأنصار فأرسلوا أسراهم » وفيه جواز الحلف على نفى الغير إذا وثق بطواعيته .

**قوله ( اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد )** قال الخطاى : أنكر عليه العجلة وترك التثبيت في أمرهم قبل أن يعلم المراد من قولهم صباناً .

**قوله ( مرتين )** زاد ابن عسكر عن عبد الرزاق « أو ثلاثة » أخرجه الإسماعيلي ، وفي رواية الباقرين « ثلاث مرات » وزاد الباقر في روايته « ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً فقال : أخرج إلى هؤلاء القوم واجعل أمر الجاهلية تحت قدميك ، فخرج حتى جاءهم ومعه مال فلم يبق لهم أحد إلا وداه » وذكر ابن هشام في زياداته أنه انفلت منهم رجل فألقى النبي صلى الله عليه وسلم بالخبر ، فقال : هل أنكر عليه أحد ؟ فوصف له صفة ابن عمر وسالم مولى أبي حذيفة . وذكر ابن إسحق من حديث ابن أبي حذرد الأسلمي قال « كنت في خيل خالد فقال لي فتى من بني جذيمة قد جمعت يدها في عنقه برمة : يا فتى هل أنت آخذ بهذه الرمة فقائدني إلى هؤلاء النسوة ؟ فقلت نعم ؟ فقدته بها فقال : اسلمي حبيش ، قبل نقاد العيش

أريتك إن طالبتكم فوجدتكم بحلية أو أدركتكم بالخوانق

الآيات ، قال فقالت له امرأة منهن : وأنت نجيت عشراً ، وتسعاً ووتراً ، وثمانية تترى . قال : ثم ضربت عنق الفتى ، فأكبت عليه فما زالت تقبله حتى ماتت » وقد روى النسائي والبيهقي في « الدلائل » بإسناد صحيح من حديث ابن عباس نحو هذه القصة وقال فيها « فقال إني لست منهم ، إني عشقت امرأة منهم فدعوني أنظر إليها نظرة — قال فيه — فضربوا عنقه ، فجاءت المرأة فوقعت عليه فشبهت شهقة أو شهقتين ثم ماتت ، فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : أما كان فيكم رجل رحيم ؟ » وأخرجه البيهقي من طريق ابن عاصم عن أبيه نحو هذه القصة وقال في آخرها « فانحصرت إليه من هودجها فحنت عليه حتى ماتت »

سرية عبد الله بن حذافة السهمي وعلقمة بن مخرز المدلجي ، ويقال : إنها سرية الأنصاري

[٤٣٤٠] ٤١٧٤- فأمسد قال نا عبد الواحد قال نا الأعمش قال حدثني سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن

عن علي قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية واستعمل رجلاً من الأنصار وأمرهم أن يطيعوه . فغضب قال : أليس أمركم النبي صلى الله عليه وسلم أن تطيعوني ؟ قالوا : بلى . قال : فاجمعوا حطباً . فجمعوا . فقال : أوقدوا ، فأوقدوها . فقال : ادخلوها . ففهموا . وجعل بعضهم يمسك بعضاً ويقولون : قررنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم من النار . فما زالوا حتى خمدت النار ، فسكن غضبه . فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « لودخلوها

ما خرجوا منها إلى يوم القيامة ، الطاعة في المعروف » . [الحديث ٤٣٤٠ - طرفه في : ٧١٤٥ ، ٧٢٥٧] .

**قوله ( باب سرية عبد الله بن حذافة السهمي وعلقمة بن مخرز المدلجي ، ويقال : إنها سرية الأنصاري )**

قلت : كذا ترجم ، وأشار بأصل الترجمة إلى ما رواه أحمد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق عمر بن الحكم عن أبي سعيد الخدري قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم علقمة بن مخرز على بعث أنا فيهم ، حتى انتهينا إلى رأس غزاتنا أو كنا ببعض الطريق أذن لطائفة من الجيش وأمر عليهم عبد الله بن حذافة السهمي وكان من أصحاب بدر ، وكانت فيه دعابة » الحديث . وذكر ابن سعد هذه القصة بنحو هذا السياق . وذكر أن سببها أنه بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أن ناساً من الحيشة تراهم أهل جدة ، فبعث إليهم

علقمة بن مجزز في ربيع الآخر في سنة تسع في ثلاثمائة فانتبهى إلى جزيرة في البحر ، فلما خاض البحر إليهم هربوا ، فلما رجعوا تعجل بعض القوم إلى أهلهم . فأمر عبد الله بن حذافة على من تعجل . وذكر ابن إسحق أن سبب هذه القصة أن وقاص بن مجزز كان قتل يوم ذى قرد ، فأراد علقمة بن مجزز أن يأخذ بثأره فأرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه السرية . قلت : وهذا يخالف ما ذكره ابن سعد ، إلا أن يجمع بأن يكون أمر بالأمرين ، وأرخها ابن سعد في ربيع الآخر سنة تسع ، فالله أعلم . وأما قوله « ويقال إنها سرية الأنصارى » ، فأشار بذلك إلى احتمال تعدد القصة ، وهو الذى يظهر لى لاختلاف سياقهما واسم أميرهما ، والسبب في أمره بدخولهم النار ، ويحتمل الجمع بينهما بضرب من التأويل ، ويبعده وصف عبد الله بن حذافة السهمى القرشى المهاجرى بكونه أنصارياً ، فقد تقدم بيان نسب عبد الله بن حذافة في كتاب العلم ، ويحتمل الحمل على المعنى الأعم أى أنه نصر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجملة ، وإلى التعدد جنح ابن القيم . وأما ابن الجوزى فقال : قوله من الأنصار وهم من بعض الرواة وإنما هو سهمى قلت : ويؤيده حديث ابن عباس عند أحمد في قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ﴾ الآية ، نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدى بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية ، وسيأتى في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى . وقد رواه شعبة عن زيد الياهمى عن سعد بن عبيدة فقال « رجلاً » ولم يقل من الأنصار ولم يسمه ، أخرجه المصنف في كتاب خبر الواحد . وأما علقمة بن مجزز فهو بضم أوله وجيم مفتوحة ومعجمتين الأولى مكسورة ثقيلة وحكى فتحها والأول أصوب ، وقال عياض : وقع لأكثر الرواة بسكون المهملة وكسر الراء المهملة ، وعن القاسمى بجمع ومعجمتين وهو الصواب . قلت : وأغرب الكرماني فحكى أنه بالحاء المهملة وتشديد الراء فتحاً وكسراً ، وهو خطأ ظاهر ، وهو ولد القائف الذى يأتى ذكره في النكاح في حديث عائشة في قوله في زيد بن حارثة وابنه أمانة « أن بعض هذه الأقدام لمن بعض » فعلقمة صحابى ابن صحابى .

قوله ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد .

قوله ( حدثنى سعد بن عبيدة ) بالتصغير .

قوله ( عن أبى عبد الرحمن ) هو السلمى .

قوله ( فغضب ) في رواية حفص بن غياث عن الأعمش في الأحكام « فغضب عليهم » وفي رواية مسلم ( فأغضبوه في شيء ) .

قوله ( فقال أوقدوا ناراً ) في رواية حفص « فقال عزمت عليكم لما جمعتهم خطباً وأوقدتهم ناراً ثم دخلتم فيها » وهذا يخالف حديث أبى سعيد ، فإن فيه فأوقد القوم ناراً ليصنعوا عليها صنيعاً لهم أو يصطلون ، فقال لهم : أليس عليكم السمع والطاعة ؟ قالوا : بلى . أعزم عليكم بحقى وطاعتى لما تواتبتم في هذه النار .

قوله ( فهموا وجعل بعضهم يمسك بعضاً ) في رواية حفص « فلما هموا بالدخول فيها فقاموا ينظر بعضهم إلى بعض » وفي رواية ابن جرير من طريق أبى معاوية عن الأعمش « فقال لهم شاب منهم : لاتعجلوا بدخولها » وفي رواية زيد عن سعد بن عبيدة في خبر الواحد « فأرادوا أن يدخلوها ، وقال آخرون : إنما فررنا منها » .

قوله ( فما زالوا حتى خمدت النار ) في رواية حفص « فبينما هم كذلك إذ خمدت النار » وخمدت هو بفتح الميم أى طفئ لها ، وحكى المطرزي كسر الميم من خمدت .

قوله ( فسكن غضبه ) هذا أيضاً يخالف حديث أبى سعيد ، فإن فيه أنه كانت به دعاية ، وفيه أنهم تحجروا



حتى ظن أنهم واثبون فيها فقال : احبسوا أنفسكم فإنما كنت أضحك معكم .

**قوله ( فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم )** في رواية حفص « فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( ما خرجوا منها إلى يوم القيامة )** في رواية حفص « ما خرجوا منها أبدا » وفي رواية زيد « فلم يزالوا فيها إلى يوم القيامة » يعني أن الدخول فيها معصية ، والعاصي يستحق النار . ويحتمل أن يكون المراد لو دخلوها مستحلين لما خرجوا منها أبدا . وعلى هذا ففي العبارة نوع من أنواع البديع وهو الاستخدام ، لأن الضمير في قوله « لو دخلوها » للنار التي أوقدوها ، والضمير في قوله « ما خرجوا منها أبدا » لنار الآخرة ، لأنهم ارتكبوا ما نهوا عنه من قتل أنفسهم . ويحتمل وهو الظاهر أن الضمير للنار التي أوقدت لهم أي ظنوا أنهم إذا دخلوا بسبب طاعة أميرهم لاتضرهم ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنهم لو دخلوا فيها لاحترقوا فماتوا ، فلم يخرجوا .

**قوله ( الطاعة في المعروف )** في رواية حفص « إنما الطاعة في المعروف » وفي رواية زيد « وقال للآخرين : لا طاعة في معصية » وفي رواية مسلم من هذا الوجه « وقال للآخرين - أي الذين امتنعوا - قولا حسنا » وفي حديث أبي سعيد « من أمركم منهم بمعصية فلا تطيعوه » . وفي الحديث من الفوائد أن الحكم في حال الغضب ينفذ منه ما لا يخالف الشرع ، وأن الغضب يغطي على ذوى العقول . وفيه أن الإيمان بالله ينجي من النار لقولهم « إنما فررنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم من النار » والفرار إلى النبي صلى الله عليه وسلم فرار إلى الله والفرار إلى الله يطلق على الإيمان ، قال الله تعالى ﴿ ففروا إلى الله إني لكم منه نذير مبين ﴾ . وفيه أن الأمر المطلق لا يعم الأحوال لأنه صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يطيعوا الأمير ، فحملوا ذلك على عموم الأحوال حتى في حال الغضب وفي حال الأمر بالمعصية ، فبين لهم صلى الله عليه وسلم أن الأمر بطاعته مقصور على ما كان منه في غير معصية ، وسيأتي مزيد لهذه المسألة في كتاب الأحكام إن شاء تعالى . واستنبط منه الشيخ أبو محمد بن أبي جهمرة أن الجمع من هذه الأمة لا يجتمعون على خطأ لانتسام السرية قسمين : منهم من هان عليه دخول النار فظنه طاعة ، ومنهم من فهم حقيقة الأمر وأنه مقصور على ما ليس بمعصية ، فكان اختلافهم سببا لرحمة الجميع . قال : وفيه أن من كان صادق النية لا يقع إلا في خير ، ولو قصد الشر فإن الله يصرفه عنه ، ولهذا قال بعض أهل المعرفة : من صدق مع الله وقاه الله ، ومن توكل على الله كفاه الله

بَعَثَ أَبِي مُوسَى وَمُعَاذٌ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

[٤٣٤١] ٤١٧٥ - ناموسى قال نا أبو عوانة قال نا عبد الملك عن أبي بردة قال : بعث رسول الله صلى الله عليه

[٤٣٤٢] عليه أبا موسى ومُعَاذٌ بن جَبَلٍ إلى اليمن ، قال : وبعث كل واحد منهما على مخالاف ، قال : واليمن

مخلافان ثم قال : « يَسْرًا ولا تُعَسِّرًا . وبَشْرًا ولا تُنْفِرًا » . فانطلق كل واحد منهما إلى عمله ، قال : وكان

كل واحد منهما إذا صار في أرضه كان قريباً من صاحبه أحدث به عهداً فسلم عليه . فصار معاذ في أرضه قريباً من صاحبه أبي موسى ، فجاء يسير على بغلته حتى انتهى إليه ، وإذا هو جالس وقد اجتمع إليه الناس ، وإذا رجلٌ عنده قد جمعت يداؤه إلى عنقه ، فقال له معاذ : يا عبدالله بن قيس ، أيم هذا ؟ قال : هذا رجلٌ كفر بعد إسلامه . قال : لا أنزل حتى يقتل . قال : إنما جيء به لذلك ، فانزل . قال : ما أنزل حتى يقتل . فأمر به فقتل ، ثم نزل فقال : يا عبدالله ، كيف تقرأ القرآن ؟ قال : أتفوقه تفوقاً . قال : فكيف تقرأ أنت يا معاذ ؟ قال : أنام أول الليل ، فأقوم وقد قضيتُ جزءاً من النوم ، فأقرأ ما كتب الله لي فأحتسبُ نومتي ، كما أحتسبُ قومتي .

[الحديث ٤٣٤٢ - طرفه في : ٤٣٤٥ .]

**قوله ( باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع )** كأنه أشار بالتقييد بما قبل حجة الوداع إلى ما وقع في بعض أحاديث الباب أنه رجع من اليمن فلقى النبي صلى الله عليه وسلم بمكة في حجة الوداع ، لكن القبلية نسبية ، وقد قدمت في الزكاة في الكلام على حديث معاذ متى كان بعثه إلى اليمن . وروى أحمد من طريق عاصم بن حميد عن معاذ « لما بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن خرج يوصيه ومعاذ راكب » الحديث . ومن طريق يزيد بن قطيب عن معاذ « لما بعثني النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قال : قد بعثتك إلى قوم رقيقة قلوبهم ، فقاتل بمن أطاعك من عصاك » وعند أهل المغازي أنها كانت في ربيع الآخر سنة تسع من الهجرة .

**قوله ( حدثنا عبد الملك )** هو ابن عمر .

**قوله ( عن أبي بردة قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا موسى )** هذا صورته مرسل ، وقد عقبه المصنف بطريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى وهو ظاهر الاتصال ، وإن كان فيما يتعلق بالسؤال عن الأشربة ، لكن الغرض منه إثبات قصة بعث أبي موسى إلى اليمن وهو مقصود الباب ، ثم قواه بطريق طارق بن شهاب قال « حدثني أبو موسى قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أرض قومي » الحديث ، وهو وإن كان إنما يتعلق بمسألة الإهلال لكنه يثبت أصل قصة البعث المقصودة هنا أيضا ، ثم قوى قصة معاذ بحديث ابن عباس في وصية النبي صلى الله عليه وسلم له حين أرسله إلى اليمن ، وبرواية عمرو بن ميمون عن معاذ والمراد بها أيضا إثبات أصل قصة بعث معاذ إلى اليمن وإن كان سياق الحديث في معنى آخر ، وقد اشتمل الباب على عدة أحاديث : الحديث الأول أصل البعث إلى اليمن ، وسياق في استتابة المرتدين من طريق حميد بن هلال عن أبي بردة عن أبي موسى سبب بعثه إلى اليمن ولفظه « قال أقبلت ومعى رجلان من الأشعرين وكلاهما سأل - يعني أن يستعمله - فقال : لن نستعمل على عملنا من أراده ، ولكن اذهب أنت يا أبا موسى إلى اليمن ، ثم أتبعه معاذ بن جبل » .

**قوله ( وبعث كل واحد منهما على مخالف ، قال واليمن مخالفان )** المخلاف بكسر الميم وسكون المعجمة وآخره فاء هو بلغة أهل اليمن ، وهو الكورة والإقليم والريستاق بضم الراء وسكون المهملة بعدها مثناة وآخرها قاف . وكانت جهة معاذ العليا إلى صوب عدن وكان من عمله الجند بفتح الجيم والنون ، وله بها مسجد مشهور إلى اليوم ، وكانت جهة أبي موسى السفلى . والله أعلم .

**قوله ( يسرا ولا تعسرا ، وبشرا ولا تنفرا )** قال الطيبي : هو معنى الثانى من باب المقابلة المعنوية ، لأن الحقيقة أن يقال بشرا ولا تنذرا وآنسا ولا تنفرا ، فجمع بينهما ليعم البشارة والندارة والتأنيس والتنفير . قلت : ويظهر لى أن النكتة فى الإتيان بلفظ البشارة وهو الأصل ، ولفظ التنفير وهو اللازم ، وأتى بالذى بعده على العكس للإشارة إلى أن الإنذار لا ينفى مطلقا بخلاف التنفير ، فاكتمى بما يلزم عنه الإنذار وهو التنفير ، فكأنه قيل إن أنذرتهم فليكن بغير تنفير ، كقوله تعالى ﴿ فقولوا له قولنا لينا ﴾ .

**قوله ( إذا سار فى أرضه كان قريبا من صاحبه أحدث به عهدا )** كذا فيه ، ولأكثر « إذا سار فى أرضه وكان قريبا أحدث - أى جدد - به العهد لزيارته » ووقع فى رواية سعيد بن أبى بردة الآتية فى الباب « فجعلنا يتزاوران ، فزار معاذ أبأ موسى » زاد فى رواية حميد بن هلال « فلما قدم عليه ألقى له وسادة قال انزل » .

**قوله ( وإذا رجل عنده )** لم أقف على اسمه ، لكن فى رواية سعيد بن أبى بردة أنه يهودى ، وسيأتى كذلك فى رواية حميد بن هلال فى استتابة المرتدين مع شرح هذه القصة وبيان الاختلاف فى مدة استتابة المرتدين ، وقوله ( أيم ) بفتح الميم وترك إشباعها لغة ، وأخطأ من ضمها وأصله « أى » الاستفهامية دخلت عليها « ما » وقد سمع « أيم هذا » بالتخفيف مثل « أيش هذا » فحذفت الألف من أيم والهمز من أيش .

**قوله ( ثم نزل فقال يا عبد الله )** هو اسم أبى موسى ( كيف تقرأ القرآن ؟ قال : أتفوقه تفوقا ) بالفاء ثم القاف أى ألزم قراءته ليلا ونهارا شيئا بعد شيء وحينما بعد حين : مأخوذ من فواق الناقة وهو أن تحلب ثم تترك ساعة حتى تدر ثم تحلب هكذا دائما .

**قوله ( وقد قضيت جزئى )** قال الدمياطى : لعله أرأى وهو الوجه ، وهو كما قال لو جاءت به الرواية ، ولكن الذى جاء فى الرواية صحيح والمراد به أنه جزأ الليل أجزاء : جزءا للنوم ، وجزءا للقراءة والقيام ، فلا يلتفت إلى تخطيط الرواية الصحيحة الموجهة بمجرد التخييل .

**قوله ( فاحتسبت نومتى كما احتسبت قومتى )** كذا لهم بصيغة الفعل الماضى ، وللكشمينى « فأحتسب » بغير المثناة فى آخره بصيغة الفعل المضارع ، ومعناه أنه يطلب الثواب فى الراحة كما يطلبه فى التعب ، لأن الراحة إذا قصد بها الإعانة على العبادة حصلت الثواب .

( تنبيه ) : كان بعث أبى موسى إلى اليمن بعد الرجوع من غزوة تبوك ، لأنه شهد غزوة تبوك مع النبى صلى الله عليه وسلم كما سيأتى بيان ذلك فى الكلام عليها فيما بعد إن شاء الله تعالى ، واستدل به على أن أبأ موسى كان

عالمًا فطنا حاذقا ، ولولا ذلك لم يوله النبي صلى الله عليه وسلم الإمارة ، ولو كان فوض الحكم لغيره لم يحتج إلى توصيته بما وصاه به ، ولذلك اعتمد عليه عمر ثم عثمان ثم علي ، وأما الخوارج والروافض فطعنوا فيه ونسبوه إلى الغفلة وعدم الفطنة لما صدر منه في التحكيم بصفين ، قال ابن العري وغيره : والحق أنه لم يصدر منه ما يقتضى وصفه بذلك ، وغاية ما وقع منه أن اجتهداه أداه إلى أن يجعل الأمر شورى بين من بقى من أكابر الصحابة من أهل بدر ونحوهم لما شاهد من الاختلاف الشديد بين الطائفتين بصفين ، وآل الأمر إلى ما آل إليه

[٤٣٤٣] ٤١٧٦- نا إسحاق قال نا خالد عن الشيباني عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى الأشعري : أن النبي صلى الله عليه بعثه إلى اليمن ، فسأله عن أشربة تُصنع بها ، فقال : « وما هي ؟ » قال : البتع والمزّر . فقلت لأبي بردة : وما البتع ؟ قال : نبيذ العسل ، والمزّر : نبيذ الشعير . قال : « كل مسكر حرام » . رواه جرير وعبد الواحد عن الشيباني عن أبي بردة .

[٤٣٤٤] ٤١٧٧- نا مسلم قال نا شعبة قال نا سعيد بن أبي بردة عن أبيه قال : بعث النبي صلى الله عليه جده أبا موسى ومعاذًا إلى اليمن فقال : « يسرا ولا تعسرا وبشرا ولا تنفرا وتطوعا » . فقال أبو موسى : يا نبي الله ، إن أرضنا بها شراب من الشعير : المزّر ، وشراب من العسل : البتع . فقال : « كل مسكر حرام » . فانطلقا . فقال معاذ لأبي موسى : كيف تقرأ القرآن ؟ قال : قائمًا وقاعدًا وعلى راحلتي ، وأتفوقه تفوقًا . قال : أما أنا فأقوم وأنام وأقوم ، فأحتسب نومتي ، كما أحتسب قومتي . وضرب فسطاطًا فجعلوا يتزاوران ، فزار معاذ أبا موسى ، فإذا رجل مؤثق . فقال : ما هذا ؟ فقال أبو موسى : يهودي أسلم ثم ارتد . فقال معاذ : لأضربن عنقه .

تابعه العقدي ووهب عن شعبة . وقال وكيع والنضر وأبو داود عن شعبة عن سعيد عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه .

الحديث الثاني .

**قوله ( حدثنا إسحق )** هو ابن منصور ، وخالد هو ابن عبد الله الطحان والشيباني اسمه سليمان بن فيروز

**قوله ( البتع )** بكسر الموحدة وسكون المثناة بعدها عين مهملة ، وقد ذكر تفسيره عن أبي بردة راويه وأنه نبيذ العسل ، ويأتي شرح المتن في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( رواه جرير وعبد الواحد عن الشيباني عن أبي بردة )** يعني أنهما رواياه عن الشيباني عن أبي بردة بدون ذكر سعيد بن أبي بردة ، وهو كما قال . وأما رواية جرير وهو ابن عبد الحميد فوصلها الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة ومن طريق يوسف بن موسى كلاهما عن جرير عن الشيباني عن أبي بردة عن أبي موسى به ،

وأما رواية عبد الواحد وهو ابن زياد فوصلها<sup>(١)</sup> ثم ساق المصنف الحديث عن مسلم وهو ابن إبراهيم عن شعبة قال « حدثنا سعيد بن أنى بركة عن أبيه » فذكره مرسلًا مطولًا فيه قصة بعثتهما ، وذكر الأشربة وقصة اليهودي وسؤال معاذ عن القراءة كما أشرنا إليه أولاً ، وقال بعده « تابعه العقدي ووهب بن جرير عن شعبة وقال وكيع والنضر وأبو داود : عن شعبة عن سعيد » يعنى أن مسلم بن إبراهيم والعقدي ووهب بن جرير أرسلوه عن شعبة ، وأن وكيعا والنضر وهو ابن شميل وأبا داود وهو الطيالسي روه عن شعبة موصولاً فأما رواية العقدي وهو أبو عامر عبد الملك بن عمرو فوصلها المؤلف في الأحكام ، وأما رواية وهب بن جرير فوصلها إسحق بن راهويه في مسنده عنه ، وأما رواية وكيع فوصلها المؤلف في الجهاد مختصراً وأوردها ابن أنى عاصم في كتاب الأشربة عن أنى بكر بن أنى شعبة عن وكيع مطولاً وهى في مسند أنى بكر بن أنى شعبة كذلك وأما رواية النضر بن شميل فوصلها المؤلف في الأدب . وأما رواية أنى داود الطيالسي فوصلها كذلك في مسنده المروزي من طريق يونس بن حبيب عنه ، ولكنه فرقه حديثين ، ولذلك وصلها النسائي من طريق أنى داود

[٤٣٤٦] ٤١٧٨ - حدثنا العباس بن الوليد قال نا عبد الواحد عن أيوب بن عائذ قال نا قيس بن مسلم

قال سمعت طارق بن شهاب يقول : حدثني أبو موسى قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه إلى أرض قومي ، فجئت ورسول الله صلى الله عليه منيخ بالأبطح فقال : « أحججت يا عبد الله بن قيس ؟ » قلت : نعم يا رسول الله ، قال : « كيف قلت » قال : قلت : لبك إهلال كإهلالك . قال : « فهل سقت معك هدياً ؟ » قلت : لم أسق . قال : « فطف بالبيت ، واسع بين الصفا والمروة ، ثم حل » . ففعلت ، حتى مشطت لي امرأة من نساء بني قيس ، ومكثنا بذلك حتى استخلف عمر .

**قوله** ( حدثنا عباس بن الوليد ) بموحدة ثم مهملة ( هو النرسى ) بفتح النون وبالسین المهملة ، قال أبو على الجياني : رواه ابن السكن والأكثر هكذا ، وفي رواية أنى أحمد يعنى الجرجاني « حدثنا عباس » ولم ينسبه . وفي رواية أنى زيد المروزي مثله إلا أنه قرأ عليهم بالتحانية والشين المعجمة وليس بشيء إنما هو بالموحدة والمهملة وهو النرسى وماله في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في علامات النبوة . وجزم بمثل ذلك صاحب المشارك والمطالع ، وأما الدمياطى فضبطه بالمعجمة وعين أنه الرقام ، ونوزع في ذلك والصواب النرسى .

**قوله** ( عبد الواحد ) هو ابن زياد وأيوب بن عائذ بتحتانية بعدها ذال معجمة ، وهو مدلجى بصرى ، وثقه يحيى بن معين وغيره ، ورمى بالإرجاء ، وليس له في البخارى سوى هذا الموضع . وقد أورده في الحج من طريق شعبة وسفيان عن قيس بن مسلم شيخ أيوب بن عائذ فيه ، وتقدم الكلام عليه هناك مستوفى

[٤٣٤٧] ٤١٧٩ - حدثنا حبان قال أنا عبد الله عن زكرياء بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن

أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن : « إنك ستأتي قوماً أهل الكتاب ، فإذا جئتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً

رسول الله، فإن هم طاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم طاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإن هم طاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينه وبين الله حجاب».

قال أبو عبد الله : طَوَّعَتْ : طَاعَتْ وَأَطَاعَتْ لَفَةً . طِعْتُ وَطُعْتُ وَأَطَعْتُ الحديث الرابع .

قوله ( حدثني حبان ) بكسر أوله ثم موحدة ثم نون ابن موسى ، وعبد الله هو ابن المبارك .

قوله ( حين بعثه إلى اليمن ) تقدم بيان الوقت الذي بعثه فيه وما فيه من اختلاف في أواخر كتاب الزكاة مع بقية شرح الحديث مستوفى والله الحمد .

قوله ( قال أبو عبد الله : طَوَّعَتْ طَاعَتْ وَأَطَاعَتْ ) وقع هذا وما بعده لغير أئى ذر والنسفى ، وأراد بذلك تفسير قوله تعالى ﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ ﴾ على عادته في تفسير اللفظة الغريبة من القرآن إذا وافقت لفظة من الحديث ، والذي وقع في حديث معاذ « فإن هم أطاعوا » فإن عند بعض رواه كما ذكره ابن التين « فإن هم طاعوا » بغير ألف ، وقد قرأ الحسن البصرى وطائفة معه ﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ ﴾ قال ابن التين : إذا امثل أمره فقد أطاعه ، وإذا وافقه فقد طاعه ، قال الأزهري : الطوع نقيض الكره ، وطاع له انقاد ، فإذا مضى لأمره فقد أطاعه . وقال يعقوب بن السكيت : طاع وأطاع بمعنى . وقال الأزهري أيضا : منهم من يقول طاع له يطوع طوعا فهو طائع بمعنى أطاع . والحاصل أن طاع وأطاع استعمل كل منهما لازماً ومتعدياً إما بمعنى واحد مثل « بدأ الله الخلق » وأبداه ، أو دخلت الهمزة للتعدي وفي اللازم للصيرورة ، أو ضمن المتعدي باهمزة معنى فعل آخر لازم لأن كثيراً من أهل العلم باللغة فسروا أطاع بمعنى لان وانقاد ، وهو اللائق في حديث معاذ هنا ، وإن كان الغالب في الرباعى التعدي وفي الثلاثى اللزوم ، وهذا أولى من دعوى فعل وأفعل بمعنى واحد لكونه قليلا ، وأولى من دعوى أن اللام في قوله « فإن هم أطاعوا لك » زائدة ، وقد تقدم شيء من هذا في شرح الحديث في الزكاة . وقوله بعد ذلك « طعت طعت وأطعت » : الأولى بالضم والثانية بالكسر والثالثة بالفتح بزيادة ألف في أوله

[٤٣٤٨]

٤١٨٠ - فا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن عمرو ابن ميمون : أن معاذاً لما قدم اليمن صلى بهم الصبح فقراً : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾ فقال رجل من القوم : لقد قرئت عين أم إبراهيم . زاد معاذ عن شعبة عن حبيب عن سعيد عن عمرو : أن النبي صلى الله عليه بعث معاذاً إلى اليمن ، فقراً معاذ في صلاة الصبح سورة النساء ، فلما قال : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾ قال رجل خلفه : قرئت عين أم إبراهيم .

الحديث الخامس .

قوله ( عن عمرو بن ميمون ) هو الأودى وهو من المخضرمين .

قوله ( أن معاذاً لما قدم اليمن ) هو موصل لأن عمرو بن ميمون كان باليمن لما قدمها معاذ .

**قوله ( فقال رجل من القوم : قرت عين أم إبراهيم )** أى حصل لها السرور ، وكنى عنه بقرت عينها أى بردت دمعها لأن دمعة السرور باردة بخلاف دمعة الحزن فإنها حارة ، ولهذا يقال فيمن يدعى عليه : أسخن الله عينه . وقد استشكل تقرير معاذ لهذا القائل في الصلاة وترك أمره بالإعادة ، وأجيب عن ذلك إما بأن الجاهل بالحكم يعذر ، وإما أن يكون أمره بالإعادة ولم ينقل ، أو كان القائل خلفهم ولكن لم يدخل معهم في الصلاة .

**قوله ( زاد معاذ عن شعبة )** فذكره ، المراد بالزيادة قوله « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً » . وليس بين الروایتين منافاة لأن معاذاً إنما قدم اليمن لما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم خاصة بالقصة واحدة ، ودل الحديث على أنه كان أميراً على الصلاة ، وحديث ابن عباس يدل على أنه كان أميراً على المال أيضاً ، وقد تقدم في الزكاة ما يوضح ذلك .

**بَعَثَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حِجَّةِ الْوَدَاعِ**

[٤٣٤٩] ٤١٨١ - حدثنا أحمد بن عثمان قال نا شريح بن مسلمة قال نا إبراهيم بن يوسف بن إسحاق ابن أبي إسحاق قال حدثني أبي عن أبي إسحاق سمعت البراء : بعثنا رسول الله صلى الله عليه مع خالد ابن الوليد إلى اليمن . قال : ثم بعث علياً بعد ذلك مكانه فقال : مر أصحاب خالد من شاء منهم أن يعقب معك فليعقب ، ومن شاء فليقبل . فكننت فيمن عقب معه ، قال : فغنمت أواقي ذوات عدد .

**قوله ( باب بعث على بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع )** قد ذكر في آخر الباب حديث جابر « أن علياً قدم من اليمن فلاقى النبي صلى الله عليه وسلم بمكة في حجة الوداع » وقد تقدم الكلام عليه في كتاب الحج . وقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذي من طريق أخرى عن علي قال « بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فقلت : يا رسول الله تبعثنى إلى قوم أسن منى وأنا حديث السن لا أبصر القضاء ، قال : فوضع يده على صدري وقال : اللهم ثبت لسانه واهد قلبه ، وقال : يا علي إذا جلس إليك الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر » فذكر الحديث . الحديث الأول حديث البراء .

**قوله ( شريح )** هو بالشين المعجمة وآخره حاء مهملة .

**قوله ( بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم مع خالد بن الوليد إلى اليمن )** كان ذلك بعد رجوعهم من الطائف وقسمة الغنائم بالجرعاء .

**قوله ( أن يعقب معك )** أى يرجع إلى اليمن والتعقيب أن يعود بعض العسكر بعد الرجوع لصيبوا غزوة من الغد ، كذا قال الخطابي . وقال ابن فارس : غزاة بعد غزاة . والذي يظهر أنه أعم من ذلك واصله أن الخليفة يرسل العسكر إلى جهة مدة فإذا انقضت رجعوا وأرسل غيرهم ، فمن شاء أن يرجع من العسكر الأول مع العسكر الثاني سمي رجوعه تعقيباً .

قوله ( فغنمت أواق ) بتشديد التحتانية ويجوز تخفيفها ، وقوله ( ذوات عدد ) لم أقف على تحريرها .  
 ( تنبيه ) : أورد البخارى هذا الحديث مختصراً ، وقد أورده الإسماعيلي من طريق أنى عبدة بن أنى السفر  
 « سمعت إبراهيم بن يوسف » وهو الذى أخرجه البخارى من طريقه فزاد فيه « قال البراء : فكنت ممن عقب  
 معه ، فلما دنونا من القوم خرجوا إلينا ، فصلى بنا على وصفنا صفاً واحداً ثم تقدم بين أيدينا فقرأ عليهم كتاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأسلمت همدان جميعاً ، فكتب على إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بإسلامهم ، فلما قرأ الكتاب خر ساجداً ، ثم رفع رأسه وقال : السلام على همدان » وعند الترمذى من طريق  
 الأخصر بن خوات عن أنى إسحق فى حديث البراء قصة الجارية ، وسأذكر بيان ذلك فى الحديث الذى بعده إن  
 شاء الله تعالى

[٤٣٥٠] ٤١٨٢ - حدثنا محمد بن بشار قال نا رَوْحُ بن عُبَادَةَ قال نا عليُّ بن سُويد بن مَنجوفٍ عن  
 عبد الله بن بُريدة عن أبيه قال : بعث النبيُّ صلى الله عليه علياً إلى خالد ليقبضَ الخمسَ ، وكنتُ أبغضُ  
 علياً وقد اغتسلَ ، فقلت لخالد : ألا ترى إلى هذا ؟ فلما قدّمنا على النبيِّ صلى الله عليه ذكرت ذلك له ،  
 فقال : « يا بُريدة أتُبغضُ علياً ؟ » فقلت : نعم . قال : « لا تُبغضه ، فإنَّ له في الخمسِ أكثرَ من ذلك » .

الحديث الثانى حديث بريدة .

قوله ( حدثنا على بن سويد بن منجوف ) بفتح الميم وسكون النون وضم الجيم وسكون الواو ، ووقع فى  
 رواية القابسى « عن على بن سويد عن منجوف » وهو تصحيف ، وعلى بن سويد بن منجوف سدوسى بصرى  
 ثقة ليس له فى البخارى سوى هذا الموضع .

قوله ( عن عبد الله بن بريدة ) فى رواية الإسماعيلي « حدثنى عبد الله » .

قوله ( بعث النبي صلى الله عليه وسلم عليا إلى خالد ) أى ابن الوليد ( ليقبض الخمس ) أى خمس  
 الغنيمة ، وفى رواية الإسماعيلي التى سأذكرها « ليقسم الخمس » .

قوله ( وكنت أبغض عليا وقد اغتسل فقلت لخالد ألا ترى ) هكذا وقع عنده مختصراً ، وقد أورده  
 الإسماعيلي من طرق إلى روح بن عبادة الذى أخرجه البخارى من طريقه فقال فى سياقه « بعث عليا إلى خالد  
 ليقسم الخمس » وفى رواية له « ليقسم الفىء فاصطفى على منه لنفسه سبيئة » بفتح المهملة وكسر الموحدة  
 بعدها تحتانية ساكنة ، ثم همزة أى جارية من السبي ، وفى رواية له « فأخذ منه جارية ثم أصبح يقطر رأسه ، فقال  
 خالد لبريدة : ألا ترى ما صنع هذا ؟ قال بريدة : وكنت أبغض عليا » ولأحمد من طريق عبد الجليل عن عبد  
 الله بن بريدة عن أبيه « أبغضت عليا بغضا لم أبغضه أحداً ، وأحببت رجلاً من قريش لم أحبه إلا على بغضه  
 عليا ، قال : فأصبنا سبياً فكتب - أى الرجل - إلى النبي صلى الله عليه وسلم : ابعث إلينا من يخمسه » قال



فبعث إلينا عليا ، وفي السبي وصيفة هي أفضل السبي ، قال فخمس وقسم ، فخرج ورأسه يقطر ، فقلت ؟ .  
يا أبا الحسن ما هذا ؟ فقال ألم تر إلى الوصيفة ، فإنها صارت في الخمس ، ثم صارت في آل محمد ، ثم صارت  
في آل علي فوقعت بها .

**قوله ( فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم )** في رواية عبد الجليل « فكتب الرجل إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم بالقصة ، فقلت : ابعثنى فبعثنى فجعل يقرأ الكتاب ويقول صدق » .

**قوله ( فقال يا بريدة أتبغض عليا ؟ فقلت : نعم قال : لا تبغضه )** زاد في رواية عبد الجليل « وإن كنت  
تحبه فازدد له حبا » .

**قوله ( فإن له في الخمس أكثر من ذلك )** في رواية عبد الجليل « فوالذي نفس محمد بيده لنصيب آل علي  
في الخمس أفضل من وصيفة » وزاد « قال فما كان أحد من الناس أحب إلى من علي » وأخرج أحمد هذا  
الحديث من طريق أجليح الكندي عن عبد الله بن بريدة بطوله وزاد في آخره « لا تقع في علي فإنه مني وأنا منه  
وهو وليكم بعدى » وأخرجه أحمد أيضا والنسائي من طريق سعيد بن عبيدة عن عبد الله بن بريدة مختصرا وفي  
آخره « فإذا النبي صلى الله عليه وسلم قد احمر وجهه يقول : من كنت وليه فعلى وليه » وأخرجه الحاكم من هذا  
الوجه مطولا وفيه قصة الجارية نحو رواية عبد الجليل ، وهذه طرق يقوى بعضها بعضا ، قال أبو ذر الهروي : إنما  
أبغض الصحابي عليا لأنه رآه أخذ من المغنم ، فظن أنه غل ، فلما أعلمه النبي صلى الله عليه وسلم أنه أخذ أقل  
من حقه أحبه اهـ . وهو تأويل حسن ، لكن يبعده صدر الحديث الذي أخرجه أحمد فعمل سبب البغض كان  
لمعنى آخر وزال بنهى النبي صلى الله عليه وسلم لهم عن بغضه . وقد استشكل وقوع على الجارية بغير  
استبراء ، وكذلك قسمته لنفسه ، فأما الأول فمحمول على أنها كانت بكرا غير بالغ ورأى أن مثلها لا يستبرأ كما  
صار إليه غيره من الصحابة ، ويجوز أن تكون حاضت عقب صيرورتها له ثم طهرت بعد يوم وليلة ثم وقع عليها  
وليس ما يدفعه ، وأما القسمة فجائزة في مثل ذلك ممن هو شريك فيما يقسمه كالإمام إذا قسم بين الرعية وهو  
منهم ، فكذلك من نصبه الإمام قام مقامه . وقد أجاب الخطابي بالثاني ، وأجاب عن الأول لاحتمال أن تكون  
عذراء أو دون البلوغ أو أداه اجتهد أنه لا استبراء فيها ، ويؤخذ من الحديث جواز التسرى على بنت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بخلاف التزويج عليها لما وقع في حديث المسور في كتاب النكاح .

[٤٣٥١] ٤١٨٣ - نا قتيبة قال نا عبد الواحد عن عمار بن القعقاع بن شبرمة قال نا عبد الرحمن بن أبي نعم  
قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول : بعث علي بن أبي طالب إلى رسول الله صلى الله عليه من اليمن  
بذهبية في أديم مقروط لم تحصل من ترابها ، فقال : فقسّمها بين أربعة نفر : بين عيينة بن بدر ، وأقرع بن

حابس، وزيد الخيل، والرابع إما علقمة، وإما عامر بن الطفيل. فقال رجل من أصحابه: كنا نحن أحقُّ بهذا من هؤلاء. قال: فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه فقال: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء، يأتيني خبر السماء صباحاً ومساءً؟» قال: فقام رجل غائر العينين، مشرف الوجنتين، ناشز الجبهة. كث اللحية، مَحْلُوق الرأس، مشمَّر الإزار فقال: يا رسول الله، اتق الله. قال: «ويلك: أو لست أحقُّ أهل الأرض أن يتقي الله؟» قال: ثم ولى الرجل. قال خالد بن الوليد: يا رسول الله، ألا أضرب عنقه؟ قال: «لا لعله أن يكون يُصلي». فقال خالد: وكم من مُصلٍّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه. قال رسول الله صلى الله عليه: «إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشقُّ بطونهم». قال: ثم نظر إليه وهو مُقفى وقال: «إنه يخرج من ضئضئ هذا قوم يتلون كتاب الله رطباً لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية». وأظنه قال: «لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل ثمود».

الحديث الثالث: حديث أبي سعيد .

**قوله ( عن عمارة بن القعقاع )** ابن شبرمة بضم المعجمة والراء بينهما موحدة ساكنة .

**قوله ( حدثنا عبد الرحمن )** هو ابن زياد ، ونعم بضم النون وسكون المهملة .

**قوله ( بذهبية )** تصغير ذهبية ، وكأنه أنثها على معنى الطائفة أو الجملة ، وقال الخطابي : على معنى القطعة : وفيه نظر لأنها كانت تبرا ، وقد يؤث الذهب في بعض اللغات ، وفي معظم النسخ من مسلم « بذهبة » بفتحيتين بغير تصغير .

**قوله ( في أديم مقروظ )** بطاء معجمة مشالة أى مدبوغ بالقرظ .

**قوله ( لم تحصل من ترابها )** أى لم تخلص من تراب المعدن فكأنها كانت تبرا وتخليصها بالسبك .

**قوله ( بين عيينة بن بدر )** كذا نسب لجده الأعلى . وهو عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري .

**قوله ( وأقرع بن حابس )** قال ابن مالك : فيه شاهد على أن ذا الألف واللام من الأعلام الغالبة قد ينزعان عنه في غير نداء ولا إضافة ولا ضرورة ، وقد حكى سيبويه عن العرب : هذا يوم اثنين مبارك ، وقال مسكين الدارمي وناطقة الجعدى في الجعدية ، وقد تقدم ذكر عيينة والأقرع في غزوة حنين ، وقد مضى في أحاديث الأنبياء ويأتى في التوحيد من طريق سعيد بن مسروق عن ابن أبي نعم بلفظ « والأقرع بن حابس الحنظلي ثم الجاشعي » .

**قوله ( وزيد الخيل )** أى ابن مهلهل الطائي . وفي رواية سعيد بن مسروق « وبين زيد الخيل الطائي ثم أحد

بنى نهان « وقيل له زيد الخيل لكرائم الخيل التي كانت له ، وسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير بالراء بدل اللام وأثنى عليه فأسلم فحسن إسلامه ومات في حياة النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( والرابع إما علقمة )** أى ابن ثلاثة بضم المهملة والمثلثة العامرى ( وإما عامر بن الطفيل ) وهو العامرى ، وجزم في رواية سعيد بن مسروق بأنه علقمة بن ثلاثة العامرى ثم أحد بنى كلاب وهو من أكابر بنى عامر ، وكان يتنازع الرئاسة هو وعامر بن الطفيل ، وأسلم علقمة فحسن إسلامه ، واستعمله عمر على حوران فمات بها في خلافته . وذكر عامر بن الطفيل غلط من عبد الواحد فإنه كان مات قبل ذلك .

**قوله ( فقال رجل من أصحابه )** لم أقف على اسمه ، وفي رواية سعيد بن مسروق « فغضبت قريش والأنصار وقالوا : يعطى صناديد أهل نجد ويدعنا ، فقال إنما أتألفهم » والصناديد بالمهملة والنون جمع صناديد وهو الرئيس .

**قوله ( فقال ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء ، يأتيني خبر السماء صباحا ومساء )** في رواية سعيد بن مسروق أنه صلى الله عليه وسلم إنما قال ذلك عقب قول الخارجى الذى يذكر بعد هذا ، وهو المحفوظ .

( تنبيه ) هذه القصة غير القصة المتقدمة في غزوة حنين وهم من خلطها بها واختلف في هذه الذهبية فقليل : كانت خمس الخمس ، وفيه نظر . وقيل من الخمس ، وكان ذلك من خصائصه أنه يضعه في صنف من الأصناف للمصلحة . وقيل من أصل الغنيمة وهو بعيد . وسيأتى الكلام على قوله « من في السماء » في كتاب التوحيد .

**قوله ( فقام رجل غائر العينين )** بالغين المعجمة والتحتانية وزن فاعل من الغور ، والمراد أن عينيه داخلتان في محاجرهما لاصقين بقعر الحديقة ، وهو ضد الجحوظ .

**قوله ( مشرف )** بشين معجمة وفاء أى بارزهما ، والوجنتان العظمان المشرفان على الخدين .

**قوله ( ناشز )** بنون وشين معجمة وزاى أى مرتفعها ، في رواية سعيد بن مسروق « نأتى الجبين » بنون ومثناة على وزن فاعل من التواء أى أنه يرتفع على ما حوله .

**قوله ( مخلوق )** سيأتى في أواخر التوحيد من وجه آخر أن الخوارج سيماهم التحليق ، وكان السلف يوفرون شعورهم لا يحلقونها ، وكانت طريقة الخوارج حلق جميع رؤوسهم .

**قوله ( أو لست أحق أهل الأرض أن يتقى الله )** وفي رواية سعيد بن مسروق « فقال ومن يطع الله إذا عصيته » وهذا الرجل هو ذو الخويصرة التميمي كما تقدم صريحا في علامات النبوة من وجه آخر عن أنى سعيد الخدرى ، وعمد أنى داود اسمه نافع ورجحه السهيلي ، وقيل اسمه حرقوص بن زهير السعدى ، وسيأتى تحرير ذلك في كتاب استتابة المرتدين .

هذه الرواية لاحتمال أن يكون كل منهما سأل في ذلك .

**قوله ( ألا أضرب عنقه ؟ قال لا ، لعله أن يكون يصلى )** فيه استعمال لعل استعمال عسى ، نبه عليه ابن مالك ، وقوله « يصلى » قيل فيه دلالة من طريق المفهوم على أن تارك الصلاة يقتل وفيه نظر .

**قوله ( أن أنقب )** بنون وقاف ثقيلة بعدها موحدة أى إنما أمرت أن آخذ بظواهر أمورهم ، قال القرطبي : إنما منع قتله وإن كان قد استوجب القتل لئلا يتحدث الناس أنه يقتل أصحابه ولاسيما من صلى كما تقدم نظيره في قصة عبد الله بن أبي . وقال المازري : يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يفهم من الرجل الطعن في النبوة ، وإنما نسبته إلى ترك العدل في القسمة ، وليس ذلك كبيرة ، والأنبياء معصومون من الكبائر بالإجماع . واختلف في جواز وقوع الصغائر ، أو لعله لم يعاقب هذا الرجل لأنه لم يثبت ذلك عنه ، بل نقله عنه واحداً ، وخبر الواحد لا يراق به الدم . انتهى . وأبطله عياض بقوله في الحديث « اعدل يا محمد » فخاطبه في الملا بذلك حتى استأذنه في قتله ، فالصواب ما تقدم .

**قوله ( يخرج من ضئضى )** كذا للأكثر بضادين معجمتين مكسورتين بينهما تحتانية مهموزة ساكنة وفي آخره تحتانية مهموزة أيضاً « وفي رواية الكشميهني بضادين مهملتين ، فأما بالضاد المعجمة فالمراد به النسيب والعقب ، وزعم ابن الأثير أن الذى بالمهملة بمعناه ، وحكى ابن الأثير أنه روى بالمد بوزن قنديل ، وفي رواية سعيد ابن مسروق في أحاديث الأنبياء أنه من ضئضى هذا أو من عقب هذا .

**قوله ( يتلون كتاب الله رطبا )** في رواية سعيد بن مسروق « يقرعون القرآن » .

**قوله ( لا يجاوز حناجرهم )** تقدم شرحه في علامات النبوة .

**قوله ( يمرقون من الدين )** في رواية سعيد بن مسروق « من الإسلام » وفيه رد على من أول الدين هنا بالطاعة ، وقال : أن المراد أنهم يخرجون من طاعة الإمام كما يخرج السهم من الرمية ، وهذه صفة الخوارج الذين كانوا لا يطيعون الخلفاء . والذى يظهر أن المراد بالدين الإسلام كما فسرت الرواية الأخرى ، وخرج الكلام مخرج الزجر وأنهم بفعلهم ذلك يخرجون من الإسلام الكامل . وزاد سعيد بن مسروق في روايته « يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان » وهو مما أخبر به صلى الله عليه وسلم من المغيبات فوقع كما قال .

**قوله ( وأظنه قال : لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل ثمود )** في رواية سعيد بن مسروق « لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد » ولم يتردد فيه وهو الراجح ، وقد استشكل قوله « لئن أدركتهم لأقتلنهم » مع أنه نهي خالداً عن قتل أصلهم ، وأجيب بأنه أراد إدراك خروجهم واعتراضهم المسلمين بالسيف ، ولم يكن ظهر ذلك في زمانه ، وأول ما ظهر في زمان على كما هو مشهور ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في « علامات النبوة » ، واستدل به على تكفير الخوارج ، وهى مسألة شهيرة في الأصول ، وسيأتى الإلزام بشيء منها في استتابة المرتدين .

[٤٣٥٢] ٤١٨٤- نا المكي بن إبراهيم عن ابن جريج قال عطاء قال جابر: أمر النبي صلى الله عليه علياً أن يُقيم على إحرامه. زاد محمد بن بكر عن ابن جريج قال عطاء قال جابر: فقدم علي بن أبي طالب بسعايته، فقال النبي صلى الله عليه: «م أهلت يا علي؟» قال: بما أهل به النبي صلى الله عليه. قال: «فأهد وامكث حراماً كما أنت». قال: وأهدى له علي هدياً.

[٤٣٥٣] ٤١٨٥- نا مسدد قال نا بشر بن الفضل عن حميد الطويل قال نا بكر أنه: ذكر لابن عمر أن أنساً حدثهم أن النبي صلى الله عليه أهل بعمره وحجة، فقال: أهل النبي صلى الله عليه بالحج وأهلنا به، فلما قدمنا مكة قال: «من لم يكن معه هدي فليجعلها عمرة»، وكان مع النبي صلى الله عليه هدي، فقدم علينا علي بن أبي طالب من اليمن حاجاً، فقال النبي صلى الله عليه: «م أهلت، فإن معنا أهلك؟» قال: أهلت بما أهل به النبي صلى الله عليه قال: «فأمسك فإن معنا هدياً».

الحديث الرابع حديث جابر في مجيء على من اليمن إلى الحج في حجة الوداع، وقد تقدم بالسندين المذكورين في كتاب الحج، وتقدم شرحه هناك. وقوله هنا «وقدم على بسعايته» بكسر السين المهملة يعنى ولايته على اليمن لا بسعاية الصدقة، قال النووي تبعاً لغيره: لأنه كان يحرم عليه ذلك كما ثبت في صحيح مسلم في قصة طلب الفضل بن العباس أن يكون عاملاً على الصدقة، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم «لأنها أوساخ الناس» والله أعلم

### غزوة ذي الخلفة

[٤٣٥٥] ٤١٨٦- نا مسدد قال نا خالد قال نا بيان عن قيس عن جرير قال: كان بيت في الجاهلية يقال له ذو الخلفة والكعبة اليمانية والكعبة الشامية. فقال لي النبي صلى الله عليه: «ألا تريحني من ذي الخلفة؟» فنفرت في مائة وخمسين راكباً فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده. فأتيت النبي صلى الله عليه فأخبرته، فدعا لنا ولأحمس.

[٤٣٥٦] ٤١٨٧- نا محمد بن المثني قال نا يحيى عن إسماعيل قال نا قيس قال: قال لي جرير: قال لي النبي صلى الله عليه: «ألا تريحني من ذي الخلفة» - وكان بيتاً في خشم يسمى كعبة اليمانية - فانطلقت في خمسين ومائة فارس من أحمس وكانوا أصحاب خيل وكنت لا أثبت على الخيل، فضرب في صدري حتى رأيت أثر أصابعه في صدري وقال: «اللهم ثبته واجعله هادياً مهدياً». فانطلق إليها فكسرناها وحرقناها، ثم بعث إلى رسول الله صلى الله عليه، فقال رسول جرير: والذي بعثك بالحق ما جئتك حتى تركتها كأنها جمل أجرب. قال: «فبارك في خيل أحمس ورجالها» خمس مرات.

[٤٣٥٧] ٤١٨٨- نا يوسف بن موسى قال نا أبو أسامة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس عن جرير قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه: «ألا تريحني من ذي الخلفة؟» فقلت: بلى. فانطلقت في خمسين

ومائة فارس من أحمس، وكانوا أصحاب خيل وكنت لا أثبت على الخيل، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه، فضرب يده على صدري حتى رأيت أثر يده في صدري وقال: «اللهم ثبته، واجعله هادياً مهدياً». قال: فما وقعت عن فرس بعد. قال: وكان ذو الخلصة بيتاً باليمن لخشع وبجيلة فيه نصب تعبد، يقال: الكعبة. قال: فأتاها فحرقها بالنار وكسرها. قال: ولما قدم جرير اليمن كان بها رجل يستقسم بالأزلام، ف قيل له: إن رسول الله صلى الله عليه هاهنا فإن قدر عليك ضرب عنقك قال: فبينما هو يضرب بها إذ وقف عليه جرير لتكسرها ولتشهد أن لا إله إلا الله أو لأضربن عنقك قال: فكسرها وشهد ثم بعث جرير رجلاً من أحمس يكنى أبأرطاة إلى النبي صلى الله عليه بذلك. فلما أتى النبي صلى الله عليه قال: يا رسول الله، والذي بعثك بالحق ما جئت حتى تركتها كأنها جمل أجرب، قال: فبرك النبي صلى الله عليه على خيل أحمس ورجالها خمس مرات.

**قوله ( غزوة ذي الخلصة )** بفتح الخاء المعجمة واللام بعدها مهملة، وحكى ابن دريد فتح أوله وإسكان ثانيه، وحكى ابن هشام ضمها، وقيل بفتح أوله وضم ثانيه والأول أشهر، والخلصة نبات له حب أحمر كخرز العقيق، وذو الخلصة اسم للبيت الذي كان فيه الصنم، وقيل اسم البيت الخلصة واسم الصنم ذو الخلصة، وحكى المبرد أن موضع ذي الخلصة صار مسجدا جامعاً للبلدة يقال لها العبلات من أرض خثعم، وهم من قال إنه كان في بلاد فارس

**قوله ( حدثنا خالد )** هو ابن عبد الله الطحان، وبيان بموحدة ثم تحتانية خفيفة وهو ابن بشر، وقيس هو ابن أبي حازم.

**قوله ( كان بيت في الجاهلية يقال له ذو الخلصة )** في الرواية التي بعدها أنه كان في خثعم بمعجمة ومثلثة وزن جعفر قبيلة شهيرة ينتسبون إلى خثعم بن أنمار بفتح أوله وسكون النون أى ابن إراش بكسر أوله وتخفيف الراء وفي آخره معجمة ابن عنز بفتح المهملة وسكون النون بعدها زاي أى ابن وائل ينتهي نسبهم إلى ربيعة بن نزار إخوة مضر بن نزار جد قريش، وقد وقع ذكر ذي الخلصة في حديث أبي هريرة عند الشيخين في كتاب الفتن مرفوعاً « لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس حول ذي الخلصة » وكان صنمًا تعبد دوس في الجاهلية. والذي يظهر لي أنه غير المراد في حديث الباب وإن كان السهيلي يشير إلى اتحادهما لأن دوسا قبيلة أبي هريرة وهم ينتسبون إلى دوس بن عدنان بضم المهملة وبعد الدال الساكنة مثلثة ابن عبد الله بن زهران، ينتهي نسبهم إلى الأزد، فبينهم وبين خثعم تباين في النسب والبلد. وذكر ابن دحية أن ذا الخلصة المراد في حديث أبي هريرة كان عمرو بن لحي قد نصبه أسفل مكة، وكانوا يلبسونه القلائد ويجعلون عليه بيض النعام ويذبحون عنده، وأما الذي لخثعم فكانوا قد بنوا بيتا يضاهون به الكعبة فظهر الافتراق وقوى التعدد. والله أعلم.

**قوله ( والكعبة اليمنية والكعبة الشامية )** كذا فيه. قيل وهو غلط والصواب اليمنية فقط، سموها بذلك

مضاهاة للكعبة ، والكعبة البيت الحرام بالنسبة لمن يكون جهة اليمن شامية فسموا التي بمكة شامية والتي عندهم يمانية تفرقا بينهما . والذي يظهر لى أن الذى فى الرواية صواب وأنها كان يقال لها اليمانية باعتبار كونها باليمن والشامية باعتبار أنهم جعلوا بابها مقابل الشام ، وقد حكى عياض أن فى بعض الروايات « والكعبة اليمانية الكعبة الشامية » بغير واو . قال وفيه إبهام ، قال والمعنى كان يقال لها تارة هكذا وتارة هكذا ، وهذا يقوى ما قلته فإن إرادة ذلك مع ثبوت الواو أولى ، وقال غيره : قوله « والكعبة الشامية » مبتدأ محذوف الخبر تقديره هى التى بمكة ، وقيل الكعبة مبتدأ والشامية خبره والجملة حال والمعنى والكعبة هى الشامية لا غير ، وحكى السهيلي عن بعض النحويين أن « له » زائدة وأن الصواب « كان يقال الكعبة الشامية » أى لهذا البيت الجديد « والكعبة اليمانية » أى للبيت العتيق أو بالعكس ، قال السهيلي : وليست فيه زيادة ، وإنما اللام بمعنى من أجل أى كان يقال من أجله الكعبة الشامية والكعبة اليمانية أى إحدى الصفتين للعتيق والأخرى للجديد .

**قوله ( ألا تريحنى )** هو بتخفيف اللام طلب يتضمن الأمر وخص جريرا بذلك لأنها كانت فى بلاد قومه وكان هو من أشrafهم ، والمراد بالراحة راحة القلب ، وما كان شئ أعجب لقلب النبى صلى الله عليه وسلم من بقاء ما يشرك به من دون الله تعالى . وروى الحاكم فى « الإكليل » من حديث البراء بن عازب قال « قدم على النبى صلى الله عليه وسلم مائة رجل من بنى بجيله وبنى قشير جرير بن عبد الله ، فسأله عن بنى خثعم فأخبره أنهم أبوا أن يهيموا إلى الإسلام ، فاستعمله على عامة من كان معه ، وندب معه ثلاثمائة من الأنصار وأمره أن يسير إلى خثعم فيدعوهم ثلاثة أيام ، فإن أجابوا إلى الإسلام قبل منهم وهدم صنمهم ذا الخلصة ، وإلا وضع فيهم السيف .

**قوله ( ففرت )** أى خرجت مسرعا .

**قوله ( فى مائة وخمسين راكبا )** زاد فى الرواية التى بعدها « وكانوا أصحاب خيل » أى يثبتون عليها لقوله بعده « وكنت لا أثبت على الخيل » ووقع فى رواية ضعيفة فى الطبرانى أنهم كانوا سبعمائة ، فلعلها إن كانت محفوظة يكون الزائد رجاله وأتباعه : ثم وجدت فى « كتاب الصحابة لابن السكن » أنهم كانوا أكثر من ذلك فذكر عن قيس بن غربة الأحمسي أنه وفد فى خمسمائة ، قال : وقدم جرير فى قومه وقدم الحجاج بن ذى الأعين فى مائتين ، قال وضم إلينا ثلاثمائة من الأنصار وغيرهم ، فغزونا بنى خثعم . فكأن المائة والخمسين هم قوم جرير وتكملة المائتين أتباعهم وكأن الرواية التى فيها سبعمائة من كان من رهط جرير وقيس بن غربة لأن الخمسين كانوا من قبيلة واحدة ، وغربة بفتح المعجمة والراء المهملة بعدها موحدة ضبطه الأكثر .

**قوله ( فكسرناه )** أى البيت وسيأتى البحث فيه بعد .

**قوله ( فأتيت النبى صلى الله عليه وسلم فأخبرته )** كذا فيه ، وفى الرواية الأخيرة أن الذى أخبر النبى صلى الله عليه وسلم بذلك رسول جرير ، فكأنه نسب إلى جرير مجازا .

**قوله ( فدعا لنا ولأحمس )** بمهملة وزن أحمر وهم إخوة بجيلة بفتح الموحدة وكسر الجيم رهط جرير ينتسبون إلى أحمس بن الغوث بن أنمار ، وبجيلة امرأة نسبت إليها القبيلة المشهورة . ومدار نسبهم أيضا على أنمار . وفي العرب قبيلة أخرى يقال لها أحمس ليست مرادة هنا ينتسبون إلى أحمس بن ضبيعة بن ربيعة بن نزار . ووقع في الرواية التي بعد هذه « فبارك في خيل أحمس ورجالها خمس مرات » أى دعا لهم بالبركة . ووقع عند الإسماعيل من رواية ابن شهاب عن إسماعيل بن أبى خالد « فدعا لأحمس بالبركة » .

**قوله ( وكنت لا أثبت على الخيل فضرب على صدرى حتى رأيت أثر أصابعه في صدرى )** في حديث البراء عند الحاكم « فشكا جرير إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم القلع فقال : ادن منى ، فدنا منه فوضع يده على رأسه ثم أرسلها على وجهه وصدره حتى بلغ عاتقه ثم وضع يده على رأسه وأرسلها إلى ظهره حتى انتهت إلى أليته وهو يقول مثل قوله الأول « فكان ذلك للتبرك بيده المباركة

( فائدة ) القلع بالقاف ثم اللام المفتوحتين ضبطه أبو عبيد الهروى الذى لا يثبت على السرج ، وقيل بكسر أوله ، قال الجوهري : رجل قلع القدم بالكسر إذا كانت قدمه لا تثبت عند الحرب وفلان قلعة إذا كان يتقلع عن سرجه . وسئل عن الحكمة في قوله « خمس مرات » فقيل : مبالغة واقتصارا على التكرار لأنه مطلوب ، ثم ظهر لى احتمال أن يكون دعا للخيل والرجال أو لهما معا ، ثم أراد التأكيد في تكرير الدعاء ثلاثا ، فدعا للرجال مرتين آخرين ، وللخيل مرتين آخرين ليكمل لكل من الصنفين ثلاثا ، فكان مجموع ذلك خمس مرات .

**قوله ( اللهم ثبته واجعله هاديا مهديا )** قيل فيه تقديم وتأخير ، لأنه لا يكون هاديا حتى يكون مهديا ، وقيل معناه كاملا مكملًا ، ووقع في حديث البراء أنه قال ذلك في حال إمرار يده عليه في المرتين ، وزاد « وبارك فيه وفي ذريته » .

( تنبيه ) : كلام المزي في « الأطراف » يقتضى أن قوله « واجعله هاديا مهديا » من افراد مسلم ، وليس كذلك لأنه ثبت هنا من طريقين .

**قوله ( فكسرها وحرقها )** أى هدم بناءها ورمى النار فيما فيها من الخشب .

**قوله في الرواية الثالثة ( ولما قدم جرير اليمن الخ )** يشعر باتحاد قصته في غزوة ذى الخلصة بقصة ذهابه إلى اليمن ، وكأنه لما فرغ من أمر ذى الخلصة وأرسل رسوله مبشرا استمر ذاهبا إلى اليمن للسبب الذى سيذكر بعد باب ، وقوله « يستقسم » أى يستخرج غيب ما يريد فعله من خير أو شر ، وقد حرم الله ذلك بقوله تعالى ﴿ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ﴾ وحكى أبو الفرج الأصبهاني أنهم كانوا يستقسمون عند ذى الخلصة ، وأن امرأ القيس لما خرج يطلب بثأر أبيه استقسم عنده فخرج له ما يكره ، فسب الصنم ورماه بالحجارة وأنشد :

لو كنت ياذا الخالص الموتورا  
لم تنه عن قتل العداة زورا



قال : فلم يستقسم عنده أحد بعد حتى جاء الإسلام . قلت : وحديث الباب يدل على أنهم استمروا يستقسمون عنده حتى نهاهم الإسلام ، وكأن الذي استقسم عنده بعد ذلك لم يبلغه التحريم أو لم يكن أسلم حتى زجره جرير .

**قوله** ( ثم بعث جرير رجلا من أحسن يكنى أبا أرطاة ) بفتح الهمزة وسكون الراء بعدها مهملة وبعد الألف هاء تأنيث واسم أبا أرطاة هذا حصين بن ربيعة ، وقع مسمى في صحيح مسلم ، ولبعض رواته « حسين » بسين مهملة بدل الصاد وهو تصحيف ، ومنهم من سماه « حصن » بكسر أوله وسكون ثانيه . وقلبه بعض الرواة فقال « ربيعة بن حصين » ومنهم من سماه « أرطاة » والصواب أبو أرطاة حصين بن ربيعة وهو ابن عامر بن الأزور ، وهو صحابي بجلى لم أر له ذكرا إلا في هذا الحديث .

**قوله** ( كأنها جبل أجرب ) بالجيم والموحدة هو كناية عن نزع زينتها وإذهاب بهجتها . وقال الخطابي : المراد أنها صارت مثل الجمل المطلى بالقطران من جربه ، إشارة إلى أنها صارت سوداء لما وقع فيها من التحريق . ووقع لبعض الرواة ، وقيل إنها رواية مسدد « أجوف » بواو بدل الراء وفاء بدل الموحدة ، والمعنى أنا صارت صورة بغير معنى ، والأجوف الخالي الجوف مع كبره في الظاهر . ووقع لابن بطال معنى قوله أجرب أى أسود ، ومعنى قوله أجوف أى أبيض وحكاها عن ثابت السرقسطي ، وأنكره عياض وقال : هو تصحيف وإفساد للمعنى ، كذا قال ، فإن أراد إنكار تفسير أجوف بأبيض فمقبول لأنه يضاد معنى الأسود ، وقد ثبت أنه حرقها والذي يحرق يصير أثره أسود لا محالة فيه فكيف يوصف بكونه أبيض ، وإن أراد إنكار لفظ أجوف فلا إفساد فيه فإن المراد أنه صار خاليا لشيء فيه كما قررته . وفي الحديث مشروعية إزالة ما يفتتن به الناس من بناء وغيره سواء كان إنسانا أو حيوانا أو جمادا ، وفيه استمالة نفوس القوم بتأثير من هو منهم ، والاستمالة بالدعاء والثناء والبخشة في الفتوح ، وفضل ركوب الخيل في الحرب ، وقبول خبر الواحد ، والمبالغة في نكايه العدو ، ومناقب الجرير ولقومه ، وبركة يد النبي صلى الله عليه وسلم ودعائه ، وأنه كان يدعو وترا وقد يجاوز الثلاث . وفيه تخصيص لعموم قول أنس « كان إذا دعا دعا ثلاثا » فيحمل على الغالب ، وكأن الزيادة لمعنى اقتضى ذلك ، وهو ظاهر في أحسن لما اعتمدوه من دحض الكفر ونصر الإسلام ولا سيما مع القوم الذين هم منهم

غَزْوَةُ ذَاتِ السَّلَاسِلِ ، وَهِيَ غَزْوَةُ لَحْمٍ وَجُدَامٍ

قاله إسماعيل بن أبي خالد . وقال ابن إسحاق عن يزيد عن عروة : وهي بلاد بلي وعُدرة وبني القين .

٤١٨٩ - نا إسحاق قال نا خالد عن خالد الحذاء عن أبي عثمان : أن رسول الله صلى الله عليه بعث عمرو

ابن العاص على جيش ذات السلاسل ، قال : فأتيته فقلت : أي الناس أحب إليك ؟ قال : « عائشة » . قلت : من

الرجال ؟ قال : « أبوها » . قلت : ثم من ؟ قال : « عمر » . فعذر رجلا . فسكت مخافة أن يجعلني في آخرهم .

**قوله ( باب غزوة ذات السلاسل )** تقدم ضبطها وبيان الاختلاف فيها في أواخر مناقب أبي بكر ، قيل سميت ذات السلاسل لأن المشركين ارتبط بعضهم إلى بعض مخافة أن يفروا ، وقيل لأن بها ماء يقال له السلسل . وذكر ابن سعد أنها وراء وادي القرى وبينها وبين المدينة عشرة أيام ، قال : وكانت في جمادى الآخرة سنة ثمان من الهجرة ، وقيل كانت سنة سبع وبه جزم ابن أبي خالد في كتاب « صحيح التاريخ » ، ونقل ابن عساكر الاتفاق على أنها كانت بعد غزوة مؤتة ؛ إلا ابن إسحق فقال قبلها . قلت : وهو قضية ما ذكر عن ابن سعد وابن أبي خالد .

**قوله ( وهي غزوة لحم وجذام ، قاله إسماعيل بن أبي خالد )** وعند ابن إسحق أنه ماء لبني جذام ولحم ، أما لحم فبفتح اللام وسكون المعجمة : قبيلة كبيرة شهيرة ينسبون إلى لحم ، واسمه مالك بن عدى بن الحارث بن مرة بن أدد ، وأما جذام فبضم الجيم بعدها معجمة خفيفة : قبيلة كبيرة شهيرة أيضا ينسبون إلى عمرو بن عدى وهم إخوة لحم على المشهور ، وقيل هم من ولد أسد بن خزيمة .

**قوله ( وقال ابن إسحق عن يزيد عن عروة هي بلاد بلي وعذرة وبني القين )** أما يزيد فهو ابن رومان مدني مشهور ، وأما عروة فهو ابن الزبير بن العوام ، وأما القبائل التي ذكرها فالثلاثة بطون من قضاة ، أما بلي فبفتح الموحدة وكسر اللام الخفيفة بعدها ياء النسب . قبيلة كبيرة ينسبون إلى بلي بن عمرو بن الحاف بن قضاة ، وأما عذرة فبضم العين المهملة وسكون الذال المعجمة : قبيلة كبيرة ينسبون إلى عذرة بن سعد هذيم بن زيد بن ليث ابن سويد بن أسلم بضم اللام ابن الحاف بن قضاة ، وأما بنو القين فقبيلة كبيرة أيضا ينسبون إلى القين بن جسر ، ويقال كان له عبد يسمى القين حضنه فنسب إليه ، وكان اسمه النعمان بن جسر بن شيع الله بكسر المعجمة وسكون التحتانية بعدها عين مهملة ابن أسد بن وبرة بن ثعلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاة ، وهم ابن التين فقال : بنو القين قبيلة من بني تميم ، وذكر ابن سعد أن جمعا من قضاة تجمعوا وأرادوا أن يدنوا من أطراف المدينة ، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاص فعقد له لواء أبيض وبعثه في ثلاثمائة من سراة المهاجرين والأنصار ، ثم أمده بأبي عبيدة بن الجراح في مائتين وأمره أن يلحق بعمرو وأن لا يختلفا فأراد أبو عبيدة أن يؤم بهم فمنعه عمرو وقال : إنما قدمت عليّ مددا وأنا الأمير ، فأطاع له أبو عبيدة فصلى بهم عمرو ، وتقدم في التيمم أنه « احتلم في ليلة باردة فلم يغتسل وتيمم وصلى بهم » الحديث . وسار عمرو حتى وطئ بلاد بلي وعذرة ، وكذا ذكر موسى بن عقبة نحو هذه القصة ، وذكر ابن إسحق أن أم عمرو بن العاص كانت من بلي فبعث النبي صلى الله عليه وسلم عمرا يستنصر الناس إلى الإسلام ويستألفهم بذلك ، وروى إسحق بن راهويه والحاكم من حديث بريدة أن عمرو بن العاص أمرهم في تلك الغزوة أن لا يوقدوا نارا ، فأنكر ذلك عمر ، فقال له أبو بكر : دعه فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبعث علينا إلا لعلمه بالحرب ، فسكت عنه . فهذا السبب أصح إسنادا من الذي ذكره ابن إسحق ، لكن لا يمنع الجمع . وروى ابن حبان من طريق قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه في ذات السلاسل ، فسأله أصحابه أن يوقدوا نارا فمنعهم ، فكلموا أبا بكر فكلمه في ذلك فقال : لا يوقد أحد منهم نارا إلا قذفته فيها قال فلقوا العدو

فهزمهم ، فأرادوا أن يتبعوهم فمنعهم ، فلما انصرفوا ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال : كرهت أن آذن لهم أن يوقدوا ناراً فيرى عدوهم قتلهم ، وكرهت أن يتبعوهم فيكون له مدد . فحمد أمره . فقال : يارسول الله من أحب الناس إليك ؟ الحديث . فاشتمل هذا السياق على فوائد زوائد ، ويجمع بينه وبين حديث بريدة بأن أبا بكر سأله فلم يجبه فسلم له أمره ، وألخوا على أبي بكر حتى يسأله فسأله فلم يجبه .

**قوله ( حدثنا إسحق )** هو ابن شاهين ، وخالد هو ابن عبد الله الطحان ، وشيخه خالد هو ابن مهران الحذاء ، وأبو عثمان هو النهدي .

**قوله ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عمرو بن العاص على جيش ذات السلاسل )** هذا صورته مرسل ، بل جزم الإسماعيلي بأنه مرسل ، لكن الحديث موصول لقوله بعد ذلك « قال : فأتيته » فإن المراد قال عمرو بن العاص . وأبو عثمان سمع من عمرو بن العاص ، وقد أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى والإسماعيلي من رواية وهب بن بقية ومعل بن منصور كلهم عن خالد بن عبد الله بالإسناد الذي أخرجه البخاري ، فقال في روايته « عن أبي عثمان عن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه على جيش ذات السلاسل فأتيته » فذكر الحديث . وتقدم في مناقب أبي بكر من طريق أخرى عن خالد الحذاء « عن أبي عثمان قال : حدثنا عمرو بن العاص » فذكره .

**قوله ( فأتيته )** في رواية معل بن منصور المذكورة « قدمت من جيش ذات السلاسل ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم » وعند البيهقي من طريق علي بن عاصم عن خالد الحذاء في هذه القصة « قال عمرو : فحدثت نفسي أنه لم يبعثنى على قوم فيهم أبو بكر وعمر إلا لمنزلة لي عنده ، فأتيته حتى قعدت بين يديه فقلت : يارسول الله من أحب الناس إليك » الحديث .

**قوله ( فعد رجالا )** في رواية علي بن عاصم قال قلت في نفسي لا أعود لمثلها أسأل عن هذا . وفي الحديث جواز تأمير المفضل على الفاضل إذا امتاز المفضل بصفة تتعلق بتلك الولاية ، ومزية أبي بكر على الرجال وبنته عائشة على النساء ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في المناقب ، ومنقبة لعمرو بن العاص لتأثيره على جيش فيهم أبو بكر وعمر وإن كان ذلك لا يقتضي أفضليته عليهم لكن يقتضي أن له فضلا في الجملة . وقد روينا في « فوائد أبي بكر بن أبي الهيثم » من حديث رافع الطائي قال « بعث النبي صلى الله عليه وسلم جيشا واستعمل عليهم عمرو بن العاص وفيهم أبو بكر » قال : وهي الغزوة التي يفتخر بها أهل الشام . وروى أحمد والبخاري في الأدب وصححه أبو عوانة وابن حبان والحاكم من طريق علي بن رباح عن عمرو بن العاص قال « بعث إلي النبي صلى الله عليه وسلم يأمرني أن آخذ ثيابي وسلاحي فقال : يا عمرو ، إني أريد أن أبعثك على جيش فيغنمك الله ويسلمك ، قلت : إني لم أسلم رغبة في المال . قال : نعم المال الصالح للمرء الصالح » وهذا فيه إشعار بأن بعثه عقب إسلامه ، وكان إسلامه في أثناء سنة سبع من الهجرة .

قوله في آخر الحديث ( فسكت ) بتشديد المثناة المضمومة ، هو مقول عمرو .

### ذَهَابُ جَرِيرٍ إِلَى الْيَمَنِ

[٤٣٥٩]

٤١٩٠ - حدثنا عبد الله بن أبي شيبَةَ العَبْسِيُّ قال أنا ابن إدريسَ عن إسماعيلَ بن أبي خالدٍ عن قيسٍ عن جريرٍ قال : كنتُ باليمنِ فلقيتُ رجلينِ من أهلِ اليمنِ - ذا كِلاعٍ وذا عمرو - فجعلتُ أحدثُهم عن رسولِ الله صلى الله عليه . فقال له ذو عمرو : لئن كان الذي تذكرُ من أمرِ صاحبك لقد مرَّ على أجله منذ ثلاثٍ . وأقبلا معي ، حتى إذا كنا في بعضِ الطريقِ رُفِعَ لنا ركبٌ من قبلِ المدينة ، فسألناهم ، فقالوا : قُبِضَ رسولُ الله صلى الله عليه ، واستُخلفَ أبوبكرُ ، والناسُ صالحون . فقالا : أخبرِ صاحبك أنا قد جئنا ، ولعلنا سنعودُ إن شاء الله ، ورجعا إلى اليمنِ ، فأخبرتُ أبا بكرٍ بحديثهم ، قال : أفلا جئتَ بهم ؟ فلمَّا كان بعدُ قال لي ذو عمرو : يا جريرُ ، إنَّ بك عليَّ كرامةٌ ، وإنِّي مُخْبِرُكَ خَبْرًا : إنكم مَعْشَرَ العربِ لَن تَزَالُوا بخيرٍ ما كنتم إذا هلكَ أميرٌ تأمَّرتُم في آخرِ ، فإذا كانت بالسيفِ كانوا ملوكًا يَغْضِبُونَ غَضِبَ الملوكِ ، ويرضونَ رضا الملوكِ .

قوله ( باب ذهاب جرير ) أى ابن عبد الله البجلي ( إلى اليمن ) ذكر الطبراني من طريق إبراهيم بن جرير عن أبيه قال « بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأقاتلهم وأدعوهم أن يقولوا لا إله إلا الله » فالذى يظهر أن هذا البعث غير بعثه إلى هدم ذى الخلصة ، ويحتمل أن يكون بعثه إلى الجهتين على الترتيب ، ويؤيده ما وقع عند ابن حبان في حديث جرير « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : يا جرير إنه لم يبق من طواغيت الجاهلية إلا بيت ذى الخلصة » فإنه يشعر بتأخير هذه القصة جدا ، وسيأتى في حجة الوداع أن جريرا شهدها فكان إرساله كان بعدها ، فهدمها ثم توجه إلى اليمن ، ولهذا لما رجع بلغته وفاة النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( حدثني عبد الله بن أبي شيبَةَ ) هو أبو بكر واسم أبيه محمد بن أبي شيبَةَ واسمه إبراهيم بن عثمان العَبْسِيُّ بالموحدة الحافظ ، وابن إدريس هو عبد الله ، وقيس هو ابن أبي حازم ، والإسناد كله كوفيون .

قوله ( كنت باليمن ) في رواية أبى إسحق عن جرير عند ابن عساكر أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه إلى ذى عمرو وذى الكلاع يدعوهما إلى الإسلام فأسلما ، قال : « وقال لى ذو الكلاع ادخل على أم شرحبيل » يعنى زوجته . وعند الواقدي في الردة بأسانيد متعددة نحو هذا .

قوله ( فلقيت رجلين من أهل اليمن ) في رواية الإسماعيلي « كنت باليمن ، فأقبلت ومعى ذو الكلاع وذو عمرو » وهذه الرواية أبين ، وذلك أن جريرا قضى حاجته من اليمن وأقبل راجعا يريد المدينة فصحبه من ملوك اليمن ذو الكلاع وذو عمرو ، فأما ذو الكلاع فهو بفتح الكاف وتخفيف اللام واسمه إسميغف بسكون المهملة وفتح الميم وسكون التحتانية وفتح الفاء وبعدها مهملة ، ويقال أيفع بن باكوريا ويقال ابن حوشب بن عمرو . وأما ذو عمرو

فكان أحد ملوك اليمن وهو من حمير أيضا ، ولم أقف على اسم غيره ، ولا رأيت من أخباره أكثر مما ذكر في حديث الباب ، وكانا عزمنا على التوجه إلى المدينة فلما بلغهما وفاة النبي صلى الله عليه وسلم رجعا إلى اليمن ثم هاجرا في زمن عمر .

**قوله ( لئن كان الذي تذكر من أمر صاحبك )** أى حقا ، فى رواية الإسماعيلي « لئن كان كما تذكر » وقوله « لقد مر على أجليه » جواب لشرط مقدر ، أى إن أخبرتنى بهذا أخبرك بهذا ، وهذا قاله ذو عمرو عن اطلاع من الكتب القديمة لأن اليمن كان أقام بها جماعة من اليهود فدخل كثير من أهل اليمن فى دينهم وتعلموا منهم . وذلك بين فى قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ لما بعثه إلى اليمن إنك ستأتى قوما أهل كتاب ، وقال الكرماني يحتمل أن يكون سمع من بعض القادمين من المدينة سرا ، أو أنه كان فى الجاهلية كاهنا ، أو أنه صار بعد إسلامه محدثا أى بفتح الدال ، وقد تقدم تفسيره بأنه الملهم . قلت : وسياق الحديث يدل على ما قررته لأنه علق ما ظهر له من وفاته على ما أخبره به جرير من أحواله ، ولو كان ذلك مستفادا من غير ما ذكرته لما احتاج إلى بناء ذلك على ذلك ، لأن الأولين خبر محض والثالث وقوع شيء فى النفس عن غير قصد ، وقد روى الطبراني من طريق زياد بن علاقة عن جرير فى هذه القصة قال « قال لى حبر باليمن » وهذا يؤيد ما قلته فله الحمد .

**قوله ( فأخبرت أبا بكر بمحدثهم قال أفلا جئت بهم )** كأنه جمع باعتبار من كان معهما من الأنبا . **قوله ( فلما كان بعد الخ )** لعل ذلك كان لما هاجر ذو عمرو فى خلافة عمر ، وذكر يعقوب بن شبة بإسناد له أن ذا الكلاع كان معه اثنا عشر ألف بيت من مواليه ، فسأله عمر بيعهم ليستعين بهم على حرب المشركين فقال ذو الكلاع : هم أحرار فأعتقهم فى ساعة واحدة . وروى سيف فى الفتوح أن أبا بكر بعث أنس بن مالك يستنفر أهل اليمن إلى الجهاد فرحل ذو الكلاع ومن أطاعه . وذكر ابن الكلبي فى النسب أن ذا الكلاع كان جميلا ، فكان إذا دخل مكة يتعمم . وشهد صفين مع معاوية وقتل بها .

**قوله ( تأمرتم )** بمد الهزة وتخفيف الميم أى تشاورتم ، أو بالقصر وتشديد الميم أى أقمتم أميرا منكم عن رضا منكم أو عهد من الأول .

**قوله ( فإذا كانت )** أى الإمارة ( بالسيف ) أى بالقهر والغلبة ( كانوا ملوكا ) أى الخلفاء ، وهذا دليل على ما قررته أن ذا عمرو كان له اطلاع على الأخبار من الكتب القديمة ، وإشارته بهذا الكلام تطابق الحديث الذى أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره من حديث سفينة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا عضوضا » قال ابن التين : ما قاله ذو عمرو وذو الكلاع لا يكون إلا عن كتاب أو كهانة ، وما قاله ذو عمرو لا يكون إلا عن كتاب . قلت : ولا أدرى لم فرق بين المقالتين والاحتمال فيهما واحد ، بل المقالة الأخيرة يحتمل أن تكون من جهة التجربة

غَزْوَةُ سَيْفِ الْبَحْرِ

وهم يتلقون عيرا لقريش ، وأميرهم أبو عبيدة بن الجراح

[٤٣٦٠] ٤١٩١ - فإسماعيل قال نا مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أنه قال : بعث رسول



الوقت الذى ذكره ابن سعد فى رجب سنة ثمان لأنهم كانوا حينئذ فى الهدنة ، بل مقتضى ما فى الصحيح أن تكون هذه السرية فى سنة ست أو قبلها قبل هدنة الحديبية ، نعم يحتمل أن يكون تلقبهم للعر ليس لمخارتهم بل لحفظهم من جهينة ، ولهذا لم يقع فى شئ من طريق الخبر أنهم قاتلوا أحدا ، بل فيه أنهم قاموا نصف شهر أو أكثر فى مكان واحد ، فإله أعلم .

**قوله ( عن وهب بن كيسان عن جابر**

**قوله ( قبل الساحل ) بكسر القاف وفتح الموحدة أى جهته ، ووقع فى رواية عبادة بن الوليد بن عبادة ( سيف البحر ) وسأذكر من أخرجه .**

**قوله ( وأمر عليهم أبا عبيدة ) فى رواية أبى حمزة الخولانى عن جابر بن أبى عاصم فى الأطعمة ( تأمر علينا قيس بن سعد بن عبادة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ) والمخفوظ ما اتفقت عليه روايات الصحيحين أنه أبو عبيدة وكأن أحد رواته ظن من صنع قيس بن سعد فى تلك الغزوة ما صنع من نحر الإبل التى اشتراها أنه كان أمير السرية ، وليس كذلك .**

**قوله ( فخرجنا فكانا ببعض الطريق فنى الزاد ، فأمر أبو عبيدة بأزواد الجيش فجمع فكان مزود تمر ) المزود بكسر الميم وسكون الزاى ما يجعل فيه الزاد .**

**قوله ( فكان يقوتنا ) بفتح أوله والتخفيف من الثلاثى ، وبضمه والتشديد من التقويت .**

**قوله ( كل يوم قليلا قليلا حتى فنى فلم يكن يصيينا إلا تمرة تمرة )** ظاهر هذا السياق أنهم كان لهم زاد بطريق العموم وأزواد بطريق الخصوص . فلما فنى الذى بطريق العموم اقتضى رأى أبى عبيدة أن يجمع الذى بطريق الخصوص لقصد المساواة بينهم فى ذلك ففعل ، فكان جميعه مزودا واحدا ، ووقع عند مسلم من حديث أبى الزبير عن جابر : « بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر علينا أبا عبيدة ، فتلقينا لقريش ، وزودنا جرابا من تمر لم يجد لنا غيره ، وكان أبو عبيدة يعطينا تمرة تمرة » وظاهره مخالف لرواية الباب ، ويمكن الجمع بأن الزاد العام كان قدر جراب ، فلما نفذ وجمع أبو عبيدة الزاد الخاص اتفق أنه أيضا كان قدر جراب ويكون كل من الراويين ذكر مالم يذكره الآخر ، وأما تفرقة ذلك تمرة تمرة فكان فى ثانى الحال . وقد تقدم فى الجهاد من طريق هشام بن عروة عن وهب بن كيسان فى هذا الحديث « خرجنا ونحن ثلاثمائة نحمل زادنا على رقابنا ، ففنى زادنا ، حتى كان الرجل منا يأكل كل يوم تمرة ، وأما قول عياض يحتمل أنه لم يكن فى أزوادهم تمر غير الجراب المذكور فمردود لأن حديث الباب صريح فى أن الذى اجتمع من أزوادهم كان مزود تمر ، ورواية أبى الزبير صريحة فى أن النبى صلى الله عليه وسلم زودهم جرابا من تمر ، فصح أن التمر كان معهم من غير الجراب . وأما قول غيره يحتمل أن يكون تفرقة

عليهم ثمرة ثمرة كان من الجراب النبوي قصداً لبركته ، وكان يفرق عليهم من الأزواد التي جمعت أكثر من ذلك ، فبعيد من ظاهر السياق بل في رواية هشام بن عروة عند ابن عبد البر « فقلت أزوادنا حتى ما كان يصيب الرجل منا إلا ثمرة » .

**قوله ( فقلت : ما تغني عنكم ثمرة )** ؟ هو صريح في أن السائل عن ذلك وهب بن كيسان فيفسر به المبهم في رواية هشام بن عروة التي مضت في الجهاد فإن فيها « فقال رجل يا أبا عبد الله - وهي كنية جابر - أين كانت تقع الثمرة من الرجل ؟ » وعند مسلم من رواية أبي الزبير أنه أيضاً سئل عن ذلك فقال « لقد وجدنا فقدها حين فنيتم » أي موثراً . وفي رواية أبي الزبير « فقلت كيف كنتم تصنعون بها ؟ قال : نمصها كما يمص الصبي الثدي ، ثم نشرب عليها الماء ، فتكفيها يومنا إلى الليل » .

**قوله في الرواية الثانية ( فأصابنا جوع شديد حتى أكلنا الخبط )** بفتح المعجمة والموحدة بعدها مهملة هو ورق السلم ، في رواية أبي الزبير « وكنا نضرب بعصينا الخبط ثم نبله بالماء فنأكله ، وهذا يدل على أنه كان يابساً ، بخلاف ما جزم به الداودي أنه كان أخضر رطباً . ووقع في رواية الخولاني « وأصابتنا مخمصة » .

**قوله ( ثم انتهينا إلى البحر )** أي إلى ساحل البحر ، وهو صريح الرواية الثانية ، وفي رواية أبي الزبير « فانطلقنا على ساحل البحر » .

**قوله ( فإذا حوت مثل الظرب )** أما الحوت فهو اسم جنس لجميع السمك ، وقيل هو مخصوص بما عظم منها ، والظرب بفتح المعجمة المشالة : ووقع في بعض النسخ بالمعجمة الساقطة حكاها ابن التين : والأول أصوب ، وبكسر الراء بعدها موحدة : الجبل الصغير . وقال القزاز : هو بسكون الراء إذا كان منبسطة ليس بالعالى : وفي رواية أبي الزبير « فوقع لنا على ساحل البحر كهيفة الكثيب الضخم : فأتيناه فإذا هو دابة تدعى العنبر » وفي الرواية الثانية « فألقى لنا البحر دابة يقال لها العنبر » وفي رواية الخولاني « فهبطنا بساحل البحر فإذا نحن بأعظم حوت » قال أهل اللغة : العنبر سمكة بحرية كبيرة يتخذ من جلدها الترس ، ويقال إن العنبر المشموم رجيع هذه الدابة . وقال ابن سيء : بل المشموم يخرج من البحر ، وإنما يؤخذ من أجواف السمك الذي يبتلعه . ونقل الماوردي عن الشافعي قال : سمعت من يقول رأيت العنبر نابتا في البحر ملتويها مثل عنق الشاة ، وفي البحر دابة تأكله وهو سم لها فيقتلها فيقذفها ، فيخرج العنبر من بطنها . وقال الأزهري : العنبر سمكة تكون بالبحر الأعظم يبلغ طولها خمسين ذراعاً يقال لها بالة وليست بعريية : قال الفرزدق :

فبتنا كأن العنبر الورد بيننا وبالة بحر فاؤها قد تخرما

أى قد تشقى . ووقع في رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار في أواخر الباب « فألقى لنا البحر حوتا ميتا » واستدل به على جواز أكل ميتة السمك ، وسيأتي البحث فيه في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فأكل منه القوم ثمان عشرة ليلة )** في رواية عمرو بن دينار « فأكلنا منه نصف شهر » وفي رواية أبي



الزبير « فأقمنا عليها شهرا » ويجمع بين هذا الاختلاف بأن الذى قال ثمان عشرة ضبط مالم يضبطه غيره ، وأن من قال نصف شهر ألغى الكسر الزائد وهو ثلاثة أيام ، ومن قال شهرا جبر الكسر أو ضم بقية المدة التى كانت قبل وجدانهم الحوت إليها ، ورجح النووى رواية أنى الزبير لما فيها من الزيادة ، وقال ابن التين : لإحدى الروایتين وهم . انتهى . ووقع فى رواية الحاكم « اثنى عشر يوما » وهى شاذة ، وأشد منها شذوذا رواية الخولانى « فأقمنا قبلها ثلاثا » ولعل الجمع الذى ذكرته أولى . والله أعلم

**قوله فى الرواية الثانية ( حتى ثابت )** بمثلثة أى رجعت ، وفيه إشارة إلى أنهم أصابهم هزال من الجوع السابق .

**قوله ( وادهنا من ودكه )** بفتح الواو والمهملة أى شحمه ، وفى رواية أنى الزبير « فلقد رأيتنا نعترف من وقب عينه بالقلال الدهن ونقطع منه القدر كالثور » . والوقب بفتح الواو وسكون القاف بعدها موحدة هى النقرة التى تكون فيها الحدة ، والقدر بكسر الفاء وفتح الدال جمع فدره بفتح ثم سكون وهى القطعة من اللحم ومن غيره ، وفى رواية الخولانى « فحملنا ما شطنا من قديد وودك فى الأسقية والغرائز » .

**قوله ( ثم أمر أبو عبيدة بضلعين من أضلاعه فقصا )** كذا فيه ، واستشكل لأن الضلع مؤنثة ، ويجب أن تأنيثه غير حقيقى فيجوز فيه التذكير .

**قوله ( ثم أمر براحلة فرحلت ثم مرت تحتها فلم تصبها )** وفى الرواية الثانية « فعمد إلى أطول رجل معه فمر تحتها » وفى حديث عبادة بن الصامت عند ابن إسحق « ثم أمر بأجسم بعير معنا فحمل عليه أجسم رجل منا فخرج من تحتها وما مست رأسه » وهذا الرجل لم أقف على اسمه ، وأظنه قيس بن سعد بن عبادة فإن له ذكرا فى هذه الغزوة كما ستراه بعد ، وكان مشهورا بالطول ، وقصته فى ذلك مع معاوية لما أرسل إليه ملك الروم بالسراويل معروفة ، فذكرها المعافى الحريرى فى الجليس وأبو الفرج الأصبهاني وغيرهما ، ومحصلها أن أطول رجل من الروم نزع له قيس بن سعد سراويله فكان طول قامته الرومى ، بحيث كان طرفها على أنفه وطرفها بالأرض ، وعوتب قيس فى نزع سراويله فى المجلس فأنشد :

أردت لكيما يعلم الناس أنها      سراويل قيس والوفود شهود  
وأن لا يقولوا غاب قيس وهذه      سراويل عادى غتمته ثمود

وزاد مسلم فى رواية أنى الزبير « فأخذ أبو عبيدة ثلاثة عشر رجلاً فأقعدهم فى وقب عينه » والوقب تقدم ضبطه وهو حفرة العين فى عظم الوجه ، وأصله نقرة فى الصخرة يجتمع فيها الماء والجمع وقاب بكسر أوله ، ووقع فى آخر صحيح مسلم من طريق عبادة بن الوليد « أن عبادة بن الصامت قال : خرجت أنا وأبى نطلب العلم - فذكر حديثا طويلا وفى آخره - وشكا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجوع فقال : عسى الله أن يطعمكم ، فأتينا سيف البحر فزخر البحر زخرة فألقى دابة فأورينا على شقها النار فأطبخنا واشتوينا وأكلنا وشبعنا . قال جابر : فدخلت أنا وفلان وفلان حتى عد خمسة فى حجاج عينها وما يرانا أحد ، حتى خرجنا

وأخذنا ضلعاً من أضلاعها فقوسناه ثم دعونا بأعظم رجل في الركب وأعظم جمل في الركب وأعظم كفل في الركب فدخل تحته ما يطأ رأسه « وظاهر سياقه أن ذلك وقع لهم في غزوة مع النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن يمكن حمل قوله فأتينا سيف البحر على أنه معطوف على شيء محذوف تقديره : فبعثنا النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فأتينا الخ ، فيتجدد مع القصة التي في حديث الباب .

**قوله في الرواية الثانية ( فأخذ أبو عبيدة ضلعاً من أضلاعه )** كذا للأكثر ، وللمستمل « من أعضائه » والأول أصوب لأن في السياق « قال سفيان مرة ضلعاً من أعضائه » فدل على أن الرواية الأولى « من أضلاعه » .

**قوله في الرواية الثانية ( وكان رجل من القوم نحر ثلاث جزائر )** أي عندما جاعوا ، ووقع في رواية الخولاني « سبع جزائر » .

**قوله ( وكان عمرو )** هو ابن دينار ، وأبو صالح هو ذكوان السمان .

**قوله ( أن قيس بن سعد قال لأبيه : كنت في الجيش فجاعوا ، قال انحر )** وهذا صورته مرسل لأن عمرو ابن دينار لم يدرك زمان تحديث قيس لأبيه ، لكنه في مسند الحميدى موصول أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريقه ولفظه « عن أبي صالح عن قيس بن سعد بن عبادة قال : قلت لأبي وكنت في ذلك الجيش جيش الحبط فأصاب الناس جوع ، قال لي : انحر . قلت : نحر » فذكره وفي آخره « قلت نبيت » وذكر الواقدي بإسناد له « أن قيس بن سعد لما رأى ما بالناس قال : من يشتري مني تمرًا بالمدينة بجزور هنا ، فقال له رجل من جهينة : من أنت ؟ فانتسب له ، فقال : عرفت نسبك . فابتاع منه خمس جزائر بخمسة أوسق وأشهد له نقراً من الصحابة ، فامتنع عمر لكون قيس لا مال له ، فقال الأعرابي : ما كان سعد ليحبنى بابه في أوسق تمر ، فبلغ ذلك سعدا فغضب ووهب لقيس أربع حوائط أقلها يجذ خمسين وسقا » وزاد ابن خزيمة من طريق عمرو بن الحارث عن عمرو بن دينار وقال في حديثه « لما قدموا ذكروا شأن قيس ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن الجود من شيمة أهل ذلك البيت » وفي حديث الواقدي أن أهل المدينة بلغهم الجهد الذي قد أصاب القوم ، فقال سعد بن عبادة إن يك قيس كما أعرف فسينحر للقوم .

**قوله في الرواية الثالثة ( وأمر أبو عبيدة )** كذا لهم بضم الهمزة وتشديد الميم على البناء للمجهول ، وفي رواية ابن عيينة عند مسلم « وأميرنا أبو عبيدة » .

**قوله ( وأخبرني أبو الزبير )** القائل هو ابن جريج ، وهو موصول بالإسناد المذكور .

**قوله ( أطعمونا إن كان معكم منه . فاتاه بعضهم )** بالمد أي فأعطاه ( فأكله ) ووقع في رواية ابن السكن « فاتاه بعضهم بعضو منه فأكله » قال عياض وهو الوجه . قلت : في رواية أحمد من طريق ابن جريج التي أخرجها منه البخاري « وكان معنا منه شيء ، فأرسل به إليه بعض القوم فأكل منه » ووقع في رواية أبي حمزة عن جابر عند ابن أبي عاصم في كتاب الأطعمة « فلما قدموا ذكروا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لو تعلم

أنا ندركه لم يروح لأحبينا لو كان عندنا منه » وهذا لا يخالف رواية أبي الزبير لأنه يحمل على أنه قال ذلك ازديادا منه بعد أن أحضروا له منه ما ذكر ، أو قال ذلك قبل أن يحضروا له منه وكان الذى أحضروه معهم لم يروح فأكل صلى الله عليه وسلم عشرين بدنة . ثم ذكر المصنف فى الباب حديثين : أحدهما حديث أبى هريرة « ان النبى صلى الله عليه وسلم بعثه فى رهط يؤذن فى الناس أن لا يحج بعد العام مشرك » هكذا أورده مختصرا ، وسيأتى فى تفسير سورة براءة تام السياق ، ويأتى تمام شرحه هناك . ثانيهما حديث البراء « آخر سورة نزلت كاملة براءة » منه ، والله أعلم . وفى الحديث من الفوائد أيضا مشروعية الموساة بين الجيش عند وقوع المجاعة ، وأن الاجتماع على الطعام يستدعى البركة فيه ، وقد اختلفوا فى سبب نهى أبى عبيدة قيسا أن يستمر على إطعام الجيش ، فقيل : لخشية أن تنفى حملتهم ، وفيه نظر لأن القصة أنه اشترى من غير العسكر ، وقيل : لأنه كان يستدين على ذمته ، وليس له مال فأريد الرفق به وهذا أظهر . والله أعلم

### حج أبى بكر بالناس فى سنة تسع

[٤٣٦٣] ٤١٩٤ - حدثنا سليمان بن داود أبو الربيع قال نا فليح عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن

عن أبى هريرة : أن أبابكر الصديق بعثه فى الحجة التى أمره النبى صلى الله عليه وسلم عليها قبل حجة الوداع يوم النحر فى رهط يؤذن فى الناس : لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوفن بالبيت عريان .

[٤٣٦٤] ٤١٩٥ - حدثنا عبد الله بن رجاء قال نا إسرائيل عن أبى إسحاق عن البراء قال : آخر سورة نزلت

كاملة براءة ، وآخر سورة نزلت خاتمة سورة النساء : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ .

[الحديث ٤٣٦٤ - أطرافه فى : ٤٦٠٥ ، ٤٦٥٤ ، ٦٧٤٤] .

**قوله ( حج أبى بكر بالناس فى سنة تسع )** كذا جزم به ، ونقل المحب الطبرى عن صحيح ابن حبان أن فيه عن أبى هريرة « لما قفل النبى صلى الله عليه وسلم من حنين اعتمر من الجعرانة وأمر أبابكر فى تلك الحجة » قال المحب : وإنما حج أبو بكر سنة تسع والجعرانة كانت سنة ثمان ، قال : وإنما حج فيها عتاب بن أسيد ، كذا قال ، وكأنه تبع الماوردى فإنه قال : إن النبى صلى الله عليه وسلم أمر عتابا أن يحج بالناس عام الفتح ، والذى جزم به الأزرقى فى « أخبار مكة » خلافه فقال : لم يبلغنا أنه استعمل فى تلك السنة على الحج أحدا ، وإنما ولى عتابا إمرة مكة فحج المسلمون والمشركون جميعا وكان المسلمون مع عتاب لكونه الأمير . قلت : والحق أنه لم يختلف فى ذلك ، وإنما وقع الاختلاف فى أى شهر حج أبو بكر ، فذكر ابن سعد وغيره بإسناد صحيح عن مجاهد أن حجة أبى بكر وقعت فى ذى القعدة ، ووافقه عكرمة بن خالد فيما أخرجه الحاكم فى « الإكليل » ومن عدا هذين إما مصرح بأن حجة أبى بكر كانت فى ذى الحجة - كالدودى وبه جزم من المفسرين الرمانى والثعلبى والماوردى وتبعهم جماعة - وإما ساكت . والمعتمد ما قاله مجاهد وبه جزم الأزرقى . ويؤيده أن ابن إسحق صرح بأن النبى صلى الله عليه وسلم أقام بعد أن رجع من تبوك رمضان وشوالا وذا القعدة ثم بعث أبابكر أميرا على الحج فهو ظاهر فى أن بعث أبى بكر كان بعد انسلاخ ذى القعدة ، فيكون حجه فى ذى الحجة على هذا والله أعلم . واستدل

بهذا الحديث على أن فرض الحج كان قبل حجة الوداع ، والأحاديث في ذلك كثيرة شهيرة ، وذهب جماعة إلى أن حج أي بكر هذا لم يسقط عنه الفرض بل كان تطوعا قبل فرض الحج ولا يخفى ضعفه ، ولبسط تقرير ذلك موضع غير هذا . وقال ابن القيم في الهدى ويستفاد أيضا من قول أبي هريرة في حديث الباب « قبل حجة الوداع » أنها كانت سنة تسع لأن حجة الوداع كانت سنة عشر اتفاقا ، وذكر ابن إسحق أن خروج أي بكر كان في ذى القعدة ، وذكر الواقدي أنه خرج في تلك الحجة مع أبي بكر ثلاثمائة من الصحابة ، وبعث معه رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين بدنة . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه في رهط يؤذن في الناس أن لا يحج بعد العام مشرك » هكذا أورده مختصرا ، وسيأتي في الحديث ، وسيأتي شرحه في التفسير أيضا وبيان ما وقع فيه من الإشكال من قوله « كاملة » والغرض منه الإشارة إلى أن نزول قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ الآية كان في هذه القصة ، أشار إلى ذلك الإسماعيلي ودقق في ذلك على خلاف عادته من الاعتراض على مثل ذلك . وقد ذكر ابن إسحق بإسناد مرسل قال « نزلت براءة وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم عليا على الحج ، فقبل لو بعث بها إلى أي بكر فقال : لا يؤدي عني إلا رجل من أهل بيتي ، ثم دعا عليا فقال : اخرج بصدر براءة ، وأذن في الناس يوم النحر بمنى إذا اجتمعوا » فذكر الحديث . وروى أحمد من طريق محرز بن أبي هريرة عن أبيه قال « كنت مع علي بن أبي طالب ، فكنت أنادي حتى صحل صوتي » الحديث . ومن طريق زيد بن يشيع قال « سألت عليا بأى شيء بعثت في الحجة ؟ قال بأربع : لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة ، ولا يطوف بالبيت عريان ، ولا يحج بعد العام مشرك ، ومن كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد فعهد إلى مدته » وأخرجه الترمذي من هذا الوجه وصححه .

( تنبيه ) : وقع هنا ذكر حجة أي بكر قبل الوفود ، والواقع أن ابتداء الوفود كان بعد رجوع النبي صلى الله عليه وسلم من الجعرانة في أواخر سنة ثمان وما بعدها ، بل ذكر ابن إسحق أن الوفود كانوا بعد غزوة تبوك . نعم اتفقوا على أن ذلك كله كان في سنة تسع . قال ابن هشام « حدثني أبو عبيدة قال : كانت سنة تسع تسمى سنة الوفود » وقد تقدم في غزوة الفتح في حديث عمرو بن سلمة « كانت العرب تلوم بإسلامها الفتح » الحديث . فلما كان الفتح بادر كل قوم بإسلامهم ، ولعل ذلك من تصرف الرواة كما قدمته غير مرة ، وسيأتي نظير هذا في تقديم حجة الوداع على غزوة تبوك ، وقد سرد محمد بن سعد في الطبقات الوفود ، وتبعه الدمياطي في السيرة التي جمعها ، وتبعه ابن سيد الناس ، ومغلطاي ، وشيخنا في نظم السيرة ومجموع ما ذكره يزيد على الستين .

### وَقَدْ بَنَى تَمِيمٌ

[٤٣٦٥] ٤١٩٦ - فَا بُرُنُعِيمُ قَالَ نَا سَفِيَانُ عَنْ أَبِي صَخْرَةَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَرَّرِ الْمَازَنِيِّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ : أَتَى نَفَرٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ : « اقبلوا البشرى يا بني تميم » . قالوا : يا رسول الله ، قد بشرتنا فأعطينا . فرؤي ذلك في وجهه . فجاء نفرٌ من اليمن فقال : « اقبلوا البشرى إذ لم يقبلها بنو تميم » . قالوا : قد قبلنا يا رسول الله .

قوله ( وقد بنى تميم ) أى ابن مر بضم الميم وتشديد الراء ابن أد بضم الهمزة وتشديد الدال المهملة ابن طابخة بموحدة مكسورة ثم معجمة ابن إلياس بن مضر بن نزار ، وذكر ابن إسحق أن أشراف بني تميم قدموا على النبي

صلى الله عليه وسلم منهم عطارد بن حاجب الدارمي والأقرع بن حابس الدارمي والزيرقان بن بدر السعدي وعمر بن الأهمم المنقري والحباب بن يزيد المجاشعي ونعيم بن يزيد بن قيس بن الحارث وقيس بن عاصم المنقري ، قال ابن إسحق : ومعهم عيينة بن حصن ، وكان الأقرع وعيينة شهدا الفتح ثم كانا مع بني تميم ، فلما دخلوا المسجد نادوا رسول الله صلى الله عليه وسلم من وراء حجرته ، فذكر القصة . وسأني بيان ذلك في تفسير سورة الحجرات إن شاء الله تعالى . ثم ذكر المصنف في الباب حديث عمران بن حصين في قوله صلى الله عليه وسلم « اقبلوا البشرى يا بني تميم » الحديث وقد تقدم شرحه في أول بدء الخلق

بـ

قال ابن إسحاق : غزوة عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر بن العنبر من بني تميم بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إليهم ، فأغار وأصاب منهم ناساً ، وسبى منهم نساءً .

[٤٣٦٦] ٤١٩٧ - حدثنا زهير بن حرب قال نا جرير عن عمارة بن القَعْقَاع عن أبي زُرعة عن أبي هريرة قال : لا أزال أحب بني تميم بعد ثلاث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولها فيهم : « هم أشدُّ أمتي على الدجال » . وكانت فيهم سببة عند عائشة فقال : « اعتقيها فإنها من ولد إسماعيل » . وجاءت صدقاتهم فقال : « هذه صدقات قوم أو قومي » .

[٤٣٦٧] ٤١٩٨ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم عن ابن أبي مليكة أن عبد الله بن الزبير أخبرهم أنه قدم ركب من بني تميم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر : أمر القَعْقَاع بن معبد بن زُرارة . قال عمر : بل أمر الأقرع بن حابس . قال أبو بكر : ما أردت إلا خلافي . قال عمر : ما أردت خلافاً . فتمارياً حتى ارتفعت أصواتهما ، فنزل في ذلك : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدِمُوا ﴾ حتى انقضت . [الحديث ٤٣٦٧ - أطرافه في : ٤٨٤٥ ، ٤٨٤٧ ، ٧٣٠٢] .

ثم قال ( باب قال ابن إسحق غزوة عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر ) يعني الفزاري ( بني العنبر من بني تميم بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إليهم فأغار وأصاب منهم ناساً وسبى منهم سباء ) انتهى وذكر الواقدي أن سبب بعث عيينة أن بني تميم أغاروا على ناس من خزاعة ، فبعث النبي صلى الله عليه وسلم إليهم عيينة بن حصن في خمسين ليس فيهم أنصار ولا مهاجري ، فأسر منهم أحد عشر رجلاً وإحدى عشرة امرأة وثلاثين صبياً . فقدم رؤسائهم بسبب ذلك . قال ابن سعد : كان ذلك في المحرم سنة تسع . ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة « لا أزال أحب بني تميم » .

قوله ( وكانت فيهم ) في رواية الكشميهني « منهم » .

قوله ( سبية ) بفتح المهملة وكسر الموحدة وتشديد التحتانية وتخفيفها ثم همزة ، أى جارية مسبية فعيلة بمعنى مفعولة ، وقد تقدم الكلام على اسمها وتسمية بعض من أسر معها وشرح هذه القصة من هذا الحديث في كتاب العتق .

قوله ( وجاءت صدقاتهم فقال : هذه صدقات قوم ، أو قومي ) كذا وقع بالشك وقوم بالكسر بغير تنوين ، وفي رواية أنى يعلى عن زهير بن حرب شيخ البخارى فيه « صدقات قومي » بغير تردد .

قوله في حديث عبد الله بن الزبير الآخر ( قدم ركب من بنى تميم فقال أبو بكر : أمر القعقاع ) سيأتي شرح هذا الحديث مستوفى في أول تفسير سورة الحجرات إن شاء الله تعالى

### وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ

[٤٣٦٨] ٤١٩٩- حدثنا إسحاق قال أنا أبو عامر العقدي قال نا فُرَّة عن أبي جمرة : قلت لابن عباس : إن لي جرةً تُتَبَدُّ لي نبيذاً فأشربه حلواً في جر ، إن أكثرتُ منه فجالستُ القوم فأطلتُ الجلوسَ خشيتُ أن أفتضح . فقال : قدم وفدُ عبد القيس على رسول الله صلى الله عليه فقال : « مرحباً بالقوم غير خزايا ولا الندامي » . فقالوا : يا رسول الله ، إنَّ بيننا وبينك المشركين من مُضر ، وإنَّا لا نصلُ إليك إلَّا في أشهر الحرم ، حدثنا بجُمْل من الأمر إن عملنا به دخلنا الجنة ونَدَعُو به مَنْ وراءنا . قال : « آمركم بأربع ، وأنهاكم عن أربع : الإيمان بالله - هل تدرون ما الإيمان بالله ؟ شهادة أن لا إله إلا الله - وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة . وصوم رمضان وأن تُعطوا من المغنم الخمس . وأنهاكم عن أربع : ما انتَبَذ في الدُّبَاء ، والنقيير ، والحنتم ، والمزقت » .

[٤٣٦٩] ٤٢٠٠- نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أبي جمرة قال سمعت ابن عباس يقول : قدم وفدُ عبد القيس على النبي صلى الله عليه فقالوا : يا رسول الله ، إنا هذا الحي من ربيعة ، وقد حالت بيننا وبينك كفار مُضر ، فلنسنا نخلصُ إليك إلَّا في شهر الحرام ، فمَرنا بأشياء نأخذُ بها ونَدَعُو إليها من وراءنا . قال : « آمركم بأربع وأنهاكم عن أربع : الإيمان بالله - شهادة أن لا إله إلا الله ، وعقد واحدة - وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وأن تؤدُّوا لله خمس ما غنمتم . وأنهاكم عن الدُّبَاء ، والنقيير ، والحنتم ، والمزقت » .

قوله ( باب وفد عبد القيس ) هي قبيلة كبيرة يسكنون البحرين ينسبون إلى عبد القيس بن أفصى بسكون الفاء بعدها مهملة بوزن أعمى ابن دعى بضم ثم سكنون المهمله وكسر الميم بعدها تحتانية ثقيلة ابن جديلة بالجيم وزن كبيرة ابن أسد بن ربيعة بن نزار ، والذي تبين لنا أنه كان لعبد القيس وفادتان : إحداهما قبل الفتح ، ولهذا قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم « بيننا وبينك كفار مُضر » وكان ذلك قديماً إما في سنة خمس أو قبلها . وكانت قريتهم بالبحرين أول قرية أقيمت فيها الجمعة بعد المدينة كما ثبت في آخر حديث في الباب ، وكان عدد الوفد الأول ثلاثة عشر رجلاً ، وفيها سألوا عن الإيمان وعن الأشربة ، وكان فيهم الأشج وقال له النبي صلى الله عليه وسلم « إن فيك خصلتين يحبهما الله : الحلم والأناة » كما أخرج ذلك مسلم من حديث أنى سعيد ، وروى أبو داود من طريق أم أبان بنت الوازع بن الزارع عن جدّها زارع وكان في وفد عبد القيس قال « فجعلنا نتبادر من رواحنا - يعني لما قدموا المدينة - فنقبل يد النبي صلى الله عليه وسلم » ، وانتظر الأشج واسمه المنذر حتى لبس ثوبيه فألقى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له « إن فيك لخصلتين » الحديث . وفي حديث هود بن عبد الله بن سعد

العصرى أنه سمع جده مزينة العصرى قال — بينا النبي صلى الله عليه وسلم يحدث أصحابه إذ قال لهم : سيطلع عليكم من ههنا ركب هم خير أهل المشرق ، فقام عمر فتوجه نحوهم فلقي ثلاثة عشر راكبا فبشرهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم مشى معهم حتى أتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فرموا بأنفسهم عن ركائبهم فأخذوا يده فقبلوها ، وتأخر الأشج في الركاب حتى أناخها وجمع متاعهم ثم جاء يمشى ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن فيك خصلتين الحديث أخرجه البيهقي ، وأخرجه البخارى في « الأدب المفرد » مطولا من وجه آخر عن رجل من وفد عبد القيس لم يسمه . ثانيتهما كانت في سنة الوفود ، وكان عددهم حينئذ أربعين رجلا كما في حديث أوى حيوة الصناحي الذى أخرجه ابن منده ، وكان فيهم الجارود العبدى ، وقد ذكر ابن إسحق قصته وأنه كان نصرانيا فأسلم وحسن إسلامه . ويؤيد التعدد ما أخرجه ابن حبان من وجه آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم « مالى أرى ألوانكم تغيرت » ففيه إشعار بأنه كان رآهم قبل التغير . ثم ذكر البخارى في الباب أحاديث : أحدها حديث ابن عباس .

**قوله ( قلت لابن عباس إن لى جرة تنبذ لى نبذا )** أسند الفعل إلى الجرة مجازا ، وقوله « فى جر » يتعلق بجرة وتقديره إن لى جرة كائنة فى جملة جرار ، وقوله « خشيت أن أفتضح » أى لأنى أصير فى مثل حال السكارى ، وسيأتى الكلام على ذلك فى كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى فى الكلام على « باب ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم فى الأوعية » وقدم حديث الباب فى أواخر كتاب الإيمان

[٤٣٧٠] ٤٢٠١- نا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني عمرو... ح. وقال بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكير أن كريباً مولى ابن عباس حدثه أن ابن عباس وعبد الرحمن بن أزهر والمسور بن مخرمة أرسلوا إلى عائشة فقالوا : اقرأ عليها السلام منا جميعاً واسألها عن الركعتين بعد العصر ، وإننا أخبرنا أنك تصلينهما ، وقد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها . قال ابن عباس : وكنت أضرب مع عمر الناس عنهما . قال كريب : فدخلتُ عليها وبلغتها ما أرسلوني . فقالت : سل أم سلمة . فأخبرتهم ، فردوني إلى أم سلمة بمثل ما أرسلوني إلى عائشة ، فقالت أم سلمة : سمعتُ النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عنهما ، وإنه صلى العصر ، ثم دخل عليّ وعندى نسوة من بني حرام من الأنصار فصلاهما ، فأرسلتُ إليه الخادم فقلت : قومي إلى جنبه فقولي : تقول أم سلمة يا رسول الله ، ألم أسمعك تنهى عن هاتين الركعتين ، فأراك تصليهما . فإن أشار بيده فاستأخري . ففعلت الجارية ، فأشار بيده فاستأخرت عنه . فلما انصرف قال : « يا بنت أبي أمية ، سألت عن الركعتين بعد العصر ، إنه أتاني أناس من عبد القيس بالإسلام من قومهم ، فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر ، فهما هاتان » .

[٤٣٧١] ٤٢٠٢- حدثنا عبد الله بن محمد الجعفي قال نا أبو عامر عبد الملك قال نا إبراهيم هو ابن طهمان عن أبي جمره عن ابن عباس قال : أول جمعة جمعت - بعد جمعة جمعت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم - في مسجد عبد القيس بجوثا ، من البحرين .

الحديث الثاني حديث أم سلمة

قوله ( أخبرني عمرو ) هو ابن الحارث .

قوله ( وقال بكر بن مضر الخ ) وصله الطحاوي من طريق عبد الله بن صالح عن بكر بن مضر بإسناده ، وساقه هنا علي لفظ بكر بن مضر ، وتقدم في سجود السهو في الصلاة من الوجهين ، وساقه علي لفظ عبد الله ابن وهب وتقدم شرحه هناك ، والغرض منه ما فيه من ذكر وفد عبد القيس . الحديث الثالث

قوله ( حدثنا أبو عامر عبد الملك ) هو ابن عمرو العقدي .

قوله ( بجواثي ) بضم الجيم وتخفيف المثلثة ، وقد تقدم ذلك مع شرح الحديث في كتاب الجمعة

باب وفد بني حنيفة ، وحديث ثمامة بن أثال

[٤٣٧٢] ٤٢٠٣ - نا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال حدثني سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة قال : بعث النبي صلى الله عليه خيلاً قبل نجد ، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال ، فربطوه بسارية من سواري المسجد ، فخرج إليه النبي صلى الله عليه فقال : « ما عندك يا ثمامة ؟ » فقال : عندي خير . يا محمد ، إن تقتلني تقتل ذا دم ، وإن تنعم تنعم على شاكرك ، وإن كنت تريد المال فسل منه ما شئت : فتركه حتى كان الغد ثم قال له : « ما عندك يا ثمامة ؟ » قال : ما قلت لك : إن تنعم تنعم على شاكرك . فتركه حتى كان بعد الغد فقال : « ما عندك يا ثمامة ؟ » قال : عندي ما قلت لك . قال : « أطلقوا ثمامة » . فانطلق إلى نخل قريب من المسجد فاغتسل ، ثم دخل المسجد فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، يا محمد ، والله ما كان على الأرض وجه أبغض إلي من وجهك ، فقد أصبح وجهك أحب الوجوه إلي . والله ما كان من دين أبغض إلي من دينك ، فأصبح دينك أحب الدين إلي . والله ما كان من بلد أبغض إلي من بلدك ، فأصبح بلدك أحب البلاد إلي . وإن خيلك أخذتني ، وأنا أريد العمرة ، فماذا ترى ؟ فبشره النبي صلى الله عليه ، وأمره أن يعتمر . فلما قدم مكة قال له قائل : صبرت ؟ قال : لا ولكن أسلمت مع محمد رسول الله صلى الله عليه ، ولا والله ما تأتكم من اليمامة حبة حنطة حتى يأذن فيها النبي صلى الله عليه .

قوله ( باب وفد بني حنيفة وحديث ثمامة بن أثال ) أما حنيفة فهو ابن لجيم بجيم ابن صعب بن علي بن بكر بن وائل ، وهي قبيلة كبيرة شهيرة ينزلون اليمامة بين مكة واليمن ، وكان وفد بني حنيفة كما ذكره ابن إسحق وغيره في سنة تسع ، وذكر الواقدي أنهم كانوا سبعة عشر رجلاً فيهم مسيلمة . وأما ثمامة بن أثال فأبوه بضم الهمزة وبمثلثة خفيفة ابن النعمان بن مسلمة الحنفى ، وهو من فضلاء الصحابة ، وكانت قصته قبل وفد بني حنيفة بزمان ، فإن قصته صريحة في أنها كانت قبل فتح مكة كما سنبينه ، وكأن البخاري ذكرها هنا استطراداً . ثم ذكر المصنف فيه أربعة أحاديث : الحديث الأول حديث أبي هريرة في قصة ثمامة ، وقد صرح فيه بسماع سعيد المقبري له من أبي هريرة . وأخرجه ابن إسحق عن سعيد فقال « عن أبيه عن أبي هريرة » وهو من المزيد في . حل الأسانيد ، فإن الليث موصوف بأنه أتقن الناس لحديث سعيد المقبري ، ويحتمل أن يكون سعيد سمعه من أبي



هريرة ، وكان أبوه قد حدثه به قبل ، أو ثبته في شيء منه فحدث به على الوجهين .

**قوله ( بعث النبي صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نجد )** أى بعث فرسان خيل إلى جهة نجد ، وزعم سيف في « كتاب الزهد » له أن الذى أخذ ثمامة وأسره هو العباس بن عبد المطلب ، وفيه نظر أيضا لأن العباس إنما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم في زمان فتح مكة ، وقصة ثمامة تقتضى أنها كانت قبل ذلك بحيث اعتمر ثمامة ثم رجع إلى بلاده ثم منعهم أن يميروا أهل مكة ، ثم شكوا أهل مكة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، ثم بعث يشفع فيهم عند ثمامة .

**قوله ( ماذا عندك )** أى أى شيء عندك ؟ ويحتمل أن تكون « ما » استفهامية و « ذا » موصولة « وعندك » صلته ، أى ما الذى استقر في ظنك أن أفعله بك ؟ فأجاب بأنه ظن خيرا فقال : عندى يا محمد خير ، أى لأنك لست ممن يظلم ، بل ممن يعفو ويحسن .

**قوله ( إن تقتلنى تقتل ذا دم )** كذا للأكثر بمهملة مخففة الميم ، وللكشيمهني « ذم » بمعجمة مثقل الميم ، قال النووي : معنى رواية الأكثر إن تقتل تقتل ذا دم أى صاحب دم لدمه موقع يشتفى قاتله بقتله ويدرك ثأره لرياسته وعظمته ، ويحتمل أن يكون المعنى أنه عليه دم وهو مطلوب به فلا لوم عليك في قتله . وأما الرواية بالمعجمة فمعناها ذا ذمة ، وثبت كذلك في رواية أبى داود ، وضعفها عياض بأنه يقلب المعنى لأنه إذا كان ذا ذمة يمتنع قتله . قال النووي : يمكن تصحيحها بأن يحمل على الوجه الأول ، والمراد بالذمة الحرمه في قومه ، وأوجه الجميع الوجه الثانى لأنه مشاكل لقوله بعد ذلك « وإن تنعم تنعم على شاكر » وجميع ذلك تفصيل لقوله عندى خير ، وفعل الشرط إذا كرر في الجزاء دل على فخامة الأمر .

**قوله ( قال : عندى ما قلت لك )** أى إن تنعم تنعم على شاكر « هكذا اقتصر في اليوم الثانى على أحد الشقين . وحذف الأمرين في اليوم الثالث ، وفيه دليل على حذفه وذلك أنه قدم أول يوم أشق الأمرين عليه وأشقى الأمرين لصدر خصومه وهو القتل ، فلما لم يقع اقتصر على ذكر الاستعطاف وطلب الإنعام في اليوم الثانى ، فكأنه في اليوم الأول رأى أمارات الغضب فقدم ذكر القتل ، فلما لم يقتله طمع في العفو فاقتصر عليه ، فلما لم يعمل شيئا مما قال اقتصر في اليوم الثالث على الإجمال تفويضا إلى جميل خلقه صلى الله عليه وسلم . وقد وافق ثمامة في هذه المخاطبة قول عيسى عليه السلام ﴿ إن تعذبهم فإنهم عبادك ، وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم ﴾ لأن المقام يليق بذلك .

**قوله ( فقال : أطلقوا ثمامة )** في رواية ابن إسحق « قال قد عفوت عنك يا ثمامة وأعتقتك » وزاد ابن إسحق في روايته أنه لما كان في الأسر جمعوا ما كان في أهل النبي صلى الله عليه وسلم من طعام ولبن فلم يقع ذلك من ثمامة موقعا ، فلما أسلم جاعوه بالطعام فلم يصب منه إلا قليلا ، فتعجبوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إن الكافر يأكل في سبعة أمعاء ، وإن المؤمن يأكل في معى واحد » .

قوله ( فبشره ) أى بخيرى الدنيا والآخرة ، أو بشره بالجنة أو بمحو ذنوبه وتبعاته السابقة .

قوله ( فلما قدم مكة ) زاد ابن هشام قال بلغنى أنه خرج معتمرا حتى إذا كان بيطن مكة لى ، فكان أول من دخل مكة يلبي ، فأخذته قريش فقالوا : لقد اجترأت علينا ، وأرادوا قتله ، فقال قائل منهم : دعوه فإنكم تحتاجون إلى الطعام من الإمامة فتركوه ،

قوله ( قال : لا ولكن أسلمت مع محمد ) كأنه قال : لا ما خرجت من الدين ، لأن عبادة الأوثان ليست ديناً ، فإذا تركتها لا أكون خرجت من دين ، بل استحدثت دين الإسلام . وقوله « مع محمد » أى وافقته على دينه فصرنا متصاحبين فى الإسلام أنا بالابتداء وهو بالاستدامة . ووقع فى رواية ابن هشام « ولكن تبعت خير الدين دين محمد » .

قوله ( ولا والله ) فيه حذف تقديره : والله لا أرجع الى دينكم ولا أرفق بكم فأترك الميرة تأتيكم من الإمامة .

قوله ( لا تأتيكم من الإمامة حبة حنطة حتى يأذن فيها النبي صلى الله عليه وسلم ) زاد ابن هشام « ثم خرج الى الإمامة فمنعهم أن يحملوا إلى مكة شيئا ، فكتبوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم : إنك تأمر بصلة الرحم ، فكتب الى ثمامة أن يخلى بينهم وبين الحمل اليهم . وفى قصة ثمامة من الفوائد ربط الكافر فى المسجد ، والمن على الأسير الكافر وتعظيم أمر العفو عن المسيء لأن ثمامة أقسم أن بغضه انقلب حبا فى ساعة واحلاة لما أسداه النبي صلى الله عليه وسلم اليه من العفو والمن بغير مقابل وفيه الاغتسال عند الإسلام وأن الإحسان إيزيل البغض ويثبت الحب ، وأن الكافر إذا أراد عمل خير ثم أسلم شرع له أن يستمر فى عمل ذلك الخير . وفيه الملاطفة بمن يرجى إسلامه من الأسارى اذا كان فى ذلك مصلحة للإسلام ، ولا سيما من يتبعه على إسلامه العدد الكثير من قومه ، وفيه بعث السرايا إلى بلاد الكفار ، وأسر من وجد منهم ، والتخيير بعد ذلك فى قتله أو الإبقاء عليه

[٤٣٧٣] ٤٢٠٤ - فابو اليمان قال أنا شعيب عن عبد الله بن أبي حسين قال نا نافع بن جبيرة عن ابن عباس قال : قدم مسيلمة الكذاب على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فاجعل يقول : إن جعل لي محمد من بعده تبعته . وقدمها فى بشر كثير من قومه ، فأقبل إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم معه ثابت بن قيس بن شماس - وفى يد رسول الله صلى الله عليه وسلم قطعة جريد - حتى وقف على مسيلمة فى أصحابه فقال : « لو سألتني هذه القطعة ما أعطيتكها ، ولن تعدو أمر الله فيك ، ولئن أدبرت ليعقرنك الله . وإنى لأراك الذى أريت فيه ما رأيت ، وهذا ثابت يجيبك عني » . ثم انصرف عنه . قال ابن عباس : فسألت عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنك أرى الذى أريت فيه ما رأيت » ، فأخبرني أبوهريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « بينا أنا نائم رأيت فى يدي سوارين من ذهب ، فأهمني شأنهما فأوحى إليّ فى المنام أن انفخهما ،

فنفختهما فطارا، فأولتُهما كذابين يخرُجان بعدي: أحدهما العنسيُّ، والآخرُ مُسَيْلِمةُ.

[٤٣٧٥] ٤٢٠٥ - حدثنا إسحاق بن نصرٍ قال نا عبدُ الرزاق عن معمرٍ عن همامٍ أنه سمعَ أبا هريرة يقول: قال رسولُ الله صلى الله عليه: «بينا أنا نائمُ فأُتيتُ بخزائنِ الأرض، فوُضِعَ في كفي سِوارانِ من ذهب، فكُبراً عليَّ فأوحى اللهُ إليَّ أنْ انفُخْهُمَا، فنفختُهما فذهبا، فأولتُهما الكذابين اللذين أنا بينهما: صاحبُ صنْعاء، وصاحبُ اليمامة». الحديث الثاني

**قوله ( عن عبد الله بن أبي حسين )** هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين بن الحارث النوفلي، تابعي صغير مشهور نسب هنا لجده.

**قوله ( قدم مسيلمة الكذاب على عهد النبي صلى الله عليه وسلم )** أى المدينة، ومسيلمة مصغر بكسر اللام ابن ثُمَامَة بن كبير بموحدة ابن حبيب بن الحارث من بنى حنيفة. قال ابن إسحق: ادعى النبوة سنة عشر، وزعم وثيمة في « كتاب الردة » أن مسيلمة لقب واسمه ثُمَامَة، وفيه نظر لأن كنيته أبو ثُمَامَة، فإن كان محفوظا فيكون ممن توافقت كنيته واسمه، وسياق هذه القصة يخالف ما ذكره ابن إسحق أنه قدم مع وفد قومه، وأنهم تركوه في رحالهم يحفظها لهم، وذكروه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذوا منه جائزته، وأنه قال لهم إنه ليس بشركم وأن مسيلمة لما ادعى أنه أشرك في النبوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم احتج بهذه المقالة، وهذا مع شذوذه ضعيف السند لانقطاعه، وأمر مسيلمة كان عند قومه أكثر من ذلك، فقد كان يقال له رحمان اليمامة لعظم قدره فيهم، وكيف يلتزم هذا الخبر الضعيف مع قوله في هذا الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع به وخاطبه وصرح له بحضرة قومه أنه لو سأله القطعة الجريدة ما أعطاه، ويحتمل أن يكون مسيلمة قدم مرتين الأولى كان تابعا وكان رئيس بنى حنيفة غيره ولهذا أقام في حفظ رحالهم، ومرة متبوعا وفيها خاطبه النبي صلى الله عليه وسلم، أو القصة واحدة وكانت إقامته في رحالهم باختياره أنفة منه واستكبارا أن يحضر مجلس النبي صلى الله عليه وسلم، وعامله النبي معاملة الكرم على عادته في الاستئلاف، فقال لقومه: إنه ليس بشركم أى بمكان، لكونه كان يحفظ رحالهم، وأراد استئلافه بالإحسان بالقول والفعل، فلما لم يفد في مسيلمة توجه بنفسه إليهم ليقم عليهم الحجة ويعذر إليه بالإنذار والعلم عند الله تعالى. ويستفاد من هذه القصة أن الإمام يأتي بنفسه إلى من قدم يريد لقاءه من الكفار إذا تعين ذلك طريقا لمصلحة المسلمين.

**قوله ( إن جعل لي محمد الأمر من بعده )** أى الخلافة، وسقط لفظ « الأمر » هنا عند الأكثر وهو مقدر، وقد ثبتت في رواية ابن السكن وثبتت أيضا في الرواية المتقدمة في علامات النبوة.

**قوله ( وقدمها في بشر كثير )** ذكر الواقدي كما تقدم أن عدد من كان مع مسيلمة من قومه سبعة عشر نفسا، فيحتمل تعدد القدوم كما تقدم.

**قوله ( ولن تعدوا أمر الله )** كذا للأكثر، ول بعضهم لن تعد بالجزم وهو لغة، أى الجزم بلن، والمراد بأمر الله حكمه. وقوله « ولئن أدبرت » أى خالفت الحق، قوله « ليعقرنك » بالقاف أى يهلكك.

**قوله ( وهذا ثابت بن قيس يجهل عني )** أى لأنه كان خطيب الأنصار، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أعطى جوامع الكلم فاكتفى بما قاله لمسيلمة وأعلمه أنه إن كان يريد الإسهاب في الخطاب فهذا الخطيب يقوم

عنى في ذلك ، ويؤخذ منه استعانة الإمام بأهل البلاغة في جواب أهل العناد ونحو ذلك .

**قوله ( أريت )** بضم أوله وكسر الراء من رؤيا المنام ، وقد فسره ابن عباس عن أوى هريرة وهو الحديث الثالث ، وسيأتى شرحه في تعبير الرؤيا إن شاء الله تعالى .

**قوله ( من ذهب )** من لبيان الجنس لقوله تعالى ﴿ وحلوا أساور من فضة ﴾ ووهم من قال الأساور لا تكون إلا من ذهب فإن كانت من فضة فهي القلب .

**قوله ( فأهمنى شأنهما )** في رواية همام التي بعدها « فكبرا على » .

**قوله ( أحدهما العنسى )** بالمهمله ثم نون ساكنة ثم سين مهملة وهو الأسود ، وهو صاحب صنعاء كما في الرواية الثانية ، وسأذكر شأنه في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى ، ويؤخذ من هذه القصة منقبة للصدیق رضی الله عنه ، لأن النبی صلی الله عليه وسلم تولى نفخ السوارین بنفسه حتى طارا ، فأما الأسود فقتل في زمنه ، وأما مسيلمة فكان القائم عليه حتى قتله أبو بكر الصديق فقام مقام النبی صلی الله عليه وسلم في ذلك ، ويؤخذ منه أن السوار وسائر آلات أنواع الحلی اللاتقة بالنساء تعبر للرجال بما يسوؤهم ولا يسرهم ، وسيأتى مزيد لذلك في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى

[٤٣٧٦] ٤٢٠٦ - نا الصلت بن محمد قال سمعت مهدي بن ميمون قال سمعت أبارجاء العطاردي يقول : كنا

نعبد الحجر ، فإذا وجدنا حجراً هو أحسن منه ألقيناه فأخذنا الآخر ، فإذا لم نجد حجراً جمعنا جثوة من تراب ، ثم جئنا بالشاة فحلبنا عليه ، ثم طفنا به . فإذا دخل شهر رجب قلنا : مُنْصَلُّ الأُسْنَةِ ، فلا ندع رمحاً فيه حديدة ، ولا سهماً فيه حديدة إلا نزعناها وألقيناه شهر رجب . وسمعت أبارجاء يقول : كنت يوم بعث النبي صلى الله عليه غلاماً أرعى الإبل على أهلي ، فلما سمعنا بخروجه فررنا إلى النار ، إلى مسيلمة الكذاب .

**قوله ( حدثنا الصلت بن محمد )** أى ابن عبد الرحمن الخاركي بالخاء المعجمة يكنى أبا همام ، بصرى ثقة ، أكثر عنه البخارى ، وهو بفتح المهمله وسكون اللام بعدها مثناة .

**قوله ( هو أخير منه )** في رواية الكشميهني « أحسن » بدل أخير ، وأخير لغة في خير . والمراد بالخيرية الحلية من كونه أشد بياضاً أو نعومة أو نحو ذلك من صفات الحجارة المستحسنة .

**قوله ( جثوة من تراب )** بضم الجيم وسكون المثلثة هو القطعة من التراب تجمع فتصير كوما وجمعها الجثا .

**قوله ( ثم جئنا بالشاة نحلبها عليه )** أى لتصير نظير الحجر ، وأبعد من قال : المراد بنحلبهم الشاة على التراب مجاز ذلك وهو أنهم يتقربون إليه بالتصدق عليه بذلك اللبن .

**قوله ( منصل )** بسكون النون وكسر الصاد ، وللكشميهني بفتح النون وتشديد الصاد ، وقد فسره بنزع الحديد من السلاح لأجل شهر رجب إشارة الى تركهم القتال ، لأنهم كانوا ينزعون الحديد من السلاح في الأشهر الحرم ، ويقال نصلت الرمح إذا جعلت له نصلاً ، وأنصلته إذا نزعته منه النصل .

(١) الرقمان ٤٣٧٦ و ٤٣٧٧ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

**قوله ( وألقيناه شهر رجب )** بالفتح أى فى شهر رجب . ول بعضهم « لشهر رجب » أى لأجل شهر رجب . وأخرج عمر بن شبة فى « أخبار البصرة » فى ذكر وقعة الجمل هذا الخبر من طريق عبد الله بن عون عن أبى رجاء أنه ذكر الدماء فعظمها وقال : كان أهل الجاهلية إذا دخل الشهر الحرام نزع أحدهم سنانة من رمح وجعلها فى علوم النساء<sup>(١)</sup> ويقولون : جاء منصل السنة ، ثم والله لقد رأيت هودج عائشة يوم الجمل كأنه قنفذ ، فقيل له : قاتلت يومئذ ؟ قال : لقد رميت بأسهم . فقال له : كيف ذلك وأنت تقول ما تقول ؟ فقال : ما كان إلا أن رأينا أم المؤمنين ، فما تمالكنا .

**قوله ( وسمعت أبا رجاء يقول )** هو حديث آخر متصل بالإسناد المذكور .

**قوله ( كنت يوم بعث النبى صلى الله عليه وسلم غلاما أرعى الإبل على أهلى ، فلما سمعنا بخروجه فررنا إلى النار ، إلى مسيلمة الكذاب )** الذى يظهر أن مراده بقوله « بعث » أى اشتر أمره عندهم ، ومراده بخروجه أى ظهوره على قومه من قريش بفتح مكة ، وليس المراد مبدأ ظهوره بالنبوة ولا خروجه من مكة إلى المدينة لطول المدة بين ذلك وبين خروج مسيلمة ، ودلت القصة على أن أبا رجاء كان من جملة من بايع مسيلمة من قومه بنى عطار بن عوف بن كعب بطن من بنى تميم ، وكان السبب فى ذلك أن سجاحا بفتح المهمله وتخفيف الجيم وآخره حاء مهمله وهى امرأة من بنى تميم ادعت النبوة أيضا فتابعها جماعة من قومها ، ثم بلغها أمر مسيلمة فخادعها إلى أن تزوجها واجتمع قومها وقومه على طاعة مسيلمة

### قصة الأسود العنسي

[٤٣٧٨] ٤٢٠٧ - حدثنا سعيد بن محمد الجرمي قال نا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن صالح عن ابن عبيدة بن نسيط - وكان فى موضع آخر اسمه عبد الله - أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : بلغنا أن مسيلمة الكذاب قدم المدينة فنزل فى دار بنت الحارث ، وكان تحتة ابنة الحارث بن كريض ، وهى أم عبد الله ابن عامر ، فأتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم معه ثابت بن قيس بن شماس وهو الذى يقال له خطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفى يد رسول الله صلى الله عليه وسلم قضيب فوقف عليه فكلمه ، فقال له مسيلمة : إن شئت خلينا بينك وبين الأمر ثم جعلته لنا بعدك . فقال النبى صلى الله عليه وسلم عليه : « لو سألتني هذا القضيب ما أعطيتك ، وإنى لأراك الذى أريت فيه ما أريت . وهذا ثابت بن قيس وسيجيبك عني » ،<sup>(١)</sup> فانصرف النبى صلى الله عليه وسلم عليه . قال عبيد الله بن عبد الله : سألت عبد الله بن عباس عن رؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم التى ذكر ، فقال ابن عباس : ذكر لي أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « بينا أنا نائم أريت أنه وضع فى يدي إسوارين من ذهب ، ففطعتهما وكرهتهما ، فأذن لي فنفختهما فطارا ، فأولتهما كذابين يخرجان » . فقال عبيد الله : أحدهما العنسي الذى قتله فيروز باليمن ، والآخر مسيلمة الكذاب .

**قوله ( قصة الأسود العنسي )** بسكون النون ، وحكى ابن التين جواز فتحها ولم أر له فى ذلك سلفا .

(١) الرقمان ٤٣٧٨ و ٤٣٧٩ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

**قوله ( حدثنا سعيد بن محمد الجرمي )** بفتح الجيم وسكون الراء ، كوفي ثقة مكثّر ، ويعقوب بن إبراهيم هو ابن سعد الزهري ، وصالح هو ابن كيسان .

**قوله ( عن ابن عبيدة بن نسيط )** بفتح النون وكسر الشين المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة .

**قوله ( وكان في موضع آخر اسمه عبد الله )** أراد بهذا أن ينبه على أن المبهم هو عبد الله بن عبيدة لا أخوه موسى ، وموسى ضعيف جدا وأخوه عبد الله ثقة ، وكان عبد الله أكبر من موسى بثمانين سنة . وفي هذا الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق : صالح بن كيسان وعبد الله بن عبيدة وعبيد الله بن عبد الله وهو ابن عتبة بن مسعود . وساق البخاري عنه الحديث مرسلًا . وقد ذكره في الباب الذي قبله موصولًا لكن من رواية نافع بن جبير عن ابن عباس .

**قوله ( في دار بنت الحارس وكان تحتها ابنة الحارث بن كرز )** وهي أم عبد الله بن عامر بن كرز بن ربيعة ابن حبيب بن عبد شمس ، والذي وقع هنا أنها أم عبد الله بن عامر ، قيل : الصواب أم أولاد عبد الله بن عامر لأنها زوجته لا أمه ، فإن أم ابن عامر ليلي بنت أبي حثمة العدوية : وهو اعتراض متجه : ولعله كان فيه أم عبد الله ابن عبد الله بن عامر فإن لعبد الله بن عامر ولدا اسمه عبد الله كاسم أبيه ، وهو من بنت الحارث واسمها كيسة بتشديد التحتانية بعدها مهملة وهي بنت عبد الله بن عامر بن كرز ، ولها منه أيضا عبد الرحمن وعبد الملك ، وكانت كيسة قبل عبد الله بن عامر بن كرز تحت مسيلمة الكذاب ، وإذا ثبت ذلك ظهر السر في نزول مسيلمة وقومه عليها لكونها كانت امرأته وأما ما وقع عند ابن إسحق أنهم نزلوا بدار بنت الحارث وذكر غيره أن اسمها رملة بنت الحارث بن ثعلبة بن الحارث ابن زيد وهي من الأنصار ثم من بني النجار ولها صحبة وتكنى أم ثابت ، وكانت زوج معاذ بن عفراء الصحابي المشهور ، فكلام ابن سعد يدل على أن دارها كانت معدة لنزول الوفود ، فإنه ذكر في وفد بني محارب وبني كلاب وبني تغلب وغيرهم أنهم نزلوا في دار بنت الحارث ، وكذا ذكر ابن إسحق أن بني قريظة حبسوا في دار بنت الحارث وتعقب السهيلي ما وقع عند ابن إسحق في قصة مسيلمة بأن الصواب بنت الحارث ، وهو تعقب صحيح إلا أنه يمكن الجمع بأن يكون وفد بني حنيفة نزلوا بدار بنت الحارث كسائر الوفود ومسيلمة وحده نزل بدار زوجته بنت الحارث . ثم ظهر لي أن الصواب ما وقع عند ابن إسحق ، وأن مسيلمة والوفد نزلوا في دار بنت الحارث وكانت دارها معدة للوفود ، وكان يقال لها أيضا بنت الحارث ، كذا صرح به محمد ابن سعد في طبقات النساء فقال : رملة بنت الحارث ويقال لها ابنة الحارث بن ثعلبة الأنصارية . وساق نسبها وأما زوجة مسيلمة وهي كيسة بنت الحارث فلم تكن إذ ذاك بالمدينة وإنما كانت عند مسيلمة باليمامة ، فلما قتل تزوجها ابن عمها عبد الله بن عامر بعد ذلك . والله أعلم .

**قوله ( ثم جعلته لنا بعدك )** هذا مغاير لما ذكر ابن إسحق أنه ادعى الشركة ، إلا أن يحمل على أنه ادعى ذلك بعد أن رجع .

**قوله ( فقال ابن عباس ذكر لي )** كذا فيه بضم الذال من ذكر على البناء للمجهول ، وقد وضع من حديث الباب قبله أن الذي ذكر له ذلك هو أبو هريرة .

**قوله ( إيساران )** بكسر الهمزة وسكون المهملة تثنية إيسار وهي لغة في السوار ، والسوار بالكسر ويجوز

الضم ، والأسوار أيضا صفة للكبير من الفرس : وهو بالضم والكسر معا بخلاف الأسوار من الحلى فإنه بالكسر فقط .

**قوله ( ففطعتهما وكرهتهما )** بقاء وظاء مشالة مكسورة بعدها عين مهملة ، يقال فطع الأمر فهو فطيع اذا جاوز المقدار ، قال ابن الأثير : الفطيع الأمر الشديد ، وجاء هنا متعديا ، والمعروف فطعت به وفطعت منه فيحتمل التعدية على المعنى أى خفتها ، أو معنى فطعتها اشتد على أمرها . قلت : يؤيد الثانى قوله فى الرواية الماضية قريبا « وكبرا على » .

**قوله ( فقال عبيد الله أحدهما العنسى الذى قتله فيروز باليمن ، والآخر مسيلمة الكذاب )** أما مسيلمة فقد ذكرت خبره ، وأما العنسى وفيروز فكان من قصته أن العنسى وهو الأسود واسمه عبهلة بن كعب وكان يقال له أيضا ذو الحمار بالخاء المعجمة لأنه كان يخمر وجهه ، وقيل هو اسم شيطانه ، وكان الأسود قد خرج بصنعاء وادعى النبوة وغلب على عامل صنعاء المهاجر بن أبى أمية ، ويقال إنه مر به فلما حاذاه عثر الحمار فادعى أنه سجد له ، ولم يقم الحمار حتى قال له شيئا فقام ، وروى يعقوب بن سفيان والبيهقى فى « الدلائل » من طريقه من حديث النعمان بن بزرج بضم الموحدة وسكون الزاى ثم راء مضمومة ثم جيم قال : خرج الأسود الكذاب وهو من بنى عنس يعنى بسكون النون وكان معه شيطانان يقال لأحدهما سحيق بمهملتين وقاف مصغر والآخر شقيق بمعجمة وقافين مصغر ، وكانا يخبرانه بكل شيء يحدث من أمور الناس ، وكان باذان عامل النبى صلى الله عليه وسلم بصنعاء فمات ، فجاء شيطان الأسود فأخبره ، فخرج فى قومه حتى ملك صنعاء وتزوج المرزبانية زوجة باذان ، فذكر القصة فى مواعدها دادويه وفيروز وغيرهما حتى دخلوا على الأسود ليلا ، وقد سقته المرزبانية الخمر صرفا حتى سكر ، وكان على بابه ألف حارس . فنقب فيروز ومن معه الجدار حتى دخلوا فقتله فيروز واحتز رأسه ، وأخرجوا المرأة وما أحبوا من متاع البيت ، وأرسلوا الخبر إلى المدينة فوافى بذلك عند وفاة النبى صلى الله عليه وسلم . قال أبو الأسود عن عروة : أصيب الأسود قبل وفاة النبى صلى الله عليه وسلم بيوم وليلة ، فأتاه الوحى فأخبر به أصحابه ، ثم جاء الخبر إلى أبى بكر رضى الله عنه ، وقيل وصل الخبر بذلك صبيحة دفن النبى صلى الله عليه وسلم

### قصة أهل نجران

[٤٣٨٠] ٤٢٠٨ - حدثنا عباس بن الحسين قال نا يحيى بن آدم عن إسرائيل عن أبى إسحاق عن صلة بن زفر عن حذيفة قال : جاء السيد والعاقب صاحبا نجران إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يريدان أن يلاعناه . فقال أحدهما لصاحبه : لا تفعل ، فوالله لئن كان نبيا فلاعننا لا نفلح نحن ولا عقبنا من بعدنا . قالوا : إنا نعطيك ما سألنا ، وابعث معنا رجلا أمينا ، ولا تبعث معنا إلا أمينا . فقال : « لأبعثن معكم رجلا أمينا حق أمين حق أمين » . فاستشرف لها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « قم يا أبا عبيدة بن الجراح » . فلما قام ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هذا أمين هذه الأمة » .

- [٤٣٨١] ٤٢٠٩ - حدثنا محمد بن بشار، قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة قال سمعت أبا إسحاق عن صلة بن زفر عن حذيفة قال : جاء أهل نجران إلى النبي صلى الله عليه ، فقالوا : ابعث لنا رجلاً أميناً ، فقال : « لأبعثن إليكم رجلاً أميناً حق أمين » فاستشرف لها الناس فبعث أبا عبيدة بن الجراح .
- [٤٣٨٢] ٤٢١٠ - نا أبو الوليد قال نا شعبة عن خالد عن أبي قلابة عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « لكل أمة أمين ، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح » .

**قوله ( قصة أهل نجران )** بفتح النون وسكون الجيم بلد كبير على سبع مراحل من مكة إلى جهة اليمن يشتمل على ثلاثة وسبعين قرية مسيرة يوم الراكب السريع ، كذا في زيادات يونس بن بكير بإسناد له في المغازي ، وذكر ابن إسحق أنهم وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة وهم حينئذ عشرون رجلاً ، لكن أعاد ذكرهم في الوفود بالمدينة فكانهم قدموا مرتين . وقال ابن سعد : كان النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليهم فخرج إليه وفدهم في أربعة عشر رجلاً من أشrafهم ، وعند ابن إسحق أيضاً من حديث كرز بن علقمة أنهم كانوا أربعة وعشرين رجلاً ، وسرد أسماءهم .

**قوله ( حدثني عباس بن الحسين )** هو بغدادى ثقة ، ليس له في البخارى سوى هذا الحديث ، وآخر تقدم في التهجد مقروناً .

**قوله ( حدثنا يحيى بن آدم )** في رواية الحاكم في « المستدرک » عن الأصم عن الحسن بن على بن عفان عن يحيى بن آدم بهذا الإسناد عن ابن مسعود بدل حذيفة ، وكذلك أخرجه أحمد والنسائى وابن ماجه من طرق أخرى عن إسرائيل ، ورجح الدارقطنى في « العلل » هذه وفيه نظر ، فإن شعبة قد روى أصل الحديث عن أبى إسحق فقال « عن حذيفة » كما في الباب أيضاً ، وكأن البخارى فهم ذلك فاستظهر برواية شعبة ، والذي يظهر أن الطريقين صحيحان ، فقد رواه ابن أبى شيبة أيضاً والإسماعيلى من رواية زكريا بن أبى زائدة عن أبى إسحق عن صلة عن حذيفة .

**قوله ( جاء السيد والعاقب صاحباً نجران )** أما السيد فكان اسمه الأيمم بتحتانية ساكنة ويقال شرحبيل ، وكان صاحب رحالهم ومجتمعهم ورئيسهم في ذلك ، وأما العاقب فاسمه عبد المسيح وكان صاحب مشورتهم ، وكان معهم أيضاً أبو الحارث بن علقمة وكان أسقفهم وحبرهم وصاحب مدراسهم . قال ابن سعد : دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام ، وتلا عليهم القرآن فامتنعوا ، فقال : إن أنكرتم ما أقول فهلم أباهلكم ، فانصرفوا على ذلك .

**قوله ( يريدان أن يلاعناه )** أى بياهلاه ، وذكر ابن إسحق بإسناد مرسل أن ثمانين آية من أول سورة آل عمران نزلت في ذلك ، يشير إلى قوله تعالى ﴿ فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبنائكم ونساءنا ونساءكم ﴾ الآية .

**قوله ( فقال أحدهما لصاحبه )** ذكر أبو نعيم في الصحابة بإسناد له أن القائل ذلك هو السيد ، وقال غيره : بل الذى قال ذلك هو العاقب لأنه كان صاحب رأيهم ، وفي زيادات يونس بن بكير في المغازي بإسناد له أن



الذى قال ذلك شرحيل أبو مريم .

**قوله ( فوالله لئن كان نيا فلاعنا )** فى رواية الكشميهنى فلاعنا بإظهار النون .

**قوله ( لا نفلح نحن ولا عقبنا من بعدنا )** زاد فى رواية ابن مسعود « أبداً » ، وفى مرسل الشعبى عند ابن أبى شيبه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لقد أتانى البشير بهلكة أهل نجران لو تموا على الملاعنة . ولما غدا عليهم أخذ بيد حسن وحسين وفاطمة تمشى خلفه للملاعنة » .

**قوله ( أنا نعطيك ما سألتنا )** وفى رواية يونس بن بكير أنه صالحهم على ألفى حلة : ألف فى رجب وألف فى صفر ومع كل حلة أوقية ، وساق الكتاب الذى كتبه بينهم مطولا . وذكر ابن سعد أن السيد والعاقب رجعا بعد ذلك فأسلما ، زاد فى رواية ابن مسعود « فأتياه فقالا : لا نلاعنك ، ولكن نعطيك ما سألت » وفى قصة أهل نجران من الفوائد أن إقرار الكافر بالنبوة لا يدخله فى الإسلام حتى يلتزم أحكام الإسلام . وفيها جواز مجادلة أهل الكتاب ، وقد تجب إذا تعينت مصلحته . وفيها مشروعية مباهلة المخالف إذا أصر بعد ظهور الحجة . وقد دعا ابن عباس إلى ذلك ثم الأوزاعى ، ووقع ذلك لجماعة من العلماء . وما عرف بالتجربة أن من باهل وكان مبطلا لا تمضى عليه سنة من يوم المباهلة . ووقع لى ذلك مع شخص كان يتعصب لبعض الملاحدة فلم يقم بعدها غير شهرين . وفيها مصالحة أهل الذمة على ما يراه الإمام من أصناف المال ، ويجرى ذلك مجرى ضرب الجزية عليهم ، فإن كلا منهما مال يؤخذ من الكفار على وجه الصغار فى كل عام . وفيها بعث الإمام الرجل العالم الأمين إلى أهل الهدنة فى مصلحة الإسلام . وفيها منقبة ظاهرة لأبى عبيدة بن الجراح رضى الله عنه . وقد ذكر ابن إسحق أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث عليا إلى أهل نجران ليأتيه بصدقاتهم وجزيتهم ، وهذه القصة غير قصة أبى عبيدة لأن أبا عبيدة توجه معهم فقبض مال الصلح ورجع ، وعلى أرسله النبى صلى الله عليه وسلم بعد ذلك يقبض منهم ما استحق عليهم من الجزية ويأخذ ممن أسلم منهم ما وجب عليه من الصدقة . والله أعلم . ثم أورد المصنف حديث أنس أن أمين هذه الأمة أبو عبيدة إشارة إلى أن سببه الحديث الذى قبله ، وقد تقدم فى مناقب أبى عبيدة .

### قصةُ عَمَّانَ وَالْبَحْرَيْنِ

[٤٣٨٣] ٤٢١١ - فاقْتَبَيْتُ بَنَ سَعِيدٍ قَالَ نَا سَفِيَّانُ سَمِعَ ابْنَ الْمُنَكْدِرِ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « لَوْ قَدْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ لِأَعْطَيْتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا » (ثلاث) . فلم يُقَدِّمَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ حَتَّى قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ دِينَ أَوْ عِدَّةَ فَلْيَأْتِنِي . قَالَ جَابِرٌ : فَجِئْتُ أَبَا بَكْرٍ فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : « لَوْ قَدْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أَعْطَيْتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا » (ثلاثاً) . قَالَ : فَأَعْطَانِي . قَالَ جَابِرٌ : فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ فَسَأَلْتُهُ فَلَمْ يُعْطِنِي ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَلَمْ يُعْطِنِي ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ الثَّالِثَةَ فَلَمْ يُعْطِنِي . فَقُلْتُ لَهُ : قَدْ أَتَيْتُكَ فَلَمْ تُعْطِنِي ، ثُمَّ أَتَيْتُكَ فَلَمْ تُعْطِنِي ، ثُمَّ أَتَيْتُكَ فَلَمْ تُعْطِنِي ، وَإِنَّمَا أَنْ تَبْخُلَ عَنِّي . فَقَالَ : أَقُلْتُ : تَبْخُلُ عَنِّي ؟ وَأَيُّ دَاءٍ أَدَوُّ مِنْ الْبَخْلِ ؟ قَالَهَا ثَلَاثًا . مَا مَنَعْتُكَ مِنْ مَرَّةٍ إِلَّا أَنَا أُرِيدُ أَنْ أُعْطِيكَ .

وعن عمرو عن محمد بن علي سمعت جابر بن عبد الله يقول: جئته فقال لي أبو بكر: عدها، فعددتها فوجدتها خمسمائة، فقال: خذ مثلها مرتين.

**قوله ( قصة عمان والبحرين )** أما البحرين فبلد عبد القيس ، وقد تقدم بيانها في كتاب الجمعة . وأما عمان فبضم المهملة وتخفيف الميم ، قال عياض : هي فرضة بلاد اليمن لم يزد في تعريفها على ذلك . وقال الرشاطي : عمان في اليمن سميت بعمان بن سبأ ، ينسب إليها الجلندي رئيس أهل عمان . ذكر وثيمة أن عمرو بن العاص قدم عليه من عند النبي صلى الله عليه وسلم فصدقه ، وذكر غيره أن الذي آمن على يد عمرو بن العاص ولدا الجلندي عياذ وجيفر ، وكان ذلك بعد خير ، ذكره أبو عمرو انتهى . وروى الطبراني من حديث المسور بن مخرمة قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رسله إلى الملوك » فذكر الحديث . وفيه « وبعث عمرو بن العاص إلى جيفر وعياذ ابني الجلندي ملك عمان وفيه : فرجعوا جميعا قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عمرا فإنه توفى وعمرو بالبحرين ، وفي هذا إشعار بقرب عمان من البحرين ، ويقرب البعث إلى الملوك من وفاته صلى الله عليه وسلم فلمعلها كانت بعد حنين فتصحفت ، ولعل المصنف أشار بالترجمة إلى هذا الحديث لقوله في حديث الباب « فلم يقدم مال البحرين حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم » وروى أحمد من طريق أبي ليلى قال « خرج رجل منا يقال له بيرح بن أسد ، فرآه عمر فقال : ممن أنت ؟ قال : من أهل عمان ، فأدخله على أبي بكر فقال : هذا من أهل الأرض التي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إني لأعلم أرضا يقال لها عمان ينضح بناحيها البحر ، لو أتاهم رسول ما رموه بسهم ولا حجر » وعند مسلم من حديث أبي برزة قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا إلى قوم فسبوه وضربوه ، فجاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لو أهل عمان أتيت ما سبوك ولا ضربوك » .

( تبسيان ) : بعمل الشام بلدة يقال لها عمان لكنها بفتح العين وتشديد الميم ، وهي التي أرادها الشاعر بقوله :

في وجهه خالان لولاها ما بت مفتونا بعمان

وليست مرادة هنا قطعا ، وإنما وقع اختلاف الرواة فيما وقع في صفة الحوض النبوي كما سيأتي في مكانه حيث جاء في بعض طرقه ذكر عمان . وجيفر مثل جعفر إلا أن بدل العين تحتانية ، وعياذ بفتح المهملة وتشديد التحتانية وآخره معجمة ، والجلندي بضم الجيم وفتح اللام وسكون النون والقصر ، وبيرح بموحدة ثم تحتانية ثم مهملة بوزن ديلم . ثم ذكر المصنف حديث جابر .

**قوله ( حدثنا سفيان )** هو ابن عيينة .

**قوله ( سمع ابن المنكدر جابر بن عبد الله )** بنصب جابر على أنه مفعول سمع ، وفي رواية الحميدي في مسنده « حدثنا سفيان قال سمعت ابن المنكدر قال سمعت جابرا » وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في الكفالة وفي الشهادات وفي فرض الخمس .

**قوله ( وعن عمرو )** هو معطوف على الإسناد الأول ، وعمرو هو ابن دينار ، ومحمد بن علي هو المعروف

بالباقر ، وأبوه هو زين العابدين بن الحسين بن علي ، ووهم من زعم أن محمد بن علي هو ابن الحنفية ، ووقع في رواية الحميدى « حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن دينار أخبرني محمد بن علي » فذكره

### قُدُومُ الْأَشْعَرِيِّينَ وَأَهْلِ الْيَمَنِ

وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه : هم منى وأنا منهم .

[٤٣٨٤] ٤٢١٢ - نبى عبد الله بن محمد وإسحاق بن نصر قالوا نا يحيى بن آدم قال نا ابن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد عن أبي موسى قال : قدمت أنا وأخي من اليمن فمكثنا حيناً ما نرى ابن مسعود وأمه إلا من أهل البيت ، من كثرة دُخْلُوهم ولُزُومهم له .

**قوله ( باب قدوم الأشعرين وأهل اليمن )** هو من عطف العام على الخاص لأن الأشعرين من أهل اليمن ، ومع ذلك ظهر لى أن فى المراد بأهل اليمن خصوصاً آخر ، وهو ما سأذكره من قصة نافع بن زيد الحميرى أنه قدم وافداً فى نفر من حمير ، وبالله التوفيق .

**قوله ( وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم : هم منى وأنا منهم )** هو طرف من حديث أوله « أن الأشعرين إذا أرمّلوا فى الغزو جمعوا ثم اقتسموا بينهم ، فهم منى وأنا منهم » الحديث ، وقد وصله المؤلف فى الشركة وشرح هناك ، والمراد بقوله « هم منى » المبالغة فى اتصال طريقهما واتفاقهما على الطاعة . ثم ذكر المصنف فى الباب سبعة أحاديث : الحديث الأول .

**قوله ( حدثنا ابن أبى زائدة )** هو يحيى بن زكريا بن أبى زائدة ، والإسناد كله كوفيون سوى شيخى البخارى .

**قوله ( عن الأسود )** فى المناقب من طريق يوسف بن أبى إسحق « حدثنى الأسود سمعت أبا موسى » .

**قوله ( قدمت أنا وأخى من اليمن )** تقدم بيان اسم أخيه فى غزوة خيبر .

**قوله ( ما نرى )** بضم النون .

**قوله ( ابن مسعود وأمه )** اسم أمه أم عبد بنت عبدود بن سواء ، ولها صحبة . وقوله ( من أهل البيت ) أى بيت النبى صلى الله عليه وسلم ، وتقدم فى المناقب بلفظ « من أهل بيت النبى صلى الله عليه وسلم » وتقدم الحديث فى مناقب ابن مسعود .

( تنبيه ) : سقط شيخا البخارى من أول هذا الإسناد من رواية أبى زيد المروزى ، وإبتداء الإسناد « حدثنا يحيى ابن آدم » وثبتا عند غيره وهو الصواب ، ولم يدرك البخارى يحيى بن آدم لأنه مات فى ربيع الأول سنة ثلاث ومائتين بالكوفة ، والبخارى يومئذ ببخارى ولم يرحل منها وعمره يومئذ تسع سنين ، وإنما رحل بعد ذلك بمدة كما بينته فى ترجمته فى المقدمة .

( تنبيه آخر ) : كان قدوم أنى موسى على النبي صلى الله عليه وسلم عند فتح خيبر لما قدم جعفر بن أنى طالب ، وقيل إنه قدم عليه بمكة قبل الهجرة ثم كان ممن هاجر إلى الحبشة الهجرة الأولى ، ثم قدم الثانية صحبة جعفر . والصحيح أنه خرج طالبا المدينة في سفينة فألقتهم الريح إلى الحبشة ، فاجتمعوا هناك بجعفر ثم قدموا صحبته . وعلى هذا فإنما ذكره البخارى هنا ليجمع ما وقع على شرطه من البعوث والسرايا والوفود ولو تباينت تواريخهم ، ومن ثم ذكر غزوة سيف البحر مع أنى عبدة بن الجراح وكانت قبل فتح مكة بمدة . وكنت أظن أن قوله « وأهل اليمن » بعد الأشعرين من عطف العام على الخاص . ثم ظهر لى أن لهذا العام خصوصا أيضا ، وأن المراد بهم بعض أهل اليمن وهم وفد حمير ، فوجدت في « كتاب الصحابة لابن شاهين » من طريق إياس بن عمير الحميرى أنه « قدم وافدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر من حمير فقالوا : أتيناك لتتفقه في الدين » الحديث ، وقد ذكرت فوائده في أول بدء الخلق ، وحاصله أن الترجمة مشتملة على طائفتين ، وليس المراد اجتماعهما في الوفادة ، فإن قدوم الأشعرين كان مع أنى موسى في سنة سبع عند فتح خيبر ، وقدوم وفد حمير في سنة تسع وهى سنة الوفود ، ولأجل هذا اجتمعوا مع بنى تميم . وقد عقد محمد بن سعد في الترجمة النبوية من الطبقات للوفود بابا وذكر فيه القبائل من مضر ثم من ربيعة ثم من اليمن وكاد يستوعب ذلك بتلخيص حسن ، وكلامه أجمع ما يوجد في ذلك ومع أنه ذكر وفد حمير لم يقع له قصة نافع بن زيد التى ذكرتها

[٤٣٨٥] ٤٢١٣- فا أبو نعيم قال نا عبد السلام عن أيوب عن أبي قلابة عن زهدهم قال : لما قدم أبو موسى أكرم هذا الحى من جرم . وإنا جلوس عنده وهو يتغذى دجاجا ، وفي القوم رجل جالس ، فدعاه إلى الغداء فقال : إني رأيته يأكل شيئا فقذرتة . فقال : هلم ، فإني رأيته النبي صلى الله عليه وآله يأكله . فقال : إني حلفت أن لا آكله . فقال : هلم أخبرك عن يمينك ، إنا أتينا النبي صلى الله عليه وآله عليه نفر من الأشعرين ، فاستحملناه ، فأبى أن يحملنا ، فاستحملناه فحلف أن لا يحملنا . ثم لم يلبث النبي صلى الله عليه وآله عليه أن أتى بنهب إبل . فأمر لنا بخمس ذود ، فلما قبضناها قلنا : تغفلنا النبي صلى الله عليه وآله عليه يمينه ، لا نفلح بعدها أبدا . فأتيته فقلت : يا رسول الله ، إنك حلفت أن لا تحملنا ، وقد حملتنا . قال : « أجل ، ولكن لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها إلا أتيت الذي هو خير منها » .

الحديث الثانى ، قوله ( حدثنا عبد السلام ) هو ابن حرب .

قوله ( عن زهدهم ) بزى وزن جعفر وهو ابن مضرب بالضاد المعجمة وكسر الراء .

قوله ( لما قدم أبو موسى ) أى إلى الكوفة أميرا عليها فى زمن عثمان ، وهم من قال : أراد قدم اليمن لأن زهدما لم يكن من أهل اليمن .

قوله ( أكرم هذا الحى من جرم ) بفتح الجيم وسكون الراء : قبيلة شهيرة ينسبون إلى جرم بن ريان براء ثم موحدة ثقيلة ابن ثعلبة بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة .

قوله ( فقذرتة ) بفتح القاف وكسر الذال المعجمة ، وسيأتى الكلام على ذلك فى كتاب الأطعمة ، وعلى باقى الحديث فى كتاب الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى . وكان الوقت الذى طلب فيه الأشعريون الحملان من

النبي صلى الله عليه وسلم عند إرادة غزوة تبوك

[٤٣٨٦] ٤٢١٤ - حدثنا عمرو بن علي قال نا أبو عاصم قال نا سفيان قال نا أبو صخرة جامع بن شداد قال نا صفوان بن محرز المازني قال نا عمران بن حصين قال : جاءت بنو تميم إلى رسول الله صلى الله عليه . فقال : « اقبلوا البشرى يا بني تميم » ، قالوا : أما إذ بشرتنا فأعطينا ، فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه . فجاء ناس من أهل اليمن ، فقال : « اقبلوا البشرى إذ لم يقبلها بنو تميم » . قالوا : قد قبلنا يا رسول الله .

الحديث الثالث حديث عمران ، أورده مختصراً ، وقد تقدم بتمامه في بدء الخلق ، والغرض منه قوله « فجاء ناس من أهل اليمن فقال اقبلوا البشرى » واستشكل بأن قدوم وفد بني تميم كان سنة تسع وقدوم الأشعرين كان قبل ذلك عقب فتح خيبر سنة سبع ، وأجيب باحتمال أن يكون طائفة من الأشعرين قدموا بعد ذلك

[٤٣٨٧] ٤٢١٥ - نا عبد الله بن محمد الجعفي قال نا وهب بن جرير قال نا شعبة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود أن النبي صلى الله عليه قال : « الإيمان ها هنا - فأشار بيده إلى اليمن - والجفاء وغلظ القلوب في الفدادين عند أصول أذنان الإبل من حيث يطلع قرن الشيطان ربعة ومضر » .

[٤٣٨٨] ٤٢١٦ - حدثنا محمد بن بشار قال نا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن ذكوان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « أتاكم أهل اليمن هم أرق أفئدة وألين قلوباً . الإيمان يمان ، والحكمة يمانية . والفخر والخيلاء في أصحاب الإبل ، والسكينة والوقار في أهل الغنم » . وقال غندر عن شعبة عن سليمان سمعت ذكوان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه .

[٤٣٨٩] ٤٢١٧ - نا إسماعيل قال حدثني أخي عن سليمان عن ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه قال : « الإيمان يمان ، والفتنة ها هنا ، ها هنا يطلع قرن الشيطان » .

[٤٣٩٠] ٤٢١٨ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « أتاكم أهل اليمن أضعف قلوباً وأرق أفئدة . الفقه يمان ، والحكمة يمانية » .

الحديث الرابع حديث أبي مسعود ( الإيمان ههنا وأشار بيده إلى اليمن ) أى إلى جهة اليمن ، وهذا يدل على أنه أراد أهل البلد لا من ينسب إلى اليمن ولو كان من غير أهلها . الحديث الخامس حديث أبي هريرة .

قوله ( عن سليمان ) هو الأعمش وذكوان هو ابن صالح .

قوله ( وقال غندر عن شعبة الخ ) أورده لوقوع التصريح بقول الأعمش « سمعت ذكوان » وقد وصله أحمد عن محمد بن جعفر غندر بهذا الإسناد .

قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، وثور ابن زيد هو المدني ، وأما ثور بن يزيد الشامي فأبوه بزيادة تحتانية مفتوحة في أوله ، وأبو الغيث اسمه سالم .

**قوله ( الإيمان يمان )** في رواية الأعرج التي بعدها « الفقه يمان » وفيها وفي رواية ذكوان « والحكمة يمانية » وفي أولها وأول رواية ذكوان « أتاكم أهل اليمن » وهو خطاب للصحابة الذين بالمدينة ، وفي حديث أبي مسعود « والجفاء وغلظ القلوب في الفدادين الخ » وفي رواية ذكوان عن أبي هريرة « والفخر والخيلاء في أصحاب الإبل » وزاد فيها « والسكينة والوقار في أهل الغنم » وزاد في رواية أبي الغيث « والفتنة ههنا حيث يطلع قرن الشيطان » وهذا هو الحديث السادس ، وسيأتي شرحه في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . وتقدم شرح سائر ذلك في أول المناقب وفي بدء الخلق ، وأسرت هناك الى أن الرواية التي فيها « أتاكم أهل اليمن » ترد قول من قال : إن المراد بقوله « الإيمان يمان » الأنصار وغير ذلك . وقد ذكر ابن الصلاح قول أبي عبيد وغيره : إن معنى قوله « الإيمان يمان » أن مبدأ الإيمان من مكة لأن مكة من تهامة وتهامة من اليمن ، وقيل : المراد مكة والمدينة ، لأن هذا الكلام صدر وهو صلى الله عليه وسلم بتبوك ، فتكون المدينة حيثئذ بالنسبة إلى المحل الذي هو فيه يمانية والثالث واختاره أبو عبيد أن المراد بذلك الأنصار لأنهم يمانيون في الأصل فنسب الإيمان إليهم لكونهم أنصاره . وقال ابن الصلاح : ولو تأملوا ألفاظ الحديث لما احتاجوا إلى هذا التأويل ، لأن قوله « أتاكم أهل اليمن » خطاب للناس ومنهم الأنصار ، فيتعين أن الذي جاءوا غيرهم ، قال : ومعنى الحديث وصف الذين جاءوا بقوة الإيمان وكاله ولا مفهوم له ، قال : ثم المراد الموجودون حيثئذ منهم لا كل أهل اليمن في كل زمان انتهى . ولا مانع أن يكون المراد بقوله « الإيمان يمان » ما هو أعم مما ذكره أبو عبيد وما ذكره ابن الصلاح وحاصله أن قوله « يمان » يشمل من ينسب إلى اليمن بالسكنى وبالقبيلة ، لكن كون المراد به من ينسب بالسكنى أظهر . بل هو المشاهد في كل عصر من أحوال سكان جهة اليمن وجهة الشمال ، فغالب من يوجد من جهة اليمن رفاق القلوب والأبدان ، وغالب من يوجد من جهة الشمال غلاظ القلوب والأبدان ، وقد قسم في حديث أبي مسعود أهل الجهات الثلاثة : اليمن والشام والمشرق ، ولم يتعرض للمغرب في هذا الحديث ، وقد ذكره في حديث آخر ، فلعله كان فيه ولم يذكره الراوي إما لنسيان أو غيره ، والله أعلم . وأورد البخاري هذه الأحاديث في الأشعرين لأنهم من أهل اليمن قطعاً ، وكأنه أشار إلى حديث ابن عباس « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة إذ قال : الله أكبر ، إذا جاء نصر الله والفتح ، وجاء أهل اليمن نقية قلوبهم ، حسنة طاعتهم . الإيمان يمان والفقه يمان والحكمة يمانية » أخرجه البزار . وعن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يطلع عليكم أهل اليمن كأنهم السحاب ، هم خير أهل الأرض » الحديث أخرجه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني ، وفي الطبراني من حديث عمرو بن عبسة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبيدة بن حصن : أي الرجال خير ؟ قال رجال أهل نجد ، قال : كذبت بل هم أهل اليمن ، الإيمان يمان » الحديث . وأخرجه أيضاً من حديث معاذ بن جبل ، قال الخطابي : قوله « هم أرق أفئدة وألين قلوباً » أي لأن الفؤاد غشاء القلب ، فإذا رق نفذ القول وخلص إلى ماوراءه ، وإذا غلظ بعد وصوله إلى داخل ، وإذا كان القلب ليناً علق كل ما يصادفه

[٤٣٩١] ٤٢١٩ - فَا عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ : كُنَّا جُلُوسًا مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ فَجَاءَ خُبَّابٌ فَقَالَ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَيْسْتَطِيعُ هَؤُلَاءِ الشَّبَابُ أَنْ يَقْرُؤُوا كَمَا نَقْرَأُ ؟ قَالَ : أَمَا

إِنَّكَ إِنْ شئتَ أَمَرْتُ بَعْضَهُمْ فَيَقْرَأَ عَلَيْكَ . قَالَ : أَجَلٌ . قَالَ : اقْرَأْ يَا عَلْقَمَةُ . فَقَالَ زَيْدُ بْنُ حُدَيْرٍ - أَخُو زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ - وَتَأْمُرُ عَلْقَمَةُ أَنْ يَقْرَأَ وَلَيْسَ بِأَقْرَبْنَا ؟ قَالَ : أَمَا إِنَّكَ إِنْ شئتَ أَخْبَرْتُكَ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي قَوْمِكَ وَقَوْمِهِ . فَقَرَأْتُ خَمْسِينَ آيَةً مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : كَيْفَ تَرَى ؟ قَالَ : قَدْ أَحْسَنَ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : مَا أَقْرَأُ شَيْئًا إِلَّا وَهُوَ يَقْرؤُهُ . ثُمَّ التَفَتَ إِلَى خَبَابٍ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ : أَلَمْ يَأْنِ لِهَذَا الْخَاتَمِ أَنْ يُلْقَى ؟ قَالَ : أَمَا إِنَّكَ لَنْ تَرَاهُ عَلَيَّ بَعْدَ الْيَوْمِ . فَأَلْقَاهُ . رَوَاهُ غَنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ .

الحديث السابع .

**قوله ( فجاء خباب )** بالمعجمة والموحدين الأولى ثقيلة ، وهو ابن الأرت الصحابي المشهور .

**قوله ( يا أبا عبد الرحمن )** هو كنية ابن مسعود .

**قوله ( أَمَرْتُ بَعْضَهُمْ فَيَقْرَأَ عَلَيْكَ )** في رواية الكشميهني « فقرأ » بصيغة الفعل الماضي .

**قوله ( فقال زيد بن حدير )** بمهملة مصغر أخو زياد بن حدير ، وزياذ من كبار التابعين أدرك عمر وله رواية في سنن أبي داود ونزل الكوفة وولى إمرتها مرة ، وهو أسدي من بني أسد بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر ، وأما أخوه زيد فلا أعرف له رواية .

**قوله ( أما )** بتخفيف الميم ( إِنْ شئتَ أَخْبَرْتُكَ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْمِكَ وَفِي قَوْمِهِ ) كأنه يشير إلى ثناء النبي صلى الله عليه وسلم على النخع لأن علقة نخعى ، وإلى ذم بني أسد وزياذ بن حدير أسدي ، فأما ثناؤه على النخع فقيما أخرجه أحمد والبخاري بإسناد حسن عن ابن مسعود قال « شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو لهذا الحى من النخع أو يثنى عليهم ، حتى تمنيت أنى رجل منهم » وأما ذمه لبني أسد فتقدم في المناقب حديث أبى هريرة وغيره « أن جهينة وغيرها خير من بني أسد وغطفان » وأما النخعى فمنسوب إلى النخع قبيلة مشهورة من اليمن ، واسم النخع حبيب بن عمرو بن علة بضم المهملة وتخفيف اللام ابن جلد بن مالك بن أد بن زيد ، وقيل له النخع لأنه نخع عن قومه أى بعد . وفي رواية شعبة عن الأعمش عند أبى نعيم في المستخرج « لتسكتن أو لأحدثنك بما قيل في قَوْمِكَ وَقَوْمِهِ » .

**قوله ( فَقَرَأْتُ خَمْسِينَ آيَةً مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ )** في رواية شعبة « فقال عبد الله رتل فذاك أبى وأمى » .

**قوله ( وقال عبد الله كيف ترى )** هو موصول بالإسناد المذكور ، وخاطب عبد الله بذلك خباباً لأنه هو الذى سألته أولاً ، وهو الذى قال قد أحسن ، وكذا ثبت في رواية أحمد عن يعلى عن الأعمش فيه « قال خباب أحسنت » .

**قوله ( قال عبد الله )** هو موصول أيضا .

**قوله ( ما أقرأ شيئا إلا وهو يقرؤه )** يعنى علقة ، وهى منقبة عظيمة لعلقة حيث شهد له ابن مسعود أنه مثله في القراءة .

**قوله** ( ثم التفت إلى خباب وعليه خاتم من ذهب فقال : ألم يأن لهذا الخاتم أن يلقي ) بضم أوله وفتح القاف أى يرمى به .

**قوله** ( رواه غندر عن شعبة ) أى عن الأعمش بالإسناد المذكور ، وقد وصلها أبو نعيم في « المستخرج » من طريق أحمد بن حنبل « حدثنا محمد بن جعفر » وهو غندر بإسناده هذا وكأنه في الزهد لأحمد وإلا فلم أره في مسند أحمد إلا من طريق يعلى بن عبيد عن الأعمش ، ووهم بعض من لقيناه فزعم أن هذا التعليق معاد في بعض النسخ وأن محله عقب حديث أبي هريرة ، وقد ظهر لى أن لا إعادة وأنه في جميع النسخ ، وأن الذى وقع في الموضعين من رواية غندر عن شعبة صواب ، وأن المراد في الموضع الثانى أن شعبة رواه عن الأعمش بالإسناد الذى وصله به من طريق أبى حمزة عن الأعمش ، وقد أثبت الإسماعيل في مستخرجه رواية غندر عن شعبة فقال بعد أن أخرجه من طريق ابن شهاب عن الأعمش بالإسناد الذى وصله به « رواه جماعة عن الأعمش ، ورواه غندر عن شعبة » وفي الحديث منقبة لابن مسعود وحسن تأنيه في الموعظة والتعليم ، وأن بعض الصحابة كان يخفى عليه بعض الأحكام فإذا نبه عليها رجع ، ولعل خبابا كان يعتقد أن النهى عن لبس الرجال لخاتم الذهب للتنزيه ، فنبه ابن مسعود على تحريمه ، فرجع إليه مسرعا

### قِصَّةُ دَوْسٍ وَالطُّفَيْلِ بْنِ عَمْرِو الدَّوْسِيِّ

[٤٣٩٢] ٤٢٢٠ - فأبرئ نعيم قال نا سفيان عن ابن ذكوان عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة قال : جاء الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ : إِنَّ دَوْسًا قَدْ هَلَكْتَ ، عَصْتَ وَأَبَيْتَ ، فَادْعُ اللَّهَ عَلَيْهِمْ . فَقَالَ : « اللَّهُمَّ اهْدِ دَوْسًا وَائْتِ بِهِمْ » .

[٤٣٩٣] ٤٢٢١ - حدثني محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة قال نا إسماعيل عن قيس عن أبي هريرة قال : لما قدمت على النبي صلى الله عليه قلت في الطريق :

يا ليلة من طولها وعنائها على أنها من دارة الكفر نجت

وأبق لي غلام في الطريق ، فلما قدمت على النبي صلى الله عليه فبايعته فبينما أنا عنده إذ طلع الغلام ، فقال النبي صلى الله عليه : « يا أبا هريرة ، هذا غلامك » . فقال : هو لوجه الله . فأعتقه .

**قوله** ( قصة دوس والطفيل بن عمرو الدوسي ) بفتح المهملة وسكون الواو بعدها مهملة ، تقدم نسبهم في غزوة ذي الخلصة ، والطفيل بن عمرو أى ابن طريف بن العاص بن ثعلبة بن سليم بن فهم بن غنم بن دوس ، كان يقال له ذو النور آخره راء ، لأنه لما أتى النبي صلى الله عليه وسلم وأسلم بعثه إلى قومه فقال : اجعل لى



آية ، فقال : اللهم نور له ، فسطع نور بين عينيه ، فقال : يارب أخاف أن يقولوا إنه مثله ، فتحول إلى طرف سوطه ، وكان يضيء في الليلة المظلمة . ذكره هشام بن الكلبي في قصة طويلة ، وفيها أنه دعا قومه إلى الإسلام فأسلم أبوه ولم تسلم أمه ، وأجابه أبو هريرة وحده . قلت : وهذا يدل على تقدم إسلامه ، وقد جزم ابن أبي حاتم بأنه قدم مع أبي هريرة بخير وكأنها قدمته الثانية .

**قوله ( عن ابن ذكوان ) هو عبد الله أبو الزناد .**

**قوله ( اللهم اهد دوسا واثمهم )** وقع مصداق ذلك ، فذكر ابن الكلبي أن حبيب بن عمرو بن حثمة الدوسي كان حاكماً على دوس ، وكذا كان أبوه من قبله ، وعمر ثلاثمائة سنة . وكان حبيب يقول : إني لأعلم أن للخلق خالفاً لكني لا أدري من هو ، فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم خرج إليه ومعه خمسة وسبعون رجلاً من قومه فأسلم وأسلموا . وذكر ابن إسحق أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل الطفيل بن عمرو ليحرق صنم عمرو بن حثمة الذي كان يقال له ذو الكفين بفتح الكاف وكسر الفاء ، فأحرقه . وذكر موسى بن عقبة عن ابن شهاب أن الطفيل بن عمرو استشهد بأجنادين في خلافة أبي بكر ، وكذا قال أبو الأسود عن عروة ، وجزم ابن سعد بأنه استشهد باليمامة ، وقيل باليرموك .

**قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي خالد ( عن قيس ) وهو ابن أبي حازم .**

**قوله ( لما قدمت ) أي أردت القدوم .**

**قوله ( قلت في الطريق )** تقدم شرحه مستوفى في كتاب العتق ، وقوله في هذه الرواية « وأبى غلام لي » لا يغير قوله في الرواية الماضية في العتق « فأضل أحدهما صاحبه » لأن رواية أبي فسرت وجه الإضلال ، وأن الذي أضل هو أبو هريرة ، بخلاف غلامه ، فإنه أبى<sup>(١)</sup> أبو هريرة مكانه لهره ، فلذلك أطلق أنه أضله ، فلا يلتفت إلى إنكار ابن التين أنه أبى ، وأما كونه عاد فحضر عند النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينافيه أيضاً لأنه يحمل على أنه رجع عن الإباق وعاد إلى سيده ببركة الإسلام ، ويحتمل أن يكون أطلق أبى بمعنى أنه أضل الطريق فلا تتنافى الروايتان

**وَفَدُّ طَيِّئٍ وَحَدِيثُ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ**

[٤٣٩٤] ٤٢٢٢ - فاموسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة قال نا عبد الملك عن عمرو بن حريث عن عدي بن حاتم قال : أتينا عمر في وفدٍ ، فجعل يدعو رجلاً رجلاً يُسميهم . فقلت : أما تعرفني يا أمير المؤمنين ؟ قال : بلى ، أسلمت إذ كفروا ، وأقبلت إذ أدبروا ، ووقيت إذ غدروا ، وعرفت إذ أنكروا . فقال عدي : فلا أبالي إذا .

**قوله ( وفد طيء وحديث عدى بن حاتم )** أى ابن عبد الله بن سعد بن الحشرج بمهملة ثم معجمة ثم راء ثم جيم بوزن جعفر ابن امرئ القيس بن عدى الطائى ، منسوب إلى طيء بفتح المهمله وتشديد التحتانية المكشورة بعدها همزة ابن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ ، يقال كان اسمه جلهمه فسمى طيئا لأنه أول من طوى بئرا ، ويقال أول من طوى المناهل . وأخرج مسلم من وجه آخر عن عدى بن حاتم قال « أتيت عمر فقال : إن أول صدقة بيضت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه أصحابه صدقة طيء ، جئت بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم » وزاد أحمد في أوله « أتيت عمر في أناس من قومي ، فجعل يعرض عنى ، فاستقبلته فقلت : أتعرفنى ؟ » فذكر نحو ما أورده البخارى ونحو ما أورده مسلم جميعا .

**قوله ( حدثنا عبد الملك )** هو ابن عمير ، وعمرو بن حريث بالمهمله والمثلثة مصغر هو الخزومى صحابى صغير ، وفي الإسناد ثلاثة من الصحابة في نسق .

**قوله ( أتيت عمر )** أى فى خلافته .

**قوله ( فجعل يدعو رجلا رجلا يسميهم )** أى قبل أن يدعوهم .

**قوله ( بلى أسلمت إذ كفروا الخ )** يشير بذلك الى وفاء عدى بالإسلام والصدقة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه منع من أطاعه من الردة ، وذلك مشهور عند أهل العلم بالفتوح .

**قوله ( فقال عدى : فلا أبالى إذا )** أى إذا كنت تعرف قدرى فلا أبالى إذا قدمت على غيرى ، وفى « الأدب المفرد » للبخارى « أن عمر قال لعدى : حياك الله من معرفة » وروى أحمد فى سبب إسلام عدى أنه قال « لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم كرهته ، فانطلقت الى أقصى الأرض مما بلى الروم ، ثم كرهت مكانى فقلت : لو أتيت ، فإن كان كاذبا لم يخف على ، فأتيته فقال : أسلم تسلم . فقلت : إن لى دينا » وكان نصرانيا فذكر إسلامه . وذكر ذلك ابن إسحق مطولا ، وفيه أن خيل النبي صلى الله عليه وسلم أصابت أخت عدى وأن النبي صلى الله عليه وسلم من عليها فأطلقها بعد أن استعطفته بإشارة على عليها فقالت له : هلك الوالد ولغاب الوافد ، فامنن على من الله عليك . فقال : ومن وافدك ؟ قالت عدى بن حاتم ، قال : الفار من الله ورسوله ؟ فلما قدمت بنت حاتم على عدى أشارت عليه بالقدوم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقدم وأسلم وروى الترمذى من وجه آخر عن عدى بن حاتم قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فى المسجد فقال : هذا عدى ابن حاتم ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك يقول : إني لأرجو الله أن يجعل يده فى يدي »

### حَجَّةُ الْوَدَاعِ

[٤٣٩٥] ٤٢٢٣- فاإسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع فأهللنا بعُمْرة . ثم قال رسول الله صلى الله

عليه : مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ ، ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا . فَقَدِمْتُ مَعَهُ وَأَنَا حَائِضٌ ، وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ . فَشَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ : « انْقِضِي رَأْسَكَ وَامْتَشِطِي وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي الْعُمْرَةَ » ، ففعلتُ . فلما قضيت الحجَّ أرسلني رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ إِلَى التَّنْعِيمِ فاعتمرت ، فقال : « هَذِهِ مَكَانَ عُمْرَتِكَ » . قالت : فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم حلُّوا ، ثم طافوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِنَى : وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا .

**قوله ( باب حجة الوداع )** بكسر الحاء المهملة وفتحها ، وبكسر الواو وفتحها ، ذكر جابر في حديثه الطويل في صفتها كما أخرجه مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم مكث تسع سنين - أى منذ قدم المدينة - لم يحج ، ثم أذن في الناس في العاشرة أن النبي صلى الله عليه وسلم حاج ، فقدم المدينة بشر كثير كلهم يلتمس أن يأتم برسول الله صلى الله عليه وسلم ، الحديث . ووقع في حديث أنى سعيد الخدري ما يوهم أنه صلى الله عليه وسلم حج قبل أن يهاجر غير حجة الوداع ولفظه <sup>(١)</sup> وعند الترمذى من حديث جابر « حج قبل أن يهاجر ثلاث حجج » وعن ابن عباس مثله أخرجه ابن ماجه والحاكم ، قلت : وهو مبنى على عدد وفود الأنصار إلى العقبة بمنى بعد الحج ، فإنهم قدموا أولاً فتواعدوا ، ثم قدموا ثانياً فبايعوا البيعة الأولى ، ثم قدموا ثالثاً فبايعوا البيعة الثانية كما تقدم بيانه أول الهجرة ، وهذا لا يقتضى نفى الحج قبل ذلك . وقد أخرج الحاكم بسند صحيح إلى الثوري « أن النبي صلى الله عليه وسلم حج قبل أن يهاجر حججاً » وقال ابن الجوزى : حج حججاً لا يعرف عددها . وقال ابن الأثير في النهاية : كان يحج كل سنة قبل أن يهاجر . وفي حديث ابن عباس أن خروجه من المدينة كان لخمس بقين من ذى القعدة أخرجه المصنف في الحج ، وأخرجه هو ومسلم من حديث عائشة مثله ، وحزم ابن حزم بأن خروجه كان يوم الخميس ، وفيه نظر لأن أول ذى الحجة كان يوم الخميس قطعاً لما ثبت وتواتر أن وقوفه بعرفة كان يوم الجمعة ، فتعين أن أول الشهر يوم الخميس فلا يصح أن يكون خروجه يوم الخميس ، بل ظاهر الخبر أن يكون يوم الجمعة ، لكن ثبت في الصحيحين عن أنس « صلينا الظهر مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة أربعاً والعصر بذى الحليفة ركعتين » فدل على أن خروجهم لم يكن يوم الجمعة ، فما بقى إلا أن يكون خروجهم يوم السبت ، ويحمل قول من قال « لخمس بقين » أى إن كان الشهر ثلاثين فاتفق أن جاء تسعاً وعشرين فيكون يوم الخميس أول ذى الحجة بعد مضي أربع ليال لا خمس ، وبهذا تتفق الأخبار ، هكذا جمع الحافظ عماد الدين بن كثير بين الروايات ، وقوى هذا الجمع بقول جابر « أنه خرج لخمس بقين من ذى القعدة أو أربع » وكان دخوله صلى الله عليه وسلم مكة صبح رابعة كما ثبت في حديث عائشة ، وذلك يوم الأحد ، وهذا يؤيد أن خروجه من المدينة كان يوم السبت كما تقدم ، فيكون مكثه في الطريق ثمان ليال ، وهي المسافة الوسطى . ثم ذكر المصنف في الباب سبعة عشر حديثاً تقدم غالبها في كتاب الحج مشروحة ، وسأين ذلك مع مزيد فائدة : الحديث الأول حديث عائشة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب التمتع والقران من كتاب الحج

[٤٣٩٦] ٤٢٢٤ - حدثنا عمرو بن علي قال نا يحيى بن سعيد قال نا ابن جريج قال حدثني عطاء عن ابن

عباس : إذا طاف بالبيت فقد حلّ ، فقلت : من أين ؟ قال هذا ابن عباس ، قال : من قول الله : ﴿ ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ ومن أمر النبي صلى الله عليه وآله أصحابه أن يحلُّوا في حجة الوداع . قلت : إنما كان ذلك بعد المعرف قال : كان ابن عباس يراه قبل وبعد .

الحديث الثاني ، قوله ( عن ابن عباس إذا طاف بالبيت فقد حل فقلت : من أين قال هذا ابن عباس ) القائل هو ابن جريج والمقول له عطاء ، وذلك صريح في رواية مسلم ، والمراد بالمعرف وهو بتشديد الراء الوقوف بعرفة وهو ظاهر في أن المراد بذلك من اعتمر مطلقاً سواء كان قارناً أو متمتعاً ، وهو مذهب مشهور لابن عباس ، وقد تقدم البحث فيه في أبواب الطواف في « باب من طاف بالبيت إذا قدم » من كتاب الحج .

[٤٣٩٧] ٤٢٢٥ - حدثنا بيان قال نا النضر قال أنا شعبة عن قيس قال : سمعت طارقاً عن أبي موسى الأشعري قال : قدمت على النبي صلى الله عليه وآله بالبطحاء ، فقال : « أحججت ؟ » قلت : نعم . قال : « كيف أهلت ؟ » قلت : لبّيك بإهلال كإهلال رسول الله صلى الله عليه وآله . قال : « طُف بالبيت وبالصفاء والمروة ، ثم حلّ » . فطفت بالبيت ، وبالصفاء والمروة ، وأتيت امرأة من قيس ففلت رأسي .

[٤٣٩٨] ٤٢٢٦ - نا إبراهيم بن المنذر قال نا أنس بن عياض قال نا موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر أخبره أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وآله أخبرته أن النبي صلى الله عليه وآله أمر أزواجه أن يحلّلن عام حجة الوداع فقالت حفصة : فما يمنعه ؟ فقال : « لبّدت رأسي ، وقلدت هديي ، فلست أحلّ حتى أنحر هديي » .

الحديث الثالث حديث أبي موسى .

قوله ( حدثنا بيان ) بفتح الموحدة وتخفيف التحتانية هو ابن عمرو البخاري ، والنضر هو ابن شميل ، وقيس هو ابن مسلم ، وطارق هو ابن شهاب . وقد تقدم شرح المتن في « باب من أهل في زمن النبي صلى الله عليه وآله عليه وسلم كإهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم » .

الحديث الرابع حديث حفصة وقد تقدم شرحه في « باب التمتع والقران » .

[٤٣٩٩] ٤٢٢٧ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري ... ح . وقال محمد بن يوسف نا الأوزاعي قال أخبرني ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس : أن امرأة من خثعم ، استفتت رسول الله صلى الله عليه وآله في حجة الوداع - والفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وآله - فقالت : يا رسول الله ، إن فريضة الله على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستوي على الرحلة ، فهل يقضي أن أحج عنه ؟ قال : نعم .

الحديث الخامس حديث ابن عباس « أن امرأة من خثعم استفتت رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وسلم في حجة الوداع » الحديث في أمرها بالحج عن أبيها ، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج ، وفيه الكلام على اسمها واسم أبيها . وأورده هنا لتصريح الراوي بأن ذلك كان في حجة الوداع ، وقوله في أول الإسناد ، وقال محمد بن يوسف هو الفريابي وهو من شيوخ البخاري ، وكأنه لم يسمع هذا الحديث منه ، وقد وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريقه ، وساق المصنف الحديث هنا على لفظه ، وأما لفظ شعيب فسيأتي في كتاب الاستئذان ، وهو أتم سباقاً من رواية الأوزاعي

[٤٤٠٠] ٤٢٢٨ - حدثنا محمدٌ قال نا سُرَيْجُ بن النعمان قال نا فُلَيْحٌ عن نافع عن ابن عمر قال : أقبلَ النبيُّ صلى الله عليه عامَ الفتح وهو مُردِفٌ أُسامَةَ على القِصواء - ومعه بلالٌ وعثمان بن طلحة - حتى أناخ عندَ البيت ، ثم قال : لعثمان : « ائتنا بالفتح » ، فجاءه بالفتح ففتح له الباب ، فدخلَ النبيُّ صلى الله عليه وأُسامَةُ وبلالٌ وعثمان ، ثم غلقوا عليهم الباب ، فمكثَ نهاراً طويلاً ، ثم خرج ، فابتدرَ الناسُ الدخولَ فسبقتهم ، فوجدتُ بلالاً قائماً وراءَ الباب ، فقلتُ له : أينَ صَلَّى النبيُّ صلى الله عليه ؟ فقال : صَلَّى بينَ ذينِكَ العمودَيْنِ المقَدَّمَيْنِ ، وكان البيتُ على ستَةِ أعمدة شَطْرَيْنِ ، صَلَّى بينَ العمودَيْنِ من الشطرِ المقَدَّمِ ، وجعلَ بابَ البيتِ خلفَ ظهره ، واستقبلَ بوجهه الذي يستقبلُك حينَ تلجُ البيتَ بينَهُ وبينَ الجدار . قال : ونسيتُ أن أسأله كم صَلَّى . وعندَ المكان الذي صَلَّى فيه مَرمرَةٌ حمراء .

الحديث السادس حديث ابن عمر في دخول النبي صلى الله عليه وسلم الكعبة ، تقدم شرحه مستوفى في « باب إغلاق البيت » من أبواب الطواف في كتاب الحج ، وقوله في أول الإسناد « حدثني محمد » هو ابن رافع كما تقدم في الحج ، وتقدم هناك بيان الاختلاف فيه ، وقوله « سطرين » بالمهمله ، ووقع في رواية الاصيلي بالمعجمة وخطأه عياض ، وقوله « عند المكان الذي صَلَّى فيه ممررة » بسكون الراء والمهملتين والميمين المفتوحتين واحدة المرمر ، وهو جنس من الرخام نفيس معروف ، وكان ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم غير بناء الكعبة بعده في زمن ابن الزبير كما تقدم بسطه في كتاب الحج . وقد أشكل دخول هذا الحديث في « باب حجة الوداع » لأن فيه التصريح بأن القصة كانت عام الفتح ، وعام الفتح كان سنة ثمان وحجة الوداع كانت سنة عشر ، وفي أحاديث هذا الباب جميعها التصريح بحجة الوداع وبحجة النبي صلى الله عليه وسلم وهي حجة الوداع

[٤٤٠١] ٤٢٢٩ - نا أبو اليمان قال أنا شعيبٌ عن الزُّهري قال حدثني عُروَةُ بن الزُّبَيْرِ وأبو سَلَمَةَ بن عبد الرحمن : أن عائشة زوجَ النبي صلى الله عليه أخبرتهما أن صفية بنت حُيَيٍّ زوجَ النبي صلى الله عليه حاضت في حَجَّةِ الوداع ، فقال النبي صلى الله عليه : « أحابستُنَا هي ؟ » فقلت : إنها قد أفاضت يا رسول الله وطافت بالبيت . فقال النبي صلى الله عليه : « فلتنفر » .

الحديث السابع حديث عائشة في قصة صفية ، وقد تقدم شرحه في « باب إذا حاضت بعد ما أفاضت » من كتاب الحج

[٤٤٠٢] ٤٢٣٠ - نا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال حدثني عُمرُ بن محمد أن أباه حدثه عن ابن عمر قال : كنا نتحدثُ بحجَّةِ الوداع والنبي صلى الله عليه بينَ أظهرنا فلا ندري ما حجة الوداع ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم ذكرَ المسيحَ الدجالَ فأطنبَ في ذكره وقال : « ما بعثَ الله من نبيٍّ إلا أنذرَ أمته ، أنذرَهُ نوحٌ والنبيُّونَ من بعده ، وإنه يخرجُ فيكم ، فما خفيَ عليكم من شأنه فليس يخفى عليكم أن ربكم ليس على ما (١) يخفى عليكم ثلاثاً . إن ربكم ليس بأعور ، إنه أعور العين اليمنى كأن عينه عنبٌ طافية ، ألا إن الله حرم عليكم [٤٤٠٣]

(١) الرقمان ٤٤٠٢ و ٤٤٠٣ هما حديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

دماءكم وأموالكم، كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا، ألا هل بلغت؟» قالوا: نعم. قال: «اللهم أشهد» (ثلاثاً). «ويلكم - أو ويحكم - انظروا لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض».

الحديث الثامن، قوله (حدثني عمر بن محمد) أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر.

قوله (كنا نتحدث بحجة الوداع والنبي صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا) في رواية أبي عاصم عن عمر بن محمد عند الإسماعيل «كنا نسمع بحجة الوداع».

قوله (ولا ندري ما حجة الوداع) كأنه شيء ذكره النبي صلى الله عليه وسلم فتحدثوا به وما فهموا أن المراد بالوداع وداع النبي صلى الله عليه وسلم، حتى وقعت وفاته صلى الله عليه وسلم بعدها بقليل فعرفوا المراد، وعرفوا أنه ودع الناس بالوصية التي أوصاهم بها أن لا يرجعوا بعده كفاراً، وأكد التوديع بإشهاد الله عليهم بأنهم شهدوا أنه قد بلغ ما أرسل إليهم به، فعرفوا حينئذ المراد بقولهم حجة الوداع. وقد وقع في الحج في «باب الخطبة بمنى» من رواية عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر في هذا الحديث «فودع الناس» وقدمت هناك ما وقع عند البيهقي أن سورة ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾ نزلت في وسط أيام التشريق، فعرف النبي صلى الله عليه وسلم أنه الوداع، فركب واجتمع الناس فذكر الخطبة.

قوله (فحمد الله وأثنى عليه) في رواية أبي نعيم في المستخرج «فحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الله وحده وأثنى عليه» الحديث، وذكر فيه قصة الدجال وفيه «ألا إن الله حرم عليكم دماءكم» وهذا يدل على أن هذه الخطبة كلها كانت في حجة الوداع وقد ذكر الخطبة في حجة الوداع جماعة من الصحابة لم يذكر أحد منهم قصة الدجال فيها إلا ابن عمر، بل اقتصر الجميع على حديث «إن أموالكم عليكم حرام» الحديث، وقد أورد المصنف منها حديث جرير وأبي بكرة هنا وحديث ابن عباس في الحج، وقد تقدم في الحج من رواية عاصم بن محمد بن زيد وهو أخو عمر بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر بلونها، وزيادة عمر بن محمد صحيحة لأنه ثقة، وكأنه حفظ ما لم يحفظه غيره، وسيأتي شرح ما تضمنته هذه الزيادة في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى.

[٤٤٠٤] ٤٢٣١ - نا عمرو بن خالد قال نا زهير قال نا أبو إسحاق قال حدثني زيد بن أرقم: أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا تسع عشرة غزوة، وأنه حج بعدما هاجر حجة واحدة لم يحج بعدها: حجة الوداع. قال أبو إسحاق: وبمكة أخرى.

الحديث التاسع حديث زيد بن أرقم، تقدم شرحه في أول الهجرة، وقوله «وأنه حج بعد ما هاجر حجة واحدة لم يحج بعدها حجة الوداع» يعني ولا حج قبلها إلا أن يريد نفى الحج الأصغر وهو العمرة فلا، فإنه اعتبر قبلها قطعاً.

قوله (قال أبو إسحاق: وبمكة أخرى) هو موصول بالإسناد المذكور، وغرض أبي إسحاق أن لقوله «بعد ما هاجر» مفهومها، وأنه قبل أن يهاجر كان قد حج لكن اقتصره على قوله أخرى قد يوهم أنه لم يحج قبل الهجرة إلا واحدة وليس كذلك بل حج قبل أن يهاجر مراراً، بل الذي لا أرتاب فيه أنه لم يترك الحج وهو بمكة قط، لأن

قريشا في الجاهلية لم يكونوا يتركون الحج ، وإنما يتأخر منهم عنه من لم يكن بمكة أو عاقه ضعف ، وإذا كانوا وهم على غير دين يحرصون على إقامة الحج ويرونه من مفاخرهم التي امتازوا بها على غيرهم من العرب فكيف يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه يتركه ؟ وقد ثبت من حديث جبير بن مطعم أنه رآه في الجاهلية واقفا بعرفة ، وأن ذلك من توفيق الله له ، وثبت دعاؤه قبائل العرب إلى الإسلام بمضى ثلاث سنين متوالية كما بينته في الهجرة إلى المدينة

[٤٤٠٥] ٤٢٣٢ - نا حفص بن عمر قال نا شعبة عن علي بن مذك عن أبي زرعة بن عمر بن جرير عن جرير : أن النبي صلى الله عليه قال في حجة الوداع لجرير : « استنصت لي الناس » ، فقال : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » .

الحديث العاشر حديث جرير .

**قوله ( عن علي بن مذك )** بضم الميم وسكون الدال وكسر الراء وهو نخعى كوفى ثقة ، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، وماله في البخارى سوى هذا الحديث ، لكنه أورده في مواضع . والله أعلم .

**قوله ( استنصت الناس )** فيه دليل على وهم من زعم أن إسلام جرير كان قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بأربعين يوما ، لأن حجة الوداع كانت قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بأكثر من ثمانين يوما ، وقد ذكر جرير أنه حج مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع

[٤٤٠٦] ٤٢٣٣ - نا محمد بن المثني قال نا عبد الوهاب قال نا أيوب عن محمد عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه قال : « الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق السماوات والأرض : السنة اثنا عشر شهرا ، منها أربعة حرم : ثلاث متواليات - ذو القعدة وذو الحجة والمحرم - ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان . أي شهر هذا ؟ » قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : « أليس ذا الحجة » ، قلنا : بلى ، قال : « أي بلد هذا ؟ » قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه . قال : « أليس البلدة ؟ » قلنا : بلى . قال : « أي يوم هذا ؟ » قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه . قال : « أليس يوم النحر ؟ » قلنا : بلى . قال : « فإن دماءكم وأموالكم » - قال محمد : وأحسبه قال : « وأعراضكم - عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا . وستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم ، ألا فلا ترجعوا بعدي ضللاً يضرب بعضكم رقاب بعض . ألا ليبلغ الشاهد الغائب ، فلعل بعض من يبلغه أن يكون أوعى له من بعض من سمعه » - فكان محمد إذا ذكره يقول : صدق النبي صلى الله عليه - ثم قال : « ألا هل بلغت » ( مرتين ) .

الحديث الحادى عشر حديث أبى بكرة ؛

**قوله ( عبد الوهاب )** هو ابن عبد المجيد الثقفى ، ومحمد هو ابن سيرين ، وابن أبى بكرة هو عبد الرحمن ، وقد تقدم شرح الحديث في العلم وفي الحج ، وقوله في الآية ﴿ منها أربعة حرم ﴾ قيل الحكمة في جعل المحرم أول السنة أن يحصل الابتداء بشهر حرام ويختم بشهر حرام ، وتتوسط السنة بشهر حرام وهو رجب ، وإنما توالى شهران

في الآخر لإرادة تفضيل الختام ، والأعمال بالخواص

[٤٤٠٧] ٤٢٣٤ - فامحمد بن يوسف قال نا سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب : أن ناساً من اليهود قالوا : لو نزلت هذه الآية فينا لاتخذنا ذلك اليوم عيداً . فقال عمر : أية آية ؟ فقالوا : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ فقال عمر : إني لأعلم أي مكان أنزلت : أنزلت ورسول الله صلى الله عليه واقف بعرفة .  
الحديث الثاني عشر .

**قوله ( إن أناساً من اليهود )** تقدم في كتاب الإيمان بلفظ « إن رجلاً من اليهود » وبينت أن المراد به كعب الأبحار ، وفيه إشكال من جهة أنه كان أسلم ، ويجوز أن يكون السؤال صدر قبل إسلامه لكن قد قيل إنه أسلم وهو باليمن في حياة النبي صلى الله عليه وسلم على يد علي ، فإن ثبت احتمال أن يكون الذين سألوا جماعة من اليهود اجتمعوا مع كعب على السؤال وتولى هو السؤال عن ذلك عنهم ، فتجتمع الروايات كلها ، وقد تقدم ذلك في كتاب الإيمان بأوضح من هذا مع بقية شرحه

[٤٤٠٨] ٤٢٣٥ - فاعبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه ، فمنّا من أهل بعمره ، ومنّا من أهل بحجة ، ومنّا من أهل بحج وعمره ، وأهل رسول الله صلى الله عليه بالحج ، فأما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمره فلم يحلوا حتى يوم النحر . فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك وقال : مع رسول الله صلى الله عليه في حجة الوداع . فاسماعيل قال نا مالك مثله .

ثم أورد المصنف حديث عائشة قالت « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمنّا من أهل بعمره » الحديث ، أوردته من طرق عن مالك بسنده في طريقين ، منها حجة الوداع وهو مقصود الترجمة ، وقد تقدم من وجه آخر في أول الباب عن شيخ آخر لمالك بأنهم من السياق المذكور هنا

[٤٤٠٩] ٤٢٣٦ - فاحمد بن يونس قال نا إبراهيم بن سعد قال نا ابن شهاب قال نا عامر بن سعد عن أبيه قال : عادني النبي صلى الله عليه في حجة الوداع من وجع أشفيت منه على الموت ، فقلت : يا رسول الله ، بلغ بي من الوجع ما ترى ، وأنا ذو مال ، ولا ترثني إلا بنت لي واحدة ، فأتصدق بثلثي مالي ؟ قال : « لا » . قلت : أفأتصدق بشطره ؟ قال : « لا » . قلت : فالثلث ؟ قال : « والثلث كثير ؟ وإنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس ، ولست تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها ، حتى اللقمة تجعلها في في امرأتك » . قلت : يا رسول الله ، أخلف بعد أصحابي ؟ قال : إنك لن تخلف فتعمل عملاً تبتغي به وجه الله إلا ازددت به درجة ورفعة ، ولعلك تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون . اللهم امض لأصحابي هجرتهم ، ولا تردهم على أعقابهم ، لكن البائس سعد بن خولة . رثي له رسول الله صلى الله عليه أن توفي بمكة .



- [٤٤١٠] ٤٢٣٧- نا إبراهيم بن المنذر قال نا أبو ضمرة قال نا موسى بن عتبة عن نافع أن ابن عمر أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق رأسه في حجة الوداع.
- [٤٤١١] ٤٢٣٨- نا عبيد الله بن سعيد قال نا محمد بن بكر قال نا ابن جريج قال أخبرني موسى بن عتبة عن نافع أخبره ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم خلق في حجة الوداع وأناس من أصحابه، وقصر بعضهم.
- [٤٤١٢] ٤٢٣٩- نا يحيى بن قزعة قال نا مالك عن ابن شهاب... ح. وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال حدثني عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس أخبره: أنه أقبل يسير على حمار ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم بمنى في حجة الوداع يصلي بالناس، فسار الحمار بين يدي بعض الصف، ثم نزل عنه فصفا مع الناس.
- [٤٤١٣] ٤٢٤٠- نا مسدد قال نا يحيى عن هشام قال حدثني أبي قال: سئل أسامة وأنا أشاهد عن سير رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته فقال: «العنق، فإذا وجد فجوة نص».
- [٤٤١٤] ٤٢٤١- نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد الخطمي: أن أبا أيوب أخبره أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع المغرب والعشاء جميعاً.

الحديث الثالث عشر حديث سعد وهو ابن أبي وقاص في الوصية بالثلث ، وقد تقدم شرحه في الوصايا ، وتقرير كون ذلك وقع في حجة الوداع ، وبيان توجيهه من قال إن ذلك في فتح مكة ، ووجه الجمع بين الرويتين بما يغني عن إعادته . الحديث الرابع عشر حديث ابن عمر في الحلق في حجة الوداع . أورده من طريقين ، وقد تقدم شرحه في الحج . الحديث الخامس عشر حديث ابن عباس في الصلاة بمنى ، وقد تقدم شرحه في أبواب السترة في الصلاة . الحديث السادس عشر حديث أسامة بن زيد « كان يسير في حجته العنق » بفتح المهملة والنون والقف ، وقد تقدم شرحه في الحج أيضاً . الحديث السابع عشر حديث أبي أيوب في الجمع بين المغرب والعشاء في حجة الوداع ، وقد تقدم شرحه في الحج أيضاً

### غَزْوَةُ تَبُوكَ وَهِيَ غَزْوَةُ الْعُسْرَةِ

- [٤٤١٥] ٤٢٤٢- نا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي موسى قال: أرسلني أصحابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أسأله الحُمْلانَ لهم إذ هم معه في جيش العُسرة وهي غزوة تبوك، فقلت: يا نبي الله إن أصحابي أرسلوني إليك لتحملهم، فقال: «والله لا أحملكُم على شيء». ووافقته وهو غضبان ولا أشعر، ورجعتُ حزيناً من منع النبي صلى الله عليه وسلم من مخافة أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم عليه وجد في نفسه عليّ، فرجعتُ إلى أصحابي فأخبرتُهم الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم، فلم ألبث إلا سويعةً إذ سمعتُ بلالاً ينادي: أين عبد الله بن قيس، فأجبتُهُ، فقال: أجِبْ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يدعوك. فلما أتيتُهُ قال: «خذ هذين القرينتين وهذين القرينتين - لستَ

أبعرة ابتاعهن حينئذ من سعد - فانطلق بهن إلى أصحابك فقل : إن الله - أو قال : إن رسول الله صلى الله عليه - يحملكم على هؤلاء ، فاركبوهن . فانطلقت إليهم بهن فقلت : إن النبي صلى الله عليه يحملكم على هؤلاء ، ولكني والله لا أدعكم حتى ينطلق معي بعضكم إلى من سمع مقالة رسول الله صلى الله عليه لا تظنوا أنني حدثتكم شيئاً لم يقله . فقالوا لي : والله إنك عندنا لمصدق ، ولنفعلن ما أحببت . فانطلق أبو موسى بنفر منهم حتى أتوا الذين سمعوا قول رسول الله صلى الله عليه منعه إياهم ثم إعطاءهم بعد ، فحدثوهم بمثل ما حدثهم به أبو موسى .

**قوله ( باب غزوة تبوك )** هكذا أورد المصنف هذه الترجمة بعد حجة الوداع وهو خطأ وما أظن ذلك إلا من النسخ ، فإن غزوة تبوك كانت في شهر رجب من سنة تسع قبل حجة الوداع بلا خلاف ، وعند ابن عائد من حديث ابن عباس أنها كانت بعد الطائف بستة أشهر ، وليس مخالفاً لقول من قال في رجب إذا حذفنا الكسور ؟ لأنه صلى الله عليه وسلم قد دخل المدينة من رجوعه من الطائف في ذى الحجة . وتبوك مكان معروف هو نصف طريق المدينة إلى دمشق ، ويقال بين المدينة وبينه أربع عشرة مرحلة . وذكرها في « المحكم » في الثلاثي الصحيح ، وكلام ابن قتيبة يقتضي أنها من المعتل فإنه قال : جاءها النبي صلى الله عليه وسلم وهم ييكون مكان مائها بقدرح فقال : ما زلت تبوكونها ، فسميت حينئذ تبوك .

**قوله ( وهي غزوة العسرة )** وفي أول أحاديث الباب قول أبي موسى « في جيش العسرة » بمهملتين الأولى مضمومة وبعدها سكون مأخوذ من قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ اتَّبَعُوا فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ ﴾ وهي غزوة تبوك . وفي حديث ابن عباس « قيل لعمر حدثنا عن شأن ساعة العسرة ، قال : خرجنا إلى تبوك في قيط شديد فأصابنا عطش » الحديث أخرجه ابن خزيمة . وفي تفسير عبد الرزاق عن معمر عن ابن عقيل قال « خرجوا في قلة من الظهر وفي حر شديد حتى كانوا ينحرون البعير فيشربون ما في كرشه من الماء ، فكان ذلك عسرة من الماء وفي الظهر وفي النفقة ، فسميت غزوة العسرة . وتبوك المشهور فيها عدم الصرف للتأنيث والعلمية ، ومن صرفها أراد الموضع . ووقعت تسميتها بذلك في الأحاديث الصحيحة : منها حديث مسلم « إنكم ستأتون غدا عين تبوك » وكذا أخرجه أحمد والبخاري من حديث حذيفة ، وقيل : سميت بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم للرجلين اللذين سبقاه إلى العين « ما زلتما تبوكانها منذ اليوم » قال ابن قتيبة : فبذلك سميت « عين تبوك » والبوك كالحفر انتهى . والحديث المذكور عند مالك ومسلم بغير هذا اللفظ أخرجاه من حديث معاذ بن جبل « أنهم خرجوا في عام تبوك مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنكم ستأتون غداً إن شاء الله تعالى عين تبوك ، فمن جاءها فلا يمس من مائها شيئاً ، فجنبناها وقد سبق إليها رجلان والعين مثل الشراك تبض بشيء من ماء » فذكر الحديث في غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه ويديه بشيء من مائها ثم أعاده فيها فجرت العين بماء كثير فاستقى الناس ، وبينها وبين المدينة من جهة الشام أربع عشرة مرحلة ، وبينها وبين دمشق إحدى عشرة مرحلة ، وكان السبب فيها ما ذكره ابن سعد وشيخه وغيره قالوا : بلغ المسلمين من الأنباط الذين يقدمون بالزيت من الشام إلى المدينة أن الروم جمعت

جموعا ، وأجلبت معهم لحم وجذام وغيرهم من منتصرة العرب ، وجاءت مقدمتهم إلى البلقاء ، فندب النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى الخروج ، وأعلمهم بجهة غزوهم كما سيأتى فى الكلام على حديث كعب بن مالك . وروى الطبرانى من حديث عمران بن حصين قال « كانت نصارى العرب كتبت إلى هرقل : ان هذا الرجل الذى خرج يدعى النبوة هلك وأصابته سنون فهلكت أموالهم ، فبعث رجلا من عظمائهم يقال له قباذ وجهز معه أربعين ألفا ، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولم يكن للناس قوة ، وكان عثمان قد جهز عيرا إلى الشام فقال : يارسول الله هذه مائتا بعير بأقتابها وأحلاسها ، ومائتا أوقية ، قال فسمعتة يقول : لا يضر عثمان ما عمل بعدها » وأخرجه الترمذى والحاكم من حديث عبد الرحمن بن حبان نحوه ، وذكر أبو سعيد فى « شرف المصطفى » والبيهقى فى « الدلائل » من طريق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم « ان اليهود قالوا : يا أبا القاسم إن كنت صادقا فالحق بالشام فإنها أرض المحشر وأرض الأنبياء ، فغزا تبوك لا يريد إلا الشام ، فلما بلغ تبوك أنزل الله تعالى الآيات من سورة بنى إسرائيل ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيْسْتَغْفِرُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ﴾ الآية » انتهى ، وإسناده حسن مع كونه مرسلا .

**قوله ( أسأله الحملان لهم )** بضم الحاء المهملة ، أى الشىء الذى يركبون عليه ويحملهم .

**قوله ( لا أجد ما أحملكم عليه )** فى رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب « وجاء نفر كلهم معسر يستحملونه ، لا يحبون التخلف عنه ، فقال : لا أجد . قال : ومن هؤلاء نفر من الأنصار ومن بنى مزينة » وفى مغازى ابن إسحق أن البكائين سبعة نفر سالم بن عمير ، وأبو ليلي بن كعب ، وعمرو بن الحمام ، وعبد الله بن مغفل وقيل ابن غنمة ، وعليه بن زيد ، وهرمى بن عبد الله ، وعرباض بن سارية ، وسلمة بن صخر . قال فبلغنى أن أبا ياسر اليهودى - وقيل ابن يامين - جهز أبا ليلي وابن مغفل ، وقيل كان فى البكائين بنو مقرن السبعة معقل وإخوته .

**قوله ( خذ هذين القرينين )** أى الجمليين المشدودين أحدهما إلى الآخر ، وقيل النظيرين المتساويين ، وفى رواية أئى ذر عن المستمل « هاتين القرينتين » أى الناقتين ، وتقدم فى قدوم الأشعرين أنه صلى الله عليه وسلم أمرهم بخمس ذود وقال : هذا بستة أبصرة ، فإما تعددت القصة أو زادهم على الخمس واحدا ، وأما قوله « هاتين القرينتين وهاتين القرينتين » فيحتمل أن يكون اختصارا من الراوى أو كانت الأولى اثنتين والثانية أربعة لأن القرين يصدق على الواحد وعلى الأكثر ، وأما الرواية التى فيها « هذين القرينين » فذكر ثم أنت فالأولى على إرادة البعير والثانية على إرادة الاختصاص لا على الوصفية .

**قوله ( ابتاعهن )** فى رواية الكشميهنى « ابتاعهم » وكذا « انطلق بهن » فى روايته « بهم » وهو تحريف ، والصواب ما عند الجماعة لأنه جمع ما لا يعقل .

**قوله ( حيثئذ من سعد )** لم يتعين لى من هو سعد الى الآن إلا أنه يهجنس فى خاطرى أنه سعد بن عبادة ، وفى الحديث استحباب حنث الخالف فى يمينه إذا رأى غيرها خيرا منها كما سيأتى البحث فى الأيمان والنذور ، وانعقاد اليمين فى الغضب ، وسنذكر هناك بقية فوائد حديث أى موسى ان شاء الله تعالى

[٤٤١٦] ٤٢٤٣- نا مسدد قال نا يحيى عن شعبة عن الحكم عن مُصعب بن سعد عن أبيه : أن رسول الله صلى الله عليه خرج إلى تبوك ، واستخلفَ علياً ، فقال : أتخلفني في الصبيان والنساء ؟ قال : «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ، إلا أنه ليس نبيّ بعدي» . وقال أبو داود نا شعبة عن الحكم قال سمعتُ مُصعباً .

قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد القطان ، والحكم هو ابن عتية بمثناة وموحدة مصغر .

قوله ( بمنزلة هارون من موسى ) في رواية عطاء بن أوى رباح مرسلًا عند الحاكم في الإكليل « فقال : يا على اخلفني في أهلى ، واضرب وخذ وعظ . ثم دعا نساءه فقال : اسمعن لعلى وأطعن » .

قوله ( وقال أبو داود حدثنا شعبة الخ ) أراد بيان التصريح بالسماع في رواية الحكم عن مصعب ، وطريق أى داود هذه وهو الطيالسى وصلها أبو نعيم في « المستخرج » والبيهقى في « الدلائل » من طريقه

[٤٤١٧] ٤٢٤٤- نبي عبيد الله بن سعيد قال نا محمد بن بكر قال أنا ابن جريج قال : سمعتُ عطاءً يخبرُ قال :

أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه قال : غزوتُ مع النبي صلى الله عليه العُسرة . قال : كان يعلى يقول : تلك الغزوة أوثقُ أعمالي عندي . قال عطاء : فقال صفوان : قال يعلى : فكان لي أجيرٌ فقاتلَ إنساناً فعضَ أحدهما يدَ الآخر - قال عطاء : فلقد أخبرني صفوانُ أيهما عضَّ الآخر فنسيته - قال : فانتزعَ العضوضُ يده من في العاضِّ ، فانتزعَ إحدى ثنيتيه . فأتيا النبي صلى الله عليه فأهدرَ ثنيتَهُ . وقال عطاء : وحسبتُ أنه قال : قال النبي صلى الله عليه : « أفيدعُ يدهُ في فيك تقضمها كأنها في فحل يقضمها » ؟ .

قوله ( غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العُسرة ) كذا للأكثر . وفي رواية السرخسى « العُسرة » بالتصغير . قال ( كان يعلى يقول تلك الغزوة أوثقُ أعمالي عندي ) تقدم في الإجازة بلفظ إجمالى وبالعين المهملة أصح .

قوله ( قال عطاء ) هو موصول بالإسناد المذكور .

قوله ( كان لي أجير ، فقاتلَ إنساناً فعضَ أحدهما يدَ الآخر ، قال عطاء : فلقد أخبرني صفوانُ أيهما عضَّ الآخر فنسيته ) سيأتى البحث في ذلك وتمة شرح هذا الحديث في كتاب الديات إن شاء الله تعالى

حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ

وقول الله عز وجل : ﴿ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا ﴾ الآية

[٤٤١٨] ٤٢٤٥- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عُقيل عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن

كعب بن مالك أن عبد الله بن كعب بن مالك - وكان قائد كعب من بنيهِ حينَ عَمي - قال سمعتُ كعب بن مالك يحدث حينَ تخلفَ عن قصة تبوك : قال كعب : لم أتخلف عن رسول الله صلى الله عليه في غزوة

غزاها إلا في غزوة تبوك، غير أنني كنت تخلفتُ في غزوة بدر، ولم يُعَاتَبَ أَحَدٌ تَخَلَّفَ عنها، إنما خرج رسولُ الله صلى الله عليه يَريدُ غيرَ قريشٍ حتى جمعَ اللهُ بينهم وبينَ عدوِّهم على غيرِ ميعادٍ، ولقد شهدتُ مع رسولِ الله صلى الله عليه ليلةَ العَقبةِ حينَ تَواثَقْنَا على الإسلامِ، وما أَحَبُّ أنْ لي بها مَشْهَدٌ بدر، وإن كانت بدر أذكرُ في الناسِ منها. كان من خَبري أني لم أكن قطُّ أَقْوَى ولا أيسرَ حينَ تَخَلَّفْتُ عنه في تلك الغزاة، والله ما اجتمعتُ عِنْدِي قَبْلَهُ راحِلَتانِ قطُّ حتى جمعتُهما في تلك الغزاة، ولم يكن رسولُ الله صلى الله عليه يَريدُ غزوةً إلا ورى بغيرها، حتى كانت تلك الغزوة غزاها رسولُ الله صلى الله عليه في حرٍّ شديدٍ، واستقبلَ سَفَرًا بعيدًا ومَفَازًا، وعدوًّا كثيرًا، فجلا للمسلمين أمرهم ليتأهبوا أهبةَ غزوهم، فأخبرهم بوجهه الذي يُريدُ، والمسلمون مع رسولِ الله صلى الله عليه كثير، ولا يجمعهم كتابٌ حافظ - يُريدُ الديوان - قال كعبٌ: فما رجلٌ يُريدُ أن يتغيبَ إلا ظنَّ أن سيخفى له، ما لم ينزلُ فيه وحيُ الله. وغزا رسولُ الله صلى الله عليه تلك الغزوة حين طابتِ الثمارُ والظلالُ، وتجهَّزَ رسولُ الله صلى الله عليه والمسلمون معه، فطففتُ أغدو لكي أتجهَّزَ معهم، فأرجعُ ولم أقضِ شيئًا، فأقولُ في نفسي: أنا قادرٌ عليه. فلم يزلُ يتمادى لي حتى اشتدَّ الناسُ الجُدَّ، فأصبح رسولُ الله صلى الله عليه والمسلمون معه ولم أقضِ من جهازي شيئًا. فقلتُ: أتجهَّزُ بعده يوم أو يومين، ثم ألحقهم، فغدوتُ بعد أن فصلوا لأتجهَّزَ، فرجعت ولم أقضِ شيئًا. ثم غدوت، ثم رجعت ولم أقضِ شيئًا. فلم يزل بي حتى أسرعوا وتفارطَ الغزو، وهَمَمْتُ أن أرتحلَ فأدركهم، وليتني فعلتُ، فلم يُقدِّرْ لي ذلك، فكنتُ إذا خرجت في الناس - بعدَ خروجِ رسولِ الله صلى الله عليه - فطففتُ فيهم، أحزنني أني لا أرى إلا رجلًا مغموصًا عليه النفاق، أو رجلًا من عذرِ الله من الضُّعفاء، ولم يذكرني رسولُ الله صلى الله عليه حتى بلغ تبوك، فقال وهو جالسٌ في القوم بتبوك: «ما فعل كعب؟» فقال رجلٌ من بني سلمة: يا رسولَ الله، حبسهُ برداهُ ونظره في عطفه، فقال معاذُ بن جبل: بئسَ ما قلتَ، والله يا رسولَ الله ما علمنا عليه إلا خيرًا. فسَكَتَ رسولُ الله صلى الله عليه. قال كعب بن مالك: فلما بلغني أنه توجَّهَ قافلًا حَضَرَنِي همي، وطففتُ أتذكرُ الكذبَ وأقول: بماذا أخرجُ من سَخَطه غدًا؟ واستعنتُ على ذلك بكل ذي رأيٍ من أهلي. فلما قيل: إن رسولَ الله صلى الله عليه قد أَظْلَمَ قادمًا زاح عني الباطل، وعرفتُ أني لن أخرجُ منه أبدًا بشيءٍ فيه كذب، فأجمعتُ صِدْقَه، وأصبح رسولُ الله صلى الله عليه عليه قادمًا، وكان إذا قَدِمَ من سفرٍ بدأ بالمسجدِ فیرکع فيه ركعتينِ ثم جلسَ للناس، فلما فعل ذلك جاءه الخُلَفَاءُ، فطفقوا يعتذرون إليه ويحلفون له - وكانوا بضعةً وثمانينَ رجلًا فقبلَ منهم رسولُ الله صلى الله عليه عليه علانيتهم وبايعهم واستغفر لهم، ووكل سرائرهم إلى الله. فجئتُه، فلما سلمتُ عليه تبسم تبسم الغضبِ ثم قال: «تعال»، فجئتُ أمشي حتى جلستُ بين يديه، فقال لي: «ما خلَّفَكَ؟ ألم تكن قد ابتعتَ ظهرك؟» فقلت: بلى، إني والله لو جلستُ عند غيرك من أهل الدنيا لرأيتُ أن سأخرجُ من سَخَطه بعذر، ولقد أعطيتُ جدلاً، ولكني والله لقد علمتُ لئن حدثتُك اليومَ حديثَ كذبٍ ترضى به عني ليوشكنَّ الله

أَنْ يُسَخِّطَكَ عَلَيَّ، وَلَكِنْ حَدَّثْتُكَ حَدِيثَ صَدَقَ تَجِدُ عَلَيَّ فِيهِ إِنِّي لَأَرْجُو فِيهِ عَفْوَ اللَّهِ، لَا وَاللَّهِ مَا كَانَ لِي مِنْ عَذْرٍ، وَاللَّهِ مَا كُنْتُ قَطُّ أَقْوَى وَلَا أَيْسَرَ مِنِّي حِينَ تَخَلَّفْتَ عَنْكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أَمَّا هَذَا فَقَدْ صَدَقَ، فَقُمْ حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ فِيكَ». فَقُمْتُ. وَثَارَ رَجَالٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ فَاتَّبَعُونِي فَقَالُوا لِي: وَاللَّهِ مَا عَلِمْنَاكَ كُنْتَ أَذْنَبْتَ ذَنْبًا قَبْلَ هَذَا، وَلَقَدْ عَجَزْتَ أَنْ لَا تَكُونَ اعْتَذَرْتَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِمَا اعْتَذَرَ إِلَيْهِ الْخُلَفَاءُ، قَدْ كَانَ كَافِيكَ ذَنْبَكَ اسْتَغْفَارُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَكَ. فَوَاللَّهِ مَا زَالُوا يُؤْنِسُونِي حَتَّى أَرَدْتُ أَنْ أَرْجِعَ فَأُكَذِّبَ نَفْسِي. ثُمَّ قُلْتُ لَهُمْ: هَلْ لَقِيَ هَذَا مَعِيَ أَحَدٌ؟ قَالُوا: نَعَمْ، رَجُلَانِ قَالَا مِثْلَ مَا قُلْتَ، فَقِيلَ لَهُمَا مِثْلُ مَا قِيلَ لَكَ. فَقُلْتُ مَنْ هُمَا؟ قَالَ: مُرَّارَةُ بْنُ الرَّبِيعِ الْعَمْرِيُّ وَهَلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ الْوَاقِفِيُّ، فَذَكَرُوا لِي رَجُلَيْنِ صَالِحَيْنِ قَدْ شَهِدَا بَدْرًا فِيهِمَا أَسْوَةٌ، فَمَضَيْتُ حِينَ ذَكَرُوهُمَا لِي. وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْمُسْلِمِينَ عَنْ كَلَامِنَا أَيْهَا الثَّلَاثَةِ مِنْ بَيْنِ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ، فَاجْتَنَبْنَا النَّاسَ، فَتَغَيَّرُوا لَنَا، حَتَّى تَنَكَّرَتْ فِي نَفْسِي الْأَرْضُ فَمَا هِيَ الَّتِي أَعْرِفُ. فَلَبِثْنَا عَلَى ذَلِكَ خَمْسِينَ لَيْلَةً، فَأَمَّا صَاحِبَايَ فَاسْتَكَانَا وَقَعَدَا فِي بُيُوتِهِمَا يَبْكِيَانِ، وَأَمَّا أَنَا فَكُنْتُ أَشَبَّ الْقَوْمِ وَأَجْلَدَهُمْ، وَكُنْتُ أَخْرَجُ فَأُشْهِدُ الصَّلَاةَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَطُوفُ فِي الْأَسْوَاقِ، وَلَا يُكَلِّمُنِي أَحَدٌ، وَآتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَاسْلَمَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي مَجْلِسِهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَأَقُولُ فِي نَفْسِي: هَلْ حَرَكْتُ شَفَتَيْهِ بَرْدَ السَّلَامِ عَلَيَّ أَمْ لَا؟ ثُمَّ أَصْلِي قَرِيبًا مِنْهُ، فَأَسَارِقُهُ النَّظَرَ، فَإِذَا أَقْبَلْتُ عَلَى صَلَاتِي أَقْبَلَ إِلَيَّ، وَإِذَا التَّفْتُ نَحْوَهُ أَعْرَضَ عَنِّي. حَتَّى إِذَا طَالَ عَلَيَّ ذَلِكَ مِنْ جَفْوَةِ النَّاسِ مَشَيْتُ حَتَّى تَسَوَّرْتُ جِدَارَ حَائِطِ أَبِي قَتَادَةَ، وَهُوَ ابْنُ عَمِي وَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ، فَسَلَمْتُ عَلَيْهِ، فَوَاللَّهِ مَا رَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ. فَقُلْتُ: يَا أَبَا قَتَادَةَ، أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ، هَلْ تَعْلَمُنِي أَحَبُّ اللَّهِ وَرَسُولُهُ؟ فَسَكَتَ. فَعُدْتُ لَهُ فَنَشَدْتُهُ فَسَكَتَ. فَعُدْتُ لَهُ فَنَشَدْتُهُ فَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَفَاضَتْ عَيْنَايَ، وَتَوَلَّيْتُ حَتَّى تَسَوَّرْتُ الْجِدَارَ. قَالَ: فَبَيْنَا إِنَّا أَمْشِي بِسُوقِ الْمَدِينَةِ إِذَا نَبْطِي مِنْ أَنْبَاطِ أَهْلِ الشَّامِ مَنْ قَدِمَ بِالطَّعَامِ يَبِيعُهُ بِالْمَدِينَةِ يَقُولُ: مَنْ يَدُلُّ عَلَى كَعْبِ ابْنِ مَالِكٍ؟ فَطَفِقَ النَّاسُ يُشِيرُونَ لَهُ: حَتَّى إِذَا جَاءَنِي دَفَعَ إِلَيَّ كِتَابًا مِنْ مَلِكِ غَسَّانٍ فَإِذَا فِيهِ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي أَنَّ صَاحِبَكَ قَدْ جَفَاكَ، وَلَمْ يَجْعَلْكَ اللَّهُ بَدَارَ هَوَانٍ وَلَا مَضِيعَةً، فَالْحَقْ بِنَا نَوَاسِكَ. فَقُلْتُ لَهَا قَرَأْتُهَا: وَهَذَا أَيْضًا مِنَ الْبَلَاءِ. فَتَيَمَّمْتُ بِهَا التَّنَوُّرَ فَسَجَرْتُهُ بِهَا. حَتَّى إِذَا مَضَتْ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً مِنَ الْخَمْسِينَ، إِذَا رَسُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَأْتِينِي فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَأْمُرُكَ أَنْ تَعْتَزَلَ أَمْرَاتِكَ. فَقُلْتُ: أَطْلُقُهَا أَمْ مَاذَا أَفْعَلُ؟ قَالَ: لَا. بَلْ اعْتَزَلْهَا وَلَا تَقْرَبْهَا. وَأَرْسَلْتُ إِلَى صَاحِبِي مِثْلَ ذَلِكَ. فَقُلْتُ لَأَمْرَاتِي: الْحَقِّي بِأَهْلِكَ فَتَكُونِي عَنْدَهُمْ حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ فِي هَذَا الْأَمْرِ. قَالَ كَعْبٌ: فَجَاءَتْ أَمْرَاةُ هَلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ شَيْخٌ ضَائِعٌ. لَيْسَ لَهُ خَادِمٌ، فَهَلْ تَكْرَهُ أَنْ أَخْدُمَهُ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ لَا يَقْرَبُكَ». قَالَتْ: إِنَّهُ وَاللَّهِ مَا بِهِ حَرَكَةٌ إِلَى شَيْءٍ، وَاللَّهِ مَا زَالَ يَبْكِي مِنْذُ كَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ إِلَى يَوْمِهِ هَذَا. فَقَالَ لِي بَعْضُ أَهْلِي: لَوْ اسْتَأْذَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي أَمْرَاتِكَ كَمَا أَذِنَ لَأَمْرَاةِ هَلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ أَنْ تَخْدُمَهُ. فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا اسْتَأْذَنُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَمَا يُدْرِينِي مَا

يقول رسول الله صلى الله عليه إذا استأذنته فيها، وأنا رجل شاب. فلبثت بعد ذلك عشر ليالٍ حتى كملت لنا خمسون ليلة من حين نهى رسول الله صلى الله عليه عن كلامنا. فلما صليت صلاة الفجر صبح خمسين ليلة، وأنا على ظهر بيت من بيوتنا، فبينما أنا جالس على الحال التي ذكر الله: قد ضاقت علي نفسي، وضاقت علي الأرض بما رحبت، سمعت صوت صارخ أوفى على جبل سلع بأعلى صوته: يا كعب بن مالك أبشر. فخررت ساجداً، وعرفت أن قد جاء فرج. وأذن رسول الله صلى الله عليه بتوبة الله علينا حين صلى صلاة الفجر فذهب الناس يبشروننا، وذهب قبل صاحبي مبشرون، وركض رجل إلي فرساً، وسعى ساع من أسلم فأوفى على الجبل، وكان الصوت أسرع من الفرس. فلما جاءني الذي سمعت صوته يبشرنني نزعته له ثوبي، فكسوته إياهما ببشراه. والله ما أملك غيرهما يومئذ. واستعرت ثوبين فلبستهما، وانطلقت إلى رسول الله صلى الله عليه فتلقاني الناس فوجاً فوجاً يهنئوني بالتوبة يقولون: لتَهْنِك توبة الله عليك. قال كعب: حتى دخلت المسجد، فإذا رسول الله صلى الله عليه جالس حوله الناس، فقام إلي طلحة بن عبيد الله يهرول حتى صافحني وهنأني، والله ما قام إلي رجل من المهاجرين غيره، ولا أنساها لطلحة. قال كعب: فلما سلمت على رسول الله صلى الله عليه قال رسول الله صلى الله عليه وهو يبرق وجهه من السرور: «أبشر بخير يوم مر عليك منذ ولدتك أمك». قال: قلت: أمن عندك يا رسول الله أم من عند الله؟ قال: لا، بل من عند الله. وكان رسول الله صلى الله عليه إذا سر استنار وجهه حتى كأنه قطعة قمر، وكنا نعرف ذلك منه. فلما جلست بين يديه قلت: يا رسول الله إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله. قال رسول الله صلى الله عليه: «أمسك عليك بعض مالك، فهو خير لك». قلت: فإني أملك سهمي الذي بخير. فقلت: يا رسول الله، إن الله إنما نجاني بالصدق، وإن من توبتي أن لا أحدث إلا صدقاً ما بقيت. فوالله ما أعلم أحداً من المسلمين أبلاه الله في صدق الحديث - منذ ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه أحسن مما أبلاني، وما تعمدت منذ ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه إلى يومي هذا كذباً، وإنني لأرجو أن يحفظني الله فيما بقيت، وأنزل الله عز وجل على رسول الله صلى الله عليه: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ إلى قوله: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ فوالله ما أنعم الله علي من نعمة قط - بعد إذ هداني للإسلام - أعظم، في نفسي من صدق رسول الله صلى الله عليه أن لا أكون كذبتُهُ فأهلك كما هلك الذين كذبوا، فإن الله قال للذين كذبوا حين أنزل الوحي شرّاً ما قال لأحد، فقال عز وجل: ﴿سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ قال كعب: وكنا تخلفنا أيها الثلاثة عن أمر أولئك الذين قبل منهم رسول الله صلى الله عليه حين حلفوا له، فبايعهم واستغفر لهم وأرجأ رسول الله صلى الله عليه أمرنا حتى قضى الله فيه، فبذلك قال الله عز وجل: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا﴾ وليس الذي ذكر الله مما خلفنا عن الغزو، إنما هو تخليفه إيانا وإرجأه أمرنا عمن حلف له واعتذر إليه. فقبل منه.

**قوله** ( حديث كعب بن مالك ، وقول الله تعالى وعلى الثلاثة الذين خلفوا ) سيأتي الكلام على قوله ﴿ خلفوا ﴾ في آخر الحديث .

**قوله** ( عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك أن عبد الله بن كعب ) كذا عند الأكثر ، ووقع عن الزهري في بعض هذا الحديث رواية عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك وهو عم عبد الرحمن بن عبد الله الذي حدث به عنه هنا ، وفي رواية عن عبد الله بن كعب نفسه ، قال أحمد بن صالح فيما أخرجه ابن مردويه : كان الزهري سمع هذا القدر من عبد الله بن كعب نفسه ، وسمع هذا الحديث بطوله من ولده عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب ، وعنه أيضا رواية عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب عن عمه عبيد الله بالتصغير ، ووقع عند ابن جرير من طريق يونس عن الزهري في أول الحديث بغير إسناد ، قال الزهري ، غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك وهو يريد نصارى العرب والروم بالشام ، حتى إذا بلغ تبوك أقام بضعة عشرة ليلة ، ولقيه بها وفد أذرح ووفد أيلة ، فصالحهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجزية ، ثم قفل من تبوك ولم يجاوزها ، وأنزل الله تعالى ﴿ لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة ﴾ الآية « والثلاثة الذين خلفوا رهط من الأنصار في بضعة وثمانين رجلا ، فلما رجع صدقه أولئك واعترفوا بذنوبهم ، وكذب سائرهم فحلفوا ما حبسهم إلا العذر فقبل ذلك منهم ، ونهى عن كلام الذين خلفوا . قال الزهري « وأخبرني عبد الرحمن بن عبد الله ابن كعب » فساق الحديث بطوله .

**قوله** ( وكان قائد كعب من بني ) بفتح الموحدة وكسر النون بعدها تحتانية ساكنة ، وقع في رواية القابسي هنا وكذا لابن السكن في الجهاد « من بيته » بفتح الموحدة وسكون التحتانية بعدها مشاة ، والأول هو الصواب . وفي رواية معقل عن ابن شهاب عند مسلم « وكان قائد كعب حين أصيب بصره وكان أعلم قومه وأوعاهم لأحاديث أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله** ( حين تخلف ) أي زمان تخلفه . وقوله « عن قصة » متعلق بقوله يحدث .

**قوله** ( إلا في غزوة تبوك ) زاد أحمد من رواية معمر « وهي آخر غزوة غزاها » وهذه الزيادة رواها موسى بن عقبة عن ابن شهاب بغير إسناد ، ومثله في زيادات المغازي ليونس بن بكير من مرسل الحسن . وقوله « ولم يعاتب أحدا » تقدم في غزوة بدر بهذا السند « ولم يعاتب الله أحدا » .

**قوله** ( توائفنا ) بمثلثة وقاف أي أخذ بعضنا على بعض الميثاق لما تبايعنا على الإسلام والجهاد .

**قوله** ( وما أحب أن لي بها مشهد بدر ) أي أن لي بدنها .

**قوله** ( وإن كانت بدر أذكر في الناس ) أي أعظم ذكرا . وفي رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم ، وإن كانت بدر أكثر ذكرا في الناس منها « ولأحمد من طريق معمر عن ابن شهاب « ولعمري إن أشرف مشاهد رسول



الله صلى الله عليه وسلم لبدر .

قوله ( أقوى ولا أيسر ) زاد مسلم « منى » .

قوله ( ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد غزوة إلا ورى بغيرها ) أى أوهم غيرها ، والتورية أن يذكر لفظا يحتمل معنيين أحدهما أقرب من الآخر فيوهم إرادة القريب وهو يريد البعيد . وزاد أبو داود من طريق محمد بن ثور عن معمر عن الزهرى « وكان يقول : الحرب خدعة » .

( تنبيه ) : هذه القطعة من الحديث أفردت منه ، وقد تقدمت في الجهاد بهذا الإسناد ، وزاد فيه من طريق يونس عن الزهرى « وقلما كان يخرج إذا خرج في سفر إلا يوم الخميس » . وللنسائي من طريق ابن وهب عن يونس « في سفر جهاد ولا غيره » وله من وجه آخر « وخرج في غزوة تبوك يوم الخميس » .

قوله ( وعدوا كثيرا ) في رواية « وغزو عدو كبير » .

قوله ( فجلى ) بالجيم وتشديد اللام ويجوز تخفيفها أى أوضح .

قوله ( أهبة غزوهم ) في رواية الكشميهنى « أهبة عدوهم » والأهبة بضم الهمزة وسكون الهاء ما يحتاج اليه في السفر والحرب .

قوله ( ولا يجمعهم كتاب حافظ ) بالتثنية فيهما . وفي رواية مسلم بالإضافة ، وزاد في رواية معقل « يزيدون على عشرة آلاف ، ولا يجمع ديوان حافظ » وللحاكم في « الإكليل » من حديث معاذ « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غزوة تبوك زيادة على ثلاثين ألفا » وبهذه العدة جزم ابن إسحق وأورده الواقدي بسند آخر موصول وزاد « أنه كان معه عشرة آلاف فرس » فتحمل رواية معقل على إرادة عدد الفرسان . ولابن مردويه « ولا يجمعهم ديوان حافظ » يعنى كعب بذلك الديوان يقول : لا يجمعهم ديوان مكتوب ، وهو يقوى رواية التثنية ، وقد نقل عن أنى زرة الرازى أنهم كانوا في غزوة تبوك أربعين ألفا ، ولا تخالف الرواية التى في « الإكليل » أكثر من ثلاثين ألفا لاحتمال أن يكون من قال أربعين ألفا جبر الكسر ، وقوله يريد الديوان هو كلام الزهرى ، وأراد بذلك الاحتراز عما وقع في حديث حذيفة « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : أكتبوا لى من تلفظ بالإسلام » وقد ثبت أن أول من دون الديوان عمر رضى الله عنه .

قوله ( قال كعب ) هو موصول بالإسناد المذكور .

قوله ( فما رجل ) في رواية مسلم « فقل رجل » .

قوله ( الا ظن أنه سيخفى ) في رواية الكشميهنى « أن سيخفى » بتخفيف النون بلا هاء ، وفي رواية مسلم « أن ذلك سيخفى له » .

**قوله ( حين طابت الثمار والظلال )** في رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب « في قيظ شديد في ليالي الخريف والناس خائفون في نخلهم » وفي رواية أحمد من طريق معمر « وأنا أقدر شيء في نفسي على الجهاز وخفة الحاذ ، وأنا في ذلك أصغو إلى الظلال والثار » وقوله « الحاذ » بجاء مهملة وتخفيف الذال المعجمة هو الحال وزنا ومعنى . وقوله « أصغو » بصاد مهملة وضم المعجمة أى أميل ، ويروى « أصعر » بضم العين المهملة بعدها راء ، وفي رواية ابن مردويه « فالناس إليها صعر » .

**قوله ( حتى اشتد الناس الجد )** بكسر الجيم وهو الجد في الشيء والمبالغة فيه ، وضبطوا الناس بالرفع على أنه الفاعل والجد بالنصب على نزع الخافض ، أو هو نعت لمصدر محذوف أى اشتد الناس الاشتداد الجد ، وعند ابن السكن « اشتد بالناس الجد » برفع الجد وزيادة الموحدة وهو الذى في رواية أحمد ومسلم وغيرهما ، وفي رواية الكشميهني « بالناس الجد » والجد على هذا فاعل وهو مرفوع وهى رواية مسلم ، وعند ابن مردويه « حتى شمر الناس الجد » وهو يؤيد التوجيه الأول .

**قوله ( فأصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون معه ولم أقض من جهازى )** بفتح الجيم وبكسرها وعند ابن أنس شيبة وابن جرير من وجه آخر عن كعب « فأخذت في جهازى ، فأمسيت ولم أفرغ ، فقلت أتهجز في غد » .

**قوله ( حتى أسرعوا )** وفي رواية الكشميهني « حتى شرعوا » بالشين المعجمة وهو تصحيف .

**قوله ( وليتى فعلت )** زاد في رواية ابن مردويه « ولم أفعل » .

**قوله ( وتفارط )** بالفاء والطاء والمهملة أى فات وسبق ، والفرط سبق . وفي رواية ابن أنس شيبة « حتى آمن القوم وأسرعوا ، فطفقت أغدو للتجهيز وتشغلنى الرجال ، فأجمعت القعود حين سبقنى القوم » وفي رواية أحمد من طريق عمر بن كثير عن كعب « فقلت أيها ، سار الناس ثلاثا ، فأقمت » .

**قوله ( مغموصا )** بالغين المعجمة والصاد المهملة أى مطعوناً عليه في دينه متهما بالنفاق ، وقيل طعناه مستحقرا ، تقول غمصت فلانا إذا استحققرته .

**قوله ( حتى بلغ تبوك )** بغير صرف للأكثر ، وفي رواية « تبوكا » على إرادة المكان .

**قوله ( فقال رجل من بنى سلمة )** بكسر اللام ، وفي رواية معمر « من قومي » وعند الواقدي أنه عبد الله ابن أنيس ، وهذا غير الجهني الصحابي المشهور ، وقد ذكر الواقدي فيمن استشهد بالجماعة عبد الله بن أنيس السلمى بفتححتين فهو هذا ، والذي رد عليه هو معاذ بن جبل اتفاقا إلا ما حكى الواقدي ، وفي رواية أنه أبو قتادة ، قال والأول أثبت .

**قوله ( حبسه برداه والنظر في عطفه )** بكسر العين المهملة وكنى بذلك عن حسنه وبهجته ، والعرب تصنف الرداء بصفة الحسن وتسميه عطفًا لوقوعه على عطفى الرجل .

**قوله ( فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم )** فبينما هو كذلك رأى رجلاً منتصباً يزول به السراب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كن أبا خيثمة فإذا هو أبو خيثمة الأنصارى : قلت : واسم أبى خيثمة هذا سعد بن خيثمة ، كذا أخرجه الطبراني من حديثه ولفظه « تخلفت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخلت حائطا فرأيت عريشا قد رش بالماء ، ورأيت زوجتى فقلت : ما هذا بإنصاف ، رسول الله صلى الله عليه وآله فرأى الناس قال النبى : كن أبا خيثمة ، فجئت . فدعا لى » وذكره ابن إسحق عن عبد الله بن أبى بكر بن حزم مرسلًا ، وذكر الواقدي أن اسمه عبد الله بن خيثمة ، وقال ابن شهاب : اسمه مالك بن قيس .

**قوله ( فلما بلغنى أنه توجه قافلا )** فى رواية مسلم « فلما بلغنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم » وذكر ابن سعد أن قدوم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة كان فى رمضان .

**قوله ( حضرني همى )** فى رواية الكشميهنى « همى » وفى رواية مسلم « بئى » بالموحدة ثم المثلثة ، وفى رواية ابن أبى شيبه « فطفقت أعد العذر لرسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جاء وأهمل الكلام » :

**قوله ( وأجمعت صدقه )** أى جزمت بذلك وعقدت عليه قصدى ، وفى رواية ابن أبى شيبه « وعرفت أنه لا ينجينى منه إلا الصدق » .

**قوله ( وكان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فركع فيه ركعتين ثم جلس للناس )** هذه القطعة من هذا الحديث أفردت فى الجهاد ، وقد أخرجه أحمد من طريق ابن جريج عن ابن شهاب بلفظ « لا يقدم من سفر إلا فى الضحى فيبدأ بالمسجد فيصلى فيه ركعتين ويقعد » وفى رواية ابن أبى شيبه ثم يدخل على أهله ، وفى حديث أبى ثعلبة عند<sup>(١)</sup> والطبراني « كان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم يثنى بفاطمة ثم يأتى أزواجه » وفى لفظ « ثم بدأ ببيت فاطمة ثم أتى بيوت نسائه » .

**قوله ( جاءه المخلفون فطفقوا يعتذرون اليه ويخلفون له ، وكانوا بضعة وثمانين رجلاً )** ذكر الواقدي أن هذا العدد كان من منافقى الأنصار ، وأن المعذرين من الأعراب كانوا أيضا اثنين وثمانين رجلاً من بنى غفار وغيرهم ، وأن عبد الله بن أبى ومن أطاعه من قومه كانوا من غير هؤلاء وكانوا عددا كثيرا .

**قوله ( فلما سلمت عليه تبسم تبسم المغضب )** وعند ابن عائذ فى المغازى « فأعرض عنه ، فقال : يا نبى الله لم تعرض عني ؟ فوالله ما نافقت ولا ارتيت ولا بدلت » . قال : فما خلفك ؟ .

قوله ( والله لقد أعطيت جدلاً ) أى فصاحة وقوة كلام بحيث أخرج عن عهدة ما ينسب إلى بما يقبل ولا يرد .

قوله ( تجدد على ) بكسر الجيم أى تغضب .

قوله ( حتى يقضى الله فيك ، فقامت ) زاد النسائي من طريق يونس عن الزهري « فمضيت » .

قوله ( وثار رجال ) أى وثبوا .

قوله ( كافيك ذنبك ) بالنصب على نزع الخافض أو على المفعولية أيضاً ، واستغفار بالرفع على أنه الفاعل . وعند ابن عائذ « فقال كعب : ما كنت لأجمع أمرين : أتخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأكذبه . فقالوا : إنك شاعر جرى فقال : أما على الكذب فلا » زاد في رواية ابن أبى شيبه « كما صنع ذلك بغيرك فقبل منهم عذرهم واستغفر لهم » .

قوله ( وقيل لهم مثل ما قيل لك ) في رواية ابن مردويه « وقال لهما مثل ما قيل لك » .

قوله ( يؤنبوني ) بنون ثقيلة ثم موحدة من التأنيب وهو اللوم العنيف .

قوله ( مرارة ) بضم الميم وراءين الأولى خفيفة ، وقوله ( العمري ) بفتح المهملة وسكون الميم نسبة إلى بنى عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس ، ووقع لبعضهم العامري وهو خطأ .

وقوله ( ابن الربيع ) هو المشهور ، ووقع في رواية لمسلم « ابن ربيعة » وفي حديث مجمع بن جارية عند ابن مردويه « مرارة بن ربيع » وهو خطأ ، وكذا ما وقع عند ابن أبى حاتم من مرسل الحسن من تسميته « ربيع بن مرارة » وهو مقلوب ، وذكر في هذا المرسل أن سبب تخلفه أنه كان له حائط حين زهى فقال في نفسه : اقد غزت قبلها ، فلو أقمت عامي هذا . فلما تذكر ذنبه قال : اللهم إني أشهدك أني قد تصدقت به في سبيلك . وفيه أن الآخر يعنى هلالاً كان له أهل تفرقوا ثم اجتمعوا فقال : لو أقمت هذا العام عندهم ، فلما تذكر قال : اللهم لك على أن لا أرجع إلى أهل ولا مال .

قوله ( وهلال بن أمية الواقفي ) بقاف ثم فاء نسبة إلى بنى واقف بن امرئ القيس بن مالك بن الأوس .

قوله ( فذكروا لي رجلين صالحين قد شهدا بدر ) هكذا وقع هنا . وظاهره أنه من كلام كعب بن مالك ، وهو مقتضى صنيع البخاري ، وقد قررت ذلك واضحاً في غزوة بدر . ومن جزم بأنهما شهدا بدر أبو بكر الأثرم ، وتعقبه ابن الجوزي ونسبه إلى الغلط فلم يصب ، واستدل بعض المتأخرين لكونهما لم يشهدا بدر بما وقع في قصة حاطب ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يهجره ولا عاقبه مع كونه جس عليه ، بل قال لعمر لما هم بقتله « وما

يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » . قال : وأين ذنب التخلف من ذنب الجس ؟ . قلت : وليس ما استدلل به بواضح ، لانه يقتضى أن البدرى عنده إذا جنى جناية ولو كبرت لا يعاقب عليها ، وليس كذلك ، فهذا عمر مع كونه المخاطب بقصة حاطب فقد جلد قدامة بن مظعون الحد لما شرب الخمر وهو يدري كما تقدم ، وإنما لم يعاقب النبي صلى الله عليه وسلم حاطبا ولا هجره لأنه قبل عذره في أنه إنما كاتب قريشا خشية على أهله وولده ، وأراد أن يتخذ له عندهم يدا فعذره بذلك ، بخلاف تخلف كعب وصاحبيه فإنهم لم يكن لهم عذر أصلا . والله أعلم .

**قوله ( لى فيهما أسوة )** بكسر الهمزة ويجوز ضمها ، قال ابن التين : التأسى بالنظر ينفع في الدنيا بخلاف الآخرة ، فقد قال تعالى ﴿ ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم ﴾ الآية .

**قوله ( فمضيت حين ذكرهما لى )** فى رواية معمر « فقلت والله لا أرجع إليه فى هذا أبدا » .

**قوله ( ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين عن كلامنا أيها الثلاثة )** بالرفع وهو فى موضع نصب على الاختصاص أى متخصصين بذلك دون بقية الناس .

**قوله ( حتى تنكرت فى نفسى الأرض فما هى بالتى أعرف )** وفى رواية معمر « وتنكرت لنا الحيطان حتى ما هى بالحيطان التى نعرف ، وتنكر لنا الناس حتى ما هم الذين نعرف » وهذا يجده الحزين والمهموم فى كل شىء حتى قد يجده فى نفسه ، وزاد المصنف فى التفسير من طريق إسحق بن راشد عن الزهرى « وما من شىء أهم إلى من أن أموت فلا يصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو يموت فأكون من الناس بتلك المنزلة فلا يكلمنى أحد منهم ولا يصلى على » ، وعند ابن عائد « حتى وجلوا أشد الوجل وصاروا مثل الرهبان » .

**قوله ( هل حرك شفتيه برد السلام على )** لم يجزم كعب بتحريك شفتيه عليه السلام ، ولعل ذلك يسبب أنه لم يكن يديم النظر إليه من الخجل .

**قوله ( فأسارقه )** بالسين المهملة والقاف أى أنظر إليه فى خفية .

**قوله ( من جفوة الناس )** بفتح الجيم وسكون الفاء أى إعراضهم ، وفى رواية ابن أبى شيبه « وطفقنا نمشى فى الناس ، لا يكلمنا أحد ولا يرد علينا سلاما » .

**قوله ( حتى تسورت )** أى علوت سور الدار .

**قوله ( جدار حائط أبى قتادة وهو ابن عمى وأحب الناس الى )** ذكر أنه ابن عمه لكونهما معا من بنى سلمة ، وليس هو ابن عمه أخى أبيه الأقرب .

**قوله ( أنشدك )** بضم المعجمة وفتح أوله أى أسألك ، وقوله ( الله ورسوله أعلم ) ليس هو تكلিما لكعب لأنه لم ينو به ذلك كما سيأتى تقريره .

**قوله** ( وتوليت حتى تسورت الحائط ) وفي رواية معمر « فلم أملك نفسي أن بكيت ، ثم اقتحمت الحائط خارجا » .

**قوله** ( إذا نبطي ) بفتح النون والموحدة .

**قوله** ( من أنباط أهل الشام ) نسبة إلى استنباط الماء واستخراجه ، وهؤلاء كانوا في ذلك الوقت أهل الفلاحة وهذا النبطي الشامي كان نصرانيا كما وقع في رواية معمر « إذا نصراني جاء بطعام له يبيعه » ولم أقف على اسم هذا النصراني ، « ويقال ان النبط ينسبون إلى نبط بن هانب بن أميم بن لاوذ بن سام بن نوح » .

**قوله** ( من ملك غسان ) بفتح المعجمة وسين مهملة ثقيلة هو جيلة بن الأيهم ، جزم بذلك ابن عائذ . وعند الواقدي الحارث بن أبي ثمر ، ويقال جيلة بن الأيهم . وفي رواية ابن مردويه « فكتب إلى كتابا في سرقة من حرير » .

**قوله** ( ولم يجعلك الله بدار هوان ولا مضيفة ) بسكون المعجمة ويجوز كسرهما ، أى حيث يضع حقل . وعند ابن عائذ « فإن لك متحولا » بالمهمله وفتح الواو ، أى مكانا تتحول إليه .

**قوله** ( فالحق بنا نواسك ) بضم النون وكسر المهملة من المواساة ، وزاد في رواية ابن أبي شيبة « في أموالنا . فقلت : إنا لله ، قد طمع في أهل الكفر » ونحوه لابن مردويه .

**قوله** ( فتيمنت ) أى قصدت ، والتنور ما يخبز فيه ، وقوله فسجرت بهسين مهملة وجيم أى أوقدته ، وأنت الكتاب على معنى الصحيفة . وفي رواية ابن مردويه « فعمدت بها إلى تنور به فسجرت بها » . ودل صنيع كعب هذا على قوة إيمانه ومحبة لله ولرسوله ، وإلا فمن صار في مثل حاله من الهجر والإعراض قد يضعف عن احتمال ذلك وتحمله الرغبة في الجاه والمال على هجران من هجره ولا سيما مع أمنه من الملك الذي استدعاه إليه أنه لا يكرهه على فراق دينه ، لكن لما احتمل عنده أنه لا يأمن من الافتتان بحسب المادة وأحرق الكتاب ومنع الجواب ، هذا مع كونه من الشعراء الذين طبعت نفوسهم على الرغبة ، ولا سيما بعد الاستدعاء والحث على الوصول إلى المقصود من الجاه والمال ، ولا سيما والذي استدعاه قريبه ونسيبه ، ومع ذلك فغلب عليه دينه وقوى عنده يقينه ، ورجح ما هو فيه من النكد والتعذيب على مادعى إليه من الراحة والنعيم ، حبا في الله ورسوله ، كما قال صلى الله عليه وسلم « وأن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما » وعند ابن عائذ أنه شكاه حاله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : مازال إعراضك عني حتى رغب في أهل الشرك .

**قوله** ( إذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ) لم أقف على اسمه ، ثم وجدت في رواية الواقدي أنه خزيمه بن ثابت ، قال : وهو الرسول إلى هلال ومرارة بذلك .

**قوله** ( أن تعزل امرأتك ) هي عميرة بنت جبير بن صخر بن أمية الأنصارية أم أولاده الثلاثة عبد الله وعبيد

الله ومعبد ، ويقال اسم امرأته التي كانت يومئذ عنده خيرة بالمعجزة المفتوحة ثم التحتانية .

**قوله ( الحقى بأهلك فتكونى عندهم حتى يقضى الله )** زاد النسائي من طريق معقل بن عبيد الله عن الزهري « فلحقت بهم » .

**قوله ( فجاءت امرأة هلال )** هي خولة بنت عاصم .

**قوله ( فقال لى بعض أهلى )** لم أقف على اسمه ، ويشكل مع نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن كلام الثلاثة ، ويجاب بأنه لعله بعض ولده أو من النساء ، ولم يقع النهى عن كلام الثلاثة للنساء اللاتي في بيوتهم ، أو الذى كلمه بذلك كان منافقا ، أو كان ممن يخدمه ولم يدخل فى النهى .

**قوله ( فأوفى )** بالفاء مقصور أى أشرف واطلع .

**قوله ( على جبل سلع )** بفتح المهملة وسكون اللام ، وفي رواية معمر « من ذروة سلع » أى أعلاه ، وزاد ابن مردويه « وكنت ابتليت خيمة فى ظهر سلع فكنت أكون فيها » ونحوه لابن عائذ وزاد « أكون فيها نهرا » .

**قوله ( يا كعب بن مالك أبشر )** فى رواية عمر بن كثير عن كعب عند أحمد « إذ سمعت رجلا على الشية يقول : كعبا كعبا ، حتى دنا منى فقال : بشروا كعبا » .

**قوله ( فخررت ساجدا وقد عرفت أنه جاء فرج )** وعند ابن عائذ « فخر ساجدا يبكى فرحا بالتوبة » .

**قوله ( وآذن )** بالمد وفتح المعجمة أى أعلم ، وللكشميهنى بغير مد وبالكسر ، ووقع فى رواية إسحق بن راشد وفى رواية معمر « فأنزل الله توبتنا على نبيه حين بقى الثلث الأخير من الليل ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم عند أم سلمة ، وكانت أم سلمة محسنة فى شأنى معتنية بأمرى فقال : يا أم سلمة تيب على كعب ، قالت : أفلا أرسل إليه فأبشره ؟ قال : إذا يحطكمكم الناس فيمنعوكم النوم سائر الليلة . حتى إذا صلى الفجر آذن بتوبة الله علينا » .

**قوله ( وركض إلى رجل فرسا )** لم أقف على اسمه ، ويحتمل أن يكون هو حمزة بن عمرو الأسلمى .

**قوله ( وسعى ساع من أسلم )** هو حمزة بن عمرو ورواه الواقدي ، وعند ابن عائذ أن اللذين سعى أبو بكر وعمر ، لكنه صدره بقوله « زعموا » وعند الواقدي « وكان الذى أوفى على سلع أبا بكر الصديق فصاح : قد تاب الله على كعب . والذى خرج على فرسه الزبير بن العوام . قال : وكان الذى بشرنى فترعت له ثوبى حمزة بن عمرو الأسلمى . قال : وكان الذى بشر هلال بن أمية بتوبته سعيد بن زيد ، قال : وخرجت إلى بنى واقف فبشرته فسجد . قال سعيد : فما ظننته يرفع رأسه حتى تخرج نفسه » يعنى لما كان فيه من الجهد فقد قيل إنه امتنع من الطعام حتى كان يواصل الأيام صائما ولا يفتر من البكاء ، وكان الذى بشر مرارة بتوبته سلكان بن سلامة أو سلمة بن سلامة بن وقش .

**قوله ( والله ما أملك غيرهما يومئذ )** يريد من جنس الثياب ، وإلا فقد تقدم أنه كان عنده راحلتان ، وسيأتى أنه استأذن أن يخرج من ماله صدقة . ثم وجدت في رواية ابن أوى شبيهة التصريح بذلك ففيها « والله ما أملك يومئذ ثوبين غيرهما » وزاد ابن عائد من وجه آخر عن الزهرى « فلبسهما » .

**قوله ( واستعرت ثوبين )** في رواية الواقدي « من أوى قتادة » .

**قوله ( وانطلقت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية مسلم « فانطلقت أتأم رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( فوجا فوجا )** أى جماعة جماعة .

**قوله ( لينك بكسر النون )** وزعم ابن التين أنه بفتحها ، بل قال السفاقي إنه أصوب لأنه من الهناء ، وفيه نظر .

**قوله ( ولا أنساها لطلحة )** قالوا سبب ذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم كان أخى بينه وبين طلحة لما آخى بين المهاجرين والأنصار ، والذي ذكره أهل المغازى أنه كان أخا الزبير لكن كان الزبير أخا طلحة في أخوة المهاجرين فهو أخو أخيه .

**قوله ( أبشر بخير يوم مر عليك منذ ولدتك أمك )** استشكل هذا الإطلاق بيوم إسلامه فإنه مر عليه بعد أن ولدته أمه وهو خير أيامه ، فقليل هو مستثنى تقديرا وإن لم ينطق به لعدم خفائه ، والأحسن في الجواب أن يوم توبته مكمل ليوم إسلامه ، فيوم إسلامه بداية سعادته ويوم توبته مكمل لها فهو خير جميع أيامه ، وإن كان يوم إسلامه خيرا فيوم توبته المضاف إلى إسلامه خير من يوم إسلامه المجرد عنها . والله أعلم .

**قوله ( قال : لا ، بل من عند الله )** زاد في رواية ابن أوى شبيهة « إنكم صدقتم الله فصدقكم » .

**قوله ( حتى كأنه قطعة قمر )** في رواية إسحق بن راشد في التفسير « حتى كأنه قطعة من القمر ، ويسأل عن السر في التقييد بالقطعة مع كثرة ما ورد في كلام البلغاء من تشبيه الوجه بالقمر بغير تقييد ، وإقد تقدم في صفة النبى صلى الله عليه وسلم تشبيههم له بالشمس طالعة وغير ذلك ، وكان كعب بن مالك قائل هذا من شعراء الصحابة وحاله في ذلك مشهورة ، فلا بد في التقييد بذلك من حكمة . وما قيل في ذلك من الاحتراز من السواد الذى في القمر ليس بقوى ، لأن المراد تشبيهه بما في القمر من الضياء والاستنارة ، وهو في تمامه لا يكون فيها أقل مما في القطعة المجردة . وقد ذكرت في صفة النبى صلى الله عليه وسلم بذلك توجيهات : ومنها أنه للإشارة إلى موضع الاستنارة وهو الجبين وفيه يظهر السرور كما قالت عائشة مسرورا تشرق أسارير وجهه ، فكان التشبيه وقع على بعض الوجه فناسب أن يشبه ببعض القمر .

**قوله ( وكنا نعرف ذلك منه )** في رواية الكشميهنى « فيه » وفيه ما كان النبى صلى الله عليه وسلم عليه من كمال الشفقة على أمته والرأفة بهم والفرح بما يسرهم . وعند ابن مردويه من وجه آخر عن كعب بن مالك « لما نزلت توبتى أتيت النبى صلى الله عليه وسلم فقبلت يده وركبته » .

**قوله ( إن من توبتى أن أتخلع من مالى )** أى أخرج من جميع مالى .



**قوله ( صدقة )** هو مصدر في موضع الحال أى متصدقا ، أو ضمن أنخلع معنى أتصدق وهو مصدر أيضا . وقوله « أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك » في رواية أبى داود عن كعب أنه قال « ان من توبتى أن أخرج من مالى كله إلى الله ورسوله صدقة . قال : لا ، قلت نصفه . قال : لا ، قلت : فثلثه . قال : نعم » ولابن مردويه من طريق ابن عيينة عن الزهرى « فقال النبى صلى الله عليه وسلم : يجزى عنك من ذلك الثلث » ونحوه لأحمد في قصة أبى لبابة حين قال « إن من توبتى أن أنخلع من مالى كله صدقة لله ورسوله ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : يجزى عنك الثلث » .

**قوله ( فو الله ما أعلم أحدا من المسلمين أبلاه الله )** أى أنعم عليه . وقوله « فى صدق الحديث منذ ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن مما أبلانى » وكذلك قوله بعد ذلك « فو الله ما أنعم الله على من نعمة قط بعد أن هدانى إلى الإسلام أعظم من صدق لرسول الله صلى الله عليه وسلم » ففى قوله « أحسن وأعظم » شاهد على أن هذا السياق يورد ويراد به نفى الأفضلية لا المساواة ، لأن كعبا شاركه فى ذلك رفيقان ، وقد نفى أن يكون أحد حصل له أحسن مما حصل له ، وهو كذلك لكنه لم ينف المساواة .

**قوله ( أن لا أكون كذبتة )** لا زائدة كما نبه عليه عياض .

**قوله ( وكنا تخلفنا )** بضم أوله وكسر اللام وفى رواية مسلم وغيره « خلفنا » بضم المعجمة من غير شىء قبلها .

**قوله ( وأرجأ )** مهموزا أى أخر وزنا ومعنى ، وحاصله أن كعبا فسر قوله تعالى ﴿ وعلى الثلاثة الذين خلفوا ﴾ أى أخرؤا حتى تاب الله عليهم ، لا أن المراد أنهم خلفوا عن الغزو ، وفى تفسير عبد الرزاق عن معمر عمن سمع عكرمة فى قوله تعالى ﴿ وعلى الثلاثة الذين خلفوا ﴾ قال : خلفوا عن التوبة ، ولابن جرير من طريق قتادة نحوه ، قال ابن جرير : فمعنى الكلام لقد تاب الله على الذين أخرت توبتهم . وفى قصة كعب من الفوائد غير ما تقدم جواز طلب أموال الكفار من ذوى الحرب ، وجواز الغزو فى الشهر الحرام ، والتصريح بجهة الغزو إذا لم تقتض المصلحة ستره ، وأن الإمام إذا استنفر الجيش عموما لزمهم النفير ولحق اللوم بكل فرد فرد أن لو تخلف . وقال السهيلي إنما اشتد الغضب على من تخلف وإن كان الجهاد فرض كفاية لكنه فى حق الأنصار خاصة فرض عين لأنهم بايعوا على ذلك ، ومصدق ذلك قولهم وهم يحفرون الخندق :

نحن الذين بايعوا محمداً  
على الجهاد ما بقينا أبداً

فكان تخلفهم عن هذه الغزوة كبيرة لأنها كالتكتل لبيعتهم ، كذا قال ابن بطال . قال السهيلي : ولا أعرف له وجها غير الذى قال . قلت : وقد ذكرت وجها غير الذى ذكره ولعله أقعد ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ﴾ الآية . وعند الشافعية وجه أن الجهاد كان فرض عين فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، فعلى هذا فيتوجه العتاب على من تخلف مطلقا . وفيها أن العاجز عن الخروج بنفسه أو بماله لا لوم عليه ، واستخلاف من يقوم مقام الإمام على أهله والضعفة ، وفيها ترك قتل المنافقين ، ويستتبط منه ترك قتل الزنديق إذا أظهر التوبة . وأجاب من أجازه بأن الترك كان فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم لمصلحة التأليف على الإسلام . وفيها عظم أمر المعصية ، وقد نبه الحسن البصرى على ذلك فيما أخرجه ابن أبى حاتم عنه قال : يا سبحان الله ما أكل هؤلاء الثلاثة مالا حراما ولا سفكوا دما حراما

ولا أفسدوا في الأرض ، أصابهم ما سمعتم وضاعت عليهم الأرض بما رحبت ، فكيف بمن يواقع الفواحش والكبائر ؟ وفيها أن القوى في الدين يؤاخذ بأشد مما يؤاخذ الضعيف في الدين ، وجواز إخبار المرء عن تقصيره وتفريطه وعن سبب ذلك وما آل إليه أمره تحذيرا ونصيحة لغيره ، وجواز مدح المرء بما فيه من الخير إذا أطن الفتنة ، وتسلية نفسه بما لم يحصل له بما وقع لنظيره ، وفضل أهل بدر والعقبة ، والحلف للتأكيد من غير استحلاف ، والتورية عن المقصد ، ورد الغيبة ، وجواز ترك وطء الزوجة مدة . وفيه أن المرء إذا لاحت له فرصة في الطاعة فحقه أن يبادر إليها ولا يسوف بها لئلا يحرمها كما قال تعالى ﴿ استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم ، واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه ﴾ ومثله قوله تعالى ﴿ ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ﴾ ونسأل الله تعالى أن يلهمنا المبادرة إلى طاعته ، وأن لا يسلبنا ما خولنا من نعمته . وفيها جواز تمنى ما فات من الخير : وأن الإمام لا يهمل من تخلف عنه في بعض الأمور بل يذكره ليراجع التوبة . وجواز الطعن في الرجل بما يغلب على اجتهاد الطاعن عن حمية الله ورسوله . وفيها جواز الرد على الطاعن إذا غلب على ظن الراد وهم الطاعن أو غلظه . وفيها أن المستحب للقادم أن يكون على وضوء ، وأن يبدأ بالمسجد قبل بيته فيصلي ثم يجلس لمن يسلم عليه ، - ومشروعية السلام على القادم وتلقيه ، والحكم بالظاهر ، وقبول المعاذير واستحباب بكاء العاصي أسفا على ما فاته من الخير . وفيها إجراء الأحكام على الظاهر ووكل السرائر إلى الله تعالى وفيها ترك السلام على من أذنب ، وجواز هجره أكثر من ثلاث . وأما النهي عن الهجر فوق الثلاث فمحمول على من لم يكن هجرانه شرعيا ، وأن التيسر قد يكون عن غضب كما يكون عن تعجب ولا يختص بالسرور . ومعاينة الكبير أصحابه ومن يعز عليه دون غيره . وفيها فائدة الصدق وشؤم عاقبة الكذب . وفيها العمل بمفهوم اللقب إذا حفته قرينة ، لقوله صلى الله عليه وسلم لما حدثه كعب « أما هذا فقد صدق » فإنه يشعر بأن من سواه كذب ، لكن ليس على عمومته في حق كل أحد سواه ، لأن مرارة وهلا لا أيضا قد صدقا ، فيختص الكذب بمن حلف واعتذر ، لا بمن اعترف ، ولهذا عاقب من صدق بالتأديب الذي ظهرت فائدته عن قرب ، وآخر من كذب للعقاب الطويل ، وفي الحديث الصحيح « إذا أراد الله بعبد خيرا عجل له عقوبته في الدنيا ، وإذا أراد به شرا أمسك عنه عقوبته فيرد القيامة بذنوبه » قيل وإنما غلظ في حق هؤلاء الثلاثة لأنهم تركوا الواجب عليهم من غير عذر ، ويدل عليه قوله تعالى ﴿ ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ﴾ وقول الأنصار :

نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا أبدا

وفيها تريد حر المصيبة بالتأسي بالنظير ، وفيها عظم مقدار الصدق في القول والفعل ، وتعليق سعادة الدنيا والآخرة والنجاة من شرهما به ، وأن من عوقب بالهجر يعذر في التخلف عن صلاة الجماعة لأن مرارة وهلا لا لم يخرجوا من بيوتهم تلك المدة . وفيها سقوط رد السلام على المهجور عمن سلم عليه إذ لو كان واجبا لم يقل كعب : هل حرك شفتيه برد السلام . وفيها جواز دخول المرء دار جاره وصديقه بغير إذنه ومن غير الباب إذا علم رضاه . وفيها أن قول المرء « الله ورسوله أعلم » ليس بخطاب ولا كلام ولا يحث به من حلف أن لا يكلم الآخر إذا لم ينو به مكالمته وإنما قال أبو قتادة ذلك لما ألح عليه كعب ، وإلا فقد تقدم أن رسول ملك غسان لما سأل عن كعب جعل الناس يشيرون له إلى كعب ولا يتكلمون بقولهم مثلا هذا كعب مبالغ في هجره والإعراض عنه ، وفيها أن مسارقة النظر في الصلاة لا تقدح في صحتها ، وإيثار طاعة الرسول على مودة

القريب ، وخدمة المرأة زوجها ، والاحتياط لمجانبة ما يخشى الوقوع فيه ، وجواز تحريق ما فيه اسم الله للمصلحة . وفيها مشروعية سجود الشكر والاستباق إلى البشارة بالخير وإعطاء البشير أنفس ما يحضر الذي يأتيه بالبشارة ، وتهنئة من تجددت له نعمة ، والقيام إليه إذا أقبل ، واجتماع الناس عند الإمام في الأمور المهمة ، وسروره بما يسر أتباعه ، ومشروعية العارية ، ومصافحة القادم والقيام له ، والتزام المداومة على الخير الذي ينتفع به ، واستحباب الصدقة عند التوبة ، وأن من نذر الصدقة بكل ماله لم يلزمه إخراج جميعه . وسيأتي البحث فيه في كتاب النذر إن شاء الله تعالى . وقال ابن التين : فيه أن كعب بن مالك من المهاجرين الأولين الذين صلوا إلى القبلتين ، كذا قال ، وليس كعب من المهاجرين إنما هو من السابقين من الأنصار

### نُزُولُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَجَرِ

[٤٤١٩] ٤٢٤٦ - نا عبد الله بن محمد الجعفي قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر بن الزهري عن سالم عن

ابن عمر قال : لما مر النبي صلى الله عليه بالحجر قال : « لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم أن يصيبكم ما أصابهم ، إلا أن تكونوا باكين » . ثم قنع رأسه وأسرع السير حتى أجاز الوادي .

[٤٤٢٠] ٤٢٤٧ - نا يحيى بن بكير قال نا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله

عليه لأصحاب الحجر : « لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين إلا أن تكونوا باكين أن يصيبكم مثل ما أصابهم » .

قوله ( باب نزول النبي صلى الله عليه وسلم بالحجر ) بكسر المهملة وسكون الجيم ، وهي منازل ثمود . زعم بعضهم أنه مر به . ولم ينزل ، ويرده التصريح في حديث ابن عمر بأنه « لما نزل الحجر أمرهم أن لا يشربوا » وقد تقدم حديث ابن عمر في بئر ثمود ، وقد تقدمت مباحثه في أحاديث الأنبياء . وقوله « أن يصيبكم » بفتح الهمزة مفعول له ، أي كرامة الإصابة . وقوله « أجاز الوادي » أي قطعه . وقوله في الرواية الثانية « قال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحاب الحجر لا تدخلوا » قال الكرماني : أي قال لأصحابه الذين معه في ذلك الموضع ، وأضيف إلى الحجر لعبورهم عليه . وقد تكلم في ذلك وتعسف ، وليس كما قال ، بل اللام في قوله « لأصحاب الحجر » بمعنى عن ، وحذف المقول لهم ليعم كل سامع ، والتقدير : قال لأمنته عن أصحاب الحجر وهم ثمود : لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين ، أي ثمود : وهذا واضح لا خفاء به

### باب

[٤٤٢١] ٤٢٤٨ - نا يحيى بن بكير عن الليث عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن سعد بن إبراهيم عن نافع

ابن جبير عن عروة بن المغيرة عن أبيه مغيرة بن شعبة قال : ذهب النبي صلى الله عليه لبعض حاجاته فقامت أسكب عليه الماء - لا أعلمه إلا أنه قال في غزوة تبوك - فغسل وجهه ثم ذهب يغسل ذراعيه ، فضاقت عليه كم الجبة ، فأخرجهما من تحت جبته فغسلهما ، ثم مسح على خفيه .

[٤٤٢٢] ٤٢٤٩ - نا خالد بن مخلد قال نا سليمان عن عمرو بن يحيى عن عباس بن سهل بن سعد عن

أبي حميد قال : أقبلنا مع النبي صلى الله عليه من غزوة تبوك ، حتى إذا أشرفنا على المدينة قال : « هذه طابة ، وهذا أحد جبل يحبنا ونحبه » .

[٤٤٢٣]

٤٢٥٠- فا أحمد بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا حميد الطويل عن أنس: أن رسول الله صلى الله عليه رجع من غزوة تبوك فدنا من المدينة فقال: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَامًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا وَلَا قَطَعْتُمْ وادِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ». قالوا: يا رسول الله، وهم بالمدينة؟ قال: «وهم بالمدينة، حبسهم العذر».

**قوله (باب) كذا فيه بغير ترجمة، وهو كالفصل مما تقدم، لأن أحاديثه تتعلق ببقية قصة تبوك.**

**قوله (عن الليث عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن سعد بن إبراهيم) تقدم في الطهارة عن الليث عن يحيى بن سعيد عن سعد بن إبراهيم فكان له فيه شيخين.**

**قوله (ذهب النبي صلى الله عليه وسلم لبعض حاجته، فقامت أسكب عليه، لا أعلمه إلا في غزوة تبوك) كذا فيه، وقد قدمت في المسح على الخفين بيان من رواه بغير تردد، وذكرت هناك بقية شرحه.** ووقع عند مسلم من رواية عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة أن المغيرة أخبره أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تبوك فذكر حديث المسح كما تقدم وزاد المغيرة «فأقبلت معه حتى نجد الناس قد قدموا عبد الرحمن ابن عوف يصلى بهم، فأدرك النبي صلى الله عليه وسلم الركعة الأخيرة، فلما سلم عبد الرحمن قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يتم صلاته فأفرغ ذلك الناس» وفي رواية له «قال المغيرة فأرست تأخير عبد الرحمن، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: دعه».

**قوله (سليمان) هو ابن بلال، و (عمرو بن يحيى) هو المازني وقد تقدمت مباحث حديث أبي حميد هذا في أواخر الزكاة وفي الجهاد في «باب من غزا بصبي للخدمة».**

**قوله (عبد الله) هو ابن المبارك، وقد تقدمت مباحث الحديث سنداً وممتناً في الجهاد في «باب من حبسه العذر عن الغزو»**

### كِتَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ

[٤٤٢٤]

٤٢٥١- فا إسحاق قال أنا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس أخبره: أن رسول الله صلى الله عليه بعث بكتابه إلى كِسْرَى مع عبد الله ابن حذافة السهمي، فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، فدفعه عظيم البحرين إلى كِسْرَى، فلما قرأ مزقة - فحسبت أن ابن المسيب قال - فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه أن يمزقوا كل ممزق.

[٤٤٢٥]

٤٢٥٢- فا عثمان بن الهيثم قال نا عوف عن الحسن عن أبي بكره قال: لقد نفعتني الله بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه أيام الجمل بعدما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم. قال: لما بلغ رسول الله صلى الله عليه أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كِسْرَى قال: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة». [الحديث ٤٤٢٥ - طرفه في: ٧٠٩٩].

- [٤٤٢٦] ٤٢٥٣ - ناعلي بن عبد الله قال نا سفيان قال سمعت الزهري يقول سمعت السائب بن يزيد يقول :  
أذكر أني خرجت مع الغلمان إلى ثنية الوداع نتلقى رسول الله صلى الله عليه . وقال سفيان مرة مع الصبيان .
- [٤٤٢٧] ٤٢٥٤ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا سفيان عن الزهري عن السائب . أذكر أني خرجت مع  
الصبيان نتلقى النبي صلى الله عليه إلى ثنية الوداع مقدمه من غزوة تبوك .

**قوله ( باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر )** أما كسرى فهو ابن برويز بن هرمز ابن أنوشروان . وهو كسرى الكبير المشهور ، وقيل إن الذي بعث إليه النبي صلى الله عليه وسلم هو أنوشروان ، وفيه نظر لما سيأتي أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أن زربان ابنه يقتله ، والذي قتله ابنه هو كسرى بن برويز بن هرمز . وكسرى بفتح الكاف وبكسرهما لقب كل من تملك الفرس ، ومعناه بالعربية المظفرى وقد تقدم الكلام فى ضبط كافه فى « علامات النبوة » ، وأما قيصر فهو هرقل ، وقد تقدم شأنه فى أول الكتاب .

**قوله ( حدثنا إسحق )** هو ابن راهويه ، ويعقوب بن إبراهيم أى ابن سعد ، وصالح هو ابن كيسان ، وقد تقدم للمصنف فى العلم عاليا عن إبراهيم بن سعد .

**قوله ( مع عبد الله بن حذافة )** هذا هو المعتمد ، ووقع فى رواية عمر بن شبة أنه خنيس بن حذافة ، وهو غلط فإنه مات بأحد فتايمت منه حفصة وبعث الرسل كان بعد الهدنة سنة سبع ، ووقع فى ترجمة عبد الله ابن عيسى أخى كامل بن عدى من طريقه عن داود بن أبى هند عن عكرمة عن ابن عباس فى قصة اتخاذ الخاتم وفيه « وبعث كتابا إلى كسرى بن هرمز بعث به مع عمر بن الخطاب » كذا قال ، وعبد الله ضعيف فإن ثبت فلعله كتب إلى ملك فارس مرتين وذلك فى أوائل سنة سبع .

**قوله ( إلى عظيم البحرين )** هو المنذر بن ساوى العبدى .

**قوله ( فدفعه )** الفاء عاطفة على محذوف تقديره فتوجه إليه فأعطاه الكتاب فأعطاه لقاصده عنده فتوجه به فدفعه إلى كسرى ، ويحتمل أن يكون المنذر توجه بنفسه فلا يحتاج إلى القاصد ، ويحتمل أن يكون القاصد لم يباشر إعطاء كسرى بنفسه كما هو الأغلب من حال الملوك فيزداد التقدير .

**قوله ( فلما قرأ )** كذا للأكثر بحذف المفعول ، وللكشيمهني « فلما قرأه » وفيه مجاز فإنه لم يقرأه بنفسه وإنما قرئ عليه كما سيأتي .

**قوله ( فمزقه )** أى قطعه .

**قوله ( فحسبت أن ابن المسيب )** القائل هو الزهري وهو موصول بالإسناد المذكور ، ووقع فى جميع الطرق مرسلًا ، ويحتمل أن يكون ابن المسيب سمعه من عبد الله بن حذافة صاحب القصة ، فإن ابن سعد ذكر من حديثه أنه قال « فقرأ عليه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذه فمزقه » .

**قوله ( فدعا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم )** أى على كسرى وجنوده .

**قوله ( أن يمزقوا كل ممزق )** يفتح الزاى أى يتفرقوا ويتقطعوا وفى حديث عبد الله بن حذافة « فلما بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اللهم ممزق ملكه » وكتب إلى باذان عامله على اليمن : ابعث من عندك رجلين إلى هذا الرجل الذى بالحجاز . فكتب باذان إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أبلغا صاحبكما أن رى قتل ربه فى هذه الليلة ، قال وكان ذلك ليلة الثلاثاء لعشر مضين من جمادى الأولى سنة سبع ، وأن الله سلب عليه ابنه شيرويه فقتله . وعن الزهرى قال : بلغنى أن كسرى كتب إلى باذان بلغنى أن رجلا من قريش يزعم أنه نبي ، فسر إليه فإن تاب وإلا ابعث برأسه ، فذكر القصة قال : فلما بلغ باذان أسلم هو ومن معه من الفرس .

( تنبيه ) : جزم ابن سعد بأن بعث عبد الله بن حذافة إلى كسرى كان فى سنة سبع فى زمن الهدنة ، وهو عند الواقدى من حديث الشفاء بنت عبد الله بلفظ « منصرفه من الحديبية » وصنيع البخارى يقتضى أنه كان فى سنة تسع ، فإنه ذكره بعد غزوة تبوك ، وذكر فى آخر الباب حديث السائب أنه تلقى النبي صلى الله عليه وسلم لما رجع من تبوك إشارة إلى ما ذكرت ، وقد ذكر أهل المغازي أنه صلى الله عليه وسلم لما كان بتبوك كتب إلى قيصر وغيره ، وهى غير المرة التى كتب إليه مع دحية ، فإنها كانت فى زمن الهدنة كما صرح به فى الخبر وذلك سنة سبع . ووقع عند مسلم عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى كسرى وقبصر » الحديث وفيه « وإلى كل جبار عنيد » وروى الطبرانى من حديث المسور بن مخرمة قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أصحابه فقال : إن الله بعثنى للناس كافة . فأدوا عنى ولا تختلفوا على . فبعث عبد الله بن حذافة إلى كسرى ، وسليط بن عمرو إلى هودة بن على بالهامة ، والعلاء بن الحضرمي إلى المنذر بن ساوى بهجر ، وعمرو بن العاص إلى جيفر وعباد ابني الجلندى بعمان ، ودحية إلى قيصر ، وشجاع بن وهب إلى ابن أبى شمر الغساني ، وعمرو ابن أمية إلى النجاشي ، فرجعوا جميعا قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، غير عمرو بن العاص « وزاد أصحاب السير أنه بعث المهاجر بن أبى أمية بن الحارث بن عبد كلال وجريدا إلى ذى الكلاع ، والسائب إلى مسيلمة ، وحاطب بن أبى بلتعة إلى المقوقس . وفى حديث أنس الذى أشرت اليه عند مسلم أن النجاشي الذى بعث إليه مع هؤلاء غير النجاشي الذى أسلم .

**قوله ( حدثنا عوف )** هو الأعرابي و ( الحسن ) هو البصري والإسناد كله بصريون ، وسماع الحسن من أبى بكرة تقدم بيانه فى الصلح .

**قوله ( نفعنى الله بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم أيام الجمل )** فيه تقديم وتأخير ، والتقدير : نفعنى الله أيام الجمل بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم أى قبل ذلك ، فأيام يتعلق بنفعنى لا بسمعتها فإنه سمعها قبل ذلك قطعا ، والمراد بأصحاب الجمل العسكر الذين كانوا مع عائشة .

**قوله ( بعد ما كدت ألحق بأصحاب الجمل )** يعنى عائشة رضى الله عنها ومن معها ، وسيأتى بيان هذه القصة فى كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . وعصلها أن عثمان لما قتل وبويع على بالخلافة خرج طلحة والزبير إلى مكة فوجدوا عائشة وكانت قد حجت ، فاجتمع رأيهم على التوجه إلى البصرة يستنقون الناس للطلب بدم عثمان ، فبلغ ذلك عليا فخرج إليهم ، فكانت وقعة الجمل ، ونسبت إلى الجمل الذى كانت عائشة قد ركبت وهى فى هودجها تدعو الناس إلى الإصلاح ، والقاتل « لما بلغ » هو أبو بكرة ، وهو تفسير لقوله « بكلمة » وفيه إطلاق الكلمة على الكلام الكثير .

**قوله ( ملكوا عليهم بنت كسرى )** هي بوران بنت شيرويه بن كسرى بن بروز ، وذلك أن شيرويه لما قتل أباه كما تقدم كان أبوه لما عرف أن ابنه قد عمل على قتله احتال على قتل ابنه بعد موته فعمل في بعض خزائنه المختصة به حقا مسموما وكتب عليه : حق الجماع ، من تناول منه كذا جامع كذا . فقرأه شيرويه ، فتناول منه فكان فيه هلاكه ، فلم يعيش بعد أبيه سوى ستة أشهر ، فلما مات لم يخلف أخا لأنه كان قتل إخوته حرصا على الملك ولم يخلف ذكرا ، وكرهوا خروج الملك عن ذلك البيت فملكوا المرأة واسمها بوران بضم الموحدة . ذكر ذلك ابن قتيبة في المغازي . وذكر الطبري أيضا أن أختها أرزמידخت ملكت أيضا . قال الخطابي : في الحديث أن المرأة لا تلي الإمارة ولا القضاء ، وفيه أنها لا تزوج نفسها ، ولا تلي العقد على غيرها ، كذا قال ، وهو متعقب والمنع من أن تلي الإمارة والقضاء قول الجمهور ، وأجازه الطبري وهي رواية عن مالك ، وعن أبي حنيفة تلي الحكم فيما تجوز فيه شهادة النساء . ومناسبة هذا الحديث للترجمة من جهة أنه تنمة قصة كسرى الذي مزق كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فسلط الله عليه ابنه فقتله ثم قتل إخوته حتى أفضى الأمر بهم إلى تأمير المرأة ، فجر ذلك إلى ذهاب ملكهم ومزقوا كما دعا به النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( وقال سفيان مرة مع الصبيان )** هو موصول ، ولكن بين الراوي عنه أنه قال مرة الغلمان ومرة الصبيان ، وهو بالمعنى . ثم ساقه عن شيخ آخر عن سفيان وزاد في آخره « مقدمه من تبوك » فأنكر الداودي هذا وتبعه ابن القيم وقال : ثنية الوداع من جهة مكة لا من جهة تبوك ، بل هي مقابلها كالمشرق والمغرب . قال : إلا أن يكون هناك ثنية أخرى في تلك الجهة ، والثنية ما ارتفع في الأرض ، وقيل الطريق في الجبل . قلت : لا يمنع كونها من جهة الحجاز أن يكون خروج المسافر إلى الشام من جهتها ، وهذا واضح كما في دخول مكة من ثنية والخروج منها من أخرى ، وينتهي كلاهما إلى طريق واحدة ، وقد روينا بسند منقطع في « الحلبات » قول النسوة لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة « طلع البدر علينا من ثنيات الوداع » فقليل : كان ذلك عند قدمه في الهجرة وقيل عند قدمه من غزوة تبوك .

( تنبيه ) : في إيراد هذا الحديث آخر هذا الباب إشارة إلى أن إرسال الكتب إلى الملوك كان في ستة غزوة تبوك ، ولكن لا يدفع ذلك قول من قال إنه كاتب الملوك في سنة الهدنة كقيصر ، والجمع بين القولين أنه كاتب قيصر مرتين ، وهذه الثانية قد وقع التصريح بها في « مسند أحمد » وكاتب النجاشي الذي أسلم وصلى عليه لما مات ، ثم كاتب النجاشي الذي ولي بعده وكان كافرا ، وقد روى مسلم من حديث أنس قال « كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كل جبار يدعوهم إلى الله » وسمى منهم كسرى وقيصر والنجاشي ، قال : وليس بالنجاشي الذي أسلم

**باب مرض النبي صلى الله عليه ووفاته**

وقول الله عز وجل : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ الآية

**قوله ( باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته )** وقول الله تعالى ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ ( سيأتي في الكلام على الحديث السادس عشر من هذا الباب وجه مناسبة هذه الآية لهذا الباب ، وقد ذكر في الباب أيضا ما يدل على جنس مرضه كما سيأتي . وأما ابتداءه فكان في بيت ميمونة كما سيأتي . ووقع في « السيرة لأبي معشر » في بيت زينب بنت جحش وفي « السيرة لسليمان التيمي » في بيت ربحانة ؛ والأول المعتمد . وذكر

الخطأى أنه ابتداء به يوم الإثنين وقيل يوم السبت ، وقال الحاكم أبو أحمد : يوم الأربعاء . واختلف في مدة مرضه « فالأكثر على أنها ثلاثة عشر يوما ، وقيل بزيادة يوم وقيل بنقصه » والقولان في « الروضة » وصدر بالثاني ، وقيل عشرة أيام وبه جزم « سليمان التيمي في مغازيه » وأخرجه البيهقي بإسناد صحيح . وكانت وفاته يوم الإثنين « خلافا من ربيع الأول وكاد يكون إجماعا ، لكن في حديث ابن مسعود عند البزار في حادي عشر رمضان » ثم عند ابن إسحق والجمهور أنها في الثاني عشر منه ، وعند موسى بن عقبة والليث والخوارزمي وابن زبر : مات لهُلال ربيع الأول ، وعند أبي مخنف والكليبي في ثانيه ورجحه السهيلي . وعلى القولين ينتزل ما نقله الرافعي أنه عاش بعد حجته ثمانين يوما ، وقيل أحدا وثمانين ، وأما على ما جزم به في « الروضة » فيكون عاش بعد حجته تسعين يوما أو أحدا وتسعين ، وقد استشكل ذلك السهيلي ومن تبعه أعنى كونه مات يوم الإثنين ثاني عشر شهر ربيع الأول ، وذلك أنهم اتفقوا على أن ذا الحجة كان أوله يوم الخميس ، فمهما فرضت الشهور الثلاثة توام أو ناقص أو بعضها لم يصح ، وهو ظاهر لمن تأمله . وأجاب البارزي ثم ابن كثير باحتمال وقوع الأشهر الثلاثة كواملا ، وكان أهل مكة والمدينة اختلفوا في رؤية هلال ذي الحجة فرآه أهل مكة ليلة الخميس ولم يره أهل المدينة إلا ليلة الجمعة ، فحصلت الوقفة برؤية أهل مكة ، ثم رجعوا إلى المدينة فأرخوا برؤية أهلها فكان أول ذي الحجة الجمعة وآخره السبت ، وأول المحرم الأحد وآخره الإثنين ، وأول صفر الثلاثاء وآخره الأربعاء ، وأول ربيع الأول الخميس فيكون ثاني عشرة الإثنين ، وهذا الجواب بعيد من حيث أنه يلزم توالي أربعة أشهر كواملا ، وقد جزم سليمان التيمي أحد الثقات بأن ابتداء مرض رسول الله كان يوم السبت الثاني والعشرين من صفر ومات يوم الإثنين لليلتين خلتا من ربيع الأول ، فعلى هذا كان صفر ناقصا ، ولا يمكن أن يكون أول صفر السبت إلا إن كان ذو الحجة والمحرم ناقصين فيلزم منه نقص ثلاثة أشهر متوالية ، وأما على قول من قال مات أول يوم من ربيع الأول فيكون اثني ناقصين وواحد كاملا ، ولهذا رجحه السهيلي . وفي « المغازي لأبي معشر » عن محمد بن قيس قال : اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأربعاء لإحدى عشرة مضت من صفر ، وهذا موافق لقول سليمان التيمي المقتضى لأن أول صفر كان السبت ، وأما ما رواه ابن سعد من طريق عمر بن علي بن أبي طالب قال « اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأربعاء لليلة بقيت من صفر فاشتكى ثلاث عشرة ليلة ، ومات يوم الإثنين لاثنتي عشرة مضت من ربيع الأول » فيرد على هذا الإشكال المتقدم ، وكيف يصح أن يكون أول صفر الأحد فيكون تاسع عشرينه الأربعاء ؟ والغرض أن ذو الحجة أوله الخميس ، فلو فرض هو والمحرم كاملين لكان أول صفر الإثنين ، فكيف يتأخر إلى الأربعاء ، فالمعتمد ما قال أبو مخنف ، وكأن سبب غلط غيره أنهم قالوا مات في ثاني شهر ربيع الأول فتغيرت فصارت ثاني عشر ، واستمر الوهم بذلك يتبع بعضهم بعضا من غير تأمل ، والله أعلم . وقد أجاب القاضي بدر الدين بن جماعة بجواب آخر فقال : يحمل قول الجمهور لاثنتي عشرة ليلة خلت أي بأيامها فيكون موته في اليوم الثالث عشر ، ويفرض الجمهور كواملا فيصح قول الجمهور . ويعكر عليه ما يعكر على الذي قبله مع زيادة مخالفة اصطلاح أهل اللسان في قولهم لاثنتي عشرة فإنهم لا يفهمون منها إلا مضي الليالي ، ويكون ما أرخ بذلك واقعا في اليوم الثاني عشر . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة وعشرين حديثا :

٤٢٥٥ - نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن أم الفضل بنت الحارث قالت : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالمرسلات عرفاً ، ثم ما صلى لنا بعدها حتى قبضه الله .



الحديث الأول .

**قوله ( عن أم الفضل )** هي والدة ابن عباس ، وقد تقدم شرح حديثها في القراءة في الصلاة [٤٤٣٠] ٤٢٥٦- **فأما محمد بن عرعرة** قال نا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : كان عمر بن الخطاب يُدني ابن عباس ، فقال له عبد الرحمن بن عوف : إن لنا أبناءً مثله ، فقال : إنه من حيث تعلم ، فسأل عمر ابن عباس عن هذه الآية : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ فقال : أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمه إياه ، قال : ما أعلم منها إلا ما تعلم .

الحديث الثاني .

**قوله ( عن ابن عباس قال : كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يدني ابن عباس )** هو من إقامة الظاهر مقام المضمر ، وقد أخرجه الترمذي من طريق شعبة المذكورة بلفظ « كان عمر يسألني مع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » وتقدم شرح حديث الباب في غزوة الفتح من طريق آخر عن أبي بشر أتم سياقاً وأكثر فوائد ، وأطلقنا بشرحه على تفسير سورة النصر ، وتقدم في حجة الوداع حديث ابن عمر « نزلت سورة ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ ﴾ في أيام التشريق في حجة الوداع » وعند الطبراني عن ابن عباس من وجه آخر أنها « لما نزلت أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد ما كان اجتهداً في أمر الآخرة » وللطبراني من حديث جابر « لما نزلت هذه السورة قال النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل نعت إلى نفسي . فقال له جبريل : والآخرة خير لك من الأولى » [٤٤٢٨] ٤٢٥٧- وقال يونس عن الزهري قال عروة قالت عائشة : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في مرضه الذي مات فيه : « يا عائشة ، ما أزال أجد ألم الطعام الذي أكلت بخير ، فهذا أوان وجدت انقطاع أبهري من ذلك السم » .

الحديث الثالث ( وقال يونس ) هو ابن يزيد الأيلي ، وهذا قد وصله البزار والحاكم والإسماعيلي من طريق عنبسة بن خالد عن يونس بهذا الإسناد . وقال البزار : تفرد به عنبسة عن يونس ، أي بوصله ، وإلا فقد رواه موسى بن عقبة في المغازي عن الزهري لكنه أرسله ، وله شاهدان مرسلان أيضاً أخرجهما إبراهيم الحري في « غرائب الحديث » له أحدهما من طريق يزيد بن رومان والآخر من رواية أبي جعفر الباقر ، وللحاكم موضوع من حديث أم مبشر قالت « قلت يا رسول الله ما تهم بنفسك ؟ فأني لا أتهم بابني إلا الطعام الذي أكل بخير » وكان ابنها بشر بن البراء بن معرور مات ، فقال « وأنا لا أتهم غيرها . وهذا أوان انقطاع أبهري » وروى ابن سعد عن شيخه الواقدي بأسانيد متعددة في قصة الشاة التي سمت له بخير ، فقال في آخر ذلك « وعاش بعد ذلك ثلاث سنين حتى كان وجعه الذي قبض فيه ، وجعل يقول : ما زلت أجد ألم الأكلة التي أكلتها بخير ، عداداً حتى كان هذا أوان انقطاع أبهري » عرق في الظهر وتوفي شهيداً انتهى وقوله « عرق في الظهر » من كلام الراوي ، وكذا قوله « وتوفي شهيداً » وقوله « ما أزال أجد ألم الطعام » أي أحس الألم في جوف بسبب الطعام ، وقال الداودي : المراد أنه نقص من لذة ذوقه . وتعقبه ابن التين . وقوله « أوان » بالفتح على الظرفية ، قال أهل اللغة : الأجر عرق مستبطن بالظهر متصل بالقلب إذا انقطع مات صاحبه . وقال الخطابي : يقال إن القلب متصل به .

وقد تقدم شرح حال الشاة التي سمت بخير في غزوة خيبر مفصلاً

[٤٤٣٩] ٤٢٥٨ - حدثنا حبان قال أنا عبد الله قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة أن عائشة أخبرته : أن رسول الله صلى الله عليه كان إذا اشتكى نفث على نفسه بالمعوذات ، ومسح عنه يديه . فلما اشتكى وجعه الذي توفي فيه طَفَقَتْ أَنْفُثُ عليه بالمعوذات التي كان ينفثُ وأمسحُ بيدي النبي صلى الله عليه عنه . [الحديث ٤٤٣٩ - أطرافه في : ٥٠١٦ ، ٥٧٣٥ ، ٥٧٥١] .

الحديث الرابع حديث عائشة .

**قوله ( اشتكى )** أى مرض ، و ( نفث ) أى نقل بغير ريق أو مع ريق خفيف

**قوله ( بالمعوذات )** أى يقرؤها ماسحاً لجسده عند قراءتها ، ووقع في رواية مالك عن ابن شهاب في فضائل القرآن بلفظ : فقرأ على نفسه « المعوذات » وسيأتى في الطب قول معمر بعد هذا الحديث : قلت للزهري : كيف ينفث ؟ قال : ينفث على يديه ثم يمسح بهما وجهه . وسيأتى في الدعوات من طريق عقيل عن الزهري أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك إذا أخذ مضجعه . هذه رواية الليث عن عقيل ، وفي رواية المفضل بن فضالة عن عقيل في فضائل القرآن « كان إذا أوى إلى فراشه جمع كفيه ثم نفث فيهما ثم يقرأ قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس » والمراد بالمعوذات سورة قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس ، وجمع إما باعتبار أن أقل الجمع اثنان أو باعتبار أن المراد الكلمات التي يقع التعوذ بها من السورتين ، ويحتمل أن المراد بالمعوذات هاتان السورتان مع سورة الإخلاص وأطلق ذلك تغليبا ، وهذا هو المعتمد .

**قوله ( ومسح عنه يديه )** في رواية معمر « وأمسح بيد نفسه لبركتها » وفي رواية مالك « وأمسح بيده رجاء بركتها » ولمسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة « فلما مرض مرضه الذي مات فيه جعلت أنفث عليه وأمسح بيد نفسه لأنها كانت أعظم بركة من يدي » وسيأتى في آخر هذا الباب من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة « فذهبت أعوده ، فرفع رأسه إلى السماء وقال : في الرفيق الأعلى » للطبراني من حديث أبي موسى « فأفاق وهي تمسح صدره وتدعو بالشفاء ، فقال : لا ، ولكن أسأل الله الرفيق الأعلى » وسأذكر الكلام على الرفيق الأعلى في الحديث السابع

[٤٤٣١] ٤٢٥٩ - نا قتيبة قال نا ابن عيينة عن سليمان الأحول عن سعيد بن جبير قال : قال ابن عباس : يوم الخميس وما يوم الخميس . اشتد برسول الله صلى الله عليه وجعه فقال : « اتنوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً » . فتنازعوا ، ولا ينبغي عند نبي تنازع ، فقالوا : ما شأنه ؟ أهجر ، استفهموه . فذهبوا يردُّوا عنه . فقال : « دعوني ، فالذي أنا فيه خيرٌ مم تدعونني إليه » . وأوصاهم بثلاث قال : « أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم » ، وسكت الثالثة أو قال : فنسيتها .

[٤٤٣٢] ٤٢٦٠ - نا علي بن عبد الله قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال : لما حضر رسول الله صلى الله عليه وفي البيت رجال ، فقال النبي صلى الله عليه :

«هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده». فقال بعضهم: إن رسول الله صلى الله عليه قد غلبه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله. فاختلف أهل البيت واختصموا، فمنهم من يقول: قرّبوا يكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، ومنهم من يقول غير ذلك. فلما أكثروا اللغو والاختلاف قال رسول الله صلى الله عليه: «قوموا». قال عبيد الله: فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولغطهم.

الحديث الخامس .

**قوله ( يوم الخميس )** هو خبر لمبتدأ محذوف أو عكسه ، وقوله « وما يوم الخميس » يستعمل عند إرادة تفخيم الأمر في الشدة والتعجب منه ، زاد في أواخر الجهاد من هذا الوجه « ثم بكى حتى خضب دمه الحصى » ولمسلم من طريق طلحة بن مصرف عن سعيد بن جبير « ثم جعل تسيل دموعه حتى رأيتها على خديه كأنها نظام اللؤلؤ » وبكاء ابن عباس يحتمل لكونه تذكّر وفاة رسول الله فتجدد له الحزن عليه ، ويحتمل أن يكون انضمام إلى ذلك ما فات في معتقده من الخير الذي كان يحصل لو كتب ذلك الكتاب ، ولهذا أطلق في الرواية الثانية أن ذلك رزية ، ثم بالغ فيها فقال : كل الرزية . وقد تقدم في كتاب العلم الجواب عن امتنع من ذلك كعمر رضى الله عنه .

**قوله ( اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه )** زاد في الجهاد « يوم الخميس » وهذا يؤيد أن ابتداء مرضه كان قبل ذلك ، ووقع في الرواية الثانية « لما حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم بضم الحاء المهملة وكسر الضاد المعجمة أى حضره الموت ، وفي إطلاق ذلك تجوز ، فإنه عاش بعد ذلك إلى يوم الإثنين .

**قوله ( كتابا )** قيل هو تعيين الخليفة بعده ، وسيأتى شيء من ذلك في كتاب الأحكام في « باب الاستحلاف » منه .

**قوله ( لن تضلوا )** في رواية الكشميهني « لا تضلون » وتقدم في العلم وكذا في الرواية الثانية وتقدم توجيهه .

**قوله ( ولا ينبغي عند نبي تنازع )** هو من جملة الحديث المرفوع ، ويحتمل أن يكون مدرجا من قول ابن عباس ، والصواب الأول ، وقد تقدم في العلم بلفظ « لا ينبغي عندى التنازع » .

**قوله ( فقالوا ما شأنه ؟ أهجر )** بهمة لجميع رواة البخارى ، وفي الرواية التى في الجهاد بلفظ « فقالوا هجر » بغير همزة ووقع للكشميهني هناك « فقالوا هجر هجر رسول الله صلى الله عليه وسلم » أعاد هجر مرتين قال عياض : معنى أهجر أفحش يقال هجر الرجل إذا هذى وأهجر إذا أفحش ، وتعقب بأنه يستلزم أن يكون بسكون الهاء والروايات كلها إنما هي بفتحها ، وقد تكلم عياض وغيره على هذا الموضع فأطالوا ، ولخصه القرطبي تلخيصا حسنا ثم لخصته من كلامه وحاصله أن قوله هجر هجر الراجع فيه إثبات همزة الاستفهام وبفتحات على أنه فعل ماض ، قال : ول بعضهم أهجرا بضم الهاء وسكون الجيم والتنوين على أنه مفعول بفعل مضمر أى قال هجرا ، والهجر بالضم ثم السكون الهذيان والمراد به هنا ما يقع من كلام المريض الذى لا ينتظم ولا يعتد به لعدم فائدته . ووقع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم مستحيل لأنه معصوم في صحته ومرضه لقوله تعالى ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾ ولقوله صلى الله عليه وسلم « إني لا أقول في الغضب والرضا إلا حقا » وإذا عرف ذلك فإنما قاله من

قاله منكرا على من توقف في امثال أمره بإحضار الكتف والدواة فكأنه قال : كيف تتوقف أنظن أنه كغيره يقول الهذيان في مرضه ؟ امثل أمره وأحضره ما طلب فإنه لا يقول إلا الحق ، قال : هذا أحسن الأجوبة ، قال : ويحتمل أن بعضهم قال ذلك عن شك عرض له ، ولكن يبعده أن لا ينكره الباقون عليه مع كونهم من كبار الصحابة ، ولو أنكروه عليه لنقل ، ويحتمل أن يكون الذى قال ذلك صدر عن دهش وحيرة كما أصاب كثيرا منهم عند موته ، وقال غيره : ويحتمل أن يكون قائل ذلك أراد أنه اشتد وجعه فأطلق اللازم وأراد الملزوم ، لأن الهذيان الذى يقع للمريض ينشأ عن شدة وجعه . وقيل قال ذلك لإرادة سكوت الذين لغطوا ورفعوا أصواتهم عنده ، فكأنه قال : إن ذلك يؤذيه ويفضى في العادة إلى ما ذكر ، ويحتمل أن يكون قوله أهجر فعلا ماضيا من الهجر بفتح الهاء وسكون الجيم والمفعول محذوف أى الحياة ، وذكره بلفظ الماضي مبالغة لما رأى من علامات الموت . قلت : ويظهر لى ترجيح ثالث الاحتمالات التى ذكرها القرطبي ويكون قائل ذلك بعض من قرب دخوله في الإسلام وكان يعهد أن من اشتد عليه الوجع قد يشتغل به عن تحرير ما يريد أن يقوله لجواز وقوع ذلك ، ولهذا وقع في الرواية الثانية « فقال بعضهم إنه قد غلبه الوجع » ووقع عند الإسماعيلى من طريق محمد بن خلاد عن سفيان في هذا الحديث « فقالوا ما شأنه يهجر ، استفهموه » وعن ابن سعد من طريق أخرى عن سعيد بن جبير « أن أنبى الله ليهجر » ويؤيده أنه بعد أن قال ذلك استفهموه بصيغة الأمر بالاستفهام أى اختبروا أمره بأن يستفهموه عن هذا الذى أرادوه وانحسوا معه في كونه الأول أو لا . وفي قوله في الرواية الثانية « فاختصموا فمهم من يقول قربوا يكتب لكم » ما يشعر بأن بعضهم كان مصمما على الامتثال والرد على من امتنع منهم ، ولما وقع منهم الاختلاف ارتفعت البركة كما جرت العادة بذلك عند وقوع التنازع والتشاجر . وقد مضى في الصيام أنه صلى الله عليه وسلم خرج يخبرهم بلبلة القدر فرأى رجلين يختصمان فرفعت ، قال المازرى : إنما جاز للصحابة الاختلاف في هذا الكتاب مع صريح أمره لهم بذلك لأن الأوامر قد يقارنها ما ينقلها من الوجوب ، فكأنه ظهرت منه قرينة دلت على أن الأمر ليس على التحتم بل على الاختيار فاختلف اجتهدهم ، وصمم عمر على الامتناع لما قام عنده من القرائن بأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك عن غير قصد جازم ، وعزمه صلى الله عليه وسلم كان إما بالوحي وإما بالاجتهاد ، وكذلك تركه إن كان بالوحي فبالوحي وإلا فبالاجتهاد أيضا ، وفيه حجة لمن قال بالرجوع إلى الاجتهاد في الشرعيات . وقال النووي : اتفق قول العلماء على أن قول عمر « حسينا كتاب الله » من قوة فقهه ودقيق نظره ، لأنه خشى أن يكتب أمورا ربما عجزوا عنها فاستحقوا العقوبة لكونها منصوصة ، وأراد أن لا ينسد باب الاجتهاد على العلماء . وفي تركه صلى الله عليه وسلم الإنكار على عمر إشارة إلى تصويبه رأيه ، وأشار بقوله « حسينا كتاب الله » إلى قوله تعالى ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ . ويحتمل أن يكون قصد التخفيف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رأى ما هو فيه من شدة الكرب ، وقامت عنده قرينة بأن الذى أراد كتابته ليس مما لا يستغنون عنه ، إذ لو كان من هذا القبيل لم يتركه صلى الله عليه وسلم لأجل اختلافهم ، ولا يعارض ذلك قول ابن عباس إن الرزية الخ ، لأن عمر كان أفقه منه قطعاً . وقال الخطائى : لم يتوهم عمر الغلط فيما كان النبي صلى الله عليه وسلم يريد كتابته ، بل امتناعه محمول على أنه لما رأى ما هو فيه من الكرب وحضور الموت خشى أن يجد المناقون سبيلا إلى الطعن فيما يكتبه وإلى حمله على تلك الحالة التى جرت العادة فيها بوقوع بعض ما يخالف الاتفاق فكان ذلك سبب توقف عمر ، لا أنه تعمد مخالفة قول النبي صلى الله عليه وسلم ولا فجواز وقوع الغلط عليه حاشا وكلا . وقد تقدم شرح حديث ابن عباس في أواخر كتاب العلم ، وقوله « وقد ذهبوا

يردون عنه « يحتمل أن يكون المراد يردون عليه أى يعيدون عليه مقالته ويستثبتونه فيها ، ويحتمل أن يكون المراد يردون عنه القول المذكور على من قاله .

**قوله ( فقال دعونى : فالذى أنا فيه خير مما تدعوننى إليه )** قال ابن الجوزى وغيره : يحتمل أن يكون المعنى دعونى فالذى أعانيه من كرامة الله التى أعدها لى بعد فراق الدنيا خير مما أنا فيه فى الحياة ، أو أن الذى أنا فيه من المراقبة والتأهب للقاء الله والتفكر فى ذلك ونحوه أفضل من الذى تسألوننى فيه من المباحثة عن المصلحة فى الكتابة أو عدمها . ويحتمل أن يكون المعنى فإن امتناعى من أن أكتب لكم خير مما تدعوننى إليه من الكتابة . قلت : ويحتمل عكسه أى الذى أشرت عليكم به من الكتابة خير مما تدعوننى إليه من عدمها بل هذا هو الظاهر ، وعلى الذى قبله كان ذلك الأمر اختباراً وامتحاناً فهدى الله عمر لمراهه وخفى ذلك على غيره . وأما قول ابن بطلال : عمر أفقه من ابن عباس حيث اكتفى بالقرآن ولم يكتف ابن عباس به ، وتعقب بأن إطلاق ذلك مع ما تقدم ليس بجيد : فإن قول عمر « حسبنا كتاب الله » لم يرد أنه يكتفى به عن بيان السنة ، بل لما قام عنده من القرينة ، وخشى من الذى يترتب على كتابة الكتاب مما تقدمت الإشارة إليه ، فرأى أن الاعتماد على القرآن لا يترتب عليه شيء مما خشيه ، وأما ابن عباس فلا يقال فى حقه لم يكتف بالقرآن مع كونه حبر القرآن وأعلم الناس بتفسيره وتأويله ، ولكنه أسف على ما فاته من البيان بالتنصيص عليه لكونه أولى من الاستنباط والله أعلم . وسيأتى فى كفارة المرض فى هذا الحديث زيادة لابن عباس وشرحها إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وأوصاهم بثلاث )** أى فى تلك الحالة ، وهذا يدل على أن الذى أراد أن يكتبه لم يكن أمراً متحتماً لأنه لو كان مما أمر بتبليغه لم يكن يتركه لوقوع اختلافهم ، ولعاقب الله من حال بينه وبين تبليغه ، ولبلغه لهم لفظاً كما أوصاهم بإخراج المشركين وغير ذلك ، وقد عاش بعد هذه المقالة أياماً وحفظوا عنه أشياء لفظاً ، فيحتمل أن يكون مجموعها ما أراد أن يكتبه والله أعلم . وجزيرة العرب تقدم بيانها فى كتاب الجهاد . وقوله « أجزوا الرغد » أى أعطوهم ، والجائزة العطية ، وقيل أصله أن ناساً وفدوا على بعض الملوك وهو قائم على قنطرة فقال أجزوهم فصاروا يعطون الرجل ويطلقونه فيجوز على القنطرة متوجهاً فسميت عطية من يقدم على الكبير جائزة ، وتستعمل أيضاً فى إعطاء الشاعر على مدحه ونحو ذلك . وقوله بنحو « ما كنت أجزهم » أى بقريب منه ، وكانت جائزة الواحد على عهده صلى الله عليه وسلم وقية من فضة وهى أربعون درهما .

**قوله ( وسكت عن الثالثة أو قال فنسيتها )** يحتمل أن يكون القائل ذلك هو سعيد بن جبير ، ثم وجدت عند الإسماعيلى التصريح بأن قائل ذلك هو ابن عيينة . وفى « مسند الحميدى » ومن طريقه أبو نعيم فى « المستخرج » : قال سفيان قال سليمان أى ابن أئى مسلم لا أدري أذكر سعيد بن جبير الثالثة فنسيتها أو سكت عنها ، وهذا هو الأرجح ، قال الداودى : الثالثة للوصية بالقرآن ، وبه جزم ابن التين وقال المهلب : بل هو تجهيز جيش أسامة ، وقواه ابن بطلال بأن الصحابة لما اختلفوا على أئى بكر فى تنفيذ جيش أسامة قال لهم أبو بكر : إن النبى صلى الله عليه وسلم عهد بذلك عند موته . وقال عياض : يحتمل أن تكون هى قوله « ولا تتخذوا قبرى وثناً » فإنها ثبتت فى الموطأ مقرونة بالأمر بإخراج اليهود ، ويحتمل أن يكون ما وقع فى حديث أنس أنها قوله « الصلاة وما ملكت أيمانكم »

**قوله فى الرواية الثانية ( فاختلف أهل البيت )** أى من كان فى البيت من الصحابة ولم يرد أهل بيت النبى صلى الله عليه وسلم .

قوله فيها ( فقال قوموا ) زاد ابن سعد من وجه آخر « فقال قوموا عني »

[٤٤٣٣] ٤٢٦١ - نائسرة بن صفوان بن جميل اللخمي قال نا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عروة عن

[٤٤٣٤] عائشة قالت : دعا النبي صلى الله عليه فاطمة في شكواه الذي قبض فيه ، فسارها بشيء فبكت ، ثم

دعاها فسارها فضحكت ، فسألنا عن ذلك فقالت : سارني النبي صلى الله عليه أنه يقبض في وجهه الذي توفي فيه فبكت ، ثم سارني فأخبرني أنني أول أهله يتبعه فضحكت .

الحديث السادس .

قوله ( حدثنا يسرة ) بفتح التحتانية والمهملة ، ووالد إبراهيم بن سعد هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف .

قوله ( دعا النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة في شكواه الذي قبض فيه فسارها بشيء ) وفي أول هذا

الحديث من رواية مسروق عن عائشة كما مضت في علامات النبوة « أقبلت فاطمة تمشي كأن مشيتها مشية النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مرحبا ببتني ، ثم أجلسها عن يمينه أو عن شماله ، ثم سارها « ولأبي داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت « ما رأيت أحدا أشبه سمنا وهديا ودلا برسول الله صلى الله عليه وسلم بقيامها وقعودها من فاطمة ، وكانت إذا دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم قام إليها وقبلها وأجلسها في مجلسه . وكان إذا دخل عليها فعلت ذلك . فلما مرض دخلت عليه فأكبت عليه تقبله « واتفقت الروايتان على أن الذي سارها به أولا فبكت هو إعلامه إياها بأنه ميت من مرضه ذلك ، واختلفا فيما سارها به ثانيا فضحكت ، ففي رواية عروة أنه إخباره إياها بأنها أول أهله لحوقا به ، وفي رواية مسروق أنه إخباره إياها بأنها سيدة نساء أهل الجنة ، وجعل كونها أول أهله لحوقا به مضموما إلى الأول وهو الراجح ، فإن حديث مسروق يشتمل على زيادات ليست في حديث عروة وهو من الثقات الضابطين فما زاده مسروق قول عائشة « فقلت ما رأيت كالיום فرحا أقرب من حزن » فسألته عن ذلك فقالت : ما كنت لأفشي سر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم فسألته فقالت : أسر إلى أن جبريل كان يعارضني القرآن كل سنة مرة ، وأنه عارضني العام مرتين ، ولا أراه إلا حضر أجلي ، وأنتك أول أهل بيتي لحوقا بي « وقولها « كأن مشيتها » هو بكسر الميم لأن المراد الهيئة ، وقولها « ما رأيت كالיום فرحا » تقدم توجيهه في الكسوف ، وأن التقدير ما رأيت كفرح اليوم فرحا أو ما رأيت فرحا كفرح رأيت اليوم ، وقولها « حتى توفي » متعلق بمحذوف تقديره فلم تقل لي شيئا حتى توفي ، وقد طوى عروة هذا كله فقال في روايته بعد قوله « فضحكت فسألناها عن ذلك فقالت سارني أنه يقبض في وجهه الذي توفي فيه » الحديث .

وفي رواية عائشة بنت طلحة من الزيادة « أن عائشة لما رأت بكاءها وضحكها قالت إن كنت لأظن أن هذه المرأة أعقل النساء ، فإذا هي من النساء » ويحتمل تعدد القصة ، ويؤيده الجزم في رواية عروة بأنه ميت من وجهه ذلك ، بخلاف رواية مسروق ففيها أنه ظن ذلك بطريق الاستنباط مما ذكره من معارضة القرآن ، وقد يقال : لا منافاة بين الخبرين إلا بالزيادة ، ولا يمتنع أن يكون إخباره بأنها أول أهله لحوقا به سببا لبكائها أو ضحكها معا باعتبارين ، فذكر كل من الراويين ما لم يذكره الآخر . وقد روى النسائي من طريق أبي سلمة عن عائشة في سبب البكاء أنه ميت ، وفي سبب الضحك الأمرين الآخرين ولابن سعد من رواية أبي سلمة عنها أن سبب البكاء موته ، وسبب الضحك أنها سيدة النساء وفي رواية عائشة بنت طلحة عنها أن سبب البكاء موته ، وسبب الضحك لحاقها به . وعند الطبري من وجه آخر عن عائشة أنه قال لفاطمة : أن جبريل

أخبرني أنه ليس امرأة من نساء المسلمين أعظم ذرية منك فلا تكوني أدنى امرأة منهن صبراً . وفي الحديث إخباره صلى الله عليه وسلم بما سيقع فوقه كما قال ، فإنهم اتفقوا على أن فاطمة عليها السلام كانت أول من مات من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بعده حتى من أزواجه

[٤٤٣٥] ٤٢٦٢ - حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن سعد عن عروة عن عائشة قالت :

كنت أسمع أنه لا يموت نبي حتى يُخَيَّرَ بين الدنيا والآخرة ؛ فسمعتُ النبي صلى الله عليه يقول في مرضه الذي مات فيه - وأخذته لُجَّةٌ - يقول : ﴿ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ الآية ، فظننت أنه خير .

[الحديث ٤٤٣٥ - أطرافه في : ٤٤٣٦ ، ٤٤٣٧ ، ٤٤٦٣ ، ٤٥٨٦ ، ٦٣٤٨ ، ٦٥٠٩ .]

[٤٤٣٦] ٤٢٦٣ - نا مسلم قال نا شعبة عن سعد عن عروة عن عائشة قالت : لما مرض رسول الله صلى الله

عليه مرضه الذي مات فيه جعل يقول : « في الرفيق » .

[٤٤٣٧] ٤٢٦٤ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت :

كان رسول الله صلى الله عليه يقول وهو صحيح يقول : « إنه لم يقبض نبي قط حتى يرى مقعده من الجنة ، ثم يُحْيَا » - أو يُخَيَّر - فلما اشتكى وحضره القبض ورأسه على فخذه عائشة غشي عليه ، فلما أفاق شخص بصره نحو سقف البيت ثم قال : « اللهم في الرفيق الأعلى » . فقلت : إذا لا يختارنا ، فعرفت أنه حديثه الذي كان يحدثنا وهو صحيح .

الحديث السابع حديث عائشة ذكره من طريق شعبة عن سعد وهو ابن إبراهيم المذكور قبله ، وأورده عاليا مختصرا ونازلا تاما ثم أورده أتم منه من طريق الزهري عن عروة ، فأما الرواية النازلة فإنه ساقها من طريق غندر عن شعبة ، وأما الرواية العالية فأخرجها عن مسلم وهو ابن إبراهيم ولفظه مغاير للرواية الأخرى « قالت عائشة لما مرض النبي صلى الله عليه وسلم المرض الذي مات فيه جعل يقول : الرفيق الأعلى » وهذا القدر ليس في رواية غندر منه شيء ، وقد وقع لي من طريق أحمد بن حرب عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه زيادة بعد قوله « الذي قبض فيه : أصابته بحمة فجعلت أسمع يقول : في الرفيق الأعلى ، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين الآية ، قالت : فعلمت أنه بخير » فكأن البخاري اقتصر من رواية مسلم بن إبراهيم على موضع الزيادة وهي قوله « في الرفيق الأعلى » فإنها ليست من رواية غندر وقد اقتصر الإسماعيلي على تخريج رواية غندر دون رواية مسلم بن إبراهيم ، وأخرجه من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة ولفظه « مثل غندر قولها » .

قوله ( كنت أسمع أنه لا يموت نبي حتى يخير ) بضم أوله وفتح الحاء المعجمة ، ولم تصرح عائشة بذكر من سمعت ذلك منه في هذه الرواية ، وصرحت بذلك في الرواية التي تليها من طريق الزهري عن عروة عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صحيح يقول : إنه لم يقبض نبي قط حتى يرى مقعده من الجنة ثم يحيى أو يخير » وهو شك من الراوي هل قال يحيى بضم أوله وفتح المهملة وتشديد التحتانية بعدها أخرى أو يخير كما في رواية سعد بن إبراهيم . وعند أحمد من طريق المطلب بن عبد الله عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه و لم أن يقول : ما من نبي يقبض إلا يرى الثواب ثم يخير » ولأحمد أيضا من حديث أبي مويبة قال « قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني أوتيت مفاتيح خزائن الأرض والخلد ثم الجنة ،

فخبرت بين ذلك وبين لقاء ربي والجنة فاخترت لقاء ربي والجنة « وعند عبد الرزاق من مرسل طاوس رفعه « خبرت بين أن أبقى حتى أرى ما يفتح على أمتي وبين التعجيل فاخترت التعجيل » .

( تنبيه ) : فهم عائشة من قوله صلى الله عليه وسلم « في الرفيق الأعلى » أنه خير نظر فهم أبيها رضى الله عنه من قوله صلى الله عليه وسلم « أن عبداً خيره الله بين الدنيا وبين ما عنده فاختر ما عنده » أن العبد المراد هو النبي صلى الله عليه وسلم حتى بكى كما تقدم في مناقبه .

**قوله ( وأخذته بحقة )** بضم الموحدة وتشديد المهملة : شيء يعرض في الخلق فيتغير له الصوت فيغلف ، تقول : بَحَحْتُ بالكسر بحا ، ورجل أبَح : إذا كان ذلك فيه خلقة .

**قوله ( مع الذين أنعم الله عليهم )** في رواية المطلب عن عائشة عند أحمد « فقال : مع الرفيق الأعلى ، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصدوقين والشهداء — إلى قوله — رفيقا » وفي رواية أنى بردة عن أنى موسى عن أبيه عند النسائي وصالحه ابن حبان « فقال : أسأل الله الرفيق الأعلى الأسعد ، مع جبريل وميكائيل وإسرافيل » وظاهره أن الرفيق المكان الذى تحصل المرافقة فيه مع المذكورين . وفي رواية الزهري « في الرفيق الأعلى » وفي رواية عباد عن عائشة بعد هذا قال « اللهم اغفر لى وارحمنى وألحقنى بالرفيق » وفي رواية ذكوان عن عائشة « فجعل يقول : في الرفيق الأعلى حتى قبض » ، وفي رواية ابن أنى مليكة عن عائشة « وقال : في الرفيق الأعلى ، في الرفيق الأعلى » وهذه الأحاديث ترد على من زعم أن « الرفيق » تغيير من الراوى وأن الصواب الرقيع بالقاف والعين المهملة وهو من أسماء السماء . وقال الجوهري : الرفيق الأعلى الجنة . ويؤيده ما وقع عند أنى إسحق : الرفيق الأعلى الجنة ، وقيل بل الرفيق هنا اسم جنس يشمل الواحد وما فوقه والمراد الأنبياء ومن ذكر في الآية . وقد ختمت بقوله ﴿ وحسن أولئك رفيقا ﴾ ونكتة الإتيان بهذه الكلمة بالإفراد الإشارة إلى أن أهل الجنة يدخلونها على قلب رجل واحد ، نبه عليه السهيلي . وزعم بعض المغاربة أنه يحتمل أن يراد بالرفيق الأعلى الله عز وجل لأنه من أسمائه كما أخرج أبو داود من حديث عبد الله بن مغفل رفعه « إن الله رفيق يحب الرفق » كذا اقتصر عليه ، والحديث عند مسلم عن عائشة فعزوه إليه أولى . قال : والرفيق يحتمل أن يكون صفة ذات كالحكيم ، أو صفة فعل . قال : ويحتمل أن يراد به حصرة القدس ، ويحتمل أن يراد به الجماعة المذكورون في آية النساء . ومعنى كونهم رفيقا تعاونهم على طاعة الله وارتفاق بعضهم ببعض ، وهذا الثالث هو المعتمد . وعليه اقتصر أكثر الشراح . وقد غلط الأزهرى القول الأول ، ولا وجه لتغليظه من الجهة التى غلطه بها وهو قوله مع الرفيق أو في الرفيق لأن تأويله على ما يليق بالله سائغ . قال السهيلي : الحكمة في اختتام كلام المصطفى بهذه الكلمة كونها تتضمن التوحيد والذكر بالقلب حتى يستفاد منه الرخصة لغيره أنه لا يشترط أن يكون الذكر باللسان لأن بعض الناس قد يمنعه من النطق مانع فلا يضره إذا كان قلبه عامرا بالذكر . انتهى ملخصا .

**قوله ( فظننت أنه خير )** في رواية الزهري « فقلت إذا لا يختارنا ، فعرفت أنه حديثه الذى كان يحدثنا وهو صحيح » وعند أنى الأسود في المغازي عن عروة « أن جبريل نزل إليه في تلك الحالة فخيره » .  
( تنبيه ) : قال السهيلي وجدت في بعض كتب الواقدي أن أول كلمة تكلم بها صلى الله عليه وسلم وهو مسترضع عند حليلة « الله أكبر » وآخر كلمة تكلم بها كما في حديث عائشة « في الرفيق الأعلى » وروى الحاكم من حديث أنس « أن آخر ما تكلم به : جلال ربي الرفيع »



[٤٤٣٨] ٤٢٦٥- حدثني محمدٌ قال نا عفانٌ عن صخر بن جويرية عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة: دخل عبد الرحمن بن أبي بكر على النبي صلى الله عليه وآله وأنا مسندته إلى صدري ومع عبد الرحمن سواك رطبٌ يستن به، فأبدَهُ رسول الله عليه بصرة، فأخذت السواك فقضمتُه ونفضتُه وطيبته، ثم دفعته إلى النبي صلى الله عليه وآله فاستنَّ به، فما رأيت النبي صلى الله عليه وآله عليه استنَّ استنَّناً قطُّ أحسنَ منه، فما عدا أن فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله عليه رفعَ يده أو إصبَعه ثم قال: «في الرفيق الأعلى». ثلاثاً. ثم قضى. وكانت تقول: مات بين حاقنتي وذاقنتي.

[٤٤٤٠] ٤٢٦٦- نا مُعلًى بن أسدٍ نا عبد العزيز بن مختارٍ قال نا هشامٌ بن عروة عن عباد بن عبد الله بن الزبير أن عائشة أخبرته أنها سمعت النبي صلى الله عليه وآله عليه وأصغت إليه قبل أن يموت وهو مُسندٌ إليَّ ظهره يقول: «اللهم اغفر لي وارحمني وألحني بالرفيق». [الحديث ٤٤٤٠ - طرفه في: ٥٦٧٤].

الحديث الثامن حديث عائشة في السواك .

قوله ( حدثني محمد ) جزم الحاكم بأنه محمد بن يحيى الذهلي ، وسقط عند ابن السكن فصار من رواية البخاري عن عفان بلا واسطة ، وعفان من شيوخ البخاري قد أخرج عنه بلا واسطة قليلا من ذلك في كتاب الجنائز .

قوله ( ومع عبد الرحمن سواك رطب ) في رواية ابن أبي مليكة عن عائشة « ومر عبد الرحمن وفي يده جريدة رطبة ، فنظر إليه ، فظننت أن له بها حاجة ، فأخذتها فمضغت رأسها ونفضتها فدفعتها إليه » .

قوله ( يستن به ) أي يستاك ، قال الخطابي : أصله من السن أي بالفتح ، ومنه المسن الذي يسن عليه الحديد .

قوله ( فأبدَهُ ) بتشديد الدال أي مد نظره إليه ، يقال أبددت فلانا النظر إذ طولته إليه ، وفي رواية الكشميهني « فأمدّه » بالميم .

قوله ( فقضمتُه ) بفتح القاف وكسر الضاد المعجمة أي مضغته ، والقضم الأخذ بطرف الأسنان ، يقال قضمت الدابة بكسر الضاد شعيرها تقضم بالفتح إذا مضغته وحكى عياض أن الأكثر روه بالصاد المهملة أي كسرتة أو قطعته ، وحكى ابن التين رواية بالفاء والمهملة ، قال المحب الطبري : ان كان بالصاد المعجمة فيكون قولها « فطيبته » تكراراً وإن كان بالمهملة فلا لأنه يصير المعنى كسرتة لطوله ، أو لإزالة المكان الذي تسوك به عبد الرحمن .

قوله ( ثم لينته ثم طيبته ) أي بالماء ويحتمل أن يكون طيبته تأكيداً للينته ، وسيأتي من رواية ذكوان عن عائشة « فقلت آخذه لك ؟ فأوماً برأسه أن نعم ، فتناولته فأدخلته في فيه فاشتد ، فتناولته فقلت : أليته لك ؟ فأوماً برأسه أن نعم » ويؤخذ منه العمل بالإشارة عند الحاجة إليها ، وقوة فطنة عائشة .

قوله ( ونفضته ) بالفاء والضاد المعجمة ، وقوله ( فما عدا أن فرغ ) أي من السواك .

قوله ( وكانت تقول : مات ورأسه بين حاقنتي وذاقنتي ) وفي رواية ذكوان عن عائشة « توفي في

بيتي ، وفي يومى ، وبين سحرى ونحرى ، وإن الله جمع ريقى وريقه عند موته فى آخر يوم من الدنيا .  
والحاقنة بالمهملة والقاف : ما سفل من الذقن ، والذاقنة ما علا منه . أو الحاقنة : نقرة الترقوة ، هما حاقنتان .  
ويقال : إن الحاقنة المطمئن من الترقوة والحلق . وقيل ما دون الترقوة من الصدر ، وقيل هى تحت البسرة .  
وقال ثابت : الذاقنة طرف الحلقوم . والسحر بفتح المهملة وسكون الحاء المهملة هو الصدر ، وهو فى الأصل  
الرئة . والنحر بفتح النون وسكون المهملة والمراد به موضع النحر . وأغرب الداودى فقال : هو ما بين  
الثديين . والحاصل أن ما بين الحاقنة والذاقنة هو ما بين السحر والنحر ، والمراد أنه مات ورأسه بين حنكها  
وصدرها صلى الله عليه وسلم ورضى عنها . وهذا لا يغير حديثها الذى قبل هذا أن رأسه كان على فخذها ،  
لأنه محمول على أنها رفعت من فخذها إلى صدرها . وهذا الحديث يعارض ما أخرجه الحاكم وابن سعد من طرق  
« أن النبى صلى الله عليه وسلم مات ورأسه فى حجر على » وكل طريق منها لا يخلو من شيعى ، فلا يلتفت  
اليهم . وقد رأيت بيان حال الأحاديث التى أشرت إليها دفعاً لتوهم التعصب . قال ابن سعد « ذكر من قال توفى  
فى حجر على » وساق من حديث جابر : سأل كعب الأبحار علياً ما كان آخر ما تكلم به صلى الله عليه  
وسلم ؟ فقال : أسندته إلى صدرى ، فوضع رأسه على منكبى فقال : الصلاة الصلاة . فقال كعب كذلك  
آخر عهد الأنبياء . وفى سنده الواقدى وحرم بن عثمان وهما متروكان . وعن الواقدى عن عبد الله بن محمد  
ابن عمر بن على عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مرضه ادعوا إلى أخى ، فدعى له  
على فقال : ادن منى ، قال : فلم يزل مستنداً إلى وانه ليكلمنى حتى نزل به ، وثقل فى حجرى فصحت :  
يا عباس أدركنى فإنى هالك ، فجاء العباس ، فكان جهدهما جميعاً أن أضجعا . فيه انقطاع مع الواقدى ، وعبد  
الله فيه لين . وبه عن أبيه عن على بن الحسين : قبض ورأسه فى حجر على فيه انقطاع . وعن الواقدى عن أبى  
الحويرث عن أبيه عن الشعبي : مات ورأسه فى حجر على . فيه الواقدى والانقطاع ، وأبو الحويرث اسمه عبد  
الرحمن بن معاوية بن الحارث المدنى قال مالك : ليس بثقة ، وأبوه لا يعرف حاله . وعن الواقدى عن سليمان بن  
داود بن الحصين عن أبيه عن أبى غطفان : سألت ابن عباس قال : توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو إلى  
صدر على ، قال فقلت : فإن عروة حدثنى عن عائشة قالت توفى النبى صلى الله عليه وسلم بين سحرى ونحرى ،  
فقال ابن عباس : لقد توفى وإنه لمستند إلى صدر على ، وهو الذى غسله وأخى الفضل ، وأبى أن يحضر . فيه  
الواقدى ، وسليمان لا يعرف حاله ، وأبو غطفان بفتح المعجمة ثم المهملة اسمه سعد وهو مشهور بكنته ، وثقة  
النسائى . وأخرج الحاكم فى « الاكلیل » من طريق حبة العدنى عن على : أسندته إلى صدرى فسالت نفسه وجبة  
ضعيف . ومن حديث أم سلمة قالت : على آخرهم عهداً برسول الله صلى الله عليه وسلم والحديث عن عائشة  
أثبت من هذا ، ولعلها أرادت آخر الرجال به عهداً . ويمكن الجمع بأن يكون على آخرهم عهداً به وأنه لم يفارقه  
حتى مال فلما مال ظن أنه مات ثم أفاق بعد أن توجه فأسندته عائشة بعده إلى صدرها فقبض . ووقع عند أحمد  
من طريق يزيد بن بابنوس بموحدتين بينهما الف غير مهموز وبعد الثانية المفتوحة نون مضمومة ثم واو ساكنة ثم  
سين مهملة فى أثناء حديث « فبينما رأسه ذات يوم على منكبى إذ مال رأسه نحو رأسى فظننت أنه يريد من رأسى  
حاجة فخرجت من فيه نقطة باردة فوقعت على ثغرة نحرى فاقشعر لها جلدى ، وظننت أنه غشى عليه فسجيت به  
ثوباً »

[٤٤٤١] ٤٢٦٧ - حدثنا الصلت بن محمد قال نا أبو عوانة عن هلال الوزان عن عروة عن عائشة قالت :  
قال النبى صلى الله عليه وسلم فى مرضه الذى لم يقم منه : « لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

قالت عائشة: لولا ذلك لأبرز قبره، خشي أن يتخذ مسجداً.

[٤٤٤٦] ٤٢٦٨- ما عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال حدثني ابن الهاد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت: مات النبي صلى الله عليه وآله وإنه لبن حاقنتي وذاقنتي، فلا أكره شدة الموت لأحد أبداً بعد النبي صلى الله عليه وآله.

[٤٤٤٢] ٤٢٦٩- ما سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عائشة قالت: لما ثقل رسول الله صلى الله عليه وآله واشتد به وجعه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي، فأذن له، فخرج وهو بين الرجلين تخط رجلاه في الأرض، بين عباس بن عبد المطلب وبين رجل آخر. قال عبيد الله: فأخبرت عبد الله بالذي قالت عائشة، فقال لي عبد الله بن عباس: هل تدري من الرجل الآخر الذي لم تسم عائشة؟ قال: قلت: لا، قال ابن عباس: هو علي بن أبي طالب. فكانت عائشة تحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله لما دخل بيتي واشتد به وجعه قال: «أهريقوا علي من سبع قرب لم تحلل أوكيتهن، لعلي أعهد إلى الناس». فأجلسناه في مخضب لحفصة زوج النبي صلى الله عليه وآله، ثم طفقنا نصب عليه من تلك القرب حتى طفق يشير إلينا بيده أن قد فعلت. قالت: ثم خرج إلى الناس فصللى لهم وخطبهم. وأخبرنا عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عائشة وابن عباس قالوا لما نزل برسول الله صلى الله عليه وآله عليه طفق يطرح خميصة له على وجهه فإذا اغتم كشفها عن وجهه فقال وهو كذلك: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد».

[٤٤٤٣] [٤٤٤٤] [٤٤٤٥] (١) يُحذَرُ ما صنعوا. أخبرني عبيد الله أن عائشة قالت: لقد راجعت رسول الله صلى الله عليه وآله في ذلك، وما حملني على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلاً قام مقامه أبداً، وألا كنت أرى أنه لن يقوم أحد مقامه إلا تشاءم الناس به، فأردت أن يعدل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله عن أبي بكر. رواه ابن عمر وأبو موسى وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله.

الحديث العاشر قولها ( فلا أكره شدة الموت لأحد أبداً بعد النبي صلى الله عليه وسلم ) سيأتي بيان الشدة المذكورة في الحديث الآتي أواخر الباب من رواية ذكوان عن عائشة ولفظه « بين يديه ركوة أو علة بها ماء فجعل يدخل يديه في الماء فيمسح بها وجهه يقول: لا اله إلا الله، إن للموت لسكرات » وعند أحمد والترمذي وغيرهما من طريق القاسم عن عائشة قالت « رأيتُه وعنده قدح فيه ماء وهو يموت، فيدخل يده في القدح ثم يمسح وجهه بالماء ثم يقول: اللهم أعني على سكرات الموت » وفي رواية شقيق عن مسروق عن عائشة قالت « ما رأيت الوجع على أحد أشد منه على النبي صلى الله عليه وسلم » وسيأتي في الطب. وبين في حديث ابن مسعود في الطب أن له بسبب ذلك أجرين. ولأني يعلى من حديث أنى سعيد « إنا معاصر الأنبياء يضاعف لنا البلاء كما يضاعف لنا الأجر »

الحديث الحادى عشر قوله « لما ثقل رسول الله صلى الله عليه وسلم » أى فى وجعه . وفى رواية معمر عن الزهرى أن ذلك كان فى بيت ميمونة .

**قوله ( استأذن أزواجه أن يمرض )** بضم أوله وفتح الميم وتشديد الراء ، وذكر ابن سعد بإسناد صحيح عن الزهرى أن فاطمة هى التى خاطبت أمهات المؤمنين بذلك فقالت لهن : إنه يشق عليه الاختلاف . وفى رواية ابن أبى مليكة عن عائشة أن دخوله بيته يوم الإثنين ، ومات يوم الإثنين الذى يليه . وقد مضى شرح هذا الحديث فى أبواب الإمامة وفى كتاب الطهارة . وذكرت فى أبواب الإمامة طرفاً من الاختلاف فى اسم الذى كان يتكئ عليه النبى صلى الله عليه وسلم مع العباس . وقد وقع فى رواية لمسلم عن عائشة « فخرج بين الفضل بن العباس ورجل آخر » وفى أخرى « رجلين أحدهما أسامة » وعند الدارقطنى « أسامة والفضل » وعند ابن حبان فى آخره « بريرة ونوبة » بضم النون وسكون الواو ثم موخدة ضبطه ابن ماكولا وأشار إلى هذه الرواية ، واختلف هل هو اسم عبد أو أمه ، فعجز سيف فى الفتوح بأنه عبد ، وعند ابن سعد من وجه آخر « الفضل وثوبان » وجمعوا بين هذه الروايات على تقدير ثبوتها بأن خروجه تعدد فيتعدد من اتكأ عليه ، وهو أولى من قول من قال تناوبوا فى صلاة واحدة .

**قوله ( فى بيتى )** وفى رواية يزيد بن بانبوس عن عائشة عند أحمد « أنه صلى الله عليه وسلم قال لنسائه : إني لا أستطيع أن أدور بيوتكن ، فإذا شئت أذنتن لى » ، وسيأتى بعد قليل من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنه « كان يقول : أين أنا غدا ؟ يريد يوم عائشة » وكان أول ما بدأ مرضه فى بيت ميمونة .

**قوله ( من سبع قرب )** قيل الحكمة فى هذا العدد أن له خاصية فى دفع ضرر السم والسحر ، وقد ذكر فى أوائل الباب « هذا أوان انقطاع أبهرى من ذلك السم » وتمسك به بعض من أنكر نجاسة سور الكلب وزعم أن الأمر بالغسل منه سبعا إنما هو لدفع السمىة التى فى ريقه ، وقد ثبت حديث « من تصبغ بسبع تمرات من عجوة لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر » وللنسائى فى قراءة الفاتحة على المصاب سبع مرات وسنده صحيح ، وفى صحيح مسلم القول لمن به وجع « أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر سبع مرات » وفى النسائى « من قال عند مريض لم يخضر أجله : أسأل الله العظيم ، رب العرش العظيم ، أن يشفيك سبع مرات » وفى مرسل أبى جعفر عند ابن أبى شيبة : أنه صلى الله عليه وسلم قال : أين أكون غدا ؟ كررها ، فعرفت أزواجه أنه إنما يريد عائشة ، فقلن : يا رسول الله قد وهبنا أيامنا لأختنا عائشة » وفى رواية هشام ابن عروة عن أبيه عند الإسماعيل « كان يقول : أين أنا ؟ حرصاً على بيت عائشة ، فلما كان يومى سكرن ، وأذن له نساؤه أن يمرض فى بيتى » وقوله « وكانت عائشة تحدث » هو موصول بالإسناد المذكور ، وكذا قوله : أخبرنا عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : هو مقول الزهرى وهو موصول ، وقد مضى القول فيه قريباً .

**قوله ( ثم خرج إلى الناس فصلى بهم وخطبهم )** تقدم فى فضل أبى بكر من حديث ابن عباس « أن النبى صلى الله عليه وسلم خطب فى مرضه — فذكر الحديث وقال فيه — لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر » الحديث وفيه : إنه آخر مجلس جلسه « ولمسلم من حديث جندب أن ذلك قبل موته بخمس ، فعلى هذا يكون يوم الخميس ، ولعله كان بعد أن وقع عنده اختلافهم ولغظهم كما تقدم قريباً وقال لهم قوموا ، فلعله وجد بعد ذلك خفة فخرج ، وقوله : وأخبرنى عبيد الله أن عائشة قالت الخ : هو مقول الزهرى أيضاً وموصول أيضاً ، وإنما فصل ذلك ليبين ما هو عند شيخه عن ابن عباس وعائشة معا وعن عائشة فقط .

**قوله** ( رواه ابن عمر وأبو موسى وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ) كأنه يشير إلى ما يتعلق بصلاة أبي بكر ، لا إلى جميع الحديث . فأما حديث ابن عمر فوصله المؤلف في أبواب الإمامة وكذا حديث أبي موسى وصله أيضاً في أحاديث الأنبياء في ترجمة يوسف الصديق ، وأما حديث ابن عباس فوصله المؤلف في الإمامة أيضاً من حديث عائشة

[٤٤٤٧] ٤٢٧٠- حدثنا إسحاق قال أنا بشر بن شعيب بن أبي حمزة قال حدثني أبي عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري - وكان كعب بن مالك أحد الثلاثة الذين تيب عليهم - أن ابن عباس أخبره : أن علي بن أبي طالب خرج من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجهه الذي توفي فيه ، فقال الناس : يا أبا حسن ، كيف أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أصبح بحمد الله بارئاً ، فأخذ بيده عباس بن عبد المطلب فقال له : أنت والله بعد ثلاث عبد العصا ، وإنني والله لأرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه سوف يتوفى من وجهه هذا ، إنني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت . اذهب بنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلنسأله فيمن هذا الأمر ؟ إن كان فينا علمنا ذلك . وإن كان في غيرنا علمناه فأوصى بنا . فقال علي : إنا والله لئن سألناها رسول الله صلى الله عليه وسلم فممنعناها لا يعطيناها الناس من بعده ، وإنني والله لا أسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم . [الحديث ٤٤٤٧ - طرفه في : ٦٢٦٦] .

الحديث الثاني عشر .

**قوله** ( حدثني إسحاق ) هو ابن راهويه ، وبه جزم أبو نعيم في « المستخرج » .

**قوله** ( أخبرني عبد الله بن كعب ) هذا يؤيد ما تقدم في غزوة تبوك أن الزهري سمع من عبد الله وهو من أخويه عبد الرحمن وعبيد الله ومن عبد الرحمن بن عبد الله ، ولا معنى لتوقف الدمياطي فيه فإن الإسناد صحيح وسماع الزهري من عبد الله بن كعب ثابت ولم ينفرد به شعيب ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق صالح عن ابن شهاب فصرح أيضاً به ، وقد رواه معمر عن الزهري عن ابن كعب بن مالك ولم يسمه أخرجه عبد الرزاق ، وفي الإسناد لطيفة وهي رواية تابعي عن تابعي وصحاحي عن صحاحي .

**قوله** ( بارئاً ) اسم فاعل من برأ بمعنى أفاق من المرض .

**قوله** ( أنت والله بعد ثلاث عبد العصا ) هو كناية عن يصير تابعا لغيره ، والمعنى أنه يموت بعد ثلاث وتصير أنت مأموراً عليك ، وهذا من قوة فراسة العباس رضي الله عنه .

**قوله** ( لأرى ) بفتح الهمزة من الاعتقاد وبضمها بمعنى الظن ، وهذا قاله العباس مستنداً إلى التجربة ، لقوله بعد ذلك « إني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت » وذكر ابن إسحاق عن الزهري أن ذلك كان يوم قبض النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله** ( هذا الأمر ) أي الخلافة . وفي مرسل الشعبي عند ابن سعد « فنسأله من يستخلف ، فإن استخلف منا فذاك » .

**قوله** ( فأوصى بنا ) في مرسل الشعبي « وإلا أوصى بنا فحفظنا من بعده » وله من طريق أخرى « فقال علي وهل يطمع في هذا الأمر غيرنا . قال : أظن والله سيكون » .

**قوله ( لا يعطيناها الناس بعده )** أى يحتجون عليهم بمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم إياهم ، وصرح بذلك فى رواية لابن سعد .

**قوله ( لا أسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم )** أى لا أطلبها منه ، وزاد ابن سعد فى مرسل الشعبى فى آخره « فلما قبض النبى صلى الله عليه وسلم قال العباس لعل : أبسط يدك أبايك تبايعك الناس ، فلم يفعل » وزاد عبد الرزاق عن ابن عيينة قال « قال الشعبى : لو أن عليا سأله عنها كان خيرا له من ماله وولده » ورويناه فى « فوائد أبى الطاهر الذهلى » بسند جيد عن ابن أبى لىلى قال « سمعت عليا يقول : لقينى العباس — فذكر نحو القصة التى فى هذا الحديث باختصار وفى آخرها — قال سمعت عليا يقول بعد ذلك : يا ليتنى أطعت عباسا ، باليتنى أطعت عباسا » وقال عبد الرزاق « كان معمر يقول لنا : أيهما كان أصوب رأيا ؟ فنقول العباس . فيأبى ويقول : لو كان أعطاها عليا فمنعه الناس لكفروا »

[٤٤٤٨] ٤٢٧١- فاسعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال حدثني أنس ابن مالك : أن المسلمين بينما هم فى صلاة الفجر من يوم الإثنين وأبوبكر يصلي لهم ، لم يفجأهم إلا رسول الله صلى الله عليه قد كشف ستر حجرة عائشة ، فنظر إليهم وهم فى صفوف الصلاة ، ثم تبسم يضحك ، فنكص أبوبكر على عقبه ليصل الصف ، وظن أن رسول الله صلى الله عليه يريد أن يخرج إلى الصلاة ، فقال أنس : وهم المسلمون أن يفتتنوا فى صلاتهم فرحاً برسول الله صلى الله عليه ، فأشار إليهم بيده رسول الله صلى الله عليه أن أتموا صلاتكم ثم دخل الحجرة وأرخى الستر .

الحديث الثالث عشر حديث أنس ( إن المسلمين بينا هم فى صلاة الفجر يوم الاثنين ) فيه أنه لم يصل بهم ذلك اليوم ، وأما ما أخرجه البيهقى من طريق محمد بن جعفر عن حميد عن أنس « آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القوم » الحديث وفسرها بأنها صلاة الصبح فلا يصح الحديث الباب ، ويشبه أن يكون الصواب صلاة الظهر .

**قوله ( ثم دخل الحجرة وأرخى الستر )** زاد أبو الهيثم عن شعيب « وتوفى من يومه ذلك » أخرجه المصنف فى الصلاة . وللإسماعيلى من هذا الوجه « فلما توفى بكى الناس ، فقام عمر فى المسجد فقال : ألا لا أسمع أحدا يقول مات محمد » الحديث بهذه القصة ، وهى على شرط الصحيح .

**قوله ( وتوفى من آخر ذلك اليوم )** يחדش فى جزم ابن إسحق بأنه مات حين اشتد الضحى ، ويجمع بينهما بأن إطلاق الآخر بمعنى ابتداء الدخول فى أول النصف الثانى من النهار وذلك عند الزوال ، واشتداد الضحى يقع قبل الزوال ويستمر حتى يتحقق زوال الشمس . وقد جزم موسى بن عقبة عن ابن شهاب بأنه صلى الله عليه وسلم مات حين زاغت الشمس ، وكذا لأبى الأسود عن عروة ، فهذا يؤيد الجمع الذى أشرت إليه

[٤٤٤٩] ٤٢٧٢- فامحمد بن عبيد قال نا عيسى بن يونس عن عمر بن سعيد قال أخبرني ابن أبي مليكة أن أبا عمرو ذكوان مولى عائشة أخبره : إن عائشة كانت تقول : إن من نعم الله علي أن رسول الله صلى الله عليه توفي فى بيتي وفى يومى وبين سحري ونحري ، وأن الله جمع بين ريقى وريقه عند موته : ودخل علي عبد الرحمن وبيده سواك ، وأنا مسندة رسول الله صلى الله عليه ، فرأيت أنه ينظر إلي ، وعرفت أنه يحب السواك ، فقلت :

آخذه لك؟ فأشار برأسه أن نعم، فتناولته فاشتد عليه، فقلت: أليته لك؟ فأشار برأسه أن نعم، فليته فأمره، وبين يديه ركوة - أو علبة يشك عمر - فيها ماء، فجعل يدخل يديه في الماء فيمسح بهما وجهه يقول: «لا إله إلا الله، إن للموت سكرات». ثم نصب يده فجعل يقول: «في الرفيق الأعلى»، حتى قبض ومالت يده.

[٤٤٥٠] ٤٢٧٣- نا إسماعيل قال نا سليمان بن بلال قال هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة: أن النبي صلى الله عليه كان يسأل في مرضه الذي مات فيه يقول: «أين أنا غداً، أين أنا غداً؟» يريد يوم عائشة، فأذن له أزواجه يكون حيث شاء، فكان في بيت عائشة حتى مات عندها. قالت عائشة: فمات في اليوم الذي كان يدور علي فيه في بيتي، فقبضه الله وإن رأسه لبين نحري وسحري، وخالط ريقه ريقى. قالت: دخل عبد الرحمن بن أبي بكر معه سواك يستن به، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه، فقلت له: أعطني هذا السواك يا عبد الرحمن، فأعطانيه فقمضته، ثم مضغته، فأعطيه رسول الله صلى الله عليه فاستن به وهو مستند إلى صدري.

[٤٤٥١] ٤٢٧٤- نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت: توفي النبي صلى الله عليه في بيتي، وفي يومي، وبين سحري ونحري، وكان أحداً يعودُه بدعاء إذا مرض، فذهبت أعودُه فرفع رأسه إلى السماء وقال: «في الرفيق الأعلى، في الرفيق الأعلى»، ومر عبد الرحمن وفي يده جريدة رطبة، فنظر إليه النبي صلى الله عليه، فظننت أن له بها حاجة، فأخذتها فمضغت رأسها ونفضتها فدفعتها إليه، فاستن بها كأحسن ما كان مستنًا، ثم ناولنيها، فسقطت يده - أو سقطت من يده - فجمع الله بين ريقى وريقه في آخر يوم من الدنيا وأول يوم من الآخرة.

الحديث الرابع عشر .

قوله ( ابن أبى مليكة أن ذكوان أخبره أن عائشة ) سيأتى بعد حديث من رواية ابن أبى مليكة عن عائشة بلا واسطة ، لكن فى كل من الطريقين ما ليس فى الآخر ، فالظاهر أن الطريقين محفوظان .  
قوله ( فليته ) أى لينت السواك .

قوله ( فأمره ) بفاء وفتح الميم وتشديد الراء ، أى أمره على أسنانه فاستاك به . وللكشميهنى والأصيل والقابسى « بأمره » بموحدة وميم ساكنة وراء مكسورة ، قال عياض : والأول أولى ، وقد تقدم شرح ما تضمنه هذا الحديث فى هذا الباب . الحديث الخامس عشر تقدم ما تضمنه أيضاً كذلك ، وقوله « فقبضه الله وإن رأسه لبين نحري وسحري » فى رواية همام عن هشام بهذا الإسناد عند أحمد نحوه وزاد « فلما خرجت نفسه لم أجد ريحا قط أطيب منها » . الحديث السادس عشر ، تقدم كذلك

[٤٤٥٢] ٤٢٧٥- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة أن عائشة

[٤٤٥٣] أخبرته: أن أبا بكر أقبل على فرس من مسكنه بالسُّنح، حتى نزل فدخل المسجد فلم يكلم الناس حتى دخل على عائشة، فتيَّم رسول الله صلى الله عليه وهو مُغشى بثوب حبرة، فكشف عن وجهه، ثم أكب عليه فقبله وبكى، ثم قال: بأبى وأمي أنت، والله لا يجمع الله عليك موتتين، أما الموتة التي كُتبت عليك فقد مُتَّها.

٤٢٧٦- وحديثي أبو سلمة عن ابن عباس: أن أبا بكر خرج وعمر بن الخطاب يكلم الناس، قال: اجلس يا عمر فأبى عمر أن يجلس، فأقبل الناس إليه وتركوا عمر. فقال أبو بكر: أما بعد، من كان منكم يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان منكم يعبد الله فإن الله حي لا يموت، قال الله عز وجل: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ إلى قوله: ﴿الشَّاكِرِينَ﴾ وقال: والله لكأن الناس لم يعلموا أن الله أنزل هذه الآية حتى تلاها أبو بكر فتلقاها منه الناس كلهم، فما أسمع بشراً من الناس إلا يتلوها. فأخبرني ابن المسيب أن عمر قال: والله ما هو إلا أن سمعت أبا بكر تلاها فعُفِرْتُ حتى ما تُقَلِّني رجلاي، وحتى أهويت إلى الأرض حين سمعته تلاها، علمت أن النبي صلى الله عليه قد مات. الحديث السابع عشر.

قوله (من مسكنه بالسنع) بضم المهمله وسكون النون وبضمها أيضا وآخره حاء مهملة، وتقدم ضبطه في الجنائز، وأنه مسكن زوجة أبي بكر الصديق.

قوله (لا يجمع الله عليك موتين) تقدم الكلام عليه في أول الجنائز، وأغرب من قال: المراد بالموتة الأخرى موتة الشريعة أى لا يجمع الله عليك موتك وموت شريعتك. قال هذا القائل: ويؤيده قول أبي بكر بعد ذلك في خطبته «من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت» وقال الكرماني: فإن قلت ليس في القرآن أن النبي صلى الله عليه وسلم قد مات، ثم أجاب بأن أبا بكر تلاها لأجل أن النبي صلى الله عليه وسلم قد مات. قلت: ورواية ابن السكن قد أوضحت المراد. فإنه زاد لفظ: «علمت»

قوله (قال وحديثي أبو سلمة) القائل هو الزهري.

قوله (وعمر يكلم الناس) أى يقول لهم: ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم. وعند أحمد من طريق يزيد بن بابنوس عن عائشة متصلاً بما ذكرته في آخر الكلام على الحديث الثامن شيء دار بين المغيرة وعمر فقيه بعد قولها «فسجيته ثوباً»: فجاء عمر والمغيرة بن شعبة فاستأذنا فأذنت لهما، وجذبت الحجاب فنظر عمر إليه فقال: واغشيتاه، ثم قاما، فلما دنوا من الباب قال المغيرة: يا عمر مات. قال: كذبت، بل أنت رجل تحوشك فتنة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يموت حتى يفنى الله المنافقين. ثم جاء أبو بكر فرفعت الحجاب، فنظر إليه فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون، مات رسول الله صلى الله عليه وسلم. وروى ابن إسحق وعبد الرزاق والطبراني من طريق عكرمة، أن العباس قال لعمر «هل عند أحد منكم عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك؟ قال لا. قال فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مات، ولم يمت حتى حارب وسالم ونكح وطلق وترككم على محجة واضحة» وهذه من موافقات العباس للصديق في حديث ابن عمر عند ابن أبي شيبه «أن أبا بكر مر بعمر وهو يقول: ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يموت حتى يقتل الله المنافقين، وكانوا أظهروا الاستبشار ورفعوا رءوسهم، فقال: أيها الرجل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مات، ألم تسمع الله تعالى يقول ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ وقال تعالى ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾ ثم أتى المنبر فصعد فحمد الله وأثنى عليه فذكر خطبته.



**قوله ( وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل )** زاد يزيد بن بابنوس عن عائشة « أن أبا بكر حمد الله وأثنى عليه ثم قال : إن الله يقول ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ حتى فرغ من الآية ، ثم تلا ﴿ وما محمد إلا رسول قد خلت ﴾ الآية ، وقال فيه : قال عمر أو إنها في كتاب الله ؟ ما شعرت أنها في كتاب الله . وفي حديث ابن عمر نحوه وزاد : ثم نزل ، فاستبشر المسلمون ، وأخذ المنافقين الكتابة . قال ابن عمر وكأنا على وجوهنا أغطية فكشفت .

**قوله ( فأخبرني سعيد بن المسيب )** هو مقول الزهري ، وأغرب الخطابي فقال : ما أدرى القائل « فأخبرني سعيد بن المسيب » الزهري أو شيخه أبو سلمة ؟ فقلت : صرح عبد الرزاق عن معمر بأنه الزهري ، وأثر ابن المسيب عن عمر هذا أهمله المزني في الأطراف مع أنه على شرطه .

**قوله ( فقمرت )** بضم العين وكسر القاف أى هلكت ، وفي رواية بفتح العين أى دهشت وتحيرت . ويقال سقطت ، ورواه يعقوب بن السكيت بالفاء من العفر وهو التراب ، ووقع في رواية الكشميهني « فقمرت » بتقديم القاف على العين وهو خطأ والصواب الأول .

**قوله ( ما تقلني )** بضم أوله وكسر القاف وتشديد اللام أى ما تحملني .

**قوله ( وحتى أهويت )** في رواية الكشميهني « هويت » بفتح أوله وثانيه .

**قوله ( إلى الأرض حين سمعته تلاها أن النبي صلى الله عليه وسلم قد مات )** كذا للأكثر وقوله « أن النبي صلى الله عليه وسلم » على البدل من الهاء في قوله « تلاها » أى تلا الآية التي معناها أن النبي صلى الله عليه وسلم قد مات ، وهو قوله تعالى ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ وفي رواية ابن السكن « فعلمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد مات » وهى واضحة ، وكذا عند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري « فقمرت وأنا قائم حتى خرت إلى الأرض ، فأيقنت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مات » وفي الحديث قوة جأش أى بكر وكثرة علمه ، وقد وافقه على ذلك العباس كما ذكرنا ، والمغيرة كما رواه ابن سعد وابن أم مكتوم كما في المغازي لأبي الأسود عن عروة قال « إنه كان يتلو قوله تعالى ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ والناس لا يلتفتون إليه ، وكان أكثر الصحابة على خلاف ذلك » فيؤخذ منه أن الأقل عدداً في الاجتهاد قد يصيب ويخطئ الأكثر فلا يتعين الترجيح بالأكثر ، ولا سيما إن ظهر أن بعضهم قلد بعضاً

[٤٤٥٥] ٤٢٧٧ - حدثنا عبد الله بن أبي شيبه قال نا يحيى بن سعيد عن سفيان عن موسى بن أبي عائشة

[٤٤٥٦] عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة وابن عباس : أن أبا بكر قبل النبي صلى الله عليه بعد ما مات .

[٤٤٥٧] [الحديث ٤٤٥٦ - طرفه في : ٥٧٠٩] .

الحديث الثامن عشر حديث ابن عباس وعائشة « أن أبا بكر قبل النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما مات » تقدم في الحديث الذي قبله أنه كشف عن وجهه ثم أكب عليه فقبله ، وفي رواية يزيد بن بابنوس عنها « أتاه من قبل رأسه فحدر فاه فقبل جبهته ثم قال : وانبيه ، ثم رفع رأسه فحدر فاه وقبل جبهته ثم قال : واخليلاه » ولابن أبي شيبه عن ابن عمر : فوضع فاه على جبين رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يقبله ويبكى ويقول « بأى وأمى طبت حياً وميتاً » وللطبراني من حديث جابر « أن

أبا بكر قبل جبهته « وله من حديث سالم بن عتيك « أن أبا بكر دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فمسه فقالوا : يا صاحب رسول الله مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال نعم » .

[٤٤٥٨]

٤٢٧٨- ناعلي قال نا يحيى وزاد يحيى : فقالت عائشة : لدنانه في مرضه ، فجعل يشير إلينا أن لا تلدونى فقلنا : كراهية المريض للدواء . فلما أفاق قال : « ألم أنهكم أن تلدونى ؟ » قلنا : كراهية المريض للدواء ، فقال : « لا يبقى أحد في البيت إلا لد وأنا أنظر ، إلا العباس فإنه لم يشهدكم » . رواه ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه . [الحديث ٤٤٥٨ - أطرافه في : ٥٧١٢ ، ٦٨٨٦ ، ٦٨٩٧] .

الحديث التاسع عشر .

**قوله ( حدثنا على حدثنا يحيى وزاد : قالت عائشة لدنانه في مرضه )** أما على فهو ابن عبد الله بن المدينى وأما يحيى فهو ابن سعيد القطان ، ومراده أن علياً وافق عبد الله بن أبى شيبه في روايته عن يحيى بن سعيد الحديث الذى قبله وزاد عليه قصة اللدود .

**قوله ( لدنانه )** أى جعلنا في جانب فمه دواه بغير اختياره ، وهذا هو اللدود ، فأما ما يصب في الحلق فيقال له الوجور ، وقد وقع عند الطبرانى من حديث العباس « أنهم أذابوا قسطاً — أى بزيت — فلدوه به » .

**قوله ( فجعل يشير إلينا أن لا تلدونى ، فقلنا : كراهية المريض للدواء )** قال عياض : ضبطناه بالرفع أى هذا منه كراهية ، وقال أبو البقاء : هو خبر مبتدأ محذوف أى هذا الامتناع كراهية ، ويحتمل أن النصب على أنه مفعول له أى نهانا للكراهية للدواء ، ويحتمل أن يكون مصدراً أى كرهه كراهية الدواء ، قال عياض : الرفع أوجه من النصب على المصدر .

**قوله ( لا يبقى أحد في البيت إلا لد وأنا أنظر إلا العباس فإنه لم يشهدكم )** قيل : فيه مشروعية القصاص في جميع ما يصاب به الإنسان عمداً ، وفيه نظر ، لأن الجميع لم يتعاطوا ذلك ، وإنما فعل بهم ذلك عقوبة لهم لتركهم امتثال نهي عن ذلك ، أما من باشره فظاهر ، وأما من لم يباشره فلكونهم تركوا نهيم عما نهاهم هو عنه . ويستفاد منه أن التأويل البعيد لا يعذر به صاحبه ، وفيه نظر أيضاً لأن الذى وقع في معارضة النهى ، قال ابن العرى : أراد أن لا يأتوا يوم القيامة وعليهم حقه فيقعوا في خطب عظيم ، وتعقب بأنه كان يمكن العفو لأنه كان لا ينتقم لنفسه ، والذى يظهر أنه أراد بذلك تأديبهم لئلا يعودوا ، فكان ذلك تأديباً لا قصاصاً ولا انتقاماً . قيل وإنما كره اللد مع أنه كان يتداوى لأنه تحقق أنه يموت في مرضه ، ومن حقق ذلك كره له التداوى . قلت : وفيه نظر ، والذى يظهر أن ذلك كان قبل التخيير والتحقيق ، وإنما أنكر التداوى لأنه كان غير ملائم لدائه ، لأنهم ظنوا أن به ذات الجنب فداووه بما يلائمها ، ولم يكن به ذلك كما هو ظاهر في سياق الخبر كما ترى ، والله أعلم .

**قوله ( رواه ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه عن عائشة )** وصله محمد بن سعد عن محمد بن الصباح عن عبد الرحمن بن أبى الزناد بهذا السند ولفظه « كانت تأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاصرة ، فاشتدت به فأغمى عليه فلدنانه ، فلما أفاق قال : هذا من فعل نساء جثن من هنا ، وأشار إلى الحبشة ، وإن كنتم ترون أن الله يسلط على ذات الجنب ما كان الله ليجعل لها على سلطاناً ، والله لا يبقى أحد في البيت إلا لد ، فما يبقى

أحد في البيت إلا لد ، ولدنا ميمونة وهي صائمة « ومن طريق أبي بكر بن عبد الرحمن أن أم سلمة وأسماء بنت عميس أشارتا بأن يلدوه ، ورواه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أسماء بنت عميس قالت « إن أول ما اشتكى كان في بيت ميمونة ، فاشتد مرضه حتى أغمى عليه ، فتشاورن في لده فلدوه . فلما أفاق قال : هذا فعل نساء جثن من هنا — وأشار إلى الحبشة — وكانت أسماء منهن فقالوا : كنا نتهم بك ذات الجنب ، فقال : ما كان الله ليعذبني به ، لا يبقى أحد في البيت إلا لد . قال : فلقد التدت ميمونة وهي صائمة « وفي رواية ابن أبي الزناد هذه بيان ضعف ما رواه أبو يعلى بسند فيه ابن لهيعة من وجه آخر عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم مات من ذات الجنب » ثم ظهر لي أنه يمكن الجمع بينهما بأن ذات الجنب تطلق بإزاء مرضين كما سيأتي بيانه في كتاب الطب : أحدهما ورم حار يعرض في الغشاء المستبطن ، والآخر ريح محتقن بين الأضلاع ، فالأول هو المنفى هنا ، وقد وقع في رواية الحاكم في المستدرک « ذات الجنب من الشيطان » والثاني هو الذي أثبت هنا ، وليس فيه محذور كالأول

[٤٤٥٩]

٤٢٧٩- حدثنا عبد الله بن محمد قال نا أزهري قال أنا ابن عون عن إبراهيم عن الأسود قال : ذكر عند عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى إلى علي فقال : من قاله ؟ لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وإني لمسندته إلى صدري ، فدعا بالطست فانخث فمات فما شعرت ، فكيف أوصى إلى علي ؟

الحديث العشرون حديث عائشة .

**قوله ( أخبرني أزهري )** هو ابن سعد السمان بصرى ، وشيخه عبد الله بن عون بصرى أيضاً ، وأما إبراهيم وهو ابن يزيد النخعي والأسود فكوفيان .

**قوله ( ذكر )** بضم أوله ، وتقدم في الوصايا من وجه آخر بلفظ « ذكروا » وفي رواية الإسماعيلي من هذا الوجه « قيل لعائشة إنهم يزعمون أنه أوصى إلى علي ، فقالت ومتى أوصى إليه ؟ وقد رأيته دعا بالطست ليتفل فيها » وقد تقدم شرح ما يتعلق به هناك وما يتعلق ببقية الحديث في أثناء هذا الباب .

[٤٤٦٠]

٤٢٨٠- نا أبو نعيم قال نا مالك بن مغول عن طلحة قال : سألت عبد الله بن أبي أوفى : أوصى النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : لا . فقلت : كيف كتب على الناس الوصية أو أمروا بها ؟ قال : أوصى بكتاب الله عز وجل .

الحديث الحادى والعشرون حديث عبد الله بن أبي أوفى ، تقدم شرحه مستوفى في أوائل الوصايا

[٤٤٦١]

٤٢٨١- نا قتيبة قال نا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن عمرو بن الحارث قال : ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً ولا درهماً ولا عبداً ولا أمة ، إلا بغلته البيضاء التي كان يركبها وسلاحه ، وأرضاً جعلها لابن السبيل صدقة .

[٤٤٦٢]

٤٢٨٢- نا سليمان بن حرب قال نا حماد عن ثابت عن أنس قال : لما ثقل النبي صلى الله عليه وسلم جعل يتغشاه ، فقالت فاطمة : واكرب أباه ، فقال لها : « ليس على أبيك كرب بعد اليوم » ، فلما مات

قالت : يا أبتاه أجاب رباً دَعَاه ، يا أبتاه من جنة الفردوس مأواه . يا أبتاه إلى جبريل ننعاه . فلما دُفِنَ قالت فاطمة : يا أنس ، أطابتْ أنفسُكم أن تحنوا على رسول الله صلى الله عليه التراب .

الحديث الثاني والعشرون حديث عمرو بن الحارث وهو المصطلقى أخو ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين<sup>(١)</sup> وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل الوصايا أيضاً

الحديث الثالث والعشرون حديث أنس عن فاطمة .

**قوله ( واكره أباه )** في رواية مبارك بن فضالة عن ثابت عند النسائي « واكرهه » والأول أصوب لقوله في نفس الخبر « ليس على أهلك كرب بعد اليوم » . وهذا يدل أنها لم ترفع صوتها بذلك وإلا لكان بينها .

**قوله ( يا أبتاه )** كأنها قالت يا أباي والمنشأة بدل من التحتانية والألف للندبة ولد الصوت والهاء للسكت .

**قوله ( من جنة الفردوس مأواه )** بفتح الميم في أوله على أنها موصولة ، وحكى الطيبي عن نسخة من « المصاييح » بكسرها على أنها حرف جر ، قال : والأول أولى .

**قوله ( إلى جبريل ننعاه )** قيل الصواب إلى جبريل نعه ، جزم بذلك سبط ابن الجوزي في « المرأة » والأول موجه فلا معنى لتغليط الرواة بالظن وزاد الطبراني من طريق عارم والإسماعيلي من طريق سعيد بن سليمان كلاهما عن حماد في هذا الحديث « يا أبتاه ، من ربه ما أدناه » ومثله للطبراني من طريق معمر ، ولأبي داود من طريق حماد ابن سلمة كلاهما عن ثابت به ، قال الخطابي : زعم بعض من لا يعد في أهل العلم أن المراد بقوله عليه الصلاة والسلام « لا كرب على أهلك بعد اليوم » أن كربيه كان شفقة على أمته لما علم من وقوع الفتن والاختلاف ، وهذا ليس بشيء لأنه كان يلزم أن تنقطع شفقته على أمته بموته ، والواقع أنها باقية إلى يوم القيامة لأنه مبعوث إلى من جاء بعده وأعمالهم تعرض عليه ، وإنما الكلام على ظاهره ، وأن المراد بالكرب ما كان يجده من شدة الموت ، وكان فيما يصيب جسده من الآلام كالبحر ليتضاعف له الأجر كما تقدم .

**قوله ( فلما دفن قالت فاطمة : يا أنس الخ )** وهذا من رواية أنس عن فاطمة ، وأشارت عليها السلام بذلك إلى عتابهم على إقدامهم على ذلك لأنه يدل على خلاف ما عرفته منهم من رقة قلوبهم عليه لشدة محبتهم له ، وسكت أنس عن جوابها رعاية لها ولسان حاله يقول : لم تطب أنفسنا بذلك ، إلا أنا قهرناها على فعله امتثالاً لأمره . وقد قال أبو سعيد فيما أخرجه البزار بسند جيد « وما نفضنا أيدينا من دفنه حتى أنكرنا قلوبنا » ومثله في حديث ثابت عن أنس عند الترمذي وغيره ، يريد أنهم وجدوها تغيرت عما عهدوه في حياته من الألفة والصفاء والركة ، لفقدان ما كان يمددهم به من التعليم والتأديب . ويستفاد من الحديث جواز التوجع للميت عند احتضاره بمثل قول فاطمة عليها السلام « واكره أباه » وأنه ليس من النياحة ، لأنه صلى الله عليه وسلم أقرها على ذلك . وأما قولها بعد أن قبض « وأبتاه الخ » فيؤخذ منه أن تلك الألفاظ إذا كان الميت متصفاً بها لا يمنع ذكره لها بعد موته ، بخلاف ما إذا كانت فيه ظاهراً وهو في الباطن بخلافه أو لا يتحقق اتصافه بها فيدخل في المنع ، ونبهنا

(١) قول الحافظ : (وهو المصطلقى أخو ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين) : هو سبق قلم لأن الحارث بن عمرو هذا هو أخو

جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار المصطلقية رضي الله عنها وقد نص على ذلك في أوائل كتاب الوصايا . عبد القادر شيبه الحمد .

على أن المزى ذكر كلام فاطمة هذا في مسند أنس ، وهو متعقب : فإنه وإن كان أوله في مسنده لأن الظاهر أنه حضره ، لكن الأخير إنما هو من كلام فاطمة فحقه أن يذكر في رواية أنس عنها

### باب آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه

[٤٤٦٣] ٤٢٨٣- فابشر بن محمد قال نا عبد الله قال نا يونس قال الزهري فأخبرني سعيد بن المسيب في رجال من أهل العلم أن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه يقول وهو صحيح : «إنه لم يقبض نبي حتى يرى مقعده من الجنة، ثم يُخيّر». فلما نزل به ورأسه على فخذي غشي عليه، ثم أفاق فأشخص بصره إلى سقف البيت وقال : «اللهم الرفيق الأعلى». فقلت : إذا لا يختارنا، وعرفت أنه الحديث الذي كان يحدثنا وهو صحيح. قالت : فكانت آخر كلمة تكلم بها : «اللهم الرفيق الأعلى».

قوله ( باب آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم ) ذكر فيه حديث عائشة ، وقد شرح في الحديث السابع من الباب الذي قبله ، وقول الزهري « أخبرني سعيد بن المسيب في رجال أهل العلم » قد تقدم منهم عروة ابن الزبير ، وكان عائشة أشارت إلى ما أشاعته الرافضة أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى إلى على بالخلافة وأن يوفى ديونه ، وقد أخرج العقيلي وغيره في « الضعفاء » في ترجمة حكيم بن جبير من طريق عبد العزيز بن مروان عن أبي هريرة عن سلمان أنه قال : قلت يا رسول الله إن الله لم يبعث نبياً إلا بين له من يلي بعده . فهل بين لك ؟ قال : نعم على بن أبي طالب . ومن طريق جرير بن عبد الحميد عن أشياخ من قومه عن سلمان : قلت يا رسول الله من وصيك ؟ قال وصي وموضع سرى وخليفتي على أهلي وخير من أخلفه بعدى على بن أبي طالب . ومن طريق أبي ربيعة الإيادي عن ابن بريدة عن أبيه رفعه : لكل نبي وصي وإن علياً وصي وولدي . ومن طريق عبد الله بن السائب عن أبي ذر رفعه أنا خاتم النبيين وعلى خاتم الأوصياء . أوردها وغيرها ابن الجوزي في « الموضوعات » .

### باب وفاة النبي صلى الله عليه

[٤٤٦٤] ٤٢٨٤- نا أبو نعيم قال نا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن عائشة وابن عباس : أن النبي صلى الله عليه لبث بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن ، وبالمدينة عشرًا . [٤٤٦٥]

[الحديث ٤٤٦٤ - طرفه في : ٤٩٧٨] .

[٤٤٦٦] ٤٢٨٥- نا عبد الله بن يوسف قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة : أن رسول الله صلى الله عليه توفي وهو ابن ثلاث وستين . قال ابن شهاب وأخبرني سعيد بن المسيب مثله .

قوله ( باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ) أى في أى السنين وقعت ؟

قوله ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير .

قوله ( لبث بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن ، وبالمدينة عشرًا ) هذا يخالف المروى عن عائشة عقبه أنه عاش ثلاثاً وستين ، إلا أن يحمل على إلغاء الكسر كما قيل مثله في حديث أنس المتقدم في « باب صفة النبي

صلى الله عليه وسلم « من كتاب المناقب . وأكثر ما قيل في عمره أنه خمس وستون سنة أخرجه مسلم من طريق عمار بن أبى عمار عن ابن عباس ، ومثله لأحمد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس ، وهو مغاير للحديث الباب لأن مقتضاه أن يكون عاش ستين إلا أن يحمل على إلغاء الكسر ، أو على قول من قال إنه بعث ابن ثلاث وأربعين وهو مقتضى رواية عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه مكث بمكة ثلاث عشرة ومات ابن ثلاث وستين ، وفي رواية هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس « ليث بمكة ثلاث عشرة وبعث لأربعين ومات وهو ابن ثلاث وستين » وهذا موافق لقول الجمهور ، وقد مضى في « باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم » . والحاصل أن كل من روى عنه من الصحابة ما يخالف المشهور — وهو ثلاث وستون — جاء عنه المشهور ، وهم ابن عباس وعائشة وأنس ، ولم يختلف على معاوية أنه عاش ثلاثاً وستين ، وبه جزم سعيد بن المسيب والشعبي ومجاهد ، وقال أحمد : هو الثبت عندنا . وقد جمع السهيلي بين القولين المحكيين بوجه آخر ، وهو أن من قال مكث ثلاث عشرة عد من أول ما جاءه الملك بالنبوة ، ومن قال مكث عشراً أخذ ما بعد فترة الوحي وبجىء الملك بيا أيها المدثر ، وهو مبنى على صحة خبر الشعبي الذى نقلته من تاريخ الإمام أحمد في بدء الوحي ، ولكن وقع في حديث ابن عباس عند ابن سعد ما يخالفه كما أوضحته في الكلام على حديث عائشة في بدء الوحي المخرج في <sup>(١)</sup> من رواية معمر عن الزهري فيما يتعلق بالزيادة التى أرسلها الزهري ، ومن الشذوذ ما رواه عمر بن شبه أنه عاش إحدى أو اثنتين وستين ولم يبلغ ثلاثاً وستين ، وكذا رواه ابن عساكر من وجه آخر أنه عاش اثنتين وستين ونصفا ، وهذا يصح على قول من قال ولد في رمضان ، وقد بينا في الباب المذكور أنه شاذ من القول ، وقد جمع بعضهم بين الروايات المشهورة بأن من قال خمس وستون جبر الكسر ، وفيه نظر لأنه يخرج منه أربع وستون فقط وقل من تنبه لذلك .

**قوله ( قال ابن شهاب وأخبرني سعيد بن المسيب مثله )** هو موصول بالإسناد المذكور ، وقوله « مثله » يحتمل أن يريد أنه حدثه بذلك عن عائشة أو أرسله ، والقصد بالمثل المتن فقط ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عائشة رضى الله عنها ، وقد جوزت أن يكون موصولاً لما شرحت هذا الحديث في أوائل صفة النبي صلى الله عليه وسلم حتى ظفرت به الآن كما حررت ، والله الحمد

ب

[٤٤٦٧] ٤٢٨٦- فاقبصة قال نا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : توفي النبي صلى الله عليه ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين .

**قوله ( باب )** كذا للجميع بغير ترجمة .

**قوله ( ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين )** كذا للأكثر بحذف المميز وللمستمل وحده « ثلاثين صاعاً » ووجه إيراده هنا الإشارة إلى أن ذلك من آخر أحواله ، وهو يناسب حديث عمرو بن الحارث في الباب الأول أنه لم يترك ديناراً ولا درهماً

بَعَثُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فِي مَرَضِهِ

[٤٤٦٨] ٤٢٨٧ - نا أبو عاصم عن الفضيل بن سليمان قال نا موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه : استعمل النبي

صلى الله عليه وسلم أسامة فقالوا فيه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « بلغني أنكم قُلتُم في أسامة ، وإنه أحب الناس إليَّ » .

[٤٤٦٩] ٤٢٨٨ - نا إسماعيل قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم بعث بعثاً وأمر عليهم أسامة بن زيد ، فطعن الناس في إمارته ، فقام رسول الله صلى الله

عليه فقال : « إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبل ، وأيم الله إن كان خليقاً

للإمارة ، وإن كان لمن أحب الناس إليَّ ، وإن هذا لمن أحب الناس إليَّ بعده » .

**قوله ( باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد في مرضه الذي توفي فيه )** إنما أخر المصنف

هذه الترجمة لما جاء أنه كان تجهيز أسامة يوم السبت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بيومين ، وكان ابتداء ذلك قبل مرض النبي صلى الله عليه وسلم فندب الناس لغزو الروم في آخر صفر ، ودعا أسامة فقال : سر إلى موضع مقتل أبيك فأوطئهم الخيل ، فقد وليتك هذا الجيش ، وأغر صباحاً على ابني ، وحرقت عليهم ، وأسرع المسير تسبق الخبر ، فإن ظفرك الله بهم فأقل اللبث فيهم . فبدأ برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه في اليوم الثالث فعقد لأسامة لواء يده ، فأخذ أسامة فدفعه إلى بريدة وعسكر بالجرف ، وكان ممن انتدب مع أسامة كبار المهاجرين والأنصار ، منهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة وسعد وسعيد وقتادة بن النعمان وسلمة بن أسلم ، فتكلم في ذلك قوم منهم عياش بن أبي ربيعة المخزومي ، فرد عليه عمر ، وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فخطب بما ذكر في هذا الحديث . ثم اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه فقال : انفذوا بعث أسامة ، فجهره أبو بكر بعد أن استخلف ، فسار عشرين ليلة إلى الجهة التي أمر بها ، وقتل قاتل أبيه ، ورجع بالجيش سالماً وقد غنموا . وقد قص أصحاب المغازي قصة مطولة فلخصتها ، وكانت آخر سرية جهزها النبي صلى الله عليه وسلم ، وأول شيء جهزه أبو بكر رضي الله عنه ، وقد أنكر ابن تيمية في كتاب الرد على ابن المطهر أن يكون أبو بكر وعمر كانا في بعث أسامة ، ومستند ما ذكره ما أخرجه الواقدي بأسانيده في المغازي وذكره ابن سعد أواخر الترجمة النبوية بغير إسناد . وذكره ابن إسحاق في السيرة المشهورة ولفظه « بدأ برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه يوم الأربعاء فأصبح يوم الخميس فعقد لأسامة فقال : أغز في سبيل الله ، وسر إلى موضع مقتل أبيك ، فقد وليتك هذا الجيش » فذكر القصة وفيها « لم يبق أحد من المهاجرين الأولين إلا انتدب في تلك الغزوة منهم أبو بكر وعمر » ، ولما جهزه أبو بكر بعد أن استخلف سأل أبو بكر أن يأذن لعمر بالإقامة فأذن ، ذكر ذلك كله ابن الجوزي في « المنتظم » جازماً به ، وذكر الواقدي وأخرجه ابن عساكر من طريقه مع أبي بكر وعمر أبا عبيدة وسعدا وسعيدا وسلمة بن أسلم وقتادة بن النعمان ، والذي باشر القول ممن نسب إليهم الطعن في إمارته عياش بن أبي ربيعة ، وعند الواقدي أيضاً أن عدة ذلك الجيش كانت ثلاثة آلاف فيهم سبعمائة من قريش ، وفيه عن أبي هريرة « كانت عدة الجيش سبعمائة »

باب

[٤٤٧٠] ٤٢٨٩ - نا أصبغ قال أخبرني ابن وهب قال أخبرني عمرو عن ابن أبي حبيب : عن أبي الخير عن

الصنابحي أنه قال له : متى هاجرت ؟ قال : خرجنا من اليمن مهاجرين ، فقدّمنا الجُحفة فأقبلَ راکبٌ ، فقلتُ له : الخبر ؟ فقال : دَفَنّا النبيَّ صلى الله عليه منْدُ خمس . قلت : هل سمعت في ليلة القدر شيئاً ؟ قال : نعم ، أخبرني بلالٌ مؤذن النبيّ صلى الله عليه أنه في السَّبع في العشر الأواخر .

**قوله ( باب ) كذا للجميع بغير ترجمة .**

**قوله ( عن ابن أبي حبيب )** هو يزيد ، وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله ، والصنابحي اسمه عبد الرحمن بن عسيلة ، وليس له في صحيح البخاري سوى هذا الحديث ، وعند أبي داود من وجه آخر عن الصنابحي أنه صلى الله عليه وسلم خلف أبا بكر الصديق .

**قوله ( فأقبل راکب )** لم أفد على اسمه .

**قوله ( قلت هل سمعت )** ؟ القائل هو أبو الخير والمقول له الصنابحي ، وقد تقدم الكلام على ليلة القدر في كتاب الصيام بما لا مزيد في التتبع عليه

**كَمْ غَزَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ**

٤٢٩٠ - نا عبد الله بن رجاء قال نا إسرائيل عن أبي إسحاق قال سألت زيد بن أرقم : كم غزوت مع رسول الله صلى الله عليه ؟ قال : سبع عشرة . قلت : كم غزا النبي صلى الله عليه ؟ قال : تسع عشرة . [٤٤٧١]

٤٢٩١ - نا عبد الله بن رجاء ، قال نا إسرائيل عن أبي إسحاق ، قال نا البراء قال : غزوت مع النبي صلى الله عليه خمس عشرة . [٤٤٧٢]

٤٢٩٢ - نا أحمد بن الحسن قال نا أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال قال نا معتمر بن سليمان عن كهَمَس عن ابن بُريدة : عن أبيه قال : غزا مع رسول الله صلى الله عليه ست عشرة غزوة . [٤٤٧٣]

**قوله ( باب كم غزا النبي صلى الله عليه وسلم )** ختم البخاري كتاب المغازي بنحو ما ابتدأه به ، وقد تقدم الكلام في أول المغازي على حديث زيد بن أرقم ، وزاد هنا عن أبي إسحق حديث البراء قال « غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم خمس عشرة غزوة » وكأن أبا إسحاق كان حريصاً على معرفة عدد غزوات النبي صلى الله عليه وسلم فسأل زيد بن أرقم والبراء وغيرهما .

**قوله ( حدثنا أحمد بن الحسن )** هو ابن جنيد بالجيم والنون وموحدة مصغراً الترمذي الحافظ ، ليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وهو من أقران البخاري .

**قوله ( عن كهَمَس )** بمهملة وزن جعفر ، وفي رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن معتمر « سمعت كهَمَس ابن الحسن » وابن بريدة هو عبد الله ولم يخرج البخاري لسليمان بن بريدة شيئاً .

**قوله ( قال غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ست عشرة غزوة )** كذا وقع في مسند أحمد ، وكذا أخرجه مسلم عن أحمد نفسه ، وهو أحد الأحاديث الأربعة التي أخرجها مسلم عن شيوخ أخرج البخاري تلك الأحاديث بعينها عن أولئك الشيوخ بواسطة . ووقع من هذا النمط للبخاري أكثر من مائتي حديث ، وقد جردتها في جزء مفرد . وأخرج مسلم أيضاً من وجه آخر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أنه غزا مع رسول الله صلى الله



عليه وسلم تسع عشرة غزوة قاتل منها في ثمان ، وقد تقدم في أول المغازي توجيه ذلك وتخبر عدد الغزوات . وأما السرايا فتقرب من سبعين ، وقد استوعبها محمد بن سعد في الطبقات . وقرأت بخط مغلطاي أن مجموع الغزوات والسرايا مائة وهو كما قال ، والله أعلم

( خاتمة ) : اشتمل كتاب المغازي من الأحاديث المرفوعة وما في حكمها على خمسمائة وثلاثة وستين حديثاً ، المعلق منها ستة وسبعون حديثاً والباقي موصول ، المكرر منها فيه وفيما مضى أربعمائة حديث وعشرة أحاديث ، والخالص مائة وثلاثة وخمسون حديثاً ، وافقه مسلم على تخرجها سوى ثلاثة وستين حديثاً وهي : حديث ابن مسعود « شهدت من المقداد بن الأسود مشهداً » وحديث ابن عباس « لا يستوي القاعدون من المؤمنين عن بدر » وحديث علي « أنا أول من يجثو للخصومة » وحديث البراء « شهد على بدرأ وبارز وظاهر » وحديث ابن عمر في توجيهه إلى سعيد بن زيد وكان بدرأ ، وحديث محمد بن إياس بن البكير وكان أبوه شهد بدرأ ، وحديث رفاعه بن رافع في فضل أهل بدر ، وحديث ابن عباس « هذا جبريل أخذ برأس فرسه وعليه أداة الحرب يوم بدر » وحديث أنس في أبي زيد البدرى ، وحديث قتادة بن النعمان في الأضحى ، وحديث الزبير في قتله العاصي ابن سعيد ببدر وحديث الربيع بنت معوذ في الضرب بالدف ، وحديث علي في تكبيره على سهل بن حنيف ، وحديث عمر « تأيمت حفصة » وحديث عمر مع قدامة بن مظعون ، وحديث البراء في قتل أبي رافع اليهودى ، وحديث عبد الرحمن بن عوف أنه أتى بطعام فقال قتل مصعب بن عمير ، وحديث زيد بن ثابت حين نسخ المصاحف ، وحديث وحشى في قتل حمزة ، وحديث ابن عمر في قتل مسيلمة ، وحديث أنى هريرة في قصة خبيب بن عدى ، وحديث بنت الحارث فيه ، وحديث ابن عمر مع حفصة وفيه مراجعته مع حبيب بن سلمة ، وحديث سليمان بن صرد « الآن نغزوهم » وحديث ابن عباس « صلى الخوف بذي قرد » وحديث أنى موسى فيه معلق ، وحديث جابر فيه معلق ، وحديث القاسم في أثمار معلق مرسل ، وحديث عائشة في الولق ، وحديث البراء في بئر الحديدية وحديث مرداس « يذهب الصالحون » وحديث بنت خفاف ، وحديث عمر معها في شهود أبيها ، وحديث البراء « لا ندرى ما أحدثنا » وحديث زاهر في لحوم الحمر ، وحديث أهبان بن أوس في السجود ، وحديث عائذ بن عمرو في نقض الوتر ، وحديث قتادة في المثلثة بلاغاً ، وحديث سلمة في الضرب يوم خيبر وحديث أنس في الطيالة ، وحديث عائشة في تمر خيبر ، وحديث ابن عمر فيه ، وحديث ابن عمر في مؤنة ، وحديث خالد بن الوليد فيه ، وحديث عمرة بنت رواحة في البكاء ، وحديث عروة في قصة الفتح مرسل ، وحديث عبد الله بن ثعلبة في مسح وجهه ، وحديث عمرو بن سلمة في الصلاة ، وفيه حديثه عن أبيه ، وحديث ابن أنى أوفى في ضربة حنين ، وحديث ابن عمر في قصة بنى جذيمة ، وحديث أنى بردة في قصة اليهودى المرتد مرسل ، وحديث البراء في قصة على مع الجارية ، وحديث بريدة فيه ، وحديث جرير في بعثه إلى اليمن ، وفيه روايته عن ذى عمرو ، وحديث عبد الله بن الزبير في وفد بنى تميم ، وحديث أنى رجاء العطاردى في رجب ، وحديثه فررنا إلى مسيلمة ، وحديث ابن مسعود مع خباب وفيه قراءة علقمة ، وحديث عدى مع عمر « أسلمت إذ كفروا » وحديث أنى بكرة « لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » وحديث على مع العباس في الوفاة النبوية ، وحديث أنس مع فاطمة فيه ، وحديث بلال في ليلة القدر . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين اثنان وأربعون أثراً غير ما ذكرناه في المسند مما له حكم الرفع . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم الجزء السابع بحمد الله تعالى

ويليه الجزء الثامن وأوله كتاب التفسير إن شاء الله .

1.

2.

3.

4.

5.

6.

7.

8.

9.

10.

11.

12.

13.

14.

15.

16.

17.

18.

19.

20.

21.

22.

23.

24.

25.

26.

27.

28.

29.

30.

# فهرس

## الجزء السابع من فتح الباري

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
فضائل		مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله	
أصحاب النبي صلى الله عليه		عنه ..... ١١١	
فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		مناقب عمار وحذيفة رضي الله عنهما ..... ١١٢	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		مناقب أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه ... ١١٤	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما ..... ١١٦	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		مناقب بلال بن رباح مولى أبي بكر رضي الله	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		عنهما ..... ١٢٢	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		ذكر ابن عباس رضي الله عنهما ..... ١٢٣	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		مناقب خالد بن الوليد رضي الله عنه ..... ١٢٤	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		مناقب سالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنه .. ١٢٥	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		مناقب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ..... ١٢٦	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		ذكر معاوية رضي الله عنه ..... ١٢٧	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		مناقب فاطمة رضي الله عنها ..... ١٢٩	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		فضل عائشة رضي الله عنها ..... ١٣٠	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		مناقب الأنصار ..... ١٣٥	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		قول النبي صلى الله عليه : «لولا الهجرة لكنت	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		امراً من الأنصار» ..... ١٣٧	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		أخى النبي صلى الله عليه بين المهاجرين	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		والأنصار ..... ١٣٨	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		حب الأنصار ..... ١٣٩	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		قول النبي صلى الله عليه للأنصار : «أنتم أحب	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		الناس إلي» ..... ١٣٩	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		أتباع الأنصار ..... ١٤٠	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		دور الأنصار ..... ١٤١	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		قول النبي صلى الله عليه للأنصار : «اصبروا	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		حتى تلقوني على الحوض» ..... ١٤٤	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		دعاء النبي صلى الله عليه : «أصلح الأنصار	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		والمهاجرة» ..... ١٤٦	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		«ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة»	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		قول النبي صلى الله عليه : «اقبلوا من محسنهم	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		وتجاوزوا عن سيئهم» ..... ١٤٩	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه ، ومن	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		صحاب النبي صلى الله عليه أو رآه من المسلمين	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		فهو من أصحابه ..... ٥	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		مناقب المهاجرين وفضلهم ..... ١٠	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		قول النبي صلى الله عليه : «سدوا الأبواب إلا	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		باب أبي بكر» ..... ١٥	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		فضل أبي بكر بعد النبي صلى الله عليه ..... ١٩	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		قول النبي صلى الله عليه : «لو كنت متخذاً	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		خليلاً» ..... ٢١	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		العدوي رضي الله عنه ..... ٤٩	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		مناقب عثمان بن عفان أبي عمرو القرشي رضي	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		الله عنه ..... ٦٤	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان وفيه	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		مقتل عمر بن الخطاب ..... ٧٣	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		مناقب علي بن أبي طالب أبي الحسن القرشي	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		الهاشمي رضي الله عنه ..... ٨٦	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي رضي الله	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		عنه ..... ٩٢	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه ..... ٩٥	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		مناقب الزبير بن العوام رضي الله عنه ..... ٩٧	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		ذكر طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه ..... ١٠١	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		مناقب سعد بن أبي وقاص الزهري رضي الله	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		عنه ..... ١٠٢	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		ذكر أصهار النبي صلى الله عليه منهم أبو العاص	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		ابن الربيع ..... ١٠٥	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		مناقب زيد بن حارثة مولى النبي صلى الله عليه	
من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه		ذكر أسامة بن زيد رضي الله عنه ..... ١٠٨	

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
تناقب سعد بن معاذ رضي الله عنه .....	١٥١	تناقب أسيد بن حضير وعباد بن بشر رضي الله	١٥٤
عنهما .....	١٥٥	تناقب معاذ بن جبل رضي الله عنه .....	١٥٥
تناقب سعد بن عباد رضي الله عنه .....	١٥٥	تناقب أبي بن كعب رضي الله عنه .....	١٥٦
تناقب زيد بن ثابت رضي الله عنه .....	١٥٧	تناقب أبي طلحة رضي الله عنه .....	١٥٨
تناقب عبد الله بن سلام .....	١٥٨	تناقب معاذ بن جبل رضي الله عنه .....	١٦٢
تناقب النبي صلى الله عليه خديجة وفضلها ..	١٧٢	ذكر جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه ..	١٧٣
ذكر حذيفة بن اليمان رضي الله عنه .....	١٧٤	ذكر هند بنت عتبة بن ربيعة رضي الله عنها ..	١٧٥
حديث زيد بن عمرو بن نفيل .....	١٧٩	بنان الكعبة .....	١٨١
أيام الجاهلية .....	١٩٠	القسماء في الجاهلية .....	١٩٩
مبعث النبي صلى الله عليه .....	٢٠٢	ما لقي النبي صلى الله عليه وأصحابه من	٢٠٧
المشركين بمكة .....	٢٠٨	إسلام سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .....	٢٠٨
إسلام سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .....	٢٠٨	ذكر الجن وقول الله عز وجل: ﴿قل أوحى إلي	٢٠٨
أنه استمع نقر من الجن﴾ .....	٢١٠	إسلام سعد بن زيد رضي الله عنه .....	٢١٤
إسلام سعد بن زيد رضي الله عنه .....	٢١٥	إسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه .....	٢٢١
انشقاق القمر .....	٢٢٦	هجرة الحبشة .....	٢٣٠
موت النجاشي .....	٢٣١	تقاسم المشركين على النبي صلى الله عليه ..	٢٣٢
قصة أبي طالب .....	٢٣٦	حديث الإسراء .....	٢٤١
المعراج .....	٢٥٩	وفود الأنصار إلى النبي بمكة وبيعة العقبة .....	
تزيوج النبي صلى الله عليه عائشة وقدموها	٢٦٤	المدينة وبنائه بها .....	٢٦٦
هجرة النبي صلى الله عليه وأصحابه إلى المدينة	٣٠٥	مقدم النبي صلى الله عليه وأصحابه المدينة ...	٣١٣
إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه .....	٣١٤	التاريخ، من أين أرخوا التاريخ؟ .....	٣١٦
قول النبي صلى الله عليه: «اللهم أمض	٣١٧	لأصحابي هجرتهم، ومريته لمن مات بمكة ...	٣١٩
كيف أخى النبي صلى الله عليه بين أصحابه ..	٣٢١	باب .....	٣٢٤
باب .....	٣٢٤	إتيان اليهود النبي صلى الله عليه حين قدم المدينة	٣٢٤
إسلام سلمان الفارسي رضي الله عنه .....	٣٢٤		
كتاب المغازي			
غزوة العشيرة .....	٣٢٦	ذكر النبي صلى الله عليه من يقتل ببدر .....	٣٢٩
قصة غزوة بدر .....	٣٣٣	قوله تعالى: ﴿إذ تستغيثون ربكم﴾ إلى قوله:	٣٣٥
﴿العقاب﴾ .....	٣٣٨	باب .....	٣٣٩
عدة أصحاب بدر .....	٣٤١	دعاء النبي صلى الله عليه على كفار قريش ..	٣٥٥
فضل من شهد بدرًا .....	٣٥٦	باب .....	٣٦٢
شهود الملائكة بدرًا .....	٣٦٤	باب .....	٣٧٩
تسمية من سمي من أهل بدر في الجامع .....	٣٨٢	حديث بني النضير، ومخرج رسول الله صلى	٣٩٠
الله عليه إليهم في دية الرجلين وما أرادوا من	٣٩٥	الغدر بالنبي صلى الله عليه .....	٤٠١
قتل كعب بن الأشرف .....	٤١٣	قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق .....	٤٢١
قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق .....	٤٢١	غزوة أحد .....	
غزوة أحد .....		﴿إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا﴾ الآية ...	
﴿إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان﴾ ..			

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
غزوة الفتح في رمضان .....	٥٩٥	﴿إذ تصعدون ولا تلون على أحد﴾ .....	٤٢٢
أين ركز النبي صلى الله عليه الراية يوم الفتح ..	٥٩٧	﴿ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاساً﴾ إلى	
دخول النبي صلى الله عليه من أعلى مكة .....	٦١١	قوله: ﴿بذات الصدور﴾ .....	٤٢٢
منزل النبي صلى الله عليه يوم الفتح .....	٦١٣	﴿ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو	
باب .....	٦١٣	يعذبهم فلإنهم ظالمون﴾ .....	٤٢٢
مقام النبي صلى الله عليه بمكة زمن الفتح .....	٦١٥	ذكر أم سليط .....	٤٢٤
باب .....	٦١٥	قتل حمزة بن عبدالمطلب رضي الله عنه .....	٤٢٤
قول الله عز وجل: ﴿ويوم حنين إذ أعجبتكم		ما أصاب النبي صلى الله عليه من الجراح يوم أحد	٤٣٠
كثرتكم﴾ الآية .....	٦٢١	الذين استجابوا لله والرسول .....	٤٣٢
غزاة أوطاس .....	٦٣٧	من قتل من المسلمين يوم أحد .....	٤٣٣
غزوة الطائف في شوال سنة ثمان .....	٦٣٩	أحد يحبنا .....	٤٣٦
السرية التي قبل نجد .....	٦٥٣	غزوة الرجيع ورعل وذكوان وبئر معونة وحديث	
بعث النبي صلى الله عليه خالداً إلى بني جذيمة ..	٦٥٣	عضل والقارة وعاصم بن ثابت وخبيب وأصحابه	٤٣٧
سرية عبدالله بن حذافة السهمي وعلقمة بن		غزوة الخندق وهي الأحزاب .....	٤٥٣
محرز المدلجي ويقال: إنها سرية الأنصاري ...	٦٥٥	مرجع النبي صلى الله عليه من الأحزاب	
بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة		ومخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته إياهم ...	٤٧٠
الوداع رضي الله عنهما .....	٦٥٧	غزوة ذات الرقاع .....	٤٨١
بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى		غزوة بني المصطلق من خزاعة: وهي غزوة	
اليمن قبل حجة الوداع .....	٦٦٣	المريسيع .....	٤٩٤
غزوة ذي الخلصة .....	٦٦٩	غزوة أنمار .....	٤٩٤
غزوة ذات السلاسل وهي لحم وجذام .....	٦٧٣	حديث الإفك .....	٤٩٦
ذهاب جرير إلى اليمن .....	٦٧٦	غزوة الحديبية .....	٥٠٣
غزوة سيف البحر وهم يتلقون غيراً لقريش		قصة عكل وعرينة .....	٥٢٤
وأمرهم أبو عبيدة بن الجراح .....	٦٧٧	غزوة ذي قرد .....	٥٢٥
حج أبي بكر بالناس في سنة تسع .....	٦٨٣	غزوة خيبر .....	٥٢٩
وفد بني تميم .....	٦٨٤	استعمال النبي صلى الله عليه على أهل خيبر ..	٥٦٧
باب .....	٦٨٥	معاملة النبي صلى الله عليه لأهل خيبر .....	٥٦٨
وفد عبد القيس .....	٦٨٦	الشاة التي سمت للنبي صلى الله عليه بخيبر ..	٥٦٨
وفد بني حنيفة: وحديث ثمامة بن أثال .....	٦٨٨	غزوة زيد بن حارثة .....	٥٦٩
قصة الأسود العنسي .....	٦٩٣	عمرة القضاء .....	٥٧٠
قصة أهل نجران .....	٦٩٥	غزوة مؤتة من أرض الشام .....	٥٨٣
قصة عُمان والبحرين .....	٦٩٧	بعث النبي صلى الله عليه أسامة بن زيد إلى	
قدوم الأشعرين وأهل اليمن .....	٦٩٩	الحرقات .....	٥٩٠
قصة دوس والطفيل بن عمرو الدوسي .....	٧٠٤	غزوة الفتح وما بعث به حاطب بن أبي بلتعة إلى	
وفد طيء: حديث عدي بن حاتم .....	٧٠٥	أهل مكة يخبرهم بغزو النبي صلى الله عليه ..	٥٩٢

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
حجة الوداع .....	٧٠٦	آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه .....	٧٥٧
غزوة تبوك (وهي غزوة العسرة) .....	٧١٣	وفاة النبي صلى الله عليه .....	٧٥٧
حديث كعب بن مالك .....	٧١٦	باب .....	٧٥٨
نزول النبي صلى الله عليه الحجر .....	٧٣١	بعث النبي صلى الله عليه أسامة بن زيد في .....	
باب .....	٧٣١	مرضه .....	٧٥٩
كتابه صلى الله عليه إلى كسرى وقيصر .....	٧٣٢	باب .....	٧٥٩
مرض النبي صلى الله عليه ووفاته .....	٧٣٥	كم غزا النبي صلى الله عليه؟ .....	٧٦٠



# فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

برواية أبي ذر الهروي  
عن مشايخه الثلاثة السرخسي والمسملي والكشميهني

للإمام الحافظ  
أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني  
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

## الجزء الثامن

تقديم وتحقيق وتعليق  
عبد القادر رشيدية الحمد  
عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا  
بالجامعة الإسلامية سابقاً  
والمدرس بالمسجد النبوي الشريف

طبع على نفقة  
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود  
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام  
حفظه الله في موازين حسناته وأمه بئوته

(ح) عبد القادر شيبه الحمد، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي

فتح الباري شرح صحيح البخاري / تحقيق عبد القادر شيبه الحمد - الرياض .

٧٤٣ ص، ٢٨×٢١ سم

ردمك : ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٩-٨٢٤-٢٠-٩٩٦٠ (ج ٨)

٢- الحديث - شرح

١- الحديث الصحيح

ب- العنوان

أ- الحمد، عبد القادر شيبه (محقق)

٢١ / ٤٠٨٢

ديوي ٢٣٥، ١

ردمك : ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع : ٢١ / ٤٠٨٢

٩-٨٢٤-٢٠-٩٩٦٠ (ج ٨)

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ / ٢٠٠١م







# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب تفسير القرآن

الرحمن الرحيم : اسمان من الرحمة ، الرحيم والرحم بمعنى واحد كالعليم والعالم .

**قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم — كتاب التفسير )** في رواية أبي ذر « كتاب تفسير القرآن » وآخر غيره البسملة والتفسير تفعيل من الفسر وهو البيان ، تقول : فسرت الشيء بالتخفيف أفسره فسرا ، وفسرته بالتشديد أفسره تفسيراً إذا بينته . وأصل الفسر نظر الطبيب إلى الماء ليعرف العلة . وقيل : هو من فسرت الفرس إذا ركضتها محصورة لينطلق حصرها . وقيل هو مقلوب من سفر كجذب وجذب ، تقول : سفر إذا كشف وجهه ، ومنه أسفر الصبح إذا أضاء . واختلفوا في التفسير والتأويل ، قال أبو عبيدة وطائفة : هما بمعنى . وقيل التفسير هو بيان المراد باللفظ ، والتأويل هو بيان المراد بالمعنى ، وقيل في الفرق بينهما غير ذلك ، وقد بسطته في أواخر كتاب التوحيد .

**قوله ( الرحمن الرحيم اسمان من الرحمة )** أي مشتقان من الرحمة ، والرحمة لغة الرقة والانعطاف ، وعلى هذا فوصفه به تعالى مجاز عن إنعامه على عباده ، وهي صفة فعل لا صفة ذات . وقيل : ليس الرحمن مشتقا لقولهم وما الرحمن ؟ وأجيب بأنهم جهلوا الصفة والموصوف ، ولهذا لم يقولوا : ومن الرحمن ؟ وقيل : هو علم بالغلبة لأنه جاء غير تابع لموصوف في قوله ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن ﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ﴾ ﴿ يوم نحشر المتقين إلى الرحمن ﴾ وغير ذلك . وتعقب بأنه لا يلزم من مجيئه غير تابع أن لا يكون صفة ، لأن الموصوف إذا علم جاز حذفه وإبقاء صفته .

**قوله ( الرحيم والراحم بمعنى واحد كالعليم والعالم )** هذا بالنظر إلى أصل المعنى ، وإلا فصيغة فعيل من صيغ المبالغة ، فمعناها زائد على معنى الفاعل ، وقد ترد صيغة فعيل بمعنى الصفة المشبهة ، وفيها أيضا زيادة للدلالات على الثبوت ، بخلاف مجرد الفاعل فإنه يدل على الحدوث ويحتمل أن يكون المراد أن فعلا بمعنى فاعل لا بمعنى مفعول لأنه قد يرد بمعنى مفعول فاحترز عنه ، واختلف هل الرحمن والرحيم بمعنى واحد كالندمان والنديم فجمع بينهما تأكيدا ؟ أو بينهما مغايرة بحسب المتعلق فهو رحمن الدنيا ورحيم الآخرة لأن رحمته في الدنيا تعم المؤمن والكافر وفي الآخرة تخص المؤمن ، أو التغاير بجهة أخرى فالرحمن أبلغ لأنه يتناول جلائل النعم وأصولها . تقول فلان غضبان إذا امتلا غضباً . وأردف بالرحيم ليكون كاللتمة ليتناول ما دق . وقيل الرحيم أبلغ لما يقتضيه صيغة فعيل ، والتحقيق أن جهة المبالغة فيهما مختلفة . وروى ابن جرير من طريق عطاء الخراساني أن غير الله لما تسمى بالرحمن كمسيلمة جيء بلفظ رحيم لقطع التوهم فإنه لم يوصف بهما أحد إلا الله ، وعن ابن المبارك : الرحمن إذا سئل أعطى والرحيم إذا لم يسأل يفض ، ومن الشاذ ما روى عن الميرد وثعلب أن الرحمن عيراني والرحيم عري ، وقد ضعفه ابن الأنباري والزجاج وغيرهما ، وقد وجد في اللسان العيراني لكن بالخاء المعجمة . والله أعلم

## ما جاء في فاتحة الكتاب

وسميت أم الكتاب أنه يبدأ بكتابتها في المصاحف ، ويبدأ بقراءتها في الصلاة ، الدين : الجزء في الخير والشر كما تدين تدان . وقال مجاهد : بالدين بالحساب ، مدينين : محاسبين .

**قوله ( باب ما جاء في فاتحة الكتاب )** أى من الفضل ، أو من التفسير ، أو أعم من ذلك ، مع التقييد بشرطه في كل وجه .

**قوله ( وسميت أم الكتاب أنه )** بفتح الهمزة ( يبدأ بكتابتها في المصاحف ، ويبدأ بقراءتها في الصلاة ) هو كلام أى عبدة في أول « مجاز القرآن » لكن لفظه « ولسور القرآن أسماء : منها أن الحمد لله تسمى أم الكتاب لأنه يبدأ بها في أول القرآن ، وتعاد قراءتها فيقرأ بها في كل ركعة قبل السورة ، ويقال لها فاتحة الكتاب لأنه يفتح بها في المصاحف فتكتب قبل الجميع » انتهى . وهذا تبين المراد مما اختصره المصنف . وقال غيره : سميت أم الكتاب لأن أم الشيء ابتداءه وأصله ، ومنه سميت مكة أم القرى لأن الأرض دحيت من تحتها . وقال بعض الشراح : التعليل بأنها يبدأ بها يناسب تسميتها فاتحة الكتاب لا أم الكتاب ، والجواب أنه يتجه ما قال بالنظر إلى أن الأم مبدأ الولد ، وقيل سميت أم القرآن لاشتغالها على المعاني التي في القرآن من الثناء على الله تعالى والتعبد بالأمر والنهي والوعد والوعيد . وعلى ما فيها من ذكر الذات والصفات والفعل . واشتغالها على ذكر المبدأ والمعاد والمعاش . ونقل السهيلي عن الحسن وابن سيرين ووافقهما بقى بن مخلد كراهية تسمية الفاتحة أم الكتاب ، وتعقبه السهيلي . قلت وسيأتى في حديث الباب تسميتها بذلك ، ويأتى في تفسير الحجر حديث أبى هريرة مرفوعاً « أم القرآن هي السبع المثاني » ولا فرق بين تسميتها بأم القرآن وأم الكتاب . ولعل الذى كره ذلك وقف عند لفظ الأم ، وإذا ثبت النص طاح ما دونه . وللفاتحة أسماء أخرى جمعت من آثار أخرى : الكنز والوافية والشافية والكافية وسورة الحمد لله وسورة الصلاة وسورة الشفاء والأساس وسورة الشكر وسورة الدعاء .

**قوله ( الدين الجزاء في الخير والشر . كما تدين تدان )** هو كلام أى عبدة أيضاً قال : الدين الحساب والجزاء ، يقال في المثل : كما تدين تدان . انتهى ، وقد ورد هذا في حديث مرفوع أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبى قلابة عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا وهو مرسل رجاله ثقات . ورواه عبد الرزاق بهذا الإسناد أيضاً عن أبى قلابة عن أبى الدرداء موقوفاً وأبو قلابة لم يدرك أبى الدرداء . وله شاهد موصول من حديث ابن عمر أخرجه ابن عدى وضعفه .

**قوله ( وقال مجاهد : بالدين بالحساب . مدينين محاسبين )** وصله عبد بن حميد في التفسير من طريق منصور عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدين ﴾ قال : بالحساب . ومن طريق ورقاء بن عمر عن ابن أبى نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ فَلَوْلَا أَنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مدينين ﴾ غير محاسبين . والأثر الأول جاء موقوفاً عن ناس من الصحابة أخرجه الحاكم من طريق السدى عن مرة الهمداني عن ابن مسعود وناس من الصحابة في قوله تعالى ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدين ﴾ قال : هو يوم الحساب ويوم الجزاء وللدين معان أخرى : منها العادة والحكم والحال والخلق والطاعة والقهر والملة والشرعية والورع والسياسة ، وشواهد ذلك يطول ذكرها

٤٢٩٣ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن شعبة قال حدثني حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم [٤٤٧٤]

عن أبى سعيد بن المعلى قال : كنت أصلي في المسجد فدعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم أجبه ، فقلت : يا رسول الله ، إني كنت أصلي ، فقال : « أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ : ﴿ اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾ ؟ » ثم قال لي :

«لَأَعْلَمَنَّكَ سُورَةَ هِيَ أَعْظَمُ السُّورِ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ»، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ قُلْتُ لَهُ: أَلَمْ تَقُلْ لَأَعْلَمَنَّكَ سُورَةَ هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ؟ قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ». [الحديث ٤٤٧٤ - أطرافه في: ٤٦٤٧، ٤٧٠٣، ٥٠٠٦].

**قوله (حدثني خبيب) بالمعجمة مصغر (ابن عبد الرحمن) أي ابن خبيب بن يساف الأنصاري، وحفص ابن عاصم أي ابن عمر بن الخطاب.**

**قوله (عن أبي سعيد بن المعلى) بين في رواية أخرى تأتي في تفسير الأنفال سماع خبيب له من حفص وحفص له من أبي سعيد، وليس لأبي سعيد هذا في البخاري سوى هذا الحديث. واختلف في اسمه فقيل: رافع، وقيل: الحارث وقواه ابن عبد البر وهو الذي قبله. وقيل أوس وقيل بل أوس اسم أبيه والمعلى جده. ومات أبوسعيد سنة ثلاث أو أربع وسبعين من الهجرة، وأرخ ابن عبد البر وفاته سنة أربع وسبعين، وفيه نظر بينته في كتابي في الصحابة**

(تبيين) يتعلقان بإسناد هذا الحديث: (أحدهما) نسب الغزالي والفخري الرازي وتبعه البيضاوي هذه القصة لأبي سعيد الخدري، وهو وهم، وإنما هو أبو سعيد بن المعلى، (ثانيهما) روى الواقدي هذا الحديث عن محمد بن معاذ عن خبيب بن عبد الرحمن بهذا الإسناد فزاد في إسناده عن أبي سعيد بن المعلى عن أبي بن كعب. والذي في الصحيح أصح. والواقدي شديد الضعف إذا انفرد فكيف إذا خالف. وشيخه مجهول. وأظن الواقدي دخل عليه حديث في حديث فإن مالكا أخرج نحو الحديث المذكور من وجه آخر فيه ذكر أبي بن كعب فقال: عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي سعيد مولى عامر «أن النبي صلى الله عليه وسلم نادى أبي بن كعب» ومن الرواة عن مالك من قال «عن أبي سعيد عن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم ناداه» وكذلك أخرجه الحاكم، وهو ابن الأثير حيث ظن أن أبا سعيد شيخ العلاء هو أبوسعيد بن المعلى، فإن ابن المعلى صحابي أنصاري من أنفسهم مدني، وذلك تابعي مكّي من موالى قريش، وقد اختلف فيه على العلاء أخرجه الترمذي من طريق الدراوردي والنسائي من طريق روح بن القاسم وأحمد من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم وابن خزيمة من طريق حفص بن ميسرة كلهم عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «خرج النبي صلى الله عليه وسلم على أبي بن كعب» فذكر الحديث وأخرجه الترمذي وابن خزيمة من طريق عبد الحميد بن جعفر والحاكم من طريق شعبة كلاهما عن العلاء مثله لكن قال «عن أبي هريرة رضي الله عنه» ورجح الترمذي كونه من مسند أبي هريرة، وقد أخرجه الحاكم أيضا من طريق الأعرج عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وسلم نادى أبي بن كعب» وهو مما يقوى مراحجه الترمذي، وجمع البيهقي بأن القصة وقعت لأبي بن كعب ولأبي سعيد بن المعلى ويتعين المصير إلى ذلك لاختلاف مخرج الحديثين واختلاف سياقهما كما سألته.

**قوله (كنت أصلي في المسجد فدعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم أجبه) زاد في تفسير الأنفال من وجه آخر عن شعبة «فلم آتني حتى صليت ثم أتيت» وفي رواية أبي هريرة «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي بن كعب وهو يصلي فقال: أي أبي، فالتفت فلم يجبه، ثم صلى فخفف. ثم انصرف فقال: سلام عليك يا رسول الله قال: ويحك ما منعك إذ دعوتك أن لا تحبيني» الحديث.**

**قوله (ألم يقل الله تعالى استجبوا) في حديث أبي هريرة «أو ليس تجد فيما أوحى الله إلي أن استجبوا لله وللرسول الآية؟ فقلت: بلى يا رسول الله، لا أعود إن شاء الله».**

( تنبيه ) نقل ابن التين عن الداودي أن في حديث الباب تقدماً وتأخيراً ، وهو قوله « ألم يقل الله استجبوا لله وللرسول » قبل قول أبي سعيد « كنت في الصلاة » قال : فكأنه تأول أن من هو في الصلاة خارج عن هذا الخطاب قال : والذي تأول القاضيان عبد الوهاب وأبو الوليد أن إجابة النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فرض يعصى المرء بتركه ، وأنه حكم يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم قلت : وما ادعاه الداودي لا دليل عليه ، وما جنح إليه القاضيان من المالكية هو قول الشافعية على اختلاف عندهم بعد قولهم بوجوب الإجابة هل تبطل الصلاة أم لا .

قوله ( لأعلمنك سورة هي أعظم السور ) في رواية روح في تفسير الأنفال « لأعلمنك أعظم سورة في القرآن » وفي حديث أبي هريرة أن أعلمك سورة لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلها « قال ابن التين معناه أن ثوابها أعظم من غيرها ، واستدل به على جواز تفضيل بعض القرآن على بعض وقد منع ذلك الأشعرى وجماعة ، لأن المفضل ناقص عن درجة الأفضل وأسماء الله وصفاته وكلامه لانقص فيها ، وأجابوا عن ذلك بأن معنى التفاضل أن ثواب بعضه أعظم من ثواب بعض ، فالتفضيل إنما هو من حيث المعاني لا من حيث الصفة ، ويؤيد التفضيل قوله تعالى ﴿ نأت بخير منها أو مثلها ﴾ وقد روى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ نأت بخير منها ﴾ أى في المنفعة والرفق والرفعة ، وفي هذا تعقب على من قال : فيه تقديم وتأخير والتقدير نأت منها بخير ، وهو كما قيل في قوله تعالى ﴿ من جاء بالحسنة فله خير منها ﴾ لكن قوله في آية الباب ﴿ أو مثلها ﴾ يرجح الاحتمال الأول ، فهو المعتمد ، والله أعلم .

قوله ( ثم أخذ يبدى ) زاد في حديث أبي هريرة « يحدثنى وأنا أتباطأ مخافة أن يبلغ الباب قبل أن ينقضى الحديث » .

قوله ( ألم تقل لأعلمنك سورة ) في حديث أبي هريرة « قلت يا رسول الله ما السورة التي قد وعدتني ؟ قال : كيف تقرأ في الصلاة ؟ فقرأت عليه أم الكتاب » .

قوله ( قال : الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم ) في رواية معاذ في تفسير الأنفال « فقال : هي الحمد لله رب العالمين ، السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته » وفي حديث أبي هريرة « فقال : إنها السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته » وفي هذا تصريح بأن المراد بقوله تعالى ﴿ ولقد آتيناك سبعاً من المثاني ﴾ هي الفاتحة . وقد روى النسائي بإسناد صحيح عن ابن عباس « أن السبع المثاني هي السبع الطوال » أى السور من أول البقرة إلى آخر الأعراف ثم براءة ، وقيل يونس . وعلى الأول فالمراد بالسبع الآى لأن الفاتحة سبع آيات ، وهو قول سعيد بن جبير . واختلف في تسميتها « مثاني » فقيل لأنها تثنى في كل ركعة أى تعاد ، وقيل لأنها يثنى بها على الله تعالى ، وقيل لأنها استثنيت لهذه الأمة لم تنزل على من قبلها ، قال ابن التين : فيه دليل على أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست آية من القرآن ، كذا قال ، وعكس غيره لأنه أراد السورة ، ويؤيده أنه لو أراد « الحمد لله رب العالمين » الآية لم يقل هي السبع المثاني لأن الآية الواحدة لا يقال لها سبع فدل على أنه أراد بها السورة . والحمد لله رب العالمين من أسمائها ، وفيه قوة لتأويل الشافعي في حديث أنس قال : كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ، قال الشافعي : أراد السورة وتعقب بأن هذه السورة تسمى سورة الحمد لله ، ولا تسمى الحمد لله رب العالمين ، وهذا الحديث يرد هذا التعقب ، وفيه أن الأمر يقتضى الفور لأنه عاتب الصحابي على تأخير إجابته . وفيه استعمال صيغة العموم في الأحوال كلها قال الخطابي : فيه أن حكم لفظ العموم أن يجري على جميع مقتضاه ، وأن الخاص والعام إذا تقابلا كان العام منزلاً على الخاص ، لأن الشارع جرم

الكلام في الصلاة على العموم ، ثم استثنى منه إجابة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة . وفيه أن إجابة المصلي دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لا تفسد الصلاة ، هكذا صرح به جماعة من الشافعية وغيرهم . وفيه بحث لاحتمال أن تكون إجابته واجبة مطلقاً سواء كان المخاطب مصلياً أو غير مصلي ، أما كونه يخرج بالإجابة من الصلاة أو لا يخرج فليس من الحديث ما يستلزمه . فيحتمل أن تجب الإجابة ولو خرج الجيب من الصلاة ، وإلى ذلك جنح بعض الشافعية ، وهل يختص هذا الحكم بالنداء أو يشمل ما هو أعم حتى تجب إجابته إذا سأل ؟ فيه بحث وقد جزم ابن حبان بأن إجابة الصحابة في قصة ذى اليمين كان كذلك .

**قوله ( والقرآن العظيم الذى أوتيته )** قال الخطايب : في قوله « هى السبع المثاني والقرآن العظيم الذى أوتيته » دلالة على أن الفاتحة هى القرآن العظيم ، وأن الواو ليست بالعاطفة التى تفصل بين الشيتين . وإنما هى التى تجيء بمعنى التفصيل كقوله ﴿ فأكهه ونخل ورمان ﴾ وقوله ﴿ وملائكته ورسله وجبريل وميكال ﴾ انتهى . وفيه بحث لاحتمال أن يكون قوله ﴿ والقرآن العظيم ﴾ محذوف الخبر والتقدير ما بعد الفاتحة مثلاً فيكون وصف الفاتحة انتهى بقوله « هى السبع المثاني » ثم غطف قوله « والقرآن العظيم » أى ما زاد على الفاتحة وذكر ذلك رعاية لنظم الآية ويكون التقدير : والقرآن العظيم هو الذى أوتيته زيادة على الفاتحة .

( تنبيه ) يستنبط من تفسير السبع المثاني بالفاتحة أن الفاتحة مكية وهو قول الجمهور ، خلافاً لمجاهد . ووجه الدلالة أنه سبحانه امتن على رسوله بها ، وسورة الحجر مكية اتفاقاً فيدل على تقديم نزول الفاتحة عليها . قال الحسين بن الفضل : هذه هفوة من مجاهد ، لأن العلماء على خلاف قوله ، وأغرب بعض المتأخرين فنسب القول بذلك لأبي هريرة والزهرى وعطاء بن يسار ، وحكى القرطبي أن بعضهم زعم أنها نزلت مرتين ، وفيه دليل على أن الفاتحة سبع آيات ، ونقلوا فيه الإجماع . لكن جاء عن حسين بن على الجعفى أنها ست آيات لأنه لم يعد البسملة . وعن عمرو بن عبيد أنها ثمان آيات لأنه عدها وعد ﴿ أنعمت عليهم ﴾ وقيل لم يعدها وعد ﴿ إياك نعبد ﴾ وهذا أغرب الأقوال .

### باب ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾

[٤٤٧٥] ٤٢٩٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إذا قال الإمام : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ فقولوا : آمين فمن وافق قوله قول الملائكة عُفِرَ لَهُ ما تقدم من ذنبه » .

**قوله ( باب غير المغضوب عليهم ولا الضالين )** قال أهل العربية « لا » زائدة لتأكيد معنى النفي المفهوم من غير ، لئلا يتوهم عطف الضالين على الذين أنعمت . وقيل لا بمعنى غير ، ويؤيده قراءة عمر « غير المغضوب عليهم وغير الضالين » ذكرها أبو عبيد وسعيد بن منصور بإسناد صحيح ، وهى للتأكيد أيضاً . وروى أحمد وابن حبان من حديث عدى بن حاتم « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المغضوب عليهم اليهود ، ولا الضالين النصارى » هكذا أورده مختصراً ، وهو عند الترمذى في حديث طويل . وأخرجه ابن مردويه بإسناد حسن عن أنى زر ، وأخرجه أحمد من طريق عبد الله بن شقيق أنه أخبره من سمع النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ، وقال ابن أنى حاتم : لا أعلم بين المفسرين في ذلك اختلافاً ، قال السهيلي : وشاهد ذلك قوله تعالى في اليهود ﴿ فبأعوا بغضب على غضب ﴾ وفي النصارى ﴿ قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً ﴾ ثم أورد المصنف حديث أنى هريرة في موافقة الإمام فى التأمين ، وقد تقدم شرحه فى صفة الصلاة ، وروى أحمد وأبو داود والترمذى من حديث وائل بن

حجر قال « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال : آمين ، ومد بها صوته » وروى أبو داود وابن ماجه نحوه من حديث أبي هريرة

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة البقرة

ب) قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾

[٤٤٧٦]

٤٢٩٥ - حدثنا مسلم قال نا هشام قال نا قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه... ح. وقال لي خليفة نا يزيد بن زريع قال نا سعيد عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « ويجتمع المؤمنون يوم القيامة فيقولون : لو استشفعنا إلى ربنا ، فيأتون آدم فيقولون : أنت أبو الناس ، خلقتك الله بيده ، وأسجد لك ملائكته ، وعلمك أسماء كل شيء ، فاشفع لنا عند ربك حتى يريحنا من مكاننا هذا . فيقول : لست هناكم - ويذكر ذنبه فيستحي - إيتوا نوحاً فإنه أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض . فيأتونه فيقول : لست هناكم - ويذكر سؤاله ربه ما ليس له به علم ، فيستحي فيقول - إيتوا خليل الرحمن . فيأتونه ، فيقول : لست هناكم إيتوا موسى عبداً كلمه الله وأعطاها التوراة ، فيأتونه فيقول : لست هناكم - ويذكر قتل النفس بغير نفس فيستحي من ربه - إيتوا عيسى عبداً لله ورسوله وكلمه الله وروحه ، فيقول : لست هناكم ، إيتوا محمداً عبد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، فيأتوني ، فأنتلق حتى أستاذن على ربي فيؤذن لي ، فإذا رأيت ربي وقعت ساجداً ، فيدعني ما شاء ، ثم يقال : ارفع ، وسل تعطه ، وقل تسمع ، واشفع تشفع ، فأرفع رأسي ، فأحمده بتحميد يعلمني ، ثم أشفع ، فيحد لي حداً ، فأدخلهم الجنة ، ثم أعود إليه . فإذا رأيت ربي - مثله - ثم أشفع ، فيحد لي حداً ، فأدخلهم الجنة . ثم أعود الرابعة فأقول : ما بقي في النار إلا من حبسه القرآن ووجب عليه الخلود . قال أبو عبد الله : من حبسه القرآن يعني قول الله : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ .

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم سورة البقرة ) كذا لأبي ذر وسقطت البسملة لغيره . واتفقوا على أنها مدنية وأنها أول سورة أنزلت بها . وسيأتي قول عائشة « ما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده صلى الله عليه وسلم » ولم يدخل عليها إلا بالمدينة

قوله ( باب قول الله تعالى وعلم آدم الأسماء ) كذا لأبي ذر وسقطت لغيره « باب قول الله » .

قوله ( حدثنا مسلم ) هو ابن ابراهيم ، وهشام هو الدستوائي ، وساق المصنف حديث الشفاعة لقول أهل الموقف لآدم وعلمك أسماء كل شيء ، واختلف في المراد بالأسماء : فقليل أسماء ذريته ، وقيل أسماء الملائكة ، وقيل أسماء الأجناس دون أنواعها ، وقيل أسماء كل ما في الأرض ، وقيل أسماء كل شيء حتى القصعة . وقد غفل المزي في « الأطراف » فنسب هذه الطريق إلى كتاب الإيمان وليس لها فيه ذكر . وإنما هي في التفسير . وسيأتي شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى .

قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف



باب قال مجاهد: ﴿إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾: أصحابهم من المنافقين والمشركين. ﴿مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾: الله جامعهم. ﴿صِبْغَةً﴾: دين. ﴿عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾: على المؤمنين حقًا. ﴿بِقُوَّةٍ﴾: تعمل بما فيه. وقال أبو العالية: ﴿مَرَضٌ﴾ شك. وقال غيره: ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾: يولونكم. ﴿الْوَلَايَةُ﴾: مفتوحة مصدر الولاء وهي الربوبية، إذا كُسرَت الواو فهي الإمارة. وقال بعضهم: الحبوب التي تؤكل كلها ﴿فُومٌ﴾. وقال قتادة: ﴿فَبَاؤُوا﴾ فانقلبوا. وقال غيره: ﴿يَسْتَفْتِحُونَ﴾ يستنصرون ﴿شَرَوْا﴾: باعوا. ﴿رَاعِنًا﴾: من الرعونة، إذا أرادوا أن يحمقوا إنسانًا قالوا: راعنًا. ﴿خُطُوتٍ﴾: من الخطوة، والمعنى آثار.

قوله (باب) كذا لهم بغير ترجمة.

قوله (قال مجاهد إلى آخر ما أورده عنه من التفاسير) سقط جميع ذلك للسرخصي.

قوله (إلى شياطينهم: أصحابهم من المنافقين والمشركين) وصله عبد بن حميد عن شعبة عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿وَإِذَا خَلَا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ قال: إلى أصحابهم، فذكره. ومن طريق شيبان عن قتادة قال: إلى إخوانهم من المشركين وروعسهم وقادتهم في الشر. وروى الطبراني نحوه عن ابن مسعود، ومن طريق ابن عباس قال: كان رجال من اليهود إذا لقوا الصحابة قالوا إنا على دينكم، وإذا خلوا إلى شياطينهم — وهم أصحابهم — قالوا: إنا معكم. والنكتة في تعدية خلوا بإلى مع أن أكثر ما يتعدى بالباء أن الذي يتعدى بالباء يحتمل الانفراد والسخرية تقول: خلوت به إذا سخرت منه، والذي يتعدى بإلى نص في الانفراد، أفاد ذلك الطبري. ويحتمل أن يكون ضمن «خلا» معنى ذهب. وعلى طريقة الكوفيين بأن حروف الجر تتناوب، فألى بمعنى الباء أو بمعنى مع.

قوله (محيط بالكافرين: الله جامعهم) وصله عبد بن حميد بالإسناد المذكور عن مجاهد، ووصله الطبري من وجه آخر عنه وزاد «في جهنم» ومن طريق ابن عباس في قوله ﴿مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ قال منزل بهم النعمة. تنبيه قوله ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ جملة مبتدأ وخبر اعترضت بين جملة ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ﴾ وجملة ﴿يَكَادُ الْبَرَقُ يُخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ﴾.

قوله (صبغة: دين) وصله عبد بن حميد من طريق منصور عن مجاهد قال قوله صبغة الله أي دين الله، ومن طريق ابن أبي نجيح عنه قال: صبغة الله أي فطرة الله، ومن طريق قتادة قال: إن اليهود تصبغ أبناءها تهودًا، وكذلك النصارى، وإن صبغة الله الإسلام، وهو دين الله الذي بعث به نوحا ومن كان بعده انتهى وقراءة الجمهور صبغة بالنصب وهو مصدر انتصب عن قوله ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ على الأرجح، وقيل منصوب على الإغراء أي الزموا، وكأن لفظ صبغة ورد بطريق المشاكلة لأن النصارى كانوا يغمسون من ولد منهم في ماء المعمودية ويزعمون أنهم يطهرونهم بذلك، فقيل للمسلمين الزموا صبغة الله فإنها أظهر.

قوله (على الخاشعين: على المؤمنين حقًا) وصله عبد بن حميد عن شعبة بالسند المذكور عن مجاهد، وروى ابن أبي حاتم من طريق أبي العالية قال في قوله ﴿إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ قال: يعني الخائفين، ومن طريق مقاتل بن حبان قال: يعني به المتواضعين.

قوله (بقوة يعمل بما فيه) وصله عبد بالسند المذكور، وروى ابن أبي حاتم والطبري من طريق أبي العالية

قال القوة الطاعة ، ومن طريق قتادة والسدى قال : القوة الجد والاجتهاد .

**قوله ( وقال أبو العالية : مرض شك )** وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي جعفر الرازي عن أبي العالية في قوله تعالى ﴿ في قلوبهم مرض ﴾ أى شك ، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله ، ومن طريق عكرمة قال : الرياء . ومن طريق قتادة في قوله ﴿ فزادهم الله مرضا ﴾ أى نفاقا وروى الطبرى من طريق قتادة في قوله ﴿ في قلوبهم مرض ﴾ قال ريبة وشك في أمر الله تعالى .

**قوله ( وما خلفها عبرة لمن بقى )** وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي جعفر الرازي عن أبي العالية في قوله ﴿ فجعلناها نكالا لما بين يديها ﴾ أى عقوبة لما خلا من ذنوبهم ﴿ وما خلفها ﴾ أى عبرة لمن بقى بعدهم من الناس .

**قوله ( لاشية فيها لاياض فيها )** تقدم في ترجمة موسى من أحاديث الأنبياء .

**قوله ( وقال غيره يسومونكم يولونكم )** هو بضم أوله وسكون الواو والغير المذكور هو أبو عبيد القاسم بن سلام ذكره كذلك في « الغريب المصنف » وكذا قال أبو عبيدة معمر بن المثنى في « المجاز » ومنه قول عمرو بن كلثوم :

إذا ما الملك سام الناس خسفا      أيينا أن نقر الخسف فينا

ويحتمل أن يكون السوم بمعنى الدوام أى يديمون تعذيبكم ، ومنه سائمة الغنم لمداومتها الرعى . وقال الطبرى معنى يسومونكم يوردونكم أو يذيقونكم أو يولونكم .

**قوله ( الولاية مفتوحة )** أى مفتوحة الواو ( مصدر الولاء وهى الربوبية وإذا كسرت الواو فهى الإمارة ) هو معنى كلام أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ﴿ هنالك الولاية لله الحق ﴾ : الولاية بالفتح مصدر الولى . وبالكسر . ووليت العمل والأمر تليه . وذكر البخارى هذه الكلمة وإن كانت فى الكهف لا فى البقرة ليقوى تفسير يسومونكم يولونكم .

**قوله ( وقال بعضهم : الحبوب التى تؤكل كلها قوم )** هذا حكاية الفراء فى معانى القرآن عن عطية وقاتدة قال : القوم كل حب يختبز . وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم من طرق عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما : أن القوم الحنطة ، وحكى ابن جرير أن فى قراءة ابن مسعود الثوم بالمثلثة . وبه فسر سعيد بن جبير وغيره ، فإن كان محفوظا فالفاء تبدل من الثاء فى عدة أسماء فيكون هذا منها والله أعلم .

**قوله ( وقال قتادة فباءوا فانقلبوا )** وصله عبد بن حميد من طريقه .

**قوله ( وقال غيره : يستفتحون يستصرون )** هو تفسير أبي عبيدة ، وروى مثله الطبرى من طريق العوفى عن ابن عباس . ومن طريق الضحاك عن ابن عباس قال : أى يستظهرون . وروى ابن إسحق فى السيرة النبوية عن عاصم بن عمر بن قتادة عن أشياخ لهم قالوا : فينا وفى اليهود نزلت ، وذلك أنا كنا قد علوناهم فى الجاهلية فكانوا يقولون : إن نبيا سيعث قد أظل زمانه فنقتلكم معه ، فلما بعث الله نبيه واتبعناه كفروا به . فنزلت . وأخرجه الحاكم من وجه آخر عن ابن عباس مطولا .

**قوله ( شروا باعوا )** هو قول أبي عبيدة أيضا ، قال فى قوله ﴿ ولبئس ما شروا به أنفسهم ﴾ أى باعوا ،

وكذا أخرجه ابن حاتم من طريق السدى .

**قوله ( راعنا من الرعونة ، إذا أرادوا أن يحمقوا إنسانا قالوا راعنا )** قلت هذا على قراءة من نون وهى قراءة الحسن البصرى وأبى حيوه ، ووجهه أنها صفة لمصدر محذوف أى لاتقولوا قولا راعنا أى قولا ذا رعونة . وروى ابن أبى حاتم من طريق عباد بن منصور عن الحسن قال : الراعن السخرى من القول ، نهاهم الله أن يسخروا من محمد . ويحتمل أن يضمن القول التسمية أى لا تسموا نبيكم راعنا . الراعن الأحق والأراعن مبالغة فيه . وفى قراءة أبى بن كعب « لا تقولوا راعونا » وهى بلفظ الجمع . وكذا فى مصحف ابن مسعود وفيه أيضا « أرعونا » وقرأ الجمهور ﴿ راعنا ﴾ بغير تنوين على أنه فعل أمر من المراعاة . إنما نهوا عن ذلك لأنها كلمة تقتضى المساواة ، وقد فسرهما مجاهد : لاتقولوا اسمع منا ونسمع منك . وعن عطاء : كانت لغة تقولها الأنصار فنهوا عنها . وعن السدى قال : كان رجل يهودى يقال له رفاعه بن زيد يأبى النبی صلى الله عليه وسلم فيقول له : ارعنى سمعك واسمع غير مسمع ، فكان المسلمون يحسبون أن فى ذلك تفخيما للنبي صلى الله عليه وسلم فكانوا يقولون ذلك فنهوا عنه ، وروى أبو نعیم فى « الدلائل » بسند ضعيف جدا عن ابن عباس قال : راعنا بلسان اليهود السب القبيح فسمع سعد بن معاذ ناسا من اليهود خاطبوا بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لئن سمعتها من أحد منكم لأضربن عنقه .

**قوله ( لاتجزى : لاتغنى )** هو قول أبى عبيدة فى قوله تعالى ﴿ لاتجزى نفس عن نفس شيئا ﴾ أى لا تغنى ، وروى ابن أبى حاتم من طريق السدى قال : يعنى لا تغنى نفس مؤمنة عن نفس كافرة من المنفعة شيئا .

**قوله ( خطوات من الخطو والمعنى آثاره )** قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿ لاتتبعوا خطوات الشيطان ﴾ : هى الخطا واحداً خطوة ومعناها آثار الشيطان ، وروى ابن أبى حاتم من طريق عكرمة قال : خطوات الشيطان نزغات الشيطان . ومن طريق مجاهد خطوات الشيطان خطاه . ومن طريق القاسم بن الوليد : قلت لقتادة فقال : كل معصية الله فهى من خطوات الشيطان ، وروى سعيد بن منصور عن أبى مجلز قال : خطوات للشيطان النذور فى المعاصى . كذا قال . واللفظ أعم من ذلك فمن فى كلامه مقدرة .

**قوله ( ابتلى اختبر )** هو تفسير أبى عبيدة والأكثر، وقال الفراء : أمره ، وثبت هذا فى نسخة الصغاني

﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

[٤٤٧٧] ٤٢٩٦- حدثنا عثمان بن أبى شيبه قال نا جرير عن منصور عن أبى وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال : سألت النبي صلى الله عليه : أى الذنب أعظم عند الله ؟ قال : « أن تجعل لله نداً وهو خلقك » . قلت : إن ذلك لعظيم ، قلت : ثم أى ؟ قال : « وأن تقتل ولدك تخاف أن يطعم معك » ، قلت : ثم أى ؟ قال : « أن تزاني حليلة جارك » . [الحديث ٤٤٧٧- أطرافه فى : ٤٧٦١ ، ٦٠٠١ ، ٦٨١١ ، ٦٨٦١ ، ٧٥٢٠ ، ٧٥٣٢] .

**قوله ( باب قوله تعالى : فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون )** الأنداد جمع ند بكسر النون وهو النظير ، وروى ابن أبى حاتم من طريق أبى العالية قال : الند العدل . ومن طريق الضحاك عن ابن عباس قال : الأنداد الأشباه وسقط لفظ « باب » لأبى ذر . ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود « أى الذنب أعظم » وسيأتى شرحه فى كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى .

﴿وَزَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى﴾ إِلَى : ﴿يَظْلِمُونَ﴾

وقال مجاهد : المن : صمغة ، والسلوى : الطير .

[٤٤٧٨] ٤٢٩٧- حدثنا أبو نعيم قال نا سفيان عن عبد الملك عن عمرو بن حريث عن سعيد بن زيد قال : قال النبي صلى الله عليه : «الكمأة من المن ، وماؤها شفاء للعين» . [الحديث ٤٤٧٨- طرفاه في : ٤٦٣٩ ، ٥٧٠٨] .

قوله ( باب وظللنا عليكم الغمام وأنزلنا عليكم المن والسلوى - إلى - يظلمون ) كذا لأبي ذر ، وسقط له لفظ « باب » وساق الباقر الآيات .

قوله ( وقال مجاهد : المن صمغة ) أى بفتح الصاد المهملة وسكون الميم ثم غين معجمة ( والسلوى : الطير ) وصله الفرياني عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد مثله ، وكذا قال عبد بن حميد عن شبابة عن ورقاء ، وروى ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : كان المن ينزل على الشجر فيأكلون منه ما شاءوا . ومن طريق عكرمة قال : «كان مثل الرب الغليظ» أى بضم الراء بعدها موحدة . ومن طريق السدى قال كان مثل الترنجيبيل . ومن طريق سعيد بن بشر عن قتادة قال : كان المن يسقط عليهم سقوط الثلج أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل . وهذه الأقوال كلها لا تنافى فيها . ومن طريق وهب بن منبه قال : المن خبز الرقاق . وهذا مغاير لجميع ما تقدم والله أعلم . وروى ابن أبي حاتم أيضا عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : السلوى طائر يشبه السمانى . ومن طريق وهب بن منبه قال : هو السمانى وعنه قال : هو طير سمين مثل الحمام . ومن طريق عكرمة قال : طير أكبر من العصفور . ثم ذكر المصنف حديث سعيد بن زيد في الكمأة من المن . وسيأتى شرحه في كتاب الطب . ووقع في رواية ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير في حديث الباب « من المن الذى أنزل على بنى إسرائيل » وبه تظهر مناسبة ذكره في التفسير ، والرد على الخطأ حيث قال : لا وجه لإدخال هذا الحديث هنا قال لأنه ليس المراد في الحديث أنها نوع من المن المنزل على بنى إسرائيل فإن ذاك شيء كان يسقط عليهم كالترنجيبيل ، والمراد أنها شجرة تنبت بنفسها من غير استنبات ولا مؤنة انتهى . وقد عرف وجه إدخاله هنا ، ولو كان المراد ما ذكره الخطاى ، والله أعلم .

ب ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ الآية ، رغداً : واسعاً كثيراً

[٤٤٧٩] ٤٢٩٨- حدثنا محمد قال نا عبد الرحمن بن مهدي عن ابن المبارك عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : «قيل لبنى إسرائيل : ﴿ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾ فدخلوا يزحفون على أستاههم فبدلوا ، وقالوا : حطة حبة في شعرة» .

قوله ( باب وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم الآية ) كذا لأبي ذر ، وساق غيره الآية إلى قوله ﴿المحسنين﴾ .

قوله ( رغدا : واسعاً كثيراً ) هو من تفسير أى عبدة قال : الرغد الكثير الذى لا يتعب يقال قد أرغد فلان إذا أصاب عيشاً واسعاً كثيراً . وعن الضحاك عن ابن عباس في قوله ﴿وكلا منها رغدا حيث شئتما﴾ قال : الرغد سعة المعيشة ، أخرجه الطبري ، وأخرج من طريق السدى عن رجاله قال : الرغد الهنىء ، ومن طريق

مجاهد قال : الرغد الذى لا حساب فيه . ثم ذكر المصنف حديث أنى هريرة فى قوله تعالى ﴿ وقولوا حطة ﴾ وقد تقدم ذكره فى قصة موسى من أحاديث الأنبياء وأحلت بشرحه على تفسير سورة الأعراف ، وسأذكره هناك إن شاء الله تعالى ، وقوله فى أول هذا الإسناد « حدثنا محمد » لم يقع منسوباً إلا فى رواية أنى على بن السكن عن الفريرى فقال « محمد بن سلام » ويحتمل عندى أن يكون محمد بن يحيى الذهلى ، فإنه يروى عن عبد الرحمن بن مهدي أيضاً ، وأما أبو على الجياني فقال : الأشبه أنه محمد بن بشار

### باب ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجَبْرِيلَ ﴾

وقال عكرمة : جبر ، وميك ، وسراف : عبد . إيل : الله .

٤٢٩٩ - حدثنا عبد الله بن منير سمع عبد الله بن بكر قال نا حميد عن أنس قال سمع عبد الله بن سلام مقدم رسول الله صلى الله عليه وهو فى أرض يخترق ، فأتى النبي صلى الله عليه فقال : إني سائلك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي : فما أول أشرط الساعة ؟ وما أول طعام أهل الجنة ؟ وما ينزع الولد إلى أبيه أو إلى أمه ؟ قال : « أخبرني بهن جبريل أنفاً » ، قال : جبريل ؟ قال : « نعم » . قال : ذاك عدو اليهود من الملائكة . فقرأ هذه الآية : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجَبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ أما أول أشرط الساعة فنار تحترق الناس من المشرق إلى المغرب ، وأما أول طعام يأكله أهل الجنة فريادة كبد الحوت ، وإذا سبق ماء الرجل ماء المرأة نزع الولد ، وإذا سبق ماء المرأة نزعت . قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أنك رسول الله . يا رسول الله ، إن اليهود قوم بُهت ، وإنهم إن يعلموا بإسلامي قبل أن تسألهم يبهتوني . فجاءت اليهود ، فقال : « أي رجل عبد الله فيكم ؟ » قالوا : خيرنا وابن خيرنا ، وسيدنا وابن سيدنا . قال : « رأيتم إن أسلم عبد الله ؟ » فقالوا : أعاده الله من ذلك . فخرج عبد الله فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . فقالوا : شرنا وابن شرنا ، فانتقصوه . قال : فهذا الذي كنت أخاف يا رسول الله .

قوله ( باب من كان عدوا لجبريل ) كذا لأى ذر ولغيره .

قوله ( من كان عدواً لجبريل ) قيل سبب عدواة اليهود لجبريل أنه أمر باستمرار النبوة فيهم فنقلها لغيرهم ، وقيل لكونه يطلع على أسرارهم . قلت : وأصح منهما ما سيأتى بعد قليل لكونه الذى ينزل عليهم بالعذاب .

قوله ( قال عكرمة : جبر وميك وسراف : عبد ، إيل : الله ) وصله الطبري من طريق عاصم عنه قال : جبريل عبد الله ، وميكائيل عبد الله ، إيل : الله . ومن وجه آخر عن عكرمة : جبر عبد ، وميك عبد ، وإيل الله . ومن طريق يزيد النحوى عن عكرمة عن ابن عباس نحو الأول وزاد : وكل اسم فيه إيل فهو الله . ومن طريق عبد الله بن الحارث البصرى أحد التابعين قال . أيل الله بالعبرانية . ومن طريق على بن الحسين قال : اسم جبريل عبد الله وميكائيل عبيد الله يعنى بالتصغير وإسرافيل عبد الرحمن وكل اسم فيه إيل فهو معبد لله . وذكر عكس هذا وهو أن إيل معناه عبد وما قبله معناه اسم لله كما تقول عبد الله وعبد الرحمن وعبد الرحيم فلفظ عبد لا يتغير وما بعده يتغير لفظه وإن كان المعنى واحداً ، ويؤيده أن الاسم المضاف فى لغة غير العرب غالباً يتقدم فيه المضاف إليه على المضاف . وقال الطبري وغيره : فى جبريل لغات ، فأهل الحجاز يقولون بكسر الجيم بغير همز وعلى ذلك عامة القراء وبو أسد مثله لكن آخره نون ، وبعض أهل نجد وتميم وقيس يقولون جبرئيل بفتح الجيم والراء بعدها همزة

وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر وخلف واختيار أبي عبيد ، وقراءة يحيى بن وثاب وعلقمة مثله لكن بزيادة ألف ، وقراءة يحيى بن آدم مثله لكن بغير ياء ، وذكر عن الحسن وابن كثير أنهما قرآ كالأول لكن بفتح الجيم ، وهذا الوزن ليس في كلام العرب فزعم بعضهم أنه اسم أعجمي وعن يحيى بن يعمر جبرئيل بفتح الجيم والراء بعدها همزة مكسورة وتشديد اللام . ثم ذكر حديث أنس في قصة عبد الله بن سلام وقد تقدمت قبيل كتاب المغازي ، وتقدم معظم شرحها هناك . وقوله ذاك عدو اليهود من الملائكة فقرأ هذه الآية ﴿ من كان عدوا لجبريل فإنه نزوله على قلبك ﴾ ظاهر السياق أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي قرأ الآية رداً لقول اليهود . ولا يستلزم ذلك نزولها حينئذ وهذا هو المعتمد ، فقد روى أحمد والترمذي والنسائي في سبب نزول الآية قصة غير قصة عبد الله بن سلام ، فأخرجوا من طريق بكير بن شهاب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس « أقبلت يهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا أبا القاسم . إنا نسألك عن خمسة أشياء . فان أنبأتنا بها عرفنا أنك نبي واتبعناك — فذكر الحديث وفيه — أنهم سألوه عما حرم إسرائيل على نفسه ، وعن علامة النبوة ، وعن الرعد وصوته وكيف تذكر المرأة وتوثن ، وعن يأتيه بالخبر من السماء فأخذ عليهم ما أخذ إسرائيل على بنيهِ » وفي رواية لأحمد والطبري من طريق شهر بن حوشب عن ابن عباس « عليكم عهد الله لأن أنا أنبأتكم لتبايعني ؟ فأعطوه ما شاء من عهد وميثاق » فذكر الحديث لكن ليس فيه السؤال عن الرعد . وفي رواية شهر بن حوشب « لما سألوه عن يأتيه من الملائكة قال : جبريل ، قال : ولم يبعث الله نبيا قط إلا وهو وليه . فقالوا : فعندها نفارقك ، لو كان وليك سواه من الملائكة لبإيعناك وصدقناك . قال فما منعكم أن تصدقوه ؟ قالوا : إنه عدونا ، فنزلت » وفي رواية بكير بن شهاب « قالوا جبريل ينزل بالحرب والقتل والعذاب ، لو كان ميكائيل الذي ينزل بالرحمة والنبات والقطر » فنزلت وروى الطبري من طريق الشعبي « أن عمر كان يأتي اليهود فيسمع من التوبة فيتعجب كيف تصدق ما في القرآن ، قال فمر بهم النبي صلى الله عليه وسلم فقلت نشدتكم بالله أتعلمون أنه رسول الله ؟ فقال له عالمهم : نعم نعلم أنه رسول الله . قال : فلم لا تتبعونه ؟ قالوا : إن لنا عدوا من الملائكة وسلمنا ، وإنه قرن بنبوته من الملائكة عدونا » فذكر الحديث وأنه لحق النبي صلى الله عليه وسلم فتلا عليه الآية . وأورده من طريق قتادة عن عمر نحوه . وأورد ابن أبي حاتم والطبري أيضا من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى « أن يهوديا لقي عمر فقال : إن جبريل الذي يذكره صاحبكم عدو لنا . فقال عمر : من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين . فنزلت على وفق ما قال » وهذه طرق يقوى بعضها بعضا ، ويدل على أن سبب نزول الآية قول اليهودي المذكور لا قصة عبد الله ابن سلام ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له عبد الله بن سلام : إن جبريل عدو اليهود ، تلا عليه الآية مذكرا له سبب نزولها والله أعلم . وحكى الثعلبي من ابن عباس أن سبب عداوة اليهود لجبريل أن نبيهم أخبرهم أن يختصر سيخرب بيت المقدس ، فبعثوا رجلا ليقتله فوجده شابا ضعيفا فمنعه جبريل من قتله وقال له : إن كان الله أراد هلاككم على يده فلن تسلط عليه . وإن كان غيره فعلى أي حق تقتله ؟ فتركه ، فكبر يختصر وغزا بيت المقدس فقتلهم وخربه ، فصاروا يكرهون جبريل لذلك ، وذكر أن الذي خاطب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك هو عبد الله بن صوريا . وقوله « أما أول أشرار الساعة فنار » يأتي شرح ذلك في أواخر كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى .

باب قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾

٤٣٠٠ - حدثني عمرو بن علي قال نا يحيى قال نا سفيان عن حبيب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس

قال عمر: أقرؤنا أبي، وأقضانا علي، وإنا لندع من قول أبي، وذلك أن أبيًا يقول: لا أدع شيئًا سمعت رسول الله صلى الله عليه وقد قال الله عز وجل: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾. [الحديث ٤٤٨١ - طرفه في: ٥٠٠٥].

**قوله (باب قوله تعالى: ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) كذا لأبي ذر ننسها بضم أوله وكسر السين بغير همز، ولغيره «ننساها» والأول قراءة الأكثر واختارها أبو عبيدة وعليه أكثر المفسرين، والثانية قراءة ابن كثير وأبي عمرو وطائفة، وسأذكر توجيههما، وفيها قراءات أخرى في الشواذ.**

**قوله (حدثنا يحيى) هو القطان، وسفيان هو الثوري.**

**قوله (عن حبيب) هو ابن أبي ثابت، وورد منسوباً في رواية صدقة ابن الفضل عن يحيى القطان في فضائل القرآن، وفي رواية الإسماعيلي من طريق ابن خلاد «عن يحيى بن سعيد عن سفيان حدثنا حبيب».**

**قوله (قال عمر أقرؤنا أبي وأقضانا علي) كذا أخرجه موقوفاً، وقد أخرجه الترمذى وغيره من طريق أبي قلابة عن أنس مرفوعاً في ذكر أبي وفيه ذكر جماعة وأوله «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر» وفيه — وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب » الحديث وصححه، لكن قال غيره: إن الصواب إرساله، وأما قوله «وأقضانا علي» فورد في حديث مرفوع أيضاً عن أنس رفعه «أقضى أمتي علي بن أبي طالب» أخرجه البغوى، وعن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر وأقضاهم علي» الحديث ورويناه موصولاً في «فوائد أبي بكر محمد بن العباس بن نجيح» من حديث أبي سعيد الخدرى مثله، وروى البزار من حديث ابن مسعود قال «كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة علي بن أبي طالب رضى الله عنه».**

**قوله (وإنا لندع من قول أبي) في رواية صدقة «من لحن أبي» واللحن اللغة، وفي رواية ابن خلاد «وإنا لنترك كثيراً من قراءة أبي».**

**قوله (سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية صدقة «أخذته من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أتركه لشيء» لأنه بسماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم يحصل له العلم القطعى به، فإذا أخبره غيره عنه بخلافه لم ينتهز معارضا له حتى يتصل إلى درجة العلم القطعى، وقد لا يحصل ذلك غالباً. (تنبيه) هذا الإسناد فيه ثلاثة من الصحابة في نسق: ابن عباس عن عمر عن أبي بن كعب.**

**قوله (وقد قال الله تعالى الخ) هو مقول عمر محتجا به على أبي بن كعب ومشيرا إلى أنه ربما قرأ ما نسخت تلاوته لكونه لم يبلغه النسخ، واحتج عمر لجواز وقوع ذلك بهذه الآية. وقد أخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال «خطبنا عمر فقال: إن الله يقول ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ أى نؤخرها» وهذا يرجح رواية من قرأ بفتح أوله وبالهمز، وأما قراءة من قرأ بضم أوله فمن النسيان، وكذلك كان سعيد بن المسيب يقرؤها فأنكر عليه سعد بن أبي وقاص أخرجه النسائى وصححه الحاكم، وكانت قراءة سعد «أو ننساها» بفتح المثناة خطاباً للنبي صلى الله عليه وسلم واستدل بقوله تعالى ﴿سنقرئك فلا تنسى﴾ وروى ابن أبي حاتم من طريق عكرمة عن ابن عباس قال «ربما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم الوحي بالليل ونسيه بالنهار فنزلت» واستدل بالآية المذكورة على وقوع النسخ خلافاً لمن شذ فمنعه، وتعقب بأنها قضية شرعية**

لا تستلزم الوقوع ، وأجيب بأن السياق وسبب النزول كان في ذلك لأنها نزلت جواباً لمن أنكر ذلك

### باب ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ﴾

٤٣٠١- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن عبد الله بن أبي حسين قال نا نافع بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال : « قال الله عز وجل كذبني ابن آدم ولم يكن ذلك له ، وشتمني ولم يكن له ذلك . فأما تكذيبه إياي فزعم أنني لا أقدر أن أعيده كما كان ، وأما شتمه إياي فقلوله لي ولد ، فسبحاني أن أتخذ صاحبة أو ولداً » . [٤٤٨٢]

**قوله ( باب وقالوا اتخذ الله ولداً سبحانه )** كذا للجميع وهي قراءة الجمهور ، وقرأ ابن عامر « قالوا » بحذف الواو ، واتفقوا على أن الآية نزلت فيمن زعم أن الله ولداً من يهود خير ونصارى نجران ومن قال من مشركي العرب الملائكة بنات الله فرد الله تعالى عليهم **قوله ( قال الله تعالى )** هذا من الأحاديث القدسية .

**قوله ( وأما شتمه إياي فقلوله لي ولد )** إنما سماه شتماً لما فيه من التنقيص لأن الولد إنما يكون عن والدته تحمله ثم تضعه ويستلزم ذلك سبق النكاح ، والناكح يستدعي باعناً له على ذلك . والله سبحانه منزّه عن جميع ذلك ، ويأتى شرحه في تفسير سورة الإخلاص

### باب ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ ﴿مَثَابَةً﴾ : يشوبون : يرجعون

٤٣٠٢- حدثنا مسدد عن يحيى عن حميد عن أنس قال : قال عمر : وافقت الله في ثلاث - أو وافقني ربي في ثلاث - قلت : يا رسول الله ، لو اتخذت مقام إبراهيم مصلى . وقلت : يا رسول الله ، يدخل عليك البر والفاجر ، فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب ، فأنزل الله عز وجل آية الحجاب ، قال : وبلغني معاتبه النبي صلى الله عليه بعض نسائه ، فدخلت عليهن فقلت : إن انتهيتن أو لبيدئن الله رسولهُ خيراً منكُن ، حتى أتيت إحدى نسائه قالت : يا عمر ، أما في رسول الله صلى الله عليه ما يعظُ نساءهُ حتى تعظهن أنت ؟ فأنزل الله عز وجل : ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُن مُسْلِمَاتٍ ﴾ الآية . [٤٤٨٣]

وقال ابن أبي مريم أنا يحيى بن أيوب قال حدثني حميد سمعت أنساً عن عمر .

**قوله ( باب واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى )** كذا لهم ، والجمهور على كسر الخاء من قوله ﴿ واتخذوا ﴾ بصيغة الأمر ، وقرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء بصيغة الخبر ، والمراد من اتبع إبراهيم . وهو معطوف على قوله ﴿ جعلنا ﴾ فالكلام جملة واحدة ، وقيل على « وإذ جعلنا » فيحتاج الى تقدير « إذ » ويكون الكلام جملتين ، وقيل على محذوف تقديره فثابوا أى رجعوا واتخذوا ، وتوجيه قراءة الجمهور أنه معطوف على ما تضمنه قوله ﴿ مثابة ﴾ كأنه قال ثوبوا واتخذوا ، أو معمول لمحذوف أى وقلنا اتخذوا ، ويحتمل أن يكون الواو للاستئناف .

**قوله ( مثابة يشوبون : يرجعون )** قال أبو عبيدة : قوله تعالى ﴿ مثابة ﴾ مصدر يشوبون أى يصيرون اليه ، ومراده بالمصدر اسم المصدر ، وقال غيره : هو اسم مكان . وروى الطبرى من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله ﴿ مثابة ﴾ قال : يأتونه ثم يرجعون الى أهلهم ثم يعودون اليه لا يقضون منه وطراً . قال الفراء : المثابة بمعنى واحد كالمقام والمقامة . وقال البصريون : الهاء للمبالغة لما كثر من يشوب اليه ، كما قالوا سياراً لمن يكثر السير ،



والأصل في مثاب مثوبة فأعل بالنقل والقلب . ثم ذكر المصنف حديث أنس عن عمر قال « وافقت ربي في ثلاث » وقد تقدم في أوائل الصلاة ، وتأتى قصة الحجاب في تفسير الأحزاب ، والتخير في تفسير التحريم . وقوله في الحديث « فانتبهت إلى إحداهن » يأتى الكلام عليه في « باب غيرة النساء » من أواخر كتاب النكاح .

**قوله ( وقال ابن أبي مريم الخ )** تقدم أيضا في الصلاة ، وروى أبو نعيم في « الدلائل » من حديث ابن عمر « أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بيد عمر فمر به على المقام فقال له : هذا مقام إبراهيم ، قال : يابى الله ألا تتخذ مصلى ؟ فنزلت » تكلمة : قال ابن الجوزى : إنما طلب عمر الاستئذان بإبراهيم عليه السلام مع النهي عن النظر في كتاب التوراة لأنه سمع قول الله تعالى في حق إبراهيم ﴿ إني جاعلك للناس إماما ﴾ وقوله تعالى ﴿ أن اتبع ملة إبراهيم ﴾ فعلم أن الائتمام بإبراهيم من هذه الشريعة ، ولكون البيت مضافا إليه وأن أثر قدميه في المقام كرقم الباني في البناء ليذكر به بعد موته ، فرأى الصلاة عند المقام كقراءة الطائف بالبيت اسم من بناء . انتهى وهي مناسبة لطيفة . ثم قال : ولم تزل آثار قدمي إبراهيم حاضرة في المقام معروفة عند أهل الحرم ، حتى قال أبو طالب في قصيدته المشهورة :

وموطئ إبراهيم في الصخر رطبة قدميه حافيا غير ناعل

وفي « موطأ ابن وهب » عن يونس عن ابن شهاب عن أنس قال : رأيت المقام فيه أصابع إبراهيم وأخصص قدميه غير أنه أذهب مسح الناس بأيديهم وأخرج الطبري في تفسيره من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في هذه الآية : إنما أمروا أن يصلوا عنده ولم يؤمروا بمسحه . قال : ولقد ذكر لنا من رأى أثر عقبه وأصابعه فيها فما زالوا يمسحونه حتى اخلولق وانمحي . وكان المقام من عهد إبراهيم لرق البيت إلى أن أخره عمر رضى الله عنه إلى المكان الذى هو فيه الآن . أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بسند صحيح عن عطاء وغيره وعن مجاهد أيضا ، وأخرج البيهقي عن عائشة مثله بسند قوى ولفظه « أن المقام كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وفي زمن أبى بكر ملتصقا بالبيت ثم أخره عمر ، وأخرج ابن مردويه بسند ضعيف عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه هو الذى حوله ، والأول أصح . وقد أخرج ابن أبى حاتم بسند صحيح عن ابن عيينة قال : كان المقام في سقع البيت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . فحوله عمر ، فجاء سيل فذهب به فرده عمر إليه . قال سفيان : لا أدري أكان لاصقا بالبيت أم لا : انتهى . ولم تنكر الصحابة فعل عمر ولا من جاء بعدهم فصار إجماعا . وكان عمر رأى أن إبقاءه يلزم منه التضيق على الطائفتين أو على المصلين فوضعه في مكان يرتفع به الحرج ، وتبها له ذلك لأنه الذى كان أشار بانخاذه مصلى ، وأول من عمل عليه المقصورة الموجودة الآن .

**باب** ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾

القواعد : أساسه ، واحداثها قاعدة . والقواعد من النساء : واحداثها قاعد .

[٤٤٨٤] ٤٣٠٣ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه أن رسول الله صلى الله عليه قال : « ألم تري أن قومك بنوا الكعبة واقتصروا عن قواعد إبراهيم » . فقلت : يا رسول الله ، ألا تردّها على قواعد إبراهيم ؟ قال : « لو لا حدثان قومك بالكفر » . فقال عبد الله بن عمر : لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه ما أرى رسول الله صلى الله عليه ترك استلام الركنين الذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتمم على قواعد إبراهيم .

قوله ( باب وإذا يرفع إبراهيم القواعد من البيت ) ساق إلى — العليم

قوله ( القواعد أساسه ، واحدتها قاعدة ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ﴾ قال : قواعد أساسه . وقال الفراء : يقال القواعد أساس البيت . قال الطبري : اختلفوا في القواعد التي رفعها إبراهيم وإسماعيل أما أحدها أم كانت قبلهما ثم روى بسند صحيح عن ابن عباس قال « كانت قواعد البيت قبل ذلك » ومن طريق عطاء قال : قال آدم أي رب لا أسمع أصوات الملائكة ، قال : أين لي بيتا ثم احفف به كما رأيت الملائكة تحف بيبيتي الذي في السماء . فيزعم الناس أنه بناه من خمسة أجبل حتى بناه إبراهيم بعد ، وقد تقدم بزيادة فيه في قصة إبراهيم عليه السلام من أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ،

قوله ( والقواعد من النساء واحدتها قاعد ) أراد الإشارة إلى أن لفظ الجمع مشترك ، وتظهر التفرقة بالواحد ، فجمع النساء اللواتي قعدن عن الحيض والاستمتاع قاعد بلا هاء ولولا تخصيصهن بذلك لثبت الهاء نحو قاعدة من القعود المعروف . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في بناء قريش البيت ، وقد سبق بسطه في كتاب الحج

### باب ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا ﴾

٤٣٠٤ - حدثنا محمد بن بشار قال نا عثمان بن عمر قال نا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير [٤٤٨٥] عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، و﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا ... ﴾ » الآية . [الحديث ٤٤٨٥ - طرفاه في: ٧٢٦٢ ، ٧٥٤٢] .

قوله ( باب قولوا آمنا بالله ) سقط لفظ « باب » لغير أي ذر

قوله ( كان أهل الكتاب ) أي اليهود .

قوله ( لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ) أي إذا كان ما يخبرونكم به محتملا فلا يكون في نفس الأمر صدقا فتكذبوه . أو كذبا فتصدقوه فتقعوا في الحرج . ولم يرد النهي عن تكذيبهم فيما ورد بخلافه . ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعا بوفائه . نبه على ذلك الشافعي رحمه الله ويؤخذ من هذا الحديث التوقف عن الخوض في المشكلات والجزم فيها بما يقع في الظن ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن السلف من ذلك .

قوله ( وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا الآية ) زاد في الاعتصام ﴿ وما أنزل إليكم ﴾ وزاد الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن المثني عن عثمان بن عمر بهذا الإسناد ﴿ وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم وإلينا وإلحكم واحد ونحن له مسلمون ﴾

### ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَاَهُمْ ﴾ الآية

٤٣٠٥ - حدثنا أبو نعيم سمع زهيراً عن أبي إسحق عن البراء أن النبي صلى الله عليه وسلم إلى بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهراً . وكان يعجبه أن تكون قبلته قبل البيت ، وأنه صلى - أو صلاها - صلاة [٤٤٨٦]

العصر، وصلى معه قومٌ فخرج رجلٌ من كان صلى معه فمرَّ على أهل المسجد وهم راكعون قال: أشهدُ بالله لقد صليتُ مع النبي صلى الله عليه قبل مكة، فداروا كما هم قبل البيت. وكان الذي مات على القبلة قبل أن تحول قبل البيت رجال قتلوا لم ندر ما نقولُ فيهم، فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ الآية.

**قوله ( باب قوله تعالى ﴿سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم﴾ الآية كذا لأبي ذر ، وساق غيره إلى قوله ﴿مستقيم﴾ والسفهاء جمع سفيه وهو خفيف العقل ، وأصله من قولهم ثوب سفيه أى خفيف النسج ، واختلف في المراد بالسفهاء فقال البراء كما في حديث الباب وابن عباس ومجاهد : هم اليهود ، وأخرج ذلك الطبري عنهم بأسانيد صحيحة ، وروى من طريق السدي قال : هم المنافقون ، والمراد بالسفهاء الكفار وأهل النفاق واليهود ، أما الكفار فقالوا لما حولت القبلة : رجع محمد إلى قبلتنا وسيرجع إلى ديننا فإنه علم أنا على الحق ، وأما أهل النفاق فقالوا ، إن كان أولا على الحق فالذى انتقل إليه باطل وكذلك بالعكس ، وأما اليهود فقالوا : خالف قبلة الأنبياء ولو كان نبيا لما خالف ، فلما كثرت أقاويل هؤلاء السفهاء أنزلت هذه الآيات من قوله تعالى ﴿ما ننسخ من آية — إلى قوله تعالى — فلا تخشوهم واخشوني﴾ الآية**

**قوله ( ستة عشر شهرا أو سبعة عشر شهرا )** تقدم الكلام عليه وعلى شرح الحديث في كتاب الإيمان

**باب قوله تعالى :**

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾

[٤٤٨٧] ٤٣٠٦ - حدثني يوسف بن راشد قال نا جرير وأبو أسامة واللفظ لجرير عن الأعمش عن أبي صالح

وقال أبو أسامة نا أبو صالح عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه : «يدعى نوح يوم القيامة فيقول : لبيك وسعديك يا رب ، فيقول : هل بلغت ؟ فيقول : نعم . فيقال لأمته : هل بلغكم ؟ فيقولون : ما أتانا من نذير ، فيقول : من يشهد لك ؟ فيقول : محمد وأمته . فتشهدون أنه قد بلغ ، ويكون الرسول عليكم شهيدا فذلك قوله : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ ، والوسط : العدل .

**قوله ( باب قوله تعالى : وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا )** كذا لأبي ذر ، وساق غيره الآية إلى ﴿مستقيم﴾ وسيأتي الكلام على الآية في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى .

**قوله ( حدثنا قتية حدثنا جرير وأبو أسامة واللفظ لجرير )** أى لفظ المتن

**قوله ( وقال أبو أسامة حدثنا أبو صالح )** يعنى قال أبو أسامة عن الأعمش حدثنا أبو صالح . فأفاد تصريح الأعمش بالتحديث ، وقد أخرجه في الاعتصام من وجه آخر عن أبي أسامة وصرح في روايته أيضا بالتحديث ، وسيأتي في رواية أبي أسامة مفردة في الاعتصام .

**قوله ( يدعى نوح يوم القيامة فيقول : لبيك وسعديك يارب ، فيقول : هل بلغت ؟ فيقول : نعم )** زاد في الاعتصام « نعم يارب »

**قوله ( فيقول من يشهد لك )** في الاعتصام فيقول « من شهودك »

**قوله ( فيشهدون )** في الاعتصام « فجاء بكم فتشهدون » وقد روى هذا الحديث أبو معاوية عن الأعمش بهذا الإسناد أتم من سياق غيره وأشمل ولفظه « يجيء النبي يوم القيامة ومعه الرجل ، ويجيء النبي ومعه الرجلان ، ويجيء النبي ومعه أكثر من ذلك ، قال فيقال لهم : أبلغكم هذا ؟ فيقولون : لا ، فيقال للنبي : أبلغتهم ؟ فيقول : نعم ، فيقال : له : من يشهد لك ؟ » الحديث أخرجه أحمد عنه والنسائي وابن ماجه والإسماعيلي من طريق أبي معاوية أيضا .

**قوله ( فيشهدون أنه قد بلغ )** زاد أبو معاوية « فيقال وما علمكم ؟ فيقولون : أخبرنا نبينا أن الرسل قد بلغوا فصدقناه » ويؤخذ من حديث أبي بن كعب تعميم ذلك ، فأخرج ابن أبي حاتم بسند جيد عن أبي العالية عن أبي بن كعب في هذه الآية قال ﴿ لتكونوا شهداء ﴾ وكانوا شهداء على الناس يوم القيامة ، كانوا شهداء على قوم نوح وقوم هود وقوم صالح وقوم شعيب وغيرهم أن رسلهم بلغتهم وأنهم كذبوا رسلهم ، قال أبو العالية . وهى قراءة أبي « لتكونوا شهداء على الناس يوم القيامة » ومن حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم « ما من رجل من الأمم إلا ود أنه منا أيتها الأمة ، ما من نبي كذبه قومه إلا ونحن شهداؤه يوم القيامة أن قد بلغ رسالة الله ونصح لهم .

**قوله ( فذلك قوله عز وجل : وكذلك جعلناكم أمة وسطا )** في الاعتصام « ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( والوسط العدل )** هو مرفوع من نفس الخبر ، وليس بمدرج من قول بعض الرواة كما وهم فيه بعضهم ، وسيأتى في الاعتصام بلفظ « وكذلك جعلناكم أمة وسطا عدلا » وأخرج الإسماعيلي من طريق حفص ابن غياث عن الأعمش بهذا السند في قوله ﴿ وسطا ﴾ قال : عدلا ، كذا أورده مختصرا مرفوعا ، وأخرجه الطبري من هذا الوجه مختصرا مرفوعا ، ومن طريق وكيع عن الأعمش بلفظ « والوسط العدل » مختصرا مرفوعا ، ومن طريق أبي معاوية عن الأعمش مثله ، وكذا أخرجه الترمذي والنسائي من هذا الوجه ، وأخرجه الطبري من طريق جعفر ابن عون عن الأعمش مثله ، وأخرجه عن جماعة من التابعين كمجاهد وعطاء وقتادة ، ومن طريق العوفي عن ابن عباس مثله ، قال الطبري : الوسط في كلام العرب الخيار ، يقولون فلان وسط في قومه وواسط إذا أرادوا الرفع في حسبه . قال : والذي أرى أن معنى الوسط في الآية الجزء الذى بين الطرفين ، والمعنى أنهم وسط لتوسطهم في الدين فلم يغفلوا كغفل النصارى ولم يقصروا كتقصير اليهود ، ولكنهم أهل وسط واعتدال ، قلت : لا يلزم من كون الوسط في الآية صالحا لمعنى التوسط أن لا يكون أريد به معناه الآخر كما نص عليه الحديث ، فلا مغايرة بين الحديث وبين ما دل عليه معنى الآية والله أعلم .

**باب قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ ﴾ الآية**

٤٣٠٧ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر : بينا الناس يصلون الصبح في مسجد قباء إذ جاء جاء فقال : أنزل الله عز وجل على النبي صلى الله عليه قرآنا أن يستقبل الكعبة ، فاستقبلوها . فتوجهوا إلى الكعبة . [٤٤٨٨]

**قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول ﴾ الآية )** كذا لأبي ذر ، وساق غيره الى قوله ﴿ يعوف رحيم ﴾ ثم أورد حديث ابن عمر في تحويل القبلة ، أورده مختصرا ، وقد

تقدم شرحه في أوائل الصلاة مستوفى

باب قوله تعالى:

﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾

٤٣٠٨ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا معتمر عن أبيه عن أنس قال: لم يبق من صلى القبلتين غيري. [٤٤٨٩]

قوله (باب قوله تعالى ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ الآية) وفي رواية كريمة الى  
﴿عما تعملون﴾

قوله (عن أنس) صرح في رواية الإسماعيلي وأبي نعيم بسماع سليمان له من أنس .

قوله (لم يبق من صلى القبلتين غيري) يعني الصلاة إلى بيت المقدس وإلى الكعبة ، وفي هذا إشارة إلى أن أنسا آخر من مات ممن صلى إلى القبلتين ، والظاهر أن أنسا قال ذلك وبعض الصحابة ممن تأخر لإسلامه موجود ، ثم تأخر أنس إلى أن كان آخر من مات بالبصرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قاله علي بن المديني والبخاري وغيرهما . بل قال ابن عبد البر : هو آخر الصحابة موتا مطلقا ، لم يبق بعده غير أبي الطفيل ، كذا قال وفيه نظر ، فقد ثبت لجماعة ممن سكن البوادي من الصحابة تأخرهم عن أنس وكانت وفاة أنس سنة تسعين أو إحدى أو ثلاث وهو أصبح ما قيل ، وله مائة وثلاث سنين على الأصح أيضا ، وقيل أكثر من ذلك ، وقيل أقل . وقوله تعالى ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ هي الكعبة وروى الحاكم من حديث ابن عمر في قوله ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ قال : نحو ميزاب الكعبة ، وإنما قال ذلك لأن تلك الجهة قبله أهل المدينة

﴿وَلَمَّا آتَتْهُمُ الذِّكْرُ أَتَتْهُمُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ الآية

٤٣٠٩ - حدثنا خالد بن مخلد قال نا سليمان قال حدثني عبد الله بن دينار عن ابن عمر : بينما الناس في الصبح بقباء جاءهم رجل فقال : إن رسول الله صلى الله عليه قد أنزل عليه الليلة قرآن وأمر أن يستقبل الكعبة ، ألا فاستقبلوها . وكان وجه الناس إلى الشام ، فاستداروا بوجوههم إلى الكعبة. [٤٤٩٠]

قوله (باب ﴿وَلَمَّا آتَتْهُمُ الذِّكْرُ أَتَتْهُمُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ الآية) كذا لأبي ذر ، ولغيره إلى ﴿لمن الظالمين﴾ ذكر فيه حديث ابن عمر المشار إليه قبل باب من وجه آخر

﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ إلى : ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُطَّيَّرِينَ﴾

٤٣١٠ - حدثنا يحيى بن قرعة قال نا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : بينا الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال : إن النبي صلى الله عليه قد أنزل عليه الليلة قرآن ، وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها ، وكانت وجوههم إلى الشام ، فاستداروا إلى الكعبة. [٤٤٩١]

قوله (باب الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم) كذا لأبي ذر ولغيره « الى آخر الآية » وساق فيه حديث ابن عمر المذكور من وجه آخر

## ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُّهَا﴾ الآية

[٤٤٩٢] ٤٣١١- حدثني محمد بن المثني قال نا يحيى عن سفيان قال حدثني أبو إسحاق قال سمعت البراء قال: صلينا مع النبي صلى الله عليه نحو بيت المقدس ستة عشر - أو سبعة عشر - شهرا، ثم صرفه نحو القبلة.

قوله (باب ﴿ولكل وجهه هو موليا﴾ الآية) كذا لأبي زر، ولغيره «إلى كل شيء قدير» .  
قوله (صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم نحو بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهرا ثم صرفه نحو القبلة) في رواية الكشميني «ثم صرفوا» وهذا طرف من حديث البراء المشار إليه قريبا.

﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ الآية، شطره: تلقاؤه  
[٤٤٩٣] ٤٣١٢- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا عبد العزيز بن مسلم قال نا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر: بينا الناس في الصبح بقباء إذ جاءهم رجل فقال: أنزل الليلة قرآن، فأمر أن يستقبل الكعبة، فاستقبلوها، فاستداروا كهيئتهم فتوجهوا إلى الكعبة، وكان وجه الناس إلى الشام.

﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ﴾ إلى: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾  
[٤٤٩٤] ٤٣١٣- حدثنا قتيبة عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: بينما الناس في صلاة الصبح بقباء إذ جاءهم آت فقال: إن رسول الله صلى الله عليه قد أنزل عليه الليلة، وقد أمر أن يستقبل الكعبة، فاستقبلوها. وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى القبلة.

قوله (ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام الآية) كذا لأبي زر ولغيره إلى «عما تعلمون»  
قوله (شطره تلقاؤه) قال الفراء في قوله تعالى ﴿فولوا وجوهكم شطره﴾ يريد نحوه، قال: وفي بعض القراءات «تلقاؤه» وروى الطبري من طريق أبي العالية قال «شطر المسجد الحرام: تلقاؤه» ومن طريق قتادة نحوه. ثم ذكر حديث ابن عمر من طريق أخرى.

باب قوله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾

شعائر: علامات، واحدها شعيرة. وقال ابن عباس: الصفوان: الحجر، ويقال: الحجارة الملس التي لا تنبت شيئا، والواحدة: صفوانة يعني الصفا، والصفاء للجمع.

[٤٤٩٥] ٤٣١٤- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: قلت لعائشة زوج النبي صلى الله عليه - وأنا يومئذ حديث السن-: رأيت قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ فما أرى على أحد شيئا أن لا يطوف

بهما . فقالت عائشة : كلا ، لو كانت كما تقولُ كانت فلا جناحَ عليه أن لا يطوفَ بهما ، وإنما أنزلتُ هذه الآية في الأنصار : كانوا يهْلُون لمناة ، وكانت مناة حَذَوْ قَدِيدٌ ، وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة ، فلما جاء الإسلامُ سألوا رسولَ الله صلى الله عليه عن ذلك ، فأنزل الله عزَّ وجلَّ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ 》 .

[٤٤٩٦] ٤٣١٥ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن عاصم بن سليمان قال : سألت أنس بن مالك عن الصفا والمروة فقال : كنا نرى من أمر الجاهلية ، فلما كان الإسلامُ أمسكنا عنهما ، فأنزل الله عزَّ وجلَّ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ 》 .

قوله ( باب قوله تعالى ﴿ ان الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ شعائر : علامات ، واحدها شعيرة ) وهو قول أبي عبيدة

قوله ( وقال ابن عباس : الصفوان الحجر ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه قوله ( ويقال الحجارة الملس التي لا تنبت شيئا ، والواحدة صفوانة بمعنى الصفا ، والصفا للجميع ) هو كلام أبي عبيدة أيضا قال الصفوان إجماع ، ويقال للواحدة صفوانة في معنى الصفا ، والصفا للجميع ، وهي الحجارة الملس التي لا تنبت شيئا أبدا من الأرضين والرءوس ، وواحد الصفا صفاة ، وقيل الصفا اسم جنس يفرق بينه وبين مفردة بالتاء وقيل مفرد يجمع على فعول وأفعال كقفا وأقفاء ، فيقال فيه صفا وأصفاء . ويجوز كسر صاد صفا أيضا . ثم ساق حديث عائشة في سبب نزول ﴿ ان الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ وقد تقدم شرحه في كتاب الحج ، وكذا حديث أنس ، وقوله هنا « كنا نرى من أمر الجاهلية » فيه حذف سقط ووقع في رواية ابن السكن « كنا نرى أنهما » وبه يستقيم الكلام

باب قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا ﴾ يعني أضدادا ، واحدها ندٌّ [٤٤٩٧] ٤٣١٦ - حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال النبي صلى الله عليه كلمة وقلت أخرى : قال النبي صلى الله عليه : « من مات وهو يدعو من دون الله ندا دخل النار » . وقلت أنا : من مات وهو لا يدعو ندا دخل الجنة .

قوله ( باب قوله تعالى ﴿ ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله ﴾ يعني أضدادا واحدها ند ) قد تقدم تفسير الأنداد في أوائل هذه السورة ، وتفسير الأنداد بالأضداد لأبي عبيدة وهو تفسير باللام ، وذكر هنا أيضا حديث ابن مسعود « من مات وهو يجعل لله ندا » وقد مضى شرحه في أوائل كتاب الجنائز ، ويأتى الإلام بشيء منه في الإيمان والنذور

باب ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ إلى : ﴿ أَلِيمٌ ﴾

[٤٤٩٨] ٤٣١٧ - حدثنا الحميدي قال نا سفيان قال نا عمرو قال سمعت مجاهدا سمعت ابن عباس يقول : كان في بني إسرائيل القصاص ، ولم تكن فيهم الدية ، فقال الله عزَّ وجلَّ لهذه الأمة : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ فالعفو : أن تقبل

الدية في العمد: ﴿فَاتَّبَعَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّاءَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ يتبع بالمعروف ويؤدي بإحسان ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ مما كتب على من كان قبلكم ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ قتل بعد قبول الدية. [الحديث ٤٤٩٨ - طرفه في: ٦٨٨١].

[٤٤٩٩] ٤٣١٨ - حدثنا الأنصاري قال نا حميد أن أنسا حدثهم عن النبي صلى الله عليه قال: «كتاب الله القصاص».

[٤٥٠٠] ٤٣١٩ - حدثني عبد الله بن منير سمع عبد الله بن بكر السهمي نا حميد عن أنس أن الربيع عمته كسرت ثنية جارية، فطلبوا إليها العفو فأبوا، فعرضوا الأرض، فأبوا فأتوا رسول الله صلى الله عليه وأبوا إلا القصاص، فأمر رسول الله صلى الله عليه بالقصاص، فقال أنس بن النضر: يا رسول الله، أتكسر ثنية الربيع؟ لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتها. فقال رسول الله صلى الله عليه: «يا أنس. كتاب الله القصاص». فرضى القوم، فعفوا. فقال رسول الله صلى الله عليه: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره».

قوله (باب ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص﴾ الآية) كذا لأبي ذر وساق غيره الآية إلى ﴿أليم﴾.

قوله (عمرو) هو ابن دينار.

قوله (كان في بني إسرائيل القصاص) سيأتي شرحه في كتاب الديات.

قوله (حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا حميد أن أنسا حدثهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كتاب الله القصاص») هكذا أورده مختصرا، وساقه في الصلح بهذا الإسناد مطولا، وسيأتي في الديات أيضا باختصار. ثم أورده من وجه آخر عن حميد: وساقه في الصلح بهذا الإسناد مطولا وسيأتي في الديات أيضا باختصار. ثم أورده من وجه آخر عن حميد: وسيأتي شرحه في تفسير سورة المائدة إن شاء الله تعالى. وقوله «كتاب الله القصاص» بالرفع فيهما على أنه مبتدأ وخبر، والنصب فيهما على أن الأول إغراء والثاني بدل، ويجوز في الثاني الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر أي اتبعوا كتاب الله فيه القصاص. قال الخطابي: في قوله ﴿فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع﴾ الخ ويحتاج إلى تفسير لأن العفو يقتضي إسقاط الطلب فما هو الاتباع؟ وأجاب بأن العفو في الآية محمول على العفو على الدية، فيتحه حينئذ المطالبة بها، ويدخل فيه بعض مستحقى القصاص فإنه يسقط وينتقل حق من لم يعف إلى الدية فيطالب بمحضته.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾

[٤٥٠١] ٤٣٢٠ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر قال: كان عاشوراء يصومه أهل الجاهلية، فلما نزل رمضان قال: «من شاء صامه ومن شاء لم يصمه».

[٤٥٠٢] ٤٣٢١ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة كان عاشوراء يصام قبل رمضان، فلما نزل رمضان: «من شاء صام، ومن شاء أفطر».

[٤٥٠٣] ٤٣٢٢ - حدثني محمود قال أنا عبيد الله عن إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: دخل عليه الأشعث وهو يطعم فقال: اليوم عاشوراء، فقال: كان يصام قبل أن ينزل رمضان



فلما نزل رمضان ترك فادن فكل.

[٤٥٠٤]

٤٣٢٣- حدثني محمد بن المثنى قال نا يحيى قال نا هشام قال أخبرني أبي عن عائشة قالت كان يوم عاشوراء تصوّمه قريش في الجاهلية، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصومه، فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه، فلما نزل رمضان كان رمضان الفريضة وترك عاشوراء، فكان من شاء صامه ومن شاء لم يصمه. قوله (باب يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) أما قوله ﴿كتب﴾ فمعناه فرض، والمراد بالمكتوب فيه اللوح المحفوظ، وأما قوله ﴿كما﴾ فاختلف في التشبيه الذي دلت عليه الكاف هل هو على الحقيقة فيكون صيام رمضان قد كتب على الذين من قبلنا؟ أو المراد مطلق الصيام دون وقته وقدره؟ فيه قولان. وورد في أول حديث مرفوع عن ابن عمر أورده ابن أبي حاتم بإسناد فيه مجهول ولفظه «صيام رمضان كتبه الله على الأمم قبلكم» وبهذا قال الحسن البصري والسدي وله شاهد آخر أخرجه الترمذي من طريق معقل النسابة وهو من المخضرمين ولم تثبت له صحبة، ونحوه عن الشعبي وقتادة. والقول الثاني أن التشبيه واقع على نفس الصوم وهو قول الجمهور، وأسند ابن أبي حاتم والطبري عن معاذ وابن مسعود وغيرهما من الصحابة والتابعين، وزاد الضحاك «ولم يزل الصوم مشروعاً من زمن نوح» وفي قوله ﴿لعلكم تتقون﴾ إشارة إلى أن من قبلنا كان فرض الصوم عليهم من قبيل الآصار والأثقال التي كلفوا بها، وأما هذه الأمة فتكليفها بالصوم ليكون سبباً لاتقاء المعاصي وحائلاً بينهم وبينها، فعلى هذا المفعول المحذوف يقدر بالمعاصي أو بالمنهيات. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها حديث ابن عمر وقد تقدم في كتاب الصيام من وجه آخر مع شرحه، ثانيها حديث عائشة أورده من وجهين عن عروة عنها وقد تقدم شرحه كذلك ثالثها حديث ابن مسعود.

قوله (حدثني محمود) هو ابن غيلان وثبت كذلك في رواية كذا قال أبو علي الجبائي، وقد وقع في نسخة الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني «حدثنا محمد» بدل «محمود» وقد ذكر الكلاباذي أن البخاري روى عن محمود ابن غيلان وعن محمد وهو ابن يحيى الذهلي عن عبيد الله بن موسى، قال أبو علي الجبائي: لكن هنا الاعتماد على ما قال الجماعة عن محمود بن غيلان المروزي.

قوله (عن عبد الله) هو ابن مسعود.

قوله (قال: دخل عليه الأشعث وهو يطعم) أي يأكل وفي رواية مسلم من وجه آخر عن إسرائيل بسنده المذكور إلى علقمة قال «دخل الأشعث بن قيس على ابن مسعود وهو يأكل» وهو ظاهر في أن علقمة حضر القصة، ويحتمل أن يكون لم يحضرها وحملها عن ابن مسعود كما دل عليه سياق رواية الباب. ولمسلم أيضاً من طريق عبد الرحمن بن يزيد قال «دخل الأشعث بن قيس على عبد الله وهو يتغذى».

قوله (فقال: اليوم عاشوراء) كذا وقع مختصراً، وتماه في رواية مسلم بلفظ «فقال — أي الأشعث — يا أبا عبد الرحمن» وهي كنية ابن مسعود وأوضح من ذلك رواية عبد الرحمن بن يزيد المذكورة «فقال — أي ابن مسعود — يا أبا محمد» وهي كنية الأشعث «ادن إلى الغداء فقال: أو ليس اليوم يوم عاشوراء».

**قوله ( كان يصام قبل أن ينزل رمضان )** في رواية عبد الرحمن بن يزيد « إنما هو يوم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه قبل أن ينزل شهر رمضان .

**قوله ( فلما نزل رمضان ترك )** زاد مسلم في روايته فإن كنت مفطرا فاطعم ، وللنساء من طريق عبد الرحمن بن يزيد عند عبد الله « كنا نصوم عاشوراء ، فلما نزل رمضان لم نؤمر به ولم ننه عنه ، وكنا نفعله ، ولمسلم من حديث جابر بن سمرة نحو هذه الرواية واستدل بهذا الحديث على أن صيام عاشوراء كان مفترضا قبل أن ينزل فرض رمضان ثم نسخ ، وقد تقدم القول فيه مبسوطا في أواخر كتاب الصيام ، وإيراد هذا الحديث في هذه الترجمة يشعر بأن المصنف كان يميل إلى ترجيح القول الثاني ، ووجهه أن رمضان لو كان مشروعا قبلنا لصامه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصم عاشوراء أولا ، والظاهر أن صيامه عاشوراء ما كان إلا عن توقيف ولا يضرنا في هذه المسألة اختلافهم هل كان صومه فرضا أو نفلا

**باب قوله تعالى : ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾**  
وقال عطاء : يفطر من المرض كله كما قال الله عز وجل . وقال الحسن وإبراهيم في المرضع أو الحامل إذا خافتا على أنفسهما أو ولدهما يفطران ثم يقضيان . وأما الشيخ الكبير إذا لم يطق الصيام فقد أطعم أنس بعدما كبر عاما أو عامين كل يوم مسكينا خبزاً ولحماً وأفطر . قراءة العامة : ﴿ يُطِيقُونَهُ ﴾ وهو أكثر .

٤٣٢٤ - حدثني إسحاق قال أنا روح قال نا زكرياء بن إسحاق قال نا عمرو بن دينار عن عطاء سمع ابن عباس يقرأ : ( وعلى الذين يطوقونه فدية طعام مسكين ) <sup>(١)</sup> قال ابن عباس : ليست بمنسوخة ، هو للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكينا .

**قوله ( باب قوله تعالى : أياما معدودات . فمن كان منكم مريضا أو على سفر — إلى قوله — إن كنتم تعلمون )** ساق الآية كلها ، وانتصب ﴿ أياما ﴾ بفعل مقدر يدل عليه سياق الكلام كصوموا أو صاموا ، وللزحشرى في إعرابه كلام متعقب ليس هذا موضعه

**قوله ( وقال عطاء : يفطر من المرض كله كما قال الله تعالى )** وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء من أى وجع أفطر في رمضان ؟ قال : من المرض كله ، قلت : يصوم فإذا غلب عليه أفطر ؟ قال : نعم . وللبخارى في هذا الأثر قصة مع شيخه إسحق بن راهويه ذكرت في ترجمة البخارى من « تعليق التعليق » وقد اختلف السلف في الحد الذى إذا وجده المكلف جاز له الفطر ، والذى عليه الجمهور أنه المرض الذى يبيح له التيمم مع وجود الماء ، وهو ما إذا خاف على نفسه لو تمادى على الصوم أو على عضو من أعضائه أو زيادة في المرض الذى بدأ به أو تماديه . وعن ابن سيرين : متى حصل للإنسان حال يستحق بها اسم المرض فله الفطر ، وهو نحو قول عطاء ، وعن الحسن والنخعي : إذا لم يقدر على الصلاة قائما يفطر

**قوله ( وقال الحسن وإبراهيم في المرضع والحامل إذا خافتا على أنفسهما أو ولدهما تفطران ثم تقضيان )** كذا وقع لأبي ذر ، وللأصيلي بلفظ « أو الحامل » ولغيرهما « والحامل » بالواو وهو أظهر . وأما أثر الحسن فوصله عبد بن حميد من طريق يونس بن حميد عن الحسن هو البصرى قال : المرضع إذا خافت على ولدها أفطرت

(١) قال القرطبي في تفسيره الآية : مشهور قراءة ابن عباس ﴿ يطوقونه ﴾ بفتح الطاء مخففة وتشديد الواو بمعنى : يكلفونه ،

وذكر هذه القراءة ابن عطية في تفسيره وأبو حيان في البحر وهي قراءة غير متواترة ( تفسير القرطبي ج / ٢ ، طبع دار الحديث ) .

وأطعمت والحامل إذا خافت على نفسها أفطرت وقضت ، وهى بمنزلة المريض . ومن طريق قتادة عن الحسن : تفطران وتقضيان . وأما قول إبراهيم وهو النخعي فوصله عبد بن حميد أيضا من طريق أبى معشر عن النخعي قال : الحامل والمرضع إذا خافتا أفطرتا وقضتا صوما .

**قوله ( وأما الشيخ الكبير إذا لم يطق الصيام فقد أطعم أنس بن مالك بعد ما كبر عاما أو عامين كل يوم مسكينا خبزا ولحما وأفطر )** وروى عبد حميد من طريق النضر بن أنس عن أنس أنه أفطر في رمضان وكان قد كبر ، فأطعم مسكينا كل يوم . ورويناه في « فوائد محمد بن هشام بن ملاس » عن مروان عن معاوية عن حميد قال : ضعف أنس عن الصوم عام توفي ، فسألت ابنه عمر بن أنس : أطاق الصوم ؟ قال : لا ، فلما عرف أنه لا يطيق القضاء أمر بجفان من خبز ولحم فأطعم العدة أو أكثر .

**( تنبيه )** قوله « أطعم » الفاء جواب الدليل الدال على جواز الفطر وتقدير الكلام وأما الشيخ الكبير إذا لم يطق الصيام فإنه يجوز له أن يفطر ويطعم ، فقد أطعم الخ . وقوله « كبر » بفتح الكاف وكسر الموحدة أى أسن ، وكان أنس حينئذ في عشر المائة كما تقدم التنبيه عليه قريبا

**قوله ( قراءة العامة يطيقونه وهو أكثر )** يعنى من أطاق يطيق ، وسأذكر ما خالف ذلك في الذى بعده .

**قوله ( حدثنى إسحق )** هو ابن راهويه ، وروح بفتح الراء هو ابن عبادة

**قوله ( سمع ابن عباس يقول )** فى رواية الكشميهنى « يقرأ » .

**قوله ( يطوقونه )** بفتح الطاء وتشديد الواو مبنيا للمفعول مخفف الطاء من طوق بضم أوله بوزن قطع ، وهذه قراءة ابن مسعود أيضا ، وقد وقع عند النسائى من طريق ابن أبى نجيح عن عمرو بن دينار : يطوقونه يكلفونه ، وهو تفسير حسن أى يكلفون إطاقته . وقوله « طعام مسكين » زاد فى رواية النسائى « واحد » وقوله « فمن تطوع خيرا » زاد فى رواية النسائى « فزاد مسكين آخر » .

**قوله ( قال ابن عباس : ليست بمنسوخة ، هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة )** هذا مذهب ابن عباس ، وخالفه الأكثر ، وفى هذا الحديث الذى بعده ما يدل على أنها منسوخة . وهذه القراءة تضعف تأويل من زعم أن « لا » محذوفة من القراءة المشهورة ، وأن المعنى : وعلى الذين لا يطيقونه فدية ، وأنه كقول الشاعر « فقلت يمين الله أبرح قاعدا » أى لا أبرح قاعدا ، ورد بدلالة القسم على النفى بخلاف الآية ، ويثبت هذا التأويل أن الأكثر على أن الضمير فى قوله « يطيقونه » للصيام فيصير تقدير الكلام وعلى الذين يطيقون الصيام فدية ، والفدية لا تجب على المطيع وإنما تجب على غيره ، والجواب عن ذلك أن فى الكلام حذف تقديره : وعلى الذين يطيقون الصيام إذا أفطروا فدية ، وكان هذا فى أول الأمر عند الأكثر ، ثم نسخ وصارت الفدية للعاجز إذا أفطر ، وقد تقدم فى الصيام حديث ابن أبى ليل قال « حدثنا أصحاب محمد لما نزل رمضان شق عليهم فكان من أطعم كل يوم مسكينا ترك الصوم ممن يطيقه ، ورخص لهم فى ذلك فنسختها : وأن تصوموا خير لكم » وأما على قراءة ابن عباس فلا نسخ لأنه يجعل الفدية على من تكلف الصوم وهو لا يقدر عليه فيفطر ويكفر ، وهذا الحكم باق . وفى الحديث حجة لقول الشافعى ومن وافقه أن الشيخ الكبير ومن ذكر معه إذا شق عليهم الصوم فأفطروا فعليهم الفدية خلافا لما لك ومن وافقه . واختلف فى الحامل والمرضع ومن أفطر لكبر ثم قوى على القضاء بعد فقال الشافعى وأحمد : يقضون ويطعمون ، وقال الأوزاعى والكوفيون : لا لإطعام .

﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾

[٤٥٠٦] ٤٣٢٥- حدثني عياش بن الوليد قال نا عبد الأعلى قال نا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه قرأ: ﴿فَدِيَّةُ طَعَامٍ مَسَاكِينَ﴾ قال: هي منسوخة.

[٤٥٠٧] ٤٣٢٦- حدثنا قتيبة قال نا بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله عن يزيد مولى سلمة بن الأكوع عن سلمة بن الأكوع قال: لما نزلت: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ كان من أراد يفطر ويفتدي حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها. قال أبو عبد الله: مات بكير قبل يزيد.

قوله (باب فمن شهد منكم الشهر فليصمه) ذكر فيه حديث ابن عمر أنه قرأ « فدية طعام » بالإضافة و « مساكين » بلفظ الجمع وهي قراءة نافع وابن ذكوان ، والباقون بتونين « فدية » وتوحيد « مسكين » وطعام بالرفع على البدلية ، وأما الإضافة فهي من إضافة الشيء إلى نفسه ، والمقصود به البيان مثل خاتم حديد وثوب حرير ، لأن الفدية تكون طعاما وغيره ، ومن جمع مساكين فلمقابلة الجمع بالجمع ومن أفراد فمعناه فعلى كل واحد ممن يطيق الصوم ، ويستفاد من الأفراد أن الحكم لكل يوم يفطر فيه إطعام مسكين ، ولا يفهم ذلك من الجمع ، والمراد بالطعام الإطعام .

قوله ( قال هي منسوخة ) هو صريح في دعوى النسخ ورجحه ابن المنذر من جهة قوله ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرَ لَكُمْ ﴾ قال لأنها لو كانت في الشيخ الكبير الذي لا يطيق الصيام لم يناسب أن يقال له ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرَ لَكُمْ ﴾ مع أنه لا يطيق الصيام .

قوله في حديث ابن الأكوع ( لما نزلت وعلى الذين يطيقونه فدية الخ ) هذا أيضا صريح في دعوى النسخ وأصرح منه ما تقدم من حديث ابن أبي ليلى ، ويمكن إن كانت القراءة بتشديد الواو ثابتة أن يكون الوجهان ثابتين بحسب مدلول القرائن . والله أعلم .

قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ، وثبت هذا الكلام في رواية المستملى وحده .

قوله ( مات بكير قبل يزيد ) أى مات بكير بن عبد الله بن الأشج الراوى عن يزيد وهو ابن أبى عبيد قبل شيخه يزيد ، وكانت وفاته سنة عشرين ومائة وقيل قبلها أو بعدها ، ومات يزيد سنة ست أو سبع وأربعين ومائة .  
﴿أَحْلَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ إلى : ﴿وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾

[٤٥٠٨] ٤٣٢٧- حدثنا عبيد الله عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء... ح.

وحدثني أحمد بن عثمان قال نا شريح بن مسلمة قال نا إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق قال : سمعت البراء : لما نزل صوم رمضان كانوا لا يقربون النساء رمضان كله ، وكان رجال يخونون أنفسهم ، فأنزل الله تعالى : ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ الآية .

قوله ( باب أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم - إلى قوله - وابتغوا ما كتب الله لكم ) كذا لأبي ذر ، وساق في رواية كريمة الآية كلها .

**قوله** ( لما نزل صوم رمضان كانوا لا يقربون النساء ) قد تقدم في كتاب الصيام من حديث البراء أيضا أنهم كانوا لا يأكلون ولا يشربون إذا ناموا ، وأن الآية نزلت في ذلك ، وبينت هناك أن الآية نزلت في الأمرين معا ، وظاهر سياق حديث الباب أن الجماع كان ممنوعا في جميع الليل والنهار ، بخلاف الأكل والشرب فكان مأذونا فيه ليلا ما لم يحصل النوم ، لكن بقية الأحاديث الواردة في هذا المعنى تدل على عدم الفرق كما ساذكرها بعد ، فيحمل قوله « كانوا لا يقربون النساء » على الغالب جمعا بين الأخبار .

**قوله** ( وكان رجال يخونون أنفسهم ) سمي من هؤلاء عمر وكعب بن مالك رضي الله عنهما فروى أحمد وأبو داود والحاكم من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل قال « أحل الصيام ثلاثة أحوال : فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فجعل يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، وصام عاشوراء . ثم إن الله فرض عليه الصيام وأنزل عليه ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام ﴾ فذكر الحديث إلى أن قال « وكانوا يأكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا ، فإذا ناموا امتنعوا . ثم إن رجلا من الأنصار صلى العشاء ثم نام فأصبح مجهدا ، وكان عمر أصاب من النساء بعد ما نام ، فأنزل الله عز وجل ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم — إلى قوله — ثم أتموا الصيام إلى الليل ﴾ وهذا الحديث مشهور عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، لكنه لم يسمع من معاذ ، وقد جاء عنه فيه « حدثنا أصحاب محمد » كما تقدم التنبيه عليه قريبا ، فكأنه سمعه من غير معاذ أيضا ، وله شواهد : منها ما أخرجه ابن مردويه من طريق كريب عن ابن عباس قال « بلغنا » ومن طريق عطاء عن أبي هريرة نحوه ، وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه قال « كان الناس في رمضان إذا صام الرجل فأمسى فنام حرم عليه الطعام والشراب والنساء حتى يفطر من الغد ، فرجع عمر من عند النبي صلى الله عليه وسلم وقد سمر عنده ، فأراد أمرأته ، فقالت : إني قد نمت ، قال : ما نمت ، ووقع عليها . وصنع كعب بن مالك مثل ذلك . فنزلت » وروى ابن جرير من طريق ابن عباس نحوه ، ومن طريق أصحاب مجاهد وعطاء وعكرمة وغير واحد من غيرهم كالسدى وقتادة وثابت نحو هذا الحديث ، لكن لم يزد واحد منهم في القصة على تسمية عمر إلا في حديث كعب بن مالك ، والله أعلم .

بأقوله تعالى :

﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ الآية العاكف : المقيم

[٤٥٠٩] ٤٣٢٨ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن حصين عن الشعبي عن عدي قال : أخذ

عدي عقلا أبيض وعقلا أسود ، حتى كان بعض الليل نظر فلم يستبين . فلما أصبح قال : يا رسول الله ، جعلت تحت وسادي . قال : « إن وسادك إذا لعريض إن كان الخيط الأبيض والأسود تحت وسادك » .

[٤٥١٠] ٤٣٢٩ - حدثنا قتيبة قال نا جرير عن مطرف عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال : قلت يا رسول

الله ، ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، أهما الخيطان ؟ قال : « إنك لعريض القفا إن أبصرت الخيطين » . ثم قال : « لا ، بل هو سواد الليل وبياض النهار » .

[٤٥١١] ٤٣٣٠ - حدثنا ابن أبي مريم قال نا أبو غسان محمد بن مطرف قال نا أبو حازم عن سهل بن سعد

قال : أنزلت : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ ولم ينزل ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾

وكان رجالٌ إذا أرادوا الصومَ ربطَ أحدهمَ في رجليه الخيطَ الأبيضَ والخيطَ الأسودَ، ولا يزالُ يأكلُ حتى يتبينَ له رؤيتهما، فأنزلَ اللهَ بعدُ: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ فَعَلِمُوا أَنَّمَا يَعْنِي اللَّيْلُ مِنَ النَّهَارِ.

قوله ( باب ﴿ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ﴾ الآية . العاكف المقيم ) ثبت هذا التفسير في رواية المستملى وحده ، وهو تفسير أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ﴿ سواء العاكف فيه والباد ﴾ أى المقيم والذي لا يقيم . ثم ذكر حديث عدى بن حاتم من وجهين في تفسير الخيط الأبيض والأسود ، وحديث سهل بن سعد في ذلك ، وقد تقدما في الصيام مع شرحهما .

باب قوله : ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى ﴾ الآية

[٤٥١٢] ٤٣٣١- حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال : كانوا إذا أحرموا في الجاهلية أتوا البيت من ظهره ، فأنزل الله ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ﴾ .

قوله ( باب ﴿ وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها ولكن البر من اتقى ﴾ الآية ) كذا لأبي ذر ، وساق في رواية كريمة إلى آخرها ، ثم ذكر حديث البراء في سبب نزولها ، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج .

باب قوله تعالى :

﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انتهوا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾

[٤٥١٣] ٤٣٣٢- حدثني محمد بن بشر قال نا عبد الوهاب قال نا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه قال : قالنا في فتنة ابن الزبير فقالا : إن الناس ضيعوا وأنت ابن عمر وصاحب النبي صلى الله عليه ، فما يمنعك أن تخرج ؟ فقال : يمنعني أن الله حرم دم أخي . قالوا : ألم يقل الله : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ ؟ فقال : قاتلنا حتى لم تكن فتنة ، وكان الدين لله ، وأنتم تريدون أن تقتلوا حتى تكون فتنة ويكون الدين لغير الله .

[٤٥١٤] ٤٣٣٣- وزاد عثمان بن صالح عن ابن وهب قال أخبرني فلان وحيوة بن شريح عن بكر بن عمرو المعافري أن بكير بن عبد الله حدثه عن نافع أن رجلاً أتى ابن عمر فقال : يا أبا عبد الرحمن ، ما حملك على أن تحجَّ عاماً وتعتصر عاماً وترك الجهاد في سبيل الله قد علمت ما رغب الله فيه ؟ قال : يا ابن أخي ، بُني الإسلام على خمس : إيمان بالله ورسوله ، والصلاة الخمس ، وصيام رمضان وأداء الزكاة ، وحج البيت . قال : يا أبا عبد الرحمن ، ألا تسمع ما ذكر الله في كتابه : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ، ﴿ قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ قال : فعلنا على عهد رسوله وكان الإسلام قليلاً ، فكان الرجل يفتن في دينه : إما قتلوه ، أو يعذبوه ، حتى كثر الإسلام فلم تكن فتنة قال : فما قولك في علي وعثمان ؟ قال : أما عثمان فكان الله عفا عنه ، وأما أنتم فكهرتهم أن تعفوا

عنه . وأما عليّ فابن عم رسول الله صلى الله عليه وختنه - وأشار بيده فقال - : هذا بيته حيث ترون .

**قوله ( باب فوله : وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله )** ساق إلى آخر الآية .

**قوله ( أتاه رجلان )** تقدم في مناقب عثمان أن اسم أحدهما العلاء بن عرار وهو بمهمات واسم الآخر حبان السلمى صاحب الدثينة ، أخرج سعيد بن منصور من طريقه ما يدل على ذلك ، وسيأتى في تفسير سورة الأنفال أن رجلا اسمه حكيم سأل ابن عمر عن شيء من ذلك ، ويأتى شرح الحديث هناك إن شاء الله تعالى . وقوله « في فتنة ابن الزبير » في رواية سعيد ابن منصور أن ذلك عام نزول الحجاج بابن الزبير ، فيكون المراد بفتنة ابن الزبير ما وقع في آخر أمره ، وكان نزول الحجاج وهو ابن يوسف الثقفى من قبل عبد الملك بن مروان جهزه لقتال عبد الله بن الزبير وهو بمكة في أواخر سنة ثلاث وسبعين وقتل عبد الله بن الزبير في آخر تلك السنة ، ومات عبد الله بن عمر في أول سنة أربع وسبعين كما تقدمت الإشارة إليه في « باب العدين » .

**قوله ( إن الناس قد ضيعوا )** بضم المعجمة وتشديد التحتانية المكسورة للأكثر ، في رواية الكشميهنى « صنعوا » بفتح المهمل والنون ، ويحتاج إلى تقدير شيء محذوف أى صنعوا ما ترى من الاختلاف . وقوله في الرواية الأخرى « وزاد عثمان بن صالح » هو السهمى وهو من شيوخ البخارى « وقد أخرج عنه في الأحكام حديثاً غير هذا . وقوله « أخبرنى فلان وحيوة بن شريح » لم أقف على تعيين اسم فلان ، وقيل إنه عبد الله بن لهيعة ، وسيأتى سياق لفظ حيوة وحده في تفسير سورة الأنفال ، وهذا الإسناد من ابتدائه إلى بكير بن عبد الله - وهو ابن الأشج بصريون ، ومنه إلى منتهاه مديون .

**قوله ( ما حملك على أن تحج عاما وتعتمر عاما وتترك الجهاد في سبيل الله )** أطلق على قتال من يخرج عن طاعة الإمام جهادا وسوى بينه وبين جهاد الكفار بحسب اعتقاده وإن كان الصواب عند غيره خلافه ، وأن الذى ورد في الترغيب في الجهاد خاص بقتال الكفار ، بخلاف قتال البغاة فإنه وإن كان مشروعا لكنه لا يصل الثواب فيه إلى ثواب من قاتل الكفار ، ولا سيما إن كان الحامل إثارة الدنيا .

**قوله ( إما قتلوه وإما يعذبونه )** كذا فيه الأول بصيغة الماضي لكونه إذا قتل ذهب ، والثانى بصيغة المضارع لأنه يبقى أو يتجدد له التعذيب .

**قوله ( فكرهتم أن يعفو )** بالتحتانية أوله وبالإفراد إخبار عن الله وهو الأوجه ، وبالمثناة من فوق والجمع وهو الأكثر .

**قوله ( وختنه )** بفتح المعجمة والمثناة من فوق ثم نون ، قال الأصمعى : الأختان من قبل المرأة ، والأحماء من قبل الزوج ، والصهر جمعهما . وقيل اشتق الختن مما اشتق منه الختان وهو التقاء الختانين .

**باب** قوله تعالى : ﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ التهلكة والهلاك واحد

٤٣٣٤ - حدثني إسحاق قال أنا النضر قال أنا شعبة عن سليمان قال سمعت أبا وائل عن حذيفة : [٤٥١٦]

﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ قال : نزلت في النفقة .

قوله ( باب قوله : وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ) وساق إلى آخر الآية .  
 قوله ( التهلكة والهلاك واحد ) هو تفسير أى عبدة وزاد : والهلاك والهلك يعنى بفتح الهاء وبضمها واللام ساكنة فيهما ، وكل هذه مصادر هلك بلفظ الفعل الماضي ، وقيل : التهلكة ما أمكن التحرز منه ، والهلاك بخلافه . وقيل التهلكة نفس الشيء المهلك . وقيل ما تضر عاقبته ، والمشهور الأول . ثم ذكر المصنف حديث حذيفة في هذه الآية قال : نزلت في النفقة ، أى في ترك النفقة في سبيل الله عز وجل ، وهذا الذى قاله حذيفة جاء مفسرا في حديث أبى أيوب الذى أخرجه مسلم والنسائى وأبو داود والترمذى وابن حبان والحاكم من طريق أسلم بن عمران قال « كنا بالقسطنطينية ، فخرج صف عظيم من الروم ، فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى دخل فيهم ، ثم رجع مقبلا . فصاح الناس : سبحان الله ، ألقى بيده إلى التهلكة . فقال أبو أيوب : أيها الناس ، إنكم تؤولون هذه الآية على هذا التأويل ، وإنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار : إنا لما أعز الله دينه وكثر ناصروه قلنا بيننا سرا : إن أموالنا قد ضاعت ، فلو أننا أقمنا فيها وأصلحنا ما ضاع منها ، فأنزل الله هذه الآية ، فكانت التهلكة الإقامة التى أردناها . وصح عن ابن عباس وجماعة من التابعين نحو ذلك في تأويل الآية . وروى ابن أبى حاتم من طريق زيد بن أسلم أنها كانت نزلت في ناس كانوا يغزون بغير نفقة ، فيلزم على قوله اختلاف المأمورين ، فالذين قيل لهم ﴿ أنفقوا وأحسنوا ﴾ أصحاب الأموال ، والذين قيل لهم ﴿ ولا تلقوا ﴾ الغزاة بغير نفقة ، ولا يخفى ما فيه . ومن طريق الضحاك بن أبى جيرة « كان الأنصار يتصدقون ، فأصابهم سنة فأمسكوا ، فنزلت » وروى ابن جرير وابن المنذر بإسناد صحيح عن مدرك بن عوف قال « إني لعند عمر ، فقلت : إن لى جاراً رمى بنفسه في الحرب فقتل ، فقال ناس : ألقى بيده إلى التهلكة ، فقال عمر : كذبوا ، لكنه اشترى الآخرة بالدنيا » وجاء عن البراء بن عازب في الآية تأويل آخر أخرجه ابن جرير وابن المنذر وغيرهما عنه بإسناد صحيح عن أبى إسحق قال « قلت للبراء : رأيت قول الله عز وجل ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ هو الرجل يحمل على الكتيبة فيها ألف ؟ قال : لا ، ولكنه الرجل يذنب فيلقى بيده فيقول لا توبة لى » وعن النعمان بن بشير نحوه ، والأول أظهر لتصدير الآية بذكر النفقة فهو المعتمد في نزولها ، وأما قصرها عليه ففيه نظر ، لأن العبرة بعموم اللفظ ، على أن أحمد أخرج الحديث المذكور من طريق أبى بكر — وهو ابن عياش — عن أبى إسحق بلفظ آخر قال « قلت للبراء : الرجل يحمل على المشركين أهو ممن ألقى بيده إلى التهلكة ؟ قال : لا ، لأن الله تعالى قد بعث محمدا فقال ﴿ فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك ﴾ فإنما ذلك في النفقة » فإن كان محفوظا فلعل للبراء فيه جوابين ، والأول من رواية الثورى وإسرائيل وأبى الأحوص ونحوهم وكل منهم أتقن من أبى بكر فكيف مع اجتماعهم وانفراده اهـ . وأما مسألة حمل الواحد على العدد الكثير من العدو فصرح الجمهور بأنه إن كان لفرط شجاعته وظنه أنه يهرب العدو بذلك أو يجرئ المسلمين عليهم أو نحو ذلك من المقاصد الصحيحة فهو حسن ، ومتى كان مجرد تهور فممنوع ، ولا سيما إن ترتب على ذلك وهن في المسلمين ، والله أعلم .

ب) قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ﴾

٤٣٣٥- حدثنا آدم قال نا شعبة عن عبد الرحمن بن الأصبهاني قال سمعت عبد الله بن معقل قال : [٤٥١٧]

قعدت إلى كعب بن عجرة في هذا المسجد - يعني مسجد الكوفة - فسألت عن فدية من صيام فقال :



حُمِلْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْقَمَلُ يَتَنَاثَرُ عَلَى وَجْهِي، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى أَنْ الْجَهْدَ بَلَغَ بِكَ هَذَا، أَمَا تَجِدُ شَاةً؟» قُلْتُ: لَا. قَالَ: «صِمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعَمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نَصْفُ صَاعٍ مِنْ طَعَامٍ، وَاحْلِقْ رَأْسَكَ». فَنَزَلَتْ فِيَّ خَاصَّةً، وَهِيَ لَكُمْ عَامَةٌ.

**قوله (باب قوله تعالى: فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه) ذكر فيه حديث كعب بن عجرة في سبب نزول هذه الآية، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحج.**

**باب ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾**

[٤٥١٨] ٤٣٣٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ نَا يَحْيَى عَنْ عِمْرَانَ أَبِي بَكْرٍ قَالَ نَا أَبُو رَجَاءٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: أَنْزَلَتْ آيَةُ الْمُتَمَتِّعِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَنْزِلْ قُرْآنٌ يَحْرُمُهُ، فَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا حَتَّى مَاتَ، قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ.

**قوله (باب لمن تمتع بالعمرة إلى الحج) ذكر فيه حديث عمران بن حصين: أنزلت آية المتعة في كتاب الله: يعني متعة الحج، وقد تقدم شرحه وأن المراد بالرجل في قوله هنا: قال رجل برأيه ما شاء، هو عمر.**

**باب ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾**

[٤٥١٩] ٤٣٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَنَا ابْنُ عِيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَتْ عُكَاظٌ وَمَجَنَّةٌ وَذُو الْإِجَارِ أَسْوَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَتَأْتَمُّوْنَ أَنْ يَتَجَرَّوْا فِي الْمَوَاسِمِ، فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ.

**قوله (باب ليس عليكم جناح أن تبغوا فضلا من ربكم) ذكر فيه حديث ابن عباس، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحج.**

**﴿ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾**

[٤٥٢٠] ٤٣٣٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَا مُحَمَّدُ بْنُ حَازِمٍ قَالَ نَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ: كَانَتْ قَرِيشٌ وَمِنْ دَانِ دِينِهَا يَقْفُونَ بِالْمَزْدَلِفَةِ، وَكَانُوا يَسْمُونَ الْحِمْسَ وَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَقْفُونَ بِعَرَفَاتٍ. فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَاتٍ ثُمَّ يَقِفَ بِهَا ثُمَّ يَفِضُ مِنْهَا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾.

[٤٥٢١] ٤٣٣٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ نَا فَضِيلُ بْنُ سَلِيمَانَ قَالَ نَا مُوسَى بْنُ عَقْبَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي كَرِيبٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: يَطُوفُ الرَّجُلُ بِالْبَيْتِ مَا كَانَ حَلَالًا حَتَّى يَهْلَ بِالْحَجِّ، فَإِذَا رَكِبَ إِلَى عَرَفَةَ فَمَنْ تَيْسَّرَ لَهُ هَدِيَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ الْبَقَرِ أَوْ الْغَنَمِ مَا تَيْسَّرَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ أَيْ ذَلِكَ شَاءَ، غَيْرَ أَنْ لَمْ يَتَيْسَّرْ لَهُ فَعَلِيهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَذَلِكَ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَإِنْ كَانَ آخِرُ يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ فَلَا جُنَاحَ، ثُمَّ لِيَنْطَلِقَ، حَتَّى يَقِفَ بِعَرَفَاتٍ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ يَكُونَ الظَّلَامُ ثُمَّ لِيَدْفَعُوا مِنْ عَرَفَاتٍ، إِذَا أَفَاضُوا مِنْهَا

حتى يبلغوا جمعاً الذي يبرز به، ثم ليذكروا الله كثيراً، وأكثروا التكبير والتهليل قبل أن تصبحوا، ثم أفيضوا فإن الناس كانوا يفيضون، وقال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ حتى ترموا الجمرة.

قوله ( باب ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ) ذكر فيه حديث عائشة « كانت قريش ومن دان دينها يقفون بالمزدلفة » الحديث، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج أيضاً. ثم ذكر فيه حديث ابن عباس .

قوله ( يطوف الرجل بالبيت ما كان حلالاً ) أى المقيم بمكة، والذي دخل بعمره وتحلل منها .

قوله ( فعليه ثلاثة أيام في الحج، وذلك قبل يوم عرفة ) هو تقييد من ابن عباس لما أطلق في الآية .

قوله ( ثم لينطلق ) وقع بحذف اللام في رواية المستمل وقوله « من صلاة العصر الى أن يكون الظلام » أى يحصل الظلام بغروب الشمس، وقوله « من صلاة العصر » يحتمل أن يريد من أول وقتها، وذلك عند مصير الظل مثله، وكان ذلك الوقت بعد ذهاب القائلة وتنام الراحة ليقف بنشاط، ويحتمل أن يريد من بعد صلاتها، وهى تصلى عقب صلاة الظهر جمع تقديم ويقع الوقوف عقب ذلك، فبه إشارة إلى أول مشروعية الوقوف، وأما قوله ويختلط الظلام ففيه إشارة إلى الأخذ بالأفضل، وإلا فوقت الوقوف يمتد إلى الفجر .

قوله ( حتى يبلغوا جمعاً ) بفتح الجيم وسكون الميم، وهو المزدلفة . وقوله « يتبرر » فيه براءتين مهملتين أى يطلب فيه البر، وقوله « ثم ليذكروا الله كثيراً أو أكثروا التكبير والتهليل » هو شك من الراوى .

قوله ( ثم أفيضوا فإن الناس كانوا يفيضون ) قد تقدم بيانه وتفصيله في حديث عائشة الذى قبله، وقوله « حتى ترموا الجمرة » هو غاية لقوله « ثم أفيضوا » ويحتمل أن يكون غاية لقوله « أكثروا التكبير والتهليل » .

﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾ الآية

[٤٥٢٢] ٤٣٤ - حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث عن عبد العزيز عن أنس قال : كان النبي صلى الله عليه يقول :

« اللهم آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار » . [الحديث ٤٥٢٢ - طرفه في : ٦٣٨٩] .

قوله ( باب ومنهم من يقول ﴿ ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ﴾ الآية ) ذكر في حديث أنس في قوله ذلك، وسيأتى بآتم من هذا في الكتاب الدعوات . وعبد العزيز الراوى عنه هو ابن صهيب .

﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ وقال عطاء : النسل : الحيوان

[٤٥٢٣] ٤٣٤١ - حدثنا قبيصة قال نا سفيان عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة ترفعه قال :

« أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم » . وقال عبد الله نا سفيان عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه .

قوله ( باب وهو ألد الخصام ) ألد أفعل تفضيل من اللدد وهو من شدة الخصومة، والخصام جمع خصم

وزن كلب و كلاب ، والمعنى وهو أشد المخاصمين مخاصمة ، ويحتمل أن يكون مصدرا تقول خاصم خصاما كقاتل قتالا ، والتقدير وخاصمه أشد الخصام مخاصمة ، وقيل أفعل هنا ليست بالفضل بل بمعنى الفاعل أى وهو لديه الخصام أى شدة المخاصمة فيكون من إضافة الصفة المشبهة .

**قوله ( وقال عطاء : النسل الحيوان )** وصله الطبرى من طريق ابن جرير « قلت لعطاء فى قوله تعالى ﴿ ويهلك الحرث والنسل ﴾ قال : الحرث الزرع ، النسل من الناس والأنعام » وزعم مغلطى أن ابن أبى حاتم أخرجه من طريق العوفى عن عطاء ، ووهم فى ذلك ، وإنما هو عند ابن أبى حاتم وغيره رواه عن العوفى عن ابن عباس .

**قوله ( عن عائشة ترفعه )** أى الى النبى صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( الألد الخصم )** بفتح الخاء المعجمة وكسر الصاد أى الشديد اللدد الكثير الخصومة ، وسيأتى شرح الحديث فى كتاب الأحكام .

**قوله ( وقال عبد الله )** هو ابن الواليد العدنى ، وسفيان هو الثورى . وأورده لتصريحه برفع الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو موصول بالإسناد فى « جامع سفيان الثورى » من رواية عبد الله بن الواليد هذا ، ويحتمل أن يكون عبد الله هو الجعفى شيخ البخارى ، وسفيان هو ابن عيينة ، فقد أخرج الحديث المذكور الترمذى وغيره من رواية ابن عليه ، لكن بالأول جزم خلف والمزى ، وقد تقدم هذا الحديث فى كتاب المظالم .

﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ الآية

[٤٥٢٤] ٤٣٤٢- حدثني إبراهيم بن موسى قال أنا هشام عن ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة يقول: قال ابن عباس: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَرَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا ﴾ خفيفة قال: ذهب بها هنالك وتلا: ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ فلقيت عروة بن الزبير فذكرت ذلك له، فقال: قالت عائشة: معاذ الله، والله ما وعد الله رسوله من شيء قط إلا علم أنه كائن قبل أن يموت، ولكن لم يزل البلاء بالرسول حتى خافوا أن يكون من معهم يكذبونهم. فكانت تقرؤها: ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا ﴾ (٢) مثقلة.

**قوله ( أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم . الآية )** ذكر فيه حديث ابن أبى مليكة عن ابن عباس ، وحديثه عن عروة عن عائشة فى قوله ﴿ حتى إذا استيسر الرسل ﴾ ، وسيأتى شرحه فى تفسير سورة يوسف إن شاء الله تعالى .

(١) الرقمان ٤٥٢٤ و ٤٥٢٥ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

(٢) ﴿ كُذِّبُوا ﴾ : قرأ الكوفيون ﴿ كُذِّبُوا ﴾ والباقون: ﴿ كُذِّبُوا ﴾ .

## ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْتُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أَنِّي شَتَّمُ﴾ الآية

- [٤٥٢٦] ٤٣٤٣ - حدثني إسحاق قال أنا النضر بن شميل قال أنا ابن عون عن نافع قال : كان ابن عمر إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه ، فأخذت عليه يوماً ، فقرأ سورة البقرة حتى بلغ إلى مكان قال : تلوي فيم أنزلت ؟ قلت : لا . قال : أنزلت في كذا وكذا . ثم مضى . [الحديث ٤٥٢٦ - طرفه في : ٤٥٢٧] .
- [٤٥٢٧] ٤٣٤٤ - وعن عبد الصمد قال حدثني أبي قال حدثني أيوب عن نافع عن ابن عمر ﴿ فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أَنِّي شَتَّمُ ﴾ قال : يأتيها في . رواه محمد بن يحيى بن سعيد عن أبيه عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر .
- [٤٥٢٨] ٤٣٤٥ - حدثنا أبو نعيم قال نا سفيان عن ابن المنكدر قال سمعت جابراً قال : كانت اليهود تقول : إذا جامعها من ورائها جاء الولد أحول ، فنزلت : ﴿ نَسَاؤُكُمْ حَرْتُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أَنِّي شَتَّمُ ﴾ .

قوله ( باب نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ) اختلف في معنى ﴿ أنى ﴾ فقيل كيف ، وقيل حيث ، وقيل متى ، وبحسب هذا الاختلاف جاء الاختلاف في تأويل الآية .

قوله ( حدثني إسحاق ) هو ابن راهويه .

قوله ( فأخذت عليه يوماً ) أى امسكت المصحف وهو يقرأ عن ظهر قلب ، وجاء ذلك صريحاً في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع قال « قال لى ابن عمر أمسك على المصحف يانافع ، فقرأ » أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » .

قوله ( حتى انتهى الى مكان قال : تدري فيما أنزلت ؟ قلت : لا . قال : أنزلت في كذا وكذا ثم مضى ) هكذا أورده مبهما لمكان الآية والتفسير ، وسأذكر ما فيه بعد .

قوله ( وعن عبد الصمد ) هو معطوف على قوله « أخبرنا النضر بن شميل » وهو عند المصنف أيضاً عن إسحق بن راهويه عن عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث بن سعيد ، وقد أخرج أبو نعيم في « المستخرج » هذا الحديث من طريق إسحق بن راهويه عن النضر بن شميل بسنده ، وعن عبد الصمد بسنده .

قوله ( يأتيها في ) هكذا وقع في جميع النسخ لم يذكر ما بعد الظرف وهو المجرور ، ووقع في « الجمع بين الصحيحين للحميدى » يأتيها في الفرج ، وهو من عنده بحسب ما فهمه . ثم وقفت على سلفه فيه وهو البرقاني قرأت في نسخة الصغاني « زاد البرقاني يعنى الفرج » وليس مطابقاً لما في نفس الرواية عن ابن عمر لما سأذكره ، وقد قال أبو بكر بن العري في « سراج المريدين » : أورد البخارى هذا الحديث في التفسير فقال « يأتيها في » وترك ياناضا ، والمسألة مشهورة صنف فيها محمد بن سحنون جزءا ، وصنف فيها ابن شعبان كتابا ، وبين أن حديث ابن عمر في إيتان المرأة في دبرها .

قوله ( رواه محمد بن يحيى بن سعيد ) أى القطان ( عن أبيه عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ) هكذا أعاد الضمير على الذى قبله ، والذى قبله قد اختصره كما ترى ، فأما الرواية الأولى وهى رواية ابن عون فقد أخرجها إسحق بن راهويه فى مسنده وفى تفسيره بالإسناد المذكور ، وقال بدل قوله حتى انتهى الى مكان

« حتى انتهى الى قوله نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم » فقال : أتدرون فيما أنزلت هذه الآية ؟ قلت لا . قال : نزلت في إتيان النساء في أدبارهن . وهكذا أورده ابن جرير من طريق إسماعيل بن علية عن ابن عون مثله ، ومن طريق إسماعيل بن إبراهيم الكرايسى عن ابن عون نحوه ، أخرجه أبو عبيدة في « فضائل القرآن » عن معاذ عن ابن عون فأبهمه فقال في كذا وكذا . وأما رواية عبد الصمد فأخرجها ابن جرير في التفسير عن أنى قلابة الرقاشى عن عبد الصمد بن عبد الوارث حدثنى أنى فذكره بلفظ يأتيها في الدبر ، وهو يؤيد قول ابن العرى ويرد قول الحميدى . وهذا الذى استعمله البخارى نوع من أنواع البديع يسمى الاكتفاء ، ولا بد له من نكتة يحس بسببها استعماله . وأما رواية محمد بن يحيى بين سعيد القطان فوصلها الطبرانى في « الأوسط » من طريق أنى بكر الأعين عن محمد بن يحيى المذكور بالسند المذكور الى ابن عمر قال « إنما نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ نساؤكم حرث لكم ﴾ رخصة في إتيان الدبر ، قال الطبرانى : لم يروه عن عبد الله ابن عمر إلا يحيى بن سعيد ، تفرد به ابنه محمد ، كذا قال ، ولم يتفرد به يحيى ابن سعيد فقد رواه عبد العزيز الدراوردى عن عبيد الله بن عمر أيضا كما سأذكره بعد ، وقد روى هذا الحديث عن نافع أيضا جماعة غير ما ذكرنا ورواياتهم بذلك ثابتة عند ابن مردويه في تفسيره وفي « فوائد الأصبهانيين لأنى الشيخ » و « تاريخ نيسابور للحاكم » و « غرائب مالك للدارقطنى » وغيرها . وقد عاب الإسماعيلى صنيع البخارى فقال : جميع ما أخرج عن ابن عمر مبهم لا فائدة فيه ، وقد رويناه عن عبد العزيز — يعنى الدراوردى — عن مالك وعبيد الله بن عمر وابن أنى ذئب ثلاثتهم عن نافع بالتفسير ، وعن مالك من عدة أوجه اهـ . كلامه . ورواية الدراوردى المذكورة قد أخرجها الدارقطنى في « غرائب مالك » من طريقه عن الثلاثة عن نافع نحو رواية ابن عون عنه ولفظه « نزلت في رجل من الأنصار أصاب امرأته في دبرها ، فأعظم الناس في ذلك فتزلت . قال فقلت له من دبرها في قبلها ، فقال : لا إلا في دبرها » . وتابع نافعا في ذلك على زيد بن أسلم عن ابن عمر وروايته عند النسائى بإسناد صحيح . وتكلم الأزدى في بعض رواته ورد عليه ابن عبد البر فأصاب قال : ورواية ابن عمر لهذا المعنى صحيحة مشهورة من رواية نافع عنه بغير نكير أن يرويه عنه زيد بن أسلم . قلت : وقد رواه عن عبد الله بن عمر أيضا ابنه عبد الله أخرجه النسائى أيضا وسعيد بن يسار وسالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مثل ما قال نافع ، وروايتهما عنه عند النسائى وابن جرير ولفظه « عن عبد الرحمن بن القاسم قلت لمالك : إن ناسا يروون عن سالم : كذب العبد على أنى ، فقال مالك : أشهد على زيد بن رومان أنه أخبرنى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مثل ما قال نافع ، فقلت له : إن الحارث بن يعقوب يروى عن سعيد بن يسار عن ابن عمر أنه قال أف ، أو يقول ذلك مسلم ؟ فقال مالك : أشهد على ربيعة لأخبرنى عن سعيد بن يسار عن ابن عمر مثل ما قال نافع ، وأخرجه الدارقطنى من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك وقال : هذا محفوظ عن مالك صحيح اهـ . وروى الخطيب في « الرواة عن مالك » من طريق إسرائيل بن روح قال : سألت مالكا عز ذلك فقال : ما أتم قوم عرب ؟ هل يكون الحرث إلا موضع الزرع ؟ وعلى هذه القصة اعتمد المتأخرون من المالكية ، فلعل مالكا رجع عن قوله الأول ، أو كان يرى أن العمل على خلاف حديث ابن عمر فلم يعمل به ، وإن كانت الرواية فيه صحيحة على قاعدته . ولم يتفرد ابن عمر بسبب هذا النزول ، فقد أخرج أبو يعلى وابن مردويه وابن جرير والطحاوى من طريق زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أنى سعيد الخضرى « أن رجلا أصاب امرأته في دبرها ، فأنكر الناس ذلك عليه وقالوا : نعيها ، فأنزل الله

عز وجل هذه الآية « وعلقه النسائي عن هشام بن سعيد عن زيد ، وهذا السبب في نزول هذه الآية مشهور ، وكأن حديث أبي سعيد لم يبلغ ابن عباس وبلغه حديث ابن عمر فوهمه فيه ، فروى أبو داود من طريق مجاهد عن ابن عباس قال : « إن ابن عمر وهم والله يغفر له ، إنما كان هذا الحى من الأنصار وهم أهل وثن مع هذا الحى من يهود وهم أهل كتاب فكانوا يأخذون بكثير من فعلهم ، وكان أهل الكتاب لا يأتون النساء إلا على حرف ، وذلك أستر ما تكون المرأة ، فأخذ ذلك الأنصار عنهم ، وكان هذا الحى من قريش يتلذذون بنسائهم مقبلات ومدبرات ومستلقيات ، فتزوج رجل من المهاجرين امرأة من الأمصار فذهب يفعل فيها ذلك فامتنعت ، فسرى أمرها حتى بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله تعالى ﴿ نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ﴾ مقبلات ومدبرات ومستلقيات ، في الفرج » أخرجه أحمد والترمذى من وجه آخر صحيح عن ابن عباس قال « جاء عمر فقال : يا رسول الله هلكت . حولت رحلى البارحة ، فأنزلت هذه الآية ، نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ﴾ أقبل وأدبر ، واتق الدبر والحیضة » وهذا الذى حمل عليه الآية موافق لحديث جابر المذكور في الباب في سبب نزول الآية كما سأذكر عند الكلام عليه . وروى الربيع في « الأم » عن الشافعى قال : احتملت الآية معنيين أحدهما أن تؤتى المرأة حيث شاء زوجها ، لأن « أنى » بمعنى أين شئتم ، واحتملت أن يراد بالحرث موضع النبات ، والموضع الذى يراد به الولد هو الفرج دون ما سواه ، قال فاختلف أصحابنا في ذلك ، وأحسب أن كلا من الفريقين تأول ما وصفت من احتمال الآية ، قال فطلبنا الدلالة فوجدنا حديثين : أحدهما ثابت وهو حديث خزيمه بن ثابت في التحريم ، فقوى عنده التحريم . وروى الحاكم في « مناقب الشافعى » من طريق ابن عبد الحكم أنه حكى عن الشافعى مناظرة جرت بينه وبين محمد الحسن في ذلك ، وأن ابن الحسن احتج عليه بأن الحرث إنما يكون في الفرج ، فقال له : فيكون ما سوى الفرج محرما ، فالتزمه . فقال أرأيت لو وطئها بين ساقها أو في أعكائها أفى ذلك حرث ؟ قال : لا . قال أفيحرم ؟ قال لا . قال : فكيف تحتج بما لا تقول به . قال الحاكم : لعل الشافعى كان يقول ذلك في القديم ، وأما في الجديد فصرح بالتحريم اهـ . ويحتمل أن يكون أئرم محمدا بطريق المناظرة وإن كان لا يقول بذلك ، وإنما انتصر لأصحابه المدنيين ، والحجة عنده في التحريم غير المسلك الذى سلكه محمد كما يشير اليه كلامه في « الأم » . وقال المازرى : اختلف الناس في هذه المسألة وتعلق من قال بالحل بهذه الآية ، وانفصل عنها من قال يحرم بأنها نزلت بالسبب الوارد في حديث جابر في الرد على اليهود ، يعنى كما في حديث الباب الآتى . قال : والعموم إذا خرج على سبب قصر عليه عند بعض الأصوليين ، وعند الأكثر العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وهذا يقتضى أن تكون الآية حجة في الجواز ، لكن وردت أحاديث كثيرة بالمنع فتكون مخصصة لعموم الآية ، وفي تخصيص عموم القرآن ببعض خبر الآحاد خلاف اهـ . وذهب جماعة من أئمة الحديث — كالبخارى والذهلى والبار والنسائي وأبى على النيسابورى — إلى أنه لا يثبت فيه شيء . قلت : لكن طرقها كثيرة فمجموعها صالح للاحتجاج به ، ويؤيد القول بالتحريم أنا لو قدما أحاديث الإباحة للزم أنه أبيض بعد أن حرم والأصل عدمه ، فمن الأحاديث الصالحة الإسناد حديث خزيمه بن ثابت أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان ، وحديث أبى هريرة أخرجه أحمد والترمذى وصححه ابن حبان أيضا ، وحديث ابن عباس وقد تقدمت الإشارة إليه . وأخرجه الترمذى من وجه آخر بلفظ « لا ينظر الله الى رجل أتى رجلا أو امرأة في الدبر » وصححه ابن حبان أيضا ، وإذا كان ذلك صليح أن يخص عموم الآية ويحمل على الإتيان

في غير هذا المحل بناء على أن معنى « أنى » حيث وهو المتبادر الى السياق ، ويعنى ذلك عن حملها على معنى آخر غير المتبادر ، والله أعلم .

**قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثورى**

**قوله ( كانت اليهود إذا جامعها من ورائها جاء الولد أحول ، فنزلت )** هذا السياق قديوم أنه مطابق لحديث ابن عمر ، وليس كذلك ، فقد أخرجه الإسماعيلي من طريق يحيى بن أبى زائدة عن سفيان الثورى بلفظ « باركة مدبرة في فرجها من ورائها » وكذا أخرجه مسلم من طريق سفيان بن عيينة عن ابن المنكدر بلفظ « إذا أتيت امرأة من دبرها في قبلها » ومن طريق أبى حازم عن ابن منكدر بلفظ « إذا أتيت المرأة من دبرها فحملت » وقوله « فحملت » يدل على أن مراده أن الإتيان في الفرج لا في الدبر ، وهذا كله يؤيد تأويل ابن عباس الذى رد به على ابن عمر ، وقد أكذب الله اليهود في زعمهم وأباح للرجال أن يتمتعوا بنسائهم كيف شاعوا ، وإذا تعارض الجمل والمفسر قدم المفسر ، وحديث جابر مفسر فهو أولى أن يعمل به من حديث ابن عمر ، والله أعلم . وأخرج مسلم أيضا من حديث جابر زيادة في طريق الزهرى عن ابن المنكدر بلفظ « إن شاء محبة وإن شاء غير محبة غير أن ذلك في صمام واحد » وهذه الزيادة يشبه أن تكون من تفسير الزهرى لخلوها من رواية غيره من أصحاب ابن المنكدر مع كثرتهم . وقوله « محبة » بميم ثم موحدة أى باركة وقوله « صمام » بكسر المهملة والتخفيف هو المنفذ .

﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُغْنِ أَجَلُهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾

[٤٥٢٩] ٤٣٤٦ - حدثنا عبيد الله بن سعيد قال نا أبو عامر العقدي قال نا عباد بن راشد قال نا الحسن قال حدثني معقل بن يسار قال : كانت لي أخت تخطف إلي . وقال إبراهيم عن يونس عن الحسن حدثني معقل بن يسار حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا يونس عن الحسن : أن أخت معقل بن يسار طلقها زوجها ، فتركها حتى انقضت عدتها فخطبها فأبى معقل ، فنزلت : ﴿ فلا تعضلوها أن ينكحن أزواجهن ﴾ . [الحديث ٤٥٢٩ - أطرافه في : ٥١٣٠ ، ٥٣٣٠ ، ٥٣٣١ .]

**قوله ( باب وإذا طلقتم النساء فليغن أجلهن فلا تعضلوها أن ينكحن أزواجهن )** اتفق أهل التفسير على أن المخاطب بذلك الأولياء ، ذكره ابن جرير وغيره . وروى ابن المنذر من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس : هى فى الرجل يطلق امرأته فتقضى عدتها ، فيبدو له أن يراجعها وتريد المرأة ذلك فيمنعه وليها . ثم ذكر المصنف حديث معقل بن يسار فى سبب نزول الآية ، لكنه ساقه مختصرا ، وقد أورده فى النكاح بتمامه وسيأتى شرحه ، وكذا ما جاء فى تسمية أخت معقل واسم زوجها هناك إن شاء الله تعالى . وقوله ( وقال إبراهيم عن يونس عن الحسن حدثني معقل ) أراد بهذا التعليق بيان تصريح الحسن بالتحديث عن معقل ، ورواية إبراهيم هذا وهو ابن طهمان وصلها المؤلف فى النكاح كما سيأتى ، وقد صرح الحسن بتحديث معقل له أيضا فى رواية عباد بن راشد كما سيأتى أيضا .

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

[٤٥٣٠] ٤٣٤٧- حدثنا أمية قال نا يزيد بن زريع عن حبيب عن ابن أبي مليكة قال ابن الزبير قلت لعثمان ابن عفان: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ قد نسختها الآية الأخرى. فلم تكتبها أو تدعها. قال: يا ابن أخي، لا أغير شيئاً منه من مكانه. [الحديث ٤٥٣٠- طرفه في: ٤٥٣٦].

[٤٥٣١] ٤٣٤٨- حدثنا إسحاق قال نا روح قال نا شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ قال: كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها واجب، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ﴾ قال: جعل الله لها تمام السنة سبعة أشهر وعشرين ليلة وصية، إن شاءت سكنت في وصيتها، وإن شاءت خرجت، وهو قول الله عز وجل: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ فאלعدة كما هي واجب عليها، زعم ذلك عن مجاهد. وقال عطاء: قال ابن عباس: فنسخت هذه الآية عدتها عند أهلها، فتعتد حيث شاءت، وهو قول الله: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ قال عطاء إن شاءت اعتدت عند أهلها وسكنت في وصيتها، وإن شاءت خرجت، لقول الله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ﴾ قال عطاء: ثم جاء الميراث ففسخ السكنى، فتعتد حيث شاءت ولا سكنى لها. وعن محمد بن يوسف قال نا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا. وعن ابن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس قال: نسخت هذه عدتها في أهلها فتعتد حيث شاءت لقول الله: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ نحوه. [الحديث ٤٥٣١- طرفه في: ٥٣٤٤].

[٤٥٣٢] ٤٣٤٩- حدثنا حبان قال نا عبد الله قال نا عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين قال: جلست إلى مجلس فيه عظم من الأنصار وفيهم عبد الرحمن بن أبي ليلى، فذكرت حديث عبد الله ابن عتبة في شأن سبيعة بنت الحارث، فقال عبد الرحمن: ولكن عمه كان لا يقول ذلك، فقلت: إني لجريء إن كذبت على رجل في جانب الكوفة. ورفع صوته. قال: ثم خرجت فلقيت مالك بن عامر -أو مالك بن عوف- قلت: كيف كان قول ابن مسعود في المتوفى عنها زوجها وهي حامل؟ فقال: قال ابن مسعود: أتجعلون عليها التغليظ ولا تجعلون لها الرخصة؟ لنزلت سورة النساء القصوى بعد الطولى. وقال أيوب عن محمد لقيت أبا عطية مالك بن عامر. [الحديث ٤٥٣٢- طرفه في: ٤٩١٠].

**قوله (باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا)** ساق الآية الى قوله ﴿والله بما تعملون خبير﴾.

**قوله (يعفون يهبن)** ثبت هذا هنا في نسخة الصغاني، وهو تفسير أبو عبيدة قال: يعفون يتركن يهبن، وهو على رأى الحميدى خلافاً لمحمد بن كعب فإنه قال المراد عفو الرجال، وهذه اللفظة ونظائرها مشتركة بين الجمع والمذكر والمؤنث، لكن في الرجال النون علامة الرفع، وفي النساء النون ضمير هن، ووزن جمع المذكر يعفون وجمع المؤنث يفعلن.



**قوله ( عن حبيب )** هو ابن الشهيد كما سيأتى بعد باين .

**قوله ( عن ابن أبى مليكة )** فى رواية الإسماعيلى من طريق على بن المدينى عن يزيد بن زريع « حدثنا حبيب بن الشهيد حدثنى عبد الله بن أبى مليكة » .

**قوله ( قال ابن الزبير )** فى روايه بن المدينى المذكورة « عن عبد الله الزبير » وله من وجه آخر « عن يزيد بن زريع بسنده أن عبد الله ابن الزبير قال قلت لعثمان » .

**قوله ( فلم تكتبها أو تدعها )** كذا فى الأصول بصيغة الاستفهام الإنكارى كأنه قال لم تكتبها وقد عرفت أنها منسوخة ، أو قال لم تدعها أى تركها مكتوبة ، وهو شك من الراوى أى اللفظين قال . ووقع فى الرواية الآتية بعد باين « فلم تكتبها ؟ قال تدعها يا ابن أخى » وفى رواية الإسماعيلى « لم تكتبها وقد نسختها الآية الأخرى » وهو يؤيد التقدير الذى ذكرته . وله من رواية أخرى « قلت لعثمان : هذه الآية ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول غير إخراج ﴾ قال : نسختها الآية الأخرى . قلت : تكتبها أو تدعها ؟ قال . يا ابن أخى لا أغير منها شيئا عن مكانه » . وهذا السياق أولى من الذى قبله . وأو للتخير لا للشك . وفى جواب عثمان هذا دليل على أن ترتيب الآى توقفى . وكأن عبد الله بن الزبير ظن أن الذى ينسخ حكمه لا يكتب ، فأجابه عثمان بأن ذلك ليس بلازم والمتبع فيه التوقف ، وله فوائد : منها ثواب التلاوة ، والامتنال على أن من السلف من ذهب إلى أنها ليست منسوخة وإنما خص من الحول بعضه وبقي البعض وصية لها إن شاءت أقامت كما فى الباب عن مجاهد ، لكن الجمهور على خلافه . وهذا الموضع مما وقع فيه الناسخ مقدما فى ترتيب التلاوة على المنسوخ . وقد قيل إنه لم يقع نظير ذلك إلا هنا وفى الأحزاب على قول من قال أن إحلال جميع النساء هو الناسخ ، وسيأتى البحث فيه هناك إن شاء الله تعالى . وقد ظفرت بموضع أخرى منها فى البقرة أيضا قوله ﴿ فأينما تولوا فثم وجه الله ﴾ فإنها محكمة فى التطوع مخصصة لعموم قوله ﴿ وحيث ما كنت فولوا وجوهكم شطره ﴾ كونها مقدمة فى التلاوة ، ومنها فى البقرة أيضا قوله تعالى ﴿ ما ننسخ من آية ﴾ على قول من قال إن سبب نزولها أن اليهود طعنوا فى تحويل القبلة ، فإنه يقتضى أن تكون مقدمة فى التلاوة متأخرة فى النزول ، وقد تتبعنا ذلك شيئا كثيرا ذكرته فى غير هذا الموضع ، ويكفى هنا الإشارة إلى هذا القدر . قوله وقول عثمان لعبد الله « يا ابن أخى » يريد فى الإيمان أو بالنسبة إلى السن ، وزاد الكرماني : أو على عادة مخاطبة العرب . ويمكن أن يتحد مع الذى قبله . قال أو لأنهما يجتمعان فى قصي . قال . إلا أن عثمان وعبد الله فى العدد إلى قصي سواء بين كل منهما وبينه أربعة آباء فلو أراد ذلك لقال ياأخى .

**قوله ( حدثنى إسحق )** هو ابن راهويه . وروح هو ابن عبادة ، وشبل هو ابن عباد ، وابن أبى نجيح هو عبد الله .

**قوله ( زعم ذلك عن مجاهد )** قائل ذلك هو شبل ، وفاعل زعم هو ابن أبى نجيح ، وبهذا جزم الحميدى فى جمعه . وقوله « وقال عطاء » هو عطف على قوله مجاهد ، وهو من رواية ابن أبى نجيح عن عطاء ، ووهم من زعم أنه معلق ، وقد أبدى المصنف ما نهبت عليه برواية ورقاء التى ذكرها بعد هذه ، وقوله « عن محمد بن يوسف » هو معطوف على قوله « أنبأنا روح » وقد أورد أبو نعيم فى « المستخرج » هذا الحديث من طريق محمد بن عبد الملك بن زنجويه عن محمد بن يوسف هو الفريانى عن ورقاء عن ابن أبى نجيح عن مجاهد

وعن عطاء بن ماسه وقال : ذكره البخارى عن الفريانى ، هذا يدل على أنه فهم أن البخارى علقه عن شيخه والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود « أنزلت سورة النساء القصوى بعد الطولى » وسيأتى شرحه فى تفسير سورة الطلاق ، وقوله « وقال أيوب » وصله هناك بتمامه .

### ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾

٤٣٥٠ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا يزيد قال أنا هشام عن محمد عن عبيدة عن علي قال [٤٥٣٣] النبي صلى الله عليه وحدثني عبد الرحمن قال نا يحيى بن سعيد قال نا هشام قال نا محمد عن عبيدة عن علي أن النبي صلى الله عليه قال يوم الخندق : « حبسوننا عن صلاة الوسطى حتى غابت الشمس ، ملائكة قبورهم وبيوتهم - أو أجوافهم ، شك يحيى - نارا » .

**قوله ( باب حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى )** هى تأنيث الأوسط والأوسط الأعدل من كل شيء ، وليس المراد به التوسط بين الشيئين لأن فعلى معناها التفضيل ، ولا يبنى للتفضيل إلا ما يقبل الزيادة والنقص ، والوسط بمعنى الخيار ، والعدل يقبلهما ، بخلاف المتوسط فلا يقبلهما فلا يبنى منه أفعل تفضيل .

**قوله ( حدثني عبد الله بن محمد )** هو الجعفى ويزيد هو ابن هارون وهشام هو ابن حسان ومحمد هو ابن سيرين وعبيدة بفتح العين هو ابن عمرو ، وعبد الرحمن فى الطريق الثانية هو ابن بشر بن الحكم ويحيى بن سعيد هو القطان .

**قوله ( حبسوننا عن صلاة الوسطى )** أى منعونا عن الصلاة الوسطى أى عن إيقاعها ، زاد مسلم من طريق شتى بن شكل عن علي « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر » وزاد فى آخره « ثم صلاها بين المغرب والعشاء » ولمسلم عن ابن مسعود نحو حديث علي ، وللترمذى والنسائى من طريق زر بن حبیش عن علي مثله ، ولمسلم أيضا من طريق أبى حسان الأعرج عن عبيدة السلماني عن علي فذكر الحديث بلفظ « كما حبسوننا عن الصلاة الوسطى حتى غربت الشمس » يعنى العصر ، وروى أحمد والترمذى من حديث سمرة رفعه قال « صلاة الوسطى صلاة العصر » وروى ابن جرير من حديث أبى هريرة رفعه « الصلاة الوسطى صلاة العصر » ومن طريق كهيل بن حرملة « سئل أبو هريرة عن الصلاة الوسطى فقال . اختلفنا فيها ونحن بفناء بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما أبو هاشم بن عتبة فقال : أنا أعلم لكم ، فقام فاستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خرج إلينا فقال : أخبرنا أنها صلاة العصر » ومن طريق عبد العزيز بن مروان أنه أرسل إلى رجل فقال : أى شيء سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الصلاة الوسطى ؟ فقال أرسلنى أبو بكر وعمر أسأله وأنا غلام صغير فقال : هى العصر ، ومن حديث أبى مالك الأشعرى رفعه « الصلاة الوسطى صلاة العصر » وروى الترمذى وابن حبان من حديث ابن مسعود مثله ، وروى ابن جرير من طريق هشام بن عروة عن أبيه قال : كان فى مصحف عائشة « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهى صلاة العصر » وروى ابن المنذر من طريق مقسم عن ابن عباس قال « شغل الأحزاب النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق عن صلاة العصر حتى غربت الشمس فقال : شغلونا عن الصلاة الوسطى » وأخرج أحمد من حديث أم سلمة وأبى أيوب وأبى سعيد وزيد بن ثابت وأبى هريرة وابن عباس من قولهم إنها صلاة العصر ، وقد اختلف السلف فى المراد بالصلاة الوسطى ، وجمع الدمياطى فى ذلك جزءا مشهورا سماه « كشف الغطا عن الصلاة الوسطى » .

فبلغ تسعة عشر قولاً : أحدها الصبح أو الظهر أو العصر أو المغرب أو جميع الصلوات ، فالأول قول أبي أمامة وأنس وجابر وأبي العالية وعبيد بن عمير وعطاء وعكرمة ومجاهد وغيرهم نقله ابن أبي حاتم عنهم وهو أجدر قول ابن عمر وابن عباس ونقله مالك والترمذي عنهما ونقله مالك بلاغا عن علي والمعروف عنه خلافة ، وروى ابن جرير من طريق عوف الأعرابي عن أبي رجاء العطاردي قال « صليت خلف ابن عباس الصبح فقت فيها ورفع يديه ثم قال : هذه الصلاة الوسطى التي أمرنا أن نقوم فيها قانتين » وأخرجه أيضا من وجه آخر عنه وعن ابن عمرو من طريق أبي العالية « صليت خلف عبد الله بن قيس بالبصرة في زمن عمر صلاة الغداة فقلت لهم : ما الصلاة الوسطى ؟ قال هي هذه الصلاة . وهو قول مالك والشافعي فيما نص عليه في « الأم » واحتجوا له بأن فيها القنوت ، وقد قال الله تعالى ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ وبأنها لا تقصر في السفر ، وبأنها بين صلاتي جهر وصلاتي سر . والثاني قول زيد بن ثابت أخرجه أبو داود من حديثه قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهاجرة ، ولم تكن صلاة أشد على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ، فنزلت : حافظوا على الصلوات الآية » وجاء عن أبي سعيد وعائشة القول بأنها الظهر أخرجه ابن المنذر وغيره ، وروى مالك في « الموطأ » عن زيد بن ثابت الحزم بأنها الظهر وبه قال أبو حنيفة في رواية ، وروى الطيالسي من طريق زهرة بن معبد قال « كنا عند زيد بن ثابت فأرسلوا إلى أسامة فسألوه عن الصلاة الوسطى فقال : هي الظهر » ورواه أحمد من وجه آخر وزاد « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهجير فلا يكون وراءه إلا الصف أو الصفان والناس في قائلتهم وفي تجارتهم ، فنزلت » . والثالث قول علي بن أبي طالب فقد روى الترمذي والنسائي من طريق زر بن حبیش قال « قلنا لعبيدة سل عليا عن الصلاة الوسطى ، فسأله فقال : كنا نرى أنها الصبح ، حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم الأحزاب « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر » انتهى . وهذه الرواية تدفع دعوى من زعم أن قوله صلاة العصر مدرج من تفسير بعض الرواة وهي نص في أن كونها العصر من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن شبهة من قال إنها الصبح قوية ، لكن كونها العصر هو المعتمد ، وبه قال ابن مسعود وأبو هريرة ، وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة وقول أحمد والذي صار إليه معظم الشافعية لصحة الحديث فيه ، قال الترمذي : هو قول أكثر علماء الصحابة . وقال الماوردي : هو قول جمهور التابعين . وقال ابن عبد البر : هو قول أكثر أهل الأثر ، وبه قال من المالكية ابن حبيب وابن العري وابن عطية ، ويؤيده أيضا ما روى مسلم عن البراء بن عازب « نزل حافظوا على الصلوات وصلاة العصر فقرأناها ما شاء الله ، ثم نسخت فنزل حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ، فقال رجل : فهي إذن صلاة العصر ، فقال : أخبرتك كيف نزلت » . والرابع نقله ابن أبي حاتم بإسناد حسن عن ابن عباس قال « صلاة الوسطى هي المغرب ، وبه قال قبيصة بن ذؤيب أخرجه أبو جرير ، وحجتهم أنها معتدلة في عدد الركعات وأنها لا تقصر في الأسفار وأن العمل مضى على المبادرة إليها والتعجيل لها في أول ما تغرب الشمس وأن قبلها صلاتا سر وبعدها صلاتا جهر . والخامس وهو آخر ما صححه ابن أبي حاتم أخرجه أيضا بإسناد حسن عن نافع قال « سئل ابن عمر فقال : هي كلهن ، فحافظوا عليهن » وبه قال معاذ بن جبل ، واحتج له بأن قوله ﴿ حافظوا على الصلوات ﴾ يتناول الفرائض والنوافل ، فعطف عليه الوسطى وأريد بها كل الفرائض تأكيدا لها ، واختار هذا القول ابن عبد البر . وأما بقية الأقوال فالسادس أنها الجمعة ، ذكره ابن حبيب من المالكية واحتج بما اختصت به من الاجتماع والخطبة ، وصححه القاضي حسين في صلاة الخوف من تعليقه ، ورجحه أبو شامة . السابع الظهر في الأيام والجمعة يوم الجمعة .

الثامن العشاء نقله ابن التين والقرطبي واحتج له بأنها بين صلاتين لا تقصران ولأنها تقع عند النوم فلذلك أمر بالمحافظة عليها واختاره الواحدى . التاسع الصبح والعشاء للحديث الصحيح في أنهما أثقل الصلاة على المنافقين ، وبه قال الأبهري من المالكية . العاشر الصبح والعصر لقوة الأدلة في أن كلا منهما قليل إنه الوسطى ، فظاهر القرآن الصبح ونص السنة العصر . الحادى عشر صلاة الجماعة . الثانى عشر الوتر وصنف فيه علم الدين السخاوى جزءا ورجحه القاضى تقي الدين الأخنائى واحتج له في جزء رأيته بخطه . الثالث عشر صلاة الخوف . الرابع عشر صلاة عيد الأضحى . الخامس عشر صلاة عيد الفطر . السادس عشر صلاة الضحى . السابع عشر واحدة من الخمس غير معينة قاله الربيع بن خثيم وسعيد بن جبير وشرىح القاضى وهو اختيار إمام الحرمين من الشافعية ذكره في النهاية قال كما أخفيت ليلة القدر . الثامن عشر أنها الصبح أو العصر على التردد وهو غير القول المتقدم الجازم بأن كلا منهما يقال له الصلاة الوسطى . التاسع عشر التوقف فقد روى ابن جرير بإسناد صحيح عن سفيان بن المسيب قال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مختلفين في الصلاة الوسطى هكذا وشبك بين أصابعه . العشرون صلاة الليل وجدته عندى وذهلت الآن عن معرفة قائله ، وأقوى شبهة لمن زعم أنها غير العصر مع صحة الحديث حديث البراء الذى ذكرته عند مسلم فإنه يشعر بأنها أبهت بعدما عينت كذا قاله القرطبي ، قال وصار إلى أنها أبهت جماعة من العلماء المتأخرين ، قال : وهو الصحيح لتعارض الأدلة وعسر الترجيح . وفي دعوى أنها أبهت ثم عينت من حديث البراء نظر ، بل فيه أنها عينت ثم وصفت ، ولهذا قال الرجل فهى إذن العصر ولم ينكر عليه البراء ، نعم جواب البراء يشعر بالتوقف لما نظر فيه من الاحتمال ، وهذا لا يدفع التصريح بها في حديث على ، ومن حجتهم أيضاً ما روى مسلم وأحمد من طريق أبى يونس عن عائشة أنها أمرته أن يكتب لها مصحفا ، فلما بلغت ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ﴾ قال فأملت على « وصلاة العصر » قالت سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى مالك عن عمرو ابن رافع قال كنت أكتب مصحفا لحفصة فقالت : إذا بلغت هذه الآية فآذنى ، فأملت على « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر » وأخرجه ابن جرير من وجه آخر حسن عن عمرو ابن رافع ، وروى ابن المنذر من طريق عبيد الله ابن رافع « أمرتنى أم سلمة أن أكتب لها مصحفا » فذكر مثل حديث عمرو ابن رافع سواء ، ومن طريق سالم ابن عبد الله بن عمر أن حفصة أمرت إنسانا أن يكتب لها مصحفا نحوه ومن طريق نافع أن حفصة أمرت مولى لها أن يكتب لها مصحفا فذكر مثله وزاد « كما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولها » قال نافع فقرأت ذلك المصحف فوجدت فيه الواو فتمسك قوم بأن العطف يقتضى المغايرة فتكون صلاة العصر غير الوسطى . وأجيب بأن حديث على ومن وافقه أصح إسنادا وأصرح وبأن حديث عائشة قد عورض برواية عروة أنه كان في مصحفها « وهى العصر » فيحتمل أن تكون الواو زائدة ، ويؤيده ما رواه أبو عبيدة بإسناد صحيح عن أبى بن كعب أنه كان يقرؤها « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر » بغير واو أو هى عاطفة لكن عطف صفة لا عطف ذات ، وبأن قوله والصلاة الوسطى والعصر لم يقرأ بها أحد ، ولعل أصل ذلك ما في حديث البراء أنها نزلت أولا والعصر ثم نزلت ثانيا بدلا والصلاة الوسطى ، فجمع الرواى بينهما ، ومع وجود الاحتمال لا ينهض الاستدلال ، فكيف يكون مقدما على النص الصريح بأنها صلاة العصر ، قال شيخ شيوخنا الحافظ صلاح الدين العلائى : حاصل أدلة من قال إنها غير العصر يرجع إلى ثلاثة أنواع : أحدها تنصيب بعض الصحابة وهو معارض بمثله ممن قال منهم إنها العصر ، ويترجح قول العصر بالنص الصريح المرفوع ، وإذا اختلف الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة على غيره فتبقى حجة المرفوع قائمة . ثانيها معارضة

المرفوع بورود التأكيد على فعل غيرها كالحث على المواظبة على الصبح والعشاء وقد تقدم في كتاب الصلاة ، وهو معارض بما هو أقوى منه وهو الوعيد الشديد الوارد في ترك صلاة العصر ، وقد تقدم أيضا . ثالثها ما جاء عن عائشة وحفصة من قراءة « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر » فان العطف يقتضي المغايرة ، وهذا يرد عليه إثبات القرآن بخبر الأحاد وهو ممتنع ، وكونه ينزل منزلة خبر الواحد مختلف فيه ، سلمنا لكن لا يصلح معارضاً للمنصوص صريحا ، وأيضا فليس العطف صريحا في اقتضاء المغايرة لوروده في نسق الصفات كقوله تعالى ﴿ الأول والآخِر والظاهر والباطن ﴾ انتهى ملخصا . وقد تقدم شرح أحوال يوم الخندق في المغازي وما يتعلق بقضاء الفائتة في المواقيت من كتاب الصلاة .

**قوله ( ملأ الله قبورهم وبيوتهم — أو أجوافهم — نارا شك يحيى )** هو القطان راوى الحديث ، وأشعر هذا بأنه ساق المتن على لفظه ، وأمل لفظ يزيد بن هارون فأخرجه أحمد عنه بلفظ « ملأ الله بيوتهم وقبورهم نارا » ولم يشك ، وهو لفظ روح بن عباد كما مضى في المغازي وعيسى بن يونس كما مضى في الجهاد ، ولمسلم مثله عن أنس عن هشام ، وكذا له من رواية أبي حسان الأعرج عن عبيدة بن عمرو ، ومن طريق شثير ابن شكل عن علي بن مثله ، وله من رواية يحيى بن الجزار عن علي « قبورهم وبيوتهم — أو قال — قبورهم وبيوتهم » ومن حديث بن مسعود « ملأ الله أجوافهم — أو قبورهم — نارا ، أوحش الله أجوافهم وقبورهم نارا » ولا بن حبان من حديث حذيفة « ملأ الله بيوتهم وقبورهم نارا أو قلوبهم » وهذه الروايات التي وقع فيها الشك مرجوحة بالنسبة إلى التي لا شك فيها . وفي هذا الحديث جواز الدعاء على المشركين بمثل ذلك . قال ابن دقيق العيد : تردد الراوى في قوله « ملأ الله » أو « حشى » يشترط بأن شرط الرواية بالمعنى أن يتفق المعنى في اللفظين ، وملأ ليس مرادفا لحشى ، فإن حشى يقتضى التراكم وكثرة أجزاء المحشو بخلاف ملأ ، فلا يكون في ذلك متمسك لمن منع الرواية بالمعنى ، وقد استشكل هذا الحديث بأنه تضمن دعاء صدر من النبي صلى الله عليه وسلم على من يستحقه وهو من مات منهم مشركا ، ولم يقع أحد الشقيين وهو البيوت أما القبور فوقع في حق من مات منهم مشركا لا محالة . ويجاب بأن يحمل على سكانها وبه يتبين رجحان الرواية بلفظ قلوبهم أو أجوافهم .

﴿ وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانَتِينَ ﴾ أي : مطيعين

٤٣٥١ — حدثنا مسدد قال نا يحيى عن إسماعيل بن أبي خالد عن الحارث بن شبيل عن أبي عمرو الشيباني عن زيد بن أرقم قال : كنا نتكلم في الصلاة يكلم أحدهما أخاه في حاجته ، حتى نزلت هذه الآية : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانَتِينَ ﴾ فأمرنا بالسكوت . [٤٥٣٤]

**قوله ( باب وقوموا لله قانتين ، أي مطيعين )** هو تفسير ابن مسعود أخرجه ابن أبي حاتم بإسناد صحيح ، ونقله أيضا عن ابن عباس وجماعة من التابعين . وذكر من وجه آخر عن ابن عباس قال : قانتين أي مصلين . وعن مجاهد قال : من القنوت الركوع والخشوع وطول القيام وغض البصر وخفض الجناح والرهبة لله . وأصح ما دل عليه حديث الباب — وهو حديث زيد بن أرقم — في أن المراد بالقنوت في الآية السكوت ، وقد تقدم شرحه في أبواب العمل في الصلاة من أواخر كتاب الصلاة ، والمراد به السكوت عن كلام الناس لا مطلق الصمت ، لأن الصلاة لا صمت فيها بل جميعها قرآن وذكر ، والله أعلم .

**باب قوله عز وجل : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَلًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمْتُمْ ﴾**

وقال ابن جبير : كرسية : علمه . ولا يؤوده : ولا يثقله ، أدني : أثقلني ، والآد والأيد : قوة . السنة : نعاس ، يتسنه : يتغير . فبهت : ذهبت حجته . خاوية : لا أنيس فيها . إعصار : ريح عاصف تهب من الأرض إلى السماء كعمود فيه نار .

٤٣٥٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل عن صلاة [٤٥٣٥] الخوف قال : يتقدم الإمام وطائفة من الناس ، فيصلّي بهم الإمام ركعة وتكون طائفة منهم بينهم وبين العدو ولم يصلوا ، فإذا صلى الذين معه ركعة استأخروا مكان الذين لم يصلوا ولا يسلمون ، ويتقدم الذين

لم يصلوا فيصلّون معه ركعة ، ثم ينصرف الإمام وقد صلى ركعتين ، فتقوم كل واحدة من الطائفتين فيصلّون لأنفسهم ركعة بعد أن ينصرف الإمام ، فيكون كل واحد من الطائفتين قد صلى ركعتين . فإن كان خوف هو أشد من ذلك صلّوا رجالاً قياماً على أقدامهم أو ركبانا مستقبلين القبلة أو غير مستقبلينها . قال مالك قال نافع : لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله عليه .

**قوله ( باب قوله تعالى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَلًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمْتُمْ ﴾ الآية )** ذكر فيه حديث بن عمر في صلاة الخوف ، وقد تقدم البحث فيه في أبواب صلاة الخوف مبسوطا .

**قوله ( وقال ابن جبير : كرسية علمه )** وصله سفيان الثوري في تفسيره في رواية أبي حذيفة عنه بإسناد صحيح ، وأخرجه عبد بن حميد وابن أبي حاتم من وجه آخر عن سعيد بن جبير فزاد فيه « عن ابن عباس » وأخرجه العقيلي من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو عند الطبراني في « كتاب السنة » من هذا الوجه مرفوعا ، وكذا رويناه في « فوائد أبي الحسن على بن عمر الحرقي » مرفوعا والموقوف أشبه ، وقال العقيلي : إن رفعه خطأ ، ثم هذا التفسير غريب ، وقد روى ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس أن الكرسي موضوع القدمين . وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن أبي موسى مثله ، وأخرجنا عن السدي أن الكرسي بين يدي العرش ، وليس ذلك مغايرا لما قبله ، والله أعلم :

**قوله يقال ( بسطة زيادة وفضلا )** هكذا ثبت لغير أبي ذر ، وهو تفسير أبي عبيدة قال في قوله ﴿ بسطة في العلم والجسم ﴾ أي زيادة وفضلا وكثرة ، وجاء عن ابن عباس نحوه ، وذكره ابن أبي حاتم من طريق السدي عن أبي مالك عن ابن عباس قال في قوله ﴿ وزادكم في الخلق بسطة ﴾ يقول : فضيلة .

**قوله ( أفرغ : أنزل )** ثبت هذا أيضا لغير أبي ذر ، وهو تفسير أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ﴿ ربنا أفرغ علينا صبرا ﴾ أي أنزل علينا .

**قوله ( ولا يؤوده : لا يثقله )** هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وذكر مثله عن جماعة من التابعين ، ولسقوط ما قبله من رواية أبي ذر صار كأنه من كلام سعيد ابن جبير لعطفه على تفسير الكرسي ، ولم أره منقولا عنه .

**قوله ( آدنى : أثقلنى ، والآد والأيد القوة )** هو كلام أبى عبيدة ، قال فى قوله تعالى : ولا يثوده أى لا يثقله ، تقول آدنى هذا الأمر أثقلنى ، وتقول ما آدك فهو لى آيد أى ما أثقلك فهو لى مثقل ، وقال فى قوله تعالى ﴿ واذكر عبدنا داود ذا الأيد ﴾ أى ذا القوة .

**قوله ( السنة النعاس )** أخرجه ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس .

**قوله ( لم يتسنه لم يتغير )** أخرجه ابن أبى حاتم من وجهين عن ابن عباس ، وعن السدى مثله قال : لم يحمض التين والعنب ولم يخنثر العصير بل هما حلوان كما هما ، وعى هذا فالهاء فيه أصلية ، وقيل هى هاء السكت ، وقيل أصله يتسن مأخوذ من الحمأ المسنون أى المستن ، وفى قراءة يعقوب « لم يتسن » بتشديد النون بلا هاء أى لم تمضى عليه السنون الماضية كأنه ابن ليلة .

**قوله ( فبهت : ذهبت حجته )** هو كلام أبى عبيدة قاله فى قوله « فبهت الذى كفر » قال : انقطع وذهبت حجته .

**قوله ( خاوية لا أنيس فيها )** ذكره ابن أبى حاتم بنحوه من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة فى قوله « وهى خاوية » قال : ليس فيها أحد .

**قوله ( عروشها : أبنيها )** ثبت هذا والذى بعده لغير أبى ذر ، وقد ذكره ابن أبى حاتم من طريق الضحاك والسدى بمعناه .

**قوله ( ننشرها : نخرجها )** أخرجه ابن أبى حاتم من طريق السدى بمعناه فى قوله « كيف ننشرها » يقول نخرجها ، قال : فبعث الله ريحا فحملت عظامه من كل مكان ذهب به الطير والسباع فاجتمعت ، فركب بعضها فى بعض وهو ينظر ، فصار عظما كله لا لحم له ولا دم .

( تنبيه ) : أخرج ابن أبى حاتم من حديث على أن هذه القصة وقعت لعزير ، وهو قول عكرمة وقاتدة والسدى والضحاك وغيرهم ، وذكر بعضهم قصة فى ذلك ، وأن القرية بيت القدس ، وأن ذلك لما خربه بختنصر . وقال وهب بن منبه ومن تبعه : هى أرمياء ، وساق ابن إسحق قصة فى المبتدأ .

( تكملة ) : استدلل بهذه الآية بعض أئمة الأصول على مشروعية القياس بأنها تضمنت قياس إحياء هذه القرية وأهلها وعمارها لما فيها من الرزق بعد خرابها على إحياء هذا المار وإحياء حمارة بعد موتها بما كان مع المار من الرزق .

**قوله ( إعصار : ريح عاصف تهب من الأرض إلى السماء كعمود نار )** ثبت هذا لأبى ذر عن الحموي وحده ، وهو كلام أبى عبيدة ، قال فى قوله ﴿ إعصار فيه نار فاحترقت ﴾ قال : الإعصار ريح عاصف الخ ، وروى ابن أبى حاتم عن ابن عباس قال : الإعصار ريح فيها سموم شديدة .

**قوله ( وقال ابن عباس صلدا : ليس عليه شيء )** سقط من هنا إلى آخر الباب من رواية أبى ذر ، وتفسير قوله ﴿ صلدا ﴾ وصله ابن جرير من طريق على بن أبى طلحة عنه ، وروى ابن أبى حاتم من وجه آخر عن ابن عباس قال : فتركه يابس لا ينبت شيئا .

**قوله ( قال عكرمة وإبل : مطر شديد ، الطل الندى ، وهذا مثل عمل المؤمن )** وصله عبد بن حميد

عن روح بن عبادة عن عثمان بن غياث سمعت عكرمة بهذا ، وسيأتي شرح حديث ابن عباس مع عمر في ذلك قريبا .

قوله ( يتسنه يتغير ) تقدم تفسيره عن ابن عباس ، وأما عن عكرمة فذكره ابن أبي حاتم من روايته .

﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾

[٤٥٣٦] ٤٣٥٣- حدثنا عبد الله بن أبي الأسود قال نا حميد بن الأسود ويزيد بن زريع قالنا نا حبيب بن

الشهيد عن ابن أبي مليكة قال : قال ابن الزبير قلت لعثمان : هذه الآية التي في البقرة ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ إلى قوله : ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ قد نسختها الأخرى فلم تكتبها ؟ قال : ندعها يا ابن أخي ، لا أُغَيِّرُ شيئاً منه من مكانه . قال حميد : أو نحو هذا .

قوله ( باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ) ذكر فيه حديث ابن الزبير مع عثمان ، وقد تقدم قبل باين ، وسقطت الترجمة لغير أي ذر فصار من الباب الذي قبله عندهم .

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ فصرهن : قطعهن

[٤٥٣٧] ٤٣٥٤- حدثنا أحمد بن صالح قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة

وسعيد عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه : «نحن أحق من إبراهيم إذ قال : ﴿رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لَيْطَمِّنْ قَلْبِي» .

قوله ( باب وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى ) فصرهن : قطعهن ) ثبت هذا لأبي ذر وحده ، وقد أخرجه ابن أبي حاتم من وجهين عن ابن عباس ، ومن طريق جماعة من التابعين ، ومن وجه آخر عن ابن عباس قال : صرهن أي أو ثقهن ثم اذبحهن . وقد اختلف نقله القراءات في ضبط هذه اللفظة عن ابن عباس فقيل : بكسر أوله كقراءة حمزة ، وقيل بضمه كقراءة الجمهور ، وقيل بتشديد الراء مع ضم أوله وكسره من صره يصره إذا جمعه ونقل أبو البقاء تثلث الراء في هذه القراءة وهي شاذة ، قال عياض تفسير صرهن بقطعهن غريب والمعروف أن معناها أملهن ، يقال صاره يصيره ويصوره إذا أماله ، قال ابن التين : صرهن بضم الصاد معناها ضمهن ، وبكسرها قطعهن . قلت : ونقل أبو على الفارسي أنهما بمعنى واحد ، وعن الفراء الضم مشترك والكسر القطع فقط ، وعنه أيضا هي مقلوبة من قوله صراه عن كذا أي قطعه ، يقال صرت الشيء فانصار أي انقطع ، وهذا يدفع قول من قال : يتعين حمل تفسير ابن عباس بالقطع على قراءة كسر الصاد ، وذكر صاحب «المغرب» أن هذه اللفظة بالسريانية وقيل بالنبطية ، لكن المنقول أولا يدل على أنها بالعربية ، والعلم عند الله تعالى . ثم ذكر حديث أبي هريرة «نحن أحق بالشك من إبراهيم» وقد تقدم شرحه مستوفى في أحاديث الأنبياء .

باب قوله : ﴿أَيُّودُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ إلى قوله : ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾

[٤٥٣٨] ٤٣٥٥- حدثنا إبراهيم قال أنا هشام عن ابن جريج قال سمعت عبد الله بن أبي مليكة يحدث عن



ابن عباس. وسمعت أخاه أبا بكر بن أبي مليكة يحدث عن عبيد بن عمير قال عمر يوماً لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: فيم ترون هذه الآية نزلت: ﴿أَيُّدُ أَحَدِكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾؟ قالوا: الله أعلم. فغضب عمر فقال: قولوا نعلم أو لا نعلم. فقال ابن عباس: في نفسي منها شيء يا أمير المؤمنين. قال عمر: يا ابن أخي، قل ولا تحقر نفسك. قال ابن عباس: ضربت مثلاً لعمل، قال عمر: أي عمل؟ قال ابن عباس: لعمل. قال عمر: لرجل غني يعمل بطاعة الله، ثم بعث الله له الشيطان فعمل بالمعاصي حتى أغرق أعماله.

قوله (باب قوله: أيود أحدكم أن تكون له جنة من نخيل وأعناب — إلى قوله — لعلكم تتفكرون) كذا جميعهم.

قوله (حدثنا إبراهيم) هو ابن موسى، وهشام هو ابن يوسف.

قوله (وسمعت أخاه) هو مقول ابن جريج، وأبو بكر ابن أبي مليكة لا يعرف اسمه، وعبيد بن عمير ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وسماعه من عمر صحيح، وقد بين الإسماعيلي والطبري من طريق ابن المبارك عن ابن جريج أن سياق الحديث له فإنه ساقه على لفظه ثم عقبه برواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس به.

قوله (فيم) بكسر الفاء وسكون التحتانية أي في أي شيء وترون بضم أوله.

قوله (حتى أغرق أعماله) بالغين المعجمة أي أعماله الصالحة. وأخرج ابن المنذر هذا الحديث من وجه آخر عن ابن أبي مليكة وعنده بعد قوله أي عمل قال ابن عباس شيء ألقى في روعي، فقال «صدقت يا ابن أخي» ولا بن جرير من وجه آخر عن ابن أبي مليكة «عني بها العمل، ابن آدم أفقر ما يكون إلى جنته إذا كبر سنه وكثر عياله، وابن آدم أفقر ما يكون إلى عمله يوم يبعث، صدقت يا ابن أخي» ولا بن جرير من وجه آخر عن ابن أبي مليكة عن عمر قال «هذا مثل ضرب للإنسان يعمل صالحاً حتى إذا كان عنده آخر عمره أحوج ما يكون إلى العمل الصالح عمل عمل السوء» ومن طريق عطاء عن ابن عباس «معناه أيود أحدكم أن يعمل عمره بعمل الخير، حتى إذا كان حين فنى عمره ختم ذلك بعمل أهل الشقاء فأفسد ذلك، وفي الحديث قوة فهم ابن عباس، وقرب منزلته من عمر، وتقديمه له من صغره، وتحريض العالم تلميذه على القول بحضرة من هو أسن منه إذا عرف فيه الأهلية لما فيه من تنشيطه وبسط نفسه وترغيبه في العلم.

باب ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾

يقال: ألحف عليّ وألحج وأحفاني بالمسألة. فيحفكم: يجهدكم.

[٤٥٣٩] ٤٣٥٦- حدثنا ابن أبي مريم قال نا محمد بن جعفر قال حدثني شريك بن أبي نمر أن عطاء بن يسار وعبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري قالوا سمعنا أبا هريرة يقول: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ليس المسكين الذي تردّه التمرة والتمرّتان، ولا اللقمة ولا اللقمتان. إنما المسكين الذي يتعفف». اقرؤوا إن شئتم - يعني قوله تعالى -: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾.

قوله ( باب لا يسألون الناس إلحافاً ، يقال ألحف على ، وألح ، وأحفافى بالمسألة ) زاد في نسخة الصغاني « فيحفكم بجهدكم » هو تفسير أبي عبيدة قال في قوله تعالى ﴿ ولا يسألكم أموالكم إن يسألكموها فيحفكم تبخلوا ﴾ يقال أحفاني بالمسألة وألحف على وألح على بمعنى واحد ، واشتقاق ألحف من اللحاف لأنه يشتمل على وجوه الطلب في المسألة كاشتغال اللحاف في التغطية ، وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ لا يسألون الناس إلحافاً ﴾ قال : إلحافاً انتهى . وانتصب ﴿ إلحافاً ﴾ على أنه مصدر في موضع الحال أى لا يسألون في حال الإلحاف ، أو مفعول لأجله أى لا يسألون لأجل الإلحاف ، وهل المراد نفى المسألة فلا يسألون أصلاً ، أو نفى السؤال بالإلحاف خاصة فلا ينتفى السؤال بغير إلحاف فيه احتمال ، والثاني أكثر في الاستعمال . ويحتمل أن يكون المراد لو سألوا لم يسألوا إلحافاً فلا يستلزم الوقوع . ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة « ليس المسكين الذي ترده التمرة » الحديث ، وقد تقدم شرحه في كتاب الزكاة ، وقوله « اقرعوا إن شئتم » يعنى قوله ﴿ لا يسألون الناس إلحافاً ﴾ ووقع عند الإسماعيلي بيان قائل « يعنى » فإنه أخرجه عن الحسن بن سفيان عن حميد بن زنجويه عن سعيد بن أبي مريم بسنده وقال في آخره « قلت لسعيد بن أبي مريم : ما تقرأ ؟ قال ﴿ للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله ﴾ الآية » فيستفاد منه أن قائل يعنى هو سعيد بن أبي مريم شيخ البخارى فيه . وقد أخرج مسلم والإسماعيلي هذا الحديث من طريق اسماعيل بن جعفر عن شريك بن أبي نمر بلفظ : اقرعوا إن شئتم ﴿ لا يسألون الناس إلحافاً ﴾ فدل على صحة ما فسرهما به سعيد بن أبي مريم . وكذا أخرجه الطبري من طريق صالح بن سويد عن أبي هريرة ، لكنه لم يرفعه . وروى أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه مرفوعاً « من سأل وله قيمة أوقية فقد ألحف » وفي رواية ابن خزيمة « فهو ملحف » والأوقية أربعون درهما . ولأحمد من حديث عطاء بن بهار عن رجل من بنى أسد رفعه « من سأل وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلحافاً » ولأحمد والنسائي من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده رفعه « من سأل وله أربعون درهما فهو ملحف »

﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ المس : الجنون

[٤٥٤٠] ٤٣٥٧ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا مسلم عن مسروق عن عائشة قالت : لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة في الربا وقرأها رسول الله صلى الله عليه على الناس . ثم حرم التجارة في الخمر .

قوله ( باب وأحل الله البيع وحرم الربا ) إلى آخر الآية .

قوله ( المس الجنون ) هو تفسير الفراء ، قال في قوله تعالى ﴿ لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ﴾ أى لا يقوم فى الآخرة ، قال : والمس الجنون ، والعرب تقول ممسوس أى مجنون انتهى . وقال أبو عبيدة : المس اللهم من الجن . وروى ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال « أكل الربا يبعث يوم القيامة مجنوناً » ومن طريق ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه « أنه كان يقرأ : إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس يوم القيامة » وقوله تعالى ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ يحتمل أن يكون من تمام اعتراض الكفار حيث قالوا ﴿ إنما البيع مثل الربا ﴾ أى فلم أحل هذا وحرم هذا ؟ ويحتمل أن يكون رداً عليهم ويكون اعتراضهم بحكم

العقل والرد عليهم بحكم الشرع الذي لا معقب لحكمه ، وعلى الثاني أكثر المفسرين ، واستبعد بعض الخذاق الأول ، وليس يبعد إلا من جهة أن جوابهم بقوله ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ ﴾ الى آخره يحتاج إلى تقدير ، والأصل عدمه .

**قوله ( فقرأها )** أى الآيات ، وفى رواية شعبة التى بعد هذه « فى المسجد » وقد مضى ما يتعلق به فى المساجد من كتاب الصلاة ، واقتضى صنيع المصنف فى هذه التراجم أن المراد بالآيات آيات الربا كلها إلى آية الدين .

**قوله ( ثم حرم التجارة فى الخمر )** تقدم توجيهه فى البيوع ، وأن تحريم التجارة فى الربا وقع بعد تحريم الخمر بمدة فيحصل به جواب من استشكل الحديث بأن آيات الربا من آخر ما نزل من القرآن ، وتحريم الخمر تقدم قبل ذلك بمدة .

﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا ﴾ يذهبهُ

[٤٥٤١] ٤٣٥٨- حدثنا بشر بن خالد قال أنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان الأعمش قال سمعت أبا الضحى يحدث عن مسروق عن عائشة أنها قالت : لما أنزلت الآيات الأواخر من سورة البقرة خرج رسول الله صلى الله عليه فتلاه فى المسجد ، فحرم التجارة فى الخمر .

**قوله ( باب يمحى الله الربا : يذهبهُ )** هو تفسير أبى عبيدة ، قال فى قوله تعالى ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا ﴾ أى يذهبهُ . وأخرج أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث ابن مسعود رفعه « ان الربا وإن كثر فإن عاقبته إلى قلة » . ثم ذكر المصنف حديث عائشة المذكور قبله من وجه آخر عن الأعمش ، ومراده الإشارة إلى أن هذه الآية من جملة الآيات التى ذكرتها عائشة .

﴿ فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ فاعلموا

[٤٥٤٢] ٤٣٥٩- حدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن منصور عن أبى الضحى عن مسروق عن عائشة قالت : لما أنزلت الآيات من آخر سورة البقرة قرأهن النبي صلى الله عليه عليهن فى المسجد ، وحرم التجارة فى الخمر .

**قوله ( باب فأذنوا بحرب من الله ورسوله : فاعلموا )** هو تفسير ﴿ فأذنوا ﴾ على القراءة المشهورة بإسكان الهمزة وفتح الذال ، قال أبو عبيدة : معنى قوله ﴿ فأذنوا ﴾ أيقنوا ، وقرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم « فأذنوا » بالمد وكسر الذال أى آذنوا غيركم وأعلموهم ، والأول أوضح فى مراد السياق . ثم ذكر المصنف حديث عائشة عن شيخ له آخر .

﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ الآية

[٤٥٤٣] ٤٣٦٠- وقال محمد بن يوسف عن سفيان عن منصور والأعمش عن أبى الضحى عن مسروق عن عائشة قالت : لما أنزل الآيات من آخر سورة البقرة قام رسول الله صلى الله عليه فقرأهن علينا ثم حرم التجارة فى الخمر .

قوله ( وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة الآية ) كذا لأبي ذر ، وساق غيره بقية الآية ، وهي خبر بمعنى الأمر ، أى إن كان الذى عليه دين الربا معسراً فأنظروه إلى ميسرته .

قوله ( وقال محمد بن يوسف ) كذا لأبي ذر ، ولغيره « وقال لنا محمد بن يوسف » وهو الفرياني ، وسفيان هو الثوري ، وقد روينا موصولاً في تفسير الفرياني بهذا الإسناد .

باب ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾

[٤٥٤٤] ٤٣٦١- حدثنا قبيصة بن عقبة قال نا سفيان عن عاصم عن الشعبي عن ابن عباس قال : آخر آية نزلت على النبي صلى الله عليه وآله آية الربا .

قوله ( باب واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ) قرأ الجمهور بضم التاء من ترجعون مبنيًا للمجهول ، وقرأ أبو عمرو وحده بفتحها مبنيًا للفاعل .

قوله ( سفيان ) هو الثوري ، وعاصم هو ابن سليمان الأحول .

قوله ( عن ابن عباس ) كذا قال عاصم عن الشعبي ، وخالفه داود بن أبي هند عن الشعبي فقال « عن عمر » أخرجه الطبري بلفظ « كان من آخر ما نزل من القرآن آيات الربا » وهو منقطع فان الشعبي لم يلق عمر .

قوله ( آخر آية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم آية الربا ) كذا ترجم المصنف بقوله ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ وأخرج هذا الحديث بهذا اللفظ ، ولعله أراد أن يجمع بين قول ابن عباس فانه جاء عنه ذلك من هذا الوجه ، وجاء عنه من وجه آخر : آخر آية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ وأخرجه الطبري من طرق عنه ، وكذا أخرجه من طرق جماعة من التابعين وزاد عن ابن جريج قال « يقولون إنه مكث بعدها تسع ليال » ونحوه لابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير ، وروى عن غيره أقل من ذلك وأكثر فقليل إحدى وعشرين ، وقيل سبعا ، وطريق الجمع بين هذين القولين أن هذه الآية هي ختام الآيات المنزلة في الربا إذ هي معطوفة عليهن ، وأما ما سيأتى في آخر سورة النساء من حديث البراء « آخر سورة نزلت براءة وآخر آية نزلت يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » فيجمع بينه وبين قول ابن عباس بأن الآيتين نزلتا جميعاً ، فيصدق أن كلا منهما آخر بالنسبة لما عداهما ، ويحتمل أن تكون الآخرة في آية النساء مقيدة بما يتعلق بالمواريث مثلاً ، بخلاف آية البقرة ، ويحتمل عكسه ، والأول أرجح لما في آية البقرة من الإشارة إلى معنى الوفاة المستلزمة لخاتمة النزول ، وحكى ابن عبد السلام أن النبي صلى الله عليه وسلم عاش بعد نزول الآية المذكورة إحدى وعشرين يوماً ، وقيل سبعا ، وأما ما ورد في ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ أنها آخر سورة نزلت فسأذكر ما يتعلق به في تفسيرها إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

( تنبيه ) المراد بالآخرة في الربا تأخر نزول الآيات المتعلقة به من سورة البقرة ، وأما حكم تحريم الربا فنزوله سابق لذلك بمدة طويلة على ما يدل عليه قوله تعالى في آل عمران في أثناء قصة أحد ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾ الآية .

﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخْفَوْهُ ﴾ الآية

[٤٥٤٥]

٤٣٦٢ - حدثنا محمد قال نا النفيلي قال نا مسكين عن شعبة عن خالد الحذاء عن مروان الأصفر عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وهو ابن عمر: أنها قد نسخت ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخْفَوْهُ ﴾ الآية. [الحديث ٤٥٤٥ - طرفه في: ٤٥٤٦].

**قوله ( باب قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخْفَوْهُ ﴾ الآية )** كذا لأبي ذر ، وساق غيره الآية إلى ﴿ قدير ﴾ .

**قوله ( حدثنا محمد )** كذا للأكثر ، وبه صرح الإسماعيلي وأبو نعيم وغيرهما ، ووقع لأبي علي بن السكن عن الفربري عن البخاري « حدثنا النفيلي » فأسقط ذكر محمد المهمل والصواب إثباته ، ولعل ابن السكن ظن أن محمداً هو البخاري فحذفه ، وليس كذلك لما ذكرته ، وذكر أبو علي الجبائي أنه وقع محذوفاً في رواية أبي محمد الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني وأشار إلى أن الصواب إثباته انتهى . وكلام أبي نعيم في « المستخرج » يقتضي أنه في روايته عن الجرجاني ثابت وقد ثبت في رواية النسفي عن البخاري أيضاً ، واختلف فيه فقال الكلاباذي : هو ابن يحيى الذهلي فيما أراه ، قال وقال لي الحاكم : هو محمد بن إبراهيم البوشنجي ، قال وهذا الحديث مما أملاه البوشنجي بنيسابور انتهى . وذكر الحاكم هذا الكلام في تاريخه عن شيخه أبي عبد الله بن الأخرم ، وكلام أبي نعيم يقتضي أنه محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي فإنه أخرجه من طريقه ، ثم قال أخرجه البخاري عن محمد عن النفيلي ، والنفيلي بنون وفاء مصغر اسمع عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل يكنى أبا جعفر ، وليس له في البخاري ولا لشيخه مسكين بن بكير الحراني إلا هذا الحديث الواحد .

**قوله ( حدثنا شعبة )** قال أبو علي الجبائي : وقع في رواية أبي محمد الأصيلي عن أبي أحمد « حدثنا مسكين وشعبة » وكتب بين الأسطر : أراه حدثنا شعبة ، قال أبو علي : وهذا هو الصواب لا شك فيه ، ومسكين هذا إنما يروى عن شعبة .

**قوله ( عن مروان الأصفر )** تقدم ذكره في الحج وأنه ليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وآخر في الحج .

**قوله ( عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو ابن عمر )** لم يتضح لي من هو الجازم بأنه ابن عمر ، فإن الرواية الآتية بعد هذه وقعت بلفظ « أحسبه ابن عمر » وعندي في ثبوت كونه ابن عمر توقف لأنه ثبت أن ابن عمر لم يكن اطلع على كون هذه الآية منسوحة ، فروى أحمد من طريق مجاهد قال : دخلت على ابن عباس فقلت : كنت عند ابن عمر فقرأ ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخْفَوْهُ ﴾ فبكي ، فقال ابن عباس : ان هذه الآية لما أنزلت غمت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم غماً شديداً وقالوا : يا رسول الله هلكنا ، فإن قلوبنا ليست بأيدينا . فقال : قولوا سمعنا وأطعنا ، فقالوا ، فنسختها هذه الآية ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ وأصله عند مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس دون قصة ابن عمر « وأخرج الطبري بإسناد صحيح عن الزهري أنه سمع سعيد بن مرجانة يقول : كنت عند ابن عمر فتلا

هذه الآية ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ ﴾ فقال : والله لئن واخذنا الله بهذا لنهلكن ، ثم بكى حتى سمع نسيجه ، فقامت حتى أتيت ابن عباس فذكرت له ما قال ابن عمر وما فعل حين تلاها ، فقال : يغفر الله لأبي عبد الرحمن ، لعمرى لقد وجد المسلمون حين نزلت مثل ما وجد ، فأنزل الله ﴿ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا ﴾ وروى مسلم من حديث أبي هريرة قال « لما نزلت ﴿ اللَّهُ مَا السَّمَوَاتُ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ الآية اشتد ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر القصة مطولا وفيها « فلما فعلوا نسخها الله فأنزل الله ﴿ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا ﴾ إلى آخر السورة ، ولم يذكر قصة ابن عمر . ويمكن أن ابن عمر كان أولا لا يعرف القصة ثم لما تحقق ذلك جزم به فيكون مرسل صحابي ، والله أعلم

﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ﴾

وقال ابن عباس : إصرأ : عهدأ . ويقال : غفرانك : مغفرتك ، فاغفر لنا .

[٤٥٤٦] ٤٣٦٣ - حدثني إسحاق بن منصور قال حدثنا روح قال نا شعبة عن خالد الحذاء عن مروان الأصغر عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه - قال أحسبه ابن عمر - ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ ﴾ قال : نسختها الآية التي بعدها .

قوله ( باب آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه ) أى إلى آخر السورة .

قوله ( وقال ابن عباس : إصرأ عهدأ ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا ﴾ أى عهدأ ، وأصل الإصر الشيء الثقيل ، ويطلق على الشدید ، وتفسيره بالعهد تفسير باللائم لأن الوفاء بالعهد شديد . وروى الطبري من طريق ابن جريج في قوله ﴿ إصرأ ﴾ قال : عهدأ لا نطبق القيام به .

قوله ( ويقال غفرانك مغفرتك فاغفر لنا ) هو تفسير أى عبدة قال في قوله غفرانك أى مغفرتك أى اغفر لنا ، وقال الفراء : غفرانك مصدر وقع في موضع أمر فنصب ، وقال سيبويه التقدير اغفر غفرانك ، وقيل يحتمل أن يقدر جملة خبرية أى نستغفرك غفرانك والله أعلم .

قوله ( نسختها الآية التي بعدها ) قد عرف بيانه من حديثي ابن عباس وأبي هريرة والمراد بقوله نسختها أى أزال ما تضمنته من الشدة وبينت أنه وإن وقعت المحاسبة به لكنها لا تقع المؤاخذة به أشار إلى ذلك الطبري فراراً من إثبات دخول النسخ في الأخبار . وأجيب بأنه وإن كان خبراً لكنه يتضمن حكماً ومهما كان من الأخبار يتضمن الأحكام أمكن دخول النسخ فيه كسائر الأحكام وإنما الذى لا يدخله النسخ من الأخبار ما كان خبراً محضاً لا يتضمن حكماً كالإخبار عما مضى من أحاديث الأمم ونحو ذلك ويحتمل أن يكون المراد بالنسخ في الحديث التخصيص فإن المتقدمين يطلقون لفظ النسخ عليه كثيراً ، والمراد بالمحاسبة بما يخفى الإنسان ما يصمم عليه ويشرع فيه دون ما يخطر له ولا يستمر عليه ، والله أعلم

## سورة آل عمران

بسم الله الرحمن الرحيم

شفا حفرة: مثل شفا الركية وهو حرفها. والمسوم: الذي له سمي بعلامة أو بصوفة أو بما كان. ربيون: الجموع واحدها ربي. تبوي: تتخذ معسكراً. سنكتب: سنحفظ. نزلاً: ثواباً. ويجوز ومُنزل من عند الله كقولك أنزلته. وقال مجاهد: والخيل المسومة: المطهمة الحسان. قال سعيد بن جبير وعبد الله بن عبد الرحمن ابن أبيزى: الراعية: المسومة. وقال مجاهد: يخرج الحي من الميت: النطفة تخرج ميتة، ويخرج منها الحي.

قوله ( سورة آل عمران — بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لأبي ذر ولم أر البسمة لغيره .

قوله ( صر : برد ) هو تفسير أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ﴿ كمثل ريح فيها صر ﴾ : الصر شدة البرد .

قوله ( شفا حفرة مثل شفا الركية ) بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد التحتانية ( وهو حرفها ) كذا للأكثر بفتح المهملة وسكون الراء وللنسفي بضم الجيم والراء والأول أصوب ، والجرف الذي أضيف إليه شفا في الآية الأخرى غير شفا هنا ، وقد قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ شفا حفرة ﴾ شفا جرف ، وهو يقتضى التسوية بينهما في الإضافة وإلا فمدلول جرف غير مدلول حفرة ، فإن لفظ شفا يضاف إلى أعلى الشيء ومنه قوله ﴿ شفا جرف ﴾ وإلى أسفل الشيء منه ﴿ شفا حفرة ﴾ ويطلق شفا أيضاً على القليل تقول ما بقي منه شيء غير شفا أى غير قليل ، ويستعمل في القرب ومنه أشفى على كذا أى قرب منه .

قوله ( تبوي : تتخذ معسكراً ) هو تفسير أبي عبيدة ، قال في قوله ﴿ وإذ غدوت من أهلك تبوي المؤمنين مقاعد للقتال ﴾ أى تتخذ لهم مصافاً ومعسكراً . وقال غيره : تبوي تنزل ، بواه أنزله ، وأصله من المباءة وهي المرجع . والمقاعد جمع مقعد وهو مكان القعود ، وقد تقدم شيء من ذلك في غزوة أحد .

قوله ( ربيون : الجموع ، واحدها ربي ) هو تفسير أبي عبيدة قال في قوله ﴿ وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير ﴾ قال : الربيون الجماعة الكثيرة ، واحدها ربي ، وهو بكسر الراء في الواحد ، والجمع قراءة الجمهور . وعن علي وجماعة بضم الراء وهو من تغيير النسب في القراءتين إن كانت النسب إلى رب ، وعليها قراءة ابن عباس ربيون بفتح الراء وقيل بل هو منسوب إلى الربة أى الجماعة وهو بضم الراء ويكسرهما ، فإن كان كذلك فلا تغيير والله أعلم .

قوله ( تحسونهم : تستأصلونهم قتلاً ) وقع هذا بعد قوله « واحدها ربي » وهو تفسير أبي عبيدة أيضاً بلفظه وزاد : يقال حسنناهم من عند آخرهم أى استأصلناهم ، وقد تقدم بيان ذلك في غزوة أحد .

قوله ( غزاً واحدها غاز ) هو تفسير أبي عبيدة أيضاً ، قال في قوله ﴿ أو كانوا غزاً ﴾ لا يدخلها رفع ولا جر لأن واحدها غاز ، فخرجت مخرج قائل وقول انتهى . وقرأ الجمهور ﴿ غزاً ﴾ بالتشديد جمع غاز وقياسه غزاة ، لكن حملوا المعتل على الصحيح كما قال أبو عبيدة ، وقرأ الحسن وغيره « غزاً » بالتخفيف فقليل خفف الزاى كراهية الثقل ، وقيل أصله غزاة وحذف الهاء .

قوله ( سنكتب ما قالوا : سنحفظ ) هو تفسير أى عبدة أيضاً ، لكنه ذكره بضم الياء التحتانية على البناء للمجهول وهى قراءة حمزة ، وكذلك قرأ « وقتلهم » بالرفع عطفاً على الموصول لأنه منصوب المحل ، وقراءة الجمهور بالنون للمتكلم العظيم ، وقتلهم بالنصب على الموصول لأنه منصوب المحل ، وتفسير الكتابة بالحفظ تفسير باللازم ، وقد كثر ذلك فى كلامهم كما مضى ويأتى .

قوله ( نزلاً : ثواباً : ويجوز ومنزل من عند الله كقولك أنزلته ) هو قول أى عبدة أيضاً بنصه ، والنزل ما يهب للنزيل وهو الضيف ، ثم اتسع فيه حتى سمي به الغداء وإن لم يكن للضيف . وفى نزل قولان : أحدهما مصدر والآخر أنه جمع نازل كقول الأعشى « أو تنزلون فإننا معشر نزل » أى نزل ، وفى نصب نزلاً فى الآية أقوال : منها أنه منصوب على المصدر المؤكد لأنه معنى ﴿ لهم جنات ﴾ ننزلهم جنات نزلاً ، وعلى هذا يتخرج التأويل الأول لأن تقديره ينزلهم جنات رزقاً وعطاء من عند الله . ومنها أنه حال من الضمير فى « فيها » أى منزلة على أن نزلاً مصدر بمعنى المفعول ، وعليه يتخرج التأويل الثانى .

قوله ( والخيال المسومة : المسوم الذى له سيماء بعلامة ، أو بصوفة ، أو بما كان . وقال مجاهد : الخيل المسومة المطهمة الحسان . وقال سعيد بن جبير وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبى : المسومة الراعية ) أما التفسير الأول فقال أبو عبدة : الخيل المسومة المعلمة بالسيماء ، وقال أيضاً فى قوله ﴿ من الملائكة مسومين ﴾ أى معلمين . والمسوم الذى له سيماء بعلامة أو بصوفة أو بما كان . وأما قول مجاهد فرويناه فى تفسير الثورى رواية أى حذيفة عنه بإسناد صحيح ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن الثورى . وأما قول ابن جبير فوصله أبو حذيفة أيضاً بإسناد صحيح إليه . وأما قول ابن أبى فوصله الطبرى من طريقه ، وأورد مثله عن ابن عباس من طريق للعوفى عنه . وقال أبو عبدة أيضاً يجوز أن يكون معنى ﴿ مسومة ﴾ مرعاة ، من أستمها فصارت سائمة .

قوله ( وقال سعيد جبير : وحضوراً لا يأتى النساء ) وقع هذا بعد ذكر المسومة ، وصله الثورى فى تفسيره عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير به ، وأصل الحصر الحبس والمنع ، يقال لمن لا يأتى النساء أعم من أن يكون ذلك بطهارة كالعنين أو بمجاهدة نفسه ، وهو الممدوح والمراد فى وصف السيد يحى عليه السلام .

قوله ( وقال عكرمة : من فورهم غضبهم يوم بدر ) وصله الطبرى من طريق داود بن أبى هند عن عكرمة فى قوله ﴿ ويأتوكم من فورهم هذا ﴾ قال : فورهم ذلك كان يوم أحد غضبوا ليوم بدر بما لقوا ، وأخرجه عبد بن حميد من وجه آخر عن عكرمة فى قولهم ﴿ من فورهم هذا ﴾ قال من وجوههم هذا ، وأصل الفور العجلة والسرعة ، ومنه فارت القدر ، يعبر به عن الغضب لأن الغضببان يسارع إلى البطش .

قوله ( وقال مجاهد : يخرج الحى من الميت ) النطفة تخرج ميتة ويخرج منها الحى ) وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد فى قوله تعالى ( يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ) قال : الناس الأحياء من النطف الميتة والنطف الميتة من الناس الأحياء .

قوله ( الإبكار أول الفجر ، والعشى ميل الشمس إلى أن تغرب ) وقع هذا أيضاً عند غير أبى ذر ، وقد تقدم شرحه فى بدء الخلق



### ب ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ ﴾

وقال مجاهد : الحلال والحرام . ﴿ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ : يصدق بعضها بعضاً وكقوله : ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾ وكقوله : ﴿ وَيَجْعَلُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ وكقوله : ﴿ وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ ﴾ . ﴿ زَيْغٌ ﴾ : شك . ﴿ ابْتِغَاءُ الْفِتْنَةِ ﴾ : المشتبهات . ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ : يعلمون ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ .

[٤٥٤٧] ٤٣٦٤ - حدثنا عبد الله بن مسلمة قال نا يزيد بن إبراهيم التستري عن ابن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : تلا رسول الله صلى الله عليه هذه الآية ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ . قالت : قال رسول الله صلى الله عليه : « فَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ ، فاحذروهم » .

قوله ( منه آيات محكمات ) قال مجاهد : الحلال والحرام ﴿ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ يصدق بعضها بعضاً ، كقوله ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾ وكقوله ﴿ وَيَجْعَلُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ وكقوله ﴿ وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ ﴾ هكذا وقع فيه ، وفيه تغيير وبتريره يستقيم الكلام . وقد أخرجه عبد بن حميد بالإسناد الذي ذكرته قريباً إلى مجاهد ، قال في قوله تعالى ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ ﴾ قال ما فيه من الحلال والحرام ، وما سوى ذلك منه متشابه يصدق بعضه بعضاً ، هو مثل قوله ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾ إلى آخر ما ذكره .

قوله ( زَيْغٌ شك ) فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة ( المشتبهات ) هو تفسير مجاهد أيضاً وصله عبد بن حميد بهذا الإسناد كذلك ولفظه « وأما ﴿ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ قال : شك ﴿ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ ﴾ المشتبهات ، الباب الذي ضلوا منه وبه هلكوا .

قوله ( والراسخون في العلم ) يعلمون و ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ الآية ( وصله عبد بن حميد من الطريق المذكور عن مجاهد في قوله « والراسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون آمنا به » ومن طريق قتادة قال « قال الراسخون كما يسمعون آمنا به كل من عند ربنا المتشابه والمحكم ، فآمنوا بمتشابهه وعملوا بمحكمه فأصابوا » وهذا الذي ذهب إليه مجاهد من تفسير الآية يقتضي أن تكون الواو والراسخون عاطفة على معمول الاستثناء ، وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأ « وما يعلم تأويله إلا الله ، ويقول الراسخون في العلم آمنا به » فهذا يدل على أن الواو للاستئناف لأن هذه الرواية وإن لم تثبت بها القراءة لكن أقل درجاتها أن تكون خبراً بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن فيقدم كلاء في ذلك على من دونه ، ويؤيد ذلك أن الآية دلت على ذم متبعي المتشابه لوصفهم بالزَيْغِ وابتغاء الفتنة ، وصرح بوفق ذلك حديث الباب ، ودلت الآية على مدح الذين فوضوا العلم إلى الله وسلموا إليه ، كما مدح الله المؤمنين بالغييب . وحكى الفراء أن في قراءة أبي بن كعب مثل ذلك أعنى ويقول الراسخون في العلم آمنا به .

( تنبيه ) : سقط جميع هذه الآثار من أول السورة إلى هنا لأنى ذكر عن السرخسى ، وثبت عند أى ذكر عن شيخه قبل قوله منه آيات محكمات « باب » بغير ترجمة ، ووقع عند أى ذكر آثار أخرى : ففى أول السورة قوله « نقاة وتقية واحد » هو تفسير أى عبيدة أى أنهما مصدران بمعنى واحد وقد قرأ عاصم فى رواية عنه « إلا أن تتقوا منهم تقية » .

**قوله ( التستري ) بضم المثناة وسكون المهملة وفتح المثناة .**

**قوله ( عن ابن أبى مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة )** قد سمع ابن أبى مليكة من عائشة كثيراً وكثيراً أيضاً ما يدخل بينها وبينه واسطة ، وقد اختلف عليه فى هذا الحديث فأخرجه الترمذى من طريق أبى عامر الجزار عن ابن أبى مليكة عن عائشة ، ومن طريق زيد بن إبراهيم كما فى الباب بزيادة القاسم ، ثم قال : روى غير واحد هذا الحديث عن ابن أبى مليكة عن عائشة ولم يذكر القاسم ، وإنما ذكره يزيد بن إبراهيم انتهى . وقد أخرجه ابن أبى حاتم من طريق أبى الوليد الطيالسى عن يزيد بن إبراهيم وحمام بن سلمة جميعاً عن أبى مليكة عن القاسم ، فلم ينفرد يزيد بزيادة القاسم . ومن رواه عن ابن أبى مليكة بغير ذكر القاسم أيوب أخرجه ابن ماجه من طريقه ، ونافع بن عمر ، وابن جريج وغيرهما .

**قوله ( تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم )** أى قرأ ( هذه الآية : هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ) . قال أبو البقاء : أصل التشابه أن يكون بين اثنين ، فإذا اجتمعت الأشياء المتشابهة كان كل منها مشابهاً للآخر فصح وصفها بأنها متشابهة ، وليس المراد أن الآية وحدها متشابهة فى نفسها . وحاصله أنه ليس من شرط صحة الوصف فى الجمع صحة انبساط مفردات الأوصاف على مفردات الموصوفات ، وإن كان الأصل ذلك .

**قوله ( فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه )** قال الطبرى قيل إن هذه الآية نزلت فى الذين جادلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أمر عيسى ، وقيل فى أمر مدة هذه الأمة ، والثانى أولى لأن أمر عيسى قد بينه الله لنبيه فهو معلوم لأمته ، بخلاف أمر هذه الأمة فإن علمه خفى عن العباد . وقال غيره : المحكم من القرآن ما وضح معناه ، والمتشابه نقيضه . وسمى المحكم بذلك لوضوح مفردات كلامه واتقان تركيبه ، بخلاف المتشابه . وقيل المحكم ما عرف المراد منه إما بالظهور وإما بالتأويل ، والمتشابه ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة ، وخروج الدجال ، والحروف المقطعة فى أوائل السور . وقيل فى تفسير المحكم والمتشابه أقوال أخرى غير هذه نحو العشرة ليس هذا موضع بسطها ، وما ذكرته أشهرها وأقربها إلى الصواب وذكر الأستاذ أبو منصور البغدادى أن الأخير هو الصحيح عندنا ، وابن السمعاني أنه أحسن الأقوال والمختار على طريقة أهل السنة ، وعلى القول الأول جرى المتأخرون والله أعلم . وقال الطيبى : المراد بالمحكم ما اتضح معناه ، والمتشابه بخلافه ، لأن اللفظ الذى يقبل معنى إما أن يقبل غيره أو لا ، الثانى النص ، والأول إما أن تكون دلالة على ذلك المعنى راجحة أو لا ، والأول هو الظاهر ، والثانى إما أن يكون مساويه أو لا ، والأول هو المجمل ، والثانى المؤول . فالمشترك هو النص ، والظاهر هو المحكم ، والمشارك بين المجمل والمؤول هو المتشابه . ويؤيد هذا التقسيم أنه سبحانه وتعالى أوقع المحكم مقابلاً للمتشابه ، فالواجب أن يفسر المحكم بما يقابله ، ويؤيد ذلك أسلوب الآية وهو الجمع مع التقسيم لأنه تعالى فرق ما جمع فى معنى الكتاب بأن قال ﴿ منه آيات محكمات وأخر متشابهات ﴾ أراد أن يضيف إلى كل منهما

ما شاء منهما من الحكم فقال أولاً ﴿ فَمَا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ — إِلَى أَنْ قَالَ — وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ وكان يمكن أن يقال : وأما الذين في قلوبهم استقامة فيتبعون المحكم ، لكنه وضع موضع ذلك الراسخون في العلم لإتيان لفظ الرسوخ لأنه لا يحصل إلا بعد التبع التام والاجتهاد البليغ ، فإذا استقام القلب على طريق الرشاد ورسخ القدم في العلم أفصح صاحبه النطق بالقول الحق ، وكفى بدعاء الراسخين في العلم ﴿ رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ الخ شاهداً على أن ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ مقابل لقوله ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ وفيه إشارة على أن الوقف على قوله ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ تام وإلى أن علم بعض المتشابه مختص بالله تعالى ، وأن من حاول معرفته هو الذى أشار إليه في الحديث بقوله « فاحذروهم » وقال بعضهم : العقل مبتلى باعتقاد حقيقة المتشابه كابتلاء البدن بأداء العبادة ، كالحكيم إذا صنف كتاباً أجمل فيه أحياناً ليكون موضع خضوع المتعلم لأستاذه ، وكالملك يتخذ علامة يمتاز بها من يطلعه على سر وقيل : لو لم يقبل العقل الذى هو أشرف البدن لاستمر العالم في أهية العلم على الترد ، فبذلك يستأنس إلى التذلل بعز العبودية ، والمتشابه هو موضع خضوع العقول لبارها استسلاماً واعترافاً بقصورها ، وفي ختم الآية بقوله تعالى ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ تعريض بالزائغين ومدح للراسخين ، يعنى من لم يتذكر ويتعظ ويخالف هواه فليس من أولى العقول ، ومن ثم قال الراسخون ﴿ رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ إلى آخر الآية ، فخضعوا لبارهم لاشتراك العلم اللدنى بعد أن استعاذوا به من الزيغ النفساني وبالله التوفيق . وقال غيره . دلت الآية على أن بعض القرآن محكم وبعضه متشابه ، ولا يعارض ذلك قوله ﴿ أَحْكَمْتُ آيَاتِهِ ﴾ ولا قوله ﴿ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانٍ ﴾ حتى زعم بعضهم أن كله محكم ، وعكس آخرون ، لأن المراد بالإحكام في قوله ﴿ أَحْكَمْتُ ﴾ الاتقان في النظم وأن كلها حق من عند الله ، والمراد بالمتشابه كونه يشبه بعضه بعضاً في حسن السياق والنظم أيضاً ، وليس المراد اشتباه معناه على سامعه . وحاصل الجواب أن المحكم ورد بإزاء معنيين ، والمتشابه ورد بإزاء معنيين ، والله أعلم .

**قوله ( فَاوَلَيْكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ )** في رواية الكشميهني فاحذرهم بالإفراد والأولى أولى، والمراد التحذير من الإصغار إلى الذين يتبعون المتشابه من القرآن ، وأول ما ظهر ذلك من اليهود كما ذكره ابن إسحق في تأويلهم الحروف المقطعة وأن عددها بالجمل مقدار مدة هذه الأمة ، ثم أول ما ظهر في الإسلام من الخوارج حتى جاء عن ابن عباس أنه فسر بهم الآية ، وقصة عمر في إنكاره على ضبيع لما بلغه أنه يتبع المتشابه فضربه على رأسه حتى أدماه ، أخرجها الدارمي وغيره . وقال الخطائى : المتشابه على ضربين : أحدهما ما إذا رد إلى المحكم واعتبر به عرف معناه ، والآخر ما لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته ، وهو الذى يتبعه أهل الزيغ فيطلبون تأويله ، ولا يبلغون كنهه ، فيرتابون فيه فيفتنون ، والله أعلم .

**بَابُ ﴿ وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾**

[٤٥٤٨] ٤٣٦٥ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه قال : « ما من مولود يولد إلا والشيطان يمسه حين يولد ، فيستهل صارخاً من مس الشيطان إياه ، إلا مريم وابنها » . ثم يقول أبو هريرة : اقرؤوا إن شئتم : ﴿ وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ .

**قوله ( باب وإني أعيدها بك وذريتها من الشيطان الرجيم )** أورد فيه حديث أنى هريرة « ما من مولود يولد إلا والشيطان يمسه » الحديث ، وقد تقدم الكلام على شرحه واختلاف ألفاظه في أحاديث الأنبياء . وقد طعن صاحب « الكشف » في معنى هذا الحديث وتوقف في صحته فقال : إن صح هذا الحديث فمعناه أن كل مولود يطمع الشيطان في إغوائه إلا مريم وابنها فإنهما كانا معصومين ، وكذلك من كان في صفتهم ، لقوله تعالى ﴿ إلا عبادك منهم المخلصين ﴾ قال : واستهلال الصبي صارخاً من مس الشيطان تخييل لطمعه فيه كأنه يمسه ويضرب بيده عليه ويقول هذا ممن أغويه . وأما صفة النخس كما يتوهمه أهل الحشو فلا ، ولو ملك إبليس على الناس نخسهم لامتألت الدنيا صارخاً انتهى . وكلامه متعقب من وجوه ، والذي يقتضيه لفظ الحديث لا إشكال في معناه ، ولا مخالفة لما ثبت من عصمة الأنبياء بل ظاهر الخبر أن إبليس ممكن من مس كل مولود عند ولادته ، لكن من عباد الله المخلصين لم يضره ذلك المس أصلاً ، واستثنى من المخلصين مريم وابنها فإنه ذهب يمس على عادته فحيل بينه وبين ذلك : فهذا وجه الاختصاص ، ولا يلزم منه تسلطه على غيرهما من المخلصين . وأما قوله « لو ملك إبليس الخ » فلا يلزم من كونه جعل له ذلك عند ابتداء الوضع أن يستمر ذلك في حق كل أحد ، وقد أورد الفخر الرازي هذا الإشكال وبالحق في تقريره على عادته وأجمل الجواب فما زاد على تقريره أن الحديث خبر واحد ورد على خلاف الدليل ، لأن الشيطان إنما يغوى من يعرف الخير والشر ، والمولود بخلاف ذلك ، وأنه لو ممكن من هذا القدر لفعل أكثر من ذلك من إهلاك وإفساد ، وأنه لا اختصاص لمريم وعيسى بذلك دون غيرها ، إلى آخر كلام « الكشف » . ثم أجاب بأن هذه الوجوه محتملة ، ومع الاحتمال لا يجوز دفع الخبر انتهى وقد فتح الله تعالى بالجواب كما تقدم ، والجواب عن إشكال الإغواء يعرف مما تقدم أيضاً ، وحاصله أن ذلك جعل علامة في الابتداء على من يتمكن من إغوائه ، والله أعلم

**ب** ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾

لا خلاق : لا خير ، ﴿ أَلَيْمٌ ﴾ : مؤلم موجه ، من الألم ، وهو في موضع مفعول .

[٤٥٤٩] ٤٣٦٦ - حدثنا حجاج بن منهال قال نا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « من حلف بيمين صبر ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان » ، فأنزل الله تصديق ذلك : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خلاق لَهُمْ فِي الآخِرَةِ ﴾ إلى آخر الآية ، قال : فدخل الأشعث بن قيس وقال : ما يحدثكم أبو عبد الرحمن ؟ قلنا : كذا وكذا ، قال : في أنزلت ، كانت لي بئر في أرض ابن عم لي ، قال النبي صلى الله عليه : « بينتك أو يمينه » . قلت : إذا يحلف يا رسول الله ، فقال النبي صلى الله عليه : « من حلف على يمين صبر ليقطع بها مال امرئ مسلم وهو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان » .

[٤٥٥١] ٤٣٦٧ - حدثني علي بن أبي هاشم سمع هشيماً قال أنا العوام بن حوشب عن إبراهيم بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى أن رجلاً أقام سلعة في السوق ، فحلف بها : لقد أعطي بها ما لم يعطه ، ليقع فيها رجلاً من المسلمين . فنزلت ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ إلى آخر الآية .

٤٣٦٨- حدثنا نصر بن علي بن نصر قال نا عبد الله بن داود عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة أن امرأتين كانتا تخرزان في بيت - أو في الحجرة - فخرجت إحداهما وقد أنفذ بإشفى في كفها ، فادّعت على الأخرى ، فرُفِعَ إلى ابن عباس فقال ابن عباس : قال رسول الله صلى الله عليه : « لو يعطى الناس بدعواهم لذهب دماء قوم وأموالهم » . ذكروها بالله ، واقرؤوا عليها : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ ﴾ فذكروها ، فاعترفت . فقال ابن عباس : قال النبي صلى الله عليه : « اليمين على المدعى عليه » .

**قوله ( باب إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لاخلاق لهم ، لاخير )** قال أبو عبيدة في قوله ﴿ من خلاق ﴾ أى نصيب من خير .

**قوله ( أليم مؤلم موجه ، من الألم ، وهو في موضع مفعول )** هو كلام أى عبيدة أيضاً ، واستشهد بقول ذى الرمة « يصيبك وجهها وهج أليم » ثم ذكر حديث ابن مسعود « من حلف يمين صبر » وفيه قول الأشعث إن قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ : نزلت فيه وفي خصمة حين تحاكما في البئر ، وحديث عبد الله بن أبى أوفى أنها نزلت في رجل أقام سلعة في السوق فحلف لقد أعطى بها مالم يعطه ، وقد تقدما جميعا في الشهادات ، وأنه لامنافاة بينهما ، ويحمل على أن النزول كان بالسبيين جميعا ، ولفظ الآية أعم من ذلك ، ولهذا ، وقع في صدر حديث ابن مسعود ما يقتضى ذلك . وذكر الطبري من طريق عكرمة أن الآية نزلت في حبي بن أخطب وكعب بن الأشرف وغيرهما من اليهود الذين كتموا ما أنزل الله في التوراة من شأن النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا وحلفوا أنه من عند الله ، وقص الكلبي في تفسيره في ذلك قصة طويلة وهى محتملة أيضاً لكن المعتمد في ذلك ما ثبت في الصحيح ، وسنذكر ما يتعلق بحكم اليمين في كتاب الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى .

**قوله ( حدثنا نصر بن علي )** هو الجهضمي بجيم ومعجمة ، وعبد الله بن داود هو الخريبي بمعجمة وموحدة مصغر .

**قوله ( أن امرأتين )** سيأتى تسميتهما في كتاب الأيمان والنذور مع شرح الحديث ، وإنما أورده هنا لقول ابن عباس « اقرعوا عليها ﴾ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ ﴾ الآية « فإن فيه الإشارة إلى العمل بما دل عليه عموم الآية لا خصوص سبب نزولها ، وفيه أن الذى تتوجه عليه اليمين بهذه الآية ونحوها .

**قوله ( في بيت وفي الحجرة )** كذا للأكثر بواو العطف ، وللأصل وحده « في بيت أو في الحجرة » بأو ، والأول هو الصواب ، وسبب الخطأ في رواية الأصيل أن في السياق حذفاً بينه ابن السكن حيث جاء فيها « في بيت وفي الحجرة حدث » فالواو عاطفة ، أو الجملة حالية لكن المبتدأ محذوف ، وحدث بضم المهملة والتشديد وآخره مثله أى ناس يتحدثون . وحاصله أن المرأتين كانتا في البيت وكان في الحجرة المجاورة للبيت ناس يتحدثون ، فسقط المبتدأ من الرواية فصار مشكلاً فعُدل الراوى عن الواو إلى أو التى للترديد فراراً من استحالة كون المرأتين في البيت وفي الحجرة معاً . على أن دعوى الاستحالة مردودة لأن له وجهاً ويكون من عطف الخاص على العام ، لأن الحجرة أخص من البيت . لكن رواية ابن السكن أفصحت عن المراد فأغنت عن التقدير ، وكذا ثبت مثله في رواية الإسماعيلي ، والله أعلم

ب ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾ سواء : قصد [٤٥٥٣] ٤٣٦٩ - حدثني إبراهيم بن موسى عن هشام عن معمر... ح. وحدثني عبد الله بن محمد قال أنا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال حدثني ابن عباس قال نبي أبو سفيان من فيه إلى في قال : انطلقت في المدة التي كانت بيني وبين النبي صلى الله عليه ، قال : فبيننا أنا بالشام إذ جيء بكتاب من النبي صلى الله عليه إلى هرقل ، قال : وكان دحية الكلبي جاء به فدفعه إلى عظيم بصرى ، فدفعه عظيم بصرى إلى هرقل . قال : فقال هرقل : ها هنا أحد من قوم هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي ؟ فقالوا : نعم . فدعيت في نفر من قريش ، فدخلنا على هرقل ، فأجلسنا بين يديه ، فقال : أيكم أقرب نسباً من هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي ؟ فقال أبو سفيان : فقلت : أنا . فأجلسوني بين يديه وأجلسوا أصحابي خلفي . ثم دعا بترجمانه فقال : قل لهم : إني سائل هذا عن هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي ، فإن كذبتني فكذبوه . قال أبو سفيان : وأيم الله لولا أن يؤثر علي الكذب لكذبت . ثم قال لترجمانه : سله كيف حسبه فيكم . قال : قلت : هو فينا ذو حسب . قال : فهل كان من آبائه ملك ؟ قال : قلت : لا . قال : فهل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال ؟ قلت : لا . قال : أيتبعه أشراف الناس أم ضعفاؤهم ؟ قال : قلت : بل ضعفاؤهم . قال : يزيدون أو ينقصون ؟ قال : قلت : لا ، بل يزيدون . قال : هل يرتد أحد منهم عن دينه بعد أن يدخل فيه سخطه له ؟ قال : قلت : لا . قال : فهل قاتلتموه ؟ قلت : نعم . قال : فكيف كان قتالكم إياه ؟ قال : قلت : تكون الحرب بيننا وبينه سجالاً ، يصيب منا ونصيب منه . قال : فهل يغدر ؟ قال : قلت : لا ونحن منه في هذه المدة لا ندري ما هو صانع فيها . قال : والله ما أمكنني من كلمة أدخل فيها شيئاً غير هذه . قال : فهل قال هذا القول أحد قبله ؟ قلت : لا . ثم قال لترجمانه : قل له : إني سألتك عن حسبه فيكم ، فزعمت أنه فيكم ذو حسب ، وكذلك الرسل تبعث في أحساب قومها . وسألتك هل كان في آبائه ملك ؟ فزعمت أن لا ، فقلت : لو كان من آبائه ملك قلت : رجل يطلب ملك آبائه . وسألتك عن أتباعه أضعفاؤهم أم أشرافهم ؟ فقلت : بل ضعفاؤهم ، وهم أتباع الرسل . وسألتك هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال ؟ فزعمت : أن لا ، فعرفت أنه لم يكن ليدع الكذب على الناس ثم يذهب فيكذب على الله . وسألتك هل يرتد أحد منهم عن دينه بعد أن يدخل فيه سخطه له ؟ فزعمت أن لا ، وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشة القلوب . وسألتك هل يزيدون أو ينقصون ؟ فزعمت أنهم يزيدون ، وكذلك الإيمان حتى يتم . وسألتك هل قاتلتموه ؟ فزعمت أنكم قاتلتموه فتكون الحرب بينكم وبينهم سجالاً ينال منكم وتنالون منه ، وكذلك الرسل تبلى ثم تكون لهم العاقبة . وسألتك هل يغدر ؟ فزعمت أنه لا يغدر ، وكذلك الرسل لا تغدر . وسألتك : هل قال هذا القول أحد قبله ؟ فزعمت : أن لا ، فقلت : لو كان قال هذا القول أحد قبله قلت : رجل ائتم بقول قيل قبله . قال : ثم قال : يم يأمركم ؟ قال : قلت : يأمرنا بالصلاة والزكاة والصلة والعفاف . قال : إن يك كما تقول فيه حقاً فإنه نبي ، وقد كنت أعلم أنه خارج ، ولم أكن أظنه منكم ، ولو

أني أعلمُ أنني أخلصُ إليه لأحببتُ لقاءه، ولو كنتُ عندهُ لغسلتُ عن قدميه، وليلُغُنْ مُلكُهُ ما تحتَ قدميَّ. قال :  
ثم دعا بكتابِ رسولِ الله صلى الله عليه فقرأه، فإذا فيه : « بسمِ الله الرحمن الرحيم، من محمدٍ رسولِ الله، إلى  
هرقلَ عظيمِ الروم . سلامٌ على من اتَّبَعَ الهدى . أما بعدُ، فإني أدعوكُ بدعايةِ الإسلام . أسلمَ تسلمَ، وأسلمَ يؤتكَ  
اللهُ أجركَ مرتين . فإن تولَّيتَ فإنَّ عليكُ إثمُ الأريسيين . (ويا أهلَ الكتابِ تعالوا إلى كلمةٍ سواءٍ بيننا وبينكم أن  
لا نعبدَ إلا الله) إلى قوله : (اشهدوا بأنا مسلمون) فلما فرغَ من قراءةِ الكتابِ ارتفعتِ الأصواتُ عندهُ، وكثر  
اللغطُ، وأمرُ بنا فأخرجنا . قال : فقلتُ لأصحابي حينَ خرجنا : لقد أمرَ أمرُ ابنِ أبي كبشة، إنه ليخافهُ ملكُ بني  
الأصفر . فما زلتُ موقناً بأمرِ رسولِ الله صلى الله عليه أنه سيظهرُ حتى أدخلَ الله عليَّ الإسلام . قال الزهريُّ :  
فدعا هرقلُ عظماءَ الرومِ فجمعهم في دارِ له فقال : يا معشرَ الرومِ، هل لكم في الفلاحِ والرشدِ آخرَ الأبدِ، وأن  
يثبتَ لكم ملككم ؟ فحاصوا حيصاً حمر الوحشِ إلى الأبوابِ فوجدوها قد غلقت . فقال : عليَّ بهم . فدعا بهم  
فقال : إني إنما اختبرتُ شدتكم على دينكم، فقد رأيتُ منكم الذي أحببتُ، فسجدوا له ورضوا عنه .

**قوله ( باب قوله تعالى ﴿ قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ﴾ كذا للأكثر ، ولأبي ذر « وبينكم الآية » .**

**قوله ( سواء قصداً )** كذا لأبي ذر بالنصب ، ولغيره بالجر فيهما وهو أظهر على الحكاية ، لأنه يفسر قوله  
﴿ إلى كلمة سواء ﴾ وقد قرئ في الشواذ بالنصب وهي قراءة الحسن البصري قال الحوفي : أنتصب على المصدر ،  
أى استوت استواء . والقصد بفتح القاف وسكون المهملة : الوسط المعتدل ، قال أبو عبيدة في قوله ﴿ إلى  
كلمة سواء ﴾ أى عدل . وكذا أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس ، وأخرج الطبري عن  
قتادة مثله ، ونسبها الفراء إلى قراءة ابن مسعود . وأخرج عن أبي العالية أن المراد بالكلمة لا إله إلا الله ، وعلى  
ذلك يدل سياق الآية الذى تضمنه قوله ﴿ أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من  
دون الله ﴾ فإن جميع ذلك داخل تحت كلمة الحق وهي لا إله إلا الله ، والكلمة على هذا بمعنى الكلام ، وذلك  
سائغ في اللغة ، فتطلق الكلمة على الكلمات لأن بعضها ارتبط ببعض فصارت في قوة الكلمة الواحدة ، بخلاف  
اصطلاح النحاة في تفريقهم بين الكلمة والكلام . ثم ذكر المصنف حديث أبي سفيان في قصة هرقل بطوله ، وقد  
شرحته في بدء الوحي ، وأحلت بقية شرحه على الجهاد فلم يقدر إيرادها هناك . فأوردته هنا . وهشام في أول  
الإسناد هو ابن يوسف الصنعاني .

**قوله ( حدثني أبو سفيان من فيه إلى في )** إنما لم يقل إلى أذنى يشير إلى أنه كان متمكناً من الإصغاء إليه  
بحيث يجيبه إذا احتاج إلى الجواب ، فلذلك جعل التحديث متعلقاً بضمه ، وهو في الحقيقة إنما يتعلق بأذنه . واتفق  
أكثر الروايات على أن الحديث كله من رواية ابن عباس عن أبي سفيان إلا ما وقع من رواية صالح بن كيسان عن  
الزهري في الجهاد فإنه ذكر أول الحديث عن ابن عباس إلى قوله « فلما جاء قيصر كتاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال حين قرأه التمسوا لى ههنا أحداً من قومه لأسألهم عنه ، قال ابن عباس فأخبرني أبو سفيان أنه كان  
بالشام » الحديث . كذا وقع عند أبي يعلى من رواية الوليد بن محمد عن الزهري ، وهذه الرواية المفصلة تشعر بأن

فاعل « قال » الذى وقع هنا من قوله « قال وكان دحية الخ » هو ابن عباس لا أبو سفيان ، وفاعل « قال وقال هرقل هل هنا أحد » هو أبو سفيان .

**قوله ( هرقل )** بكسر الهاء وفتح الراء وسكون القاف على المشهور فى الروايات ، وحكى الجوهري وغير واحد من أهل اللغة سكون الراء وكسر القاف ، وهو اسم غير عربى فلا ينصرف للعلمية والعجمة .

**قوله ( فدعيت فى نفر من قريش فدخلنا على هرقل )** فيه حذف تقديره : فجاءنا رسوله ، فتوجهنا معه ، فاستأذن لنا فأذن فدخلنا . وهذه الفاء تسمى الفصيحة ، وهى الدالة على محذوف قبلها هو سبب لما بعدها ، سميت فصيحة لإفصاحها عما قبلها . وقيل لأنها تدل على فصاحة المتكلم بها فوصفت بالفصاحة على الإسناد المجازى ، ولهذا لا تقع إلا فى كلام بليغ . ثم إن ظاهر السياق أن هرقل أرسل إليه بعينه ، وليس كذلك ، وإنما كان المطلوب من يوجد من قريش . ووقع فى الجهاد « قال أبو سفيان : فوجدنا رسول قيصر ببعض الشام ، فانطلق نى وبأصحابى حتى قدمنا إلى إيلياء » وتقدم فى بدء الوحي أن المراد بالبعض غزة ، وقيصر هو هرقل وهرقل اسمه وقيصر لقبه .

**قوله ( فدخلنا على هرقل )** تقدم فى بدء الوحي بلفظ « فاتوه وهو بإيلياء ، وفى رواية هناك «وهم بإيلياء » واستشكلت ووجهت أن المراد الروم مع ملكهم ، والأول أصوب .

**قوله ( فأجلسنا بين يديه فقال : أيكم أقرب نسباً من هذا الرجل الذى يزعم أنه نبي ؟ فقال أبو سفيان : فقلت أنا . فأجلسوني بين يديه وأجلسوا أصحابى خلفى ، ثم دعا بترجمانه )** وهذا يقتضى أن هرقل خاطبهم أولاً بغير ترجمان ، ثم دعا بالترجمان ، لكن وقع فى الجهاد بلفظ « فقال لترجمانه : سلهم أيهم أقرب نسباً الخ » فيجمع بين هذا الاختلاف بأن قوله « ثم دعا بترجمانه » أى فأجلسه إلى جنب أبى سفيان ، لا أن المراد أنه كان غائباً فأرسل فى طلبه فحضر ، وكأن الترجمان كان واقفاً فى المجلس كما جرت به عادة ملوك الأعاجم ، فخاطبهم هرقل بالسؤال الأول ، فلما تحرر له حال الذى أراد أن يخاطبه من بين الجماعة أمر الترجمان بالجلوس إليه ليعبر عنه بما أراد ، والترجمان من يفسر لغة بلغة فعلى هذا لا يقال ذلك لمن فسر كلمة غريبة بكلمة واضحة ، فإن اقتضى معنى الترجمان ذلك فليعرف أنه الذى يفسر لفظاً بلفظ . وقد اختلف هل هو عربى أو معرب ؟ والثانى أشهر ، وعلى الأول فنونه زائدة اتفاقاً . ثم قيل هو من ترجيم الظن ، وقيل من الرجم ، فعلى الثانى تكون التاء أيضاً زائدة ، ويوجب كونه من الرجم أن الذى يلقي الكلام كأنه يرجم الذى يلقيه إليه .

**قوله ( أقرب نسباً من هذا الرجل )** من كأنها ابتدائية والتقدير «أيكم أقرب نسباً مبدؤه من هذا الرجل » أو هى بمعنى الباء ويؤيده أن فى الرواية التى فى بدء الوحي « بهذا الرجل » وفى رواية الجهاد « إلى هذا الرجل » ولا إشكال فيه فإن أقرب يتعدى بإلى ، قال الله تعالى ﴿ ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ﴾ والمفضل عليه محذوف تقديره من غيره ، ويحتمل أن يكون فى رواية الباب بمعنى الغاية فقد ثبت ورودها للغاية مع قلة .

**قوله ( وأجلسوا أصحابى خلفى )** فى رواية الجهاد « عند كتنى » وهى أخص ، وعند الواقدي « فقال لترجمانه : قل لأصحابه إنما جعلتكم عن كتفيه لتردوا عليه كذباً إن قاله .

**قوله ( عن هذا الرجل )** أشار إليه إشارة القرب لقرب العهد بذكره ، أو لأنه معهود فى أذهانهم لاشتراك



الجميع في معاداته . ووقع عند ابن إسحق من الزيادة في هذه القصة « قال أبو سفيان : فجعلت أزهد في شأنه وأصغر أمره وأقول : إن شأنه دون ما بلغك ، فجعل لا يلتفت إلى ذلك » .

**قوله ( فإن كذبنى )** بالتخفيف ( فكذبوه ) بالتشديد ، أى قال لترجمانه : يقول لكم ذلك . ولما جرت العادة أن مجالس الأكابر لا يواجه أحد فيها بالكذب احتراماً لهم ، أذن لهم هرقل في ذلك للمصلحة التي أرادها . قال محمد بن إسماعيل التيمي : كذب بالتخفيف يتعدى إلى مفعولين مثل صدق ، تقول كذبنى الحديث وصدقنى الحديث ، قال الله تعالى ﴿ لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق ﴾ وكذب بالتشديد يتعدى إلى مفعول واحد ، وهما من غرائب الألفاظ لمخالفتها الغالب لأن الزيادة تناسب الزيادة وبالعكس ، والأمر هنا بالعكس .

**قوله ( وايم الله )** بالهمزة وبغير الهمزة وفيها لغات أخرى تقدمت .

**قوله ( يؤثر )** بفتح المثناة أى ينقل .

**قوله ( كيف حسبه )** كذا هنا ، وفي غيرها « كيف نسبه » ؟ والنسب الوجه الذى يحصل به الأدلاء من جهة الآباء ، والحسب مايعده المرء من مفاخر آبائه وقوله « هو فينا ذو حسب » في غيرها « ذو نسب » واستشكل الجواب لأنه لم يزد على ما في السؤال لأن السؤال تضمن أن له نسباً أو حسباً ، والجواب كذلك . وأجيب بأن التنوين يدل على التعظيم كأنه قال : هو فينا ذو نسب كبير أو حسب رفيع . ووقع في رواية ابن إسحق « كيف نسبه فيكم ؟ قال في الذروة » وهى بكسر المعجمة وسكون الراء أعلى ما في البعير من السنام ، فكأنه قال هو من أعلننا نسباً . وفي حديث دحية عند البزار « حدثني عن هذا الذى خرج بأرضكم ما هو ؟ قال : شاب . قال : كيف حسبه فيكم ؟ قال هو في حسب ما لا يفضل عليه أحد . قال : هذه آية » .

**قوله ( هل كان في آبائه ملك )** في رواية الكشميهني « من آبائه » وملك هنا بالتنوين وهى تؤيد أن الرواية السابقة في بدء الوحي بلفظ « من ملك » ليست بلفظ الفعل الماضى .

**قوله ( قال يزيدون أم ينقصون )** كذا فيه بإسقاط همزة الاستفهام ، وقد جزم ابن مالك بجوازه مطلقاً خلافاً لمن خصه بالشعر .

**قوله ( قال هل يرتد الخ )** إنما لم يستغن هرقل بقوله بل يزيدون عن هذا السؤال لأنه لا ملازمة بين الارتداد والنقص ، فقد يرتد بعضهم ولا يظهر فيهم النقص باعتبار كثرة من يدخل وقلة من يرتد مثلاً .

**قوله ( سخطه له )** يريد أن من دخل في الشيء على بصيرة يبعد رجوعه عنه ، بخلاف من لم يكن ذلك من صميم قلبه فإنه يتزلزل بسرعة ، وعلى هذا يحمل حال من ارتد من قریش ، ولهذا لم يعرج أبو سفيان على ذكرهم ، وفيهم صهره زوج ابنته أم حبيبة وهو عبيد الله بن جحش ، فإنه كان أسلم وهاجر إلى الحبشة بزوجه ثم تنصر بالحبشة ومات على نصرانيته ، وتزوج النبی صلى الله عليه وسلم أم حبيبة بعده ، وكأنه ممن لم يكن دخل في الإسلام على بصيرة ، وكان أبو سفيان وغيره من قریش يعرفون ذلك منه ولذلك لم يعرج عليه خشية أن يكذبوه ، ويحتمل أن يكونوا عرفوه بما وقع له من التنصر وفيه بعد ، أو المراد بالارتداد الرجوع إلى الدين الأول ، ولم يقع ذلك

لعبيد الله بن جحش ، ولم يطلع أبو سفيان على من وقع له ذلك . زاد في حديث دحية « أرايت من خرج من أصحابه إليكم هل يرجعون إليه ؟ قال نعم » .

**قوله ( فهل قاتلتموه )** نسب ابتداء القتال إليهم ولم يقل قاتلكم فينسب ابتداء القتال إليه محافظة على احترامه ، أو لاطلاعه على أن النبي لا يبدأ قومه بالقتال حتى يقاتلوه ، أو لما عرفه من العادة من حمية من يدعى إلى الرجوع عن دينه . وفي حديث دحية « هل ينكب إذا قاتلكم ؟ قال : قد قاتله قوم فهزمهم وهزموه ، قال : هذه آية » .

**قوله ( يصيب منا ونصيب منه )** وقعت المقاتلة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش قبل هذه القصة في ثلاثة مواطن : بدر وأحد والخندق ، فأصاب المسلمون من المشركين في بدر وعكسه في أحد ، وأصيب من الطائفتين ناس قليل في الخندق ، فصح قول أبي سفيان يصيب منا ونصيب منه ، ولم يصب من تعقب كلامه وأن فيه دسيسة لم ينبه عليها كما نبه على قوله « ونحن منه في مدة لا ندرى ما هو صانع فيها » والحق أنه لم يدس في هذه القصة شيئاً وقد ثبت مثل كلامه هذا من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم كما أشرت إليه في بدء الوحي .

**قوله ( إني سألتك عن حسبه فيكم )** ذكر الأسئلة والأجوبة على ترتيب ما وقعت ، وأجاب عن كل جواب بما يقتضيه الحال ، وحاصل الجميع ثبوت علامات النبوة في الجميع : فالبعض مما تلقفه من الكتب ، والبعض مما استقرأه بالعادة ، ووقع في بدء الوحي إعادة الأجوبة مشوشة الترتيب ، وهو من الراوى ، بدليل أنه حذف منها واحدة وهى قوله « هل قاتلتموه الخ » ووقع في رواية الجهاد شىء خالفت فيه ما في الموضعين ، فإنه أضاف قوله « بم يأمركم » إلى بقية الأسئلة فكملت بها عشرة ، وأما هنا فإنه أخر قوله « بم يأمركم » إلى ما بعد إعادة الأسئلة والأجوبة وما رتب عليها وقوله « قال لترجمانه قل له — أى قل لأبى سفيان — إني سألتك » أى قل له حاكياً عن هرقل إني سألتك ، أو المراد إني سألتك على لسان هرقل ، لأن الترجمان يعيد كلام هرقل ويعيد لهرقل كلام أبى سفيان ، ولا يبعد أن يكون هرقل كان يفقه بالعربية ويأنف من التكلم بغير لسان قومه كما جرت به عادة الملوك من الأعاجم .

**قوله ( قلت لو كان من آبائه )** أى قلت في نفسى ، وأطلق على حديث النفس قولاً .

**قوله ( ملك أبيه )** أفرده ليكون أعذر في طلب الملك ، بخلاف ما لو قال ملك آبائه ، أو المراد بالأب ما هو أعم من حقيقته ومجازه .

**قوله ( وكذلك الإيمان إذا خالط )** يرجح أن الرواية التى في بدء الوحي بلفظ « حتى يخالط » وهم والصواب « حين » كما للأكثر .

**قوله ( قلت يأمرنا بالصلاة الخ )** في بدء الوحي « فقلت يقول اعبدا الله الخ » واستدل به على إطلاق الأمر على صيغة افعل وعلى عكسه ، وفيه نظر لأن الظاهر أنه من تصرف الرواة ، ويستفاد منه أن المأمورات كلها كانت معروفة عند هرقل ولهذا لم يستفسره عن حقائقها .

**قوله ( إن بك ما تقول فيه حقاً فإنه نبى )** وقع في رواية الجهاد « وهذه صفة نبى » وفي مرسل سعيدي بن

المسيب عند ابن أبي شيبة « فقال هو نبي » ووقع في « أمالي المحاملي » رواية الأصهبانيين من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن أبي سفيان أن صاحب بصرى أخذه وناساً معه وهم في تجارة فذكر القصة مختصرة دون الكتاب وما فيه وزاد في آخرها « قال فأخبرني هل تعرف صورته إذا رأيته ؟ قلت : نعم ، فأدخلت كنيسة لهم فيها الصور فلم أره ، ثم أدخلت أخرى فإذا أنا بصورة محمد وصورة أبي بكر إلا أنه دونه . وفي دلائل النبوة لأبي نعيم » بإسناد ضعيف « إن هرقل أخرج لهم سقفاً من ذهب عليه قفل من ذهب فأخرج منه حريرة مطوية فيها صور فعرضها عليهم إلى أن كان آخرها صورة محمد ، فقلنا بأجمعنا : هذه صورة محمد ، فذكر لهم أنها صور الأنبياء وأنه خاتمهم صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( وقد كنت أعلم أنه خارج ، ولم أكن أظنه منكم )** أى أعلم أن نبياً سيبعث في هذا الزمان ، لكن لم أعلم تعيين جنسه . وزعم بعض الشراح أنه كان يظن أنه من بنى إسرائيل لكثرة الأنبياء فيهم ، وفيه نظر لأن اعتماد هرقل في ذلك كان على ما اطلع عليه من الاسرائيليات ، وهى طافحة بأن النبي الذي يخرج في آخر الزمان من ولد إسماعيل ، فيحمل قوله « لم أكن أظن أنه منكم » أى من قريش .

**قوله ( لأحببت لقاءه )** في بدء الوحي « لتجشمت » بحجم ومعجمة أى تكلفت ، ورجحها عياض لكنها نسبها لرواية مسلم خاصة ، وهى عند البخارى أيضاً . وقال النووى : قوله « لتجشمت لقاءه » أى تكلفت الوصول إليه وارتكبت المشقة في ذلك ، ولكنى أخاف أن أقطع دونه . قال ولا عذر له في هذا لأنه عرف صفة النبي ، لكنه شح بملكه ورغب في بقاء رياسته فأثرها . وقد جاء مصرحاً به في صحيح البخارى ، قال شيخنا شيخ الإسلام : كذا قال ، ولم أر في شيء من طرق الحديث في البخارى ما يدل على ذلك . قلت : والذي يظهر لى أن النووى عنى ما وقع في آخر الحديث عند البخارى دون مسلم من القصة التى حكاها ابن الناطور ، وأن في آخرها في بدء الوحي أن هرقل قال « إني قلت مقالتي آنفاً أختبر بها شدتكم على دينكم ، فقد رأيته » وزاد في آخر حديث الباب « فقد رأيته الذي أحببت » فكان النووى أشار إلى هذا والله أعلم . وقد وقع التعبير بقوله « شح بملكه » في الحديث الذي أخرجه .

**قوله ( ثم دعا بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقراه )** ظاهره أن هرقل هو الذي قرأ الكتاب ، ويحتمل أن يكون الترجمان قرأه ونسبت قراءته إلى هرقل مجازاً لكونه الأمر به ، وقد تقدم في رواية الجهاد بلفظ « ثم دعا بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقري » وفي مرسل محمد بن كعب القرظي عند الواقدي في هذه القصة « فدعا الترجمان الذي يقرأ بالعربية فقراه » ووقع في رواية الجهاد مآظهم أن قراءة الكتاب وقعت مرتين ، فإن في أوله « فلما جاء قيصر كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين قرأه : التمسوا لى ههنا أحداً من قومه لأسأله عن » قال ابن عباس : فأخبرني أبو سفيان أنه كان بالشام في رجال من قريش « فذكر القصة إلى أن قال « ثم دعا بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقري » والذي يظهر لى أن هرقل قرأه بنفسه أولاً ثم لما جمع قومه وأحضر أبا سفيان ومن معه وسأله وأجابه أمر بقراءة الكتاب على الجميع ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله أولاً « فقال حين قرأه » أى قرأ عنوان الكتاب لأن كتاب النبي صلى الله عليه وسلم كان محتوماً بختمه وختمه محمد رسول الله ، ولهذا قال إنه يسأل عن هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي ، ويؤيد هذا الاحتمال أن من جملة الأسئلة قول هرقل « بم يأمركم ؟ فقال أبو سفيان : يقول اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً » وهذا بعينه في الكتاب ، فلو كان

هرقل قرأه أولاً ما احتاج إلى السؤال عنه ثانياً ، نعم يحتمل أن يكون سأل عنه ثانياً مبالغة في تقريره ، قال النوى : في هذه القصة فوائد ، منها جواز مكاتبة الكفار ودعائهم إلى الإسلام قبل القتال ، وفيه تفصيل : فمن بلغته الدعوة وجب إنذارهم قبل قتالهم ، وإلا استحب . ومنها وجوب العمل بخبر الواحد وإلا لم يكن في بعث الكتاب مع دحية وحده فائدة . ومنها وجوب العمل بالخط إذا قامت القرائن بصدقه .

**قوله ( فإذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم )** قال النوى : فيه استحباب تصدير الكتب بسم الله الرحمن الرحيم وإن كان المبعوث إليه كافراً ، ويحمل قوله في حديث أبي هريرة « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع » أي بذكر الله كما جاء في رواية أخرى فإنه روى على أوجه بذكر الله بسم الله بحمد الله . قال : وهذا الكتاب كان ذا بال من المهمات العظام ولم يبدأ فيه بلفظ الحمد بل بالبسملة انتهى والحديث الذي أشار إليه أخرجه أبو عوانة في صحيحه وصححه ابن حبان أيضاً وفي إسناده مقال وعلى تقدير صحته فالرواية المشهورة فيه بلفظ حمداً لله ، وما عدا ذلك من الألفاظ التي ذكرها النوى وردت في بعض طرق الحديث بأسانيد واهية . ثم اللفظ وإن كان عاماً لكن أريد به الخصوص وهي الأمور التي تحتاج إلى تقدم الخطبة ، وأما المراسلات فلم تجر العادة الشرعية ولا العرفية بابتدائها بذلك ، وهو نظير الحديث الذي أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة أيضاً بلفظ « كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء » فالابتداء بالحمد واشترط التشهد خاص بالخطبة ، بخلاف بقية الأمور المهمة فبعضها يبدأ فيه بالبسملة تامة كالمراسلات ، وبعضها بسم الله فقط كما في أول الجماع والذبيحة ، وبعضها بلفظ من الذكر مخصوص كالتكبير ، وقد جمعت كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى الملوك وغيرهم فلم يقع في واحد منها البداءة بالحمد بل بالبسملة ، وهو يؤيد ما قرره والله أعلم . وقد تقدم في الحيض استدلال المصنف بهذا الكتاب على جواز قراءة الجنب القرآن وما يرد عليه ، وكذا في الجهاد الاستدلال به على جواز السفر بالقرآن إلى أرض العدو وما يرد عليه بما أغنى عن الإعادة ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند ابن أبي شيبة « أن هرقل لما قرأ الكتاب قال : هذا كتاب لم أسمع به بعد سليمان عليه السلام » كأنه يريد الابتداء بسم الله الرحمن الرحيم ، وهذا يؤيد ما قدمناه أنه كان عالماً بأخبار أهل الكتاب .

**قوله ( من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم )** وقع في بدء الوحي وفي الجهاد « من محمد بن عبد الله ورسوله » وفيه إشارة إلى أن رسل الله وإن كانوا أكرم الخلق على الله فهم مع ذلك مقرون بأنهم عبيد الله ، وكأن فيه إشارة إلى بطلان ما تدعيه النصارى في عيسى عليه السلام . وذكر المدائني أن القارئ لما قرأ من محمد رسول الله إلى عظيم الروم غضب أخو هرقل واجتذبت الكتاب ، فقال له هرقل : مالك ؟ فقال : بدأ بنفسه وسماك صاحب الروم فقال هرقل : إنك لضعيف الرأي ، أتريد أن أرمي بكتاب قبل أن أعلم ما فيه ؟ لئن كان رسول الله إنه لأحق أن يبدأ بنفسه ، ولقد صدق أنا صاحب الروم ، والله مالكي ومالكهم . وأخرج الحسن بن سفيان في مسنده من طريق عبد الله بن شداد عن دحية « بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب إلى هرقل ، فقدمت عليه فأعطيته الكتاب » وعنده ابن أخ له أحمر أزرق سبط الرأس ، فلما قرأ الكتاب نخر ابن أخيه نخرة فقال : لا تقرأ ، فقال قيصر : لم ؟ قال : لأنه بدأ بنفسه وقال : صاحب الروم ولم يقل ملك الروم . قال : اقرأ فقرأ الكتاب .

**قوله ( إلى هرقل عظيم الروم )** عظيم بالجبر على البذل ويجوز الرفع على القطع والنصب على الاختصاص ، والمراد من تعظيمه الروم وتقدمه للرياسة عليها .

**قوله ( أما بعد )** تقدم في كتاب الجمعة في « باب من قال في الخطبة بعد الشاء أما بعد » الإشارة إلى عدد من روى من الصحابة هذه الكلمة وتوجيهها ، ونقلت هناك أن سيبويه قال : إن معنى أما بعد مهما يكن من شيء . وأقول هنا : سيبويه لا يخص ذلك بقولنا أما بعد بل كل كلام أوله أما وفيه معنى الجزء قاله في مثل أما عبد الله فمنطلق ، والفاء لازمة في أكثر الكلام ، وقد تحذف وهو نادر . قال الكرماني « فإن قلت أما للتفصيل فأين القسم ؟ ثم أجاب بأن التقدير أما الابتداء فهو بسم الله ، وأما المكتوب فهو من محمد الخ ، وأما المكتوب به فهو ما ذكر في الحديث . وهو توجيه مقبول ، لكنه لا يطرد في كل موضع ، ومعناها الفصل بين الكلامين . واختلف في أول من قالها فقييل : داود عليه السلام ، وقيل يعرب بن قحطان ، وقيل كعب بن لؤى ، وقيل قس بن ساعدة ، وقيل سحبان . وفي « غرائب مالک للدارقطني » أن يعقوب عليه السلام قالها ، فإن ثبت وقتلنا إن قحطان من ذرية إسماعيل فيعقوب أول من قالها مطلقاً ، وإن قلنا إن قحطان قبل إبراهيم عليه السلام فيعرب أول من قالها ، والله أعلم .

**قوله ( أسلم تسلم )** فيه بشارة لمن دخل في الإسلام أنه يسلم من الآفات اعتباراً بأن ذلك لا يختص بهرقل ، كما أنه لا يختص بالحكم الآخر وهو قوله أسلم يؤتك الله أجرك مرتين ، لأن ذلك عام في حق من كان مؤمناً بنبيه ثم آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( وأسلم يؤتك )** فيه تقوية لأحد الاحتمالين المتقدمين في بدء الوحي ، وأنه أعاد أسلم تأكيداً ، ويحتمل أن يكون قوله أسلم أولاً أى لا تعتقد في المسيح ما تعتقده النصارى ، وأسلم ثانياً أى ادخل في دين الإسلام ، فلذلك قال بعد ذلك « يؤتك الله أجرك مرتين »

( تنبيه ) : لم يصرح في الكتاب بدعائه إلى الشهادة للنبي صلى الله عليه وسلم بالرسالة ، لكن ذلك منطوق في قوله « والسلام على من اتبع الهدى » وفي قوله « أدعوك بدعاية الإسلام » وفي قوله « أسلم » فإن جميع ذلك يتضمن الإقرار بالشهادتين .

**قوله ( إثم الأريسين )** تقدم ضبطه وشرحه في بدء الوحي ، ووجدته هناك في أصل معتمد بتشديد الراء ، وحكى هذه الرواية أيضاً صاحب « المشارق » وغيره ، وفي أخرى « الأريسين » بتحتانية واحدة ، قال ابن الأعرابي : أرس يأرس بالتخفيف فهو أريس ، وأرس بالتشديد يؤرس فهو إريس ، وقال الأزهري : بالتخفيف وبالتشديد الأكار لغة شامية ، وكان أهل السواد أهل فلاحه وكانوا مجوساً ، وأهل الروم أهل صناعة فأعلموا بأنهم وإن كانوا أهل كتاب فإن عليهم إن لم يؤمنوا من الإثم إثم المجوس انتهى . وهذا توجيه آخر لم يتقدم ذكره . وحكى غيره أن الأريسين ينسبون إلى عبد الله بن أريس رجل كان تعظمه النصارى ابتدع في دينهم أشياء مخالفة لدين عيسى ، وقيل إنه من قوم بعث إليهم نبي فقتلوه ، فالتقدير على هذا : فإن عليك مثل إثم الأريسين . وذكر ابن حزم أن أتباع عبد الله بن أريس كانوا أهل مملكة هرقل ، ورده بعضهم بأن الأريسين كانوا قليلاً وما كانوا يظهرون رأيهم ، فإنهم كانوا ينكرون التثليث . وما أظن قول ابن حزم إلا عن أصل ، فإنه لا يجازف في النقل . ووقع في رواية الأصيلي اليريسين بتحتانية في أوله ، وكأنه بتسهيل الهمزة . وقال ابن سيده في « المحكم » : الأريس الأكار عند ثعلب ، والأمين عند كراع ، فكأنه من الأضداد ، أى يقال للتابع والمتبوع ، والمعنى في الحديث صالح على الرأيين ، فإن كان المراد التابع فالمعنى إن عليك مثل إثم التابع لك على ترك الدخول في الإسلام ، وإن كان المراد

المتبوع فكأنه قال فإن عليك إثم المتبوعين ، وإثم المتبوعين يضاعف باعتبار ما وقع لهم من عدم الإذعان إلى الحق من إضلال أتباعهم . وقال النووي : نبه بذكر الفلاحين على بقية الرعية لأنهم الأغلب ، ولأنهم أسرع انقياداً . وتعقب بأن من الرعايا غير الفلاحين من له صرامة وقوة وعشيرة ، فلا يلزم من دخول الفلاحين في الإسلام دخول بقية الرعايا حتى يصح أنه نبه بذكرهم على الباقيين ، كذا تعقبه شيخنا شيخ الإسلام . والذي يظهر أن مراد النووي أنه نبه طائفة من الطوائف على بقية الطوائف كأنه يقول إذا امتنعت كان عليك إثم كل من امتنع بامتناعك وكان يطيع لو أطعت كالفلاحين ، فلا وجه للتعقب عليه . نعم قول أنى عبيد في « كتاب الأموال » ليس المراد بالفلاحين الزراعين فقط بل المراد به جميع أهل المملكة ، إن أراد به على التقرير الذي قررت به كلام النووي فلا اعتراض عليه ، وإلا فهو معترض . وحكى أبو عبيد أيضاً أن الأريسين هم الخول والخدم ، وهذا أخص من الذي قبله ، إلا أن يريد بالخول ما هو أعم بالنسبة إلى من يحكم الملك عليه . وحكى الأزهري أيضاً أن الأريسين قوم من المجوس كانوا يعبدون النار ويحرمون الزنا وصناعتهم الحراثة ويخرجون العشر مما يزرعون ، لكنهم يأكلون الموقودة . وهذا أثبت فمعنى الحديث فإن عليك مثل إثم الأريسين كما تقدم .

**قوله ( فلما فرغ )** أى القارئ ، ويحتمل أن يريد هرقل ونسب إليه ذلك مجازاً لكونه الأمر به ، ويؤيده قوله بعده « عنده » فإن الضمير فيه وفيما بعده لهرقل جزماً .

**قوله ( ارتفعت الأصوات عنده وكثر اللفظ )** ووقع في الجهاد « فلما أن قضى مقالته علت أصوات الذين حوله من عظماء الروم وكثر لفظهم ، فلا أدري ما قالوا » لكن يعرف من قرائن الحال أن اللفظ كان لما فهموه من هرقل من ميله إلى التصديق .

**قوله ( لقد أمر أمر ابن أبى كبشة )** تقدم ضبطه في بدء الوحي وأن « أمر » الأول بفتح الهمزة وكسر الميم ، والثاني بفتح الهمزة وسكون الميم ، وحكى ابن التين أنه روى بكسر الميم أيضاً . وقد قال كراع في « المجرد » ورجع أمر بفتح ثم كسر أى كثير فحينئذ يصير المعنى لقد كثر كثير ابن أبى كبشة وفيه قلق ، وفي كلام الزنجشري ما يشعر بأن الثاني بفتح الميم فإنه قال أمرة على وزن بركة الزيادة ، ومنه قول أبى سفيان « لقد أمر أمر محمد » انتهى . هكذا أشار إليه شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين في شرحه ورده ، والذي يظهر لى أن الزنجشري إنما أراد تفسير اللفظة الأولى وهى أمر بفتح ثم كسر وأن مصدرها أمر بفتحين والأمر بفتحين الكثرة والعظم والزيادة ، ولم يرد ضبط اللفظة الثانية والله أعلم .

**قوله ( قال الزهرى فدعا عظماء الروم فجمعهم الخ )** هذه قطعة من الرواية التى وقعت في بدء الوحي عقب القصة التى حكاه ابن الناطور ، وقد بين هناك أن هرقل دعاهم في دسكرة له بحمص وذلك بعد أن رجع من بيت المقدس وكتب صاحبه الذى برومية فجاءه جوابه يوافقه على خروج النبی صلى الله عليه وسلم ، وعلى هذا فالفاء في قوله « فدعا » فصيحة ، والتقدير قال الزهرى فسار هرقل إلى حمص فكتب إلى صاحبه برومية فجاءه جوابه فدعا الروم

( تنبيه ) : وقع في « سيرة ابن إسحق » من روايته عن الزهرى بإسناد حديث الباب إلى أبى سفيان بعض القصة التى حكاهما الزهرى عن ابن الناطور ، والذي يظهر لى أنه دخل عليه حديث في حديث ، ويؤيده أنه حكى قصة الكتاب عن الزهرى قال « حدثني أسقف من النصارى قد أدرك ذلك الزمان » قلت : وهذا هو ابن

الناطور ، وقصة الكتاب إنما ذكرها الزهري من طريق أبي سفيان ، وقد فصل شعيب بن أبي حمزة عن الزهري الحديث تفصيلاً واضحاً ، وهو أوثق من ابن إسحق وأتقن ، فروايته هي المحفوظة ورواية ابن إسحق شاذة ، وعمل هذا التنبيه أن يذكر في الكلام على الحديث في بدء الوحي ، لكن فات ذكره هناك فاستدركته هنا .

**قوله ( فجمعهم في دار له فقال )** تقدم في بدء الوحي أنه جمعهم في مكان وكان هو في أعلاه فاطلع وصنع ذلك خوفاً على نفسه أن ينكروا مقالته فيبادروا إلى قتله .

**قوله ( آخر الأبد )** أي يدوم ملككم إلى آخر الزمان . لأنه عرف من الكتب أن لا أمة بعد هذه الأمة ولا دين بعد دينها ، وأن من دخل فيه آمن على نفسه فقال لهم ذلك .

**قوله ( فقال على بهم ، فدعا بهم فقال )** فيه حذف تقديره فردوهم فقال .

**قوله ( فقد رأيتم منكم الذي أحببت )** يفسرها ما وقع مختصراً في بدء الوحي مقتصرأ على قوله « فقد رأيتم » واكتفى بذلك عما بعده .

**قوله ( فسجدوا له ورضوا عنه )** يشعر بأنه كان من عاداتهم السجود للملوكهم ، ويحتمل أن يكون ذلك إشارة إلى تقيلهم الأرض حقيقة . فإن الذي يفعل ذلك ربما صار غالباً كهيئة الساجد ، وأطلق أنهم رضوا عنه بناء على رجوعهم عما كانوا هموا به عند تفرقهم عنه من الخروج والله أعلم . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم : البداءة باسم الكاتب قبل المكتوب إليه ، وقد أخرج أحمد وأبو داود عن العلاء بن الحضرمي أنه كتب إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكان عامله على البحرين فبدأ بنفسه « من العلاء إلى محمد رسول الله » وقال ميمون : كانت عادة ملوك العجم إذا كتبوا إلى ملوكهم بدعوا باسم ملوكهم فتبعهم بنو أمية . قلت : وسأقي في الأحكام أن ابن عمر كتب إلى معاوية فبدأ باسم معاوية ، وإلى عبد الملك كذلك ، وكذا جاء عن يزيد بن ثابت إلى معاوية ، عند البزار بسند ضعيف عن حنظلة الكاتب أن النبي صلى الله عليه وسلم وجه علياً وخالد بن الوليد فكتب إليه خالد فبدأ بنفسه وكتب إليه على فبدأ برسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يعب واحد منهما ، وقد تقدم الكلام على « أما بعد » في كتاب الجمعة

ب ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ الآية

٤٣٧٠ - حدثنا إسماعيل قال قال نبي مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول : كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة نخلاً ، وكان أحب أمواله إليه بيرحاً ، وكانت مستقبله المسجد ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب . فلما أنزلت : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ قام أبو طلحة فقال : يا رسول الله ، إن الله يقول : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ وإن أحب أموالي إلي بيرحاً ، وإنها صدقة لله أرجو برّها وذخرها عند الله ، فضعتها يا رسول الله حيث أراك الله . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بخ ذلك مال رابح ، ذلك مال رابح . وقد سمعت ما قلت وإنني أرى أن تجعلها في الأقربين » . قال أبو طلحة : أفعل يا رسول الله . فقسمها أبو طلحة في أقاربه وفي بني عمه . قال عبد الله بن يوسف وروح بن عبادة « ذلك مال رابح » . حدثنا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك : « رابح » . [٤٥٥٤]

**قوله ( باب لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون الآية )** كذا لأبي ذر . ولغيره « إلى به عليم » ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة بيرحاء ، وقد تقدم ضبطها في الزكاة ، وشرح الحديث في الوقف .

**قوله ( وقال عبد الله بن يوسف وروح بن عباد عن مالك قال رابع )** يعني أن المذكورين روايا الحديث عن مالك بإسناده فوافقا فيه إلا في هذه اللفظة ، فأما رواية عبد الله بن يوسف فوصلها المؤلف في الوقف عنه ، ووقع عند المزى أنه أوردها في التفسير موصولة عن عبد الله بن يوسف أيضاً ، وأما رواية روح بن عباد فتقدم في الوكالة أن أحمد وصلها عنه ، وذكرت هناك ما وقع للرواة عن مالك في ضبط هذه اللفظة وهل هي راجع بالموحدة أو التحتانية مع الشرح .

**قوله ( حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك رابع )** كذا اختصره ، وكان قد ساقه بتمامه من هذا الوجه في كتاب الوكالة .

( تنبيه ) : وقع هنا لغير أبي ذر « حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثني أبي عن ثمامة عن أنس قال : فجعلها لحسان وأبي بن كعب ، وأنا أقرب إليه منهما ، ولم يجعل لي منها شيئاً » وهذا طرف من الحديث ، وقد تقدم بتمامه في الوقف مع شرحه ، وأغفل المزى التنبيه على هذا الطريق هنا ، ومن عمل بالآية ابن عمر فروى البزار من طريقه أنه قرأها ، قال فلم أجِد شيئاً أحب إلي من مرجانة جارية لي رومية فقلت : هي حرة لوجه الله ، فلولا أبي لا أعود في شيء جعلته لله لتزوجتها .

﴿ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾

[٤٥٥٦] ٤٣٧١ - حدثنا إبراهيم بن المنذر قال نا أبو ضمرة قال نا موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن اليهود جاؤوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه برجل منهم وامرأة قد زنيا ، فقال لهم : « كيف تفعلون بمن زني منكم ؟ » قالوا : نَحْمَمُهما ونضربهما . فقال : « لا تجدون في التوراة الرجم ؟ » فقالوا : لا نجد فيها شيئاً . فقال لهم عبد الله بن سلام : كذبتُم ، فأتوا بالتوراة فاتلوها إِنْ كنتم صادقين ، فوضع مدراسها الذي يدرسها منهم كَفَّهُ على آية الرجم ، فطَفِقَ يقرأ ما دون يده وما وراءها ولا يقرأ آية الرجم ، فنزع يده عن آية الرجم ؟ فقال : ما هذه ؟ فلما رأوا ذلك قالوا : هي آية الرجم ، فأمر بهما فرجما قريباً من حيث موضع الجنائز عند المسجد ، قال : فرأيتُ صاحبها يحني ، يقيها الحجارة .

**قوله ( باب قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين )** ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة اليهوديين اللذين زنيا وسيأتي شرحه في الحدود . وقوله في هذه الرواية « كيف تفعلون » في رواية الكشميني « كيف تعملون » وقوله « نَحْمَمُهما » بمهمله ثم ميم مثقلة أى نسكب عليهما الماء الحميم ، وقيل نجعل في وجوههما الحمة بمهمله وميم خفيفة أى السواد ، وسيأتي ما في ذلك عند شرح الحديث . وقوله « فوضع مدراسها » بكسر أوله كذا للكشميني . ولغيره « مدراسها » بضم أوله وتقديم الألف بوزن المفاعلة من الدراسة ، والأول أوجه .



قوله ( فلما رأوا ذلك قالوا ) في رواية الكشميهني بالإفراد فيها .

قوله ( يحنأ ) بجم ساكنة ثم نون مفتوحة ثم همزة ، وللكشميهني « يحنى » بالمهملة وكسر النون بغير همز

باب ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾

٤٣٧٢- حدثنا محمد بن يوسف عن سفيان عن ميسرة عن أبي حازم عن أبي هريرة ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ [٤٥٥٧]

أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ قال : خير الناس للناس ، تأتون بهم في السلاسل في أعناقهم حتى يدخلوا في الإسلام .

قوله ( باب كنتم خير أمة أخرجت للناس ) ذكر فيه حديث أبي هريرة في تفسيرها غير مرفوع ، وقد تقدم في أواخر الجهاد من وجه آخر مرفوعاً ، وهو يرد قول من تعقب البخاري فقال : هذا موقوف لا معنى لإدخاله في المسند .

قوله ( سفيان ) هو الثوري .

قوله ( عن ميسرة ) هو ابن عمار الأشجعي كوفي ثقة ، ما له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في بدء الخلق ، ويأتي في النكاح ، وشيخه أبو حازم بمهملة ثم زاي هو سلمان الأشجعي . وقوله « خير الناس للناس » أي خير بعض الناس لبعضهم أي أنفعهم لهم ، وإنما كان ذلك لكونهم كانوا سبباً في إسلامهم ، وبهذا التقرير يندفع من زعم بأن التفسير المذكور ليس بصحيح . وروى ابن أبي حاتم والطبري من طريق السدي قال « قال عمر : لو شاء الله لقال أنتم خير أمة فكنا كلنا ، ولكن قال : كنتم فهي خاصة لأصحاب محمد ومن صنع مثل صنيعهم » وهذا منقطع . وروى عبد الرزاق وأحمد والنسائي والحاكم من حديث ابن عباس بإسناد جيد قال « هم الذين هاجروا مع النبي صلى الله عليه وسلم » وهذا أخص من الذي قبله . وللطبراني من طريق ابن جريج عن عكرمة قال : نزلت في ابن مسعود وسالم مولى أبي حذيفة وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل . وهذا موقوف فيه انقطاع ، وهو أخص مما قبله . وروى الطبري من طريق مجاهد قال : معناه على الشرط المذكور تأمرون بالمعروف انك . وهذا أعم وهو نحو الأول . وجاء في سبب هذا الحديث ما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق عكرمة قال : كان من قبلكم لا يأمن هذا في بلاد هذا ولا هذا في بلاد هذا ، فلما كنتم أنتم أمن من فيكم الأحمر والأسود . ومن وجه آخر عنه قال : لم تكن أمة دخل فيها من أصناف الناس مثل هذه الأمة . وعن أبي بن كعب قال : لم تكن أمة أكثر استجابة في الإسلام من هذه الأمة . أخرجه الطبري بإسناد حسن عنه . وهذا كله يقتضي حملها على عموم الأمة ، وبه جزم الفراء واستشهد بقوله ﴿ واذكروا إذ أنتم قليل ﴾ وقوله ﴿ واذكروا إذ كنتم قليلاً ﴾ قال : وحذف كان في مثل هذا وإظهارها سواء . وقال غيره : المراد بقوله ﴿ كنتم ﴾ في اللوح المحفوظ أو في علم الله تعالى . ورجح الطبري أيضاً حمل الآية على عموم الأمة ، وأيد ذلك بحديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في هذه الآية ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ قال : أنتم متمون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله » وهو حديث حسن صحيح أخرجه الترمذي وابن ماجه والحاكم وصححه ، وله شاهد مرسل عن قتادة عند الطبري رجاله ثقات . وفي حديث على عند أحمد بإسناد حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وجعلت أمتي خير الأمم »

### باب ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا﴾

[٤٥٥٨] ٤٣٧٣- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال قال عمرو سمعت جابر بن عبد الله يقول: فينا نزلت: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا﴾ قال: نحن الطائفتان: بنو حارثة وبنو سلمة. وما نحب - وقال سفيان مرة: وما يسرني - أنها لم تنزل، لقول الله عز وجل ﴿وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا﴾.

قوله (باب إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا) ذكر فيه حديث جابر، وقد تقدم مشروحاً في غزوة أحد، وقوله ﴿والله وليهما﴾ ذكر الفراء أن في قراءة ابن مسعود «والله وليهم» قال: وهو كقوله ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾

### باب ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾

[٤٥٥٩] ٤٣٧٤- حدثنا حبان بن موسى قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن الزهري قال حدثني سالم عن أبيه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الآخرة من الفجر يقول: «اللهم العن فلاناً وفلاناً وفلاناً» بعد ما يقول: «سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد». فأُنزل الله عز وجل: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ إلى قوله: ﴿فَانْهَمُ ظَالِمُونَ﴾ رواه إسحاق بن راشد عن الزهري.

[٤٥٦٠] ٤٣٧٥- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا إبراهيم بن سعد قال نا ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد قنت بعد الركوع فربما قال إذا قال: «سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد اللهم أنج الوليد ابن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة. اللهم أشدد وطأتك على مضر واجعلها سنين كسني يوسف»، يجهر بذلك، وكان يقول في بعض صلاته في صلاة الفجر: «اللهم العن فلاناً وفلاناً لأحياء من العرب حتى أنزل الله عز وجل ليس لك من الأمر شيء».

قوله (باب ليس لك من الأمر شيء) سقط «باب» لغير أي ذر.

قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله (فلاناً وفلاناً وفلاناً) تقدمت تسميتهم في غزوة أحد من رواية مرسله أوردها المصنف عقب هذا الحديث بعينه عن حنظلة بن أبي سفيان عن سالم بن عبد الله بن عمر قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على صفوان بن أمية وسهيل ابن عمرو والحارث بن هشام، فنزلت» وأخرج أحمد والترمذي هذا الحديث موصولاً من رواية عمرو بن حمزة عن سالم عن أبيه فسماهم وزاد في آخر الحديث «فتيب عليهم كلهم» وأشار بذلك إلى قوله في بقية الآية ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ ولأحمد أيضاً من طريق محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على أربعة، فنزلت، قال: وهدهم الله للإسلام» وكان الرابع عمرو ابن العاصي، فقد عزاه السهيلي لرواية الترمذي لكن لم أره فيه. والله أعلم.

**قوله** ( رواه إسحق بن راشد عن الزهري ) أى بالإسناد المذكور ، وهو موصول عند الطبراني في « المعجم الكبير » من طريقه .

**قوله** ( كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد ) أى فى صلاته .

**قوله** ( قنت بعد الركوع ) تمسك بمفهومه من زعم أن القنوت قبل الركوع ، قال : وإنما يكون بعد الركوع عند إرادة الدعاء على قوم أو لقوم . وتعقب باحتمال أن مفهومه أن القنوت لم يقع إلا فى هذه الحالة . ويؤيده ما أخرجه ابن خزيمة بإسناد صحيح عن أنس « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم » وقد تقدم بيان الاختلاف فى القنوت وفى محله فى آخر « باب الوتر » .

**قوله** ( الوليد بن الوليد ) أى ابن المغيرة وهو أخو خالد بن الوليد وكان ممن شهد بدرًا مع المشركين وأسر وفدى نفسه ثم أسلم فحبس بمكة ثم تواعد هو وسلمة وعياش المذكورين معه وهربوا من المشركين ، فعلم النبى صلى الله عليه وسلم بمخرجهم فدعا لهم ، أخرجه عبد الرزاق بسند مرسل ، ومات الوليد المذكور لما قدم على النبى صلى الله عليه وسلم ، رويًا ذلك فى « فوائد الزيادات » من حديث الحافظ أبى بكر بن زياد النيسابورى بسند عن جابر قال « رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركعة الأخيرة من صلاة الصبح صبيحة خمس عشرة من رمضان فقال : اللهم أنج الوليد بن الوليد » الحديث ، وفيه « فدعا بذلك خمسة عشر يوماً ، حتى إذا كان صبيحة يوم الفطر ترك الدعاء ، فسأله عمر فقال : أو ما علمت أنهم قدموا ؟ قال بينما هو يذكرهم انفتح عليهم الطريق يسوق بهم الوليد بن الوليد قد نكت إصبعه بالحرة وساق بهم ثلاثاً على قدميه فنهج بين يدي النبى صلى الله عليه وسلم حتى قضى ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : هذا الشهيد ، أنا على هذا شهيد » ورثته أم سلمة زوج النبى صلى الله عليه وسلم بأبيات مشهورة .

**قوله** ( وسلمة بن هشام ) أى ابن المغيرة وهو ابن عم الذى قبله ، وهو أخو أبى جهل ، وكان من السابقين إلى الإسلام . واستشهد فى خلافة أبى بكر بالشام سنة أربع عشرة .

**قوله** ( وعياش ) هو بالتحانية ثم المعجمة وأبوه أبو ربيعة اسمه عمرو بن المغيرة فهو عم الذى قبله أيضاً ، وكان من السابقين إلى الإسلام أيضاً وهاجر المهجرتين ، ثم خدعه أبو جهل فرجع إلى مكة فحبسه ، ثم فر مع رفيقيه المذكورين وعاش إلى خلافة عمر فمات كان سنة خمس عشرة وقيل قبل ذلك ، والله أعلم .

**قوله** ( وكان يقول فى بعض صلاته فى صلاة الفجر ) كأنه يشير إلى أنه لا يداوم على ذلك .

**قوله** ( اللهم العن فلاناً وفلاناً لأحياء من العرب ) وقع تسميتهم فى رواية يونس عن الزهري عند مسلم بلفظ « اللهم العن رعلًا وذكوآن وعصية » .

**قوله** ( حتى أنزل الله : ليس لك من الأمر شيء ) تقدم استشكله فى غزوة أحد ، وأن قصة رعل وذكوآن كانت عند أحد ، ونزول ﴿ ليس لك من الأمر شيء ﴾ كان فى قصة أحد فكيف يتأخر السبب عن النزول ؟ ثم ظهر لى علة الخبر وأن فيه إدراجاً ، وأن قوله « حتى أنزل الله » منقطع من رواية الزهري عن بلغه ، بين ذلك مسلم فى رواية يونس المذكورة فقال هنا قال يعنى الزهري ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما نزلت « وهذا البلاغ لا يصح لم ذكرته ، وقد ورد فى سبب نزول الآية شيء آخر لكنه لا يتأفى ما تقدم ، بخلاف قصة رعل وذكوآن ، فعند أحمد

ومسلم من حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كسرت ربايته يوم أحد وشج وجهه حتى سال الدم على وجهه فقال : كيف يفلح قوم فعلوا هذا بنبيهم وهو يدعوهم إلى ربهم ، فأنزل الله تعالى ﴿ ليس لك في الأمر شيء ﴾ الآية . وطريق الجمع بينه وبين حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم دعا على المذكورين بعد ذلك في صلاته فنزلت الآية في الأمرين معاً ، فيما وقع له من الأمر المذكور وفيما نشأ عنه من الدعاء عليهم ، وذلك كله في أحد ، بخلاف قصة رعل وذكوان فإنها أجنبية ، ويحتمل أن يقال إن قصتهم كانت عقب ذلك وتأخر نزول الآية عن سببها قليلا ، ثم نزلت في جميع ذلك ، والله أعلم

### باب قوله : ﴿ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ ﴾

وهو تأنيث آخركم : وقال ابن عباس : ﴿ إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ ﴾ : فتحاً أو شهادة .

[٤٥٦١] ٤٣٧٦ - حدثنا عمرو بن خالد قال نا زهير قال نا أبو إسحاق قال سمعت البراء بن عازب قال : جعل النبي صلى الله عليه على الرجال يوم أحد عبدالله بن جبير ، وأقبلوا منهزمين ، فذلك ( إذ يدعوهم الرسول في أخراهم ) ولم يبق مع النبي صلى الله عليه غير اثني عشر رجلاً .

قوله ( باب قوله تعالى ﴿ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ ﴾ وهو تأنيث آخركم ) كذا وقع فيه ، وهو تابع لأبي عبيدة فإنه قال : أخراكم آخركم ، وفيه نظر لأن أخرى تأنيث آخر بفتح الخاء لا كسرهما ، وقد حكى الفراء أن من العرب من يقول في أخراكم بزيادة المثناة .

قوله ( وقال ابن عباس : إحدى الحسينين فتحاً أو شهادة ) كذا وقع هذا التعليق بهذه الصورة ؛ ومحلّه في سورة براءة ولعله أوردّه هنا للإشارة إلى أن إحدى الحسينين وقعت في أحد وهي الشهادة ، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن طلحة عن ابن عباس مثله . ثم ذكر المصنف طرفاً من حديث البراء في قصة الرماة يوم أحد ، وقد تقدم بتمامه مع شرحه في المغازي .

### باب قوله تعالى : ﴿ أَمَنَةً نُّعَاساً ﴾

[٤٥٦٢] ٤٣٧٧ - حدثني إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن أبو يعقوب قال نا حسين بن محمد قال نا شيبان عن قتادة قال نا أنس أن أباطلحة قال : غشنا النعاس ونحن في مصافنا يوم أحد ، قال : فجعل سيفي يسقط من يدي وأخذهُ ، ويسقط وأخذهُ .

قوله ( باب قوله أمانة نعاساً ) .

قوله ( حدثني إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن أبو يعقوب ) هو بغدادى لقبه لؤلؤ ، ويقال يؤرؤ بتحتايتين ، وهو ابن عم أحمد بن منيع ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في كتاب الرقاق ، وهو ثقة باتفاق ، وعاش بعد البخارى ثلاث سنين ، مات سنة تسع وخمسين . ثم ذكر حديث أبى طلحة في النعاس يوم أحد ، وقد تقدم في المغازي من وجه آخر عن قتادة مع شرحه .

باب قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ القرح: الجراح. استجابوا: أجابوا. يستجيب يجيب

قوله (باب قوله تعالى الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح) ساق الآية إلى ﴿عظيم﴾.

قوله (القرح الجراح) هو تفسير أى عبدة، وكذا أخرجه ابن جرير من طريق سعيد بن جبير مثله، وروى سعيد بن منصور بإسناد جيد عن ابن مسعود أنه قرأ «القرح» بالضم. قلت: وهى قراءة أهل الكوفة. وذكر أبو عبيد عن عائشة أنها قالت أقرأها بالفتح لا بالضم «قال الأخفش: القرح بالضم وبالفتح المصدر، فالضم لغة أهل الحجاز والفتح لغة غيرهم كالضعف والضعف، وحكى الفراء أنه بالضم الجرح وبالفتح ألمه، وقال الراغب: القرح بالفتح أثر الجراحة وبالضم أثرها من داخل.

قوله (استجابوا أجابوا، ويستجيب يجيب) هو قول أى عبدة، قال فى قوله تعالى ﴿فاستجاب لهم﴾ أى أجابهم، تقول العرب: استجبتك أى أجبتك، قال كعب الغنوى:

وداع دعا يا من يجيب إلى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب

وقال فى قوله تعالى ﴿ويستجيب الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ أى يجيب الذين آمنوا، وهذه فى سورة الشورى وإنما أوردها المصنف استشهاداً للآية الأخرى.

(تبيينه): لم يسق البخارى فى هذا الباب حديثاً، وكأنه بيض له، واللائق به حديث عائشة أنها قالت لعروة فى هذه الآية «يا ابن أختى كان أبواك منهم: الزبير وأبو بكر» وقد تقدم فى المغازى مع شرحه. وروى ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال «لما رجع المشركون عن أحد قالوا: لا محمداً قتلتم، ولا الكواعب ردفتن، بثسما صنعتم، فرجعوا، فندب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فانتدبوا حتى بلغ حمراء الأسد، فبلغ المشركين فقالوا: نرجع من قابل، فأنزل الله تعالى ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية» أخرجه النسائى وابن مردويه ورجاله رجال الصحيح، إلا أن المحفوظ لإرساله عن عكرمة ليس فيه ابن عباس ومن الطريق المرسلة أخرجه ابن أبى حاتم وغيره.

باب ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾

[٤٥٦٣] ٤٣٧٨- حدثنا أحمد بن يونس -أراه قال- نا أبو بكر عن أبي حصين عن أبي الضحى عن ابن عباس: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ قالها إبراهيم صلى الله عليه حين أُلقي في النار، وقالها محمد صلى الله عليه حين قالوا: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾. [الحديث ٤٥٦٣- طرفه فى: ٤٥٦٤].

[٤٥٦٤] ٤٣٧٩- حدثنا مالك بن إسماعيل قال نا إسرائيل عن أبي حصين عن أبي الضحى عن ابن عباس قال: كان آخر قول إبراهيم حين أُلقي في النار: (حسبي الله ونعم الوكيل).

**قوله ( باب قوله الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم )** في رواية أبي ذر « باب إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم » وزاد غيره « الآية » .

**قوله ( حدثنا أحمد بن يونس أراه قال حدثنا أبو بكر )** كذا وقع ، القائل « أراه » هو البخاري ، وهو بضم الهمة بمعنى أظنه ، وكأنه عرض له شك في اسم شيخ شيخه ، وقد أخرجه الحاكم من طريق أحمد بن إسحاق « عن أحمد بن يونس حدثنا أبو بكر بن عياش » بإسناده المذكور بغير شك ، لكن وهم الحاكم في استدراكه .

**قوله ( عن أبي حصين )** بفتح المهملة واسمه عثمان بن عاصم ، ولأبي بكر بن عياش في هذا الحديث إسناد آخر أخرجه ابن مردويه من وجه آخر عنه عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فنزلت هذه الآية » .

**قوله ( عن أبي الضحى )** اسمه مسلم بن صبيح بالتصغير .

**قوله ( قالها إبراهيم عليه السلام حين ألقى في النار )** في الرواية التي بعدها « أن ذلك آخر ما قال » وكذا وقع في رواية الحاكم المذكورة ، ووقع عند النسائي من طريق يحيى بن أبي بكر عن أبي بكر كذلك ، وعند أبي نعيم في « المستخرج » من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل بهذا الإسناد « أنها أول ما قال » فيمكن أن يكون أول شيء وآخر شيء قال ، والله أعلم .

**قوله ( حين قالوا إن الناس قد جمعوا لكم )** فيه إشارة إلى ما أخرجه ابن إسحاق مطولاً في هذه القصة ، وأن أبا سفيان رجع بقریش بعد أن توجه من أحد فلقه معبد الخزاعي فأخبره أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في جمع كثير ، وقد اجتمع معه من كان تخلف عن أحد وندموا ، فثنى ذلك أبا سفيان وأصحابه فرجعوا ، وأرسل أبو سفيان ناساً فأخبروا النبي صلى الله عليه وسلم أن أبا سفيان وأصحابه يقصدونهم فقال : حسبنا الله ونعم الوكيل . ورواه الطبري من طريق السدي نحوه ولم يسم معبداً قال « أعرابيا » ومن طريق ابن عباس موصولاً لكن بإسناد لين قال « استقبل أبو سفيان عيراً واردة المدينة » ومن طريق مجاهد أن ذلك كان من أبي سفيان في العام المقبل بعد أحد ، وهي غزوة بدر الموعد ، ورجح الطبري الأول . ويقال إن الرسول بذلك كان نعيم بن مسعود الأشجعي ، ثم أسلم نعيم فحسن إسلامه . قيل إطلاق الناس على الواحد لكونه من جنسهم كما قال فلان يركب الخيل وليس له إذ ذاك إلا فرس واحد . قلت : وفي صحة هذا المثال نظر

**باب ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾**

**﴿ سَيُطَوَّقُونَ ﴾** كقولك : طوقته بطوق .

٤٣٨٠ - حدثني عبد الله بن منير سمع أبا النضر قال نا عبد الرحمن هو ابن عبد الله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له ماله شجاعاً أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ، يأخذ بلهزمتيه - يعني بشدقيه - يقول : أنا مالك ، أنا كنزك » . ثم تلا هذه الآية : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ الآية . [٤٥٦٥]

**قوله ( باب ولا يحسن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله الآية )** ساق غير أى ذر إلى قوله ﴿ خير ﴾ قال الواحدى : أجمع المفسرون على أنها نزلت فى مانعى الزكاة ، وفى صحة هذا النقل نظر ، فقد قيل إنها نزلت فى اليهود الذين كتموا صفة محمد ، قاله ابن جريج ، واختاره الزجاج . وقيل فىمن ييخل بالنفقة فى الجهاد ، وقيل على العيال وذى الرحم المحتاج ، نعم الأول هو الراجح واليه أشار البخارى .

**قوله ( سيطوقون ، كقولك طوقه بطوق )** قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿ سيطوقون ما يخلوا به يوم القيامة ﴾ أى يلزمون ، كقولك طوقه بالطوق . وروى عبد الرزاق وسعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعى بإسناد جيد فى هذه الآية ﴿ سيطوقون ﴾ قال : بطوق من النار . ثم ذكر حديث أى هريرة فىمن لم يؤد الزكاة ، وقد تقدم مع شرحه فى أوائل كتاب الزكاة ، وكذا الاختلاف فى التطويق المذكور هل يكون حسياً أو معنوياً . وروى أحمد والترمذى والنسائى وصححه ابن خزيمة من طريق أى وائل عن عبد الله مرفوعاً « لا يمنع عبد زكاة ماله إلا جعل له شجاعاً أقرع يطوق فى عنقه » . ثم قرأ مصداقه فى كتاب الله ﴿ سيطوقون ما يخلوا به يوم القيامة ﴾ وقد قيل إن الآية نزلت فى اليهود الذين سئلوا أن يخبروا بصفة محمد صلى الله عليه وسلم عندهم فبخلوا بذلك وكتموه ، ومعنى قوله ﴿ سيطوقون ما يخلوا ﴾ أى بإثمته

**ب ﴿ وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا ﴾**

[٤٥٦٦] ٤٣٨١- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أنا عروة بن الزبير أن أسامة بن زيد أخبره أن رسول الله صلى الله عليه ركب على حمار على قطيفة فذكية ، وأردف أسامة بن زيد وراءه ، يعود سعد بن عبادة فى بني الحارث بن الخزرج قبل وقعة بدر ، حتى مر بمجلس فيه عبد الله بن أبي بن سلول ، وذلك قبل أن يسلم عبد الله بن أبي ، فإذا فى المجلس أخلاط من المسلمين والمشركين عبدة الأوثان واليهود والمسلمين ، وفى المجلس عبد الله بن رواحة ، فلما غشيت المجلس عجاجة الدابة خمر عبد الله بن أبي أنفه بردائه ثم قال : لا تغبروا علينا ، فسلم رسول الله صلى الله عليه عليهم ثم وقف فنزل ، فدعاهم إلى الله وقرأ عليهم القرآن ، فقال عبد الله بن أبي ابن سلول : أيها المرء ، إنه لا أحسن مما تقول إن كان حقاً فلا تؤذنا به فى مجالسنا ، ارجع إلى رحلك فمن جاءك فاقصص عليه . فقال عبد الله بن رواحة : بلى يا رسول الله ، فاغشنا به فى مجالسنا ، فإننا نحب ذلك . فاستب المسلمون والمشركون واليهود حتى كادوا يتشاورون ، فلم يزل النبي صلى الله عليه يخفضهم حتى سكنوا . ثم ركب النبي صلى الله عليه دابته حتى دخل على سعد بن عبادة ، فقال له النبي صلى الله عليه : « أيا سعد ، ألم تسمع ما قال أبو حباب - يريد عبد الله بن أبي - قال : كذا وكذا » . قال سعد بن عبادة : يا رسول الله ، اعف عنه واصفح عنه ، فوالذي أنزل عليك الكتاب ، لقد جاء الله بالحق الذى نزل عليك ولقد اصطلح أهل هذه البحرة على أن يتوجوه فيعصبونه بالعصاة ، فلما أبى الله عز وجل ذلك بالحق الذى أعطاك الله شريك بذلك . فذلك فعل به ما رأيت . فعفا عنه رسول الله صلى الله عليه . وكان النبي صلى الله عليه وأصحابه يعفون عن المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله ، ويصبرون على الأذى ، قال الله عز وجل : ﴿ وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ

قَبْلَكُمْ وَمَنِ الَّذِينَ أُشْرِكُوا أَذَى كَثِيرًا ﴿١﴾ الآية. وقال الله عز وجل: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾ إلى آخر الآية. وكان النبي صلى الله عليه وآله يتأول في العفو ما أمره الله به، حتى أذن الله فيهم، فلما غزا رسول الله صلى الله عليه وآله بدراً فقتل الله به صناديد كفار قريش قال ابن أبي بن سلول ومن معه من المشركين وعبد الأوثان: هذا أمر قد توجه، فبايعوا لرسول الله صلى الله عليه وآله على الإسلام، فأسلموا.

**قوله ( باب ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيراً )** ذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أنها نزلت في كعب بن الأشرف فيما كان يهجو به النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من الشعر، وقد تقدم في المغازي خبره، وفيه شرح حديث « من لكعب بن الأشرف، فإنه أذى الله ورسوله » وروى ابن أبي حاتم وابن المنذر بإسناد حسن عن ابن عباس أنها نزلت فيما كان بين أبي بكر وبين فنحاص اليهودي في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنَاءُ﴾ تعالى الله عن قوله، فغضب أبو بكر فزلت.

**قوله ( على قطيفة فدية )** أي كساء غليظ منسوب إلى فذك بفتح الفاء والذال، وهي بلد مشهور على مرحلتين من المدينة.

**قوله ( يعود سعد بن عبادة )** فيه عيادة الكبير بعض أتباعه في داره. وقوله ( في بني الحارث بن الخزرج ) أي في منازل بني الحارث وهم قوم سعد بن عبادة.

**قوله ( قبل وقعة بدر )** في رواية الكشميني « وقعة ».

**قوله ( وذلك قبل أن يسلم عبد الله بن أبي )** أي قبل الإسلام.

**قوله ( فإذا في المجلس أخلاط من المسلمين والمشركين عبدة الأوثان واليهود والمسلمين )** كذا فيه تكرار لفظ المسلمين آخر بعد البداءة به، والأولى حذف أحدهما، وسقطت الثانية من رواية مسلم وغيره. وأما قوله « عبدة الأوثان » فعلى البديل من المشركين، وقوله « اليهود » يجوز أن يكون معطوفاً على البديل أو على المبدل منه وهو أظهر لأن اليهود مقرون بالتوحيد، نعم من لازم قول من قال منهم عزيز ابن الله تعالى عن قولهم الإشراك، وعطفهم على أحد التقديرين تنويعاً بهم في الشر، ثم ظهر لي رجحان أن يكون عطفاً على المبدل منه كأنه فسر المشركين بعبدة الأوثان واليهود، ومنه يظهر توجيه إعادة لفظ المسلمين كأنه فسر الأخلاط بشيئين المسلمين والمشركين، ثم لما فسر المشركين بشيئين رأى إعادة ذكر المسلمين تأكيداً، ولو كان قال: لا هن المسلمين والمشركين واليهود ما احتاج إلى إعادة، وإطلاق المشركين على اليهود لكونهم يضاهون قولهم ويرجحونهم على المسلمين ويوافقونهم في تكذيب الرسول عليه الصلاة والسلام ومعاداته وقتاله بعد ما تبين لهم الحق، ويؤيد ذلك أنه قال في آخر الحديث « قال عبد الله بن أبي بن سلول ومن معه من المشركين وعبدة الأوثان » فعطف عبدة الأوثان على المشركين، وبالله التوفيق.

**قوله ( عجاجة )** بفتح المهملة وجيمين الأولى خفيفة أي غبارها وقوله « خمر » أي غطى، وقوله « أنفه » في رواية الكشميني « وجهه ».



**قوله** ( فسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم ) يؤخذ منه جواز السلام على المسلمين إذا كان معهم كفار وينوى حينئذ بالسلام المسلمين ، ويحتمل أن يكون الذى سلم به عليهم صيغة عموم فيها تخصيص كقوله السلام على من اتبع الهدى .

**قوله** ( ثم وقف فنزل ) عبر عن انتهاء مسيره بالوقوف .

**قوله** ( إنه لا أحسن مما تقول ) بنصب أحسن وفتح أوله على أنه أفعل تفضيل ، ويجوز فى أحسن الرفع على أنه خير لا والاسم محذوف أى لا شيء أحسن من هذا ، ووقع فى رواية الكشميهنى بضم أوله وكسر السين وضم النون ، ووقع فى رواية أخرى لأحسن محذوف الألف لكن بفتح السين وضم النون على أنها لام القسم كأنه قال أحسن من هذا أن تقعد فى بيتك ، حكاه عياض عن أبى على واستحسنه ، وحكى ابن الجوزى تشديد السين المهملة بغير نون من الحس أى لا أعلم منه شيئاً .

**قوله** ( يتاورون ) بثلاثة أى يتواثبون ، أى قاربوا أى يشب بعضهم على بعض فيقتتلوا ، يقال ثار إذا قام بسرعة وانزعاج .

**قوله** ( حتى سكنوا ) بالنون كذا للأكثر ، وعند الكشميهنى بالمشاة ، ووقع فى حديث أنس أنه نزل فى ذلك ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾ الآية ، وقد قدمت ما فيه من الإشكال وجوابه عند شرح حديث أنس فى كتاب الصلح .

**قوله** ( أيا سعد ) فى رواية مسلم « أى سعد » .

**قوله** ( أبو حباب ) بضم المهملة وبموحدين الأولى خفيفة وهى كنية عبد الله بن أبى ، وكناه النبى صلى الله عليه وسلم فى تلك الحالة لكونه كان مشهوراً بها أو لمصلحة التألف .

**قوله** ( ولقد اصططح ) بثبوت الواو للأكثر وتحذفها لبعضهم .

**قوله** ( أهل هذه البحرة ) فى رواية الحثمويّ « البحيرة » بالتصغير ، وهذا اللفظ يطلق على القرية وعلى البلد ، والمراد به هنا المدينة النبوية ، ونقل ياقوت أن البحرة من أسماء المدينة النبوية .

**قوله** ( على أن يتوجوه فيعصبوه بالعصاة ) يعنى يرئسوه عليهم ويسودوه ، وسمى الرئيس معصياً لما يعصب برأسه من الأمور ، أو لأنهم يعصبون رعيوسهم بعصاة لا تنبغى لغيرهم يمتازون بها ، ووقع فى غير البخارى « فيعصبونه » والتقدير فهم يعصبونه أو فإذا هم يعصبونه ؛ وعند ابن إسحق لقد جاءنا الله بك وإنا لننظم له الخرز لتتوجه ، فهذا تفسير المراد وهو أولى مما تقدم .

**قوله** ( شرق بذلك ) بفتح المعجمة وكسر الراء أى غص به ، وهو كناية عن الحسد ، يقال غص بالطعام وشجى بالعظم وشرق بالماء إذا اعترض شيء من ذلك فى الحلق فمنعه الإساءة .

**قوله** ( وكان النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعفون عن المشركين وأهل الكتاب ) هذا حديث آخر أفردته ابن حاتم فى التفسير عن الذى قبله وإن كان الإسناد متحداً ، وقد أخرج مسلم الحديث الذى قبله مقتصراً عليه ولم يخرج شيئاً من هذا الحديث الآخر .

قوله ( وقال الله ﴿ ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً حسداً من عند أنفسهم ﴾ إلى آخر الآية ) ساق في رواية أبي نعيم في « المستخرج » من وجه آخر عن أبي اليمان بالإسناد المذكور الآية وبما بعد ما ساقه المصنف منها تبين المناسبة وهو قوله تعالى ﴿ فاعفوا واصفحوا ﴾ .

قوله ( حتى أذن الله فيهم ) أى في قتالهم ، أى فترك العفو عنهم ، وليس المراد أنه تركه أصلاً بل بالنسبة إلى ترك القتال أولاً وقوعه آخر ، وإلا فعفوه صلى الله عليه وسلم كثير من المشركين واليهود بالمن والفداء وصفحه عن المنافقين مشهور في الأحاديث والسير .

قوله ( صناديد ) بالمهمله ثم نون خفيفة جمع صنديد بكسر ثم سكون وهو الكبير في قومه .

قوله ( هذا أمر قد توجه ) أى ظهر وجهه .

قوله ( فبايعوا ) بلفظ الماضي ، ويحتمل أن يكون بلفظ الأمر . والله أعلم .

ب ﴿ لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا ﴾

[٤٥٦٧] ٤٣٨٢ - حدثنا سعيد بن أبي مريم قال أنا محمد بن جعفر قال حدثني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً من المنافقين على عهد رسول الله صلى الله عليه كان إذا خرج رسول الله صلى الله عليه إلى الغزو تخلفوا عنه وفرحوا بمقعدهم خلاف رسول الله صلى الله عليه ، فإذا قدم رسول الله صلى الله عليه اعتذروا إليه وحلفوا ، وأحبوا أن يحمدا بما لم يفعلوا ، فنزلت ﴿ لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يَحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا ﴾ الآية .

[٤٥٦٨] ٤٣٨٣ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام بن جريح أخبرهم عن ابن أبي مليكة أن علقمة ابن وقاص أخبره أن مروان قال لبوابه : اذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل : لئن كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمدا بما لم يفعل معذباً لنعذب أجمعون . فقال ابن عباس : ما لكم ولهذه ؟ إنما دعا النبي صلى الله عليه يهود فسألهم عن شيء ، فكتموه إياه ، وأخبروه بغيره ، فأروه أن قد استحمدوا إليه بما أخبروه عنه فيما سألهم وفرحوا بما أتوا من كتمانهم . ثم قرأ ابن عباس : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ كذلك حتى قوله : ﴿ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يَحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا ﴾ . تابعه عبد الرزاق عن ابن جريح . حدثنا ابن مقاتل قال أنا الحجاج عن ابن جريح قال أني ابن أبي مليكة عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه أخبره أن مروان بهذا .

قوله ( باب لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ) سقط لفظ « باب » لغير أى ذر .

قوله ( حدثنا محمد بن جعفر ) أى ابن أبي كثير المدني ، والإسناد كله مدنيون إلى شيخ البخاري .

قوله ( إن رجلاً من المنافقين ) هكذا ذكره أبو سعيد الخدري في سبب نزول الآية وأن المراد من كان يعتذر عن التخلف من المنافقين ، وفي حديث ابن عباس الذي بعده أن المراد من أجاب من اليهود بغير ما سئل عنه

وكنتموا ما عندهم من ذلك ، ويمكن الجمع بأن تكون الآية نزلت في الفريقين معاً ، وبهذا أجاب القرطبي وغيره ، وحكى الفراء أنها نزلت في قول اليهود نحن أهل الكتاب الأول والصلاة والطاعة ، ومع ذلك لا يقرون بمحمد فنزلت ﴿ ويحبون أن يمحذوا بما لم يفعلوا ﴾ وروى ابن أبي حاتم من طرق أخرى عن جماعة من التابعين نحو ذلك ورجحه الطبري ، ولا مانع أن تكون نزلت في كل ذلك ، أو نزلت في أشياء خاصة وعمومها يتناول كل من أتى بحسنة ففرح بها فرح إعجاب وأحب أن يحمده الناس ويشنوا عليه بما ليس فيه ، والله أعلم .

**قوله ( أخبرنا هشام )** هو ابن يوسف الصنعاني .

**قوله ( عن ابن أبي مليكة )** في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرني ابن أبي مليكة » وسياق ، وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق محمد بن ثور عن ابن جريج .

**قوله ( أن علقمة بن وقاص )** هو الليثي من كبار التابعين وقد قيل إن له صحبة . وهو راوى حديث الأعمال عن عمر .

**قوله ( إن مروان )** هو ابن الحكم بن أبي العاص الذي ولي الخلافة . وكان يومئذ أمير المدينة من قبل معاوية .

**قوله ( قال لبوابه اذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل )** رافع هذا لم أر له ذكراً في كتاب الرواة إلا بما جاء في هذا الحديث ، والذي يظهر من سياق الحديث أنه توجه إلى ابن عباس فبلغه الرسالة ورجع إلى مروان بالجواب فلولا أنه معتمد عند مروان ما قنع برسالته ، لكن قد أزم الإسماعيلي البخاري أن يصحح حديث يسرة بن صفوان في نقض الوضوء من مس الذكر فإن عروة ومروان اختلفا في ذلك فبعث مروان حرسه إلى يسرة فعاد إليه بالجواب عنها فصار الحديث من رواية عروة عن رسول مروان عن يسرة « ورسول مروان مجهول الحال فتوقف عن القول بصحة الحديث جماعة من الأئمة لذلك ، فقال الإسماعيلي أن القصة التي في حديث الباب شبيهة بحديث يسرة ، فإن كان رسول مروان معتمداً في هذه فليعتمد في الأخرى فإنه لا فرق بينهما . إلا أنه في هذه القصة سمى رافعاً ولم يسم الحرسى ، قال ومع هذا فاختلف على ابن جريج في شيخه فقال عبد الرزاق وهشام عنه عن ابن أبي مليكة عن علقمة ، وقال حجاج بن محمد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن حميد بن عبد الرحمن ، ثم ساقه من رواية محمد بن عبد الملك بن جريج عن أبيه عن ابن أبي مليكة عن حميد بن عبد الرحمن ، فصار لهشام متابع وهو عبد الرزاق والحجاج بن محمد متابع وهو محمد ، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق محمد بن ثور عن ابن جريج كما قال عبد الرزاق . والذي يتحصل لى من الجواب عن هذا الاحتمال أن يكون علقمة بن وقاص كان حاضراً عند ابن عباس لما أجاب ، فالحديث من رواية علقمة عن ابن عباس ، وإنما قص علقمة سبب تحديث ابن عباس بذلك فقط ، وكذا أقول في حميد بن عبد الرحمن فكأن ابن أبي مليكة حمله عن كل منهما ، وحدث به ابن جريج عن كل منهما ، فحدث به ابن جريج تارة عن هذا وتارة عن هذا . وقد روى ابن مردويه في حديث أنى سعيد ما يدل على سبب إرساله لابن عباس فأخرج من طريق الليث عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال : كان أبو سعيد وزيد بن ثابت ورافع بن خديج عند مروان فقال : يا أبا سعيد رأيت قول الله — فذكر الآية — فقال : إن هذا ليس من ذاك ، إنما ذاك أن ناساً من المنافقين — فذكر نحو حديث الباب وفيه — فإن

كان لهم نصر وفتح حلفوا لهم على سرورهم بذلك ليحمدوهم على فرحهم وسرورهم ، فكان مروان توقف في ذلك ، فقال أبو سعيد : هذا يعلم بهذا ، فقال : أؤكدك يا زيد ؟ قال : نعم صدق . ومن طريق مالك عن زيد ابن أسلم عن رافع بن خديج أن مروان سأله عن ذلك فأجابه بنحو ما قال أبو سعيد فكان مروان أراد زيادة الاستظهار ، فأرسل بوابه رافعاً إلى ابن عباس يسأله عن ذلك ، والله أعلم . وأما قول البخاري عقب الحديث : تابعه عبد الرزاق عن ابن جريج ، فيريد أنه تابع هشام بن يوسف على روايته إياه عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن علقمة ، ورواية عبد الرزاق وصلها في التفسير وأخرجها الإسماعيلي والطبري وأبو نعيم وغيرهم من طريقه ، وقد ساق البخاري إسناد حجاج عقب هذا ولم يسق المتن بل قال : عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه أخبره أن مروان بهذا ، وساقه مسلم والإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ « أن مروان قال لبوابه اذهب يا رافع إلى ابن عباس فقال له » فذكر نحو حديث هشام .

**قوله ( لنعذبن أجمعون )** في رواية حجاج بن محمد « لنعذبن أجمعين » .

**قوله ( إنما دعا النبي صلى الله عليه وسلم يهوداً فسأهم عن شيء )** في رواية حجاج بن محمد « إنما نزلت هذه الآية في أهل الكتاب » .

**قوله ( فأروه أن قد استحمدوا إليه بما أخبروه عنه فيما سأهم )** في رواية حجاج بن محمد « فخرجوا قد أروه أنهم أخبروه بما سأهم عنه واستحمدوا بذلك إليه » وهذا أوضح .

**قوله ( بما أتوا )** كذا للأكثر بالقصر بمعنى جاءوا أى بالذى فعلوه ، وللمحموى « بما أتوا » بضم الهمزة بعدها واو أى أعطوا ، أى من العلم الذى كتّموه ، كما قال تعالى ﴿ فرحوا بما عندهم من العلم ﴾ والأول أولى لموافقة التلاوة المشهورة ، على أن الأخرى قراءة السلمى وسعيد بن جبير ، وموافقة المشهورة أولى مع موافقته لتفسير ابن عباس .

**قوله ( ثم قرأ ابن عباس وإذا أخذ الله ميثاق الذين أتوا الكتاب )** فيه إشارة إلى أن الذين أخبر الله عنهم في الآية المستول عنها هم المذكورون في الآية التي قبلها . وأن الله ذمهم بكتان العلم الذى أمرهم أن لا يكتّموه ، وتوعدهم بالعذاب على ذلك ووقع في رواية محمد بن ثور المذكورة « فقال ابن عباس : قال الله جل ثناؤه في التوراة إن الإسلام دين الله الذى افترضه على عباده وإن محمداً رسول الله » .

**( تنبيه )** الشئ الذى سأل النبي صلى الله عليه وسلم عنه اليهود لم أراه مفسراً ، وقد قيل إنه سأهم عن صفته عندهم بأمر واضح ، فأخبروه عنه بأمر مجمل . وروى عبد الرزاق من طريق سعيد بن جبير في قوله ﴿ لتبيننه للناس ولا تكتمونه ﴾ قال : محمد : وفي قوله ﴿ يفرحون بما أتوا ﴾ قال : بكتانهم محمداً . وفي قوله ﴿ أن يحمدوا بما لم يفعلوا ﴾ قال : قولهم نحن على دين إبراهيم .

﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾

٤٣٨٤ - حدثنا سعيد بن أبي مريم قال أنا محمد بن جعفر قال أخبرني شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن كريب عن ابن عباس قال : بت في بيت ميمونة ، فتحدث رسول الله صلى الله عليه مع أهله ساعة ثم رقد . فلما كان ثلث الليل الآخر قعد فنظر إلى السماء فقال : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ

اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لأُولِي الْأَلْبَابِ ﴿١﴾ ثم قام فتوضأ واستنّ فصلى إحدى عشرة ركعة، ثم أذن بلالُ فصلى ركعتين، ثم خرج فصلى الصبح.

**قوله ( باب قوله إن في خلق السماوات والأرض )** ساق إلى ﴿١﴾ (الألباب) وذكر حديث ابن عباس في بيت ميمونة أوردته مختصرة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب الوتر . وورد في سبب نزول هذه الآية ما أخرجه ابن أبي حاتم والطبراني من طريق جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « أتت قريش اليهود فقالوا أيما جاء به موسى ؟ قالوا : العصا ويده » الحديث ، إلى أن قال « فقالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : اجعل لنا الصفا ذهباً ، فنزلت هذه الآية » ورجاله ثقات ، إلا الحماني فإنه تكلم فيه . وقد خالفه الحسن بن موسى فرواه عن يعقوب عن جعفر عن سعيد مرسلاً وهو أشبه ، وعلى تقدير كونه محفوظاً وصله ففيه إشكال من جهة أن هذه السورة مدنية وقريش من أهل مكة . قلت : ويحتمل أن يكون سؤالهم لذلك بعد أن هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ولا سيما في زمن الهدنة

**باب ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ الآية**

[٤٥٧٠] ٤٣٨٥- حدثنا علي بن عبد الله قال نا عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن أنس عن مخزومة بن سليمان عن كريب عن ابن عباس قال : بتُّ عند خالتي ميمونة ، فقلت : لأنظرنَّ إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه ، فطرح لرسول الله صلى الله عليه وسادة ، فنام رسول الله صلى الله عليه في طولها ، فجعل يمسح النوم عن وجهه ، فقرأ الآيات العشر الأواخر من آل عمران حتى ختم . ثم أتى شئاً معلقاً فأخذه فتوضأ ، ثم قام يصلي فقامت فصنعت مثلما صنع ، ثم جئت فقامت إلى جنبه ، فوضع يده على رأسي ، ثم أخذ بأذني فجعل يفتلها . ثم صلى ركعتين ، ثم صلى ركعتين ، ثم صلى ركعتين ، ثم صلى ركعتين ، ثم صلى ركعتين ، ثم أوتر .

**قوله ( باب ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ الآية )** أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر عن كريب عنه مطولاً ، وقد تقدمت فوائده أيضاً . ووقع في هذه الرواية « فقرأ الآيات العشر الأواخر من آل عمران حتى ختم » فلهذا ترجم بعض الآية المذكورة . واستفيد من الرواية التي في الباب قبله أن أول المقروء قوله تعالى ﴿إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

**باب ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾**

[٤٥٧١] ٤٣٨٦- حدثنا علي بن عبد الله قال نا معن بن عيسى عن مالك عن مخزومة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس أن ابن عباس أخبره أنه بات عند ميمونة زوج النبي صلى الله عليه - وهي خالته - قال : فاضطجعت في عرض الوسادة واضطجع رسول الله صلى الله عليه وأهله في طولها ، فنام رسول الله صلى الله عليه حتى انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل ، ثم استيقظ رسول الله صلى الله عليه فجعل يمسح النوم عن وجهه بيديه ، ثم قرأ العشر الآيات الخواتم من سورة آل عمران ، ثم قام إلى شئ معلق فتوضأ منها فأحسن وضوءه ثم قام يصلي . فصنعت مثل ما صنع ، ثم ذهبت فقامت إلى جنبه ، فوضع رسول الله صلى الله عليه يده اليمنى

على رأسي، وأخذ بأذني اليمنى يفتلها، فصلّى ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم أوتر، ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن، فقام فصلّى ركعتين خفيفتين، ثم خرج فصلّى الصبح.

**قوله ( باب ربنا إنك من تدخل النار فقد أخرجته )** ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور، وليس فيه إلا تغيير شيخ شيخه فقط، وسياق الرواية في هذا الباب أتم من تلك. ووقع في رواية الأصيلي هنا « وأخذ بيدى اليمنى » وهو وهم والصواب « بأذني » كما في سائر الروايات.

**ب** ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا ﴾ الآية

[٤٥٧٢] ٤٣٨٧ - حدثنا قتيبة عن مالك عن مخرمة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس أن ابن عباس أخبره أنه بات عند ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وهي خالته، قال: فاضطجعت في عرض الوسادة، واضطجع رسول الله صلى الله عليه وأهلُه في طولها، فنام رسول الله صلى الله عليه، حتى انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل، ثم استيقظ رسول الله صلى الله عليه، فجعل يمسخ النوم عن وجهه بيده، ثم قرأ العشر الآيات الخواتم من سورة آل عمران، ثم قام إلى شن معلقة فتوضأ منها فأحسن وضوءه، ثم قام يصلي. قال ابن عباس: فقمْتُ فصنعتُ مثل ما صنع، ثم ذهبتُ فقمْتُ إلى جنبه فوضع رسول الله صلى الله عليه يده اليمنى على رأسي، وأخذ بأذني اليمنى يفتلها، فصلّى ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم أوتر، ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن فقام فصلّى ركعتين خفيفتين، ثم خرج فصلّى الصبح.

**قوله ( باب ﴿ ربنا إنا سمعنا منادياً ينادي للإيمان ﴾ الآية )** ذكر فيه الحديث المذكور عن شيخ له آخر عن مالك، وساقه أيضاً بتمامه.

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة النساء

قال ابن عباس: يستنكف: يستكبر، قواماً: قوامكم من معاشكم. مثني وثلاث ورباع، يعني اثنتين وثلاثاً وأربعاً، ولا تجاوز العرب رباع. لهن سبيلاً: الرجم للشيب، والجلد للبكر.

**قوله ( سورة النساء — بسم الله الرحمن الرحيم )** سقطت البسمة لغير أي ذر.

**قوله ( قال ابن عباس : يستكف يستكبر )** وقع هذا في رواية المستمل والكشميهني حسب، وقد وصله ابن أبي حاتم بإسناد صحيح من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ ومن يستكف عن عبادته ﴾ قال يستكبر، وهو عجيب، فإن في الآية عطف الاستكبار على الاستكفاف فالظاهر أنه غيره، ويمكن أن يحمل على التوكيد. وقال الطبري: معنى يستكف يأنف، وأسند عن قتادة قال: يحتشم. وقال الزجاج: هو استفعال من النكف وهو الأنفة، والمراد دفع ذلك عنه، ومنه نكفت الدمع بالإصبع إذا منعت من الجري على الخد.

**قوله ( قواماً قوامكم من معاشكم )** هكذا وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، ووصله الطبري من هذا الوجه بلفظ ﴿ لا تتوّنوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً ﴾ يعني قوامكم من معاشكم ، يقول لا تعتمد إلى مالك الذي جعله الله لك معيشة فتعطيه امرأتك ونحوها ، وقوله ﴿ قياماً ﴾ القراءة المشهورة بالتحانية بدل الواو ، لكنهما بمعنى ، قال أبو عبيدة : يقال قيام أمرم وقوام أمرم ، والأصل بالواو فأبدلوا ياء لكسرة القاف ، قال بعض الشراح : فأورده المصنف على الأصل . قلت : ولا حاجة لذلك لأنه ناقل لها عن ابن عباس ، وقد ورد عنه كلا الأمرين : وقيل إنها أيضاً قراءة ابن عمر أعنى بالواو ، وقد قرئ في المشهور عن أهل المدينة أيضاً « قيماً » بلا ألف ، وفي الشواذ قراآت أخرى . وقال أبو ذر الهروي قوله « قوامكم » إنما قاله تفسيراً لقوله ﴿ قياماً ﴾ على القراءة الأخرى . قلت : ومن كلام أبي عبيدة يحصل جوابه .

**قوله ( مثنى وثلاث ورباع يعني اثنتين وثلاثاً وأربعاً ، ولا تجاوز العرب رباع )** كذا وقع لأبي ذر فأوهم أنه عن ابن عباس أيضاً كالذي قبله ، ووقع لغيره . وقال غيره مثنى الخ « وهو الصواب فإن ذلك لم يرو عن ابن عباس وإنما هو تفسير أبي عبيدة قال : لا تنوين في مثنى لأنه مصروف عن حده ، والحد أن يقولوا اثنتين وكذلك ثلاث ورباع لأنه ثلاث وأربع ، ثم أنشد شواهد لذلك ثم قال : ولا تجاوز العرب رباع غير أن الكمية قال :

فلم يستريثوك حتى رمي  
ست فوق الرجال خصالاً عشراً

انتهى وقيل : بل يجوز إلى سداس ، وقيل إلى عشار . قال الحريري في « درة الغواص » غلط المتنبي في قوله « أحاد أم سداس في أحاد » لم يسمع في الفصح إلا مثنى وثلاث ورباع ، والخلاف في خماس إلى عشار . ويحكي عن خلف الأحمر أنه أنشد أبياتاً من خماس إلى عشار ، وقال غيره : في هذه الألفاظ المعدولة هل يقتصر فيها على السماع أو يقاس عليها ؟ قولان أشهرهما الاختصار ، قال ابن الحاجب : هذا هو الأصح ، ونص عليه البخاري في صحيحه . كذا قال . قلت : وعلى الثاني يحمل بيت الكمية ، وكذا قول الآخر :

ضربت خماس ضربة عيشمي  
أراد سداس أن لا تستقيما

وهذه المعدولات لا تقع إلا أحوالاً كهذه الآية ، أو أوصافاً كقوله تعالى ﴿ أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع ﴾ أو إخباراً كقوله عليه السلام وصلاة الليل مثنى « ولا يقال فيها مثناة وثلاثة ، بل تجري مجرى واحداً ، وهل يقال موحد كما يقال مثنى ؟ الفصح لا . وقيل يجوز . وكذا مثلث الخ . وقول أبي عبيدة إن معنى مثنى اثنتين فيه اختصار وإنما معناه اثنتين اثنتين وثلاث ثلاث ، وكأنه ترك ذلك لشهرته ، أو كان لا يرى التكرار فيه ، وسيأتي ما يتعلق بعدد ما ينكح من النساء في أوائل النكاح إن شاء الله تعالى .

**قوله ( لهن سبيلاً يعني الرجم للثيب والجلد للبكر )** ثبت هذا أيضاً في زواية المستمل والكشمهني حسب ، وهو من تفسير ابن عباس أيضاً وصله عبد بن حميد عنه بإسناد صحيح ، وروى مسلم وأصحاب السنن من حديث عبادة بن الصامت « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً ، والبكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » والمراد الإشارة إلى قوله تعالى ﴿ حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً ﴾ وقد روى الطبراني من حديث ابن عباس قال : فلما نزلت سورة النساء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا حبس بعد سورة النساء » وسيأتي البحث في الجمع بين الجلد والرجم للثيب في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى

### باب ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾

[٤٥٧٣] ٤٣٨٨ - حدثني إبراهيم بن موسى قال أنا هشام عن ابن جريج قال أخبرني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رجلاً كانت له يتيمة فنكحها ، وكان لها عذق وكان يمسكها عليه ولم يكن لها من نفسه شيء ، فنزلت فيه ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ أحسبه قال : كانت شريكته في ذلك العذق وفي ماله .

[٤٥٧٤] ٤٣٨٩ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أنه سأل عائشة عن قول الله عز وجل : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ فقالت : يا ابن أخي ، هذه اليتيمة تكون في حجر وليها تشركه في ماله ويعجبه مالها وجمالها ، فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها فيعطيهما مثل ما يعطيها غيره ، فهوا عن ذلك أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن ويبلغوا لهن أعلى سنتهن في الصداق ، فأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن . قال عروة : قالت عائشة : وإن الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه بعد هذه الآية ، فأنزل الله عز وجل : ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾ قالت عائشة : وقول الله عز وجل في آية أخرى ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ رغبة أحدكم عن يتيمة حين تكون قليلة المال والجمال ، قالت : فهوا أن ينكحوا عن من رغبا في ماله وجمالها في يتامى النساء إلا بالقسط ، من أجل رغبتهم عنهن إذا كن قليلات المال والجمال .

**قوله ( باب وإن خفتم إن لا تقسطوا في اليتامى )** سقطت هذه الترجمة لغير أي ذر ، ومعنى ﴿خفتم﴾ ظنتم ، ومعنى ﴿تقسطوا﴾ تعدلوا ، وهو من أقسط يقال قسط إذا جار وأقسط إذا عدل ، وقيل الهمزة فيه للسلب أى أزال القسط ، ورجحه ابن التين بقوله تعالى ﴿ذلكم أقسط عند الله﴾ لأن أفعل في أبنية المبالغة لا تكون في المشهور إلا من الثلاثي ، نعم حكى السيرافي في جواز التعجب بالرباعي ، وحكى غيره أن أقسط من الأضداد ، والله أعلم .

**قوله ( أخبرنا هشام )** هو ابن يوسف ، وهذه الترجمة من لطائف أنواع الإسناد ، وهى ابن جريج عن هشام ، وهشام الأعلى هو ابن عروة والأدنى ابن يوسف .

**قوله ( إن رجلاً كانت له يتيمة فنكحها )** هكذا قال هشام عن ابن جريج فأوهم أنها نزلت في شخص معين ، والمعروف عن هشام بن عروة التعميم ، وكذلك أخرجه الإسماعيلي من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج ولفظه « أنزلت في الرجل يكون عنده البينة الخ » وكذا هو عند المصنف في الرواية التي تلى هذه من طريق ابن شهاب عن عروة ، وفيه شيء آخر نبه عليه الإسماعيلي وهو قوله « فكان لها عذق فكان يمسكها عليه » فإن هذا نزل في التي يرغب عن نكاحها ، وأما التي يرغب في نكاحها فهي التي يعجبه مالها وجمالها فلا يزوجه لغيره ويريد أن يتزوجها بدون صداق مثلها ، وقد وقع في رواية ابن شهاب التي بعد هذه التنصيص على القصص ، ورواية حجاج بن محمد سالمة من هذا الاعتراض فإنه قال فيها « أنزلت في الرجل يكون عنده اليتيمة وهى ذات مال الخ » وكذا أخرجه المصنف في أواخر هذه السورة من طريق أبي أسامة ، وفي النكاح من طريق وكيع كلاهما عن هشام .



قوله ( عذق ) بفتح العين المهملة وسكون المعجمة : النخلة ، وبالكسر الكباسة والقنو ، وهو من النخلة كالعنقود من الكرمة ، والمراد هنا الأول . وأعرب الداودي ففسر العذق في حديث عائشة هذا بالخائط .

قوله ( وكان يمسكها عليه ) أى لأجله ، وفي رواية الكشميهني « فيمسك بسببه » .

قوله ( أحسبه قال : كانت شريكته في ذلك العذق ) هو شك من هشام بن يوسف ، ووقع مبيناً مجزوماً به في رواية أنى أسامة ولفظه « هو الرجل يكون عنده اليتيمة هو وليها وشريكته في ماله حتى في العذق فيرغب أن ينكحها ويكره أن يزوجه رجلاً فيشركه في ماله فيعضلها ، فهوا عن ذلك » ورواية ابن شهاب شاملة للقصتين ، وقد تقدمت في الوصايا من رواية شعيب عنه .

قوله ( اليتيمة ) أى التى مات أبوها .

قوله ( في حجر وليها ) أى الذى يلى مالها .

قوله ( بغير أن يقسط في صداقها ) في النكاح من رواية عقيل عن ابن شهاب « ويريد أن ينتقص من صداقها » .

قوله ( فيعطيا مثل ما يعطيا غيره ) هو معطوف على معمول بغير أى يريد أن يتزوجها بغير أن يعطيا مثل ما يعطيا غيره ، أى ممن يرغب في نكاحها سواء ، ويدل على هذا قوله بعد ذلك « فهوا عن ذلك إلا أن يبلغوا بين أعلى سنتين في الصداق » وقد تقدم في الشركة من رواية يونس عن ابن شهاب بلفظ « بغير أن يقسط في صداقها فيعطيا مثل ما يعطيا غيره » .

قوله ( فأمرؤا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن ) أى بأى مهر توافقا عليه ، وتأويل عائشة هذا جاء عن ابن عباس مثله أخرجه الطبرى ، وعن مجاهد في مناسبة ترتب قوله ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ على قوله ﴿ وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى ﴾ شىء آخر ، قال في معنى قوله تعالى ﴿ وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى ﴾ أى إذا كنتم تخافون أن لا تعدلوا في مال اليتامى فتخرجتم أن لا تلوها فتخرجوا من الزنا وانكحوا ما طاب لكم من النساء ، وعلى تأويل عائشة يكون المعنى وإن خفتم أن لا تقسطوا في نكاح اليتامى .

قوله ( قال عروة قالت عائشة ) هو معطوف على الإسناد المذكور وإن كان بغير أداة عطف ، وفي رواية عقيل وشعيب المذكورين « قالت عائشة فاستفتى الناس » الخ .

قوله ( بعد هذه الآية ) أى بعد نزول هذه الآية بهذه القصة ، وفي رواية عقيل « بعد ذلك » .

قوله ( فأنزل الله ﴿ ويستفتونك في النساء ﴾ ) قالت عائشة وقول الله تعالى في آية أخرى ﴿ وترغبون أن تنكحوهن ﴾ ( كذا وقع في رواية صالح وليس ذلك في آية أخرى وإنما هو في نفس الآية وهى قوله ﴿ ويستفتونك في النساء ﴾ ووقع في رواية شعيب وعقيل « فأنزل الله تعالى ﴿ ويستفتونك في النساء ﴾ — إلى قوله — وترغبون أن تنكحوهن ﴾ ثم ظهر لى أنه سقط من رواية البخارى شىء اقتضى هذا الخطأ ، ففى صحيح مسلم والإسماعيل والنسائى واللفظ له من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه بهذا الإسناد في هذا الموضع « فأنزل الله ﴿ يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن ﴾ فذكر الله أن يتلى عليكم في الكتاب الآية

الأولى وهى قوله ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ قالت عائشة : وقول الله في الآية الأخرى ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُمْ ﴾ رغبة أحدكم الخ كذا أخرجه مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب ، وتقدم للمصنف أيضاً في الشركة من طريق يونس عن ابن شهاب مقروناً بطريق صالح بن كيسان المذكورة هنا ، فوضح بهذا في رواية صالح أن في الباب اختصاراً ، وقد تكلف له بعض الشراح فقال : معنى قوله « في آية أخرى » أى بعد قوله ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ ﴾ وما أوردناه أوضح والله أعلم .

( تنبيه ) : أغفل المزي في الأطراف عزو هذه الطريق أى طريق صالح عن ابن شهاب إلى كتاب التفسير واقتصر على عزوها إلى كتاب الشركة .

قوله ( وتترغبون أن تنكحوهن ، رغبة أحدكم عن يتيمة ) فيه تعيين أحد الاحتمالين في قوله ﴿ وَتَرْغَبُونَ ﴾ لأن رغب يتغير معناه بمتعلقه يقال رغب فيه إذا أرادته ورغب عنه إذا لم يردده ، لأنه يحتمل أن تحذف في وأن تحذف عن ، وقد تأوله سعيد بن جبير على المعنيين فقال : نزلت في الغنية والمعدمة ، والمروى هنا عن عائشة أوضح في أن الآية الأولى نزلت في الغنية ، وهذه الآية نزلت في المعدمة .

قوله ( فنهوا ) أى نهوا عن نكاح المرغوب فيها لجمالها وما لها لأجل زهدهم فيها إذا كانت قليلة المال والجمال ، فينبغي أن يكون نكاح اليتيمات على السواء في العدل ، وفي الحديث اعتبار مهر المثل في المحجورات وأن غيرهن يجوز نكاحها بدون ذلك ، وفيه أن للول أن يتزوج من هى تحت حجره لكن يكون العاقد غيره ، وسيأتى البحث فيه في النكاح ، وفيه جواز تزويج اليتامى قبل البلوغ لأنهن بعد البلوغ لا يقال لهن يتيمة إلا أن يكون أطلق استصحاباً لخالهن ، وسيأتى البحث فيه أيضاً في كتاب النكاح

باب ﴿ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ

حَسِيبًا ﴾ اعتدنا : أعددنا ، أفعلنا من العتاد . وبداراً : مبادرة

٤٣٩٠ - حدثني إسحاق قال أنا عبد الله بن نمير قال نا هشام عن أبيه عن عائشة في قوله عز وجل : ﴿ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَغْفِرْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ أنها نزلت في مال اليتيم إذا كان فقيراً أنه يأكل منه مكان قيامه عليه بمعروف . [٤٥٧٥]

قوله ( باب ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ) ساق إلى قوله ﴿ حَسِيبًا ﴾ .

قوله ( وبداراً مبادرة ) هو تفسير أول الآية المترجم بها ، وقال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا ﴾ : الإسراف الإفراط ، وبداراً مبادرة ، وكأنه فسر المصدر بأشهر منه ، يقال بادرت بداراً ومبادرة . وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : يعنى يأكل مال اليتيم ويبادر إلى أن يبلغ فيحول بينه وبين ماله .

قوله ( اعتدنا أعددنا أفعلنا من العتاد ) كذا للأكثر ، وهو تفسير أى عبيدة ، ولأبى ذر عن الكشميهنى اعتدنا : افعلنا والأول هو الصواب ، والمراد أن اعتدنا وأعددنا بمعنى واحد ، لأن العتيد هو الشيء المعد .

( تنبيه ) : وقعت هذه الكلمة في هذا الموضع سهواً من بعض نساخ الكتاب ، ومحلهما بعد هذا قبل « باب لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهاً » .

**قوله** ( حدثني إسحق ) هو ابن راهويه ، وأما أبو نعيم في « المستخرج » فأخرجه من طريق ابن راهويه ثم قال : أخرجه البخاري عن إسحق بن منصور .

**قوله** ( في مال اليتيم ) في رواية الكشميهني « في والي اليتيم » والمراد بوالى اليتيم المتصرف في ماله بالوصية ونحوها ، والضمير في كان على الرواية الأولى ينصرف إلى مصرف المال بقرينة المقام ، ووقع في البيوع من طريق عثمان ابن فرقد عن هشام بن عروة بلفظ « أنزلت في والي اليتيم الذي يقوم عليه ويصلح ماله ، إن كان فقيراً أكل منه بالمعروف » وفي الباب حديث مرفوع أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن الجارود وابن أبي حاتم من طريق حسين المكتب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن عندى يتيماً له مال ، وليس عندى شيء ، أفأكل من ماله ؟ قال : بالمعروف » وإسناده قوى .

**قوله** ( إذا كان فقيراً ) مصير منه إلى أن الذى يباح له الأجرة من مال اليتيم من اتصف بالفقر ، وقد قدمت البحث في ذلك في كتاب الوصايا ، وذكر الطبري من طريق السدي « أخبرني من سمع ابن عباس يقول في قوله ﴿ ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ﴾ قال : بأطراف أصابعه . ومن طريق عكرمة « يأكل ولا يكتسى » ومن طريق إبراهيم النخعي « يأكل ما سد الجوعة ووارى العورة » وقد مضى بقية نقل الخلاف فيه في الوصايا . وقال الحسن بن حي : يأكل وصى الأب بالمعروف ، وأما قيم الحاكم فله أجرة فلا يأكل شيئاً . وأغرب ربيعة فقال : المراد خطاب الوفي بما يصنع باليتيم إن كان غنياً وسع عليه ، وإن كان فقيراً أنفق عليه بقدره ، وهذا أبعد الأقوال كلها .

( تنبيه ) : وقع لبعض الشراح ما نصه : قوله ﴿ فمن كان غنياً فليستعفف ﴾ التلاوة ومن كان بالواو انتهى ، وأنا ما رأيته في النسخ التي وقفت عليها إلا بالواو .

ب ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةُ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ ﴾ الآية

[٤٥٧٦] ٤٣٩١- حدثنا أحمد بن حميد قال أنا عبيد الله الأشجعي عن سفيان عن الشيباني عن عكرمة عن ابن عباس ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةُ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ ﴾ قال : هي محكمة . وليست بمنسوخة ، تابعه سعيد عن ابن عباس .

**قوله** ( باب ﴿ وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين ﴾ الآية ) سقط « باب » لغير أى ذر .

**قوله** ( حدثنا أحمد بن حميد ) هو القرشي الكوفي صهر عبيد الله بن موسى يقال له دار أم سلمة لقب بذلك لجمعه حديث أم سلمة وتتبعه لذلك ، وقال ابن عدى : كان له اتصال بأم سلمة يعنى زوج السفاح الخليفة فلقب بذلك ، ووهم الحاكم فقال : يلقب جار أم سلمة ، وثقه مطين وقال : كان يعد في حفاظ أهل الكوفة ، ومات سنة عشرين ومائتين ، ووهم من قال خلاف ذلك ، وما له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد ، وشيخه عبيد الله الأشجعي هو ابن عبيد الرحمن الكوفي ، وأبوه فرد في الأسماء مشهور في أصحاب سفيان الثوري ، والشيباني هو أبو إسحق ، وإسناده إلى عكرمة كوفيون .

**قوله** ( هي محكمة وليست بمنسوخة ) زاد الإسماعيلي من وجه آخر عن الأشجعي « وكان ابن عباس إذا ولي

رضخ ، وإذا كان في المال قلة اعتذر إليهم ، فذلك القول بالمعروف . وعند الحاكم من طريق عمرو بن أبي قيس عن الشيباني بالإسناد المذكور في هذه الآية قال « ترضخ لهم وإن كان في المال تقصير اعتذر إليهم » .

**قوله ( تابعه سعيد بن جبير عن ابن عباس )** وصله في الوصايا بلفظ « إن ناسا يزعمون أن هذه الآية نسخت ، ولا والله ما نسخت ، ولكنها مما تهاون الناس بها ، هما واليان : وال يرث وذلك الذي يرزق ، ووال لا يرث وذلك الذي يقال له بالمعروف يقول : لا أملك لك أن أعطيك » وهذان الإسنادان الصحيحان عن ابن عباس هما المعتمدان ، وجاءت عنه روايات من أوجه ضعيفة عند ابن أبي حاتم وابن مردويه أنها منسوخة ، نسختها أية الميراث ، وصح ذلك عن سعيد بن المسيب ، وهو قول القاسم بن محمد وعكرمة وغير واحد ، وبه قال الأئمة الأربعة وأصحابهم ، وجاء عن ابن عباس قول آخر أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن القاسم بن محمد « أن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر قسم ميراث أبيه عبد الرحمن في حياة عائشة ، فلم يدع في الدار ذا قرابة ولا مسكيناً إلا أعطاه من ميراث أبيه » وتلا الآية قال القاسم فذكرته لابن عباس فقال : ما أصاب ، ليس ذلك له ، إنما ذلك إلى الوصي ، وإنما ذلك في العصة أى ندب للميت أن يوصى لهم . قلت : وهذا لا ينافي حديث الباب ، وهو أن الآية محكمة وليست بمنسوخة . وقيل معنى الآية : وإذا حضر قسمة الميراث قرابة الميت ممن لا يرث واليتامى والمساكين فإن نفوسهم تتشوف إلى أخذ شيء منه ، ولا سيما إن كان جزيلاً ، فأمر الله سبحانه أن يرضخ لهم بشيء على سبيل البر والإحسان . واختلف من قال بذلك هل الأمر فيه على الندب أو الوجوب ؟ فقال مجاهد وطائفة : هي على الوجوب وهو قول ابن حزم أن على الوارث أن يعطى هذه الأصناف ما طاب به نفسه . ونقل ابن الجوزي عن أكثر أهل العلم أن المراد بأولى القرابة من لا يرث ، وأن معنى ﴿ فارزقوهم ﴾ أعطوهم من المال . وقال آخرون : أطعموهم ، وأن ذلك على سبيل الاستحباب وهو المعتمد ، لأنه لو كان على الوجوب لاقتضى استحقاقاً في التركة ومشاركة في الميراث بجهة مجهولة فيفضى إلى التنازع والتقاطع ، وعلى القول بالندب فقد قيل : يفعل ذلك ولي المحجور ، وقيل لا بل يقول : ليس المال لي وإنما هو لليتيم ، وأن هذا هو المراد بقوله ﴿ وقولوا لهم قولاً معروفاً ﴾ وعلى هذا فتكون الواو في قوله ﴿ وقولوا ﴾ للتقسيم وعن ابن سيرين وطائفة : المراد بقوله ﴿ فارزقوهم منه ﴾ اصنعوا لهم طعاماً يأكلونه ، وأنها على العموم في مال المحجور وغيره ، والله أعلم

### باب ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾

٤٣٩٢ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال أني ابن المنكدر عن جابر : عاذني النبي صلى الله عليه وأبو بكر في بني سلمة ماشيين ، فوجدني النبي صلى الله عليه لا أعقل ، فدعا بماء فتوضأ منه ثم رش علي فأفقت ، فقلت : ما تأمرني أن أصنع في مالي يا رسول الله ؟ فنزلت ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ . [٤٥٧٧]

**قوله ( باب يوصيكم الله في أولادكم )** سقط لغير أبي ذر « باب » و « في أولادكم » والمراد بالوصية هنا بيان قسمة الميراث .

**قوله ( أخبرنا هشام )** هو ابن يوسف ، وابن المنكدر هو محمد .

**قوله ( عن جابر )** في رواية شعبة عن ابن المنكدر « سمعت جابراً » وتقدمت في الطهارة .

قوله ( عادى النبي صلى الله عليه وسلم ) سيأتى ما يتعلق بذلك فى كتاب المرضى قبيل كتاب الطب .

قوله ( فى بنى سلمة ) بفتح المهملة وكسر اللام هم قوم جابر ، وهم بطن من الخزرج .

قوله ( لا أعقل ) زاد الكشميهنى « شيئاً » .

قوله ( ثم رش على ) بينت فى الطهارة الرد على من زعم أنه رش عليه من الذى فضل ، وسيأتى فى الاعتصام التصريح بأنه صب عليه نفس الماء الذى توضع به .

قوله ( فقلت ما تأمرنى أن أصنع فى مالى ) فى رواية شعبة المذكورة « فقلت يا رسول الله لمن الميراث ، إنما يرثنى كلاله » وسيأتى بيان ذلك فى الفرائض .

قوله ( فنزلت يوصيكم الله فى أولادكم ) هكذا وقع فى رواية ابن جريج ، وقيل إنه وهم فى ذلك وأن الصواب أن الآية التى نزلت فى قصة جابر هذه الآية الأخيرة من النساء وهى ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلاله ﴾ لأن جابراً يومئذ لم يكن له ولد ولا والد ، والكلالة من لا ولد له ولا والد ، وقد أخرجه مسلم عن عمرو الناقد ، والنسائى عن محمد بن منصور كلاهما عن ابن عيينة عن ابن المنكر فقال فى هذا الحديث « حتى نزلت عليه آية الميراث : يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلاله » ولمسلم أيضاً من طريق شعبة عن ابن المنكر قال فى آخر هذا الحديث « فنزلت آية الميراث ، فقلت لمحمد بن المنكر : يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلاله ؟ قال : هكذا أنزلت » وقد تفتن البخارى بذلك فترجم فى أول الفرائض « قوله : يوصيكم الله فى أولادكم — إلى قوله — والله عليم حليم » ثم ساق حديث جابر المذكور عن قتبية عن ابن عيينة وفى آخره « حتى نزلت آية الميراث » ولم يذكر ما زاده الناقد ، فأشعر بأن الزيادة عنده مدرجة من كلام ابن عيينة . وقد أخرجه أحمد عن ابن عيينة مثل رواية الناقد وزاد فى آخره « كان ليس له ولد وله أخوات » وهذا من كلام ابن عيينة أيضاً ، وقد اضطرب فيه فأخرجه ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عنه بلفظ « حتى نزلت آية الميراث : إن امرؤ هلك ليس له ولد » وقال مرة « حتى نزلت آية الكلاله » وأخرجه عبد بن حميد والترمذى عنه عن يحيى بن آدم عن ابن عيينة بلفظ « حتى نزلت يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » وأخرجه الإسماعيلى من طريق إسحق بن أبى إسرائيل عنه فقال فى آخره « حتى نزلت آية الميراث : يوصيكم الله فى أولادكم » فمراد البخارى بقوله فى الترجمة « إلى قوله والله عليم حليم » الإشارة إلى أن مراد جابر من آية الميراث قوله ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة ﴾ وأما الآية الأخرى وهى قوله ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلاله ﴾ فسيأتى فى آخر تفسير هذه السورة أنها من آخر ما نزل ، فكان الكلاله لما كانت مجملة فى آية الموارث استفتوا عنها فنزلت الآية الأخيرة . ولم ينفرد ابن جريج بتعيين الآية المذكورة ، فقد ذكرها ابن عيينة أيضاً على الاختلاف عنه ، وكذا أخرجه الترمذى والحاكم من طريق عمرو بن أبى قيس عن ابن المنكر ، وفيه نزلت ﴿ يوصيكم الله فى أولادكم ﴾ وقد أخرجه البخارى أيضاً عن ابن المدينى وعن الجعفى مثل رواية قتبية بدون الزيادة وهو المحفوظ ، وكذا أخرجه مسلم من طريق سفيان الثورى عن ابن المنكر بلفظ « حتى نزلت آية الميراث » فالحاصل أن المحفوظ عن ابن المنكر أنه قال « آية الميراث أو آية الفرائض » والظاهر أنها ﴿ يوصيكم الله ﴾ كما صرح به فى رواية ابن جريج ومن تابعه ، وأما من قالها إنها ﴿ يستفتونك ﴾ فعمدته أن جابراً لم يكن له حينئذ ولد وإنما يورث كلالة فكان المناسب لقصته نزول الآية الأخيرة ، لكن ليس ذلك بلازم ، لأن الكلاله مختلف فى تفسيرها : فقيل هى اسم المال الموروث ، وقيل اسم

الميت ، وقيل اسم الإرث ، وقيل ما تقدم . فلما لم يعين تفسيرها بمن لا ولد له ولا والد لم يصح الاستدلال لما قدمته أنها نزلت في آخر الأمر وآية الموارث نزلت قبل ذلك بمدة كما أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه الحاكم من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر قال « جاءت امرأة سعد بن الربيع فقالت : يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد ، وإن عمهما أخذ مالهما . قال : يقضى الله في ذلك . فنزلت آية الميراث . فأرسل إلى عمها فقال : أعط ابنتي سعد الثلاثين وأمهما الثمن فمابقى فهو لك » وهذا ظاهر في تقدم نزولها . نعم وبه احتج من قال إنها لم تنزل في قصة جابر إنما نزلت في قصة ابنتي سعد بن الربيع ، وليس ذلك بلازم إذ لا مانع أن تنزل في الأمرين معاً . ويحتمل أن يكون نزول أولها في قصة البنتين وآخرها وهي قوله ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة ﴾ في قصة جابر ، ويكون مراد جابر فنزلت ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ أى ذكر الكلاله المتصل بهذه الآية والله أعلم . وإذا تقرر جميع ذلك ظهر أن ابن جريج لم يهم كما جزم به الدمياطى ومن تبعه ، وأن من وهمه هو الواهم والله أعلم . وسيأتى بقية ما يتعلق بشرح هذا الحديث في الفرائض إن شاء الله تعالى

### باب ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾

[٤٥٧٨] ٤٣٩٣- حدثنا محمد بن يوسف عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس قال : كان المال للولد ، وكانت الوصية للوالدين ، فنسخ الله من ذلك ما أحب : فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس والثلث ، وجعل للمرأة الثمن والربع وللزوجة الشطر والربع .

**قوله ( باب قوله : ولكم نصف ما ترك أزواجكم )** سقط قوله « باب » لغير أى ذر ، وثبت قوله « قوله » للمستمل فقط .

**قوله ( كان المال للولد )** يشير إلى ما كانوا عليه قبل ، وقد روى الطبرى من وجه آخر عن ابن عباس أنها « لما نزلت قالوا يا رسول الله أنعطى الجارية الصغيرة نصف الميراث وهي لا تتركب الفرس ولا تدافع العدو ؟ قال وكانوا في الجاهلية لا يعطون الميراث إلا لمن قاتل القوم » .

**قوله ( فنسخ الله من ذلك ما أحب )** هذا يدل على أن الأمر الأول استمر إلى نزول الآية ، وفيه رد على من أنكر النسخ ، ولم ينقل ذلك عن أحد من المسلمين إلا عن أبى مسلم الأصبهاني صاحب التفسير فإنه أنكر النسخ مطلقاً ، ورد عليه بالإجماع على أن شريعة الإسلام ناسخة لجميع الشرائع ، أوجب عنه بأنه يرى أن الشرائع الماضية مستقرة الحكم إلى ظهور هذه الشريعة ، قال فسمى ذلك تخصيصاً لا نسخاً ، ولهذا قال ابن السمعاني : إن كان أبو مسلم لا يعترف بوقوع الأشياء التي نسخت في هذه الشريعة فهو مكابر ، وإن قال لا أسميه نسخاً كان الخلاف لفظياً ، والله أعلم .

**قوله ( وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس والثلث )** قال الدمياطى : قوله والثلث زيادة هنا ، وقد أخرج المصنف هذا الحديث بهذا الإسناد في كتاب الفرائض فلم يذكرها قلت : اختصرها هناك ، ولكنها ثابتة في تفسير محمد بن يوسف القرياني شيخه فيه ، والمعنى أن لكل واحد منهما السدس في حال وللأم الثلث في حال ، ووزان ذلك ما ذكره في بقية الحديث « وللزوج النصف والربع » أى كل منهما في حال .

﴿ لا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ ﴾ الآية  
ويذكر عن ابن عباس: لا تعضلوهن: لا تقهروهن. حُوبًا: إثمًا. تعولوا: تميلوا. نَحْلَةً: فالحلّة: المهر.

[٤٥٧٩]

٤٣٩٤ - حدثنا محمد بن مقاتل قال أنا أسباط بن محمد قال نا الشيباني عن عكرمة عن ابن عباس. قال الشيباني وذكره أبو الحسن السوائي ولا أظنه ذكره إلا عن ابن عباس ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ ﴾ قال: كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بامراته، إن شاء بعضهم تزوجها، وإن شاءوا زوجها، وإن شاءوا لم يزوجوها وهم أحق بها من أهلها، فنزلت هذه الآية في ذلك. [الحديث ٤٥٧٩ - طرفه في: ٦٩٤٨].

قوله ( باب قوله ﴿ لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهًا ﴾ ، ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن ﴾ الآية ) سقط « باب » وما بعد « كرهًا » لغير أي ذر ، وقوله « كرهًا » مصدر في موضع الحال ، قرأها حمزة والكسائي بالضم والباقون بالفتح .

قوله ( ويذكر عن ابن عباس : لا تعضلوهن لا تقهروهن ) في رواية الكشمي « تنهروهن » بنون بعدها مشاة من الانتهار ، وهي رواية القاسبي أيضاً ، وهذه الرواية وهم والصواب ما عند الجماعة . وهذا الأثر وصله الطبري وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ لا تعضلوهن ﴾ لا تقهروهن ﴿ لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن ﴾ يعني الرجل تكون له المرأة وهو كاره لصحبته ولها عليه مهر فيضرها لتفتدي وأسند عن السدي والضحاك نحوه . وعن مجاهد أن المخاطب بذلك أولياء المرأة كالعصل المذكور في سورة البقرة ، ثم ضعف ذلك ورجح الأول .

قوله ( حُوبًا إثمًا ) وصله ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا ﴾ قال : إثمًا عظيمًا . ووصله الطبري من طريق مجاهد والسدي والحسن وقتادة مثله . والجمهور على ضم الحاء ، وعن الحسن بفتحها .

قوله ( تعولوا تميلوا ) وصله سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله ﴿ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ لَا تَعُولُوا ﴾ قال أن لا تميلوا . ورويناه في « فوائد أبي بكر الآجري » بإسناد آخر صحيح إلى الشعبي عن ابن عباس ، ووصله الطبري من طريق الحسن ومجاهد وعكرمة والنخعي والسدي وقتادة وغيرهم مثله ، وأنشد في رواية عكرمة لأبي طالب من أبيات « بميزان صدق وزنه غير عائل » وجاء مثله مرفوعاً صححه ابن حبان من حديث عائشة ، وروى ابن المنذر عن الشافعي ﴿ أَنْ لَا تَعُولُوا ﴾ أن لا يكثر عيالكم ، وأنكره المبرد وابن داود والثعلبي وغيرهم ، لكن قد جاء عن زيد بن أسلم نحو ما قال الشافعي أسنده الدارقطني ، وإن كان الأول أشهر ، واحتج من رده أيضاً من حيث المعنى بأنه أحل من ملك الإيمن ما شاء الرجل بلا عدد ، ومن لازم ذلك كثرة العيال ، وإنما ذكر النساء وما يحل منهن ، فالجور والعدل يتعلق بهن . وأيضاً فإنه لو كان المراد كثرة العيال لكان أفعال يعيل من الرباعي . وأما تعولوا فمن الثلاثي ، لكن نقل الثعلبي عن أبي عمرو الدوري قال وكان من أئمة اللغة قال : هي لغة حمير . ونقل عن طلحة ابن مصرف أنه قرأ « أَنْ لَا تَعِيلُوا » .

قوله ( نَحْلَةً فالحلّة المهر ) كذا لأبي ذر ، ولغيره بغير فاء « قال الإسماعيلي : إن كان ذلك من تفسير

البخارى ففيه نظر ، فقد قيل فيه غير ذلك ، وأقرب الوجوه أن النحلة ما يعطونه من غير عوض وقيل المراد نحلة يتحلونها أى يتدينون بها ويعتقدون ذلك . قلت : والتفسير الذى ذكره البخارى قد وصله ابن أبى حاتم والطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ وَأَتَوَاتَىٰ النساءَ صَدَقَاتُهُنَّ نَحْلَةً ﴾ قال : النحلة المهر . وروى الطبرى عن قتادة قال : نحلة أى فريضة . ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال : النحلة فى كلام العرب الواجب ، قال : ليس ينبغى لأحد أن ينكح إلا بصدقا . كذا قال . والنحلة فى كلام العرب العطية لا كما قال ابن زيد ، ثم قال الطبرى : وقيل إن المخاطب بذلك أولياء النساء ، كان الرجل إذا زوج امرأة أخذ صداقها دونها فنها عن ذلك . ثم أسنده إلى سيار عن أبى صالح بذلك ، واختار الطبرى القول الأول ، واستدل له .

( نبيه ) : محل هذه التفاسير من قوله ﴿ حوباً ﴾ إلى آخرها فى أول السورة ، وكأنه من بعض نساخ الكتاب كما قدمناه غير مرة ، وليس هذا خاصاً بهذا الموضع ففى التفسير فى غالب السور أشباه هذا .

**قوله ( حدثنا أسباط بن محمد )** هو بفتح الهمة وسكون المهملة بعدها موحدة ، كوفى ثقة ، ليس له فى البخارى سوى هذا الحديث . وأورده فى كتاب الإكراه عن حسين بن منصور عنه أيضاً . وقد قال الدورى عن ابن معين : كان يخطئ عن سفيان ، فذكره لأجل ذلك ابن الجوزى فى الضعفاء ، لكن قال : كان ثبناً فيما يروى عن الشيبانى ومطرف . وذكره العقيل وقال : ربما وهم فى الشيء . وقد أدركه البخارى بالسن لأنه مات فى أول سنة مائتين .

**قوله ( قال الشيبانى )** سماه فى كتاب الإكراه سليمان بن فيروز .

**قوله ( وذكره أبو الحسن السوائى ، ولا أظنه ذكره إلا عن ابن عباس )** حاصله أن للشيبانى فيه طريقين إحداهما موصولة وهى عكرمة عن ابن عباس ، والأخرى مشكوك فى وصلها وهى أبو الحسن السوائى عن ابن عباس . والشيبانى هو أبو إسحق ، والسوائى بضم المهملة وتخفيف الواو ثم ألف ثم همزة واسمه عطاء ، ولم أقف له على ذكر إلا فى هذا الحديث .

**قوله ( كانوا إذا مات الرجل )** فى رواية السدى تقييد ذلك بالجاهلية ، وفى رواية الضحاك تخصيص ذلك بأهل المدينة ، وكذلك أورده الطبرى من طريق العوفى عن ابن عباس ، لكن لا يلزم من كونه فى الجاهلية أن لا يكون استمر فى أول الإسلام إلى أن نزلت الآية ، فقد جزم الواحدى أن ذلك كان فى الجاهلية وفى أول الإسلام ، وساق القصة مطولة ، وكأنه نقله من تفسير الشعبى ، ونقل عن تفسير مقاتل نحوه إلا أنه خالف فى اسم ابن أبى قيس فالأول قال قيس ومقاتل قال حصين ، روى الطبرى من طريق ابن جريج عن عكرمة أنها نزلت فى قصة خاصة قال : نزلت فى كبشة بنت معن بن عاصم من الأوس وكانت تحت أبى قيس بن الأسلت فوفى عنها ، فجنح عليها ابنه ، فجاءت النبى صلى الله عليه وسلم فقالت : يا نبى الله لا أنا ورثت زوجى ولا تركت فأنكح ، فنزلت هذه الآية . وبإسناد حسن عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه قال : لما توفى أبو قيس بن الأسلت أراد ابنه أن يتزوج امرأته ، وكان ذلك لهم فى الجاهلية فأنزل الله هذه الآية .

**قوله ( كان أولياؤه أحق بامرأته )** فى رواية أبى معاوية عن الشيبانى عن عكرمة وحده عن ابن عباس فى هذا الحديث تخصيص ذلك بمن مات زوجها قبل أن يدخل بها .



قوله ( إن شاء بعضهم تزوجها وإن شاءوا زوجوها وإن شاءوا لم يزوجوها وهم أحق بها من أهلها ) في رواية أوى معاوية المذكورة « حبسها عصبته أن تنكح أحداً حتى تموت فيرثوها » قال الإسماعيلي : هذا مخالف لرواية أسباط . قلت ويمكن ردها إليها بأن يكون المراد أن تنكح إلا منهم أو بإذنهم ، نعم هي مخالفة لما في التخصيص السابق ، وقد روى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس « كان الرجل إذا مات وترك امرأة ألقى عليها حميمه ثوباً فمنعها من الناس ، فإن كانت جميلة تزوجها وإن كانت دميعة حبسها حتى تموت ويرثها » وروى الطبري أيضاً من طريق الحسن والسدي وغيرهما « كان الرجل يرث امرأة ذى قرابته فيعضلها حتى تموت أو ترد إليه الصداق » وزاد السدي « إن سبق الوارث فألقى عليها ثوبه كان أحق بها ، وإن سبقت هي إلى أهلها فهي أحق بنفسها » .

باب قوله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيحُهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيداً ﴾ (١)

وقال معمر : أولياء : موالى ، وأولياء : ورثة ، عاقدت أيمانكم : هو مولى اليمين وهو الخليف . والمولى أيضاً ابن العم ، والمولى المنعم المعتق ، والمولى المعتق ، والمولى المليك ، والمولى مولى في الدين .

٤٣٩٥ - حدثنا الصلت بن محمد قال نا أبو أسامة عن إدريس عن طلحة بن مصرف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي ﴾ قال : ورثة . ﴿ وَلِلَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ ﴾ كان المهاجرون لما قدموا المدينة يرث المهاجري الأنصاري دون ذوي رحمه للأخوة التي آخى النبي صلى الله عليه وبينهم ولما نزلت : ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي ﴾ نسخت . ثم قال : ﴿ وَلِلَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ ﴾ من النصر والرفادة والنصيحة وقد ذهب الميراث ويوصي له . سمع أبو أسامة إدريس ، وسمع إدريس طلحة .

قوله ( باب ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون ) ساق إلى قوله « شهيداً » وسقط ذلك لغير أوى ذر .

قوله ( وقال معمر أولياء ﴿ موالى ﴾ أولياء ورثة ﴿ عاقدت أيمانكم ﴾ هو مولى اليمين وهو الخليف ، والمولى أيضاً ابن العم ، والمولى المنعم المعتق ( أى بكسر المثناة ) والمولى المعتق ( أى بفتحها ) والمولى المليك ، والمولى مولى في الدين ) انتهى . ومعمر هذا بسكون المهملة وكنت أظنه معمر بن راشد إلى أن رأيت الكلام المذكور في المجاز لأوى عبيدة واسمه معمر بن المثني ، ولم أره عن معمر بن راشد ، وإنما أخرج عبد الرزاق عنه في قوله ﴿ ولكل جعلنا موالى ﴾ قال : الموالى الأولياء ، الأب والأخ والابن وغيرهم من العصبية . وكذا أخرجه إسماعيل القاضي في « الأحكام » من طريق محمد بن ثور عن معمر ، وقال أبو عبيدة ﴿ ولكل جعلنا موالى ﴾ أولياء ورثة ﴿ والذين عاقدت أيمانكم ﴾ فالمولى ابن العم . وساق ما ذكره البخارى ، وأنشد في المولى ابن العم « مهلاً بنى عمنا مهلاً موالينا » وما لم يذكره وذكره غيره من أهل اللغة : المولى المحب ، والمولى الجار ، والمولى الناصر ، والمولى الصهر ، والمولى التابع ، والمولى القرار ، والمولى الولي ، والمولى

(١) ﴿ عَاقَدْتَ ﴾ : قرأ الكوفيون بحذف الألف : ﴿ عَقَدْتَ ﴾ ، وقرأ الباقون بإثباتها : ﴿ عَاقَدْتَ ﴾ .

الموازي . وذكروا أيضاً العم والعبد وابن الأخ والشريك والنديم ، ويلتحق بهم معلم القرآن جاء فيه حديث مرفوع « من علم عبداً آية من كتاب الله فهو مولاه » الحديث أخرجه الطبراني من حديث أبي أمامة ، ونحوه قول شعبة : من كتبت عنه حديثاً فأنا له عبد . وقال أبو إسحق الزجاج : كل من يليك أو والاك فهو مولى .

**قوله ( حدثنا الصلت بن محمد )** تقدم هذا الحديث سنداً ومتناً في الكفالة ، وأحيل بشرحه على هذا الموضع .

**قوله ( عن إدريس )** هو ابن يزيد الأودي بفتح الألف وسكون الواو والد عبد الله بن إدريس الفقيه الكوفي ، وإدريس ثقة عندهم ، وما له في البخاري سوى هذا الحديث . ووقع في رواية الطبري عن أبي كريب عن أبي أسامة « حدثنا إدريس بن يزيد » .

**قوله ( عن طلحة بن مصرف )** وقع في الفرائض « عن إسحق بن إبراهيم عن أبي أسامة عن إدريس حدثنا طلحة » .

**قوله ( ولكل جعلنا موالى ، قال : ورثة )** هذا متفق عليه بين أهل التفسير من السلف ، أسنده الطبري عن مجاهد وقادة والسدى وغيرهم ، ثم قال : وتأويل الكلام ولكلكنم أيها الناس جعلنا عصبه يرثونه مما ترك والده وأقربوه من ميراثهم له . وذكر غيره الآية تقديراً غير ذلك فقيل : التقدير جعلنا لكل ميت ورثة ترث مما ترك الوالدان والأقربون . وقيل : التقدير ولكل مال مما ترك الوالدان والأقربون جعلنا ورثة يخوزونه . فعلى هذا « كل » متعلقة بجعل و « مما ترك » صفة لكل و « الوالدان » فاعل ترك ، ويلزم عليه الفصل بين الموصوف وصفته ، وقد سمع كثيراً ، وفي القرآن ﴿ قل أغير الله أتخذ ولياً فاطر السموات ﴾ فإن فاطر صفة الله اتفاقاً ، وقيل : التقدير ولكل قوم جعلناهم مولى أى ورثة نصيب مما ترك والداهم وأقربوهم ، وهذا يقتضى أن « لكل » خبر مقدم و « نصيب » مبتدأ مؤخر و ﴿ جعلناهم ﴾ صفة لقوم و ﴿ مما ترك ﴾ صفة للمبتدأ الذى حذف و ﴿ نصيب ﴾ صفته ، وكذا حذف ما أضيفت إليه كل وبقيت صفته ، وكذا حذف العائد على الموصوف ، هذا حاصل ما ذكره المعربون ، وذكروا غير ذلك مما ظاهره التكلف . وأوضح من ذلك أن الذى يضاف إليه كل هو ما تقدم في الآية التي قبلها وهو قوله ﴿ للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن ﴾ ثم قال ﴿ ولكل ﴾ أى من الرجال والنساء ﴿ جعلنا ﴾ أى قدرنا ﴿ نصيباً ﴾ أى ميراثاً ﴿ مما ترك الوالدان والأقربون ، والذين عاقدت أيمانكم ﴾ أى بالهلف أو الموالاة والمؤاخاة ﴿ فاتوهم نصيبهم ﴾ خطاب لمن يتولى ذلك أى من ولي على ميراث أحد فليعط لكل من يرثه نصيبه ، وعلى هذا المعنى المتضح ينبغي أن يقع الإعراب ويترك ما عداه من التعسف .

**قوله ( والذين عاقدت أيمانكم : كان المهاجرون لما قدموا المدينة يرث المهاجرون الأنصارى دون من ذوى رحمه للأخوة )** هكذا حملها ابن عباس على من آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينهم ، وحملها غيره على أعم من ذلك فأسند الطبري عنه قال : كان الرجل يحالف الرجل ليس بينهم نسب فيرث أحدهما الآخر ، فنسلخ ذلك . ومن طريق سعيد بن جبير قال : كان الرجل يعاقد الرجل فيرثه ، وعاقده أبو بكر مولى فورثه .

**قوله ( فلما نزلت ﴾ ولكل جعلنا موالى ﴾ نسخت )** هكذا وقع في هذه الرواية أن ناسخ ميراث الحليف هذه الآية . وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال « كان الرجل يعاقد الرجل ، فإذا مات

ورثه الآخر ، فأنزل الله عز وجل ﴿ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا ﴾ يقول إلا أن توصوا لأوليائكم الذين عاقدتم . ومن طريق قتادة : كان الرجل يعاقد الرجل في الجاهلية فيقول دمي دمك وترثني وأرثك ، فلما جاء الإسلام أمروا أن يوتوهم نصيبهم من الميراث وهو السدس ، ثم نسخ بالميراث فقال ﴿ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ ، ومن طرق شتى عن جماعة من العلماء كذلك ، وهذا هو المعتمد ويحتمل أن يكون النسخ وقع مرتين : الأولى حيث كان المعاهد يرث وحده دون العصابة فنزلت ﴿ ولكل ﴾ وهى آية الباب فصاروا جميعاً يرثون ، وعلى هذا يتنزل حديث ابن عباس ، ثم نسخ ذلك آية الأحزاب وخص الميراث بالعصابة وبقي للمعاهد النصر والإفراد ونحوهما ، وعلى هذا يتنزل بقية الآثار . وقد تعرض له ابن عباس في حديثه أيضاً لكن لم يذكر النسخ الثانى ، ولا بد منه ، والله أعلم .

**قوله ( ثم قال ﴾ والذين عاقدت أيمانكم ﴾ من النصر والرفادة والنصيحة وقد ذهب الميراث ويوصى له )** كذا وقع فيه ، وسقط منه شيء بينه الطبرى في روايته عن أى كريب عن أى أسامة بهذا الإسناد ولفظه : ثم قال ﴿ والذين عاقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم ﴾ من النصر الخ ، فقوله من النصر يتعلق بآتوهم لا بعاقدت ولا بأيمانكم ، وهو وجه الكلام . والرفادة بكسر الراء بعدها فاء خفيفة الإعانة بالعطية .

**قوله ( سمع أبو أسامة إدريس وسمع إدريس طلحة )** وقع هذا في رواية المستمل وحده ، وقد قدمت التنبيه على من وقع عنده التصريح بالتحديث لأى أسامة من إدريس وإدريس من طلحة في هذا الحديث بعينه ، وإلى ذلك أشار المصنف ، والله أعلم .

**باب قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ يعني زنة ذرة**

[٤٥٨١] ٤٣٩٦ - حدثنا محمد بن عبد العزيز قال أنا أبو عمر حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن ناساً في زمن النبي صلى الله عليه وآله قالوا : يا رسول الله ، هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ قال النبي صلى الله عليه وآله : « نعم ، هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة ، ضوء ليس فيها سحاب ؟ » قالوا : لا . قال : « وهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ، ضوء ليس فيها سحاب ؟ » قالوا : لا . قال النبي صلى الله عليه وآله : « ما تضارون في رؤية الله يوم القيامة إلا كما تضارون في رؤية أحدهما . إذا كان يوم القيامة أذن مؤذن فيتبع كل أمة ما كانت تعبد ، فلا يبقى من كان يعبد غير الله من الأصنام والأنصاب إلا يتساقطون في النار . حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله برّاً أو فاجرٌ وغُبرات أهل الكتاب ، فيدعى اليهود فيقال لهم : ما كنتم تعبدون ؟ قالوا : كنا نعبد عزير ابن الله ، فيقال لهم : كذبتُم ، ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد ، فماذا تبغون ؟ فقالوا : عطشنا ربنا فاسقنا . فيشار : ألا تردون ؟ فيحشرون إلى النار كأنها سراب يحطم بعضها بعضاً فيتساقطون في النار . ثم يدعى النصارى ، فيقال لهم : من كنتم تعبدون ؟ قالوا : كنا نعبد المسيح ابن الله ، فيقال لهم : كذبتُم ، ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد . فيقال لهم : ماذا تبغون ؟ فكذلك مثل الأول . حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله من بر أو فاجر ، أتاهم رب العالمين في أدنى صورة من التي رأوه فيها ، فيقال : ماذا تنتظرون ؟ يتبع كل أمة ما كانت

تعبد. قالوا: فارقنا الناس في الدنيا على أفقر ما كنا إليهم ولم نصاحبهم، ونحن ننتظر ربنا الذي كنا نعبد، فيقول، أنا ربكم، فيقولون: لا نُشركُ بالله شيئاً. مرتين أو ثلاثاً».

**قوله ( باب قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ )** يعني زنة ذرة ( هو تفسير أنى عبدة قال في قوله تعالى ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ أي زنة ذرة ، ويقال هذا مثقال هذا أى وزنه وهو مفعال من الثقل والذرة النملة الصغيرة ويقال واحدة الهباء ، والذرة يقال زنتها ربع ورقة نخالة وورقة النخالة وزن ربع خردلة وزنة الخردلة ربع سمسم . ويقال الذرة لا وزن لها وإن شخصاً ترك رغيفاً حتى علاه الذر فوزنه فلم يزد شيئاً حكاه الثعلبي . ثم ذكر المصنف حديث أنى سعيد في الشفاعة وسأيت شرحه مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى مع حديث أنى هريرة المذكور هناك وهو بطوله في معناه ، وقد وقع ذكرهما بتمامهما متوالين في كتاب التوحيد . وشيخه محمد بن عبد العزيز هو الرملي يعرف بابن الواسطي وثقه العجلي ولينه أبو زرعة وأبو حاتم ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في الاعتصام .

**باب ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ المختال والختال : واحد .**

نطمس وجوهاً : نسويها حتى تعود كأقفائهم . طمس الكتاب : محاه . جهنم سعيراً : وقوداً

[٤٥٨٢] ٤٣٩٧ - حدثنا صدقة قال أخبرني يحيى عن سفيان عن سليمان عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله

قال يحيى بعض الحديث عن عمرو بن مرة قال : قال لي النبي صلى الله عليه : «اقرأ علي» . قلت : اقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال : «إني أحب أن أسمع من غيري» . فقرأت عليه سورة النساء حتى بلغت : ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ قال : «أمسك» ، فإذا عيناه تذرفان .

**قوله ( باب فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد ، وجئنا بك على هؤلاء شهيداً )** وقع في الباب تفاسير لا تتعلق بالآية ، وقد قدمت الاعتذار عن ذلك .

**قوله ( المختال والختال واحد )** كذا للأكثر بمثناة فوقانية ثقيلة ، وفي رواية الأصيلي « المختال والخال واحد » وصوبه ابن مالك ، وكذلك هو في كلام أنى عبدة ، قال في قوله تعالى ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ : المختال ذو الخيلاء والمخال واحد . قال : ويجيء مصدراً قال العجاج « والمخال ثوب من ثياب الجبال » . قلت : والمخال يطلق لمعان كثيرة نظمها بعضهم في قصيدة فبلغ نحواً من العشرين ، ويقال إنه وجدت قصيدة تزيد على ذلك عشرين أخرى ، وكلام عياض يقتضي أن الذى في رواية الأكثر بالمثناة التحتانية لا فوقانية ولهذا قال كله صحيح ، لكنه أورده في الخاء والتاء فوقانية ، والمختال بمثناة فوقانية لا معنى له هنا كما قال ابن مالك وإنما هو فعال من الختل وهو العذر ، ولأن عينه ياء تحتانية لا فوقانية ، والاسم الخلاء ، والمعنى أنه يخل في صورة من هو أعظم منه على سبيل التكبير والتعظيم .

**قوله ( نطمس وجوهاً نسويها حتى تعود كأقفائهم ، طمس الكتاب محاه )** هو مختصر من كلام أنى عبدة ، قال في قوله تعالى ﴿من قبل أن نطمس وجوهاً﴾ أي نسويها حتى تعود كأقفائهم ، يقال للريح طمست الآثار أي محتها ، وطمس الكتاب أي محاه . وأسند الطبرى عن قتادة : المراد أن تعود الأوجه في الألفية . وقيل هو تمثيل وليس المراد حقيقته حساً .

**قوله ( بجهنم سعيراً وقوداً )** هو قول أبى عبيدة أيضاً ، قال فى قوله تعالى ﴿ وكفى بجهنم سعيراً ﴾ أى وقوداً . وأخرج ابن أبى حاتم من طريق السدى عن أبى مالك مثله .

( تنبيه ) : هذه التفاسير ليست لهذه الآية ، وكأنه من النساخ كما نهت عليه غير مرة .

**قوله ( حدثنا صدقة )** هو ابن الفضل ، ويحيى هو القطان ، وسفيان هو الثورى ، وسليمان هو الأعمش ، وإبراهيم هو النخعى ، وعبيدة بفتح أوله هو ابن عمرو ، وعبد الله بن مسعود . والإسناد كله سوى شيخ البخارى وشيخه كوفيون ، فيه ثلاثة من التابعين فى نسق أولهم الأعمش .

**قوله ( قال يحيى )** هو القطان ، وهو موصول بالإسناد المذكور .

**قوله ( بعض الحديث عن عمرو بن مرة )** أى من رواية الأعمش عن عمرو بن مرة عن إبراهيم ، وقد ورد ذلك واضحاً فى فضائل القرآن حيث أخرجه المصنف عن مسدد عن يحيى القطان بالإسناد المذكور وقال بعده « قال الأعمش وبعض الحديث حدثنى عمرو بن مرة عن إبراهيم » يعنى بإسناده ، ويأتى شرح الحديث هناك إن شاء الله تعالى . وقال الكرماني : إسناد عمرو مقطوع ، وبعض الحديث مجهول . قلت : عبر عن المقطوع بالمقطوع لقلة اكرائه بمراعاة الاصطلاح ، وأما قوله مجهول فيريد ما حدثه به عمرو بن مرة فكأنه ظن أنه أراد أن البعض عن هذا والبعض عن هذا ، وليس كذلك وإنما هو عنده كله فى الرواية الآتية ، وبعضه فى أثائه أيضاً

**باب قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾**

صعيداً : وجه الأرض . وقال جابر : كانت الطواغيت التى يتحاكمون إليها : فى جهينة واحد ، وفي أسلم واحد ، وفي كل حي واحد ، كهنا ينزل عليهم الشيطان . وقال عمر : الجبت : السحر ، والطاغوت : الشيطان . وقال عكرمة : الجبت : بلسان الحبشة شيطان ، والطاغوت : الكاهن .

٤٣٩٨ - حدثنى محمد قال أنا عبدة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : هلكت قلادة لأسماء ، فبعث النبي صلى الله عليه في طلبها رجالاً ، فحضرت الصلاة وليسوا على وضوء ولم يجدوا ماء ، فصلوا وهم على غير وضوء فأنزل الله التيمم . [٤٥٨٣]

**قوله ( باب قوله وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط )** هذا القدر مشترك فى آتى النساء والمائدة ، وإيراد المصنف له فى تفسير سورة النساء يشعر بأن آية النساء نزلت فى قصة عائشة ، وقد سبق ما فيه فى كتاب التيمم .

**قوله ( صعيداً وجه الأرض )** قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿ فتيمموا صعيداً طيباً ﴾ : تيمموا أى تعمدوا . قال والصعيد وجه الأرض . قال الزجاج : لا أعلم خلافاً بين أهل اللغة أن الصعيد وجه الأرض ، سواء كان عليها تراب أم لا ، ومنه قوله تعالى ﴿ صعيداً جزأ ﴾ و ﴿ صعيداً زلقاً ﴾ وإنما سمي صعيداً لأنه نهاية ما يصعد من الأرض . وقال الطبرى بعد أن روى من طريق قتادة قال : الصعيد الأرض التى ليس فيها شجر ولا نبات . ومن طريق عمرو بن قيس قال : الصعيد التراب . ومن طريق ابن زيد قال : الصعيد الأرض المستوية . الصواب أن الصعيد وجه الأرض المستوية الخالية من الغرس والنبات والبناء ، وأما الطيب

فهو الذى تمسك به من اشترط فى التيمم التراب ، لأن الطيب هو التراب المنبت ، قال الله تعالى ﴿ والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه ﴾ وروى عبد الرزاق من طريق ابن عباس : الصعيد الطيب الحرث .

**قوله ( وقال جابر : كانت الطواغيت التى يتحاكمون إليها فى جهنمة واحد وفى أسلم واحد وفى كل حمى واحد ، كهان ينزل عليهم الشيطان )** وصله ابن أبى حاتم من طريق وهب بن منبه قال : سألت جابر بن عبد الله عن الطواغيت فذكر مثله وزاد « وفى هلال واحد » وقد تقدم نسب جهنمة وأسلم فى غزوة الفتح ، وأما هلال فقبيلة ينتسبون إلى هلال بن عامر بن صعصعة ، منهم ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين وجماعة من الصحابة وغيرهم .

**قوله ( الجبت السحر والطاغوت الشيطان )** وصله عبد بن حميد فى تفسيره ومسدد فى مسنده وعبد الرحمن بن رسته فى كتاب الإيمان كلهم من طريق أبى إسحق عن حسان بن فائد عن عمر مثله وإسناده قوى ، وقد وقع التصريح بسماع أبى إسحق له من حسان وسماع حسان من عمر فى رواية رسته وحسان بن فائد بالفاء عيسى بالموحدة ، قال أبو حاتم شيخ ، وذكره ابن حبان فى الثقات . وروى الطبرى عن مجاهد مثل قول عمر وزاد : والطاغوت الشيطان فى صورة إنسان يتحاكمون إليه ، ومن طريق سعيد بن جبير وأبى العالية قال : الجبت الساحر ، والطاغوت الكاهن . وهذا يمكن رده بالتأويل إلى الذى قبله .

**قوله ( وقال عكرمة : الجبت بلسان الحبشة شيطان ، والطاغوت الكاهن )** وصله عبد بن حميد بإسناد صحيح عنه ، وروى الطبرى من طريق قتادة مثله بغير ذكر الحبشة قال : كنا نتحدث أن الجبت الشيطان ، والطاغوت الكاهن . ومن طريق العوفى عن ابن عباس قال : الجبت الأصنام ، والطواغيت الذين كانوا يعبرون عن الأصنام بالكذب . قال : وزعم رجال أن الجبت الكاهن ، والطاغوت رجل من اليهود يدعى كعب بن الأشرف . ومن طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس قال : الجبت حبي بن أخطب ، والطاغوت كعب بن الأشرف . واختار الطبرى أن المراد بالجبت والطاغوت جنس من كان يعبد من دون الله سواء كان صنماً أو شيطناً جنيّاً أو آدمياً ، فيدخل فيه الساحر والكاهن ، والله أعلم . وأما قول عكرمة إن الجبت بلسان الحبشة الشيطان فقد وافقه سعيد بن جبير على ذلك ، لكن عبر عنه بالساحر ، أخرجه الطبرى بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير قال : الجبت الساحر بلسان الحبشة ، والطاغوت الكاهن . وهذا مصير منهما إلى وقوع المعرب فى القرآن ، وهى مسألة اختلف فيها ، فبالغ الشافعى وأبو عبيدة اللغوى وغيرهما فى إنكار ذلك ، فحملوا ما ورد من ذلك على توارد اللغتين ، وأجاز ذلك جماعة واختاره ابن الحاجب واحتج له بوقوع أسماء الأعلام فيه كإبراهيم فلا مانع من وقوع أسماء الأجناس ، وقد وقع فى صحيح البخارى جملة من هذا ، وتتبع القاضى تاج الدين السبكي ما وقع فى القرآن من ذلك ونظمه فى أبيات ذكرها فى شرحه على المختصر ، وعبر بقوله يجمعها هذه الأبيات فذكرها ، وقد تتبعته بعده زيادة كثيرة على ذلك تقرب من عدة ما أورد ، ونظمتها أيضاً ، وليس جميع ما أورده هو متفقاً على أنه من ذلك ، لكن اكتفى بإيراد ما نقل فى الجملة فتبعته فى ذلك ، وقد رأيت إيراد الجميع للفائدة ، فأول بيت منها من نظمى والخمسة التى تليه له وباقيا لى أيضاً فقلت :

من المعرب عد التاج (كر) وقد      ألحقت (كد) وضممتها الأساطير  
السلسيل وطه كورت بيع      روم وطوى وسجيل وكافور

والزنجيل ومشكاة سراق مع  
كذا قراطيس ربايهم وغسا  
كذلك قسورة واليم ناشئة  
له مقاليد فردوس يعد كذا  
وزدت حرم ومهل والسجل كذا  
وقطنا وأناه ثم متكأ  
وهيت والسكر الأواه مع حصب  
صرهن اصري وغيض الماء مع وزر  
استبق صلوات سندس طور  
ق ثم دينار القسطاس مشهور  
ويؤت كفلين مذكور ومسطور  
فيما حكى ابن دريد منه تنور  
السرى والأب ثم الجبت مذكور  
دارست يصهر منه فهو مصهور  
وأوى معه والطاغوت منظور  
ثم الرقيم مناص والسنا النور

والمراد بقول ( كز ) أن عدة ما ذكره التاج سبعة وعشرون ويقول ( كد ) أن عدة ما ذكرته أربعة وعشرون وأنا معترف أنني لم أستوعب ما يستدرك عليه ، فقد ظفرت بعد نظمي هذا بأشياء تقدم منها في هذا الشرح الرحمن وراعنا ، وقد عزمت أني إذا أتيت على آخر شرح هذا التفسير إن شاء الله تعالى ألحق ما وقفت عليه من زيادة في ذلك منظوماً إن شاء الله تعالى . ثم أورد المصنف طرفاً من حديث عائشة في سقوط عقدها ونزول آية التيمم ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب التيمم .

باب ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ ذوي الأمر منكم

[٤٥٨٤] ٤٣٩٩ - حدثنا صدقة بن الفضل قال أنا حجاج بن محمد عن ابن جريج عن يعلى بن مسلم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ قال : نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي إذ بعثه النبي صلى الله عليه في سرية .

قوله ( باب أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ذوي الأمر ) كذا لأبي ذر ولغيره « أولى الأمر منكم ذوي الأمر » وهو تفسير أبي عبيدة قال ذلك في هذه الآية وزاد : والدليل على ذلك أن واحداً من ذوي الأمر لا أولى لأنها لا واحد لها من لفظها .

قوله ( حدثنا صدقة بن الفضل ) كذا للأكثر ، وفي رواية ابن السكن وحده عن الفرير عن البخاري « حدثنا سنيد » وهو ابن داود المصيصي واسمه الحسين وسنيد لقب ، وهو من حفاظ الحديث وله تفسير مشهور ، لكن ضعفه أبو حاتم والنسائي ، وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع إن كان ابن السكن حفظه ، ويحتمل أن يكون البخاري أخرج الحديث عنهما جميعاً ، واقتصر الأكثر على صدقة لإتقانه ، واقتصر ابن السكن على سنيد بقرينة التفسير ، وقد ذكر أحمد أن سنيداً ألزم حجاجاً - يعني حجاج بن محمد شيخه في هذا الحديث إلا أنه كان يحمل على تدليس التسوية ، وعابه بذلك وكأن هذا هو السبب في تضعيف من ضعفه . والله أعلم .

قوله ( عن يعلى بن مسلم ) في رواية الإسماعيلي من طريق حجاج عن ابن جريج « أخبرني يعلى بن مسلم » .

قوله ( نزلت في عبد الله بن حذافة ) كذا ذكره مختصراً ، والمعنى نزلت في قصة عبد الله بن حذافة أي المقصود منها في قصته قوله ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ الآية ، وقد غفل الداودي عن هذا المراد

فقال : هذا وهم على بن عباس ، فإن عبد الله بن حذافة خرج على جيش فغضب فأوقدوا ناراً وقال اقتحموها فامتنع بعض ، وهم بعض أن يفعل . قال : فإن كانت الآية نزلت قبل فكيف يخص عبد الله بن حذافة بالطاعة دون غيره ، وإن كانت نزلت بعد فإنما قيل لهم إنما الطاعة في المعروف ، وما قيل لهم لم لم تطيعوا ؟ انتهى . وبالحمل الذي قدمته يظهر المراد ، ويتنفي الإشكال الذي أبداه ، لأنهم تنازعوا في امثال ما أمرهم به ، وسببه أن الذين هموا أن يطيعوه وقفوا عند امثال الأمر بالطاعة ، والذين امتنعوا عارضه عندهم الفرار من النار ، فناسب أن ينزل في ذلك ما يرشدهم إلى ما يفعلونه عند التنازع وهو الرد إلى الله وإلى رسوله ، أى إن تنازعتم في جواز الشيء وعدم جوازه فارجعوا إلى الكتاب والسنة ، والله أعلم . وقد روى الطبرى أن هذه الآية في قصة جرت لعمار بن ياسر مع خالد بن الوليد وكان خالد أميراً فأجار عمار رجلاً بغير أمره فتخاصما فنزلت ، فالله أعلم . وقد تقدم شرح حال هذه السرية والاختلاف في اسم أميرها في المغازى بعد غزوة حنين بقليل . واختلف في المراد بأولى الأمر في الآية ، فعن أبى هريرة قال : هم الأمراء أخرجه الطبرى بإسناد صحيح ، وأخرج عن ميمون بن مهران وغيره نحوه ، وعن جابر بن عبد الله قال : هم أهل العلم والخير ، وعن مجاهد وغطاء والحسين وأبى العالية : هم العلماء ، ومن وجه آخر أصح منه عن مجاهد قال : هم الصحابة ، وهذا أخص . وعن عكرمة قال : أبو بكر وعمر ، وهذا أخص من الذى قبله ، ورجح الشافعى الأول واحتج له بأن قرهشاً كانوا لا يعرفون الإمارة ولا ينقادون إلى أمير ، فأمروا بالطاعة لمن ولى الأمر ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم « من أطاع أميرى فقد أطاعنى » متفق عليه . واختار الطبرى حملها على العموم وإن نزلت في سبب خاص ، والله أعلم .

ب ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾

[٤٥٨٥] - ٤٤٠٠ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا محمد بن جعفر قال أنا معمر عن الزهري عن عروة قال : خاصم الزبير رجلاً من الأنصار في شريح من الحرة فقال النبي صلى الله عليه : « اسقي يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك » . فقال الأنصاري : يا رسول الله ، وأن كان ابن عمك ؟ فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه ، ثم قال : « اسقي يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر ، ثم أرسل الماء إلى جارك » . واستوعى النبي صلى الله عليه للزبير حقه في صريح الحكم حين أحفظه الأنصاري كان أشار عليهما بأمر لهما فيه سعة . قال الزبير : فما أحسب هذه الآيات إلا نزلت في ذلك : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ .

قوله ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ) سقط ( باب ) لغير أى ذكر فيه قصة الزبير مع الأنصارى الذى خاصمه في شراج الحرة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الشرب ، بينت هناك الاختلاف على عروة في وصله وإرساله بحمد الله تعالى . وقوله هنا « أن كان ابن عمك » بفتح أن للجميع أى من أجل ، ووقع عند أى ذكر « وأن » بزيادة واو ، وفي روايته عن الكشميهنى « أن » بزيادة همزة ممدودة وهى الاستفهام .

ب ﴿ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ ﴾

[٤٥٨٦] - ٤٤٠١ - حدثنا محمد بن عبد الله بن حوشب عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عروة عن عائشة قالت : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « ما من نبي يمرض إلا خير بين الدنيا والآخرة » ، وكان في شكواه الذى



قُبِضَ فِيهِ أَخَذَتْهُ بَحَّةٌ شَدِيدَةٌ، فَسَمِعَتْهُ يَقُولُ: ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ فَعَلِمْتُ أَنَّهُ خَيْرٌ.

**قوله ( باب فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين )** ذكر فيه حديث عائشة ، وقد تقدم شرحه في الوفاة النبوية والله الحمد . وقوله « في شكواه الذي قبض فيه ، في رواية الكشميनी « التي قبض فيها »

**باب ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ﴾ الآية**

٤٤٠٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ نَا سَفِيَانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ. [٤٥٨٧]

٤٤٠٣ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ نَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ تَلَا ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ﴾ قَالَ : كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِمَّنْ عَذَرَ اللَّهُ، وَيُذَكَّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : حَصْرَتْ : ضَاقت . وقال غيره : المراعِمُ المهاجر ، راغمتُ هاجرتُ قومي . [٤٥٨٨]

**قوله ( باب ومالككم لا تقاتلون في سبيل الله — إلى — الظالم أهلها )** ولأى ذكر ﴿والمستضعفين من الرجال والنساء﴾ الآية ، والأظهر أن المستضعفين مجرور بالعطف على اسم الله أى وفي سبيل المستضعفين ، أو على سبيل الله أى وفي خلاص المستضعفين ، وجوز الزمخشري أن يكون منصوباً على الاختصاص .

**قوله ( عن عبيد الله )** هو ابن أوى يزيد ، وفي مسند أحمد عن سفيان « حدثني عبيد الله بن أوى يزيد » . **قوله ( كنت أنا وأمى من المستضعفين )** كذا للأكثر ، زاد أبو ذر « من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان » وأراد حكاية الآية ، وإلا فهو الولدان وأمه من المستضعفين ، ولم يذكر في هذا الحديث من الرجال أحداً ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق إسحق بن موسى عن ابن عيينة بلفظ « كنت أنا وأمى من المستضعفين : أنا من الولدان ، وأمى من النساء » .

**قوله في الطريق الأخرى ( أن ابن عباس تلا )** في رواية المستملى « عن ابن عباس أنه تلا » .

**قوله ( كنت أنا وأمى ممن عذر الله )** أى في الآية المذكورة ، وفي رواية لأوى نعيم في « المستخرج » من طريق محمد بن عبيد عن حماد بن زيد « كنت أنا وأمى من المستضعفين » . قلت : واسم أمه لبابة بنت الحارث الهلالية أم الفضل أخت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، قال الداودي : فيه دليل لمن قال إن الولد يتبع المسلم من أبويه .

**قوله ( ويذكر عن ابن عباس حصرت ضاقت )** وصله ابن أوى حاتم من طريق على بن أوى طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿حصرت صدورهم﴾ قال : ضاقت وعن الحسن أنه قرأ ﴿حصرت صدورهم﴾ بالرفع حكاه الفراء ، وهو على هذا خبر بعد خبر . وقال المبرد هو على الدعاء أى أحصر الله صدورهم ، كذا قال والأول أولى . وقد روى ابن أوى حاتم من طريق مجاهد أنها نزلت في هلال بن عويمر الأسلمي ، وكان بينه وبين المسلمين عهد ، وقصده ناس من قومه فكره أن يقاتل المسلمين وكره أن يقاتل قومه .

**قوله ( تلووا ألسنتكم بالشهادة )** وصله الطبري من طريق على بن أوى طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى

﴿ وإن تلوا أو تعرضوا ﴾ قال : تلوا ألسنتكم بشهادة أو تعرضوا عنها . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : أن تدخل في شهادتك ما يظلمها أو تعرض عنها فلا تشهدا ، وقرأ حمزة وابن عامر « وأن تلوا » بواو واحدة ساكنة ، وصوب أبو عبيد قراءة الباقي ، واحتج بتفسير ابن عباس المذكور وقال : ليس للولاية هنا معنى . وأجاب الفراء بأنها بمعنى التي كقراءة الجماعة ، إلا أن الواو المضمومة قلبت همزة ثم سهلت . وأجاب الفارسي بأنها على بابها من الولاية والمراد إن توليت إقامة الشهادة .

**قوله ( وقال غيره المراغم المهاجر ، راغمت هاجرت قومي )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعة ﴾ والمراغم : المهاجر واحد تقول هاجرت قومي وراغمت قومي ، قال الجعدي « عزيز المراغم والمهرب » وروى عبد الرزاق عن معمر عن الحسن في قوله ﴿ مراغماً ﴾ قال متحولاً ، وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس .

**قوله ( موقوتاً موقناً وقته عليهم )** لم يقع هذا في رواية أبي ذر ، وهو قول أبو عبيدة أيضاً قال في قوله تعالى ﴿ إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ﴾ أى موقناً وقته الله عليهم ، وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ موقوتاً ﴾ قال مفروضاً .

**باب ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرَكْسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا ﴾**

قال ابن عباس : بددهم . فئة : جماعة .

[٤٥٨٩] ٤٤٠٤ - حدثني محمد بن بشار قال نا غندر وعبد الرحمن قال نا شعبة عن عدي عن عبد الله بن يزيد عن زيد بن ثابت ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ ﴾ رجع ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه من أحد فكان الناس فيهم فرقتين : فريق يقول : اقتلهم ، وفريق يقول : لا ، فنزلت ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ ﴾ فقال : « إنها طيبة تنفي الخبث كما تنفي النار خبث الفضة » .

**باب ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ﴾** أي أفشوه . ﴿ يَسْتَنْبِطُونَهُ ﴾ : يستخرجونه . ﴿ إِلَّا إِنَاءًا ﴾ : يعني الموات حجراً أو مدراً وما أشبهه . ﴿ فَلَيتَكَنَّ ﴾ بتكّه : قطعه . ﴿ قِيلاً ﴾ وقولاً : واحد . ﴿ طَبَعَ ﴾ : ختم . ﴿ مَرِيدًا ﴾ : متمرداً .

**قوله ( باب فما لكم في المنافقين فتنين والله أركسهم بما كسبوا ، قال ابن عباس : بددهم )** وصله الطبري من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله ﴿ والله أركسهم بما كسبوا ﴾ قال : بددهم . ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : أوقعهم . ومن طريق قتادة قال : أهلكهم ، وهو تفسير باللازم ، لأن الركس الرجوع ، فكانه ردهم إلى حكمهم الأول .

**قوله ( فئة جماعة )** روى الطبري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله ﴿ فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة ﴾ قال الأخرى كفار قريش . وقال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة ﴾ قال : الفئة الجماعة .

قوله ( حدثنا غندر ) هو محمد بن جعفر .

قوله ( وعبد الرحمن ) هو ابن مهدى .

قوله ( عن عدى ) هو ابن ثابت .

قوله ( عن عبد الله بن يزيد ) هو الخطمي بفتح المعجمة ثم سكون المهملة وهو صحابي صغير .

قوله ( رجع ناس من أحد ) هم عبد الله بن أبي بن سلول ومن تبعه ، وقد تقدم بيان ذلك في غزوة أحد من كتاب المغازي مستوفى ، وقوله في آخره ( خبث الفضة في رواية الحموي ) خبث الحديد ، وقد تقدم بيان الاختلاف في قوله « تنفى الخبث » في فضل المدينة .

قوله ( باب وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ، أى أفشوه ) وصله ابن المنذر عن ابن عباس في قوله ﴿ أذاعوا به ﴾ أى أفشوه .

قوله ( يستبطلونه يستخرجونه ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ أى يستخرجونه ، يقال للركبة إذا استخرج ماؤها هى نبط إذا أماتها .

قوله ( حسيباً كافياً ) وقع هنا لغير أى ذر وقد تقدم في الوصايا .

قوله ( إلا إناثاً يعنى الموات حجراً أو مدرأً أو ما أشبه ذلك ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ إن يدعون من دونه إلا إناثاً ﴾ إلا الموات حجراً أو مدرأً أو ما أشبه ذلك ، والمراد بالموات ضد الحيوان . وقال غيره قيل لها إناث لأنهم سموها مناة واللات والعزى وإساف ونائلة ونحو ذلك . وعن الحسن البصرى : لم يكن حى من أحياء العرب إلا ولهم صنم يعبدونه يسمى أنثى بنى فلان ، وسيأتى في الصفات حكاية عنهم أنهم كانوا يقولون : الملائكة بنات الله ، تعالى الله عن ذلك . وفي رواية عبد الله بن أحمد في مسند أبيه عن أبى بن كعب في هذه الآية قال « مع كل صنم جنية » ورواته ثقات . ومن هذا الوجه أخرجه ابن أبى حاتم .

قوله ( مريداً متمرداً ) وقع هذا للمستمل وحده ، وهو تفسير أبى عبيدة بلفظه ، وقد تقدم في بدء الخلق ، ومعناه الخروج عن الطاعة . وروى ابن أبى حاتم من طريق قتادة في قوله مريداً قال : متمرداً على معصية الله .

قوله ( فليبتكن ، بتكه قطعه ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ فليبتكن آذان الأنعام ﴾ يقال بتكه قطعه . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : كانوا يبتكون آذانها لطواغيتهم .

قوله ( قِيلاً وقولاً واحد ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ ومن أصدق من الله قيلاً ﴾ وقِيلاً وقولاً واحد .

قوله ( طبع ختم ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ طبع الله على قلوبهم ﴾ أى ختم .

( تنبيه ) : ذكر في هذا الباب آثاراً ولم يذكر فيه حديثاً ، وقد وقع عند مسلم من حديث عمر في سبب نزولها « أن النبى صلى الله عليه وسلم لما هجر نساءه وشاع أنه طلقهن وأن عمر جاءه فقال : أطلقت نساءك ؟

قال : لا . قال : فقامت على باب المسجد فنادت بأعلى صوتي : لم يطلق نساءه ، فنزلت هذه الآية ، فكتفنا أنا استنبطت ذلك الأمر وأصل هذه القصة عند البخاري أيضا ، لكن بدون هذه الزيادة فليست على شرطه ، فكانه أشار إليها بهذه الترجمة

### باب ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾

[٤٥٩٠] ٤٤٠٥ - حدثنا آدم بن أبي إياس قال نا شعبة قال نا مغيرة بن النعمان قال سمعت سعيد بن جبيرة قال : آية اختلف فيها أهل الكوفة ، فرحلت فيها إلى ابن عباس فسألته عنها فقال : نزلت هذه الآية ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ هي آخر ما نزل ، وما نسخها شيء .

قوله ( باب ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم ) يقال : نزلت في مقيس بن ضبابة . وكان أسلم هو وأخوه هشام ، فقتل هشاماً رجلاً من الأنصار غيلة فلم يعرف ، فأرسل إليهم النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يأمرهم أن يدفعوا إلى مقيس دية أخيه ففعلوا ، فأخذ الدية وقتل الرسول ولحق بمكة مرتداً ، فنزلت فيه . وهو ممن أهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه يوم الفتح ، أخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبيرة .

قوله ( شعبة حدثنا مغيرة بن النعمان ) لشعبة فيه شيخ آخر وهو منصور كما سيأتي في سورة الفرقان .

قوله ( آية اختلف فيها أهل الكوفة ، فرحلت فيها إلى ابن عباس فسألته عنها ) سقط لفظ « آية » لغير أي ذر ، وسيأتي مزيد فيه في الفرقان ، وقع في تفسير الفرقان من طريق غندر عن شعبة بلفظ « اختلف أهل الكوفة في قتل المؤمن ، فدخلت فيه إلى ابن عباس » وفي رواية الكشميهني « فرحلت » بالراء والمهملة وهي أصوب ، وسيأتي شرح الحديث مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . وقوله « هي آخر ما نزل » أي في شأن قتل المؤمن عمداً بالنسبة لآية الفرقان

### باب ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾<sup>(١)</sup> السَّلَامُ وَالسَّلَامُ وَاحِدٌ

[٤٥٩١] ٤٤٠٦ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ قال : قال ابن عباس : كان رجلاً في غنيمة له ، فلحقه المسلمون ، فقال : السلام عليكم ، فقتلوه وأخذوا غنيمته ، فأنزل الله وذلك إلى قوله : ﴿عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ تلك الغنيمة . قال : قرأ ابن عباس : ﴿السَّلَامُ﴾ .

قوله ( باب ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً ، السَّلامُ وَالسَّلَامُ وَاحِدٌ ) يعني أن الأول بفتحيتين والثالث بكسر ثم سكون ، فالأول قراءة نافع وابن عامر وحمزة ، والثاني قراءة الباقيين ، والثالث قراءة رويت عن عاصم بن أبي النجود . وروى عن عاصم الجحدري بفتح ثم سكون ، فأما الثاني فمن التحية ، وأما ما عدها فمن الانقياد .

قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار ، وفي رواية ابن أبي عمر عن سفيان « حدثنا عمرو بن دينار » كذا أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه .

(١) ﴿السَّلَامُ﴾ : قرأ نافع والشامي وحمزة بحذف الألف : ﴿السَّلَامُ﴾ ، وقرأ الباقيون بإثباتها : ﴿السَّلَامُ﴾ .

**قوله ( كان رجل في غنيمة )** بالتصغير ، وفي رواية سماك عن عكرمة عن ابن عباس عند أحمد والترمذي وحسنه والحاكم وصححه « مر رجل من بنى سليم بنفر من الصحابة وهو يسوق غنماً له فسلم عليهم » .

**قوله ( فقتلوه )** زاد في رواية سماك « وقالوا ما سلم علينا إلا ليتعوذ منا » .

**قوله ( وأخذوا غنيمته )** في رواية سماك « وأتوا بغنمه النبي صلى الله عليه وسلم فنزلت » وروى البزار من طريق حبيب بن أبي عمرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في سبب نزول هذه الآية قصة أخرى قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فيها المقداد ، فلما أتوا القوم وجدوهم قد تفرقوا وبقي رجل له مال كثير فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، فقتله المقداد ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : كيف لك بلا إله إلا الله غداً . وأنزل الله هذه الآية » وهذه القصة يمكن الجمع بينها وبين التي قبلها ، ويستفاد منها تسمية القاتل ، وأما المقتول فروى الثعلبي من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ، وأخرجه عبد بن حميد من طريق قتادة نحوه واللفظ للكلبي ، أن اسم المقتول مرداس بن نبيك من أهل فدك ، وأن اسم القاتل أسامة بن زيد ، وأن اسم أمير السرية غالب بن فضالة الليثي ، وأن قوم مرداس لما انهزموا بقي هو وحده وكان الجأ غنمه بجبل ، فلما لحقوه قال لا إله إلا الله محمد رسول الله السلام عليكم ، فقتله أسامة بن زيد ، فلما رجعوا نزلت الآية « وكذا أخرج الطبري من طريق السدي نحوه ، وفي آخر رواية قتادة « لأن تحية المسلمين السلام بها يتعارفون » وأخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر قال « أنزلت هذه الآية ﴿ ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام ﴾ في مرداس » وهذا شاهد حسن . وورد في سبب نزولها عن غير ابن عباس شيء آخر ، فروى ابن إسحق في « المغازي » وأخرجه أحمد من طريقه عن عبد الله بن أبي حذرد الأسلمي قال « بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر من المسلمين فيهم أبو قتادة ومسلم بن جثامة ، فمر بنا عامر بن الأضبط الأشجعي فسلم علينا ، فحمل عليه محلم فقتله ، فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم وأخبرناه الخبر نزل القرآن « فذكر هذه الآية . وأخرجها ابن إسحق من طريق ابن عمر أتم سياقاً من هذا وزاد أنه كان بين عامر ومحلم عداوة في الجاهلية ، وهذه عندي قصة أخرى ، ولا مانع أن تنزل الآية في الأمرين معاً .

**قوله في آخر الحديث ( قال قرأ ابن عباس السلام )** هو مقول عطاء ، وهو موصول بالإسناد المذكور ، وقد قدمت أنها قراءة الأكثر ، وفي الآية دليل على أن من أظهر شيئاً من علامات الإسلام لم يحل دمه حتى يختبر أمره ، لأن السلام تحية المسلمين ، وكانت تحيتهم في الجاهلية بخلاف ذلك . فكانت هذه علامة . وأما على قراءة السلم على اختلاف ضبطه فالمراد به الانقياد وهو علامة الإسلام لأن معنى الإسلام في اللغة الانقياد ، ولا يلزم من الذي ذكرته الحكم بإسلام من اقتصر على ذلك وإجراء أحكام المسلمين عليه ، بل لابد من التلفظ بالشهادتين على تفاصيل في ذلك بين أهل الكتاب وغيرهم ، والله أعلم

باب ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الآية

٤٤٠٧ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال حدثني سهل بن سعد الساعدي أنه رأى مروان بن الحكم في المسجد ، فأقبلت حتى جلست إلى جنبه ، فأخبرنا أن زيد بن ثابت أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ألقى عليه عليه : ( لا يستوي القاعدون

من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله) فجاءه ابن أم مكتوم وهو يملأها علي فقال: يا رسول الله، والله لو أستطيع الجهاد لجاهدت - وكان أعمى - فأنزل الله عز وجل على رسوله وفخذه على فخذي، فثقلت علي حتى خفت أن ترض فخذي. ثم سري عنه فأنزل الله عز وجل: ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾.

[٤٥٩٣] ٤٤٠٨ - حدثنا حفص بن عمر قال نا شعبة عن أبي إسحاق عن البراء قال: لما نزلت: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ دعا رسول الله صلى الله عليه زيدا فكتبها، فجاء ابن أم مكتوم فشكا ضرارته فأنزل الله عز وجل: ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾.

[٤٥٩٤] ٤٤٠٩ - حدثنا محمد بن يوسف عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال: لما نزلت: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ قال النبي صلى الله عليه: «ادعوا فلانا»، فجاءه ومعه الدواة واللوح أو الكتف فقال: «اكتب» (لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله) وخلف النبي صلى الله عليه ابن أم مكتوم فقال: يا رسول الله، أنا ضرير، فنزلت مكانها: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

[٤٥٩٥] ٤٤١٠ - حدثني إبراهيم بن موسى قال أنا هشام أن ابن جريج أخبرهم وحدثني إسحاق قال أنا عبد الرزاق قال أنا ابن جريج قال أخبرني عبد الكريم أن مقسماً مولى عبد الله بن الحارث أخبره أن ابن عباس أخبره: لا يستوي القاعدون من المؤمنين عن بدر والخارجون إلى بدر.

**قوله (باب لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية)** كذا لأبي ذر، ولغيره «والمجاهدون في سبيل الله» واختلفت القراءة في «غير أولى الضرر» فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بالرفع على البدل من القاعدون، وقرأ الأعمش بالجر على الصفة للمؤمنين، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء.

**قوله (عن صالح)** هو ابن كيسان.

**قوله (حدثني سهل بن سعد)** كذا قال صالح، وتابعه عبد الرحمن بن إسحق عن ابن شهاب عند الطبري، وخالفهما معمر فقال «عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت» أخرجه أحمد.

**قوله (أنه رأى مروان بن الحكم)** أي ابن أبي العاص أمير المدينة الذي صار بعد ذلك خليفة.

**قوله (فأقبلت حتى جلست إلى جنبه. فأخبرنا)** قال الترمذي في هذا الحديث رواية رجل من الصحابة وهو سهل بن سعد عن رجل من التابعين وهو مروان بن الحكم، ولم يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من التابعين. قلت: لا يلزم من عدم السماع عدم الصحة، والأولى ما قال فيه البخاري: لم ير النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ذكره ابن عبد البر في الصحابة لأنه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم قبل عام أحد وقيل عام الخندق وثبت عن مروان أنه قال لما طلب الخلافة فذكروا له ابن عمر فقال: ليس ابن عمر بأفقه مني. ولكنه أسن مني وكانت له صحبة. فهذا اعتراف منه بعدم صحبته وإنما لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان سماعه منه ممكناً لأن النبي صلى الله عليه وسلم نفى أباه إلى الطائف فلم يرد إلا عثمان لما استخلف،

وقد تقدمت روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب الشروط مقرونة بالمسور بن مخزومة ، ونهت هناك أيضاً على أنها مرسلة ، والله الموفق .

**قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم أملى عليه : لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله )** في رواية قبيصة المذكورة عن زيد بن ثابت « كنت أكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه « إني لقاعد إلى جنب النبي صلى الله عليه وسلم إذ أوحى إليه وغشيتة السكينة فوضع فخذه على فخذي قال زيد : فلا والله مكا وجدت شيئاً قط أثقل منها » وفي حديث البراء بن عازب الذي في الباب بعد هذا « لما نزلت قال النبي صلى الله عليه وسلم : ادع لي فلانا ، فجاءه ومعه الدواة واللوح والكتف » وفي الرواية الأخرى عنه في الباب أيضاً « دعا زيدا فكتبها » فيجمع بينهما بأن المراد بقوله « لما نزلت » كادت أن تنزل لتصريح رواية خارجة بأن نزولها كان بحضرة زيد .

**قوله ( فجاءه ابن أم مكتوم )** في رواية قبيصة المذكورة « فجاء عبد الله بن أم مكتوم » وعند الترمذي من طريق الثوري وسليمان التيمي كلاهما عن أبي إسحق عن البراء « جاء عمرو بن أم مكتوم » وقد نبه الترمذي على أنه يقال له عبد الله وعمرو ، وأن اسم أبيه زائدة وأن أم مكتوم أمه . قلت : واسمها عاتكة ، وقد تقدم شيء من خبره في كتاب الأذان .

**قوله ( وهو يملها )** بضم أوله وكسر الميم وتشديد اللام هو مثل يملها ، يملئ ويملئ بمعنى ، ولعل الياء منقلبة من إحدى اللامين .

**قوله ( والله لو أستطيع الجهاد معك لجاهدت )** أي لو استطعت ، وعبر بالمضارع إشارة إلى الاستمرار واستحضاراً لصورة الحال ، قال وكان أعمى ، هذا يفسر ما في حديث البراء « فشكا ضرارته » وفي الرواية الأخرى عنه « فقال أنا ضرير » وفي رواية خارجة « فقام حين سمعها ابن أم مكتوم وكان أعمى فقال : يا رسول الله ، فكيف بمن لا يستطيع الجهاد ممن هو أعمى وأشبه ذلك » وفي رواية قبيصة « فقال إني أحب الجهاد في سبيل الله ، ولكن لي من الزمانة ما ترى ، ذهب بصرى » .

**قوله ( أن ترض فخذي )** أي تدقها .

**قوله ( ثم سري )** بضم المهملة وتشديد الراء أي كشف .

**قوله ( فأنزل الله : غير أولى الضرر )** في رواية قبيصة « ثم قال اكتب : لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر » وزاد في رواية خارجة بن زيد « قال زيد بن ثابت : فوالله لكأنني أنظر إلى ملحقتها عند صدع كان في الكتف .

**قوله في الحديث الثاني ( عن أبي إسحق )** هو السبيعي .

**قوله ( عن البراء )** في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي إسحق « أنه سمع البراء » أخرجه أحمد عنه ، ووقع في رواية الطبراني من طريق أبي سنان الشيباني عن أبي إسحق عن زيد بن أرقم ، وأبو سنان اسمه ضرار بن مرة ، وهو ثقة إلا أن المحفوظ « عن أبي إسحق عن البراء » كذا اتفق الشيخان عليه من طريق شعبة ومن طريق إسرائيل ، وأخرجه الترمذي وأحمد من رواية سفيان الثوري ، والترمذي أيضاً والنسائي وابن حبان من رواية سليمان

التي ، وأحمد أيضاً من رواية زهير ، والنسائي أيضاً من رواية أبي بكر بن عياش ، وأبو عوانة من طريق زكريا بن أبي رائدة ومسعر ثمانيتهم عن أبي إسحق .

قوله ( ادعوا فلاناً ) كذا أبيهم لإسرائيل في روايته وسماه غيره كما تقدم .

قوله ( وخلف النبي صلى الله عليه وسلم ابن أم مكتوم ) كذا في رواية إسرائيل ، وفي رواية شعبة التي قبلها « دعا زيداً فكتبها فجاء ابن أم مكتوم » فيجتمع بأن معنى قوله جاء أنه قام من مقامه خلف النبي صلى الله عليه وسلم حتى جاء مواجهه فخاطبه .

قوله ( فنزلت مكانها ) قال ابن التين : يقال إن جبريل هبط ورجع قبل أن يحف القلم .

قوله ﴿ لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله ﴾ قال ابن المنير : لم يقتصر الراوى في الحال الثاني على ذكر الكلمة الزائدة وهي ﴿ غير أولى الضرر ﴾ فإن كان الوحي نزل بزيادة قوله ﴿ غير أولى الضرر ﴾ فقط فكأنه رأى إعادة الآية من أولها حتى يتصل الاستثناء بالمستثنى منه ، وإن كان الوحي نزل بإعادة الآية بالزيادة بعد أن نزل بدونها فقد حكى الراوى صورة الحال . قلت : الأول أظهر ، فإن في رواية سهل بن سعد « فأنزل الله غير أولى الضرر » وأوضح من ذلك رواية خارجة بن زيد عن أبيه ففيها : ثم سرى عنه فقال : اقرأ ، فقرأت عليه ﴿ لا يستوى القاعدون من المؤمنين ﴾ فقال النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ غير أولى الضرر ﴾ وفي حديث الفلتان — بفتح الفاء واللام وبمثناة فوقانية — ابن عاصم في هذه القصة « قال فقال الأعمى : ما ذنبنا ؟ فأنزل الله ، فقلنا له إنه يوحى إليه فخاف أن ينزل في أمره شيء ، فجعل يقول : أتوب إلى الله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم للكتاب أكتب ﴿ غير أولى الضرر ﴾ أخرجه البزار والطبراني وصححه ابن حبان ، ووقع في غير هذا الحديث ما يؤيد الثاني وهو في حديث البراء بن عازب « فأنزلت هذه الآية : حافظوا على الصلوات و صلاة العصر ، فقرأناها ما شاء الله ، ثم نزلت ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ﴾ .

الحديث الثالث . قوله ( وحدثني إسحق ) جزم أبو نعيم في « المستخرج » وأبو مسعود في « الأطراف » بأنه إسحق بن منصور وكنت أظن أنه ابن راهويه لقوله « أخبرنا عبد الرزاق » ثم أريت في أصل النسفي « حدثني إسحق حدثنا عبد الرزاق » فعرفت أنه ابن منصور ، لأن ابن راهويه لا يقول في شيء من حديثه « حدثنا » .

قوله ( أخبرني عبد الكريم ) تقدم في غزوة بدر أنه الجزوى .

قوله ( أن مقسماً مولى عبد الله بن الحارث أخبره ) أما مقسم فتقدم ذكره في غزوة بدر ، وأما عبد الله بن الحارث فهو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ، لأبيه ولجده صحبة وله هو رؤية ، وكان يلقب ببة بموحدتين مفتوحتين الثانية ثقيلة .

قوله ( لا يستوى القاعدون من المؤمنين عن بدر والخارجون إلى بدر ) كذا أورده مختصراً ، وظن ابن التين أنه مغاير لحديثي سهل والبراء فقال : القرآن ينزل في الشيء ويشتمل على ما في معناه ، وقد أخرجه الترمذى من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج بهذا مثله ، وزاد « لما نزلت غزوة بدر قال عبد الله بن جحش وابن أم مكتوم الأعميان : يا رسول الله هل لنا رخصة ؟ فنزلت ﴿ لا يستوى القاعدون من المؤمنين



غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ، فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة ﴿ فهُؤَلاءِ الْقَاعِدُونَ غَيْرَ أَوْلَى الْضُرَرِ ﴾ وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً درجات منه ﴿ على القاعدين من المؤمنين غير أولى الضرر ، هكذا أورده سياقاً واحداً ، ومن قوله « درجة الخ » مدرج في الخبر من كلام ابن جريج ، بينه الطبري ، فأخرج من طريق حجاج نحو ما أخرجه الترمذي إلى قوله « درجة » ووقع عنده « فقال عبد الله بن أم مكتوم وأبو أحمد بن جحش وهو الصواب في ابن جحش » فإن عبد الله أخوه ، وأما هو فاسمه عبد بغير إضافة وهو مشهور بكنيته . ثم أخرجه بالسند المذكور عن ابن جريج قال « وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً درجات منه ، قال : على القاعدين من المؤمنين غير أولى الضرر » وحاصل تفسير ابن جريج أن المفضل عليه غير أولى الضرر ، وأما أولو الضرر فملحقون في الفضل بأهل الجهاد إذا صدقت نياتهم كما تقدم في المغازي من حديث أنس « إن بالمدينة لأقواماً ما سرتهم من مسير ولا قطعتم من واد إلا وهم معكم حسبهم العذر » . ويحتمل أن يكون المراد بقوله ﴿ فضل الله المجاهدين على القاعدين درجة ﴾ أى من أولى الضرر وغيرهم ، وقوله ﴿ وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً درجات منه ﴾ أى على القاعدين من غير أولى الضرر ، ولا ينافي ذلك الحديث المذكور عن أنس ، ولا ما دلت عليه الآية من استواء أولى الضرر مع المجاهدين لأنها استثنت أولى الضرر من عدم الاستواء فأفهمت إدخالهم في الاستواء ، إذ لا واسطة بين الاستواء وعدمه ، لأن المراد منه استواؤهم في أصل الثواب لا في المضاعفة لأنها تتعلق بالفعل . ويحتمل أن يلتحق بالجهاد في ذلك سائر الأعمال الصالحة . وفي أحاديث الباب من الفوائد أيضاً اتخاذ الكاتب ، وتقريبه ، وتقييد العلم بالكتابة .

﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ ﴾ الآية

[٤٥٩٦] ٤٤١١ - حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ قال نا حيوة وغيره قال نا محمد بن عبد الرحمن أبو الأسود قال : قطع على أهل المدينة بعث ، فاكتتبت فيه ، فلقيت عكرمة مولى ابن عباس فأخبرته ، فنهاني عن ذلك أشد النهي ثم قال : أخبرني ابن عباس أن ناساً من المسلمين كانوا مع المشركين يكثرون سواد المشركين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله يأتي السهم يرمي به فيصيب أحدهم فيقتله ، أو يضرب فيقتل ، فأنزل الله ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ الآية . رواه الليث عن أبي الأسود . [الحديث ٤٥٩٦ - طرفه في : ٧٠٨٥] .

قوله ( إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم الآية ) كذا لأبي ذر ، وساق غيره إلى « فتهاجروا فيها » وليس عند الجميع لفظ « باب » .

قوله ( حدثنا حيوة ) يفتح المهمله وسكون التحتانية وفتح الواو وهو ابن شريح المصرى يكنى أبا زرعة .

قوله ( وغيره ) هو ابن لهيعة أخرجه الطبري ، وقد أخرجه إسحق بن راهويه عن المقرئ عن حيوة وحده ، وكذا أخرجه النسائي عن زكريا بن يحيى عن إسحاق ، وإسماعيل بن طريق يوسف بن موسى عن المقرئ كذلك .

قوله ( قالنا حدثنا محمد بن عبد الرحمن ) هو أبو الأسود الأسدي يقيم عروة بن الزبير .

قوله ( قطع ) بضم أوله .

قوله ( بعث ) أى جيش ، والمعنى أنهم ألزموا بإخراج جيش لقتال أهل الشام ، وكان ذلك فى خلافة عبد الله بن الزبير على مكة .

قوله ( فاكتبت ) بضم المثناة الأولى وكسر الثانية بعدها موحدة ساكنة على البناء للمجهول .

قوله ( أن ناساً من المسلمين كانوا مع المشركين يكثرُونَ سوادَ المشركين ) سُمى منهم فى رواية أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس قيس بن الوليد بن المغيرة وأبو قيس بن الفاكه بن المغيرة والوليد بن عتبة بن ربيعة وعمرو بن أمية بن سفيان وعلى بن أمية بن خلف ، وذكر فى شأنهم أنهم خرجوا إلى بدر ، فلما رأوا قلة المسلمين دخلهم شك وقالوا غرَّ هؤلاء دينهم فقتلوا بيدر ، أخرجه ابن مردويه . ولابن أبى حاتم من طريق ابن جريج عن عكرمة نحوه وذكر فيه الحارث بن زمعة بن الأسود والعاص بن منبه بن الحجاج وكذا ذكرهما ابن إسحق .

قوله ( يرمى به ) بضم أوله على البناء للمجهول .

قوله ( فأنزل الله ) هكذا جاء فى سبب نزولها ، وفى رواية عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس عند ابن المنذر والطبرى ، « كان قوم من أهل مكة قد أسلموا وكانوا يخفون الإسلام ، فأخرجهم المشركون معهم يوم بدر فأصيب بعضهم فقال المسلمون هؤلاء كانوا مسلمين فأكرهوا فاستغفروا لهم فنزلت ، فكتبوا بها إلى من بقى بمكة منهم وأنهم لا عذر لهم ، فخرجوا فلحقهم المشركون ففتنهم فرجعوا فنزلت ﴿ ومن الناس من يقول آمنا بالله فإذا أؤذى فى الله جعل فتنة الناس كعذاب الله ﴾ فكتب إليهم المسلمون بذلك فحزنوا ، فنزلت ﴿ ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ﴾ الآية ، فكتبوا إليهم بذلك ، فخرجوا فلحقوهم ، فنجا من نجا وقتل من قتل » .

قوله ( رواه الليث عن أبى الأسود ) وصله الإسماعيلي والطبراني فى « الأوسط » من طريق أبى صالح كاتب الليث عن الليث عن أبى الأسود عن عكرمة فذكره بدون قصة أبى الأسود ، قال الطبراني : لم يروه عن أبى الأسود إلا الليث وابن لهيعة . قلت : ورواية البخارى من طريق حيوة ترد على ، ورواية ابن لهيعة أخرجه ابن أبى حاتم أيضاً ، وفى هذه القصة دلالة على براءة عكرمة مما ينسب إليه من رأى الخوارج لأنه بالغ فى النهى عن قتال المسلمين وتكثير سواد من يقاتلهم . وغرض عكرمة أن الله ذم من كثر سواد المشركين مع أنهم كانوا لا يريدون بقلوبهم موافقتهم ، قال فكذلك أنت لا تكثر سواد هذا الجيش وإن كنت لا تريد موافقتهم لأنهم لا يقاتلون فى سبيل الله ، وقوله ﴿ فم كنتم ﴾ سؤال توبيخ وتقريع ، واستنبط سعيد بن جبير من هذه الآية وجوب الهجرة من الأرض التى يعمل فيها بالمعصية .

﴿ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴾

٤٤١٢ - حدثنا أبو النعمان قال نا حماد عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس ﴿ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾ قال : كانت أمي ممن عذر الله . [٤٥٩٧]

قوله ( إلا المستضعفين من الرجال والنساء الآية ) فيه معذرة من اتصف بالاستضعاف من المذكورين ، وقد ذكروا في الآية الأخرى في سياق الحث على القتال عنهم ، وتقدم حديث ابن عباس المذكور والكلام عليه قبل ستة أبواب .

باب قوله تعالى : ﴿ فَأُولَٰئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ ﴾ الآية

[٤٥٩٨] ٤٤١٣ - حدثنا أبو نعيم قال نا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : بينا النبي صلى الله عليه وسلم يصلي العشاء إذ قال : « سمع الله لمن حمده » ، ثم قال قبل أن يسجد : « اللهم نج عياش بن أبي ربيعة ، اللهم نج سلمة بن هشام اللهم نج الوليد بن الوليد ، اللهم نج المستضعفين من المؤمنين ، اللهم اشد وطأتك على مضر ، اللهم اجعلها سنين كسني يوسف » .

قوله ( باب قوله فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم الآية ) كذا لأى ذر ، ولغيره « فعسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفواً غفوراً » كذا وقع عند أبى نعيم في « المستخرج » وهو خطأ من النساخ بدليل وقوعه على الصواب في رواية أبى ذر ﴿ فأولئك عسى الله ﴾ وهى التلاوة . ووقع في « تنقيح الزركشى » هنا « وكان الله غفوراً رحيماً » قال وهو خطأ أيضاً . قلت : لكن لم أقف عليه في رواية . ثم فيه حديث أبى هريرة في الدعاء للمستضعفين ، وقد تقدم الكلام عليه في أول الاستسقاء

باب قوله : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ ﴾ الآية

[٤٥٩٩] ٤٤١٤ - حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أنا حجاج عن ابن جريج قال أخبرني يعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﴿ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى ﴾ قال عبد الرحمن بن عوف وكان جريحاً .

قوله ( باب ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر الآية ) كذا لأى ذر ، وله عن المستمل « باب قوله ولا جناح الخ » وسقط لغيره « باب » وزادوا ﴿ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ ﴾ . قوله ( حجاج ) هو ابن محمد ، ويعلى هو ابن مسلم .

قوله ( إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى ، قال عبد الرحمن بن عوف وكان جريحاً ) في رواية « كان » بغير واو ، كذا وقع عنده مختصراً ، ومقول ابن عباس ما ذكر عن عبد الرحمن ، وقوله « كان جريحاً » أى فنزلت الآية فيه . وقال الكرماني : يحتمل هذا ويحتمل أن التقدير قال ابن عباس وعبد الرحمن بن عوف يقول من كان جريحاً فحكمه كذلك فكان عطف الجريح على المريض إلحاقاً به على سبيل القياس ، أو لأن الجرح نوع من المرض فيكون كله مقول عبد الرحمن وهو مروي عن ابن عباس . قلت : وسياق ما أورده غير البخارى يدفع هذا الاحتمال ، فقد وقع عند أبى نعيم في « المستخرج » من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري عن حجاج بن محمد قال : كان عبد الرحمن بن عوف جريحاً ، وهو ظاهر في أن فاعل قال هو ابن عباس ، وأنه لا رواية لابن عباس في هذا عن عبد الرحمن .

قوله في الآية الكريمة ﴿ أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ ﴾ رخص لهم في وضع السلاح لثقلها عليهم بسبب ما ذكره من المطر أو المرض ، ثم أمرهم بأخذ الحذر خشية أن يغفلوا فيهمج العدو عليهم .

## باب قوله تعالى :

﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾

[٤٦٠٠] ٤٤١٥- حدثني عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة قال نا هشام بن عروة أخبرني عن أبيه عن عائشة ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ إلى قوله: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ قالت: هو الرجل تكون عنده اليتيمة هو وليها ووارثها فأشركته في ماله حتى في العدق. فيرغب أن ينكحها ويكره أن يزوجه رجلاً فيشركه في ماله بما شركته فيعضلها، فنزلت هذه الآية.

قوله ( باب ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء ) كذا لأبي ذر وله عن غير المستمل « باب يستفتونك » وسقط لغيره « باب » وقوله « يستفتونك » أى يطلبون الفتيا أو الفتوى وهما بمعنى واحد ، أى جواب السؤال عن الحادثة التى تشكل على السائل وهى مشتقة من الفتى ، ومنه الفتى وهو الشاب القوى . ثم ذكر حديث عائشة فى قصة الرجل يكون عنده اليتيمة فتشركه فى ماله ، وقد تقدم الكلام عليه فى أوائل هذه السورة مستوفى ، وروى ابن أبى حاتم من طريق السدى قال : كان لجابر بنت عم دميمة ولها مال ورثته عن أبيها ، وكان جابر يرغب عن نكاحها ولا ينكحها خشية أن يذهب الزوج بمالها ، فسأل النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك فنزلت.

﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾

وقال ابن عباس: شقاق: تفاسد. ﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ﴾: هواه فى الشيء يحرص عليه، كالمعلقة لا هى أيم ولا ذات زوج. نُشُوزًا: بغضًا.

[٤٦٠١] ٤٤١٦- حدثنا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ قالت: الرجل تكون عنده المرأة ليس بمستكثر منها يريد أن يفارقها، فتقول: أجعلك من شأني فى حل، فنزلت هذه الآية فى ذلك ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ الآية فى ذلك.

قوله ( وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً ) كذا للجميع بغير باب .

قوله ( وقال ابن عباس : شقاق تفاسد ) وصله ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس ، وقال غيره : الشقاق العداوة لأن كلا من المتعادين فى شق خلاف شق صاحبه .

قوله ( وأحضرت الأنفس الشح ، قال هواه فى الشيء يحرص عليه ) وصله ابن أبى حاتم أيضا بهذا

الإسناد عن ابن عباس

قوله ( كالمعلقة لا هى أيم ولا ذات زوج ) وصله ابن أبى حاتم بإسناد صحيح من طريق يزيد النحوى عن عكرمة عن ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ فتذروها كالمعلقة ﴾ : قال لا هى أيم ولا ذات زوج انتهى ، والأيم بفتح الهمزة وتشديد التحتانية هى التى لا زوج لها .

**قوله (نشوزاً بغضاً)** وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا﴾ قال يعنى البغض ، وقال الفراء : النشوز يكون من قبل المرأة والرجل ، وهو هنا من قبل الرجل .

**قوله (عبد الله)** هو ابن المبارك

**قوله (قالت : الرجل تكون عنده المرأة ليس بمستكثر منها )** أى فى المحبة والمعاشرة والملازمة .

**قوله (فقول : أجعلك من شأني فى حل )** أى وتركتنى من غير طلاق .

**قوله ( فنزلت فى ذلك )** زاد أبو ذر عن غير المستمل ( وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً ) الآية ، وعن علي « نزلت فى المرأة تكون عند الرجل تكره مفارقتها ، فيصطلحان على أن يجيئها كل ثلاثة أيام أو أربعة » وروى الحاكم من طريق ابن المسيب عن رافع بن خديج « أنه كانت تحته امرأة ، فتزوج عليها شابة ، فأثر البكر عليها ، فنازعه فطلقها ثم قال لها إن شئت راجعتك وصبرت ، فقالت : راجعنى ، فراجعها ، ثم لم تصبر فطلقها » قال : فذلك الصلح الذى بلغنا أن الله أنزل فيه هذه الآية . وروى الترمذى من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال « خشيت سودة أن يطلقها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله لا تطلقنى ، واجعل يومى لعائشة ففعل ، ونزلت هذه الآية » وقال : حسن غريب . قلت : وله شاهد فى الصحيحين من حديث عائشة بدون ذكر نزول الآية

﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾

قال ابن عباس : أسفل النار . نفقاً : سرّاً .

[٤٦٠٢] ٤٤١٧- حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال ني إبراهيم عن الأسود قال : كنا فى حلقة عبد الله فجاء حذيفة حتى قام علينا فسلم ثم قال : لقد أنزل النفاق على قوم خير منكم . قال الأسود : سبحان الله ، إن الله يقول : ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ . فتبسّم عبد الله ، وجلس حذيفة فى ناحية المسجد ، فقام عبد الله ، ففرّق أصحابه ، فرماني بالحصى فأتيته ، فقال حذيفة : عجبت من ضحكك وقد عرف ما قلت : لقد أنزل النفاق على قوم كانوا خيراً منكم ثم تابوا ، فتاب الله عليهم .

**قوله ( باب إن المنافقين فى الدرك الأسفل من النار )** كذا لأبى ذر ، وسقط لغيره « باب » .

**قوله ( قال ابن عباس أسفل النار )** وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : الدرك الأسفل أسفل النار . قال العلماء : عذاب المنافق أشد من عذاب الكافر لاستهزائه بالدين .

**قوله ( نفقاً سرّاً )** وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به ، وهذه الكلمة ليست من سورة النساء ، وإنما هى من سورة الأنعام ، ولعل مناسبة ذكرها هنا للإشارة إلى اشتقاق النفاق لأن النفاق إظهار غير ما يطن ، كذا وجهه الكرماني ، وليس ببعيد مما قالوه فى اشتقاق النفاق أنه من النافقاء وهو جحر البربوع . وقيل هو من النفق وهو السرب حكاه فى النهاية .

قوله ( إبراهيم ) هو النخعي ، والأسود خاله وهو ابن يزيد النخعي .

قوله ( كنا في حلقة عبد الله ) يعني ابن مسعود .

قوله ( فجاء حذيفة ) هو ابن اليان .

قوله ( لقد أنزل النفاق على قوم خير منكم ) أى ابتلوا به لأنهم كانوا من طبقة الصحابة فهم خير من طبقة التابعين ، لكن الله ابتلاهم فارتدوا وناقوا فذهبت الخيرية منهم ، ومنهم من تاب فعادت له الخيرية ، فكان حذيفة حذر الذين خاطبهم وأشار لهم أن لا يغتروا فإن القلوب تتقلب ، فحذرهم من الخروج من الإيمان لأن الأعمال بالخاتمة ، وبين لهم أنهم وإن كانوا في غاية الوثوق بإيمانهم فلا ينبغي لهم أن يأمنوا مكر الله ، فإن الطبقة الذين من قبلهم وهم الصحابة كانوا خيراً منهم ، ومع ذلك وجد بينهم من ارتد وناقى ، فالطبقة التى هى من بعدهم أمكن من الوقوع في مثل ذلك . وقوله « فتبسم عبد الله » كأنه تبسم تعجباً من صدق مقالته .

قوله ( فرماني ) أى حذيفة رمى الأسود يستدعيه إليه .

قوله ( عجبت من ضحكك ) أى من اقتصاره على ذلك ، وقد عرف ما قلت أى فهم مرادى وعرف أنه الحق .

قوله ( ثم تابوا فتاب الله عليهم ) أى رجعوا عن النفاق . ويستفاد من حديث حذيفة أن الكفر والإيمان والإخلاص والنفاق كل يخلق الله تعالى وتقديره وإرادته ، ويستفاد من قوله تعالى ﴿ إلا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع المؤمنين ﴾ صحة توبة الزنديق وقبولها على ما عليه الجمهور ، فإنها مستثناة من المنافقين من قوله ﴿ إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ﴾ وقد استدل بذلك جماعة منهم أبو بكر الرازى في أحكام القرآن ، والله أعلم .

باب قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ ﴾

إلى قوله : ﴿ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾

[٤٦٠٣] ٤٤١٨ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن سفيان قال حدثني الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله عن

النبي صلى الله عليه : « ما ينبغي لعبد أن يقول : أنا خير من يونس بن متى » .

[٤٦٠٤] ٤٤١٩ - حدثنا محمد بن سنان قال نا فليح قال نا هلال عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي

صلى الله عليه قال : « من قال : أنا خير من يونس بن متى فقد كذب » .

قوله ( باب قوله إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح - إلى قوله - ويونس وهارون وسليمان ) كذا لأبي

ذر وزاد في رواية أبي الوقت ﴿ والنبيين من بعده ﴾ والباقي سواء لكن سقط لغير أبي ذر « باب » .

قوله ( ما ينبغي لأحد ) في رواية المستملى والحموي « لعبد » .

قوله ( أن يقول أنا خير من يونس ) يحتمل أن يكون المراد أن العبد القائل هو الذى لا ينبغي له أن يقول ذلك ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « أنا » رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاله تواضعاً ، ودل حديث أبي هريرة

ثاني حديثي الباب على أن الاحتمال الأول أولى .

**قوله ( فقد كذب )** أى إذا قال ذلك بغير توقيف ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في أحاديث الأنبياء بما أغنى عن إعادته هنا ، والله المستعان .

**ب** ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ﴿والكَلَالَةُ: من لم يرثه أب أو ابن، وهو مصدر من تكلمه النسب

٤٤٢٠- حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن أبي إسحاق سمعت البراء يقول: آخر سورة [٤٦٠٥]

نزلت براءة، وآخر آية نزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ .

**قوله ( باب يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله )** ساقوا الآية إلى قوله ﴿إن لم يكن لها ولد﴾ وسقط «باب» لغير أى ذر ، والمراد بقوله ﴿يستفتونك﴾ أى عن موارث الكلاله ، وحذف لدلالة السياق عليه في قوله ﴿قل الله يفتيكم في الكلاله﴾ .

**قوله ( والكلالة من لم يرثه أب ولا ابن )** هو قول أبى بكر الصديق أخرجه ابن أبى شيبة عنه وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن أبى إسحاق عن عمرو بن شرحبيل قال : ما رأيتهم إلا تواطفوا على ذلك وهذا إسناد صحيح ، وعمرو بن شرحبيل هو أبو ميسرة وهو من كبار التابعين مشهور بكنيته أكثر من اسمه .

**قوله ( وهو مصدر من تكلمه النسب )** أى تعطف النسب عليه ، وزاد غيره : كأنه أخذ طرفيه من جهة الولد والوالد وليس له منهما أحد ، وهو قول البصريين ، قالوا هو مأخوذ من الإكليل كأن الورثة أحاطوا به وليس له أب ولا ابن وقيل : هو من كل يكل ، يقال كلت الرحم إذا تباعدت وطال انتسابها . وقيل الكلاله من سوى الولد ، وزاد الداودى : وولد الولد . وقيل من سوى الوالد . وقيل هم الإخوة . وقيل من الأم . وقال الأزهري : سمي الميت الذى لا والد له ولا ولد كلاله ، وسمى الوارث كلاله ، وسمى الإرث كلاله . وعن عطاء : الكلاله هى المال ، وقيل الفريضة ، وقيل الورثة والمال ، وقيل بنو العم ونحوهم ، وقيل العصابات وإن بعدوا . وقيل غير ذلك . ولكثرة الاختلاف فيها صح عن عمر أنه قال : لم أقل في الكلاله شيئاً .

**قوله ( آخر سورة نزلت براءة ، وآخر آية نزلت يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله )** تقدم الكلام على الأخيرة في تفسير البقرة ، وللتزمذى من طريق أبى السفر عن البراء قال « آخر آية نزلت وآخر شئ نزل » فذكرها . وفى النسائى من طريق أبى الزبير عن جابر قال « اشتكيت ، فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله أوصى لأخواتى بالثلث ؟ قال : أحسن . قلت : بالشرط . قال : أحسن . ثم خرج ثم دخل على فقال : لا أراك تموت من وجعك هذا ، إن الله أنزل وبين ما لإخواتك وهو الثلثان » فكان جابر يقول : نزلت هذه الآية في ﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله﴾ . قلت : وهذه قصة أخرى لجابر غير التى تقدمت في أول تفسير سورة النساء فيما يظهر لى ، وقد قدمت المستند في ذلك واضحاً في أوائل هذه السورة ، والله أعلم . قال الداودى : فى الآية دليل على أن الأخت ترث مع البنت ، خلافاً لابن عباس حيث قال : لا ترث الأخت إلا إذا لم تكن بنت ، لقوله تعالى ﴿إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت﴾ قال : والحجة عليه فى بقية الآية ﴿وهو يرثها إن لم يكن لها ولد﴾ كذا قال ، وسأذكر البحث فى ذلك واضحاً فى الفرائض

## سورة المائدة

بسم الله الرحمن الرحيم

ب

﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ﴾ : بنقضهم . ﴿الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ﴾ : جعل الله . ﴿حَرْمٌ﴾ : واحدُها حرام . ﴿تَبَوَّءَ﴾ : تحمل . وقال غيره : الإغراء التسليط . ﴿دَائِرَةٌ﴾ : دولة . ﴿أَجُورَهُنَّ﴾ : مهورهن . قال سفيان : ما في القرآن آية أشد علي من : ﴿لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ، ﴿مَخْمَصَةٌ﴾ : مجاعة ، ﴿مَنْ أَحْيَاهَا﴾ : يعني من حرم قتلها إلا بحق حيي الناس منه جميعاً ، ﴿شِرْعَةً وَمَنْهَاجًا﴾ : سبيلاً وسنة . المهيمن : الأمين ؛ القرآن أمينٌ على كل كتاب قبله .

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . سورة المائدة ) سقطت البسمة لأنى ذر ، والمائدة فاعلة بمعنى مفعولة أى ميد بها صاحبها ، وقيل على بابها ، وسيأتى ذكر ذلك مبيناً بعد .

قوله ( وأنتم حرم واحدُها حرام ) هو قول أبى عبيدة ، وزاد : حرام بمعنى محرم . وقرأ الجمهور بضم الراء ويحيى بن وثاب بإسكانها وهى لغة كرسل ورسَل .

قوله ( فيما نقضهم ميثاقهم بنقضهم ) هو تفسير قتادة ، أخرجه الطبرى من طريقه ، وكذا قال أبو عبيدة ﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ﴾ أى فبنقضهم قال : والعرب تستعمل ما فى كلامهم تأكيداً ، فإن كان الذى قبلها يجر أو يرفع أو ينصب عمل فيما بعدها .

قوله ( التى كتب الله ) أى جعل الله ، قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ أى جعل الله لكم وقضى ، وعن ابن إسحق : كتب لكم أى وهب لكم أخرجه الطبرى ، وأخرج من طريق السدى أن معناه أمر ، قال الطبرى : والمراد أنه قدرها لسكنى بنى إسرائيل فى الجملة فلا يرد كون المخاطبين بذلك لم يسكنوها لأن المراد جنسهم بل قد سكنها بعض أولئك كيوشع وهو ممن خاطب بذلك قطعاً .

قوله ( تبوء تحمل ) قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِأِثْمِي وَإِثْمِكَ﴾ أى تحمل إثمى وإثمك . قال : وله تفسير آخر تبوء أى تقر ، وليس مراداً هنا . وروى الطبرى من طريق مجاهد قال : إني أريد أن تبوء أن تكون عليك خطيئتك ودمى ، قال : والجمهور على أن المراد بقوله إثمى أى إثم قتلى ، ويحتمل أن يكون على بابه من جهة أن القتل يحو خطايا المقتول ، وتحمل على القاتل إذا لم تكن له حسنات يوفى منها المقتول .

قوله ( وقال غيره الإغراء التسليط ) هكذا وقع فى النسخ التى وقفت عليها ، ولم أعرف الغير ولا من عاد عليه الضمير لأنه لم يفصح بنقل ما تقدم عن أحد ، نعم سقط « وقال غيره » من رواية النسفى ، وكأنه أصوب ، ويحتمل أن يكون المعنى : وقال غير من فسر ما تقدم ذكره ، وفى رواية الإسماعيلي عن الفربرى بالإجازة وقال ابن عباس : مخمصة مجاعة . وقال غيره : الإغراء التسليط . وهذا أوجه . وتفسير الخمصة وقع فى النسخ



الأخرى بعد هذا ، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وكذا فسره أبو عبيدة . والحاصل أن التقديم والتأخير في وضع هذه التفسير وقع من نسخ كتاب البخاري كما قدمناه غير مرة ، ولا يضر ذلك غالباً . وتفسير الإغراء بالتسليط يلزم معنى الإغراء لأن حقيقة الإغراء كما قال أبو عبيدة التنبؤ للإفساد ، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد في قوله ﴿ وَأَغْرَيْنَا ﴾ قال ألقينا ، وهذا تفسير بما وقع في الآية الأخرى .

**قوله ( أجورهن مهورهن )** هو تفسير أبي عبيدة .

**قوله ( المهيمن القرآن أمين على كل كتاب قبله )** أورد ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ قال القرآن أمين على كل كتاب كان قبله . وروى عبد بن حميد من طريق أريدة التميمي عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ قال : مؤتمناً عليه . وقال ابن قتيبة وتبعه جماعة ﴿ مهيمناً ﴾ مفيعل من أيمن قلبت همزته هاء ، وقد أنكر ذلك ثعلب فبالغ حتى نسب قائله إلى الكفر لأن المهيمن من الأسماء الحسنى وأسماء الله تعالى لا تصغر ، والحق أنه أصل بنفسه ليس مبدلاً من شيء ، وأصل الهيمنة الحفظ والارتقاب تقول : هيمن فلان على فلان إذا صار رقيباً عليه فهو مهيمن ، قال أبو عبيدة . لم يجئ في كلام العرب على هذا البناء إلا أربعة ألفاظ : مبيطر ومسيطر ومهيم ومبيقر .

**قوله ( وقال سفيان : ما في القرآن آية أشد عليّ من ﴾ لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليكم ﴾ )** يعني أن من لم يعمل بما أنزل الله في كتابه فليس على شيء ، ومقتضاه أن من أخل ببعض الفرائض فقد أخل بالجميع ، ولأجل ذلك أطلق كونها أشد من غيرها ، ويحتمل أن يكون هذا مما كان على أهل الكتاب من الإصر . وقد روى ابن أبي حاتم أن الآية نزلت في سبب خاص ، فأخرج بإسناد حسن من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال « جاء مالك بن الصيف وجماعة من الأحبار فقالوا : يا محمد ألسنت تزعم أنك على ملة إبراهيم وتؤمن بما في التوراة وتشهد أنها حق ؟ قال : بلى ، ولكنكم كنتم منها ما أمرتم ببيانه ، فأنا أبرأ مما أحدثتموه . قالوا : فإنا نتمسك بما في أيدينا من الهدى والحق ولا نؤمن بك ولا بما جئت به ، فأنزل الله هذه الآية . وهذا يدل على أن المراد بما أنزل إليكم من ركن أي القرآن . ويؤيد هذا التفسير قوله تعالى في الآية التي قبلها ﴿ ولو أن أهل الكتاب آمنوا واتقوا — إلى قوله — لأكلوا من فوقهم ﴾ الآية .

( تنبيه ) : سفيان المذكور وقع في بعض النسخ أنه الثوري ، ولم يقع لي إلى الآن موصولاً .

**قوله ( من أحيائها يعني من حرم قتلها إلا بحق حيي الناس منه جميعاً )** وصله ابن أبي حاتم من طريق علي ابن أبي طلحة عن ابن عباس .

**قوله ( شرعة ومنهاجاً سبيلاً وسنة )** وقد تقدم في الإيمان . وقال أبو عبيدة ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ﴾ أي سنة ﴿ ومنهاجاً ﴾ أي سبيلاً بيناً واضحاً .

**قوله ( عثر ظهر الأوليان واحدهما أولى )** أي أحق به طعامهم وذبائحهم ، كذا ثبت في بعض النسخ هنا ، وقد تقدم في الوصايا إلا الأخير فسيأتي في الذبائح

## باب قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾

[٤٦٠٦] ٤٤٢١ - حدثنا محمد بن بشار قال نا عبد الرحمن قال نا سفيان عن قيس عن طارق بن شهاب قالت اليهود لعمر: إنكم تقرؤون آية لو نزلت فينا لاتخذناها عيداً. فقال عمر: إني لأعلم حيث أنزلت وأين أنزلت، وأين رسول الله صلى الله عليه حيث أنزلت: يوم عرفة، وإنا والله بعرفة. قال سفيان: وأشك كان يوم الجمعة أم لا ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

قوله (باب قوله اليوم أكملت لكم دينكم) سقط «باب» لغير أى ذر.

قوله (وقال ابن عباس: مخصصة مجاعة) كذا ثبت لغير أى ذر هنا، وتقدم قريباً.

قوله (حدثنا عبد الرحمن) هو ابن مهدى.

قوله (عن قيس) هو ابن مسلم.

قوله (قالت اليهود) في رواية أنى العميس عن قيس في كتاب الإيمان «أن رجلاً من اليهود» وقد تقدمت تسميته هناك وأنه كعب الأخبار، واحتمل أن يكون الراوى حيث أفرد السائل أراد تعيينه، وحيث جمع أراد باعتبار من كان معه على رأيه، وأطلق على كعب هذه الصفة إشارة إلى أن سؤاله عن ذلك وقع قبل إسلامه لأن إسلامه كان في خلافة عمر على المشهور، وأطلق عليه ذلك باعتبار ما مضى.

قوله (إني لأعلم) وقع في هذه الرواية اختصار، وقد تقدم في الإيمان من وجه آخر عن قيس بن مسلم «فقال عمر أى آية الخ».

قوله (حيث أنزلت وأين أنزلت) في رواية أحمد عن عبد الرحمن بن مهدى «حيث أنزلت وأى يوم أنزلت». وبها يظهر أن لا تكرار في قوله حيث وأين، بل أراد بإحداهما المكان وبالأخرى المكان.

قوله (وأين رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث أنزلت يوم عرفة) كذا لأى ذر ولغيره «حين» بدل حيث، وفي رواية أحمد «وأين رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزلت، أنزلت يوم عرفة» بتكرار «أنزلت» وهى أوضح، وكذا لمسلم عن محمد بن المثنى عن عبد الرحمن في الموضعين.

قوله (وإنا والله بعرفة) كذا للجميع، وعند أحمد «ورسول الله صلى الله عليه وسلم واقف بعرفة» وكذا لمسلم، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن بشار وبندار شيخ البخارى فيه.

قوله (قال سفيان وأشك كان يوم الجمعة أم لا) قد تقدم في الإيمان من وجه آخر عن قيس بن مسلم الجزم بأن ذلك كان يوم الجمعة، وسيأتى الجزم بذلك من رواية مسعر عن قيس في كتاب الاعتصام، وقد تقدم في كتاب الإيمان بيان مطابقة جواب عمر للسؤال لأنه سأله عن اتخاذه عيداً فأجاب بنزولها بعرفة يوم الجمعة، ومحصله أن في بعض الروايات «وكلاهما بحمد الله لنا عيد» قال الكرماني: أجاب بأن النزول كان يوم عرفة، ومن المشهور أن اليوم الذى بعد عرفة هو عيد للمسلمين، فكأنه قال: جعلناه عيداً بعد إدراكنا استحقاق ذلك اليوم للتعبد فيه، قال: وإنما لم يجعله يوم النزول لأنه ثبت أن النزول كان بعد العصر،

ولا يتحقق العيد إلا من أول النهار ، ولهذا قال الفقهاء : إن رؤية الهلال نهاراً تكون لليلة المستقبلية انتهى . والتنصيص على أن تسمية يوم عرفة يوم عيد يغني عن هذا التكلف . فإن العيد مشتق من العود وقيل له ذلك لأنه يعود في كل عام . وقد نقل الكرماني عن الزمخشري أن العيد هو السرور العائد وأقر ذلك ، فالمعنى أن كل يوم شرع تعظيمه يسمى عيداً انتهى . ويمكن أن يقال هو عيد لبعض الناس دون بعض وهو للحجاج خاصة ولهذا يكره لهم صومه ، بخلاف غيرهم فيستحب ، ويوم العيد لا يصام . وقد تقدم في شرح هذا الحديث في كتاب الإيمان بيان من روى في حديث الباب أن الآية نزلت يوم عيد وأنه عند الترمذي من حديث ابن عباس ، وأما تعليقه لترك جعله عيداً بأن نزول الآية كان بعد العصر فلا يمنع أن يتخذ عيداً ، ويعظم ذلك اليوم من أوله لوقوع موجب التعظيم في أثنائه ، والتنظير الذي نظر به ليس بمستقيم ، لأن مرجع ذلك من جهة سير الهلال ، وإني لأتعجب من خفاء ذلك عليه . وفي الحديث بيان ضعف ما أخرجه الطبري بسند فيه ابن لهيعة عن ابن عباس أن هذه الآية نزلت يوم الإثنين ، وضعف ما أخرجه من طريق العوفي عن ابن عباس أن اليوم المذكور ليس بمعلوم ، وعلى ما أخرجه البيهقي بسند منقطع أنها نزلت يوم التروية ورسول الله صلى الله عليه وسلم بفناء الكعبة فأمر الناس أن يروحوا إلى منى وصلى الظهر بها ، قال البيهقي : حديث عمر أولى ، هو كما قال . واستدل بهذا الحديث على مزية الوقوف بعرفة يوم الجمعة على غيره من الأيام ، لأن الله تعالى إنما يختار لرسوله الأفضل ، وأن الأعمال تشرف بشرف الأزمنة كالأمكنة ، ويوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً « خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة » الحديث ، ولأن في يوم الجمعة الساعة المستجاب فيها الدعاء ولا سيما على قول من قال إنها بعد العصر ، وأما ما ذكره رزين في جامع مرفوعاً « خير يوم طلعت فيه الشمس يوم عرفة وافق يوم الجمعة ، وهو أفضل من سبعين حجة من في غيرها » فهو حديث لا أعرف حاله لأنه لم يذكر صحابيه ولا من أخرجه بل أخرجه في حديث الموطأ الذي ذكره مراسلاً عن طلحة بن عبد الله بن كرز ، وليست الزيادة المذكورة في شيء من الموطآت فإن كان له أصل احتمل أن يراد بالسبعين التحديد أو المبالغة ، وعلى كل منهما فثبتت المزية بذلك ، والله أعلم

بقوله : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾

﴿ تَيَمَّمُوا ﴾ تعمّدوا ، ﴿ آمِنَ ﴾ عامدين ، أمت وتيممت واحد . وقال ابن عباس : لمستم وتمسّوهن

واللاتي دخلتم بهن . والإفشاء : النكاح .

[٤٦٠٧] ٤٤٢٢ - حدثنا إسماعيل قال قالني مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله في بعض أسفاره ، حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش انقطع عقد لي ، فأقام رسول الله صلى الله عليه وآله على التماسه . وأقام الناس معه ، وليسوا على ماء وليس معهم ماء . فأتى الناس إلى أبي بكر الصديق فقالوا : ألا ترى ما صنعت عائشة أقامت برسول الله صلى الله عليه وآله وبالناس ، وليسوا على ماء وليس معهم ماء ؟ فجاء أبو بكر ورسول الله صلى الله عليه وآله عليه واضع رأسه على فخذي قد نام ، وقال : حبست رسول الله صلى الله عليه وآله والناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء . فقالت عائشة : فعاتبني أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول ، وجعل يطعنني بيده في خاصرتي ، ولا

يمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله صلى الله عليه على فخذي . فقام رسول الله صلى الله عليه حين أصبح على غير ماء ، فأنزل الله آية التيمم فتييمموا ، فقال أسيد بن حضير : ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر . قالت : فبعثنا البعير الذي كنت عليه ، فإذا العقد تحته .

[٤٦٠٨] ٤٤٢٣ - حدثني يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني عمرو أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه عن أبيه عن عائشة : سقطت قلادة لي بالبيداء - ونحن داخلون المدينة - فأناخ النبي صلى الله عليه ونزل فثنى رأسه في حجره راقداً ، أقبل أبو بكر فلكنني لكزة شديدة وقال : حبست الناس في قلادة ؟ فبني الموت لمكان رسول الله صلى الله عليه وقد أوجعني . ثم إن النبي صلى الله عليه استيقظ وحضرت الصبح ، فالتمس الماء فلم يوجد ، فنزلت ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ۖ الْآيَةَ ۚ فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ : لَقَدْ بَارَكَ اللَّهُ لِلنَّاسِ فِيكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ ، مَا أَنْتُمْ إِلَّا بِرَكَّةٍ لَهُمْ .

قوله ( باب قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً ) كذا في الأصول ، وزعم ابن التين وتبعه بعض الشراح المتأخرين أنه وقع هنا « فإن لم تجدوا ماء » ورد عليه بأن التلاوة ﴿ فلم تجدوا ماء ﴾ وهذا الذي أشار إليه إنما وقع في كتاب الطهارة ، وهو في بعض الروايات دون بعض كما تقدم التنبيه عليه .

قوله ( تيمموا تعمدوا ، آمين عامدين ، أمت وتيممت واحد ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ تيمموا صعيداً ﴾ أى فتعمدوا ، وقال في قوله تعالى ﴿ ولا آمين البيت الحرام ﴾ أى ولا عامدين ، ويقال أمت ، وبعضهم يقول تيممت ، قال الشاعر :

إني كذاك إذا ما ساءنى بلد      يمت صدر بعيرى غيره بلداً

( تنبيه ) : قرأ الجمهور ﴿ ولا آمين البيت ﴾ بإثبات النون ، وقرأ الأعمش بحذف النون مضافاً كقوله محلى الصيد .

قوله ( وقال ابن عباس لمستم وتمسوهن ، واللاق دخلتم بهن ، والإفضاء النكاح ) أما قوله « لمستم » فروى إسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » من طريق مجاهد عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ أو لامستم النساء ﴾ قال : هو الجماع . وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبيرة بإسناد صحيح ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابن عباس قال : هو الجماع ، ولكن الله يعفو ويكنى . وأما قوله « تمسوهن » فروى ابن أبي حاتم من طريق عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ ما لم تمسوهن ﴾ أى تنكحوهن . وأما قوله « دخلتم بهن » فروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ اللاتي دخلتم بهن ﴾ قال : الدخول النكاح . وأما قوله « والإفضاء » فروى ابن أبي حاتم من طريق بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وقد أفضى بعضكم إلى بعض ﴾ قال : الإفضاء الجماع . وروى عبد بن حميد من طريق عكرمة عن ابن عباس قال : الملازمة والمباشرة والإفضاء والرقت والغشيان والجماع كله النكاح ، ولكن الله يكنى . وروى عبد الرزاق من طريق بكر المزني عن ابن عباس : إن الله حيى كريم يكنى عما شاء ، فذكر مثله . لكن قال « التغشى » بدل الغشيان ، وإسناده صحيح . قال

الإسماعيلي : أراد بالتغشى قوله تعالى ﴿ فلما تغشاها ﴾ وسيأتي شيء من هذا في النكاح . والذي يتعلق بالباب قوله « لمستم » وهى قراءة الكوفيين حمزة والكسائى والأعمش ويحيى بن وثاب ، وخالفهم عاصم من الكوفيين فوافق أهل الحجاز فقرعوا ﴿ أو لامستم ﴾ بالألف ووافقهم أبو عمرو بن العلاء من البصريين . ثم ذكر المصنف حديث عائشة فى سبب نزول الآية المذكورة من وجهين ، وقد تقدم الكلام عليها مستوفى فى كتاب التيمم ، واستدل به على أن قيام الليل لم يكن واجباً عليه صلى الله عليه وسلم ، وتعقب باحتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم صلى أول ما نزل ثم نام ، وفيه نظر لأن التهجد القيام إلى الصلاة بعد هجعة ، ثم يحتمل أنه هجع فلم ينتقض وضوؤه لأن قلبه لا ينام ، ثم قام فصلى ثم نام ، والله أعلم .

**باب** قوله تعالى : ﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ ﴾

رواه وكيع عن سفيان عن مخارق عن طارق أن المقداد قال للنبي صلى الله عليه .

[٤٦٠٩] ٤٤٢٤ - حدثنا أبو نعيم قال نا إسرائيل عن مخارق عن طارق بن شهاب سمعت ابن مسعود قال :

شهدت من المقداد ... ح . وحدثني حمدان بن عمر قال نا أبو النضر قال نا الأشجعي عن سفيان عن مخارق عن طارق عن عبد الله قال : قال المقداد يوم بدر : يا رسول الله ، إنا لا نقول كما قالت بنو إسرائيل لموسى : ﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ ﴾ ولكن امض ونحن معك . فكأنه سري عن النبي صلى الله عليه .

**قوله ( باب قوله فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون )** كذا للمستمل ، ولغيره « باب فاذهم الخ » وأغرب الداودى فقال : مرادهم بقولهم « وربك » أخوه هارون لأنه كان أكبر منه سناً ، وتعقبه ابن التين بأنه خلاف قول أهل التفسير كلهم .

**قوله ( وحدثني حمدان بن عمر )** هو أبو جعفر البغدادي واسمه أحمد وحمدان لقبه ، وليس له فى البخارى إلا هذا الموضع ، وهو من صغار شيوخه وعاش بعد البخارى سنتين ، وقد تقدم الكلام على الحديث فى غزوة بدر .

**قوله ( ورواه وكيع عن سفيان الخ )** يريد بذلك أن صورة سياقه أنه مرسل ، بخلاف سياق الأشجعي ، لكن استظهر المصنف لرواية الأشجعي الموصولة برواية إسرائيل التى ذكرها قبل . وطريق وكيع هذه وصلها أحمد وإسحق فى مسنديهما عنه ، وكذا أخرجه ابن أبى خيثمة من طريقه .

( تنبيه ) : وقع قوله « ورواه وكيع الخ » مقدماً فى الباب على بقية ما فيه عند أى ذر ، مؤخراً عند الباقيين ، وهو أشبه بالصواب

**باب** ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ الآية

المحاربة لله : الكفر به .

[٤٦١٠] ٤٤٢٥ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا محمد بن عبد الله الأنصاري قال نا ابن عون قال حدثني

سلمان أبورجاء مولى أبي قلابة : عن أبي قلابة أنه كان جالساً خلف عمر بن عبد العزيز فذكروا وذكروا ،

فقالوا وقالوا قد أقادت بها الخلفاء، فالتفت إلى أبي قلابة وهو خلف ظهره فقال: ما تقول يا عبد الله بن زيد -أو قال: ما تقول يا أبا قلابة-؟ قلت: ما علمت نفساً حلّ قتلها في الإسلام إلا رجلٌ زنى بعد إحصان، أو قتل نفساً بغير نفس، أو حارب الله ورسوله. فقال عنيسة: حدثنا أنس بكذا وكذا. وقلت: إياي حدث أنس، قال: قدم قومٌ على النبي صلى الله عليه وآله فكلّموه فقالوا: قد استوخمنا هذه الأرض، فقال: «هذه نعمٌ لنا تخرجُ فاخرجوا فيها، فاشربوا من أبوالها وألبانها»، فخرجوا فيها فشربوا من أبوالها وألبانها واستصحوا، ومالوا على الراعي فقتلوه، واطردوا النعم. فما يستبطن من هؤلاء؟ قتلوا النفس، وحاربوا الله ورسوله، وخوفوا رسول الله صلى الله عليه وآله. فقال: سبحان الله. فقلت: يتهمني؟ قال: حدثنا بهذا أنس. قال وقال: يا أهل كذا، إنكم لن تزالوا بخير ما أبقي الله هذا فيكم أو مثل هذا.

**قوله (باب إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً الآية) كذا لأبي ذر وساقها غيره.**

**قوله (المحاربة لله الكفر به)** هو سعيد بن جبير والحسن، وصله ابن أبي حاتم عنهما، وفسره الجمهور هنا بالذى يقطع الطريق على الناس مسلماً أو كافراً، وقيل نزلت في النفر العرنيين وقد تقدم في مكانه.

**قوله (حدثنا علي بن عبد الله)** هو ابن المديني، ومحمد بن عبد الله الأنصاري هو من كبار شيوخ البخاري وربما حدث عنه بواسطة كهذا.

**قوله (حدثني سلمان)** كذا للأكثر بالسكون، وفي رواية الكشميني بالتصغير، وكذا ذكر أبو علي الجبائي أنه وقع رواية القاسبي عن أبي زيد المروزي قال: والأول هو الصواب، وقوله «هذه نعم لنا» مغاير لقوله في الطريق المتقدمة «اخرجوا إلى إبل الصدقة» ويجمع بأن في قوله «لنا» تجوزاً سوغه أنه كان يحكم عليها، أو كانت له نعم ترعى مع إبل الصدقة، وفي سياق بعض طرقه ما يؤيد هذا الأخير حيث قال فيه «هذه نعم لنا تخرج فاخرجوا فيها» وكأن نعمه في ذلك الوقت كان يريد إرسالها إلى الموضع الذي ترعى فيه إبل الصدقة فخرجوا صحبة النعم.

**قوله (فذكروا وذكروا)** أي القسامة، وسيأتي ذلك واضحاً في كتاب الديات مع بقية شرح الحديث، وقوله «واستصحوا» بفتح الصاد المهملة وتشديد الحاء أي حصلت لهم الصحة، وقوله «واطردوا» بتشديد الطاء أي أخرجوها طرداً أي سوقاً، وقوله «فما يستبطن» بضم أوله استفعال من البطء، وفي الرواية الأخرى بالقاف بدل الطاء، وقوله «حدثنا أنس بكذا وكذا» أي بمحدث العرنيين، وقوله «وقال يا أهل كذا» في الرواية الآتية عن ابن عون المنبه عليها في الديات «يا أهل الشام».

**قوله (ما أبقي مثل هذا فيكم)** كذا للأكثر بضم الهمزة من «أبقي» وفي رواية الكشميني «ما أبقي الله مثل هذا» فأبرز الفاعل

### باب قوله: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾

[٤٦١١] ٤٤٢٦ - حدثني محمد بن سلام قال أنا الفزاري عن حميد عن أنس قال: كسرت الربيع - وهي عمه أنس بن مالك - ثنية جارية من الأنصار. فطلب القوم القصاص، فأتوا النبي صلى الله عليه وآله فأمر النبي صلى الله عليه وآله عليه بالقصاص، فقال أنس بن النضر عم أنس بن مالك: لا والله لا تكسر ثنيتهما يا رسول الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه: «يا أنس كتاب الله القصاص»، فرضي القوم وقبلوا الأرض، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره».

قوله (باب قوله والجروح قصاص) كذا للمستمل، ولغيره «باب والجروح قصاص» وأورد فيه حديث أنس «أن الربيع» أي بالتشديد عمته «كسرت ثنية جارية» وسيأتي شرحه مستوفى في الديات. (تنبيه): الفزاري المذكور في هذا الإسناد هو مروان بن معاوية، وهم من زعم أنه أبو إسحق

### باب ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾

[٤٦١٢] ٤٤٢٧ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن إسماعيل عن الشعبي عن مسروق عن عائشة من حدثك أن محمداً كتم شيئاً مما أنزل عليه فقد كذب، وهو يقول ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ الآية.

قوله (باب يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك) ذكر فيه طرفاً من حديث عائشة «من حدثك أن محمداً كتم شيئاً مما أنزل الله عليه فقد كذب» وسيأتي بتمامه مع كمال شرحه في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

### باب قوله عز وجل: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾

[٤٦١٣] ٤٤٢٨ - حدثنا علي بن سلمة قال نا مالك بن سعيير قال نا هشام عن أبيه عن عائشة أنزلت هذه الآية ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ في قول الرجل: لا والله وبلى والله. [الحديث ٤٦١٣ - طرفه في: ٦٦٦٣].

[٤٦١٤] ٤٤٢٩ - حدثني أحمد بن أبي رجاء قال نا النضر عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة إن أباه كان لا يحنث في يمين، حتى أنزل الله كفارة اليمين، قال أبو بكر: لا أرى يميناً أرى غيرها خيراً منها إلا قبلت رخصة الله وفعلت الذي هو خير. [الحديث ٤٦١٤ - طرفه في: ٦٦٢١].

قوله (باب قوله لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم) سقط «باب قوله» لغير أي ذر، وفسرت عائشة لغو اليمين بما يجرى على لسان المكلف من غير قصد، وقيل هو الحلف على غلبة الظن، وقيل في الغضب، وقيل في المعصية، وفيه خلاف آخر سيأتي بيانه في الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى. وقولها «لا والله وبلى والله» أي كل واحد منهما إذا قالها لغو، فلو أن رجلاً قال الكلمتين معاً فالأولى لغو والثانية منعقدة لأنها استدراك مقصودة، قاله الماوردي.

**قوله ( حدثنا علي بن عبد الله )** كذا لأبي ذر عن الكشميهني والحموي، وله عن المستملي « حدثنا علي بن سلمة » وهي رواية الباقرين إلا النسفي فقال « حدثنا علي » فلم ينسبه . وعلى بن سلمة هذا يقال له الباقر بفتح اللام والموحدة الخفيفة بعدها قاف خفيفة وهو ثقة من صغار شيوخ البخاري ، ولم يقع له عنده ذكر إلا في هذا الموضع وقد نهت على موضع آخر في الشفعة ، ويأتي آخر في الدعوات .

**قوله ( حدثنا مالك بن سعيد )** بمهملتين مصغر ، ضعفه أبو داود ، وقال أبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني : صدوق وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الدعوات ، وأبوه هو ابن الخمس بكسر الخاء المعجمة وسكون الميم وآخره مهمل .

**قوله ( في قول الرجل لا والله وبلى والله )** وسيأتي البحث فيه في الأيمان والنذور ، وكذلك الحديث الذي بعده . وقوله « كان أبو بكر الخ » أخرجه ابن حبان من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حلف على يمين لم يحنث الخ » والمحفوظ ما وقع في الصحيحين أن ذلك فعل أبي بكر وقوله ، والله أعلم . وحكى ابن التين عن الداودي أن الحديث الثاني يفسر الأول ، وتعقبه . والحق أن الأول في تفسير لغو اليمين ، والثاني في تفسير عقد اليمين .

**قوله ( قال أبو بكر لا أرى يميناً أرى غيرها خيراً منها )** بفتح الهمزة في الموضعين من الرؤية بمعنى الاعتقاد ، وفي الثاني بالضم بمعنى الظن ، وقد أخرجه في أول الأيمان والنذور من رواية عبد الله بن المبارك عن هشام بلفظ « لا أحلف على يمين فرأيت غيرها خيراً منها » .

**قوله ( إلا قبلت رخصة الله )** أي في كفارة اليمين ، وفي رواية ابن المبارك « إلا أتيت الذي هو خير منه »

**باب قوله تعالى : ﴿ لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾**

[٤٦١٥] ٤٤٣٠ - حدثنا عمرو بن عون قال نا خالد عن إسماعيل عن قيس عن عبد الله قال : كنّا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وليس معنا نساءً ، فقلنا : ألا نختصي ؟ فنهانا عن ذلك ، فرخص لنا بعد ذلك أن نتزوج المرأة بالشوب . ثم قرأ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ .

[الحديث ٤٦١٥ - طرفاه في : ٥٠٧١ ، ٥٠٧٥ .]

**قوله ( باب قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم )** سقط « باب قوله » لغير أبي ذر .

**قوله ( خالد )** هو ابن عبد الله الطحان ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، وعبد الله هو ابن مسعود . وسيأتي شرح الحديث في كتاب النكاح وفي الترمذي محسناً من حديث ابن عباس « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إذا أكلت من هذا اللحم انتشرت ، وإنى حرمت على اللحم فنزلت » وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس أنها نزلت في ناس قالوا « نترك شهوات الدنيا ونسيح في الأرض » الحديث . وسيأتي ما يتعلق به أيضاً في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى



باب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾

وقد أعلموا القداح أعلاماً بضروب يستقسمون بها، وفعلت منه: قسمت، والقُسوم المصدر.

وقال ابن عباس: الأزلام: القداح يقتسمون بها في الأمور، والنصب: أنصاب يذبحون عليها، وقال غيره: الزلم القدح لا ريش له، وهو واحد الأزلام، والاستقسام: أن يجيل القداح، فإن نهته انتهى وإن أمرته فعل ما تأمره.

[٤٦١٦] ٤٤٣١- حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أنا محمد بن بشر قال حدثنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال حدثني نافع عن ابن عمر قال: نزل تحريم الخمر وإن بالمدينة يومئذ خمسة أشربة، ما فيها شراب العنب. [الحديث ٤٦١٦- طرفه في: ٥٥٧٩].

[٤٦١٧] ٤٤٣٢- حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال نا ابن علية قال نا عبد العزيز بن صهيب قال: قال أنس بن مالك: ما كان لنا خمر غير فضيخكم هذا الذي تسمونه الفضيخ، فإني لقائم أسقي أباطلحة وفلاناً وفلاناً إذ جاء رجل فقال: وهل بلغكم الخبر؟ فقالوا: وما ذاك؟ قال: حرمت الخمر. قالوا: أهرق هذه القلال يا أنس. قال: فما سألوها عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل.

[٤٦١٨] ٤٤٣٣- حدثنا صدقة بن الفضل قال أنا ابن عيينة عن عمرو عن جابر قال: صبح ناس غداة أحد الخمر فقتلوا من يومهم جميعاً شهداء، وذلك قبل تحريمها.

[٤٦١٩] ٤٤٣٤- حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال أنا عيسى وابن إدريس عن أبي حيّان عن الشعبي عن ابن عمر قال: سمعت عمر على منبر النبي صلى الله عليه يقول: أما بعد، أيها الناس، إنه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة: من العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير. والخمر ما خامر العقل. [الحديث ٤٦١٩- أطرافه في: ٥٥٨١، ٥٥٨٩، ٧٣٣٧].

قوله (باب قوله إنما الخمر والميسر - ساق إلى - من عمل الشيطان) وسقط «باب قوله» لغير أذى، ووقع بينهم في سياق ما قبل الحديث المرفوع تقديم وتأخير.

قوله (وقال ابن عباس: الأزلام القداح يقتسمون بها في الأمور) وصله ابن أبي حاتم من طريق عطاء عن ابن عباس مثله، وقد تقدم في حديث الهجرة قول سراقه بن مالك لما تتبع النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر قال «استقمت بالأزلام هل أضرمهم أم لا؟ فخرج الذي أكره». وقال ابن جرير: كانوا في الجاهلية يعمدون إلى ثلاثة سهام على أحدها مكتوب «افعل» وعلى الثاني «لا تفعل» والثالث غفل. وقال الفراء: كان على الواحد «أمرني ربي» وعلى الثاني «نهاني ربي» وعلى الثالث غفل. فإذا أراد أحدهم الأمر أخرج واحد فإن طلع الأمر فعل، أو الناهي ترك، أو الغفل أعاد. وذكر ابن إسحق أن أعظم أصنام قريش كان هبل وكان في جوف الكعبة، وكانت الأزلام عنده، يتحاكمون عنده فيما أشكل عليهم، فما خرج منها رجعوا إليه. قلت: وهذا لا يدفع أن يكون أحدهم يستعملونها منفردين كما في قصة سراقه. وروى الطبري من

طريق سعيد بن جبير قال : الأزلام حصى بيض . ومن طريق مجاهد قال : حجارة مكتوب عليها . وعنه كانوا يضربون بها لكل سفر وغزو وتجارة ، وهذا محمول على غير التي كانت في الكعبة . والذي تحصل من كلام أهل النقل أن الأزلام كانت عندهم على ثلاثة أنحاء : أحدها لكل أحد ، وهى ثلاثة كما تقدم . وثانيها للأحكام ، وهى التى عند الكعبة ، وكان عند كل كاهن وحاكم للعرب مثل ذلك ، وكانت سبعة مكتوب عليها : فواحد عليه « منكم » وآخر « ملصق » وآخر « فيه العقول والديات » إلى غير ذلك من الأمور التى يكثر وقوعها . وثالثها قداح الميسر وهى عشرة : سبعة مخططة وثلاثة غفل ، وكانوا يضربون بها مقامرة ، وفى معناها كل ما يتقار به كالنرد والكعاب وغيرها .

قوله ( والنصب أنصاب يذبحون عليها ) وصله ابن أبى حاتم أيضاً من طريق عطاء عن ابن عباس ، وقال أبو عبيدة : النصب واحد الأنصاب . وقال ابن قتيبة : هى حجارة كانوا ينصبونها ويذبحون عندها فينصب عليها دماء الذبائح . والأنصاب أيضاً جمع نصب بفتح أوله ثم سكون وهى الأصنام .

قوله ( وقال غيره : الزلم القدح لا ريش له وهو واحد الأزلام ) قال أبو عبيدة : واحد الأزلام زلم بفتحيتين ، وزلم بضم أوله وفتح ثانيه لغتان وهو القدح أى بكسر القاف وسكون الدال .

قوله ( والاستقسام أن يجيل القدح فإن نهته انتهى وإن أمرته فعل ما تأمره ) قال أبو عبيدة : الاستقسام من قسمت أمرى بأن أجيل القدح لتقسم لى أمرى أأسافر أم أقيم وأغزو أم لا أغزو أو نحو ذلك فتكون هى التى تأمرنى وتنهانى ، ولكل ذلك قدح معروف ، قال الشاعر : « ولم أقسم فتحسبى القسوم » والحاصل أن الاستقسام استفعال من القسم بكسر القاف أى استدعاء ظهور القسم ، كما أن الاستسقاء طلب وقوع السقى ، قال الفراء : الأزلام سهام كانت فى الكعبة يقسمون بها فى أمورهم .

قوله ( يجيل يدبر ) ثبت هذا لأبى ذر وحده وهو شرح لقوله يجيل القدح .

قوله ( وقد أعملوا القدح أعلاماً بضروب يستقسمون بها ) بين ذلك ابن إسحق كما تقدم قريباً .

قوله ( وفعلت منه قسمت ، والقسوم المصدر ) قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ﴾ هو استفعلت من قسمت أمرى .

قوله ( حدثنا إسحق بن إبراهيم ) هو ابن راهويه .

قوله ( نزل تحريم الخمر وإن فى المدينة يومئذ خمسة أشربة ، ما فيها شراب العنب ) يريد بذلك أن الخمر لا يختص بماء العنب . ثم أيد ذلك بقول أنس : ما كان لنا خمر غير فضيخكم ، ثم ذكر حديث جابر فى الذين صبخوا الخمر ثم قتلوا بأحد وذلك قبل تحريمها ، ويستفاد منه أنها كانت مباحة قبل التحريم . ثم اذكر حديث عمر أنه نزل تحريم الخمر وهى من خمسة وذكر منها العنب ، وظاهره يعارض حديث ابن عمر المذكور أول الباب ، وسنذكر وجه الجمع بينهما فى كتاب الأشربة مع شرح أحاديث الباب إن شاء الله تعالى . وقوله فى هذه الرواية « اهريق » أنكره ابن التين وقال : الصواب « هريق » بالهاء بدل الهمزة ولا يجمع بينهما ، وأثبت غيره من أئمة اللغة ما أنكره . وقد أخرج أحمد ومسلم فى سبب نزول هذه الآية عن سعد بن أبى وقاص قال « صنع رجل من الأنصار طعاماً فدعانا فشربنا الخمر قبل أن تحرم حتى سكرنا ، فتفاخرنا ، إلى أن قال : فنزلت إنما الخمر والميسر — إلى قوله — فهل أنتم منتهون »

﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا﴾ الآية

٤٤٣٥ - حدثنا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد قال نا ثابت عن أنس أن الخمر التي أهرقت الفضيخ، وزادني محمد عن أبي النعمان قال: كنت ساقى القوم في منزل أبي طلحة، فنزل تحريم الخمر، فأمر منادياً فنادى، فقال أبو طلحة: أخرج فانظر ما هذا الصوت، قال: فخرجت فقلت: هذا مناد ينادي: ألا إن الخمر قد حرمت. فقال لي: اذهب فأهرقها. قال: فجرت في سكك المدينة. قال: وكانت خمرهم يومئذ الفضيخ، فقال بعض القوم: قتل قوم وهي في بطونهم، قال: فأنزل الله عز وجل: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا﴾.

قوله (باب ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا الآية) كذا لأبي ذر، ولغيره «إلى قوله والله يحب المحسنين» وذكر في حديث أنس «أن الخمر التي هريقت الفضيخ» وسيأتي شرحه الأثرية. وقوله «وزادني محمد البيكندی عن أبي النعمان» كذا ثبت لأبي ذر وسقط لغيره البيكندی، ومراده أن البيكندی سمعه من شيخهما أبي النعمان بالإسناد المذكور فزاده فيه زيادة. والحاصل أن البخاري سمع الحديث من أبي النعمان مختصراً ومن محمد بن سلام البيكندی عن أبي النعمان مطولاً، وتصرف الزركشي فيه غافلاً عن زيادة أبي ذر فقال: القائل «وزادني» هو الفربري، ومحمد هو البخاري. وليس كما ظن رحمه الله وإنما هو كما قدمته. قوله «فنزلت تحريم الخمر فأمر منادياً» الأمر بذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم، والمنادى لم أر التصريح باسمه، والوقت الذي وقع ذلك فيه زعم الواحدى أنه عقب قول حمزة «إنا أنتم عبيد لأبي» وحديث جابر يرد عليه. والذي يظهر أن تحريمها كان عام الفتح سنة ثمان، لما روى أحمد من طريق عبد الرحمن بن وعله قال «سألت ابن عباس عن بيع الخمر فقال «كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم صديق من ثقيف أو دوس فلقيه يوم الفتح براوية خمر يهديها إليه، فقال: يا فلان أما علمت أن الله حرمها؟ فأقبل الرجل على غلامه فقال: بعها. فقال: إن الذي حرم شربها حرم بيعها». وأخرجه مسلم من وجه آخر عن أبي وعله نحوه، ولكن ليس فيه تعيين الوقت. وروى أحمد من طريق نافع بن كيسان الثقفي عن أبيه «أنه كان يتجر في الخمر، وأنه أقبل من الشام فقال: يا رسول الله إني جئت بك بشراب جيد، فقال: يا كيسان إنها حرمت بعدك، قال: فأبيعها؟ قال، إنها حرمت وحرم ثمنها» وروى أحمد وأبو يعلى من حديث تميم الداري أنه كان يهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم كل عام رواية خمر، فلما كان عام حرمت جاء براوية فقال: أشعرت أنها قد حرمت بعدك؟ قال: أفلا أبيعها وأتفنع بثمنها؟ فنهاه. ويستفاد من حديث كيسان تسمية المبهم في حديث ابن عباس، ومن حديث تميم تأييد الوقت المذكور فإن اسلام تميم كان بعد الفتح، وقوله «فقال بعض القوم قتل قوم وهي في بطونهم، فأنزل الله تعالى الخ» لم أقف على اسم القائل.

(فائدة): في رواية الإسماعيلي عن ابن ناجية عن أحمد بن عبيدة ومحمد بن موسى عن حماد في آخر هذا الحديث «قال حماد فلا أدرى هذا في الحديث - أى عن أنس - أو قاله ثابت» أى مرسلًا يعنى قوله «فقال بعض القوم» إلى آخر الحديث. وكذا عند مسلم عن أبي الربيع الزهراني عن حماد نحوه هذا. وتقدم للمصنف في المظالم عن أنس بطوله من طريق عفان عن حماد كما وقع عنده في هذا الباب فالحمد لله أعلم. وأخرجه ابن مردويه

من طريق قتادة عن أنس بطوله وفيه الزيادة المذكورة . وروى النسائي والبيهقي من طريق ابن عباس قال « نزل تحريم الخمر في ناس شربوا ، فلما ثملوا وعبثوا ، فلما صحوا جعل بعضهم يرى الأثر بوجه الآخر فنزلت ، فقال ناس من المتكلفين هي رجس وهي في بطن فلان وقد قتل بأحد ، فنزلت ﴿ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح ﴾ إلى آخرها . وروى البزار من حديث جابر أن الذين قالوا ذلك كانوا من اليهود ، وروى أصحاب السنن من طريق أبي ميسرة عن عمر أنه قال : اللهم بين لنا في الخمر بيانا شافيا فنزلت الآية التي في البقرة ﴿ قل فيهما إثم كبير ﴾ فقرئت عليه ، فقال : اللهم بين لنا في الخمر بيانا شافيا ، فنزلت التي في النساء ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾ فقرئت عليه ، فقال : اللهم بين لنا في الخمر بيانا شافيا ، فنزلت التي في المائدة ﴿ فاجتنبوه — إلى قوله — منتهون ﴾ فقال عمر : انتهينا انتهينا « وصححه علي بن المديني والترمذي . وأخرج أحمد من حديث أبي هريرة نحوه دون قصة عمر ، لكن قال عند نزول آية البقرة « فقال الناس : ما حرم علينا ، فكانوا يشربون ، حتى أم رجل أصحابه في المغرب فخلط في قراءته فنزلت الآية التي في النساء ، فكانوا يشربون ولا يقرب الرجل الصلاة حتى يفيق ، ثم نزلت آية المائدة فقالوا : يا رسول الله ناس قتلوا في سبيل الله وماتوا على فرشهم وكانوا يشربونها ، فأنزل الله تعالى ﴿ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح ﴾ الآية . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو حرم عليهم لتركوه كما تركتموه « وفي مسند الطيالسي من حديث ابن عمر نحوه ، وقال « في الآية الأولى قيل حرمت الخمر ، فقالوا دعنا يا رسول الله نتففع بها ، وفي الثانية فقل حرمت الخمر ، فقالوا لا إنا لا نشرها قرب الصلاة ، وقال في الثالثة فقالوا يا رسول الله حرمت الخمر « قال ابن التين وغيره : في حديث أنس وجوب قبول خبر الواحد والعمل به في النسخ وغيره ، وفيه عدم مشروعية تحليل الخمر ، لأنه لو جاز لما أراقوها ، وسيأتي مزيد لذلك في الأشربة إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) : في رواية عبد العزيز بن صهيب « أن رجلاً أخبرهم أن الخمر حرمت فقالوا : أرق يا أنس ، وفي رواية ثابت عن أنس « أنهم سمعوا المنادي فقال أبو طلحة : أخرج يا أنس فانظر ما هذا الصوت « وظاهرهما التعارض لأن الأول يشعر بأن المنادي بذلك شافهمهم ، والثاني يشعر بأن الذي نقل لهم ذلك غير أنس ، فنقل ابن التين عن الداودي أنه قال لا اختلاف بين الروایتين ، لأن الآتي أخبر أنساً وأنس أخبر القوم . وتعقبه ابن التين بأن نص الرواية الأولى أن الآتي أخبر القوم مشافهة بذلك . قلت : فيمكن الجمع بوجه آخر ، وهو أن المنادي غير الذي أخبرهم ، أو أن أنساً لما أخبرهم عن المنادي جاء المنادي أيضاً في أثره فشافهمهم .

باب قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ﴾

٤٤٣٦ - حدثنا منذر بن الوليد بن عبد الرحمن الجارودي ، قال نا أبي قال نا شعبة عن موسى بن أنس عن أنس قال : خطب رسول الله صلى الله عليه خطبة ما سمعت مثله قط ، قال : « لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً » . قال : فغطى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وجوههم لهم حنين . فقال رجل : من أبي ؟ قال : « فلان » . فنزلت هذه الآية ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ﴾ رواه النضر وروح بن عبادة عن شعبة .

٤٤٣٧ - حدثنا الفضل بن سهل قال نا أبو النضر قال نا أبو خيثمة قال نا أبو الجويرية عن ابن عباس قال : كان قوم يسألون رسول الله صلى الله عليه استهزاء ، فيقول الرجل : من أبي ؟ ويقول الرجل تصل نافته : أين

ناقتي؟ فأنزل الله عز وجل فيهم هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ حتى فرغ من الآية كلها.

**قوله (باب قوله لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسؤم)** سقط «باب قوله» لغير أى ذر، وقد تعلق بهذا النهى من كره السؤال عما لم يقع. وقد أسنده الدارمى فى مقدمة كتابه عن جماعة من الصحابة والتابعين. وقال ابن العرى: اعتقد قوم من الغافلين منع أسئلة النوازل حتى تقع تعلقاً بهذه الآية، وليس كذلك، لأنها مصرحة بأن المنهى عنه ما تقع المساءة فى جوابه، ومسائل النوازل ليست كذلك. وهو كما قال، إلا أنه أساء فى قوله الغافلين على عادته كما نبه عليه القرطبى. وقد روى مسلم عن سعد بن أى وقاص رفعه «أعظم المسلمين بالمسلمين جرماً من سأل عن شىء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته» وهذا يبين المراد من الآية، وليس مما أشار إليه ابن العرى فى شىء.

**قوله (حدثنا منذر بن الوليد بن عبد الرحمن)** أى ابن حبيب بن علياء بن حبيب بن الجارود العبدى البصرى الجارودى نسبة إلى جده الأعلى، وهو ثقة، وليس له فى البخارى إلا هذا الحديث وآخر فى كفارات الأيمان، وأبوه ما له فى البخارى ذكر إلا فى هذا الموضع، ولا رأيت عنه رايماً إلا ولده، وحديثه هذا فى المتابعات، فإن المصنف أورده فى الاعتصام من رواية غيره كما سأبينه.

(تنبيه): وقع فى كلام أى على الفسافى فيما حكاه الكرماني أن البخارى روى هذا الحديث عن محمد غير منسوب عن منذر هذا وأن محمداً المذكور هو ابن يحيى الذهلى، ولم أر ذلك فى شىء من الروايات التى عندنا من البخارى، وأظنه وقع فى بعض النسخ «حدثنا محمد» غير منسوب والمراد به البخارى المصنف والقاتل ذلك الراوى عنه وظنوه شيخاً للبخارى، وليس كذلك، والله أعلم.

**قوله (عن أنس)** فى رواية روح بن عباد عن شعبة فى الاعتصام «أخبرنى موسى قال سمعت أنس بن مالك يقول».

**قوله (خطب النبى صلى الله عليه وسلم خطبة ما سمعت مثلاً قط. قال: لو تعلمون ما أعلم)** وقع عند مسلم من طريق النضر بن شميل عن شعبة فى أوله زيادة يظهر منها سبب الخطبة ولفظه «بلغ النبى صلى الله عليه وسلم عن أصحابه شىء، فخطب فقال: عرضت على الجنة والنار فلم أر كاليوم فى الخير والشر، ولو تعلمون ما أعلم».

**قوله (لضحكم قليلاً ولبيكم كثيراً، قال ففطى)** فى رواية النضر بن شميل «قال فما أتى على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كان أشد من ذلك، غطوا رءوسهم».

**قوله (لهم حنين)** بالحاء المهملة للأكثر، وللشميمينى بالحاء للمعجمة، والأول الصوت الذى يرتفع بالبكاء من الصدر، والثانى من الأنف. وقال الخطائى: الحنين بكاء دون الانتحاب، وقد يجعلون الحنين والحنين واحداً إلا أن الحنين من الصدر أى المهملة والحنين من الأنف بالمعجمة. وقال عياض<sup>(١)</sup>

**قوله (فقال رجل من أى؟ قال: أبوك فلان)** تقدم فى العلم أنه عبد الله بن حذافة. وفى رواية

للعسكري « نزلت في قيس بن حذافة » وفي رواية للإسماعيلي يأتي التنبيه عليها في كتاب الفتن « خارجه بن حذافة » والأول أشهر ، وكلهم له صحبة ، وتقدم فيه أيضاً زيادة من حديث أبي موسى وأحلت بشرحه على كتاب الاعتصام ، وسيأتي إن شاء الله تعالى ، فاقصر هنا على بيان الاختلاف في سبب نزول الآية .

**قوله ( فنزلت هذه الآية )** هكذا أطلق ولم يقع ذلك في سياق الزهري عن أنس مع أنه أشبع سياقاً من رواية موسى بن أنس كما تقدم في أوائل المواقيت ، ولذا لم يذكر ذلك هلال بن علي عن أنس كما سيأتي في كتاب الرقاق . ووقع في الفتن من طريق قتادة عن أنس في آخر هذا الحديث بعد أن ساقه مطولاً قال « فكان قتادة يذكر هذا الحديث عند هذه الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ﴾ وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عن قتادة عن أنس قال « سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحفوه بالمسألة ، فصعد المنبر فقال : لا تسألوني عن شيء إلا أنبأتكم به ، فجعلت ألتفت عن يمين وشمال فإذا كان رجل لاف ثوبه برأسه يبكي » الحديث ، وفيه قصة عبد الله بن حذافة ، وقول عمر روى الطبري من طريق أبي صالح عن أبي هريرة قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم غضبان محمار وجهه حتى جلس على المنبر ، فقام إليه رجل فقال : أين أنا قال : في النار . فقام آخر فقال : من أي ؟ فقال : حذافة . فقام عمر — فذكر كلامه وزاد فيه — وبالقُرآن إماماً ، قال فسكن غضبه ونزلت هذه الآية » وهذا شاهد جيد لحديث موسى بن أنس المذكور . وأما ما روى الترمذي من حديث علي قال « لما نزلت ﴿ ولله على الناس حج البيت ﴾ قالوا يا رسول الله في كل عام ؟ فسكت . ثم قالوا : يا رسول الله في كل عام ؟ فقال : لا ، ولو قلت نعم لوجبت . فأنزل الله ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا ﴾ فهذا لا ينافي حديث أبي هريرة لا احتمال أن تكون نزلت في الأمرين ، ولعل مراجعتهم له في ذلك هي سبب غضبه . وقد روى أحمد من حديث أبي هريرة والطبري من حديث أبي أمامة نحو حديث علي هذا ، وكذا أخرجه من وجه ضعيف ومن آخر منقطع عن ابن عباس ، وجاء في سبب نزولها قول ثالث وهو ما يدل عليه حديث ابن عباس في الباب عقب هذا وهو أصح إسناداً ، لكن لا مانع أن يكون الجميع سبب نزولها والله أعلم . وجاء في سبب نزولها قولان آخران ، فأخرج الطبري وسعيد بن منصور من طريق خصيف عن مجاهد عن ابن عباس : أن المراد بالأشياء البحيرة والوصيلة والسائبة والحام . قال فكان عكرمة يقول : إنهم كانوا يسألون عن الآيات ، فهوا عن ذلك . قال : والمراد بالآيات نحو سؤال قريش أن يجعل الصفا لهم ذهاباً ، وسؤال اليهود أن ينزل عليهم كتاباً من السماء ونحو ذلك . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عبد الكريم عن عكرمة قال « نزلت في الذي سأل عن أبيه . وعن سعيد بن جبير في الذين سألوا عن البحيرة وغيرها ، وعن مقسم فيما سأل الأمم أنبياءها عن الآيات . قلت : وهذا الذي قاله محتمل ، وكذا ما أخرج ابن أبي حاتم من طريق عطية قال « نهوا أن يسألوا مثل ما سأل النصارى من المائدة فأصبحوا بها كافرين » وقد رجحه الماوردي ، وكأنه من حيث المعنى ، لوقوع قصة المائدة في السورة بعد ذلك ، واستبعد نزولها في قصة من سأل عن أبيه أو عن الحج كل عام ، وهو إغفال منه لما في الصحيح ، ورجح ابن المنير نزولها في النهي عن كثرة المسائل عما كان وعما لم يكن ، واستند إلى كثير مما أورده المصنف في « باب ما يكره من كثرة السؤال » في كتاب الاعتصام وهو متجه ، لكن لا مانع أن تتعدد الأسباب ، وما في الصحيح أصح . وفي الحديث إثارة الستر على المسلمين ، وكرهه التشديد عليهم ، وكرهه التنقيب عما لم يقع ، وتكلف الأجوبة لمن يقصد بذلك التمرن على التفقه ، فالله أعلم . وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى .

**قوله ( رواه النضر )** هو ابن شميل ( وروح بن عباد عن شعبة ) أى بإسناده ، ورواية النضر وصلها مسلم ، ورواية روح بن عباد وصلها المؤلف في كتاب الاعتصام .

**قوله ( حدثني الفضل بن سهل )** هو البغدادي ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وشيء تقدم الصلاة ، وأبو النضر هاشم بن القاسم ، وأبو خيثمة هو زهير بن معاوية ، وأبو الجويرية بالجيم مصغر اسمه حطان بكسر المهملة وتشديد الطاء ابن خفاف بضم المعجمة وفاءين الأولى خفيفة ، ثقة ما له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الزكاة ويأتي في الأشربة له ثالث .

**قوله ( عن ابن عباس )** في رواية ابن أبي حاتم من طريق أبي النضر عن أبي خيثمة حدثنا أبو الجويرية سمعت أعرابياً من بني سليم سألته يعني ابن عباس .

**قوله ( كان قوم يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم استهزاء )** قد تقدم طريق الجمع بينه وبين الذي قبله ، والحاصل أنها نزلت بسبب كثرة المسائل إما على سبيل الاستهزاء أو الامتحان وإما على سبيل التعتن عن الشيء الذي لو لم يسأل عنه لكان على الإباحة ، وفي أول رواية الطبري من طريق حفص بن نفيل عن أبي خيثمة عن أبي الجويرية « قال ابن عباس : قال أعرابي من بني سليم : هل تدري فيم أنزلت هذه الآية » فذكره ووقع عند أبي نعيم في « المستخرج » من وجه آخر عن أبي خيثمة عن أبي الجويرية عن ابن عباس أنه سئل عن الضالة فقال ابن عباس : « من أكل الضالة فهو ضال » .

**باب ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴾**

﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ ﴾ : يقول : قال الله . و﴿ إِذْ ﴾ : ها هنا صلة . ( المائدة ) : أصلها مفعولة ، كعيشة راضية ، وتطليقة بائنة ، والمعنى : ميد بها صاحبها من خير ، يقال : مادني يميني . وقال ابن عباس : ﴿ مُتَوَفِّكَ ﴾ : مميتك .

[٤٦٢٣] ٤٤٣٨ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال : البحيرة التي يمنع ذرها للطواغيت ، فلا يحلبها أحد من الناس ، والسائبة : كانوا يسيبونها لآلهتهم لا يحمل عليها شيء . قال وقال أبو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه : « رأيت عمرو بن عامر الخزاعي يجر قصبه في النار ، كان أول من سيب السوائب » والوصيلة : الناقة البكر تكرر في أول نتاج الإبل ، ثم تثني بعد بأنثى ، وكانوا يسيبونها لطواغيتهم إن وصلت إحداها بالأخرى ليس بينهما ذكر . والحام : فحل الإبل يضرب الضراب المعداد ، فإذا قضى ضرابه ودعوه للطواغيت وأعفوه من الحمل فلم يحمل عليه شيء ، وسموه الحام . ورواه ابن الهاد عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة سمعت النبي صلى الله عليه . وقال لي أبو اليمان أنا شعيب عن الزهري سمعت سعيداً قال بحيرة بهذا قال : وقال أبو هريرة سمعت النبي صلى الله عليه نحوه .

[٤٦٢٤] ٤٤٣٩ - حدثني محمد بن أبي يعقوب أبو عبد الله الكرمانى قال نا حسان بن إبراهيم قال نا يونس عن الزهري عن عروة أن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه : « رأيت جهنم يحطم بعضها بعضاً . ورأيت عمراً يجر قصبه ، وهو أول من سيب السوائب » .

**قوله ( باب ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام )** أى ما حرم ، ولم يرد حقيقة الجعل لأن الكل خلقه وتقديره ، ولكن المراد بيان ابتداعهم ما صنعوه من ذلك .

**قوله ( وإذا قال الله ، يقول قال الله ، وإذا ههنا صلة )** كذا ثبت هذا وما بعده هنا ، وليس بخاص به وهو على ما قدمنا من ترتيب بعض الرواة ، وهذا الكلام ذكره أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ وإذا قال الله يا عيسى ابن مريم ﴾ قال مجازه يقول الله ، وإذا من حروف الزوائد ، وكذلك قوله وإذا علمتكم أى وعلمتكم .

**قوله ( المائدة أصلها مفعولة كعيشة راضية وتطبيقه بائنة ، والمعنى ميد بها صاحبها من خير يقال مادنى يميدنى )** قال ابن التين : هو قول أبى عبيدة ، وقال غيره : هى من ماد يمتد إذا تحرك ، وقيل من ماد يمتد إذا أطعم . قال ابن التين : وقوله تطبيقه بائنة غير واضح إلا أن يريد أن الزوج أبان المرأة بها ، وإلا فالظاهر أنها فرقت بين الزوجين فهى فاعل على بابها .

**قوله ( وقال ابن عباس : متوفيك مميتك )** هكذا ثبت هذا هنا ، وهذه اللفظة إنما هى فى سورة آل عمران ، فكأن بعض الرواة ظنها من سورة المائدة فكتبها فيها ، أو ذكرها المصنف هنا لمناسبة قوله فى هذه السورة ﴿ فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب ﴾ ثم ذكر المصنف حديث ابن شهاب عن سعيد بن المسيب فى تفسير البحيرة والسائبة ، والاختلاف فى وقفه ورفع .

**قوله ( البحيرة التى يمنع درها للطواغيت )** وهى الأصنام ، فلا يحلبها أحد من الناس ، والبحيرة فعيلة بمعنى مفعولة ، وهى التى بمرت أذنبا أى خربت . قال أبو عبيدة : جعلها قوم من الشاة خاصة إذا ولدت خمسة أبطن بحروا أذنبا أى شقوها وتركها فلا يمسه أحد . وقال آخرون : بل البحيرة الناقة كذلك ، وخلوا عنها فلم تركب ولم يضربها فحل ، وأما قوله « فلا يحلبها أحد من الناس » فهكذا أطلق نفى الحلب ، وكلام أبى عبيدة يدل على أن المنفى إنما هو الشرب الخاص ، قال أبو عبيدة : كانوا يحرمون وبرها ولحمها وظهرها ولبنها على النساء ويحلبون ذلك للرجال ، وما ولدت فهو بمنزلتها ، وإن ماتت اشترك الرجال والنساء فى أكل لحمها . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : البحيرة من الإبل كانت الناقة إذا نتجت خمس بطون فإن كان الخامس ذكراً كان للرجال دون النساء ، وإن كانت أنثى بتكت أذنبا ثم أرسلت فلم يجزوا لها وبراً ولم يشربوا لها لبناً ولم يركبوا لها ظهراً ، وإن تكن ميتة فهم فيه شركاء الرجال والنساء . ونقل أهل اللغة فى تفسير البحيرة هيأت أخرى تزيد بما ذكرت على العشر . وهى فعيلة بمعنى مفعولة ، والبحر شق الأذن ، كان ذلك علامة لها .

**قوله ( والسائبة كانوا يسيبونها لآلهم فلا يحمل عليها شيء )** قال أبو عبيدة : كانت السائبة من جميع الأنعام ، وتكون من النذور للأصنام فتسبب فلا تحبس عن مرعى ولا عن ماء ولا يركبها أحد ، قال : وقيل السائبة لا تكون إلا من الإبل ، كان الرجل ينذر إن برىء من مرضه أو قدم من سفره ليسبين بغيراً . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : السائبة كانوا يسيبون بعض إبلهم فلا تمنع حوضاً أن تشرب فيه .

**قوله ( قال وقال أبو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رأيت عمر بن عامر الخزاعى الخ )** هكذا وقع فى الرواية إيراد القدر المرفوع من الحديث فى أثناء الموقف ، وسأين ما فيه بعد .



**قوله ( والوصيلة الناقة البكر تبكر في أول نتاج الإبل بأنثى ، ثم تنثى بعد بأنثى )** هكذا أورده متصلاً بالحديث المرفوع ، وهو يوهم أنه من جملة المرفوع ، وليس كذلك ، بل هو بقية تفسير سعيد بن المسيب ، والمرفوع من الحديث إنما هو ذكر عمرو بن عامر فقط ، وتفسير البحيرة وسائر الأربعة المذكورة في الآية عن سعيد بن المسيب ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه بهذا الإسناد مثل رواية الباب ، إلا أنه بعد إيراد المرفوع قال « وقال ابن المسيب : والوصيلة الناقة الخ » فأوضح أن التفسير جميعه موقوف ، وهذا هو المعتمد ، وهكذا أخرجه ابن مردويه من طريق يحيى بن سعيد وعبيد الله بن زياد عن ابن شهاب مفصلاً .

**قوله ( أن وصلت )** أى من أجل . وقال أبو عبيدة : كانت السائبة مهما ولدته فهو بمنزلة أمها إلى ستة أولاد ، فإن ولدت السابع أنثى تركنا فلم تذبج ، وإن ولدت ذكراً ذبح وأكله الرجال دون النساء ، وكذا إذا ولدت ذكرين ، وإن أتت بتوأم ذكر وأنثى سموا الذكر وصيلة فلا يذبح لأجل أخته ، وهذا كله إن لم تلد ميتاً ، فإن ولدت بعد البطن السابع ميتاً أكله النساء دون الرجال . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : الوصيلة الشاة كانت إذا ولدت سبعة فإن كان السابع ذكراً ذبح وأكل وإن كان أنثى تركت وإن كان ذكراً وأنثى قالوا : وصلت أخاها فترك ولم يذبح .

**قوله ( والحام فحل الإبل يضرب الضراب المعداد الخ )** وكلام أى عبيدة يدل على أن الحام إنما يكون من ولد السائبة . وقال أيضاً : كانوا إذا ضرب فحل من ولد البحيرة فهو عندهم حام ، وقال أيضاً : الحام من فحول الإبل خاصة إذا نتجوا منه عشرة أبطن قالوا : قد حمى ظهره ، فأحموا ظهره ووبره وكل شيء منه فلم يركب ولم يطرق . وعرف بهذا بيان العدد المبهم في رواية سعيد . وقيل الحام فحل الإبل إذا ركب ولد ولده ، قال الشاعر :

حماها أبو قابوس في غير ملكه      كما قد حمى أولاد أولاده الفحلا

وقال الفراء : اختلف في السائبة فقليل كان الرجل يسب من ماله ما شاء يذهب به إلى السدنة وهم الذين يقومون على الأصنام . وقيل : السائبة الناقة إذا ولدت عشرة أبطن كلهن إناث سيبت فلم تتركب ولم يجز لها وبر ولم يشرب لها لبن . وإذا ولدت بنتها بمرت أى شقت أذنها ، فالبحيرة ابنة السائبة وهى بمنزلة أمها . والوصيلة من الشاة إذا ولدت سبعة أبطن إذا ولدت في آخرها ذكراً وأنثى قيل وصلت أخاه فلا تشرب النساء لبن الأم وتشربه الرجال وجرت مجرى السائبة إلا في هذا . وأما الحام فهو فحل الإبل كان إذا لقح ولد ولده قيل حمى ظهره فلا يركب ولا يجز له وبر ولا يمنع من مرعى .

**قوله ( وقال لى أبو اليمان )** عند غير أى ذر « وقال أبو اليمان » بغير مجاورة .

**قوله ( سمعت سعيداً يخبره بهذا قال وقال أبو هريرة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم نحوه )** هكذا للأكثر يخبر بصيغة الفعل المضارع من الخبر متصل بهاء الضمير ، ووقع لأبى ذر عن الحموي والمستمل بحيرة بفتح الموحدة وكسر المهملة ، وكأنه أشار إلى تفسير البحيرة وغيرها كما في رواية إبراهيم بن سعد ، وأن المرفوع منه عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر عمرو بن عامر حسب ، وهذا هو المعتمد ، فإن المصنف أخرجه في مناقب قريش قال حدثنا أبو اليمان أنبأنا شعيب عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب قال :

البحيرة التي يمنع درها الخ ، لكنه أورده باختصار قال « وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم رأيت عمرو بن عامر الخ » .

قوله ( ورواه ابن الهاد عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم )  
أما طريق ابن الهاد فأخرجها ابن مردويه من طريق خالد بن حميد المهرى عن ابن الهاد — وهو يزيد بن عبد الله ابن أسامة بن الهاد الليثي — بهذا الإسناد ، ولفظ المتن « رأيت عمرو بن عامر الخزاعي يجر قصبه في النار » وكان أول من سيب السوائب ، والسائبة التي كانت تسبب فلا يحمل عليها شيء إلى آخر التفسير المذكور ، وقد أخرجه أبو عوانة وابن أبي عاصم في « الأوائل » والبيهقي والطبراني من طرق عن الليث عن ابن الهاد بالمرفوع فقط ، وظهر أن في رواية خالد بن حميد إدراجاً وأن التفسير من كلام سعيد بن المسيب والله أعلم . وقوله في المرفوع « وهو أول من سيب السوائب » زاد في رواية أبي صالح عن أبي هريرة عند مسلم « ويجر البحيرة وغير دين إسماعيل » وروى عبد الرزاق عن معمر عن يزيد بن أسلم مرسلاً « أول من سيب السوائب عمرو بن لحي ، وأول من يجر البحائر رجل من بني مدلج جدع أذن ناقته وحرم شرب ألبانها » والأول أصح ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث عائشة « رأيت جهنم يحطم بعضها بعضاً ، ورأيت عمراً يجر قصبه في النار ، وهو أول من سيب السوائب » هكذا وقع هنا مختصراً ، وتقدم في أبواب العمل في الصلاة من وجه آخر عن يونس عن زيد مطولاً وأوله « خسفت الشمس ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ سورة طويلة » الحديث وفيه « لقد رأيت في مقامى هذا كل شيء » وفيه القدر المذكور هنا ، وأورده في أبواب الكسوف من وجه آخر عن يونس بدون الزيادة ، وكذا من طريق عقيل عن الزهري ، وقد تقدم بيان نسب عمرو الخزاعي في مناقب قريش ، وكذا بيان كيفية تغييره لملة إبراهيم عليه السلام ونصبه الأصنام وغير ذلك

﴿ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾

[٤٦٢٥]

٤٤٤ - حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة قال أنا المغيرة بن النعمان قال سمعت سعيد بن جبيرة عن ابن عباس: خطب رسول الله صلى الله عليه فقال: « يا أيها الناس، إنكم محشورون إلى الله حفاة غرلاً ». ثم قال: ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ إلى آخر الآية. ثم قال: « ألا وإن أول الخلائق يكسى يوم القيامة إبراهيم ». ألا وإنه يجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يا رب أصيحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك. فأقول كما قال العبد الصالح: ﴿ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ فيقال: إن هؤلاء لم يزالوا مرتدين على أعقابهم مذ فارقتهم .

قوله ( باب وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم ) ذكر فيه حديث ابن عباس « إنكم محشورون إلى الله حفاة » الحديث ، وسيأتي شرحه في الرقاق ، والغرض منه « فأقول كما قال العبد الصالح وكنت عليهم شهيداً مادمت فيهم » وقوله أصيحابي كذا للأكثر بالتصغير ، وللكشمينى بغير تصغير ، قال الخطاى : فيه إشارة إلى قلة عدد من وقع لهم ذلك ، وإنما وقع لبعض جفاة العرب ، ولم يقع من أحد الصحابة المشهورين .

باب قوله تعالى: ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ الآية

[٤٦٢٦] ٤٤٤١ - حدثنا محمد بن كثير قال أنا سفيان قال أنا المغيرة بن النعمان قال حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال: «إنكم محشورون، وإن ناساً يؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول كما قال العبد الصالح ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿الْحَكِيمُ﴾».

قوله (باب قوله ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ الآية) ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور قبل، أورده مختصراً

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة الأنعام

قال ابن عباس: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّهُمْ﴾: معذرتهم، ﴿وَلَلْبَسَا﴾: لشبهنا، ﴿حَمُولَةً﴾: ما يحمل عليها، ﴿وَيَنْتَوْنَ﴾: يتباعدون، ﴿تَبْسَلْ﴾: تفضح، ﴿أُبْسِلُوا﴾: أفضحوا، ﴿بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ﴾: البسط الضرب، وقوله ﴿اسْتَكْثَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ﴾: أضللتكم كثيراً، ﴿مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ﴾: جعلوا الله من ثمراتهم ومالهم نصيباً وللشيطان والأوثان نصيباً، ﴿أَكِنَّةٌ﴾: واحدها كنان، ﴿وَقَرَأْ﴾: صمم، وأما الوقر فإنه الحمل، ﴿أَسَاطِيرُ﴾: واحدها أسطورة وإسطارة وهي الترهات، ﴿الْبَاسَاءِ﴾: من البأس ويكون من البؤس، ﴿جَهْرَةً﴾: معانية، و﴿الصُّورِ﴾: جماعة صورة، كقولك: سورة وسور، ﴿جَنٍّ﴾: أظلم، ﴿حُسْبَانًا﴾: مرامي، ورجوماً للشياطين، ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾: في الصلب، و﴿مُسْتَوْدَعٌ﴾: في الرحم. القنو: العذق، والاثنتان قنوان، والجماعة أيضاً ﴿قِنَوَانٌ﴾، ﴿أَمَّا اسْتَمَلَّتْ﴾: يعني هل تشتمل إلا على ذكر أو أنثى فلم تحرموا بعضاً وتحلوا بعضاً، ﴿صَدَفٌ﴾: أعرض، أبلسوا: أوبسوا، ﴿أُبْسِلُوا﴾: أسلموا، ﴿سَرْمَدًا﴾: دائماً، ﴿اسْتَهْوَتْهُ﴾: أضلته، ﴿يَمْتَرُونَ﴾: يشكون، يقال: على الله حسابه أي حسابه.

قوله (سورة الأنعام — بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسملة لغير أي ذر.

قوله (قال ابن عباس: ثم لم تكن فتنتهم معذرتهم) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عنه، وقال معمر عن قتادة فتنتهم مقاتلتهم، قال وسمعت من يقول «معذرتهم» أخرجه عبد الرزاق، وأخرج عبد بن حميد عن يونس عن شيبان عن قتادة في قوله ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّهُمْ﴾ قال معذرتهم.

قوله (معروشات ما يعرش من الكرم وغير ذلك) كذا ثبت لغير أي ذر، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ﴾ قال ما يعرش من الكروم وغير معروشات ما لا يعرش، وقيل المعروش ما يقوم على ساق، وغير المعروش ما ييسط على وجه الأرض.

قوله (حمولة ما يحمل عليها) وصله ابن أبي حاتم أيضاً من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿حمولة وفرشاً﴾ فأما الحمولة فالإبل والخيل والبغال والحمير وكل شيء يحمل عليه، وقال أبو عبيدة

الفرش صغار الإبل التي لم تدر ولم يحمل عليها . وقال معمر عن قتادة عن الحسن : الحمولة ما حمل عليه منها ، والفرش حواشيها يعني صغارها . قال قتادة : وكان غير الحسن يقول : الحمولة الإبل والبقر والفرش الغنم ، أحسبه ذكره عن عكرمة أخرجه عبد الرزاق ، وعن ابن مسعود : الحمولة ما حمل من الإبل ، والفرش الصغار أخرجه الطبري وصححه الحاكم .

**قوله ( وللبسنا لشبهنا )** وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ وللبسنا عليهم ما يلبسون ﴾ يقول لشبهنا عليهم .

**قوله ( لأنذركم به أهل مكة )** هكذا رأيته في « مستخرج أبي نعيم » في هذا الموضع ، وكذا ثبت عند النسفي ، وصله ابن أبي حاتم من طريق علي ابن أبي طلحة عن عباس في قوله تعالى ﴿ وأوحى إلى هذا القرآن لأنذركم به ﴾ يعني أهل مكة ، وقوله ﴿ ومن بلغ ﴾ قال ومن بلغه هذا القرآن من الناس فهو له نذير .

**قوله ( ويتأون يتباعدون )** وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله ﴿ وهم ينهون عنه ويتأون عنه ﴾ قال يتباعدون ، وكذا قال أبو عبيد ﴿ يتأون عنه ﴾ أي يتباعدون عنه ، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ، وأخرجه من وجه آخر عن ابن عباس : نزلت في أبي طالب كان ينهى المشركين عن أذى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويتباعد عما جاء به . وصححه الحاكم من هذا الوجه .

**قوله ( تبسل تفضح )** وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ وذكر به أن تبسل نفس ﴾ يعني أن تفضح . وروى عبد بن حميد من طريق مجاهد ﴿ أن تبسل ﴾ أي تسلم ، ومن طريق قتادة تجبس .

**قوله ( أبسلوا أفضحوا )** كذا فيه من الرباعي وهي لغة ، يقال فضح وأفضح ، وروى ابن أبي حاتم أيضاً من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ أولئك الذين أبسلوا بما كسبوا ﴾ يعني أفضحوا ، وقد مضى كما ترى لهذه الكلمة تفسير آخر عن غير ابن عباس ، وأنكر الإسماعيلي هذا التفسير الأول فكأنه لم يعرف أنه عن ابن عباس .

**قوله ( باسطو أيديهم ، البسط الضرب )** وصله ابن أبي حاتم أيضاً من هذا الوجه عن ابن عباس في قوله ﴿ والملائكة باسطو أيديهم ﴾ قال : هذا عند الموت ، والبسط الضرب . صلى الله عليه وسلم ( استكثرتم أضللتكم كثيراً ) وصله ابن أبي حاتم أيضاً كذلك .

**قوله ( مما ذرأ من الحرث جعلوا لله من ثمراتهم وما لهم نصيباً ، وللشيطان والأوثان نصيباً )** وصله ابن أبي حاتم أيضاً عن ابن عباس في قوله ﴿ وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً ﴾ الآية قال : جعلوا لله فذكر مثله وزاد « فإن سقط من ثمرة ما جعلوا لله من نصيب الشيطان تركوه ، وإن سقط مما جعلوا للشيطان في نصيب الله لقطوه » وروى عن عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : كانوا يسمون لله جزءاً من الحرث ولشركائهم جزءاً ، فما ذهبت به الريح مما سماه الله إلى جزء أوثانهم تركوه وقالوا : الله غنى عن هذا ، وما ذهبت به الريح من جزء أوثانهم إلى جزء الله أخذوه . والأنعام التي سمى الله هي البحيرة والسائبة كما

تقدم تفسيرها في المائدة ، وقد تقدم في أخبار الجاهلية قول ابن عباس : إن شرك أن تعلم جهل العرب فأشار إلى هذه الآية .

**قوله ( أكنة واحدها كنان )** ثبت هذا لأبي ذر عن المستمل ، وهو قول أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ﴿ أكنة أن يفقهوه ﴾ واحدها كنان أى أغطية ، ومثله أعنة وعنان وأسنة وسانن .  
**قوله ( سرمداً دائماً )** كذا وقع هنا ، وليس هذا في الأنعام وإنما هو في سورة القصص ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ قل أرأيتم إن جعل الله عليكم الليل سرمداً إلى يوم القيامة ﴾ سرمداً أى دائماً ، قال : وكل شيء لا ينقطع فهو سرمد . وقال الكرماني كأنه ذكره هنا لمناسبة قوله تعالى في هذه السورة ﴿ وجاعل الليل سكناً ﴾ .

**قوله ( وقرأ صمم )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ وفي آذانهم وقرأ ﴾ أى الثقيل والصمم وإن كانوا يسمعون ، لكنهم صم عن الحق والهدى . وقال معمر عن قتادة في قوله ﴿ على قلوبهم أكنة أن يفقهوه ﴾ وآذانهم وقرأ ﴿ قال : يسمعون بآذانهم ولا يعون منها شيئاً كمثل البهيمة تسمع القول ولا تدرى ما يقال لها ، وقرأ الجمهور بفتح الواو ، وقرأ طلحة بن مصرف بكسرهما .

**قوله ( وأما الوقر )** أى بكسر الواو ( فإنه الحمل ) هو قول أبي عبيدة قاله متصلاً بكلامه الذى قبله فقال : الوقر الحمل إذا كسرتة . وأفاد الراغب الوقر حمل الحمار ، والوسق حمل الجمل ، والمعنى على قراءة الكسر أن في آذانهم شيئاً يسدها عن استماع القول ثقيلًا كوقر البعير .

**قوله ( أساطير واحدها أسطورة وأسطارة وهى الترهات )** هو كلام أبي عبيدة أيضاً ، قال في قوله ﴿ إلا أساطير الأولين ﴾ واحدها أسطورة وأسطارة ومجازها الترهات انتهى . والترهات بضم أوله وتشديد الراء أصلها بنيات الطريق ، وقيل إن تاءها منقلبة من واو وأصلها الوره وهو الحمق .

**قوله ( البأساء من البأس ويكون من البؤس )** هو معنى كلام أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ﴿ فأخذناهم بالبأساء ﴾ هى البأس من الخير والشر ، والبؤس انتهى . والبأس الشدة والبؤس الفقر ، وقيل البأس القتل والبؤس الضر .

**قوله ( جهرة معانية )** قال أبو عبيدة في قوله ﴿ قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله بغتة ﴾ أى فجأة وهم لا يشعرون ، أو جهرة أى علانية وهم ينظرون .

**قوله ( الصور جماعة صورة كقولك سورة وسور )** بالصاد أولاً وبالسین ثانياً كذا للجميع إلا في رواية أبي أحمد الجرجاني ففيها كقوله « صورة وصور » بالصاد في الموضعين ، والاختلاف في سكون الواو وفتحها ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ ويوم ينفخ في الصور ﴾ يقال إنها جمع صورة ينفخ فيها روحها فتحيا ، بمنزلة قولهم سور المدينة واحدها سورة ، قال النابغة :

ألم تر أن الله أعطاك سورة يرى كل ملك دونها يتذبذب

انتهى . والثابت في الحديث أن الصور قرن ينفخ فيه ، وهو واحد لا اسم جمع ، وحكى الفراء الوجهين

وقال في الأول : فعلى هذا فالمراد النفخ في الموقى ، وذكر الجوهري في الصحاح أن الحسن قرأها بفتح الواو ، وسبق النحاس فقال : ليست بقراءة ، وأثبتها أبو البقاء العكبرى قراءة في كتابه « إعراب الشواذ » وسيأتى البحث في ذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى .

**قوله ( يقال على الله حسابه )** أى حسابه ، تقدم هذا في بدء الخلق ، وروى عبد الرزاق عن معمر بن قتادة في قوله تعالى ﴿ والشمس والقمر حسباناً ﴾ قال : يدوران في حساب . وعن الأخفش قال : حسابان جمع حساب مثل شهبان جمع شهاب .

**قوله ( تعالى علا )** وقع في « مستخرج أى نعيم » تعالى الله علا الله ، وهو في رواية النسفى أيضاً .  
**قوله ( حسباناً مرامى ورجوماً للشياطين )** تقدم الكلام عليه في بدء الخلق .

**قوله ( جن أظلم )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ فلما جن عليه الليل ﴾ أى غطى عليه وأظلم ، وما جنك من شيء فهو جنان لك أى غطاء .

**قوله ( مستقر في الصلب ومستودع في الرحم )** هكذا وقع هنا ، وقد قال معمر عن قتادة في قوله ﴿ فمستقر ومستودع ﴾ قال مستقر في الرحم ومستودع في الصلب ، أخرجه عبد الرزاق . وأخرج سعيد ابن منصور من حديث ابن عباس مثله بإسناد صحيح وصححه الحاكم ، وقال أبو عبيدة : مستقر في صلب الأب ومستودع في رحم الأم ، وكذا أخرج عبد بن حميد من حديث محمد بن الحنفية ، وهذا موافق لما عند المصنف مخالف لما تقدم ، وأخرج عبد الرزاق عن ابن مسعود قال : مستقرها في الدنيا ومستودعها في الآخرة ، وللطبراني من حديثه : المستقر الرحم والمستودع الأرض .

( تنبيه ) : قرأ أبو عمرو وابن كثير ﴿ فمستقر ﴾ بكسر القاف والباقون بفتحها ، وقرأ الجميع ﴿ مستودع ﴾ بفتح الدال إلا رواية عن أبي عمرو فبكسرها .

**قوله ( القنو العذق ، والاثنان قنوان ، والجماعة أيضاً مثل صنوان وصنوان )** كذا وقع لأبي ذر تكرير صنوان الأولى مجرورة النون والثانية مرفوعة ، وسقطت الثانية لغير أبي ذر . ويوضح المراد كلام أبي عبيدة الذى هو منقول منه ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ ومن النخل من طلعها قنوان ﴾ قال : القنو هو العذق بكسر العين يعنى العنقود ، والاثنان قنوان ، والجمع قنوان كلفظ الاثنان ، إلا أن الاثنان مجرورة ونون الجمع يدخله الرفع والنصب والجر ، ولم نجد مثله غير صنو وصنوان والجمع صنوان . وحاصله أن من وقف على قنوان وصنوان وقع الاشتراك اللفظى في إرادة التثنية والجمع ، فإذا وصل ظهر الفرق ، فيقع الإعراب على النون في الجمع دون التثنية فإنها مكسورة النون خاصة ، ويقع الفرق أيضاً بانقلاب الألف في التثنية حال الجر والنصب بخلافها في الجمع ، وكذا يحذف نون التثنية في الإضافة بخلاف الجمع .

( تنبيه ) : قرأ الجمهور ﴿ قنوان ﴾ بكسر القاف ، وقرأ الأعمش والأعرج — وهى رواية عن أبي عمرو — بضمها وهى لغة قيس ، وعن أبي عمرو رواية أيضاً بفتح القاف ، وخرجها ابن جنى على أنها اسم لقنو لا جمع ، وفى الشواذ قراءة أخرى .

**قوله ( ملكوت وملك رهبت رحمت ، وتقول ترهب خير من أن ترحم )** كذا لأبي ذر ، وفيه

تشويش ، ولغيره ملكوت ملك ، مثل رهبوت خير من رحموت ، وتقول ترهب خير من أن ترحم ، وهذا هو الصواب . فسر معنى ملكوت بملك وأشار إلى أن وزنه رهبوت ورحموت ، ويوضحه كلام أبي عبيدة فإنه قال في قوله تعالى ﴿ وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السماوات والأرض ﴾ أى ملك السماوات ، خرج مخرج قوله في المثل رهبوت خير من رحموت ، أى رهبة خير من رحمة ، انتهى . وقرأ الجمهور ملكوت بفتح اللام ، وقرأ أبو السماك بسكونها ، وروى عن ابن حميد والطبري عن عكرمة قال ﴿ ملكوت السماوات والأرض ﴾ ملك السماوات والأرض وهى بالنبطية « ملكوثا » أى بسكون اللام والمثلثة وزيادة ألف ، وعلى هذا فيحتمل أن تكون الكلمة معربة والأولى ما تقدم وأنها مشتقة من ملك كما ورد مثله في رهبوت وجبروت .

**قوله ( وإن تعدل تقسط لا يقبل منها في ذلك اليوم )** وقع هذا في رواية أبى ذر وحده ، وقد حكاها الطبري واستنكره ، وفسر أبو عبيدة العدل بالتوبة قال : لأن التوبة إنما تنفع في حال الحياة ، والمشهور ما روى معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿ وإن تعدل كل عدل لا يؤخذ منها ﴾ أى لو جاءت بملء الأرض ذهباً لم يقبل ، فجعله من العدل بمعنى المثل وهو ظاهر أخرجه عبد الرزاق وغيره .

**قوله ( أما اشتملت عليه أرحام الأنثيين ، يعنى هل تشتمل إلا على ذكر أو أنثى ، فلم تحرمون بعضاً وتحلون بعضاً )** كذا وقع لأبى ذر هنا ، ولغيره في أوائل التفاسير وهو أصوب ، وهو إردافه على تفاسير ابن عباس ، فقد وصله ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس مثله ، ووقع عند كثير من الرواة « فلم تحرموا ولم تحلوا » بغير نون فيهما ، وحذف النون بغير ناصب ولا جازم لغة . وقال الفراء قوله ﴿ قل آلذكرين حرم أم الأنثيين أما اشتملت عليه أرحام الأنثيين ﴾ يقول أجاءكم التحريم فيما حرمتم من السائبة والبحيرة والوصيلة والحام من قبل الذكرين أم من الأنثيين ؟ فإن قالوا من قبل الذكر لزم تحريم كل ذكر أو من قبل الأنثى فكذلك ، وإن قالوا من قبل ما اشتمل عليه الرحم لزم تحريم الجميع لأن الرحم لا يشتمل إلا على ذكر أو أنثى ، وقد تقدم في أخبار الجاهلية قول ابن عباس : إن سرك أن تعلم جهل العرب فاقراً الثلاثين ومائة من سورة الأنعام ، يعنى الآيات المذكورة .

**قوله ( مسفوحاً مهراقاً )** وقع هذا للكشيمى ، وهو تفسير أبى عبيدة في قوله تعالى ﴿ أو دماً مسفوحاً ﴾ أى مهراقاً مصبوباً ، ومنه قوله سفح الدمع أى سال .

**قوله ( ضدف أعرض )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ ثم هم يصدفون ﴾ أى يعرضون ، يقال صدف عنى بوجهه أى أعرض ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ يصدفون ﴾ أى يعرضون عنها .

**قوله ( ألبسوا أوبسوا )** كذا للكشيمى ، ولغيره ألبسوا بغير واو ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ فإذا هم مبلسون ﴾ المبلس الحزين النادم ، قال رؤبة بن العجاج « وفى الوجوه صفرة وإبلاس » أى اكتئاب وحزن ، وقال الفراء : قوله ﴿ فإذا هم مبلسون ﴾ المبلس البائس المنقطع رجاءه ، وكذلك يقال الذى يسكت عند انقطاع حجته فلا يجيب : قد أبلس ، قال العجاج :

يا صاح هل تعرف رسماً دارساً      قال نعم أعرفه وألبسا

وتفسير الملبس بالحزين بالبائس متقارب .

**قوله ( ألبسوا أسلموا )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ أولئك الذين ألبسوا بما كسبوا ﴾ أى أسلموا ،

وقوله في الآية الأخرى ﴿أَنْ تَبْسِلَ نَفْسٌ﴾ أى ترتحن وتسلم ، قال عوف ابن الأحوص « وإيسالى بنى بغير جرم » وروى معمر عن قتادة في قوله ﴿أَنْ تَبْسِلَ نَفْسٌ﴾ قال تحبس ، قال قتادة وقال الحسن : أى تسلم أى إلى الهلاك ، أخرجه عبد الرزاق ، وقد تقدم لهذه الكلمة تفسير آخر ، والمعنى متقارب .

قوله ( استهوته أضلته ) هو تفسير قتادة أخرجه عبد الرزاق ، وقال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾ : هو الذى تشبه له الشياطين فيتبعها حتى يهوى فى الأرض فيضل .

قوله ( تمترون تشكون ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ أى تشكون . وكذا أخرجه الطبرى من طريق أسباط عن السدى .

قوله ( يقال على الله حسبان ) أى حسابه ، كذا لأبى ذر ، أعاده هنا وقد تقدم قبل .

### باب ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾

[٤٦٢٧] ٤٤٤٢ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه : أن رسول الله صلى الله عليه قال : «مفاتيح الغيب خمس» ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾ إلى آخر السورة . قوله ( باب وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ) المفاتيح جمع مفتاح بكسر الميم الآلة التى يفتح بها ، مثل منجل ومناجل ، وهى لغة قليلة فى الآلة ، والمشهور مفتاح بإثبات الألف وجمعه مفاتيح بإثبات الياء ، وقد قرئ بها فى الشواذ ، قرأ ابن السميع ﴿وعنده مفاتيح الغيب﴾ وقيل بل هو جمع مفتاح بفتح الميم وهو المكان . ويؤيده تفسير السدى فيما رواه الطبرى قال : مفاتيح الغيب خزائن الغيب ، وجوز الواحدى أنه جمع مفتاح بفتح الميم على أنه مصدر بمعنى الفتح ، أى وعنده فتوح الغيب أى يفتح الغيب على من يشاء من عباده ، ولا يخفى بعد هذا التأويل للحديث المذكور فى الباب ، وأن مفاتيح الغيب لا يعلمها أحد إلا الله سبحانه وتعالى . وروى الطبرى من طريق ابن مسعود قال : أعطى نبيكم صلى الله عليه وسلم علم كل شئ إلا مفاتيح الغيب ، يطلق المفتاح على ما كان محسوساً مما يحل غلقاً كالقفل ، وعلى ما كان معنوياً كما جاء فى الحديث «إن من الناس مفاتيح للخير» الحديث صححه ابن حبان من حديث أنس ثم ذكر المصنف فى الباب حديث ابن عمر «مفاتيح الغيب خمس» أورده مختصراً ، وساقه فى تفسير سورة لقمان مطولاً ، وسيأتى شرحه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى .

### باب قوله تعالى :

﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ الآية  
﴿يَلْبِسْكُمْ﴾ : يخلطكم ، من الالتباس ، ﴿يَلْبِسُوا﴾ : يخلطوا . ﴿شِعْرًا﴾ : فرقاً .

[٤٦٢٨] ٤٤٤٣ - حدثنا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر قال لما نزلت هذه الآية ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ قال رسول الله صلى الله عليه : «أعوذ بوجهك» . ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال : «أعوذ بوجهك» . ﴿أَوْ يَلْبِسْكُمْ شِعْرًا وَيَذِيقَ بَعْضُكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ قال رسول الله صلى الله عليه : «هذا أهون ، أو هذا أيسر» . [الحديث ٤٦٢٨ - طرفاه فى : ٧٣١٣ ، ٧٤٠٦] .



قوله ( باب قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم الآية ، يلبسكم يخلطكم من الالتباس يلبسوا يخلطوا ) هو من كلام أبي عبيدة في الموضعين « وعند ابن أبي حاتم من طريق أسباط بن نصر عن السدي مثله .

قوله ( شيعاً فرقاً ) هو كلام أبي عبيدة أيضاً وزاد : واحدها شيعة ، وللطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ شيعاً ﴾ قال الأهواء المختلفة .

قوله ( عن جابر ) وقع في الاعتصام من وجه آخر عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار سمعت جابراً ، وكذا للنسائي من طريق معمر عن عمرو بن دينار .

قوله ( عذاباً من فوقكم قال أعوذ بوجهك ) زاد الإسماعيلي من طريق حماد بن زيد عن عمرو « الكريم » في الموضعين .

قوله ( هذا أهون أو هذا أيسر ) هو شك من الراوي ، والضمير يعود على الكلام الأخير . ووقع في الاعتصام « هاتان أهون أو أيسر » أي خصلة الالتباس وخصلة إذاقة بعضهم بأس بعض ، وقد روى ابن مردويه من حديث ابن عباس ما يفسر به حديث جابر ولفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « دعوت الله أن يرفع عن أمتي أربعاً ، فرفع عنهم ثنتين وأنى أن يرفع عنهم اثنتين : دعوت الله أن يرفع عنهم الرجم من السماء والخسف من الأرض وأن لا يلبسهم شيعاً ولا يذيق بعضهم بأس بعض ، فرفع الله عنهم الخسف والرجم ، وأنى أن يرفع عنهم الآخرين » فيستفاد من هذه الرواية المراد بقوله ﴿ من فوقكم أو من تحت أرجلكم ﴾ ويستأنس له أيضاً بقوله تعالى ﴿ أفأمنتم أن يخسف بكم جانب البر أو يرسل عليكم حاصباً ﴾ ووقع أصرح من ذلك عند ابن مردويه من حديث أبي بن كعب قال في قوله تعالى ﴿ عذاباً من فوقكم ﴾ قال الرجم ﴿ أو من تحت أرجلكم ﴾ قال الخسف . وروى ابن أبي حاتم من طريق السدي عن شيوخه أيضاً أن المراد بالعذاب من فوق الرجم ومن تحت الخسف ، وأخرج من طريق ابن عباس أن المراد بالفوق أئمة السوء وبالتحت خدم السوء . وقيل المراد بالفوق حبس المطر وبالتحت منع الثمرات . والأول هو المعتمد . وفي الحديث دليل على أن الخسف والرجم لا يقعان في هذه الأمة ، وفيه نظر روى أحمد والطبري من حديث أبي ابن كعب في هذه الآية ﴿ قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم ﴾ الآية قال « هن أربع ، وكلهن واقع لا محالة ، فمضت اثنتان بعد وفاة نبيهم بخمس وعشرين سنة ألبسوا شيعاً وذاق بعضهم بأس بعض ، وبقيت اثنتان واقعتان لا محالة الخسف والرجم » وقد أعل هذا الحديث بأن أبي بن كعب لم يدرك سنة خمس وعشرين من الوفاة النبوية فكان حديثه انتهى عند قوله لا محالة والباقي من كلام بعض الرواة ، وأعل أيضاً بأنه يخالف لحديث جابر وغيره . وأجيب بأن طريق الجمع أن الإعادة المذكورة في حديث جابر وغيره مقيدة بزمان مخصوص وهو وجود الصحابة والقرون الفاضلة ، وأما بعد ذلك فيجوز وقوع ذلك فيهم ، وقد روى أحمد والترمذي من حديث سعد بن أبي وقاص قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذه الآية ﴿ قل هو القادر ﴾ إلى آخرها فقال : أما إنها كائنة ولم يأت تأويلها بعد » وهذا يحتمل أن لا يخالف حديث جابر بأن المراد بتأويلها ما يتعلق بالفتن ونحوها . وعند أحمد بإسناد صحيح من حديث صحار — بالمهملتين أوله مضموم مع التخفيف — العبدى رفعه قال « لا تقوم الساعة حتى يخسف بقبائل » الحديث ، وسيأتى في كتاب الأثرية في الكلام على حديث أبي مالك الأشعري ذكر الخسف والمسح أيضاً ، وللترمذي من حديث

عائشة مرفوعاً « يكون في آخر هذه الأمة خسف ومسح وقذف » ولابن أبي خيثمة من طريق هشام بن الغازي بن ربيعة الجرشي عن أبيه عن جده رفعه « يكون في أمتي الخسف والمسح والقذف » الحديث . وورد فيه أيضاً عنه عن علي وعن أبي هريرة عند <sup>(١)</sup> وعن عثمان عند <sup>(٢)</sup> وعن ابن مسعود وابن عمر وابن عمرو وسهل بن سعد عند ابن ماجه ، وعن أبي أمامة عند أحمد ، وعن عبادة عند ولده ، وعن أنس عند البزار ، وعن عبد الله بن بسر وسعيد بن أبي راشد عند الطبراني في الكبير ، وعن ابن عباس وأبي سعيد عنده في الصغير ، وفي أسانيدھا مقال غالباً لكن يدل مجموعھا على أن لذلك أصلاً ، ويحتمل في طريق الجمع أيضاً أن يكون المراد أن ذلك لا يقع لجميعهم وإن وقع لأفراد منهم غير مقيد بزمان كما في خصلة العدو الكافر والسنة العامة فإنه ثبت في صحيح مسلم من حديث ثوبان رفعه في حديث بأوله « إن الله زوى لي مشارق الأرض ومغاربها ، وسيلغ ملك أمتي ما زوى لي منها » الحديث ، وفيه « وإنی سألت ربي أن لا يهلك أمتي بسنة عامة ، وأن لا يسلط عليهم عدواً من غير أنفسهم . وأن لا يلبسهم شيعاً ويذيق بعضهم بأس بعض ، فقال : يا محمد إني إذا قضيت قضاء فإنه لا يرد ، وإنی أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة عامة وأن لا أسلط عليهم عدواً من غيرهم يستبيح بيضتهم حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً » وأخرج الطبري من حديث شداد نحوه بإسناد صحيح . فلما كان تنسليط العدو الكافر قد يقع على بعض المؤمنين لكنه لا يقع عموماً فكذلك الخسف والقذف ، ويؤيد هذا الجمع ما روى الطبراني من مرسل الحسن قال « لما نزلت ﴿ قل هو القادر ﴾ الآية سأل النبي صلى الله عليه وسلم ربه ، فهبط جبريل فقال « يا محمد إنك سألت ربك أربعاً فأعطاك اثنتين ومنعك اثنتين : أن يأتيهم عذاب من فوقهم أو من تحت أرجلهم فيستأصلهم كما استأصل الأمم الذين كذبوا أنبياءهم ، ولكنه يلبسهم شيعاً ويذيق بعضهم بأس بعض » وهذان عذابان لأهل الإقرار بالكتاب والتصديق بالأنبياء انتهى . وكأن من قوله « وهذان الخ » من كلام الحسن . وقد وردت الاستعاذة من خطباء أخرى : منها عن ابن عباس عند ابن مردويه مرفوعاً « سألت ربي لأمتي أربعاً فأعطاني اثنتين ومنعني اثنتين : سألته أن يرفع عنهم الرجم من السماء والفرق من الأرض فرفعهما » الحديث ، ومنها حديث سعد بن أبي وقاص عند مسلم مرفوعاً « سألت ربي أن لا يهلك أمتي بالفرق فأعطانيها ، وسألته أن لا يهلكهم بالسنة فأعطانيها ، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها » وعند الطبري من حديث جابر بن سمره نحوه لكن بلفظ « أن لا يهلكوا جوعاً » وهذا مما يقوى أيضاً الجمع المذكور ، فإن الفرق والجوع قد يقع لبعض دون بعض ، لكن الذي حصل منه الأمان أن يقع عاماً ، وعند الترمذي وابن مردويه من حديث خباب نحوه وفيه « وأن لا يهلكنا بما أهلك به الأمم قبلنا » وكذا في حديث نافع بن خالد الخزاعي عن أبيه عند الطبراني وعند أحمد من حديث أبي بصرة بالباء والصاد المهملة نحوه ، لكن قال بدل خصلة الإهلاك « أن لا يجمعهم على ضلالة » وكذا للطبري من مرسل الحسن ، ولابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة رفعه « سألت ربي لأمتي أربعاً فأعطاني ثلاثاً ومنعني واحدة : سألته أن لا يكفر أمتي جملة فأعطانيها ، وسألته أن لا يظهر عليهم عدواً من غيرهم فأعطانيها ، وسألته أن لا يعذبهم بما عذب به الأمم قبلهم فأعطانيها ، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها » وللطبراني من طريق السدي مرسلًا نحوه ، ودخل في قوله « بما عذب به الأمم قبلهم » الفرق كقوم نوح وفرعون ، والهلاك بالريح كعاد ، والخسف كقوم لوط وقارون ، والصيحة كشمود وأصحاب مدين ، والرجم كأصحاب الفيل وغير ذلك مما عذبت به الأمم عموماً . وإذا جمعت الخصال المستعاذ منها من هذه

الأحاديث التي سقتها بلغت نحو العشرة . وفي حديث الباب أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم سأل رفع الخصلتين الأخيرتين فأخبر بأن ذلك قد قدر من قضاء الله وأنه لا يرد ، وأما ما زاده الطبراني من طريق أبي الزبير عن جابر في حديث الباب بعد قوله قال ليس هذا قال « ولو استعاذه لأعاده » فهو محمول على أن جابراً لم يسمع بقية الحديث وحفظه سعد بن أبي وقاص وغيره ، ويحتمل أن يكون قائل « ولو استعاذه الخ » بعض رواته دون جابر والله أعلم .

### باب ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾

[٤٦٢٩] ٤٤٤٤ - حدثني محمد بن بشار قال نا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : لما نزلت : ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ قال أصحابه : وأينا لم يظلم ؟ فنزلت : ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ .

قوله ( باب ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ) ذكر فيه حديث سليمان وهو الأعمش عن إبراهيم وهو النخعي عن علقمة وهو ابن قيس عن عبد الله وهو ابن مسعود قال « لما نزلت ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ قال أصحابه « أى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الإيمان بما أغنى عن إعادته .

### باب ﴿يُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾

[٤٦٣٠] ٤٤٤٥ - حدثنا محمد بن بشار قال نا ابن مهدي قال نا شعبة عن قتادة عن أبي العالية قال نا ابن عم نبيكم صلى الله عليه - يعني ابن عباس - عن النبي صلى الله عليه قال : « ما ينبغي لعبد أن يقول : أنا خير من يونس بن متى » .

[٤٦٣١] ٤٤٤٦ - وحدثنا آدم بن أبي إياس قال نا شعبة قال أنا سعد بن إبراهيم قال سمعت حميد بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « ما ينبغي لعبد أن يقول : أنا خير من يونس بن متى » .

قوله ( باب قوله ويونس ولوطاً ) ذكر فيه حديث ابن عباس وأبي هريرة « ما ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى » وقد تقدم شرحه في أحاديث الأنبياء .

### باب قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدَهُ﴾

[٤٦٣٢] ٤٤٤٧ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني سليمان الأحول أن مجاهداً أخبره أنه سأل ابن عباس أفي ص سجدة ؟ فقال : نعم ، ثم تلا ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ﴾ إلى قوله : ﴿فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدَهُ﴾ ثم قال : هو منهم . زاد يزيد بن هارون ومحمد بن عبيد وسهل بن يوسف عن العوام عن مجاهد : قلت لابن عباس ، فقال : نبيكم ممن أمر أن يقتدي بهم .

قوله ( باب قوله أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ) ذكر فيه حديث ابن عباس في السجود في ص ، وسيأتي شرحه في تفسير ص .

قوله ( زاد يزيد بن هارون ومحمد بن عبيد وسهل بن يوسف عن العوام ) هو ابن حوشب ( عن مجاهد قلت لابن عباس فقال : نبيكم صلى الله عليه وسلم ممن أمر أن يقتدى بهم ) حاصله أن الزيادة لفظية ، وإلا فالكلام المذكور داخل في قوله في الرواية الأولى « هو منهم » أى داود ممن أمر نبيكم أن يقتدى به في قوله تعالى ﴿ فبهذا هم اقتده ﴾ وطريق يزيد بن هارون المذكورة وصلها الإسماعيلي ، وطريق محمد بن عبيد وصلها المصنف في تفسير ص . وطريق سهل بن يوسف وصلها المصنف في أحاديث الأنبياء . وقد اختلف : هل كان عليه الصلاة والسلام متعبداً بشرع من قبله حتى نزل عليه ناسخه ؟ فقول : نعم ، وحجتهم هذه الآية ونحوها . وقيل لا ، وأجابوا عن الآية بأن المراد اتباعهم فيما أنزل عليه وفاقه ولو على طريق الإجمال فيتبعهم في التفصيل ، وهذا هو الأصح عند كثير من الشافعية ، واختاره إمام الحرمين ومن تبعه ، واختار الأول ابن الحاجب ، والله أعلم

**باب قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾**

قال ابن عباس : ﴿ ذِي ظُفْرٍ ﴾ : البعيرُ والنعامة . ﴿ الْحَوَايَا ﴾ : المبعر .

[٤٦٣٣] ٤٤٤٨ - حدثنا عمرو بن خالد قال نا الليث عن يزيد بن أبي حبيب قال عطاء سمعت جابر بن عبد الله سمعت النبي صلى الله عليه قال : « قاتل الله اليهود ، لَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ شَحُومَهَا أَجْمَلُوهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوهَا » . وقال أبو عاصم : نا عبد الحميد قال نا يزيد كتب إلي عطاء سمعت جابراً عن النبي صلى الله عليه .

قوله ( ياب وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر ) زاد أبو ذر في روايته « إلى قوله وإنا لصادقون » .

قوله ( كل ذى ظفر البعير والنعامة ) وصله ابن جرير من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس مثله ، وروى من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد مثله ، وروى ابن أبى حاتم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « كل ذى ظفر هو الذى ليس بمنفرج الأصابع ، يعنى ليس بمشقوق الأصابع ، منها الإبل والنعامة ، وإسناده حسن . وأخرجه ابن جرير من طريق سعيد بن جبير مثله مرفقاً وليس فيها ابن عباس ، ومن طريق قتادة قال : البعير والنعامة وأشباهه من الطير والحيوانات والحيتان .

قوله ( الحوايا المبعر ) في رواية أبى الوقت المباعر ، وصله ابن جرير من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس قال : الحوايا هو المبعر ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله . وقال سعيد بن جبير الحوايا المباعر أخرجه ابن جرير وقال : الحوايا جمع حوية وهى ما تحوى واجتمع واستدار من البطن وهى نبات اللبن وهى المباعر وفيها الأمعاء . قال : ومعنى الكلام إلا ما حملت ظهورهما وإلا ما حملت الحوايا ، أى فهو حلال لهم .

( تنبيه ) : المبعر بفتح الميم ويجوز كسرها . ثم ذكر المصنف حديث جابر « قاتل الله اليهود حرمت عليهم شحومها » الحديث ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب البيوع ، وقد تقدم أيضاً بيان من وصل رواية أبى عاصم المذكور هنا ، ونبه ابن التين على أنه وقع في الرواية هنا « لحومها » قال : والصواب شحومها .

قوله ( هادوا تابوا ، هدنا تبنا ، هائد تائب ) هو كلام أبى عبيدة وقد تقدم في أوائل الهجرة .

باب قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾

[٤٦٣٤] ٤٤٤٩ - حدثنا حفص بن عمر قال نا شعبة عن عمرو عن أبي وائل عن عبد الله قال: «لا أحد أغير من الله، فلذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن. ولا شيء أحب إليه المدح من الله، ولذلك مدح نفسه». قلت: سمعته من عبد الله؟ قال: نعم. قلت: ورفع؟ قال: نعم.

[الحديث ٤٦٣٤ - أطرافه في: ٤٦٣٧، ٥٢٢٠، ٧٤٠٣.]

قوله (باب قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾) ذكر فيه حديث ابن مسعود «لا أحد أغير من الله» وسيأتي شرحه في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

باب قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلَمْ شُهِدَآكُمْ﴾

لغة أهل الحجاز: هلم للواحد وللثنين والجميع. و﴿وَكَيْلٌ﴾: حفيظ ومحيط به. ﴿قَبْلًا﴾: جمع قبيل، والمعنى أنه ضروب للعذاب كل ضرب منها قبيل. ﴿زُخْرَفَ الْقَوْلِ﴾: كل شيء حسنته ووشيتته وهو باطل فهو زُخْرَف.

قوله (باب قوله ﴿قُلْ هَلَمْ شُهِدَآكُمْ﴾ لغة أهل الحجاز هلم للواحد والثنين والجمع) هو كلام أى عبدة بزيادة: والذكر والأنثى سواء، وأهل نجد يقولون للواحد: هلم، وللمرأة: هلمى، وللثنين: هلما، وللقوم هلموا، وللنساء: هلمن، يجعلونها من هلمت. وعلى الأول فهو اسم فعل معناه طلب الإحضار، وشهداءكم مفعول به، الميم فى هلم مبنية على الفتح فى اللغة الأولى، واختلف هل هى بسيطة أو مركبة، وبسط ذلك موضع غير هذا

قوله (وكيل حفيظ محيط به) قال أبو عبدة فى قوله ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ أى حفيظ محيط.

قوله (قبلاً جمع قبيل، والمعنى أنه ضروب للعذاب كل ضرب منها قبيل) انتهى. هو من كلام أى عبدة أيضاً لكن بمعناه، قال فى قوله تعالى ﴿وَحْشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا﴾ قال فمعنى حشرنا جمعنا وقبلاً جمع قبيل أى صنف. وروى ابن جرير عن مجاهد قال: قبلاً أى أفواجاً قال ابن جرير: أى حشرنا عليهم كل شيء قبيلة قبيلة صنفاً صنفاً وجماعة جماعة، فيكون القبل جمع قبيل الذى هو جمع قبيلة، فيكون القبيل جمع الجمع. قال أبو عبدة: ومن قرأها قبلاً أى بكسر القاف فإنه يقول معناها عياناً انتهى. ويجوز أن يكون بمعنى ناحية يقول: لى قبل فلان كذا، أى من جهته، فهو نصب على الظرفية. وقال آخرون: قبلاً أى مقابل انتهى. وقد روى ابن أى حاتم وابن جرير من طريق على بن أى طلحة عن ابن عباس فى قوله ﴿كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا﴾ أى معاينة، فكأنه قرأها بكسر القاف وهى قراءة أهل المدينة وابن عامر، مع أنه يجوز أن يكون بالضم ومعناه المعاينة يقول: رأيت قبلاً لا دبراً إذا أتيت من قبل وجهه وتستوى على هذا القراءة. قال ابن جرير: ويحتمل أن يكون القبل جمع قبيل وهو الضمين والكفيل، أى وحشرنا عليهم كل شيء كفيلاً يكفلون لهم أن الذى نعدهم حق، وهو بمعنى قوله فى الآية الأخرى ﴿أَوْ تَأْتَى بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا﴾ انتهى، ولم أر من فسر بأصناف العذاب، فليحرر هذا.

(تنبيه): ثبت هذا الذى بعده لأنى ذر عن المستمل والكشمهني حسب.

**قوله** ( زخرف القول كل شيء حسنة وزينه وهو باطل فهو زخرف ) هو كلام أئى عبدة ، وزاد : يقال زخرف فلان كلامه وشهادته . وقيل أصل الزخرف فى اللغة التزيين والتحسين ، ولذلك سمو الذهب زخرفاً .

**قوله** ( وحرث حجر حرام الخ ) تقدم الكلام عليه فى قصة ثمود من أحاديث الأنبياء مستوفى ، وسقط هنا من رواية أئى ذر والنسفى وهو أولى .

### باب ﴿ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ﴾

[٤٦٣٥] ٤٤٥٠ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا عمارة قال نا أبوزرعة قال نا أبوهريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها ، فإذا رآها الناس آمن من عليها ، فذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل » .

[٤٦٣٦] ٤٤٥١ - حدثنا إسحاق قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن همام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها ، فإذا طلعت ورآها الناس آمنوا أجمعون ، وذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها » . ثم قرأ الآية .

**قوله** ( باب لا ينفع نفساً إيمانها ) ذكر فيه حديث أئى هريرة فى طلوع الشمس من المغرب ، وسيأتى شرحه مستوفى فى كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . وإسحق فى الطريق الأخرى جزم خلف بأنه ابن نصر ، وأبو مسعود بأنه ابن منصور ، وقول خلف أقوى . والله أعلم

### سورة الأعراف

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابن عباس ورياشاً : المال . ﴿ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ : فى الدعاء وفى غيره . ﴿ نَتَقْنَا الْجَبَلَ ﴾ : رفعنا . ﴿ انْبَجَسَتْ ﴾ : انفجرت . ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ : يقول : ما منعك أن تسجد . ﴿ يَخْضِفَانِ ﴾ : أخذوا الخصف من ورق الجنة ، يؤلفان الورق يخفضان الورق بعضه إلى بعض . ﴿ ادَّارَكُوا ﴾ : اجتمعوا . ﴿ الْفُتَّاحُ ﴾ : القاضي . ﴿ افْتَحْ ﴾ : اقص . ﴿ طَائِرُهُمْ ﴾ : حظهم . ﴿ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ : هو هاهنا إلى يوم القيامة ، والحين عند العرب بمن ساعة إلى ما لا يحصى عدده . الرياش والريش واحد ، وهو ما ظهر من اللباس . ﴿ قَبِيلُهُ ﴾ : جيله الذي هو منهم ، ومشاق الإنسان والدابة كلها تسمى سُموماً واحداً سم ، وهي عيناه ومنخراه وفمه وأذناه ودبره وإحليله . ﴿ غَوَاشٍ ﴾ : ما غُشوا به . ﴿ نَكِدًا ﴾ : قليلاً . طوفان من السيل ، ويقال للموت الكثير : الطوفان . ﴿ الْقُمَّلُ ﴾ : الحمنان ، يشبه صغار الحلم . عروش وعريش : بناء . ﴿ سَقَطَ ﴾ : كل من ندم فقد سقط فى يده . ﴿ الْأَسْبَاطُ ﴾ : قبائل بني إسرائيل . ﴿ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ ﴾ : يتعدون له تجاوزاً بعد تجاوز . ﴿ شُرْعًا ﴾ : شوارع . ﴿ بَيْتِيسَ ﴾ : شديد . ﴿ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ : قعد وتقاأس . ﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ ﴾ : أي نأتيهم من مأمهم كقوله : ﴿ فَاتَّاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾ . ﴿ مِنْ جَنَّةٍ ﴾ : من جنون . ﴿ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ : متى خروجها . ﴿ يَنْزَعَنَّكَ ﴾ : يستخفئك .

طيف: ملثم به لجم، ويقال طائف وهو واحد. ﴿يَمْدُونَهُمْ﴾ يزينون. ﴿وَخِيفَةً﴾: خوفاً، ﴿وَوَخْفَةً﴾: من الإخفاء، ﴿وَالْأَصَالَ﴾: واحدُها أصيل وهو ما بين العصر إلى المغرب، كقولك: بُكرةٌ وأصيلًا.

**قوله (سورة الأعراف)** اختلف في المراد بالأعراف في قوله تعالى ﴿وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ﴾ فقال <sup>(١)</sup> وعن أنى مجاز هم ملائكة وكلوا بالصور ليميزوا المؤمن من الكافر، واستشكل بأن الملائكة ليسوا ذكوراً ولا إناثاً فلا يقال لهم رجال، وأجيب بأنه مثل قوله في حق الجن ﴿كَانُوا يَعُودُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ﴾ كذا ذكره القرطبي في «التذكرة» وليس بواضح، لأن الجن يتوالدون فلا يمتنع أن يقال فيهم الذكور والإناث، بخلاف الملائكة.

**قوله (بسم الله الرحمن الرحيم)** سقطت البسمة لغير أنى ذر.

**قوله (قال ابن عباس: وریشا المال)** وصله ابن جرير من طريق علي بن أنى طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿وَرِيشًا﴾ قال مالاً، ومن طريق مجاهد والسدي فرقهما قال في قوله ﴿وَرِيشًا﴾ قال المال، ومن وجه آخر عن ابن عباس قال: الرياش اللباس والعيش والنعيم، ومن طريق معبد الجهني قال: الرياش المعاش، وقال أبو عبيدة: الرياش ما ظهر من اللباس والستارة، والرياش أيضاً الخصب في المعاش، وقد تقدم شيء من هذا في أول أحاديث الأنبياء.

(تنبيه): قرأ ﴿وَرِيشًا﴾ عاصم وأبو عمرو، والباقون ﴿وَرِيشًا﴾

**قوله (إنه لا يحب المعتدين في الدعاء)** زاد أبو ذر عن الحموي والكشميني «وفي غيره» وعند النسفي «ولا في غيره» وكذا أخرج ابن جرير من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، وقد جاء نحو هذا مرفوعاً أخرجه أحمد وأبو داود من حديث سعد بن أنى وقاص أنه سمع ابناً له يدعو فقال «إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنه سيكون قوم يعتدون في الدعاء» وقرأ هذه الآية. وأخرج أيضاً ابن ماجه من حديث عبد الله بن مغفل أنه سمع ابناً له يقول: اللهم إني أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة، فذكر نحوه، لكن لم يقل وقرأ الآية. والاعتداء في الدعاء يقع بزيادة الرفع فوق الحاجة أو بطلب ما يستحيل حصوله شرعاً أو بطلب معصية أو يدعو بما لم يؤثر، خصوصاً ما وردت كراهته كالسجع المتكلف وترك المأمور، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى.

**قوله (نتقنا الجبل رفعا. انبجست انفجرت)** تقدم شرحهما في أحاديث الأنبياء.

**قوله (ما منعك أن لا تسجد، يقول ما منعك أن تسجد)** كذا لأنى ذر فأوهم أنه وما بعده من تفسير ابن عباس كالذي قبله، وليس كذلك. ولغير أنى ذر «وقال غيره ما منعك الخ» وهو الصواب فإن هذا كلام أنى عبيدة، وقد تقدم في أول أحاديث الأنبياء، ونقل ابن جرير عن بعض الكوفيين أن المنع هنا بمعنى القول، والتقدير من قال لك أن لا تسجد. قال: وأدخلت أن قبل لا كما دخلت في قولهم ناديت أن لا تقم، وحلفت أن لا تجلس. ثم اختار ابن جرير أن في هذا الكلام حذفاً تقديره: ما منعك من السجود وحملك على أن لا تسجد؟ قال: وإنما حذف للدلالة السياق عليه.

**قوله ( يَخْصِفَانِ أَخَذَا الْخِصْفَ مِنْ رِيقِ الْجَنَّةِ ، يُؤَلْفَانِ الْوَرَقَ يَخْصِفَانِ الْوَرَقَ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ )** كَذَا لَأَبِي عُبَيْدَةَ لَكِنْ بِاخْتِصَارٍ . وَرَوَى ابْنُ جُرَيْرٍ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ ﴿ وَطَفَقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ رِيقِ الْجَنَّةِ ﴾ قَالَ جَعَلَا يَأْخُذَانِ مِنْ رِيقِ الْجَنَّةِ فَيَجْعَلَانِ عَلَى سَوَاتِمَهُمَا ، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ ﴿ يَخْصِفَانِ ﴾ قَالَ يَرْقِعَانِ كَهَيْئَةِ الثَّوْبِ ، وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : أَخَذَا مِنْ رِيقِ التِّينِ . وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَمِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ قَالَ : كَانَ لِبَاسُ آدَمَ فِي الْجَنَّةِ ظَفَرًا كَلَّهُ ، فَلَمَّا أَكَلَ مِنَ الشَّجَرَةِ كَشَطَ عَنْهُ وَبَدَتْ سَوَاتِمُهُ . وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ وَهْبِ بْنِ مَنِبْهٍ قَالَ : كَانَ لِبَاسُ آدَمَ وَحَوَاءَ النَّوْرِ ، فَكَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَرَى عَوْرَةَ الْآخَرِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ أَيْضًا .

**قوله ( سَوَاتِمَهُمَا كِتَابِيَّةٌ عَنْ فَرْجِهِمَا )** هُوَ كَلَامُ أَبِي عُبَيْدَةَ ، وَلَمْ يَقَعْ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ .

**قوله ( ادَّارَكُوا اجْتَمَعُوا )** هُوَ كَلَامُ أَبِي عُبَيْدَةَ وَزَادَ ، وَيُقَالُ تَدَارَكَ لِي عَلَيْهِ شَيْءٌ أَيْ اجْتَمَعَ ، وَالتَّاءُ مَدْغَمَةٌ فِي الدَّالِ انْتَهَى . وَهِيَ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ ، وَالْأَصْلُ تَدَارَكُوا ، وَقَدْ قُرِئَ بِهَا الْأَعْمَشُ وَرَوَيْتُ عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ الْعَلَاءِ أَيْضًا .

**قوله ( الْفَتَاحُ الْقَاضِي ، افْتَحَ بَيْنَنَا اقْضِ )** كَذَا وَقَعَ هُنَا ، وَالْفَتْاحُ لَمْ يَقَعْ فِي هَذِهِ السُّورَةِ وَإِنَّمَا هُوَ فِي سُورَةِ سَبَأٍ وَكَأَنَّهُ ذَكَرَهُ هُنَا تَوَطُّعًا لِتَفْسِيرِ قَوْلِهِ فِي هَذِهِ السُّورَةِ ﴿ رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ ﴾ وَلَعَلَّهُ وَقَعَ فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ مِنَ النَّسَاجِ ، فَقَدْ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي قَوْلِهِ ﴿ افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا ﴾ أَيْ احْكَمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَلَا أَبْلُغُ بَنِي عَصَمٍ رَسُولًا      فَإِنِّي عَنْ فَتَاحَتِكُمْ غَنِي

الْفَتْاحُ الْقَاضِي . انْتَهَى كَلَامُهُ . وَمِنْهُ يَنْقُلُ الْبُخَارِيُّ كَثِيرًا . وَرَوَى ابْنُ جُرَيْرٍ مِنْ طَرِيقٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : مَا كُنْتُ أَدْرِي مَا مَعْنَى قَوْلِهِ ﴿ افْتَحْ بَيْنَنَا ﴾ حَتَّى سَمِعْتُ بَنْتَ ذِي يَزْنَ تَقُولُ لِرَوْجِهَا : انْطَلِقْ أَفَاتَحُكَ . وَمِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ افْتَحْ بَيْنَنَا ﴾ أَيْ اقْضِ بَيْنَنَا ، وَمِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ وَالسَّدي وَغَيْرِهِمَا مِثْلُهُ .

**قوله ( وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ الْخ )** تَقَدَّمَ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ .

**قوله ( الرِّيشَ وَالرِّيشَ وَاحِدٌ الْخ )** تَقَدَّمَ أَيْضًا فِي أَوَّلِ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَرَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ مِنْ طَرِيقِ الْكَسَائِيِّ ، أَيْ قَالَ : الرِّيشُ وَالرِّيشُ اللَّبَاسُ .

**قوله ( قَبِيلُهُ جَيْلُهُ الَّذِي هُوَ مِنْهُمْ )** هُوَ كَلَامُ أَبِي عُبَيْدَةَ ، وَرَوَى ابْنُ جُرَيْرٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ ﴿ قَبِيلُهُ ﴾ قَالَ : الْجَنُّ وَالشَّيَاطِينُ ، وَهُوَ بِمَعْنَاهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ .

**قوله ( وَمِشَاقُ الْإِنْسَانِ وَالِدَابَةُ كُلُّهَا تَسْمَى سُمُومًا وَاحِدًا سَمٌ ، وَهِيَ عَيْنَاهُ وَمِنْخَرَاهُ وَفَمُهُ وَأُذُنَاهُ وَدُبُرُهُ وَإِحْلِيلُهُ )** قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فِي سَمِ الْخِيَاطِ ﴾ أَيْ ثَقْبُ الْإِبْرَةِ وَكُلُّ ثَقْبٍ مِنْ عَيْنٍ أَوْ أَنْفٍ أَوْ أُذُنٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ سَمٌ وَالْجَمْعُ سُمُومٌ . وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ « مَسَامُ الْإِنْسَانِ » بَدَلُ مِشَاقٍ وَهِيَ بِمَعْنَاهُ .

**قوله ( غَوَاشٍ مَاغَشَوْا بِهِ )** قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي قَوْلِهِ ﴿ وَمَنْ فَوْقَهُمْ غَوَاشٍ ﴾ وَاحِدَتُهَا غَاشِيَةٌ وَهِيَ مَا غَشَاهُمْ فَغَطَاهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ، وَرَوَى ابْنُ جُرَيْرٍ مِنْ طَرِيقِ السَّدي قَالَ : الْمَهَادُ لَهُمْ كَهَيْئَةِ الْفَرَاشِ . وَالْغَوَاشُ يَتَغَشَاهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ . وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ : الْمَهَادُ الْفَرْشُ ، وَمَنْ فَوْقَهُمْ غَوَاشٍ قَالَ : اللَّحْفُ .



**قوله ( نكدًا قليلًا )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ والذي خبث لا يخرج إلا نكدا ﴾ : أى قليلًا عسرًا في شدة ، قال الشاعر :

لا تنجز الوعد إن وعدت وإن أعطيت أعطيت تافهاً نكدًا  
وروى ابن أبى حاتم من طريق السدى قال : النكد الشيء القليل الذى لا ينفع .

**قوله ( طائرهم حظهم )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ ألا إنما طائرهم عند الله ﴾ قال : حظهم ونصيبهم .

**قوله ( طوفان من السيل ويقال للموت الكثير الطوفان )** قال أبو عبيدة : الطوفان من السيل ومن الموت البالغ الذريع ، كأنه مأخوذ من أطاف به إذا عمه بالهلاك . وعن الأخفش : الطوفان واحدته طوفانة ، وقيل هو مصدر كالرجحان والنقصان فلا واحد له . وروى ابن المنذر من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس قال : أرسل عليهم المطر حتى خافوا الهلاك ، فأتوا موسى فدعا الله فرفع ثم عادوا . وعند ابن مردويه بإسنادين ضعيفين عن عائشة مرفوعاً « الطوفان الموت »

**قوله ( القمل الحمنان )** بضم المهملة وسكون الميم ( شبه صغار الحلم ) بفتح المهملة واللام ، قال أبو عبيدة القمل عند العرب هو الحمنان والحمنان ضرب من القردان واحدتها حمنانة وقد تقدم مع الذى قبله في بدء الخلق . واختلف في تفسير القمل اختلافاً كثيراً : قيل السوس ، وقيل الدبا بفتح المهملة والموحدة مخفف وهو صغار الجراد ، وقال الراغب : وقيل دواب سود صغار ، وقيل صغار الذر ، وقيل هو القمل المعروف ، وقيل دابة أصغر من الطير لها جناح أحمر ومن شأنه أن يمض الحب من السنبل فتكبر السنبل ولا حب فيها ، وقيل فيه غير ذلك .

**قوله ( عروش وعروش بناء )** وقال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ وما كانوا يعرشون ﴾ أى يبنون ، وعروش مكة خيامها ، وقد تقدم في سورة الأنعام تفسير ﴿ معروشات ﴾ .

**قوله ( سقط ، كل من ندم فقد سقط في يده )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ ولما سقط في أيديهم ﴾ يقال لكل من ندم وعجز عن شيء سقط في يد فلان ، وقد تقدم في أحاديث الأنبياء .

**قوله ( متبر : خسران )** تقدم في أحاديث الأنبياء أيضاً .

**قوله ( آسى : أحزن ، تأس تحزن )** تقدم في أحاديث الأنبياء تفسير اللفظين جميعاً ، والأولى في الأعراف والثانية في المائدة ذكرها استطراداً .

**قوله ( عفوا كثروا )** زاد غير أبى ذر : وكثرت أمواهم . قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ حتى عفوا ﴾ أى كثروا ، وكذلك كل نبات وقوم وغيره إذا كثروا فقد عفوا ، قال الشاعر :

ولكننا نعض السيف منها بأسوق عافيات الشحم كوم  
وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ﴿ حتى عفوا ﴾ أى حتى سروا بذلك .

**قوله ( نشرأ متفرقة )** تقدم في بدء الخلق .

**قوله ( يغنوا يعيشوا )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ كَانَ لَمْ يَغْنُوا فِيهَا ﴾ أى ينزلوها ولم يعيشوا فيها ، ومنه قولهم مغنى الديار واحدها مغنى ، قال الشاعر « أتعرف مغنى دمنة ورسوم » . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ﴿ كَانَ لَمْ يَغْنُوا فِيهَا ﴾ أى كَانَ لَمْ يَغْنُوا ، أو كَانَ لَمْ يَتَنَعَمُوا .

**قوله ( حقيق حق )** تقدم في أحاديث الأنبياء .

**قوله ( استرهبهم من الرهبة )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ واسترهبهم ﴾ هو من الرهبة أى خوفهم .

**قوله ( تلقف تلقم )** تقدم في أحاديث الأنبياء .

**قوله ( الأسباط قبائل بنى إسرائيل )** هو قول أبى عبيدة وزاد : واحدها سبط ، تقول من أى سبط أنت ؟ أى من أى قبيلة وجنس ؟ انتهى . والأسباط فى ولد يعقوب كالأبائى فى ولد إسماعيل ، واشتقاقه من السبط وهو التابع ، وقيل من السبط بالتحريك وهو الشجر الملتف ، وقيل للحسن والحسين سبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم لانتشار ذريتهما ، ثم قيل لكل ابن بنت سبط .

**قوله ( يعدون فى السبت ، يتعدون ثم يتجاوزون )** تقدم فى أحاديث الأنبياء وهو قول أبى عبيدة ، ووقع هنا فى رواية أبى ذر بدل قوله ثم يتجاوزون « تجاوزاً بعد تجاوز » وهو بالمعنى .

**قوله ( شرعاً شوارع )** قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ إذ تأتيتهم حيثأنهم يوم سبتهم شرعاً ﴾ أى شوارع انتهى . وشرع وشوارع جمع شارع ، وهو الظاهر على وجه الماء . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن رجل عن عكرمة عن ابن عباس فى قوله ﴿ إذ تأتيتهم حيثأنهم يوم سبتهم شرعاً ﴾ أى بيضاً سماناً فتنبطح بأفئيتهم ظهورها لبطونها .

**قوله ( بئس شديد )** قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ بعذاب بئس ﴾ أى شديد ، وبئس بفتح أوله وكسر الهمزة هى القراءة المشهورة ، وفيها قرآت كثيرة فى المشهورة والشاذة لا نطيل بها .

**قوله ( أخلد إلى الأرض : قعد وتقاعس )** قال أبو عبيدة : ولكنه أخلد إلى الأرض أى لزمها وتقاعس وأبطأ يقال فلان مخلد أى بطيء الشباب . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : أخلد إلى الأرض مال إلى الدنيا ، انتهى . وأصل الإخلاد اللزوم ، فالمعنى لزم الميل إلى الأرض .

**قوله ( سنستدرجهم )** تأتيتهم من مأمنهم ، كقوله تعالى ﴿ فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا ﴾ قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿ سنستدرجهم ﴾ الاستدراج أن يأتيتهم من حيث لا يعلم ومن حيث يتلطف به حتى يغيره انتهى . وأصل الاستدراج التقريب منزلة منزلة من الدرج ، لأن الصاعد يرق درجة درجة .

**قوله ( من جنة : من جنون )** قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿ ما بصاحبهم من جنة ﴾ أى جنون ، وقيل المراد بالجنة الجن كقوله ﴿ من الجنة والناس ﴾ وعلى هذا فيقدر محذوف أى مس جنة

**قوله ( أيا ن مرساها : متى خروجها )** هو قول أبى عبيدة أيضاً . وروى الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله ﴿ مرساها ﴾ أى منهاها ، ومن طريق قتادة قال : قيامها .

**قوله ( فمرت به استمر بها الحمل فأمته )** تقدم فى أحاديث الأنبياء ، ولم يقع هنا فى رواية أبى ذر .

قوله ( يَنْزَعُكَ يَسْتَخْفِنُكَ ) هو قول أبي عبيدة وزاد : منه قوله نزع الشيطان بينهم أى أفسد .

قوله ( طيف ملم به لم ، ويقال طائف وهو واحد ) قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ إذا مسهم طائف ﴾ أى لم انتهى . والملم يطلق على ضرب من الجنون وعلى صغار الذنوب ، واختلف القراء فمنهم من قرأ طائف ومنهم من قرأ طيف ، واختار ابن جرير الأولى واحتج بأن أهل التأويل فسروا بمعنى الغضب أو الزلة ، وأما الطيف فهو الخيال ، ثم حكى بعض أهل العربية أن الطيف والطائف بمعنى واحد ، وأسند عن ابن عباس قال : الطائف اللمة من الشيطان .

قوله ( يمدونهم يزينون ) قال أبو عبيدة فى قوله : ﴿ واخوانهم يمدونهم فى الغنى ﴾ أى يزينون لهم الغنى والكفر .

قوله ( وخفية خوفاً ، وخيفة من الإخفاء ) قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ واذكر ربك فى نفسك تضرعاً وخيفة ﴾ أى خوفاً وذهبت الواو لكسرة الخاء . وقال ابن جريج فى قوله ﴿ ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ﴾ أى سرّاً أخرج ابن المنذر ، وقوله من الإخفاء فيه تجوز والمعروف فى عرف أهل الصرف من الإخفاء لأن المزيد مشتق من الثلاثى ، ويوجه الذى هنا بأنه أراد انتظام الصفتين من معنى واحد .

قوله ( والآصال واحدها أصيل وهو ما بين العصر إلى المغرب كقولك بكرة وأصيل ) هو قول أبي عبيدة أيضاً بلفظه ، قال ابن التين : ضبط فى نسخة أصل بضمين وفى بعضهما أ صيل بوزن عظيم ، وليس بين إلا أن يريد أن الآصال جمع أصيل فيصح . قلت : وهو واضح فى كلام المصنف . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : الآصال العشى . وقال ابن فارس : الأصيل واحد الأصل وجمع الأصل آصال فهو جمع الجمع ، والأصائل جمع أصيلة ، ومنه قوله ﴿ بكرة وأصيل ﴾ .

باب قول الله : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾

[٤٦٣٧] ٤٤٥٢ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عبد الله قال : قلت أنت سمعت هذا من عبد الله ؟ قال : نعم ورفعته ، قال : « لا أحد أغير من الله ، فلذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن » .

قوله ( باب قول الله عز وجل : قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ) ذكر فيه حديث ابن مسعود « لا أحد أغير من الله فلذلك حرم الفواحش » وسأنى شرحه فى كتاب التوحيد ، وقد حكى ابن جرير أن أهل التأويل اختلفوا فى المراد بالفواحش ، فمنهم من حملها على العموم وساق ذلك عن قتادة قال : المراد سر الفواحش وعلايتها ، ومنهم من حملها على نوع خاص وساق عن ابن عباس قال : كانوا فى الجاهلية لا يرون بالزنا بأساً فى السر ويستقبلونه فى العلانية ، فحرم الله الزنا فى السر والعلانية . ومن طريق سعيد بن جبير ومجاهد : ما ظهر نكاح الأمهات ، وما بطن الزنا . ثم اختار ابن جرير القول الأول قال : وليس ما روى عن ابن عباس وغيره بمدفوع ، ولكن الأولى الحمل على العموم ، والله أعلم .

﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ ارْنِي ﴾ الآية

قال ابن عباس : ﴿ ارْنِي ﴾ : أعطني .

[٤٦٣٨] ٤٤٥٣ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال : جاء رجل من اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه وقال : يا محمد ، إن رجلاً من أصحابك من الأنصار لطم في وجهي ، قال : « ادعوه » ، فدعوه ، قال : « لم لطمت وجهه ؟ » قال : يا رسول الله ، إني مررت باليهود ، فسمعتهم يقول : والذي اصطفى موسى على البشر . قال : قلت : وعلى محمد ؟ وأخذتني غصبة فلطمته . فقال : « لا تخيروني من بين الأنبياء ، فإن الناس يصعقون يوم القيامة ، فأكون أول من يفيق ، فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش ، فلا أدري أفاق قبلي أم جزى بصعقة الطور » .

قوله ( باب ) ﴿ ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال رب أرني أنظر إليك ﴾ الآية . قال ابن عباس : أرني أعطني . وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ رب أرني أنظر إليك ﴾ قال أعطني . وأخرج من طريق السدي قال : لما كلم الله موسى أحب أن ينظر إليه قال ﴿ رب أرني أنظر إليك ﴾ . ( تكملة ) : تعلق بقوله تعالى ﴿ لن تراني ﴾ نفاة رؤية الله تعالى مطلقاً من المعتزلة فقالوا لن لتأكيد النفي الذي يدل عليه لا فيكون النفي على التأييد . وأجاب أهل السنة بأن التعميم في الوقت مختلف فيه ، سلمنا لكن خص بحالة الدنيا التي وقع فيها الخطاب ، وجاز في الآخرة لأن أبصار المؤمنين فيها باقية فلا استحالة أن يرى الباقي بالباقي . بخلاف حالة الدنيا فإن أبصارهم فيها فانية فلا يرى الباقي بالفاني ، وتواترت الأخبار النبوية بوقوع هذه الرؤية للمؤمنين في الآخرة وإكرامهم بها في الجنة ، ولا استحالة فيها فوجب الإيمان بها ، وبالله التوفيق . وسيأتي مزيد لهذا في كتاب التوحيد حيث ترجمه المصنف ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ .

قوله ( جاء رجل من اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم قد لطم وجهه ) الحديث تقدم شرحه مستوف في أحاديث الأنبياء ، وقوله فيه « أم جزى » كذا للأكثر ولأبي ذر عن الحموي والمستمل « جوزى » وهو المشهور في غير هذا الموضع

### المن والسلوى

[٤٦٣٩] ٤٤٥٤ - حدثنا مسلم قال نا شعبة عن عبد الملك عن عمرو بن حريث عن سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الكمأة من المن ، وماؤها شفاء من العين » .

قوله ( المن والسلوى ) ذكر فيه حديث سعيد بن زيد في الكمأة ، وسيأتي شرحه في الطب ، وقوله « شفاء من العين » أي وجع العين . وفي رواية الكشميني « شفاء للعين » وتقدم شرح المن والسلوى في تفسير البقرة ، وهو المشهور في غير هذه . وقوله في أول الإسناد « حدثنا مسلم » وقع لأبي ذر غير منسوب ، وعند غيره مسلم ابن إبراهيم

ب ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾

[٤٦٤٠] ٤٤٥٥ - حدثني عبد الله قال نا سليمان بن عبد الرحمن وموسى بن هارون قال نا الوليد بن مسلم قال نا عبد الله بن العلاء بن زبير قال حدثنا بسر بن عبيد الله قال حدثني أبو إدريس الخولاني قال سمعت أبا الدرداء يقول : كانت بين أبي بكر وعمر محاوراة فأغضب أبو بكر عمر فأنصرف عمر عنه مغضباً ، فاتبعه أبو بكر

يسأله أن يستغفر له ، فلم يفعل ، حتى أغلق بابه في وجهه . فأقبل أبو بكر إلى رسول الله صلى الله عليه - فقال أبو الدرداء : ونحن عنده - فقال رسول الله صلى الله عليه : « أما صاحبكم هذا فقد غامر » ، قال : وندم عمر على ما كان منه ، فأقبل حتى سلم وجلس إلى النبي صلى الله عليه وقص على رسول الله صلى الله عليه الخبر . قال أبو الدرداء : وغضب رسول الله صلى الله عليه وجعل أبو بكر يقول : والله يا رسول الله ، لأننا كنت أظلم . فقال رسول الله صلى الله عليه : « هل أنتم تاركو لي صاحبي ، هل أنتم تاركو لي صاحبي ؟ إني قلت : يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً ، فقلتكم : كذبت ، وقال أبو بكر : صدقت » قال أبو عبد الله : غامر سبق بالخير .

**قوله ( باب قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً )** ذكر فيه حديث أبي الدرداء فيما كان بين أبي بكر وعمر ، وقد تقدم شرحه مستوفى في مناقب أبي بكر ، وقوله في أول الإسناد « حدثني عبد الله » كذا وقع غير منسوب عند الأكثر ، ووقع عند ابن السكن عن الفربري عن البخاري « حدثني عبد الله بن حماد » وبذلك جزم الكلاباذي وطائفة وعبد الله بن حماد هذا هو الآملي بالمد وضم الميم الخفيفة يكنى أبا عبد الرحمن قال الاصيلي : هو من تلامذة البخاري ، وكان يورق بين يديه . قلت : وقد شاركه في كثير من شيوخه ، وكان من الحفاظ ، مات قبل السبعين أو بعدها فقال غنجار في « تاريخ بخاري » مات سنة تسع وستين وقيل سنة ثلاث وسبعين . وسليمان بن عبد الرحمن هو الدمشقي من شيوخ البخاري ، وأما موسى بن هارون فهو البني بضم الموحدة وتشديد النون . والبردي وهو بضم الموحدة وسكون الراء ، كوفي قدم مصر ثم سكن الفيوم ومات بها سنة أربع وعشرين ومائتين ، وما له في البخاري سوى هذا الموضع .

**قوله ( قال أبو عبد الله : غامر سبق بالخير )** تقدم شرحه أيضاً في مناقب أبي بكر .

**باب قوله : ﴿ حِطَّةٌ ﴾**

[٤٦٤١] ٤٤٥٦ - حدثنا إسحاق قال أنا عبد الرزاق قال أنا معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « قيل لبنى إسرائيل : ﴿ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ﴾ فبدلوا ، فدخلوا يزحفون على أستاههم وقالوا : حبة في شعرة » .

**قوله ( باب قوله حطة . حدثني إسحق )** هو ابن إبراهيم الحنظلي ابن راهويه .

**قوله ( قيل لبنى إسرائيل ادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة )** قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ وقولوا حطة ﴾ قال الحسن : أي احطط عنا خطايانا ، وهذا يليق بقراءة من قرأ حطة بالنصب ، وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة ، وقرأ الجمهور بالرفع على أنه خير لمبتدأ محذوف أي مسألتنا حطة ، وقيل أمروا أن يقولوا على هذه الكيفية ، فالرفع على الحكاية ، وهي في محل نصب بالقول ، وإنما منع النصب حركة الحكاية ، وقيل رفعت لتعطي معنى الثبات كقوله سلام ، واختلف في معنى هذه الكلمة فقيل : هي اسم للهيئة من الحط كالجلسة ، وقيل هي التوبة كما قال الشاعر :

فاز بالحطة التي صير الله بها ذنب عبده مغفورا

وقيل لا يدرى معناها ، وإنما تعبدوا بها . وروى ابن أبي حاتم عن ابن عباس وغيره قال : قيل لهم قولوا مغفرة .

**قوله ( فبدلوا )** أى غيروا ، وقوله سبحانه وتعالى ﴿ فبدل الذين ظلموا قولاً غير الذى قيل لهم ﴾ التقدير فبدل الذين ظلموا بالذى قيل لهم قولاً غير الذى قيل لهم ، ويحتمل أن يكون ضمن بدل معنى قال .

**قوله ( فدخلوا يزحفون على أستاههم وقالوا : حبة فى شعرة )** كذا للأكثر ، وكذا فى رواية الحسن المذكورة بفتحين ، وللكشيمى « فى شعيرة » بكسر المهملة وزيادة تحتانية بعدها . والحاصل أنهم خالفوا ما أمروا به من الفعل والقول فإنهم أمروا بالسجود عند انتهائهم شكراً لله تعالى ويقولهم حطة ، فبدلوا السجود بالزحف وقالوا حطّة بدل حطة ، أو قالوا حطة وزادوا فيها حبة فى شعيرة . وروى الحاكم من طريق السدى عن مرة عن ابن مسعود قال « قالوا هطلى سمحا » وهى بالعربية حطة حمراء قوية فيها شعيرة سوداء ، ويستنبط منه أن الأقوال المنصوصة إذا تعبد بلفظها لا يجوز تغييرها ولو وافق المعنى . وليست هذه مسألة الرواية بالمعنى بل هى متفرعة منها ، وينبغى أن يكون ذلك قيدا فى الجواز ، أعنى يزداد فى الشرط أن لا يقع التعبد بلفظه ولا بد منه ، ومن أطلق فكلامه محمول عليه

### باب ﴿ خذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ العرف : المعروف

[٤٦٤٢] ٤٤٥٧ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس قال : قدم عيينة بن حصن بن حذيفة فنزل على ابن أخيه الحر بن قيس ، وكان من النفر الذين يدينهم عمر ، وكان القراء أصحاب مجالس عمر ومشاورته كهولاً كانوا أو شباباً . فقال عيينة لابن أخيه : يا ابن أخي ، لك وجه عند هذا الأمير ، فاستأذن لي عليه ، قال : سأستأذن لك عليه . قال ابن عباس : فاستأذن الحر لعيينة بن حصن ، فأذن له عمر ، فلما دخل عليه قال : هيا يا ابن الخطاب ، فوالله ما تعطينا الجزل ، ولا تحكم بيننا بالعدل . فغضب عمر حتى هم أن يوقع به ، فقال له الحر : يا أمير المؤمنين ، إن الله عز وجل قال لنبيه : ﴿ خذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ وإن هذا من الجاهلين . والله ما جاوزها عمر حين تلاها عليه ، وكان وقافاً عند كتاب الله . [الحديث ٤٦٤٢ - طرفه فى : ٧٢٨٦] .

[٤٦٤٣] ٤٤٥٨ - حدثنا يحيى قال نا وكيع عن هشام عن أبيه عن ابن الزبير ﴿ خذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ﴾ قال : ما أنزل الله إلا فى أخلاق الناس . [الحديث ٤٦٤٣ - طرفه فى : ٤٦٤٤] .

[٤٦٤٤] ٤٤٥٩ - وقال عبد الله بن براد نا أبو أسامة قال هشام أخبرني عن أبيه عن عبد الله بن الزبير : أمر الله نبيه أن يأخذ العفو من أخلاق الناس ، أو كما قال .

**قوله ( باب ﴿ خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين ﴾ العرف : المعروف )** وصله عبد الرزاق من طريق هشام بن عروة عن أبيه بهذا ، وكذا أخرجه الطبرى من طريق السدى وقتادة .

**قوله ( فى حديث عمر أو شاباً )** بضم أوله وتشديد الموحدة وبعد الألف نون للأكثر ، وفى رواية الكشيمى بفتح أوله وبمحدثين الأولى خفيفة ، وسيأتى شرح هذا الحديث فى كتاب الاعتصام .

**قوله ( حدثني يحيى )** نسبه ابن السكن فقال يحيى ابن موسى ، ونسبه المستملى فقال يحيى بن جعفر ، ولا يخرج عن واحد منهما والأشبه ما قال المستملى .

قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة ، وابن الزبير هو عبد الله .

قوله ( ما أنزل الله ) أى هذه الآية ( إلا فى أخلاق الناس ) كذا أخرجه ابن جرير عن ابن وكيع عن أبيه بلفظ « ما أنزل الله هذه الآية إلا فى أخلاق الناس » وكذا أخرجه ابن أبى شيبة عن وكيع ، وأخرج ابن جرير أيضاً من طريق وهب بن كيسان عن عبد الله بن الزبير نحوه .

قوله ( وقال عبد الله بن براد ) بموحدة وتثنية الراء ، وبراد اسمه جده ، وهو عبد الله بن عامر بن براد ابن يوسف بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى ، ما له فى البخارى سوى هذا الموضع .

قوله ( أمر الله نبيه أن يأخذ العفو من أخلاق الناس ، أو كما قال ) وقد اختلف عن هشام فى هذا الحديث ، فوصله من ذكرنا عنه ، وتابعهم عبدة بن سليمان عن هشام عند ابن جرير والطفواوى عن هشام عند الإسماعيلى ، وخالفهم معمر وابن أبى الزناد وحماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه من قوله موقوفاً ، وقال أبو معاوية عن هشام عن وهب بن كيسان عن ابن الزبير أخرجه سعيد بن منصور عنه ، وقال عبيد الله ابن عمر عن هشام عن أبيه عن ابن عمر أخرجه البزار والطبرانى وهى شاذة ، وكذا رواية حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة عند ابن مردويه . وأما رواية أبى معاوية فشاذة أيضاً مع احتمال أن يكون لهشام فيه شيخان ، وأما رواية معمر ومن تابعه فمرجوحة بأن زيادة من خالفهما مقبولة لكونهم حفاظاً ، وإلى ما ذهب إليه ابن الزبير من تفسير الآية ذهب مجاهد ، وخالف فى ذلك ابن عباس فروى ابن جرير من طريق على بن أبى طلحة عنه قال « أخذ العفو » يعنى أخذ ما عفا لك من أموالهم أى ما فضل ، وكان ذلك قبل فرض الزكاة ، وبذلك قال السدى وزاد : سنخذه آية الزكاة ، وبنحوه قال الضحاك وعطاء وأبو عبيدة ، ورجح ابن جرير الأول ، واحتج له . وروى عن جعفر الصادق وقال : ليس فى القرآن آية أجمع لمكارم الأخلاق منها ، ووجهه بأن الأخلاق ثلاثة بحسب القوة الإنسانية : عقلية وشهوية وغضبية ، فالعقلية الحكمة ومنها الأمر بالمعروف ، والشهوية العفة ومنها أخذ العفو ، والغضبية الشجاعة ومنها الإعراض عن الجاهلين . وروى الطبرى مرسلًا وابن مردويه موصولًا من حيث جابر وغيره « لما نزلت ﴿ خذ العفو وأمر بالعرف ﴾ سأل جبريل فقال لا أعلم حتى أسأله ثم رجع فقال : إن ربك يأمرك أن تصل من قطعك ، وتعطى من حرمك ، وتعفو عمن ظلمك » .

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة الأنفال

قال ابن عباس : ﴿ الأنفال ﴾ : المغام ، نافلة : عطية . ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا ﴾ : طلبوا ، والسلم والسلم والسلام واحد ، وقال مجاهد : ﴿ مَكَاء ﴾ : إدخال أصابعهم فى أفواههم ، قال قتادة : ﴿ رِيحُكُمْ ﴾ : الحرب . ﴿ مُرْدِفِينَ ﴾ : فوجاً بعد فوج ، يقال : ردفتى وأردفتى جاء بعدى ، ﴿ فَيَرَكُمُ ﴾ : يجمعه . ﴿ شَرِّدَ ﴾ : فرق . ﴿ وَتَصَدِيَةٌ ﴾ : الصفير . ﴿ لِيُثْبِتُوكَ ﴾ : ليجسوك .

٤٦٤٥ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم قال نا سعيد بن سليمان قال نا هشيم قال أنا أبو بشر عن

سعيد بن جبیر قال : قلت لابن عباس : سورة الأنفال . قال : نزلت فى بدر .

قوله ( سورة الأنفال — بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسملة لغير أى ذر .

قوله ( قال ابن عباس الأنفال المغنم ) وصله ابن أى حاتم من طريق على بن أى طلحة عن ابن عباس قال « الأنفال المغنم ، كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصة ليس لأحد فيها شيء » وروى أبو داود والنسائي وابن حبان من طريق دواد بن أى هند عن عكرمة عن ابن عباس قال « لما كان يوم بدر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صنع كذا فله كذا ، الحديث . فنزلت ﴿ يسألونك عن الأنفال ﴾ .

قوله ( نافلة عطية ) قال في رواية النسفى « يقال » فذكره . وقد قال أبو عبيدة في قوله ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك ﴾ أى غنيمة .

قوله ( وإن جنحوا طلبوا ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ وإن جنحوا للسلم ﴾ أى رجعوا إلى المسالمة وطلبوا الصلح .

قوله ( السلم والسلم والسلام واحد ) ثبت هذا لأى ذر وحده ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء .

قوله ( يشخن ) أى يغلب . قال أبو عبيدة في قوله ﴿ ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يشخن في الأرض ﴾ يشخن أى يبالغ ويغلب .

قوله ( وقال مجاهد : مكاء إدخالهم أصابعهم في أفواههم ) وصله عبد ابن حميد والفرياني من طريق ابن أى نجيح عن مجاهد .

قوله ( وتصدية الصغير ) وصله عبد بن حميد أيضاً كذلك .

( تنبيه ) : وقع هذا في رواية أى ذر متراحياً عن الذى قبله ، وعند غيره بعقبه وهو أولى ، وقد قال الفرياني « حدثنا ورقاء عن ابن أى نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء ﴾ قال : إدخالهم أصابعهم في أفواههم وتصدية الصغير ، يخلطون على محمد صلاته » وقال أبو عبيدة : المكاء الصغير والتصدية صفق الأكف ووصله ابن مردويه من حديث ابن عمر مثله من قوله .

قوله ( وقال قتادة ربحكم الحرب ) تقدم في الجهاد .

قوله ( الشوكة الحد ) ثبت لغير أى ذر ، قال أبو عبيدة في قوله ﴿ وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ﴾ مجاز الشوكة الحد ، يقال ما أشد شوكة بنى فلان أى حدهم .

قوله ( مردفين فوجاً بعد فوج ، يقال ردفنى وأردفنى جاء بعدى ) وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ مردفين ﴾ بكسر الدال فاعلين من أردفوا أى جاءوا بعد قوم قبلهم ، وبعضهم يقول ردفنى جاء بعدى وهما لغتان ، ومن قرأ بفتح الدال فهو من أردفهم الله من بعد من قبلهم انتهى . وقراءة الجمهور بكسر الدال ولما فتح بفتحها . وقال الأخفش : بنو فلان يردفوننا أى يجيئون بعدنا .

قوله ( فيركمه يجمعه ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ فيركمه جميعاً ﴾ أى فيجمعه بعضه فوق بعض .

قوله ( شرد فرق ) هو قول أى عبيدة أيضاً .



قوله ( ليثبتوك بمجسوك ) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عنه ، وروى أحمد والطبراني من حديث ابن عباس قال « تشاورت قريش فقال بعضهم : إذا أصبح محمد فائتوه بالوثاق » الحديث .  
قوله ( ذوقوا باشروا وجربوا ، وليس هذا من ذوق الفم ) هو قول أبي عبيدة أيضاً ، ونظيره قوله تعالى ﴿ لا يذوقون فيها الموت ﴾ .

قوله ( حدثني محمد بن عبد الرحيم ) كذا ثبت هذا الحديث في آخر هذه التفاسير عند أبي ذر ، وثبت عنده غيره في أثنائها والخطب فيه سهل . والحديث المذكور سيأتي بآتم من هذا في تفسير سورة الحشر ، ويأتي شرحه هناك ، وقد تقدم طرف منه أيضاً في المغازي

﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾

قال : هم نفر من بني عبد الدار .

[٤٦٤٦] ٤٦٤٦- حدثنا محمد بن يوسف قال نا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس : ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ قال : هم نفر من بني عبد الدار .

قوله ( إن شر الدواب ) ذكر فيه حديث مجاهد عن ابن عباس قال : هم نفر من بني عبد الدار ، وفي رواية الإسماعيلي « نزلت في نفر » زاد ابن جرير من طريق شبل بن عباد عن ابن أبي نجيح « لا يتبعون الحق » ثم أورد من طريق ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ لا يعقلون ﴾ : لا يتبعون الحق ، قال مجاهد قال ، ابن عباس : هم نفر من بني عبد الدار .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ الآية

﴿ اسْتَجِيبُوا ﴾ : أجبوا ، ﴿ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ : لما يصلحكم .

[٤٦٤٧] ٤٦٤٢- حدثني إسحاق قال أنا روح قال أنا شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن قال سمعت حفص ابن عاصم يحدث عن أبي سعيد بن المعلى : كنت أصلي ، فمر بي رسول الله صلى الله عليه فدعاني فلم آته حتى صليت ، ثم أتيت فقال : « ما منعك أن تأتيني ؟ ألم يقل الله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾ » ثم قال : « لأعلمنك أعظم سورة في القرآن قبل أن أخرج » فذهب رسول الله صلى الله عليه ليخرج فذكرت له . وقال معاذ نا شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن سمع حفصاً سمع أباسعيد رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه بهذا فقال : « هي ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، السبع المثاني » .

قوله ( يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول ) استجيبوا : أجبوا . لما يحييكم : لما يصلحكم ( قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ استجيبوا لله ﴾ أي أجبوا لله ، يقال استجبت له واستجبت بمعنى وقوله ﴿ لما يحييكم ﴾ أي لما يهديكم ويصلحكم انتهى . وقد تقدم في آل عمران شيء من هذا في قوله تعالى ﴿ الذين استجابوا لله والرسول ﴾ .

قوله ( حدثني إسحق ) هو ابن راهويه ، وقد تقدم شرح الحديث في تفسير الفاتحة .

**قوله ( وقال معاذ )** هو ابن معاذ العنبري البصري ، وقد وصله الحسن بن سفيان في مسنده عن عبيد الله ابن معاذ عن أبيه ، وفائدة إيراد ما وقع فيه من تصريح حفص بسماحه من أبي سعيد بن المعل

**باب قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ ﴾ الآية**  
قال ابن عيينة : ما سمى الله مطراً في القرآن إلا عذاباً ، وتسميه العرب الغيث ، وهو قوله تعالى : ﴿ يُنْزِلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا ﴾ .

[٤٦٤٨] ٤٦٣- حدثني أحمد بن عبيد الله بن معاذ قال نا أبي قال نا شعبة عن عبد الحميد صاحب الزيادي سمع أنس بن مالك قال أبو جهل : ﴿ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حَجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ فنزلت : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ إلى : ﴿ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ .  
[الحديث ٤٦٤٨- طرفه في : ٤٦٤٩] .

**قوله ( باب قوله ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ ﴾ الآية )** كذا لأبي ذر ، وساق غيره الآية .

**قوله ( قال ابن عيينة الخ )** كذا في تفسير ابن عيينة رواية سعيد بن عبد الرحمن الخزومي عنه قال : ويقول ناس ما سمى الله المطر في القرآن إلا عذاباً ، ولكن تسميه العرب الغيث يريد قوله تعالى ﴿ وهو الذي ينزل الغيث ﴾ كذا وقع في تفسير حم عسق ، وقد تعقب كلام ابن عيينة بورود المطر بمعنى الغيث في القرآن في قوله تعالى ﴿ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ ﴾ فالمراد به هنا الغيث قطعاً ، معنى التأذى به البلل الحاصل منه للشوب والرجل وغير ذلك ، وقال أبو عبيدة : إن كان من العذاب فهو أمطرت ، وإن كان من الرحمة فهو مطرت . وفيه مطرت . وفيه نظر أيضاً .

**قوله ( حدثني أحمد )** كذا في جميع الروايات غير منسوب ، وجزم الحاكم أبو أحمد وأبو عبد الله أنه ابن النضر بن عبد الوهاب النيسابوري ، وقد روى البخاري الحديث المذكور بعينه عقب هذا عن محمد بن النضر أخى أحمد هذا ، قال الحاكم : بلغنى أن البخاري كان ينزل عليهما ويكثر الكمون عندهما إذا قدم نيسابور . قلت : وهما من طبقة مسلم وغيره من تلامذة البخاري وإن شاركوه في بعض شيوخه . وقد أخرج مسلم هذا الحديث بعينه عن شيخهما عبيد الله بن معاذ نفسه ، وعبيد الله بن معاذ المذكور من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ، فنزل في هذا الإسناد درجتين لأن عنده الكثير عن أصحاب شعبة بواسطة واحدة بينه وبين شعبة ، قال الحاكم : أحمد بن النضر يكنى أبا الفضل وكان من أركان الحديث انتهى . وليس له في البخاري ولا لأخيه سوى هذا الموضع . وقد روى البخاري عن أحمد في التاريخ الصغير ونسبه .

**قوله ( عن عبد الحميد صاحب الزيادي )** هو عبد الحميد بن دينار تابعي صغير ، ويقال له ابن كرديد بضم الكاف وسكون الراء وكسر الدال المهملة ثم تحتانية ساكنة ثم دال أخرى ، ووقع كذلك في بعض النسخ ، والزيادي الذي نسب إليه من ولد زياد الذي يقال له ابن أبي سفيان .

**قوله ( قال أبو جهل : اللهم إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ ﴾ الآية )** ظاهر في أنه القائل ذلك ، وإن كان هذا القول نسب

إلى جماعة فعله بدأ به ورضي الباقر فنسب إليهم ، وقد روى الطبراني من طريق ابن عباس أن القائل ذلك هو النضر بن الحارث قال : فأنزل الله تعالى ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ وكذا قال مجاهد وعطاء والسدي ، ولا ينافي ذلك ما في الصحيح لاحتمال أن يكونا قالا ، ولكن نسبته إلى أبي جهل . وعن قتادة قال : قال ذلك سفهة هذه الأمة وجهلها . وروى ابن جرير من طريق يزيد بن رومان أنهم قالوا ذلك ثم لما أمسوا ندموا فقالوا غفرانك اللهم ، فأنزل الله ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أن معنى قوله ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ أى من سبق له من الله أنه سيؤمن ، وقيل المراد من كان بين أظهرهم حينئذ من المؤمنين ، قاله الضحاك وأبو مالك ويؤيده ما أخرجه الطبري من طريق ابن أبي قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ، فأنزل الله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ ثم خرج إلى المدينة فأنزل الله ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ وكان من بقى من المسلمين بمكة يستغفرون ، فلما خرجوا أنزل الله ﴿ وَمَا لَهُمْ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ الآية ، فأذن الله في فتح مكة فهو العذاب الذى وعدهم الله تعالى . وروى الترمذى من حديث أبي موسى رفعه قال « أنزل الله على أمتي أمانين » فذكر هذه الآية . قال « فإذا مضيت تركت فيهم الاستغفار ، وهو يقوى القول الأول والحمل عليه أولى ، وأن العذاب حل بهم لما تركوا الندم على ما وقع منهم وبالغوا في معاندة المسلمين ومحاربتهم وصددهم عن المسجد الحرام ، والله أعلم .

**باب قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾**

[٤٦٤٩] ٤٤٦٤ - حدثنا محمد بن النضر قال نا عبید الله بن معاذ قال نا أبي قال نا شعبة عن عبد الحميد صاحب الزيادي سمع أنس بن مالك قال : قال أبو جهل : ﴿ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حَجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ فنزلت ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ (٣٣) وما لهم ألا يعذبهم الله وهم يصدون عن المسجد الحرام .

**قوله ( باب قوله وما كان الله ليُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ) تقدم شرحه في الذى قبله .**

**﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾**

[٤٦٥٠] ٤٤٦٥ - حدثني الحسن بن عبد العزيز قال نا عبد الله بن يحيى قال أنا حيوة عن بكر بن عمرو عن بكير عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً جاءه فقال : يا أبا عبد الرحمن ، ألا تسمع ما ذكر الله في كتابه : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾ إلى آخر الآية ، فما يمنعك أن لا تقاتل كما ذكر الله في كتابه ؟ فقال : يا ابن أخي ، أغتر بهذه الآية ولا أقاتل أحب إلي من أن أغتر بالآية التي يقول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾ إلى آخرها . قال : فإن الله يقول : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ قال ابن عمر : قد فعلنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ كان الإسلام قليلاً ، فكان الرجل يقتل في دينه : إما يقتلوه ، وإما يوثقوه ، حتى كثر الإسلام فلم تكن فتنة . فلما رأى أنه لا يوافقه فيما يريد قال : فما قولك في علي وعثمان ؟ قال ابن عمر : ما قولي في علي وعثمان ؟ أما عثمان فكان الله قد عفا عنه ، فكرهتم أن تعفوا عنه ، وأما علي

فابن عم رسول الله صلى الله عليه وختنه -وأشار بيده- وهذه ابنته أو بيته حيث ترون .  
[٤٦٥١] ٤٦٦- حدثنا أحمد بن يونس قال نا زهير قال نا بيان أن وبرة حدثه قال حدثني سعيد بن جبير قال : خرج علينا -أو إلينا- ابن عمر ، فقال رجل : كيف ترى في قتال الفتنة ؟ قال : وهل تدري ما الفتنة ؟ كان محمد يُقاتل المشركين ، وكان الدخول عليهم فتنة ، وليس بقتالكم على الملك .

**قوله ( باب وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله )** سقط « باب » لغير أى ذر .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن يحيى )** هو البرلسى يكنى أبا يحيى صدوق ، أدركه البخارى ولكن روى عنه بواسطة هنا وفى تفسير سورة الفتح فقط ، وقد تقدمت الإشارة إلى حال بقية الإسناد فى تفسير سورة البقرة .

**قوله ( عن ابن عمر أن رجلاً جاءه )** تقدم فى تفسير سورة البقرة ما أخرج سعيد بن منصور من أن السائل هو حيان صاحب الدثنية ، وروى أبو بكر النجاد فى فوائده أنه الهيثم بن حنش وقيل نافع بن الأزرق ، وسأذكر فى الطريق التى بعد هذه قولاً آخر ، ولعل السائلين عن ذلك جماعة ، أو تعددت القصة .

**قوله ( فما يمنعك أن لا تقاتل )** « لا » زائدة وقد تقدم تقريره فى تفسير سورة الأعراف عند قوله ﴿ فما منعك ألا تسجد ﴾ .

**قوله ( أعير )** بمهمله وتحتانية ثقيلة للكشمينى فى الموضعين ، ولغيره بفتح الهزرة وسكون الغين المعجمة وتخفيف المثناة فوقانية وتشديد الراء فيهما ، والحاصل أن السائل كان يرى قتال من خالف الإمام الذى يعتقد طاعته وكان ابن عمر يرى ترك القتال فيما يتعلق بالملك ، وسيأتى مزيد لذلك فى كتاب الفتنة .

**قوله ( فكان الرجل يفتن فى دينه إما يقتلوه وإما يوثقوه )** كذا للأكثر فزعم بعض الشراح بأنه غلط وأن الصواب بإثبات النون فيهما لأن « إما » التى تجزم هى الشرطية وليست هنا شرطية . قلت : وهى رواية أى ذر ، ووجه رواية الأكثر بأن النون قد تحذف بغير ناصب ولا جازم فى لغة شهيرة ، وتقدم فى تفسير البقرة بلفظ « إما تعذبوه وإما تقتلوه » وقد مضى القول فيه هناك . وأما قوله « فما قولك فى على وعثمان » فيؤيد أن السائل من الخوارج . فانهم كانوا يتولون الشيخين ويحطون عثمان وعلياً ، فرد عليه ابن عمر بذكر مناقبهما ومنزلتهما من النبى صلى الله عليه وسلم والاعتذار عما عابوا به عثمان من الفرار يوم أحد فإنه تعالى صرح فى القرآن بأنه عفا عنهم ، وقد تقدم فى مناقب عثمان سؤال السائل لابن عمر عن عثمان وأنه فر يوم أحد وغاب عن بدر وعن بيعة الرضوان ، وبيان ابن عمر له عذر عثمان فى ذلك ، فيحتمل أن يكون هو السائل هنا ، ويحتمل أن يكون غيره وهو الأرجح لأنه لم يتعرض هناك لذكر على وكأنه كان رافضياً ، وأما عدم ذكره للقتال فلا يقتضى التعدد لأن الطريق التى بعدها قد ذكر فيها القتال ولم يذكر قصة عثمان ، والأولى الحمل على التعدد لاختلاف الناقلين فى تسمية السائلين وإن اتحد المسئول والله أعلم .

**قوله ( فكهرتهم أن تعفوا عنه )** بالمثناة فوقانية وبصيغة الجمع ، ومضى فى تفسير البقرة بلفظ « أن يعفوا » بالتحثانية أوله والإفراد أى الله ، وقوله « وهذه ابنته أو بنته » كذا للأكثر بالشك ووافقهم الكشمينى لكن قال « أو أبيتته » بصيغة جمع القلة فى البيت وهو شاذ ، وقد تقدم فى مناقب على من وجه آخر بلفظ « فقال هو ذاك بيته أو وسط بيوت النبى صلى الله عليه وسلم » وفى رواية النسائى « ولكن انظر إلى منزلته من

نبي الله صلى الله عليه وسلم ليس في المسجد غير بيته « وهذا يدل على أنه تصحف على بعض الرواة بيته بيته فقرأها بنته بموحدة ثم نون ثم طراً له الشك فقال « بنته أو بيته » والمعتمد أنه البيت فقط لما ذكرنا من الروايات المصرحة بذلك . وتقدم أيضاً في مناقب أنى بكر أشياء تتعلق ببيت على واختصاصه بكونه بين بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( حدثنا أحمد بن يونس ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس نسب لجدّه ، وشيخه زهير هو ابن معاوية الجعفي ، وشيخه بيان هو ابن بشر ، وشيخه وبرة بفتح الواو والموحدة هو ابن عبد الرحمن .

قوله ( فقال رجل كيف ترى في قتال الفتنة ) وقع في رواية البيهقي من وجه آخر عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه « فقال له حكيم » وكذا في مستخرج أبي نعيم من وجه آخر عن زهير بن معاوية ، والحديث المذكور مختصر من الذي قبله ، أو هما واقعتان كما تقدمت الإشارة إليه

باب ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> الآية [٤٦٥٢] ٤٦٥٢- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن عمرو عن ابن عباس لما نزلت ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مَائَتِينَ وَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> فكتب عليهم أن لا يفرّ واحد من عشرة ، فقال سفيان غير مرة : أن لا يفرّ عشرون من مائتين ، ثم نزلت : ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ ﴾ الآية ، فكتب أن لا تفرّ مائة من مائتين ، وزاد سفيان مرة : نزلت : ﴿ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ ﴾ قال سفيان وقال ابن شبرمة : وأرى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثل هذا . [الحديث ٤٦٥٢- طرفه في : ٤٦٥٣] .

قوله ( باب يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال الآية ) ساق غير أنى ذر الآية إلى ﴿ يفقهون ﴾ وسقط عندهم « باب » .

قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار .

قوله ( فكتب عليهم أن لا يفر ) أى فرض عليهم ، والسياق وإن كان بلفظ الخبر لكن المراد منه الأمر لأمرين : أحدهما أنه لو كان خبراً محضاً للزم وقوع خلاف الخبر به وهو محال فدل على أنه أمر ، والثاني لقربة التخفيف فإنه لا يقع إلا بعد تكليف ، والمراد بالتخفيف هنا التكليف بالأخف لا رفع الحكم أصلاً .

قوله ( أن لا يفر واحد من عشرة ، فقال سفيان غير مرة أن لا يفر عشرون من مائتين ) أى أن سفيان كان يرويه بالمعنى ، فتارة يقول باللفظ الذى وقع في القرآن محافظة على التلاوة وهو الأكثر ، وتارة يرويه بالمعنى وهو أن لا يفر واحد من العشرة ، ويحتمل أن يكون سمعه باللفظين ويكون التأويل من غيره ، ويؤيده الطريق التى بعد هذه فإن ذلك ظاهر في أنه من تصرف ابن عباس . وقد روى الطبرى من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال « جعل على الرجل عشرة من الكفار ، ثم خفف عنهم فجعل على الرجل

(١) ﴿ النَّبِيُّ ﴾ : قرأ نافع بالهمز : ﴿ النَّبِيُّ ﴾ ، والباقون بالياء المشددة : ﴿ النَّبِيُّ ﴾ .

(٢) ﴿ وَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ ﴾ : قرأ الحرميان والشامي بالتاء هنا فقط : ﴿ تَكُنْ ﴾ ، أما في الأولى فبالياء ، والباقون بالياء في

الموضعين على التذكير : ﴿ يَكُنْ ﴾ .

رجلان » وروى أيضاً الطبرى من طريق على بن أبى طلحة ومن طريق العوفى وغيرهما عن ابن عباس نحوه مطولاً ومختصراً .

**قوله ( وزاد سفيان )** كأنه حدث مرة بالزيادة ومرة بدونها . وقد روى ابن مردويه من طريق محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال « كان الرجل لا ينبغي له أن يفر من عشرة ، ثم أنزل الله ﴿الآن خفف الله عنكم﴾ الآية فجعل الرجل منهم لا ينبغي له أن يفر من اثنين » وهذا يؤيد ما قلناه أنه من تصرف ابن عباس لا ابن عيينة ، فكأنه سمعه من عمرو بن دينار باللفظين ، وسأذكر ما فيه في الباب الذى يليه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( قال سفيان وقال ابن شبرمة )** هو عبد الله قاضى الكوفة وهو موصول ، ووهم من زعم أنه معلق فإن فى رواية ابن أبى عمر عن سفيان عند أبى نعيم فى المستخرج « قال سفيان فذكرته لابن شبرمة فذكر مثله » .

**قوله ( وأرى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر مثل هذا )** أى أنه عنده فى حكم الجهاد ، لجامع ما بينهما من إعلاء كلمة الحق وإخماد كلمة الباطل

﴿الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً﴾

[٤٦٥٣] ٤٦٨- حدثنا يحيى بن عبد الله السلمي قال أنا عبد الله قال أنا جرير بن حازم قال أخبرني الزبير بن خريت عن عكرمة عن ابن عباس قال : لما نزلت : ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مَائَتِينَ﴾ شق ذلك على المسلمين حين فرض عليهم أن لا يفر واحد من عشرة ، فجاء التخفيف : ﴿الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً﴾ فإن تكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين » قال : فلما خفف الله عنهم من العدة نقص من الصبر بقدر ما خفف عنهم .

**قوله ( باب ﴿الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً﴾ الآية )** زاد غير أبى ذر « إلى قوله والله مع الصابرين » .

**قوله ( أخبرني الزبير بن الخريت )** بكسر المعجمة وتشديد الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مشاة فوقانية بصرى ثقة من صغار التابعين ، وقد تقدم ذكره فى كتاب المظالم . ولجرير بن حازم راوى هذا الحديث عن الزبير بن الخريت شيخ آخر أخرجه ابن مردويه من طريق إسحق بن إبراهيم بن راهويه فى تفسيره عن وهب بن جرير بن حازم عن أبيه عن محمد بن إسحق « حدثنى عبد الله بن أبى نجيح عن عطاء عن ابن عباس » وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق زياد بن أيوب عن وهب بن جرير عن أبيه عن الزبير ، وهو مما يؤيد أن لجرير فيه طريقين ، ولفظ رواية عطاء « افترض الله عليهم أن يقاتل الواحد عشرة ، فشق عليهم ، فوضع الله عنهم إلى أن يقاتل الواحد الرجلين » ثم ذكر الآية وزاد بعدها « ثم قال لولا كتاب من الله سبق » فذكر تفسيرها ثم قال ﴿يا أيها النبي قل لمن فى أيديكم من الأسرى﴾ فذكر قول العباس فى العشرين وفى قوله « فأعطاني عشرين

عبدًا كلهم قد تاجر بمالي مع ما أرجوه من مغفرة الله تعالى ». قلت : وفي سند طريق عطاء محمد بن إسحق ، وليست هذه القصة عنده مسندة بل معضلة ، وصنيع ابن إسحق — وتبعه الطبراني وابن مردويه — يقتضي أنها موصولة ، والعلم عند الله تعالى .

**قوله ( شق ذلك على المسلمين )** زاد الإسماعيلي من طريق سفيان بن أبي شيبة عن جرير « جهد الناس ذلك وشق عليهم »

**قوله ( فجاء التخفيف )** في رواية الإسماعيلي « فنزلت الآية الأخرى — وزاد — ففرض عليهم أن لا يفر رجل من رجلين ولا قوم من مثلهم » واستدل بهذا الحديث على وجوب ثبات الواحد المسلم إذا قاوم رجلين من الكفار وتحريم الفرار عليه منهما ، سواء طلبه أو طلبهما ، سواء وقع ذلك وهو واقف في الصف مع العسكر أو لم يكن هناك عسكر ، وهذا هو ظاهر تفسير ابن عباس ورجحه ابن الصباغ من الشافعية وهو المعتمد لوجود نص الشافعي عليه في الرسالة الجديدة رواية الربيع ولفظه ومن نسخة عليها خط الربيع نقلت قال بعد أن ذكر للآية آيات في كتابه أنه وضع عنهم أن يقوم الواحد بقتال العشرة وأثبت عليهم أن يقوم الواحد بقتال الاثنين ، ثم ذكر حديث ابن عباس المذكور في الباب وساق الكلام عليه ، لكن المنفرد لو طلباه وهو على غير أهبة جاز له التولى عنهما جزماً ، وإن طلبهما فهل يحرم ؟ وجهان أصحهما عند المتأخرين لا ، لكن ظاهر هذه الآثار المتضاربة عن ابن عباس يأباه وهو ترجمان القرآن وأعرف الناس بالمراد ، لكن يحتمل أن يكون ما أطلقه إنما هو في صورة ما إذا قاوم الواحد المسلم من جملة الصف في عسكر المسلمين اثنين من الكفار ، أما المنفرد وحده بغير العسكر فلا ، لأن الجهاد إنما عهد بالجماعة دون الشخص المنفرد ، وهذا فيه نظر ، فقد أرسل النبي صلى الله عليه وسلم بعض أصحابه سرية وحده . وقد استوعب الطبري وابن مردويه طرق هذا الحديث عن ابن عباس وفي غالبها التصريح بمنع تولى الواحد عن الاثنين ، واستدل ابن عباس في بعضها بقوله تعالى ﴿ ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله ﴾ ويقول تعالى ﴿ فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك ﴾ .

**قوله ( فلما خفف الله عنهم من العدة نقص من الصبر )** كذا في رواية ابن المبارك ، وفي رواية وهب بن جرير عن أبيه عند الإسماعيلي « نقص من النصر » وهذا قاله ابن عباس توقيفاً على ما يظهر ، ويحتمل أن يكون قاله بطريق الاستقراء .

### سورة براءة

الشقة: السفر. الخبال: الفساد، والخبال: الموت. ولا تفتني: لا توبخني. مُدْخَلًا: يدخلون فيه. يجمعون: يُسرعون. والمؤتفكات: اتتفكت: انقلبت بها الأرض. أهوى: ألقاه في هوة. عدن: خلد. الخوَالف: الخالف الذي خلفني فقعده بعدي، ومنه تخلقه في الغابرين، ويجوز أن تكون النساء من الخالفة، وإن كان جمع الذكور فإنه لم يوجد على تقدير جمعه إلا حرفان: فارس وفوارس، وهالك في الهوالك. الخيرات: واحدها خيرة وهي الفواضل. الشفا: الشفير وهو حده. والجرف: ما تجرّف من السيول والأودية. هار: هائر، يقال: تهورت البئر إذا انهدمت، وانهار مثله. لأوَاهَ شَفَقًا وفرقًا. وقال الشاعر:

إذا ما قمتُ أرحلها بليلٍ تأوُّةُ آهة الرجل الحزين

قوله ( سورة براءة ) هي سورة التوبة وهي أشهر أسمائها ، ولها أسماء أخرى تزيد على العشرة ، واختلف في ترك البسملة أولها فقليل لأنها نزلت بالسيف والبسملة أمان ، وقيل لأنهم لما جمعوا القرآن شكوا هل هي والأنفال واحدة أو ثنتان ففصلوا بينهما بسطر لا كتابة فيه ولم يكتبوا فيه البسملة . وروى ذلك ابن عباس عن عثمان وهو المعتمد ، وأخرجه أحمد والحاكم وبعض أصحاب السنن .

قوله ( مرصد طريق ) كذا في بعض النسخ ، وسقط للأكثر وهو قول أبو عبيدة قال في قوله تعالى ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ أى كل طريق ، والمرصد الطرق .

قوله ( إلا : الإل القرابة والذمة والعهد ) تقدم في الجزية .

قوله ( وليجة : كل شيء أدخلته في شيء ) تقدم في بدء الخلق وسقط هو والذي قبله لأنى ذر .

قوله ( الشقة السفر ) هو كلام أنى عبيدة وزاد « البعيد » وقيل الشقة الأرض التى يشق سلوكها .

قوله ( الخبال الفساد ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ ما زادوكم إلا خبالاً ﴾ : الخبال الفساد .

قوله ( والخبال الموت ) كذا لهم والصواب الموت بضم الميم وزيادة هاء في آخره وهو ضرب من الجنون .

قوله ( ولا تفتى لا توبخنى ) كذا للأكثر بالموحدة والحاء المعجمة من التوبيخ ، وللمستملى والجرجاني « توهنى » بالهاء وتشديد النون من الوهن وهو الضعف ، ولابن السكن « تؤمنى » بمثلثة ثقيلة وميم ساكنة من الإثم ، قال عياض وهو الصواب ، وهي الثابتة في كلام أنى عبيدة الذى يكثر المصنف النقل عنه ، وأخرجه الطبرى من طريق سعيد عن قتادة في قوله ﴿ ولا تفتى ﴾ قال : لا تؤمنى . ﴿ ألا فى الفتنة سقطوا ﴾ ألا فى الإثم سقطوا .

قوله ( كرهاً وكرهاً واحد ) أى بالضم والفتح وهو كلام أنى عبيدة أيضاً ، وسقط لأنى ذر ، وبالضم قرأ الكوفيون حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب والكسائى والباقون بالفتح .

قوله ( مدخلاً يدخلون فيه ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ ملجأً يلجئون إليه أو مغارات أو مدخلا ﴾ يدخلون فيه ويتغيبون انتهى ، وأصل مدخلاً مدتخلاً فادغم وقرأ الأعمش وعيسى بن عمر بتشديد الخاء أيضاً ، وعن ابن كثير في رواية مدخلاً بفتحيتين بينهما سكون ﴿ يجمحون ﴾ يسرعون هو قول أنى عبيدة وزاد : لا يرد وجوههم شيء ، ومنه فرس جموح .

قوله ( والمؤتفكات انقلبت بها الأرض ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ والمؤتفكات أتتهن رسلهن ﴾ هم قوم لوط اتفكت بهم الأرض أى انقلبت بهم .

قوله ( أهوى ألقاه فى هوة ) هذه اللفظة لم تقع فى سورة براءة وإنما هى فى سورة النجم ، ذكرها المصنف هنا استطراداً من قوله ﴿ والمؤتفكة أهوى ﴾ .



قوله ( عدن خلد الخ ) واقتصر أبو ذر على ما هنا ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ جنات عدن ﴾ أي خلد يقال : عدن فلان بأرض كذا أي أقام ، ومنه المعدن ، عدنت بأرض أقيمت ، ويقال في معدن صدق .

قوله ( الخوالف الخالف الذى خلفنى فقعده بعدى ، ومنه يخلفه في الغابرين ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ مع الخالفين ﴾ الخالف الذى خلف بعد شاخص فقعده في رحله ، وهو من تخلف عن القوم ، ومنه اللهم اخلفنى في ولدى . وأشار بقوله « ومنه يخلفه في الغابرين » إلى حديث عوف بن مالك في الصلاة على الجنائز .

قوله ( ويجوز أن يكون النساء من الخالفة ، وإن كان جمع الذكور فإنه لم يوجد على تقدير جمعه إلا حرفان فارس وفوارس وهالك وهالك ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ رضوا بأن يكونوا مع الخوالف ﴾ يجوز أن يكون الخوالف ههنا النساء ، ولا يكادون يجمعون الرجال على فواعل ، غير أنهم قد قالوا فارس وفوارس وهالك وهالك انتهى . وقد استدرك عليه ابن مالك شاهق وشواحق ونواكس ودواجن ودواجن ، وهذه الثلاثة مع الاثنين جمع فاعل وهو شاذ ، والمشهور في فواعل جمع فاعلة ، فإن كان من صفة النساء فواضح وقد تحذف الهاء في صفة المفرد من النساء وإن كان من صفة الرجال فالهاء للمبالغة يقال رجل خالفة لا خير فيه : والأصل في جمعه بالنون . واستدرك بعض الشراح على الخمسة المتقدمة كاهل وكواهل وجائع وجوائح وغارب وغوارب وغاش وغواش ، ولا يرد شيء منها لأن الأولين ليسا من صفات الآدميين ، والآخران جمع غارب وغاشية والهاء للمبالغة إن وصف بها المذكر ، وقد قال المبرد في الكامل في قول الفرزدق :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأذقان

احتاج الفرزدق لضرورة الشعر فأجرى نواكس على أصله ، ولا يكون مثل هذا أبداً إلا في ضرورة ، ولا تجمع النجاة ما كان من فاعل نعتاً على فواعل لثلاثا يلتبس بالمؤنث ، ولم يأت ذا إلا في حرفين فارس وفوارس وهالك وهالك ، أما الأول فإنه لا يستعمل في المفرد فأمن فيه اللبس ، وأما الثاني فلأنه جرى مجرى المثل يقولون هالك في الهالك فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال . قلت : فظهر أن الضابط في هذا أن يؤمن اللبس أو يكثر الاستعمال أو تكون الهاء للمبالغة أو يكون في ضرورة الشعر والله أعلم . وقال ابن قتيبة : الخوالف النساء ويقال خساس النساء ورذالتهن ، ويقال فلان خالفه أهله إذا كان ديناً فيهم . والمراد بالخوالف في الآية النساء والرجال العاجزون والصبيان فجمع جمع المؤنث تغليظاً لكونهن أكثر في ذلك من غيرهن . وأما قوله ﴿ مع الخالفين ﴾ فجمع جمع الذكور تغليظاً لأنه الأصل .

قوله ( الخيرات واحدها خيرة وهى الفواضل ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ وأولئك لهم الخيرات ﴾ جمع خيره ومعناها الفاضلة من كل شيء .

قوله ( مرجون مؤخرون ) سقط هذا لأى ذر .

قوله ( الشفا الشفير وهو حده ) في رواية الكشميهنى وهو حرفه .

قوله ( والجرف ما تحرف من السيول والأودية ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ على شفا جرف ﴾

الشفاء الشفير ، والجرف ما لم بين من الركايا ، قال : والآية على التمثيل لأن الذى يبنى على الكفر فهو على شفا جرف وهو ما تجرف من السيول والأودية ولا يثبت البناء عليه .

**قوله ( هار هائر ، تهورت البئر إذا انهدمت ، وانهار مثله )** قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿ هار ﴾ أى هائر : والعرب تنزع الياء التى فى الفاعل ، وقيل لا قلب فيه وإنما هو بمعنى ساقط ، وقد تقدم شئ من هذا فى آل عمران .

**قوله (لأواه شفقاً وفرقاً ، قال الشاعر :**

**إذا ما قمت أرحلها بليل      تأوه آهة الرجل الحزين )**

قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿ إن ابراهيم لأواه ﴾ : هو فعال من التأوه ومعناه متضرع شفقاً وفرقاً لطاعة ربه قال الشاعر فذكره . وقوله « أرحلها » هو بفتح الهمزة والحاء المهملة ، وقوله « آهة » بالمد للأكثر وفى رواية الأصيلي بتشديد الهاء بلا مد .

( تنبيه ) . هذا الشعر للمثقب العبدى واسمه جحاش بن عائد ، وقيل ابن نهار وهو من جملة قصيدة أولها :

أفاطم قبل بينك متعبنى      ومنعك ما سألت كأن تبينى  
ولا تعدى مواعد كاذبات      تمر بها رياح الصيف دونى  
فانى لو تخالفنى شمالى      لما أتبعتها أبداً يمينى

**ويقول فيها :**

فإما أن تكون أخى بحق      فأعرف منك غثى من سمينى  
وإلا فاطرحنى واتخذنى      عدواً أتقيك وتقينى

وهى كثيرة الحكم والأمثال . وكان أبو محمد بن العلاء يقول : لو كان الشعر مثلها وجب على الناس أن يتعلموه

**باب قوله تعالى : ﴿ بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾**

وقال ابن عباس : أذن : يُصدَّق . وتطهرهم وتزكيهم ونحوها كثير . والزكاة الطاعة والإخلاص . لا يؤتون الزكاة لا يشهدون أن لا إله إلا الله . يضاهون : يشبهون .

٤٤٦٩ - حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعتُ البراء يقول : آخر آية نزلت : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ ، وآخر سورة نزلت براءة . [٤٦٥٤]

**قوله ( باب قوله براءة من الله ورسوله — إلى — الذين عاهدتم من المشركين . أذان إعلام )** قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿ وأذان من الله ورسوله ﴾ قال علم من الله ، وهو مصدر من قولك أذنتهم أى أعلمتهم .

**قوله ( وقال ابن عباس : أذن يصدَّق )** وصله ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله ﴿ ويقولون هو أذن ﴾ يعنى أنه يسمع من كل أحد ، قال الله ﴿ قل أذن خير لكم يؤمن بالله ﴾ يعنى يصدق بالله ، وظهر أن يصدق تفسير يؤمن لا تفسير أذن كما يفهمه صنيع المصنف حيث اختصره .

قوله ( تطهرهم وتركبهم بها ونحوها كثير ) وفي بعض النسخ « ومثل هذا كثير » أى فى القرآن ، ويقال التزكية ( والزكاة الطاعة والإخلاص ) وصله ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله ﴿ تطهرهم وتركبهم بها ﴾ قال : الزكاة طاعة الله والإخلاص .

قوله ( لا يؤتون الزكاة لا يشهدون أن لا إله إلا الله ) وصله ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة ﴾ قال : هم الذين لا يشهدون أن لا إله إلا الله . وهذه الآية من تفسير فصلت ذكرها هنا استطراداً . وفى تفسير ابن عباس الزكاة بالطاعة والتوحيد دفع لاحتجاج من احتج بالآية على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة .

قوله ( يضاهون يشبهون ) وصله ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ يضاهون قول الذين كفروا ﴾ أى يشبهون . وقال أبو عبيدة : المضاهاة التشبيه . ثم ذكر حديث البراء فى آخر آية نزلت وآخر سورة نزلت ، فأما الآية فتقدم حديث ابن عباس فى سورة البقرة وأن آخر آية نزلت آية الربا ، ويجمع بأنهما لم ينقلاه وإنما ذكراه عن استقراء بحسب ما اطلعنا عليه ، وأولى من ذلك أن كلا منهما أراد آخرية مخصوصة ، وأما السورة فالمراد بعضها أو معظمها وإلا ففيها آيات كثيرة نزلت قبل سنة الوفاة النبوية ، وأوضح من ذلك أن أول براءة نزل عقب فتح مكة فى سنة تسع عام حج أبى بكر وقد نزل ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ وهى فى المائدة فى حجة الوداع سنة عشر ، فالظاهر أن المراد معظمها ، ولا شك أن غالبها نزل فى غزوة تبوك وهى آخر غزوات النبى صلى الله عليه وسلم ، وسيأتى فى تفسير ﴿ إذا جاء نصر الله ﴾ أنها آخر سورة نزلت وأذكر الجمع هناك إن شاء الله تعالى . وقد قيل فى آخرية نزول براءة أن المراد بعضها ، فقيل قوله ﴿ فإن تابوا وأقاموا الصلاة ﴾ الآية وقيل ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم ﴾ وأصح الأقوال فى آخرية الآية قوله تعالى ﴿ واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ﴾ كما تقدم فى البقرة ، ونقل ابن عبد السلام « آخر آية نزلت آية الكلاله ، فعاش بعدها خمسين يوماً ثم نزلت آية البقرة » والله أعلم .

باب قوله تعالى :

﴿ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ ﴾

فسيحوا : فسيروا .

[٤٦٥٥] ٤٤٧٠ - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث عن عقیل عن ابن شهاب قال أخبرني حميد بن عبد الرحمن أن أباه ريرة قال : بعثني أبوبكر في تلك الحجة في مؤذنين بعثهم يوم النحر يؤذنون بمنى أن لا يحج بعد العام مشركاً ، ولا يطوف بالبيت عريان . قال حميد بن عبد الرحمن : ثم أردف رسول الله صلى الله عليه بن أبي طالب فأمره أن يؤذن ببراءة . قال أبوهريرة : فأذن معنا علي يوم النحر في أهل منى ببراءة ، وأن لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان .

قوله ( باب فسيحوا فى الأرض أربعة أشهر ) ساق إلى ﴿ الكافرين ﴾ . ( فسيحوا سيروا ) هو كلام أبى عبيدة بزيادة قال فى قوله تعالى ﴿ فسيحوا فى الأرض ﴾ قال : سيروا وأقبلوا وأدبروا .

**قوله ( حدثني الليث عن عقيل )** في الرواية التي بعدها « حدثني الليث حدثني عقيل » وليث فيه شيخ آخر تقدم في كتاب الحج عن يحيى بن بكير عن الليث عن يونس .

**قوله ( عن ابن شهاب وأخبرني حميد )** قال الكرماني : بواو العطف إشعاراً بأنه أخبره أيضاً بغير ذلك ، وقيل فهو عطف على مقدر . قلت : لم أر في طرق حديث أبي هريرة عن أبي بكر الصديق زيادة إلا ما وقع في رواية شعيب عن الزهري ، فإن فيه « كان المشركون يوافون بالتجارة فينتفع بها المسلمون ، فلما حرم الله على المشركين أن يقربوا المسجد الحرام وجد المسلمون في أنفسهم مما قطع عنهم من التجارة ، فنزلت ﴿ وإن خفتم عيلة ﴾ الآية ثم أحل في الآية الأخرى الجزية » الحديث أخرجه الطبراني وابن مردويه مطولاً من طريق شعيب ، وهو عند المصنف في كتاب الجزية من هذا الوجه .

**قوله ( أن أبا هريرة رضى الله عنه قال : بعثني )** في رواية صالح بن كيسان عن ابن شهاب في الباب الذي يليه « أن أبا هريرة أخبره » .

**باب قوله : ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ إِلَى : ﴿ الْمُتَّقِينَ ﴾**

[٤٦٥٦] ٤٧١- حدثنا عبد الله بن يوسف نا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب فأخبرني حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : بعثني أبو بكر في تلك الحجة في المؤذنين بعثهم يوم النحر يؤذنون بمنى أن لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان . قال حميد : ثم أرفد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمره أن يؤذن ببراءة . قال أبو هريرة : فأذن معنا علي في أهل منى يوم النحر ببراءة ، وأن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان .

**قوله ( باب وأذان من الله ورسوله — إلى قوله — المشركين )** أورد فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب قبله من وجهين .

**قوله ( بعثني أبو بكر في تلك الحجة )** في رواية صالح بن كيسان « التي بعد هذه الحجة التي أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها قبل حجة الوداع » وروى الطبري من طريق ابن عباس قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر أميراً على الحج ، وأمره أن يقيم للناس حجهم ، فخرج أبو بكر » .

**قوله ( يؤذنون بمنى أن لا يحج بعد العام مشرك )** في رواية ابن أخي الزهري عن عمه في أوائل الصلاة « في مؤذنين » أي في جماعة مؤذنين ، والمراد بالتأذين الإعلام ، وهو اقتباس من قوله تعالى ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ أي إعلام . وقد وقعت ممن سمي ممن كان مع أبي بكر في تلك الحجة على أسماء جماعة ، منهم سعد بن أبي وقاص فيما أخرجه الطبري من طريق الحكم عن مصعب بن سعد عن أبيه قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر ، فلما انتهينا إلى ضجنان أتبعه علياً » . ومنهم جابر روى الطبري من طريق عبد الله بن خثيم عن أبي الزبير عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا بكر على الحج فأقبلنا معه » .

**قوله ( أن لا يحج )** بفتح الهمزة وإدغام النون في اللام قال الطحاوي في « مشكل الآثار » هذا مشكل ،

لأن الأخبار في هذه القصة تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعث أبا بكر بذلك ثم أتبعه علياً فأمره أن يؤذن ، فكيف يبعث أبو بكر أبا هريرة ومن معه للتأذين مع صرف الأمر عنه في ذلك إلى أعلى ؟ ثم أجاب بما حصله : أن أبا بكر كان الأمير على الناس في تلك الحجة بلا خلاف ، وكان على هو المأمور بالتأذين بذلك . وكان علياً لم يطق التأذين بذلك وحده واحتاج إلى من يعينه على ذلك فأرسل معه أبو بكر أبا هريرة وغيره ليساعده على ذلك . ثم ساق من طريق المحرر بن أبي هريرة عن أبيه قال « كنت مع علي حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم ببراءة إلى أهل مكة ، فكنت أنادى معه بذلك حتى يصحل صوتي ، وكان هو ينادى قبلي حتى يعيى » وأخرجه أحمد أيضاً وغيره من طريق محرر بن أبي هريرة . فالحاصل أن مباشرة أبي هريرة لذلك كانت بأمر أبي بكر ، وكان ينادى بما يليق به إليه على مما أمر بتبلغه

**قوله ( بعد العام )** أى بعد الزمان الذى وقع فيه الإعلام بذلك .

**قوله ( ولا يطوف )** بفتح الفاء عطفاً على الحج .

**قوله ( قال حميد )** هو ابن عبد الرحمن بن عوف ( ثم أردف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعلي وأمره أن يؤذن ببراءة ) هذا القدر من الحديث مرسل ، لأن حميداً لم يدرك ذلك ولا صرح بسماعه له من أبي هريرة ، لكن قد ثبت إرسال على من عدة طرق : فروى الصبرى من طريق أبي صالح عن علي قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر ببراءة إلى أهل مكة وبعثه على الموسم ، ثم بعثني في أثره ، فأدركته فأخذتها منه ، فقال أبو بكر : مالى ؟ قال : خير ، أنت صاحبى في الغار وصاحبى على الخوض ، غير أنه لا يبلغ عنى غيرى ، أو رجل منى » ومن طريق عمرو بن عطية عن أبيه عن أبي سعيد مثله ، ومن طريق العمري عن نافع عن ابن عمر كذلك ، وروى الترمذى من حديث مقسم عن ابن عباس مثله مطولاً وعند الطبرانى من حديث أبي رافع نحوه لكن قال ، فأتاه جبريل فقال : « إنه لن يؤديها عنك إلا أنت أو رجل منك » وروى الترمذى وحسنه وأحمد من حديث أنس قال « بعث النبي صلى الله عليه وسلم براءة مع أبي بكر ، ثم دعا علياً فأعطاه إياه وقال : لا ينبغي لأحد أن يبلغ هذا إلا رجل من أهلى » وهذا يوضح قوله في الحديث الآخر « لا يبلغ عنى » ويعرف منه أن المراد خصوص القصة المذكورة لا مطلق التبليغ ، وروى سعيد بن منصور والترمذى والنسائى والطبرى من طريق أبي إسحق عن زيد بن شبيب قال « سألت علياً بأى شيء بعثت ؟ قال بأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة ، ولا يطوف بالبيت عريان ، ولا يجتمع مسلم مع مشرك في الحج بعد عامهم هذا ، ومن كان له عهد فعده إلى مدته ، ومن لم يكن له عهد فأربعة أشهر » واستدل بهذا الكلام الأخير على أن قوله تعالى ﴿ فسيحوا في الأرض أربعة أشهر ﴾ يختص بمن لم يكن له عهد مؤقت أو لم يكن له عهد أصلاً ، وأما من له عهد مؤقت فهو إلى مدته ، فروى الطبرى من طريق ابن إسحق قال : هم صنفان ، صنف كان له عهد دون أربعة أشهر فأمهل إلى تمام أربعة أشهر ، وصنف كانت له عهده بغير أجل فقصرت على أربعة أشهر . وروى أيضاً من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أن الأربعة الأشهر أجل من كان له عهد بقدرها أو يزيد عليها ، وأما من ليس له عهد فانقضاه إلى سلخ الحرم لقوله تعالى ﴿ فإذا انسلك الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين ﴾ ومن طريق عبيدة بن سلمان سمعت الضحاك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عاهد ناساً من المشركين من أهل مكة وغيرهم فنزلت براءة فنبتد إلى كل أحد عهده وأجلهم أربعة أشهر ،

ومن لا عهد له فأجله انقضاء الأشهر الحرم . ومن طريق السدى نحوه . ومن طريق معمر عن الزهري قال : كان أول الأربعة أشهر عند نزول براءة في شوال ، فكان آخرها آخر الحرم . فبذلك يجمع بين ذكر الأربعة أشهر وبين قوله ﴿ فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين ﴾ واستبعد الطبري ذلك من حيث أن بلوغهم الخبر إنما كان عندما وقع النداء به في ذى الحجة فكيف يقال لهم سيحوا أربعة أشهر ولم يبق منها إلا دؤان الشهرين ؟ ثم أسند عن السدى وغير واحد التصريح بأن تمام الأربعة الأشهر في ربيع الآخر .

**قوله ( أن يؤذن براءة )** يجوز فيه التنوين بالرفع على الحكاية وبالجر ، ويجوز أن يكون علامة الجر فتحة وهو الثابت في الروايات .

**قوله ( قال أبو هريرة فأذن معنا على )** كذا للأكثر ، وفي رواية الكشميनी وحده « قال أبو بكر فأذن معنا » وهو غلط فاحش مخالف لرواية الجميع ، وإنما هو كلام أبي هريرة قطعاً ، فهو الذي كان يؤذن بذلك . وذكر عياض أن أكثر رواة الفربري وافقوا الكشميनी ، قال : وهو غلط .

**قوله ( قال أبو هريرة فأذن معنا على )** هو موصول بالإسناد المذكور ، وكأن حميد بن عبد الرحمن حمل قصة توجه على من المدينة إلى أن لحق أبا بكر عن غير أبي هريرة ، وحمل بقية القصة كلها عن أبي هريرة . **وقوله ( فأذن معنا على في أهل منى يوم النحر الخ )** قال الكرمانى : فيه إشكال ، لأن علياً كان مأموراً بأن يؤذن براءة ، فكيف يؤذن بأن لا يحج بعد العام مشرك ؟ ثم أجاب بأنه أذن براءة ومن جملة ما اشتملت عليه أن لا يحج بعد العام مشرك ، من قوله تعالى فيها ﴿ إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ﴾ ويحتمل أن يكون أمر أن يؤذن براءة وبما أمر أبو بكر أن يؤذن به أيضاً . قلت : وفي قوله يؤذن براءة تجوز ، لأنه أمر أن يؤذن بوضع وثلاثين آية منهاها عند قوله تعالى ﴿ ولو كره المشركون ﴾ فروى الطبري من طريق أبي معشر عن محمد بن كعب وغيره قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر أميراً على الحج سنة تسع ، وبعث علياً بثلاثين أو أربعين آية من براءة » وروى الطبري من طريق أبي الصهباء قال سألت علياً عن يوم الحج الأكبر ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا بكر يقيم للناس الحج ، وبعثنى بعده بأربعين آية من براءة ، حتى أتى عرفة فخطب ثم التفت إلى فقال : يا على قم فأد رسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت فقرأت أربعين آية من أول براءة ، ثم صدرنا حتى رميت الجمرة ، فطفقت أتبع بها الفساطيط أقرؤها عليهم ، لأن الجميع لم يكونوا حضروا خطبة أبى بكر يوم عرفة .

**قوله ( وأن لا يحج بعد العام مشرك )** هو منتزع من قوله تعالى ﴿ فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ﴾ والآية صريحة في منعهم دخول المسجد الحرام ولو لم يقصدوا الحج ، ولكن لما كان الحج هو المقصود الأعظم صرح لهم بالمنع منه فيكون ما وراءه أولى بالمنع ، والمراد بالمسجد الحرام هنا الحرم كله ، وأما ما وقع في حديث جابر فيما أخرجه الطبري وإسحق في مسنده النسائي والدارمي كلاهما عنه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق ابن جريج « حدثني عبد الله بن عثمان بن خثيم عن أبى الزبير عن جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم حين رجع من عمرة الجعرانة بعث أبا بكر على الحج ، فأقبلنا معه حتى إذا كنا بالعرج ثواب بالصبح ، فسمع رغبة ناقة النبى صلى الله عليه وسلم ، فإذا على عليها ، فقال له : أمير أو رسول ؟ فقال : بل أرسلنى رسول الله صلى الله عليه وسلم براءة أقرؤها على الناس ، فقدمنا مكة ، فلما كان قبل يوم التروية بيوم

قام أبو بكر فخطب الناس بمناسكهم ، حتى إذا فرغ قام على فقرأ على الناس براءة حتى ختمها ، ثم كان يوم النحر كذلك ، ثم يوم النفر كذلك « فيجمع بأن علياً قرأها كلها في المواطن الثلاثة ، وأما في سائر الأوقات فكان يؤذن بالأمور المذكورة أن لا يحج بعد العام مشرك الخ ، وكان يستعين بأبي هريرة وغيره في الأذان بذلك ، وقد وقع في حديث مقسم عن ابن عباس عند الترمذى « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا بكر » الحديث وفيه « فقام على أيام التشريق فنادى : ذمة الله وذمة رسوله بريئة من كل مشرك ، فسيحوا في الأرض أربعة أشهر ، ولا يحجن بعد العام مشرك ، ولا يطوفن بالبيت عريان ، ولا يدخل الجنة إلا مؤمن ، فكان على ينادى بها ، فإذا بعث قام أبو هريرة فنادى بها . وأخرج أحمد بسند حسن عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث براءة مع أبي بكر ، فلما بلغ ذا الحليفة قال : لا يبلغها إلا أنا أو رجل من أهل بيتي ، فبعث بها مع علي » قال الترمذى حسن غريب . ووقع في حديث يعلى عند أحمد « لما نزلت عشر آيات من براءة بعث بها النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي بكر ليقراها على أهل مكة ، ثم دعاني فقال : أدرك أبا بكر فحيثما لقيناه فخذ منه الكتاب ، فرجع أبو بكر فقال : يا رسول الله نزل في شيء ؟ فقال لا ، إلا أنه لن يؤدى — أو لكن جبريل قال لا يؤدى — عنك إلا أنت أو رجل منك » قال العماد بن كثير : ليس المراد أن أبا بكر رجع من فوره ، بل المراد رجع من حجته ، قلت : ولا مانع من حمله على ظاهره لقرب المسافة ، وأما قوله عشر آيات فالمراد أولها ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾

[٤٦٥٧] ٤٤٧٢- حدثنا إسحاق قال نا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن صالح عن ابن شهاب أن حميد بن عبد الرحمن أخبره أن أبا هريرة أخبره أن أبا بكر بعثه في الحجة التي أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها قبل حجة الوداع في رهط يؤذنون في الناس أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ، فكان حميد يقول : يوم النحر يوم الحج الأكبر ، من أجل حديث أبي هريرة .

**قوله ( حدثني إسحاق )** هو ابن منصور كما جزم به المزى ويعقوب بن إبراهيم أى ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وصالح هو ابن كيسان ، وقد تقدم في أوائل الصلاة من رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه ، فله فيه طريقان ، وسياقه عن ابن أخي ابن شهاب موافق لسياق عقيل ، وأما رواية صالح فوقع في آخرها « فكان حميد يقول : يوم النحر يوم الحج الأكبر ، من أجل حديث أبي هريرة » وهذه الزيادة قد أدرجها شعيب عن الزهري كما تقدم في الجزية ولفظه عن أبي هريرة « بعثنى أبو بكر فيمن يؤذن يوم النحر بمنى : لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ، ويوم الحج الأكبر يوم النحر ، وإنما قيل الأكبر من أجل قول الناس الحج الأصغر ، فنبذ أبو بكر إلى الناس في ذلك العام فلم يحج عام حجة الوداع التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم مشرك » انتهى وقوله « ويوم الحج الأكبر يوم النحر » هو قول حميد بن عبد الرحمن استنبطه من قوله تعالى ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ﴾ ومن مناداة أبي هريرة بذلك بأمر أبي بكر يوم النحر ، فدل على أن المراد بيوم الحج الأكبر يوم النحر ، وسياق رواية شعيب يوهم أن ذلك مما نادى به أبو بكر ، وليس كذلك فقد تضافرت الروايات عن أبي هريرة بأن الذى كان ينادى به هو ومن معه من قبل أبي بكر شيان : منع حج المشركين ، ومنع طواف العريان ، وأن علياً أيضاً كان ينادى بهما ، وكان يزيد : من كان له عهد فعهدته إلى مدته ، وأن لا يدخل

الجنة إلا مسلم . وكان هذه الأخيرة كالتوطئة لأن لا يحج البيت مشرك ، وأما التي قبلها فهي التي اختص على بتليغها ، ولهذا قال العلماء : إن الحكمة في إرسال علي بعد أبي بكر أن عادة العرب جرت بأن لا ينقض العهد إلا من عقده أو من هو منه بسبيل من أهل بيته ، فأجراهم في ذلك على عادتهم ، ولهذا قال « لا يبلغ علي إلا أنا أو رجل من أهل بيتي » وروى أحمد والنسائي من طريق محرر بن أبي هريرة عن أبيه قال كنت مع علي حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة ببراءة ، فكنا ننادي أن لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة ولا يطوف بالبيت عريان ومن كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد فأجله أربعة أشهر فإذا مضت فإن الله برىء من المشركين ورسوله ، ولا يحج بعد العام مشرك . فكنت أنادي حتى صحل صوتي « وقوله وإنما قيل الأكبر الخ في حديث ابن عمر عند أبي داود وأصله في هذا الصحيح رفعه « أي يوم هذا ؟ قالوا : هذا يوم النحر ، قال : هذا يوم الحج الأكبر » واختلف في المراد بالحج الأصغر فالجمهور على أنه العمرة ، وصل ذلك عبد الرزاق من طريق عبد الله بن شداد أحد كبار التابعين ، ووصله الطبري عن جماعة منهم عطاء والشعبي ، وعن مجاهد : الحج الأكبر القران والأصغر الأفراد . وقيل يوم الحج الأصغر يوم عرفة ويوم الحج الأكبر يوم النحر لأن فيه تتكامل بقية المناسك . وعن الثوري : أيام الحج تسمى يوم الحج الأكبر كما يقال يوم الفتح . وأيده السهيلي بأن علياً أمر بذلك في الأيام كلها . وقيل لأن أهل الجاهلية كانوا يقفون بعرفة وكانت قريش تقف بالمزدلفة ، فإذا كانت صبيحة النحر وقف الجميع بالمزدلفة فقبل له الأكبر لاجتماع الكل فيه ، وعن الحسن : سمى بذلك لاتفاق حج جميع الملل فيه . وروى الطبري من طريق أبي جحيفة وغيره : أن يوم الحج الأكبر يوم عرفة . ومن طريق سعيد بن جبير أنه النحر . واحتج بأن اليوم التاسع وهو يوم عرفة إذا انسلخ قبل الوقوف لم يفت الحج بخلاف العاشر فإن الليل إذا انسلخ قبل الوقوف فات . وفي رواية الترمذي من حديث علي مرفوعاً وموقوفاً « يوم الحج الأكبر يوم النحر » ورجح الموقوف ، وقوله « فنبذ أبو بكر الخ » وهو أيضاً مرسل من قول حميد بن عبد الرحمن ، والمراد أن أبا بكر أفصح لهم بذلك ، وقيل إنما لم يقتصر النبي صلى الله عليه وسلم على تبليغ أبي بكر عنه براءة لأنها تضمنت مدح أبي بكر ، فأراد أن يسمعوها من غير أبي بكر ، وهذه غفلة من قائله حملة عليها ظنة أن المراد تبليغ براءة كلها ، وليس الأمر كذلك لما قدمناه ، وإنما أمر بتبليغه منها أوائلها فقط ، وقد قدمت حديث جابر وفيه « أن علياً قرأها حتى ختمها » وطريق الجمع فيه ، واستدل به على أن حجة أبي بكر كانت في ذى الحجة على خلاف المنقول عن مجاهد وعكرمة بن خالد ، وقد قدمت النقل عنهما بذلك في المغازي ، ووجه الدلالة أن أبا هريرة قال « بعثنى أبو بكر في تلك الحجة يوم النحر » وهذا لا حجة فيه لأن قول مجاهد إن ثبت فالمراد بيوم النحر الذي هو صبيحة يوم الوقوف سواء كان الوقوف وقع في ذى القعدة أو في ذى الحجة . نعم روى ابن مردويه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « كانوا يجعلون عاماً شهراً و عاماً شهرين » يعني يحججون في شهر واحد مرتين في سنتين ثم يحججون في الثالث في شهر آخر غيره ، قال : فلا يقع الحج في أيام الحج إلا في كل خمسة وعشرين سنة ، فلما كان حج أبي بكر وافق ذلك العام شهر الحج فسماه الله الحج الأكبر .

( تنبيه ) : اتفقت الروايات على أن حجة أبي بكر كانت سنة تسع ، ووقع في حديث لعبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في قوله ﴿ براءة من الله ورسوله ﴾ قال « لما كان زمن خير اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجعرانة . ثم أمر أبا بكر الصديق على تلك الحجة . قال



الزهرى : وكان أبو هريرة يحدث أن أبا بكر أمره أن يؤذن ببراءة ، ثم أتبع النبي صلى الله عليه وسلم علياً ، الحديث . قال الشيخ عماد الدين بن كثير : هذا فيه غرابة من جهة أن الأمير في سنة عمرة الجعرانة كان عتاب بن أسيد ، وأما حجة أبا بكر فكانت سنة تسع . قلت : يمكن رفع الإشكال بأن المراد بقوله « ثم أمر أبا بكر » يعنى بعد أن رجع إلى المدينة وطوى ذلك من ولى الحج سنة ثمان . فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما رجع من العمرة إلى الجعرانة فأصبح بها توجه هو ومن معه إلى المدينة ، إلى أن جاء أوان الحج فأمر أبا بكر وذلك سنة تسع . وليس المراد أنه أمر أبا بكر أن يحج في السنة التي كانت فيها عمرة الجعرانة . وقوله « على تلك الحجة » يريد الآتية بعد رجوعهم إلى المدينة

باب قوله تعالى : ﴿ فَقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم ﴾

[٤٦٥٨] ٤٤٧٣- حدثنا محمد بن المشي قال نا يحيى قال نا إسماعيل قال نا زيد بن وهب قال : كنا عند حذيفة فقال : ما بقي من أصحاب هذه الآية إلا ثلاثة ، ولا من المنافقين إلا أربعة - فقال أعرابي : إنكم أصحاب محمد تخبرونا لا ندرى ، فما بال هؤلاء الذين يبقرون بيوتنا ويسرقون أعلافنا؟ - قال : أولئك الفساق أجل ، لم يبق منهم إلا أربعة ، أحدهم شيخ كبير لو شرب الماء البارد لمأ وجد برده .

قوله ( باب قوله تعالى فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم ) قرأ الجمهور بفتح الهمزة من أيمان ، أى لا عهد لهم وعن الحسن البصرى بكسر الهمزة وهى قراءة شاذة ، وقد روى الطبرى من طريق عمار بن ياسر وغيره فى قوله ﴿ إنهم لا أيمان لهم ﴾ أى لا عهد لهم ، وهذا يؤيد قراءة الجمهور .

قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد ، وإسماعيل هو ابن أبى خالد .

قوله ( ما بقي من أصحاب هذه الآية إلا ثلاثة ) هكذا وقع مبهماً ووقع عند الإسماعيل من رواية ابن عيينة عن إسماعيل بن خالد بلفظ « ما بقي من المنافقين من أهل هذه الآية ﴾ لا تتخلوا عدوى وعدوك أولياء ﴿ الآية إلا أربعة نفر ، إن أحدهم لشيخ كبير » قال الإسماعيل : إن كانت الآية ما ذكر فى خبر ابن عيينة فحق هذا الحديث أن يخرج فى سورة المتحنة انتهى . وقد وافق البخارى — على إخراجها عند آية براءة — النسائى وابن مردويه ، فأخرجاه من طرق عن إسماعيل ، وليس عند أحد منهم تعيين الآية ، وانفرد ابن عيينة بتعيينها ، إلا أن عند الإسماعيل من رواية خالد الطحان عن إسماعيل فى آخر الحديث « قال إسماعيل : يعنى الذين كاتبوا المشركين » وهذا يقوى رواية ابن عيينة ، وكأن مستند من أخرجها فى آية براءة ما رواه الطبرى من طريق حبيب بن حسان عن يزيد بن وهب قال « كنا عند حذيفة فقرأ هذه الآية ﴿ فقاتلوا أئمة الكفر ﴾ قال ما قوتل أهل هذه الآية بعد » ومن طريق الأعمش عن زيد بن وهب نحوه ، والمراد بكونهم لم يقاتلوا أن قتالهم لم يقع لعدم وقوع الشرط ، لأن لفظ الآية ﴿ وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا فى دينكم فقاتلوا ﴾ فلما لم يقع منهم نكث ولا طعن لم يقاتلوا . وروى الطبرى من طريق السدى قال : المراد بأئمة الكفر كفار قريش . ومن طريق الضحاك قال : أئمة الكفر رعوس المشركين من أهل مكة .

قوله ( إلا ثلاثة ) سمي منهم فى رواية أبى بشر عن مجاهد أبو سفيان بن حرب ، وفى رواية معمر عن قتادة أبو جهل بن هشام وعتبة بن ربيعة وأبو سفيان وسهيل بن عمرو ، وتعقب بأن أبا جهل وعتبة قتلا بيدرس وإنما

ينطبق التفسير على من نزلت الآية المذكورة وهو حى ، فيصح فى أى سفیان وسهيل بن عمرو وقد أسلما جميعاً .

قوله ( ولا من المنافقين إلا أربعة ) لم أقف على تسميتهم .

قوله ( فقال أعرابى ) لم أقف على اسمه .

قوله ( إنكم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ) بنصب أصحاب على النداء مع حذف ، الأداة أو هو بدل من الضمير فى إنكم .

قوله ( تخبروننا فلا ندرى ) كذا وقع ، فى رواية الإسماعيلى « نخبروننا عن أشياء » .

قوله ( ييقرون ) بموحدة ثم قاف أى يتقبون ، قال الخطائى : وأكثر ما يكون النقر فى الخشب والصخور يعنى بالنون .

قوله ( أغلقنا ) بالعين المهملة والقاف أى نفائس أموالنا ، وقال ابن التين : وجدته فى بعض الروايات مضبوطاً بالعين المعجمة ولا وجه له انتهى . ووجد فى نسخة الديماطى بخطه بالعين المعجمة أيضاً ، ذكره شيخنا ابن الملقن . ويمكن توجيهه بأن الأغلاق جمع غلق بفتحيتين وهو الباب الذى يغلق على البيت ويفتح بالمفتاح ، ويطلق الغلق على الحديد التى تجعل فى الباب ويعمل فيها القفل ، فيكون قوله « يسرقوا أغلقنا » إما على الحقيقة فإنه إذا تمكن من سرقة الغلق توصل إلى فتح الباب ، أو فيه مجاز الحذف أى يسرقون ما فى أغلقنا .

قوله ( أولئك الفساق ) أى الذين ييقرون ويسرقون ، لا الكفار ولا المنافقون .

قوله ( أحدهم شيخ كبير ) لم أقف على تسميته .

قوله ( لو شرب الماء البارد لما وجد برده ) أى لذهاب شهوته وفساد معدته ، فلا يفرق بين الألوان ولا الطموع

بـ قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾ الآية

[٤٦٥٩] ٤٤٧٤ - حدثنا الحكم بن نافع قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد أن عبد الرحمن الأعرج حدثه قال :

حدثني أبو هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه يقول : « يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاع أقرع » .

[٤٦٦٠] ٤٤٧٥ - حدثنا قتيبة قال نا جرير عن حصين عن زيد بن وهب قال : مررت على أبي ذر بالريذة قلت : ما

أنزلك بهذه الأرض ؟ قال : كنا بالشام ، فقرأت : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ قال معاوية : ما هذه فينا ، ما هذه إلا فى أهل الكتاب . قال : قلت : إنها لفينا وفيهم .

قوله ( باب قوله ﴿ والذين يكتزون الذهب والفضة ﴾ الآية ) .

قوله ( يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعاً أقرع ) كذا أورده مختصراً ، وهو عند أى نعيم فى

« المستخرج » من وجه آخر عن أى الإيمان وزاد « يفر منه صاحبه ويطلبه ، أنا كنتك ، فلا يزال به حتى يلقيه أصبعه » وكذا أخرجه النسائى من طريق على بن عياش عن شعيب ، وقد تقدم من وجه آخر عن أى هريرة فى

كتاب الزكاة مع شرح الحديث . ثم ذكر حديث أبي ذر في قصته مع معاوية في تأويل قوله تعالى ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله﴾ وقد تقدم في الزكاة أيضاً مع شرحه

**باب** قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتْكُوىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ﴾ الآية

[٤٦٦١] ٤٦٦١- وقال أحمد بن شبيب بن سعيد نا أبي عن يونس عن ابن شهاب عن خالد بن أسلم قال: خرجنا مع عبد الله بن عمر فقال: هذا قبل أن تنزل الزكاة، فلما أنزلت جعلها الله طهراً للأموال.

**قوله** (باب قوله عز وجل ﴿يَوْمَ يَحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتْكُوىٰ بِهَا﴾ الآية) قوله (وقال أحمد بن شبيب) كذا أورده مختصراً ، وتقدم بأتم منه في كتاب الزكاة مع شرحه

**باب** قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ (القائم)

[٤٦٦٢] ٤٦٦٢- حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن ابن أبي بكرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه قال: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ: ثَلَاثُ مَتَوَالِيَاتٍ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَةِ وَالْحَرَمُ وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جَمَادَى وَشَعْبَانَ».

**قوله** (باب قوله ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾) أى إن الله سبحانه وتعالى لما ابتداء خلق السموات والأرض جعل السنة إثني عشر شهراً .

**قوله** (منها أربعة حرم) قد ذكر تفسيرها في حديث الباب .

**قوله** (ذلك الدين القيم) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ذلك الدين القيم﴾ مجازة القائم أى المستقيم ، فخرج مخرج سيد ، من ساد يسود كقام يقوم .

**قوله** (فلا تظلموا في أنفسكم) أى فى الأربعة باستحلال القتال ، وقيل بارتكاب المعاصى .

**قوله** (إن الزمان قد استدار كهيئته) تقدم الكلام عليه فى أوائل بدء الخلق ، وأن المراد بالزمان السنة . وقوله «كهَيْئَتِهِ» أى استدار استدارة مثل حالته . ولفظ «الزمان» يطلق على قليل الوقت وكثيره ، والمراد باستدارته وقوع تاسع ذى الحجة فى الوقت الذى حلت فيه الشمس برج الحمل حيث يستوى الليل والنهار . ووقع فى حديث ابن عمر عند ابن مردويه «أن الزمان قد استدار فهو اليوم كهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ» .

**قوله** (السنة اثنا عشر شهراً) أى السنة العربية الهلالية ، وذكر الطبرى فى سبب ذلك من طريق حصين ابن عبد الرحمن عن أبى مالك : كانوا يجعلون السنة ثلاثة عشر شهراً ومن وجه آخر كانوا يجعلون السنة اثني عشر شهراً وخمسة وعشرين يوماً ، فتدور الأيام والشهور كذلك .

**قوله ( ثلاث متواليات )** هو تفسير الأربعة الحرم ، قال ابن التين : الصواب ثلاثة متوالية ، يعنى لأن المميز الشهر ، قال : ولعله أعاده على المعنى أى ثلاث مدد متواليات ، انتهى . أو باعتبار العدة مع أن الذى لا يذكر التمييز معه يجوز فيه التذكير والتأنيث ، وذكرها من سنتين لمصلحة التوالى بين الثلاثة ، وإلا فلو بدأ بالحرم لفات مقصود التوالى . وفيه إشارة إلى إبطال ما كانوا يفعلونه فى الجاهلية من تأخير بعض الأشهر الحرم ، فقليل : كانوا يجعلون الحرم صفرأ ويجعلون صفرأ المحرم لثلاث يتوالى عليهم ثلاثة أشهر لا يتعاطون فيها القتال ، فلذلك قال « متواليات » وكانوا فى الجاهلية على أنحاء : منهم من يسمى المحرم صفرأ فيحل فيه القتال ، ويحرم القتال فى صفر ويسميه المحرم . ومنهم من كان يجعل ذلك سنة هكذا وسنة هكذا ، ومنهم من يجعله سنتين هكذا وسنتين هكذا ، ومنهم من يؤخر صفرأ إلى ربيع الأول وربيعاً إلى ما يليه وهكذا إلى أن يصير شوال ذا القعدة وذو القعدة ذا الحجة ، ثم يعود العدد على الأصل .

**قوله ( ورجب مصر )** أضافه إليهم لأنهم كانوا متمسكين بتعظيمه ، بخلاف غيرهم فيقال إن ربيعة كانوا يجعلون بدله رمضان ، وكان من العرب من يجعل فى رجب وشعبان ما ذكر فى المحرم وصفر فيحلون رجباً ويحرمون شعبان ، ووصفه بكونه بين جمادى وشعبان تأكيداً ، وكان أهل الجاهلية قد نسبوا بعض الأشهر الحرم أى أخروها ، فيحلون شهراً حراماً ويحرمون مكانه آخر بدله حتى رفض تخصيص الأربعة بالتحريم أحياناً ، ووقع تحريم أربعة مطلقة من السنة ، فمعنى الحديث أن الأشهر رجعت إلى ما كانت عليه وبطل النسيء . وقال الخطاى : كانوا يخالفون بين أشهر السنة بالتحليل والتحريم والتقديم والتأخير لأسباب تعرض لهم ، منها استعجال الحرب ، فيستحلون الشهر الحرام ثم يحرمون بدله شهراً غيره فتتحول فى ذلك شهور السنة وتبدل ، فإذا أتى على ذلك عدة من السنين استدار الزمان وعاد الأمر إلى أصله ، فاتفق وقوع حجة النبى صلى الله عليه وسلم عند ذلك .

( تنبيه ) : أبدى بعضهم لما استقر عليه الحال من ترتيب هذه الأشهر الحرم مناسبة لطيفة حاصلها أن للأشهر الحرم منزلة على ما عداها فناسب أن يبدأ بها العام وأن تتوسطه وأن تختتم به ، وإنما كان الختم بشهرين لوقوع الحج ختام الأركان الأربع لأنها تشتمل على عمل مال محض وهو الزكاة ، وعمل بدن محض ، وذلك تارة يكون بالجوارح وهو الصلاة وتارة بالقلب وهو الصوم ، لأنه كف عن المفطرات . وتارة عمل مركب من مال وبدن وهو الحج . فلما جمعتهما ناسب أن يكون له ضعف ما لواحد منهما ، فكان له من الأربعة الحرم شهران ، والله أعلم .

**باب قوله تعالى : ﴿ تَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾** :

أي ناصرنا . السكينة : فعيلة من السكون .

[٤٦٦٣] ٤٤٧٨ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا حبان قال نا همام قال نا ثابت قال نا أنس قال حدثني

أبو بكر قال : كنت مع النبي صلى الله عليه في الغار ، فرأيت أثار المشركين ، قلت : يا رسول الله ، لو أن أحدهم رفع قدمه رآنا ، قال : « ما ظنك باثنين الله ثالثهما » .

[٤٦٦٤] ٤٤٧٩ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا ابن عيينة عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس

أنه قال : - حين وقع بينه وبين ابن الزبير - قلت : أبوه الزبير وأمه أسماء وخالته عائشة وجده أبو بكر

وجدته صفية. فقلت لسفيان: إسناده؟ قال نا. فشغله إنسان ولم يقل: ابن جريج.

[الحديث ٤٦٦٤-٤٦٦٥، ٤٦٦٦].

٤٤٨٠- حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثني يحيى بن معين نا حجاج قال نا ابن جريج قال ابن أبي مليكة: وكان بينهما شيء، فغدوت على ابن عباس فقلت: أتريد أن تقاتل ابن الزبير فتحل حرم الله؟ فقال: معاذ الله. إن الله كتب ابن الزبير وبني أمية محليين، وإنني والله لا أحله أبداً. قال: قال الناس: بايع لابن الزبير، فقلت: وأين بهذا الأمر عنه، أما أبوه فحواري النبي صلى الله عليه - يريد الزبير - وأما جدّه فصاحب الغار - يريد أبابكر - وأمه فذات النطاق - يريد أسماء - وأما خالته فأُم المؤمنين - يريد عائشة - وأما عمته فزوج النبي صلى الله عليه - يريد خديجة - وأما عمّة النبي صلى الله عليه فجدته - يريد صفية - ثم عفيف في الإسلام قارئ للقرآن. والله إن وصلوني وصلوني من قريب، وإن ربوني ربوني أكفاء كرام. فآثر التويات والأسامات والحميدات يريد أبطناً من بني أسد: بني تويت وبني أسامة وبني أسد. أن ابن أبي العاص برز يمشي القدمية، يعني عبد الملك بن مروان. وإنه لوى ذنبه، يعني ابن الزبير.

٤٤٨١- حدثنا محمد بن عبيد بن ميمون قال نا عيسى بن يونس عن عمر بن سعيد قال أخبرني ابن أبي مليكة: دخلنا على ابن عباس فقال: ألا تعجبون لابن الزبير قام في أمره هذا فقلت: لأحاسب نفسي له، ما حاسبته لأبي بكر ولا عمر، ولهما كانا أولى بكل خير منه، وقلت: ابن عمّة النبي صلى الله عليه وابن الزبير وابن أبي بكر وابن أخي خديجة وابن أخت عائشة، فإذا هو يتعلّى عني ولا يريد ذلك، فقلت: ما كنت أظن أني أعرض هذا من نفسي فيدعه، وما أراه يريد خيراً، وإن كان لا بد لأن يربني بنو عمي أحب إلي من أن يربني غيرهم.

قوله (باب قوله ﴿ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا﴾ أي ناصرنا) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿إن الله معنا﴾ أي ناصرنا وحافظنا.

قوله (السكينة فعيلة من السكون) هو قول أبي عبيدة أيضاً.

قوله (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي وهو المذكور في جميع أحاديث الباب إلا الطريق الأخير، وفي شيوخه عبد الله بن محمد جماعة منهم أبو بكر بن أبي شيبة، ولكن حيث يطلق ذلك فالمراد به الجعفي لاختصاصه به وإكثاره عنه. وحبان بفتح أوله ثم الموحدة الثقيلة هو ابن هلال، وقد تقدم الحديث مع شرحه في مناقب أبي بكر.

قوله (حين وقع بينه وبين ابن الزبير) أي بسبب البيعة، وذلك أن ابن الزبير حين مات معاوية امتنع من البيعة ليزيد بن معاوية وأصر على ذلك حتى أغرى يزيد بن معاوية مسلم بن عقبة بالمدينة فكانت وقعة الحرة، ثم توجه الجيش إلى مكة فمات أميرهم مسلم بن عقبة وقام بأمر الجيش الشامي حصين بن نمير فحصر ابن الزبير بمكة، ورموا الكعبة بالمنجنيق حتى احترقت. ففجأهم الخبر بموت يزيد بن معاوية فرجعوا إلى الشام، وقام ابن

الزبير في بناء الكعبة ، ثم دعا إلى نفسه فبويع بالخلافة وأطاعه أهل الحجاز ومصر والعراق وخراسان وكثير من أهل الشام ، ثم غلب مروان على الشام وقتل الضحاك بن قيس الأمير من قبل ابن الزبير بمرج راهط ، ومضى مروان إلى مصر وغلب عليها ، وذلك كله في سنة أربع وستين ، وكمل بناء الكعبة في سنة خمس ، ثم مات مروان في سنة خمس وستين وقام عبد الملك ابنه مقامه ، وغلب المختار بن أبي عبيد على الكوفة ففر منه من كان من قبل ابن الزبير ، وكان محمد بن علي بن أبي طالب المعروف بابن الحنفية وعبد الله بن عباس مقيمين بمكة منذ قتل الحسين ، فدعاهما ابن الزبير إلى البيعة له فامتنعا وقالوا : لا نبايع حتى يجتمع الناس على خليفة ، وتبعهما جماعة على ذلك ، فشدد عليهم ابن الزبير وحصرهم ، فبلغ المختار فجهاز إليهم جيشاً فأخرجوهما واستأذنوهما في قتال ابن الزبير فامتنعا ، وخرجوا إلى الطائف فأقاما بها حتى مات ابن عباس سنة ثمان وستين ، ورحل ابن الحنفية بعده إلى جهة رضوى جبل بينع فأقام هناك ، ثم أراد دخول الشام فتوجه إلى نحو أيلة فمات في آخر سنة ثلاث أو أول سنة أربع وسبعين ، وذلك عقب قتل ابن الزبير على الصحيح ، وقيل عاش إلى سنة ثمانين أو بعد ذلك ، وعند الواقدي أنه مات بالمدينة سنة إحدى وثمانين ، وزعمت الكيسانية أنه حي لم يمت وأنه المهدي وأنه لا يموت حتى يملك الأرض ، في خرافات لهم كثيرة ليس هذا موضعها . وإنما لخصت ما ذكرته من طبقات ابن سعد وتاريخ الطبري وغيره لبيان المراد بقول ابن أبي مليكة « حين وقع بينه وبين ابن الزبير » ، ولقوله في الطريق الأخرى « فغدوت على ابن عباس فقلت : أتريد أن تقاتل ابن الزبير ؟ وقول ابن عباس : قال الناس بايع لابن الزبير ، فقلت : وأين بهذا الأمر عنه » أى أنه مستحق لذلك لما له من المناقب المذكورة ، ولكن امتنع ابن عباس من المبايع له لما ذكرناه . وروى الفاكهي من طريق سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال « كان ابن عباس وابن الحنفية بالمدينة ثم سكنا مكة ، وطلب منهما ابن الزبير البيعة فأبيا حتى يجتمع الناس على رجل ، فضيق عليهما فبعث رسولاً إلى العراق فخرج إليهما جيش في أربعة آلاف فوجدوهما محصورين ، وقد أحضر الخطب فجعل على الباب يخوفهما بذلك ، فأخرجوهما إلى الطائف » وذكر ابن سعد أن هذه القصة وقعت بين ابن الزبير وابن عباس في سنة ست وستين .

**قوله ( وأمه أسماء )** أى بنت أبى بكر الصديق ، وقوله « وجدته صفية » أى بنت عبد المطلب ، وقوله في الرواية الثانية « وأما عمته فزوج النبي صلى الله عليه وسلم يريد خديجة أطلق عليها عمته تجوزاً وإنما هى عمه أبيه لأنها خديجة بنت خويلد أى ابن أسد ، والزبير هو ابن العوام بن خويلد بن أسد ، وكذا تجوز في الرواية الثالثة حيث قال « ابن أبى بكر » وإنما هو ابن بنته ، وحيث قال « ابن أخى خديجة » وإنما هو ابن ابن أخيها العوام .

**قوله ( فقلت لسفيان إسناده )** بالنصب أى اذكر إسناده ، أو بالرفع أى ما إسناده . فقال ( حدثنا فشغله إنسان ولم يقل ابن جريج ) ظاهر هذا أنه صرح له بالتحديث لكن لما يقل ابن جريج احتمال أن يكون أراد أن يدخل بينهما واسطة ، واحتمل عدم الوسطة ، ولذلك استظهر البخارى بإخراج الحديث من وجه آخر عن ابن جريج ، ثم من وجه آخر عن شيخه .

**قوله في الطريق الثانية ( حجاج )** هو ابن محمد المصيصى .

**قوله ( قال ابن أبي مليكة وكان بينهما شيء )** كذا أعاد الضمير بالثنية على غير مذكور اختصاراً ومراده ابن عباس وابن الزبير ، وهو صريح في الرواية الأولى حيث قال قال ابن عباس حين وقع بينه وبين ابن الزبير .

قوله ( فتحل ما حرم الله ) أى من القتال فى الحرم .

قوله ( كتب ) أى قدر .

قوله ( محلين ) أى أنهم كانوا يبيعون القتال فى الحرم ، وإنما نسب ابن الزبير إلى ذلك وإن كان بنو أمية هم الذين ابتدعوه بالقتال وحصره وإنما بدأ منه أولاً دفعهم عن نفسه لأنه بعد أن ردهم الله عنه حصر بنى هاشم ليبياعوه ، فشرع فيما يؤذن بإباحته القتال فى الحرم ، وكان بعض الناس يسمى ابن الزبير « المحل » لذلك ، قال الشاعر يتغزل فى أخته رملة :

ألا من لقلب معنى غزل بحب المحلة أخت المحل

وقوله لا أحله أبداً أى لا أبيع القتال فيه ، وهذا مذهب ابن عباس أنه لا يقاتل فى الحرم ولو قوتل فيه .

قوله ( قال قال الناس ) القائل هو ابن عباس وناقل ذلك عنه ابن أبى مليكة فهو متصل ، والمراد بالناس من كان من جهة ابن الزبير وقوله « بايع » بصيغة الأمر وقوله « وأين بهذا الأمر » أى الخلافة أى ليست بعيدة عنه لما له من الشرف بأسلافه الذين ذكرهم ثم صفته التى أشار إليها بقوله عفيف فى الإسلام قارئ للقرآن . وفى رواية ابن قتبية من طريق محمد بن الحكم عن عوانة ومن طريق يحيى بن سعد عن الأعمش قال « قال ابن عباس لما قيل له بايع لابن الزبير : أين المذهب عن ابن الزبير » وسيأتى الكلام على قوله فى الرواية الثانية ابن أبى بكر فى تفسير الحجرات .

قوله ( والله إن وصلونى وصلونى من قريب ) أى بسبب القرابة .

قوله ( وإن ربونى ) بفتح الراء وضم الموحدة الثقيلة من الترية .

قوله ( ربونى ) فى رواية الكشميهنى ربنى بالإفراد ، وقوله « أكفاء » أى أمثال واحدتها كفاء ، وقوله « كرام » أى فى أحسابهم ، وظاهر هذا أن مراد ابن عباس بالمذكورين بنو أسد رهط ابن الزبير وكلام أبى مخنف الإخبارى يدل على أنه أراد بنى أمية ، فإنه ذكر من طريق أخرى أن ابن عباس لما حضرته الوفاة بالطائف جمع بنيه فقال « يا بنى إن ابن الزبير لما خرج بمكة شددت أزره ودعوت الناس إلى بيعته وتركت بنى عمنا من بنى أمية الذين إن قبلونا قبلونا أكفاء ، وإن ربونا ربونا كراماً . فلما أصاب ما أصاب جفانى » ويؤيد هذا ما فى آخر الرواية الثالثة حيث قال « وإن كان لابد لأن يربنى بنو عمى أحب إلى من أن يربنى غيرهم » فإن بنى عمه هم بنو أمية ابن عبد شمس بن عبد مناف لأنهم من بنى عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف فعبد المطلب جد عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ابن عم أمية جد مروان بن الحكم بن أبى العاص ، وكان هاشم وعبد شمس شقيقين ، قال الشاعر :

عبد شمس كان يتلو هاشماً وهما بعد لأم ولأب

وأصرح من ذلك ما فى خبر أبى مخنف فإن فى آخره « أن ابن عباس قال لبنيه : فإذا دفتمونى فالحقوا ببنى عمكم بنى أمية » ثم رأيت بيان ذلك واضحاً فيما أخرجه ابن أبى خيثمة فى تاريخه فى الحديث المذكور فإنه قال بعد قوله ثم عفيف فى الإسلام قارئ للقرآن « وتركت بنى عمى إن وصلونى وصلونى عن قريب » أى أذعنت له وتركت بنى عمى فآثر على غيرى ، وبهذا يستقيم الكلام ، وأصرح من ذلك فى رواية ابن قتبية المذكورة أن ابن عباس قال لابنه على « الحق بابن عمك ، فإن أنفك منك وإن كان أجدع ، فلحق على بعبد الملك فكان أثر

الناس عنده .

**قوله ( فآثر على )** بصيغة الفعل الماضي من الأثرة ، ووقع في رواية الكشميهني فأين بتحتانية ساكنة ثم نون وهو تصحيف ، وفي رواية ابن قتيبة المذكورة « فشددت على عضده فآثر على فلم أرض بالهوان » .

**قوله ( التوتيات والأسامات والحميدات يريد أبطناً من بنى أسد )** أما التوتيات فنسبة إلى بنى تويت ابن أسد ويقال تويت بن الحارث بن عبد العزى بن قصي ، وأما الأسامات فنسبة إلى بنى أسامة بن أسد بن عبد العزى ، وأما الحميدات فنسبة إلى بنى حميد بن زهير بن الحارث بن أسد بن عبد العزى ، قال الفاكهي : حدثنا الزبير بن بكار عن محمد بن الضحاك في آخرين أن زهير بن الحارث دفن في الحجر . قال وحدثنا الزبير قال : كان حميد بن زهير أول من بنى بمكة بيتاً مربعاً ، وكانت قريش تكره ذلك لمضاهاة الكعبة ، فلما بنى حميد بيته قال قائلهم :

اليوم بينى لحميد بيته إما حياته وإما موته

فلما لم يصبه شيء تابعوه على ذلك . وتجتمع هذه الأبطن مع خويلد بن أسد جد ابن الزبير ، قال الأزرق : كان ابن الزبير إذا دعا الناس في الإذن بدأ بينى أسد على بنى هاشم وبنى عبد شمس وغيرهم ، فهذا معنى قول ابن عباس « فآثر على التوتيات الخ » قال : فلما ولي عبد الملك بن مروان قدم بنى عبد شمس ثم بنى هاشم وبنى المطلب وبنى نوفل ثم أعطى بنى الحارث بن فهر قبل بنى أسد وقال : لأقدمن عليهم أبعد بطن من قريش ، فكان يصنع ذلك مبالغة منه في مخالفة ابن الزبير . وجمع ابن عباس البطون المذكورة جمع القلة تحقيراً لهم .

**قوله ( يريد أبطناً من بنى أسد بن تويت )** كذا وقع وصوابه يريد أبطناً من بنى تويت بن أسد الخ نبه على ذلك عياض . قلت : وكذا وقع في مستخرج أبي نعيم على الصواب ، وفي رواية أبي مخنف المذكورة أفخاداً صغاراً من بنى أسد بن عبد العزى ، وهذا صواب .

**قوله ( أن ابن أبي العاص )** يعني عبد المطلب بن مروان بن الحكم بن أبي العاص .

**قوله ( برز )** أى ظهر .

**قوله ( يمشى القديمة )** بضم القاف وفتح الدال وقد تضم أيضاً وقد تسكن وكسر الميم وتشديد التحتانية ، قال الخطابي وغيره : معناها التبختر ، وهو مثل يريد أنه برز يطلب معالي الأمور . قال ابن الأثير : الذي في البخاري « القديمة » هي التقدمة في الشرف والفضل ، والذي في كتب الغريب « القديمة » بزيادة تحتانية في أوله ومعناها التقدمة في الشرف ، وقيل التقدم بالهمة والفعل . قلت : وفي رواية أبي مخنف مثل ما وقع في الصحيح .

**قوله ( وإنه لوى ذنبه )** يعني ابن الزبير ، لوى بتشديد الواو وتخفيفها أى ثناه ، وكنى بذلك عن تأخره وتخلفه عن معالي الأمور ، وقيل كنى به عن الجبن وإثارة الدعة كما تفعل السباع إذا أرادت النوم ، والأول أولى ، وفي مثله قال الشاعر :

مشى ابن الزبير القهقري وتقدمت أمية حتى أحرزوا القصبات

وقال الداودي : المعنى أنه وقف فلم يتقدم ولم يتأخر ، ولا وضع مواضعها فأدنى الناصح وأقصى الكاشح . وقال ابن التين معنى « لوى ذنبه » لم يتم له ما أراده . وفي رواية أبي مخنف المذكورة « وإن ابن الزبير يمشى



القهقري « وهو المناسب لقوله في عبد الملك ، يمشي القديمة ، وكان الأمر كما قال ابن عباس ، فإن عبد الملك لم يزل في تقدم من أمره إلى أن استنقذ العراق من ابن الزبير وقتل أخاه مصعباً ، ثم جهز العساكر إلى ابن الزبير بمكة فكان من الأمر ما كان ، ولم يزل أمر ابن الزبير في تأخر إلى أن قتل رحمه الله تعالى .

**قوله** في الرواية الثالثة ( عن عمر بن سعيد ) أي ابن أبي حسين المكي ، وقوله « لأحاسين نفسي » أي لأناقشنا في معونته ونصحه ، قاله الخطابي . وقال الداودي : معناه لأذكرن من مناقبه ما لم أذكر من مناقبهما ، وإنما صنع ابن عباس ذلك لاشتراك الناس في معرفة مناقب أبي بكر، وعمر ، بخلاف ابن الزبير فما كانت مناقبه في الشهرة كمناقبهما فأظهر ذلك ابن عباس وبينه للناس إنصافاً منه له ، فلما لم ينصفه هو رجع عنه .

**قوله** ( فإذا هو يتعلّى عني ) أي يترفع على متنجياً عني .

**قوله** ( ولا يريد ذلك ) أي لا يريد أن أكون من خاصته . وقوله « ما كنت أظن أني أعرض هذا من نفسي » أي أبدؤه بالخضوع له ولا يرضى مني بذلك ، وقوله « وما أراه يريد خيراً » أي لا يريد أن يصنع بي خيراً ، وفي رواية الكشميهني « وإنما أراه يريد خيراً » وهو تصحييف ، ويوضحه ما تقدم . وقوله « لأن يربني » أي يكون عليّ رباً أي أميراً ، أو ربه بمعنى ربه وقام بأمره وملك تديبه ، قال التيمي : معناه لأن أكون في طاعة بني أمية أحب إلى من أن أكون في طاعة بني أسد ، لأن بني أمية أقرب إلى بني هاشم من بني أسد كما تقدم ، والله أعلم

**باب** قوله عز وجل : ﴿ وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ ﴾

قال مجاهد : يتألفهم بالعطية .

[٤٦٦٧] ٤٨٢ - حدثنا محمد بن كثير قال نا سفيان عن أبيه عن ابن أبي نعم عن أبي سعيد قال : بعث إلى النبي صلى الله عليه بشيء ، فقسّمه بين أربعة وقال : « تألفهم » . فقال رجل : ما عدلت ، فقال : « يخرج من ضئضئ هذا قوم يرقون من الدين » .

**قوله** ( باب قوله ﴿ والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب ﴾ قال مجاهد يتألفهم بالعطية ) وصله الفرياني عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، وسقط قوله ﴿ وفي الرقاب ﴾ من غير رواية أبي ذر وهو أوجه ، إذ لم يذكر ما يتعلق بالرقاب . ثم ذكر حديث أبي سعيد إلى « بعث النبي صلى الله عليه وسلم بشيء فقسّمه بين أربعة وقال تألفهم ، فقال رجل ما عدلت » أورده مختصراً جداً وأبهم الباعث والمبعوث وتسمية الأربعة والرجل القائل ، وقد تقدم بيان جميع ذلك في غزوة حنين من المغازي

**باب** قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴾

جهدهم وجهدهم : طاقتهم .

[٤٦٦٨] ٤٨٣ - حدثني بشر بن خالد أبو محمد قال أنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن أبي وائل عن أبي مسعود قال : لما أمرنا بالصدقة كنّا نتحامل ، فجاء أبو عقيل بنصف صاع وجاء إنسان بأكثر منه ، فقال المنافقون : إن الله لغني عن صدقة هذا ، وما فعل هذا الآخر إلا رياءً ، فنزلت : ﴿ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ ﴾ .

٤٤٨٤ - حدثني إسحاق بن إبراهيم قلت لأبي أسامة أحدثكم زائدة عن سليمان عن شقيق عن أبي مسعود الأنصاري قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يأمر بالصدقة ، فيحتال أحدنا حتى يجيء بالمد ، وإن لأحدهم اليوم مائة ألف . كأنه يعرض بنفسه .

قوله ( باب قوله ﴿ الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات ﴾ يلمزون يعيون ) سقط هذا لأى ذر ، وقد تقدم في الزكاة .

قوله ( جهدهم وجهدهم طاقتهم ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ والذين لا يجدون إلا جهدهم ﴾ مضموم ومفتوح سواء ومعناه طاقتهم ، يقال جهد المقل ، وقال الفراء : الجهد بالضم لغة أهل الحجاز ، ولغة غيرهم الفتح ، وهذا هو المعتمد عند أهل العلم باللسان قاله الطبرى ، وحكى عن بعضهم أن معناه مختلف : قيل بالفتح المشقة وبالضم الطاقة ، وقيل غير ذلك .

قوله ( عن سليمان ) هو الأعمش ، وأبو مسعود هو عقبة بن عمرو البدرى .

قوله ( لما أمرنا بالصدقة ) تقدم في الزكاة بلفظ « لما نزلت آية الصدقة » وقد تقدم بيانه هناك .

قوله ( كنا نتحامل ) أى يحمل بعضنا البعض بالأجرة ، وقد تقدم في الزكاة من وجه آخر عن شعبة بلفظ « نحامل » أى نؤاجر أنفسنا في الحمل ، وتقدم بيان الاختلاف في ضبطه ، وقال صاحب « المحكم » تحامل في الأمر أى تكلفه على مشقة ومنه تحامل على فلان أى كلفه ما لا يطيق .

قوله ( فجاء أبو عقيل بنصف صاع ) اسم أى عقيل هذا وهو بفتح أوله حبحاب بمهملتين بينهما موحدة ساكنة وآخره مثلها ، ذكره عبد بن حميد والطبرى وابن منده من طريق سعيد بن أبى عروة عن قتادة قال في قوله تعالى ﴿ الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات ﴾ قال « جاء رجل من الأنصار يقال له الحبحاب أبو عقيل فقال : يا نبي الله بت أجر الجرير على صاعين من تمر ، فأما صاع فامسكته لأهلى وأما صاع فيها هو ذا . فقال المنافقون : أن كان الله ورسوله لغنيين عن صاع أى عقيل ، فزلت » وهذا هو مرسل ، ووصله الطبرانى والبارودى والطبرى من طريق موسى بن عبيدة عن خالد بن يسار عن ابن أبى عقيل عن أبيه بهذا ، ولكن لم يسموه . وذكر السهيلي أنه رآه بخط بعض الحفاظ مضبوطاً بجيمين ، وروى الطبرانى في « الأوسط » وابن منده من طريق سعيد بن عثمان البلوى عن جدته بنت عدى أن أمها عميرة بنت سهل بن رافع صاحب الصاع الذى لمزه المنافقون خرج بزكاته صاع تمر وبابته عميرة إلى النبی صلى الله عليه وسلم فدعا لهما بالبركة ، وكذا ذكر ابن الكلبي أن سهل بن رافع هو صاحب الصاع الذى لمزه المنافقون ، وروى عبد بن حميد من طريق عكرمة قال في قوله تعالى ﴿ والذين لا يجدون إلا جهدهم ﴾ هو رفاعه بن سهل ، ووقع عند ابن أبى حاتم رفاعه بن سعد ، فيحتمل أن يكون تصحيفا ، ويحتمل أن يكون اسم أى عقيل سهل ولقبه حبحاب ، أو هما اثنان . وفي الصحابة أبو عقيل بن عبد الله بن ثعلبة البلوى بدرى لم يسمه موسى بن عقبة ولا ابن إسحق وسماه الواقدي عبد الرحمن قال : واستشهد باليامة ، وكلام الطبرى يدل على أنه هو صاحب الصاع عنده وتبعه بعض المتأخرين ، والأول أولى . وقيل هو عبد الرحمن بن سمحان<sup>(١)</sup> وقد ثبت في حديث كعب بن مالك في قصة توبته قال « وجاء رجل يزول به السراب فقال النبی صلى الله عليه وسلم كن

أبا خيشمة فإذا هو أبو خيشمة « وهو صاحب الصاع الذى لزمه المنافقون ، واسم أبى خيشمة هذا عبد الله بن خيشمة من بنى سالم من الأنصار ، فهذا يدل على تعدد من جاء بالصاع . ويؤيد ذلك أن أكثر الروايات فيها أنه جاء بصاع ، وكذا وقع فى الزكاة « فجاء رجل فتصدق بصاع » وفى حديث الباب « فجاء أبو عقيلة بنصف صاع » وجزم الواقدي بأن الذى جاء بصدقة ماله هو زيد بن أسلم العجلاني ، والذى جاء بالصاع هو علي بن زيد المحاربي وسمى من الذين قالوا إن هذا مرأء وإن الله غنى عن صدقة هذا معتب بن قشير وعبد الله بن نبتل ، وأورده الخطيب فى « المبهمات » من طريق الواقدي وفيه عبد الرحمن بن نبتل وهو بنون ثم موحد ثم مشاة ثم لام بوزن جعفر ، وسيأتى أيضاً ما يدل على تعدد من جاء بأكثر من ذلك .

**قوله ( وجاء إنسان بأكثر منه )** تقدم فى الزكاة بلفظ « وجاء رجل بشيء كثير » وروى البزار من طريق عمر بن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تصدقوا فإنى أريد أن أبعث بعثاً . قال فجاء عبد الرحمن بن عوف فقال : يا رسول الله عندى أربعة آلاف : ألفين أقرضهما ربي ، وألفين أمسكهما لعلالى ، فقال : بارك الله لك فيما أعطيت وفيما أمسكت قال وبات رجل من الأنصار فأصاب صاعين من تمر » الحديث . قال البزار : لم يسنده إلا طالوت بن عباد عن أبى عوانة عن عمر ، قال وحدثناه أبو كامل عن أبى عوانة فلم يذكر أبى هريرة فيه ، وكذلك أخرجه عبد بن حميد عن يونس ابن محمد عن أبى عوانة ، وأخرجه ابن أبى حاتم والطبري وابن مردويه من طرق أخرى عن أبى عوانة مرسل ، وذكره ابن إسحق فى المغازى بغير إسناد ، وأخرجه الطبري من طريق يحيى بن أبى كثير ومن طريق سعيد عن قتادة وابن أبى حاتم من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة والمعنى واحد قال « وحث رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصدقة — يعنى فى غزوة تبوك — فجاء عبد الرحمن بن عوف بأربعة آلاف فقال : يا رسول الله مالى ثمانية آلاف جئت بك بنصفها وأمسكت نصفها ، فقال بارك الله لك فيما أمسكت وفيما أعطيت . وتصدق يومئذ عاصم بن عدى بمائة وسق من تمر . وجاء أبو عقيل بصاع من تمر » الحديث . وكذا أخرجه الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس نحوه ، ومن طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس قال « جاء عبد الرحمن بن عوف بأربعين أوقية من ذهب » بمعناه . وعند عبد بن حميد وابن أبى حاتم من طريق الربيع بن أنس قال « جاء عبد الرحمن بن عوف بأربعمائة أوقية من ذهب فقال : إن لى ثمانمائة أوقية من ذهب » الحديث ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فقال « ثمانية آلاف دينار » ومثله لابن أبى حاتم من طريق مجاهد ، وحكى عياض فى « الشفاء » أنه جاء يومئذ بتسعمائة بغير ، وهذا اختلاف شديد فى القدر الذى أحضره عبد الرحمن بن عوف ، وأصح الطرق فيه ثمانية آلاف درهم . وكذا أخرجه ابن أبى حاتم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أو غيره ، والله أعلم . ووقع فى « معانى الفراء » أن النبى صلى الله عليه وسلم حث الناس على الصدقة فجاء عمر بصدقة ، وعثمان بصدقة عظيمة ، وبعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم يعنى عبد الرحمن بن عوف ، ثم جاء أبو عقيل بصاع من تمر ، فقال المنافقون : ما أخرج هؤلاء صدقاتهم إلا رياء ، وأما أبو عقيل فإنما جاء بصاعه ليذكر نفسه ، فنزلت . ولابن مردويه من طريق أبى سعيد « فجاء عبد الرحمن بن عوف بصدقته ، وجاء المطوعون من المؤمنين » الحديث .

**قوله ( فنزلت الذين يلمزون المطوعين )** قراءة الجمهور بتشديد الطاء والواو وأصله المتطوعين فأدغمت التاء

في الطاء ، وهم الذين يغزون بغير استعانة برزق من سلطان أى غيره ، وقوله ﴿ والذين لا يجدون إلا جهدهم ﴾ معطوف على المطوعين ، وأخطأ من قال إنه معطوف على ﴿ الذين يلمزون ﴾ لاستلزامه فساد المعنى ، وكذا من قال معطوف على المؤمنين لأنه يفهم منه أن الذين لا يجدون إلا جهدهم ليسوا بمؤمنين لأن الأصل في العطف المغايرة فكأنه قيل الذين يلمزون المطوعين من هذين الصنفين المؤمنين والذين لا يجدون إلا جهدهم ، فكأن الأولين مطوعون مؤمنون والثاني مطوعون غير مؤمنين ، وليس بصحيح ، فالحق أنه معطوف على المطوعين ويكون من عطف الخاص على العام ، والنكتة فيه التنويه بالخاص لأن السخرية من المقل أشد من المكثر غالباً ، والله أعلم .

**قوله في الحديث الثاني ( فيحتال أحدنا حتى يحبى وبالمد )** يعنى فيتصدق به ، في رواية الزكاة « فينطلق أحدنا إلى السوق فيحامل » فأفاد بيان المراد بقوله في هذه الرواية فيحتال .

**قوله ( وإن لأحدهم اليوم مائة ألف )** في رواية الزكاة « وإن لبعضهم اليوم مائة ألف » ومائة بالنصب على أنها اسم إن والخبر لأحدهم أو لبعضهم واليوم ظرف ، ولم يذكر ميمز المائة ألف فيحتمل أن يريد الدراهم أو الدنانير أو الأمداد .

**قوله ( كأنه يعرض بنفسه )** هو كلام شقيق الراوى عن أبى مسعود ، بينه إسحق ابن راهويه في مسنده ، وهو الذى أخرجه البخارى عنه . وأخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن إسحق فقال في آخره « وإن لأحدهم اليوم مائة ألف » ، قال شقيق : كأنه يعرض بنفسه « وكذا أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر وزاد في آخر الحديث « قال الأعمش : وكان أبو مسعود قد كثر ماله » قال ابن بطال يريد أنهم كانوا في زمن الرسول يتصدقون بما يجدون ، وهؤلاء مكثرون ولا يتصدقون ، كذا قال وهو بعيد ، وقال الزين بن المنير مراده أنهم كانوا يتصدقون مع قلة الشيء ويتكفون ذلك ، ثم وسع الله عليهم فصاروا يتصدقون من يسر ومع عدم خشية عسر . قلت : ويحتمل أن يكون مراده أن الحرص على الصدقة الآن لسهولة مأخذها بالتوسع الذى وسع عليهم أولى من الحرص عليها مع تكلفهم ، أو أراد الإشارة إلى ضيق العيش في زمن الرسول وذلك لقلة ما وقع من الفتوح والغنائم في زمانه ، وإلى سعة عيشهم بعده لكثرة الفتوح والغنائم .

**باب** قوله تعالى : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ [٤٦٧٠] ٤٤٨٥ - حدثنا عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : لما توفي عبد الله بن أبي جاء ابنه عبد الله بن عبد الله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله أن يعطيه قميصه يكفن فيه أباه فأعطاه . ثم سأله أن يصلي عليه ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي عليه ، فقام عمر فأخذ بثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، تصلي عليه وقد نهاك ربك أن تصلي عليه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما خيرني الله فقال : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ ﴾ ، وسأزيده على السبعين » . قال : إنه منافق . قال فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فأنزل الله عز وجل : ﴿ وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ﴾ .

٤٤٨٦ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل . وقال غيره حدثني الليث قال حدثني عقيل [٤٦٧١]

عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب أنه قال : لما مات عبد الله ابن أبي بن سلول ، دُعِيَ له رسول الله صلى الله عليه ليصلي عليه ، فلما قام رسول الله صلى الله عليه وثبت إليه فقلت : يا رسول الله ، أتصلي على ابن أبي وقد قال يوم كذا وكذا ؟ قال : أعدُّ عليه قوله . فتبسَّم رسول الله صلى الله عليه وقال : «أخر عني يا عمر» فلما أكثرْتُ عليه قال : «إني خُيرْتُ فاخترْتُ ، لو أعلم أني إن زدتُ على السبعين فغفر له لزدتُ عليها» . قال : فصلَّى عليه رسول الله صلى الله عليه ، ثم انصرف فلم يَمُكثْ إلا يسيراً حتى نزلت الآيتان من براءة ﴿وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّا تَأْتِيكُمُ الْبَرَآئَةُ مِنْهُنَّ﴾ إلى ﴿وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾ قال : فعجبتُ بعدُ من جرأتي على رسول الله صلى الله عليه ، والله ورسوله أعلم .

**قوله ( باب قوله استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ) كذا لأبي ذر ورواية غيره مختصرة .**

**قوله ( عن عبيد الله ) هو ابن عمر .**

**قوله ( لما توفي عبد الله بن أبي )** ذكر الواقدي ثم الحاكم في «الإكليل» أنه مات بعد منصرفهم من تبوك وذلك في ذي القعدة سنة تسع ، وكانت مدة مرضه عشرين يوماً ابتداءً من ليالي بقيت من شوال ، قالوا : وكان قد تخلف هو ومن تبعه من غزوة تبوك ، وفيهم نزلت ﴿لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالاً﴾ وهذا يدفع قول ابن التين أن هذه القصة كانت في أول الإسلام قبل تقرير الأحكام .

**قوله ( جاء ابنه عبد الله بن عبد الله )** وقع في رواية الطبري من طريق الشعبي : لما اختصر عبد الله جاء ابنه عبد الله إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا نبي الله إن أبي قد احتضر فأحب أن تشهده وتصلّي عليه ، قال : ما اسمك ؟ قال : الحباب — يعني بضم المهملة وموحدين مخففاً — قال : بل أنت عبد الله الحباب اسم الشيطان . وكان عبد الله بن عبد الله بن أبي هذا من فضلاء الصحابة وشهد بدرًا وما بعدها واستشهد يوم اليمامة في خلافة أبي بكر الصديق ، ومن مناقبه أنه بلغه بعض مقالات أبيه فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يستأذنه في قتله ، قال : بل أحسن صحبته ، أخرجه ابن منده من حديث أبي هريرة بإسناد حسن ، وفي الطبراني من طريق عروة بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن أبي أنه استأذن نحوه ، وهذا منقطع لأن عروة لم يدركه وكأنه كان يحمل أمر أبيه على ظاهر الإسلام فلذلك التمس من النبي صلى الله عليه وسلم أن يحضر عنده ويصلّي عليه ، ولا سيما وقد ورد ما يدل على أنه فعل ذلك بعهد من أبيه ، ويؤيد ذلك ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر والطبري من طريق سعيد كلاهما عن قتادة قال «أرسل عبد الله بن أبي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما دخل عليه قال : أهلكك حب يهود ، فقال : يا رسول الله إنما أرسلت إليك لتستغفر لي ولم أرسل إليك لتوبخني . ثم سأله أن يعطيه قميصه يكفن فيه فأجابه » وهذا مرسل مع ثقة رجاله ، وبعضه ما أخرجه الطبراني من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال «لما مرض عبد الله بن أبي جاءه النبي صلى الله عليه وسلم فكلّمه فقال : قد فهمت ما تقول ، فامنن علي فكفني في قميصك وصل على ففعل » وكأن عبد الله بن أبي أراد بذلك دفع العار عن ولده وعشيرته بعد موته فأظهر الرغبة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عليه ، ووقعت إجابته إلى سؤاله بحسب ما ظهر من حاله إلى أن كشف الله الغطاء عن ذلك كما سيأتي ، وهذا من أحسن الأجوبة فيما يتعلق بهذه القصة .

**قوله ( فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي عليه ، فقام عمر فأخذ بثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في حديث ابن عباس عن عمر ثاني حديث الباب « فلما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي حديث الترمذى من هذا الوجه « فقام إليه فلما وقف عليه يريد الصلاة عليه وثبت إليه فقلت : يا رسول الله أتصلي على ابن أبى وقد قال يوم كذا وكذا وكذا أعده عليه قوله » يشير بذلك إلى مثل قوله ﴿ لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ﴾ وإلى مثل قوله ﴿ ليخرجن الأعز منها الأذل ﴾ وسيأتى بيانه في تفسير المنافقين .

**قوله ( فقال : يا رسول الله أتصلي عليه وقد نهاك ربك أن تصلي عليه )** كذا في هذه الرواية إطلاق النهى عن الصلاة ، وقد استشكل جدا حتى أقدم بعضهم فقال : هذا وهم من بعض رواته ، وعاكسه غيره فزعم أن عمر اطلع على نهى خاص في ذلك . وقال القرطبي : لعل ذلك وقع في خاطر عمر فيكون من قبيل الإلهام ، ويحتمل أن يكون فهم ذلك من قوله ﴿ ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ﴾ . قلت : الثاني يعنى ما قاله القرطبي أقرب من الأول ، لأنه لم يتقدم النهى عن الصلاة على المنافقين ، بدليل أنه قال في آخر هذا الحديث « قال فأنزل الله ولا تصل على أحد منهم » والذي يظهر أن في رواية الباب تجوزاً بينته الرواية التى فى الباب بعده من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ « فقال تصلي عليه وقد نهاك الله أن تستغفر لهم » وروى عبد بن حميد والطبري من طريق الشعبي عن ابن عمر عن عمر قال « أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي على عبد الله بن أبى فأخذت بثوبه فقلت : والله ما أمرك الله بهذا ، لقد قال : إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم » ووقع عند ابن مردويه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس « فقال عمر : أتصلي عليه وقد نهاك الله أن تصلي عليه ؟ قال : أين ؟ قال قال : استغفر لهم » الآية ، وهذا مثل رواية الباب ، فكأن عمر قد فهم من الآية المذكورة ما هو الأكثر الأغلب من لسان العرب من أن « أو » ليست للتخيير ، بل للتسوية في عدم الوصف المذكور أى أن الاستغفار لهم وعدم الاستغفار سواء ، وهو كقوله تعالى ﴿ سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ﴾ لكن الثانية أصرح ، ولهذا ورد أنها نزلت بعد هذه القصة كما سأذكره ، وفهم عمر أيضاً من قوله ﴿ سبعين مرة ﴾ أنها للمبالغة وأن العدد المعين لا مفهوم له ، بل المراد نفى المغفرة لهم ولو كثر الاستغفار ، فيحصل من ذلك النهى عن الاستغفار فأطلقه ، وفهم أيضاً أن المقصود الأعظم من الصلاة على الميت طلب المغفرة للميت والشفاعة له فلذلك استلزم عنده النهى عن الاستغفار ترك الصلاة ، فلذلك جاء عنه في هذه الرواية إطلاق النهى عن الصلاة ، ولهذا الأمور استنكر إرادة الصلاة على عبد الله بن أبى . هذا تقرير ما صدر عن عمر مع ما عرف من شدة صلابته في الدين وكثرة بغضه للكفار والمنافقين ، وهو القائل في حق حاطب بن أبى بلتعة مع ما كان له من الفضل كشهوده بداراً وغير ذلك لكونه كاتب قريشاً قبل الفتح « دعنى يا رسول الله أضرب عنقه فقد نافق » فلذلك أقدم على كلامه للنبي صلى الله عليه وسلم بما قال ، ولم يلتفت إلى احتمال إجراء الكلام على ظاهره لما غلب عليه من الصلابة المذكورة . قال الزبير بن المنير : وإنما قال ذلك عمر حرصاً على النبي صلى الله عليه وسلم ومشورة لا إلزاماً ، وله عوائد بذلك ، ولا يبعد أن يكون النبي كان أذن له في مثل ذلك فلا يستلزم ما وقع من عمر أنه اجتهد مع وجود النص كما تمسك به قوم في جواز ذلك ، وإنما أشار بالذى ظهر له فقط ، ولهذا احتمل منه النبي صلى الله

عليه وسلم أخذه بثوبه ومخاطبته له في مثل ذلك المقام ، حتى التفت إليه متبسماً كما في حديث ابن عباس بذلك في هذا الباب .

**قوله ( إنما خيرني الله فقال استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة ، وسأزيده على السبعين )** في حديث ابن عباس عن عمر من الزيادة « فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : أخر عني يا عمر ، فلما أكثر عليه قال : إني خيرت فاخترت » أى خيرت بين الاستغفار وعدمه ، وقد بين ذلك حديث ابن عمر حيث ذكر الآية المذكورة . وقوله في حديث ابن عباس عن عمر « لو أعلم أنى إن زدت على السبعين يغفر له لزدت عليها » وحديث ابن عمر جازم بقصة الزيادة ، وأكد منه ما روى عبد بن حميد من طريق قتادة قال « لما نزلت ﴿ استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ﴾ قال النبي صلى الله عليه وسلم : قد خيرني ربي ، فوالله لأزيدن على السبعين » وأخرجه الطبري من طريق مجاهد مثله ، والطبري أيضاً وابن أى حاتم من طريق هشام بن عروة عن أبيه مثله ، وهذه طرق وإن كانت مراسيل فإن بعضها يعضد بعضاً . وقد خفيت هذه اللفظة على من خرج أحاديث المختصر والبيضاوى واقتصروا على ما وقع في حديثي الباب ، ودل ذلك على أنه صلى الله عليه وسلم أطال في حال الصلاة عليه من الاستغفار له ، وقد ورد ما يدل على ذلك ، فذكر الواقدي أن مجمع بن جارية قال « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أطال على جنازة قط ما أطال على جنازة عبد الله بن أى من الوقوف » وروى الطبري من طريق مغيرة عن الشعبي قال « قال النبي صلى الله عليه وسلم : قال الله ﴿ إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ﴾ فأنا أستغفر لهم سبعين وسبعين وسبعين » وقد تمسك بهذه القصة من جعل مفهوم العدد حجة ، وكذا مفهوم الصفة من باب الأولى .. ووجه الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم فهم أن ما زاد على السبعين بخلاف السبعين فقال « سأزيد على السبعين » ، وأجاب من أنكر القول بالمفهوم بما وقع في بقية القصة ، وليس ذلك بدافع للحجة ، لأنه لو لم يقم الدليل على أن المقصود بالسبعين المبالغة لكان الاستدلال بالمفهوم باقياً .

**قوله ( قال إنه منافق فصلى عليه )** أما جزم عمر بأنه منافق فجرى على ما كان يطلع عليه من أحواله : وإنما لم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم بقوله وصلى عليه إجراء له على ظاهر حكم الإسلام كما تقدم تقريره ، واستصحاباً لظاهر الحكم ، ولما فيه من إكرام ولده الذى تحققت صلاحيته ، ومصلحة الاستئلاف لقومه ودفع المفسدة ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم في أول الأمر يصبر على أذى المشركين ويعفو ويصفح ، ثم أمر بقتال المشركين فاستمر صفحه وعفوه عما يظهر الإسلام ولو كان باطنه على خلاف ذلك لمصلحة الاستئلاف وعدم التنفير عنه ، ولذلك قال « لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه » فلما حصل الفتح ودخل المشركون في الإسلام وقل أهل الكفر وذلولوا أمر بمجاهرة المنافقين وحملهم على حكم مر الحق ، ولا سيما وقد كان ذلك قبل نزول النهى الصريح عن الصلاة على المنافقين وغير ذلك مما أمر فيه بمجاهرتهم ، وبهذا التقرير يندفع الإشكال عما وقع في هذه القصة بحمد الله تعالى . قال الخطاى : إنما فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع عبد الله بن أى ما فعل لكمال شفقتة على من تعلق بطرف من الدين ، ولتطبيب قلب ولده عبد الله الرجل الصالح ، ولتألف قومه من الخزرج لرياسته فيهم ، فلو لم يجب سؤال ابنه وترك الصلاة عليه قبل ورود النهى الصريح لكان سبة على ابنه وعاراً على قومه ، فاستعمل أحسن الأمرين في السياسة إلى أن نهى فانهى . وتبعه

ابن بطل وعبر بقوله : ورجا أن يكون معتقداً لبعض ما كان يظهر في الإسلام . وتعبه وابن المنير بأن الإيمان لا يتبع بعض . وهو كما قال ، لكن مراد ابن بطل أن إيمانه كان ضعيفاً . قلت : وقد مال بعض أهل الحديث إلى تصحيح إسلام عبد الله بن أبي لكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه ، وذهل عن الوارد من الآيات والأحاديث المصرحة في حقه بما ينافي ذلك ، ولم يقف على جواب شاف في ذلك ، فأقدم على الدعوى المذكورة . وهو محجوج بإجماع من قبله على نقيض ما قال ، وإطباقيهم على ترك ذكره في كتب الصحابة مع شهرته وذكر من هو دونه في الشرف والشهرة بأضعاف مضاعفة . وقد أخرج الطبري من طريق سعيد عن قتادة في هذه القصة قال : فأنزل الله تعالى ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره ﴾ قال : فذكر لنا أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال : وما يغني عنه قميصي من الله ، وإني لأرجو أن يسلم بذلك ألف من قومه .

**قوله ( فأنزل الله تعالى : ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره )** زاد عن مسدد في حديثه عن يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر في آخره « فترك الصلاة عليهم » أخرجه ابن أبي حاتم عن أبيه عن مسدد وحماد بن زاذان عن يحيى ، وقد أخرجه البخاري في الجنائز عن مسدد بدون هذه الزيادة ، وفي حديث ابن عباس « فصلى عليه ثم انصرف ، فلم يمكث إلا يسيراً حتى نزلت » زاد ابن إسحق في المغازي قال حدثني الزهري بسنده في ثاني حديثي الباب قال « فما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على منافق بعده حتى قبضه الله » ومن هذا الوجه أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرجه الطبري من وجه آخر عن ابن إسحق فزاد فيه « ولا قام على قبره » وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال « لما نزلت ﴿ استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ﴾ قال النبي صلى الله عليه وسلم : لأزيدن على السبعين ، فأنزل الله تعالى ﴿ سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم فلن يغفر الله لهم ﴾ ورجاله ثقات مع إرساله ، ويحتمل أن تكون الآيتان معاً نزلتا في ذلك .

الحديث الثاني . **قوله ( حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل ، وقال غيره حدثني الليث حدثني عقيل )** كذا وقع هنا ، والغير المذكور هو أبو صالح كاتب الليث واسمه عبد الله بن صالح أخرجه الطبري عن المثني بن معاذ عنه عن الليث قال حدثني عقيل .

**قوله ( لما مات عبد الله بن أبي بن سلول )** بفتح المهملة وضم اللام وسكون الواو بعدها لام هو اسم امرأة ، وهي والددة عبد الله المذكور وهي خزاعية ، وأما هو فمن الخزرج أحد قبيلتي الأنصار ، وابن سلول يقرأ بالرفع لأنه صفة عبد الله لا صفة أبيه .

**قوله ( فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : أخر عني )** أي كلامك ، واستشكل الداودي تبسمه صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة مع ما ثبت أن ضحكه صلى الله عليه وسلم كان تبسماً ولم يكن عند شهود الجنائز يستعمل ذلك ، وجوابه أنه عبر عن طلاقة وجهه بذلك تأنيساً لعمر وتطبيقاً لقلبه كالمعتذر عن ترك قبول كلامه ومشورته .



**قوله** ( إن زدت على السبعين يغفر له ) كذا للأكثر يغفر بسكون الراء جواباً للشرط ، وفي رواية الكشميهني يغفر له بقاء وبلفظ الفعل الماضي وضم أوله والراء مفتوحة ، والأول أوجه .

**قوله** ( فعجبت بعد ) بضم الدال ( من جرأت ) بضم الجيم وسكون الراء بعدها همزة أى إقدامى عليه ، وقد بينا توجيه ذلك .

**قوله** ( والله ورسوله أعلم ) ظاهره أنه قول عمر ، ويحتمل أن يكون قول ابن عباس ، وقد روى الطبرى من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس في نحو هذه القصة « قال ابن عباس فالله أعلم أى صلاة كانت ، وما خادع محمد أحداً قط » وقال بعض الشراح يحتمل أن يكون عمر ظن أن النبي صلى الله عليه وسلم حين تقدم للصلاة على عبد الله بن أبى كان ناسياً لما صدر من عبد الله بن أبى وتعقب بما في السياق من تكرير المراجعة فهي دافعة لاحتمال النسيان ، وقد صرح في حديث الباب بقوله « فلما أكرثت عليه قال » فدل على أنه كان ذاكرة .

**باب** قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ﴾

٤٤٨٧ - حدثني إبراهيم بن المنذر قال نا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : [٤٦٧٢]

لما توفي عبد الله بن أبي جاء ابنه عبد الله بن عبد الله إلى رسول الله صلى الله عليه فاعطاه قميصه ، فأمره أن يكفنه فيه ، ثم قام يصلي عليه ، فأخذ عمر بن الخطاب بثوبه فقال : تصلي عليه وهو منافق ، وقد نهاك الله أن تستغفر لهم ؟ قال : إنما خيرني الله - أو أخبرني الله - فقال : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ فقال : « سأزيده على سبعين » . قال فصلي عليه رسول الله صلى الله عليه وصلينا معه ، ثم أنزل عليه : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ﴾ .

**قوله** ( باب ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره ) ظاهر الآية أنها نزلت في جميع المنافقين . لكن ورد ما يدل على أنها نزلت في عدد معين منهم ، قال الواقدي « أنبأنا معمر عن الزهري قال : قال حذيفة قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني مسر إليك سرا فلا تذكره لأحد ، إني نهيت أن أصلي على فلان وفلان رهط ذوى عدد من المنافقين ؛ قال فلذلك كان عمر إذا أراد أن يصلي على أحد استتبع حذيفة ، فإن مشى معه وإلا لم يصل عليه » ومن طريق أخرى عن جبير بن مطعم أنهم اثني عشر رجلاً ، وقد تقدم حديث حذيفة قريباً أنه لم يبق منهم غير رجل واحد . ولعل الحكمة في اختصاص المذكورين بذلك أن الله علم أنهم يموتون على الكفر ، بخلاف من سواهم فإنهم تابوا . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من وجه آخر ، وقوله فيه « إنما خيرني الله أو أخبرني الله » كذا وقع بالشك ، والأول بمعجمة مفتوحة وتحتانية ثقيلة من التخيير والثاني بموحدة من الإخبار ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق إسماعيل بن أبى أويس عن أبى ضمرة الذى أخرجه البخارى من طريقه بلفظ « إنما خيرني الله » بغير شك ، وكذا في أكثر الروايات بلفظ التخيير أى بين الاستغفار وعدمه كما تقدم ، واستشكل فهم التخيير من الآية حتى أقدم جماعة من الأكابر على الطعن في صحة هذا الحديث مع كثرة طرقه واتفاق الشيخين وسائر الذين خرجوا الصحيح على

تصحيحه ، وذلك ينادى على منكرى صحته بعدم معرفة الحديث وقلة الاطلاع على طرقه ، قال ابن المنير : مفهوم الآية زلت فيه الأقدام ، حتى أنكر القاضي أبو بكر صحة الحديث وقال : لا يجوز أن يقبل هذا ولا يصح أن الرسول قاله انتهى . ولفظ القاضي أبى بكر الباقلانى فى « التريب » : هذا الحديث من أخبار الآحاد التى لا يعلم ثبوتها . وقال إمام الحرمين فى « مختصره » : هذا الحديث غير مخرج فى الصحيح . وقال فى « البرهان » : لا يصححه أهل الحديث . وقال الغزالى فى « المستصفى » : الأظهر أن هذا الخبر غير صحيح . وقال الداودى الشارح : هذا الحديث غير محفوظ . والسبب فى إنكارهم صحته ما تقرر عندهم مما قدمناه ، وهو الذى فهمه عمر رضى الله عنه من حمل « أو » على التسوية لما يقتضيه سياق القصة ، وحمل السبعين على المبالغة . قال ابن المنير : ليس عند أهل البيان تردد أن التخصيص بالعدد فى هذا السياق غير مراد انتهى . وأيضاً فشرط القول بمفهوم الصفة وكذا العدد عندهم مماثلة المنطوق للمسكوت وعدم فائدة أخرى وهنا للمبالغة فائدة واضحة ، فأشكك قوله سأزيد على السبعين مع أن حكم ما زاد عليها حكمها . وقد أجاب بعض المتأخرين عن ذلك بأنه إنما قال « سأزيد على السبعين » استالة لقلوب عشيرته . لا أنه أراد إن زاد على السبعين يغفر له ، ويؤيده تردده فى ثانى حديثى الباب حيث قال « لو أعلم أنى إن زدت على السبعين يغفر له لزدت » لكن قدمنا أن الرواية ثبتت بقوله « سأزيد » ووعدته صادق ، ولا سيما وقد ثبت قوله « لأزيدن » بصيغة المبالغة فى التأكيد . وأجاب بعضهم باحتمال أن يكون فعل ذلك استصحاباً للحال ، لأن جواز المغفرة بالزيادة كان ثابتاً قبل مجئ الآية فجاز أن يكون باقياً على أصله فى الجواز ، وهذا جواب حسن ، وحاصله أن العمل بالبقاء على حكم الأصل مع فهم المبالغة لا يتنافيان ، فكأنه جوز أن المغفرة تحصل بالزيادة على السبعين لا أنه جازم بذلك ، ولا يخفى ما فيه . وقيل إن الاستغفار يتنزل منزلة الدعاء ، والعبد إذا سأل ربه حاجة فسأله إياه يتنزل منزلة الذكر لكنه من حيث طلب تعجيل حصول المطلوب ليس عبادة ، فإذا كان كذلك والمغفرة فى نفسها ممكنة ، وتعلق العلم بعدم نفعها لا يغير ذلك ، فيكون طلبها لا لغرض حصولها بل لتعظيم المدعو فإذا تعذرت المغفرة غرض الداعى عنها ما يليق به من الثواب أو دفع السوء كما ثبت فى الخبر ، وقد يحصل بذلك عن المدعو لهم تخفيف كما فى قصة أبى طالب . هذا معنى ما قاله ابن المنير وفيه نظر لأنه يستلزم مشروعية طلب المغفرة لمن تستحيل المغفرة له شرعاً وقد ورد إنكار ذلك فى قوله تعالى ﴿ ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ﴾ ووقع فى أصل هذه القصة إشكال آخر وذلك أنه صلى الله عليه وسلم أطلق أنه خير بين الاستغفار لهم وعدمه بقوله تعالى ﴿ استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ﴾ وأخذ بمفهوم العدد من السبعين فقال « سأزيد عليها » مع أنه قد سبق قبل ذلك بمدة طويلة نزول قوله تعالى ﴿ ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى ﴾ فإن هذه الآية كما سيأتى فى تفسير هذه السورة قريباً نزلت فى قصة أبى طالب حين قال صلى الله عليه وسلم « لأستغفرن لك ما لم أنه عنك » فنزلت ، وكانت وفاة أبى طالب بمكة قبل الهجرة اتفاقاً وقصة عبد الله بن أبى هذيل فى السنة التاسعة من الهجرة كما تقدم ، فكيف يجوز مع ذلك الاستغفار للمنافقين مع الجزم بكفرهم فى نفس الآية ؟ وقد وقفت على جواب لبعضهم عن هذا حاصله أن المنهى عنه استغفار ترجى إجابته حتى يكون مقصوده تحصيل المغفرة لهم كما فى قطعة أبى طالب ، بخلاف الاستغفار لمثل عبد الله بن أبى هذيل فإنه استغفار لقصد تطيب قلوب من بقى منهم ، وهذا الجواب ليس بمرضى عندى . ونحوه قول الزمخشري فإنه قال : فإن قلت كيف خفى على أفصح الخلق وأخبرهم بأساليب الكلام وتمثيلاته أن المراد بهذا العدد أن الاستغفار ولو كثر لا يجدى ، ولا سيما وقد تلاه قوله ﴿ ذلك

بأنهم كفروا بالله ورسوله ﷺ الآية ، فبين الصارف عن المغفرة لهم ؟ قلت : لم يخف عليه ذلك ، ولكنه فعل ما فعل وقال ما قال إظهاراً لغاية رحمته ورأفته على من بعث إليه ، وهو كقول إبراهيم عليه السلام ﷺ « ومن عصاني فإنك غفور رحيم » وفي إظهار النبي صلى الله عليه وسلم الرأفة المذكورة لطف بأمته ، وباعث على رحمة بعضهم بعضاً انتهى . وقد تعقبه ابن المنير وغيره وقالوا لا يجوز نسبة ما قاله إلى الرسول ، لأن الله أخبر أنه لا يغفر للكفار ، وإذا كان لا يغفر لهم فطلب المغفرة لهم مستحيل ، وطلب المستحيل لا يقع من النبي صلى الله عليه وسلم . ومنهم من قال : إن النهي عن الاستغفار لمن مات مشركاً لا يستلزم النهي عن الاستغفار لمن مات مظهراً للإسلام ، لاحتمال أن يكون معتقده صحيحاً . وهذا جواب جيد ، وقد قدمت البحث في هذه الآية في كتاب الجنائز . والترجيح أن نزولها كان مترخياً عن قصة أوى طالب جداً ، وأن الذي نزل في قصته ﷺ « إنك لا تهدي من أحببت » وحررت دليل ذلك هناك ، إلا أن في بقية هذه الآية من التصريح بأنهم كفروا بالله ورسوله ما يدل على أن نزول ذلك وقع مترخياً عن القصة ، ولعل الذي نزل أولاً وتمسك النبي صلى الله عليه وسلم به قوله تعالى « استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ، إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم » ﷺ إلى هنا خاصة ، ولذلك اقتصر في جواب عمر على التخيير وعلى ذكر السبعين ، فلما وقعت القصة المذكورة كشف الله عنهم الغطاء ، وفضحهم على رؤوس الملأ ، ونادى عليهم بأنهم كفروا بالله ورسوله . ولعل هذا هو السر في اقتصار البخاري في الترجمة من هذه الآية على هذا القدر إلى قوله ﷺ « فلن يغفر الله لهم » ولم يقع في شيء من نسخ كتابه تكميل الآية كما جرت به العادة من اختلاف الرواة عنه في ذلك . وإذا تأمل المتأمل المنصف وجد الحامل على من رد الحديث أو تعسف في التأويل ظنه بأن قوله ﷺ « ذلك بأنهم كفروا بالله ورسوله » ﷺ نزل مع قوله ﷺ « استغفر لهم » ﷺ أى نزلت الآية كاملة ، لأنه لو فرض نزولها كاملة لاقترن بالنهي العلة وهى صريحة في أن قليل الاستغفار وكثير لا يجدى ، وإلا فإذا فرض ما حررته أن هذا القدر نزل مترخياً عن صدر الآية ارتفع الإشكال ، وإذا كان الأمر كذلك فحجة المتمسك من القصة بمفهوم العدد صحيح ، وكون ذلك وقع من النبي صلى الله عليه وسلم متمسكاً بالظاهر على ما هو المشروع في الأحكام إلى أن يقوم الدليل الصارف عن ذلك لا إشكال فيه ، فله الحمد على ما ألهم وعلم . وقد وقفت لأوى نعيم الحافظ صاحب « حلية الأولياء » على جزء جمع فيه طرق هذا الحديث وتكلم على معانيه فلخصته ، فمن ذلك أنه قال : وقع في رواية أوى أسامة وغيره عن عبيد الله العمري في قول عمر « أتصلى عليه وقد نهاك الله عن الصلاة على المنافقين » ولم يبين محل النهي ، فوقع بيانه في رواية أوى ضمرة عن العمري ، وهو أن مراده بالصلاة عليهم الاستغفار لهم ولفظه « وقد نهاك الله أن تستغفر لهم » قال وفي قول ابن عمر « فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلينا معه » أن عمر ترك رأى نفسه وتابع النبي صلى الله عليه وسلم ، ونبه على أن ابن عمر حمل هذه القصة عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير واسطة ، بخلاف ابن عباس فإنه إنما حملها عن عمر إذ لم يشهداها . قال : وفيه جواز الشهادة على المرء بما كان عليه حياً وميتاً ، لقول عمر « إن عبد الله منافق » ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم قوله . ويؤخذ أن المنهى عنه من سب الأموات ما قصد به الشتم لا التعريف ، وأن المنافق تجري عليه أحكام الإسلام الظاهرة ، وأن الإعلام بوفاة الميت مجرداً لا يدخل في النعى المنهى عنه . وفيه جواز سؤال الموسر من المال من ترجى بركته شيئاً من ماله لضرورة دينية . وفيه رعاية الحى المطيع بالإحسان إلى الميت العاصي . وفيه التكفين بالخييط ، وجواز تأخير البيان عن وقت النزول إلى وقت الحاجة ، والعمل بالظاهر إذا كان النص محتملاً . وفيه جواز تنبيه المفضول للفاضل على ما يظن أنه سها عنه ،

وتبنيه الفاضل المفضول على ما يشكل عليه ، وجواز استفسار السائل المسئول وعكسه عما يحتمل ما دار بينهما ، وفيه جواز التبسم في حضور الجنائز عند وجود ما يقتضيه . وقد استحَب أهل العلم عدم التبسم من أجل تمام الخشوع ، فيستثنى منه ما تدعو إليه الحاجة ، وبالله التوفيق

**باب قوله :** ﴿ سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لَتُعَرِّضُوا عَنْهُمْ ﴾ الآية

[٤٦٧٣] ٤٤٨٨ - حدثنا يحيى قال نا الليث عن عُقيل عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله أن عبد الله ابن كعب قال : سمعتُ كعب بن مالك حين تخلف عن تبوك : والله ما أنعم الله علي من نعمة بعد إذ هداني أعظم من صدقي رسول الله صلى الله عليه أن لا أكون كذبتُهُ فأهلك كما هلك الذين كذبوا حين أنزل الوحي : ﴿ سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ الْفَاسِقِينَ ﴾ .

**قوله ( باب قوله )** ﴿ سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لَتُعَرِّضُوا عَنْهُمْ ﴾ الآية ( سقط ﴿ لكم ﴾ من رواية الأصيلي والصواب إثباتها . ثم ذكر فيه طرفاً من حديث كعب بن مالك الطويل في قصة توبته يتعلق بالترجمة ، وقوله فيه « ما أنعم الله على من نعمة » كذا للأكثر وللمستمل وحده « على عبد نعمة » والأول هو الصواب ، وقد سبق شرح الحديث بطوله في كتاب المغازي .

**باب قوله تعالى :** ﴿ يَحْلِفُونَ لَكُمْ لَتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ الْفَاسِقِينَ ﴾

**قوله ( باب قوله )** يحلفون لكم لترضوا عنهم فإن ترضوا عنهم — إلى قوله — الفاسقين ( كذا ثبت لأبي ذر وحده الترجمة بغير حديث ، وسقطت للباقيين . وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد أنها نزلت في المنافقين

**باب قوله :** ﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ ﴾

[٤٦٧٤] ٤٤٨٩ - حدثنا مؤمل قال نا إسماعيل بن إبراهيم قال نا عوف قال نا أبو رجاء قال نا سمرة بن جندب قال : قال رسول الله صلى الله عليه لنا : أتاني الليلة آتيان ابتعثاني ، فانتبهنا إلى مدينة مبنية بلبن ذهب ولبن فضة ، فتلقانا رجال شطرنج من خلقهم كأحسن ما أنت راء وشطرنج كأقبح ما أنت راء قالوا لهم : اذهبوا فقعوا في ذلك النهر ، فوقعوا فيه ، ثم رجعوا إلينا قد ذهب ذلك السوء عنهم فصاروا في أحسن صورة . قالوا لي : هذه جنة عدن ، وهذا منزلُك . قالوا : أما القوم الذين كانوا شطرنج منهم حسن وشطرنج منهم قبيح فإنهم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً ، تجاوز الله عنهم .

**قوله ( باب قوله )** ﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ ﴾ ( الآية كذا لأبي ذر ، وساق غيره الآية إلى ﴿ رحم ﴾ وذكر فيه طرفاً من حديث سمرة بن جندب في المنام الطويل ، وسيأتي بتمامه مع شرحه في التعبير .

**قوله ( حدثنا مؤمل )** زاد في رواية الأصيلي وغيره « هو ابن هشام » وإسماعيل بن إبراهيم هو المعروف بابن علي . وقوله فيه « كانوا شطرنج منهم حسن » قيل الصواب « حسناً » لأنه خير كان ، وخرجه على أن كان تامة

وشطر وحسن مبتدأ وخبره

باب قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾

٤٤٩٠- حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أنا عبد الرزاق قال نا معمر عن الزهري عن سعيد بن

المسيب عن أبيه قال: لما حضرت أبا طالب الوفاة دخل النبي صلى الله عليه وعنده أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية، فقال النبي صلى الله عليه: «أي عم، قل لا إله إلا الله، أحاج لك بها عند الله». فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية: يا أبا طالب، أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فقال النبي صلى الله عليه: «لأستغفرن لك ما لم أنه عنك»، فنزلت ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ الآية.

قوله (باب قوله ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين) ذكر فيه حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في قصة وفاة أبي طالب، وقد سبق شرحه في كتاب الجنائز، ويأتي الإلام بشيء منه في تفسير القصص إن شاء الله تعالى

باب قوله: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ الآية

٤٤٩١- حدثنا أحمد بن صالح قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس... ح. قال أحمد ونا عنبسة

قال نا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عبد الرحمن بن كعب قال أخبرني عبد الله بن كعب - وكان قائداً كعب من بني حنيفة - سمعت كعب بن مالك في حديثه ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا﴾ قال في آخر حديثه: إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله ورسوله، فقال النبي صلى الله عليه: «أمسك بعض مالك، فهو خير لك».

قوله (باب قوله ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ الآية) كذا لأبي ذر وساق غيره الآية إلى ﴿رحيم﴾ ذكر فيه طرفاً من حديث كعب الطويل في قصة توبته. وقد سبق شرحه مستوفى في كتاب المغازي، والقدر الذي اقتصر عليه هنا أيضاً في الوصايا، وقوله هنا «حدثنا أحمد بن صالح حدثني ابن وهب أخبرني يونس. قال أحمد وحدثنا عنبسة حدثنا يونس» مراده أن أحمد بن صالح روى هذا الحديث عن شيخين عن يونس، لكن فرقهما لاختلاف الصيغة. ثم إن ظاهره أن السند عنهما متحد، ليس كذلك لأن في رواية ابن وهب، أن شيخ ابن شهاب هنا هو عبد الرحمن بن كعب كما في رواية عنبسة، وليس كذلك بل هو في رواية ابن وهب عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، كذلك أخرجه النسائي عن سليمان بن داود المهري عن ابن وهب، ولعل البخاري بناء على أن عبد الرحمن نسب لجدته فتحد الروايتان به على ذلك الحافظ أبو علي الصدفي فيما قرأته بخطه بهامش نسخته. قلت: قد أفرد البخاري رواية ابن وهب بهذا الإسناد في التذرع، فوقع في رواية أبي ذر «عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب» وإنما أخرج النسائي بعض الحديث، وقد وجدت بعض الحديث أيضاً في سنن أبي داود عن سليمان بن داود شيخ البخاري فيه كما في النسائي، وعن أبي الطاهر بن السرح عن ابن وهب كذلك

## ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ الآية

[٤٦٧٧] ٤٤٩٢ - حدثنا محمد بن أحمد بن أبي شعيب قال نا موسى بن أعين قال نا إسحاق بن راشد نا الزهري حدثه قال أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه قال سمعت أبي كعب بن مالك وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم: أنه لم يتخلف عن رسول الله صلى الله عليه في غزوة غزاهما قط غير غزوتين: غزوة العسرة وغزوة بدر. قال: فأجمعت صدق رسول الله صلى الله عليه، وكان قلما يقدم من سفر سافره إلا ضحى، وكان يبدأ بالمسجد فيركع ركعتين، ونهى النبي صلى الله عليه عن كلامي وكلام صاحبي، ولم ينه عن كلام أحد من المتخلفين غيرنا، فاجتنب الناس كلامنا، فلبثت كذلك حتى طال علي الأمر، وما من شيء أهم إلي من أن أموت فلا يصلي علي النبي صلى الله عليه، أو يموت رسول الله صلى الله عليه فأكون من الناس بتلك المنزلة فلا يكلمني أحد منهم ولا يصلي علي، فأنزل الله عز وجل توبتنا علي نبيه صلى الله عليه حين بقي الثلث الآخر من الليل ورسول الله صلى الله عليه عند أم سلمة، وكانت أم سلمة محسنة في شأني، معينة في أمري، فقال رسول الله صلى الله عليه: «يا أم سلمة، تيب علي كعب». قالت: أفلا أرسل إليه فأبشره؟ قال: «إذا يحطمكم الناس فيمنعونكم النوم سائر الليلة». حتى إذا صلى رسول الله صلى الله عليه صلاة الفجر آذن بتوبة الله علينا، وكان إذا استبشر استنار وجهه حتى كأنه قطعة من القمر. وكنا أيها الثلاثة الذين خُلِفُوا خلفنا عن الأمر الذي قبل من هؤلاء الذين اعتذروا حين أنزل الله لنا التوبة، فلما ذكر الذين كذبوا رسول الله صلى الله عليه من المتخلفين واعتذروا بالباطل ذكروا بشراً ما ذكر به أحد. قال الله عز وجل: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ تُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ تَبَّأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ الآية.

قوله ( وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى اذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت الآية ) كذا لأبي ذر ، ساق غيره إلى ﴿ الرحيم ﴾ .

قوله ( حدثني محمد حدثنا أحمد بن أبي شعيب ) كذا للأكثر ، وسقط محمد من رواية ابن السكن فصار للبخاري عن أحمد بن أبي شعيب بلا واسطة، وعلى قول الأكثر فاختلف في محمد فقال الحاكم هو محمد بن النضر النيسابوري ، يعني الذي تقدم ذكره في تفسير الأنفال ، وقال مرة هو محمد بن إبراهيم البوشنجي لأن هذا الحديث وقع له من طريقه . وقال أبو علي الغساني : هو الذهلي ، وأيد ذلك أن الحديث في « علل حديث الزهري للذهلي » عن أحمد بن أبي شعيب ، والبخاري يستمد منه كثيراً ، وهو يهمل نسبه غالباً . وأما أحمد بن أبي شعيب فهو الحارثي نسبه المؤلف إلى جده ، وأسم أبيه عبد الله بن مسلم وأبو شعيب كنية مسلم لا كنية عبد الله وكنية أحمد أبو الحسن ، وهو ثقة باتفاق وليس له في البخاري سوى هذا الموضع . ثم ذكر المصنف قطعاً من قصة توبة كعب بن مالك ، وقد تقدم شرحه مستوفى في المغازي . وقوله « فلا يكلمني أحد منهم ولا يصلي علي » في رواية الكشميهني « ولا يسلم » وحكى عياض أنه وقع لبعض الرواة « فلا يكلمني أحد منهم

ولا يسلمني « واستبعده لأن المعروف أن السلام إنما يتعدى بحرف جر ، وقد يوجه بأن يكون اتباعاً ، أو يرجع إلى قول من فسر السلام بأن معناه أنت مسلم مني . وقوله « وكانت أم سلمة معنية في أمري » كذا للأكثر بفتح الميم وسكون المهملة وكسر النون بعدها تحتانية ثقيلة من الاعتناء ، وفي رواية الكشميهني « معينة » بضم الميم وكسر العين وسكون التحتانية بعدها نون من العون . والأول أنسب . وقوله « يحطمكم » في رواية أبي ذر عن الكشميهني والمستمل « يحطفكم » .

ب) ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾

[٤٦٧٨] ٤٤٩٣ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله ابن كعب بن مالك أن عبد الله بن كعب بن مالك - وكان قائد كعب بن مالك - قال : سمعت كعب بن مالك يحدث حين تخلف عن قصة تبوك ، فوالله ما أعلم أحداً أبلاه الله في صدق الحديث أحسن مما أبلاني ، ما تعمدت منذ ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله إلى يومي هذا كذباً ، وأنزل الله على رسوله : ﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ .

قوله ( باب يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ) ذكر فيه طرفاً مختصراً من قصة توبة كعب أيضاً

ب) قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ ﴾ الآية

[٤٦٧٩] ٤٤٩٤ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني ابن السباق أن زيد بن ثابت الأنصاري - وكان ممن يكتب الوحي - قال : أرسل إلي أبو بكر مقتل أهل اليمامة وعنده عمر فقال أبو بكر : إن عمر أتاني فقال : إن القتل قد استحر يوم اليمامة بالناس ، وإنني أخشى أن يستحضر القتل بالقراء في المواطن فيذهب كثير من القرآن إلا أن تجمعه ، وإنني لأرى أن يجمع القرآن . قال أبو بكر : فقلت لعمر : كيف أفعَل شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ فقال عمر : هو والله خير . فلم يزل عمر يرجعني فيه حتى شرح الله لذلك صدري ، ورأيت الذي رأى عمر - قال زيد بن ثابت : وعمر جالس عنده لا يتكلم - فقال أبو بكر : إنك رجل شاب عاقل ولا نهملك ، كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وآله . فتبع القرآن فاجمعه . فوالله لو كلفني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن . قلت كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ فقال أبو بكر : هو والله خير . فلم أزل أراجع حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر ، فقمت فتبع القرآن أجمعه من الرقاع والأكتاف والعُسب وصدور الرجال ، حتى وجدت من سورة التوبة آيتين مع خزيمة الأنصاري لم أجدهما مع أحدٍ غيره . ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ إلى آخرها . وكانت الصحف التي جمع فيها القرآن عند أبي بكر حتى توفاه الله ، ثم عند عمر حتى توفاه الله ، ثم عند حفصة بنت عمر ، تابعه عثمان بن عمر والليث ابن سعد عن يونس عن ابن شهاب . وقال الليث : حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب وقال مع أبي

خزيمۃ الأنصاري. وقال موسى عن إبراهيم قال ابن شهاب مع أبي خزيمۃ. وتابعه يعقوب بن إبراهيم عن أبيه. وقال أبو ثابت نا إبراهيم وقال : مع خزيمۃ أو أبي خزيمۃ.

قوله ( باب قوله ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم ﴾ الآية ) كذا لأبي ذر ، وسباق غيره إلى ﴿ رءوف رحيم ﴾ .

قوله ( من الرأفة ) ثبت هذا لغير أبي ذر ، وهو كلام أبي عبيد ، قال في قوله تعالى ﴿ إن الله بالناس لرءوف رحيم ﴾ هو فعول من الرأفة ، وهي أشد الرحمة

قوله ( أخبرني ابن السباق ) بمهملة وتشديد الموحدة ، اسمه عبيد ، وسيأتي شرح الحديث مستوفى في فضائل القرآن ، وتقدم في أوائل الجهاد التنبيه على اختلاف عبيد بن السباق وخارجه بن زيد في تعيين الآية .

قوله ( تابعه عثمان بن عمر والليث بن سعد عن يونس عن ابن شهاب ) أما متابعة عثمان بن عمر فوصلها أحمد وإسحق في مسنديهما عنه ، وأما متابعة الليث عن يونس فوصلها المؤلف في فضائل القرآن وفي التوحيد .

قوله ( وقال الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب وقال : مع أبي خزيمۃ ) يريد أن الليث فيه شيخاً آخر عن ابن شهاب ، وأنه رواه عنه بإسناده المذكور لكن خالف في قوله « مع خزيمۃ الأنصاري » فقال « مع أبي خزيمۃ » ورواية الليث هذه وصلها أبو القاسم البغوي في « معجم الصحابة » من طريق أبي صالح كاتب الليث عنه به .

قوله ( وقال موسى عن إبراهيم حدثنا ابن شهاب وقال مع أبي خزيمۃ ، وتابعه يعقوب بن إبراهيم عن أبيه ) أما موسى فهو ابن إسماعيل ، وأما إبراهيم فهو ابن سعد ، ويعقوب هو ولده ، ومتابعة موسى وصلها المؤلف في فضائل القرآن ، وقال في آية التوبة « مع أبي خزيمۃ » وفي آية الأحزاب « مع خزيمۃ بن ثابت الأنصاري » وما ننبه عليه أن آية التوبة وجدها زيد بن ثابت لما جمع القرآن في عهد أبي بكر ، وآية الأحزاب وجدها لما نسخ المصاحف في عهد عثمان ، وسيأتي بيان ذلك واضحاً في فضائل القرآن . وأما رواية يعقوب بن إبراهيم فوصلها أبو بكر بن أبي داود في « كتاب المصاحف » من طريقه ، وكذا أخرجهما أبو يعلى من هذا الوجه لكن باختصار ، ورواها الذهلي في « الزهريات » عنه لكن قال « مع خزيمۃ » وكذا أخرجه الجوزقي من طريقه .

قوله ( وقال أبو ثابت حدثنا إبراهيم وقال : مع خزيمۃ أو أبي خزيمۃ ) فأما أبو ثابت فهو محمد بن عبيد الله المدني ، وأما إبراهيم فهو ابن سعد ، ومراده أن أصحاب إبراهيم بن سعد اختلفوا فقال بعضهم « مع أبي خزيمۃ » وقال بعضهم « مع خزيمۃ » وشك بعضهم والتحقيق ما قدمناه عن موسى بن إسماعيل أن آية التوبة مع أبي خزيمۃ آية الأحزاب مع خزيمۃ وستكون لنا عودة إلى تحقيق هذا في تفسير سورة الأحزاب إن شاء الله تعالى . ورواية أبي ثابت المذكورة وصلها المؤلف في الأحكام بالشك كما قال

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة يونس عليه السلام

وقال ابن عباس : ﴿ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ ﴾ : فنبت بالماء من كل لون . وقال زيد بن أسلم : ﴿ أَنْ لَّهُمْ



قَدَمَ صَدَقٍ : محمد صلى الله عليه . وقال مجاهد : خير . يقال : ﴿ دَعَاؤُهُمْ ﴾ : دعاؤهم . ﴿ أُحِيطَ بِهِمْ ﴾ : دنوا من الهلكة ، ﴿ وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ﴾ . وقال مجاهد : ﴿ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ ﴾ : قول الإنسان لولده وماله إذا غضب : اللَّهُمَّ لَا تُبَارِكْ فِيهِ وَالْعَنَهُ . ﴿ لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجْلَهُمْ ﴾ : لأهلك من دعا عليه فلا ماته . ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ ﴾ : مغفرة ورضوان ، وقال غيره : النظر إلى وجهه . ﴿ الْكِبْرِيَاءُ ﴾ : المُلْكُ . ﴿ فَاتَّبَعَهُمْ ﴾ واتبعتهم : واحد . ﴿ عَدَوًّا ﴾ : من العدوان .

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم — سورة يونس ) آخر أبو ذر البسملة .

قوله ( وقال ابن عباس فاختلفت فنبت بالماء من كل لون ) وصله ابن جرير من طريق آخر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله ﴿ إِنَّمَا مِثْلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ ﴾ قال : اختلط فنبت بالماء كل لون مما يأكل الناس كالحنطة والشعير وسائر حبوب الأرض .

قوله ( وقالوا اتخذ الله ولداً سبحانه هو الغنى ) كذا ثبت هذا لغير أبي ذر ترجمة خالية من الحديث ، ولم أر في هذه الآية حديثاً مسنداً ، ولعله أراد أن يخرج فيها طريقاً للحديث الذى فى التوحيد مما يتعلق بدم من زعم ذلك فيبض له .

قوله ( وقال زيد بن أسلم ) أن لهم قدم صدق عند ربهم ﴿ محمد صلى الله عليه وسلم ، وقال مجاهد خير ) أما قول زيد بن أسلم فوصله ابن جرير من طريق ابن عيينة عنه بهذا الحديث ، وهو فى تفسير ابن عيينة « أخبرت عن زيد بن أسلم » وأخرج الطبرى من طريق الحسن وقتادة قال « محمد صلى الله عليه وسلم شفيع لهم » وهذا وصله ابن مردويه من حديث على ومن حديث أبى سعيد بإسنادين ضعيفين ، وأما قول مجاهد فوصله الفريرى من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد فى قوله تعالى ﴿ وبشر الذين آمنوا أن لهم قدم صدق ﴾ قال : خير . وروى ابن جرير من وجه عن مجاهد فى قوله ﴿ قدم صدق ﴾ قال : صلاتهم وصومهم وصدقهم وتسبيحهم ، ولا تنافى بين القولين . ومن طريق الربيع بن أنس ﴿ قدم صدق ﴾ أى ثواب صدق . ومن طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ أن لهم قدم صدق ﴾ قال سبقت لهم السعادة فى الذكر الأول ، ورجح ابن جرير قول مجاهد ومن تبعه العرب لفلان قدم صدق فى كذا أى قدم فيه خير ، أو قدم سوء فى كذا أى قدم فيه شر . وجزم أبو عبيدة بأن المراد بالقدم السابقة . وروى الحاكم من طريق أنس عن أبى بن كعب فى قوله ﴿ قدم صدق ﴾ قال سلف صدق ، وإسناده حسن .

( تنبيه ) : ذكر عياض أنه وقع فى رواية أبى ذر « وقال مجاهد بن جبير » قال وهو خطأ . قلت لم أره فى النسخة التى وقعت لنا من رواية أبى ذر إلا على الصواب كما قدمته ، ذكر ابن التين أنها وقعت كذلك فى رواية الشيخ أبى الحسن يعنى القابسى ، ومجاهد بن جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة ، لكن المراد هنا أنه فسر القدم بالخير ولو كان وقع بزيادة ابن مع التصحيف لكان عارياً عن ذكر القول المنسوب لمجاهد فى تفسير القدم .

قوله ( يقال تلك آيات يعنى هذه أعلام القرآن ومثله ) حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم ﴿ المعنى بكم ) هذا وقع لغير أبى ذر ، وسيأتى للجميع فى التوحيد . وقائل ذلك هو أبو عبيدة بن المثنى ، وفى تفسير السدى آيات الكتاب الأعلام ، والجامع بينهما أن فى كل منهما صرف الخطاب عن الغيبة إلى الحضور وعكسه .

**قوله ( دعواهم دعاؤهم )** هو قول أبى عبيدة ، قاله فى معنى قوله ﴿ دعواهم فيها سبحانهك اللهم ﴾ وروى الطبرى من طريق الثورى قال فى قوله « دعواهم فيها قال : إذا أرادوا الشيء قالوا اللهم فيأتهم ما دعوا به ، ومن طريق ابن جريج قال : أخبرت ، فذكر نحوه وسياقه أتم ، وكل هذا يؤيد أن معنى ﴿ دعواهم ﴾ دعاؤهم لأن اللهم معناها يا الله أو معنى الدعوى العبادة أى كلامهم فى الجنة هذا اللفظ بعينه .

**قوله ( أحيط بهم دنوا من الهلكة ، أحاطت به خطيئته )** قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ وظنوا أنهم أحيط بهم ﴾ أى دنوا للهلكة ، يقال قد أحيط به أى أنه لهالك انتهى . وكأنه من إحاطة العدو بالقوم ، فإن ذلك يكون سبباً للهلاك غالباً لجعل كناية عنه ، ولها أردفه المصنف بقوله ﴿ أحاطت به خطيئته ﴾ إشارة إلى ذلك .

**قوله ( وقال مجاهد ﴿ ولو يعجل الله للناس الشر استعجابهم بالخير ﴾ قوله الإنسان لولده وماله إذا غضب : اللهم لا تبارك فيه والعنه )** وقوله ( لقضى إليهم أجلهم أى لأهلك من دعى عليه ولأمانته ) هكذا وصله الفرياي وعبد بن حميد وغيرهما من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد فى تفسير هذه الآية ، ورواه الطبرى بلفظ مختصر قال : فلو يعجل الله لهم الاستجابة فى ذلك كما يستجاب فى الخير لأهلكهم . ومن طريق قتادة قال : هو دعاء الإنسان على نفسه وما له بما يكره أن يستجاب له ، انتهى . وقد ورد فى النهى عن ذلك حديث مرفوع أخرجه مسلم فى أثناء حديث طويل وأفرده أبو داود من طريق عبادة بن الوليد عن جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا تدعوا على أنفسكم ، ولا تدعوا على أولادكم ، ولا تدعوا على أموالكم ، لا توافقوا من الله ساعة يسأل فيها عطاء فيستجيب لكم » .

**قوله ( للذين أحسنوا الحسنى مثلها حسنى وزيادة مغفرة ورضوان )** هو قول مجاهد ، وصله الفرياي وعبد وغيرهما من طريق ابن أبى نجيح عنه .

**قوله ( وقال غيره النظر إلى وجهه )** ثبت هذا لأبى ذر وأبى الوقت خاصة ، والمراد بالغير هنا فيما أظن قتادة ، فقد أخرج الطبرى من طريق سعيد بن أبى عروبة عنه قال : الحسنى هى الجنة ، والزيادة النظر إلى وجه الرحمن ، وعند عبد الرزاق عن معمر عن قتادة . الحسنى الجنة ، والزيادة فيما بلغنا النظر إلى وجه الله . ولسعيد ابن منصور من طريق عبد الرحمن بن سابط مثله موقوفاً أيضاً . ولعبد بن حميد عن الحسن مثله . وله عن عكرمة قال ﴿ للذين أحسنوا ﴾ قالوا لا إله إلا الله ، الحسنى الجنة ، وزيادة النظر إلى وجه الله الكريم . وقد ورد ذلك فى حديث مرفوع أخرجه مسلم والترمذى وغيرهما من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبى لىلى عن صهيب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا دخل أهل الجنة الجنة نودوا إن لكم عند الله وعداً فيقولون ألم يبيض وجوهنا ويزحزحنا عن النار ويدخلنا الجنة ؟ قال فيكشف الحجاب فينظرون إليه ، فوالله ما أعطاهم شيئاً هو أحب إليهم منه » ثم قرأ ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ قال الترمذى : إنما أسنده حماد سلمة ورواه سليمان بن المغيرة عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبى لىلى . قلت : وكذا قال معمر ، أخرجه ابن

عبد الرزاق عنه ، وحماد بن زيد عن ثابت أخرجه الطبرى ، وأخرجه أيضاً من طريق أبى موسى الأشعري نحوه موقوفاً عليه ، ومن طريق كعب بن عجرة مرفوعاً قال : الزيادة النظر إلى وجه الرب ، ولكن فى إسناده ضعف ،

ومن تحديث حذيفة موقوفاً مثله ، ومن طريق أبي إسحق عن عامر بن سعد عن أبي سعد عن أبي بكر الصديق مثله وصله قيس بن الربيع وإسرائيل عنه ، ووقفه سفيان وشعبة وشريك على عامر بن سعد . وجاء في تفسير الزيادة أقوال آخر : منها قول علقمة والحسن إن الزيادة التضعيف ، ومنها قول علي : إن الزيادة غرفة من لؤلؤة واحدة لها أربعة أبواب أخرج جميع ذلك الطبري ، وأخرج عبد بن حميد رواية حذيفة ورواية أبي بكر من طريق إسرائيل أيضاً ، وأشار الطبري إلى أنه لا تعارض بين هذه الأقوال لأن الزيادة تحتل كلا منها ، والله أعلم .

**قوله ( الكبراء الملك )** هو قول مجاهد وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عنه ، وقال الفراء « قوله تكون لكما الكبراء في الأرض » لأن النبي إذا صدق صارت مقاليد أمته وملكهم إليه .

**قوله ( فاتبعهم وأتبعهم واحد )** يعني بهمة القطع والتشديد ، وبالثاني قرأ الحسن ، وقال أبو عبيدة : فاتبعهم مثل تبعهم بمعنى واحد ، وهو كردفته وأردفته بمعنى ، وعن الأصمعي : المهموز بمعنى أدرك ، وغير المهموز بمعنى مضى وراءه أدركه أو لم يدركه ، وقيل اتبعه بالتشديد في الأمر اقتدى به وأتبعه بالهمز تلاه .

**قوله ( عدواً من العدوان )** هو قول أبي عبيدة أيضاً ، وهو وما قبله نعتان منصوبان على أنهما مصدران أو على الحال أي باغين متعددين ، ويجوز أن يكونا مفعولين أي لأجل البغي والعدوان ، وقرأ الحسن بتشديد الواو وضم أوله

﴿ وَجَاوَزْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ ﴾ إِلَى : ﴿ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

﴿ نُنَجِّكَ ﴾ : نَلْقِيكَ عَلَى نَجْوَةٍ مِنَ الْأَرْضِ ، وَهُوَ النَّشْرُ : الْمَكَانُ الْمُرْتَفِعُ .

٤٤٩٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ نَا غُنْدَرٌ قَالَ نَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْمَدِينَةَ وَالْيَهُودُ تَصُومُ عَاشُورَاءَ فَقَالُوا : هَذَا يَوْمٌ ظَهَرَ فِيهِ مُوسَى عَلَى فِرْعَوْنَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لِأَصْحَابِهِ : « أَنْتُمْ أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْهُمْ ، فَصُومُوا » . [٤٦٨٠]

**قوله ( باب وجاوزنا بني إسرائيل البحر )** سقط للأكثر « باب » وساقوا الآية إلى ﴿ من المسلمين ﴾ .

**قوله ( ننجيك على نجوة من الأرض ، وهو النشر ، المكان المرتفع )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ فاليوم ننجيك ببدنك ﴾ أي نلقيك على نجوة أي ارتفاع اهـ ، والنجوة هي الربوة المرتفعة وجمعها نجا بكسر النون

والقصر ، وليس قوله ننجيك من النجاة بمعنى السلامة ، وقد قيل هو بمعناها والمراد مما وقع فيه قومك من قعر البحر ، وقيل هو (١) وقد قرأ ابن مسعود وابن السميع وغيرهما ﴿ ننجيك ﴾ بالتشديد والحاء المهملة أي نلقيك بناحية ، وورد سبب ذلك فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن التيمي عن أبيه عن أبي السليل عن قيس بن عباد أو غيره قال : قلا بنو إسرائيل لم يمت فرعون فأخرجه الله إليهم ينظرون إليه كالثور الأحمر ، وهذا موقف رجاله ثقات . وعن معمر عن قتادة قال : لما أغرق الله فرعون لم يصدق طائفة من الناس بذلك فأخرجه الله ليكون لهم عظة وآية . وروى ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس قال : فلما خرج موسى وأصحابه

(١) بياض بالأصل .

قال من تخلف من قوم فرعون : ما غرق فرعون وقومه ، ولكنهم في جزائر البحر يتصيدون . فأوحى الله إلى البحر أن لفظ فرعون عريانياً ، فلفظه عريانياً أصلع أخنس قصيراً ، فهو قوله ﴿ فاليوم ننجيك ببدنك ﴾ ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ﴿ ببدنك ﴾ قال بجسدك . ومن طريق أبي صخر المدني قال : البدن الدرع الذي كان عليه . ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس في صيام عاشوراء وقد تقدم شرحه في الصيام ، ومناسبته للترجمة قوله في بعض طرقه : ذاك يوم نجى فيه موسى وأغرق فرعون .

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة هود عليه السلام

قال ابن عباس : ﴿ عَصِيبٌ ﴾ شديد . ﴿ لَا جَرَمَ ﴾ : بلى . وقال غيره : ﴿ وَحَاقَ ﴾ : نزل ، ﴿ يَحِيقُ ﴾ : ينزل . ﴿ يَتُوسُ ﴾ : فعول من يئست . وقال مجاهد : ﴿ تَبْتَسُ ﴾ : تحزن . ﴿ يَتُونُ صُدُورَهُمْ ﴾ : شك وامتراء في الحق . ﴿ لَيْسَتْخَفُوا مِنْهُ ﴾ : من الله إن استطاعوا .

قوله ( سورة هود — بسم الله الرحمن الرحيم ) ثبتت البسملة لأبي ذر .

قوله ( قال ابن عباس : عَصِيبٌ شديد ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله ﴿ وقال هذا يوم عصيب ﴾ قال : شديد . وأخرجه الطبري من طرق عن مجاهد وقتادة وغيرهما مثله ، وقال : ومنه قول الرازي « يوم عصيب يعصب الأبطال » ويقولون : عصب يومنا يعصب عصباً أى اشتد .

قوله ( لا جرم بلى ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ لا جرم أن الله ﴾ قال أى بلى إن الله يعلم ، وقال الطبري معنى جرم أى كسب الذنب ثم كثر استعماله في موضع لا بد كقولهم لا جرم أنك ذاهب ، وفي موضع حقاً كقولك لا جرم لتقومين .

قوله ( وقال غيره وحاق نزل يحيق ينزل ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ وحاق بهم ﴾ أى نزل بهم وأصابهم .

قوله ( يتوس فعول من يئست ) هو قول أبي عبيدة أيضاً ، قال في قوله تعالى ﴿ ليتوس كفور ﴾ هو فعول من يئست .

قوله ( وقال مجاهد تبتس تحزن ) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد أيضاً قال في قوله ﴿ فلا تبتس ﴾ قال : لا تحزن ، ومن طريق قتادة وغير واحد نحوه .

قوله ( يتون صدورهم شك وامتراء في الحق ليستخفوا منه من الله إن استطاعوا ) وهو قول مجاهد أيضاً قال في قوله ﴿ ألا إنهم يتون صدورهم ﴾ قال شك وامتراء في الحق ليستخفوا من الله إن استطاعوا ، وصله الطبري من طرق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عنه ، ومن طريق معمر عن قتادة قال : أخفى ما يكون الإنسان إذا أسر في نفسه شيئاً بثوبه ، والله مع ذلك يعلم ما يسرون وما يعلنون . ومن طريق عكرمة عن ابن عباس في قوله ﴿ يتون صدورهم ﴾ الشك في الله وعمل السيئات يستغشى بثيابه ويستكن من الله ، والله يراه ويعلم ما يسر وما يعلن . والثنى يعبر به عن الشك في الحق والإعراض عنه . ومن طريق عبد الله بن شذاد أنها نزلت في

المنافقين ، كان أحدهم إذا مر برسول الله صلى الله عليه وسلم ثنى صدره وطأ رأسه وتغشى بثوبه لئلا يراه ، أسنده الطبرى من طرق عنه ، وهو بعيد فإن الآية مكية ، وسيأتى عن ابن عباس ما يخالف القول الأول ، لكن الجمع بينهما ممكن .

( تنبيه ) : قدمت هذه التفسير من أول السورة إلى هنا في رواية أبى ذر ، وهى عند الباقر مؤخرة عما سيأتى إلى قوله « ألقى أمسكى » .

قوله ( وقال أبو مسرة : الأواه الرحيم بالحشية ) تقدم في ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء ، وسقط هنا من رواية أبى ذر .

قوله ( وقال ابن عباس : بآدى الرأى ما ظهر لنا ، وقال مجاهد : الجودى جبل بالجزيرة . وقال الحسن ﴿ إنك لأنت الحليم الرشيد ﴾ يستهزئون به . وقال ابن عباس : ألقى أمسكى ، وفار التور نبع الماء . وقال عكرمة وجه الأرض ) تقدم جميع ذلك في أحاديث الأنبياء وسقط هنا لأبى ذر

﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ ﴾

[٤٦٨١] ٤٤٩٦ - حدثنا الحسن بن محمد بن صباح قال نا حجاج قال ابن جريج أخبرني محمد بن عباد بن جعفر أنه سمع ابن عباس يقرأ : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ ﴾ قال : سألته عنها فقال : أناس كانوا يستحيون أن يتخلوا فيفضوا إلى السماء ، وأن يجمعوا نساءهم فيفضوا إلى السماء ، فنزل ذلك فيهم . [الحديث ٤٦٨١ - طرفاه في : ٤٦٨٢ ، ٤٦٨٣] .

[٤٦٨٢] ٤٤٩٧ - حدثني إبراهيم بن موسى قال أنا هشام عن ابن جريج ، قال وأخبرني محمد بن عباد بن جعفر أن ابن عباس قرأ : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ ﴾ قلت : يا أبا العباس ، ما يثنون صدورهم ؟ قال : كان الرجل يجمع امرأته فيستحي ، أو يتخلى فيستحي ، فنزلت : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ ﴾ .

[٤٦٨٣] ٤٤٩٨ - حدثنا الحميد بن قيس قال نا سفيان قال نا عمرو قال ابن عباس : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ ﴾ ﴿ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ ﴾ وقال غيره عن ابن عباس : ﴿ يَسْتَغْشُونَ ﴾ يغطون رؤوسهم ﴿ سِيءَ بِهِمْ ﴾ ساء ظنه بقومه ﴿ وَضَاقَ بِهِمْ ﴾ بأضيافه ﴿ يَقْطَعُ مِنَ اللَّيْلِ ﴾ بسواد . ﴿ إِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ أرجع . ﴿ سَجِيلٌ ﴾ : الشديد الكبير سجيل وسجين ، اللام والنون أختان ، وقال تميم بن مقبل :

ورجلة يضربون البيض ضاحية ضرباً تَوَاصَى به الأبطال سَجِينَا

﴿ إِجْرَامِي ﴾ : مصدر أجمرت وبعضهم يقول : جمرت ، ﴿ الْفُلْكَ ﴾ : والفلك واحد ، وهى السفينة والسفن ، ﴿ مَجْرِيهَا ﴾ : موقعها وهو مصدر أجريت وأرست حبست وتقرأ : ﴿ مَرْسَاهَا ﴾ من رست هي ومجراها من جرت . ﴿ رَأْسِيَّاتٍ ﴾ : ثابتات . و ﴿ مَجْرِيهَا ﴾ و ﴿ مَرْسَاهَا ﴾ : من فعل بها . ﴿ عَنِيدٌ ﴾ : وعنود وعائد واحد وهو تأكيد التَجَبُّر . ويقول ﴿ الْأَشْهَادُ ﴾ : واحده شاهد مثل صاحب وأصحاب .

قوله ( باب ألا إنهم يثنون صدورهم ) سقط « باب » للأكثر .

**قوله ( أخبرني محمد بن عباد بن جعفر )** هكذا رواه هشام بن يوسف عن ابن جريج ، وتابعه حجاج عند أحمد ، وقال أبو أسامة عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أخرجه الطبري .

**قوله ( أنه سمع ابن عباس يقرأ ألا إنهم يشون )** يعنى بفتح أوله بتحتانية وفي رواية بفوقانية وسكون المثلثة وفتح النون وسكون الواو وكسر النون بعدها ياء على وزن تفعوعل ، وهو بناء مبالغة كأعشوشب ، لكن جعل الفعل للصدور ، وأنشد الفراء لعنترة :

وقولك للشيء الذي لا تناله إذا ما هو احلولي ألا ليت ذا ليا

وحكى أهل القراءات عن ابن عباس في هذه الكلمة قراءات أخرى وهى يشون بفتح أوله وسكون المثلثة وفتح النون وكسر الواو وتشديد النون من الشئ بالمثلثة والنون وهو ما هش وضعف من النبات ، وقراءة ثالثة عنه أيضاً بوزن يرعوى ، وقال أبو حاتم السجستاني : في هذه القراءة غلط إذ لا يقال ثنوته فاشوى كرعوته فارعوى . قلت : وفي الشواذ قراءات أخرى ليس هذا موضع بسطها .

**قوله ( أناس كانوا يستخفون أن يتخلوا )** أى أن يقضوا الحاجة في الخلاء وهم عراة ، وحكى ابن التين أنه روى يتخلوا بالمهمل ، وقال الشيخ أبو الحسن يعنى القابسى أنه أحسن أى يرقد على حلاوة قفاه . قلت : والأول أولى ، وفي رواية أبى أسامة : كانوا لا يأتون النساء ولا الغائط إلا وقد تغشوا بثيابهم كراهة أن يفوضوا بفروجهم إلى السماء .

**قوله ( في رواية عمرو )** هو ابن دينار ( قال قرأ ابن عباس ألا إنهم يشون صدورهم ) ضبط أوله بالياء التحتانية وبنون آخره وصدورهم بالنصب على المفعولية وهى قراءة الجمهور ، كذا للأكثر ولأبى ذر كالذى قبله ، ولسعيد بن منصور عن ابن عيينة يشونى أوله تحتانية وآخره تحتانية أيضاً ، وزاد وعن حميد الأعرج عن مجاهد أنه كان يقرؤها كذلك .

**قوله ( وقال غيره )** أى عن ابن عباس ( يستغشون يغطون رءوسهم ) الضمير في غيره يعود على عمرو بن دينار ، وقد وصله الطبري من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس وتفسير التغشى بالتغطية متفق عليه . وتخصيص ذلك بالرأس يحتاج إلى توقيف ، وهذا مقبول من مثل ابن عباس ، يقال منه استغشى بثوبه وتغشاه . وقال الشاعر « وتارة أتغشى فضل أطمارى » .

**قوله ( ساء بهم ساء ظنه بقومه وضاق بهم بأضيافه )** هو تفسير ابن عباس ، وصله الطبري من طريق على بن أبى طلحة عنه في هذه الآية ﴿ ولما جاءت رسلنا لوطاً ﴾ ساء ظناً بقومه وضاق زرعاً بأضيافه ، ويلزم منه اختلاف الضميرين ، وأكثر المفسرين على اتحادهما . وصله ابن أبى حاتم من طريق الضحاك قال : ساءهم مكانهم لما رأى بهم من الجمال .

**قوله ( بقطع من الليل بسواد )** وصله ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس ، وقال أبو عبيدة معناه يبعث من الليل ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة بطائفة من الليل .

**قوله ( وقال مجاهد إليه أنيب أرجع )** وكذا للأكثر ، وسقط لأبى ذر نسبته إلى مجاهد فأوهم أنه عن ابن عباس كما قبله ، وقد وصله عبد بن حميد من طريق ابن نجيح عن مجاهد بهذا ، ووقع للأكثر قبيل قوله « باب وكان عرشه على الماء » .

قوله ( سجيل الشديد الكبير ، سجيل وسجين واحد ، واللام والنون أختان . وقال تميم بن مقبل :  
ورجلة يضربون البيض ضاحية ضربا تواصى به الأبطال سجيئا )

هو كلام أبي عبيدة بمعناه ، قال في قوله تعالى ﴿ حجارة من سجيل ﴾ هو الشديد من الحجارة الصلب ، ومن الضرب أيضا قال ابن مقبل ، فذكره . قال : وقوله سجيلا أى شديداً ، وبعضهم يحول اللام نونا . وقال في موضع آخر : السجيل الشديد الكثير . وقد تعقبه ابن قتيبة بأنه لو كان معنى السجيل الشديد لما دخلت عليه من وكان يقول حجارة سجيلا لأنه لا يقال حجارة من شديد ، ويمكن أن يكون الموصوف حذف . وأنشد غير أبي عبيدة البيت المذكور فأبدل قوله « ضاحية » بقوله « عن عرض » وهو بضمين وضاد معجمة ، وسيأتى قول ابن عباس ومن تبعه أن الكلمة فارسية في تفسير سورة الفيل ، وقد قال الأزهري : إن ثبت أنها فارسية فقد تكلمت بها العرب فصارت ، وقيل هو اسم لسماء الدنيا ، وقيل بحر معلق بين السماء والأرض نزلت منه الحجارة ، وقيل هي جبال في السماء .

( قتيبة ) : تميم بن مقبل هو ابن خبيب بن عوف بن قتيبة بن العجلان بن كعب بن عامر بن صعصعة العامري ثم العجلاني ، شاعر مخضرم أدرك في الجاهلية والإسلام ، وكان أعرايا جافياً ، وله قصة مع عمر ، ذكره المرزباني « ورجلة بفتح الراء ويجوز كسرها على تقدير ذوى رجلة والجيم ساكنة ، وحكى ابن التين في هذا الحاء المهملة ، والبيض بفتح الموحدة جمع بيضة وهي الخوذة ، أو بكسرها جمع أبيض وهو السيف » فعلى الأول المراد مواضع البيض وهي الرعوس ، وعلى الثاني المراد يضربون بالبيض على نزع الخافض والأول أوجه . وضاحية أى ظاهرة ، أو المراد في وقت الضحوة . وتواصى أصله تتواصى فحذفت إحدى التاءين ، وروى تواصت بمثناة بدل التحتانية في آخره ، وقوله سجيئا بكسر المهملة وتشديد الجيم ، قال الحسن بن المظفر : هو فعيل من السجن كأنه يثبت من وقع فيه فلا يرح مكانه ، وعن ابن الأعرابي أنه رواه بالحاء المعجمة بدل الجيم أى ضربا حارا .

### باب ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾

[٤٦٨٤] ٤٤٩٩- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه قال : « قال الله عز وجل : أنفق أنفق عليك . وقال : يد الله ملأى لا تغيضها نفقة ، سحاء الليل والنهار » . وقال : « رأيتم ما أنفق مذ خلق السماء والأرض ؟ فإنه لم يغيض ما في يده ، وكان عرشه على الماء وبيده الميزان يخفض ويرفع » .

[الحديث ٤٦٨٤- أطرافه في : ٥٣٥٢ ، ٧٤١١ ، ٧٤١٩ ، ٧٤٩٦ .]

قوله ( باب قوله وكان عرشه على الماء ) ذكر فيه حديث أبي هريرة ، وفيه قوله « وكان عرشه على الماء وبيده الميزان يخفض ويرفع » وسيأتى شرحه في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى ، وقوله « لا يغيضها » بالغين المعجمة والضاد المعجمة الساقطة أى لا ينقصها ، وسحاء بمهملتين مثقلا ممدود أى دائمة ، ويروى سحا بالتونين فكأنها لشدة امتلائها تغيض أبداً ، والليل والنهار بالنصب على الظرفية ، والميزان كناية عن العدل قوله ( اعتراك افتعلك من عروته أى أصبته ، ومنه يعرفه واعتراي ) هو كلام أبي عبيدة ، وقد تقدم

شرحه في فرض الخمس ، وثبت هنا للكشميين وحده ، ووقع في بعض النسخ اعتراك افتعلت بمشاة في آخره وهو كذلك عند أى عبيدة ، واعتري افتعل من عراه يعرفه إذا أصابه ، وقوله ﴿ إن نقول إلا اعتراك ﴾ مابعد إلا مفعول بالقول قبله ولا يحتاج إلى تقدير محذوف كما قدره بعضهم أى ما نقول إلا هذا اللفظ ، فالجملة محكية ، نحو ما قلت إلا زيد قائم .

قوله ( آخذ بناصيتها في ملكه وسلطانه ) هو كلام أى عبيدة أيضاً وقد تقدم في بدء الخلق وثبت هنا للكشميين وحده .

قوله ( عنيد وعنود وعاند واحد ، هو تأكيد التجير ) هو قول أى عبيدة بمعناه ، لكن قال : وهو العادل عن الحق وقال ابن قتيبة : المعارض المخالف .

قوله ( استعمركم جعلكم عمارا ، أعمرته الدار فهي عمرى ) سقط هذا لغير أى ذر<sup>(١)</sup> ، وقد تقدم شرحه في كتاب الهبة .

قوله ( نكرهم وأنكرهم واستكرهم واحد ) هو قول أى عبيدة وأنشد « وأنكرتنى وما كان الذى نكرت » .

قوله ( حميد مجيد كأنه فعيل من ماجد محمود من حمد ) كذا وقع هنا ، والذي في كلام أى عبيدة : حميد مجيد أى محمود ماجد ، وهذا هو الصواب ، والحميد فعيل من حمد فهو حامد أى يحمد من يطيعه ، أو هو حميد بمعنى محمود ، والمجيد فعيل من مجد بضم الجيم بمجد كشراف يشرف وأصله الرفعة .

قوله ( وإلى مدين ) أى لأهل مدين ، لأن مدين بلد ومثله ﴿ واسأل القرية .. والعير ﴾ أى أهل القرية وأصحاب العير ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ وإلى مدين أخاهم شعبياً ﴾ مدين لا ينصرف لأنه اسم بلد مؤنث ، وبجازه مجاز المختصر الذى فيه ضمير ، أى إلى أهل مدين ، ومثله واسأل القرية أى أهل القرية والعير أى من فى العير .

قوله ( وراءكم ظهري يقول لم يلفتوا إليه ، ويقال إذا لم يقض الرجل حاجته ظهرت لحاجتى الخ ) ثبت هذا للكشميين وحده ، وقد تقدم شرحه في ترجمة شعيب عليه السلام من أحاديث الأنبياء .

قوله ( أراذلنا سقاطنا ) بضم المهملة وتشديد القاف ، والأراذل جمع أرذال إما على بابة كما جاء « أحاسنكم أخلاقاً » أو جرى مجرى الأسماء كالأبطح ، وقيل أراذل جمع أرذل بضم الذال وهو جمع رذل مثل كلب وأكلب وأكالب

قوله ( إجرامى مصدر أجرت ، وبعضهم يقول جرمت ) هو كلام أى عبيدة وأنشد :

طريد عشيرة ورهين ذنب      بما جرمت يدى وجنى لسانى  
وجرمت بمعنى كسبت ، وقد تقدم قريباً .

قوله ( الفلك والفلك واحد وهى السفينة والسفن ) كذا وقع لبعضهم بضم الفاء فيهما وسكون اللام فى الأولى وفتحها فى الثانية ، ولآخرين بفتحيتين فى الأولى وبضم ثم سكون فى الثانية ، ورجحه ابن التين

( ١ ) يظهر أن صوابه سقط هذا لأبى ذر ، لأنه ساقط من مخطوطة المدينة ومخطوطة الأزهر ، ولكنه موجود فى النسختين فى

كتاب الهبة فى باب ما قيل فى العمرى والرقبى .



وقال : الأول واحد والثاني جمع مثل أسد وأسد ، قال عياض : ول بعضهم بضم ثم سكون فيهما جميعاً وهو الصواب ، والمراد أن الجمع والواحد بلفظ واحد . وقد ورد ذلك في القرآن فقد قال في الواحد ﴿ في الفلك المشحون ﴾ وقال في الجمع ﴿ حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم ﴾ والذي في كلام أبي عبيدة الفلك واحد وجمع وهي السفينة والسفن ، وهذا أوضح في المراد .

قوله ( مجراها مدفعها ، وهو مصدر أجريت ، وأرسيه حبست ويقرأ مجراها من جرت هي ومرسيها من رست ، ومجريها ومرسيها من فعل بها ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ بسم الله مجراها ﴾ أى مسيرها وهي من جرت بهم ، ومن قرأها بالضم فهو من أجريتها أنا ، ومرساها أى وقفها وهو مصدر أى أرسيها أنا انتهى . ووقع في بعض الشروح : مجراها موقفها بواو وقاف وفاء وهو تصحيف لم أره في شيء من النسخ . ثم وجدت ابن التين حكاه عن رواية الشيخ أبي الحسن يعنى القابسي قال : وليس بصحيح لأنه فاسد المعنى ، والصواب ما في الأصل بدال ثم فاء ثم عين .

( تنبيه ) : الذى قرأ بضم الميم في مجراها الجمهور ، وقرأ الكوفيون حمزة والكسائي وحفص عن عاصم بالفتح ، وأبو بكر عن عاصم كالجمهور ، وقرأوا كلهم في المشهور بالضم في مرساها ، وعن ابن مسعود فتحها أيضاً رواه سعيد بن منصور بإسناد حسن ، وفي قراءة يحيى بن وثاب مجريها ومرسيها بضم أولهما وكسر الراء والسين أى الله فاعل ذلك .

قوله ( راسيات ثابتات ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ وقدور راسيات ﴾ أى ثقال ثابتات عظام ، وكان المصنف ذكرها استطراداً لما ذكر مرساها .

باب قوله : ﴿ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ الآية

٤٥٠٠ - حدثنا مسدد قال نا يزيد بن زريع قال نا سعيد وهشام قال نا قتادة عن صفوان بن محرز قال : بينا ابن عمر يطوف إذ عرض رجل فقال : يا أبا عبد الرحمن - أو يا ابن عمر - سمعت النبي صلى الله عليه في النجوى ؟ قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « يدنى المؤمن من ربه » . وقال هشام : « يدنو المؤمن حتى يضع عليه كنفه فيقرره بذنوبه : تعرف ذنب كذا ؟ يقول : أعرف ، يقول رب أعرف ( مرتين ) فيقول : سترتها في الدنيا ، وأغفرها لك اليوم . ثم تطوى صحيفة حسناته . وأما الآخرون - أو الكفار - فينادى على رؤوس الأشهاد : ﴿ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ » .

قوله ( باب قوله تعالى ﴿ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا ﴾ الآية ) ذكر فيه حديث ابن عمر في النجوى يوم القيامة ، وسيأتى شرحه في كتاب الأدب .

قوله ( ويقول الأشهاد واحده شاهد مثل صاحب وأصحاب ) هو كلام أبي عبيدة أيضاً واختلف في المراد بهم هنا ف قيل الأنبياء وقيل الملائكة أخرجه عبد بن حميد عن مجاهد ، وعن زيد بن أسلم الأنبياء والملائكة والمؤمنون وهذا أعم ، وعن قتادة فيما أخرجه عبد الرزاق الخلائق وهذا أعم من الجميع . وقوله « حدثنا ، وقال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه ﴾ أى ماتجبروا وتكبروا عن أمر الله

وصدروا عنه .

**قوله ( وقال شيان عن قتادة حدثنا صفوان )** وصله ابن مردويه من طريق شيان ، وسيأتي بيان ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى .

**باب** قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾  
الرفد المرفود : العون المعين . رفدته : أعنته . أترفوا : أهلكوا .

[٤٦٨٦] ٤٥٠١ - حدثنا صدقة بن الفضل قال أنا أبو معاوية قال أنا يزيد بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إِنَّ اللَّهَ لِيُمْلِي لِلظَّالِمِ ، حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْهُ ، ثُمَّ قَرَأَ : ﴿ وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾ » .

**قوله ( زفير وشهيق الخ )** تقدم في بدء الخلق .

**قوله ( أنبأنا يزيد بن أبي بردة عن أبيه )** كذا وقع لأبي ذر ووقع لغيره « عن أبي بردة » بدل عن أبيه وهو أصوب لأن يزيد هو ابن عبد الله بن أبي بردة فأبو بردة جده لا أبوه ، لكن يجوز إطلاق الأب عليه مجازاً .

**قوله ( إن الله يملئ للظالم )** أى بمهملته ، ووقع في رواية الترمذى عن أبي كريب عن أبي معاوية « إن الله يملئ » وربما قال « يملئ » ورواه عن إبراهيم بن سعيد الجوهري عن أبي أسامة عن يزيد قال « يملئ » ولم يشك . قلت : قد رواه مسلم وابن ماجه والنسائي من طرق عن أبي معاوية « يملئ » ولم يشك .

**قوله ( حتى إذا أخذه لم يفلته )** بضم أوله من الرباعى أى لم يخلصه ، أى إذا أهلكه لم يرفع عنه الهلاك ، وهذا على تفسير الظلم بالشرك على إطلاقه ، وإن فسر بما هو أعم فيحمل كل على ما يليق به ، وقيل معنى لم يفلته لم يؤخره ، وفيه نظر لأنه يتبادر منه أن الظالم إذا صرف عن منصبه وأهين لا يعود إلى عزه ، والمشاهد في بعضهم بخلاف ذلك ، فالأولى حملة على ما قدمته . والله أعلم

**باب** قوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنَ اللَّيْلِ ﴾ الآية

وزُلْفَا : ساعات بعد ساعات ، ومنه سُميت المزدلفة ، الزُّلف : منزلة بعد منزلة . وأما زُلْفَى فمصدرٌ من القُرْبَى . ازدلفوا : اجتمعوا . أزلفنا : جمعنا .

[٤٦٨٧] ٤٥٠٢ - حدثنا مسدد قال نا يزيد بن زريع قال نا سليمان التيمي عن أبي عثمان عن ابن مسعود أن رجلاً أصاب من امرأة قبله ، فأتى رسول الله صلى الله عليه فذكر له ذلك ، فأنزلت عليه : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلذَّاكِرِينَ ﴾ قال الرجل : ألي هذه الآية ؟ قال : « لمن عمل بها من أمتي » .

**قوله ( باب وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات الآية )** كذا لأبي ذر ، وأكمل غيره الآية . واختلف في المراد بطرفي النهار فليل الصبح والمغرب ، وقيل الصبح والعصر ، وعن مالك وابن حبيب الصبح طرف والظهر والعصر طرف .

**قوله** ( وزلفاً ساعات بعد ساعات ، ومنه سميت المزدلفة ، الزلف منزلة بعد منزلة وأما زلفى فمصدر من القرى ، أزدلفوا اجتمعوا ، أزلفنا جمعنا ) انتهى . قال أبو عبيدة في قوله ﴿ زلفاً من الليل ﴾ : ساعات واحداً زلفة أى ساعة ومنزلة وقربة ، ومها سميت المزدلفة ، قال العجاج :

ناج طواه مما وجفا طى الليالى زلفاً فزلفا

وقال في قوله تعالى ﴿ وأزلفت الجنة للمتقين ﴾ أى قربت وأدنت ، وله عندى زلفى أى قرى ، وفي قوله ﴿ وأزلفنا ثم الآخرين ﴾ أى جمعنا ، ومنه ليلة المزدلفة ، واختلف في المراد بالزلف فعن مالك المغرب والعشاء ، واستنبط منه بعض الحنفية وجوب الوتر لأن زلفاً جمع أقلّة ثلاثة فيضاف إلى المغرب والعشاء الوتر ، ولا يخفى ما فيه . وفي رواية معمر المقدم ذكرها قال قتادة : طرف النهار الصبح والعصر ، وزلفاً من الليل المغرب والعشاء .

**قوله** ( حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع عن سليمان التيمي ) كذا وقع فيه ، وأخرجه الطبراني عن معاذ بن المثني عن مسدد عن سلام بن أى مطيع عن سليمان التيمي ، وكان لمسدد فيه شيخان

**قوله** ( عن أى عثمان ) هو النهدي ، في رواية للإسماعيلي وأى نعيم « حدثنا أبو عثمان » .

**قوله** ( إن رجلاً أصاب من امرأة قبله ، فأقى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له ) في رواية معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عند مسلم والإسماعيلي فذكر أنه أصاب من امرأة قبله أو مساً بيد أو شيئاً ، كأنه يسأل عن كفارة ذلك . وعند عبد الرزاق عن معمر عن سليمان التيمي بإسناده « ضرب رجل على كف امرأة » الحديث ، وفي رواية مسلم وأصحاب السنن من طريق سماك بن حرب عن إبراهيم النخعي عن علقمة والأسود عن ابن مسعود « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إني وجدت امرأة في بستان ففعلت بها كل شيء غير أني لم أجامعها ، قبلتها ولزمتها ، فافعل بي ما شئت » الحديث . وللطبري من طريق الأعمش عن إبراهيم النخعي قال « جاء فلان بن معتب الأنصاري فقال : يا رسول الله دخلت على امرأة فنلت منها ما ينال الرجل من أهله إلا أني لم أجامعها » الحديث ، وأخرجه ابن أى خيثمة لكن قال « إن رجلاً من الأنصار يقال له معتب » وقد جاء أن اسمه كعب بن عمرو وهو أبو اليسر بفتح التختانية والمهملة الأنصاري أخرجه الترمذي والنسائي والبزار من طريق موسى بن طلحة عن أى اليسر بن عمرو أنه أتته امرأة وزوجها قد بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعث ، فقالت له : يعنى تمراً بدرهم ، قال فقلت لها وأعجبتني إن في البيت تمراً أطيب من هذا ، فانطلق بها معه فغمزها وقبلها ثم فرغ ، فخرج فلقى أبا بكر فأخبره ، فقال تب ولا تعد . ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ، وفي روايته أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العصر فنزلت ، وفي رواية ابن مردويه من طريق أى بريدة عن أبيه « جاءت امرأة من الأنصار إلى رجل يبيع التمر بالمدينة وكانت حسناء جميلة فلما نظر إليها أعجبته » فذكر نحوه ، ولم يسم الرجل ولا المرأة ولا زوجها ، وذكر بعض الشراح في اسم هذا الرجل بيهان التمار ، وقيل عمرو بن غزية وقيل أبو عمرو زيد بن عمرو بن غزية وقيل عامر بن قيس وقيل عباد . قلت : وقصة نهان التمار ذكرها عبد الغني بن سعيد الثقفي أحد الضعفاء في تفسيره عن ابن عباس ، وأخرجه الثعلبي وغيره من طريق مقاتل عن الضحاك عن ابن عباس « أن نهاناً التمار أتته امرأة حسناء جميلة تبتاع منه تمراً فضرب على عجيزتها ثم ندم ، فأقى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إياك أن تكون امرأة غاز في سبيل الله ، فذهب يكي ويصوم ويقوم ، فأنزل الله تعالى ﴿ والذين إذا فعلوا فاحشة »

أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله ﴿ الآية فأخبره ، فحمد الله وقال : يا رسول الله هذه توبتي قبلت ، فكيف لي بأن يتقبل شكرى ؟ فنزلت ﴿ وأقم الصلاة طرفي النهار ﴾ الآية » ، قلت : وهذا إن ثبت حمل على واقعة أخرى ، لما بين السياقين من المغايرة . وأما قصة ابن غزية فأخرجها ابن منده من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس في قوله ﴿ أقم الصلاة طرفي النهار ﴾ قال :

نزلت في عمرو بن غزية وكان يبيع التمر ، فأتته امرأة تبتاع تمرأ فأعجبته . الحديث . والكلبي ضعيف . فإن ثبت حمل أيضاً على التعدد . وظن الزمخشري أن عمرو بن غزية اسم أبي اليسر فجزم به فوهم . وأما ما أخرجه أحمد وعبد بن حميد وغيرهما من حديث أبي أمامة قال « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني أصبت حداً فأقمه على فسكت عنه ثلاثاً فأقيمت الصلاة فدعا الرجل فقال : أرأيت حين خرجت من بيتك أأست قد توضأت فأحسنست الوضوء ؟ قال : بلى ، قال : ثم شهدت الصلاة معنا ؟ قال : نعم . قال : فإن الله قد غفر لك . وتلا هذه الآية . فهي قصة أخرى ظاهر سياقها أنها متأخرة عن نزول الآية ، ولعل الرجل ظن أن كل خطيئة فيها حد ، فأطلق على ما فعل حداً ، والله أعلم . وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . وأما قصة عامر بن قيس فذكرها مقاتل بن سليمان في تفسيره . وأما قصة عباد فحكاهما القرطبي ولم يعزها ، وعباد اسم جد أبي اليسر فلعله نسب ثم سقط شيء . وأقوى الجميع أنه أبو اليسر والله أعلم .

**قوله ( فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية عبد الرزاق أنه أتى أبا بكر وعمر أيضاً ، وقال فيها « فكل من سأله عن كفارة ذلك قال : أمعزبة هي ؟ قال نعم . قال : لا أدري . حتى أنزل . فذكر بقية الحديث . وهذه الزيادة وقعت في حديث يوسف بن مهران عن ابن عباس عند أحمد بمعناه دون قوله لا أدري .

**قوله ( قال الرجل ألى هذه ) ؟ أى الآية** يعنى خاصة بى بأن صلاتى مذهب لمعصيتى . وظاهر هذا أن صاحب القصة هو السائل عن ذلك . ولأحمد والطبراني من حديث ابن عباس « قال يا رسول الله ألى خاصة أم للناس عامة ؟ فضرب عمر صدره وقال : لا ولا نعمة عين ، بل للناس عامة . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : صدق عمر » وفي حديث أبي اليسر « فقال إنسان : يا رسول الله له خاصة » وفي رواية إبراهيم النخعي عند مسلم « فقال معاذ يا رسول الله أله وحده أم للناس كافة » وللدارقطني مثله من حديث معاذ نفسه ، ويحتمل على تعدد السائلين عن ذلك . وقوله « ألى » بفتح الهمزة استفهاماً ، وقوله « هذا » مبتدأ تقدم خبره عليه ، وفائدته التخصيص .

**قوله ( قال لمن عمل بها من أمتى )** تقدم في الصلاة من هذا الوجه بلفظ « قال لجميع أمتى كلهم » وتمسك بظاهر قوله تعالى ﴿ إن الحسنات يذهبن السيئات ﴾ المرجئة وقالوا : إن الحسنات تكفر كل سيئة كبيرة كانت أو صغيرة ، وحمل الجمهور هذا المطلق على المقيد في الحديث الصحيح « إن الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما ما اجتنبت الكبائر » فقال طائفة : إن اجتنبت الكبائر كانت الحسنات كفارة لما عدا الكبائر من الذنوب ، وإن لم تجتنب الكبائر لم تحط الحسنات شيئاً . وقال آخرون : إن لم تجتنب الكبائر لم تحط الحسنات شيئاً منها وتحط الصغائر . وقيل : المراد أن الحسنات تكون سبباً في ترك السيئات كقوله تعالى ﴿ إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ﴾ لا أنها تكفر شيئاً حقيقة ، وهذا قول بعض المعتزلة . وقال ابن عبد البر : ذهب بعض أهل العصر إلى أن الحسنات تكفر الذنوب ، واستدل بهذه الآية وغيرها من الآيات والأحاديث الظاهرة في ذلك .

قال : ويرد الحث على التوبة في أى كبيرة ، فلو كانت الحسنات تكفر جميع السيئات لما احتاج إلى التوبة . واستدل بهذا الحديث على عدم وجوب الحد في القبلة واللمس ونحوهما ، وعلى سقوط التعزير عن أنى شيئاً منها وجاء تائباً نادماً . واستنبط منه ابن المنذر أنه لا حد على من وجد مع امرأة أجنبية في ثوب واحد .

### سورة يوسف عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

قال فضيل عن حصين عن مجاهد ( متكاً ) : الأترج . بالحبشية متكاً . وقال ابن عيينة عن رجل عن مجاهد ( متكاً ) : قال : كل شيء قطع بالسكين . وقال قتادة ﴿ وَإِنَّهُ لَدُوْ عَلِمٍ لِّمَا عَلَّمْنَاهُ ﴾ : عامل بما علم . وقال سعيد بن جبیر : ﴿ صَوَاعُ الْمَلِكِ ﴾ : مكوك الفارسي الذي تلتقي طرفاه ، كانت تشرب الأعاجم به . وقال ابن عباس : ﴿ تَفْنَدُونَ ﴾ : تجهلون . ( غيابة ) : كل شيء غيب عنك شيئاً فهو غيابة . و ﴿ الْجَبَّ ﴾ : الركبة التي لم تطو . ﴿ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ﴾ : بمصدق . ﴿ أَشَدُّ ﴾ : قبل أن يأخذ في النقصان ، يقال : بلغ أشده وبلغوا أشدهم ، وقال بعضهم : واحدها شد والمتكأ : ما اتكأت عليه لشراب أو لحديث أو لطعام . وأبطل الذي قال الأترج ، وليس في كلام العرب الأترج ، فيما احتج عليهم بأن المتكأ من غمارق فروا إلى شر منه وقالوا : إنما هو المتك ساكنة التاء ، وإنما المتك طرف البظر ، ومن ذلك قيل لها : متكاء ، وابن المتكأ فإن كان ثم أترج فإنه بعد المتكأ . ﴿ شَعَفَهَا ﴾ : يقال : إلى شغافها وهو غلاف قلبها ، وأما شعفها فمن الشعوف . ﴿ أَصْبَ إِلَيْهِنَّ ﴾ : أميل ، حباً : مال . ﴿ أَضْغَاثُ ﴾ : ما لا تأويل له ، والضغث ملء اليد من حشيش وما أشبهه ، ومنه ﴿ وَخَذَ بِيَدِكَ ضِغْتًا ﴾ : لا من قوله : ﴿ أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ ﴾ واحدها ضغث . ﴿ نَمِيرُ ﴾ : من الميرة . ﴿ وَتَزَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ﴾ : ما يحمل بعير . ﴿ آوَى إِلَيْهِ ﴾ : ضم . ﴿ السَّقَايَةَ ﴾ : مكيال . ﴿ تَفْتَأُ ﴾ : لا تزال . ﴿ تَحَسَّسُوا ﴾ : تخبروا . ﴿ غَاشِيَةٌ ﴾ : من عذاب الله عامة مجللة . ﴿ مَرْجَاةٍ ﴾ : قليلة . ﴿ حَرَضًا ﴾ : محرضاً يذيك الهم . ﴿ اسْتَيْسَوا ﴾ : يئسوا من اليأس ، لا تيأسوا من روح الله : معناه الرجاء . ﴿ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾ : اعترفوا نجياً والجميع أنجية يتناجون الواحد نجي والاثنتان والجميع نجي وأنجية .

قوله ( سورة يوسف — بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسملة لغير أى ذر .

قوله ( وقال فضيل عن حصين عن مجاهد متكاً الأترج بالحبشية متكاً ) كذا لأبي ذر ، ولغيره : متكاً الأترج . قال فضيل : الأترج بالحبشية متكاً . وهذا وصله ابن أبي حاتم من طريق يحيى بن يمان عن فضيل بن عياض . وأما روايته عن حصين فرويناه في مسند مسدد رواية معاذ بن المثني عنه عن فضيل عن حصين عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ وَأَعْتَدْتُ لهنَّ مَتَكًا ﴾ قال : أترج . ورويناه في تفسير ابن مردويه من هذا الوجه فزاد فيه عن مجاهد عن ابن عباس ، ومن طريقه أخرجه الحافظ الضياء في المختارة ، وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ وَأَعْتَدْتُ لهنَّ مَتَكًا ﴾ قال : طعاماً .

قوله ( وقال ابن عيينة : عن رجل عن مجاهد متكاً كل شيء قطع بالسكين ) هكذا رويناه في « تفسير ابن

عينية » رواية سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه بهذا ، وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن مجاهد : المتكأ بالشقيل الطعام وبالتخفيف الأترج ، والرواية الأولى عنه أعم .

قوله ( يقال بلغ أشده قبل أن يأخذ في النقصان . ويقال بلغوا أشدهم . وقال بعضهم واحدها شد . والمتكأ ما اتكأت عليه لشراب أو لحديث أو لطعام وأبطل الذي قال الأترج ، وليس في كلام العرب الأترج ، فلما احتج عليهم بأن المتكأ من غمارق فروا إلى شر منه وقالوا إنما هو المتكأ ساكنة التاء ، وإنما المتكأ طرف البظر ومن ذلك قيل لها متكأ وابن المتكأ ، فإن كان ثم أترج فإنه بعد المتكأ ) قلت : وقع هذا مترخياً عما قبله عند الأكثر ، والصواب إيراده تلوه ، فأما الكلام على الأشد فقال أبو عبيدة هو جمع لا واحد له من لفظه ، وحكى الطبري أنه واحد لا نظير له في الآحاد ، وقال سيبويه واحده شدة ، وكذا قال الكسائي لكن بلا هاء . واختلف النقلة في قدر الأشد الذي بلغه يوسف فالأكثر أنه الحلم ، وعن سعيد بن جبير ثمان عشرة وقيل سبع عشرة وقيل عشرون وقيل خمسة وعشرون وقيل ما بين ثمان عشرة إلى ثلاثين ، وفي غيره قيل الأكثر أربعون وقيل ثلاثون وقيل ثلاثة وثلاثون وقيل خمسة وثلاثون وقيل ثمانية وأربعون وقيل ستون ، وقال ابن التين : الأظهر أنه أربعون لقوله تعالى ﴿ فلما بلغ أشده واستوى آتيناه حكماً وعِلْماً ﴾ وكان النبي لا ينبأ حتى يبلغ أربعين ، وتعقب بأن عيسى عليه السلام نبى لدون أربعين ويحى كذلك لقوله تعالى ﴿ وآتيناه الحكم صبياً ﴾ وسليمان لقوله تعالى ﴿ ففهمناها سليمان ﴾ إلى غير ذلك . والحق أن المراد بالأشد بلوغ سن الحلم . ففى حق يوسف عليه السلام ظاهر ولهذا جاء بعده ﴿ وراودته التى هو فى بيتها ﴾ وفى حق موسى عليه السلام لعله بعد ذلك كبلوغ الأربعين ولهذا جاء بعده ﴿ واستوى ﴾ ووقع في قوله ﴿ آتيناه حكماً وعِلْماً ﴾ في الموضعين فدل على أن الأربعين ليست حداً لذلك . وأما المتكأ فقال أبو عبيدة أعتدت أفعلت من العتاد ومعناه أعتدت لمن متكأ أى غرقاً يتكأ عليه ، وزعم قوم أنه الترنج وهذا أبطل باطل في الأرض ، ولكن عسى أن يكون مع المتكأ ترنج يأكلونه ، ويقال ألقى له متكأ يجلس عليه انتهى . وقوله « ليس في كلام العرب الأترج » يريد أنه ليس في كلام العرب تفسير المتكأ بالأترج ، قال صاحب « المطالع » وفى الأترج ثلاث لغات ثانيها بالنون وثالثها مثلها بحذف الهمزة وفى المفرد كذلك ، وعند بعض المفسرين أعتدت لمن البطيخ والموز ، وقيل كان مع الأترج عسل ، وقيل كان للطعام المذكور بزماءورد ، لكن ما نفاه المؤلف رحمه الله تبعاً لأبي عبيدة قد أثبتته غيره . قد روى عبد بن حميد من طريق عوف الأعرابي حديث ابن عباس أنه كان يقرأها متكأ مخففة ويقال هو الأترج ، وقد حكاها الفراء وتبعه الأخفش وأبو حنيفة الدينوري والقالى وابن فارس وغيرهم كصاحب « المحكم » و « الجامع » و « الصحاح » ، وفى الجامع أيضاً : أهل عمان يسمون السوسن المتكأ ، وقيل بضم أوله الأترج وبفتحه السوسن ، وقال الجوهري : المتكأ ما تبقية الخاتنة بعد الختان من المرأة ، والمتكأ التى لم تحن ، وعن الأخفش المتكأ الأترج .

( تنبيه ) : متكأ بضم أوله وسكون ثانيه وبالتنوين على المفعولية هو الذى فسره مجاهد وغيره بالأترج أو غيره وهى قراءة ، وأما القراءة المشهورة فهو ما يتكأ عليه من وسادة وغيرها كما جرت به عادة الأكابر عند الضيافة . وهذا التقرير لا يكون بين النقلين تعارض . وقد روى عبد بن حميد عن طريق منصور عن مجاهد قال : من قرأها مثقلة قال الطعام ، ومن قرأها مخففة قال الأترج ، ثم لا مانع أن يكون المتكأ مشتركاً بين الأترج وطرف البظر ،

والبظر بفتح الموحدة وسكون الظاء المشالة موضع الختان من المرأة ، وقيل البظراء التي لا تحبس بولها . قال الكرماني : أراد البخاري أن المتكأ في قوله ﴿ وأعتدت لمن متكأ ﴾ اسم مفعول من الاتكاء ، وليس هو متكأ بمعنى الأترج ولا بمعنى طرف البظر ، فجاء فيها بعبارات معجرفة . كذا قال فوق في أشد مما أنكره فإنها لإساءة على مثل هذا الإمام الذي لا يليق لمن يتصدى لشرح كلامه ، وقد ذكر جماعة من أهل اللغة أن البظر في الأصل يطلق على ما له طرف من الجسد كالثدي .

**قوله ( وقال قتادة ﴿ لذو علم لما علمناه ﴾ عامل بما علم )** وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن عينة عن سعيد بن أبي عروبة عنه بهذا .

**قوله ( وقال سعيد بن جبیر ﴿ صواع الملك ﴾ مكوك الفارسي الذي يلتقى طرفاه ، كانت تشرب الأعاجم به )** وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي غوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبیر مثله ، ورواه ابن منده في « غرائب شعبة » وابن مردويه من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس في قوله ﴿ صواع الملك ﴾ قال كان كهيئة المكوك من فضة يشربون فيه ، وقد كان للعباس مثله في الجاهلية . وكذا أخرجه أحمد وابن أبي شيبة عن محمد بن جعفر عن شعبة وإسناده صحيح . والمكوك بفتح الميم وكافين الأولى مضمومة ثقيلة بينهما واو ساكنة هو مكياك معروف لأهل العراق .

**( تنبيه )** : قراءة الجمهور ﴿ صواع ﴾ ، وعن أبي هريرة أنه قرأ « صاع الملك » عن أبي رجاء « وصوع الملك » . بسكون الواو ، وعن يحيى بن يعمر مثله لكن بغين معجمة حكاها الطبري .

**قوله ( وقال ابن عباس ﴿ تفندون ﴾ تجهلون )** وروى ابن أبي حاتم من طريق أبي سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل عن ابن عباس في قوله ﴿ لولا أن تفندون ﴾ أي تسفهون ، كذا قال أبو عبيدة وكذا أخرجه عبد الرزاق ، وأخرج أيضاً عن معمر عن قتادة مثله ، وأخرجه ابن مردويه من طريق ابن أبي الهذيل أيضاً أتم منه قال في قوله ﴿ ولما فصلت العير ﴾ قال لما خرجت العير هاجت ريح فأنت يعقوب بريح يوسف فقال ﴿ إني لأجد ريح يوسف لولا أن تفندون ﴾ قال لولا أن تسفهون ، قال فوجد ريحه من مسيرة ثلاثة أيام ، وقوله ﴿ تفندون ﴾ مأخوذ من الفند محركاً وهو الهرم .

**قوله ( غيبة الحب كل شيء غيب عنك فهو غيبة ، والحب الركية التي لم تطو )** كذا وقع لأبي ذر فأوهم أنه من كلام ابن عباس لعطفه عليه ، وليس كذلك وإنما هو كلام أبي عبيدة كما هو سآذكره . ووقع في رواية غير أبي ذر « وقال غيره غيبة الخ » وهذا هو الصواب .

**قوله ( بمؤمن لنا بمصدق )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ﴾ : أي بمصدق .

**قوله ( شغفها حباً يقال بلغ شغفاها وهو غلاف قلبها ، وأما شغفها يعني بالعين المهملة فمن الشعوف )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ قد شغفها حباً ﴾ أي وصل الحب إلى شغاف قلبها وهو غلافه ، قال ويقرأ قوم « شعفها » أي بالعين المهملة وهو من الشعوف انتهى . والذي قرأها بالمهملة أبو رجاء والأعرج وعوف رواه الطبري ، ورويت عن علي والجمهور بالمعجمة ، يقال مشغوف بقلان إذا بلغ الحب أقصى المذاهب ، وشعاف الجبال أعلاها ، والشغاف بالمعجمة حبة القلب ، وقيل علقه سوداء في صميمه . وروى عبد بن حميد من طريق

قوة عن الحسن قال : الشغف — يعنى بالمعجمة — أن يكون قذف في بطنها حبه ، والشغف يعنى بالمهملة أن يكون مشعوقاً بها . وحكى الطبرى عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أن الشغف بالعين المهملة البغض والمعجمة الحب ، وغلطه الطبرى وقال : إن الشغف بالعين المهملة بمعنى عموم الحب أشهر من أن يجهله ذو علم بكلامهم .

قوله ( أصب إليهن أميل إليهن حباً ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ وإلا تصرف عني كيدهن أصب إليهن ﴾ أى أهواهن وأميل إليهن ، قال الشاعر :

إلى هند صبا قلبى      وهند مثلها يصبى

أى يمال .

قوله ( أضغاث أحلام ما لا تأويل له ، الضغث ملء اليد من حشيش وما أشبهه ، ومنه ﴿ وخذ بيدك ضغثاً ﴾ لا من قوله أضغاث أحلام واحدها ضغث ) كذا وقع لأبى ذر ، وتوجيهه أنه أراد أن ضغثاً في قوله تعالى ﴿ وخذ بيدك ضغثاً ﴾ بمعنى ملء الكف من الحشيش لا بمعنى ما لا تأويل له ، ووقع عند أبى عبيدة في قوله تعالى ﴿ قالوا أضغاث أحلام ﴾ : واحدها ضغث بالكسر وهى ما لا تأويل له من الرؤيا ، وأراه جماعات تجمع من الرؤيا كما يجمع الحشيش فيقول ضغث أى ملء كف منه ، وفي آية أخرى ﴿ وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ﴾ وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ أضغاث أحلام ﴾ قال : أخلاط أحلام ، ولأبى يعلى من حديث ابن عباس في قوله ﴿ أضغاث أحلام ﴾ قال : هى الأحلام الكاذبة .

قوله ( نغير من الميرة ، ونزداد كيل بعير ما يحمل بعير ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ ونغير أهلنا ﴾ : من مرت تمر ميراً وهى الميرة نأتيهم ونشتري لهم الطعام ، وقوله ﴿ كيل بعير ﴾ أى حمل بعير يكال له ما حمل بعيره . وروى الفريانى من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد قوله ﴿ كيل بعير ﴾ أى كيل حمار ، وقال ابن خالويه في كتاب « ليس » : هذا حرف نادر ، ذكر مقاتل عن الزبور البعير كل ما يحمل بالعبرانية ، ويؤيد ذلك أن إخوة يوسف كانوا من أرض كنعان وليس بها إبل . كذا قال .

قوله ( آوى إليه ضم ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ آوى إليه أخاه ﴾ أى ضمه ، آواه فهو يؤوى إليه إيواء .

قوله ( السقاية مكيال ) هى الإناء الذى كان يشرب به ، قيل جعله يوسف عليه السلام مكيالاً لئلا يكتالوا بغيره فيظلموا ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ جعل السقاية ﴾ قال إناء الملك الذى يشرب به .

قوله ( تفتأ لا تزال ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ أى لا تزال تذكره ، وروى الطبرى من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد ﴿ تفتأ ﴾ أى لا تفتقر عن حبه . وقيل معنى ﴿ تفتأ ﴾ تزال فحذف حرف النفى .

قوله ( تحسسوا تخبروا ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ اذهبوا فتحسسوا من يوسف وأخيه ﴾ يقول تخبروا واتحسسوا فى المظان .



**قوله ( مزجاة قليلة )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ وَجئنا ببضاعة مزجاة ﴾ أى يسيرة قليلة ، قيل فاسدة . وروى عبد الرزاق عن قتادة ﴿ مزجاة ﴾ قال : يسيرة ، ولسعید بن منصور عن عكرمة في قوله ﴿ مزجاة ﴾ قال : قليلة . واختلف في بضاعتهم فقيل : كانت من صوف ونحوه ، وقيل دراهم رديئة ، وروى عبد الرزاق بإسناد حسن عن ابن عباس وسئل عن قوله ﴿ ببضاعة مزجاة ﴾ قال : رثة الحبل والغرارة والشن .

**قوله ( غاشية من عذاب الله عامة مجللة )** بالجيم ، وهو تأكيد لقوله عامة . وقال أبو عبيدة ( غاشية من عذاب الله ) مجللة ، وهى الجيم وتشديد اللام أى تعمهم ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ غاشية من عذاب الله ﴾ أى وقية تغشاهم .

**قوله ( حرصاً محرضاً يذيك اهم )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ حتى تكون حرصاً ﴾ : الحرص الذى أذابه الحزن أو الحب ، وهو موضع محرض ، قال الشاعر « إني امرؤ لجى حزن فأحرضنى » أى أذابنى .

**قوله ( استياسوا ينسوا )** ولا تياسوا من روح الله ﴿ معناه الرجاء ﴾ ثبت هذا لأى ذر عن المستمل والكشمينى ، وسقط لغيرهما ، وقد تقدم في ترجمة يوسف من أحاديث الأنبياء .

**قوله ( خلصوا نجياً أى اعتزلوا نجياً والجمع أنجية يتاجون الواحد نجى والاثان والجمع نجى وأنجية )** ثبت هذا لأى ذر عن المستمل والكشمينى ، ووقع في رواية المستمل « اعترفوا » بدل اعتزلوا والصواب الأول ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ خلصوا نجياً ﴾ : أى اعتزلوا نجياً يتناجون ، والنجى يقع لفظه على الواحد والجمع أيضاً ، وقد يجمع فيقال أنجية .

**باب قوله تعالى : ﴿ وَيَتِمُّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ ﴾ الآية**

٤٥٠٣ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا عبد الصمد عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : « الكريم ابن الكريم بن الكريم بن يوسف بن يعقوب ابن إسحاق بن إبراهيم » . [٤٦٨٨]

**قوله ( باب قوله ﴿ ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب ﴾ الآية )** ذكر فيه حديث ابن عمر « الكريم ابن الكريم » الحديث ، وأخرج الحاكم مثله من حديث أبى هريرة ، وهو دال على فضيلة خاصة وقعت ليوسف عليه السلام لم يشركه فيها أحد ، ومعنى قوله أكرم الناس أى من جهة النسب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون أفضل من غيره مطلقاً . وقوله فى أول الإسناد « حدثنا عبد الله بن محمد » هو الجعفى شيخه المشهور ، ووقع فى « أطراف خلف » هنا : وقال عبد الله بن محمد ، والأول أولى

**باب قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلِّسَّائِلِينَ ﴾**

٤٥٠٤ - حدثنا محمد قال أنا عبدة عن عبيد الله عن سعيد بن أبى سعيد عن أبى هريرة قال : سئل رسول الله صلى الله عليه : أى الناس أكرم ؟ قال : « أكرمهم عند الله أتقاهم » . قالوا : ليس عن هذا نسألك . قال : « فأكرم الناس يوسف نبي الله ، ابن نبي الله ، ابن نبي الله ، ابن خليل الله » . قالوا : ليس عن هذا نسألك . قال : « فعن معادن العرب تسألونى ؟ » قالوا : نعم . قال : « فخياركم فى الجاهلية خياركم فى

الإسلام إذا فقهوا». تابعه أبو أسامة عن عبيد الله.

**قوله ( باب قوله لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين )** ذكر ابن جرير وغيره أسماء إخوة يوسف وهم : روبيل وشمعون ولاوى ويهوذا وريالون ويشجر ودان ونيال وجاد وياشر وبنيامين ، وأكبرهم أولهم . ثم ذكر المصنف في حديث أنى هريرة « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الناس أكرم » الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أحاديث الأنبياء . ومحمد في أول الإسناد هو ابن سلام كما تقدم مصرحاً به في أحاديث الأنبياء ، وعبد الله هو ابن سليمان ، وعبيد الله هو العمري . وفي الجمع بين قول يعقوب ﴿ وكذلك يجتبيك ربك ﴾ وبين قوله ﴿ وأخاف أن يأكله الذئب ﴾ غموض ، لأنه جزم بالاجتباء ، وظاهره فيما يستقبل ، فكيف يخاف عليه أن يهلك قبل ذلك ؟ وأجيب بأجوبة : لا يلزم من جواز أكل الذئب له أكل جميعه بحيث يموت . ثانياً أراد بذلك دفع إخوته عن التوجه به فخطبهم بما جرت عادتهم لا على ما هو في معتقده . ثالثاً أن قوله ﴿ يجتبيك ﴾ لفظه خبر ومعناه الدعاء كما يقال فلان يرحمه الله فلا ينافى وقوع هلاكه قبل ذلك . رابعاً أن الاجتباء الذى ذكر يعقوب أنه سيحصل له كان حصل قبل أن يسأل إخوته أباهم أن يوجهه معهم ، بدليل قوله بعد أن ألقوه في الحب ﴿ وأوحينا إليه لتنبئهم بأمرهم هذا وهم لا يشعرون ﴾ ولا بعد في أن يؤتى النبوة في ذلك السن فقد قال في قصة يحيى ﴿ وآتيناه الحكم صبياً ﴾ ولا اختصاص لذلك بيحيى فقد قال عيسى وهو في المهد ﴿ إني عبد الله أتاني الكتاب وجعلني نبياً ﴾ وإذا حصل الاجتباء الموعود به لم يمتنع عليه الهلاك . خامساً أن يعقوب أخبر بالاجتباء مستنداً إلى ما أوحى إليه به ، والخبر يجوز أن يدخله النسخ عند قوم فيكون هذا من أمثلته ، وإنما قال ﴿ وأخاف أن يأكله الذئب ﴾ تجويزاً لا وقوعاً ، وقريب منه أنه صلى الله عليه وسلم أخبرنا بأشياء من علامات الساعة كالرجال ونزول عيسى وطلوع الشمس من المغرب ، ومع ذلك فإنه لما كسفت الشمس بجر رداءه فرعاً يخشى أن تكون الساعة ، وقوله « تابعه أبو أسامة عن عبيد الله » وصله المؤلف في أحاديث الأنبياء

**باب قوله تعالى : ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾**

سَوَّلَتْ : زَيَّنَتْ .

[٤٦٩٠] ٤٥٠٥ - حدثنا عبدالعزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم عن صالح عن ابن شهاب ... ح . ونا الحجاج قال نا عبد الله بن عمر النميري قال نا يونس بن يزيد الأيلي قال سمعت الزهري سمعت عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله عن حديث عائشة زوج النبي صلى الله عليه حين قال لها أهل الإفك فبرأها الله ، كل حدثني طائفة من الحديث قال النبي صلى الله عليه : « إِنْ كُنْتُ بَرِيئَةً فسيبرئك الله ، وَإِنْ كُنْتُ أَلَمْتُ بِذَنْبٍ فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ » . قلت : والله إني لا أجد مثلاً إلا أبا يوسف : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾ . وأنزل الله عز وجل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ ﴾ العشر الآيات .

[٤٦٩١] ٤٥٠٦ - حدثنا موسى قال نا أبو عوانة عن حصين عن أبي وائل قال حدثني مسروق قال حدثني أم رومان وهي أم عائشة قالت : بينا أنا وعائشة أخذتها الحمى ، فقال النبي صلى الله عليه : « لعل في حديث

تَحَدَّثُ؟» قالت : نعم . وقعدت عائشة قالت : مثلي ومثلكم كيعقوبَ وبنيه : ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾ .

**قوله ( باب قوله ﴿ قال بل سولت لكم أنفسكم أمراً فصبر جميل ﴾ سولت زينت )** قال أبو عبيدة في قوله ﴿ بل سولت لكم أنفسكم ﴾ : أى زينت وحسنت . ثم ذكر المصنف طرفاً من حديث الإفك ، وسيأتى شرحه بتمامه في تفسير سورة النور . وذكر أيضاً من طريق مسروق حدثنى أم رومان ، وهى أم عائشة فذكر أيضاً من حديث الإفك طرفاً ، وقد تقدم بآتم سياقاً من هذا في ترجمة يوسف من أحاديث الأنبياء ، وتقدم شرح ما قيل في الإسناد المذكور من الانقطاع والجواب عنه مستوفى ، ويأتى التنبيه على ما فيه من فائدة في تفسير سورة النور إن شاء الله تعالى

**باب قوله تعالى : ﴿ وَرَأَوْدَتُهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾** مشواهُ : مقامه . وألفيا : وجدا . ألفوا آباءهم . ألفينا .

قال عكرمة : هيت بالخورانية : هلم . وقال ابن جبير : تعاله .

[٤٦٩٢] ٤٥٠٧ - حدثنا أحمد بن سعيد قال نا بشر بن عمر قال نا شعبة عن سليمان عن أبي وائل عن ابن مسعود : قال : هيت لك ، وقال : إنما نقرأها كما علمناها . وعن ابن مسعود : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ .

[٤٦٩٣] ٤٥٠٨ - حدثنا الحميدي قال نا سفيان عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عبد الله أن قريشاً لما أبطروا عن النبي صلى الله عليه بالإسلام قال : « اللَّهُمَّ اكْفِنِيهِمْ بِسَبْعِ كَسْبِعِ يَوْسُفَ » ، فأصابتهُم سنة حصت كل شيء ، حتى أكلوا العظام ، حتى جعل الرجل ينظر إلى السماء فيرى بينه وبينها مثل الدخان ، قال الله عز وجل : ﴿ فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴾ ، قال الله عز وجل : ﴿ إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابَ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ﴾ . أفيكشف العذاب عنهم يوم القيامة ﴿ وقد مضى الدخان ومضت البطشة .

**قوله ( باب قوله وراودته التي هو في بيتها عن نفسه )** اسم هذه المرأة في المشهور زليخا ، وقيل راعيل ، واسم سيدها العزيز قطفير بكسر أوله ، وقيل بهزمة بدل القاف .

**قوله ( وغلقت الأبواب وقالت هيت لك ، وقال عكرمة « هيت » بالخورانية هلم ، وقال ابن جبير : تعاله )** أما قول عكرمة فوصله عبد بن حميد من طريقه ، وأخرج من وجه آخر عن عكرمة قال « هيت لك » يعنى بضم الهاء وتشديد التحتانية بعدها أخرى مهموزة ، وأخرج ابن مردويه من طريق مسروق عن عبد الله قال « أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم هيت لك يعنى هلم لك » وعند عبد الرزاق من وجه آخر عن عكرمة قال : معناها تهيأت لك . وعن قتادة قال : يقول بعضهم هلم لك . وأما قول سعيد بن جبير فوصله الطبري وأبو الشيخ من طريقه . وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ وقالت هيت لك ﴾ أى هلم ، وأنشدني أبو عمرو بن العلاء :

إن العراق وأهله      عنق إليك فهيت هيتا

قال ولفظ « هيت » للواحد والاثنين والجمع من الذكر والأنثى سواء ، إلا أن العدد فيما بعد ، تقول هيت لك وهيت لكما . قال وشهدت أبا عمرو بن العلاء وسأله رجل عن قرأ هيت لك أى بكسر الهاء وضم المثناة

مهموزاً . فقال : باطل ، لا يعرف هذا أحد من العرب ، انتهى . وقد أثبت ذلك الفراء ، وساقه من طريق الشعبي عن ابن مسعود ، وسيأتي تحرير النقل عن ابن مسعود في ذلك قريباً .

قوله ( عن سليمان ) هو الأعمش .

قوله ( عن عبد الله بن مسعود ) **قالت هيت لك** وقال **إنما نقرؤها كما علمناها** هكذا أورده مختصراً ، وأخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن الأعمش بلفظ : إني سمعت الفراء فسمعتهم متقارين ، فاقروا كما علمتم وإياكم والتنطع والاختلاف ، فإنما هو كقول الرجل : هلم وتعال ، ثم قرأ **وقالت هيت لك** فقلت : إن ناساً يقرءونها **هيت لك** قال : لا ، لأن أقرأها كما علمت أحب إلى وكذا أخرجه ابن مردويه من طريق شيبان وزائدة عن الأعمش نحوه ، ومن طريق طلحة بن مصرف عن أبي وائل أن ابن مسعود قرأها **هيت لك** بالفتح ، ومن طريق سليمان التيمي عن الأعمش . بإسناده لكن قال بالضم ، وروى عبد بن حميد من طريق أبي وائل قال : قرأها عبد الله بالفتح ، قلت له إن الناس يقرءونها بالضم فذكره . وهذا أقوى . قلت : وقراءة ابن مسعود بكسر الهاء وبالضم وبالفتح بغير همز ، وروى عبد بن حميد عن أبي وائل أنه كان يقرؤها كذلك ، لكن بالهمز ، وقد تقدم إنكار أبي عمرو ذلك ، لكن ثبت ما أنكره في قراءة هشام في السبعة ، وجاء عنه الضم والفتح أيضاً ، وقرأ ابن كثير بفتح الهاء وبالضم ، وقرأ نافع وابن ذكوان بكسر أوله وفتح آخره ، وقرأ الجمهور بفتحهما ، وقرأ ابن محيصن بفتح أوله وكسر آخره وهي عن ابن عباس أيضاً والحسن ، وقرأ ابن أبي إسحق أحد مشايخ النحو بالبصرة بكسر أوله وضم آخره ، وحكى النحاس أنه قرأ بكسرهما . وأما ما نقل عن عكرمة أنها بالحوارية فقد وافقه عليه الكسائي والفراء وغيرهما كما تقدم ، وعن السدي أنها لغة قبطية معناها هلم لك ، وعن الحسن أنها بالسريانية كذلك ، وقال أبو زيد الأنصاري هي بالعبرانية وأصلها هيت لج أى تعاله فعربت ، وقال الجمهور هي عربية معناها الحث على الإقبال ، والله أعلم .

قوله ( **مثواه مقامه** ) ثبت هذا لأبي ذر وحده وكذا الذي بعده ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى **﴿ أكرمى مثواه ﴾** أى مقامه الذى ثواه ، ويقال لمن نزل عليه الشخص ضيفاً : أبو مثواه .

قوله ( **وألфия وجدا ألفوا آباءهم وألفى** ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى **﴿ وألфия سيدها لدى الباب ﴾** أى وجداه ، وفى قوله **﴿ إنهم ألفوا آباءهم ﴾** أى وجدوا . وفى قوله **﴿ ألفى ﴾** أى وجد .

قوله ( **وعن ابن مسعود بل عجبت ويسخرون** ) هكذا وقع في هذا الموضع معطوفاً على الإسناد الذى قبله وصله الحاكم في « المستدرک » من طريق جرير عن الأعمش بهذا ، وقد أشكلت مناسبة إيراد هذه الآية في هذا الموضع فإنها من سورة والصفات ، وليس في هذه السورة من معناها شيء . لكن أورد البخارى في الباب حديث عبد الله وهو ابن مسعود « أن قريشاً لما أبطلوا على النبي صلى الله عليه وسلم قال : اللهم أكفنيهم بسبع كسبع يوسف » الحديث ولا تظهر مناسبة أيضاً للترجمة المذكورة وهي قوله « باب قوله وراودته التى هو في بيتها عن نفسه » وقد تكلف لها أبو الإصبع عيسى بن سهل في شرحه فيما نقلته من رحلة أبي عبد الله بن رشيد عنه ما ملخصه : ترجم البخارى « باب قوله وراودته التى هو في بيتها عن نفسه » وأدخل حديث ابن مسعود « أن قريشاً لما أبطلوا » الحديث وأورد قبل ذلك في الترجمة عن ابن مسعود **﴿ بل عجبت ويسخرون ﴾** قال فأنتهى إلى

موضع الفائدة ولم يذكرها وهو قوله ﴿ وإذا ذكروا لا يذكرون ، وإذا رأوا آية يستسخرون ﴾ قال : ويؤخذ من ذلك مناسبة التوبيخ المذكورة ، ووجهه أنه شبه ما عرض ليوسف عليه السلام مع إخوته ومع امرأة العزيز بما عرض لمحمد صلى الله عليه وسلم مع قومه حين أخرجه من وطنه كما أخرج يوسف إخوته وباعوه لمن استعبده فلم يعنف النبي صلى الله عليه وسلم قومه لما فتح مكة كما لم يعنف يوسف إخوته حين قالوا له ﴿ تالله لقد آثرك الله علينا ﴾ ودعا النبي صلى الله عليه وسلم بالمطر لما سأله أبو سفيان أن يستسقى لهم كما دعا يوسف لإخوته لما جاءوه نادمين فقال ﴿ لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم ﴾ قال : فمعنى الآية بل عجبت من حلمي عنهم مع سخريتهم بك وتماديهم على غيهم ، وعلى قراءة ابن مسعود بالضم بل عجبت من حلمك عن قومك إذ أتوك متوسلين بك فدعوت فكشف عنهم ، وذلك كحلم يوسف عن إخوته إذ أتوه محتاجين ، وكحلمه عن امرأة العزيز حيث أغرت به سيدها وكذبت عليه ثم سجنته ثم عفا عنها بعد ذلك ولم يؤاخذها . قال : فظهر تناسب هاتين الآيتين في المعنى مع بعد الظاهر بينهما . قال : ومثل هذا كثير في كتابه — مما عابه به من لم يفتح الله عليه — والله المستعان . ومن تمام ذلك أن يقال : تظهر المناسبة أيضاً بين القصتين من قوله في الصفات : وإذا رأوا آية يستسخرون ، فإن فيها إشارة إلى تماديهم على كفرهم وغيهم ، ومن قوله في قصة يوسف ﴿ ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين ﴾ . وقول البخاري « وعن ابن مسعود » هو موصول بالإسناد الذي قبله ، وقد روى الطبري وابن أبي حاتم من طريق الأعمش عن أبي وائل عن شريح أنه أنكر قراءة ﴿ عجبت ﴾ بالضم ويقول إن الله لا يعجب وإنما يعجب من لا يعلم ، قال فذكرته لإبراهيم النخعي فقال : إن شريحاً كان معجباً برأيه ، وإن ابن مسعود كان يقرؤها بالضم وهو أعلم منه . قال الكرماني : أورد البخاري هذه الكلمة وإن كانت في الصفات هنا إشارة إلى أن ابن مسعود كان يقرؤها بالضم كما يقرأ هيت بالضم انتهى . وهي مناسبة لا بأس بها إلا أن الذي تقدم عن ابن سهل أدق والله أعلم . وقرأ بالضم أيضاً سعيد بن جبير وحزمة والكسائي ، والباقون بالفتح ، وهو ظاهر وهو ضمير الرسول ، وبه صرح قتادة . ويحتمل أن يراد به كل من يصح منه ، وأما الضم فحكايه شريح تدل على أنه حملة على الله ، وليس إنكاره معنى لأنه إذا ثبت حمل على ما يليق به سبحانه وتعالى . ويحتمل أن يكون مصروفاً للسامع أي قل بل عجبت ويسخرون ، والأول هو المعتمد ، وقد أقره إبراهيم النخعي وجزم بذلك سعيد بن جبير فيما رواه ابن أبي حاتم قال في قوله ﴿ بل عجبت ﴾ الله عجب ، ومن طريق أخرى عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود أنه قرأ ﴿ بل عجبت ﴾ بالرفع ويقول نظيرها ﴿ وإن تعجب فعجب قولهم ﴾ ومن طريق الضحاك عن ابن عباس قال سبحانه الله عجب . ونقل ابن أبي حاتم في « كتاب الرد على الجهمية » عن محمد بن عبد الرحمن المقرئ ولقبه مت قال وكان يفضل على الكسائي في القراءة أنه قال : يعجبني أن أقرأ ﴿ بل عجبت ﴾ بالضم خلافاً للجهمية .

قوله ( حدثنا الحميدى حدثنا سفيان عن الأعمش عن مسلم ) وهو ابن صبيح بالتصغير وهو أبو الضحى وهو بكنيته أشهر ، ووقع في « مسند الحميدى » عن سفيان « أخبرني الأعمش — أو أخبرته عنه — عن مسلم » كذا عنده بالشك ، وكذا أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريقه ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق ابن أبي عمر عن سفيان قال « سمعت من الأعمش أو أخبرته عنه عن مسلم بن صبيح » وهذا الشك لا يقدح في صحة الحديث فإنه قد تقدم في الاستسقاء من طريق أخرى عن الأعمش من غير رواية ابن عيينة ، فتكون هذه معدودة في المتابعات ، والله أعلم .

**باب** قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾

وحاشى تنزيه واستثناء. حصحص: وضع.

[٤٦٩٤] ٤٥٠٩ - حدثني سعيد بن تليد قال نا عبد الرحمن بن القاسم عن بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث

عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «يرحم الله لوطاً، لقد كان يأوي إلى ركن شديد، ولو لبثت في السجن ما لبث يوسف لأجبت الداعي، ونحن أحق من إبراهيم إذ قال له: ﴿أَوَلَمْ تَوْمِنَ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنْ لَيْطَمَنَّ قَلْبِي﴾».

**قوله** (باب قوله فلما جاءه الرسول قال ارجع إلى ربك - إلى قوله - قلن حاش لله) كذا لأى ذر، وكأن الترجمة انقضت عند قوله ربك، ثم فسر قوله حاش لله. وساق غيره من أول الآية إلى قوله عن نفسه قلن حاش لله.

**قوله** (حاش وحاشا تنزيه واستثناء) قال أبو عبيدة في قوله ﴿حاش لله﴾ الشين مفتوحة بغير ياء، وبعضهم يدخلها في آخره كقول الشاعر «حاشى أى ثوبان إن به» ومعناه التنزيه والاستثناء عن الشر، تقول حاشيته أى استثنيت، وقد قرأ الجمهور بحذف الألف بعد الشين وأبو عمرو بإثباتها في الوصل، وفي حذف الألف بعد الحاء لغة وقرأ بها الأعشى، واختلف في أنها حرف أو اسم أو فعل وشرح ذلك يطول، والذي يظهر أن من حذفها رجع فعليتها بخلاف من نفاها، ويؤيد فعليتها قول النابغة «ولأحاشى من الأقسام من أحد» فإن تصرف الكلمة من الماضى إلى المستقبل دليل فعليتها، واقتضى كلامه أن إثبات الألف وحذفها سواء لغة، وقيل إن حذف الألف الأخيرة لغة أهل الحجاز دون غيرهم.

(تنبيه): قوله «تنزيه» في رواية الأكثر بفتح أوله وسكون النون بعدها زاي مكسورة ثم تحتانية ساكنة ثم هاء وفى رواية حكاه عياض موحدة ساكنة بعد أوله وكسر الراء بعدها تحتانية مفتوحة مهموزة ثم تاء تأنيث.

**قوله** (حصحص وضع) قال أبو عبيدة في قوله ﴿الآن حصحص الحق﴾ أى الساعة وضع الحق وتبين، وقال الخليل: معناه تبين وظهر بعد خفاء، ثم قيل هو مأخوذ من الحصاة أى ظهرت حصاة الحق من حصاة الباطل، وقيل من حصاة إذا قطعه، ومنه أحص الشعر وحص وحصص مثل كف وكفكف.

**قوله** (حدثنا سعيد بن تليد) بفتح المثناة وكسر اللام بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة هو سعيد بن عيسى بن تليد، مصرى يكنى أبا عثمان، تقدم ذكره في بدء الخلق، نسبه البخارى إلى جده.

**قوله** (حدثنا عبد الرحمن بن القاسم) هو العتقى بضم المهملة وفتح المثناة بعدها قاف المصرى الفقيه المشهور صاحب مالك وراوى المدونة من علم مالك، وليس له في البخارى سوى هذا الموضع. والإسناد مسلسل بالمصريين إلى يونس بن يزيد والباقون مدنيون، وفيه رواية الأقران لأن عمرو بن الحارث المصرى الفقيه المشهور من أقران يونس بن يزيد، وقد تقدم شرح حديث الباب في ترجمتى إبراهيم ولوط من أحاديث الأنبياء.

### باب قوله عز وجل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَرَ الرُّسُلُ﴾

- [٤٦٩٥] ٤٥١٠ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله، قال نا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة قالت وهو يسألها عن قول الله عز وجل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَرَ الرُّسُلُ﴾ قال: قلت: أكذبوا أم كذبوا؟ قالت عائشة: كذبوا. قلت: فقد استيقنوا أن قومهم كذبوهم. فما هو بالظن. قالت: أجل لعمري، لقد استيقنوا بذلك. فقلت لها: وظنوا أنهم قد كذبوا؟ قالت: معاذ الله، لم تكن الرسل تظن ذلك بربها. قلت: فما هذه الآية؟ قالت: هم أتباع الرسل الذين آمنوا بربهم وصدقوهم، وطال عليهم البلاء واستأخروا عنهم النصر، حتى إذا استيسر الرسل من كذبهم من قومهم، وظنت الرسل أن أتباعهم قد كذبوهم، جاءهم نصر الله عند ذلك.
- [٤٦٩٦] ٤٥١١ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة فقلت: لعلها كذبوا مخففة قالت: معاذ الله نحوه.

**قوله (باب قوله حتى إذا استيسر الرسل)** استيسر استفعل من اليأس ضد الرجاء، قال أبو عبيدة في قوله ﴿فلما استيسر منه﴾ استفعلوا من يئس، ومثله في هذه الآية، وليس مراده باستفعل إلا الوزن خاصة وإلا فالسين والتاء زائدتان، واستيسر بمعنى يئس كاستعجب وعجب وفرق بينهما الزخشي بأن الزيادة تقع في مثل هذا للتنبيه على المبالغة في ذلك الفعل، واختلف فيما تعلق به الغاية من قوله ﴿حتى﴾ فاتفقوا على أنه محذوف، فقيل التقدير ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً يوحي إليهم﴾ فترأخى النصر عنهم ﴿حتى إذا﴾ وقيل التقدير فلم تعاقب أمهم حتى إذا، وقيل فدعوا قومهم فكذبوهم فطال ذلك حتى إذا.

**قوله (عن صالح)** هو ابن كيسان.

**قوله (عن عائشة قالت له وهو يسألها عن قول الله عز وجل)** في رواية عقيل عن ابن شهاب في أحاديث الأنبياء «أخبرني عروة أنه سأل عائشة عن قوله تعالى، فذكره.

**قوله (قلت أكذبوا أم كذبوا)** أى مثقلة أو مخففة؟ ووقع ذلك صريحاً في رواية الإسماعيلي من طريق صالح ابن كيسان هذه.

**قوله (قالت عائشة كذبوا)** أى بالثقل في رواية الإسماعيلي مثقلة.

**قوله (فما هو بالظن؟ قالت أجل)** زاد الإسماعيلي «قلت فهي مخففة، قالت معاذ الله» وهذا ظاهر في أنها أنكرت القراءة بالتخفيف بناء على أن الضمير للرسل، وليس الضمير للرسل على ما بينته ولا لإنكار القراءة بذلك معنى بعد ثبوتها. ولعلها لم يبلغها من يرجع إليه في ذلك. وقد قرأها بالتخفيف أئمة الكوفة من القراء عاصم ويحيى بن وثاب والأعمش وحمزة والكسائي، ووافقهم من الحجازيين أبو جعفر بن القعقاع، وهي قراءة ابن مسعود وابن عباس وأبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري ومحمد بن كعب القرظي في آخرين. وقال الكرماني: لم تنكر عائشة القراءة، وإنما أنكرت تأويل ابن عباس. كذا قال، وهو خلاف الظاهر، وظاهر السياق أن عروة

كان يوافق ابن عباس في ذلك قبل أن يسأل عائشة ، ثم لا يدرى رجع إليها أم لا . وروى ابن أبي حاتم من طريق يحيى بن سعيد الأنصارى قال : جاء رجل إلى القاسم بن محمد فقال له إن محمد بن كعب القرظى يقرأ ﴿ كذبوا ﴾ بالتخفيف فقال : أخبره عنى أنى سمعت عائشة تقول ﴿ كذبوا ﴾ مثقلة أى كذبتهم أتباعهم . وقد تقدم في تفسير البقرة من طريق ابن أبى مليكة قال « قال ابن عباس ﴾ حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا ﴾ خفيفة قال ذهب بها هنالك » وفي رواية الأصيلي « بما هنالك » بميم بدل الهاء وهو تصحيف . وقد أخرجه النسائي والإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ « ذهب ههنا — وأشار إلى السماء — وتلا حتى يقول الرسول والذين معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب » وزاد الإسماعيلي في روايته « ثم قال ابن عباس كانوا بشراً ضعفاً وأيسوا وظنوا أنهم قد كذبوا » وهذا ظاهره أن ابن عباس كان يذهب إلى أن قوله متى نصر الله مقول الرسول ، وإليه ذهب طائفة . ثم اختلفوا فقيل الجميع مقول الجميع ، وقيل الجملة الأولى مقول الجميع والأخيرة من كلام الله . وقال آخرون الجملة الأولى وهى ﴿ متى نصر الله ﴾ مقول الذين آمنوا معه . والجملة الأخيرة وهى ﴿ ألا إن نصر الله قريب ﴾ مقول الرسول ، وقدم الرسول في الذكر لشرفه وهذا أولى ، وعلى الأول فليس قول الرسول ﴿ متى نصر الله ﴾ شكاً بل استبطاء للنصر وطلباً له ، وهو مثل قوله صلى الله عليه وسلم يوم بدر « اللهم أنجز لى ما وعدتنى » قال الخطاى : لا شك أن ابن عباس لا يميز على الرسل أنها تكذب بالوحى ، ولا يشك في صدق الخبر ، فيحمل كلامه على أنه أراد أنهم لطول البلاء عليهم وإبطاء النصر وشدة استنجاز من وعده به توهموا أن الذى جاءهم من الوحى كان حساباً من أنفسهم ، وظنوا عليها الغلط في تلقى ما ورد عليهم من ذلك ، فيكون الذى بنى له الفعل أنفسهم لا الآتى بالوحى ، والمراد بالكذب الغلط لا حقيقة الكذب كما يقول القائل كذبتك نفسك . قلت : ويؤيده قراءة مجاهد ﴿ وظنوا أنهم قد كذبوا ﴾ بفتح أوله مع التخفيف أى غلطوا ، ويكون فاعل ﴿ وظنوا ﴾ الرسل ، ويحتمل أن يكون أتباعهم . ويؤيده ما رواه الطبرى بأسانيد متنوعة من طريق عمران بن الحارث وسعيد بن جبيرة وأبى الضحى وعلى بن أبى طلحة والعرقي كلهم عن ابن عباس في هذه الآية قال : أيس الرسل من إيمان قومهم ، وظن قومهم أن الرسل كذبوا . وقال الزمخشري : إن صح هذا عن ابن عباس فقد أراد بالظن ما يخطر بالبال ويهجن في النفس من الوسوسة وحديث النفس على ما عليه البشرية ، وأما الظن وهو ترجيح أحد الطرفين فلا يظن بالمسلم فضلاً عن الرسول . وقال أبو نصر القشيري ولا يبعد أن المراد خطر بقلب الرسل فصرفوه عن أنفسهم ، أو المعنى قربوا من الظن كما يقال بلغت المنزل إذا قربت منه . وقال الترمذى الحكيم : وجهه أن الرسل كانت تخاف بعد أن وعدهم الله النصر أن يتخلف النصر ، لا من تهمة بوعد الله بل لتهمة النفوس أن تكون قد أحدثت حدثاً ينقض ذلك الشرط ، فكان الأمر إذا طال واشتد البلاء عليهم دخلهم الظن من هذه الجهة . قلت : ولا يظن بابن عباس أنه يجوز على الرسول أن نفسه تحدثه بأن الله يخلف وعده ، بل الذى يظن بابن عباس أنه أراد بقوله « كانوا بشراً » إلى آخر كلامه من آمن من أتباع الرسل لا نفس الرسل ، وقول الراوى عنه « ذهب بها هناك » أى إلى السماء معناه أن أتباع الرسل ظنوا أن ما وعدهم به الرسل على لسان الملك تخلف ، ولا مانع أن يقع ذلك في خواطر بعض الأتباع . وعجب لابن الأنبارى في جزمه بأنه لا يصح . ثم الزمخشري في توفقه عن صحة ذلك عن ابن عباس ، فإنه صح عنه ، لكن لم يأت عنه التصريح بأن الرسل هم الذين ظنوا ذلك ، ولا يلزم ذلك من قراءة التخفيف ، بل الضمير في « وظنوا » عائد على المرسل إليهم ، وفي « وكذبوا » عائد على الرسل أى وظن المرسل إليهم أن الرسل كذبوا ، أو الضمائر للمرسل والمعنى يمس الرسل من



النصر وتوهموا أن أنفسهم كذبهم حين حدثتهم بقرب النصر ، أو كذبهم رجاؤهم . أو الضمائر كلها للمرسل إليهم أى يشس الرسل من إيمان من أرسلوا إليه ، وظن المرسل إليهم أن الرسل كذبوهم في جميع ما ادعوه من النبوة والوعد بالنصر لمن أطاعهم والوعيد بالعذاب لمن لم يجيبهم ، وإذا كان ذلك محتملاً وجب تنزيه ابن عباس عن تجويزه ذلك على الرسل ، ويحمل إنكار عائشة على ظاهر مساقهم من إطلاق المنقول عنه . وقد روى الطبرى أن سعيد ابن جبير سئل عن هذه الآية فقال : يشس الرسل من قومهم أن يصدقوهم ، وظن المرسل إليهم أن الرسل كذبوا . فقال الضحّاك بن مزاحم لما سمعه : لو رحلت إلى اليمن في هذه الكلمة لكان قليلاً . فهذا سعيد بن جبير وهو من أكابر أصحاب ابن عباس العارفين بكلامه حمل الآية على الاحتمال الأخير الذى ذكرته . وعن مسلم بن يسار أنه سأل سعيد بن جبير فقال له : آية بلغت منى كل مبلغ ، فقرأ هذه الآية بالتخفيف ، قال في هذا ألوت أن تظن الرسل ذلك ، فأجابه بنحو ذلك ، فقال : فرجت عنى فرج الله عنك ، وقام إليه فاعتنقه . وجاء ذلك من رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس نفسه ، فعند النسائي من طريق أخرى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله ﴿ قد كذبوا ﴾ قال : استيأس الرسل من إيمان قومهم ، وظن قومهم أن الرسل قد كذبوهم . وإسناده حسن . فليكن هو المعتمد فى تأويل ما جاء عن ابن عباس فى ذلك ، وهو أعلم بمراد نفسه من غيره . ولا يرد على ذلك ما روى الطبرى من طريق ابن جريج فى قوله ﴿ قد كذبوا ﴾ خفيفة أى أخلفوا ، ألا إنا إذا قررنا أن الضمير للمرسل إليهم لم يضر تفسير كذبوا بأخلفوا ، أى ظن المرسل إليهم أن الرسل أخلفوا ما وعدوا به ، والله أعلم . وروى الطبرى من طريق تميم بن حذلم . سمعت ابن مسعود يقول فى هذه الآية : استيأس الرسل من إيمان قومهم ، وظن قومهم حين أبطأ الأمر أن الرسل كذبوهم . ومن طريق عبد الله بن الحارث : استيأس الرسل من إيمان قومهم ، وظن القوم أنهم قد كذبوا فيما جاءوهم به . وقد جاء عن ابن مسعود شىء موهوم كما جاء عن ابن عباس ، فروى الطبرى من طريق صحيح عن مسروق عن ابن مسعود أنه قرأ ﴿ حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا ﴾ مخففة قال أبو عبد الله : هو الذى يكره . وليس فى هذا أيضاً ما يقطع به على أن ابن مسعود أراد أن الضمير للرسل ، بل يحتمل أن يكون الضمير عنده لمن آمن من أتباع الرسل ، فإن صدور ذلك ممن آمن مما يكره سماعه ، فلم يتعين أنه أراد الرسل . قال الطبرى : لو جاز أن يرتاب الرسل بوعد الله ويشكوا فى حقيقة خبره لكان المرسل إليهم أولى بجواز ذلك عليهم . وقد اختار الطبرى قراءة التخفيف ووجهها بما تقدم ثم قال : وإنما اخترت هذا لأن الآية وقعت عقب قوله ﴿ فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ﴾ فكان فى ذلك إشارة إلى أن يأس الرسل كان من إيمان قومهم الذين كذبوهم فهلكوا ، أو أن المضمّر فى قوله ﴿ وظنوا أنهم قد كذبوا ﴾ إنما هو للذين من قبلهم من الأمم الهالكة . ويزيد ذلك وضوحاً أن فى بقية الآية الخبر عن الرسل ومن آمن بهم بقوله تعالى ﴿ فتنجى من نشاء ﴾ أى الذين هلكوا هم الذين ظنوا أن الرسل قد كذبوا فكذبوهم ، والرسل ومن اتبعهم هم الذين نجوا ، انتهى كلامه ، ولا يخلو من نظر .

**قوله ( قالت أجل )** أى نعم . ووقع فى رواية عقيل فى أحاديث الأنبياء فى هذا الموضع « فقالت يا عرية » وهو بالتصغير وأصله عريوة فاجتمع حرفا علة فأبدلت الواو ياء ثم أدغمت فى الأخرى .

**قوله ( لعمري لقد استيقنوا بذلك )** فيه إشعار بحمل عروة الظن على حقيقته وهو رجحان أحد الطرفين ، ووافقه عائشة . لكن روى الطبرى من طريق سعيد عن قتادة أن المراد بالظن هنا اليقين . ونقله نفطويه هنا عن أكثر أهل اللغة وقال : هو كقوله فى آية أخرى ﴿ وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ﴾ وأنكر ذلك الطبرى

وقال : إن الظن لا تستعمله العرب في موضع العلم إلا فيما كان طريقه غير المعينة ، فأما ما كان طريقه المشاهدة فلا ، فإنها لا تقول أظننى إنساناً ولا أظننى حياً بمعنى إنساناً أو حياً .

**قوله** في الطريق الثانية عن الزهري ( أخبرني عروة فقلت لعلها كذبوا مخفية قالت معاذ الله . نحوه ) هكذا أورده مختصراً ، وقد ساقه أبو نعيم في « المستخرج » بتمامه ولفظه عن عروة أنه سأل عائشة فذكر نحو حديث صالح بن كيسان .

( **فائدة** ) : قوله تعالى في بقية الآية ﴿ فننجى من نشاء ﴾ قرأ الجمهور بنونين الثانية ساكنة والجيم خفيفة وسكون آخره مضارع أنجى ، وقرأ عاصم وابن عامر بنون واحدة وجيم مشددة وفتح آخره على أنه فعل ماض مبنى للمفعول ومن قائمة مقام الفاعل ، وفيها قرأت أخرى . قال الطبري كل من قرأ بذلك فهو منفرد بقراءته والحجة في قراءة غيره ، والله أعلم .

### سورة الرعد

بسم الله الرحمن الرحيم

قال : وقال ابن عباس ﴿ كَبَّاسِطٌ كَفَيْهِ ﴾ : مثل المشرك الذي عبد مع الله إلهاً آخر غيره كمثّل العطشان الذي ينظر إلى ظل خياله في الماء من بعيد وهو يريد أن يتناوله ولا يقدر . وقال غيره : ﴿ مُتَجَاوِرَاتٌ ﴾ : متدانيات . وقال غيره : ﴿ الْمَثَلَاتُ ﴾ : واحدها مثلة ، وهي الأمثال والأشباه . وقال : ﴿ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا ﴾ ﴿ بِمِقْدَارٍ ﴾ : بقدر . يقال : ﴿ مُعَقَّبَاتٌ ﴾ : ملائكة حفظة تعقب الأولى منها الأخرى . ومنه قيل : العقيب ، يقال : عَقِبْتُ فِي إِثَرِهِ . ﴿ الْمَحَالُ ﴾ : العقوبة . ﴿ كَبَّاسِطٌ كَفَيْهِ إِلَى الْمَاءِ ﴾ : ليقبض على الماء . ﴿ رَابِئاً ﴾ : من ربا يربو . ﴿ أَوْ مَتَاعٌ زَبَدٌ مِثْلَهُ ﴾ : المتاع : ما تمتعت به . ﴿ جُفَاءً ﴾ : يقال : أَجْفَأْتُ الْقَدْرَ إِذَا غَلَبَتْ فَعَلَاها الزَّبَدُ ثُمَّ تَسَكَّنَ فَيَذْهَبُ الزَّبَدُ بِلَا مَنَفْعَةٍ ، فَكَذَلِكَ تَمِيزُ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ . ﴿ يَدْرَأُونَ ﴾ : يدفعون ، درأته عني : دفعته . ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ : أي يقولون : سلام عليكم . والمتاب إليه : توبيتي . ﴿ أَقْلَمَ يَبَاسٍ ﴾ : لم يتبين . ﴿ قَارِعَةً ﴾ : داهية . ﴿ فَأَمْلَيْتُ ﴾ : أطلت لهم في الملى والملاوة ، ومنه ﴿ مَلِيّاً ﴾ ويقال للواسع الطويل من الأرض : مَلَأُ مِنَ الْأَرْضِ . ﴿ أَشَقُّ ﴾ : أشد ، من المشقة . ﴿ مُعَقَّبٌ ﴾ : مغير . وقال مجاهد : ﴿ مُتَجَاوِرَاتٌ ﴾ : طيبتها وخبيثها السباخ ﴿ صِنَوَانٌ ﴾ : النخلتان أو أكثر في أصل واحد ، ﴿ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ ﴾ : وحدها . ﴿ بِمَاءٍ وَاحِدٍ ﴾ : كصالح بني آدم وخبيثهم أبوهم واحد ﴿ السَّحَابَ الثَّقَالَ ﴾ : الذي فيه الماء . ﴿ كَبَّاسِطٌ كَفَيْهِ إِلَى الْمَاءِ ﴾ : يدعو الماء بلسانه ويشير إليه بيده فلا يأتيه أبداً . ﴿ سَأَلَتْ أَوْذِيَّةٌ بِقَدَرِهَا ﴾ : تملأ بطن وادٍ . ﴿ زَبَدًا رَابِئاً ﴾ : الزبد السيل . ﴿ زَبَدٌ مِثْلُهُ ﴾ : خبث الحديد والحلية .

**قوله** ( سورة الرعد — بسم الله الرحمن الرحيم ) ثبت البسمة لأي ذر وحده .

**قوله** ( قال ابن عباس ﴿ كَبَّاسِطٌ كَفَيْهِ ﴾ مثل المشرك الذي عبد مع الله إلهاً آخر غيره كمثّل العطشان الذي ينظر إلى ظل خياله في الماء من بعيد وهو يريد أن يتناوله ولا يقدر ) وصله ابن أبي حاتم وابن جرير من

طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله ﴿ كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه ﴾ الآية ، فذكر مثله وقال فى آخره : ولا يقدر عليه .

( تنبيه ) : وقع فى رواية الأكثر « فلا يقدر » بالراء وهو الصواب ، وحكى عياض أن فى رواية غير القابسى « يقدم » بالميم وهو تصحيف وإن كان له وجه من جهة المعنى . وروى الطبرى أيضاً من طريق العوفى عن ابن عباس فى هذه الآية قال « مثل الأوثان التى تعبد من دون الله كمثّل رجل قد بلغه العطش حتى كربه الموت وكفاه فى الماء قد وضعهما لا يبلغان فاه ، يقول الله لا يستجيب له الأوثان ولا تنفعه حتى تبلغ كفا هذا فاه وما هما بيالغتين فاه أبداً . ومن طريق أبى أيوب عن على قال : كالرجل العطشان يمد يده إلى البئر ليرتفع الماء إليه وما هو بمرتفع . ومن طريق سعيد عن قتادة : الذى يدعو من دون الله الها لا يستجيب له بشيء أبداً من نفع أو ضرر حتى يأتية الموت ، مثله كمثّل الذى بسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه ولا يصل ذلك إليه فيموت عطشاً . ومن طريق معمر عن قتادة نحوه ولكن قال : وليس الماء ببالغ فاه ما دام باسطاً كفيه لا يقبضهما ، وسيأتى قول مجاهد فى ذلك فيما بعد .

قوله ( وقال غيره : متجاورات متدانيات ، وقال غيره : المثلات واحدها مثلة وهى الأمثال والأشباه ، وقال : إلا مثل أيام الذين خلوا ) هكذا وقع فى رواية أبى ذر ، ولغيره : وقال غيره سخر ذل ، متجاورات متدانيات ، المثلات واحدها مثلة إلى آخره ، فجعل الكل لقاتل واحد . وقوله « وسخر » هو بفتح المهملة وتشديد الحاء المعجمة . وذلك بالذال المعجمة وتشديد اللام تفسير سخر ، وكل هذا كلام أبى عبيدة قال فى قوله ﴿ وسخر الشمس والقمر ﴾ أى ذللتهما فانطاعا ، قال : والتنوين فى كل بدل من الضمير للشمس والقمر ، وهو مرفوع على الاستئناف فلم يعمل فيه وسخر . وقال فى قوله ﴿ وفى الأرض قطع متجاورات ﴾ أى متدانيات متقاربات . وقال فى قوله ﴿ وقد خلعت من قبلهم المثلات ﴾ قال : الأمثال والأشباه والنظير . وروى الطبرى من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد فى قوله ﴿ المثلات ﴾ قال : الأمثال . ومن طريق معمر عن قتادة قال : المثلات العقوبات . ومن طريق زيد بن أسلم : المثلات ما مثل الله به من الأثم من العذاب ، وهو جمع مثلة كقطع الأذن والأنف .

( تنبيه ) : المثلات والمثلة كلاهما بفتح الميم وضم المثلة مثل سمرة وسمرات ، وسكن يحى بن وثاب المثلة فى قراءته وضم الميم ، وكذا طلحة بن مصرف لكن فتح أوله ، وقرأ الأعمش بفتحهما ، وفى رواية أبى بكر بن عياش بضمهما ، وبهما قرأ عيسى بن عمر .

قوله ( بمقدار بقدر ) هو كلام أبى عبيدة أيضاً وزاد : مفعال من القدر ، وروى الطبرى من طريق سعيد عن قتادة : أى جعل لهم أجلاً معلوماً .

قوله ( يقال معقبات ملائكة حفظة تعقب الأولى منها الأخرى ومنه قيل العقيب أى عقيبت فى أثره ) سقط لفظ « يقال » من رواية غير أبى ذر وهو أولى فإنه كلام أبى عبيدة أيضاً قال فى قوله تعالى ﴿ له معقبات من بين يديه ﴾ أى ملائكة تعقب بعد ملائكة ، حفظة بالليل تعقب بعد حفظة النهار وحفظة النهار تعقب بعد حفظة الليل ، ومنه قولهم فلان عقبى وقولهم عقيبت فى أثره . وروى الطبرى بإسناد حسن عن ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ له معقبات من بين يديه ومن خلفه ﴾ قال : ملائكة يحفظونه من بين يديه ومن خلفه ، فإذا جاء قدره

خلوا عنه . ومن طريق على بن أنى طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ من أمر الله ﴾ يقول بإذن الله ، فالمعقبات هن من أمر الله وهى الملائكة . ومن طريق سعيد بن جبير قال : حفظهم إياه بأمر الله . ومن طريق إبراهيم النخعي قال : يحفظونه من الجن . ومن طريق كعب الأبحار قال : لولا أن الله وكل بكم ملائكة يذبون عنكم في مطعمكم ومشربكم وعوراتكم لتخطفتكم . وأخرج الطبري من طريق كنانة العدوى أن عثمان سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن عدد الملائكة الموكلة بالآدمي فقال : لكل آدمي عشرة بالليل وعشرة بالنهار ، واحد عن يمينه وآخر عن شماله واثنان من بين يديه ومن خلفه واثنان على جنبه وآخر قابض على ناصيته فإن تواضع رفعه وإن تكبر وضعه واثنان على شفتيه ليس يحفظان عليه إلا الصلاة على محمد والعاشر يحرسه من الحية أن تدخل فاه يعنى إذا نام . وجاء في تأويل قول آخر رجحه ابن جرير فأخرج بإسناد صحيح عن ابن عباس في قوله ﴿ له معقبات ﴾ قال : ذلك ملك من ملوك الدنيا له حرس ومن دونه حرس . ومن طريق عكرمة في قوله ﴿ معقبات ﴾ قال : المراكب .

( تنبيه ) : عقت يجوز فيه تخفيف القاف وتشديدها ، وحكى ابن التين عن رواية بعضهم كسر القاف مع التخفيف فيكشف عن ذلك لاحتمال أن يكون لغة .

قوله ( المحال العقوبة ) هو قول أى عبدة أيضاً ، وروى ابن أئ حاتم من طريق ابن أى نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ شديد المحال ﴾ قال شديد القوة ، ومثله عن قتادة ونحوه عن السدى ، وفي رواية عن مجاهد : شديد الانتقام ، وأصل المحال بكسر الميم القوة ، وقيل أصله المحل وهو المكر ، وقيل الحيلة والميم مزيدة وغلطوا قائله ، ويؤيد التأويل الأول قوله في الآية ﴿ ويرسل الصواعق فيصيب بها من يشاء ﴾ ، وروى النسائي في سبب نزولها من طريق على بن أنى سارة عن ثابت عن أنس قال « بعث النبي صلى الله عليه وسلم إلى رجل من فراعنة العرب يدعوه — الحديث وفيه — فأرسل الله صاعقة فذهبت بقحف رأسه ، فأنزل الله هذه الآية » وأخرجه البزار من طريق أخرى عن ثابت والطبراني من حديث ابن عباس مطولاً .

قوله ( كباسط كفيه إلى الماء : ليقبض على الماء ) هو كلام أى عبدة أيضاً قال في قوله ﴿ إلا كباسط كفيه إلى الماء ليلغ فاه ﴾ أى أن الذى ييسط كفيه ليقبض على الماء حتى يؤديه إلى فمه لا يتم له ذلك ولا تجمععه أنامله ، قال صائى بن الحارث :

وإنى وإياكم وشوقاً إليكم كقابض ماء لم تسقه أنامله

تسقه بكسر المهملة وسكون القاف أى لم تجمععه .

قوله ( رايباً من ربا يربو ) قال أبو عبدة في قوله ﴿ فاحتمل السيل زهداً رايباً ﴾ من ربا يربو أى ينتفخ ، وسيأتى تفسير قتادة قريباً .

قوله ( أو متاع زهد مثله ، المتاع ما تمتعت به ) هو قول أى عبدة أيضاً ، وسيأتى تفسير مجاهد لذلك قريباً .

قوله ( جفاه يقال أجفأت القدر إذا غلت فعلاها الزهد ثم تسكن فيذهب الزهد بلا منفعة فكذلك يميز الحق من الباطل ) قال أبو عبدة في قوله ﴿ فأما الزهد فيذهب جفاء ﴾ . قال أبو عمرو بن العلاء : يقال أجفأت القدر وذلك إذا غلت وانتصب زهدا ، فإذا سكنت لم يبق منه شيء . ونقل الطبري عن بعض أهل اللغة

من البصريين أن معنى قوله ﴿ فيذهب جفاء ﴾ تنشفه الأرض ، يقال جفا الوادى وأجفى فى معنى نشف ، وقرأ رؤبة بن العجاج « فيذهب جفالا » باللام بدل الهمزة وهى من أجفلت الريح الغيم إذا قطعتة .

قوله ( المهاد الفراش ) ثبت هذا لغير أى ذر وهو قول أبى عبيدة أيضاً .

قوله ( يدرءون يدفعون درأته عنى دفعته ) هو قول أبى عبيدة أيضاً

قوله ( الأغلال واحدها غل ، ولا تكون إلا فى الأعناق ) هو قول أبى عبيدة أيضاً .

قوله ( سلام عليكم أى يقولون سلام عليكم ) قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام ﴾ قال : مجازه مجاز المختصر الذى فيه ضمير ، تقديره يقولون سلام عليكم . وقال الطبرى : حذف يقولون للدلالة الكلام ، كما حذف فى قوله ﴿ ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رءوسهم عند ربهم ، ربنا أبصرنا وسمعنا ﴾ والأولى أن المحذوف حال من فاعل يدخلون ، أى يدخلون قائلين . وقوله ﴿ بما صبرتم ﴾ يتعلق بما يتعلق به عليكم ، وما مصدرية أى بسبب صبركم .

قوله ( والمتاب إليه توتى ) قال أبو عبيدة : المتاب مصدر تبت إليه وتوتى ، وروى ابن أبى حاتم من طريق ابن أبى نجيح فى قوله ﴿ وإليه متاب ﴾ قال : توتى .

قوله ( أفلم يئأس أفلم يتبين ) قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿ أفلم يئأس الذين آمنوا ﴾ أى أفلم يعلم ويتبين قال سحيم البربوعى : « ألم تئأسوا أنى ابن فارس زهدم » أى لم تبينوا . وقال آخر :  
ألم يئأس الأقسام أنى أنا ابنه وإن كنت عن أرض العشيرة نائيا

ونقل الطبرى عن القاسم بن معن أنه كان يقول : إنها لغة هوزان تقول : يئست كذا أى علمته ، قال : وأنكره بعض الكوفيين — يعنى الفراء — لكنه سلم أنه هنا بمعنى علمت وإن لم يكن مسموعاً ، ورد عليه بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، ووجهوه بأن اليأس إنما استعمل بمعنى العلم ، لأن الآيس عن الشيء عالم بأنه لا يكون . وروى الطبرى من طرق عن مجاهد وقتادة وغيرهما ﴿ أفلم يئأس ﴾ أى أفلم يعلم ، وروى الطبرى وعبد بن حميد بإسناد صحيح كلهم من رجال البخارى عن ابن عباس أنه كان يقرؤها « أفلم يتبين » ويقول : كتبها الكاتب وهو ناعس ومن طريق ابن جريج قال : زعم ابن كثير وغيره أنها القراءة الأولى ، وهذه القراءة جاءت عن على وابن عباس وعكرمة وابن مليكة وعلى بن بديمة وشهر بن حوشب بن الحسين وابنه زيد وحفيده جعفر بن محمد فى آخر من قرءوا كلهم « أفلم يتبين » وأما ما أسنده الطبرى عن ابن عباس فقد اشد إنكار جماعة ممن لا علم له بالرجال صحته ، وبالعزيمى فى ذلك كعادته إلى أن قال : وهى والله فرية ما فيها مرية . وتبعه جماعة بعده ، والله المستعان . وقد جاء عن ابن عباس نحو ذلك فى قوله تعالى ﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا آياه ﴾ قال « ووصى » التزقت الواو فى الصاد ، أخرجه سعيد بن منصور بإسناد جيد عنه . وهذه الأشياء وإن كان غيرها المعتمد ، لكن تكذيب المنقول بعد صحته ليس من دأب أهل التحصيل ، فلي نظر فى تأويله بما يليق به ،

قوله ( قارعة داهية ) قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ تصيهم بما صنعوا قارعة ﴾ أى داهية مهلكة . تقول قرعت عظمة أى صدعته ، وفسره غيره بأخص من ذلك : فأخرج الطبرى بإسناد حسن عن ابن عباس فى قوله تعالى

﴿ ولا يزال الذين كفروا تصيبهم بما صنعوا قارعة ﴾ قال سرية أو نحل قريباً من دارهم قال أنت يا محمد حتى يأتي وعد الله فتح مكة ، ومن طريق مجاهد وغيره نحوه .

**قوله ( فأمليت أطلت ، من الملى والملاوة . ومنه ملىاً ، ويقال للواسع الطويل من الأرض ملى )** كذا فيه ، والذي قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ فأمليت للذين كفروا ﴾ أى أطلت لهم ، ومنه الملى والملاوة من الدهر ، ويقال لليل والنهار الملوان لطولهما ، ويقال للخرق الواسع من الأرض ملى ، قال الشاعر « ملى لا تخطاه العيون رغيب » انتهى . والملى بفتح ثم كسر تم تشديد بغير همزة .

**قوله ( أشقى أشد من المشقة )** هو قول أى عبدة أيضاً ، ومراده أنه أفعل تفضيل .

**قوله ( معقب مغير )** قال أبو عبيدة في قوله ﴿ لا معقب لحكمه ﴾ أى لا راد لحكمه ولا مغير له عن الجق ، وروى ابن أبى حاتم من طريق زيد بن أسلم في قوله ﴿ لا معقب لحكمه ﴾ أى لا يتعقب أحد حكمه فيرده

**قوله ( وقال مجاهد متجاورات طيبها وخبيثها السباخ )** كذا للجميع ، وسقط خبر طيبها وقد وصله الفرياي من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ وفى الأرض قطع متجاورات ﴾ قال : طيبها عذبتها ، وخبيثها السباخ . وعند الطبرى من وجه آخر عن مجاهد : القطع المتجاورات العذبة والسبخة والمالح والطيب ومن طريق أبى سنان عن ابن عباس مثله ، ومن وجه آخر منقطع عن ابن عباس مثله وزاد : تنبت هذه وهذه إلى جنبها لا تنبت . ومن طريق أخرى متصلة عن ابن عباس قال : تكون هذه حلوة وهذه حامضة وتسقى بماء واحد ومن متجاورات .

**قوله ( صنوان النخلتان أو أكثر في أصل واحد ، وغير صنوان وحدها تسقى بماء واحد كصالح بنى آدم وخبيثهم أبوهما واحد )** وصله الفرياي أيضاً عن مجاهد مثله ، لكن قال : تسقى بماء واحد قال بماء السماء والباقي سواء . وروى الطبرى من طريق سعيد بن جبير في قوله ﴿ صنوان وغير صنوان ﴾ مجتمع وغير مجتمع . وعن سعيد بن منصور عن البراء بن عازب قال : الصنوان أن يكون أصلها واحداً ورعوسها متفرقة ، وغير الصنوان أن تكون النخلة منفردة ليس عندها شيء انتهى . وأصل الصنوي المثل ، والمراد به هنا فرع يجمعه وفرعاً آخر أو أكثر أصل واحد ، ومنه عم الرجل صنوا أبيه لأنهما يجمعهما أصل واحد .

**قوله ( السحاب الثقال الذى فيه الماء )** وصله الفرياي أيضاً عن مجاهد مثله .

**قوله ( كباسط كفيه إلى الماء ، يدعو الماء بلسانه ويشير إليه يده فلا يأتيه أبداً )** وصله الفرياي والطبرى من طرق عن مجاهد أيضاً ، وقد تقدم قول غيره في أول السورة .

**قوله ( فسالت أودية بقدرها ، تملأ بطن كل واد زبداً رايياً . الزبد السيل ، زبد مثله خبث الحديد والحلية )** وصله الفرياي أيضاً عن مجاهد في قوله ﴿ زبداً رايياً ﴾ قال الزبد السيل . وفي قوله ﴿ زبد مثله ﴾ قال خبث الحلية والحديد وأخرجه الطبرى من وجهين عن ابن أبى نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ فسالت أودية بقدرها ﴾ قال : بملكها ﴿ فاحتمل السيل زبداً رايياً ﴾ قال : الزبد السيل ﴿ وما توقدون عليه في النار ابتغاء حلية

أو متاع زيد مثله ﴿ قال : خبث الحديث والحلية ﴾ ﴿ فأما الزبد فيذهب جفاء ﴾ قال جموداً في الأرض ﴿ وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض ﴾ قال الماء ، وهما مثلان للحق والباطل . وأخرجه من طريقين عن ابن عباس نحوه ، ووجه المماثلة في قوله ﴿ زيد مثله ﴾ أن كلا من الزبد ينشأ عن الأكدار . ومن طريق سعيد عن قتادة في قوله ﴿ بقدرها ﴾ قال : الصغير بصغره والكبير بكبره . وفي قوله ﴿ رايماً ﴾ أى عالياً . وفي قوله ﴿ ابتغاء حلية ﴾ الذهب والفضة . وفي قوله : أو متاع الحديد والصفر الذى ينتفع به . والجفاء ما يتعلق بالشجر ، وهى ثلاثة أمثال ضربها الله في مثل واحد يقول : كما اضمحل هذا الزبد فصار لا ينتفع به كذلك يضمحل الباطل عن أهله ، وكما مكث هذا الماء في الأرض فأمرعت وأخرجت نباتها كذلك يبقى الحق لأهله . ونظيره بقاء خالص الذهب والفضة إذا دخل النار وذهب خبثه وبقي صفوه ، كذلك يبقى الحق لأهله ويذهب الباطل .

( تنبيه ) : وقع للأكثر « يملأ بطن واد » وفي رواية الأصيل « يملأ كل واحد » وهو أشبه ، ويروى ماء بطن واد

باب قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيصُ الْأَرْحَامُ ﴾

غيص : نقص .

[٤٦٩٧] ٤٥١٢ - حدثني إبراهيم بن المنذر قال نا معن قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله ؛ لا يعلم ما في غد إلا الله ، ولا يعلم ما تغيص الأرحام إلا الله ، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله ، ولا تدري نفس بأي أرض تموت ، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله » .

قوله ( باب قوله ﴿ الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تغيص الأرحام ﴾ غيص نقص ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ وغيص الماء ﴾ أى ذهب وقل . وهذا تفسير سورة هود . وإنما ذكره هنا لتفسير قوله ، تغيص الأرحام ، فإنها من هذه المادة . وروى عبد بن حميد من طريق أبى بشر عن مجاهد في قوله ﴿ الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تغيص الأرحام وما تزداد ﴾ قال : إذا حاضت المرأة وهى حامل كان نقصاناً من الولد ، فإن زادت على تسعة أشهر كان تماماً لما نقص من ولدها . ثم روى من طريق منصور عن الحسن قال : الغيص ما دون تسعة أشهر ، والزيادة ما زادت عليها يعنى في الوضع . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في مفاتيح الغيب وقد تقدم في سورة الأنعام ، ويأتى في تفسير سورة لقمان ويشرح هناك إن شاء الله تعالى .

قوله ( حدثني إبراهيم بن المنذر حدثنا معن عن مالك ) قال أبو مسعود : تفرد به إبراهيم بن المنذر ، وهو غرب عن مالك . قلت : قد أخرجه الدارقطني رواية عبد الله بن جعفر البرمكي عن معن ، ورواه أيضاً من طريق القعنبي عن مالك لكنه اختصره . قلت : وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق ابن القاسم عن مالك قال الدارقطني : ورواه أحمد بن أبى طيبة عن مالك عن نافع عن ابن عمر فوهم فيه إسناداً ومتناً

## سورة إبراهيم عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابن عباس: ﴿ هَادٍ دَاعٍ ﴾ وقال ابن عيينة: ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ : أيادي الله عندكم وأيامه. وقال مجاهد: ﴿ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ : رغبتم إليه فيه. ﴿ وَلَا خِلَالٍ ﴾ : مصدر خالته خلالاً ، ويجوز أيضاً جمع خلة وخلال. ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ ﴾ : أعلمكم ربكم ، ﴿ أَيْدِيهِمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ : هذا مثل كفوا عما أمروا به. ﴿ مَقَامِي ﴾ : حيث يُقيم الله بين يديه. ﴿ مِنْ وَرَائِهِ ﴾ : قُدَّامِهِ. ﴿ لَكُمْ تَبَعًا ﴾ : واحدتها تابع ، مثل : غيب وغائب. ﴿ اجْتَنَبْتُ ﴾ : استئصلت. ﴿ تَبَغُّوْنَهَا عَوْجًا ﴾ : تلتمسون له عوجاً.

قوله ( سورة إبراهيم عليه الصلاة والسلام — بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسملة لغير أى ذر .

قوله ( وقال ابن عباس : هاد داع ) كذا في جميع النسخ ، وهذه الكلمة إنما وقعت في السورة التي قبلها في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ واختلف أهل التأويل في تفسيرها بعد اتفاقهم على أن المراد بالمنذر محمد صلى الله عليه وسلم ، فروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ أى داع ، ومن طريق قتادة مثله ، ومن طريق العوفي عن ابن عباس قال : الهادي الله ، وهذا بمعنى الذي قبله كأنه لحظ قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ . ومن طريق أبي العالية قال : الهادي القائد . ومن طريق مجاهد وقتادة أيضاً : الهادي نبي ، وهذا أخص من الذي قبله . ويحمل القوم في الآية في هذه الأقوال على العموم . ومن طريق عكرمة وأبي الضحى ومجاهد أيضاً قال : الهادي محمد ، وهذا أخص من الجميع ، والمراد بالقوم على هذا الخصوص أى هذه الأمة . والمستغرب ما أخرجه الطبري بإسناد حسن من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « لما نزلت هذه الآية وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على صدره وقال : أنا المنذر ، وأوماً إلى علي وقال أنت الهادي بك يهتدى المهتدون بعدى » فإن ثبت هذا فالمراد بالقوم أخص من الذي قبله أى بنى هاشم مثلاً . وأخرج ابن أبي حاتم وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند وابن مردويه من طريق السدي عن عبد خير عن علي قال : الهادي رجل من بنى هاشم . قال بعض رواة : هو علي . وكأنه أخذ من الحديث الذي قبله . وفي إسناد كل منهما بعض الشيعة ، ولو كان ذلك ثابتاً ما تخالفت رواة .

قوله ( وقال مجاهد : صديد قبيح ودم ) سقط هذا لأى ذر ، وصله الفريابي بسنده إليه في قوله ﴿ وَيَسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ ﴾ قال : قبيح ودم .

قوله ( وقال ابن عيينة ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ أيادي الله عندكم وأيامه ) وصله الطبري من طريق الحميدى عنه ، وكذا رويناه في « تفسير ابن عيينة » رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه ، وأخرج عبد الله بن أحمد في زيادات المسند والنسائي ، وكذا ذكره ابن أبي حاتم من طريق ابن عباس عن أبي بن كعب قال : إن الله أوحى إلى موسى وذكرهم بأيام الله ، قال : نعم الله . وأخرجه عبد الرزاق من حديث ابن عباس بإسناد صحيح فلم يقل عن أبي بن كعب .

قوله ( وقال مجاهد من كل ما سألتموه رغبتم إليه فيه ) وصله الفريابي في قوله ﴿ وَأَنْتُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ قال : رغبتم إليه فيه .



**قوله ( تبغونها عوجاً تلتمسون لها عوجاً )** كذا وقع هنا للأكثر ، ولأى ذر قبل الباب الذى يليه وصنيعهم أولى لأن هذا من قول مجاهد فذكره مع غيره من تفاسيره أولى ، وقد وصله عبد بن حميد من طريق ابن نجيح عن مجاهد فى قوله ﴿ تبغونها عوجاً ﴾ قال تلتمسون لها الزيف ، وذكر يعقوب بن السكيت أن العوج بكسر العين فى الأرض والدين ، وبفتحتها فى العود ونحوه مما كان منتصباً .

**قوله ( ولا خلال مصدر خالته خلالاً ، ويجوز أيضاً جمع خلة وخلال )** كذا وقع فيه فأوهم أنه من تفسير مجاهد ، وإنما هو من كلام أى عبيدة ، قال فى قوله تعالى ﴿ لا بيع فيه ولا خلال ﴾ أى لا مخاللة خليل ، قال وله معنى آخر جمع خلة مثل حلة والجمع خلال وقلة والجمع قلال . وروى الطبرى من طريق قتادة قال : علم الله أن فى الدنيا بيوعاً وخلالاً يتخالون بها فى الدنيا ، فمن كان يخال الله فليدم عليه وإلا فسينقطع ذلك عنه ، وهذا يوافق من جعل الخلال فى الآية جمع خلة .

**قوله ( وإذ تأذن ربكم : أعلمكم آذنكم )** كذا للأكثر ، ولأى ذر أعلمكم ربكم ، قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿ وإذ تأذن ربكم ﴾ إذ زائدة ، وتأذن تفعل من آذن أى أعلم ، وهو قول أكثر أهل اللغة أن تأذن من الإيذان وهو الإعلام ، ومعنى تفعل عزم عزمًا جازمًا ، ولهذا أجيب بما يجاب به القسم . ونقل أبو على الفارسي أن بعض العرب يجعل آذن وتأذن بمعنى واحد . قلت : ومثله قولهم تعلم موضع أعلم وأوعد وتوعد وقيل إن إذ زائدة فإن المعنى اذكروا حين تأذن ربكم وفيه نظر .

**قوله ( أيدىهم فى أفواههم ، هذا مثل كفوا عما أمروا به )** قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ فردوا أيديهم فى أفواههم ﴾ مجازة مجاز المثل ومعناه كقوله عما أمروا بقبوله من الحق ولم يؤمنوا به يقال رديده فى فمه إذا أمسك ولم يجب . وقد تعقبوا كلام أى عبيدة فقيل : لم يسمع من العرب رد يده فى فيه إذا ترك الشيء الذى كان يريد أن يفعله ، وقد روى عبد بن حميد من طريق أى الأحوص عن عبد الله قال : عضوا على أصابعهم ، وصححه الحاكم وإسناده صحيح ، ويؤيده الآية الأخرى ﴿ وإذا خلوا عضوا عليكم الأنامل من الغيظ ﴾ ، وقال الشاعر « يردون فى فيه غيظ الحسود » أى يغيظون الحسود حتى يعض على أصابعه وقيل المعنى رد الكفار أيدي الرسل فى أفواههم بمعنى أنهم امتنعوا من قبول كلامهم ، أو المراد بالأيدي النعم أى ردوا نعمة الرسل وهى نصائحهم عليهم لأنهم إذا كذبوها كأنهم ردوها من حيث جاءت .

**قوله ( مقامى حيث يقيمه الله بين يديه )** قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ ذلك لمن خاف مقامى ﴾ قال : حيث أقيمه بين يدي للحساب . قلت : وفيه قول آخر قال الفراء أيضاً إنه مصدر لكن قال إنه مضاف للفاعل أى قيامى عليه بالحفظ .

**قوله ( من ورائه قدامه جهنم )** قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ من ورائه جهنم ﴾ مجازة قدامه وأمامه يقال : الموت من ورائك أى قدامك وهو اسم لكل ما توارى عن الشخص ، نقله ثعلب ، ومنه قول الشاعر :

أليس ورائى إن تراخت منيتى لزوم العصا تحنى عليها الأصابع

وقول النابغة « وليس وراء الله للمرء مذهب » أى بعد الله ونقل قطرب وغيره أنه من الأضداد ، وأنكره إبراهيم ابن عرفة نفطويه وقال : لا يقع وراء بمعنى أمام إلا فى زمان أو مكان .

**قوله ( لكم تبعاً واحدها تابع مثل غيب وغائب )** هو قول أئى عبدة أيضاً ، وغيب بفتح الغين المعجمة والتحتانية بعدها موحدة .

**قوله ( بمصرخكم ، استصرخنى استغائى ، يستصرخه من الصراخ )** سقط هذا لأئى ذر ، قال أبو عبدة ﴿ ما أنا بمصرخكم ﴾ أى ما أنا بمغيثكم ، ويقال استصرخنى فأصرخته أى استغائى فأغثته .

**قوله ( اجتث استؤصلت )** هو قول أئى عبدة أيضاً أى قطعت جثثها بكما لها . وأخرجه الطبرى من طريق سعيد عن قتادة مثله ، ومن طريق العوفى عن ابن عباس : ضرب الله مثل الشجرة الخبيثة بمثل الكافر ، يقول : الكافر لا يقبل عمله ولا يصعد ، فليس له أصل ثابت فى الأرض ولا فرع فى السماء ومن طريق الضحاك قال فى قوله ما لها من قرار أى ما لها أصل ولا فرع ولا ثمرة ولا منفعة ، كذلك الكافر ليس يعمل خيراً ولا يقول خيراً ، ولم يجعل الله فيه بركة ولا منفعة

**باب قوله تعالى : ﴿ كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ ﴾ الآية**

[٤٦٩٨] ٤٥١٣ - حدثنا عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : كنا عهد رسول الله صلى الله عليه فقال : « أخبروني بشجرة شبه أو كالرجل المسلم لا يتحات ورقها ولا ولا ، تؤتى أكلها كل حين » . قال ابن عمر : فوق فى نفسى أنها النخلة ، ورأيت أبا بكر وعمر لا يتكلمان ، فكرهت أن أتكلم . فلما لم يقولوا شيئاً قال رسول الله صلى الله عليه : هي النخلة . فلما قمنا قلت لعمر : يا أبتاه والله لقد كان وقع فى نفسى أنها النخلة . فقال : ما منعك أن تكلم ؟ قال : لم أركم تكلمون فكرهت أن أتكلم أو أقول شيئاً . قال عمر : لأن تكون قلتها أحب إلي من كذا وكذا .

**قوله ( باب قوله كشجرة طيبة أصلها ثابت الآية )** كذا لأئى ذر ، وساق غيره إلى ﴿ حين ﴾ وسقط عندهم « باب قوله » ثم ذكر حديث ابن عمر .

**قوله ( تشبه أو كالرجل المسلم )** شك من أحد رواته ، وأخرجه الإسماعيل من الطريق التى أخرجها منها البخارى بلفظ « تشبه الرجل المسلم » ولم يشك ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى فى كتاب العلم ، وقد تقدم هناك البيان الواضح بأن المراد بالشجرة فى هذه الآية النخلة ، وفيه رد على من زعم أن المراد بها شجرة الجوز الهندى . وقد أخرجه ابن مردويه من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف فى قوله ﴿ تؤتى أكلها كل حين ﴾ قال : هي شجرة جوز الهند لا تتعطل من ثمرة تحمل كل شهر ، ومعنى قوله ﴿ طيبة ﴾ أى لذيدة الثمر أو حسنة الشكل أو ناعمة ، فتكون طيبة بما يثول إليه نفعها . وقوله ﴿ أصلها ثابت ﴾ أى لا ينقطع ، وقوله ﴿ وفرعها فى السماء ﴾ أى هي نهاية فى الكمال ، لأنها إذا كانت مرتفعة بعدت عن عفونات الأرض . وللحاكم من حديث أنس « الشجرة الطيبة النخلة والشجرة الخبيثة الخنظلة »

**باب قوله تعالى : ﴿ يَثْبُتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ ﴾**

[٤٦٩٩] ٤٥١٤ - حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة قال أخبرني علقمة بن مرثد قال سمعت سعد بن عبدة عن

البراء بن عازب أن رسول الله صلى الله عليه قال : «المسلم إذا سُئِلَ في القبر تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فذلك قوله : ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾» .

**قوله ( باب يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت )** ذكر فيه حديث البراء مختصراً ، وقد تقدم في الجناز أتم سياقاً واستوفيت شرحه في ذلك الباب

### باب ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾

ألم تعلم كقوله : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا﴾ . ﴿الْبَوَارِ﴾ : الهلاك . ﴿قَوْمًا بُورًا﴾ : هالكين ، باريبور بوراً .  
[٤٧٠٠] ٤٥١٥ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن عمرو عن عطاء سمع ابن عباس : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا﴾ قال : هم كفار أهل مكة .

**قوله ( باب ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفراً : ألم تر ألم تعلم ، كقوله ألم تر إلى الذين خرجوا )** زاد غير ألى ذر « ألم تر كيف » وهذا قول ألى عبدة بلفظه .

**قوله ( البوار الهلاك ، بار يبور بوراً ، قوماً بوراً : هالكين )** هو كلام ألى عبدة . ثم ذكر حديث ابن عباس فيمن نزلت فيه الآية مختصراً ، وقد تقدم مستوفى مع شرحه في غزوة بدر . وروى الطبري من طريق أخرى عن ابن عباس أنه سأل عمر عن هذه الآية فقال : من هم قال هم الأفجران من بنى مخزوم وبنى أمية أخوالى وأعمامك ، فأما أخوالى فاستأصلهم الله يوم بدر ، وأما أعمامك فأملى الله لهم إلى حين . ومن طريق على قال : هم الأفجران بنوا أمية وبنو المغيرة ، فأما بنو المغيرة فقطع الله دابرهم يوم بدر ، وأما بنو أمية فتمتعوا إلى حين . وهو عند عبد الرزاق أيضاً والنسائي وصححه الحاكم . قلت : المراد بعضهم لا جميع بنى أمية وبنى بنى مخزوم لم يستأصلوا يوم بدر ، بل المراد بعضهم كألى جهل من بنى مخزوم وألى سفيان من بنى أمية

### سورة الحجر

#### بسم الله الرحمن الرحيم

وقال مجاهد : ﴿صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ : الحق يرجع إلى الله ، وعليه طريقه . ﴿لِيَأْمُرَ مُبِينٌ﴾ : على الطريق . ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا﴾ : هلا تأتينا . ﴿سُكِّرَتْ﴾ : غُشِيَتْ . ﴿لِيَأْمُرَ مُبِينٌ﴾ : الإمام كل ما ائتممت واهتديت به . ﴿الصَّيْحَةُ﴾ : الهلعة . ﴿كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ : أجل . ﴿شِعْرٌ﴾ : أمم ، والأولياء أيضاً شيع .

**قوله ( تفسير سورة الحجر — بسم الله الرحمن الرحيم )** كذا لألى ذر عن المستمل ، وله عن غيره بدون لفظ « تفسير » وسقطت البسملة للباقي .

**قوله ( وقال مجاهد صراط على مستقيم الحق يرجع إلى الله وعليه طريقه )** وصله الطبري من طرق عنه مثله وزاد « لا يعرض على شيء » ومن طريق قتادة ومحمد بن سيرين وغيرهما أنهم قرعوا على بالتونين على أنه صفة للصرط أى رفيع . قلت : وهى قراءة يعقوب .

**قوله ( لبإمام مبين على الطريق )** وروى الطبري من طرق عن ابن ألى نجيح عن مجاهد في قوله ﴿وإنهما﴾

لبإمام ميين ﴿ قال : بطريق معلم . ومن رواية سعيد عن قتادة قال : طريق واضح ، وسيأتي له تفسير آخر . ( تنبيه ) : سقط هذا والذي قبله لأنى ذر إلا عن المستمل .

قوله ( وقال ابن عباس : لعمرك لعيشك ) وصله ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس .

قوله ( قوم منكرون ، أنكرهم لوط ) وصله ابن أبى حاتم أيضاً من الوجه المذكور . ( تنبيه ) : سقط هذا والذي قبله لأنى ذر

قوله ( كتاب معلوم أجل ) كذا لأنى ذر فأوهم أنه من تفسير مجاهد ، ولغيره : وقال غيره كتاب معلوم أجل ، وهو تفسير أبى عبيدة قال فى قوله ﴿ إلا ولها كتاب معلوم ﴾ أى أجل ومدة ، معلوم أى مؤقت .

قوله ( لوما هلا تأتينا ) قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ لوما تأتينا ﴾ مجازها هلا تأتينا .

قوله ( شيع أم والأولياء أيضاً شيع ) قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ شيع الأولين ﴾ أى أم الأولين واحدها شيعة ، والأولياء أيضاً شيع أى يقال لهم شيع . وروى الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله ﴿ ولقد أرسلنا من قبلك فى شيع الأولين ﴾ يقول : أم الأولين . قال الطبرى . ويقال لأولياء الرجل أيضاً شيعة .

قوله ( وقال ابن عباس يبرعون مسرعين ) كذا أوردها هنا ، وليست من هذه السورة وإنما هى فى سورة هود ، وقد وصله ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس .

قوله ( للمتوسمين للناظرين ) تقدم شرحه فى قصة لوط من أحاديث الأنبياء . ( تنبيه ) : سقط هذا والذي قبله لأنى ذر أيضاً .

قوله ( سكرت غشيت ) كذا لأنى ذر فأوهم أنه من تفسير مجاهد ، وغيره يوهم أنه من تفسير ابن عباس ، لكنه قول أبى عبيدة ، وهو بمهملة ثم معجمة (١) وذكر الطبرى عن أبى عمرو بن العلاء أنه كان يقول : هو مأخوذ من سكر الشراب ، قال : ومعناه غشى أبصارنا مثل السكر . ومن طريق مجاهد والضحاك قوله سكرت أبصارنا قال سدت . ومن طريق قتادة قال : سحرت . ومن وجه آخر عن قتادة قال : سكرت بالتشديد سددت وبالتخفيف سحرت انتهى . وهما قراءتان مشهورتان ، فقرأها بالتشديد الجمهور ، وابن كثير بالتخفيف ، وعن الزهرى بالتخفيف ، لكن بناها للفاعل .

قوله ( لعمرك لعيشك ) كذا ثبت هنا لبعضهم ، وسيأتى لهم فى الأيمان والنذور مع شرحه .

قوله ( وإنا له لحافظون قال مجاهد عندنا ) وصله ابن المنذر ، ومن طريق ابن أبى نجيح عنه وهو فى بعض نسخ الصحيح .

قوله ( بروجاً منازل للشمس والقمر ، لواقع ملافح ، حمأ جمأة حمأة وهو الطين المتغير ، والمسنون المصبوب ) كذا ثبت لغير أبى ذر وسقط له ، وقد تقدم مع شرحه فى بدء الخلق .

قوله ( لا توجل لا تخف ، دابر آخر ) تقدم شرح الأول فى قصة إبراهيم وشرح الثانى فى قصة لوط من أحاديث الأنبياء . وسقط لأنى ذر هنا .

قوله ( لبإمام مبین ، الإمام كل ما ائتممت به واهتديت ) هو تفسير أى عبدة .

قوله ( الصيحة الهلكة ) هو تفسير أى عبدة ، وقد تقدمت الإشارة إليه فى قصة لوط من أحاديث الأنبياء

باب قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ اسْتَرْقَ السَّمْعَ فَاتَّبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ﴾

[٤٧٠١] ٤٥١٦- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن عمرو عن عكرمة عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه قال : «إِذَا قُضِيَ الْأَمْرُ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنَحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ كَأَنَّهُ سِلْسَلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ- قَالَ عَلِيٌّ: وَقَالَ غَيْرُهُ: صَفْوَانٌ يَنْفُذُهُ ذَلِكَ- فَإِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا لِلَّذِي قَالَ: الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ. فَيَسْمَعُهَا مُسْتَرْقُو السَّمْعِ، وَمُسْتَرْقُو السَّمْعِ هَكَذَا وَاحِدٌ فَوْقَ آخَرٍ. - وَوَصَفَ سَفِيَانٌ بِيَدِهِ فَفَرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ الِيمْنَى، نَصَبَهَا بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ- فَرُبَّمَا أَدْرَكَ الشَّهَابُ الْمُسْتَمْعَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ بِهَا إِلَى صَاحِبِهِ، فَيُحْرِقُهُ. وَرُبَّمَا لَمْ يَدْرِكْهُ حَتَّى يَرْمِيَ بِهَا إِلَى الَّذِي يَلِيهِ، إِلَى الَّذِي هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ، حَتَّى يَلْقَوْهَا إِلَى الْأَرْضِ- وَرُبَّمَا قَالَ سَفِيَانٌ: حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْأَرْضِ- فَتَلْقَى عَلَى فَمِ السَّاحِرِ، فَيَكْذِبُ مَعَهَا مِائَةَ كَذِبَةٍ، فَيَصْدُقُ، فَيَقُولُونَ: أَلَمْ يُخْبِرُونَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا يَكُونُ كَذَا وَكَذَا فَوَجَدْنَاهُ حَقًّا؟ لِلْكَلِمَةِ الَّتِي سَمِعْتَ مِنَ السَّمَاءِ». حدثنا سفيان قال نا عمرو عن عكرمة عن أبي هريرة: إِذَا قُضِيَ اللَّهُ الْأَمْرُ وَزَادَ «وَالْكَاهِنُ». حدثنا سفيان قال قال عمرو سمعتُ عكرمة يقول نا أبوهريرة وقال: إِذَا قُضِيَ اللَّهُ الْأَمْرُ، وَقَالَ عَلَى فَمِ السَّاحِرِ: قُلْتُ لِسَفِيَانَ: قَالَ سَمِعْتُ عَكَرْمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَاهِرِيرَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ لِسَفِيَانَ: إِنَّ إِنْسَانًا رَوَى عَنْكَ عَنْ عَمْرٍو عَنْ عَكَرْمَةَ عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ وَيُرْفَعُهُ أَنَّهُ قَرَأَ «فُزِعَ» قَالَ سَفِيَانَ: هَكَذَا قَرَأَ عَمْرٍو، فَلَا أَدْرِي سَمِعَهُ هَكَذَا أَمْ لَا. قَالَ سَفِيَانَ: وَهِيَ قِرَاءَتُنَا.

[الحديث ٤٧٠١- طرفاه فى: ٤٨٠٠، ٧٤٨١].

قوله ( باب قوله إلا من استرق السمع فأتبعه شهاب مبین ) ذكر فيه حديث أى هريرة فى قصة مسترق السمع ، أورده أولاً معنعناً ثم ساقه بالإسناد بعينه مصرحاً فيه بالتحديث وبالسماح فى جميعه ، وذكر فيه اختلاف القراءة فى ﴿ فزع عن قلوبهم ﴾ وسيأتى شرحه فى تفسير سورة سبأ ويأتى الإلمام به فى أواخر الطب وفى كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى .

باب قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحَجَرِ الْمُرْسَلِينَ﴾

[٤٧٠٢] ٤٥١٧- حدثني إبراهيم بن المنذر قال نا معن قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال لأصحاب الحجر : « لا تدخلوا على هؤلاء القوم إلا أن تكونوا باكين ، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم أن يصيبكم مثل ما أصابهم » .

قوله ( باب قوله ولقد كذب أصحاب الحجر المرسلين ) ذكر فيه حديث ابن عمر فى النهى عن الدخول على المعذنين ، وقوله « إلا أن تكونوا باكين » ذكر ابن التين أنه عند الشيخ أى الحسن بائين بهمة بدل الكاف ، قال : ولا وجه له

باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾

[٤٧٠٣] ٤٥١٨ - حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي سعيد بن المعلى قال: مرَّ بي النبي صلى الله عليه وأنا أصلي فدعاني، فلم آته حتى صليت، ثم أتيت فقال: «ما منعك أن تأتي؟» فقلت: كنت أصلي. فقال: «ألم يقل الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾؟ ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قبل أن أخرج من المسجد؟» فذهب النبي صلى الله عليه ليخرج فذكرته فقال: «الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته».

[٤٧٠٤] ٤٥١٩ - حدثنا آدم قال نا ابن أبي ذئب قال نا سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «أم القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم».

**قوله (باب قوله ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾)** ذكر فيه حديث أبي سعيد بن المعلى في ذكر فاتحة الكتاب، وقد سبق في أول التفسير مشروحاً. ثم ذكر حديث أبي هريرة مختصراً بلفظ «أم القرآن هي السبع المثاني» في رواية الترمذي من هذا الوجه «الحمد لله أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني» وقد تقدم في تفسير الفاتحة من وجه آخر عن أبي هريرة ورفع أتم من هذا، وللطبري من وجه آخر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رفعه «الركعة التي لا يقرأ فيها كالخداج». قال فقلت لأبي هريرة: فإن لم يكن معنى إلا أم القرآن؟ قال هي حسبك، هي أم الكتاب وهي أم القرآن وهي السبع المثاني «قال الخطابي: وفي الحديث رد على ابن سيرين حيث قال إن الفاتحة لا يقال لها أم القرآن وإنما يقال لها فاتحة الكتاب، ويقول أم الكتاب هو اللوح المحفوظ، قال: وأم الشيء أصله، وسميت الفاتحة أم القرآن لأنها أصل القرآن، وقيل لأنها متقدمة كأنها تؤمه».

**قوله (هي السبع المثاني والقرآن العظيم)** هو معطوف على قوله أم القرآن وهو مبتدأ وخبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف تقديره والقرآن العظيم ما عداها، وليس هو معطوفاً على قوله «السبع المثاني» لأن الفاتحة ليست هي القرآن العظيم، وإنما جاز إطلاق القرآن عليها لأنها من القرآن لكنها ليست هي القرآن كله. ثم وجدت في تفسير ابن أبي حاتم من طريق أخرى عن أبي هريرة مثله لكن بلفظ «والقرآن العظيم الذي أعطيتموه أي هو الذي أعطيتموه» فيكون هذا هو الخبر. وقد روى الطبري بإسنادين جيدين عن عمر ثم على قال «السبع المثاني فاتحة الكتاب» زاد عن عمر «تثنى في كل ركعة» وإسناد منقطع عن ابن مسعود مثله، وإسناد حسن عن ابن عباس أنه قرأ الفاتحة ثم قال ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي﴾ قال: هي فاتحة الكتاب، وبسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة، ومن طريق جماعة من التابعين: السبع المثاني هي فاتحة الكتاب. ومن طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية قال: السبع المثاني فاتحة الكتاب. قلت للربيع: إنهم يقولون إنها السبع الطوال، قال: لقد أنزلت هذه الآية وما نزل من الطوال شيء. وهذا الذي أشار إليه هو قول آخر مشهور في السبع الطوال، وقد أسنده النسائي والطبري والحاكم عن ابن عباس أيضاً بإسناد قوى، وفي لفظ للطبري: البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف، قال الراوي: ذكر السابعة فنسيتها. وفي رواية صحيحة عند ابن

أبى حاتم عن مجاهد وسعيد ابن جبير أنها الكهف ، وزاد : قيل له ما المثنى ؟ قال : تشني فيهن القصص . ومثله عن سعيد بن جبير عن سعيد بن منصور . وروى الطبري أيضاً من طريق خضيف عن زياد بن أبى مرجم قال في قوله ﴿ ولقد آتيناك سبعاً من المثاني ﴾ قال مر وانه وبشر وأنذر واضرب الأمثال واعدد النعم والأنباء . ورجح الطبري القول الأول لصحة الخبر فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم ساقه من حديث أبى هريرة في قصة أبى بن كعب كما تقدم في تفسير الفاتحة .

### ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾

﴿ الْمُقْتَسِمِينَ ﴾ : الذين حلفوا ، ومنه ﴿ لَا أَقْسِمُ ﴾ : أي أقسم ، ويُقرأ « لأقسم » . ﴿ قَاسَمَهُمَا ﴾ : حلف لهما ولم يحلفا له ، وقال مجاهد : تقاسموا تحالفوا .

[٤٧٠٥] ٤٥٢٠ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال نا هشيم قال أنا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : ﴿ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ قال : هم أهل الكتاب ، جزؤوه أجزاء ، فأمنوا ببعضه وكفروا ببعضه .

[٤٧٠٦] ٤٥٢١ - نا عبيد الله بن موسى عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس : ﴿ كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ ﴾ قال : آمنوا ببعض وكفروا ببعض ، اليهود والنصارى .

**قوله ( باب الذين جعلوا القرآن عضين )** قيل إن ﴿ عضين ﴾ جمع عضو ، فروى الطبري من طريق الضحاك قال في قوله ﴿ جعلوا القرآن عضين ﴾ أي جعلوه أعضاء كأعضاء الجوز ، وقيل هي جمع عضه وأصلها عضه فحذفت الهاء كما حذفت من الشفة وأصلها شفة وجمعت بعد الحذف على عضين مثل برة وبرين وكرة كرين ، وروى الطبري من طريق قتادة قال : عضين عضوه وبتهوه . ومن طريق عكرمة قال : العضه السحر لسان قريش ، تقول للساحرة العاضه ، أخرجه ابن أبى حاتم . وروى ابن أبى حاتم أيضاً من طريق عطاء مثل قول الضحاك ولفظه : عضوا القرآن أعضاء ، فقال بعضهم ساحر وقال آخر مجنون وقال آخر كاهن ، فذلك العضين . ومن طريق مجاهد مثله وزاد : وقالوا أساطير الأولين . ومن طريق السدي قال : قسموا القرآن واستهزؤا به فقالوا : ذكر محمد البعوض والذباب والتمل والعنكبوت ، فقال بعضهم أنا صاحب البعوض وقال آخر أنا صاحب التمل وقال آخر أنا صاحب العنكبوت ، وكان المستهزئون خمسة : الأسود بن عبد يغوث والأسود بن المطلب والعاصي بن وائل والحارث بن قيس والوليد بن المغيرة . ومن طريق عكرمة وغيره في عد المستهزئين مثله ، ومن طريق الربيع بن أنس مثله وزاد بيان كيفية هلاكهم في ليلة واحدة .

**قوله ( المقتسمين الذين حلفوا ، ومنه لا أقسم أي أقسم ، وتقرأ لأقسم ، وقاسمها حلف لهما ولم يحلفا له ، وقال مجاهد : تقاسموا تحالفوا )** قلت هكذا جعل المقتسمين من القسم بمعنى الحلف والمعروف أنه من القسمه وبه جزم الطبري وغيره ، وسياق الكلام يدل عليه ، وقوله ﴿ الذين جعلوا ﴾ هو صفة للمقتسمين ، وقد ذكرنا أن المراد أنهم قسموه وفرقوه . وقال أبو عبيدة : وقاسمها ، حلف لهما ، وقال أيضاً أبو عبيدة الذي يكثر المصنف نقل كلامه : من المقتسمين الذين اقتسموا وفرقوا ، قال : وقوله عضين أي فرقوه عضوه أعضاء . قال رؤية « وليس دين الله بالمعضي » أي بالمفرق ، وأما قوله « ومنه لا أقسم الخ » فليس كذلك ، أي فليس هو من الاقتسام بل هو من القسم ، وإنما قال ذلك بناء على ما اختاره من أن المقتسمين من القسم . وقال أبو عبيدة في

قوله ﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾ : مجازها أقسم بيوم القيامة . واختلف العربون في « لا » فقليل زائدة وإلى هذا يشير كلام أنى عبدة ، وتعقب بأنها لا تزداد إلا في أثناء الكلام ، وأجيب بأن القرآن كله كالكلام الواحد ، وقيل هو جواب شيء محذوف ، وقيل نفى على بابها وجوابها محذوف والمعنى لا أقسم بكذا بل بكذا ، وأما قراءة لأقسم بغير ألف فهي رواية عن ابن كثير ، واختلف في اللام فقليل هي لام القسم وقيل لام التأكيد ، واتفقوا على إثبات الألف في التي بعدها ﴿ ولا أقسم بالنفس ﴾ وعلى إثباتها في ﴿ لا أقسم بهذا البلد ﴾ اتباعاً لرسم المصحف في ذلك . وأما قول مجاهد تقاسموا تحالفوا فهو كما قال ، وقد أخرجه الفرياني من طريق ابن أنى نجيح عنه في قوله ﴿ قالوا تقاسموا بالله ﴾ قال تحالفوا على هلاكه فلم يصلوا إليه حتى هلكوا جميعاً ، وهذا أيضاً لا يدخل في المقتسمين إلا على رأى زيد بن أسلم ، فإن الطبري روى عنه أن المراد بقوله « المقتسمين » قوم صالح الذين تقاسموا على هلاكه فلعل المصنف اعتمد على ذلك .

**قوله ( عن ابن عباس الذين جعلوا القرآن عضين )** يعنى في تفسير هذه الكلمة ، وقد ذكرت ما قيل في أصل اشتقاقها أول الباب .

**قوله ( هم أهل الكتاب )** فسره في الرواية الثانية فقال « اليهود والنصارى » وقوله « جزؤه أجزاء » فسره في الرواية الثانية فقال « آمنوا ببعض وكفروا ببعض »

**قوله في الرواية الثانية ( عن أنى ظبيان )** بمعجمة ثم موحدة هو حصين بن جندب ، وليس له في البخارى عن ابن عباس سوى هذا الحديث

**باب قوله تعالى : ﴿ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴾**

قال سالم : اليقين : الموت .

**قوله ( باب قوله ﴿ واعبد ربك حتى يأتيك اليقين ﴾ قال سالم : اليقين الموت )** وصله الفرياني وعبد بن حميد وغيرهما من طريق طارق بن عبد الرحمن عن سالم بن أنى الجعد بهذا ، وأخرجه الطبري من طرق عن مجاهد وقتادة وغيرهما مثله ، واستشهد الطبري لذلك بحديث أم العلاء في قصة عثمان بن مطعون « أما هو فقد جالاه اليقين ، وإنى لأرجو له الخير » وقد تقدم في الجناز مشروحاً ، وقد اعترض بعض الشراح على البخارى لكونه لم يخرج هنا هذا الحديث وقال : كان ذكره أليق من هذا ؛ قال ولأن اليقين ليس من أسماء الموت . قلت : لا يلزم البخارى ذلك ، وقد أخرج النسائي حديث بعجة عن أنى هريرة رفعه « خير ما عاش الناس به رجل ممسك بعنان فرسه » الحديث ، وفي آخره « حتى يأتيه اليقين ليس هو من الناس إلا في خير » فهذا شاهد جيد لقول سالم ، ومنه قوله تعالى ﴿ وكنا نكذب بيوم الدين حتى أتانا اليقين ﴾ وإطلاق اليقين على الموت مجاز ، لأن الموت لا يشك فيه



## سورة النحل

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال ابن عباس: ﴿ فِي تَقْلِبِهِمْ ﴾: اختلافهم، وقال مجاهد: ﴿ تَمِيدَ ﴾: تكفأ، ﴿ مُفْرَطُونَ ﴾: منسيون، ﴿ رُوحُ الْقُدُسِ ﴾: جبريل ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾، (في ضيق): يقال: أمر ضيق وأمر ضيق مثل: هين وهين، ولين ولين، وميت وميت، وقال ابن عباس: ﴿ يَتَفَيَّ ظِلَالَهُ ﴾: تنهياً. ﴿ سُبُلَ رَبِّكَ ذُلَالًا ﴾: لا يتوعر عليها مكان سلكته، وقال غيره: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾: هذا مقدم ومؤخر، وذلك أن الاستعاذة قبل القراءة ومعناها الاعتصام بالله، قال ابن عباس: ﴿ تَسِيمُونَ ﴾: ترعون. ﴿ شَاكِلَتِهِ ﴾: نيته، ﴿ قَصْدُ السَّبِيلِ ﴾: البيان. ﴿ دِفْءٌ ﴾: ما استدفأت. ﴿ تَخَوْفٌ ﴾: تنقص بالعشي. ﴿ تَسْرَحُونَ ﴾: بالغداة. ﴿ بِشَقٍ ﴾: يعني المشقة، ﴿ الْأَنْعَامُ لِعِبْرَةٍ ﴾: وهي تذكر وتؤنث، وكذلك النعم، الأنعام جماعة النعم. ﴿ أَكْنَانًا ﴾: واحدها كن مثل حمل وأحمال، ﴿ سَرَابِيلٌ ﴾: قمص ﴿ تَقِيَكُمْ الْحَرَّ ﴾. وأما ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيَكُمْ بِأْسِكُمْ ﴾: فإنها الدروع. ﴿ دَخَلًا بَيْنَكُمْ ﴾: كل شيء لم يصح فهو دخل، قال ابن عباس: ﴿ حَفْدَةً ﴾: من ولد الرجل. السَّكْر: ما حرم من ثمرتها، والرزق الحسن: ما أحل الله. وقال ابن عيينة عن صدقة ﴿ أُنْكَاثًا ﴾: هي خرقاء كانت إذا أبرمت غزلها نقضته. وقال ابن مسعود: الأمة: معلم الخير، والقانت: المطيع.

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم — سورة النحل ) سقطت البسملة لغير أى ذر .

قوله ( روح القدس جبريل ، نزل به الروح الأمين ) أما قوله روح القدس جبريل فأخرجه ابن أبي حاتم بإسناد رجاله ثقات عن عبد الله بن مسعود ، وروى الطبري من طريق محمد بن كعب القرظي قال : روح القدس جبريل ، وكذا جزم به أبو عبيدة وغير واحد . وأما قوله « نزل به الروح الأمين » فذكره استشهاداً لصحة هذا التأويل ، فإن المراد به جبريل اتفاقاً ، وكأنه أشار إلى رد ما رواه الضحاك عن ابن عباس قال : روح القدس الاسم الذي كان عيسى يحيى به الموتى ، أخرجه ابن أبي حاتم وإسناده ضعيف .

قوله ( وقال ابن عباس : في تقلبهم في اختلافهم ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه مثله ، ومن طريق سعيد عن قتادة « في تقلبهم » يقول في أسفارهم .

قوله ( وقال مجاهد : تميد تكفأ ) هو بالكاف وتشديد الفاء مهموز ، وقيل بضم أوله وسكون الكاف . وقد وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ قال : تكفأ بكم ، ومعنى تكفأ تقلب . وروى الطبري من حديث علي بإسناد حسن موقوفاً قال : لما خلق الله الأرض قمصت ، قال فأرسي الله فيها الجبال ، وهو عند أحمد والترمذي من حديث أنس مرفوع .

قوله ( مفراطون منسيون ) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ

وأَنهم مفرطون ﴿ قال : منسيون ، ومن طريق سعيد بن جبير قال : مفرطون أى متروكون فى النار منسيون فيها . ومن طريق سعيد عن قتادة قال : معجلون . قال الطبرى : ذهب قتادة إلى أنه من قولهم أفرطنا فلاناً إذا قدموه فهو مفرط ومنه « أنا فرطكم على الحوض » قلت وهذا كله على قراءة الجمهور بتخفيف الراء وفتحها وقرأها نافع بكسرها وهو من الإفراط ، وقرأها أبو جعفر بن القعقاع بفتح الفاء وتشديد الراء مكسورة أى مقصرون فى أداء الواجب مبالغون فى الإساءة .

قوله ( فى ضيق يقال أمر ضيق وأمر ضيق مثل هين وهين ولين ولين وميت وميت ) قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿ ولا تك فى ضيق ﴾ بفتح أوله وتخفيف ضيق كـميت وهين ولين فإذا خففتها قلت ميت وهين ولين فإذا كسرت أوله فهو مصدر ضيق انتهى . وقرأ ابن كثير هنا وفى التمل بالكسر والباقون بالفتح ، فقل على لغتين ، وقيل المفتوح مخفف من ضيق أى فى أمر ضيق . واعترضه الفارسى بأن الصفة غير خاصة بالموصوف فلا يدعى الحذف .

قوله ( قال ابن عباس : تنفياً ظلالة تنهياً ) كذا فيه والصواب تتميل ، وقد تقدم بيانه فى كتاب الصلاة .

قوله ( سبل ربك ذللاً لا يتوعر عليها مكان سلكته ) رواه الطبرى من طريق ابن أبى نجیح عن مجاهد مثله ، ويتوعر بالعين المهلمة ، وذللاً حال فى السبل أى ذللها الله لها ، وهو جمع ذلول قال تعالى ﴿ جعل لكم الأرض ذلولاً ﴾ ومن طريق قتادة من قوله تعالى ﴿ ذللاً ﴾ أى مطيعة ، وعلى هذا فقوله ذللاً حال من فاعل اسلكى ، وانتصاب سبل على الظرفية أو على أنه مفعول به .

قوله ( القانت المطيع ) سيأتى فى آخر السورة ،

قوله ( وقال غيره ﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ هذا مقدم ومؤخر ، وذلك أن الاستعاذة قبل القراءة ) المراد بالغير أبوعبيدة ، فإن هذا كلامه بعينه ، وقرره غيره فقال إذا وصلة بين الكلامين ، والتقدير فإذا أخذت فى القراءة فاستعذ ، وقيل هو على أصله لكن فيه إضمار ، أى إذا أردت القراءة لأن الفعل يوجد عند القصد من غير فاصل ، وقد أخذ بظاهر الآية ابن سمين ، ونقل عن أبى هريرة وعن مالك وهو مذهب حمزة الزيات فكانوا يستعيذون بعد القراءة ، وبه قال داود الظاهرى .

قوله ( ومعناها ) أى معنى الاستعاذة ( الاعتصام بالله ) هو قول أبى عبيدة أيضاً .

قوله ( وقال ابن عباس تسيمون ترعون ) روى الطبرى من طريق العوفى عن ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ ومنه شجر فيه تسيمون ﴾ قال : ترعون فيه أنعامكم ، ومن طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس : تسيمون أى ترعون ، ومن طريق عكرمة مولى ابن عباس مثله ، وقال أبو عبيدة ، أسمت الإبل رعيها ، وسامت هى رعت . قوله ( شاكلته ناحيته ) كذا وقع هنا وإنما هو فى السورة التى تليها ، وقد أعاده فيها . ووقع فى رواية أبى ذر عن الحمويّ « نيته » بدل ناحيته وسيأتى الكلام عليها هناك .

قوله ( قصد السبيل البيان ) وصله الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله ﴿ وعلى الله قصد السبيل ﴾ قال : البيان . ومن طريق العوفى عن ابن عباس مثله وزاد : البيان بيان الضلالة والهدى .

**قوله ( الدفء ما استدفأت به )** قال أبو عبيدة : الدفء ما استدفأت به من أوبارها ومتافع ماسوى ذلك ، وروى الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله ﴿ لكم فيها دفء ﴾ قال : الثياب . ومن طريق مجاهد قال : لباس ينسج . ومن طريق قتادة مثله .

**قوله ( تخوف تنقص )** وصله الطبرى من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد فى قوله ﴿ أو يأخذهم على تخوف ﴾ قال : على تنقص . وروى بإسناد فيه مجهول عن عمر أنه سأل عن ذلك فلم يجب . فقال عمر : مارأى إلا أنه على ما ينتقصون من معاصي الله ، قال فخرج رجل فلقى أعرابياً فقال : ما فعل فلان ؟ قال تخوفته — أى تنقصته — فرجع فأخبر عمر ، فأعجبه « وفى شعر أبى كثير الهذلى ما يشهد له . وروى ابن أبى حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس ﴿ على تخوف ﴾ قال : على تنقص من أعمالهم ، وقيل التخوف تفعل من الخوف .

**قوله ( تريحون بالعشى وتسرحون بالغداة )** قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ ولكم فيها جمال حين تريحون ﴾ أى بالعشى ، ﴿ وحين تسرحون ﴾ أى بالغداة .

**قوله ( الأنعام لعبرة ، هى تؤنث وتذكر ، وكذلك النعم الأنعام جماعة النعم )** قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ وإن لكم فى الأنعام لعبرة نسقيكم بما فى بطونه ﴾ : فذكر وأنث ، فقيل الأنعام تذكر وتؤنث ، وقيل المعنى على النعم فهى تذكر وتؤنث ، والعرب تظهر الشيء ثم تخبر عنه بما هو منه بسبب وإن لم يظهره كقول الشاعر :

قبائلنا سبع وأنتم ثلاثة وللبيع أولى من ثلاث وأطيب

أى ثلاثة أحياء ، ثم قال « من ثلاث » أى قبائل انتهى . وأنكر الفراء تأنيث النعم وقال : إنما يقال : هذا نعم ، ويجمع على نعمان بضم أوله مثل حمل وحملان .

**قوله ( أكاناً واحدا كن ، مثل حمل وأحمال )** هو تفسير أبى عبيدة ، وروى الطبرى من طريق سعيد عن قتادة فى قوله ﴿ أكاناً ﴾ قال : غيراناً من الجبال يسكن فيها .

**قوله ( بشق يعنى المشقة )** قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ لم تكونوا بالغيه إلا بشق ﴾ أى بمشقة الأنفس . وروى الطبرى من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد فى قوله ﴿ إلا بشق الأنفس ﴾ قال : المشقة عليكم ، ومن طريق سعيد عن قتادة ﴿ إلا بشق الأنفس ﴾ إلا بجهد الأنفس .

( تنبيه ) : قرأ الجمهور بكسر الشين من شق ، وقرأها أبو جعفر بن القعقاع بفتحها ، قال أبو عبيدة . هما بمعنى ، وأنشد :

وذو إبل تسعى ويحبسها له أخو نصب من شقها وذعوب

قال الأثرم صاحب أبى عبيدة : سمعته بالكسر والفتح ، وقال الفراء : معناهما مختلف ، فبالكسر معناه ذابت حتى صارت على نصف ما كانت وبالفتح المشقة انتهى . وكلام أهل التفسير يساعد الأول .

**قوله ( سراييل قمص تقيكم الحر ، وأما سراييل تقيكم بأسكم فإنها الدروع )** قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿ سراييل تقيكم الحر ﴾ أى قمصاً ﴿ سراييل تقيكم بأسكم ﴾ أى دروعاً . وروى الطبرى من طريق

سعيد عن قتادة في قوله تعالى ﴿سراييل تقيكم الحر﴾ قال القطن والكتان ﴿وسراييل تقيكم بأسكم﴾ قال : دروع من حديد .

**قوله ( دخلاً بينكم ، كل شيء لم يصح فهو دخل )** هو قول أنى عبيدة أيضاً ، وروى ابن أنى حاتم بن طريق سعيد عن قتادة قال ﴿دخلاً﴾ خيانة ، وقيل الدخول الداخل في الشيء ليس منه .

**قوله ( وقال ابن عباس : حفدة من ولد الرجل )** وصله الطبري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله ﴿بنين وحفدة﴾ قال : الولد وولد الولد ، وإسناده صحيح . وفيه عن ابن عباس قول آخر أخرجه من طريق العوفي عنه قال : هم بنو امرأة الرجل . وفيه عنه قول ثالث أخرجه من طريق علي بن أنى طلحة بن ابن عباس قال : الحفدة والأصهار . ومن طريق عكرمة عن ابن عباس قال : الأختان . وأخرج هذا الأخير عن ابن مسعود بإسناد صحيح ، ومن طريق أنى الضحى وإبراهيم وسعيد بن جبير وغيرهم مثله ، وصحح الحاكم حديث ابن مسعود . وفيه قول رابع عن ابن عباس أخرجه الطبري من طريق أنى حمزة عنه قال : من أعانك فقد حفدك . ومن طريق عكرمة قال : الحفدة الخدام . ومن طريق الحسن قال : الحفدة البنون وبنو البنين ، ومن أعانك من أهل أو خادم فقد حفدك . وهذا أجمع الأقوال ، وبه تجتمع ، وأشار إلى ذلك الطبري . وأصل الحفد مداركة الخطو والإسراع في المشي ، فأطلق على من يسعى في خدمة الشخص ذلك .

**قوله ( السكر ما حرم من ثمرتها ، والرزق الحسن ما أحل )** وصله الطبري بأسانيد من طريق عمرو بن سفيان عن ابن عباس مثله وإسناده صحيح ، وهو عند أنى داود في « الناسخ » وصححه الحاكم ، ومن طريق سعيد بن جبير عنه قال : الرزق الحسن الحلال ، والسكر الحرام ، ومن طريق سعيد بن جبير ومجاهد مثله وزاد أن ذلك كان قبل تحريم الخمر ، وهو كذلك لأن سورة النحل مكية . ومن طريق قتادة : السكر خمر الأعاجم . ومن طريق الشعبي وقيل له في قوله ﴿تتخذون منه سكرًا﴾ أهو هذا الذي تصنع النبط ؟ قال : لا ، هذا خمر ، وإنما السكر نقيع الزبيب ، والرزق الحسن التمر والعنب . واختار الطبري هذا القول وانتصر له .

**قوله ( وقال ابن عيينة عن صدقة )** أنكأاً ﴿هي خرقاء كانت إذا أبرمت غزلها نقضته﴾ وصله ابن أنى حاتم عن أبيه عن ابن عمر العدني ، والطبري من طريق الحميدى كلاهما عن ابن عيينة عن صدقة عن السدي قال : كانت بمكة امرأة تسمى خرقاء ، فذكر مثله . وفي « تفسير مقاتل » أن اسمها ربيعة بنت عمرو بن كعب ابن سعد بن زيد مناة بن تميم ، وعند البلاذري أنها والددة أسد بن عبد العزى بن قصي وأنها بنت سعد بن تميم بن مرة . وفي « غرر التبيان » أنها كانت تغزل هي وجواربها من الغداة إلى نصف النهار ثم تأمرهن بنقض ذلك ، هذا دأبها لا تكف عن الغزل ولا تبقى ما غزلت . وروى الطبري من طريق ابن جريج عن عبد الله بن كثير مثل رواية صدقة المذكور ، ومن طريق سعيد عن قتادة قال : هو مثل ضربه الله تعالى لمن نكث عهده . وروى ابن مردويه بإسناد ضعيف عن ابن عباس أنها نزلت في أم زفر الآتي ذكرها في كتاب الطب ، والله أعلم . وصدقة هذا لم أر من ذكره في رجال البخاري ، وقد أقدم الكرماني فقال صدقة هذا هو ابن الفضل المروزي شيخ البخاري ، وهو يروى عن سفيان بن عيينة ، وهنا روى عنه سفيان ، ولا سلف له فيما ادعاه من ذلك ، ويكفي في الرد عليه ما أخرجه من تفسير ابن جرير وابن أنى حاتم من رواية صدقة هذا عن

السدى ، فإن صدقة بن الفضل المروزى ما أدرك السدى ولا أصحاب السدى ، وكنت أظن أن صدقة هذا هو ابن أوى عمران قاضى الأهواز لأن لابن عيينة عنه رواية ، إلى أن رأيت فى « تاريخ البخارى » صدقة أبو الهذيل ، وروى عن السدى قوله روى عنه ابن عيينة ، وكذا ذكره ابن حبان فى « الثقات » من غير زيادة ، وكذا ابن أوى حاتم عن أبيه لكن قال : صدقة بن عبد الله بن كثير القارئ صاحب مجاهد ، فظهر أنه غير ابن أوى عمران ، ووضح أنه من رجال البخارى تعليقاً ، فيستدرك على من صنف فى رجاله فإن الجميع أغفلوه ، والله أعلم .

**قوله ( وقال ابن مسعود : الأمة معلم الخير ، والقانت والمطيع )** وصله الفريانى وعبد الرزاق وأبو عبيد فى « المواعظ » والحاكم كلهم من طريق الشعبى عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال : « قرئت عنده هذه الآية ﴿ إن إبراهيم كان أمة قانتاً لله ﴾ فقال ابن مسعود : إن معاذاً كان أمة قانتاً لله ، فسئل عن ذلك فقال : هل تدرون ما الأمة ؟ الأمة الذى يعلم الناس الخير ، والقانت الذى يطيع الله ورسوله .

**باب قوله تعالى : ﴿ وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمَرُ ﴾**

[٤٧٠٧] ٤٥٢٢ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا هارون بن موسى أبو عبد الله الأعور عن شعيب عن أنس ابن مالك أن رسول الله صلى الله عليه كان يدعو : « أعود بك من البخل ، والكسل ، وأردل العمر ، وعذاب القبر ، وفتنة الدجال ، وفتنة الحيا والممات » .

**قوله ( باب قوله تعالى ومنكم من يرد إلى أردل العمر )** ذكر فيه حديث أنس فى الدعاء بالاستعاذة من ذلك وغيره ، وسيأتى شرحه فى الدعوات ، وشعيب الراوى عن أنس هو ابن الحبحاب بمهملتين وموحدتين ، وروى ابن أوى حاتم من طريق السدى قال : أردل العمر هو الخرف . وروى ابن مردويه من حديث أنس أنه مائة سنة .

### سورة بني إسرائيل

بسم الله الرحمن الرحيم

[٤٧٠٨] ٤٥٢٣ - حدثنا آدم قال نا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت عبد الرحمن بن يزيد سمعت ابن مسعود وقال فى بني إسرائيل والكهف ومريم : إنهن من العتاق الأول ، وهن من تلادي . [الحديث ٤٧٠٨ - طرفاه فى : ٤٧٣٩ ، ٤٩٩٤] .

**قوله ( سورة بني إسرائيل - بسم الله الرحمن الرحيم )** ثبتت البسملة لأى ذر .

**قوله ( سمعت ابن مسعود قال فى بني إسرائيل والكهف ومريم : إنهن من العتاق )** بكسر المهملة وتخفيف المثناة جمع عتيق وهو القديم ، أو هو كل ما بلغ الغاية فى الجودة ، وبالثانى جزم جماعة فى هذا الحديث ، وبالأول جزم أبو الحسين بن فارس . وقوله الأول بتخفيف الواو . وقوله « هن من تلادي » بكسر المثناة وتخفيف اللام أى مما حفظ قديماً ، والتلاد قديم الملك وهو بخلاف الطارف ، ومراد ابن مسعود أنهن من أول ما تعلم من القرآن ، وإن لهن فضلاً لما فيهن من القصص وأخبار الأنبياء والأئم ، وسيأتى الحديث فى فضائل القرآن بآتم من هذا السياق إن شاء الله تعالى .

قوله ( فسينغضون إليك رؤوسهم ، قال قال ابن عباس : يهزون ) وصله الطبري من طريق على بن أنى طلحة عن ابن عباس ، ومن طريق العوفي عن ابن عباس قال : يحركونها استهزاء ، ومن طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس نحوه ، ومن طريق سعيد عن قتادة مثله .

قوله ( وقال غيره نغضت سنك أى تحركت ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ فسينغضون إليك رؤوسهم ﴾ أى يحركونها استهزاء ، يقال نغضت سنه أى تحركت وارتفعت من أصلها . وقال ابن قتبية : المراد أنهم يحركون رؤوسهم استبعاداً ، وروى سعيد بن منصور من طريق محمد بن كعب في قوله ﴿ فسينغضون ﴾ قال : يحركون

﴿ فَسَيَنْغُضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ ﴾ : قال ابن عباس : يهزون . وقال غيره : نغضت سنك أى تحركت . ﴿ وَقَضِينَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ : أخبرناهم أنهم سيفسدون . والقضاء على وجوه : ﴿ قَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ : أمر ، ومنه الحكم ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ ﴾ . ومنه الخلق ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ : خلقهن . ﴿ نَفِيرًا ﴾ : من ينفر معه . ﴿ مَيْسُورًا ﴾ : ليناً . ﴿ خَطَاً ﴾ : إثماً ، وهو اسم من خطئت ، والخطأ مفتوح مصدره من الإثم ، خطئت بمعنى أخطأت . ﴿ لَنْ تَخْرُقَ ﴾ : لن تقطع . ﴿ حَصِيرًا ﴾ : محبساً . ﴿ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى ﴾ : مصدر من ناجيت فوصفهم بها والمعنى يتناجون . ﴿ رَفَاتًا ﴾ : حطاماً . ﴿ بِخَيْلِكَ ﴾ : الفرسان والرجل والرجال واحداً راجل ، مثل : صاحب وصحب ، وتاجر وتجر . ﴿ حَاصِبًا ﴾ : الريح العاصف . والحاصب أيضاً ما ترمي به الريح ، ومنه ﴿ حَصْبُ جَهَنَّمَ ﴾ : يرمى به في جهنم هم حصبها ، ويقال : حصب في الأرض : ذهب . والحصب مشتق من الحصاء الحجارة . ﴿ تَارَةً ﴾ : مرة ، وجماعته تيرة وتارات . ﴿ لِأَحْتَسِنَ ﴾ : لأستأصلنهم ، يقال : احتسنتك فلان ما عند فلان من علم : استقصاه . وقال ابن عباس : كل سلطان في القرآن فهو حجة . ﴿ وَلِيٍّ مِّنَ الدَّلِّ ﴾ : لم يحالف أحداً .

قوله ( وقضينا إلى بنى إسرائيل أخبرناهم أنهم سيفسدون ، والقضاء على وجوه : ﴿ قضى ربك ﴾ أمر ، ومنه الحكم ﴿ إن ربك يقضى بينهم ﴾ ، ومنه الخلق ﴿ فقضاهن سبع سماوات ﴾ خلقهن ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ وقضينا إلى بنى إسرائيل ﴾ أى أخبرناهم ، وفي قوله ﴿ وقضى ربك ﴾ أى أمر ، وفي قوله ﴿ إن ربك يقضى بينهم ﴾ أى يحكم ، وفي قوله ﴿ فقضاهن سبع سماوات ﴾ أى خلقهن . وقد بين أبو عبيدة بعض الوجوه التى يرد بها لفظ القضاء وأغفل كثيراً منها ، واستوعبها إسماعيل بن أحمد النيسابورى في « كتاب الوجوه والنظائر » فقال : لفظه ﴿ قضى ﴾ في الكتاب العزيز جاءت على خمسة عشر وجهاً : الفراغ ﴿ فإذا قضيتم مناسكتكم ﴾ والأمر ﴿ إذا قضى أمراً ﴾ والأجل ﴿ فمنهم من قضى نحبه ﴾ والفصل ﴿ لقضى الأمر بيني وبينكم ﴾ والمضى ﴿ ليقضى الله أمراً كان مفعولاً ﴾ والهلاك ﴿ لقضى إليهم أجلهم ﴾ والوجوب ﴿ لما قضى الأمر ﴾ والإبرام ﴿ في نفس يعقوب قضاها ﴾ والإعلام ﴿ وقضينا إلى بنى إسرائيل ﴾ والوصية ﴿ وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه ﴾ والموت ﴿ فوكره موسى قفضى عليه ﴾ والنزول ﴿ فلما قضينا عليه الموت ﴾ والخلق ﴿ فقضاهن سبع سماوات ﴾ والفعل ﴿ كلا لما يقضى ما أمره ﴾ يعنى حقاً لم يفعل ، والعهد ﴿ إذا قضينا إلى موسى الأمر ﴾ . وذكر غيره القدر المكتوب في اللوح المحفوظ كقوله ﴿ وكان أمراً مقضياً ﴾ والفعل ﴿ فاقض ما أنت قاض ﴾ والوجوب ﴿ إذ قضى الأمر ﴾ أى وجب لهم العذاب والوفاء كفائت العباداة والكفاية ولن

يقضى عن أحد من بعدك انتهى . وبعض هذه الأوجه متداخل ، وأغفل أنه يرد بمعنى الانتهاء ﴿ فلما قضى زيد منها وطراً ﴾ وبمعنى الإتمام ﴿ ثم قضى أجلاً وأجل مسمى عنده ﴾ وبمعنى كتب ﴿ إذا قضى أمراً ﴾ وبمعنى الأداء وهو ما ذكر بمعنى الفراغ ومنه قضى دينه . وتفسير ﴿ قضى ربك أن لا تعبدوا ﴾ بمعنى وصى منقول من مصحف أنى بن كعب أخرجه الطبري وأخرجه أيضاً من طريق قتادة قال هـ فى مصحف ابن مسعود ووصى ومن طريق مجاهد فى قوله وقضى قال وأوصى ومن طريق الضحاك أنه قرأ « ووصى » وقال ألصقت ألوار بالصاد فصارت قافا فقرئت وقضى ، كذا قال واستنكروه منه . وأما تفسيره بالأمر كما قال أبو عبيدة فوصله الطبري من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس ، ومن طريق الحسن وقتادة مثله ، وروى ابن أبى حاتم من طريق ضمرة عن الثوري قال : معناه أمر ولو قضى لمضى ، يعنى لو حكم . قال الأزهري : القضاء مرجعه إلى انقطاع الشيء وقامه . ويمكن رد ما ورد من ذلك كله إليه . وقال الأزهري أيضاً : كل ما أحكم عمله أو ختم أو أكمل أو وجب أو أهم أو أنفذ أو مضى فقد قضى . وقال فى قوله تعالى ﴿ وقضينا إلى بنى إسرائيل ﴾ أى أعلمناهم علماً قاطعاً ، انتهى ، والقضاء يتعدى بنفسه ، وإنما تعدى بالحرف فى قوله تعالى ﴿ وقضينا إلى بنى إسرائيل ﴾ لتضمنه معنى أوحينا .

**قوله ( نفيراً من ينفر معه )** قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ أكثر نفيراً ﴾ قال : الذين ينفرون معه . وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة فى قوله ﴿ وجعلناكم أكثر نفيراً ﴾ أى عدداً ، ومن طريق أسباط عن السدى مثله .

**قوله ( ميسوراً ليناً )** قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ فقل لهم قولاً ميسوراً ﴾ أى ليناً . وروى الطبري من طريق إبراهيم النخعي فى قوله ﴿ فقل لهم قولاً ميسوراً ﴾ أى لصام تعدمهم ومن طريق عكرمة قال : عدهم عدة حسنة . وروى ابن أبى حاتم من طريق محمد بن أبى موسى عن ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ فقل لهم قولاً ميسوراً ﴾ قال : العدة . ومن طريق السدى قال : تقول نعم وكرامة ، وليس عندنا اليوم . ومن طريق الحسن : تقول سيكون إن شاء الله تعالى .

**قوله ( خطأ إنما وهو اسم من خطئت ، والخطأ مفتوح مصدره من الإثم خطئت بمعنى أخطأت )** قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ كان خطأً كبيراً ﴾ أى إنما ، وهو اسم من خطئت ، فإذا فتحته فهو مصدر ، قال الشاعر :

دعيني إنما خطئى وصوبى      على وإنما أهلكت مالى

ثم قال : وخطئت وأخطأت لغتان ، وتقول العرب خطئت إذا أذنبت عمداً ، وأخطأت إذا أذنبت على غير عمد ، واختار الطبري القراءة التى بكسر ثم سكون وهى المشهورة ، ثم أسند عن مجاهد فى قوله ﴿ خطأ ﴾ قال : خطيئة ، قال : وهذا أولى لأنهم كانوا يقتلون أولادهم على عمد لا خطأ فنها عن ذلك ، وأما القراءة بالفتح فهى قراءة ابن ذكوان ، وقد أجابوا عن الاستبعاد الذى أشار إليه الطبري بأن معناها أن قتلهم كان غير صواب ، تقول أخطأ يخطئ خطأ إذا لم يصب ، وأما قول أبى عبيدة الذى تبعه فيه البخارى حيث قال : خطئت بمعنى أخطأت ففيه نظر ، فإن المعروف عند أهل اللغة أن خطئى بمعنى أثم ، وأخطأ إذا لم يتعمد أو إذا لم يصب .

**قوله ( حصيراً محبساً محصراً )** أما محبساً فهو تفسير ابن عباس ، وصله ابن المنذر من طريق على بن

أى طلحة عنه في قوله ﴿ وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً ﴾ قال : محبساً . وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ حصيراً ﴾ قال : محصراً .

قوله ( تخرق تقطع ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ لن تخرق الأرض ﴾ قال : لن تقطع .

قوله ( وإذ هم نجوى ، فصدر من ناجيت فوصفهم بها ، والمعنى يتناجون ) كذا فيه ، وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ إذ يستمعون إليك وإذ هم نجوى ﴾ هو مصدر ناجيت ، أو اسم منها فوصف بها القوم ، كقولهم هم عذاب ، فجاءت نجوى في موضع متناجين انتهى . ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أى وهم ذوو نجوى ، أو هو جمع نجى كقتيل وقتل .

قوله ( رفاتاً حطاماً ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ رفاتاً ﴾ أى حطاماً أى عظاماً محطمة ، وروى الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ أئذا كنا عظاماً ورفاتاً ﴾ قال : تراباً .

قوله ( واستفز استخف ، بخيلك الفرسان ، والرجل والرجال والرجالة واحداً راجل ، مثل صاحب وصحب وتاجر وتجور ) هو كلام أبو عبيدة بنصه ، وتقدم شرحه في بدء الخلق . وروى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد في قوله ﴿ واستفز ﴾ قال استنزل .

قوله ( حاصباً الريح العاصف ، والحاصب أيضاً ما ترمى به الريح ، ومنه حصب جهنم يرمى به في جهنم وهم حصبها ؛ ويقال حصب في الأرض ذهب والحاصب مشتق من الحصباء الحجارة ) تقدم في صفة النار من بدء الخلق ، قال أبو عبيدة في قوله ﴿ ويرسل عليكم حاصباً ﴾ أى ريحاً عاصفاً تحصب ، ويكون الحاصب من الجليد أيضاً قال الفرزدق « بحاصب كنديف القطن منثور » وفي قوله ﴿ حصب جهنم ﴾ كل شيء ألقته في النار فقد حصبتها به ، وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد عن قتادة قال ﴿ أو يرسل عليكم حاصباً ﴾ قال حجارة من السماء ، ومن طريق السدي قال : رامياً يرميكم بحجارة .

قوله ( تارة أى مرة ، والجمع تير وتارات ) هو كلام أبو عبيدة أيضاً ، وقوله والجمع تير بكسر المثناة الفوقانية وفتح المثناة التحتانية ، وروى ابن أبي حاتم من طريق شعبة عن قتادة في ﴿ تارة أخرى ﴾ قال : مرة أخرى .

قوله ( لأحتكن لأستأصلنهم ، يقال احتك فلان ما عند فلان من علم استقصاه ) تقدم شرحه في بدء الخلق ، وروى سعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ لأحتكن ﴾ قال : لأحتوين قال يعنى شبه الزناق .

قوله ( وقال ابن عباس : كل سلطان في القرآن فهو حجة ) وصله ابن عينة في تفسيره عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس ، وهذا على شرط الصحيح ، ورواه الفريابي بإسناد آخر عن ابن عباس وزاد « وكل تسبيح في القرآن فهو صلاة » .

قوله ( ولّى من الدل لم يحالف أحداً ) وروى الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ ولم يكن له ولي من الدل ﴾ قال : لم يحالف أحداً



### باب قوله: ﴿أَسْرَى بَعْدَهُ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾

[٤٧٠٩] ٤٥٢٤ - حدثنا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا يونس... ح. ونا أحمد بن صالح قال نا عنبسة قال نا يونس عن ابن شهاب قال ابن المسيب قال أبو هريرة: أتى رسول الله صلى الله عليه ليلة أسرى به بإيلياء بقدرين من خمر ولبن، فنظر إليهما، فأخذ اللبن. فقال جبريل: الحمد لله الذي هداك للفطرة، لو أخذت الخمر غوت أمتك.

[٤٧١٠] ٤٥٢٥ - حدثنا أحمد بن صالح قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أبو سلمة سمعت جابر بن عبد الله سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «لما كذبتني قريش قمت في الحجر فجلى الله لي بيت المقدس فطفقت أخبرهم عن آياته وأنا أنظر إليه». زاد يعقوب بن إبراهيم قال نا ابن أخي ابن شهاب عن عمه: «لما كذبتني قريش حين أسرى بي إلى بيت المقدس».. نحوه.

**قوله ( باب قوله أسرى بعده ليلًا من المسجد الحرام )** لم يختلف القراء في ﴿أسرى﴾ بخلاف قوله في قصة لوط ﴿فأسر﴾ فقرئت بالوجهين ، وفيه تعقب على من قال من أهل اللغة إن أسرى وسرى بمعنى واحد ، قال السهيلي : السرى من سريت إذا سرت ليلًا يعني فهو لازم ، والإسراء يتعدى في المعنى لكن حذف مفعوله حتى ظن من ظن أنهما بمعنى واحد ، وإنما معنى ﴿أسرى بعده﴾ جعل البراق يسرى به كما تقول أمضيت كذا بمعنى جعلته يمضي ، لكن حسن حذف المفعول لقوة الدلالة عليه أو الاستغناء عن ذكره ، لأن المقصود بالذكر المصطفى لا الدابة التي سارت به . وأما قصة لوط فالمعنى سربهم على ما يتحملون عليه من دابة ونحوها ، هذا معنى القراءة بالقطع ، ومعنى الوصل سربهم ليلًا ، ولم يأت مثل ذلك في الإسراء لأنه لا يجوز أن يقال سرى بعده بوجه من الوجوه انتهى . والنفي جزم به إنما هو من هذه الحثية التي قصد فيها الإشارة إلى أنه سار ليلًا على البراق ، وإلا فلو قال قائل سرت بزيد بمعنى صاحبه لكان المعنى صحيحاً ، ذكر فيه حديث أبي هريرة ﴿أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به بإيلياء بقدرين﴾ وقد تقدم شرحه في السيرة النبوية ، ويأتي في الأشربة ، وذكر فيه أيضاً حديث جابر قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لما كذبتني قريش ، كذا للأكثر ، وللكشمةيني كذبتني بغير مثاة .

**قوله ( فجلى الله لي بيت المقدس )** تقدم شرحه أيضاً في السيرة النبوية ، والذي اقترح على النبي صلى الله عليه وسلم أن يصف لهم بيت المقدس هو المطعم بن عدى ، أخرجه أبو يعلى من حديث أم هانئ ، وأخرج النسائي من طريق زرارة بن أبي أوفى عن ابن عباس هذه القصة مطولة ، وقد ذكرت طرفاً منها في أول شرح حديث الإسراء معزواً إلى أحمد والبخاري ، ولفظ النسائي «لما كان ليلة أسرى بي ثم أصبحت بمكة قطعت بأمرى وعرفت أن الناس مكذبي ، فقعدت معتزلاً حزناً ، فمر بي عدو الله أبو جهل فجاء حتى جلس إليه فقال له كالمستهزئ : هل كان من شيء ؟ قال : نعم ، قال : ما هو ؟ قال : إني أسرى في الليلة . قال : إلى أين ؟ إلى بيت المقدس . قال : ثم أصبحت بين أظهرنا ؟ قال : نعم . قال : فلم ير أن يكذبه مخافة أن يجحد ما قال إن دعا قومه ، قال : إن دعوت قومك لك تحدثهم ؟ قال : نعم . قال أبو جهل : يا معشر بني كعب بن لؤي هلم ، قال : فانقضت

إليه المجالس ، فجاءوا حتى جلسوا إليهما ، قال : حدث قومك بما حدثتني ، فحدثهم ، قال فمن مصفق ومن واضع يده على رأسه متعجبا ، وفي القوم من سافر إلى ذلك البلد ورأى المسجد قال : فهل تستطيع أن تنعت لنا المسجد ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : فذهبت أنعت لهم ، قال : فما زلت أنعت حتى التبس على بعض النعت ، فجئىء بالمسجد حتى وضع فنتعته وأنا أنظر إليه ، قال فقال القوم : أما النعت فقد أصاب .

**قوله ( زاد يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن أخي ابن شهاب عن عمه : لما كذبتى قريش حين أسرى نى إلى بيت المقدس )** وصله الذهلي في « الزهريات » عن يعقوب بهذا الإسناد ، وأخرجه قاسم بن ثابت في « الدلائل » من طريقه ولفظه « جاء ناس من قريش إلى أبى بكر فقالوا : هل لك فى صاحبك يزعم أنه أتى بيت المقدس ثم رجع إلى مكة فى ليلة واحدة ، قال أبو بكر : أو قال ذلك ؟ قالوا : نعم . قال : لقد صدق » وروى الذهلي أيضاً وأحمد فى مسنده جميعاً عن يعقوب بن إبراهيم المذكور عن أبيه عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب بسنده « لما كذبتى قريش » الحديث ، فلعله دخل إسناد فى إسناد ، أو لما كان الحديتان فى قصة واحدة أدخل ذلك

### باب قوله عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾

﴿ كَرَّمْنَا ﴾ : وأكرمنا واحد . ﴿ ضِعْفَ الْحَيَاةِ ﴾ : عذاب الحياة ، ﴿ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ﴾ : عذاب الممات . ﴿ خَلْفَكَ وَخَلْفَكَ سِوَاءِ ﴾ : شاكلته ، وهي من شكلته . ﴿ وَنَأَى ﴾ : تباعد . ﴿ صَرَفْنَا ﴾ : وجهنا . ﴿ قَبِيلًا ﴾ : معاينة ومقابلة ، وقيل : القابلة لأنها مقابلتها وتقبل ولدها . ﴿ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ ﴾ : يقال : أنفق الرجل : أملك ونفق الشيء ذهب . ﴿ قَتُورًا ﴾ : مقتراً . ﴿ يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ : للأذقان مجتمع اللحين والواحد ذقن . وقال مجاهد : ﴿ جَزَاءً مَوْفُورًا ﴾ : وافراً . ﴿ تَبِعًا ﴾ : ثائراً ، وقال ابن عباس : نصيراً . ﴿ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ ﴾ : رزق . ﴿ مَثْبُورًا ﴾ : ملعوناً . ﴿ إِمْلَاقٍ ﴾ : الفقر . ﴿ يَزْجِي .. الْفُلْكَ ﴾ : يجري الفلك . ﴿ لَا تُبْذَرُ ﴾ : لا تنفق فى الباطل . ﴿ فَجَاسُوا ﴾ : فتيمموا . ﴿ يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ : للوجوه .

**قوله ( باب قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ كرمنا وأكرمنا واحد )** أى فى الأصل ، وإلا فالتشديد أبلغ ، قال أبو عبيدة : كرمنا أى أكرمنا إلا أنها أشد مبالغة فى الكرامة انتهى . وهى من كرم بضم الراء مثل شرف وليس من الكرم الذى هو فى المال .

**قوله ( ضعف الحياة وضعف الممات عذاب الحياة وعذاب الممات )** قال أبو عبيدة : فى قوله ﴿ ضعف الحياة ﴾ : مختصر ، والتقدير ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات . وروى الطبرى من طريق ابن أبى نجيم عن مجاهد فى قوله ﴿ ضعف الحياة ﴾ قال عذابها ﴿ وضعف الممات ﴾ قال عذاب الآخرة . ومن طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس قال ضعف عذاب الدنيا والآخرة ومن طريق سعيد عن قتادة مثله وتوجيه ذلك أن عذاب النار يوصف بالضعف ، قال : لقوله تعالى ﴿ عَذَابًا مُّضَعَفًا مِنَ النَّارِ ﴾ أى عذاباً مضاعفاً ، فكان الأصل لأذقناك عذاباً ضعفاً فى الحياة ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ثم أضيفت الصفة لإضافة الموصوف ، فهو كما لو قيل أليم الحياة مثلاً .

**قوله ( خلافاً وخلفك سواء )** قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ وإذا لا يلبثون خلفك إلا قليلاً ﴾ أى بعدك قال

خلافك وخلفك سواء ، وهما لغتان بمعنى ؛ وقرئ بهما . قلت : والقراءتان مشهورتان ، فقرأ خلفك الجمهور ، وقرأ خلافك ابن عامر والاحوان ، وهى رواية حفص عن عاصم .

**قوله ( ونأى تباعد )** هو قول أبى عبيدة ، قال فى قوله ﴿ ونأى بجانبه ﴾ أى تباعد .

**قوله ( شاكلته ناحيته وهى من شكلته )** وصله الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله ﴿ على شاكلته ﴾ قال على ناحيته ، ومن طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد قال : على طبيعته وعلى حدته ، ومن طريق سعيد عن قتادة قال : يقول على ناحيته وعلى ما ينوى . وقال أبو عبيدة ﴿ قل كل يعمل على شاكلته ﴾ أى على ناحيته وخلفته ، ومنها قولهم هذا من شكل هذا .

**قوله ( صرفنا وجهنا )** قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ ولقد صرفنا للناس فى هذا القرآن ﴾ أى وجهنا وبيننا .

**قوله ( حصيراً محبساً )** هو قول أبى عبيدة أيضاً ، وهو بفتح الميم وكسر الموحدة ، وروى ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس قال ﴿ حصيراً ﴾ أى سجنأ .

**قوله ( قبلاً معانية ومقابلة ، وقيل القابلة لأنها مقابلتها وتقبل ولدها )** قال أبو عبيدة ﴿ والملائكة قبلاً ﴾ مجاز مقابلة أى معانية ، قال الأعشى « كصرخة حبلى بشرتها قبيلها » أى قابلتها ، وقال ابن التين : ضبط بعضهم تقبل ولدها بضم الموحدة وليس بشيء ، وروى ابن أبى حاتم من طريق سعيد عن قتادة « قبلاً أى جنداً تعانين معانية » .

**قوله ( خشية الإنفاق ، يقال أنفق الرجل أملك ونفق الشيء ذهب )** كذا ذكره هنا ، والذي قاله أبو عبيدة فى قوله ﴿ ولا تقتلوا أولادكم من إملاق ﴾ أى من ذهاب مال ، يقال أملك فلان ذهب ماله ، وفى قوله ﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق ﴾ أى فقر ، وقوله « نفق الشيء ذهب » هو بفتح الفاء ويجوز كسرهما هو قول أبى عبيدة ، وروى ابن أبى حاتم من طريق السدى قال خشية الإنفاق أى خشية أن ينفقوا فيفتقروا .

**قوله ( فتوراً مقترأ )** هو قول أبى عبيدة أيضاً .

**قوله ( للأذقان مجتمع اللحين ، الواحد ذقن )** هو قول أبى عبيدة أيضاً ، وسيأتى له تفسير آخر قريباً ، والللحين بفتح اللام ويجوز كسرهما تشية لحية .

**قوله ( وقال مجاهد موفوراً وافراً )** وصله الطبرى من طريق ابن أبى نجيح عنه سواء .

**قوله ( تبعاً ثائراً ، وقال ابن عباس نصيراً )** أما قول مجاهد فوصله الطبرى من طريق ابن أبى نجيح عنه فى قوله ﴿ ثم لا تجد لك علينا به تبعاً ﴾ أى ثائراً وهو اسم فاعل من الثأر ، يقال لكل طالب بثأر وغيره تبع وتابع ، ومن طريق سعيد عن قتادة أى لا تخاف أن تتبع بشيء من ذلك . وأما قول ابن عباس فوصله ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عنه قال فى قوله ﴿ تبعاً ﴾ قال نصيراً .

**قوله ( لا تبذر لا تنفق فى الباطل )** وصله الطبرى من طريق عطاء الخراسانى عن ابن عباس فى قوله ﴿ ولا تبذر ﴾ : لا تنفق فى الباطل ، والتبذير السرف فى غير حق . ومن طريق عكرمة قال : المبذر المنفق فى غير حق ، ومن طرق متعددة عن أبى العبيدين — وهو بلفظ التصغير والتثنية — عن ابن مسعود مثله وزاد فى بعضها

« كنا أصحاب محمد نتحدث أن التبذير النفقة في غير حق » .

**قوله ( ابتغاء رحمة رزق )** وصله الطبري من طريق عطاء عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وإما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ﴾ قال : ابتغاء رزق ، ومن طريق عكرمة مثله ، ولابن أبي حاتم من طريق إبراهيم النخعي في قوله ﴿ ابتغاء رحمة من ربك ترجوها ﴾ قال فضلاً .

**قوله ( مشبوراً ملعوناً )** وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، ومن وجه آخر عن سعيد ابن جبير عنه ، ومن طريق العوفي عنه قال : مغلوباً ، ومن طريق الضحاك مثله ، ومن طريق مجاهد قال : هالكاً ، ومن طريق قتادة قال : مهلكاً ، ومن طريق عطية قال : مغيراً مبدلاً ، ومن طريق ابن زيد بن أسلم قال : مخبولاً لا عقل له .

**قوله ( فجاسوا تيمموا )** أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ فجاسوا خلال الديار ﴾ أى فمشوا . وقال أبو عبيدة : جاس يجوس أى نقب ، وقيل نزل وقيل قتل وقيل تردد وقيل هو طلب الشيء باستقصاء وهو بمعنى نقب .

**قوله ( يزجى الفلك يجرى الفلك )** وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه به ، ومن طريق سعيد عن قتادة ﴿ يزجى الفلك ﴾ أى يسيرها في البحر .

**قوله ( يخرون للأذقان للوجوه )** وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله . وعن معمر عن الحسن للحى ، وهذا يوافق قول أبي عبيدة الماضى ، والأول على الحجاز

**باب ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾ الآية**

[٤٧١١] ٤٥٢٦ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال أنا منصور عن أبي وائل عن عبد الله : كنا نقول للحى إذا كثروا في الجاهلية : أمر بنو فلان . نا الحميدي قال نا سفيان وقال : أمر .

**قوله ( باب ﴿ وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ﴾ الآية )** ذكر فيه حديث عبد الله وهو ابن مسعود « كنا نقول للحى إذا كثروا في الجاهلية : أمر بنو فلان » ثم ذكره عن شيخ آخر عن سفيان يعنى بسنده قاله : أمر ، فالأولى بكسر الميم والثانية بفتحها وكلاهما لغتان . وأنكر ابن التين فتح الميم في أمر بمعنى كثر ، وغفل في ذلك ومن حفظه حجة عليه كما سأوضحه ، وضبط الكرمانى أحدهما بضم الهمزة وهو غلط منه ، وقراءة الجمهور بفتح الميم . وحكى أبو جعفر عن ابن عباس أنه قرأها بكسر الميم وأثبتها أبو زيد لغة وأنكرها الفراء ، وقرأ أبو رجاء في آخرين بالمد وفتح الميم ، ورويت عن أبي عمرو وابن كثير وغيرهما واختارها يعقوب ووجهها الفراء بما ورد من تفسير ابن مسعود وزعم أنه لا يقال أمرنا بمعنى كثرتنا إلا بالمد ، واعتذر عن حديث « أفضل المال مهرة مأمورة » فإنها ذكرت للمزاوجة لقوله فيه « أو سكة مأبورة » وقرأ أبو عثمان النهدي كالأول لكن بتشديد الميم بمعنى الأمانة ، واستشهد الطبري بما أسنده من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ أمرنا مترفيها ﴾ قال : سلطنا شرارها . ثم ساق عن أبي عثمان وأبي العالية ومجاهد أنهم قرعوا بالتشديد ، وقيل التضعيف للتعدية والأصل أمرنا بالتخفيف أى كثرتنا كما وقع في هذا الحديث الصحيح ، ومنه حديث « خير المال مهرة مأمورة » أى كثيرة

النتاج أخرجه أحمد ، ويقال أمر بنو فلان أى كثروا وأمرهم الله كثروهم وأمروا أى كثروا ، وقد تقدم قول أنى سفيان فى أول هذا الشرح فى قصة هرقل حيث قال « لقد أمر أمر ابن أنى كبشة » أى عظم ، واختار الطبرى قراءة الجمهور ، واختار فى تأويلها حملها على الظاهر وقال : المعنى أمرنا مترفها بالطاعة فعصوا ، ثم أسنده عن ابن عباس ثم سعيد ابن جبير . وقد أنكر الزمخشري هذا التأويل وبالع كعاداته ، وعمدة إنكاره أن حذف ما لا دليل عليه غير جائز ، وتعقب بأن السياق يدل عليه ، وهو كقولك أمرته فعصانى أى أمرته فعصانى وكذا أمرته فامتثل

### باب ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾

٤٥٢٧- حدثنا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا أبو حيان التيمي عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرفع إليه الذراع - وكانت تعجبه - فنهس منها نهسة ثم قال : « أنا سيد الناس يوم القيامة ، وهل تدرون مم ذلك ؟ يجمع الله الناس - الأولين والآخرين - فى صعيد واحد ، يُسمعهم الداعي ، وينفذهم البصر ، وتدنو الشمس فيبلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطيقون ولا يحتملون . فيقول الناس : ألا ترون ما قد بلغكم ؟ ألا تنظرون من يشفع لكم إلى ربكم ؟ فيقول بعض الناس لبعض : عليكم بآدم فيأتون آدم فيقولون له : أنت أبو البشر ، خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وأمر الملائكة فسجدوا لك ، اشفع لنا إلى ربك ، ألا ترى إلى ما نحن فيه ؟ ألا ترى إلى ما بلغنا ؟ فيقول آدم : إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ، ولن يغضب بعده مثله ، وإنه قد نهاني عن الشجرة فعصيته ، نفسي نفسي نفسي اذهبوا إلى غيري ، اذهبوا إلى نوح . فيأتون نوحاً فيقولون : يا نوح ، إنك أنت أول الرسل إلى أهل الأرض . وقد سماك الله عبداً شكوراً ، اشفع لنا إلى ربك ، ألا ترى ما نحن فيه ؟ فيقول : ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ، ولن يغضب بعده مثله . وإنه قد كانت لي دعوة دعوتها على قومي ، نفسي نفسي نفسي ، اذهبوا إلى غيري ، اذهبوا إلى إبراهيم . فيأتون إبراهيم فيقولون : يا إبراهيم ، أنت نبي الله وخليله من أهل الأرض ، اشفع لنا إلى ربك ، ألا ترى إلى ما نحن فيه ؟ فيقول لهم : إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ، ولن يغضب بعده ، وإنني قد كنت كذبت ثلاث كذبات - فذكرهن أبو حيان فى الحديث - نفسي نفسي نفسي ، اذهبوا إلى غيري ، اذهبوا إلى موسى . فيأتون موسى فيقولون : يا موسى ، أنت رسول الله ، فضلك الله برسالته وبكلامه على الناس ، اشفع لنا إلى ربك ، ألا ترى إلى ما نحن فيه ؟ فيقول : إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ، ولن يغضب بعده مثله ، وإنني قد قتلْتُ نفساً لم أؤمر بقتلها ، نفسي نفسي نفسي ، اذهبوا إلى غيري ، اذهبوا إلى عيسى . فيأتون عيسى فيقولون : يا عيسى ، أنت رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم ، وروح منه ، وكلمت الناس فى المهد ، اشفع لنا إلى ربك ، ألا ترى إلى ما نحن فيه ؟ فيقول عيسى : إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله قط ولن يغضب بعده مثله ولم يذكر ذنباً - نفسي نفسي نفسي ، اذهبوا إلى غيري ، اذهبوا إلى محمد . فيأتون محمداً فيقولون : يا محمد ، أنت رسول الله ، وخاتم الأنبياء ، وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ،

اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ فأنطلق، فآتيت تحت العرش فأقع ساجداً لربي، ثم يفتح الله علي من محامده وحسن الثناء عليه شيئاً لم يفتحني عليه أحد قبلي. ثم يقال: يا محمد، ارفع رأسك، سل تعطه، واشفع تشفع. فأرفع رأسي فأقول: أمتي يارب، أمتي يارب، أمتي يارب فيقال: يا محمد، أدخل من أمتك من لا حساب عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة، وهما شركاء الناس فيما سوى ذلك من الأبواب. ثم قال: والذي نفسي بيده إن ما بين المصرعين من مصاريع الجنة كما بين مكة وحمير، أو كما بين مكة وبصري.

**قوله باب ( ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبداً شكوراً )** ذكر فيه حديث أبي هريرة في الشفاعة من طريق أبي زرعة بن عمرو عنه، وسأقي في شرحه في الرقاق، وأورده هنا لقوله فيه « يقولون يا نوح أنت أول الرسل إلى أهل الأرض. وقد سماك الله عبداً شكوراً » وقد مضى البحث في كونه أول الرسل في كتاب التيمم، وقوله فيه في ذكر إبراهيم « وإني قد كنت كذبت ثلاث كذبات » فذكرهن أبو حيان في الحديث، يشير إلى أن من دون أبي حيان اختصر ذلك، وأبو حيان هو الراوي له عن أبي زرعة، وقد مضى ذلك في أحاديث الأنبياء. وفي الحديث رد على من زعم أن الضمير في قوله ﴿ إنه كان عبداً شكوراً ﴾ لموسى عليه السلام، وقد صحح ابن حبان من حديث سلمان الفارسي « كان نوح إذا طعم أو لبس حمد الله، فسمى عبداً شكوراً » وله شاهد عند ابن مردويه من حديث معاذ بن أنس، وآخر من حديث أبي فاطمة وقوله « ينفذهم البصر » بفتح أوله وضم الفاء من الثلاثي أي يخرقهم ويضم أوله وكسر الفاء من الرباعي أي يحيط بهم، والذال معجمة في الرواية. وقال أبو حاتم السجستاني: أصحاب الحديث يقولونه بالمعجمة، وإنما هو بالمهمل، ومعناه يبلغ أولهم وآخرهم. وأجيب بأن المعنى يحيط بهم الراي لا يخفي عليه منهم شيء لاستواء الأرض، فلا يكون فيها ما يستتر به أحد من الراي، وهذا أولى من قول أبي عبيدة « يأتي عليهم بصر الرحمن » إذ رؤية الله تعالى محيطة بجميعهم في كل حال سواء الصعيد المستوى وغيره، ويقال نفذه البصر إذا بلغه وجاوزه، والنفاذ الجواز والخلوص من الشيء، ومنه نفذ السهم إذا خرق الرمية وخرج منها

### باب قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾

[٤٧١٣] ٤٥٢٨ - حدثنا إسحاق بن نصر قال نا عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: « خفف على داود القراءة، فكان يأمر بدابته لتسرج، فكان يقرأ قبل أن يفرغ » يعني القرآن.

**قوله ( باب قوله : وأتينا داود زبوراً )** ذكر فيه حديث أبي هريرة « خفف على داود القرآن » ووقع في رواية لأبي ذر « القراءة » والمراد بالقرآن مصدر القراءة لا القرآن المعهود لهذه الأمة، وقد تقدم إشباع القول فيه في ترجمة داود عليه السلام من أحاديث الأنبياء

### باب قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ﴾ الآية

[٤٧١٤] ٤٥٢٩ - حدثنا عمرو بن علي قال نا يحيى قال نا سفيان قال حدثني سليمان عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبد الله ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةُ﴾ قال: كان ناس من الإنس يعبدون ناساً من الجن، فأسلم الجن، فتمسك هؤلاء بدينهم. زاد الأشجعي عن سفيان عن الأعمش ﴿ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾.

[الحديث ٤٧١٤ - طرفه في: ٤٧١٥].

قوله ( باب ﴿ قل ادعوا الذين زعمتم من دونه ﴾ الآية ) كذا لأبي ذر ، وساق غيره إلى ﴿ تحويلاً ﴾ .  
قوله ( يحى ) هو القطان ، وسفيان هو الثوري ، وسليمان هو الأعمش ، وإبراهيم هو النخعي ،  
وأبو معمر هو عبد الله الأزدي ، وعبد الله هو ابن مسعود .

قوله ( عن عبد الله ﴿ إلى ربهم الوسيلة ﴾ قال : كان ناس ) في رواية النسائي من هذا الوجه عن عبد الله  
في قوله ﴿ أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة ﴾ قال : كان ناس الخ ، والمراد بالوسيلة القرية أخرجهم  
عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ، وأخرجهم الطبري من طريق أخرى عن قتادة ، ومن طريق ابن عباس أيضاً .  
قوله ( فأسلم الجن وتمسك هؤلاء بدينهم ) أى استمر الإنس الذين كانوا يعبدون الجن على عبادة الجن ،  
والجن لا يرضون بذلك لكونهم أسلموا ، وهم الذين صاروا يبتغون إلى ربهم الوسيلة . وروى الطبري من وجه آخر  
عن ابن مسعود فزاد فيه « والإنس الذين كانوا يعبدونهم لا يشعرون بإسلامهم » وهذا هو المعتمد في تفسير هذه  
الآية ، وأما ما أخرجهم الطبري من وجه آخر عن ابن مسعود قال « كان قبائل العرب يعبدون صنفاً من الملائكة  
يقال لهم الجن ، ويقولون هم بنات الله ، فنزلت هذه الآية » فإن ثبت فهو محمول على أنها نزلت في الفريقين ،  
وإلا فالسياق يدل على أنهم قبل الإسلام كانوا راضين بعبادتهم ، وليست هذه من صفات الملائكة . وفي رواية  
سعيد بن منصور عن ابن مسعود في حديث الباب « فخيرهم الله بذلك » وكذا ما أخرجهم من طريق أخرى  
ضعيفة عن ابن عباس أن المراد من أن يعبد الملائكة والمسيح وعزيراً .

( تنبيه ) : استشكل ابن التين قوله « ناساً من الجن » من حيث إن الناس ضد الجن ، وأجيب بأنه على قول  
من قال إنه من ناس إذا تحرك أو ذكر للتقابل حيث قال ناس من الإنس وناساً من الجن ، وياليت شعري على من  
يعترض .

قوله ( زاد الأشجعي ) هو عبيد الله ابن عبيد الرحمن بالتصغير فيهما .

قوله ( عن سفيان عن الأعمش قل ادعوا الذين زعمتم ) أى روى الحديث بإسناده وزاد في أوله من أول  
الآية التي قبلها ، وروى الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله ﴿ قل ادعوا الذين زعمتم ﴾ إلى آخر  
الآية . قال : كان أهل الشرك يقولون نعبد الملائكة وهم الذين يدعون

باب قوله عز وجل : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ ﴾

٤٥٣٠ - حدثنا بشر بن خالد قال أنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن إبراهيم عن أبي  
معمر عن عبد الله في هذه الآية ﴿ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ ﴾ قال : كان ناس من الجن كانوا  
يُعبدون ، فأسلموا . [٤٧١٥]

قوله ( باب قوله ﴿ أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة ﴾ الآية ) ذكر فيه الحديث قبله من وجه  
آخر عن الأعمش مختصراً ، ومفعول يدعون محذوف تقديره أولئك الذين يدعونهم آلهة يبتغون إلى ربهم الوسيلة ،  
وقرأ ابن مسعود « تدعون » بالمشثاء فوقانية على أن الخطاب للكفار وهو واضح ، وقوله ﴿ أيهم أقرب ﴾ معناه

يبتغون من هو أقرب منهم إلى ربهم ، وقال أبو البقاء : مبتدأ والخبر أقرب ، وهو استفهام في موضع نصب يبدعون ، ويجوز أن يكون بمعنى الذين وهو بدل من الضمير في يدعون . كذا قال ، وكأنه ذهب إلى أن فاعل يدعون ويبتغون واحد ، والله أعلم

**باب** قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾

[٤٧١٦] ٤٥٣١ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾ قال : هي رؤيا عين أريها رسول الله صلى الله عليه ليلة أسري به ﴿ وَالشَّجَرَةُ الْمَلْعُونَةُ ﴾ : شجرة الزقوم .

**قوله** ( باب وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس ) سقط « باب » لغير أى ذر .

**قوله** ( عن عمرو ) هو ابن دينار .

**قوله** ( هي رؤيا عين أريها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسري به ) لم يصرح بالمرئى ، وعند سعيد بن منصور من طريق أبى مالك قال : هو ما أرى في طريقه إلى بيت المقدس . قلت : وقد بينت ذلك واضحاً في الكلام على حديث الإسراء في السيرة النبوية من هذا الكتاب .

**قوله** ( أريها ليلة أسري به ) زاد سعيد بن منصور عن سفيان في آخر الحديث « وليست رؤيا منام » وقوله « ليلة أسري به » جاء فيه قول آخر ، فروى ابن مردويه من طريق العوفي عن ابن عباس قال : أرى أنه دخل مكة هو وأصحابه ، فلما رده المشركون كان لبعض الناس بذلك فتنة ، وجاء فيه قول آخر : فروى ابن مردويه من حديث الحسين بن على رفعه « إني أريت كأن بنى أمية يتعاورون منبرى هذا ، فقبل هى دنيا تناولهم ، ونزلت هذه الآية » وأخرجه ابن أبى حاتم من حديث عمرو بن العاص ومن حديث يعلى بن مرة ومن مرسل ابن المسيب لمجوه وأسانيد الكل ضعيفة ، واستدل به على إطلاق لفظ الرؤيا على ما يرى بالعين في اليقظة ، وقد أنكره الحريرى تبعاً لغيره وقالوا : إنما يقال رؤيا في المنام ، وأما التى في اليقظة فيقال رؤية . ومن استعمل الرؤيا في اليقظة المنتبى في قوله « ورؤياك أحلى في العيون من الغمض » وهذا التفسير يرد على من خطأه .

**قوله** ( والشجرة الملعونة في القرآن قال : شجرة الزقوم ) هذا هو الصحيح ، وذكره ابن أبى حاتم عن بطفعة عشر نفساً من التابعين ، ثم روى من حديث عبد الله بن عمرو أن الشجرة الملعونة الحكم بن أبى العاص وولده وإسناده ضعيف وأما الزقوم فقال أبو حنيفة الدينورى في « كتاب النبات » : الزقوم شجرة غبراء تنبت في السهل صغيرة الورق مدورته لا شوك لها زفرة مرة ولها نور أبيض ضعيف تجرسه النحل ورؤسها قباح جداً ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : قال المشركون يخبرنا محمد أن في النار شجرة ، والنار تأكل الشجر ، فكان ذلك فتنة لهم . وقال السهيلي : الزقوم فعول من الرقم وهو اللقم الشديد ، وفي لغة تميمية : كل طعام يتقيأ منه يقال له زقوم ، وقيل : هو كل طعام ثقيل

**باب** قوله تعالى : ﴿ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾

قال مجاهد : صلاة الفجر .



[٤٧١٧] ٤٥٣٢- حدثني عبد الله بن محمد قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة وابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : «فضل صلاة الجميع على صلاة الواحد خمس وعشرون درجة ، ويجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر» . يقول أبو هريرة : اقرؤوا إن شئتم : ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ .

قوله ( باب قوله ﴿إِنْ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ قال مجاهد : صلاة الفجر ) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجیح عنه وزاد : يجتمع فيها ملائكة الليل وملائكة النهار . ومن طريق العوفي عن ابن عباس نحوه . ثم ذكر فيه حديث أبي هريرة وقد تقدم شرحه في صفة الصلاة

باب قوله تعالى : ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾

[٤٧١٨] ٤٥٣٣- حدثني إسماعيل بن أبان قال نا أبو الأحوص عن آدم بن علي قال سمعت ابن عمر يقول : إن الناس يصيرون يوم القيامة جثا ، كل أمة تتبع نبيها . يقولون : يا فلان اشفع يا فلان اشفع ، حتى تنتهي الشفاعة إلى النبي صلى الله عليه ، فذلك يوم يبعثه الله المقام المحمود . ورواه حمزة بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه .

[٤٧١٩] ٤٥٣٤- حدثنا علي بن عياش قال نا شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه قال : «من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة ، آت محمدا الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته ، حلت له شفاعتي يوم القيامة» .

قوله ( باب قوله : عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ) روى النسائي بإسناد صحيح من حديث حذيفة قال « يجتمع الناس في سعيد واحد ، فأول مدعوا محمد فيقول : لبيك وسعديك ، والخير في يديك ، والشر ليس إليك ؛ المهدي من هديت عبدك وابن عبدك ، وبك وإليك ، ولا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك ، تباركت وتعاليت » فهذا قوله ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ وصححه الحاكم ، ولا منافاة بينه وبين حديث ابن عمر في الباب لأن هذا الكلام كأنه مقدمة الشفاعة ، وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي هلال أنه بلغه أن المقام المحمود الذي ذكره الله أن النبي صلى الله عليه وسلم يكون يوم القيامة بين الجبار وبين جبريل ، فيغبطه لمقامه ذلك أهل الجمع . ورجاله ثقات ، لكنه مرسل ومن طريق علي بن الحسين بن علي : أخبرني رجل من أهل العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « تمد الأرض مد الأديم » الحديث وفيه « ثم يؤذن لي في الشفاعة فأقول : أي رب عبادك عبدوك في أطراف الأرض . قال : فذلك المقام المحمود » ورجاله ثقات وهو صحيح إن كان الرجل صحابيا . وقد تقدم في كتاب الزكاة أن المراد بالمقام المحمود أخذه بحلقة باب الجنة ، وقيل إعطاؤه لواء الحمد ، وقيل جلوسه على العرش أخرجه عبد بن حميد وغيره عن مجاهد ، وقيل شفاعته رابع أربعة ، وسيأتي بيانه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى .

قوله ( حدثنا أبو الأحوص ) بمهملتين هو سلام بن سليم .

**قوله ( عن آدم بن علي )** هو العجلي بصرى ثقة ، وليس له في البخارى إلا هذا الحديث ، وقد تقدم في الزكاة من وجه آخر عن ابن عمر ، وفيه تسمية بعض من أتهم هنا بقوله « حدثنا فلان » وقوله « جثا » بضم أوله والتنوين جمع جثوة كخطوة وخطا ، وحكى ابن الأثير أنه روى « جثى » بكسر المثلثة وتشديد التحتانية جمع جاث وهو الذى يجلس على ركبته ، وقال ابن الجوزى عن ابن الخشاب إنما هو « جثى » بفتح المثلثة وتشديدها جمع جاث مثل غاز وغزى .

**قوله ( حتى تنتهى الشفاعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم )** زاد في الرواية المعلقة في الزكاة فيشفع ليقضى بين الخلق ، ويأتى شرح حديث الشفاعة مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى .

**قوله ( رواه حمزة بن عبد الله )** أى ابن عمر ( عن أبيه ) تقدم ذكر من وصله في كتاب الزكاة . ثم ذكر المصنف حديث جابر في الدعاء بعد الأذان وقد تقدم شرحه في أبواب الأذان

**باب قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾**

يزهق : يهلك .

٤٥٣٥ - حدثنا الحميدي قال نا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن أبي معمر عن ابن مسعود قال : دخل النبي صلى الله عليه مكة وحول البيت ستون وثلاثمائة نصب ، فجعل يطعننها بعود في يده ويقول : ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ ﴾ ، ﴿ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ . [٤٧٢٠]

**قوله ( باب ﴿ وقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ ﴾ الآية . يزهق يهلك )** قال أبو عبيدة في قوله ﴿ تزهق أنفسهم وهم كارهون ﴾ أى تخرج وتموت وتهلك ، ويقال زهق ما عندك أى ذهب كله . وروى ابن أى حاتم بن طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس ﴿ إن الباطل كان زهوقًا ﴾ أى ذاهباً . ومن طريق سعيد عن قتادة ﴿ زهق الباطل ﴾ أى هلك .

**قوله ( عن ابن أبى نجيح )** كذا هم ، وفي بعض النسخ « حدثنا ابن أبى نجيح » .

**قوله ( دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في حديث أبى هريرة عند مسلم والنسائى أن ذلك كان في فتح مكة وأوله في قصة فتح مكة إلى أن قال « فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طاف بالبيت ، فجعل يمر بتلك الأصنام فجعل يطعننها بسية القوس ويقول : جاء الحق وزهق الباطل » الحديث بطوله وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في غزوة الفتح بحمد الله تعالى . وقوله « وحول البيت ستون وثلاثمائة نصب » كذا للأكثر هنا بغير ألف ، وكذا وقع في رواية سعيد بن منصور لكن بلفظ « صنم » والأوجه نصبه على التمييز إذ لو كان مرفوعاً لكان صفة ، والواحد لا يقع صفة للجمع . ويحتمل أن يكون خبر لمبتدأ محذوف والجملة صفة ، أو هو منصوب لكنه كتب بغير ألف على بعض اللغات

**باب ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾**

٤٥٣٦ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبى قال نا الأعمش قال حدثني إبراهيم عن علقمة [٤٧٢١]

عن عبد الله قال : بينا أنا مع النبي صلى الله عليه في حرث - وهو متكئ على عسيب - إذ مر اليهود ، فقال بعضهم لبعض : سلوه عن الروح ، فقال : ما رأيكم إليه - وقال بعضهم لا يستقبلكم بشيء تكرهونه - فقالوا : سلوه عن الروح ، فسألوه عن الروح ، فأمسك النبي صلى الله عليه فلم يرد عليه شيئاً ، فعلمت أنه يوحى إليه ، فقمتم مقامى . فلما نزل الوحي قال : « يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتوا من العلم إلا قليلاً »<sup>(١)</sup> .

**قوله ( باب ويسألونك عن الروح )** ذكر فيه حديث إبراهيم - وهو النخعي - عن علقمة عن عبد الله وهو ابن مسعود .

**قوله ( في حرث )** بفتح المهملة وسكون الراء بعدها مثناة ، ووقع في كتاب العلم من وجه آخر بخاء معجمة وموحدة ، وضبطوه بفتح أوله وكسر ثانيه وبالعكس ، والأول أصوب فقد أخرجه مسلم من طريق مسروق عن ابن مسعود بلفظ « وكان في نخل » وزاد في رواية العلم « بالمدينة » ولا بن مردويه من وجه آخر عن الأعمش « في حرث للأنصار » وهذا يدل على أن نزول الآية وقع بالمدينة ، لكن روى الترمذي من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس قال « قالت قريش لليهود : أعطونا شيئاً نسأل هذا الرجل ، فقالوا : سلوه عن الروح ، فسألوه فأنزل الله تعالى ﴿ ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي ﴾ ورجاله رجال مسلم ، وهو عند ابن إسحق من وجه آخر عن ابن عباس نحوه ، ويمكن الجمع بأن يتعدد النزول بحمل سكوته في المرة الثانية على توقع مزيد بيان في ذلك ، وإن ساغ هذا وإلا فما في الصحيح أصح .

**قوله ( يتوكأ )** أى يعتمد .

**قوله ( على عسيب )** بمهملتين وآخره موحدة بوزن عظيم وهى الجريدة التى لا خوص فيها ، ووقع في رواية ابن حبان « ومعه جريدة » قال ابن فارس : العسبان من النخل كالقضببان من غيرها .

**قوله ( إذ مر اليهود )** كذا فيه اليهود بالرفع على الفاعلية ، وفي بقية الروايات في العلم والاعتصام والتوحيد وكذا عند مسلم « إذ مر بنفر من اليهود » وعند الطبري من وجه آخر عن الأعمش « إذ مرنا على يهود » ويحمل هذا الاختلاف على أن الفريقين تلاقوا فيصدق أن كلاً مر بالآخر ، وقوله « يهود » هذا اللفظ معرفة تدخله اللام تارة وتارة يتجرد ، وحذفوا منه ياء النسبة ففرقوا بين مفردة وجمعه كما قالوا زنج وزنجي ، ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية أحد من هؤلاء اليهود .

**قوله ( ما رأيكم إليه )** كذا للأكثر بصيغة الفعل الماضى من الريب ، ويقال فيه رابه كذا وأرابه كذا بمعنى ، وقال أبو زيد : رابه إذا علم منه الريب ، وأرابه إذا ظن ذلك به . ولأى ذر عن الحموي وحده بهمزة وضم الموحدة من الرأب وهو الإصلاح ، يقال فيه رأب بين القوم إذا أصلح بينهم . وفي توجيهه هنا بعد . وقال الخطاى : الصواب ما رأيكم بتقديم الهمزة وفتحيتين من الأرب وهو الحاجة ، وهذا واضح المعنى لو ساعدته الرواية . نعم رأيت في رواية المسعودى عن الأعمش عند الطبري كذلك . وذكر ابن التين أن رواية القاسى كرواية الحموي ، لكن بتحتانية بدل الموحدة من رأى . والله أعلم .

(١) هي قراءة عبد الله والأعمش .

**قوله ( وقال بعضهم : لا يستقبلكم بشيء تكرهونه )** في رواية العلم « لا يجيء فيه بشيء تكرهونه » وفي الاعتصام « لا يسمعكم ما تكرهون » وهي بمعنى ، وكلها بالرفع على الاستئناف ، ويجوز السكون وكذا النصب أيضاً .

**قوله ( فقالوا سلوه )** في رواية التوحيد « فقال بعضهم لنسأله » واللام جواب قسم محذوف .

**قوله ( فسألوه عن الروح )** في رواية التوحيد « فقام رجل منهم فقال : يا أبا القاسم ما الروح ؟ » وفي رواية العوفي عن ابن عباس عند الطبري « فقالوا أخبرنا عن الروح » قال ابن التين : اختلف الناس في المراد بالروح المستقول عنه في هذا الخبر على أقوال : الأول روح الإنسان ، الثاني روح الحيوان ، الثالث جبريل ، الرابع عيسى ، الخامس القرآن ، السادس الوحي ، السابع ملك يقوم وحده صفاء يوم القيامة ، الثامن ملك له أحد عشر ألف جناح ووجه وقيل ملك له سبعون ألف لسان ، وقيل له سبعون ألف وجه في كل وجه سبعون ألف لسان لكل لسان ألف لغة يسبح الله تعالى يخلق الله بكل تسيحة ملكاً يطير مع الملائكة ، وقيل ملك رجلاه في الأرض السفلى ورأسه عند قائمة العرش ، التاسع خلق كخلق بنى آدم يقال لهم الروح يأكلون ويشربون ، لا ينزل ملك من السماء إلا نزل معه ، وقيل بل هم صنف من الملائكة يأكلون ويشربون ، انتهى كلامه ملخصاً بزيادات من كلام غيره . وهذا إنما اجتمع من كلام أهل التفسير في معنى لفظ الروح الوارد في القرآن ، لا خصوص هذه الآية . فمن الذي في القرآن ﴿ نزل به الروح الأمين ﴾ ، وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ﴾ ، ﴿ يلقى الروح من أمره ﴾ ، ﴿ وأيدهم بروح منه ﴾ ﴿ يوم يقوم الروح والملائكة صفاء ﴾ ، ﴿ تنزل الملائكة والروح فيها ﴾ : فالأول جبريل ، والثاني القرآن ، والثالث الوحي ، والرابع القوة ، والخامس والسادس محتمل لجبريل ولغيره . ووقع إطلاق روح الله على عيسى . وقد روى ابن إسحق في تفسيره بإسناد صحيح عن ابن عباس قال : الروح من الله ، وخلق من خلق الله وصور كبنى آدم ، لا ينزل ملك إلا ومعه واحد من الروح . وثبت عن ابن عباس أنه كان لا يفسر الروح ، أى لا يعين المراد به في الآية وقال الخطاى : حكوا في المراد بالروح في الآية أقوالاً : قيل سألوه عن جبريل وقيل عن ملك له ألسنة . وقال الأكثر : سألوه عن الروح التي تكون بها الحياة في الجسد وقال أهل النظر : سألوه عن كيفية مسلك الروح في البدن وامتزاجه به ، وهذا هو الذي استأثر الله بعلمه . وقال القرطبي : الراجح أنهم سألوه عن روح الإنسان لأن اليهود لا تعترف بأن عيسى روح الله ولا تجهل أن جبريل ملك وأن الملائكة أرواح . وقال الإمام فخر الدين الرازى : المختار أنهم سألوه عن الروح الذي هو سبب الحياة ، وأن الجواب وقع على أحسن الوجوه ، وببأنه أن السؤال عن الروح يحتمل عن ماهيته وهل هي متحيزة أم لا ، وهل هي حالة في متحيز أم لا ، وهل هي قديمة أو حادثة ، وهل تبقى بعد انفصالها من الجسد أو تفنى ، وما حقيقة تعذيبها وتنعيمها ، وغير ذلك من متعلقاتها . قال : وليس في السؤال ما يخص أحد هذه المعاني ، إلا أن الأظهر أنهم سألوه عن الماهية ، وهل الروح قديمة أو حادثة والجواب يدل على أنها شيء موجود مغاير للطبائع والأخلاق وتركيبها ، فهو جوهر بسيط مجرد لا يحدث إلا بمحدث وهو قوله تعالى « كن » فكأنه قال : هي موجودة محدثة بأمر الله وتكوينه ولها تأثير في إفادة الحياة للجسد ولا يلزم من عدم العلم بكيفيةها الخصوصية نفية . قال : ويحتمل أن يكون المراد بالأمر في قوله ﴿ من أمر ربي ﴾ الفعل ، كقوله ﴿ وما أمر فرعون برشيد ﴾ أى فعله فيكون الجواب الروح من فعل ربي ، وإن كان السؤال هل هي قديمة أو حادثة فيكون الجواب إنها حادثة . إلى أن قال :

وقد سكت السلف عن البحث في هذه الأشياء والتعمق فيها اهـ . وقد تنطع قوم فتباينت أقوالهم ، فقيل : هي النفس الداخل والخارج ، وقيل الحياة ، وقيل جسم لطيف يحل في جميع البدن ، وقيل هي الدم ، وقيل هي عرض ، حتى قيل إن الأقوال فيها بلغت مائة . ونقل ابن منده عن بعض المتكلمين أن لكل نبي خمسة أرواح ، وأن لكل مؤمن ثلاثة ، ولكل حي واحدة . وقال ابن العربي : اختلفوا في الروح والنفس ، فقيل متغايران وهو الحق ، وقيل هما شيء واحد ، قال : وقد يعبر بالروح عن النفس وبالعكس ، كما يعبر عن الروح وعن النفس بالقلب وبالعكس ، وقد يعبر عن الروح بالحياة حتى يتعدى ذلك إلى غير العقلاء بل إلى الجمادات مجازاً . وقال السهيلي : يدل على مغايرة الروح والنفس قوله تعالى ﴿ فَإِذَا سُوِيَتْهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوْحِي ﴾ وقوله تعالى ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ فإنه لا يصح جعل أحدهما موضع الآخر ولولا التغاير لساغ ذلك .

**قوله ( فأمسك النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد عليهم )** في رواية الكشميनी عليه بالإفراد ، وفي رواية العلم « فقام متوكئاً على العسيب وأنا خلفه » .

**قوله ( فعلمت أنه يوحى إليه )** في رواية التوحيد « فظننت أنه يوحى إليه » وفي الاعتصام « فقلت إنه يوحى إليه » وهي متقاربة ، وإطلاق العلم على الظن مشهور ، وكذا إطلاق القول على ما يقع في النفس . ووقع عند ابن مردويه من طريق ابن إدريس عن الأعمش « فقام وحتى من رأسه ، فظننت أنه يوحى إليه » .

**قوله ( فقامت مقامى )** في رواية الاعتصام « فتأخرت عنه » أى أدباً معه لثلا يتشوش بقرنى منه .

**قوله ( فلما نزل الوحي قال )** في رواية الاعتصام « حتى صعد الوحي فقال » وفي رواية العلم « فقامت فلما انجلي » .

**قوله ( من أمر ربي )** قال الإسماعيلي : يحتمل أن يكون جواباً وأن الروح من جملة أمر الله وأن يكون المراد أن الله اختص بعلمه ولا سؤال لأحد عنه . وقال ابن القيم : ليس المراد هنا بالأمر الطلب اتفاقاً ، وإنما المراد به المأمور ، والأمر يطلق على المأمور كالخلق على المخلوق ، ومنه ﴿ لما جاء أمر ربك ﴾ وقال ابن بطال : معرفة حقيقة الروح مما استأثر الله بعلمه بدليل هذا الخبر ، قال : والحكمة في إبهامه اختبار الخلق ليعرفهم عجزهم عن علم ما لا يدركونه حتى يضطرهم إلى رد العلم إليه . وقال القرطبي : الحكمة في ذلك إظهار عجز المرء ، لأنه إذا لم يعلم حقيقة نفسه مع القطع بوجوده كان عجزه عن إدراك حقيقة الحق من باب الأولى . وجنح ابن القيم في « كتاب الروح » إلى ترجيح أن المراد بالروح المستول عنها في الآية ما وقع في قوله تعالى ﴿ يوم يقوم الروح والملائكة صفاً ﴾ قال : وأما أرواح بنى آدم فلم يقع تسميتها في القرآن إلا نفساً . كذا قال ، ولا دلالة في ذلك لما رجحه ، بل الراجح الأول ، فقد أخرج الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس في هذه القصة أنهم قالوا عن الروح : وكيف يعذب الروح الذى في الجسد ، وإنما الروح من الله ؟ فنزلت الآية . وقال بعضهم : ليس في الآية دلالة على أن الله لم يطلع نبيه على حقيقة الروح ، بل يحتمل أن يكون أطلعه ولم يأمره أنه يطلعهم ، وقد قالوا في علم الساعة نحو هذا والله أعلم . ومن رأى الإمساك عن الكلام في الروح أستاذ الطائفة أبو القاسم فقال فينا نقله في « عوارف المعارف » عنه بعد أن نقل كلام الناس في الروح : وكان الأولى الإمساك عن ذلك والتأدب بأدب النبي صلى الله عليه وسلم . ثم نقل عن الجنيد أنه قال : الروح استأثر الله تعالى بعلمه ولم يطلع عليه أحداً

من خلقه ، فلا تجوز العبارة عنه بأكثر من موجود . وعلى ذلك جرى ابن عطية وجمع من أهل التفسير . وأجاب من خاض في ذلك بأن اليهود سألوا عنها سؤال تعجيز وتغليب لكونه يطلق على أشياء فأضمرُوا أنه بأي شيء أجاب قالوا : ليس هذا المراد ، فرد الله كيدهم ، وأجابهم جواباً محملاً مطابقاً لسؤالهم المجل . وقال السهروردي في « العوارف » يجوز أن يكون من خاض فيها سلك سبيل التأويل لا التفسير ، إذ لا يسوغ التفسير إلا نقلاً ، وأما التأويل فتمتد العقول إليه بالباع الطويل ، وهو ذكر ما لا يحتمل إلا به من غير قطع بأنه المراد ، فمن ثم يكون القول فيه ، قال : وظاهر الآية المنع من القول فيها لختم الآية بقوله ﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً ﴾ أي اجعلوا حكم الروح من الكثير الذي لم تؤتوه فلا تسألوا عنه فإنه من الأسرار وقيل المراد بقوله ﴿ أمر ربي ﴾ كون الروح من عالم الأمر الذي هو عالم الملكوت لا عالم الخلق الذي هو عالم الغيب والشهادة وقد خالف الجنيد ومن تبعه من الأئمة جماعة من متأخري الصوفية فأكثرُوا من القول في الروح ، وصرح بعضهم بمعرفة حقيقتها ، وعاب من أمسك عنها . ونقل ابن منده في « كتاب الروح » له عن محمد بن نصر المروزي الإمام المطلع على اختلاف الأحكام من عهد الصحابة إلى عهد فقهاء الأمصار أنه نقل الإجماع على أن الروح مخلوقة ، وإنما ينقل القول بقدمها عن بعض غلاة الرافضة والمتصوفة . واختلف هل تفنى عند فناء العالم قبل البعث أو تستمر باقية ؟ على قولين ، والله أعلم . ووقع في بعض التفاسير أن الحكمة في سؤال اليهود عن الروح أن عندهم في التوراة أن روح بني آدم لا يعلمها إلا الله ، فقالوا نسأله ، فإن فسرهما فهو نبي ، وهو معنى قولهم : لا يجيء بشيء تكرهونه . وروى الطبري من طريق مغيرة عن إبراهيم في هذه القصة « فنزلت الآية فقالوا : هكذا نجده عندنا » ورجاله ثقات ، إلا أنه سقط من الإسناد علقمة .

**قوله ( وما أوتيتم من العلم )** كذا للكشميني هنا ، وكذا لهم في الاعتصام ، ولغير الكشميني هنا « وما أوتوا » وكذا لهم في العلم ، وزاد « قال الأعمش هكذا قراءتنا » وبين مسلم اختلاف الرواة عن الأعمش فيها ، وهي مشهورة عن الأعمش أعنى بلفظ « وما أوتوا » ولا مانع أن يذكرها بقراءة غيره ، وقراءة الجمهور ﴿ وما أوتيتم ﴾ والأكثر على أن المخاطب بذلك اليهود فتتحد القراءتان . نعم وهي تتناول جميع علم الخلق بالنسبة إلى علم الله . ووقع في حديث ابن عباس الذي أشرت إليه أول الباب « إن اليهود لما سمعوها قالوا : أوتينا علماً كثيراً التوراة ، ومن أوتي التوراة فقد أوتي خيراً كثيراً » فنزلت ﴿ قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي ﴾ الآية . قال الترمذي : حسن صحيح .

**قوله ( إلا قليلاً )** هو استثناء من العلم أي إلا علماً قليلاً ، أو من الإعطاء قليلاً ، أو من ضمير المخاطب أو الغائب على القراءتين أي إلا قليلاً منهم أو منكم . وفي الحديث من الفوائد غير ما سبق جواز سؤال العالم في حال قيامه ومشيئه إذا كان لا يثقل ذلك عليه . وأدب الصحابة مع النبي صلى الله عليه وسلم ، والعمل بما يطلب على الظن ، والتوقف عن الجواب بالاجتهاد لمن يتوقع النص ، وأن بعض المعلومات قد استأثر الله بعلمه حقيقة ، وأن الأمر يرد لغير الطلب ، والله أعلم

ب ﴿ وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا ﴾

[٤٧٢٢] ٤٥٣٧ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال نا هشيم قال نا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله عز وجل: ﴿ وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا ﴾ قال: نزلت ورسول الله صلى الله عليه مختلف

بمكة كان إذا صلى بأصحابه رفع صوته بالقرآن، فإذا سمعه المشركون سبوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به، فقال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ أي بقراءتك فيسمع المشركون فيسبوا القرآن ﴿وَلَا تُخَافُ بِهَا﴾ عن أصحابك فلا تسمعهم ﴿وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾. قال الفربري قال محمد بن عياش: إن أبا عبد الله لم يجئ من أحاديث هشيم في هذا الكتاب إلا بالخبر، وذكر أن هشيمًا كان صاحب تدليس. [الحديث ٤٧٢٢ - أطرافه في: ٧٤٩٠، ٧٥٢٥، ٧٥٤٧].

[٤٧٢٣] ٤٥٣٨ - حدثنا طلق بن غنام قال نا زائدة عن هشام عن أبيه عن عائشة ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا﴾ قالت: أنزل ذلك في الدعاء. [الحديث ٤٧٢٣ - طرفاه في: ٦٣٢٧، ٧٥٢٦].  
قوله (باب ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها) سقط «باب» لغير أي ذر.

قوله (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورق.

قوله (أخبرنا أبو بشر) في رواية غير أي ذر «حدثنا أبو بشر» وهو جعفر بن أي وحشية، وذكر الكرماني أنه وقع في نسخته «يونس» بدل قوله أبو بشر وهو تصحيف. قال الفربري: أنبأنا محمد بن عياش قال: لم يخرج محمد بن إسماعيل البخاري في هذا الكتاب من حديث هشيم إلا ما صرح فيه بالإخبار. قلت: يريد في الأصول، وسبب ذلك أن هشيمًا مذكور بتدليس الإسناد.

قوله (عن ابن عباس) كذا وصله هشيم وأرسله شعبة أخرجه الترمذي من طريق الطيالسي عن شعبة وهشيم مفصلاً.

قوله (نزلت ورسول الله صلى الله عليه وسلم مختلف بمكة) يعني في أول الإسلام.

قوله (رفع صوته بالقرآن) في رواية الطبري من آخر عن ابن عباس «فكان إذا صلى بأصحابه وأسمع المشركين فأذوه» وفسرت رواية الباب الأذى بقوله سبوا القرآن. والطبري من وجه آخر عن سعيد بن جبير «فقالوا له لا تجهر فتؤذي آلهتنا فنهجوا إلهك» ومن طريق داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا جهر بالقرآن وهو يصلي تفرق عنه أصحابه، وإذا خفض صوته لم يسمعه من يريد أن يسمع قراءاته فنزلت».

قوله (ولا تجهر بصلاتك أي بقراءتك) وفي رواية الطبري «لا تجهر بصلاتك» أي لا تعلن بقراءة القرآن إعلاناً شديداً فيسمعك المشركون فيؤذونك، «ولا تخافت بها» أي لا تخفض صوتك حتى لا تسمع أذنك «وابتغ بين ذلك سبيلاً» أي طريقاً وسطاً.

قوله (حدثنا طلق) بفتح المهملة وسكون اللام (ابن غنام) بالمعجمة والتون وهو النخعي، من كبار شيوخ البخاري، وروايته عنه في هذا الكتاب قليلة. وشيخه زائدة هو ابن قدامة.

قوله (عن عائشة) تابعه الثوري عن هشام، وأرسله سعيد بن منصور عن يعقوب بن عبد الرحيم الاسكندراني عن هشام، وكذلك أرسله مالك.

**قوله ( أنزل ذلك في الدعاء )** هكذا أطلقت عائشة « وهو أعم من أن يكون ذلك داخل الصلاة أو خارجها . وقد أخرجه الطبري وابن خزيمة والعمري والحاكم من طريق حفص بن غياث عن هشام فزاد في الحديث « في التشهد » ومن طريق عبد الله بن شداد قال « كان أعرابي من بني تميم إذا سلم النبي صلى الله عليه وسلم قال : اللهم ارزقنا مالا وولداً » ورجح الطبري حديث ابن عباس قال : لأنه أصبح مخرجاً . ثم أسند عن عطاء قال « يقول قوم إنها في الصلاة ، وقوم إنها في الدعاء » وقد جاء عن ابن عباس نحو تأويل عائشة أخرجه الطبري من طريق أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس قال « نزلت في الدعاء » ومن وجه آخر عن ابن عباس مثله ، ومن طريق عطاء ومجاهد وسعيد ومكحول مثله ، ورجح النووي وغيره قول ابن عباس كما رجهه الطبري ، لكن يحتمل الجمع بينهما بأنها نزلت في الدعاء داخل الصلاة ، وقد روى ابن مردويه من حديث أبي هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى عند البيت رفع صوته بالدعاء ، فنزلت » وجاء عن أهل التفسير في ذلك أقوال آخر ، منها ما روى سعيد بن منصور من طريق صحابي لم يسم رفعه في هذه الآية « لا ترفع صوتك في دعائك فتذكر ذنوبك فتعير بها » ومنها ما روى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس « لا تجهر بصلاتك » أي لا تصل مراة للناس « ولا تخافت بها » أي لا تتركها مخافة منهم . ومن طرق عن الحسن البصري نحوه . وقال الطبري : لولا أننا لا نستجيز مخالفة أهل التفسير فيما جاء عنهم لاحتمل أن يكون المراد « لا تجهر بصلاتك » أي بقراءتك نهاراً « ولا تخافت بها » أي ليلاً ، وكان ذلك وجهاً لا يبعد من الصحة ، انتهى . وقد أثبت بعض المتأخرين قولاً . وقيل : الآية في الدعاء ، وهي منسوخة بقوله « ادعوا ربكم تضرعاً وخفية »

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة الكهف

﴿ بَاخِعٌ ﴾ : مهلك ، ﴿ وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ ﴾ : ذهب وفضة . وقال غيره : جماعة الثمر . ﴿ أَسْفَاً ﴾ : ندماً . ﴿ وَلَمْ تَظْلِمْ ﴾ : ولم تنقص . وقال غيره : وألت تَلْ : تنجو . وقال مجاهد ﴿ مَوْتِلاً ﴾ : محرزاً ، ﴿ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ : لا يعقلون .

**قوله ( سورة الكهف — بسم الله الرحمن الرحيم )** ثبتت البسملة لغير أي ذر .

**قوله ( وقال مجاهد ﴿ تفرضهم ﴾ تتركهم )** وصله الفريابي عنه ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة نحوه ، وسقط هنا لأبي ذر .

**قوله ( وقال مجاهد ﴿ وكان له ثمر ﴾ ذهب وفضة )** وصله الفريابي بلفظه ، وأخرج الفراء من وجه آخر عن مجاهد قال : ما كان في القرآن ثمر ثم بالضم فهو المال ، وما كان بالفتح فهو النبات .

**قوله ( وقال غيره جماعة الثمر )** كأنه عنى به قتادة فقد أخرج الطبري من طريق أبي سفيان المعمرى عن معمر عن قتادة قال : الثمر المال كله ، وكل مال إذا اجتمع فهو ثمر إذا كان من لون الثمرة وغيرها من المال كله . وروى ابن المنذر وروى ابن المنذر من وجه آخر عن قتادة قال : قرأ ابن عباس ﴿ ثمر ﴾ يعني بفتحيتين



وقال : يريد أنواع المال ، انتهى . والذي قرأ هنا بفتحيتين عاصم ، وبضم ثم سكون أبو عمرو ، والباقون بضميتين . قال ابن التين : معنى قوله « جماعة الثمر » أن ثمرة يجمع على ثمار ، وثمار على ثمر .

**قوله ( باخع مهلك )** هو قول أبي عبيدة ، وأنشد لذى الرمة « ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه » وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ﴿ باخع نفسك ﴾ أى قاتل نفسك .

**قوله ( أسفاً ندماً )** هو قول أبي عبيدة ، وقال قتادة : حزناً .

**قوله ( الكهف الفتح في الجبل ، والرقيم الكتاب ، مرقوم مكتوب من الرقم )** تقدم جميع ذلك في أحاديث الأنبياء مشروحاً .

**قوله ( أمدأ غاية ، طال عليهم الأمد )** سقط هذا لأى ذر وهو قول أبي عبيدة ، وروى عبد بن حميد من طريق مجاهد في قوله ﴿ أمدأ ﴾ قال عدداً .

**قوله ( وقال سعيد — يعنى ابن جبير — عن ابن عباس : الرقيم لوح من رصاص كتب عاملهم أسماءهم ثم طرحه في خزانته ، فضرب الله على آذانهم )** وصله عبد بن حميد من طريق يعلى بن مسلم عن سعيد بن جبير مطولاً ، وقد لخصته في أحاديث الأنبياء ، وإسناده صحيح على شرط البخارى . وقد روى ابن مردويه من طريق عكرمة عن ابن عباس أنه قال : ما كنت أعرف الرقيم ، ثم سألت عنه ف قيل لى هى القرية التى خرجوا منها . وإسناده ضعيف .

**قوله ( وقال غيره : ربطنا على قلوبهم ألفتناهم صبراً )** تقدم شرحه في أحاديث الأنبياء .

**قوله ( لولا أن ربطنا على قلبها )** أى ومن هذه المادة هذا الموضع ، ذكره استطراداً وإنما هو في سورة القصص ، وهو قول أبي عبيدة أيضاً . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : لولا أن ربطنا على قلبها بالإيمان .

**قوله ( مرفقاً كل شيء ارتفتت به )** هو قول أبي عبيدة وزاد : ويقرؤه قوم بفتح الميم وكسر الفاء انتهى . وهى قراءة نافع وابن عامر . واختلف هل هما بمعنى أم لا ؟ ف قيل : هو بكسر الميم للجارحة وفتحها للأمر ، وقد يستعمل أحدهما موضع الآخر ، وقيل لغتان فيما يرتفق به وأما الجارحة فبا لكسر فقط وقيل لغتان فى الجارحة أيضاً ، وقال أبو حاتم : هو بفتح الميم الموضع كالمسجد ، وبكسرها الجارحة .

**قوله ( تزار من الزور ، والأزور الأميل )** هو قول أبي عبيدة .

**قوله ( فجوة متسع والجمع فجوات وفجى ، كقولك زكوات وزكاة )** هو قول أبي عبيدة أيضاً .

**قوله ( شططاً إفراطاً ، الوصيد الفناء الخ )** تقدم كله في أحاديث الأنبياء .

**قوله ( بعثناهم أحييناهم )** هو قول أبي عبيدة ، وروى عبد الرزاق من طريق عكرمة قال : كان أصحاب الكهف أولاد ملوك اعتزلوا قومهم فى الكهف فاختلّفوا فى بعث الروح والجسد فقال قائل يبعثان ، وقال قائل : تبعث الروح فقط وأما الجسد فتأكله الأرض ، فأماهم الله ثم أحياهم ، فذكر القصة .

قوله ( أذكى أكثر ، ويقال أحل ، ويقال أكثر ريعاً ) تقدم أيضاً . وروى سعيد بن منصور من طريق عطاء ابن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : أحل ذبيحة ، وكانوا يذبحون للطواغيت .  
( تنبيه ) سقط من قوله « الكهف الفتح » إلى هنا من رواية أبي ذر هنا ، وكأنه استغنى بتقديم جل ذلك هناك .

قوله ( وقال غيره لم يظلم لم ينقص ) كذا لأبي ذر ، ولغيره : وقال ابن عباس فذكره ، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، وكذا الطبري من طريق سعيد عن قتادة .

قوله ( وقال مجاهد : مؤثلاً محرزاً ) وصله الفريابي . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ مؤثلاً ﴾ قال : ملجأ ، ورجحه ابن قتيبة وقال : هو من وأل إذا لجأ إليه ، وهو هنا مصدر ، وأصل المؤثل المرجع .

قوله ( وألت تلت تنجو ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ مؤثلاً ﴾ : ملجأ ومنجأ ، قال الشاعر « فلا وألت نفس عليها تحاذر » أي لا نجت .

قوله ( لا يستطيعون سمعاً ) أي ( لا يعقلون ) وصله الفريابي من طريق مجاهد مثله

باب قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴾

[٤٧٢٤] ٤٥٣٩ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال نا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني علي بن حسين أن علي أخبره عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وآله طريقه وفاطمة قال : « ألا تصلين » .

﴿ يُحَاوِرُهُ ﴾ : من المحاوره . ﴿ سُرَادِقُهَا ﴾ : مثل السرداق ، والحجرة التي تطيف بالفساطيط . ﴿ قُبْلًا ﴾ : قبلًا وقبلًا وقبلاً : استثنافاً . ﴿ فُرْطًا ﴾ : ندماً . ﴿ وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا ﴾ : يقول : بينهما . ﴿ لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ : أي لكن أنا هو الله ربِّي ، ثم حذف الألف وأدغم إحدى النونين في الأخرى . ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ ﴾ : مصدر الولي . ﴿ لِيُدْحِضُوا ﴾ : ليزيلوا .

قوله ( باب وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً ) ذكر فيه حديث على مختصراً ، ولم يذكر مقصود الباب على عادته في التعمية ، وقد تقدم شرحه مستوفى في صلاة الليل ، وفيه ذكر الآية المذكورة ، وقوله في آخره « ألا تصلين » زاد في نسخة الصغاني « وذكر الحديث والآية إلى قوله أكثر شيء جدلاً » .

قوله ( رجماً بالغيب : لم يستبين ) سقط هذا لأبي ذر هنا ، وقد تقدم في أحاديث الأنبياء . ولقتادة عند عبد الرزاق ﴿ رجماً بالغيب ﴾ قال قذفاً بالظن .

قوله ( فرطاً ندماً ) وصله الطبري من طريق داود بن أبي هند في قوله ﴿ فرطاً ﴾ قال ندامة ، وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ وكان أمره فرطاً ﴾ أي تضييعاً وإسرافاً . وللطبري عن مجاهد قال ضياعاً . وعن السدي قال : إهلاكاً . وعن ابن جريج : نزلت في عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري قبل أن يسلم .

قوله ( سرادقها مثل السرادق والحجرة التي تطيف بالفساطيط ) هو قول أبي عبيدة لكنه تصرف فيه ، قال أبو عبيدة في قوله ﴿ أحاط بهم سرادقها ﴾ كسرادق الفسطاط ، وهي الحجرة التي تطوف بالفسطاط ، قال الشاعر « سرادق المجد عليك ممدود » وروى الطبري من طريق ابن عباس بإسناد منقطع قال سرادقها حائط من نار .

قوله ( يحاوره من المحاورة ) قال أبو عبيدة : يحاوره أى يكلمه من المحاورة أى المراجعة .

قوله ( لكننا هو الله ربي أى لكن أنا هو الله ربي ، ثم حذف الألف وأدغم إحدى النونين في الأخرى ) هو قول أبي عبيدة ، وقال الفراء : ترك الألف من أنا كثير في الكلام ثم أدغمت نون أنا في نون لكن ، وأنشد :

وترمقنى بالطرف أى أنت مذهب وتقليننى لكن إياك لا أقلى

أى لكن أنا إياك لا أقلى . قال : ومن العرب من يشبع ألف أنا فجاءت القراءة على تلك اللغة .

قوله ( وفجرنا خلاهما نهراً تقول بينهما ) ثبت لأبي ذر ، وهو قول أبي عبيدة ، وقراءة الجمهور بالتشديد ، ويعقوب وعيسى بن عمر بالتخفيف .

قوله ( هنالك الولاية مصدر ولى الولي ولاء ) كذا لأبي ذر وللباقيين « مصدر الولي » وهو أصوب ، وهو قول أبي عبيدة قاله في تفسير سورة البقرة ، وقرأ الجمهور بفتح الواو ، والأخوان بكسرها ، وأنكره أبو عمرو والأصمعي لأن الذى بالكسر الإمارة ولا معنى له هنا . وقال غيرهما : الكسر لغة بمعنى الفتح ، كالدلالة بفتح دالها وكسرها بمعنى .

( تنبيه ) : يأتي قوله ﴿ خير عقباً ﴾ في الدعوات .

قوله ( قبلاً وقبلاً وقبلاً استئنافاً ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ أو يأتيهم العذاب قبلاً ﴾ أى أولاً ، فإن فتحوا أولها فالمعنى استئنافاً ، وغفل ابن التين فقال : لا أعرف للاستئناف هنا معنى ، وإنما هو استقبلاً ، وهو يعود على قبلاً بفتح القاف ، انتهى . والمؤتلف قريب من المقبل فلا معنى لادعاء تفسيره .

قوله ( ليدحضوا ليزيلوا ، الدحض الزلق ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ ليدحضوا به الحق ﴾ أى ليزيلوا ، يقال : مكان دحض أى مزل مزلق لا يثبت فيه خف ولا حافر

باب ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُباً ﴾

زماناً، وجمعه أحقاب .

[٤٧٢٥] ٤٥٤٠ - نا الحميدي قال نا سفيان قال نا عمرو بن دينار قال أخبرني سعيد بن جبير قال : قلت لأبي

عباس : إن نوحاً البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس هو موسى صاحب بني إسرائيل ، فقال ابن عباس : كذب عدو الله ، نا أبي بن كعب أنه سمع رسول الله صلى الله عليه يقول : « إن موسى قام خطيباً في بني إسرائيل ، فسئل : أي الناس أعلم ؟ فقال : أنا . فعتب الله عليه إذ لم يرد العلم إليه ، فأوحى الله إليه : إن

لي عبداً بجمع البحرين هو أعلم منك. قال موسى: يا رب فكيف لي به؟ قال: تأخذُ معك حوتاً فتجعله في مِكتلٍ، فحيثما فقدت الحوت فهو ثمٌّ. فأخذ حوتاً فجعله في مِكتلٍ ثم انطلق، وانطلق معه بفتاه يوشع ابن نون، حتى إذا أتيا الصخرة وضعا رؤوسهما فناما، واضطرب الحوت في المِكتل فخرج منه فسقط في البحر، فاتخذ سبيله في البحر سرباً، وأمسك الله عن الحوت جريئة الماء فصار عليه مثل الطاق، فلما استيقظ نسلي صاحبه أن يخبره بالحوث، فانطلقا بقية يومهما وليتهما، حتى إذا كان من الغد قال موسى لفتاه: آتنا غداءنا لقد لقينا من سفرنا هذا نصباً. قال: ولم يجد موسى النصب حتى جاوزا المكان الذي أمر الله به، فقال له فتاه: أرايت إذ أوتينا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره، واتخذ سبيله في البحر عجباً. قال: فكان للحوت سرباً، ولموسى ولفتاه عجباً. فقال موسى: ذلك ما كنّا نبغي، فارتدا على آثارهما قصصاً، قال: رجعا يقصّان آثارهما حتى انتهايا إلى الصخرة فإذا رجلٌ مسجى ثوباً، فسلم عليه موسى فقال الخضر: وأنى بأرضك السلام. قال: أنا موسى. قال: موسى بني إسرائيل؟ قال: نعم، أتيتك لتعلمني مما علّمت رشداً. قال: إنك لن تستطيع معي صبراً. يا موسى، إني على علم من علم الله علمنيه لا تعلمه، وأنت على علم من الله علمكه الله لا أعلمه. فقال موسى: ستجدني إن شاء الله صابراً ولا أعصي لك أمراً. فقال له الخضر: فإن اتبعني فلا تسألني عن شيء حتى أحدث لك منه ذكراً. فانطلقا يمشيان على ساحل البحر، فمرت سفينة، فكلموهم أن يحملوهم، فعرفوا الخضر فحملوا بغير نول. فلما ركبا في السفينة لم يفج إلا والخضر قد قلع لوحاً من ألواح السفينة بالقدوم. فقال له موسى: قد حملونا بغير نول، عمدت إلى سفينتهما فخرقتها لتغرق أهلها، لقد جئت شيئاً إمرأ. قال: ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبراً؟ قال: لا تؤاخذني بما نسيت، ولا ترهقني من أمري عسراً. قال: وقال رسول الله صلى الله عليه: وكانت الأولى من موسى نسياناً، قال: وجاء عصفور فوق على حرف السفينة فنقر في البحر نقرةً، فقال له الخضر: ما علمي وعلمك من علم الله إلا مثل ما نقص هذا العصفور من هذا البحر. ثم خرجا من السفينة، فبينما هما يمشيان على الساحل إذ أبصر الخضر غلاماً يلعب مع الغلمان، فأخذ الخضر رأسه بيده فاقتلعه بيده فقتله. فقال له موسى: أقتلت نفساً زكية بغير نفس؟ لقد جئت شيئاً نكراً. قال: ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبراً؟ قال: وهذه أشدُّ من الأولى. قال: إن سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني، قد بلغت من لدني عذراً. فانطلقا، حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها، فأبوا أن يضيّفوهما، فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض - قال: مائل - فقال الخضر بيده فأقامه. فقال موسى: قوم آتيناكم فلم يطعمونا، ولم يضيّفونا، لو شئت لاتخذت عليه أجراً. قال: هذا فراق بيني وبينك - إلى قوله - ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبراً. فقال رسول الله صلى الله عليه: «وددنا أن موسى كان صبر حتى يقص الله علينا من خبرهما» فقال سعيد بن جبير: فكان ابن عباس يقرأ: ﴿وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةً - غَصْباً﴾ وكان يقرأ: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ - كَافِراً وَكَانَ - أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ﴾.

**قوله ( باب قوله : وإذ قال موسى لفتهاه لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين )** اختلف في مكان مجمع البحرين ، فروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : بحر فارس والروم ، وعن الربيع بن أنس مثله أخرجه عبد بن حميد ، وروى ابن أبي حاتم من طريق السدي قال : هما الكر والرس حيث يصبان في البحر . قال ابن عطية : مجمع البحرين ذراع في أرض فارس من جهة أذربيجان من البحر المحيط من شماليه إلى جنوبيه وطرفيه مما يلي بر الشام . وقيل هما بحر الأردن والقلمزم . وقال محمد بن كعب القرظي : مجمع البحرين بطنجة . وعن ابن المبارك قال : بعضهم بحر أرمينية . وعن أبي بن كعب قال : بإفريقية أخرجهما ابن أبي حاتم لكن السند إلى أبي بن كعب ضعيف . وهذا اختلاف شديد . وأغرب من ذلك ما نقله القرطبي عن ابن عباس قال : المراد البحرين اجتماع موسى والخضر لأنهما بحرا علم ، وهذا غير ثابت ولا يقتضيه اللفظ ، وإنما يحسن أن يذكر في مناسبة اجتماعهما بهذا المكان المخصوص ، كما قال السهيلي : اجتمع البحرين بمجمع البحرين .

**قوله ( أو أمضى حقبا زمانا ، وجمعه أحقاب )** هو قول أبي عبيدة قال : ويقال فيه أيضاً حقبة أى بكسر أوله والجمع حقب . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : الحقب الزمان . وعن ابن عباس : الحقب الدهر . وعن سعيد بن جبیر : الحقب الحين أخرجهما ابن المنذر . وجاء تقديره عن غيرهم ، فروى ابن المنذر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه ثمانون سنة ، وروى عبد بن حميد عن مجاهد أنه سبعون . ثم ذكر المصنف قصة موسى والخضر ، وسأذكر شرح ذلك في الباب الذى يليه

**باب قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ﴾**  
سرباً : مذهباً ، يسرب : يسلك ، ومنه : ﴿ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ ﴾ .

٤٥٤١ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني يعلى ابن مسلم وعمرو بن دينار عن سعيد بن جبیر - يزيد أحدهما على صاحبه ، وغيرهما قد سمعته يحدثه عن سعيد - قال : إنا لعند ابن عباس في بيته إذ قال : سلوني . قلت : أي أبا عباس ، جعلني الله فداك ، بالكوفة رجل قاص يقال له : نوف يزعم أنه ليس بموسى بنى إسرائيل . أما عمرو فقال لي : كذب عدو الله ، وأما يعلى فقال لي : قال ابن عباس : حدثني أبي بن كعب قال : قال رسول الله صلى الله عليه : «موسى رسول الله قال : ذكر الناس يوماً ، حتى إذا فاضت العيون ورفقت القلوب ولى ، فأدركه رجل فقال : أي رسول الله ، هل في الأرض أحد أعلم منك ؟ قال : لا . فعتب عليه إذ لم يرد العلم إلى الله . قيل : بلى . فقال : أي رب وأين ؟ قال : بمجمع البحرين . قال : أي رب اجعل لي علماً أعلم ذلك به . قال لي عمرو : قال : حيث يفارقك الحوت . وقال لي يعلى قال : خذ نونا ميتاً حيث ينفخ فيه الروح . فأخذ حوتاً فجعله في مكمل ، فقال لفتهاه : لا أكلفك إلا أن تخبرني بحيث يفارقك الحوت . قال : ما كلفت كبيراً . فلذلك قوله : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ ﴾ يوشع بن نون - ليست عن سعيد - قال : فبينما هم في ظل صخرة في مكان ثريان إذ تضرب الحوت وموسى نائم ، فقال فتاه : لا أوقظه . حتى إذا استيقظ نسي أن يخبره ، وتضرب الحوت حتى دخل البحر ، فأمسك الله عنه جرية البحر حتى كان أثره في حجر . قال لي عمرو : هكذا كان أثره في حجر - وحلق بين إبهاميه

واللّتين تليانهما - ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾ قال : قد قطع الله عنك النصب - ليست هذه عن سعيد - أخبره ، فرجعا ، فوجدا خضرًا . قال لي عثمان بن أبي سليمان : على طنفسة خضراء على كبد البحر ، فقال سعيد بن جبير : مسجى بثوبه قد جعل طرفه تحت رجليه وطرفه تحت رأسه ، فسلم عليه موسى ، فكشف عن وجهه وقال : هل بأرض من سلام ؟ من أنت ؟ قال : أنا موسى . قال : موسى بني إسرائيل ؟ قال : نعم . قال : فما شأنك ؟ قال : جئت لتعلمني مما علّمت رشدًا . أما يكفيك أن التوراة بيدك ، وأن الوحي يأتيك ؟ يا موسى ، إن لي علمًا لا ينبغي لك أن تعلمه ، وإن لك علمًا لا ينبغي لي أن أعلمه . فأخذ طائر بمنقاره من البحر ، فقال : والله ما علمي وعلمك في جنب علم الله إلا كما أخذ هذا الطائر بمنقاره من البحر . حتى إذا ركبنا في السفينة وجدا معابر صغارًا تحمل أهل هذا الساحل إلى أهل هذا الساحل الآخر عرفوه ، فقالوا : عبد الله الصالح - قال : قلنا لسعيد : خضر ؟ قال : نعم - لا نعلمه بأجر ، فخرقها وتدّ فيها وتدًا . قال موسى : أخرقتها لتفرق أهلها ؟ لقد جئت شيئًا إمرا - قال مجاهد : منكرًا - قال : ألم أقل إنك لن تستطيع معي صبرًا ؟ كانت الأولى نسيانًا ، والوسطى شرطًا ، والثالثة عمدًا . قال : لا تؤاخذني بما نسيت ولا ترهقني من أمري عسرًا . لقيًا غلامًا فقتله . قال يعلى قال سعيد : وجد غلامًا يلعبون ، فأخذ غلامًا كافرًا ظريفًا فأضجعه ثم ذبحه بالسكين . قال : أقتلت نفسًا زكية لم تعمل بالحنث . قال ابن عباس قرأها زكية زاكية مسلمة كقولك : غلامًا زكيًا ، فانطلقا فوجدا جدارًا يريد أن ينقض فأقامه ، قال سعيد بيده هكذا ورفع يده فاستقام ، قال يعلى : حسبت أن سعيدًا قال فمسحه بيده فاستقام . لو شئت لاتخذت عليه أجرًا ، قال سعيد : أجرًا نأكله . وكان وراءهم ، وكان أمامهم - قرأها ابن عباس أمامهم - ملك . يزعمون عن غير سعيد أنه هدد بن بدد ، والغلام المقتول اسمه يزعمون حيسور . ملك يأخذ كل سفينة غصبا . فأردت إذا هي مرت به أن يدعها لعيبيها ، فإذا جاوزوا أصلحوها فانتفعوا بها . ومنهم من يقول ، سدّوها بقارورة ، ومنهم من يقول : بالقار . كان أبواه مؤمنين وكان كافرًا ، فخشينا أن يرهقهما طغيانًا وكفرًا : أن يحملهما حبه على أن يتابعاه على دينه ، فأردنا أن يبدلهما ربهما خيرا منه زكاة لقوله : قتل نفسًا زكية - وأقرب رحما : هما به أرحم منهما بالأول الذي قتل خضر . وزعم غير سعيد أنهما أبدلا جارية . وأما داود بن أبي عاصم فقال عن غير واحد : إنها جارية .

قوله ( باب قوله : فلما بلغا مجمع بينهما نسيا حوتهما ) ووقع في رواية الأصيلي « فلما بلغ مجمع بينهما » والأول هو الموافق للتلاوة .

قوله ( فاتخذ سبيله في البحر سرباً : مذهباً ، يسرب يسلك . ومنه : وسارب بالنهار ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ فاتخذ سبيله في البحر سرباً ﴾ أى مسلکاً ومذهباً يسرب فيه ، وفي آية أخرى ﴿ وسارب بالنهار ﴾ وقال أيضاً في قوله ﴿ وسارب بالنهار ﴾ : سالك في سربه أى مذهبه ، ومنه أصبح فلان آمناً في سربه ، لومنه انسرب فلان إذا مضى .

**قوله ( يزيد أحدهما على صاحبه )** يستفاد بيان زيادة أحدهما على الآخر من الإسناد الذى قبله ، فإن الأول من رواية سفيان عن عمرو بن دينار فقط وهو أحمد شيخى ابن جريج فيه .

**قوله ( وغيرهما قد سمعته يحدثه )** أى يحدث الحديث المذكور ، وعداه بغير الباء . ووقع فى رواية الكشميهنى يحدث بمحذف المفعول ، وقد عين ابن جريج بعض من أبهم كعثمان بن أبى سليمان ، وروى شيئاً من هذه القصة عن سعيد بن جبير عن مشايخ ابن جريج عبد الله بن عثمان بن خثيم وعبد الله بن هرمز وعبد الله بن عبيد بن عمير ، ومن روى هذا الحديث عن سعيد بن جبير أبو إسحق السبيعي وروايته عند مسلم وأبى داود وغيرهما . والحكم بن عتيبة وروايته فى السيرة الكبرى لابن إسحق ، وسأذكر بيان ما فى رواياتهم من فائدة .

**قوله ( إذ قال سلوى )** فيه جواز قول العالم ذلك ، ومحله إذا أمن العجب أو دعت الضرورة إليه كخشية نسيان العلم .

**قوله ( أى أبا عباس )** هى كنية عبد الله بن عباس ، وقوله ( جعلنى الله فداك ) فيه حجة لمن أجاز ذلك خلافاً لمن منعه ، وسيأتى البحث فيه فى كتاب الأدب .

**قوله ( إن بالكوفة رجلاً قاصاً )** فى رواية الكشميهنى « بالكوفة رجل قاص » بمحذف إن من أوله ، والقاص بتشديد المهملة الذى يقص على الناس الأخبار من المواعظ وغيرها .

**قوله ( يقال له نوف )** بفتح النون وسكون الواو بعدها فاء ، وفى رواية سفيان « إن نوفاً البكالى » وهو بكسر الموحدة مخففاً وبعد الألف لام ، ووقع عند بعض رواة مسلم بفتح أوله والتشديد والأول هو الصواب ، واسم أبيه فضالة بفتح الفاء وتخفيف المعجمة ، وهو منسوب إلى بنى بكال بن دعى بن سعد بن عوف بطن من حمير ، ويقال إنه ابن امرأة كعب الأخبار وقيل ابن أخيه وهو تابعى صدوق . وفى التابعين جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة ابن نوف البكيلي بفتح الموحدة وكسر الكاف مخففاً بعدها تحتانية بعدها لام منسوب إلى بكيل بطن من همدان ، ويكنى أبا الوداك بتشديد الدال ، وهو مشهور بكنيته ، ومن زعم أنه ولد نوف البكالى فقد وهم .

**قوله ( يزعم أنه ليس بموسى بنى إسرائيل )** فى رواية سفيان يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس هو موسى صاحب بنى إسرائيل . ووقع فى رواية ابن إسحق عن سعيد بن جبير عند النسائي قال « كنت عند ابن عباس وعنده قوم من أهل الكتاب فقال بعضهم : يا أبا عباس إن نوفاً يزعم عن كعب الأخبار أن موسى الذى طلب العلم إنما هو موسى بن ميثا أى ابن أفرايم بن يوسف عليه السلام ، فقال ابن عباس : أسمعك ذلك منه يا سعيد ؟ قلت : نعم . قال : كذب نوف » وليس بين الروایتين تعارض لأنه يحمل على أن سعيداً أبهم نفسه فى هذه الرواية ويكون قوله فقال بعضهم أى بعض الحاضرين لا أهل الكتاب ، ووقع عند مسلم من هذا الوجه « قيل لابن عباس » يدل قوله « فقال بعضهم » وعند أحمد فى رواية أبى إسحق « وكان ابن عباس متكئاً فاستوى جالساً وقال : أكذلك يا سعيد ؟ قلت : نعم أنا سمعته » وقال ابن إسحق فى « المبتدأ » كان موسى بن ميثا قبل موسى ابن عمران نبياً فى بنى إسرائيل ، ويزعم أهل الكتاب أنه الذى صحب الخضر .

**قوله ( أما عمرو )** ابن دينار ( قال لى كذب عدو الله ) أراد ابن جريج أن هذه الكلمة وقعت فى رواية عمرو بن دينار دون رواية يعلى بن مسلم ، وهو كما قال ، فإن سفيان رواها أيضاً عن عمرو بن دينار كما مضى ،

وسقط ذلك من رواية يعلى بن مسلم . وقوله كذب وقوله عدو الله محمولان على إرادة المبالغة في الزجر والتنفير عن تصديق تلك المقالة ، وقد كانت هذه المسألة دارت أولاً بين ابن عباس والحر بن قيس الفزارى وسألاً عن ذلك أبى بن كعب ، لكن لم يفصح في تلك الرواية ببيان ما تنازعا فيه ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب العلم .

**قوله ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية سفيان أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( قال ذكر )** هو بتشديد الكاف أى وعظهم ، وفي رواية ابن إسحاق عند النسائي « فذكرهم بأيام الله . وأيام الله نعمائه » ولمسلم من هذا الوجه « يذكرهم بأيام الله وآلاء الله نعمائه وبلاؤه » وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في تفسير سورة إبراهيم ، وفي رواية سفيان « قام خطيباً في بني إسرائيل »

**قوله ( حتى إذا فاضت العيون وركت القلوب )** يظهر لى أن هذا القدر من زيادة يعلى بن مسلم على عمرو ابن دينار ، لأن ذلك لم يقع في رواية سفيان عن عمرو وهو أثبت الناس فيه ، فيه أن الواعظ إذا أثر وعظه في السامعين فخشعوا وبكوا ينبغي أن يخفف لثلاً يملوا .

**قوله ( فأدركه رجل )** لم أقف على اسمه ، وهو يقتضى أن السؤال عن ذلك وقع بعد أن فرغ من الخطبة وتوجه ، ورواية سفيان توهم أن ذلك وقع في الخطبة ، لكن يمكن حملها على هذه الرواية ، فإن لفظه « قام خطيباً في بني إسرائيل فسئل » فتحمل على أن فيه حذفاً تقديره : قام خطيباً فخطب ففرغ فتوجه فسئل ، والذي يظهر أن السؤال وقع وموسى بعد لم يفارق المجلس ، ويؤيده أن في منازعة ابن عباس والحر بن قيس « بينما موسى في ملائ بني إسرائيل جاءه رجل فقال : هل تعلم أحداً أعلم منك » الحديث .

**قوله ( هل في الأرض أحد أعلم منك ؟ قال : لا )** في رواية سفيان « فسئل أى الناس أعلم ؟ فقال : أنا » وبين الروایتين فرق ، لأن رواية سفيان تقتضى الجزم بالأعلمية له ورواية الباب تنفى الأعلمية عن غيره عليه فيبقى احتمال المساواة ، ويؤيد رواية الباب أن في قصة الحر بن قيس « فقال : هل تعلم أحداً أعلم منك ؟ قال : لا » وفي رواية أبى إسحاق عند مسلم « فقال : ما أعلم في الأرض رجلاً خيراً وأعلم منى ، فأوحى الله إليه : إنى أعلم بالخير عند من هو ، وإن في الأرض رجلاً هو أعلم منك » وقد تقدم في كتاب العلم البحث عما يتعلق بقوله « فغتب الله عليه » وهذا اللفظ في العلم ، ووقع هنا « فغتب » بحذف الفاعل ، وقوله في رواية الباب « قيل بلى » وقع في رواية سفيان « فأوحى الله إليه : إن لى عبداً بجميع البحرين هو أعلم منك » وفي قصة الحر بن قيس « فأوحى الله إلى موسى « بلى عبدنا خضر » وفي رواية أبى إسحاق عند مسلم « إن في الأرض رجلاً هو أعلم منك » وعند عبد بن حميد من طريق هارون بن عنترة عن أبيه عن ابن عباس « أن موسى قال : أى رب ، أى عبادك أعلم ؟ قال : الذى يتغنى علم الناس إلى علمه ، قال : من هو وأين هو ؟ قال : الخضر ، تلقاه عند الصخرة » وذكر له حليته . وفي هذه القصة « وكان موسى حدث نفسه بشيء من فضل علمه أو ذكره على منبره » وتقدم في كتاب العلم شرح هذه اللفظة وبيان ما فيها من إشكال والجواب عنه مستوفى . ووقع في رواية أبى إسحاق عند النسائي « إن من عبادى من آتيته من العلم ما لم أوتك » وهو يبين المراد أيضاً . وعند عبد بن حميد من طريق أبى العالية ما يدل على أن الجواب وقع في نفس موسى قبل أن يسأل ولفظه « لما أوتى موسى التوراة وكلمه الله وجد في نفسه أن قال من أعلم منى » ونحوه عند النسائي من وجه آخر عن ابن عباس وأن ذلك وقع في حال الخطبة ولفظه « قام موسى خطيباً في بني إسرائيل فأبلغ في الخطبة ، فعرض في نفسه أن أحداً لم يؤت من العلم ما أوتى » .



**قوله ( قال أى رب فأين )** فى رواية سفيان « قال يارب فكيف لى به » وفى رواية النسائى المذكورة « قال فادلنى على هذا الرجل حتى أتعلم منه » .

**قوله ( اجعل لى علماً )** بفتح العين واللام أى علامة ، وفى قصة الحر بن قيس ، فجعل الله له الحوت آية « وفى رواية سفيان « فكيف لى به » وفى قصة الحر بن قيس « فسأل موسى السبيل إلى لقيه » .

**قوله ( أعلم ذلك به )** أى المكان الذى أطلب فيه .

**قوله ( فقال لى عمرو )** هو ابن دينار ، والقائل هو ابن جريج .

**قوله ( قال حيث يفارقك الحوت )** يعنى فهو ثم ، وقع ذلك مفسراً فى رواية سفيان عن عمرو قال « تأخذ معك حوتاً فتجعله فى مكمل ، فحيث ما فقدت الحوت فهو ثم » ونحوه فى قصة الحر بن قيس ولفظه « وقيل له إذا فقدت الحوت فارجع فإنك ستلقاه » .

**قوله ( وقال لى يعلى )** هو ابن مسلم ، والقائل أيضاً هو ابن جريج .

**قوله ( قال خذ حوتاً )** فى رواية الكشميهنى « نوناً » وفى رواية أبى إسحق عند مسلم « فقيل له تزود حوتاً مالحاً ، فإنه حيث تفقد الحوت » ويستفاد من هذه الرواية أن الحوت كان ميتاً لأنه لا يملح وهو حى ، ومنه تعلم الحكمة فى تخصيص الحوت دون غيره من الحيوانات لأن غيره لا يؤكل ميتاً ، ولا يرد الجراد لأنه قد يفقد وجوده لا سيما بمصر .

**قوله ( حيث ينفخ فيه الروح )** هو بيان لقوله فى الروايات الأخرى « حيث تفقده » .

**قوله ( فأخذ حوتاً فجعله فى مكمل )** فى رواية الربيع بن أنس عند ابن أبى حاتم أنهما اصطاداه ، يعنى موسى وفتاه .

**قوله ( فقال لفتاه )** فى رواية سفيان « ثم انطلق معه بفتاه » .

**قوله ( ما كلفت كثيراً )** للأكثر بالمثلثة وللکشميهنى بالموحدة .

**قوله ( فذلك قوله )** وإذ قال موسى لفتاه ﴿ يوشع بن نون ، ليست عن سعيد ) القائل ليست عن سعيد هو ابن جريج ، ومراده أن تسمية الفتى ليست عنده فى رواية سعيد بن جبیر ، ويحتمل أن يكون الذى نفاه صورة السياق لا التسمية فإنها وقعت فى رواية سفيان عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبیر ولفظه « ثم انطلق وانطلق معه فتاه يوشع بن نون » وقد تقدم بيان نسب يوشع فى أحاديث الأنبياء ، وأنه الذى قام فى بنى إسرائيل بعد موت موسى ، ونقل ابن العربى أنه كان ابن أخت موسى ، وعلى القول الذى نقله نوف بن فضالة من أن موسى صاحب هذه القصة ليس هو ابن عمران فلا يكون فتاه يوشع بن نون ، وقد روى الطبرى من طريق عكرمة قال : قيل لابن عباس لم نسمع لفتى موسى بذكر من حين لقي الخضر ، فقال ابن عباس : إن الفتى شرب من الماء الذى شرب منه الحوت فخلد ، فأخذه العالم فطابق به بين لوحين ثم أرسله فى البحر فإنها لتموج به إلى يوم القيامة ، وذلك أنه لم يكن له أن يشرب منه . قال أبو نصر بن القشيري : إن ثبت هذا فليس هو يوشع .

قلت : لم يثبت ، فإن إسناده ضعيف . وزعم ابن العربي أن ظاهر القرآن يقتضى أن الفتى ليس هو يوشع ، وكأنه أخذه من لفظ الفتى أو أنه خاص بالرفيق ، وليس بجيد لأن الفتى مأخوذ من الفتى وهو الشباب ، وأطلق ذلك على من يخدم المرء سواء كان شاباً أو شيخاً ، لأن الأغلب أن الخدم تكون شباباً .

**قوله ( فيينا هو في ظل صخرة )** في رواية سفيان « حتى إذا أتيا الصخرة وضعا رءوسهما فناما » .

**قوله ( في مكان ثريان )** بثلاثة مفتوحة وراء ساكنة ثم تحتانية أى مبلول .

**قوله ( إذ تضرب الحوت )** بضاد معجمة وتشديد وهو تفعل من الضرب في الأرض وهو السير ، وفي رواية سفيان « واضطرب الحوت في المكتل فخرج منه فسقط في البحر » وفي رواية أبى إسحق عند مسلم « فاضطرب الحوت في الماء » ولا مغايرة بينهما ، لأنه اضطرب أولاً في المكتل فلما سقط في الماء اضطرب أيضاً ، فاضطرابه الأول فيما في مبدأ ماحيى ، والثاني في سيرو في البحر حيث اتخذ فيه مسلكاً . وفي رواية قتبية عن سفيان في الباب الذى يليه من الزيادة قال سفيان وفي غير حديث عمرو « وفي أصل الصخرة عين يقال لها الحياة لا يصيب من مائها شيء إلا حيى ، فأصاب الحوت من ماء تلك العين فتحرك وانسل من المكتل فدخل البحر » وحكى ابن الجوزى أن في روايته في البخارى « الحيا » بغير هاء قال : وهو ما يحى به الناس ، وهذه الزيادة التى ذكر سفيان أنها في حديث غير عمرو قد أخرجها ابن مردويه من رواية إبراهيم بن يسار عن سفيان مدرجة في حديث عمرو ولفظه « حتى انتهيا إلى الصخرة فقال موسى عندها — أى نام — قال وكان عند الصخرة عين ماء يقال لها عين الحياة لا يصيب من ذلك الماء ميت إلا عاش ، فقطرت من ذلك الماء على الحوت قطرة فعاش ، وخرج من المكتل فسقط في البحر » وأظن أن ابن عيينة أخذ ذلك عن قتادة ، فقد أخرج ابن أبى حاتم من طريقه قال « فأتى على عين في البحر يقال لها عين الحياة ، فلما أصاب تلك العين رد الله روح الحوت إليه » وقد أنكر الداودى فيما حكاه ابن التين هذه الزيادة فقال : لا أرى هذا يثبت ، فإن كان محفوظاً فهو من خلق الله وقدرته . قال : لكن في دخول الحوت العين دلالة على أنه كان حياً قبل دخوله ، فلو كان كما في هذا الخبر لم يحتاج إلى العين . قال : والله قادر على أن يحييه بغير العين انتهى . قال : ولا يخفى ضعف كلامه دعوى واستدلالاً ، وكأنه ظن أن الماء الذى دخل فيه الحوت هو ماء العين ، وليس كذلك بل الأخبار صريحة في أن العين عند الصخرة وهى غير البحر وكأن الذى أصاب الحوت من الماء كان شيئاً رشاش ، ولعل هذا العين إن ثبت النقل فيها مستند من زعم أن الخضر شرب من عين الحياة فخلد ، وذلك مذكور عن وهب بن منبه وغيره ممن كان من الإسرائيليات . وقد صنف أبو جعفر بن المنادى في ذلك كتاباً وقرر أنه لا يوثق بالنقل فيما يوجد من الإسرائيليات .

**قوله ( وموسى نام ، فقال فناه : لا أوقفه ، حتى إذا استيقظ فنسى أن يخبره )** في الكلام حذف تقديره حتى إذا استيقظ سار فنسى . وأما قوله تعالى ﴿ نسيا حوتهما ﴾ فقيل نسب النسيان إليهما تغليبا ، والناسى هو الفتى ، نسى أن يخبر موسى كما في هذا الحديث . وقيل : بل المراد أن الفتى نسى أن يخبر موسى بقصة الحوت ، ونسى موسى أن يستخبره عن شأن الحوت بعد أن استيقظ لأنه حيثئذ لم يكن معه وكان بصدد أن يسأله أين هو فنسى ذلك . وقيل : بل المراد بقوله ﴿ نسيا ﴾ أخرا ، مأخوذ من النسى بكسر النون وهو التأخير ، والمعنى أنهما

أخراً افتقاده لعدم الاحتياج إليه ، فلما احتاجا إليه ذكره . وهو بعيد ، بل صريح الآية يدل على صحة صريح الخبر ، وأن الفتى اطلع على ما جرى للحوت ونسى أن يخبر موسى بذلك . ووقع عند مسلم في رواية أبي إسحق « أن موسى تقدم فتاه لما استيقظ فسار ، فقال فتاه ألا ألحق نبي الله فأخبره ، قال فنسى أن يخبره » وذكر ابن عطية أنه رأى سمكة أحد جانبيها شوك وعظم وجلد رقيق على أحشائها ونصفها الثاني صحيح ، ويذكر أهل ذلك المكان أنها من نسل حوت موسى ، إشارة إلى أنه لما حيا بعد أن أكل منه استمرت فيه تلك الصفة ثم في نسله ، والله أعلم .

**قوله ( فأمسك الله عنه جرية البحر حتى كان أثره في حجر )** كذا فيه بفتح الحاء المهملة والجيم ، وفي رواية حجر بضم الجيم وسكون المهملة وهو واضح .

**قوله ( قال لي عمرو )** القائل هو ابن جريج ( كأن أثره في حجر وحلق بين إبهاميه والتي ) في رواية الكشميهني « واللتين تليانها » يعنى السبابتين . وفي رواية سفيان عن عمرو « فصار عليه مثل الطاق » وهو يفسر ما أشار إليه من الصفة . وفي رواية أبي إسحق عند مسلم « فاضطرب الحوت في الماء فجعل لا يلتزم عليه ، صار مثل الكوة » .

**قوله ( لقد لقينا من سفرنا هذا نصباً )** كذا وقع هنا مختصراً ، وفي رواية سفيان « فانطلقا بقية يومهما وليتهما حتى إذا كان من الغد قال موسى لفتاه آتانا غداءنا لقد لقينا من سفرنا هذا نصباً » قال الداودي : هذه الرواية وهم . وكأنه فهم أن الفتى لم يخبر موسى إلا بعد يوم وليلة ، وليس ذلك المراد بل المراد أن ابتداءها من يوم خرجا لطلبه ، ويوضح ذلك ما في رواية أبي إسحق عند مسلم « فلما تجاوزا قال لفتاه ﴿ آتانا غداءنا لقد لقينا من سفرنا هذا نصباً ﴾ قال : ولم يصبه نصب حتى تجاوزا » وفي رواية سفيان المذكورة « ولم يجد موسى النصب حتى جاوز المكان الذي أمر الله به » .

**قوله ( قال قد قطع الله عنك النصب ، ليست هذه عن سعيد )** هو قول ابن جريج ، ومراده أن هذه اللفظة ليست في الإسناد الذي ساقه .

**قوله ( أخره )** كذا عند أبي ذر بهمة ومعجمة وراء وهاء ، ثم في نسخة منه بمد الهمزة وكسر الحاء وفتح الراء بعدها هاء ضمير أى إلى آخر الكلام وأحال ذلك على سياق الآية وفي أخرى بفتحات وتاء تأنيث منونة منصوبة وفي رواية غير أبي ذر « أخره » بفتح الهمزة وسكون الحاء ثم موحدة من الإخبار أى أخبر الفتى موسى بالقصة . ووقع في رواية سفيان « فقال له فتاه ﴿ أرأيت إذ أرينا إلى الصخرة ﴾ فساق الآية إلى ﴿ عجباً ﴾ قال : فكان للحوت سرباً ولموسى عجباً . ولابن أبي حاتم من طريق قتادة قال : عجب موسى أن تسرب حوت مملح في مكتل .

**قوله ( فرجعا فوجدا خضراً )** في رواية سفيان « فقال موسى ﴿ ذلك ما كنا نبغ ﴾ أى نطلب » وفي رواية للنسائي « هذه حاجتنا » وذكر موسى ما كان الله عهد إليه يعنى في أمر الحوت .

**قوله ( فارتدا على آثارهما قصصاً قال رجعا يقصان آثارهما )** أى آثار سيرهما ( حتى انتبها إلى الصخرة ) زاد النسائي في رواية له « التي فعل فيها الحوت ما فعل » وهذا يدل على أن الفتى لم يخبر موسى حتى

سارا زماناً ، إذ لو أخبره أول ما استيقظ ما احتاجا إلى اقتصاص آثارهما .

**قوله ( فوجدوا خضراً )** تقدم ذكر نسبه وشرح حاله في أحاديث الأنبياء ، وفي رواية سفيان « حتى انتهى إلى الصخرة فإذا رجل » وزعم الداودي أن هذه الرواية وهم وأنهما إنما وجداه في جزيرة البحر . قلت : ولا مغايرة بين الروایتين ، فإن المراد أنهما لما انتهى إلى الصخرة تتبعاه إلى أن وجداه في الجزيرة . ووقع في رواية أبي إسحق عند مسلم « فأراه مكان الحوت فقال : ههنا وصف لي فذهب يلتمس فإذا هو بالخضر » وروى ابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس قال : انجاب الماء عن مسلك الحوت فصار كوة ، فدخلها موسى على أثر الحوت فإذا هو بالخضر . وروى ابن أبي حاتم من طريق العوفي عن ابن عباس قال : فرجع موسى حتى أتى الصخرة فوجد الحوت ، فجعل موسى يقدم عصاه يفرج بها عنه الماء ويتبع الحوت ، وجعل الحوت لا يمس شيئاً من البحر إلا يس حتى يصير صخرة ، فجعل موسى يعجب من ذلك حتى انتهى إلى جزيرة في البحر فلقى الخضر . ولابن أبي حاتم من طريق السدي قال : بلغنا عن ابن عباس أن موسى دعا ربه ومعه ماء في سقاء يصب منه في البحر فيصير حجراً فيأخذ فيه ، حتى انتهى إلى صخرة ، فصعدا وهو يتشوف هل يرى الرجل ، ثم رآه .

**قوله ( قال لي عثمان بن أبي سليمان على طنفسة خضراء )** القائل هو ابن جريج ، وعثمان هو ابن أبي سليمان بن جبير بن مطعم وهو ممن أخذ هذا الحديث عن سعيد بن جبير ، وروى عبد بن حميد من طريق ابن المبارك عن ابن جريج عن عثمان بن أبي سليمان قال : رأى موسى الخضر على طنفسة خضراء على وجه الماء انتهى . والطنفسة قرش صغير وهي بكسر الطاء والفاء بينهما نون ساكنة ويضم الطاء والفاء وبكسر الطاء ويفتح الفاء لغات .

**قوله ( قال سعيد بن جبير مسجى بثوبه )** هو موصول بالإسناد المذكور ، وفي رواية سفيان « فإذا رجل مسجى بثوب » وفي رواية مسلم « مسجى ثوباً مستلقياً على القفا » ولعبد بن حميد من طريق أبي العالية « فوجدته نائماً في جزيرة من جزائر البحر ملتفاً بكساء » ولابن أبي حاتم من وجه آخر عن السدي « فرأى الخضر وعليه جبة من صوف وكساء من صوف ومعه عصا قد ألقي عليها طعامه ، قال وإنما سمي الخضر لأنه كان إذا أقام في مكان نبت العشب حوله » انتهى . وقد تقدم في أحاديث الأنبياء حديث أبي هريرة رفعه « إنما سمي الخضر لأنه جلس على فروة بيضاء فإذا هي تهتز تحته خضراء » والمراد بالفروة وجه الأرض .

**قوله ( فسلم عليه موسى فكشف عن وجهه )** في رواية أبي إسحق عند مسلم « فقال السلام عليكم ، فكشف الثوب عن وجهه وقال : وعليكم السلام » .

**قوله ( وقال هل بأرضي من سلام )** في رواية الكشميهني « بأرض » بالتثنية وفي رواية سفيان « قال وأني بأرضك السلام » وهي بمعنى أين أو كيف ، وهو استفهام استبعاد يدل على أن أهل تلك الأرض . لم يكونوا إذ ذاك مسلمين ، ويجمع بين الروایتين بأنه استفهمه بعد أن رد عليه السلام .

**قوله ( من أنت ؟ أنا موسى . قال : موسى بنى إسرائيل ؟ قال : نعم )** وسقط من رواية سفيان قوله « من أنت » وفي رواية أبي إسحق « قال من أنت ؟ قال : موسى . قال : من موسى ؟ قال : موسى بنى إسرائيل » ويجمع بينهما بأن الخضر أعاد ذلك تأكيداً . وأما ما أخرجه عبد بن حميد من طريق الربيع بن أنس في هذه

القصة . فقال موسى : السلام عليكم يا خضر ، فقال : وعليك السلام يا موسى ، قال : وما يدريك أنى موسى ؟ قال : أدراى بك الذى أدراك بى وهذا إن ثبت فهو من الحجج على أن الخضر نبي ، لكن يبعد ثبوته قوله فى الرواية التى فى الصحيح « من أنت ؟ قال : أنا موسى . قال : موسى بنى إسرائيل » الحديث .

**قوله ( قال فما شأنك )** فى رواية أنى إسحق « قال ما جاء بك » ؟

**قوله ( جئت لتعلمنى مما علمت رشداً )** قرأ أبو عمرو بفتحيتين والباقون كلهم أوله سكون ثانيه ، والجمهور على أنهما بمعنى كالبخل والبخل وقيل بفتحيتين : الدين ويضم ثم سكون : صلاح النظر . وهو منصوب على أنه مفعول ثان لتعلمنى ، وأبعد من قال إنه لقوله « علمت » .

**قوله ( أما يكفيك أن التوراة بيديك وأن الوحي يأتيك )** سقطت هذه الزيادة من رواية سفيان ، فالذى يظهر أنها من رواية يعلى بن مسلم .

**قوله ( يا موسى إن لى علماً لا ينبغى لك أن تعلمه )** أى جميعه ( وإن لك علماً لا ينبغى لى أن أعلمه ) أى جميعه ، وتقدير ذلك متعين لأن الخضر كان يعرف من الحكم الظاهر ما لا غنى بالمكلف عنه ، وموسى كان يعرف من الحكم الباطن ما يأتیه بطريق الوحي . ووقع فى رواية سفيان « يا موسى إنى على علم من علم الله علمنيه لا تعلمه أنت » وهو بمعنى الذى قبله ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك فى كتاب العلم .

**قوله فى رواية سفيان ( قال إنك لن تستطيع معى صبراً )** كذا أطلق بالصيغة على استمرار النفي لما أطلعه الله عليه من أن موسى لا يصبر على ترك الإنكار إذا رأى ما يخالف الشرع ، لأن ذلك شأن عصمته ولذلك لم يسأله موسى عن شيء من أمور الديانة بل مشى معه ليشاهد منه ما اطلع به على منزلته فى العلم الذى اختص به . وقوله « وكيف تصبر » استفهام عن سؤال تقديره : لم قلت إنى لا أصبر وأنا سأصبر ، قال : كيف تصبر ؟ وقوله « ستجدنى إن شاء الله صابراً ولا أعصى لك » قيل استثنى فى الصبر فصبر ولم يستثن فى العصيان فعصاه ، وفيه نظر ، وكأن المراد بالصبر أنه صبر عن اتباعه والمشى معه غير ذلك ، لا الإنكار عليه فيما يخالف ظاهر الشرع . وقوله « فلا تسألنى عن شيء حتى أحدث لك منه ذكراً » فى رواية العوفى عن ابن عباس « حتى أبين لك شأنه » .

**قوله ( فأخذ طائر بمنقاره )** تقدم شرحه فى كتاب العلم ، وظاهر هذه الرواية أن الطائر نقر فى البحر عقب قول الخضر لموسى ما يتعلق بعلمهما ، ورواية سفيان تقتضى أن ذلك وقع بعد ما خرق السفينة ، ولفظه « كانت الأولى من موسى نسيانا » قال « وجاء عصفور فوق على حرف السفينة فنقر فى البحر نقرة فقال له الخضر الخ » فيجمع بأن قوله طائر بمنقاره معقب بمحذوف وهو ركوبهما السفينة لتصريح سفيان بذكر السفينة ، وروى النسائي من وجه آخر عن ابن عباس أن الخضر قال لموسى « أتدرى ما يقول هذا الطائر ؟ قال : لا . قال : يقول ما علمكما الذى تعلمان فى علم الله إلا مثل ما أنقص بمنقارى من جميع هذا البحر » وفى رواية هارون بن عنترة عند عبد بن حميد فى هذه القصة قال « أرسل ربك الخطاب فجعل يأخذ بمنقاره من الماء » ولابن أبى حاتم من طريق السدى قال : الخطاب ولعبد بن حميد من طريق أبى العالية قال : رأى هذا الطائر الذى يقال له النمر ونقل بعض من تكلم على البخارى أنه الصرد .

**قوله** ( وجدا معابر ) هو تفسير لقوله ﴿ ركبا في السفينة ﴾ لا أن قوله ﴿ وجدا ﴾ جواب ﴿ إذا ﴾ لأن وجودهما المعابر كان قبل ركوبهما السفينة . ووقع في رواية سفيان « فانطلقا يمشيان على ساحل البحر ، فمرا في سفينة فكلموهم أن يحملوهم » والمعابر بمهملة وموحدة جمع معبر وهي السفن الصغار ، ولابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس قال « مرت بهم سفينة ذاهب فناداهم خضر » .

**قوله** ( عرفوه فقالوا : عبد الله الصالح ، قال قلنا لسعيد بن جبير : خضر ؟ قال : نعم ) القائل فيما أظن يعلى بن مسلم . وفي رواية سفيان عن عمرو بن دينار « فكلموهم أن يحملوهم ، فعرفوا الخضر فحملوا »

**قوله** ( بأجر ) أى أجرة ، وفي رواية سفيان « فحملوا بغير نول » بفتح النون وسكون الواو وهو الأجرة ، ولابن أبي حاتم من رواية الربيع بن أنس « فناداهم خضر وبين لهم أن يعطى عن كل واحد ضعف ما حملوا به غيرهم ، فقالوا لصاحبهم : إنا نرى رجلاً في مكان مخوف نخشى أن يكونوا لصوصاً ، فقال : لأحملنهم ، فإني أرى على وجوههم النور ، فحملوهم بغير أجرة » وذكر النقاش في تفسيره أن أصحاب السفينة كانوا سبعة بكل واحد زمانة ليست في الآخر .

**قوله** ( فخرقها ووتد فيها ) بفتح الواو وتشديد المثناة أى جعل فيها وتداً ، وفي رواية سفيان « فلما ركبوها في السفينة لم يفجأ إلا والخضر قد قلع لوحاً من ألواح السفينة بالقدم » والجمع بين الروایتين أنه قلع اللوح وجعل مكانه وتداً ، وعند عبد بن حميد من رواية ابن المبارك عن ابن جريج عن يعلى بن مسلم « جاء بود حين خرقها » والود بفتح الواو وتشديد الدال لغة في الود ، وفي رواية أبي العالية « فخرق السفينة فلم يره أحد إلا موسى ، ولو رآه القوم لحالوا بينه وبين ذلك » .

**قوله** ( لقد جئت شيئاً إمرأ . قال مجاهد : منكراً ) هو من رواية ابن جريج عن مجاهد ، وقيل لم يسمع منه ، وقد أخرجه عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد مثله ، وروى ابن أبي حاتم من طريق خالد بن قيس عن قتادة في قوله ﴿ إمرأ ﴾ قال : عجباً ومن طريق أبي صخر في قوله ﴿ إمرأ ﴾ قال : عظيماً . وفي رواية الربيع بن أنس عند ابن أبي حاتم « أن موسى لما رأى ذلك امتلاً غضباً وشد ثيابه وقال : أردت إهلاكهم ، ستعلم أنك أول هالك . فقال له يوشع : ألا تذكر العهد ؟ فأقبل عليه الخضر فقال : ألم أقل لك ؟ فأدرك موسى الحلم فقال : لا تؤاخذني .. وإن الخضر لما خلصوا قال لصاحب السفينة : إنما أردت الخير ، فحمدوا رأيهم ، وأصلحها الله على يده » .

**قوله** ( كانت الأولى نسياناً والوسطى شرطاً والثالثة عمداً ) في رواية سفيان قال « وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وكانت الأولى من موسى نسياناً » ولم يذكر الباقي ، وروى ابن مردويه من طريق عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً قال « الأولى نسيان والثانية عذر والثالثة فراق » وعند ابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس قال « قال الخضر لموسى : إن عجلت على في ثلاث فذلك حين أفارقك » وروى الفراء من وجه آخر عن أبي بن كعب قال « لم ينس موسى ، ولكنه من معاريض الكلام » وإسناده ضعيف ، والأول هو المعتمد ، ولو كان هذا ثابتاً لاعتذر موسى عن الثانية وعن الثالثة بنحو ذلك .

**قوله ( لقياً غلاماً )** في رواية سفيان « فبينما هما يمشيان على الساحلى إذ أبصر الخضر غلاماً »

**قوله ( فقتله )** الفاء عاطفة على لقياً وجزاء الشرط قال أقتلت ، والقتل من جملة الشرط إشارة إلى أن قتل الغلام يعقب لقاءه من غير مهمة ، وهو بخلاف قوله ﴿ حتى إذا ركبا في السفينة خرقها ﴾ فإن الخرق وقع جواب الشرط لأنه تراخى عن الركوب .

**قوله ( قال يعلى )** هو ابن مسلم وهو بالإسناد المذكور ( قال سعيد ) هو ابن جبير ( وجد غلاماً يلعبون ، فأخذ غلاماً كافراً ظريفاً ) في رواية أخرى عن ابن جريج عند عبد بن حميد « غلاماً وضىء الوجه فأضجعه ثم ذبحه بالسكين » وفي رواية سفيان « فأخذ الخضر رأسه فاقتلعه بيده فقتله » وفي روايته في الباب الذى يليه « فقطعه » ويجمع بينهما بأنه ذبحه ثم اقتلع رأسه ، وفي رواية أخرى عند الطبري « فأخذ صخرة فثلغ رأسه » وهى بمثلة معجمة ، والأول أصح . ويمكن أن يكون ضرب رأسه بالصخرة ثم ذبحه وقطع رأسه .

**قوله ( قال أقتلت نفساً زكية بغير نفس لم تعمل الحنث )** بكسر المهملة وسكون النون وآخره مثناة ، ولأبى ذر بفتح المعجمة والموحدة ، وقوله « لم تعمل » تفسير لقوله « زكية » والتقدير : أقتلت نفساً زكية لم تعمل الحنث بغير نفس .

**قوله ( وابن عباس قرأها )** كذا لأبى ذر ولغيره « وكان ابن عباس يقرؤها زكية » وهى قراءة الأكثر ، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو زاكية ، والأولى أبلغ لأن فعيلة من صيغ المبالغة .

**قوله ( زاكية مسلمة كقولك غلاماً زاكياً )** هو تفسير من الراوى ، ويشير إلى القراءتين ، أى أن قراءة ابن عباس بصيغة المبالغة والقراءة الأخرى باسم الفاعل بمعنى مسلمة ، وإنما أطلق ذلك موسى على حسب ظاهر حال الغلام ، لكن اختلف في ضبط « مسلمة » فالأكثر بسكون السين وكسر اللام ، ولبعضهم بفتح السين وتشديد اللام المفتوحة « وزاد سفيان في روايته هنا ﴿ ألم أقل لك إنك لن تستطيع معى صبراً ﴾ قال : وهذه أشد من الأولى ، زاد مسلم من رواية أبى إسحق عن سعيد بن جبير في هذه القصة « فقال النبى صلى الله عليه وسلم : رحمة الله علينا وعلى موسى ، لولا أنه عجل لرأى العجب ، ولكنه أخذته ذمامة من صاحبه فقال : إن سألتك عن شئ بعدها فلا تصاحبني » ولابن مردويه من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير عن سعيد بن جبير « فاستحيا عند ذلك موسى وقال : إن سألتك عن شئ بعدها » وهذه الزيادة وقع مثلها في رواية عمرو بن دينار من رواية سفيان في آخر الحديث « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وددنا أن موسى صبر حتى يقص الله علينا من أمرهما » زاد الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبى شيبه عن سفيان « أكثر مما قص » .

**قوله ( فانطلقا فوجدا جداراً )** في رواية سفيان « فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية » وفي رواية أبى إسحق عند مسلم « أهل قرية لثاماً ، فطافا في المجالس فاستطعما أهلها » قيل هى الأبله وقيل إنطاكية وقيل أذربيجان وقيل برقة وقيل ناصرة وقيل جزيرة الأندلس ، وهذا الاختلاف قريب من الاختلاف في المراد بمجمع البحرين ، وشدة المبالغة في ذلك تقتضى أن لا يوثق بشئ من ذلك .

**قوله ( قال سعيد بيده هكذا ورفع يده فاستقام )** هو من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار عن سعيد ،

ولهذا قال بعده « يعلى هو ابن مسلم حسبت أن سعيداً قال : فمسحه بيده فاستقام » وفي رواية سفيان « فوجدوا حداراً يريد أن ينقض — قال مائل — فقال الخضر بيده فأقامه » وذكر الثعلبي أن عرض ذلك الجدار كان خمسين ذراعاً في مائة ذراع بذراعهم .

**قوله ( قال لو شئت لاتخذت عليه أجراً ، قال سعيد : أجراً نأكله )** زاد سفيان في روايته فقال موسى : « قوم آتيناهم فلم يطعمونا ولم يضيفونا ، لو شئت لاتخذت عليه أجراً » وفي رواية أبي اسحق « قال هذا فراق بيني وبينك ، فأخذ موسى بطرف ثوبه فقال : حدثني » وذكر الثعلبي أن الخضر قال لموسى : أتلومني على خرق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار ، ونسيت نفسك حين ألقيت في البحر ، وحين قتلت القبطي ، وحين سقيت أغنام ابنتي شعيب احتساباً .

**قوله ( وكان وراءهم ملك ، وكان أمامهم ، قرأها ابن عباس أمامهم ملك )** وفي رواية سفيان « وكان ابن عباس يقرأ : وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصباً » وقد تقدم الكلام في « وراء » في تفسير إبراهيم .

**قوله ( يزعمون عن غير سعيد أنه هدد بن بدد )** القائل ذلك هو ابن جريج ، ومراده أن تسمية الملك الذي كان يأخذ السفن لم تقع في رواية سعيد . قلت وقد عزاه ابن خالويه في « كتاب ليس » لمجاهد ، قال وزعم ابن دريد أن هدد اسم ملك من ملوك حمير زوجه سليمان بن داود بلقيس . قلت : إن ثبت هذا حمل على التعدد والاشتراك في الاسم لبعد ما بين مدة موسى وسليمان ، وهدد في الروايات بضم الهاء وحكى ابن الأثير فتحها والدال مفتوحة اتفاقاً ، ووقع عند ابن مردويه بالميم بدل الهاء ، وأبو بدد بفتح الموحدة ، وجاء في « تفسير مقاتل » أن اسمه منولة بن الجلندی بن سعيد الأزدي ، وقيل هو الجلندی وكان بجزيرة الأندلس .

**قوله ( الغلام المقتول اسمه يزعمون حيسور )** القائل ذلك هو ابن جريج ، وحيسور في رواية أبي ذر لمن الكشميني بفتح المهملة أوله ثم تحتانية ساكنة ثم مهملة مضمومة وكذا في رواية ابن السكن ، وفي روايته عن غيره بجيم أوله ، وعند القابسي بنون بدل التحتانية ، وعند عبدوس بنون بدل الراء ، وذكر السهيلي أنه رآه في نسخة بفتح المهملة والموحدة ونونين الأولى مضمومة بينهما الواو الساكنة ، وعند الطبري من طريق شعيب الجبائي كالقابسي ، وفي « تفسير الضحاك بن مزاحم » اسمه حشرد ، ووقع في تفسير الكلبي اسم الغلام شعمون .

**قوله ( ملك يأخذ كل سفينة غصباً )** في رواية النسائي « وكان أبي يقرأ يأخذ كل سفينة صالحة غصباً » وفي رواية إبراهيم بن يسار عن سفيان « وكان ابن مسعود يقرأ كل سفينة صحيحة غصباً »

**قوله ( فأردت إذا هي مرت به أن يدعها لعييها )** في رواية النسائي « فأردت أن أعيها حتى لا يأخذها »

**قوله ( فإذا جاوزوا أصلحوها فانتفعوا بها )** في رواية النسائي « فإذا جاوزوه وقعوها فانتفعوا بها وبقيت لهم » .

**قوله ( ومنهم من يقول سدوها بقارورة ، ومنهم من يقول بالقار )** أما القار فهو بالقاف وهو الزيت ، وأما قارورة فضببطت في الروايات بالقاف ، لكن في رواية ابن مردويه ما يدل على أنها بالفاء لأنه وقع في روايته « ثارورة » بالثلثة والمثلثة تقع في موضع الفاء في كثير من الأسماء ولا تقع بدل القاف ، قال الجوهري : يقال فار



فورة مثل ثار ثورة فإن كان محفوظاً فلعله فاعولة من ثوران القدر الذى يغلى فيها القار أو غيره وقد وجهت رواية القارورة بالقاف بأنها فاعولة من القار ، وأما التى من الزجاج فلا يمكن السد بها ، وجوز الكرماني احتمال أن يسحق الزجاج ويلت بشيء ويلصق به ولا يخفى بعده ، ووقع فى رواية مسلم « وأصلحوها بخشبة » ولا إشكال فيها .

**قوله ( كان أبواه مؤمنين وكان كافراً )** يعنى الغلام المقتول ، فى رواية سفيان « وأما الغلام فطبع يوم طبع كافراً ، وكان أبواه قد عطفوا عليه » وفى « المبتدأ لوهب بن منبه » كان اسم أبيه ملاس واسم أمه رحما ، وقيل اسم أبيه كاردى واسم أمه سهوى .

**قوله ( فخشينا أن يرهقهما طغياناً وكفراً : أن يحملها حبة على أن يتابعها على دينه )** هذا من تفسير ابن جريج عن يعلى بن مسلم عن سعيد بن جبير ، وأخرج ابن المنذر سالم الأفتس عن سعيد بن جبير مثله ، وقال أبو عبيدة فى قوله ﴿ يرهقهما ﴾ أى يغشاهما .

**قوله ( خيراً منه زكاة وأقرب رحماً : لقوله أقلت نفساً زكية )** يعنى أن قوله زكاة ذكر للمناسبة المذكورة . وروى ابن المنذر من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج فى قوله ﴿ خيراً منه زكاة ﴾ قال : إسلاماً . ومن طريق عطية العوفى قال : ديناً .

**قوله ( وأقرب رحماً هما به أرحم منهما بالأول الذى قتل خضر )** وروى ابن المنذر من طريق إدريس الأودى عن عطية نحوه . وعن الأصمعى قال : الرحم بكسر الحاء القرابة ، وبسكونها فرج الأنثى ، وبضم الراء ثم السكون الرحمة . وعن أى عبيد القاسم بن سلام : الرحم والرحم — يعنى بالضم والفتح مع السكون فيهما — بمعنى ، وهو مثل العمر والعمر ، وسيأتى قوله « رحماً » فى الباب الذى بعده أيضاً .

**قوله ( وزعم غير سعيد أنهما أبدلا جارية )** هو قول ابن جريج ، وروى ابن مردويه من وجه آخر عن ابن جريج قال ، وقال يعلى بن مسلم أيضاً عن سعيد بن جبير : إنها جارية . وفى رواية الإسماعيلي من هذا الوجه ، قال ويقال أيضاً عن سعيد بن جبير : إنها جارية . وللنسائي من طريق أى إسحق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « فأبدلهما ربهما خيراً منه زكاة قال : أبدلهما جارية فولدت نبياً من الأنبياء » للطبرى من طريق عمرو بن قيس نحوه ، ولابن المنذر من طريق بسطام بن جميل قال : أبدلهما مكان لغلام جارية ولدت نبين ، ولعبد بن حميد من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة : ولدت جارية ، ولابن أى حاتم من طريق السدى قال : ولدت جارية فولدت نبياً ، وهو الذى كان بعد موسى فقالوا له : ابعث لنا ملكاً نقاتل فى سبيل الله ، واسم هذا النبى شمعون ، واسم أمه حنة . وعند ابن مردويه من حديث أى بن كعب أنها ولدت غلاماً ، لكن إسناده ضعيف . وأخرجه ابن المنذر بإسناد حسن عن عكرمة عن ابن عباس نحوه . وفى تفسير ابن الكلبي : ولدت جارية ولدت عدة أنبياء فهدى الله بهم أمماً . وقيل عدة من جاء من ولدها من الأنبياء سبعون نبياً .

**قوله ( وأما داود بن أى عاصم فقال عن غير واحد : إنها جارية )** هو قول ابن جريج أيضاً وروى الطبرى من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج أخبرنى إسماعيل بن أمية عن يعقوب بن عاصم أنها أبدلا جارية . قال وأخبرنى عبد الله ابن عثمان بن خصيم عن سعيد بن جبير : إنها جارية . قال ابن جريج : وبلغنى أن أمه يوم قتل

كانت حبلى بغلام . ويعقوب بن عاصم هو أخو داود وهما ابنا عاصم بن عروة بن مسعود الثقفي وكل منهما ثقة من صغار التابعين . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم : استحباب الحرص على الأزداد من العلم ، والرحلة فيه ، ولقاء المشايخ وتجنب المشاق في ذلك ، والاستعانة في ذلك بالأتباع ، وإطلاق الفتى على التابع ، واستخدام الحر ، وطوعية الخادم لمخدومه وعذر الناسي ، وقبول الهبة من غير المسلم . واستدل به على أن الخضر نبى لعدة معان قد نهت عليها فيما تقدم كقوله ﴿ وما فعلته عن أمري ﴾ وكاتباع موسى رسول الله له ليتعلم منه ، وكإطلاق أنه أعلم منه ، وكإقدامه على قتل النفس لما شره بعد وغير ذلك . وأما من استدل به على جواز دفع أغلظ الضررين بأخفهما ، والإغضاء على بعض المنكرات مخافة أن يتولد منه ما هو أشد ، وإفساد بعض المال لإصلاح معظمه كخضاء الهيمة للسمن وقطع أذنها للتميز ، ومن هذا مصالحة ولي اليتيم السلطان على بعض مال اليتيم خشية ذهابه بجميعه فصحيح ، لكن فيما لا يعارض منصوص الشرع ، فلا يسوغ الإقدام على قتل النفس ممن يتوقع منه أن يقتل أنفساً كثيرة قبل أن يتعاطى شيئاً من ذلك . وإنما فعل الخضر ذلك لإطلاع الله تعالى عليه . وقال ابن بطال : قول الخضر وأما الغلام فكان كافراً هو باعتبار ما يثول إليه أمره أن لو عاش حتى يبلغ ، واستحباب مثل هذا القتل لا يعلمه إلا الله ، والله أن يحكم في خلقه بما يشاء قبل البلوغ وبعده انتهى . ويحتمل أن يكون جواز تكليف المميز قبل أن يبلغ كان في تلك الشريعة فيرتفع الإشكال وفيه جواز الإخبار بالتعب ويلحق به الألم من مرض ونحوه ومحل ذلك إذا كان على غير سخط من المقدور وفيه أن المتوجه إلى ربه يعان فلا يسرع إليه النصب والجوع بخلاف المتوجه إلى غيره كما في قصة موسى في توجهه إلى ميقات ربه وذلك في طاعة ربه فلم ينقل عنه أنه تعب ولا طلب غذاء ولا رافق أحداً وأما في توجهه إلى مدين فكان في حاجة نفسه فأصابه الجوع ، وفي توجهه إلى الخضر لحاجة نفسه أيضاً فتعب وجاع . وفيه جواز طلب القوت وطلب الضيافة ، وفيه قيام العذر بالمرّة الواحدة وقيام الحجة بالثانية ، قال ابن عطية يشبه أن يكون هذا أصل مالك في ضرب الآجال في الأحكام إلى ثلاثة أيام ، وفي التلوم ونحو ذلك . وفيه حسن الأدب مع الله وأن لا يضاف إليه ما يستهجن لفظه وإن كان الكل بتقديره وخلقه لقول الخضر عن السفينة ﴿ فأردت أن أعيها ﴾ وعن الجدار ﴿ فأراد ربك ﴾ ومثل هذا قوله صلى الله عليه وسلم « والخير بيدك ، والشر ليس إليك »

### باب قوله تعالى :

﴿ فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَاهُ آتِنَا غَدَاءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا ﴾ إِلَى : ﴿ قَصَصًا ﴾  
 ﴿ يَنْقُضُ ﴾ : ينقاض كما تنقاض السن . ﴿ لَتَخَذَتْ ﴾ <sup>(١)</sup> : واتخذت واحد . ﴿ رَحْمًا ﴾ : من الرحمة وهي أشد مبالغة من الرحمة ، ونظن أنه من الرحيم . وتدعى مكة أم رَحِم ، أي الرحمة تنزل بها .

[٤٧٢٧]

٤٥٤٢ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثني سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير قال : قلت لأبن عباس : إن نوحاً البكالي يزعم أن موسى بنى إسرائيل ليس بموسى الخضر . فقال : كذب عدو الله ، نا أبي بن كعب عن رسول الله صلى الله عليه قال : « قام موسى خطيباً في بني إسرائيل ، فقيل له : أي الناس أعلم ؟ فقال : أنا ، فعتب الله عليه إذ لم يرد العلم إليه ، وأوحى إليه : بلى عبد من عبادي بجميع »

(١) ﴿ لَتَخَذَتْ ﴾ : قرأ المكي والبصري : ﴿ لَتَخَذَتْ ﴾ ، والباقون : ﴿ لَا تَخَذَتْ ﴾ .

البحرين هو أعلم منك، فقال: أي رب كيف السبيل إليه؟ قال: تأخذ حوتاً في مكتل، فحيثما فقدت الحوت فاتبعه، قال: فخرج موسى ومعه فتاه يوشع بن نون ومعهما الحوت، حتى انتھيا إلى الصخرة فنزلا عندها، قال: فوضع موسى رأسه فنام. قال سفيان: وفي حديث غير عمرو قال: «وفي أصل الصخرة عين يقال لها الحياة لا يصيب من مائها شيء إلا حيي، فأصاب الحوت من ماء تلك العين، قال: فتحرك وأنسل من المكتل فدخل البحر، فلما استيقظ موسى قال لفتاه: آتنا غداءنا. الآية. قال: ولم يجد النصب حتى جاوز ما أمر به. قال له فتاه يوشع بن نون: ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ..﴾ الآية. قال: فرجعا يقصان في آثارهما، فوجدا في البحر كالطاق مر الحوت، فكان لفتاه عجباً، وللحوت سرباً. قال: فلما انتھيا إلى الصخرة إذا هما برجل مسجى بثوب، فسلم عليه موسى، قال: وأنى بأرضك السلام؟ فقال: أنا موسى. فقال: موسى بني إسرائيل؟ قال: نعم. قال: هل أتبعك على أن تعلمني مما علمت رشداً؟ فقال له الخضر: يا موسى، إنك على علم من علم الله علمك الله لا أعلمه، وأنا على علم من علم الله علمنيه الله لا تعلمه. قال: بل أتبعك. قال: فإن أتبعني فلا تسألني عن شيء حتى أحدث لك منه ذكراً. فانطلقا يمشيان على الساحل، فمرت بهم سفينة، فعرف الخضر، فحملوهم في سفينتهم بغير نول - يقول بغير أجر - فركبا السفينة، قال: ووقع عصفور على حرف السفينة فغمس منقاره البحر، فقال الخضر لموسى: ما علمك وعلمي وعلم الخلاق في علم الله إلا مقدار ما غمس هذا العصفور منقاره، قال: فلم يفرج موسى إذ عمد الخضر إلى قدوم فخرق السفينة، قال له موسى: قوم حملونا بغير نول عمدت إلى سفينتهم فخرقتها لتغرق أهلها؟! الآية فانطلقا، فإذا هما بغلام يلعب مع الغلمان، فأخذ الخضر رأسه فقطعه، فقال له موسى: ﴿أَقْتَلْتُ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا ﴿٧٤﴾﴾ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٥﴾﴾ إلى قوله: ﴿فَأَبَوْا أَنْ يُضَيَّفُوهُمَا﴾، فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض فأقامه، فقال بيده هكذا فأقامه، فقال له موسى: إنا دخلنا هذه القرية فلم يضيفونا ولم يطعمونا، لو شئت لاتخذت عليه أجراً! قال: هذا فراق بيني وبينك، سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبراً. فقال رسول الله صلى الله عليه: «وددنا أن موسى صبر حتى يقص علينا من أمرهما». قال: وكان ابن عباس يقرأ: وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا، وأما الغلام فكان كافراً.

**قوله ( باب فلما جاوزا قال لفتاه آتنا غداءنا — إلى قوله — قصصاً )** ساق فيه قصة موسى عن قتيبة عن سفيان، وقد نهت على ما فيه من فائدة زائدة في الذي قبله. وقوله عن عمرو بن دينار تقدم قبل باب من رواية الحميدى عن سفيان حدثنا عمرو بن دينار، وروى الترمذى من طريق على بن المدينى قال: حججت حجة وليس لى همة إلا أن أسمع من سفيان الخبر في هذا الحديث، حتى سمعته يقول: حدثنا عمرو وكان قبل ذلك يقوله بالنعنة.

**قوله ( ينقض ينقاض كما ينقاض السن )** كذا لأبى ذر ولغيره «الشيء» بمعجمة وتحتانية، وهو قول

أبى عبدة قال في قوله ﴿ يريد أن ينقض ﴾ أى يقع ، يقال انقضت الدار إذا انهدمت ، قال : وقرأه قوم ينقاض أى ينقلع من أصله كقولك انفاضت السن إذا انقلعت من أصلها ، وهذا يؤيد رواية أبى ذر ، وقراءة ينقاض مرويّة عن الزهري . واختلف في ضادها فقليل بالتشديد بوزن يحمار وهو أبلغ من ينقض ، وينقض بوزن يفعل من انفضاض الطائر إذا سقط إلى الأرض ، وقيل بالتخفيف وعليه ينطبق المعنى الذى ذكره أبو عبدة . وعن على أنه قرأ « ينقاض » بالمهملة ، وقال ابن خالوية : يقولون انفاضت السن إذا انشقت طولاً ، وقيل إذا تصدعت كيف كان . وقال ابن فارس : قيل معناه كالذى بالمعجمة وقيل الشق طولاً . وقال ابن دريد انقاض بالمعجمة انكسر ، وبالمهملة انصدع . وقرأ الأعمش تبعاً لابن مسعود « يريد لينقض » بكسر اللام وضم التحتانية وفتح القاف وتخفيف الضاد من النقص .

**قوله ( نكراً داهية )** كذا فيه ، والذى عند أبى عبدة في قوله ﴿ لقد جئت شيئاً إمراً ﴾ داهية ، ونكراً أى عظيماً . واختلف في أيهما أبلغ فقليل إمراً أبلغ من نكراً لأنه قالها بسبب الخرق الذى يقضى إلى هلاك عدة أنفس وتلك بسبب نفس واحدة . وقيل نكراً أبلغ لكون الضرر فيها ناجزاً بخلاف إمراً لكون الضرر فيها متوقعاً . ويؤيد ذلك أنه قال في نكراً ﴿ ألم أقل لك ﴾ ولم يقلها في إمراً

**قوله ( لتخذت واتخذت واحد )** هو قول أبى عبدة ، ووقع في رواية مسلم عن عمرو بن محمد عن سفيان في هذا الحديث : أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأها لتخذت وهى قراءة أبى عمرو ، ورواية غيره لاتخذت .

**قوله ( رحماً من الرحم وهى أشد مبالغة من الرحمة ، ويظن أنه من الرحيم ، وتدعى مكة أم رحم أبى تنزل بها )** هو من كلام أبى عبدة ، ووقع عنده مفراً ، وقد تقدم في الحديث الذى قبله ، وحاصل كلامه أن رحماً من الرحم التى هى القرابة ، وهى أبلغ من الرحمة التى هى رقة القلب لأنها تستلزمها غالباً من غير عكس ، وقوله « ويظن » مبنى للمجهول ، وقوله « مشتق من الرحمة » أى التى اشتق منها الرحيم ، وقوله « أم رحم » بضم الراء والسكون وذلك لتنزل الرحمة بها ، ففيه تقوية لما اختاره من أن الرحم من القرابة لا من الرقة

**قوله ( باب قوله تعالى : قال أرايت إذ أرينا إلى الصخرة الخ )** ثبتت هذه الترجمة لأبى ذر ، وذكر فيه قصة موسى والخضر عن قتبية عن سفيان بن عيينة ، وقد تقدمت عن عبد الله بن محمد عن سفيان بن عيينة في كتاب العلم ، وقوله في آخرها « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وددنا أن موسى صبر حتى يقص الله علينا من أمرهما » تقدم في العلم بلفظ « يرحم الله موسى لوددنا لو صبر » وتقدم في أحاديث الأنبياء عن على بن عبد الله بن المدينى عن سفيان كرواية قتبية ، لكن قال بعدها « قال سفيان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يرحم الله موسى الخ » فهذا يحتمل أن تكون هذه الزيادة وهو « يرحم الله موسى » لم تكن عند ابن عيينة بهذا الإسناد ، ولكنه أرسلها . ويحتمل أن يكون على سمعه منه مرتين مرة بإثباتها ومرة بحذفها وهو أولى ، فقد أخرجه مسلم عن إسحق بن راهويه وعمرو بن محمد الناقد وابن أبى عمر وعبيد الله بن سعيد والترمذى عن ابن أبى عمر والنسائى عن ابن أبى عمر كلهم عن سفيان بلفظ « يرحم الله موسى الخ » متصلاً بالخبر ، وأخرجه مسلم من طريق رقية عن أبى إسحق عن سعيد بن جبير بزيادة ولفظه « ولو صبر لرأى العجب » وكان إذا ذكر أحداً من الأنبياء بدأ بنفسه « رحمة الله علينا وعلى أخى كذا » وأخرجه الترمذى والنسائى من طريق حمزة الزيات عن أبى إسحق مختصراً ، وأبو داود من هذا الوجه مطولاً ، ولفظه « وكان إذا دعا بدأ بنفسه وقال « رحمة الله علينا وعلى

موسى . وقد ترجم المصنف في الدعوات من خص أخاه بالدعاء دون نفسه وذكر فيه عدة أحاديث ، وكأنه أشار إلى أن هذه الزيادة وهى « كان إذا ذكر أحداً من الأنبياء بدأ بنفسه » لم تثبت عنده ، وقد سئل أبو حاتم الرازى عن زيادة وقعت في قصة موسى والخضر من رواية ابن إسحق هذه عن سعيد بن جبير وهى قوله في صفة أهل القرية « أتيا أهل قرية لثاماً فطافا في المجالس » فأنكرها وقال : هى مدرجة في الخبر ، فقد يقال وهذه الزيادة مدرجة فيه أيضاً ، والمحفوظ رواية ابن عيينة المذكورة . والله أعلم

### باب قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾

٤٥٤٣ - حدثني محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن عمرو عن مصعب قال : سألت أبي ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾ هم الحرورية ؟ قال : لا هم اليهود والنصارى ، أما اليهود فكذبوا محمداً ، والنصارى فكفروا بالجنة وقالوا : لا طعام فيها ولا شراب ، والحرورية الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ، وكان سعد يسميهم الفاسقين . [٤٧٢٨]

**قوله ( باب قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً )** ذكر فيه حديث مصعب بن سعد « سألت أبى — يعنى سعد بن أبى وقاص — عن هذه الآية » وهذا الحديث رواه جماعة من أهل الكوفة عن مصعب بن سعد بألفاظ مختلفة ننبه على ما تيسر منها ، ووقع في رواية يزيد بن هارون عن شعبة بهذا الإسناد عند النسائى « سأل رجل أبى » فكان الراوى نسي اسم السائل فأبهمه ، وقد تبين من رواية غيره أنه مصعب راوى الحديث .

**قوله ( هم الحرورية )** ؟ بفتح المهملة وضم الراء نسبة إلى حروراء وهى القرية التى كان ابتداء خروج الخوارج على على منها ، ولابن مردويه من طريق حصين بن مصعب « لما خرجت الحرورية قلت لأبى : أهؤلاء الذين أنزل الله فيهم » ؟ وله من طريق القاسم بن أبى بزة عن أبى الطفيل عن على في هذه الآية قال « أظن أن بعضهم الحرورية » وللحاكم من وجه آخر عن أبى الطفيل قال « قال على منهم أصحاب النهروان » وذلك قبل أن يخرجوا . وأصله عند عبد الرزاق بلفظ « قام ابن الكواء إلى على فقال : ما الأخسرين أعمالاً ؟ قال : ويلك ، منهم أهل حروراء » ولعل هذا هو السبب في سؤال مصعب أباه عن ذلك ، وليس الذى قاله على ببعيد ، لأن اللفظ يتناوله وإن كان السبب مخصوصاً .

**قوله ( قال : لا هم اليهود والنصارى )** وللحاكم قال : لا ، أولئك أصحاب الصوامع « ولابن أبى حاتم من طريق هلال بن يساف عن مصعب « هم أصحاب الصوامع » وله من طريق أبى خميصة بفتح المعجمة وبالصاد المهملة واسمه عبيد الله بن قيس قال « هم الرهبان الذين حبسوا أنفسهم في السورى »

**قوله ( وأما النصارى كفروا بالجنة وقالوا ليس فيها طعام ولا شراب )** في رواية ابن أبى حاتم من طريق عمرو بن مرة عن مصعب قال « هم عباد النصارى قالوا : ليس في الجنة طعام ولا شراب » .

**قوله ( والحرورية الذين ينقضون الخ )** في رواية النسائى « والحرورية الذين قال الله ﴿ ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل — إلى — الفاسقين ﴾ قال يزيد : هكذا حفظت . قلت : وهو غلط منه أو ممن حفظه عنه ، وكذا وقع عند ابن مردويه « أولئك هم الفاسقون » والصواب « الخاسرون » ووقع على الصواب كذلك في رواية الحاكم .

**قوله** ( وكان سعد يسميهم الفاسقين ) لعل هذا السبب في الغلط المذكور ، وفي رواية للحاكم « الخوارج قوم زاغوا فأزاغ الله قلوبهم » وهذه الآية هي التي آخرها الفاسقين فلعل الاختصار اقتضى ذلك الغلط ، وكأن سعداً ذكر الآيتين معاً التي في البقرة والتي في الصف ، وقد روى ابن مردويه من طريق أبي عون عن مصعب قال « نَظَر رجل من الخوارج إلى سعد فقال : هذا من أئمة الكفر ، فقال له سعد : كذبت ، أنا قاتلت أئمة الكفر . فقال له آخر : هذا من الأخسرين أعمالاً ، فقال له سعد : كذبت ، أولئك الذين كفروا بآيات ربهم الآية » قال ابن الجوزي : وجه خسرانهم أنهم تعبدوا على غير أصل ، فابتدعوا ، فخسروا الأعمار والأعمال

**باب ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ الآية**

[٤٧٢٩] ٤٥٤٤ - حدثنا محمد بن عبد الله قال نا سعيد بن أبي مریم قال أنا المغيرة قال حدثني أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه قال : إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة . وقال : اقرؤوا إن شئتم : ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا﴾ . وعن يحيى بن بكير عن المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد .. مثله .

**قوله** ( باب ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ﴾ الآية ) تقدم من حديث سعد بن أبي وقاص في الذي قبله بيان أنها نزلت في الأخسرين أعمالاً .

**قوله** ( حدثنا محمد بن عبد الله ) هو الذهلي نسبة إلى جد أبيه ، وقوله « حدثنا سعيد بن أبي مریم » هو شيخ البخاري أكثر عنه في هذا الكتاب ، وربما حدث عنه بواسطة كما هنا .

**قوله** ( الرجل العظيم السمين ) في رواية ابن مردويه من وجه آخر عن أبي هريرة « الطويل العظيم الأكلول الشروب » .

**قوله** ( وقال : اقرؤوا فلا نقيم يوم القيامة وزناً ) القائل يحتمل أن يكون الصحابي ، أو هو مرفوع من بقية الحديث .

**قوله** ( وعن يحيى بن بكير ) هو معطوف على سعيد بن أبي مریم ، والتقدير حدثنا محمد بن عبد الله عن سعيد بن أبي مریم وعن يحيى بن بكير ، وبهذا جزم أبو مسعود ، ويحيى بن بكير هو ابن عبد الله بن بكير ، نسب لجدّه ، وهو من شيوخ البخاري أيضاً ، وربما أدخل بينهما واسطة كهذا ، وجوز غير أبي مسعود أن تكون طريق يحيى هذه معلقة ، وقد وصلها مسلم عن محمد بن إسحق الصغانى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة كهيعص

قال ابن عباس : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ : الله يقولهُ وهم القوم لا يسمعون ولا يبصرون . ﴿فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ : يعني قوله ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ : الكفار يومئذٍ أسمعُ شيءٍ وأبصرهُ . ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ : لأشتمنك .

و﴿وَرِيًّا﴾<sup>(١)</sup>: منظراً. وقال أبووائل: علمت مريم أن التقي ذو نهية حتى قالت: ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا﴾، وقال ابن عيينة: ﴿تُؤْزَهُمْ أَرْأَ﴾: تزعجهم إلى المعاصي إزعاجاً. ﴿إِذَا﴾: قولاً عظيماً. وقال ابن عباس: و﴿أَثَا﴾: مالا. ﴿رَكَزَا﴾: صوتاً. وقال غيره: ﴿بُكِيًّا﴾: جماعة باك. ﴿صَلِيًّا﴾: صلى يصلى. ﴿نَدِيًّا﴾: والنادي واحد: مجلساً. وقال مجاهد: ﴿فَلَيْمَدُذُ﴾: فليدعه. ﴿وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾.

**قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم — سورة كهيعص )** سقطت البسملة لغير أى ذر ، وهى له بعد الترجمة . وروى الحاكم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « الكاف من كريم ، والهاء من هادى ، والياء من حكيم ، والعين من عليم ، والصاد من صادق » ومن وجه آخر عن سعيد نحوه لكن قال « يمين » بدل حكيم ، و « عزيز » بدل عليم . وللطبرى من وجه آخر عن سعيد نحوه لكن قال « الكاف من كبير » وروى الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس قال « كهيعص قسم ، أقسم الله به ، وهو من أسمائه » ومن طريق فاطمة بنت على قالت « كان على يقول : يا كهيعص اغفر لى » وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : هى اسم من أسماء القرآن .

**قوله ( وقال ابن عباس : أسمع بهم وأبصر الله يقوله ، وهم اليوم لا يسمعون ولا يصرون فى ضلال مبين ، يعنى قوله ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾ الكفار يومئذ أسمع شئ وأبصره )** وصله ابن أبى حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، وعند عبد الرزاق عن قتادة ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾ يعنى يوم القيامة . زاد الطبرى من وجه آخر عن قتادة : سمعوا حين لا ينفعهم السمع ، وأبصروا حين لا ينفعهم البصر .

**قوله ( لأرجمك لأشتمنك )** وصله ابن أبى حاتم بإسناد الذى قبله ، ومن وجه آخر عن ابن عباس قال : الرجم الكلام .

**قوله ( ورئياً منظراً )** وصله الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس به ، ولابن أبى حاتم من طريق أبى ظبيان عن ابن عباس قال : الأثاث المتاع ، والرئى المنظر . ومن طريق أبى رزين قال : الثياب ومن طريق الحسن البصرى قال : الصور . وسيأتى مثله عن قتادة .

**قوله ( وقال أبو وائل الخ )** تقدم فى أحاديث الأنبياء .

**قوله ( وقال ابن عيينة ﴿ تؤزهم أرأ ﴾ تزعجهم إلى المعاصي إزعاجاً )** كذا هو فى « تفسير ابن عيينة » ومثله عند عبد الرزاق ، وذكره عبد بن حميد عن عمرو بن سعد وهو أبو داود الحفرى عن سفيان وهو الثورى قال : تغريهم إغراء . ومثله عند ابن أبى حاتم عن على بن أبى طلحة عن ابن عباس ، ومن طريق السدى : تطغيهم طغياناً

**قوله ( وقال مجاهد : إذا عوجاً )** سقط من رواية أبى ذر ، وقد وصله الفريانى من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد مثله .

(١) ﴿وَرِيًّا﴾: قرأ قالون وابن ذكوان: ﴿وَرِيًّا﴾، والباقون: ﴿وَرِيًّا﴾.

قوله ( وقال ابن عباس : ورداً عطاشاً ) تقدم في بدء الخلق .

قوله ( أثاثاً ) مالا ، وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ﴿ أحسن أثاثاً ورثياً ﴾ قال : أكثر أموالاً وأحسن صوراً .

قوله ( إذا قولاً عظيماً ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس .

قوله ( غياً خسراناً ) ثبت لغير أبي ذر ، وقد وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وقال ابن مسعود : ألغى واد في جهنم بعيد القعر ، أخرجه الحاكم والطبري . ومن طريق عبد الله بن عمرو بن العاص مثله ، ومن طريق أبي أمامة مرفوعاً مثله وأتم منه .

قوله ( ركزاً صوتاً ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وعند عبد الرزاق عن قتادة مثله ، وقال الطبري : الركز في كلام العرب الصوت الخفي .

قوله ( وقال غيره بكياً جماعة بك ) هو قول أبي عبيدة ، وتعقب بأن قياس جمع بك مثل قاض وقضاة ، وأجاب الطبري بأن أصله بكوا بالواو الثقيلة مثل قاعد وقعود فقلبت الواو لمجيئها بعد كسرة ، وقيل هو مصدر على وزن فاعول مثل جلس جلوساً ، ثم قال : يجوز أن يكون المراد بالبكي نفس البكاء ، ثم أسند عن عمر أنه قرأ هذه الآية فسجد ثم قال : ويحك هذا السجود فأين البكاء ؟ كذا قال ، وكلام عمر يحتمل أن يريد الجماعة أيضاً أي أين القوم البكي .

قوله ( صلياً صلى يصلي ) هو قول أبي عبيدة وزاد : والصلى فاعول ، ولكن انقلبت الواو ياء ثم أدغمت .

قوله ( ندياً والنادى واحد مجلساً ) قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ وأحسن ندياً ﴾ قال : مجلساً ، وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ وأحسن ندياً ﴾ : أي مجلساً ، والندى والنادى واحد والجمع أندية ، وقيل أخذ من الندى وهو الكرم لأن الكرماء يجتمعون فيه ، ثم أطلق على كل مجلس . وقال ابن إسحق في « السيرة » في قوله تعالى ﴿ فليدع ناديه ﴾ النادى المجلس ، ويطلق على الجلساء .

قوله ( وقال مجاهد : فليمدد فليدعه ) هو بفتح الدال وسكون العين . وصله الفريابي بلفظ « فليدعه الله في طغيانه » أي يمهله إلى مدة ، وهو بلفظ الأمر والمراد به الإخبار . وروى ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن أبي ثابت قال في حرف أبي بن كعب « قل من كان في الضلالة » فإن الله يزيده ضلالة

٤٥٤٥ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا أبو صالح عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « يُؤْتَى بالموت كهيفة كبش أملح ، فينادي مناد : يا أهل الجنة ، قال : فيشرئبون وينظرون ، فيقول : هل تعرفون هذا ؟ فيقولون : نعم ، هذا الموت . كلهم قد رآه . ثم ينادي : يا أهل النار ، فيشرئبون وينظرون فيقول : هل تعرفون هذا ؟ فيقولون : نعم هذا الموت وكلهم قد رآه ، فيذبح . ثم يقول : يا أهل الجنة ، خلود فلا موت . ويا أهل النار ، خلود فلا موت . ثم قرأ : ﴿ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ .



**قوله ( باب قوله عز وجل وأنذرهم يوم الحسرة )** ذكر فيه حديث أنى سعيد في ذبح الموت ، وسيأتى في الرقاق مشروحاً ، وقوله فيه « فيشرئبون » بمعجمة وراء مفتوحة ثم همزة مكسورة ثم موحدة ثقيلة مضمومة أى يدون أعناقهم ينظرون . وقوله « أملح » قال القرطبي الحكمة في ذلك أى يجمع بين صفتى أهل الجنة والنار السواد والبياض .

**قوله ( ثم قرأ وأنذرهم )** في رواية سعيد بن منصور عن أنى معاوية عن الأعمش في آخر الحديث « ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم » فيستفاد منه انتفاء الإدراج . وللترمذى من وجه آخر عن الأعمش في أول الحديث « قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم : وأنذرهم يوم الحسرة ، فقال يؤتى بالموت الخ »

**باب ﴿ وَمَا نَنْتَزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا ﴾**

[٤٧٣١] ٤٥٤٦ - حدثنا أبو نعيم قال نا عمر بن ذر قال سمعت أبي عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس قال : قال النبي صلى الله عليه لجبريل : « ما يمنعك أن تزورنا أكثر مما تزورنا ؟ » فنزلت : ﴿ وَمَا نَنْتَزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا ﴾ .

**قوله ( باب قوله : وما نتزل إلا بأمر ربك ، له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك )** قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة « ما بين أيدينا الآخرة ، وما خلفنا الدنيا ، وما بين ذلك ما بين النفختين » .

**قوله ( قال النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل ما يمنعك أن تزورنا )** روى الطبري من طريق العوفي وابن مردويه من طريق سماك بن حرب عن سعيد بن جبیر كلاهما عن ابن عباس قال « احتبس جبريل عن النبي صلى الله عليه وسلم » وروى عبد بن حميد وابن أبي حاتم من طريق عكرمة قال « أبطأ جبريل في النزول أربعين يوماً ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : يا جبريل ما نزلت حتى اشتقت إليك ، قال أنا كنت أشوق إليك ، ولكنى مأمور ، وأوحى الله إلى جبريل قل له ﴿ وما نتزل إلا بأمر ربك ﴾ وروى ابن مردويه في سبب ذلك من طريق زياد الثمري عن أنس قال « سئل النبي صلى الله عليه وسلم أى البقاع أحب إلى الله وأيها أبغض إلى الله ؟ قال : ما أدرى حتى أسأل فنزل جبريل وكان قد أبطأ عليه » الحديث . وعند ابن إسحق من وجه آخر عن ابن عباس « إن قريشاً لما سألوا عن أصحاب الكهف فمكث النبي صلى الله عليه وسلم خمس عشرة ليلة لا يحدث الله له في ذلك وحياً ، فلما نزل جبريل قال له : أبطأت ، فذكره . وحكى ابن التين للدودي في هذا الموضع كلاماً في استحكال نزول الوحي في القضايا الجاذبة ، مع أن القرآن قديم . وجوابه واضح فلم أتشغل به هنا ، لكن ألمت به في كتاب التوحيد .

( تنبيه ) : الأمر في هذه الآية معناه الإذن بدليل سبب النزول المذكور ، ويحتمل الحكم أى نتزل مصاحبين لأمر الله عباده بما أوجب عليهم أو حرم ، ويحتمل أن يكون المراد ما هو أعم من ذلك عند من يجيز حمل اللفظ على جميع معانيه

﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا ﴾ الآية

[٤٧٣٢] ٤٥٤٧ - حدثنا الحميدي قال نا سفيان عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق قال سمعت خباباً

قال : جئت العاصي بن وائل السهمي أتقاضاه حقاً لي عنده ، فقال : لا أعطيك حتى تكفر بمحمد . قلت : لا ، حتى تموت ثم تبعث . قال : وإني لميتٌ ثم مبعوثٌ ؟ قلت : نعم . قال : إن لي هناك مالاً وولداً فأقضيكه ، فنزلت هذه الآية : ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِينَ مَالاً وَوَلَدًا ﴾ الآية . رواه الثوري وشعبة وحفص وأبو معاوية ووكيع عن الأعمش .

قوله ( باب قوله أفرأيت الذي كفر بآياتنا وقال لأوتين مالاً وولداً ) قراءة الأكثر بفتحتين والكوفيين سوى عاصم بضم ثم سكون ، قال الطبري : لعلهم أرادوا التفرقة بين الواحد والجمع ، لكن قراءة الفتح أشمل وهي أعجب إلى .

قوله ( عن الأعمش عن أبي الضحى ) كذا رواه بشر بن موسى وغير واحد عن الحميدى ، وأخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن الحميدى بهذا الإسناد فقال « عن أبي وائل » بدل أبي الضحى والأول أصوب ، وشذ حمد بن شعيب فقال أيضاً عن الأعمش عن أبي وائل ، وأخرجه ابن مردويه أيضاً .

قوله ( جئت العاص بن وائل السهمي ) هو والد عمرو بن العاص الصحابي المشهور ، وكان له قدر في الجاهلية ولم يوفق للإسلام ، قال ابن الكلبي : كان من حكام قريش ، وقد تقدم في ترجمة عمر بن الخطاب أنه أجاز عمر بن الخطاب حين أسلم . وقد أخرج الزبير بن نكار هذه القصة مطولة وفيها « أن العاص بن وائل قال : رجل اختار لنفسه أمراً ، فما لكم وله ؟ فرد المشركين عنه » وكان موته بمكة قبل الهجرة ، وهو أحد المستهزئين قال عبد الله بن عمرو : سمعت أبي يقول : عاش أبي خمساً وثمانين ، وإنه ليركب حماراً إلى الطائف فيمشي عنه أكثر مما يركب ، ويقال إن حماره رماه على شوكة أصابت رجله فانتفخت فمات منها .

قوله ( أتقاضاه حقاً لي عنده ) بين في الرواية التي بعد هذه أنه أجره سيفاً عمله له ، وقال فيها « كتبت قينا » وهو بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها نون وهو الحداد ، ولأحمد من وجه آخر عن الأعمش « فاجتمعت لي عند العاص بن وائل دراهم » .

قوله ( فقلت لا ) أي لا أكفر .

قوله ( حتى تموت ثم تبعث ) مفهومه أنه يكفر حينئذ لكنه لم يرد ذلك لأن الكفر حينئذ لا يتصور ، فكأنه قال لا أكفر أبداً . والنكتة في تعبيره بالبعث تعبير العاص بأنه لا يؤمن به ، وبهذا التقرير يندفع إيراد من استشكل قوله هذا فقال : علق الكفر ، ومن علق الكفر كفر ، وأجاب بأنه خاطب العاص بما يعتقد أنه يفعل على ما يستحيل بزعمه ، والتقرير الأول يغني عن هذا الجواب .

قوله ( فأقضيكه ، فنزلت ) زاد ابن مردويه من وجه آخر عن الأعمش « فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت » .

قوله ( رواه الثوري وشعبة وحفص وأبو معاوية ووكيع عن الأعمش ) أما رواية الثوري فوصلها بعد هذا ، وكذا رواية شعبة ووكيع ، وأما رواية حفص وهو ابن غياث فوصلها في الإجازة ، وأما رواية أبي معاوية فوصلها أحمد قال « حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش به — وفيه — قال فإني إذا مت ثم بعثت جثتي ولي ثم مال وولد

فأعطيك ، فأنزل الله : أفرأيت الذي كفر بآياتنا — إلى قوله — ويأتينا فرداً ، وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى من رواية أنى معاوية

﴿ أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾ الآية

[٤٧٣٣] ٤٥٤٨ - حدثنا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن خباب قال : كنت قيناً بمكة فعملت للعاصي بن وائل السهمي سيفاً ، فجئت أتقاضاه ، فقال : لا أعطيك حتى تكفر بمحمد . قلت : لا أكفر بمحمد حتى يميتك الله ثم يحييك . قال : إذا أماتني الله ثم بعثني ولي مالٌ وولد ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِينَ مَالًا وَلَدًا ۖ ﴿٧٧﴾ أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾ قال : موثقاً . لم يقل الأشجعي عن سفيان : ( سيفاً ) ولا ( موثقاً ) .

قوله ( باب أطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهداً . قال موثقاً ) سقط قوله ﴿ موثقاً ﴾ من رواية أنى ذر ، وساق المؤلف الحديث من رواية الثوري وقال في آخره « أم اتخذ عند الرحمن عهداً ، قال : موثقاً » وكذا أخرجه ابن أنى حاتم عن أبيه عن محمد بن كثير شيخ البخارى فيه .

قوله ( لم يقل الأشجعي عن سفيان سيفاً ولا موثقاً ) هو كذلك في تفسير الثوري رواية الأشجعي عنه

باب قوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ ﴾ الآية

[٤٧٣٤] ٤٥٤٩ - حدثنا بشر بن خالد قال نا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان قال سمعت أبا الضحى يحدث عن مسروق عن خباب قال : كنت قيناً في الجاهلية ، وكان لي دين على العاص بن وائل ، قال : فاتاه يتقاضاه ، فقال : لا أعطيك حتى تكفر بمحمد ، قال : والله لا أكفر حتى يميتك الله ثم يبعثك . قال : فذرني حتى أموت ثم أبعث ، فسوف أوتي مالاً وولداً فأقضيك ، فنزلت هذه الآية : ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِينَ مَالًا وَلَدًا ۖ ﴾ .

قوله ( باب كلا سنكتب ما يقول ونمده له من العذاب مداً ) ساق فيه الحديث المذكور من رواية شعبة عن الأعمش

﴿ وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا ﴾

وقال ابن عباس : ﴿ الْجِبَالُ هَذَا ۖ ﴾ : هدماً .

[٤٧٣٥] ٤٥٥٠ - حدثنا يحيى قال نا وكيع عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن خباب قال : كنت رجلاً قيناً ، وكان لي على العاص بن وائل دين ، فأتيته أتقاضاه ، فقال لي : لا أقضيك حتى تكفر بمحمد ، قلت : لن أكفر به حتى تموت ثم تبعث . قال : وإنني لمبعوث بعد الموت ؟ فسوف أقضيك إذا رجعت إلى مال وولد . قال : فنزلت : ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِينَ مَالًا وَلَدًا ۖ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَرْدًا ۖ ﴾ .

قوله ( باب ونرثه ما يقول ويأتينا فرداً ) ساق فيه الحديث المذكور من رواية وكيع وسياقه ثم كسياق

أبى معاوية ، ويحيى شيخه هو ابن موسى ، ويؤخذ من هذا السياق الجواب عن إيراد المصنف الآيات المذكورة في هذه الأبواب مع أن القصة واحدة ، فكأنه أشار إلى إنها كلها نزلت في هذه القصة بدليل هذه الرواية وما وافقها . قوله في الترجمة ( وقال ابن عباس : هداً هداً ) وصله ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة طه

وقال عكرمة والضحاك : بالنبطية أي : ﴿ طه ﴾ : يا رجل . قال مجاهد ﴿ أَلْقَى ﴾ : صنع . ﴿ أَرْزَى ﴾ : ظهري . الأمثل يقول بدينكم ، يقال : خذ المثلى خذ الأمثل . ﴿ لَنَسْفَعْنَهُ ﴾ : لنذرينه ، ﴿ يُسْحَتِكُمْ ﴾ : يهلككم ، ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ ﴾ : خوفاً فذهبت الواو من خيفة لكسرة الخاء . ﴿ فِي جُدُوع ﴾ : أي على جذوع . ﴿ قَاعاً ﴾ : يعلوه الماء . والصفصف : المستوي من الأرض . وقال مجاهد : ﴿ أَوْزَاراً ﴾ : أثقالاً . ﴿ مِّن زِينَةِ الْقَوْمِ ﴾ : وهي الحلبي التي استعاروا من آل فرعون وهي الأثقال . فقذفتها : فألقيتها . ﴿ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ : العجل . ﴿ هَمْسًا ﴾ : حس الأقدام . ﴿ حَشَرْتَنِي أَعْمَى ﴾ : عن حجتني وكنت بصيراً في الدنيا . قال ابن عباس : ﴿ بَقَسَ ﴾ : ضلوا الطريق وكانوا شاتين فقال : إن لم أجد عليها من يهدي الطريق آتيكم بنار تدفئون به . وقال ابن عيينة : ﴿ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً ﴾ : أعدلهم . قال ابن عباس : ﴿ هَضْمًا ﴾ : لا يظلم فيهضم من حسناته . ﴿ عَوْجًا ﴾ : وادياً . ﴿ وَلَا أُمْتًا ﴾ : رابية . ﴿ ضَنْكًا ﴾ : الشقاء . ﴿ هَوًى ﴾ : شقي . ﴿ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ ﴾ : المبارك . ﴿ طُوًى ﴾ : اسم واد . ﴿ يَفْرُطْ ﴾ : عقوبة . ﴿ يَبَسًا ﴾ : يابساً . ﴿ لَا تَنِيًا ﴾ : لا تضعفا .

قوله (سورة طه - بسم الله الرحمن الرحيم) قال عكرمة والضحاك بالنبطية أي (طه يا رجل) كذا لأبى أذر والنسفي ، ولغيرهما قال ابن جبير أي سعيد ، فأما قول عكرمة في ذلك فوصله ابن أبى حاتم من رواية حصين بن عبد الرحمن عن عكرمة في قوله طه « أي طه يا رجل » وأخرجه الحاكم من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس في قوله طه « قال هو كقولك يا محمد بالحشية » وأما قول الضحاك فوصله الطبري من طريق قره بن خالد عن الضحاك بن مزاحم في قوله طه « قال يا رجل بالنبطية » وأخرجه عبد بن حميد من وجه آخر قال : قال رجل من بني مازن ما يخفى على من القرآن شيء ، فقال له الضحاك : ما طه ؟ قال : اسم من أسماء الله تعالى ، قال : إنما هو بالنبطية يا رجل وسيأتى الكلام على النبط في سورة الرحمن . وأما قول سعيد بن جبير فروينا في « الجعديات » للبغوي ، وفي « مصنف ابن أبى شيبة » من طريق سالم الأفتس عنه مثل قوله الضحاك ، وزاد الحارث في مسنده من هذا الوجه فيه ابن عباس ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن الحسن وعن قتادة « قال في قوله طه قال : يا رجل » وعند عبد بن حميد عن الحسن وعطاء مثله ، ومن طريق الربيع بن أنس قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى قام على رجل ورفع أخرى ، فأنزل الله تعالى طه ، أي طأ الأرض » ولابن مردويه من حديث علي نحوه بزيادة أن ذلك لطول قيام الليل ، وقرأت بخط الصدقي في هامش نسخته . بلغنا أن موسى عليه السلام حين كلمه الله قام على أطراف أصابعه خوفاً ، فقال الله عز وجل طه أي اطمئن ، وقال الخليل بن أحمد : من قرأ طه بفتح ثم سكون فمعناه يا رجل ، وقد قيل إنها لغة عك ، ومن قرأ بلفظ الحرفين فمعناه اطمئن أوطأ الأرض .

قلت : جاء عن ابن الكلبي أنه لو قيل لعكي يا رجل لم يجب حتى يقال له طه . وقرأ بفتح ثم سكون الحسن وعكرمة ، وهى اختيار ورش ، وقد وجهوها أيضاً على أنها فعل أمر من الوطاء إما بقلب الهمزة ألفاً أو بإبدالها هاء ، فيوافق ما جاء عن الربيع بن أنس فإنه على قوله يكون قد أبدل الهمزة ألفاً ولم يحذفها في الأمر نظراً إلى أصلها ، لكن في قراءة ورش حذف المفعول البتة ، وعلى ما نقل الربيع بن أنس يكون المفعول هو الضمير وهو للأرض ، وإن لم يتقدم لها ذكر لما دل عليه الفعل ، وعلى ما تقدم يكون اسماً ، وقد قيل إن طه من أسماء السورة كما قيل في غيرها من الحروف المقطعة .

**قوله ( وقال مجاهد ألقى صنع ، أزرى : ظهري ، فيسحتكم : يهلككم )** تقدم ذلك كله في قصة موسى من أحاديث الأنبياء .

**قوله ( المثل : تأنيث الأمثل الخ )** وهو قول أبي عبيدة وقد تقدم شرحه في قصة موسى أيضاً ، وكذلك قوله ﴿ فأوجس في نفسه خيفة ﴾ وقوله ﴿ في جذوع النخل ﴾ و ﴿ خطبك ﴾ و ﴿ مساس ﴾ و ﴿ لننسنه في اليم نسفاً ﴾ وكله كلام أبي عبيدة .

**قوله ( قاعاً يعلوه الماء ، والصفصف المستوى من الأرض )** قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : القاع الصفصف الأرض المستوية ، وقال الفراء : القاع ما انبسط من الأرض ويكون فيه السراب نصف النهار ، والصفصف الأملس الذى لا نبات فيه .

**قوله ( وقال مجاهد : أوزاراً أثقالاً )** ثبت هذا لأبي ذر ، وهو عند الفريابي من طريقه

**قوله ( من زينة القوم : الحلى الذى استعاروا من آل فرعون )** وهو الأثقال ، وصله الفريابي أيضاً ، وقد تقدم في قصة موسى ، وروى الحاكم من حديث علي قال « عمد السامري إلى ما قدر عليه من الحلى فضربه عجلًا ، ثم ألقى القبض في جوفه فإذا هو عجل له خوار » الحديث ، وفيه « فعمد موسى إلى العجل فوضع عليه المبرد على شفير الماء فما شرب من ذلك أحد ممن كان عبد العجل إلا اصفر وجهه » وروى النسائي في الحديث الطويل الذى يقال له حديث الفتون عن ابن عباس قال « لما توجه موسى لميقات ربه خطب هارون بنى إسرائيل فقال : إنكم خرجتم من مصر ولقوم فرعون عندكم ودائع وعواري ، وأنا أرى أن نحفر حفيرة ونلقى فيها ما كان عندكم من متاعهم فنحرقه ، وكان السامري من قوم يعبدون البقر وكان من جيران بنى إسرائيل فاحتمل معهم فرأى أثراً فأخذ منه قبضة فمر بهارون فقال له : ألا تلقى ما في يدك ؟ فقال : لا ألقيا حتى تدعو الله أن يكون ما أريد ، فدعا له فألقاها فقال : أريد أن يكون عجلًا له جوف يخور ، قال ابن عباس : ليس له روح ، كانت الريح تدخل من دبره وتخرج من فيه فكان الصوت من ذلك ، ففترق بنو إسرائيل عند ذلك فرقا » الحديث بطوله .

**قوله ( فحذفها ألقيتها ، ألقى صنع ، فسئ موسى هم يقولونه أخطأ الرب ، لا يرجع إليهم قولاً : العجل )** تقدم كله في قصة موسى .

**قوله ( همساً حس الأقدام )** وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ، وعن قتادة قال « صوت الأقدام » أخرجه عبد الرزاق ، وعن عكرمة قال « وطاء الأقدام » أخرجه عبد بن حميد ، وقال أبو عبيدة في قوله همساً قال : صوتاً خفياً .

**قوله ( حشرتى أعمى عن حجتي ، وقد كنت بصيراً في الدنيا )** وصله الفريابي من طريق مجاهد .

قوله ( وقال ابن عباس بقبس ضلوا الطريق وكانوا شاتين الخ ) وصله ابن عيينة من طريق عكرمة عنه وفي آخره « أنكم بنار توقدون » ووقع في رواية أبي ذر تدفنون .

قوله ( وقال ابن عيينة : أمثلهم طريقة أعدلهم ) كذا هو في « تفسير ابن عيينة » وفي رواية للطبري عن سعيد بن جبير « أوفاهم عقلاً » وفي أخرى عنه « أعلمهم في أنفسهم » .

قوله ( وقال ابن عباس هضمًا لا يظلم فيهم من حسناته ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ فلا يخاف ظلمًا ولا هضمًا ﴾ قال : لا يخاف ابن آدم يوم القيامة أن يظلم فيزياد في سيئاته ولا يهضم فينقص من حسناته . وعن قتادة عند عبد بن حميد مثله .

قوله ( عوجاً وادياً ، ولا أمتاً رابية ) وصله ابن أبي حاتم أيضاً عن ابن عباس ، وقال أبو عبيدة : العوج بكسر أوله ما عوج من المسایل والأودية ، والأمت الانثناء ، يقال مد حبله حتى ما ترك فيه أمتاً .

قوله ( ضنكا الشقاء ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وللطبري عن عكرمة مثله ، ومن طريق قيس بن أبي حازم في قوله ﴿ معيشة ضنكاً ﴾ قال : رزقاً في معصية ، وصحح ابن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعاً في قوله ﴿ معيشة ضنكاً ﴾ قال : عذاب القبر ، أورده من وجهين مطولاً ومختصراً ، وأخرجه سعيد بن منصور والحاكم من حديث أبي سعيد الخدري موقوفاً ومرفوعاً ، والطبراني من حديث ابن مسعود ، ورجح الطبري هذا مستنداً إلى قوله في آخر الآيات ﴿ ولعذاب الآخرة أشد وأبقى ﴾ وفي تفسير الضنك أقوال أخرى : قيل الضيق وهذا أشهرها ، ويقال إنها كلمة فارسية معناها الضيق وأصلها التنك بمثناة فوقانية بدل الضاد فعزبت ، وقيل الحرام ، وقيل الكسب الخبيث .

قوله ( هوى شقى ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة أيضاً .

قوله ( سيرتها : حالتها الأولى ، وقوله النهى : التقى ، بالوادي المقدس : المبارك ، طوى : اسم الوادي ) تقدم كله في أحاديث الأنبياء .

قوله ( بملكننا : بأمرنا ، سوى : منصف بينهم ، ييساً : يابساً . على قدر : على موعد ) سقط هذا كله لأبي ذر ، وقد تقدم في قصة موسى أيضاً .

قوله ( يفرط : عقوبة ) قال أبو عبيدة ، في قوله : ﴿ أن يفرط علينا ﴾ قال : يقدم علينا بعقوبة ، وكل متقدم أو متعجل فارط .

قوله ( ولا تنيا : لا تضعفا ) وصله عبد بن حميد من طريق قتادة مثله ، ومن طريق مجاهد كذلك ، ومن طريق أخرى ضعيفة عن مجاهد عن ابن عباس ، وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ لا تنيا ﴾ لا تبطلأ .

ب قوله تعالى : ﴿ وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي ﴾

٤٥٥١ - حدثنا الصلت بن محمد قال نا مهدي بن ميمون قال نا محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه قال : « التقى آدم وموسى ، قال موسى : أنت الذي أشقيت الناس وأخرجتهم من الجنة ؟ قال آدم : أنت الذي اصطفاك الله برسالته ، واصطفاك لنفسه ، وأنزل عليك التوراة ؟ قال : نعم . قال : فوجدتها كتب علي قبل أن يخلقني ؟ قال : نعم . قال : فحج آدم موسى » . [٤٧٣٦]

قوله ( باب واصطنعتك لنفسى ) وقع فى رواية أبى أحمد الجرجاني « واصطفيتك » وهو تصحيف ، ولعلها ذكرت على سبيل التفسير ، وذكر فى الباب حديث أبى هريرة فى محاجة موسى وآدم عليهما السلام وسيأتى شرحه فى كتاب القدر .

**باب** قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا ﴾ إِلَى : ﴿ وَمَا هَدَى ﴾ ، ﴿ الْيَمُّ ﴾ : البحر

[٤٧٣٧] ٤٥٥٢ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال نا روح قال نا شعبة قال نا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس لما قدم رسول الله صلى الله عليه المدينة ، واليهودُ تصومُ يوم عاشوراء ، فسألهم فقالوا : هذا اليوم الذي ظهر فيه موسى على فرعون ، فقال : « نحن أولى بموسى منهم فصوموه » .

قوله ( باب ولقد أوحينا إلى موسى الخ ) وقع عند غير أبى ذر « وأوحينا إلى موسى » وهو خلاف التلاوة . قوله ( اليم البحر ) وصله ابن أبى حاتم من طريق أسباط بن نصر عن السدى وذكر حديث ابن عباس فى صيام عاشوراء ، وقد سبق شرحه فى كتاب الصيام مستوفى .

**باب** قوله تعالى : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾

[٤٧٣٨] ٤٥٥٣ - حدثنا قتيبة قال نا أيوب بن النجار عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « حاج موسى آدم فقال له : أنت الذي أخرجت الناس من الجنة بذنبك وأشقيتهم » . قال : « قال آدم : يا موسى ، أنت الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه ، أتلومني على أمر كتبه الله عليّ قبل أن يخلقني ، أو قدره عليّ قبل أن يخلقني ؟ » قال رسول الله صلى الله عليه : « فحج آدم موسى » .

قوله ( باب قوله فلا يخرجكما من الجنة فتشقى ) ذكر فيه حديث أبى هريرة فى محاجة موسى وآدم عليهما السلام وسيأتى فى القدر إن شاء الله تعالى .

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة الأنبياء عليهم السلام

[٤٧٣٩] ٤٥٥٤ - حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن أبى إسحاق قال سمعت عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال : بني إسرائيل ، والكهف ، ومريم ، وطه ، والأنبياء هن من العتاق الأول ، هن من تلادي . قال قتادة : ﴿ جَذَاذًا ﴾ : قَطْعُهُنَّ . ﴿ يَسْبَحُونَ ﴾ : يدورون . وقال الحسن ﴿ فِي فَلَكَ يَسْبَحُونَ ﴾ : مثل فلانة المغزل . ﴿ نَفَسَتْ ﴾ : رَعَتْ لَيْلًا . ﴿ يُصْحَبُونَ ﴾ : يُمْنَعُونَ . ﴿ أُمْتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ : قال : دينكم دين واحد . وقال غيره : ﴿ أَحْسُوا ﴾ : توقعوا ، من أحسست . خامدين : هامدين . والحصيد : مستأصل ، يقع على الواحد

والاثنين والجميع. ﴿وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ : وَلَا يَعْيُونَ ومنه حسير وحسرتٌ بعيري. ﴿عَمِيقٌ﴾ : بعيد. ﴿نُكْسُوا﴾ : رُدُّوا. ﴿صَنَعَةُ لُبْسٍ لَكُمْ﴾ : الدُّرُوع. ﴿تَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ﴾ : اختلفوا. والحسيس والحس والجرس واحدٌ وهو من الصوت الخفي. ﴿أَذْنَاكَ﴾ : أعلمناك، أذنتكم إذا أعلمته، فأنت وهو على سواء لم تغدِر. وقال مجاهد: ﴿لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ﴾ : تفهمون. التماثيل: الأصنام. السَّجَل: الصحيفة.

**قوله ( سورة الأنبياء — بسم الله الرحمن الرحيم )** ذكر فيه حديث ابن مسعود قال : بنى إسرائيل كذا فيه ، وزعم بعض الشراح أنه وهم وليس كذلك بل له وجه وهو أن الأصل سورة بنى إسرائيل فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على هيئته ، ثم وجدت في رواية الإسماعيلي « سمعت ابن مسعود يقول في بنى إسرائيل الخ » وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير سبحان ، وزاد في هذه الرواية ما لم يذكره في تلك ، وحاصله أنه ذكر خمس سور متوالية ، ومقتضى ذلك أنهم نزلن بمكة ، لكن اختلف في بعض آيات منهن أما في سبحان فقوله ﴿ومن كل مظلوما﴾ الآية ، وقوله ﴿وإن كادوا ليستفزونك﴾ إلى — تحويلاً ﴿وقوله ﴿ولقد آتينا موسى تسع آيات﴾ الآية ، وقوله ﴿وقل رب أدخلني مدخل صدق﴾ الآية . وفي الكهف قوله ﴿واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم﴾ الآية ، وقيل من أولها إلى ﴿أحسن عملاً﴾ وفي مريم ﴿وإن منكم إلا وادها﴾ الآية . وفي طه ﴿وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها﴾ الآية ، وفي الأنبياء ﴿أفلا يرون أنا نأتى الأرض ننقصها﴾ الآية ، قيل في جميع ذلك إنه مدنى ، ولا يثبت شيء من ذلك ، والجمهور على أن الجميع مكيات ، وشذ من قال خلاف ذلك .

**قوله ( وقال قتادة : جذاذاً قطعهن )** وصله الطبرى من طريق سعيد عن قتادة في قوله ﴿فجعلهم جذاذاً﴾ أى قطعاً .

( تنبيه ) قرأ الجمهور ﴿جذاذاً﴾ بضم أوله وهو اسم للشيء المكسر كالخطام في المخطم ، وقيل جمع جذاذة كزجاج وزجاجة ، وقرأ الكسائى وابن محيصن بكسر أوله فقليل هو جمع جذيد ككرام وكريم ، وفيها قراءات أخرى في الشواذ .

**قوله ( وقال الحسن : في فلك مثل فلكة المغزل )** وصله ابن عينة عن عمرو عن الحسن في قوله ﴿وكل في فلك يسبحون﴾ مثل فلكة المغزل .

**قوله ( يسبحون يدورون )** وصله ابن المنذر من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿كل في فلك يسبحون﴾ قال : قال يدورون حوله . ومن طريق مجاهد ﴿في فلك﴾ كهيئة حديدة الرحى ﴿يسبحون﴾ يحIRON . وقال الفراء قال يسبحون لأن السباحة من أفعال الأدميين فذكرت بالنون مثل ﴿والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾ .

**قوله ( وقال ابن عباس : نفثت رعت ليلاً )** سقط « ليلاً » لغير أبى ذر ، وقد وصله ابن أبى حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس بهذا وهو قول أهل اللغة : نفثت إذا رعت ليلاً بلا راع ، وإذا رعت نهاراً بلا راع قيل هملت .



**قوله ( يصحبون يمنعون )** وصله ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ ولا هم منا يصحبون ﴾ قال يمنعون . ومن وجه آخر منقطع عن ابن عباس « يمنعون » قال ينصرون ، وهو قول مجاهد رواه الطبري .

**قوله ( أمتكم أمة واحدة : دينكم دين واحد )** قال قتادة في هذه الآية ﴿ إن هذه أمتكم ﴾ قال : دينكم ، أخرجه الطبري وابن المنذر من طريقه .

**قوله ( وقال عكرمة حصب جهنم حطب بالحبشة )** سقط هذا لأبي ذر . وقد تقدم في بدء الخلق ، وروى الفراء بإسنادين عن علي وعائشة أنهما قرآ حطب بالطاء ، وعن ابن عباس أنه قرأها بالضاد الساقطة المنقوطة قال وهو ما هيئت به النار .

**قوله ( وقال غيره : أحسوا توقعوا من أحسست )** كذا لهم وللنفسى ، وقال معمر : أحسوا الخ ، ومعمر هذا هو بالسكون وهو أبو عبيدة معمر بن المثنى اللغوى ، وقد أكثر البخارى نقل كلامه ، فتارة يصرح بعزوه وتارة يبهه . وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ فلما أحسوا بأسنا ﴾ لقوه يقال هل أحسست فلاناً أى هل وجدته ، وهل أحسست من نفسك ضعفاً أو شراً .

**قوله ( خامدين هامدين )** قال أبو عبيدة قوله ﴿ حصيداً خامدين ﴾ مجاز خامد أى هامد ، كما يقال للنار إذا طفت خمدت ، قال : والحصيد المستأصل ، وهو يوصف بلفظ الواحد والإثنين والجمع من الذكر والأنثى سواء كأنه أجرى مجرى المصدر ، قال ومثله ﴿ كانتا رتقاً ﴾ ومثله ﴿ فجعلهم جزاًداً ﴾ .

**قوله ( والحصيد مستأصل يقع على الواحد والإثنين والجميع )** كذا لأبي ذر ، ولغيره حصيداً مستأصلاً وهو قول أبي عبيدة كما ذكرته قبل .

( تنبيه ) هذه القصة نزلت في أهل حضور بفتح المهمله وضم المعجمة قرية بصنعاء من اليمن ، وبه جزم ابن الكلبي . وقيل بناحية الحجاز من جهة الشام ، بعث إليهم نبي من حمير يقال له شعيب وليس صاحب مدين بين زمن سليمان وعيسى فكذبوه فقصصهم الله تعالى ، ذكره الكلبي . وقد روى قصته ابن مردويه من حديث ابن عباس ولم يسمه .

**قوله ( ولا يستحسرون لا يعيون ، ومنه حسير وحسرت بعيرى )** هو قول أبي عبيدة أيضاً ، وكذا روى الطبري من طريق سعيد عن قتادة في قوله ﴿ ولا يستحسرون ﴾ قال لا يعيون .

( تنبيه ) : وقع في رواية أبي ذر « يعيون » بفتح أوله وواه ابن التين وقال : هو من أغنى أى الصواب بضم أوله .

**قوله ( عميق بعيد )** كذا ذكره هنا ، وإنما وقع ذلك في السورة التى بعدها وهو قول أبي عبيدة ، وكأنه لما وقع في هذه السورة ﴿ فجاءاً ﴾ وجاء في التى بعدها ﴿ من كل فج عميق ﴾ كأنه استطرد من هذه لهذه أو كان في طرة فنقلها الناسخ إلى غير موضعها .

**قوله ( نكسوا ردوا )** قال أبو عبيدة في قوله « ثم نكسوا على رءوسهم » : أى قلبوا ، وتقول نكسته على

رأسه إذا قهرته . وقال الفراء : نكسوا رجعوا . وتعقبه الطبرى بأنه لم يتقدم شيء يصح أن يرجعوا إليه ، ثم اختار ما رواه ابن إسحق وحاصله أنهم قبلوا في الحجة فاحتجوا على إبراهيم بما هو حجة لإبراهيم عليه السلام . وهذا كله على قراءة الجمهور . وقرأ ابن أبى عتبة ﴿ نكسوا ﴾ بالفتح وفيه حذف تقديره نكسوا أنفسهم على رؤوسهم .

**قوله ( صنعة لبوس الدروع )** قال أبو عبيدة : اللبوس السلاح كله من درع إلى رمح . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : اللبوس الدروع كانت صفائح ، وأول من سردها وحلقها داود . وقال الفراء : من قرأ ﴿ لتحصنكم ﴾ بالمشناة فلتأنيث الدروع ، ومن قرأ بالتحناتية فلتذكير اللبوس .

**قوله ( تقطعوا أمرهم اختلفوا )** هو قول أبى عبيدة وزاد : وتفرقوا . وروى الطبرى من طريق زيد بن أسلم مثله وزاد « فى الدين » .

**قوله ( الحسيس والحس والجرس والهمس واحد ، وهو من الصوت الخفى )** سقط لأبى ذر « والهمس » . وقال أبو عبيدة فى قوله ﴿ لا يسمعون حسيها ﴾ أى صوتها ، والحسيس والحس واحد ، وقد تقدم فى أواخر سورة مريم .

**قوله ( آذناك أعلمناك ، أذنتكم إذا أعلمته فأنت وهو على سواء لم تغدر )** قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ أذنتكم على سواء ﴾ : إذا أنذرت عدوك وأعلمته ذلك ونبذت إليه الحرب حتى تكون أنت وهو على سواء فقد آذنته . وقد تقدم فى تفسير سورة إبراهيم عليه السلام . وقوله ﴿ آذناك ﴾ هو فى سورة حم فصلت ذكره هنا استطراداً .

**قوله ( وقال مجاهد : لعلكم تسئلون تفهمون )** وصله الفريايى من طريقه ، ولابن المنذر من وجه آخر عنه « تفهمون » .

**قوله ( ارتضى رضى )** وصله الفريايى من طريقه بلفظ « رضى عنه » وسقط لأبى ذر .

**قوله ( التماثيل الأصنام )** وصله الفريايى من طريقه أيضاً

**قوله ( السجل الصحيفة )** وصله الفريايى من طريقه وحزم به الفراء ، وروى الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله ﴿ كطى السجل ﴾ يقول كطى الصحيفة على الكتاب ، قال الطبرى : معناه كطى السجل على ما فيه من الكتاب وقيل على بمعنى من أى من أجل الكتاب لأن الصحيفة تطوى حسناته لما فيها من الكتابة . وجاء عن ابن عباس أن السجل اسم كاتب كان للنبي صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو داود والنسائى والطبرى من طريق عمرو بن مالك عن أبى الجوزاء عن ابن عباس بهذا ، وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن مردويه ، وفى حديث ابن عباس المذكور عند ابن مردويه : والسجل الرجل بلسان الحبش . وعند ابن المنذر من طريق السدى قال : السجل الملك . وعند الطبرى من وجه آخر عن ابن عباس مثله . وعند عبد بن حميد من طريق عطية مثله . وإسناده ضعيف عن على مثله . وذكر السهيلي عن النقاش أنه ملك فى السماء الثانية ترفع الحفظة إليه الأعمال كل خميس واثنين . وعند الطبرى من حديث ابن عمر بعض معناه . وقد أنكر الثعلبى

والسهيلي أن السجل اسم الكاتب بأنه لا يعرف في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا في أصحابه من اسمه السجل ، قال السهيلي ولا وجد إلا في هذا الخبر ، وهو حصر مردود ، فقد ذكره في الصحابة ابن منده وأبو نعيم وأورداه من طريق ابن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال « كان للنبي صلى الله عليه وسلم كاتب يقال له سجل » وأخرجه ابن مردويه من هذا الوجه

### باب قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾

[٤٧٤٠] ٤٥٥٥ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن المغيرة بن النعمان - شيخ من النخع - عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال : خطب النبي صلى الله عليه قال : « إنكم محشورون إلى الله عرأة غرلاً ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنا إِنَّا كُنَّا فاعِلِينَ ﴾ . أول من يكسى إبراهيم يوم القيامة ، ألا إنه يجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال ، فأقول : يا رب أصحابي ، فيقال : لا تدري ما أحدثوا بعدك . فأقول كما قال العبد الصالح : ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ شَهِيدٌ ﴾ فيقال : إن هؤلاء لم يزالوا مرتدين إلى أعقابهم منذ فارقتهم .»

ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس « إنكم محشورون إلى الله حفاة عرأة » الحديث ، وسيأتي شرحه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى .

### بسم الله الرحمن الرحيم

#### سورة الحج

قال ابن عيينة : ﴿ الْمُخْتَبِينَ ﴾ : المطمئنين . قال ابن عباس : ﴿ إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ﴾ : إذا حدث ألقى الشيطان في حديثه ، فيبطل الله ما ألقى الشيطان و ( يُحْكَمُ آيَاتِهِ ) ، ويقال : ﴿ أُمْنِيَّتِهِ ﴾ : قراءته . ﴿ إِلَّا أَمَانِي ﴾ : يقرؤون ولا يكتبون . قال ابن عباس : ﴿ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ : بحبل إلى سقف البيت . ﴿ يَسْطُون ﴾ : يبطشون . وقال غيره : يفرطون من السطوة . ﴿ وَهَدُّوا إِلَى الطَّيِّبِ ﴾ : ألهموا إلى القرآن ، ﴿ وَهَدُّوا إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ ﴾ : الإسلام . ﴿ تَذَلُّلٌ ﴾ : تشغل . وقال مجاهد : ﴿ مُشِيدٌ ﴾ : بالقصة جصاً .

قوله ( سورة الحج - بسم الله الرحمن الرحيم ) .

قوله ( قال ابن عيينة : المختبين المطمئنين ) هو كذلك في « تفسير ابن عيينة » لكن أسنده عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، وكذا هو عند ابن المنذر من هذا الوجه ، ومن وجه آخر عن مجاهد قال : المصلين ، ومن طريق لضحاك قال : المتواضعين : والمحبت من الإحبات ، وأصله الخت بفتح أوله وهو المطمئن من الأرض .

قوله ( وقال ابن عباس ﴿ إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ﴾ ) إذا حدث ألقى الشيطان في حديثه . فيبطل الله ما يلقي الشيطان ويحكم آياته ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مقطعا

قوله ( ويقال أمنيته قراءته ، إلا أمانى : يقرؤون ولا يكتبون ) هو قول الفراء قال : التمنى التلاوة قال وقوله

﴿ لا يعلمون الكتاب إلا أمانى ﴾ قال : الأمانى أن يفعله الأحاديث ، وكانت أحاديث يسمعونها من كبارهم وليست من كتاب الله ، قال ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

تمنى كتاب الله أول ليلة      تمنى داود الزبور على رسل

قال الفراء : والتمنى أيضاً حديث النفس انتهى . قال أبو جعفر النحاس في كتاب « معاني القرآن » له بعد أن ساق رواية على بن أبي طلحة عن ابن عباس في تأويل الآية هذه من أحسن ما قيل في تأويل الآية وأعلاه وأجله ثم أسند عن أحمد بن حنبل قال : بمصر صحيفة في التفسير رواها على بن أبي طلحة لو رجل رجل فيها إلى مصر قاصداً ما كان كثيراً انتهى . وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث رواها عن معاوية بن صالح عن على بن أبي طلحة عن ابن عباس وهي عند البخاري عن أبي صالح وقد اعتمد عليها في صحيحه هذا كثيراً على ما بيناه في أماكنه وهي عند الطبري وابن أبي حاتم وابن المنذر بوسائط بينهم وبين أبي صالح انتهى . وعلى تأويل ابن عباس هذا يحمل ما جاء عن سعيد بن جبير ، وقد أخرجه ابن أبي حاتم والطبري وابن المنذر من طرق عن شعبة عن أبي بشر عنه قال « قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة والنجم ، فلما بلغ ﴿ أفرايتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى ﴾ ألقى الشيطان على لسانه : تلك الغرائق العلى وإن شفاعتهن لترجى ، فقال المشركون ما ذكر آلهتنا بخير قبل اليوم ، فسجد وسجدوا ، فنزلت هذه الآية وأخرجه البزار وابن مردويه من طريق أمية بن خالد عن شعبة فقال في إسناده « عن سعيد بن جبير عن ابن عباس » فيما أحسب ، ثم ساق الحديث ، وقال البزار : لا يروى متصلاً إلا بهذا الإسناد ، تفرد بوصله أمية بن خالد وهو ثقة مشهور ، قال : وإنما يروى هذا من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس انتهى . والكلبي متروك ولا يعتمد عليه ، وكذا أخرجه النحاس بسند آخر فيه الواقدي ، وذكره ابن إسحق في السيرة مطولاً وأسندها عن محمد بن كعب ، وكذلك موسى بن عقبة في المغازي عن ابن شهاب الزهري ، وكذا ذكره أبو معشر في السيرة له عن محمد بن كعب القرظي ومحمد بن قيس وأورده من طريقه الطبري ، وأورده ابن أبي حاتم من طريق أسباط عن السدي ، ورواه ابن مردويه من طريق عباد ابن صهيب عن يحيى بن كثير عن الكلبي عن أبي صالح وعن أبي بكر الهذلي وأيوب عن عكرمة وسليمان التيمي عن حدثه ثلاثتهم عن ابن عباس ، وأوردها الطبري أيضاً من طريق العوفي عن ابن عباس ، ومعناهم كلهم في ذلك واحد ، وكلها سوى طريق سعيد بن جبير إما ضعيف وإلا منقطع ، لكن كثرة الطرق تدل على أن اللقطة أصلاً<sup>(١)</sup> مع أن لها طريقين آخرين مرسلين رجالهما على شرط الصحيحين أحدهما ما أخرجه الطبري من طريق يونس ابن يزيد عن ابن شهاب حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فذكر نحوه ، والثاني ما أخرجه أيضاً من طريق المعتمر بن سليمان وحماد بن سلمة فرفعهما عن داود ابن أبي هند عن أبي العالية ، وقد تجرأ أبو بكر بن العربي كعادته فقال : ذكر الطبري في ذلك روايات كثيرة باطلة لا أصل لها ، وهو إطلاق مزدود عليه . وكذا قول

(١) قول الحافظ - رحمه الله : ( تدل على أن للقصة أصلاً ) هو كلام غير سديد ، بل يستحيل أن يكون لها أصل ؛ لأن قصة

الغرائق تصادم مقام النبوة ، ولا يخطر على بال مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يثني على آلهة المشركين عمداً أو سهواً أو يقظة أو مناماً أو أن يتقول الشيطان عليه قرآناً ، وقد أطلت الكلام على ذلك في كتابي قصص الأنبياء ، وفي كتابي فقه الإسلام شرح بلوغ المرام ، وفي كتابي القصص الحق في سيرة سيد الخلق صلى الله عليه وسلم .

وتمنى تأتي بمعنى اشتهى ، وأهم ما يشتبهه الرسل هو هداية قومهم ، لكن الشيطان يلقي بوساوسه ودسائسه وشبهاته في

طريق دعوة الرسل فيزيل الله شبهاته ويطل كيدَه وينصر رسله .

كتبه عبد القادر شيبه الحمد

عياض هذا الحديث لم يخرج أحد من أهل الصحة ولا رواه ثقة بسند سليم متصل مع ضعف نقلته واضطراب رواياته وانقطاع إسناده ، وكذا قوله : ومن حملت عنه هذه القصة من التابعين والمفسرين لم يسندوها أحد منهم ولا رفعها إلى صاحب ، وأكثر الطرق عنهم في ذلك ضعيفة واهية ، قال وقد بين البزار أنه لا يعرف من طريق يجوز ذكره إلا طريق أئى بشر عن سعيد بن جبير مع الشك الذى وقع فى وصله ، وأما الكلبي فلا تجوز الرواية عنه لقوة ضعفه . ثم رده من طريق النظر بأن ذلك لو وقع لارتد كثير ممن أسلم ، قال : ولم ينقل ذلك انتهى ، وجميع ذلك لا يتمشى على القواعد ، فإن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دل ذلك على أن لها أصلاً ، وقد ذكرت أن ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح وهى مراسيل يحتج بمثلها من يحتج بالمرسل وكذا من لا يحتج به لاعتضاده بعضها ببعض ، وإذا تقرر ذلك تعين تأويل ما وقع فيها مما يستنكر وهو قوله « ألقى الشيطان على لسانه : تلك الغرائق العلى وإن شفاعتهن لترتجى » فإن ذلك لا يجوز حمله على ظاهره لأنه يستحيل عليه صلى الله عليه وسلم أن يزيد فى القرآن عمداً ما ليس منه ، وكذا سهواً إذا كان مغيراً لما جاء به من التوحيد لمكان عصمته . وقد سلك العلماء فى ذلك مسالك ، فقليل جرى ذلك على لسانه حين أصابته سنة وهو لا يشعر ، فلما علم بذلك أحكم الله آياته . وهذا أخرجه الطبرى عن قتادة ، ورده عياض بأنه لا يصح لكونه لا يجوز على النبى صلى الله عليه وسلم ذلك ولا ولاية للشيطان عليه فى النوم ، وقيل إن الشيطان ألجأه إلى أن قال ذلك بغير اختياره ، ورده ابن العربى بقوله تعالى حكاية عن الشيطان ﴿ وما كان لى عليكم من سلطان ﴾ الآية قال : فلو كان للشيطان قوة على ذلك لما بقى لأحد قوة فى طاعة . وقيل : إن المشركين إذا ذكروا آلهتهم وصفوهم بذلك ، فعلق ذلك بحفظه صلى الله عليه وسلم فجرى على لسانه لما ذكرهم سهواً . وقد رد ذلك عياض فأجاد . وقيل لعله توبيخاً للكفار ، قال عياض : وهذا جائز إذا كانت هناك قرينة تدل على المراد ، ولا سيما وقد كان الكلام فى ذلك الوقت فى الصلاة جائزاً . وإلى هذا نحا الباقلانى . وقيل إنه لما وصل إلى قوله « ومناة الثالثة الأخرى » خشى المشركون أن يأتى بعدها بشيء يذم آلهتهم به فبادروا إلى ذلك فخلطوه فى تلاوة النبى صلى الله عليه وسلم على عادتهم فى قولهم « لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه » ونسب ذلك للشيطان لكونه الحامل لهم على ذلك ، أو المراد بالشيطان شيطان الإنس . وقيل : المراد بالغرائق العلى الملائكة وكان الكفار يقولون : الملائكة بنات الله ويعبدونها ، فسبق ذكر الكل ليرد عليهم بقوله تعالى ﴿ ألكم الذكر وله الأنثى ﴾ فلما سمعه المشركون حملوه على الجميع وقالوا : قد عظم آلهتنا ، ورضوا بذلك ، فنسخ الله تلك الكلمتين وأحكم آياته . وقيل : كان النبى صلى الله عليه وسلم يرتل القرآن فارتصده الشيطان فى سكتة من السكتات ونطق بتلك الكلمات محاكياً نغمته بحيث سمعه من دنا إليه فظنها من قوله وأشاعها . قال : وهذا أحسن الوجوه . ويؤيده ما تقدم فى صدر الكلام عن ابن عباس من تفسير ﴿ تمنى ﴾ بتلا . وكذا استحسّن ابن العربى هذا التأويل وقال قبله إن هذه الآية نص فى مذهبنا فى براءة النبى صلى الله عليه وسلم مما نسب إليه . قال : ومعنى قوله ﴿ فى أمنيته ﴾ أى فى تلاوته ، فأخير تعالى فى هذه الآية أن سنته فى رسله إذا قالوا قولاً زاد الشيطان فيه من قبل نفسه ، فهذا نص فى أن الشيطان زاده فى قول النبى صلى الله عليه وسلم لا أن النبى صلى الله عليه وسلم قاله قال : وقد سبق إلى ذلك الطبرى للجلالة قدره وسعة علمه وشدة ساعده فى النظر فصوب على هذا المعنى وحوم عليه .

( تنبيه ) : هذه القصة وقعت بمكة قبل الهجرة اتفاقاً فتمسك بذلك من قال إن سورة الحج مكية ، لكن تعقب بأن فيها أيضاً ما يدل على أنها مدنية كما فى حديث على وأئى ذر فى ﴿ هذان خصمان ﴾ فإنها نزلت فى

أهل بدر ، وكذا قوله ﴿ أَذْنٌ لِلَّذِينَ يَقَاتِلُونَ ﴾ الآية وبعدها ﴿ الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَغِيرَ حَقٍّ ﴾ فإنها نزلت في الذين هاجروا من مكة إلى المدينة فالذى يظهر أن أصلها مكي ونزل منها آيات بالمدينة ولها نظائر ، والله أعلم .

**قوله ( وقال مجاهد : مشيد بالقصة ، حص )** وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ وقصر مشيد ﴾ قال : بالقصة يعنى الحص والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد هي الحص هي بكسر الحيم وتشديد المهملة . ومن طريق عكرمة قال : المشيد المحصص ، قال : والحص في المدينة يسمى الشيد ، وأنشد الطبري قول امرئ القيس

وتيماء لم يترك بها جذع نخلة ولا أجماً إلا مشيداً بجندل

ومن طريق قتادة قال : كان أهله شيدوه وحصنوه . وقصة القصر المشيد ذكر أهل الإخبار أنه من بناء شداد ابن عاد فصار معطلاً بعد العمران لا يستطيع أحد أن يدنو منه على أميال مما يسمع فيه من أصوات الجن المنكرة .

**قوله ( وقال غيره : ﴿ يسطون ﴾ يفرطون من السطوة ، ويقال يسطون يبطشون )** قال أبو عبيدة في قوله ﴿ يكادون يسطون ﴾ أى يفرطون عليه من السطوة ، وقال الفراء كان مشركو قريش إذا سمعوا المسلم يتلو القرآن كادوا يبطشون به وتقدم في تفسير طه . وقال عبد بن حميد أخبرني شابة عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ يكادون ﴾ أى كفار قريش ﴿ يسطون ﴾ أى يبطشون بالذين يتلون القرآن . وروى ابن المنذر من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ يسطون ﴾ فقال يبطشون .

**قوله ( وهدوا إلى صراط الحميد : الإسلام )** هكذا هم ، وسيأتى تحريره من رواية النسفي قريباً .

**قوله ( وقال ابن عباس ﴿ بسبب ﴾ بجبل إلى سقف البيت )** وصله عبد بن حميد من طريق أبي إسحاق عن التيمي عن ابن عباس بلفظ « من كان يظن أن لن ينصر الله محمداً في الدنيا والآخرة فليمدد بسبب بجبل إلى سماء بيته فليختنق به »

**قوله ( ثاني عطفه : مستكبر )** ثبت هذا للنسفي ، وسقط للباقيين . وقد وصله ابن المنذر من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ ثاني عطفه ﴾ قال : مستكبر في نفسه .

**قوله ( وهدوا إلى الطيب من القول : ألهموا إلى القرآن )** سقط قوله « إلى القرآن » لغير أبي ذر ، ووقع في رواية النسفي « وهدوا إلى الطيب : ألهموا » وقال ابن أبي خالد « إلى القرآن ، وهدوا إلى صراط الحميد : الإسلام » وهذا هو التحرير . وقد أخرج الطبري من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ وهدوا إلى الطيب من القول ﴾ قال : ألهموا . وروى ابن المنذر من طريق سفيان عن إسماعيل بن أبي خالد في قوله ﴿ إلى الطيب من القول ﴾ قال القرآن . وفي قوله ﴿ وهدوا إلى صراط الحميد ﴾ : الإسلام .

**قوله ( تذهل تشغل )** روى ابن المنذر من طريق الضحاك قال في قوله ﴿ تذهل كل مرضعة ﴾ أى تسلو من شدة خوف ذلك اليوم . وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ تذهل كل مرضعة ﴾ أى تسلو ، قال الشاعر « صحا قلبه يا عز أو كاد يذهل » وقيل : الذهول الاشتغال عن الشيء مع دهش

## ﴿وتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ﴾

[٤٧٤١] ٤٥٥٦- حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا أبو صالح عن أبي سعيد الخدري قال : قال النبي صلى الله عليه : «يقول الله يوم القيامة : يا آدم ، يقول لبيك ربنا وسعديك . فينادى بصوت : إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار . قال : يا رب ، وما بعث النار ؟ قال : من كل ألف -أراه قال- : تسعمائة وتسعة وتسعين . فحيث تضع الحامل حملها ، ويشيب الوليد ، وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد . فشق ذلك على الناس حتى تغيرت وجوههم » ، فقال النبي صلى الله عليه : «من يأجوج ومأجوج تسعمائة وتسعة وتسعين ، ومنكم واحد . ثم أنتم في الناس كالشعرة السوداء في جنب الثور الأبيض أو كالشعرة البيضاء في جنب الثور الأسود ، إني لأرجو أن تكونوا ربع أهل الجنة » ، فكبرنا ثم قال : «ثلث أهل الجنة » ، فكبرنا ثم قال : «شطر أهل الجنة » ، فكبرنا . وقال أبو أسامة عن الأعمش : سكارى وما هم بسكارى . وقال : من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين . وقال جرير وعيسى بن يونس وأبو معاوية : سكرى وما هم بسكرى .

**قوله ( باب قوله وترى الناس سكارى )** سقط الباب والترجمة لغير أى ذر ، وقدم عندهم الطريق الموصول على التعاليق ، وعكس ذلك فى رواية أى ذر ، وسيأتى شرح الحديث الموصول فى كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال أبو أسامة عن الأعمش : سكارى وما هم بسكارى )** يعنى أنه وافق حفص بن غياث فى رواية هذا الحديث عن الأعمش بإسناد ومثنه ، وقد أخرجه أحمد عن وكيع عن الأعمش كذلك .

**قوله ( قال من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين )** أى إنه جزم بذلك ، بخلاف حفص فإنه وقع فى روايته « من كل ألف أراه قال » فذكره . ورواية أى أسامة هذه وصلها المؤلف فى قصة يأجوج ومأجوج من أحاديث الأنبياء .

**قوله ( وقال جرير وعيسى بن يونس وأبو معاوية : سكرى وما هم بسكرى )** يعنى أنهم رووه عن الأعمش بإسناده هذا ومثنه لكنهم خالفوا فى هذه اللفظة ، فأما رواية جرير فوصلها المؤلف فى الرقاق كما قال ، وأما رواية عيسى بن يونس فوصلها إسحاق بن راهويه عنه كذلك ، وأما رواية أى معاوية فاختلف عليه فيها ، فرواها بلفظ سكرى أبو بكر بن أى شيبه عنه ، وقد أخرجه سعيد بن منصور عن أى معاوية والنسائى عن أى كريب عن أى معاوية فقالا فى روايتهما « سكارى وما هم بسكارى » وكذا عند الإسماعيلى من طريق أخرى عن أى معاوية ، وأخرجها مسلم عن أى كريب عنه مقرونة برواية وكيع وأحال بهما على رواية جرير ، وروى ابن مردويه من طريق محاضر والطبرى من طريق المسعودى كلاهما عن الأعمش بلفظ « سكرى » وقال الفراء : أجمع القراء على « سكارى وما هم بسكارى » ثم روى بإسناده عن ابن مسعود « سكرى وما هم بسكرى » قال : وهو جيد فى العربية انتهى . ونقله الإجماع عجب ، مع أن أصحابه الكوفيين يحيى بن وثاب والأعمش والكسائى قرعوا وبمثل ما نقل عن ابن مسعود ، ونقلها أبو عبيد أيضاً عن حذيفة وأبى زرعة بن عمرو واختارها أبو عبيد ، وقد اختلف أهل العربية فى « سكرى » هل هى صيغة جمع على فعلى مرضى أو صيغة مفرد فاستغنى بها عن وصف الجماعة

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ شك ، أترفناهم : وسعنا

[٤٧٤٢] ٤٥٥٧ - حدثنا إبراهيم بن الحارث قال نا يحيى بن أبي بكير قال نا إسرائيل عن أبي حصين عن

سعيد بن جبير عن ابن عباس : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ كان الرجل يقدم المدينة ، فإن ولدت امرأته غلاماً ونجت خيله قال : هذا دين صالح ، وإن لم تلد امرأته ولم تنتج خيله قال : هذا دين سوء .

**قوله ( باب ومن الناس من يعبد الله على حرف : شك )** سقط لفظ شك لغير أى ذر ، وأراد بذلك تفسير قوله « حرف » وهو تفسير مجاهد أخرجه ابن أى حاتم من طريقه ، وقال أبو عبيدة : كل شك فى شئ فهو على حرف لا يثبت ولا يدوم ، وزاد غير أى ذر بعد حرف ﴿فإن أصابه خير اطمأن به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة — إلى قوله — ذلك هو الضلال البعيد﴾ .

**قوله ( أترفناهم وسعناهم )** كذا وقع هنا عندهم ، وهذه الكلمة من السورة التى تليها وهو تفسير أى عبيدة ، قال فى قوله تعالى ﴿وأترفناهم فى الحياة الدنيا﴾ : مجازه وسعنا عليهم ، وأترفوا بغوا وكفروا .

**قوله ( يحيى بن أبى بكير )** هو الكرماني ، وهو غير يحيى بن بكير المصرى يلتبسان لكنهما يفترقان من أربعة أوجه : أحدها النسبة ، الثانى أبو هذا فيه أداة الكنية بخلاف المصرى ، الثالث ولا يظهر غالباً أن بكيراً جد المصرى وأباً بكير والد الكرماني ، الرابع المصرى شيخ المصنف والكرماني شيخه .

**قوله ( حدثنا إسرائيل )** كذا رواه يحيى عنه بهذا الإسناد موصولاً ، ورواه أبو أحمد الزبيرى عن إسرائيل بهذا الإسناد . فلم يجاوز سعيد بن جبير أخرجه ابن أى شيبه عنه ، وقد أخرجه الإسماعيلى من طريق محمد بن إسماعيل ابن سالم الصائغ عن يحيى بن أبى بكير كما أخرجه البخارى وقال فى آخره : قال محمد بن إسماعيل بن سالم هذا حديث حسن غريب . وقد أخرجه ابن أى حاتم من وجه آخر عن جعفر بن أبى المغيرة عن سعيد بن جبير فذكر فيه ابن عباس .

**قوله ( كان الرجل يقدم المدينة فيسلم )** فى رواية جعفر « كان ناس من الأعراب يأتون النبى صلى الله عليه وسلم فيسلمون » .

**قوله ( فإن ولدت امرأته غلاماً ونجت خيله )** هو بضم نون نجت فهى منتوجة مثل نفست فهى منفوسة ، زاد العوفى عن ابن عباس « وصح جسمه » أخرجه ابن أى حاتم . ولابن المنذر من طريق الحسن البصرى « كان الرجل يقدم المدينة مهاجراً فإن صح جسمه » الحديث ، وفى رواية جعفر « فإن وجدوا عام خصب وغيث وولاد » وقوله « قال هذا دين صالح » فى رواية العوفى « رضى واطمأن وقال : ما أصبت فى دينى إلا خيراً » وفى رواية الحسن « قال لنعم الدين هذا » وفى رواية جعفر « قالوا إن ديننا هذا لصالح فتمسكوا به » .

**قوله ( وإن لم تلد الخ )** فى رواية جعفر « وإن وجدوا عام جدد وقحط وولاد سوء قالوا ما فى ديننا هذا خير » وفى رواية العوفى « وإن أصابه وجع المدينة ولدت امرأته جارية وتأخرت عنه الصدقة أتاه الشيطان فقال والله ما أصبت على دينك هذا إلا شراً ، وذلك الفتنة » وفى رواية الحسن « فإن سقم جسمه وحبت عنه الصدقة وأصابته الحاجة قال : والله ليس الدين هذا ، ما زلت أتعرف النقصان فى جسمى وحالى » وذكر الفراء أنها نزلت



في أعارب من بنى أسد انتقلوا إلى المدينة بذرايعهم وامتنوا بذلك على النبي صلى الله عليه وسلم . ثم ذكر نحو ما تقدم . وروى ابن مردويه من حديث أبي سعيد بإسناد ضعيف أنها نزلت في رجل من اليهود أسلم فذهب بصره وماله وولده ، فتشاهم بالإسلام فقال : لم أصب في ديني خيراً

### ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾

[٤٧٤٣] ٤٥٥٨- حدثنا حجاج بن منهال قال نا هشيم قال أنا أبو هاشم عن أبي مجلز عن قيس بن عباد عن أبي ذر أنه كان يقسمُ فيها : إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ : ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ نزلت في حمزة وصاحبيه رضي الله عنهم ، وعُتْبَةُ وصاحبيه يوم برزوا في يوم بدر . رواه سفيان عن أبي هاشم . وقال عثمان عن جرير عن منصور عن أبي هاشم عن أبي مجلز . قوله .

[٤٧٤٤] ٤٥٥٩- حدثنا حجاج بن منهال قال نا معتمر بن سليمان قال سمعتُ أبي يقول نا أبو مجلز عن قيس بن عباد عن علي بن أبي طالب قال : أنا أولُ من يجثو بين يدي الرحمن للخصومة يوم القيامة . قال قيس : وفيهم نزلت : ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ قال : هم الذين بارزوا يوم بدر : علي وحمزة وعبيدة وشيبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة والوليد بن عتبة .

قوله ( باب هذان خصمان اختصموا في ربهم ) الخصمان ثنية خصم ، وهو يطلق على الواحد وغيره ، وهو من تقع منه المخاصمة .

قوله ( يقسم قسماً ) كذا للأكثر ، ولأى ذر عن الكشمي « يقسم فيها » وهو تصحيف .

قوله ( نزلت في حمزة ) أي ابن عبد المطلب ، وقد تقدم مشروحاً في غزوة بدر مستوفى ، ونقتصر هنا على بيان الاختلاف في إسناده .

قوله ( رواه سفيان ) أي الثوري ( عن أبي هاشم ) أي شيخ هشيم فيه ، وهو الرماني بضم الراء وتشديد الميم أي بإسناده ومثته ، وقد تقدمت روايته موصولة في غزوة بدر . وسفيان فيه شيخ آخر أخرجه الطبري من طريق محمد بن مجيب عن سفيان عن منصور عن هلال بن يساف قال : نزلت هذه الآية في الذين تبارزوا يوم بدر .

قوله ( وقال عثمان ) أي ابن أبي شيبة ( عن جرير ) أي ابن عبد الحميد ( عن منصور ) أي ابن المعتمر ( عن أبي هاشم عن أبي مجلز قوله ) أي موقوفاً عليه .

قوله ( عن قيس بن عباد ) بضم المهمله وتخفيف الموحدة .

قوله ( عن علي قال : أنا أول من يجثو للخصومة بين يدي الرحمن يوم القيامة قال قيس ) هو ابن عباد الرازي المذكور ( وفيهم نزلت ) ، وهذا ليس باختلاف على قيس بن عباد في الصحاحي ، بل رواية سليمان التيمي عن أبي مجلز تقتضي أن عند قيس عن علي هذا القدر المذكور هنا فقط ، ورواية أبي هاشم عن أبي مجلز تقتضي أن عند قيس عن أبي ذر ما سبق ، لكن يعكز على هذا أن النسائي أخرج من طريق يوسف بن يعقوب عن سليمان التيمي بهذا الإسناد إلى علي قال « فينا نزلت هذه الآية وفي مبارزتنا يوم بدر : هذان خصمان » ورواه أبو نعيم في

« المستخرج » من هذا الوجه وزاد في أوله ما في رواية معتمر بن سليمان ، وكذا أخرجه الحاكم من طريق أبي جعفر الرازي ، وكذا ذكر الدارقطني في « العلل » أن كهيم بن الحسن رواه كلاهما عن سليمان التيمي ، وأشار الدارقطني إلى أن روايتهم مدرجة وأن الصواب رواية معتمر . قلت : وقد رواه عبد بن حميد عن يزيد بن هارون وعن حماد بن مسعدة كلاهما عن سليمان التيمي كرواية معتمر فإن كان محفوظاً فيكون الحديث عند قيس عن أبي ذر وعن علي معاً بدليل اختلاف سياقهما ، ثم ينظر بعد ذلك في الاختلاف الواقع عن أبي مجلز في إرساله حديث أبي ذر ووصله ، فوصله عنه أبو هاشم في رواية الثوري وهشيم عنه . وأما سليمان التيمي فوقفه على قيس ، وأما منصور فوقفه على أبي مجلز ، ولا يخفى أن الحكم للواصل إذا كان حافظاً ، وسليمان وأبو هاشم متقاربان في الحفظ فتقدم رواية من معه زيادة ، والثوري أحفظ من منصور فتقدم روايته ، وقد وافقه شعبة عن أبي هاشم أخرجه الطبراني ، على أن الطبري أخرجه من وجه آخر عن جرير عن منصور موصولاً ، فهذا التقرير يرتفع اعتراض من ادعى أنه مضطرب كما أشرت إلى ذلك في المقدمة ، وإنما أعيد مثل هذا لبعده العهد به والله المستعان . وقد روى الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس أنها نزلت في أهل الكتاب والمسلمين ، ومن طريق الحسن قال : هم الكفار والمؤمنون ، ومن طريق مجاهد هو اختصاص المؤمن والكافر في البعث ، واختار الطبري هذه الأقوال في تعميم الآية قال : ولا يخالف المروي عن علي وأبي ذر لأن الذين تبارزوا ببدء كانوا فريقين مؤمنين وكفار ، إلا أن الآية إذا نزلت في سبب من الأسباب لا يمتنع أن تكون عامة في نظير ذلك السبب

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة المؤمنين

قال ابن عيينة : ﴿ سَبْعَ طَرَائِقَ ﴾ : سبعُ سماوات . ﴿ قُلُوبُهُمْ وَجَلَّةٌ ﴾ : خائفين . ﴿ هَيَّاتَ هَيَّاتَ ﴾ : بعيدٌ بعيدٌ . قال ابن عباس : ﴿ لَنَّاكِبُونَ ﴾ : لعادلون . ﴿ كَالْحُوتِ ﴾ : عابسون . وقال غيره : من سلالة : الولد ، والنطفة : السلالة . والجنة والجنون واحد . قال مجاهد : ﴿ فَاسْأَلِ الْعَادِينَ ﴾ : قال : الملائكة . والغشاء : الزبد ، وما ارتفع عن الماء ، وما لا ينتفع به .

قوله ( سورة المؤمنين — بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسملة لغير أبي ذر .

قوله ( وقال ابن عيينة سبع طرائق سبع سموات ) هو في تفسير ابن عيينة من رواية سعيد بن عبد الرحمن الخزمي عنه ، وأخرجه الطبري من طريق ابن زيد بن أسلم مثله .

قوله ( سابقون سبقت لهم السعادة ) ثبت لغير أبي ذر ، وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس .

قوله ( قلوبهم وجلة خائفين ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ قُلُوبُهُمْ وَجَلَّةٌ ﴾ قال : يعملون خائفين ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ قُلُوبُهُمْ وَجَلَّةٌ ﴾ قال خائفة . وللطبري من طريق يزيد النحوي عن عكرمة مثله . وفي الباب « عن عائشة قالت : يا رسول الله في قوله تعالى ﴿ قُلُوبُهُمْ وَجَلَّةٌ ﴾ أهو الرجل يزي ويسرق وهو مع ذلك يخاف الله ؟ قال : لا ، بل هو الرجل

يصوم ويصلى وهو مع ذلك يخاف الله » أخرجه الترمذى وأحمد وابن ماجه وصححه الحاكم .

**قوله** ( وقال ابن عباس هيات هيات بعيد بعيد ) وصله الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس مثله ، وروى عبد بن حميد عن سعيد عن قتادة قال : تباعد ذلك فى أنفسهم ، وقال الفراء : إنما دخلت اللام فى لما تواعدون لأن هيات أداة ليست بمأخوذة من فعل بمنزلة قريب وبعيد كما تقول : هلم لك فإذا قلت أقبل لم تقل لك .

**قوله** ( فاسأل العادين الملائكة ) كذا لأبى ذر فأوهم أنه من تفسير ابن عباس ، ولأبى ذر والنسفى ، وقال مجاهد : فاسأل الخ وهو أبى ، فقد أخرجه الفريانى من طريقه . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فى قوله ﴿ العادين ﴾ قال : الحساب أى بضم أوله والتشديد .

**قوله** ( تنكصون تستأخرون ) ثبت عند النسفى وحده ، ووصله الطبرى من طريق مجاهد .

**قوله** ( لناكبون لعادلون ) فى رواية أبى ذر « وقال ابن عباس لناكبون الخ » ووصله الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عنه ، وفى كلام أبى عبيدة مثله زاد : ويقال نكب عن الطريق أى عدل عنه .

**قوله** ( كالحون عابسون ) وصله الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس مثله ، ومن طريق أبى الأحوص عن ابن مسعود قال : مثل كلوح الرأس النضيق ، وكشر عن ثغره . وأخرجه الحاكم وصححه من حديث أبى سعيد الخدرى مرفوعاً « تشويه النار فتقلص شفته العليا وتسترخى السفلى » .

**قوله** ( وقال غيره من سلاله الولد ، والنطفة السلاله ) سقط « وقال غيره » لغير أبى ذر فأوهم أنه من تفسير ابن عباس أيضاً ، وليس كذلك وإنما هو قول أبى عبيدة ، قال فى قوله ﴿ ولقد خلقنا الإنسان من سلاله ﴾ السلاله الولد ، والنطفه السلاله ، قال الشاعر :

وهل هند إلا مهرة عربية      سلاله أفراس تحللها بغل

انتهى . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فى قوله ﴿ من سلاله ﴾ استل آدم من طين وخلقت ذريته من ماء مهين . وقد استشكل الكرماني ما وقع فى البخارى فقال لا يصح تفسير السلاله بالولد لأن الإنسان ليس من الولد بل الأمر بالعكس . ثم قال : لم يفسر السلاله بالولد بل الولد مبتدأ وخبره السلاله والمعنى السلاله وما يستل من الشئ كالولد والنطفه انتهى . وهو جواب ممكن فى إيراد البخارى ، وكلام أبى عبيدة يأباه ، ولم يرد أبو عبيدة تفسير السلاله بالولد أنه المراد فى الآية وإنما أشار إلى أن لفظ السلاله مشترك بين الولد والنطفه والشئ الذى يستل من الشئ ، وهذا الأخير هو الذى فى الآية ولم يذكره استغناء بما ورد فيها وتنبهاً على أن هذه اللفظة تطلق أيضاً على ما ذكر .

**قوله** ( والجنة والجنون واحد ) هو قول أبى عبيدة أيضاً .

**قوله** ( والغناء الزيد وما ارتفع عن الماء وما لا ينتفع به ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ فجعلناهم غناء ﴾ الغناء الزيد وما ارتفع على الماء من الجيف مما لا ينتفع به . وفي رواية عنه : وما أشبه ذلك مما لا ينتفع به في شيء . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ غناء ﴾ قال هو الشيء البالي .

**قوله** ( يجأرون يرفعون أصواتهم كما تجأر البقرة ) ثبت هذا هنا للنسفي ، وتقدم في أواخر الزكاة ، وسيأتي في كتاب الأحكام لغيره مثله .

**قوله** ( على أعقابكم رجع على عقبيه ) هو قول أبي عبيدة .

**قوله** ( سامراً من السمر والجمع السمار ، والسامر ههنا في موضع الجمع ) ثبت هنا للنسفي ، وقد تقدم في أواخر المواقيت .

**قوله** ( تسحرون تعملون من السحر ) .

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة النور

﴿ مِنْ خَلَالِهِ ﴾ : من بين أضعاف السحاب . ﴿ سَنَا بَرْقِهِ ﴾ : وهو الضياء . ﴿ مُذْعِنِينَ ﴾ : يقال للمستخذي : مدعن ، ﴿ أَشْتَاتًا ﴾ : وشتى وشتات وشت واحد . وقال سعد بن عياض الثمالي : المشكاة : الكوة بلسان الحبشة . وقال ابن عباس : ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ : بينها . وقال غيره : سمي القرآن لجماعة السور ، وسميت السورة لأنها مقطوعة من الأخرى ، فلما قرئ بعضها إلى بعض سمي قرآناً . وقوله : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ : تأليف بعضه إلى بعض ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ : فإذا جمعناه وألفناه فاتبع قرآنه : أي ما جمع فيه ، فاعمل بما أمرك وانتبه عما نهاك ، ويقال : ليس لشعره قرآن ، أي تأليف ، وسمي الفرقان لأنه يفرق بين الحق والباطل ، ويقال للمرأة : ما قرأت بسلي قط أي لم تجمع في بطنها ولداً . ويقال : ﴿ فَرَضْنَاهَا ﴾ <sup>(١)</sup> : أنزلنا فيها فرائض ، مختلفة ومن قرأ ﴿ فَرَضْنَاهَا ﴾ : فرضنا عليكم وعلى من بعدكم . ﴿ أَوْ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا ﴾ : لم يدروا لما بهم من الصغر .

**قوله** ( سورة التور بسم الله الرحمن الرحيم ) ﴿ من خلاله ﴾ من بين أضعاف السحاب ، هو قول أبي عبيدة ، ولفظه أضعاف أو بين مزيدة فإن المعنى ظاهر بأحدهما ، وروى الطبري من طريق ابن عباس أنه قرأ « يخرج من خلله » قال هارون أحد رواه : فذكرته لأبي عمرو فقال : إنها لحسنة ولكن خلله أعم . **قوله** ( سنابرقه وهو الضياء ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ يكاد سنابرقه ﴾ مقصور أي ضياء ، والسناء ممدود في الحسب . وروى الطبري من طريق ابن عباس في قوله ﴿ يكاد سنابرقه ﴾ يقول : ضوء برقه . ومن طريق قتادة قال : لمعان البرق .

(١) ﴿ وَفَرَضْنَاهَا ﴾ : قرأ المكي والبصري بتشديد الراء : ﴿ وَفَرَضْنَاهَا ﴾ ، والباقون بالتخفيف : ﴿ وَفَرَضْنَاهَا ﴾ .

**قوله** ( مذعنين يقال للمستخذى مدعن ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ يأتوا إليه مذعنين ﴾ أى مستخذين ، وهو بالخاء والذال المعجمتين . وروى الطبرى من طريق مجاهد في قوله ﴿ مذعنين ﴾ قال : سراعاً وقال الزجاج : الإذعان الإسراع في الطاعة .

**قوله** ( أشتاتاً وشتى وشتات وشت واحد ) هو قول أى عبيدة بلفظه ، وقال غيره : أشتات جمع وشت مفرد .

**قوله** ( وقال مجاهد لوأذاً خلافاً ) وصله الطبرى من طريقه ، واللواذ مصدر لاوذت .

**قوله** ( وقال سعد بن عياض الثالى ) بضم المثناة وتخفيف الميم نسبة إلى ثمانية قبيلة من الأزد ، وهو كوفى تابعى ، ذكر مسلم أن أبا إسحق تفرد بالرواية عنه ، وزعم بعضهم أن له صحبة ولم يثبت ، وما له في البخارى إلا هذا الموضع ، وله حديث عن ابن مسعود عند أى داود والنسائى ، قال ابن سعد : كان قليل الحديث . وقال البخارى : مات غازياً بأرض الروم .

**قوله** ( المشكاة الكوة بلسان الحبشة ) وصله ابن شاهين من طريقه ، ووقع لنا بعلو في « فوائد جعفر السراج » وقد روى الطبرى من طريق كعب الأحبار قال : المشكاة الكوة والكوة بضم الكاف ويفتحها وتشديد الواو وهى الطاقة للضوء ، وأما قوله بلسان الحبشة فمضى الكلام فيه في تفسير سورة النساء ، وقال غيره : المشكاة موضع الفتيلة رواه الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس ، وأخرج الحاكم من وجه آخر عن ابن عباس في قوله ﴿ كمشكاة ﴾ قال يعنى الكوة .

**قوله** ( وقال ابن عباس سورة أنزلناها بينها ) قال عياض : كذا في النسخ والصواب ﴿ أنزلناها وفرضناها ﴾ بينها ، فبينها تفسير فرضناها ، ويدل عليه قوله بعد هذا « ويقال في فرضناها أنزلنا فيها فرائض مختلفة » فإنه يدل على أنه تقدم له تفسير آخر انتهى . وقد روى الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ وفرضناها ﴾ يقول بينها ، وهو يؤيد قول عياض .

**قوله** ( وقال غيره سمي القرآن لجماعه السور ، وسميت السورة لأنها مقطوعة من الأخرى . فلما قرن بعضها إلى بعض سمي قرآناً ) هو قول أى عبيدة قاله في أول « المجاز » . وفي رواية أى جعفر المصادرى عنه : سمي القرآن لجماعة السور ، فذكر مثله سواء وجوز الكرماني في قراءة هذه اللفظة — وهى لجماعة — وجهين : إما بفتح الجيم وآخرها تاء تأنيث بمعنى الجميع ، وإما بكسر الجيم وآخرها ضمير يعود على القرآن .

**قوله** ( وقوله إن علينا جمعه وقرآنه : تأليف بعضه إلى بعض الخ ) يأتى الكلام عليه في تفسير سورة القيامة إن شاء الله تعالى .

**قوله** ( ويقال ليس لشعره قرآن أى تأليف ) هو قول أى عبيدة .

**قوله** ( ويقال للمرأة ما قرأت بسلاً قط ، أى لم تجمع ولداً في بطنها ) هو قول أى عبيدة أيضاً قاله في « المجاز » رواية أى جعفر المصادرى عنه ، وأنشد قول الشاعر « هجان اللون لم يقرأ جينياً » والسلا بفتح المهملة وتخفيف اللام ، وحاصله أن القرآن عنده من قرأ بمعنى جمع ، لا من قرأ بمعنى تلا .

قوله ( وقال ﴿ فرضناها ﴾ أنزلنا فيها فرائض مختلفة ، ومن قرأ فرضناها يقول فرضنا عليكم وعلى من بعدكم ) فيها كذا وقال الفراء من قرأ ﴿ فرضناها ﴾ يقول فرضنا فيها فرائض مختلفة ، وإن شئت فرضناها عليكم وعلى من بعدكم إلى يوم القيامة ، قال فالتشديد بهذين الوجهين حسن . وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ فرضناها ﴾ حددنا فيها الحلال والحرام ، وفرضنا من الفريضة . وفي رواية له ومن خففها جعلها من الفريضة .

قوله ( وقال الشعبي ﴿ أولى الإربة ﴾ من ليس له أرب ) ثبت هذا للنسفي ، وسيأتي بعضه في النكاح ، وقد وصله الطبري من طريق شعبة عن مغيرة عن الشعبي مثله . ومن وجه آخر عنه قال : الذي لم يبلغ أربه أن يطلع على عورة النساء .

قوله ( وقال طاوس هو الأحق الذي لا حاجة له في النساء ) وصله عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه مثله .

قوله ( وقال مجاهد : لا يهجم إلا بطنه ولا يخاف على النساء ﴾ أو الطفل الذين لم يظهروا ﴾ لم يدروا لما بهم من الصغر ) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴾ أو التابعين غير أولى الإربة ﴾ قال : الذي يريد الطعام ولا يريد النساء ومن وجه آخر عنه قال : الذين لا يهجم إلا بطونهم ولا يخافون على النساء . وفي قوله ﴾ أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ﴾ قال لم يدروا ما هي من الصغر قبل الحلم

### باب قوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ ﴾ الآية

[٤٧٤٥] - ٤٥٦٠ - حدثنا إسحاق قال أنا محمد بن يوسف قال نا الأوزاعي قال ني الزهري عن سهل بن سعد أن عويمراً أتى عاصم بن عدي وكان سيد بني عجلان وقال : كيف تقولون في رجل وجد مع امرأته رجلاً ، أيقئلته فتقتلونه ، أم كيف يصنع ؟ سل لي رسول الله صلى الله عليه عن ذلك . فأتى عاصم النبي صلى الله عليه فقال : يا رسول الله . فكره رسول الله صلى الله عليه المسائل ، فسأله عويمر ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه كره المسائل وعابها . قال عويمر : والله لا أنتهي حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه عن ذلك ، فجاء عويمر فقال : يا رسول الله ، رجل وجد مع امرأته رجلاً ، أيقئلته فتقتلونه أم كيف يصنع ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه : قد أنزل الله القرآن فيك وفي صاحبك ، فأمرهما رسول الله صلى الله عليه بالملاعنة بما سمي الله في كتابه ، فلا عنها ثم قال : يا رسول الله ، إن حبستها فقد ظلمتها فطلّقها ، فكانت سنة لمن كان بعدهما في المتلاعنين . ثم قال رسول الله صلى الله عليه : « انظروا ، فإن جاءت به أسحمة أدعج العينين عظيم الألتين خدّج الساقين فلا أحسب عويمراً إلا قد صدق عليها ، وإن جاءت به أحيمر كأنه وحرّة فلا أحسب عويمراً إلا قد كذب عليها » ، فجاءت به على النعت الذي نعت رسول الله صلى الله عليه من تصديق عويمر ، فكان بعد نسب إلى أمه .

### ب ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾

[٤٧٤٦] ٤٥٦١- حدثنا سليمان أبو الربيع قال نا فليح عن الزهري عن سهل بن سعد أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه فقال: يا رسول الله، أرايت رجلاً رأى مع امرأته رجلاً أيقتلُهُ فتقتلونه، أم كيف يفعل؟ فأنزل الله عز وجل فيهما ما ذكر في القرآن من التلاعن. فقال له رسول الله صلى الله عليه: «قد قضي فيك وفي امرأتك». قال: فتلاعنا -وأنا شاهد عند رسول الله صلى الله عليه- ففارقها، فكانت سنة أن يفرق بين المتلاعنين. وكانت حاملاً فأنكر حملها وكان ابنها يدعى إليها. ثم جرت السنة في الميراث أن يرثها وترث منه ما فرض الله لها.

قوله (باب قوله عز وجل ﴿والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء﴾ الآية) ذكر فيه حديث سهل بن سعد مطولاً وفي الباب الذي بعده مختصراً، وسيأتي شرحه في كتاب اللعان. وقوله في أول الباب «حدثنا إسحق حدثنا محمد بن يوسف» هو الفريابي وهو شيخ البخاري لكن ربما أدخل بينهما واسطة، وإسحق المذكور وقع غير منسوب ولم ينسبه الكلاباذي أيضاً، وعندى أنه إسحق بن منصور، وقد بينت ذلك في المقدمة

### ب ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾

[٤٧٤٧] ٤٥٦٢- حدثني محمد بن بشار قال نا ابن أبي عدي عن هشام بن حسان قال نا عكرمة عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه بشريك بن سحماء، فقال النبي صلى الله عليه: «البينة أو حد في ظهره» قال: يا رسول الله، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة؟ فجعل النبي صلى الله عليه يقول: «البينة وإلا حد في ظهره». فقال هلال بن أمية: والذي بعثك بالحق إني لصادق، فليزeln الله ما يبرئ ظهري من الحد. فنزل جبريل وأنزل عليه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ فقرأ حتى بلغ: ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، فانصرف النبي صلى الله عليه فأرسل إليها فجاء هلال فشهد، والنبي صلى الله عليه يقول: «إن الله يعلم إن أحدكما كاذب، فهل منكما تائب؟ ثم قامت فشهدت؟ فلما كانت عند الخامسة وقفوها وقالوا: إنها موجبة. قال ابن عباس: فتلكأت ونكصت حتى ظننا أنها ترجع، ثم قالت: لا أفضح قومي سائر اليوم، فمضت. وقال النبي صلى الله عليه: «أبصروها، فإن جاءت به أكحل العينين سايف الأليتين خدلج الساقين فهو لشريك بن سحماء»، فجاءت به كذلك، فقال النبي صلى الله عليه: «لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن».

قوله (باب ويدراً عنها العذاب الآية) ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة المتلاعنين من رواية عكرمة عنه، وقد ذكره في اللعان من رواية القاسم بن محمد عنه، وبينهما في سياقه اختلاف سائيه هناك، واقتصر هنا على بيان الراجح من الاختلاف في سبب نزول آيات اللعان دون أحكامه فأذكرها في بابها إن شاء الله تعالى. وقوله «عن هشام بن حسان حدثنا عكرمة» هكذا قال ابن عدي عنه، وقال عبد الأعلى ومحمد بن حسين «عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس» فمنهم من أعل حديث ابن عباس بهذا ومنهم من حملة على أن هشام فيه شيخين، وهذا هو المعتمد، فإن البخاري أخرج طريق عكرمة، ومسلماً أخرج طريق ابن سيرين،

ويرجح هذا الحمل اختلاف السياقين كما سنبينه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( البينة أو حد في ظهرك )** قال ابن مالك : ضبطوا البينة بالنصب على تقدير عامل أى أحضر البينة ، وقال غيره : روى بالرفع والتقدير إما البينة وإما حد . وقوله في الرواية المشهورة « أو حد في ظهرك » قال ابن مالك : حذف منه فاء الجواب وفعل الشرط بعد إلا والتقدير وإلا تحضرها فجزأوك حد في ظهرك ، قال : وحذف مثل هذا لم يذكر النحاة أنه يجوز إلا في الشعر ، لكن يرد عليهم وروده في هذا الحديث الصحيح .

**قوله ( فقال هلال : والذي بعثك بالحق إني لصادق ، ولينزلن الله ما يرى ظهري من الحد ، فنزل جبريل وأنزل عليه : والذين يرمون أزواجهم )** كذا في هذه الرواية أن آيات اللعان نزلت في قصة هلال بن أمية ، وفي حديث سعد الماضي أنها نزلت في عويمر ولفظه « فجاء عويمر فقال : يا رسول الله رجل وجد مع امرأته رجلاً أيقنله فتقتلونه ، أم كيف يصنع ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد أنزل الله فيك وفي صاحبك ، فأمرهما بالملاعنة » وقد اختلف الأئمة في هذا الموضع : فمنهم من رجح أنها نزلت في شأن عويمر ، ومنهم من رجح أنها نزلت في شأن هلال ومنهم من جمع بينهما بأن أول من وقع له ذلك هلال وصادف مجيء عويمر أيضاً فنزلت في شأنهما معاً في وقت واحد . وقد جنح النووي إلى هذا ، وسبقه الخطيب فقال : لعلهما اتفق كونهما جاءا في وقت واحد . ويؤيد التعدد أن القائل في قصة هلال سعد بن عباد كما أخرجه أبو داود والطبري من طريق عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس مثل رواية هشام بن حسان بزيادة في أوله « لما نزلت ﴿ والذين يرمون أزواجهم ﴾ الآية قال سعد بن عباد : لو رأيت لكاعاً قد تفخذها رجل لم يكن لي أن أهيجه حتى آتى بأربعة شهداء ، ما كنت لآتي بهم حتى يفرغ من حاجته ، قال فما لبثوا إلا يسيراً حتى جاء هلال بن أمية » الحديث . وعند الطبري من طريق أيوب عن عكرمة مرسلًا فيه نحوه وزاد « فلم يلبثوا أن جاء ابن عم له فرمى امرأته » الحديث . والقائل في قصة عويمر عاصم بن عدى كما في حديث سهل بن سعد في الباب الذي قبله ، وأخرج الطبري من طريق الشعبي مرسلًا قال « لما نزلت ﴿ والذين يرمون أزواجهم ﴾ الآية قال عاصم بن عدى إن أنا رأيت فتكلمت جلدت ، وإن سكت سكت على غيظ » الحديث ، ولا مانع أن تتعدد القصص ويتحد النزول . وروى البزار من طريق زيد بن تبيع عن حذيفة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر : لو رأيت مع أم رومان رجلاً ما كنت فاعلاً به ؟ قال : كنت فاعلاً به شراً . قال : فأنت يا عمر ؟ قال كنت أقول لعن الله الأبعد ، قال فنزلت » ويحتمل أن النزول سبق بسبب هلال ، فلما جاء عويمر ولم يكن علم بما وقع لهلال أعلمه النبي صلى الله عليه وسلم بالحكم ، ولهذا قال في قصة هلال « فنزل جبريل » وفي قصة عويمر « قد أنزل الله فيك فيؤول قوله قد أنزل الله فيك أى وفيمن كان مثلك » وبهذا أجاب ابن الصباغ في الشامل قال نزلت ، الآية في هلال ، وأما قوله لعويمر « وقد نزل فيك وفي صاحبك » فمعناه ما نزل في قصة هلال ، ويؤيده أن في حديث أنس عند أبي يعلى قال « أول لعان كان في الإسلام أن شريك بن سحماء قذفه هلال بن أمية بامرأته » الحديث وجنح القرطبي إلى تجويز نزول الآية مرتين قال وهذه الاحتمالات وإن بعدت أولى من تغليب الرواية الحفاظ وقد أنكر جماعة ذكر هلال فيمن لاعن قال القرطبي أنكره أبو عبد الله بن أبي صفرة أخو المهلب وقال هو خطأ ، والصحيح أنه عويمر . وسبقه إلى نحو ذلك الطبري . وقال ابن العري : قال الناس هو وهم من هشام بن حسان ، وعليه دار حديث ابن عباس وأنس بذلك . وقال عياض في « المشارق » : كذا جاء من رواية هشام بن



حسان ولم يقله غيره ، وإنما القصة لعويمر العجلاني ، قال ولكن وقع في « المدونة » في حديث العجلاني ذكر شريك . وقال النووي في مهماته : اختلفوا في الملاعن على ثلاثة أقوال عويمر العجلاني ، وهلال بن أمية وعاصم ابن عدى . ثم نقل عن الواحدى أن أظهر هذه الأقوال أنه عويمر . وكلام الجميع متعقب أما قول ابن أبى صفرة فدعوى مجردة ، وكيف يجزم بخطأ حديث ثابت في الصحيحين مع إمكان الجمع ؟ وما نسبه إلى الطبرى لم أره في كلامه : وأما قول ابن العرى إن ذكر هلال دار على هشام بن حسان ، وكذا جزم عياض بأنه لم يقله غيره ، فمردود . لأن هشام بن حسان لم ينفرد به ، فقد وافقه عباد بن منصور كما قدمته ، وكذا جرير بن حازم عن أيوب أخرجه الطبرى وابن مردويه موصولاً قال « لما قذف هلال بن أمية امرأته » وأما قول النووي تبعاً للواحدى وجنوحه إلى الترجيح فمرجوح ، لأن الجمع مع إمكانه أولى من الترجيح . ثم قوله « وقيل عاصم بن عدى » فيه نظر لأنه ليس لعاصم فيه قصة أنه الذى لاعن امرأته ، وإنما الذى وقع من عاصم نظير الذى وقع من سعد بن عباد . ولما روى ابن عبد البر في « التمهيد » طريق جرير بن حازم تعقبه بأن قال : قد رواه القاسم بن محمد عن ابن عباس كما رواه الناس . وهو يوهم أن القاسم سمي الملاعن عويمراً ، والذى في الصحيح « فأتاه رجل من قومه » أى من قوم عاصم ، والنسائي من هذا الوجه « لاعن بين العجلاني وامرأته » والعجلاني هو عويمر

باب قوله تعالى : ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾

[٤٧٤٨] ٤٥٦٣- حدثني مقدم بن محمد بن يحيى قال حدثني عمي القاسم بن يحيى عن عبيد الله وقد سمع منه عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً رمى امرأته فانتفى من ولدها في زمان رسول الله صلى الله عليه ، فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه فتلاعنا كما قال الله ، ثم قضى بالولد للمرأة وفرق بين المتلاعنين . [الحديث ٤٧٤٨- أطرافه في : ٥٣٠٦ ، ٥٣١٣ ، ٥٣١٤ ، ٥٣١٥ ، ٦٧٤٨] .

قوله ( باب قوله والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، حدثنا مقدم ) هو بوزن محمد ، وهو ابن محمد بن يحيى بن عطاء بن مقدم الهلالي المسمى الواسطي ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في التوحيد وكلاهما في المتابعات .

قوله ( حدثني عمي القاسم بن يحيى ) هو ثقة وهو ابن عم أبى بكر بن على المسمى والد محمد شيخ البخارى أيضاً ، وليس للقاسم عند البخارى سوى الحديثين المذكورين .

قوله ( عن عبيد الله وقد سمع منه ) هو كلام البخارى وأشار بذلك إلى حديث غير هذا صرح فيه القاسم ابن يحيى بسماعه من عبد الله بن عمر ، أما هذا الحديث فقد رواه الطبراني عن أبى بكر بن صدقة عن يقدم بن محمد بهذا الإسناد معنعناً .

قوله ( أن رجلاً رمى امرأته فانتفى من ولدها ) سيأتى البحث فيه مفصلاً في كتاب اللعان إن شاء الله تعالى

باب قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ أفاك : كذاب

[٤٧٤٩] ٤٥٦٤ - حدثنا أبو نعيم قال نا سفيان عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة: والذي تولى كبره، قالت: عبد الله بن أبي بن سلول.

**قوله (باب قوله: إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم)** كذا لأبي ذر «وساق غيره» الآية إلى قوله ﴿عذاب عظيم﴾ وهو أولى لأنه اقتصر في الباب على تفسير الذي تولى كبره فقط.

**قوله (أفأك كذاب)** هو تفسير أي عبدة وغيره.

**قوله (حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان)** هو الثوري، وقد صرح به ابن مردويه من وجه آخر عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه، ورواه عبد الرزاق عن معمر مطولاً في جملة حديث الإفك، وقد تقدم في غزوة المريسيع من المغازي من رواية معمر أيضاً وغيره عن الزهري، وفي القصة التي دارت بينه وبين الوليد بن عبد الملك في ذلك قوله عن عائشة «والذي تولى كبره» أي قالت عائشة في تفسير ذلك.

**قوله (قالت عبد الله بن أبي بن سلول)** أي هو عبد الله، وتقدمت ترجمته قريباً في سورة براءة، وهذا هو المعروف في أن المراد بقوله تعالى ﴿والذي تولى كبره منهم له عذاب عظيم﴾ وهو عبد الله بن أبي، وبه تظاهرت الروايات عن عائشة من قصة الإفك المطولة كما في الباب الذي بعد هذا، وسيأتي بعد خمسة أبواب بيان من قال بخلاف ذلك إن شاء الله تعالى.

**ب** ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ إلى: ﴿هُمْ الْكَاذِبُونَ﴾

[٤٧٥٠] ٤٥٦٥ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص الليثي وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن حديث عائشة زوج النبي صلى الله عليه حين قال لها أهل الإفك ما قالوا، فبرأها الله مما قالوا - وكل حديثي طائفة من الحديث، وبعض حديثهم يصدق بعضاً، وإن كان بعضهم أوعى له من بعض - الذي حدثني عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه قالت: كان رسول الله صلى الله عليه إذا أراد أن يخرج أقرع بين أزواجه، فأيتهن خرج سهمها خرج بها رسول الله صلى الله عليه معه. قالت عائشة: ففرع بيننا في غزوة غزاها فخرج سهمي فخرجت مع رسول الله صلى الله عليه بعد ما نزل الحجاب فأنا أحمل في هودجي وأنزل فيه. فسرنا حتى إذا فرغ رسول الله صلى الله عليه من غزوته تلك وقفل ودنونا من المدينة قافلين آذن ليلة بالرحيل، فقممت حين آذنوا بالرحيل فمشيت حتى جاوزت الجيش، فلما قضيت شأني أقبلت إلى رحلي، فإذا عقد لي من جزع أظفار قد انقطع، فالتصمت عقدي وحسني ابتغاؤه. وأقبل الرهط الذين كانوا يرحلون لي فاحتملوا هودجي، فرحلوه على بعيري الذي كنت ركبته وهم يحسبون أنني فيه، وكان النساء إذ ذاك خفافاً لم يثقلهن اللحم إنما يأكلن العلقمة من الطعام فلم يستنكر القوم خفة اليهود حين رفعوه، وكنت جارية حديثة السن، فبعثوا الحمل وساروا، فوجدت عقدي بعد ما استمر الجيش، فجننت منازلهم وليس بها داع ولا مجيب، فأمت منزلي الذي كنت به وظننت أنهم سيفقدوني فيرجعون إلي. فبينما أنا جالسة في منزلي غلبتني عيني فنمت، وكان

صفوان بن المعطل السلمي ثم الذكواني من وراء الجيش فأدلى، فأصبح عند منزلي، فرأى سواد إنسان نائم، فأتاني فعرفني حين رأيته، وكان يراني قبل الحجاب، فاستيقظت باسترجاعه حين عرفني، فخمرت وجهي بجلبابي، ووالله ما يكلمني كلمة ولا سمعت منه كلمة غير استرجاعه، حتى أناخ راحلته فوطئ على يديها فركبتها، فانطلق يقود بي الراحلة حتى أتينا الجيش بعد ما نزلوا موغرين في نحر الظهيرة، فهلك من هلك، وكان الذي تولى الإفك عبد الله بن أبي بن سلول، فقدمنا المدينة، فاشتكت حين قدمت شهراً، والناس يفيضون في قول أصحاب الإفك، لا أشعر بشيء من ذلك، وهو يربني في وجعي أني لا أعرف من رسول الله صلى الله عليه اللطف الذي كنت أرى منه حين اشتكي، إنما يدخل علي رسول الله صلى الله عليه فيسلم ثم يقول: «كيف تيكم»، ثم ينصرف، فذاك الذي يربني ولا أشعر بالشر، حتى خرجت بعد ما نقهت، فخرجت معي أم مسطح قبل المناصع، وهو متبرزنا وكنا لا نخرج إلا ليلاً إلى ليل، وذلك قبل أن نتخذ الكنف قريباً من بيوتنا، وأمرنا أمر العرب الأول في التبرز قبل الغائط، فكنا نتأذى بالكنف أن نتخذها عند بيوتنا. فانطلقت أنا وأم مسطح - وهي بنت أبي رهم بن عبد مناف، أمها بنت صخر بن عامر خالة أبي بكر الصديق، وابنها مسطح بن أثانة - فأقبلت أنا وأم مسطح قبل بيتي قد فرغنا من شأننا، فعثرت أم مسطح في مرطها، فقالت: تعس مسطح. فقلت لها: بنس ما قلت، أتسبين رجلاً شهد بدرًا؟ قالت: أي هنتاه أو لم تسمعي ما قال؟ قلت: وما قال؟ قالت: فأخبرتني بقول أهل الإفك، قالت: فازددت مرضاً على مرضي. قالت: فلما رجعت إلى بيتي ودخل رسول الله صلى الله عليه علي ثم قال: «كيف تيكم؟» فقلت: أتأذن لي أن أتى أبي؟ قالت: وأنا حينئذ أريد أن أستيقن الخبر من قبلهما قالت: فأذن لي رسول الله صلى الله عليه، فجئت أبي، فقلت لأمي: يا أمتاه ما يتحدث الناس؟ قالت: يا بنية هوني عليك، فوالله لقلما كانت امرأة قط وضيئة عند رجل يحبها لها ضرائر إلا كثرن عليها. قالت: فقلت: سبحان الله، أو لقد تحدث الناس بهذا؟ قالت: فبكيت تلك الليلة حتى أصبحت لا يرقأ لي دمع، ولا أكتحل بنوم حتى أصبحت أبكي. فدعا رسول الله صلى الله عليه علي بن أبي طالب وأسماء بن زيد حين استلبث الوحي يستأمرهما في فراق أهله. فأما أسماء بن زيد فأشار على رسول الله صلى الله عليه بالذي يعلم من براءة أهله، وبالذي يعلم لهم في نفسه من الود فقال: يا رسول الله، أهلك، وما نعلم إلا خيراً. وأما علي بن أبي طالب فقال: يا رسول الله، لم يضيق الله عليك والنساء سواها كثير، وإن تسأل الجارية تصدقك. قالت: فدعا رسول الله صلى الله عليه بريرة، فقال: «أي بريرة هل رأيت من شيء يريك؟» قالت بريرة: لا والذي بعثك بالحق، إن رأيت عليها أمراً أغمصه عليها أكثر من أنها جارية حديثة السن تنام عن عجين أهلها فتأتي الداجن فتأكله. فقام رسول الله صلى الله عليه فاستعذر يومئذ من عبد الله بن أبي بن سلول، قالت: فقال رسول الله صلى الله عليه وهو على المنبر: «يا معشر المسلمين، من يعذرني من رجل قد بلغني أذاه في أهل بيتي؟ فوالله ما علمت من أهلي إلا خيراً، ولقد ذكروا رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً وما كان يدخل على أهلي إلا معي» فقام سعد بن معاذ الأنصاري فقال: يا رسول الله، أنا أعذرُك

منه، إن كان من الأوس ضربت عنقه، وإن كان من إخواننا من الخزرج أمرتنا ففعلنا أمرك. قال: فقام سعد بن عبادة - وهو سيد الخزرج، وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً ولكن احتملته الحمية - فقال لسعد: كذبت لعمر الله، لا تقتله ولا تقدر على قتله. فقام أسيد بن حضير - وهو ابن عم سعد - فقال لسعد بن عبادة: كذبت لعمر الله لنقتله، فإنك منافق تجادل عن المنافقين. فتناور الحيان الأوس والخزرج حتى هموا أن يقتتلوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر، فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه يخفضهم حتى سكنوا وسكت. قالت: فمكثت يومي ذلك لا يرقأ لي دمع ولا أكتحل بنوم. قالت: فأصبح أبوأي عندي وقد بكيت ليلتين ويوماً لا أكتحل بنوم ولا يرقأ لي دمع يطئنان أن البكاء فالتق كبدي. قالت: فبينما هما جالسان عندي وأنا أبكي فاستأذنت علي امرأة من الأنصار فأذنت لها، فجلست تبكي معي، قالت: فبينما نحن على ذلك دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم ثم جلس، قالت: ولم يجلس عندي منذ قيل ما قيل قبلها، وقد لبث شهراً لا يوحى إليه في شأني قالت: فتشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه حين جلس ثم قال: «أما بعد، يا عائشة، فإنه بلغني عنك كذا وكذا، فإن كنت بريئة فسيبرؤك الله، وإن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله وتوبي إليه، فإن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب إلى الله تاب الله عليه». قالت: فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالته قلص دمعني حتى ما أحس قطرة، فقلت لأبي: أجب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قال. قال: والله ما أدري ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم. فقلت لأمي: أجيب رسول الله صلى الله عليه وسلم. قالت: ما أدري ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم. قالت: قلت - وأنا جارية حديثة السن لا أقرأ كثيراً من القرآن -: إني والله لقد علمت لقد سمعتم هذا الحديث حتى استقر في أنفسكم وصدقتم به، فلئن قلت لكم: إني بريئة - والله يعلم أني بريئة - لا تصدقونني بذلك، ولئن اعترفت لكم بأمر - والله يعلم أني منه بريئة - لتصدقنني. والله ما أجد لكم مثلاً إلا قول أبي يوسف، قال: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ قالت: ثم تحولت فاضطجعت على فراشي قالت: وأنا حينئذ أعلم أني بريئة وأن الله مبرئي بريئة، ولكن والله ما كنت أظن أن الله منزل في شأني وحيًا يتلى، ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله في أمر يتلى، ولكن كنت أرجو أن يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه في النوم رؤيا يبرئني الله بها. قالت: فوالله ما رام رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ولا خرج أحد من أهل البيت حتى أنزل الله عليه، فأخذه ما كان يأخذه من البرحاء، حتى إنه ليتحدر منه مثل الجمان من العرق وهو في يوم شات من ثقل القول الذي ينزل عليه. قالت: فلما سري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه سري عنه وهو يضحك، فكانت أول كلمة تكلم بها: «يا عائشة، أما الله فقد برأك». قالت أمي: قومي إليه قالت: فقلت: والله لا أقوم إليه، ولا أحمد إلا الله. وأنزل الله ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ...﴾ العشر الآيات كلها. فلما أنزل الله هذا في براءتي قال أبو بكر الصديق وكان ينفق على مسطح بن أثانة لقربته منه وفقره: والله لا أنفق على مسطح شيئاً أبداً بعد الذي قال لعائشة. فأنزل الله: ﴿وَلَا يَأْتِلْ أَوْلُوا الْفُضْلَ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أَوْلِيَ الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ إلى: ﴿رَحِيمٌ﴾ قال أبو بكر: بلى والله، إني أحب أن يغفر الله لي. فرجع

إلى مسطح النفقة التي كان ينفق عليه وقال : والله ما أنزعها منه أبداً . قالت عائشة : فكان رسول الله صلى الله عليه يسأل زينب بنت جحش عن أمري فقال : « يا زينب ، ماذا علمت أو رأيت ؟ » فقالت : يا رسول الله ، أحمي سمعي وبصري ، ما علمت إلا خيراً . قالت : وهي التي كانت تساميني من أزواج النبي صلى الله عليه فعصمها الله بالورع ، وطفقت أختها حمنة تحارب لها ، فهلكت فيمن هلك من أصحاب الإفك .

**قوله ( باب لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً — إلى قوله — الكاذبون )** كذا لأى ذر ، وقد وقع عند غيره سياق آيتين غير متواليتين : الأولى قوله ﴿ ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا — إلى قوله — عظيم ﴾ والأخرى قوله ﴿ لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء — إلى قوله — الكاذبون ﴾ واقتصر النسفى على الآية الأخيرة . ثم ساق المصنف حديث الإفك بطوله من طريق الليث عن يونس بن يزيد عن الزهرى عن مشايخه الأربعة ، وقد ساق بطوله أيضاً فى الشهادات من طريق فليح بن سليمان ، وفى المغازى من طريق صالح بن كيسان كلاهما عن الزهرى وأورده فى مواضع أخرى باختصار فأول ما أخرجه فى الجهاد ثم فى الشهادات ثم فى التفسير ثم فى الأيمان والنذور ثم فى التوحيد وعلقه فى الشهادات باختصار أيضاً من رواية الليث أيضاً ، وأخرجه فى التفسير والأيمان والنذور والاعتصام من طريق صالح بن كيسان باختصار فى هذه المواضع أيضاً ، وأخرج طرفاً منه معلقاً فى المغازى من طريق النعمان بن راشد عن الزهرى ، ومن طريق معمر عن الزهرى طرفاً آخر . وأخرجه مسلم من رواية عبد الله بن المبارك عن يونس ، ومن رواية عبد الرزاق عن معمر كلاهما عن الزهرى ساقه على لفظ معمر ثم ساقه من طريق فليح وصالح بإسنادهما قال .. مثله ، غير أنه بين الاختلاف فى « احتملته الحمية » أو « اجتعلته » وفى « موغرين » كما سأتى . وذكر فى رواية صالح زيادة كما سأنبه عليها . وأخرجه النسائى فى عشرة النساء من طريق صالح ، وأخرجه فى التفسير من طريق محمد بن ثور عن معمر لكنه اقتصر على نحو نصف أوله ثم قال : وساق الحديث وأخرج من طريق ابن وهب عن يونس وذكر آخر كلاهما عن الزهرى بسنده « ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً وأسامة يستشيرهما إلى قوله — فتأتى الداجن فتأكله » أخرجه فى القضاء وأخرج أبو داود من طريق ابن وهب عن يونس طرفاً منه فى السنة ، وهو قول عائشة « ولشأتى فى نفسى كان أحقر من أن يتكلم الله فى بوحى يتلى » وذكره الترمذى عن يونس ومعمر وغيرهما عن الزهرى معلقاً عقب رواية هشام بن عروة عن أبيه ، فهذه جميع طرقه فى هذه الكتب . وقد جاء عن الزهرى من غير رواية هؤلاء ، فأخرجه أبو عوانة فى صحيحه والطبرانى من رواية يحيى بن سعيد الأنصارى وعبيد الله بن عمر العمرى وإسحق بن راشد وعطاء الخراسانى وعقيل وابن جريج . وأخرجه أبو عوانة أيضاً من رواية محمد بن إسحق وبكر بن وائل ومعاوية بن يحيى وحيد الأعرج ، وعند أى داود طرف من رواية حميد هذا ، والطبرانى أيضاً من رواية زياد بن سعد وابن أبى عتيق وصالح بن أبى الأخضر وأفلح بن عبد الله بن المغيرة وإسماعيل بن رافع ويعقوب بن عطاء ، وأخرجه ابن مردويه من رواية ابن عيينة وعبد الرحمن بن إسحق كلهم وعدتهم ثمانية عشر نفساً عن الزهرى ، منهم من طوله ومنهم من اختصره ، وأكثرهم يقدم عزوة على سعيد وبعد سعيد علقمة ويختم بعبيد الله ، وقدم معمر ويونس من رواية ابن وهب عنه ، وعقيل وابن إسحق فى رواية معاوية وزيد وأفلح وإسماعيل ويعقوب وسعيد بن المسيب على عزوة ، وقدم ابن وهب علقمة على عبيد الله ، وقدم ابن إسحق فى رواية علقمة وثنى بسعيد وثلاث بعروة وآخر عبيد الله ، وقدم عطاء الخراسانى عبيد الله على عزوة فى رواية وحذف من أخرى سعيداً ، وكذا قدم

صالح بن أبي الأخضر عبيد الله لكن ثنى بأبي سلمة بن عبد الرحمن بدل سعيد وثلاث بعلقمة وختم بعروة ، واقتصر بكر على سعيد .

قوله ( وكل حدثني طائفة من الحديث ) أى بعضه هو معقول الزهري كما في رواية فليح « قال الزهري الخ » وفي رواية ابن إسحق « قال الزهري كل حدثني بعض هذا الحديث وقد جمعت لك كل الذي حدثوني » ولما ضم ابن إسحق إلى رواية الزهري عن الأربعة روايته هو عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة وعن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه كلاهما عن عائشة قال دخل حديث هؤلاء جميعاً يحدث بعضهم ما لم يحدث صاحبه وكل كان ثقة فكل حدث عنها ما سمع قال : فذكره . قال عياض : انتقدوا على الزهري ما صنعه من روايته لهذا الحديث ملفقاً عن هؤلاء الأربعة وقالوا : كان ينبغي له أن يفرد حديث كل واحد منهم عن الآخر انتهى . وقد تتبع طرقه فوجدته من رواية عروة على انفراده ، ومن رواية علقمة بن وقاص على انفراده ، وفي سياق كل منهما مخالفات ونقص وبعض زيادة لما في سياق الزهري عن الأربعة ، فأما رواية عروة فأخرجها المصنف في الشهادات من رواية فليح بن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عقب رواية فليح عن الزهري قال : مثله ، ولم يسق لفظهم ، وبينهما تفاوت كبير ، فكأن فليحاً تجاوز في قوله « مثله » وقد علقها المصنف كما سيأتي قريباً لأبي أسامة عن هشام ابن عروة عن أبيه بتامه ، ووصلها مسلم لأبي أسامة إلا أنه لم يسقه بتامه ، ووصله أحمد وأبو بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة بتامه ، وكذا أخرجه الترمذي والطبري والإسماعيلي من رواية أبي أسامة ، وأخرجه أبو عوانة والطبراني من رواية حماد بن سلمة وأبي أويس وأبي عوانة وابن مردويه من رواية يونس بن بكير ، والدارقطني في « الغرائب » من رواية مالك ، وأبو عوانة من رواية علي بن مسهر وسعيد بن أبي هلال ، ووصلها المصنف باختصار في الاعتصام من رواية يحيى بن أبي زكريا كلهم عن هشام بن عروة مطولاً ومختصراً . وأما رواية علقمة ابن وقاص فوصلها الطبري والطبراني من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عنه ، وأما رواية سعيد بن المسيب وعبيد الله فلم أجدهما إلا من رواية الزهري عنهما ، وقد رواه عن عائشة غير هؤلاء الأربعة فأخرجها المصنف في الشهادات من رواية عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة ولم يسق لفظها ، وقد ساقه أبو عوانة في صحيحه والطبراني من طريق أبي أويس وأبو عوانة والطبري أيضاً من طريق محمد بن إسحق كلاهما عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عنها ، وأخرجه أبو عوانة أيضاً من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة ، والمصنف من رواية القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة إلا أنه لم يسق لفظه أخرجه في الشهادات ، وكذا رواية عمرة عقب رواية فليح عن الزهري ، وأخرجه أبو عوانة والطبراني من طريق الأسود بن يزيد وعباد بن عبد الله بن الزبير ومقسم مولى ابن عباس ثلاثتهم عن عائشة . وقد روى هذا الحديث من الصحابة غير عائشة جماعة : منهم عبد الله بن الزبير وحديثه أيضاً عقب رواية فليح عند المصنف في الشهادات ولم يسق لفظه ، وأم رومان قد تقدم حديثها في قصة يوسف وفي المغازي ، ويأتي باختصار قريباً ، وابن عباس وابن عمر وحديثهما عند الطبراني وابن مردويه ، وأبو هريرة وحديثه عند البزار ، وأبو اليسر وحديثه باختصار عند ابن مردويه ، فجميع من رواه من الصحابة غير عائشة ستة ، ومن التابعين عن عائشة عشرة ، وأورده ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير مرسلًا بإسناد واه ؛ وأورده الحاكم في « الإكليل » من رواية مقاتل بن حيان وهو بالمهملة والتحتانية مرسلًا أيضاً ، وسأذكر في أثناء شرح هذا الحديث ما في رواية هؤلاء من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى .

قوله ( وبعض حديثهم يصدق بعضاً ) كأنه مقلوب ، والمقام يقتضي أن يقول حديث بعضهم يصدق

بعضاً ، ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد أن بعض حديث كل منهم يدل على صدق الراوى فى بقية حديثه لحسن سياقه وجودة حفظه .

**قوله ( وإن كان بعضهم أوعى له من بعض )** هو إشارة إلى أن بعض هؤلاء الأربعة أميز فى سياق الحديث من بعض من جهة حفظ أكثره ، لا أن بعضهم أضبط من بعض مطلقاً ، ولهذا قال « أوعى له » أى للحديث المذكور خاصة ، زاد فى رواية فليح « وأثبت اقتصاصاً — أى سياقاً — وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذى حدثنى عن عائشة أى القدر الذى حدثنى به — ليطابق قوله ، وكل حدثنى طائفة من الحديث » وحاصله أن جميع الحديث عن مجموعهم لا أن مجموعه عن كل واحد منهم . ووقع فى رواية أفلح « وبعض القوم أحسن سياقاً » وأما قوله فى رواية الباب الذى حدثنى عروة عن عائشة فهكذا فى رواية الليث عن يونس ، وأما رواية ابن المبارك وابن وهب وعبد الله التميمى فلم يقل واحد منهم عن يونس الذى حدثنى عروة وإنما قالوا عن عائشة ، فاقترضت رواية الليث أن سياق الحديث عن عروة ، ويحتمل أن يكون المراد أول شىء منه ، ويؤيده أنه تقدم فى الهبة وفى الشهادات من طريق يونس عن الزهرى عن عروة وحده عن عائشة أول هذا الحديث وهو القرعة عند إرادة السفر ، وكذلك أفردا أبو داود والنسائى من طريق يونس ، وكذا يحيى بن يمان عن معمر عن الزهرى عن عروة عند ابن ماجه ، والاحتمال الأول أولى لما ثبت أن الرواة اختلفوا فى تقديم بعض شيوخ الزهرى على بعض ، فلو كان الاحتمال الثانى متعيناً لامتنع تقديم غير عروة على عروة ولأشعر أيضاً أن الباقيين لم يرووا عن عائشة قصة القرعة ، وليس كذلك فقد أخرج النسائى قصة القرعة خاصة من طريق محمد بن على بن شافع عن الزهرى عن عبيد الله ابن عبد الله وحده عن عائشة ، وستأتى القصة من رواية هشام بن عروة وحده ، وفى سياقه مخالفة كثيرة للسياق الذى هنا للزهرى عن عروة ، وهو مما يتأيد به الاحتمال الأول . والله أعلم .

**قوله ( عروة عن عائشة أن عائشة رضى الله عنها زوج النبى صلى الله عليه وسلم قالت )** ليس المراد أن عائشة تروى عن نفسها ، بل معنى قوله « عن عائشة » أى عن حديث عائشة فى قصة الإفك . ثم : شرع يحدث عن عائشة فقال « إن عائشة قالت » ووقع فى رواية فليح « زعموا أن عائشة قالت » والزعم قد يقع موضع القول وإن لم يكن فيه تردد ، لكن لعل السر فيه أن جميع مشايخ الزهرى لم يصرحوا له بذلك ، كذا أشار إليه الكرماني .

**قوله ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يخرج )** زاد معمر « سَفَرًا » أى إلى سفر ، فهو منصوب بنزع الخافض أو ضمن يخرج معنى ينشئ فيكون سفرًا نصباً على المفعولية ، وفى رواية فليح وصالح بن كيسان كان إذا أراد سفرًا .

**قوله ( أقرع بين أزواجه )** فيه مشروعية القرعة والرد على من منع منها ، وقد تقدم التعريف بها وحكمها فى أواخر كتاب الشهادات فى « باب القرعة فى المشكلات » .

**قوله ( فأيتن )** وقع فى رواية الأصيلى من طريق فليح « فأيتن » بغير مثناة والأولى أولى .

**قوله ( فى غزوة غزاها )** هى غزوة بنى المصطلق ، وصرح بذلك محمد بن إسحق فى روايته ، وكذا أفلح بن عبد الله عند الطبرانى ، وعنده فى رواية أبى أويس « فخرج سهم عائشة فى غزوة بنى المصطلق من خراعة » وعند

اليزار من حديث أنى هريرة « فأصاب عائشة القرعة فى غزوة بنى المصطلق » وفى رواية بكر بن وائل عند أنى عوانة ما يشعر بأن تسمية الغزوة فى حديث عائشة مدرج فى الخير .

**قوله ( فخرج سهمى )** هذا يشعر بأنها كانت فى تلك الغزوة وحدها ، لكن عند الواقدى من طريق عباد بن عبد الله عنها أنها خرجت معه فى تلك الغزوة أيضاً أم سلمة ، وكذا فى حديث ابن عمر ، وهو ضعيف ، ولم يقع لأم سلمة فى تلك الغزوة ذكر ، ورواية ابن إسحق من رواية عباد ظاهرة فى تفرد عائشة بذلك ولفظه « فخرج سهمى عليهن ، فخرج فى معه » .

**قوله ( بعد ما نزل الحجاب )** أى بعد ما نزل الأمر بالحجاب والمراد حجاب النساء عن رؤية الرجال لهن ، ولكن قبل ذلك لا يمنعن ، وهذا قائله كالتوطئة للسبب فى كونها كانت مستترة فى الهودج حتى أفضل ذلك إلى تحميله وهى ليست فيه وهم يظنون أنها فيه ، بخلاف ما كان قبل الحجاب ، فعلى النساء حينئذ كن يركبن ظهور الرواحل بغير هودج ، أو يركبن الهودج غير مستترات ، فما كان يقع لها الذى يقع ، بل كان يعرف الذى كان يخدم بغيرها إن كانت ركبت أم لا .

**قوله ( فأنا أحمل فى هودجى وأنزل فيه )** فى رواية ابن إسحق « فكنت إذا رحلوا بغيرى جلست فى هودجى ثم يأخذون بأسفل الهودج فيضعونه على ظهر البعير . والهودج بفتح الهاء والدال بينهما واو ساكنة وآخره جيم : يحمل له قبة تستر بالثياب ونحوه ، يوضع على ظهر البعير يركب عليه النساء ليكون أستر لهن . ووقع فى رواية أنى أويس بلفظ « المحفة » .

**قوله ( فسرنا حتى إذا فرغ )** كذا اقتضت القصة ، لأن مراد سياق قصة الإفك خاصة وإنما ذكرت ما ذكرت ذلك كالتوطئة لما أرادت اختصاصه ، ويحتمل أن تكون ذكرت جميع ذلك فاختصره الراوى للغرض المذكور ، ويؤيده أنه قد جاء عنها فى قصة غزوة بنى المصطلق أحاديث غير هذا ، ويؤيد الأول أن فى رواية الواقدى عن عباد « قلت لعائشة : يا أمتاه حديثنا عن قصة الإفك ، قالت : نعم » وعنده « فخرجنا » فغنم الله أمواله وأنفسهم ورجعنا .

**قوله ( وقفل )** بقاف وفاء أى رجع من غزوته .

**قوله ( ودنونا من المدينة قافلين )** أى راجعين ، أى أن قصتها وقعت حال رجوعهم من الغزوة قرب دخولهم المدينة .

**قوله ( آذن )** بالمد والتخفيف وبغير مد والتشديد كلاهما بمعنى أعلم بالرحيل ، وفى رواية ابن إسحق « فنزل منزلاً فبات به بعض الليل ثم آذن بالرحيل » .

**قوله ( بالرحيل )** فى رواية بعضهم « الرحيل » بغير موحدة وبالنصب ، وكأنه حكاية قولهم « الرحيل » بالنصب على الإغراء .

**قوله ( فمشيت حتى جاوزت الجيش )** أى لتقضى حاجتها منفردة .

**قوله ( فلما قضيت شأنى )** الذى توجهت بسببه ، ووقع فى حديث ابن عمر خلاف ما فى الصحيح ، وأن سبب توجهها لقضاء حاجتها أن رحل أم سلمة مال فأناخوا بغيرها ليصلحوا رحلها قالت عائشة « فقلت إلى أن



يصلحوا رحلها قضيت حاجتي ، فتوجهت ولم يعلموا بى فقضيت حاجتى ، فانقطعت قلادتى فأقمت فى جمعها ونظامها ، وبعث القوم إبلهم ومضوا ولم يعلموا بنزولى . وهذا شاذ منكر .

**قوله ( عقد )** بكسر العين قلادة تعلق فى العنق للترزين بها .

**قوله ( من جزع )** بفتح الجيم وسكون الزاى بعدها مهملة : خرز معروف فى سواده بياض كالعروق ، قال ابن القطاع : هو واحد لا جمع له ، وقال ابن سيده : هو واحد جزعة وهو بالفتح ، فأما الجزع بالكسر فهو جانب الوادى ، ونقل كراع أن جانب الوادى بالكسر فقط وأن الآخر يقال بالفتح وبالكسر ، وأغرب ابن التين فحكى فيه الضم ، قال التيفاشى : يوجد فى معادن العقيق ومنه ما يؤتى به من الصين ، قال : وليس فى الحجارة أصلب جسماً منه ، ويزداد حسنه إذا طبخ بالزيت لكنهم لا يتمنون بلبسه ويقولون : من تقلده كثرت همومه ورأى منامات رديئة ، وإذا علق على طفل سال لعابه . ومن منافعه إذا أمر على شعر المطلقة سهلت ولادتها .

**قوله ( جزع أظفار )** كذا فى هذه الرواية أظفار بزيادة ألف ، وكذا فى رواية فليح ، لكن فى رواية الكشميهنى من طريقه « ظفار » وكذا فى رواية معمر وصالح . وقال ابن بطال : الرواية « أظفار » بألف ، وأهل اللغة لا يعرفونه بألف ويقولون « ظفار » قال ابن قتيبة : جزع ظفارى . وقال القرطبى : وقع فى بعض روايات مسلم « أظفار » وهى خطأ . قلت لكنها فى أكثر روايات أصحاب الزهرى ، حتى إن فى رواية صالح بن أبى الأخضر عند الطبرانى « جزع الأظفار » فأما ظفار بفتح الظاء المعجمة ثم فاء بعدها راء مبنية على الكسر فهى مدينة باليمن وقيل جبل وقيل سميت به المدينة وهى أقصى اليمن إلى جهة الهند ، وفى المثل « من دخل ظفار حمر » أى تكلم بالحميرية ، لأن أهلها كانوا من حمير وإن ثبتت الرواية أن جزع أظفار فلعل عقدها كان من الظفر أحد أنواع القسط وهو طيب الرائحة يتبخر به ، فلعله عمل مثل الخرز فأطلقت عليه جزعاً تشبيهاً به ونظمته قلادة إما لحسن لونه أو لطيب ريحه ، وقد حكى ابن التين أن قيمته كانت اثنى عشر درهماً ، وهذا يؤيد أنه ليس جزعاً ظفاريًا إذ لو كان كذلك لكانت قيمته أكثر من ذلك . ووقع فى رواية الواقدى « فكان فى عنقى عقد من جزع ظفار كانت أُمى أدخلتنى به على رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( فلما قضيت شأنى )** أى فرغت من قضاء حاجتى ( أقبلت إلى رحلى ) أى رجعت إلى المكان الذى كانت نازلة فيه .

**قوله ( فإذا عقد لى )** فى رواية فليح « فلمست صدرى فإذا عقدى » .

**قوله ( قد انقطع )** فى رواية ابن إسحق « قد انسل من عنقى وأنا لا أدرى » .

**قوله ( فالتمت عقدى )** فى رواية فليح « فرجعت فالتمت وحسنى ابتغاؤه » أى طلبه ، فى رواية ابن إسحق « فرجعت عودى على بدنى إلى المكان الذى ذهبت إليه » وفى رواية الواقدى « وكنت أظن أن القوم لو لبثوا شهرا لم يبعثوا بغيرى حتى أكون فى هودجى » .

**قوله ( وأقبل الرهط )** هو عدد من ثلاثة إلى عشرة وقيل غير ذلك كما تقدم فى أول الكتاب فى حديث أبى سفيان الطويل . ولم أعرف منهم هنا أحداً إلا أن فى رواية الواقدى أن أحدهم أبو موهوبة مولى رسول الله صلى

الله عليه وسلم ، وهو أبو مويهبة الذي روى عنه عبد الله بن عمرو بن العاص حديثاً في مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ووفاته أخرجه أحمد وغيره ، قال البلاذري : شهد أبو مويهبة غزوة المريسيع ، وكان يخدم بعير عائشة ، وكان من مولدى بنى مزينة . وكأنه في الأصل أبو موهوبة ويصغر فيقال أبو مويهبة .

**قوله ( يرحلون )** بفتح أوله والتخفيف ، رحلت البعير إذا شددت عليه الرحل . ووقع في رواية أبى ذر وهنا بالتشديد في هذا وفي « فرجلوه » .

**قوله ( لى )** في رواية معمر « لى » وحكى النووى عن أكثر نسخ صحيح مسلم « يرحلون لى » قال وهو أجود ، وقال غيره بالباء أجود لأن المراد وضعها وهى في الهودج فشبهت الهودج الذي هى فيه بالرحل الذى يوضع على البعير .

**قوله ( فرجلوه )** أى وضعوه ، وفيه تجوز وإنما الرحل هو الذى يوضع على ظهر البعير ثم يوضع الهودج فوقه .

**قوله ( وكان النساء إذ ذاك خفافاً )** قالت هذا كالتفسير لقولها « وهم يحسبون أنى فيه » .

**قوله ( لم يثقلهن اللحم )** في رواية فليح « لم يثقلهن ولم يغشهن اللحم » قال ابن أبى جمره : ليس هذا تكراراً لأن كل سمين ثقيل من غير عكس ، لأن الهزيل قد يمتلئ بطنه طعاماً فيقل بدنه ، فأشارت إلى أن المعنيين لم يكونا في نساء ذلك الزمان . وقال الخطاى : معنى قولها « لم يغشهن » أى لم يكثر عليهن فيركب بعضه بعضاً ، وفي رواية معمر « لم يهبلهن » وضبطه ابن الخشاب فيما حكاه ابن الجوزى بفتح أوله وسكون الهاء وكسر الموحدة ، ومثله القرطبى لكن قال : وضم الموحدة ، قال : لأن ماضيه بفتحيتين مخففاً ، وقال النووى : المشهور في ضبطه بضم أوله وفتح الهاء وتشديد الموحدة ، ويفتح أوله وثالثه أيضاً ، وبضم أوله وكسر ثالثه من الرباعى ، يقال هبله اللحم وأهبله إذا أثقله ، وأصبح فلان مهبلأ أى كثير اللحم أو ورم الوجه . قلت : وفي رواية ابن جرير « لم يهبلهن اللحم » وحكى القرطبى أنها في رواية لابن الحذاء في مسلم أيضاً ، وأشار إليها ابن الجوزى وقال : المهبل الكثير اللحم الثقيل الحركة من السمن ، وفلان مهبل أى مهيج كأن به ورماً .

**قوله ( إنما يأكلن )** كذا للأكثر ، وفي رواية الكشميهنى هنا « إنما نأكل » بالنون أوله وباللام فقط .

**قوله ( العلقه )** بضم العين المهملة وسكون اللام ثم قاف أى القليل ، قال القرطبى : كأن المراد الشيء القليل الذى يسكن الرمق ، كذا قال . وقد قال الخليل : العلقه ما فيه بلغه من الطعام إلى وقت الغداء ، حكاه ابن بطال قال : وأصلها شجر يبقى في الشتاء يتبلغ به الإبل حتى يدخل زمن الربيع .

**قوله ( فلم يستكر القوم خفة الهودج )** وقع في رواية فليح ومعمر « ثقل الهودج » والأول أوضح لأن مرادها إقامة عذرهم في تحميل هودجها وهى ليست فيه فكأنها تقول : كأنها خفة جسمها بحيث إن الذين يحملون هودجها لا فرق عندهم بين وجودها فيه وعدمها ، ولهذا أردفت ذلك بقولها « وكنت جارية حديثة السن ، أى أنها مع نخافتها صغيرة السن فذلك أبلغ في خفتها ، وقد وجهت الرواية الأخرى بأن المراد لم يستنكروا الثقل الذى اعتادوه ، لأن ثقله في الأصل إنما هو بمركب الهودج منه من خشب وحيال وستور وغير ذلك ، وأما هى فلشدة نخافتها كان لا يظهر بوجودها فيه زيادة ثقل ، والحاصل أن الثقل والخفة من الأمور الإضافية فيتفاوتان بالنسبة ،

ويستفاد من ذلك أيضاً أن الذين كانوا يرحلون بعيرها كانوا في غاية الأدب معها والمبالغة في ترك التنقيب عما في الهودج بحيث إنها لم تكن فيه وهم يظنون أنها فيه ، وكأنهم جوزوا أنها نائمة .

**قوله ( وكنت جارية حديثة السن )** هو كما قالت ، لأنها أدخلت على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة في شوال ولها تسع سنين ، وأكثر ما قيل في المريسيع كما سيأتي أنها عند ابن إسحق كانت في شعبان سنة ست فتكون لم تكمل خمس عشرة ، فإن كانت المريسيع قبل ذلك فتكون أصغر من ذلك ، وقد أشرت إلى فائدة ذكرها ذلك قبل ، ويحتمل أن تكون أشارت بذلك إلى بيان عذرها فيما فعلته من الحرص على العقد الذي انقطع ، ومن استقلالها بالتفتيش عليه في تلك الحال وترك إعلام أهلها بذلك وذلك لصغر سنها وعدم تجاربها للأمر بخلاف ما لو كانت ليست صغيرة لكانت تتفطن لعاقبة ذلك . وقد وقع لها بعد ذلك في ضياع العقد أيضاً أنها أعلمت النبي صلى الله عليه وسلم بأمره فأقام بالناس على غير ماء حتى وجدته ونزلت آية التيمم بسبب ذلك ، فظهر تفاوت حال من جرب الشيء ومن لم يجربه ، وقد تقدم إيضاحه في كتاب التيمم .

**قوله ( فبعثوا الجمل )** أى أثاروه .

**قوله ( بعد ما استمر الجيش )** أى ذهب ماضياً ، وهو استفعل من مر .

**قوله ( فجئت منازلهم وليس بها داع ولا مجيب )** في رواية فليح « وليس فيها أحد » فإن قيل لم لم تستصحب عائشة معها غيرها فكان أدعى لأنها مما يقع للمنفرد ولكانت لما تأخرت للبحث عن العقد ترسل من رافقها لينتظروها إن أرادوا الرحيل ؟ والجواب أن هذا من جملة ما يستفاد من قوله حديثه السن ، لأنها لم يقع لها تجربة مثل ذلك ، وقد صارت بعد ذلك إذا خرجت لحاجتها تستصحب كما سيأتي في قصتها مع أم مسطح ، وقوله فأمرت منزل بالتخفيف أى قصدت ، وفي رواية أى ذر هنا بتشديد الميم الأولى ، قال الداودي : ومنه قوله تعالى ﴿ ولا آمين البيت الحرام ﴾ قال ابن التين : هذا على أنه بالتخفيف انتهى . في رواية صالح بن كيسان « فتيمنت »

**قوله ( وظننت أنهم سيفقدوني )** في رواية فليح « سيفقدوني » بنون واحدة ، فإما أن تكون حذف تخفيفاً أو هي مثقلة .

**قوله ( فيرجعون إلى )** وقع في رواية معمر « فيرجعوا » بغير نون وكأنه على لغة من يحذفها مطلقاً ، قال عياض : الظن هنا بمعنى العلم ، وتعقب باحتمال أن يكون على بابه ، فإنهم أقاموا إلى وقت الظهر ولم يرجع أحد منهم إلى المنزل الذي كانت به ولا نقل أن أحداً لاقاها في الطريق ، لكن يحتمل أن يكونوا استمروا في السير إلى قرب الظهر ، فلما نزلوا إلى أن يشتغلوا بحط رحالهم وربط رواحلهم واستصحبوا حالهم في ظنهم أنها في هودجها لم يفتقدوها إلى أن وصلت على قرب ، ولو فقدوها لرجعوا كما ظنته . وقد وقع في رواية ابن إسحق « وعرفت أن لو افتقدوني لرجعوا إلى » وهذا ظاهر في أنها لم تتبعهم ، ووقع في حديث ابن عمر خلاف ذلك فإن فيه « فجئت فاتبعتهم حتى أعيت ، فقممت على بعض الطريق فمر بي الطريق صفوان » وهذا السياق ليس بصحيح لمخالفته لما في الصحيح وأنها أقامت في منزلها إلى أن أصبحت ، وكأنه تعارض عندها أن تتبعهم فلا تأمن أن يختلف عليها الطرق فتهلك قبل أن تدركهم ، ولا سيما وقد كانت في الليل ، أو تقيم في منزلها لعلهم إذا فقدوها عادوا إلى

مكانها الذى فارقوها فيه ، وهكذا ينبغي لمن فقد شيئاً أن يرجع بفكره القهقرى إلى الحد الذى يتحقق وجوده . ثم يأخذ من هناك فى التنقيب عليه . وأرادت بمن يفقدها من هو منها بسبب كزوجها أو أبيها ، والغالب الأول لأنه من شأنه صلى الله عليه وسلم أن يساير بغيرها ويتحدث معها فكأن ذلك لم يتفق فى تلك الليلة ، ولما لم يتفق ما توقعته من رجوعهم إليها ساق الله إليها من حملها بغير حول منها ولا قوة .

**قوله ( فبينما أنا جالسة فى منزلى غلبتنى عينى فنمت )** ، يحتمل أن يكون سبب النوم شدة الغم الذى حصل لها فى تلك الحالة ، ومن شأن الغم — وهو وقوع ما يكره — غلبة النوم ، بخلاف الهم وهو توقع ما يكره فإنه يقتضى السهر ، أو لما وقع من برد السحر لها مع رطوبة بدنها وصغر سنها . وعند ابن إسحق « فتلففت بجلبائى ثم اضطجعت فى مكائى » أو أن الله سبحانه وتعالى لطف بها فألقى عليها النوم لتسترى من وحشة الانفراد فى البرية بالليل .

**قوله ( وكان صفوان بن المعطل )** بفتح الطاء المهملة المشددة ( السلمى ) بضم المهملة ( ثم الذكوانى ) منسوب إلى ذكوان بن ثعلبة بن بهثة — بضم الموحدة وسكون الهاء بعدها مثثة — ابن سليم ، وذكوان بطن من بنى سليم ، وكان صحابياً فاضلاً أول مشاهدة عند الواقدي الخندق وعند ابن الكلبي المريسيع ، وسيأتى فى أثناء شرح هذا الحديث ما يدل على تقدم إسلامه ، ويأتى أيضاً بعد خمسة أبواب قول عائشة أنه قتل شهيداً فى سبيل الله ، ومرادها أنه قتل بعد ذلك لا أنه فى تلك الأيام . وقد ذكر ابن إسحق أنه استشهد فى غزاة أرمينية فى خلافة عمر سنة تسع عشرة ، وقيل بل عاش إلى سنة أربع وخمسين فاستشهد بأرض الروم فى خلافة معاوية .

**قوله ( من وراء الجيش )** فى رواية معمر « قد عرس من وراء الجيش » وعرس بمهمات مشدداً أى نزل ، قال أبو زيد التعريس النزول فى السفر فى أى وقت كان ، وقال غيره أصله النزول من آخر الليل فى السفر للراحة . ووقع فى حديث ابن عمر بيان سبب تأخر صفوان ولفظه « سأل النبى صلى الله عليه وسلم أن يجعله على السبابة فكان إذا رحل الناس قام يصلى ثم اتبعهم فمن سقط له شيء أتاه به » وفى حديث أبى هريرة « وكان صفوان يتخلف عن الناس فيصيب القدح والجواب والإداة » وفى مرسل مقاتل بن حيان « فيحلمه فيقدم به فيعرفه فى أصحابه » وكذا فى مرسل سعيد بن جبير نحوه .

**قوله ( فأدلى فأصبح عند منزلى )** أدلى بسكون الدال فى روايتنا وهو كادلى بتشديدها ، وقيل بالسكون سار من أوله وبالتشديد سار من آخره ، وعلى هذا فيكون الذى هنا بالتشديد لأنه كان فى آخر الليل ، وكأنه تأخر فى مكانه حتى قرب الصبح فركب ليظهر له ما يسقط من الجيش مما يخفيه الليل ، ويحتمل أن يكون سبب تأخيره ما جرت به عادته من غلبة النوم عليه ، ففى سنن أبى داود والبخارى وابن سعد وصحيح بن حبان والحاكم من طريق الأعمش عن أبى صالح عن أبى سعيد « أن امرأة صفوان بن المعطل جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إن زوجى يضربنى إذا صليت ، ويفطرنى إذا صمت ، ولا يصلى صلاة الفجر حتى تطلع الشمس . قال وصفوان عنده ، فسأله فقال : أما قولها يضربنى إذا صليت فإنها تقرأ سورتي وقد نهيتها عنها ، وأما قولها يفطرنى إذا صمت فأنا رجل شاب لا أصبر وأما قولها إنى لا أصلى حتى تطلع الشمس فأنا أهل بيت أقدر عرف لنا ذلك فلا نستيقظ حتى تطلع الشمس » الحديث قال البخارى : هذا الحديث كلامه منكر ، ولعل الأعمش أخذه من غير ثقة فدلسه فصار ظاهر سنده الصحة ، وليس للحديث عندى أصل انتهى . وما أعلاه به

ليس بقادح ، لأن ابن سعد صرح في روايته بالتحديث بين الأعمش وأبي صالح ، وأما رجاله فرجال الصحيح ، ولما أخرجه أبو داود قال بعده : رواه حماد بن سلمة عن حميد عن ثابت عن أبي المتوكل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذه متابعة جيدة تؤذن بأن للحديث أصلاً ، وغفل من جعل هذه الطريقة الثانية علة للطريق الأولى . وأما استنكار البزار ما وقع في متنه فمراده أنه مخالف للحديث الآتي قريباً من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في قصة الإفك قالت : فبلغ الأمر ذلك الرجل فقال : سبحان الله ، والله ما كشفت كنف أنثى قط ، أى ما جامعها ، والكنف بفتح الحين الثوب الساتر ، ومنه قولهم أنت في كنف الله أى في ستره ، والجمع بينه وبين حديث أبي سعيد على ما ذكر القرطبي أن مراده بقوله ما كشفت كنف أنثى قط أبيضنا ، قلت : وفيه نظر لأن في رواية سعيد بن أبي هلال عن هشام بن عروة في قصة الإفك « إن الرجل الذى قيل فيه ما قيل لما بلغه الحديث قال : والله ما أصبت امرأة قط حلالاً ولا حراماً » وفي حديث ابن عباس عند الطبرانى « وكان لا يقرب النساء » فالذى يظهر أن مراده بالنفى المذكور ما قبل هذه القصة ، ولا مانع أن يتزوج بعد ذلك . فهذا الجمع لا اعتراض عليه إلا بما جاء عن ابن إسحق أنه كان حصوراً ، لكنه لم يثبت فلا يعارض الحديث الصحيح . ونقل القرطبي أنه هو الذى جاءت امرأته تشكوه ومعها ابنان لها منه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لهما « أشبه به من الغراب بالغراب » ولم أقف على مستند القرطبي في ذلك ، وسيأتى هذا الحديث في كتاب النكاح ، وأبين هناك أن المقول فيه ذلك غير صفوان ، وهو المعتمد إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فرأى سواد إنسان نائم )** السواد بلفظ ضد البياض يطلق على الشخص أى شخص كان ، فكأنها قالت رأى شخص آدمى ، لكن لا يظهر أهو رجل أو امرأة .

**قوله ( فعرفنى حين رآنى )** هذا يشعر بأن وجهها انكشف لما نامت لأنه تقدم أنها تغطت بجلبابها ونامت ، فلما انتهت باسترجاع صفوان بادرت إلى تغطية وجهها .

**قوله ( وكان يراى قبل الحجاب )** أى قبل نزول آية الحجاب ، وهذا يدل على قدم إسلام صفوان ، فإن الحجاب كان فى قول أبى عبيدة وطائفة فى ذى القعدة سنة ثلاث ، وعند آخرين فيها سنة أربع وصححه الديلمياطى ، وقيل بل كان فيها سنة خمس ، وهذا مما تناقض فيه الواقدى فإنه ذكر أن المريسيع كان فى شعبان سنة خمس وأن الخندق كانت فى شوال منها وأن الحجاب كان فى ذى القعدة منها مع روايته حديث عائشة هذا وتصريحها فيه بأن قصة الإفك التى وقعت فى المريسيع كانت بعد الحجاب ، وسلم من هذا ابن إسحق فإن المريسيع عنده فى شعبان لكن سنة ست ، وسلم الواقدى من التناقض فى قصة سعد بن معاذ الآتى ذكرها ، نعم وسلم منها ابن إسحق فإنه لم يذكر سعد بن معاذ فى القصة أصلاً كما سأبينه ، وبما يؤيد صحة ما وقع فى هذا الحديث أن الحجاب كان قبل قصة الإفك قول عائشة أيضاً فى هذا الحديث « إن النبى صلى الله عليه وسلم سأل زينب بنت جحش عنها وفيه » وهى التى كانت تسامنى من أزواج النبى صلى الله عليه وسلم « وفيه » وطفقت أختها حمنة تحارب لها « فكل ذلك دال على أن زينب كانت حينئذ زوجته ، ولا خلاف أن آية الحجاب نزلت حين دخوله صلى الله عليه وسلم بها فثبت أن الحجاب كان قبل قصة الإفك ، وقد كنت أملت فى أوائل كتاب الوضوء أن قصة الإفك وقعت قبل نزول الحجاب هو سهو والصواب بعد نزول الحجاب فليصلح هناك .

**قوله ( فاستيقظت باسترجاعه حين عرفنى )** أى بقوله إنا لله وإنا إليه راجعون ، وصرح بها ابن إسحق فى

روايته ، وكأنه شق عليه ما جرى لعائشة أو خشي أن يقع ما وقع ، أو أنه اكتفى بالاسترجاع رافعاً به صوته عن مخاطبتها بكلام آخر صيانة لها عن المخاطبة في الجملة ، وقد كان عمر يستعمل التكبير عند إرادة الإيقاظ ، وفيه دلالة على فطنة صفوان وحسن أدبه .

**قوله ( فخمرت )** أى غطيت ( وجهي بجلبابى ) أى الثوب الذى كان عليها ، وقد تقدم شرحه في الطهارة .

**قوله ( والله ما كلمنى كلمة )** عبرت بهذه الصيغة إشارة إلى أنه استمر منه ترك المخاطبة لئلا يفهم لو عبرت بصيغة الماضى اختصاص النفى بحال الاستيقاظ فعبرت بصيغة المضارعة .

**قوله ( ولا سمعت منه كلمة غير استرجاعه حتى أناخ راحلته )** في رواية الكشميهنى « حين أناخ راحلته » ووقع في رواية فليح « حتى » للأصيلي و « حين » للباقيين ، وكذا عند مسلم عن معمر . وعلى التقديرين فليس فيه نفى أنه كلمها بغير الاسترجاع لأن النفى على رواية حين مقيد بحال إناخة الراحلة فلا يمنع ما قبل الإناخة ولا ما بعدها ، وعلى رواية حتى معناها بجميع حالاته إلى أن أناخ ولا يمنع ما بعد الإناخة ، وقد فهم كثير من الشراح أنها أرادت بهذه العبارة نفى المكاملة البتة فقالوا : استعمل معها الصمت اكتفاء بقرائن الحال مبالغة منه في الأدب وإعظاماً لها وإجلالاً انتهى . وقد وقع في رواية ابن إسحق أنه قال لها : ما خلقتك ؟ وأنه قال لها اركبى واستأخر . وفي رواية أنى أويس « فاسترجع وأعظم مكانى — أى حين رآنى وحدى — وقد كان يعرفنى قبل أن يضرب علينا الحجاب ، فسألنى عن أمرى فسترت وجهي عنه بجلبابى وأخبرته بأمرى ، فقرب بعيره فوطئى على ذراعه فولانى فقفاه فركبت » وفي حديث ابن عمر « فلما رآنى ظن أنى رجل فقال : يانومان قم فقد سار الناس » وفي مرسل سعيد بن جبير « فاسترجع ونزل عن بعيره وقال : ماشأنك يا أم المؤمنين ؟ فحدثته بأمر القلادة » .

**قوله ( فوطئ على يدها )** أى ليكون أسهل لركوبها ولا يحتاج إلى مسها عند ركوبها . وفي حديث أنى هريرة « فغطى وجهه عنها ثم أدنى بعيره منها » .

**قوله ( فانطلق يقود بى الراحلة حتى أتينا الجيش )** هكذا وقع في جميع الروايات إلا في مرسل مقاتل بن حيان فإن فيه أنه ركب معها مردفاً لها ، والذي في الصحيح هو الصحيح .

**قوله ( بعد ما نزلوا موغرين )** بضم الميم وكسر الغين المعجمة والراء المهملة أى نازلين في وقت الوغرة بفتح الواو وسكون الغين وهى شدة الحر لما تكون الشمس في كبد السماء ، ومنه أخذ وعر الصدر وهو توقده من الغيظ بالحق وأوغر فلان إذا دخل في ذلك الوقت كأصبح وأمسى . وقد وقع عند مسلم عن عبد بن حميد قال « قلت لعبد الرزاق : ما قوله موغرين ؟ قال : الوغرة شدة الحر . ووقع في مسلم من طريق يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن صالح بن كيسان موعزين بعين مهملة وزاى ، قال القرطبي كأنه من وعزت إلى فلان بكذا أى تقدمت ، والأول أولى . قال : وصحفه بعضهم بمهملتين وهو غلط . قلت : وروى مغورين بتقديم الغين المعجمة وتشديد الواو ، والتغوير النزول وقت القائلة . ووقع في رواية فليح « معرسين » بفتح العين المهملة وتشديد الراء ثم سين مهملة ، والتعريس نزول المسافرين في آخر الليل ، وقد استعمل في النزول مطلقاً كما تقدم وهو المراد هنا .

**قوله ( في نحر الظهيرة )** تأكيد لقوله موغرين ، فإن نحر الظهيرة أولها وهو وقت شدة الحر ، ونحر كل شئ أوله كأن الشمس لما بلغت غايتها في الارتفاع كأنها وصلت إلى النحر الذى هو أعلى الصدر ، ووقع في رواية ابن

إسحق « فوالله ما أدركنا الناس ولا اقتقدت حتى نزلوا واطمأنوا طلع الرجل يقودنى » .

**قوله . ( فهلك من هلك )** زاد صالح فى روايته « فى شأنى » وفى رواية أبى أويس « فهناك قال فى وفيه أهل الإلفك ما قالوا » فأبهمت القائل وما قال . وأشارت بذلك إلى الذين تكلموا بالإلفك وخاضوا فى ذلك ، وأما أسماؤهم فالمشهور فى الروايات الصحيحة : عبد الله بن أبى ، ومسطح بن أثانة ، وحسان بن ثابت ، وحننة بنت جحش . وقد وقع فى المغازى من طريق صالح بن كيسان عن الزهرى قال : قال عروة لم يسم من أهل الإلفك أيضاً غير عبد الله بن أبى إلا حسان بن ثابت ومسطح بن أثانة وحننة بنت جحش فى ناس آخرين لا علم لى بهم غير أنهم عصبه كما قال الله تعالى انتهى . والعصبية من ثلاثة إلى عشرة ، وقد تطلق على الجماعة من غير حصر فى عدد ، وزاد أبو الربيع بن سالم فيهم تبعاً لأبى الخطاب بن دحية عبد الله وأبى أحمد ابنا جحش ، وزاد فيهم الزخشرى زيد بن رفاعه ولم أره لغيره . وعند ابن مردويه من طريق ابن سيرين « حلف أبو بكر أن لا ينفق على يتيمين كانا عنده خاضا فى أمر عائشة أحدهما مسطح » انتهى ، ولم أقف على تسمية رفيق مسطح ، وأما القول فوقع فى حديث ابن عمر فقال عبد الله بن أبى فجرها ورب الكعبة ، وأعانه على ذلك جماعة وشاع ذلك فى العسكر . وفى مرسل سعيد بن جبير وقذفها عبد الله بن أبى فقال ما برئت عائشة من صفوان ولا برئ منها وخاض بعضهم وبعضهم أعجبه .

**قوله ( وكان الذى تولى كبره )** أى تصدق لذلك وتقلده ، وكبره أى كبر الإلفك وكبر الشيء معظمه وهو قراءة الجمهور بكسر الكاف ، وقرأ حميد الأعرج بضمها قال الفراء وهى قراءة جيدة فى العربية ، وقيل المعنى الذى تولى إثمه .

**قوله ( عبد الله بن أبى )** تقدمت ترجمته فى تفسير سورة براءة وقد بينت قوله فى ذلك من قبل ، وقد اقتصر بعضهم من قصة الإلفك على هذه القصة كما تقدم فى الباب الذى قبل هذا ، وسيأتى بعد أربعة أبواب نقل الخلاف فى المراد بالذى تولى كبره فى الآية ووقع فى المغازى من طريق صالح بن كيسان عن الزهرى عن عروة قال : أخبرت أنه كان يشاع ويتحدث به عنده فيقره — بضم أوله وكسر القاف — ويستمعه ويستوشيه بمهملة ثم معجمة ، أى يستخرجه بالبحث عنه والتفتيش ، ومنهم من ضبطه « يقره » بفتح أوله وضم القاف ، وفى رواية ابن إسحق « وكان الذى تولى كبر ذلك عبد الله بن أبى فى رجال من الخزرج »

**قوله ( فقدما المدينة فاشتكت حين قدمت شهراً والناس يفيضون فى قول أصحاب الإلفك ولا أشعر بشيء من ذلك )** وفى رواية ابن إسحق « وقد انتهى الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى أبوى ولا يذكرون لى شيئاً من ذلك » وفيها أنها مرضت بضعاً وعشرين ليلة . وهذا فيه رد على ما وقع فى مرسل مقاتل ابن حيان أن النبى صلى الله عليه وسلم لما بلغه قول أهل الإلفك وكان شديد الغيرة قال لا تدخل عائشة رحلى فخرجت تبكى حتى أتت أباهما فقال أنا أحق أن أخرجك فانطلقت تجول لا يؤويها أحد حتى أنزل الله عذرها ، وإنما ذكرته مع ظهور نكارتة لإيراد الحاكم له فى الإكليل وتبعه بعض من تأخر غير متأمل لما فيه من النكارة والمخالفة للحديث الصحيح من عدة أوجه فهو باطل . ووقع فى حديث ابن عمر : فشاع ذلك فى العسكر فبلغ النبى صلى الله عليه وسلم ، فلما قدموا المدينة أشاع عبد الله بن أبى ذلك فى الناس فاشتد على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقوله « والناس يفيضون » بضم أوله أى يخوضون ، من أفاض فى قول إذا أكثر منه .

**قوله ( وهو يرينى فى وجمى )** بفتح أوله من الريب ويجوز الضم من الرباعى يقال رابه وأرابه ، وقد تقدم قريباً .

**قوله ( اللطف )** بضم أوله وسكون ثانيه ويفتحهما لغتان ، والمراد الرفق . ووقع فى رواية ابن إسحاق « أنكرت بعض لطفه » .

**قوله ( الذى كنت أرى منه حين أشتكى )** أى حين أمرض .

**قوله ( إنما يدخل فيسلم ثم يقول كيف تيكم )** وفى رواية ابن إسحاق « فكان إذا دخل قال لأمى وهى تمرضنى كيف تيكم » بالثناة المكسورة وهى للمؤنث مثل ذاكم للمذكر ، واستدلت عائشة بهذه الحالة على أنها استشعرت منه بعض جفاء ، ولكنها لما لم تكن تدرى السبب ، لم تبلغ فى التنقيب عن ذلك ، حتى عرفته ، ووقع فى رواية أبى أويس « إلا أنه يقول وهو مار كيف تيكم ولا يدخل عندى ولا يعودنى ويسأل عنى أهل البيت » وفى حديث ابن عمر « وكنت أرى منه جفوة ولا أدرى من أى شىء » .

**قوله ( نقهت )** بفتح القاف وقد تكسر والأول أشهر ، والناقه بكسر القاف الذى أفاق من مرضه ولم تتكامل صحته ، وقيل إن الذى بكسر القاف بمعنى فهمت لكنه هنا لا يتوجه لأنها ما فهمت ذلك إلا فيما بعد وقد أطلق الجوهري وغيره أنه بفتح القاف وكسرهما لغتان فى برأ من المرض وهو قريب العهد لم يرجع إليه كمال صحته .

**قوله ( فخرجت مع أم مسطح )** فى رواية أبى أويس « فقلت يا أم مسطح خذى الإداوة فاملئها ماء فاذهبى بنا إلى المناصع » .

**قوله ( قبل المناصع )** أى جهتها ، تقدم شرحه فى أوائل كتاب الوضوء ، وأن المناصع صعيد أفيح خارج المدينة .

**قوله ( متبرزنا )** بفتح الراء قبل الزاى موضع التبرز وهو الخروج إلى البراز وهو الفضاء ، وكله كناية عن الخروج إلى قضاء الحاجة . والكنف بضمين جمع كنيف وهو السائر ، والمراد به هنا المكان المتخذ لقضاء الحاجة . وفى رواية ابن إسحاق الكنف التى يتخذها الأعاجم .

**قوله ( وأمرنا أمر العرب الأول )** بضم الهمزة وتخفيف الراء صفة العرب ، ويفتح الهمزة وتشديد الراء صفة الأمر ، قال النووى : كلاهما صحيح تريد أنهم لم يتخلقوا بأخلاق العجم . قلت : ضبطه ابن الحاجب بالوجه الثانى وصرح بمنع وصف الجمع باللفظ الأول ثم قال : إن ثبتت الرواية خرجت على أن العرب اسم جمع تحت جموع فتصير مفردة بهذا التقدير .

**قوله ( فى التبرز قبل الغائط )** فى رواية فليح « فى البرية » بفتح الموحدة وتشديد الراء ثم التحتانية « أو فى التنزه » بمثناة ثم نون ثم زاى ثقيلة هكذا على الشك ، والتنزه طلب النزاهة والمراد البعد عن البيوت .

**قوله ( فانطلقت أنا وأم مسطح )** بكسر الميم وسكون السين وفتح الطاء بعدها حاء مهملات ، قيل اسمها



سلمى وفيه نظر لأن سلمى اسم أم أبى بكر ، ثم ظهر لى أن لا وهم فيه فإن أم أبى بكر خالتها فسميت باسمها .

قوله ( وهى بنت أبى رهم ) بضم الراء وسكون الهاء .

قوله ( ابن عبد مناف ) كذا هنا ولم ينسبه فليح ، وفى رواية صالح « بنت أبى رهم بن المطلب بن عبد مناف » وهو الصواب واسم أبى رهم أنيس .

قوله ( وأمها بنت صخر بن عامر ) أى ابن كعب بن سعد بن تيم من رهم أبى بكر .

قوله ( خالة أبى بكر الصديق ) اسمها رائطة حكاه أبو نعيم .

قوله ( وابنها مسطح بن أثاثة ) بضم الهمزة ومثلثين الأولى خفيفة بينهما ألف ابن عباد بن المطلب فهو المطلبى من أبيه وأمه ، والمسطح عود من أعواد الخباء ، وهو لقب واسمه عوف وقيل عامر والأول هو المعتمد ، وقد أخرج الحاكم من حديث ابن عباس قال « قال أبو بكر يعاتب مسطحاً فى قصة عائشة :

يا عوف ويحك هل لا قلت عارفة من الكلام ولم يتبع به طمعاً »

وكان هو وأمه من المهاجرين الأولين ، وكان أبوه مات وهو صغير فكفله أبو بكر لقراءة أم مسطح منه ، وكانت وفاة مسطح سنة أربع وثلاثين وقيل سنة سبع وثلاثين بعد أن شهد صفين مع على .

قوله ( فأقبلت أنا وأم مسطح قبل بيتى وقد فرغنا من شأننا فعثرت ) بالمهمله والمثلثة ( أم مسطح فى مرطها ) بكسر الميم ، وفى رواية مقسم عن عائشة أنها وطئت على عظم أو شوكه ، وهذا ظاهره أنها عثرت بعد أن قضت عائشة حاجتها ثم أخبرتها الخبر بعد ذلك ، لكن فى رواية هشام بن عروة الآتية قريباً أنها عثرت قبل أن تقضى عائشة حاجتها وأنها لما أخبرتها الخبر رجعت كأن الذى خرجت له لا تجد منه لاقليلاً ولا كثيراً ، وكذا وقع فى رواية ابن إسحق قالت « فوالله ما قدرت أن أقضى حاجتى » وفى رواية ابن أويس « فذهب عني ما كنت أجد من الغائط ، ورجعت عودى على بدئى » وفى حديث ابن عمر « فأخذتنى الحمى وتقلص ما كان منى » ويجمع بينهما بأن معنى قولها « وقد فرغنا من شأننا » أى من شأن المسير ، لا قضاء الحاجة .

قوله ( فقالت تعس مسطح ) بفتح المثناة وكسر العين المهملة ويفتحها أيضاً بعدها سين مهملة أى كب لوجهه أو هلك ولزمه الشر أو بعد ، أقوال . وقد تقدم شرحها أيضاً فى الجهاد .

قوله ( فقلت لها بش ما قلت ، أتسيين رجلاً شهد بدرأ ) فى رواية هشام بن عروة أنها عثرت ثلاث مرات كل ذلك تقول « تعس مسطح » وأن عائشة تقول لها « أى أم أتسيين ابنك » وأنها انتهرتها فى الثالثة فقالت « والله ماأسيه إلا فيك » وعند الطبرانى « فقلت أتسيين ابنك وهو من المهاجرين الأولين » وفى رواية ابن حاطب عن علقمة بن وقاص « فقلت أتقولين هذا لابنك وهو صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ففعلت مرتين فأعدت عليها فحدثتنى بالخبر فذهب عني الذى خرجت له حتى ما أجد منه شيئاً » قال أبو محمد بن أبى جمره : يحتمل أن يكون قول أم مسطح هذا عمداً للتوصل إلى إخبار عائشة بما قيل فيها وهى غافلة ، ويحتمل أن يكون اتفاقاً أجراه الله على لسانها لتستيقظ عائشة من غفلتها عما قيل فيها .

قوله ( قالت أى هتاه ) أى حرف نداء للبعيد وقد يستعمل للقريب حيث ينزل منزلة البعيد ، والنكته فيه

هنا أن أم مسطح نسبت عائشة إلى الغفلة عما قيل فيها لإنكارها سب مسطح فخاطبتها خطاب البعيد وهنتاه بفتح الهاء وسكون النون وقد تفتح بعدها مثناة وآخره هاء ساكنة وقد تضم أى هذه وقيل امرأة وقيل بلهى ، كأنها نسبتها إلى قلة المعرفة بمكائد الناس . وهذه اللفظة تختص بالنداء وهى عبارة عن كل نكرة ، وإذا خوطب المذكر قيل ياهنة ، وقد تشبع النون فيقال ياهناه ، وحكى بعضهم تشديد النون فيه وأنكره الأزهرى .

**قوله ( قالت قلت وما قال )** فى رواية أبى أويس « فقالت لها إنك لغافلة عما يقول الناس » وفيها « أن مسطحاً وقلاناً وقلاناً يجتمعون فى بيت عبد الله بن أبى يتحدثون عنك وعن صفوان يرمونك به . وفى رواية مقسم عن عائشة « أشهد أنك من الغافلات المؤمنات » وفى رواية هشام بن عروة الآتية « فنكرت لى الحديث » وهى بنون وقاف ثقيلة أى شرحته ، ولبعضهم بموحدة وقاف خفيفة أى أعلمتنيه .

**قوله ( فازددت مرضاً على مرضى )** عند سعيد بن منصور من مرسل أبى صالح « فقالت : وما تدرين ما قال ؟ قالت لا والله فأخبرتها بما خاض فيه الناس فأخذتها الحمى » وعند الطبرانى بإسناد صحيح عن أيوب عن ابن أبى مليكة عن عائشة قالت « لما بلغنى ما تكلموا به هممت أن آتى قليلاً فأطرح نفسى فيه » وأخرجه أبو عوانة أيضاً .

**قوله ( فلما رجعت إلى بيتى ودخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم )** فى رواية معمر « فدخل » قيل الفاء زائدة والأولى أن فى الكلام حذفاً تقديره : فلما دخلت بيتى استقرت فيه فدخل .

**قوله ( فقلت أتأذن لى أن آتى أبوى )** فى رواية هشام بن عروة المعلقة « فقلت أرسلنى إلى بيت أمى ، فأرسل معى الغلام » وسأأتى نحوه موصولاً فى الاعتصام . ولم أقف على اسم هذا الغلام .

**قوله ( فقلت لأمى يا أمته ما يتحدث الناس ؟ قالت : يابنية هونى عليك )** فى رواية هشام بن عروة : فقالت يا بنية خفى عليك الشأن .

**قوله ( وضيئة )** بوزن عظيمة من الوضاعة أى حسنة جميلة ، وعند مسلم من رواية ابن ماهان « حظية » بمهملة ثم معجمة من الخطوة أى ربيعة المنزل ، وفى رواية هشام « ما كانت امرأة حسناء » .

**قوله ( ضرائر )** جمع ضرة وقيل للزوجات ضرائر لأن كل واحدة يحصل لها الضرر من الأخرى بالغيرة .

**قوله ( أكثرن عليها )** فى رواية الكشميهنى « كثرن » بالتشديد أى القول فى عيها ، وفى رواية ابن حاطب « لقلما أحب رجل امرأته إلا قالوا لها نحو ذلك » وفى رواية هشام « إلا جسدنها وقيل فيها » وفى هذا الكلام من فطنة أمها وحسن تأنيها فى تربيته ما لا مزيد عليه ، فإنها علمت أن ذلك يعظم عليها فهونت عليها الأمر بإعلامها بأنها لم تنفرد بذلك ، لأن المرء يتأسى بغيره فيما يقع له ، وأدبجت فى ذلك ما تطيب به خاطرها من أنها فائقة فى الجمال والخطوة ، وذلك مما يعجب المرأة أن توصف به ، مع ما فيه من الإشارة إلى ما وقع من حملة بنت جحش ، وأن الحامل لها على ذلك كون عائشة ضرة أختها زينب بنت جحش ، وعرف من هذا أن الاستثناء فى قولها إلا أكثرن عليها متصل لأنها لم تقصد قصتها بعينها بل ذكرت شأن الضرائر ، وأما ضرائرها هى فإنهن وإن كن لم يصدر منهن فى حقها شيء مما يصدر من الضرائر لكن لم يعد ذلك ممن هو منهن بسبيل كما وقع من حملة لأن

ورع أختها منعها من القول في عائشة كما منع بقية أمهات المؤمنات ، وإنما اختصت زينب بالذكر لأنها التي كانت تضاهي عائشة في المنزلة .

**قوله ( فقلت : سبحان الله ، أو لقد تحدث الناس بهذا ) ؟** زاد الطبري من طريق معمر عن الزهري « وبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : نعم » وفي رواية هشام « فقلت : وقد علم به أئى ؟ قالت : نعم . قلت ورسول الله ؟ قالت : نعم ورسول الله صلى الله عليه وسلم » . وفي رواية ابن إسحق « فقلت لأُمى غفر الله لك ، يتحدث الناس بهذا ولا تذكرين لى » . وفي رواية ابن حاطب عن علقمة « ورجعت إلى أبوى فقلت : أما اتقيتا الله فى ، وما وصلتا رحمى ، يتحدث الناس بهذا ولم تعلمانى » وفي رواية هشام بن عروة « فاستعبرت فبكيت ، فسمع أبو بكر صوتى وهو فوق البيت يقرأ فقال لأُمى : ما شأنها ؟ فقالت : بلغها الذى ذكر من شأنها ، ففاضت عيناه فقال : أقسمت عليك يا بنية إلا رجعت إلى بيتك ، فرجعت » وفي رواية معمر عند الطبراني « فقالت أُمى : لم تكن علمت ما قيل لها فأكبت تبكى ساعة ثم قال : اسكتى يا بنية » .

**قوله ( فقلت سبحان الله )** استغاثت بالله متعجبة من وقوع مثل ذلك فى حقها مع براءتها المحققة عندها .  
**قوله ( لا يرقأ لى دمع )** بالقاف بعدها همزة أى لا ينقطع .

**قوله ( ولا أكحل بنوم )** استعارة للسهر . ووقع فى رواية مسروق عن أم رومان كما مضى فى المغازى « فخرت مغشياً عليها ، فما استفاقت إلا وعليها حمى بنافض ، فطرحت عليها ثيابها فغطيتها » وفى رواية الأسود عن عائشة « فألقت على أُمى كل ثوب فى البيت » .

( تنبيه ) : طرق حديث الإفك مجمعة على أن عائشة بلغها الخبر من أم مسطح ، لكن وقع فى حديث أم رومان ما يخالف ذلك ولفظه « بينا أنا قاعدة أنا وعائشة إذ ولجت علينا امرأة من الأنصار فقالت فعل الله بفلان وفعل فقلت وما ذاك ؟ قالت : ابنى ومن حدث الحديث قالت وما ذلك ؟ قالت كذا وكذا » هذا لفظ المصنف فى المغازى ، ولفظه فى قصة يوسف « قالت : إنه نعى الحديث فقالت عائشة : أى حديث ؟ فأخبرتها قالت : فسمعه أبو بكر ؟ قالت نعم . قالت : ورسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت نعم . فخرت مغشياً عليها » وطريق الجمع بينهما أنها سمعت ذلك أولاً من أم مسطح ، ثم ذهبت لبيت أمها لتستيقن الخبر منها فأخبرتها أمها بالأمر مجملًا كما مضى من قولها هونى عليك وما أشبه ذلك ، ثم دخلت عليها الأنصارية فأخبرتها بمثل ذلك بحضرة أمها فقوى عندها القطع بوقوع ذلك ، فسألت هل سمعه أبوها وزوجها ؟ ترجياً منها أن لا يكون سمعا ذلك ليكون أسهل عليها ، فلما قالت لها إنها سمعاه غشى عليها ولم أقف على اسم هذه المرأة الأنصارية ولا على اسم ولدها

**قوله ( فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على )** هذا ظاهره أن السؤال وقع بعد ما علمت بالقصة لأنها عقبته بكاءها تلك الليلة بهذا ثم عقبته هذا بالخطبة ، ورواية هشام بن عروة تشعر بأن السؤال والخطبة وقعا قبل أن تعلم عائشة بالأمر ، فإن فى أول رواية هشام عن أبيه عن عائشة « لما ذكر من شأنى الذى ذكر وما علمت به قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً » فذكر قصة الخطبة الآتية ، ويمكن الجمع بأن الفاء فى قوله « فدعا » عاطفة على شئ محذوف تقديره : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ذلك قد سمع ما قيل فدعا على .

**قوله ( علي بن أبي طالب وأسامة بن زيد )** في حديث ابن عمر « وكان إذا أراد أن يستشير أحداً في أمر أهله لم يعد علياً وأسامة » لكن وقع في رواية الحسن العري عن ابن عباس عند الطبراني أنه صلى الله عليه وسلم استشار زيد بن ثابت فقال دعها فلعل الله يحدث لك فيها أمراً ، وأظن في قوله « ابن ثابت » تغيير وأنه كان في الأصل « ابن حارثة » وفي رواية الواقدي أنه سأل أم أيمن فبرأتها ، وأم أيمن هي والددة أسامة بن زيد وسيأتي أنه سأل زينب بنت جحش أيضاً .

**قوله ( حين استلبث الوحي )** بالرفع أي طال لبث نزوله ، وبالنصب أي استبطأ النبي صلى الله عليه وسلم نزوله .

**قوله ( في فراق أهله )** عدلت عن قولها في فراق إلى قولها فراق أهله لكرهتها التصريح بإضافة الفراق إليها .

**قوله ( أهلك )** بالرفع فإن في رواية معمر « هم أهلك » ولو لم تقع هذه الرواية لجاز النصب أي أمسك ومعناه هم أهلك أي العفيفة اللاتقة بك ، ويحتمل أن يكون قال ذلك متبرئاً من المشورة ووكّل الأمر إلى رأي النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم لم يكتف بذلك حتى أخبر بما عنده فقال « ولا نعلم إلا خيراً » وإطلاق الأهل على الزوجة شائع ، قال ابن التين : أطلق عليها أهلاً وذكرها بصيغة الجمع حيث قال « هم أهلك » إشارة إلى تعميم الأزواج بالوصف المذكور انتهى . ويحتمل أن يكون جمع لإرادة تعظيمها .

**قوله ( وأما علي بن أبي طالب فقال : يا رسول الله لم يضيّق الله عليك ، والنساء سواها كثير )** كذا للجميع بصيغة التذكير كأنه أراد الجنس ، مع أن لفظ فعيل يشترك فيه المذكر والمؤنث إفراداً وجمعاً . وفي رواية الواقدي « قد أحل الله لك وأطاب ، طلقها وأنكح غيرها » وهذا الكلام الذي قاله عليّ حمله عليه ترجيح جانب النبي صلى الله عليه وسلم لما رأى عنده من القلق والغم بسبب القول الذي قيل ، وكان صلى الله عليه وسلم شديد الغيرة فرأى على أنه إذا فارقها سكن ماعنده من القلق بسببها إلى أن يتحقق براءتها فيمكن رجعتها ويستفاد منه ارتكاب أخف الضررين لذهاب أشدهما . وقال النووي : رأى على أن ذلك هو المصلحة في حق النبي صلى الله عليه وسلم واعتقد ذلك لما رأى من انزعاجه ، فبذل جهده في النصيحة لإرادة راحة خاطره صلى الله عليه وسلم . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جهمرة : لم يجزم على بالإشارة بفراقها لأنه عقب ذلك بقوله « وسل الجارية تصدقك » ففوض الأمر في ذلك إلى نظر النبي صلى الله عليه وسلم ، فكأنه قال : إن أردت تعجيل الراحة ففارقها ، وإن أردت خلاف ذلك فابحث عن حقيقة الأمر إلى أن تطلع على براءتها . لأنه كان يتحقق أن براءة لا تخبره إلا بما علمته ، وهي لم تعلم من عائشة إلا البراءة المحضة . والعلة في اختصاص علي وأسامة بالمشاورة أن علياً كان عنده كالولد لأنه ربه من حال صغره ثم لم يفارقه ، بل وازداد اتصاله بتزويج فاطمة فلذلك كان مخصوصاً بالمشاورة فيما يتعلق بأهله لمزيد اطلاعه على أحواله أكثر من غيره : وكان أهل مشورته فيما يتعلق بالأمور العامة أكابر الصحابة كأبي بكر وعمر . وأما أسامة فهو كعلي في طول الملازمة ومزيد الاختصاص والمحبة ، ولذلك كانوا يطلقون عليه أنه حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخصه دون أبيه وأمه لكونه كان شاباً كعلي ، وإن كان على أسن منه . وذلك أن للشباب من صفاء الذهن ما ليس لغيره ، ولأنه أكثر جرأة على الجواب بما يظهر له من المسن ، لأن المسن غالباً يحسب العقوبة فرمما أخفى بعض ما يظهر له رعاية للقاتل تارة والمسؤول عنه أخرى ، مع ما ورد في بعض الأخبار أنه استشار غيرها .

( تنبيه ) : وقع بسبب هذا الكلام من على نسبة عائشة إياه إلى الإساءة في شأنها كما تقدم من رواية الزهري عن أنى بكر بن عبد الرحمن وأنى سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة في المغازي وما راجع به الوليد بن عبد الملك من ذلك فأغنى عن إعادته ، وقد وضع عذر على في ذلك .

**قوله ( وسل الجارية تصدقك )** في رواية مقسم عن عائشة « أرسل إلى بريرة خادمتها فسلها ، فعسى أن تكون قد اطلعت على شيء من أمرها » .

**قوله ( فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة )** بفتح الموحدة وكسر الراء تقدم ضبطها في العتق ، في رواية مقسم « فأرسل إلى بريرة فقال لها أتشهدين أنى رسول الله ؟ قالت نعم . قال : فإنى سائلك عن شيء فلا تكتمينه . قالت : نعم . قال : هل رأيت من عائشة ما تكرهينه ؟ قالت لا » . وقد قيل إن تسميتها هنا وهم ، لأن قصتها كانت بعد فتح مكة ، كما سيأتى أنها لما خيرت فاخترت نفسها كان زوجها يكي . فقال النبى صلى الله عليه وسلم للعباس : يا عباس ألا تعجب من حب مغيث بريرة ؟ الحديث . وسيأتى . ويمكن الجواب بأن تكون بريرة كانت تخدم عائشة وهى في رق مواليتها . وأما قصتها معها في مكاتبتها وغير ذلك فكان بعد ذلك بمدة أو أن اسم هذه الجارية المذكورة في قصة الإفك وافق اسم بريرة التى وقع لها التخيير وجزم البدر الزركشى فيما استدرسته عائشة على الصحابة أن تسمية هذه الجارية ببريرة مدرجة من بعض الرواة وأنها جارية أخرى ، وأخذه من ابن القيم الحنبلى فإنه قال : تسميتها ببريرة وهم من بعض الرواة ، فإن عائشة إنما اشترت بريرة بعد الفتح ، ولما كاتبها عقب شرائها وعتقت خيرت فاخترت نفسها ، فظن الراوى أن قول على « وسل الجارية تصدقك » أنها بريرة فغلط ، قال : وهذا نوع غامض لا يتنبه له إلا الخذاق . قلت : وقد أجاب غيره بأنها كانت تخدم عائشة بالأجرة وهى في رق مواليتها قبل وقوع قصتها في المكاتب ، وهذا أولى من دعوى الإدراج وتغليط الحفاظ .

**قوله ( أى بريرة ، هل رأيت من شيء يريك )** في رواية هشام بن عروة « فأنتهرها بعض أصحابه فقال : اصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية أنى أويس « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لعلى : شأنك بالجارية ، فسألها على وتوعدها فلم تخبره إلا بخير ، ثم ضربها وسألها فقالت : والله ما علمت على عائشة سوءاً » وفي رواية ابن إسحق « فقام إليها على فضرها ضرباً شديداً يقول : اصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم » ووقع في رواية هشام « حتى أسقطوا لها به » يقال أسقط الرجل في القول إذا أتى بكلام ساقط ، والضمير في قوله به للحديث أو الرجل الذى اتهموها به . وحكى عياض أن في رواية ابن ماهان في مسلم « حتى أسقطوا لهاها » بمثناة مفتوحة وزيادة ألف بعد الهاء ، قال : وهو تصحيف لأنهم لو أسقطوا لهاها لم تستطع الكلام ، والواقع أنها تكلمت فقالت : سبحان الله الخ ، وفي رواية حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عند الطبرانى « فقال : لست عن هذا أسألك . قالت : نعمه ؟ فلما فطنت قالت : سبحان الله » وهذا يدل على أن المراد بقوله في الرواية حتى أسقطوا لها به حتى صرحوا لها بالأمر ، فلهذا تعجبت . وقال ابن الجوزى : أسقطوا لها به أى صرحوا لها بالأمر ، وقيل جاءوا في خطابها بسقط من القول . ووقع في رواية الطبرى من طريق أنى أسامة « قال عروة : فغيب ذلك على من قاله » وقال ابن بطلال : يحتمل أن يكون من قولهم : سقط إلى الخبر إذا علمته ، قال الشاعر « إذا هن ساقطن الحديث وقلن لى » قال : فمعناه ذكروا لها الحديث وشرحوه

**قوله ( إن رأيت عليها أمراً )** أى مارأيت فيها مما تسألون عنه شيئاً أصلاً وأما من غيره ففيها ما ذكرت من غلبة النوم لصغر سنها ورطوبة بدنها .

**قوله ( أغمصه )** بغين معجمة وصاد مهملة أى أعياه .

**قوله ( سوى أنها جارية حديثة السن تنام عن عجبن أهلها )** فى رواية ابن إسحق « ما كنت أعيب عليها إلا أنى كنت أعجن عجبنى وأمرها أن تحفظه فتنام عنه » وفى رواية مقسم « ما رأيت منها مذ كنت عندها إلا أنى عجنت عجبتاً لى فقلت : احفظى هذه العجينة حتى أقتبس ناراً لأخبزها ، ففعلت ، فجاءت الثبابة فأكلتها » وهو يفسر المراد بقوله فى رواية الباب « حتى تأتى الداجن » وهى بدال مهملة ثم جيم : الشاة التى تألف البيت ولا تخرج إلى المرعى ، وقيل هى كل ما يألف البيوت مطلقاً شاة أو طيراً . قال ابن المنير فى الحاشية : هذا من الاستثناء البديع الذى يراد به المبالغة فى نفي العيب ، ففعلتها عن عجبتها أبعد لها من مثل الذى رميت به وأقرب إلى أن تكون من الغافلات المؤمنات . وكذا فى قولها فى رواية هشام بن عروة « ما علمت منها إلا ما يعلم الصائغ على الذهب الأحمر » أى كما لا يعلم الصائغ من الذهب الأحمر إلا الخلوص من العيب فكذلك أنا لا أعلم منها إلا الخلوص من العيب . وفى رواية ابن حاطب عن علقمة « فقالت الجارية الحبشية : والله لعائشة أطيب من الذهب ، ولئن كانت صنعت ما قال الناس ليخبرنك الله . قالت : فعجب الناس من فقهها » .

**قوله ( فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم )** فى رواية أبى أويس « ثم خرج حين سمع من بريرة ما قالت » وفى رواية هشام بن عروة « قام فينا خطيباً فتشهد وحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : أما بعد » وزاد عطاء الخراسانى عن الزهرى هنا قبل قوله فقام « وكانت أم أيوب الأنصارية قالت لأبى أيوب : أما سمعت ما يتحدث الناس ؟ فحدثته بقول أهل الإفك فقال : ما يكون لنا أن نتكلم بهذا ، سبحانك هذا بهتان عظيم » . قلت : « وسياقى فى الاعتصام من طريق يحيى بن أبى زكريا عن هشام بن عروة فى قصة الإفك مختصرة وفيه بعد قوله وأرسل معها الغلام » وقال رجل من الأنصار « ما يكون لنا أن نتكلم بهذا ، سبحانك » فيستفاد معرفته من رواية عطاء هذه . وروى الطبرى من حديث ابن عمر قال « قال أسامة : ما يحل لنا أن نتكلم بهذا ، سبحانك » الآية . لكن أسامة مهاجرى ، فإن ثبت حمل على التوارد . وفى مرسل سعيد بن جبير أن سعد بن معاذ ممن قال ذلك . وروى الطبرى أيضاً من طريق ابن إسحق « حدثنى أبى عن بعض رجال بنى النجار أن أبا أيوب قالت له أم أيوب : أما تسمع ما يقول الناس فى عائشة ؟ قال : بلى ، وذلك الكذب ، أكنت فاعلة ذلك يا أم أيوب ؟ قالت : لا والله ، قال : فعائشة والله خير منك ، قالت : فنزل القرآن ﴿ ولولا إذ سمعتموه ﴾ الآية » . وللحاكم من طريق أفلح مولى أبى أيوب عن أبى أيوب نحوه ، وله من طريق أخرى قال « قالت أم الطفيل لأبى بن كعب » فذكر نحوه .

**قوله ( فاستعذر من عبد الله بن أبي )** أى طلب من يعذره منه ، أى ينصفه . قال الخطاى : يحتمل أن يكون معناه من يقوم بعذره فيما رمى أهلى به من المكروه ، ومن يقوم بعذرى إذا عاقبته على سوء ما صدر منه ؟ ورجح النوى هذا الثانى . وقيل : معنى من يعذرنى من ينصرنى ، والعزير الناصر . وقيل : المراد من ينتقم إلى منه ؟ وهو كالذى قبله ، ويؤيده قول سعد : أنا أعذرك منه .

**قوله ( بلغنى أذاه في أهل بيتي )** في رواية هشام بن عروة « أشيروا على أناس أبناوا أهلي » وهو بفتح الموحدة الخفيفة والنون المضمومة ، وحكى عياض أن في رواية الأصيلي بتشديد الموحدة وهي لغة ، ومعناه عابوا أهلي أو اتهموا أهلي ، وهو المعتمد لأن الأبن بفتحيتين التهمة . وقال ابن الجوزي : المراد رموا أهلي بالقبيح ، ومنه الحديث الذي في الشمائل في ذكر مجلسه صلى الله عليه وسلم « لا تؤن فيه الحرم » وحكى عياض أن في رواية عبدوس بتقديم النون الثقيلة على الموحدة ، قال وهو تصحيف لأن التأنيب هو اللوم الشديد ولا معنى له هنا ، انتهى . قال النووي . وقد يوجه بأن المراد لا موهم أشد اللوم فيما زعموا أنهم صنعوه وهم لم يصنعوا شيئاً من ذلك ، لكنه بعيد من صورة الحال ، والأول هو المعتمد . قال النووي : التخفيف أشهر وفي رواية ابن إسحق « ما بال أناس يؤذوني في أهلي » وفي رواية ابن حاطب « من يعذرني فيمن يؤذيني في أهلي ، ويجمع في بيته من يؤذيني » ووقع في رواية الغساني المذكورة « في قوم يسبون أهلي » وزاد فيه « ما علمت عليهم من سوء قط » .

**قوله ( ولقد ذكروا رجلاً )** زاد الطبري في روايته « صالحاً » وزاد أبو أويس في روايته « وكان صفوان بن المعطل قعد لحسان فضربه ضربة بالسيف وهو يقول :

تلق ذباب السيف مني فإنني غلام إذا هوجئت لست بشاعر

فصاح حسان ، ففر صفوان ، فاستوهب النبي صلى الله عليه وسلم من حسان ضربة صفوان فوهبها له .

**قوله ( فقام سعد بن معاذ الأنصاري )** كذا هنا وفي رواية معمر وأكثر أصحاب الزهري ، ووقع في رواية صالح بن كيسان « فقام سعد أخو بني عبد الأشهل » وفي رواية فليح « فقام سعد » ولم ينسبه ، وقد تعين أنه سعد بن معاذ لما وقع في رواية الباب وغيره . وأما قول شيخ شيوخنا القطب الحلبي : وقع في نسخة سماعتنا « فقام سعد بن معاذ » وفي موضع آخر « فقام سعد أخو بني عبد الأشهل » فيحتمل أن يكون آخر غير سعد بن معاذ ، فإن في بني عبد الأشهل جماعة من الصحابة يسمى كل منهم سعداً ، منه سعد بن زيد الأشهلي شهد بدرًا وكان على سبايا قريظة الذين بيعوا بنجد ، وله ذكر في عدة أخبار منها في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في مرض وفاته ، قال فيحتمل أن يكون هو المتكلم في قصة الإفك . قلت : وحمله على ذلك ما حكاه عياض وغيره من الإشكال في ذكر سعد بن معاذ في هذه القصة ، والذي جوزوه مردود بالتصريح بسعد بن معاذ في هذه الرواية الثالثة ، فأذكر كلام عياض وما تيسر من الجواب عنه ، قال عياض : في ذكر سعد بن معاذ في هذا الحديث إشكال لم يتكلم الناس عليه ونهنا عليه بعض شيوخنا ، وذلك أن الإفك كان في المريسيع وكانت سنة ست فيما ذكر ابن إسحق ، وسعد بن معاذ مات من الرمية التي رميها بالخنديق فدعا الله فأبقاه حتى حكم في بني قريظة ثم انفجر جرحه فمات منها ، وكان ذلك سنة أربع عند الجميع إلا ما زعم الواقدي أن ذلك كان سنة خمس ، قال : وعلى كل تقدير فلا يصح ذكر سعد بن معاذ في هذه القصة ، والأشبه أنه غيره ، ولهذا لم يذكره ابن إسحق في روايته ، وجعل المراجعة أولاً وثانياً بين أسيد بن حضير وبين سعد بن عبادة ، قال : وقال لي بعض شيوخنا : يصح أن يكون سعد موجوداً في المريسيع بناء على الاختلاف في تاريخ غزوة المريسيع ، وقد حكى البخاري عن موسى بن عقبة أنها كانت سنة أربع ، وكذلك الخندق كانت سنة أربع ، فيصح أن تكون المريسيع قبلها لأن ابن إسحق جزم بأن المريسيع كانت في شعبان وأن الخندق كانت في شوال ، فإن كانا من سنة واحدة استقام أن تكون المريسيع قبل الخندق فلا يمتنع أن يشهدها سعد بن معاذ انتهى . وقد قدمنا في المغازي أن

الصحيح في النقل عن موسى بن عقبة أن المريسيع كانت سنة خمس وأن الذي نقله عنه البخاري من أنها سنة أربع سبق قلم ، نعم والراجح أن الخندق أيضاً كانت في سنة خمس خلافاً لابن إسحق فيصح الجواب المذكور . ومن جزم بأن المريسيع سنة خمس الطبرى ، لكن يعكر على هذا شيء لم يتعرضوا له أصلاً ، وذلك أن ابن عمر ذكر أنه كان معهم في غزوة بنى المصطلق وهو المريسيع كما تقدم من حديثه في المغازى ، وثبت في الصحيحين أيضاً أنه عرض في يوم أحد فلم يجزه النبي صلى الله عليه وسلم وعرض في الخندق فأجازه ، فإذا كان أول مشاهدته الخندق وقد ثبت أنه شهد المريسيع لزم أن تكون المريسيع بعد الخندق فيعود الإشكال ، ويمكن الجواب بأنه لا يلزم من كون ابن عمر كان معهم في غزوة بنى المصطلق أن يكون أجيز في القتال ، فقد يكون صحب أباه ولم يباشر القتال كما ثبت عن جابر أنه كان يمنح الماء لأصحابه يوم بدر وهو لم يشهد بدرًا باتفاق . وقد سلك البيهقي في أصل الإشكال جواباً آخر بناء على أن الخندق قبل المريسيع فقال : يجوز أن يكون جرح سعد بن معاذ لم ينفجر عقب الفراغ من بنى قريظة بل تأخر زماناً ثم انفجر بعد ذلك وتكون مراجعته في قصة الإفك في أثناء ذلك ، ولعله لم يشهد غزوة المريسيع لمرضه ، وليس ذلك مانعاً له أن يجيب النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الإفك بما أجابه ، وأما دعوى عياض أن الذين تقدموا لم يتكلموا على الإشكال المذكور فما أدرى من الذين عناهم ، فقد تعرض له من القدماء إسماعيل القاضي فقال : الأولى أن تكون المريسيع قبل الخندق للحديث الصحيح عن عائشة ، واستشكله ابن حزم لاعتقاده أن الخندق قبل المريسيع ، وتعرض له ابن عبد البر فقال : رواية من روى أن سعد بن معاذ راجع في قصة الإفك سعد بن عباد وهم وخطأ ، وإنما راجع سعد بن عباد أسيد بن حضير كما ذكره ابن إسحق ، وهو الصحيح فإن سعد بن معاذ مات في منصرفهم من غزوة بنى قريظة لا يختلفون في ذلك ، فلم يدرك المريسيع ولا حضرها . وبالحق ابن العري على عادته فقال : اتفق الرواة على أن ذكر ابن معاذ في قصة الإفك وهم ، وتبعه على هذا الإطلاق القرطبي .

**قوله ( أعذرك منه )** في رواية فليح فقال « أنا والله أعذرك منه » ووقع في رواية معمر « أعذرك منه » بخذف المبتدأ .

**قوله ( إن كان من الأوس )** يعني قبيلة سعد بن معاذ .

**قوله ( ضربنا عنقه )** في رواية صالح بن كيسان « ضربت » بضم المثناة ، وإنما قال ذلك لأنه كان سيدهم فجزم بأن حكمه فيهم نافذ .

**قوله ( وإن كان من إخواننا من الخزرج )** من الأولى تبعضية والأخرى بيانية ، ولهذا سقطت من رواية فليح .

**قوله ( أمرتنا ففعلنا أمرك )** في رواية ابن جريج أتيناك به ففعلنا فيه أمرك .

**قوله ( فقام سعد بن عباد وهو سيد الخزرج )** في رواية صالح بن كيسان « فقام رجل من الخزرج وكانت أم حسان بن ثابت بنت عمه من فخذة وهو سعد بن عباد وهو سيد الخزرج » انتهى . وأم حسان اسمها القرينة بنت خالد بن خنيس بن لؤذان بن عبدود بن زيد بن ثعلبة ، وقوله من فخذة بعد قوله بنت عمه إشارة إلى أنها ليست بنت عمه لها ، لأن سعد بن عباد مجتمع معها في ثعلبة ، وقد تقدم سياق نسبه في المناقب .



**قوله ( وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً )** أى كامل الصلاح ، فى رواية الواقدى « وكان صالحاً لكن الغضب بلغ ومع ذلك لم يغمص عليه فى دينه » .

**قوله ( ولكن احتملته الحمية )** كذا للأكثر « احتملته » بمهمله ثم مشاة ثم ميم أى أغضبته ، وفى رواية معمر عند مسلم وكذا يحيى بن سعيد عند الطبرانى « اجتهدته » بجيم ثم مشاة ثم هاء وصوبها الوقشى ، أى حملته على الجهل .

**قوله ( فقال لسعد )** أى ابن معاذ ( كذبت لعمر الله لا تقتله ) العمر بفتح العين المهمله هو البقاء ، وهو العمر بضمها ، لكن لا يستعمل فى القسم إلا بالفتح .

**قوله ( ولا تقدر على قتله ، ولو كان من رهطك ما أحبيت أن يقتل )** فسر قوله لا تقتله بقوله « ولا تقدر على قتله » إشارة إلى أن قومه يمنعونهم من قتله ، وأما قوله « ولو كان من رهطك » فهو من تفسير قوله « كذبت » أى فى قولك « إن كان من الأوس ضربت عنقه » فنسبه إلى الكذب فى هذه الدعوى وأنه جزم أن يقتله إن كان من رهطه مطلقاً ، وأنه إن كان من غير رهطه إن أمر بقتله قتله وإلا فلا ، فكأنه قال له : بل الذى نعتقده على العكس مما نطق به ، وأنه لو إن كان من رهطك ما أحبيت أن يقتل ، ولكنه من غير رهطك فأنت تحب أن يقتل ، وهذا بحسب ما ظهر له فى تلك الحالة . ونقل ابن التين عن الداودى أن معنى قوله كذبت لا تقتله أن النبى صلى الله عليه وسلم لا يجعل حكمه إليك فلذلك لا تقدر على قتله ، وهو حمل جيد ، وقد بينت الروايات الأخرى السبب الحامل لسعد بن عباد على ما قال ، وفى رواية ابن إسحق « فقال سعد بن عباد : ما قلت هذه المقالة إلا أنك علمت أنه من الخزرج » وفى رواية ابن حاطب « فقال سعد بن عباد : يا ابن معاذ والله ما بك نصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكنها قد كانت بيننا ضغائن فى الجاهلية وإحن لم تحلل لنا من صدوركم ، فقال ابن معاذ : الله أعلم بما أردت » وفى حديث ابن عمر « إنما طلبت به دخول الجاهلية » قال ابن التين : قول ابن معاذ « إن كان من الأوس ضربت عنقه » إنما قال ذلك لأن الأوس قومه وهم بنو النجار ، ولم يقل ذلك فى الخزرج لما كان بين الأوس والخزرج من التشاحن قبل الإسلام ثم زال بالإسلام وبقي بعضه بحكم الأنفة . قال فتكلم سعد بن عباد بحكم الأنفة ونفى أن يحكم فيهم سعد بن معاذ وهو من الأوس . قال : ولم يرد سعد بن عباد الرضا بما نقل عن عبد الله بن أئى ، وإنما معنى قول عائشة « وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً » أى لم يتقدم منه ما يتعلق بالوقوف مع أنفة الحمية ، ولم ترد أنه ناضل عن المنافقين وهو كما قال ، إلا أن دعواه أن بنى النجار قوم سعد بن معاذ خطأ وإنما هم من رهط سعد بن عباد ، ولم يجر لهم فى هذه القصة ذكر . وقد تأول بعضهم ما دار بين السعدين بتأويل بعيد فارتكب شططاً ، فزعم أن قول سعد بن عباد « لا تقتله ولا تقدر على قتله » أى إن كان من الأوس ، واستدل على ذلك بأن ابن معاذ لم يقل فى الخزرجى ضربنا عنقه وإنما قال ذلك فى الأوسى ، فدل على أن ابن عباد لم يقل ذلك حمية لقومه ، إذ لو كان حمية لم يوجهها رهط غيره قال : وسبب قوله ذلك أن الذى خاض فى الإفك كان يظهر الإسلام ، ولم يكن النبى صلى الله عليه وسلم يقتل من يظهر الإسلام ، وأراد أن بقية قومه يمنعونهم منه إذا أراد قتله إذا لم يصدر من النبى صلى الله عليه وسلم أمر بقتله ، فكأنه قال : لا تقل ما لا تفعل ولا تعد بما لا تقدر على الوفاء به . ثم أجاب عن قول عائشة « احتملته الحمية » بأنها كانت حينئذ منزوعة الخاطر لما دهمها من الأمر ، فقد يقع فى فهمها ما يكون أرجح منه ، وعن قول أسيد بن حضير الآتى بأنه حمل قول ابن عباد على ظاهر لفظه وخفى عليه أن له محملاً سائغاً

انتهى . ولا يخفى ما فيه من التعسف من غير حاجة إلى ذلك . وقوله إن عائشة قالت ذلك وهي منزعة الخاطر مردود ، لأن ذلك إنما يتم لو كانت حدثت بذلك عند وقوع الفتنة ، والواقع أنها إنما حدثت بها بعد دهر طويل حتى سمع ذلك منها عروة وغيره من التابعين كما قدمت الإشارة إليه ، وحينئذ كان ذلك الانزعاج زال وانقضى ، والحق أنها فهمت ذلك عند وقوعه بقرائن الحال ، وأما قوله « لا تقدر على قتله » مع أن سعد بن معاذ لم يقل بقتله كما قال في حق من يكون من الأوس فإن سعد بن عبادة فهم أن قول ابن معاذ « أمرتنا بأمرك » أى إن أمرتنا بأمرك أى أمرتنا بقتله قتلناه وإن أمرت قومه بقتله قتلوه ، فنفى سعد بن عبادة قدرة سعد بن معاذ على قتله إن كان من الخزرج لعلمه أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يأمر غير قومه بقتله ، فكأنه أياسه من مباشرة قتله وذلك بحكم الحمية التي أشارت إليها عائشة ، ولا يلزم من ذلك ما فهمه المذكور أنه يرد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتله ولا يمتثل ، حاشا لسعد من ذلك . وقد اعتذر المازرى عن قول أسيد بن حضير لسعد بن عبادة « إنك منافق » أن ذلك وقع منه على جهة الغيظ والحنق والمبالغة في زجر سعد بن عبادة عن المجادلة عن ابن أبي وغيره ، ولم يرد النفاق الذي هو إظهار الإيمان وإبطان الكفر ، قال : ولعله صلى الله عليه وسلم إنما ترك الإنكار عليه لذلك . وسأذكر ما في فوائد هذا الحديث في آخر شرحه زيادة في هذا .

**قوله ( فقام أسيد بن حضير ) بالتصغير فيه وفي أبيه ، وأبوه بمهملة ثم معجمة تقدم نسبه في المناقب .**  
**قوله ( وهو ابن عم سعد بن معاذ )** أى من ربهطه ، ولم يكن ابن عمه لحا ، لأنه سعد بن معاذ بن النعمان ابن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل ، وأسيد بن حضير بن سمالك بن عتيك بن امرئ القيس ، إنما يجتمعان في امرئ القيس وهما التعدد في التعدد إليه سواء .

**قوله ( فقال لسعد بن عبادة كذبت لعمر الله لنقتله )** أى ولو كان من الخزرج إذا أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، وليست لكم قدرة على منعه من ذلك .

**قوله ( فإنك منافق تجادل عن المنافقين )** أطلق أسيد ذلك مبالغة في زجره عن القول الذي قاله ، وأراد بقوله « فإنك منافق » أى تصنع صنيع المنافقين ، وفسره بقوله « تجادل عن المنافقين » وقابل قوله لسعد بن معاذ « كذبت لا تقتله » بقوله هو « كذبت لنقتله » . وقال المازرى : إطلاق أسيد لم يرد به نفاق الكفر وإنما أراد أنه كان يظهر المودة للأوس ثم ظهر منه في هذه القصة ضد ذلك فأشبهه حال المنافق لأن حقيقته إظهار شيء وإخفاء غيره . ولعل هذا هو السبب في ترك إنكار النبي صلى الله عليه وسلم عليه

**قوله ( فتاور )** بمثناة ثم مثلثة : تفاعل من الثورة ، والحيان بمهملة ثم تحتانية تننية حى والحي كالقبيلة ، أى نهض بعضهم إلى بعض من الغضب . ووقع في حديث ابن عمر « وقام سعد بن معاذ فسل سيفه » .

**قوله ( حتى هموا أن يقتلوا )** زاد ابن جريج في روايته في قصة الإفك هنا « قال قال ابن عباس : فقال بعضهم لبعض موعدكم الحرة » أى خارج المدينة لتتقاتلوا هناك .

**قوله ( فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفضهم حتى سكتوا )** وفي رواية ابن حاطب « فلم يزل يومئذ يبيده إلى الناس ههنا حتى هدأ الصوت » وفي رواية فليح « فنزل فخفضهم حتى سكتوا » ويحمل على أنه

سكتهم وهو على المنبر ثم نزل إليهم أيضاً ليكمل تسكينهم . ووقع في رواية عطاء الخراساني عن الزهري « فحجز بينهم » .

قوله ( فمكثت يوماً ذلك ) في رواية الكشميهني « فبكيت » وهي في رواية فليح وصالح وغيرهما .

قوله ( فأصبح أبواي عندي ) أي أنهما جاءا إلى المكان الذي هي به من بيتهما ، لا أنها رجعت من عندهما إلى بيتها . ووقع في رواية محمد بن ثور عن معمر عند الطبري « وأنا في بيت أبوي » .

قوله ( وقد بكيت ليلتين ويوماً ) أي الليلة التي أخبرت بها أم مسطح الخبر واليوم الذي خطب فيه النبي صلى الله عليه وسلم الناس والليلة التي تليه . ووقع في رواية فليح « وقد بكيت ليلتي ويوماً » وكأن الياء مشددة ونسبتها إلى نفسها لما وقع لها فيها .

قوله ( فبينما هما ) وفي رواية الكشميهني « فبينما هما » .

قوله ( يظنان أن البكاء فائق كبدى ) في رواية فليح « حتى أظن » ويجمع بأن الجميع كانوا يظنون ذلك .

قوله ( فاستأذنت ) كذا فيه وفي الكلام حذف تقديره جاءت امرأة فاستأذنت ، وفي رواية فليح « إذ استأذنت » .

قوله ( امرأة من الأنصار ) لم أقف على اسمها .

قوله ( فبينما نحن على ذلك ) في رواية الكشميهني « فبينما نحن كذلك » وهي رواية فليح ، والأول رواية صالح .

قوله ( دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ) سيأتي في رواية هشام بن عروة بلفظ « فأصبح أبواي عندي فلم يزالا حتى دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد صلى العصر وقد اكتفني أبواي عن يميني وعن شمالي » وفي رواية ابن حاطب « وقد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس على سرير وجاهي » وفي حديث أم رومان « أن عائشة في تلك الحالة كانت بها الحمى النافض ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل فوجدها كذلك قال : ما شأن هذه ؟ قالت : أخذتها الحمى بنافض ، قال : فلعله في حديث تحدث ؟ قالت : نعم . فقعدت عائشة » .

قوله ( ولم يجلس عندي منذ قيل ما قيل قبلها وقد لبث شهراً لا يوحى إليه في شأني ) حكى السهيلي أن بعض المفسرين ذكر أن المدة كانت سبعة وثلاثين يوماً فألغى الكسر في هذه الرواية ، وعند ابن حزم أن المدة كانت خمسين يوماً أو أزيد ، ويجمع بأنها المدة التي كانت بين قدومهم المدينة ونزول القرآن في قصة الإفك ، وأما التقييد بالشهر فهو المدة التي أولها إتيان عائشة إلى بيت أبيها حين بلغها الخبر .

قوله ( فتشهد ) في رواية هشام بن عروة « فحمد الله وأثنى عليه » .

قوله ( أما بعد يا عائشة فإنه بلغني عنك كذا وكذا ) هو كناية عما رميت به من الإفك ولم أر في شيء من الطرق التصريح ، فلعل الكناية من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، ووقع في رواية ابن إسحق فقال : يا عائشة إنه قد كان ما بلغك من قول الناس ، فاتق الله ، وإن كنت قارفت سوءاً فتوى .

**قوله ( فإن كنت بريئة فسيبرئك الله )** أى بوحى ينزله بذلك قرآناً أو غيره .

**قوله ( وإن كنت ألممت بذنب )** أى وقع منك على خلاف العادة ، وهذا حقيقة الإلمام ، ومنه « ألمت بنا والليل مرخ ستوره » .

**قوله ( فاستغفرى الله وتوبى إليه )** فى رواية معمر « ثم توبى إليه » وفى رواية أنى أوبس « إنما أنت من بنات آدم إن كنت أخطأت فتوبى » .

**قوله ( فإن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب إلى الله تاب الله عليه )** قال الداودى : أمرها بالاعتراف ولم يندبها إلى الكتمان للفرق بين أزواج النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهن . فيجب على أزواجه الاعتراف بما يقع منهن ولا يكتمنه إياه ، لأنه لا يحل لنبى إمساك من يقع منها ذلك ، بخلاف نساء الناس فإنهن تدين إلى السر . وتعقبه عياض بأنه ليس فى الحديث ما يدل على ذلك ، ولا فيه أنه أمرها بالاعتراف ، وإنما أمرها أن تستغفر الله وتتوب إليه أى فيما بينها وبين ربها ، فليس صريحاً فى الأمر لها بأن تعترف عند الناس بذلك ، وسياق جواب عائشة يشعر بما قاله الداودى ، لكن المعترف عنده ليس إطلاقه فليتأمل . ويؤيد ما قال عياض أن فى رواية حاطب « قالت فقال أنى : إن كنت صنعت شيئاً فاستغفرى الله وإلا فأخبرى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعذر » .

**قوله ( قلص دمعى )** بفتح القاف واللام ثم مهملة أى استمسك نزوله فانقطع ومنه قلص الظل وتقلص إذا شمر ، قال القرطبى سببه أن الحزن والغضب إذا أخذ أحدهما فقد الدمع لفرط حرارة المصيبة .

**قوله ( حتى ما أحس )** بضم الهمزة وكسر المهملة أى أجد .

**قوله ( فقلت لأنى : أجب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قال ، قال : والله ما أدرى ما أقول )** قيل إنما قالت عائشة لأبيها ذلك مع أن السؤال إنما وقع عما فى باطن الأمر وهو لا اطلاع له على ذلك ، لكن قالته إشارة إلى أنها لم يقع منها شيء فى الباطن يخالف الظاهر هو يطلع عليه فكأنها قالت له : برئنى بما شئت وأنت على ثقة من الصدق فيما تقول ، وإنما أجابها أبو بكر بقوله لا أدرى لأنه كان كثير الاتباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأجاب بما يطابق السؤال فى المعنى ، ولأنه وإن كان يتحقق براءتها لكنه كره أن يزكى ولده . وكذا الجواب عن قول أمها لا أدرى . ووقع فى رواية هشام بن عروة الآتية « فقال ماذا أقول » وفى رواية أنى أوبس « فقلت لأنى أجب ، فقال : لا أفعل ، هو رسول الله والوحى يأتية » .

**قوله ( قالت قلت وأنا جارية حديثة السن لا أقرأ كثيراً من القرآن )** قالت هذا توطئة لعذرها لكونها لم تستحضر اسم يعقوب عليه السلام كما سيأتى ، ووقع فى رواية هشام بن عروة الآتية « فلما لم يجيباه تشهدت فحمدت الله وأثبتت عليه بما هو أهله ثم قلت : أما بعد » وفى رواية ابن إسحق « فلما استعجما على استعبرت فبكيت ثم قلت : والله لا أتوب مما ذكروا أبداً » .

**قوله ( حتى استقر فى أنفسكم )** فى رواية فليح « وقر » بالتخفيف أى ثبت وزناً ومعنى .

**قوله ( وصدقتم به )** فى رواية هشام بن عروة « لقد تكلمتم به وأشربته قلوبكم » قالت هذا وإن لم يكن

على حقيقته على سبيل المقابلة لما وقع من المبالغة في التنقيب عن ذلك ، وهى كانت لما تحققت من براءة نفسها ومنزلتها تعتقد أنه كان ينبغي لكل من سمع عنها ذلك أن يقطع بكذبه ، لكن العذر لهم عن ذلك أنهم أرادوا إقامة الحجة على من تكلم في ذلك ، ولا يكفي فيها مجرد نفى ما قالوا والسكوت عليه ، بل تعين التنقيب عليه لقطع شبههم ، أو مرادها بمن صدق به أصحاب الإفك ، لكن ضمت إليه من لم يكذبهم تغليبا .

**قوله ( لا تصدقوننى بذلك )** أى لا تقطعون بصدق . وفي رواية هشام بن عروة « ما ذاك بنافعى عندكم » وقالت في الشق الآخر « لتصدقننى » وهو بتشديد النون والأصل تصدقوننى فأدغمت إحدى النونين في الأخرى ، وإنما قالت ذلك لأن المرء مؤاخذ بإقراره . ووقع في حديث أم رومان « لئن حلفت لا تصدقوننى ، ولئن قلت لا تعذروننى » .

**قوله ( والله ما أجد لكم مثلاً )** في رواية صالح وفليح ومعمّر « ما أجد لكم ولى مثلاً » .

**قوله ( إلا قول أبى يوسف )** زاد ابن جريج في روايته « واختلس منى اسمه » وفي رواية هشام بن عروة « والتمست اسم يعقوب فلم أقدر عليه » وفي رواية أبى أويس « نسيت اسم يعقوب لما لى من البكاء واحتراق الجوف » ووقع في حديث أم رومان « مثلى ومثلكم كيعقوب وبنيه » وهى بالمعنى للتصريح في حديث هشام وغيره بأنها لم تستحضر اسمه .

**قوله ( ثم تحولت فاضطجعت على فراشى )** زاد ابن جريج « ووليت وجهى نحو الجدر » .

**قوله ( وأنا حينئذ أعلم أبى بريئة ، وأن الله مبرئى ببراءتى )** زعم ابن التين أنه وقع عنده « وأن الله مبرئى » بنون قبل الياء وبعد الهمزة ، قال : وليس بين لأن نون الوقاية تدخل في الأفعال لتسلم من الكسر ، والأسماء تكسر فلا تحتاج إليها انتهى . والذى وقفنا عليه في جميع الروايات « مبرئى » بغير نون ، وعلى تقدير وجود ما ذكر فقد سمع مثل ذلك في بعض اللغات .

**قوله ( ولكن والله ما كنت أظن أن الله منزل في شأنى وحياً يتلى ، ولشأنى في نفسى كان أحقر من أن يتكلم الله فى بأمري )** زاد يونس في روايته « يتلى » وفي رواية فليح « من أن يتكلم بالقرآن في أمرى » وفي رواية ابن إسحق « يقرأ به في المساجد ويصلى به » .

**قوله ( فوالله ما رام رسول الله صلى الله عليه وسلم )** أى فارق ، ومصدره الریم بالتحانية ، بخلاف رام بمعنى طلب فمصدره الروم ، ويفترقان في المضارع : يقال رام يروم روماً ورام يريم ريماً . وحذف في هذه الرواية الفاعل . ووقع في رواية صالح وفليح ومعمّر وغيرهم « مجلسه » أى ما فارق مجلسه .

**قوله ( ولا خرج أحد من أهل البيت )** أى الذين كانوا حينئذ حضوراً . ووقع في رواية أبى أسامة « وأنزل الله على رسوله صلى الله عليه وسلم من ساعته » .

**قوله ( فأخذه ما كان يأخذه من البرحاء )** بضم الموحدة وفتح الراء ثم مهملة ثم مد : هى شدة الحمى ، وقيل شدة الكرب ، وقيل شدة الحر ، ومنه برح لى الهم إذا بلغ منى غايته . ووقع في رواية إسحق بن راشد « وهو العرق » وبه جزم الداودى ، وهو تفسير باللازم غالباً لأن البرحاء شدة الكرب ويكون عنده العرق

غالباً ، وفي رواية ابن حاطب « وشخص بصره إلى السقف » وفي رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن عائشة عند الحاكم « فأتاه الوحي ، وكان إذا أتاه الوحي أخذته السيل » وفي رواية ابن إسحق « فسجى بثوب ووضعت تحت رأسه وسادة من آدم » .

**قوله ( حتى إنه ليتحدر منه مثل الجمان من العرق في اليوم الشاق من ثقل القول الذي ينزل عليه )**  
الجمان بضم الجيم وتخفيف الميم اللؤلؤ ، وقيل حب يعمل من الفضة كاللؤلؤ ، وقال الداودي : خرز أبيض ، والأول أولى ، فشبهت قطرات عرقه صلى الله عليه وسلم بالجمان لمشابتها في الصفاء والحسن . وزاد ابن جرير في روايته « قال أبو بكر : فجعلت أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أخشى أن ينزل من السماء ما لا مرد له ، وأنظر إلى وجهه عائشة فإذا هو منبق ، فيطمعني ذلك فيها » وفي رواية ابن إسحق « فأما أنا فوالله ما فرغت قد عرفت أني بريئة ، وأن الله غير ظالمى . وأما أبواي فما سرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ظننت لتخرجن أنفسهما فرقاً من أن يأتي من الله تحقيق ما يقول الناس » ونحوه في رواية الواقدي .

**قوله ( فلما سرى )** بضم المهملة وتشديد الراء المكسورة أى كشف .

**قوله ( وهو يضحك )** في رواية هشام بن عروة « فرفع عنه وإني لأتبين السرور في وجهه يمسح جبينه » وفي رواية ابن حاطب « فوالذي أكرمه وأنزل عليه الكتاب ما زال يضحك حتى إني لأنظر إلى نواجزه سروراً ، ثم مسح وجهه » .

**قوله ( فكان أول كلمة تكلم بها : يا عائشة أما الله عز وجل فقد برأك )** في رواية صالح بن كيسان « قال يا عائشة » وفي رواية فليح « أن قال لي : يا عائشة أحمدي الله ، فقد برأك » زاد في رواية معمر « أبشرى » وكذا في رواية هشام بن عروة ، وعند الترمذي من هذا الوجه « البشري يا عائشة فقد أنزل الله براءتك » وفي رواية عمر بن أبي سلمة « فقال أبشرى يا عائشة » .

**قوله ( أما الله فقد برأك )** أى بما أنزل من القرآن .

**قوله ( فقالت أمي : قومي إليه ، قال فقلت : والله لا أقوم إليه ، ولا أحد إلا الله )** في رواية صالح « فقالت لي أمي قومي إليه ، فقلت : والله لا أقوم إليه ولا أحده ولا أحد إلا الله الذي أنزل براءتي » وفي رواية الطبري من هذا الوجه « أحمد الله لا إياكم » وفي رواية ابن جرير « فقلت بحمد الله وذكركم » وفي رواية أنى أويس « نحمد الله ولا نحمدكم » وفي رواية أم رومان وكذا في حديث أنى هريرة « فقالت نحمد الله لا نحمدك » ومثله في رواية عمر بن أبي سلمة ، وكذا عند الواقدي ، وفي رواية ابن حاطب « والله لا نحمدك ولا نحمد أصحابك » وفي رواية مقسم والأسود وكذا في حديث ابن عباس « ولا نحمدك ولا نحمد أصحابك » وزاد في رواية الأسود عن عائشة « وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فانتزعت يدي منه ، فنهزني أبو بكر » . وعذرها في إطلاق ذلك ما ذكرته من الذي خامرها من الغضب من كونهم لم يبادروا بتكذيب من قال فيها ما قال مع تحققهم حسن طريقتهما ، قال ابن الجوزي : إنما قالت ذلك لإدلالاً كما يدل الحبيب على حبيبه . وقيل أشارت إلى إفراد الله تعالى بقولها « فهو الذي أنزل براءتي » فناسب إفراده بالحمد في الحال . ولا يلزم منه ترك الحمد بعد ذلك . ويحتمل أن تكون مع ذلك تمسكت بظاهر قوله صلى

الله عليه وسلم لها « احمدي الله » ففهمت منه أمرها بإفراد الله تعالى بالحمد فقالت ذلك ، وما أضافته إليه من الألفاظ المذكورة كان من باعث الغضب . وروى الطبرى وأبو عوانة من طريق أبي حصين عن مجاهد قال « قالت عائشة لما نزل عذرها فقبل أبو بكر رأسها فقلت : ألا عذرتنى ؟ فقال : أى سماء تظلنى وأى أرض تقلنى إذا قلت ما لا أعلم » .

قوله ( فأنزل الله تعالى ﴿ إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم ﴾ العشر الآيات كلها ) قلت : آخر العشرة قوله تعالى ﴿ والله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾ لكن وقع في رواية عطاء الخراساني عن الزهري « فأنزل الله تعالى ﴿ إن الذين جاءوا — إلى قوله — أن يغفر الله لكم والله غفور رحيم ﴾ وعدد الآى إلى هذا الموضع ثلاث عشرة آية ، فلعل في قولها العشر الآيات مجازاً بطريق إلغاء الكسر . وفي رواية الحكم بن عتيبة مرسلًا عند الطبرى « لما خاض الناس في أمر عائشة — فذكر الحديث مختصراً وفي آخره — فأنزل الله تعالى خمس عشرة آية من سورة النور حتى بلغ — الخبيثات للخبيثين ، وهذا فيه تجوز ، وعدة الآى إلى هذا الموضع ست عشرة . وفي مرسل سعيد بن جبير عند ابن أبي حاتم والحاكم في « الإكليل » فنزلت ثمانى عشرة آية متوالية كذبت من قذف عائشة ﴿ إن الذين جاءوا — إلى قوله — رزق كريم ﴾ وفيه ما فيه أيضاً . وتحرير العدة سبع عشرة . قال الرّمخسرى : لم يقع في القرآن من التغليظ في معصية ما وقع في قصة الإفك بأوجز عبارة وأشبعها ، لاشتماله على الوعيد الشديد والعتاب البالغ والزجر العنيف ، واستعظام القول في ذلك واستشناعه بطرق مختلفة وأساليب متقنة ، كل واحد منها كاف في بابه ، بل ما وقع منها من وعيد عبدة الأوثان إلا بما هو دون ذلك ، وما ذلك إلا لإظهار علو منزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتطهير من هو منه بسبيل . وعند أئى داود من طريق حميد الأعرج عن الزهري عن عروة عن عائشة « جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وكشف الثوب عن وجهه ثم قال : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ﴿ إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم ﴾ وفي رواية ابن إسحق : ثم خرج إلى الناس فخطبهم وتلا عليهم « ويجمع بأنه قرأ ذلك عند عائشة ثم خرج فقرأها على الناس .

قوله ( فلما أنزل الله هذا في براءى قال أبو بكر ) يؤخذ منه مشروعية ترك المؤاخذه بالذنب ما دام احتمال عدمه موجوداً لأن أبا بكر لم يقطع نفقة مسطح إلا بعد تحقق ذنبه فيما وقع منه .

قوله ( لقربته منه ) تقدم بيان ذلك قبل .

قوله ( وفقره ) علة أخرى للإتفاق عليه .

قوله ( بعد الذى قال لعائشة ) أى عن عائشة ، وفي رواية هشام بن عروة « فحلف أبو بكر أن لا ينفع مسطحاً بنافعة أبداً » .

قوله ( ولا يأتل ) سيأتى شرحه في باب منفرد قريباً .

قوله ( وليعفوا وليصفحوا ) قال مسلم حدثنا حبان بن موسى أنبأنا عبد الله بن المبارك قال « هذه أرجى آية في كتاب الله » انتهى ، وإلى ذلك أشار القائل :

فإن قدر الذنب من مسطح يحط قدر النجم من أفقه  
وقد جرى منه الذى قد جرى وعوتب الصديق في حقه

**قوله ( قال أبو بكر : بلى والله ، إني لأحب أن يغفر الله لي )** في رواية هشام بن عروة « بلى والله يا ربنا ، إنا لنحب أن تغفر لنا » .

**قوله ( فرجع إلى مسطح النفقة )** أى ردها إليه ، وفي رواية فليح « فرجع إلى مسطح الذى كان يجرى عليه » وفي رواية هشام بن عروة « وعاد له بما كان يصنع » ووقع عند الطبرانى أنه صار يعطيه ضعف ما كان يعطيه قبل ذلك .

**قوله ( يسأل زينب بنت جحش )** أى أم المؤمنين . ( **أحمى سمعى وبصرى** ) أى من الحماية فلا أنسب إليهما ما لم أسمع وأبصر .

**قوله ( وهى التى كانت تسامينى )** أى تعالينى من السمو وهو العلو والارتفاع أى تطلب من العلو والرفعة والحظوة عند النبى صلى الله عليه وسلم ما أطلب ، أو تعتقد أن الذى لها عنده مثل الذى لى عنده وذهل بعض الشراح فقال إنه من سوم الخسف ، وهو حمل الإنسان على ما يكرهه ، والمعنى تغايظنى . وهذا لا يصح فإنه لا يقال فى مثله سام ولكن ساوم .

**قوله ( فعصمها الله )** أى حفظها ومنعها .

**قوله ( بالورع )** أى بالمحافظة على دينها ومجانبة ما تخشى سوء عاقبته .

**قوله ( وطفقت )** بكسر الفاء وحكى فتحها ، أى جعلت أو شرعت . وحنة بفتح المهملة وسكون الميم وكانت تحت طلحة بن عبيد الله .

**قوله ( تحارب لها )** أى تجادل لها وتتعصب وتحكى ما قال أهل الإفك لتتخفف منزلة عائشة وتعلو مرتبة أختها زينب .

**قوله ( فهلكت فيمن هلك من أصحاب الإفك )** أى حدثت فيمن حدث أو أثمت مع من أثم زاد صالح بن كيسان وفليح ومعمر وغيرهم « قال ابن شهاب فهذا الذى بلغنا من حديث هؤلاء الرهط » زاد صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن عروة « قالت عائشة : والله إن الرجل الذى قيل له ما قيل ليقول : سبحان الله ، والذى نفسى بيده ما كشفت كنف أنثى قط » وقد تقدم شرحه قبل . قالت عائشة « ثم قتل بعد ذلك فى سبيل الله » وتقدم الخلاف فى سنة قتله وفى الغزاة التى استشهد فيها فى أوائل الكلام على هذا الحديث . ووقع فى آخر رواية هشام بن عروة « وكان الذى تكلم به مسطح وحسان بن ثابت والمنافق عبد الله بن أبى وهو الذى يستوشيه وهو الذى تولى كبره هو وحنة » وعند الطبرانى من هذا الوجه « وكان الذى تولى كبره عبد الله بن أبى ومسطح وحنة وحسان ، وكان كبر ذلك من قبل عبد الله بن أبى » وعند أصحاب السنن من طريق محمد بن إسحق عن عبد الله بن أبى بكر بن حزم عن عمرة عن عائشة « أن النبى صلى الله عليه وسلم أقام حد القذف على الذين تكلموا بالإفك لكن لم يذكر فيهم عبد الله بن أبى ، وكذا فى حديث أبى هريرة عند البزار ، وبنى على ذلك صاحب الهدى فأبدى الحكمة فى ترك الحد على عبد الله بن أبى ، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أقيم عليه الحد ، ووقع ذلك فى رواية أبى أويس وعن حسن بن زيد عن عبد الله بن أبى بكر أخرجه الحاكم فى « الإكليل » وفيه رد



على الماوردي حيث صحح أنه لم يحدهم مستنداً إلى أن الحد لا يثبت إلا ببينة أو إقرار ، ثم قال : وقيل إنه حدهم . وما ضعفه هو الصحيح المعتمد ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم : جواز الحديث عن جماعة ملفقاً مجملًا ، وقد تقدم البحث فيه . وفيه مشروعية القرعة حتى بين النساء وفي المسافرة بين السفر بالنساء حتى في الغزو ، وجواز حكاية ما وقع للمرأة من الفضل ولو كان فيه مدح ناس وذم ناس إذا تضمن بذلك إزالة توهم النقص عن الحاكي إذا كان بريئاً عند قصد نصح من يبلغه ذلك لئلا يقع فيما وقع فيه من سبق وأن الاعتناء بالسلامة من وقوع الغير في الإثم أولى من تركه يقع في الإثم وتحصيل الأجر للموقوع فيه . وفيه استعمال التوطئة فيما يحتاج إليه من الكلام ، وأن الهودج يقوم مقام البيت في حجب المرأة ، وجواز ركوب المرأة الهودج على ظهر البعير ولو كان ذلك مما يشق عليه حيث يكون مطبقاً لذلك ، وفيه خدمة الأجانب للمرأة من وراء الحجاب ، وجواز تستر المرأة بالشيء المنفصل عن البدن ، وتوجه المرأة لقضاء حاجتها وحدها وبغير إذن خاص من زوجها بل اعتماداً على الإذن العام المستند إلى العرف العام ، وجواز تحلي المرأة في السفر بالقلادة ونحوها ، وصيانة المال ولو قل للنهي عن إضاعة المال ، فإن عقد عائشة لم يكن من ذهب ولا جوهر ، وفيه شؤم الحرص على المال لأنها لو لم تطل في التفتيش لرجعت بسرعة فلما زاد على قدر الحاجة أثر ما جرى . وقريب منه قصة المتخاصمين حيث رفع علم ليلة القدر بسببهما فإنهما لم يقتصرأ على ما لا بد منه بل زادا في الخصام حتى ارتفعت أصواتهما فأثر ذلك بالرفع المذكور ، وتوقف رحيل العسكر على إذن الأمير ، واستعمال بعض الجيش ساقية يكون أميناً ليحمل الضعيف ويحفظ ما يسقط وغير ذلك من المصالح ، والاسترجاع عند المصيبة ، وتغطية المرأة وجهها عن نظر الأجنبي وإطلاق الظن على العلم ، كذا قيل وفيه نظر قدمته . وإغاثة الملهوف ، وعون المنقطع ، وإنقاذ الضائع ، وإكرام ذوي القدر وإيثارهم بالركوب وتجنس المشقة لأجل ذلك ، وحسن الأدب مع الأجانب خصوصاً النساء لا سيما في الخلوة ، والمشي أمام المرأة ليستقر خاطرهما وتأمين مما يتوهم من نظره لما عساه ينكشف منها في حركة المشي ، وفيه ملاطفة الزوجة وحسن معاشرتها والتقصير من ذلك عند إشاعة ما يقتضي النقص وإن لم يتحقق ، وفائدة ذلك أن تتفطن لتغيير الحال فتعذر أو تعترف ، وأنه لا ينبغي لأهل المريض أن يعلموه بما يؤدي باطنه لئلا يزيد ذلك في مرضه ، وفيه السؤال عن المريض وإشارة إلي مراتب الهجران بالكلام والملاطفة ، فإذا كان السبب محققاً فترك أصلاً ، وإن كان مظنوناً فيخفف ، وإن كان مشكوكاً فيه أو محتملاً فيحسن التقليل منه لا للعمل بما قيل بل لئلا يظن بصاحبه عدم المبالاة بما قيل في حقه ، لأن ذلك من خوارم المروءة . وفيه أن المرأة إذا خرجت لحاجة تستصحب من يؤنسها أو يخدمها ممن يؤمن عليها . وفيه ذب المسلم عن المسلم خصوصاً من كان من أهل الفضل ، وردع من يؤذيهم ولو كان منهم بسبيل ، وبيان مزيد فضيلة أهل بدر وإطلاق السب على لفظ الدعاء بالسوء على الشخص . وفيه البحث عن الأمر القبيح إذا أشيع وتعرف صحته وفساده بالتنقيب على من قيل فيه هل وقع منه قبل ذلك ما يشبهه أو يقرب منه واستصحاب حال من اتهم بسوء إذا كان قبل ذلك معروفاً بالخير إذا لم يظهر عنه بالبحث ما يخالف ذلك وفيه فضيلة قوية لأم مسطح لأنها لم تحاب ولدها في وقوعه في حق عائشة بل تعمدت سبه على ذلك وفيه تقوية لأحد الاحتمالين في قوله صلى الله عليه وسلم عن أهل بدر « إن الله قال لهم اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » . وأن الراجح أن المراد بذلك أن الذنوب تقع منهم لكنها مقرونة بالمغفرة تفضيلاً لهم على غيرهم بسبب ذلك المشهد العظيم ومرجوحية القول الآخر أن المراد أن الله تعالى عصمهم فلا يقع منهم ذنب نبه على ذلك الشيخ أبو محمد

ابن أبي حمزة نفع الله به وفيه مشروعية التسييح عند سماع ما يعتقد السامع أنه كذب وتوجيهه هنا أنه سبحانه وتعالى ينزه أن يحصل لقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدنيس فيشرع شكره بالتنزيه في مثل هذا نبه عليه أبو بكر بن العري وفيه توقف خروج المرأة من بيتها على إذن زوجها ولو كانت إلى بيت أبيها وفيه البحث عن الأمر المقول ممن يدل عليه المقول فيه والتوقف في خبر الواحد ولو كان صادقا وطلب الارتقاء من مرتبة الظن إلى مرتبة اليقين وأن خبر الواحد إذا جاء شيئا بعد شيء أفاد لقطع لقول عائشة «لأستيقن الخبر من قبلهما» وأن ذلك لا يتوقف على عدد معين . وفيه استشارة المرء أهل بطائنه ممن يلوذ به بقراءة وغيرها ، وتخصيص من جربت صحة رأيه منهم بذلك ولو كان غيره أقرب ، والبحث عن حال من اتهم بشيء ، وحكاية ذلك للكشف عن أمره ولا يعد ذلك غيبة . وفيه استعمال « لا نعلم إلا خيرا » في التزكية ، وأن ذلك كاف في حق من سبقت عدالته ممن يطلع على خفي أمره ، وفيه الثبوت في الشهادة ، وفطنة الإمام عند الحادث المهم ، والاستنصار بالأخصاء على الأجانب ، وتوطئة العذر لمن يراد إيقاع العقاب به أو العتاب له ، واستشارة الأعلى لمن هو دونه ، واستخدام من ليس في الرق ، وأن من استفسر عن حال شخص فأراد بيان ما فيه من عيب فليقدم ذكر عذره في ذلك إن كان يعلمه كما قالت بريرة في عائشة حيث عابها بالنوم عن العجين فقدمت قبل ذلك أنها جارية حديثة السن وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يحكم لنفسه إلا بعد نزول الوحي لأنه صلى الله عليه وسلم لم يجزم في القصة بشيء قبل نزول الوحي ، نبه عليه الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة نفع الله به . وأن الحمية لله ورسوله لا تدم . وفيه فضائل جمعة لعائشة ولأبويها ولصفوان ولعلي بن أبي طالب وأسامة وسعد بن معاذ وأسيد بن حضير . وفيه أن التعصب لأهل الباطل يخرج عن اسم الصلاح ، وجواز سب من يتعرض للباطل ونسبته إلى ما يسوءه وإن لم يكن ذلك في الحقيقة فيه ، لكن إذا وقع منه ما يشبه ذلك نجاز إطلاق ذلك عليه تغليظا له ، وإطلاق الكذب على الخطأ ، والقسم بلفظ لعمر الله . وفيه النذب إلى قطع الخصومة ، وتسكين ثائرة الفتنة ، وسد ذريعة ذلك ، واحتمال أخف الضررين بزوال أغلظهما ، وفضل احتمال الأذى . وفيه مباحة من خالف الرسول ولو كان قريبا حميما . وفيه أن من آذى النبي صلى الله عليه وسلم بقول أو فعل يقتل لأن سعد بن معاذ أطلق ذلك ولم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه مساعدة من نزلت فيه بلية بالتوجع والبكاء والحزن . وفيه تثبيت أبي بكر الصديق في الأمور لأنه لم ينقل عنه في هذه القصة مع تمادى الحال فيها شهرا كلمة فما فوقها ، إلا ما ورد عنه في بعض طرق الحديث أنه قال « والله ما قيل لنا هذا في الجاهلية ، فكيف بعد أن أعزنا الله بالإسلام » وقع ذلك في حديث ابن عمر عند الطبراني . وفيه ابتداء الكلام في الأمر المهم بالشهد والحمد والثناء وقول أما بعد ، وتوقيف من نقل عنه ذنب على ما قيل فيه بعد البحث عنه ، وأن قول كذا وكذا يكتفى بها عن الأحوال كما يكتفى بها عن الأعداد ولا تختص بالأعداد ، وفيه مشروعية التوبة وأنها تقبل من المعترف المقلع المخلص ، وأن مجرد الاعتراف لا يجزئ فيها ، وأن الاعتراف بما لم يقع لا يجوز ولو عرف أنه يصدق في ذلك ، ولا يؤاخذ على ما يترتب على اعترافه ، بل عليه أن يقول الحق أو يسكت ، وأن الصبر تحمد عاقبته ويغبط صاحبه . وفيه تقديم الكبير في الكلام وتوقف من اشتبه عليه الأمر في الكلام . وفيه تبشير من تجددت له نعمة أو اندفعت عنه نقمة . وفيه الضحك والفرح والاستبشار عند ذلك ، ومعدرة من انزعج عند وقوع الشدة لصغر سن ونحوه ، وإدلال المرأة على زوجها وأبويها ، وتدرج من

وقع في مصيبة فزالته عنه لثلا يهجم على قلبه الفرح من أول وهلة فيهلكه ، يؤخذ ذلك من ابتداء النبي صلى الله عليه وسلم بعد نزول الوحي ببراءة عائشة بالضحك ثم تبشيرها ثم إعلامها ببراءتها مجملة ثم تلاوته الآيات على وجهها . وقد نص الحكماء على أن من اشتد عليه العطش لا يمكن من المبالغة في الرى في الماء لثلا يفضى به ذلك إلى الهلكة بل يجرع قليلاً قليلاً . وفيه أن الشدة إذا اشتدت أعقبتها الفرج ، وفضل من يفوض الأمر لربه ، وأن من قوى على ذلك خف عنه الهم والغم كما وقع في حالتي عائشة قبل استفسارها عن حالها وبعد جوابها بقولها : والله المستعان . وفيه الحث على الإنفاق في سبيل الخير خصوصاً في صلة الرحم ، ووقوع المغفرة لمن أحسن إلى من أساء إليه أو صفح عنه ، وأن من حلف أن لا يفعل شيئاً من الخير استحبه له الحنث ، وجواز الاستشهاد بآي القرآن في النوازل ، والتأسي بما وقع للأكابر من الأنبياء وغيرهم ، وفيه التسبيح عند التعجب واستعظام الأمر ، وذم الغيبة وذم سماعها وزجر من يتعاطاها لا سيما إن تضمنت تهمة المؤمن بما لم يقع منه ، وذم إشاعة الفاحشة ، وتحريم الشك في براءة عائشة ، وفيه تأخير الحد عن يخشى من إيقاعه به الفتنة ، نبه على ذلك ابن بطال مستنداً إلى أن عبد الله بن أبي كان ممن قذف عائشة ولم يقع في الحديث أنه ممن حد ، وتعقبه عياض بأنه لم يثبت أنه قذف بل الذي ثبت أنه كان يستخرجه ويستوشيه . قلت : وقد ورد أنه قذف صريحاً ، ووقع ذلك في مرسل سعيد بن جبير عند ابن أبي حاتم وغيره وفي مرسل مقاتل بن حيان عند الحاكم في « الإكليل » بلفظ « فرماها عبد الله بن أبي » وفي حديث ابن عمر عند الطبراني بلفظ أشنع من ذلك ، وورد أيضاً أنه ممن جلد الحد ، وقع ذلك في رواية أبي أويس عن الحسن بن زيد وعبد الله بن أبي بكر بن حزم وغيرهما مرسلأ أخرجه الحاكم في « الإكليل » فإن ثبتا سقط السؤال وإن لم يثبتا فالقول ما قال عياض فإنه لم يثبت خبر بأنه قذف صريحاً ثم لم يحد ، وقد حكى الماوردي إنكار وقوع الحد بالذين قذفوا عائشة أصلاً كما تقدم ، واعتل قائله بأن حد القذف لا يجب إلا بقيام بينة أو إقرار ، وزاد غيره « أو بطلب المقذوف » قال : ولم ينقل ذلك . كذا قال ، وفيه نظر يأتي إيضاحه في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . واستدل به أبو علي الكرايسي صاحب الشافعي في « كتاب القضاء » على منع الحكم حالة الغضب لما بدا من سعد بن معاذ وأسيد بن حضير وسعد بن عباد من قول بعضهم لبعض حالة الغضب حتى كادوا يقتتلون ، قال : فإن الغضب يخرج الحليم المتقى إلى ما لا يليق به ، فقد أخرج الغضب قوماً من خيار هذه الأمة بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ما لا يشك أحد من الصحابة أنها منهم زلة إلى آخر كلامه في ذلك . وهذه مسألة نقل بعض المتأخرين فيها رواية عن أحمد ، ولم تثبت . وسيأتي القول فيها في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى ويؤخذ من سياق عائشة رضي الله عنها جميع قصتها المشتملة على براءتها بيان ما أجمل في الكتاب والسنة لسياق أسباب ذلك ، وتسمية من يعرف من أصحاب القصص لما في ضمن ذلك من الفوائد الأحكامية والآدابية وغير ذلك وبذلك يعرف قصور من قال : براءة عائشة ثابتة بصريح القرآن فأى فائدة لسياق قصتها ؟

بـ

قوله : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ ﴾ الآية

قال مجاهد ﴿ تَلَقَّوْنَهُ ﴾ : يرويه بعضكم عن بعض . تفيضون : تقولون .

[٤٧٥١] ٤٥٦٦ - حدثنا محمد بن كثير قال أنا سليمان عن حصين عن أبي وائل عن مسروق عن أم رومان أم عائشة أنها قالت: لما رُميت عائشة خرّت مغشياً عليها.

قوله ( باب قوله ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم ) في رواية أبي ذر بعد قوله ﴿ أفضتم فيه ﴾ الآية .

قوله ( أفضتم قلتم ) ثبت هذا لأبي نعيم في رواية « المستخرج » . وقال أبو عبيدة في قوله أفضتم أى خضتم فيه .

قوله ( تفيضون فيه تقولون ) هو قول أبي عبيدة .

قوله ( وقال مجاهد تلقونه يرويه بعضكم عن بعض ) وصله الفريابي من طريقه وقال : معناه من التلقى للشيء وهو أخذه وقبوله ، وهو على القراءة المشهورة ، وبذلك جزم أبو عبيدة وغيره . وتلقونه بحذف إحدى التاءين ، وقرأ ابن مسعود بإثباتها ، وقراءة عائشة ويحيى بن يعمر « تلقونه » بكسر اللام وتخفيف القاف من الولى بسكون اللام وهو الكذب . وقال الفراء : الولى الاستمرار فى السير وفى الكذب ، ويقال للذى أدمن الكذب الألقى بسكون اللام ويفتحها أيضاً ، وقال الخليل : أصل الولى الإسراع ، ومنه جاءت الإبل تلق ، وقد تقدم فى غزوة المريسيع التصريح بأن عائشة قرأته كذلك ، وأن ابن أبى مليكة قال : هى أعلم من غيرها بذلك لكونه نزل فيها . وقد تقدم فيه أيضاً الكلام على إسناد حديث أم رومان المذكور فى هذا الباب ، والمذكور هنا طرف من حديثها وقد تقدم بتمامه هناك ، وتقدم شرحه مستوفى فى الباب الذى قبله فى أثناء حديث عائشة . وقال الإسماعيلى : هذا الذى ذكره من حديث أم رومان لا يتعلق بالترجمة ، وهو كما قال ، إلا أن الجامع بينهما قصة الإفك فى الجملة . وقوله فى هذه الرواية « حدثنا محمد بن كثير حدثنا سليمان عن حصين » كذا للأكثر ، وسليمان هو ابن كثير أخو محمد الراوى عنه ، وللأصلى عن الجرجاني سفيان بدل « سليمان » قال أبو على الجبائى : هو خطأ والصواب سليمان . وهو كما قال .

ب ( إِذْ تَلَقُّوْهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُوْنَ ) الآية

[٤٧٥٢] ٤٥٦٧ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال نا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال ابن أبى مليكة سمعت عائشة تقرأ : ( إِذْ تَلَقُّوْهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ ) .

﴿ وَلَوْ لَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُوْنُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا ﴾ الآية

[٤٧٥٣] ٤٥٦٨ - حدثني محمد بن المثني قال نا يحيى عن عمر بن سعيد بن أبي حسين قال حدثني ابن أبي مليكة قال : استأذن ابن عباس - قبيل موتها - على عائشة وهي مغلوبة ، فقالت : أخشى أن يثنى عليّ ، فقليل : ابن عم رسول الله ومن وجوه المسلمين ، قالت : إيدنوا له . قال : كيف تجدنيك ؟ قالت : بخير إن اتقيت . قال : فانت بخير إن شاء الله ، زوجة رسول الله صلى الله عليه ، ولم ينكح بكراً غيرك ، ونزل عذرك من السماء . ودخل ابن الزبير خلفه فقالت : دخل ابن عباس فأثنى عليّ ، وددت أني كنت نسياً منسياً .

[٤٧٥٤] ٤٥٦٩- حدثني محمد بن المثنى قال نا عبد الوهاب بن عبد المجيد قال نا ابن عون عن القاسم أن ابن عباس استأذن على عائشة.. نحوه ولم يذكر: نسياً منسياً.

قوله ( باب ﴿ إذ تلقونه بألسنتكم وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم ﴾ الآية ) كذا لأبي زر ، وساق غيره إلى ﴿ عظيم ﴾ وقد ذكرت ما فيه في الذي قبله

قوله باب ( ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا الآية ) كذا لأبي زر ، وساق غيره إلى ﴿ عظيم ﴾ .

قوله ( لجى ، اللجة معظم البحر ) ثبت هذا لأبي نعيم في « المستخرج » وهو قول أبي عبيدة ، قال في قوله ﴿ في بحر لجى ﴾ يضاف إلى اللجة وهى معظم البحر .

( تنبيه ) : ينبغى أن يكون هذا في أثناء التفاسير المذكورة في أول السورة ، وأما خصوص هذا الباب فلا تعلق له بها .

قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد القطان .

قوله ( وهى مغلوبة ) أى من شدة كرب الموت .

قوله ( قالت : أخشى أن يثنى على ، فقيل : ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ) كأن القائل فهم عنها أنها تمنعه من الدخول للمعنى الذى ذكرته فذكرها بمنزلة ، والذى راجع عائشة في ذلك هو ابن أخيها عبد الله ابن عبد الرحمن ، والذى استأذن لابن عباس على عائشة حينئذ هو ذكوان مولاهما ، وقد بين ذلك كله أحمد وابن سعد من طريق عبد الله بن عثمان هو ابن حثيم عن ابن أبى مليكة عن ذكوان مولى عائشة أنه استأذن لابن عباس على عائشة وهى تموت فذكر الحديث وفيه « فقال لها عبد الله يا أمتاه إن ابن عباس من صالح بيتك يسلم عليك ويودعك ، قالت : ائذن له إن شئت » وادعى بعض الشراح أن هذا يدل على أن رواية البخارى مرسله ، قال لأن ابن أبى مليكة لم يشهد ذلك ولا سمعه من ابن عباس حال قوله لعائشة لعدم حضوره انتهى . وما أدرى من أين له الجزم بعدم حضوره وسماعه ، وما المانع من ذلك ؟ ولعله حضر جميع ذلك وطال عهده به فذكره به ذكوان ، أو أن ذكوان ضبط منه ما لم بضبطه هو ، ولهذا وقع في رواية ذكوان ما لم يقع في رواية ابن أبى مليكة .

قوله ( كيف تهديك ) في رواية ابن ذكوان « فلما جلس قال : أبشرى . قالت وأيضاً . قال : ما بينك وبين أن تلقى محمداً والأحبة إلا أن تخرج الروح من الجسد .

قوله ( بخير إن اتقيت ) أى إن كنت من أهل التقوى ، ووقع في رواية الكشميهنى أبقيت .

قوله ( فأنت بخير إن شاء الله تعالى زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكح بكرة غيرك ) في رواية ذكوان « كنت أحب نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن يحب إلا طيباً » .

قوله ( ونزل عذرك من السماء ) يشير إلى قصة الإفك ، ووقع في رواية ذكوان « وأنزل الله براءتك من فوق سبع سموات : جاء به الروح الأمين ، فليس في الأرض مسجد إلا وهو يتلى فيه آناء الليل وأطراف

النهار » وزاد في آخره « وسقطت قلاذتك ليلة الأبواء فنزل التيمم ، فو الله إنك مباركة » ولأحمد من طريق أخرى فيها رجل لم يسم عن ابن عباس أنه قال لها « إنما سميت أم المؤمنين لتسعدى ، وإنه لاسمك قبل أن تولدى » وأخرجه ابن سعد من طريق عبد الرحمن بن سابط عن ابن عباس مثله .

**قوله ( ودخل ابن الزبير خلافة )** أى على عائشة بعد أن خرج ابن عباس فتخالفا في الدخول والخروج ذهاباً وإياباً ، وافق رجوع ابن عباس بحجى ابن الزبير .

**قوله ( وددت الخ )** هو على عادة أهل الورع في شدة الخوف على أنفسهم ، ووقع في رواية ذكوان أنها قالت لابن عباس هذا الكلام قبل أن يقوم ولفظه « فقالت دعنى منك يا ابن عباس ، فو الذى نفسى بيده لو ددت أنى كنت نسياً منسياً » .

( تنبيه ) : لم يذكر هنا خصوص ما يتعلق بالآية التى ذكرها في الترجمة صريحاً ، وإن كان داخلاً في عموم قول ابن عباس « نزل عذرك من السماء » فإن هذه الآية من أعظم ما يتعلق بإقامة عذرها وبرائها رضى الله عنها ، وسيأتى في الاعتصام من طريق هشام بن عروة « وقال رجل من الأنصار : سبحانك ما يكون لنا أن نتكلم بهذا سبحانك الآية » وسأذكر تسميته هناك إن شاء الله تعالى .

**قوله ( حدثنا ابن عون )** هو عبد الله ( عن القاسم ) هو ابن محمد بن أبى بكر .

**قوله ( أن ابن عباس رضى الله عنه استأذن على عائشة نحوه )** في رواية الإسماعيلي عن الهيثم بن خلف وغيره عن محمد بن المثني شيخ البخارى فيه فذكر معناه ، قال المزرى في « الأطراف » يعنى قوله « أنت زوجة رسول الله ونزل عذرك » . قلت : وقد أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في « المستخرج » من طريق حماد بن زيد عن عبد الله بن عون ولفظه « عن القاسم بن محمد عن عائشة أنها اشتكت . فاستأذن ابن عباس عليها وأتاها يعودها فقالت : الآن يدخل على فيزكىنى فأذنت له فقال : أبشرى يا أم المؤمنين ، تقدمين على فرط صدق ، وتقدمين على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى أبى بكر ، قالت : أعوذ بالله أن تزكىنى » وقد تقدم في مناقب عائشة عن محمد بن بشار عن عبد الوهاب باسناد الباب بلفظ « أن عائشة اشتكت فجاء ابن عباس فقال : يا أم المؤمنين ، تقدمين على فرط صدق على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر » فالذى يظهر أن رواية عبد الوهاب مختصرة ، وكأن المراد بقوله « نحوه ومعناه » بعض الحديث لا جميع تفاصيله . ثم راجعت « مستخرج الإسماعيلي » فظهر لى أن محمد بن المثني هو الذى اختصره لا البخارى لأنه صرح بأنه لا يحفظ حديث ابن عون ، وأنه كان سمعه ثم نسيه ، فكان إذا حدث به يختصره وكان يتحقق قولها « نسياً منسياً » لم يقع في رواية ابن عون وإنما وقعت في رواية ابن أبى مليكة ، وأخرج ذلك الإسماعيلي عن جماعة من مشايخه عن محمد بن المثني وأخرجه من طريق حماد بن زيد عن عبد الله بن عون فساقه بتمامه كما بينته ، فهذا الذى أشار إليه ابن المثني والله أعلم . وفي هذه القصة دلالة على سعة علم ابن عباس وعظيم منزلته بين الصحابة والتابعين ، وتواضع عائشة وفضلها وتشديدها في أمر دينها ، وأن الصحابة كانوا لا يدخلون على أمهات المؤمنين إلا بإذن ، ومشورة الصغير على الكبير إذا رآه عدل إلى ما الأولى خلافة ، والتنبيه على رعاية جانب الأكابر من أهل العلم والدين ، وأن لا يترك ما يستحقونه من ذلك لمعارض دون ذلك في المصلحة

﴿يَعْظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾

٤٥٧٠- حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت: جاء حسان بن ثابت يستأذن عليها، قلت: أتأذنين لهذا؟ قالت أو ليس قد أصابه عذاب عظيم؟ قال سفيان: تعني ذهاب بصره، فقال:

حصان رزان ما تزن برية وتصبح غرثى من لحوم الغوافل

قالت: ولكن أنت..

قوله (باب يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبدا الآية) سقط لغير أى ذر لفظ «الآية».

قوله (عن عائشة رضى الله عنها قالت: جاء حسان بن ثابت يستأذن عليها) فيه التفات من المخاطبة إلى الغيبة، وفي رواية مؤمل عن سفيان عند الإسماعيلي «كنت عند عائشة فدخل حسان، فأمرت فألقيت له وسادة، فلما خرج قلت: أتأذنين لهذا».

قوله (قلت أتأذنين لهذا) في رواية مؤمل «ما تصنعين بهذا» وفي رواية شعبة في الباب الذى يليه «تدعين مثل هذا يدخل عليك وقد أنزل الله: والذى تولى كبره منهم» وهذا مشكل لأن ظاهره أن المراد بقوله ﴿والذى تولى كبره منهم﴾ هو حسان بن ثابت وقد تقدم قبل هذا أنه عبد الله بن أبى وهو المعتمد، وقد وقع في رواية أى حذيفة عن سفيان الثورى عند أى نعيم في المستخرج «وهو ممن تولى كبره» فهذه الرواية أخف إشكالا.

قوله (قالت: أو ليس قد أصابه عذاب عظيم) في رواية شعبة «قالت وأى عذاب أشد من العمى».

قوله (قال سفيان: تعني ذهاب بصره) زاد أبو حذيفة « وإقامة الحدود » ووقع بعد هذا الباب في رواية شعبة تصريح عائشة بصفة العذاب دون رواية سفيان، ولهذا احتاج أن يقول «تعني». وسفيان المذكور هو الثورى، والراوى عنه الفريايى، وقد روى البخاري عن محمد بن يوسف عن سفيان عن الأعمش شيئا غير هذا، ومحمد بن يوسف فيه هو البيكندى، وسفيان هو ابن عيينة بخلاف الذى هنا. ووقع عند الإسماعيلي التصريح بأن سفيان هنا هو الثورى ومحمد بن يوسف هو الفريايى.

قوله (فشبيب) بمعجمة وموحدين الأولى ثقيلة أى تغزل، يقال شبيب الشاعر بفلانة أى عرض بحبها وذكر حسننها، والمراد ترقيق الشعر بذكر النساء، وقد يطلق على إنشاد الشعر وإنشائه ولم يكن فيه غزل كما وقع في حديث أم معبد «فلما سمع حسان شعر الهاتف شبيب بجارية» أخذ في نظم جوابه.

قوله (حصان) بفتح المهملة قال السهيلي: هذا الوزن يكثر في أوصاف المؤنث وفي الأعلام منها كأنهم قصدوا بتوالى الفتحات مشاكلة خفة اللفظ لخفة المعنى «حصان» من الحصين والتحصين يراد به الامتناع على الرجال ومن نظرهم اليها، وقوله «رزان» من الرزانة يراد قلة الحركة، «وتزن» بضم أوله ثم زأى ثم نون ثقيلة أى ترمى، وقوله «غرثى» بفتح المعجمة وسكون الراء ثم مثناة أى خميسة البطن أى لا تغتاب أحدا، وهى استعارة فيها تلميح بقوله تعالى في المغتاب: ﴿أَيُّبَ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾. و«الغوافل» جمع غافلة وهى

العفيفة الغافلة عن الشر ، والمراد تبرئتها من اغتيال الناس بأكل لحومهم من الغيبة ، ومناسبة تسمية « الغيبة » بأكل اللحم أن اللحم ستر على العظم ، فكأن المغتاب يكشف ما على من اغتابه من ستر . وزاد ابن هشام في السيرة في هذا الشعر على أبي زيد الأنصاري :

عقيلة حى من لؤى بن غالب كرام المساعى مجدهم غير زائل  
مهذبة قد طيب الله خيمها وطهرها من كل سوء وباطل  
وفيه عن ابن إسحق :

فإن كنت قد قلت الذى زعموا لكم فلا رفعت سوطى إلى أناملى  
فكيف وودى ما حييت ونصرى لآل رسول الله زين المحافل  
وزاد فيه الحاكم في رواية له من غير رواية ابن إسحق :

حليمة خير الخلق ديناً ومنصباً نبي الهدى والمكرمات الفواضل  
رأيتك ول يغفر لك الله حرة من المحصنات غير ذات الغوائل  
و « الخيم » بكسر المعجمة وسكون التحتانية الأصل الثابت ، وأصله من الخيمة يقال خام يخيم إذا أقام بالمكان .

**قوله ( فقالت عائشة لست كذلك )** ذكر ابن هشام عن أبي عبيدة أن امرأة مدحت بنت حسان بن ثابت عند عائشة فقالت : حصان رزان البيت . فقالت عائشة : لكن أبوها . وهو بتخفيف النون ، فإن كان محفوظاً أمكن تعدد القصة ويكون قوله في بعض طرق رواية مسروق « يشب بينت له » بالنون لا بالتحتانية ، ويكون نظم حسان في بنته لا في عائشة ، وإنما تمثل به ، لكن بقية الأبيات ظاهرة في أنها في عائشة ، وهذا البيت في قصيدة لحسان يقول فيها :

فإن كنت قد قلت الذى زعموا لكم فلا رفعت سوطى إلى أناملى  
وإن الذى قد قيل ليس بلائى بك الدهر بل قيل امرئ متاحل

**قوله ( قالت : لكن أنت )** في رواية شعيب « قالت : لست كذلك » وزاد في آخره « وقالت : قد كان يرد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » وتقدم في المغازي من وجه آخر عن شعبة بلفظ « إنه كان ينافح أو يهاجى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » ودل قول عائشة « لكن أنت لست كذلك » على أن حسان كان ممن تكلم في ذلك ، وهذه الزيادة الأخيرة تقدمت هناك من طريق عروة عن عائشة أتم من هذا ، وتقدم هناك أيضاً في أثناء حديث الإفك من طريق صالح بن كيسان عن الزهري « قال عروة : كانت عائشة تكره أن يسب عندها حسان وتقول : إنه الذى قال

فإن أبى والذى وعرضى لعرض محمد منكم وقاء »

ب ﴿ وَيَبِينَ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾

[٤٧٥٦] ٤٥٧١ - حدثني محمد بن بشار قال نا ابن أبي عدي أنبأنا شعبة عن الأعمش عن أبي الضحى عن

مسروق قال : دخل حسان بن ثابت على عائشة فشبه وقال :



حصان رزان ما تزن بريبة وتصبح غرثي من لحوم الغوافل  
قالت: لست كذاك. قلت: تدعين مثل هذا يدخل عليك وقد أنزل الله: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ﴾ قالت:  
وأى عذاب أشد من العمى. وقالت: قد كان يرد عن النبي صلى الله عليه.

قوله ( باب وبين الله لكم الآيات والله عليم حكيم ) ذكر فيه بعض حديث مسروق عن عائشة ، وقد بينت  
ما فيه في الباب الذى قبله ، وقوله في أول السند « حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سليمان » (١) كذا للأكثر غير  
منسوب وهو سليمان بن كثير أخو محمد الراوى عنه صرح به ، ووقع في رواية الأصيل عن أبى زيد كالجماعة ،  
وعن الجرجاني سفيان بدل سليمان ، قال أبو على الجياني : وسليمان هو الصواب  
﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ ﴾ إِلَى : ﴿ رَعُوفٌ رَحِيمٌ ﴾  
﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ ﴾ الْآيَةِ

[٤٧٥٧] ٤٥٧٢ - قال أبو عبد الله وقال أبو أسامة عن هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة قالت: لما ذكر من  
شأنى الذى ذكر وما علمت به ، قام رسول الله صلى الله عليه في خطيباً فتشهد فحمد الله وأثنى عليه بما  
هو أهله ثم قال: «أما بعد، أشيروا عليّ في أناس أبنوا أهلي، وأيم الله ما علمت على أهلي من سوء،  
وأبنوهم بمن والله ما علمت عليه من سوء قط ولا يدخل بيتي قط إلا وأنا حاضر، ولا غبت في سفر إلا  
غاب معي». فقام سعد بن معاذ فقال: ائذن يا رسول الله أن تضرب أعناقهم. فقام رجل من بني الخزرج -  
وكانت أم حسان بن ثابت من رهط ذلك الرجل - فقال: كذبت، أما والله لو كانوا من الأوس ما أحببت أن  
تضرب أعناقهم، حتى كاد أن يكون بين الأوس والخزرج شر في المسجد وما علمت. فلما كان مساء ذلك  
اليوم خرجت لبعض حاجتي ومعى أم مسطح فعثرت وقالت: تعس مسطح، فقلت لها: أي أم، تسبين  
ابنك؟ وسكتت. ثم عثرت الثانية فقالت: تعس مسطح، فقلت لها: أي أم، تسبين ابنك؟ ثم عثرت  
الثالثة، فقالت: تعس مسطح فانتهرتها، فقالت: والله ما أسبه إلا فيك. فقلت: في أي شأن؟ فقالت:  
فبقرت لي الحديث. فقلت: وقد كان هذا؟ قالت: نعم والله، فرجعت إلى بيتي كأن الذي خرجت له لا  
أجد منه قليلاً ولا كثيراً. ووعكت، وقلت لرسول الله صلى الله عليه: أرسلني إلى بيت أبي، فأرسل معي  
الغلام فدخلت الدار فوجدت أم رومان في السفلى وأبابكر فوق البيت يقرأ فقالت أُمي: ما جاء بك يا  
بُنية؟ فأخبرتها وذكرت لها الحديث وإذا هو لم يبلغ منها مثل ما بلغ مني. فقالت: يا بُنية، خففي عليك  
الشأن، فإنه والله لقلما كانت امرأة حسناء عند رجل يحبها لها ضرائر إلا حسدنها وقيل فيها. وإذا هو  
لم يبلغ منها مثل ما بلغ مني. قلت: وقد علم به أبي؟ قالت: نعم. قلت: ورسول الله صلى الله عليه؟  
قالت: نعم. فاستعبرت وبكيت، فسمع أبوبكر صوتي وهو فوق البيت يقرأ، فنزل فقال لأُمي: ما  
شأنها؟ قالت: بلغها الذي ذكر من شأنها، ففاضت عيناه. وقال: أقسمت عليك يا بُنية إلا رجعت إلى

بيتك فرجعت . ولقد جاء رسول الله صلى الله عليه بيته فسأل عني خادمي ، فقالت : لا والله ما علمت عليها عيباً إلا أنها كانت ترقد حتى تدخل الشاة فتأكل خميرها . أو عجينها ، وانتهرها بعض أصحابه فقال : اصدقني رسول الله صلى الله عليه حتى أسقطوا لها به . فقالت : سبحان الله ، والله ما علمت عليها إلا ما يعلم الصائغ على تبر الذهب الأحمر . وبلغ الأمر ذلك الرجل الذي قيل له ، فقال : سبحان الله ، والله ما كشفت كنف أنثى قط . قالت عائشة : فقتل شهيداً في سبيل الله قالت : وأصبح أبوأي عندي ، فلم يزالا حتى دخل علي رسول الله صلى الله عليه وقد صلى العصر ، ثم دخل وقد اكتنفتني أبوأي عن يميني وعن شمالي فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : «أما بعد يا عائشة ، إن كنت قارفت سوءاً أو ظلمت فتوبني إلى الله ، فإن الله يقبل التوبة عن عباده» . قالت : وقد جاءت امرأة من الأنصار وهي جالسة بالباب فقلت : ألا تستحيي من هذه المرأة أن تذكر شيئاً . فوعظ رسول الله صلى الله عليه فالتفت إلى أبي فقلت : أجبه ، قال : فماذا أقول ؟ فالتفت إلى أمي فقلت : أجيبه . فقالت : أقول ماذا ؟ فلما لم يجيبها ، تشهدت فحمدت الله وأثنت عليه بما هو أهله ثم قلت : أما بعد ، فوالله لئن قلت لكم إنني لم أفعل -والله يشهد إنني لصادقة- بما ذاك بنافعي عندكم ، وقد تكلمتم به وأشربت قلوبكم . وإن قلت : إنني فعلت -والله يعلم أنني لم أفعل- لتقولن قد باءت به على نفسها . وإنني والله ما أجد لي ولكم مثلاً -والتمست اسم يعقوب فلم أقدّر عليه- إلا أبايوسف حين قال : ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ . وأنزل على رسول الله صلى الله عليه من ساعته فسكتنا فرفع عنه وإنني لأتبين السرور في وجهه وهو يمسح جبينه ويقول : «أبشري يا عائشة فقد أنزل الله ببراءتك» قالت : وكنت أشد ما كنت غضباً فقال لي أبوأي : قومي إليه ، فقلت : لا والله لا أقوم إليه . ولا أحمدُهُ ولا أحمدهُ كما ، ولكن أحمدُ الله الذي أنزل براءتي . لقد سمعتموه فما أنكرتموه ولا غيرتموه . وكانت عائشة تقول : أما زينب بنت جحش فعصمها الله بدينها فلم تقل إلا خيراً ، وأما أختها حمنة فهلكت فيمن هلك . وكان الذي يتكلم فيه مسطحٌ وحسان بن ثابت والمنافق عبد الله بن أبي بن سلول -وهو الذي كان يستوشيه ويجمعه ، وهو الذي تولى كبره منهم- هو وحمنة . قالت : فحلف أبو بكر أن لا ينفع مسطحاً بنافعة أبداً . فأنزل الله : ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ﴾ إلى آخر الآية يعني أبا بكر ﴿وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ﴾ يعني مسطحاً إلى قوله : ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ قال أبو بكر : بلى والله يا ربنا ، إنا لنحب أن تغفر لنا ، وعاد له بما كان يصنع .

**قوله ( باب قوله : إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا الآية إلى قوله : رؤوف رحيم ) كذا لأبي ذر ، وساق غيره إلى رؤوف رحيم .**

**قوله ( تشيع تظهر )** ثبت هذا لأبي ذر وحده ، وقد وصله ابن أبي خاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿تشيع الفاحشة﴾ تظهر يتحدث به ، ومن طريق سعيد بن جبير في قوله ﴿أن تشيع الفاحشة﴾ يعني أن تفشو وتظهر والفاحشة الزنا .

قوله (ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤثروا أولى القرى والمساكين - إلى قوله - والله غفور رحيم) سقط لغير أى ذر فصارت الآيات موصولا بعضها ببعض فأما قوله ﴿ولا يأتل﴾ فقال أبو عبيدة معناه لا يفتعل من آلت أى أقسمت ، وله معنى آخر من ألوت أى قصرت ، ومنه ﴿لا يألونكم خبالا﴾ وقال الفراء الائتلاء الحلف ، وقرأ أهل المدينة « ولا يتأل » بتأخير الهزة وتشديد اللام ، وهى خلاف رسم المصحف ، ومانسبه إلى أهل المدينة غير معروف وإنما نسبت هذه القراءة للحسن البصرى ، وقد روى ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله ﴿ولا يأتل﴾ يقول لا يقسم ، وهو يؤيد القراءة المذكورة .

قوله ( وقال أبو أسامة عن هشام بن عروة الخ ) وصله أحمد عنه بتمامه ، وقد ذكرت مافيه من فائدة فى أثناء حديث الإفك الطويل قريبا ، ووقع فى رواية المستمل عن الفربرى « حدثنا حميد بن الربيع حدثنا أبو أسامة » فظن الكرماني أن البخارى وصله عن حميد بن الربيع ، وليس كذلك بل هو خطأ فاحش فلا يغتر به .

﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾

[٤٧٥٨] ٤٧٥٣ - وقال أحمد بن شبيب نا أبى عن يونس قال ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : يرحم الله نساء المهاجرات الأول ، لما أنزل الله عز وجل : ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ شققن مروطهن فاختمرن به .  
[الحديث ٤٧٥٨ - طرفه فى : ٤٧٥٩]

[٤٧٥٩] ٤٧٥٤ - حدثنا أبو نعيم قال نا إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبه أن عائشة كانت تقول : لما نزلت هذه الآية : ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ أخذن أزهرن فشققنها من قبل الحواشي فاختمرن بها . الإزار هاهنا : الملاءة .

قوله ( باب وليضربن بخمرهن على جيوبهن ) كأن يضربن ضمن معنى يلقين فلذلك عدى بعلى .

قوله ( وقال أحمد بن شبيب ) بمعجمة وموحدتين وزن عظيم ، وهو من شيوخ البخارى إلا أنه أورد هذا عنه بهذه الصيغة ، وقد وصله ابن المنذر عن محمد بن إسماعيل الصائغ عن أحمد بن شبيب ، وكذا أخرجه ابن مردويه من طريق موسى بن سعيد الدندانى عن أحمد بن شبيب بن سعيد ، وهكذا أخرجه أبو داود والطبرانى من طريق قرة بن عبد الرحمن عن الزهرى مثله .

قوله ( يرحم الله نساء المهاجرات ) أى النساء المهاجرات فهو كقولهم شجر الأراك ، ولأبى داود من وجه آخر عن الزهرى يرحم الله النساء المهاجرات .

قوله ( الأول ) بضم الهزة وفتح الواو جمع أولى أى السابقات من المهاجرات ، وهذا يقتضى أن الذى صنع ذلك نساء المهاجرات . لكن فى رواية صفية بنت شيبه عن عائشة أن ذلك فى نساء الأنصار كما سأنبه عليه .

قوله ( مروطهن ) جمع مرط وهو الإزار ، وفى الرواية الثانية « أزهرن » وزاد « شققنها من قبل الحواشي » .

قوله ( فاختمرن ) أى غطين وجوههن ، وصفة ذلك أن تضع الخمار على رأسها وترميه من الجانب الأيمن على العاتق الأيسر وهو التقنع ، قال الفراء : كانوا فى الجاهلية تسدل المرأة خمارها من ورائها وتكشف ماقدامها ، فأمرن بالاستتار ، والخمار للمرأة كالعمامة للرجل .

قوله في الرواية الثانية ( عن الحسن ) هو ابن مسلم .

قوله ( لما نزلت هذه الآية ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ أخذن أزهرن ) هكذا وقع عند البخاري الفاعل ضميرا ، وأخرجه النسائي من رواية ابن المبارك عن ابراهيم بن نافع بلفظ « أخذ النساء » وأخرجه الحاكم من طريق زيد بن الحباب عن ابراهيم بن نافع بلفظ « أخذ نساء الأنصار » ولابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن عثمان ابن خثيم عن صفية مابوضح ذلك ، ولفظه « ذكرنا عند عائشة نساء قريش وفضلهن ، فقالت : إن نساء قريش لفضلاء — ولكنني والله مارأيت أفضل من نساء الأنصار : أشد تصديقا بكتاب الله ولا إيمانا بالتنزيل ، لقد أنزلت سورة النور ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ فانقلب رجالهن اليهن يتلون عليهن ما أنزل فيها ، ما منهن امرأة إلا قامت إلى مرطها فأصبحن يصلين الصبح معتجرات كأن على رؤوسهن الغربان » ويمكن الجمع بين الروایتين بأن نساء الأنصار بادرن إلى ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة الفرقان

قال ابن عباس: ﴿ هَبَاءٌ مَّنْثُورًا ﴾ : ما تسفي الرياح . ﴿ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ : ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس . ﴿ خَلْفَهُ لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ ﴾ : من فاتته من الليل عمل أدركه بالنهار ، أو فاتته بالنهار أدركه بالليل . وقال الحسن : ﴿ هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾ : في طاعة الله ، وما شيء أقرُّ لعين مؤمن من أن يرى حبيبَه في طاعة الله . ﴿ فَهِيَ تَمْلِي عَلَيْهِ ﴾ : تقرأ عليه ، من أملت وأملت . ﴿ الرُّسَّ ﴾ : المعدن ، جميعه رِساس . ﴿ غَرَامًا ﴾ : هلاكًا . ﴿ مَا يَعْأَبُكُمْ ﴾ : يقال : ما عبأت به شيئًا لا يعتدُّ به . وقال مجاهد : ﴿ عَتَوْا ﴾ : طغوا . وقال ابن عيينة : ﴿ عَاتِيَةٌ ﴾ : عتت على الخزان . وقال ابن عباس : ﴿ ثُبُورًا ﴾ : ويلًا . وقال غيره : السعير : مذكر ، والتسعر والاضطرام : التوقد الشديد . ﴿ سَاكِنًا ﴾ : دائمًا . ﴿ دَلِيلًا ﴾ : طلوع الشمس .

قوله ( سورة الفرقان — بسم الله الرحمن الرحيم : وقال ابن عباس : هباء منثورا مايسفي به الريح ) وصله ابن جرير من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مثله وزاد في آخره « ويثبه » ولابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال (١) . وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ هباء منثورا ﴾ : هو الذي يدخل البيت من الكوة ، يدخل مثل الغبار مع الشمس ، وليس له مس ولا يرى في الظل . وروى ابن أبي حاتم من طريق الحسن البصري نحوه وزاد « لو ذهب أحدكم يقبض عليه لم يستطع » ومن طريق الحارث عن علي في قوله ﴿ هباء منثورا ﴾ قال : ما ينثر من الكوة .

قوله ( دعاؤكم إيمانكم ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل كتاب الإيمان ، وثبت هذا هنا للنسفي وحده .

قوله ( مد الظل ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله ، وعند عبد الرزاق عن معمر عن الحسن وقتادة مثله ، وقال ابن عطية : تظاهرت أقوال المفسرين بهذا ، وفيه نظر لأنه لا خصوصية لهذا الوقت بذلك ، بل من بعد غروب الشمس مدة يسيرة يبقى فيها ظل ممدود مع أنه في نهار ، وأما سائر النهار ففيه ظلال متقطعة . ثم أشار إلى اعتراض آخر وهو أن الظل إنما يقال

لما يقع بالنهار ، قال : والظل الموجود في هذين الوقتين من بقايا الليل انتهى . والجواب عن الأول أنه ذكر تفسير الخصوص من سياق الآية ، فإن في بقيتها ﴿ ثم جعلنا الشمس عليه دليلاً ﴾ والشمس تعقب الذي يوجد قبل طلوعها فيزيله فلهذا جعلت عليه دليلاً ، فظهر اختصاص الوقت الذي قبل الطلوع بتفسير الآية دون الذي بعد الغروب . وأما الاعتراض الثاني فساقط لأن الذي نقل أنه يطلق على ذلك ظل ثقة مثبت فهو مقدم على النافي ، حتى ولو كان قول النافي محققاً لما امتنع إطلاق ذلك عليه مجازاً .

قوله ( ساكننا دائماً ) وصله ابن أبي حاتم من الوجه المذكور .

قوله ( عليه دليلاً : طلوع الشمس ) وصله ابن أبي حاتم كذلك .

قوله ( خليفة : من فاته من الليل عمل أدركه بالنهار أو فاته بالنهار أدركه بالليل ) وصله ابن أبي حاتم أيضاً كذلك ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الحسن نحوه .  
قوله ( قال الحسن ) هو البصري .

قوله ( هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين : في طاعة الله ) وصله سعيد بن منصور « حدثنا جرير بن حازم سمعت الحسن وسأله رجل عن قوله ﴿ هب لنا من أزواجنا ﴾ : ما القرة ، أف الدنيا أم في الآخرة ؟ قال : بل في الدنيا ، هي والله أن يرى العبد من ولده طاعة الله الخ » وأخرجه عبد الله بن المبارك في « كتاب البر والصلة » عن حزم القطعي عن الحسن ، وسمى الرجل السائل كثير بن زياد .

قوله ( وماشيء أقر لعين المؤمن من أن يرى حبيبه في طاعة الله ) في رواية سعيد بن منصور « أن يرى حبيبه » .

قوله ( وقال ابن عباس ثبورا ويلا ) وصله ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وثبت هذا لأبي ذر والنسفي فقط ، وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ دعوا هنالك ثبورا ﴾ أي هلكة ، وقال مجاهد ﴿ عتوا ﴾ طغوا ، وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ وعتوا عتواً كبيراً ﴾ قال : طغوا .

قوله ( وقال غيره : السعير مذكر ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ وأعتدنا لمن كذب بالساعة سعيراً » ثم قال بعده — اذا رأيتم ﴿ والسعير مذكر وهو مايسعر به النار ، ثم أعاد الضمير للنار ، والعرب تفعل ذلك تظهر مذكراً من سبب مؤنث ثم يؤنثون مابعد المذكر .

قوله ( والتسعير والاضطرام التوقد الشديد ) هو قول أبي عبيدة أيضاً .

قوله ( أساطير ) تقدم في تفسير سورة الأنعام .

قوله ( تمل عليه : تقرأ عليه من أملت وأملت ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ فهي تمل عليه ﴾ أي تقرأ عليه ، وهو من أملت عليه ، وهي في موضع آخر أملت عليه ، يشير الى قوله تعالى في سورة البقرة ﴿ ولأملل الذي عليه الحق ﴾ .

قوله ( الرس المعدن جمعه رساس ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ وأصحاب الرس ﴾ أي المعدن ، وقال الخليل الرس كل بئر تكون غير مطوية ، ووراء ذلك أقوال : أحدها أورده ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد

قال : الرس البئر ، ومن طريق سفيان عن رجل عن عكرمة قال : أصحاب الرس رسوا نبهم في بئر ، ومن طريق سعيد عن قتادة قال : حدثنا أن أصحاب الرس كانوا بالجمامة . ومن طريق شبيب عن عكرمة عن ابن عباس في قوله ﴿ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ ﴾ قال : بئر بأذربيجان .

قوله ( مايعبأ يقال ماعبأت به شيئا لا يعتد به ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ قُلْ مَا يَعْصِيكُمْ ربي ﴾ هو من قولهم ما عبأت بك شيئا أى ماعددتك شيئا .

( تنبيه ) : وقع في بعض الروايات تقديم وتأخير لهذه التفسير ، والخطب فيها سهل .

قوله ( غراما هلاكا ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ إِنْ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴾ أى هلاكا وإلزاما لهم ، ومنه رجل مغرم بالحب .

قوله ( وقال ابن عينة : عاتية عنت على الخزان ) كذا في تفسيره وهذا في سورة الحاقة ، وإنما ذكره هنا استطراداً لما ذكر قوله ﴿ عَتَا ﴾ ، وقد تقدم ذكر هذا في قصة هود من أحاديث الأنبياء .

﴿ الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ﴾ الآية

[٤٧٦٠] ٤٥٧٥- حدثني عبد الله بن محمد قال نا يونس بن محمد البغدادي قال نا شيبان عن قتادة قال نا أنس بن مالك أن رجلاً قال : يا نبي الله ، يحشر الكافر على وجهه يوم القيامة ؟ قال : « أليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادر على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة » . قال قتادة : بلى وعزة ربنا . [الحديث ٤٧٦٠- طرفه في: ٦٥٢٣] .

قوله ( باب قوله الذين يحشرون على وجوههم إلى جهنم الآية ) كذا لأى ذر ، وساق غيره إلى قوله ﴿ وَأَضْلَ سَبِيلًا ﴾ .

قوله ( شيبان ) هو ابن عبد الرحمن .

قوله ( أن رجلاً قال : يا نبي الله يحشر الكافر ) لم أقف على اسم السائل ، وسيأتى شرح الحديث مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى .

قوله ( يحشر الكافر ) في رواية الحاكم من وجه آخر عن أنس « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحشر أهل النار على وجوههم » وفي حديث أنى هريرة عند البزار « يحشر الناس على ثلاثة أصناف : صنف على الدواب ، وصنف على أقدامهم ، وصنف على وجوههم . فقيل : فكيف يحشرون على وجوههم » الحديث . ويؤخذ من مجموع الأحاديث أن المقرين يحشرون ركباناً ، ومن دونهم من المسلمين على أقدامهم ، وأما الكفار فيحشرون على وجوههم .

قوله ( قال قتادة : بلى وعزة ربنا ) هذه الزيادة موصولة بالإسناد المذكور ، قالها قتادة تصديقا لقوله

« أليس » .

**باب** قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾

الأثام: العقوبة.

[٤٧٦١] ٤٥٧٦ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن سفيان قال حدثني منصور وسليمان عن أبي وائل عن أبي

ميسرة هو عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال وحدثني واصل عن أبي وائل عن عبد الله قال: سألت -أو سئل- رسول الله صلى الله عليه أي الذنب عند الله أكبر؟ قال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك». قلت: ثم أي؟ قال: «ثم أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك». قال: ثم أي؟ قال: «ثم أن تزاني بحليلة جارك». قال: ونزلت هذه الآية تصديقاً لقول رسول الله صلى الله عليه ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾.

[٤٧٦٢] ٤٥٧٧ - حدثني إبراهيم بن موسى قال أنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني

القاسم بن أبي بزة أنه سأل سعيد بن جبير: هل لمن قتل مؤمناً متعمداً من توبة؟ فقرأت عليه: الذين لا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق، فقال سعيد: قرأتها على ابن عباس كما قرأتها علي فقال: هذه مكية نسختها آية مدنية التي في سورة النساء.

[٤٧٦٣] ٤٥٧٨ - حدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن المغيرة بن النعمان عن سعيد بن

جبير قال: اختلف أهل الكوفة في قتل المؤمن، فرحلت فيه إلى ابن عباس فقال: نزلت في آخر ما نزل، ولم ينسخها شيء.

[٤٧٦٤] ٤٥٧٩ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا منصور عن سعيد بن جبير: سألت ابن عباس عن قوله:

﴿فَجَزَاءُ جَهَنَّمَ﴾ قال: لا توبة له. وعن قوله: ﴿لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ قال: كانت هذه في الجاهلية.

قوله (باب قوله والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس الآية) كذا لأبي ذر، وساق غيره إلى قوله ﴿أثاماً﴾.

قوله (يلق أثاماً: العقوبة) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاماً﴾ أي عقوبة وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ﴿يلق أثاماً﴾ قال: نكالا. قال ويقال إنه واد في النار. وهذا الأخير أخرجه ابن أبي حاتم عن عبد الله بن عمرو وعكرمة وغيرهما.

قوله (حدثني منصور هو ابن المعتمر وسليمان) هو الأعمش (عن أبي وائل عن أبي ميسرة) بفتح الميم

وسكون التحتانية بعدها مهملة اسمه عمرو بن شرحبيل.

قوله (قال وحدثني واصل) هو ابن حبان الأسدي الكوفي، ثقة من طبقة الأعمش، والقائل هو سفيان الثوري. وحاصله أن الحديث عنده عن ثلاثة أنفس: أما اثنان منهما فأدخلهما فيه بين أبي وائل وابن مسعود

أبا ميسرة ، وأما الثالث وهو واصل فأسقطه . وقد رواه عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن الثلاثة عن أبي وائل عن أبي ميسرة عن ابن مسعود فعدوها ، والصواب إسقاط أبي ميسرة من رواية واصل كما فصله يحيى بن سعيد وقد أخرجه ابن مردويه من طريق مالك بن مغول عن واصل بإسقاط أبي ميسرة أيضا ، وكذلك رواه شعبة ومهدي بن ميمون عن واصل . وقال الدارقطني : رواه أبو معاوية وأبو شهاب وشيبان عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بإسقاط أبي ميسرة ، والصواب إثباته في رواية الأعمش ، وذكر رواية ابن مهدي وأن محمد بن كثير وافقه عليها . قال : ويشبه أن يكون الثوري لما حدث به ابن مهدي فجمع بين الثلاثة حمل رواية واصل على رواية الأعمش ومنصور .

**قوله ( سألت أو سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية « قلت يا رسول الله » ولأحمد من وجه آخر عن مسروق عن ابن مسعود « جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على نشز من الأرض وقعدت أسفل منه ، فاغتنمت خلوته فقلت : بأبي وأمي أنت يا رسول الله ، أي الذنوب أكبر » ؟ الحديث .

**قوله ( أي الذنب عند الله أكبر )** ؟ في رواية مسلم أعظم .

**قوله ( قلت ثم أي )** تقدم الكلام في ضبطها في الكلام على حديث ابن مسعود أيضا في سؤاله عن أفضل الأعمال .  
**قوله ( ندا )** بكسر النون أي نظيرا .

**قوله ( أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك )** أي من جهة إثارة نفسه عليه عند عدم ما يكفي . أو من جهة البخل مع الوجدان .

**قوله ( أن ترائى بحليلة )** بالمهملة بوزن عظيمة والمراد الزوجة ، وهي مأخوذة من الحل لأنها تحل له فهي فعيلة بمعنى فاعلة ، وقيل من الحلول لأنها تحل معه ويحل معها .

**قوله ( ونزلت هذه الآية تصديقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ والذين لا يدعون مع الله إلها آخر — إلى — ولا يزنون ﴾ )** هكذا قال ابن مسعود . والقتل والزنا في الآية مطلقان ، وفي الحديث مقيدان : « أما القتل فبالولد خشية الأكل معه ، وأما الزنا فبزوجة الجار . والاستدلال لذلك بالآية سائغ لأنها وإن وردت في مطلق الزنا والقتل لكن قتل هذا والزنا بهذه أكبر وأفحش » وقد روى أحمد من حديث المقداد بن الأسود قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ماتقولون في الزنا ؟ قالوا : حرام . قال : لأن يزني الرجل بعشرة نسوة أيسر عليه من أن يزني بامرأة جاره » .

**قوله ( أخبرني القاسم بن أبي بزة )** بفتح الموحدة وتشديد الزاي واسم أبي بزة نافع بن يسار ، ويقال أبو بزة جد القاسم لا أبوه ، مكى تابعي صغير ثقة عندهم ، وهو والد جد البزى المقرئ ، وهو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم ، وليس للقاسم في البخاري إلا هذا الحديث الواحد .

**قوله ( هل لمن قتل مؤمنا متعمدا من توبة )** في رواية منصور عن سعيد بن جبير في آخر الباب « قال لا توبة له » .



**قوله ( فقال سعيد )** أى ابن جبير ( قرأها على ابن عباس ) فى الرواية التى بعدها من طريق المغيرة بن النعمان عن سعيد بن جبير : **اختلف أهل الكوفة فى قتل المؤمن .**

**قوله ( فدخلت فيه الى ابن عباس )** فى رواية الكشميهنى « فرحلت » براء وحاء مهملتين وهى أوجه .  
**قوله ( هذه مكية )** يعنى نسختها آية مدنية كذا فى هذه الرواية ، وروى ابن مردويه من طريق خارجة بن زيد ابن ثابت عن أبيه قال « نزلت سورة النساء بعد سورة الفرقان بستة أشهر » .

**قوله فى رواية غندر عن شعبة ( اختلف أهل الكوفة فى قتل المؤمن )** كذا وقع مختصرا ، وأخصر منه رواية آدم فى تفسير النساء ، وقد أخرجه مسلم وغيره من طرق عن شعبة عنه عن غندر بلفظ : **اختلف أهل الكوفة فى هذه الآية ﴿ ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم ﴾ .**

**قوله ( نزلت فى آخر ما نزل ولم ينسخها شيء )** كذا فى هذه الرواية ، ولا يظهر من سياقها تعيين الآية المذكورة ، وقد بينها فى رواية منصور فى الباب عن سعيد بن جبير « سألت ابن عباس عن قوله ﴿ فجزاؤه جهنم ﴾ فقال : لا توبة له » وعن قوله « لا يدعون مع الله إلها آخر . قال « كانت هذه فى الجاهلية » وبأق فى الباب الذى يلى الذى يليه أوضح من ذلك

**باب ﴿ يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا ﴾**

٤٥٨٠- حدثنا سعد بن حفص قال نا شيان عن منصور عن سعيد بن جبير قال ابن أبزى سئل ابن عباس عن قوله تعالى : ﴿ ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم ﴾ وقوله : ﴿ ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ﴾ حتى بلغ : ﴿ إلا من تاب ﴾ فسأله فقال : لما نزل فقال أهل مكة : فقد عدلنا بالله ، وقتلنا النفس التي حرم الله ، وأتيننا الفواحش . فأنزل الله : ﴿ إلا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا ﴾ إلى قوله : ﴿ غفورا رحيمًا » . [٤٧٦٥]

**قوله ( باب يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا )** قرأ الجمهور بالجزم فى ﴿ يضاعف ويخلد ﴾ بدلا من الجزاء فى قوله ﴿ يلق أثاما ﴾ بدل اشتمال . وقرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم بالرفع على الاستئناف .  
**قوله ( حدثنا سعد بن حفص )** هو الطلحي ، وشييان هو ابن عبد الرحمن . ومنصور هو ابن المعتمر .  
**قوله ( عن سعيد بن جبير قال : قال ابن أبزى )** بموحدة وزاى مقصورة واسمه عبد الرحمن ، وهو صحابى صغير .

**قوله ( سئل ابن عباس )** كذا فى رواية أبى ذر بصيغة الفعل الماضى ، ومثله للنسفى ، وهو يقتضى أنه من رواية سعيد بن جبير عن ابن أبزى عن ابن عباس ، وفى رواية الأصيل « سل » بصيغة الأمر وهو المعتمد ، ويدل عليه قوله بعد سياق الآيتين « فسأله » فإنه واضح فى جواب قوله « سل » وإن كان اللفظ الآخر يمكن توجيهه بتقدير سئل ابن عباس عن كذا فأجاب فسأله عن شيء آخر مثلا ، ولا يخفى تكلفه . ويؤيد الأول رواية شعبة فى الباب الذى يليه عن منصور عن سعيد بن جبير قال « أمرنى عبد الرحمن بن أبزى أن أسأل ابن عباس فسأله » وكذا أخرجه إسحق بن إبراهيم فى تفسيره عن جرير عن منصور ، وأخرجه ابن مردويه من طريق أخرى عن جرير

بلفظ « قال أمرني عبد الرحمن بن أبيزى أن سل ابن عباس » فذكره ، وذكر عياض ومن تبعه أنه وقع في رواية أبي عبيد القاسم بن سلام في هذا الحديث من طريق (١) عن سعيد بن جبير « أمرني سعيد بن عبد الرحمن ابن أبيزى أن أسأل ابن عباس » فالحديث من رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس ، ولغيره أمرني « ابن عبد الرحمن » قال وقال بعضهم : لعله سقط « ابن » قبل عبد الرحمن وتصحف من « أمرني » ويكون الأصل « أمر ابن عبد الرحمن » ثم لا ينكر سؤال عبد الرحمن واستفادته من ابن عباس فقد سأله من كان أقدم منه وأفقه . قلت : الثابت في الصحيحين وغيرهما من المستخرجات عن سعيد بن جبير « أمرني عبد الرحمن بن أبيزى أن أسأل ابن عباس » فالحديث من رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس ، والذي زاد فيه سعيد بن عبد الرحمن أو ابن عبد الرحمن

### ب ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ الآية

[٤٧٦٦] ٤٥٨١ - حدثنا عبد الله بن أبيزى قال أخبرني أبي عن شعبة عن منصور عن سعيد بن جبير قال : أمرني عبد الرحمن بن أبيزى أن أسأل ابن عباس عن هاتين الآيتين : ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ فسألته فقال : لم ينسخها شيء . وعن : ﴿الَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ قال : نزلت في أهل الشرك .

قوله ( عن هاتين الآيتين ) ومن يقتل مؤمناً متعمداً ﴿ فسألته فقال : لم ينسخها شيء ، وعن ﴾ والذين يدعون مع الله إلهاً آخر ﴿ قال : نزلت في أهل الشرك ) هكذا أورده مختصراً ، وسياق مسلم من هذا الوجه أتم ، وأتم منهما ما تقدم في المبحث من رواية جرير بلفظ « هاتين الآيتين ما أمرهما ؟ التي في سورة الفرقان ﴾ والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ﴿ والتي في سورة النساء ﴾ ومن يقتل مؤمناً متعمداً ﴿ قال : سألت ابن عباس فقال : لما أنزلت التي في سورة الفرقان قال مشركو مكة : قد قتلنا النفس ودعونا مع الله إلهاً آخر وأتينا الفواحش ، قال فنزلت ﴾ إلا من تاب ﴿ الآية ، قال : فهذه لأولئك ، قال : وأما التي في سورة النساء فهو الذي قد عرف الإسلام ثم قتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم لا توبة له ، قال فذكرت ذلك لجهاد فقال : « إلا من ندم » وحاصل ما في هذه الروايات أن ابن عباس كان تارة يجعل الآيتين في محل واحد فلذلك يجزم بنسخ إحداها ، وتارة يجعل محلها مختلفاً . ويمكن الجمع بين كلاميه بأن عموم التي في الفرقان خص منها مباشرة المؤمن القتل متعمداً ، وكثير من السلف يطلقون النسخ على التخصيص ، وهذا أولى من حمل كلامه على التناقض ، وأولى من دعوى أنه قال بالنسخ ثم رجع عنه . وقول ابن عباس بأن المؤمن إذا قتل مؤمناً متعمداً لا توبة له مشهور عنه ، وقد جاء عنه في ذلك ما هو أوضح مما تقدم : فروى أحمد والطبري من طريق يحيى الجابر والنسائي وابن ماجه من طريق عمار الذهبي كلاهما عن سالم بن أبي الجعد قال « كنت عند ابن عباس بعد ما كف بصره ، فأتاه رجل فقال : ما ترى في رجل قتل مؤمناً متعمداً ؟ قال جزاؤه جهنم خالداً فيها ، وساق الآية إلى ﴿عظيم﴾ قال : لقد نزلت في آخر ما نزل ، وما نسخها شيء حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما نزل وحى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : أفرأيت إن تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً ثم اهتدى ؟ قال : وأنى له التوبة والهدى » لفظ يحيى الجابر ، والآخرة نحوه . وجاء على وفق ما ذهب إليه ابن عباس في ذلك

أحاديث كثيرة : منها ما أخرجه أحمد والنسائي من طريق أبي إدريس الخولاني عن معاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « كل ذنب عسى الله أن يغفره ، إلا الرجل يموت كافراً ، والرجل يقتل مؤمناً متعمداً » وقد حمل جمهور السلف وجميع أهل السنة ما ورد من ذلك على التغليظ ، وصححوا توبة القاتل كغيره ، وقالوا : معنى قوله ﴿ فجزاؤه جهنم ﴾ أى إن شاء الله تعالى أن يجازيه تمسكا بقوله تعالى في سورة النساء أيضا ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ ومن الحجة في ذلك حديث الإسرايلى الذى قتل تسعة وتسعين نفسا ثم أتى تمام المائة فقال له : لا توبة ، فقتله فأكمل به مائة . ثم جاء آخر فقال « ومن يحول بينك وبين التوبة » الحديث ، وهو مشهور ، وسيأتى في الرقاق واضحا . وإذا ثبت ذلك لمن قبل من غير هذه الأمة فمثله لهم أولى لما خفف الله عنهم من الأثقال التى كانت على من قبلهم

باب قوله : ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾

لزاما : هلكة .

[٤٧٦٧] ٤٥٨٢ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا مسلم عن مسروق قال : قال عبد الله : خمسٌ قد مضين : الدخان ، والقمر ، والروم ، والبطشة ، واللزام ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ .

قوله ( باب قوله ﴿ فسوف يكون لزاما ﴾ هلكة ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ فسوف يكون لزاما ﴾ : أى جزاء يلزم كل عامل بما عمل ، وله معنى آخر يكون هلاكا .

قوله ( حدثنا مسلم ) هو أبو الضحى الكوفي

### سورة الشعراء

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال مجاهد ﴿ تَعَبُّونَ ﴾ : تبون . ﴿ هَضِيمٌ ﴾ : يتفتت إذا مُسَّ . ﴿ مُسَحَّرِينَ ﴾ : مسحورين . لَيْكَةِ ﴿ الْأَيْكَةِ ﴾ : وهي الغيضة . ﴿ وَتَقْلُبُكَ فِي السَّاجِدِينَ ﴾ : المصلين . والأَيْكَةُ واللانكة جمع أَيْكَةٍ هي مجتمع شجر . ﴿ الْجِبِلَّةَ الْأُولَى ﴾ : خلق ، جِبِلٌّ : خلق ، ومنه : جِبْلًا وَجِبْلًا وَجِبْلًا يَعْنِي الْخَلْق . قال ابن عباس ﴿ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ : كأنكم . فرحين مرحين ﴿ فَاَرِهَيْنِ ﴾ : بمعناه ويقال : فارهين : حاذقين . ﴿ تَعْتَوُوا ﴾ : أشد الفساد ، عاثَ يَعِثُ عِثًا . ﴿ مَوْزُونٍ ﴾ : معلوم . ﴿ كَالطُّودِ ﴾ : كالجبل . وقال غيره ﴿ لَشَرِّذِمَّةٌ ﴾ : طائفة قليلة . الريع : الأيفاع من الأرض وجمعه رَيْعَةٌ ، وأَرْيَاعٌ واحدة رَيْعَةٌ . ﴿ مَصَانِعَ ﴾ : كلُّ بناءٍ فهو مصنعة .

قوله ( سورة الشعراء — بسم الله الرحمن الرحيم ) ثبتت البسمة لأى ذر مؤخرة .

قوله ( وقال مجاهد تعبون : تبون ) وصله الفريانى عن ورقاء عن ابن اى نجيح عنه في قوله ﴿ أتبنون بكل ريع ﴾ قال بكل فج ﴿ آية تعبون ﴾ بنيانا ، وقيل كانوا يهتدون في الأسفار بالنجوم ، ثم اتخذوا أعلاما في أماكن مرتفعة ليهتدوا بها ، وكانوا في غنية عنها بالنجوم ، فاتخذوا البنيان عشا .

**قوله ( هضم : يفتت إذا مس )** وصله الفريائي بلفظ « يتهشم هشما » وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عن مجاهد « الطلعة إذا مسستها تناثرت » ومن طريق عكرمة قال « الهضم الرطب اللين وقيل المذنب » .

**قوله ( مسحون : مسحون )** وصله الفريائي في قوله ﴿ إنما أنت من المسحورين ﴾ أى من المسحورين وقال أبو عبيدة : كل من أكل فهو مسحور ، وذلك أن له سحراً يفرى ما أكل فيه انتهى . والسحر بمهملتين بفتح ثم سكون : الرثة . وقال الفراء : المعنى إنك تأكل الطعام والشراب وتسحر به فأنت بشر مثلنا لا تفضلنا في شيء .

**قوله ( في الساجدين المصلين )** وصله الفريائي كذلك ، والمراد أنه كان يرى من خلفه في الصلاة .

**قوله ( الليكة والأليكة جمع أليكة وهي جمع الشجر )** كذا لأبي ذر ، ولغيره جمع شجر ، ولللبعض : جماعة الشجر . وقد تقدم في قصة شعيب من أحاديث الأنبياء اللفظ الأول مع شرحه ، والكلام الأول من قول مجاهد ، ومن قوله جمع أليكة الخ هو من كلام أبي عبيدة ، ووقع فيه سهر فإن الليكة والأليكة بمعنى واحد عند الأكثر والمسهل المهمة فقط ، وقيل ليكة اسم القرية والأليكة الغيضة وهي الشجر الملتف ، وأما قوله جمع شجر يقال جمعها ليك وهو الشجر الملتف .

**قوله ( يوم الظلة إظلال العذاب إياهم )** وصله الفريائي ، وقد تقدم أيضا في أحاديث الأنبياء .

**قوله ( موزون معلوم )** كذا لهم . ووقع في رواية أبي ذر « قال ابن عباس لعلمكم تخلدون كأنكم . ليكة الأليكة وهي الغيضة . موزون معلوم » فأما قوله « لعلمكم » فوصله ابن أبي طلحة عنه به ، وحكى البغوي في تفسيره عن الواحدى قال « كل ما في القرآن لعل فهو للتعليل ، إلا هذا الحرف فإنه للتشبيه ، كذا قال وفي الحصر نظر لأنه قد قيل مثل ذلك في قوله ﴿ لعلمك باخع نفسك ﴾ وقد قرأ أبي بن كعب « كأنكم تخلدون » وقرأ ابن مسعود « كى تخلدوا » وكأن المراد أن ذلك بزعمهم لأنهم كانوا يستوثقون من البناء ظنا منهم أنها تحصنهم من أمر الله ، فكأنهم صنعوا الحجر صنيع من يعتقد أنه يخلد ، وأما قوله « ليكة » فتقدم بيانه في أحاديث الأنبياء ، ووصله ابن أبي حاتم بهذا اللفظ أيضا . وأما قوله « موزون » فمحله في سورة الحجر ، ووقع ذكره هنا غلطا ، وكأنه انتقل من بعض من نسخ الكتاب من محله ، وقد وصله ابن أبي حاتم أيضا كذلك ، ووصله الفريائي بالإسناد المذكور عن مجاهد في قوله ﴿ وأنبئتنا فيها من كل شيء موزون ﴾ قال : بقدر مقدور .

**قوله ( كالطود كالجليل )** وقع هذا لأبي ذر منسوباً إلى ابن عباس ، ولغيره منسوباً إلى مجاهد ، والأول أظهر . ووصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وزاد « على نشر من الأرض » ووصله الفريائي من طريق مجاهد .

**قوله ( وقال غيره لشزيمة . الشزيمة طائفة قليلة )** كذا لأبي ذر ، ولغيره ذكر ذلك فيما نسب إلى مجاهد والأول أولى ، وهو تفسير أبي عبيدة قال في قوله تعالى ﴿ إن هؤلاء لشزيمة قليلون ﴾ أى طائفة قليلة ، وذهب إلى القوم فقال قليلون ، والذي أورده الفريائي وغيره عن مجاهد في هذا أنه قال في قوله ﴿ إن هؤلاء لشزيمة قليلون ﴾ قال : هم يومئذ ستمائة ألف ، ولا يحصى عدد أصحاب فرعون . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : ذكر لنا أن بنى إسرائيل الذين قطع بهم موسى البحر كانوا ستمائة ألف مقاتل بنى عشرين سنة فصاعداً ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن إسحاق عن أبي عبيدة عن ابن مسعود قال : كانوا ستمائة ألف وسبعين ألفاً . ومن طريق ابن إسحاق عن عمرو بن ميمون مثله .

**قوله ( الربيع الأيفاع من الأرض وجمعه ربيعة وأرياع ، واحده ربيعة )** كذا فيه ، وريعة الأول بفتح التحتانية والثاني بسكونها ، وعند جماعة من المفسرين ريع واحد جمعه أرياع ، وريعة بالتحريك وريع أيضا واحده ربيعة بالسكون كعهن وعهنة . وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ أتبنون بكل ريع ﴾ الربيع الارتفاع من الأرض والجمع أرياع وريعة ، والريعة واحده أرياع . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿ بكل ريع ﴾ أى بكل طريق .

**قوله ( مصانع كل بناء فهو مصنعة )** هو قول أى عبيدة وزاد : بفتح النون وبضمها . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : المصانع القصور والحصون . وقال عبد الرزاق : المصانع عندنا بلغة اليمن القصور العادية . وقال سفيان : ما يتخذ فيه الماء . ولابن أى حاتم من طريق ابن أى نجيح عن مجاهد قال : المصانع القصور المشيدة . ومن وجه آخر قال : المصانع بروج الحمام .

**قوله ( فرهين مرحين )** كذا لهم ، ولأى ذر « فرحين » بجاء مهملة ، والأول أصح وصوبه بعضهم لقرب خرج الحاء من الهاء ، وليس بشيء . قال أبو عبيدة في قوله ﴿ بيوتا فرهين ﴾ أى مرحين . وله تفسير آخر في الذى بعده ، وسيأتى تفسير الفرحين بالمرحين في سورة القصص .

**قوله ( فارهين بمعناه ، ويقال فارهين حاذقين )** هو كلام أى عبيدة أيضا وأنشد على المعنى الأول :

لا أستكين إذا ما أزمة أزمّت      ولن تراني بخير فاره الليت

والليت بكسر اللام بعدها تختانية ساكنة ثم مشاة : العنق . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة والكلبي في قوله ﴿ فرهين ﴾ قال معجبين بصنيعكم . ولابن أى حاتم من طريق سعيد عن قتادة قال : آمين . ومن طريق مجاهد قال : شهين . ومن طريق اسماعيل بن أى خالد عن أى صالح عن عبد الله بن شداد قال أحدهما : حاذقين ، وقال الآخر : جبارين .

**قوله ( تعثوا هو أشد الفساد ، وعاث يعيث عيثا )** مراده أن اللفظين بمعنى واحد ، ولم يرد أن تعثوا مشتق من العيث ، وقد قال أبو عبيدة في قوله ﴿ ولا تعثوا في الأرض مفسدين ﴾ هو من عثيت تعثي ، وهو أشد مبالغة من عثت تعيث . وروى ابن أى حاتم من طريق سعيد عن قتادة ﴿ ولا تعثوا ﴾ أى لا تسبوا ﴿ في الأرض مفسدين ﴾ .

**قوله ( الجبللة الخلق ، جبل خلق ومنه جبلا وجبلا يعني الخلق قاله ابن عباس )** كذا لأى ذر وليس عند غيره « قال ابن عباس » وهو أولى فإن هذا كله كلام أى عبيدة ، قال في قوله ﴿ والجبللة الأولين ﴾ أى الخلق ، هو من جبل على كذا أى تخلق . وفي القرآن ﴿ ولقد أضل منكم جبلا ﴾ مثقل وغير مثقل ومعناه الخلق انتهى . وقوله مثقل وغير مثقل لم يبين كيفيتهما ، وفيهما قراءات : ففي المشهور بكسرتين وتشديد اللام لنافع وعاصم ، وبضمة ثم سكون لأى عمرو وابن عامر ، وبكسرتين واللام خفيفة للأعمش ، وبضمتين واللام خفيفة للباقيين ، وفي الشواذ بضمتين ثم تشديد ، وبكسرة ثم سكون ، وبكسرة ثم فتحة مخففة ، وفيها قراءات أخرى . وأخرج ابن المنذر من طريق علي بن أى طلحة عن ابن عباس قال في قوله ﴿ والجبللة الأولين ﴾ قال . خلق الأولين ومن طريق مجاهد قال ﴿ الجبللة ﴾ الخلق ، ولابن أى حاتم من طريق ابن أى عمر عن سفيان مثل قول ابن عباس ، ثم قرأ ﴿ ولقد أضل منكم جبلا كثيرا ﴾

## ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُعْتَوْنَ﴾

[٤٧٦٨] ٤٥٨٣- وقال إبراهيم بن طهمان عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «إن إبراهيم يرى أباه يوم القيامة عليه الغبرة والقترة».

[٤٧٦٩] ٤٥٨٤- حدثنا إسماعيل قال حدثني أخي عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «يلقى إبراهيم أباه فيقول: يا رب، إنك وعدتني أن لا تخزني يوم يبعثون». فيقول الله تبارك وتعالى: إني حرمت الجنة على الكافرين».

قوله (باب ولا تخزني يوم يبعثون) سقط «باب» لغير أي ذر.

قوله (وقال إبراهيم بن طهمان الخ) وصله النسائي عن أحمد بن حفص بن عبد الله عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان وساق الحديث بتمامه.

قوله (عن سعيد المقبري عن أبي هريرة) كذا قال ابن أبي أويس، وأورد البخاري هذه الطريق معتمدا عليها وأشار إلى الطريق الأخرى التي زيد فيها بين سعيد وأبي هريرة رجل فذكرها معلقة، وسعيد قد سمع من أبي هريرة وسمع من أبيه عن أبي هريرة، فلعل هذا مما سمعه من أبيه عن أبي هريرة ثم سمعه من أبي هريرة، أو سمعه من أبي هريرة مختصرا ومن أبيه عنه تاما، أو سمعه من أبي هريرة ثم ثبت فيه أبوه، وكل ذلك لا يقدح في صحة الحديث. وقد وجد للحديث أصل عن أبي هريرة من وجه آخر أخرجه البزار والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن أيوب بن ابن سيرين عن أبي هريرة، وشاهده عندهما أيضا من حديث أبي سعيد.

قوله (إن إبراهيم يرى أباه يوم القيامة وعليه الغبرة والقترة) كذا أورده مختصرا، ولفظ النسائي «وعليه الغبرة والقترة»، فقال له: قد نبيتك عن هذا فعصيتني، قال: لكني لا أعصيك اليوم» الحديث، فعرف من هذا أن قوله والغبرة هي القترة من كلام المصنف، وأخذه من كلام أبي عبيدة، وأنه قال في تفسير سورة يونس ﴿ولا يرهق وجوههم قتر ولا ذلة﴾ القتر الغبار، وأنشد لذلك شاهدين. قال ابن التين: وعلى هذا فقوله في سورة عبس ﴿غبرة ترهقها قترة﴾ تأكيد لفظي، كأنه قال غبرة فوقها غبرة. وقال غير هؤلاء: القترة ما يغشى الوجه من الكرب، والغبرة ما يعلوه من الغبار، وأحدهما حسي والآخر معنوي. وقيل القترة شدة الغبرة بحيث يسود الوجه. وقيل القترة سواد الدخان فاستعير هنا.

قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس، وأخوه هو أبو بكر بن عبد الحميد.

قوله في الطريق الموصولة (يلقى إبراهيم أباه فيقول: يا رب إنك وعدتني أن لا تخزني يوم يبعثون، فيقول الله: إني حرمت الجنة على الكافرين) هكذا أورده هنا مختصرا، وساقه في ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء تاما.

قوله (يلقى إبراهيم أباه آزر) هذا موافق لظاهر القرآن في تسمية والد إبراهيم، وقد سبقت نسبته في ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء. وحكى الطبري من طريق ضعيفة عن مجاهد أن آزر اسم الصنم وهو شاذ.

**قوله ( وعلى وجه آزر قفرة وغبرة )** هذا موافق لظاهر القرآن ﴿ وجوه يومئذ عليها غبرة ترهقها قفرة ﴾ أى يغشاها قفرة ، فالذى يظهر أن الغبرة الغبار من التراب ، والقفرة السواد الكائن عن الكآبة .

**قوله ( فيقول له إبراهيم : ألم أقل لك لا تعصنى ؟ فيقول أبوه فاليوم لا أعصيك )** في رواية إبراهيم بن طهمان « فقال له قد نهيتك عن هذا فعصيتنى ، قال : لكنى لا أعصيك واحدة » .

**قوله ( فيقول إبراهيم يارب انك وعدتني أن لا تخزني يوم يبعثون ، فأى خزى أخزى من أبى الأبعد )** وصف نفسه بالأبعد على طريق الفرض إذا لم تقبل شفاعته في أبيه ، وقيل الأبعد صفة أبيه أى إنه شديد البعد من رحمة الله لأن الفاسق بعيد منها فالكافر أبعد ، وقيل الأبعد بمعنى البعيد والمراد الهالك ، ويؤيد الأول أن في رواية إبراهيم بن طهمان « وان أخزيت أبى فقد أخزيت الأبعد » وفي رواية أيوب « يلقى رجل أباه يوم القيامة فيقول له : أبى ابن كنت لك ؟ فيقول : خير ابن ، فيقول : هل أنت مطيعى اليوم ؟ فيقول : نعم . فيقول خذ بازرقى . فيأخذ بازرقه . ثم ينطلق حتى يأتى ربه وهو يعرض الخلق ، فيقول الله : يا عبدى ادخل من أبى أبواب الجنة شفت ، فيقول : أبى رب أبى معى ، فإنك وعدتني أن لا تخزنى » .

**قوله ( فيقول الله إلى حرمت الجنة على الكافرين )** في حديث أبى سعيد « فينادي : أن الجنة لا يدخلها مشرك » .

**قوله ( ثم يقال يا إبراهيم ما تحت رجليك ؟ انظر ، فينظر فإذا هو بذيخ متلطخ ، فيؤخذ بقوائمه فيلقى في النار )** في رواية إبراهيم بن طهمان « فيؤخذ منه فيقول : يا إبراهيم أين أبوك ؟ قال : أنت أخذته منى ، قال : انظر أسفل ، فينظر فإذا ذبيح يتمرغ في ننته » . وفي رواية أيوب « فيمسح الله أباه ضبعا » فيأخذ بأنفه فيقول : يا عبدى أبوك هو ، فيقول : لا وعزتك » وفي حديث أبى سعيد فيحول في صورة قبيحة وريح متنته في صورة ضبعان « زاد ابن المنذر من هذا الوجه « فإذا رآه كذا تبرأ منه قال لست أبى » والذبيح بكسر الهمزة المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم خاء معجمة ذكر الضباع ، وقيل لا يقال له ذبيح إلا إذا كان كثير الشعر والضبعان لغة في الضبع . وقوله « متلطخ » قال بعض الشراح : أبى في رجيع أو دم أو طين . وقد عرفت الرواية الأخرى المراد وأنه الاحتمال الأول حيث قال : فيتمرغ في ننته . قيل : الحكمة في مسخه لتنفّر نفس إبراهيم منه ولئلا يبقى في النار على صورته فيكون فيه غضاضة على إبراهيم . وقيل : الحكمة في مسخه ضبعا أن الضبع من أحق الحيوان ، وآزر كان من أحق البشر ، لأنه بعد أن ظهر له من ولده من الآيات البينات أصر على الكفر حتى مات . واقتصر في مسخه على هذا الحيوان لأنه وسط في التشويه بالنسبة إلى مادونه كالكلب والخنزير وإلى ما فوقه كالأسد مثلا ، ولأن إبراهيم بالغ في الخضوع له وخفض الجناح فأبى واستكبر وأصر على الكفر فعومل بصفة الذل يوم القيامة ، ولأن للضبع عوجا فأشير إلى أن آزر لم يستقم فيؤمن بل استمر على عوجه في الدين . وقد استشكل الإسماعيلي هذا الحديث من أصله وطعن في صحته فقال بعد أن أخرجه : هذا خير في صحته نظر من جهة أن إبراهيم علم أن الله لا يخلف المعاد ، فكيف يجعل ما صار لأبيه خزيا مع علمه بذلك ؟ وقال غيره : هذا الحديث مخالف للظاهر قوله تعالى ﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه ﴾ انتهى . والجواب عن ذلك أن أهل التفسير اختلفوا في الوقت الذى تبرأ فيه إبراهيم من أبيه ، فقيل : كان ذلك في

الحياة الدنيا لما مات آزر مشركا ، وهذا أخرجه الطبري من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وإسناده صحيح ، وفي رواية « فلما مات لم يستغفر له » ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه قال « استغفر له ما كان حيا فلما مات أمسك » وأورده أيضا من طريق مجاهد وقتادة وعمرو بن دينار نحو ذلك ، وقيل إنما تبرأ منه يوم القيامة لما يمس منه حين مسخ على ما صرح به في رواية ابن المنذر التي أشرت إليها ، وهذا الذي أخرجه الطبري أيضا من طريق عبد الملك بن أبي سليمان سمعت سعيد بن جبير يقول : إن إبراهيم يقول يوم القيامة رب والدي ، رب والدي . فإذا كان الثالثة أخذ بيده فيلتفت إليه وهو ضبعان فيتبرأ منه . ومن طريق عبيد ابن عمير قال : يقول إبراهيم لأبيه إني كنت آمرك في الدنيا وتعصيني ، ولست تاركك اليوم فخذ بحقوى ، فيأخذ بضبعيه فيمسخ ضبعا ، فإذا رآه إبراهيم مسخ تبرأ منه . ويمكن الجمع بين القولين بأنه تبرأ منه لما مات مشركا فترك الاستغفار له ، لكن لما رآه يوم القيامة أدركته الرأفة والرقة فسأل فيه ، فلما رآه مسخ يمس منه حينئذ فبرأ منه تبرأ أبديا . وقيل إن إبراهيم لم يتيقن موته على الكفر بجواز أن يكون آمن في نفسه ولم يطلع إبراهيم على ذلك ، وتكون تبرئته منه حينئذ بعد الحال التي وقعت في هذا الحديث . قال الكرماني : فإن قلت إذا أدخل الله أباه النار فقد أخزاه ، لقوله ﴿ إِنَّكَ مِنْ تَدْخُلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ ﴾ وخزى الوالد خزى الولد فيلزم الخلف في الوعد وهو محال ، ولو لم يدخل النار لزم الخلف في الوعيد وهو المراد بقوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْجَنَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ والجواب أنه إذا مسخ في صورة ضبع وألقى في النار لم تبق الصورة التي هي سبب الخزي ، فهو عمل بالوعد والوعيد . وجواب آخر وهو أن الوعد كان مشروطا بالإيمان ، وإنما استغفر له وفاء بما وعده ، فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه قلت : وما قدمته يؤدي المعنى المراد مع السلامة مما في اللفظ من الشناعة ، والله أعلم

﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾

﴿ وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ ﴾ : أَلْنِ جَانِبَكَ .

[٤٧٧٠]

٤٥٨٥- حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال حدثني عمرو بن مرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لما نزلت ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ صعد النبي صلى الله عليه على الصفا فجعل ينادي : « يا بني فهر ، يا بني عدي » -لبطون قريش- حتى اجتمعوا ، فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا لينظر ما هو ، فجاء أبو لهب وقريش ، فقال : « أرايتكم لو أخبرتكم أن خيلاً بالوادي تريد أن تغير عليكم كنتم مُصدّقين ؟ » قالوا : نعم ، ما جربنا عليك إلا صدقا . قال : « فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد » . فقال أبو لهب : تبأ لك سائر اليوم ، ألهذا جمعتنا ؟ فنزلت : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ .

[٤٧٧١]

٤٥٨٦- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب وأبوسلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : قام رسول الله صلى الله عليه حين أنزل الله عز وجل : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ قال : « يا معشر قريش -أو كلمة نحوها- اشتروا أنفسكم ، لا أغني عنكم من الله شيئا . يا بني عبد مناف ، لا أغني عنكم من الله شيئا . يا عباس بن عبد المطلب ، لا أغني عنك من الله شيئا ، ويا صفية عمة رسول الله ، لا أغني عنك من الله شيئا ، ويا فاطمة بنت محمد ، سليني ما شئت من مالي ، لا أغني عنك من الله شيئا » . تابعه أصبغ عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب .



**قوله ( باب وأندر عشيرتك الأقربين ، واخفض جناحك : ألن جانبك )** هو قول أبي عبيدة وزاد « وكلامك »

**قوله ( عن ابن عباس قال : لما نزلت وأندر عشيرتك الأقربين )** هذا من مراسيل الصحابة ، وبذلك جزم الإسماعيلي لأن أبا هريرة إنما أسلم بالمدينة ، وهذه القصة وقعت بمكة ، وابن عباس كان حينئذ إما لم يولد وإما طفلا . ويؤيد الثاني نداء فاطمة فانه يشعر بأنها كانت حينئذ بحيث تخاطب بالأحكام ، وقد قدمت في « باب من انتسب إلى آبائه » في أوائل السيرة النبوية احتمال أن تكون هذه القصة وقعت مرتين ، لكن الأصل عدم تكرار النزول ، وقد صرح في هذه الرواية بأن ذلك وقع حين نزلت . نعم وقع عند الطبراني من حديث أبي أمامة قال « لما نزلت ﴿ وأندر عشيرتك ﴾ جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى هاشم ونسائه وأهله فقال : يا بنى هاشم ، اشتروا أنفسكم من النار ، واسعوا في فكاك رقابكم . يا عائشة بنت أبي بكر ، يا حفصة بنت عمر ، يا أم سلمة » فذكر حديثا طويلا ، فهذا إن ثبت دل على تعدد القصة ، لأن القصة الأولى وقعت بمكة لتصرّحه في حديث الباب أنه صعد الصفا ، ولم تكن عائشة وحفصة وأم سلمة عنده ومن أزواجه إلا بالمدينة ، فيجوز أن تكون متأخرة عن الأولى فيمكن أن يحضرها أبو هريرة وابن عباس أيضا ، ويحمل قوله « لما نزلت .. جمع » أى بعد ذلك ، لا أن الجمع وقع على الفور ، ولعله كان نزل أولا ﴿ وأندر عشيرتك الأقربين ﴾ فجمع قريشا فعم ثم خص كما سيأتى ، ثم نزل ثانيا « ورهطك منهم المخلصين » فخص بذلك بنى هاشم ونسائه والله أعلم . وفي هذه الزيادة تعقب على النووي حيث قال في « شرح مسلم » إن البخاري لم يخرجها أعنى ﴿ ورهطك منهم المخلصين ﴾ اعتمادا على ما في هذه السورة ، وأغفل كونها موجودة عند البخاري في سورة تبت .

**قوله ( لما نزلت وأندر عشيرتك الأقربين )** زاد في تفسير تبت من رواية أبي أسامة عن الأعمش بهذا السند « ورهطك منهم المخلصين » وهذه الزيادة وصلها الطبري من وجه آخر عن عمرو بن مرة أنه كان يقرؤها كذلك ، قال القرطبي : لعل هذه الزيادة كانت قرآنا فنسخت تلاوتها . ثم استشكل ذلك بأن المراد إنذار الكفار ، والمخلص صفة المؤمن ، والجواب عن ذلك أنه لا يمتنع عطف الخاص على العام ، فقوله ﴿ وأندر عشيرتك ﴾ عام فيمن آمن منهم ومن لم يؤمن ، ثم عطف عليه الرهط المخلصين تنويها بهم وتأكيذا ، واستدل بعض المالكية بقوله في هذا الحديث « يا فاطمة بنت محمد ، سليني من مالى ما شئت ، لا أغنى عنك من الله شيئا » أن النيابة لا تدخل في أعمال البر ، إذ لو جاز ذلك لكان يتحمل عنها صلى الله عليه وسلم بما يخلصها ، فإذا كان عمله لايقع نيابة عن ابنته فغيره أولى بالمنع . وتعقب بأن هذا كان قبل أن يعلمه الله تعالى بأنه يشفع فيمن أراد وتقبل شفاعته ، حتى يدخل قوما الجنة بغير حساب ، ويرفع درجات قوم آخرين ، ويخرج من النار من دخلها بذنوبه ، أو كان المقام مقام التخويف والتحذير أو أنه أراد المبالغة في الحض على العمل ، ويكون في قوله « لا أغنى شيئا » إضمار إلا إن أذن الله لى بالشفاعة .

**قوله ( فجعل ينادى : يا بنى فهر ، يا بنى عدى ، لبطن قريش )** في حديث أبي هريرة قال « يامعشر قريش ، أو كلمة نحوها » ووقع عند البلاذري من وجه آخر عن ابن عباس أين من هذا ولفظه « فقال : يا بنى فهر ، فاجتمعوا . ثم قال : يا بنى غالب ، فرجع بنو محارب والحارث ابنا فهر . فقال : يا بنى لؤى ، فرجع بنو الأدرم بن غالب . فقال : يا آل كعب ، فرجع بنو عدى وسهم وجمع فقال : يا آل كلاب ، فرجع بنو مخزوم

وتيم . فقال : يا آل قصي ، فرجع بنو زهرة . فقال : يا آل عبد مناف ، فرجع بنو عبد الدار وعبد العزى . فقال له أبو لهب : هؤلاء بنو عبد مناف عندك « وعند الواقدي أنه قصر الدعوة على بنى هاشم والمطلب ، وهم يومئذ خمسة وأربعون رجلا . وفي حديث على عند ابن إسحق والطبري والبيهقي في « الدلائل » أنهم كانوا حينئذ أربعين يزيدون رجلا أو ينقصون وفيه عمومته أبو طالب وحزرة والعباس وأبو لهب . ولابن أبي حاتم من وجه آخر عنه أنهم يومئذ أربعون غير رجل أو أربعون ورجل . وفي حديث على من الزيادة أنه صنع لهم شاة على ثريد وقعب لبن ، وإن الجميع أكلوا من ذلك وشربوا وفضلت فضلة ، وقد كان الواحد منهم يأتي على جميع ذلك .

**قوله ( أرايتكم لو أخبرتكم الخ )** أراد بذلك تقريرهم بأنهم يعلمون صدقه إذا أخبر عن الأمر الغائب . ووقع في حديث على « ما أعلم شابا من العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به ، إني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة » **قوله ( كنتم مصدق )** بتشديد التحتانية :

**قوله ( قال فإني لنذير لكم )** أي منذر . ووقع في حديث قبيصة بن محارب وزهير بن عمرو عند مسلم وأحمد « فجعل ينادي : إنما أنا نذير ، وإنما مثلي ومثلكم كرجل رأى العدو فجعل يهتف : يا صبياحاه » يعني ينذر قومه . وفي رواية موسى بن وردان عن أبي هريرة عند أحمد قال « أنا النذير ، والساعة الموعد » وعند الطبري من مرسل قسامة بن زهير قال « بلغني انه صلى الله عليه وسلم وضع أصابعه في أذنه ورفع صوته وقال : يا صبياحاه » ووصله مرة أخرى عن قسامة عن أبي موسى الأشعري ، وأخرجه الترمذي موصولا أيضا .

**قوله ( فنزلت تبث يداي لهب وتب )** في رواية أبي أسامة « تبث يداي لهب وقد تب » وزاد « هكذا قرأها الأعمش يومئذ » انتهى . وليست هذه القراءة فيما نقل الفراء عن الأعمش ، فالذي يظهر أنه قرأها حاكيا لا قارئا ، ويؤيده قوله في هذا السياق « يومئذ » فإنه يشعر بأنه كان لا يستمر على قراءتها كذلك ، والمحفوظ أنها قراءة ابن مسعود وحده .

**قوله في حديث أبي هريرة ( اشترؤا أنفسكم من الله )** أي باعتبار تخليصها من النار ، كأنه قال أسلموا تسلموا من العذاب ، فكان ذلك كالشراء ، كأنهم جعلوا الطاعة ثمن النجاة . وأما قوله تعالى ﴿ إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم ﴾ فهناك المؤمن بائع باعتبار تحصيل الثواب والثلث الجنة ، وفيه إشارة إلى أن النفوس كلها ملك لله تعالى ، وأن من أطاعه حق طاعته في امتثال أوامره واجتناب نواهيه وفي ماعليه من الثمن ، وبالله التوفيق .

**قوله ( يا بني عبد مناف ، اشترؤا أنفسكم من الله ، يا عباس الخ )** في رواية موسى بن طلحة عن أبي هريرة عند مسلم وأحمد « دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشا فعم وخص فقال : يا معشر قريش انقذوا أنفسكم من النار . يا معشر بني كعب كذلك ، يا معشر بنى هاشم كذلك ، يا معشر بنى عبد المطلب كذلك » الحديث .

**قوله ( يا صفية عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم )** بنصب عمة ، ويجوز في صفية الرفع والنصب وكذا القول في قوله يا فاطمة بنت محمد .

**قوله ( تابعه أصبح عن ابن وهب الخ )** سبق التنبيه عليه في الوصايا ، وفي الحديث أن الأقرب للرجل من كان يجمعه هو وجد أعلى ، وكل من اجتمع معه في جد دون ذلك كان أقرب إليه ، وقد تقدم البحث في المراد

بالأقربين والأقارب في الوصايا والسر في الأمر بإنذار الأقربين أولاً أن الحجة إذا قامت عليهم تعدت إلى غيرهم ولا فكانوا علة للأبعدين في الامتناع ، وأن لا يأخذه ما يأخذ القريب للقريب من العطف والرأفة فيحاييهم في الدعوة والتخويف ، فلذلك نص له على إنذارهم . وفيه جواز تكتية الكافر ، وفيه خلاف بين العلماء ، كذا قيل . وفي إطلاقه نظر ، لأن الذي منع من ذلك إنما منع منه حيث يكون السياق يشعر بتعظيمه ، بخلاف ما إذا كان ذلك لشهرته بها دون غيرها كما في هذا أو للإشارة إلى ما يقول أمره إليه من لب جهنم . ويحتمل أن يكون ترك ذكره باسمه لقبح اسمه لأن اسمه كان عبد العزى ، ويمكن جواب آخر وهو أن التكتية لا تدل بمجردا على التعظيم ، بل قد يكون الاسم أشرف من الكنية ، ولهذا ذكر الله الأنبياء بأسمائهم دون كنانهم

### سورة النمل

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الْخَبَاءَ ﴾ : ما خبأت . ﴿ لَا قِيلَ لَهُمْ ﴾ : لا طاقة . ﴿ الصَّرْحَ ﴾ : كل بلاط اتُخذ من القوارير ، والصرحُ القصرُ وجماعه صُرُوح . وقال ابن عباس : ﴿ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴾ : سرير . ﴿ كَرِيمٌ ﴾ : حسن الصنعة وغلاء الثمن . ﴿ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾ : طائعين . ﴿ رَدِّفْ لَكُمْ ﴾ : اقترب لكم . وقال مجاهد : ﴿ نَكَّرُوا لَهَا عَرْشَهَا ﴾ : غيروا . ﴿ جَامِدَةً ﴾ : قائمة . ﴿ أَوْزَعْنِي ﴾ : اجعلني . ﴿ وَأَوْتِنَا الْعِلْمَ ﴾ : يقول سليمان . ﴿ الصَّرْحَ ﴾ : بركة ماء ضرب عليها سليمان قوارير البسها إياه .

قوله ( سورة النمل — بسم الله الرحمن الرحيم ) سقط « سورة والبسملة » لغير أى ذر ، وثبت للنسفى لكن بتقديم البسملة .

قوله ( الخباء ما خبأت ) في رواية غير أى ذر « والخباء » بزيادة واو في أوله ، وهذا قول ابن عباس أخرجه الطبرى من طريق على بن أى طلحة عنه قال ﴿ يخرج الخباء ﴾ : يعلم كل خفية في السماوات والأرض . وقال الفراء في قوله ﴿ يخرج الخباء ﴾ أى الغيث من السماء والنبات من الأرض ، قال و « في » هنا بمعنى من ، وهو كقولهم ليستخرجن العلم فيكم أى الذى منكم ، وقرأ ابن مسعود « يخرج الخباء من » بدل « في » وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : الخباء السر ، ولابن أى حاتم من طريق عكرمة مثله ، ومن طريق مجاهد قال : الغيث ، ومن طريق سعيد بن المسيب قال : الماء .

قوله ( لا قيل : لا طاقة ) هو قول أى عبدة . وأخرج الطبرى من طريق إسماعيل بن أى خالد مثله .

قوله ( الصرح كل ملاط اتُخذ من القوارير ) كذا للأكثر بجم مكسورة ، وفي رواية الأصيلي بالموحدة المفتوحة ومثله لابن السكن ، وكتبه الديماطى في نسخته بالموحدة وليست هي روايته . والملاط بالميم المكسورة الطين الذى يوضع بين ساقى البناء ، وقيل الصخر ، وقيل كل بناء عال منفرد . وبالموحدة المفتوحة ما كسيت به الأرض من حجارة أو رخام أو كلس . وقد قال أبو عبدة : الصرح دل بلاط اتُخذ من قوارير ، والصرح القصر . وأخرج الطبرى من طريق وهب بن منبه قال : أمر سليمان الشياطين فعملت له الصرح من زجاج كأنه الماء بياضا ، ثم أرسل الماء تحته ووضع سريره فيه فجلس عليه . وعكفت عليه الطير والجن والإنس ، ليبيها ملكا هو أعز من

ملكها ، فلما رأت ذلك بلقيس حسبته لجة وكشفت عن ساقها لتخوضه . ومن طريق محمد بن كعب قال : سجن سليمان فيه دواب البحر الحيتان والضفادع ، فلما رآته حسبته لجة وكشفت عن ساقها فإذا هي أحسن الناس ساقا وقدما ، فأمرها سليمان فاستترت .

**قوله ( والصرح القصر وجماعته صروح )** هو قول أئى عبيدة كما تقدم ، وسيأتى له تفسير آخر بعد هذا بقليل .

**قوله ( وقال ابن عباس : ولها عرش سرير كريم حسن الصنعة وغلاء الثمن )** وصله الطبرى من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله ﴿ ولها عرش عظيم ﴾ قال : سرير كريم حسن الصنعة ، قال : وكان من ذهب وقوائمه من جوهر ولؤلؤ . ولابن أئى حاتم من طريق زهير بن محمد قال : حسن الصنعة غالى الثمن سرير من ذهب وصفحته مرمول بالياقوت والزبرجد طوله ثمانون ذراعا في أربعين .

**قوله ( يأتونى مسلمين طائعين )** وصله الطبرى من طريق على بن أئى طلحة عن ابن عباس مثله ، ومن طريق ابن جريج أئى مقرين بدين الإسلام ورجح الطبرى الأول واستدل له .

**قوله ( ردف اقرب )** وصله الطبرى من طريق على بن أئى طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ عسى أن يكون ردف لكم ﴾ اقرب لكم . وقال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ عسى أن يكون ردف لكم ﴾ أئى جاء بعدكم . ودعوى المبرد أن اللام زائدة وأن الأصل ردفكم قاله على ظاهر اللفظ ، إذا صح أن المراد به اقرب صح تعديته باللام كقوله ﴿ اقرب للناس حسابهم ﴾ .

**قوله ( جامدة قائمة )** وصله الطبرى من طريق على بن أئى طلحة عن ابن عباس مثله .

**قوله ( أوزعنى : اجعلنى )** وصله الطبرى من طريق على بن أئى طلحة عن ابن عباس مثله . وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ أوزعنى ﴾ أئى سددنى إليه ، وقال في موضع آخر : أئى ألهمنى ، وبالثانى جزم الفراء .

**قوله ( وقال مجاهد نكروا غيروا )** وصله الطبرى من طريقه ، ومن طريق قتادة وغيره نحوه . وأخرج ابن أئى حاتم من وجه آخر صحيح عن مجاهد قال : أمر بالعرش فغير ما كان أحمر جعل أخضر وما كان أخضر جعل أصفر ، غير كل شئ عن حاله . ومن طريق عكرمة قال : زيدوا فيه وانقصوا .

**قوله ( والقبس ما اقتبست منه النار )** ثبت هذا للنسفى وحده ، وهو قول أئى عبيدة ، قال في قوله تعالى ﴿ أو آتاكم بشهاب قبس ﴾ أئى بشعلة نار ، ومعنى قبس ما اقتبس من النار ومن الجمر .

**قوله ( وأوتينا العلم بقوله سليمان )** وصله الطبرى من طريق ابن أئى نجيح عن مجاهد بهذا ، ونقل الواحدى أنه من قول بلقيس قالت مقرة بصحة نبوة سليمان ، والأول هو المعتمد .

**قوله ( الصرح بركة ماء ضرب عليها سليمان قوارير وألبسها إياه )** في رواية الأصيلي « إياها » وأخرج الطبرى من طريق ابن أئى نجيح عن مجاهد قال : الصرح بركة من ماء ضرب عليها سليمان قوارير ألبسها ، قال : وكانت هلباء شقراء . ومن وجه آخر عن مجاهد : كشفت بلقيس عن ساقها فإذا هما شعراوان . فأمر سليمان بالنورة فصنعت . ومن طريق عكرمة نحوه قال : فكان أول من صنعت له النورة . وصله ابن أئى حاتم من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة القصص

يقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾: إلا ملكه. ويقال: إلا ما أريد به وجه الله، ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ﴾: الحجاج.

**قوله ( سورة القصص — بسم الله الرحمن الرحيم )** سقطت « سورة والبسمة » لغير أى ذر والنسفى .

**قوله ( إلا وجهه : إلا ملكه )** في رواية النسفى « وقال معمر » فذكره . ومعمر هذا هو أبو عبيدة بن المنثى ، وهذا كلامه في كتابه « مجاز القرآن » لكن بلفظ « إلا هو » وكذا نقله الطبرى عن بعض أهل العربية ، وكذا ذكره الفراء . وقال ابن التين قال أبو عبيدة : إلا وجهه أى جلاله ، وقيل إلا إياه ، تقول : أكرم الله وجهك أى أكرمك الله .

**قوله ( ويقال إلا ما أريد به وجهه )** نقله الطبرى أيضا عن بعض أهل العربية ، ووصله ابن أى حاتم من طريق خصيف عن مجاهد مثله ، ومن طريق سفيان الثورى قال : إلا ما ابتغى به وجه الله من الأعمال الصالحة انتهى . ويتخرج هذان القولان على الخلاف في جواز إطلاق « شئ » على الله ، فمن أجازاه قال الاستثناء متصل والمراد بالوجه الذات والعرب تعبر بالأشرف عن الجملة ، ومن لم يجز إطلاق « شئ » على الله قال : هو منقطع ، أى لكن هو تعالى لم يهلك ، أو متصل والمراد بالوجه ما عمل لأجله .

**قوله ( وقال مجاهد : فعमित عليهم الأنباء الحجاج )** وصله الطبرى من طريق ابن أى نجيح عنه

﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾

[٤٧٧٢] ٤٥٨٧- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب عن أبيه قال : لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله صلى الله عليه فوجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة فقال : «أي عم ، قل : لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله» . فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية : أترغب عن ملة عبد المطلب ؟ فلم يزل رسول الله صلى الله عليه يعرضها عليه ويُعِيدُهَا بتلك المقالة حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم : على ملة عبد المطلب ، وأبى أن يقول لا إله إلا الله . قال رسول الله صلى الله عليه : «والله لأستغفرنَّ لك ما لم أنه عنك» . فأنزل الله عز وجل : ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ (١) وأنزل الله في أبي طالب فقال لرسول الله صلى الله عليه : ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ .

**قوله ( باب إنك لا تهدي من أحببت ، ولكن الله يهدي من يشاء )** لم تختلف النقلة في أنها نزلت في أى طالب واختلفوا في المراد بمتعلق « أحببت » فقيل : المراد أحببت هدايته ، وقيل أحببته هو لقرابته منك .

**قوله ( عن أبيه )** هو المسيب بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاى بعدها نون ، وقد تقدم بعض شرح الحديث في الجنايز .

(١) ﴿لِلنَّبِيِّ﴾ : قرأ نافع بالهمز : ﴿لِلنَّبِيِّ﴾ والباقرن بالياء المشددة : ﴿لِلنَّبِيِّ﴾ .

**قوله ( لما حضرت أبا طالب الوفاة )** قال الكرماني المراد حضرت علامات الوفاة ؛ وإلا فلو كان انتهى إلى المعاناة لم ينفعه الإيمان لو آمن ، ويدل على الأول ما وقع من المراجعة بينه وبينهم انتهى . ويحتمل أن يكون انتهى إلى تلك الحالة لكن رجا النبي صلى الله عليه وسلم أنه إذا أقر بالتوحيد ولو في تلك الحالة أن ذلك ينفعه بخصوصه وتسوغ شفاعته صلى الله عليه وسلم لمكانه منه ، ولهذا قال « أجادل لك بها وأشفع لك » وسيأتي بيانه . ويؤيد الخصوصية أنه بعد أن امتنع من الإقرار بالتوحيد وقال هو « على ملة عبد المطلب » ومات على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك الشفاعة له ، بل شفع له حتى خفف عنه العذاب بالنسبة لغيره ، وكان ذلك من الخصائص في حقه ، وقد تقدمت الرواية بذلك في السيرة النبوية .

**قوله ( جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أبي أمية )** يحتمل أن يكون المسيب حضر هذه القصة ، فإن المذكورين من بنى مخزوم وهو من بنى مخزوم أيضا ، وكان الثلاثة يومئذ كفارا فمات أبو جهل على كفره وأسلم الآخران . وأما قول بعض الشراح : هذا الحديث من مراسيل الصحابة فمردود ، لأنه استدلل بأن المسيب على قول مصعب من مسلمة الفتحة ، وعلى قول العسكري ممن بايع تحت الشجرة ، قال : فأيا ما كان فلم يشهد وفاة أبي طالب لأنه توفي هو وخديجة في أيام متقاربة في عام واحد ، والنبي صلى الله عليه وسلم يومئذ نحو الخمسين انتهى ، ووجه الرد أنه لا يلزم من كون المسيب تأخر إسلامه أن لا يشهد وفاة أبي طالب كما شهدها عبد الله بن أبي أمية وهو يومئذ كافر ثم أسلم بعد ذلك ، وعجب من هذا القائل كيف يعزرو كون المسيب كان ممن بايع تحت الشجرة إلى العسكري ويغفل عن كون ذلك ثابتا في هذا الصحيح الذي شرحه كما مر في المغازي واضحا .

**قوله ( أي عم )** أما « أي » فهو بالتخفيف حرف نداء ، وأما « عم » فهو منادى مضاف ، ويجوز فيه إثبات الباء وحذفها .

**قوله ( كلمة )** بالنصب على البدل من لا إله إلا الله أو الاختصاص . ويجوز الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف .

**قوله ( أحاج )** بتشديد الجيم من الحاجة وهي مفاعلة من الحجة والجيم مفتوحة على الجزم جواب الأمر ، والتقدير إن تقل أحاج ، ويجوز الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، ووقع في رواية معمر عن الزهري بهذا الإسناد في الجنائز « أشهد » بدل « أحاج » وفي رواية مجاهد عند الطبري « أجادل عنك بها » زاد الطبري من طريق سفيان ابن حسين عن الزهري قال « أي عم ، إنك أعظم الناس عليّ حقا ، وأحسنهم عندي يداً ، فقل كلمة تجب لي بها الشفاعة فيك يوم القيامة » .

**قوله ( فلم يزل يعرضها )** بفتح أوله وكسر الراء ، وفي رواية الشعبي عند الطبري « فقال له ذلك مرارا » .

**قوله ( ويعيدانه بتلك المقالة )** أي ويعيدانه إلى الكفر بتلك المقالة ، كأنه قال كان قارب أن يقولها فيردانه . ووقع في رواية معمر فيعودان له بتلك المقالة وهي أوضح ، ووقع عند مسلم « فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرضها عليه ويقول له تلك المقالة » قال القرطبي في « المفهم » كذا في الأصول وعند أكثر الشيوخ ، والمعنى أنه عرض عليه الشهادة وكررها عليه . ووقع في بعض النسخ « ويعيدان له بتلك المقالة » والمراد قول أبي جهل ورفيقه له « ترغب عن ملة عبد المطلب » .

**قوله ( آخر ما كلمهم : على ملة عبد المطلب )** خبر مبتدأ محذوف أى هو على ملة ، وفي رواية معمر « هو على ملة عبد المطلب » وأراد بذلك نفسه . ويحتمل أن يكون قال « أنا فغيرها الراوى أنفة أن يحكى كلام أى طالب استقباحا للفظ المذكور ؛ وهى من التصرفات الحسنة . ووقع في رواية مجاهد قال « يا ابن أخى ملة الأشياخ ووقع في حديث أى حازم عن أى هريرة عند مسلم والترمذى والطبرى « قال لولا أن تعيرنى قریش يقولون ماحمله عليه إلا جزع الموت لأقررت بها عينك » وفي رواية الشعبى عند الطبرانى « قال لولا أن يكون عليك عار لم أبال أن أفعل » وضبط « جزع » بالجيم والزأى ، ولبعض رواة مسلم بالخاء المعجمة والراء .

**قوله ( وأنى أن يقول لا إله إلا الله )** هو تأكيد من الراوى في نفى وقوع ذلك من أى طالب ، وكأنه استند في ذلك إلى عدم سماعه ذلك منه في تلك الحال ، وهذا القدر هو الذى يمكن اطلاعه عليه ، ويحتمل أن يكون أطلعه النبى صلى الله عليه وسلم على ذلك .

**قوله ( والله لأستغفرن لك ما لم أنه عنك )** قال الزين بن المنير : ليس المراد طلب المغفرة العامة والمسماحة بذنب الشرك ، وإنما المراد تخفيف العذاب عنه كما جاء مبينا في حديث آخر . قلت : وهى غفلة شديدة منه ، فإن الشفاعة لأنى طالب في تخفيف العذاب لم ترد ، وطلبها لم ينع عنه ، وإنما وقع النهى عن طلب المغفرة العامة ، وإنما ساغ ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم اقتداء بإبراهيم في ذلك ، ثم ورد نسخ ذلك كما سيأتى بيانه واضحا .

**قوله ( فأنزل الله : ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين )** أى ما ينبغي لهم ذلك ، وهو خبر بمعنى النهى هكذا وقع في هذه الرواية . وروى الطبرى من طريق شبل عن عمرو بن دينار قال قال النبى صلى الله عليه وسلم « استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشرك ، فلا أزال أستغفر لأنى طالب حتى ينهائى عنه رى . فقال أصحابه : لنستغفرن لآبائنا كما استغفر نبينا لعمه ، فنزلت » وهذا فيه إشكال ، لأن وفاة أى طالب كانت بمكة قبل الهجرة اتفاقا ، وقد ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم أتى قبر أمه لما اعتمر فاستأذن ربه أن يستغفر لها فنزلت هذه الآية ، والأصل عدم تكرار النزول . وقد أخرج الحاكم وابن أى حاتم من طريق أيوب بن هانى عن مسروق عن ابن مسعود قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما إلى المقابر فاتبعناه ، فجاء حتى جلس إلى قبر منها فناجاه طويلا ثم بكى ، فبكينا لبكائه ، فقال : إن القبر الذى جلست عنده قبر أمى ، واستأذنت رى في الدعاء لها فلم يأذن لى ، فأنزل على : ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين » وأخرج أحمد من حديث ابن بريدة عن أبيه نحوه وفيه « نزل بنا ونحن معه قريب من ألف راكب » ولم يذكر نزول الآية . وفي رواية الطبرى من هذا الوجه « لما قدم مكة أتى رسم قبر » ومن طريق فضيل بن مرزوق عن عطية « لما قدم مكة وقف على قبر أمه حتى سخنت عليه الشمس رجاء أن يؤذن له فيستغفر لها فنزلت » وللطبرانى من طريق عبد الله بن كيسان عن عكرمة عن ابن عباس نحو حديث ابن مسعود وفيه « لما هبط من ثنية عسفان » وفيه نزول الآية في ذلك . فهذه طرق يعضد بعضها بعضا ، وفيها دلالة على تأخير نزول الآية عن وفاة أى طالب ، ويؤيده أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال يوم أحد بعد أن شج وجهه « رب اغفر لقومى فإنهم لا يعلمون » لكن يحتمل في هذا أن يكون الاستغفار خاصا بالأحياء وليس البحث فيه ، ويحتمل أن يكون نزول الآية تأخر وإن كان سببها تقدم ، ويكون لنزولها سببان : متقدم وهو أى طالب ومتأخر وهو أمر آمنة . ويؤيد تأخير النزول ما تقدم في تفسير براءة من استغفاره صلى الله عليه وسلم للمنافقين حتى نزل النهى عن ذلك ، فإن ذلك يقتضى تأخير النزول وإن

تقدم السبب ويشير إلى ذلك أيضا قوله في حديث الباب « وأنزل الله في أى طالب : إنك لا تهدي من أحببت » لأنه يشعر بأن الآية الأولى نزلت في أى طالب وفي غيره والثانية نزلت فيه وحده ، ويؤيد تعدد السبب ما أخرج أحمد من طريق أى إسحق عن أى الخليل عن على قال « سمعت رجلا يستغفر لوالديه وهما مشركان ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم . فأنزل الله : ما كان للنبي الآية » وروى الطبرى من طريق ابن أى نجيح عن مجاهد قال « قال المؤمنون ألا نستغفر لآبائنا كما استغفر إبراهيم لأبيه ؟ فنزلت ومن طريق قتادة قال « ذكرنا له أن رجلا » فذكر نحوه . وفي الحديث أن من لم يعمل خيراً قط إذا ختم عمره بشهادة أن لا إله إلا الله حكم بإسلامه وأجريت عليه أحكام المسلمين ، فإن قارن نطق لسانه عقد قلبه نفعه ذلك عند الله تعالى ، بشرط أن يكون وصل إلى حد انقطاع الأمل من الحياة وعجز عن فهم الخطاب ورد الجواب وهو وقت المعاينة ، وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿ وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ﴾ والله أعلم .

**قوله ( العدوان والعداء والتعدى واحد )** أى بمعنى واحد وأراد تفسير قوله في قصة موسى وشعيب ﴿ فلا عدوان على ﴾ والعداء بفتح العين ممدود قال أبو عبيدة في قوله ﴿ فلا عدوان على ﴾ : وهو والعداء والتعدى والعدو كله واحد ، والعدو من قوله عدا فلان على فلان .

**قوله ( وقال ابن عباس ﴿ أولى القوة ﴾ لا يرفعها العصبية من الرجال ﴾ لتواء ﴾ لتواء ﴾ لثقل ﴾ فارغا ﴾** إلا من ذكر موسى ( ﴿ الفرحين ﴾ المرحين ﴾ قصيه ﴾ اتبعى أثره ، وقد يكون أن يقض الكلام ﴿ نحن نقص عليك ﴾ . ﴿ عن جنب ﴾ عن بعد وعن جنابة واحد وعن اجتناب أيضا . ﴿ نبطش ﴾ ونبطش أى بكسر الطاء وضمها . ( يأتَمرون : يتشاورون ) هذا جميعه سقط لأى ذر والأصلي وثبت لغيرهما من أوله إلى قوله « ذكر موسى » تقدم في أحاديث الأنبياء في قصة موسى وكذا قوله « نبطش الخ » وأما قوله « الفرحين المرحين » فهو عند ابن أى حاتم موصول من طريق على بن أى طلحة عن ابن عباس قال في قوله ﴿ وقالت لأخته قصيه ﴾ : قصى أثره . وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ قصيه ﴾ اتبعى أثره ، يقال قصصت آثار القوم وقال في قوله ﴿ فبصرت به عن جنب ﴾ أى عن بعد وتجنب ، ويقال ما تأتينا إلا عن جنابة وعن جنب .

**قوله ( تأجرنى تأجر فلانا تعطيه أجراً ، ومنه التعزية أجرك الله )** ثبت هذا للنسفى وقد قال أبو عبيدة في قوله ﴿ على أن تأجرنى ثمانى حجج ﴾ من الإجارة ، يقال فلان تأجر فلانا ، ومنه أجرك الله .

**قوله ( الشاطئ والشط واحد ، وهما ضفتا وعدوتا الوادى )** ثبت هذا للنسفى أيضا ، وقد قال أبو عبيدة ﴿ نودى من شاطئ الوادى ﴾ : الشاطئ والشط واحد وهما ضفتا الوادى وعدوتاه .

**قوله ( كأنها جان )** في رواية أخرى ﴿ حية تسعى ﴾ والحيات أجناس : الجان والأفاعى والأساود ، ثبت هذا للنسفى أيضاً وقد تقدم في بدء الخلق .

**قوله ( مقبوحين : مهلكين )** هو قول أى عبيدة أيضا .

**قوله ( وصلنا بيناه وأتمناه )** هو قول أى عبيدة أيضا وأخرج ابن أى حاتم من طريق السدى في قوله ﴿ ولقد وصلنا لهم القول ﴾ قال : بينا لهم القول ، وقيل : المعنى أتبعنا بعضه بعضا فاتصل وهذا قول الفراء .



قوله ( يجبى يجلب ) هو بسكون الجيم وفتح اللام ثم موحدة ، وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ يجبى إليه ثمرات كل شيء ﴾ أى يجمع كما يجمع الماء في الجابية فيجمع للوارد .

قوله ( بطرت أشرت ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها ﴾ أى أشرت وطفعت وبغت ، والمعنى بطرت في معيشتها . فانتصب بنزع الخافض ، وقال الفراء : المعنى أبطرتها معيشتها .

قوله ( في أمها رسولا : أم القرى مكة وما حولها ) قال أبو عبيدة : أم القرى مكة في قول العرب وفي رواية أخرى ﴿ لتنذر أم القرى ومن حولها ﴾ ولابن أبي حاتم من طريق قتادة نحوه . ومن وجه آخر عن قتادة عن الحسن في قوله ﴿ في أمها ﴾ قال في أوائلها .

قوله ( تكن تخفى ، أكننت الشيء أخفيته ، وكننته أخفيته وأظهرته ) كذا للأكثر ، ولبعضهم أكننته أخفيته ، وكننته خفيته . وقال ابن فارس : أخفيته سترته وخفيته أظهرته . وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ وربك يعلم ما تكن صدورهم ﴾ أى تخفى ، يقال أكننت ذلك في صدري بألف ، وكننت الشيء خفيته وهو بغير ألف . وقال في موضع آخر أكننت وكننت واحد ، وقال أبو عبيدة أكننته إذا أخفيته وأظهرته وهو من الأضداد

قوله ( ويكأن الله مثل ﴾ ألم تر أن الله ييسط الرزق لمن يشاء ويقدر ﴾ يوسع عليه ويضيق ) وقع هذا لغير أى ذر وهو قول أبى عبيدة قال في قوله تعالى ﴿ ويكأن الله ﴾ أى ألم تر أن الله ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ ويكأن الله ﴾ أى أولا يعلم أن الله

باب قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ ﴾

[٤٧٧٣] ٤٥٨٨ - حدثنا محمد بن مقاتل قال أنا يعلى قال نا سفيان العصفري عن عكرمة عن ابن عباس :

﴿ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ ﴾ قال : إلى مكة .

قوله ( باب إن الذى فرض عليك القرآن ) سقطت الترجمة لغير أى ذر .

قوله ( أخبرنا يعلى ) هو ابن عبيد .

قوله ( حدثنا سفيان العصفري ) هو ابن دينار التمار كما تقدم تحقيقه في آخر الجناز ، وليس له في البخاري سوى هذين الموضعين .

قوله ( لرادك إلى معاد ، قال : إلى مكة ) هكذا في هذه الرواية ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : كان ابن عباس يكتف تفسير هذه الآية ، وروى الطبري من وجه آخر عن ابن عباس قال « لرادك إلى معاد : قال إلى الجنة » وإسناده ضعيف ، ومن وجه آخر قال « إلى الموت » وأخرجه ابن أبى حاتم وإسناده لا بأس به ، ومن طريق مجاهد قال « يحبيك يوم القيامة » ومن وجه آخر عنه « إلى مكة » وقال عبد الرزاق قال معمر : وأما الحسن والزهرى فقالا هو يوم القيامة ؛ وروى أبو يعلى من طريق أبى جعفر محمد بن على قال : سألت أبا سعيد عن هذه الآية فقال : معاده آخرته ، وفي إسناده جابر الجعفى وهو ضعيف

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة العنكبوت

﴿وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ﴾ : قال مجاهد : ضللة . وقال غيره : الحيوان والحي واحد . ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ﴾ : علم الله ذلك ، إنما هي فليميز الله ، كقوله : ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ . ﴿أَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ : أوزارهم .  
**قوله ( سورة العنكبوت — بسم الله الرحمن الرحيم )** سقطت « سورة والبسمة » لغير أى ذر .

**قوله ( وقال مجاهد : وكانوا مستبصرين ضللة )** وصله ابن أى حاتم من طريق شبل بن عباد عن ابن أبى نجيح عن مجاهد بهذا ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : معجبين بضلاتهم . وأخرج ابن أبى حاتم من وجه آخر عن قتادة قال : كانوا مستبصرين فى ضلاتهم معجبين بها .

**قوله ( وقال غيره : الحيوان والحي واحد )** ثبت هذا لأبى ذر وحده ، وللأصلي : الحيوان والحياة واحد ، وهو قول أبى عبيدة قال : الحيوان والحياة واحد وزاد : ومنه قولهم نهر الحيوان أى نهر الحياة ، وتقوال حيت حيا ، والحيوان والحياة اسمان منه . وللطبرى من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد فى قوله « لى الحيوان » قال : لا موت فيها .

**قوله ( فليعلمن الله ، علم الله ذلك إنما هي بمنزلة فليميز الله كقوله ليميز الله الخبيث من الطيب )** وقال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أى فليميزن الله لأن الله قد علم ذلك من قبل .

**قوله ( أثقالا مع أثقالهم أوزارا مع أوزارهم )** هو قول أبى عبيدة أيضا . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فى هذه الآية قال : من دعا قوما الى ضلالة فعليه مثل أوزارهم . ولابن أبى حاتم من وجه آخر عن قتادة قال ﴿وَلِيَحْمِلَنَّ أَثْقَالَهُمْ﴾ أى أوزارهم ﴿وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ أوزار من أضلوا

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة الروم

قال ابن عباس ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ : فى الآلهة وفيه تخافونهم أن يرثوكم كما يرث بعضهم بعضاً . ﴿الْوَدَقَ﴾ : المطر . وقال مجاهد : ﴿يُحْبَرُونَ﴾ : يُنْعَمُونَ . ﴿فَلَا أَنْفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾ : يُسَوِّونَ المضاجع . ﴿يَصْدَعُونَ﴾ : يتفرقون . وقال مجاهد ﴿السُّؤَالَى﴾ : الإساءة جزاء المسيئين . ضُعِفَ وَضَعُفَ لغتان . ﴿فَلَا يَرْبُوا﴾ : من أعطى يبتغى أفضل فلا أجر فيها .

﴿الْمَ غَلَبَتِ الرُّومَ﴾

٤٥٨٩ — حدثنا محمد بن كثير عن سفيان قال نا منصور والأعمش عن أبى الضحى عن مسروق قال : بينما رجل يحدث فى كندة فقال : يجيء دخان يوم القيامة فيأخذ بأسماع المنافقين وأبصارهم ويأخذ المؤمن كهيفة الزكام ، ففرعنا . فأتيت ابن مسعود وكان متكئاً ، فغضب فجلس فقال : من علم فليقل ، ومن

لم يعلم فليقل : الله أعلم ، فإن من العلم أن يقول لِمَا لا يعلم : لا أعلم ، فإن الله قال لنبيه : ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ . وإن قريشاً أبطؤوا عن الإسلام ، فدعا عليهم النبي صلى الله عليه وآله فقال : « اللهم أعني عليهم بسبع كسبع يوسف » ، فأخذتهم سنة حتى هلكوا فيها وأكلوا الميتة والعظام ، ويرى الرجل ما بين السماء والأرض كهيئة الدخان ، فجاءه أبوسفیان فقال : يا محمد ، جئت تأمرُ بصلة الرحم ، وإن قومك قد هلكوا ، فادع الله . فقراً : ﴿ فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ عَائِدُونَ ﴾ أفيكشف عنهم عذاب الآخرة إذا جاء ، ثم عادوا إلى كفرهم . فذلك قوله : ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى ﴾ يوم بدر . و ﴿ لَزَامَا ﴾ يوم بدر . ﴿ أَلَمْ غَلَبِ الرُّومُ ﴾ إلى ﴿ سَيَغْلِبُونَ ﴾ . والروم قد مضى .

**قوله ( سورة الروم — بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت سورة والبسلة لغير أى ذر .**

**قوله ( وقال مجاهد يحبرون ينعمون )** وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ فَمَا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَمُمْسِكِينَ ﴾ أى ينعمون . ولابن أبي حاتم والطبري من طريق يحيى بن أبي كثير قال : لذة السماع ، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ﴿ يحبرون ﴾ قال : يكرمون .

**قوله ( فلا يربو من أعطى يتغنى أفضل فلا أجر له فيها )** وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ وما آتيتهم من ربا ليربو في أموال الناس ﴾ قال يعطى ماله يتغنى أفضل منه . وقال عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد عن الضحاك في هذه الآية قال : هذا هو الربا الحلال يهدى الشيء ليثاب أفضل منه ، ذاك لا له ولا عليه . وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن عبد العزيز وزاد : ونهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنه خاصة . ومن طريق إسماعيل بن أبي خالد عن إبراهيم قال : هذا في الجاهلية كان يعطى الرجل قرابته المال يكثر به ماله ، ومن طريق محمد بن كعب القرظي قال : هو الرجل يعطى الآخر الشيء ليكافئه به ويزاد عليه فلا يربو عند الله . ومن طريق الشعبي قال : هو الرجل يلصق بالرجل يخدمه ويسافر معه فيجعل له ربح بعض ما يتجر فيه ، وإنما أعطاه التماس عونه ولم يرد به وجه الله .

**قوله ( يمهّدون يسوون المضاجع )** وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ فَلَا تَنفُسُهُمْ يَمْهَدُونَ ﴾ قال يسوون المضاجع .

**قوله ( الودق المطر )** وصله الفريابي أيضاً بالإسناد المذكور .

**قوله ( قال ابن عباس ﴿ هل لكم مما ملكت أيمانكم ﴾ في الآلهة وفيه تخافونهم أن يرثوكم كما يرث بعضكم بعضاً )** وصله الطبري من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في هذه الآية قال هي في الآلهة وفيه يقول : تخافونهم أن يرثوكم كما يرث بعضكم بعضاً ، والضمير في قوله « فيه » لله تعالى أى أن المثل لله وللأصنام ، فالله المالك والأصنام مملوكة والمملوك لا يساوى المالك . ومن طريق أبي مجلز قال : إن مملوكك لا تخاف أن يقاسمك مالك وليس له ذلك كذلك الله لا شريك له . ولابن أبي حاتم من طريق سعيد عن قتادة قال : هذا مثل ضربه الله لمن عدل به شيئاً من خلقه يقول أكان أحد منكم مشاركاً لمملوكه في فراشه وزوجته ؟ وكذلك لا يرضى الله أن يعدل به أحد من خلقه .

**قوله ( يصدعون يتفرون ، فاصدع )** أما قوله يتفرون فقال أبو عبيدة في قوله يومئذ يصدعون أى يتفرون ، وأما قوله فاصدع فيشير إلى قوله تعالى ﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾ وقد قال أبو عبيدة أيضا في قوله فاصدع بما تؤمر أى افرق وامضه ، وأصل الصدع الشق في الشيء ، وخصه الراغب بالشيء الصلب كاحديد تقول : صدعته فانصدع بالتخفيف وصدعته فتصدع بالثقل ، ومنه صداع الرأس لتوهم الاشتقاق فيه ، والمراد بقوله اصدع أى فرق بين الحق والباطل بدعائك إلى الله عز وجل وافصل بينهما .

**قوله ( وقال غيره ضعف وضعف لغتان )** هو قول الأكثر ، وقرئ بهما ، فالجمهور بالضم وقرأ عاصم وحمزة بالفتح في الألفاظ الثلاثة . وقال الخليل الضعف بالضم ما كان في الجسد والفتح ما كان في العقل .

**قوله ( وقال مجاهد السوآى الإساءة جزاء المسيئين )** وصله الفريانى ، واختلف في ضبط الإساءة فقيل بكسر الهمزة والمد ، وجوز ابن التين فتح أوله ممدودا ومقصورا وهو من آسى أى حزن ، وللطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوآى أن كذبوا ﴾ أى الذين كفروا جزاؤهم العذاب . ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود في دعاء النبى صلى الله عليه وسلم على قريش بالسنين وسؤالهم له الدعاء برفع القحط ، وقد تقدم شرح ذلك في الاستسقاء ، ويأتى ما يتعلق بالذى وقع في صدر الحديث من الدخان في تفسير سورة الدخان إن شاء الله تعالى . وقوله « إن من العلم أن يقول لما لا يعلم : لا أعلم » أى إن تمييز المعلوم من المجهول نوع من العلم ، وهذا مناسب لما اشتهر من أن لا أدري نصف العلم ، ولأن القول فيما لا يعلم قسم من التكلف

### باب قوله : ﴿ لا تَبْدِيلَ لِحَلْقِ اللَّهِ ﴾

لدين الله ، خلق الأولين : دين الأولين ، والفطرة : الإسلام .

٤٥٩٠ - حدثنا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة ابن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء » ، ثم يقول : ﴿ فَطَرَتِ اللَّهُ النَّاسَ فِطْرَتَ النَّاسِ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ ﴾ . [٤٧٧٥]

**قوله ( باب ﴿ لا تبدل لخلق الله ﴾ لدين الله ، خلق الأولين دين الأولين )** أخرج الطبرى من طريق إبراهيم النخعى في قوله ﴿ لا تبدل لخلق الله ﴾ قال : لدين الله ، ومن طرق عن مجاهد وعكرمة وقتادة وسعيد بن جبير والضحاك مثله ، وفيه قول آخر أخرجه الطبرى من طرق عن ابن عباس وعكرمة ومجاهد قال : الإحصاء وروى ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ ان هذا إلا خلق الأولين ﴾ يقول دين الأولين ، وهذا يؤيد الأول . وفيه قول آخر أخرجه ابن أبى حاتم من طريق الشعبى عن علقمة في قوله ﴿ خلق الأولين ﴾ قال : اختلاق الأولين . ومن طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد قال : كذبهم . ومن طريق قتادة قال : سبهم .

**قوله ( والفطرة الإسلام )** هو قول عكرمة وصله الطبرى من طريقه ، وقد تقدم نقل الخلاف في ذلك في أواخر كتاب الجنائز . ثم ذكر حديث أبى هريرة « ما من مولود إلا يولد على الفطرة » وقد تقدم بسنده ومثله في كتاب الجنائز مع شرحه في « باب ما قيل في أولاد المشركين »

## سورة لقمان

بسم الله الرحمن الرحيم

باب ﴿ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾

[٤٧٧٦] ٤٥٩١- حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال :  
لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ فَقَالُوا : أَيْنَا لَمْ يَلْبِسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « إِنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ ، أَلَا تَسْمَعُ إِلَى قَوْلِ  
لَقْمَانَ : ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ . »

قوله ( سورة لقمان — بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت سورة والبسلة لغير أى ذر ؛ وسقطت البسلة  
فقط للنسفي .

قوله ( لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم ) ذكر فيه حديث ابن مسعود في تفسير قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا  
وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الإيمان

باب قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾

[٤٧٧٧] ٤٥٩٢- حدثنا إسحاق عن جرير عن أبي حيان عن أبي زرعة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله  
عليه كان يوماً بارزاً للناس ، إذ أتاه رجلٌ يمشي فقال : يا رسول الله ، ما الإيمان ؟ قال : « الْإِيمَانُ أَنْ تَوَافِقَ اللَّهُ ،  
وَمَلَائِكَتُهُ ، وَرَسُولُهُ ، وَلِقَائُهُ ، وَتَوْفِيقُهُ بِالْبَعْثِ الْآخِرِ » . قال : يا رسول الله ، ما الإسلام ؟ قال : « الْإِسْلَامُ أَنْ  
تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ » . قال : يا رسول  
الله ، ما الإحسان ؟ قال : « الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ » . قال : يا رسول  
الله ، متى الساعة ؟ قال : « مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ ، وَلَكِنْ سَأَحْدِثُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا : إِذَا وَلَدَتْ  
الْأُمَةُ رُبَّتَهَا فَذَلِكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا ، وَإِذَا كَانَ الْحِفَاةُ الْعِرَاةَ رُؤُوسَ النَّاسِ فَذَلِكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا ، فِي خَمْسٍ لَا  
يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيَنْزِلُ الْغَيْثُ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ... ﴾ » . ثم انصرف الرجل ،  
فقال : « رَدُّوا عَلَيَّ » . فَأَخَذُوا لِيَرُدُّوهُ فَلَمْ يَرَوْا شَيْئاً ، قال : « هَذَا جَبْرِيلُ جَاءَ لِيَعْلَمَ النَّاسَ دِينَهُمْ » .

[٤٧٧٨] ٤٥٩٣- حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال حدثني عمر بن محمد بن زيد بن  
عبد الله بن عمر أن أباه حدثه أن عبد الله بن عمر قال : قال النبي صلى الله عليه : « مِفْتَاحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ ، ثُمَّ  
قَرَأَ ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ... ﴾ . »

قوله ( باب قوله إن الله عنده علم الساعة ) ذكر فيه حديث أبي هريرة في سؤال جبريل عن الإيمان  
والإسلام وغير ذلك ، وفيه خمس لا يعلمهن إلا الله وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الإيمان ، وسيأتي  
في التوحيد شيء يتعلق بذلك .

قوله ( حدثني عمر بن محمد بن زيد أن أباه حدثه أن عبد الله بن عمر قال ) هكذا قال ابن وهب ، وخالفه أبو عاصم فقال « عن عمر بن محمد بن زيد عن سالم عن ابن عمر » أخرجه الإسماعيلي ، فإن كان محفوظا احتمل أن يكون لعمر بن محمد فيه شيخان أبوه وعم أبيه .

قوله ( قال النبي صلى الله عليه وسلم « مفاتيح الغيب خمس » ثم قرأ : إن الله عنده علم الساعة ) هكذا وقع مختصرا وفي رواية أنى عاصم المذكورة « مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله : إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيب » يعنى الآية كلها ، وقد تقدم في تفسير سورة الرعد وفي الاستسقاء من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ « مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله : لا يعلم ما في غد إلا الله » الحديث . هذا السياق في الخمس . وفي تفسير الأنعام من طريق الزهري عن سالم عن أبيه بلفظ مفاتيح الغيب خمس : إن الله عنده علم الساعة إلى آخر السورة . وأخرجه الطيالسي في مسنده عن إبراهيم بن سعد عن الزهري بلفظ « أوتى نبيكم مفاتيح الغيب إلا الخمس » ثم تلا الآية ، وأظنه دخل له متن في متن ، فإن هذا اللفظ أخرجه ابن مردويه من طريق عبد الله بن سلمة عن ابن مسعود نحوه . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة : عبر بالمفاتيح لتقريب الأمر على السامع لأن كل شيء جعل بينك وبينه حجاب فقد غيب عنك ، والتوصل إلى معرفته في العادة من الباب فإذا أغلق الباب احتيج إلى المفتاح ، فإذا كان الشيء الذي لا يطلع على الغيب إلا بتوصيله لا يعرف موضعه فكيف يعرف المغيب . انتهى ملخصا . وروى أحمد والبخاري وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه قال « خمس لا يعلمهن إلا الله : إن الله عنده علم الساعة » الآية وقد تقدم في كتاب الإيمان بيان جهة الحصر في قوله « لا يعلمهن إلا الله » ويراد هنا أن ذلك يمكن أن يستفاد من الآية الأخرى وهى قوله تعالى ﴿ قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله ﴾ فالمراد بالغيب المنفى فيها هو المذكور في هذه الآية التى في لقمان ، وأما قوله تعالى ﴿ عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول ﴾ الآية فيمكن أن يفسر بما في حديث الطيالسي ، وأما ما ثبت بنص القرآن أن عيسى عليه السلام قال إنه يخبرهم بما يأكلون وما يدخرون وأن يوسف قال إنه ينشئهم بتأويل الطعام قبل أن يأتى إلى غير ذلك مما ظهر من المعجزات والكرامات فكل ذلك يمكن أن يستفاد من الاستثناء في قوله ﴿ إلا من ارتضى من رسول ﴾ فإنه يقتضى اطلاع الرسول على بعض الغيب والولى التابع للرسول عن الرسول يأخذ به يكرم ، والفرق بينهما أن الرسول يطلع على ذلك بأنواع الوحي كلها والولى لا يطلع على ذلك إلا بمنام أو إهام والله أعلم . ونقل ابن التين عن الداودى أنه أنكر على الطبرى دعواه أنه بقى من الدنيا من هجرة المصطفى نصف يوم وهو خمسمائة عام قال وتقوم الساعة ويعود الأمر إلى ما كان عليه قبل أن يكون شيء غير البارى تعالى فلا يبقى غير وجهه ، فرد عليه بأن وقت الساعة لا يعلمها إلا الله ، فالذى قاله مخالف لصريح القرآن والحديث ، ثم تعقبه من جهة أخرى وذلك أنه توهم من كلامه أنه ينكر البعث فأقدم على تفكيره وزعم أن كلامه لا يحتمل تأويلا ، وليس كما قال بل مراد الطبرى أنه يصير الأمر أى بعد فناء المخلوقات كلها على ما كان عليه أولا ثم يقع البعث والحساب ، هذا الذى يجب حمل كلامه عليه ، وأما إنكاره عليه استخراج وقت الساعة فهو معذور فيه ، ويكفى في الرد عليه أن الأمر وقع بخلاف ما قال قد مضت خمسمائة ثم ثلاثمائة وزيادة ، لكن الطبرى تمسك بحديث أنى ثعلبة رفعه « لن يعجز هذه الأمة أن يؤخرها الله نصف يوم » الحديث أخرجه أبو داود وغيره ، لكنه ليس صريحا في أنها لا تؤخر أكثر من ذلك والله أعلم ، وسأيت ما يتعلق بقدر ما بقى من الدنيا في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة السجدة

وقال مجاهد: ﴿مَهِينٌ﴾: ضعيف، نُطْفَةُ الرجل. ﴿ضَلَلْنَا﴾: هلكنا. وقال ابن عباسٍ ﴿الْجُرُزُ﴾: التي لا تمطر إلا مطراً لا يُغني عنها شيئاً. ﴿يَهْدِي﴾: نبين.

قوله ( سورة السجدة — بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لأبي ذر وسقطت البسملة للنسفي ، ولغيرهما « تنزيل السجدة » حسب .

قوله ( وقال مجاهد مهين ضعيف نطفة الرجل ) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ من ماء مهين ﴾ ضعيف ، وللفريابي من هذا الوجه في قوله ﴿ من سلاله من ماء مهين ﴾ قال : نطفة الرجل .

قوله ( ضللنا هلكنا ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ وقالوا أئذا ضللنا في الارض ﴾ قال : هلكنا .

قوله ( وقال ابن عباس الجرز التي لا تمطر إلا مطراً لا يغني عنها شيئاً ) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن رجل عن مجاهد عنه مثله ، وذكره الفريابي وإبراهيم الحري في « غريب الحديث » من طريق ابن أبي نجيح عن رجل عن ابن عباس كذلك زاد إبراهيم ، وعن مجاهد قال : هي أرض أبين . وأنكر ذلك الحري وقال : أبين مدينة معروفة باليمن فلعل مجاهداً قال ذلك في وقت لم تكن أبين تنبت فيه شيئاً . وأخرج ابن عيينة في تفسيره عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في قوله ﴿ إلى الأرض الجرز ﴾ قال : هي أرض باليمن . وقال أبو عبيدة : الأرض الجرز اليابسة الغليظة التي لم يصبها مطر .

قوله ( يهديهم ) أخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قولهم ﴿ أو لم يهديهم ﴾ قال : أو لم يبين لهم . وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ أو لم يهديهم ﴾ أي يبين لهم وهو من الهدى

﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾

[٤٧٧٩] ٤٥٩٤- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه قال : « قال الله عز وجل : أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر » . قال أبو هريرة : اقرؤوا إن شئتم : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ . قال : ونا سفيان نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : « قال الله .. » - مثله - قيل لسفيان رواية ؟ قال : لأي شيء ؟ .

[٤٧٨٠] ٤٥٩٥- حدثني إسحاق بن نصر قال نا أبو أسامة عن الأعمش قال نا أبو صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه : « يقول الله عز وجل : أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، ذخراً من بله ما أطلعتم عليه » ، ثم قرأ : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ . قال أبو معاوية : أنا الأعمش عن أبي صالح قرأ أبو هريرة : ( قرأت أعين ) .

**قوله ( باب قوله فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين )** قرأ الجمهور أخفى بالتحريك على البناء للمفعول ، وقرأ حمزة بالإسكان فعلا مضارعا مسندا للمتكلم ، ويؤيده قراءة ابن مسعود « نخفى » بنون العظمة ، وقرأها محمد بن كعب « أخفى » بفتح أوله وفتح الفاء على البناء للفاعل وهو الله ، ونحوها قراءة الأعمش « أخفيت » وذكر المصنف في آخر الباب أن أبا هريرة قرأ « قرأت أعين » بصيغة الجمع وبها قرأ ابن مسعود أيضا وأبو الدرداء ، قال أبو عبيدة ورأيتها في المصحف الذي يقال له الإمام ﴿ قرة ﴾ بالهاء على الوحدة وهي قراءة أهل الأمصار .

**قوله ( يقول الله تعالى أعددت لعبادي )** ووقع في حديث آخر « أن سبب هذا الحديث أن موسى عليه السلام سأل ربه من أعظم أهل الجنة منزلة ؟ فقال : غرست كرامتهم بيدي وختمت عليها ، فلا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر » أخرجه مسلم والترمذي من طريق الشعبي سمعت المغيرة بن شعبة على المنبر يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم « أن موسى سأل ربه » فذكر الحديث بطوله وفيه هذا ، وفي آخره : قال ومصدق ذلك في كتاب الله ﴿ فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين ﴾ .

**قوله ( ولا خطر على قلب بشر )** زاد ابن مسعود في حديثه « ولا يعلمه ملك مقرب ولا نبي مرسل » أخرجه ابن أبي حاتم ، وهو يدفع قول من قال : إنما قيل البشر لأنه يخطر بقلوب الملائكة . والأولى حمل النفي فيه على عمومهم فإنه أعظم في النفس .

**قوله ( دخرا )** بضم الدال المهملة وسكون المعجمة منصوب متعلق بأعددت أى جعلت ذلك لهم مدخورا .

**قوله ( من بله ما أطلعتم عليه )** قال الخطابي : كأنه يقول دع ما أطلعتم عليه فإنه سهل في جنب ما ادخر لهم . قلت : وهذا لا تائق بشرح « بله » بغير تقدم « من » عليها ، وأما إذا تقدمت من عليها فقد قيل هي بمعنى كيف ويقال بمعنى أجل ويقال بمعنى غير أو سوى وقيل بمعنى فضل ، لكن قال الصغاني اتفقت نسخ الصحيح على « من بله » والصواب إسقاط كلمة « من » وتعقب بأنه لا يتعين إسقاطها إلا إذا فسرت بمعنى دع وأما إذا فسرت بمعنى من أجل أو من غير أو سوى فلا ، وقد ثبت في عدة مصنفات خارج الصحيح بإثبات من . وأخرجه سعيد بن منصور ومن طريقه ابن مردويه من رواية أبي معاوية عن الأعمش كذلك ، وقال ابن مالك : المعروف « بله » اسم فعل بمعنى اترك ناصبا لما يليها بمقتضى المفعولية ، واستعماله مصدرا بمعنى اترك مضافا إلى ما يليه ، والفتحة في الأولى بنائية وفي الثانية إعرابية ، وهو مصدر مهمل الفعل ممنوع الصرف . وقال الأخفش : بله هنا مصدر كما تقول ضرب زيد ، ونادر دخول من عليها زائدة . ووقع في « المغنى لابن هشام » أن بله استعملت معربة مجرورة بمن وأنها بمعنى غير ولم يذكر سواه ، وفيه نظر لأن ابن التين حكى رواية من بله بفتح الهاء مع وجود من ، فعلى هذا فهي مبنية وما مصدرية وهي وصلتها في موضع رفع على الابتداء والخبر هو الجار والمجرور المتقدم ويكون المراد ببيله كيف التي يقصد بها الاستبعاد ، والمعنى من أين اطلعاكم على هذا القدر الذي تقصر عقول البشر عن الإحاطة به ، ودخول من على بله إذا كانت بهذا المعنى جائز كما أشار إليه الشريف في « شرح الحاجبية » . قلت : وأصح التوجيهات لخصوص سياق حديث الباب حيث وقع فيه « ولا خطر على قلب بشر دخرا من بله ما أطلعتم » أنها بمعنى غير وذلك بين لما تأمله . والله أعلم .



قوله ( وقال أبو معاوية عن الأعمش عن أنى صالح قرأ أبو هريرة قرات أعين ) وصله أبو عبيدة القاسم بن سلام في كتاب « فضائل القرآن » له عن أنى معاوية بهذا الإسناد مثله سواء ، وأخرج مسلم الحديث كله عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي معاوية به .

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة الأحزاب

وقال مجاهد: ﴿ مِنْ صِيَاصِيهِمْ ﴾ : قصورهم .

### باب ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾

[٤٧٨١] ٤٥٩٦ - حدثنا إبراهيم بن المنذر قال نا محمد بن فليح قال نا أبي عن هلال بن علي عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « ما من مؤمن إلا وأنا أولى الناس به في الدنيا والآخرة . اقرؤوا إن شئتم : ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ فأَيُّما مؤمن ترك مالا فليبرئه عصبته من كانوا ، فإن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني وأنا مولاه » .

قوله ( سورة الأحزاب — بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت سورة والبسمة لغير أبي ذر ، وسقطت البسمة فقط للنسفي .

قوله ( وقال مجاهد : صياصيمهم قصورهم ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عنه .

قوله ( معروف في الكتاب ) ثبت هذا للنسفي وحده ، وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابن جريج قال : قلت لعطاء في هذه الآية ﴿ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا ﴾ فقال : هو إعطاء المسلم الكافر بينهما قرابة صلة له .

قوله ﴿ النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ﴾ ثبتت هذه الترجمة لأبي ذر ، وذكر فيه حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مامن مؤمن إلا وأنا أولى به » الحديث ، وسيأتي الكلام عليه في الفرائض إن شاء الله تعالى .

### باب ﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾

[٤٧٨٢] ٤٥٩٧ - حدثنا معلى بن أسد قال نا عبد العزيز بن المختار قال نا موسى بن عقبة قال حدثني سالم عن ابن عمر أن زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه ما كنا ندعوه إلا زيد بن محمد ، حتى نزل القرآن : ﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ .

قوله ( باب ادعوه لآبائهم هو أقسط عند الله ) أى أعدل ، وسيأتي تفسير القسط ، والفرق بين القاسط والمقسط في آخر الكتاب .

قوله ( إن زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنا ندعوه إلا زيد بن محمد ، حتى نزل

**القرآن : ادعواهم لآبائهم هو أقسط عند الله** ( في رواية القاسم بن معن عن موسى بن عقبة في هذا الحديث « ما كنا ندعو زيد بن حارثة الكلبي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا زيد بن محمد » أخرجه الإسماعيلي . وفي حديث عائشة الآتي في النكاح في قصة سالم مولى أبي حذيفة « وكان من تبني رجلا في الجاهلية دعاه الناس إليه وورث ميراثه ، حتى نزلت هذه الآية » وسيأتي مزيد الكلام على قصة زيد بن حارثة في ذلك بعد قليل إن شاء الله تعالى .

﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ ﴾

نحبه : عهده . أقطارها : جوانبها . الفتنة لآتوها : لأعطوها .

[٤٧٨٣] ٤٥٩٨ - حدثني محمد بن بشار قال حدثني محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي عن ثمامة عن

أنس بن مالك قال : نرى هذه الآية نزلت في أنس بن النضر : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ .

[٤٧٨٤] ٤٥٩٩ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت أن زيد بن

ثابت قال : لما نسخنا الصحف في المصاحف فقدت آية من سورة الأحزاب كنت كثيرا أسمع رسول الله

صلى الله عليه يقرأها لم أجدها مع أحد إلا مع خزيمية الأنصاري الذي جعل رسول الله صلى الله عليه

شهادته شهادة رجلين : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ .

**قوله ( باب ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ ﴾ عهده )** قال أبو عبيدة في قوله ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ ﴾ أي

نفره والنحب النذروالنحب أيضا النفس والنحب أيضا الخطر العظيم ، وقال غيره النحب في الأصل النذر ثم

استعمل في آخر كل شيء . وقال عبد الرزاق أنبأنا معمر عن الحسن في قوله ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ ﴾ قال :

قضى أجله على الوفاء والتصديق وهذا مخالف لما قاله غيره ، بل ثبت عن عائشة « أن طلحة دخل على النبي

صلى الله عليه وسلم فقال : أنت يا طلحة ممن قضى نحبه » أخرجه ابن ماجه والحاكم . ويمكن أن يجمع بحمل

حديث عائشة على المجاز ، وقضى بمعنى يقضى . ووقع في تفسير ابن أبي حاتم : منهم عمار بن ياسر . وفي

تفسير يحيى بن سلام : منهم حمزة وأصحابه . وقد تقدم في قصة أنس بن النضر قول أنس بن مالك : منهم

أنس بن النضر . وعند الحاكم من حديث أبي هريرة : منهم مصعب بن عمير ، ومن حديث أبي ذر أيضا .

**قوله ( أقطارها جوانبها )** هو قول أبي عبيدة .

**قوله ( الفتنة لآتوها لأعطوها )** هو قول أبي عبيدة وهو على قراءة آتوها بالمد ، وأما من قرأها بالقصر —

وهي قراءة أهل الحجاز — فمعناه جاعوها . ثم ذكر طرفا من حديث أنس في قصة أنس بن النضر ، وقد تقدم

شرحه مستوفى في أوائل الجهاد .

**قوله ( أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت أن زيد بن ثابت قال : لما نسخنا الصحف في المصاحف )** تقدم في

آخر تفسير التوبة من وجه آخر عن الزهري عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت ، لكن في تلك الرواية أن الآية

﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ ﴾ وفي هذه أن الآية ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ ﴾ فالذى يظهر أنهما حديثان ، وسيأتي في

فضائل القرآن من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري بالحديثين معا في سياق واحد .

قوله ( فقدت آية من سورة الأحزاب كنت كثيراً أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها ) هذا يدل على أن زهداً لم يكن يعتمد في جمع القرآن على علمه ، ولا يقتصر على حفظه . لكن فيه إشكال لأن ظاهره أنه اكتفى مع ذلك بخزيمه وحده والقرآن إنما يثبت بالتواتر ، والذي يظهر في الجواب أن الذي أشار إليه أن فقدته فقد وجودها مكتوبة ، لا فقد وجودها محفوظة ، بل كانت محفوظة عنده وعند غيره ، ويدل على هذا قوله في حديث جمع القرآن « فأخذت أتبعه من الرقاع والعصب » كما سيأتي مبسوطاً في فضائل القرآن . وقوله « خزيمه الأنصاري الذي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين » يشير إلى قصة خزيمه المذكورة وهو خزيمه بن ثابت كما سألني في رواية إبراهيم بن سعد الآتية . وأما قصته المذكورة في الشهادة فأخرجها أبو داود والنسائي ، ووقعت لنا بعلو في « جزء محمد بن يحيى الذهلي » من طريق الزهري أيضاً عن عمارة بن خزيمه عن عمه وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم « أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع من أعرابي فرساً ، فاستتبعه ليقضيه ثمن الفرس فأسرع النبي صلى الله عليه وسلم المشي وأبطأ الأعرابي ، فطلق رجال يعترضون الأعرابي يسأومونه في الفرس حتى زادوه على ثمنه — فذكر الحديث — قال فطلق الأعرابي يقول : هلم شهيدا يشهد أني قد بعثك ، فمن جاء من المسلمين يقول : ويلك إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ليقول إلا الحق ، حتى جاء خزيمه بن ثابت فاستمع المراجعة فقال : أنا أشهد أنك قد بايعته ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بم تشهد ؟ قال بتصديقك . فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمه بشهادة رجلين » ووقع لنا من وجه آخر أن اسم هذا الأعرابي سواد ابن الحارث ، فأخرج الطبراني وابن شاهين من طريق زيد بن الحباب « عن محمد بن زرارة بن خزيمه حدثني عمارة بن خزيمه عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى فرساً من سواد بن الحارث فجحدته ، فشهد له خزيمه بن ثابت ، فقال له : بم تشهد ولم تكن حاضراً ؟ قال : بتصديقك وأنت لا تقول إلا حقاً . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : من شهد له خزيمه أو عليه فحسبه » قال الخطابي : هذا الحديث حملة كثير من الناس على غير محمله ، وتذرع به قوم من أهل البدع إلى استحلال الشهادة لمن عرف عندهم بالصدق على كل شيء ادعاه ، وإنما وجه الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم على الأعرابي بعلمه وجرت شهادة خزيمه مجرى التوكيد لقوله والاستظهار على خصمه فصار في التقدير كشهادة الإثنين في غيرها من القضايا انتهى . وفيه فضيلة الفطنة في الأمور وأنها ترفع منزلة صاحبها ، لأن السبب الذي أبداه خزيمه حاصل في نفس الأمر يعرفه غيره من الصحابة ، وإنما هو لما اختص بتفطنه لما غفل عنه غيره مع وضوحه جوزى على ذلك بأن خص بفضيلة من شهد له خزيمه أو عليه فحسبه .

( تنبيه ) : زعم ابن التين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لخزيمه لما جعل شهادته شهادتين « لا تعد » أي تشهد على ما لم تشاهده انتهى . وهذه الزيادة لم أقف عليها .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا ﴾ الآية

وقال معمر : التبرج : أن تخرج محاسنها . سنة الله استنّها : جعلها .

٤٦٠٠ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة

زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءها حين أمره الله أن يخير أزواجه ، فبدأ بي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « إني ذاكرك لك أمراً ، فلا عليك أن تستعجلي حتى تستأمري أبويك » ، وقد

علم أن أبوي لم يكونا يأمراني بفراقه . قالت ثم قال : « إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ ﴾ » إلى تمام الآيتين . فقلت له : ففي أي هذا أستمُرُ أبوي؟ فإنني أريدُ الله ورسوله والدار الآخرة . [الحديث ٤٧٨٥ - طرفه في : ٤٧٨٦] .

**قوله ( باب قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحن سراحا جميلا )** في رواية أبي ذر « أمتعن الآية » .

**قوله ( وقال معمر )** كذا لأبي ذر ، وسقط هذا العزو من رواية غيره .

**قوله ( التبرج أن تخرج زينتها )** هو قول أبي عبيدة واسمه معمر بن المثني ، ولفظه في « كتاب المجاز » : في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَبْرَجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَةِ الْأُولَى ﴾ هو من التبرج ، وهو أن يبرزن محاسنهن . وتوهم مغلطاي ومن قلده أن مراد البخاري معمر بن راشد فنسب هذا إلى تخرج عبد الرزاق في تفسيره عن معمر ، ولا وجود لذلك في تفسير عبد الرزاق ، وإنما أخرج عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في هذه الآية قال : كانت المرأة تخرج تتمشى بين الرجال فذلك تبرج الجاهلية ، وعند ابن أبي حاتم من طريق شيان عن قتادة قال : كانت لهن مشية وتكسر وتغنج إذا خرجن من البيوت فهين عن ذلك . ومن طريق عكرمة عن ابن عباس قال قال عمر : ما كانت إلا جاهلية واحدة . فقال له ابن عباس هل سمعت بأولي إلا ولها آخرة ؟ ومن وجه آخر عن ابن عباس قال : تكون جاهلية أخرى . ومن وجه آخر عنه قال : كانت الجاهلية الأولى ألف سنة فيما بين نوح وإدريس ، وإسناده قوى . ومن حديث عائشة قالت : الجاهلية الأولى بين نوح وإبراهيم ، وإسناده ضعيف . ومن طريق عامر - وهو الشعبي - قال : هي ما بين عيسى ومحمد . وعن مقاتل بن حيان قال : الأولى زمان إبراهيم ، والأخرى زمان محمد قبل أن يبعث . قلت : ولعله أراد الجمع بين ما نقل عن عائشة وعن الشعبي والله أعلم

**قوله ( سنة الله استنها جعلها )** هو قول أبي عبيدة أيضا وزاد : جعلها سنة . ونسبه مغلطاي ومن تبعه أيضا إلى تخرج عبد الرزاق عن معمر ، وليس ذلك فيه .

**قوله ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءها حين أمر الله أن يخير أزواجه )** سيأتى الكلام عليه في الباب الذى بعده .

**ب** قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ ﴾ الآية

وقال قتادة : ﴿ وَادْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ﴾ : القرآن ﴿ وَالْحِكْمَةَ ﴾ : السنة .

[٤٧٨٦] - ٤٦٠١ - وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه بتخير أزواجه بدأ بي فقال لي : « إني ذاكر لك أمراً فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرى أبويك » . قالت : وقد علم أن أبوي لم يكونا يأمراني بفراقه . قالت : ثم قال : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ » إلى ﴿ أَجْراً عَظِيماً ﴾ قالت : فقلت : ففي أي هذا أستمُرُ أبوي؟ فإنني أريدُ الله ورسوله والدار الآخرة . قالت : ثم فعل

أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعلت. تابعه موسى بن أعين عن معمر عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن. وقال عبد الرزاق وأبوسفيان المعمر عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة.

**قوله ( باب قوله وإن كنتن تردن الله ورسوله )** ساقوا كلهم الآية إلى ﴿ عظيمًا ﴾ .

**قوله ( وقال قتادة واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة ، القرآن والسنة )** وصله ابن أبي حاتم من طريق معمر عن قتادة بلفظ « من آيات الله والحكمة ، القرآن والسنة » أورده بصورة اللف والنشر المرتب ، وكذا هو في تفسير عبد الرزاق .

**قوله ( وقال الليث حدثني يونس )** وصله الذهلي عن أبي صالح عنه ، وأخرجه ابن جرير والنسائي والإسماعيلي من رواية ابن وهب عن يونس كذلك .

**قوله ( لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير أزواجه )** ورد في سبب هذا التخيير ما أخرجه مسلم من حديث جابر قال « دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم » الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم « هن حولي كما ترى يسألنني النفقة » يعنى نساءه ، وفيه أنه اعترهن شهرا ثم نزلت عليه هذه الآية ﴿ يا أيها النبي قل لأزواجك — حتى بلغ — أجرا عظيما ﴾ قال فبدأ بعائشة فذكر نحو حديث الباب ، وقد تقدم في المظالم من طريق عقيل ويأتي في النكاح أيضا من طريق شعيب كلاهما عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله بن أبي ثور عن ابن عباس عن عمر في قصة المراتين اللتين تظاهرتا بطوله وفي آخره « حين أفشته حفصة إلى عائشة » وكان قد قال ما أنا بداخل عليهن شهراً من شدة موجدته عليهن حتى عاتبه الله فلما مضت تسع وعشرون دخل على عائشة فبدأ بها ، فقالت له : إنك أقسمت أن لا تدخل علينا شهرا ، وقد أصبحنا لتسع وعشرين ليلة أَعَدَّها عدأ . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الشهر تسع وعشرون . وكان ذلك الشهر تسعا وعشرين . قالت عائشة « فأنزلت آية التخيير ، فبدأ بي أول امرأة فقال : إني ذاك لك أمراً ، فلا عليك أن لا تعجلي » الحديث . وهذا السياق ظاهره أن الحديث كله من رواية ابن عباس عن عمر ، وأما المروي عن عائشة فمن رواية ابن عباس عنها ، وقد وقع التصريح بذلك فيما أخرجه ابن أبي حاتم وابن مردويه من طريق أبي صالح عن الليث بهذا الإسناد إلى ابن عباس قال « قالت عائشة : أنزلت آية التخيير ، فبدأ بي » الحديث . لكن أخرج مسلم الحديث من رواية معمر عن الزهري ففصله تفصيلا حسنا ، وذلك أنه أخرجه بطوله إلى آخر قصة عمر في المتظاهرتين إلى قوله « حتى عاتبه » ثم عقبه بقوله « قال الزهري فأخبرني عروة عن عائشة قالت : لما مضى تسع وعشرون » فذكر مراجعتها في ذلك ثم عقبه بقوله « قال : يا عائشة إني ذاك لك أمراً فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرى أبويك » الحديث . فعرف من هذا أن قوله « فلما مضت تسع وعشرون الخ » في رواية عقيل هو من رواية الزهري عن عائشة بحذف الوساطة ، ولعل ذلك وقع عن عمد من أجل الاختلاف على الزهري في الوساطة بينه وبين عائشة في هذه القصة بعينها كما بينه المصنف هنا ، وكأن من أدرجه في رواية ابن عباس مشى على ظاهر السياق ولم يفتن للتفصيل الذي وقع في رواية معمر ، وقد أخرج مسلم أيضا من طريق سماك بن الوليد عن ابن عباس « حدثني عمر بن الخطاب قال : لما اعتزل النبي صلى الله عليه وسلم نساءه دخلت المسجد » الحديث بطوله وفي آخره « قال وأنزل الله آية التخيير » فاتفق الحديثان على أن آية التخيير نزلت عقب فراغ الشهر الذي اعترهن فيه ، ووقع ذلك صريحا في رواية عمرة عن عائشة قالت « لما نزل النبي صلى الله عليه وسلم إلى

نسائه أمر أن يخبرهن « الحديث أخرجه الطبري والطحاوي ، واختلف الحديثان في سبب الاعتزال ، ويمكن الجمع بأن يكون القضيتان جميعا سبب الاعتزال فإن قصة المتظاهرتين خاصة بهما ، وقصة سؤال النفقة عامة في جميع النسوة ، ومناسبة آية التخيير بقصة سؤال النفقة أليق منها بقصة المتظاهرتين ، وسيأتى في « باب من خير نساءه » من كتاب الطلاق بيان الحكم فيمن خيرها زوجها إن شاء الله تعالى . وقال الماوردي : اختلف هل كان التخيير بين الدنيا والآخرة أو بين الطلاق والإقامة عنده ؟ على قولين للعلماء أشبههما بقول الشافعي الثاني ، ثم قال : إنه الصحيح . وكذا قال القرطبي : اختلف في التخيير هل كان في البقاء والطلاق أو كان بين الدنيا والآخرة انتهى . والذي يظهر الجمع بين القولين ، لأن أحد الأمرين ملزوم للآخر ، وكأنهن خيرن بين الدنيا فيطلقهن وبين الآخرة فيمسكهن ، وهو مقتضى سياق الآية . ثم ظهر لي أن محل القولين هل فوض إليهن الطلاق أم لا ؟ ولهذا أخرج أحمد عن علي قال « لم يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه إلا بين الدنيا والآخرة » .

**قوله ( فلا عليك أن لا تعجل )** أى فلا بأس عليك في التأني وعدم العجلة حتى تشاوري أبويك .

**قوله ( حتى تستأمرى أبويك )** أى تطلبى منهما أن يبينا لك رأيهما في ذلك . ووقع في حديث جابر « حتى تستشيري أبويك » زاد محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عائشة « إني عارض عليك أمرا فلا تفتاني فيه بشيء حتى تعرضيه على أبويك أى بكر وأم رومان » أخرجه أحمد والطبري ، ويستفاد منه أن أم رومان كانت يومئذ موجودة ، فيرد به على من زعم أنها ماتت سنة ست من الهجرة ، فإن التخيير كان في سنة تسع .

**قوله ( قالت فقلت : ففى أى هذا أستأمر أبوي )** ؟ في رواية محمد بن عمرو « فقلت فإني أريد الله ورسوله والدار الآخرة ، ولا أوامر أبوي أبا بكر وأم رومان ، فضحك » وفي رواية عمر بن أبى سلمة عن أبيه عند الطبري « ففرح » .

**قوله ( ثم فعل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت )** في رواية عقيل « ثم خير نساءه فقلن مثل ما قالت عائشة » زاد ابن وهب عن يونس في روايته « فلم يكن ذلك طلاقا حين قاله لهن فاخترنه » أخرجه الطبري . وفي رواية محمد بن عمرو المذكورة « ثم استقرى الحجر — يعنى حجر أزواجه — فقال : إن عائشة قالت كذا ، فقلن : ونحن نقول مثل ما قالت » . وقوله « استقرى الحجر » أى تتبع ، والحجر — بضم المهملة وفتح الجيم — جمع حجرة بضم ثم سكون ، والمراد مساكن أزواجه صلى الله عليه وسلم ، وفي حديث جابر المذكور أن عائشة لما قالت « بل أختار الله ورسوله والدار الآخرة » قالت « يا رسول الله وأسألك أن لا تخبر امرأة من نسائك بالذى قلت ، فقال لا تسألني امرأة منهن إلا أخبرتها ، إن الله لم يبعثنى متعتنا وإنما بعثنى معلما ميسرا » . وفي رواية معمر عند مسلم « قال معمر فأخبرني أيوب أن عائشة قالت : لا تخبر نساءك أني اخترتك ، فقال : إن الله أرسلني مبلغا ولم يرسلني متعتنا » وهذا منقطع بين أيوب وعائشة ، ويشهد لصحته حديث جابر والله أعلم . وفي الحديث ملاطفة النبي صلى الله عليه وسلم لأزواجه وحلمه عنهن وصبره على ما كان يصدر منهن من إدلال وغيره مما يبعثه عليهن الغيرة . وفيه فضل عائشة لبداءته بها ، كذا قرره النووي ، لكن روى ابن مرفويه من طريق الحسن عن عائشة أنها طلبت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبا ، فأمر الله نبيه أن يخبر نساءه : إما عند الله تردن أم الدنيا ؟ فإن ثبت هذا وكانت هي السبب في التخيير فلعل البداءة بها لذلك ، لكن الحسن لم يسمع من عائشة فهو ضعيف ، وحديث جابر في أن النسوة كن يسألنه النفقة أصح طريقا منه ، وإذا تقررت أن

السبب لم يتحد فيها وقدمت في التخيير دل على المراد ، لاسيما مع تقديمه لها أيضا في البداية بها في الدخول عليها . وفيه أن صغر السن مظنة لنقص الرأي ، قال العلماء : إنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة أن تستأمر أبويها خشية أن يحملها صغر السن على اختيار الشق الآخر لاحتمال أن لا يكون عندها من الملكة ما يدفع ذلك العارض ، فإذا استشارت أبويها أوضحا لها مافى ذلك من المفسدة وما في مقابله من المصلحة ، ولهذا لما فطنت عائشة لذلك قالت « قد علم أن أبوي لم يكونا يأمراني بفراقه » ووقع في رواية عمرة عن عائشة في هذه القصة « وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثي » وهذا شاهد للتأويل المذكور ، وفيه منقبة عظيمة لعائشة وبيان كمال عقلها وصحة رأيها مع صغر سنها ، وأن الغيرة تحمل المرأة الكاملة الرأي والعقل على ارتكاب مالا يليق بحالها لسؤالها النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يخبر أحدا من أزواجه بفعلها ، ولكنه صلى الله عليه وسلم لما علم أن الحامل لها على ذلك ما طبع عليه النساء من الغيرة ومحبة الاستبداد دون ضررائها لم يسعفها بما طلبت من ذلك .

( تنبيه ) : وقع في النهاية والوسيط التصريح بأن عائشة أرادت أن يختار نساؤه الفراق ، فإن كانا ذكراه فيما فهماه من السياق فذاك وإلا فلم أر في شيء من طرق الحديث التصريح بذلك ، وذكر بعض العلماء أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم تخيير أزواجه واستند إلى هذه القصة ، ولا دلالة فيها على الاختصاص . نعم ادعى بعض من قال إن التخيير طلاق أنه في حق الأمة ، واختص هو صلى الله عليه وسلم بأن ذلك في حقه ليس بطلاق ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى . واستدل به بعضهم على ضعف ما جاء أن من الأزواج حينئذ من اختارت الدنيا فزوجها وهي فاطمة بنت الضحاك لعموم قوله ثم فعل الخ .

قوله ( تابعه موسى بن أعين عن معمر عن الزهري أخبرني أبو سلمة ) يعني عن عائشة ، وصله النسائي من طريق محمد بن موسى بن أعين حدثنا أبي فذكره .

قوله ( وقال عبد الرزاق وأبو سفيان المعمرى عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة ) أما رواية عبد الرزاق فوصلها مسلم وابن ماجه من طريقه ، وأخرجها أحمد وإسحق في مسنديهما عنه ، وقصر من قصر تخريجها على ابن ماجه . وأما رواية أبي سفيان المعمرى فأخرجها الذهلي في الزهريات وتابع معمر على عروة جعفر بن برقان ، ولعل الحديث كان عند الزهري عنهما فحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، وإلى هذا مال الترمذى . وقد رواه عقيل وشعيب عن الزهري عن عائشة بغير واسطة كما قدمته ، والله أعلم .

باب قوله تعالى : ﴿ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ ﴾ الآية

[٤٧٨٧] ٤٦٠٢ - حدثني محمد بن عبد الرحيم قال نا معلى بن منصور عن حماد بن زيد قال نا ثابت عن

أنس بن مالك أن هذه الآية : ﴿ وَتُخْفِي ﴾ نزلت في شأن زينب بنت جحش وزيد بن حارثة .

[الحديث ٤٧٨٧ - طرفه في : ٧٤٢٠] .

قوله ( باب وتخفي في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه ) لم تختلف الروايات أنها نزلت في قصة زيد بن حارثة وزينب بنت جحش .

قوله ( حدثنا معلى بن منصور ) هو الرازي ، وليس له عند البخاري سوى هذا الحديث وآخر في البيوع ،

وقد قال في « التاريخ الصغير » : دخلنا عليه سنة عشر ، فكأنه لم يكثر عنه ولهذا حدث عنه في هذين الموضعين بواسطة .

**قوله ( حدثنا ثابت )** كذا قال معلى بن منصور عن حماد ، وتابعه محمد بن أبى بكر المقدمى وعارم وغيرهما ، وقال الصلت بن مسعود وروح بن عبد المؤمن وغيرهما « عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبى قلابة عن أنس قلعل لحماذ فيه إسنادين . وقد أخرجه الإسماعيلى من طريق سليمان بن أيوب صاحب البصرى عن حماد بن زيد بالإسنادين معا .

**قوله ( إن هذه الآية )** ﴿ وتخفى في نفسك ما الله مبديه ﴾ نزلت في شأن زينب بنت جحش وزيد بن حارثة ( هكذا اقتصر على هذا القدر من هذه القصة ، وقد أخرجه في التوحيد من وجه آخر عن حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال « جاء زيد بن حارثة يشكو ، فجعل النبى صلى الله عليه وسلم يقول : اتق الله وأمسك عليك زوجك ، قال أنس : لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كاتما شيئا لكم هذه الآية » قال « وكانت تفتخر على أزواج النبى صلى الله عليه وسلم » الحديث . وأخرجه أحمد عن مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن زيد بهذا الإسناد بلفظ « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم منزل زيد بن حارثة فجاءه زيد يشكوها اليه ، فقال له : أمسك عليك زوجك واتق الله » فنزلت الى قوله ﴿ زوجناكها ﴾ قال : يعنى زينب بنت جحش . وقد أخرج ابن أبى حاتم هذه القصة من طريق السدى فساقها سياقاً واضحاً حسناً ولفظه « بلغنا أن هذه الآية نزلت في زينب بنت جحش ، وكانت أمها أميمة بنت عبد المطلب عممة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يزوجهها زيد بن حارثة مولاه فكرهت ذلك ، ثم لأنها رضيت بما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجها إياه ، ثم أعلم الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بعد أنها من أزواجه فكان يستحى أن يأمر بطلاقها ، وكان لا يزال يكون بين زيد وزينب ما يكون من الناس ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمسك عليه زوجته وأن يتقى الله ، وكان يخشى الناس أن يعيبوا عليه ويقولوا تزوج امرأة ابنه ، وكان قد تبنى زيدا » . وعنده من طريق على ابن زيد عن على بن الحسين بن على قال : أعلم الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن زينب ستكون من أزواجه قبل أن يتزوجها ، فلما أتاه زيد يشكوها اليه وقال له اتق الله وأمسك عليك زوجك قال الله : قد أخبرتك أنى مزوجكمها ، وتخفى في نفسك ما الله مبديه . وقد أطنب الترمذى الحكيم في تحسين هذه الرواية وقال : إنها من جواهر العلم المكنون . وكأنه لم يقف على تفسير السدى الذى أوردته ، وهو أوضح سياقاً وأصح إسناداً اليه لضعف على بن زيد بن جدعان . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : جاء زيد بن حارثة فقال يا رسول الله إن زينب اشتد على لسانها ، وأنا أريد أن أطلقها ، فقال له : اتق الله وأمسك عليك زوجك ، قال : والنبى صلى الله عليه وسلم يحب أن يطلقها ويخشى قالة الناس . ووردت آثار أخرى أخرجه ابن أبى حاتم والطبرى ونقلها كثير من المفسرين لا ينبغى التشاغل بها ، والذى أوردته منها هو المعتمد . والحاصل أن الذى كان يخفيه النبى صلى الله عليه وسلم هو إخبار الله إياه أنها ستصير زوجته ، والذى كان يحمله على إخفاء ذلك خشية قول الناس تزوج امرأة ابنه ، وأراد الله إبطال ما كان أهل الجاهلية عليه من أحكام التبنى بأمر لا أبلغ في الإبطال منه وهو تزوج امرأة الذى يدعى ابناً . ووقوع ذلك من إمام المسلمين ليكون أدعى لقبولهم . وإنما وقع الخطب في تأويل متعلق الخشية والله أعلم . وقد أخرج الترمذى من طريق داود بن أبى هند عن الشعبي عن عائشة قالت « لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كاتما شيئا من الوحي لكم هذه الآية ﴾ وإذ تقول للذى أنعم الله عليه — يعنى بالإسلام —



وأنعمت عليه — بالعتق — أمسك عليك زوجك ﴿ إلى قوله ﴾ قدرا مقدورا ﴿ وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تزوجها قالوا تزوج حليمة ابنه ، فأنزل الله تعالى ﴿ ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ﴾ الآية ، وكان تبناه وهو صغير . قلت : حتى صار رجلا يقال له زيد بن محمد ، فأنزل الله تعالى ﴿ ادعوهم لأبائهم — الى قوله — ومواليكم ﴾ . قال الترمذی : روى عن داود عن الشعبي عن مسروق عن عائشة إلى قوله « لکنتم هذه الآية » ولم يذكر ما بعده . قلت : وهذا القدر أخرجه مسلم كما قال الترمذی ، وأظن الزائد بعده مدرجا في الخبر ، فإن الراوى له عن داود لم يكن بالحافظ . وقال ابن العری : إنما قال عليه الصلاة والسلام لزيد ﴿ أمسك عليك زوجك ﴾ اختبارا لما عنده من الرغبة فيها أو عنها ، فلما أطلعه زيد على ما عنده منها من النفرة التي نشأت من تعاضمها عليه وبذاءة لسانها أذن له في طلاقها ، وليس في مخالفة متعلق الأمر لمتعلق العلم ما يمنع من الأمر به والله أعلم . وروى أحمد ومسلم والنسائي من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس قال « لما انقضت عدة زينب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد اذكرها على ، قال فانطلقت فقلت : يا زينب ، أبشرى ، أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرک . فقالت : ما أنا بصانعة شيئا حتى أوامر ربي ، فقامت إلى مسجدها ، ونزل القرآن ، وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دخل عليها بغير إذن » وهذا أيضا من أبلغ ما وقع في ذلك ، وهو أن يكون الذى كان زوجها هو الخاطب ، لئلا يظن أحد أن ذلك وقع قهرا بغير رضاه . وفيه أيضا اختبار ما كان عنده منها هل بقى منه شيء أم لا ؟ وفيه استحباب فعل المرأة الاستخارة ودعائها عند الخطبة قبل الإجابة ، وأن من وكل أمره إلى الله عز وجل يسر الله له ما هو الأحظ له والأمنع دنيا وأخرى .

### باب قوله تعالى : ﴿ تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾

قال ابن عباس : ترجي : تؤخر . أرجه : أخره .

[٤٧٨٨] ٤٦٠٣ - حدثنا زكرياء بن يحيى قال نا أبو أسامة قال هشام نا عن أبيه عن عائشة قالت : كنت أغارُ على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله صلى الله عليه وآقوله : أنهب المرأة نفسها ؟ فلما أنزل الله عز وجل : ﴿ تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ﴾ قلت : ما أرى ربك إلا يسارع في هواك . [الحديث ٤٧٨٨ - طرفه في : ٥١١٣] .

[٤٧٨٩] ٤٦٠٤ - حدثنا حبان بن موسى قال أنا عبد الله قال أنا عاصم الأحول عن معاذة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه كان يستأذن في اليوم المرأة منا بعد أن أنزلت هذه الآية ﴿ تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ﴾ قلت لها : ما كنت تقولين ؟ قالت : كنت أقول له : إن كان ذاك إلي فإني لا أريد يا رسول الله أن أوتر عليك أحدا . تابعه عباد سمع عاصما .

قوله ( باب قوله ترجي من تشاء منهم وتؤوي إليك من تشاء ، ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك ) كذا للجميع ، وسقط لفظ « باب » لغير أبي ذر ، وحكى الواحدى عن المفسرين أن هذه الآية نزلت عقب نزول آية التحخير ، وذلك أن التحخير لما وقع أشفق بعض الأزواج أن يطلقهن ففوض أمر القسم إليه ، فأنزل ﴿ ترجي من تشاء ﴾ الآية .

قوله ( قال ابن عباس : ترجئى تؤخر ) وصله ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس به .

قوله ( أرحه أخره ) هذا من تفسير الأعراف والشعراء ، ذكره هنا استطرادا . وقد وصله ابن أبى حاتم أيضا من طريق عطاء عن ابن عباس قال في قوله ﴿ أرحه وأخاه ﴾ قال : أخره وأخاه .

قوله ( حدثنا زكريا بن يحيى ) هو الطائى وقيل البلخى ، وقد تقدم بيان ذلك في العيدين .

قوله ( حدثنا أبو أسامة قال هشام حدثنا ) هو من تقديم الخبر على الصيغة وهو جائز .

قوله ( كنت أغار ) كذا وقع بالغين المعجمة من الغيرة ووقع عند الإسماعيلي من طريق محمد بن بشر عن هشام بن عروة بلفظ « كانت تعير اللاتي وهبن أنفسهن » بعين مهملة وتشديد .

قوله ( وهبن أنفسهن ) هذا ظاهر في أن الواهبة أكثر من واحدة ، ويأتى في النكاح حديث سهل بن سعد « إن امرأة قالت : يا رسول الله ، إني وهبت نفسي لك » الحديث ، وفيه قصة الرجل الذى طلبها قال « التمس ولو خائفا من حديد » ومن حديث أنس « أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت له : إن لى ابنة — فذكرت من جمالها — فأثرتك بها . فقال : قد قبلتها . فلم تزل تذكر حتى قالت : لم تصدع قط . فقال : لا حاجة لى في ابنتك » وأخرجه أحمد أيضا ، وهذه امرأة أخرى بلا شك . وعند ابن أبى حاتم من حديث عائشة : التى وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم هى خولة بنت حكيم ، وسيأتى الكلام عليه في كتاب النكاح ، فإن البخارى أشار إليه معلقا . ومن طريق الشعبى قال : من الواهبات أم شريك . وأخرجه النسائى من طريق عروة . وعند أبى عبيدة معمر بن المثنى أن من الواهبات فاطمة بنت شريح . وقيل إن لى بنت الحطيم ممن وهبت نفسها له . ومنهن زينب بنت خزيمة . جاء عن الشعبى وليس بثابت ، وخولة بنت حكيم وهو في هذا الصحيح . ومن طريق قتادة عن ابن عباس قال : التى وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم هى ميمونة بنت الحارث ، وهذا منقطع . وأورده من وجه آخر مرسل وإسناده ضعيف . ويعارضه حديث سماك عن عكرمة عن ابن عباس « لم يكن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة وهبت نفسها له » أخرجه الطبرى وإسناده حسن ، والمراد أنه لم يدخل بواحدة ممن وهبت نفسها له وإن كان مباحا له لأنه راجع إلى إرادته لقوله تعالى ﴿ إن أراد النبي أن يستنكحها ﴾ وقد بينت عائشة في هذا الحديث سبب نزول قوله تعالى ﴿ ترجى من تشاء منهن ﴾ وأشارت إلى قوله تعالى ﴿ وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي ﴾ وقوله تعالى ﴿ قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم ﴾ وروى ابن مردويه من حديث ابن عمر ومن حديث ابن عباس أيضا قال فرض عليهم أن لا نكاح إلا بولى وشاهدين .

قوله ( ما أرى ربك إلا يسارع في هواك ) أى ما أرى الله إلا موجدا لما تريد بلا تأخير ، منزلا لما تحب وتختار . وقوله ﴿ ترجى من تشاء منهن ﴾ أى تؤخرهن بغير قسم ، وهذا قول الجمهور ، وأخرجه الطبرى عن ابن عباس ومجاهد والحسن وقتادة وأبى رزين وغيرهم ، وأخرج الطبرى أيضا عن الشعبى في قوله ﴿ ترجى من تشاء منهن ﴾ قال : كن نساء وهبن أنفسهن للنبي صلى الله عليه وسلم ، فدخل ببعضهن وأرجأ بعضهن لم ينكحهن ، وهذا شاذ ، والمحفوظ أنه لم يدخل بأحد من الواهبات كما تقدم وقيل المراد بقوله ﴿ ترجى من تشاء منهن ﴾ وتؤوى إليك من تشاء ﴿ أنه كان هم بطلاق بعضهن ، فقلن له لا تطلقنا واقسم لنا ماشئت ، فكان يقسم لبعضهن قسما مستويا ، وهن اللاتي أوامن ، ويقسم للباقي ما شاء وهن اللاتي أرجأهن . فحاصل ما نقل في

تأويل ﴿ترجى﴾ أقوال : أحدها تطلق وتمسك ، ثانيها تعتزل من شئت منهن بغير طلاق وتقسم لغيرها ، ثالثها تقبل من شئت من الواهبات وترد من شئت . وحديث الباب يؤيد هذا والذي قبله ، واللفظ محتمل للأقوال الثلاثة . وظاهر ما حكته عائشة من استئذانه أنه لم يرج أحدا منهن ، بمعنى أنه لم يعتزل ، وهو قول الزهرى « ما أعلم أنه أرجأ أحدا من نسائه » أخرجه ابن أبي حاتم ، وعن قتادة أطلق له أن يقسم كيف شاء فلم يقسم إلا بالسوية .

قوله ( يستأذن المرأة في اليوم ) أى الذى يكون فيه نوبتها إذا أراد أن يتوجه إلى الأخرى .

قوله ( تابعه عباد بن عباد سمع عاصما ) وصله ابن مردويه في تفسيره من طريق يحيى بن معين عن عباد بن عباد ، ورويناه في الجزء الثالث من حديث يحيى بن معين رواية أبى بكر المروزي عنه من طريق المصيرين إلى المروزي .

( تكميل ) : اختلف في المنفى في قوله تعالى في الآية التى تلى هذه الآية وهى قوله ﴿ لا تحل لك النساء من بعد ﴾ هل المراد بعد الأوصاف المذكورة فكان يحل له صنف دون صنف ؟ أو بعد النساء الموجودات عند التخيير ؟ على قولين ، وإلى الأول ذهب أبى بن كعب ومن وافقه أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند ، وإلى الثاني ذهب ابن عباس ومن وافقه وأن ذلك وقع مجازاة لمن على اختيارهن إياه ، نعم الواقع أنه صلى الله عليه وسلم لم يتجدد له تزوج امرأة بعد القصة المذكورة ، لكن ذلك لا يرفع الخلاف . وقد روى الترمذى والنسائى عن عائشة « ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له النساء » وأخرج ابن أبي حاتم عن أم سلمة رضى الله عنها مثله .

﴿ لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه ﴾ إلى قوله : ﴿ عظيم ﴾ يقال : إناه : إدراكه . أنى يأنى إناه : ﴿ لعل الساعة تكون قريباً ﴾ إذا وصفت صفة المؤنث قلت : قريبة ، وإذا جعلته ظرفاً وبدلاً ولم ترد الصفة نزعته الهاء من المؤنث ، وكذلك لفظها في الواحد والاثنين والجميع للذكر والأنثى .

[٤٧٩٠] ٤٦٠٥ - أنا مسدد عن يحيى عن حميد عن أنس قال : قال عمر : قلت : يا رسول الله ، يدخل عليك البر والفاجر ، فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب . فأنزل الله عز وجل آية الحجاب .

[٤٧٩١] ٤٦٠٦ - حدثنا محمد بن عبد الله الرقاشي قال نا معتمر بن سليمان قال سمعت أبي يقول نا أبو مجلز عن أنس بن مالك قال : لما تزوج رسول الله صلى الله عليه وآله بنت جحش دعا القوم فطعموا ثم جلسوا يتحدثون ، وإذا هو كأنه يتهيأ للقيام ، فلم يقوموا . فلما رأى ذلك قام ، فلما قام قام من قام وقعد ثلاثة نفر ، فجاء النبي صلى الله عليه وآله ليدخل فإذا القوم جلوس ، ثم إنهم قاموا ، فانطلقت فجئت فأخبرت النبي صلى الله عليه وآله أنهم قد انطلقوا فجاء حتى دخل ، فذهبت أدخل فألقى الحجاب بيني وبينه ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم ﴾ الآية .

[الحديث ٤٧٩١ - أطرافه في : ٤٧٩٢ ، ٤٧٩٣ ، ٤٧٩٤ ، ٥١٥٤ ، ٥١٦٣ ، ٥١٦٦ ، ٥١٦٨ ، ٥١٧٠ ، ٥١٧١ ، ٥٤٦٦ ، ٦٢٣٨ ، ٦٢٣٩ ، ٦٢٧١ ، ٧٤٢١] .

[٤٧٩٢] ٤٦٠٧ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة قال أنس بن مالك : أنا أعلم الناس بهذه الآية آية الحجاب : لما أهديت زينب إلى النبي صلى الله عليه كانت معه في البيت ، صنع طعاماً ودعا القوم ، فقعدهوا يتحدثون ، وجعل النبي صلى الله عليه يخرج ثم يرجع ، وهم قعود يتحدثون ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ فضرَبَ الحجاب ، وقام القوم .

[٤٧٩٣] ٤٦٠٨ - حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال : بُني على النبي صلى الله عليه بنت جحش بخبز ولحم ، فأرسلت على الطعام داعياً ، فيجيء قوم فيأكلون ويخرجون ، ثم يجيء قوم فيأكلون ويخرجون ، فدعوت حتى ما أجد أحداً أَدْعُو ، فقلت : يا نبي الله ، ما أجد أحداً أَدْعُو ، قال : « ارفعوا طعامكم » . وبقي ثلاثة رهط يتحدثون في البيت ، فخرج النبي صلى الله عليه فانطلق إلى حجرة عائشة فقال : « السلام عليكم أهل البيت ورحمة الله » ، فقلت : وعليك السلام ورحمة الله ، كيف وجدت أهلك ، بارك الله لك . فتقرئ حجر نسائه كلهن ، يقول لهن كما يقول لعائشة ، ويقلن له كما قالت عائشة . ثم رجع النبي صلى الله عليه فإذا رهط ثلاثة في البيت يتحدثون - وكان النبي صلى الله عليه عليه شديد الحياء - فخرج منطلقاً نحو حجرة عائشة ، فما أدري أخبرته أو أخبر أن القوم خرجوا ، فرجع حتى إذا وضع رجله في أسكفة الباب داخله وأخرى خارجه أرخى الستر بيني وبينه ، وأنزلت آية الحجاب .

[٤٧٩٤] ٤٦٠٩ - حدثنا إسحاق قال أنا عبد الله بن بكر السهمي قال نا حميد عن أنس قال : أولم رسول الله صلى الله عليه - حين بنى زينب بنت جحش - فأشبع الناس خبزاً ولحماً ، ثم خرج إلى حجر أمهات المؤمنين كما كان يصنع صُبْحَةَ بنائه فيُسَلِّم عليهن ويدعو لهن ، ويسلمن عليه ويدعون له ، فلما رجع إلى بيته رأى رجلين جرى بهما الحديث ، فلما رآهما رجع عن بيته ، فلما رأى الرجلان نبي الله صلى الله عليه رجع عن بيته وثبا مسرعين ، فما أدري أنا أخبرته بخروجهما أم أخبر ، فرجع حتى دخل البيت ، وأرخى الستر بيني وبينه ، وأنزلت آية الحجاب .

وقال ابن أبي مريم أنا يحيى قال حدثني حميد سمع أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه .

[٤٧٩٥] ٤٦١٠ - حدثني زكرياء بن يحيى ، قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : خرجت سودة - بعدما ضرب الحجاب - لحاجتها ، وكانت امرأة جسيمة لا تخفى على من يعرفها ، فرآها عمر بن الخطاب فقال : يا سودة ، أما والله ما تخفين علينا ، فانظري كيف تخرجين . قالت : فانكفات راجعة ، ورسول الله صلى الله عليه في بيتي ، وإنه ليتعشى في يده عرق ، فدخلت فقالت : يا رسول الله ، إني خرجت لبعض حاجتي فقال لي عمر كذا وكذا ، قالت : فأوحي إليه ، ثم رفع عنه وإن العرق في يده ما وضعه فقال : « إنه قد أذن لكن أن تخرجن لحاجتك » .

**قوله ( باب قوله لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام - إلى قوله - إن ذلك كان عند الله عظيماً )** كذا لأبي ذر والنسفي ، وساق غيرهما الآية كلها .

**قوله ( يقال آناه إدراكه ، أنى يأتي آناه فهو أن )** أنى بفتح الألف والنون مقصور ، ويأتى بكسر النون ، وآناه بفتح الهمزة والنون مخففا وآخره هاء تأنيث بغير مد مصدر ، قال أبو عبيدة في قوله ﴿ إلى طعام غير ناظرين إناه ﴾ أى إدراكه وبلوغه ، ويقال أنى يأتي أنيا أى بلغ وأدرك ، قال الشاعر :

تمحضت المنون له بنوم أنى ، ولكل حاملة تمام

وقوله « أنيا » بفتح الهمزة وسكون النون مصدر أيضا « وقرأ الأعشى وحده « آناه » بمد أوله بصيغة الجمع مثل آناه الليل ولكن بغير همز في آخره .

**قوله ( لعل الساعة تكون قريبا إذا وصفت صفة المؤنث قلت قرية ، وإذا جعلته ظرفا وبدلا ولم ترد الصفة نزعته الهاء من المؤنث ، وكذلك لفظها في الواحد والإثنين والجمع الذكر والأنثى )** هكذا وقع هذا الكلام هنا لأبي ذر والنسفي ، وسقط لغيرهما وهو أوجه ، لأنه وإن اتجه ذكره في هذه السورة لكن ليس هذا محله ، وقد قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا ﴾ مجازه مجاز الظرف ههنا ، ولو كان وصفا للساعة لكان « قرية » وإذا كانت ظرفا فإن لفظها في الواحد وفي الإثنين والجمع من المذكر والمؤنث واحد بغير هاء وبغير جمع وبغير تثنية ، وجوز غيره أن يكون المراد بالساعة اليوم فلذلك ذكره أو المراد شيئا قريبا أو زمانا قريبا أو التقدير قيام الساعة فحذف قيام وروعت الساعة في تأنيث « تكون » وروعى المضاف المحذوف في تذكير « قريبا » وقيل قريبا كثر استعماله استعمال الظروف فهو ظرف في موضع الخبر . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أنس عن عمر قال « قلت يارسول الله يدخل عليك البر والفاجر ، فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب ، فأنزل الله آية الحجاب » وهو طرف من حديث أوله « وافقت رعى في ثلاث » وقد تقدم بتمامه في أوائل الصلاة وفي تفسير البقرة . ثانيها حديث أنس في قصة بناء النبي صلى الله عليه وسلم بزيب بنت جحش ونزول آية الحجاب ، أورده من أربعة طرق عن أنس بعضها أتم من بعض ، وقوله « لما أهديت » أى لما زينتها بالماشطة وزفت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وزعم الصغاني أن الصواب « هديت » بغير ألف ، لكن توارد النسخ على إثباتها يرد عليه ، ولا مانع من استعمال الهدية في هذا استعارة .

**قوله ( لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش دعا القوم فطعموا )** في رواية الزهري عن أنس كما سيأتى في الاستئذان قال « أنا أعلم الناس بشأن الحجاب وكان في مبتنى رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش ، أصبح بها عروسا فدعا القوم » وفي رواية أبي قلابة عن أنس قال « أنا أعلم الناس بهذه الآية آية الحجاب ، لما أهديت زينب بنت جحش إلى النبي صلى الله عليه وسلم صنع طعاما » وفي رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس أنه كان الداعي إلى الطعام قال « فيجئ قوم فيأكلون ويخرجون ، ثم يجئ قوم فيأكلون ويخرجون ، ثم يجئ قوم فيأكلون ويخرجون ، قال فدعوت حتى ما أجد أحدا » وفي رواية حميد « فأشبع المسلمين خبزا ولحما » ووقع في رواية الجعد ابن عثمان عن أنس عند مسلم ، وعلقه البخاري قال « تزوج النبي صلى الله عليه وسلم فدخل بأهله ، فصنعت له أم سليم حيسا ، فذهبت به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ادع لى فلانا وفلانا ، وذهبت فدعوتهم زهاء ثلاثمائة رجل » فذكر الحديث في إشباعهم من ذلك ، وقد تقدمت الإشارة إليه في « علامات النبوة » وجمع بينه

وبين رواية حميد بأنه صلى الله عليه وسلم أولم عليه باللحم والخبز ، وأرسلت إليه أم سليم الحيس . وفي رواية سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس « لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أطعمنا عليها الخبز واللحم حتى امتد النهار » الحديث أخرجه مسلم .

**قوله ( قلت يا رسول الله والله ما أجد أحدا ، قال فارفعوا طعامكم )** زاد الإسماعيلي من طريق جعفر بن مهران عن عبد الوارث فيه « قال وزينب جالسة في جانب البيت ، قال وكانت امرأة قد أعطيت جمالا ، وبقي في البيت ثلاثة »

**قوله ( ثم جلسوا يتحدثون )** في رواية أبي قلابة « فجعل يخرج ثم يرجع وهم قعود يتحدثون » .

**قوله ( وإذا هو كأنه يتبأ للقيام فلم يقوموا ، فلما رأى ذلك قام ، فلما قام قام من قام وقعد ثلاثة نفر )** في رواية عبد العزيز « وبقي ثلاثة رهط » وفي رواية حميد « فلما رجع إلى بيته رأى رجلين » ووافقه بيان بن عمرو عن أنس عند الترمذى ، وأصله عند المصنف أيضا ، ويجمع بين الروایتين بأنهم أول ما قام وخرج من البيت كانوا ثلاثة وفي آخر ما رجع توجه واحد منهم في أثناء ذلك فصاروا اثنين ، وهذا أول من جزم ابن التين بأن إحدى الروایتين وهم ، وجوز الكرماني أن يكون التحديث وقع من اثنين منهم فقط والثالث كان ساكنا ، فمن ذكر الثلاثة لحظ الأشخاص ومن ذكر الاثنين لحظ سبب القعود ، ولم أقف على تسمية أحد منهم .

**قوله ( فانطلقت فجئت فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم أنهم انطلقوا )** هكذا وقع الجزم في هذه الرواية بأنه الذى أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بخروجهم ، وكذا في رواية الجعد المذكورة ، واتفقت رواية عبد العزيز وحميد على أن أنسا كان يشك في ذلك ، ولفظ حميد « فلا أدري أنا أخبرته بخروجهما أم أخبر » وفي رواية عبد العزيز عن أنس « فما أدري أخبرته أو أخبر » وهو مبنى للمجهول أى أخبر بالوحي ، وهذا الشك قريب من شك أنس في تسمية الرجل الذى سأل الدعاء بالاستسقاء ، فإن بعض أصحاب أنس جزم عنه بأنه الرجل الأول وبعضهم ذكر أنه سأل عن ذلك فقال لا أدري كما تقدم في مكانه ، وهو محمول على أنه كان يذكره ثم عرض له الشك فكان يشك فيه ثم تذكر فجزم .

**قوله ( فذهبت أدخل فألقي الحجاب بيني وبينه ، فأنزل الله ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي ﴾ الآية )** زاد أبو قلابة في روايته « إلا أن يؤذن لكم — إلى قوله — من وراء حجاب ﴾ فضرب الحجاب . وفي رواية عبد العزيز « حتى إذا وضع رجله في أسكفة الباب داخلة والأخرى خارجة أرخى الستر بيني وبينه وأنزلت آية الحجاب » وعند الترمذى من رواية عمرو بن سعيد عن أنس « فلما أرخى الستر دونى ذكرت ذلك لأبي طلحة فقال : إن كان كما تقول لينزلن فيه قرآن ، فنزلت آية الحجاب » .

**قوله في رواية عبد العزيز ( فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فانطلق إلى حجرة عائشة فقال : السلام عليكم )** في رواية حميد « ثم خرج إلى أمهات المؤمنين كما كان يصنع صبيحة بنائه فيسلم عليهن ويسلمن عليه ويدعو لهن ويدعون له » وفي رواية عبد العزيز أنهن قلن له « كيف وجدت أهلك بارك الله لك » .

**قوله ( فتقرى )** بفتح القاف وتشديد الراء بصيغة الفعل الماضي ، أى تتبع الحجرات واحدة واحدة ، يقال آمنه قرئت الأرض إذا تتبعتها أرضا بعد أرض وناسا بعد ناس .

**قوله ( وكان النبي صلى الله عليه وسلم شديد الحياء فخرج منطلقاً نحو حجرة عائشة )** في رواية حميد « رأى رجلين جرى بهما الحديث فلما رآهما رجع عن بيته ، فلما رأى الرجلان نبي الله صلى الله عليه وسلم رجع عن بيته وثبا مسرعين » ومحصل القصة أن الذين حضروا الويلمة جلسوا يتحدثون ، واستحى النبي صلى الله عليه وسلم أن يأمرهم بالخروج فتهياً للقيام ليفطنوا لمراده فيقوموا بقيامه ، فلما ألهاهم الحديث عن ذلك قام وخرج فخرجوا بخروجه ، إلا الثلاثة الذين لم يفطنوا لذلك لشدة شغل بالهم بما كانوا فيه من الحديث ، وفي غضون ذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يريد أن يقوموا من غير مواجهتهم بالأمر بالخروج لشدة حيائه فيطيل الغيبة عنهم بالتشاغل بالسلام على نسائه ، وهم في شغل بالهم ، وكان أحدهم في أثناء ذلك أفاق من غفلته فخرج وبقي الاثنان ، فلما طال ذلك ووصل النبي صلى الله عليه وسلم إلى منزله فرآهما فرجع فرأياه لما رجع ، فحينئذ فطنا فخرجنا ، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنزل الآية ، فأرخى الستر بينه وبين أنس خادمه أيضاً ولم يكن له عهد بذلك .

( تنبيه ) ظاهر الرواية الثانية أن الآية نزلت قبل قيام القوم . والأولى وغيرها أنها نزلت بعد ، فيجمع بأن المراد أنها نزلت حال قيامهم أى أنزلها الله وقد قاموا . ووقع في رواية الجعد « فرجع فدخل البيت وأرخى الستر وإلى لفي الحجرة وهو يقول : يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي — إلى قوله — من الحق » وفي الحديث من الفوائد مشروعية الحجاب لأمهات المؤمنين ، قال عياض : فرض الحجاب مما اختصاص به فهو فرض عليهن بلا خلاف في الوجه والكفين ، فلا يجوز لهن كشف ذلك في شهادة ولا غيرها ولا إظهار شخصهن وإن كن مستترات إلا مادعت إليه ضرورة من براز . ثم استدلل بما في « الموطأ » أن حفصة لما توفى عمر سترها النساء عن أن يرى شخصها ؛ وأن زينب بنت جحش جعلت لها القبة فوق نعشها ليستر شخصها » انتهى . وليس فيما ذكره دليل على ما ادعاه من فرض ذلك عليهن ، وقد كن بعد النبي صلى الله عليه وسلم يحججن ويظفن ، وكان الصحابة ومن بعدهم يسمعون منهن الحديث وهن مستترات الأبدان لا الأشخاص ، وقد تقدم في الحج قول ابن جريج لعطاء لما ذكر له طواف عائشة : أقبل الحجاب أو بعده ؟ قال : قد أدركت ذلك بعد الحجاب . وسيأتى في آخر الحديث الذى يليه مزيد بيان لذلك .

**قوله ( وقال ابن أبى مريم أنبأنا يحيى حدثني حميد سمعت أنسا )** مراده بذلك أن عننة حميد في هذا الحديث غير مؤثرة لأنه ورد عنه التصريح بالسماع لهذا الحديث منه ، ويحيى المذكور هو ابن أيوب الغافقى المصرى ، وابن أبى مريم من شيوخ البخارى واسمه سعيد بن الحكم ، ووقع في بعض النسخ من رواية أبى ذر « وقال إبراهيم بن أبى مريم » وهو تغيير فاحش ، وإنما هو سعيد . الحديث الثالث حديث عائشة « خرجت سودة — أى بنت زمعة أم المؤمنين — بعد ما ضرب الحجاب لحاجتها » وقد تقدم في كتاب الطهارة من طريق هشام بن عروة عن أبيه ما يخالف ظاهره رواية الزهرى هذه عن عروة ، قال الكرماني : فإن قلت وقع هنا أنه كان بعد ما ضرب الحجاب ، وتقدم في الوضوء أنه كان قبل الحجاب ، فالجواب : لعله وقع مرتين . قلت : بل المراد بالحجاب الأول غير الحجاب الثاني . والحاصل أن عمر رضى الله عنه وقع في قلبه نفرة من اطلاع الأجانب على الحرم النبوى ، حتى صرح بقوله له عليه الصلاة والسلام « احجب نساءك » وأكد ذلك إلى أن نزلت آية الحجاب ، ثم قصد بعد ذلك أن لا يبدن أشخاصهن أصلاً ولو كن مستترات ، فبالغ في ذلك ، فمنع منه ، وأذن لهن في الخروج لحاجتهن دفعاً للمشقة ورفعاً للحرَج . وقد اعترض بعض الشراح بأن إيراد الحديث المذكور في الباب ليس مطابقاً ،

بل إirاده في عدم الحجاب أولى . وأجيب بأنه أحال على أصل الحديث كعادته ، وكأنه أشار إلى أن الجمع بين الحديثين ممكن ، والله أعلم . وقد وقع في رواية مجاهد عن عائشة لنزول آية الحجاب سبب آخر أخرجه النسائي بلفظ « كنت آكل مع النبي صلى الله عليه وسلم حيسا في قعب ، فمر عمر فدعاه فأكل ، فأصاب إصبعه إصبعي فقال : حس — أو أوه — لو أطاع فيكن مارأتكن عين ، فنزل الحجاب » ويمكن الجمع بأن ذلك وقع قبل قصة زينب ، فلقرينه منها أطلقت نزول الحجاب بهذا السبب ، ولا مانع من تعدد الأسباب . وقد أخرج ابن مردويه من حديث ابن عباس قال « دخل رجل على النبي صلى الله عليه وسلم فأطال الجلوس ، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات ليخرج فلم يفعل ، فدخل عمر فرأى الكراهية في وجهه فقال للرجل : لعلك آذيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد قمت ثلاثا لكي يتبعني فلم يفعل ، فقال له عمر : يا رسول الله لو اتخذت حجابا ، فإن نساءك لسن كسائر النساء ، وذلك أظهر لقلوبهن ، فنزلت آية الحجاب » .

﴿ إِن تَبَدُّوا شَيْئًا أَوْ تَخْفَوْهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ إلى قوله : ﴿ شَهِيدًا ﴾

[٤٧٩٦] ٤٦١١ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال حدثني عروة بن الزبير أن عائشة قالت : استأذن عليّ أفلح أخو أبي القعيس بعدما أنزل الحجاب ، فقلت : لا أذن له حتى استأذن فيه النبي صلى الله عليه ، فإن أخاه أبا القعيس ليس هو أرضعني ، ولكن أرضعني امرأة أبي القعيس ، فدخل عليّ النبي صلى الله عليه فقلت : يا رسول الله ، إن أفلح أخا أبي القعيس استأذن ، فأبيت أن أذن له حتى استأذنتك . فقال رسول الله صلى الله عليه : « وما يمنعك أن تأذنين ؟ عمك » . قلت : يا رسول الله ، إن الرجل ليس هو أرضعني ، ولكن أرضعني امرأة أبي القعيس ، فقال : « إيذني له فإنه عمك ، تربت يمينك » . قال عروة : فلذلك كانت عائشة تقول : حرّموا من الرضاعة ما تحرّموا من النسب .

قوله ( باب قوله إن تبدوا شيئا أو تخفوه فإن الله كان — إلى قوله — شهيدا ) كذا لأبي ذر ، وساق غيره الآيتين جميعا ثم ذكر حديث عائشة في قصة أفلح أخى أبي القعيس ، وسيأتى شرح الحديث مستوفى في الرضاع . ومطابقته للترجمة من قوله ﴿ لا جناح عليهن في آبائهن الخ ﴾ فإن ذلك من جملة الآيتين ، وقوله في الحديث « ائذني له فإنه عمك » مع قوله في الحديث الآخر « العم صنو الأب » وبهذا يندفع اعتراض من زعم أنه ليس في الحديث مطابقة للترجمة أصلا ، وكأن البخاري رمز بإيراد هذا الحديث إلى الرد على من كره للمرأة أن تضع خمارها عند عمها أو خالها ، كما أخرجه الطبري من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة والشعبي أنه قيل لهما : لم لم يذكر العم والخال في هذه الآية ؟ فقالا : لأنهما ينعثاها لأبنائهما ، وكرها لذلك أن تضع خمارها عند عمها أو خالها . وحديث عائشة في قصة أفلح يرد عليهما . وهذا من دقائق ما في تراجم البخاري

بإِ قولة تعالى :

﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾

قال أبو العالية : صلاة الله ثناؤه عليه عند الملائكة ، وصلاة الملائكة الدعاء ، وقال ابن عباس : يصلّون :



يُبركون : لنُغرينك : لنسلطنك .

[٤٧٩٧] ٤٦١٢ - حدثني سعيد بن يحيى بن سعيد قال نا أبي قال نا مسعر عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة : قيل : يا رسول الله ، أما السلام عليك فقد عرفناه ، فكيف الصلاة ؟ قال : « قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم إنك حميدٌ مجيد . اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميدٌ مجيد » .

[٤٧٩٨] ٤٦١٣ - حدثني عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال حدثني ابن الهادي عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري قال : قلنا : يا رسول الله ، هذا التسليم ، فكيف نصلي عليك ؟ قال : « قولوا : اللهم صل على محمد عبدك ورسولك ، كما صليت على آل إبراهيم . وبارك على محمد وآل محمد ، كما باركت على إبراهيم » . حدثنا إبراهيم بن حمزة قال نا ابن أبي حازم والدروردي عن يزيد وقال : « كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم » . قال أبو صالح عن الليث : على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم . [الحديث ٤٧٩٨ - طرفه في : ٦٣٥٨] .

قوله ( باب قوله ﴿ إن الله وملائكته يصلون على النبي ﴾ الآية ) كذا لأبي ذر ، وساقها غيره إلى ﴿ تسليما ﴾

قوله ( قال أبو العالية : صلاة الله ثناؤه عليه عند الملائكة ، وصلاة الملائكة الدعاء ) أخرجه ابن أبي حاتم . ومن طريق آدم بن أبي إياس « حدثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع هو ابن أنس بهذا » وراى في آخره « له » .

قوله ( وقال ابن عباس : يصلون يبركون ) وصله الطبري من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ يصلون على النبي ﴾ قال : يبركون على النبي ، أى يدعون له بالبركة ، فيوافق قول أبي العالية ، لكنه أخص منه . وقد سئلت عن إضافة الصلاة إلى الله دون السلام وأمر المؤمنين بها وبالسلم ، فقلت : يحتمل أن يكون السلام له معنيان التحية والانقياد ، فأمر به المؤمنون لصحتهما منهم ، والله وملائكته لا يجوز منهم الانقياد فلم يضاف إليهم دفعا للإيهام . والعلم عند الله .

قوله ( لنغرينك : لنسلطنك ) كذا وقع هذا هنا ، ولا تعلق له بالآية وإن كان من جملة السورة ، فلعله من الناسخ ، وهو قول ابن عباس . ووصله الطبري أيضا من طريق على بن أبي طلحة عنه بلفظ « لنسلطنك عليهم » وقال أبو عبيدة مثله ، وكذا قال السدي .  
قوله ( سعيد بن يحيى ) هو الأموى .

قوله ( قيل : يا رسول الله أما السلام عليك فقد عرفناه ) في حديث أبي سعيد الذى بعد هذا « قلنا يا رسول الله » والمراد بالسلم ما علمهم إياه في التشهد من قولهم « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته »

والسائل عن ذلك هو كعب بن عجرة نفسه ، أخرجته ابن مردويه من طريق الأجلح عن الحكم بن أبي ليلى عنه . وقد وقع السؤال عن ذلك أيضا لبشير بن سعد والد النعمان بن بشير ، كذا وقع في حديث أبي مسعود عند مسلم بلفظ « أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس سعد بن عبادة فقال له بشير بن سعد : أمرنا الله تعالى أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك » ؟ وروى الترمذى من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال « لما نزلت ﴿ إِنْ اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ ﴾ الآية ، قلنا : يا رسول الله قد علمنا السلام فكيف الصلاة » ؟ .

**قوله ( فكيف الصلاة عليك ) ؟** في حديث أبي سعيد « فكيف نصلي عليك » ؟ زاد أبو مسعود في روايته « إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا » أخرجته أبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان بهذه الزيادة .

**قوله ( قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد )** في حديث أبي سعيد « على محمد عبدك ورسولك » .  
**قوله ( كما صليت على آل إبراهيم )** أى تقدمت منك الصلاة على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فنسأل منك الصلاة على محمد وعلى آل محمد بطريق الأولى ، لأن الذى يثبت للفاضل يثبت للأفضل بطريق الأولى ، وهذا يحصل الانفصال عن الإيراد المشهور من أن شرط التشبيه أن يكون المشبه به أقوى ، وحصل الجواب أن التشبيه ليس من باب إلحاق الكامل بالأكمل بل من باب التهيج ونحوه ، أو من بيان حال ما لا يعرف بما يعرف ، لأنه فيما يستقبل ، والذى يحصل لمحمد صلى الله عليه وسلم من ذلك أقوى وأكمل وأجابوا بجواب آخر على تقدير أنه من باب الإلحاق وحاصل الجواب أن التشبيه وقع للمجموع بالمجموع ، لأن مجموع آل إبراهيم أفضل من مجموع آل محمد ، لأن في آل إبراهيم الأنبياء بخلاف آل محمد . ويعكر على هذا الجواب التفصيل الواقع في غالب طرق الحديث . وقيل في الجواب أيضا : إن ذلك كان قبل أن يعلم الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم أنه أفضل من إبراهيم وغيره من الأنبياء ، وهو مثل ما وقع عند مسلم عن أنس « أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم : ياخير البرية ، قال ذاك إبراهيم » .

**قوله ( على آل إبراهيم )** كذا فيه في الموضعين ، وسأذكر تحرير ذلك في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى . وفي آخر حديث أبي سعيد المذكور « والسلام كما قد علمتم » .

**قوله في حديث أبي سعيد ( قال أبو صالح عن الليث )** يعنى بالإسناد المذكور قبل .

**قوله ( على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم )** يعنى أن عبد الله بن يوسف لم يذكر آل إبراهيم عن الليث وذكرها أبو صالح عنه في الحديث المذكور ، وهكذا أخرجته أبو نعيم من طريق يحيى بن بكير عن الليث .

**قوله ( حدثنا ابن أبي حازم )** هو عبد العزيز بن سلمة بن دينار .

**قوله ( والدرارودي )** هو عبد العزيز بن محمد .

**قوله ( عن يزيد )** هو ابن عبد الله بن شداد بن الهاد شيخ الليث فيه ، ومراده أنهما رواه بإسناد الليث ، فذكر آل إبراهيم كما ذكره أبو صالح عن الليث . واستدل بهذا الحديث على جواز الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم من أجل قوله فيه « وعلى آل محمد » وأجاب من منع بأن الجواز مقيد بما إذا وقع تبعاً ، والمنع إذا وقع

مستقلاً ، والحجة فيه أنه صار شعاراً للنبي صلى الله عليه وسلم فلا يشاركه غيره فيه ، فلا يقال قال أبو بكر صلى الله عليه وسلم وإن كان معناه صحيحاً ، ويقال صلى الله عليه وعلى صديقه أو خليفته ونحو ذلك . وقريب من هذا أنه لا يقال قال محمد عز وجل وإن كان معناه صحيحاً ، لأن هذا الثناء صار شعاراً لله سبحانه فلا يشاركه غيره فيه . ولا حجة لمن أجاز ذلك منفرداً فيما وقع من قوله تعالى ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ ولا في قوله « اللهم صل على آل أبي أوفى » ولا في قول امرأة جابر « صل على وعلى زوجي » فقال : اللهم صل عليهما ، فإن ذلك كله وقع من النبي صلى الله عليه وسلم . ولصاحب الحق أن يتفضل من حقه بما شاء ، وليس لغيره أن يتصرف إلا بإذنه ، ولم يثبت عنه إذن في ذلك . ويقوى المنع بأن الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم صار شعاراً لأهل الأهواء يصلون على من يعظمونه من أهل البيت وغيرهم . وهل المنع في ذلك حرام أو مكروه أو خلاف الأولى ؟ حكى الأوجه الثلاثة النووي في « الأذكار » وصحح الثاني . وقد روى إسماعيل بن إسحاق في كتاب « أحكام القرآن » له بإسناد حسن عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب « أما بعد فإن ناساً من الناس التمسوا عمل الدنيا بعمل الآخرة ، وإن ناساً من القصاص أحدثوا في الصلاة على خلفائهم وأمرائهم عدل الصلاة على النبي ، فإذا جاءك كتابي هذا فمرهم أن تكون صلاتهم على النبيين ، ودعائهم للمسلمين ، ويدعوا ما سوى ذلك ، ثم أخرج عن ابن عباس بإسناد صحيح قال « لا تصلح الصلاة على أحد إلا على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن للمسلمين والمسلمات الاستغفار » وذكر أبو ذر أن الأمر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كان في السنة الثانية من الهجرة ، وقيل من ليلة الإسراء

### ب) قوله تعالى : ﴿ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى ﴾

[٤٧٩٩] ٤٦١٤ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أنا روح بن عباد قال نا عوف عن الحسن ومحمد وخلاس عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إن موسى كان رجلاً حياً ، وذلك قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى .. ﴾ الآية .

**قوله ( باب ) ﴿ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى ﴾** ( ذكر فيه طرفاً من قصة موسى مع بني إسرائيل ، وقد تقدم بسنده مطولاً في أحاديث الأنبياء مع شرحه مستوفى ، وقد روى « أحمد بن منيع في مسنده » والطبري وابن أبي حاتم بإسناد قوى عن ابن عباس عن علي قال « صعد موسى وهارون الجبل ، فمات هارون ، فقال بنو إسرائيل لموسى : أنت قتلته ، كان ألين لنا منك وأشد حبا فأذوه بذلك ، فأمر الله الملائكة فحملته فمرت به على مجالس بني إسرائيل ، فعلموا بموته » قال الطبري : يحتمل أن يكون هذا المراد بالأذى في قوله ﴿ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى ﴾ . قلت : وما في الصحيح أصح من هذا ، لكن لا مانع أن يكون للشئ سبباً فأكثر كما تقدم تقريره غير مرة

### سورة سبأ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ مُعَاجِزِينَ ﴾ : مسابقين . ﴿ سَبِّقُوا ﴾ : فاتوا . ﴿ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ : لا يفوتون . ﴿ يَسْبِقُونَا ﴾ : يعجزونا . قوله ﴿ مُعْجِزِينَ ﴾ : فائتين ، ومعنى معجزين : مغالبين ، يريد كل واحد منهما أن يظهر عجز صاحبه .

﴿مِعْشَارٌ﴾: عشر. وقال مجاهد: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ﴾: لا يغيب عنه. ﴿سَيَّلَ الْعَرِمَ﴾: ماء أحمر أرسله الله في السد فشقه وهدمه وحفر الوادي فارتفعتا عن الجنتين وغار عنهما الماء فيبستا، ولم يكن الماء الأحمر من السد ولكنه كان عذاباً أرسله الله عليهم من حيث شاء، وقال عمرو بن شرحبيل: ﴿الْعَرِمَ﴾: المستاة بلحن أهل اليمن و ﴿الْعَرِمَ﴾: الوادي. وقال مجاهد: هل يجازي إلا الكفور: هل يعاقب. ﴿كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ﴾: بأمشالهم. وقال ابن عباس: ﴿كَالْجَوَابِ﴾: كالجوبة من الأرض. يقال الأكل: الثمر. ﴿بَاعِدْ﴾: وبعّد واحد. السابغات: الدروع. ﴿أَعْظَكُمْ بِوَاحِدَةٍ﴾: بطاعة الله. ﴿مَتْنًى وَفَرَادًى﴾: واحد واثنين. ﴿التَّائُوشُ﴾: الردء من الآخرة إلى الدنيا. وبين ما يشتهون من مال أو ولد أو زهرة. الخمط: الأراك. والأثل: الطرفاء. ﴿الْعَرِمَ﴾: الشديد.

**قوله ( سورة سبأ — بسم الله الرحمن الرحيم )** سقط لفظ « سورة والبسملة » لغير أبي ذر . وهذه السورة سميت بقوله فيها ﴿لقد كان لسبأ في مسكنهم﴾ الآية . قال ابن إسحق وغيره : هو سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان . ووقع عند الترمذى وحسنه من حديث فروة بن مسنيك قال « أنزل في سبأ ما أنزل ، فقال رجل : يا رسول الله وما سبأ ، أرض أو امرأة ؟ قال : ليس بأرض ولا امرأة ، ولكنه رجل ولد عشرة من العرب ، فتيامن ستة وتشاءم أربعة » الحديث . قال « وفي الباب عن ابن عباس » . قلت : حديث ابن عباس وفروة صحيحهما الحاكم . وأخرج ابن أبي حاتم في حديث فروة زيادة أنه قال « يا رسول الله إن سبأ قوم كان لهم عز في الجاهلية ، ولإني أخشى أن يرتدوا فأقاتلهم ، قال : ما أمرت فيهم بشيء ، فنزلت ﴿لقد كان لسبأ في مسكنهم﴾ الآيات . فقال له رجل : يا رسول الله ، وما سبأ ؟ فذكره . وأخرج ابن عبد البر في « الأنساب » له شاهدا من حديث عيم الداري . وأصله قصة سبأ . وقد ذكرها ابن إسحاق مطولة في أول السيرة النبوية . وأخرج بعضها ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن الشهيد عن عكرمة ، وأخرجها أيضا من طريق السدى مطولا .

**قوله ( معاجزين مسابقين ، بمعجزين بفائتين ، معاجزين مسابقي ، سبقوا فاتوا ، لا يعجزون لا يفوتون ، يسبقونا يعجزونا . قوله بمعجزين بفائتين ومعنى معاجزين مغالين يريد كل واحد منهما أن يظهر عجز صاحبه )** أما قوله معاجزين مسابقين فقال أبو عبيدة في قوله ﴿والذين سعوا في آياتنا معاجزين﴾ أى مسابقين ، يقال : ما أنت بمعجزى أى سابقى . وهذا اللفظ أى « معاجزين » على إحدى القراءتين ، وهى قراءة الأكثر في موضعين من هذه السورة وفي سورة الحج ، والقراءة الأخرى لابن كثير وأبى عمرو « معجزين » بالتشديد في المواضع الثلاثة وهى بمعناها ، وقيل معنى معاجزين معاندين ومغالين ، ومعنى معجزين ناسين غيرهم إلى العجز ، وأما قوله « بمعجزين » فلعله أشار إلى قوله في سورة العنكبوت ﴿وما أنتم بمعجزين في الأرض ولا في السماء﴾ وقوله أخرج ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير نحوه . وأما قوله « معاجزين مسابقي » فسقط من رواية الأصيلي وكريمة وثبت عندهما « معاجزين مغالين » وتكرر لهما بعد ، وقد ظهر أنه بقية كلام أبي عبيدة كما قدمته . وأما قوله « سبقوا الخ » فقال أبو عبيدة في سورة الأنفال في قوله ﴿ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا﴾ مجازة فاتوا ﴿أنهم لا يعجزون﴾ أى لا يفوتون . وأما قوله « يسبقونا » فأخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا﴾ أى يعجزونا . وأما قوله « بمعجزين بفائتين » فكذا وقع مكررا في رواية أبي ذر وحده ، وسقط للباقيين . وأما قوله « معاجزين مغالين الخ » فقال

الفراء : معناه معاندين . وذكر ابن أبي حاتم من طريق يزيد النحوى عن عكرمة عن ابن عباس في قوله « معاجزين » قال : مراغمين . وكلها بمعنى .

**قوله ( معشار : عشر )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ وما بلغوا معشار ما آتيناهم ﴾ أى عشر ما أعطيناهم ، وقال الفراء : المعنى وما بلغ أهل مكة معشار الذين أهلكتناهم من قبلهم من القوة والجسم والولد والعدد ، والمعشار العشر .

**قوله ( يقال الأكل الثمرة )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ ذوات أكل خبط وأثل ﴾ قال : الخبط هو كل شجر ذى شوك ، والأكل الجنى أى بفتح الجيم مقصور وهو بمعنى الثمرة .

**قوله ( باعد وبعده واحد )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ قالوا ربنا باعد بين أسفارنا ﴾ مجازة مجاز الدعاء ، وقرأه قوم « بعد » يعنى بالتشديد . قلت : قراءة باعد للجهمور ، وقرأه « بعد » أبو عمرو وابن كثير وهشام .

**قوله ( وقال مجاهد : لا يعزب لا يغيب )** وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه بهذا .

**قوله ( سيل العرم السد )** كذا للأكثر بضم المهملة وتشديد الدال ، ولأبي ذر عن الحمويّ الشديد بمعجمة وزن عظيم .

**قوله ( فشقه )** كذا للأكثر بمعجمة قبل القاف الثقيلة ، وذكر عياض أن في رواية أبي ذر « فشقه » بموحدة ثم مثلثة قبل القاف الخفيفة ، قال : وهو الوجه ، تقول بثقت النهر إذا كسرت له لتصرفه عن مجراه .

**قوله ( فارتفعتا عن الجنبتين )** كذا للأكثر بفتح الجيم والنون الخفيفة بعدها موحدة ثم مشاة فوقانية ثم تحتانية ثم نون ، ولأبي ذر عن الحموى بتشديد النون بغير موحدة تشنية جنة . واستشكل هذا الترتيب لأن السياق يقتضى أن يقول : ارتفع الماء على الجنبتين ، وارتفعت الجنتان عن الماء . وأجيب بأن المراد من الارتفاع الزوال أى ارتفع اسم الجنة منهما ، فالتقدير : فارتفعت الجنتان عن كونهما جننتين . وتسمية ما بدلوا به جننتين على سبيل المشاكلة .

**قوله ( ولم يكن الماء الأحمر من السد )** كذا للأكثر بضم المهملة وتشديد الدال ، وللمستملى من السيل ، وعند الإسماعيلي من السيول . وهذا الأثر عن مجاهد وصله الفريابي أيضا وقال « السد » في الموضعين فقال « فشقه » بالمعجمة والقاف الثقيلة ، وقال « على الجنبتين » تشنية جنة كما للأكثر في المواضع كلها .

**قوله ( وقال عمرو بن شرحبيل : العرم المسناة بلحن أهل اليمن ، وقال غيره : العرم الوادي )** أما قول عمرو فوصله سعيد بن منصور عن شريك عن أبي إسحق عن أبي ميسرة وهو عمرو بن شرحبيل فذكره سواء ، واللحن اللغة ، والمسناة بضم الميم وفتح المهملة وتشديد النون ، وضبط في أصل الأصيلي بفتح الميم وسكون المهملة ، قال ابن التين : المراد بها ما بينى في عرض الوادي ليرتفع السيل ويفيض على الأرض « وكأنه أخذ من عرامة الماء وهو ذهابه كل مذهب » وقال الفراء : العرم المسناة وهى مسناة كانت تحبس الماء على ثلاثة أبواب منها ، فيسيبون من ذلك الماء من الباب الأول ثم الثاني ثم الآخر ، ولا ينفذ حتى يرجع الماء السنة المقبلة ، وكانوا أنعم قوم ، فلما أعرضوا عن تصديق الرسل وكفروا بثق الله عليهم تلك المسناة ، ففرقت أرضهم ودقت الرمل بيوتهم ومزقوا كل ممزق ، حتى صار تمزيقهم عند العرب مثلاً يقولون « تفرقوا أيدي سبأ » . وأما قول غيره فأخرجه

ابن أبي حاتم من طريق عثمان بن عطاء عن أبيه قال : العرم اسم الوادى ، وقيل العرم اسم الجرذ الذى حرب السد ، وقيل هو صفة السيل مأخوذ من العرامة ، وقيل اسم المطر الكثير . وقال أبو حاتم : هو جمع لا واحد له من لفظه . وقال أبو عبيدة : سيل العرم واحدتها عرمة ، وهو بناء يحبس به الماء بينى فيشرف به على الماء في وسط الأرض ، ويترك فيه سبيل للسفينة ، فتلك العرمت واحدتها عرمة .

**قوله ( السابغات الدروع )** قال أبو عبيدة في قوله ﴿ أن اعمل سابغات ﴾ أى دروعا واسعة طويلة .

**قوله ( وقال مجاهد مجازى يعاقب )** وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عنه ، ومن طريق طاوس قال : هو المناقشة في الحساب ، ومن نوقش الحساب عذب ، وهو الكافر لا يغفر له

( تنبيه ) : قيل إن هذه الآية أرجى آية في كتاب الله من جهة الحصر في الكفر ، فمفهومه أن غير الكفر بخلاف ذلك . ومثله ﴿ أن العذاب على من كذب وتولى ﴾ وقيل ﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾ ، وقيل ﴿ فما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير ﴾ ، وقيل ﴿ كل يعمل على شاكلته ﴾ وقيل ﴿ قل يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم ﴾ الآية ، وقيل آية الدين ، وقيل ﴿ ولا تأتوا أولو الفضل منكم والسعة ﴾ وهذا الأخير نقله مسلم في صحيحه عن عبد الله بن المبارك عقب حديث الإلفك ، وفي كتاب الإيمان من « مستدرک الحاكم » عن ابن عباس قوله تعالى ﴿ ولكن ليطمئن قلبى ﴾ .

**قوله ( أعظكم بواحدة : بطاعة الله ، مثنى وفرادى واحد واثنين )** وصله الفريائى من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا .

**قوله ( التناوش : الرد من الآخرة إلى الدنيا )** وصله الفريائى من طريق مجاهد بلفظ ﴿ وأنى لهم التناوش ﴾ قال : رد من مكان بعيد من الآخرة إلى الدنيا . وعند الحاكم من طريق التميمى عن ابن عباس في قوله ﴿ وأنى لهم التناوش من مكان بعيد ﴾ قال : يسألون الرد ، وليس بحين رد .

**قوله ( وبين ما يشتهون : من مال أو ولد أو زهرة )** وصله الفريائى من طريق مجاهد مثله ، ولم يقل « أو زهرة » .

**قوله ( بأشياعهم : بأمثالهم )** وصله الفريائى من طريق مجاهد بلفظ : كما فعل بأشياعهم من قبل قال الكفار من قبلهم .

**قوله ( وقال ابن عباس كالجوائى كالجوبة من الأرض )** تقدم هذا في أحاديث الأنبياء ، قيل الجوائى في اللغة جمع جابية وهو الحوض الذى يجبى فيه الشيء أى يجمع ، وأما الجوبة من الأرض فهي الموضع المظلم فلا يلتقي تفسير الجوائى بها ، وأجيب باحتمال أن يكون فسر الجابية بالجوبة ولم يرد أن اشتقاقهما واحد .

**قوله ( الخمط الأراك ، والأثل الطرفاء ، العرم الشديد )** سقط الكلام الأخير للنسفى ، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس بهذا كله مفردا

﴿ حَتَّى إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾

[٤٨٠٠]

٤٦١٥- حدثنا الحميدي قال نا سفيان قال نا عمرو سمعتُ عكرمة يقولُ سمعتُ أباهريرة يقول :  
 إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : « إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنَحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ  
 كَأَنَّهُ سِلْسَلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ ، فَإِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا : مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا لِلَّذِي قَالَ الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ  
 الْكَبِيرُ ، فَيَسْمَعُهَا مُسْتَرِقُ السَّمْعِ وَمُسْتَرِقُ السَّمْعِ هَكَذَا بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ - وَصَفَهُ سَفِيَانُ بِكُفِّهِ فَحَرَفَهَا  
 وَبَدَّدَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ - فَيَسْمَعُ الْكَلِمَةَ وَيُلْقِيهَا إِلَى مَنْ تَحْتَهُ ، ثُمَّ يُلْقِيهَا الْآخَرُ إِلَى مَنْ تَحْتَهُ ، حَتَّى يُلْقِيَهَا عَلَى  
 لِسَانِ السَّاحِرِ أَوْ الْكَاهِنِ ، فَرَبَّمَا أَدْرَكَ الشَّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيَهَا ، وَرَبَّمَا أَلْقَاهَا قَبْلَ أَنْ يَدْرِكَهُ فَيَكْذِبُ مَعَهَا مَائَةٌ  
 كَذِبَةً ، فَيَقَالُ : أَلَيْسَ قَدْ قَالَ لَنَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا وَكَذَا وَكَذَا ، فَيَصْدُقُ بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي سَمِعْتَ مِنَ السَّمَاءِ » .

قوله ( باب حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا : ماذا قال ربكم ؟ قالوا ؟ الحق ، وهو العلي الكبير ) .  
 قوله ( حدثنا عمرو ) هو ابن دينار .

قوله ( إذا قضى الله الأمر في السماء ) في حديث النّاس بن سمعان عند الطبراني مرفوعاً « إذا تكلم الله  
 بالوحي أخذت السماء رجفة شديدة من خوف الله ، فإذا سمع أهل السماء بذلك صعقوا وخرّوا سجداً ، فيكون  
 أولهم يرفع رأسه جبريل ، فيكلمه الله من وحيه بما أراد ، فينتهي به على الملائكة ، كلما مر بسماء سألته أهله ماذا  
 قال ربنا ؟ قال الحق ، فينتهي به حيث أمر » .

قوله ( ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً ) بفتحتين من الخضوع ، وفي رواية بضم أوله وسكون ثانيه وهو  
 مصدر بمعنى خاضعين .

قوله ( كأنه ) أي القول المسموع ( سلسلة على صفوان ) هو مثل قوله في بدء الوحي « صلصلة كصلصلة  
 الجرس » وهو صوت الملك بالوحي ، وقد روى ابن مردويه من حديث ابن مسعود رفعه « إذا تكلم الله بالوحي  
 يسمع أهل السماوات صلصلة كصلصلة السلسلة على الصفوان فيفزعون ، ويرون أنه من أمر الساعة . وقرأ :  
 حتى إذا فزع الآية » وأصله عند أبي داود وغيره ، وعلقه المصنف موقوفاً ، ويأتى في كتاب التوحيد إن شاء الله  
 تعالى . قال الخطابي : الصلصلة صوت الحديد إذا تحرك وتداخل ، وكأن الرواية وقعت له بالصاد ، وأراد أن  
 التشبيه في الموضعين بمعنى واحد ، فالذي في بدء الوحي هذا والذي هنا جر السلسلة من الحديد على الصفوان  
 الذي هو الحجر الأملس يكون الصوت الناشئ عنهما سواء .

قوله ( على صفوان ) زاد في سورة الحجر عن علي بن عبد الله « قال غيره - يعني غير سفيان - ينفذهم  
 ذلك » في حديث ابن عباس عند ابن مردويه من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عنه « فلا ينزل على  
 أهل سماء إلا صعقوا » وعند مسلم والترمذي من طريق علي بن الحسين بن علي عن ابن عباس عن رجال من  
 الأنصار أنهم كانوا عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فرمى بنجم فاستنار ، فقال : ما كنتم تقولون لهذا إذا رمى به  
 في الجاهلية ؟ قالوا : كنا نقول مات عظيم أو يولد عظيم ، فقال : إنها لا يرمى بها لموت أحد ولا لحياته ، ولكن

ربنا إذا قضى أمرا سبح حملة العرش ثم سبح أهل السماء الذين يلونهم حتى يبلغ التسبيح سماء الدنيا ، ثم يقولون لحملة العرش : ماذا قال ربكم » الحديث . وليس عند الترمذى عن رجال من الأنصار ، وسيأتى مزيد فيه في كتاب التوحيد .

**قوله ( ومسترقو السمع )** في رواية على عند أبي ذر « ومسترق » بالإفراد وهو فصيح .

**قوله ( هكذا بعضه فوق بعض وصفه سفيان )** أى ابن عيينة ( بكفه فحرفها وبدد بينى أصابعه ) أى فرق ، وفي رواية على « ووصف سفيان بيده ففرج بين أصابع يده اليمنى نصبها بعضها فوق بعض » وفي حديث ابن عباس عند ابن مردويه « كان لكل قبيل من الجن مقعد من السماء يسمعون منه الوحي » يعنى يلقيها ، زاد على عن سفيان « حتى ينتهى إلى الأرض فيلقى » .

**قوله ( على لسان الساحر أو الكاهن )** في رواية الجرجاني « على لسان الآخر » بدل الساحر وهو تصحيف ، وفي رواية على « الساحر والكاهن » وكذا قال سعيد بن منصور عن سفيان .

**قوله ( فربما أدرك الشهاب الخ )** يقتضى أن الأمر في ذلك يقع على حد سواء ، والحديث الآخر يقتضى أن الذى يسلم منهم قليل بالنسبة الى من يدركه الشهاب . ووقع في رواية سعيد بن منصور عن سفيان في هذا الحديث « فيرمى هذا إلى هذا وهذا إلى هذا حتى يلقي على فم ساحر أو كاهن » .

**قوله ( فيكذب معها مائة كذبة ، فيصدق بتلك الكلمة التى سمعت من السماء )** زاد على بن عبد الله عن سفيان كما تقدم في تفسير الحجر « فيقولون ألم نجبرنا يوم كذا وكذا يكون كذا وكذا فوجدناه حقا الكلمة التى سمعت من السماء » وفي حديث ابن عباس المذكور « فيقول يكون العام كذا وكذا فيسمعه الجن فيخبرون به الكهنة فتخبر الكهنة الناس فيجدونه » وسيأتى بقية شرح هذا القدر في أواخر كتاب الطب إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) : وقع في تفسير سورة الحجر في آخر هذا الحديث عن على بن عبد الله « قلت لسفيان إن إنسانا روى عنك عن عمرو عن عكرمة عن أبي هريرة أنه قرأ فرغ — بضم الفاء وبالراء المهملة الثقيلة والغين المعجمة — فقال سفيان : هكذا قرأ عمرو — يعنى ابن دينار — فلا أدري سمعه هكذا أم لا » وهذه القراءة رويت أيضا عن الحسن وقتادة ومجاهد ، والقراءة المشهورة بالزاي والعين المهملة ، وقرأها ابن عامر مبنيا للفاعل ومعناه بالزاي والمهملة أدesh الفزع عنهم ، ومعنى التى بالراء والغين المعجمة ذهب عن قلوبهم ما حل فيها » فقال سفيان هكذا قرأ عمرو فلا أدري سمعه أم لا . قال سفيان : وهى قراءتنا » قال الكرمانى فإن قيل كيف جازت القراءة اذا لم تكن مسموعة ؟ فالجواب لعل مذهبه جواز القراءة بدون السماع إذا كان المعنى صحيحا . قلت : هذا وإن كان محتملا لكن اذا وجد احتمال غيره فهو أولى ، وذلك محمل قول سفيان « لا أدري سمعه أم لا » على أن مراده سمعه من عكرمة الذى حدثه بالحديث لا أنه شك في أنه هل سمعه مطلقا ، فالظن به أن لا يكتفى في نقل القرآن بالأخذ من الصحف بغير سماع . وأما قول سفيان « وهى قراءتنا » فمعناه أنها وافقت ما كان يختار من القراءة به ، فيجوز أن ينسب إليه كما نسب لغيره



باب قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾

[٤٨٠١] ٤٦١٦ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا محمد بن خازم قال نا الأعمش عن عمرو بن مرة عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال: صعد النبي صلى الله عليه الصفا ذات يوم فقال: «يا صباحاه». فاجتمعت إليه قريش، فقالوا: مالك؟ قال: «أرايتم لو أخبرتكم أن العدو يصبحكم أو يمسيكم أما كنتم تصدقوني؟» قالوا: بلى، قال: «فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد». فقال أبو لهب: تباً لك ألهذا جمعتنا؟ فأنزل الله عز وجل: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾.

قوله (باب قوله إن هو إلا نذير لكم بين يدي عذاب شديد) ذكر فيه طرفاً من حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى ﴿وأنذر عشيرتک الأقربين﴾ وقد تقدم شرحه مستوفى في سورة الشعراء

### سورة الملائكة ويس

بسم الله الرحمن الرحيم

القطمير: لفافة النواة. وقال ابن عباس: ﴿وَعَرَّابِيبُ سُودٍ﴾: أشد سواداً الغريب، وقال مجاهد: ﴿يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ﴾: وكان حسرة عليهم استهزاؤهم بالرسول. ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾: من الأنعام. ﴿فَكِهِونَ﴾: معجبون.

قوله (سورة الملائكة وياسين . بسم الله الرحمن الرحيم) كذا لأبي ذر ، وسقط لغيره لفظ سورة وياسين وبالسمة ، والأولى سقوط لفظ يس لأنه مكرر .

قوله (القطمير لفافة النواة) كذا لأبي ذر ولغيره وقاله مجاهد ، وقد وصفه الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد مثله ، وروى سعيد بن منصور من طريق عكرمة عن ابن عباس : القطمير القشر الذي يكون على النواة . وقال أبو عبيدة : القطمير الفوفة التي فيها النواة . قال الشاعر « وأنت لن تغني عني فوفا » .

قوله ( وقال ابن عباس ﴿وَعَرَّابِيبُ سُودٍ﴾ أشد سواداً الغريب ) زاد غير أبي ذر : الشديد السواد . وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بلفظ : قال الغريب الأسود الشديد السواد .

قوله ( مثقلة مثقلة ) سقط هذا لأبي ذر ، وهو قول مجاهد قال : وإن تدع مثقلة أى مثقلة بذنوبها .

قوله ( وقال ابن عباس : الحرور بالليل والسموم بالنهار ) سقط هذا لأبي ذر هنا ، وتقدم في كتاب بدء الخلق .

قوله ( وقال غيره : الحرور بالنهار مع الشمس ) ثبت هذا هنا للنسفي وحده ، وهو قول رؤية كما تقدم في بدء الخلق

## سورة يس

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال ابن عباس: ﴿طَائِرُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾: مصائبكم. ﴿يَنْسُلُونَ﴾: يخرجون.

قوله (سورة يس) سقط هذا لأبي ذر هنا والصواب إثباته .

قوله (وقال مجاهد : فعزنا فشدنا ) سقط هذا لأبي ذر ، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد .

قوله (ياحسرة على العباد ، وكان حسرة عليهم استنزاهم بالرسول ) وصله الفريابي كذلك ، وقد أخرج سعيد بن منصور عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قرأ « ياحسرة العباد » بالإضافة .

قوله ( أن تدرك القمر الخ ، وقوله سابق النهار الخ ، وقوله نسلخ نخرج الخ ) سقط كله لأبي ذر ، وقد تقدم في بدء الخلق .

قوله ( من مثله من الأنعام ) وصله الفريابي أيضا من طريق مجاهد ، وعن ابن عباس قال : المراد بالمثل هنا السفن ، ورجح لقوله بعد ﴿ وإن نشأ نغرقهم ﴾ إذ الفرق لا يكون في الأنعام .

قوله ( فكهون معجبون ) في رواية غير أبي ذر « فاكهون » وهي القراءة المشهورة ، والأولى رويت عن يعقوب الحضرمي ، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد : فاكهون معجبون . قال أبو عبيدة : من قرأها فاكهون جعله كثير الفاكهة ، قال الخطيب : ودعوتني وزعمت أنك لابن في الصيف تامر

أى عندك لبن كثير وتمر كثير ، وأما فكهون فهي قراءة أبي جعفر وشيبة وهي بوزن فرحون ، ومعناها مأخوذ من الفاكهة وهي التلذذ والتنعيم .

قوله ( جند محضرون عند الحساب ) سقط هذا لأبي ذر ، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد كذلك .

قوله ( ويذكر عن عكرمة المشحون الموقر ) سقط هذا لأبي ذر ، وقد تقدم في أحاديث الأنبياء ، وجاء مثله عن ابن عباس ، وصله الطبري من طريق سعيد بن جبير عنه بإسناد حسن .

قوله ( سورة يس — بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لأبي ذر هنا ، وسقط لغيره .

قوله ( وقال ابن عباس : طائرکم عند الله مصائبکم ) وتقدم في أحاديث الأنبياء . وللطبري من وجه آخر عن ابن عباس قال : طائرکم أعمالکم . وقال أبو عبيدة : طائرکم أى حظکم من الخير والشر .

قوله ( ينسلون يخرجون ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به .

قوله ( مرقدنا مخرجنا . وقوله أحصيناه حفظناه . وقوله مكانتهم ومكانهم واحد ) سقط هذا كله لأبي ذر وسيأتي تفسير « أحصيناه » في كتاب التوحيد . وروى الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله ﴿ ولو نشاء لمسنخناهم على مكانتهم ﴾ يقول : لأهلكناهم في مساكنهم . وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ لمسنخناهم على مكانتهم ﴾ : المكان والمكانة واحد .

**باب قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾**

[٤٨٠٢] ٤٦١٧- حدثنا أبو نعيم قال نا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر قال: كنت مع النبي صلى الله عليه في المسجد عند غروب الشمس فقال: «يا أباذر، أتدري أين تغرب الشمس؟» قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنما تذهب حتى تسجد تحت العرش، وذلك قوله: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾».

[٤٨٠٣] ٤٦١٨- حدثنا الحميدي قال نا وكيع قال نا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر قال: سألت النبي صلى الله عليه عن قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ قال: «مستقرها تحت العرش».

**قوله (باب قوله والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم)** ذكر فيه حديث أبي ذر «كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد عند غروب الشمس فقال: يا أبا ذر أتدري أين تغرب الشمس؟ قال: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنما تذهب تسجد تحت العرش، فذلك قوله ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾ إلى آخر الآية» هكذا أورده مختصراً وأخرجه النسائي عن إسحق بن إبراهيم عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ «تذهب حتى تنتهي تحت العرش عند ربها» وزاد «ثم تستأذن فيؤذن لها، ويوشك أن تستأذن فلا يؤذن لها وتستشفع وتطلب، فإذا كان ذلك قيل اطلعي من مكانك، فذلك قوله ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾ وقد ذكر نحو هذه الزيادة من غير طريق أبي نعيم كما سأنبه عليه.

**قوله في الرواية الثانية (سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾ قال: «مستقرها تحت العرش» كذا رواه وكيع عن الأعمش مختصراً، وهو بالمعنى، فإن في الرواية الأولى أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي استفهمه «أتدري أين تغرب الشمس؟» فقال: الله ورسوله أعلم».**

**قوله (فإنما تذهب حتى تسجد تحت العرش)** في رواية أبي معاوية عن الأعمش كما سيأتي في التوحيد فإنما تذهب فتستأذن في السجود فيؤذن لها، وكأنها قد قيل لها اطلعي من حيث جئت فتطلع من مغربها. ثم قرأ «وذلك مستقر لها». قال: وهي قراءة عبد الله. وروى عبد الرزاق من طريق وهب عن جابر عن عبد الله بن عمرو في هذه الآية قال: مستقرها أن تطلع فيردها ذنوب بني آدم، فإذا غربت سلمت وسجدت واستأذنت فلا يؤذن لها، فتقول: إن السير بعد، وإني إن لا يؤذن لي لا أبلغ، فتحبس ما شاء الله. ثم يقال: اطلعي من حيث غربت، قال فمن يومئذ إلى يوم القيامة لا ينفع نفساً إيمانها. وأما قوله «تحت العرش» فقيل هو حين محاذاتها. ولا يخالف هذا قوله ﴿وجدها تغرب في عين حمئة﴾ فإن المراد بها نهاية مدرك البصر إليها حال الغروب، وسجودها تحت العرش إنما هو بعد الغروب. وفي الحديث رد على من زعم أن المراد بمستقرها غاية ما تنتهي إليه في الارتفاع، وذلك أطول يوم في السنة، وقيل إلى منتهى أمرها عند انتهاء الدنيا. وقال الخطابي: يحتمل أن يكون المراد باستقرارها تحت العرش أنها تستقر تحته استقراراً لا نحيط به نحن، ويحتمل أن يكون المعنى أو علم ما سألت عنه من مستقرها تحت العرش في كتاب كتب فيه ابتداء أمور العالم ونهايتها فيقطع دوران الشمس وتستقر عند ذلك ويبطل فعلها، وليس في سجودها كل ليلة تحت العرش ما يعيق عن دورانها في سيرها. قلت: وظاهر الحديث أن المراد بالاستقرار وقوعه في كل يوم وليلة عند سجودها ومقابل الاستقرار المسير الدائم المعبر عنه بالجرى. والله أعلم.

## سورة الصافات

بسم الله الرحمن الرحيم

قال مجاهد: ﴿تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ﴾: يعني الجن الكفار تقولون للشياطين. ﴿يَهْرَعُونَ﴾: كهيفة الهرولة. ﴿يَبِضُّ مَكْنُونٌ﴾: اللؤلؤ المكنون. ﴿يَسْتَسْخِرُونَ﴾: يسخرون. وقال ابن عباس: ﴿لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾: الملائكة.

قوله ( سورة الصافات — بسم الله الرحمن الرحيم ) .

قوله ( وقال مجاهد ويقذفون بالغيب من مكان بعيد من كل مكان ، ويقذفون من كل جانب . دحورا يرمون . واصب دائم . لازب لازم ) سقط هذا كله لأبي ذر ، وقد تقدم بعضه في بدء الخلق . وروى الفريابي عن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ويقذفون بالغيب من مكان﴾ يقولون هو ساحر هو كاهن هو شاعر وفي قوله ﴿إنا خلقناهم من طين لازب﴾ قال : لازم ، وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ولهم عذاب واصب ألى دائم وفي قوله ﴿من طين لازب﴾ هي بمعنى اللازم قال النابغة « ولا يحسبون الشر ضربة لازب » أى لازم . قوله ( تأتوننا عن اليمين ، يعني الحق ، الكفار تقولون للشياطين ) ووقع في رواية الكشميهني « يعني الجن » بجيم ثم نون ، ونسبه عياض الأكثر . وقد وصله الفريابي عن مجاهد بلفظ « إنكم كنتم تأتوننا عن اليمين ، قال الكفار تقولون للشياطين » ولم يذكر الزيادة ، فدل على أنه شرح من المصنف . ولكل من الروایتين وجه ، فمن قال « يعني الجن » أراد بيان المقول له وهم الشياطين ، ومن قال « الحق » بالمهمله والقاف أراد تفسير لفظ اليمين أى كنتم تأتوننا من جهة الحق فتلبسوه علينا ، ويؤيده تفسير قتادة قال : يقول الإنس للجن : كنتم تأتوننا عن اليمين ، أى من طريق الجنة تصدوننا عنها .

قوله ( غول وجع بطن ، ينزفون لا تذهب عقولهم ، قرين شيطان ) سقط هذا لأبي ذر ، وقد وصله الفريابي عن مجاهد كذلك .

قوله ( يهرعون كهيفة الهرولة ) وصله الفريابي عن مجاهد كذلك .

قوله ( يزفون النسلان في المشى ) سقط هذا لأبي ذر ، وقد وصله عبد بن حميد عن طريق شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿فأقبلوا إليه يزفون﴾ قال : الوزيف النسلان انتهى — والنسلان بفتحيتين الإسراع مع تقارب الخطا ، وهو دون السعى .

قوله ( وبين الجنة نسبا الخ ) سقط هذا لأبي ذر ، وقد تقدم في بدء الخلق .

قوله ( وقال ابن عباس : نحن الصافون الملائكة ) وصله الطبري ، وقد تقدم في بدء الخلق .

قوله ( صراط الجحيم سواء الجحيم ووسط الجحيم ، لشوبا يخلط طعامهم ويساط بالجحيم ، مدحورا مطرودا ) سقط هذا كله لأبي ذر وقد تقدم في بدء الخلق ، قال بعض الشراح : أراد أن يفسر « دحورا » التى في الصافات ففسر مدحورا التى في سورة الإسراء .

قوله ( يبض مكنون اللؤلؤ المكنون ) وصله ابن أبي حاتم عن طريق على بن أبي طلحة عنه ، وقال أبو عبيدة

في قوله كأنهن بيض مكنون أى مصون ، وكل شيء صنته فهو مكنون ، وكل شيء أضمرته في نفسك فقد أكننته .

**قوله ( وتركنا عليه في الآخرين يذكر بخير )** ثبت هذا للنسفى وحده ، وقد تقدم في بدء الخلق .

**قوله ( الأسباب السماء )** سقط هذا لغير أبي ذر ، وثبت للنسفى بلفظ « ويقال » وقد وصله الطبري من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس .

**قوله ( ويقال يستسخرون يسخرون )** ثبت هذا أيضا للنسفى وأبي ذر فقط ، وقال أبو عبيدة : يستسخرون ويسخرون سواء .

**قوله ( بعلا ربا )** ثبت هذا للنسفى وحده ، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق عطاء بن السائب عن عكرمة عن ابن عباس أنه أبصر رجلا يسوق بقرة فقال : من بعل هذه ؟ قال فدعاه فقال : من أنت ؟ فقال من أهل اليمن ، قال : هى لغة ﴿ أتدعون بعلا ﴾ أى ربا ، وصله إبراهيم الحربي في « غريب الحديث » من هذا الوجه مختصرا الخ ، ولح المصنف بهذا القدر من قصة إلياس ، وقد ذكرت خبره في أحاديث الأنبياء عند ذكر إدريس .

### باب قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾

[٤٨٠٤] ٤٦١٩- حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا جرير عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « ما ينبغي لأحد أن يكون خيرا من يونس بن متى » .

[٤٨٠٥] ٤٦٢٠- حدثنا إبراهيم بن منذر قال نا محمد بن فليح قال حدثني أبي عن هلال بن علي عن بني عامر بن لؤي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « من قال : أنا خير من يونس ابن متى فقد كذب » .

**قوله ( باب قوله : وإن يونس لمن المرسلين )** ذكر فيه حديث ابن مسعود « لا ينبغي لأحد أن يكون خيرا من يونس بن متى » وحديث أبي هريرة « من قال أنا خير من يونس بن متى فقد كذب » وقد تقدم شرحه في أحاديث الأنبياء والله الحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة ص

[٤٨٠٦] ٤٦٢١- حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن العوام قال : سألت مجاهداً عن السجدة في ص قال : سئل ابن عباس فقال : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدَهُ ﴾ وكان ابن عباس يسجد فيها .

[٤٨٠٧] ٤٦٢٢- حدثني محمد بن عبد الله قال نا محمد بن عبيد الطنافسي عن العوام قال : سألت مجاهداً عن سجدة في ص فقال : سألت ابن عباس : من أين سجدت ؟ فقال : أو ما تقرأ : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ - أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدَهُ ﴾ فكان داود ممن أمر نبيكم أن يقتدي به ، فسجدها داود فسجدها رسول الله صلى الله عليه . ﴿ عَجَابٌ ﴾ : عجيب . القِطُّ : الصحيفة . وهو هاهنا صحيفة

الحسنات . وقال مجاهد : ﴿ فِي عِزَّةٍ ﴾ : مُعَازِينَ . ﴿ الْمَلَّةَ الْآخِرَةَ ﴾ : مَلَّةٌ قَرِيش . الاختلاق : الكذب .  
 ﴿ الْأَسْبَابِ ﴾ : طُرُقُ السَّمَاءِ فِي أَبْوَابِهَا . ﴿ جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ ﴾ : يَعْنِي قَرِيشًا . ﴿ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ ﴾ :  
 الْقُرُونُ الْمَاضِيَةُ . ﴿ فَوَاقٍ ﴾ : رُجُوع . ﴿ قَطَنًا ﴾ : عَذَابِنَا . ﴿ اتَّخَذْنَاهُمْ سَخْرِيًّا ﴾ : أَحَطْنَا بِهِمْ . ﴿ أَتْرَابُ ﴾ :  
 أَمْثَالُ : وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﴿ الْإِيدُ ﴾ : الْقُوَّةُ فِي الْعِبَادَةِ . ﴿ وَالْأَبْصَارُ ﴾ : الْبَصَرُ فِي أَمْرِ اللَّهِ .

**قوله ( سورة ص — بسم الله الرحمن الرحيم )** سقطت البسملة فقط للنسفي ، واقتصر الباقر على ص ،  
 وحكمها حكم الحروف المقطعة أوائل السور ، وقد قرأها عيسى بن عمر بكسر الدال فقليل الدرج وقيل بل هي  
 عنده فعل أمر من المصاداة وهي المعارضة ، كأنه قيل عارض القرآن بعملك ، والأول هو المشهور . وسيأتي مزيد  
 بيان في أسماء السورة في أول غافر .

**قوله ( حدثنا شعبة عن العوام )** هو ابن حوشب ، كذا قال أكثر أصحاب شعبة . وقال أمية بن خالد عنه  
 « عن منصور وعمر بن مرة وأبي حصين ثلاثهم عن مجاهد » فكان لشعبة فيه مشايخ .  
**قوله ( عن مجاهد )** كذا قال أكثر أصحاب العوام بن حوشب ، وقال أبو سعيد الأشج « عن أبي خالد  
 الأحمر وحفص بن غياث عن العوام عن سعيد بن جبير » بدل مجاهد ، أخرجه ابن خزيمة . فلعل للعوام فيه  
 شيخين . وقد تقدم في تفسير الأنعام من طريق سليمان الأحول عن مجاهد أنه سأل ابن عباس : أفي ص  
 سجدة ؟ قال نعم ، ثم تلا ﴿ وَهَبْنَا لَهُ اسْحَقَ وَيَعْقُوبَ — إِلَى قَوْلِهِ — فَبَهَدَاهُمْ اقْتَدِهْ ﴾ قال هو منهم ،  
 فالحديث محفوظ لمجاهد ، فرواية أبي سعيد الأشج شاذة .

**قوله في الرواية الثانية ( حدثنا محمد بن عبد الله )** قال الكلاباذي وابن طاهر : هو الذهلي نسب إلى جده ،  
 وقال غيرهما : يحتمل أن يكون محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي فإنه من هذه الطبقة .

**قوله ( فسجدها داود فسجدها رسول الله صلى الله عليه وسلم )** سقط « فسجدها داود » من رواية غير  
 أبي ذر ، وهذا أصرح في الرفع من رواية شعبة وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بالسجود في ص في كتاب سجود  
 التلاوة مستوفى ، واستدل بهذا على أن شرع من قبلنا شرع لنا وهي مسألة مشهورة في الأصول وقد تعرضنا لها في  
 مكان آخر .

**قوله ( عجاب عجيب )** هو قول أبي عبيدة قال : والعرب تحول فعلا إلى فعال بالضم وهو مثل طويل  
 وطوال ، قال الشاعر « تعدو به سلهبة سراعة » أي سريعة ، وقرأ عيسى بن عمر ونقلت عن علي عجاب  
 بالتشديد وهو مثل كبار في قوله ﴿ وَمَكْرُوهًا كَبَرًا ﴾ وهو أبلغ من كبار بالتخفيف وكبار المخفف أبلغ من  
 كبير .

**قوله ( القط الصحيفة هو ههنا صحيفة الحسنات )** في رواية الكشميني « الحساب » وكذا في رواية  
 النسفي ، وذكره بعض الشراح بالعكس ، قال أبو عبيدة : القط الكتاب والجمع قطوط وقططة كقرد وقرد  
 وقردة ، وأصله من قط الشيء أي قطعه والمعنى قطعة مما وعدتنا به ، ويطلق على الصحيفة قط لأنها قطعة تقطع ،  
 وكذلك الصك ، ويقال للجائزة أيضا قط لأنها قطعة من العطية ، وأكثر استعماله في الكتاب ، وسيأتي له تفسير  
 آخر قريبا . وعند عبد بن حميد من طريق عطاء أن قائل ذلك هو النضر بن الحارث .

**قوله ( وقال مجاهد في عزة )** أى ( معازين ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد به ، وروى الطبرى من طريق سعيد عن قتادة في قوله « في عزة » قال في حمية ، ونقل عن الكسائى في رواية أنه قرأ « في غرة » بالمعجمة والراء ، وهى قراءة الجحدري وأبى جعفر .

**قوله ( الملة الآخرة ملة قريش . الاختلاق الكذب )** وصله الفريابي أيضا عن مجاهد في قوله ﴿ ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة ﴾ قال : ملة قريش ﴿ إن هذا إلا اختلاق ﴾ كذب . وأخرج الطبرى من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ الملة الآخرة ﴾ قال النصرانية . وعن السدى نحوه . وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن الكلبي ، قال وقال قتادة : دينهم الذى هم عليه

**قوله ( جند ما هنالك مهزوم ، يعنى قريشا )** سقط لفظ « قوله » لغير أبي ذر ، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد في قوله ﴿ جند ما هنالك مهزوم ﴾ قال قريش ، وقوله جند خير مبتدأ محذوف أى هم ، وما مزيدة أو صفة لجند وهنالك مشار به إلى مكان المراجعة ، ومهزوم صفة لجند أى سيهزمون بذلك المكان ، وهو من الإخبار بالغيب لانهم هزموا بعد ذلك بمكة ، لكن يعكز على هذا ما أخرجه الطبرى من طريق سعيد عن قتادة قال : وعده الله وهو بمكة أنه سيهزم جند المشركين ، فجاء تأويلها بيدر ، فعلى هذا فهنالك ظرف للمراجعة فقط ومكان الهزيمة لم يذكر .

**قوله ( الأسباب طرق السماء في أبوابها )** وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ « طرق السماء أبوابها » وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : الأسباب هى أبواب السماء . وقال أبو عبيدة : العرب تقول للرجل إذا كان ذا دين ارتقى فلان في الأسباب .

**قوله ( أولئك الأحزاب : القرون الماضية )** وصله الفريابي عن مجاهد .

**قوله ( فواق رجوع )** وصله الفريابي من طريق مجاهد مثله ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : ليس لها مثنية وهى بمعنى قول مجاهد . وروى ابن أبي حاتم من طريق السدى ما لها من فواق يقول ليس لهم إفاقة ولا رجوع إلى الدنيا ، وقال أبو عبيدة من فتحها أى الفاء قال ما لها من راحة ، ومن ضمها جعلها من فواق ناقة وهو ما بين الحلبتين ، والذى قرأ بضم الفاء حمزة والكسائى والباقون بفتحها ، وقال قوم : المعنى بالفتح وبالضم واحد مثل قصاص الشعر يقال بضم القاف وبفتحها .

**قوله ( قطنا عذابنا )** وصله الفريابي من طريق مجاهد أيضا ، ولا منافاة بينه وبين ما تقدم فإنه محمول على أن المراد بقولهم قطنا أى نصيبنا من العذاب . وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله « قطنا » قال نصيبنا من العذاب وهو شبه قولهم ﴿ وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك ﴾ الآية ، وقول الآخرين ﴿ أثنا بما تعدنا إن كنت من الصادقين ﴾ وقد أخرج الطبرى من طريق اسماعيل بن أبي خالد قال قوله قطنا أى رزقنا ، ومن طريق سعيد بن جبير قال نصيبنا من الجنة ، ومن طريق السدى نحوه . ثم قال وأولى الأقوال بالصواب أنهم سألوا تعجيل كتبهم بنصيبهم من الخير أو الشر الذى وعد الله عباده في الآخرة أن يعجل لهم ذلك في الدنيا استهزاء منهم وعنادا .

**قوله ( الصافات صفن الفرس الخ )** وقوله الجياد السراع وقوله جسدا شيطانا وقوله رخاء الرخاء الطيب وقوله .

حيث أصاب حيث شاء وقوله فامتن أعط وقوله بغير حساب بغير حرج ثبت هذا كله للنسفي هنا وسقط للباقين وقد تقدم جميعه في ترجمة سليمان بن داود عليهما السلام من أحاديث الأنبياء .

**قوله ( اتخذناهم سخرى أحطنا بهم )** قال الدمياطي في حواشيه لعله أحطناهم وتلقاه عن عياض فإنه قال أحطنا بهم كذا وقع ولعله أحطناهم وحذف مع ذلك القول الذي هذا تفسيره وهو أم زاغت عنهم الأبصار انتهى وقد أخرجه ابن أبي حاتم من طريق مجاهد بلفظ أحطأناهم أم هم في النار لا نعلم مكانهم . وقال ابن عطية المعنى ليسوا معنا أم هم معنا لكن أبصارنا تميل عنهم . وقال أبو عبيدة من قرأها اتخذناهم أى بهمة قطع جعلها استفهاما وجعل أم جوابا ومن لم يستفهم فتحها على القطع ، ومعنى أم معنى بل ومثله أم أنا خير من هذا الذى هو مهين انتهى والذى قرأها بهمة وصل أبو عمرو وحمة والكسائي .

**قوله ( أتراب أمثال )** وصله الفريابي كذلك قال أبو عبيدة الأتراب جمع ترب وهو بكسر أوله من يولد في زمن واحد . وروى ابن أبي حاتم من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس قال أتراب مستويان .

**قوله ( وقال ابن عباس الأيد القوة في العبادة )** وصله الطبري من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله داود ذا الأيد قال القوة ، ومن طريق مجاهد قال القوة في الطاعة وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ذا الأيد ذا القوة في العبادة .

**قوله ( الأبصار البصر في أمر الله )** وصله ابن أبي حاتم من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله أول الأبصار والأيدى قال أولى القوة في العبادة والفق في الدين . ومن طريق منصور عن مجاهد قال الأبصار العقول .

( تنبيه ) الأبصار وردت في هذه السورة عقب الأيدى لا عقب الأيد لكن في قراءة ابن مسعود أولى الأيد والأبصار من غير ياء فلعل البخارى فسره على هذه القراءة .

**قوله ( حب الخير عن ذكر ربي الى آخره )** سقط هذا لأبي ذر وقد تقدم في ترجمة سليمان بن داود من أحاديث الأنبياء .

**قوله ( الأصفاد الوثاق )** سقط هذا أيضاً لأبي ذر وقد تقدم في ترجمة سليمان أيضاً

**باب قوله تعالى : ﴿ هَبْ لِي مَلَكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾**

[٤٨٠٨] ٤٦٢٣- حدثني إسحاق بن إبراهيم قال أنا روح ومحمد بن جعفر عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « إِنَّ عَفْرِيَّتًا مِنَ الْجَنِّ تَفَلَّتْ عَلَيَّ الْبَارِحَةَ - أو كلمة نحوها - ليقطع علي الصلاة ، فأمكنني الله منه . وأردت أن أربطه إلى سارية من سواري المسجد ، حتى تُصبحوا تنظروا إليه كلكم ، فذكرت قول أخي سليمان : ﴿ رَبِّ هَبْ لِي مَلَكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي ﴾ قال روح : فردّه خاسئاً .

**قوله ( باب قوله هب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي إنك أنت الوهاب )** تقدم شرحه في ترجمة سليمان عليه السلام من أحاديث الأنبياء .



**قوله ( تفلت على البارحة أو كلمة نحوها )** يحتمل أن يكون الشك في لفظ التفلت أو في لفظ البارحة وقد تقدم ذلك في أوائل كتاب الصلاة .

**قوله ( فذكرت قول أخى سليمان )** تقدم الكلام عليه في ترجمة سليمان من أحاديث الأنبياء . وأما ما أخرج الطبرى من طريق سعيد عن قتادة قال في قوله لا ينبغي لأحد من بعدى لا أسلبه كما سلبته أول مرة ، وظاهر حديث الباب يرد عليه وكأن سبب تأويل قتادة هذا هكذا طعن بعض الملاحدة على سليمان ونسبته في هذا إلى الحرص على الاستبداد بنعمة الدنيا وخفى عليه أن ذلك كان بإذن له من الله وأن تلك كانت معجزته كما اختص كل نبي بمعجزة دون غيره والله أعلم .

**قوله ( قال روح فرده خاسئا )** روح هو ابن عبادة أحد رواة وكأن المراد أن هذه الزيادة وقعت في روايته دون رواية رفيقه ، وقد ذكرت ما في ذلك من البحث في أوائل كتاب الصلاة وذكرت ما يتعلق برؤية الجن في ترجمة سليمان عليه السلام من أحاديث الأنبياء

### باب قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾

[٤٨٠٩] ٤٦٢٤ - حدثنا قتيبة قال نا جرير عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق قال : دخلنا على عبد الله بن مسعود قال : يا أيها الناس من علم شيئاً فليقل به ، ومن لم يعلم فليقل : الله أعلم ، فإن من العلم أن يقول لِمَا لا يعلم : الله أعلم . قال الله لنبيه : ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ وسأحدثكم عن الدخان ، إن رسول الله صلى الله عليه دعا قريشاً إلى الإسلام ، فأبطؤوا عليه ، فقال : « اللهم أعني عليهم بسبع كسبع يوسف » ، فأخذتهم سنة فحصت كل شيء ، حتى أكلوا الميتة والجلود ، حتى جعل الرجل يرى بينه وبين السماء دخاناً من الجوع . قال الله عز وجل : ﴿ فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴿١٠﴾ يَغْشى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ قال : فدعوا : ﴿ رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴿١٢﴾ أَتَى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ﴿١٣﴾ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلِّمٌ مِثْلَهُمْ لَبِئْسَ الْأَوَّلِينَ ﴿١٤﴾ إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ﴾ أفيكشف العذاب يوم القيامة . قال : وكشف عنهم ، ثم عادوا في كفرهم فأخذهم الله يوم بدر . وقال الله عز وجل : ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنتَقِمُونَ ﴾ .

**قوله ( باب قوله وما أنا من المتكلفين )** ذكر فيه حديث ابن مسعود في قصة الدخان وقد تقدم قريباً في تفسير سورة الروم ويأتى في تفسير الدخان وتقدم ما يتعلق منه بالاستسقاء في بابه

### سورة الزمر

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال مجاهد : ﴿ أَفَمَنْ يَتَّبِعِ بَوَّجَهُ ﴾ : يجرُّ على وجهه في النار ، وهو قوله : ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ . ﴿ وَرَجُلًا سَالِمًا لِرَجُلٍ ﴾ <sup>(١)</sup> : صالحاً . وقال غيره : ﴿ مُتَشَاكِسُونَ ﴾ : الرجل

(١) ﴿ سَالِمًا ﴾ : قرأ المكي والبصري : ﴿ سَالِمًا ﴾ ، والباقون : ﴿ سَلَامًا ﴾ .

الشكسُ: العسر لا يرضى بالإنصاف. ﴿مُتَشَابِهًا﴾: ليس من الاشتباه، ولكن يُشَبِّهُ بعضُهُ بعضًا في التصديق. ﴿غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾: لَبْسٍ. ﴿خَوَّلْنَا﴾: أَعْطَيْنَا. ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾: ويقال: سألما: صالحا. ﴿أَشْمَأَزْتُ﴾: نفرت. ﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾: من الفوز. ﴿حَافِينَ﴾: أطافوا به، مُطِيفِينَ بحفافيهِ.

**قوله ( سورة الزمر — بسم الله الرحمن الرحيم )** سقطت البسمة لغير أبي ذر .  
**قوله ( وقال مجاهد يتقى بوجهه يجز على وجهه في النار ، وهو قوله أفمن يلقى في النار خير أمن يأتي آتنا يوم القيامة )** وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظ « قال ويقول هي مثل قوله أفمن يلقى الخ » ومراده بالمثلثة أن في كل منهما محذوف ، وعند الأكثر « يجز » بالجيم وهو الذي في تفسير للفريابي وغيره ، ولالأصلي وحده « يجز » بالخاء المنقوطة من فوق ، وقال عبد الرزاق أنبأنا ابن عيينة عن بشر بن تميم قال : نزلت في أبي جهل وعمار بن ياسر ، أفمن يلقى في النار أبو جهل خير أمن يأتي آتنا يوم القيامة عمار . وذكر الطبري أنه روى عن ابن عباس بإسناد ضعيف قال ينطلق به إلى النار مكتوفا ثم يرمى به فيها ، فأول ما يمس وجهه النار . وذكر أهل العربية أن « من » في قوله ﴿ أفمن ﴾ موصولة في محل رفع على الابتداء والخبر محذوف تقديره أهو كمن أمن العذاب .

**قوله ( ذى عوج لبس )** وصله الفريابي والطبري . أى ليس فيه لبس ، وهو تفسير باللازم لأن الذى فيه لبس يستلزم العوج في المعنى . وأخرج ابن مردويه من وجهين ضعيفين عن ابن عباس في قوله ﴿ غير ذى عوج ﴾ قال : ليس بمخلوق .

**قوله ( خولنا أعطينا )** وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظ ﴿ وإذا خولناه ﴾ قال : أعطيناه . وقال أبو عبيدة : كل مال أعطيته فقد خولته . قال أبو النجم « كَوَّم الدري من خول الخول » . وقال زهير « هنالك إن يستخولوا المال يخلوا » .

**قوله ( والذي جاء بالصدق القرآن وصدق به المؤمن يجيء به يوم القيامة )** زاد النسفي « يقول هذا الذى أعطيتنى عملت بما فيه » قال عبد الرزاق عن ابن عيينة عن منصور : قلت لمجاهد يا أبا الحجاج ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به ﴾ قال : هم الذين يأتون بالقرآن فيقول هذا الذى أعطيتمونا قد عملنا بما فيه . ووصله ابن المبارك في « الزهد » عن مسعر عن منصور عن مجاهد في قوله عز وجل ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به ﴾ قال : هم الذين يحيطون بالقرآن قد اتبعوه ، أو قال : اتبعوا ما فيه . وأما قتادة فقال : الذى جاء بالصدق النبى . والذي صدق به المؤمنون . أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه . وروى الطبري من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس : الذى جاء بالصدق لا إله إلا الله ، وصدق به أى صدق بالرسول . ومن طريق السدى : الذى جاء بالصدق جبريل ، والصدق القرآن ، والذي صدق به محمد صلى الله عليه وسلم . ومن طريق أسيد بن صفوان عن علي : الذى جاء بالصدق محمد ، والذي صدق به أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه . وهذا أخص من الذى قبله . وعن أبي العالية : الذى جاء بالصدق محمد ، وصدق به أبو بكر .

**قوله ( ورجلا سلما لرجل صالحا )** في رواية الكشميهني « خالصا » ، وسقطت للنسفي هذه اللفظة : زاد غير أبي ذر « مثلاً لآفتهم الباطل والإله الحق » وقد وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ولفظه في

قوله « رجلا سالما لرجل » قال : مثل آلهة الباطل ومثل إله الحق ، وسيأتى تفسير آخر قريبا .

قوله ( ويخوفونك بالذين من دونه : بالأوثان ) سقط هذا لأى ذر ، وقد وصله الفريابي أيضا عن مجاهد . وقال عبد الرزاق عن معمر قال لى رجل « قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : لتكفن عن شتم آلهتنا أو لنأمرنها فلتخبلنك ، فنزلت : ويخوفونك » .

قوله ( وقال غيره متشاكسون : الرجل الشكس العسر لا يرضى بالإنصاف . ورجلا سلما ويقال سلما : صالحا ) سقط « وقال غيره » لأبى ذر فصار كأنه من بقايا كلام مجاهد . وللنسفى « وقال » بغير ذكر الفاعل ، والصواب ما عند الأكثر ، وهو كلام عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال : الشكس العسر لا يرضى بالإنصاف ، أخرجه الطبرى . وعن أبى عبيدة قال فى قوله تعالى ﴿ ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ﴾ هو من الرجل الشكس ﴿ ورجلا سلما ﴾ الرجل سالم وسلم واحد وهو من الصلح .

( تبيينه ) : قرأ ابن كثير وأبو عمرو « سلما » والباقون « سلما » بفتح أوله وفى الشواذ بكسره ، وهما مصدران وصف بهما على سبيل المبالغة أو على أنه واقع موقع اسم الفاعل وهو أولى ليوافق الرواية الأخرى ، وعليه قول أبى عبيدة المذكور أنهما واحد أى بمعنى وقوله الشكس بكسر الكاف ويجوز إسكانها هو السىء الخلق ، وقيل من كسر الكاف فتح أوله ومن سكنها كسر وهما بمعنى .

قوله ( اشمأزت نفرت ) قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿ وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون ﴾ : تقول العرب اشمأز قلبى عن فلان أى نفرت ، وروى الطبرى من طريق السدى قال : اشمأزت أى نفرت ، ومن طريق مجاهد قال : انقبضت .

قوله ( بمفازتهم من الفوز ) قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ وينجى الله الذين اتقوا بمفازتهم ﴾ أى بنجاتهم وهو من الفوز ، وروى الطبرى من طريق السدى قال ﴿ وينجى الله الذين اتقوا بمفازتهم ﴾ أى بفضائلهم .

قوله ( حافين أطافوا به مطيفين بحفافية ) بكسر المهملة وفاءين الأولى خفيفة ، وفى رواية المستملى بجانيه ، وفى رواية كريمة والأصيل بجوانبه ، وللنسفى بحافته بجوانبه ، والصواب رواية الأكثر ، وهو كلام أبى عبيدة فى قوله ﴿ وترى الملائكة حافين من حول العرش ﴾ طافوا به بحفافية ، ورواية المستملى بالمعنى .

قوله ( متشابهها ليس من الاشتباه ولكن يشبه بعضه بعضا فى التصديق ) قال أبو عبيدة فى قوله « متشابهها » قال : يصدق بعضه بعضا . وروى الطبرى من طريق السدى فى قوله ﴿ كتابا متشابهها ﴾ قال : يشبه بعضه بعضا ، ويدل بعضه على بعض . ومن طريق سعيد بن جبير نحوه . وقوله ﴿ مثنى ﴾ يجوز أن يكون بيانا لقوله متشابهها لأن القصص المتكررة تكون متشابهة ، والمثنى جمع مثنى بمعنى مكرر ، لما أعيد فيه من قصص وغيرها

ب) قوله عز وجل : ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ ﴾

[٤٨١٠] ٤٦٢٥ - حدثني إبراهيم بن موسى قال أنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال يعلى إن

سعيد بن جبير أخبره عن ابن عباس أن ناساً من أهل الشرك كانوا قد قتلوا وأكثروا، وزنوا وأكثروا، فأتوا

محمدًا صلى الله عليه فقالوا: إِنَّ الذي تقولُ وتدعو إليه لحسن، لو تُخبرنا أنْ لَمَّا عملنا كفارة. فنزل: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ. وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ ونزل ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾.

**قوله ( باب قوله ﴿يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله﴾ الآية )** ذكر فيه حديث ابن عباس « أن ناسا من أهل الشرك كانوا قد قتلوا » .

**قوله ( أن ابن جريج أخبرهم ، قال يعلى )** أى : قال قال يعلى — و « قال » تسقط خطأ وثبت لفظا ، ويعلى هذا هو ابن مسلم كما وقع عند مسلم من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج في هذا الحديث بعينه بلفظ « أخبرنى مسلم بن يعلى (١) » وأخرجه أبو داود والنسائى من رواية حجاج هذا لكن وقع عندهما « عن يعلى » غير منسوب كما وقع عند البخارى . وزعم بعض الشراح أنه وقع عند أبى داود فيه « يعلى بن حكيم » ولم أر ذلك في شيء من نسخه ، وليس في البخارى من رواية يعلى بن حكيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس سوى حديث واحد وهو من رواية غير ابن جريج عن يعلى والله أعلم . ويعلى بن مسلم بصرى الأصل سكن مكة مشهور بالرواية عن سعيد بن جبير وبرواية ابن جبير عنه ، وقد روى يعلى بن حكيم أيضا عن سعيد بن جبير وروى عنه ابن جريج ، ولكن ليس هو المراد هنا .

**قوله ( لو تخبرنا أن لما عملنا كفارة )** في رواية الطبرانى من وجه آخر عن ابن عباس أن السائل عن ذلك هو وحشى بن حرب قاتل حمزة وأنه لما قال ذلك نزلت ﴿إلا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا﴾ الآية فقال : هذا شرط شديد ، فنزلت ﴿قل يا عبادى﴾ الآية . وروى ابن إسحق في « السيرة » قال : حدثنى نافع عن ابن عمر عن عمر قال « اتعدت أنا وعياش بن أبى ربيعة وهشام بن العاص أن نهاجر إلى المدينة » فذكر الحديث في قصتهم ورجوع رفيقه فنزلت ﴿قل يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم﴾ الآية قال فكتبت بها إلى هشام .

**قوله ( ونزل قل يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم )** في رواية الطبرانى « فقال الناس يا رسول الله إنا أصبنا مآصبا وحشى ، فقال هى للمسلمين عامة » وروى أحمد والطبرانى في « الأوسط » من حديث ثوبان قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما أحب أن لى بهذه الآية الدنيا وما فيها ﴾ يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم ﴿ الآية . فقال رجل : ومن أشرك ؟ فسكت ساعة ثم قال : ومن أشرك ثلاث مرات » واستدل بعموم هذه الآية على غفران جميع الذنوب كبيرها وصغيرها سواء تعلقت بحق الآدميين أم لا ، والمشهور عند أهل السنة أن الذنوب كلها تغفر بالتوبة ، وأنها تغفر لمن شاء الله ولو مات على غير توبة ، لكن حقوق الآدميين إذا تاب صاحبها من العود إلى شيء من ذلك تنفعه التوبة من العود ، وأما خصوص ما وقع منه فلا بد له من رده لصاحبه أو محالته منه . نعم في سعة فضل الله ما يمكن أن يعرض صاحب الحق عن حقه ولا يعذب العاصي بذلك ، ويرشد إليه عموم قوله تعالى ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ والله أعلم

**باب قوله تعالى : ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾**

[٤٨١١] ٤٦٢٦ - حدثنا آدم قال نا شيبان عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال : جاء حبرٌ من الأحبار إلى رسول الله صلى الله عليه فقال : يا محمد ، إنا نحمدُ أن الله يجعل السماوات على إصبع ،

والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلائق على إصبع، فيقول: أنا الملك. فضحك النبي صلى الله عليه حتى بدت نواجذه تصديقا لقول الخبر، ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾. [الحديث ٤٨١١- أطرافه في: ٧٤١٤، ٧٤١٥، ٧٤٥١، ٧٥١٣].

**قوله (باب قوله تعالى: وما قدروا الله حق قدره) ذكر فيه حديث عبد الله وهو ابن مسعود (قال جاء خبر) بفتح المهملة وبكسرهما أيضا، ولم أقف على اسمه.**

**قوله (إنا نجد أن الله يجعل السموات على إصبع الحديث) يأتي شرحه في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى، قال ابن التين: تكلف الخطائي في تأويل الإصبع وبالغ حتى جعل ضحكه صلى الله عليه وسلم تعجبا وإنكارا لما قال الخبر، ورد ما وقع في الرواية الأخرى «فضحك صلى الله عليه وسلم تعجبا وتصديقا» بأنه على قدر ما فهم الراوي. قال النووي: وظاهر السياق أنه ضحك تصديقا له بدليل قراءته الآية التي تدل على صدق ما قال الخبر، والأولى في هذه الأشياء الكف عن التأويل مع اعتقاد التنزيه، فإن كل ما يستلزم النقص من ظاهرها غير مراد. وقال ابن فورك: يحتمل أن يكون المراد بالإصبع إصبع بعض المخلوقات، وما ورد في بعض طرقه: «أصابع الرحمن» يدل على القدرة والملك.**

**قوله (حتى بدت نواجذه) أي أنيابه، وليس ذلك منافيا للحديث الآخر أن ضحكه كان تبسما كما سيأتي في تفسير الأحقاف**

**باب قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾**

[٤٨١٢] ٤٦٢٧- حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن أبي سلمة أن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «يقبض الله الأرض، ويطوي السماوات بيمينه ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟». [الحديث ٤٨١٢- أطرافه في: ٦٥١٩، ٧٣٨٢، ٧٤١٣].

**قوله (باب قوله: والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه) لما وقع ذكر الأرض مفردا حسن تأكيده، بقوله «جميعا» إشارة إلى أن المراد جميع الأرضي. ثم ذكر فيه حديث أبي هريرة «يقبض الله الأرض ويطوي السماوات بيمينه ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟» وسيأتي شرحه أيضا مستوفى في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى**

**باب قوله: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية**

[٤٨١٣] ٤٦٢٨- حدثنا الحسن قال نا إسماعيل بن خليل قال أنا عبد الرحيم عن زكرياء بن أبي زائدة عن عامر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «إني من أول من يرفع رأسه بعد النفخة الآخرة، فإذا أنا بموسى متعلقًا بالعرش، فلا أدري أكذلك كان، أم بعد النفخة؟».

[٤٨١٤] ٤٦٢٩ - حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال سمعت أبا صالح قال : سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « بين النفختين أربعون » . قالوا : يا أبا هريرة ، أربعون يوماً ؟ قال : أبيت . قال : أربعون سنة ؟ قال : أبيت ، قال : أربعون شهراً ؟ قال : أبيت ، « ويبلى كل شيء من الإنسان ، إلا عجب ذنبه ، فيه يركب الخلق » . [الحديث ٤٨١٤ - طرفه في : ٤٩٣٥] .

**قوله ( باب قوله : ونفخ في الصور فصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله )** اختلف في تعيين من استثنى الله ، وقد لحت بشيء من ذلك في ترجمة موسى من أحاديث الأنبياء .

**قوله ( حدثني الحسن )** كذا في جميع الروايات غير منسوب ، فجزم أبو حاتم سهل بن النسري الحافظ فيما نقله الكلاباذي بأنه الحسن بن شجاع البلخي الحافظ ، وهو أصغر من البخاري لكن مات قبله وهو معلود من الحفاظ ، ووقع في « المصافحة للبرقاني » أن البخاري قال في هذا الحديث « حدثنا الحسين » بضم أوله مصغر ، ونقل عن الحاكم أنه الحسين بن محمد القباني قاله أعلم . واسماعيل بن الخليل شيخه من أوساط شيوخ البخاري ، وقد نزل البخاري في هذا الإسناد درجتين لأنه يروى عن واحد عن زكريا بن أبي زائدة وهنا بينهما ثلاثة أنفس .

**قوله ( أخبرنا عبد الرحيم )** هو ابن سليمان ، وعامر هو الشعبي .

**قوله ( إني من أول من يرفع رأسه )** تقدم شرحه مستوفى في ترجمة موسى من أحاديث الأنبياء .

**قوله ( أم بعد النفخة )** نقل ابن التين عن الداودي أن هذه اللفظة وهم ، واستند إلى أن موسى ميت مقهور فيبعث بعد النفخة فكيف يكون مستثنى ؟ وقد تقدم بيان وجه الرد عليه في هذا بما يغني عن إعادته ، والله الحمد .

**قوله ( ما بين النفختين )** تقدم في أحاديث الأنبياء الرد على من زعم أنها أربع نفخات ، وحديث الباب يؤيد الصواب .

**قوله ( أربعون قالوا يا أبا هريرة أربعون يوماً )** لم أقف على اسم السائل .

**قوله ( أبيت )** بموحدة أى امتنعت عن القول بتعيين ذلك لأنه ليس عندى في ذلك توقيف ، ولابن مردويه من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش في هذا الحديث فقال « أعيت » من الإعياء وهو التعب ، وكأنه أشار إلى كثرة من يسأله عن تبين ذلك فلا يجيبه ، وزعم بعض الشراح أنه وقع عند مسلم أربعين سنة ولا وجود لذلك ، نعم أخرج ابن مردويه من طريق سعيد بن الصلت عن الأعمش في هذا الإسناد « أربعون سنة » وهو شاذ . ومن وجه ضعيف عن ابن عباس قال « ما بين النفخة والنفخة أربعون سنة » ذكره في أواخر سورة ص ، وكأن أبا هريرة لم يسمعها إلا بمجملته فلماذا قال لمن عنها له « أبيت » . وقد أخرج ابن مردويه من طريق زيد بن أسلم عن أبي هريرة قال « بين النفختين أربعون » . قالوا : أربعون ماذا ؟ قال : هكذا سمعت « وقال ابن التين : ويحتمل أيضا أن يكون علم ذلك لكن سكت ليخبرهم في وقت ، أو اشتغل عن الإعلام حينئذ . ووقع في « جامع ابن وهب » أربعين جمعة ، وسنده منقطع .

**قوله ( ويبلى كل شيء من الإنسان إلا عجب ذنبه ، فيه يركب الخلق )** في رواية مسلم « ليس من الإنسان

شيء إلا يبلى إلا عظما واحدا « الحديث . وأفرد هذا القدر من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ « كل ابن آدم يأكله التراب إلا عجب الذنب ، منه خلق ومنه يركب » وله من طريق همام عن أبي هريرة قال « إن في الإنسان عظما لا تأكله الأرض أبدا ، فيه يركب يوم القيامة . قالوا : أى عظم هو ؟ قال : عجب الذنب » وفي حديث أبي سعيد عند الحاكم وأبي يعلى « قيل يارسول الله ما عجب الذنب ؟ قال : مثل حبة خردل » والعجب بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها موحدة ويقال له « عجم » بالميم أيضا عوض الباء . وهو عظم لطيف في أصل الصلب ، وهو رأس العصعص ، وهو مكان رأس الذنب من ذوات الأربع . وفي حديث أبي سعيد الخدري عند ابن أبي الدنيا وأبي داود والحاكم مرفوعا « إنه مثل حبة الخردل » قال ابن الجوزي قال ابن عقيل : لله في هذا سر لا يعلمه إلا الله ، لأن من يظهر الوجود من العدم لا يحتاج إلى شيء يبنى عليه . ويحتمل أن يكون ذلك جعل علامة للملائكة على إحياء كل إنسان بجوهره ، ولا يحصل العلم للملائكة بذلك إلا بإبقاء عظم كل شخص ليعلم أنه إنما أراد بذلك إعادة الأرواح إلى تلك الأعيان التي هي جزء منها ، ولولا إبقاء شيء منها لجوزت الملائكة أن إعادة إلى أمثال الأجساد لا إلى نفس الأجساد . وقوله في الحديث « ويبلى كل شيء من الإنسان » يحتمل أن يريد به يفنى أى تعدم أجزأؤه بالكلية ، ويحتمل أن يراد به يستحيل فتزول صورته المعهودة فيصير على صفة جسم التراب ، ثم يعاد إذا ركبت إلى ما عهد . وزعم بعض الشراح أن المراد أنه لا يبلى أى يطول بقاءه ، لا أنه لا يفنى أصلا . والحكمة فيه أنه قاعدة بدء الإنسان وأسه الذى يبنى عليه فهو أصلب من الجميع كقاعدة الجدار ، وإذا كان أصلب كان أدوم بقاء ، وهذا مردود لأنه خلاف الظاهر بغير دليل . وقال العلماء : هذا عام يخص منه الأنبياء ، لأن الأرض لا تأكل أجسادهم . وألحق ابن عبد البر بهم الشهداء والقرطبي المؤذن المحتسب . قال عياض فتاويل الخبر وهو كل ابن آدم يأكله التراب أى كل ابن آدم مما يأكله التراب وإن كان التراب لا يأكل أجسادا كثيرة كالأنبياء .

**قوله ( إلا عجب ذنبه )** أخذ بظاهرة الجمهور فقالوا : لا يبلى عجب الذنب ولا يأكله التراب ، وخالف المزني فقال « إلا » هنا بمعنى الواو ، أى وعجب الذنب أيضا يبلى . وقد أثبت هذا المعنى الفراء والأخفش فقالوا : ترد « إلا » بمعنى الواو . ويرد ما انفرد به المزني التصريح بأن الأرض لا تأكله أبدا كما ذكرته من رواية همام ، وقوله في رواية الأعرج « منه خلق » يقتضى أنه أول كل شيء يخلق من الآدمي ، ولا يعارضه حديث سلمان « أن أول ما خلق من آدم رأسه » لأنه يجمع بينهما بأن هذا في حق آدم وذاك في حق بنيه ، أو المراد بقول سلمان نفخ الروح في آدم لا خلق جسده

### سورة المؤمن

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال ﴿ حَمَّ ﴾ : مجازها مجاز أوائل السور ، يقال : هو اسم ، لقول شريح بن أوفى العبسي :

يذكرني حم والرمح شاجرٌ      فهلا تلاحم قبل التقدم

﴿ الطول ﴾ : التفضل ، ﴿ دَاخِرِينَ ﴾ : خاضعين . وكان العلاء بن زياد يذكر النار ، فقال رجل : لم تقنط الناس ؟ قال : وأنا أقدر أقنط الناس ؟ والله يقول : ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ﴾ ويقول : إن المسرفين هم أصحاب النار ، ولكنكم تحبون أن تبشروا بالجنة على مساوئ أعمالكم ،

وإنما بعث الله محمداً صلى الله عليه مبشراً بالجنة لمن أطاعه، ومُنذراً بالنار لمن عصاه. وقال مجاهد: ﴿إِنِّي النَّجَاةُ﴾: الإيمان، ﴿لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ﴾: يعني الوثن. ﴿تَمْرَحُونَ﴾: تبطرون.

٤٦٣٠ - حدثنا علي بن عبد الله قال أنا الوليد بن مسلم قال حدثني الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال حدثني محمد بن إبراهيم التيمي قال حدثني عروة بن الزبير قال: قلت لعبد الله بن عمرو بن العاص: أخبرني بأشد ما صنعه المشركون برسول الله صلى الله عليه. قال: بينا رسول الله صلى الله عليه يصلي بفناء الكعبة إذ أقبل عقبة بن أبي معيط فأخذ بمنكب رسول الله صلى الله عليه ولوى ثوبه في عنقه فخنقه به خنقاً شديداً، فأقبل أبو بكر فأخذ بمنكبه ودفع عن رسول الله صلى الله عليه وقال: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ﴾.

قوله ( سورة المؤمن . بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسملة لغير أبي ذر .

قوله ( وقال مجاهد : حم مجازها مجاز أوائل السور ) ويقال بل هو اسم ، لقول شريح بن أبي أوفى العيسى يذكرني حاميم والرحم شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم

ووقع في رواية أبي ذر : وقال البخاري « ويقال الخ » وهذا الكلام لأبي عبيدة في « مجاز القرآن » ولفظه : حم مجازها مجاز أوائل السور . وقال بعضهم بل هو اسم ، وهو يطلق المجاز ويريد به التأويل أى تأويل حم تأويل أوائل السور ، أى أن الكل في الحكم واحد ، فمهما قيل مثلاً في ألم يقال مثله في حم . وقد اختلف في هذه الحروف المقطعة التى في أوائل السور على أكثر من ثلاثين قولاً ليس هذا موضع بسطها . وأخرج الطبرى من طريق الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : ألم وحم والمص ووص فواتح افتتح بها . وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عن مجاهد قال : فواتح السور كلها ق و ص وطسم وغيرها هجاء مقطوع . والإسناد الأول أصح . وأما قوله « ويقال بل هو اسم » فوصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : حم اسم من أسماء القرآن . وقال ابن التين : لعله يريد على قراءة عيسى بن عمر بفتح الحاء والميم الثانية من ميم ، ويحتمل أن يكون عيسى فتح لالتقاء الساكنين . قلت : والشاهد الذى أنشد يوافق قراءة عيسى . وقال الطبرى : الصواب من القراءة عندنا في جميع حروف فواتح السور السكون لأنها حروف هجاء لا أسماء مسميات . وروى ابن مردويه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال ص وأشباهها قسم ، أقسم الله بها ، وهو من أسماء الله . وشريح بن أبي أوفى الذى نسب إليه البيت المذكور وقع في رواية القابسي شريح ابن أبي أوفى وهو خطأ . ولفظ أبي عبيدة « وقال بعضهم بل هو اسم ، واحتجوا بقول شريح بن أبي أوفى العيسى » فذكر البيت . وروى هذه القصة عمر بن شبة في « كتاب الجمل » له من طريق داود بن أبي هند قال : كان على محمد بن طلحة بن عبيد الله يوم الجمل عمامة سوداء ، فقال على : لا تقتلوا صاحب العمامة السوداء ، فإنما أخرجه بره بأبيه ، فلقبه شريح بن أبي أوفى فأهوى له بالرمح فتلاحم فقتله . وحكى أيضاً عن ابن إسحق أن الشعر المذكور للأشتر النخعي ، وقال وهو الذى قتل محمد بن طلحة . وذكر أبو مخنف أنه لمدلج بن كعب السعدي ويقال كعب بن مدلج ، وذكر الزبير بن بكار أن الأكثر على أن الذى قتله عصام بن مقشعر ، قال المرزبانى : هو الثبت . وأنشد له البيت المذكور وأوله :

وأشعث قوام بآيات ربه قليل الأذى فيما ترى العين مسلم



هتكت له بالرمح جيب قميصه فخر صريعا لليدين وللنم  
على غير شيء غير أن ليس تابعا عليا ، ومن لا يتبع الحق يندم

يذكرني حم البيت . ويقال إن الشعر لشداد بن معاوية العبسي ، ويقال اسمه حديد من بني أسد بن خزيمة  
حكاه الزبير ، وقيل عبد الله بن معكير ، وذكر الحسن بن المظفر النيسابوري في « كتاب مآدبة الأدباء » قال :  
كان شعار أصحاب علي يوم الجمل حم ، وكان شريح بن أبي أوفى مع علي ، فلما طعن شريح محمدا قال حم ،  
فأنشد شريح الشعر . قال : وقيل بل قال محمد لما طعنه شريح ﴿ أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله ﴾ فهذا معنى  
قوله « يذكرني حم » أي بتلاوة الآية المذكورة لأنها من حم .

( تكملة ) : حم جمع على حواميم قال أبو عبيدة على غير قياس . وقال الفراء ليس هذا الجمع من كلام  
العرب . ويقال كأن مراد محمد بن طلحة بقوله أذكرك حم أي قوله تعالى في حم عسق ﴿ قل لا أسألكم عليه  
أجرا ﴾ الآية ، كأنه يذكره بقرابته ليكون ذلك دافعا له عن قتله .

قوله ( الطول التفضل ) هو قول أبي عبيدة وزاد تقول العرب للرجل إنه لذو طول على قومه أي ذو فضل  
عليهم ، وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ ذي الطول ﴾ قال : ذي  
السعة والغنى ، ومن طريق عكرمة قال : ذي المن ، ومن طريق قتادة قال : ذي النعماء .

قوله ( داخرين خاضعين ) هو قول أبي عبيدة ، وروى الطبري من طريق السدي في قوله ﴿ سيدخلون جهنم  
داخرين ﴾ أي صاعرين .

قوله ( وقال مجاهد إلى النجاة إلى الإيمان ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا .

قوله ( ليس له دعوة يعني الوثن ) وصله الفريابي أيضا عن مجاهد بلفظ الأوثان .

قوله ( يسجرون توقد بهم النار ) وصله الفريابي أيضا عن مجاهد بهذا .

قوله ( تترحون تبطرون ) وصله الفريابي عن مجاهد بلفظ يبطرون ويأشرون .

قوله ( وكان العلاء بن زياد يذكر النار ) هو بتشديد الكاف أي يذكر الناس النار أي يخوفهم بها .

قوله ( فقال رجل ) لم أقف على اسمه .

قوله ( لم ) بكسر اللام للاستفهام ( تقنط ) بتشديد النون ، وأراد بذكر هذه الآية الإشارة إلى الآية الأخرى  
﴿ قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا ﴾ فنهاهم عن القنوط من رحمته مع قوله ﴿ إن المسرفين هم  
أصحاب النار ﴾ استدعاء منهم الرجوع عن الإسراف والمبادرة إلى التوبة قبل الموت . وأبو العلاء هذا هو العلاء بن  
زياد البصري تابعي زاهد قليل الحديث ، وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع ، ومات قديما سنة أربع  
وتسعين . ثم ذكر حديث عروة بن الزبير « قلت لعبد الله بن عمرو بن العاص أخبرني بأشد ما صنعه المشركون »  
وقد تقدم شرحه في أوائل السيرة النبوية

### حم السجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال طاوس عن ابن عباس : ﴿ اثْنِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ : أعطيا . ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ : أعطينا . وقال

المنهال عن سعيد قال رجل لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليّ، قال: ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾، ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾، ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾، ﴿رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ فقد كنتموا في هذه الآية. وقال: ﴿أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ إلى قوله: ﴿دَحَاهَا﴾ فذكر خلق السماء قبل خلق الأرض، ثم قال: ﴿قُلْ أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ إلى ﴿طَائِعِينَ﴾ فذكر في هذه خلق الأرض قبل السماء، وقال: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾، ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾، ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ فكأنه كان ثم مضى، فقال: ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ في النفخة الأولى يُنفخ في الصور فصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله فلا أنساب عند ذلك ولا يتساءلون، ثم في النفخة الآخرة: ﴿أَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾، وأما قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾، ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ فإن الله يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم. وقال المشركون: تعالوا نقول لم نكن مشركين، فحتم على أفواههم فتنتطق أيديهم. فعند ذلك عرف أن الله لا يكتُم حديثًا، وعنده ﴿يَوْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية. وخلق الأرض في يومين ثم خلق السماء، ثم استوى إلى السماء فسواهن في يومين آخرين ثم دحا الأرض، ودحاها: أي أخرج منها الماء والمرعى، وخلق الجبال والجمال والآكام وما بينهما في يومين آخرين فذلك قوله: ﴿دَحَاهَا﴾ وقوله: ﴿خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ فجعلت الأرض وما فيها من شيء في أربعة أيام، وخلقت السماوات في يومين، ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا﴾ سمي نفسه ذلك، وذلك قوله، أي لم يزل كذلك، فإن الله لم يرد شيئاً إلا أصاب به الذي أراد. فلا يختلف عليك القرآن، فإن كلاً من عند الله.

قال أبو عبد الله البخاري: حدثني يوسف بن عدي قال نا عبید الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن المنهال وقال مجاهد ﴿مَمْنُونٌ﴾: محسوب. ﴿نَحْسَاتٌ﴾: مشائم. ﴿اهْتَزَّتْ﴾: بالنبات. ﴿وَرَبَّتْ﴾: ارتفعت. ﴿مِنْ أَكْمَامِهَا﴾: حين تطلع. قال غيره ﴿سَوَاءٌ لِلْسَّائِلِينَ﴾: قدرها سواء. ﴿فَهَدَيْنَاهُمْ﴾: دللناهم على الخير والشر كقوله: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾، وكقوله: ﴿هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا﴾. ﴿يُوزَعُونَ﴾: يكفون. ﴿مِنْ أَكْمَامِهَا﴾: قشر الكفرى الكم. وقال غيره: ويقال للعنب إذا خرج أيضاً: كافور وكفرى، والهدى الذي هو الإرشاد بمنزلة أسعدناه، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ الآية. من محيص: حاص عنه أي حاد عنه. ﴿مَرِيَّةٌ﴾ ومَرِيَّةٌ واحد أي امتراء. وقال مجاهد: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾: يعني الوعيد. وقال ابن عباس: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾: الصبر عند الغضب والعفو عند الإساءة، فإذا فعلوا عصمهم الله وخضع لهم عدوهم. ﴿كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾: القريب. ﴿أَقْوَاتَهَا﴾: أرزاقها. ﴿فِي كُلِّ سَّمَاءٍ أَمْرًا﴾: مما أمر به. ﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ﴾: تنزل عليهم الملائكة عند الموت. ﴿لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾: أي بعملتي أنا محقق بهذا.

قوله ( سورة حم السجدة . بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسمة لغير أبي ذر .

**قوله ( وقال طاوس عن ابن عباس )** ﴿ اثنيا طوعا أو كرها قالتا آتينا طائعين ﴾ أعطينا ( وصله الطبري وابن أبي حاتم بإسناد على شرط البخاري في الصحة ، ولفظ الطبري في قوله ﴿ اثنيا ﴾ قال أعطيا وفي قوله ﴿ قالتا آتينا ﴾ قالتا أعطينا . وقال عياض : ليس أتي هنا بمعنى أعطى ، وإنما هو من الإتيان وهو المجيء بمعنى الانفعال للوجود ، بدليل الآية نفسها . وبهذا فسر المفسرون أن معناه جيئا بما خلقت فيكما وأظهره ، قالتا أجبنا . وروى ذلك عن ابن عباس قال وقد روى عن سعيد بن جبير نحو ما ذكره المصنف ، ولكنه يخرج على تقريب المعنى أنهما لما أمرتا بإخراج ما فيهما من شمس وقمر ونهر ونبات وغير ذلك وأجبنا إلى ذلك كان كالإعطاء ، فغير بالإعطاء عن المجيء بما أودعته . قلت . فإذا كان موجهها وثبتت به الرواية فأى معنى لإنكاره عن ابن عباس ، وكأنه لما رأى عن ابن عباس أنه فسر بمعنى المجيء نفى أن يثبت عنه أنه فسر بالمعنى الآخر ، وهذا عجيب ، فما المانع أن يكون له في الشيء قولان بل أكثر ، وقد روى الطبري من طريق مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال الله عز وجل للسموات أطلعي الشمس والقمر والنجوم ، وقال للأرض شقي أنهارك وأخرجي ثمارك ، قالتا آتينا طائعين . وقال ابن التين : لعل ابن عباس قرأها آتينا بالمد ففسرها على ذلك . قلت : وقد صرح أهل العلم بالقراءات أنها قراءته ، وبها قرأ أصحابه مجاهد وسعيد بن جبير ، وقال السهيلي في أماليه : قيل إن البخاري وقع له في آى من القرآن وهم ، فإن كان هذا منها وإلا فهي قراءة بلغته ، وجهه أعطيا الطاعة كما يقال فلان يعطى الطاعة لفلان ، قال : وقد قرئ « ثم سئلوا الفتنة لآتوها » بالمد والقصر ، والفتنة ضد الطاعة . وإذا جاز في إحداهما جاز في الأخرى انتهى وجوز بعض المفسرين أن آتينا بالمد بمعنى الموافقة ، وبه جزم الزمخشري . فعلى هذا يكون المحذوف مفعولا واحدا والتقدير : لتوافق كل منكما الأخرى ، قالتا توافقتا . وعلى الأول يكون قد حذف مفعولان والتقدير : أعطيا من أمركا الطاعة من أنفسكما قالتا أعطينا الطاعة . وهو أرجح لثبوته صريحا عن ترجمان القرآن .

**قوله ( قالتا )** قال ابن عطية أراد الفرقتين المذكورتين جعل السماوات سماء والأرضين أرضا . ثم ذكر لذلك شاهدا . وهى غفلة منه ، فإنه لم يتقدم قبل ذلك إلا لفظ سماء مفرد ولفظ أرض مفرد ، نعم قوله طائعين عبر بالجمع بالنظر إلى تعدد كل منهما ، وعبر بلفظ جمع المذكر من العقلاء لكونهم عوملوا معاملة العقلاء في الإخبار عنهم ، وهو مثل ﴿ رأيتم لي ساجدين ﴾ .

**قوله ( وقال المنهال )** هو ابن عمرو الأسدي مولاهم الكوفي ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في قصة إبراهيم من أحاديث الأنبياء ، وهو صدوق من طبقة الأعمش ، وثقه ابن معين والنسائي والعجلي وغيرهم ، وتركه شعبة لأمر لا يوجب فيه قدحا كما بينته في المقدمة ، وهذا التعليق قد وصله المصنف بعد فراغه من سياق الحديث كما سأذكره .

**قوله ( عن سعيد )** هو ابن جبير ، وصرح به الأصيلي في روايته وكذا النسفي .

**قوله ( قال رجل لابن عباس )** كأن هذا الرجل هو نافع بن الأزرق الذى صار بعد ذلك رأس الأزارقة من الخوارج وكان يجالس ابن عباس بمكة ويسأله ويعارضه ، ومن جملة ما وقع سؤاله عنه صريحا ما أخرجه الحاكم في « المستدرک » من طريق داود بن أبي هند عن عكرمه قال « سأل نافع بن الأزرق ابن عباس عن قوله تعالى ﴿ هذا يوم لا ينطقون — ولا تسمع إلا همسا ﴾ وقوله ﴿ وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون — وهائم اقرءوا كتابيه ﴾ الحديث بهذه القصة حسب ، وهى إحدى القصص المسنولة عنها في حديث الباب . وروى الطبراني من حديث

الضحاك بن مزاحم قال « قدم نافع بن الأزرق ونجدة بن عويمر في نفر من رعوس الخوارج مكة » فإذا هم بابن عباس قاعدا قريبا من زمزم والناس قياما يسألونه ، فقال له نافع بن الأزرق : أتيتك لأسألك ، فسأله عن أشياء كثيرة من التفسير ، ساقها في ورقتين . وأخرج الطبري من هذا الوجه بعض القصة ولفظه « أن نافع بن الأزرق أتى ابن عباس فقال : قول الله ﴿ ولا يكتُمون الله حديثا ﴾ وقوله ﴿ والله ربنا ما كنا مشركين ﴾ فقال : أتى أحسبك قمت من عند أصحابك فقلت لهم أين ابن عباس فألقى عليه متشابه القرآن ؟ فأخبرهم أن الله تعالى إذا جمع الناس يوم القيامة قال المشركون : إن الله لا يقبل إلا من وحده ، فيسألهم فيقولون : والله ربنا ما كنا مشركين ، قال فيختم على أفواههم ويستنطق جوارحهم » انتهى وهذه القصة إحدى ما ورد في حديث الباب ، فالظاهر أنه المجهل فيه .

**قوله ( إلى أجد في القرآن أشياء تختلف على )** أى تشكل وتضطرب ، لأن بين ظواهرها تدافعا . زاد عبد الرزاق في روايته عن معمر عن رجل عن المنهال بسنده « فقال ابن عباس : ماهو ، أشك في القرآن ؟ قال : ليس بشك ولكنه اختلاف ، فقال : هات ما اختلف عليك من ذلك ، قال : أسمع الله يقول . وحاصل ما وقع السؤال في حديث الباب أربعة مواضع : الأول نفى المسائلة يوم القيامة وإثباتها ، الثاني كتمان المشركين حالهم وإفشاءه ، الثالث خلق السماوات والأرض أيهما تقدم ، الرابع الإتيان بحرف « كان » الدال على الماضي مع أن الصفة لازمة . وحاصل جواب ابن عباس عن الأول أن نفى المسائلة فيما قبل النفخة الثانية وإثباتها فيما بعد ذلك ، وعن الثاني أنهم يكتُمون بألسنتهم فتتطق أيديهم وجوارحهم ، وعن الثالث أنه بدأ خلق الأرض في يومين غير مدحوة ثم خلق السماء فسواها في يومين ثم دحا الأرض بعد ذلك وجعل فيها الرواسي وغيرها في يومين فتلك أربعة أيام للأرض ، فهذا الذى جمع به ابن عباس بين قوله تعالى في هذه الآية وبين قوله ﴿ والأرض بعد ذلك دحاها ﴾ هو المعتمد ، وأما ما أخرجه عبد الرزاق من طريق أبي سعيد عن عكرمة عن ابن عباس رفعه قال « خلق الله الأرض في يوم الأحد وفي يوم الإثنين ، وخلق الجبال وشقق الأنهار وقدر في كل أرض قوتها يوم الثلاثاء ويوم الأربعاء ، ثم استوى إلى السماء وهى دخان وتلا الآية إلى قوله ﴿ في كل سماء أمرها ﴾ قال في يوم الخميس ويوم الجمعة الحديث ، فهو ضعيف لضعف أبي سعيد وهو البقال ، وعن الرابع بأن « كان » وإن كانت للماضى لكنها لا تستلزم الانقطاع ؛ بل المراد أنه لم يزل كذلك ، فأما الأول فقد جاء فيه تفسير آخر أن نفى المسائلة عند تشاغلهم بالصعق والحاسبة والجواز على الصراط وإثباتها فيما عدا ذلك ، وهذا منقول عن السدى أخرجه الطبري ، ومن طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس أن نفى المسائلة عند النفخة الأولى وإثباتها بعد النفخة الثانية ، وقد تأول ابن مسعود نفى المسائلة على معنى آخر وهو طلب بعضهم من بعض العفو ، فأخرج الطبري من طريق زاذان قال « أتيت ابن مسعود فقال : يؤخذ بيد العبد يوم القيامة فينادى : ألا إن هذا فلان ابن فلان ، فمن كان له حق قبله فليأت ، قال فتود المرأة يومئذ أن يثبت لها حق على أبيها أو ابنها أو أخيها أو زوجها ، فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون » . ومن طريق أخرى قال « لا يسأل أحد يومئذ بنسب شيئا ولا يتساءلون به ولا يمت برحم ، وأما الثاني فقد تقدم بسطه من وجه آخر عند الطبري ، والآية الأخرى التى ذكرها ابن عباس وهى قوله ﴿ والله ربنا ما كنا مشركين ﴾ فقد ورد ما يؤيده من حديث أبي هريرة أخرجه مسلم في أثناء حديث وفيه « ثم يلقي الثالث فيقول : يارب آمنت بك وبكتابك وبرسولك ويثنى ما استطاع ، فيقول : الآن نبعث شاهدا عليك ، فيفكر في نفسه من الذى يشهد على ؟ فيختم على فيه وتنطق جوارحه » ، وأما الثالث فأجيب بأجوبة أيضا منها أن

« ثم » بمعنى الواو فلا إيراد ، وقيل المراد ترتيب الخبر لا المخبر به كقوله ﴿ ثم كان من الذين آمنوا ﴾ الآية ، وقيل على بابها لكن ثم لتفاوت ما بين الخلقين لا للتراخي في الزمان ، وقيل خلق بمعنى قدر . وأما الرابع وجواب ابن عباس عنه فيحتمل كلامه أنه أراد أنه سمي نفسه غفورا رحيمًا ، وهذه التسمية مضت لأن التعلق انقضى ، وأما الصفتان فلا يزالان كذلك لا ينقطعان لأنه تعالى إذا أراد المغفرة أو الرحمة في الحال أو الاستقبال وقع مراده ، قاله الكرماني . قال : ويحتمل أن يكون ابن عباس أجاب بجوابين أحدهما أن التسمية هي التي كانت وانتهت والصفة لا نهاية لها ، والآخر أن معنى « كان » الدوام فإنه لا يزال كذلك . ويحتمل أن يحمل السؤال على مسلكين والجواب على رفعهما كأن يقال : هذا اللفظ مشعر بأنه في الزمان الماضي كان غفورا رحيمًا مع أنه لم يكن هناك من يغفر له أو يرحم ، وبأنه ليس في الحال كذلك لما يشعر به لفظ كان ، والجواب عن الأول بأنه كان في الماضي يسمى به ، وعن الثاني بأن كان تعطى معنى الدوام ، وقد قال النحاة . كان لثبوت خبرها ماضيا دائما أو منقطعا .

**قوله ( فلا يختلف )** بالجزم للنهي ، وقد وقع في رواية ابن أبي حاتم من طريق مطرف عن المنهال بن عمرو وفي آخره « قال فقال له ابن عباس : هل بقي في قلبك شيء ؟ إنه ليس من القرآن شيء إلا نزل فيه شيء ، ولكن لا تعلمون وجهه » .

( تنبيه ) : وقع في السياق « والسماء بناها » والتلاوة ﴿ أم السماء بناها ﴾ كذا زعم بعض الشراح ، والذي في الأصل من رواية أبي ذر ﴿ والسماء وما بناها ﴾ وهو على وفق التلاوة ، لكن قوله بعد ذلك « إلى قوله دحاها » يدل على أن المراد الآية التي فيها ﴿ أم السماء بناها ﴾ .

**قوله ( حدثني يوسف بن عدي )** أي ابن أبي زريق التيمي الكوفي نزيل مصر ، وهو أخو زكريا بن عدي ، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث . وقد وقع في رواية القابسي « حدثني عن يوسف » بزيادة « عن » وهي غلط . وسقط قوله « وحدثني الخ » من رواية النسفي ، وكذا من رواية أبي نعيم عن الجرجاني عن الفربري ، وثبت ذلك عند جمهور الرواة عن الفربري ، لكن ذكر البرقاني في « المصافحة » بعد أن أخرج الحديث من طريق محمد ابن إبراهيم البوشنجي « حدثنا أبو يعقوب يوسف بن عدي » فساقه بتمامه قال « وقال لي محمد بن إبراهيم الأردستاني قال : شاهدت نسخة من كتاب البخاري في هامشها « حدثني محمد بن إبراهيم حدثنا يوسف بن عدي » قال البرقاني : ويحتمل أن يكون هذا من صنع من سمعه من البوشنجي فإن اسمه محمد بن إبراهيم ، قال : ولم يخرج البخاري ليوسف ولا لعبيد الله بن عمرو ولا لزيد بن أبي أنيسة حديثا مسندا سواه ، وفي مغايرة البخاري سياق الإسناد عن ترتيبه المعهود إشارة إلى أنه ليس على شرطه وإن صارت صورته صورة الموصول ، وقد صرح ابن خزيمة في صحيحه بهذا الاصطلاح وأن ما يورده بهذه الكيفية ليس على شرط صحيحه وخرج على من يغير هذه الصيغة المصطلح عليها إذا أخرج منه شيئا على هذه الكيفية . فزعم بعض الشراح أن البخاري سمعه أولا مرسلا وآخرًا مسندا فنقله كما سمعه ، وهذا بعيد جدا ، وقد وجدت للحديث طريقا أخرى أخرجها الطبري من رواية مطرف من طريق عن المنهال بن عمرو بتمامه ، فشيخ معمر الميهم يحتمل أن يكون مطرفا أو زيد بن أبي أنيسة أو ثالثا .

**قوله ( وقال مجاهد لم أجر غير ممنون : محسوب )** سقط هذا من رواية النسفي ، وقد وصله الفرياني من

طريق مجاهد به ، وروى الطبرى من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ غير ممنون ﴾ قال : غير منقوص ، وهو بمعنى قول مجاهد محسوب ، والمراد أنه يحسب فيحصى فلا ينقص منه شيء .

**قوله ( أقواتها أرزاقها )** أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الحسن بلفظ « قال وقال قتادة جبالها وأنهارها ودوابها وثمارها » وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ « وقدر فيها أقواتها » قال : من المطر . وقال أبو عبيدة : أقواتها واحدا قوت وهى الأرزاق .

**قوله ( في كل سماء أمرها مما أمر به )** وصله الفريابي بلفظ « مما أمر به وأراد » أى من خلق الرجوم والنيرات وغير ذلك .

**قوله ( نحسات مشائم )** وصله الفريابي من طريق مجاهد به ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة « ريحا صرصرا : باردة . نحسات : مشومات » وقال أبو عبيدة : الصرصر هى الشديدة الصوت العاصفة ، نحسات : ذوات نخوس أى مشائم .

**قوله ( وقبضنا لهم قرناء تنزل عليهم الملائكة عند الموت )** كذا في رواية أبي ذر والنسفى وطائفة ، وعند الأصيل « وقبضنا لهم قرناء قرناهم بهم تنزل عليهم الملائكة عند الموت » وهذا هو وجه الكلام وصوابه ، وليس تنزل عليهم تفسيراً لقبضنا . وقد أخرج الفريابي من طريق مجاهد بلفظ « وقبضنا لهم قرناء قال شياطين ، وفي قوله تنزل عليهم الملائكة أن لا تخافوا ولا تحزنوا قال عند الموت » وكذلك أخرجه الطبرى مفرقا في موضعيه ، ومن طريق السدى قال : تنزل عليهم الملائكة عند الموت ، ومن طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : تنزل عليهم الملائكة وذلك في الآخرة . قلت : ويحتمل الجمع بين التأويلين فإن حالة الموت أول أحوال الآخرة في حق الميت ، والحاصل من التأويلين أنه ليس المراد تنزل عليهم في حال تصرفهم في الدنيا .

**قوله ( اهتزت بالنبات ، وريت ارتفعت من أكامها حين تطلع )** كذا لأبي ذر والنسفى ، وفي رواية غيرهما إلى قوله « ارتفعت » وهذا هو الصواب ، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد إلى قوله « ارتفعت » وزاد « قبل أن تنبت » .

**قوله ( ليقولن هذا لى أى بعلمى أنا محقوق بهذا )** وصله الطبرى من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد بهذا ولكن لفظه « بعملى » بتقديم الميم على اللام وهو الأشبه ، واللام في ليقولن جواب القسم ، وأما جواب الشرط فمحذوف ، وأبعد من قال اللام جواب الشرط والفاء محذوفة منه لأن ذلك شاذ مختلف في جوازه في الشعر ، ويحتمل أن يكون قوله « هذا لى » أى لا يزول عنى .

**قوله ( وقال غيره سواء للسائلين قدرها سواء )** سقط « وقال غيره » لغير أبى ذر والنسفى وهو أشبه ، فإنه معنى قول أبى عبيدة ، وقال في قوله سواء للسائلين : نصبها على المصدر ، وقال الطبرى : قرأ الجمهور سواء بالنصب وأبو جعفر بالرفع ويعقوب بالجر ، فالنصب على المصدر أو على نعت الأقوات ، ومن رفع فعلى القطع ، ومن خفض فعلى نعت الأيام أو الأربعة .

**قوله ( فهديناهم دللناهم على الخير والشر )** كقوله ﴿ وهديناه النجدين ﴾ وكقوله ﴿ هديناه السبيل ﴾ والهدى الذى هو الإرشاد بمنزلة أسعدناه ، ومن ذلك قوله ﴿ أولئك الذين هدى الله فبها هم اقتده ﴾ . كذا لأبى

ذر والأصلي ولغيرهما «أصعدناه» بالصاد المهملة ، قال السهيلي : هو بالصاد أقرب الى تفسير أرسدناه من أسعدناه بالسين المهملة ، لأنه إذا كان بالسين كان من السعد والسعادة ، وأرشدت الرجل إلى الطريق وهديته السبيل بعيد من هذا التفسير ، فإذا قلت أصعدناهم بالصاد خرج اللفظ إلى معنى الصعدت في قوله «إياكم والقعود على الصعدت» وهى الطرق ، وكذلك أصعد في الأرض إذا سار فيها على قصد ، فإن كان البخارى قصد هذا وكتبها في نسخته بالصاد التفاتا إلى حديث الصعدت فليس بمنكر انتهى . والذي عند البخارى إنما هو بالسين كما وقع عند أكثر الرواة عنه ، وهو منقول من «معاني القرآن» قال في قوله تعالى ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ يقال دللناهم على مذهب الخير ومذهب الشر كقوله ﴿ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴾ ثم ساق عن علي في قوله ﴿ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴾ قال : الخير والشر ، قال : وكذلك قوله ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ ﴾ قال : والهدى على وجه آخر وهو الإرشاد ، ومثله قولك أسعدناه من ذلك ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ ﴾ في كثير من القرآن .

قوله ( يوزعون يكفون ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ فَهُمْ يوزعون ﴾ : أى يدفعون ، وهو من وزعت . وأخرج الطبرى من طريق السدى في قوله ﴿ فَهُمْ يوزعون ﴾ قال : عليهم وزعة ترد أولاهم على آخرهم .

قوله ( من أكامها : قشر الكفرى الكم ) كذا لأبى ذر ، ولغيره هى الكم ، زاد الأصيلي : واحدها هو قول الفراء بلفظه ، وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ من أكامها ﴾ : أى أوعيتها واحدها كمة وهو ما كانت فيه ، وم كم وكمة واحد ، والجمع أكام وأكمة .

( تنبيه ) : كاف الكم مضمومة ككم القميص وعليه يدل كلام أبى عبيدة وبه جزم الراغب ، ووقع في الكشف بكسر الكاف فإن ثبت فلعلها لغة فيه دون كم القميص .

قوله ( وقال غيره : ويقال للغب إذا خرج أيضا : كافور وكفرى ) ثبت هذا في رواية المستمل وحده ، والكفرى بضم الكاف وفتح الفاء وبضمها أيضا والراء مثقلة مقصور ، وهو وعاء الطلع وقشره الأعلى قاله الأصمعي وغيره ، قالوا : ووعاء كل شئ كافوره . وقال الخطاى : قول الأكثرين الكفرى الطلع بما فيه ، وعن الخليل أنه الطلع .

قوله ( ولّى حميم : القريب ) كذا للأكثر ، وعند النسفى : وقال معمر فذكره ، ومعمر هو ابن المشى أبو عبيدة وهذا كلامه ، قال في قوله ﴿ كأنه ولى حميم ﴾ قال : ولى قريب .

قوله ( من محيص حاص عنه حاد عنه ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ مالنا من محيص ﴾ يقال حاص عنه أى عدل وحاد . وقال في موضع آخر ﴿ من محيص ﴾ أى من معدل .

قوله ( مرية ومرية واحد ) أى بكسر الميم وضمها أى امتراء ، هو قول أبى عبيدة أيضا ، وقراءة الجمهور بالكسر ، وقرأ الحسن البصرى بالضم .

قوله ( وقال مجاهد ﴿ اعملوا ما شئتم ﴾ الوعيد ) في رواية الأصيلي هو وعيد ، وقد وصله عبد بن حميد من طريق سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ اعملوا ما شئتم ﴾ قال : هذا وعيد . وأخرجه عبد الرزاق من وجهين آخرين عن مجاهد ، وقال أبو عبيدة : لم يأمرهم بعمل الكفر ، وإنما هو توعيد .

قوله ( وقال ابن عباس ﴿ ادفع بالتى هى أحسن ﴾ الصبر عند الغضب والعفو عند الإساءة ، فإذا

فعلوا ذلك عصمهم الله وخضع لهم عدوهم كأنه ولي حميم ) سقط « كأنه ولي حميم » من رواية أبي ذر وحده وثبت للباقيين ، وقد وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : أمر الله المؤمنين بالصبر عند الغضب ، والعفو عند الإساءة الخ ، ومن طريق عبد الكريم الجزري عن مجاهد ﴿ ادفع بالتي هي أحسن ﴾ : السلام

### باب ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ ﴾ الآية

[٤٨١٦] ٤٦٣١- حدثنا الصلت بن محمد قال نا يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن منصور عن مجاهد عن أبي معمر عن ابن مسعود : ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ ﴾ الآية قال رجلان من قريش وختن لهما من ثقيف - أو رجلان من ثقيف وختن لهما من قريش - في بيت ، فقال بعضهم لبعض : أترون أن الله يسمع حديثنا ؟ قال بعضهم : يسمع بعضه ، وقال بعضهم : لئن كان يسمع بعضه لقد يسمع كله ، فأنزلت : ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ ﴾ الآية .  
[الحديث ٤٨١٦- طرفاه في : ٤٨١٧ ، ٧٥٢١] .

قوله ( باب قوله ﴿ وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ﴾ الآية ) قال الطبري : اختلف في معنى قوله « تستترون » ثم أخرج من طريق السدي قال : تستخفون ، ومن طريق مجاهد قال : تتقون ، ومن طريق شعبة عن قتادة قال : ما كنتم تظنون أن يشهد عليكم الخ .  
قوله ( عن ابن مسعود : وما كنتم تستترون ) أى قال في تفسير قوله تعالى ﴿ وما كنتم تستترون ﴾ .

قوله ( كان رجلان من قريش وختن لهما من ثقيف أو رجلان من ثقيف وختن لهما من قريش ) هذا الشك من أبي معمر رواية عن ابن مسعود وهو عبد الله بن سخرية ، وقد أخرجه عبد الرزاق من طريق وهب بن ربيعة عن ابن مسعود بلفظ « ثقفى وختناه قرشيان » ولم يشك . وأخرج مسلم من طريق وهب هذه ولم يسق لفظها ، وأخرجه الترمذى من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال « ثلاثة نفر » ولم ينسبهم ، وذكر ابن بشكوال في « المبهمات » من طريق « تفسير عبد الغنى بن سعيد الثقفى » أحد الضعفاء بإسناده عن ابن عباس قال : القرشى الأسود بن عبد يغوث الزهرى والثقفيان الأخنس بن شريق والآخر لم يسم ، وراجعت التفسير المذكور فوجدته قال في تفسير قوله تعالى ﴿ أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم ﴾ قال : جلس رجلان عند الكعبة أحدهما من ثقيف وهو الأخنس بن شريق والآخر من قريش وهو الأسود بن عبد يغوث ، فذكر الحديث . وفى تنزيل هذا على هذا ما لا يخفى . وذكر الثعلبى وتبعه البغوى أن الثقفى عبد ياليل بن عمرو بن عمير والقرشيان صفوان وربيعه ابنا أمية بن خلف . وذكر إسماعيل بن محمد التيمى في تفسيره أن القرشى صفوان بن أمية والثقفيان ربيعة وحبيب ابنا عمرو ، فאלله أعلم

### باب قوله تعالى : ﴿ وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ ﴾ الآية

[٤٨١٧] ٤٦٣٢- حدثنا الحميدى قال نا سفيان قال نا منصور عن مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله قال : اجتمع عند البيت قرشيان وثقفى - أو ثقفيان وقرشى - كثيرة شحم بطونهم ، قليلة فقه قلوبهم . فقال



أحدُهم : أترون أنَّ اللهَ يسمعُ ما نقول ؟ قال الآخر : يسمعُ إن جهرنا ولا يسمعُ إن أخفينا . وقال الآخر : إن كان يسمعُ إذا جهرنا فإنه يسمعُ إذا أخفينا . فأنزلَ اللهُ عزَّ وجلَّ ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ ﴾ الآية . وكان سفيانُ يحدثنا بهذا فيقول : نا منصور ، أو ابنُ أبي نجيحٍ أو حميد ، أحدُهم أو اثنان منهم ، ثم ثبت على منصور ، وترك ذلك مراراً غيرَ واحدة .

حدثني عمرو بن علي قال نا يحيى قال نا سفيانُ الثوريُّ قال حدثني منصورٌ عن مجاهد عن أبي معمرٍ عن عبدِ اللهِ . . بنحوه .

**قوله ( باب وذلك ظنكم الذى ظنتم بربكم أرداكم فأصبحتم من الخاسرين )** الإشارة في قوله ﴿ وذلكم ﴾ لما تقدم من صنيع الاستتار ظنا منهم أنهم يخفى عملهم عند الله . وهو مبتدأ والخبر أرداكم ، وظنكم بدل من ذلكم . ثم ذكر فيه الحديث الذى قبله من طريق أخرى .

**قوله ( اجتمع عند البيت )** أى عند الكعبة .

**قوله ( كثيرة شحم بطونهم قليلة فقه قلوبهم )** كذا للأكثر بإضافة بطون لشحم وإضافة قلوب لفقه وتنوين كثيرة وقليلة ، وفي رواية سعيد بن منصور والترمذى من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود « كثير شحم بطونهم قليل فقه قلوبهم » وذكره بعض الشراح بلفظ إضافة شحم إلى كثيرة وبطونهم بالرفع على أنه المبتدأ أى بطونهم كثيرة الشحم والآخر مثله وهو محتمل ، وقد أخرجه ابن مردويه من وجه آخر بلفظ « عظيمة بطونهم قليل فقههم » وفيه إشارة إلى أن الفطنة قلما تكون مع البطنة ، قال الشافعى : مارأيت سمينا عاقلا إلا محمد بن الحسن .

**قوله ( لئن كان يسمع بعضه لقد سمع كله )** أى لأن نسبة جميع المسموعات إليه واحدة فالتخصيص تحكم ، وهذا يشعر بأن قائل ذلك كان أفطن أصحابه ، وأخلق به أن يكون الأحنس بن شريق لأنه أسلم بعد ذلك ، وكذا صفوان بن أمية .

**قوله ( وكان سفيان يحدثنا بهذا فيقول : حدثنا منصور أو ابن أبي نجيح أو حميد أحدهم أو اثنان منهم ، ثم ثبت على منصور وترك ذلك مرارا غير واحدة )** هذا كلام الحميدى شيخ البخارى فيه ، وقد أخرجه عنه في كتاب التوحيد قال « حدثنا سفيان حدثنا منصور عن مجاهد » فذكره مختصرا ولم يذكر مع منصور أحدا . وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى من طرق عن سفيان بن عيينة عن منصور وحده به .

**قوله ( حدثنا يحيى )** هو ابن سعيد القطان .

**قوله ( حدثنا سفيان )** هو الثورى .

**قوله ( عن منصور )** لسفيان فيه إسناد آخر أخرجه مسلم عن أبي بكر بن خلاد عن يحيى القطان عن سفيان الثورى عن سليمان وهو الأعمش عن عمارة بن عمير عن وهب بن ربيعة عن ابن مسعود ، وكأن البخارى ترك طريق الأعمش للاختلاف عليه قيل عنه هكذا ، وقيل عنه عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود أخرجه الترمذى بالوجهين .

بسم الله الرحمن الرحيم

### حمر عسق

ويذكر عن ابن عباس: ﴿عَقِيماً﴾: التي لا تلد. ﴿رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا﴾: القرآن. وقال مجاهد: ﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾: نسل بعد نسل. ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا﴾: لا خصومة بيننا وبينكم. ﴿مِّنْ طَرَفٍ خَفِيِّ﴾: ذليل. ﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾: يتحركن ولا يجريين في البحر.

قوله ( سورة حم عسق . بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسملة لغير أى ذر .

قوله ( ويذكر عن ابن عباس عقيماً التي لا تلد ) وصله ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بلفظ ﴿ويجعل من يشاء عقيماً﴾ قال : لا يلقح . وذكره باللفظ المعلق بلفظ جويئر عن الضحاك عن ابن عباس وفيه ضعف وانقطاع ، فكأنه لم يجزم به لذلك .

قوله ( روحاً من أمرنا : القرآن ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بهذا ، وروى الطبري من طريق السدي قال في قوله ﴿روحاً من أمرنا﴾ قال : وحيا . ومن طريق قتادة عن الحسن في قوله ﴿روحاً من أمرنا﴾ قال : رحمة .

قوله ( وقال مجاهد يذروكم فيه نسل بعد نسل ) وصله الفريابي من طريق مجاهد في قوله ﴿يذروكم فيه﴾ قال نسلاً بعد نسل من الناس والأنعام ، وروى الطبري من طريق السدي في قوله ﴿يذروكم﴾ قال : يخلعونكم .

قوله ( لا حجة بيننا وبينكم ) لا خصومة بيننا وبينكم ، وصله الفريابي عن مجاهد بهذا ، وروى الطبري من طريق السدي في قوله ﴿حجتهم داحضة عند ربهم﴾ قال : هم أهل الكتاب قالوا للمسلمين : كتابنا قبل كتابكم وبنينا قبل نبيكم .

قوله ( من طرف خفي : ذليل ) وصله الفريابي عن مجاهد بهذا ، وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله ، ومن طريق قتادة ومن طريق السدي في قوله ﴿ينظرون من طرف خفي﴾ قال : يسارقون النظر ، وتفسير مجاهد هو بلازم هذا .

قوله ( شرعوا ابتدعوا ) هو قول أبي عبيدة .

قوله ( فيظللن رواكد على ظهره : يتحركن ولا يجريين في البحر ) وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة قال سفن هذا البحر تجري بالريخ فإذا أمسكت عنها الريخ ركدت ، وقوله يتحركن أى يضربن بالأمواج ، ولا يجريين في البحر بسكون الريخ ، وهذا التقرير يندفع اعتراض من زعم أن « لا » سقطت في قوله « يتحركن » قال : لأنهم فسروا « رواكد » بسواكن ، وتفسير « رواكد » بسواكن قول أبي عبيدة ، ولكن السكون والحركة في هذا أمر نسبي

باب قوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾

٤٦٣٣ - حدثني محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن عبد الملك بن ميسرة قال

سمعت طائوساً عن ابن عباس أنه سئل عن قوله: ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ فقال سعيد بن جبير: قُربى آل محمد، فقال ابن عباس: عجلت، إن النبي صلى الله عليه لم يكن بطن في قريش إلا كان له فيهم قرابة، فقال: إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة.

**قوله (باب قوله إلا المودة في القربى)** ذكر فيه حديث طائوس «عن ابن عباس سئل عن تفسيرها، فقال سعيد بن جبير: قُربى آل محمد، فقال ابن عباس: عجلت» أى أسرع في التفسير. وهذا الذى جزم به سعيد بن جبير قد جاء عنه من روايته عن ابن عباس مرفوعاً فأخرج الطبرى وابن أبي حاتم من طريق قيس بن الربيع عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لما نزلت قالوا يارسول الله من قرابتك الذين وجبت علينا مودتهم؟ الحديث، وإسناده ضعيف، وهو ساقط لمخالفته هذا الحديث الصحيح. والمعنى إلا أن تودوني لقربائى فتحفظوني، والخطاب لقريش خاصة، والقربى قرابة العصوبة والرحم، فكأنه قال احفظوني للقرابة إن لم تبعوني للنبوة. ثم ذكر ما تقدم عن عكرمة في سبب نزول<sup>(١)</sup> وقد جزم بهذا التفسير جماعة من المفسرين واستندوا إلى ما ذكرته عن ابن عباس من الطبراني وابن أبي حاتم، وإسناده واه فيه ضعيف ورافضى. وذكر الزنجشري هنا أحاديث ظاهر وضعها، ورده الزجاج بما صح عن ابن عباس من رواية طائوس في حديث الباب، وبما نقله الشعبى عنه، وهو المعتمد. وجزم بأن الاستثناء منقطع. وفي سبب نزولها قول آخر ذكره الواحدى عن ابن عباس قال: لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة كانت تنوبه نواكب وليس بيده شيء، فجمع له الأنصار مالا فقالوا: يارسول الله إنك ابن أختنا، وقد هدانا الله بك، وتنوبك النواكب وحقوق وليس لك سعة، فجمعنا لك من أموالنا ما تستعين به علينا، فنزلت. وهذه من رواية الكلبي ونحوه من الضعفاء. وأخرج من طريق مقسم عن ابن عباس أيضاً قال بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عن الأنصار شيء فخطب فقال ألم تكونوا ضلالاً فهداكم الله بي الحديث، وفيه فجثوا على الركب وقالوا أنفسنا وأموالنا لك فنزلت. وهذا أيضاً ضعيف ويبطله أن الآية مكية والأقوى في سبب نزولها<sup>(١)</sup> عن قتادة قال: قال المشركون لعل محمدا يطلب أجراً على ما يتعاطاه فنزلت. وزعم بعضهم أن هذه الآية منسوخة، ورده الثعلبي بأن الآية دالة على الأمر بالتودد إلى الله بطاعته أو باتباع نبيه أو صلة رحمه بترك أذيته أو صلة أقاربه من أجله وكل ذلك مستمر الحكم غير منسوخ، والحاصل أن سعيد بن جبير ومن وافقه كعلى بن الحسين والسدى وعمرو بن شعيب فيما أخرجه الطبرى عنهم حملوا الآية على أمر المخاطبين بأن يواددوا أقارب النبي صلى الله عليه وسلم، وابن عباس حملها على أن يواددوا النبي صلى الله عليه وسلم من أجل القرابة التى بينهم وبينه، فعلى الأول الخطاب عام لجميع المكلفين، وعلى الثاني الخطاب خاص بقريش. ويؤيد ذلك أن السورة مكية. وقد قيل إن هذه الآية نسخت بقوله ﴿قل ما أسألكم عليه من أجر﴾ ويحتمل أن يكون هذا عاماً خص بما دلت عليه آية الباب، والمعنى أن قريشاً كانت تصل أرحامها، فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم قطعوه فقال: صلوني كما تصلون غيرى من أقاربكم. وقد روى سعيد بن منصور من طريق الشعبى قال: أكثرنا علينا في هذه الآية، فكتبت إلى ابن عباس أسأله عنها فكتب: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان واسط النسب في قريش، لم يكن حى من أحياء قريش إلا ولده، فقال الله ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾ تودوني بقربائى منكم، وتحفظوني في ذلك. وفيه قول ثالث أخرجه أحمد من طريق مجاهد عن ابن عباس أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً﴾ على ما

جئتمكم به من البينات والهدى إلا أن تقرّبوا إلى الله بطاعته ، وفي إسناده ضعف . وثبت عن الحسن البصري نحوه ، والأجر على هذا مجاز . وقوله « القرى » هو مصدر كالزلفى والبشرى بمعنى القرابة ، والمراد في أهل القرى ، وعبر بلفظ « في » دون اللام كأنه جعلهم مكانا للمودة ومقرّا لها ، كما يقال لى فى آل فلان هوى أى هم مكان هوى ، ويحتمل أن تكون « في » سببية ، وهذا على أن الاستثناء متصل ، فإن كان منقطعا فالمعنى لا أسألكم عليه أجرا قط ، ولكن أسألكم أن تودونى بسبب قرابتي فيكم

### سورة حم الزخرف

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال مجاهد : ﴿ آباءَنَا عَلَى أُمَّةٍ ﴾ : على إمام . ﴿ وَقِيلَ يَا رَبِّ ﴾ : تفسيره : أَيْحَسِبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ ونجواهم ولا نسمع قيلهم . وقال ابن عباس : ﴿ وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ : لولا أن جعل الناس كلهم كفاراً لجعلت بيوت الكفار سقفاً من فضة ومعارج من فضة - وهي درج - وسرر فضة . مقرنين : مطيقين . آسفونا : أسخطونا . يعش : يعمى . وقال مجاهد : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ : أي تكذبون بالقرآن ثم لا تعاقبون عليه ؟ ﴿ وَمَضَى مَثَلُ الْأَوَّلِينَ ﴾ : سنة الأولين . ﴿ وَمَا كُنَّا لَهُ مَقْرِنِينَ ﴾ : يعني الإبل والخيول والبغال والحمير ﴿ أَوْ مَنْ يَنْشَأُ فِي الْحِلْيَةِ ﴾ : يعني الجواري يقول : جعلتموهن للرحمن ولداً ﴿ فَكَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ . ﴿ لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ ﴾ : يعنون الأوثان ، لقول الله عز وجل : ﴿ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ ﴾ : الأوثان ، إنهم لا يعلمون . ﴿ فِي عَقِبِهِ ﴾ : ولده . ﴿ مُقْتَرِنِينَ ﴾ : يمشون معاً . ﴿ جَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا ﴾ : جعلنا قوم فرعون سلفاً لكفار أمة محمد . ﴿ وَمَثَلًا ﴾ : عبرة . ﴿ يَصْدُونِ ﴾ : يضجون . ﴿ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ : أول المؤمنين . ﴿ مُبْرَمُونَ ﴾ : مجمعون . وقال غيره : ﴿ إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴾ العرب تقول : نحن منك البراء والخلاء ، والواحد والاثنتان والجميع من المذكر والمؤنث ، يقال : فيه براء لأنه مصدر ، ولو قال : بريء لقال في الاثنين : بريئان وفي الجميع بريئون . وقرأ عبدالله : ﴿ إِنِّي بَرِيٌّ ﴾ بالياء . والزخرف : الذهب . ملائكة يخلفون : يخلف بعضهم بعضاً .

قوله ( سورة حم الزخرف . بسم الله الرحمن الرحيم ) .

قوله ( على أمة على إمام ) كذا للأكثر ، وفي رواية أبي ذر « وقال مجاهد فذكره » والأول أولى وهو قول أبي عبيدة وروى عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ على أمة ﴾ قال : على ملة . وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ على أمة ﴾ أي على دين ، ومن طريق السدي مثله .

قوله ( وقيله يارب تفسيره أَيْحَسِبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ ونجواهم ولا نسمع قيلهم ) قال ابن التين : هذا التفسير أنكره بعضهم ، وإنما يصح لو كانت التلاوة « وقيلهم » وقال أبو عبيدة : وقيله منصوب في قول أبي عمرو بن العلاء على نسمع سِرَّهُمْ ونجواهم وقيله ، قال وقال غيره : هي في موضع الفعل ، أي ويقول ، وقال غيره : هذا التفسير محمول على أنه أراد تفسير المعنى ، والتقدير ونسمع قيله فحذف العامل ، لكن يلزم منه الفصل بين المتعاطفين بجمل كثيرة . وقال الفراء : من قرأ وقيله فنصب تجوز من قوله نسمع سِرَّهُمْ ونجواهم ونسمع

قيلهم ؛ وقد ارتضى ذلك الطبري وقال : قرأ الجمهور وقيله بالنصب عطفًا على قوله أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم والتقدير ونسمع قيله يارب ، وبهذا يندفع اعتراض ابن التين وإلزامه بل يصح والقراءة وقيله بالإفراد ، قال الطبري : وقراءة الكوفيين وقيله بالجر على معنى وعنده علم الساعة وعلم قيله ، قال : وهما قراءتان صحيحتا المعنى ، وسيأتي في أواخر هذه السورة أن ابن مسعود قرأ « وقال الرسول يارب » — في موضع وقيله يارب . وقال بعض النحويين : المعنى إلا من شهد بالحق وقال قيله يارب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون ؛ وفيه أيضا الفصل بين المتعاطفين بجمل كثيرة .

**قوله ( وقال ابن عباس : ولولا أن يكون الناس أمة واحدة الخ )** وصله الطبري وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بلفظه مقطعا ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : أمة واحدة كفارا ، وروى الطبري من طريق عوف عن الحسن في قوله ﴿ ولولا أن يكون الناس أمة واحدة ﴾ قال : كفارا يميلون إلى الدنيا . قال : وقد مالت الدنيا بأكثر أهلها وما فعل ، فكيف لو فعل .

**قوله ( مقرنين مطيقين )** وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ وما كنا له مقرنين ﴾ قال : مطيقين . وهو بالقاف . ومن طريق للسدي مثله ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ﴿ وما كنا له مقرنين ﴾ لا في الأيدي ولا في القوة .

**قوله ( آسفونا أسخطونا )** وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ فلما آسفونا ﴾ قال : أسخطونا . وقال عبد الرزاق سمعت ابن جريج يقول ﴿ آسفونا ﴾ أغضبونا . وعن سماك بن الفضل عن وهب بن منبه مثله وأورده في قصة له مع عروة بن محمد السعدي عامل عمر بن عبد العزيز على اليمن .

**قوله ( يعيش يعمى )** وصله ابن أبي حاتم من طريق شبيب عن بشر عن عكرمة عن ابن عباس في قوله ﴿ ومن يعيش عن ذكر الرحمن ﴾ قال : يعمى . وروى الطبري من طريق السدي قال ﴿ ومن يعيش ﴾ أى يعرض . ومن طريق سعيد عن قتادة مثله . قال الطبري : من فسر يعيش بمعنى يعمى فقرأته بفتح الشين . وقال ابن قتيبة قال أبو عبيدة قوله ﴿ ومن يعيش ﴾ بضم الشين أى تظلم عينه . وقال الفراء : يعرض عنه ، قال : ومن قرأ يعيش بفتح الشين أراد تعمى عينه ، قال : ولا أرى القول إلا قول أبي عبيدة ، ولم أر أحدا يميز عشوت عن الشيء أعرضت عنه ، إنما يقال تعاشيت عن كذا تغافلت عنه ومثله تعاميت . وقال غيره : عشى إذا مشى ببصر ضعيف مثل عرج مشى مشية الأعرج .

**قوله ( وقال مجاهد أفنضرب عنكم الذكر صفحا أى تكذبون بالقرآن ثم لا تعاقبون عليه ) ؟** وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظه ، وروى الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال : أفحسبتم أن نصفح عنكم ولم تفعلوا ما أمرتم به .

**قوله ( ومضى مثل الأولين : سنة الأولين )** وصله الفريابي عن مجاهد في قوله ﴿ ومضى مثل الأولين ﴾ قال ستهم ، وسيأتي له تفسير آخر قريبا .

**قوله ( مقرنين يعنى الإبل والخليل والبالغ )** وصله الفريابي عن مجاهد بلفظه وزاد : والحمير . وهذا تفسير المراد بالضمير في قوله له ، وأما لفظ « مقرنين » فتقدم معناه قريبا .

قوله ( أو من ينشأ في الحلية الجوارى ، يقول جعلتموهن للرحمن ولدا فكيف تحكمون ) وصله الفريابي عن مجاهد بلفظه والمعنى أنه تعالى أنكر على الكفرة الذين زعموا أن الملائكة بنات الله فقال ﴿ أم اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بالبنين ﴾ وأنتم تمقتون البنات وتنفرون منهن حتى بالغتم في ذلك فوأدتموهن ، فكيف تؤثرن أنفسكم بأعلى الجزأين وتدعون له الجزء الأدنى مع أن صفة هذا الصنف الذى هو البنات أنها تنشأ في الحلية والزينة المفضية إلى نقص العقل وعدم القيام بالحجة . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ أو من ينشأ في الحلية ﴾ قال : البنات ﴿ وهو في الخصام غير مبين ﴾ قال فما تكلمت المرأة تريد أن تكلم بحجة لها إلا تكلمت بحجة عليها .

( تنبيه ) قرأ ينشأ بفتح اوله مخففا للجمهور ، وحمزة والكسائي وحفص بضم أوله مثقلا ، والجحدري مثله مخففا .

قوله ( وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم ، يعنون الأوثان . يقول الله تعالى : ما لهم بذلك من علم الأوثان إنهم لا يعلمون ) وصله الفريابي من طريق مجاهد في قوله ﴿ وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم ﴾ قال : الأوثان . قال الله ﴿ ما لهم بذلك من علم إن هم إلا يخرصون ﴾ ماتعلمون قدرة الله على ذلك والضمير في قوله ما لهم بذلك من علم للكفار أى ليس لهم علم بما ذكره من المشيئة ولا برهان معهم على ذلك إنما يقولونه ظنا وحسابا ، أو الضمير للأوثان ونزلهم منزلة من يعقل ونفى عنهم علم ما يصنع المشركون من عبادتهم .

قوله ( في عقبه ولده ) وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظه ، والمراد بالولد الجنس حتى يدخل فيه ولد الولد وإن سفل . وقال عبد الرزاق في عقبه لا يزال في ذريته من يوحد الله عز وجل . قوله ( مقترنين يمشون معا ) وصله الفريابي عن مجاهد في قوله ﴿ أو جاء معه الملائكة مقترنين ﴾ يمشون معا . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : يعنى متتابعين .

قوله ( سلفا قوم فرعون . سلفا لكفار أمة محمد ) وصله الفريابي من طريق مجاهد قال : هم قوم فرعون كفارهم سلفا لكفار أمة محمد .

قوله ( ومثلا عبرة ) وصله الفريابي عن مجاهد بلفظه وزاد « لمن بعدهم » .

قوله ( يصدون يضجون ) وصله الفريابي والطبرى عن مجاهد بلفظه ، وهو قول أبي عبيدة وزاد : ومن ضمها فمعناه يعدلون . وروى الطبرى من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس ومن طريق آخر عن ابن عباس ومن طريق سعيد عن قتادة في قوله ﴿ يصدون ﴾ قال : يضجون . وقال عبد الرزاق عن معمر عن عاصم أخبرني زر هو ابن حبيش أن ابن عباس كان يقرأها « يصدون » يعنى بكسر الصاد يقول : يضجون . قال عاصم : وسمعت أبا عبد الرحمن السلمى يقرأها بضم الصاد ، فبالكسر معناه يضج وبالضم معناه يعرض . وقال الكسائي : هما لغتان بمعنى وأنكر بعضهم قراءة الضم ، واحتج بأنه لو كانت كذلك لكانت عنه لا منه . وأجيب بأن المعنى منه أى من أجله فيصح الضم ، وروى الطبرى من طريق أبي يحيى عن ابن عباس أنه أنكر على عبيد بن عمير قرأته يصدون بالضم .

قوله ( مبرمون مجمعون ) وصله الفريابي عن مجاهد بلفظه وزاد إن كادوا شراً كدناهم مثله .

قوله ( أول العابدين أول المؤمنين ) وصله الفريابي عن مجاهد بلفظ « أول المؤمنين بالله فقولوا ما شئتم » وقال عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : قوله ﴿ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ يقول : فأنا أول من عبد الله وحده وكفر بما تقولون . وروى الطبري من طريق محمد بن ثور عن معمر بسنده قال « قل إن كان للرحمن ولد في زعمكم فأنا أول من عبد الله وحده وكذبكم » وسيأتي له بعد هذا تفسير آخر .

قوله ( وقال غيره إنني براء مما تعبدون ، العرب تقول : نحن منك البراء والخلاء ، الواحد والاثنان والجميع من المذكر والمؤنث سواء يقال فيه براء لأنه مصدر ، ولو قيل براء لقليل في الاثنين بريثان وفي الجميع بريثون ) قال أبو عبيدة : قوله ﴿ إِنِّي بَرَاءٌ ﴾ مجازها لغة عالية يجعلون الواحد والاثنين والثلاثة من المذكر والمؤنث على لفظ واحد ، وأهل نجد يقولون : أنا براء وهى بريثة ونحن براء .

قوله ( وقرأ عبد الله إنني براء بالياء ) وصله الفضل بن شاذان في « كتاب القراءات » بإسناده عن طلحة ابن مصرف عن يحيى بن وثاب عن علقمة عن عبد الله بن مسعود .

قوله ( والزخرف الذهب ) قال عبد الله بن حميد حدثنا هاشم بن القاسم عن شعبة عن الحكم عن مجاهد قال : كنا لاندري ما الزخرف حتى رأيتها في قراءة عبد الله أى ابن مسعود « أو يكون لك بيت من ذهب » وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله « وزخرفا » قال الذهب . وعن معمر عن الحسن مثله .

قوله ( ملائكة في الأرض يخلفون يخلف بعضهم بعضا ) أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة وزاد في آخره : مكان ابن آدم

ب) قوله تعالى : ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ ﴾

[٤٨١٩] ٤٦٣٤ - حدثنا حجاج بن منهال قال نا سفيان بن عيينة عن عمرو عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقرأ على المنبر : ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ ﴾ . وقال قتادة : ﴿ مَثَلًا لِلْآخِرِينَ ﴾ : عظة لمن بعدهم . وقال غيره : ﴿ مُقْرَنِينَ ﴾ : ضابطين ، يقال : مقرن بفلان : ضابط له . والأكواب : الأباريق التي لا خراطيم لها . وقال قتادة : ﴿ فِي أُمِّ الْكِتَابِ ﴾ : جملة الكتاب ، أصل الكتاب . ﴿ أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ : مشركين . والله لو أن هذا القرآن رفع حيث رده أوائل هذه الأمة لهلكوا . ﴿ مَضَىٰ مَثَلُ الْأَوَّلِينَ ﴾ : عقوبة الأولين . ﴿ جُزْءًا ﴾ : عدلاً . ﴿ أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ : أي ما كان فأنا أول الأنفين ، وهما لغتان : رجل عابد وعبد . وقرأ عبد الله : ﴿ وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ ﴾ ، ويقال : أول العابدين الجاحدين ، من عبد يعبد .

قوله ( باب قوله ونادوا يا مالك ) ظاهرها أنهم بعدما طال إلباسهم تكلموا ، والمبلس الساكت بعد اليأس من الفرج ، فكان فائدة الكلام بعد ذلك حصول بعض فرج لطول العهد ، أو النداء يقع قبل الإلباس لأن الواو لا تستلزم ترتيباً .

قوله ( عمرو ) هو ابن دينار .

قوله ( عن صفوان بن يعلى عن أبيه ) هو يعلى بن أمية المعروف بابن منية .

قوله ( يقرأ على المنبر ونادوا يا مالك ) كذا للجميع بإثبات الكاف وهي قراءة الجمهور ، وقرأ الأعمش « نادوا يامال » بالترخيم ، ورويت عن علي ، وتقدم في بدء الخلق أنها قراءة ابن مسعود ، قال عبد الرزاق قال الثوري : في حرف ابن مسعود « نادوا يامال » يعنى بالترخيم ، وبه جزم ابن عيينة . ويذكر عن بعض السلف أنه لما سمعها قال : ما أشغل أهل النار عن الترخيم ؟ وأجيب باحتمال أنهم يقتطعون بعض الاسم لضعفهم وشدة ما هم فيه .

قوله ( وقال قتادة مثلاً للآخرين عظة لمن بعدهم ) قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ فلما آسفونا ﴾ قال أغضبونا ﴿ فجعلناهم سلفاً ﴾ قال إلى النار ﴿ ومثلاً للآخرين ﴾ قال : عظة للآخرين .  
قوله ( وقال غيره : مقرنين ضابطين ، يقال : فلان مقرن لفلان ضابط له ) هو قول أبي عبيدة ، واستشهد بقول الكميت « ولستم للصعاب مقرنين » .

قوله ( والأكواب الأباريق التي لا خراطيم لها ) هو قول أبي عبيدة بلفظه ، وروى الطبري من طريق السدي قال : الأكواب الأباريق التي لا أذان لها .

قوله ( وقال قتادة ﴿ في أم الكتاب ﴾ جملة الكتاب ، أصل الكتاب ) قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ وإنه في أم الكتاب ﴾ قال : في أصل الكتاب وجملته .

قوله ( أول العابدين أى ما كان فأنا أول الآنفين ، وهما لغتان رجل عابد وعبد ) وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : يقول لم يكن للرحمن ولد . ومن طريق سعيد عن قتادة قال : هذه كلمة في كلام العرب ، إن كان للرحمن ولد أى أن ذلك لم يكن . ومن طريق زيد بن أسلم قال : هذا معروف من قول العرب : إن كان هذا الأمر قط . أى ما كان . ومن طريق السدي « إن » بمعنى لو أى لو كان للرحمن ولد كنت أول من عبده بذلك لكن لا ولد له ، ورجحه الطبري . وقال أبو عبيدة إن بمعنى ما في قول ، والفاء بمعنى الواو ، أى ما كان للرحمن ولد وأنا أول العابدين . وقال آخرون : معناه إن كان للرحمن في قولكم ولد فأنا أول العابدين أى الكافرين بذلك والجاحدين لما قلتم ، والعابدين من عبد بكسر الباء يعبد بفتحها ، قال الشاعر :  
أولئك قومي إن هجوني هجوتهم وأعبد أن أهجو كلياً بدارم

أى أمتنع ، وأخرج الطبري أيضاً عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب : عبد معناه استنكف ، ثم ساق قصة عن عمر في ذلك . وقال ابن فارس : عبد بفتحيتين بمعنى عابد ، وقال الجوهري : العبد بالتحريك الغضب .

قوله ( وقرأ عبد الله : وقال الرسول يارب ) تقدمت الإشارة إلى إسناد قراءة عبد الله وهو ابن مسعود ، وأخرج الطبري من وجهين عن قتادة في قوله ﴿ وقيله يارب ﴾ قال : هو قول الرسول صلى الله عليه وسلم .  
قوله ( ويقال أول العابدين : أول الجاحدين ، من عبد يعبد ) وقال ابن التين كذا ضبطوه ولم أر في اللغة عبد بمعنى جحد انتهى . وقد ذكرها الفريرى .

( تنبيه ) ضبطت عبد يعبد هنا بكسر الموحدة في الماضي وفتحها في المستقبل



قوله ( أفنضرب عنكم الذكر صفحا أن كنتم قوما مسرفين : مشركين ، والله لو أن هذا القرآن رفع حيث رده أوائل هذه الأمة لهلكوا ) وصله ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظه وزاد : ولكن الله عاد عليهم بعائده ورحمته فكرره عليهم ودعاهم إليه .

قوله ( فأهلكنا أشد منهم بطشا ومضى مثل الأولين ، عقوبة الأولين ) وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة بهذا .

قوله ( جزءا عدلا ) وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة بهذا ، وهو بكسر العين . وكذا أخرجه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مثله ، وأما أبو عبيدة فقال جزءا أى نصيبا ، وقيل جزءا إناثا ، تقول جزأت المرأة إذا أتت بأنثى

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة الدخان

وقال مجاهد : ﴿ وَاتْرُكِ الْبَحْرَ رَهَوًّا ﴾ : طريقا يابسا . ﴿ عَلَيَّ عِلْمٌ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ : على من بين ظهريه . ﴿ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ ﴾ : أنكحناهم حورا عينا يحار فيها الطرف . وقال ابن عباس : ﴿ كَالْمُهْلِ ﴾ : أسود كمهل الزيت . وقال غيره : ﴿ قَوْمٌ تُبْعُ ﴾ : ملوك اليمن ، وكل واحد منهم يسمى تبعا لأنه يتبع صاحبه ، والظلم يسمى تبعا لأنه يتبع الشمس . ﴿ فَأَعْتَلُوهُ ﴾ : ادفعوه . ﴿ تَرَجَّمُونِ ﴾ : القتل . و ﴿ رَهَوًّا ﴾ : ساكنا . ﴿ فَارْتَقِبْ ﴾ : فانتظر .

قوله ( سورة حم الدخان . بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت سورة والبسملة لغير أبي ذر .

قوله ( وقال مجاهد : رهوا طريقا يابسا ، ويقال رهوا ساكنا ) أما قول مجاهد فوصله الفريابي من طريقه بلفظه وزاد كهيئته يوم ضرب يقول لا تأمره أن يرجع بل اتركه حتى يدخل آخره . وأخرجه عبد بن حميد من وجه آخر عن مجاهد في قوله « رهوا » قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عطف موسى ليضرب البحر ليلتئم وخاف أن يتبعه فرعون وجنوده فقليل له اترك البحر رهوا ، يقول : كما هو طريقا يابسا إنهم جند مغرقون . وأما القول الآخر فهو قول أبي عبيدة قال في قوله « واترك البحر رهوا » أى ساكنا ، يقال جاءت الخيل رهوا أى ساكنة ، وأره على نفسك أى ارفق بها ، ويقال عيش راه . وسقط هذا القول هنا لغير أبي ذر ، وإثباته هو الصواب .

قوله ( على علم على العالمين على من بين ظهريه ) هو قول مجاهد أيضا ، وصله الفريابي عنه بلفظ فضلناهم على من هم بين ظهريه أى على أهل عصرهم .

قوله ( وزوجناهم بحور عین : أنكحناهم حورا عينا يحار فيها الطرف ) وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ : أنكحناهم الحور التي يحار فيها الطرف ، بيان مخ سوقهن من وراء ثيابهن ، ويرى الناظر وجهه في كبد إحداهن كالمرأة من رقة الجلد وصقاء اللون .

قوله ( اعتلوه ادفعوه ) وصله الفريابي من طريق مجاهد ، وقال في قوله ﴿ خذوه فاعتلوه ﴾ قال : ادفعوه .

قوله ( ويقال أن ترجمون : القتل ) سقط « ويقال » لغير أبي ذر فصار كأنه من كلام مجاهد ، وقد حكاه

الطبرى ولم يسم من قاله ، وأورد من طريق العوفي عن ابن عباس أنه بمعنى الشتم ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله « ترجمون » قال : بالحجارة ، واختار ابن جرير حمل الرجم هنا على جميع معانيه .  
قوله ( ورهوا ساكنا ) كذا لغير أبي ذر هنا ، وقد تقدم بيانه في أول السورة .

قوله ( وقال ابن عباس كالمهل أسود كمهل الزيت ) وصله ابن أبي حاتم من طريق مطرف عن عطية بن سهل ابن عباس عن المهل ، قال : شيء غليظ كدردى الزيت . وقال الليث : المهل ضرب من القطران ، إلا أنه وقيق شبيه بالزيت يضرب إلى الصفرة وعن الأصمعي : المهل بفتح الميم هو الصديد ومايسيل من الميت ، وبالضم هو عكر الزيت ، وهو كل شيء يتحات عن الجمر من الرماد . وحكى صاحب المحكم أنه خبث الجواهر الذهب وغيره . وقيل في تفسير المهل أقوال أخرى : فعند عبد بن حميد عن سعيد بن جبير هو الذى انتهى حره ، وقيل الرصاص المذاب أو الحديد أو الفضة ، وقيل السم ، وقيل خشار الزيت ، وعند أحمد من حديث أبي سعيد في قوله تعالى ﴿ كالمهل ﴾ قال كمعكر الزيت إذا قرب به إليه سقطت فروة وجهه فيه .

قوله ( وقال غيره : تبع ملوك اليمن ، كل واحد منهم يسمى تبعا لأنه يتبع صاحبه ، والظل يسمى تبعا لأنه يتبع الشمس ) هو قول أبي عبيدة بلفظه وزاد : وموضع تبع في الجاهلية موضع الخليفة في الإسلام ، وهم ملوك العرب الأعظم . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : قالت عائشة كان تبع رجلا صالحا . قال معمر وأخبرني تميم بن عبد الرحمن أنه سمع سعيد بن جبير يقول إنه كسا البيت ، ونهى عن سبه . وقال عبد الرزاق أنبأنا بكار بن عبد الرحمن سمعت وهب بن منبه يقول « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن سب أسعد وهو تبع » قال وهب : وكان على دين إبراهيم . وروى أحمد من حديث سهل بن سعد رفعه « لا تسبوا تبعا فإنه كان قد أسلم » وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس مثله وإسناده أصح من إسناد سهل . وأما مارواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعا « لا أدري تبعا كان لعينا أم لا » وأخرجه ابن أبي حاتم والحاكم والدارقطني وقال تفرد به عبد الرزاق ، فالجمع بينه وبين ما قبله أنه صلى الله عليه وسلم أعلم بحاله بعد أن كان لا يعلمها ، فلذلك نهى عن سبه خشية أن يبادر إلى سبه من سمع الكلام الأول .

### باب ﴿ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴾

[٤٨٢٠] ٤٦٣٥ - حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عبد الله قال : مضى خمس : الدخان والروم والقمر والبطشة واللزام .

قوله ( باب فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين ، فارتقب فانتظر ) كذا لأبي ذر ، وفي رواية غيره « وقال قتادة فارتقب فانتظر » وقد وصله عبد بن حميد من طريق شيبان عن قتادة به .

قوله ( عن الأعمش عن مسلم ) هو ابن صبيح بالتصغير أبو الضحى كما صرح به في الأبواب التي بعده ، وقد ترجم لهذا الحديث ثلاث تراجم بعد هذا وساق الحديث بعينه مطولا ومختصرا ، وقد تقدم أيضا في تفسير الفرقان مختصرا وفي تفسير الروم وتفسير ص مطولا ، ويحيى الراوى فيه عن أبي معاوية وفي الباب الذى يليه عن وكيع هو ابن موسى البلخى ، وقوله في الطريق الأولى « حتى أكلوا العظام » زاد في الرواية التي بعدها « والميتة » وفي التي تليها « حتى أكلوا الميتة » وفي التي بعدها « حتى أكلوا العظام والجلود » وفي رواية فيها « حتى أكلوا الجلود »

والميتة « وقع في جمهور الروايات « الميتة » بفتح الميم وبالتحتانية ثم المثناة ، وضبطها بعضهم بنون مكسورة تم تحتانية ساكنة وهمزة وهو الجلد أول ما يدبغ ، والأول أشهر

**باب** قوله : ﴿ يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾

[٤٨٢١] ٤٦٣٦- حدثنا يحيى قال نا أبو معاوية عن الأعمش عن مسلم عن مسروق قال : قال عبد الله : إنما كان هذا لأن قريشاً لما استعصوا على النبي صلى الله عليه دعا عليهم بسنين كسني يوسف ، فأصابهم قحطٌ وجهدٌ حتى أكلوا العظام ، فجعل الرجل ينظر إلى السماء فيرى ما بينه وبينها كهيئة الدخان من الجهد . فأنزل الله عز وجل : ﴿ فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴾ يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿ قال : فأتى رسول الله صلى الله عليه فقل : يا رسول الله ، استسقى الله لمضر فإنها قد هلك . قال : « لمضر ؟ إنك لجريء » ، فاستسقى فسقوا ، فنزلت : ﴿ إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ﴾ فلما أصابهم الرفاهية عادوا إلى حالهم حين أصابتهم الرفاهية ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنتَقِمُونَ ﴾ قال : يعني يوم بدر .

قوله بعد قوله يغشى الناس هذا عذاب أليم ( قال فأتى رسول الله ) كذا بضم الهمزة على البناء للمجهول ، والآتي المذكور هو أبو سفيان كما صرح به في الرواية الأخيرة .

قوله ( فقيل : يا رسول الله استسقى الله لمضر فإنها قد هلك ) إنما قال « لمضر » لأن غالبهم كان بالقرب من مياه الحجاز ، وكان الدعاء بالقحط على قريش وهم سكان مكة فسرى القحط إلى من حولهم فحسن أن يطلب الدعاء لهم ، ولعل السائل عدل عن التعبير بقريش لئلا يذكرهم فيذكر بجرمهم ، فقال لمضر ليندرجوا فيهم ، ويشير أيضاً إلى أن غير المدعو عليهم قد هلكوا بجريرتهم . وقد وقع في الرواية الأخيرة « وإن قومك هلكوا » ولا منافاة بينهما لأن مضر أيضاً قومه ، وقد تقدم في المناقب أنه صلى الله عليه وسلم كان من مضر .

قوله ( فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لمضر ؟ إنك لجريء ) أى أأمرنى أن أستسقى لمضر مع ما هم عليه من المعصية والإشراك به ؟ ووقع في « شرح الكرماني » قوله « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمضر » أى لأبي سفيان فإنه كان كبيرهم في ذلك الوقت وهو كان الآتي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المستدعى منه الاستسقاء ، تقول العرب : قتل قريش فلانا ويريدون شخصا منهم ، وكذا يضيفون الأمر إلى القبيلة والأمر في الواقع مضاف إلى واحد منهم انتهى . وجعله اللام متعلقة يقال غريب ، وإنما هي متعلقة بالحدوف كما قررته أولاً .

قوله ( فلما أصابهم الرفاهية ) بتخفيف التحتانية بعد الهاء أى التوسع والراحة

**باب** قوله : ﴿ رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴾

[٤٨٢٢] ٤٦٣٧- حدثنا يحيى قال نا وكيع عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق : دخلت على عبد الله فقال : إن من العلم أن تقول لمّا لا تعلم : الله أعلم ، إن الله قال لنبيه : ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ . إن قريشاً لمّا غلبوا النبي صلى الله عليه واستعصوا عليه قال : « اللهم أعني عليهم بسبع

كسبِعَ يَوْسُفَ»، فأخذتهم سنةً أكلوا فيها العظام والميتة من الجهد، حتى جعل أحدهم يرى ما بينه وبين السماء كهيئة الدخان من الجوع قالوا: ﴿رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ فقيل له: إن كشفنا عنهم عادوا، فدعاه ربُّه، فكشف عنهم فعادوا، فانتقم الله منهم يوم بدر، فذلك قوله: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّا مُنْتَقِمُونَ﴾.

**قوله في الباب الثاني (عن مسروق قال دخلت على عبد الله) أى ابن مسعود .**

**قوله (إن من العلم أن تقول لما لا تعلم : الله أعلم )** تقدم سبب قول ابن مسعود هذا في سورة الروم من وجه آخر عن الأعمش ولفظه « عن مسروق قال : بينا رجل يحدث في كندة فقال : يجيء دخان يوم القيامة فيأخذ بأسماع المنافقين وأبصارهم ويأخذ المؤمن كهيئة الزكام ، فأتيت ابن مسعود وكان متكماً فغضب فجلس فقال : من علم فليقل ، ومن لم يعلم فليقل : الله أعلم . وقد جرى البخاري على عادته في إثارة الخفي على الواضح ، فإن هذه السورة كانت أولى بإيراد هذا السياق من سورة الروم لما تضمنته من ذكر الدخان ، لكن هذه طريقته يذكر الحديث في موضع ثم يذكره في الموضع اللائق به عارياً عن الزيادة اكتفاءً بذكرها في الموضع الآخر ، شحذاً للأذهان وبعثاً على مزيد الاستحضار ، وهذا الذي أنكره ابن مسعود قد جاء عن علي ، فأخرج عبد الرزاق وابن أبي حاتم من طريق الحارث عن علي قال « آية الدخان لم تمض بعد ، يأخذ المؤمن كهيئة الزكام ، وينفخ الكافر حتى ينفد » . ثم أخرج عبد الرزاق من طريق ابن أبي مليكة قال « دخلت على ابن عباس يوماً فقال لي : لم أتم البارحة حتى أصبحت ، قالوا طلع الكوكب ذو الذنب فخشينا الدخان قد خرج » وهذا أخشى أن يكون تصحيفاً وإنما هو الدجال بالجيم الثقيلة واللام ، ويؤيد كون آية الدخان لم تمض ما أخرجه مسلم من حديث أبي شريعة رفعه « لا تقوم الساعة حتى تروا عشر آيات : طلوع الشمس من مغربها ، الدخان ، والدابة » الحديث . وروى الطبري من حديث ربيع عن حذيفة مرفوعاً في خروج الآيات والدخان « قال حذيفة : يارسول الله وما الدخان ؟ فتلا هذه الآية قال : أما المؤمن فيصيبه منه كهيئة الزكمة ، وأما الكافر فيخرج من منخره وأذنيه ودمره » وإسناده ضعيف أيضاً . وروى ابن أبي حاتم من حديث أبي سعيد نحوه وإسناده ضعيف أيضاً ، وأخرجه مرفوعاً بإسناد أصح منه ، للطبري من حديث أبي مالك الأشعري رفعه « إن ربكم أنذركم ثلاثاً : الدخان يأخذ المؤمن كالزكمة » الحديث ، ومن حديث ابن عمر نحوه وإسنادهما ضعيف أيضاً ، لكن تضافر هذه الأحاديث يدل على أن لذلك أصلاً ، ولو ثبت طريق حديث حذيفة لاحتمل أن يكون هو القاص المراد في حديث ابن مسعود .

﴿أَنِّي لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ﴾

الذكرى والذكر واحد .

٤٦٣٨ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا جرير بن حازم عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق قال : دخلت على عبد الله ، ثم قال : إن رسول الله صلى الله عليه لمأ دعا قريشاً كذبوه واستعصوا عليه ، فقال : « اللهم أعني عليهم بسبع كسبِعَ يَوْسُفَ » . فأصابتهم سنة حصت ، حتى كانوا يأكلون الميتة ، فكان يقوم أحدهم فكان يرى بينه وبين السماء مثل الدخان من الجهد والجوع . ثم قرأ : ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي

السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴿١﴾ حتى بلغ: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابَ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾ قال عبد الله: أفيكشف عنهم العذاب يوم القيامة؟ قال: والبطشة الكبرى يوم بدر.

قوله (الذكرى) هو والذكر سواء.

﴿ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلِّمٌ مَجْنُونٌ﴾

[٤٨٢٤] ٤٦٣٩ - حدثنا بشر بن خالد قال أنا محمد عن شعبة عن سليمان ومنصور عن أبي الضحى عن مسروق قال عبد الله: إن الله بعث محمداً وقال: ﴿مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ فإن رسول الله صلى الله عليه لمّا رأى قريشاً استعصوا عليه قال: «اللهم أعني عليهم بسبع كسبع يوسف»، فأخذتهم السنة حتى حصّت كل شيء، حتى أكلوا العظام والجلود، وقال أحدهم: حتى أكلوا الجلود والميتة، وجعل يخرج من الأرض كهيفة الدخان، فأتاه أبوسفیان فقال: أي محمد، إن قومك هلكوا، فادع الله أن يكشف عنهم. فدعا، ثم قال: «يعودوا بعد هذا». في حديث منصور ثم قرأ: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ إلى ﴿عَائِدُونَ﴾ أيكشف عذاب الآخرة؟ فقد مضى الدخان والبطشة واللزام - وقال أحدهم: القمر وقال الآخر: الروم.

[٤٨٢٥] ٤٦٤٠ - حدثني يحيى قال نا وكيع عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عبد الله قال: خمس قد مضين: اللزام، والروم، والبطشة، والقمر، والدخان.

قوله في الرواية الأخيرة (أخبرنا محمد) هو ابن جعفر غندر.

قوله (عن سليمان) هو الأعمش، ومنصور هو ابن المعتمر.

قوله (حتى حصت) بمهملتين أى جردت وأذهبت، يقال سنة حصاء أى جرداء لا غيث فيها.

قوله (فقال أحدهم) كذا قاله في موضعين أى أحد الرواة، ولم يتقدم في سياق السدوسي موضع واحد فيه اثنان سليمان ومنصور، فحق العبارة أن يقول قال أحدهما لكن تحمل على تلك اللغة.

قوله (وجعل يخرج من الأرض كهيفة الدخان) وقع في الرواية التي قبلها «فكان يرى بينه وبين السماء مثل الدخان من الجوع» ولاندفع بينهما لأنه يحمل على أنه كان مبدؤه من الأرض ومنتهاه ما بين السماء والأرض، ولا معارضة أيضا بين قوله «يخرج من الأرض» وبين قوله «كهيفة الدخان» لاحتمال وجود الأمرين بأن يخرج من الأرض بخار كهيفة الدخان من شدة حرارة الأرض ووهجها من عدم الغيث، وكانوا يرون بينهم وبين السماء مثل الدخان من فرط حرارة الجوع، والذي كان يخرج من الأرض بحسب تخيلهم ذلك من غشاوة أبصارهم من فرط الجوع، أو لفظ «من الجوع» صفة الدخان أى يرون مثل الدخان الكائن من الجوع.

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة الجاثية

﴿جَاثِيَةً﴾: مُسْتَوْفِزِينَ عَلَى الرُّكْبِ. ﴿نَسْتَنْسِخُ﴾: نَكْتُبُ. ﴿نَسَاكُمُ﴾: نَتْرُكُكُمْ.

## ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾

[٤٨٢٦] ٤٦٤١ - حدثنا الحميدي قال نا سفيان قال حدثني الزُّهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه : « قال الله تبارك وتعالى : يؤذيني ابن آدم يسب الدهر ، وأنا الدهر ، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار » . [الحديث ٤٨٢٦ - طرفاه في : ٦١٨١ ، ٧٤٩١] .

قوله ( سورة حم الجاثية . بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لأبي ذر ، ولغيره « الجاثية » حسب .

قوله ( جاثية مستوفزين على الركب ) كذا لهم ، وهو قول مجاهد وصله الطبري من طريقه ، وقال أبو عبيدة في قوله « جاثية » قال على الركب . ويقال استوفز في قعدته إذا قعد منتصباً قعوداً غير مطمئن .

قوله ( نستنسخ نكتب ) كذا لأبي ذر ، ولغيره : وقال مجاهد فذكره . وقد أخرج ابن أبي حاتم معناه عن مجاهد .

قوله ( ننسأكم نترككم ) هو قول أبي عبيدة ، وقد وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ ننسأكم كما نسيتم ﴾ قال : اليوم نترككم كما تركتم . وأخرجه ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أيضاً ، وهو من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم ، لأن من نسي فقد ترك بغير عكس .

قوله ( يؤذيني ابن آدم ) كذا أورده مختصراً ، وقد أخرجه الطبري عن أبي كريب عن ابن عينة بهذا الإسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كان أهل الجاهلية يقولون إنما يهلكنا الليل والنهار ، هو الذي يميتنا ويحيينا ، فقال الله في كتابه ﴿ وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا ﴾ الآية ، قال فيسبون الدهر ، قال الله تبارك وتعالى : يؤذيني ابن آدم » فذكره . قال القرطبي : معناه يخاطبني من القول بما يتأذى من يجوز في حقه التأذى ، والله منزّه عن أن يصل إليه الأذى ، وإنما هذا من التوسع في الكلام . والمراد أن من وقع ذلك منه تعرض لسخط الله .

قوله ( وأنا الدهر ) قال الخطابي : معناه أنا صاحب الدهر ومدير الأمور التي ينسبونها إلى الدهر ، فمن سب الدهر من أجل أنه فاعل هذه الأمور عاد سبه إلى ربه الذي هو فاعلها ، وإنما الدهر زمان جعل ظرفاً لمواقع الأمور . وكانت عادتهم إذا أصابهم مكروه أضافوه إلى الدهر فقالوا : يؤس للدهر ، وتبا للدهر . وقال النووي : قوله « أنا الدهر » بالرفع في ضبط الأكثرين والمحققين ، ويقال بالنصب على الظرف أى أنا باق أبداً ، والموافق لقوله « إن الله هو الدهر » الرفع وهو مجاز ، وذلك أن العرب كانوا يسبون الدهر عند الحوادث فقال : لا تسبوه فإن فاعلها هو الله ، فكأنه قال : لا تسبوا الفاعل فإنكم إذا سببتموه سببتموني . أو الدهر هنا بمعنى الدهر ، فقد حكى الراغب أن الدهر في قوله « إن الله هو الدهر » غير الدهر في قوله « يسب الدهر » قال : والدهر الأول الزمان والثاني المدير المصروف لما يحدث ، ثم استضعف هذا القول لعدم الدليل عليه . ثم قال : لو كان كذلك لعد الدهر من أسماء الله تعالى انتهى . وكذا قال محمد بن داود محتجاً لما ذهب إليه من أنه بفتح الراء فكان يقول : لو كان بضمها لكان الدهر من أسماء الله تعالى . وتعقب بأن ذلك ليس بلازم ، ولا سيما مع روايته « فإن الله هو

الدهر « قال ابن الجوزي : يصوب ضم الراء من أوجه : أحدها أن المضبوط عند المحدثين بالضم ، ثانيها لو كان بالنصب يصير التقدير فأنا الدهر ألقبه ، فلا تكون علة النهي عن سبه مذكورة لأنه تعالى يقلب الخير والشر فلا يستلزم ذلك منع الذم ، ثالثها الرواية التي فيها « فإن الله هو الدهر » انتهى . وهذه الأخيرة لا تعين الرفع لأن للمخالف أن يقول : التقدير فإن الله هو الدهر يقلب ، فترجع للرواية الأخرى ، وكذا ترك ذكر علة النهي لا يعين الرفع لأنها تعرف من السياق ، أى لا ذنب له فلا تسبوه .

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة الأحقاف

وقال بعضهم: أَثَرَةٌ وَأَثَرَةٌ وَأَثَرَةٌ: بقية من علم. وقال ابن عباس: ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ ﴾ : ما كنتُ بأول الرسل.

قوله ( سورة حم الأحقاف . بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسملة لغير أبي ذر .

قوله ( وقال بعضهم أثرَةٌ وأثرَةٌ وأثرَةٌ بقية من علم ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ أو أثرَةٌ من علم ﴾ أى بقية من علم ، ومن قال أثرَةٌ أى بفتحيتين فهو مصدر أثره يأثره فذكره . قال الطبري : قرأ الجمهور ﴿ أو أثرَةٌ ﴾ بالألف ، وعن أبي عبد الرحمن السلمي « أو أثرَةٌ » بمعنى أو خاصة من علم أوتيته وأوتيته به على غيركم . قلت : وهذا فسره الحسن وقتادة ، قال عبد الرزاق عن معمر عن الحسن في قوله ﴿ أو أثرَةٌ من علم ﴾ قال : أثرَةٌ شيء يستخرجه فيثبره . قال وقال قتادة : أو خاصة من علم . وأخرج الطبري من طريق أبي سلمة عن ابن عباس في قوله ﴿ أو أثرَةٌ من علم ﴾ قال : خط كانت تخطه العرب في الأرض . وأخرجه أحمد والحاكم وإسناده صحيح . ويروى عن ابن عباس : جودة الخط ، وليس بثابت . وحمل بعض المالكية الخط هنا على المكتوب ، وزعم أنه أراد الشهادة على الخط إذا عرفه ، والأول هو الذى عليه الجمهور ، وتمسك به بعضهم في تجويد الخط ، ولا حاجة فيه لأنه إنما جاء على ما كانوا يعتمدونه ، فالأمر فيه ليس هو لإباحته .

قوله ( وقال ابن عباس ﴿ بدعا من الرسل ﴾ ما كنتُ بأول الرسل ) وصله ابن أبي حاتم من طريق على ابن أبي طلحة عن ابن عباس ، وللطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد مثله ، وقال أبو عبيدة مثله قال : ويقال ما هذا منى ببدع أى ببدع . وللطبري من طريق سعيد عن قتادة قال : إن الرسل قد كانت قبلى .

قوله ( تفيضون تقولون ) كذا لأبي ذر ، وذكره غيره في أول السورة عن مجاهد ، وقد وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد .

قوله ( وقال غيره أرايت هذه الألف إنما هي توعد إن صح ما تدعون لا يستحق أن يعبد ، وليس قوله أرايت برؤية العين إنما هو أتعلمون أبلغكم أن ما تدعون من دون الله خلقوا شيئا ) هذا كله سقط لأبي ذر .

﴿ وَالَّذِي قَالَ لَوْلَاذِيهِ أَفْ لَّكُمَا أَتَعِدَانِي ﴾ الآية

٤٦٤٢ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك قال : كان [٤٨٢٧]

مروان على الحجاز استعمله معاوية ، فخطب فجعل يذكر يزيد بن معاوية لكي يبائع له بعد أبيه ، فقال له عبد الرحمن بن أبي بكر شيئا ، فقال : خذوه فدخل بيت عائشة فلم يقدروا ، فقال مروان : إن هذا الذي أنزل الله فيه : ﴿ وَالَّذِي قَالَ لَوْلَا إِلَهُيَ أَفْ لَكُمَا ﴾ فقالت عائشة من وراء الحجاب : ما أنزل الله فينا شيئا من القرآن ، إلا أن الله أنزل عذري .

**قوله ( باب والذي قال لوالديه أف لكما أتعداني أن أخرج — إلى قوله — أساطير الأولين )** كذا لأبي ذر ، وساق غيره الآية إلى آخرها ، وأف قرأها الجمهور بالكسر ، لكن نونها نافع وحفص عن عاصم ، وقرأ ابن كثير وابن عامر وابن محيصن — وهي رواية عن عاصم — بفتح الفاء بغير تنوين .

**قوله ( عن يوسف بن ماهك )** بفتح الهاء وبكسرهما ومعناه القمير تصغير القمر ، ويجوز صرفه وعدمه كما سيأتي .

**قوله ( كان مروان على الحجاز )** أي أميرا على المدينة من قبل معاوية . وأخرج الإسماعيلي والنسائي من طريق محمد بن زياد هو الجمحي قال « كان مروان عاملا على المدينة » .

**قوله ( استعمله معاوية ، فخطب فجعل يذكر يزيد بن معاوية لكي يبائع له )** في رواية الإسماعيلي من الطريق المذكورة « فأراد معاوية أن يستخلف يزيد — يعني ابنه — فكتب إلى مروان بذلك ، فجمع مروان الناس فخطبهم ، فذكر يزيد ، ودعا إلى بيعته وقال : إن الله أرى أمير المؤمنين في يزيد رأيا حسنا ، وإن يستخلفه فقد استخلف أبو بكر وعمر » .

**قوله ( فقال له عبد الرحمن بن أبي بكر شيئا )** قيل قال له : بيننا وبينكم ثلاث ، مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر ولم يعهدوا . كذا قال بعض الشراح وقد اختصره فأفسده ، والذي في رواية الإسماعيلي : فقال عبد الرحمن ما هي إلا هرقلية . وله من طريق شعبة عن محمد بن زياد : فقال مروان سنة أبي بكر وعمر . فقال عبد الرحمن : سنة هرقل وقيصر . ولابن المنذر من هذا الوجه : أجتتم بها هرقلية تباعون لأبنائكم ؟ ولأبي يعلى وابن أبي حاتم من طريق إسماعيل بن أبي خالد « حدثني عبد الله المدني قال : كنت في المسجد حين خطب مروان فقال : إن الله قد أرى أمير المؤمنين رأيا حسنا في يزيد ، وإن يستخلفه فقد استخلف أبو بكر وعمر ، فقال عبد الرحمن : هرقلية . إن أبا بكر والله ما جعلها في أحد من ولده ولا في أهل بيته ، وما جعلها معاوية إلا كرامة لولده » .

**قوله ( فقال خذوه ، فدخل بيت عائشة فلم يقدروا )** أي امتنعوا من الدخول خلفه إعظاما لعائشة . وفي رواية أبي يعلى « فنزل مروان عن المنبر حتى أتى باب عائشة فجعل يكلمها وتكلمه ثم انصرف » .

**قوله ( فقال مروان إن هذا الذي أنزل الله فيه )** في رواية أبي يعلى « فقال مروان : ألسنت الذي قال الله فيه .. فذكر الآية ، فقال عبد الرحمن : ألسنت ابن اللعين الذي لعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( فقالت عائشة )** في رواية محمد بن زياد : فقالت كذب مروان .

**قوله ( ما أنزل الله فينا شيئا من القرآن إلا أن الله أنزل عذري )** أي الآية التي في سورة النور في قصة أهل



الإفك وبراءتها مما رموها به ، وفي رواية الإسماعيلي : فقالت عائشة كذب والله ما نزلت فيه ، وفي رواية له : والله ما نزلت إلا في فلان ابن فلان الفلاني . وفي رواية له : لو شئت أن أسميه لسميته ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن أبا مروان ومروان في صلبه . وأخرج عبد الرزاق من طريق ميناء أنه سمع عائشة تنكر أن تكون الآية نزلت في عبد الرحمن بن أبي بكر وقالت : إنما نزلت في فلان ابن فلان سميت رجلاً . وقد شغب بعض الرافضة فقال : هذا يدل على أن قوله ﴿ثاني اثنين﴾ ليس هو أبا بكر ، وليس كما فهم هذا الرافضي ، بل المراد بقول عائشة فينا أي في بنى أبي بكر ، ثم الاستثناء من عموم النفي وإلا فالمقام يخصص ، والآيات التي في عذرها في غاية المدح لها ، والمراد نفى إنزال ما يحصل به الذم كما في قصة قوله ﴿والذي قال لوالديه﴾ إلى آخره . والعجب مما أورده الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال : نزلت هذه الآية في عبد الرحمن بن أبي بكر . وقد تعقبه الزجاج فقال : الصحيح أنها نزلت في الكافر العاق ، وإلا فعبد الرحمن قد أسلم فحسن إسلامه وصار من خيار المسلمين . وقد قال الله في هذه الآية ﴿أولئك الذين حق عليهم القول﴾ إلى آخر الآية فلا يناسب ذلك عبد الرحمن وأجاب المهدي عن ذلك بأن الإشارة بأولئك للقوم الذين أشار إليهم المذكور بقوله ﴿وقد خلت القرون من قبلي﴾ فلا يمتنع أن يقع ذلك من عبد الرحمن قبل إسلامه ثم يسلم بعد ذلك ، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن مجاهد قال : نزلت في عبد الله بن أبي بكر الصديق ، قال ابن جريج : وقال آخرون في عبد الرحمن بن أبي بكر . قلت : والقول في عبد الله كالقول في عبد الرحمن فإنه أيضاً أسلم وحسن إسلامه . ومن طريق أسباط عن السدي قال : نزلت في عبد الرحمن بن أبي بكر ، قال لأبويه — وهما أبو بكر وأم رومان — وكانا قد أسلما وأنى هو أن يسلم ، فكانا يأمرانه بالإسلام فكان يرد عليهما ويكذبهما ويقول : فأين فلان وأين فلان يعني مشايخ قريش ممن قد مات ، فأسلم بعد فحسن إسلامه ، فنزلت توبته في هذه الآية ﴿ولكل درجات مما عملوا﴾ . قلت : لكن نفى عائشة أن تكون نزلت في عبد الرحمن وآل بيته أصح إسناداً وأولى بالقبول . وجزم مقاتل في تفسيره أنها نزلت في عبد الرحمن . وأن قوله ﴿أولئك الذين حق عليهم القول﴾ نزلت في ثلاثة من كفار قريش ، والله أعلم .

**باب** قوله عز وجل : ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ﴾ الآية

قال ابن عباس : ﴿عَارِضٌ﴾ : السحاب .

[٤٨٢٨] ٤٦٤٣ - حدثنا أحمد قال نا ابن وهب قال أنا عمرو أن أبا النضر حدثه عن سليمان بن يسار عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله قالت : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله ضاحكاً حتى أرى منه لهواته ،<sup>(١)</sup> إنما كان يتبسّم . قالت : وكان إذا رأى غيماً أو ريحاً عرف في وجهه ، قالت : يا رسول الله ، الناس إذا رأوا الغيم فرحوا رجاء أن يكون فيه المطر ، وأراك إذا رأيت عرف في وجهك الكراهية ؟ فقال : «يا عائشة ، ما يؤمنني أن يكون فيه عذاب ؟ عذب قوم بالريح ، وقد رأى قوم العذاب ، فقالوا : ﴿هَذَا عَارِضٌ مُمְطِرُنَا﴾ .

[الحديث ٤٨٢٨ - طرفه في : ٦٠٩٢] .

**قوله ( باب ﴿فلما رأوه عارضا مستقبل أوديتهم﴾ الآية )** ساقها غير أبي ذر .

(١) الرقمان ٤٨٢٨ و ٤٨٢٩ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

**قوله ( قال ابن عباس : عارض السحاب )** وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وأخرج الطبرى من طريق العوفي عن ابن عباس قال : الريح إذا أثارت سحابا قالوا هذا عارض .

**قوله ( حدثنا أحمد )** كذا لهم ، وفي رواية أبي ذر « حدثنا أحمد بن عيسى » .

**قوله ( أخبرنا عمرو )** هو ابن الحارث ، وأبو النضر هو سالم المدني ، ونصف هذا الإسناد الأعلى مدنيون والأدنى مصريون .

**قوله ( حتى أرى منه لهواته )** بالتحريك جمع لهاة وهى اللحم المتعلقة في أعلى الحنك ، ويجمع أيضا على لهى بفتح اللام مقصور .

**قوله ( إنما كان يتبسم )** لا ينافي هذا ماجاء في الحديث الآخر « أنه ضحك حتى بدت نواجذه » لأن ظهور النواجذ — وهى الأسنان التى في مقدم الفم أو الأنياب — لا يستلزم ظهور اللهاة .

**قوله ( عرفت الكراهية في وجهه )** عبرت عن الشيء الظاهر في الوجه بالكراهة لأنه ثمرتها . ووقع في رواية عطاء عن عائشة في أول هذا الحديث « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عصفت الريح قال : اللهم إني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به ، وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به . وإذا تخيلت السماء تغير لونه وخرج ودخل وأقبل وأدبر ، فإذا أمطرت سرى عنه » الحديث أخرجه مسلم بطوله ، وتقدم في بدء الخلق من قوله « كان إذا رأى مخيلة أقبل وأدبر » وقد تقدم لهذا الدعاء شواهد من حديث أنس وغيره في أواخر الاستسقاء .

**قوله ( عذب قوم بالريح ، وقد رأى قوم العذاب فقالوا : هذا عارض )** ظاهر هذا أن الذين عذبوا بالريح غير الذين قالوا ذلك ، لما تقرر أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، لكن ظاهر آية الباب على أن الذين عذبوا بالريح هم الذين قالوا هذا عارض ، ففي هذه السورة ﴿ واذكر أخا عاد إذ أنذر قومه بالأحقاف ﴾ الآيات وفيها ﴿ فلما رأوه عارضا مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا ، بل هو ما استعجلتم به ، ريح فيها عذاب أليم ﴾ وقد أجاب الكرمانى عن الإشكال بأن هذه القاعدة المذكورة إنما تطرد إذا لم يكن في السياق قرينة تدل على أنها عين الأولى ، فإن كان هناك قرينة كما في قوله تعالى ﴿ وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله ﴾ فلا . ثم قال : ويحتمل أن عادا قومان قوم بالأحقاف وهم أصحاب العارض وقوم غيرهم ، قلت : ولا يخفى بعده . لكنه محتمل ، فقد قال تعالى في سورة النجم ﴿ وأنه أهلك عادا الأولى ﴾ فإنه يشعر بأن ثم عادا أخرى . وقد أخرج قصة عاد الثانية أحمد بإسناد حسن عن الحارث بن حسان البكرى قال « خرجت أنا والعلاء بن الحضرمي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث — وفيه — فقلت : أعوذ بالله وبرسوله أن أكون كوافد عاد ، قال : وماوافد عاد ؟ وهو أعلم بالحديث ولكنه يستطعمه ، فقلت : إن عادا قحطوا ، فبعثوا قيل بن عنز إلى معاوية بن بكر بمكة يستسقى لهم ، فمكث شهرا في ضيافته تغنيه الجرادتان ، فلما كان بعد شهر خرج لهم فاستسقى لهم ، فمرت بهم سحابات فاختر السوداء منها ، فنودى : خذها رمادا رمدا ، لاتبق من عاد أحدا » وأخرج الترمذى والنسائي وابن ماجه بعضه ، والظاهر أنه في قصة عاد الأخيرة لذكر مكة فيه ، وإنما بنيت بعد إبراهيم حين أسكن هاجر وإسماعيل بواد غير ذى زرع ، فالذين ذكروا في سورة الأحقاف هم عاد الأخيرة ويلزم عليه أن المراد بقوله تعالى ﴿ أخا عاد ﴾ نبي آخر غير هود . والله أعلم .

## سورة محمد عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَوْزَارَهَا﴾ : آثامها ، حتى لا يبقى إلا مسلم . ﴿عَرَفَهَا﴾ : بَيْنَهَا لَكُمْ . وقال مجاهد : ﴿عَزَمَ الْأَمْرُ﴾ : أي جد الأمر . ﴿فَلَا تَهْنُوا﴾ : لا تضعفوا . وقال ابن عباس : ﴿أَضْغَانُهُمْ﴾ : حسدهم .

قوله ( سورة محمد صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لأبي ذر ، ولغيره ﴿الذين كفروا﴾ حسب .

قوله ( أوزارها آثامها حتى لا يبقى إلا مسلم ) قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿حتى تضع الحرب أوزارها﴾ قال : حتى لا يكون شرك ، قال : والحرب من كان يقاتله ، سماهم حربا . قال ابن التين : لم يقل هذا أحد غير البخاري . والمعروف أن المراد بأوزارها السلاح ، وقيل حتى ينزل عيسى بن مريم انتهى . ومانفاه قد علمه غيره ؛ قال ابن قرقول : هذا التفسير يحتاج إلى تفسير ، وذلك لأن الحرب لا آثام لها ، فلعله كما قال الفراء آثام أهلها ، ثم حذف وأبقى المضاف إليه ، أو كما قال النحاس : حتى تضع أهل الآثام فلا يبقى مشرك انتهى . ولفظ الفراء الهاء في أوزارها لأهل الحرب أي آثامهم ، ويحتمل أن يعود على الحرب والمراد بأوزارها سلاحها انتهى . فجعل مادعي ابن التين أنه المشهور احتمالا .

قوله ( عرفها : بينها ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿عرفها لهم﴾ بينها لهم وعرفهم منازلهم .

قوله ( وقال مجاهد : مولى الذين آمنوا ولهم ) كذا لغير أبي ذر وسقط له ، وقد وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا .

قوله ( فإذا عزم الأمر أي جد الأمر ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عنه .

قوله ( فلا تهنوا : فلا تضعفوا ) وصله ابن أبي حاتم من طريقه كذلك .

قوله ( وقال ابن عباس : أضغانهم حسدهم ) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله ﴿أن لن يخرج الله أضغانهم﴾ قال : أعمالهم ، خبثهم والحسد .

قوله ( آسن متغير ) كذا لغير أبي ذر هنا ، وسيأتي في أواخر السورة .

﴿وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾

[٤٨٣٠] ٤٦٤٤ - حدثنا خالد بن مخلد قال نا سليمان قال حدثني معاوية بن أبي مزرّد عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : «خلق الله الخلق ، فلما فرغ منه قامت الرحم فأخذت ، فقالت : مه ، قالت : هذا مقام العائذ بك من القطيعة . قال : ألا ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك ؟ قالت : بلى يا رب ، قال : فذاك » ، قال أبو هريرة : اقرؤوا إن شئتم : ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ . [الحديث ٤٨٣٠ - أطرافه في : ٤٨٣١ ، ٤٨٣٢ ، ٥٩٨٧ ، ٧٥٠٢] .

[٤٨٣١] ٤٦٤٥ - حدثني إبراهيم بن حمزة قال نا حاتم عن معاوية قال حدثني عمي أبو الحباب سعيد بن يسار عن أبي هريرة بهذا .. ثم قال رسول الله صلى الله عليه : « اقرؤوا إن شئتم : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ » .

[٤٨٣٢] ٤٦٤٦ - حدثنا بشر بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا معاوية بن أبي المزد بهذا . قال رسول الله صلى الله عليه : « اقرؤوا إن شئتم ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ » .

قوله ( باب وتقطعوا أرحامكم ) قرأ الجمهور بالتشديد ويعقوب بالتخفيف .

قوله ( خلق الله الخلق فلما فرغ منه ) أى قضاء وأتمه .

قوله ( قامت الرحم ) يحتمل أن يكون على الحقيقة ، والأعراض يجوز أن تتجسد وتتكلم بإذن الله ، ويجوز أن يكون على حذف أى قام ملك فتكلم على لسانها ، ويحتمل أن يكون ذلك على طريق ضرب المثل والاستعارة والمراد تعظيم شأنها وفضل واصلها وإثم قاطعها .

قوله ( فأخذت ) كذا للأكثر بحذف مفعول أخذت ، وفي رواية ابن السكن « فأخذت بحقو الرحمن » . وفي رواية الطبري « بحقوى الرحمن » بالثنية ، قال القاسى أبى أبو زيد المروزى أن يقرأ لنا هذا الحرف لإشكاله ، ومثى بعض الشراح على الحذف فقال : أخذت بقائمة من قوائم العرش ، وقال عياض : الحقو معقد الإزار ، وهو الموضع الذى يستجار به ويحتزم به على عادة العرب ، لأنه من أحق ما يحامى عنه ويدفع ، كما قالوا نمنعه مما نمنع منه أزرنا ، فاستعير ذلك مجازاً للرحم في استعادتها بالله من القطيعة انتهى . وقد يطلق الحقو على الإزار نفسه كما في حديث أم عطية « فأعطاهما حقوه فقال : أشعرنها إياه » يعنى إزاره وهو المراد هنا ، وهو الذى جرت العادة بالتمسك به عند الإلحاح في الاستجارة والطلب ، والمعنى على هذا صحيح مع اعتقاد تنزيه الله عن الجارحة . قال الطيبي : هذا القول مبنى على الاستعارة التمثيلية كأنه شبه حالة الرحم وما هى عليه من الافتقار إلى الصلة واللّب عنها بحال مستجير يأخذ بحقو المستجار به ، ثم أسند على سبيل الاستعارة التخيلية ماهو لازم للمشبه به من القيام فيكون قرينة مانعة من إرادة الحقيقة ، ثم رشحت الاستعارة بالقول والأخذ ولفظ الحقو فهو استعارة أخرى ، والثنية فيه للتأكيد لأن الأخذ باليدين أكد في الاستجارة من الأخذ بيد واحدة .

قوله ( فقال له مه ) هو اسم فعل معناه الزجر أى اكفف . وقال ابن مالك : هى هنا « ما » الاستفهامية حذفت ألفها ووقف عليها بهاء السكت ، والشائع أن لا يفعل ذلك إلا وهى مجرورة ، لكن قد سمع مثل ذلك فجاء عن أنى ذؤيب الهذلى قال : قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج ، فقلت مه ؟ فقالوا . قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قوله في الإسناد ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال .

قوله ( هذا مقام العائد بك من القطيعة ) هذه الإشارة إلى المقام أى قيامي في هذا مقام العائد بك ، وسيأتى مزيد بيان لما يتعلق بقطيعة الرحم في أوائل كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . ووقع في رواية الطبري « هذا مقام عائد من القطيعة » والعائد المستعيز ، وهو المعتصم بالشئ المستجير به .

قوله ( قال أبو هريرة : اقرءوا إن شئتم : فهل عسيتم ) هذا ظاهره أن الاستشهاد موقوف ، وسيأتى بيان من رفعه وكذا في رواية الطبري من طريق سعيد بن أبى مريم عن سليمان بن بلال ومحمد بن جعفر بن أبى كثير .

**قوله ( حدثنا حاتم )** هو ابن إسماعيل الكوفي نزيل المدينة ، ومعاوية هو ابن أبي مزرد المذكور في الذي قبله وبعده .

**قوله ( بهذا )** يعنى الحديث الذى قبله ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريقين عن حاتم بن إسماعيل بلفظ « فلما فرغ منه قامت الرحم فقالت : هذا مقام العائذ » ولم يذكر الزيادة . وزاد بعد قوله قالت بلى يارب « قال فذلك لك » .

**قوله ( ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرءوا إن شئتم )** حاصله أن الذى وقفه سليمان بن بلال على أبي هريرة رفعه حاتم بن إسماعيل ، وكذا وقع في رواية الإسماعيلي المذكورة .

**قوله ( أخبرنا عبد الله )** هو ابن المبارك

**قوله ( بهذا )** أى بهذا الإسناد والمتن ، ووافق حاتماً على رفع هذا الكلام الأخير ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق حبان بن موسى عن عبد الله بن المبارك .

( تنبيه ) : اختلف في تأويل قوله ﴿ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ فالأكثر على أنها من الولاية والمعنى إن وليتم الحكم ، وقيل بمعنى الإعراض ، والمعنى لعلكم إن أعرضتم عن قبول الحق أن يقع منكم ماذكر ، والأول أشهر ، ويشهد له ما أخرج الطبري في تهذيبه من حديث عبد الله بن مغفل قال « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ﴿ فَبَلَّغْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ قال هم هذا الحى من قريش ، أخذ الله عليهم إن ولوا الناس أن لا يفسدوا في الأرض ولا يقطعوا أرحامهم » .

**قوله ( آسن متغير )** وصله ابن أبي حاتم من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس . وقال أبو عبيدة مثله . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة غير متن ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مرسل من رواية أبي معاذ البصرى « أن علياً كان عند النبي صلى الله عليه وسلم — فذكر حديثاً طويلاً مرفوعاً فيه ذكر الجنة قال — وأنهار من ماء غير آسن » قال صاف : لا كدر فيه ، والله أعلم

## سورة الفتح

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال مجاهد : ﴿ قَوْمًا بُورًا ﴾ : هالكين . ﴿ سَيِّمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ ﴾ : السحنة ، وقال منصور عن مجاهد : التواضع . ﴿ فَاسْتَغْلَظْ ﴾ : غلظ . ﴿ شَطَأَهُ ﴾ : فراخه . ﴿ فَاسْتَوَى عَلَى سُقِّهِ ﴾ : الساق حاملة الشجرة . وقال : ﴿ دَائِرَةُ السُّوءِ ﴾ : كقولك رجل سوء و ﴿ دَائِرَةُ السُّوءِ ﴾ : العذاب . وقال غيره : ﴿ شَطَأَهُ ﴾ : شطء السنبُل ، تُنْبِتُ الحبة عشراً وثمانياً وسبعاً فيقوى بعضه ببعض ، فذاك قوله تعالى : ﴿ فَازَرَهُ ﴾ : قواه ، ولو كانت واحدة لم تقم على ساق ، وهو مثل ضربه الله للنبي صلى الله عليه وسلم إذ خرج وحده ، ثم قواه بأصحابه كما قوى الحبة بما نبت منها . ﴿ تُعَزِّرُوهُ ﴾ : تنصرونه .

**قوله ( سورة الفتح . بسم الله الرحمن الرحيم )** سقطت البسملة لغير أبي ذر .

**قوله ( وقال مجاهد : بورا هالكين )** وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا ، وسقط لغير

أبي ذر ، وقال أبو عبيدة : ويقال بار الطعام أى هلك ، ومنه قول عبد الله بن الزبيرى :  
يارسول المللك إن لسانى رائق ما فتقت إذ أنا بور  
أى هالك .

**قوله ( سيماهم في وجوههم : السحنة )** وفي رواية المستمل والكشمهني والقابسي « السجدة » والأول أولى ،  
فقد وصله ابن أبي حاتم من طريق الحاكم عن مجاهد كذلك ، والسحنة بالسين وسكون الحاء المهملتين وقبده ابن  
السكن والأصيلي بفتحهما قال عياض وهو الصواب عند أهل اللغة ، وهو لين البشرة والنعمة ، وقيل الهيئة ؛ وقيل  
الحال انتهى . وجزم ابن قتيبة بفتح الحاء أيضا وأنكر السكون وقد أثبتة الكسائي والفراء . وقال العكبري : السحنة  
بفتح أوله وسكون ثانية لون الوجه . ولرواية المستمل ومن وافقه توجيه لأنه يريد بالسجدة أثرها في الوجه يقال لأثر  
السجود في الوجه سجدة وسجادة ، ووقع في رواية النسفى « المسحة » .

**قوله ( وقال منصور عن مجاهد : التواضع )** وصله على بن المدينى عن جرير عن منصور ، ورويناه في  
« الزهد » لابن المبارك وفي « تفسير عبد بن حميد » وابن أبي حاتم عن سفيان وزائدة كلاهما عن منصور عن  
مجاهد قال : هو الخشوع ، زاد في رواية زائدة « قلت ما كنت أراه إلا هذا الأثر الذى في الوجه ، فقال : ربما كان  
بين عيني من هو أقسى قلبا من فرعون » .

**قوله ( شطأه فراخه ، فاستغلظ غلظ ، سوقه الساق حاملة الشجرة )** قال أبو عبيدة في قوله ﴿ كزرع ﴾  
أخرج شطأه ﴿ أخرج فراخه ، يقال قد أشطأه الزرع فأزره ساواه صار مثل الأم ، فاستغلظ غلظ ، فاستوى على  
سوقه الساق حاملة الشجر . وأخرج عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ كزرع ﴾ أخرج  
شطأه ﴿ قال : ما يخرج بجنب الحلقة فيتم وينمى ، وبه في قوله ﴿ على سوقه ﴾ قال : على أصوله .

**قوله ( شطأه شطاء السبل تنبت الحبة عشرا أو ثمانيا وسبعاً فيقوى بعضه ببعض فذاك قوله تعالى ﴿ فأزره ﴾**  
﴿ فأزره ﴾ قواه ، ولو كانت واحدة لم تقم على ساق ، وهو مثل ضربه الله للنبي صلى الله عليه وسلم إذ  
خرج وحده ثم قواه بأصحابه كما قوى الحبة بما ينبت منها ) .

**قوله ( دائرة السوء كقولك رجل السوء ، ودائرة السوء العذاب )** هو قول أبي عبيدة قال المعنى تدور  
عليهم .

( تنبيه ) : قرأ الجمهور السوء بفتح السين في الموضعين ، وضمها أبو عمرو وابن كثير .

**قوله ( يعزروه ينصروه )** قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ ويعزروه ﴾ قال : ينصروه ، وقد تقدم  
في الأعراف ﴿ فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه ﴾ وهذه ينبغي تفسيرها بالتوقير فرارا من التكرار ، والتعزير يأتي  
بمعنى التعظيم والإعانة والمنع من الأعداء ، ومن هنا يجيء التعزير بمعنى التأديب لأنه يمنع الجاني من الوقوع في  
الجنابة ، وهذا التفسير على قراءة الجمهور ، وجاء في الشواذ عن ابن عباس « يعزروه » بزاءين من العزة . ثم ذكر  
في الباب خمسة أحاديث : الحديث الأول :

﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾

[٤٨٣٣] ٤٦٤٧- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه

كان يسير في بعض أسفاره وعمر بن الخطاب يسير معه ليلاً فسأله عمر عن شيء فلم يجبه رسول الله صلى الله عليه، ثم سأله فلم يجبه، ثم سأله فلم يجبه، فقال عمر بن الخطاب: ثكلت أم عمر، نزلت رسول الله صلى الله عليه ثلاث مرات كل ذلك لا يجيبك، فقال عمر: فحركت بعيري ثم تقدمت أمام الناس وخشيت أن ينزل في القرآن فما نشبت أن سمعت صارخاً يصرخ بي. فقلت: لقد خشيت أن يكون نزل في قرآن، فجئت رسول الله صلى الله عليه فسلمت عليه، فقال: «لقد أنزلت علي الليلة سورة لهي أحب إلي مما طلعت عليه الشمس». ثم قرأ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾.

[٤٨٣٤] ٤٦٤٨- حدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا

لَكَ﴾ قال: الحديبية.

[٤٨٣٥] ٤٦٤٩- حدثنا مسلم بن إبراهيم قال نا شعبة قال نا معاوية بن قررة عن عبد الله بن مغفل قال: قرأ

النبي صلى الله عليه يوم فتح مكة سورة الفتح فرجع فيها، قال معاوية: لو شئت أن أحكي لكم قراءة النبي صلى الله عليه لفعلت.

**قوله (عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في سفر)** هذا السياق صورته الإرسال، لأن أسلم لم يدرك زمان هذه القصة لكنه محمول على أنه سمعه من عمر بدليل قوله في أثنائه «قال عمر فحركت بعيري الخ» وإلى ذلك أشار القابسي، وقد جاء من طريق أخرى سمعت عمر «أخرج البزار من طريق محمد بن خالد بن عثمة عن مالك ثم قال «لا نعلم رواه عن مالك هكذا إلا ابن عثمة وابن غزوان» انتهى. ورواية ابن غزوان — وهو عبد الرحمن أبو نوح المعروف بقراد — قد أخرجها أحمد عنه، واستدركها مغلطاي على البزار ظاناً أنه غير ابن غزوان، وأورده الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق هذين ومن طريق يزيد بن أبي حكيم ومحمد بن حرب وإسحق الحنيني أيضاً، فهؤلاء خمسة رووه عن مالك بصريح الاتصال، وقد تقدم في المغازي أن الإسماعيلي أيضاً أخرج طريق ابن عثمة، وكذا أخرجها الترمذي، وجاء في رواية الطبراني من طريق عبد الرحمن بن أبي علقمة عن ابن مسعود أن السفر المذكور هو عمرة الحديبية، وكذا في رواية معتمر عن أبيه عن قتادة عن أنس قال «لما رجعنا من الحديبية وقد حيل بيننا وبين نسكننا فنحن بين الحزن والكآبة فنزلت» وسأقي حديث سهل بن حنيف في ذلك قريباً. واختلف في المكان الذي نزلت فيه: فوقع عند محمد بن سعد بضمجنان وهي بفتح المعجمة وسكون الجيم ونون خفيفة، وعند الحاكم في «الإكليل» بكراع الغميم، وعن أبي معشر بالجحفة، والأماكن الثلاثة متقاربة.

**قوله (فسأله عمر بن الخطاب عن شيء فلم يجبه)** يستفاد منه أنه ليس لكل كلام جواب، بل السكوت قد يكون جواباً لبعض الكلام. وتكرير عمر السؤال إما لكونه خشى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسمعه أو لأن الأمر الذي كان يسأل عنه كان مهماً عنده، ولعل النبي صلى الله عليه وسلم أجابه بعد ذلك، وإنما ترك إجابته أولاً لشغله بما كان فيه من نزول الوحي.

**قوله ( ثكلت )** بكسر الكاف ( أم عمر ) في رواية الكشميهني « ثكلتك أم عمر » والثكل فقدان المرأة ولدها ، دعا عمر على نفسه بسبب ما وقع منه من الإلحاح ، ويحتمل أن يكون لم يرد الدعاء على نفسه حقيقة وإنما هي من الألفاظ التي تقال عند الغضب من غير قصد معناها .

**قوله ( نزلت )** بزاي ثم راء بالتخفيف والتثقيب والتخفيف أشهر ، أي ألححت عليه قاله ابن فارس والخطابي ، وقال الداودي : معنى المثلث أقللت كلامه إذا سألت ما لا يجب أن يجيب عنه ، وأبعد من فسر نزلت براجعت .

**قوله ( فما نشبت )** بكسر المعجمة بعدها موحدة ساكنة ، أي لم أتعلق بشيء غير ما ذكرت .

**قوله ( أن سمعت صارخا يصرخ بي )** لم أقف على اسمه .

**قوله ( لى أحب إلى مما طلعت عليه الشمس )** أي لما فيها من البشارة بالمغفرة والفتح ، قال ابن العربي : أطلق المفاضلة بين المنزلتي التي أعطيها وبين ما طلعت عليه الشمس ، ومن شرط المفاضلة استواء الشيئين في أصل المعنى ثم يزيد أحدهما على الآخر ، ولا استواء بين تلك المنزلتي والدنيا بأسرها . وأجاب ابن بطال بأن معناه أنها أحب إليه من كل شيء لأنه لا شيء إلا الدنيا والآخرة فأخرج الخبر عن ذكر الشيء بذكر الدنيا إذ لا شيء سواها إلا الآخرة . وأجاب ابن العربي بما حاصله : أن أفعل قد لا يراد بها المفاضلة كقوله ﴿ خير مستقرا وأحسن مقيلا ﴾ ولا مفاضلة بين الجنة والنار ، أو الخطاب وقع على ما استقر في أنفس أكثر الناس فإنهم يعتقدون أن الدنيا لا شيء مثلها أو أنها المقصودة فأخبر بأنها عنده خير مما يظنون أن لا شيء أفضل منه انتهى . ويحتمل أن يراد المفاضلة بين ما دلت عليه وبين ما دل عليه غيرها من الآيات المتعلقة به فرجحها ، وجميع الآيات وإن لم تكن من أمور الدنيا لكنها أنزلت لأهل الدنيا فدخلت كلها فيما طلعت عليه الشمس . الحديث الثاني .

**قوله ( سمعت قتادة عن أنس )** ﴿ إنا فتحنا لك فتحا مبينا ﴾ قال : الحديبية ) هكذا أورده مختصرا ، وقد أخرجه في المغازي بأتم من هذا ، وبين أن بعض الحديث عن أنس موصول وبعضه عن عكرمة مرسل ، وسمى ما وقع في الحديبية فتحا لأنه كان مقدمة الفتح وأول أسبابه ، وقد تقدم شرح ذلك مبينا في كتاب المغازي . الحديث الثالث .

**قوله ( عن عبد الله بن مغفل )** بالمعجمة والفاء وزن محمد .

**قوله ( فرجع فيها )** أي رد صوته بالقراءة ، وقد أورده في التوحيد من طريق أخرى بلفظ « كيف ترجيعه ؟ » قال : ثلاث مرات « قال القرطبي : هو محمول على إشباع المد في موضعه ، وقيل كان ذلك بسبب كونه راكبا فحصل الترجيع من تحريك الناقه . وهذا فيه نظر لأن في رواية علي بن الجعد عن شعبة عند الإسماعيلي « وهو يقرأ قراءة لينة ، فقال : لولا أن يجتمع الناس علينا لقرأت ذلك اللحن » وكذا أخرجه أبو عبيدة في « فضائل القرآن » عن أبي النضر عن شعبة ، وسأذكر تحرير هذه المسألة في شرح حديث « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » .

**ب** قوله تعالى : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ الآية

٤٦٥٠ - حدثنا صدقة بن الفضل قال أنا ابن عيينة قال نا زياد أنه سمع المغيرة يقول : قام النبي



صلى الله عليه حتى تورمت قدماه، فقليل له: قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، قال: «أفلا أكون عبداً شكوراً».

[٤٨٣٧] ٤٦٥١ - حدثني حسن بن عبد العزيز قال نا عبد الله بن يحيى قال أنا حيوة عن أبي الأسود سمع عروة عن عائشة أن نبي الله صلى الله عليه كان يقوم من الليل حتى تتفطر قدماه، فقالت عائشة: لم تصنع هذا يا رسول الله وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ قال: «أفلا أحب أن أكون عبداً شكوراً». فلما كثر لحمه صلى جالساً، فإذا أراد أن يركع قام فقرأ ثم ركع.

الحديث الرابع حديث المغيرة بن شعبة « قام النبي صلى الله عليه وسلم حتى تورمت قدماه » وقد تقدم شرحه في صلاة الليل من كتاب الصلاة .

الحديث الخامس حديث عائشة في ذلك .

قوله ( أنبأنا حيوة ) هو ابن شريح المصري ، وأبو الأسود هو محمد بن عبد الرحمن النوفلي المعروف بـيتم عروة ، ونصف هذا الإسناد مصريون ونصفه مدنيون ، وقد تقدم شرحه في صلاة الليل .

قوله ( فلما كثر لحمه ) أنكره الداودي وقال : المحفوظ « فلما بدن » أى كبر ، فكأن الراوى تأوله على كثرة اللحم انتهى . وتعقبه أيضاً ابن الجوزى فقال : لم يصفه أحد بالسمن أصلاً ، ولقد مات صلى الله عليه وسلم وما شبع من خبز الشعير في يوم مرتين ، وأحسب بعض الرواة لما رأى « بدن » ظنه كثر لحمه ، وليس كذلك وإنما هو بدن تبدينا أى أسن ، قاله أبو عبيدة . قلت : وهو خلاف الظاهر ، وفي استدلاله بأنه لم يشبع من خبز الشعير نظر ، فإنه يكون من جملة المعجزات كما في كثرة الجماع وطوافه في الليلة الواحدة على تسع وإحدى عشرة مع عدم الشبع وضيق العيش ، وأى فرق بين تكثير المنى مع الجوع وبين وجود كثرة اللحم في البدن مع قلة الأكل ؟ وقد أخرج مسلم من طريق عبد الله بن عروة عن عائشة قالت « لما بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم وثقل كان أكثر صلاته جالساً » لكن يمكن تأويل قوله « ثقل » أى ثقل عليه حمل لحمه وإن كان قليلاً لدخوله في السن .

قوله ( صلى جالساً ، فإذا أراد أن يركع قام فقرأ ثم ركع ) في رواية هشام بن عروة عن أبيه « قام فقرأ نحواً من ثلاثين أو أربعين آية ثم ركع » أخرجاه ، وقد تقدم في آخر أبواب تقصير الصلاة ، وأخرجنا من طريق أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن عائشة بلفظ « فإذا بقى من قراءته نحو من ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم ثم ركع » ولمسلم من طريق عمرة عن عائشة « فإذا أراد أن يركع قام فقرأ قدر ما يقرأ إنسان أربعين آية » وقد روى مسلم من طريق عبد الله بن شقيق عن عائشة في صفة تطوعه صلى الله عليه وسلم وفيه « وكان إذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم ، وإذا قرأ قاعداً ركع وسجد وهو قاعد » وهذا محمول على حالته الأولى قبل أن يدخل في السن جمعاً بين الحديثين ، وقد تقدم بيان ذلك والبحث فيه في صلاة الليل ، وكثير من فوائده أيضاً في آخر أبواب تقصير الصلاة .

بإِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً ﴿١﴾

[٤٨٣٨] ٤٦٥٢ - حدثنا عبد الله قال نا عبد العزيز بن أبي سلمة عن هلال بن أبي هلال عن عطاء بن يسار عن

عبد الله بن عمرو بن العاص أن هذه الآية التي في القرآن: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ قال في التوراة: يا أيها النبيءُ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَحَرِزًا لِلْأُمِّيِّينَ، أنت عبيدي ورسولي، سَمِّيتُكَ الْمُتَوَكِّلَ، ليس بفظ ولا غليظ ولا سَخَابٍ بِالْأَسْوَاقِ، ولا يدفع السيئة بالسيئة، ولكن يعفو ويصفح، ولن يقبضه حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا: لا إله إلا الله، فنفتح به أعينا عميًا، وآذانًا صمًا، وقلوبًا غلفًا.

قوله (باب إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا).

قوله (حدثنا عبد الله بن مسلمة) أى القعنبى، كذا في رواية أبي ذر وأبي على بن السكن. ووقع عند غيرهما «عبد الله» غير منسوب فتردد فيه أبو مسعود بين أن يكون عبد الله بن رجاء وعبد الله بن صالح كاتب الليث. وقال أبو على الجبائي: عندي أنه عبد الله بن صالح. ورجح هذا المزى وحده بأن البخاري أخرج هذا الحديث بعينه في كتاب «الأدب المفرد» عن عبد الله بن صالح عن عبد العزيز. قلت: لكن لا يلزم من ذلك الجزم به، وما المانع أن يكون له في الحديث الواحد شيخان عن شيخ واحد؟ وليس الذي وقع في الأدب بأرجح مما وقع الجزم به في رواية أبي على وأبي ذر وهما حافظان، وقد أخرج البخاري في «باب التكبير إذا علا شرفا» من كتاب الحج حديثا قال فيه «حدثنا عبد الله» — غير منسوب — حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة. كذا للأكثر غير منسوب، وتردد فيه أبو مسعود بين الرجلين اللذين تردد فيهما في حديث الباب، لكن وقع في رواية أبي على بن السكن «حدثنا عبد الله بن يوسف» فتعين المصير إليه، لأنها زيادة من حافظ في الرواية فتقدم على من فسره بالظن.

قوله (عن هلال بن أبي هلال) تقدم القول فيه في أوائل البيوع.

قوله (عن عبد الله بن عمرو بن العاص) تقدم بيان الاختلاف فيه على عطاء بن يسار في البيوع أيضا، وتقدم في تلك الرواية سبب تحديث عبد الله بن عمرو به، وأنهم سألوه عن صفة النبي صلى الله عليه وسلم في التوراة فقال «أجل إنه لموصوف ببعض صفته في القرآن». وللدارمي من طريق أبي صالح ذكوان عن كعب قال «في السطر الأول محمد رسول الله عبيدي المختار».

قوله (إن هذه الآية التي في القرآن) ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ قال في التوراة: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا (أى شاهدا على الأمة ومبشرا للمطيعين بالجنة وللعصاة بالنار، أو شاهدا للرسول قبله بالإبلاغ).

قوله (وحرزا) بكسر المهملة وسكون الراء بعدها زاي أى حصنا، والأُمِّيِّين هم العرب، وقد تقدم شرح ذلك في البيوع.

قوله (سميتك المتوكل) أى على الله لقناعته باليسير، والصبر على ما كان يكره.

قوله (ليس) كذا وقع بصيغة الغيبة على طريق الالتفات، ولو جرى على النسق الأول لقال لست.

قوله (بفظ ولا غليظ) هو موافق لقوله تعالى ﴿فَمَا رَحْمَةُ اللَّهِ لَنتَ لَهُمْ﴾، ولو كنت فظا غليظ القلب

لا نفضوا من حولك ﴿ ولا يعارض قوله تعالى ﴿ واغلظ عليهم ﴾ لأن النفي محمول على طبعه الذي جبل عليه والأمر محمول على المعالجة ، أو النفي بالنسبة للمؤمنين والأمر بالنسبة للكفار والمنافقين كما هو مصرح به في نفس الآية .

**قوله ( ولا سخاب )** كذا فيه بالسین المهملة وهى لغة أثبتها الفراء وغيره ، وبالصاد أشهر ، وقد تقدم ذلك أيضا .

**قوله ( ولا يدفع السيئة بالسيئة )** هو مثل قوله تعالى ﴿ ادفع بالتي هي أحسن ﴾ زاد في رواية كعب « مولده بمكة ومهاجره طيبة وملكه بالشام » .

**قوله ( ولن يقبضه )** أى يميته .

**قوله ( حتى يقيم به )** أى حتى ينفي الشرك ويثبت التوحيد والملة العوجاء ملة الكفر .

**قوله ( فيفتح بها )** أى بكلمة التوحيد ( أعينا عميا ) أى عن الحق وليس هو على حقيقته ، ووقع في رواية القابسي « أعين عمى » بالإضافة ، وكذا الكلام في الآذان والقلوب . وفي مرسل جبير بن نفير بإسناد صحيح عند الدارمي « ليس بوهن ولا كسل ، ليختن قلوبا غلغا ، ويفتح أعينا عميا ، ويسمع آذانا صما ، ويقيم السنة عوجاء حتى يقال لا إله إلا الله وحده » .

( تنبيه ) : قيل أنى بجمع القلة في قوله ( أعين ) للإشارة إلى أن المؤمنين أقل من الكافرين ، وقيل بل جمع القلة قد يأتي في موضع الكثرة وبالعكس كقوله ( ثلاثة قروء ) والأول أولى . ويحتمل أن يكون هو نكتة العدول إلى جمع القلة أو للمؤاخاة في قوله ( آذانا ) وقد ترد القلوب على المعنى الأول ، وجوابه أنه لم يسمع للقلوب جمع قلة كما لم يسمع للآذان جمع كثرة .

﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾

[٤٨٣٩] ٤٦٥٣ - حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال : بينما رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه يقرأ ، وفرس له مربوط في الدار ، فجعل ينفر ، فخرج الرجل فنظر فلم ير شيئا ، وجعل ينفر ، فلما أصبح ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه فقال : « تلك السكينة تنزلت بالقرآن » .

**قوله ( باب هو الذي أنزل السكينة )** ذكر فيه حديث البراء في نزول السكينة . وسيأتي بتمامه في فضائل القرآن مع شرحه إن شاء الله تعالى .

﴿ إِذْ يَبَايَعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾

[٤٨٤٠] ٤٦٥٤ - حدثنا قتيبة قال نا سفيان عن عمرو عن جابر قال : كنا يوم الحديبية ألفا وأربعمائة .

[٤٨٤١] ٤٦٥٥ - حدثنا علي بن سلمة قال نا شبابة قال نا شعبة عن قتادة سمعت عقبة بن صهبان عن

عبد الله بن مغفل المزني عن شهد الشجرة ، نهى النبي صلى الله عليه عن الخذف .

[الحديث ٤٨٤١ - طرفاه في : ٥٤٧٩ ، ٦٢٢٠] .

[٤٨٤٢] ٤٦٥٦- وعن عقبة بن صهبان قال : سمعتُ عبدَ الله بن المغفل المزني في البول في المغتسل يأخذ منه الوسواس .

[٤٨٤٣] ٤٦٥٧- حدثني محمد بن الوليد قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن خالد عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك ، وكان من أصحاب الشجرة .

[٤٨٤٤] ٤٦٥٨- حدثني أحمد بن إسحاق السلمي قال نا يعلى قال نا عبد العزيز بن سياه عن حبيب بن أبي ثابت قال : أتيتُ أبائنا أسأله قال : كنا بصفين ، فقال رجلٌ : ألم تر إلى الذين يدعون إلى كتاب الله ، فقال عليٌّ : نعم . فقال سهل بن حنيف : اتهموا أنفسكم ، فلقد رأيتنا يومَ الحديبية - يعني الصلح الذي كان بين النبي صلى الله عليه والمشركون - ولو نرى قتالاً لقاتلنا ، فجاء عمرُ فقال : ألسنا على الحق ، وهم على الباطل ؟ أليس قتلنا في الجنة ، وقتلهم في النار ؟ قال : بلى ، قال : ففيم نعطي الدنيا في ديننا ، ونرجع ولما يحكم الله بيننا ؟ قال : « يا ابن الخطاب إني رسولُ الله ، ولن يضيعني الله أبداً » . فرجع متغيظاً فلم يصبر حتى جاء أبابكر ، فقال : يا أبابكر ، ألسنا على الحق وهم على الباطل ؟ قال : يا ابن الخطاب ، إنه رسولُ الله ، ولن يضيعه الله أبداً . فنزلت سورة الفتح .

قوله ( باب قوله إذ يبايعونك تحت الشجرة ) ذكر فيه أربعة أحاديث : أحدها حديث جابر ( كنا يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة ) وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازي . وثانيها .

قوله ( علي بن عبد الله ) هو ابن المديني كذا للأكثر ، ووقع في رواية المستمل ( علي بن سلمة ) وهو اللبتي بفتح اللام والموحدة ثم قاف خفيفة وبه جزم الكلاباذي .

قوله ( عن عبد الله بن المغفل المزني من شهد الشجرة قال : نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخذف ) بخاء معجمة أى الرمي بالخصى بين إصبعين ، وسيأتى الكلام عليه في الأدب .

قوله ( وعن عقبة بن صهبان سمعت عبد الله بن مغفل المزني في البول في المغتسل ) كذا للأكثر وزاد في رواية الأصيلي وكذا لأبي ذر عن السرخسي ( يأخذ منه الوسواس ) وهذان الحديثان المرفوع والموقوف الذي عقبه به لا تعلق لهما بتفسير هذه الآية بل ولا هذه السورة ، وإنما أورد الأول لقول الراوي فيه « من شهد الشجرة » فهذا القدر هو المتعلق بالترجمة ، ومثله ما ذكره بعده عن ثابت بن الضحاك وذكر المتن بطريق التبع لا القصد .

وأما الحديث الثاني فأورده لبيان التصريح بسماع عقبة بن صهبان من عبد الله بن مغفل ، وهذا من صنيعة في غاية الدقة وحسن التصرف فله دره . وهذا الحديث قد أخرجه أبو نعيم في المستخرج والحاكم من طريق يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة عن عقبة بن صهبان عن عبد الله بن مغفل قال « نبي - أو زجر - أن يبال في المغتسل » وهذا يدل على أن زيادة ذكر الوسواس التي عند الأصيلي ومن وافقه في هذه الطريق وهم . نعم أخرج أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من طريق أشعث عن الحسن عن عبد الله بن مغفل رفعه « لا يبولن أحدكم في مستحبه ، فإن عامة الوسواس منه » قال الترمذي غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث أشعث ، وتعقب بأن الطبري أخرجه من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن أيضاً ، وهذا التعقب وارد على الإطلاق ، وإلا فإسماعيل

ضعيف . الحديث الثالث .  
قوله ( عن خالد ) هو الخذاء .

قوله ( عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك وكان من أصحاب الشجرة ) هكذا ذكر القدر الذى يحتاج إليه من هذا الحديث ولم يسق المتن ، ويستفاد من ذلك أنه لم يجز على نسق واحد في إيراد الأشياء التبعية ، بل تارة يقتصر على موضع الحاجة من الحديث وتارة يسوقه بتمامه ، فكأنه يقصد التفنن بذلك . وقد تقدم لحديث ثابت المذكور طريق أخرى في غزوة الحديبية . الحديث الرابع .  
قوله ( حدثنا يعلى ) هو ابن عبيد الطنافسى .

قوله ( حدثنا عبد العزيز بن سياه ) بمهملة مكسورة ثم تحتانية خفيفة وآخره هاء منونة ، تقدم في أواخر الجزية .

قوله ( أتيت أبا وائل أسأله ) لم يذكر المسئول عنه ، وبينه أحمد في روايته عن يعلى بن عبيد ولفظه « أتيت أبا وائل في مسجد أهله أسأله عن هؤلاء القوم الذين قتلهم على — يعنى الخوارج — قال : كنا بصفين فقال رجل » فذكره .

قوله ( فقال كنا بصفين ) هى مدينة قديمة على شاطئ الفرات بين الرقة ومنبج كانت بها الواقعة المشهورة بين على ومعاوية .

قوله ( فقال رجل : ألم تر إلى الذين يدعون إلى كتاب الله ) ساق أحمد إلى آخر الآية . هذا الرجل هو عبد الله بن الكواء ، ذكره الطبرى ، وكان سبب ذلك أن أهل الشام لما كاد أهل العراق يغلبونهم أشار عليهم عمرو بن العاص برفع المصاحف والدعاء إلى العمل بما فيها ، وأراد بذلك أن تقع المطالبة فيستريحوا من الشدة التى وقعوا فيها فكان كما ظن ، فلما رفعوها وقالوا بيننا وبينكم كتاب الله ، وسمع من بعسكر على وغالبهم ممن يتدين ، قال قائلهم ما ذكر ؛ فأذعن على إلى التحكيم موافقة لهم واثقا بأن الحق بيده . وقد أخرج النسائى هذا الحديث عن أحمد بن سليمان عن يعلى بن عبيد بالإسناد الذى أخرجه البخارى فذكر الزيادة نحو ما أخرجهما أحمد ، وزاد بعد قوله كنا بصفين « قال فلما استحر القتل بأهل الشام قال عمرو بن العاص لمعاوية : أرسل المصحف إلى على فادعه إلى كتاب الله فإنه لن يأبى عليك ، فأقى به رجل فقال : بيننا وبينكم كتاب الله ، فقال على : أنا أولى بذلك بيننا كتاب الله ، فجاءته الخوارج — ونحن يومئذ نسميهم القراء — وسيوفهم على عواتقهم فقالوا : يأمر المؤمنين ما ننظر بهؤلاء القوم ، ألا نمشى إليهم بسيوفنا حتى يحكم الله بيننا وبينهم ؟ فقام سهل بن حنيف . »

قوله ( فقال على نعم ) زاد أحمد والنسائى « أنا أولى بذلك » أى بالإجابة إذا دعيت إلى العمل بكتاب الله لأننى واثق بأن الحق بيدي .

قوله ( وقال سهل بن حنيف اتهموا أنفسكم ) أى في هذا رأى لأن كثيرا منهم أنكروا التحكيم وقالوا لا حكم إلا لله ، فقال على كلمة حق أريد بها باطل ، وأشار عليهم كبار الصحابة بمطاعة على وأن لا يخالف ما يشير به لكونه أعلم بالمصلحة ، وذكر لهم سهل بن حنيف ما وقع لهم بالحديبية وأنهم رأوا يومئذ أن يستمروا على القتال ويخالفوا ما دعوا إليه من الصلح ثم ظهر أن الأصلح هو الذى كان شرع النبى صلى الله عليه وسلم فيه ،

وسياتى ما يتعلق بهذه القصة في كتاب استتابة المرتدين إن شاء الله تعالى ، وسبق ما يتعلق بالحديبية مستوفى في كتاب الشروط .

### سورة الحجرات

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال مجاهدٌ: ﴿ لَا تُقَدِّمُوا ﴾ : لا تفتاتوا على رسول الله صلى الله عليه حتى يقضى الله على لسانه .  
﴿ يَلْتَكُم ﴾ : ينقصكم ، ألتنا : نقصنا . ﴿ اِمْتَحَنَ اللَّهُ ﴾ : أخلص الله . ﴿ وَلَا تَنَابَزُوا ﴾ : يدعى بالكفر بعد الإسلام .

قوله ( سورة الحجرات . بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لأبي ذر ، واقتصر غيره على الحجرات حسب .  
والحجرات بضمتين جمع حجرة بسكون الجيم والمراد بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( وقال مجاهد : لا تقدموا لا تفتاتوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يقضى الله على لسانه )  
وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ، ورويناه في كتاب « ذم الكلام » من هذا الوجه .  
( تنبيه ) : ضبط أبو الحجاج البناسي « تقدموا » بفتح القاف والبدال وهى قراءة ابن عباس وقراءة يعقوب الحضرمي وهى التى ينطبق عليها هذا التفسير ، وروى الطبرى من طريق سعيد عن قتادة قال : ذكر لنا أن ناسا كانوا يقولون لو أنزل في كذا فأنزلها الله ، قال وقال الحسن : هم ناس من المسلمين ذبحوا قبل الصلاة يوم النحر فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالإعادة .

قوله ( امتحن أخلص ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عنه بلفظه ، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : أخلص الله قلوبهم فيما أحب .

قوله ( ولا تنابزوا : يدعى بالكفر بعد الإسلام ) وصله الفريابي عن مجاهد بلفظ « لا يدعو الرجل بالكفر وهو مسلم » وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ قال : لا يطعن بعضهم على بعض ﴿ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ ﴾ قال : لا تقل لأخيك المسلم : يافاسق يامنافق . وعن الحسن قال : كان اليهودي يسلم فيقال له يايهودي . فنهوا عن ذلك . وللطبرى من طريق عكرمة نحوه . وروى أحمد وأبو داود من طريق الشعبى حدثنى أبو جبيرة بن الضحاك قال « فينا نزلت ﴿ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ ﴾ قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وليس فينا رجل إلا وله لقبان أو ثلاثة ، فكان إذا دعا أحدا منهم باسم من تلك الأسماء قالوا : إنه يغضب منه ، فنزلت . »

قوله ( يلتكم ينقصكم ، ألتنا نقصنا ) وصله الفريابي عن مجاهد بلفظه ، وبه في قوله ﴿ وَمَا أَلْتَنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ قال : مانقصنا الآباء للأبناء .

( تنبيه ) : هذا الثانى من سورة الطور ذكره هنا استطرادا ، وإنما يتناسب ألتنا مع الآية الأخرى على قراءة أبي عمرو هنا فإنه قرأ « لا يآلتكم » بزيادة همزة ، والباقون بحذفها ، وهو من لات يليت قاله أبو عبيدة ، قال وقال رؤية :

وليلة ذات ندا سریت ولم يلبتنى عن سراها ليت

وتقول العرب : ألاتنى حقى وألاتنى عن حاجتى أى صرفنى . وأما قوله ﴿ وما ألتناهم ﴾ فهو من ألت يألث أى نقص .

### باب ﴿ لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ﴾ الآية

[٤٨٤٥] ٤٦٥٩ - حدثنا يسرة بن صفوان بن جميل اللخمي قال نا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال : كاد

الخيران يهلكا أبوبكر وعمر ، رفعاً أصواتهما عند النبي صلى الله عليه حين قدم عليه ركب بني تميم ، فأشار أحدهما بالأقرع بن حابس أخي بني مجاشع ، وأشار الآخر برجل آخر - فقال نافع لا أحفظ اسمه - فقال أبوبكر لعمر : ما أردت إلا خلافي ، فقال : ما أردت ، فارتفعت أصواتهما في ذلك ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ﴾ الآية . فقال ابن الزبير : فما كان عمر يسمع رسول الله صلى الله عليه بعد هذه الآية حتى يستفهمه ، ولم يذكر ذلك عن أبيه . يعني أبابكر الصديق .

[٤٨٤٦] ٤٦٦٠ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا أزهر بن سعد قال أنا ابن عون قال أنبأني موسى بن أنس عن

أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه افتقد ثابت بن قيس ، فقال رجل : يا رسول الله ، أنا أعلم لك علمه ، فأتاه فوجده جالساً في بيته منكساً رأسه ، فقال له : ما شأنك ؟ قال : شرٌّ كان يرفعُ صوته فوق صوت النبي صلى الله عليه فقد حبط عمله وهو من أهل النار ، فأتى الرجل النبي صلى الله عليه فأخبره أنه قال كذا وكذا ، فقال موسى ، فرجع إليه المرة الآخرة ببشارة عظيمة ، فقال : « اذهب إليه فقل له : إنك لست من أهل النار ، ولكنك من أهل الجنة » .

قوله ( باب لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي الآية ) كذا للجميع .

قوله ( تشعرون تعلمون ومنه الشاعر ) هو كلام أبي عبيدة .

قوله ( حدثنا يسرة ) بفتح الياء الأخيرة والمهملة وجده جميل بالجيم وزن عظيم ونافع بن عمر هو الجمحي المكي ، وليس هو نافع مولى ابن عمر ، ونبه الكرماني هنا على شيء لا يتخيله من له أدنى إلمام بالحديث والرجال فقال : ليس هذا الحديث ثلاثياً لأن عبد الله بن أبي مليكة تابعي .

قوله ( كاد الخيران ) كذا للجميع بالمعجمة بعدها تحتانية ثقيلة وحكى بعض الشراح رواية بالمهملة وسكون الموحدة . ( يهلكان ) كذا لأبي ذر ، وفي رواية « يهلكا » بحذف النون ؛ قال ابن التين كذا وقع بغير نون وكأنه نصب بتقدير أن انتهى . وقد أخرجه أحمد عن وكيع عن نافع عن ابن عمر بلفظ « أن يهلكا » وهو بكسر اللام ونسبها ابن التين لرواية أبي ذر ، ثم هذا السياق صورته الإرسال لكن ظهر في آخره أن ابن أبي مليكة حمله عن عبد الله بن الزبير ، وسيأتي في الباب الذي بعده التصريح بذلك ولفظه عن ابن أبي مليكة « أن عبد الله بن الزبير أخبرهم » فذكره بكماله .

قوله ( رفعاً أصواتهما حين قدم عليه ركب بني تميم ) في رواية أحمد « وفد بني تميم » وكان قدومهم سنة تسع بعد أن أوقع عيينة بن حصن بيني العنبر وهم بطن من بني تميم ، ذكر ذلك أبو الحسن المدائني .

**قوله ( فأشار أحدهما )** هو عمر ، بينه ابن جريج في الرواية التي في الباب بعده ، ووقع عند الترمذى من رواية مؤمل بن إسماعيل عن نافع بن عمر بلفظ « إن الأقرع بن حابس قدم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر : يا رسول الله استعمله على قومه ، فقال عمر لا تستعمله يا رسول الله » الحديث . وهذا يخالف رواية ابن جريج ، وروايته أثبت من مؤمل بن إسماعيل والله أعلم .

**قوله ( بالأقرع بن حابس أخى بنى مجاشع )** الأقرع لقب واسمه فيما نقل ابن دريد فراس بن حابس بن عقال بكسر المهملة وتخفيف القاف ابن محمد بن سفيان بن مجاشع بن عبد الله بن دارم التميمي الدارمي ، وكانت وفاة الأقرع بن حابس في خلافة عثمان .

**قوله ( وأشار الآخر )** هو أبو بكر ، بينه ابن جريج في روايته المذكورة برجل آخر فقال نافع : لا أحفظ اسمه ، سيأتي في الباب الذى بعده من رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة أنه القعقاع بن معبد بن زرة أى ابن عدس بن زيد بن عبد الله بن دارم التميمي الدارمي . قال الكلبي في « الجامع » : كان يقال له تيار الفرات لجوده ، قلت : وله ذكر في غزوة حنين ، أورده البغوى في « الصحابة » بإسناد صحيح .

**قوله ( ما أردت إلا خلافي )** أى ليس مقصودك إلا مخالفة قولى ، وفي رواية أحمد « إنما أردت خلافي » وهذا هو المعتمد . وحكى ابن التين أنه وقع هنا « ما أردت إلى خلافي » بلفظ حرف الجر ، و « ما » في هذا استفهامية « وإلى » بتخفيف اللام ، والمعنى أى شئ قصدت منتهيا إلى مخالفتي . وقد وجدت الرواية التي ذكرها ابن التين في بعض النسخ لأبي ذر عن الكشميهني .

**قوله ( فارتفعت أصواتهما )** في رواية ابن جريج « فتأريا » حتى ارتفعت أصواتهما .

**قوله ( فأنزل الله )** في رواية ابن جريج « فنزل في ذلك » .

**قوله ( يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم الآية )** زاد وكيع كما سيأتي في الاعتصام « إلى قوله عظيم » وفي رواية ابن جريج « فنزلت يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله — إلى قوله — ولو أنهم صبروا » وقد استشكل ذلك ، قال ابن عطية : الصحيح أن سبب نزول هذه الآية كلام جفأة الأعراب . قلت : لا يعارض ذلك هذا الحديث ، فإن الذى يتعلق بقصة الشيخين في تخالفهما في التأخير هو أول السورة ﴿ لا تقدموا ﴾ ولكن لما اتصل بها قوله ﴿ لا ترفعوا ﴾ تمسك عمر منها بخفض صوته ، وجفأة الأعراب الذين نزلت فيهم هم من بنى تميم ، والذى يختص بهم قوله ﴿ إن الذين ينادونك من وراء الحجرات ﴾ قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة « إن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم من وراء الحجرات فقال : يا محمد إن مدحى زين وإن شتمى شين ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ذاك الله عز وجل ، ونزلت » . قلت : ولا مانع أن تنزل الآية لأسباب تتقدمها ، فلا يعدل للترجيح مع ظهور الجمع وصحة الطرق ، ولعل البخارى استشعر ذلك فأورد قصة ثابت بن قيس عقب هذا ليبين ما أشرت إليه من الجمع ، ثم عقب ذلك كله بترجمة « باب قوله ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لهم » إشارة إلى قصة جفأة الأعراب من بنى تميم ، لكنه لم يذكر في الترجمة حديثا كما سألنيته قريبا ، وكأنه ذكر حديث ثابت لأنه هو الذى كان الخطيب لما وقع الكلام في المفاخرة بين بنى تميم المذكورين كما أورده ابن إسحق في المغازي مطولا .



**قوله ( فما كان عمر يسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذه الآية حتى يستفهمه )** في رواية وكيع في الاعتصام « فكان عمر بعد ذلك إذا حدث النبي صلى الله عليه وسلم بحديث حدثه كأخى السرار لم يسمعه حتى يستفهمه » . قلت وقد أخرج ابن المنذر من طريق محمد بن عمرو بن علقمة أن أبا بكر الصديق قال مثل ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا مرسل ، وقد أخرجه الحاكم موصولا من حديث أبي هريرة نحوه ، وأخرجه ابن مردويه من طريق طارق بن شهاب عن أبي بكر قال « لما نزلت لا ترفعوا أصواتكم الآية قال أبو بكر : قلت يارسول الله آليت أن لا أكلمك إلا كأخى السرار » .

**قوله ( ولم يذكر ذلك عن أبيه يعني أبا بكر )** قال مغلطى : يحتمل أنه أراد بذلك أبا بكر عبد الله بن الزبير أو أبا بكر عبد الله بن أبي مليكة فإن أبا مليكة له ذكر في الصحابة . قلت : وهذا بعيد عن الصواب ، بل قرينة ذكر عمر ترشد إلى أن مراده أبو بكر الصديق . وقد وقع في رواية الترمذى قال « وما ذكر ابن الزبير جده » وقد وقع في رواية الطبرى من طريق مؤمل بن إسماعيل عن نافع بن عمر فقال في آخره « وما ذكر ابن الزبير جده يعني أبا بكر » وفيه تعقب على من عد في الخصائص النبوية أن أولاد بنته ينسبون إليه لقوله « إن ابني هذا سيد » وقد أنكره القفال على ابن القاص وعده القضاء فيما اختص به النبي صلى الله عليه وسلم عن الأنبياء ، وفيه نظر فقد احتج يحيى بن يعمر بأن عيسى نسب إلى إبراهيم وهو ابن بنته ، وهو استدلال صحيح ، وإطلاق الأب على الجد مشهور ، وهو مذهب أبي بكر الصديق كما تقدم في المناقب .

**قوله ( افتقد ثابت بن قيس )** تقدم شرحه مستوفى في أواخر علامات النبوة .

**قوله ( فقال رجل يارسول الله )** هو سعد بن معاذ بينه حماد بن سلمة في روايته لهذا الحديث عن أنس ، وقيل هو عاصم بن عدى ، وقيل أبو مسعود ، والأول المعتمد .

**قوله ( أنا أعلم لك علمه )** أى أعلم لأجلك علما متعلقا به .

**قوله ( فقال موسى )** هو ابن أنس راوي الحديث عن أنس .

﴿ إِنَّ الَّذِينَ ينادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ ﴾

٤٦٦١ - حدثني الحسن بن محمد قال نا حجاج عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي مليكة أن عبد الله بن الزبير أخبرهم أنه قدم ركب من بني تميم على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال أبو بكر : أمر القعقاع ابن معبد ، وقال عمر : بل أمر الأقرع بن حابس . فقال أبو بكر : ما أردت إلى - أو إلا - خلافي ، فقال عمر : ما أردت خلافا ، فتماريا حتى ارتفعت أصواتهما ، فنزلت في ذلك : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا ﴾ . حتى انقضت الآية .

**قوله ( باب إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون )** ذكر فيه حديث ابن الزبير وقد تقدم شرحه في الذى قبله ، وروى الطبرى من طريق مجاهد قال : هم أعراب بنى تميم . ومن طريق أبي إسحق عن البراء قال « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا محمد ، إن حمدي زين وإن ذمي شين ، فقال : ذاك الله تبارك وتعالى » وروى من طريق معمر عن قتادة مثله مرسلا وزاد « فأنزل الله : إن الذين ينادونك من وراء الحجرات الآية » . ومن طريق الحسن نحوه .

قوله ( عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة ) كذا قال حجاج بن محمد تقدم في التفسير من طريق هشام ابن يوسف عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة بالعننة ، وتابعه هشام بن يوسف ، وأخرجه ابن المنذر من طريق محمد بن ثور عن ابن جريج فزاد فيه رجلاً قال « أخبرني رجل أن ابن أبي مليكة أخبره » فيحمل على أن ابن جريج حمله عن ابن أبي مليكة بواسطة ، ثم لقيه فسمعه منه

باب قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾

قوله ( باب قوله ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم ) هكذا في جميع الروايات الترجمة بغير حديث ، وقد أخرج الطبري والبغوي وابن أبي عاصم في كتبهم في الصحابة من طريق موسى بن عقبة عن أبي سلمة قال « حدثني الأقرع بن حابس التميمي أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا محمد ، أخرج إلينا ، فزلت » إن الذين ينادونك من وراء الحجرات » الحديث » وسياقه لابن جرير ، قال ابن منده : الصحيح عن أبي سلمة أن الأقرع مرسل ، وكذا أخرجه أحمد على الوجهين ، وقد ساق محمد بن إسحق قصة وفد بني تميم في ذلك مطولة بانقطاع ، وأخرجها ابن منده في ترجمة ثابت بن قيس في « المعرفة » من طريق أخرى موصولة .

### سورة ق

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال مجاهد: ﴿ مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ ﴾ : من عظامهم . ﴿ بِأَسْقَاتٍ ﴾ : الطوال . ﴿ فَتَقَبَّوْا ﴾ : ضربوا . ﴿ رَجَعْ بَعِيدٌ ﴾ : رد . ﴿ فُرُوجٌ ﴾ : فتوق ، واحدها فرج . ﴿ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ : وريدها في حلقه والحبل حبل العاتق . ﴿ تَبْصِرَةً ﴾ : يقول بصيرة . ﴿ حَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ : الحنطة . ﴿ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ : رصد . ﴿ سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾ : الملكين ، كاتب وشهيد . ﴿ وَقَالَ قَرِينُهُ ﴾ : الشيطان الذي قُيِّضَ لَهُ . ﴿ أَوِ أَلْقَى السَّمْعَ ﴾ : لا يحدث نفسه بغيره . ﴿ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ : شاهد بالقلب . ﴿ مِنْ لُغُوبٍ ﴾ : نصب . وقال غيره : النضيد : الكفرى ما دام في أكمامه ، ومعناه منضودٌ بعضه على بعض ، فإذا خرج من أكمامه فليس بنضيد . وإدبار النجوم وإدبار السجود ، كان عاصم يفتح التي في ق ويكسر التي في الطور ، وتُكْسَران جميعاً وتنصبان . وقال ابن عباس: ﴿ يَوْمُ الْخُرُوجِ ﴾ : يوم يخرجون إلى البعث من القبور .

قوله ( سورة ق . بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسملة لغير أبي ذر ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : ق اسم من أسماء القرآن . وعن ابن جريج عن مجاهد قال : جبل محيط بالأرض ، وقيل هي القاف من قوله قضى الأمر ، دلت على بقية الكلمة كما قال الشاعر « قلت لها قفى لنا قالت قاف » .

قوله ( رجع بعيد : رد ) هو قول أبي عبيدة بلفظه ، وأخرج ابن المنذر من طريق ابن جريج قال : أنكروا البعث فقالوا من يستطيع أن يرجعنا ويحيينا .

قوله ( فروج : فتوق واحدها فرج ) أى يسكون الراء ، هو قول أبي عبيدة بلفظه ، وروى الطبري من طريق مجاهد قال : الفرج الشق .

**قوله** ( من جبل الوريد وريده في حلقة ، والجبل جبل العاتق ) سقط هذا لغير أبي ذر ، وهو قول أبي عبيدة بلفظه وزاد : فأضافه إلى الوريد كما يضاف الجبل إلى العاتق . وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ من جبل الوريد ﴾ قال من عرق العنق .

**قوله** ( وقال مجاهد : ما تنقص الأرض منهم من عظامهم ) وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح بهذا ، وروى الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال : ما تأكل الأرض من لحومهم وعظامهم وأشعارهم . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : يعني الموتى تأكلهم الأرض إذا ماتوا . وعن جعفر بن سليمان عن عوف عن الحسن : أى من أبدانهم .

( تنبيه ) : زعم ابن التين أنه وقع في البخارى بلفظ « من أعظامهم » ثم استشكله وقال : الصواب من عظامهم . وفعل بفتح الفاء وسكون العين لا يجمع على أفعال إلا نادرا .

**قوله** ( تبصرة بصيرة ) وصله الفريابي عن مجاهد هكذا ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ تبصرة ﴾ قال : نعمة من الله عز وجل .

**قوله** ( حب الحصيد : الخنطة ) وصله الفريابي أيضا عنه . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : هو البر والشعر .

**قوله** ( باسقات الطوال ) وصله الفريابي أيضا كذلك . وروى الطبري من طريق عبد الله بن شداد قال بسوقها طولها في قامه . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : يعنى طولها .

**قوله** ( أفعيننا أفاعبي علينا ) سقط هذا لأبي ذر ، وقد تقدم في بدء الخلق .

**قوله** ( رقيب عتيد رصد ) وصله الفريابي أيضا كذلك . وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : يكتب كل ماتكلم به من خير وشر . ومن طريق سعيد بن أبي عروبة قال : قال الحسن وقاتدة ﴿ ما يلفظ من قول ﴾ أى ما يتكلم به من شيء إلا كتب عليه . وكان عكرمة يقول : إنما ذلك في الخير والشر .

**قوله** ( سائق وشهيد : الملكان كاتب وشهيد ) وصله الفريابي كذلك ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن الحسن قال : سائق يسوقها وشهيد يشهد عليها بعملها . وروى نحوه بإسناد موصول عن عثمان .

**قوله** ( وقال قرينه الشيطان الذى قبض له ) وصله الفريابي أيضا ، وقال عبد الرزاق عن قتادة نحوه .

**قوله** ( فلقبوا ضربوا ) وصله الفريابي أيضا . وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قول ﴿ فلقبوا في البلاد ﴾ قال : أثروا . وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ فلقبوا ﴾ طافوا وتباعذوا ، قال امرؤ القيس : وقد نقتب في الآفاق حتى رضيت من الغنيمة بالإياب

**قوله** ( أو ألقى السمع : لا يحدث نفسه بغيره ) وصله الفريابي أيضا . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في هذه الآية قال : هو رجل من أهل الكتاب ألقى السمع أى استمع للقرآن وهو شهيد على مافي يديه من كتاب الله أنه يجد النبي محمدا صلى الله عليه وسلم مكتوبا ، قال معمر وقال الحسن : هو منافق استمع ولم ينتفع .

قوله ( حين أنشأكم وأنشأ خلقكم ) سقط هذا لأبي ذر ، وقد تقدم في بدء الخلق ، وهو بقية تفسير قوله ﴿ أفعبينا ﴾ وحقه أن يكتب عندها .

قوله ( شهيد شاهد بالغيب ) في رواية الكشميهني « بالقلب » ووصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ الأكثر .

قوله ( وما مسنا من لغوب من نصب ) وصله الفريابي كذلك ، وتقدم في بدء الخلق أيضا . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : قالت اليهود إن الله خلق الخلق في ستة أيام وفرغ من الخلق يوم الجمعة واستراح يوم السبت ، فأكذبهم الله فقال ﴿ وما مسنا من لغوب ﴾ .

قوله ( وقال غيره بنزيد : الكفرى ما دام في أكمامه ، ومعناه منضود بعضه على بعض ، فإذا خرج من أكمامه فليس بنزيد ) هو قول أبي عبيدة بمعناه .

قوله ( وأدبار النجوم ) وأدبار السجود ( كان عاصم يفتح التى في ق ويكسر التى في الطور ويكسر ان جميعا وينصبان ) هو كما قال ، ووافق عاصما أبو عمرو وابن عامر والكسائي على الفتح هنا ، وقرأ الباقون بالكسر هنا ، وقرأ الجمهور بالفتح في الطور وقرأها بالكسر عاصم على ما نقل المصنف ؛ ونقلها غيره في الشواذ ، فالفتح جمع دبر والكسر مصدر أدبر يدبر إدبارا ، ورجح الطبرى الفتح فيهما .

قوله ( وقال ابن عباس يوم الخروج يوم يخرجون إلى البعث من القبور ) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس بلفظه ، وتقدم في الجائز نحوه .

### باب ﴿ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ ﴾

[٤٨٤٨] ٤٦٦٢- حدثنا عبد الله بن أبي الأسود قال نا حرمي قال نا شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « يلقى في النار وتقول هل من مزيد ، حتى يضع قدمه فتقول : قط قط » .

[الحديث ٤٨٤٨- طرفاه في : ٦٦٦١ ، ٧٣٨٤] .

[٤٨٤٩] ٤٦٦٣- حدثني محمد بن موسى القطان قال نا أبو سفيان الحميري سعيد بن يحيى بن مهدي قال نا عوف عن محمد عن أبي هريرة رفعه - وأكثر ما كان يوقفه أبو سفيان - « يقال لجهنم : هل امتلأت ؟ فتقول : هل من مزيد ؟ فيضع الرب قدمه عليها فتقول : قط قط » .

[الحديث ٤٨٤٩- طرفاه في : ٤٨٥٠ ، ٧٤٤٩] .

[٤٨٥٠] ٤٦٦٤- حدثني عبد الله بن محمد قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن همام عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « تحاجت الجنة والنار ، فقالت النار : أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين ، وقالت الجنة : مالي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس وسقطهم ، قال الله للجنة : أنت رحمتي أرحم بك من أشياء من عبادي ، وقال للنار : إنما أنت عذابي أعذب بك من أشياء من عبادي ، ولكل واحدة منهما ملؤها ، فأما النار فلا تمتلئ ، حتى يضع رجله فتقول : قط قط . فهناك تمتلئ ويزوى بعضها إلى بعض ، ولا يظلم الله من

خلقه أحداً . وأما الجنة فإن الله ينشئ لها خلقاً .

**قوله ( باب قوله وتقول هل من مزيد )** اختلف النقل عن قول جهنم ﴿ هل من مزيد ﴾ فظاهر أحاديث الباب أن هذا القول منها لطلب المزيد ، وجاء عن بعض السلف أنه استفهام إنكار كأنها تقول ما بقى فى موضع للزيادة ، فروى الطبرى من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة في قوله ﴿ هل من مزيد ﴾ أى هل من مدخل قد امتلأت ؟ ومن طريق مجاهد نحوه ، وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس وهو ضعيف ورجح الطبرى أنه لطلب الزيادة على ما دللت عليه الأحاديث المرفوعة ، وقال الإسماعيلي : الذى قاله مجاهد موجه ، فيحمل على أنها قد تزداد وهى عند نفسها لا موضع فيها للمزيد .

**قوله في حديث أنس ( يلقى في النار وتقول هل من مزيد )** في رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة « لا تزال جهنم يلقى فيها » أخرجه أحمد ومسلم .

**قوله ( حتى يضع قدمه فيها )** كذا في رواية شعبة ، وفي رواية سعيد « حتى يضع رب العزة فيها قدمه » .

**قوله ( فتقول قط قط )** في رواية سعيد « فيزوى بعضها إلى بعض وتقول قط قط وعزتك » وفي رواية سليمان التيمي عن قتادة « فتقول قد قد » بالدال بدل الطاء ، وفي حديث أبي هريرة « فيضع الرب عليها قدمه فتقول قط قط » وفي الرواية التى تليها « فلا تمتلئ حتى يضع رجله فتقول قط قط فهناك تمتلئ ويزوى بعضها إلى بعض » وفي حديث أبي بن كعب عند أبي يعلى « وجهنم تسأل المزيد حتى يضع فيها قدمه فيزوى بعضها إلى بعض وتقول قط قط » وفي حديث أبي سعيد عند أحمد « فيلقى في النار أهلها فتقول هل من مزيد ويلقى فيها وتقول هل من مزيد حتى يأتها عز وجل فيضع قدمه عليها فتزوى فتقول قدني قدني » وقوله « قط قط » أى حسبي حسبي ، وثبت بهذا التفسير عند عبد الرزاق من حديث أبي هريرة ، وقط بالتخفيف ساكنا ، ويجوز الكسر بغير إشباع ، ووقع في بعض النسخ عن أبي ذر « قطى قطى » بالإشباع و« قطنى » بزيادة نون مشبعة . ووقع في حديث أبي سعيد ورواية سليمان التيمي بالدال بدل الطاء وهى لغة أيضا ، وكلها بمعنى يكفي . وقيل قط صوت جهنم . والأول هو الصواب عند الجمهور . ثم رأيت في تفسير ابن مردويه من وجه آخر عن أنس ما يؤيد الذى قبله ولفظه « فيضعها عليها فتقطقط كما يقطقط السقاء إذا امتلأ » انتهى . فهذا لو ثبت لكان هو المعتمد ، لكن في سنده موسى بن مطير وهو متروك . واختلف في المراد بالقدم فطريق السلف في هذا وغيره مشهورة وهو أن تمر كما جاءت ولا يتعرض لتأويله بل نعتقد استحالة ما يومهم النقص على الله وخاض كثير من أهل العلم في تأويل ذلك فقال : المراد إذلال جهنم ، فإنها إذا بالغت في الطغيان وطلب المزيد أذلها الله فوضعها تحت القدم ، وليس المراد حقيقة القدم ، والعرب تستعمل ألفاظ الأعضاء في ضرب الأمثال ولا تريد أعيانها ، كقولهم رغم أنفه وسقط في يده . وقيل المراد بالقدم الفرط السابق أى يضع الله فيها ما قدمه لها من أهل العذاب ، قال الإسماعيلي : القدم قد يكون اسما لما قدم كما يسمى ما خبط من ورق خبطا ، فالمعنى ما قدموا من عمل . وقيل المراد بالقدم قدم بعض المخلوقين فالضمير للمخلوق معلوم ، أو يكون هناك مخلوق اسمه قدم ، أو المراد بالقدم الأخير لأن القدم آخر الأعضاء فيكون المعنى حتى يضع الله في النار آخر أهلها فيها ويكون الضمير للمزيد . وقال ابن حبان في صحيحه بعد إخراجهم : هذا من الأخبار التى أطلقت بتمثيل المجاورة وذلك أن يوم القيامة يلقى في النار من الأمم والأممكة التى عصى الله فيها فلا تزال تستزيد حتى يضع الرب فيها موضعا من الأممكة المذكورة فتمتلئ لأن العرب تطلق

القدم على الموضع ، قال تعالى ﴿ أَنْ لَهُمْ قَدَمٌ صَدَق ﴾ يريد موضع صدق . وقال الداودي : المراد بالقدم قدم صدق وهو محمد ، والإشارة بذلك إلى شفاعته ، وهو المقام المحمود فيخرج من النار من كان في قلبه شيء من الإيمان . وتعقب بأن هذا منابذ لنص الحديث لأن فيه يضع قدمه بعد أن قالت هل من مزيد ، والذي قاله مقتضاه أنه ينقص منها ، وصرح الخبر أنها تنزوي بما يجعل فيها لا يخرج منها . قلت : ويحتمل أن يوجه بأن من يخرج منها يبدل عوضهم من أهل الكفر كما حملوا عليه حديث أبي موسى في صحيح مسلم « يعطى كل مسلم رجلا من اليهود والنصارى فيقال : هذا فداءك من النار » فإن بعض العلماء قال : المراد بذلك أنه يقع عند إخراج الموحدين ، وأنه يجعل مكان كل واحد منهم واحدا من الكفار بأن يعظم حتى يسد مكانه ومكان الذي خرج ، وحينئذ فالقدم سبب للعظم المذكور ، فاذا وقع العظم حصل الماء الذي تطلبه . ومن التأويل البعيد قول من قال : المراد بالقدم قدم إبليس ، وأخذه من قوله « حتى يضع الجبار فيها قدمه » وإبليس أول من تكبر فاستحق أن يسمى متجبرا وجبارا ، وظهور بعد هذا يغني عن تكلف الرد عليه . وزعم ابن الجوزي أن الرواية التي جاءت بلفظ « الرجل » تحريف من بعض الرواة لظنه أن المراد بالقدم الجارحة فرواها بالمعنى فأخطأ ، ثم قال : ويحتمل أن يكون المراد بالرجل إن كانت محفوظة الجماعة كما تقول رجل من جراد ، فالتقدير يضع فيها جماعة ، وأضافهم إليه إضافة اختصاص . وبالعامة ابن فورك فجزم بأن الرواية بلفظ « الرجل » غير ثابتة عند أهل النقل ، وهو مردود لشبهتها في الصحيحين . وقد أولها غيره بنحو ما تقدم في القدم فقيل رجل بعض المخلوقين ، وقيل إنها اسم مخلوق من المخلوقين ، وقيل إن الرجل تستعمل في الزجر كما تقول وضعته تحت رجلي ، وقيل إن الرجل تستعمل في طلب الشيء على سبيل الجد كما تقول قام في هذا الأمر على رجل . وقال أبو الوفاء بن عقيل : تعالى الله عن أنه لا يعمل أمره في النار حتى يستعين عليها بشيء من ذاته أو صفاته وهو القائل للنار ﴿ كوني بردا وسلاما ﴾ فمن يأمر نارا أججها غيره أن تنقلب عن طبعها وهو الإحراق فتقلب كيف يحتاج في نار يؤججها هو إلى استعانة انتهى . ويفهم جوابه من التفصيل الواقع ثالث أحاديث الباب حيث قال فيه « ولكل واحدة منكما ملوها ، فأما النار » فذكر الحديث وقال فيه « ولا يظلم الله من خلقه أحدا » فإن فيه إشارة إلى أن الجنة يقع امتلاؤها بمن ينشئهم الله لأجل ملئها ، وأما النار فلا ينشئ لها خلقا بل يفعل فيها شيئا عبر عنه بما ذكر يقتضى لها أن ينضم بعضها إلى بعض فتصير ملأى ولا تحتل مزيدا ، وفيه دلالة على أن الثواب ليس موقوفا على العمل بل ينعم الله بالجنة على من لم يعمل خيرا قط كما في الأطفال .

**قوله في أول الحديث الثاني ( حدثنا محمد بن موسى القطان ) هو الواسطي ، وأبو سفيان الحميري أدركه البخاري بالسند ولم يلقه .**

**قوله ( حدثنا عوف )** لأبي سفيان فيه سند آخر أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن عمر الجزائري عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة مطولا ، وقوله ( رفعه وأكثر ما كان يوقفه أبو سفيان ) القائل ذلك محمد ابن موسى الراوى عنه ، وقال يوقفه من الرابعى وهو لغة والفصيح يقفه من الثلاثي ، والمعنى أنه كان يرويه في أكثر الأحوال موقوفا ويرفعه أحيانا ، وقد رفعه غيره أيضا .

**قوله في الطريق الثالثة ( أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة )** وقع في مصنف عبد الرزاق في آخره « قال معمر وأخبرني أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله » وأخرجه مسلم بالوجهين .

قوله ( تحاجت ) أى تخاصمت .

قوله ( بالمتكبرين والمتجبرين ) قيل هما بمعنى ، وقيل المتكبر المتعاضم بما ليس فيه والمتجبر الممنوع الذى لا يوصل إليه وقيل الذى لا يكثرث بأمر .

قوله ( ضعفاء الناس وسقطهم ) بفتح تين أى المحتقرون بينهم الساقطون من أعينهم ، هذا بالنسبة إلى ما عند الأكثر من الناس ، وبالنسبة إلى ما عند الله هم عظماء رفقاء الدرجات ، لكنهم بالنسبة إلى ما عند أنفسهم لعظمة الله عندهم وخضوعهم له في غاية التواضع لله والذلة في عباده ، فوصفهم بالضعف والسقط بهذا المعنى صحيح ، أو المراد بالحصص في قول الجنة « إلا ضعفاء الناس » الأغلب ، قال النووي : هذا الحديث على ظاهره ، وإن الله يخلق في الجنة والنار تمييزاً يدركان به ويقدران على المراجعة والاحتجاج ، ويحتمل أن يكون بلسان الحال ، وسيأتي مزيداً لهذا في « باب قوله إن رحمة الله قريب من المحسنين » من كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

( فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب )

[٤٨٥٢] ٤٦٦٥- حدثنا آدم قال نا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال ابن عباس : أمره أن يسبح في أدبار الصلوات كلها ، يعني قوله : ﴿ وَإِدْبَارَ السُّجُودِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

[٤٨٥١] ٤٦٦٦- حدثنا إسحاق بن إبراهيم عن جرير عن إسماعيل عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال : كنا جلوساً ليلة مع النبي صلى الله عليه فنظر إلى القمر ليلة أربع عشرة ، فقال : « إنكم سترون ربكم كما ترون هذا لا تضامون في رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس ، وقبل غروبها فافعلوا » ، ثم قرأ : فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها .

قوله ( باب قوله فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ) كذا لأبي ذر في الترجمة ، وفي سياق الحديث ، ولغيره ﴿ وسبح ﴾ بالواو فيهما وهو الموافق للتلاوة فهو الصواب ، وعندهم أيضاً « وقبل الغروب » وهو الموافق لآية السورة . ثم أورد فيه حديث جرير « إنكم سترون ربكم » الحديث وفي آخره « ثم قرأ ﴿ وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ﴾ وهذه الآية في طه ، قال الكرماني : المناسب لهذه السورة « وقبل الغروب » لا غروبها . قلت : لا سبيل إلى التصرف في لفظ الحديث ، وإنما أورد الحديث هنا لاتحاد دلالة الآيتين وقد تقدم في الصلاة ، وكذا وقع هنا في نسخة من وجه آخر عن إسماعيل بن أبي خالد بلفظ « ثم قرأ : وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب » وسيأتي شرح حديث جرير في التوحيد إن شاء الله تعالى . ومضى منه شيء في فضل وقت العصر من المواقيت .

قوله ( عن مجاهد قال قال ابن عباس : أمره أن يسبح ) يعني أمر الله نبيه . وأخرجه الطبري من طريق ابن علية عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال « قال ابن عباس في قوله ﴿ فسبحه وأدبار السجود ﴾ قال : هو التسبيح بعد الصلاة » .

قوله ( في أدبار الصلوات كلها ) يعني قوله وأدبار السجود ، كذا هم وروى الطبري من وجه آخر عن ابن

(١) قرأ الحرميان وحمة : ﴿ وَإِدْبَارَ ﴾ بكسر الهمزة ، وقرأ الباقر بفتحها : ﴿ وَأَدْبَارَ ﴾ .

عباس قال « قال لي النبي صلى الله عليه وسلم يا ابن عباس ركعتان بعد المغرب أدبار السجود » وإسناده ضعيف ، لكن روى ابن المنذر من طريق أبي تميم الجيشاني قال « قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى ﴿ وأدبار السجود ﴾ : هما الركعتان بعد المغرب » وأخرجه الطبري من طرق عن علي وعن أبي هريرة وغيرهما مثله ، وأخرج ابن المنذر عن عمر مثله ، وأخرج الطبري من طريق كريب بن يزيد أنه كان إذا صلى الركعتين بعد الفجر والركعتين بعد المغرب قرأ أدبار النجوم وأدبار السجود ، أي بهما

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة الذاريات

قال علي : ﴿ وَالذَّارِيَّاتِ ﴾ : الرياح . وقال غيره : تذروه : تفرقه . ﴿ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ : يأكل ويشرب في مدخل واحد ويخرج من موضعين ، ﴿ فَرَاغَ إِلَىٰ أَهْلِهِ ﴾ : فرجع ، ﴿ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا ﴾ : جمعت أصابعها فضربت جبهتها . والرميم نبات الأرض إذا يبس وديس . ﴿ إِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ : أي إني لذو سعة ، وكذلك : ﴿ عَلَىٰ الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ ﴾ يعني القوي . ﴿ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ ﴾ : الذكر والأنثى . واختلاف الألوان : حلو وحامض فهما زوجان . ﴿ فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ ﴾ : معناه من الله إليه . ﴿ مَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ : يقول : ما خلقت أهل السعادة من أهل الفريقين إلا ليوحدون ، وقال بعضهم : خلقهم ليفعلوا ففعل بعض وترك بعض ، وليس فيه حجة لأهل القدر . والذنوب : الدلو العظيم ، وقال مجاهد : ﴿ ذُنُوبًا ﴾ : سييئاً . ﴿ صِرَّةٍ ﴾ : صيحة . العقيم : لا تلحق . ﴿ فِي غَمْرَةٍ ﴾ : من ضلالتهم يتمادون . وقال غيره ﴿ مُسَوِّمَةٍ ﴾ : معلمة من السيما . قُتِلَ الْإِنْسَانُ : لعن .

قوله ( سورة الذاريات . بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت سورة والبسمة لغير أي ذر ، والواو للمقسم ، والفاءات بعدها عاطفات من عطف المتغايرات وهو الظاهر ، وجوز الزمخشري أنها من عطف الصفات ، وإن الحملات وما بعدها من صفات الريح .

قوله ( قال علي الرياح ) كذا لهم ، ولأبي ذر ، وقال علي : الذاريات الرياح ، وهو عند الفريابي عن الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل عن علي ، وأخرجه ابن عيينة في تفسيره أتم من هذا عن ابن أبي الحسين « سمعت أبا الطفيل قال : سمعت ابن الكواء يسأل علي بن أبي طالب عن الذاريات ذرواً قال : الرياح ، وعن الحملات وقرا ، قال : السحاب ، وعن الجاريات يسرا ، قال : السفن ، وعن المدبرات أمراً قال : الملائكة » وصححه الحاكم من وجه آخر عن أبي الطفيل . وابن الكواء بفتح الكاف وتشديد الواو اسمه عبد الله ، وهذا التفسير مشهور عن علي ، وأخرج عن مجاهد وابن عباس مثله ، وقد أطنب الطبري في تخريج طريقه إلى علي ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن أبي الطفيل قال « شهدت علياً وهو يخطب وهو يقول : سلوني ، فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلى يوم القيامة إلا حدثتكم به ، وسلوني عن كتاب الله ، فوالله ما من آية إلا وأنا أعلم أبليلاً أنزلت أم بنهار أم في سهل أم في جبل . فقال ابن الكواء وأنا بينه وبين علي وهو خلفي فقال : ما الذاريات ذرواً ؟ فذكر مثله وقال فيه : ويلك سل تفقها ولا تسأل تعنتاً » وفيه سؤاله عن أشياء غير هذا ، وله شاهد مرفوع أخرجه البزار وابن مردويه بسند لين عن عمر .



**قوله ( وقال غيره تذروه تفرقه )** هو قول أبي عبيدة ، قال في سورة الكهف في قوله ﴿ تذروه الرياح ﴾ أى تفرقه ، ذروته وأذريته . وقال في تفسير الذاريات الرياح ، وناس يقولون المذريات ذرت وأذرت .

**قوله ( وفي أنفسكم أفلا تبصرون : تأكل وتشرب في مدخل واحد ويخرج من موضعين )** أى القبل والدبر ، وهو قول الفراء . قال في قوله تعالى ﴿ وفي أنفسكم ﴾ يعنى أيضا آيات ، إن أحدكم يأكل ويشرب من مدخل واحد ويخرج من موضعين ، ثم عنفهم فقال ﴿ أفلا تبصرون ﴾ ؟ ولابن أبي حاتم من طريق السدى قال ﴿ وفي أنفسكم ﴾ قال فيما يدخل من طعامكم وما يخرج ، وأخرج الطبرى من طريق محمد بن المريفع عن عبد الله بن الزبير في هذه الآية قال : سبيل الغائط والبول .

**قوله ( قتل الخراصون )** أى لعنوا ، كذا في بعض النسخ ، وقد تقدم في كتاب البيوع . وأخرج الطبرى من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ قتل الخراصون ﴾ قال : لعن الكذابون . وعند عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ قتل الخراصون ﴾ قال : الكذابون .

**قوله ( فراغ فرجع )** هو قول الفراء وزاد : والروغ وإن جاء بهذا المعنى فإنه لا ينطق به حتى يكون صاحبه لذهابه ومحيطه . وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ فراغ ﴾ أى عدل .

**قوله ( فصكت : فجمعت أصابعها فضربت به جبهتها )** في رواية أبي ذر « جمعت » بغير فاء وهو قول الفراء بلفظه . ولسعيد بن منصور من طريق الأعمش عن مجاهد في قوله ﴿ فصكت وجهها ﴾ قال ضربت بيدها على جبهتها وقالت ياويلتاه . وروى الطبرى من طريق السدى قال : ضربت وجهها عجباً . ومن طريق الثورى : وضعت يدها على جبهتها تعجباً .

**قوله ( فتولى بركته من معه لأنهم من قومه )** هو قول قتادة أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه ، وقال الفراء وثبت هذا هنا للنسفى وحده .

**قوله ( والرميم نبات الأرض إذا يس وديس )** هو قول الفراء ، وديس بكسر الدال وسكون التحتانية بعدها مهملة من الدوس وهو وطء الشيء بالقدم حتى يفتت ومنه دياس الأرض ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : الرميم الشجر . وأخرج الطبرى من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : الرميم الهالك .

**قوله ( لموسعون أى لذو سعة ، وكذلك على الموسع قدره )** يعنى في قوله تعالى ﴿ ومتعوهن على الموسع قدره ﴾ أى من يكون ذا سعة ، قال الفراء ﴿ وأنا لموسعون ﴾ أى لذو سعة لخلقنا ، وكذا قوله ﴿ على الموسع قدره ﴾ يعنى القوى . وروى ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح قال ﴿ وأنا لموسعون ﴾ قال أن نخلق سماء مثلها .

**قوله ( زوجين الذكر والأنثى واختلاف الألوان حلو وحامض فهما زوجان )** هو قول الفراء أيضا ولفظه : الزوجان من جميع الحيوان الذكر والأنثى ، ومن سوى ذلك اختلاف ألوان النبات وطعوم الثمار بعض حلو وبعض حامض ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السدى معناه . وأخرج الطبرى من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ خلقنا زوجين ﴾ قال : الكفر والإيمان والشقاوة والسعادة والهدى والضلالة والليل والنهار والسماء والأرض والجن والإنس .

**قوله ( ففروا إلى الله : من الله إليه )** أى من معصيته إلى طاعته أو من عذابه إلى رحمته ، هو قول الفراء أيضا .

**قوله ( إلا ليعبدون )** في رواية أبي ذر ﴿ ما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾ ما خلقت أهل السعادة فمن أهل الفريقين إلا ليوحدون ، هو قول الفراء ، ونصروا ابن قتيبة في «مشكل القرآن» له . وسبب الحمل على التخصيص وجود من لا يعبد ، فلو حمل على ظاهره لوقع التنافي بين العلة والمعلول .

**قوله ( وقال بعضهم خلقهم ليفعلوا ففعل بعض وترك بعض ، وليس فيه حجة لأهل القدر )** هو كلام الفراء أيضا ، وحاصل التأويلين أن الأول محمول على أن اللفظ العام مراد به الخصوص ، وأن المراد أهل السعادة من الجن والإنس ، والثاني باق على عمومته لكن بمعنى الاستعداد ، أى خلقهم معدين لذلك لكن منهم من أطاع ومنهم من عصى ، وهو كقولهم الإبل مخلوقة للحرث أى قابلة لذلك ، لأنه قد يكون فيها ما لا يحترث . وأما قوله « وليس فيه حجة لأهل القدر » فيريد المعتزلة ، لأن محصل الجواب أن المراد بالخلق خلق التكليف لا خلق الجبلية ، فمن وفقه عمل لما خلق له ومن خذله خالف ، والمعتزلة احتجوا بالآية المذكورة على أن إرادة الله لا تتعلق به ، والجواب أنه لا يلزم من كون الشيء معللا بشيء أن يكون ذلك الشيء مرادا وأن لا يكون غيره مرادا ، ويحتمل أن يكون مراده بقوله « وليس فيه حجة لأهل القدر » أنهم يحتاجون بها على أن أفعال الله لا بد وأن تكون معلولة فقال : لا يلزم من وقوع التعليل في موضع وجوب التعليل في كل موضع ، ونحن نقول بجواز التعليل لا بوجوبه ، أو لأنهم احتجوا بها على أن أفعال العباد مخلوقة لهم لإسناد العبادة إليهم فقال : لا حجة لهم في ذلك لأن الإسناد من جهة الكسب ، وفي الآية تأويلات أخرى يطول ذكرها . وروى ابن أبي حاتم من طريق السدى قال : خلقهم للعبادة ، فمن العبادة ما ينفع ومنها ما لا ينفع .

**قوله ( والذنوب الدلو العظيم )** هو قول الفراء لكن قال « العظيمة » وزاد : ولكن العرب تذهب بها إلى الحظ والنصيب . وقال أبو عبيدة : الذنوب النصيب ، وأصله من الدلو ، والذنوب والسجل واحد ، والسجل أقل ما لا من الدلو .

**قوله ( وقال مجاهد ذنوبا سيلا )** وقع هذا مؤخرا عن الذى بعده لغير أبي ذر والذى عنده أولى ، وقد وصله الفرياني من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ ذنوبا مثل ذنوب أصحابهم ﴾ قال : سجلا من العذاب مثل عذاب أصحابهم ، وأخرج ابن المنذر من طريق ابن جريج عن مجاهد في قوله ﴿ فإن للذين ظلموا ذنوبا ﴾ قال : سيلا . قال وقال ابن عباس : سجلا ، وهو بفتح المهملة وسكون الجيم . ومن طريق ابن جريج عن عطاء مثله وأنشد عليه شاهدا .

**قوله ( صرة صيحة )** وصله الفرياني من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد . وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس ، وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ صرة ﴾ شدة صوت ، يقال أقبل فلان يصطر أى يصوت صوتا شديدا . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : أقبلت ترن .

**قوله ( العقيم التى لا تلد )** زاد أبو ذر « ولا تلقح شيئا » أخرج ابن المنذر من طريق الضحاك قال : العقيم التى لا تلد . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : العقيم التى لا تنبت . وأخرج الطبري والحاكم من طريق خصيف عن عكرمة عن ابن عباس قال : الريح العقيم التى لا تلقح شيئا .

**قوله ( وقال ابن عباس والحبك استواؤها وحسناها )** تقدم في بدء الخلق . وأخرجه الفريابي عن الثوري عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، ومن طريق سفيان أخرجه الطبري وإسناده صحيح لأن سماع الثوري من عطاء بن السائب كان قبل الاختلاط . وأخرجه الطبري من وجه آخر صحيح عن ابن عباس . وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ ذات الحبك ﴾ قال : ذات الخلق الحسن وللطبري من طريق عوف عن الحسن قال : حبكت بالنجوم . ومن طريق عمران بن جدير : سئل عكرمة عن قوله ﴿ ذات الحبك ﴾ قال : ذات الخلق الحسن ، ألم تر إلى النساج إذا نسج الثوب قال : ما أحسن ماحبكه .

**قوله ( في غمرة : في ضلالتهم يتأدون )** كذا للأكثر ، ولأبي ذر « في غمرتهم » والأول أولى لوقوعه في هذه السورة ، وأما الثاني فهو في سورة الحجر ، لكن قوله في ضلالتهم يؤيد الثاني وكأنه ذكره كذلك هنا للاشتراك في الكلمة ، وقد وصله ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ الذين هم في غمرة ساهون ﴾ قال : في ضلالتهم يتأدون . ووقع في رواية النسفي « في صلاتهم أو ضلالتهم » بالشك والأول تصحيف .

**قوله ( وقال غيره تواصلوا به تواطئوا )** سقط هذا لأبي ذر ، وقد أخرجه ابن المنذر من طريق أبي عبيدة في قوله ﴿ أتواصلوا به ﴾ تواطئوا عليه وأخذه بعضهم عن بعض ، وإذا كانت شيمة غالبية على قوم قيل كأنما تواصلوا به . وروى الطبري من طرق عن قتادة قال : هل أوصى الأول الآخر منهم بالتكذيب ؟ .

**قوله ( وقال غيره مسومة معلمة من السيمة )** هو قول أبي عبيدة ، ووصله ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ مسومة ﴾ قال : معلمة . وأخرج الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله ﴿ مسومة ﴾ قال محتومة بلون أبيض وفيه نقطة سوداء وبالعكس .

**قوله ( قتل الإنسان لعن )** سقط هذا لغير أبي ذر ، وقد تقدم تفسير قتل بلعن في أوائل السورة ، وأخرج ابن المنذر من طريق ابن جريج في قوله ﴿ قتل الخراصون ﴾ قال : هي مثل التي في عبس ﴿ قتل الإنسان ﴾ . ( تنبيه ) . لم يذكر البخاري في هذه السورة حديثاً مرفوعاً ، ويدخل فيها على شرطه حديث أخرجه أحمد والترمذي والنسائي من طريق أبي إسحق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال « أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني أنا الرزاق ذو القوة المتين » قال الترمذي : حسن صحيح ، وصححه ابن حبان

## سورة الطور

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال مجاهد : ﴿ الطُّور ﴾ : الجبل بالسريانية . ﴿ رَقٍ مِّنْشُورٍ ﴾ : صحيفة . ﴿ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ﴾ : الموقد ، قال الحسن : تسجر حتى يذهب ماؤها فلا يبقى فيها قطرة . وقال ابن عباس : ﴿ كِسْفًا ﴾ : قطعاً . وقال غيره : ﴿ تَمُورٌ ﴾ : تدور . ﴿ أَحْلَامُهُمْ ﴾ : العقول . ﴿ يَتَنَزَّعُونَ ﴾ : يتعاطون . ﴿ الْمُنُونِ ﴾ : الموت .

**قوله ( سورة الطور . بسم الله الرحمن الرحيم )** كذا لأبي ذر ، واقتصر الباقر على الطور ، والواو للقسم وما بعدها عاطفات أو للقسم أيضاً .

**قوله ( وقال قتادة : مسطور مكتوب )** سقط هذا من رواية أبي ذر وثبت لهم في التوحيد ، وقد وصله

المصنف في كتاب خلق أفعال العباد من طريق سعيد عن قتادة .

**قوله ( وقال مجاهد : الطور الجبل بالسريانية )** وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا ؛ قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : قوله والطور قال جبل يقال له الطور . وعن سمع عكرمة مثله . وقال أبو عبيدة : الطور الجبل في كلام العرب . وفي المحكم : الطور الجبل ، وقد غلب على طور سيناء جبل بالشام ، وهو بالسريانية طورى بفتح الراء والنسبة إليه طورى وطوراني .

**قوله ( رق منشور صحيفة )** وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ وكتاب مسطور ، في رق منشور ﴾ قال صحف ورق . قوله ﴿ منشور ﴾ قال : صحيفة .

**قوله ( والسقف المرفوع سماء )** سقط هذا لأبي ذر ، وتقدم في بدء الخلق .

**قوله ( والمسجور الموقد )** في رواية الحموي والنسفي « الموقر » بالراء والأول هو الصواب ، وقد وصله إبراهيم الحربي في « غريب الحديث » والطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد وقال « الموقد » بالدال . وأخرج الطبري من طريق سعيد بن المسيب قال : قال علي لرجل من اليهود أين جهنم ؟ قال : البحر . قال ما أراه إلا صادقا . ثم تلا ﴿ والبحر المسجور — وإذا البحار سجرت ﴾ وعن زيد بن أسلم قال ﴿ البحر المسجور ﴾ الموقد ﴿ وإذا البحار سجرت ﴾ أوقدت . ومن طريق ثمر بن عطيّة قال ﴿ البحر المسجور ﴾ التنور المسجور ، قال : وفيه قول آخر ، قال أبو عبيدة : المسجور المملوء . وأخرج الطبري من طريق سعيد عن قتادة مثله ، ورجحه الطبري .

**قوله ( وقال الحسن : تسجر حتى يذهب ماؤها فلا يبقى فيها قطرة )** وصله الطبري من طريق سعيد عن قتادة عن الحسن في قوله ﴿ وإذا البحار سجرت ﴾ فذكره ، فبين الحسن أن ذلك يقع يوم القيامة ، وأما اليوم فالمراد بالمسجور الممتلئ . ويحتمل أن يطلق عليه ذلك باعتبار مايشول إليه حاله .

**قوله ( وقال مجاهد : ألتاهم نقصانهم )** وقد تقدم في الحجرات . وأخرج عبد الرزاق مثله عن ابن عباس بإسناد صحيح ، وعن معمر عن قتادة قال « ما ظلمناهم » .

**قوله ( وقال غيره تمور تدور )** وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال في قوله تعالى ﴿ يوم تمور السماء مورا ﴾ قال : مورها تحركها . وأخرج الطبري من طريق ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ يوم تمور السماء مورا ﴾ قال : تدور دورا .

**قوله ( أحلامهم : العقول )** هو قول زيد بن أسلم ، ذكره الطبري عنه . وقال الفراء : الأحلام في هذا الموضع العقول والألباب .

**قوله ( وقال ابن عباس : البر اللطيف )** سقط هذا لأبي ذر هنا وثبت لهم في التوحيد ، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به ، وسيأتي الكلام عليه في التوحيد إن شاء الله تعالى

**قوله ( كسفا قطعا )** وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وابن أبي حاتم من طريق قتادة مثله ، ومن طريق السدي قال : عذابا . وقال أبو عبيدة ﴿ كسفا ﴾ الكسف جمع كسفة مثل السدر جمع

سدره . وهذا يضعف قول من رواه بالتحريك فيهما ، وقد قيل إنها قراءة شاذة وأنكرها بعضهم وأثبتها أبو البقاء العكبري وغيره .

**قوله ( المنون الموت )** وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ رب المنون ﴾ قال : الموت . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله . وأخرج الطبري من طريق مجاهد قال : المنون حوادث الدهر . وذكر ابن إسحق في السيرة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس : أن قريشا لما اجتمعوا في دار الندوة قال قائل منهم : احبسوه في وثاق ، ثم تربصوا به رب المنون حتى يهلك كما هلك من قبله من الشعراء ، فإنما هو واحد منهم . فأنزل الله تعالى ﴿ أم يقولون شاعر نترصد به رب المنون ﴾ وهذا كله يؤيد قول الأصمعي : أن المنون واحد لا جمع له ، ويبعد قول الأخفش أنه جمع لا واحد له . وأما قول الداودي : أن المنون جمع منية فغير معروف ، مع بعده من الاشتقاق .

**قوله ( وقال غيره يتنازعون : يتعاطون )** هو قول أبي عبيدة وصله ابن المنذر من طريقه وزاد : أى يتداولون . قال الشاعر « نازعته الراح حتى وقفه السارى »

### ﴿ وَكِتَابٌ مَّسْطُورٌ ﴾

[٤٨٥٣] ٤٦٦٧- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت : شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه أني أشتكي فقال : « طوفي من وراء الناس وأنت راكبة » ، فطفت ورسول الله صلى الله عليه يصلي إلى جنب البيت يقرأ بالطور وكتاب مسطور .

[٤٨٥٤] ٤٦٦٨- حدثنا الحميدي قال نا سفيان قال حدثوني عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه سمعت النبي صلى الله عليه يقرأ في المغرب بالطور ، فلما بلغ هذه الآية : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ ٣٥ أَمْ خُلِقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ ﴿ ٣٦ ﴾ أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصِيطِرُونَ ﴾ كاد قلبي أن يطير . قال سفيان : فأما أنا فإنما سمعت الزهري يحدث عن محمد بن جبير ابن مطعم عن أبيه سمعت النبي صلى الله عليه يقرأ في المغرب بالطور ، لم أسمع زاد الذي قالوا لي .

**قوله ( عن أم سلمة قالت . شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أفى أشتكى )** أى أنها كانت ضعيفة لا تقدر على الطواف ماشية ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحج .

**قوله ( حدثنا سفيان )** هو ابن عيينة ( قال حدثوني عن الزهري ) اعترضه الإسماعيلي بما أخرجه من طريق عبد الجبار بن العلاء وابن أبي عمير كلاهما عن ابن عيينة « سمعت الزهري قال « فصرحا عنه بالسماع ، وهما ثقتان . قلت : وهو اعتراض ساقط ؛ فإنهما ما أوردا من الحديث إلا القدر الذى ذكره الحميدي عن سفيان أنه سمعه من الزهري ، بخلاف الزيادة التى صرح الحميدي عنه بأنه لم يسمعها من الزهري ، وإنما بلغته عنه بواسطة .

**قوله ( كاد قلبي يطير )** قال الخطابي كأنه انزعج عند سماع هذه الآية لفهمه معناها ومعرفة بما تضمنته ، ففهم الحجة فاستدركها بلطيف طبعه ، وذلك من قوله تعالى ﴿ أم خلقوا من غير شيء ﴾ قيل معناه ليسوا أشد

خالقا من خلق السموات والأرض لأنهما خلقتا من غير شيء ، أى هل خلقوا باطلا لا يؤمنون ولا ينهون ؟ وقيل المعنى أم خلقوا من غير خالق ؟ وذلك لا يجوز فلا بد لهم من خالق ، وإذا أنكروا الخالق فهم الخالقون لأنفسهم ، وذلك في الفساد والبطلان أشد ، لأن ما لا وجود له كيف يخلق ، وإذا بطل الوجهان قامت الحجة عليهم بأن لهم خالقا . ثم قال ﴿ أم خلقوا السموات والأرض ﴾ أى إن جاز لهم أن يدعوا خلق أنفسهم فليدعوا خلق السموات والأرض ، وذلك لا يمكنهم ، فقامت الحجة . ثم قال ﴿ بل لا يوقنون ﴾ فذكر العلة التى عاقتهم عن الإيمان وهو عدم اليقين الذى هو موهبة من الله ولا يحصل إلا بتوقيفه ، فلهذا انزعج جبير حتى كاد قلبه يطير ، ومال إلى الإسلام . انتهى . ويستفاد من قوله فلما بلغ هذه الآية أنه استفتح من أول السورة ، وظاهر السياق أنه قرأ إلى آخرها ، وقد تقدم البحث في ذلك في صفة الصلاة

## سورة والنجم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال مجاهد : ﴿ ذُو مِرَّةٍ ﴾ : ذو قُوَّة . ﴿ ضِيْزَى ﴾ : عوجاء . ﴿ وَآكْدَى ﴾ : قَطَعَ عطاءه . ﴿ رَبُّ الشَّعْرَى ﴾ : هو مِرْزَمُ الْجَوَازِ . ﴿ الَّذِي وَفَّى ﴾ : وفى ما فُرضَ عليه . ﴿ سَامِدُونَ ﴾ : البرطمة ، هو ضرب من اللهب ، وقال عكرمة : يتغنون بالحميرية . وقال إبراهيم : ﴿ أَفْتَمَارُونَهُ ﴾ : أفْتَجَادُونَهُ ، ومن قرأ : أفْتَمَرُونَهُ : أفْتَجَدُونَهُ . ﴿ مَا زَاغَ الْبَصَرُ ﴾ : بصرُ محمد . ﴿ وَمَا طَفَى ﴾ : ولا جاوزَ ما رأى . ﴿ فَتَمَارَوْا ﴾ : كذبوا . وقال الحسن : ﴿ إِذَا هَوَى ﴾ : غاب . وقال ابن عباس : ﴿ أَغْنَى وَأَقْنَى ﴾ : أعطى فأرضى .

قوله ( سورة والنجم . بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لأبي ذر ، وللباقين والنجم حسب ، والمراد بالنجم الثريا في قول مجاهد أخرجه ابن عيينة في تفسيره عن ابن أبي نجيح عنه ، وقال أبو عبيدة : النجم والنجوم ، ذهب إلى لفظ الواحد وهو بمعنى الجميع قال الشاعر « وباتت تعد النجم في مستجره » قال الطبرى : هذا القول له وجه ، ولكن ما أعلم أحدا من أهل التأويل قاله ، واختار قول مجاهد . ثم روى من وجه آخر عن مجاهد أن المراد به القرآن إذا نزل . ولابن أبي حاتم بلفظ : النجم نجوم القرآن .

قوله ( وقال مجاهد : ذو مرة ذو قوة ) وصله الفريابي بلفظ ﴿ شديد القوى ذو مرة ﴾ قوة جبريل ، وقال أبو عبيدة ذو مرة أى شدة وإحكام . وروى الطبرى من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ ذو مرة ﴾ قال : ذو خلق حسن .

قوله ( قاب قوسين حيث الوتر من القوس ) سقط هذا لأبي ذر ووصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظه ، وقال أبو عبيدة قاب قوسين أى قدر قوسين أو أدنى أو أقرب .

قوله ( ضيزى عوجاء ) وصله الفريابي أيضا . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : ضيزى جائرة . وأخرج الطبرى من وجه ضعيف عن ابن عباس مثله . وقال أبو عبيدة : ناقصة ، تقول ضأزته حقه نقصته .

قوله ( وأكدى قطع عطاءه ) وصله الفريابي بلفظ « اقتطع عطاءه » وروى الطبرى من هذا الوجه عن مجاهد أن الذى نزلت فيه هو الوليد بن المغيرة . ومن طريق أخرى منقطعة عن ابن عباس أعطى قليلا أى أطاع قليلا ثم

انقطع . وأخرج ابن مردويه من وجه لين عن ابن عباس أنها نزلت في الوليد بن المغيرة . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أعطى قليلا ثم قطع ذلك . وقال أبو عبيدة : مأخوذ من الكدية بالضم وهو أن يحفر حتى يئأس من الماء .

**قوله ( رب الشعرى هو مرزم الجوزاء )** وصله الفريابي بلفظه ، وأخرج الطبري من طريق خصيف عن مجاهد قال : الشعرى الكوكب الذى خلف الجوزاء كانوا يعبدونه . وأخرج الفاكهي من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال : نزلت في خزاعة وكانوا يعبدون الشعرى ، وهو الكوكب الذى يتبع الجوزاء . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : كان ناس في الجاهلية يعبدون هذا النجم الذى يقال له الشعرى . وأخرجه الطبري من وجه آخر عن مجاهد قال : النجم الذى يتبع الجوزاء . وقال أبو حنيفة الدينوري في « كتاب الأنواء » : الغدرة والشعرى العبور والجوزاء في نسق واحد وهن نجوم مشهورة ، قال : وللشعرى ثلاثة أزمان إذا رؤيت غدوة طالعة فذاك صميم الحر ، وإذا رؤيت عشاء طالعة فذاك صميم البرد ، ولها زمان ثالث وهو وقت نوثها . وأحد كوكبي الذراع المقبوضة هى الشعرى الغميصاء وهى تقابل الشعرى العبور والمجرة بينهما ، ويقال لكوكبها الآخر الشمالي المرزم مرزم الذراع ، وهما مرزمان هذا وآخر في الجوزاء ، وكانت العرب تقول انحدر سهيل فصار يمانيا فتبعته الشعرى فعبرت إليه المجرة وأقامت الغميصاء فبكت عليه حتى غمضت عينها والشعريان الغميصاء والعبور يطلعان معا . وقال ابن التين : المرزم بكسر الميم وسكون الراء وفتح الزاى نجم يقابل الشعرى من جهة القبلة لا يفارقها وهو الهنعة .

**قوله ( الذى وفى مافرض عليه )** وصله الفريابي بلفظه ، وروى سعيد بن منصور عن عمرو بن أوس قال : وفى أى بلغ . وروى ابن المنذر من وجه آخر عن عمرو بن أوس قال كان الرجل يؤخذ بذنب غيره حتى جاء إبراهيم فقال الله تعالى ﴿ وإبراهيم الذى وفى أن لا تزر وزر أخرى ﴾ ومن طريق هذيل بن شرحبيل نحوه ، وروى الطبري بإسناد ضعيف عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه قال « كان النبی صلى الله عليه وسلم يقول سمى الله ابراهيم خليله الذى وفى ، لأنه كان يقول كلما أصبح وأمسى : فسبحان الله حين تمشون وحين تصبحون » وروى عبد بن حميد بإسناد ضعيف عن أبي أمامة مرفوعا : وفى عمل يومه بأربع ركعات من أول النهار .

**قوله ( أزفت الآزفة اقتربت الساعة )** سقط هذا لأبي ذر هنا وبأق في الرقاق ، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد كذلك ، وقال أبو عبيدة : دنت القيامة .

**قوله ( سامدون : البرطمة )** كذا لهم وفي رواية الحموي والأصلي والقاسبي « البرطنة » بالنون بدل الميم . ( وقال عكرمة يتغنون بالحميرية ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ أفمن هذا الحديث تعجبون ﴾ قال : من هذا القرآن . ﴿ وأنتم سامدون ﴾ قال : البرطمة . قال وقال عكرمة : السامدون يتغنون بالحميرية ، ورواه الطبري من هذا الوجه عن مجاهد قال : كانوا يمدحون على النبي صلى الله عليه وسلم غضابا مبرطمين . قال وقال عكرمة هو الغناء بالحميرية . وروى ابن عيينة في تفسيره عن ابن أبي نجيح عن عكرمة في قوله ﴿ وأنتم سامدون ﴾ هو الغناء بالحميرية يقولون : اسمد لنا أى غن لنا . وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن « وعبد الرزاق من وجهين آخرين عن عكرمة عن ابن عباس في قوله ﴿ وأنتم سامدون ﴾ قال :

الغناء . قال عكرمة وهى بلغة أهل اليمن ، إذا أراد اليماني أن يقول تغن قال اسمد . لفظ عبد الرزاق . وأخرجه ابن وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس قال : لاهون . وعن معمر عن قتادة قال : غافلون . ولابن مردويه من طريق محمد بن سوقة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : معرضون .

( تنبيه ) : البرطمة بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح الطاء المهملة الإعراض . وقال ابن عيينة : البرطمة هكذا ووضع ذقنه في صدره .

قوله ( وقال إبراهيم أفتارونه : أفتجادولنه ) وصله سعيد بن منصور عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم النخعي به ، وجاء عن إبراهيم بهذا الإسناد فيه القراءة التى بعد هذه .

قوله ( ومن قرأ أفتمرونه يعنى أفتجحدونه ) كذا لهم ، وفي رواية الحمويّ « أفتجحدون » بغير ضمير ، وقد وصله الطبري أيضا عن يعقوب بن إبراهيم عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم أنه كان يقرأ ﴿ أفتارونه ﴾ يقول : أفتجحدونه فكان إبراهيم قرأ بهما معا وفسرهما ، وقد صرح بذلك سعيد بن منصور في روايته المذكورة عن هشيم ، قال الطبري : وهكذا قرأ ابن مسعود وعامة قراء أهل الكوفة ، وقرأها الباقر وبعض الكوفيين ﴿ أفتارونه ﴾ أى تجادلونه . قلت : قرأها من الكوفيين عاصم كالجمهور ، وقال الشعبي : كان شريح يقرأ ﴿ أفتارونه ﴾ ومسروق يقرأ « أفتمرونه » ، وجاء عن الشعبي أنه قرأها كذلك لكن بضم التاء .

قوله ( مازاغ البصر بصر محمد صلى الله عليه وسلم ) في رواية أبي ذر « وقال مازاغ الخ » ولم يعين القائل ، وهو قول القراء ، وقال في قوله تعالى ﴿ مازاغ البصر ﴾ : بصر محمد يقلبه يمينا وشمالا . وأخرج الطبري من طريق محمد بن كعب القرظي في قوله ﴿ مازاغ البصر ﴾ قال : رأى محمد جبيل في صورة الملك . ومسألة الرؤية مشهورة سيأتي ذكرها في شرح حديث عائشة في هذه السورة .

قوله ( وما طغى وما جاوز ما رأى ) في رواية الكشميهني « ولا بدل » وماهو بقية كلام القراء أيضا ولم يظهروا « وما جاوز » . وروى الطبري من طريق مسلم البطين عن ابن عباس في قوله ﴿ مازاغ البصر ﴾ ماذهب يمينا ولا شمالا ﴿ وما طغى ﴾ ما جاوز ما أمر به .

قوله ( فتأروا كذبوا ) كذا لهم ، ولم أر في هذه السورة « فتأروا » وإنما فيها ﴿ أفتارونه ﴾ وقد تقدم ما فيها ، وفي آخرها تتأرى . ولعله انتقل من بعض النسخ لأن هذه اللفظة في السورة التى تلى هذه ، وهى قوله ﴿ فتأروا بالنذر ﴾ ، وحكى الكرماني عن بعض النسخ هنا « تتأرى تكذب » ولم أقف عليه ، وهو بمعنى ما تقدم . ثم ظهر لي بعد ذلك أنه اختصر كلام القراء ، وذلك أنه قال في قوله تعالى ﴿ فبأى آلاء ربك تتأرى ﴾ قال : فبأى نعمة ربك تكذب أنها ليست منه ، وكذلك قوله ﴿ فتأروا بالنذر ﴾ كذبوا بالنذر .

قوله ( وقال الحسن : إذا هوى غاب ) وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عنه .

قوله ( وقال ابن عباس : أغنى وأقنى أعطى فأرضى ) وصله ابن أبي حاتم من طريق على بن أبي طلحة عنه ، وأخرج الفريابي من طريق عكرمة عن ابن عباس قال : أقنى قنع . ومن طريق أبي رجاء عن الحسن قال : أخدم ، وقال أبو عبيدة : أقنى جعل له قنية أى أصول مال ، قال وقالوا : أقنى أرضى ، يشير إلى تفسير ابن عباس ، وتحقيقه أنه حصل له قنية من الرضا .



٤٦٦٩ - حدثنا يحيى قال نا وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن عامر عن مسروق قال : قلت لعائشة : يا أمتاه ، هل رأى محمد ربه ؟ فقالت : لقد قف شعري مما قلت ، أين أنت من ثلاث من حدثكهن فقد كذب . من حدثك أن محمداً رأى ربه فقد كذب ، ثم قرأت : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ ، ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ . ومن حدثك أنه يعلم ما في غد فقد كذب ، ثم قرأت : ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَداً ﴾ . ومن حدثك أنه كتم فقد كذب ، ثم قرأت : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ﴾ الآية . ولكنه رأى جبريل في صورته مرتين .

**قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن موسى .**

**قوله ( عن عامر ) هو الشعبي .**

**قوله ( عن مسروق )** في رواية الترمذي زيادة قصة في سياقه ، فأخرج من طريق مجالد عن الشعبي قال « لقي ابن عباس كعباً بعرفة فسأله عن شيء فكبر كعب حتى جاوبته الجبال ، فقال ابن عباس : إنا بنو هاشم ، فقال له كعب إن الله قسم رؤيته وكلامه » هكذا في سياق الترمذي ، وعند عبد الرزاق من هذا الوجه « فقال ابن عباس : إنا بنو هاشم نقول إن محمداً رأى ربه مرتين ، فكبر كعب وقال : إن الله قسم رؤيته وكلامه بين موسى ومحمد ، فكلم موسى مرتين ورآه محمد مرتين . قال مسروق : فدخلت على عائشة فقلت هل رأى محمد ربه » الحديث . ولابن مردويه من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن كعب مثله ، قال — يعني الشعبي — فأنى مسروق عائشة فذكر الحديث فظهر بذلك سبب سؤال مسروق لعائشة عن ذلك .

**قوله ( يا أمتاه )** أصله يا أم والهاء للسكت فأضيف إليها ألف الاستغاثة فأبدلت تاء وزيدت هاء السكت بعد الألف . ووقع في كلام الخطابي إذا نادوا قالوا يأمة عند السكت ، وعند الوصل يأمت بالمشاة ، فإذا فتحوا للندبة قالوا يا أمتاه والهاء للسكت . وتعقبه الكرماني بأن قول مسروق يا أمتاه ليس للندبة إذ ليس هو تفجعا عليها ، وهو كما قال .

**قوله ( هل رأى محمد صلى الله عليه وسلم ربه ؟ قالت : لقد قف شعري )** أى قام من الفزع ، لما حصل عندها من هيبة الله واعتقده من تنزيهه واستحالة وقوع ذلك ، قال النضر بن شميل القف بفتح القاف وتشديد الفاء كالقشعريرة ، وأصله التقبض والاجتماع ، لأن الجلد ينقبض عند الفزع فيقوم الشعر لذلك .

**قوله ( أين أنت من ثلاث ) ؟ أى كيف يغيب فهمك عن هذه الثلاث ؟ وكان ينبغي لك أن تكون مستحضرها ومعتقداً كذب من يدعى وقوعها .**

**قوله ( من حدثك أن محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربه فقد كذب )** تقدم في بدء الخلق من رواية القاسم ابن محمد عن عائشة « من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم » ولمسلم من حديث مسروق المذكور من طريق داود ابن أبي هند عن الشعبي « فقد أعظم على الله الفرية » .

**قوله ( ثم قرأت : لا تدركه الأبصار )** قال النووي تبعاً لغيره : لم تنف عائشة وقوع الرؤية بحديث مرفوع ولو

كان معها لذكرته ، وإنما اعتمدت الاستنباط على مذكرته من ظاهر الآية ، وقد خالفها غيرها من الصحابة ، والصحابي إذا قال قولا وخالفه غيره منهم لم يكن ذلك القول حجة اتفاقا والمراد بالإدراك في الآية الإحاطة ، وذلك لا ينافي الرؤية . انتهى . وجزمه بأن عائشة لم تنف الرؤية بحديث مرفوع تبع فيه ابن خزيمة فإنه قال في كتاب التوحيد من صحيحه : النفي لا يوجب علما ، ولم تحك عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرها أنه لم ير ربه ، وإنما تأولت الآية . انتهى . وهو عجيب ، فقد ثبت ذلك عنها في صحيح مسلم الذي شرحه الشيخ ، فعنده من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق في الطريق المذكورة قال مسروق « وكنت متكئا فجلست فقلت . ألم يقل الله ﷻ ولقد رآه نزلة أخرى ﷻ » فقالت : أنا أول هذه الأمة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : إنما هو جبريل ﷺ وأخرجه ابن مردويه من طريق أخرى عن داود بهذا الإسناد « فقالت : أنا أول من سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا فقلت : يا رسول الله هل رأيت ربك ؟ فقال : لا إنما رأيت جبريل منهبطا » نعم احتجاج عائشة بالآية المذكورة خالفها فيه ابن عباس ، فأخرج الترمذي من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال « رأى محمد ربه ، قلت : أليس الله يقول ﷻ لا تدركه الأبصار ﷻ ؟ قال : ويحك ذاك إذا تجلى بنوره الذي هو نوره ، وقد رأى ربه مرتين » وحاصله أن المراد بالآية نفي الإحاطة به عند رؤياه لا نفي أصل رؤياه . واستدل القرطبي في « المفهم » لأن الإدراك لا ينافي الرؤية بقوله تعالى حكاية عن أصحاب موسى ﷻ فلما تراءى الجمعان قال أصحاب موسى إنا لمدركون ، قال كلا وهو استدلال عجيب لأن متعلق الإدراك في آية الأنعام البصر ، فلما نفى كان ظاهره نفي الرؤية ، بخلاف الإدراك الذي في قصة موسى ، ولولا وجود الأخبار بثبوت الرؤية ما ساغ العدول عن الظاهر . ثم قال القرطبي : الأبصار في الآية جمع على بالألف واللام فيقبل التخصيص ، وقد ثبت دليل ذلك سمعا في قوله تعالى ﷻ كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ﷻ فيكون المراد الكفار بدليل قوله تعالى في الآية الأخرى ﷻ وجوه يومئذ ناضرة ، إلى ربها ناظرة ﷻ قال : وإذا جازت في الآخرة جازت في الدنيا لتساوي الوقتين بالنسبة إلى المرئ انتهى . وهو استدلال جيد . وقال عياض : رؤية الله سبحانه وتعالى جائزة عقلا ، وثبتت الأخبار الصحيحة المشهورة بوقوعها للمؤمنين في الآخرة ، وأما في الدنيا فقال مالك : إنما لم ير سبحانه في الدنيا لأنه باق ، والباقي لا يرى بالفاني ، فإذا كان في الآخرة ورزقوا أبصارا باقية رأوا الباقي بالباقي . قال عياض : وليس في هذا الكلام استحالة الرؤية إلا من حيث القدرة ، فإذا قدر الله من شاء من عباده عليها لم يمتنع . قلت : ووقع في صحيح مسلم ما يؤيد هذه التفرقة في حديث مرفوع فيه « واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا » وأخرجه ابن خزيمة أيضا من حديث أبي أمامة ، ومن حديث عبادة بن الصامت ، فإن جازت الرؤية في الدنيا عقلا فقد امتنعت سمعا ، لكن من أثبتا للنبي صلى الله عليه وسلم له أن يقول إن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه . وقد اختلف السلف في رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ربه فذهبت عائشة وابن مسعود إلى إنكارها ، واختلف عن أبي ذر ، وذهب جماعة إلى إثباتها ، وحكى عبد الرزاق عن معمر عن الحسن أنه حلف أن محمدا رأى ربه . وأخرج ابن خزيمة عن عروة بن الزبير إثباتها ، وكان يشتد عليه إذا ذكر له إنكار عائشة ، وبه قال سائر أصحاب ابن عباس ، وجزم به كعب الأخبار والزهرى وصاحبه معمر وآخرون ، وهو قول الأشعري وغالب أتباعه . ثم اختلفوا هل رآه بعينه أو بقلبه ؟ وعن أحمد كالقولين . قلت : جاءت عن ابن عباس أخبار مطلقة وأخرى مقيدة ، فيجب حمل مطلقها على مقيدها ، فمن ذلك ما أخرجه النسائي بإسناد صحيح وصححه الحاكم أيضا من طريق عكرمة عن ابن عباس ، قال : أتعجبون أن تكون الخلعة لإبراهيم والكلام لموسى

والرؤية لمحمد ؟ وأخرجه ابن خزيمة بلفظ « إن الله اصطفى إبراهيم بالخلعة » الحديث . وأخرج ابن إسحق من طريق عبد الله بن أبي سلمة أن ابن عمر أرسل إلى ابن عباس : هل رأى محمد ربه ؟ فأرسل إليه أن نعم . ومنها ما أخرجه مسلم من طريق أبي العالية عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ﴾ ولقد رآه نزلة أخرى ﴿ قال : رأى ربه بفؤاده مرتين . وله من طريق عطاء عن ابن عباس قال : رآه بقلبه وأصرح من ذلك ما أخرجه ابن مردويه من طريق عطاء أيضا عن ابن عباس قال : لم يره رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه ، إنما رآه بقلبه . وعلى هذا فيمكن الجمع بين إثبات ابن عباس ونفى عائشة بأن يحمل نفيها على رؤية البصر وإثباته على رؤية القلب . ثم المراد برؤية الفؤاد رؤية القلب لا مجرد حصول العلم ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان عالما بالله على الدوام . بل مراد من أثبت له أنه رآه بقلبه أن الرؤية التي حصلت له خلقت في قلبه كما يخلق الرؤية بالعين لغيره ، والرؤية لا يشترط لها شيء مخصوص عقلا ، ولو جرت العادة بخلقها في العين ، وروى ابن خزيمة بإسناد قوى عن أنس قال « رأى محمد ربه » ، وعند مسلم من حديث أبي ذر أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال « نور أنى أراه » ولأحمد عنه ، قال « رأيت نورا » ولابن خزيمة عنه قال « رآه بقلبه ولم يره بعينه » . وهذا يتبين مراد أبي ذر بذكره النور أى النور حال بين رؤيته له ببصره ، وقد رجح القرطبي في « المفهم » قول الوقف في هذه المسألة وعزاه الجماعة من المحققين ، وقواه بأنه ليس في الباب دليل قاطع ، وغاية ما استدلل به للطائفتين ظواهر متعارضة قابلة للتأويل ، قال وليست المسألة من العمليات فيكتفى فيها بالأدلة الظنية ، وإنما هي من المعتقدات فلا يكتفى فيها إلا بالدليل القطعي وجنح ابن خزيمة في « كتاب التوحيد » إلى ترجيح الأثبات وأطنب في الاستدلال له بما يطول ذكره ، وحمل ماورد عن ابن عباس على أن الرؤيا وقعت مرتين مرة بعينه ومرة بقلبه ، وفيما أوردته من ذلك مقنع . ومن أثبت الرؤية لنبينا صلى الله عليه وسلم الإمام أحمد فروى الخلال في « كتاب السنة » عن المروزي قلت لأحمد إنهم يقولون إن عائشة قالت « من زعم أن محمدا رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية » فبأى شيء يدفع قولها ؟ قال : بقول النبي صلى الله عليه وسلم رأيت ربي ، قول النبي صلى الله عليه وسلم أكبر من قولها . وقد أنكر صاحب « الهدى » على من زعم أن أحمد قال رأى ربه بعيني رأسه قال : وإنما قال مرة رأى محمد ربه وقال مرة بفؤاده . وحكى عنه بعض المتأخرين رآه بعيني رأسه وهذا من تصرف الحاكى ، فإن نصوصه موجودة . ثم قال ينبغى أن يعلم الفرق بين قولهم كان الإسراء مناما وبين قولهم كان بروحه دون جسده فإن بينهما فرقا ، فإن الذى يراه النائم قد يكون حقيقة بأن تصعد الروح مثلا إلى السماء ، وقد يكون من ضرب المثل أن يرى النائم ذلك وروحه لم تصعد أصلا ، فيحتمل من قال أسرى بروحه ولم يصعد جسده أراد أن روحه عرج بها حقيقة فصعدت ثم رجعت وجسده باق في مكانه خرقا للعادة ، كما أنه في تلك الليلة شق صدره والتأم وهو حى يقظان لا يجد بذلك ألما انتهى . وظاهر الأخبار الواردة في الإسراء تأتى الحمل على ذلك ، بل أسرى بجسده وروحه وعرج بهما حقيقة في اليقظة لا مناما ولا استغراقا ، والله أعلم . وأنكر صاحب « الهدى » أيضا على من زعم أن الإسراء تعدد واستند إلى استبعاد أن يتكرر قوله « ففرض عليه خمسين صلاة وطلب التخفيف » إلى آخر القصة فإن دعوى التعدد تستلزم أن قوله تعالى « أمضيت فريضتى وخففت عن عبادي » أن فرضية الخمسين وقعت بعد أن وقع التخفيف ، ثم وقع سؤال التخفيف والإجابة إليه وأعيد « أمضيت فريضتى » إلى آخره ، انتهى . وما أظن أحدا ممن قال بالتعدد يلتزم إعادة مثل ذلك يقظة ، بل يجوز وقوع مثل ذلك مناما ثم وجوده يقظة كما في قصة المبعث ، وقد تقدم تقريرها . ويجوز تكرير إنشاء الرؤية ولا تبعد العادة تكرير وقوعه كاستفتاح السماء وقول كل نبي

ما نسب إليه ، بل الذى يظن أنه تكرر مثل حديث أنس رفعه « بينا أنا قاعد إذ جاء جبريل فوكر بين كفى فقامت إلى شجرة فيها مثل وكرى الطائر فقعدت في أحدهما وقعد جبريل في الأخرى فسمت وارتفعت حتى سدت الخافقين وأنا أقلب طرفي ولو شئت أن أمس السماء لمست ، فالتفت إلى جبريل كأنه جالس لأجل وفتح يابا من أبواب السماء فرأيت النور الأعظم وإذا دونه الحجاب وفوقه الدر والياقوت ، فأوحى إلى عبده ما أوحى » أخرجه البزار وقال : تفرد به الحارث بن عمير وكان بصريا مشهورا . قلت : وهو من رجال البخارى .

**قوله ( وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب )** هو دليل ثان استدلت به عائشة على ما ذهبت اليه من نفى الرؤية ، وتقديره أنه سبحانه وتعالى حصر تكليمه لغيره في ثلاثة أوجه ، وهى الوحي بأن يلقى في روعه ما يشاء ، أو يكلمه بواسطة من وراء حجاب ، أو يرسل اليه رسولا فيبلغه عنه ، فيستلزم ذلك انتفاء الرؤية عنه حالة التكلم . والجواب أن ذلك لا يستلزم نفى الرؤية مطلقا قاله القرطبي ، قال : وعامة ما يقتضى نفى تكليم الله على غير هذه الأحوال الثلاثة ، فيجوز أن التكليم لم يقع حالة الرؤية .

**قوله ( ومن حدثك أنه يعلم ما في غد فقد كذب ، ثم قرأت : وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا غدا )** تقدم شرح ذلك واضحا في تفسير سورة لقمان .  
**قوله ( ومن حدثك أنه كتم فقد كذب ، ثم قرأت : يا أيها الرسول بلغ الآية )** يأتي شرحه في كتاب التوحيد .

**قوله ( ولكن رأى جبريل في صورته مرتين )** في رواية الكشمي « ولكنه » وهذا جواب عن أصل السؤال الذى سأل عنه مسروق كما تقدم بيانه وهو قوله ﴿ ما كذب القواد ما رأى ﴾ وقوله ﴿ ولقد رآه نزلة أخرى ﴾ ولمسلم من وجه آخر عن مسروق أنه أتاه في هذه المرة في صورته التى هى صورته فسد أفق السماء . وله في رواية داود بن أبى هند « رأيت منبهطا من السماء سادا عظم خلقه ما بين السماء والأرض » وللنسائي من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود « أبصر جبريل ولم يبصر ربه »

**باب قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾**

حيث الوتر من القوس .

٤٦٧ - حدثنا أبو النعمان قال نا عبد الواحد قال نا الشيباني قال سمعت زراً عن عبد الله : ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴿ قال نا ابن مسعود أنه رأى جبريل له ستمائة جناح . [٤٨٥٦]

**قوله ( باب فكان قاب قوسين أو أدنى حيث الوتر من القوس )** تقدم هذا التفسير قريبا عن مجاهد ، وثبت هذه الترجمة لأبي ذر وحده ، وهى عند الإسماعيلي أيضا . والقاب ما بين القبضة والسية من القوس ، قال الواحدى : هذا قول جمهور المفسرين أن المراد القوس التى يرمى بها . قال : وقيل المراد بها الذراع لأنه يقاس بها الشيء . قلت : وينبغى أن يكون هذا القول هو الراجح ، فقد أخرج ابن مردويه بإسناد صحيح عن ابن عباس قال : القاب القدر ، والقوسين الذراعان . ويؤيده أنه لو كان المراد به القوس التى يرمى بها لم يمثل بذلك ليحتاج إلى التنية ، فكان يقال مثلا : قاب ربح أو نحو ذلك . وقد قيل إنه على القلب والمراد : فكان قابى قوس ، لأن القاب ما بين المقبض الى السية ، فلكل قوس قابان بالنسبة الى خالفته . وقوله « أو أدنى » أى أقرب .

قال الزجاج : خاطب الله العرب بما ألفوا ، والمعنى فيما تقدرون أنتم عليه ، والله تعالى عالم بالأمور على ما هي عليه لا تردد عنده . وقيل « أو » بمعنى « بل » والتقرير بل هو أقرب من القدر المذكور ، وسيأتي بيان الاختلاف في معنى قوله « فتدلى » في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى .

**قوله** ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد ، وسليمان هو الشيباني ، وزر هو ابن حبيش .  
**قوله** ( عن عبد الله فكان قاب قوسين أو أدنى ، فأوحى إلى عبده ما أوحى ) ، قال حدثنا ابن مسعود أنه رأى جبريل ( هكذا أورده ، والمراد بقوله « عن عبد الله » وهو ابن مسعود أنه قال في تفسير هاتين الآيتين ما سأذكره ، ثم استأنف فقال « حدثنا ابن مسعود » وليس المراد أن ابن مسعود حدث عبد الله كما هو ظاهر السياق ، بل عبد الله هو ابن مسعود . وقد أخرجه في الباب الذي يليه من وجه آخر عن الشيباني فقال : سألت زرا عن قوله ، فذكره . ولا إشكال في سياقه . وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق سليمان بن داود الهاشمي عن عبد الواحد بن زياد عن الشيباني قال « سألت زر بن حبيش عن قول الله ﴿ فَكَانَ قاب قوسين أو أدنى ﴾ فقال : قال عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فذكره »

**باب قوله** : ﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴾

[٤٨٥٧] ٤٦٧١ - حدثنا طلق بن غنام قال نا زائدة عن الشيباني قال سألت زراً عن قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ قاب قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ قال : أنا عبد الله : محمد رأى جبريل له ستمائة جناح .

**قوله** ( باب قوله تعالى فأوحى إلى عبده ما أوحى ) ثبتت هذه الترجمة لأبي زر وحده ، وهي عند الإسماعيلي أيضاً وأورد فيه حديث ابن مسعود المذكور في الذي قبله .

**قوله** ( أنه محمد ) الضمير للعبد المذكور في قوله تعالى ﴿ إلى عبده ﴾ ووقع عند أبي زر « أن محمداً رأى جبريل » وهذا أوضح في المراد . والحاصل أن ابن مسعود كان يذهب في ذلك إلى أن الذي رآه النبي صلى الله عليه وسلم هو جبريل كما ذهب إلى ذلك عائشة ، والتقدير على رأيه فأوحى أي جبريل إلى عبده أي عبد الله محمد لأنه يرى أن الذي دنا فتدلى هو جبريل ، وأنه هو الذي أوحى إلى محمد . وكلام أكثر المفسرين من السلف يدل على أن الذي أوحى هو الله ، أوحى إلى عبده محمد ، ومنهم من قال : إلى جبريل .

**قوله** ( له ستمائة جناح ) زاد عاصم عن زر في هذا الحديث « يتناثر من ريشه التهاويل من الدر والياقوت » أخرجه النسائي وابن مردويه ، ولفظ النسائي « يتناثر منها تهاويل الدر والياقوت »

**باب** ﴿ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ ﴾

[٤٨٥٨] ٤٦٧٢ - حدثنا قبيصة قال نا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : ﴿ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ ﴾ قال : رأى رفرقاً أخضر قد سد الأفق .

**قوله** ( باب لقد رأى من آيات ربه الكبرى ) ثبتت هذه الترجمة لأبي زر والإسماعيلي ، واختلف في الآيات المذكورة فقيل : المراد بها جميع ما رأى صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء ، وحديث الباب يدل على أن المراد صفة جبريل .

**قوله ( عن عبد الله بن مسعود لقد رأى ) أى في تفسير هذه الآية .**

**قوله ( رأى رفرفا أخضر قد سد الأفق )** هذا ظاهره يغاير التفسير السابق أنه رأى جبريل ، ولكن يوضح المراد ما أخرجه النسائي والحاكم من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال « أبصر نبي الله صلى الله عليه وسلم جبريل عليه السلام على رفرف قد ملأ ما بين السماء والأرض » فيجتمع من الحديثين أن الموصوف جبريل والصفة التي كان عليها ، وقد وقع في رواية محمد بن فضيل عند الإسماعيلي وفي رواية ابن عيينة عند النسائي كلاهما عن الشيباني عن زر عن عبد الله أنه رأى جبريل له ستائة جناح قد سد الأفق ، والمراد أن الذى سد الأفق الرفرف الذى فيه جبريل ، فنسب جبريل إلى سد الأفق مجازا . وفي رواية أحمد والترمذي وصححها من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود رأى جبريل في حلة من رفرف قد ملأ ما بين السماء والأرض ، وهذه الرواية يعرف المراد بالرفرف وأنه حلة ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ متكئين على رفرف ﴾ وأصل الرفرف ما كان من الديباج رقيقا حسن الصنعة ، ثم اشتهر استعماله في الستر ، وكل ما فضل من شيء فغطف وثنى فهو رفرف ، ويقال رفرف الطائر بجناحيه إذا بسطهما ، وقال بعض الشراح : يحتمل أن يكون جبريل بسط أجنحته فصارت تشبه الرفرف ، كذا قال ، والرواية التي أوردتها توضح المراد

**باب قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴾**

[٤٨٥٩] ٤٦٧٣ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال نا أبو الأشهب قال نا أبو الجوزاء عن ابن عباس ﴿ اللات وَالْعُزَّىٰ ﴾ قال : كان اللات رجلا يلت سويق الحاج .

[٤٨٦٠] ٤٦٧٤ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا هشام بن يوسف قال أنا معمر عن الزهري عن حميد ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « من حلف فقال في حلفه : واللات والعزى ، فليقل : لا إله إلا الله . ومن قال لصاحبه : تعال أقامرك ، فليصدق » .  
[الحديث ٤٨٦٠ - أطرافه في : ٦١٠٧ ، ٦٣٠١ ، ٦٦٥٠ .]

**قوله ( باب أفرايم اللات والعزى )** ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عباس ، وأبو الأشهب المذكور في الإسناد هو جعفر بن حيان ، وأبو الجوزاء بالجيم والزاي هو أوس بن عبد الله ، والإسناد كله بصريون .

**قوله ( في قوله اللات والعزى كان اللات رجلا يلت سويق الحاج )** سقط « في قوله » لغير أبي ذر ، وهذا موقوف على ابن عباس ، قال الإسماعيلي : هذا التفسير على قراءة من قرأ اللات بتشديد التاء . قلت : وليس ذلك بلازم ، بل يحتمل أن يكون هذا أصله وخفف لكثرة الاستعمال ، والجمهور على القراءة بالتخفيف . وقد روى التشديد عن قراءة ابن عباس وجماعة من أتباعه ، ورويت عن ابن كثير أيضا ، والمشهور عنه التخفيف كالجمهور ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس ولفظه فيه زيادة « كان يلت السويق على الحجر فلا يشرب منه أحد إلا سمن ، فعبدوه » واختلف في اسم هذا الرجل ، فروى الفاكهي من طريق مجاهد قال « كان رجل في الجاهلية على صخرة بالطائف وعليها له غنم ، فكان يسلو من رسلها ويأخذ من زبيب الطائف والأقط فيجعل منه حيسا ويطعم من يمر به من الناس ، فلما مات عبده » وكان

بجاهد يقرأ اللات مشددة . ومن طريق ابن جريج نحوه ، قال وزعم بعض الناس أنه عامر بن الظرب انتهى . وهو بفتح الظاء المشالة وكسر الراء ثم موحدة وهو العدواني بضم المهملة وسكون الدال ، وكان حكم العرب في زمانه ، وفيه يقول شاعرهم « ومنا حكم يقضى ، ولا ينقض ما يقضى » وحكى السهيلي أنه عمرو بن لحي بن قمعة بن إلياس بن مضر ، قال ويقال هو عمرو بن لحي وهو ربيعة بن حارثة وهو والد خزاعة انتهى . وحرف بعض الشراح كلام السهيلي وظن أن ربيعة بن حارثة قول آخر في اسم اللات ، وليس كذلك ، وإنما ربيعة بن حارثة اسم لحي فيما قبل ، والصحيح أن اللات غير عمرو بن لحي ، فقد أخرج الفاكهي من وجه آخر عن ابن عباس أن اللات لما مات قال لهم عمرو بن لحي : إنه لم يمت ، ولكنه دخل الصخرة فعبدها وبنوا عليها بيتا . وقد تقدم في مناقب قريش أن عمرو بن لحي هو الذي حمل العرب على عبادة الأصنام ، وهو يؤيد هذه الرواية . وحكى ابن الكلبي أن اسمه صرمة بن غنم ، وكانت اللات بالطائف وقيل بنخلة وقيل بعكاظ ، والأول أصح . وقد أخرجه الفاكهي أيضا من طريق مقسم عن ابن عباس ، قال هشام بن الكلبي : كانت مائة أقدم من اللات فهدهما على عام الفتح بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت اللات أحدث من مائة فهدهما المغيرة بن شعبة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لما أسلمت ثقيف ، وكانت العزى أحدث من اللات وكان الذي اتخذها ظالم بن سعد بوادي نخلة فوق ذات عرق فهدهما خالد بن الوليد بأمر النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح . الحديث الثاني .

**قوله ( فقال في حلفه )** أى في يمينه . وعند النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان من حديث سعد بن ابى وقاص ما يشبه أن يكون سببا لحديث الباب ، فأخرجوا من طريق مصعب بن سعد عن أبيه قال « كنا حديث عهد بجاهلية ، فحلفت باللات والعزى ، فقال لى أصحابي : بئس ما قلت ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له » الحديث . قال الخطابي : اليمين إنما تكون بالمعبود المعظم ، فإذا حلف باللات ونحوها فقد ضاهى الكفار ، فأمر أن يتدارك بكلمة التوحيد . وقال ابن العري : من حلف بها جادا فهو كافر ، ومن قالها جاهلا أو ذاهلا يقول لا إله إلا الله يُكفر الله عنه ويرد قلبه عن السهو إلى الذكر ولسانه إلى الحق وينفى عنه ماجرى به من اللغو .

**قوله ( ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليصدق )** قال الخطابي : أى بالمال الذى كان يريد أن يقامر به ، وقيل بصدقة ما لتكفر عنه القول الذى جرى على لسانه . قال النووي : وهذا هو الصواب ، وعليه يدل ما في رواية مسلم « فليصدق بشيء » وزعم بعض الحنفية أنه يلزمه كفارة يمين ، وفيه ما فيه . قال عياض : في هذا الحديث حجة للجُمهور أن العزم على المعصية إذا استقر في القلب كان ذنبا يكتب عليه ، بخلاف الخاطر الذى لا يستمر . قلت : ولا أدري من أين أخذ ذلك مع التصريح في الحديث بصور القول حيث نطق بقوله « تعال أقامرك » فدعاه إلى المعصية ، والقمار حرام باتفاق ، فالدعاء إلى فعله حرام ، فليس هنا عزم مجرد . وسيأتى بقية شرحه في كتاب الأيمان والنذور . ووقع الإلمام بمسألة العزم في أواخر الرقاق في شرح حديث « من همَّ بحسنة »

**باب قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ الثَّالِثَةِ الْآخَرَى ﴾**

[٤٨٦١] ٤٦٧٥- حدثنا الحميدي قال نا سفيان قال نا الزُّهريُّ قال سمعتُ عروةَ قلتُ لعائشةَ، فقالت : إنما كان من أهلِ بمناءِ الطاغيةِ التي بالمشلل لا يطوفون بين الصفا والمروة، فأنزلَ اللهُ عزَّ وجلَّ : ﴿ إِنَّ

الصفاء والمرورة من شعائر الله ﴿ فطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسلمون ، قال سفيان : مناة بالمشلل من قديد ، وقال عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب : قال عروة قالت عائشة : نزلت في الأنصار ، كانوا هم وغسان - قبل أن يسلموا - يهلون بمناة . مثله ، وقال معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة : كان رجال من الأنصار ممن كان يهل لمناة - ومناة صنم بين مكة والمدينة - قالوا : يا نبي الله ، كنا لا نطوف بين الصفا والمرورة تعظيماً لمناة ، نحوه .

قوله ( ومناة الثالثة الأخرى ) سقط « باب » لغير أبي ذر ، وقد تقدم شرح مناة في سورة البقرة ، وقرأ ابن كثير وابن محيصن « مناة » بالمد والهمز .

قوله ( قلت لعائشة رضي الله عنها فقالت ) كذا أورده مختصراً ، وتقدم في تفسير البقرة بيان ما قال ، وأنه سأل عن وجوب السعي بين الصفا والمرورة مع قوله تعالى ﴿ إن الصفا والمرورة من شعائر الله ﴾ الآية وجواب عائشة له وفيه قولها إلى آخره .

قوله ( من أهل لمناة ) أى لأجل مناة ، في رواية غير أبي ذر « بمناة » بالموحدة بدل اللام ، أى أهل عندها أو أهل باسمها .

قوله ( قال سفيان مناة بالمشلل ) بفتح المعجمة واللام الثقيلة ثم لام ثانية ، وهو موضع من قديد من ناحية البحر ، وهو الجبل الذى يهبط منه إليها .

قوله ( من قديد ) بالقاف والمهملة مصغر ، هو مكان معروف بين مكة والمدينة .

قوله ( وقال عبد الرحمن بن خالد ) أى ابن مسافر ( عن ابن شهاب ) هو الزهري ، وصله الذهلي والطحاوي من طريق عبد الله بن صالح عن الليث عن عبد الرحمن بطوله .

قوله ( نزلت في الأنصار كانوا هم وغسان قبل أن يسلموا يهلون لمناة مثله ) أى مثل حديث ابن عينة الذى قبله . وأخرج الفاكهي من طريق ابن إسحق قال « نصب عمرو بن لحي مناة على ساحل البحر مما يلي قديد يحجونها ويعظمونها إذا طافوا بالبيت وأفاضوا من عرفات وفرغوا من منى أتوا مناة فأهلوا لها ، فمن أهل لها لم يطف بين الصفا والمرورة .

قوله ( وقال معمر الخ ) وصله الطبري عن الحسن بن يحيى عن عبد الرزاق مطولاً ، وقد تقدم الحديث بطوله من وجه آخر عن الزهري في كتاب الحج .

قوله ( صنم بين مكة والمدينة ) قد تقدم بيان مكانه ، وهو بين مكة والمدينة كما قال .

قوله ( تعظيماً لمناة نحوه ) بقيته عند الطبري « فهل علينا من حرج أن نطوف بهما » الحديث وفيه « قال الزهري فذكرت ذلك لأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فذكر حديثه عن رجال من أهل العلم ، وفي آخره « نزلت في الفريقين كليهما : من طاف ومن لم يطف »



## باب ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾

٤٨٦٢ [٤٨٦٢] - ٤٦٧٦ - حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : سجد النبي صلى الله عليه بالنجم ، وسجد المسلمون معه والمشركون والجن والإنس .  
تابعه إبراهيم بن طهمان عن أيوب . لم يذكر ابن علي بن عباس .

٤٨٦٣ [٤٨٦٣] - ٤٦٧٧ - حدثنا نصر بن علي قال أنا أبو أحمد قال حدثني إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد عن عبد الله قال : أول سورة أنزلت فيها سجدة النجم ، قال : فسجد رسول الله صلى الله عليه وسجد من خلفه ، إلا رجلاً رأيته أخذ كفاً من تراب فسجد عليه ، فرأيت به بعد ذلك قتل كافر ، وهو أمية ابن خلف .

قوله ( باب فاسجدوا لله واعبدوا ) في رواية الأصيلي « واسجدوا » وهو غلط .

قوله ( سجد النبي صلى الله عليه وسلم بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس ، تابعه ابن طهمان عن أيوب ) في رواية أبي ذر إبراهيم بن طهمان .

قوله ( ولم يذكر ابن علي بن عباس ) أما متابعة إبراهيم بن طهمان فوصلها الإسماعيلي من طريق حفص بن عبد الله النيسابوري عنه بلفظ « أنه قال حين نزلت السورة التي يذكر فيها النجم سجد لها الجن والإنس والجن » وقد تقدم ذكرها في سجود التلاوة ، وأما حديث ابن علي فالمراد به أنه حدث به عن أيوب فأرسله ، وأخرجه ابن أبي شيبة عنه ، وهو مرسل ، وليس ذلك بقادح لاتفاق ثقتين عن أيوب على وصله وهما عبد الوارث وإبراهيم بن طهمان .

قوله ( والجن والإنس ) إنما أعاد الجن والإنس مع دخولهم في المسلمين لنفي توهم اختصاص ذلك بالإنس ، وسأذكر ما فيه في الكلام على الحديث الذي بعده . قال الكرمانى : سجد المشركون مع المسلمين لأنها أول سجدة نزلت فأرادوا معارضة المسلمين بالسجود لمعبودهم ، أو وقع ذلك منهم بلا قصد ، أو خافوا في ذلك المجلس من مخالفتهم قلت : والاحتمالات الثلاثة فيها نظر ، والأول منها لعياض ، والثاني يخالفه سياق ابن مسعود حيث زاد فيه أن الذي استثناه منهم أخذ كفاً من حصي فوضع جبهته عليه فإن ذلك ظاهر في القصد ، والثالث أبعد إذ المسلمون حينئذ هم الذين كانوا خائفين من المشركين لا العكس ، قال : وما قيل من أن ذلك بسبب إلقاء الشيطان في أثناء قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صحة له عقلاً ولا نقلاً ، انتهى . ومن تأمل ما أوردته من ذلك في تفسير سورة الحج عرف وجه الصواب في هذه المسألة بحمد الله تعالى .

قوله ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود ، وأبو أحمد المذكور في إسناده هو محمد بن عبد الله بن الزبير الزبيري .

قوله ( أول سورة أنزلت فيها سجدة والنجم ، قال فسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى لما فرغ من قراءتها ، وقد قدمت في تفسير الحج من حديث ابن عباس بيان ذلك والسبب فيه . ووقع في رواية زكريا عن أبي إسحق في أول هذا الحديث « أن أول سورة استعان بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ على الناس النجم » وله من رواية زهير بن معاوية « أول سورة قرأها على الناس النجم » .

**قوله ( إلا رجلا )** في رواية شعبة في سجود القرآن « فما بقي أحد من القوم إلا سجد ، فأخذ رجل من القوم كفا من حصى » وهذا ظاهره تعميم سجودهم ، لكن روى النسائي بإسناد صحيح عن المطلب بن أبي وداعة قال « قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بمكة والنجم فسجد وسجد من عنده ، وأبیت أن أسجد » ولم يكن يومئذ أسلم « قال المطلب : فلا أدع السجود فيها أبدا » فيحمل تعميم ابن مسعود على أنه بالنسبة إلى من اطلع عليهم .

**قوله ( كفا من تراب )** في رواية شعبة « كفا من حصى أو تراب » .

**قوله ( فسجد عليه )** في رواية شعبة « فرفعه إلى وجهه فقال : يكفيني هذا » .

**قوله ( فرأيت بعد ذلك قتل كافرا )** في رواية شعبة « قال عبد الله بن مسعود : فلقد رأيت بعد قتل كافرا » .

**قوله ( وهو أمية بن خلف )** لم يقع ذلك في رواية شعبة ، وقد وافق إسرائيل على تسميته زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحق عند الإسماعيلي وهذا هو المعتمد ، وعند ابن سعد أن الذي لم يسجد هو الوليد بن المغيرة قال : وقيل سعيد بن العاص بن أمية ، قال وقال بعضهم كلاهما جميعا ، وجزم ابن بطال في « باب سجود القرآن » بأنه الوليد ، وهو عجيب منه مع وجود التصريح بأنه أمية بن خلف ولم يقتل ببدر كافرا من الذين سماه عنده غيره . ووقع في تفسير ابن حبان أنه أبو لهب ، وفي « شرح الأحكام لابن بريزة » أنه منافق ، ورد بأن القصة وقعت بمكة بلا خلاف ولم يكن النفاق ظهر بعد ، وقد جزم الواقدي بأنها كانت في رمضان سنة خمس ، وكانت المهاجرة الأولى إلى الحبشة خرجت في شهر رجب فلما بلغهم ذلك رجعوا فوجدوهم على حالهم من الكفر فهاجروا الثانية ، ويحتمل أن يكون الأربعة لم يسجدوا ، والتعميم في كلام ابن مسعود بالنسبة إلى ما اطلع عليه كما قلته في المطلب ، لكن لا يفسر الذي في حديث ابن مسعود إلا بأمية لما ذكرته ، والله أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة اقتربت

وقال مجاهد : ﴿ مُسْتَمِرٌّ ﴾ : ذاهب . ﴿ مُزْدَجَرٌ ﴾ : مُتْنَاهِي ، ﴿ وَازْدَجَرَ ﴾ : فاستطير جنونا . ﴿ دُسْرٌ ﴾ : أضلاع السفينة . ﴿ لَمَنْ كَانَ كُفْرٌ ﴾ : يقول : كُفِرَ لَهُ ، يقول : جزاء من الله . ﴿ فَتَعَاطَى فَعَقْرٌ ﴾ : فعاطها بيده فعقرها . ﴿ مُحْتَضِرٌ ﴾ : يحضرون الماء . وقال ابن جبير : ﴿ مُهْطِعِينَ ﴾ : النسلان . الحَبَبُ : السراع . ﴿ الْمُحْتَظِرُ ﴾ : كحظار من الشجر محترق . ﴿ وَازْدَجَرَ ﴾ : افتعل من زجرت . ﴿ كُفِرَ ﴾ : فعلنا به وبهم ما فعلنا جزاء بما صنع بنوح وأصحابه . ﴿ عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ ﴾ : عذاب حق . يقال الأشر : المرح والتجبر .

( سورة اقتربت الساعة . بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لأبي ذر ، ولغيره ﴿ اقتربت الساعة ﴾ حسب ، وتسمى أيضا سورة القمر .

**قوله ( وقال مجاهد مستمر ذاهب )** وصله الفريابي من طريقه ولفظه « في قوله ﴿ اقتربت الساعة وانشق القمر ﴾ قال : رأوه منشقا فقالوا هذا سحر ذاهب » وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس فذكر الحديث المرفوع ، وفي آخره « تلا الآية إلى قوله ﴿ سحر مستمر ﴾ قال : يقول ذاهب ، ومعنى ذاهب أى سيذهب ويبطل ، وقيل سائر .

**قوله ( مزدجر متناهي )** وصله الفريابي بلفظه عن مجاهد في قوله ﴿ ولقد جاءهم من الأنباء مافيه مزدجر ﴾ قال : هذا القرآن . ومن طريق عمر بن عبد العزيز قال « أحل فيه الحلال وحرم فيه الحرام » وقوله « متناهي » بصيغة الفاعل أى غاية في الزجر لا مزيد عليه .

**قوله ( وازدجر استطير جنونا )** وصله الفريابي بلفظه عن مجاهد فيكون من كلامهم معطوفا على قولهم مجنون ، وقيل هو من خبر الله عن فعلهم أنهم زجروه .

**قوله ( دسر أضلاع السفينة )** وصله الفريابي بلفظه من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ، وروى ابن المنذر وإبراهيم الحارثي في « الغريب » من طريق حصين عن مجاهد عن ابن عباس قال : الألواح ألواح السفينة ، والدرس معارضها التي تشد بها السفينة . ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ ودر ﴾ قال : المسامير . وبهذا جزم أبو عبيدة . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : الألواح مقاذيف السفينة والدرس دسرت بمسامير .

**قوله ( لمن كان كفر يقول كفر له جزاء من الله )** وصله الفريابي بلفظ « لمن كان كفر بالله » وهو يشعر بأنه قرأها كفر بفتحيتين على البناء للفاعل ، وسيأتي توجيه الأول .

**قوله ( محتضر يحضرون الماء )** وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ « يحضرون الماء إذا غابت الناقة » .

**قوله ( وقال ابن جبير مهطعين النسلان ، الخبب السراع )** وصله ابن أبي حاتم من طريق شريك عن سالم الألفطس عن سعيد بن جبير في قوله ﴿ مهطعين إلى الداع ﴾ قال : هو النسلان . وقد تقدم ضبط النسلان في تفسير الصافات . وقوله « الخبب » بفتح المعجمة والموحدة بعدها أخرى تفسير النسلان ، والسراع تأكيد له . وروى ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله مهطعين قال : ناظرين ، وقال أبو عبيدة : المهطع المسرع .

**قوله ( وقال غيره فتعاطى فتعاطى بيده فعقرها )** في رواية غير أبي ذر « فعاطها » قال ابن التين : لا أعلم لقوله فعاطها وجها ، إلا أن يكون من المقلوب لأن العطو التناول ، فكأنه قال : تناوها بيده . قلت : ويؤيده ما روى ابن المنذر من طريق مجاهد عن ابن عباس ﴿ فتعاطى فعقر ﴾ تناول فعقر .

**قوله ( المحتظر كحظار من الشجر محترق )** وصله ابن المنذر من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مثله ، ومن طريق سعيد بن جبير قال : التراب يسقط من الحائط . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ كهشيم المحتظر ﴾ قال : كرماد محترق . وروى الطبري من طريق زيد بن أسلم قال « كانت العرب تجعل حظارا على الإبل والمواشي من ييس الشوك » فهو المراد من قوله كهشيم المحتظر . وروى الطبري من طريق سعيد بن جبير قال : هو التراب المتناثر من الحائط .  
( تنبيه ) : حظار بكسر المهملة وفتحها والظاء المشالة خفيفة .

**قوله ( وازدجر افتعل من زجرت )** هو قول الفراء ، وزاد بعده : صارت تاء الافتعال فيه دالا .

**قوله ( كفر فعلنا به وبهم ما فعلنا جزاء لما صنع بنوح وأصحابه )** هو كلام الفراء بلفظه ، وزاد : يقول

أغرقوا لنوح أى لأجل نوح ، وكفر أى أجمد . ومحصل الكلام أن الذى وقع بهم من الغرق كان جزاء لنوح وهو الذى كفر أى جحد ، وكذب فجوزى بذلك لصبره عليهم ، وقد قرأ حميد الأعرج ﴿ جزاء لمن كان كفر ﴾ بفتحين فاللام في لمن على هذا لقوم نوح .

**قوله ( مستقر عذاب حق )** هو قول الفراء ، وعند ابن أبي حاتم بمعناه عن السدى ، وعند عبد بن حميد عن قتادة في قوله ﴿ عذاب مستقر ﴾ استقر بهم إلى نار جهنم . ولابن أبي حاتم من طريق مجاهد قال ﴿ وكل أمر مستقر ﴾ قال يوم القيامة . ومن طريق ابن جريج قال : مستقر بأهله .

**قوله ( ويقال الأشر المرح والتجبر )** قال أبو عبيدة في قوله ﴿ سيعلمون غدا من الكذاب الأشر ﴾ قال : الأشر المرح والتجبر . وربما كان من النشاط ، وهذا على قراءة الجمهور . وقرأ أبو جعفر بفتح المعجمة وتشديد الراء أفعل تفضيل من الشر ، وفي الشواذ قراءة أخرى ، والمراد بقوله غدا يوم القيامة .

### باب قوله تعالى : ﴿ وَانشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا

[٤٨٦٤] ٤٦٧٨ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن شعبة وسفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن ابن مسعود قال : انشق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه فرقتين : فرقة فوق الجبل ، وفرقة دونه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اشهدوا » .

[٤٨٦٥] ٤٦٧٩ - حدثنا علي قال نا سفيان قال أنا ابن أبي نجيح عن مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله قال : انشق القمر ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم فصار فرقتين ، فقال لنا : « اشهدوا اشهدوا » .

[٤٨٦٦] ٤٦٨٠ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثني بكر عن جعفر عن عراك بن مالك عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال : انشق القمر في زمان النبي صلى الله عليه وسلم .

[٤٨٦٧] ٤٦٨١ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا يونس بن محمد قال نا شيبان عن قتادة عن أنس سأل أهل مكة أن يريهم آية فأراهم انشقاق القمر .

[٤٨٦٨] ٤٦٨٢ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن شعبة عن قتادة عن أنس قال : انشق القمر فرقتين .

**قوله ( باب وانشق القمر ، وإن يروا آية يعرضوا )** سقطت هذه الترجمة لغير أبي ذر . ثم ذكر حديث انشقاق القمر من وجهين عن ابن مسعود وفيه « فرقتين » ومن حديث ابن عباس « انشق القمر في زمان النبي صلى الله عليه وسلم » . وبكر فيه هو ابن مضر ، وجعفر هو ابن ربيعة . ومن حديث أنس « سأل أهل مكة أن يريهم آية ، وقد تقدم شرحه . ومن وجه آخر عن أنس « انشق القمر فرقتين » وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أوائل السيرة النبوية .

### ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءَ لِمَنْ كَانَ كُفْرًا ﴾

وقال قتادة : أبقي الله سفينة نوح حتى أدركها أوائل هذه الأمة .

[٤٨٦٩] ٤٦٨٣ - حدثنا حفص بن عمر قال نا شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله قال : كان

النبي صلى الله عليه يقرأ: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾.

باب قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ ١٦ ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ (١)  
قال مجاهد: هو نأ قراءته.

[٤٨٧٠] ٤٦٨٤ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه أنه كان يقرأ: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾.

﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾

[٤٨٧١] ٤٦٨٥ - حدثنا أبو نعيم قال نا زهير عن أبي إسحاق أنه سمع رجلاً سأل الأسود: فهل من مدكر، أو مدكر؟ فقال: سمعتُ عبد الله يقرأها: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾، قال: وسمعتُ النبي صلى الله عليه يقرأها: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ دالاً.

﴿فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ﴾

[٤٨٧٢] ٤٦٨٦ - حدثنا عبدان قال أنا أبي عن شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه قرأ: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾.

﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقَرٌّ﴾

[٤٨٧٣] ٤٦٨٧ - حدثني محمد قال نا غندر قال نا شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه قرأ: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ - وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ.

[٤٨٧٤] ٤٦٨٨ - حدثني يحيى قال نا وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد عن عبد الله قال: قرأت على النبي صلى الله عليه: (فهل من مدكر) فقال النبي صلى الله عليه: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾.

قوله (باب تجرى بأعيننا جزاء لمن كان كفر) زاد غير أبي ذر الآية التي بعدها، وهي التي تناسب قول قتادة المذكور فيه.

قوله (قال قتادة: أبقى الله سفينة نوح حتى أدركها أوائل هذه الأمة) وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة بلفظه وزاد «على الجودي». وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد عن قتادة قال «أبقى الله السفينة في أرض الجزيرة عبرة وآية حتى نظر إليها أوائل هذه الأمة نظراً، وكمن سفينة بعدها فصارت رماداً».

قوله (عن الأسود) في الرواية التي بعده ما يدل على سماع أبي إسحق له منه.

قوله (أنه كان يقرأ فهل من مدكر) أى بالبدال المهملة، وسبب ذكر ذلك أن بعض السلف قرأها

(١) ﴿وَنُذِرُ﴾: قرأ ورش بياء بعد الراء وصللاً لا وقفاً: ﴿وَنُذِرِي﴾، وقرأ الباقون بحذفها في الحالين.

بالمعجمة ، وهو منقول أيضا عن قتادة . ثم ذكر المصنف لهذا الحديث خمس تراجم في كل ترجمة آية من هذه السورة ، ومدار الجميع على أبي إسحق عن الأسود بن يزيد ، وساق في الجميع الحديث المذكور ليبين أن لفظ « مذكر » في الجميع واحد . وقد تكرر في هذه السورة قوله ﴿ فهِلْ مِنْ مَذْكَرٍ ﴾ بحسب تكرر القصص من أخبار الأمم استدعاء لأفهام السامعين ليعتبروا ، وقال في الأولى « وقال مجاهد يسرنا هونا قراءته » وقال في الثانية عن أبي إسحق أنه سمع رجلا سأل الأسود : فهل من مذكر أو مذكر ؟ أى بمعجمة أو مهمله ، فذكر الحديث وفي آخره « دالا » أى مهمله . ولفظ الثالث والرابع كالأول ، ولفظ الخامس عن عبد الله « قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم فهل من مذكر — أى بالمعجمة — فقال : فهل من مذكر » أى بالمهمله . وأثر مجاهد وصله الفرياني وسيأتي في التوحيد ، وقوله « مذكر » أصله مذتكر بمثناة بعد ذال معجمة ، فأبدلت التاء دالا مهمله ثم أهملت المعجمة لمقاربتها ثم أدغمت ، وقوله في الطريق الرابع « حدثنا محمد حدثنا غندر » كذا وقع محمد غير منسوب وهو ابن المثنى أو ابن بشار أو ابن الوليد البصري ، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن بشار بNDAR ، وقوله في الخامسة « حدثنا يحيى » هو ابن موسى

### باب قوله : ﴿ سِيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبْرَ ﴾

[٤٨٧٥] ٤٦٨٩ - حدثني محمد بن حوشب قال نا عبد الوهاب قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس... ح . وحدثني محمد بن عوفان بن مسلم عن وهيب قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه قال وهو في قبّة يوم بدر : « اللهم أنشدك عهدك ووعدك ، اللهم إن تشأ لا تعبد بعد اليوم » . فأخذ أبوبكر بيده فقال : حسبك يا رسول الله ، ألححت على ربك ، وهو يشب في الدرع . فخرج وهو يقول : ﴿ سِيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبْرَ ﴾ الآية .

قوله ( باب قوله سيزم الجمع الآية ) ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة بدر ، وقد تقدم بيانه في المغازي ، وقوله « حدثنا محمد بن حوشب » هو محمد بن عبد الله نسب لجدّه ، وثبت كذلك لغيره أى ذر . وقوله « ح وحدثني محمد حدثنا عفان بن مسلم » كذا للأكثر ، ومحمد هو الذهلي وسقط لابن السكن فصار عن البخاري حدثنا عفان .

( تنبيه ) : هذا من مراسلات ابن عباس لأنه لم يحضر القصة ، وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة « أن عمر قال : لما نزلت ﴿ سِيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبْرَ ﴾ جعلت أقول : أى جمع يهزم ؟ فلما كان يوم بدر رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يشب في الدرع وهو يقول ﴿ سِيَهْزِمُ الْجَمْعُ ﴾ الآية ، فكان ابن عباس حمل ذلك عن عمر ، وكان عكرمة حملة عن ابن عباس عن عمر ، وقد أخرج مسلم من طريق سماك بن الوليد عن ابن عباس : حدثني عمر ببعضه

### باب قوله تعالى : ﴿ بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرٌ ﴾

يعني من المראה .

[٤٨٧٦] ٤٦٩٠ - حدثني إبراهيم بن موسى قال أنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني

يوسف بن ماهك قال : إني عند عائشة أم المؤمنين قالت : لقد نزل على محمد صلى الله عليه بمكة ، وإني لجارية ألعب : ﴿ بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرٌ ﴾ .

[٤٨٧٧] ٤٦٩١ - حدثني إسحاق قال نا خالد عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه قال وهو في قبّة له يوم بدر : « أنشدك عهدك ووعدك . اللهم إن شئت لم تُعبد بعد اليوم أبداً » . فأخذ أبو بكر بيده وقال : حسبك يا رسول الله ، فقد ألححت على ربك - وهو في الدرع - فخرج وهو يقول : ﴿ سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ﴾ ﴿٤٥﴾ بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرٌ ﴾ .

**قوله ( باب قوله ﴿ بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر ﴾ )** يعني من المارة ( هو قول الفراء ، قال في هذه الآية : معناه أشد عليهم من عذاب يوم بدر ، وأمر من المارة .

**قوله ( يوسف بن ماهك )** تقدم ذكره قريبا في سورة الأحقاف .

**قوله ( إني عند عائشة أم المؤمنين قالت : لقد نزل على محمد )** كذا ذكره هنا مختصرا ، وفيه قصة حذفها ، وسيأتي مطولا في فضائل القرآن إن شاء الله تعالى . ثم ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور في الباب الذي قبله ، وإسحق شيخه فيه هو ابن شاهين ، وخالد الأول هو الطحان ، والذي فوقه هو خالد الحذاء

## سورة الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ ﴾ : يريد لسان الميزان . و ﴿ الْعَصْف ﴾ : بقل الزرع إذا قُطِعَ منه شيء قبل أن يدرك فذلك العصف ، ﴿ وَالرَّيْحَانُ ﴾ : رزقه . ﴿ وَالْحَبُّ ﴾ : الذي يؤكل منه . قال بعضهم : ﴿ الْعَصْف ﴾ : يريد المأكول من الحب ؛ ﴿ وَالرَّيْحَانُ ﴾ : النضيج الذي لم يؤكل . وقال غيره : ﴿ الْعَصْف ﴾ : ورق الحنطة . وقال مجاهد : ﴿ الْعَصْف ﴾ : ورق الحنطة ﴿ وَالرَّيْحَانُ ﴾ : الرزق . وقال الضحاك : ﴿ الْعَصْف ﴾ : التبن . وقال أبو مالك : ﴿ الْعَصْف ﴾ : أول ما ينبت ، تسميه النبط هبورا . وقال مجاهد : ﴿ كَالْفَخَّارِ ﴾ : كما يُصنع الفخار . وقال مجاهد : المارج : طرف النار الأحمر الذي يكون به الدخان . ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ ﴾ : للشمس في الشتاء مشرق ، ومشرق في الصيف . ﴿ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ ﴾ : مغربها في الشتاء والصيف . ﴿ لَا يَبْغِيَانِ ﴾ : لا يختلطان . ﴿ الْمُنَشَّاتُ ﴾ : ما رُفِعَ قلعهُ من السفن ، فأما ما لم يُرَفَع قلعهُ فليس بمنشأة . وقال مجاهد : ﴿ كَالْفَخَّارِ ﴾ : كما يُصنع الفخار . الشواظ : لهب من نار ، وقال مجاهد : النحاس المصفر يصب على رؤوسهم يعذبون به . ﴿ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ﴾ : يهيم بالمعصية فيذكر الله عز وجل فيتركها . ﴿ فَآكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ : قال بعضهم : ليس النخل والرمان بفاكهة ، وأما العرب فإنها تعدّها فاكهة ، كقوله تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ : فأمر بالمحافظة على كل الصلوات ، ثم أعاد العصر تشديدا لها كما أعيد النخل والرمان ، ومثلها : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي

الأرض ﴿ثُمَّ قَالَ: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾ وَقَدْ ذَكَرَهُمْ فِي أَوَّلِ قَوْلِهِ: ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾. وَقَالَ الْحَسَنُ: ﴿فَبَإِي آلاءِ﴾: نعمه. وَقَالَ قَتَادَةُ: ﴿رَبِّكُمْ﴾: يعني الجن والإنس. وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾: يَغْفِرُ ذَنْبًا، وَيَكْشِفُ كَرْبًا، وَيَرْفَعُ قَوْمًا وَيَضَعُ آخَرِينَ. ﴿ذُو الْجَلَالِ﴾: العظمة. وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿مَارِجٌ﴾: خَالِصٌ مِنَ النَّارِ، يُقَالُ: مَرَجَ الْأَمِيرُ رَعِيَّتَهُ إِذَا خَلَّاهُمْ يَعْدُو بِعَضْهِمْ عَلَى بَعْضٍ، وَيُقَالُ: مَرَجَ أَمْرُ النَّاسِ: اخْتَلَطَ. ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾: مَرَجَتْ دَابَّتُكَ: تَرَكْتَهَا. ﴿سَنَفَرُغْ لَكُمْ﴾: سَنُحَاسِبُكُمْ، لَا يَشْغَلُهُ شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ يُقَالُ: لَا تَفَرَّغَنَّ لَكَ، وَمَا بِهِ شُغْلٍ، يَقُولُ: لَا أَخَذْنُكَ عَلَى غَرْتِكَ.

**قوله (سورة الرحمن) كذا لهم ، زاد أبو ذر البسملة ، والأكثر عدوا ﴿الرحمن﴾ آية وقالوا هو خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر ، وقيل تمام الآية ﴿علم القرآن﴾ وهو الخبر .**

**قوله (وقال مجاهد بحسبان كحسبان الرحي) ثبت هذا لأبي ذر وحده ، وقد تقدم في بدء الخلق بأبسط منه .**

**قوله (وقال غيره ﴿وأقيموا الوزن﴾ يريد لسان الميزان) سقط «وقال غيره» لغير أبي ذر ، وهذا كلام الفراء بلفظه ، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق أبي المغيرة قال «رأى ابن عباس رجلا يزن قد أرجح ، فقال : أقم اللسان ، كما قال الله تعالى : وأقيموا الوزن بالقسط» . وأخرج ابن المنذر من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال ﴿وأقيموا الوزن بالقسط﴾ قال : اللسان .**

**قوله (والعصف بقل الزرع إذا قطع منه شيء قبل أن يدرك فذلك العصف ، والريحان رزقه ، والحب الذي يؤكل منه ، والريحان في كلام العرب الرزق) هو كلام الفراء أيضا لكن ملخصا ، ولفظه : العصف لحيما ذكروا بقل الزرع لأن العرب تقول : خرجنا نعصف الزرع إذا قطعوا منه شيئا قبل أن يدرك ، والباقي مثله لكن قال : والريحان رزقه وهو الحب الخ ، وزاد في آخره : قال ويقولون خرجنا نطلب ريحان الله . وأخرج الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال : العصف ورق الزرع الأخضر الذي قطعوا رعوته فهو يسمى العصف إذا يس . ولابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس : العصف أول ما يخرج الزرع بطلا .**

**قوله (وقال بعضهم : العصف يريد المأكول من الحب ، والريحان النضيج الذي لم يؤكل) هو بقية كلام الفراء بلفظه . ولابن أبي حاتم من طريق الضحاك قال : العصف البر والشعير ، ومن طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : الريحان حين يستوى الزرع على سوقه ولم يسنبل .**

**قوله (وقال غيره : العصف ورق الحنطة) كذا لأبي ذر ، وفي رواية غيره : وقال مجاهد العصف ورق الحنطة ، والريحان الرزق . وقد وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عنه مفرقا قال : العصف ورق الحنطة ، والريحان الرزق .**

**قوله (وقال الضحاك : العصف التبن) وصله ابن المنذر من طريق الضحاك بن مزاحم أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله .**



**قوله ( وقال أبو مالك : العصف أول ما ينبت ، تسميه النبط هبورا )** وصله عبد بن حميد من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبي مالك بهذا ، وأبو مالك هو الغفاري كوفي تابعي ثقة ، قال أبو زرعة : لا يعرف اسمه ، وقال غيره : اسمه غزوان بمجمعتين ، وليس له في البخاري إلا هذا الموضع . والنبط بفتح النون والموحدة ثم طاء مهملة هم أهل الفلاحة من الأعاجم ؛ وكانت أماكنهم بسواد العراق والبطائح ، وأكثر ما يطلق على أهل الفلاحة ، ولهم فيها معارف اختصوا بها ، وقد جمع أحمد بن وحشية في « كتاب الفلاحة » من ذلك أشياء عجيبة . وقوله « هبورا » بفتح الهاء وضم الموحدة الخفيفة وسكون الواو بعدها راء هو دقاق الزرع بالنبطية ، وقد قال ابن عباس في قوله تعالى ﴿ كعصف مأكول ﴾ قال : هو الهبور .

( تنبيه ) : قرأ الجمهور « والريحان » بالضم عطفا على الحب ، وقرأ حمزة والكسائي بالخفض عطفا على العصف ، وذكر الفراء أن هذه الآية في مصاحف أهل الشام « والحب ذا العصف » بعد الذال المعجمة ألف ، قال ولم أسمع أحدا قرأ بها ، وأثبت غيره أنها قراءة ابن عامر ، بل المنقول عن ابن عامر نصب الثلاثة الحب وذا العصف والريحان فقل عطف على الأرض لأن معنى وضعها جعلها فالتقدير وجعل الحب الخ أو نصبه بخلق مضمرة ، قال الفراء : ونظير ما وقع في هذا الموضع ما وقع في مصاحف أهل الكوفة « والجار ذا القرني والجار الجنب » قال ولم يقرأ بها أيضا أحد انتهى . وكأنه نفى المشهور ، وإلا فقد قرئ بها أيضا في الشواد .

**قوله ( والمارج الذهب الأصفر والأخضر الذي يعلو النار إذا أوقدت )** وصله الفريابي من طريق مجاهد بهذا الإسناد ، وسيأتي له تفسير آخر .

**قوله ( وقال بعضهم عن مجاهد رب المشرقين الخ )** وصله الفريابي أيضا ، وأخرج ابن المنذر من طريق علي ابن أبي طلحة ، وسعيد بن منصور من طريق أبي ظبيان كلاهما عن ابن عباس قال : للشمس مطلع في الشتاء ومغرب ، ومطلع في الصيف ومغرب . وأخرج عبد الرزاق من طريق عكرمة مثله وزاد قوله ﴿ ورب المشرق والمغرب ﴾ لها في كل يوم مشرق ومغرب ، ولابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس قال ﴿ المشرقين ﴾ مشرق الفجر ومشرق الشفق ، ﴿ والمغربين ﴾ مغرب الشمس ومغرب الشفق .

**قوله ( لا يبغيان لا يختلطان )** وصله الفريابي من طريق مجاهد ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : بينهما من البعد مالا يبغي كل واحد منهما على صاحبه ، وتقدير قوله على هذا : يلتقيان ، أي أن يلتقيا ، وحذف « أن » سائغ ، وهو كقوله ومن آياته يريكم البرق ، وهذا يقوى قول من قال : أن المراد بالبحرين بحر فارس وبحر الروم لأن مسافة ما بينهما ممتدة ، والحلو — وهو بحر النيل أو الفرات مثلا — يصب في الملح ، فكيف يسوغ نفى اختلاطهما أو يقال بينهما بعد ؟ لكن قوله تعالى ﴿ وهو الذي مرج البحرين هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ﴾ يرد على هذا ، فلعل المراد بالبحرين في الموضعين مختلف . ويؤيده قول ابن عباس هنا : قوله تعالى في هذا الموضع ﴿ يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان ﴾ فإن اللؤلؤ يخرج من بحر فارس والمرجان يخرج من بحر الروم ، وأما النيل فلا يخرج منه لا هذا ولا هذا . وأجاب من قال : المراد من الآيتين متحد ، والبحران هنا العذب والملح بأن معنى قوله منهما أي من أحدهما كما في قوله تعالى ﴿ على رجل من القريتين ﴾ وحذف المضاف سائغ ، وقيل بل قوله « منهما » على حاله ، والمعنى أنهما يخرجان من الملح في الموضع الذي يصل إليه العذب ، وهو معلوم عند الغاصيين ، فكأنهما لما التقيا وصارا كالشيء الواحد قيل

يخرج منهما . وقد اختلف في المراد بالمرجان فقيل : هو المعروف بين الناس الآن ، وقيل : اللؤلؤ كبار الجواهر والمرجان صفاره ، وقيل بالعكس . وعلى هذا يكون المراد بحر فارس فإنه هو الذى يخرج منه اللؤلؤ ، والصدف يأوى إلى المكان الذى ينصب فيه الماء العذب كما تقدم ، والله أعلم .

**قوله ( المنشآت ما رفع قلعه من السفن ، فأما ما لم يرفع قلعه فليس بمنشآت )** وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظه ، لكن قال « منشأة » بالإنفراد ، والقلع بكسر القاف وسكون اللام ويجوز فتحها ، ومنشآت بفتح الشين المعجمة في قراءة الجمهور اسم مفعول ، وقرأ حمزة وعاصم في رواية لأبي بكر عنه بكسرهما أي المنشئة هي للسير ، ونسبة ذلك إليها مجازية .

**قوله ( وقال مجاهد كالفخار كما يصنع الفخار )** وصله الفريابي من طريقه .

**قوله ( الشواظ لهب من نار )** تقدم في صفة النار من بدء الخلق وكذا تفسير النحاس

**قوله ( خاف مقام ربه : يهيم بالمعصية فيذكر الله عز وجل فيتركها )** وصله الفريابي وعبد الرزاق جميعا من طريق منصور عن مجاهد بلفظ : إذا هم بمعصية يذكر مقام الله عليه فيتركها .

**قوله ( مدهامتان : سوداوان من الرى )** وصله الفريابي ، وقد تقدم في بدء الخلق .

**قوله ( صلصال : طين خلط برمل فصلصل الخ )** تقدم في أول بدء الخلق ، وسقط لأبي ذر هنا .

**قوله ( فيهما فاكهة ونخل ورمان . قال بعضهم : ليس الرمان والنخل بالفاكهة ، وأما العرب فإنها تعديها فاكهة كقوله عز وجل ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ﴾ الخ )** قال شيخنا ابن الملقن : البعض المذكور هو أبو حنيفة . وقال الكرمانى قيل أراد به أبا حنيفة . قلت : بل نقل البخاري هذا الكلام من كلام الفراء ملخصا ولفظه : قوله تعالى ﴿ فيهما فاكهة ونخل ورمان ﴾ قال بعض المفسرين : ليس الرمان ولا النخل من الفاكهة ، قال : وقد ذهبوا في ذلك مذهباً . قلت : فنسبه الفراء لبعض المفسرين وأشار إلى توجيهه ثم قال : ولكن العرب تجعل ذلك فاكهة ، وإنما ذكرا بعد الفاكهة كقوله تعالى ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الخ ﴾ والحاصل أنه من عطف الخاص على العام كما في المثالين اللذين ذكرهما . واعترض بأن قوله هنا فاكهة نكرة في سياق الإثبات فلا عموم ، وأجيب بأنها سبقت في مقام الامتنان فتجزم ، أو المراد بالعام هنا ما كان شاملا لما ذكر بعده . وقد وهم بعض من تكلم على البخاري فنسب البخاري للوهم ، وما علم أنه تبع في ذلك كلام إمام من أئمة اللسان العربي . وقد وقع لصاحب « الكشف » نحو ما وقع للفراء وهو من أئمة الفن البلاغي فقال : فإن قلت لم عطف النخل والرمان على الفاكهة وهما منها ؟ قلت : اختصاصا وبيانا لفضلهما كأنهما — لما كان لهما من المزية — جنسان آخران كقوله ﴿ وجبريل وميكال ﴾ بعد الملائكة .

**قوله ( وقال غيره أفنان أغصان ، وجنى الجنتين دان ما يجتني قريب )** سقط هذا لأبي ذر هنا ، وقد تقدم في صفة الجنة .

**قوله ( وقال الحسن : فبأى آلاء نعمه )** وصله الطبري من طريق سهل السراج عن الحسن .

**قوله ( وقال قتادة : ربكما تكذبان يعنى الجن والإنس )** وصله ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة .

**قوله ( وقال أبو الدرداء : ﴿ كل يوم هو في شأن ﴾ يغفر ذنبا ويكشف كربا ويرفع قوما ويضع آخرين )** وصله المصنف في « التاريخ » وابن حبان في « الصحيح » وابن ماجه وابن أبي عاصم والطبراني عن أبي الدرداء مرفوعا ، وأخرجه البيهقي في « الشعب » من طريق أم الدرداء عن أبي الدرداء موقوفا ، وللمرفوع شاهد آخر عن ابن عمر أخرجه البزار ، وآخر عن عبد الله بن منيب أخرجه الحسن بن سفيان والبزار وابن جرير والطبراني .

**قوله ( وقال ابن عباس : برزخ حاجر ، الأنام الخلق ، نضاختان فياضتان ) تقدم كله في بدء الخلق .**

**قوله ( ذو الجلال العظمة )** هو من كلام ابن عباس ، وسيأتي في التوحيد ، وقرأ الجمهور ذو الجلال الأولى بالواو صفة للوجه ، وفي قراءة ابن مسعود ذى الجلال بالياء صفة للرب ، وقرأ الجمهور الثانية كذلك إلا ابن عامر فقرأها أيضا بالواو وهي في مصحف الشام كذلك .

**قوله ( وقال غيره مارج خالص من النار ، يقال مرج الأمير رعيته إذا خلاهم يعدو بعضهم على بعض الخ )** سقط قوله « مريج مختلط » من رواية أبي ذر وقوله « مرج اختلط » في رواية غير أبي ذر « مرج البحرين اختلط البحرين » ، وقد تقدم جميع ذلك في صفة النار من بدء الخلق .

**قوله ( سنفرغ لكم سنحاسبكم ، لا يشغله شيء عن شيء )** هو كلام أبي عبيدة أخرجه ابن المنذر من طريقه ، وأخرج من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : هو وعيد من الله لعباده وليس بالله شغل ، وهو معروف في كلام العرب يقال : لأتفرغن لك ، ومابه شغل ، كأنه يقول لأخذنك على غرة

### باب قوله : ﴿ وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴾

[٤٨٧٨] ٤٦٩٢- حدثني عبد الله بن أبي الأسود قال نا عبد العزيز بن عبد الصمد العمي قال نا أبو عمران الجوني عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه قال : « جنتان من فضة آيتيهما وما فيهما ، وجنتان من ذهب آيتيهما وما فيهما ، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبر على وجهه في جنة عدن » . [الحديث ٤٨٧٨- طرفاه في : ٤٨٨٠ ، ٤٤٤ ، ٧٤٤] .

**قوله ( باب قوله ومن دونهما جنتان )** سقط « باب قوله » لغير أبي ذر ، قال الترمذي الحكيم : المراد بالدون هنا القرب ، أي وقربهما جنتان أي هما أدنى إلى العرش وأقرب ، وزعم أنهما أفضل من اللتين قبلهما . وقال غيره : معنى دونهما بقربهما ، وليس فيه تفضيل . وذهب الحلبي إلى أن الأوليين أفضل من اللتين بعدهما ، ويدل عليه تفاوت ما بين الفضة والذهب . وقد روى ابن مردويه من طريق حماد عن أبي عمران في هذا الحديث قال : من ذهب للسابقين ومن فضة للتابعين . وفي رواية ثابت عن أبي بكر : من ذهب للمقربين ومن فضة لأصحاب اليمن .

**قوله ( العمى )** بفتح المهملة وتشديد الميم ، وأبو عمران الجوني بفتح الجيم وسكون الواو بعدها نون هو عبد الملك بن حبيب .

**قوله ( عن أبيه )** هو أبو موسى الأشعري .

قوله ( جنتان من فضة ) وفي رواية الحارث بن عبيد عن أبي عمران الجوني في أول هذا الحديث : جنان الفردوس أربع ثنتان من ذهب الخ .

قوله ( وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم الخ ) يأتي البحث فيه في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى .  
وقوله في جنة عدن متعلق بمحذوف وهو في موضع الحال من القوم ، فكأنه قال كائنين في جنة عدن

### باب ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴾

وقال ابن عباس الحور: السود الحديق . وقال مجاهد: ﴿ مَقْصُورَاتٌ ﴾ : محبوسات قصر طرفهن وأنفسهن على أزواجهن ، ﴿ قَاصِرَاتٌ ﴾ : لا يبغين غير أزواجهن .

[٤٨٧٩] ٤٦٩٣ - حدثني محمد بن المثنى قال نا عبد العزيز بن عبد الصمد قال نا أبو عمران الجوني عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ خِيَمَةً مِنْ لَوْلُؤٍ مَجُوفَةٍ عَرْضُهَا سِتُونَ مِيلًا ، فِي كُلِّ زَاوِيَةٍ مِنْهَا أَهْلٌ مَا يَرَوْنَ الْآخِرِينَ ، يَطُوفُ عَلَيْهِمُ الْمُؤْمِنُونَ وَجَنَّاتُ (١) مِنْ فِضَّةٍ أُنْتِجَتْ وَمَا فِيهِمَا ، وَجَنَّاتُ مِنْ كَذَا أُنْتِجَتْ وَمَا فِيهِمَا . وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِداءُ الْكَبِيرِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ » .

قوله ( باب حور مقصورات في الخيام ) أى محبوسات ، ومن ثم سما البيت الكبير قصرا لأنه يحبس من فيه .  
قوله ( وقال ابن عباس حور سود الحديق ) في رواية ابن المنذر من طريق عطاء عن ابن عباس : الحور سواد الحديقة .

قوله ( وقال مجاهد : مقصورات محبوسات ، قصرن طرفهن وأنفسهن على أزواجهن ، قاصرات لا يبغين غير أزواجهن ) وصله الفريابي وتقدم في بدء الخلق .

قوله ( عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس عن أبيه ) هو أبو موسى الأشعري .

قوله ( إن في الجنة خيمة ) أى المراد بقوله في الآية ﴿ فِي الْخِيَامِ ﴾ والخيام جمع خيمة ، والمذكور في الحديث صفتها .

قوله ( مجوفة ) أى واسعة الجوف .

قوله ( في كل زاوية منها أهل ) في رواية مسلم « أهل للمؤمن » .

قوله ( ستون ميلا ) تقدم الكلام عليه في صفة الجنة ، وأخرج عبد بن حميد عن ابن عباس قال : الخيمة ميل في ميل ، والميل ثلث الفرسخ .

قوله ( يطوف عليهم المؤمنون ) قال الدمياطي : صوابه المؤمن بالإفراد وأجيب بجواز أن يكون من مقابلة المجموع بالمجموع .

(١) الرقمان ٤٨٧٩ و ٤٨٨٠ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

قوله ( وجنتان من فضة ) هذا معطوف على شيء محذوف تقديره هذا للمؤمن ، أو هو من صنيع الراوى وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم « جنتان الخ » وقد تقدم شرح ذلك في الباب الذى قبله

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة الواقعة

وقال مجاهد : ﴿ رَجَتْ ﴾ : زُلْزِلَتْ . ﴿ بُسَّتْ ﴾ : فُتَّتْ وَلُتَّتْ كَمَا يُلْتَ السُّوقُ . اخْضُودَ : لَا شَوْكَ لَهُ . وَالْعُرْبُ : الْحَبَّاتُ إِلَى أَزْوَاجِهِنَّ . ﴿ ثَلَّةٌ ﴾ : أَمَةٌ . ﴿ يَحْمُومٌ ﴾ : دَخَانُ أَسْوَدَ . ﴿ لَمْعُمُونَ ﴾ : لِلْمُومِنِ . ﴿ يَصْرُونَ ﴾ : يَدِيمُونَ . ﴿ مَدِينِينَ ﴾ : مُحَاسِبِينَ . الرِّيحَانُ : الرِّزْقُ . ﴿ وَنُنَشِّكُكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ : فِي أَيِّ خَلْقٍ نَشَاءُ . ﴿ تَفَكَّهُونَ ﴾ : تَعَجَّبُونَ . ﴿ خَافِضَةٌ ﴾ : لِقَوْمٍ إِلَى النَّارِ ، وَ ﴿ رَافِعَةٌ ﴾ : إِلَى الْجَنَّةِ . ﴿ وَفُرُشٍ مَرْفُوعَةٍ ﴾ : بَعْضُهَا فَرِيقَ بَعْضٍ . ﴿ مُتَرَفِّينَ ﴾ : مُتَعِينَ . ﴿ مَا تَمْنُونَ ﴾ : مِنَ النِّطْفِ يَعْنِي فِي أَرْحَامِ النِّسَاءِ . ﴿ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ : بِمَحْكَمِ الْقُرْآنِ وَيُقَالُ : بِمَسْقَطِ النُّجُومِ إِذَا سَقَطْنَ ، وَمَوَاقِعُ وَمَوْقِعٌ وَاحِدٌ . مُدْهِنُونَ : مُكَذِّبُونَ ، مِثْلُ : ﴿ لَوْ تَدْنِ فَيُدْهِنُونَ ﴾ . ﴿ فَسَلَامٌ لَّكَ ﴾ : فَسَلَامٌ لَكَ أَنْكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . وَأُلْغِيَتْ أَنَّ وَهُوَ مَعْنَاهَا كَمَا تَقُولُ أَنْتَ مُصَدِّقٌ مُسَافِرٌ عَنْ قَلِيلٍ إِذَا كَانَ قَدْ قَالَ : إِنِّي مُسَافِرٌ عَنْ قَرِيبٍ ، وَقَدْ يَكُونُ كَالدَّعَاءِ لَهُ كَقَوْلِكَ : فَسُقِيًّا مِنَ الرِّجَالِ ، إِنْ رَفَعْتَ السَّلَامَ فَهُوَ مِنَ الدَّعَاءِ .

قوله ( سورة الواقعة . بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسملة لغير أبي ذر ، والمراد بالواقعة القيامة .

قوله ( وقال مجاهد رجت زلزلت ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا ، وعند عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله .

قوله ( بست : فتت ولتت كما يلت السوق ) وصله الفريابي من طريق مجاهد بنحوه ، وعند أبي عبيدة بست كالسويق المبسوس بالماء . وعند ابن أبي حاتم من طريق منصور عن مجاهد قال : لتت لنا ، ومن طريق الضحاك عن ابن عباس قال : فتت فتا .

قوله ( الخضود لا شوك له ) كذا لأبي ذر ، ولغيره : الخضود الموقر حملا ، ويقال أيضا الخ تقدم بيانه في صفة الجنة من بدء الخلق .

قوله ( منضود الموز ) سقط هذا لأبي ذر ، وقد تقدم في صفة الجنة أيضا .

قوله ( والعرب المحبات إلى أزواجهن ) تقدم في صفة أهل الجنة أيضا . وقال ابن عيينة في تفسيره : حدثنا ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ عَرَبًا أُنثَرَابًا ﴾ قال : هِيَ الْحَبِيبَةُ إِلَى زَوْجِهَا .

قوله ( ثلة أمة ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد به ، وقال أبو عبيدة : الثلة الجماعة ، والثلة البقية . وعند ابن أبي حاتم من طريق ميمون بن مهران في قوله ﴿ ثلة ﴾ قال : كثير .

قوله ( يحموم دخان أسود ) وصله الفريابي أيضا كذلك ، وأخرجه سعيد بن منصور وإسحاق بن إبراهيم بن

الأصم عن ابن عباس مثله ، وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ وظل من يحموم ﴾ : من شدة سواده ، يقال أسود يحموم فهو وزن يفعول من الحمم .

قوله ( يصرون يديمون ) وصله الفريابي أيضا لكن لفظه « يدمنون » بسكون الدال بعدها ميم ثم نون ، وعند ابن أبي حاتم من طريق السدى قال : يقيمون .

قوله ( الهيم الإبل الظماء ) سقط هنا لأبي ذر ، وقد تقدم في البيوع .

قوله ( لمغرمون للمزمون ) وصله ابن أبي حاتم من طريق شعبة عن قتادة ، وعند الفريابي من طريق مجاهد : ملقون للشر .

قوله ( مدينين محاسين ) تقدم في تفسير الفاتحة .

قوله ( روح جنة ورخاء ) سقط هنا لأبي ذر ، وقد تقدم في صفة الجنة .

قوله ( وربحان الرزق ) تقدم في تفسير الرحمن قريبا .

قوله ( وقال غيره تفكهون تعجبون ) هو قول الفراء ، قال في قوله تعالى ﴿ فظلمت تفكهون ﴾ أى تتعجبون مما نزل بكم في زرعكم ، قال ويقال : معناه تندمون . قلت : وهو قول مجاهد ، أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرجه ابن المنذر من طريق الحسن مثله ، وعند عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : هو شبه المتندم . قلت : تفكه يوزن تفعل وهو كئاثم أى ألقى الإثم ، فمعنى تفكه أى ألقى عنه الفاكهة ، وهو حال من دخل في الندم والحزن . قوله ( عربا مثقلة واحدها عروب إلى قوله الشكلة ) سقط هنا لأبي ذر ، وتقدم في صفة الجنة .

قوله ( وننشئكم فيما لا تعلمون ، أى في أى خلق نشاء ) تقدم في بدء الخلق ، وسقط ﴿ فيما لا تعلمون ﴾ هنا لأبي ذر .

قوله ( وفرش مرفوعة بعضها فوق بعض ) هو قول مجاهد ، وتقدم أيضا في صفة الجنة .

قوله ( والكوب الخ وكذا قوله مسكوب جار ) سقط كله لأبي ذر هنا ، وتقدم في صفة الجنة .

قوله ( موضونة منسوجة ، ومنه وضين الناقة ) سقط هنا لأبي ذر ، وقد تقدم في صفة الجنة أيضا .

قوله ( وقال في ﴿ خافضة ﴾ لقوم إلى النار و﴿ رافعة ﴾ لقوم إلى الجنة ) قال الفراء في قوله تعالى ﴿ خافضة رافعة ﴾ قال : خافضة لقوم إلى النار ، رافعة لقوم إلى الجنة . وعن محمد بن كعب : خفضت أقواما كانوا في الدنيا مرتفعين ، ورفعت أقواما كانوا في الدنيا منخفضين ، وأخرجه سعيد بن منصور . وعن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ خافضة رافعة ﴾ قال : شملت القريب والبعيد ، حتى خفضت أقواما في عذاب الله ورفعت أقواما في كرامة الله . وروى ابن أبي حاتم من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس نحوه ، ومن طريق عثمان بن سراقه عن خاله عمر بن الخطاب نحوه ، ومن طريق السدى قال : خفضت المتكبرين ورفعت المتواضعين .

قوله ( مترفين متمعين ) كذا للأكثر بمشاة قبل النون وبعد العين ميم ، وللكشمهني « متمعين » بيم قبل المشاة من التمتع ، كذا في رواية النسفي والأول هو الذي وقع في « معاني القرآن للفراء » ومنه نقل المصنف . ولابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : متمعين .

قوله ( ما تمنون هي النطف يعني في أرحام النساء ) تقدم في بدء الخلق ، قال الفراء : قوله ﴿ أفرايم ما تمنون ﴾ يعني النطف إذا قذفت في أرحام النساء ، أنتم تخلقون تلك النطف أم نحن .

قوله ( للمقوين للمسافرين والقي القفر ) سقط هنا لأبي ذر ، وقد تقدم في بدء الخلق أيضا .

قوله ( بمواقع النجوم بحكم القرآن ) قال الفراء : حدثنا فضيل بن عياض عن منصور عن المنهال بن عمرو قال : قرأ عبد الله ﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم ﴾ قال : بحكم القرآن ، وكان ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم نجوما . وعند عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ بمواقع النجوم ﴾ قال : بمنازل النجوم . قال وقال الكلبي : هو القرآن أنزل نجوما انتهى . ويؤيده ما أخرج النسائي والحاكم من طريق حصين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : نزل القرآن جميعا ليلة القدر إلى السماء ، ثم فصل فنزل في السنين ، وذلك قوله ﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم ﴾ .

قوله ( ويقال بمسقط النجوم إذا سقطن ومواقع وموقع واحد ) هو كلام الفراء أيضا بلفظه ، ومراده أن مفادها واحد وإن كان أحدهما جمعا والآخر مفردا ، لكن المفرد المضاف كالجمع في إفادة التعدد ، وقرأها بلفظ الواحد حمزة والكسائي وخلف « وقال أبو عبيدة : مواقع النجوم مساقطها حيث تغيب » .

قوله ( مدهنون مكذبون مثل : لو تدهن فيدهنون ) قال الفراء في قوله ﴿ أفبهذا الحديث أنتم مدهنون ﴾ : أى مكذبون ، وكذلك في قوله ﴿ ودوا لو تدهن فيدهنون ﴾ أى لو تكفر فيكفرون ، كل قد سمعته قد أدهن أى كفر . وقال أبو عبيدة مدهنون واحدها مدهن وهو المداهن .

قوله ( فسلام لك أى مسلم لك . إنك من أصحاب اليمين وألغيت إن وهو معناها كما تقول أنت مصدق ومسافر عن قليل إذا كان قد قال إني مسافر عن قليل ) هو كلام الفراء بلفظه لكن قال : أنت مصدق مسافر بغير واو وهو الوجه ، والتقدير أنت مصدق أنك مسافر ، ويؤيد ما قال الفراء ما أخرج ابن المنذر من طريق عطاء عن ابن عباس قال : تأتيه الملائكة من قبل الله ، سلام لك من أصحاب اليمين : تخبره أنه من أصحاب اليمين .

قوله ( وقد يكون كالدعاء له كقولك فسقيا من الرجال ، إن رفعت السلام فهو من الدعاء ) هو كلام الفراء أيضا بلفظه ، لكنه قال « وإن رفعت السلام فهو دعاء » .

قوله ( توروون تستخرجون ، أوريت أوقدت ) سقط هنا لأبي ذر ، وقد تقدم في صفة النار من بدء الخلق .

قوله ( لغوا باطلا ، تأثيما كذبا ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ لغوا ﴾ باطلا ، وفي قوله ﴿ ولا تأثيما ﴾ قال : كذبا

## باب قوله تعالى: ﴿وَزَلَّ مَمْدُودٌ﴾

[٤٨٨١] ٤٦٩٤ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه قال: «إن في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها. واقرؤوا إن شئتم: ﴿وَزَلَّ مَمْدُودٌ﴾».

**قوله (باب قوله وظل ممدود)** ذكر فيه حديث أبي هريرة «إن في الجنة شجرة» وقد تقدم شرحه في صفة الجنة من بدء الخلق

## سورة الحديد والمجادلة

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال مجاهد: ﴿فيه بأس شديد ومنافع للناس﴾: جنة وسلاح. ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾: ليعلم أهل الكتاب. ﴿يُحَادُّونَ﴾: يُشَاقِقُونَ. ﴿كُتِبُوا﴾: أُحْزِنُوا. ﴿اسْتَحْذَوْا﴾: غَلَبَ. ﴿مَوْلَاكُمْ﴾: أَوْلَى بِكُمْ. ﴿انظُرُونَا﴾: انتظرونا.

**قوله (سورة الحديد والمجادلة . بسم الله الرحمن الرحيم)** كذا لأبي ذر ، ولغيره الحديد حسب ، وهو أولى .

**قوله (وقال مجاهد : جعلكم مستخلفين معمرين فيه )** سقط هذا لأبي ذر ، وقد وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد . وقال الفراء ﴿مستخلفين فيه﴾ : يريد مملكين فيه ، وهو رزقه وعطيته .

**قوله ( من الظلمات إلى النور : من الضلالة إلى الهدى )** سقط هذا أيضا لأبي ذر ، وقد وصله الفريابي أيضا .

**قوله ( فيه بأس شديد ومنافع للناس : جنة وسلاح )** وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عنه بهذا ، وجنة بضم الجيم وتشديد النون أى ستر .

**قوله ( مولاكم أولى بكم )** قال الفراء في قوله تعالى ﴿مأواكم النار هي مولاكم﴾ يعنى أولى بكم وكذا قال أبو عبيدة ، وفي بعض نسخ البخارى ﴿هو أولى بكم﴾ وكذا هو في كلام أبي عبيدة ، وتعقب . ويجاب عنه بأنه يصح على إرادة المكان .

**قوله ( أنظرونا انتظرونا )** قال الفراء : قرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحمة أنظرونا بقطع الألف من أنظرت والباقون على الوصل ، ومعنى أنظرونا انتظرونا ، ومعنى أنظرونا — يعنى بالقطع — أخرونا ، وقد تقول العرب أنظرني — يعنى بالقطع — يريد انتظرني قليلا ، قال الشاعر :

أبا هند فلا تعجل علينا وأنظرنا نخبرك اليقينا

**قوله ( لئلا يعلم أهل الكتاب : ليعلم أهل الكتاب )** هو قول أبي عبيدة ، وقال الفراء : العرب تجعل



« لا » صلة في الكلام إذا دخل في أوله جحد أو في آخره جحد كهذه الآية وكقوله ﴿ ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك ﴾ انتهى . وحكى عن قراءة ابن عباس والجحدري « ليعلم » وهو يؤيد كونها مزيدة ، وأما قراءة مجاهد « لكلا » فهي مثل لئلا .

قوله ( يقال الظاهر على كل شيء علما الخ ) يأتي في التوحيد وأنه كلام يحیی الفراء

قوله ( سورة المجادلة ) كذا للإسماعيلي وأبي نعيم ، وللنسفي المجادلة ، وسقط لغيرهم .

قوله ( يحادون يشاقون ) وصله الفرياني من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ يحادون الله ﴾ قال : يعادون الله ورسوله .

قوله ( كتبوا أخزبوا ) كذا لأبي ذر ، وفي رواية النسفي أحزنوا وكأنها بالمهملة والنون ، ولا بن أبي حاتم من طريق سعيد عن قتادة خزوا كما خزي الذين من قبلهم ، ومن طريق مقاتل بن حيان أخزوا ، وقال أبو عبيدة : كتبوا أهلکوا .

قوله ( استحوذ غلب ) أي غلبهم الشيطان ، هو قول أبي عبيدة ، وحكى عن قراءة عمر رضي الله عنه استحاذ بوزن استقام .

( تنبيه ) : لم يذكر في تفسير الحديد حديثا مرفوعا ، ويدخل فيه حديث ابن مسعود « لم يكن بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية ﴾ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ﴿ إلا أربع سنين » أخرجه مسلم من طريق عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه عن عمه ، وكذا سورة المجادلة ولم يخرج فيها حديثا مرفوعا ، ويدخل فيها حديث التي ظاهر منها زوجها ، وقد أخرجه النسائي ، وأورد منه البخاري طرفا في كتاب التوحيد معلقا

## سورة الحشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الجلء : الإخراج من أرض إلى أرض .

[٤٨٨٢] ٤٦٩٥ - حدثني محمد بن عبد الرحيم قال نا سعيد بن سليمان قال نا هشيم قال أنا أبو بشر عن سعيد بن جبیر قال : قلت لأبن عباس : سورة التوبة ؟ قال : التوبة هي الفاضحة ، ما زالت تنزل : ومنهم ، حتى ظنوا أنها لم تبق أحدا منهم إلا ذكر فيها . قال : قلت : سورة الأنفال ؟ قال : نزلت في بدر . قال : قلت : سورة الحشر ؟ قال : نزلت في بني النضير .

[٤٨٨٣] ٤٦٩٦ - حدثني الحسن بن مذكر قال نا يحيى بن حماد قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد ابن جبیر قلت لأبن عباس : سورة الحشر ؟ قال : قل : سورة النضير .

قوله ( سورة الحشر . بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لأبي ذر .

قوله ( الجلء الإخراج من أرض إلى أرض ) هو قول قتادة أخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد عنه ، وقال

أبو عبيدة : يقال الجلاء والإجلاء ، جلاه أخرجه وأجليته أخرجه ، والتحقيق أن الجلاء أخص من الإخراج؛ لأن الجلاء ما كان مع الأهل والمال ، والإخراج أعم منه .

**قوله** ( حدثنا محمد بن عبد الرحيم ) تقدم هذا الحديث مختصرا بإسناده ومتمنه في تفسير سورة الأنفال مقتضرا على ما يتعلق بها ، وتقدم في المغازي .

**قوله** ( سورة التوبة ؟ قال : التوبة ؟ ) هو استفهام إنكار بدليل قوله هي الفاضحة ، ووقع في رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن هشيم « سورة التوبة ؟ قال بل سورة الفاضحة » .

**قوله** ( مازالت تنزل ومنهم ومنهم ) أى كقوله ﴿ ومنهم من عاهد الله — ومنهم من يلحزك في الصدقات — ومنهم الذين يؤذون النبي ﴾ .

**قوله** ( لم بقى ) في رواية الكشميهني « لن تبقى » وهي أوجه لأن الرواية الأولى تقتضى استيعابهم بما ذكر من الآيات بخلاف الثانية فهي أبلغ ، وفي رواية الإسماعيلي « أنه لا يبقى » .

**قوله** ( سورة الحشر ؟ قال قل سورة النضير ) كأنه كره تسميتها بالحشر لئلا يظن أن المراد يوم القيامة ، وإنما المراد به هنا إخراج بني النضير .

**باب** قوله تعالى : ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِّن لِّينَةٍ ﴾

نخلة ، ما لم تكن برنية أو عجوة .

[٤٨٨٤] ٤٦٩٧ - حدثنا قتيبة قال نا ليث عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه حرق نخلا بني النضير وقطع ، وهي البويرة ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا ﴾ الآية .

**قوله** ( باب قوله ﴿ ما قطعتم من لينة ﴾ نخلة ما لم تكن عجوة أو برنية ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ ما قطعتم من لينة ﴾ : أى من نخلة ، وهي من الألوان ما لم تكن عجوة أو برنية إلا أن الواو ذهبت بكسر اللام ، وعند الترمذى من حديث ابن عباس « اللينة النخلة » في أثناء حديث ، وروى سعيد بن منصور من طريق عكرمة قال : اللينة ما دون العجوة . وقال سفيان : هي شديدة الصفرة تنشق عن النوى

﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ ﴾

[٤٨٨٥] ٤٦٩٨ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان - غير مرة - عن عمرو عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحدثان عن عمر : كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسول الله مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب ، فكانت لرسول الله صلى الله عليه خاصة ، يُنفق على أهله منها نفقة سنته ، ثم يجعل ما بقي في السلاح والكراع عدة في سبيل الله .

**قوله** ( باب قوله ما أفاء الله على رسوله ) تقدم في تفسير الفىء والفرق بينه وبين الغنيمة في أواخر الجهاد .

قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار .

قوله ( عن الزهري ) ووقع في رواية مسلم من رواية ابن ماهان عن عمرو بن دينار عن مالك بن أوس بغير ذكر الزهري ، وهو خطأ من الناسخ وثبت لباقي الرواة بذكر الزهري ، وقد تقدم الكلام على حديث الباب مبسوطا في فرض الخمس

### ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾

[٤٨٨٦]

٤٦٩٩- حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : لعن الله الواشحات والمتوشحات والمنتمصات والمتفلجات للحسن ، المغيرات خلق الله . فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها : أم يعقوب ، فجاءت فقالت : إنه بلغني أنك لعنت كيت وكيت ، فقال : ومالي لا ألعن من لعن رسول الله صلى الله عليه ومن هو في كتاب الله . فقالت : لقد قرأت ما بين اللوحين ، فما وجدت فيه ما تقول . قال : لئن كنت قرأته لقد وجدته ، أما قرأت : ﴿ مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ ؟ قالت : بلى . قال : فإنه قد نهى عنه . قالت : فإني أرى أهلك يفعلونه . قال : فاذهبي فانظري ، فذهبت فنظرت فلم تر من حاجتها شيئا . فقال : لو كانت كذلك ما جامعتنا .

[الحديث ٤٨٨٦- أطرافه في : ٤٨٨٧ ، ٥٩٣١ ، ٥٩٣٩ ، ٥٩٤٣ ، ٥٩٤٨ .]

[٤٨٨٧]

٤٧٠٠- نا علي بن عبد الله قال نا عبد الرحمن عن سفيان قال ذكرت لعبد الرحمن بن عابس حديث منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : لعن الله الواصلة ، فقال : سمعته من امرأة يقال لها : أم يعقوب عن عبد الله مثل حديث منصور .

قوله ( باب وما آتاكم الرسول فخذوه ) أى وما أمركم به فافعلوه ، لأنه قابله بقوله ﴿ وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ .

قوله ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود قال « لعن الله الواشحات » سيأتي شرحه في كتاب اللباس .

قوله ( فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب ) لا يعرف اسمها ، وقد أدركها عبد الرحمن بن عابس كما في الطريق التي بعده .

قوله ( أما قرأت ) ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ قالت بلى ، قال فإنه ( أى النبى صلى الله عليه وسلم ) ( قد نهى ) بفتح الهاء وإنما ضبطت هذا خشية أن يقرأ بضم النون وكسر الهاء على البناء للمجهول على أن الهاء في إنه ضمير الشأن لكن السياق يرشد إلى ما قرأته ، وفي هذا الجواب نظر ، لأنها استشكلت اللعن ولا يلزم من مجرد النهى لعن من لم يمتثل ، لكن يحمل على أن المراد في الآية وجوب امتثال قول الرسول ، وقد نهى عن هذا الفعل ، فمن فعله فهو ظالم ، وفي القرآن لعن الظالمين . ويحتمل أن يكون ابن مسعود سمع اللعن من النبى صلى الله عليه وسلم كما في بعض طرقه .

قوله ( أهلك يفعلونه ) هى زينب بنت عبد الله الثقفية .

**قوله ( فلم تر من حاجتها شيئاً )** أى من الذى ظنت أن زوج ابن مسعود تفعله . وقيل كانت المرأة رأت ذلك حقيقة وإنما ابن مسعود أنكر عليها فأزالته ، فلهذا لما دخلت المرأة لم تر ما كانت رأت قبل ذلك .

**قوله ( ما جامعها )** يحتمل أن يكون المراد بالجماع الوطء ، أو الاجتماع وهو أبلغ ، ويؤيده قوله في رواية الكشميणी « ما جامعتنا » وللإسماعيلي « ما جامعني » . واستدل بالحديث على جواز لعن من اتصف بصفة لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتصف بها لأنه لا يطلق ذلك إلا على من يستحقه ، وأما الحديث الذى أخرجه مسلم فإنه قيد فيه بقوله « ليس بأهل » أى عندك ، لأنه إنما لعنه لما ظهر له من استحقاقه ، وقد يكون عند الله بخلاف ذلك ، فعلى الأول يحمل قوله « فاجعلها له زكاة ورحمة » وعلى الثاني فيكون لعنه زيادة في شقوته . وفيه أن المعين على المعصية يشارك فاعلها في الإثم

### ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾

[٤٨٨٨]

٤٧٠١ - حدثنا أحمد بن يونس قال نا أبو بكر عن حصين عن عمرو بن ميمون قال : قال عمر بن الخطاب : أوصي الخليفة بالمهاجرين الأولين ، أن يعرف لهم حقهم . وأوصي الخليفة بالأنصار الذين تبوؤوا الدار والإيمان من قبل أن يهاجر النبي صلى الله عليه وسلم ، ويعفو عن مسيئتهم .

**قوله ( باب والذين تبوءوا الدار والإيمان )** أى استوطنوا المدينة ، وقيل نزلوا ، فعلى الأول يختص بالأنصار وهو ظاهر قول عمر ، وعلى الثاني يشملهم ويشمل المهاجرين السابقين . ذكر فيه طرفاً من قصة عمر عند مقتله وقد تقدم في المناقب

### باب ﴿ وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾

فاقة . المفلحون : الفائزون بالخلود . الفلاح : البقاء .

[٤٨٨٩]

٤٧٠٢ - حدثني يعقوب بن إبراهيم بن كثير قال نا أبو أسامة قال نا فضيل بن غزوان قال نا أبو حازم الأشجعي عن أبي هريرة قال : أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، أصابني الجهد . فأرسل إلى نسائه فلم يجد عندهن شيئاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا رجل يضيفه هذه الليلة رحمه الله ؟ » فقام رجل من الأنصار فقال : أنا يا رسول الله ، فذهب إلى أهله فقال لامرأته : ضيف رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه لا تدخريه شيئاً . قالت : والله ما عندي إلا قوت الصبية . قال : فإذا أراد الصبية العشاء فقوميه ، وتعالى فأطفئ السراج ونطوي بطوننا الليلة . ففعلت . ثم غدا الرجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « لقد عجب الله - أو ضحك - من فلان وفلانة » . فأنزل الله عز وجل : ﴿ وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ .

**قوله ( باب قوله ﴿ وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾ الآية . الخصاصة فاقة )** ولغير أبي ذر « الفاقة » وهو قول مقاتل بن حيان أخرجه ابن أبي حاتم من طريقه .

**قوله ( المفلحون الفائزون بالخلود والفلاح البقاء )** هو قول الفراء ، قال لبيد :

نحل بلادا كلها حل قبلنا ونرجو فلاحا بعد عاد وحميز

وهو أيضا بمعنى إدراك الطلب ، قال لبيد أيضا « ولقد أفلح من كان عقل » أى أدرك ماطلب .

**قوله ( حى على الفلاح عجل )** هو تفسير حى ، أى معنى « حى على الفلاح » أى عجل إلى الفلاح قال

ابن التين : لم يذكره أحد من أهل اللغة ، وإنما قالوا معناه هلم وأقبل . قلت : وهو كما قال ، لكن فيه إشعار بطلب الإعجال ، فالمعنى أقبل مسرعا .

**قوله ( وقال الحسن حاجة حسدا )** وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عنه بهذا ، ورويناه في الجزء الثامن

من « أمالي المحاملى » بعلو من طريق أبي رجاء عن الحسن في قوله ﴿ ولا يجدون في صدورهم حاجة ﴾ قال : الحسد .

**قوله ( حدثنا يعقوب بن ابراهيم بن كثير )** هو الدورقي .

**قوله ( أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم )** هذا الرجل هو أبو هريرة ، وقع مفسرا في رواية الطبراني ،

وقد نسسته في المناقب إلى تخريج أبي البختری الطائي في صفة النبي صلى الله عليه وسلم وأبو البختری لا يوثق به .

**قوله ( ألا رجل يضيفه هذه الليلة يرحمه الله )** في رواية الكشميهني « يضيف هذا رحمة » بالتنوين .

**قوله ( فقام رجل من الأنصار )** تقدم شرح هذا الحديث في مناقب الأنصار أنه أبو طلحة ، وتردد الخطيب

هل هو زيد بن سهل المشهور أو صحابي آخر يكنى أبا طلحة ، وتقدم أيضا قول من قال إنه ثابت بن قيس .

ولكن أردت التنبيه هنا على شيء وقع للقرطبي المفسر ولمحمد بن علي بن عسكر في ذيله على تعريف السهيلي ،

فإنهما نقلتا عن النحاس والمهدوي أن هذه الآية نزلت في أبي المتوكل ، زاد ابن عسكر : الناجي ، وأن الضيف

ثابت بن قيس . وقيل إن فاعلها ثابت بن قيس حكاه يحيى بن سلام انتهى ، وهو غلط بين ، فإن أبا المتوكل

الناجي تابعي مشهور ، وليس له في القصة ذكر ، إلا أنه رواها مرسله أخرجه من طريق إسماعيل القاضي كما

تقدم هناك . وكذا ابن أبي الدنيا في كتاب « قرى الضيف » وابن المنذر في تفسير هذه السورة كلهم من طريق

إسماعيل بن مسلم عن أبي المتوكل « أن رجلا من المسلمين مكث ثلاثة أيام لا يجد شيئا يفطر عليه ، حتى فطن

له رجل من الأنصار يقال له ثابت بن قيس » الحديث . وقد تبع ابن عسكر جماعة من الشارحين ساكتين عن

وهمه ، فلهذا نهت عليه ، وتفطن شيخنا ابن الملقن لقول ابن عسكر إنه أبو المتوكل الناجي فقال : هذا وهم ،

لأن أبا المتوكل الناجي تابعي إجماعا انتهى فكأنه جوز أنه صحابي يكنى أبا المتوكل وليس كذلك .

**قوله ( ونطوى بظنونا الليلة )** في حديث أنس عند ابن أبي الدنيا « فجعل يتلمظ وتلمظ هي حتى رأى

الضيف أنهما يأكلان » .

**قوله ( ثم غدا الرجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في حديث أنس « فصرى معه الصبح » .

**قوله ( لقد عجب الله عز وجل ، أو ضحك )** كذا هنا بالشك ، وذكره مسلم من طريق جرير عن فضيل

بن غزوان القمي « عجب » بغير شك ، وعند ابن أبي الدنيا في حديث أنس « ضحك » بغير شك . وقال

الخطابي : إطلاق العجب على الله محال ومعناه الرضا ، فكأنه قال إن ذلك الصنيع حل من الرضا عند الله حلول العجب عندهم ، قال : وقد يكون المراد بالعجب هنا أن الله يعجب ملائكته من صنيعهما للدور ما وقع منهما في العادة . قال وقال أبو عبد الله : معنى الضحك هنا الرحمة . قلت : ولم أر ذلك في النسخ التي وقعت لنا من البخاري ، قال الخطابي : وتأويل الضحك بالرضا أقرب من تأويله بالرحمة ، لأن الضحك من الكرام يدل على الرضا فإنهم يوصفون بالبشر عند السؤال . قلت : الرضا من الله يستلزم الرحمة وهو لازمه ، والله أعلم . وقد تقدم سائر شرح هذا الحديث في مناقب الأنصار .

### سورة الممتحنة

وقال مجاهد : ﴿ لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ : لا تعذبنا بأيديهم . فيقولون : لو كان هؤلاء على الحق ما أصابهم هذا . ﴿ بَعْضُ الْكُوفَرِ ﴾ : أمر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله بفراق نسائهم ، كن كوافر بمكة .

**قوله ( سورة الممتحنة )** سقطت البسمة لجميعهم ، والمشهور في هذه التسمية فتح الحاء ، وقد تكسر أوبه جزم السهيل ، فعلى الأول هي صفة المرأة التي نزلت السورة بسببها ، والمشهور فيها أنها أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ، وقيل سعيدة بنت الحارث ، وقيل أميمة بنت بشر ، والأول هو المعتمد كما سيأتي إيضاحه في كتاب النكاح . ومن كسر جعلها صفة للسورة كما قيل لبراءة الفاضحة .

**قوله ( وقال مجاهد : لا تجعلنا فتنه للذين كفروا لا تعذبنا بأيديهم الخ )** وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه بلفظه وزاد « ولا بعداذ من عندك » وزاد في آخره « ما أصابهم مثل هذا » وكذا أخرجه عبد بن حميد عن شيبان عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه ، والطبري من طريق أخرى عن ورقاء عن عيسى عن ابن أبي نجيح كذلك ، فاتفقوا كلهم على أنه موقوف عن مجاهد ، وأخرج الحاكم مثل هذا من طريق آدم بن أبي إياس عن ورقاء فزاد فيه ابن عباس وقال : صحيح على شرط مسلم ، وما أظن زيادة ابن عباس فيه إلا وهما لاتفاق أصحاب ورقاء على عدم ذكره . وقد أخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال « لا تجعلنا فتنه للذين كفروا لا تسلطهم علينا فيفتنونا » وهذا بخلاف تفسير مجاهد ، وفيه تقوية لما قلته . وأخرج الطبري من طريق سعيد عن قتادة في قوله ﴿ لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ قال : لا تظهرهم علينا فيفتنونا يرون أنهم إنما ظهروا علينا بحقهم ، وهذا يشبه تأويل مجاهد .

**قوله ( بعض الكوافر ، أمر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفراق نسائهم كن كوافر بمكة )** وصله الفريابي من طريق مجاهد ، وأخرجه الطبري من طريقه أيضا ولفظه « أمر أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم بطلاق نسائهم كوافر بمكة قعدن مع الكفار ، ولسعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال : نزلت في المرأة من المسلمين تلحق بالمشركين فتكفر فلا يمسك زوجها بعصمتها قد برئ منها انتهى . والكوافر جمع كافرة والعصم جمع عصمة . وقال أبو علي الفارسي قال لي الكرخي : الكوافر في الآية يشمل الرجال والنساء ، قال فقلت لم : النحاة لا يميزون هذا إلا في النساء جمع كافرة ، قال : أليس يقال طائفة كافرة انتهى . وتعقب بأنه لا يجوز كافرة وصفا للرجال إلا مع ذكر الموصوف فتعين الأول . والله أعلم .

## باب ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾

[٤٨٩٠]

٤٧٠٣ - حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ قَالَ نَا سَفِيَانُ قَالَ نَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي رَافِعٍ كَاتِبَ عَلِيٍّ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَا وَالزُبَيْرُ وَالْمُقَدَّادُ فَقَالَ : « انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ ، فَإِنَّ بِهَا ظُعِينَةً مَعَهَا كِتَابٌ فَخُذُوهُ مِنْهَا » . فَذَهَبْنَا تَعَادَى بَنَّا خَيْلَنَا حَتَّى أَتَيْنَا الرَّوْضَةَ ، فَإِذَا نَحْنُ بِالظُعِينَةِ ، فَقُلْنَا : أَخْرِجِي الْكِتَابَ . قَالَتْ : مَا مَعِيَ مِنْ كِتَابٍ ، فَقُلْنَا : لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَتُلْقِيَنَّ الثِّيَابَ . فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ عِقَاصِهَا ، فَأَتَيْنَا بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَإِذَا فِيهِ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى أَنَاسٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَنْ بِمَكَّةَ يُخْبِرُهُمْ بِبَعْضِ أَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « مَا هَذَا يَا حَاطِبُ ؟ » قَالَ : لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي كُنْتُ امْرَأً مِنْ قُرَيْشٍ وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، وَكَانَ مِنْ مَعَكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ لَهُمْ قَرَابَاتٌ يَحْمُونَ بِهَا أَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِمَكَّةَ ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَنِي مِنَ النَّسَبِ فِيهِمْ أَنْ أَصْطَنَعَ إِلَيْهِمْ يَدًا يَحْمُونَ قَرَابَتِي ، وَمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ كُفْرًا وَلَا ارْتِدَادًا عَنْ دِينِي . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكُمْ » . قَالَ عَمْرُو : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، دَعْنِي فَأُضْرِبَ عَنْقَهُ . فَقَالَ : « إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا ، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ : اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غُفِرَتْ لَكُمْ » . قَالَ عَمْرُو وَنَزَلَتْ فِيهِ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ قَالَ : لَا أُدْرِي الْآيَةَ فِي الْحَدِيثِ أَوْ قَوْلُ عَمْرُو . قَالَ : قِيلَ لِسَفِيَانَ : فِي هَذَا نَزَلَتْ : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ الْآيَةُ ؟ قَالَ سَفِيَانُ : هَذَا فِي حَدِيثِ النَّاسِ حَفِظْتَهُ مِنْ عَمْرُو ، وَمَا تَرَكْتُ مِنْهُ حَرْفًا ، وَمَا أَرَى أَحَدًا حَفِظَهُ .

قوله ( باب لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء ) سقطت هذه الترجمة لغير أبي ذر ، والعدو لما كان بزنة المصادر وقع على الواحد فما فوقه ، وقوله ﴿ تلقون إليهم بالمودة ﴾ تفسير للموالاة المذكورة ، ويحتمل أن يكون حالا أو صفة ، وفيه شيء لأنهم نهوا عن اتخاذهم أولياء مطلقا ، والتقيد بالصفة أو الحال يوهم الجواز عند انتفائهما ، لكن علم بالقواعد المنع مطلقا فلا مفهوم لهما ، ويحتمل أن تكون الولاية تستلزم المودة ، فلا تتم الولاية بدون المودة فهي حال لازمة . والله أعلم .

قوله ( الحسن بن محمد بن علي ) أي ابن أبي طالب .

قوله ( حتى تأتوا روضة خاخ ) بمعجمتين ، ومن قالها بمهملة ثم جيم فقد صحف ، وقد تقدم بيان ذلك في « باب الجاسوس » من كتاب الجهاد وفي أول غزوة الفتح .

قوله ( لتلقين ) كذا فيه ، والوجه حذف التحتانية ، وقيل إنما أثبتت لمشكلة لتخرجن .

قوله ( كنت امرءا من قريش ) أي بالحلف ، لقوله بعد ذلك « ولم أكن من أنفسهم » .

قوله ( كنت امرءا من قريش ولم أكن من أنفسهم ) ليس هذا تناقضا ، بل أراد أنه منهم بمعنى أنه حليفهم ، وقد ثبت حديث « حليف القوم منهم » وعبر بقوله « ولم أكن من أنفسهم » لإثبات المجاز .

قوله ( إنه قد صدقكم ) بتخفيف الدال أي قال الصدق .

**قوله ( فقال عمر : دعني يا رسول الله فأضرب عنقه )** إنما قال ذلك عمر مع تصديق رسول الله صلى الله عليه وسلم لحاطب فيما اعتذر به لما كان عند عمر من القوة في الدين وبغض من ينسب إلى النفاق ، وظن أن من خالف ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم استحقت القتل ، لكنه لم يجزم بذلك فلذلك استأذن في قتله ، وأطلق عليه منافقا لكونه أبطن خلاف ما أظهر ، وعذر حاطب ما ذكره ، فإنه صنع ذلك متأولا أن لا ضرر فيه . وعند الطبري من طريق الحارث عن علي في هذه القصة « فقال أليس قد شهد بدرا ؟ قال : بلى ، ولكنه نكث وظاهر أعدائك عليك » .

**قوله ( فقال إنه قد شهد بدرا وما يدريك )** أرشد إلى علة ترك قتله بأنه شهد بدرا فكأنه قيل : وهل يسقط عنه شهوده بدرا هذا الذنب العظيم ؟ فأجاب بقوله « وما يدريك الخ » .

**قوله ( لعل الله عز وجل اطلع على أهل بدر )** هكذا في أكثر الروايات بصيغة الترجي ، وهو من الله واقع ، ووقع في حديث أبي هريرة عند ابن أبي شيبة بصيغة الجزم ، وقد تقدم بيان ذلك واضحا في « باب فضل من شهد بدرا » من كتاب المغازي .

**قوله ( اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم )** كذا في معظم الطرق ، وعند الطبري من طريق معمر عن الزهري عن عروة « فإني غافر لكم » وهذا يدل على أن المراد بقوله « غفرت » أي أغفر ، على طريق التعبير عن الآتي بالواقع مبالغة في تحققه . وفي « معازي ابن عائذ » من مرسل عروة « اعملوا ما شئتم فسأغفر لكم » والمراد غفران ذنوبهم في الآخرة ، وإلا فلو وجب على أحدهم حد مثلا لم يسقط في الدنيا . وقال ابن الجوزي : ليس هذا على الاستقبال ، وإنما هو على الماضي ، تقديره اعملوا ما شئتم أي عمل كان لكم فقد غفر ، قال : لأنه لو كان للمستقبل كان جوابه فسأغفر لكم ، ولو كان كذلك لكان إطلاقا في الذنوب ولا يصح ، ويطلق أن القوم خافوا من العقوبة بعد حتى كان عمر يقول : يا حذيفة ، بالله هل أنا منهم ؟ وتعقبه القرطبي بأن « اعملوا » صيغة أمر وهي موضوعة للاستقبال ، ولم تضع العرب صيغة الأمر للماضي لا بقرينة ولا بغيرها لأنها بمعنى الإنشاء والابتداء ، وقوله « اعملوا ما شئتم » يحمل على طلب الفعل ، ولا يصح أن يكون بمعنى الماضي ، ولا يمكن أن يحمل على الإيجاب فتعين للإباحة . قال : وقد ظهر لي أن هذا الخطاب خطاب لإكرام وتشريف ، تضمن أن هؤلاء حصلت لهم حالة غفرت بها ذنوبهم السالفة ، وتأهلوا أن يغفر لهم ما يستأنف من الذنوب اللاحقة ، ولا يلزم من وجود الصلاحية للشيء وقوعه . وقد أظهر الله صدق رسوله في كل من أخبر عنه بشيء من ذلك ، فإنهم لم يزالوا على أعمال أهل الجنة إلى أن فارقوا الدنيا ، ولو قدر صدور شيء من أحدهم لبادر إلى التوبة ولازم الطريق المثلي . ويعلم ذلك من أحوالهم بالقطع من اطلع على سيرهم انتهى . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « فقد غفرت لكم » أي ذنوبكم تقع مغفورة ، لا أن المراد أنه لا يصدر منهم ذنب . وقد شهد مسطح بدرا ووقع في حق عائشة كما تقدم في تفسير سورة النور ، فكأن الله لكرامتهم عليه بشرهم على لسان نبيه أنهم مغفور لهم ولو وقع منهم ما وقع . وقد تقدم بعض مباحث هذه المسألة في أواخر كتاب الصيام في الكلام على ليلة القدر ، ونذكر بقية شرح هذا الحديث في كتاب الديات إن شاء الله تعالى .

**قوله ( قال عمرو )** هو ابن دينار ، وهو موصول بالإسناد المذكور .

**قوله ( ونزلت فيه يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء )** سقط « أولياء » لغير أبي ذر .

**قوله ( قال : لأدرى الآية في الحديث ، أو قول عمرو )** هذا الشك من سفيان بن عيينة كما سأوضحه .



قوله ( حدثنا علي ) هو ابن المديني ( قال قيل لسفيان في هذا فنزلت ﴿ لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء ﴾ الآية ؟ قال سفيان : هذا في حديث الناس ) يعني هذه الزيادة ، يريد الجزم برفع هذا القدر .

قوله ( حفظته من عمرو ما تركت منه حرفا ، وما أرى أحدا حفظه غيري ) وهذا يدل على أن هذه الزيادة لم يكن سفيان يجزم برفعها وقد أدرجها عنه ابن أبي عمر أخرجه الإسماعيلي من طريقه فقال في آخر الحديث « قال وفيه نزلت هذه الآية » وكذا أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر وعمرو الناقد ، وكذا أخرجه الطبري عن عبيد بن إسماعيل والفضل بن الصباح ، والنسائي عن محمد بن منصور كلهم عن سفيان ، واستدل باستئذان عمر على قتل حاطب لمشروعية قتل الجاسوس ولو كان مسلما وهو قول مالك ومن وافقه ، ووجه الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم أقر عمر على إرادة القتل لولا المانع ، وبين المانع هو كون حاطب شهيد بدرا ، وهذا منتف في غير حاطب ، فلو كان الإسلام مانعا من قتله لما علل بأخص منه . وقد بين سياق على أن هذه الزيادة مدرجة . وأخرجه مسلم أيضا عن إسحاق بن راهويه عن سفيان وبين أن تلاوة الآية من قول سفيان . ووقع عند الطبري من طريق أخرى عن علي الجزم بذلك ، لكنه من أحد رواة الحديث حبيب بن أبي ثابت الكوفي أحد التابعين ، وبه جزم إسحاق في روايته عن محمد بن جعفر عن عروة في هذه القصة ، وكذا جزم به معمر عن الزهري عن عروة ، وأخرج ابن مردويه من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس قال « لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم المسير إلى مشركي قريش كتب إليهم حاطب بن أبي بلتعة يحذرهم » فذكر الحديث إلى أن قال « فأنزل الله فيه القرآن ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء ﴾ الآية » قال الإسماعيلي في آخر الحديث أيضا « قال عمرو — أي ابن دينار — : وقد رأيت ابن أبي رافع وكان كاتباً لعلی . »

### باب ﴿ إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٌ ﴾

[٤٨٩١]

٤٧٠٤ - حدثني إسحاق قال أنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا ابن أخي ابن شهاب عن عمه قال أخبرني عروة أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يمتحن من هاجر إليه من المؤمنات بهذه الآية بقول الله تبارك وتعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ ﴾ إلى قوله : ﴿ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ قال عروة قالت عائشة : فمن أقر بهذا الشرط من المؤمنات قال لها رسول الله صلى الله عليه وآله « قد بايعتكم » ، كلاماً ، ولا والله ما مسّت يده يد امرأة قط في المبايعة ، ما يُبايعهن إلا بقوله : « قد بايعتكم على ذلك » . تابعه يونس ومعمر وعبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري . وقال إسحاق بن راشد عن الزهري عن عروة وعمرة .

قوله ( باب إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات ) اتفقوا على نزولها بعد الحديبية ، وأن سببها ما تقدم من الصلح بين قريش والمسلمين على أن من جاء من قريش إلى المسلمين يردونه إلى قريش ، ثم استثنى الله من ذلك النساء بشرط الامتحان .

قوله ( حدثني إسحاق أنبأنا يعقوب ) في رواية غير أبي ذر « حدثنا يعقوب » فأما إسحاق فهو ابن منصور وكلام أبي نعيم يشعر بأنه ابن إبراهيم ، وأما يعقوب بن إبراهيم فهو ابن سعد ، وابن أخي ابن شهاب اسمه محمد ابن عبد الله بن مسلم .

**قوله ( قال عروة قالت عائشة )** هو موصول بالإسناد المذكور ، وسيأتى الكلام على شرحه في أواخر التلخيص إن شاء الله تعالى .

**قوله ( قد بايعتك . كلاما )** أى يقول ذلك كلاما فقط ، لأمصافحة باليد كما جرت العادة بمصافحة الرجال عند المبايعة .

**قوله ( ولا والله )** فيه القسم لتأكيد الخبر ، وكأن عائشة أشارت بذلك إلى الرد على ما جاء عن أم عطية . فعند ابن خزيمة وابن حبان والبخاري وابن مردويه من طريق اسماعيل بن عبد الرحمن عن جدته أم عطية في قصة المبايعة قال « فمد يده من خارج البيت ومددنا أيدينا من داخل البيت ثم قال : اللهم اشهد » وكذا الحديث الذى بعده حيث قال فيه « قبضت منا امرأة يدها » فإنه يشعر بأنهن كن يبايعنه بأيديهن ، ويمكن الجواب عن الأول بأن مد الأيدي من وراء الحجاب إشارة الى وقوع المبايعة وإن لم تقع مصافحة ، وعن الثاني بأن المراد بقبض اليد التأخر عن القبول ، أو كانت المبايعة تقع بحائل ، فقد روى أبو داود في « المراسيل » عن الشعبي « ان النبي صلى الله عليه وسلم حين بايع النساء أتى ببرد قطرى فوضعه على يده وقال : لا أصافح النساء » وعند عبد الرزاق من طريق إبراهيم التخمي مرسل نحوه ، وعند سعيد بن منصور من طريق قيس بن أبي حازم كذلك ، وأخرج ابن إسحق في المغازي من رواية يونس بن بكير عنه عن أبان بن صالح أنه صلى الله عليه وسلم « كان يغمس يده في إناء ، وتغمس المرأة يدها فيه » ويحتمل التعدد . وقد أخرج الطبراني أنه بايعهن بواسطة عمر ، وروى النسائي والطبري من طريق محمد بن المنكدر « أن أميمة بنت رقيقة — بقافين مصغر — أخبرته أنها دخلت في نسوة تباع ، فقلن يارسول الله ابسط يدك نصافحك ، قال ، إني لا أصافح النساء ، ولكن سأخذ عليكن ، فأخذ علينا حتى بلغ : ولا يعصينك في معروف ، فقال : فيما طقتن واستطعتن ، فقلن : الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا » وفي رواية الطبري « ما قولي لمائة امرأة إلا كقولي لامرأة واحدة » وقد جاء في أخبار أخرى أنهم كن يأخذن بيده عند المبايعة من فوق ثوب أخرجه يحيى بن سلام في تفسيره عن الشعبي ، وفي المغازي لابن إسحق عن أبان بن صالح « أنه كان يغمس يده في إناء فيغمسن أيديهن فيه » .

**قوله ( تابعه يونس ومعمرو عبد الرحمن بن إسحق عن الزهري )** أما متابعة يونس فيأتى الكلام عليها في كتاب الطلاق ، وأما متابعة معمر فوصلها المؤلف في الأحكام ، وأما متابعة عبد الرحمن بن إسحق فوصلها ابن مردويه من طريق خالد بن عبد الله الواسطي عنه .

**قوله ( وقال إسحق بن راشد عن الزهري عن عروة وعمرة )** يعنى عن عائشة ، جمع بينهما ، وصله الذهلي في « الزهريات » عن عتاب بن بشير عن إسحق بن راشد به ، وفي هذا الحديث أن الحنة المذكورة في قوله « فامتنحوهن » هي أن يبايعهن بما تضمنته الآية المذكورة . وأخرج عبد البرزاق عن معمر عن قتادة أنه صلى الله عليه وسلم « كان يمتحن من هاجر من النساء : بالله ما خرجت إلا رغبة في الإسلام وحبا لله ورسوله » وأخرج عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد نحوه وزاد « ولا خرج بك عشق رجل منا ، ولا فرار من زوجك » ، وعند ابن مردويه وابن أبي حاتم والطبراني من حديث ابن عباس نحوه وسنده ضعيف ، ويمكن الجمع بين التحليف والمبايعة والله أعلم . وذكر الطبري وابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أن المرأة من المشركين كانت إذا غضبت على زوجها قالت : والله لأهاجرن إلى محمد ، فنزلت « فامتنحوهن » .

## ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُنَكَ﴾

[٤٨٩٢] ٤٧٠٥- حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا أيوب عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت: بايعنا رسول الله صلى الله عليه، فقرأ علينا: لا تشركن بالله شيئاً<sup>(١)</sup>، ونهانا عن النياحة، فقبضت امرأة يدها قالت: أسعدتني فلانة فأريد أن أجزيها، فما قال لها النبي صلى الله عليه شيئاً، فانطلقت ورجعت، فبايعها.

[٤٨٩٣] ٤٧٠٦- حدثني عبد الله بن محمد قال نا وهب بن جرير قال نا أبي قال سمعت الزبير عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ قال: إنما هو شرط شرطه الله للنساء.

[٤٨٩٤] ٤٧٠٧- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن الزهري حدثنا قال حدثني أبو إدريس سمع عبادة بن الصامت قال: كنا عند النبي صلى الله عليه فقال: «أتبايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تزنوا ولا تسرقوا؟ قرأ آية النساء- وأكثر لفظ سفيان: قرأ في الآية- فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله فهو إلى الله: إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له منها». تابعه عبد الرزاق عن معمر في الآية.

[٤٨٩٥] ٤٧٠٨- حدثني محمد بن عبد الرحيم قال نا هارون بن معروف قال نا عبد الله بن وهب قال أخبرني ابن جريج أن الحسن بن مسلم أخبره عن طاووس عن ابن عباس قال: شهدت الصلاة يوم الفطر مع رسول الله صلى الله عليه، وأبي بكر وعمر وعثمان، فكلهم يصلونها قبل الخطبة ثم يخطب بعد، فنزل نبي الله صلى الله عليه، فكانني أنظر إليه حين يجلس الرجال بيده، ثم أقبل يشقهم حتى أتى النساء مع بلال فقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُنَكَ عَلَى أَنْ لَا يَشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبَهْتَانٍ يَفْتَرِيهِنَّ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ حتى فرغ من الآية كلها. ثم قال حين فرغ: «أنتن على ذلك؟» وقالت امرأة واحدة لم تحبه غيرها: نعم يا رسول الله. لا يدري الحسن من هي. قال: «فتصدقن» وبسط بلال ثوبه، فجعلن يلقين الفتخ والخواتيم في ثوب بلال.

قوله (باب إذا جاءك المؤمنات يبایعنك) سقط «باب» لغير أبي ذر، وذكر فيه أربعة أحاديث. الأول: قوله (عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية) كذا قال عبد الوارث عن أيوب، وقال سفيان بن عيينة «عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أم عطية» أخرجه النسائي، فكان أيوب سمعه منهما جميعاً، وقد تقدم شرح هذا في الجناز.

قوله (بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ علينا ﴿أن لا يشركن بالله شيئاً﴾ ونهانا عن النياحة) في رواية مسلم من طريق عاصم عن حفصة عن أم عطية قالت «لما نزلت هذه الآية ﴿يبایعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يعصينك في معروف﴾ كان منه النياحة».

**قوله ( فقبضت امرأة يدها )** في رواية عاصم « فقلت يا رسول الله إلا آل فلان فإنهم كانوا أسعدوني في الجاهلية فلا بد من أن أسعدهم » لم أعرف آل فلان المشار إليهم ، وفي رواية النسائي « قلت إن امرأة أسعدتني في الجاهلية » ولم أقف على اسم المرأة . وتبين أن أم عطية في رواية عبد الوارث أبهمت نفسها .

**قوله ( أسعدتني فلانة فأريد أن أجزيها )** وللنسائي في رواية أيوب « فأذهب فأسعدها ثم أجيثك فأبايعك » والإسعاد قيام المرأة مع الأخرى في النياحة ترأسها ، وهو خاص بهذا المعنى ، ولا يستعمل إلا في البكاء والمساعدة عليه ، ويقال إن أصل المساعدة وضع الرجل يده على ساعد الرجل صاحبه عند التعاون على ذلك .

**قوله ( فانطلقت ورجعت ، فبايعها )** في رواية عاصم فقال « إلا آل فلان » وفي رواية النسائي « قال فاذهبى فأسعديها ، قالت : فذهبت فساعدتها ثم جئت فبايعت » قال النووي : هذا محمول على أن الترخيص لأم عطية في آل فلان خاصة ، ولا تحمل النياحة لها ولا لغيرها في غير آل فلان كما هو ظاهر الحديث ، وللشارع أن يخص من العموم من شاء بما شاء ، فهذا صواب الحكم في هذا الحديث . كذا قال ، وفيه نظر إلا إن ادعى أن الذين ساعدتهم لم يكونوا أسلموا ، وفيه بعد ، وإلا فليدع مشاركتهم لها في الخصوصية ، وسأبين ما يقدح في خصوصية أم عطية بذلك . ثم قال : واستشكل القاضي عياض وغيره هذا الحديث وقالوا فيه أقوالا عجيبة ، ومقصودي التحذير من الاغترار بها ، فإن بعض المالكية قال : النياحة ليست بحرام ، لهذا الحديث ، وإنما المحرم ما كان معه شيء من أفعال الجاهلية من شق جيب وخمش خد ونحو ذلك ، قال : والصواب ما ذكرناه أولا وأن النياحة حرام مطلقا وهو مذهب العلماء كافة انتهى . وقد تقدم في الجنازات النقل عن غير هذا المالكي أيضا أن النياحة ليست بحرام ، وهو شاذ مردود ، وقد أبداه القرطبي احتالا ورده بالأحاديث الواردة في الوعيد على النياحة ، وهو دال على شدة التحريم ، لكن لا يمتنع أن يكون النهي أولا ورد بكراهة التنزيه ، ثم لما تمت مبايعة النساء وقع التحريم فيكون الإذن لمن ذكر وقع في الحالة الأولى لبيان الجواز ثم وقع التحريم فورده حينئذ الوعيد الشديد . وقد لخص القرطبي بقية الأقاويل التي أشار إليها النووي ، منها دعوى أن ذلك كان قبل تحريم النياحة ، قال : وهو فاسد لمساق حديث أم عطية هذا ، ولولا أن أم عطية فهمت التحريم لما استثنت . قلت : ويؤيده أيضا أن أم عطية صرحت بأنها من العصيان في المعروف وهذا وصف المحرم . ومنها أن قوله « إلا آل فلان » ليس فيه نص على أنها تساعدهم بالنياحة ، فيمكن أنها تساعدهم باللقاء والبكاء الذي لا نياحة معه . قال وهذا أشبه مما قبله . قلت : بل يرد عليه ورود التصريح بالنياحة كما ساذكره ، ويرد عليه أيضا أن اللقاء والبكاء المجرد لم يدخل في النهي كما تقدم في الجنازات تقريره ، فلو وقع الاقتصار عليه لم يحتاج إلى تأخير المبايعة حتى تفعله . ومنها يحتمل أن يكون أعاد « إلا آل فلان » على سبيل الإنكار كما قال لمن استأذن عليه فقال له : من ذا ؟ فقال : أنا . فقال : أنا أنا . فأعاد عليه كلامه منكرا عليه . قلت : ويرد عليه [ ماورد ] على الأول . ومنها أن ذلك خاص بأم عطية ، قال : وهو فاسد فإنها لا تختص بتحليل شيء من المحرمات انتهى . ويقدح في دعوى تخصيصها أيضا ثبوت ذلك لغيرها ، ويعرف منه أيضا الخدش في الأجوبة الماضية ، فقد أخرج ابن مردويه من حديث ابن عباس قال « لما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم على النساء فبايعهن أن لا يشركن بالله شيئا الآية قالت خولة بنت حكيم : يا رسول الله كان أوى وأخى ماتا في الجاهلية ، وإن فلانة أسعدتني وقد مات أخوها » الحديث . وأخرج الترمذي من طريق شهر بن حوشب عن أم سلمة الأنصارية وهي أسماء بنت يزيد قالت « قلت يا رسول الله إن بنى فلان أسعدوني على عمى ولا بد من قضائهن ، فأنى . قالت : فراجعتهم مرارا فأذن لي ، ثم لم أنح بعد » ، وأخرج أحمد والطبري من طريق مصعب بن نوح قال « أدركت عجوزا لنا كانت فيمن بايع رسول الله صلى الله عليه

وسلم قالت : فأخذ علينا ولا ينحن ، فقالت عجوز : يابني الله إن ناسا كانوا أسعدونا على مصائب أصابتنا ، وانهم قد أصابتهم مصيبة فأنا أريد أن أسعدهم ، قال : فاذهبى فكافئهم . قالت : فانطلقت فكافأتهم . ثم إنها أتت فبايعته « وظهر من هذا كله أن أقرب الأجوبة أنها كانت مباحة ثم كرهت كراهة تنزيه ثم تحريم والله أعلم . الحديث الثاني .

**قوله ( حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا أبي )** هو جرير بن حازم .

**قوله ( سمعت الزبير )** في رواية الإسماعيلي « الزبير بن خريت » وهو بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مثناة

**قوله ( في قوله ﴿ ولا يعصينك في معروف ﴾ قال : إنما هو شرط شرطه الله للنساء )** أى على النساء . وقوله « فبايعهن » في السياق حذف تقديره : فإن بايعن على ذلك ، أو فإن اشترطن ذلك على أنفسهن فبايعهن . واختلف في الشرط فالأكثر على أنه النياحة كما سبق ، وقد تقدم عند مسلم ما يدل لذلك . وأخرج الطبرى من طريق زهير بن محمد قال في قوله ﴿ ولا يعصينك في معروف ﴾ : لا يخلو الرجل بامرأة . وقد جمع بينهما قتادة ، فأخرج الطبرى عنه قال « أخذ عليهن أن لا ينحن ولا يحدثن الرجال ، فقال عبد الرحمن بن عوف : إن لنا أضيافا وإننا نغيب عن نسائنا ، فقال : ليس أولئك عنيت « وللطبرى من حديث ابن عباس المقدم ذكره « إنما أنيثكن بالمعروف الذى لا تعصيننى فيه ، لا تخلون بالرجال وحدانا ، ولا تنحن نوح الجاهلية » ومن طريق أسيد بن أبي أسيد البراد عن امرأة من المبايعات قالت « كان فيما أخذ علينا أن لا نعصيه في شيء من المعروف ، ولا نخمش وجها ، ولا ننشر شعرا ، ولا نشق جيبا ، ولا ندعو ويلا » . الحديث الثالث .

**قوله ( قال الزهرى حدثناه )** هو من تقديم الاسم على الصيغة ، والضمير للحديث الذى يريد أن يذكره .

**قوله ( وقرأ آية النساء )** أى آية بيعة النساء وهى ﴿ يا أيها النبى إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ﴾ الآية ، وقد قدمت في كتاب الإيمان بيان وقت هذه المبايعات .

**قوله ( وأكثر لفظ سفيان قرأ الآية )** وللكشميهنى « قرأ في الآية » والأول أولى .

**قوله ( ومن أصاب منها )** أى من الأشياء التى توجب الحد ، في رواية الكشميهنى « من ذلك شيئا » .

**قوله ( تابعه عبد الرزاق عن معمر )** زاد المستمل « في الآية » ، ووصله مسلم عن عبد بن حميد عن عبد الرزاق عقب رواية سفيان وقال في آخره « وزاد في الحديث : فتلا علينا آية النساء أن لا يشركن بالله شيئا » وقد تقدم شرحه ومباحثه في كتاب الإيمان مستوفى . وقوله « يبهتان يفتريه بين أيديهن وأرجلهن » فيه عدة أقوال : منها أن المراد بما بين الأيدي ما يكتسب بها وكذا الأرجل ، الثاني هما كناية عن الدنيا والآخرة ، وقيل عن الأعمال الظاهرة والباطنة ، وقيل الماضى والمستقبل ، وقيل ما بين الأيدي كسب العبد بنفسه وبالأرجل كسبه بغيره ، وقيل غير ذلك . الحديث الرابع .

**قوله ( حدثنا محمد بن عبد الرحيم حدثنا هارون بن معروف حدثنا عبد الله بن وهب قال وأخبرني ابن جريج )** قلت : نزل البخارى في هذا الإسناد درجتين بالنسبة لابن جريج ، فإنه يروى عن ابن جريج بواسطة رجل واحد كأبى عاصم ومحمد بن عبد الله الأنصارى ومكى بن ابراهيم وغيرهم ، ونزل فيه درجة بالنسبة لابن وهب فإنه يروى عن جمع من أصحابه كأحمد بن صالح وأحمد بن عيسى وغيرهما ، وكان السبب فيه تصریح ابن جريج في هذه الطريق النازلة بالإخبار . وقد أخرج البخارى طرفا من هذا الحديث في كتاب العيدين عن أبى عاصم عن

ابن جريج بالعلو ، وهو من أوله إلى قوله « قبل الخطبة » وصرح فيه ابن جريج بالخبر ، فلعله لم يكن بطوله عند ابن أبي عاصم ولا عند من لقيه من أصحاب ابن وهب ، وقد علاه أبو ذر في روايته فقال « حدثنا على الحرثي حدثنا ابن أبي داود حدثنا محمد بن مسلمة حدثنا ابن وهب » ، ووقع للبخاري بعلو في العيدين لكنه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ، وتقدم شرحه هناك مستوفى ، وقول ابن وهب « وأخبرني ابن جريج » معطوف على شيء محذوف .

### سورة الصف

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال مجاهد : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ : من يتبعني إلى الله ، وقال ابن عباس : ﴿ مَرْصُوصٌ ﴾ : ملصقٌ ببعضه ببعض . وقال غيره : بالرصاص .

﴿ مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ﴾

[٤٨٩٦] ٤٧٠٩ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « إن لي أسماء ، أنا محمد ، وأنا أحمد ، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر ، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي ، وأنا العاقب » .

قوله ( سورة الصف — بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسملة لغير أبي ذر ، ويقال لها أيضا سورة الحوارين . وأخرج الطبري من طريق معمر عن قتادة أن الحوارين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم من قریش ، فسمى العشرة المشهورين إلا سعيد بن زيد وحده وحمة وجعفر بن أبي طالب وعثمان بن مظعون . وقد وقع لنا سماع هذه السورة مسلسلا في حديث ذكر في أوله سبب نزولها وإسناده صحيح قل أن وقع في المسلسلات مثله مع مزيد علوه .

قوله ( وقال مجاهد ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ من يتبعني إلى الله ) في رواية الكشميهني « من تبعني إلى الله » بصيغة الماضي . وقد وصله الفريابي بلفظ « من يتبعني » وقال أبو عبيدة : إلى بمعنى في ، أي من أنصارى في الله ؟

قوله ( وقال ابن عباس مرصوص ملصق ببعضه إلى بعض ) كذا لأبي ذر ، ولغيره « ببعض » وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قول ﴿ كَأَنَّهُمْ بِنِيَانٍ مَرْصُوصٌ ﴾ : مثبت لا يزول ملصق ببعضه ببعض فعلى تفسير ابن عباس هو من التراص أى التضام مثل تراص الأسنان أو من الملائم الأجزاء المستوي . قوله ( وقال يحيى بالرصاص ) كذا لأبي ذر والنسفي ولغيرهما « وقال غيره » وجزم أبو ذر بأنه يحيى بن زياد ابن عبد الله الفراء وهو كلامه في « معاني القرآن » ولفظه في قوله ﴿ كَأَنَّهُمْ بِنِيَانٍ مَرْصُوصٌ ﴾ : يريد بالرصاص حثهم على القتال ورجح الطبري الأول . والرصاص بفتح الراء ويجوز كسرهما .

قوله ( من بعدى اسمه أحمد ) في رواية أبي ذر « باب يأتي من بعدى » وذكر فيه حديث جبير بن مطعم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل السيرة النبوية

### سورة الجمعة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله ( سورة الجمعة — بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت سورة والبسملة لغير أبي ذر ، وتقدم ضبطه في كتاب الصلاة

﴿وَأَخْرَجَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾

[٤٨٩٧] ٤٧١٠- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا سليمان بن بلال عن ثور عن أبي الغيث عن أبي هريرة قال : كنّا جلوساً عند النبي صلى الله عليه ، فأنزلت عليه سورة الجمعة ﴿وَأَخْرَجَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ قال : من هم يا رسول الله ؟ فلم يُراجعوه حتى سأل ثلاثاً - وفيها سلمان الفارسي ، وضع يده رسول الله صلى الله عليه على سلمان - ثم قال : « لو كان الإيمان عند الثريا لناله رجالٌ - أو رجلٌ - من هؤلاء » .  
[الحديث ٤٨٩٧ - طرفه في : ٤٨٩٨ ] .

[٤٨٩٨] ٤٧١١- حدثني عبد الله بن عبد الوهاب قال أنا عبد العزيز قال أنا ثور عن أبي الغيث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه : « لناله رجالٌ من هؤلاء » .

**قوله ( باب قوله وأخرجهم منهم لما يلحقوا بهم )** أى لم يلحقوا بهم ، ويجوز في آخرين أن يكون منصوباً عطفاً على الضمير المنصوب في يعلمهم ، وأن يكون مجروراً عطفاً على الآمين .

**قوله ( وقرأ عمر : فامضوا إلى ذكر الله )** ثبت هذا هنا في رواية الكشميनी وحده ، وروى الطبري عن عبد الحميد بن بيان عن سفيان عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال « ما سمعت عمر يقرأها قط : فامضوا » ومن طريق مغيرة عن إبراهيم قال « قيل لعمر إن أباي بن كعب يقرأها فاسعوا » ، قال : أما إنه أعلمنا وأقرأنا للمنسوخ ، وإنما هي فامضوا » وأخرجه سعيد بن منصور فيين الوساطة بين إبراهيم وعمر وأنه خرشة بن الحر فصح الإسناد . وأخرجنا أيضاً من طريق إبراهيم عن عبد الله بن مسعود أنه كان يقرأها « فامضوا » ويقول : لو كان « فاسعوا » لسعيت حتى يسقط رداي . وأخرجه الطبراني ورجاله ثقات ، إلا أنه منقطع . وللطبراني أيضاً من طريق قتادة قال : هي في حرف ابن مسعود « فامضوا » قال : وهي كقوله ﴿إِنْ سَعَيْكُمْ لَشَتَى﴾ . وقال أبو عبيدة : معنى فاسعوا أجيئوا وليس من العدو .

**قوله ( حدثنا عبد العزيز )** كذا لهم غير منسوب ، قال الجياني : وكلام الكلاباذي يقتضي أنه ابن أبي حازم سلمة بن دينار ، قال : والذي عندي أنه الدراوردي لأن مسلماً أخرجه عن قتيبة عن الدراوردي عن ثور . قلت : وأخرجه الترمذي والنسائي أيضاً عن قتيبة ، وأورده الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق قتيبة ، وجزم أبو مسعود أن البخاري أخرجه « عن عبد الله بن عبد الوهاب أنبأنا عبد العزيز الدراوردي » كذا فيه ، وتبعه المزي ، وظاهره أن البخاري نسبته ولم أر ذلك في شيء من نسخ الصحيح ، ولم أقف على رواية عبد العزيز بن أبي حازم لهذا الحديث في شيء من المسانيد ، ولكن يؤيده أن البخاري لم يخرج للدراوردي إلا متابعة أو مقروناً ، وهو هنا كذلك فإنه صدره برواية سليمان بن بلال ثم تلاه برواية عبد العزيز .

**قوله ( عن ثور )** هو ابن يزيد المدني ، وأبو الغيث بالمعجمة والمثلثة اسمه سالم .

**قوله ( فأنزلت عليه سورة الجمعة وأخرجهم منهم لما يلحقوا بهم )** كأنه يريد أنزلت عليه هذه الآية من سورة الجمعة ، وإلا فقد نزل منها قبل إسلام أبي هريرة الأمر بالسعي ، ووقع في رواية الدراوردي عن ثور عند مسلم « نزلت عليه سورة الجمعة فلما قرأوا آخرين منهم » .

**قوله ( قال قلت من هم يارسول الله )** في رواية السرخسي « قالوا من هم يارسول الله » وفي رواية الإسماعيلي « فقال له رجل » وفي رواية الدراوردي « قيل من هم » وفي رواية عبد الله بن جعفر عن ثور عند الترمذي « فقال رجل : يارسول الله من هؤلاء الذين لم يلحقوا بنا » ولم أقف على اسم السائل .

**قوله ( فلم يراجعوه )** كذا في نسختي من طريق أبي ذر ، وفي غيرها « فلم يراجعه » وهو الصواب ، أى لم يراجع النبي صلى الله عليه وسلم السائل ، أى لم يعد عليه جوابه حتى سأله ثلاث مرات . ووقع ذلك صريحاً في رواية الدراوردي قال « فلم يراجعه النبي صلى الله عليه وسلم حتى سأل مرتين أو ثلاثاً » وفي رواية ابن وهب عن سليمان بن بلال « حتى سأله ثلاث مرات » بالجزم ، وكذا في رواية عبد الله بن جعفر .

**قوله ( وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على سلمان )** في رواية العلاء عن أبيه عن أبي هريرة « يده على فخذ سلمان » .

**قوله ( لو كان الإيمان عند الثريا )** هى نجم معروف تقدم ذكره في تفسير سورة النجم .

**قوله ( لناله رجال — أو رجل — من هؤلاء )** هذا الشك من سليمان بن بلال . بدليل الرواية التى أوردها بعده من غير شك مقتصر على قوله « رجال من هؤلاء » وهى عند مسلم والنسائي كذلك ، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية ابن وهب عن سليمان بلفظ « لناله رجال من هؤلاء » أيضاً بغير شك . وعبد العزيز المنكوري هو الدراوردي كما جزم به أبو نعيم والحلياني ثم المزي ، وقد أخرجه مسلم عن قتبية عن الدراوردي ، وجزم الكلأبازي بأنه ابن أبي حازم ، والأول أولى فان الحديث مشهور عن الدراوردي ، ولم أر في شيء من المسانيد من حديث أبي حازم ، والدراوردي قد أخرج له البخاري في المتابعات غير هذا .

**قوله ( من أبناء فارس )** قيل إنهم من ولد هدرام بن أرفخشذ بن سام بن نوح وأنه ولد بضعة عشر رجلاً كلهم كان فارساً شجاعاً فسموا الفرس للفروسية ، وقيل في نسبهم أقوال أخرى . وقال صاعد في الطبقات كان أولهم على دين نوح ، ثم دخلوا في دين الصابئة في زمن طمهورث فداموا على ذلك أكثر من ألفي سنة ، ثم تمجسوا على يد زرادشت . وقد أطنب أبو نعيم في أول « تاريخ أصبهان » في تخريج طرق هذا الحديث ، أعنى حديث « لو كان الدين عند الثريا » ووقع في بعض طرقه عند أحمد بلفظ « لو كان العلم عند الثريا » وفي بعض طرقه عند أبي نعيم عن أبي هريرة أن ذلك كان عند نزول قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ ويحتمل أن يكون ذلك صدر عند نزول كل من الآيتين . وقد أخرج مسلم الحديث مجرداً عن السبب من رواية يزيد بن الأصم عن أبي هريرة رفعه « لو كان الدين عند الثريا لذهب رجال من أبناء فارس حتى يتناولوه » ، وأخرجه أبو نعيم من طريق سليمان التيمي حدثني شيخ من أهل الشام عن أبي هريرة نحوه وزاد في آخره « برقة قلوبهم » ، وأخرجه أيضاً من وجه آخر عن التيمي عن أبي عثمان عن سلمان الفارسي بالزيادة ، ومن طريق أخرى من هذا الوجه فزاد فيه « يتبعون سنتي ، ويكثرون الصلاة على » قال القرطبي : وقع ما قاله صلى الله عليه وسلم عياناً ، فإنه وجد منهم من اشتبه ذكره من حفاظ الآثار والعناية بها ما لم يشاركهم فيه كثير من أحد غيرهم . واختلف أهل النسب في أصل فارس ف قيل إنهم ينتهي نسبهم إلى جيومرت وهو آدم ، وقيل إنه من ولد يافث بن نوح ، وقيل من ذرية لاوي ابن سام بن نوح ، وقيل هو فارس بن ياسور بن سام ، وقيل هو من ولد هدرام بن أرفخشذ بن سام ، وقيل إنهم من ولد يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم ، والأول أشهر الأقوال عندهم ، والذي يليه أرجحها عند غيرهم

﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا ﴾

[٤٨٩٩]

٤٧١٢ - حدثنا حفص بن عمر قال نا خالد بن عبد الله قال أنا حصين عن سالم بن أبي الجعد وعن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله قال : أقبلت غير يوم الجمعة - ونحن مع النبي صلى الله عليه - فثار الناس إلا اثنا عشر رجلاً ، فأنزل الله : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾ .

**قوله ( باب وإذا رأوا تجارة أو لهوا )** كذا الأبي ذر ، ولغيره « وإذا رأوا تجارة » حسب . قال ابن عطية : قال انفضوا إليها ولم يقل إليهما اهتماماً بالأهم إذ كانت هى سبب اللهو من غير عكس . كذا قيل ، وفيه نظر لأن



العطف بأو لا يثنى معه الضمير ، لكن يمكن أن يدعى أن « أو » هنا بمعنى الواو على تقدير ان تكون أو على بابها ، فحقه أن يقول جيء بضمير التجارة دون ضمير اللهو للمعنى الذى ذكره ، وقد تقدم بيان اختلاف النقلة في سبب انفضاضهم في كتاب الجمعة .

**قوله ( حدثني حفص بن عمر ) هو الحوضي .**

**قوله ( حدثنا حصين ) بالتصغير هو ابن عبد الرحمن .**

**قوله ( عن سالم بن أبي الجعد وعن أبي سفيان عن جابر )** يعنى كلاهما عن جابر ، وقد تقدم في الصلاة من طريق زائدة عن حصين عن سالم وحده قال « حدثنا جابر » والاعتماد على سالم ، وأما أبو سفيان واسمه طلحة ابن نافع فليس على شرطه ، وإنما أخرج له مقرونا ، وقد تقدم له حديث في مناقب سعد بن معاذ قرنه بسالم أيضا ، وأخرج له حديثين آخرين في الأشربة مقرونين بأبي صالح عن جابر ، وهذا جميع ماله عنده .

**قوله ( أقبلت غير )** بكسر المهملة وسكون التحتانية تقدم الكلام عليها في كتاب الجمعة مع بقية شرح هذا الحديث والله الحمد .

**قوله ( فثار الناس إلا اثنا عشر رجلا )** وقع عند الطبري من طريق قتادة « إلا اثني عشر رجلا وامرأة » وهو أصح مما روى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال « لم يبق معه إلا رجلان وامرأة » ووقع في الكشف أن الذين بقوا ثمانية أنفس وقيل أحد عشر وقيل اثنا عشر وقيل أربعون ، والقولان الأولان لا أصل لهما فيما وقفت عليه ، وقد مضى استيفاء القول في هذا أيضا في كتاب الجمعة .

### سورة المنافقين

بسم الله الرحمن الرحيم

بإِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ

[٤٩٠٠] ٤٧١٣- حدثنا عبد الله بن رجاء قال نا إسرائيل عن أبي إسحاق عن زيد بن أرقم قال : كنت في

غزاة فسمعتُ عبد الله بن أبي بن سلول يقول : لا تُنْفِقُوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ، ولو رجعنا من عنده ليُخرجنَّ الأعزُّ منها الأذل . فذكرت ذلك لعمي - أو لعمر - فذكره للنبي صلى الله عليه ، فدعاني فحدثته ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه إلى عبد الله بن أبي وأصحابه فحلفوا ما قالوا ، فكذبني رسول الله صلى الله عليه وصدقته ، فأصابني همٌّ لم يُصْبِنِي مثله قطُّ ، فجلستُ في البيت ، فقال لي عمي : ما أردتُ إلى أن كذبتُ رسول الله صلى الله عليه ومقتك ، فأنزل الله : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ فبعث إلي النبي صلى الله عليه فقراً فقال : « إِنَّ اللَّهَ قد صدَّقَكَ يا زيد » .

[الحديث ٤٩٠٠- أطرافه في : ٤٩٠١ ، ٤٩٠٢ ، ٤٩٠٣ ، ٤٩٠٤ .]

**قوله ( سورة المنافقين - بسم الله الرحمن الرحيم ) . ( باب قوله إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد أنك لرسول الله الآية )** وساق غير أبي ذر الآية إلى قوله « لكاذبون » .

**قوله ( عن أبي إسحق ) هو السبيعي ، وإسرائيل فيه إسناد آخر أخرجه الترمذی والحاكم من طريقه عن السدي عن أبي سعد الأزدي عن زيد بن أرقم .**

**قوله ( عن زيد بن أرقم )** سيأتى بعد بابين من رواية زهير بن معاوية عن أبي إسحق تصريجه بسماعه له من زيد .

**قوله ( كنت في غزاة )** زاد بعد باب من وجه آخر عن إسرائيل « مع عمى » وهذه الغزاة وقع في رواية محمد ابن كعب عن زيد بن أرقم عند النسائي أنها غزوة تبوك ، ويؤيده قوله في رواية زهير المذكورة « في سفر أصاب الناس فيه شدة » وأخرج عبد بن حميد بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا نزل منزلا لم يرتحل منه حتى يصل في فيه ، فلما كان غزوة تبوك نزل منزلا فقال عبد الله بن أبي « فذكر القصة ، والذي عليه أهل المغازي أنها غزوة بنى المصطلق ، وسيأتى قريبا في حديث جابر ما يؤيده ، وعند ابن عائد وأخرجه الحاكم في « الإكليل » من طريقه ثم من طريق أبي الأسود عن عروة أن القول الآتى ذكره صدر من عبد الله بن أبي بعد أن قفلوا .

**قوله ( فسمعت عبد الله بن أبي )** هو ابن سلول رأس النفاق ، وقد تقدم خبره في تفسير براءة .

**قوله ( يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله )** هو كلام عبد الله بن أبي ، ولم يقصد الراوي بسياقه التلاوة ، وغلط بعض الشراح فقال هذا وقع في قراءة ابن مسعود وليس في المصاحف المتفق عليها فيكون على سبيل البيان من ابن مسعود . قلت : ولا يلزم من كون عبد الله بن أبي قالها قبل أن ينزل القرآن بحكاية جميع كلامه .

**قوله ( ولئن رجعنا )** كذا للأكثر ، وللكشميني « ولو رجعنا » والأول أولى ، وبعد الواو محذوف تقديره سمعته يقول ، ووقع في الباب الذى بعده « وقال لئن رجعنا » وهو يؤيد ماقلته . وفي رواية محمد بن كعب عن زيد بعد باب « وقال أيضا لئن رجعنا » وسيأتى في حديث جابر سبب قول عبد الله بن أبي ذلك .

**قوله ( فذكرت ذلك لعمى أو لعمر )** كذا بالشك ، وفي سائر الروايات الآتية لعمى بلا شك ، وكذا عند الترمذى من طريق أبي سعد الأزدي عن زيد ، ووقع عند الطبراني وابن مردويه أن المراد بعمه سعد بن عبادة وليس عمه حقيقة وإنما هو سيد قومه الخزرج ، وعم زيد بن أرقم الحقيقي ثابت بن قيس له صحبة ، وعمه زوج أمه عبد الله بن رواحة خزرجي أيضا . ووقع في مغازي أبي الأسود عن عروة أن مثل ذلك وقع لأوس بن أرقم فذكره لعمر بن الخطاب سبب الشك في ذكر عمر ، وحزم الحاكم في « الإكليل » أن هذه الرواية وهم والصواب زيد بن أرقم . قلت : ولا يمتنع تعدد الخبر بذلك عن عبد الله بن أبي ، إلا أن القصة مشهورة لزيد بن أرقم ، وسيأتى من حديث أنس قريبا ما يشهد لذلك .

**قوله ( فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم )** أى ذكره عمى ، وكذا في الرواية التى بعد هذه . ووقع في رواية ابن أبي ليلى عن زيد « فأخبرت به النبي صلى الله عليه وسلم » وكذا في مرسل قتادة ، فكأنه أطلق الإخبار مجازا ، لكن في مرسل الحسن عن عبد الرزاق « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لعلك أخطأ سمعك ، لعلك شبه عليك » فعلى هذا لعله راسل بذلك أولا على لسان عمه ثم حضر هو فآخبر .

**قوله ( فحلفوا ما قالوا )** في رواية زهير « فأجهد يمينه » والمراد به عبد الله بن أبي ، وجمع باعتبار من معه . ووقع في رواية أبي الأسود عن عروة « فبعث النبي صلى الله عليه وسلم إلى عبد الله بن أبي فسأله ، فحلف بالله ما قال من ذلك شيئا » .

**قوله ( فكذبني )** بالتشديد ، في رواية زهير « فقالوا كذب زيد رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهذا بالتخفيف ورسول الله بالنصب على المفعولية ، وقد تقدم تحقيقه في الكلام على حديث أنى سفيان في قصة هرقل ، وفي رواية ابن أبي ليلى عن زيد عند النسائي « فجعل الناس يقولون : أتى زيد رسول الله صلى الله عليه

وسلم بالكذب .

**قوله ( وصدقه )** وفي الرواية التي بعدها فصدقهم ، وقد مضى توجيهها .

**قوله ( فأصابني هم )** في رواية زهير « فوقع في نفسى شدة » وفي رواية أبي سعد الأزدي عن زيد « فوقع على من الهم ما لم يقع على أحد » وفي رواية محمد بن كعب « فرجعت إلى المنزل فنيمت » زاد الترمذى في روايته « فنيمت كئيها حزينا » وفي رواية ابن أبي ليلي « حتى جلست في البيت مخافة إذا رآني الناس أن يقولوا كذبت » .

**قوله ( فقال لي عمي ما أردت إلى أن كذبتك )** كذا للأكثر ، وذكر أبو علي الجياني أنه وقع في رواية الأصيلي عن الجرجاني : فقال لي عمر . قال الجياني : والصواب « عمي » كما عند الجماعة ، انتهى . وقد ذكرت قبل ذلك ما يقتضى احتمال ذلك .

**قوله ( ومقتك )** في رواية محمد بن كعب « فلامنى الأنصار » ، وعند النسائى من طريقه « ولامنى قومي » .

**قوله ( فأنزل الله )** في رواية محمد بن كعب « فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم » أى بالوحي ، وفي رواية زهير « حتى أنزل الله » وفي رواية أبي الأسود عن عروة « فبينما هم يسيرون أبصروا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوحى إليه فنزلت » وفي رواية أبي سعد قال « فبينما أنا أسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خفقت برأسي من الهم أتاني فعرى بأذنى وضحك في وجهي ، فلحقني أبو بكر فسألني فقلت له ، فقال : أبشر . ثم لحقني عمر مثل ذلك ، فلما أصبحنا قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة المنافقين » .

**قوله ( إذا جاءك المنافقون )** زاد آدم إلى قوله « هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله — إلى قوله — ليخرجن الأعز منها الأذل » وهو يبين أن رواية محمد بن كعب مختصرة حيث اقتصر فيها على قوله « ونزل : هم الذين يقولون لا تنفقوا الآية » لكن وقع عند النسائى من طريقه « فنزلت هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ، حتى بلغ : لن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل » .

**قوله ( إن الله قد صدقك يا زيد )** وفي مرسل الحسن « فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بأذن الغلام فقال : وف أذنك يا غلام » مرتين . زاد زهير في روايته « فدعاهم النبي صلى الله عليه وسلم ليستغفر لهم » وسأيت شرحه بعد ثلاثة أبواب . وفي الحديث من الفوائد ترك مؤاخذه كبراء القوم بالهفوات لئلا ينفر أتباعهم والاقتصار على معاتباتهم وقبول أعذارهم وتصديق أيمانهم وإن كانت القرائن ترشد إلى خلاف ذلك ، لما في ذلك من التأنيس والتأليف . وفيه جواز تبليغ ما لا يجوز للمقول فيه ، ولا يعد نعمة مذمومة إلا إن قصد بذلك الإفساد المطلق ، وأما إذا كانت فيه مصلحة ترجح على المفسدة فلا

﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ﴾

قال مجاهد : يجتنون بها .

[٤٩٠١] ٤٧١٤ - حدثنا آدم بن أبي إياس قال نا إسرائيل عن أبي إسحاق عن زيد بن أرقم قال : كنت مع

عمي ، فسمعت عبد الله بن أبي بن سلول يقول : لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا . وقال : لن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ، فذكرت ذلك لعمي ، فذكر عمي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عبد الله بن أبي وأصحابه فحلفوا ما قالوا ، فصدقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففعلت في بيتي ، فأنزل الله : ﴿ إِذَا جَاءَكَ

الْمُنَافِقُونَ ﴿١﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَيَّ مِنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ فَأَرْسَلَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَرَأَهَا عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ صَدَّقَكَ».

قوله (باب قوله اتخذوا أيمانهم جنة يجتنون بها) قال عبد بن حميد «حدثني شابة عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿اتخذوا أيمانهم جنة﴾ قال يجتنون أنفسهم» وأخرجه الطبري من وجه آخر عن ابن أبي نجيح باللفظ الذي ذكره المصنف، ثم ساق حديث زيد بن أرقم، وقد تقدم شرحه في الذي قبله مستوفى

باب قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا﴾ الآية

[٤٩٠٢] ٤٧١٥ - حدثنا آدم قال نا شعبة عن الحكم قال سمعت محمد بن كعب القرظي سمعت زيد بن أرقم

قال: لما قال عبد الله بن أبي: لا تنفقوا على من عند رسول الله، وقال أيضاً: لئن رجعنا إلى المدينة، أخبرت به النبي صلى الله عليه فلامني الأنصار، وحلف عبد الله بن أبي ما قال ذلك، فرجعت إلى المنزل فنمت، فأتاني رسول النبي صلى الله عليه فأتيته، فقال: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ صَدَّقَكَ، وَنَزَلَ ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا﴾ الآية. وقال ابن أبي زائدة عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى عن زيد عن النبي صلى الله عليه.

قوله (باب قوله ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا) ساق إلى قوله «لا يفقهون».

قوله (سمعت محمد بن كعب القرظي) زاد الترمذي في روايته: منذ أربعين سنة.

قوله (أخبرت به النبي صلى الله عليه وسلم) أي على لسان عمي جمعا بين الروایتين، ويحتمل أن يكون هو أيضاً أخبر حقيقة بعد أن أنكر عبد الله بن أبي ذلك كما تقدم.

قوله (فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم) بضم همزة أتى، أي بالوحي.

قوله (وقال ابن أبي زائدة) هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وطريقه هذه وصلها النسائي، وقد بينت ما فيه من فائدة قبل.

قوله فيه (عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن زيد بن أرقم) كذا رواه الأعمش عن عمرو بن مرة عنه، وقد رواه شعبة عن عمرو بن مرة فقال عن أبي حمزة عن زيد بن أرقم، فكأن لعمرو بن مرة فيه شيخين

﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ إِلَى: ﴿يُؤْفِكُونَ﴾

[٤٩٠٣] ٤٧١٦ - حدثنا عمرو بن خالد قال نا زهير بن معاوية قال نا أبو إسحاق: سمعت زيد بن زيد بن

أرقم قال: خرجنا مع النبي صلى الله عليه في سفر أصاب الناس فيه شدة، فقال عبد الله بن أبي لأصحابه: لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله. وقال: لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل. فأتيت النبي صلى الله عليه فأخبرته، فأرسل إلى عبد الله بن أبي فسأله، فاجتهد يمينه ما فعل. فقالوا: كذب زيد رسول الله صلى الله عليه. فوقع في نفسي مما قالوا شدة، حتى أنزل الله تصديقي في: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾، فدعاهم رسول الله صلى الله عليه ليستغفر لهم فلووا رؤوسهم، وقوله ﴿خُشِبَ مُسْنَدَةٌ﴾: كانوا رجالاً أجمل شيء.

قوله (باب وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم، وإن يقولوا تسمع لقولهم الآية) كذا لأبي ذر، وساق غيره

الآية إلى « يؤفكون » ذكر فيه حديث زيد بن أرقم من رواية زهير عن أبي إسحق نحو رواية إسرائيل عنه كما تقدم بيان ذلك ، وقال في آخره : حتى أنزل الله عز وجل تصديقي في إذا جاءك المنافقون ، فدعاهم النبي صلى الله عليه وسلم ليستغفر لهم فلووا رءوسهم .

**قوله ( وقوله خشب مسندة قال كانوا رجالا أجهل شيء )** هذا تفسير لقوله ﴿ تعجبك أجسامهم ﴾ وخشب مسندة تمثيل لأجسامهم ، ووقع هذا في نفس الحديث وليس مدرجا ، فقد أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن عمرو بن خالد شيخ البخاري فيه بهذه الزيادة ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن زهير .

( تنبيه ) : قرأ الجمهور « خشب » بضمين ، وأبو عمرو والأعمش والكسائي باسكان الشين

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ ﴾

وحرّكوا استهزاء بالنبي صلى الله عليه .

[٤٩٠٤] ٤٧١٧- حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن زيد بن أرقم : كنت مع عمي فسمعت عبد الله بن أبي بن سلول يقول : لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ولئن رجعنا إلى المدينة ليُخرجنَّ الأعزُّ منها الأذلُّ ، فذكرت ذلك لعمي ، فذكر عمي للنبي صلى الله عليه ، فدعاني ، فحدثته ، فأرسل إلى عبد الله بن أبي وأصحابه فحلفوا ما قالوا ، وكذبني النبي صلى الله عليه وصدقهم ، فأصابني غمٌّ لم يُصِبنِي مثله قطُّ . فجلست في بيتي ، وقال عمي : ما أردت إلى أن كذبت رسول الله صلى الله عليه ومقتك ؟ فأنزل الله : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ ، وأرسل إليَّ النبي صلى الله عليه فقرأها وقال : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ صَدَّقَكَ » .

**قوله ( باب قوله وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله لووا رءوسهم — إلى قوله — مستكبرون )** كذا لأبي ذر وساق غيره الآية كلها . في مرسل سعيد بن جبير « وجاء عبد الله بن أبي فجعل يعتذر ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : تب فجعل يلوى رأسه فنزلت » .

**قوله ( حرّكوا استهزاء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ويقرأ بالتخفيف من لويت )** يعني لووا وهي قراءة نافع ، وقرأ الباقون بالثقل . ثم ذكر حديث زيد بن أرقم من وجه آخر كما مضى بيانه . ووقع لأكثر الرواة مختصرا من أثنائه ، وساقه أبو ذر تاما إلا قوله « وصدقهم » . وقد تعقبه الإسماعيلي بأنه ليس في السياق الذي أورده خصوص ما ترجم به ، والجواب أنه جرى على عادته في الإشارة إلى أصل الحديث ، ووقع في مرسل الحسن « فقال قوم لعبد الله بن أبي لو أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستغفر لك ، فجعل يلوى رأسه ، فنزلت » وكذا أخرج عبد بن حميد من طريق قتادة ، ومن طريق مجاهد ، ومن طريق عكرمة أنها نزلت في عبد الله بن أبي

﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ ﴾ الآية

[٤٩٠٥] ٤٧١٨- حدثنا علي قال نا سفيان قال عمرو : سمعت جابر بن عبد الله قال : كنا في غزاة - قال سفيان مرة في جيش - فكسع رجلٌ من المهاجرين رجلاً من الأنصار ، فقال الأنصاري : يال الأنصار ، وقال المهاجري : يال المهاجرين . فسمع ذاك رسول الله صلى الله عليه فقال : « ما بال دعوى الجاهلية ؟ » قالوا : يا رسول الله ، كسع رجلٌ من المهاجرين رجلاً من الأنصار ، فقال : « دعوها فإنها منتنة » . فسمع بذلك عبد الله ابن أبي فقال : فعلوها ؟ أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليُخرجنَّ الأعزُّ منها الأذل . فبلغ النبي صلى الله عليه

فقام عمرو فقال: يا رسول الله، دعني أضرب عنق هذا المنافق، فقال النبي صلى الله عليه: «دعه، لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه» وكانت الأنصار أكثر من المهاجرين حين قدموا المدينة، ثم إن المهاجرين كثروا بعد. قال سفيان: فحفظه من عمرو، قال عمرو: سمعت جابراً كنا مع النبي صلى الله عليه.

**قوله** (باب قوله سواء عليهم أستغفرت لهم الآية) كذا لأبي ذر، وساق غيره الآية. وأخرج الطبري عن طريق العوفي عن ابن عباس قال «أنزلت هذه الآية بعد التي في التوبة: استغفر لهم أو لا تستغفر لهم، إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم».

**قوله** (قال عمرو) وقع في آخر الباب «قال سفيان فحفظته من عمرو قال فذكره» ووقع رواية الحميدي الآتية بعد باب «حفظناه من عمرو».

**قوله** (كنا في غزاة، قال سفيان مرة في جيش) وسمى ابن إسحق هذه الغزوة غزوة بني المصطلق، وكذا وقع عند الإسماعيل من طريق ابن أبي عمر عن سفيان قال: يرون أن هذه الغزاة غزاة بني المصطلق، وكذا في مرسل عروة الذي سأذكره.

**قوله** (فكسع رجلي) الكسع يأتي تفسيره بعد باب، والمشهور فيه أنه ضرب الدبر باليد أو بالرجل. ووقع عند الطبري من وجه آخر عن عمرو بن دينار عن جابر «أن رجلاً من المهاجرين كسع رجلاً من الأنصار برجله» وذلك عند أهل اليمن شديد، والرجل المهاجري هو جهجاه بن قيس — ويقال ابن سعيد — الغفاري، وكان مع عمر بن الخطاب يقوده فرسه، والرجل الأنصاري هو سنان بن وبرة الجهني حليف الأنصار، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مرسل أن الأنصاري كان حليفاً لهم من جهينة، وأن المهاجري كان من غفار، وسماه ابن إسحق في المغازي عن شيوخه، وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق عقيل عن الزهري عن عروة بن الزبير وعمرو بن ثابت أنهما أخبراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا غزوة المريسيع وهي التي هدم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم مناة الطاغية التي كانت بين قفا المشلل وبين البحر فاقتتل رجلاً فاستعلى المهاجري على الأنصاري، فقال حليف الأنصار: يامعشر الأنصار، فنداعوا إلى أن حجز بينهم، فانكفأ كل منافق إلى عبد الله بن أبي فقالوا: كنت ترجى وتدفع، فصرت لاتضر ولاتنفع، فقال لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل، فذكر القصة بطولها، وهو مرسل جيد. واتفقت هذه الطرق على أن المهاجري واحد. ووقع في حديث أبي الزبير عن جابر عند مسلم «اقتتل غلامان<sup>(١)</sup> من المهاجرين وغلام من الأنصار، فنادى المهاجري: يا للمهاجرين، ونادى الأنصاري: يا للأنصار، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ما هذا؟ أَدعوى الجاهلية، قالوا: لا، إن غلامين اقتتلا فكسع أحدهما الآخر، فقال: لا بأس، ولينصرن الرجل أخاه ظلماً أو مظلوماً» الحديث. ويمكن تأويل هذه الرواية بأن قوله «من المهاجرين» بيان لأحد الغلامين، والتقدير اقتتل غلامان غلام من المهاجرين وغلام من الأنصار فحذف لفظ غلام من الأول ويؤيده قوله في بقية الخبر «فقال المهاجري» فأفرده، فتوافق الروايات. ويستفاد من قوله «لا بأس» جواز القول المذكور بالقصد المذكور والتفصيل المبين، لا على ماكانوا عليه في الجاهلية من نصرة من يكون من القبيلة مطلقاً، وقد تقدم شرح قوله «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» مستوفى في «باب أعن أخاك» من كتاب المظالم.

**قوله** (يا للأنصار) بفتح اللام وهي للاستغاثة أي أغيثوني، وكذا قول الآخر يا للمهاجرين.

(١) قوله: (غلامان من المهاجرين وغلام من الأنصار) في الكلام سقط صوابه: اقتتل غلامان، غلام من المهاجرين وغلام من الأنصار. وهذا الذي في صحيح مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر قال: اقتتل غلامان غلام من المهاجرين وغلام من الأنصار، فلعل هذا السقط كان في نسخة الحافظ ابن حجر من صحيح مسلم، والعلم عند الله.

عبد القادر شيبه الحمد

**قوله ( دعوها فإنها منتنة )** أى دعوة الجاهلية . وأبعد من قال المراد الكسعة . ومنتنة بضم الميم وسكون النون وكسر المشنة من التنت أى أنها كلمة قبيحة خبيثة ، وكذا ثبتت في بعض الروايات .

**قوله ( فعلوها )** ؟ هو استفهام بحذف الأداة أى أفعلوها أى الأثرة أى شركناهم فيما نحن فيه فأرادوا الاستبداد به علينا . وفي مرسل قتادة « فقال رجل منهم عظيم النفاق : ما مثلنا ومثلهم إلا كما قال القائل : سمن كلبك يأكلك » وعند ابن إسحق : فقال عبد الله بن أبى أقد فعملوها ؟ نافرونا وكاثرونا في بلادنا ، والله ما مثلنا وجلاليب قريش هذه إلا كما قال القائل : سمن كلبك يأكلك .

**قوله ( فقام عمر فقال : يارسول الله دعنى أضرب عنقه )** في مرسل قتادة « فقال عمر : مر معاذاً أن يضرب عنقه » وإنما قال ذلك لأن معاذاً لم يكن من قومه .

**قوله ( دعه لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه )** أى أتباعه ، ويجوز في « يتحدث » الرفع على الاستئناف والكسر على جواب الأمر . وفي مرسل قتادة « فقال لا والله لا يتحدث الناس » زاد ابن إسحق « فقال مر به معاذ بن بشر بن وقش فليقتله ، فقال : لا ولكن أذن بالرحيل ، فراح في ساعة ما كان يرحد فيها ، فلقبه أسيد بن حضير فسأله عن ذلك فأخبره فقال : فأنت يارسول الله الأعز وهو الأذل » . قال وبلغ عبد الله بن عبد الله بن أبي ماكان من أمر أبيه فألقى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : بلغني أنك تريد قتل أبيي فيما بلغك عنه ، فإن كنت فاعلا فمرفى به فانا أحمل إليك رأسه ، فقال بل ترفق به وتحسن صحبتته . قال فكان بعد ذلك إذا أحدث الحدث كان قومه هم الذين ينكرون عليه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر : كيف ترى ؟ وقع في مرسل عكرمة عند الطبري « أن عبد الله بن عبد الله بن أبي قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إن والدى يؤذى الله ورسوله ، فذرني حتى أقتله ، قال لا تقتل أباك » .

**قوله ( ثم إن المهاجرين كثروا بعد )** هذا مما يؤيد تقدم القصة ، ويوضح وهم من قال إنها كانت بتبوك لأن المهاجرين حينئذ كانوا كثيراً جداً ، وقد انضافت إليهم مسلمة الفتح في غزوة تبوك فكانوا حينئذ أكثر من الأنصار . والله أعلم .

**باب قوله : ﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُوا ﴾ الآية يتفرقوا**

[٤٩٠٦]

٤٧١٩- حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال نا إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن موسى بن عقبة قال : حدثني عبد الله بن الفضل أنه سمع أنس بن مالك يقول : حزنْتُ على من أُصيب بالحرَّة ، فكتب إليَّ زيد بن أرقم - وبلغه شدة حزني - فذكر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم اغفر للأنصار ولأبناء الأنصار » . وشكَّ ابن الفضل في أبناء أبناء الأنصار ، فسأل أنساً بعض من كان عنده فقال : هو الذي يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هذا الذي أوفى الله له بأذنه .

**قوله ( باب قوله هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا )** كذا لهم وزاد أبو ذر « الآية » .

**قوله ( ينفضوا يتفرقوا )** سقط هذا لأبي ذر ، قال أبو عبيدة في قوله ﴿ حتى ينفضوا ﴾ حتى يتفرقوا . ووقع في رواية زهير سبب قول عبد الله بن أبي ذلك وهو قوله « خرجنا في سفر أصاب الناس فيه شدة ، فقال عبد الله بن أبي لا تنفقوا الآية » فالذى يظهر أن قوله « لاتنفقوا » كان سببه الشدة التي أصابتهم ، وقوله « ليخرجن الأعز منها الأذل » سببه مخاصمة المهاجرى والأنصارى كما تقدم في حديث جابر .

**قوله ( الكسع أن تضرب بيدك على شيء أو برجلك ، ويكون أيضا إذا رميته بسوء )** كذا لأبي ذر عن الكشميني وحده ، وحق هذا أن يذكر قبل الباب ، أو في الباب الذي يليه ، لأن الكسع إنما وقع في حديث جابر . قال ابن التين : الكسع أن تضرب بيدك على دبر شيء أو برجلك ، وقال القرطبي : أن تضرب عجز إنسان بقدمك . وقيل الضرب بالسيف على المؤخر . وقال ابن القطاع : كسع القوم ضرب أدبارهم بالسيف ، وكسع الرجل ضرب دبره بظهر قدمه ، وكذا إذا تكلم فآثر كلامه بما ساءه ونحوه في « تهذيب الأزهري » .

**قوله ( حدثنا إسماعيل بن عبد الله )** هو ابن أبي أويس .

**قوله ( حدثني عبد الله بن الفضل )** أي ابن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي ، تابعي صغير مدني ثقة ماله في البخاري عن أنس إلا هذا الحديث ، وهو من أقران موسى بن عقبة الراوي عنه .

**قوله ( حزنتم على من أصيب بالحرّة )** هو بكسر الزاي من الحزن ، زاد الإسماعيلي من طريق محمد بن فليح عن موسى بن عقبة « من قومي » وكانت وقعة الحرّة في سنة ثلاث وستين ، وسببها أن أهل المدينة خلعوا بيعة يزيد ابن معاوية لما بلغهم ما يتعمده من الفساد فأمر الأنصار عليهم عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر وأمر المهاجرون عليهم عبد الله بن مطيع العدوي ، وأرسل إليهم يزيد بن معاوية مسلم بن عقبة المري في جيش كثير فهزمهم واستباحوا المدينة وقتلوا ابن حنظلة وقتل من الأنصار شيء كثير جدا ، وكان أنس يومئذ بالبصرة فبلغه ذلك فجنّ على من أصيب من الأنصار ، فكتب إليه زيد بن أرقم وكان يومئذ بالكوفة يسليه ، ومحصل ذلك أن الذي يصير إلى مغفرة الله لا يشتد الحزن عليه ، فكان ذلك تعزية لأنس فيهم .

**قوله ( وشك ابن الفضل في أبناء أبناء الأنصار )** رواه النضر بن أنس عن زيد بن أرقم مرفوعا « اللهم اغفر للأنصار ولأبناء الأنصار وأبناء أبناء الأنصار » أخرجه مسلم من طريق قتادة عنه من غير شك . وللترمذي من رواية علي بن زيد عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم أنه كتب إلى أنس بن مالك يعزيه فيمن أصيب من أهله وبني عمه يوم الحرّة ، فكتب إليه : إني أبشرك ببشرى من الله أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « اللهم اغفر للأنصار ولذراري الأنصار ولذراري ذراريهم » .

**قوله ( فسأل أنسا بعض من كان عنده )** هذا السائل لم أعرف اسمه ، ويحتمل أن يكون النضر بن أنس فإنه روى حديث الباب عن زيد بن أرقم كما ترى ، وزعم ابن التين أنه وقع عند القابسي : فسأل أنس بعض بالنصب وأنس بالرفع على أنه الفاعل ، والأول هو الصواب ، قال القابسي : الصواب أن المسئول أنس .

**قوله ( أوفى الله له بأذنه )** أي بسمعه ، وهو بضم الهمزة والذال المعجمة ويجوز فتحهما ، أي أظهر صدقه فيما أعلم به ، والمعنى أوفى صدقه . وقد تقدم في الكلام على حديث جابر أن في مرسل الحسن « أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بأذنه فقال : وفي الله بأذنك يا غلام » كأنه جعل أذنه ضامنة بتصديق ما ذكرت أنها سمعت ، فلما نزل القرآن بتصديقه صارت كأنها وافية بضمانها .

**( تكميل )** : وقع في رواية الإسماعيلي في آخر هذا الحديث من رواية محمد بن فليح عن موسى بن عقبة « قال ابن شهاب سمع زيد بن أرقم رجلا من المنافقين يقول والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب : لئن كان هذا صادقا لنحن شر من الحمير ، فقال زيد : قد والله صدق ، ولأنت شر من الحمير . ورفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فمجده القائل ، فأنزل الله على رسوله ﴿ يحلفون بالله ما قالوا ﴾ الآية ، فكان مما أنزل الله في هذه الآية تصديقا لزيد انتهى . وهذا مرسل جيد . وكان البخاري حذفه لكونه على غير شرطه ، ولا مانع من نزول الآيتين في القصتين في تصديق زيد



﴿يَقُولُونَ لَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ الآية

[٤٩٠٧] ٤٧٢٠ - حدثنا الحميدي قال نا سفيان قال حفظناه من عمرو بن دينار قال : سمعت جابر بن عبد الله : كنا في غزاة فكسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال الأنصاري : يال الأنصار، وقال المهاجري : يال المهاجرين . فسمّعها الله رسوله ، قال : « ما هذا ؟ » قالوا : كسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار ، فقال الأنصاري : يال الأنصار ، وقال المهاجري : يال المهاجرين ، فقال النبي صلى الله عليه : «دعوها فإنها منتنة» . قال جابر : وكانت الأنصار حين قدم النبي صلى الله عليه أكثر ثم كثر المهاجرون بعد ، فقال عبد الله بن أبي : أوقد فعلوا ؟ والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ، فقال عمر بن الخطاب : دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق ، قال النبي صلى الله عليه : «دعه ، لا يحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه» .

**قوله ( باب يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل الآية )** كذا لأبي ذر ، وساق غيره الآية إلى ﴿ يعلمون ﴾ . ذكر فيه حديث جابر الماضي ، وقد تقدم شرحه قبل بباب ، ولعله أشار بالترجمة إلى ما وقع في آخر الحديث المذكور ، فإن الترمذي لما أخرجه عن ابن أبي عمر عن أبي سفيان بإسناد حديث الباب قال في آخره « وقال غير عمرو : فقال له ابنه عبد الله بن عبد الله بن أبي : والله لا ينقلب أبي إلى المدينة حتى تقول إنك أنت الذليل ورسول الله صلى الله عليه وسلم العزيز ، ففعل » وهذه الزيادة أخرجه ابن إسحاق في المغازي عن شيوخه ، وذكرها أيضا الطبري من طريق عكرمة

### سورة التغابن والطلاق

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال مجاهد : ﴿يَوْمُ التَّغَابُنِ﴾ : غبن أهل الجنة أهل النار . وقال علقمة عن عبد الله : ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾ : هو الذي أصابته مصيبة رضي وعرف أنها من الله . وقال مجاهد : ﴿إِنْ أَرَبْتُمْ﴾ : إن لم تعلموا . تحيض أو لا تحيض فاللاتي قعدن عن الحيض واللاتي لم يحضن بعد فعدتهن ثلاثة أشهر . وقال مجاهد : ﴿وَبَالَ أَمْرَهَا﴾ : جزاء أمرها .

**قوله ( سورة التغابن والطلاق )** كذا لأبي ذر ، ولم يذكر غيره « والطلاق » بل اقتصروا على التغابن وأفردوا الطلاق بترجمة ، وهو الأليق لمناسبة ما تقدم .

**قوله ( وقال علقمة عن عبد الله : ومن يؤمن بالله يهد قلبه الخ )** أي يهتدى إلى التسليم فيصير ويشكر . وهذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن عيينة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن علقمة مثله ، لكن لم يذكر ابن مسعود . وكذا أخرجه الفريابي عن الثوري وعبد بن حميد عن عمر بن سعد عن الثوري عن الأعمش ، والطبري من طريق عن الأعمش ، نعم أخرجه البرقاني من وجه آخر فقال « عن علقمة قال : شهدنا عنده — يعني عند عبد الله — عرض المصاحف ، فأق على هذه الآية ﴿ ومن يؤمن بالله يهد قلبه ﴾ قال : هي المصيبات تصيب الرجل فيعلم أنها من عند الله فيسلم ويرضى » وعند الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : المعنى يهدى قلبه لليقين فيعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه .

**قوله (وقال مجاهد التغابن غبن أهل الجنة أهل النار) كذا لأبي ذر عن الحمويّ وحده وقد وصله** الفرياني وعبد بن حميد من طريق مجاهد وغبن بفتح المعجمة والموحدة وللطبري من طريق شعبة عن قتادة يوم التغابن يوم غبن أهل الجنة أهل النار أى لكون أهل الجنة بايعوا على الإسلام بالجنة فرجوا وأهل النار امتنعوا من الإسلام فخسروا ، فشبهوا بالمبتاعين يغبن أحدهما الآخر في بيعه ، ويؤيد ذلك ما سيأتى في الرقاق من طريق الأعرج عن أبي هريرة رفعه « لا يدخل أحد الجنة إلا أرى مقعده من النار لو أساء ليزداد شكراً ، ولا يدخل أحد النار إلا أرى مقعده من الجنة لو أحسن ليكون عليه حسرة » .

[٤٩٠٨] ٤٧٢١- حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني سالم أن عبد الله بن عمر أخبره أنه طلق امرأة له وهي حائض ، فذكر عمر لرسول الله صلى الله عليه ، فتغيظ فيه رسول الله صلى الله عليه ثم قال : « ليراجعها ، ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض فتطهر ، فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهراً قبل أن يمسه ، فتلك العدة كما أمر الله تعالى » .

[الحديث ٤٩٠٨ - أطرافه في : ٥٢٥١ ، ٥٢٥٢ ، ٥٢٥٣ ، ٥٢٥٨ ، ٥٢٦٤ ، ٥٣٣٢ ، ٥٣٣٣ ، ٧١٦٠] .

**قوله ( سورة الطلاق ) كذا لهم ، وسقط لأبي ذر .**

**قوله ( وقال مجاهد : وبال أمرها جزاء أمرها ) كذا لهم ، وسقط لأبي ذر أيضاً ، وصله عبد بن حميد** أيضاً من طريقه .

**قوله ( إن اربتم : إن لم تعلموا أتحيض أم لا تحيض ، فاللأى قعدن عن الحيض واللاى لم يحضن بعد** فعدتهن ثلاثة أشهر ) كذا لأبي ذر عن الحمويّ وحده عقب قول مجاهد في التغابن ، وقد وصله الفرياني بلفظه من طريق مجاهد ، ولابن المنذر من طريق أخرى عن مجاهد « التى كبرت والتى لم تبلغ » .

**قوله ( أنه طلق امرأته ) في رواية الكشميني « أنه طلق امرأة له » وسيأتى شرحه مستوفى في كتاب الطلاق** إن شاء الله تعالى .

**باب ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾**

**قوله ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ، ومن يتق الله يجعل له من أمره يسراً ﴾ كذا للجميع** ﴿ وَأُولَاتُ ﴾ : واحدها ذات حمل .

[٤٩٠٩] ٤٧٢٢- حدثنا سعد بن حفص قال نا شيبان عن يحيى قال أخبرني أبو سلمة قال : جاء رجل إلى

ابن عباس وأبو هريرة جالس عنده فقال : أفنتي في امرأة ولدت بعد زوجها بأربعين ليلة ، فقال ابن عباس : آخر الأجلين ، قلت أنا : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ قال أبو هريرة : أنا مع ابن أخي ، يعني أباسلمة ، فأرسل ابن عباس غلامه كريماً إلى أم سلمة يسألها ، فقالت : قُتل زوج سبيعة الأسلمية وهي حبلى ، فوضعت بعد موته بأربعين ليلة ، فخطبت فأنكحها رسول الله صلى الله عليه ،

(١) وكان أبو السنابل فيمن خطبها . قال : وقال سليمان بن حرب وأبو النعمان نا حماد بن زيد عن أيوب

(١) الرقمان ٤٩٠٩ و ٤٩١٠ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

عن محمد قال : كنتُ في حلقة فيها عبد الرحمن بن أبي ليلى وكان أصحابه يُعْظَمُونَهُ ، فذكروا آخر الأجلين ، فحدثتُ حديث سُبَيْعَةَ بنت الحارث عن عبد الله بن عتبة قال : فُضِمَ لِي بعض أصحابه ، قال محمد : ففطنتُ له فقلتُ : إني إذا لجريء إن كذبت على عبد الله بن عتبة وهو في ناحية الكوفة . فاستحي وقال : لكنَّ عمَّهُ لم يقلْ ذاك ، فلقيتُ أبا عطية مالك بن عامر فسألتُهُ فذهب يحدثني حديث سُبَيْعَةَ ، فقلتُ : هل سمعتَ عن عبد الله فيها شيئاً ؟ فقال : كنَّا عند عبد الله ، فقال : أتجعلونَ عليها التغليظ ولا تجعلونَ عليها الرخصة ؟ لنزلت سورة النساء القصوى بعد الطولي : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ . [الحديث ٤٩٠٩ - طرفه في : ٥٣١٨] .

**قوله ( وأولات واحداه ذات حمل )** هو قول أبي عبيدة .

**قوله ( جاء رجل إلى ابن عباس )** لم أقف على اسمه .

**قوله ( آخر الأجلين )** أي يتربصن أربعة أشهر وعشرا ولو وضعت قبل ذلك ، فإن مضت ولم تضع تربص إلى أن تضع . وقد قال بقول ابن عباس هذا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، ونقل عن سحنون أيضا ، ووقع عند الإسماعيلي : قيل لابن عباس في امرأة وضعت بعد وفاة زوجها بعشرين ليلة أيصلح أن تتزوج ؟ قال : لا ، إلى آخر الأجلين . قال أبو سلمة : فقلت قال الله ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ قال إنما ذاك في الطلاق . وهذا السياق أوضح لمقصود الترجمة ، لكن البخاري على عادته في إثبات الأخرى على الأجلين ، وقد أخرج الطبري وابن أبي حاتم بطرق متعددة إلى أبي بن كعب أنه « قال للنبي صلى الله عليه وسلم ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ المطلقة ثلاثا أو المتوفى عنها زوجها ؟ قال : هي للمطلقة ثلاثا أو المتوفى عنها » وهذا المرفوع وإن كان لا يخلو شيء من أسانيده عن مقال لكن كثرة طرقه تشعر بأن له أصلا ، وبعضه قصة سبيعة المذكورة .

**قوله ( قال أبو هريرة : أنا مع ابن أخي ، يعني أبا سلمة )** أي وافقه فيما قال .

**قوله ( فأرسل كرييا )** هذا السياق ظاهره أن أبا سلمة تلقى ذلك عن كريب عن أم سلمة ، وهو المحفوظ . وذكر الحميدي في الجمع أن أبا مسعود ذكره في « الأطراف » في ترجمة أبي سلمة عن عائشة ، قال الحميدي : وفيه نظر ، لأن الذي عندنا من البخاري « فأرسل ابن عباس غلامه كرييا فسأها » لم يذكر لها اسما . كذا قال . والذي وقع لنا ووقفت عليه من جميع الروايات في البخاري في هذا الموضع « فأرسل ابن عباس غلامه كرييا إلى أم سلمة » وكذا عند الإسماعيلي من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير ، وقد ساقه مسلم من وجه آخر فأخرجه من طريق سليمان بن يسار « أن أبا سلمة بن عبد الرحمن وابن عباس اجتماعا عند أبي هريرة وهما يذكران المرأة تنفس بعد وفاة زوجها لبليالي ، فقال ابن عباس : عدتها آخر الأجلين ، فقال أبو سلمة : قد حلت ، فجعلتا يتنازعان ، فقال أبو هريرة : أنا مع ابن أخي ، فبعثوا كرييا مولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألها عن ذلك » فهذه القصة معروفة لأم سلمة .

**قوله ( فقالت قتل زوج سبيعة )** كذا هنا ، وفي غير هذه الرواية أنه مات ، وهو المشهور . واستغنت أم سلمة بسياق قصة سبيعة عن الجواب بلا أو نعم ، لكنه اقتضى تصويب قول أبي سلمة ، وسيأتي الكلام على شرح قصة سبيعة في كتاب العدد إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال سليمان بن حرب وأبو النعمان )** وهو محمد بن الفضل المعروف بعارم كلاهما من شيوخ البخاري ، لكن ذكره الحميدى وغيره في التعليق ، وأغفله المزى في « الأطراف » مع ثبوته هنا في جميع النسخ ، وقد وصله الطبراني في « المعجم الكبير » عن علي بن عبد العزيز عن أبي النعمان بلفظه ، ووصله البيهقي من طريق يعقوب بن سفيان عن سليمان بن حرب .

**قوله ( عن محمد )** هو ابن سيرين .

**قوله ( كنت في حلقة فيها عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وكان أصحابه يعظمونه )** تقدم في تفسير البقرة من طريق عبد الله بن عون عن ابن سيرين بلفظ « جلست إلى مجلس من الأنصار فيه عظم من الأنصار » .

**قوله ( فذكروا له ، فذكر آخر الأجلين )** أى ذكروا له الحامل تضع بعد وفاة زوجها .

**قوله ( فحدثت بحديث سبيعة بنت الحارث عن عبد الله بن عتبة )** أى ابن مسعود ، وساق الإسماعيلي من وجه آخر عن حماد بن زيد بهذا الإسناد قصة سبيعة بتامها ، وكذا صنع أبو نعيم .

**قوله ( فضمر )** بضاد معجمة وميم ثقيلة وزاى ، قال ابن التين : كذا في أكثر النسخ ، ومعناه أشار إليه إن أسكت ، ضمز الرجل إذا عض على شفتيه . ونقل عن أبي عبد الملك أنها بالراء المهملة أى انقبض . وقال عياض : وقع عند الكشميهنى كذلك ، وعند غيره من شيوخ أبي ذر وكذا عند القابسي بنون بدل الزاى ، وليس له معنى معروف في كلام العرب . قال : ورواية الكشميهنى أصوب ، يقال ضمزنى أسكتنى ، وبقية الكلام يدل عليه . قال : وفي رواية ابن السكن « فغمض لى » أى أشار بتغميض عينيه أن أسكت . قلت : الذى يفهم من سياق الكلام أنه أنكر عليه مقالته من غير أن يوجهه بذلك ، بدليل قوله « ففطنت له » وقوله « فاستحيا » فلعلها فغمز بغين معجمة بدل الضاد ، أو فغمص بضاد مهملة في آخره أى عابه ، ولعل الرواية المنسوبة لابن السكن كذلك .

**قوله ( إني إذا جرىء )** في رواية هشام عن ابن سيرين عن عبد بن حميد « إني لحريص على الكذب » .

**قوله ( إن كذبت على عبد الله بن عتبة وهو في ناحية الكوفة )** هذا يشعر بأن هذه القصة وقعت له وعبد الله بن عتبة حى .

**قوله ( فاستحيا )** أى بما وقع منه .

**قوله ( لكن عمه )** يعنى عبد الله بن مسعود ( لم يقل ذاك ) كذا نقل عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه ، والمشهور عن ابن مسعود أنه كان يقول خلاف ما نقله ابن أبي ليلى ، فلعله كان يقول ذلك ثم رجع ، أو وهم الناقل عنه .

**قوله ( فلقيت أبا عطية مالك بن عامر )** في رواية ابن عوف « مالك بن عامر أو مالك بن عوف » بالشك ، والمحفوظ مالك بن عامر ، وهو مشهور بكنته أكثر من اسمه ، والقائل هو ابن سيرين كأنه استغرب ما نقله ابن أبي ليلى عن ابن مسعود فاستثبت فيه من غيره ، ووقع في رواية هشام عن ابن سيرين « فلم أدر ما قول ابن مسعود في ذلك فسكت ، فلما قمت لقيت أبا عطية » .

**قوله ( فذهب يحدثني حديث سبيعة )** أى بمثل ما حدث به عبد الله بن عتبة عنها .

**قوله ( هل سمعت )** أراد استخراج ما عنده في ذلك عن ابن مسعود لما وقع عنده من التوقف فيما أخبره به ابن أبي ليلى .

قوله ( فقال : كنا عند عبد الله ) بن مسعود ( فقال : أتجعلون عليها ) في رواية أبي نعيم من طريق الحارث ابن عمير عن أيوب « فقال أبو عطية ذكر ذلك عند ابن مسعود فقال : رأيتم لو مضت أربعة أشهر وعشر ولم تضع حملها كانت قد حلت ؟ قالوا : لا . قال : فتجعلون عليها التعليل » الحديث .

قوله ( ولا تجعلون عليها الرخصة ) في رواية الحارث بن عمير « ولا تجعلون لها » وهي أوجه ، وتحمل الأولى على المشاكلة أى من الأخذ بما دلت عليه آية سورة الطلاق .

قوله ( لنزلت ) هو تأكيد لقسم محذوف ، ووقع في رواية الحارث بن عمير بيانه ولفظه فو الله لقد نزلت .

قوله ( سورة النساء القصص بعد الطولي ) أى سورة الطلاق بعد سورة البقرة ، والمراد بعض كل ، فمن البقرة قوله ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ﴾ ومن الطلاق قوله ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ ومراد ابن مسعود إن كان هناك نسخ فالمتأخر هو الناسخ ، والا فالتحقيق أن لا نسخ هناك بل عموم آية البقرة مخصوص بآية الطلاق . وقد أخرج أبو داود وابن أبي حاتم من طريق مسروق قال : بلغ ابن مسعود أن عليا يقول تعتد آخر الأجلين ، فقال : من شاء لاعنته أن التني في النساء القصص أنزلت بعد سورة البقرة ، ثم قرأ ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ وعرف بهذا مراده بسورة النساء القصص ، وفيه جواز وصف السورة بذلك . وحكى ابن التين عن الداودي قال : لا أرى قوله « القصص » محفوظا ولا يقال في سور القرآن قصص ولا صغرى انتهى . وهو رد للأخبار الثابتة بلا مستند ، والقصر والطول أمر نسبي ، وقد تقدم في صفة الصلاة قول زيد بن ثابت « طولي الطولين » وأنه أراد بذلك سورة الأعراف

### سورة لم تحرم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾

[٤٩١١] ٤٧٢٣- حدثنا معاذ بن فضالة قال نا هشام عن يحيى عن ابن حكيم عن سعيد بن جبير أن ابن عباس قال في الحرام : يكفر . وقال ابن عباس : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ . [الحديث ٤٩١١- طرفه في: ٥٢٦٦] .

[٤٩١٢] ٤٧٢٤- حدثني إبراهيم بن موسى قال أنا هشام بن يوسف عن ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه يشرب عسلاً عند زينب بنت جحش ويمكث عندها ، فواطيت أنا وحفصة عن أيتنا دخل عليها فلتقل له : أكلت مغافير ؟ إني أجد منك ريح مغافير ، قال : « لا ولكنني كنت أشرب عسلاً عند زينب بنت جحش فلن أعود له ، وقد حلفت لا تخبري بذلك أحداً » . [الحديث ٤٩١٢- أطرافه في: ٥٢١٦، ٥٢٦٧، ٥٢٦٨، ٥٤٣١، ٥٥٩٩، ٥٦١٤، ٥٦٨٢، ٦٦٩١، ٦٩٧٢] .

قوله ( سورة التحريم - بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لأبي ذر وغيره التحريم ولم يذكروا البسملة .

قوله ( باب يأياها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآية ) سقط « باب » لغير أبي ذر وساقوا الآية إلى « رحيم » .

قوله ( حدثنا هشام ) هو الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير .

قوله ( عن ابن حكيم ) هو يعلى بن حكيم ، ووقع في رواية الأصيلي عن أبي زيد المروزي بأن أحمد الجرجاني

يحيى عن ابن حكيم لم يسمه عن سعيد بن جبير وذكر أبو علي الجبائي أنه وقع في رواية أبي علي بن السكن مسمى فقال فيه « عن يحيى عن يعلى بن حكيم » قال : ووقع في رواية أبي ذر عن السرخسي « هشام عن يعلى بن حكيم عن سعيد بن جبير » قال الجبائي : وهو خطأ فاحش . قلت : سقط عليه لفظة « عن » بين يحيى وابن حكيم ، قال : ورواية ابن السكن رافعة للنزاع . قلت : وسماه يحيى بن أبي كثير في رواية معاوية بن سلام عنه كما سيأتي في كتاب الطلاق .

**قوله ( عن سعيد بن جبير )** زاد في رواية معاوية المذكورة أنه أخبره أنه سمع ابن عباس .

**قوله ( في الحرام يكفر )** أى إذا قال لامرأته أنت على حرام لا تطلق وعليه كفارة يمين ، وفي رواية معاوية المذكورة « إذا حرم امرأته ليس بشيء » وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الطلاق . وقوله في هذه الطريق « يكفر » ضبط بكسر الفاء أى يكفر من وقع ذلك منه ، ووقع في رواية ابن السكن وحده « يمين تكفر » وهو بفتح الفاء وهذا أوضح في المراد ، والغرض من حديث ابن عباس قوله فيه ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ فإن فيه إشارة إلى سبب نزول أول هذه السورة ، وإلى قوله فيها ﴿ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴾ وقد وقع في بعض حديث ابن عباس عن عمر في القصة الآتية في الباب الذى يليه « فعاتبه الله في ذلك وجعل له كفارة يمين » واختلف في المراد بتحريمه ، ففي حديث عائشة ثاني حديثي الباب أن ذلك بسبب شربه صلى الله عليه وسلم العسل عند زينب بنت جحش ، فإن في آخره « ولن أعود له وقد حلفت » وسيأتي شرح حديث عائشة مستوفى في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى . ووقع عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى مسروق قال « حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم لحفصة لا يقرب أمته وقال : هى على حرام . فنزلت الكفارة ليمينه ، وأمر أن لا يحرم ما أحل الله » ووقعت هذه القصة مدرجة عند ابن إسحق في حديث ابن عباس عن عمر الآتى في الباب الذى يليه كما سألينه . وأخرج الضياء في « المختارة » من مسند الهيثم بن كليب ثم من طريق جرير بن حازم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحفصة : لا تخبرى أحدا أن أم ابراهيم على حرام ، قال فلم يقربها حتى أخبرت عائشة ، فأنزل الله ﴿ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴾ . وأخرج الطبراني في عشرة النساء وابن مردويه من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال ، دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بمارية بيت حفصة ، فجاءت فوجدتها معه ، فقالت : يا رسول الله في بيتي تفعل هذا معى دون نسائك » فذكر نحوه . وللطبراني من طريق الضحاك عن ابن عباس قال « دخلت حفصة بيتها فوجدته يطأ مارية ، فعاتبته » فذكر نحوه . وهذه طرق يقوى بعضها بعضا ، فيحتمل أن تكون الآية نزلت في السببين معا ، وقد روى النسائي من طريق حماد عن ثابت عن أنس هذه القصة مختصرة أن النبى صلى الله عليه وسلم كانت له أمة يطؤها فلم تزل به حفصة وعائشة حتى حرماها ، فأنزل الله تعالى ﴿ يأيها النبى لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ الآية

باب

﴿ تَبْتَغِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ - قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

[٤٩١٣] ٤٧٢٥ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا سليمان بن بلال عن يحيى عن عبيد بن حنين أنه سمع ابن عباس يحدث أنه قال : مكثت سنة أريد أن أسأل عمر بن الخطاب عن آية فما أستطيع أن أسأله هيبته له ، حتى خرج حاجا فخرجت معه ، فلما رجعنا وكنا ببعض الطريق ، عدل إلى الأراك حاجة له ،

قال : فوقفتُ له حتى فرغَ ، ثم سرتُ معه فقلتُ : يا أمير المؤمنين ، من اللتان تظاهرتا على النبي صلى الله عليه من أزواجه ، فقال : تلك حفصة وعائشة ، قال : فقلتُ : والله إني كنتُ لأريدُ أن أسألكَ عن هذا منذ سنة فما أستطيعُ هيبَةً لك ، قال : فلا تفعلْ ، ما ظننتُ أن عندي من علم فسلني ، فإن كان لي علمٌ خبرتُكَ به . قال : ثم قال عمرُ : والله إن كُنَّا في الجاهلية ما نعدُّ للنساء أمرًا ، حتى أنزل الله عزَّ وجلَّ فيهنَّ ما أنزلَ وقسمَ لهنَّ ما قسمَ ، قال : فبينما أنا في أمرِ أئامرُهُ إذ قالتِ امرأتِي : لو صنعتُ كذا وكذا ، قال : فقلتُ لها : ما لك ولما ها هنا ، فيما تكلِّفك في أمرٍ أريدُهُ ؟ فقالت لي : عجباً لك يا ابن الخطاب ، ما تريدُ أن تراجعَ أنتَ ، وإن ابنتك لتراجعُ رسولَ الله صلى الله عليه حتى يظلَّ يومُهُ غضبان . فقام عمرُ فأخذَ رداءَهُ مكانَهُ حتى دخلَ على حفصة ، فقال لها : يا بُنية ، إنك لتراجعين رسولَ الله صلى الله عليه حتى يظلَّ يومُهُ غضبان ؟ فقالت حفصة : والله إنا لتراجعهُ . فقلتُ : تعلمين أنَّي أحذركَ عقوبةَ الله وغضبَ رسولِهِ . يا بُنية ، لا تغرنكِ هذه التي أعجبها حسنُها حبُّ رسولِ الله صلى الله عليه إياها - يريد عائشة - قال : ثم خرجتُ حتى دخلتُ على أمِّ سلمةٍ لقرايتي منها فكلمتها ، فقالت أمُّ سلمة : عجباً لك يا ابن الخطاب دخلتُ في كلِّ شيءٍ حتى تبسغي أن تدخلَ بين رسولِ الله صلى الله عليه وأزواجه ، فأخذتني والله أخذًا كسرني عن بعضِ ما كنتُ أجِدُ قال : فخرجتُ من عندها وكان لي صاحبٌ من الأنصار إذا غبتُ أتاني بالخبر ، وإذا غابَ كنتُ أنا آتية بالخبر ، ونحن نتخوَّفُ ملكًا من ملوكِ غسانٍ ذُكرَ لنا أنه يريدُ أن يسيرَ إلينا ، فقد امتلأتُ صدورنا منه ، فإذا صاحبي الأنصاري يدقُّ الباب ، فقال : افتح افتح ، فقلتُ : جاء الغساني ، فقال : بل أشد من ذلك اعتزل رسولُ الله صلى الله عليه أزواجه . فقلتُ : رغم أنفُ حفصة وعائشة . فأخذتُ ثوبي فأخرجُ حتى جئتُ ، فإذا رسولُ الله صلى الله عليه في مشربةٍ له يرقى عليها بعجلة ، وغلَامٌ لرسولِ الله صلى الله عليه أسودُ على رأسِ الدَّرَجَةِ ، فقلتُ : قل : هذا عمرُ بن الخطاب . فأذن لي . قال عمرُ : فقصصتُ على رسولِ الله صلى الله عليه هذا الحديثَ ، فلما بلغتُ حديثَ أمِّ سلمة تبسَّم رسولُ الله صلى الله عليه وإنه لعلَّي حَصِير ما بينه وبينه شيءٌ وتحت رأسِهِ وسادةٌ من آدمٍ حشوها ليفٌ ، وإنَّ عندَ رجليه قَرَطًا مضبورًا ، وعند رأسِهِ أهبٌ مُعلقةٌ ، فرأيتُ أثرَ الحَصِيرِ في جنبهِ فبكيتُ ، فقال : « ما يبكيك ؟ » قلتُ : يا رسولَ الله ، إنَّ كسرى وقيصرَ فيما هما فيه ، وأنتَ رسولُ الله ، فقال : « أما ترضى أن تكونَ لهم الدنيا ولنا الآخرة ؟ » .

قوله ( باب تبغى مرضاة أزواجك ، قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم ) كذا لهم بإسقاط بعض الآية الأولى وحذف بقية الثانية وكملها أبو ذر .

قوله ( عن يحيى ) هو ابن سعيد الأنصاري ، والإسناد كله مدنيون .

قوله ( مكثت سنة أريد أن أسأل عمر بن الخطاب ) فذكر الحديث بطوله في قصة اللتين تظاهرتا ، وقد ذكره في النكاح مختصرا من هذا الوجه ومطولا من وجه آخر ، وتقدم طرف منه في كتاب العلم وفي هذه الطريق

هنا من الزيادة مراجعة امرأة عمر له ودخوله على حفصة بسبب ذلك بطوله ، ودخول عمر على أم سلمة . وذكر في آخر الأخرى قصة اعتزاله صلى الله عليه وسلم نساءه ، وفي آخره حديث عائشة في التخيير ، وسيأتي الكلام على ذلك كله مستوفى في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الطريق « ثم قال عمر رضي الله عنه : والله أن كنا في الجاهلية ما نعد للنساء أمرا حتى أنزل الله فيهن ما أنزل » قرأت بخط أبي على الصدفي في هامش نسخته : قيل لا بد من اللام للتأكيد . وقوله في هذه الطريق « لا يغرنك هذه التي أعجبها حسننها حب رسول الله صلى الله عليه وسلم » هو برفع حب على أنه بدل من فاعل أعجب ، ويجوز النصب على أنه مفعول من أجله أى من أجل حبه لها ، وقوله زه « قرظا مصبورا » أى مجموعا مثل الصيرة ، وعند الإسماعيلي « مصبوبا » ، بموحدتين

**باب ﴿ وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا ﴾ إِلَىٰ : ﴿ الْخَبِيرِ ﴾**

فيه عائشة عن النبي صلى الله عليه .

[٤٩١٤]

٤٧٢٦ - حدثنا علي قال نا سفيان قال نا يحيى بن سعيد قال سمعت عبيد بن حنين قال سمعت ابن عباس يقول : أردت أن أسأل عمر فقلت : يا أمير المؤمنين ، من المرأتان اللتان تظاهرتا على رسول الله صلى الله عليه ؟ فما أتممت كلامي حتى قال : عائشة وحفصة .

قوله ( باب وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا - إلى - الخبير ) كذا لأبي ذر وساق غيره الآية .

قوله ( فيه عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ) يشير إلى حديثها المذكور قبل بباب .

قوله ( حدثنا علي ) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة ، ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري ، وذكر طرفا من الحديث الذي في الباب قبله

**باب ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾**

﴿ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ : يعني عون ، تظاهرون : تعاونون .

[٤٩١٥]

٤٧٢٧ - حدثنا الحميدي قال نا سفيان قال نا يحيى بن سعيد قال سمعت عبيد بن حنين قال سمعت ابن عباس يقول : كنت أريد أن أسأل عمر بن الخطاب عن المرأتين اللتين تظاهرتا ، فمكثت سنة فلم أجد له موضعا ، حتى خرجت معه حاجا ، فلما كنا بظهران ذهب عمر لحاجته فقال : أدركني بالوضوء ، فأدركنه بالإداوة ، فجعلت أسكب عليه الماء ، ورأيت موضعا فقلت : يا أمير المؤمنين ، من المرأتان اللتان تظاهرتا ؟ قال ابن عباس : فما أتممت كلامي حتى قال : حفصة وعائشة .

قوله ( باب ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ صغوت وأصغيت ملت ، لتصغي لتميل ) سقط هذا لأبي ذر ، وهو قول أبي عبيدة ، قال في قوله ﴿ ولتصغي إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة ﴾ : لتميل ، من صغوت إليه ملت إليه ، وأصغوت إليه مثله . وقال في قوله ﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾ أى عدلت ومالت .

قوله ( وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين ، والملائكة بعد ذلك ظهير : عون ) كذا لهم ، واقتصر أبو ذر من سياق الآية على قوله « ظهير : عون » وهو تفسير الفراء .



**قوله ( تظاهرون تعاونون )** كذا لهم ، وفي بعض النسخ تظاهرا تعاونا ، وهو تفسير الفراء أيضا قال في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تظاهروا عليه ﴾ : تعاونوا عليه .

**قوله ( وقال مجاهد : قوا أنفسكم ، أوصوا أهليكم بتقوى الله وأدبهم )** وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظ « أوصوا أهليكم بتقوى الله » وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة « مروهم بطاعة الله وانهوهم عن معصيته » وعند سعيد بن منصور عن الحسن نحوه ، وروى الحاكم من طريق ربيع بن حراش عن علي في قوله ﴿ قوا أنفسكم وأهليكم نارا ﴾ قال « علموا أهليكم خيرا » ورواه ثقات .

( تنبيه ) : وقع في جميع النسخ التي وقفت عليها « أوصوا » بفتح الألف وسكون الواو بعدها صاد مهملة من الإيصاء ، وسقطت هذه اللفظة للنسفي ، وذكرها ابن التين بلفظ « قوا أهليكم أو قفوا أهليكم » ونسب عياض هذه الرواية هكذا للقاسي وابن السكن ، قال : وعند الأصيلي أوصوا أنفسكم وأهليكم انتهى . قال ابن التين : قال القاسي صوابه « أوقفوا » قال ونحو ذلك ذكر النحاس ، ولا أعرف للألف من أو ولا للفاء من قوله فقفوا وجها ، قال ابن التين : ولعل المعنى أوقفوا بتقديم القاف على الفاء أى أوقفوهم عن المعصية ، قال : لكن الصواب على هذا حذف الألف لأنه ثلاثي من وقف ، قال : ويحتمل أن يكون أوقفوا يعنى بفتح الفاء وضم القاف لاتعصوا فيعصوا مثل لاتزن فيزن أهلك وتكون « أو » على هذا للتخيير ، والمعنى إما أن تأمروا أهليكم بالتقوى أو فانقروا أنتم فيتقوا هم تبعا لكم انتهى ، وكل هذه التكاليف نشأت عن تحريف الكلمة ، وإنما هي « أوصوا » بالصاد والله المستعان . ثم ذكر المصنف في الباب أيضا طرفا من حديث ابن عباس عن عمر أيضا في قصة المتظاهرين ، وسيأتي شرحه

**باب ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ ﴾ الآية**

[٤٩١٦] ٤٧٢٨- حدثنا عمرو بن عون قال أنا هشيم عن حميد عن أنس قال : قال عمر : اجتمع نساء النبي صلى الله عليه في الغيرة عليه ، فقلت لهن : عسى ربُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا . فنزلت هذه الآية .

**قوله ( باب عسى ربه إن طلقك أن يبدله أزواجا خيرا منكن الآية )** ذكر فيه طرفا من حديث أنس عن عمر في موافقاته ، واقتصر منه على قصة الغيرة ، وقد تقدم بهذا الإسناد في أوائل الصلاة تاما ، وذكرنا كل موافقة منها في بابها ، وسيأتي ما يتعلق بالغيرة في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى

### سورة الملك

بسم الله الرحمن الرحيم

التفاوت : الاختلاف . والتفاوت والتفاوت واحد . ﴿ تَمِيزُ ﴾ : تقطع . ﴿ مَنَاجِبَهَا ﴾ : جوانبها . ﴿ تَدْعُونَ ﴾ : وتدعون واحد ، مثل : تذكرون وتذكرون . ﴿ وَنُفُورُ ﴾ : الكفور .

**قوله ( سورة تبارك الذي بيده الملك )** سقطت البسملة للجميع .

**قوله ( التفاوت الاختلاف ، والتفاوت والتفاوت واحد )** هو قول الفراء قال : وهو مثل تعهدته وتعاهدته ، وأخرج سعيد بن منصور من طريق إبراهيم عن علقمة أنه كان يقرأ « من تفوت » وقال الفراء : هي قراءة ابن مسعود وأصحابه ، والتفاوت الاختلاف يقول : هل ترى في خلق الرحمن من اختلاف ؟ وقال ابن التين : قيا متفاوت فليس متباينا ، وتفوت فات بعضه بعضا .

قوله ( تميز تقطع ) هو قول الفراء قال في قوله تكاد تميز من الغيظ أى تقطع عليهم غيظا .

قوله ( مناكبها جوانبها ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ فامشوا في مناكبها ﴾ أى جوانبها ، وكذا قال الفراء .

قوله ( تدعون وتدعون واحد ، مثل تذكرون وتذكرون ) هو قول الفراء قال في قوله ﴿ الذى كنتم به تدعون ﴾ يريد تدعون بالتخفيف ، وهو مثل تذكرون وتذكرون ، قال والمعنى واحد ، وأشار إلى أنه لم يقرأ بالتخفيف ، وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ الذى كنتم به تدعون ﴾ أى تدعون به وتكذبون .

قوله ( يقال غورا غائرا ، يقال لاتناله الدلاء ، كل شيء غرت فيه فهي مغارة ، ماء غور وبئر غور ومياه غور بمنزلة الزور ، وهؤلاء زور وهؤلاء ضيف ومعناه أضياف وزوار ، لأنها مصدر مثل قوم عدل وقوم رضا ومقنع ) ثبت هذا عند النسفى هنا ، وكذا رأيته في « المستخرج » لأبي نعيم ، ووقع أكثره للباقيين في كتاب الأدب ، وهو كلام الفراء من قوله ماء غور إلى ومقنع لكن قال بدل بئر غور ماء غور وزاد : ولا يجمعون غور ولا يثنونه ، والباقي سواء ، وأما أول الكلام فهو من (١) وأخرج الفاكهي عن ابن أبي عمر عن سفيان عن ابن الكلبي قال نزلت هذه الآية ﴿ قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غورا ﴾ في بئر زمزم وبئر ميمون بن الحضرمي وكانت جاهلية ، قال الفاكهي : وكانت آبار مكة تغور سريعا .

قوله ( ويقبضن يضربن بأجنحتهن ) كذا غير أبي ذر هنا ووصله الفريابي ، وقد تقدم في بدء الخلق .

قوله ( وقال مجاهد : صافات بسط أجنحتهن ) سقط هذا لأبي ذر هنا ، ووصله الفريابي ، وقد تقدم في

بدء الخلق أيضاً

قوله ( ونفور الكفور ) وصله عبد بن حميد والطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ بل لجوا في عتو ونفور ﴾ قال : كفور ، وذكر عياض أنه وقع عند الأصيلي « ونفور نفور كفور » أى بفتح المثناة تفسير قوله سمعوا لها شهيقا وهى نفور ، قال : وهى أوجه من الأول . وقال في موضع آخر : هذا أولى وماعده تصحيح ، فإن تفسير نفور بالنون بكفور بعيد قلت : استبعده من جهة أنه معنى فلا يفسر بالذات لكن لامانع من ذلك على إرادة المعنى ، وحاصله أن الذى يلج في عتوه ونفوره هو الكفور

### سورة ﴿ ن وَالْقَلَم ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال قتادة : ﴿ عَلَى حَرْدٍ ﴾ : على جد في أنفسهم ، وقال ابن عباس : ﴿ يَتَخَفَتُونَ ﴾ : ينتجون السرار والكلام الخفي . قال ابن عباس : ﴿ إِنَّا لَصَّالُونَ ﴾ : أضلنا مكان جنتنا . ﴿ كَالصَّرِيم ﴾ : كالصبح انصرم من الليل والليل انصرم من النهار ، وهو أيضاً كل رملة انصرمت من معظم الرمل . والصريم أيضاً المصروم مثل : قتيل ومقتول .

قوله ( سورة ن والقلم — بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت سورة والبسملة لغير أبي ذر ، والمشهور في ن أن حكمها حكم أوائل السور في الحروف المتقطعة ، وبه جزم الفراء ، وقيل بل المراد بها الحوت ، وجاء ذلك في حديث ابن عباس أخرجه الطبراني مرفوعا قال « أول ما خلق الله القلم والحوت ، قال أكتب قال ما أكتب ؟ قال : كل شيء كائن إلى يوم القيامة . ثم قرأ ن والقلم ، فالتون الحوت والقلم القلم » .

**قوله ( وقال قتادة حرد جد في أنفسهم )** هو بكسر الجيم وتشديد الدال الاجتهاد والمبالغة في الأمر ، قال ابن التين : وضبط في بعض الأصول بفتح الجيم ، قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : كانت الجنة لشيخ ، وكان يمسك قوته سنة ويتصدق بالفضل ، وكان بنوه ينهونه عن الصدقة ، فلما مات أبوهم غدوا عليها فقالوا لا يدخلنها اليوم عليكم مسكين ﴿ وغدوا على حرد قادرين ﴾ يقول : على جد من أمرهم ، قال معمر وقال الحسن : على فاقة . وأخرج سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن عكرمة قال : هم ناس من الحبشة كانت لايهم جنة ، فذكر نحوه إلى أن قال ﴿ وغدوا على حرد قادرين ﴾ قال : أمر مجتمع . وقد قيل في حرد إنها اسم الجنة ، وقيل اسم قريتهم ، وحكى أبو عبيدة فيه أقوالا أخرى : القصد والمنع والغضب والحق .

**قوله ( وقال ابن عباس : يتخافتون يتجون السرار والكلام الخفي )** ثبت هذا لأبي ذر وحده هنا ، وثبت للباقيين في كتاب التوحيد .

**قوله ( وقال ابن عباس : إنا لضالون أضللنا مكان جنتنا )** وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله ﴿ قالوا إنا لضالون ﴾ : أضللنا مكان جنتنا ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : أخطأنا الطريق ، ماهذه جنتنا .

( تنبيه ) : زعم بعض الشراح أن الصواب في هذا أن يقال ضللنا بغير ألف ، تقول ضللت الشيء إذا جعلته في مكان ثم لم تدر أين هو ، وأضللت الشيء إذا ضيعته انتهى . والذي وقع في الرواية صحيح المعنى ، عملنا عمل من ضيع ، ويحتمل أن يكون بضم أول أضللنا .

**قوله ( وقال غيره : كالصرم ، كالصبح انصرم من الليل والليل انصرم من النهار )** قال أبو عبيدة ﴿ فأصبحت كالصرم ﴾ النهار انصرم من الليل والليل انصرم من النهار . وقال الفراء : الصريم الليل المسود .  
**قوله ( وهو أيضا كل رملة انصرمت من معظم الرمل )** هو قول أبي عبيدة أيضا قال : وكذلك الرملة تنصرم من معظم الرمل فيقال صرمة ، وصرمة أمرك قطعه .

**قوله ( والصرم أيضا المصروم مثل قتيل ومقتول )** هو محصل ما أخرجه ابن المنذر من طريق شيبان عن قتادة في قوله ﴿ فأصبحت كالصرم ﴾ : كأنها قد صرمت . والحاصل أن الصريم مقول بالاشتراك على معان يرجع جميعها إلى انفصال شيء عن شيء ، ويطلق أيضا على الفعل فيقال صريم بمعنى مصروم .  
( تكميل ) : قال عبد الرزاق عن معمر أخبرني تميم بن عبد الرحمن أنه سمع سعيد بن جبيرة يقول : هي يعني الجنة المذكورة أرض باليمن يقال لها صرفان ، بينها وبين صنعاء ستة أميال .

**قوله ( تدهن فيدهنون ترخص فيرخصون )** كذا للنسفي وحده هنا وسقط للباقيين ، وقد رأيت أيضا في « المستخرج » لأبي نعيم ، وهو قول ابن عباس أخرجه ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة ومن طريق عكرمة قال : تكفر فيكفرون . وقال الفراء : المعنى تلين فيلينون ، وقال أبو عبيدة هو من المداينة .

**قوله ( مكظوم وكظيم مغموم )** كذا للنسفي وحده هنا وسقط للباقيين ، ورأيت أيضا في « مستخرج أبي نعيم » ، وهو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى ﴿ وهو مكظوم ﴾ : من الغم مثل كظيم . وأخرج ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله مكظوم قال : مغموم

باب ﴿ عَتَلْ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ ﴾

[٤٩١٧] ٤٧٢٩ - حدثني محمود قال نا عبيد الله عن إسرائيل عن أبي حصين عن مجاهد عن ابن عباس :

﴿عَتَلٌ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ﴾ قال : رجلٌ من قريش له زُئمةٌ مثل زُئمةِ الشاةِ .

[٤٩١٨] ٤٧٣٠ - حدثنا أبو نعيم قال نا سفيان عن معبد بن خالد قال سمعتُ حارثةَ بن وهب الخُزاعيَّ قال سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه يقولُ : «ألا أخبركم بأهل الجنة؟ كلُّ ضعيفٍ متضعفٍ لو أقسم على الله لأَبْرَهُ . ألا أخبركم بأهل النار؟ كلُّ عتلٍ جَوَاطٍ مستكبرٍ» .  
[الحديث ٤٩١٨ - طرفاه في : ٦٠٧١ ، ٦٦٥٧] .

قوله ( باب عتل بعد ذلك زنيم ) اختلف في الذى نزلت فيه ، فقيل هو الوليد بن المغيرة وذكره يحيى بن سلام في تفسيره ، وقيل الأسود بن عبد يغوث ذكره سنيد بن داود في تفسيره ، وقيل الأحنس بن شريق وذكره السهيلي عن القتبي ، وحكى هذين القولين الطبري فقال : يقال هو الأحنس ، وزعم قوم أنه الأسود وليس به ، وأبعد من قال إنه عبد الرحمن بن الأسود فإنه يصغر عن ذلك ، وقد أسلم وذكر في الصحابة .

قوله ( حدثنا محمود بن غيلان ) في رواية المستمل « محمد » وكأنه الذهلي .

قوله ( حدثنا عبيد الله بن موسى ) هو من شيوخ المصنف : وربما حدث عنه بواسطة كالذى هنا .

قوله ( عن أبي حصين عن مجاهد ) لإسرائيل فيه طريق أخرى أخرجها الحاكم من طريق عبيد الله بن موسى أيضا والإسماعيلي من طريق وكيع كلاهما عن إسرائيل عن أبي إسحق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه ، وأخرجه الطبري من طريق شريق عن أبي إسحق بهذا الإسناد وقال : الذى يعرف بالشعر .

قوله ( رجل من قريش له زُئمةٌ مثل زُئمةِ الشاةِ ) زاد أبو نعيم في مستخرجه في آخره « يعرف بها » وفي رواية سعيد بن جبير المذكورة « يعرف بالشعر كما تعرف الشاة بزئمتها » وللطبري من طريق عكرمة عن ابن عباس قال : نعت فلم يعرف حتى قيل زنيم فعرف ، وكانت له زُئمةٌ في عنقه يعرف بها . وقال أبو عبيدة : الزنيم المعلق في القوم ليس منهم قال الشاعر : « زنيم ليس يعرف من أبوه » . وقال حسان « وأنت زنيم نيط في آل هاشم » قال : ويقال للئيس زنيم له زئمتان .

قوله ( سفيان ) هو الثوري .

قوله ( عن معبد بن خالد ) هو الجدلى بضم الجيم والمهملة وتخفيف اللام ، كوفي ثقة ، ماله في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في كتاب الزكاة وثالث يأتي في الطب .

قوله ( ألا أخبركم بأهل الجنة ؟ كل ضعيف متضعف ) بكسر العين ويفتحها وهو أضعف . وفي رواية الإسماعيلي « متضعف » وفي حديث عبد الله بن عمرو عند الحاكم الضعفاء المغلوبون ، وله من حديث سراقبة بن مالك : الضعفاء المغلوبون . ولأحمد من حديث حذيفة : الضعيف المتضعف ذو الطمرين لا يؤبه له . والمراد بالضعيف من نفسه ضعيفة لتواضعه وضعف حاله في الدنيا ، والمتضعف المحتقر لخموله في الدنيا .

قوله ( عتل ) بضم المهملة والمثناة بعدها لام ثقيلة قال الفراء : الشديد الخصومة . وقيل الجافي عن الموعظة . وقال أبو عبيدة : العتل اللفظ الشديد من كل شيء ، وهو هنا الكافر ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن الحسن : العتل الفاحش الآثم . وقال الخطابي : العتل الغليظ العنيف . وقال الداودي : السمين العظيم العنق والبطن . وقال

الهروى : الجموع المتنوع . وقيل : القصير البطن . قلت : وجاء فيه حديث عند أحمد من طريق عبد الرحمن بن غنم وهو مختلف في صحته قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العتل الزنيم قال : هو الشديد الخلق المصحح ، الأكل الشروب ، الواجد للطعام والشراب ، الظلوم للناس ، الرحيب الجوف .

**قوله ( جَوَاظ )** بفتح الجيم وتشديد الواو وآخره معجمة الكثير اللحم المختال في مشيه حكاها الخطابي ، وقال ابن فارس : قيل هو الأكل ، وقيل الفاجر . وأخرج هذا الحديث أبو داود عن عثمان بن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري بهذا الإسناد مختصراً « لا يدخل الجنة جواظ ولا جعظرى » قال : والجواظ اللفظ الغليظ انتهى وتفسير الجواظ لعله من سفيان ، والجعظرى بفتح الجيم والظاء المعجمة بينهما عين مهملة وآخره راء مكسورة ثم تحتانية ثقيلة قيل : هو اللفظ الغليظ ، وقيل : الذى لا يمرض ، وقيل : الذى يتمدح بما ليس فيه أو عنده ، وأخرج الحاكم من حديث عبد الله بن عمر أنه تلا قوله تعالى ﴿ مناع للخير — إلى — زنيم ﴾ فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « أهل النار كل جعظرى جواظ مستكير »

### ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ﴾

[٤٩١٩] ٤٧٣١- حدثنا آدم قال نا الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن عطاء ابن يسار عن أبي سعيد قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « يكشف ربنا عن ساقه ، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة ، ويبقى من كان يسجد في الدنيا رياءً وسُمةً ، فيذهب ليسجد ، فيعود ظهره طبقاً واحداً » .

**قوله ( باب يوم يكشف عن ساق )** أخرج أبو يعلى بسند فيه ضعف عن أبي موسى مرفوعاً في قوله ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾ قال « عن نور عظيم ، فيخرون له سجداً » وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾ قال : عن شدة أمر ، وعند الحاكم من طريق عكرمة عن ابن عباس قال : هو يوم كرب وشدة . قال الخطابي : فيكون المعنى يكشف عن قدرته التى تنكشف عن الشدة والكرب وذكر غير ذلك من التأويلات كما سيأتى بيانه عند حديث الشفاعة مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . ووقع في هذا الموضع « يكشف ربنا عن ساقه » وهو من رواية سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم فأخرجها الإسماعيلي كذلك ثم قال : في قوله « عن ساقه » نكرة . ثم أخرجه من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم بلفظ « يكشف عن ساق » قال الإسماعيلي : هذه أصح لموافقتها لفظ القرآن في الجملة ، لا يظن أن الله ذو أعضاء وجوارح لما في ذلك من مشابهة المخلوقين ، تعالى الله عن ذلك ليس كمثله شيء .

### سورة الحاقة

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال ابن جبير : ﴿ عِشَّةٌ رَاضِيَةٌ ﴾ : يريد فيها الرضا ، ﴿ الْقَاضِيَةُ ﴾ : الموتة الأولى التى مَتَّها ، لن أحيأ بعدها . ﴿ مَنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ : أحد يكون للجميع وللواحد . وقال ابن عباس : ﴿ الْوَتِينَ ﴾ : نياط القلب . وقال ابن عباس : ﴿ طَغَا ﴾ : كثر ، ويقال : ﴿ بِالطَّاعِيَةِ ﴾ : وطغيانهم ، ويقال : طغت على الخزان كما طغى الماء على قوم نوح .

**قوله ( سورة الحاقة — بسم الله الرحمن الرحيم )** كذا لأبي ذر ، والحاقة من أسماء يوم القيامة ، سميت بذلك لأنها حقت لكل قوم أعمالهم . قال قتادة : أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه .

قوله ( حسوما متتابعة ) كذا للنسفي وحده هنا ، وهو قول أبي عبيدة . وأخرج الطبراني ذلك عن ابن مسعود موقوفا بإسناد حسن وصححه الحاكم .

قوله ( وقال ابن جبير ﴿ عيشة راضية ﴾ يريد فيها الرضا ) وقال أبو عبيدة : معناه مرضية ، قال وهو مثل ليل نائم ..

قوله ( وقال ابن جبير أرجائها ما لم ينشق منها ، فهم على حافتيه ، كقولك على أرجاء البئر ) كذا للنسفي وحده هنا ، وهو عند أبي نعيم أيضا ، وتقدم أيضا في بدء الخلق

قوله ( واهية وهيا تشققها ) كذا للنسفي وحده هنا وهو عند أبي نعيم أيضا ، وتقدم أيضا في بدء الخلق .  
قوله ( والقاضية الموتة الأولى التي منها لم أحى بعدها ) كذا لأبي ذر ، ولغيره « ثم أحى بعدها » والأول أصح وهو قول الفراء ، قال في قوله ﴿ ياليتها كانت القاضية ﴾ يقول : ليت الموتة الأولى التي منها لم أحى بعدها .

قوله ( من أحد عنه حاجزين ، أحد يكون للجميع والواحد ) هو قول الفداء ، قال أبو عبيدة في قوله ﴿ من أحد عنه حاجزين ﴾ جمع صفته على صفة الجميع لأن أحدا يقع على الواحد والإثنين والجمع من الذكر والأنثى .

قوله ( وقال ابن عباس : الوتين نياط القلب ) بكسر النون وتخفيف التحتانية هو حبل الوريد ، وهذا وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، والفرياني والأشجعي والحاكم كلهم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، وإسناده قوى لأنه من رواية الثوري عن عطاء وسمعه منه قبل الاختلاط ، وقال أبو عبيدة مثله ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : الوتين حبل القلب .

قوله ( قال ابن عباس : طغى كثر ) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس بهذا ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : بلغنا أنه طغى فوق كل شيء خمسة عشر ذراعا .

قوله ( ويقال بالطاغية : بطغيانهم ) هو قول أبي عبيدة وزاد « وكفرهم » . وأخرج الطبري من طريق مجاهد قال ﴿ فأهلكوا بالطاغية ﴾ : بالذنوب .

قوله ( ويقال طغت على الخزان كما طغى الماء على قوم نوح ) لم يظهر لي فاعل طغت لأن الآية في حق قوم نوح وهم قد أهلكوا بالصيحة ، ولو كانت عادة لكان الفاعل الريح وهي لها الخزان ، وتقدم في أحاديث الأنبياء أنها عنت على الخزان . وأما الصيحة فلا خزان لها ، فلعله انتقال من عنت إلى طغت . وأما قوله ﴿ لما طغى الماء ﴾ فروى سعيد بن منصور من طريق السدي عن أبي مالك وأبي صالح عن ابن عباس في قوله ﴿ لما طغى الماء ﴾ قال : طغى على خزانة فنزل بغير كيل ولا وزن .

قوله ( وغسلين مايسيل من صديد أهل النار ) كذا ثبت للنسفي وحده عقب قوله ﴿ القاضية ﴾ وهو عند أبي نعيم أيضاً ، وهو كلام الفراء قال في قوله ﴿ ولا طعام إلا من غسلين ﴾ : يقال إنه مايسيل من صديد أهل النار .

قوله ( وقال غيره ﴿ من غسلين ﴾ : كل شيء غسلته فخرج منه شيء فهو غسلين ، فعلين من الغسل مثل الجرح والدبر ) كذا للنسفي وحده هنا وقد تقدم في بدء الخلق . أعجاز نخل أصولها كذا للنسفي وحده هنا وهو عند أبي نعيم أيضا ؛ وقد تقدم أيضا في أحاديث الأنبياء .

قوله ( باقية بقية ) كذا للنسفي وحده وعند أبي نعيم أيضا ، وقد تقدم في أحاديث الأنبياء .  
( تنبيه ) : لم يذكر في تفسير الحاقة حديثا مرفوعا ، ويدخل فيه حديث جابر قال : قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم « أذن لي أن أحدث عن ملك من حملة العرش ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام » أخرجه أبو داود وابن أبي حاتم من رواية إبراهيم بن طهمان عن محمد بن المنكدر وإسناده على شرط الصحيح .

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة ﴿سَال سَائِلٌ﴾<sup>(١)</sup>

الفصيلة: أصغر آبائه القُربى إليه ينتهي . ﴿نَزَاعَةً لِلشَّوَى﴾ : اليدان والرجلان والأطراف ، وجلدة الرأس يُقال : لها شِوَاءٌ ، وما كان غير مَقْتَلٍ فهو شَوَى ، ﴿عَزِينَ﴾ : حَلَقٌ وجماعات ، واحداً عِزَّةً .

قوله ( سورة سأل سائل ) سقطت البسمة للجميع .

قوله ( الفصيلة أصغر آبائه القُربى إليه ينتمى ) هو قول الفراء ، وقال أبو عبيدة : الفصيلة دون القبيلة ، ثم الفصيلة فخذة التي تؤويه . وقال عبد الرزاق عن معمر : بلغنى أن فصيلته أمه التي أرضعته . وأغرب الداودي فحكى أن الفصيلة من أسماء النار .

قوله ( للشوى : اليدان والرجلان والأطراف ، وجلدة الرأس يقال لها شِوَاءٌ ، وما كان غير مَقْتَلٍ فهو شَوَى ) هو كلام الفراء بلفظه أيضاً ، وقال أبو عبيدة : الشوى واحداً شِوَاءٌ وهي اليدان والرجلان والرأس من الآدميين ، قال : وسمعت رجلاً من أهل المدينة يقول اقشعرت شِوَاتِي ، قلت له مامعناه ؟ قال : جلدة رأسي ، والشوى قوائم الفرس يقال : عبل الشوى ، ولا يراد في هذا الرأس لأنهم وصفوا الخيل بأسالة الخدين ورقة الوجه .

قوله ( عزين والعزون الحلق والجماعات واحداً عِزَّةً ) أى بالتخفيف كذا لأبي ذر ، وسقط لفظ « الحلق » لغير أبي ذر والصواب إثباته وهو كلام الفراء بلفظه ، والحلق بفتح الحاء المهملة على المشهور ويجوز كسرهما ، وقال أبو عبيدة : عزين جماعة عِزَّةً مثل ثبة وثيين وهي جماعات في تفرقة .

قوله ( يوفضون الإيفاض الإسراع ) كذا للنسفي هنا وحده وهو كلام الفراء . وقد تقدم في الجنائز .

قوله ( وقرأ الأعمش وعاصم إلى نصب ) أى إلى شيء منصوب يستبقون إليه ، وقراءة زيد بن ثابت « إلى نصب » وكان النصب الآلهة التي كانت تعبد وكل صواب ، والنصب واحد والنصب مصدر ، ثبت هذا هنا للنسفي ، وذكره أبو نعيم أيضاً . وقد تقدم بعضه في الجنائز . وهو قول الفراء بلفظه وزاد : في قراءة زيد بن ثابت برفع النون ، وبعد قوله التي كانت تعبد من الأحجار قال : النصب والنصب واحد وهو مصدر والجمع أنصاب انتهى ، يريد أن الذى بضميتين واحد لا جمع مثل حقب واحد الأحقاب .

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة نوح عليه السلام

﴿أَطْوَارًا﴾ : طَوْرًا كذا وطَوْرًا كذا ، يقال : عدا طَوْرُهُ أي قَدْرُهُ ، والكَبَّارُ : أشدُّ من الكبار ، وكذلك جُمَالٌ وجميل لأنها أشدُّ مبالغة ، وكذلك كَبَّارُ : الكبير ، وكبار أيضاً بالتخفيف ، والعرب تقول : رجلٌ حُسَانٌ جُمَالٌ ، وحُسَانٌ مخففٌ وجُمَالٌ مخففٌ . ﴿دَيَّارًا﴾ : من دور ، ولكنه فيعال من الدوران كما قرأ

(١) ﴿سَال﴾ : قرأ نافع والشامي بغير همز : ﴿سَال﴾ ، وقرأ الباقون بالهمز : ﴿سَال﴾ .

عمر رضي الله عنه الحى القيّام وهي من قمت. وقال غيره: ﴿دَيَّارًا﴾: أحداً، ﴿إِلَّا تَبَارًا﴾: هلاكاً. وقال ابن عباس: ﴿مَدْرَارًا﴾: يتبع بعضها بعضاً.

قوله (سورة نوح) سقطت البسمة للجميع.

قوله (أطوارا طورا كذا وطورا كذا) تقدم في بدء الخلق، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿وقد خلقكم أطوارا﴾: نطفة ثم علقه ثم مضغة ثم خلقا آخر.

قوله (يقال عدا طوره أى قدره) تقدم في بدء الخلق أيضا.

قوله (والكبار أشد من الكبار، وكذلك جمال وجيل لأنها أشد مبالغة؛ وكذلك كبار الكبير، وكبار أيضا بالتخفيف) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ومكروا مكرا كبيرا﴾ قال مجازها كبير والعرب تحول لفظه كبير إلى فعال مخففة ثم ينقلون ليكون أشد مبالغة، فالكبار أشد من الكبار، وكذا يقال للرجل الجميل لأنه أشد مبالغة.

قوله (والعرب تقول رجل حسان وجمال وحسان مخفف وجمال مخفف) قال الفراء في قوله ﴿ومكروا مكرا كبيرا﴾: الكبار الكبير وكبار أيضا بالتخفيف، والعرب تقول عجب وعجاب ورجل حسان وجمال بالتثنية وحسان وجمال بالتخفيف في كثير من أشباهه.

قوله (ديارا من دور، ولكنه فيعال من الدوران) أى أصله ديوار فأدغم ولو كان أصله فعلا لكان دوّاراً، وهذا كلام الفراء بلفظه، وقال غيره: أصل ديار دوار، والواو إذا وقعت بعد تحتانية ساكنة بعدها فتحة قلبت ياء مثل أيام وقيام.

قوله (كما قرأ عمر الحى القيّام وهي من قمت) هو من كلام الفراء أيضا، وقد أخرج أبو عبيدة في فضائل القرآن من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عمر أنه صلى العشاء الآخرة فاستفتح آل عمران فقرأ ﴿الله لا إله إلا هو الحى القيّام﴾ وأخرج ابن أبي داود في المصاحف من طرق عن عمر أنه قرأها كذلك، وأخرجها عن ابن مسعود أيضا.

قوله (وقال غيره ديارا أحدا) هو قول أبي عبيدة وزاد: يقولون ليس بها ديار ولا عريب.

(تنبيه): لم يتقدم ذكر من يعطف عليه قوله «وقال غيره» فيحتمل أن يكون كان في الأصل منسوباً لقائل فحذف اختصاراً من بعض النقلة، وقد عرفت أنه الفراء.

قوله (تبارا هلاكاً) هو قول أبي عبيدة أيضا.

قوله (وقال ابن عباس مدرارا يتبع بعضه بعضا) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به.

قوله (وقارا عظمة) وصله سعيد بن منصور وابن أبي حاتم من طريق مسلم البطّين عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس في قوله ﴿مالكم لا ترجون لله وقارا﴾ قال: ماتعرفون لله حق عظمتة.

﴿وَدَا وَلَا سَوَاعَا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾

٤٧٣٢ - حدثني إبراهيم بن موسى قال أنا هشام عن ابن جريج وقال عطاء عن ابن عباس صارت [٤٩٢٠]



الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب ، أما ود فكانت لكلب بدومة الجندل ، وأما سواع فكانت لهذيل ، وأما يغوث فكانت لمراد ، ثم لبني غطيف بالجوف عند سبأ ، وأما يعوق فكانت لهمدان . وأما نسر فكانت لحمير ، لآل ذي الكلاع . ونسر : أسماء رجال صالحين من قوم نوح ، فلمّا هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً وسموها بأسمائهم ففعلوا ، فلم تعبّد ، حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم عبّدت .

**قوله ( باب ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق )** سقطت هذه الترجمة لغير أبي ذر .

**قوله ( أخبرنا هشام )** هو ابن يوسف الصنعاني .

**قوله ( عن ابن جريج وقال عطاء )** كذا فيه وهو معطوف على كلام محذوف ، وقد بينه الفاكهي من وجه آخر عن ابن جريج قال في قوله تعالى ﴿ ودا ولا سواعا ﴾ الآية قال : أوثان كان قوم نوح يعبدونهم وقال عطاء كان ابن عباس الخ .

**قوله ( عن ابن عباس )** قيل هذا منقطع لأن عطاء المذكور هو الخراساني ولم يلق ابن عباس ، فقد أخرج عبد الرزاق هذا الحديث في تفسيره عن ابن جريج فقال : أخبرني عطاء الخراساني عن ابن عباس ، وقال أبو مسعود : ثبت هذا الحديث في تفسير ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس ، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني وإنما أخذه من ابنه عثمان بن عطاء فنظر فيه . وذكر صالح بن أحمد بن حنبل في « العلل » عن علي بن المديني قال : سألت يحيى القطان عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني فقال : ضعيف . فقلت : إنه يقول أخبرنا . قال : لأشئ ، إنما هو كتاب دفعه إليه انتهى . وكان ابن جريج يستجيز لإطلاق أخبرنا في المناولة والمكاتب . وقال الإسماعيلي أخبرت عن علي بن المديني أنه ذكر عن « تفسير ابن جريج » كلاماً معناه أنه كان يقول عن عطاء الخراساني عن ابن عباس ، فطال على الوراق أن يكتب الخراساني في كل حديث فتركه فرواه من روى على أنه عطاء بن أبي رباح انتهى . وأشار بهذا إلى القصة التي ذكرها صالح بن أحمد عن علي بن المديني ونبه عليها أبو علي الجبائي في « تقييد المهمل » قال ابن المديني سمعت هشام بن يوسف يقول قال لي ابن جريج سألت عطاء عن التفسير من البقرة وآل عمران ثم قال : اعفني من هذا . قال قال هشام فكان بعد إذا قال قال عطاء عن ابن عباس قال عطاء الخراساني . قال هشام : فكتبنا ثم مللنا ، يعني كتبنا الخراساني . قال ابن المديني وإنما بينت هذا لأن محمد بن ثور كان يجعلها — يعني في روايته عن ابن جريج — عن عطاء عن ابن عباس فيظن أنه عطاء بن أبي رباح . وقد أخرج الفاكهي الحديث المذكور من طريق محمد بن ثور عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ولم يقل الخراساني ، وأخرجه عبد الرزاق كما تقدم فقال الخراساني . وهذا مما استعظم على البخاري أن يخفى عليه ، لكن الذي قوى عندي أن هذا الحديث بخصوصه عند ابن جريج عن عطاء الخراساني وعن عطاء ابن أبي رباح جميعاً ؛ ولا يلزم من امتناع عطاء بن أبي رباح من التحديث بالتفسير أن لا يحدث بهذا الحديث في باب آخر من الأبواب أو في المذاكرة ، وإلا فكيف يخفى على البخاري ذلك مع تشدده في شرط الاتصال واعتماده غالباً في العلل على علي بن المديني شيخه وهو الذي نبه على هذه القصة . وما يؤيد ذلك أنه لم يكن من تخريج هذه النسخة وإنما ذكر بهذا الإسناد موضعين هذا وآخر في النكاح ، ولو كان خفي عليه لاستكثر من إخراجها لأن ظاهرها أنها على شرطه .

**قوله ( صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد )** في رواية عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : كانت آلهة تعبدها قوم نوح ثم عبدتها العرب بعد ، وقال أبو عبيدة : وزعموا أنهم كانوا مجوسا وأنها غرقت في الطوفان ، فلما نضب الماء عنها أخرجها إبليس فبثها في الأرض انتهى . وقوله كانوا مجوسا غلط ، فإن المجوسية كلمة حدثت بعد ذلك بدهر طويل ، وإن كان الفرس يدعون خلاف ذلك . وذكر السهيلي في « التعريف » أن يغوث هو ابن شيث بن آدم فيما قيل ، وكذلك سواع وما بعده وكانوا يتركون بدعائهم ، فلما مات منهم أحد مثلوا صورته وتمسحوا بها إلى زمن مهلائيل فعبدها بتدريج الشيطان لهم ، ثم صارت سنة في العرب في الجاهلية ، ولا أدري من أين سرت لهم تلك الأسماء ؟ من قبل الهند فقد قيل إنهم كانوا المبدأ في عبادة الأصنام بعد نوح ، أم الشيطان ألهم العرب ذلك انتهى . وما ذكره مما نقله تلقاه من « تفسير بقي بن مخلد » فإنه ذكر فيه نحو ذلك على مانبه عليه ابن عسكر في ذيله ، وفيه أن تلك الأسماء وقعت إلى الهند فسموا بها أصنامهم ثم أدخلها إلى أرض العرب عمرو بن لحي ، وعن عروة بن الزبير أنهم كانوا أولاد آدم لصلبه ، وكان ود أكبرهم وأبرهم به ، وهكذا أخرجهم عمر بن شبة في « كتاب مكة » من طريق محمد بن كعب القرظي قال : كان لآدم خمس بنين فسماهم قال : وكانوا عبادا . فمات رجل منهم فحزنوا عليه . فجاء الشيطان فصوره لهم ثم قال للآخر إلى آخر القصة ، وفيها : فعبدها حتى بعث الله نوحا . ومن طريق أخرى أن الذي صوره لهم رجل من ولد قابيل بن آدم . وقد أخرج الفاكهي من طريق ابن الكلبي قال : كان لعمر بن ربيعة رثى من الجن ، فأتاه فقال : أجب أبا ثمامة ، وادخل بلا ملامة . ثم أتت سيف جدة ، تجدها أصناما معدة . ثم أوردتها ثمامة ولا تنهب ، ثم ادع العرب إلى عبادتها تنجب . قال فأتى عمرو ساحل جدة فوجد بها ودا وسواعا ويغوث ويعوق ونسرا ، وهى الأصنام التي عبدت على عهد نوح وإدريس ثم إن الطوفان طرحها هناك فسفى عليها الرمل فاستأثرها عمرو وخرج بها إلى ثمامة وحضر الموسم فدعا إلى عبادتها فأجيب ؛ وعمر بن ربيعة هو عمرو بن لحي كما تقدم .

**قوله ( أما ود فكانت لكلب بدومة الجندل )** قال ابن إسحق : وكان لكلب بن وبرة بن قضاة . قلت : وبرة هو ابن تغلب بن عمران بن الحاف بن قضاة ، ودومة بضم الدال ، والجندل بفتح الجيم وسكون النون مدينة من الشام مما يلي العراق ، وود بفتح الواو وقرأها نافع وحده بضمها ( وأما سواع فكانت لهذيل ) زاد أبو عبيدة بن مذكاة بن الياس بن مضر ؛ وكانوا بقرب مكة . وقال ابن إسحق : كان سواع بمكان لهم يقال له رهاط بضم الراء وتخفيف الهاء من أرض الحجاز من جهة الساحل .

**قوله ( وأما يغوث فكانت لمрад ثم لبنى غطيف )** في مرسل قتادة « فكانت لبنى غطيف بن مراد » وهم غطيف بن عبد الله بن ناجية بن مراد . وروى الفاكهي من طريق ابن إسحق قال : كانت أنعم من طيء وجرش ابن مذحج اتخذوا يغوث لجرش .

**قوله ( بالجرف )** في رواية أبي ذر عن غير الكشميين بفتح الحاء وسكون الواو ، وله عن الكشميين الجرف بضم الجيم والراء وكذا في مرسل قتادة ، وللنسفي بالجون بجمع ثم واو ثم نون ، زاد غير أبي ذر : عند سبأ .

**قوله ( وأما يعوق فكانت لهمدان )** قال أبو عبيدة : لهذا الحى من همدان ولمراد بن مذحج ، وروى الفاكهي من طريق ابن إسحق قال : كانت خيوان بطن من همدان اتخذوا يعوق بأرضهم .

**قوله ( وأما نسر فكانت لحمير لآل ذى الكلاع )** في مرسل قتادة « لذى الكلاع من حمير » زاد الفاكهي من طريق أبي إسحق « اتخذوه بأرض حمير » .

**قوله ( ونسر ، أسماء قوم صالحين من قوم نوح )** كذا لهم ، وسقط لفظ « ونسر » لغیر أبي ذر وهو أولى ، وزعم بعض الشراح أن قوله « ونسر » غلط ، وكذا قرأت بخط الصدفي في هامش نسخته . ثم قال هذا الشراح : والصواب وهى قلت : ووقع في رواية محمد بن ثور بعد قوله « وأما نسر فكانت لآل ذى الكلاع » قال « ويقال هذه أسماء قوم صالحين » وهذا أوجه الكلام وصوابه ؛ وقال بعض الشراح : محصل ما قيل في هذه الأصنام قولان : أحدهما أنها كانت في قوم نوح ، والثاني أنها كانت أسماء رجال صالحين إلى آخر القصة . قلت : بل مرجع ذلك إلى قول واحد ، وقصة الصالحين كانت مبتدأ عبادة قوم نوح هذه الأصنام ثم تبعهم من بعدهم على ذلك .

**قوله ( فلم تعبد حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم )** كذا لهم ، ولأبي ذر والكشميهني « ونسخ العلم » أى علم تلك الصور بخصوصها . وأخرج الفاكهي من طريق عبيد الله بن عبيد بن عمير قال : أول ما حدثت الأصنام على عهد نوح ، وكانت الأبناء تبر الآباء ، فمات رجل منهم فجزع عليه فجعل لا يصبر عنه ؛ فاتخذ مثالا على صورته فكلما اشتاق إليه نظره ثم مات ففعل به كما فعل حتى تنابعوا على ذلك فمات الآباء ، فقال الأبناء . ما اتخذ آبائنا هذه إلا أنها كانت اهتهم ، فعبدها . وحكى الواقدي قال : كان ود على صورة رجل ، وسواع على صورة امرأة ، ويغوث على صورة أسد ، ويعوق على صورة فرس ، ونسر على صورة طائر ، وهذا شاذ والمشهور أنهم كانوا على صورة البشر ، وهو مقتضى ما تقدم من الآثار في سبب عبادتها . والله أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

**سورة ﴿ قُلْ أُوْحِي إِلَيَّ ﴾**

قال ابن عباس : ﴿ لَبَدًا ﴾ : أعوانا .

[٤٩٢١]

٤٧٣٣ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : انطلق رسول الله صلى الله عليه في طائفة من أصحابه عامدين إلى سوق عكاظ ، وقد حيل بين الشياطين وبين خبر السماء ، وأرسلت عليهم الشهب ، فرجعت الشياطين ، فقالوا : ما لكم ؟ قالوا : حيل بيننا وبين خبر السماء ، وأرسلت علينا الشهب . فقال : ما حال بين خبر السماء وبينكم إلا ما حدث ، فاضربوا مشارق الأرض ومغاربها فانظروا ما هذا الأمر الذي حدث ؟ فانطلقوا فاضربوا مشارق الأرض ومغاربها ينظرون ما هذا الأمر الذي حال بينهم وبين خبر السماء ؟ قال : فانطلق الذين توجهوا نحو تهامة إلى رسول الله صلى الله عليه بنخلة وهو عامد إلى سوق عكاظ وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر ، فلما سمعوا القرآن سمعوا له ، فقالوا : هذا الذي حال بينكم وبين خبر السماء . فهناك رجعوا إلى قومهم فقالوا : يا قومنا ، إنا سمعنا قرآنا عجبا يهدي إلى الرشد فآمنّا به ، ولن نشرك بربنا أحدا . وأنزل الله عز وجل على نبيه : ﴿ قُلْ أُوْحِي إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ ﴾ وإنما أوحى إليه قول الجن .

**قوله ( سورة قل أوحى )** كذا لهم . ويقال لها سورة الجن .

**قوله ( قال ابن عباس : لبدا أعوانا )** هو عند الترمذى في آخر حديث ابن عباس المذكور في هذا الباب ، ووصله ابن أبي حاتم من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس هكذا ، وقراءة الجمهور بكسر اللام وفتح الباء

وهشام وحده بضم اللام وفتح الموحدة فالأولى جمع لبداء بكسر ثم سكن نحو قرية وقرب ، واللبدة واللبد الشيء الملبد أى المتراكب بعضه على بعض وبه سمي اللبد المعروف والمعنى كادت الجن يكونون عليه جماعات متراكبة مزدحمين عليه كاللبدة ، وأما التى بضم اللام فهى جمع لبداء بضم ثم سكن مثل غرفة وغرف والمعنى أنهم كانوا جمعا كثيرا كقوله تعالى ﴿ مالا لبدا ﴾ أى كثيرا وروى عن أبي عمرو أيضا بضمين فقيل هى جمع لبود مثل صبر وصبور ، وهو بناء مبالغة . وقرأ ابن محيصن بضم ثم سكن فكأنها مخففة من التى قبلها . وقرأ الجحدري بضمه ثم فتحة مشددة جمع لابد كسجد وساجد ، وهذه القراءات كلها راجعة إلى معنى واحد وهو أن الجن تزاحموا على النبي صلى الله عليه وسلم لما استمعوا القرآن وهو المعتمد . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : لما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم تلبدت الإنس والجن وحرصوا على أن يطفئوا هذا النور الذى أنزله الله تعالى ، وهو في اللفظ واضح في القراءة المشهورة لكنه في المعنى مخالف .

**قوله ( بخسا نقصا )** ثبت هذا للنفسى وحده ، وتقدم في بدء الخلق .

**قوله ( عن أبي بشر )** هو جعفر بن أبي وحشية .

**قوله ( انطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم )** كذا اختصره البخاري هنا وفي صفة الصلاة ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » عن الطبراني عن معاذ بن المنثري عن مسدد شيخ البخاري فيه فزاد في أوله « ماقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجن ولا رآهم انطلق » الخ ، وهكذا أخرجه مسلم عن شيان بن فروخ عن أبي عوانة بالسند الذى أخرجه به البخاري ، فكان البخاري حذف هذه اللفظة عمداً لأن ابن مسعود أثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ على الجن ، فكان ذلك مقدما على نفى ابن عباس . وقد أشار إلى ذلك مسلم فأخرج عقب حديث ابن عباس هذا حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أتاني داعي الجن فانطلقت معه فقرأت عليه القرآن » ويمكن الجمع بالتعدد كما سيأتى .

**قوله ( في طائفة من أصحابه )** تقدم في أوائل المبعث في « باب ذكر الجن » أن ابن إسحق وابن سعد ذكرا أن ذلك كان في ذى القعدة سنة عشر من المبعث لما خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى الطائف ثم رجع منها ، ويؤيده قوله في هذا الحديث « إن الجن رأوه يصلى بأصحابه صلاة الفجر » والصلاة المفروضة إنما شرعت ليلة الإسراء والإسراء كان على الراجح قبل الهجرة بستين أو ثلاث فتكون القصة بعد الإسراء ، لكنه مشكل من جهة أخرى ، لأن محصل ما في الصحيح كما تقدم في بدء الخلق وما ذكره ابن إسحق أنه صلى الله عليه وسلم لما خرج إلى الطائف لم يكن معه من أصحابه إلا زيد بن حارثة ، وهنا قال أنه انطلق في طائفة من أصحابه ، فلعلها كانت وجهة أخرى . ويمكن الجمع بأنه لما رجع لاقاه بعض أصحابه في أثناء الطريق فرافقوه .

**قوله ( عامدين )** أى قاصدين .

**قوله ( إلى سوق عكاظ )** بضم المهملة وتخفيف الكاف وآخره ظاء معجمة بالصرف وعدمه ، قال اللحياني الصرف لأهل الحجاز وعدمه لغة تميم ، وهو موسم معروف للعرب . بل كان من أعظم مواسمهم ، وهو نخل في واد بين مكة والطائف وهو إلى الطائف أقرب بينهما عشرة أميال ، وهو وراء قرن المنازل بمرحلة من طريق صنعاء اليمن . وقال البكري : أول ما أحدثت قبل الفيل بخمس عشرة سنة ، ولم تزل سوقا إلى سنة تسع وعشرين ومائة ، فخرج الخوارج الحارورية فنهبوا فتركت إلى الآن ، وكانوا يقيمون به جميع شوال يتبايعون ويتفاخرون وتنشد الشعراء ما تجهد لهم ، وقد كثر ذلك في أشعارهم كقول حسان :

سأنشر إن حبيت لكم كلاماً ينشر في الجامع من عكاظ وكان المكان الذي يجتمعون به منه يقال له الابتداء ، وكانت هناك صخور يطوفون حولها . ثم يأتون مجنة فيقيمون بها عشرين ليلة من ذى القعدة . ثم يأتون ذا الحجاز ، وهو خلف عرفة فيقيمون به إلى وقت الحج ، وقد تقدم في كتاب الحج شيء من هذا . وقال ابن التين : سوق عكاظ من إضافة الشيء إلى نفسه ، كذا قال ، وعلى ما تقدم من أن السوق كانت تقام بمكان من عكاظ يقال له الابتداء لا يكون كذلك .

**قوله ( وقد حيل ) بكسر الحاء المهملة وسكون التحتانية بعدها لام أى حجز ومنع على البناء للمجهول .**  
**قوله ( بين الشياطين وبين خبر السماء وأرسلت عليهم الشهب )** بضمين جمع شهاب ، وظاهر هذا أن الحيلولة وإرسال الشهب وقع في هذا الزمان المقدم ذكره والذي تضافرت به الأخبار أن ذلك وقع لهم من أول البعثة النبوية ، وهذا مما يؤيد تغاير زمن القصتين ، وأن مجيء الجن لاستماع القرآن كان قبل خروجه صلى الله عليه وسلم إلى الطائف بستين ، ولا يعكر على ذلك إلا قوله في هذا الخبر إنهم رأوه يصلى بأصحابه صلاة الفجر ، لأنه يحتمل أن يكون ذلك قبل فرض الصلوات ليلة الإسراء فإنه صلى الله عليه وسلم كان قبل الإسراء يصلى قطعاً ، وكذلك أصحابه ولكن اختلف هل افترض قبل الخمس شيء من الصلاة أم لا؟ فيصح على هذا قول من قال : إن الفرض أولاً كان صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها ، والحجة فيه قوله تعالى ﴿ فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ﴾ ونحوها من الآيات ، فيكون إطلاق صلاة الفجر في حديث الباب باعتبار الزمان لا لكونها إحدى الخمس المفترضة ليلة الإسراء ، فتكون قصة الجن متقدمة من أول المبعث . وهذا الموضع مما لم ينبه عليه أحد ممن وقفت على كلامهم في شرح هذا الحديث . وقد أخرج الترمذى والطبرى حديث الباب بسياق سالم من الإشكال الذى ذكرته من طريق أبي إسحق السبيعي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « كانت الجن تصعد إلى السماء الدنيا يستمعون الوحي ، فإذا سمعوا الكلمة زادوا فيها أضعافاً ، فالكلمة تكون حقاً وأما ما زادوا فيكون باطلاً ، فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم منعوا مقاعدهم ، ولم تكن النجوم يرمى بها قبل ذلك » وأخرجه الطبرى أيضاً وابن مردويه وغيرهما من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير مطولاً وأوله « كان للجن مقاعد في السماء يستمعون الوحي » الحديث « فبينما هم كذلك إذ بعث النبي صلى الله عليه وسلم ، فدحرت الشياطين من السماء ، ورموا بالكواكب ، فجعل لا يصعد أحد منهم إلا احترق ، وفزع أهل الأرض لما رأوا من الكواكب ولم تكن قبل ذلك فقالوا : هلك أهل السماء وكان أهل الطائف أول من تفتن لذلك فعمدوا إلى أموالهم فسيبوها وإلى عبيدهم فعتقوها ، فقال لهم رجل : ويلكم لا تهلكوا أموالكم ، فإن معالمكم من الكواكب التى تهتدون بها لم يسقط منها شيء ، فأقلعوا . وقال إبليس : حدث في الأرض حدث ، فأتى من كل أرض بترية فشمها ، فقال لترية تهامة : ههنا حدث الحدث ، فصرف إليه نفراً من الجن ، فهم الذين استمعوا القرآن » وعند أبى داود في « كتاب المبعث » من طريق الشعبي أن الذى قال لأهل الطائف ما قال هو عبد ياليل ابن عمرو ، وكان قد عمى ، فقال لهم : لاتعجلوا وانظروا ، فإن كانت النجوم التى يرمى بها هى التى تعرف فهو عند فناء الناس ، وإن كانت لا تعرف فهو من حدث فنظروا فإذا هى نجوم لا تعرف ، فلم يلبثوا أن سمعوا بمبعث النبي صلى الله عليه وسلم . وقد أخرجه الطبرى من طريق السدى مطولاً ، وذكر ابن إسحق نحوه مطولاً بغير إسناد في « مختصر ابن هشام » ، زاد في رواية يونس بن بكير فساق سنده بذلك عن يعقوب بن عتبة بن المغيرة ابن الأحنس أنه حدثه عن عبد الله بن عبد الله أنه حدثه أن رجلاً من ثقيف يقال له عمرو بن أمية كان من أدهى العرب ، وكان أول من فزع لما رمى بالنجوم من الناس ، فذكر نحوه . وأخرجه ابن سعد من وجه آخر عن يعقوب

ابن عتبة قال : أول العرب فرع من رمى النجوم ثقيف ، فأتوا عمرو بن أمية . وذكر الزبير بن بكار في النسب نحوه بغير سياقه ، ونسب القول المنسوب لعبد ياليل لعتبة بن ربيعة ، فلعلهما تواردا على ذلك . فهذه الأخبار تدل على أن القصة وقعت أول البعثة وهو المعتمد ، وقد استشكل عياض وتبعه القرطبي والنووي وغيرهما من حديث الباب موضعاً آخر ولم يتعرضوا لما ذكرته ، فقال عياض : ظاهر الحديث أن الرمي بالشهب لم يكن قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم لإنكار الشياطين له وطلبهم سببه ، ولهذا كانت الكهانة فاشية في العرب ومرجوعاً إليها في حكمهم ، حتى قطع سببها بأن حيل بين الشياطين وبين استراق السمع ، كما قال تعالى في هذه السورة ﴿ وأنا لمسنا السماء فوجدناها ملئت حرساً شديداً وشهباً ، وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ، فمن يسمع الآن يجد له شهاباً رصداً ﴾ وقوله تعالى ﴿ إنهم عن السمع لمعزولون ﴾ وقد جاءت أشعار العرب باستغراب رميها وإنكاره إذ لم يعهدوه قبل المبعث ، وكان ذلك أحد دلائل نبوته صلى الله عليه وسلم . ويؤيده ما ذكر في الحديث من إنكار الشياطين . قال وقال بعضهم : لم تزل الشهب يرمى بها مد كانت الدنيا ، واحتجوا بما جاء في أشعار العرب من ذلك قال : وهذا مروى عن ابن عباس والزهرى ، ورفع فيه ابن عباس حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الزهرى لمن اعترض عليه بقوله ﴿ فمن يسمع الآن يجد له شهاباً رصداً ﴾ قال : غلط أمرها وشدد انتهى . ولهذا الحديث الذى أشار إليه أخرجه مسلم من طريق الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس عن رجال من الأنصار قالوا « كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ رمى بنجم فاستنار ، فقال : ما كنتم تقولون لهذا إذا رمى به في الجاهلية » ؟ الحديث . وأخرجه عبد الرزاق عن معمر قال : سئل الزهرى عن النجوم أكان يرمى بها في الجاهلية ؟ قال : نعم ، ولكنه إذ جاء الإسلام غلظ وشدد . وهذا جمع حسن . ويحتمل أن يكون المراد بقوله صلى الله عليه وسلم « إذا رمى بها في الجاهلية » أى جاهلية المخاطبين ، ولا يلزم أن يكون ذلك قبل المبعث فإن المخاطب بذلك الأنصار ، وكانوا قبل إسلامهم في جاهلية ، فإنهم لم يسلموا إلا بعد المبعث بثلاث عشرة سنة . وقال السهيلي : لم يزل القذف بالنجوم قديماً ، وهو موجود في أشعار قدماء الجاهلية كأوس بن حجر وبشر بن أبي حازم وغيرهما . وقال القرطبي : يجمع بأنها لم تكن يرمى بها قبل المبعث رمياً يقطع الشياطين عن استراق السمع ، ولكن كانت ترمى تارة ولا ترمى أخرى ، وترمى من جانب ولا ترمى من جميع الجوانب ، ولعل الإشارة إلى ذلك بقوله تعالى ﴿ ويقذفون من كل جانب دحوراً ﴾ انتهى . ثم وجدت عن وهب بن منبه ما يرفع الإشكال ويجمع بين مختلف الأخبار قال : كان إبليس يصعد إلى السماوات كلهن يتقلب فيهن كيف شاء لا يمنع منذ أخرج آدم إلى أن رفع عيسى ، فحجب حينئذ من أربع سماوات ، فلما بعث نبينا حجب من الثلاث فصار يسترق السمع هو وجنوده ويقذفون بالكواكب . ويؤيده ما روى الطبرى من طريق العوفى عن ابن عباس قال : لم تكن السماء تحرس في الفترة بين عيسى ومحمد ، فلما بعث محمد حرساً شديداً ورحمت الشياطين ، فأنكروا ذلك . ومن طريق السدى قال : إن السماء لم تكن تحرس إلا أن يكون في الأرض نبي أو دين ظاهر ، وكانت الشياطين قد اتخذت مقاعد يسمعون فيها ما يحدث ، فلما بعث محمد رجوا . وقال الزين بن المنير : ظاهر الخبر أن الشهب لم تكن يرمى بها ، وليس كذلك ؛ لما دل عليه حديث مسلم . وأما قوله تعالى ﴿ فمن يسمع الآن يجد له شهاباً رصداً ﴾ فمعناه أن الشهب كانت ترمى فتصيب تارة ولا تصيب أخرى ، وبعد البعثة أصابهم إصابة مستمرة فوصفوها لذلك بالرصد ، لأن الذى يرصد الشيء لا يخطئه ، فيكون المتجدد دوام الإصابة لا أصلها . وأما قول السهيلي : لولا أن الشهاب قد يخطئ الشيطان لم يتعرض له مرة أخرى ، فجوابه أنه يجوز أن يقع التعرض مع تحقق الإصابة لرجاء اختطاف الكلمة وإلقائها قبل إصابة الشهاب ، ثم لا يبالى المختطف بالإصابة لما طبع عليه من الشر كما تقدم . وأخرج العقيلي وابن منده وغيرهما وذكره أبو عمر بغير سند من طريق هب — بفتحين ويقال

بالتصغير — ابن مالك الليثي قال : ذكرت عند النبي صلى الله عليه وسلم لكهانة فقلت : نحن أول من عرف حراسة السماء ورجم الشياطين ومنعهم من استراق السمع عند قذف النجوم ، وذلك أنا اجتمعنا عند كاهن لنا يقال له خطر بن مالك — وكان شيخا كبيرا قد أتت عليه مائتان وستة وثمانون سنة — فقلنا : ياخطر ، هل عندك علم من هذه النجوم التي يرمى بها ، فإننا فرعنا منها وخفنا سوء عاقبتها ؟ الحديث ، وفيه : فانقض نجم عظيم من السماء ، فصرخ الكاهن رافعا صوته :

أصابه أصابه خامره عذابه أحرقه شهابه

الآيات ، وفي الخبر أنه قال أيضا :

قد منع السمع عتاة الجان بثاقب يتلف ذى سلطان من أجل مبعوث عظيم الشأن

وفيه أنه قال :

أرى لقومي ما أرى لنفسى أن يتبعوا خير نبي الإنس

الحديث بطوله ، قال أبو عمر : سنده ضعيف جدا ، ولولا فيه حكم لما ذكرته لكونه علما من أعلام النبوة والأصول . فإن قيل إذا كان الرمي بها غلط وشدّد بسبب نزول الوحي فهلا انقطع بانقطاع الوحي بموت النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نشاهدها الآن يرمى بها ؟ فالجواب يؤخذ من حديث الزهري المتقدم ، ففيه عند مسلم قالوا : كنا نقول ولد الليلة رجل عظيم ومات رجل عظيم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فإنها لا ترمى لموت أحد ولا لحياته ، ولكن ربنا إذا قضى أمرا أخبر أهل السماوات بعضهم بعضا حتى يبلغ الخبر السماء الدنيا فيخطف الجن السمع فيقذفون به إلى أوليائهم . فيؤخذ من ذلك أن سبب التغليظ والحفظ لم ينقطع لما يتجدد من الحوادث التي تلقى بأمره إلى الملائكة ، فإن الشياطين مع شدة التغليظ عليهم في ذلك بعد المبعث لم ينقطع طمعهم في استراق السمع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف بما بعده ، وقد قال عمر لغيلان بن سلمة لما طلق نساءه : إني أحسب أن الشياطين فيما تسترق السمع سمعت بأنك سموت فألقت إليك ذلك الحديث ، أخرج عبد الرزاق وغيره . فهذا ظاهر في أن استراقهم السمع استمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، فكانوا يقصدون استماع الشيء مما يحدث فلا يصلون إلى ذلك إلا إن اختطف أحدهم بخفة حركته خطفة فيتبعه الشهاب ، فإن أصابه قبل أن يلقيها لأصحابه فانت وإلا سمعوها وتداولوها ، وهذا يرد على قول السهيلي المقدم ذكره .

**قوله ( قال ما حال بينكم وبين خير السماء إلا ما حدث )** الذي قال لهم ذلك هو إبليس كما تقدم في رواية أبي إسحق المتقدمة قريبا .

**قوله ( فاضربوا مشارق الأرض ومغاربها )** أى سيروا فيها كلها ، ومنه قوله تعالى ﴿ وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ﴾ وفي رواية نافع بن جبير عن ابن عباس عند أحمد « فشكوا ذلك إلى إبليس ، فبث جنوده ، فإذا هم بالنبي صلى الله عليه وسلم يصلى برحبة في نخلة » .

**قوله ( فانطلق الذين توجهوا )** قيل كان هؤلاء المذكورون من الجن على دين اليهود ، ولهذا قالوا « أنزل من بعد موسى » . وأخرج ابن مردويه عن طريق عمر بن قيس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنهم كانوا تسعة ، ومن طريق النضر بن عريبي عن عكرمة عن ابن عباس كانوا سبعة من أهل نصيبين ، وعند ابن أبي حاتم عن طريق مجاهد نحوه لكن قال : كانوا أربعة من نصيبين وثلاثة من حران ، وهم حسا ونسا وشاصر وماضر والأدرس ووردان

والأحقب . ونقل السهيلي في « التعريف » أن ابن دريد ذكر منهم خمسة : شاصر وماضر ومنشى وناشئ والأحقب . قال وذكر يحيى بن سلام وغيره قصة عمرو بن جابر وقصة سرق وقصة زبيعة قال : فإن كانوا سبعة فالأحقب لقب أحدهم لا اسمه . واستدرك عليه ابن عسكر ماتقدم عن مجاهد قال : فإذا ضم إليهم عمرو وزبيعة وسرق وكان الأحقب لقباً كانوا تسعة . قلت : هو مطابق لرواية عمر بن قيس المذكورة . وقد روى ابن مردويه أيضاً من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس : كانوا اثني عشر ألفاً من جزيرة الموصل ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لابن مسعود : أنظرنى حتى آتيك . وخط عليه خطاً . الحديث . والجمع بين الرويتين تعدد القصة ، فإن الذين جاءوا أولاً كان سبب مجيئهم ماذكر في الحديث من إرسال الشهب ، وسبب مجيء الذين في قصة ابن مسعود أنهم جاءوا لقصد الإسلام وسماع القرآن والسؤال عن أحكام الدين ، وقد بينت ذلك في أوائل المبعث في الكلام على حديث أبي هريرة ، وهو من أقوى الأدلة على تعدد القصة فإن أبا هريرة إنما أسلم بعد الهجرة ، والقصة الأولى كانت عقب المبعث ، ولعل من ذكر في القصص المفرقة كانوا ممن وفد بعد ، لأنه ليس في كل قصة منها إلا أنه كان ممن وفد ، وقد ثبت تعدد وفودهم . وتقدم في بدء الخلق كثير مما يتعلق بأحكام الجن والله المستعان .

**قوله ( نحو تهامة )** بكسر المشاة اسم لكل مكان غير عال من بلاد الحجاز ، سميت بذلك لشدة حرها اشتقاقاً من التهم بفتحيتين وهو شدة الحر وسكون الريح ، وقيل من تهم الشيء اذا تغير ، قيل لها ذلك لتغير هوائها . قال البكرى : حدها من جهة الشرق ذات عرق ، ومن قبل الحجاز السرج بفتح المهملة وسكون الراء بعدها جيم قرية من عمل الفرع بينها وبين المدينة اثنان وسبعون ميلاً .

**قوله ( إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية أبي إسحق : فانطلقوا فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( وهو عامد )** كذا هنا ، وتقدم في صفة الصلاة بلفظ « عامدين » ونصب على الحال من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان معه ، أو ذكر بلفظ الجمع تعظيماً له ، وهو أظهر لمناسبة الرواية التي هنا .

**قوله ( بنخلة )** بفتح النون وسكون المعجمة موضع بين مكة والطائف ، قال البكرى : على ليلة من مكة . وهى التى ينسب اليها بطن نخل . ووقع في رواية مسلم بنخل بلا هاء والصواب إثباتها .

**قوله ( يصل بأصحابه صلاة الفجر )** لم يختلف على ابن عباس في ذلك ، ووقع في رواية عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار قال : قال الزبير — أو ابن الزبير — كان ذلك بنخلة والنبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عيينة عن عمرو عن عكرمة قال : قال الزبير فذكره ، وزاد : فقرأ ﴿ كادوا يكونون عليه لبدا ﴾ . وكذا أخرجه ابن أبي حاتم ، وهذا منقطع ، والأول أصح .

**قوله ( تسمعوا له )** أى قصدوا لسماع القرآن وأصغوا اليه .

**قوله ( فهنا لك )** هو ظرف مكان والعامل فيه قالوا ، وفي رواية « فقالوا » والعامل فيه رجعوا .

**قوله ( رجعوا الى قومهم فقالوا : يا قومنا إنا سمعنا قرآناً عجبا )** قال الماوردي : ظاهر هذا أنهم آمنوا عند سماع القرآن ، قال : والإيمان يقع بأحد أمرين : إما بأن يعلم حقيقة الإعجاز وشروط المعجزة فيقع له العلم بصدق الرسول ، أو يكون عنده علم من الكتب الأولى فيها دلائل على أنه النبي المبشر به ، وكلا الأمرين في الجن محتمل . والله أعلم .



**قوله** ( وأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قُلْ أَوْحَى إِلَى أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ ) زاد الترمذى « قال ابن عباس : وقول الجن لقومهم : لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبدا ، قال : لما رأوه يصلى وأصحابه يصلون بصلاته يسجدون بسجوده ، قال فتعجبوا من طوعية أصحابه له قالوا لقومهم ذلك » .

**قوله** ( وإنما أوحى إليه قول الجن ) هذا كلام ابن عباس ، كأنه تقرر فيه ما ذهب إليه أولاً أنه صلى الله عليه وسلم لم يجتمع بهم ، وإنما أوحى الله إليه بأنهم استمعوا ، ومثله قوله تعالى ﴿ واذ صرفنا إليك نفراً من الجن يستمعون القرآن فلما حضروه قالوا أنصتوا ﴾ الآية . ولكن لا يلزم من عدم ذكر اجتماعهم بهم حين استمعوا أن لا يكون اجتماعهم بعد ذلك كما تقدم تقريره . وفي الحديث إثبات وجود الشياطين والجن وأنهما لمسمى واحد ، وإنما صاروا صنفين باعتبار الكفر والإيمان ، فلا يقال لمن آمن منهم إنه شيطان . وفيه أن الصلاة في الجماعة شرعت قبل الهجرة . وفيه مشروعيتها في السفر . والجهر بالقراءة في صلاة الصبح ، وأن الاعتبار بما قضى الله للعبد من حسن الخاتمة لا بما يظهر منه من الشر ولو بلغ ما بلغ ، لأن هؤلاء الذين بادروا إلى الإيمان بمجرد استماع القرآن لو لم يكونوا عند إبليس في أعلى مقامات الشر ما اختارهم للتوجه إلى الجهة التي ظهر له أن الحدث الحادث من جهتها . ومع ذلك فغلب عليهم ما قضى لهم من السعادة بحسن الخاتمة ، ونحو ذلك قصة سحرة فرعون ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب القدر إن شاء الله تعالى .

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة المزمل والمدثر

قال مجاهد : ﴿ وَتَبَتَّلْ ﴾ : أَخْلَصْ . وقال الحسن : ﴿ أَنْكَالاً ﴾ : قِيوداً . وقال ابن عباس : ﴿ كَثِيئاً مَّهِيلاً ﴾ : الرمل السائل . ﴿ وَيَلَأْ ﴾ : شديداً . ﴿ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ : مثقلة به .

﴿ قَسُورَةً ﴾ : ركزُ الناسِ وأصواتهم ، وكل شديد قسورة وقسوراً ، ﴿ مُسْتَنْفِرَةً ﴾ : نافرة مذعورة . وقال أبو هريرة : القسورة : قسور الأسد . قال ابن عباس : عسير : شديد ، الركن : الصوت .

**قوله** ( سورة المزمل والمدثر ) كذا لآبي ذر ، واقتصر الباقر على المزمل وهو أولى ، لأنه أفرد المدثر بعد بالترجمة . والمزمل بالتشديد أصله المتزمل فأدغمت التاء في الزاي ، وقد جاءت قراءة أبي بن كعب على الأصل .

**قوله** ( وقال مجاهد وتبتل أخلص ) وصله الفريابي وغيره ، وقد تقدم في كتاب قيام الليل .

**قوله** ( وقال الحسن : أنكالا قيودا ) وصله عبد بن حميد والطبري من طريق الحسن البصري ، وقال أبو عبيدة : الأنكال واحدها نكل بكسر النون وهو القيد ، وهذا هو المشهور . وقيل النكل الغل .

**قوله** ( منفطر به مثقلة به ) وصله عبد بن حميد من وجه آخر عن الحسن البصري في قوله ﴿ السماء منفطر به ﴾ قال : مثقلة به يوم القيامة . وصله الطبري وابن أبي حاتم من طريقه بلفظ « مثقلة موقرة » ولابن أبي حاتم من طريق أخرى عن مجاهد ﴿ منفطر به ﴾ تنفطر من ثقل ربها تعالى . وعلى هذا فالضمير لله ، ويحتمل أن يكون الضمير ليوم القيامة . وقال أبو عبيدة : أعاد الضمير مذكراً لأن مجاز السماء مجاز السقف ، يريد قوله منفطر ، ويحتمل أن يكون على حذف والتقدير شيء منفطر .

**قوله** ( وقال ابن عباس : كثييا مهيلا الرمل السائل ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن

ابن عباس به ، وأخرجه الحاكم من وجه آخر عن ابن عباس ولفظه : المهيل إذا أخذت منه شيئاً يتبعك آخره ، والكثيب الرمل . وقال الفراء : الكثيب الرمل والمهيل الذى تحرك أسفله فينهال عليك أعلاه .

**قوله ( ويلاً شديداً )** وصله الطبرى من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وقال أبو عبيدة مثله .  
( تنبيه ) : لم يورد المصنف في سورة المزمل حديثاً مرفوعاً ، وقد أخرج مسلم حديث سعيد بن هشام عن عائشة فيما يتعلق منها بقيام الليل وقولها فيه « فصار قيام الليل تطوعاً بعد فريضته » ويمكن أن يدخل في قوله تعالى في آخرها ﴿ وما تقدموا لأنفسكم ﴾ حديث ابن مسعود « إنما مال أحدكم ما قدم ومال وارثه ما أخر » وسيأتى في الرقاق .

**قوله ( سورة المدثر — بسم الله الرحمن الرحيم )** سقطت البسملة لغير أبي ذر ، قرأ أبي بن كعب بإثبات المثناة المفتوحة بغير إدغام كما تقدم في المتزمل ، وقرأ عكرمة فيهما بتخفيف الزاى والذال اسم فاعل .

**قوله ( قال ابن عباس : عسير شديد )** وصله ابن أبي حاتم من طريق عكرمة عن ابن عباس به .

**قوله ( قسورة ركز الناس وأصواتهم )** وصله سفيان بن عيينة في تفسيره عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ فرت من قسورة ﴾ قال : هو ركز الناس ، قال سفيان : يعنى حسهم وأصواتهم .

**قوله ( وكل شديد قسورة )** زاد النسفى : وقسور . وسيأتى القول فيه مبسوطاً .

**قوله ( وقال أبو هريرة : القسورة قسور الأسد ، الركز الصوت )** سقط قوله « الركز الصوت » لغير أبي ذر ، وقد وصله عبد بن حميد من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال : كان أبو هريرة إذا قرأ ﴿ كأنهم حمر مستنفرة ، فرت من قسورة ﴾ قال : الأسد . وهذا منقطع بين زيد وأبي هريرة . وقد أخرجه من وجهين آخرين عن زيد بن أسلم عن ابن سيلان عن أبي هريرة وهو متصل ، ومن هذا الوجه أخرجه البزار ، وجاء عن ابن عباس أنه بالحشية ، أخرجه ابن جرير من طريق يوسف بن مهران عنه قال : القسورة الأسد بالعربية ، وبالفارسية شير ، وبالحشية قسورة . وأخرج الفراء من طريق عكرمة أنه قيل له : القسورة بالحشية الأسد ، فقال : القسورة الرماة والأسد بالحشية عنيسة . وأخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس ، وتفسيره بالرماة أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي حاتم والحاكم من حديث أبي موسى الأشعرى ، ولسعيد من طريق ابن أبي حمزة قلت لابن عباس : القسورة الأسد ؟ قال : ما أعلمه بلغة أحد من العرب ، هم عصب الرجال .

**قوله ( مستنفرة نافرة مذعورة )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ كأنهم حمر مستنفرة ﴾ أى مذعورة ، ومستنفرة نافرة ، يريد أن لها معنيين وهما على القراءتين ، فقد قرأها الجمهور بفتح الفاء وقرأها عاصم والأعمش بكسرها .

﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنْذِرْ ﴾

[٤٩٢٢]

٤٧٣٤ - حدثني يحيى قال نا وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير قال : سألت أبا سلمة ابن عبد الرحمن عن أول ما نزل من القرآن قال : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴾ قلت : يقولون : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ فقال أبو سلمة : سألت جابر بن عبد الله عن ذلك وقلت له مثل الذي قلت ، فقال جابر : لا أحد ذلك إلا ما حدثنا رسول الله صلى الله عليه قال : « جاورت بحراء ، فلما قضيت جوارى هبطت ، فنوديت ،

فنظرتُ عن يميني فلم أرَ شيئاً، ونظرتُ عن شمالي فلم أرَ شيئاً، ونظرتُ أمامي فلم أرَ شيئاً، ونظرتُ خلفي فلم أرَ شيئاً، فرفعتُ رأسي فرأيتُ شيئاً، فأتيتُ خديجةً فقلتُ: «دثروني وصبوا عليّ ماءً بارداً، فدثروني وصبوا عليّ ماءً بارداً»، قال: «فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنْذِرْ ﴿٢﴾ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾».

قوله (حدثني يحيى) هو ابن موسى البلخي أو ابن جعفر .

قوله (عن علي بن المبارك) هو الهنائي بضم ثم نون خفيفة ومد . بصرى ثقة مشهور ، مابينه وبين عبد الله ابن المبارك المشهور قرابة

﴿قُمْ فَأَنْذِرْ﴾

[٤٩٢٣] ٤٧٣٥- حدثني محمد بن بشار قال نا عبد الرحمن بن مهدي وغيره قالنا نا حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه قال: «جاورت بحراء»، مثل حديث عثمان بن عمر عن علي بن المبارك.

قوله (حدثني محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وغيره) هو أبو داود الطيالسي أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق أبي عروبة حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وأبو داود قالنا حدثنا حرب بن شداد به .

قوله (عن أبي سلمة) كذا قال أكثر الرواة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ، وقال شيبان بن عبد الرحمن : عن يحيى عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن جابر ، أخرجه النسائي من طريق آدم بن أبي إياس عن شيبان ، وهكذا ذكره البخاري في «التاريخ» عن آدم ، ورواه سعد بن حفص عن شيبان كرواية الجماعة وهو المحفوظ .

قوله (مثل حديث عثمان بن عمر عن علي بن المبارك) لم يخرج البخاري رواية عثمان بن عمر التي أحال رواية حرب بن شداد عليها ، وهي عند محمد بن بشار شيخ البخاري فيه أخرجه أبو عروبة في «كتاب الأوائل» قال : حدثنا محمد بن بشار حدثنا عثمان بن عمر أنبأنا علي بن المبارك ، وهكذا أخرجه مسلم والحسن بن سفيان جميعاً عن أبي موسى محمد بن المثنى عن عثمان بن عمر

باب قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾

[٤٩٢٤] ٤٧٣٦- حدثني إسحاق بن منصور قال نا عبد الصمد قال نا حرب قال نا يحيى قال : سألتُ أبا سلمة: أي القرآن أنزل أول؟ فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾. فقلت: أنبت أنه ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ فقال أبو سلمة: سألت جابر بن عبد الله: أي القرآن أنزل أول؟ فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ فقال: أنبت أنه: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ فقال: لا أخبرك إلا بما قال رسول الله صلى الله عليه، قال رسول الله صلى الله عليه: «جاورت في حراء، فلما قضيت جوارى هبطت فاستبطنت الوادي، فتوديت، فنظرت أمامي وخلفي وعن يميني وعن شمالي، فإذا هو جالس على عرش بين السماء والأرض. فأتيت خديجة فقلت: دثروني وصبوا عليّ ماءً بارداً. وأنزل عليّ ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنْذِرْ ﴿٢﴾ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾».

**قوله ( باب قوله وربك فكبر )** ذكر فيه حديث جابر المذكور من طريق حرب بن شداد أيضاً عن يحيى بن أبي كثير .

**قوله ( سألت أبا سلمة )** أي ابن عبد الرحمن بن عوف .

**قوله ( فقلت أنبت أنه اقرأ باسم ربك )** في رواية أبي داود الطيالسي عن حرب « قلت أنه بلغني أنه أول ما نزل اقرأ باسم ربك » ولم يبين يحيى بن أبي كثير من أنباء بذلك ، ولعله يريد عروة بن الزبير ، كما لم يبين أبو سلمة من أنباء بذلك ، ولعله يريد عائشة فإن الحديث مشهور عن عروة عن عائشة كما تقدم في بدء الوحي من طريق الزهري عنه مطولاً ، وتقدم هناك أن رواية الزهري عن أبي سلمة عن جابر تدل على أن المراد بالأولية في قوله « أول ما نزل سورة المدثر » أولية مخصوصة بما بعد فترة الوحي ، أو مخصوصة بالأمر بالإنداز ، لا أن المراد أنها أولية مطلقة ، فكان من قال أول ما نزل اقرأ أولية مطلقة ، ومن قال إنها المدثر أراد بقيد التصريح بالإرسال ، قال الكرماني استخرج جابر « أول ما نزل يأياها المدثر » باجتهاد وليس هو من روايته ، والصحيح ما وقع في حديث عائشة ، ويحتمل أن يكون قوله في هذه الرواية « فرأيت شيئاً — أي جبريل — بحراء ، فقال لي : اقرأ فحففت ، فأتيت خديجة فقلت : دثروني فنزلت يأياها المدثر » . قلت : ويحتمل أن تكون الأولية في نزول يأياها المدثر بقيد السبب ، أي هي أول ما نزل من القرآن بسبب متقدم وهو ما وقع من التدثر الناشئ عن الرعب ، وأما اقرأ فنزلت ابتداء بغير سبب متقدم ، ولا يخفى بعد هذا الاحتمال . وفي أول سورة نزلت قول آخر نقل عن عطاء الخراساني قال : المزمّل نزلت قبل المدثر . وعطاء ضعيف ، وروايته معضلة لأنه لم يثبت لقاءه لصحاحي معين ، وظاهر الأحاديث الصحيحة تأخر المزمّل لأن فيها ذكر قيام الليل وغير ذلك مما تراخى عن ابتداء نزول الوحي ، بخلاف المدثر فإن فيها ﴿ قم فأنذر ﴾ . وعن مجاهد : أول سورة نزلت ن والقلم ، وأول سورة نزلت بعد الهجرة وويل للمطففين . والمشكل من رواية يحيى بن أبي كثير قوله « جاورت بحراء شهراً ، فلما قضيت جوارى نزلت فاستبظنت الوادي ، فنوديت — إلى أن قال — فرفعت رأسي فإذا هو على العرش في الهواء — يعني جبريل — فأتيت خديجة فقلت : دثروني » . ويزيل الإشكال أحد أمرين : إما أن يكون سقط على يحيى بن أبي كثير وشيخه من القصة مجيء جبريل بحراء باقراً باسم ربك وسائر مذكرته عائشة ، وإما أن يكون جاور صلى الله عليه وسلم بحراء شهراً آخر ، فقد تقدم أن في مرسل عبيد بن عمير عند البيهقي أنه كان يجاور في كل سنة شهراً وهو رمضان ، وكان ذلك في مدة فترة الوحي ، فعاد إليه جبريل بعد انقضاء جواره .

**قوله ( فجئت )** يأتي ضبطه في سورة اقرأ إن شاء الله تعالى

﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾

[٤٩٢٥] ٤٧٣٧ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب ... ح . وحدثني عبد الله بن محمد قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري ، قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله قال : سمعت النبي صلى الله عليه وهو يحدث عن فترة الوحي فقال في حديثه : « فبينا أنا أمشي إذ سمعت صوتاً من السماء ، فرفعت رأسي فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض ، فجلست منه رعباً . فرجعت فقلت : زملوني زملوني . فدثروني . فأنزل الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنْذِرْ ﴿٢﴾ إِلَى ﴿ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ قبل أن تفرض الصلاة . وهي الأوثان » .

**قوله ( وثيابك فطهر )** ذكر فيه حديث جابر المذكور ، لكن من رواية الزهري عن أبي سلمة ، وأورده بإسنادين من طريق عقيل ومعمّر ، وساقه على لفظ معمّر ، وساق لفظ عقيل في الباب الذي يليه . ووقع في آخر الحديث ﴿ وثيابك فطهر والرجز فاهجر ﴾ قبل أن تفرض الصلاة ، وكأنه أشار بقوله « قبل أن تفرض الصلاة » إلى أن تطهير الثياب كان مأموراً به قبل أن تفرض الصلاة . وأخرج ابن المنذر من طريق محمد بن سيرين قال : اغسلها بالماء ، وعلى هذا حملة ابن عباس فيما أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرج من وجه آخر عنه قال : فطهر من الإثم . ومن طريق عن قتادة والشعبي وغيرهما نحوه . ومن وجه ثالث عن ابن عباس قال : لا تلبسها على غدره ولا فجرة . ومن طريق طاوس قال : شمر . ومن طريق منصور — قال وعن مجاهد مثله — قال : أصلح عملك . وأخرجه سعيد بن منصور أيضاً من طريق منصور عن مجاهد ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق منصور عن أبي رزين مثله . وأخرج ابن المنذر من طريق الحسن قال : خلقتك فحسنه . وقال الشافعي رحمه الله : قيل في قوله ﴿ وثيابك فطهر ﴾ صل في ثياب طاهره ، وقيل غير ذلك ، والأول أشبه . انتهى . ويؤيد ماأخرج ابن المنذر في سبب نزولها من طريق زيد بن مرثد قال « ألقى على رسول الله صلى الله عليه وسلم سلى جزور فنزلت » ويجوز أن يكون المراد جميع ذلك

### باب ﴿ وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾

يقال ﴿ الرَّجْزُ ﴾ والرجس : العذاب .

[٤٩٢٦] - ٤٧٣٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب سمعت أبا سلمة قال : أخبرني جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث عن فترة الوحي : « فبينما أنا أمشي سمعت صوتاً من السماء فرفعت بصري قبل السماء فإذا الملك الذي جاءني بحراء قاعد على كرسي بين السماء والأرض ، فجششت منه حتى هويت إلى الأرض ، فجئت أهلي فقلت : زملوني زملوني . فزملوني . فأنزل الله ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ » . قال أبو سلمة : الرجز : الأوثان . ثم حمي الوحي وتتابع .

**قوله ( والرجز فاهجر ، يقال الرجز والرجس العذاب )** هو قول أبي عبيدة ، وقد تقدم في الذي قبله أن الرجز الأوثان ، وهو تفسير معنى ، أي أهجر أسباب الرجز أي العذاب وهي الأوثان . وقال الكرماني : فسر المفرد بالجمع لأنه اسم جنس ، وبين ما في سياق رواية الباب أن تفسيرها بالأوثان من قول أبي سلمة ، وعند ابن مردويه من طريق محمد بن كثير عن معمّر عن الزهري في هذا الحديث : والرجز بضم الراء ، وهي قراءة حفص عن عاصم ، قال أبو عبيدة : هما بمعنى ، ويرى عن مجاهد والحسن بالضم اسم الصنم وبالكسر اسم العذاب

### سورة القيامة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لَا تَحْرَكَ بِهِ لِسَانُكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ﴾

قال ابن عباس : ﴿ سُدِّي ﴾ : هملاً . ﴿ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ ﴾ : سوف أتوب ، سوف أعمل . ﴿ لَا وَزَرَ ﴾ : لا حصن .

[٤٩٢٧] ٤٧٣٩ - حدثنا الحميدي قال نا سفيان قال نا موسى بن أبي عائشة - وكان ثقة - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : كان النبي صلى الله عليه إذا نزل عليه الوحي حرك به لسانه - ووصف سفيان يريد أن يحفظه - فأنزل الله : ﴿ لا تحرك به لسانك لتعجل به ﴾ (١٦) **إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ** .

**قوله ( سورة القيامة )** تقدم الكلام على ﴿ لا أقسم ﴾ في آخر سورة الحجر وأن الجمهور على أن « لا » زائدة والتقدير أقسم ، وقيل هي حرف تنبيه مثل « ألا » ومنه قول الشاعر :

لا وأيك ابنة العامرى لا يدعى القوم أنى أفر

وقوله ﴿ لا تحرك به لسانك لتعجل به ﴾ لم يختلف السلف أن المخاطب بذلك النبي صلى الله عليه وسلم في شأن نزول الوحي كما دل عليه حديث الباب ، وحكى الفخر الرازى أن القفال جوز أنها نزلت في الإنسان المذكور ، قبل ذلك في قوله تعالى ﴿ ينبؤا الإنسان يومئذ بما قدم وأخر ﴾ قال يعرض عليه كتابه فيقال : اقرأ كتابك ، فإذا أخذ في القراءة تلجلج خوفا فأسرع في القراءة فيقال : لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه ، أى أن يجمع عملك وأن يقرأ عليك ، فإذا قرأناه عليك فاتبع قرآنه بالإقرار بأنك فعلت ، ثم إن علينا بيان أمر الإنسان وما يتعلق بعقوبته . قال : وهذا وجه حسن ليس في العقل ما يدفعه ، وإن كانت الآثار غير واردة فيه . والحامل على ذلك عسر بيان المناسبة بين هذه الآية وما قبلها من أحوال القيامة ، حتى زعم بعض الرافضة أنه سقط من السور شيء ، وهي من جملة دعاوهم الباطلة . وقد ذكر الأئمة لها مناسبات : منها أنه سبحانه وتعالى لما ذكر القيامة ، وكان من شأن من يقصر عن العمل لها حب العاجلة ، وكان من أصل الدين أن المبادرة إلى أفعال الخير مطلوبة ، فنهى على أنه قد يعترض على هذا المطلوب ما هو أجل منه وهو الإصغاء إلى الوحي وتفهم ما يرد منه ، والتشاغل بالحفظ قد يصد عن ذلك ، فأمر أن لا يبادر إلى التحفظ لأن تحفيظه مضمون على ربه ، وليصغ إلى ما يرد عليه إلى أن ينقضى فيتبع ما اشتمل عليه . ثم لما انقضت الجملة المعترضة رجع الكلام إلى ما يتعلق بالإنسان المبدأ بذكره ومن هو من جنسه فقال ﴿ كلا ﴾ وهي كلمة ردع ، كأنه قال : بل أنتم يا بني آدم لكونكم خلقت من عجل تعجلون في كل شيء ومن ثم تحبون العاجلة ، وهذا على قراءة ﴿ تحبون ﴾ بالمشاة وهي قراءة الجمهور ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بياء الغيبة حملا على لفظ الإنسان لأن المراد به الجنس . ومنها أن عادة القرآن إذا ذكر الكتاب المشتمل على عمل العبد حيث يعرض يوم القيامة أردفه بذكر الكتاب المشتمل على الأحكام الدينية في الدنيا التي تنشأ عنها المحاسبة عملا وتركها ، كما قال في الكهف ﴿ ووضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين مما فيه - إلى أن قال - ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن من كل مثل ، وكان الإنسان أكثر شيء جدلا ﴾ وقال تعالى في سبحان ﴿ فمن أوتى كتابه يمينه فأولئك يقرعون كتابهم - إلى أن قال - ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن الآية . وقال في طه ﴿ يوم ينفخ في الصور ، ونحشر المجرمين يومئذ زرقا - إلى أن قال - فتعالى الله الملك الحق ، ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يلقى إليك وحيه ، وقل رب زدني علما ﴾ ومنها أن أول السورة لما نزل إلى قوله ﴿ ولو ألقى معاذيره ﴾ صادف أنه صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة بادر إلى تحفظ الذى نزل ، وحرك به لسانه من عجلته خشية من تفلته ، فنزلت ﴿ لا تحرك به لسانك - إلى قوله - ثم إن علينا

بيانه ﴿ ثم عاد الكلام إلى تكملة ما ابتدأ به . قال الفخر الرازي : ونحوه مالو ألقى المدرس على الطالب مثلاً مسألة فتشاغل الطالب بشيء عرض له ، فقال له : ألق بالك وتفهم ما أقول ، ثم كمل المسألة ، فمن لا يعرف السبب يقول ليس هذا الكلام مناسباً للمسألة ، بخلاف من عرف ذلك . ومنها أن النفس لما تقدم ذكرها في أول السورة عدل إلى ذكر نفس المصطفى كأنه قيل : هذا شأن النفوس وأنت يا محمد نفسك أشرف النفوس فلتأخذ بأكمل الأحوال . ومنها مناسبات أخرى ذكرها الفخر الرازي لا طائل فيها مع أنها لا تخلو عن تعسف .

**قوله ( وقال ابن عباس ليفجر أمامه سوف أتوب سوف أعمل )** وصله الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله ﴿ بل يريد الإنسان ليفجر أمامه ﴾ يعني الأمل ، يقول : أعمل ثم أتوب . ووصله الفرياني والحاكم وابن جبير عن مجاهد قال : يقول سوف أتوب . ولابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : هو الكافر يكذب بالحساب ويفجر أمامه ، أي يدوم على فجوره بغير توبة .

**قوله ( لا وزر لا حصن )** وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، لكن قال « حرز » بكسر المهملة وسكون الراء بعدها زاي . ومن طريق العوفي عن ابن عباس قال « لا حصن ولا ملجأ » ولابن أبي حاتم من طريق السدي عن أبي سعيد عن ابن مسعود في قوله ﴿ لا وزر ﴾ قال : لاحصن ، ومن طريق أبي رجاء عن الحسن قال : كان الرجل يكون في ماشيته فتأتيه الخيل بغتة ، فيقول له صاحبه : الوزر الوزر ، أي اقصد الجبل فتحصن به . وقال أبو عبيدة : الوزر الملجأ .

**قوله ( سدى هملا )** وقع هذا مقدماً على ما قبله لغير أبي ذر ، وقد وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به ، وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ سدى ﴾ أي لا ينهي ولا يؤمر ، قالوا أسديت حاجتي أي أهملتني .

**قوله ( حدثنا موسى بن أبي عائشة وكان ثقة )** هو مقول ابن عيينة ، وهو تابعي صغير كوفي من موالى آل جعدة بن هبيرة يكنى أبا الحسن ، واسم أبيه لا يعرف ، ومدار هذا الحديث عليه . وقد تابعه عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير ، وهو من رواية ابن عيينة أيضاً عنه ، فمن أصحاب ابن عيينة من وصله بذكر ابن عباس فيه منهم أبو كريب عند الطبري . ومنهم من أرسله منهم سعيد بن منصور .

**قوله ( حرك به لسانه ووصف سفيان يريد أن يحفظه )** في رواية سعيد بن منصور « وحرك سفيان شفثيه » وفي رواية أبي كريب « تعجل يريد حفظه فنزلت » .

**قوله ( فأنزل الله : لا تحرك به لسانك لتعجل به )** إلى هنا رواية أبي ذر ، وزاد غيره الآية التي بعدها ، وزاد سعيد بن منصور في روايته في آخر الحديث « وكان لا يعرف ختم السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم » .

[٤٩٢٨] ٤٧٤٠- حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن موسى بن أبي عائشة أنه سأل سعيد ابن جبير

عن قوله تعالى : ﴿ لا تحرك به لسانك ﴾ قال : قال ابن عباس : كان يحرك به شفثيه إذا أنزل عليه ، فقليل له : ﴿ لا تحرك به لسانك ﴾ - يخشى أن يتفلس منه - ﴿ إن علينا جمعه ﴾ : أن نجمعه في صدرك ، وقرآنه أن تقرأه ، ﴿ فإذا قرأناه - يقول أنزل عليه - فاتبع قرآنه ﴾ ١٨ ﴿ ثم إن علينا بيانه ﴾ : أن نبينه على لسانك .

**قوله ( باب إن علينا جمعه وقرآنه )** ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور من رواية إسرائيل عن موسى بن أبي عائشة أتم من رواية ابن عيينة ، وقد استغربه الإسماعيلي فقال : كذا أخرجه عن عبيد الله بن موسى ، ثم أخرجه

هو من طريق أخرى عن عبيد الله المذكور بلفظ ﴿ لا تحرك به لسانك ﴾ قال كان يحرك به لسانه مخافة أن ينفلت عنه ، فيحتمل أن يكون ما بعد هذا من قوله ﴿ إن علينا جمعه ﴾ إلى آخره معلقا عن ابن عباس بغير هذا الإسناد ، وسيأتى الحديث في الباب الذى بعده أتم سياقاً

﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾

قال ابن عباس : ﴿ قَرَأْنَاهُ ﴾ : بَيَّنَّاهُ ، ﴿ فَاتَّبِعْ ﴾ : يعنى : اعمل به .

[٤٩٢٩] ٤٧٤١ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا جبرير عن موسى بن أبي عائشة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ﴾ قال : كان رسول الله صلى الله عليه إذا نزل جبريل بالوحي وكان لما يحرك به لسانه وشفته فيشتد عليه ، وكان يعرف منه ، فأنزل الله الآية التي في ﴿ لا أفسم بيوم القيامة : لا تحرك به لسانك لتعجل به ﴾ (١٦) إن علينا جمعه وقرآنه قال : علينا أن نجمله في صدرك وقرآنه : ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ فإذا أنزلناه فاستمع ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ علينا أن نبينه بلسانك ، قال : فكان إذا أتاه جبريل أطرق فإذا ذهب قرأه كما وعده الله عز وجل .

**قوله ( فإذا قرأناه فاتبع قرآنه )** ، قال ابن عباس : قرأناه بيناه ، فاتبع اعمل به ( هذا التفسير رواه على بن أبي طلحة عن ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم ، وسيأتى في الباب عن ابن عباس تفسيره بشيء آخر .

**قوله ( إذا نزل جبريل عليه )** في رواية أبي عوانة عن موسى بن أبي عائشة كما تقدم في بدء الوحي « كان يعالج من التنزيل شدة » وهذه الجملة توطئة لبيان السبب في النزول ، وكانت الشدة تحصل له عند نزول الوحي لثقل القول كما تقدم في بدء الوحي من حديث عائشة ، وتقدم من حديثها في قصة الإفك « فأخذه ما كان يأخذه من البرحاء » وفي حديثها في بدء الوحي أيضا « وهو أشده على » لأنه يقتضى الشدة في الحالتين المذكورتين لكن إحداهما أشد من الأخرى .

**قوله ( وكان مما يحرك به لسانه وشفته )** اقتصر أبو عوانة على ذكر الشفتين وكذلك إسرائيل ، واقتصر سفيان على ذكر اللسان ، والجميع مراد إما لأن التحريكين متلازمان غالبا ، أو المراد يحرك فمه المشتمل على الشفتين واللسان ، لكن لما كان اللسان هو الأصل في النطق اقتصر في الآية عليه .

**قوله ( فيشتد عليه )** ظاهر هذا السياق أن السبب في المبادرة حصول المشقة التي يجدها عند النزول ، فكان يتعجل بأخذه لتزول المشقة سرعاً . وبين في رواية إسرائيل أن ذلك كان خشية أن ينساه حيث قال « فليل له لا تحرك به لسانك تخشى أن ينفلت » . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق أبي رجاء عن الحسن « كان يحرك به لسانه يتذكره ، فليل له إنا سنحفظه عليك » وللطبري من طريق الشعبي « كان إذا نزل عليه عجل يتكلم به من حبه إياه ، وظاهره أنه كان يتكلم بما يلقي إليه منه أولاً فأولاً من شدة حبه إياه ، فأمر أن يتأني إلى أن ينقضى النزول . ولا بعد في تعدد السبب . ووقع في رواية أبي عوانة « قال ابن عباس : فانا أحركهما كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحركهما » وقال سعيد « أنا أحركهما كما رأيت ابن عباس يحركهما » فأطلق في خبر ابن عباس وقيد بالرؤية في خبر سعيد لأن ابن عباس لم ير النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحال ، لأن الظاهر أن ذلك كان في مبدأ المبعث النبوي ، ولم يكن ابن عباس ولد حينئذ ، ولكن لئلا يمنع أن يخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك بعد فتره ابن عباس حينئذ ، وقد ورد ذلك صريحاً عند أبي داود الطيالسي في مسنده عن أبي عوانة بسنده بلفظ « قال ابن عباس : فانا أحرك لك شفتي كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وأفادت هذه الرواية إبراز الضمير



في رواية البخاري حيث قال فيها « فأنا أحركهما » ولم يتقدم للشفتين ذكر ، فعلما أن ذلك من تصرف الرواة .  
**قوله ( فأنزل الله )** أى بسبب ذلك . واحتج بهذا من جواز اجتهاد النبی صلى الله عليه وسلم ، وجوز الفخر الرازي أن يكون أذن له في الاستعجال الى وقت ورود النهي عن ذلك فلا يلزم وقوع الاجتهاد في ذلك ، والضمير في « به » عائد على القرآن وإن لم يجر له ذكر ، لكن القرآن يرشد اليه ، بل دل عليه سياق الآية .  
**قوله ( علينا أن نجعله في صدرك )** كذا فسره ابن عباس وعبد الرزاق عن معمر عن قتادة تفسيره بالحفظ ، ووقع في رواية أبي عوانة « جمعه لك في صدرك » ورواية جرير أوضح . وأخرج الطبري عن قتادة أن معنى جمعه تأليفه .

**قوله ( وقرآنه )** زاد في رواية إسرائيل « أن تقرأه » أى أنت . ووقع في رواية الطبري « وتقرأه بعد »

**قوله ( فاذا قرأناه )** أى قرأه عليك الملك ( فاتبع قرآنه ، فاذا أنزلناه فاستمع ) هذا تأويل آخر لابن عباس غير المنقول عنه في الترجمة . وقد وقع في رواية ابن عيينة مثل رواية جرير ، وفي رواية إسرائيل نحو ذلك ، وفي رواية أبي عوانة « فاستمع وأنصت » ولأشك أن الاستماع أخص من الإنصات لأن الاستماع الإصغاء والإنصات السكوت ، ولا يلزم من السكوت الإصغاء ، وهو مثل قوله تعالى ﴿ فاستمعوا له وأنصتوا ﴾ والحاصل أن لابن عباس في تأويل قوله تعالى ﴿ أنزلناه ﴾ وفي قوله ﴿ فاستمع ﴾ قولين . وعند الطبري من طريق قتادة في قوله استمع : اتبع حلاله واجتنب حرامه . ويؤيد ماوقع في حديث الباب قوله في آخر الحديث « فكان إذا أتاه جبريل أطرق ، فاذا ذهب قرأه ، والضمير في قوله ﴿ فاتبع قرآنه ﴾ لجبريل ، والتقدير : فاذا انتهت قراءة جبريل فافرق أنت .

**قوله ( ثم إن علينا بيانه ، علينا أن نبينه بلسانك )** في رواية إسرائيل « على لسانك » ، وفي رواية أبي عوانة « أن تقرأه » وهى بمشاة فوقانية ، واستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب كما هو مذهب الجمهور من أهل السنة ، ونص عليه الشافعي ، لما تقتضيه « ثم » من التراخي . وأول من استدل لذلك بهذه الآية القاضي أبو بكر بن الطيب وتبعوه ، وهذا لا يتم إلا على تأويل البيان بتبيين المعنى ، وإلا فاذا حمل على أن المراد استمرار حفظه له وظهوره على لسانه فلا ، قال الآمدي : يجوز أن يراد بالبيان الإظهار لا بيان المجهل ، يقال بأن الكوكب إذا ظهر ، قال : ويؤيد ذلك أن المراد جميع القرآن ، والمجهل إنما هو بعضه ، ولا اختصاص لبعضه بالأمر المذكور دون بعض . وقال أبو الحسين البصري : يجوز أن يراد البيان التفصيلي ولا يلزم منه جواز تأخير البيان الإجمالي ، فلا يتم الاستدلال . وتعقب باحتمال ارادة المعنيين الإظهار والتفصيل وغير ذلك ، لأن قوله « بيانه » جنس مضاف فيعم جميع أصنافه من إظهاره وتبيين أحكامه وما يتعلق بها من تخصيص وتقييد ونسخ وغير ذلك ، وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في بدء الوحي وأعيد بعضه هنا استطرادا

بسم الله الرحمن الرحيم

**سورة ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾**

وهل تكون جحداً وهل تكون خبراً ، وهذا من الخبر . وتقرأ : سلاسل وأغلالاً ولم يُجر بعضهم .  
**﴿ مُسْتَبْطِرًا ﴾** : ممتد البلاء . يقول : كان شيئاً فلم يكن مذكوراً ، وذلك من حين خلقه من طين إلى أن نفخ

فيه الروح . وقال معمر : ﴿ أَسْرَهُمْ ﴾ : شدة الخلق ، وكل شيءٍ شددته من غبيط أو قتب فهو ماسور ، والغبيط شيء يركبه النساء شبه المحقة . ﴿ أَمْشَاج ﴾ : الأخلاط ، ماء الرجل وماء المرأة ، الدم والعلاقة ، ويُقال إذا خلط : مشيخ ، كقولك خليط ، وممشوجٌ مثل مخلوط . والقمطير : الشديد ، يقال : يومٌ قمطير ويوم قماطر ، والعبوسُ والقمطير والقماطرُ والعصيبُ أشدُّ ما يكونُ من الأيام في البلاء .

**قوله ( سورة هل أتى على الإنسان — بسم الله الرحمن الرحيم )** ثبتت البسملة لأبي ذر .

**قوله ( يقال معناه أتى على الإنسان ، و« هل » تكون جحدا وتكون خبرا ، وهذا من الخبر )** كذا للأكثر وفي بعض النسخ « وقال يحيى » وهو صواب لأنه قول يحيى بن زياد الفراء بلفظه ، وزاد : لأنك تقول هل وعظمتك ، هل أعطيتك ؟ تقرره بأنك وعظته وأعطيته . والجحد أن تقول : هل يقدر أحد على مثل هذا ؟ والتحرير أن « هل » للاستفهام ، لكن تكون تارة للتقرير وتارة للإنكار ، فدعوى زيادتها لاحتياج اليه . وقال أبو عبيدة ﴿ هل أتى ﴾ معناه قد أتى وليس باستفهام . وقال غيره : بل هي للاستفهام التقريري ، كأنه قيل لمن أنكر البعث ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ﴾ فيقول : نعم ، فيقال : فالذى أنشأه — بعد أن لم يكن — قادر على إعادته . ونحوه ﴿ ولقد علمتم النشأة الأولى فلولا تذكرون ﴾ أى فتعلمون أن من أنشأ قادر على أن يعيد .

**قوله ( يقول كان شيئا فلم يكن مذكورا ، وذلك من حين خلقه من طين إلى أن ينفخ فيه الروح )** هو كلام الفراء أيضا ، وحاصله انتفاء الموصوف بانتفاء صفته . ولا حجة فيه للمعتزلة في دعواهم أن المعدوم شيء . **قوله ( أمشاج الأخلاط : ماء المرأة وماء الرجل الدم والعلاقة ، ويقال اذا خلط مشيخ كقولك خليط ، وممشوج مثل مخلوط )** هو قول الفراء قال في قوله ﴿ أمشاج نبتليه ﴾ : وهو ماء المرأة وماء الرجل ، والدم والعلاقة ، ويقال للشيء من هذا اذا خلط مشيخ كقولك خليط ، وممشوج كقولك مخلوط . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عكرمة قال : من الرجل الجلد والعظم ، ومن المرأة الشعر والدم ، ومن طريق الحسن : من نطفة مشجت بدم وهو دم الحيض . ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أمشاج قال مختلفة الألوان . ومن طريق ابن جريج عن مجاهد قال : أحمر وأسود . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : الأمشاج إذا اختلط الماء والدم ثم كان علقه ثم كان مضغة . وأخرج سعيد بن منصور عن ابن مسعود قال : الأمشاج العروق .

**قوله ( سلاسلا وأغلالات )** في رواية أبي ذر « ويقال سلاسلا وأغلالات » .

**قوله ( ولم يجز بعضهم )** هو بضم التحتانية وسكون الجيم وكسر الراء بغير إشباع علامة للجزم ، وذكر عياض أن في رواية الأكثر بالزاي بدل الراء ورجح الراء وهو الأوجه ، والمراد أن بعض القراء أجرى سلاسلا وبعضهم لم يجزها أى لم يصرفها ، وهذا اصطلاح قديم يقولون للاسم المصروف مجرى . والكلام المذكور للفراء ، قال في قوله تعالى ﴿ إنا أعتدنا للكافرين سلاسلا وأغلالات ﴾ كتبت سلاسلا بالألف وأجراها بعض القراء مكان الألف التى في آخرها ، ولم يجز بعضهم واحتج بأن العرب قد تثبت الألف في النصب وتحذفها عند الوصل ، قال : وكل صواب انتهى . ومحصل ماجاء من القراءات المشهورة في سلاسلا التنوين وعدمه ، ومن لم ينون منهم من يقف بالألف وبغيرها ، فنافع والكسائي وأبو بكر بن عياش وهشام بن عمار قرءوا بالتنوين ، والباقون بغير تنوين ، فوقف أبو عمرو بالألف ووقف حمزة بغير ألف ، وجاء مثله في رواية عن ابن كثير ، وعن حفص وابن ذكوان الوجهان ، أما

من نون فعلى لغة من يصرف جميع مالا ينصرف حكاها الكسائي والأخفش وغيرهما ، أو على مشاكلة أغلالا . وقد ذكر أبو عبيدة أنه رآها في إمام أهل الحجاز والكوفة « سلاسل » بالألف ، وهذه حجة من وقف بالألف اتباعا للرسم ، وماعدا ذلك واضح . والله أعلم .

**قوله ( مستطيرا ممتدا البلاء )** هو كلام الفراء أيضا وزاد : والعرب تقول استطار الصدع في القارورة وشبهها واستطال . وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد عن قتادة قال : استطار والله شوه حتى ملأ السماء والأرض ومن طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس ﴿ مستطيرا ﴾ قال : فاشيا .

**قوله ( والقمطرير الشديد )** يقال يوم قمطرير ويوم قماطر ، والعبوس والقمطرير والقماطر والعصيب أشد ما يكون من الأيام في البلاء ( هو كلام أبي عبيدة بتمامه ، وقال الفراء : قمطرير أى شديد ، ويقال يوم قمطرير ويوم قماطر . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : القمطرير تقييض الوجه ، قال معمر وقال يوم الشديد .

**قوله ( وقال الحسن : النضرة في الوجه والسرور في القلب )** سقط هذا هنا لغير النسفى والجرجاني ، وقد تقدم ذلك في صفة الجنة .

**قوله ( وقال ابن عباس : الأرائك السرر )** ثبت هذا للنسفى والجرجاني ، وقد تقدم أيضا في صفة الجنة . **قوله ( وقال البراء : وذلت قطوفها يقطفون كيف شاءوا )** ثبت هذا للنسفى وحده أيضا ، وقد وصله سعيد بن منصور عن شريك عن أبي إسحق عن البراء في قوله ﴿ وذلت قطوفها تذليلا ﴾ قال : إن أهل الجنة يأكلون من ثمار الجنة قياما وقعودا ومضطجعين وعلى أى حال شاءوا . ومن طريق مجاهد : إن قام ارتفعت وإن قعد تدلت . ومن طريق قتادة : لا يرد أيديهم شوك ولا بعد .

**قوله ( وقال مجاهد : سلسيلا حديد الجرية )** ثبت هذا للنسفى وحده ، وتقدم في صفة الجنة .

**قوله ( وقال معمر أسرهم شدة الخلق )** وكل شيء شدته من قتب وغيط فهو مأسور ( سقط هذا لأنى ذكر عن المستمل وحده ، ومعمر المذكور هو أبو عبيدة معمر بن المثنى ، وظن بعضهم أنه ابن راشد فزعم أن عبد الرزاق أخرجه في تفسيره عنه ، ولفظ أبي عبيدة : أسرهم شدة خلقهم ، ويقال للفرس شديد الأسر أى شديد الخلق وكل شيء الى آخر كلامه . وأما عبد الرزاق فإنما أخرج عن معمر بن راشد عن قتادة في قوله ﴿ وشددنا أسرهم ﴾ قال : خلقهم ، وكذا أخرجه الطبرى من طريق محمد بن ثور عن معمر .

( تنبيه ) : لم يورد في تفسير ﴿ هل أتى ﴾ حديثا مرفوعا ، ويدخل فيه حديث ابن عباس في قراءتها في صلاة الصبح يوم الجمعة . وقد تقدم في الصلاة

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة والمرسلات

( جمالات ) : حبال ، وقال مجاهد : ﴿ اركعوا ﴾ : صلّوا . ﴿ لا يركعون ﴾ : لا يصلون . وسئل ابن عباس : ﴿ هذا يوم لا ينطقون ﴾ ، والله ربنا ما كنا مشركين ، اليوم نختم ، فقال : إنه ذو ألوان ، مرة ينطقون ، ومرة يختم عليهم .

[٤٩٣٠]

٤٧٤٢- حدثني محمود قال نا عبيد الله عن إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : كنّا مع النبي صلى الله عليه فأنزلت عليه : ﴿ وَالْمُرْسَلَات ﴾ وإنا لتتلقّاها من فيه ، فخرجت حيّة فابتدرناها ، فسبقتنا فدخلت جحرها ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « وَقِيَتْ شَرْكُمَ كَمَا وَقِيَتْ شَرْهَا » .

٤٧٤٣- حدثني عبدة بن عبد الله قال أنا يحيى بن آدم عن إسرائيل عن منصور بهذا ، وعن إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مثله ، تابعه أسود بن عامر عن إسرائيل . وقال حفص وأبو معاوية وسليمان بن قرم عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود . وقال يحيى بن حماد أنا أبو عوانة عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله . وقال ابن إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله .

حدثنا قتيبة قال نا جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود قال عبد الله : بينا نحن مع رسول الله صلى الله عليه في غار إذ نزلت عليه ﴿ وَالْمُرْسَلَات ﴾ فتلقيناها من فيه وإن فاه لرطب بها إذ خرجت حيّة ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « عليكم ، اقتلوها » ، قال : فابتدرناها فسبقتنا ، قال : فقال : « وَقِيَتْ شَرْكُمَ كَمَا وَقِيَتْ شَرْهَا » .

**قوله ( سورة والمرسلات )** كذا لأبي ذر ، وللباقين والمرسلات حسب ، وأخرج الحاكم بإسناد صحيح عن أبي هريرة قال « المرسلات عرفا الملائكة أرسلت بالمعروف » .

**قوله ( جمالات حبال )** في رواية أبي ذر ، وقال مجاهد ﴿ جمالات ﴾ حبال . ووقع عند النسفي والجرجاني في أول الباب : وقال مجاهد ﴿ كفاتا ﴾ أحياء يكونون فيها وأمواتا يدفنون فيها . ﴿ فراتا ﴾ عذبا . ﴿ جمالات ﴾ حبال الجسور ، وهذا الأخير وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا . ووقع عند ابن التين : قول مجاهد جمالات جمال يريد بكسر الجيم وقيل بضمها لابل سود واحدها جمالة ، وجمالة جمع جمل مثل حجارة وحجر ، ومن قرأ جمالات ذهب به الى الحبال الغلاظ . وقد قال مجاهد في قوله ﴿ حتى يلج الجمل في سم الخياط ﴾ : هو حبل السفينة ، وعن الفراء : الجمالات ما جمع من الحبال ، قال ابن التين : فعلى هذا يقرأ في الأصل بضم الجيم . قلت : هي قراءة نقلت عن ابن عباس والحسن وسعيد بن جبيرة وقتادة ، وعن ابن عباس أيضا جمالة بالافراد مضموم الأول أيضا ، وسيأتي تفسيرها عن ابن عباس بنحو ما قال مجاهد في آخر السورة . وأما تفسير ﴿ كفاتا ﴾ فتقدم في الجنائز ، وقوله ﴿ فراتا ﴾ عذبا وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وكذا قال أبو عبيدة .

**قوله ( وقال مجاهد : اركعوا صلوا ، لا يركعون لا يصلون )** سقط لا يركعون لغير أبي ذر ، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ وإذا قيل لهم اركعوا ﴾ قال : صلوا .

**قوله ( وسئل ابن عباس ﴿ لا ينطقون ، والله ربنا ما كنا مشركين ، اليوم نختم على أفواههم ﴾ فقال : إنه ذو ألوان ، مرة ينطقون ومرة يختم عليهم )** سقط لفظ « على أفواههم » لغير أبي ذر ، وهذا تقدم شيء من معناه في تفسير فصلت . وأخرج عبد بن حميد عن طريق علي بن زيد عن أبي الضحى أن نافع بن الأزرق وعطية أتيا ابن عباس فقالا : يا ابن عباس ، أخبرنا عن قول الله تعالى ﴿ هذا يوم لا ينطقون ﴾ وقوله ﴿ ثم إنكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون ﴾ وقوله ﴿ والله ربنا ما كنا مشركين ﴾ وقوله ﴿ ولا يكتُمون الله حديثا ﴾ قال : ويحك يا ابن

الأزرق إنه يوم طويل وفيه مواقف ، تأتي عليهم ساعة لا ينطقون ، ثم يؤذن لهم فيختصمون ، ثم يكون ما شاء الله يحلفون ويبحدون ، فإذا فعلوا ذلك حتم الله على أفواههم ، وتوهم جوارحهم فتشهد على أعمالهم بما صنعوا ثم تنطق ألسنتهم فيشهدون على أنفسهم بما صنعوا ، وذلك قوله ﴿ ولا يكتُمون الله حديثا ﴾ . وروى ابن مردويه من حديث عبد الله بن الصامت قال : قلت لعبد الله بن عمرو بن العاص رأيت قول الله ﴿ هذا يوم لا ينطقون ﴾ ؟ فقال : إن يوم القيامة له حالات وتارات ، في حال لا ينطقون وفي حال ينطقون ، ولابن أبي حاتم من طريق معمر عن قتادة قال : إنه يوم ذو ألوان .

**قوله ( حدثنا محمود )** هو ابن غيلان ، وعبيد الله بن موسى هو من شيوخ البخاري لكنه أخرج عنه هذا بواسطة .

**قوله ( كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم )** في رواية جرير « في غار » ووقع في رواية حفص بن غياث كما سيأتي « بمنى » وهذا أصح مما أخرج الطبراني في « الأوسط » من طريق أبي وائل عن ابن مسعود قال « بينا نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم على حراء » .

**قوله ( فخرجت )** في رواية حفص بن غياث الآتية « إذ وثبت » .

**قوله ( فابتدرونها )** في رواية الأسود « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتلوها ، فابتدرونها » .

**قوله ( فسبقتنا )** أى باعتبار ما آل اليه أمرها ، والحاصل أنهم أرادوا أن يسبقوها فسبقتهم ، وقوله « فابتدرونها » أى تسابقنا أينما يدركها ، فسبقتنا كلنا . وهذا هو الوجه والأول احتمال بعيد .

**قوله ( عن منصور بهذا ، وعن إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم )** يريد أن يحيى بن آدم زاد لإسرائيل فيه شيئا وهو الأعمش .

**قوله ( وتابعه أسود بن عامر عن إسرائيل )** وصله الإمام أحمد عنه به ، قال الإسماعيلي : وافق إسرائيل على هذا شيبان والثوري وورقاء وشريك ، ثم وصله عنهم .

**قوله ( وقال حفص وأبو معاوية وسليمان بن قرم عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود )** يريد أن الثلاثة خالفوا رواية إسرائيل عن الأعمش في شيخ إبراهيم ، وإسرائيل يقول : عن الأعمش عن علقمة ، وهؤلاء يقولون : الأسود . وسيأتي في آخر الباب أن جرير بن عبد الحميد وافقهم عن الأعمش . فأما رواية حفص وهو ابن غياث فوصلها المصنف ، وستأتي بعد باب . وأما رواية أبي معاوية فتقدم بيان من وصلها في بدء الخلق . وكذا رواية سليمان بن قرم ، وهو بفتح القاف وسكون الراء بصرى ضعيف الحفظ ، وتفرد أبو داود الطيالسي بتسمية أبيه معاذ ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع المعلق .

**قوله ( وقال يحيى بن حماد أخبرنا أبو عوانة عن مغيرة )** يعنى ابن مقسم ( عن إبراهيم عن علقمة ) يريد أن مغيرة وافق إسرائيل في شيخ إبراهيم وأنه علقمة ، ورواية يحيى بن حماد هذه وصلها الطبراني قال حدثنا محمد ابن عبد الله الحضرمي حدثنا الفضل بن سهل حدثنا يحيى بن حماد به ولفظه « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بمنى فأنزلت عليه والمرسلات » الحديث . وحكى عياض أنه وقع في بعض النسخ « وقال حماد أنبأنا أبو عوانة » وهو غلط .

**قوله** ( وقال ابن إسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله ) يريد أن للحديث أصلاً عن الأسود من غير طريق الأعمش ومنصور ، ورواية ابن إسحق هذه وصلها أحمد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي إسحق « حدثني عبد الرحمن بن الأسود » وأخرجها ابن مردويه من طريق الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن إسحق ولفظه « نزلت والمرسلات عرفاً بحراء ليلة الحية ، قالوا : وما ليلة الحية ؟ قال : خرجت حية فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اقتلوها ، فتغيبت في جحر ، فقال : دعوها » الحديث ، ووقع في بعض النسخ « وقال أبو إسحق » وهو تصحيف والصواب « ابن إسحق » وهو محمد بن إسحق بن يسار صاحب المغازي . ثم ساق الحديث المذكور عن قتيبة عن جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة بتمامه

### باب قوله : ﴿ إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرِّ كَالْقَصْرِ ﴾

[٤٩٣٢]

٤٧٤٤ - حدثنا محمد بن كثير قال أنا سفيان قال نا عبد الرحمن بن عباس قال سمعت ابن عباس :

﴿ إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرِّ كَالْقَصْرِ ﴾ قال : كنا نرفع الخشب بقصر ثلاثة أذرع أو أقل . فنرفعه للشتاء ، فنسميه القصر .

[الحديث ٤٩٣٢ - طرفه في : ٤٩٣٣ .]

**قوله** ( باب قوله إنها ترمي بشر كالقصر ) أى قدر القصر .

**قوله** ( كنا نرفع الخشب بقصر ) بكسر الموحدة والقاف وفتح الصاد المهملة وتنوين الراء وبالإضافة أيضاً وهو بمعنى الغاية والقدر ، تقول قصرك وقصاراك من كذا ما اقتصرت عليه .

**قوله** ( ثلاثة أذرع أو أقل ) في الرواية التي بعد هذه « أو فوق ذلك » وهى رواية المستمل وحده ..

**قوله** ( فنرفعه للشتاء فنسميه القصر ) بسكون الصاد وفتحها ، وهو على الثاني جمع قصرة أى كأعناق الإبل ويؤيده قراءة ابن عباس كالقصر بفتحتي ، وقيل هو أصول الشجر ، وقيل أعناق النخل . وقال ابن قتيبة : القصر البيت ، ومن فتح أراد أصول النخل المقطوعة ، شبهها بقصر الناس أى أعناقهم ، فكأن ابن عباس فسر قراءته بالفتح بما ذكر ، وأخرج أبو عبيد من طريق هارون الأعرج عن حسين المعلم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﴿ بشر كالقصر ﴾ بفتحتي ، قال هارون : وأنبأنا أبو عمرو أن سعيداً وابن عباس قرا كذلك ، وأسنده أبو عبيد عن ابن مسعود أيضاً بفتحتي . وأخرج ابن مردويه من طريق قيس بن الربيع عن عبد الرحمن بن عباس « سمعت ابن عباس كانت العرب تقول في الجاهلية اقصرؤا لنا الحطب ، فيقطع على قدر الذراع والذراعين » وقد أخرج الطبراني في « الأوسط » من حديث ابن مسعود في قوله تعالى ﴿ إنها ترمي بشر كالقصر ﴾ قال : ليست كالشجر والجبال ، ولكنها مثل المدائن والحصون

### باب قوله : ( كانه جمالات صفر )

[٤٩٣٣]

٤٧٤٥ - حدثني عمرو بن علي قال أنا يحيى قال نا سفيان قال حدثني عبد الرحمن بن عباس

قال سمعت ابن عباس : ﴿ تَرْمِي بِشَرِّ كَالْقَصْرِ ﴾ كنا نعيد إلى الخشب ثلاثة أذرع أو فوق ذلك فنرفعه

للشتاء فنسميه القصر ، ( كانه جمالات صفر ) جبال السفن ، تجمع حتى تكون كأوساط الرجال .

**قوله** ( باب قوله كانه جمالات صفر ) ذكر فيه الحديث الذى قبله من طريق يحيى وهو القطان أخبرنا سفيان

وهو الثورى .

قوله ( ثلاثة أذرع ) زاد المستمل في روايته « أو فوق ذلك » .

قوله ( كأنه جمالات صفر حبال السفن تجمع ) أى يضم بعضها إلى بعض ليقوى ( حتى تكون كأوساط الرجال ) قلت هو من تمة الحديث ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن الثوري بإسناده وقال في آخره « وسمعت ابن عباس يسأل عن قوله تعالى ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالَتٌ صَفَرٌ ﴾ قال : حبال السفن يجمع بعضها الى بعض حتى تكون كأوساط الرجال » ، وفي رواية قيس بن الربيع عن عبد الرحمن بن عباس : هي القلوص التي تكون في الجسور ، والأول هو المحفوظ

باب قوله : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾

[٤٩٣٤] ٤٧٤٦ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال حدثني إبراهيم عن الأسود عن عبد الله قال : بينما نحن مع النبي صلى الله عليه في غار ، إذ نزلت عليه ﴿ وَالْمُرْسَلَاتِ ﴾ فإنه ليتلوها وإنني لأتلقاها من فيه ، وإن فاه لرطب بها ، إذ وثبت علينا حية ، فقال النبي صلى الله عليه : « اقتتلوها » . فابتدرناها فذهبت . فقال النبي صلى الله عليه : « وَقِيَتْ شَرْكُم كَمَا وَقِيْتُمْ شَرْهَا » . قال عمر : حفظته عن أبي : في غار بمنى .

قوله ( باب هذا يوم لا ينطقون ) ذكر فيه حديث عبد الله بن مسعود في الحية .

قوله فيه ( إذ وثبت ) في رواية الكشميهني « إذ وثب » بالتذكير ، وكذا قال اقتلوه .

قوله ( قال عمر ) هو ابن حفص شيخ البخاري .

قوله ( حفظته من أبي ) في رواية الكشميهني حفظته .

قوله ( في غار بمنى ) يريد أن أباه زاد بعد قوله في الحديث : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم « في غار بمنى » وهذه الزيادة قد تقدم أنها وقعت أيضا في رواية المغيرة عن إبراهيم

سورة ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال مجاهد : ﴿ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ﴾ : لا يخافونه . ﴿ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴾ : لا يكلمونه إلا أن يأذن لهم . ابن عباس : ﴿ وَهَاجًا ﴾ : مضيا . ﴿ عَطَاءٌ حِسَابًا ﴾ : جزاء كافيا . وقال غيره : ﴿ غَسَاقًا ﴾ : غسقت عينه . ﴿ صَوَابًا ﴾ : حقًا في الدنيا وعَمِلَ بِهِ . ويغسق الجرح : يسيل كأن الغساق والغسيق واحد . أعطاني ما أحسبني : أي كفاني .

قوله ( سورة عم يتساءلون ) قرأ الجمهور ﴿ عم ﴾ بميم فقط ، وعن ابن كثير رواية بالهاء وهي هاء السكت أجرى الوصل مجرى الوقف ، وعن أبي بن كعب وعيسى بن عمر بإثبات الألف على الأصل وهي لغة نادرة ، ويقال لها أيضا سورة النبأ .

قوله ( لا يرجون حسابا لا يخافونه ) كذا في رواية أبي ذر ، ولغيره « وقال مجاهد » فذكره . وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد كذلك .

قوله ( لا يملكون منه خطابا : لا يكلمونه إلا أن يأذن لهم ) كذا للمستمل ، وللباقين « لا يملكونه » والأول أوجه ، وسأبينه في الذى بعده .

قوله ( صوابا : حقا في الدنيا وعمل به ) ووقع لغير أبي ذر نسبة هذا إلى ابن عباس كالذى بعده ، وفيه نظر فإن الفرياني أخرجه من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ لا يملكون منه خطابا ﴾ قال : كلاما ﴿ إلا من قال صوابا ﴾ قال : حقا في الدنيا وعمل به .

قوله ( وقال ابن عباس ﴿ ثجاجا ﴾ منصبا ) ثبت هذا للنسفي وحده وقد تقدم في المزارعة .

قوله ( ألفافا ملتفة ) ثبت هذا للنسفي وحده ، وهو قول أبي عبيدة .

قوله ( وقال ابن عباس ﴿ وهاجا ﴾ مضيا ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس .

قوله ( ﴿ دهاقا ﴾ ممتلئا ﴿ كواعب ﴾ نواهد ) ثبت هذا للنسفي وحده ، وقد تقدم في بدء الخلق .

قوله ( وقال غيره ﴿ غساقا ﴾ غسقت عينه ) سقط هذا لغير أبي ذر وقد تقدم في بدء الخلق . وقال أبو عبيدة : يقال تغسق عينه أى تسيل . ووقع عند النسفي والجرجاني « وقال معمر فذكره » ، ومعمر هو أبو عبيدة ابن المثني المذكور .

قوله ( ويغسق الجرح يسيل ، كأن الغساق والغسيق واحد ) تقدم بيان ذلك في بدء الخلق ، وسقط هنا لغير أبي ذر .

قوله ( عطاء حسابا جزاء كافيا ، أعطاني ما أحسبني أى كفاني ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ عطاء حسابا ﴾ أى جزاء ، ويحىء حسابا كافيا ، وتقول أعطاني ما أحسبني أى كفاني . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ عطاء حسابا ﴾ قال : كثيرا

﴿ يَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا ﴾

زُمرًا .

[٤٩٣٥] ٤٧٤٧ - حدثنا محمد قال أنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « ما بين النّفختين أربعون » ، قالوا : أربعون يوماً ؟ قال : أبيت . قالوا : أربعون شهراً قال : أبيت . قالوا : أربعون سنة ؟ قال : أبيت . قال : « ثم يُنزلُ الله من السماء ماءً ، فينبتون كما ينبتُ البقل ، ليس من الإنسان شيء إلا يبلى ، إلا عظم واحد وهو عجبُ الذنب ، ومنه يركبُ الخلق يوم القيامة » .

قوله ( باب يوم ينفخ في الصور فتأتون أفواجا : زمر ) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ فتأتون أفواجا ﴾ قال : زمر زمر . ذكر فيه حديث أبي هريرة « ما بين النّفختين أربعون » وقد تقدم شرحه في تفسير الزمر ، وقوله « أبيت » بضم أى أن أقول ما لم أسمع ، وبالفصح أى أن أعرف ذلك فإنه غيب



## سورة (النَّازِعَاتِ)

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال مجاهد: ﴿الْآيَةَ الْكُبْرَى﴾: عصاهُ ويدهُ. والناخرة والنخرة سواء، مثل الطامع والطمع، والباخل والبخل. وقال بعضهم: النخرة البالية والناخرة العظم المجوف الذي تمر فيه الريح فتتخر. وقال ابن عباس: ﴿الْحَافِرَةَ﴾: إلى أمرنا الأول إلى الحياة. وقال غيره: ﴿أَيَّانَ مَرْسَاهَا﴾: متى منتهأها، ومرسى السفينة حيث تنتهي.

قوله (سورة النازعات) كذا للجميع .

قوله (زجرة صيحة) ثبت هذا للنسفي وحده ، وقد وصله عبد بن حميد من طريقه .

قوله (وقال مجاهد ﴿ترجف الراجفة﴾ هي الزلزلة) ثبت هذا للنسفي وحده ، وقد وصله عبد بن حميد من طريقه بلفظ «ترجف الأرض والجال» وهي الزلزلة .

قوله (وقال مجاهد: الآية الكبرى عصاه ويده) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا ، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله .

قوله (سمكها بناءها بغير عمد) ثبت هذا هنا للنسفي وحده ، وقد تقدم في بدء الخلق .

قوله (طفي عصى) ثبت هذا للنسفي وحده ، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد به .

قوله (الناخرة والنخرة سواء مثل الطامع والطمع والباخل والبخل) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿عظاما نخرة﴾: ناخرة ونخرة سواء . وقال الفراء مثله ، قال : وهما قراءتان أجودهما ناخرة . ثم أسند عن ابن الزبير أنه قال على المنبر : ما بال صبيان يقرعون نخرة ؟ إنما هي ناخرة . قلت : قرأها نخرة بغير ألف جمهور القراء ، وبالألف الكوفيون لكن يخلف عن عاصم .

(تنبيه) : قوله «الباخل والبخل» في رواية الكشميهني بالنون والحاء المهملة فيهما ، ولغيره بالموحدة والمعجمة وهو الصواب ، وهذا الذي ذكره الفراء قال : هو بمعنى الطامع والطمع والباخل والبخل . وقوله «سواء» أى في أصل المعنى ، وإلا ففي نخرة : مبالغة ليست في ناخرة .

قوله (وقال بعضهم النخرة البالية ، والناخرة العظم المجوف الذي تمر فيه الريح فينخر) قال الفراء : فرق بعض المفسرين بين الناخرة والنخرة فقال : النخرة البالية ، والناخرة العظم المجوف الذي تمر فيه الريح فينخر . والمفسر المذكور هو ابن الكلبي ، فقال أبو الحسن الأثرم الراوي عن أبي عبيدة : سمعت ابن الكلبي يقول : نخرة ينخر فيها الريح ، وناخرة بالية . وأنشد لرجل من فهم يخاطب فرسه في يوم ذى قار حين تحاربت العرب والفرس :  
أقدم نجاح إنها الأساوره      فإنما قصرك ترب الساهره  
ثم تعود بعدها في الحافره      من بعد ماكنت عظاما ناخرة

أى بالية .

**قوله ( الساهرة وجه الأرض )** كأنها سميت بهذا الاسم لأن فيها الحيوان نومهم وسهرهم . ثبت هذا هنا للنسفي وحده ، وقد تقدم في بدء الخلق ، وهو قول الفراء بلفظه .

**قوله ( وقال ابن عباس : الحافرة إلى أمرنا الأول ، إلى الحياة )** وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ الحافرة ﴾ يقول : الحياة وقال الفراء : الحافرة يقول إلى أمرنا الأول ، إلى الحياة . والعرب تقول أتيت فلانا ثم رجعت على حافري أي من حيث جئت ، قال : وقال بعضهم الحافرة الأرض التي تحفر فيها قبورهم ، فسموها الحافرة أي المحفورة ، كماء دافق أي مدفوق .

**قوله ( الراجفة النفخة الأولى ، تتبعها الرادفة النفخة الثانية )** وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس . وقوله ﴿ يوم ترجف الراجفة ﴾ النفخة الأولى ﴿ تتبعها الرادفة ﴾ النفخة الثانية .

**قوله ( وقال غيره ﴿ أيان مرساها ﴾ متى منهاها ؟ ومرسى السفينة حيث تنتهي )** قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ أيان مرساها ﴾ متى منهاها . قال : ومرساها منهاها الخ ثم ساق حديث سهل بن سعد « بعثت والساعة — بالرفع والنصب — كهاتين » وسيأتي شرحه في الرقاق .

**قوله ( قال ابن عباس : أغطش أظلم )** ثبت هذا للنسفي وحده ، وقد تقدم في بدء الخلق .

[٤٩٣٦] ٤٧٤٨ - حدثنا أحمد بن محمد بن مقدم قال نا الفضيل بن سليمان قال نا أبو حازم قال نا سهل بن سعد قال :

رأيت رسول الله صلى الله عليه قال بإصبعيه هكذا بالوسطى والتي تلي الإبهام : « بعثت والساعة كهاتين » .

[الحديث ٤٩٣٦ - طرفاه في : ٥٣٠١ ، ٦٥٠٣] .

**قوله ( الطامة تطم على كل شيء )** ووقع هذا للنسفي مقدما قبل باب ، وهو قول الفراء قال في قوله تعالى ﴿ فإذا جاءت الطامة ﴾ هي القيامة تطم كل شيء . ولابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس : الطامة هي الساعة طمت كل داهية .

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة عبس ﴿﴾

﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴾ : يعني كبح وأعرض . ﴿ مُطَهَّرَةً ﴾ : لا يمسها إلا المطهرون وهم الملائكة ، وهذا مثل قوله تعالى : ﴿ فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا ﴾ جعل الملائكة والصُّحُفَ مطهَّرةً ؛ لأنَّ الصحفَ يَقَعُ عليها التطهيرُ ، فجعلَ التطهيرَ لمن حملها أيضاً . ﴿ سَفَرَةً ﴾ : الملائكة ، واحدهم سافرٌ ، سَفَرْتُ أَصْلَحْتُ بينهم ، وجعلت الملائكة إذا نزلت بوحي الله وتأديته كالسفير الذي يُصلح بين القوم . ﴿ تَصَدَّى ﴾ : تغافل عنه . وقال ابن عباس : ﴿ تَرَهَّقَهَا ﴾ : تغشاها شدة . ﴿ مُسْفَرَّةً ﴾ : مشرقة . وقال مجاهد : ﴿ لَمَّا يَقْضَى أَحَدٌ مَا أَمَرَ بِهِ ﴾ . ﴿ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴾ : قال ابن عباس : يعني كتبة . ﴿ أَسْفَارًا ﴾ : كتباً ، واحد الأسفار سفر . ﴿ تَلَهَّى ﴾ : تشاغل .

[٤٩٣٧] ٤٧٤٩ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا قتادة قال سمعت زُرارة بن أوفى يحدث عن سعد بن هشام

عن عائشة عن النبي صلى الله عليه قال : « مثل الذي يقرأ القرآن وهو حافظ له مع السفرة الكرام ، ومثل الذي يقرأ وهو يتعاهده وهو عليه شديد فله أجران » .

قوله ( سورة عبس — بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسمة لغير أبي ذر .

قوله ( عبس وتولى : كلع وأعرض ) أما تفسير عبس فهو لأبي عبيدة ، وأما تفسير تولى فهو في حديث عائشة الذى سأذكره بعد ، ولم يختلف السلف في أن فاعل عبس هو النبي صلى الله عليه وسلم . وأغرب الداودى فقال : هو الكافر . وأخرج الترمذى والحاكم من طريق يحيى بن سعيد الأموى وابن حبان من طريق عبد الرحيم بن سليمان كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « نزلت في ابن أم مكتوم الأعمى فقال : يا رسول الله أرشدني — وعند النبي صلى الله عليه وسلم رجل من عظماء المشركين — فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يعرض عنه ويقبل على الآخر فيقول له : أترى مما أقول باسا ؟ فيقول : لا . فنزلت عبس وتولى » قال الترمذى : حسن غريب ، وقد أرسله بعضهم عن عروة لم يذكر عائشة . وذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن الذى كان يكلمه أبى بن خلف . وروى سعيد بن منصور من طريق أبي مالك أنه أمية بن خلف . وروى ابن مردويه من حديث عائشة أنه كان يخاطب عتبة وشيبة ابني ربيعة . ومن طريق العوفي عن ابن عباس قال : عتبة وأبو جهل وعياش . ومن وجه آخر عن عائشة : كان في مجلس فيه ناس من وجوه المشركين منهم أبو جهل وعتبة ، فهذا يجمع الأقوال .

قوله ( مطهرة لا يمسه إلا المطهرون وهم الملائكة ) في رواية غير أبي ذر ، وقال غيره مطهرة الخ وكذا للنسفى ، وكان قال قبل ذلك : وقال مجاهد . فذكر الأثر الآتى ثم قال : وقال غيره .

قوله ( وهذا مثل قوله فالمدبرات أمرا ) هو قول الفراء ، قال في قوله تعالى ﴿ في صحف مكرمة ﴾ : مرفوعة مطهرة ، لا يمسه إلا المطهرون وهم الملائكة ، وهذا مثل قوله تعالى ﴿ فالمدبرات أمرا ﴾ .

قوله ( جعل الملائكة والصحف مطهرة لأن الصحف يقع عليها التطهير فجعل التطهير لمن حملها أيضا ) هو قول الفراء أيضا .

قوله ( وقال مجاهد : الغلب الملتفة ، والأب ماياكل الأنعام ) وقع في رواية النسفى وحده هنا ، وقد تقدم في صفة الجنة .

قوله ( سفرة الملائكة واحدهم سافر ، سفرت أصلحت بينهم وجعلت الملائكة إذا نزلت بوحي الله وتأديته كالسفير الذى يصلح بين القوم ) هو قول الفراء بلفظه ، وزاد : قال الشاعر :

وما أدع السفارة بين قومي      وما أمشى بغش إن مشيت

وقد تمسك به من قال إن جميع الملائكة رسل الله ، وللعلماء في ذلك قولان ، الصحيح أن فهم الرسل وغير الرسل ، وقد ثبت أن منهم الساجد فلا يقوم والراكم فلا يعتدل ، الحديث . واحتج الأول بقوله تعالى ﴿ جاعل الملائكة رسلا ﴾ وأجيب بقول الله تعالى ﴿ الله يصطفى من الملائكة رسلا ﴾ .

قوله ( تصدى تغافل عنه ) في رواية النسفى « وقال غيره الخ » وسقط منه شيء . والذى قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ فأنت له تصدى ﴾ أى تتعرض له ، تلهى تغافل عنه ، فالساقط لفظ تتعرض له ولفظ تلهى ، وسيأتى تفسير تلهى على الصواب ، وهو بحذف إحدى التاءين في اللفظتين والأصل تصدى وتلهى ، وقد تعقب

أبو ذر مawقع في البخاري فقال : إنما يقال تصدى للأمر إذا رفع رأسه اليه ، فأما تغافل فهو تفسير تلهى . وقال ابن التين : قيل تصدى تعرض . وهو اللائق بتفسير الآية لأنه لم يتغافل عن المشركين إنما تغافل عن الأعمى .

**قوله ( وقال مجاهد : لما يقض لا يقضى أحد ما أمر به )** وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظ « لا يقضى أحد أبدا ما افترض عليه » .

**قوله ( وقال ابن عباس : ترهقها فترة تغشاها شدة )** وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به ، وأخرج الحاكم من طريق أبي العالية عن أبي بن كعب في قوله تعالى ﴿ وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة ﴾ قال : يصيران غبرة على وجوه الكفار لا على وجوه المؤمنين ، وذلك قوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ عليها غبرة ترهقها فترة ﴾ .

**قوله ( مسفرة مشرقة )** وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة أيضا .

**قوله ( بأيدي سفرة قال ابن عباس : كتبة ، أسفارا كتبا )** وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ بأيدي سفرة ﴾ قال : كتبة واحدها سافر ، وهى كقوله ﴿ كمثل الحمار يحمل أسفارا ﴾ قال : كتبا ، وقد ذكر عبد الرزاق من طريق معمر عن قتادة في قوله ﴿ بأيدي سفرة ﴾ قال : كتبة . وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ بأيدي سفرة ﴾ أى كتبة ، واحدها سافر .

**قوله ( تلهى تشاغل )** تقدم القول فيه .

**قوله ( يقال واحد الأسفار سفر )** سقط هذا لأبي ذر ، وهو قول الفراء ، قال في قوله تعالى ﴿ كمثل الحمار يحمل أسفارا ﴾ : الأسفار واحدها سفر ، وهى الكتب العظام .

**قوله ( فأقبره ، يقال أقبرت الرجل جعلت له قبرا ، وقبرته دفنته )** قال الفراء في قوله تعالى ﴿ ثم أمأته فأقبره ﴾ جعله مقبورا ، ولم يقل قبره لأن القابر هو الدافن . وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ فأقبره ﴾ : أمر بأن يقبر ، جعل له قبرا ، والذي يدفن بيده هو القابر .

**قوله ( عن سعد بن هشام )** أى ابن عامر الأنصارى ، لأبيه صحبة ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، وآخر معلق في المناقب .

**قوله ( مثل )** بفتحيتين أى صفته ، وهو كقوله تعالى ﴿ مثل الجنة ﴾ .

**قوله ( وهو حافظ له مع السفرة الكرام البررة )** قال ابن التين : معناه كأنه مع السفرة فيما يستحقه من الثواب . قلت : أراد بذلك تصحيح التركيب ، وإلا فظاهره أنه لا ربط بين المبتدأ الذى هو مثل والخبر الذى هو مع السفرة ، فكأنه قال : المثل بمعنى الشبيه فيصير كأنه قال : شبيه الذى يحفظ كائن مع السفرة فكيف به . وقال الخطابي : كأنه قال صفته وهو حافظ له كأنه مع السفرة ، وصفته وهو عليه شديد أن يستحق أجرين .

**قوله ( ومثل الذى يقرأ القرآن وهو يتعاهده وهو عليه شديد فله أجران )** قال ابن التين اختلف هل إله ضعف أجر الذى يقرأ القرآن حافظا أو يضاعف له أجره وأجر الأول أعظم ؟ قال : وهذا أظهر ، ولن رجح الأول أن يقول : الأجر على قدر المشقة

## سورة ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال الحسن: ﴿سُجِّرَتْ﴾: يذهب ماؤها فلا تبقى قطرة. وقال مجاهد: ﴿الْمَسْجُورُ﴾: المملوء. وقال غيره: ﴿سُجِّرَتْ﴾: أفضى بعضها إلى بعض فصارت بحراً واحداً. ﴿انْكَدَرَتْ﴾: انتشرت. و﴿الْكُنْسُ﴾: يكنس يستتر كما يكنس الطَّيُّ. و﴿الْخُنْسُ﴾: تخنس في مجراها ترجع وتكنس. ﴿تَنْفَسُ﴾: ارتفع النهار. والظنين: المتهم. والضنين: يضمن به. وقال عمر: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾: تُزَوِّجُ نظيره من أهل الجنة والنار، ثم قرأ: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾. ﴿عَسَسَ﴾: أدبر. قوله (سورة إذا الشمس كورت - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسمة لغير أى ذر، ويقال لها أيضاً سورة التكوير.

قوله (سجرت يذهب ماؤها فلا يبقى قطرة) تقدم في تفسير سورة الطور، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بهذا.

قوله (وقال مجاهد: المسجور المملوء) تقدم في تفسير سورة الطور أيضاً.

قوله (وقال غيره: سجرت أفضى بعضها إلى بعض فصارت بحراً واحداً) هو معنى قول السدى، أخرجه ابن أبي حاتم من طريقه بلفظ ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ أى فتحت وسيرت.

قوله (انكدرت انتثرت) قال الفراء في قوله تعالى ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾ يريد انتثرت، وقعت في وجه الأرض. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾ قال: تناثرت.

قوله (كشطت أى غيرت، وقرأ عبد الله كشطت، مثل الكافور والقافور، والقسط والكسط) ثبت هذا للنسفي وحده وذكره غيره في الطب، وهو قول الفراء، قال في قوله تعالى ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ﴾ يعنى نزع وطويت، وفي قراءة عبد الله - يعنى ابن مسعود - كشطت بالقاف، والمعنى واحد، والعرب تقول القافور والكافور والقسط والكسط، إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللغة كما يقال حدث وحدث والأثنان والأثاني.

قوله (والخنس تخنس في مجراها ترجع، وتكنس تستر في بيوتها كما تكنس الظباء) قال الفراء في قوله ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِالْخُنْسِ﴾: وهى النجوم الخمسة تخنس في مجراها ترجع، وتكنس تستر في بيوتها كما تكنس الظباء في المغاير وهى الكناس، قال: والمراد بالنجوم الخمسة بهرام وزحل وعطارد والزهرة والمشتري، وأسند هذا الكلام ابن مردويه من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي ميسرة عن عمرو بن شرحبيل قال: قال لى ابن مسعود ما الخنس؟ قال قلت: أظنه بقر الوحش. قال: وأنا أظن ذلك. وعن معمر عن الحسن قال: هى النجوم تخنس بالنهار، والخنس تسترهن إذا غبن. قال وقال بعضهم: الخنس الظباء. وروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن علي قال: هن الكواكب تكنس بالليل وتخنس بالنهار فلا ترى. ومن طريق مغيرة قال: سئل مجاهد عن هذه الآية فقال: لا أدري. فقال إبراهيم: لم لا تدري؟ قال:

سمعنا أنها بقر الوحش ، وهؤلاء يروون عن علي أنها النجوم . قال : إنهم يكذبون على علي . وهذا كما يقولون إن عليا قال : لو أن رجلا وقع من فوق بيت على رجل فمات الأعلى ضمن الأسفل .  
**قوله ( تنفس ارتفع النهار )** هو قول الفراء أيضا .

**قوله ( والظنين المتهم والضنين يضمن به )** هو قول أبي عبيدة ، وأشار الى القراءتين ، فمن قرأها بالظاء المشبالة فمعناها ليس بمتهم ، ومن قرأها بالساقطة فمعناها البخيل . وروى الفراء عن قيس بن الربيع عن عاصم عن ورقاء قال : أنتم تقرأون بضنين ببخيل ، ونحن نقرأ بظنين بمتهم . وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي قال : الظنين المتهم ، والضنين البخيل . وروى ابن أبي حاتم بسند صحيح : كان ابن عباس يقرأ بضنين ، قال : والضنين والظنين سواء ، يقول ماهو بكاذب ، والظنين المتهم والضنين البخيل .

**قوله ( وقال عمر : النفوس زوجت ، يزوج نظيره من أهل الجنة والنار . ثم قرأ : احشروا الذين ظلموا وأزواجهم )** وصله عبد بن حميد والحاكم وأبو نعيم في « الحلية » وابن مردويه من طريق الثوري وإسرائيل وحماد بن سلمة وشريك كلهم عن سماك بن حرب سمعت النعمان بن بشير سمعت عمر يقول في قوله ﴿ وإذا النفوس زوجت ﴾ : هو الرجل يزوج نظيره من أهل الجنة ، والرجل يزوج نظيره من أهل النار . ثم قرأ ﴿ احشروا الذين ظلموا وأزواجهم ﴾ وهذا إسناد متصل صحيح ، ولفظ الحاكم : هما الرجلان يعملان العمل يدخلان به الجنة والنار : الفاجر مع الفاجر والصالح مع الصالح . وقد رواه الوليد بن أبي ثور عن سماك بن حرب فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقصر به فلم يذكر فيه عمر ، جعله من مسند النعمان ، أخرجه ابن مردويه ، وأخرجه أيضا ، من وجه آخر عن الثوري كذلك ، والأول هو المحفوظ . وأخرج الفراء من طريق عكرمة قال : يقرن الرجل بقرينه الصالح في الدنيا ، ويقرن الرجل الذي كان يعمل السوء في الدنيا بقرينه الذي كان يعينه في النار .

**قوله ( عسces أدبر )** وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بهذا ، وقال أبو عبيدة : قال بعضهم ﴿ عسces ﴾ أقبلت ظلماؤه . وقال بعضهم : بل معناء ولي ، لقوله بعد ذلك ﴿ والصبح إذا تنفس ﴾ . وروى أبو الحسن الأثرم بسند له عن عمر قال : إن شهرنا قد عسces ، أي أدبر . وتمسك من فسره بأقبل بقوله تعالى ﴿ والصبح إذا تنفس ﴾ قال الخليل : أقسم بإقبال الليل وإدباره .

( تنبيه ) : لم يورد فيها حديثا مرفوعا ، وفيها حديث جيد أخرجه أحمد والترمذي والطبراني وصححه الحاكم من حديث ابن عمر رفعه « من سره أن ينظر إلى يوم القيامة كأنه رأى عين فليقرأ « إذا الشمس كورت وإذا السماء انفطرت » لفظ أحمد .

### سورة ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال الربيع بن خثيم : ﴿ فُجِرَتْ ﴾ : فاضت ، وقرأ الأعمش وعاصم : ﴿ فَعَدَلَك ﴾ بالتخفيف ، وقراءة أهل الحجاز بالتشديد ، وأراد معتدل الخلق . ومن خفف يعني في أي صورة شاء : إما حسن وإما قبيح ، وطويل أو قصير .

**قوله ( سورة إذا السماء انفطرت — بسم الله الرحمن الرحيم )** ويقال لها أيضا سورة الانفطار .

قوله ( انفتارها انشقاقها ) ثبت هذا للنسفي وحده وهو قول الفراء .

قوله ( ويذكر عن ابن عباس بعثت يخرج من فيها من الموق ) ثبت هذا أيضا للنسفي وحده ، وهو قول الفراء أيضا ، وقد أخرج ابن أبي حاتم أيضا من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : بعثت أي بحت .  
قوله ( وقال غيره : انتثرت . بعثت حوضي : جعلت أسفله أعلاه ) ثبت هذا للنسفي أيضا وحده وتقدم في الجنايز .

قوله ( وقال الربيع بن خثيم : فجرت فاضت ) قال عبد بن حميد حدثنا مؤمل وأبو نعيم قالوا : حدثنا سفيان هو ابن سعيد الثوري عن أبيه عن أبي يعلى هو منذر الثوري عن الربيع بن خثيم به ، قال عبد الرزاق : أنبأنا الثوري مثله وأتم منه ، والمنقول عن الربيع « فجرت » بتخفيف الجيم وهو اللائق بتفسيره المذكور .

قوله ( وقرأ الأعمش وعاصم فعدلك بالتخفيف ، وقرأه أهل الحجاز بالتشديد ) قلت : قرأ أيضا بالتخفيف حمزة والكسائي وسائر الكوفيين ، وقرأ أيضا بالثقل من عداهم من قراءة الأمصار .  
قوله ( وأراد معتدل الخلق ، ومن خفف يعني في أى صورة شاء : إما حسن وإما قبيح أو طويل أو قصير ) هو قول الفراء بلفظه الى قوله بالتشديد ، ثم قال : فمن قرأ بالتخفيف فهو والله أعلم يصرفك في أى صورة شاء إما حسن الخ ، ومن شدد فإنه أراد والله أعلم جعلك معتدلا معتدل الخلق . قال : وهو أجود القراءتين في العربية وأحبهما إلّى . وحاصل القراءتين أن التثنية بالثقل من التعديل ، والمراد التناسب ، وبالتخفيف من العدل وهو الصرف إلى أى صفة أراد .

( تنبيه ) : لم يورد فيها حديث مرفوعا ، ويدخل فيها حديث ابن عمر المنبه عليه في التي قبلها

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾

وقال مجاهد : ﴿بَلْ رَانَ﴾ : ثبت الخطايا . ﴿ثُوبٌ﴾ : جوزي . وقال غيره : المُطَفِّف لا يوفي .

قوله ( سورة وِيل للمطففين — بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسملة لغير أبي ذر . أخرج النسائي وابن ماجه بإسناد صحيح من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال « لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة كانوا من أخبث الناس كيلا ، فأنزل الله ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ فأحسنوا الكيل بعد ذلك .

قوله ( وقال مجاهد : بل ران ثبت الخطايا ) وصله الفريابي ، وروينا في « فوائد الديباجي » من طريق عيسى عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ قال ثبتت على قلوبهم الخطايا حتى غمرتها انتهى .  
والران والرين الغشاوة ، وهو كالصدى على الشيء الصقيل . وروى ابن حبان والحاكم والترمذي والنسائي من طريق الققعق بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن العبد إذا أخطأ خطيئة نكتت في قلبه ، فإن هو نزع واستغفر صقلت ، فإن هو عاد زيد فيها حتى تعلو قلبه ، فهو الران الذي ذكر الله تعالى ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ . وروينا في « المحامليات » من طريق الأعمش عن مجاهد قال : كانوا يرون الرين هو الطبع .

( تنبيه ) : قول مجاهد هذا « ثبت » بفتح المثناة والموحدة بعدها مشاة ، ويجوز تسكين ثانيه .

قوله ( ثوب : جوزى ) هو قول أبي عبيدة ، ووصله الفريابي عن مجاهد أيضا .

قوله ( الرحيق : الخمر ، ختامه مسك : طينه التسنيم يعلو شراب أهل الجنة ) ثبت هذا للنسفي وحده ، وتقدم في بدء الخلق .

قوله ( وقال غيره المطفف لا يوفى غيره ) هو قول أبي عبيدة .

قوله ( حدثنا معن ) هو ابن عيسى .

قوله ( حدثني مالك ) هذا الحديث من غرائب حديث مالك ، وليس هو في « الموطأ » ، وقد تابع معن بن عيسى عليه عبد الله بن وهب أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم ، والوليد بن مسلم وإسحق القروي وسعيد بن الزبير وعبد العزيز بن يحيى أخرجه الدارقطني في « الغرائب » كلهم عن مالك

﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

[٤٩٣٨] ٤٧٥٠- حدثني إبراهيم بن المنذر قال نا معن ، قال حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه قال : « ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ حتى يغيب أحدهم في رشحه إلى أنصاف أذنيه » . [الحديث ٤٩٣٨- طرفه في : ٦٥٣١] .

قوله ( يوم يقوم الناس لرب العالمين ) زاد في رواية ابن وهب « يوم القيامة » .

قوله ( في رشحه ) بفتحين أى عرقه لأنه يخرج من البدن شيئا بعد شيء كما يرشح الإناء المتحلل الأجزاء . ووقع في رواية سعيد بن داود « حتى إن العرق يلجم أحدهم إلى أنصاف أذنيه » .

قوله ( إلى أنصاف أذنيه ) هو من إضافة الجميع إلى الجميع حقيقة ومعنى ، لأن لكل واحد أذنين . وقد روى مسلم من حديث المقداد بن الأسود عن النبي صلى الله عليه وسلم « تدنو الشمس يوم القيامة من الخلق حتى تكون منهم كمقدار ميل ، فيكون الناس على قدر أعمالهم في العرق : فمنهم من يكون إلى كعبيه ، ومنهم من يكون إلى حقويه ، ومنهم من يلجمه العرق إلجاما »

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾

وقال مجاهد كتابه بشماله : يأخذ كتابه من وراء ظهره . ﴿وَسَقَ﴾ : جمع من دابة . ﴿ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾ : قال : ظن أن لا يرجع إلينا .

قوله ( سورة إذا السماء انشقت ) ويقال لها أيضا سورة الانشقاق وسورة الشفق .

قوله ( وقال مجاهد أذنت سمعت وأطاعت لربها ، وألقت مافيا أخرجت مافيا من الموق وتخلت عنهم ) وقع هنا للنسفي وتقدم لهم في بدء الخلق . وقد أخرجه الحاكم من طريق مجاهد عن ابن عباس وصله بذكر ابن عباس فيه لكنه موقوف عليه .



**قوله** ( كتابه بشماله يعطى كتابه من وراء ظهره ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عنه ، قال في قوله ﴿ وأما من أوتي كتابه وراء ظهره ﴾ قال تجعل يده من وراء ظهره فيأخذ بها كتابه .

**قوله** ( وسق جمع من دابة ) وصله الفريابي أيضا من طريقه ، وقد تقدم في بدء الخلق مثله وأتم منه ، وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عباس في قوله ﴿ والليل وماوسق ﴾ قال : ومادخل فيه ، وإسناده صحيح .

**قوله** ( ظن أن لن يحور : أن لن يرجع إلينا ) وصله الفريابي من طريقه أيضا ، وأصل يحور الحور بالفتح وهو الرجوع ، وحاورت فلانا أى راجعته ، ويطلق على التردد في الأمر .

**قوله** ( وقال ابن عباس : يوعون يسرون ) ثبت هذا للنسفي وحده ، ووصله ابن أبي حاتم من طريق على بن أبي طلحة عنه ، وقال عبد الرزاق أنبأنا معمر عن قتادة ﴿ يوعون ﴾ قال : في صدورهم

﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾

[٤٩٣٩] ٤٧٥١ - حدثنا عمرو بن علي قال نا يحيى عن عثمان بن الأسود قال سمعت ابن أبي مليكة سمعت عائشة : سمعت النبي صلى الله عليه... ح. ونا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه... ح. ونا مسدد قال نا يحيى عن أبي يونس وهو حاتم بن أبي صغيرة عن ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه : « ليس أحد يحاسب إلا هلك » ، قالت : قلت : يا رسول الله ، جعلني الله فداك ، أليس يقول الله عز وجل : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ﴾ <sup>٧</sup> فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ ، قال : « ذلك العرض يُعرضون ، ومن نوقش الحساب هلك » .

**قوله** ( باب فسوف يحاسبك حسابا يسيرا ) سقطت هذه الترجمة لغير أبي ذر .

**قوله** ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وله في هذا الحديث شيخ آخر بإسناد آخر وهو مذكور في هذا الباب ، وعثمان بن الأسود أى ابن أبي موسى المكي مولى بنى جمع ، ووقع عند القاسم عثمان الأسود صفة لعثمان وهو خطأ ، واشتمل ماساقه المصنف على ثلاثة أسانيد : عثمان عن ابن أبي مليكة عن عائشة ، وتابعه أيوب عن عثمان ، وخالفهما أبو يونس فادخل بين ابن أبي مليكة وعائشة رجلا وهو القاسم بن محمد ، وهو محمول على أن ابن أبي مليكة حملة عن القاسم ثم سمعه من عائشة أو سمعه أولا من عائشة ثم استثبت القاسم إذ في رواية القاسم زيادة ليست عنده . وقد استدرك الدارقطني هذا الحديث لهذا الاختلاف ، وأجيب بما ذكرناه ، ونبه الجياني على خبط لأبي زيد المروزي في هذه الأسانيد قال : سقط عنده ابن أبي مليكة من الإسناد الأول ولابد منه ، وزيد عنده القاسم بن محمد في الإسناد الثاني وليس فيه وإنما هو في رواية أبي يونس . وقال الإسماعيلي : جمع البخاري بين الأسانيد الثلاثة ومتونها مختلفة . قلت : وسأبين ذلك وأوضحه في كتاب الرقاق مع بقية الكلام على الحديث ، وتقدمت بعض مباحثه في أواخر كتاب العلم

### باب قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾

[٤٩٤٠]

٤٧٥٢- حدثني سعيد بن النضر قال أنا هشيم قال أنا أبو بشر عن مجاهد قال: قال ابن عباس:

﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ قال: حالا بعد حال، قال: هذا نبيكم صلى الله عليه.

قوله (باب لتركبن طبقا عن طبق) سقطت هذه الترجمة لغير أبي ذر.

قوله (قال ابن عباس ﴿لتركبن طبقا عن طبق﴾ حالا بعد حال، قال هذا نبيكم صلى الله عليه وسلم) أى الخطاب له، وهو على قراءة فتح الموحدة وبها قرأ ابن كثير والأعمش والأخوان. وقد أخرج الطبري الحديث المذكور عن يعقوب بن إبراهيم عن هشيم بلفظ «أن ابن عباس كان يقرأ ﴿لتركبن طبقا عن طبق﴾ يعنى نبيكم حالا بعد حال» وأخرجه أبو عبيد في «كتاب القراءات» عن هشيم وزاد: يعنى بفتح الباء، قال الطبري: قرأها ابن مسعود وابن عباس وعامة قراء أهل مكة والكوفة بالفتح، والباقيون بالضم على أنه خطاب للأمة، ورجحها أبو عبيدة لسياق ما قبلها وما بعدها. ثم أخرج عن الحسن وعكرمة وسعيد بن جبير وغيرهم قالوا ﴿طبقا عن طبق﴾ يعنى حالا بعد حال، ومن طريق الحسن أيضا وأبي العالية ومسروق قال: السماوات. وأخرج الطبري أيضا والحاكم من حديث ابن مسعود إلى قوله ﴿لتركبن طبقا عن طبق﴾ قال: السماء. وفي لفظ للطبري عن ابن مسعود قال: المراد أن السماء تصير مرة كالدهان، ومرة تشقق ثم تحمر ثم تنفطر. ورجح الطبري الأول وأصل الطباق الشدة، والمراد بها هنا ما يقع من الشدائد يوم القيامة. والطباق ما طابق غيره، يقال ما هذا بطبق كذا أى لا يطابقه. ومعنى قوله «حالا بعد حال» أى حال مطابقة للتي قبلها في الشدة، أو هو جمع طبقة وهى المرتبة، أى هى طبقات بعضها أشد من بعض، وقيل المراد اختلاف أحوال المولود منذ يكون جنينا إلى أن يصير إلى أقصى العمر، فهو قبل أن يولد جنين، ثم إذا ولد صبي، فإذا فطم غلام، فإذا بلغ سبعا يافع، فإذا بلغ عشرة حزور، فإذا بلغ خمس عشرة قمد، فإذا بلغ خمس وعشرين عنطنط، فإذا بلغ ثلاثين صمل، فإذا بلغ أربعين كهل، فإذا بلغ خمسين شيخ، فإذا بلغ ثمانين هم، فإذا بلغ تسعين فان

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة البروج والطارق

قال مجاهد: ﴿الْأَخْدُودِ﴾: شَقٌّ فِي الْأَرْضِ، ﴿فَتَنُوا﴾: عَذَّبُوا.

وقال مجاهد: ﴿ذَاتِ الرَّجْعِ﴾: سَحَابٌ تَرْجَعُ بِالْمَطَرِ، ﴿وَالْأَرْضِ ذَاتِ الصَّدْعِ﴾: تَتَصَدَّعُ بِالنَّبَاتِ.

قوله (سورة البروج) تقدم في أواخر الفرقان تفسير البروج.

قوله (وقال مجاهد: الأخدود شق في الأرض) وصله الفريابي بلفظ «شق بنجران كانوا يعذبون الناس فيه» وأخرج مسلم والترمذي وغيرهما من حديث صهيب قصة أصحاب الأخدود مطولة، وفيه قصة الغلام الذي كان يتعلم من الساحر، فمر بالراهب فتابعه على دينه، فأراد الملك قتل الغلام لمخالفته دينه فقال: إنك لن تفدر على قتلى حتى تقول إذا رميتني بسم الله رب الغلام، ففعل، فقال الناس: آمنا برب الغلام، فخذلهم الملك

الأخاديد في السكك وأضرم فيها النيران ليرجعوا إلى دينه . وفيه قصة الصبي الذي قال لأمه : أصبرى فإنك على الحق ، صرح برفع القصة بطولها حماد بن سلمة عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن صهيب . ومن طريقه أخرجه مسلم والنسائي وأحمد . ووقفها معمر عن ثابت ، ومن طريقه أخرجه الترمذی ، وعنده في آخره : يقول الله تعالى ﴿ قتل أصحاب الأخدود — إلى — العزيز الحميد ﴾ .

**قوله ( فتتوا عذبوا )** وصله الفريابي من طريقه ، وهذا أحد معاني الفتنة ، ومثله ﴿ يوم هم على النار يفتنون ﴾ أى يعذبون .

**قوله ( وقال ابن عباس : الودود الحبيب ، المجيد الكريم )** ثبت هذا للنسفى وحده ، ويأتى في التوحيد . وأخرج الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ الغفور الودود ﴾ قال : الودود الحبيب . وفي قوله ﴿ ذو العرش المجيد ﴾ يقول : الكريم

**قوله ( سورة الطارق : هو النجم ومأتاك ليلا فهو طارق )** ثم فسره فقال ( النجم الثاقب المضىء ، يقال أثقب نارك للموقد ) ثبت هذا للنسفى وأبى نعيم وسيأتى للباقيين في كتاب الاعتصام . وهو كلام الفراء قال في قوله تعالى ﴿ والسماء والطارق الخ ﴾ وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : الثاقب المضىء . وأخرج الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس مثله .

**قوله ( وقال مجاهد : الثاقب الذى يتوهج )** ثبت هذا لأبى نعيم عن الجرجاني ، ووصله الفريابي والطبرى من طريق مجاهد بهذا . وأخرج الطبرى من طريق السدى قال : هو النجم الذى يرمى به ، ومن طريق عبد الرحمن بن زيد قال : النجم الثاقب الثريا .

**قوله ( ذات الرجع سحب يرجع بالمطر ، وذات الصدع الأرض تصدع بالنبات )** وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ ﴿ والسماء ذات الرجع ﴾ قال : يعنى ذات السحاب تمطر ثم ترجع بالمطر ، وفي قوله ﴿ والأرض ذات الصدع ﴾ : ذات النبات . وللحاكم من وجه آخر عن ابن عباس في قوله ﴿ ذات الرجع ﴾ المطر بعد المطر . وإسناده صحيح .

**قوله ( وقال ابن عباس : لقول فصل لحق )** وقع هذا للنسفى ، وسيأتى في التوحيد بزيادة .

**قوله ( لما عليها حافظ : إلا عليها حافظ )** وصله ابن أبى حاتم من طريق يزيد النحوى عن عكرمة عن ابن عباس وإسناده صحيح ، لكن أنكره أبو عبيدة وقال : لم نسمع لقول « لما » بمعنى « إلا » شاهدا في كلام العرب . وقرئت لما بالتخفيف والتشديد : فقرأها ابن عامر وعاصم وحمزة بالتشديد ، وأخرج أبو عبيدة عن ابن سيرين أنه أنكر التشديد على من قرأ به .

( تنبيه ) : لم يورد في الطارق حديثا مرفوعا ، وقد وقع حديث جابر في قصة معاذ « فقال النبى صلى الله عليه وسلم : أفتان يامعاذ ؟ يكفيك أن تقرأ بالسماء والطارق والشمس وضحاها . الحديث أخرجه النسائي هكذا ، ووصله في الصحيحين

بسم الله الرحمن الرحيم  
سورة ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾

[٤٩٤١]

٤٧٥٣- حدثنا عبدان أخبرني أبي عن شعبة عن أبي إسحاق عن البراء: أول من قدم علينا من أصحاب النبي صلى الله عليه مصعب بن عمير وابن أم مكتوم، فجعلنا يُقرئنا القرآن، ثم جاء عمار وبلال وسعد، ثم جاء عمر بن الخطاب في عشرين، ثم جاء النبي صلى الله عليه، فما رأيت أهل المدينة فرحوا بشيء فرحهم به، حتى رأيت الولائد والصبيان يقولون: هذا رسول الله قد جاء، فما جاء حتى قرأت ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ في سور مثلها.

قوله ( سورة سبح اسم ربك الأعلى ) ويقال لها سورة الأعلى ، وأخرج سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن سعيد بن جبیر « سمعت ابن عمر يقرأ سبحة ربي الأعلى الذي خلق فسوى » وهي قراءة أبي بن كعب .

قوله ( وقال مجاهد ﴿ قدر فهدى ﴾ : قدر للإنسان الشقاء والسعادة ، وهدى الأنعام لمراتها ) ثبت هذا للنسفي ، وقد وصله الطبري من طريق مجاهد .

قوله ( وقال ابن عباس ﴿ غناء أحوى ﴾ : هشيما متغيرا ) ثبت أيضا للنسفي وحده ، ووصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه . ثم ذكر المصنف حديث البراء في أول من قدم المدينة من المهاجرين ، وقد تقدم شرحه في أوائل الهجرة ، ووقع في آخر هذا الحديث هنا « يقولون هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم » وحذف صلى الله عليه وسلم من رواية أبي ذر ، قال : لأن الصلاة عليه إنما شرعت في السنة الخامسة ، وكأنه يشير إلى قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ﴾ لأنها من جملة سورة الأحزاب وكان نزولها في تلك السنة على الصحيح ، لكن لا مانع أن تتقدم الآية المذكورة على معظم السورة . ثم من أين له أن لفظ صلى الله عليه وسلم من صلب الرواية من لفظ الصحابي ، وما المانع أن يكون ذلك صدر ممن دونه ؟ وقد صرحوا بأنه يندب أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وأن يترضى عن الصحابي ولو لم يرد ذلك في الرواية

بسم الله الرحمن الرحيم  
سورة ﴿هَلْ أَتَاكَ﴾

وقال ابن عباس: ﴿عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ﴾: النصارى. وقال مجاهد: ﴿عَيْنِ آيَةٍ﴾: إنه بلغ إنها وحان شربها. ﴿حَمِيمٌ آتٍ﴾: بلغ أنه. والضريع نبت يقال له الشبرق، يسميه أهل الحجاز الضريع إذا يبس وهو سم. ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لِاَغْيَةٍ﴾: شتْمًا. ﴿بِمُصِطَرٍّ﴾: بمسلط، ويقرأ بالصاد والسين. وقال ابن عباس: ﴿إِيَابَهُمْ﴾: مرجعهم.

قوله ( سورة هل أتاك — بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لأبي ذر ، وسقطت البسملة للباقيين ، ويقال لها أيضاً سورة الغاشية . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : الغاشية من أسماء يوم القيامة .

**قوله ( وقال ابن عباس : عاملة ناصية النصارى )** وصله ابن أئى حاتم من طريق على بن أئى طلحة ومن طريق شبيب بن بشر عن عكرمة عن ابن عباس وزاد : اليهود ، وذكر الثعلبى من رواية أئى الضحى عن ابن عباس قال : الرهبان .

**قوله ( وقال مجاهد ﴿ عين آنية ﴾ بلغ إناها وحان شربها . ﴿ حم آن ﴾ بلغ إناه )** وصله الفريائى من طريق مجاهد مفرقا فى مواضعه .

**قوله ( لا تسمع فيها لاغية : شتما )** وصله الفريائى أيضاً عن مجاهد ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : لا تسمع فيها باطلا ولا مأثما ، وهذا على قراءة الجمهور بفتح تسمع بمثناة فوقية ، وقرأها الجحدرى بتحتانية كذلك ، وأما أبو عمرو وابن كثير فضمما التحتانية ، وضم نافع أيضاً لكن بفوقانية

**قوله ( ويقال الضريع نبت يقال له الشريق ، تسمية أهل الحجاز الضريع إذا يس ، وهو سم )** هو كلام الفراء بلفظه ، والشريق بكسر المعجمة بعدها موحدة ، قال الخليل بن أحمد : هو نبت أخضر متنن الريح يرمى به البحر . وأخرج الطبرى من طريق عكرمة ومجاهد قال : الضريع الشريق . ومن طريق على بن أئى طلحة عن ابن عباس قال : الضريع شجر من نار . ومن طريق سعيد بن جبیر قال : الحجارة . وقال ابن التين كأن الضريع مشتق من الضارع وهو الذليل ، وقيل هو السلا بضم المهملة وتشديد اللام وهو شوك النخل .

**قوله ( بمسيطر بمسلط )** قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ لست عليهم بمسيطر ﴾ : بمسلط ، قال : ولم نجد مثلها إلا مبيطر أى بالموحدة ، قال : لم نجد لهما ثالثا . كذا قال ، وقد قدمت فى تفسير سورة المائدة زيادات عليها . قال ابن التين : أصله السطر ، والمعنى أنه لا يتجاوز ما هو فيه . قال وإنما كان ذلك وهو بمكة قبل أن يهاجر ويؤذن له فى القتال .

**قوله ( ويقرأ بالصاد والسين )** قلت : قراءة الجمهور بالصاد ، وفى رواية عن ابن كثير بالسين وهى قراءة هشام .

**قوله ( وقال ابن عباس : إياهم مرجعهم )** وصله ابن المنذر من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، وذكره ابن أئى حاتم عن عطاء ، ولم يجاوز به .

( تنبيه ) : لم يذكر فيها حديثا مرفوعا ، ويدخل فيها حديث جابر رفعه « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » الحديث ، وفى آخره « وحسابهم على الله » ثم قرأ ﴿ إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر ﴾ إلى آخر السورة ، أخرجه الترمذى والنسائى والحاكم ، وإسناده صحيح

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة ﴿ وَالْفَجْرِ ﴾

وقال مجاهد : ﴿ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ﴾ : يعنى القديمة . والعماد : أهل عمود لا يقيمون . وقال غيره :

﴿سَوَّطَ عَذَابٍ﴾ كلمة تقولها العرب لكل نوع من العذاب يدخل فيه السوط. ﴿أَكَلًا لَّمًّا﴾ : السف، الأكل. و ﴿جَمًّا﴾ : الكثير. وقال مجاهد : كل شيء خلقه فهو شفع، السماء شفع، والوتر : الله. ﴿سَوَّطَ عَذَابٍ﴾ : الذين عذبوا به. ﴿تَحَاضُّونَ﴾ : تحافظون، ويحضون : يأمرهم بإطعامه. وقال الحسن : ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ﴾ : إذا أراد الله قبضها اطمأنت إلى الله واطمأنَّ الله إليها، ورضيت عن الله ورضي الله عنها، فأمر بقبض روحها وأدخله الجنة وجعله من عباده الصالحين. وقال غيره : ﴿جَابُوا﴾ : نقبوه، جيب القميص قطع له جيب، يجوب الفلاة : يقطعها. ﴿لَمًّا﴾ : لمته أجمع : أتيت على آخره. ﴿لَبِائِرُ صَادٍ﴾ : إليه المصير. ﴿الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ : المصدقة بالثواب.

**قوله ( سورة والفجر — وقال مجاهد : إرم ذات العماد يعني القديمة ، والعماد أهل عمود لا يقيمون )**  
وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ إرم القديمة ، وذات العماد أهل عماد لا يقيمون : وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : إرم قبيلة من عاد ، قال : والعماد كانوا أهل عمود أى خيام ، انتهى . وإرم هو ابن سام بن نوح ، وعاد ابن عوص بن إرم . وقيل إرم اسم المدينة ، وقيل أيضاً إن المراد بالعماد شدة أبدانهم وإفراط طولهم وقد أخرج ابن مردويه من طريق المقدم بن معد يكرب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله ﴿ذات العماد﴾ قال « كان الرجل يأتي الصخرة فيحملها على كاهله فيلقبها على أى حى أراد فيهلكهم ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السدى قال : إرم اسم أبيهم . ومن طريق مجاهد قال : إرم أمه . ومن طريق قتادة قال : كنا نتحدث أن إرم قبيلة . ومن طريق عكرمة قال : إرم هى دمشق . ومن طريق عطاء الخراساني قال : إرم الأرض . ومن طريق الضحاك قال : الأرم الهلاك . يقال أرم بنو فلان أى هلكوا . ومن طريق شهر بن حوشب نحوه ، وهذا على قراءة شاذة قرئت « بعد أرم » بفتحين والراء ثقيلة على أنه فعل ماض ، و « ذات » بفتح التاء على المفعولية أى أهلك الله ذات العماد ، وهو تركيب قلق . وأصح هذه الأقوال الأول أن إرم اسم القبيلة وهم إرم بن سام بن نوح ، وعاد هم بنو عاد بن عوص بن إرم ، وميزت عاد بالإضافة لإرم عن عاد الأخيرة ، وقد تقدم في تفسير الأحقاف أن عاداً قبيلتان ، ويؤيده قوله تعالى ﴿وأنه أهلك عاداً الأولى﴾ . وأما قوله ﴿ذات العماد﴾ فقد فسره مجاهد بأنها صفة القبيلة ، فإنهم كانوا أهل عمود أى خيام . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق الضحاك قال ﴿ذات العماد﴾ القوة . ومن طريق ثور بن زيد قال : قرأت كتاباً قديماً « أنا شداد بن عاد ، أنا الذي رفعت ذات العماد ، أنا الذي شددت بذراعي بطن واد » وأخرج ابن أبي حاتم من طريق وهب بن منبه عن عبد الله بن قلابه قصة مطولة جداً أنه خرج في طلب إبل له ، وأنه وقع في صحاري عدن ، وأنه وقع على مدينة في تلك الفلوات فذكر عجائب ما رأى فيها ، وأن معاوية لما بلغه خبره أحضره الى دمشق وسأل كعباً عن ذلك فأخبره بقصة المدينة ومن بناها وكيفية ذلك مطولاً جداً ، وفيها ألفاظ منكرة ، ورواها عبد الله بن قلابه لا يعرف ، وفي إسناده عبد الله بن لهيعة .

**قوله ( سوط عذاب الذي عذبوا به )** وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ ما عذبوا به . وابن أبي حاتم من طريق قتادة : كل شيء عذب الله به فهو سوط عذاب ، وسيأتي له تفسير آخر .

**قوله ( أكلا لما السف ، وجما الكثير )** وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ : السف لف كل شيء . ويحبون المال حبا جما قال الكثير . وسيأتي بسط الكلام على السف في شرح حديث أم زرع في النكاح

**قوله ( وقال مجاهد : كل شيء خلقه فهو شفع ، السماء شفع ، والوتر الله )** تقدم في بدء الخلق بأنهم من هذا . وقد أخرج الترمذي من حديث عمران بن حصين « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الشفع والوتر فقال « هي الصلاة ، بعضها شفع ، وبعضها وتر » ورجاله ثقات إلا أن فيه راويا مبهما ، وقد أخرجه الحاكم من هذا الوجه فسقط من روايته المبهم فاغتر فصحيحه . وأخرج النسائي من حديث جابر رفعه قال « العشر عشر الأضحى ، والشفع يوم الأضحى ، والوتر يوم عرفة » وللحاكم من حديث ابن عباس قال : الفجر فجر النهار ، وليال عشر عشر الأضحى . ولسعید بن منصور من حديث ابن الزبير أنه كان يقول : الشفع قوله تعالى ﴿ فمن تعجل في يومين ﴾ والوتر اليوم الثالث .

( تنبيه ) : قرأ الجمهور الوتر بفتح الواو ، وقرأها الكوفيون سوى عاصم بكسر الواو واختارها أبو عبيد .

**قوله ( وقال غيره سوط عذاب كلمة تقولها العرب لكل نوع من العذاب يدخل فيه السوط )** هو كلام الفراء . وزاد في آخره : جرى به الكلام . لأن السوط أصل ما كانوا يعذبون به ، فجرى لكل عذاب إذ كان عندهم هو الغاية .

**قوله ( لبالمرصاد : إليه المصير )** هو قول الفراء أيضا ، والمرصاد مفعال من المرصد وهو مكان الرصد ، وقرأ ابن عطية بما يقتضيه ظاهر اللفظ ؛ فجوز أن يكون المرصاد بمعنى الفاعل أى الراصد ، لكن أتى فيه بصيغة المبالغة ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه الباء في فصيح الكلام ، وإن سمع ذلك نادرا في الشعر ، وتأويله على ما يليق بجلال الله واضح فلا حاجة للتكلف . وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال : بمرصاد أعمال بنى آدم .

**قوله ( تحاضون تحافظون ، وتحضون تأمرون بإطعامه )** قال الفراء : قرأ الأعمش وعاصم بالألف وبمشاة مفتوحة أوله ، ومثله لأهل المدينة لكن بغير ألف ، وبعضهم « يحاضون » بتحتانية أوله ، والكل صواب . كانوا يحاضون يحافظون ، ويحضون يأمرن بإطعامه انتهى . وأصل تحاضون تتحاضون فحذفت إحدى التاءين ، والمعنى لا يحض بعضكم بعضا . وقرأ أبو عمرو بالتحتانية في يكرمون ويحضون وما بعدهما ، وبمثل قراءة الأعمش قرأ يحيى بن وثاب والأخوان وأبو جعفر المدني ، وهؤلاء كلهم بالمشاة فيها وفي يكرمون فقط ، ووافقهم على المشاة فيهما ابن كثير ونافع وشيبة ، لكن بغير ألف في يحضون .

**قوله ( المطمئنة المصدقة بالثواب )** قال الفراء ﴿ يا أيها النفس المطمئنة ﴾ بالإيمان ، المصدقة بالثواب والبعث . وأخرج ابن مردويه من طريق ابن عباس قال : المطمئنة المؤمنة .

**قوله ( وقال الحسن ﴿ يا أيها النفس المطمئنة ﴾ إذا أراد الله قبضها اطمأنت الى الله واطمأن الله اليه ، ورضيت عن الله ورضى الله عنه ، فأمر بقبض روحها وأدخله الله الجنة وجعله من عباده الصالحين )** وقع في رواية الكشميهني « واطمأن الله اليها ورضى الله عنها وأدخلها الله الجنة » بالتأنيث في المواضع الثلاثة ، وهو أوجه . وللآخر وجه وهو عود الضمير على الشخص . وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق الحسن قال : إن الله تعالى إذا أراد قبض روح عبده المؤمن واطمأنت النفس الى الله واطمأن الله اليها ورضيت عن الله ورضى عنها ، أمر بقبضها فأدخلها الجنة وجعلها من عباده الصالحين . أخرجه مفرقا ، وإسناد الاطمئنان الى الله من مجاز المشاكلة ، والمراد به لازمه من إيصال الخير ونحو ذلك . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال : المطمئنة الى ما قال الله المصدقة بما قال الله تعالى .

**قوله ( وقال غيره ﴿ جابوا ﴾ نقبوا ، من جيب القميص قطع له جيب . يحبب الفلاة ) أى ( يقطعها ) .**  
**ثبت هذا لغیر أبي ذر . وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ جابوا ﴾ البلاد : نقبوا ، ويحبب البلاد يدخل فيها ويقطعها .**  
**وقال الفراء ﴿ جابوا الصخر ﴾ فرقوه فاتخذوه بيوتا . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ﴿ جابوا الصخر ﴾**  
**نقبوا الصخر .**

**قوله ( لما : لمته أجمع أتيت على آخره ) سقط هذا لأى ذر وهو قول أبى عبيدة بلفظه وزاد : ﴿ جابوا ﴾ كثيراً شديداً .**

**( تنبيه ) : لم يذكر في الفجر حديثاً مرفوعاً ، ويدخل فيه حديث ابن مسعود رفعه في قوله تعالى ﴿ وجيء يومئذ بجهنم ﴾ قال : « يؤتى بجهنم يومئذ لها سبعون ألف زمام مع كل زمام سبعون ألف ملك يجرونها » . أخرجه مسلم والترمذى**

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة البلد

**وقال مجاهد : ﴿ أَنْتَ حَلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ : بمكة ، ليس عليك ما على الناس فيه من الإثم . ﴿ وَوَالِدِ ﴾ : آدم ﴿ وَمَا وَلَدَ ﴾ . ﴿ النَّجْدَيْنِ ﴾ : الخير والشر . ﴿ مَسْغَبَةٍ ﴾ : مجاعة . ﴿ مَتْرَبَةٍ ﴾ : الساقط في التراب . يقال : ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ : فلم يقتحم العقبة في الدنيا ، ثم فسّر العقبة فقال : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴾ ١٢ ﴿ فَكُ رَقَبَةً ١٣ ﴾ أو إطعام في يوم ذي مسغبة ١٤ يتيماً ذا مقربة ١٥ .**

**قوله ( سورة لا أقسم ) ويقال لها أيضا سورة البلد ، واتفقوا على أن المراد بالبلد مكة شرفها الله تعالى .**  
**قوله ( وقال مجاهد ﴿ وأنت حل بهذا البلد ﴾ مكة ، ليس عليك ما على الناس فيه من الإثم ) وصله**  
**الفرياي من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد بلفظ : يقول لا تؤاخذ بما عملت فيه وليس عليك فيه ما على الناس .**  
**وقد أخرجه الحاكم من طريق منصور عن مجاهد فزاد فيه عن ابن عباس بلفظ : أحل الله له أن يصنع فيه ما شاء .**  
**ولابن مردويه من طريق عكرمة عن ابن عباس : يحل لك أن تقاتل فيه . وعلى هذا فالصيغة للوقت الحاضر والمراد**  
**الآتى لتحقيق وقوعه ، لأن السورة مكية والفتح بعد الهجرة بثان سنين .**

**قوله ( ووالد آدم وما ولد ) وصله الفرياي من طريق مجاهد بهذا ، وقد أخرجه الحاكم من طريق مجاهد أيضا**  
**وزاد فيه : عن ابن عباس .**

**قوله ( في كبد في شدة خلق ) ثبت هذا للنسفي وحده ، وقد أخرجه سعيد بن منصور من طريق مجاهد**  
**بلفظ : حملته أمه كرهاً ووضعته كرهاً ، ومعيشة في نكد وهو يكابد ذلك . وأخرجه الحاكم من طريق سفيان عن**  
**ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مثله وزاد : في ولادته ونبت أسنانه وسرره وختانه ومعيشته .**

**قوله ( لبدأ كثيراً ) وصله الفرياي بهذا ، وهى بتخفيف الموحدة ، وشددها أبو جعفر وحده . وقد تقدم**  
**تفسيرها في تفسير سورة الجن . والنجدتين الخير والشر ، وصله الفرياي من طريق مجاهد بلفظ سبيل الخير وسبيل**  
**الشر ، يقول : عرفناه . وأخرج الطبراني بإسناد حسن عن ابن مسعود قال : النجدتين سبيل الخير والشر ،**



وصححه الحاكم ، وله شاهد عند ابن مردويه من حديث أبي هريرة ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم « إنما هما النجدان ، فما جعل نجد الشر أحب إليكم من نجد الخير » .

**قوله ( مسغبة مجاعة )** وصله الفريابي عن مجاهد بلفظ جوع ، ومن وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس قال : ذى مجاعة . وأخرجه ابن أبي حاتم كذلك . ومن طريق قتادة قال : يوم يشتبه فيه الطعام .

**قوله ( متربة الساقط في التراب )** وصله الفريابي عن مجاهد بلفظ المطروح في التراب ليس له بيت . وروى الحاكم من طريق حصين عن مجاهد عن ابن عباس قال : المطروح الذي ليس له بيت . وفي لفظ : المتربة الذي لا يقيه من التراب شيء وهو كذلك لسعيد بن منصور ، ولابن عيينة من طريق عكرمة عن ابن عباس قال : هو الذي ليس بينه وبين الأرض شيء .

**قوله ( يقال ﴿ فلا اقتحم العقبة ﴾ فلم يقتحم العقبة في الدنيا . ثم فسر العقبة فقال ﴿ وما أدراك ما العقبة ؟ فك رقية أو إطعام في يوم ذى مسغبة ﴾ )** قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : للنار عقبة دون الجنة ، فلا اقتحم العقبة . ثم أخبر عن اقتحامها فقال : فك رقية أو إطعام في يوم ذى مسغبة . وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ فلا اقتحم العقبة الخ ﴾ بلفظ الأصل ، وزاد بعد قوله مسغبة : مجاعة ، ذا متربة : قد لُزق بالتراب . وأخرج سعيد بن منصور من طريق مجاهد قال : إن من الموجبات لإطعام المؤمن السغبان .

( تنبيه ) : قرأ فك وأطعم بالفعل الماضي فهما ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ، وقرأ باقي السبعة فك بضم الكاف والإضافة وإطعام عطفاً عليها .

**قوله ( مؤصدة مطبقة )** هو قول أبي عبيدة ، وقد تقدم في صفة النار من بدء الخلق ، ويأتي في حديث آخر في تفسير الهمزة .

( تنبيه ) : لم يذكر في سورة البلد حديثاً مرفوعاً ويدخل فيها حديث البراء قال « جاء أعرابي فقال : يا رسول الله علمني عملاً يدخلني الجنة ، قال : لئن كنت أقصرت الخطبة لقد أعرضت المسألة ، أعتق النسمة أو فك الرقية . قال : أو ليستا بواحدة ؟ قال : لا ، إن عتق النسمة أن تنفرد بعتقها ، وفك الرقية أن تعين في عتقها » أخرجه أحمد وابن مردويه من طريق عبد الرحمن بن عوسجة عنه وصححه ابن حبان

بسم الله الرحمن الرحيم

**سورة ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾**

﴿ وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا ﴾ : قال مجاهد : عُقبى أحد . ﴿ بَطْغَوَاهَا ﴾ : معاصيها .

[٤٩٤٢] ٤٧٥٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا هشام عن أبيه أنه أخبره عبد الله بن زمة

أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يخطب وذكر الناقة والذي عقر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِذْ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا ﴾ انبعث لها رجل عزيز عارم منيع في رهطه مثل أبي زمة . وذكر النساء فقال : « يعمد أحدكم فيجلد امرأته جلد العبد ، فلعله يضاجعها من آخر يومه » . ثم وعظهم في ضحكهم من الضرطة

وقال : « لم يضحك أحدكم مما يفعل ؟ » وقال أبو معاوية نا هشام عن أبيه عن عبد الله بن زمعة قال النبي صلى الله عليه : « مثل أبي زمعة عم الزبير بن العوام » .

قوله ( سورة والشمس وضحاها — بسم الله الرحمن الرحيم ) ثبتت البسمة لأى ذر .

قوله ( وقال مجاهد : ﴿ ضحاها ﴾ ضوءها . ﴿ إذا تلاها ﴾ تبعها . و ﴿ طحاها ﴾ دحاها . و ﴿ دساها ﴾ أغواها ) ثبت هذا كله للنسفى وحده ، وقد تقدم لهم فى بدء الخلق مفرقا إلا قوله ﴿ دساها ﴾ فأخرجه الطبرى من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد بهذا ، وقد أخرج الحاكم من طريق حصين عن مجاهد عن ابن عباس جميع ذلك

قوله ( فألمها عرفها الشقاء والسعادة ) ثبت هذا للنسفى وحده ، وقد أخرجه الطبرى من طريق مجاهد

قوله ( ولا يخاف عقباها : عقبى أحد ) وصله الفريانى من طريق مجاهد فى قوله ﴿ ولا يخاف عقباها ﴾ : الله لا يخاف عقبى أحد وهو مضبوط بفتح الألف والمهمله ، وفى بعض النسخ بسكون الخاء المعجمة بعدها ذال معجمة ، قال الفراء : قرأ أهل البصرة والكوفة بالواو وأهل المدينة بالفاء « فلا يخاف » فالواو صفة العاقر أى عقر ولم يخف عاقبة عقرها ، أو المراد لا يخاف الله أن يرجع بعد إهلاكها ، فالفاء على هذا أجود ، والضمير فى عقباها للدممة أو لثمود أو للنفس المقدم ذكرها ، والدممة الهلاك العام .

قوله ( بطغواها : معاصيا ) وصله الفريانى من طريق مجاهد بلفظ « معصيتها » وهو الوجه . والطغوى بفتح الطاء والقصر الطغيان ، ويحتمل فى الباء أن تكون للاستعانة والسبب ، أو المعنى كذبت بالعذاب الناشئ عن طغيانها .

قوله ( هشام ) هو ابن عروة بن الزبير .

قوله ( عبد الله بن زمعة ) أى ابن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى صحابى مشهور ، وأمه قرية أخت أم سلمة أم المؤمنين ، وكان تحت زينب بنت أم سلمة . وقد تقدم فى قصة ثمود من أحاديث الأنبياء أنه ليس له فى البخارى سوى هذا الحديث ، وأنه يشتمل على ثلاثة أحاديث .

قوله ( وذكر الناقة ) أى ناقة صالح ، والواو عاطفة على شئ محذوف تقديره : فخطب فذكر كذا وذكر الناقة .

قوله ( والذى عقر ) كذا هنا محذوف المفعول ، وتقدم بلفظ « عقرها » أى الناقة .

قوله ( إذ انبعث ) تقدم فى أحاديث الأنبياء بلفظ انتدب ، تقول ندبته إلى كذا فانتدب له أى أمرته فامثل .

قوله ( عزيز ) أى قليل المثل .

قوله ( عارم ) بمهملتين أى صعب على من يرومه كثير الشهامة والشر .

**قوله ( منيع )** أى قوى ذو منعة أى رهط يمنعونه من الضيم ، وقد تقدم فى أحاديث الأنبياء بلفظ « ذو منعة » وتقدم بيان اسمه وسبب عقره الناقة .

**قوله ( مثل أى زمعة )** يأتى فى الحديث الذى بعده .

**قوله ( وذكر النساء )** أى وذكر فى خطبته النساء استطراداً إلى ما يقع من أزواجهن .

**قوله ( يعمد )** بكسر الميم وسيأتى شرحه فى كتاب النكاح .

**قوله ( ثم وعظهم فى ضحكهم )** فى رواية الكشميهنى « فى ضحك » بالتثنية وقال : لم يضحك أحدكم مما يفعل ؟ يأتى الكلام عليه فى كتاب الأدب إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال أبو معاوية الخ )** وصله إسحق بن راهويه فى مسنده قال : أنبأنا أبو معاوية ، فذكر الحديث بتمامه وقال فى آخره « مثل أى زمعة عم الزبير بن العوام » كما علقه البخارى سواء . وقد أخرجه أحمد عن أى معاوية لكن لم يقل فى آخره « عم الزبير بن العوام »

**قوله ( عم الزبير بن العوام )** هو عم الزبير مجازاً لأنه الأسود بن المطلب بن أسد ، والعوام بن خويلد بن أسد . فنزل ابن العم منزلة الأخ فأطلق عليه عما بهذا الاعتبار ، كذا جزم الدمياطى باسم أى زمعة هنا وهو المعتمد ، وقال القرطبى فى « المفهم » : يحتمل أن المراد بأى زمعة الصحابى الذى بايع تحت الشجرة يعنى وهو عبيد البلوى ، قال : وجه تشبيهه به إن كان كذلك أنه كان فى عزة ومنعة فى قومه كما كان ذلك الكافر ، قال : ويحتمل أن يريد غيره ممن يكنى أبا زمعة من الكفار . قلت : وهذا الثانى هو المعتمد ، والغير المذكور هو الأسود ، وهو جد عبد الله بن زمعة راوى هذا الخبر ، لقوله فى نفس الخبر « عم الزبير بن العوام » وليس بين البلوى وبين الزبير نسب . وقد أخرج الزبير بن بكار هذا الحديث فى ترجمة الأسود بن المطلب من طريق عامر بن صالح عن هشام بن عروة وزاد « قال فتحدث بها عروة وأبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة جالس ، فكأنه وجد منها ، فقال له عروة : يا ابن أخى ، والله ما حدثنيها أبوك إلا وهو يفخر بها ، وكان الأسود أحد المستهزئين ، ومات على كفره بمكة ، وقتل ابنه زمعة يوم بدر كافراً أيضاً

بسم الله الرحمن الرحيم

**سورة ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾**

وقال ابن عباس : ﴿ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ﴾ : بالخلف . و﴿ تَلْطَى ﴾ : توهج . وقرأ عبيد بن عمير : تلتطى .

وقال مجاهد : ﴿ تَرْدَى ﴾ : مات .

**قوله ( سورة الليل إذا يغشى — بسم الله الرحمن الرحيم )** ثبتت البسملة لأنى ذر .

**قوله ( وقال ابن عباس : وكذب بالحسنى بالخلف )** وصله ابن أبى حاتم من طريق حصين عن عكرمة عنه

وإسناده صحيح

**قوله ( وقال مجاهد تردى مات . وتلظى توهج )** وصله الفريانى من طريق مجاهد فى قوله ﴿ إذا تردى ﴾ :

إذا مات ، وفى قوله ﴿ نارا تلظى ﴾ توهج .

**قوله ( وقرأ عبيد بن عمير تتلظى )** وصله سعيد بن منصور عن ابن عيينة وداود العطار كلاهما عن عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير أنه قرأ « ناراً تتلظى » وقال الفراء : حدثنا ابن عيينة عن عمرو قال « فأت عبيداً بن عمير ركعة من المغرب ، فسمعتة يقرأ فأنذرتكم ناراً تلظى » وهذا إسناد صحيح ، ولكن رواه سعيد بن عبيد الرحمن المخزومي عن ابن عيينة بهذا السند فالله أعلم ، وهي قراءة زيد بن علي وطلحة بن مصرف أيضاً ، وقد قيل إن عبيد بن عمير قرأها بالإدغام في الوصل لا في الابتداء ، وهي قراءة البرزى من طريق ابن كثير

### ﴿ وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى ﴾

[٤٩٤٣] ٤٧٥٥ - حدثنا قبيصة بن عقبة قال نا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : دخلتُ في نفرٍ من أصحابِ عبدِ الله الشام ، فسمعَ بنا أبو الدرداءِ فأتانا فقال : أفيكم من يقرأ ؟ فقلنا : نعم . قال : فأيكم أقرأ ؟ فأشاروا إليّ ، فقال : اقرأ ، فقرأتُ : ( والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلّى ، والذكر والأنثى ) فقال : آت سمعتُها من في صاحبك ؟ قلتُ : نعم . قال : وأنا سمعتُها من في النبيّ صلى الله عليه ، وهؤلاء يابون علينا . **قوله ( باب والنهار إذا تجلّى )** ذكر فيه الحديث الآتي في الباب الذي بعده ، وسقطت الترجمة لأبي ذر والنسفي .

### ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى ﴾

[٤٩٤٤] ٤٧٥٦ - حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش عن إبراهيم عن قدم أصحابِ عبدِ الله على أبي الدرداءِ ، فطلبهم فوجدتهم فقال : أيكم يقرأ عليّ قراءة عبد الله ؟ قال : كلنا . قال : فأيكم أحفظ ؟ وأشاروا إلى علقمة ، قال : كيف سمعته يقرأ ﴿ وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى ﴾ قال علقمة : ( والذكر والأنثى ) قال : أشهدُ إني سمعتُ النبيّ صلى الله عليه يقرأ هكذا ، وهؤلاء يريدونني على أن أقرأ ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى ﴾ والله لا أتابعهم .

**قوله ( باب وما خلق الذكر والأنثى . حدثنا عمر )** هو ابن حفص بن غياث ، ووقع لأبي ذر حدثنا عمر ابن حفص .

**قوله ( قدم أصحاب عبد الله )** أي ابن مسعود ( على أبي الدرداء ، فطلبهم فوجدتهم فقال : أيكم يقرأ على قراءة عبد الله ؟ قالوا : كلنا . قال : فأيكم أحفظ ؟ وأشاروا إلى علقمة ) هذا صورته الإرسال ، لأن إبراهيم ما حضر القصة ، وقد وقع في رواية سفيان عن الأعمش في الباب الذي قبله « عن إبراهيم عن علقمة » فتبين أن الإرسال في هذا الحديث ، ووقع في رواية الباب عند أبي نعيم أيضاً ما يقتضي أن إبراهيم سمعه من علقمة . وقوله في آخره ( وهؤلاء يريدونني على أن أقرأ وما خلق الذكر والأنثى . والله لا أتابعهم ) ووقع في رواية داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة في هذا الحديث « وإن هؤلاء يريدونني أن أزول عما أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقولون لي : اقرأ وما خلق الذكر والأنثى ، وإنّي والله لأطيعهم » أخرجه مسلم وابن مردويه . وفي هذا بيان واضح أن قراءة ابن مسعود كانت كذلك ، والذي وقع في غير هذه الطريق أنه قرأ « والذي خلق الذكر والأنثى » كذا في كثير من كتب القراءات الشاذة ، وهذه القراءة لم يذكرها أبو عبيد إلا عن الحسن

البصري ، وأما ابن مسعود فهذا الإسناد المذكور في الصحيحين عنه من أصح الأسانيد يروى به الأحاديث .  
**قوله** ( كيف سمعته ) أى ابن مسعود ( يقرأ والليل إذ يغشى ؟ قال علقمة : والذكر والأنثى ) في رواية  
 سفيان ( فقرأت والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى والذكر والأنثى ) وهذا صريح في أن ابن مسعود كان يقرأها  
 كذلك . وفي رواية اسرئيل عن مغيرة في المناقب « والليل إذا يغشى والذكر والأنثى » بحذف « والنهار إذا تجلى »  
 كذا في رواية أى ذر وأثبتها الباقون .

**قوله** ( وهؤلاء ) أى أهل الشام ( يريدوننى على أن أقرأ وما خلق الذكر والأنثى ، والله لا أتابعهم ) هذا  
 أبين من الرواية التى قبلها حيث قال « وهؤلاء يأبون على » ثم هذه القراءة لم تنقل إلا عن ذكر هنا ، ومن عداهم  
 قرعوا « وما خلق الذكر والأنثى » وعليها استقر الأمر قوة إسناد ذلك إلى أى الدرداء ومن ذكر معه ، ولعل هذا مما  
 نسخت تلاوته ولم يبلغ النسخ أبدا الدرداء ومن ذكر معه . والعجب من نقل الحفاظ من الكوفيين هذه القراءة عن  
 علقمة وعن ابن مسعود وإلهما تنتهى القراءة بالكوفة ثم لم يقرأ بها أحد منهم ، وكذا أهل الشام حملوا القراءة عن  
 أى الدرداء ولم يقرأ أحد منهم بهذا ، فهذا مما يقوى أن التلاوة بها نسخت .

﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾

[٤٩٤٥]

٤٧٥٧- حدثنا أبو نعيم قال نا سفيان عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن  
 السلمي عن علي : كنا مع النبي صلى الله عليه في بقيق الغرق في جنازة ، فقال : « ما منكم من أحد إلا  
 وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار » . قالوا : يا رسول الله ، أفلا نتكل ؟ فقال : اعملوا فكل  
 ميسر . ثم قرأ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾ الآية .

**قوله** ( باب قوله فأما من أعطى واتقى ) ذكر فيه حديث على قال « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في  
 بقيق الغرق في جنازة فقال : ما منكم من أحد إلا وكتب مقعده من الجنة ومقعده من النار » الحديث ذكره في  
 خمسة تراجم أخرى لا يأتي في هذه السورة كلها من طريق الأعمش إلا الخامس ، فمن طريق منصور ، كلاهما  
 عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي ، وصرح في الترجمة الأخيرة بسماع الأعمش له من  
 سعد ، وسيأتى شرحه مستوفى في كتاب القدر إن شاء الله تعالى

باب ﴿ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴾

حدثنا مسدد قال نا عبد الواحد قال نا الأعمش عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي  
 عن علي قال : كنا قعوداً عند النبي صلى الله عليه . . فذكر الحديث .

**قوله** ( باب قوله وصدق بالحسنى ) سقطت هذه الترجمة لغير أى ذر والنسفى ، وسقط لفظ « باب » من  
 التراجم كلها لغير أى ذر

﴿ فَسَيَسِّرُهُ لِيُسرَى ﴾

[٤٩٤٦]

٤٧٥٨- حدثني بشر بن خالد قال أنا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن سليمان عن سعد بن  
 عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي عن النبي صلى الله عليه أنه كان في جنازة ، فأخذ عوداً

ينكتُ به الأرض فقال: «ما منكم من أحدٍ إلا وقد كتب مقعده من النار، أو من الجنة». قالوا: يا رسول الله أفلا نتكل؟ فقال: «اعملوا فكلٌ ميسرٌ». ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ ﴿وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ الآية. قال شعبة وحدثني به منصور فلم أنكره من حديث سليمان.

﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى﴾

[٤٩٤٧] ٤٧٥٩- حدثني يحيى قال نا وكيع عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن علي قال: كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه فقال: «ما منكم من أحدٍ إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار»، قلنا: يا رسول الله، أفلا نتكل؟ قال: «لا، اعملوا فكلٌ ميسرٌ». ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ ﴿وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ ﴿فَسَيَسِّرُهُ لِيُيسِّرَ﴾ إلى قوله ﴿فَسَيَسِّرُهُ لِّلْعُسْرَى﴾.

﴿وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى﴾

[٤٩٤٨] ٤٧٦٠- حدثني عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن علي قال: كنا في جنازة في بقيع الغرقد، فأتانا رسول الله صلى الله عليه فقعد وقعدنا حوله، ومعه مخرصة، فنكس فجعل ينكت بمخرصته، قال: «ما منكم من أحدٍ، أي ما من نفسٍ منفوسة، إلا كتب مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة». قال رجل: يا رسول الله، أفلا نتكل على كتابنا وندعُ العمل، فمن كان منا من أهل السعادة سيصير إلى أهل السعادة، ومن كان منا من أهل الشقاوة فيصير إلى عمل أهل الشقاوة؟ قال: «أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاء»، ثم قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ ﴿وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ الآية.

﴿فَسَيَسِّرُهُ لِّلْعُسْرَى﴾

[٤٩٤٩] ٤٧٦١- حدثنا آدم قال نا شعبة عن الأعمش قال سمعتُ سعد بن عبيدة يحدث عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال: كان النبي صلى الله عليه في جنازة، فأخذ شيئاً فجعل ينكت به الأرض، فقال: «ما منكم من أحدٍ إلا وقد كتب مقعده من النار، ومقعده من الجنة». قالوا: يا رسول الله، أفلا نتكل على كتابنا فندعُ العمل؟ قال: «اعملوا فكلٌ ميسرٌ لما خلق له، أما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة فسييسر لعمل الشقاوة»، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ ﴿وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ الآية.

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة الضحى

وقال مجاهد: ﴿إِذَا سَجَى﴾: استوى. وقال غيره ﴿إِذَا سَجَى﴾: أظلم وسكن، ﴿عَائِلًا﴾: ذو عيال.

**قوله ( سورة والضحي - بسم الله الرحمن الرحيم )** سقطت البسملة لغير أى ذر .

**قوله ( وقال مجاهد إذا سجي : استوى )** وصله القرياني من طريق مجاهد بهذا .

**قوله ( وقال غيره سجي أظلم وسكن )** قال الفراء في قوله ﴿ والضحي والليل إذا سجي ﴾ قال : الضحي النهار كله ، والليل إذا سجي إذا أظلم وركد في طوله ، تقول بحر ساج وليل ساج إذا سكن . وروى الطبرى من طريق قتادة في قوله ﴿ إذا سجي ﴾ قال : إذا سكن بالخلق .

**قوله ( عائلا ذو عيال )** هو قول أبى عبيدة ، وقال الفراء : معناه فقيرا ، وقد وجدت في مصحف عبد الله « عديماً » ، والمراد أنه أغناه بما أرضاه ، لا بكثرة المال

﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾

[٤٩٥٠] ٤٧٦٢ - حدثنا أحمد بن يونس قال نا زهير قال نا الأسود بن قيس قال سمعت جندب بن سفيان

قال : اشتكى رسول الله صلى الله عليه ، فلم يقم ليلتين أو ثلاثاً ، فجاءت امرأة فقالت : يا محمد ، إني لأرجو أن يكون شيطانك قد تركك ، لم أره قريبك منذ ليلتين أو ثلاثاً ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴾ ٢ ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ .

**قوله ( باب ما ودعك ربك وما قلى )** سقطت هذه الترجمة لغير أى ذر ، وذكر في سبب نزولها حديث جندب ، وأن ذلك سبب شكواه صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدمت في صلاة الليل أن الشكوى المذكورة لم ترد بعينها ، وأن من فسرهما بأصبعه التى دमित لم يصب . ووجدت الآن في الطبراني بإسناد فيه من لا يعرف أن سبب نزولها وجود جرو كلب تحت سريره صلى الله عليه وسلم لم يشعر به فأبطأ عنه جبريل لذلك ، وقصة إبطاء جبريل بسبب كون الكلب تحت سريره مشهورة ، لكن كونها سبب نزول هذه الآية غريب ، بل شاذ ، مردود بما في الصحيح والله أعلم . وورد لذلك سبب ثالث وهو ما أخرجه الطبرى من طريق العوفى عن ابن عباس قال « لما نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن أبطأ عنه جبريل أياما فتغير بذلك فقالوا : ودعه ربه وقلاه . فأنزل الله تعالى ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ . ومن طريق إسماعيل مولى آل الزبير قال « فتر الوحى حتى شق ذلك على النبى صلى الله عليه وسلم وأحزنه فقال : لقد خشيت أن يكون صاحبى قلاتى ، فجاء جبريل بسورة والضحي » . وذكر سليمان التيمى في السيرة التى جمعها ورواها محمد بن عبد الأعلى عن معتمر بن سليمان عن أبيه قال « فتر الوحى ، فقالوا : لو كان من عند الله لتابع . ولكن الله قلاه . فأنزل الله : والضحي وألم نشرح بكماهما » وكل هذه الروايات لا تثبت ، والحق أن الفترة المذكورة في سبب نزول والضحي غير الفترة المذكورة في ابتداء الوحى ، فإن تلك دامت أياماً وهذه لم تكن إلا ليلتين أو ثلاثاً ، فاختلفنا على بعض الرواة ، وتحريم الأمر في ذلك ما بينته . وقد أوضحت ذلك في التعبير والله الحمد . ووقع في سيرة ابن إسحق في سبب نزول والضحي شيء آخر ، فإنه ذكر أن المشركين لما سألوا النبى صلى الله عليه وسلم عن ذى القرنين والروح وغير ذلك ووعدهم بالجواب ولم يستثن ، فأبطأ عليه جبريل اثنتى عشرة ليلة أو أكثر فضاق صدره ، وتكلم المشركون : فنزل جبريل بسورة والضحي ، وبجواب ما سألوا ، ويقول تعالى ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ﴾ انتهى . وذكر سورة الضحي هنا بعيد ، لكن يجوز أن يكون الزمان في القصتين متقاربا فضم بعض الرواة إحدى القصتين إلى الأخرى ، وكل منهما لم يكن في ابتداء البعث ، وإنما كان بعد ذلك بمدة والله أعلم .

قوله ( سمعت جندب بن سفيان ) هو البجلي .

قوله ( فجاءت امرأة فقالت : يا محمد إني لأرجو أن يكون شيطانك تركك ) هي أم جميل بنت حرب امرأة أبي لهب . وقد تقدم بيان ذلك في كتاب قيام الليل . وأخرجه الطبري من طريق المفضل بن صالح عن الأسود بن قيس بلفظ « فقالت امرأة من أهله » ومن وجه آخر عن الأسود بن قيس بلفظ « حتى قال المشركون » ولا مخالفة لأنهم قد يطلقون لفظ الجمع ويكون القائل أو الفاعل واحداً ، بمعنى أن الباقيين راضون بما وقع من ذلك الواحد .

قوله ( قريك ) بكسر الراء ، يقال يقر به بفتح الراء متعدياً ، ومنه ﴿ لا تقربوا الصلاة ﴾ ، وأما قرب بالضم فهو لازم . تقول قرب الشيء أى دنا . وقد بينت هناك أنه وقع في رواية أخرى عند الحاكم « فقالت خديجة » وأخرجه الطبري أيضاً من طريق عبد الله بن شداد « فعالت خديجة ولا أرى ربك » ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه « فقالت خديجة لما ترى من جزعه » وهذان طريقان مرسلان وروايتهما ثقات ، فالذى يظهر أن كلا من أم جميل وخديجة قالت ذلك ، لكن أم جميل عبرت — لكونها كافرة — بلفظ شيطانك ، وخديجة عبرت — لكونها مؤمنة — بلفظ ربك أو صاحبك ، وقالت أم جميل شماتة وخديجة توجعاً .

باب قوله : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾

يقرأ بالتشديد والتخفيف بمعنى واحد : ما تركك ربك وما أبغضك .

[٤٩٥١] ٤٧٦٣ - حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن الأسود بن قيس قال سمعت جندباً

البجلي قالت امرأة : يا رسول الله ، ما أرى صاحبك إلا قد أبطأك . فنزلت : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ .

قوله ( باب قوله ما ودعك ربك وما قلى ) كذا ثبتت هذه الترجمة في رواية المستمل ، وهو تكرار بالنسبة إليه لا بالنسبة للباقيين لأنهم لم يذكروها في الأولى .

قوله ( تقرأ بالتشديد والتخفيف بمعنى واحد ما تركك ربك ) أما القراءة بالتشديد فهي قراءة الجمهور ، وقرأ بالتخفيف عروة وابنه هشام وابن أبي عليه ، وقال أبو عبيدة « ما ودعك » يعنى بالتشديد من التوديع و « ماودعك » يعنى بالتخفيف من ودعت انتهى ، ويمكن تخريج كونهما بمعنى واحد على أن التوديع مبالغة في الودع لأن من ودعك مفارقاً فقد بالغ في تركك .

قوله ( وقال ابن عباس ما تركك وما أبغضك ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بهذا .

قوله ( في الرواية الأخيرة : ( قالت امرأة : يا رسول الله ما أرى صاحبك إلا أبطأك ) هذا السياق يصلح أن يكون خطاب خديجة ، دون الخطاب الأول فإنه يصلح أن يكون خطاب حمالة الحطب لتعبرها بالشيطان والترك ومخاطبتها بمحمد ، بخلاف هذه فقالت : صاحبك ، وقالت أبطأ ، وقالت يا رسول الله . وجوز الكرمانى أن يكون من تصرف الرواة ، وهو موجه لأن مخرج الطريقتين واحد . وقوله « أبطأك » أى صيرك بطيئاً في القراءة ، لأن بطأه في الإعراء يستلزم بطء الآخر في القراءة ، ووقع في رواية أحمد عن محمد بن جعفر عن شعبة « إلا أبطأ عنك »



## سورة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

قال مجاهد: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ﴾: في الجاهلية، ﴿أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾: أثقل، ﴿مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾: قال ابن عيينة: أي مع ذلك العسر يسراً آخر، لقوله: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ ولن يغلب عسر يسرين. وقال مجاهد: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾: في حاجتك إلى ربك. ويذكر عن ابن عباس: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ شرح الله صدره للإسلام.

**قوله ( سورة ألم نشرح لك — بسم الله الرحمن الرحيم )** كذا لأبي ذر ، وللباقين « ألم نشرح » حسب .

**قوله ( وقال مجاهد : وزرك في الجاهلية )** وصله الفريابي من طريقه ، و « في الجاهلية » متعلق بالوزر ، أي الكائن في الجاهلية وليس متعلقاً بوضع .

**قوله ( أنقض أثقن )** قال عياض : كذا في جميع النسخ « أثقن » بمثناة وقاف ونون ، وهو وهم والصواب أثقل بمثناة وآخرها لام ، وقال الأصيلي هذا وهم في رواية الفريابي ، ووقع عند ابن السماك أثقل بالمثناة هو أصح ، قال عياض : وهذا لا يعرف في كلام العرب ، ووقع عند ابن السككن « ويروى أثقل » وهو الصواب .

**قوله ( ويروى أثقل وهو أصح من أثقن )** كذا وقع في رواية المستملى وزاد فيه قال الفريابي سمعت أبا معشر يقول ﴿ أنقض ظهرك ﴾ : أنقل . ووقع في الكتاب خطأ ، قلت : أبو معشر هو حمدويه بن الخطاب بن إبراهيم البخاري ، كان يستملى على البخاري ويشاركه في بعض شيوخه ، وكان صدوقاً ، وأضر بأخيرة . وقد أخرجه الفريابي من طريق مجاهد بلفظ « الذي أنقض ظهرك » ، قال أثقل . قال : وهذا هو الصواب ، تقول العرب أنقض الحمل ظهر الناقة إذا أثقلها وهو مأخوذ من النقيض وهو الصوت ومنه سمعت نقيض الرجل أي صريده **قوله ( مع العسر يسرا قال ابن عيينة : أي أن مع ذلك العسر يسراً آخر ، كقوله هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين )** وهذا مصير من ابن عيينة إلى اتباع النحاة في قولهم إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، وموقع التشبيه أنه كما ثبت للمؤمنين تعدد الحسنى كذا ثبت لهم تعدد اليسر ، أو أنه ذهب إلى أن المراد بأحد اليسرين الظفر وبالأخر الثواب فلا بد للمؤمن من أحدهما .

**قوله ( ولن يغلب عسر يسرين )** روى هذا مرفوعاً موصولاً ومرسلاً ، وروى أيضاً موقوفاً ، أما المرفوع فأخرجه ابن مردويه من حديث جابر بإسناد ضعيف ولفظه « أوحى إلي أن مع اليسر يسراً أن مع العسر يسراً ، ولن يغلب عسر يسرين » وأخرج سعيد بن منصور وعبد الرزاق من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو كان العسر في جحر لدخل عليه اليسر حتى يخرج » ، ولن يغلب عسر يسرين . ثم قال : إن مع العسر يسراً إن مع اليسر يسراً » وإسناده ضعيف . وأخرجه عبد الرزاق والطبري من طريق الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخرجه عبد بن حميد عن ابن مسعود بإسناد جيد من طريق قتادة قال « ذكر لنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشر أصحابه بهذه الآية فقال : لن يغلب عسر يسرين إن شاء الله » وأما الموقوف فأخرجه مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه « عن عمر أنه كتب إلى أبي عبيدة يقول : مهما ينزل بامرئ من شدة

يجعل الله له بعدها فرجاً ، وإنه لن يغلب عسر يسرين » وقال الحاكم صح ذلك عن عمر وعلى ، وهو في الموطأ عن عمر لكن من طريق منقطع ، وأخرجه عبد بن حميد عن ابن مسعود بإسناد جيد ، وأخرجه الفراء بإسناد ضعيف عن ابن عباس .

**قوله ( وقال مجاهد فانصب في حاجتك إلى ربك )** وصله ابن المبارك في الزهد عن سفيان عن منصور عن مجاهد في قوله ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَب ﴾ في صلاتك ﴿ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَب ﴾ قال : اجعل نيتك ورغبتك إلى ربك . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق زيد بن أسلم قال : إذا فرغت من الجهاد فتعبد ، ومن طريق الحسن نحوه .

**قوله ( ويذكر عن ابن عباس )** ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ شرح الله صدره للإسلام ) وصله ابن مردويه من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، وفي إسناده راو ضعيف .

( تنبيه ) : لم يذكر في سورة ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ حديثاً مرفوعاً ، ويدخل فيها حديث أخرجه الطبري وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد رفعه « أتاني جبريل فقال : يقول ربك أتدرى كيف رفعت ذكرك ؟ قال : الله أعلم ، قال : إذا ذكرت ذكرك معي » وهذا أخرجه الشافعي وسعيد بن منصور وعبد الرزاق من طريق مجاهد قوله ، وذكر الترمذي والحاكم في تفسيرهما قصة شرح صدره صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء ، وقد مضى الكلام عليه في أوائل السيرة النبوية

### سورة ﴿ والتين ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال مجاهد : هو التين والزيتون الذي يأكل الناس . ﴿ تَقْوِيم ﴾ : خلق . ﴿ فَمَا يَكْذِبُكَ ﴾ ؟ : فما الذي يكذبك بأن الناس يدانون بأعمالهم ؟ كأنه قال : ومن يقدر على تكذيبك بالثواب والعقاب ؟ [٤٩٥٢] ٤٧٦٤ - حدثنا حجاج بن منهال قال نا شعبة قال أخبرني عدي سمعت البراء أن النبي صلى الله عليه كان في سفر فقرأ في العشاء في إحدى الركعتين بالتين والزيتون .

**قوله ( سورة والتين )** وقال مجاهد : هو التين والزيتون الذي يأكل الناس ) وصله الفريابي من طريق مجاهد في قوله ﴿ والتين والزيتون ﴾ قال : الفاكهة التي تأكل الناس . ﴿ وطور سينين ﴾ الطور الجبل وسينين المبارك . وأخرجه الحاكم من وجه آخر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس ، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق عكرمة عن ابن عباس مثله ، ومن طريق العوفي عن ابن عباس قال : التين مسجد نوح الذي بنى على الجودي . ومن طريق الربيع بن أنس قال : التين جبل عليه التين والزيتون جبل عليه الزيتون . ومن طريق قتادة : الجبل الذي عليه دمشق . ومن طريق محمد بن كعب قال : مسجد أصحاب الكهف ، والزيتون مسجد إيلياء . ومن طريق قتادة : جبل عليه بيت المقدس .

**قوله ( تقويم : خلق )** كذا ثبت لأبي نعيم ، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد في قوله ﴿ أحسن تقويم ﴾ قال : أحسن خلق ، وأخرج ابن المنذر عن ابن عباس بإسناد حسن قال : أعدل خلق .

**قوله ( أسفل سافلين إلا من آمن )** كذا ثبت للنسفي وحده وقد تقدم لهم في بدء الخلق . وأخرج الحاكم من

طريق عاصم الأحول عن عكرمة عن ابن عباس قال : من قرأ القرآن لم يرد إلى أرذل العمر وذلك قوله ﴿ ثم رددناه أسفل سافلين إلا الذين آمنوا ﴾ قال : الذين قرءوا القرآن .

**قوله ( يقال فما يكذبك فما الذى يكذبك بأن الناس يدانون بأعمالهم كأنه قال . ومن يقدر على تكذيبك بالثواب والعقاب )** فى رواية أبى ذر عن غير الكشميهنى « تدالون » بلام بدل النون الأولى ، والأول هو الصواب ، كذا هو فى كلام الفراء بلفظه وزاد فى آخره : بعد ماتين له كيفية خلقه . قال ابن التين : كأنه جعل « ما » لمن يعقل وهو بعيد . وقيل : المخاطب بذلك الإنسان المذكور ، قيل هو على طريق الالتفات وهذا عن مجاهد ، أى ما الذى جعلك كاذباً ؟ لأنك إذا كذبت بالجواب صرت كاذباً ، لأن كل مكذب بالحق فهو كاذب . وأما تعقب ابن التين قول الفراء جعل « ما » لمن يعقل وهو بعيد ، فالجواب أنه ليس يبعد فيمن أبهم أمره ، ومنه ﴿ إني نذرت لك ما فى بطنى محرراً ﴾

**قوله ( أخبرنى عدى )** هو ابن ثابت الكوفى .

**قوله ( فقرأ فى العشاء بالتين )** تقدم شرحه فى صفة الصلاة . وقد كثر سؤال بعض الناس : هل قرأ بها فى الركعة الأولى أو الثانية ؟ أو قرأ فيهما معاً كأن يقول أعادها فى الثانية ؟ وعلى أن يكون قرأ غيرها فهل عرف ؟ وما كنت أستحضر لذلك جواباً ، إلى أن رأيت فى « كتاب الصحابة لأبى على بن السكن » فى ترجمة زرعة بن خليفة رجل من أهل الإمامة أنه قال « سمعنا بالنبي صلى الله عليه وسلم فأتيناه فعرض علينا الإسلام فأسلمنا وأسهم لنا ، وقرأ فى الصلاة بالتين والزيتون وإنا أنزلناه فى ليلة القدر » فيمكن إن كانت هى الصلاة التى عين البراء بن عازب أنها العشاء أن يقال قرأ فى الأولى بالتين وفى الثانية بالقدر ، ويحصل بذلك جواب السؤال . ويقوى ذلك أنا لا نعرف فى خبر من الأخبار أنه قرأ بالتين والزيتون إلا فى حديث البراء ثم حديث زرعة هذا

### سورة ﴿ اقرأ ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال قتيبة نا حماد عن يحيى بن عتيق عن الحسن : اكتب فى المصحف فى أول الإمام (بسم الله الرحمن الرحيم) واجعل بين السورتين خطأ . وقال مجاهد : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ : عشيرته ، ﴿ الزَّيْنَةَ ﴾ : الملائكة ، ﴿ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجْعَىٰ ﴾ : المرجع . ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ : لنأخذن ولنسفن بالنون وهى الخفيفة ، سفعت بيده أخذت .

**قوله ( سورة اقرأ باسم ربك الذى خلق )** قال صاحب الكشاف : ذهب ابن عباس ومجاهد إلى أنها أول سورة نزلت ، وأكثر المفسرين إلى أن أول سورة نزلت فاتحة الكتاب . كذا قال . والذى ذهب أكثر الأئمة إليه هو الأول . وأما الذى نسبته إلى الأكثر فلم يقل به إلا عدد أقل من القليل بالنسبة إلى من قال بالأول .

**قوله ( وقال قتبية حدثنا حماد عن يحيى بن عتيق عن الحسن قال : اكتب فى المصحف فى أول الإمام بسم الله الرحمن الرحيم واجعل بين السورتين خطأ )** فى رواية أبى ذر عن غير الكشميهنى « حدثنا قتبية » وقد أخرجه ابن الضريس فى « فضائل القرآن » حدثنا أبو الربيع الزهراني حدثنا حماد بهذا ، وحماد هو ابن زيد ،

وشيخه بصرى ثقة من طبقة أيوب مات قبله ، ولم أر له في البخارى إلا هذا الموضع . وقوله « في أول الإمام » أى أم الكتاب ، وقوله « خطأ » قال الداودى إن أراد خطأ فقط بغير بسملة فليس بصواب لاتفاق الصحابة على كتابة البسملة بين كل سورتين إلا براءة وإن أراد بالإمام إمام كل سورة فيجعل الخط مع البسملة فحسن فكان ينبغى أن يستثنى براءة . وقال الكرماني : معناه اجعل البسملة في أوله فقط ، واجعل بين كل سورتين علامة للفاصلة ، وهو مذهب حمزة من القراء السبعة . قلت : المنقول ذلك عن حمزة في القراءة لا في الكتابة ، قال : وكان البخارى أشار إلى أن هذه السورة لما كان أولها مبتدأ بقوله تعالى ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ أراد أن يبين أنه لا تجب البسملة في أول كل سورة . بل من قرأ البسملة في أول القرآن كفاه في امثال هذا الأمر . نعم استنبط السهيلي من هذا الأمر ثبوت البسملة في أول الفاتحة لأن هذا الأمر هو أول شيء نزل من القرآن فأولى مواضع امثاله أول القرآن .

**قوله ( وقال مجاهد : ناديه عشيرته )** وصله الفرياي من طريق مجاهد ، وهو تفسير معنى ، لأن المدعو أهل النادي والنادى المجلس المتخذ للحديث .

**قوله ( الزبانية الملائكة )** وصله الفرياي من طريق مجاهد ، وأخرجه ابن أبى حاتم من طريق أبى حازم عن أبى هريرة مثله .

**قوله ( وقال معمر الرجعى المرجع )** كذا لأبى ذر ، وسقط لغيره « وقال معمر » فصار كأنه من قول مجاهد والأول هو الصواب ، وهو كلام أبى عبيدة في « كتاب الحجاز » ولفظه ﴿ إلى ربك الرجعى ﴾ قال : المرجع والرجوع .

**قوله ( لنسفن بالناصية لناخذن ، ولنسفن بالنون وهى الخفيفة ، سفعت بيده أخذت )** هو كلام أبى عبيدة أيضاً ولفظه : و ﴿ لنسفن ﴾ إنما يكتب بالنون لأنها نون خفيفة انتهى . وقد روى عن أبى عمرو بتشديد النون ، والموجود في مرسوم المصحف بالألف ، والسفع القبض على الشيء بشدة ، وقيل أصله الأخذ بسفعة الفرس أى سواد ناصيته ، ومنه قولهم : به سفعة من غضب ، لما يعلو لون الغضبان من التغير ، ومنه امرأة سفعاء [٤٩٥٣] ٤٧٦٥ - حدثنا يحيى قال نا الليث عن عقييل عن ابن شهاب ... ح . وحدثني سعيد بن مروان قال نا محمد بن عبدالعزيز بن أبى رزمة قال أنا أبو صالح سلموية قال حدثني عبد الله عن يونس بن يزيد قال أخبرني ابن شهاب أن عروة بن الزبير أخبره أن عائشة قالت : كان أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه الرؤيا الصادقة في النوم ، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ، ثم حُبب إليه الخلاء فكان يلحق بغار حراء فيتحنث فيه - قال : والتحنث : التعبد الليالي ذوات العدد - قبل أن يرجع إلى أهله ، ويتزود لذلك ، ثم يرجع إلى خديجة ، فيتزود لمثلها ، حتى فجئه الحق وهو في غار حراء ، فجاءه الملك فقال : اقرأ . فقال رسول الله صلى الله عليه : « ما أنا بقارئ » . قال : « فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ، ثم أرسلني فقال : اقرأ . قلت : ما أنا بقارئ » . قال : « فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ، ثم أرسلني فقال : اقرأ . قلت : ما أنا بقارئ . فأخذني فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد ، ثم أرسلني

فقال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ١ ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ ٢ ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ الآيات إلى قوله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾. فرجع بها رسول الله صلى الله عليه وآله حتى دخل على خديجة فقال: زملوني زملوني. فزملوه حتى ذهب عنه الروح. قال خديجة: «أي خديجة، ما لي لقد خشيت على نفسي؟» فأخبرها الخبر. قالت خديجة: كلا أبشر، فوالله لا يُخزيك الله أبداً، فوالله إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق. فانطلقت به خديجة حتى أتت ورقة بن نوفل، وهو ابن عم خديجة أخي أبيها، وكان امرئاً تنصر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العربي، ويكتب من الإنجيل بالعربية ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخاً كبيراً قد عمي، فقالت خديجة: يا ابن عم، اسمع من ابن أخيك، قال له ورقة: يا ابن أخي، ماذا ترى؟ فأخبره النبي صلى الله عليه وآله عليه خبر ما رأى، فقال ورقة بن نوفل: هذا الناموس الذي أنزل على موسى، ليتني فيها جذع، ليتني أكون حياً - ذكر حرفاً - قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه: «أو مخرجي هم؟» قال ورقة: نعم، لم يأت رجل بما جئت به إلا أودي، وإن يدركني يومك حياً أنصرك نصراً مؤزراً. (١) ثم لم ينشب ورقة أن توفي وفتر الوحي فترة حتى حزن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه. قال محمد بن شهاب: فأخبرني أبوسلمة بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وهو يحدث عن فترة الوحي، قال في حديثه: «بينما أنا أمشي سمعت صوتاً من السماء، فرفعت رأسي فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض، ففرغت منه، فرجعت فقلت: زملوني زملوني، فذرهم. فأنزل الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ ١ ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ ٢ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ٥». قال أبوسلمة: وهي الأوثان التي كان أهل الجاهلية يعبدون، قال: «ثم تتابع الوحي».

قوله (باب حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب . وحدثني سعيد بن مروان ) الإسناد الأول قد ساق البخاري المتن به في أول الكتاب ، وساق في هذا الباب المتن بالإسناد الثاني ، وسعيد بن مروان هذا هو أبو عثمان البغدادي نزيل نيسابور من طبقة البخاري ، شاركه في الرواية عن أبي نعيم وسليمان بن حرب ونحوهما ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، ومات قبل البخاري بأربع سنين . ولهم شيخ آخر يقال له أبو عثمان سعيد بن مروان الرهاوي ، حدث عنه أبو حاتم وابن أبي رزمة وغيرهما ، وفرق البخاري في « التاريخ » بينه وبين البغدادي ، ووهم من زعم أنهما واحد وآخرهم الكرماني . ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة بكسر الراء وسكون الزاي . واسم أبي رزمة غزوان ، وهو مروزي من طبقة أحمد بن حنبل ، فهو من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ، ومع ذلك فحدث عنه بواسطة ، وليس له عنده سوى هذا الموضع . وقد حدث عنه أبو داود بلا واسطة . وشيخه أبو صالح سلمويه اسمه سليمان بن صالح الليثي المروزي يلقب سلمويه ، ويقال اسم أبيه داود ، وهو من طبقة الراوي عنه من حيث الرواية إلا أنه تقدمت وفاته ، وكان من أخصاء عبد الله بن المبارك

(١) الرقمان ٤٩٥٣ و ٤٩٥٤ هما لحديث واحد جعله محمد فزاد عبد الباقي حديثين .

والمكثرين عنه . وقد أدركه البخارى بالسن لأنه مات سنة عشر ومائتين ، وما له أيضاً في البخارى سوى هذا الحديث . وعبد الله هو ابن المبارك الإمام المشهور ، وقد نزل البخارى في حديثه في هذا الإسناد درجتين ، وفي حديث الزهري ثلاث درجات ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في أوائل هذا الكتاب ، وسأذكر هنا ما لم يتقدم ذكره مما اشتمل عليه من سياق هذه الطريق وغيرها من الفوائد .

**قوله ( أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : كان أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الصادقة )** قال النووي : هذا من مراسيل الصحابة ، لأن عائشة لم تدرك هذه القصة فتكون سمعتها من النبي صلى الله عليه وسلم أو من صحابى . وتعقبه من لم يفهم مراده فقال : إذا كان يجوز أنها سمعتها من النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يجزم بأنها من المراسيل ؟ والجواب أن مرسل الصحابى ما يرويه من الأمور التي لم يدرك زمانها ، بخلاف الأمور التي يدرك زمانها فإنها لا يقال إنها مرسلة ، بل يحمل على أنه سمعها أو حضرها ولو لم يصرح بذلك ، ولا يختص هذا بمرسل الصحابى بل مرسل التابعى إذا ذكر قصة لم يحضرها سميت مرسلة ، ولو جاز في نفس الأمر أن يكون سمعها من الصحابى الذي وقعت له تلك القصة . وأما الأمور التي يدركها فيحمل على أنه سمعها أو حضرها ، لكن بشرط أن يكون سالماً من التدليس والله أعلم . ويؤيد أنها سمعت ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم قولها في أثناء هذا الحديث « فجاءه الملك فقال : اقرأ . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أنا بقارئ . قال فأخذنى » إلى آخره . فقوله قال فأخذنى فغطني ظاهر في أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرها بذلك فتحمل بقية الحديث عليه .

**قوله ( أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الصادقة )** زاد في رواية عقيل كما تقدم في بدء الوحي « من الوحي » أى في أول المبتدآت من إيجاد الوحي الرؤيا ، وأما مطلق ما يدل على نبوته فتقدمت له أشياء مثل تسليم الحجر كما ثبت في صحيح مسلم وغير ذلك ، و « ما » في الحديث نكرة موصوفة ، أى أول شيء . ووقع صريحاً في حديث ابن عباس عند ابن عائد . ووقع في مراسيل عبد الله بن أبى بكر بن حزم عند الدولابى ما يدل على أن الذى كان يراه صلى الله عليه وسلم هو جبريل ولفظه « أنه قال للخديجة بعد أن أقرأه جبريل ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ : أرأيتك الذى كنت أحدثك إني رأيته في المنام فإنه جبريل استعلن » .

**قوله ( من الوحي )** يعنى إليه وهو إخبار عما رآه من دلائل نبوته من غير أن يوحى بذلك إليه وهو أول ذلك مطلقاً ما سمعه من بحيرا الراهب ، وهو عند الترمذى بإسناد قوى عن أبى موسى ، ثم ما سمعه عند بناء الكعبة حيث قيل له « اشد عليك إزارك » وهو في صحيح البخارى من حديث جابر ، وكذلك تسليم الحجر عليه وهو عند مسلم من حديث جابر بن سمرة .

**قوله ( الصالحة )** قال ابن المرباط هي التي ليست ضعفاً ولا من تلبس الشيطان ولا فيها ضرب مثل مشكل ، وتعقب الأخير بأنه إن أراد بالمشكل ما لا يوقف على تأويله فمسلم وإلا فلا .

**قوله ( فلق الصبح )** يأتي في سورة الفلق قريباً .

**قوله ( ثم حُب إليه الخلاء )** هذا ظاهر في أن الرؤيا الصادقة كانت قبل أن يحبب إليه الخلاء ، ويحتمل أن تكون لترتيب الأخبار ، فيكون تحبيب الخلوة سابقاً على الرؤيا الصادقة ، والأول أظهر .

**قوله ( الخلاء )** بالمد المكان الخالي ، ويطلق على الخلوة ، وهو المراد هنا .

**قوله ( فكان يلحق بغار حراء )** كذا في هذه الرواية ، وتقدم في بدء الوحي بلفظ « فكان يخلو » وهي أوجه . وفي رواية عبيد بن عمير عند ابن إسحق « فكان يجاور » .

**قوله ( الليالي ذوات العدد )** في رواية ابن إسحق أنه كان يعتكف شهر رمضان .

**قوله ( قال والتحنث التعبد )** هذا ظاهر في الإدراج ، إذ لو كان من بقية كلام عائشة لجاء فيه قالت ، وهو يحتمل أن يكون من كلام عروة أو من دونه ، ولم يأت التصريح بصفة تعبد ، لكن في رواية عبيد بن عمير عند ابن إسحق « فيطعم من يرد عليه من المساكين » وجاء عن بعض المشايخ أنه كان يتعبد بالتفكير ، ويحتمل أن تكون عائشة أطلقت على الخلوة بمجرد تعبد ، فإن الانعزال عن الناس ولا سيما من كان على باطل من جملة العبادة كما وقع للخليل عليه السلام حيث قال ﴿ إني ذاهب إلى ربي ﴾ ، وهذا يلتفت إلى مسألة أصولية ، وهو أنه صلى الله عليه وسلم هل كان قبل أن يوحى إليه متعبداً بشريعة نبي قبله ؟ قال الجمهور : لا ، لأنه لو كان تابعا لاستبعد أن يكون متبوعاً ، ولأنه لو كان لنقل من كان ينسب إليه . وقيل نعم واختاره ابن الحاجب ، واختلفوا في تعيينه على ثمانية أقوال : أحدها آدم حكاه ابن برهان ، الثاني نوح حكاه الآمدي ، الثالث إبراهيم ذهب إليه جماعة واستدلوا بقوله تعالى ﴿ أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً ﴾ ، الرابع موسى ، الخامس عيسى ، السادس بكل شيء بلغه عن شرع نبي من الأنبياء وحجته ﴿ أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ﴾ ، السابع الوقف واختاره الآمدي ، ولا يخفى قوة الثالث ولا سيما مع ما نقل من ملازمته للحج والطواف ونحو ذلك مما بقى عندهم من شريعة إبراهيم والله أعلم . وهذا كله قبل النبوة ، وأما بعد النبوة فقد تقدم القول فيه في تفسير سورة الأنعام .

**قوله ( إلى أهله )** يعني خديجة وأولاده منها ، وقد سبق في تفسير سورة النور في الكلام على حديث الإفك تسمية الزوجة أهلاً ، ويحتمل أن يريد أقاربه أو أعم .

**قوله ( ثم يرجع إلى خديجة فيتزود )** خص خديجة بالذكر بعد إذ عير بالأهل إما تفسيراً بعد إبهام ، وإما إشارة إلى اختصاص التزود بكونه من عندها دون غيرها .

**قوله ( فيتزود لمثلها )** في رواية الكشميهني « بمثلها » بالموحدة ، والضمير لليالي أو للخلوة أو للعبادة أو للمرات أي السابقة ، ثم يحتمل أن يكون المراد أنه يتزود ويخلو أياماً ، ثم يرجع ويتزود ويخلو أياماً ، ثم يرجع ويتزود ويخلو أياماً إلى أن ينقضي الشهر . ويحتمل أن يكون المراد أن يتزود لمثلها إذا حال الحول وجاء ذلك الشهر الذي جرت عادته أن يخلو فيه ، وهذا عندي أظهر ، ويؤخذ منه إعداد الزاد للمختل إذا كان بحيث يتعذر عليه تحصيله لبعده عن مكان اختلائه من البلد مثلاً ، وأن ذلك لا يقدح في التوكل وذلك لوقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم بعد حصول النبوة له بالرؤيا الصالحة ، وإن كان الوحي في اليقظة قد تراخى عن ذلك .

**قوله ( وهو في غار حراء )** جملة في موضع الحال .

**قوله ( فجاءه الملك )** هو جبريل كما جزم به السهيلي ، وكأنه أخذه من كلام ورقة المذكور في حديث الباب . ووقع عند البيهقي في « الدلائل » فجاءه الملك فيه ، أي في غار حراء ، كذا عزاه شيخنا البلقيني للدلائل فتبعته ، ثم وجدته بهذا اللفظ في كتاب التعبير فعزوه له أولى .

( تنبيه ) : إذا علم أنه كان يجاور في غار حراء في شهر رمضان وأن ابتداء الوحي جاءه وهو في الغار المذكور اقتضى ذلك أنه نبي في شهر رمضان ويعبر على قول ابن إسحق أنه بعث على رأس الأربعين مع قوله إنه شهر في رمضان ولد ، ويمكن أن يكون المجيء في الغار كان أولاً في شهر رمضان وحينئذ نبي وأنزل عليه ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ ، ثم كان المجيء الثاني في شهر ربيع الأول بالإنذار وأنزلت عليه ﴿ يا أيها المدثر قم فأنذر ﴾ فيحمل قول ابن إسحق « على رأس الأربعين » أي عند المجيء بالرسالة ، والله أعلم .

**قوله ( اقرأ )** يحتمل أن يكون هذا الأمر مجرد التنبيه والتهيؤ لما سيلقى إليه ، ويحتمل أن يكون على بابه من الطلب فيستدل به على تكليف ما لا يطاق في الحال وإن قدر عليه بعد ذلك ، ويحتمل أن تكون صيغة الأمر محذوفة أي قل اقرأ ، وإن كان الجواب ما أنا بقارئ فعلى ما فهم من ظاهر اللفظ ، وكأن السر في حذفها لئلا يتوهم أن لفظ قل من القرآن ، ويؤخذ منه جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب وأن الأمر على الفور ، لكن يمكن أن يجاب بأن الفور فهم من القرينة .

**قوله ( ما أنا بقارئ )** وقع عند ابن إسحق في مرسل عبيد بن عمير « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أتاني جبريل بنمط من ديباج فيه كتاب قال : اقرأ ، قلت : ما أنا بقارئ » قال السهيلي قال بعض المفسرين : إن قوله ﴿ ألم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ إشارة إلى الكتاب الذي جاء به جبريل حيث قال له « اقرأ » .

**قوله ( فغطني )** تقدم بيانه في بدء الوحي ، ووقع في « السيرة لابن إسحق » فغطني بالمشاة بدل الطاء وهما بمعنى والمراد غمني وصرح بذلك ابن أبي شيبة في مرسل عبد الله بن شداد وذكر السهيلي أنه روى سائياً بمهملة ثم همزة مفتوحة ثم موحدة أو مشاة وهما جميعاً بمعنى الخلق ، وأغرب الداودي فقال : معنى فغطني صنع لي شيئاً حتى ألقاني إلى الأرض كمن تأخذه الغشية . والحكمة في هذا الغط شغله عن الالتفات لشيء آخر أو لإظهار الشدة والجد في الأمر تنبيهاً على ثقل القول الذي سيلقى إليه ، فلما ظهر أنه صبر على ذلك ألقى إليه ، وهذا وإن كان بالنسبة إلى علم الله حاصل لكن لعل المراد إبرازه للظاهر بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم ، وقيل ليختبر هل يقول من قبل نفسه شيئاً فلما لم يأت بشيء دل على أنه لا يقدر عليه وقيل أراد أن يعلمه أن القراءة ليست من قدرته ولو أكره عليها ، وقيل : الحكمة فيه أن التخيل والوهم والوسوسة ليست من صفات الجسم ؛ فلما وقع ذلك لجسمه علم أنه من أمر الله . وذكر بعض من لقيناه أن هذا من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ لم ينقل عن أحد من الأنبياء أنه جرى له عند ابتداء الوحي مثل ذلك .

**قوله ( فغطني الثالثة )** يؤخذ منه أن من يريد التأكيد في أمر وإيضاح البيان فيه أن يكرره ثلاثاً ، وقد كان صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك كما سبق في كتاب العلم ، ولعل الحكمة في تكرير الإقراء الإشارة إلى انحصار الإيمان الذي ينشأ الوحي بسببه في ثلاث : القول ، والعمل ، والنية . وأن الوحي يشتمل على ثلاث : التوحيد ، والأحكام والقصص . وفي تكرير الغط الإشارة إلى الشدائد الثلاث التي وقعت له وهي : الحصر في الشعب ، وخروجه في الهجرة وما وقع له يوم أحد . وفي الإرسالات الثلاث إشارة إلى حصول التيسير له عقب الثلاث المذكورة : في الدنيا والبرزخ ، والآخرة .

**قوله ( فقال : اقرأ باسم ربك — إلى قوله — ما لم يعلم )** هذا القدر من هذه السورة هو الذي نزل أولاً ، بخلاف بقية السورة فإنما نزل بعد ذلك بزمان . وقد قدمت في تفسير المدثر بيان الاختلاف في أول ما نزل ،



والحكمة في هذه الأولية أن هذه الآيات الخمس اشتملت على مقاصد القرآن : ففيها براءة الاستهلال ، وهي جدية أن تسمى عنوان القرآن لأن عنوان الكتاب يجمع مقاصده بعبارة وجيزة في أوله ، وهذا بخلاف الفن البديعي المسمى العنوان فإنهم عرفوه بأن يأخذ المتكلم في فن فيؤكده بذكر مثال سابق ، وبيان كونها اشتملت على مقاصد القرآن أنها تنحصر في علوم التوحيد والأحكام والأخبار ، وقد اشتملت على الأمر بالقراءة والبدء فيها بسم الله ، وفي هذه الإشارة إلى الأحكام وفيها ما يتعلق بتوحيد الرب وإثبات ذاته وصفاته من صفة ذات وصفة فعل ، وفي هذا إشارة إلى أصول الدين ، وفيها ما يتعلق بالأخبار من قوله ﴿ علم الإنسان ما لم يعلم ﴾ .

**قوله ( باسم ربك )** استدل به السهيلي على أن البسملة يؤمر بقراءتها أول كل سورة ، لكن لا يلزم من ذلك أن تكون آية من كل سورة ، كذا قال ، وقرره الطيبي فقال : قوله ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ قدم الفعل الذي هو متعلق الباء ليكون الأمر بالقراءة أهم ، وقوله ﴿ اقرأ ﴾ أمر بإيجاد القراءة مطلقاً ، وقوله « باسم ربك » حال ، أى اقرأ مفتتحاً باسم ربك : وأصح تقاديره قل باسم الله ثم اقرأ ، قال فيؤخذ منه أن البسملة مأمور بها في ابتداء كل قراءة انتهى . لكن لا يلزم من ذلك أن تكون مأموراً بها ، فلا تدل على أنها آية من كل سورة ، وهو كما قال ، لأنها لو كان للزم أن تكون آية قبل كل آية وليس كذلك . وأما ما ذكره القاضي غياض عن أبى الحسن بن القصار من المالكية أنه قال : في هذه القصة رد على الشافعي في قوله إن البسملة آية من كل سورة ، قال : لأن هذا أول سورة أنزلت وليس في أولها البسملة ، فقد تعقب بأن فيها الأمر بها وإن تأخر نزولها . وقال النووي : ترتيب آى السور في النزول لم يكن شرطاً ، وقد كانت الآية تنزل فتوضع في مكان قبل التي نزلت قبلها ثم تنزل الأخرى فتوضع قبلها ، إلى أن استقر الأمر في آخر عهده صلى الله عليه وسلم على هذا الترتيب ، ولو صح ما أخرجه الطبري من حديث ابن عباس « أن جبريل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاستعاذة والبسملة قبل قوله « اقرأ » لكان أولى في الاحتجاج ، لكن في إسناده ضعف وانقطاع ، وكذا حديث أبى ميسرة « أن أول ما أمر به جبريل قال له : قل بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين » هو مرسل وإن كان رجاله ثقات ، والمحفوظ أن أول ما نزل ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ وأن نزول الفاتحة كان بعد ذلك .

**قوله ( ترجف بواديه )** في رواية الكشميهني « فؤاده » وقد تقدم بيان ذلك في بدء الوحي ، وترجف عندهم بمشاة فوقانية ولعلها في رواية « يرجف فؤاده » بالتحتمانية .

**قوله ( زملوني زملوني )** كذا للأكثر مرتين ، وكذا تقدم في بدء الوحي ، ووقع لأنى ذر هنا مرة واحدة . والتزميل التلفيف ، وقال ذلك لشدة ما لحقه من هول الأمر ، وجرت العادة بسكون الرعدة بالتلفيف . ووقع في مرسل عبيد بن عمير « أنه صلى الله عليه وسلم خرج فسمع صوتاً من السماء يقول : يا محمد أنت رسول الله ، وأنا جبريل ، فوقفت أنظر إليه فما أتقدم وما أتأخر ، وجعلت أصرف وجهي في ناحية آفاق السماء فلا أنظر في ناحية منها إلا رأيته كذلك » وسيأتى في التعبير أن مثل ذلك وقع له عند فترة الوحي ، وهو المعتمد ، فإن إعلامه بالإرسال وقع بقوله ﴿ قم فأنذر ﴾ .

**قوله ( فرملوه حتى ذهب عنه الروع )** بفتح الراء أى الفزع ، وأما الذى يضم الراء فهو موضع الفزع من القلب .

**قوله ( قال لخديجة : أى خديجة ، مالى لقد خشيت )** في رواية الكشميهني « قد خشيت »

**قوله ( فأخبرها الخبر )** تقدم في بدء الوحي بلفظ « فقال لخديجة وأخبرها الخبر : لقد خشيت » وقوله « وأخبرها الخبر » جملة معترضة بين القول والقول ، وقد تقدم في بدء الوحي ما قالوه في متعلق الخشية المذكورة . وقال عياض : هذا وقع له أول ما رأى التباشير في النوم ثم في اليقظة ، وسمع الصوت قبل لقاء الملك ، فأما بعد مجيء الملك فلا يجوز عليه الشك ولا يخشى من تسلط الشيطان . وتعقبه النووي بأنه خلاف صريح الشفاء ، فإنه قال بعد أن غطه الملك وأقرأه ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ ، قال : إلا أن يكون أراد أن قوله « خشيت على نفسي » وقع منه إخبارا عما حصل له أولا لا أنه حالة إخبارها بذلك جازت فينتجه ، والله أعلم .

**قوله ( كلا أبشر )** بهزمة قطع ويجوز الوصل ، وأصل البشارة في الخير . وفي مرسل عبيد بن عمير « فقالت أبشر يا ابن عم واثبت فوالذي نفسي بيده إني لأرجو أن تكون نبي هذه الأمة » .

**قوله ( لا يخزيك الله )** بخاء معجمة وتحتانية . ووقع في رواية معمر في التعبير « يحزنك » بمهملة ونون ثلاثياً ورباعياً ، قال اليزيدي : أحزنه لغة تميم ، وحزنه لغة قريش ، وقد نبه على هذا الضبط مسلم . والخزي الوقوع في بلية وشهرة بذلة ، ووقع عند ابن إسحاق عن إسماعيل بن أبي حكيم مرسلًا « أن خديجة قالت : أي ابن أعم أتستطيع أن تخبرني بصاحبك إذا جاء ؟ قال : نعم . فجاء جبريل ، فقال : يا خديجة ، هذا جبريل . قالت : قم فاجلس على فخذي اليسرى ، ثم قالت : هل تراه ؟ قال : نعم ، قالت فتحول إلى اليمنى كذلك ، ثم قالت : فتحول فاجلس في حجرى كذلك ، ثم ألقت خمارها وتحسرت وهو في حجرها وقالت : هل تراه ؟ قال : لا . قالت : اثبت ، فوالله إنه لملك وما هو بشيطان » . وفي رواية مرسله عند البيهقي في « الدلائل » أنها ذهبت إلى عداس وكان نصرانيا فذكرت له خبر جبريل فقال : هو أمين الله بينه وبين النبيين ، ثم ذهبت إلى ورقة .

**قوله ( فانطلقت به إلى ورقة )** في مرسل عبيد بن عمير أنها أمرت أبا بكر أن يتوجه معه ، فيحتمل أن يكون عند توجيهها أو مرة أخرى .

**قوله ( ماذا ترى )** ؟ في رواية ابن منده في « الصحابة » من طريق سعيد بن جبير « عن ابن عباس عن ورقة ابن نوفل قال : قلت يا محمد أخبرني عن هذا الذي يأتيك ، قال : يأتيني من السماء جناحاه لؤلؤ وباطن قدميه أخضر »

**قوله ( وكان يكتب الكتاب العربي ، ويكتب من الإنجيل بالعربية ما شاء الله )** هكذا وقع هنا وفي التعبير ، وقد تقدم القول فيه في بدء الوحي ، ونهت عليه هنا لأنني نسيت هذه الرواية هناك لمسلم فقط تبعاً للقطب الحلبي ، قال النووي : العبارتان صحيحتان . والحاصل أنه تمكن حتى صار يكتب من الإنجيل أي موضع شاء بالعربية وبالعبانية ، قال الداودي : كتب من الإنجيل الذي هو بالعبانية هذا الكتاب الذي هو بالعربية .

**قوله ( اسمع من ابن أخيك )** أي الذي يقول .

**قوله ( أنزل على موسى )** كذا هنا على البناء للمجهول ، وقد تقدم في بدء الوحي « أنزل الله » ووقع في مرسل أبي ميسرة « أبشر فأنا أشهد أنك الذي بشر به ابن مريم ، وأنت على مثل ناموس موسى ، وأنت نبي مرسل ، وأنت ستؤمر بالجهاد وهذا أصرح ما جاء في إسلام ورقة أخرجه ابن إسحاق . وأخرج الترمذي عن عائشة « أن خديجة قالت للنبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن ورقة : كان ورقة صدقك . ولكنه مات قبل أن تظهر ، فقال : رأيته في المنام وعليه ثياب بيض » ، ولو كان من أهل النار لكان لباسه غير ذلك . وعند البزار

والحاكم عن عائشة مرفوعاً « لا تسبوا ورقة فإني رأيت له جنة أو جنتين » وقد استوعبت ما ورد فيه في ترجمته ترجمة من كتابي في الصحابة ، وتقدم بعض خبره في بدء الوحي ، وتقدم أيضاً ذكر الحكمة في قول ورقة « ناموس موسى » ولم يقل عيسى مع أنه كان تنصر ، وأن ذلك ورد في رواية الزبير بن بكار بلفظ « عيسى » ولم يقف بعض من لقيناه على ذلك فبالغ في الإنكار على النووي ومن تبعه بأنه ورد في غير الصحيحين بلفظ « ناموس عيسى » وذكر القطب الحلبي في وجه المناسبة لذكر موسى دون عيسى أن النبي صلى الله عليه وسلم لعله لما ذكر لورقة مما نزل عليه من اقرأ يا أيها المدثر ويا أيها المزمّل فهم ورقة من ذلك أنه كلف بأنواع من التكاليف فناسب ذكر موسى لذلك ، لأن الذي أنزل على عيسى إنما كان مواعظ . كذا قال ، وهو متعقب فإن نزول يا أيها المدثر ويا أيها المزمّل إنما نزل بعد فترة الوحي كما تقدم بيانه في تفسير المدثر ، والاجتماع بورقة كان في أول البعثة . وزعم أن الإنجيل كله مواعظ متعقب أيضاً ، فإنه منزل أيضاً على الأحكام الشرعية وإن كان معظهما موافقاً لما في التوراة ، لكنه نسخ منها أشياء بدليل قوله تعالى ﴿ ولأحل لكم بعض الذي حرم عليكم ﴾

**قوله ( فيها )** أي أيام الدعوة قاله السهيلي ، وقال المازري : الضمير للنبوة ، ويحتمل أن يعود للقصة المذكورة .  
**قوله ( ليتني أكون حياً . ذكر حرفاً )** كذا في هذه الرواية ، وتقدم في بدء الوحي بلفظ « إذ يخرجك قومك » ويأتي في رواية معمر في التعبير بلفظ « حين يخرجك » وأبهم موضع الإخراج والمراد به مكة ، وقد وقع في حديث عبد الله بن عدي في السنن « ولولا أني أخرجوني منك ما خرجت » يخاطب مكة .

**قوله ( يومك )** أي وقت الإخراج ، أو وقت إظهار الدعوة ، أو وقت الجهاد . وتمسك ابن القيم الحنبلي بقوله في الرواية التي في بدء الوحي « ثم لم ينشب ورقة أن توفي » يرد ما وقع في السيرة النبوية لابن إسحاق أن ورقة كان يمر ببلال والمشركون يعذبونه وهو يقول أحد أحد فيقول : أحد والله يا بلال ، لكن قتلوك لاتخذت قبرك حناناً ، هذا والله أعلم وهم ، لأن ورقة قال « وإن أدركني يومك حياً لأنصرك نصراً مؤزراً » فلو كان حياً عند ابتداء الدعوة لكان أول من استجاب وقام بنصر النبي صلى الله عليه وسلم كقيام عمر وحزمة . قلت : وهذا اعتراض ساقط ، فإن ورقة إنما أراد بقوله « فإن يدركني يومك حياً أنصرك » اليوم الذي يخرجوك فيه ، لأنه قال ذلك عنه عند قوله « أو مخرجي هم » وتعذيب بلال كان بعد انتشار الدعوة ، وبين ذلك وبين إخراج المسلمين من مكة للحبشة ثم للمدينة مدة متطاولة .

( تنبيه ) : زاد معمر بعد هذا كلاماً يأتي ذكره في كتاب التعبير .

**قوله ( قال محمد بن شهاب )** هو موصول بالإسنادين المذكورين في أول الباب ، وقد أخرج البخاري حديث جابر هذا بالسند الأول من السندين المذكورين هنا في تفسير سورة المدثر .

**قوله ( فأخبرني )** هو عطف على شيء ، والتقدير قال ابن شهاب فأخبرني عروة بما تقدم ، وأخبرني أبو سلمة بما سيأتي .

**قوله قال ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحدث عن فترة الوحي قال في حديثه : بينا أنا أمشي )** هذا يشعر بأنه كان في أصل الرواية أشياء غير هذا المذكور ، وهذا أيضاً من مرسل الصحابي لأن جابراً لم يدركه زمان القصة فيحتمل أن يكون سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم أو من صحابي آخر حضرها والله أعلم .

**قوله ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحدث عن فترة الوحي )** وقع في رواية عقيل في بدء الوحي غير مصرح بذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه ، ووقع في رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة في تفسير المدثر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « جاورت بحراء ، فلما قضيت جوارى هبطت فنوديت » وزاد مسلم في روايته « جاورت بحراء شهراً » .

**قوله ( سمعت صوتاً من السماء فرفعت بصري )** يؤخذ منه جواز رفع البصر إلى السماء عند وجود حادث من قبلها ، وقد ترجم له المصنف في الأدب ، ويستثنى من ذلك رفع البصر إلى السماء في الصلاة لثبوت النهي عنه كما تقدم في الصلاة من حديث أنس ، وروى ابن السني بإسناد ضعيف عن ابن مسعود قال : أمرنا أن لا نتبع أبصارنا الكواكب إذا انقضت . ووقع في رواية يحيى بن أبي كثير « فنظرت عن يميني فلم أر شيئاً ونظرت عن شمالي فلم أر شيئاً ونظرت أمامي فلم أر شيئاً ونظرت خلفي فلم أر شيئاً ، فرفعت رأسي » وفي رواية مسلم بعد قوله شيئاً « ثم نوديت فنظرت فلم أر أحداً ، ثم نوديت فرفعت رأسي » .

**قوله ( فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي )** كذا له بالرفع ، وهو على تقدير حذف المبتدأ ، أي فإذا صاحب الصوت هو الملك الذي جاءني بحراء وهو جالس ، ووقع عند مسلم « جالساً » بالنصب وهو على الحال ، ووقع في رواية يحيى بن أبي كثير « فإذا هو جالس على عرش بين السماء والأرض » .

**قوله ( ففرغت منه )** كذا في رواية ابن المبارك عن يونس ، وفي رواية ابن وهب عند مسلم « فجنثت » ، وفي رواية عقيل في بدء الوحي « فرعبت » ، وفي روايته في تفسير المدثر « فجنثت » وكذا لمسلم وزاد « فجنثت منه فرقاً » ، وفي رواية معمر فيه « فجنثت » وهذه اللفظة بضم الجيم ، وذكر عياض أنه وقع للقباسي بالمهملة قال : وفسه بأسرعت ، قال : ولا يصح مع قوله « حتى هويت » أي سقطت من الفزع . قلت : ثبت في رواية عبد الله بن يوسف عن الليث في ذكر الملائكة من بدء الخلق ولكنها بضم المهمل وكسر المثناة بعدها مثناة تحتانية ساكنة ثم مثناة فوقانية ، ومعناها إن كانت محفوفة سقطت على وجهي حتى صرت كمن حتى عليه التراب . قال النووي : وبعد الجيم مثلثان في رواية عقيل ومعمر ، وفي رواية يونس بهمزة مكسورة ثم مثلثة وهي أرجح من حيث المعنى ، قال أهل اللغة : جث الرجل فهو مجثوث إذا فرع ، وعن الكسائي جث وجثث فهو مجثوث ومجثوث أي مذعور .

**قوله ( فقلت زمملوني زمملوني )** في رواية يحيى بن أبي كثير « فقلت دثروني وصبوا على ماء بارداً » وكأنه رآها بالمعنى ، والتزميل والتدثير يشتركان في الأصل وإن كانت بينهما مغايرة في الهيئة . ووقع في رواية مسلم « فقلت دثروني ، فدثروني وصبوا على ماء » ويجمع بينهما بأنه أمرهم فامتثلوا . وأغفل بعض الرواة ذكر الأمر بالصب ، والاعتبار بمن ضبط ، وكأن الحكمة في الصب بعد التدثير طلب حصول السكون لما وقع في الباطن من الانزعاج أو أن العادة أن الرعدة تعقبها الحمى ، وقد عرف من الطب النبوي معالجتها بالماء البادر .

**قوله ( فنزلت يا أيها المدثر )** يعرف من اتحاد الحديثين في نزول يا أيها المدثر عقب قوله دثروني وزمملوني أن المراد بزمملوني دثروني ، ولا يؤخذ من ذلك نزول يا أيها المرملة حيث أن نزولها تأخر عن نزول يا أيها المدثر بالاتفاق ، لأن أول يا أيها المدثر الأمر بالإنذار وذلك أول ما بعث ، وأول المزملة الأمر بقيام الليل وترتيل القرآن فيقتضي تقدم نزول كثير من القرآن قبل ذلك ، وقد تقدم في تفسير المدثر أنه نزل من أولها إلى قوله ﴿ والزجر فاهجر ﴾ وفيها محصل ما يتعلق بالرسالة ، ففي الآية الأولى المؤانسة بالحالة التي هو عليها من التدثر إعلالاً بعظيم قدره ، وفي

الثانية الأمر بالإندار قائماً وحذف المفعول تفخيماً ، والمراد بالقيام إما حقيقته أى قم من مضجعك ، أو مجازة أى قم مقام تصميم ، وأما الإندار فالحكمة فى الاقتصار عليه هنا فإنه أيضاً بعث مبشراً لأن ذلك كان أول الإسلام ، فمتعلق الإندار محقق ؛ فلما أطاع من أطاع نزل ﴿ إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً ﴾ وفى الثانية تكبير الرب تمجيداً وتعظيماً ، ويحتمل الحمل على تكبير الصلاة كما حمل الأمر بالتطهير على طهارة البدن والثياب كما تقدم البحث فيه وفى الآية الرابعة ، وأما الخامسة فهجران ما يناقى التوحيد وما يثول إلى العذاب ، وحصلت المناسبة بين السورتين المبتدأ بهما النزول فيما اشتملتا عليه من المعانى الكثيرة باللفظ الوجيز وفى عدة ما نزل من كل منهما ابتداء والله أعلم .

**قوله ( قال أبو سلمة : وهى الأوثان التى كان أهل الجاهلية يعبدون )** تقدم شرح ذلك فى تفسير المدثر ، وتقدم الكثير من شرح حديث عائشة وجابر فى بدء الوحي ، وبقيت منهما فوائد أخرتها إلى كتاب التعبير ليأخذ كل موضع ساقهما المصنف فيه مطولاً بقسط من الفائدة .

**قوله ( ثم تتابع الوحي )** أى استمر نزوله .

**باب قوله : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾**

[٤٩٥٥] ٤٧٦٦- حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة قالت : أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه الرؤيا الصالحة . فجاءه الملك فقال : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴾ .

**قوله ( باب قوله خلق الإنسان من علق )** ذكر فيه طرفاً من الحديث الذى قبله برواية عقيل عن ابن شهاب واختصره جداً قال « أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة » وفى رواية الكشميهنى « الصادقة » قال « فجاءه الملك فقال : اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ، خلق الإنسان من علق ، اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ » وهذا فى غاية الاجحاف ولا أظن يحيى بن بكير حدث البخارى به هكذا ولا كان له هذا التصرف ، وإنما هذا صنيع البخارى ، وهو دال على أنه كان يميز الاختصار من الحديث إلى هذه الغاية .

**﴿ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴾**

[٤٩٥٦] ٤٧٦٧- حدثنى عبد الله بن محمد قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري... ح . وقال الليث حدثنى عقيل قال محمد أخبرني عروة عن عائشة أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه الرؤيا الصادقة ، جاءه الملك فقال : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴾ .

**قوله ( باب قوله ﴿ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴾** حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري ح . وقال الليث حدثنى عقيل قال قال محمد أخبرنى عروة ) أما رواية معمر فسياقها فى أول التعبير ، وأما رواية الليث فوصلها المصنف فى بدء الوحي ، ثم فى الذى قبله ، ثم فى التعبير ، أخرجه فى المواضع الثلاثة عن يحيى بن بكير عن الليث . فأما فى بدء الوحي فأفرده ، وأما فى الذى قبله فاختصره جداً ، وساقه قبله بتمامه لكن قرنه برواية يونس وساقه على لفظ يونس ، وأما التعبير فقرنه برواية معمر وساقه على

لفظ معمر أيضاً ، ولكن لم يقع في شيء من المواضع المذكورة « حدثني عقيل قال قال محمد » وإنما في بدء الوحي « عن عقيل عن ابن شهاب » وكذا في بقية المواضع ، وكذا ذكره عن عبد الله بن يوسف عن الليث في الباب الذي بعد هذا ، وذكره في بدء الخلق عنه عن الليث بلفظ « حدثني عقيل عن ابن شهاب » ورواه أبو صالح عبد الله بن صالح عن الليث « حدثني عقيل قال قال محمد بن شهاب » فساقه بتمامه ، وقد ذكر المصنف متابعة أبي صالح في بدء الوحي ، وبينت هناك من وصلها والله الحمد .

### ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾

[٤٩٥٧] ٤٧٦٨- حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب سمعت عروة قالت عائشة فرجع النبي صلى الله عليه إلى خديجة فقال : « زملوني زملوني » فذكر الحديث .

**قوله ( باب الذي علم بالقلم )** كذا لأبي ذر ، وسقطت الترجمة لغيره ، وأورد طرفاً من حديث بدء الوحي عن عبد الله بن يوسف عن الليث مقتصراً منه على قوله « فرجع النبي صلى الله عليه وسلم إلى خديجة فقال زملوني زملوني ، فذكر الحديث » كذا فيه ، وقد ذكر من الحديث في ذكر الملائكة من بدء الخلق حديث جابر مقتصراً عليه .

### باب ﴿كَلَّا لئن لَمْ يَنْتَه﴾

[٤٩٥٨] ٤٧٦٩- حدثنا يحيى قال نا عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة قال : قال ابن عباس قال أبو جهل : لئن رأيت محمداً يُصلي عند الكعبة لأطأن على عنقه . فبلغ النبي صلى الله عليه فقال : « لو فعله لأخذته الملائكة » . تابعه عمرو بن خالد عن عبيد الله عن عبد الكريم .

**قوله ( باب كالا لئن لم ينته لنسفن بالناصية ، ناصية كاذبة خاطئة )** سقط لغير أبي ذر « باب » ومن ناصية « إلى آخره .

**قوله ( عن عبد الكريم الجزري )** هو ابن مالك وهو ثقة ، وفي طبقة عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف .

**قوله ( قال أبو جهل )** هذا مما أرسله ابن عباس ، لأنه لم يدرك زمن قول أبي جهل ذلك ، لأن مولده قبل الهجرة بنحو ثلاث سنين ، وقد أخرج ابن مردويه بإسناد ضعيف عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن العباس بن عبد المطلب قال « كنت يوماً في المسجد فأقبل أبو جهل فقال : إن الله عليّ إن رأيت محمداً ساجداً » فذكر الحديث .

**قوله ( لو فعله لأخذته الملائكة )** وقع عند البلاذري « نزل اثنا عشر ملكاً من الزبانية ربوسهم في السماء وأرسلهم في الأرض » وزاد الإسماعيلي في آخره من طريق معمر عن عبد الكريم الجزري « قال ابن عباس لو تمنى اليهود الموت لماتوا ، ولو خرج الذين يباهلون رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجعوا لا يجدون أهلاً ولا مالاً » ، وأخرج النسائي من طريق أبي حازم عن أبي هريرة نحو حديث ابن عباس وزاد في آخره « فلم يفجأهم منه إلا وهو — أي أبو جهل — ينكص على عقبيه ويتقى بيده ، فقيل له ، فقال : إن بيني وبينه لخنقاً من نار وهاولاً وأجنحة . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو دنا لاختطفته الملائكة عضواً عضواً » وإنما شدد الأمر في الحق

أبى جهل ، ولم يقع مثل ذلك لعقبة بن أبى معيط حيث طرح سلى الجزور على ظهره صلى الله عليه وسلم وهو يصلى كما تقدم شرحه فى الطهارة لأنهما وإن اشتركا فى مطلق الأذية حالة صلاته لكن زاد أبو جهل بالتهديد وبدعوى أهل طاعته وبارادة وطء العنق الشريف ، وفى ذلك من المبالغة ما اقتضى تعجيل العقوبة لو فعل ذلك ، ولأن سلى الجزور لم يتحقق نجاستها ، وقد عوقب عقبة بدعائه صلى الله عليه وسلم عليه وعلى من شاركه فى فعله فقتلوا يوم بدر .

**قوله ( تابعه عمرو بن خالد عن عبيد الله عن عبد الكريم )** أما عمرو بن خالد فهو من شيوخ البخارى وهو الحرانى ثقة مشهور ، وأما عبيد الله فهو ابن عمرو الرقى ، وعبد الكريم هو الجزرى المذكور ، وهذه المتابعة وصلها على بن عبد العزيز البغوى فى « منتخب المسند » له عن عمرو بن خالد بهذا ؛ وقد أخرجه ابن مردويه من طريق زكريا بن عدى عن عبيد الله بن عمرو بالسند المذكور ولفظه بعد قوله لو فعل لأخذته الملائكة « عياناً ولو أن اليهود » إلى آخر الزيادة التى ذكرتها من عند الإسماعيل ، وزاد بعد قوله ماتوا « ورأوا مقاعدهم من النار »

### سورة ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ : الهاء كناية عن القرآن ؛ ﴿ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ : مخرج الجميع ، والمنزل هو الله ، والعرب تؤكد فعل الواحد فتجعله بلفظ الجميع ليكون أثبت وأؤكد . يُقال : المطلع هو الطلوع ، والمطلع الموضع الذى يطلع منه . **قوله سورة ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾** فى رواية غير أبى ذر « سورة القدر » .

**قوله ( يقال المطلع هو الطلوع ، والمطلع الموضع الذى يطلع منه )** قال الفراء : المطلع بفتح اللام ، وبكسرهما قرأ يحيى بن وثاب ، والأول أولى لأن المطلع بالفتح هو الطلوع وبالكسر الموضع والمراد هنا الأول انتهى . وقرأ بالكسر أيضاً الكسائى والأعمش وخلف وقال الجوهري : طلعت الشمس مطلعاً ومطلعاً أى بالوجهين . **قوله ( أنزلناه الهاء كناية عن القرآن )** أى الضمير راجع إلى القرآن وإن لم يتقدم له ذكر .

**قوله ( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ خرج مخرج الجميع ، والمنزل هو الله تعالى . والعرب تؤكد فعل الرجل الواحد فتجعله بلفظ الجميع ليكون أثبت وأؤكد )** هو قول أبى عبيدة ، ووقع فى رواية أبى نعيم فى « المستخرج » نسبه إليه قال : قال معمر ، وهو اسم أبى عبيدة كما تقدم غير مرة . وقوله « ليكون أثبت وأؤكد » قال ابن التين : النحاة يقولون بأنه للتعظيم . يقوله المعظم عن نفسه ويقال عنه ، انتهى . وهذا هو المشهور أن هذا جمع التعظيم .

**( تنبيه )** : لم يذكر فى سورة القدر حديثاً مرفوعاً ، ويدخل فيها حديث « من قام ليلة القدر » وقد تقدم فى أواخر الصيام

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة ﴿ لَمْ يَكُنْ ﴾

﴿ مُنْفَكِينَ ﴾ : زائلين ، ﴿ قِيَمَةً ﴾ : القائمة ، ﴿ دِينَ الْقِيَمَةِ ﴾ : أضاف الدين إلى المؤنث .

قوله ( سورة لم يكن . بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسملة لغير أى ذر ، ويقال لها أيضاً سبورة القيمة ، وسورة البينة .

قوله ( منفكين زائلين ) هو قول أى عبيدة .

قوله ( قيمة القائمة دين القيمة أضاف الدين إلى المؤنث ) هو قول أى عبيدة بلفظه . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان قال : القيمة الحساب المبين

[٤٩٥٩] ٤٧٧٠- حدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس ابن مالك قال : قال النبي صلى الله عليه لأبي بن كعب : « إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ » قال : وسماني ؟ قال : « نعم » ، فبكي .

[٤٩٦٠] ٤٧٧١- حدثني حسان بن حسان قال نا همام عن قتادة عن أنس قال : قال النبي صلى الله عليه لأبي : « إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ » . قال أبي : اللَّهُ سَمَّانِي لَكَ ؟ قال : « اللَّهُ سَمَّاكَ » ، فجعل أبي يبكي . قال قتادة : فَأُنْبِئْتُ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَيْهِ : ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ .

قوله ( إن الله أمرني أن أقرأ عليك لم يكن الذين كفروا ) كذا في رواية شعبة ، وبين في رواية همام أن تسمية السورة لم يحملها قتادة عن أنس فإنه قال في آخر الحديث « قال قتادة : فَأُنْبِئْتُ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ » وسقط بيان ذلك من رواية سعيد بن أبي عروبة ، هذا ما في هذه الطرق الثلاثة التي أخرجها البخاري وقد أخرجه الحاكم وأحمد والترمذي من طريق زر بن حبیش عن أبي بن كعب نفسه مطولاً ولفظه « إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ » ، قال فقراً عليه لم يكن الذين كفروا . والجمع بين الروایتين حمل المطلق على المقيد لقراءته لم يكن دون غيرها ، فقل : الحكمة في تخصيصها بالذكر لأن فيها ﴿ يَتْلُو صُحُفًا مَطْهُرَةً ﴾ ، وفي تخصيص أبي بن كعب التنويه به في أنه أقرأ الصحابة ، فإذا قرأ عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع عظيم منزلته كان غيره بطريق التبعية له ، وقد تقدم في المناقب مزيد كلام في ذلك

[٤٩٦١] ٤٧٧٢- حدثنا أحمد بن أبي داود أبو جعفر المنادي قال نا روح قال نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس بن مالك أن نبي الله صلى الله عليه قال لأبي بن كعب : « إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ » . قال : اللَّهُ سَمَّانِي لَكَ ؟ قال : « نعم » ، قال : وقال : قد ذُكِرْتُ عِنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ ؟ قال : « نعم » ، فذرفت عيناه .

قوله ( حدثني أحمد بن أبي داود أبو جعفر المنادي ) كذا وقع عند الفريابي عن البخاري ، والذي وقع عند النسفي « حدثني أبو جعفر المنادي » حسب ، فكان تسميته من قبل الفريابي . فعلى هذا لم يصب من وهم البخاري فيه ، وكذا من قال إنه كان يرى أن محمداً وأحمد شيء واحد ، وقد ذكر ذلك الخطيب عن اللالكائي احتمالاً ، قال : واشتبه على البخاري ، قال : وقيل كان لأبي جعفر أخ اسمه أحمد ، قال : وهو باطل والمشهور أن اسم أبي جعفر هذا محمد وهو ابن عبيد الله بن يزيد وأبو داود كنية أبيه ، وليس لأبي جعفر في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد عاش بعد البخاري ستة عشر عاماً ، ولكنه عمر وعاش مائة سنة وسنة وأشهر ، وقد سمع منه هذا



الحديث بعينه من لم يدرك البخارى وهو أبو عمرو بن السماك فشارك البخارى فى روايته عن ابن المنادى هذا الحديث وبينهما فى الوفاة ثمان وثمانون سنة ، وهو من لطيف ما وقع من نوع السابق واللاحق .

قوله ( أن أقرئك ) أى أعلمك بقراءتى عليك كيف تقرأ حتى لا تتخالف الروايتان ، وقيل : الحكمة فيه لتحقق قوله تعالى فيها ﴿ رسول من الله يتلو صحفاً مطهرة ﴾ .

قوله ( فذرفت ) بفتح الراء وقبلها الذال معجمة ، أى تساقطت بالدموع ، وقد تقدم شرح الحديث فى مناقب أبي بن كعب

### سورة ﴿ إِذَا زُلْزِلَتْ ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

يقال : ﴿ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ ، وأوحى إليها ، ووحى لها ، ووحى إليها : واحدٌ .

﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾

[٤٩٦٢]

٤٧٧٣ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « الخيلُ لثلاثة : لرجلٍ أجرٌ ، ولرجلٍ سترٌ ، وعلى رجلٍ وزر . فأما الذي له أجرٌ فرجلٌ ربطها فى سبيل الله ، فأطال فى مرج أو روضة ، فما أصابت فى طيلها فى ذلك المرج والروضة كان له حسنات . ولو أنها قطعت طيلها فاستنت شرفاً أو شرفين ، كانت آثارها وأرواثها حسنات له ، ولو أنها مرت بنهر فشربت منه - ولم يرد أن يسقي به - كان ذلك حسنات له ، وهي كذلك لرجلٍ أجر . ورجلٌ ربطها تغنياً وتعففاً ولم ينس حق الله فى رقابها ولا ظهورها فهي له ستر . ورجلٌ ربطها فخراً ورياء ونواء فهي على ذلك وزر » . وسئل رسول الله صلى الله عليه عن الحمر ، قال : « ما أنزل الله عليّ فيها إلا هذه الآية الفاذة الجامعة : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ » .

﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾

[٤٩٦٣]

٤٧٧٤ - حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني مالك عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة فسئل النبي صلى الله عليه عن الحمر ، فقال : « لم ينزل عليّ فيها إلا هذه الآية الجامعة الفاذة : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ » .

قوله ( سورة إذا زلزلت . بسم الله الرحمن الرحيم ) : ( باب قوله فمن يعمل مثقال ذرة إلخ ) سقط ( باب قوله « لغير أى ذر .

قوله ( أوحى لها يقال أوحى لها وأوحى إليها ووحى لها ووحى إليها واحد ) قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ بَأْنِ رِبْكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ : قال العجاج : أوحى لها القرار فاستقرت . وقيل اللام بمعنى من أجل والموحى إليه محذوف أى أوحى إلى الملائكة من أجل الأرض ، والأول أصوب . وقد أخرج ابن أبى حاتم من طريق عكرمة عن ابن عباس قال « أوحى لها أوحى إليها » ثم ذكر فيه حديث أبى هريرة « الخيل لثلاثة » وفى آخره « فسئل رسول الله صلى الله عليه

عليه وسلم عن الحمير « الحديث ، ثم ساقه من وجه آخر عن مالك بسنده المذكور مقتصرًا على القصة الآخرة ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الجهاد .

### بسم الله الرحمن الرحيم سورة العاديات، والقارعة

قال مجاهد الكنود : الكفور . يقال : ﴿ فَأَثَرَنَ بِهِ نَقْعًا ﴾ : رفعن به غبارًا . ﴿ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ : من أجل حب الخير . ﴿ لَشَدِيدٌ ﴾ : لبخيل ، ويقال للبخیل : شديد ، ﴿ حُصِّلَ ﴾ : مِيزَ . ﴿ كَالْفَرَّاشِ الْمُبْثُوثِ ﴾ : كغوغاء الجراد يركب بعضه بعضًا ، كذلك الناس يجول بعضهم في بعض . ﴿ كَالْعِهْنِ ﴾ : كاللوان العهن .

**قوله ( والعاديات والقارعة )** كذا لأى ذر ، ولغيره « والعاديات » حسب ، والمراد بالعاديات الخيل ، وقيل الإبل .

**قوله ( وقال مجاهد : الكنود الكفور )** وصله الفريانى عن مجاهد بهذا ، وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس مثله ، ويقال إنه بلسان قريش الكفور ولسان كنانة البخيل ولسان كندة العاصى ، وروى الطبرانى من حديث أبى أمامة رفعه « الكنود الذى يأكل وحده ، ويمنع رفده ، ويضرب عبده » .

**قوله ( يقال فأثرن به نقعاً رفعن به غباراً )** هو قول أبى عبيدة والمعنى أن الخيل التى أغارت صباحاً أثرن به غباراً . والضمير فى « به » للصبح ، أى أثرن به وقت الصبح . وقيل للمكان ، وهو وإن لم يجز له ذكر لكن دلت عليه الإثارة . وقيل الضمير للعدو الذى دلت عليه العاديات . وعند البزار والحاكم من حديث ابن عباس قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلاً فلبثت شهراً لا يأتيه خبرها ، فنزلت ﴿ والعاديات ضبحاً ﴾ ضبحت بأرجلها ﴾ فالموريات قدحاً ﴾ قدحت الحجارة فأورث بحوافرها ﴾ فالمغيرات صبحاً ﴾ صبحت القوم بغارة ﴾ فأثرن به نقعاً ﴾ التراب ﴾ فوسطن به جمعاً ﴾ صبحت القوم جميعاً » وفى إسناده ضعف ، وهو مخالف لما روى ابن مردويه بإسناد أحسن منه عن ابن عباس قال « سألت رجلاً عن العاديات فقلت : الخيل ، قال فذهب إلى على فسأله فأخبره بما قلت ، فدعاني فقال لى : إنما العاديات الإبل من عرفة إلى مزدلفة » الحديث . وعند سعيد بن منصور من طريق حارثة بن مضرب قال : كان على يقول هى الإبل ، وابن عباس يقول هى الخيل . ومن طريق عكرمة عنهما نحوه بلفظ « الإبل فى الحج والخيل فى الجهاد » وبإسناد حسن عن عبد الله بن مسعود قال : هى الإبل . وبإسناد صحيح عن ابن عباس : ما ضبحت دابة قط إلا كلب أو فرس .

**قوله ( لحب الخير ، من أجل حب الخير ، لشديد )** هو قول أبى عبيدة أيضاً فسر اللام بمعنى من أجل ، أى لأنه لأجل حب المال لبخيل ، وقيل إنها للتعدية ، والمعنى إنه لقوى مطيق لحب الخير .

**قوله ( حصل ميز )** قال أبو عبيدة فى قوله ﴿ حصل ما فى الصدور ﴾ أى ميز ، وقيل جمع . وأخرج ابن أبى حاتم من طريق إسماعيل بن أبى خالد عن أبى صالح فى قوله ﴿ حصل ﴾ أى أخرج

قوله ( سورة القارعة ) كذا لغير أى ذر ، واكتفى بذكرها مع التى قبلها .

قوله ( كالفراش المبثوث كفوغاء الجراد يركب بعضه بعضاً . كذلك الناس يجول بعضهم فى بعض ) هو كلام الفراء ، قال فى قوله كالفراش : يريد كفوغاء الجراد إلخ . وقال أبو عبيدة : الفراش طير لا ذباب ولا بعوض ، والمبثوث المتفرق ، وحمل الفراش على حقيقته أولى ، والعرب تشبه بالفراش كثيراً كقول جرير :  
إن الفرزدق ما علمت وقومه مثل الفراش غشين نار المصطفى

وصفهم بالحرص والتهاوت : وفى تشبيه الناس يوم البعث بالفراش مناسبات كثيرة بليغة ، كالطيش والانتشار والكثرة والضعف والذلة والجميى بغير رجوع والقصد إلى الداعى والإسراع وركوب بعضهم بعضاً والتطايير إلى النار .

قوله ( كالعهن كألوان العهن ) سقط هذا لأى ذر ، وهو قول الفراء قال : كالعهن لأن ألوانها مختلفة كالعهن وهو الصوف . وأخرج ابن أى حاتم من طريق عكرمة قال : كالعهن كالصوف .

قوله ( وقرأ عبد الله كالصوف ) سقط هذا لأى ذر . وهو بقية كلام الفراء ، قال : فى قراءة عبد الله — يعنى ابن مسعود — « كالصوف المنفوش » .

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة

﴿ أَلْهَاكُمْ ﴾ ﴿ وَالْعَصْر ﴾ ﴿ وَيَلْ لِكُلِّ هُمْزَةٍ ﴾ ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾ ﴿ أَرَأَيْتَ ﴾  
قال ابن عباس : ﴿ التَّكَاثُر ﴾ من الأموال والأولاد . ﴿ وَالْعَصْر ﴾ الدهر ، أقسم به . ( حُطْمَةٌ ) اسم النار ، مثل سقر ولظى . وقال مجاهد : ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ : ألم تعلم ، ﴿ أَبَابِيل ﴾ : متتابعة مجمعة ، وقال ابن عباس : ﴿ مِّنْ سَجِيل ﴾ : من سنك وكل . وقال مجاهد : ﴿ لِإِيلَافِ ﴾ : ألفوا ذلك ، فلا يشق عليهم فى الشتاء والصيف ، وآمنهم من كل عدوهم فى حرمهم . وقال ابن عيينة : ﴿ لِإِيلَافِ ﴾ : لينعمتي على قريش . وقال مجاهد : ﴿ يَدْعُ ﴾ : يدفع عن حقه ، يقال : هو من دععت ، ﴿ يَدْعُونَ ﴾ : يدفعون ، ﴿ سَاهُونَ ﴾ : لاهون ، ﴿ الْمَاعُونَ ﴾ : المعروف كله ، وقال بعض العرب : ﴿ الْمَاعُونَ ﴾ : الماء ، وقال عكرمة : أعلاها الزكاة المفروضة ، وأدناها عارية المتاع .

قوله ( سورة أهاكم . بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لأى ذر ، ويقال لها سورة التكاثر ، وأخرج ابن أى حاتم من طريق سعيد بن أى هلال قال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمونها المقبرة .

قوله ( وقال ابن عباس : التكاثر من الأموال والأولاد ) وصله ابن المنذر من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس .

( تنبيه ) لم يذكر فى هذه السورة حديثاً مرفوعاً وسيأتى فى الرقاق من حديث أى بن كعب ما يدخل فيها

قوله ( سورة والعصر ) العصر اليوم والليلى ، قال الشاعر :

ولن يلبث العصران يوماً وليلة إذا طلبا أن يدركا ما تيمما

قال عبد الرزاق عن معمر قال الحسن : العصر العشي . وقال قتادة : ساعة من ساعات النهار .

**قوله ( وقال يحيى العصر الدهر أقسم به )** سقط يحيى لأبى ذر ، وهو يحيى بن زباد الفراء ، فهذا كلامه في « معاني القرآن » .

**قوله ( وقال مجاهد : خسر ضلال . ثم استثنى فقال : إلا من آمن )** ثبت هذا هنا للنسفي وحده ، ولم أره في شيء من التفاسير المسندة إلا هكذا عن مجاهد : إن الإنسان لفي خسر ، قال : إلا من آمن .

( تنبيه ) لم أر في تفسير هذه السورة حديثاً مرفوعاً صحيحاً ، لكن ذكر بعض المفسرين فيها حديث ابن عمر « من فاتته صلاة العصر » وقد تقدم في صفة الصلاة مشروحاً .

**قوله ( سورة ويل لكل همزة — بسم الله الرحمن الرحيم )** كذا لأبى ذر ، ويقال لها أيضاً سورة الهمزة ، والمراد الكثير الهمز ، وكذا اللمز . وأخرج سعيد بن منصور عن حديث ابن عباس أنه سئل عن الهمزة قال : المشاء بالهمزة ، المرفق بين الإخوان .

**قوله ( الحطمة اسم النار ، مثل سقر ولظى )** هو قول الفراء ، قال في قوله ﴿ لينبذن ﴾ أى الرجل وماله ، ﴿ في الحطمة ﴾ اسم من أسماء النار ، كقوله جهنم وسقر ولظى . وقال أبو عبيدة : يقال للرجل الأكلول حطمة ، أى الكثير الحطم .

**قوله ( سورة ألم تر )** كذا لهم ، ويقال لها أيضاً سورة الفيل .

**قوله ( ألم تر ألم تعلم )** كذا لغير أبى ذر . وللمستملى ألم تر . قال مجاهد : ألم تر ألم تعلم ، والصواب الأول فإنه ليس من تفسير مجاهد . وقال الفراء : ألم تخبر عن الحيشة والفيل ، وإنما قال ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم يدرك قصة أصحاب الفيل لأنه ولد في تلك السنة .

**قوله ( أبابيل : متتابعة مجتمعة )** وصله الفريابي عن مجاهد في قوله أبابيل قال : شتى متتابعة ، وقال الفراء : لا واحد لها . وقيل : واحداً أبالة بالتخفيف ، وقيل بالتشديد ، وقيل أبول كعجول وعجاجيل .

**قوله ( وقال ابن عباس : من سجل هي سنك وكل )** وصله الطبري من طريق السدي عن عكرمة عن ابن عباس قال : سنك وكل ، طين وحجارة . وقد تقدم في تفسير سورة هود ، ووصله ابن أبى حاتم من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس ، ورواه جرير بن حازم عن يعلى بن حكيم عن عكرمة ، وروى الطبري من طريق عبد الرحمن بن سابط قال : هي بالأعجمية سنك وكل . ومن طريق حصين عن عكرمة قال : كانت ترميهم بحجارة معها نار ، قال : فإذا أصابت أحدهم خرج به الجدرى ، وكان أول يوم رؤى فيه الجدرى

**قوله ( سورة لإيلاف )** قيل اللام متعلقة بالقصة التي في السورة التي قبلها ويؤيده أنهما في مصحف أبى بن كعب سورة واحدة . وقيل متعلقة بشيء مقدر أى أعجب لنعمتى على قريش .

**قوله ( وقال مجاهد : لإيلاف ألفوا ذلك فلا يشق عليهم في الشتاء والصيف ، وآمنهم من خوف قال : من كل عدو في حرمهم )** وأخرج ابن مردويه من أوله إلى قوله والصيف من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس .

**قوله ( وقال ابن عينة لإيلاف : لنعمتى على قريش )** هو كذلك فى تفسير ابن عينة رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه ، ولابن أبى حاتم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله .

**(تنبيهان )** الأول قرأ الجمهور لإيلاف بإثبات الياء إلا ابن عامر فحذفها ، واتفقوا على إثباتها فى قوله ﴿إيلافهم﴾ إلا فى رواية عن ابن عامر فكالأول ، وفى أخرى عن ابن كثير بحذف الأولى التى بعد اللام أيضاً . وقال الخليل بن أحمد : دخلت الفاء فى قوله ﴿فليعبدوا﴾ لما فى السياق من معنى الشرط ، أى فإن لم يعبدوا رب هذا البيت لنعمته السالفة فليعبدوه للائتلاف المذكور . الثانى لم يذكر فى هذه السورة ولا النبى صلى الله عليه وسلم قرأ بحسب أن مرفوعاً ، فأما سورة الهمزة ففى صحيح ابن حبان من حديث جابر « أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأ بحسب أن ماله أخلده » يعنى بفتح السين وأما سورة الفيل ففيها من حديث المسور الطويل فى صلح الحديبية .

**قوله ( حبسها حابس الفيل )** قد تقدم شرحه مستوفى فى الشروط ، وفيها حديث ابن عباس مرفوعاً « إن الله حبس عن مكة الفيل » الحديث . وأما هذه السورة فلم أر فيها حديثاً مرفوعاً صحيحاً

**قوله ( سورة أرأيت )** كذا هم ، ويقال لها أيضاً سورة الماعون . قال الفراء : قرأ ابن مسعود « أرأيتك الذى يكذب » قال : والكاف صلة ، والمعنى فى إثباتها وحذفها لا يختلف ، كذا قال ، لكن التى بإثبات الكاف قد تكون بمعنى أخبرنى ، والتى بحذفها الظاهر أنها من رؤية البصر .

**قوله ( وقال مجاهد : يدع يدفع عن حقه ، يقال هو من دععت ، يدعون يدفعون )** قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ﴿يوم يدعون﴾ أى يدفعون ، يقال دععت فى قفاه أى دفعت . وفى رواية أخرى ﴿يدع اليتيم﴾ قال وقال بعضهم : يدع اليتيم مخففة ، قلت : وهى قراءة الحسن وأبى رجاء ونقل عن على أيضاً . وأخرج الطبرى من طريق مجاهد قال : يدع يدفع اليتيم عن حقه . وفى قوله ﴿يوم يدعون إلى نار جهنم دعاً﴾ قال : يدفعون .

**قوله ( ساهون لاهون )** وصله الطبرى أيضاً من طريق مجاهد فى قوله ﴿الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾ قال : لاهون . وقال الفراء كذلك فسرهما ابن عباس ، وهى قراءة عبد الله بن مسعود ، وجاء ذلك فى حديث أخرجه عبد الرزاق وابن مردويه من رواية مصعب بن سعد عن أبيه أنه سأله عن هذه الآية قال : أو ليس كنا نفعل ذلك ، الساهى هو الذى يصليها لغير وقتها

**قوله ( والماعون المعروف كله . وقال بعض العرب : الماعون الماء . وقال عكرمة : أعلاها الزكاة المفروضة وأدناها عارية المتاع )** أما القول الأول فقال الفراء قال بعضهم : أن الماعون المعروف كله ، حتى ذكر القصعة والدلو والفأس ولعله أراد ابن مسعود فإن الطبرى أخرج من طريق سلمة بن كهيل عن أبى المغيرة سأل رجل ابن عمر عن الماعون ، قال : المال الذى لا يؤدى حقه . قال قلت : إن ابن مسعود يقول هو المتاع الذى يتعاطاه الناس بينهم ، قال : هو ما أقول لك . وأخرجه الحاكم أيضاً وزاد فى رواية أخرى عن ابن مسعود : هو الدلو والقدر والفأس . وكذا أخرجه أبو دواد والنسائى عن ابن مسعود بلفظ « كنا نعد الماعون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عارية الدلو والقدر » وإسناده صحيح إلى ابن مسعود . وأخرجه البزار والطبرانى من حديث ابن مسعود مرفوعاً صريحاً ، وأخرج الطبرانى من حديث أم عطية قالت : ما يتعاطاه الناس بينهم . وأما القول الثانى فقال الفراء سمعت بعض العرب يقول : الماعون هو الماء ، وأنشد « يصب صبيرة الماعون صباً » . قلت : وهذا يمكن تأويله وصبيرة جبل باليمن معروف وهو بفتح المهملة وكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة وآخره راء ،

وأما قول عكرمة فوصله سعيد بن منصور بإسناد إليه باللفظ المذكور ، وأخرج الطبري والحاكم من طريق مجاهد عن علي بن مثنى

( تنبيه ) لم يذكر المصنف في تفسير هذه السورة حديثاً مرفوعاً ، ويدخل فيه حديث ابن مسعود المذكور قبل

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة الكوثر

وقال ابن عباس: ﴿ شَانِكَ ﴾ : عدوك .

[٤٩٦٤] ٤٧٧٥- حدثنا آدم قال نا شيبان قال نا قتادة عن أنس : لَمَّا عُرِجَ بالنبي صلى الله عليه إلى السماء

قال : « أتيت على نهر حافته قباب اللؤلؤ مجوف ، فقلت : ما هذا يا جبريل ؟ قال : هذا الكوثر . »

[٤٩٦٥] ٤٧٧٦- حدثنا خالد بن يزيد الكاهلي قال نا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عائشة

قال : سألتها عن قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ قالت : نهر أعطيه نبيكم صلى الله عليه ، شاطئاه عليه در مجوف آتيته كعدد النجوم . رواه زكرياء وأبو الأحوص ومطرف عن أبي إسحاق .

[٤٩٦٦] ٤٧٧٨- حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال نا هشيم قال أنا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس

أنه قال في الكوثر : هو الخير الذي أعطاه الله إياه . قال أبو بشر : قلت لسعيد بن جبير : فإن ناساً يزعمون أنه نهر في الجنة ، فقال سعيد : النهر الذي في الجنة من الخير الذي أعطاه الله إياه .

[الحديث ٤٩٦٦- طرفه في : ٦٥٧٨] .

**قوله ( سورة إنا أعطيناك الكوثر )** هي سورة الكوثر . وقد قرأ ابن محيصن إنا أنطيناك الكوثر بالنون ، وكذا قرأها طلحة بن مصرف . والكوثر فوعل من الكثرة سمي بها النهر لكثرة مائه وآتيته وعظم قدره وخيره

**قوله ( شانتك عدوك )** في رواية المستملى : وقال ابن عباس . وقد وصله ابن مردويه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس كذلك . واختلف الناقلون في تعيين الشانئ المذكور فقيل هو العاصي بن وائل ، وقيل أبو جهل ، وقيل عقبة بن أبي معيط . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث أنس وقد تقدم شرحه في أوائل المبعث في قصة الإسراء في أواخرها ، ويأتى بأوضح من ذلك في أواخر كتاب الرقاق . وقوله « لما عرج بالنبي صلى الله عليه وسلم إلى السماء قال : أتيت على نهر حافته قباب اللؤلؤ مجوف ، فقلت : ما هذا يا جبريل ؟ قال : هذا الكوثر . هكذا اقتصر على بعضه . وساقه البيهقي من طريق إبراهيم بن الحسن عن آدم شيخ البخاري فيه فزاد بعد قوله الكوثر « والذي أعطاك ربك ، فأهوى الملك بيده فاستخرج من طينه مسكاً أذفر ، وأورده البخاري بهذه الزيادة في الرقاق من طريق همام عن أبي هريرة . الثاني حديث عائشة ، وأبو عبيدة رواية عنها هو ابن عبد الله بن مسعود .

**قوله ( عن عائشة قال سألتها )** في رواية النسائي « قلت لعائشة » .

**قوله ( عن قوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر )** في رواية النسائي « ماء الكوثر » .

**قوله ( هو نهر أعطيه نبيكم )** زاد النسائي « في بطنان الجنة . قلت ما بطنان الجنة ؟ قالت : وسطها »

انتهى . وبطنان بضم الموحدة وسكون المهملة بعدها نون ، ووسط بفتح المهملة والمراد به أعلاها أى أرفعها قدراً ، أو المراد أعدها .

**قوله ( شاطاه )** أى حافاه .

**قوله ( در مجوف )** أى القباب التى على جوانبه .

**قوله ( رواه زكريا وأبو الأحوص ومطرف عن أبى إسحاق )** أما زكريا فهو ابن أبى زائدة ، وروايته عند على ابن المدينى عن يحيى بن زكريا عن أبيه ، ولفظه قريب من لفظ أبى الأحوص . وأما رواية أبى الأحوص وهو سلام ابن سليم فوصلها أبو بكر بن أبى شيبه عنه ولفظه « الكوثر نهر بفناء الجنة شاطاه در مجوف ؛ وفيه من الأباريق عدد النجوم » وأما رواية مطرف وهو ابن طريف بالطاء المهملة فوصلها النسائى من طريقه ، وقد بينت ما فيها من زيادة . الحديث الثالث حديث ابن عباس من رواية أبى بشر عن سعيد بن جبير عنه أنه قال فى الكوثر « هو الخير الكثير الذى أعطاه الله إياه . قال قلت لسعيد بن جبير عنه أنه قال فى الكوثر : فإن ناساً يزعمون أنه نهر فى الجنة ، فقال سعيد : النهر الذى فى الجنة من الخير الكثير الذى أعطاه الله إياه » . هذا تأويل من سعيد بن جبير جمع به بين حديثي عائشة وابن عباس ، وكأن الناس الذين عناهم أبو بشر أبو إسحاق وقتادة ونحوهما ممن روى ذلك صريحاً أن الكوثر هو النهر ، وقد أخرج الترمذى من طريق ابن عمر رفعه « الكوثر نهر فى الجنة حافاه من ذهب ومجراه على الدر والياقوت » الحديث قال : إنه حسن صحيح . وفى صحيح مسلم من طريق المختار بن فلفل عن أنس « بينما نحن عند النبى صلى الله عليه وسلم إذ غفاً غفأة ، ثم رفع رأسه متبسماً فقلنا : ما أضحكك يا رسول الله ؟ قال : نزلت على سورة . فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم . إنا أعطيناك الكوثر إلى آخرها ، ثم قال : أتدرون ما الكوثر ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . قال : فإنه نهر وعدنيه رضى عليه خير كثير ، وهو حوض ترد عليه أمتى يوم القيامة » الحديث . وحاصل ما قاله سعيد بن جبير أن قول ابن عباس إنه الخير الكثير لا يخالف قول غيره إن المراد به نهر فى الجنة ، لأن النهر فرد من أفراد الخير الكثير ، ولعل سعيداً أوماً إلى أن تأويل ابن عباس أولى لعمومه ، لكن ثبت تخصيصه بالنهر من لفظ النبى صلى الله عليه وسلم فلا معدل عنه . وقد نقل المفسرون فى الكوثر أقوالاً أخرى غير هذين تزيد على العشرة ، منها قول عكرمة : الكوثر النبوة ، وقول الحسن : الكوثر القرآن ، وقيل تفسيره ، وقيل الإسلام ، وقيل إنه التوحيد ، وقيل كثرة الأتباع ، وقيل الإيثار ، وقيل رفعة الذكر ، وقيل نور القلب ، وقيل الشفاعة ، وقيل المعجزات ؛ وقيل إجابة الدعاء ، وقيل الفقه فى الدين ، وقيل الصلوات الخمس . وسيأتى مزيد بسط فى أمر الكوثر وهل الحوض النبوى هو أو غيره فى كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى .

بسم الله الرحمن الرحيم

**سورة ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾**

يقال : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ ﴾ : الكفر ﴿ وَلِيَّ دِينٍ ﴾ : الإسلام . ولم يقل : ديني لأن الآيات بالنون فحذفت الياء كما قال : ﴿ فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾ و ﴿ يَشْفِينِ ﴾ . ﴿ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ : الآن ؛ ولا أجيبكم فيما بقي من عمري . ﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ : وهم الذين قال : ﴿ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا ﴾ .

**قوله ( سورة قل يا أيها الكافرون )** وهى سورة الكافرين ، ويقال لها أيضاً الممشقة أى المبرئة من النفاق .

**قوله ( يقال لكم دينكم الكفر ، ولى دين الإسلام . ولم يقل دينى لأن الآيات بالنون فحذفت الياء كما قال يهدين ويشفين )** هو كلام الفراء بلفظه .

**قوله ( وقال غيره : لا أعبد ما تعبدون الخ )** سقط « وقال غيره » لأنى ذر والصواب إثباته لأنه ليس من بقية كلام الفراء بل هو كلام أنى عبدة ، قال فى قوله تعالى ﴿ لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد ﴾ : كأنهم دعوه إلى أن يعبد آلهتهم ويعبدون إلهه فقال : لا أعبد ما تعبدون فى الجاهلية ، ولا أنتم عابدون ما أعبد فى الجاهلية والإسلام ، ولا أنا عابد ما عبدتم الآن ، أى لا أعبد الآن ما تعبدون ولا أجيئكم فيما بقى أن أعبد ما تعبدون وتعبدون ما أعبد انتهى . وقد أخرج ابن أبى حاتم من حديث ابن عباس قال « قالت قريش للنبي صلى الله عليه وسلم : كف عن آلهتنا فلا تذكرها بسوء ، فإن لم تفعل فاعبد آلهتنا سنة ونعبد إلهك سنة ، فنزلت » وفى إسناده أبو خلف عبد الله بن عيسى ، وهو ضعيف .

( تنبيه ) لم يورد فى هذه السورة حديثاً مرفوعاً ، ويدخل فيها حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ فى ركعتي الطواف قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد » أخرجه مسلم ، وقد ألزمه الإسماعيلي بذلك حيث قال فى تفسير التين والزيتون لما أورد البخارى حديث البراء « أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بها فى العشاء » قال الإسماعيلي : ليس لإيراد هذا معنى هنا ، وإلا للزمه أن يورد كل حديث وردت فيه قراءته لسورة مسماة فى تفسير تلك السورة

### بسم الله الرحمن الرحيم سورة ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾

[٤٩٦٧] ٤٧٧٩- حدثنا الحسن بن الربيع قال نا أبوالأحوص عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت : ما صلى النبي صلى الله عليه صلاة بعد أن نزلت عليه سورة : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ إلا يقول : « سبحانك ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي » .

[٤٩٦٨] ٤٧٨٠- حدثني عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه يكثّر أن يقول فى ركوعه وسجوده : « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي » ، يتأول القرآن .

**قوله ( سورة إذا جاء نصر الله )** وهى سورة النصر . ( بسم الله الرحمن الرحيم ) . سقطت البسمة لغير أنى ذر . وقد أخرج النسائي من حديث ابن عباس أنها آخر سورة نزلت من القرآن ، وقد تقدم فى تفسير براءة أنها آخر سورة نزلت . والجمع بينهما أن آخرية سورة النصر نزولها كاملة ، بخلاف براءة كما تقدم توجيهه ، ويقال إن ﴿ إذا جاء نصر الله ﴾ نزلت يوم النحر وهو بمنى فى حجة الوداع ، وقيل عاش بعدها أحداً وثمانين يوماً ، وليس منافياً للذى قبله بناء على بعض الأقوال فى وقت الوفاة النبوية . وعند أبى حاتم من



حديث ابن عباس « عاش بعدها تسع ليال » وعن مقاتل : سبعا ، وعن بعضهم ثلاثا ، وقيل ثلاث ساعات وهو باطل . وأخرج ابن أبي داود في « كتاب المصاحف » بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأ « إذا جاء فتح الله والنصر » . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في مواظبتها صلى الله عليه وسلم على التسبيح والتحميد والاستغفار وغيره في ركوعه وسجوده . أوردته من طريقين ، وفي الأولى التصريح بالمواظبة على ذلك بعد نزول السورة . وفي الثانية يتأول القرآن . وقد تقدم شرحه في صفة الصلاة . ومعنى قوله يتأول القرآن يجعل ما أمر به من التسبيح والتحميد والاستغفار في أشرف الأوقات والأحوال . وقد أخرجه ابن مردويه من طريق أخرى عن مسروق عن عائشة فزاد فيه « علامة في أمتي أمرني ربي إذا رأيتها أكثر من قول سبحان الله وبحمده وأستغفر الله وأتوب إليه ، فقد رأيت جاء نصر الله ، والفتح فتح مكة ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا » وقال ابن القيم في الهدى : كأنه أخذه من قوله تعالى ﴿ وَاسْتَغْفِرْهُ ﴾ لأنه كان يجعل الاستغفار في خواتم الأمور ، فيقول إذا سلم من الصلاة : أستغفر الله ثلاثا . وإذا خرج من الخلاء قال : غفرانك . وورد الأمر بالاستغفار عند انقضاء المناسك ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ ﴾ الآية . قلت : ويؤخذ أيضا من قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ فقد كان يقول عند انقضاء الوضوء « اللهم اجعلني من التوابين » .

### ﴿ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ﴾

[٤٩٦٩] ٤٧٨١- حدثنا عبد الله بن أبي شيبه قال نا عبد الرحمن عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أن عمر سألهم عن قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ ، قالوا : فتح المدائن والقصور ، قال : ما تقول يا ابن عباس ؟ قال : أجل ، أو مثل ضرب محمد ، نُعِيَتْ له نفسه .

قوله ( باب قوله ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا ) ذكر فيه حديث ابن عباس أن عمر سألهم عن قوله ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ وسأذكر شرحه في الباب الذي يليه .

### باب ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾

تواب على العباد ، والتواب من الناس التائب من الذنب .

[٤٩٧٠] ٤٧٨٢- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر ، فكأن بعضهم وجد في نفسه فقال : لم تدخل هذا معنا ولنا أبناء مثله ؟ فقال عمر : إنه من علمتم . فدعا ذات يوم فأدخله معهم فما رأيت أنه دعاني يومئذ إلا ليُرِيهم . قال : ما تقولون في قول الله عز وجل : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ فقال بعضهم : أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا ، وسكت بعضهم فلم يقل شيئا . فقال لي : أكذاك تقول يا ابن عباس ؟ فقلت : لا ، قال : فما تقول ؟ قلت : هو أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمه له ، قال : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ - وذلك علامة أجلك - ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ . فقال عمر : ما أعلم منها إلا ما تقول .

**قوله ( باب قوله فسيح محمد ربك واستغفره إنه كان توابا ، تواب على العباد . والتواب من الناس التائب من الذنب )** هو كلام الفراء في موضعين .

**قوله ( كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر )** أى من شهد بداراً من المهاجرين والأنصار ، وكانت عادة عمر إذا جلس للناس أن يدخلوا عليه على قدر منازلهم في السابقة ، وكان ربما أدخل مع أهل المدينة من ليس منهم إذا كان فيه مزية تجبر ما فاته من ذلك .

**قوله ( فكأن بعضهم وجد )** أى غضب . ولفظ « وجد » الماضي يستعمل بالاشتراك بمعنى الغضب والحب والغنى واللقاء ، سواء كان الذى يلقي ضالة أو مطلوباً أو إنساناً أو غير ذلك .

**قوله ( لم تدخل هذا معنا ، ولنا أبناء مثله )** ؟ ولابن سعد من طريق عبد الملك بن أبى سليمان عن سعيد ابن جبير « كان أناس من المهاجرين وجدوا على عمر في إدناؤه ابن عباس » وفي تاريخ محمد بن عثمان بن أبى شيبة من طريق عاصم بن كليب عن أبيه نحوه وزاد « وكان عمر أمره أن لا يتكلم حتى يتكلموا ، فسألهم عن شيء فلم يجيبوا . وأجابه ابن عباس ، فقال عمر : أعجزتم أن تكونوا مثل هذا الغلام ؟ ثم قال : إني كنت نهيتك أن تتكلم فتكلم الآن معهم . وهذا القائل الذى عبر عنه هنا بقوله « بعضهم » هو عبد الرحمن بن عوف الزهرى أحد العشرة كما وقع مصرحاً به عند المصنف في علامات النبوة من طريق شعبة عن أبى بشر بهذا الإسناد « كان عمر يدنى ابن عباس ، فقال له عبد الرحمن بن عوف : إن لنا أبناء مثله » وأراد بقوله مثله أى في مثل سنه ، لا في مثل فضله وقربته من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن لا أعرف لعبد الرحمن بن عوف ولداً في مثل سن ابن عباس ، فإن أكبر أولاده محمد وبه كان يكنى ، لكنه مات صغيراً وأدرك عمر من أولاده إبراهيم بن عبد الرحمن ، ويقال إنه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، لكنه إن كان كذلك لم يدرك من الحياة النبوية إلا سنة أو سنتين . لأن أباه تزوج أمه بعد فتح مكة فهو أصغر من ابن عباس بأكثر من عشر سنين ، فلعله أراد بالمثلثة غير السن ، أو أراد بقوله « لنا » من كان له ولد في مثل سن ابن عباس من البدرين إذ ذاك غير المتكلم .

**قوله ( فقال عمر : إنه من حيث علمتم )** . في غزوة الفتح من هذا الوجه بلفظ « إنه ممن علمتم » وفي رواية شعبة « إنه من حيث نعلم » وأشار بذلك إلى قربته من النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى معرفته وفطنته ، وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال « قال المهاجرون لعمر : ألا تدعو أبناءنا كما تدعوا ابن عباس ؟ قال ذاكم فتى الكهول ، إن له لساناً ستولاً وقلباً عقولاً » وأخرج الخرائطى في « مكارم الأخلاق » من طريق الشعبى ، والزبير بن بكار من طريق عطاء بن يسار قال « قال العباس لابنه : إن هذا الرجل — يعنى عمر — يدنيك ، فلا تفشين له سرّاً ، ولا تغتابن عنده أحداً ، ولا يسمع منك كذباً » وفي رواية عطاء بدل الثالثة ، ولا تبدئه بشيء حتى يسألك عنه .

**قوله ( فدعا ذات يوم فأدخله معهم )** في رواية للكشيمى « فدعاه » وفي غزوة الفتح « فدعاهم ذات يوم ودعاني معهم » .

**قوله ( فما رثيت )** بضم الراء وكسر الهمزة ، وفي غزوة الفتح من رواية المستمل « فما أريته » بتقديم الهمزة والمعنى واحد .

**قوله (إلا ليريم)** زاد في غزوة الفتح « منى » أى مثل ما رآه هو منى من العلم، وفي رواية ابن سعد فقال « أما إني سأريكم اليوم منه ما تعرفون به فضله » .

**قوله ( ما تقولون في قول الله تعالى : إذا جاء نصر الله والفتح )** في غزوة الفتح « حتى ختم السورة » .

**قوله ( إذا جاء نصرنا وفتح علينا )** في رواية الباب الذى قبله « قالوا فتح المدائن والقصور » .

**قوله ( وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً )** في غزوة الفتح « وقال بعضهم لا ندرى أو لم يقل بعضهم شيئاً » .

**قوله ( فقال لى أكذك تقول يا ابن عباس ؟ فقلت : لا . قال : فما تقول )** ؟ في رواية ابن سعد « فقال عمر يا ابن عباس ألا تتكلم ؟ فقال : أعلمه متى يموت ، قال : إذا جاء » .

**قوله ( إذا جاء نصر الله والفتح )** زاد في غزوة الفتح « فتح مكة » .

**قوله ( وذلك علامة أجلك )** في رواية ابن سعد « فهو آيتك في الموت » وفي الباب الذى قبله « أجل أو مثل ضرب لمحمد ، نعت إليه نفسه ، ووهم عطاء بن السائب فروى هذا الحديث عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « لما نزلت إذا جاء نصر الله والفتح قال النبى صلى الله عليه وسلم : نعت إلى نفسى » أخرجه ابن مردويه من طريقه ، والصواب رواية حبيب بن أبى ثابت التى في الباب الذى قبله بلفظ « نعت إليه نفسه » وللطبرانى من طريق عكرمة عن ابن عباس قال « لما نزلت إذا جاء نصر الله والفتح نعت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه ، فأخذ بأشد ما كان قط اجتهداً في أمر الآخرة » ، ولأحمد من طريق أبى رزين عن ابن عباس قال « لما نزلت علم أن نعت إليه نفسه » ، ولأبى يعلى من حديث ابن عمر « نزلت هذه السورة في أوسط أيام التشريق في حجة الوداع ، فعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه الوداع » . وسئلت عن قول الكشاف : أن سورة النصر نزلت في حجة الوداع أيام التشريق ، فكيف صدرت بإذا الدالة على الاستقبال ؟ فأجبت بضعف ما نقله ، وعلى تقدير صحته فالشرط لم يتكمل بالفتح ، لأن مجيء الناس أفواجاً لم يكن كمل ، فبقية الشرط مستقبل . وقد أورد الطيبى السؤال وأجاب بجوابين : أحدهما أن « إذا » قد ترد بمعنى « إذ » كما في قوله تعالى ﴿ وإذا رأوا تجارة ﴾ الآية . ثانيهما أن كلام الله قديم ، وفي كل من الجوابين نظر لا يخفى .

**قوله ( إلا ما تقول )** في غزوة الفتح « إلا ما تعلم » زاد أحمد وسعيد بن منصور في روايتهما عن هشيم عن أبى بشر في هذا الحديث في آخره « فقال عمر : كيف تلوموننى على حب ما ترون » ووقع في رواية ابن سعد أنه سألهم حينئذ عن ليلة القدر ، وذكر جواب ابن عباس واستنباطه وتصويب عمر قوله ، وقد تقدمت لابن عباس مع عمر قصة أخرى في أواخر سورة البقرة ، لكن أجابوا فيها بقولهم : الله أعلم ، فقال عمر : قولوا نعلم أولاً نعلم ، فقال ابن عباس : في نفسى منها شيء ، الحديث . وفيه فضيلة ظاهرة لابن عباس وتأثير لإجابة دعوة النبى صلى الله عليه وسلم أن يعلمه الله التأويل ويفقهه في الدين ، كما تقدم في كتاب العلم . وفيه جواز لتحديث المرء عن نفسه بمثل هذا لإظهار نعمة الله عليه ، وإعلام من لا يعرف قدره لينزله منزلته ، وغير ذلك من المقاصد الصالحة ، لاللمفاخرة والمباهاة . وفيه جواز تأويل القرآن بما يفهم من الإشارات ، وإنما يتمكن من ذلك من رسخت قدمه في العلم ، ولهذا قال على رضى الله تعالى عنه : أو فهماً يؤتیه الله رجلاً في القرآن .

بسم الله الرحمن الرحيم  
سورة تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴿١﴾

تباب : خُسران ، تَتَبَّيْب : تدمير .

[٤٩٧١] ٤٧٨٣ - حدثنا يوسف بن موسى قال نا أبو أسامة قال نا الأعمش قال نا عمرو بن مرة عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس لما نزلت : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ ، ورهطك منهم اخلصين ، خرج رسول الله صلى الله عليه حتى صعد الصفا فهتف : « يا صباحاه » . فقالوا : من هذا ؟ فاجتمعوا إليه ، فقال : « أرايتم إن أخبرتكم أن خيلاً تخرج من سفح هذا الجبل أكنتم مصدقي ؟ » قالوا : ما جربنا عليك كذباً . قال : « فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد » . فقال أبو لهب : تباً لك ، ألهذا جمعنا ؟ فأنزل الله عز وجل : ( تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ) إلى آخرها . هكذا قرأها الأعمش يومئذ .

قوله ( سورة تبَّتْ يدا أبي لهب . بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسمة لغير أبي ذر . وأبو لهب هو ابن عبد المطلب واسمه عبد العزى . وأمه خزاعية . وكنى أبا لهب إما بابنه لهب ، وإما بشدة حمرة وجهه . وقد أخرج الفاكهي من طريق عبد الله بن كثير قال : إنما سمي أبا لهب لأن وجهه كان يتلهب من حسنه انتهى . ووافق ذلك ما آل إليه أمره من أنه سيصلى ناراً ذات لهب ، ولهذا ذكر في القرآن بكنيته دون اسمه ، ولكونه بها أشهر ، ولأن في اسمه إضافة إلى الصنم . ولا حجة فيه لمن قال بجواز تكنية المشرك على الإطلاق ، بل عمل الجواز إذا لم يقتض ذلك التعظيم له أودعت الحاجة إليه . قال الواقدي : كان من أشد الناس عداوة للنبي صلى الله عليه وسلم ، وكان السبب في ذلك أن أبا طالب لاحى أبا لهب فقعد أبو لهب على صدر أبي طالب فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فأخذ بضبعي أبي لهب فضرب به الأرض ، فقال له أبو لهب : كلانا عمك ، فلم فعلت بي هذا ؟ والله لا يحبك قلبي أبداً . وذلك قبل النبوة . وقال له لإخوته لما مات أبو طالب : لو عضدت ابن أخيك لكنت أولى الناس بذلك . ولقيه فسأله عن مضي من آبائه فقال : إنهم كانوا على غير دين ، فغضب ، وتمادى على عداوته . ومات أبو لهب بعد وقعة بدر ، ولم يحضرها بل أرسل عنه بديلاً ، فلما بلغه ما جرى لقريش مات غماً .

قوله ( وتب : خسر . تباب : خسران ) وقع في رواية ابن مردويه في حديث الباب من وجه آخر عن الأعمش في آخر الحديث قال « فأنزل الله تبَّتْ يدا أبي لهب ، قال يقول : خسر وتب » أي خسر وما كسب يعني ولده « وقال أبو عبدة في قوله ﴿ وما كيد فرعون إلا في تباب ﴾ قال : في هلكة .

قوله ( تتبيب تدمير ) قال أبو عبدة في قوله ﴿ وما زادوهم غير تتبيب ﴾ أي تدمير وإهلاك .

قوله ( عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما نزلت وأنذر عشيرتك الأقربين ورهطك منهم اخلصين ) كذا وقع في رواية أبي أسامة عن الأعمش ، وقد تقدم البحث فيه في تفسير سورة الشعراء مع بقية مباحث هذا الحديث وفوائده .

﴿ وَتَبَّ ﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ ﴿١﴾

[٤٩٧٢] ٤٧٨٤ - حدثني محمد بن سلام قال نا أبو معاوية قال نا الأعمش عن عمرو بن مرة عن سعيد

عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه خرج إلى البطحاء، فصعد الجبل فنادى: «يا صباحاه». فاجتمعت إليه قريش فقال: «أرأيتم إن حدثتكم أن العدو مصبّحكم أو ممسيكم. أكنتم تصدقوني؟» قالوا: نعم، قال: «فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد». فقال أبو لهب: ألهذا جمعتنا تباً لك، وأنزل: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ إلى آخرها.

**قوله (باب قوله وتب ، ما أغنى عنه ماله وما كسب )** ذكر فيه الحديث الذي قبله من وجه آخر. وقوله فيه «فهتف» أي صاح . وقوله «يا صباحاه» أي هجموا عليكم صباحاً

**باب قوله: ﴿سَيَصْلَى نَاراً ذَاتَ لَهَبٍ﴾**

[٤٩٧٣] ٤٧٨٥- حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال حدثني عمرو بن مرة عن سعيد عن ابن عباس: قال أبو لهب: تباً لك ألهذا جمعتنا؟ فنزلت: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾.

**قوله (باب قوله سيصلى ناراً ذات لهب )** ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور مختصراً ، مقتصرأ على قوله « قال أبو لهب تباً لك ألهذا جمعتنا ، فنزلت تب يدا أبي لهب » وقد قدمت أن عادة المصنف غالباً إذا كان للحديث طرق أن لا يجمعها في باب واحد ، بل يجعل لكل طريق ترجمة تليق به ، وقد يترجم بما يشتمل عليه الحديث وإن لم يسقه في ذلك الباب اكتفاء بالإشارة ، وهذا من ذلك

**باب قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾**

وقال مجاهد: ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾: تمشي بالنخلة..، ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾: يقال: من مسد ليف المقل، وهي السلسلة التي في النار.

**قوله (باب وامراته حمالة الحطب )** قال أبو عبيدة : كان عيسى بن عمر يقرأ ﴿ حمالة الحطب ﴾ بالنصب ويقول هو ذم لها . قلت : وقرأها بالنصب أيضاً من الكوفيين عاصم . واسم امرأة أبي لهب العوراء وتكنى أم جميل ، وهى بنت حرب بن أمية أخت أبى سفيان والد معاوية ، وتقدم لها ذكر في تفسير والضحي ، يقال إن اسمها أروى والعوراء لقب ، ويقال لم تكن عوراء وإنما قيل لها ذلك لجمالها . وروى البزار بإسناد حسن عن ابن عباس قال « لما نزلت تب يدا أبي لهب جاءت امرأة أبى لهب ، فقال أبو بكر للنبي صلى الله عليه وسلم : لو تنحيت ، قال : إنه سيحال بينى وبينها ، فأقبلت فقالت : يا أبا بكر هجانى صاحبك ، قال : لا ورب هذه البنية ، ما ينطق بالشعر ولا يفوه به . قالت : إنك لمصدق . فلما ولت قال أبو بكر : ما رأيتك . قال : ما زال ملك يسترنى حتى ولت ، . وأخرجه الحميدى وأبو يعلى وابن أبى حاتم من حديث أسماء بنت أبى بكر بنحوه . وللحاكم من حديث زيد بن أرقم « لما نزلت تب يدا أبى لهب قيل لامرأة أبى لهب : إن محمداً هجاك ، فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : هل رأيته أحمل حطباً ، أو رأيته فى جيدي حبلاً » .

**قوله ( وقال مجاهد : حمالة الحطب تمشى بالنخلة )** وصله الفريابى عنه . وأخرج سعيد بن منصور من طريق محمد بن سيرين قال : كانت امرأة أبى لهب تنم على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المشركين ، وقال

الفراء : كانت تتم فتحرش فتوقد بينهم العدو ، فكنى عن ذلك بحملها الحطب .

**قوله ( في جيدها جبل من مسد يقال من مسد ليف المقل ، وهي السلسلة التي في النار )** قلت هما قولان حكاهما الفراء في قوله تعالى ﴿ جبل من مسد ﴾ قال : هي السلسلة التي في النار ، ويقال المسد ليف المقل . وأخرج الفرياني من طريق مجاهد قال في قوله ﴿ جبل من مسد ﴾ قال : من حديد . قال أبو عبيدة . في عنقها جبل من نار ، والمسد عند العرب جبال من ضروب

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة قل هو الله أحد

يقال : لا يُنون ﴿ أحد ﴾ : أي واحد .

[٤٩٧٤] ٤٧٨٦ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « قال الله عز وجل : كذبني ابن آدم ولم يكن له ذلك ، وشتمني ولم يكن له ذلك ، فأما تكذيبه إياي ، فقوله : لن يعيدني كما بداني ، وليس أول الخلق بأهون علي من إعادته . وأما شتمه إياي فقوله : اتخذ الله ولداً وأنا الأحد الصمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن لي كفواً أحد » .

**قوله ( سورة قل هو الله أحد — بسم الله الرحمن الرحيم )** ويقال لها أيضاً سورة الإخلاص ، وجاء في سبب نزولها من طريق أبي العالية عن أبي بن كعب « إن المشركين قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : انسب لنا ربك ، فنزلت » أخرجه الترمذي والطبري وفي آخره قال « لم يلد ولم يولد لأنه ليس شيء يولد إلا سيموت ولا شيء يموت إلا يورث ، وربنا لا يموت ولا يورث ولم يكن له كفواً أحد ، شبه ولا عدل » وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن أبي العالية مرسلًا وقال : هذا أصح ، وصحح الموصول ابن خزيمة والحاكم ، وله شاهد من حديث جابر عند أبي يعلى والطبري والطبراني في الأوسط .

**قوله ( يقال لا ينون أحد أي واحد )** كذا اختصره ، والذي قاله أبو عبيدة : الله أحد لا ينون ، كفواً أحد أي واحد انتهى . وهمزة أحد بدل من واو لأنه من الوحدة ، وهذا بخلاف أحد المراد به العموم فإن همزته أصلية . وقال الفراء : الذي قرأ بغير تنوين يقول النون نون إعراب إذا استقبلتها الألف واللام حذفت ، وليس ذلك بلام انتهى . وقرأها بغير تنوين أيضاً نصر بن عاصم ويحيى بن أبي إسحاق ، ورويت عن أبي عمرو أيضاً ، وهو كقول الشاعر « عمرو العلى هشم الثريد لقومه » الأبيات . وقول الآخر « ولا ذاكر الله إلا قليلا » وهذا معنى قول الفراء « إذا استقبلتها » أي إذا أتت بعدها . وأغرب الداودي فقال : إنما حذفت التنوين لالتقاء الساكنين وهي لغة . كذا قال .

**قوله ( حدثنا أبو الزناد )** لشعيب بن أبي حمزة فيه إسناد آخر أخرجه المصنف من حديث ابن عباس كما تقدم في تفسير سورة البقرة .

**قوله ( عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : قال الله تعالى )** تقدم في بدء الخلق من رواية سفيان الثوري عن أبي الزناد بلفظ « قال النبي صلى الله عليه وسلم أراه يقول الله عز وجل » والشك فيه من المصنف فيما أحسب .

قوله ( قال الله تعالى كذبنى ابن آدم ) سأذكر شرحه في الباب الذى بعده إن شاء الله تعالى

﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾

والعرب تسمي أشرافها الصمد ، وقال أبو وائل : هو السيد الذي انتهى سؤده .

قوله ( باب قوله الله الصمد ) ثبتت هذه الترجمة لأى ذر .

قوله ( والعرب تسمي أشرافها الصمد ) . وقال أبو عبيدة الصمد السيد الذى يصمد إليه ليس فوقه أحد ، فعلى هذا هو فعل بفتحين بمعنى مفعول ، ومن ذلك قول الشاعر :

ألا بكر الناعى بخير بنى أسد بعمر بن مسعود وبالسيد الصمد

قوله ( قال أبو وائل : هو السيد الذى انتهى سؤده ) ثبت هذا للنسفى هنا ، وقد وصله الفريانى طريق الأعمش عنه ، وجاء أيضاً من طريق عاصم عن أبى وائل فوصله بذكر ابن مسعود فيه .

﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (١) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ (٢)

﴿كُفُوًا﴾ : وكفيئاً وكفاءً واحد .

[٤٩٧٥] ٤٧٨٧- حدثني إسحاق بن منصور قال أنا عبد الرزاق قال أنا معمر عن همام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : يعني « قال الله عز وجل : كذبنى ابن آدم ولم يكن له ذلك ، وشتمني ولم يكن له ذلك . أما تكذيبه إياي أن يقول : إني لن أعيده كما بدأته ، وأما شتمه إياي أن يقول : اتخذ الله ولداً ، وأنا الصمد الذي لم ألد ولم أولد ولم يكن لي كفواً أحد » .

قوله ( حدثنا إسحاق بن منصور ) كذا للجميع ، قال المزى في « الأطراف » : في بعض النسخ « حدثنا إسحاق بن نصر » قلت : وهى رواية النسفى ، وهما مشهوران من شيوخ البخارى ممن حدثه عن عبد الرزاق . قوله ( كذبنى ابن آدم ولم يكن له ذلك ) في رواية أحمد عن عبد الرزاق « كذنى عبدى » .

قوله ( وشتمني ولم يكن له ذلك ) ثبت هنا في رواية الكشميهنى ، وكذا هو عند أحمد ، وسقط بقية الرواة عن الفريى وكذا النسفى ، والمراد به بعض بنى آدم ، وهم من أنكر البعث من العرب وغيرهم من عباد الأوثان والدهرية ومن ادعى أن الله ولداً من العرب أيضاً ومن اليهود والنصارى .

قوله ( أما تكذيبه إياي أن يقول إني لن أعيده كما بدأته ) كذا لهم بحذف الفاء في جواب « أما » وقد وقع في رواية الأعرج في الباب الذى قبله « فأما تكذيبه إياي فقله لن يعيدنى » وفي رواية أحمد « أن يقول فليعيدنا كما بدأنا » وهى من شواهد ورود صيغة أفعل بمعنى التكذيب ، ومثله قوله ﴿ قل فأتوا بالتوراة فاتلوها ﴾ ، وقع في رواية الأعرج في الباب قبله « وليس بأول الخلق بأهون من إعادته » وقد تقدم الكلام على لفظ « أهون » في بدء الخلق وقول من قال إنها بمعنى هين وغير ذلك من الأوجه .

(١) ﴿كُفُوًا﴾ : قرأ حفص بإبدال الهمزة واواً وصلاً ووقفاً : ﴿كُفُوًا﴾ ، وقرأ حمزة بالهمز وإسكان الفاء : ﴿كُفُوًا﴾ وقرأ

الباقون بالهمز والضم : ﴿كُفُوًا﴾ لغتان .

**قوله ( وأنا الصمد الذي لم ألد ولم أولد )** في رواية الأعرج « وأنا الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد » .  
**قوله ( ولم يكن لي كفواً أحد )** كذا للأكثر ، وهو وزان ما قبله . ووقع للكشميهني « ولم يكن له » وهو التفات ، وكذا في رواية الأعرج « ولم يكن لي » بعد قوله « لم يلد » وهو التفات أيضاً . ولما كان الرب سبحانه واجب الوجود لذاته قديماً موجوداً قبل وجود الأشياء وكان كل مولود محدثاً انتفت عنه الولدية ، ولما كان لا يشبهه أحد من خلقه ولا يجانسه حتى يكون له من جنسه صاحبة فتوالد انتفت عنه الولدية ، ومن هذا قوله تعالى ﴿ أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة ﴾ وقد تقدم في تفسير البقرة حديث ابن عباس بمعنى حديث أنى هريرة هذا ، لكن قال في آخره « فسبحانى أن أتخذ صاحبة أو ولداً » بدل قوله « وأنا الأحد الصمد إلخ » وهو محمول على أن كلا من الصحابين حفظ في آخره ما لم يحفظ الآخر . ويؤخذ منه أن من نسب غيره إلى أمر لا يليق به يطلق عليه أنه شتمه ، وسبق في كتاب بدء الخلق تقرير ذلك .

**قوله ( كفواً وكفياً وكفاء واحد )** أى بمعنى واحد وهو قول أنى عبدة ، والأول بضمين والثاني بفتح الكاف وكسر الفاء بعدها تحتانية ثم الهمزة والثالث بكسر الكاف ثم المد ، وقال الفراء : كفواً يثقل ويخفف ، أى يضم ويسكن . قلت : وبالمضم قرأ الجمهور ، وفتح حفص الواو بغير همز . وبالسكون قرأ حمزة وبهمز في الوصل ويدها واواً في الوقف ، ومراد أنى عبدة أنها لغات لا قراءات . نعم روى في الشواذ عن سليمان بن على العباسي أنه قرأ بكسر ثم مد ، وروى عن نافع مثله لكن بغير مد . ومعنى الآية أنه لم يماثله أحد ولم يشاكله ، أو المراد نفى الكفاءة في النكاح نفياً للمصاحبة ، والأول أولى ، فإن سياق الكلام لنفى المكافأة عن ذاته تعالى .

### سورة الفلق

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال مجاهد : ﴿ غَاسِقٌ ﴾ : الليل . ﴿ إِذَا وَقَبَ ﴾ : غروب الشمس ، يقال : هو أبين من فرق وفلق الصباح . ﴿ وَقَبَ ﴾ : إذا دخل في كل شيء وأظلم .

[٤٩٧٦] ٤٧٨٨ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا سفيان عن عاصم وعبد الله هو ابن أبي لبابة عن زر سألت أبي ابن كعب عن المعوذتين فقال سألت رسول الله صلى الله عليه قال : « قيل لي فقلت » . فنحن نقول كجا قال رسول الله صلى الله عليه .  
 [الحديث ٤٩٧٦ - طرفه في : ٤٩٧٧] .

**قوله ( سورة قل أعوذ برب الفلق — بسم الله الرحمن الرحيم )** سقطت البسملة لغير أنى ذر ، وتسمى أيضاً سورة الفلق .

**قوله ( وقال مجاهد : الفلق الصباح )** وصله الفريابي من طريقه ، وكذا قال أبو عبدة .

**قوله ( وغاسق الليل إذا وقب غروب الشمس )** وصله الطبري من طريق مجاهد بلفظ « غاسق إذا وقب الليل إذا دخل » .



**قوله ( يقال آيين من فرق و فلق الصبح )** هو قول الفراء ولفظه « قل أعوذ برب الفلق : الفلق الصبح ، وهو آيين من فلق الصبح و فرق الصبح » .

**قوله ( وقب إذا دخل في كل شيء وأظلم )** هو كلام الفراء أيضاً ، وجاء في حديث مرفوع أن الغاسق القمر ، أخرجه الترمذى والحاكم من طريق أى سلمة عن عائشة «أن النبى صلى الله عليه وسلم نظر إلى القمر فقال : يا عائشة استعيزى بالله من شر هذا ، قال : هذا الغاسق إذا وقب » إسناده حسن .

**قوله ( حدثنا سفيان )** هو ابن عيينة .

**قوله ( عاصم )** هو ابن بهدلة القارئ وهو ابن أى النجود .

**قوله ( وعبد )** هو ابن أى لبابة بمحدثين الثانية خفيفة وضم أوله .

**قوله ( سألت أبى بن كعب )** سيأتى فى تفسير السورة التى بعدها بأتم من هذا السياق ويشرح ثم إن شاء الله تعالى .

بسم الله الرحمن الرحيم

### سورة الناس

وقال ابن عباس : الوسواس إذا ولد خنسه الشيطان ، فإذا ذكر الله ذهب ، وإذا لم يذكر الله ثبت على قلبه .

[٤٩٧٧] ٤٧٨٩ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا عبدة بن أبى لبابة عن زر بن حبيش ، ونا عاصم عن زر سألت أبى بن كعب قلت : يا أبا المنذر ، إن أخاك ابن مسعود يقول كذا وكذا . فقال أبى : سألت رسول الله صلى الله عليه فقال لي : « قيل لي ، فقلت » . قال : فنحن نقول كما قال رسول الله صلى الله عليه .

**قوله ( سورة قل أعوذ برب الناس )** وتسمى سورة الناس .

**قوله ( وقال ابن عباس : الوسواس إذا ولد خنسه الشيطان ، فإذا ذكر الله عز وجل ذهب ، وإذا لم يذكر الله ثبت على قلبه )** كذا لأبى زر ، وغيره : ويذكر عن ابن عباس ، وكأنه أولى لأن إسناده إلى ابن عباس ضعيف ، أخرجه الطبرى والحاكم وفى إسناده حكيم بن جبير وهو ضعيف ولفظه « ما من مولود إلا على قلبه الوسواس فإذا عمل فذكر الله خنس ، وإذا غفل وسوس » ورويناه فى الذكر لجعفر بن أحمد بن فارس من وجه آخر عن ابن عباس ، وفى إسناده محمد بن حميد الرازى وفيه مقال ولفظه « يحط الشيطان فاه على قلب ابن آدم ، فإذا سها وغفل وسوس ، وإذا ذكر الله خنس » وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن ابن عباس ولفظه « يولد الإنسان والشيطان جاثم على قلبه ، فإذا عقل وذكر اسم الله خنس ، وإذا غفل وسوس » وجاثم بجيم ومثلثة ، وعقل الأولى بمهملة وقاف والثانية بمعجمة وفاء . ولأبى يعلى من حديث أنس نحوه مرفوعاً وإسناده ضعيف ، ولسعيد بن منصور من طريق عروة بن روم قال : سأل عيسى عليه السلام ربه أن يريه موضع الشيطان من ابن آدم فأراه ، فإذا رأسه مثل رأس الحية ، واضع رأسه على ثمره القلب ، فإذا ذكر العبد ربه خنس . وإذا ترك مناه وحدثه . قال ابن التين ينظر فى قوله خنسه الشيطان فإن المعروف فى اللغة خنس إذا رجع وانقبض . وقال

عياض : كذا في جميع الروايات وهو تصحيف وتغيير ، ولعله كان فيه نخسه أى بنون ثم خاء معجمة ثم سين مهملة مفتوحات ، لما جاء في حديث أبى هريرة — يعنى الماضى فى ترجمة عيسى عليه السلام — قال : لكن اللفظ المروى عن ابن عباس ليس فيه نخس ، فلفظ البخارى أشار إلى الحديثين معاً ، كذا قال وادعى فيه التصحيف ، ثم فرع على ما ظنه من أنه نخس ، والتفريع ليس بصحيح لأنه لو أشار إلى حديث أبى هريرة لم يخص الحديث بابن عباس ، ولعل الرواية التى وقعت له باللفظ المذكور ، وتوجيهه ظاهر ، ومعنى يخنسه يقبضه أى يقبض عليه ، وهو بمعنى قوله فى الروایتين اللتين ذكرناهما عن ابن فارس وسعيد بن منصور ، وقد أخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس قال : الوسواس هو الشيطان ، يولد المولود والوسواس على قلبه فهو يصرفه حيث شاء ، فإذا ذكر الله خنس وإذا غفل جثم على قلبه فوسوس . وقال الصغاني : الأولى خنسه مكان يخنسه قال : فإن سلمت اللفظة من التصحيف فالمعنى أخره وأزاله عن مكانه لشدة نخسه وطمعنه بإصبعه .

**قوله ( حدثنا عبدة بن أبى لبابة عن زر بن حبیش ، وحدثنا عاصم عن زر ) القائل « وحدثنا عاصم »** هو سفيان ، وكأنه كان يجمعهما تارة ويفردهما أخرى وقد قدمت أن فى رواية الحميدى التصريح بسماع عبدة وعاصم له من زر .

**قوله ( سألت أبى بن كعب قلت أبا المنذر )** هى كنية أبى بن كعب ، وله كنية أخرى أبو الطفيل .

**قوله ( يقول كذا وكذا )** هكذا وقع هذا اللفظ مبهماً ، وكأن بعض الرواة أبهمه استعظاماً له . وأظن ذلك من سفيان فإن الإسماعيلي أخرجه من طريق عبد الجبار بن العلاء عن سفيان كذلك على الإبهام ، وكنت أظن أولاً أن الذى أبهمه البخارى لأننى رأيت التصريح به فى رواية أحمد عن سفيان ولفظه « قلت لأبى إن أخاك يحكمها من المصحف » وكذا أخرجه الحميدى عن سفيان ومن طريقه أبو نعيم فى « المستخرج » وكأن سفيان كان تارة يصرح بذلك وتارة يبهمه . وقد أخرجه أحمد أيضاً وابن حبان من رواية حماد بن سلمة عن عاصم بلفظ « إن عبد الله بن مسعود كان لا يكتب المعوذتين فى مصحفه » وأخرج أحمد عن أبى بكر بن عياش عن عاصم بلفظ « إن عبد الله يقول فى المعوذتين » وهذا أيضاً فيه إبهام ، وقد أخرجه عبد الله بن أحمد فى زيادات المسند والطبرانى وابن مردويه من طريق الأعمش عن أبى إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد النخعى قال « كان عبد الله بن مسعود يحك المعوذتين من مصاحفه ويقول إنهما ليستا من كتاب الله . قال الأعمش : وقد حدثنا عاصم عن زر عن أبى بن كعب فذكر نحو حديث قتيبة الذى فى الباب الماضى ، وقد أخرجه البزار وفى آخره يقول « إنما أمر النبى صلى الله عليه وسلم أن يتعوذ بهما » قال البزار . ولم يتابع ابن مسعود على ذلك أحد من الصحابة . وقد صح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قرأهما فى الصلاة . قلت : هو فى صحيح مسلم عن عقبة بن عامر وزاد فيه ابن حبان من وجه آخر عن عقبة بن عامر « فإن استطعت أن لا تفوتك قراءتهما فى صلاة فافعل » وأخرج أحمد من طريق أبى العلاء بن الشخير عن رجل من الصحابة « أن النبى صلى الله عليه وسلم أقرأه المعوذتين وقال له : إذا أنت صليت فاقراً بهما » وإسناده صحيح وسعيد بن منصور من حديث معاذ بن جبل « أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى الصبح فقراً بهما بالمعوذتين » وقد تأول القاضى أبو بكر الباقلاوى فى كتاب « الانتصار » وتبعه عياض وغيره ما حكى عن ابن مسعود فقال : لم ينكر ابن مسعود كونهما من القرآن وإنما أنكر إثباتهما فى المصحف ، فإنه كان يرى أن لا يكتب فى المصحف شيئاً إلا إن كان النبى صلى الله عليه وسلم أذن فى كتابته

فيه ، وكأنه لم يبلغه الإذن في ذلك ، قال : فهذا تأويل منه وليس جحداً لكونهما قرآناً . وهو تأويل حسن إلا أن الرواية الصحيحة الصريحة التي ذكرتها تدفع ذلك حيث جاء فيها : ويقول لإنهما ليستا من كتاب الله . نعم يمكن حمل لفظ كتاب الله على المصحف فيتمشى التأويل المذكور . وقال غير القاضي : لم يكن اختلاف ابن مسعود مع غيره في قرآنيتهما ، وإنما كان في صفة من صفاتهما انتهى . وغاية ما في هذا أنه أبهم ما بينه القاضي . ومن تأمل سياق الطرق التي أوردتها للحديث استبعد هذا الجمع . وأما قول النووي في شرح المذهب : أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن ، وأن من جحد منهما شيئاً كفر ، وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح ، ففيه نظر ، وقد سبقه لنحو ذلك أبو محمد بن حزم فقال في أوائل « المحلى » : ما نقل عن ابن مسعود من إنكار قرآنية المعوذتين فهو كذب باطل . وكذا قال الفخر الرازي في أوائل تفسيره : الأغلب على الظن أن هذا النقل عن ابن مسعود كذب باطل . والظن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل ، بل الرواية الصحيحة والتأويل محتمل ، والإجماع الذي نقله إن أراد شموله لكل عصر فهو مخدوش ، وإن أراد استقراره فهو مقبول . وقد قال ابن الصباغ في الكلام على مانعي الزكاة : وإنما قاتلهم أبو بكر على منع الزكاة ولم يقل لإنهم كفروا بذلك ، وإنما لم يكفروا لأن الإجماع لم يكن استقر . قال : ونحن الآن نكفر من جحدها . قال : وكذلك ما نقل عن ابن مسعود في المعوذتين ، يعني أنه لم يثبت عنده القطع بذلك ، ثم حصل الاتفاق بعد ذلك . وقد استشكل هذا الموضع الفخر الرازي فقال : إن قلنا إن كونهما من القرآن كان متواتراً في عصر ابن مسعود لزم تكفير من أنكرهما ، وإن قلنا إن كونهما من القرآن كان لم يتواتر في عصر ابن مسعود لزم أن بعض القرآن لم يتواتر . قال : وهذه عقدة صعبة . وأجيب باحتمال أنه كان متواتراً في عصر ابن مسعود لكن لم يتواتر عند ابن مسعود فانحلت العقدة بعون الله تعالى .

**قوله ( سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : قيل لي قل ، فقلت . قال فنحن نقول كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم )** المقائل فنحن نقول الخ هو أبي بن كعب . ووقع عند الطبراني في الأوسط أن ابن مسعود أيضاً قال مثل ذلك ، لكن المشهور أنه من قول أبي بن كعب فلعله انقلب على رأويه . وليس في جواب أبي تصريح بالمراد ، إلا أن في الإجماع على كونهما من القرآن غنية عن تكلف الأسانيد بأخبار الآحاد ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

**( خاتمة )** : اشتمل كتاب التفسير على خمسمائة حديث وثمانية وأربعين حديثاً من الأحاديث المرفوعة وما في حكمها ، الموصول من ذلك أربعمائة حديث وخمسة وستون حديثاً والبقية معلقة وما في معناه ، المكرر من ذلك فيه وفيما مضى أربعمائة وثمانية وأربعون حديثاً ، والخالص منها مائة حديث وحديث ، وافقه مسلم على تخريج بعضها ولم يخرج أكثرها لكونها ليست ظاهرة في الرفع ، والكثير منها من تفاسير ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وهي ستة وستون حديثاً : حديث أبي سعيد بن المولى في الفاتحة ، وحديث عمر « أي أقرؤنا » وحديث ابن عباس « كذبنى ابن آدم » وحديث أبي هريرة « لا تصدقوا أهل الكتاب » وحديث أنس « لم يبق ممن صلى القبليتين غيري » وحديث ابن عباس « كان في بني إسرائيل القصاص » وحديثه في تفسير ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ ، وحديث ابن عمر في ذلك ، وحديث البراء « لما نزل رمضان كانوا لا يقرءون النساء » وحديث حذيفة في تفسير ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ ، وحديث ابن عمر في ﴿ نساؤكم حرث لكم ﴾ ، وحديث

معقل بن يسار في نزول ﴿ولا تعضلوهن﴾ ، وحديث عثمان في نزول ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً﴾ ، وحديث ابن عباس في تفسيرها ، وحديث ابن مسعود في المتوفى عنها زوجها ، وحديث ابن عباس عن عمر في ﴿أبود أحدكم﴾ ، وحديث ابن عمر في ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم﴾ ، وحديث ابن عباس في ﴿حسبنا الله﴾ ، وحديث ﴿كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعفون عن المشركين﴾ الحديث ، ووقع في آخر حديث أسامة بن زيد في قصة عبد الله بن أبي ، وحديث ابن عباس ﴿كان المال للولد﴾ وحديثه ﴿كان إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بامرأته﴾ وحديثه في ﴿ولكل جعلنا موالى﴾ وحديثه ﴿كنت أنا وأمي من المستضعفين﴾ ، وحديثه في نزول ﴿إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم﴾ ، وحديثه في نزول ﴿إن كان بكم أذى من مطر﴾ ، وحديث ابن مسعود في يونس بن متى ، وحديث حذيفة في النفاق ، وحديث عائشة في لغو اليمين ، وحديثها عن أبيها في كفارة اليمين . وحديث جابر في نزول ﴿قل هو القادر﴾ ، وحديث ابن عمر في الأثرية ، وحديث ابن عباس في نزول ﴿لا تسألوا عن أشياء﴾ ، وحديث الحر بن قيس مع عمر في قوله ﴿خذ العفو﴾ ، وحديث ابن الزبير في تفسيرها ، وحديث ابن عباس في تفسير ﴿الصم البكم﴾ ، وحديثه في تفسير ﴿إن يكن منكم عشرون صابرون﴾ وحديث حذيفة ﴿ما بقى من أصحاب هذه الآية إلا ثلاثة﴾ ، وحديث ابن عباس في قصته مع ابن الزبير وفيه ذكر أنى بكر في الغار ، وحديثه في تفسير ﴿يشنون صدورهم﴾ ، وحديث ابن مسعود في ﴿هيت لك﴾ و ﴿بل عجبت﴾ ، وحديث أنى هريرة في صفة مسترق السمع ، وحديث ابن عباس في تفسير ﴿عضين﴾ ، وحديث ابن مسعود في ﴿الكهف ومريم من تلادى﴾ ، وحديثه ﴿كنا نقول للحى إذا كثروا﴾ ، وحديث ابن عباس في تفسير ﴿وما جعلنا الرؤيا﴾ ، وحديث سعد بن أبي وقاص في ﴿الأخسرين أعمالاً﴾ ، وحديث ابن عباس في تفسير ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف﴾ ، وحديث عائشة في نزول ﴿وليضربن بخمرهن﴾ ، وحديث ابن عباس في ﴿لرادك إلى معاد﴾ ، وحديث أنى سعيد في الصلاة على النبي ، وحديث ابن عباس في جواب ﴿إني أجد في القرآن أشياء تختلف على﴾ وحديث عائشة في تفسير ﴿والذى قال لوالديه أف لكما﴾ ، وحديث عبد الله بن مغفل في البول في المغتسل ، وحديث ابن عباس في تفسير ﴿أدبار السجود﴾ ، وحديثه في تفسير ﴿اللات﴾ ، وحديث عائشة في نزول ﴿بل الساعة موعدهم﴾ ، وحديث ابن عباس في تفسير ﴿ولا يعصينك في معروف﴾ ، وحديث أنس عن زيد بن أرقم في فضل الأنصار ، وحديث ابن عباس في تفسير ﴿عتل بعد ذلك زنيم﴾ وحديثه في ذكر الأوثان التي كانت في قوم نوح ، وحديثه في تفسير ﴿ترمى بشرر كالقصر﴾ ، وحديثه في تفسير ﴿لتركن طبقاً عن طبق﴾ ، وحديثه في تفسير ﴿فليدع ناديه﴾ ، وحديث عائشة في تفسير ذكر الكوثر ، وحديث ابن عباس في تفسيره بالخير الكثير ، وحديث أبي بن كعب في المعوذتين . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم خمسماية وثمانون أثراً تقدم بعضها في بدء الخلق وغيره ، وهى قليلة ، وقد بينت كل واحد منها في موضعها . والله الحمد

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب فضائل القرآن

### باب كيف نزل الوحي، وأول ما نزل

قال ابن عباس: المهيمن: الأمين. القرآن أمين على كل كتاب قبله.

[٤٩٧٨] ٤٧٩٠- نا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى عن أبي سلمة قال: أخبرتني عائشة وابن عباس

[٤٩٧٩] قالوا: لبث النبي صلى الله عليه بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن، وبالمدينة عشر سنين.

[٤٩٨٠] ٤٧٩١- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا معتمر قال سمعت أبي عن أبي عثمان قال: أنبت أن جبريل

أتى النبي صلى الله عليه وعنده أم سلمة، فجعل يتحدث، فقال النبي صلى الله عليه لأُم سلمة: «من هذا؟» أو كما قال. قالت: هذا دحية. فلما قام: والله ما حسبه إلا إياه، حتى سمعت خطبة النبي صلى الله عليه بخبر جبريل، أو كما قال. قال أبي قلت لأبي عثمان: ممن سمعت هذا؟ قال: من أسامة بن زيد.

[٤٩٨١] ٤٧٩٢- حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال نا سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال:

قال رسول الله صلى الله عليه: «ما من الأنبياء نبي إلا أعطي ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إلي، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة».

[الحديث ٤٩٨١- طرفه في: ٧٢٧٤].

[٤٩٨٢] ٤٧٩٣- حدثني عمرو بن محمد قال نا يعقوب بن إبراهيم قال حدثني أبي عن صالح بن كيسان

عن ابن شهاب قال: أخبرني أنس بن مالك أن الله تابع على رسوله قبل وفاته حتى توفاه أكثر ما كان الوحي، ثم توفي رسول الله صلى الله عليه بعد.

[٤٩٨٣] ٤٧٩٤- حدثنا أبو نعيم قال نا سفيان عن الأسود بن قيس قال سمعت جندباً يقول: اشتكى النبي

صلى الله عليه فلم يقم ليلة أو ليلتين، فأتته امرأة فقالت: يا محمد، ما أرى شيطانك إلا قد تركك، فأنزل الله: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾.

( كتاب فضائل القرآن ) . ثبتت البسمة و « كتاب » لأبي ذر ، ووقع لغيره « فضائل القرآن » حسب

قوله ( باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل ) كذا لأبي ذر « نزل » بلفظ الفعل الماضي ، ولغيره « كيف

نزول الوحي « بصيغة الجمع ، وقد تقدم البحث في كيفية نزوله في حديث عائشة « إن الحارث بن هشام سأل النبي صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي » في أول الصحيح ، وكذا أول نزوله في حديثها « أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصادقة » لكن التعبير بأول ما نزل أخص من التعبير بأول ما بدئ ، لأن النزول يقتضى وجود من ينزل به ، وأول ذلك مجيء الملك له عياناً مبلغاً عن الله بما شاء من الوحي ، وإجماع الوحي أعم من أن يكون بإنزال أو بإلهام ، سواء وقع ذلك في النوم أو في اليقظة . وأما انتزاع ذلك من أحاديث الباب فساد ذكره إن شاء الله تعالى عند شرح كل حديث منها .

**قوله ( قال ابن عباس : المهيمن الأمين ، القرآن أمين على كل كتاب قبله )** تقدم بيان هذا الأثر وذكر من وصله في تفسير سورة المائدة ، وهو يتعلق بأصل الترجمة وهى فضائل القرآن ، وتوجيه كلام ابن عباس أن القرآن تضمن تصديق جميع ما أنزل قبله ، لأن الأحكام التي فيه إما مقررة لما سبق وإما ناسخة — وذلك يستدعى إثبات المنسوخ — وإما مجددة ، وكل ذلك دال على تفضيل المجدد . ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث : الأول والثاني حديثا ابن عباس وعائشة معاً .

**قوله ( عن شيان )** هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن .  
**قوله ( لبث النبي صلى الله عليه وسلم بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن وبالمدينة عشر سنين )** كذا للكشيمهني ، ولغيره « وبالمدينة عشرًا » بإيهام المعداد ، وهذا ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم عاش ستين سنة. إذا انضم إلى المشهور أنه بعث على رأس الأربعين ، لكن يمكن أن يكون الراوي ألغى الكسر كما تقدم بيانه في الوفاة النبوية ، فإن كل من روى عنه أنه عاش ستين أو أكثر من ثلاث وستين جاء عنه أنه عاش ثلاثاً وستين ، فالعتمد أنه عاش ثلاثاً وستين ، وما يخالف ذلك إما أن يحمل على إلغاء الكسر في السنين ، وإما على جبر الكسر في الشهور ، وأما حديث الباب فيمكن أن يجمع بينه وبين المشهور بوجه آخر ، وهو أنه بعث على رأس الأربعين ، فكانت مدة وحى المنام ستة أشهر إلى أن نزل عليه الملك في شهر رمضان من غير فترة ، ثم فتر الوحي ، ثم تواتر وتتابع ، فكانت مدة تواتره وتتابعه بمكة عشر سنين من غير فترة ، أو أنه على رأس الأربعين قرن به ميكائيل أو إسرافيل فكان يلقي إليه الكلمة أو الشيء مدة ثلاث سنين كما جاء من وجه مرسل ، ثم قرن به جبريل فكان ينزل عليه بالقرآن مدة عشر سنين بمكة . ويؤخذ من هذا الحديث مما يتعلق بالترجمة أنه نزل مفزلاً ولم ينزل جملة واحدة ، ولعله أشار إلى ما أخرجه النسائي وأبو عبيد والحاكم من وجه آخر عن ابن عباس قال « أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا في ليلة القدر ، ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة . وقرأ ﴿ وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ﴾ الآية » وفي رواية للحاكم والبيهقي في الدلائل « فرق في السنين » وفي أخرى صحيحة لابن أبي شيبة والحاكم أيضاً « وضع في بيت العزة في السماء الدنيا ، فجعل جبريل ينزل به على النبي صلى الله عليه وسلم » وإسناده صحيح ، ووقع في « المنهاج للحليمي » : أن جبريل كان ينزل منه من اللوح المحفوظ في ليلة القدر إلى السماء الدنيا قدر ما ينزل به على النبي صلى الله عليه وسلم في تلك السنة إلى ليلة القدر التي تليها ، إلى أن أنزله كله في عشرين ليلة من عشرين سنة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا ، وهذا أورده ابن الأنباري من طريق ضعيفة ومنقطعة أيضاً وما تقدم من أنه نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا ثم أنزل بعد ذلك مفزلاً هو الصحيح المعتمد وحكى الماوردي في تفسير ليلة القدر أنه نزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة وأن

الحفظة نجمته على جبريل في عشرين ليلة وأن جبريل نجمه على النبي صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة ، وهذا أيضا غريب ، والمعتمد أن جبريل كان يعارض النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان بما ينزل به عليه في طول السنة ، كذا جزم به الشعبي فيما أخرجه عنه أبو عبيد وابن أبي شيبة بإسناد صحيح ، وسيأتي مزيد لذلك بعد ثلاثة أبواب . وقد تقدم في بدء الوحي أن أول نزول جبريل بالقرآن كان في شهر رمضان ، وسيأتي في هذا الكتاب أن جبريل كان يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن في شهر رمضان ، وفي ذلك حكمتان : إحداهما تعاهده ، والأخرى ببقية ما لم ينسخ منه ورفع مانسوخ ، فكان رمضان ظرفاً لإنزاله جملة وتفصيلاً وعرضاً وأحكاماً . وقد أخرج أحمد والبيهقي في « الشعب » عن واثلة بن الأسقع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أنزلت التوراة لست مضين من رمضان . والإنجيل لثلاث عشرة خلت منه ، والزبور لثمان عشرة خلت منه ، والقرآن لأربع وعشرين خلت من شهر رمضان » . وهذا كله مطابق لقوله تعالى ﴿ شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ﴾ ولقوله تعالى ﴿ إنا أنزلناه في ليلة القدر ﴾ فيحتمل أن تكون ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلة ، فأنزل فيها جملة إلى سماء الدنيا ، ثم أنزل في اليوم الرابع والعشرين إلى الأرض أول ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ ويستفاد من حديث الباب أن القرآن نزل كله بمكة والمدينة خاصة ، وهو كذلك ، لكن نزل كثير منه في غير الحرمين حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم في سفر حج أو عمرة أو غزاة ، ولكن الاصطلاح أن كل ما نزل قبل الهجرة فهو مكّي ، وما نزل بعد الهجرة فهو مدني ، سواء نزل في البلد حال الإقامة أو في غيرها حال السفر ، وسيأتي مزيد لذلك في « باب تأليف القرآن » . الحديث الثالث .

قوله ( حدثنا معتمر ) هو ابن سليمان التيمي .

قوله ( قال أنبت أن جبريل ) فاعل « قال » هو أبو عثمان النهدي .

قوله ( أنبت ) بضم أوله على البناء للمجهول ، وقد عينه في آخر الحديث . ووقع عند مسلم في أوله زيادة حذفها البخاري عمداً لكونها موقوفة ولعدم تعلقها بالباب وهي : عن أبي عثمان عن سلمان قال « لا تكونن إن استطعت أول من يدخل السوق » الحديث موقوف ، وقد أورده البرقاني في مستخرجه من طريق عاصم عن أبي عثمان عن سلمان مرفوعاً .

قوله ( فقال لأُم سلمة : من هذا ) ؟ فاعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، استفهم أم سلمة عن الذي كان يحدثه هل فطمت لكونه ملكاً أو لا .

قوله ( أو كما قال ) يريد أن الراوي شك في اللفظ مع بقاء المعنى في ذهنه ، وهذه الكلمة كثر استعمال المحدثين لها في مثل ذلك . قال الداودي . هذا السؤال إنما وقع بعد ذهاب جبريل ، وظاهر سياق الحديث يخالفه . كذا قال ، ولم يظهر لي ما ادعاه من الظهور ، بل هو محتمل للأمرين .

قوله ( قالت هذا دحية ) أي ابن خليفة الكلبي الصحابي المشهور ، وقد تقدم ذكره في حديث أبي سفيان الطويل في قصة هرقل أول الكتاب ، وكان موصوفاً بالجمال ، وكان جبريل يأتي النبي صلى الله عليه وسلم غالباً على صورته .

**قوله ( فلما قام )** أى النبى صلى الله عليه وسلم أى قام ذاهبا إلى المسجد ، وهذا يدل على أنه لم ينكر عليها ماظنته من أنه دحية اكتفاء بما سيقع منه في الخطبة مما يوضح لها المقصود .

**قوله ( ما حسبته إلا إياه )** هذا كلام أم سلمة ، وعند مسلم « فقالت أم سلمة أئمن الله ما حسبته إلا إياه » وأئمن من حروف القسم ، وفيها لغات قد تقدم بيانها .

**قوله ( حتى سمعت خطبة النبى صلى الله عليه وسلم يخبر بخبر جبريل أو كما قال )** في رواية مسلم « يخبرنا خبرنا » وهو تصحيف نبه عليه عياض ، قال النووى : وهو الموجود في نسخ بلادنا . قلت : ولم أر هذا الحديث في شيء من المسانيد إلا من هذا الطريق فهو من غرائب الصحيح . ولم أقف في شيء من الروايات على بيان هذا الخبر في أى قصة ، ويحتمل أن يكون في قصة بنى قريظة ، فقد وقع في « دلائل البيهقي » وفي « الغيلانيات » من رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه « عن عائشة أنها رأت النبى صلى الله عليه وسلم يكلم رجلا وهو راكب ، فلما دخل قلت : من هذا الذي كنت تكلمه ، قال : بمن تشبهينه ؟ قلت : بدحية بن خليفة ، قال : ذاك جبريل أمرني أن أمضي الى بنى قريظة » .

**قوله ( قال أبي )** بفتح الهمزة وكسر الموحدة الخفيفة ، والقائل هو معتمر بن سليمان ، وقوله « فقلت لأبي عثمان ، أى النهدي الذي حدثه بالحديث ، وقوله « ممن سمعت هذا ؟ قال من أسامة بن زيد » فيه الاستفسار عن اسم من أبهم من الرواة ولو كان الذي أبهم ثقة معتمداً ، وفائدته احتمال أن لا يكون عند السامع كذلك ، فغني بيانه رفع لهذا الاحتمال ، قال عياض وغيره : وفي هذا الحديث أن للملك أن يتصور على صورة آدمي . وأن له هو في ذاته صورة لا يستطيع آدمي أن يراه فيها لضعف القوى البشرية إلا من يشاء الله أن يقويه على ذلك ، ولهذا كان غالب ما يأتي جبريل إلى النبى صلى الله عليه وسلم في صورة الرجل كما تقدم في بدء الوحي « وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا » ولم ير جبريل على صورته التي خلق عليها إلا مرتين كما ثبت في الصحيحين . ومن هنا يتبين وجه دخول حديث أسامة هذا في هذا الباب . قالوا وفيه فضيلة لأم سلمة ولدحية ، وفيه نظر ، لأن أكثر الصحابة رأوا جبريل في صورة الرجل لما جاء فسأله عن الإيمان والإسلام والإحسان ، ولأن اتفاق الشبه لا يستلزم إثبات فضيلة معنوية ، وغايته أن يكون له مزية في حسن الصورة حسب ، وقد قال صلى الله عليه وسلم لابن قطن حين قال إن الدجال أشبه الناس به فقال « أضرني شبهه ؟ قال : لا » الحديث الرابع .

**قوله ( عن أبيه )** هو أبو سعيد المقبرى كيسان ، وقد سمع سعيد المقبرى الكثير من أبي هريرة وسمع من أبيه عن أبي هريرة ، ووقع الأمران في الصحيحين ، وهو دال على ثبت سعيد وتحريه .

**قوله ( ما من الأنبياء نبى إلا أعطى )** هذا دال على أن النبى لابد له من معجزة تقتضي إيمان من شاهدها بصدقه ، ولا يضره من أصر على المعاندة .

من الآيات ( أى المعجزات الخوارق .

**قوله ( ما مثله آمن عليه البشر )** ماموصولة وقعت مفعولا ثانيا لأعطى ، ومثله مبتدأ ، وآمن خبره ، والمثمل يطلق ويراد به عين الشيء ومايساويه ، والمعنى أن كل نبى أعطى آية أو أكثر من شأن من يشاهدها من البشر أن يؤمن به لأجلها ، وعليه بمعنى اللام أو الباء الموحدة ، والنكتة في التعبير بها تضمنها معنى الغلبة ، أى يؤمن بذلك



مغلوبا عليه بحيث لا يستطيع دفعه عن نفسه ، لكن قد يجحد فيعاند . كما قال الله تعالى ﴿ وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً ﴾ وقال الطيبي : الراجع الى الموصول ضمير المجرور في عليه وهو حال ، أى مغلوبا عليه في التحدي ، والمراد بالآيات المعجزات وموقع المثل موقعه من قوله ﴿ فأتوا بسورة مثله ﴾ أى على صفته من البيان وعلو الطبقة في البلاغة .

( تنبيه ) : قوله « آمن » وقع في رواية حكاهما ابن قرقول « أومن » بضم الهمزة ثم واو . وسيأتي في كتاب الاعتصام . قال وكتبها بعضهم بالياء الأخيرة بدل الواو . وفي رواية القاسبي « أمن » بغير مد من الأمان ، والأول هو المعروف .

**قوله ( وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إلى )** أى إن معجزتي التي تحدت بها الوحي الذي أنزل على وهو القرآن لما اشتمل عليه من الإعجاز الواضح ، وليس المراد حصر معجزاته فيه ولا أنه لم يؤت من المعجزات ما أوتي من تقدمه ، بل المراد أنه المعجزة العظمى التي اختص بها دون غيره ، لأن كل نبي أعطى معجزة خاصة به لم يعطها بعينها غيره تحدى بها قومه ، وكانت معجزة كل نبي تقع مناسبة لحال قومه كما كان السحر فاشياً عند فرعون فجاءه موسى بالعصا على صورة ما يصنع السحرة لكنها تلقفت ما صنعوا ، ولم يقع ذلك بعينه لغيره وكذلك إحياء عيسى الموتى وإبراء الأكهم والأبرص لكون الأطباء والحكماء كانوا في ذلك الزمان في غاية الظهور ، فأتاهم من جنس عملهم بما لم تصل قدرتهم اليه ، ولهذا لما كان العرب الذين بعث فيهم النبي صلى الله عليه وسلم في الغاية من البلاغة جاءهم بالقرآن الذي تحداهم أن يأتوا بسورة مثله فلم يقدروا على ذلك . وقيل المراد أن القرآن ليس له مثل لاصورة ولا حقيقة ، بخلاف غيره من المعجزات فانها لا تخلو عن مثل . وقيل المراد أن كل نبي أعطى من المعجزات ما كان مثله لمن كان قبله صورة أو حقيقة ، والقرآن لم يؤت أحد قبله مثله ، فلهذا أردفه بقوله « فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا » . وقيل المراد أن الذي أوتيته لا يتطرق اليه تخيل ، وإنما هو كلام معجز لا يقدر أحد أن يأتي بما يتخيل منه التشبيه به ، بخلاف غيره فانه قد يقع في معجزاتهم ما يقدر الساحر أن يتخيل شبهه فيحتاج من يميز بينهما الى نظر ، والنظر عرضة للخطأ ، فقد يخطئ الناظر فيظن تساويهما . وقيل المراد أن معجزات الأنبياء انقرضت بانقراض أعصارهم فلم يشاهدها الا من حضرها ، ومعجزة القرآن مستمرة الى يوم القيامة ، وخرقه للعادة في أسلوبه وبلاغته وإخباره بالمغيبات ، فلا يمر عصر من الأعصار إلا ويظهر فيه شيء مما أخبر به أنه سيكون يدل على صحة دعواه ، وهذا أقوى احتمالات ، وتكميله في الذي بعده . وقيل المعنى أن المعجزات الماضية كانت حسية تشاهد بالأبصار ككنافة صالح وعصا موسى ، ومعجزة القرآن تشاهد بالبصيرة فيكون من يتنبه لأجلها أكثر ، لأن الذي يشاهد بعين الرأس ينقرض بانقراض مشاهدته ، والذي يشاهد بعين العقل باق يشاهده كل من جاء بعد الأول مستمرا . قلت : ويمكن نظم هذه الأقوال كلها في كلام واحد ؛ فإن محصلها لا ينافي ببعضه بعضاً .

**قوله ( فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة )** رتب هذا الكلام على ماتقدم من معجزة القرآن المستمرة لكثرة فائدته وعموم نفعه ، لاشتتاله على الدعوة والحجة والإخبار بما سيكون ، فعم نفعه من حضر ومن غاب ومن وجد ومن سيوجد ، فحسن ترتيب الرجوى المذكورة على ذلك ، وهذه الرجوى قد تحققت ، فإنه أكثر الأنبياء تبعاً ، وسيأتي بيان ذلك واضحاً في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . وتعلق هذا الحديث بالترجمة من جهة أن القرآن إنما نزل بالوحي الذي يأتي به الملك لا بالإنعام ولا بالإلهام . وقد جمع بعضهم إعجاز القرآن في أربعة أشياء :

أحدها حسن تأليفه والثام كلمه مع الإيجاز والبلاغة ، ثانيها صورة سياقه وأسلوبه المخالف لأساليب كلام أهل البلاغة من العرب نظماً ونثراً حتى حارت فيه عقولهم ولم يبتدوا إلى الإتيان بشيء مثله مع توفر دواعيهم على تحصيل ذلك وتقريبه لهم على العجز عنه ، ثالثها ما اشتمل عليه من الإخبار عما مضى من أحوال الأمم السالفة والشرائع الدائرة مما كان لا يعلم منه بعضه إلا النادر من أهل الكتاب ، رابعها الإخبار بما سيأتي من الكوائن التي وقع بعضها في العصر النبوي وبعضها بعده . ومن غير هذه الأربعة آيات وردت بتعجيز قوم في قضايا أنهم لا يفعلونها فعجزوا عنها مع توفر دواعيهم على تكذيبه ، كتمنى اليهود الموت ، ومنها الروعة التي تحصل لسامعه ، ومنها أن قارئه لا يمل من ترداد وسامعه لا يملج ولا يزداد بكثرة التكرار إلا طراوة ولذاذة . ومنها أنه آية باقية لاتعدم مابقيت الدنيا ، ومنها جمعه لعلوم ومعارف لاتنقضي عجائبها ولا تنتهي فوائدها . اهـ ملخصاً من كلام عياض وغيره . الحديث الخامس :

**قوله ( حدثنا عمرو بن محمد )** هو الناقد ، وبذلك جزم أبو نعيم في « المستخرج » . وكذا أخرجه مسلم عن عمرو بن محمد الناقد وغيره عن يعقوب بن ابراهيم . ووقع في الأطراف لخلف « حدثنا عمرو بن علي الفلاس » ورأيت في نسخة معتمدة من رواية النسفي عن البخاري « حدثنا عمرو بن خالد » وأظنه تصحيفاً ، والأول هو المعتمد ، فإن الثلاثة وإن كانوا معروفين من شيوخ البخاري ، لكن الناقد أحص من غيره بالرواية عن يعقوب بن ابراهيم بن سعد ، ورواية صالح بن كيسان عن ابن شهاب من رواية الأقران ، بل صالح بن كيسان أكبر سناً من ابن شهاب وأقدم سماعاً ، وابراهيم بن سعد قد سمع من ابن شهاب كما سيأتي تصريحه بتحديثه له في الحديث الآتي بعد باب واحد .

**قوله ( إن الله تابع على رسوله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته )** كذا للأكثر ، وفي رواية أبي ذر « إن الله تابع على رسوله الوحي قبل وفاته » أى أكثر لإنزاله قرب وفاته صلى الله عليه وسلم ، والسر في ذلك أن الوفود بعد فتح مكة كثروا وكثر سؤا لهم عن الأحكام فكثرت النزول بسبب ذلك . ووقع لي سبب تحديث أنس بذلك من رواية الدراوردي عن الإمامي عن الزهري « سألت أنس بن مالك : هل فتر الوحي عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت ؟ قال : أكثر ما كان وأجمه » أورده ابن يونس في « تاريخ مصر » في ترجمة محمد بن سعيد بن أبي مريم .

**قوله ( حتى توفاه أكثر ما كان الوحي )** أى الزمان الذي وقعت فيه وفاته كان نزول الوحي فيه أكثر من غيره من الأزمنة

**قوله ( ثم توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد )** فيه إظهار ماتضمنته الغاية في قوله « حتى توفاه الله » ، وهذا الذي وقع أخيراً على خلاف ما وقع أولاً ، فإن الوحي في أول البعثة فتر فترة ثم كثر ، وفي أثناء النزول بمكة لم ينزل من السور الطوال إلا القليل ، ثم بعد الهجرة نزلت السور الطوال المشتملة على غالب الأحكام ، إلا أنه كان الزمن الأخير من الحياة النبوية أكثر الأزمنة نزولاً بالسبب المتقدم ، وبهذا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة لتضمنه الإشارة الى كيفية النزول . الحديث السادس :

**قوله ( حدثنا سفيان )** هو الثوري ، وقد تقدم شرح الحديث قريباً في سورة والضحي ، ووجه إيراده في هذا الباب الإشارة الى أن تأخير النزول أحياناً إنما كان يقع لحكمة تقتضي ذلك لا لقصده تركه أصلاً ، فكان نزوله على

أنحاء شتى : تارة يتتابع ، وتارة يتراخى . وفي إنزاله مفرقا وجوه من الحكمة : منها تسهيل حفظه لأنه لو نزل جملة واحدة على أمة أمية لا يقرأ غالهم ولا يكتب لشق عليهم حفظه . وأشار سبحانه وتعالى إلى ذلك بقوله رداً على الكفار ﴿ وقالوا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة ، كذلك — أى أنزلناه مفرقا — لنثبت به فؤادك ﴾ ويقول تعالى ﴿ وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ﴾ . ومنها ما يستلزمه من الشرف له والعناية به لكثرة تردد رسول ربه اليه يعلمه بأحكام ما يقع له وأجوبة ما يسأل عنه من الأحكام والحوادث . ومنها أنه أنزل على سبعة أحرف ، فناسب أن ينزل مفرقا ، إذ لو نزل دفعة واحدة لشق بيانها عادة . ومنها أن الله قدر أن ينسخ من أحكامه ما شاء ، فكان إنزاله مفرقا لينفصل الناسخ من المنسوخ أولى من إنزالهما معاً . وقد ضبط النقلة ترتيب نزول السور كما سيأتي في « باب تأليف القرآن » ولم يضبطوا من ترتيب نزول الآيات إلا قليلا ، وقد تقدم في تفسير ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ أنها أول سورة نزلت ، ومع ذلك فنزل من أولها أولا خمس آيات ثم نزل باقيها بعد ذلك ، وكذلك سورة المدثر التي نزلت بعدها نزل أولها أولا ثم نزل سائرهما بعد . وأوضح من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وصححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس عن عثمان قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الآيات فيقول : ضعوها في السورة التي يذكر فيها كذا ، الى غير ذلك مما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ وَالْعَرَبِ وَقَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا — بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾

[٤٩٨٤]

٤٧٩٥ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري فأخبرني أنس بن مالك قال : فأمر عثمان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن ينسخوها في المصاحف ، وقال لهم : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قریش ، فإن القرآن أنزل بلسانهم ، ففعلوا .

[٤٩٨٥]

٤٧٩٦ - حدثنا أبو نعیم قال نا همام قال نا عطاء ... ح . وقال مسدد نا يحيى عن ابن جريج قال أخبرني عطاء قال أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية أن يعلى كان يقول : ليتني أرى رسول الله صلى الله عليه حين ينزل عليه الوحي ، فلما كان النبي صلى الله عليه بالجعرانة وعليه ثوب قد أظلم عليه ومعه الناس من أصحابه ، إذ جاءه رجل متضمخ بطيب فقال : يا رسول الله ، كيف ترى في رجل أحرم بجبة بعد ما تضمخ بطيب ، فنظر النبي صلى الله عليه ساعة فجاءه الوحي ، فأشار عمر إلى يعلى أي تعال ، فجاء يعلى فأدخل رأسه ، فإذا هو محمر الوجه يغط كذلك ساعة ، ثم سري عنه فقال : « أين الذي يسألني عن العمرة أنفأ ؟ » فالتمس الرجل الرجل فجاء به إلى النبي صلى الله عليه فقال : « أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرآت ، وأما الجبة فانزعها ، ثم اصنع في عمرتك كما تصنع في حجك » .

قوله ( باب نزل القرآن بلسان قریش والعرب ، قرآنا عربيا — بلسان عربي مبين ) في رواية أبي ذر « لقول الله تعالى قرآنا الخ . وأما نزوله بلغة قریش فمذكور في الباب من قول عثمان ، وقد أخرج أبو داود من طريق كعب الأنصاري أن عمر كتب الى ابن مسعود « أن القرآن نزل بلسان قریش ، فأقرئ الناس بلغة قریش لابلغة هذيل » وأما عطف العرب عليه فمن عطف العام على الخاص ، لأن قریشا من العرب ، وأما ما ذكره من الآيتين فهو حجة لذلك . وقد أخرج ابن أبي دواد في « المصاحف » من طريق أخرى عن عمر قال « اذا اختلفتم في اللغة فاكتبوها بلسان مضر » اهـ ومضر هو ابن نزار بن معد بن عدنان واليه تنتهي أنساب قریش وقيس وهذيل

وغيرهم . وقال القاضي أبو بكر بن الباقلاني : معنى قول عثمان « نزل القرآن بلسان قريش » أى معظمه ، وأنه لم تقم دلالة قاطعة على أن جميعه بلسان قريش ، فان ظاهر قوله تعالى ﴿ إنا جعلناه قرآنا عربيا ﴾ أنه نزل بجميع السنة العرب ، ومن زعم أنه أراد مضر دون ربيعة أو هما دون اليمن أو قريشا دون غيرهم فعليه البيان ، لأن اسم العرب يتناول الجميع تناولا واحداً ، ولو ساغت هذه الدعوى لساغ للآخر أن يقول نزل بلسان بنى هاشم مثلاً لأنهم أقرب نسباً الى النبي صلى الله عليه وسلم من سائر قريش . وقال أبو شامة : يحتمل أن يكون قوله « نزل بلسان قريش » أى ابتداء نزوله ، ثم أبيح أن يقرأ بلغة غيرهم كما سيأتي تقريره في « باب أنزل القرآن على سبعة أحرف » اهـ . وتكلمته أن يقال : انه نزل أولاً بلسان قريش أحد الأحرف السبعة ثم نزل بالأحرف السبعة المأذون في قراءتها تسهيلاً وتيسيراً كما سيأتي بيانه ، فلما جمع عثمان الناس على حرف واحد رأى أن الحرف الذي نزل القرآن أولاً بلسانه أولى الأحرف فحمل الناس عليه لكونه لسان النبي صلى الله عليه وسلم ولما له من الأولوية المذكورة وعليه يحمل كلام عمر لابن مسعود أيضاً .

**قوله ( وأخبرني )** في رواية أبي ذر « فأخبرني أنس بن مالك قال فأمر عثمان « هو معطوف على شيء محذوف يأتي بيانه في الباب الذي بعده ، فاقصر المصنف من الحديث على موضع الحاجة منه وهو قول عثمان « فاكتبوه بلسانهم » أى قريش .

**قوله ( أن ينسخوها في المصاحف )** كذا للأكثر ، والضمير للسور أو للآيات أو الصحف التي أحضرت من بيت حفصة ، وللكشميني « أن ينسخوا ما في المصاحف » أى ينقلوا الذي فيها الى مصاحف أخرى ، والأول هو المعتمد لأنه كان في صحف لا مصاحف .

**قوله ( وقال مسدد حدثنا يحيى )** في رواية أبي ذر « يحيى بن سعيد » وهو القطان ، وهذا الحديث وقع لنا موصولاً في رواية مسدد من رواية معاذ بن المثني عنه كما بينته في « تعليق التعليق » .

**قوله ( إن يعلى )** هو ابن أمية والد صفوان .

**قوله ( كان يقول : ليتني أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ )** هذا صورته مرسل ، لأن صفوان بن يعلى ماحضر القصة ، وقد أورده في كتاب العمرة من كتاب الحج بالإسناد الآخر المذكور هنا عن أبي نعيم عن همام فقال فيه « عن صفوان بن يعلى عن أبيه » فوضح أنه ساقه هنا على لفظ رواية ابن جريج ، وقد أخرجه أبو نعيم من طريق محمد بن خالد عن يحيى بن سعيد بنحو اللفظ الذي ساقه المصنف هنا ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الحج . وقد خفى وجه دخوله في هذا الباب على كثير من الأئمة حتى قال ابن كثير في تفسيره : ذكر هذا الحديث في الترجمة التي قبل هذه أظهر وأبين ، فلعل ذلك وقع من بعض النساخ . وقيل بل أشار المصنف بذلك الى أن قوله تعالى ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ﴾ لا يستلزم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أرسل بلسان قريش فقط لكونهم قومه ، بل أرسل بلسان جميع العرب لأنه أرسل إليهم كلهم ، بدليل أنه خاطب الأعرابي الذي سأله بما يفهمه بعد أن نزل الوحي عليه بجواب مسألته فدل على أن الوحي كان ينزل عليه بما يفهمه السائل من العرب قرشاً كان أو غير قرشي ، والوحي أعم من أن يكون قرآناً يتلى أو لا يتلى . قال ابن بطال : مناسبة الحديث للترجمة ان الوحي كله متلوّاً كان و غير متلوّاً إنما نزل بلسان العرب ، ولا يرد على هذا كونه صلى الله عليه وسلم بعث الى الناس كافة عرباً وعجماً وغيرهم لأن اللسان

الذي نزل عليه به الوحي عربي وهو يبلغه إلى طوائف العرب وهم يترجمونه لغير العرب بألسنتهم ، ولذا قال ابن المنير : كان إدخال هذا الحديث في الباب الذي قبله أليق ، لكن لعله قصد التنبيه على أن الوحي بالقرآن والسنة كان على صفة واحدة ولسان واحد

### جَمْعُ الْقُرْآنِ

[٤٩٨٦] ٤٧٩٧- حدثنا موسى بن إسماعيل عن إبراهيم بن سعد قال نا ابن شهاب عن عبيد بن السباق أن زيد بن ثابت قال : أرسل إلي أبو بكرٍ مقتل أهل اليمامة ، فإذا عمرُ بن الخطابِ عندهُ ، قال أبو بكرٍ : إنَّ عمرَ أتاني فقال : إنَّ القتلَ قد استحرَّ يومَ اليمامةِ بقرَاءِ القرآنِ ، وإنِّي أخشى إن استحرَّ القتلُ بالقرءاءِ بالمواطن فيذهب كثيرٌ من القرآنِ ، وإنِّي أرى أن تأمرَ بجمع القرآنِ . قلتُ لعمرَ : كيفَ تفعلُ شيئاً لم يفعله رسولُ الله صلى الله عليه ؟ قال عمرُ : هذا والله خيرٌ . فلم يزلْ عمرُ يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك ورأيتُ في ذلك الذي رأى عمر . قال زيد : قال أبو بكرٍ : إنك رجلٌ شابٌ عاقلٌ لا نتهمك ، وقد كنت تكتبُ الوحيَ لرسولِ الله صلى الله عليه ، تتبَّع القرآنَ فاجمعه . فوالله لو كلَّفوني نقلَ جبلٍ من الجبالِ ما كان أثقلَ عليَّ ممَّا أمرني به من جمع القرآنِ . قلتُ : كيفَ تفعلون شيئاً لم يفعله رسولُ الله صلى الله عليه ؟ قال : هو والله خيرٌ . فلم يزلْ أبو بكرٍ يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرحَ له صدرُ أبي بكرٍ وعمر . فتتبَّعتُ القرآنَ أجمعه من العُسبِ واللخافِ وصُدور الرجالِ ، حتى وجدتَ آخرَ سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدْها مع أحدٍ غيره ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ ، حتَّى خاتمة براءة ، فكانت الصحفُ عند أبي بكرٍ حتى توفاهُ الله ، ثم عند عمرَ حياته ، ثم عند حفصة بنت عمر .

[٤٩٨٧] ٤٧٩٨- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا إبراهيم بن سعد قال نا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان ، وكان يُغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان يا أمير المؤمنين ، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى . فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردّها إليك . فأرسلت بها حفصة إلى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد ابن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، فنسخوها في المصاحف ، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم ، ففعلوا . حتَّى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردَّ عثمان الصحف إلى حفصة ، وأرسل إلى كل أفق بمصحفٍ ممَّا نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في كلِّ صحيفة أو مصحفٍ أن يحرق .

[٤٩٨٨] ٤٧٩٩- قال ابن شهاب : فأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت سمع زيد بن ثابت قال : فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه يقرأُ بها فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ فألحقناها في سورتها في المصحف .

**قوله ( باب جمع القرآن )** المراد بالجمع هنا جمع مخصوص ، وهو جمع متفرقة في صحف ، ثم جمع تلك الصحف في مصحف واحد مرتب السور . وسيأتي بعد ثلاثة أبواب « باب تأليف القرآن » والمراد به هناك تأليف الآيات في السورة الواحدة أو ترتيب السور في المصحف .

**قوله ( عن عبيد بن السباق )** بفتح المهملة وتشديد الموحدة ، مدني يكنى أبا سعيد ، ذكره مسلم في الطبقة الأولى من التابعين ، لكن لم أر له رواية عن أقدم من سهل بن حنيف الذي مات في خلافة علي ، وحديثه عنه عند أبي داود وغيره ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، لكنه كرره في التفسير والأحكام والتوحيد وغيرها مطولا ومختصرا .

**قوله ( عن زيد بن ثابت )** هذا هو الصحيح عن الزهري أن قصة زيد بن ثابت مع أبي بكر وعمر عن عبيد ابن السباق عن زيد بن ثابت ، وقصة حذيفة مع عثمان عن أنس بن مالك ، وقصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الأحزاب في رواية عبيد بن السباق عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه ، وقد رواه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن الزهري فأدرج قصة آية سورة الأحزاب في رواية عبيد بن السباق ، وأغرب عمارة بن غزية فرواه عن الزهري فقال « عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه » وساق القصص الثلاث بطولها : قصة زيد مع أبي بكر وعمر ، ثم قصة حذيفة مع عثمان أيضا ، ثم قصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الأحزاب أخرجه الطبري ، وبين الخطيب في « المدرج » أن ذلك وهم منه وأنه أدرج بعض الأسانيد على بعض .

**قوله ( أرسل إلى أبو بكر الصديق )** لم أقف على اسم الرسول اليه بذلك في الجزء الأول من « فوائد الديرعاقولي » قال « حدثنا إبراهيم بن بشار حدثنا سفیان بن عيينة عن الزهري عن عبيد عن زيد بن ثابت قال : قبض النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن القرآن جمع في شيء » .

**قوله ( مقتل أهل الإمامة )** أى عقب قتل أهل الإمامة . والمراد بأهل الإمامة هنا من قتل بها من الصحابة في الواقعة مع مسيلمة الكذاب ، وكان من شأنها أن مسيلمة ادعى النبوة وقوى أمره بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بازتداد كثير من العرب ، فجهز اليه أبو بكر الصديق خالد بن الوليد في جمع كثير من الصحابة فحاربوه أشد محاربة ، إلى أن خذله الله وقتله ، وقتل في غضون ذلك من الصحابة جماعة كثيرة قيل سبعمائة وقيل أكثر .

**قوله ( قد استحر )** بسين مهملة ساكنة ومثناة مفتوحة بعدها حاء مهملة مفتوحة ثم راء ثقيلة ، أى اشتد وكثر ، وهو استفعل من الحر لأن المكروه غالبا يضاف إلى الحر ، كما أن المحبوب يضاف إلى البرد يقولون : أستحن الله عينه وأقر عينه . ووقع من تسمية القراء الذين أراد عمر في رواية سفیان بن عيينة المذكورة قتل سالم مولى أبي حذيفة ولفظه « فلما قتل سالم مولى أبي حذيفة خشي عمر أن يذهب القرآن ، فجاء إلى أبي بكر » وسيأتي : أن سالما أحد من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأخذ القرآن عنه

**قوله ( بالقراء بالمواطن )** أى في المواطن أى الأماكن التي يقع فيها القتال مع الكفار ، ووقع في رواية شعيب عن الزهري « في المواطن » وفي رواية سفیان « وأنا أخشى أن لا يلقي المسلمون زحفا آخر إلا استحر القتل بأهل القرآن » .

**قوله ( فيذهب كثير من القرآن )** في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه من الزيادة « إلا أن يجمعه »

وفي رواية شعيب « قبل أن يقتل الباقر » وهذا يدل على أن كثيرا من قتل في وقعة اليمامة كان قد حفظ القرآن ، لكن يمكن أن يكون المراد أن مجموعهم جمعه لا أن كل فرد جمعه ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في « باب من جمع القرآن » إن شاء الله تعالى .

**قوله ( قلت لعمر )** هو خطاب أبي بكر لعمر ، حكاه ثانيا لزيد بن ثابت لما أرسل اليه ، وهو كلام من يؤثر الاتباع وينفر من الابتداع .

**قوله ( لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم )** تقدم من رواية سفيان بن عيينة تصريح زيد بن ثابت بذلك ، وفي رواية عمارة بن غزية « فنفر منها أبو بكر وقال : أفعل ما لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم » ؟ وقال الخطابي وغيره : يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم إنما لم يجمع القرآن في المصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته ، فلما انقضى نزوله بوفاة صلى الله عليه وسلم ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك وفاء لوعد الصادق بضممان حفظه على هذه الأمة المحمدية زادها الله شرفا ، فكان ابتداء ذلك على يد الصديق رضي الله عنه بمشورة عمر ، ويؤيده ما أخرجه ابن أبي داود في « المصاحف » بإسناد حسن عن عبد خير قال « سمعت عليا يقول : أعظم الناس في المصاحف أجرا أبو بكر ، رحمة الله على أبي بكر ، هو أول من جمع كتاب الله » وأما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن » الحديث فلا ينافي ذلك ، لأن الكلام في كتابة مخصوصة على صفة مخصوصة ، وقد كان القرآن كله كتب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور ، وأما ما أخرجه ابن أبي داود في « المصاحف » من طريق ابن سيرين قال « قال علي : لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم آليت أن لا آخذ على رائي إلا لصلاة جمعة حتى أجمع القرآن فجمعه » فإسناده ضعيف لانقطاعه ، وعلى تقدير أن يكون محفوظا فمراده بجمعه حفظه في صدره ، قال : والذي وقع في بعض طرقه « حتى جمعته بين اللوحين » وهُم من راويه . قلت : وما تقدم من رواية عبد خير عن علي أصح ، فهو المعتمد . ووقع عند ابن أبي داود أيضا بيان السبب في إشارة عمر بن الخطاب بذلك ، فأخرج من طريق الحسن « أن عمر سأل عن آية من كتاب الله فقيل : كانت مع فلان فقتل يوم اليمامة ، فقال : إنا لله ، وأمر بجمع القرآن ، فكان أول من جمعه في المصحف » وهذا منقطع ، فإن كان محفوظا حمل على أن المراد بقوله « فكان أول من جمعه » أي أشار بجمعه في خلافة أبي بكر فنسب الجمع اليه لذلك . وقد تسوّل لبعض الروافض أنه يتوجه الاعتراض على أبي بكر بما فعله من جمع القرآن في المصحف فقال : كيف جاز أن يفعل شيئا لم يفعله الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام ؟ والجواب أنه لم يفعل ذلك إلا بطريق الاجتهاد السائغ الناشئ عن النصيح منه لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أذن في كتابة القرآن ونهى أن يكتب معه غيره ، فلم يأمر أبو بكر إلا بكتابة ما كان مكتوبا ، ولذلك توقف عن كتابة الآية من آخر سورة براءة حتى وجدها مكتوبة ، مع أنه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه . وإذا تأمل المنصف ما فعله أبو بكر من ذلك جزم بأنه يعد في فضائله وبنوه بعظيم منقبته ، لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم « من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها » فما جمع القرآن أحد بعده إلا وكان له مثل أجره إلى يوم القيامة . وقد كان لأبي بكر من الاعتناء بقراءة القرآن ما اختار معه أن يرد على ابن الدغنة جواره ويرضى بجوار الله ورسوله ، وقد تقدمت القصة مبسطة في فضائله ، وقد أعلم الله تعالى في القرآن بأنه مجموع في الصحف في قوله ﴿ يتلو صحفا مطهرة ﴾ الآية ، وكان القرآن

مكتوبا في الصحف ، لكن كانت مفرقة فجمعها أبو بكر في مكان واحد ، ثم كانت بعده محفوظة إلى أن أمر عثمان بالنسخ منها فنسخ منها عدة مصاحف وأرسل بها إلى الأمصار ، كما سيأتي بيان ذلك .

**قوله ( قال زيد )** أي ابن ثابت ( قال أبو بكر ) أي قال لي ( إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك ، وقد كنت تكتب الوحي ) ذكر له أربع صفات مقتضية خصوصيته بذلك : كونه شابا فيكون أنشط لما يطلب منه ، وكونه عاقلا فيكون أوعى له ، وكونه لا يتهم فتركز النفس اليه ، وكونه كان يكتب الوحي فيكون أكثر ممارسة له . وهذه الصفات التي اجتمعت له قد توجد في غيره لكن مفرقة . وقال ابن بطلال عن المهلب : هذا يدل على أن العقل أصل الخصال المحمودة لأنه لم يصف زيدا بأكثر من العقل وجعله سببا لاثباته ورفع التهمة عنه ، كذا قال وفيه نظر ، وسيأتي مزيد البحث فيه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . ووقع في رواية سفيان بن عيينة « فقال أبو بكر ، أما إذا عزمت على هذا فأرسل إلى زيد بن ثابت فادعه ، فانه كان شابا حدثا نقيًا يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرسل اليه فادعه حتى يجمعه معنا . قال زيد بن ثابت : فأرسلنا إلى فأتيتهما ، فقالا لي : إنا نريد أن نجمع القرآن في شيء ، فاجمه معنا . وفي رواية عمارة بن غزية « فقال لي أبو بكر : إن هذا دعائي إلى أمر ، وأنت كاتب الوحي ، فإن تك معه اتبعتكما ، وإن توافقتني لا أفعل » فاقضى قول عمر — فنفرت من ذلك ، فقال عمر ، كلمه وما عليكما لو فعلتما ، قال فنظرنا فقلنا : لاشيء والله ، ماعلينا . قال ابن بطلال : إنما نفر أبو بكر أولا ثم زيد بن ثابت ثانيًا لأنهما لم يجدا رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله فكرها . أن يحلا أنفسهما محل من يزيد احتياطه للدين على احتياط الرسول فلما نبههما عمر على فائدة ذلك وأنه خشية أن يتغير الحال في المستقبل إذا لم يجمع القرآن فيصير إلى حالة الخفاء بعد الشهرة ، رجعا اليه . قال : ودل ذلك على أن فعل الرسول إذا تجرد عن القرائن — وكذا تركه — لا يدل على وجوب ولا تحريم انتهى . وليس ذلك من الزيادة على احتياط الرسول ، بل هو مستمد من القواعد التي مهدها الرسول صلى الله عليه وسلم . قال ابن الباقلاني : كان الذي فعله أبو بكر من ذلك فرض كفاية ، بدلالة قوله صلى الله عليه وسلم « لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن » مع قوله تعالى ﴿ إن علينا جمعه وقرآنه ﴾ وقوله ﴿ إن هذا لفي الصحف الأولى ﴾ وقوله ﴿ رسول من الله يتلو صحفا مطهرة ﴾ قال : فكل أمر يرجع لإحصائه وحفظه فهو واجب على الكفاية ، وكان ذلك من النصيحة لله ورسوله وكتابه وأئمة المسلمين وعامتهم . قال : وقد فهم عمر أن ترك النبي صلى الله عليه وسلم جمعه لا دلالة فيه على المنع ، ورجع اليه أبو بكر لما رأى وجه الإصابة في ذلك ، وأنه ليس في المنقول ولا في المعقول ما ينافيه ، وما يترتب على ترك جمعه من ضياع بعضه ، ثم تابعهما زيد بن ثابت وسائر الصحابة على تصويب ذلك .

**قوله ( فو الله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل على مما أمرني به )** كأنه جمع أولا باعتبار أبي بكر ومن وافقه ، وأفرد باعتبار أنه الأمر وحده بذلك . ووقع في رواية شعيب عن الزهري « لو كلفني » بالإفراد أيضا ، وإنما قال زيد بن ثابت ذلك لما خشيه من التقصير في إحصاء ما أمر بجمعه ، لكن الله تعالى يسر له ذلك كما قال تعالى ﴿ ولقد يسرنا القرآن للذكر ﴾ .

**قوله ( فتبعت القرآن أجمعه )** أي من الأشياء التي عندي وعند غيري .

**قوله ( من العصب )** بضم المهملة ثم موحدة جمع عسيب وهو جريد النخل ، كانوا يكشطون الخوص



ويكتبون في الطرف العريض . وقيل العسب طرف الجريدة العريض الذي لم ينبت عليه الخوص ، والذي ينبت عليه الخوص هو السعف . ووقع في رواية ابن عيينة عن ابن شهاب « القصب والعسب والكرانيق وجرائد النخل » ووقع في رواية شعيب « من الرقاع » جمع رقعة ، وقد تكون من جلد أو ورق أو كاغد ، وفي رواية عمار ابن غزية « وقطع الأديم » وفي رواية ابن أبي داود من طريق أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد « والصحف » .

**قوله ( واللخاف )** بكسر اللام ثم خاء معجمة خفيفة وآخره فاء جمع لخفة بفتح اللام وسكون المعجمة ، ووقع في رواية أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد « واللخف » بضمين وفي آخره فاء ، قال أبو داود الطيالسي في روايته : هي الحجارة الرقاق . وقال الخطابي : صفائح الحجارة الرقاق . قال الأصمعي : فيها عرض ودقة . وسيأتي للمصنف في الأحكام عن أبي ثابت أحد شيوخه أنه فسره بالخزف بفتح المعجمة والزاي ثم فاء وهي الآنية التي تصنع من الطين المشوي . ووقع في رواية شعيب « والأكتاف » جمع كتف وهو العظم الذي للبعير أو الشاة ، كانوا إذا جف كتبوا فيه . وفي رواية عمار بن غزية « وكسر الأكتاف » وفي رواية ابن مجمع عن ابن شهاب عند ابن أبي داود « والأضلاع » وعنده من وجه آخر « والأقتاب » بقاف ومثناة وآخره موحدة جمع قتب بفتحين وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه ، وعند ابن أبي داود أيضا في « المصاحف » من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال « قام عمر فقال : من كان تلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا من القرآن فليأت به . وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والعُسب قال وكان لا يقبل من أحد شيئا حتى يشهد شاهدان » وهذا يدل على أن زيدا كان لا يكتفي بمجرد وجدانه مكتوبا حتى يشهد به من تلقاه سمعا ؛ مع كون زيد كان يحفظه ، وكان يفعل ذلك مبالغة في الاحتياط . وعند ابن أبي داود أيضا من طريق هشام بن عروة عن أبيه « أن أبا بكر قال لعمر ولزيد : أقعدا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه » ورجاله ثقات مع انقطاعه ، وكأن المراد بالشاهدين الحفظ والكتاب ، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن . وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم لا من مجرد الحفظ .

**قوله ( وصدور الرجال )** أي حيث لا أجد ذلك مكتوبا . أو الواو بمعنى مع أي أكتبه من المكتوب الموافق للمحفوظ في الصدر .

**قوله ( حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري )** وقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد « مع خزيمة بن ثابت » أخرجه أحمد والترمذي . ووقع في رواية شعيب عن الزهري كما تقدم في سورة التوبة « مع خزيمة الأنصاري » وقد أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » من طريق أبي اليمان عن شعيب فقال فيه « خزيمة بن ثابت الأنصاري » وكذا أخرجه ابن أبي داود من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب ، وقول من قال عن إبراهيم بن سعد « مع أبي خزيمة » أصح ، وقد تقدم البحث فيه في تفسير سورة التوبة وأن الذي وجد معه آخر سورة التوبة غير الذي وجد معه الآية التي في الأحزاب ، فالأول يختلف الرواة فيه على الزهري ، فمن قائل « مع خزيمة » ومن قائل « مع أبي خزيمة » ومن شك فيه يقول « خزيمة أو أبي خزيمة » والأرجح أن الذي وجد معه آخر سورة التوبة أبو خزيمة بالكنية ، والذي وجد معه الآية من الأحزاب خزيمة . وأبو خزيمة قيل هو ابن أوس بن يزيد بن أصرم مشهور بكنيته دون اسمه ، وقيل هو الحارث بن خزيمة ، وأما خزيمة فهو ابن ثابت ذو

الشهادتين كما تقدم صريحاً في سورة الأحزاب . وأخرج ابن أبي داود من طريق محمد بن اسحاق عن يحيى بن عباد ابن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال « أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة فقال : أشهد أني سمعتهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم ووعيتهما ، فقال عمر : وأنا أشهد لقد سمعتهما . ثم قال : لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة ، فانظروا سورة من القرآن فألحقوها في آخرها » فهذا إن كان محفوظاً احتمل أن يكون قول زيد بن ثابت « وجدت مع أبي خزيمة لم أجدها مع غيره » أى أول ما كتبت ، ثم جاء الحارث بن خزيمة بعد ذلك ، أو أن أبا خزيمة هو الحارث بن خزيمة لا ابن أوس . وأما قول عمر « لو كانت ثلاث آيات » فظاهره أنهم كانوا يؤلفون آيات السور باجتهادهم ، وسائر الأخبار تدل على أنهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلا بتوقيف . نعم ترتيب السور بعضها إثر بعض كان يقع بعضه منهم بالاجتهاد كما سيأتي في « باب تأليف القرآن » .

**قوله ( لم أجدها مع أحد غيره )** أى مكتوبة ، لما تقدم من أنه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة . ولا يلزم من عدم وجدانه إياها حينئذ أن لا تكون تواترت عند من لم يتلقها من النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما كان زيد يطلب الثبوت عن تلقاها بغير واسطة ، ولعلهم لما وجدها زيد عند أبي خزيمة تذكروها كما تذكرها زيد . وفائدة التبع المبالغة في الاستظهار ، والوقوف عندما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم . قال الخطابي : هذا مما يخفي معناه . ويوهم أنه كان يكتفي في إثبات الآية بخبر الشخص الواحد ، وليس كذلك ، فقد اجتمع في هذه الآية زيد بن ثابت وأبو خزيمة وعمر . وحكى ابن التين عن الداودي قال : لم يتفرد بها أبو خزيمة ، بل شاركه زيد ابن ثابت ، فعلى هذا تثبت برجلين اهـ . وكأنه ظن أن قولهم لا يثبت القرآن بخبر الواحد أى الشخص الواحد ، وليس كما ظن ، بل المراد بخبر الواحد خلاف الخبر المتواتر ، فلو بلغت رواية الخبر عدداً كثيراً وفقد شيئاً من شروط المتواتر لم يخرج عن كونه خبر الواحد . والحق أن المراد بالنفي نفى وجودها مكتوبة ، لانفى كونها محفوظة . وقد وقع عند ابن أبي داود من رواية يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب « فجاء خزيمة بن ثابت فقال : إني رأيتم تركم آيتين فلم تكتبوهما . قالوا : وماهما ؟ قال : تلقيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم ﴾ الى آخر السورة ، فقال عثمان : وأنا أشهد ، فكيف ترى أن تجعلهما ؟ قال : أختم بهما آخر ما نزل من القرآن » ومن طريق أبي العالية أنهم لما جمعوا القرآن في خلافة أبي بكر كان الذي يمل عليهم أبي بن كعب ، فلما انتهوا من براءة الى قوله ﴿ لا يفقهون ﴾ ظنوا أن هذا آخر ما نزل منها ، فقال أبي بن كعب : أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم آيتين بعدهن ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم ﴾ الى آخر السورة .

**قوله ( فكانت الصحف )** أى التي جمعها زيد بن ثابت .

**قوله ( عند أبي بكر حتى توفاه الله )** في « موطأ ابن وهب » عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال « جمع أبو بكر القرآن في قرطيس ، وكان سأل زيد بن ثابت في ذلك فأنى حتى استعان عليه بعمر ففعل » وعند « موسى بن عقبة في المغازي » عن ابن شهاب قال « لما أصيب المسلمون باليمامة فرع أبو بكر وخاف أن يهلك من القراء طائفة ، فأقبل الناس بما كان معهم وعندهم ، حتى جمع على عهد أبي بكر في الورق فكان أبو بكر أول من جمع القرآن في الصحف » وهذا كله أصح مما وقع في رواية عمارة بن غزبة « أن زيد بن ثابت قال : فأمرني أبو بكر فكتبت في قطع الأديم والعسب ، فلما هلك أبو بكر وكان عمر كتبت ذلك في

صحيفة واحدة فكانت عنده « وإنما كان في الأديم والعسب أولاً قبل أن يجمع في عهد أبي بكر ، ثم جمع في الصحف في عهد أبي بكر كما دلت عليه الأخبار الصحيحة المترادفة .

**قوله ( ثم عند حفصة بنت عمر )** أى بعد عمر في خلافة عثمان ، الى أن شرع عثمان في كتابة المصحف . وإنما كان ذلك عند حفصة لأنها كانت وصية عمر ، فاستمر ما كان عنده عندها حتى طلبه منها من له طلب ذلك .

**قوله ( حدثنا موسى )** هو ابن اسماعيل ، وإبراهيم هو ابن سعد ، وهذا الإسناد الى ابن شهاب هو الذي قبله بعينه ، أعاده إشارة الى أنهما حديثان لابن شهاب في قصتين مختلفتين وإن اتفقتا في كتابة القرآن وجمعه . وعن ابن شهاب قصة ثالثة كما بيناه عن خارجة بن زيد عن أبيه في قصة الآية التي من الأحزاب وقد ذكرها في آخر هذه القصة الثانية هنا . وقد أخرجه المصنف من طريق شعيب عن ابن شهاب مفرقا ، فأخرج القصة الأولى في تفسير التوبة . وأخرج الثانية قبل هذا بباب لكن باختصار . وأخرجها الطبراني في « مسند الشاميين » وابن أبي داود في « المصاحف » والخطيب في « المدرج » من طريق أبي اليمان بتمامه . وأخرج المصنف الثالثة في تفسير سورة الأحزاب كما تقدم . قال الخطيب : روى إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب القصص الثلاث ، ثم ساقها من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب مساقاً واحداً مفصلاً للأسانيد المذكورة ، قال وروى القصص الثلاث شعيب عن ابن شهاب ، وروى قصة آخر التوبة مفرداً يونس بن يزيد . قلت : وروايته تأتي عقب هذا باختصار . وقد أخرجها ابن أبي داود من وجه آخر عن يونس مطولة ، وفاته رواية سفيان بن عيينة لها عن ابن شهاب أيضاً ، وقد بينت ذلك قبل قال : وروى قصة آية الأحزاب معمر وهشام بن الغاز ومعاوية بن يحيى ثلاثهم عن ابن شهاب ثم ساقها عنهم . قلت : وفاته رواية ابن أبي عتيق لها عن ابن شهاب وهي عند المصنف في الجهاد .

**قوله ( حدثنا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه )** في رواية يونس عن ابن شهاب « ثم أخبرني أنس بن مالك » .

**قوله ( أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق )** في رواية الكشميهني « في أهل العراق » والمراد أن أرمينية فتحت في خلافة عثمان ، وكان أمير العسكر من أهل العراق سلمان بن ربيعة الباهلي ، وكان عثمان أمر أهل الشام وأهل العراق أن يجتمعوا على ذلك ، وكان أمير أهل الشام على ذلك العسكر حبيب بن مسلمة الفهري ، وكان حذيفة من جملة من غزا معهم ، وكان هو على أهل المدائن وهي من جملة أعمال العراق . ووقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد « وكان يغازي أهل الشام في فرج أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق » قال ابن أبي داود : الفرغ الثغر . وفي رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه « أن حذيفة قدم على عثمان وكان يغزو مع أهل العراق قبل أرمينية في غزوهم ذلك الفرغ مع من اجتمع من أهل العراق وأهل الشام ، وفي رواية يونس بن يزيد « اجتمع لغزو أذربيجان وأرمينية أهل الشام وأهل العراق » . وأرمينية بفتح الهمزة عند ابن السمعاني وبكسرها عند غيره ، وبه جزم الجواليقي وتبعه ابن الصلاح ثم النووي ، وقال ابن الجوزي : من ضمها فقد غلط ، وبسكون الراء وكسر الميم بعدها تحتانية ساكنة ثم نون مكسورة ثم تحتانية مفتوحة خفيفة وقد تنقل قاله ياقوت ، والنسبة اليها أرمني بفتح الهمزة ضبطها الجوهري . وقال ابن

قرقول : بالتخفيف لاغير ، وحكى صم الحمزة وغلط . وإنما المضموم همزتها أرمية والنسبة اليها أرموى وهى بلدة أخرى من بلاد أذربيجان ، وأما أرمينية فهى مدينة عظيمة من نواحي خلاط . ومد الأصيلي والمهلب أوله **وزاد** المهلب الدال وكسر الراء وتقديم الموحدة ، تشتمل على بلاد كثيرة ، وهى من ناحية الشمال . قال ابن السمعاني : هى من جهة بلاد الروم يضرب بحسنها وطيب هوائها وكثرة مائها وشجرها المثل . وقيل إنها من بناء أرمين من ولد يافث بن نوح ، وأذربيجان بفتح الحمزة والذال المعجمة وسكون الراء ، وقيل بسكون الذال وفتح الراء وبكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم جيم خفيفة وآخره نون ، وحكى ابن مكى كسر أوله ، وضبطها صاحب « المطالع » ونقله عن ابن الأعرأى بسكون الذال وفتح الراء بلد كبير من نواحي جبال العراق غربي<sup>(١)</sup> وهى الآن تبريز وقصباتها ، وهى تلى أرمينية من جهة غربيها ، واتفق غزوهما في سنة واحدة ،

واجتمع في غزوة كل منهما أهل الشام وأهل العراق ، والذي ذكرته الأشهر في ضبطها ، وقد تمد الحمزة وقد تكسر وقد تحذف وقد تفتح الموحدة وقد يزداد بعدها ألف مع مد الأول حكاها الهجري وأنكره الجواليقي ، ويؤكد أنه نسبوا اليها آذرى بالمد اقتصارا على الركن الأول كما قالوا في النسبة الى بعلبك بعل ، وكانت هذه القصة في سنة خمس وعشرين في السنة الثالثة أو الثانية من خلافة عثمان . وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي اسحاق عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال « خطب عثمان فقال : ياأيها الناس ، إنما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة ، وقد اختلفتم في القراءة » الحديث في جمع القرآن ، وكانت خلافة عثمان بعد قتل عمر ، وكان قتل عمر في أواخر ذى الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث عشرة سنة إلا ثلاثة أشهر ، فان كان قوله « خمس عشرة سنة » أى كاملة فيكون ذلك بعد مضي سنتين وثلاثة أشهر من خلافته ، لكن وقع في رواية أخرى له « منذ ثلاث عشرة سنة » فيجمع بينهما بإلغاء الكسر في هذه وجبه في الأول فيكون ذلك بعد مضي سنة واحدة من خلافته ، فيكون ذلك في أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين ، وهو الوقت الذى ذكر أهل التاريخ أن أرمينية فتحت فيه ، وذلك في أول ولاية الوليد بن عقبة بن أبي معيط على الكوفة من قبل عثمان . وغفل بعض من أدركناه فزعم أن ذلك كان في حدود سنة ثلاثين ولم يذكر لذلك مستندا .

**قوله ( فأفرع حذيفة اختلافهم في القراءة )** في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه « فيتنازعون في القرآن ، حتى سمع حذيفة من اختلافهم ماذعره » وفي رواية يونس « فتذاكروا القرآن ، فاختلفوا فيه حتى كاد يكون بينهم فتنة » ، وفي رواية عمارة بن غزية أن حذيفة قدم من غزوة فلم يدخل بيته حتى أتى عثمان فقالا : ياأمير المؤمنين أدرك الناس ، قال : وماذا ؟ قال : غزوت فرج أرمينية ، فاذا أهل الشام يقرعون بقراءة أبي بن كعب فيأتون بما لم يسمع أهل العراق ، واذا أهل العراق يقرعون بقراءة عبد الله بن مسعود فيأتون بما لم يسمع أهل الشام ، فيكفر بعضهم بعضا » . وأخرج ابن أبي داود أيضا من طريق يزيد بن معاوية النخعي قال « إني لفي المسجد زمن الوليد بن عقبة في حلقة فيها حذيفة فسمع رجلا يقول قراءة عبد الله بن مسعود ، وسمع آخر يقول قراءة أبي موسى الأشعري ، فغضب ثم قام فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : هكذا كان من قبلكم اختلفوا ، والله لأركبن إلى أمير المؤمنين » ومن طريق أخرى عنه « أن اثنين اختلفا في آية من سورة البقرة ، قرأ هذا ﴿ وأتموا الحج والعمرة لله ﴾ وقرأ هذا ﴿ وأتموا الحج والعمرة للبيت ﴾ فغضب حذيفة واحمرت عيناه » ومن طريق أبي

الشعناء قال « قال حذيفة يقول أهل الكوفة قراءة ابن مسعود ، ويقول أهل البصرة قراءة أبي موسى ، والله لئن قدمت على أمير المؤمنين لأمرنه أن يجعلها قراءة واحدة » ومن طريق أخرى أن ابن مسعود قال لحذيفة : بلغني عنك كذا ، قال : نعم كرهت أن يقال قراءة فلان وقراءة فلان فيختلفون كما اختلف أهل الكتاب . وهذه القصة لحذيفة يظهر لي أنها متقدمة على القصة التي وقعت له في القراءة ، فكأنه لما رأى الاختلاف أيضا بين أهل الشام والعراق اشتد خوفه فركب إلى عثمان وصادف أن عثمان أيضا كان وقع له نحو ذلك ، فأخرج ابن أبي داود أيضا في « المصاحف » من طريق أبي قلابة قال « لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل والمعلم يعلم قراءة الرجل ، فجعل الغلمان يتلقون فيختلفون ، حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين حتى كفر بعضهم بعضا ، فبلغ ذلك عثمان فخطب فقال : أنتم عندي تختلفون ، فمن نأى عني من الأمصار أشد اختلافا . فكأنه والله أعلم لما جاءه حذيفة وأعلمه باختلاف أهل الأمصار تحقق عنده ماظنه من ذلك . وفي رواية مصعب بن سعد « فقال عثمان : تمترون في القرآن ، تقولون قراءة أبي قراءة عبد الله ، ويقول الآخر والله ماتقيم قراءتك » ومن طريق محمد بن سيرين قال : كان الرجل يقرأ حتى يقول الرجل لصاحبه كفرت بما تقول ، فرفع ذلك إلى عثمان فتعاطم في نفسه . وعند ابن أبي داود أيضا من رواية بكير بن الأشج : أن ناسا بالعراق يسأل أحدهم عن الآية فاذا قرأها قال : إلا أنني أكفر بهذه ، ففشا ذلك في الناس ، فكلم عثمان في ذلك .

**قوله ( فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف )** في رواية يونس بن يزيد « فاستخرج الصحيفة التي كان أبو بكر أمر زيداً بجمعها فنسخ منها مصاحف فبعث بها إلى الآفاق » والفرق بين الصحف والمصحف أن الصحف الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر ، وكانت سور مفرقة كل سورة مرتبة بآياتها على حدة لكن لم يرتب بعضها إثر بعض ، فلما نسخت ورتب بعضها إثر بعض صارت مصحفاً ، وقد جاء عن عثمان أنه إنما فعل ذلك بعد أن استشار الصحابة ، فأخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح من طريق سويد بن غفلة قال « قال علي : لاتقولوا في عثمان إلا خيراً . فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا » قال ما تقولون في هذه القراءة ؟ فقد بلغني أن بعضهم يقول إن قراءتي خير من قراءتك وهذا يكاد أن يكون كفراً ، قلنا : فما ترى ؟ قال : أرى أن نجتمع الناس على مصحف واحد فلا تكون فرقة ولا اختلاف . قلنا : فنعم مارأيت .

**قوله ( فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف )** وعند ابن أبي داود من طريق محمد بن سيرين قال « جمع عثمان اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار منهم أبي بن كعب ، وأرسل إلى الرقعة التي في بيت عمر ، قال فحدثني كثير بن أفلق وكان ممن يكتب قال : فكانوا إذا اختلفوا في الشيء أخروه ، قال ابن سيرين أظنه ليكتبوه على العرضة الأخيرة » وفي رواية مصعب بن سعد « فقال عثمان : من أكتب الناس ؟ قالوا كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت . قال : فأى الناس أعرب — وفي رواية أفصح — قالوا : سعيد بن العاص ، قال عثمان : فليمل سعيد وليكتب زيد » ومن طريق سعيد بن عبد العزيز أن عربية القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية لأنه كان أشبههم لهجة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقتل أبوه العاصي يوم بدر مشركاً ، ومات جده سعيد بن العاص قبل بدر مشركاً . قلت : وقد أدرك سعيد بن العاص هذا من حياة النبي صلى الله عليه وسلم واستعمله تسع سنين ، قاله ابن سعد وعدوه لذلك في الصحابة ، وحديثه عن عثمان وعائشة في صحيح مسلم ، واستعمله

عثمان على الكوفة ومعاوية على المدينة ، وكان من أجواد قريش وحلمائها ، وكان معاوية يقول : لكل قوم كريم ، وكريماً سعيد . وكانت وفاته بالمدينة سنة سبع أو ثمان أو تسع وخمسين . ووقع في رواية عمارة بن غزيرة « أبان بن سعيد بن العاص » بدل « سعيد » قال الخطيب : ووهم عمارة في ذلك لأن أبان قتل بالشام في خلافة عمر ولا مدخل له في هذه القصة ، والذي أقامه عثمان في ذلك هو سعيد بن العاص ابن أخي أبان المذكور اهـ . ووقع من تسمية بقية من كتب أو أملى عند ابن أبي داود مفرقا جماعة : منهم مالك بن أبي عامر جد مالك بن أنس من روايته ومن رواية أبي قلابة عنه ، ومنهم كثير بن أفلح كما تقدم ، ومنهم أبي بن كعب كما ذكرنا ، ومنهم أنس بن مالك ، وعبد الله بن عباس . وقع ذلك في رواية إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن ابن شهاب في أصل حديث الباب ، فهؤلاء تسعة عرفنا تسميتهم من الإثنى عشر ، وقد أخرج ابن أبي داود من طريق عبد الله بن مغفل وجابر ابن سمرة قال « قال عمر بن الخطاب : لا يملين في مصاحفنا إلا غلمان قريش وثقيف » وليس في الذين سميائهم أحد من ثقيف بل كلهم إما قرشي أو أنصاري ، وكأن ابتداء الأمر كان لزيد وسعيد للمعنى المذكور فبهما في رواية مصعب ، ثم احتاجوا إلى من يساعد في الكتابة بحسب الحاجة إلى عدد المصاحف التي ترسل إلى الآفاق فأضافوا إلى زيد من ذكر ثم استظهروا بأبي بن كعب في الإملاء . وقد شق على ابن مسعود صرفه عن كتابة المصحف حتى قال ما أخرجه الترمذي في آخر حديث إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب من طريق عبد الرحمن بن مهدي عنه ، قال ابن شهاب : فأخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف وقال : يا معشر المسلمين أعزل عن نسخ كتابة المصاحف ويتولاها رجل والله لقد أسلمت وأنه لفي صلب رجل كافر ؟ يريد زيد بن ثابت . وأخرج ابن أبي داود من طريق حمير بن مالك بالخاء مصغر : سمعت ابن مسعود يقول لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة وإن زيد بن ثابت لصبي من الصبيان . ومن طريق أبي وائل عن ابن مسعود بضعا وسبعين سورة . ومن طريق زر بن حبیش عنه مثله وزاد : وإن لزيد بن ثابت ذؤابتين . والعذر لعثمان في ذلك أنه فعله بالمدينة وعبد الله بالكوفة ولم يؤخر ما عزم عليه من ذلك إلى أن يرسل إليه ويحضر وأيضاً فإن عثمان إنما أراد نسخ الصحف التي كانت جمعت في عهد أبي بكر وأن يجعلها مصحفاً واحداً ، وكان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر هو زيد بن ثابت كما تقدم لكونه كان كاتب الوحي ، فكانت له في ذلك أولية ليست لغيره . وقد أخرج الترمذي في آخر الحديث المذكور عن ابن شهاب قال : بلغني أنه كره ذلك من مقالة عبد الله بن مسعود رجال من أفاضل الصحابة .

**قوله ( وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة )** يعني سعيداً وعبد الله وعبد الرحمن ، لأن سعيداً أموى وعبد الله أسدى وعبد الرحمن مخزومي وكلها من بطون قريش .

**قوله ( في شيء من القرآن )** في رواية شعيب « في عربية من عربية القرآن » وزاد الترمذي من طريق عهد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد في حديث الباب « قال ابن شهاب فاختلفوا يومئذ في التابوت والتابوه ، فقال القرشيون التابوت وقال زيد التابوه ، فرفع اختلافهم إلى عثمان فقال : اكتبوه التابوت فإنه نزل بلسان قريش » وهذه الزيادة أدرجها إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع في روايته عن ابن شهاب في حديث زيد بن ثابت ، قال الخطيب : وإنما رواها ابن شهاب مرسله .

**قوله ( حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة )** زاد أبو عبيد وابن أبي داود

من طريق شعيب عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال « كان مروان يرسل الى حفصة — يعنى حين كان أمير المدينة من جهة معاوية — يسألها الصحف التي كتب منها القرآن فتأني أن تعطيه ، قال سالم فلما توفيت حفصة ورجعنا من دفنها أرسل مروان بالعزيمة الى عبد الله بن عمر ليرسلن اليه تلك الصحف ، فأرسل بها اليه عبد الله بن عمر ، فأمر بها مروان فشقت وقال : إنما فعلت هذا لأني خشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب » ووقع في رواية أبي عبيدة « فمزقت » قال أبو عبيد : لم يسمع أن مروان مزق الصحف إلا في هذه الرواية . قلت : قد أخرجه ابن أبي داود من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب نحوه وفيه « فلما كان مروان أمير المدينة أرسل الى حفصة يسألها الصحف ، فمنعته إياها ، قال فحدثني سالم بن عبد الله قال : لما توفيت حفصة » فذكره وقال فيه « فشققها وحرقتها » ووقعت هذه الزيادة في رواية عمارة بن غزية أيضا باختصار ، لكن أدرجها أيضا في حديث زيد بن ثابت وقال فيه « فغسلها غسلا » وعند ابن أبي داود من رواية مالك عن ابن شهاب عن سالم أوصارجه أن أبا بكر لما جمع القرآن سأل زيد بن ثابت النظر في ذلك فذكر الحديث مختصراً إلى أن قال « فأرسل عثمان الى حفصة فطلبها فأبت حتى عاهدها ليردنها اليها ، فنسخ منها ثم ردها ، فلم تزل عندها حتى أرسل مروان فأخذها فحرقتها » ويجمع بأنه صنع بالصحف جميع ذلك من تشقيق ثم غسل ثم تحريق ، ويحتمل أن يكون بالخاء المعجمة فيكون مزقها ثم غسلها والله أعلم .

**قوله ( فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا )** في رواية شعيب « فأرسل الى كل جند من أجناد المسلمين بمصحف » . واختلفوا في عدة المصاحف التي أرسل بها عثمان الى الآفاق ، فالمشهور أنها خمسة ، وأخرج ابن أبي داود في « كتاب المصاحف » من طريق حمزة الزيات قال : أرسل عثمان أربعة مصاحف ، وبعث منها الى الكوفة بمصحف فوقع عند رجل من مراد ، فبقى حتى كتبت مصحفي عليه . قال ابن أبي داود أبا حاتم السجستاني يقول : كتبت سبعة مصاحف الى مكة والى الشام والى اليمن والى البحرين والى البصرة والى الكوفة ، وحبس بالمدينة واحداً . وأخرج بإسناد صحيح الى إبراهيم النخعي قال : قال لي رجل من أهل الشام مصحفاً ومصحف أهل البصرة أضبط من مصحف أهل الكوفة ، قلت : لم ؟ قال : لأن عثمان بعث الى الكوفة لما بلغه من اختلافهم بمصحف قبل أن يعرض ، وبقي مصحفنا ومصحف أهل البصرة حتى عرضا .

**قوله ( وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق )** في رواية الأكثر « أن يحرق » بالخاء المعجمة ، وللمروزي بالمهملة ورواه الأصيلي بالوجهين ، والمعجمة أثبت . وفي رواية الإسماعيلي « أن تمحى أو تحرق » وقد وقع في رواية شعيب عند ابن أبي داود والطبراني وغيرهما « وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي أرسل به ، قال : فذلك زمان حرقت المصاحف بالعراق بالنار » وفي رواية سويد بن غفلة عن علي قال « لا تقولوا لعثمان في إحراق المصاحف إلا خيراً » وفي رواية بكير بن الأشج « فأمر بجمع المصاحف فأحرقها ، ثم بث في الأجناد التي كتب » ومن طريق مصعب بن سعد قال « أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف ، فأعجبهم ذلك — أو قال — لم ينكر ذلك منهم أحد » وفي رواية أبي قلابة « فلما فرغ عثمان من المصحف كتب الى أهل الأمصار : إني قد صنعت كذا وكذا ومحوت ما عندي ، فاحموا ما عندكم » والنحو أعم من أن يكون بالغسل أو التحريق ، وأكثر الروايات صريح في التحريق فهو الذي وقع ، ويحتمل وقوع كل منهما بحسب ما رأى من كان بيده شيء من ذلك ، وقد جزم عياض بأنهم غسلوها بالماء ثم أحرقوها مبالغة في إذهابها .

قال ابن بطال : في هذا الحديث جواز تحريق الكتب التي فيها اسم الله بالنار وأن ذلك إكرام لها وصون عن وطئها بالأقدام . وقد أخرج عبد الرزاق من طريق طاوس أنه كان يحرق الرسائل التي فيها البسملة إذا اجتمعت ، وكذا فعل عروة ، وكرهه إبراهيم ، وقال ابن عطية : الرواية بالخاء المهملة أصح . وهذا الحكم هو الذي وقع في ذلك الوقت ، وأما الآن فالغسل أولى لما دعت الحاجة إلى إزالته . وقوله « وأمر بما سواه » أي بما سوى المصحف الذي استكتبه والمصاحف التي نقلت منه وسوى المصحف التي كانت عند حفصة وردها إليها ، ولهذا استدرك مروان الأمر بعدها وأعدمها أيضا خشية أن يقع لأحد منها توهم أن فيها ما يخالف المصحف الذي استقر عليه الأمر كما تقدم . واستدل بتحريق عثمان المصحف على القائلين بقدوم الحروف والأصوات لأنه لا يلزم من كون كلام الله قديما أن تكون الأسطر المكتوبة في الورق قديمة ، ولو كانت هي عين كلام الله لم يستجز الصحابة إحراقها والله أعلم .

**قوله ( قال ابن شهاب وأخبرني خارجة الخ )** هذه هي القصة الثالثة وهي موصولة إلى ابن شهاب بالإسناد المذكور كما تقدم بيانه واضحا ، وقد تقدمت موصولة مفردة في الجهاد وفي تفسير سورة الأحزاب ، وظاهر حديث زيد بن ثابت هذا أنه فقد آية الأحزاب من المصحف التي كان نسخها في خلافة أبي بكر حتى وجدها مع خزيمة ابن ثابت . ووقع في رواية إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن ابن شهاب أن فقدته إياها إنما كان في خلافة أبي بكر ، وهو وهم منه ، والصحيح ما في الصحيح وأن الذي فقدته في خلافة أبي بكر الآيتان من آخر براءة وأما التي في الأحزاب ففقدتها لما كتب المصحف في خلافة عثمان ، وحزم ابن كثير بما وقع في رواية ابن مجمع ، وليس كذلك والله أعلم . قال ابن التين وغيره : الفرق بين جمع أبي بكر وبين جمع عثمان أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حملته ، لأنه لم يكن مجموعا في موضع واحد فجمعه في صحائف مرتبة لآيات سورة على ما وقفهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، وجمع عثمان كان لما كثرت الاختلاف في وجوه القرآن حين قرأوه بلغاتهم على اتساع اللغات ، فأدى ذلك ببعضهم إلى تخطئة بعض ، فخشي من تفاقم الأمر في ذلك ، فنسخ تلك المصحف في مصحف واحد مرتما لسوره كما سيأتي في « باب تأليف القرآن » واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجا بأنه نزل بلغتهم وإن كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم رفعا للحرص والمشقة في ابتداء الأمر ، فرأى أن الحاجة إلى ذلك انتهت فاقتصر على لغة واحدة ، وكانت لغة قريش أرجح اللغات فاقتصر عليها ، وسيأتي مزيد بيان لذلك بعد باب واحد .

( تنبيه ) : قال ابن معين لم يرو أحد حديث جمع القرآن أحسن من سياق إبراهيم بن سعد ، وقد روى مالك طرفا منه عن ابن شهاب

### كاتب النبي صلى الله عليه

[٤٩٨٩] ٤٨٠٠ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب أن ابن السباق قال : إن زيد ابن ثابت قال : أرسل إلي أبو بكر قال : إنك كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه ، واتبع القرآن . فتشعبت حتى وجدت آخر سورة التوبة آيتين مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدهما مع أحد غيره : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ .

[٤٩٩٠] ٤٨٠١ - حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء : لما نزلت ( لا يستوي القاعدون من المؤمنين - والمجاهدون في سبيل الله ) قال النبي صلى الله عليه : « ادع لي زيدا وليجيء باللوح



والدواة والكثف - أو الكتف والدواة - ثم قال : « اكتب ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ ﴾ » وخلف ظهر النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن أم مكتوم الأعمى قال : يا رسول الله ، فما تأمرني ؟ فإني رجلٌ ضريب البصر ، فنزلت مكانها : ( لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله غير أولي الضرر ) .

**قوله ( باب كاتب النبي صلى الله عليه وسلم )** قال ابن كثير : ترجم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر سوى حديث زيد بن ثابت وهذا عجيب ، فكأنه لم يقع له على شرطه غير هذا . ثم أشار الى أنه استوفى بيان ذلك في السيرة النبوية . قلت : لم أقف في شيء من النسخ إلا بلفظ « كاتب » بالافراد وهو مطابق لحديث الباب ، نعم قد كتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة غير زيد بن ثابت ، أما بمكة فلجميع منازل بها لأن زيد بن ثابت إنما أسلم بعد الهجرة ، وأما بالمدينة فأكثر ما كان يكتب زيد ، ولكثرة تعاطيه ذلك أطلق عليه الكاتب بلام العهد كما في حديث البراء بن عازب ثاني حديثي الباب ، ولهذا قال له أبو بكر : إنك كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان زيد بن ثابت ربما غاب فكتب الوحي غيره . وقد كتب له قبل زيد ابن ثابت أبي بن كعب وهو أول من كتب له بالمدينة ، وأول من كتب له بمكة من قریش عبد الله بن سعد بن أبي سرح ثم ارتد ثم عاد إلى الإسلام يوم الفتح ، ومن كتب له في الجملة الخلفاء الأربعة والزبير بن العوام وخالد وأبان ابنا سعيد بن العاص بن أمية وحنظلة بن الربيع الأسدي وميقيب بن أبي فاطمة وعبد الله بن الأرقم الزهري وشرجيل بن حسنة وعبد الله بن رواحة في آخرين ، وروى أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عباس عن عثمان بن عفان قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يأتي عليه الزمان ينزل عليه من السور ذوات العدد ، فكان اذا نزل عليه الشيء يدعو بعض من يكتب عنده فيقول : ضعوا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا » الحديث . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : الأول حديث زيد بن ثابت في قصته مع أبي بكر في جمع القرآن ، أورد منه طرفا ، وغرضه منه قول أبي بكر لزيد « إنك كنت تكتب الوحي » وقد مضى البحث فيه مستوفى في الباب الذي قبله . الثاني حديث البراء وهو ابن عازب « لما نزلت ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قال النبي صلى الله عليه وسلم : ادع لي زيدا » وقد تقدم في تفسير سورة النساء بلفظ « ادع لي فلانا » من رواية إسرائيل أيضا ، وفي رواية غيره « ادع لي زيدا » أيضا وتقدمت القصة هناك من حديث زيد بن ثابت نفسه . ووقع هنا فنزلت مكانها ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ غَيْرِ أُولَى الضَّرَرِ ﴾ والذي في التلاوة ﴿ غَيْرِ أُولَى الضَّرَرِ ﴾ قبل ﴿ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ وقد تقدم على الصواب من وجه آخر عن إسرائيل .

### أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ

[٤٩٩١] ٤٨٠٢ - حدثنا سعيد بن عفیر قال نا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال حدثني عبيد الله ابن عبد الله أن ابن عباس حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أقراني جبريل على حرف فراجعته ، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف » .

[٤٩٩٢] ٤٨٠٣ - حدثنا سعيد بن عفیر قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال حدثني عروة ابن الزبير أن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القاري حدثاه أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فاستمعت لقراءته فإذا هو

يقرأ على حروف كثيرة لم يُقرئها رسول الله صلى الله عليه، فكادت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم، فلبسته بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه، فقلت: كذبت، فإن رسول الله صلى الله عليه قد أقرأنيها على غير ما قرأت. فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تُقرئها. فقال رسول الله صلى الله عليه: «أرسله، اقرأ يا هشام». فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه: «كذلك أنزلت». ثم قال: «اقرأ يا عمر»، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله صلى الله عليه: «كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فافروا ما تيسر منه».

**قوله ( باب أنزل القرآن على سبعة أحرف )** أى على سبعة أوجه يجوز أن يقرأ بكل وجه منها، وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة أوجه، بل المراد أن غاية ما انتهى إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة إلى سبعة، فإن قيل فانا نجد بعض الكلمات يقرأ على أكثر من سبعة أوجه، فالجواب أن غالب ذلك إما لا يثبت الزيادة وإما أن يكون من قبيل الاختلاف في كيفية الأداء كما في المد والإمالة ونحوهما. وقيل ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بل المراد التسهيل والتيسير، ولفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة في الأحاد كما يطلق السبعين في العشرات والسبعمائة في المئين ولا يرد العدد المعين، وإلى هذا جنح عياض ومن تبعه. وذكر القرطبي عن ابن حبان أنه بلغ الاختلاف في معنى الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة، وقال المنذري: أكثرها غير مختار، ولم أقف على كلام ابن حبان في هذا بعد تتبعي مظانه من صحيحه، وسأذكر ما انتهى إلي من أقوال العلماء في ذلك مع بيان المقبول منها والمردود إن شاء الله تعالى في آخر هذا الباب. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين: أحدهما حديث ابن عباس.

**قوله ( حدثنا سعيد بن عفير )** بالمهمله والفاء مصعر، وهو سعيد بن كثير بن عفير ينسب إلى جده، وهو من حفاظ المصريين وثقاتهم.

**قوله ( أن ابن عباس رضى الله عنه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال )** هذا مما لم يصرح ابن عباس بسماعه له من النبي صلى الله عليه وسلم، وكأنه سمعه من أبي بن كعب، فقد أخرج النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب نحوه، والحديث مشهور عن أبي أخرجه مسلم وغيره من حديثه كما سأذكره.

**قوله ( أقرأني جبريل على حرف )** في أول حديث النسائي عن أبي بن كعب «أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة، فبينما أنا في المسجد إذ سمعت رجلاً يقرؤها يخالف قراءتي» الحديث. ولمسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بن كعب قال «كنت في المسجد فدخل رجل يصلي فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه، فأمرهما فقرأ، فحسن النبي صلى الله عليه وسلم شأنهما قال فسقط في نفسي ولا إذ كنت في الجاهلية، فضرب في صدري ففضت عرقاً وكأنما أنظر إلى الله فرقا، فقال لي يا أباي، أرسل إلى أن أقرأ القرآن على حرف» الحديث. وعند الطبري في هذا الحديث «فوجدت في نفسي وسوسة الشيطان حتى احمر وجهي، فضرب في صدري وقال: اللهم احسأ عنه»

الشيطان . وعند الطبري من وجه آخر عن أبي أن ذلك وقع بينه وبين ابن مسعود ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كلاهما محسن قال أبي فقلت : ما كلانا أحسن ولا أجمل ، قال فضرب في صدري . الحديث . وبين مسلم من وجه آخر عن أبي ليلى عن أبي المكان الذي نزل فيه ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه « إن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أضاة بنى غفار فاتاه جبريل فقال : إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف الحديث . وبين الطبري من هذه الطريق أن السورة المذكورة سورة النحل .

**قوله ( فراجعته )** في رواية مسلم عن أبي « فرددت إليه أن هون على أمتي » وفي رواية له « إن أمتي لا تطيق ذلك » . ولأبي داود من وجه آخر عن أبي « فقال لي الملك الذي معي : قل على حرفين ، حتى بلغت سبعة أحرف » . وفي رواية للنسائي من طريق أنس عن أبي بن كعب « أن جبريل وميكائيل أتياني فقال جبريل : اقرأ القرآن على حرف ، فقال ميكائيل استزده » ولأحمد من حديث أبي بكرة نحوه .

**قوله ( فلم أزل أستزده ويتردي )** في حديث أبي « ثم أتاه الثانية فقال على حرفين » ثم أتاه الثالثة فقال على ثلاثة أحرف ، ثم جاءه الرابعة فقال : إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك على سبعة أحرف ، فأما حرف قرعوا عليه فقد أصابوا . وفي رواية للطبري « على سبعة أحرف من سبعة أبواب من الجنة » وفي أخرى له « من قرأ حرفا منها فهو كما قرأ » وفي رواية أبي داود « ثم قال : ليس منها إلا شاف كاف إن قلت سميعا عليما عزيزا حكيما ، مالم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب » وللترمذي من وجه آخر أنه صلى الله عليه وسلم قال « يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين ، منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط » الحديث . وفي حديث أبي بكرة عند أحمد « كلها كاف شاف كقولك هلم وتعال مالم تختم » الحديث . وهذه الأحاديث تقوى أن المراد بالأحرف اللغات أو القراءات ، أي أنزل القرآن على سبع لغات أو قراءات ، والأحرف جمع حرف مثل فلس وأفلس ، فعلى الأول يكون المعنى على سبعة أوجه من اللغات لأن أحد معاني الحرف في اللغة الوجه كقوله تعالى ﴿ ومن الناس من يعبد الله على حرف ﴾ وعلى الثاني يكون المراد من إطلاق الحرف على الكلمة مجازا لكونه بعضها . الحديث الثاني .

**قوله ( ان المسور بن مخرمة )** أي ابن نوفل الزهري ، كذا رواه عقيل ويونس وشعيب وابن أخى الزهري عن الزهري ، واقتصر مالك عنه على عروة فلم يذكر المسور في إسناده ، واقتصر عبد الأعلى عن معمر عن الزهري فيما أخرجه النسائي عن المسور بن مخرمة فلم يذكر عبد الرحمن ، وذكره عبد الرزاق عن معمر أخرجه الترمذي ، وأخرجه مسلم من طريقه لكن أحال به قال : كرواية يونس وكأنه أخرجه من طريق ابن وهب عن يونس فذكرهما ، وذكره المصنف في المحاربة عن الليث عن يونس تعليقا .

**قوله ( وعبد الرحمن بن عبد )** هو بالتونين غير مضاف لشيء .

**قوله ( القاري )** بتشديد الياء التحتانية نسبة إلى القارة بطن من خزيمية بن مدركة ، والقارة لقب واسمه أثيع بالمثلثة مصغر ابن مليح بالتصغير وآخره مهملة ابن الهون بضم الهاء ابن خزيمية . وقيل بل القارة هو الديش بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها معجمة من ذرية أثيع المذكور ، وليس هو منسوباً إلى القراءة ، وكانوا قد حالفوا بنى زهرة وسكنوا معهم بالمدينة بعد الإسلام ، وكان عبد الرحمن من كبار التابعين ، وقد ذكر في الصحابة لكونه

أتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير ، أخرج ذلك البغوي في مسند الصحابة بإسناد لا بأس به ، ومات سنة ثمان وثمانين في قول الأكثر وقيل سنة ثمانين ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد ذكره في الأشخاص ، وله عنده حديث آخر عن عمر في الصيام .

**قوله ( سمعت هشام بن حكيم )** أى ابن حزام الأسدي ، له ولأبيه صحبة ، وكان إسلامهما يوم الفتح ، وكان لهشام فضل ، ومات قبل أبيه ، وليس له في البخاري رواية . وأخرج له مسلم حديثا واحدا مرفوعا من رواية غرورة عنه ، وهذا يدل على أنه تأخر إلى خلافة عثمان وعلى ، ووهم من زعم أنه استشهد في خلافة أبي بكر أو عمر . وأخرج ابن سعد عن معن بن عيسى عن مالك عن الزهري : كان هشام بن حكيم يأمر بالمعروف ، فكان عمر يقول اذا بلغه الشيء : أما ماعشت أنا وهشام فلا يكون ذلك .

**قوله ( يقرأ سورة الفرقان )** كذا للجميع ، وكذا في سائر طرق الحديث في المسانيد والجوامع ، وذكر بعض الشراح أنه وقع عند الخطيب في « المبهات » سورة الأحزاب بدل الفرقان ، وهو غلط من النسخة التي وقف عليها ، فإن الذي في كتاب الخطيب الفرقان كما في رواية غيره .

**قوله ( فكدت أساوره )** بالسين المهملة أى آخذ برأسه قاله الجرجاني ، وقال غيره « أوثبه » وهو أشبه ، قال النابغة :

فبت كأني ساورتني ضئيلة      من الرقش في أنيابها السم ناقع  
أى واثبتني ، وفي بانت سعاد :

إذا يساور قرنا لا يحل له      أن يترك القرن إلا وهو مخذول  
ووقع عند الكشميهني والقايسي في رواية شعيب الآتية بعد أبواب « أثاوره » بالثالثة عوض المهملة ، قال عياض : والمعروف الأول . قلت : لكن معناها أيضا صحيح ، ووقع في رواية مالك « أن أعجل عليه »  
**قوله ( فتصبرت )** في رواية مالك « ثم أمهلت حتى انصرف » أى من الصلاة ، لقوله في هذه الرواية « حتى سلم » .

**قوله ( فلبته بردائه )** بفتح اللام وموحدتين الأولى مشددة والثانية ساكنة ، أى جمعت عليه ثيابه عند لبته لئلا يتفلت منى . وكان عمر شديدا في الأمر بالمعروف ، وفعل ذلك عن اجتهاد منه لظنه أن هشاما خالف الصواب ، ولهذا لم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم بل قال له أرسله .

**قوله ( كذبت )** فيه إطلاق ذلك على غلبة الظن ، أو المراد بقوله كذبت أى أخطأت لأن أهل الحجاز يطلقون الكذب في موضع الخطأ .

**قوله ( فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها )** هذا قاله عمر استدلالا على ما ذهب إليه من تخطئة هشام ، وإنما ساغ له ذلك لرسوخ قدمه في الإسلام وسابقته ، بخلاف هشام فإنه كان قريب العهد بالإسلام فخشى عمر من ذلك أن لا يكون أتقن القراءة ، بخلاف نفسه فإنه كان قد أتقن ماسمع ، وكان سبب اختلاف قراءتهما أن عمر حفظ هذه السورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قديما ثم لم يسمع منازل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده ، ولأن هشاما من مسلمة الفتح فكان النبي صلى الله عليه وسلم أقرأه على منازل أخيرا فنشأ

اختلافهما من ذلك ، ومبادرة عمر للإنكار محمودة على أنه لم يكن سمع حديث « أنزل القرآن على سبعة أحرف » إلا في هذه الوقعة .

**قوله ( فانطلقت به لقوده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم )** كأنه لما لبىه بردائه صار يجره به ، فلهذا صار قائدا له ، ولولا ذلك لكان يسوقه ، ولهذا قال له النبي صلى الله عليه وسلم لما وصلا اليه : أرسله .

**قوله ( إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف )** هذا أورده النبي صلى الله عليه وسلم تطمينا لعمر لئلا ينكر تصويب الشيعين المختلفين ، وقد وقع عند الطبري من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن جده قال « قرأ رجل فغير عليه عمر ، فاخصما عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال الرجل : ألم تقرني يا رسول الله ؟ قال : بلى ، قال فوقع في صدر عمر شيء عرفه النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه ، قال فضرب في صدره وقال : أبعد شيطاناً . قالها ثلاثاً . ثم قال : يا عمر ، القرآن كله صواب ، مالم تجعل رحمة عذاباً أو عذاباً رحمة » ومن طريق ابن عمر « سمع عمر رجلاً يقرأ » فذكر نحوه ولم يذكر « فوقع في صدر عمر » لكن قال في آخره « أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كاف شاف » . ووقع لجماعة من الصحابة نظير ماوقع لعمر مع هشام ، منها لأبي ابن كعب مع ابن مسعود في سورة النحل كما تقدم ، ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو « أن رجلاً قرأ آية من القرآن ، فقال له عمرو إنما هي كذا وكذا ، فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأى ذلك قرأتم أصبتم ، فلا تماروا فيه » إسناده حسن ، ولأحمد أيضاً وأبي عبيد والطبري من حديث أبي جهنم بن الصمة « أن رجلين اختلفا في آية من القرآن كلاهما يزعم أنه تلقاها من رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر نحو حديث عمرو بن العاص . وللطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قال « جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أقرأني ابن مسعود سورة أقرأها زيد وأقرأها أبي بن كعب ، فاختلفت قراءتهم ، فبقراءة أيهم آخذ ؟ فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم — وعلى إلى جنبه — فقال على : ليقرأ كل إنسان منكم كما علم فإنه حسن جميل » ولابن حبان والحاكم من حديث ابن مسعود « أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة من آل حم ، فرحت إلى المسجد فقلت لرجل : أقرأها ، فإذا هو يقرأ حروفا ما أقرؤها ، فقال : أقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانطلقنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرناه ، فتغير وجهه وقال : إنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف ، ثم أشر إلى على شيئا ، فقال على : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم . قال فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفا لا يقرؤها صاحبه » وأصل هذا سيأتي في آخر حديث في كتاب فضائل القرآن . وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على أقوال كثيرة بلغها أبو حاتم بن حبان إلى خمسة وثلاثين قولاً . وقال المنذري : أكثرها غير مختار .

**قوله ( فافرقوا ما تيسر منه )** أى من المنزل . وفيه إشارة إلى الحكمة في التعدد المذكور ، وأنه للتيسير على القارئ ، وهذا يقوى قول من قال : المراد بالأحرف تأدية المعنى باللفظ المرادف ولو كان من لغة واحدة ، لأن لغة هشام بلسان قريش وكذلك عمر ، ومع ذلك فقد اختلفت قراءتهما . نبه على ذلك ابن عبد البر ، ونقل عن أكثر أهل العلم أن هذا هو المراد بالأحرف السبعة . وذهب أبو عبيد وآخرون إلى أن المراد ، اختلاف اللغات ، وهو اختيار ابن عطية ، وتعقب بأن لغات العرب أكثر من سبعة ، وأجيب بأن المراد أفصحها ، فجاء عن أبي

صالح عن ابن عباس قال : نزل القرآن على سبع لغات . منها خمس بلغة العجز من هوازن قال : والعجز سعد ابن بكر وجثم ابن بكر ونصر بن معاوية وثقيف ، وهؤلاء كلهم من هوازن ، ويقال لهم عليا هوازن ، ولهذا قال أبو عمرو بن العلاء : أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم يعني بني دارم . وأخرج أبو عبيد من وجه آخر عن ابن عباس قال : نزل القرآن بلغة الكعبين كعب قريش ، وكعب خزاعة قيل وكيف ذاك؟ قال : لأن الدار واحدة يعني أن خزاعة كانوا جيران قريش فسهلت عليهم لغتهم . وقال أبو حاتم السجستاني : نزل بلغة قريش وهذيل وقيم الرباب والأزد وربيعه وهوازن وسعد بن بكر واستنكره ابن قتيبة واحتج بقوله تعالى ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه﴾ فعلى هذا فتكون اللغات السبع في بطون قريش ، وبذلك جزم أبو علي الأهوازي وقال أبو عبيد : ليس المراد أن كل كلمة تقرأ على سبع لغات ، بل اللغات السبع مفرقة فيه ، فبعضه بلغة قريش وبعضه بلغة هذيل وبعضه بلغة هوازن وبعضه بلغة اليمن وغيرهم . قال : وبعض اللغات أسعد بها من بعض وأكثر نصيبا . وقيل : نزل بلغة مضر خاصة لقول عمر نزل القرآن بلغة مضر . وغير بعضهم فيما حكاه ابن عبد البر السبع من مضر أنهم هذيل وكنانة وقيس وضبة وقيم الرباب وأسد بن خزاعة وقريش فهذه قبائل مضر تستوعب سبع لغات . ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال : أنزل القرآن أولا بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء ثم أبيع للعرب أن يقرعوه بلغاتهم التي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الإلفاظ والإعراب ، ولم يكلف أحد منهم الانتقال من لغته إلى لغة أخرى للمشقة ولما كان فيهم من الحمية ولطلب تسهيل فهم المراد كل ذلك مع اتفاق المعنى . وعلى هذا ينتزل اختلافهم في القراءة كما تقدم ، وتصويب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلا منهم . قلت : وتمة ذلك أن يقال : إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي ، أى إن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته ، بل المراعي في ذلك السماع من النبي صلى الله عليه وسلم ، ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب أقراني النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ولو لم يكن مسموعا له ، ومن ثم أنكر عمر على ابن مسعود قراءته « عتى حين » أى « حتى حين » وكتب اليه : إن القرآن لم ينزل بلغة هذيل فأقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل . وكان ذلك قبل أن يجمع عثمان الناس على قراءة واحدة . قال ابن عبد البر بعد أن أخرجه من طريق أبي داود بسنده : يحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار ، لا أن الذي قرأ به ابن مسعود لا يجوز . قال : وإذا أبيحت قراءته على سبعة أوجه أنزلت جاز الاختيار فيما أنزل ، قال أبو شامة : ويحتمل أن يكون مراد عمر ثم عثمان بقولهما « نزل بلسان قريش » أن ذلك كان أول نزوله ، ثم إن الله تعالى سهله على الناس فجوز لهم أن يقرعوه على لغاتهم على أن لا يخرج ذلك عن لغات العرب لكونه بلسان عربي مبين . فأما من أراد قراءته من غير العرب فالاختيار له أن يقرأه بلسان قريش لأنه الأولى ، وعلى هذا يحمل ما كتب به عمر إلى ابن مسعود لأن جميع اللغات بالنسبة لغير العربي مستوية في التعبير ، فإذا لا بد من واحدة ، فلتكن بلغة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما العربي المجبول على لغته فلو كلف قراءته بلغة قريش لعثر عليه التحول مع إباحة الله له أن يقرأه بلغته ، ويشير إلى هذا قوله في حديث أبيي كما تقدم « هون على أمتي » وقوله « إن أمتي لا تطيق ذلك » ، وكأنه انتهى عند السبع لعلمه أنه لا تحتاج لفظة من ألفاظه إلى أكثر من ذلك العدد غالبا ، وليس المراد كما تقدم أن كل لفظة منه تقرأ على سبعة أوجه قال ابن عبد البر : وهذا مجمع عليه ، بل هو غير ممكن بل لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا الشيء القليل مثل « عبد الطاغوت » . وقد أنكر ابن قتيبة أن يكون في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه ، ورد عليه ابن الأنباري بمثل « عبد الطاغوت » ، ولا تقل لهما أف ، وجبيل ، ويدل على ما قرروا أنه

انزل أولاً بلسان قريش ثم سهل على الأمة أن يقرعوه بغير لسان قريش وذلك بعد أن كثر دخول العرب في الإسلام ، فقد ثبت أن ورود التخفيف بذلك كان بعد الهجرة كما تقدم في حديث أبي بن كعب « أن جبريل لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند أضامة بنى غفار فقال : إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف ، فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، فإن أمتي لا تطيق ذلك » الحديث أخرجه مسلم ، وأضامة بنى غفار هي بفتح الهمزة والضاد المعجمة بغير همز واخره تاء تأنيث ، هو مستنقع الماء كالغدير ، وجمعه أضام كعصا ، وقيل بالمد والهمز مثل إناء ، وهو موضع بالمدينة النبوية ينسب إلى بنى غفار بكسر المعجمة وتخفيف الفاء لأنهم نزلوا عنده . وحاصل ما ذهب إليه هؤلاء أن معنى قوله « أنزل القرآن على سبعة أحرف » أى أنزل موسعا على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه ، أى يقرأ بأى حرف أراد منها على البدل من صاحبه ، كأنه قال أنزل على هذا الشرط أو على هذه التوسعة وذلك لتسهيل قراءته ، إذ لو أخذوا بأن يقرعوه على حرف واحد لشق عليهم كما تقدم . قال ابن قتيبة في أول « تفسير المشكل » له : كان من تيسير الله أن أمر نبيه أن يقرأ كل قوم بلغتهم ، فلهذلي يقرأ عتي حين يريد « حتى حين » والأسدي يقرأ تعلمون بكسر أوله ، والتيمي يهز والقريشي لا يهز ، قال ولو أراد كل فريق منهم أن يزول عن لغته وما جرى عليه لسانه طفلا وناشئا وكهلا لشق عليه غاية المشقة ، فيسر عليهم ذلك بمنه ، ولو كان المراد أن كل كلمة منه تقرأ على سبعة أوجه لقال مثلاً أنزل سبعة أحرف ، وإنما المراد أن يأتي في الكلمة وجه أو وجهان أو ثلاثة أو أكثر الى سبعة . وقال ابن عبد البر : أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرف اللغات ، لما تقدم من اختلاف هشام وعمر ولغتهما واحدة ، قالوا : وإنما المعنى سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالألفاظ المختلفة ، نحو أقبل وتعال وهلم . ثم ساق الأحاديث الماضية الدالة على ذلك . قلت : ويمكن الجمع بين القولين بأن يكون المراد بالأحرف تباين الألفاظ مع اتفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات ، لكن لاختلاف القولين فائدة أخرى ، وهي ما نبه عليه أبو عمرو الداني أن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن كلها ولا موجودة فيه في ختمة واحدة ، فإذا قرأ القارئ برواية واحدة فإنما قرأ ببعض الأحرف السبعة لا بكلها ، وهذا إنما يتأتى على القول بأن المراد بالأحرف اللغات ، وأما قول من يقول بالقول الآخر فيتأتى ذلك في ختمة واحدة بلا ريب ، بل يمكن على ذلك القول أن تصل الأوجه السبعة في بعض القرآن كما تقدم . وقد حمل ابن قتيبة وغيره العدد المذكور على الوجوه التي يقع بها التباين في سبعة أشياء : الأول ما يتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته ، مثل ﴿ ولا يضار كاتب ولا شهيد ﴾ بنصب الراء ورفعها . الثاني ما يتغير بتغير الفعل مثل « بعد بين أسفارنا » و « باعد بين أسفارنا » بصيغة الطلب والفعل الماضي . الثالث ما يتغير بنقط بعض الحروف المهملة مثل « ثم نشرها بالراء والزاي » . الرابع ما يتغير بإبدال حرف قريب من مخرج الآخر مثل « طلع منضود » في قراءة على وطلع منضود . الخامس ما يتغير بالتقديم والتأخير مثل « وجاءت سكرة الموت بالحق » في قراءة أبي بكر الصديق وطلحة بن مصرف وزين العابدين « وجاءت سكرة الحق بالموت » . السادس ما يتغير بزيادة أو نقصان كما تقدم في التفسير عن ابن مسعود وأبي الدرداء « والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى والذكر والأنثى » هذا في النقصان ، وأما في الزيادة فكما تقدم في تفسير « تبث يدا أبي لهب » في حديث ابن عباس « وأنذر عشيرتك الأقربين ، ورهطك منهم المخلصين » . السابع ما يتغير بإبدال كلمة بكلمة مترادفها مثل « العهن المنفوش » في قراءة ابن مسعود وسعيد بن جبير كالصوف المنفوش ، وهذا وجه حسن لكن استبعده قاسم بن ثابت في « الدلائل » لكون الرخصة في القراءات إنما وقعت وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم ، وإنما كانوا

يعرفون الحروف بمخارجها . قال : وأما ما وجد من الحروف المتباينة المخرج المتفقة الصورة مثل « ننشرها وننشرها » فإن السبب في ذلك تقارب معانيها ، واتفق تشابه صورتها في الخط . قلت : ولا يلزم من ذلك توهين ما ذهب إليه ابن قتيبة ، لاحتمال أن يكون الانحصار المذكور في ذلك وقع اتفاقاً ، وإنما اطلع عليه بالاستقراء ، وفي ذلك هن الحكمة البالغة مالا يخفى . وقال أبو الفضل الرازي : الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف : الأول اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية وجمع أو تذكير وتأنيث . الثاني اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع وأمر ، الثالث وجوه الإعراب ، الرابع النقص والزيادة ، الخامس التقديم والتأخير ، السادس الإبدال ، السابع اختلاف اللغات كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم والإدغام والإظهار ونحو ذلك . قلت : وقد أخذ كلام ابن قتيبة ونقحه . وذهب قوم إلى أن السبعة الأحرف سبعة أصناف من الكلام ، واحتجوا بحديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف واحد ، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف : زاجر وآمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال ، فأحلوا حلاله وحرموا حرامه ، وافعلوا ما أمرتم به وانتهوا عما نهيتهم عنه ، واعتبروا بأمثاله ، واعملوا بمحكمه ، وآمنوا بمتشابهه وقولوا آمنا به كل من عند ربنا » أخرجه أبو عبيد وغيره ، قال ابن عبد البر : هذا حديث لا يثبت ، لأنه من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ولم يلق ابن مسعود ، وقد رده قوم من أهل النظر منهم أبو جعفر أحمد بن أبي عمران . قلت : وأظن الطبري في مقدمة تفسيره في الرد على من قال به ، وحاصله أنه يستحيل أن يجتمع في الحرف الواحد هذه الأوجه السبعة . وقد صحح الحديث المذكور ابن حبان والحاكم ، وفي تصحيحه نظر لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود . وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلًا وقال هذا مرسل جيد ، ثم قال : إن صح فمعنى قوله في هذا الحديث « سبعة أحرف » أي سبعة أوجه كما فسرت في الحديث ، وليس المراد الأحرف السبعة التي تقدم ذكرها في الأحاديث الأخرى ، لأن سياق تلك الأحاديث يأبى حملها على هذا ، بل هي ظاهرة في أن المراد أن الكلمة الواحدة تقرأ على وجهين وثلاثة وأربعة إلى سبعة تهوينا وتيسيرا ، والشئ الواحد لا يكون حراما وحلالا في حالة واحدة . وقال أبو على الأهوازي وأبو العلاء الهمداني : قوله زاجر وأمر استئناف كلام آخر ، أي هو زاجر أي القرآن ؛ ولم يرد به تفسير الأحرف السبعة ، وإنما توهم ذلك من توهمه من جهة الاتفاق في العدد . ويؤيده أنه جاء في بعض طرقه زاجرا وآمرا الخ بالنصب أي نزل على هذه الصفة من الأبواب السبعة . وقال أبو شامة : يحتمل أن يكون التفسير المذكور للأبواب لا للأحرف ، أي هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه ، وأنزله الله على هذه الأصناف لم يقتصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب . قلت : وما يوضح أن قوله زاجر وآمر الخ ليس تفسيراً للأحرف السبعة ما وقع في مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عقب حديث ابن عباس الأول من حديثي هذا الباب : قال ابن شهاب بلغني أن تلك الأحرف السبعة إنما هي في الأمر الذي يكون واحدا لا يختلف في حلال ولا حرام ، قال أبو شامة : وقد اختلف السلف في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس اليوم أو ليس فيه إلا حرف واحد منها ، مال ابن الباقلاني إلى الأول ، وصرح الطبري وجماعة بالثاني وهو المعتمد . وقد أخرج ابن أبي داود في « المصاحف » عن أبي الطاهر بن أبي السرح قال : سألت ابن عيينة عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين هل هي الأحرف السبعة ؟ قال : لا ، وإنما الأحرف السبعة مثل هلم وتعال وأقبل ، أي ذلك قلت أجزأك . قال وقال لي ابن وهب مثله . والحق أن الذي جمع في المصحف هو المتفق على إنزاله المقطوع به المكتوب بأمر النبي



صلى الله عليه وسلم ، وفيه بعض ما اختلف فيه الأحرف السبعة لا جميعها ، كما وقع في المصحف المكي « تجرى من تحتها الأنهار » في آخر براءة وفي غيره بحذف « من » وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدة واوات ثابتة في بعضها دون بعض ، وعدة هآت وعدة لامات ونحو ذلك ، وهو محمول على أنه نزل بالأميرين معا ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بكتابه لشخصين أو أعلم بذلك شخصاً واحداً وأمره بإثباتهما على الوجهين ، وما عدا ذلك من القراءات مما لا يوافق الرسم فهو مما كانت القراءة جوزت به توسعة على الناس وتسهيلاً ، فلما آل الحال الى ما وقع من الاختلاف في زمن عثمان وكفر بعضهم بعضاً اختاروا الاختصار على اللفظ المأذون في كتابته وتركوا الباقي قال الطبري : وصار ما اتفق عليه الصحابة من الاختصار كمن اقتصر مما خير فيه على خصلة واحدة ، لأن أمرهم بالقراءة على الأوجه المذكورة لم يكن على سبيل الإيجاب بل على سبيل الرخصة . قلت : ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الباب « فاقروا ما تيسر منه » وقد قرر الطبري ذلك تقريراً أطنب فيه ووهى من قال بخلافه ، ووافقه على ذلك جماعة منهم أبو العباس بن عمار في « شرح الهداية » وقال : أصبح ما عليه الخذاق أن الذي يقرأ الآن بعض الحروف السبعة المأذون في قراءتها لا كلها ، وضابطه ما وافق رسم المصحف ، فأما ما خالفه مثل « أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج » ومثل « إذا جاء فتح الله والنصر » فهو من تلك القراءات التي تركت إن صح السند بها ، ولا يكفي صحة سندها في إثبات كونها قرآناً ، ولا سيما والكثير منها مما يحتمل أن يكون من التأويل الذي قرن الى التنزيل فصار يظن أنه منه . وقال البغوي في « شرح السنة » : المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العروض على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمر عثمان بنسخه في المصاحف وجمع الناس عليه ، وأذهب ماسوى ذلك قطعاً لمادة الخلاف ، فصار ما يخالف خط المصحف في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر ما نسخ ورفع ، فليس لأحد أن يعدو في اللفظ الى ما هو خارج عن الرسم . وقال أبو شامة : ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة ، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل . وقال ابن عمار أيضاً : لقد فعل مسبع هذه السبعة ما لا ينبغي له ، وأشكل الأمر على العامة بإيهامه كل من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر ، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة ، ووقع له أيضاً في اقتصاره عن كل إمام على راويين أنه صار من سمع قراءة راو ثالث غيرها أبطلها وقد تكون هي أشهر وأصح وأظهر ربما بالغ من لا يفهم فخطأ أو كفر . وقال أبو بكر بن العربي : ليست هذه السبعة متعينة للجواز حتى لا يجوز غيرها كقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش ونحوهم ، فإن هؤلاء مثلهم أو فوقهم . وكذا قال غير واحد منهم مكى بن أبي طالب وأبو العلاء الهمداني وغيرهم من أئمة القراء . وقال أبو حيان : ليس في كتاب ابن مجاهد ومن تبعه من القراءات المشهورة إلا النزر اليسير ، فهذا أبو عمرو بن العلاء اشتهر عنه سبعة عشر راوياً ، ثم ساق أسماءهم . واقتصر في كتاب ابن مجاهد على اليزيدي ، واشتهر عن اليزيدي عشرة أنفس فكيف يقتصر على السوسي والدوري وليس لهما نزية على غيرها لأن الجميع مشتركون في الضبط والإتقان والاشتراك في الأخذ ، قال : ولا أعرف لهذا سبباً إلا ما قضى من نقص العلم فاقتصر هؤلاء على السبعة ثم اقتصر من بعدهم من السبعة على النزر اليسير . وقال أبو شامة : لم يرد ابن مجاهد ما نسب اليه ، بل أخطأ من نسب اليه ذلك ، وقد بالغ أبو طاهر بن أبي هاشم صاحبه في الرد على من نسب اليه أن مراده بالقراءات السبع الأحرف السبعة المذكورة في الحديث ، قال ابن أبي هشام : إن السبب في اختلاف القراءات السبع وغيرها أن الجهات التي وجهت اليها المصاحف كان بها من

الصحابة من حمل عنه أهل تلك الجهة ، وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل ، قال فثبت أهل كل ناحية على ما كانوا تلقوه سماعا عن الصحابة بشرط موافقة الخط ، وتركوا ما يخالف الخط ، امتثالا لأمر عثمان الذي وافقه عليه الصحابة لما رأوا في ذلك من الاحتياط للقرآن ، فمن نشأ الاختلاف بين قراء الأمصار مع كونهم متمسكين بحرف واحد من السبعة . وقال مكّي بن أبي طالب : هذه القراءات التي يقرأ بها اليوم وصحت رواياتها عن الأئمة جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن . ثم ساق نحو ماتقدم قال : وأما من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كنافع وعاصم هي الأحرف السبعة التي في الحديث فقد غلط غلطا عظيما ، قال : ويلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت عن الأئمة غيرهم ووافق خط المصحف أن لا يكون قرآنا ، وهذا غلط عظيم ، فإن الذين صنفوا القراءات من الأئمة المتقدمين — كأبي عبيد القاسم بن سلام ، وأبي حاتم السجستاني ، وأبي جعفر الطبري ، وإسماعيل بن إسحاق ، والقاضي — قد ذكروا أضعاف هؤلاء قلت : اقتصر أبو عبيدة في كتابه على خمسة عشر رجلا من كل مصر ثلاثة أنفس فذكر من مكة ابن كثير وابن محيصن ، وحميذا الأعرج ومن أهل المدينة : أبا جعفر وشيبة ونافعا ومن أهل البصرة ، أبا عمرو ، وعيسى بن عمر ، وعبد الله بن أبي إسحاق ، ومن أهل الكوفة : يحيى بن وثاب ، وعاصم ، والأعمش ومن أهل الشام عبد الله بن عامر ، ويحيى بن الحارث . قال وذهب عنى اسم الثالث ولم يذكر في الكوفيين حمزة ، ولا الكسائي بل قال : إن جمهور أهل الكوفة بعد الثلاثة صاروا إلى قراءة حمزة ولم يجتمع عليه جماعتهم قال :

وأما الكسائي فكان يتخير القراءات . فأخذ من قراءة الكوفيين بعضا وترك بعضا وقال بعد أن ساق أسماء من نقلت عنه القراءة من الصحابة والتابعين : فهؤلاء هم الذين يحكي عنهم عظم القراءة وإن كان الغالب عليهم الفقه والحديث ، قال : ثم قام بعدهم بالقراءات قوم ليست لهم أسنانهم ولا تقدمهم غير أنهم تجردوا للقراءة واشتدبت عنايتهم بها وطلبهم لها حتى صاروا بذلك أئمة يقتدي الناس بهم فيها فذكرهم ، وذكر أبو حاتم زيادة على عشرين رجلا ولم يذكر فيهم ابن عامر ولا حمزة ولا الكسائي ، وذكر الطبري في كتابه اثنين وعشرين رجلا ، قال مكّي : وكان الناس على رأس المائتين بالبصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب ، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم وبالشام على قراءة ابن عامر ، وبمكة على قراءة ابن كثير ، وبالمدينة على قراءة نافع ، واستمروا على ذلك . فلما كان على رأس الثلاثمائة أثبت ابن مجاهد اسم الكسائي وحذف يعقوب ، قال : والسبب في الاقتصار على السبعة مع أن في أئمة القراء من هو أجل منهم قدرا ومثلهم أكثر من عددهم أن الرواة عن الأئمة كانوا كثيرا جدا ، فلما تقاصرت المهمم اقتصروا — مما يوافق خط المصحف — على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به ، فنظروا الى من اشتهر بالثقة والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة والاتفاق على الأخذ عنه فأفردوا من كل مصر إماما واحدا ، ولم يتركوا مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمة غير هؤلاء من القراءات ولا القراءة به كقراءة يعقوب وعاصم الجحدري وأبي جعفر وشيبة وغيرهم ، قال ومن اختار من القراءات كما اختار الكسائي أبو عبيد وأبو حاتم والمفضل وأبو جعفر الطبري وغيرهم وذلك واضح في تصانيفهم في ذلك ، وقد صنف ابن جبير المكي وكان قبل ابن مجاهد كتابا في القراءات فاقصر على خمسة اختار من كل مصر إماما ، وإنما اقتصر على ذلك لأن المصاحف التي أرسلها عثمان كانت خمسة الى هذه الأمصار ، ويقال إنه وجه بسبعة هذه الخمسة ومصحفا الى اليمن ومصحفا الى البحرين لكن لم نسمع لهذين المصحفين خبرا ، وأراد ابن مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف فاستبدلوا من غير البحرين واليمن قارئين يكمل بهما العدد فصادف ذلك موافقة العدد الذي ورد الخبر بها وهو أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ،

فوقع ذلك لمن لم يعرف أصل المسألة ولم يكن له فطنة فظن أن المراد بالقراءات السبع الأحرف السبعة ، ولاسيما وقد كثر استعمالهم الحرف في موضع القراءة فقالوا : قرأ بحرف نافع بحرف ابن كثير ، فتأكد الظن بذلك ، وليس الأمر كما ظنه ، والأصل المعتمد عليه عند الأئمة في ذلك أنه الذي يصح سنده في السماع ويستقيم وجهه في العربية ويوافق خط المصحف ، وربما زاد بعضهم الاتفاق عليه ونعني بالاتفاق كما قال مكى بن أبي طالب ما اتفق عليه قراء المدينة والكوفة ولاسيما اذا اتفق نافع وعاصم ، قال وربما أرادوا بالاتفاق ما اتفق عليه أهل الحرمين ، قال : وأصح القراءات سنداً نافع وعاصم ، وأفصحها أبو عمرو والكسائي ، وقال ابن السمعاني في « الشافي » : التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولاسنة ، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين فانتشر رأيهم أنه لا تجوز الزيادة على ذلك قال : وقد صنف غيره في السبع أيضاً فذكر شيئاً كثيراً من الروايات عنهم غير ما في كتابه ، فلم يقل أحد إنه لا تجوز القراءة بذلك لخلو ذلك المصحف عنه . وقال أبو الفضل الرازي في « اللوائح » بعد أن ذكر الشبهة التي من أجلها ظن الأغبياء أن أحرف الأئمة السبعة هي المشار إليها في الحديث وأن الأئمة بعد ابن مجاهد جعلوا القراءات ثمانية أو عشرة لأجل ذلك قال : واقتفيت أثرهم لأجل ذلك وأقول : لو اختار إمام من أئمة القراء حروفاً وجرده طريقاً في القراءة بشرط الاختيار لم يكن ذلك خارجاً عن الأحرف السبعة . وقال الكواشي : كل ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظه خط المصحف الإمام فهو من السبعة المنصوصة فعلى هذا الأصل بنى قبول القراءات عن سبعة كانوا أو سبعة آلاف ، ومتى فقد شرط من الثلاثة فهو الشاذ قلت : وإنما أوسعت القول في هذا لما تجدد في الأعصار المتأخرة من توهم أن القراءات المشهورة منحصرة في مثل « التيسير » والشاطبية ، وقد اشدت إنكار أئمة هذا الشأن على من ظن ذلك كأبي شامة وأبي حيان ، وآخر من صرح بذلك السبكي فقال في « شرح المنهاج » عند الكلام على القراءة بالشاذ صرح كثير من الفقهاء بأن ما عدا السبعة شاذ توهماً منه انحصار المشهور فيها ، والحق أن الخارج عن السبعة على قسمين : الأول ما يخالف رسم المصحف فلا شك في أنه ليس بقرآن ، والثاني ما لا يخالف رسم المصحف وهو على قسمين أيضاً : الأول ما ورد من طريق غريبة فهذا ملحق بالأول ، والثاني ما اشتهر عند أئمة هذا الشأن القراءة به قديماً وحديثاً فهذا لاوجه للمنع منه كقراءة يعقوب وأبي جعفر وغيرهما . ثم نقل كلام البغوي وقال : هو أولى من يعتمد عليه في ذلك ، فإنه فقيه محدث مقرئ . ثم قال : وهذا التفصيل بعينه وارد في الروايات عن السبعة ، فإن عنهم شيئاً كثيراً من الشواذ وهو الذي لم يأت إلا من طريق غريبة وإن اشتهرت القراءة من ذلك المنفرد . وكذا قال أبو شامة . ونحن وإن قلنا إن القراءات الصحيحة اليهم نسبت عنهم نقلت فلا يلزم أن جميع ما نقل عنهم بهذه الصفة ، بل فيه الضعيف لخروجه عن الأركان الثلاثة : ولهذا ترى كتب المصنفين مختلفة في ذلك ، فالاعتقاد في غير ذلك على الضابط المتفق عليه

( فصل ) لم أقف في شيء من طرق حديث عمر على تعيين الأحرف التي اختلف فيها عمر وهشام من سورة الفرقان . وقد زعم بعضهم فيما حكاه ابن التين أنه ليس في هذه السورة عند القراء خلاف فيما ينقص من خط المصحف سوى قوله ﴿ وجعل فيها سراجاً ﴾ وقرئ « سرجاً » جمع سراج ، قال : وباقى ما فيها من الخلاف

لا يخالف خط المصنف . قلت : وقد تتبع أبو عمر بن عبد البر ما اختلف فيه القراء من ذلك من لدن الصحابة ومن بعدهم من هذه السورة ، فأوردته ملخصا وزدت عليه قدر مذكره وزيادة على ذلك ، وفيه تعقب على ما حكاه ابن التين في سبعة مواضع أو أكثر ، قوله ﴿ تبارك الذي نزل الفرقان ﴾ قرأ أبو الجوزاء وأبو السوار « أنزل » بألف . قوله ﴿ على عبده ﴾ قرأ عبد الله بن الزبير وعاصم الجحدري « على عباده » ومعاذ أبو حليمه وأبو نهيك « على عبيده » . قوله ﴿ وقالوا أساطير الأولين اكتتبها ﴾ قرأ طلحة بن مصرف ورويت عن إبراهيم النخعي بضم المثناة الأولى وكسر الثانية مبنيا للمفعول ، وإذا ابتداء ضم أوله . قوله ﴿ ملك فيكون ﴾ قرأ عاصم الجحدري وأبو المتوكل ويحيى بن يعمر « فيكون » بضم النون . قوله ﴿ أو تكون له جنة ﴾ قرأ الأعمش وأبو حصين « يكون » بالتحтانية . قوله ﴿ يأكل منها ﴾ قرأ الكوفيون سوى عاصم « نأكل » بالنون ونقله في الكامل عن القاسم وابن سعد وابن مقسم . قوله ﴿ ويجعل لك قصورا ﴾ قرأ ابن كثير وابن عامر وحמיד وتبعهم أبو بكر وشيبان عن عاصم وكذا محبوب عن أبي عمرو وورش « يجعل » برفع اللام والباقون بالجزم عطفًا على محل جعل وقيل لادغامها ، وهذا يجري على طريقة أبي عمرو بن العلاء ، وقرأ بنصب اللام عمر بن ذر وابن أبي عتبة وطلحة ابن سليمان وعبد الله بن موسى ، وذكرها الفراء جوازًا على إضمار ان ولم ينقلها ، وضعفها ابن جني . قوله ﴿ مكانا ضيقا ﴾ قرأ ابن كثير والأعمش وعلى بن نصر ومسلمة بن محارب بالتخفيف ، ونقلها عتبة بن يسار عن أبي عمرو أيضا . قوله ﴿ مقرنين ﴾ قرأ عاصم الجحدري ومحمد بن السميع « مقرنون » . قوله ﴿ ثبورا ﴾ قرأ المذكوران بفتح المثلثة . قوله ﴿ ويوم نحشرهم ﴾ قرأ ابن كثير وحفص عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب والأعرج والجحدري وكذا الحسن وقتادة والأعمش على اختلاف عنهم بالتحтانية وقرأ الأعرج بكسر الشين ، قال ابن جني وهي قوية في القياس متروكة في الاستعمال . قوله ﴿ وما يعبدون من دون الله ﴾ قرأ ابن مسعود وأبو نهيك وعمر بن ذر « وما يعبدون من دوننا » . قوله ﴿ فيقول ﴾ قرأ ابن عامر وطلحة ابن مصرف وسلام وابن حسان وطلحة بن سليمان وعيسى بن عمر وكذا الحسن وقتادة على اختلاف عنهما ورويت عن عبد الوارث عن أبي عمرو بالنون . قوله ﴿ ما كان ينبغي ﴾ قرأ أبو عيسى الأسواري وعاصم الجحدري بضم الياء وفتح الغين . قوله ﴿ أن نتخذ ﴾ قرأ أبو الدرداء وزيد بن ثابت والباقر وأخوه زيد وجعفر الصادق ونصر بن علقمة ومكحول وشيبة وحفص بن حميد وأبو جعفر القارئ وأبو حاتم السجستاني والزعفراني — وروى عن مجاهد — وأبو رجاء والحسن بضم أوله وفتح الحاء على البناء للمفعول ، وأنكرها أبو عبيد وزعم الفراء أن أبا جعفر تفرد بها . قوله ﴿ فقد كذبوك ﴾ حكى القرطبي أنها قرئت بالتخفيف . قوله ﴿ بما تقولون ﴾ قرأ ابن مسعود ومجاهد وسعيد بن جبير والأعمش وحמיד بن قيس وابن جريج وعمر بن ذر وأبو حيوه ورويت عن قنبل بالتحтانية . قوله ﴿ فما يستطيعون ﴾ قرأ حفص في الأكثر عنه عن عاصم بالفوقانية وكذا الأعمش وطلحة بن مصرف وأبو حيوه . قوله ﴿ ومن يظلم منكم نذقه ﴾ قرأ « يذقه » بالتحтانية . قوله ﴿ إلا أنهم قرئ » أنهم » بفتح الهمزة والأصل لأنهم فحذفت اللام ، نقل هذا والذي قبله من « إعراب السمين » . قوله ﴿ ويمشون ﴾ قرأ على وابن مسعود وابنه عبد الرحمن وأبو عبد الرحمن السلمي بفتح الميم وتشديد الشين مبنيا للفاعل وللمفعول أيضا . قوله ﴿ حجرا محجورا ﴾ قرأ الحسن

والضحك وقتادة وأبو رجاء والأعمش « حجرا » بضم أوله وهى لغة ، وحكى أبو البقاء الفتح عن بعض المصريين ولم أر من نقلها قراءة . قوله ﴿ ويوم تشقق ﴾ قرأ الكوفيون وأبو عمرو والحسن في المشهور عنهما وعمرو بن ميمون ونعيم بن ميسرة بالتخفيف ، وقرأ الباقر بالتشديد ووافقه عبد الوارث ومعاذ عن أبي عمرو وكذا محبوب وكذا الحمصي من الشاميين في نقل الهذلي . قوله ﴿ ونزل الملائكة ﴾ قرأ الأكثر بضم النون وتشديد الزاى وفتح اللام الملائكة بالرفع ، وقرأ خارجة بن مصعب عن أبي عمرو ورويت عن معاذ أبي حليلة بتخفيف الزاى وضم اللام ، والأصل تنزل الملائكة فحذفت تخفيفا ، وقرأ أبو رجاء ويحيى بن يعمر وعمر بن ذر ورويت عن ابن مسعود ونقلها ابن مقسم عن المكى واختارها الهذلي بفتح النون وتشديد الزاى وفتح اللام على البناء للفاعل الملائكة بالنصب ، وقرأ جناح بن حبيش والخفاف عن أبي عمرو بالتخفيف الملائكة بالرفع على البناء للفاعل ، ورويت عن الخفاف على البناء للمفعول أيضا ، وقرأ ابن كثير في المشهور عنه وشعيب عن أبي عمرو « ونزل » بنونين الثانية خفيفة الملائكة بالنصب ، وقرئ بالتشديد عن ابن كثير أيضا ، وقرأ هارون عن أبي عمرو بمشاة أوله وفتح النون وكسر الزاى الثقيلة الملائكة بالرفع أى تنزل ما أمرت به ، وروى عن أبي بن كعب مثله لكن بفتح الزاى وقرأ أبو السمال وأبو الأشهب كالمشهور عن ابن كثير لكن بألف أوله ، وعن أبي بن كعب « نزلت » بفتح وتخفيف وزيادة مشاة في آخره ، وعنه مثله لكن بضم أوله مشددا ، وعنه « تنزلت » بمشاة في أوله وفي آخره بوزن تفعلت . قوله ﴿ ياليتني اتخذت ﴾ قرأ أبو عمرو بفتح الياء الأخيرة من « ليتني » . قوله ﴿ ياويلتي ﴾ قرأ الحسن بكسر المشاة بالإضافة ، ومنهم من أمال . قوله ﴿ إن قومي اتخذوا ﴾ قرأ أبو عمرو وروح وأهل مكة — إلا رواية ابن مجاهد عن قنبل — بفتح الياء « من قومي » . قوله ﴿ لنثبت ﴾ قرأ ابن مسعود بالتحانية بدل النون ، وكذا روى عن حميد ابن قيس وأبي حصين وأبي عمران الجوني . قوله ﴿ فدمرناهم ﴾ قرأ على ومسلمة بن محارب « فدمرانهم » بكسر الميم وفتح الراء وكسر النون الثقيلة بينهما ألف تثنية ، وعن على بغير نون ، والخطاب لموسى وهارون . قوله ﴿ وعادا وثمود ﴾ قرأ حمزة ويعقوب وحفص وثمود بغير صرف . قوله ﴿ أمطرت ﴾ قرأ معاذ أبو حليلة وزيد بن على وأبو نهبك « مطرت » بضم أوله وكسر الطاء مبني للمفعول ، وقرأ ابن مسعود « أمطروا » وعنه « أمطرناهم » . قوله ﴿ مطر السوء ﴾ قرأ أبو السمال وأبو العالية وعاصم الجحدري بضم السين ، وأبو السمال أيضا مثله بغير همز . وقرأ على وحفيده زين العابدين وجعفر بن محمد بن زين العابدين بفتح السين وتشديد الواو بلا همز . وكذا قرأ الضحك لكن بالتخفيف . قوله ﴿ هزوا ﴾ قرأ حمزة وإسماعيل بن جعفر والمفضل بإسكان الزاى وحفص بالضم بغير همز . قوله ﴿ أهذا الذي بعث الله ﴾ قرأ ابن مسعود وأبي بن كعب « اختاره الله من بيننا » . قوله ﴿ عن آلهتنا ﴾ قرأ ابن مسعود وأبي عن عبادة آلهتنا . قوله ﴿ أرأيت من اتخذ إلهه ﴾ قرأ ابن مسعود بمد الهمزة وكسر اللام والتنوين بصيغة الجمع ، وقرأ الأعرج بكسر أوله وفتح اللام بعدها ألف وهاء تأنيث وهو اسم الشمس ، وعنه بضم أوله أيضا . قوله ﴿ أم تحسب ﴾ قرأ الشامي بفتح السين . قوله ﴿ أو يعقلون ﴾ قرأ ابن مسعود « أو يبصرون » قوله ﴿ وهو الذى أرسل ﴾ قرأ ابن مسعود « جعل » قوله ﴿ الرياح ﴾ قرأ ابن كثير وابن محيصن والحسن « الريح » . قوله : ﴿ لشرا ﴾ اقرأ ابن عامر وقتادة وأبو رجاء وعمرو بن ميمون بسكون الشين ، وتابعهم هارون الأعور وخارجة بن مصعب كلاهما عن أبي عمرو ، وقرأ الكوفيون سوى عاصم وطائفة بفتح أوله ثم سكون ، وكذا قرأ الحسن وجعفر بن محمد والعلاء بن شاذان ، وقرأ عاصم بموحدة بدل النون ، وتابعه عيسى الهمداني وأبان بن ثعلب ، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي في رواية وابن السميع بضم الموحدة مقصور بوزن حبل

قوله ﴿ لنحى به ﴾ قرأ ابن مسعود « لننشر به » . قوله ﴿ ميتا ﴾ قرأ أبو جعفر بالتشديد . قوله ﴿ ونسقيه ﴾ قرأ أبو عمرو وأبو حيوة وابن أبي عبله بفتح النون ، وهى رواية عن أبي عمرو وعاصم والأعمش . قوله ﴿ وأناسي ﴾ قرأ يحيى بن الحارث بتخفيف آخره ، وهى رواية عن الكسائي وعن أبي بكر بن عياش وعن قتيبة الميال وذكرها الفراء جوازاً لانقلا . قوله ﴿ ولقد صرفناه ﴾ قرأ عكرمة بتخفيف الراء . قوله ﴿ ليذكروا ﴾ قرأ الكوفيون سوى عاصم بسكون الدال مخففاً . قوله ﴿ وهذا ملح ﴾ قرأ أبو حصين وأبو الجوزاء وأبو المتوكل وأبو حيوة وعمر بن ذر ونقلها الهذلي عن طلحة بن مصرف ، ورويت عن الكسائي وقيتية الميال بفتح الميم وكسر اللام ، واستنكرها أبو حاتم السجستاني ، وقال ابن جنى يجوز أن يكون أراد مالح فحذف الألف تخفيفاً قال : مع أن مالح ليست فصيحة . قوله ﴿ وحجرا ﴾ تقدم ، قوله ﴿ الرحمن فاسأل به ﴾ قرأ زيد بن علي بجر النون نعتاً للحى ، وابن معدان بالنصب قال على المدح . قوله ﴿ فاسأل به ﴾ قرأ المكيون والكسائي وخلف وأبان بن يزيد وإسماعيل بن جعفر ، ورويت عن أبي عمرو وعن نافع « فسل به » بغير همز . قوله ﴿ لما تأمرنا ﴾ قرأ الكوفيون بالتحناة ، لكن اختلف عن حفص ، وقرأ ابن مسعود « لما تأمرنا به » . قوله ﴿ سراجا ﴾ قرأ الكوفيون سوى عاصم « سرجا » بضميتين ، لكن سكن الراء الأعمش ويحيى بن وثاب وأبان بن ثعلب والشيزازي . قوله ﴿ وقمز ﴾ قرأ الأعمش وأبو حصين والحسن ورويت عن عاصم بضم القاف وسكون الميم ، وعن الأعمش أيضاً فتح أوله . قوله ﴿ أن يذكر ﴾ قرأ حمزة بالتخفيف وأبي بن كعب يتذكر ورويت عن علي وابن مسعود وقرأها أيضاً إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب والأعمش وطلحة بن مصرف وعيسى الهمداني والباقر وأبوه وعبد الله بن إدريس ولعيم ابن ميسرة . قوله ﴿ وعباد الرحمن ﴾ قرأ أبي بن كعب بضم العين وتشديد الموحدة ، والحسن بضميتين بغير ألف وأبو المتوكل وأبو نهيك وأبو الجوزاء بفتح ثم كسر ثم تحتانية . ساكنة قوله ﴿ عشمون ﴾ قرأ علي ومعاذ القارئ وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو المتوكل وأبو نهيك وابن السميع بالتشديد مبنياً للفاعل « وعاصم الجحدري وعيسى بن عمر مبنياً للمفعول . قوله ﴿ سجدا ﴾ قرأ إبراهيم النخعي « سجودا » . قوله ﴿ ومقاما ﴾ قرأ أبو زيد بفتح الميم . قوله ﴿ ولم يقتروا ﴾ قرأ ابن عامر والمديون وهى رواية أنى عبد الرحمن السلمي عن علي وعن الحسن وأبي رجاء ونعيم بن ميسرة والمفضل والأزرق والجعفي وهى رواية عن أبي بكر بضم أوله من الرباعي وأنكرها أبو حاتم ، وقرأ الكوفيون إلا من تقدم منهم وأبو عمرو في رواية بفتح أوله وضم التاء ، وقرأ عاصم الجحدري وأبو حيوة وعيسى بن عمر وهى رواية عن أبي عمرو أيضاً بضم أوله وفتح القاف وتشديد التاء والباقون بفتح أوله . وكسر التاء . قوله ﴿ قواما ﴾ قرأ حسان بن عبد الرحمن صاحب عائشة بكسر القاف ، وأبو حصين وعيسى بن عمر بتشديد الواو مع فتح القاف . قوله ﴿ يلقى أثاما ﴾ قرأ ابن مسعود وأبو رجاء « يلقى » بإشباع القاف ، وقرأ عمر بن ذر بضم أوله وفتح اللام وتشديد القاف بغير إشباع . قوله ﴿ يضاعف ﴾ قرأ أبو بكر عن عاصم برفع الفاء ، وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر وشيبة ويعقوب يضاعف بالتشديد . وقرأ طلحة بن سليمان بالنون ، « العذاب » بالنصب . قوله ﴿ ويخلد ﴾ قرأ ابن عامر والأعمش وأبو بكر عن عاصم بالرفع . وقرأ أبو حيوة بضم أوله وفتح الخاء وتشديد اللام ، ورويت عن الجعفي عن شعبة ورويت عن أبي عمرو لكن بتخفيف اللام ، وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ القارئ وأبو المتوكل وأبو نهيك وعاصم الجحدري بالثناة مع الجزم على الخطاب . قوله ﴿ فيه مهانا ﴾ قرأ ابن كثير بإشباع الهاء من « فيه » حيث جاء ، وتابعه حفص عن عاصم هنا فقط . قوله ﴿ وذريتنا ﴾ قرأ أبو عمرو والكوفيون سوى رواية عن عاصم بالإفراد ، والباقون بالجمع . قوله ﴿ قرة أعين ﴾ قرأ أبو الدرداء وابن مسعود وأبو

هريرة وأبو المتوكل وأبو نهيك وحמיד بن قيس وعمر بن ذر « قرأت » بصيغة الجمع . قوله ﴿ يجزون الغرفة ﴾ قرأ ابن مسعود « يجزون الجنة » . قوله ﴿ ويلقون فيها ﴾ قرأ الكوفيون سوى حفص وابن معدان بفتح أوله وسكون اللام ، وكذا قرأ الثميري عن المفضل . قوله ﴿ فقد كذبتم ﴾ قرأ ابن عباس وابن مسعود وابن الزبير « فقد كذب الكافرون » وحكى الواقدي عن بعضهم تخفيف الذال . قوله ﴿ فسوف يكون ﴾ قرأ أبو السمال وأبو المتوكل وعيسى بن عمر وأبان بن تغلب بالفوقانية . قوله ﴿ لزاما ﴾ قرأ أبو السمال بفتح اللام أسنده أبو حاتم السجستاني عن أبي زيد عنه ونقلها الهذلي عن أبان بن تغلب . قال أبو عمر بن عبد البر بعد أن أورد بعض ما أورده : هذا مافي سورة الفرقان من الحروف التي بأيدي أهل العلم بالقرآن . والله أعلم بما أنكر منها عمر على هشام وما قرأ به عمر ، فقد يمكن أن يكون هناك حروف أخرى لم تصل إلينا ، وليس كل من قرأ بشيء نقل ذلك عنه ، ولكن إن فات من ذلك شيء فهو النزر اليسير . كذا قال ، والذي ذكرناه يزيد على ما ذكره مثله أو أكثر ، ولكننا لا نتقلد عهدة ذلك ، ومع ذلك فنقول بمحتمل أن تكون بقيت أشياء لم يطلع عليها ، على أنى تركت أشياء مما يتعلق بصفة الأداء من الهمز والمد والروم والإشمام ونحو ذلك . ثم بعد كتابتي هذا وإسماعه وقفت على الكتاب الكبير المسمى « بالجامع الأكبر والبحر الأزهر » تأليف شيخ شيوخنا أبي القاسم عيسى بن عبد العزيز اللخمي الذي ذكر أنه جمع فيه سبعة آلاف رواية من طريق غير ما لا يلقى . وهو في نحو ثلاثين مجلدة ، فالتقطت منه ما لم يتقدم ذكره من الاختلاف فقارب قدر ما كنت ذكرته أولا وقد أورده على ترتيب السورة قوله ﴿ ليكون للعالمين نذيرا ﴾ قرأ أدهم السدوسي بالمشناة فوق قوله ﴿ واتخذوا من دونه آهة ﴾ قرأ سعيد بن يوسف بكسر الهمزة وفتح اللام بعدها ألف قوله ﴿ ويمشي ﴾ قرأ العلاء بن شاذبة وموسى بن اسحاق بضم أوله وفتح الميم وتشديد الشين المفتوحة ، ونقل عن الحجاج بضم أوله وسكون الميم وبالسین المهملة المكسورة وقالوا هو تصحيف . قوله ﴿ إن تبعون ﴾ قرأ ابن أنعم بتحتانية أوله ، وكذا محمد بن جعفر بفتح المثناة الأولى وسكون الثانية . قوله ﴿ فلا يستطيعون ﴾ قرأ زهير بن أحمد بمثناة من فوق . قوله ﴿ جنة يأكل منها ﴾ قرأ سالم بن عامر « جنات » بصيغة الجمع . قوله ﴿ مكانا ضيقا مقرنين ﴾ قرأ عبد الله بن سلام « مقرنين » بالتخفيف وقرأ سهل « مقرنون » بالتخفيف مع الواو . قوله ﴿ أم جنة الخلد ﴾ قرأ أبو هشام « أم جنات » بصيغة الجمع . قوله ﴿ عبادي هؤلاء ﴾ قرأها الوليد بن مسلم بتحريك الياء . قوله ﴿ نسوا الذكر ﴾ قرأ أبو مالك بضم النون وتشديد السين . قوله ﴿ فما يستطيعون صرفا ﴾ قرأ ابن مسعود « فما يستطيعون لكم ، وأبي بن كعب « فما يستطيعون لك » حكى ذلك أحمد بن يحيى بن مالك عن عبد الوهاب عن هارون الأعور ، وروى عن ابن الأصبهاني عن أبي بكر بن عياش وعن يوسف بن سعيد عن خلف ابن تميم عن زائدة كلاهما عن الأعمش بزيادة « لكم » أيضا . قوله ﴿ ومن يظلم منكم ﴾ قرأ يحيى بن واضح . « ومن يكذب » بدل يظلم ووزنها ، وقرأها أيضا هارون الأعور « يكذب » بالتشديد . قوله ﴿ عذابا كبيرا ﴾ قرأ شعيب عن أبي حمزة بالمثلثة بدل الموحدة . قوله ﴿ لولا أنزل ﴾ قرأ جعفر بن محمد بفتح الهمزة والزاي ونصب الملائكة . قوله ﴿ عتوا كبيرا ﴾ قرئ « عتيا » بتحتانية بدل الواو ، وقرأ أبو إسحاق الكوفي « كثيرا » بالمثلثة بدل الموحدة . قوله ﴿ يوم يرون الملائكة ﴾ قرأ عبد الرحمن بن عبد الله « ترون » بالمشناة من فوق . قوله ﴿ ويقولون ﴾ قرأ هشيم عن يونس « وتقولون » بالمشناة من فوق أيضا . قوله ﴿ وقدمنا ﴾ قرأ سعيد بن إسماعيل بفتح الدال . قوله ﴿ إلى ما عملوا من عمل ﴾ قرأ الوكيعي « من عمل صالح » بزيادة « صالح » . قوله ﴿ هباء ﴾

قرأ محارب بضم الهاء مع المد ، وقرأ نصر بن يوسف بالضم والقصر والتنوين ، وقرأ ابن دينار كذلك لكن بفتح الهاء . قوله ﴿ مستقرا ﴾ قرأ طلحة بن موسى بكسر القاف . قوله ﴿ ويوم تشقق ﴾ قرأ أبو ضمَام « ويوم » بالرفع والتنوين ، وأبو وجرة بالرفع بلا تنوين ، وقرأ عصمة عن الأعمش يوم « يرون السماء تشقق » بحذف الواو وزيادة يرون . قوله ﴿ الملك يومئذ ﴾ قرأ سليمان بن إبراهيم « الملك » بفتح الميم وكسر اللام . قوله ﴿ الحق ﴾ قرأ أبو جعفر بن يزيد بنصب الحق . قوله ﴿ ياليتني اتخذت ﴾ قرأ عامر بن نصير « اتخذت » . قوله ﴿ وقالوا لولا نزل عليه القرآن ﴾ قرأ المعلّى عن الجحدري بفتح النون والزاي مخففا ، وقرأ زيد بن علي وعبيد الله بن خلد كذلك لكن مثقلا . قوله ﴿ وقوم نوح ﴾ قرأها الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه بالرفع . قوله ﴿ وجعلناهم للناس آية ﴾ قرأ حامد الرمهرمزي « آيات » بالجمع . قوله ﴿ ولقد أتوا على القرية ﴾ قرأ سورة بن إبراهيم « القرية » بالجمع ، وقرأ بهرام « القرية » بالتصغير مثقلا . قوله ﴿ أفلم يكونوا يرونها ﴾ قرأ أبو حمزة عن شعبة بالمشاة من فوق فيها . قوله ﴿ وسوف يعلمون حين يرون ﴾ قرأ عثمان بن المبارك بالمشاة من فوق فيها قوله ﴿ أم تحسب ﴾ قرأ حمزة بن حمزة بضم التحتانية وفتح السين المهملة . قوله ﴿ سبانا ﴾ قرأ يوسف بن أحمد بكسر المهملة أوله وقال : معناه الراحة . قوله ﴿ جهادا كبيرا ﴾ قرأ محمد بن الحنفية بالثالثة . قوله ﴿ مرج البحرين ﴾ قرأ ابن عرفة « مرج » بتشديد الراء . قوله ﴿ هذا عذب ﴾ قرأ الحسن بن محمد بن أبي سعدان بكسر الذال المعجمة . قوله ﴿ فجعله نسبا ﴾ قرأ الحجاج بن يوسف سببا بمهملة ثم موحدتين . قوله ﴿ أتسجد ﴾ قرأ أبو المتوكّل بالتاء المثناة من فوق . قوله ﴿ وهو الذي جعل الليل والنهار خلقة ﴾ قرأ الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه « خلفه » بفتح الخاء وبالهاء ضمير يعود على الليل . قوله ﴿ على الأرض هونا ﴾ قرأ ابن السميع بضم الهاء . قوله ﴿ قالوا سلاما ﴾ قرأ حمزة بن عروة سلما بكسر السين وسكون اللام . قوله ﴿ بين ذلك ﴾ قرأ جعفر بن الياس بضم النون وقال : هو اسم كان . قوله ﴿ لا يدعون ﴾ قرأ جعفر بن محمد بتشديد الدال . قوله ﴿ ولا يقتلون ﴾ قرأ ابن جامع بضم أوله وفتح القاف وتشديد التاء المكسورة ، وقرأها معاذ كذلك لكن بألف قبل المشاة . قوله ﴿ أناماء ﴾ قرأ عبد الله بن صالح العجلي عن حمزة « إنا » بكسر أوله وسكون ثانيه بغير ألف قبل الميم ، وروى عن ابن مسعود بصيغة الجمع « أناماء » . قوله ﴿ يبدل الله ﴾ قرأ عبد الحميد عن أبي بكر وابن أبي عتبة وأبان وابن مجالد عن عاصم ، وأبو عمارة والبرهمي عن الأعمش ، بسكون الموحدة . قوله ﴿ لا يشهدون الزور ﴾ قرأ أبو المظفر بنون ببدل الراء قوله ﴿ ذكروا بآيات ربهم ﴾ قرأ تميم بن زياد بفتح الذال والكاف . قوله ﴿ بآيات ربهم ﴾ قرأ سليمان بن يزيد « بآية » بالإفراد . قوله ﴿ قرّة أعين ﴾ قرأ معروف بن حكيم « قرّة عين » بالإفراد وكذا أبو صالح من رواية الكلبي عنه لكن قال « قرأت عين » . قوله ﴿ واجعلنا للمتقين ﴾ قرأ جعفر بن محمد « واجعل لنا من المتقين إماما » . قوله ﴿ يجزون ﴾ قرأ أبيّ في رواية « يجازون » . قوله ﴿ الغرفة ﴾ قرأ أبو حامد « الغرفات » . قوله ﴿ تحية ﴾ قرأ ابن عمير « تحيات » بالجمع . قوله « وسلاما » قرأ الحارث « وسلما » في الموضعين . قوله ﴿ مستقرا ومقاما ﴾ قرأ عمير بن عمران « ومقاما » بفتح الميم . قوله ﴿ فقد كذبتم ﴾ قرأ عبد ربه بن سعيد بتخفيف الذال . فهذه ستة وخمسون موضعا ليس فيها من المشهور شيء ، فليضف إلى مذكرته أولا فتكون جملة ما نحوا من مائة وثلاثين موضعا ، والله أعلم

واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ فاقروا ما تيسر منه ﴾ على جواز القراءة بكل ما ثبت من القرآن بالشروط المتقدمة ، وهي شروط لا بد من اعتبارها ، فمتى اختل شرط منها لم تكن تلك القراءة معتمدة ، وقد قرر ذلك أبو



شامة في « الوجيز » تقريراً بليغاً وقال : لا يقطع بالقراءة بأنها منزلة من عند الله إلا إذا اتفقت الطرق عن ذلك الإمام الذي قام بإمامة مصر بالقراءة وأجمع أهل عصره ومن بعدهم على إمامته في ذلك ، قال : أما إذا اختلفت الطرق عنه فلا ، فلو اشتملت الآية الواحدة على قرآت مختلفة مع وجود الشرط المذكور جازت القراءة بها بشرط أن لا يختل المعنى ولا يتغير الإعراب . وذكر أبو شامة في « الوجيز » أن فتوى وردت من العجم لدمشق سألوا عن قارئ يقرأ عشرة من القرآن فيخلط القرآت ، فأجاب ابن الحاجب وابن الصلاح وغير واحد من أئمة ذلك العصر بالجواز بالشروط التي ذكرناها . كمن يقرأ مثلاً ﴿ فلتلقى آدم من ربه كلمات ﴾ فلا يقرأ لابن كثير بنصب آدم ولأبي عمرو بنصب كلمات ، وكمن يقرأ « نغفر لكم » بالنون « خطاياكم » بالرفع ، قال أبو شامة : لاشك في منع مثل هذا ، وما عداه فجائر والله أعلم . وقد شاع في زماننا من طائفة من القراء إنكار ذلك حتى صرح بعضهم بتحريمه فظن كثير من الفقهاء أن لهم في ذلك معتمداً فتابعوهم وقالوا : أهل كل فن أدرى بفنهم ، وهذا ذهول ممن قاله ، فإن علم الحلال والحرام إنما يتلقى من الفقهاء ، والذي منع ذلك من القراء إنما هو محمول على ما إذا قرأ برواية خاصة فإنه متى خلطها كان كاذباً على ذلك القارئ الخاص الذي شرع في إقراء روايته ، فمن أقرأ رواية لم يحسن أن ينتقل عنها إلى رواية أخرى كما قاله الشيخ محيي الدين ، وذلك من الأولوية لا على الحتم ، أما المنع على الإطلاق فلا ، والله أعلم .

### تأليف القرآن

[٤٩٩٣] ٤٨٠٤ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال وأخبرني يوسف بن

ماهلك : قال : إني عند عائشة أم المؤمنين إذ جاءها عراقي ، فقال : أي الكفن خير ؟ قالت : ويحك وما يضرك ؟ قال : يا أم المؤمنين ، أرني مصحفك ، قالت : لم ؟ قال : لعلي أولف القرآن عليه ، فإنه يُقرأ غير مؤلف قالت : وما يضرك أي قرأت قبل إنما أنزل أول ما أنزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار ، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحرام والحلال ، ولو نزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا لا ندع الخمر أبداً ، ولو نزل لا تزنا لقالوا لا ندع الزنا أبداً ، لقد نزل بمكة على محمد وإني لجارية ألعب : ﴿ بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر ﴾ . وما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده . قال : فأخرجت له المصحف ، فأملت عليه أي السور .

[٤٩٩٤] ٤٨٠٥ - حدثنا آدم قال نا شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعتُ عبدالرحمن بن يزيد سمعتُ ابن

مسعود يقول في بني إسرائيل والكهف ومريم وطه أو الأنبياء : إنهن من العتاق الأول ، وهن من تلادي .

[٤٩٩٥] ٤٨٠٦ - حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة قال أنبأنا أبو إسحاق سمع البراء قال : تعلمت ﴿ سَبَّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ قبل أن يقدم النبي صلى الله عليه .

[٤٩٩٦] ٤٨٠٧ - حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن شقيق قال عبدالله : لقد علمت النظائر التي كان

النبي صلى الله عليه يقرؤها من اثنين اثنين في ركعة فقام عبدالله ودخل معه علقمة وخرج علقمة فسألناه فقال : عشرون سورة من أول المفصل على تأليف ابن مسعود آخرهن من الحواميم حم الدخان وعم يتساءلون .

قوله ( باب تأليف القرآن ) أى جمع آيات السورة الواحدة ، أو جمع السور مرتبة في المصحف .

قوله ( أن ابن جريج أخبرهم قال وأخبرني يوسف ) كذا عندهم ، وما عرفت ماذا عطف عليه ، ثم رأيت الواو ساقطة في رواية النسفى ، وكذا ماوقفت عليه من طرق هذا الحديث .

قوله ( اذ جاءها عراقي ) أى رجل من أهل العراق ، ولم أقف على اسمه .

قوله ( أى الكفن خير ؟ قالت ويحك وما يضرك ) ؟ لعل هذا العراقي كان سمع حديث سمرة المرفوع « البشوا من ثيابكم البياض وكفنوا فيها موتاكم فإنها أطهر وأطيب » وهو عند الترمذى مصححا ، وأخرجه أيضا عن ابن عباس : فلعل العراقي سمعه فأراد أن يستثبت عائشة في ذلك ، وكان أهل العراق اشتهروا بالتعنت في السؤال ، فلهذا قالت له عائشة : وما يضرك ؟ تعنى أى كفن كفنت فيه أجزأ . وقول ابن عمر الذي سأله عن دم البعوض مشهور حيث قال : انظروا إلى أهل العراق ، يسألون عن دم البعوض وقد قتلوا ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله ( أولف عليه القرآن ، فإنه يقرأ غير مؤلف ) قال ابن كثير : كأن قصة هذا العراقي كانت قبل أن يرسل عثمان المصحف الى الآفاق ، كذا قال وفيه نظر ، فإن يوسف بن ماهك لم يدرك زمان أرسل عثمان المصاحف الى الآفاق ، فقد ذكر المزى أن روايته عن أبي بن كعب مرسله وأبى عاش بعد إرسال المصاحف على الصحيح ، وقد صرح يوسف في هذا الحديث أنه كان عند عائشة حين سألهما هذا العراقي ، والذي يظهر لي أن هذا العراقي كان ممن يأخذ بقراءة ابن مسعود ، وكان ابن مسعود لما حضر مصحف عثمان إلى الكوفة لم يوافق على الرجوع عن قراءته ولا على إعدام مصحفه كما سيأتي بيانه بعد الباب الذي يلي هذا ، فكان تأليف مصحفه مغايرا لتأليف مصحف عثمان . ولاشك أن تأليف المصحف العثماني أكثر مناسبة من غيره ، فلهذا أطلق العراقي أنه غير مؤلف ، وهذا كله على أن السؤال إنما وقع عن ترتيب السور . ويدل على ذلك قولها له « وما يضرك أنه قرأت قبل » ويحتمل أن يكون أراد تفصيل آيات كل سورة لقوله في آخر الحديث « فأملت عليه آى السور » أى آيات كل سورة كأن تقول له سورة كذا مثلا كذا آية ، الأولى كذا الثانية الخ ، وهذا يرجع إلى اختلاف عدد الآيات ، وفيه اختلاف بين المدني والشامي والبصرى ، وقد اعتنى أئمة القراء بجمع ذلك وبيان الخلاف فيه ، والأول أظهر — ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين والله أعلم . قال ابن بطلال : لانعلم أحدا قال بوجوب ترتيب السور في القراءة لاداخل الصلاة ولاخارجها ، بل يجوز أن يقرأ الكهف قبل البقرة والحج قبل الكهف مثلا ، وأما ما جاء عن السلف من النهى عن قراءة القرآن منكوسا فالمراد به أن يقرأ من آخر السورة الى أولها ، وكان جماعة يصنعون ذلك في القصيدة من الشعر مبالغة في حفظها وتذليلا للسانه في سردها ، فمنع السلف ذلك في القرآن فهو حرام فيه . وقال القاضي عياض في شرح حديث حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاته في الليل بسورة النساء قبل آل عمران : هو كذلك في مصحف أبي بن كعب ، وفيه حجة لمن يقول أن ترتيب السور اجتهاد وليس بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول جمهور العلماء واختاره القاضي الباقلاني قال : وترتيب السور ليس بواجب في التلاوة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التعليم فلذلك اختلفت المصاحف ، فلما كتب مصحف عثمان رتبوه على ما هو عليه الآن ، فلذلك اختلف ترتيب مصاحف الصحابة . ثم ذكر نحو كلام

ابن بطال ثم قال : ولا خلاف أن ترتيب آيات كل سورة على ما هي عليه الآن في المصحف توقيف من الله تعالى وعلى ذلك نقلته الأمة عن نبيها صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار )** هذا ظاهره مغاير لما تقدم أن أول شيء نزل ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ وليس فيها ذكر الجنة والنار ، فلعل « من » مقدرة أى من أول ما نزل ، أو المراد سورة المدثر فإنها أول ما نزل بعد فترة الوحي وفي آخرها ذكر الجنة والنار ، فلعل آخرها نزل قبل نزول بقية سورة اقرأ ، فإن الذي نزل أولاً من اقرأ كما تقدم خمس آيات فقط .

**قوله ( حتى إذا تاب )** بالثلثة ثم الموحدة أى رجع .

**قوله ( نزل الحلال والحرام )** أشارت إلى الحكمة الإلهية في ترتيب التنزيل ، وأن أول ما نزل من القرآن الدعاء إلى التوحيد ، والتبشير للمؤمن والمطيع بالجنة وللکافر والعاصي بالنار ، فلما اطمأنت النفوس على ذلك أنزل الأحكام ، ولهذا قالت « ولو نزل أول شيء لاتشربوا الخمر لقالوا لاندعها » وذلك لما طبعت عليه النفوس من النفرة عن ترك المألوف ، وسيأتي بيان المراد بالمفصل في الحديث الرابع .

**قوله ( لقد نزل بمكة الخ )** أشارت بذلك إلى تقوية ما ظهر لها من الحكمة المذكورة ، وقد تقدم نزول سورة القمر — وليس فيها شيء من الأحكام — على نزول سورة البقرة والنساء مع كثرة ما اشتملتا عليه من الأحكام ، وأشارت بقولها « وأنا عنده » أى بالمدينة ، لأن دخولها عليه إنما كان بعد الهجرة اتفاقاً ، وقد تقدم ذلك في مناقبها . وفي الحديث رد على النحاس في زعمه أن سورة النساء مكية مستنداً إلى قوله تعالى ﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ﴾ نزلت بمكة اتفاقاً في قصة مفتاح الكعبة ، لكنها حجة واهية ، فلا يلزم من نزول آية أو آيات من سورة طويلة بمكة إذا نزل معظمها بالمدينة أن تكون مكية ، بل الأرجح أن جميع ما نزل بعد الهجرة معدود من المدني . وقد اعتنى بعض الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة في السور المكية . وقد أخرج ابن الضريس في « فضائل القرآن » من طريق عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن ابن عباس أن الذي نزل بالمدينة البقرة ثم الأنفال ثم الأحزاب ثم المائدة ثم الممتحنة والنساء ثم إذا زلزلت ثم الحديد ثم القتال ثم الرعد ثم الرحمن ثم الإنسان ثم الطلاق ثم إذا جاء نصر الله ثم النور ثم المنافقون ثم المجادلة ثم الحجرات ثم التحريم ثم الجاثية ثم التغابن ثم الصف ثم الفتح ثم براءة ، وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أنس أن سورة الكوثر مدنية فهو المعتمد ، واختلف في الفاتحة والرحمن والمطففين وإذا زلزلت والعاديات والقدر وأرأيت والإخلاص والمعوذتين ، وكذا اختلف مما تقدم في الصف والجمعة والتغابن ، وهذا بيان ما نزل بعد الهجرة من الآيات مما في المكي ، فمن ذلك الأعراف : نزل بالمدينة منها ﴿ واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر — إلى — وإذا أخذ ربك ﴾ . يونس : نزل منها بالمدينة ﴿ فإن كنت في شك ﴾ آيتان وقيل ﴿ ومنهم من يؤمن به ﴾ آية ، وقيل من رأس أربعين إلى آخرها مدني . هود : ثلاث آيات ﴿ فلعلك تارك — أفمن كان على بينة من ربه — وأقم الصلاة طرفي النهار ﴾ . النحل ﴿ ثم إن ربك للذين هاجروا ﴾ الآية ﴿ وإن عاقبتم ﴾ إلى آخر السورة . الإسراء ﴿ وإن كادوا ليستفزونك — قل رب أدخلني — وإذا قلنا لك — إن ربك أحاط بالناس — ويسألونك عن الروح — قل آمنوا به أو لا تؤمنوا ﴾ . الكهف : مكية إلا أولها إلى ﴿ جزا ﴾ وآخرها من ﴿ إن الذين آمنوا ﴾ . مريم : آية السجدة . الحج : من أولها إلى ﴿ شديد ﴾ و ﴿ من كان يظن ﴾ و ﴿ إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل

الله ﴿ و ﴿ أذن للذين يقاتلون ﴾ ، ﴿ ولولا دفع الله ﴾ ، و ﴿ ليعلم الذين أوتوا العلم ﴾ ، و ﴿ الذين هاجروا ﴾ وما بعدها ، وموضع السجدين و ﴿ هذان خصمان ﴾ . الفرقان : ﴿ والذين يدعون مع الله إلها آخر — إلى — رحيم ﴾ ، الشعراء : آخرها من ﴿ والشعراء يتبعهم ﴾ . القصص : ﴿ الذين آتيناهم الكتاب — إلى — الجاهلين ﴾ و ﴿ إن الذي فرض عليك القرآن ﴾ . العنكبوت : من أولها إلى ﴿ ويعلم المنافقين ﴾ . لقمان : ﴿ ولو أن مافي الأرض من شجرة أقلام ﴾ . ألم تنزيل : ﴿ أفمن كان مؤمنا ﴾ وقيل من ﴿ تتجافى ﴾ . سبأ : ﴿ ويرى الذين أوتوا العلم ﴾ . الزمر : ﴿ قل يا عبادي — إلى — يشعرون ﴾ . المؤمن : ﴿ إن الذين يجادلون في آيات الله ﴾ والتي تليها . الشورى : ﴿ أم يقولون افتري ﴾ و ﴿ هو الذي يقبل التوبة — إلى — شديد ﴾ . الجاثية : ﴿ قل للذين آمنوا يغفروا ﴾ . الأحقاف : ﴿ قل أرأيتم إن كان من عند الله وكفرتم به ﴾ وقوله ﴿ فاصبر ﴾ . ق : ﴿ ولقد خلقنا السماوات — إلى — لغوب ﴾ . النجم : ﴿ الذين يجتنبون — إلى — اتقى ﴾ . الرحمن : ﴿ يسأله من في السماوات والأرض ﴾ . الواقعة : ﴿ وتجعلون رزقكم ﴾ . ن : من ﴿ إنا بلوناهم — إلى — يعلمون ﴾ ومن ﴿ فاصبر لحكم ربك — إلى — الصالحين ﴾ . المرسلات : ﴿ وإذا قيل لهم اركعوا لا يركعون ﴾ فهذا مانزل بالمدينة من آيات من سور تقدم نزولها بمكة . وقد بين ذلك حديث ابن عباس عن عثمان قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ما ينزل عليه الآيات فيقول : ضعوها في السورة التي يذكر فيها كذا » . وأما عكس ذلك وهو نزول شيء من سورة بمكة تأخر نزول تلك السورة إلى المدينة فلم أره إلا نادرا ، فقد اتفقوا على أن الأنفال مدنية ، لكن قيل إن قوله تعالى ﴿ وإذا يمكر بك الذين كفروا ﴾ الآية نزلت بمكة ثم نزلت سورة الأنفال بالمدينة ، وهذا غريب جدا . نعم نزل من السور المدنية التي تقدم ذكرها بمكة ثم نزلت سورة الأنفال بعد الهجرة في العمرة والفتح والحج ومواقع متعددة في الغزوات كتبوك وغيرها أشياء كثيرة كلها تسمى المدني اصطلاحاً والله أعلم . الحديث الثاني : حديث ابن مسعود ، تقدم شرحه في تفسير سبحة وفي الأنبياء ، والغرض منه هنا أن هذه السور نزلت بمكة وأنها مرتبة في مصحف ابن مسعود كما هي في مصحف عثمان ، ومع تقديمهم في النزول فهن مؤخرات في ترتيب المصحف . والمراد بالعتاق وهو بكسر المهملة أنهم من قديم مانزل . الحديث الثالث : حديث البراء « تعلمت سورة ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ قبل أن يقدم النبي صلى الله عليه وسلم » هو طرف من حديث تقدم شرحه في أحاديث الهجرة ، والغرض منه أن هذه السورة متقدمة النزول ، وهي في أواخر المصحف مع ذلك . الحديث الرابع : حديث ابن مسعود أيضا .

**قوله ( عن شقيق )** هو ابن سلمة وهو أبو وائل مشهور بكنيته أكثر من اسمه : وفي رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عن الأعمش « سمعت أبا وائل » أخرجه الترمذي .

**قوله ( قال عبد الله )** سيأتي في « باب الترتيل » بلفظ « غدونا على عبد الله » وهو ابن مسعود .

**قوله ( لقد تعلمت النظائر )** تقدم شرحه مستوفى في « باب الجمع بين سورتين في الصلاة » من أبواب صفة الصلاة ، وفيه أسماء السور المذكورة ، وأن فيه دلالة على أن تأليف مصحف ابن مسعود على غير تأليف العثماني ، وكان أوله الفاتحة ثم البقرة ثم النساء ثم آل عمران ولم يكن على ترتيب النزول ، ويقال إن مصحف على كان على ترتيب النزول أوله اقرأ ثم المدثر ثم ن والقلم ثم المزمل ثم تبت ثم التكويم ثم سبح وهكذا إلى آخر المكي ثم المدني والله أعلم . وأما ترتيب المصحف على ما هو عليه الآن فقال القاضي أبو بكر الباقلاني : يحتمل أن يكون النبي صلى الله

عليه وسلم هو الذي أمر بترتيبه هكذا ، ويحتمل أن يكون من اجتهاد الصحابة ، ثم رجح الأول بما سيأتي في الباب الذي بعد هذا أنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يعارض به جبريل في كل سنة . فالذي يظهر أنه عارضه به هكذا على هذا الترتيب ، وبه جزم ابن الأنباري ، وفيه نظر ، بل الذي يظهر أنه كان يعارضه به على ترتيب النزول . نعم ترتيب بعض السور على بعض أو معظمها لا يمتنع أن يكون توقيفا وإن كان بعضه من اجتهاد بعض الصحابة ، وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس قال « قلت لعثمان : ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المبين فقرنتم بهما ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعتوهما في السبع الطوال ؟ فقال عثمان : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ما ينزل عليه السورة ذات العدد ، فإذا نزل عليه الشيء — يعني منها — دعا بعض من كان يكتب فيقول : ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا ، وكانت الأنفال من أوائل منازل بالمدينة وبراءة من آخر القرآن وكان قصتها شبيهة بها فظننت أنها منها . فقبط رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا أنها منها اهـ . فهذا يدل على أن ترتيب الآيات في كل سورة كان توقيفا ، ولما لم يفصح النبي صلى الله عليه وسلم بأمر براءة أضافها عثمان إلى الأنفال اجتهادا منه رضي الله تعالى عنه . ونقل صاحب « الإقناع » أن البسمة لبراءة ثابتة في مصحف ابن مسعود ، قال : ولا يؤخذ بهذا . وكان من علامة ابتداء السورة نزول « بسم الله الرحمن الرحيم » أول ما ينزل شيء منها كما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم ختم السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم » وفي رواية « فإذا نزلت بسم الرحمن الرحيم علموا أن السورة قد انقضت » وما يدل على أن ترتيب المصحف كان توقيفا ما أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما عن أوس بن أبي أوس حذيفة الثقفي قال « كنت في الوفد الذين أسلموا من ثقيف » فذكر الحديث وفيه « فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : طرأ على حزبي من القرآن فأردت أن لأخرج حتى أقضيه . قال فسألنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا : كيف تحزبون القرآن ؟ قالوا : نحزبه ثلاث سور وخمس سور وسبع سور وتسع سور وإحدى عشرة وثلاث عشرة ، وحزب المفصل من ق حتى تحتم . قلت : فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن الذي كان مرتبا حينئذ حزب المفصل خاصة ، بخلاف ما عدها فيحتمل أن يكون كان فيه تقديم وتأخير كما ثبت من حديث حذيفة « أنه صلى الله عليه وسلم قرأ النساء بعد البقرة قبل آل عمران » ويستفاد من هذا الحديث — حديث أوس — أن الراجح في المفصل أنه من أول سورة ق الى آخر القرآن ، لكنه مبني على أن الفاتحة لم تعد في الثلث الأول فإنه يلزم من عدها أن يكون أول المفصل من الحجرات وبه جزم جماعة من الأئمة ، وقد نقلنا الاختلاف في تحديده في « باب الجهر بالقراءة في المغرب » من أبواب صفة الصلاة ، والله أعلم .

### ب) كَانَ جِبْرِيلُ يُعْرِضُ الْقُرْآنَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وقال مسروق عن عائشة عن فاطمة : أسرَّ إليَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ جِبْرِيلَ يُعَارِضُنِي بِالْقُرْآنِ كُلِّ سَنَةٍ ، وَإِنِّي عَارِضُنِي الْعَامَ مَرَّتَيْنِ ، وَلَا أُرَاهُ إِلَّا حَضَرَ أَجْلِي » .

٤٨٠٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ قَالَ نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَجُودَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ ، وَأَجُودُ مَا يَكُونُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ؛ لِأَنَّ جِبْرِيلَ

كان يلقاه كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ، يعرض عليه رسول الله صلى الله عليه القرآن، فإذا لقيه جبريل كان أجود بالخير من الريح المرسلة.

[٤٩٩٨] ٤٨٠٩ - حدثنا خالد بن يزيد قال نا أبو بكر عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: كان يعرض على النبي صلى الله عليه القرآن كل عام مرة، فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض، وكان يعتكف كل عام عشراً، فاعتكف عشرين في العام الذي قبض.

قوله ( باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم ) بكسر الراء من العرض وهو بفتح العين وسكون الراء أى يقرأ ، والمراد يستعرضه ماقرأه إياه .

قوله ( وقال مسروق عن عائشة عن فاطمة قالت : أسر إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل كان يعارضني بالقرآن ) هذا طرف من حديث وصله بتمامه في علامات النبوة ، وتقدم شرحه في « باب الوفاة النبوية » من آخر المغازي ، وتقدم بيان فائدة المعارضة في الباب الذي قبله . والمعارضة مفاعلة من الجانبين كأن كلا منهما كان تارة يقرأ والآخر يستمع .  
قوله ( وأنه عارضني ) في رواية السرخسي « وأنى عارضني » .

قوله ( إبراهيم بن سعد عن الزهري ) تقدم في الصيام من وجه آخر عن إبراهيم بن سعد قال أنبأنا الزهري ، وإبراهيم بن سعد سمع من الزهري ومن صالح بن كيسان عن الزهري ، وروايته على الصفتين تكررت في هذا الكتاب كثيراً وقد تقدمت فوائد حديث ابن عباس هذا في بدء الوحي فنذكر هنا نكتا مما لم يتقدم .

قوله ( كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس ) فيه احتراس بليغ لئلا يتخيل من قوله « وأجود ما يكون في رمضان » أن الأجودية خاصة منه برمضان فيه فأنبت له الأجودية المطلقة أولاً ثم عطف عليها زيادة ذلك في رمضان .

قوله ( وأجود ما يكون في رمضان ) تقدم في بدء الوحي من وجه آخر عن الزهري بلفظ « وكان أجود ما يكون في رمضان » وتقدم أن المشهور في ضبط أجود أنه بالرفع وأن النصب موجه ، وهذه الرواية مما تؤيد الرفع .

قوله ( لأن جبريل كان يلقاه ) فيه بيان سبب الأجودية المذكورة ، وهى أين من الرواية التي في بدء الوحي بلفظ « وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل » .

قوله ( في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ ) أى رمضان ، وهذا ظاهر في أنه كان يلقاه كذلك في كل رمضان منذ أنزل عليه القرآن ولا يختص ذلك برمضانات الهجرة ، وإن كان صيام شهر رمضان إما فرض بعد الهجرة لأنه كان يسمى رمضان قبل أن يفرض صيامه .

قوله ( يعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن ) هذا عكس ماوقع في الترجمة لأن فيها أن جبريل كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرض على جبريل ، وتقدم في بدء الوحي بلفظ « وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن » فيحمل على أن كلا منهما كان يعرض على الآخر ، ويؤيده ما وقع في رواية أبي هريرة آخر أحاديث الباب كما سأوضحه . وفي الحديث إطلاق

القرآن على بعضه وعلى معظمه ، لأن أول رمضان من بعد البيعة لم يكن نزل من القرآن إلا بعضه ، ثم كذلك كل رمضان بعده ، إلى رمضان الأخير فكان قد نزل كله إلا متأخر نزوله بعد رمضان المذكور ، وكان في سنة عشر إلى أن مات النبي صلى الله عليه وسلم في ربيع الأول سنة إحدى عشرة ، وما نزل في تلك المدة قوله تعالى ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ فإنها نزلت يوم عرفة والنبي صلى الله عليه وسلم بها بالاتفاق ، وقد تقدم في هذا الكتاب ، وكان الذي نزل في تلك الأيام لما كان قليلا بالنسبة لما تقدم اغتفر أمر معارضته ، فيستفاد من ذلك أن القرآن يطلق على البعض مجازا ، ومن ثم لا يحنث من حلف ليقرأ القرآن فقرأ بعضه ، إلا إن قصد الجميع . واختلف في العرصة الأخيرة هل كانت بجميع الأحرف المأذون في قراءتها أو بحرف واحد منها ؟ وعلى الثاني فهل هو الحرف الذي جمع عليه عثمان جميع الناس أو غيره ؟ وقد روى أحمد وابن أبي داود والطبري من طريق عبيدة بن عمرو السلماني « أن الذي جمع عليه عثمان الناس يوافق العرصة الأخيرة » ومن طريق محمد بن سمين قال « كان جبريل يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن — الحديث نحو حديث ابن عباس وزاد في آخره — : فيرون أن قراءتنا أحدث القراءات عهدا بالعرصة الأخيرة » . وعند الحاكم نحوه من حديث سمرة وإسناده حسن ، وقد صححه هو ولفظه « عرض القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضات ، ويقولون إن قراءتنا هذه هي العرصة الأخيرة » ومن طريق مجاهد « عن ابن عباس قال : أي القراءتين ترون كان آخر القراءة ؟ قالوا : قراءة زيد ابن ثابت ، فقال : لا ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض القرآن كل سنة على جبريل ، فلمل كان في السنة التي قبض فيها عرضه عليه مرتين وكانت قراءة ابن مسعود آخرهما » وهذا يغاير حديث سمرة ومن وافقه ، وعند مسدد في مسنده من طريق إبراهيم النخعي « أن ابن عباس سمع رجلا يقول : الحرف الأول ، فقال : ما الحرف الأول ؟ قال إن عمر بعث ابن مسعود إلى الكوفة معلما فأخذوا بقراءته فغير عثمان القراءة ، فهم يدعون قراءة ابن مسعود الحرف الأول ، فقال ابن عباس : إنه لآخر حرف عرض به النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل » وأخرج النسائي من طريق أبي ظبيان قال « قال لي ابن عباس : أي القراءتين تقرأ ؟ قلت : القراءة الأولى قراءة ابن أم عبد — يعني عبد الله بن مسعود — قال : بل هي الأخيرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض على جبريل — الحديث وفي آخره — فحضر ذلك ابن مسعود فعلم مانسخ من ذلك وما بدل » وإسناده صحيح ، ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون العرضتان الأخيرتان وقعتا بالحرفين المذكورين . فيصح إطلاق الأخيرة على كل منهما .

**قوله ( أجود بالخير من الريح المرسلة )** فيه جواز المبالغة في التشبيه ، وجواز تشبيه المعنوي بالمحسوس ليقرب لفهم سامعه ، وذلك أنه أثبت له أولا وصف الأجودية ، ثم أراد أن يصفه بأنهد من ذلك فشبه جوده بالريح المرسلة ، بل جعله أبلغ في ذلك منها ، لأن الريح قد تسكن . وفيه الاحتباس لأن الريح منها العقيم الضارة ومنها المبشرة بالخير فوصفها بالمرسلة ليعين الثانية ، وأشار إلى قوله تعالى ﴿ وهو الذي يرسل الرياح بشرا ﴾ ﴿ والله الذي أرسل الرياح ﴾ ونحو ذلك ، فالريح المرسلة تستمر مدة إرسالها ، وكذا كان عمله صلى الله عليه وسلم في رمضان ديمة لا ينقطع ، وفيه استعمال أفعل التفضيل في الإسناد الحقيقي والمجازي ، لأن الجود من النبي صلى الله عليه وسلم حقيقة ومن الريح مجاز فكأنه استعار للريح جودا باعتبار مجيئها بالخير فأنزلها منزلة من جاد ،

وفي تقديم معمول أجود على المفضل عليه نكتة لطيفة ، وهي أنه لو أخره لظن تعلقه بالمرسلة ، وهذا وإن كان لا يتغير به المعنى المراد بالوصف من الأجودية إلا أنه تفوت فيه المبالغة لأن المراد وصفه بزيادة الأجودية على الراجح المرسلة مطلقا . وفي الحديث من الفوائد غير ماسبق تعظيم شهر رمضان لاختصاصه بابتداء نزول القرآن فيه ، ثم معارضته مانزل منه فيه ، ويلزم من ذلك كثرة نزول جبريل فيه . وفي كثرة نزوله من توارد الخيرات والبركات مالا يحصى ، ويستفاد منه أن فضل الزمان إنما يحصل بزيادة العبادة . وفيه أن مداومة التلاوة توجب زيادة الخير . وفيه استحباب تكثير العبادة في آخر العمر ، ومذاكرة الفاضل بالخير والعلم وإن كان هو لا يخفى عليه ذلك لزيادة التذكرة والاتعاظ . وفيه أن ليل رمضان أفضل من نهاره ، وأن المقصود من التلاوة الحضور والفهم لأن الليل مظنة ذلك لما في النهار من الشواغل والعوارض الدنيوية والدينية ، ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم كان يقسم منازل لمن القرآن في كل سنة على ليالي رمضان أجزاء فيقرأ كل ليلة جزءا في جزء من الليلة ، والسبب في ذلك ما كان يشتغل به في كل ليلة من سوى ذلك من تهجد بالصلاة ومن راحة بدن ومن تعاهد أهل ، ولعله كان يعيد ذلك الجزء مرارا بحسب تعدد الحروف المأذون في قراءتها ولتستوعب بركة القرآن جميع الشهر ، ولولا التصريح بأنه كان يعرضه مرة واحدة وفي السنة الأخيرة عرضه مرتين لجاز أنه كان يعرض جميع منازل عليه كل ليلة ثم يعيده في بقية الليالي . وقد أخرج أبو عبيد من طريق داود بن أبي هند قال : قلت للشعبي : قوله تعالى ﴿ شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ﴾ أما كان ينزل عليه في سائر السنة ؟ قال : بلى . ولكن جبريل كان يعارض مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان ما أنزل الله فيحكم الله ما يشاء ويثبت ما يشاء . ففي هذا إشارة إلى الحكمة في التقييد الذي أشرت إليه لتفصيل ما ذكره من المحكم والمنسوخ . ويؤيده أيضا الرواية الماضية في بدء الخلق بلفظ « فيدأسه القرآن » فإن ظاهره أن كلا منهما كان يقرأ على الآخر ، وهي موافقة لقوله « يعارضه » فيستدعي ذلك زمانا زائدا على ما لو قرأ الواحد ، ولا يعارض ذلك قوله تعالى ﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾ إذا قلنا إن « لا » نافية كما هو المشهور وقول الأكثر ، لأن المعنى أنه إذا أقرأه فلا ينسى ما أقرأه ، ومن جملة الإقراء مدارس جبريل ، أو المراد أن الملقى بقوله ﴿ فلا تنسى ﴾ النسيان الذي لا ذكر بعده لا النسيان الذي يعقبه الذكر في الحال حتى لو قدر أنه نسي شيئا فإنه يذكره إياه في الحال ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في « باب نسيان القرآن » إن شاء الله تعالى . وقد تقدمت بقية فوائد حديث ابن عباس في بدء الوحي .

**قوله ( حدثنا خالد بن يزيد ) هو الكاهلي ، وأبو بكر هو ابن عياش بالتحثانية والمعجمة . وأبو حصين بفتح أوله عثمان بن عاصم ، وذكران هو أبو صالح السمان .**

**قوله ( كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا لهم بضم أوله على البناء للمجهول ، وفي بعضها بفتح أوله بجذف الفاعل ، فالخذف هو جبريل صرح به إسرائيل في روايته عن أبي حصين أخرجه الإسماعيلي ولفظه « كان جبريل يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم القرآن في كل رمضان » وإلى هذه الرواية أشار المصنف في الترجمة .

**قوله ( القرآن كل عام مرة )** سقط لفظ « القرآن » لغير الكشمهني ، زاد إسرائيل عند الإسماعيلي « فيصيح وهو أجود بالخير من الريح المرسلة » وهذه الزيادة غريبة في حديث أبي هريرة ، وإنما هي محفوظة من حديث ابن



عباس .

**قوله ( فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه )** في رواية إسرائيل « عرضتين » وقد تقدم ذكر الحكمة في تكرار العرض في السنة الأخيرة ، ويحتمل أيضاً أن يكون السر في ذلك أن رمضان من السنة الأولى لم يقع فيه مدارس لوقوع ابتداء النزول في رمضان ، ثم فتر الوحى ثم تتابع فوقعت المدارس في السنة الأخيرة مرتين ليستوى عدد السنين والعرض .

**قوله ( وكان يعتكف في كل عام عشراً فاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه )** ظاهره أنه اعتكف عشرين يوماً من رمضان وهو مناسب لفعل جبريل حيث ضاعف عرض القرآن في تلك السنة ، ويحتمل أن يكون السبب ماتقدم في الاعتكاف أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف عشراً فساfer عاماً فلم يعتكف فاعتكف من قابل عشرين يوماً ، وهذا إنما يتأتى في سفروقع في شهر رمضان « وكان رمضان من سنة تسع دخل وهو صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، وهذا بخلاف القصة المتقدمة في كتاب الصيام أنه شرع في الاعتكاف في أول العشر الأخير فلما رأى ماصنع أزواجه من ضرب الأخبية تركه ثم اعتكف عشراً في شوال ، ويحتمل اتحاد القصة ، ويحتمل أيضاً أن تكون القصة التي في حديث الباب هي التي أوردتها مسلم وأصلها عند البخاري من حديث أبي سعيد قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور العشر التي في وسط الشهر ، فإذا استقبل إحدى وعشرين رجوع ، فأقام في شهر جاور فيه تلك الليلة التي كان يرجع فيها ثم قال : إني كنت أجاور هذه العشر الوسط ثم بدا لي أن أجاور العشر الأواخر ، فجاور العشر الأخير » الحديث ، ليكون المراد بالعشرين العشر الأوسط والعشر الأخير .

### باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه

[٤٩٩٩] ٤٨١٠ - حدثنا حفص بن عمر قال ناشعبة عن عمرو عن إبراهيم عن مسروق ذكر عبد الله بن عمرو عبد الله بن مسعود فقال : لا أزال أحبه ، سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « خذوا القرآن من أربعة : من عبد الله وسالم ومعاذ وأبي بن كعب » .

[٥٠٠٠] ٤٨١١ - حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا شقيق بن سلمة خطبنا عبد الله فقال : والله لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه بضعا وسبعين سورة ، والله لقد علم أصحاب النبي صلى الله عليه أنني من أعلمهم بكتاب الله ، وما أنا بخيرهم . قال شقيق : فجلست في الحلق أستمع ما يقولون فما سمعت راداً يقول غير ذلك .

[٥٠٠١] ٤٨١٢ - حدثنا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : كنا بحمص ، فقرأ ابن مسعود سورة يوسف ، فقال رجل : ما هكذا أنزلت ، قال : قرأت على رسول الله صلى الله عليه ، فقال : أحسنت ووجد منه ريح الخمر فقال : أتجمع أن تكذب بكتاب الله وتشرب الخمر ؟ فضربه الحد .

[٥٠٠٢] ٤٨١٣ - حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا مسلم عن مسروق قال : قال عبد الله : والذي لا إله غيره ، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت ، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت ، ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه .

[٥٠٠٣] ٤٨١٤ - حدثنا حفص بن عمر قال نا همام قال نا قتادة قال : سألت أنس بن مالك : من جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه ؟ قال : أربعة كلهم من الأنصار : أبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وزيد ابن ثابت ، وأبو زيد . تابعه الفضل عن حسين بن واقد عن ثمامة عن أنس .

[٥٠٠٤] ٤٨١٥ - حدثنا معلى بن أسد قال نا عبد الله بن المشي قال حدثني ثابت البناني وثمامة عن أنس قال : مات النبي صلى الله عليه ولم يجمع القرآن غير أربعة : أبو الدرداء ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو زيد . قال : ونحن ورثناه .

[٥٠٠٥] ٤٨١٦ - حدثنا صدقة بن الفضل قال أنا يحيى عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : قال عمر : أبي أقرؤنا ، وإنا لنَدَع من لحن أبي وأبي يقول أخذته من في رسول الله صلى الله عليه فلا أتركه لشيء ، قال الله : ﴿ مَا نَنْسَخ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ .

قوله ( باب القراء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى الذين اشتهروا بحفظ القرآن والتصدي لتعليمه ، وهذا اللفظ كان في عرف السلف أيضا لمن تفقه في القرآن . وذكر فيه ستة أحاديث الأول عن عمرو هو ابن مرة ، وقد نسب المصنف في المناقب من هذا الوجه ، وذهل الكرماني فقال : هو عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي ، وليس كما قال .

قوله ( عن مسروق ) جاء عن إبراهيم وهو النخعي فيه شيخ آخر أخرجه الحاكم من طريق أبي سعيد المؤدب عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ، وهو مقلوب فإن المحفوظ في هذا عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق كما تقدم في المناقب ، ويحتمل أن يكون إبراهيم حملة عن شيخين والأعمش حملة عن شيخين .

قوله ( خذوا القرآن من أربعة ) أى تعلموه منهم ، والأربعة المذكورون اثنان من المهاجرين وهما المبدأ بهما واثان من الأنصار ، وسالم هو ابن معقل مولى أبي حذيفة ، ومعاذ هو ابن جبل . وقد تقدم هذا الحديث في مناقب سالم مولى أبي حذيفة من هذا الوجه وفي أوله « ذكر عبد الله بن مسعود عند عبد الله بن عمرو فقال : ذاك رجل لأزال أحبه بعد ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : خذوا القرآن من أربعة فبدأ به » فذكر حديث الباب . ويستفاد منه محبة من يكون ماهرا في القرآن ، وأن البداءة بالرجل في الذكر على غيره في أمر مشترك فيه مع غيره يدل على تقدمه فيه ، وتقدم بقية شرحه هناك . وقال الكرماني : يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم أراد الإعلام بما يكون بعده ، أى أن هؤلاء الأربعة يبقون حتى ينفردوا بذلك ، وتعقب بأنهم لم ينفردوا بل الذين مهروا في تجويد القرآن بعد العصر النبوي أضعاف المذكورين ، وقد قتل سالم مولى أبي حذيفة بعد النبي صلى الله عليه وسلم في وقعة اليمامة ، ومات معاذ في خلافة عمر ، ومات أبي وابن مسعود في خلافة عثمان ، وقد تأخر زيد بن ثابت وانتهت إليه الرياسة في القراءة وعاش بعدهم زمانا طويلا ، فالظاهر أنه أمر بالأخذ عنهم في الوقت الذي صدر فيه ذلك القول ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون أحد في ذلك الوقت شاركهم في حفظ القرآن ، بل كان الذين يحفظون مثل الذين حفظوه وأزيد منهم جماعة من الصحابة ، وقد تقدم في غزوة بدر معونة أن الذين قتلوا بها من الصحابة كان يقال لهم القراء وكانوا سبعين رجلا . الحديث الثاني .

قوله ( حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي ) كذا للأكثر ، وحكى الجياني أنه وقع في رواية الأصيلي عن

الجرجاني « حدثنا حفص بن عمر حدثنا أبي » وهو خطأ مقلوب ، وليس لحفص بن عمر أب يروى عنه في الصحيح ، وإنما هو عمر بن حفص بن غياث بالغين المعجمة والتحتانية والمثلثة ، وكان أبوه قاضي الكوفة ، وقد أخرج أبو نعيم الحديث المذكور في « المستخرج » من طريق سهل بن بحر عن عمر بن حفص بن غياث ونسبه ثم قال : أخرجه البخاري عن عمر بن حفص .

**قوله ( حدثنا شقيق بن سلمة )** في رواية مسلم والنسائي جميعا عن إسحاق عن عبدة عن الأعمش عن أبي وائل وهو شقيق المذكور ، وجاء عن الأعمش فيه شيخ آخر أخرجه النسائي عن الحسن بن إسماعيل عن عبدة بن سليمان عنه عن أبي إسحاق عن هبيرة بن يريم عن ابن مسعود ، فإن كان محفوظا احتمل أن يكون للأعمش فيه طريقان ، وإلا فإسحاق وهو ابن راهويه أتقن من الحسن بن إسماعيل ، مع أن الم محفوظ عن أبي إسحاق فيه ما أخرجه أحمد وابن أبي داود من طريق الثوري وإسرائيل وغيرهما عن أبي إسحاق عن خمير بالخاء المعجمة مصغر عن ابن مسعود ، فحصل الشذوذ في رواية الحسن بن إسماعيل في موضعين .

**قوله ( خطبنا عبد الله بن مسعود فقال : والله لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعا وسبعين سورة )** زاد عاصم عن بدر عن عبد الله « وأخذت بقية القرآن عن أصحابه » وعند إسحاق بن راهويه في روايته المذكورة في أوله ﴿ ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة ﴾ ثم قال : على قراءة من تأمروني أن أقرأ وقد قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فذكر الحديث . وفي رواية النسائي وأبي عوانة وابن أبي داود من طريق ابن شهاب عن الأعمش عن أبي وائل قال « خطبنا عبد الله بن مسعود على المنبر فقال ﴿ ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة ﴾ غلوا مصاحفكم ، وكيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله » وفي رواية خمير بن مالك المذكورة بيان السبب في قول ابن مسعود هذا ولفظه « لما أمر بالمصاحف أن تغير ساء ذلك عبد الله بن مسعود فقال من استطاع - وقال في آخره - أفأترك ما أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية له فقال « إني غال مصحفي ، فمن استطاع أن يغفل مصحفه فليفعل » وعند الحاكم من طريق أبي ميسرة قال « رحت فإذا أنا بالأشعري وحذيفة وابن مسعود ، فقال ابن مسعود : والله لا أدفعه - يعني مصحفه - أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكره .

**قوله ( والله لقد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أني من أعلمهم بكتاب الله )** وقع في رواية عبدة وأبي شهاب جميعا عن الأعمش « أني أعلمهم بكتاب الله » بخذف « من » وزاد « ولو أعلم أن أحدا أعلم مني لرحلت إليه » وهذا لا ينفي إثبات « من » فإنه نفى الأغلبية ولم ينف المساواة ، وسيأتي مزيد لذلك في الحديث الرابع .

**قوله ( وما أنا بخيرهم )** يستفاد منه أن الزيادة في صفة من صفات الفضل لا تقتضي الأفضلية المطلقة ، فالأعلمية بكتاب الله لا تستلزم الأعلمية المطلقة ، بل يحتمل أن يكون غيره أعلم منه بعلوم أخرى فلهذا قال « وما أنا بخيرهم » وسيأتي في هذا بحث في « باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه » إن شاء الله تعالى .

**قوله ( قال شقيق )** أي بالإسناد المذكور : ( فجلست في الحلق ) بفتح المهملة واللام ( فلما سمعت رادا يقول غير ذلك ) يعني لم يسمع من يخالف ابن مسعود يقول غير ذلك ، أو المراد من يرد قوله ذلك . ووقع في

رواية مسلم « قال شقيق فجلست في حلق أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فما سمعت أحدا يرد ذلك ولا يعيبه » وفي رواية أبي شهاب « فلما نزل عن المنبر جلست في الحلق فما أحد ينكر ما قال » وهذا يخص عموم قوله « أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم » بمن كان منهم بالكوفة ولا يعارض ذلك ما أخرجه ابن أبي داود من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن مسعود فذكر نحو حديث الباب وفيه « قال الزهري : فبلغني أن ذلك كرهه من قول ابن مسعود رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » لأنه محمول على أن الذين كرهوا ذلك من غير الصحابة الذين شاهدتهم شقيق بالكوفة ، ويحتمل اختلاف الجهة . فالذي نفى شقيق أن أحدا رده أو عابه وصف ابن مسعود بأنه أعلمهم بالقرآن ، والذي أثبت الزهري ما يتعلق بأمره بغل المصاحف ، وكأن مراد ابن مسعود بغل المصاحف كتمها وإخفاؤها لئلا تخرج فتعدم وكأن ابن مسعود رأى خلاف ما رأى عثمان ومن وافقه في الاختصار على قراءة واحدة وإلغاء ما عدا ذلك ، أو كان لا ينكر الاختصار لما في عدمه من الاختلاف ، بل كان يريد أن تكون قراءته هي التي يعول عليها دون غيرها لما له من المزية في ذلك بما ليس لغيره كما يؤخذ ذلك من ظاهر كلامه ، فلما فاتته ذلك ورأى أن الاختصار على قراءة زيد ترجيح بغير مرجح عنده اختار استمرار القراءة على ما كانت عليه ، على أن ابن أبي داود ترجم « باب رضى ابن مسعود بعد ذلك بما صنع عثمان » لكن لم يورد ما يصرح بمطابقة ما ترجم به . الحديث الثالث .

**قوله ( كنا بمحصر فقرأ ابن مسعود سورة يوسف )** هذا ظاهره أن علقمة حضر القصة ، وكذا أخرجه الإسماعيلي عن أبي خليفة عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه ، وأخرجه أبو نعيم من طريق يوسف القاضي عن محمد بن كثير فقال فيه « عن علقمة قال : كان عبد الله بمحصر » وقد أخرجه مسلم من طريق جرير عن الأعمش ولفظه « عن عبد الله بن مسعود قال : كنت بمحصر ، فقرأت » فذكر الحديث ، وهذا يقتضي أن علقمة لم يحضر القصة وإنما نقلها عن ابن مسعود ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طرق عن الأعمش ولفظه « كنت جالسا بمحصر » وعند أحمد عن أبي معاوية عن الأعمش قال « عن عبد الله أنه قرأ سورة يوسف » ورواية أبي معاوية عند مسلم لكن أحال بها .

**قوله ( فقال رجل ما هكذا أنزلت )** لم أقف على اسمه ، وقد قيل إنه نهيك بن سنان الذي تقدمت له مع ابن مسعود في القرآن قصة غير هذه ، لكن لم أر ذلك صريحا . وفي رواية مسلم « فقال لي بعض القوم : اقرأ علينا ، فقرأت عليهم سورة يوسف ، فقال رجل من القوم : ما هكذا أنزلت » فإن كان السائل هو القائل وإلا ففيه منهم آخر .

**قوله ( فقال قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية مسلم « فقلت ويحك ، والله لقد أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( ووجد منه ريح الخمر )** هي جملة حالية ، ووقع في رواية مسلم « فبينما أنا أكلمه إذ وجدت منه ريح الخمر » .

**قوله ( فضربه الحد )** في رواية مسلم « فقلت لا تبرح حتى أجلك ، قال فجلدته الحد » قال النووي : هذا محمول على أن ابن مسعود كانت له ولاية إقامة الحدود نيابة عن الإمام ، إما عموما وإما خصوصا ، وعلى أن الرجل

اعترف بشرها بلا عذر ، وإلا فلا يجب الحد بمجرد ريحها . وعلى أن التكذيب كان بإنكار بعضه جاهلا ، إذ لو كذب به حقيقة لكفر ، فقد أجمعوا على أن من جحد حرفا مجمعا عليه من القرآن كفر اهـ ، والاحتمال الأول جيد ، ويحتمل أيضا أن يكون قوله « فضربه الحد » أى رفعه إلى الأمير فضربه فأسند الضرب إلى نفسه مجازا لكونه كان سببا فيه ، وقال القرطبي : إنما أقام عليه الحد لأنه جعل له ذلك من له الولاية ، أو لأنه رأى أنه قام عن الإمام بواجب ، أو لأنه كان ذلك في زمان ولايته الكوفة فإنه وليها في زمن عمر وصدرها من خلافة عثمان انتهى ، والاحتمال الثاني موجه ، وفي الأخير غفلة عما في أول الخبر أن ذلك كان بحمص ، ولم يلها ابن مسعود وإنما دخلها غازيا وكان ذلك في خلافة عمر . وأما الجواب الثاني عن الرائحة فيرده النقل عن ابن مسعود أنه كان يرى وجوب الحد بمجرد وجود الرائحة ، وقد وقع مثل ذلك لعثمان في قصة الوليد بن عقبة ، ووقع عند الإسماعيلي إثر هذا الحديث النقل عن علي أنه أنكر على ابن مسعود جلده الرجل بالرائحة وحدها إذ لم يقر ولم يشهد عليه ، وقال القرطبي : في الحديث حجة على من يمنع وجوب الحد بالرائحة كالحنفية وقد قال به مالك وأصحابه وجماعة من أهل الحجاز . قلت : والمسألة خلافية شهيرة ، وللمانع أن يقول : إذا احتمل أن يكون أقر سقط الاستدلال بذلك ، ولما حكى الموفق في « المغنى » الخلاف في وجوب الحد بمجرد الرائحة اختار أن لا يحد بالرائحة وحدها بل لابد معها من قرينة كأن يوجد سكران أو يتقيأها ، ونحوه أن يوجد جماعة شهروا بالفسق ويوجد معهم خمر ويوجد من أحدهم رائحة الخمر ، وحكى ابن المنذر عن بعض السلف أن الذي يجب عليه الحد بمجرد الرائحة من يكون مشهورا بإدمان شرب الخمر وقيل بنحو هذا التفصيل فيمن شك وهو في الصلاة هل خرج منه ريح أو لا فإن قارن ذلك وجود رائحة دل ذلك على وجود الحدث فيتوصأ وإن كان في الصلاة فليصرف ، ويحمل ماورد من ترك الوضوء مع الشك على ما إذا تجرد الظن عن القرينة ، وسيكون لنا عودة إلى هذه المسألة في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . وأما الجواب عن الثالث فجيد أيضا ، لكن يحتمل أن يكون ابن مسعود كان لا يرى بمؤاخظة السكران بما يصدر منه من الكلام في حال سكره ، وقال القرطبي : يحتمل أن يكون الرجل كذب ابن مسعود ولم يكذب بالقرآن ، وهو الذي يظهر من قوله « ما هكذا أنزلت » فإن ظاهره أنه أثبت إنزالها ونفى الكيفية التي أوردتها ابن مسعود ، وقال الرجل ذلك إما جهلا منه أو قلة حفظ أو عدم تثبت بعثه عليه السكر ، وسيأتى مزيد بحث في ذلك في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع .

**قوله ( حدثنا مسلم )** هو أبو الضحى الكوفي ، وقع كذلك في رواية أبي حمزة عن الأعمش عند الإسماعيلي ، وفي طبقة مسلم هذا رجلان من أهل الكوفة يقال لكل منهما مسلم أحدهما يقال له الأعور والآخر يقال له البطين ، فالأول هو مسلم بن كيسان والثاني مسلم بن عمران ، ولم أر لواحد منهما رواية عن مسروق فإذا أطلق مسلم عن مسروق عرف أنه هو أبو الضحى ، ولو اشتركوا في أن الأعمش روى عن الثلاثة .

**قوله ( قال عبد الله )** في رواية قطبة عن الأعمش عند مسلم « عن عبد الله بن مسعود » .

**قوله ( والله )** في رواية جرير عن الأعمش عند ابن أبي داود « قال عبد الله لما صنع بالمصاحف ماصنع : والله الخ » .

**قوله ( فيمن أنزلت )** في رواية الكشميهني « فيما أنزلت » ومثله في رواية قطبة وجرير .

قوله ( ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل ) في رواية الكشميهني « تبلغنيه » وهي رواية

جرير .

قوله ( لركبت إليه ) تقدم في الحديث الثاني بلفظ « لرحلت إليه » ولأبي عبيدة من طريق ابن سيرين « نبت أن ابن مسعود قال : لو أعلم أحدا تبلغنيه الإبل أحدث عهدا بالعرضة الأخيرة مني لأتيته — أو قال — لتكلفت أن آتيه » وكأنه احترز بقوله تبلغنيه الإبل عمن لا يصل إليه على الرواحل إما لكونه كان لا يركب البحر فقيد بالبر أو لأنه كان جازما بأنه لا أحد يفوقه في ذلك من البشر فاحترز عن سكان السماء . وفي الحديث جواز ذكر الإنسان نفسه بما فيه من الفضيلة بقدر الحاجة ، ويحمل ماورد من ذم ذلك على من وقع ذلك منه فخرا أو إعجابا . الحديث الخامس حديث أنس ، ذكره من وجهين

قوله ( سألت أنس بن مالك : من جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أربعة كلهم من الأنصار ) في رواية الطبري من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في أول الحديث « افتخر الحيان الأوس والخزرج ، فقال الأوس : منا أربعة : من اهتز له العرش سعد بن معاذ ، ومن عدلت شهادته شهادة رجلين خزيمه ابن ثابت ، ومن غسلته الملائكة حنظلة بن أبي عامر ، ومن حمته الدبر عاصم بن ثابت . فقال الخزرج : منا أربعة جمعوا القرآن لم يجمعه غيرهم . فذكرهم .

قوله ( وأبو زيد ) تقدم في مناقب زيد بن ثابت من طريق شعبة عن قتادة « قلت لأنس : من أبو زيد ؟ قال : أحد عمومتي » وتقدم بيان الاختلاف في اسم أبي زيد هناك وجوزت هناك أن لا يكون لقول أنس « أربعة » مفهوم ، لكن رواية سعيد التي ذكرتها الآن من عند الطبري صريحة في الحصر ، وسعيد ثبت في قتادة . ويحمل مع ذلك أن مراد أنس « لم يجمعه غيرهم » أي من الأوس بقرينة المفاخرة المذكورة ، ولم يرد نفى ذلك عن المهاجرين ، ثم في رواية سعيد أن ذلك من قول الخزرج ، ولم يفصح باسم قائل ذلك ، لكن لما أورده أنس ولم يتعقبه كان كأنه قائل به ولاسيما وهو من الخزرج . وقد أجاب القاضي أبو بكر الباقلاني وغيره عن حديث أنس هذا بأجوبة : أحدها أنه لمفهوم له ، فلا يلزم أن لا يكون غيرهم جمعه . ثانيها المراد لم يجمعه على جميع الوجوه والقراءات التي نزل بها إلا أولئك . ثالثها لم يجمع مانسخ منه بعد تلاوته ومالم ينسخ إلا أولئك ، وهو قريب من الثاني ، رابعها أن المراد بجمعه تلقيه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بواسطة ، بخلاف غيرهم فيحتمل أن يكون تلقى بعضه بالواسطة . خامسها أنهم تصدوا لإلقائه وتعليمه فاشتهروا به ، وخفى حال غيرهم عمن عرف حالهم فحصر ذلك فيهم بحسب علمه ، وليس الأمر في نفس الأمر كذلك ، أو يكون السبب في خفائهم أنهم خافوا غائلة الرياء والعجب ، وأمن ذلك من أظهره . سادسها المراد بالجمع الكتابة ، فلا ينفي أن يكون غيرهم جمعه حفظا عن ظهر قلب ، وأما هؤلاء فجمعوه كتابة وحفظوه عن ظهر قلب . سابعها المراد أن أحدا لم يفصح بأنه جمعه بمعنى أكمل حفظه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أولئك ، بخلاف غيرهم فلم يفصح بذلك لأن أحدا منهم لم يكمله إلا عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نزلت آخر آية منه ، ففعل هذه الآية الأخيرة وما أشبهها ما حضرها إلا أولئك الأربعة ممن جمع جميع القرآن قبلها ، وإن كان قد حضرها من لم يجمع غيرها الجمع البين . ثامننا أن المراد بجمعه السمع والطاعة له والعمل بموجبه . وقد أخرج أحمد في الزهد من طريق أبي الزاهرية « أن رجلا أتى أبا الدرداء فقال : إن ابني جمع القرآن ، فقال : اللهم غفرا ، إنما جمع القرآن من سمع

له وأطاع » وفي غالب هذه الاحتمالات تكلف ولاسيما الأخير وقد أومأت قبل هذا إلى احتمال آخر ، وهو أن المراد إثبات ذلك للخزرج دون الأوس فقط ، فلا ينفي ذلك عن غير القبيلتين من المهاجرين ومن جاء بعدهم ، ويحتمل أن يقال : إنما اقتصر عليهم أنس لتعلق غرضه بهم ، ولا يخفى بعده . والذي يظهر من كثير من الأحاديث أن أبا بكر كان يحفظ القرآن في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد تقدم في المبعث أنه بنى مسجدا بفناء داره فكان يقرأ فيه القرآن ، وهو محمول على ما كان نزل منه إذ ذاك ، وهذا مما لا يرتاب فيه مع شدة حرص أبي بكر على تلقي القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم وفراغ باله له وهما بمكة وكثرة ملازمة كل منهما للآخر حتى قالت عائشة كما تقدم في الهجرة أنه صلى الله عليه وسلم كان يأتيهم بكرة وعشية . وقد صحح مسلم حديث « يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله » وتقدمت الإشارة إليه ، وتقدم أنه صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر أن يؤم في مكانه لما مرض فبدل على أنه كان أقرأهم ، وتقدم عن علي أنه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخرج النسائي بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمر قال « جمعت القرآن فقرأت به كل ليلة ، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أقرأه في شهر » الحديث ، وأصله في الصحيح وتقدم في الحديث الذي مضى ذكر ابن مسعود وسالم مولى أبي حذيفة وكل هؤلاء من المهاجرين ، وقد ذكر أبو عبيد القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فعد من المهاجرين الخلفاء الأربعة وطلحة وسعدا وابن مسعود وحذيفة وسالما وأبا هريرة وعبد الله بن السائب والعبادلة ، ومن النساء عائشة وحفصة وأم سلمة ، ولكن بعض هؤلاء إنما أكمله بعد النبي صلى الله عليه وسلم فلا يرد على الحصر المذكور في حديث أنس ، وعد ابن أبي داود في « كتاب الشريعة » من المهاجرين أيضا تميم بن أوس الداري وعقبة بن عامر « ومن الأنصار عبادة بن الصامت ومعاذ الذي يكنى أبا حليمة ومجمع بن حارثة وفضالة بن عبيد ومسلمة بن مخلد وغيرهم ، وصرح بأن بعضهم إنما جمعه بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن جمعه أيضا أبو موسى الأشعري ذكره أبو عمرو الداني ، وعد بعض المتأخرين من القراء عمرو بن العاص وسعد بن عباد وأم ورقة .

**قوله ( تابعه الفضل بن موسى عن حسين بن واقد عن ثمامة عن أنس )** هذا التعليق وصله إسحاق بن راهويه في مسنده عن الفضل بن موسى به ، ثم أخرجه المصنف من طريق عبد الله بن المثني « حدثني ثابت البناني وثمامة عن أنس قال مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة » فذكر الحديث ، فخالف رواية قتادة من وجهين : أحدهما التصريح بصيغة الحصر في الأربعة ، ثانيهما ذكر أبي الدرداء بدل أبي بن كعب . فأما الأول فقد تقدم الجواب عنه من عدة أوجه ، وقد استنكره جماعة من الأئمة . قال المازري : لا يلزم من قول أنس لم يجمعه غيرهم أن يكون الواقع في نفس الأمر كذلك لأن التقدير أنه لا يعلم أن سواهم جمعه ، وإلا فكيف الإحاطة بذلك مع كثرة الصحابة وتفرقهم في البلاد ، وهذا لا يتم إلا إن كان لقي كل واحد منهم على انفراده وأخيره عن نفسه أنه لم يكمل له جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا في غاية البعد في العادة ، وإذا كان المرجع إلى ما في علمه لم يلزم أن يكون الواقع كذلك . قال وقد تمسك بقول أنس هذا جماعة من الملاحدة ، ولا تمسك لهم فيه فإننا لانسلم حمله على ظاهره . سلمناه ، ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الأمر كذلك ؟ سلمناه ، لكن لا يلزم من كون كل واحد من الجمل الغفير لم يخفظه كله أن لا يكون حفظ مجموعهم الجمل الغفير ، وليس من شرط التواتر أن يخفظ كل فرد جميعه ، بل إذا حفظ الكل الكل ولو على التوزيع كفى ، واستدل القرطبي على ذلك ببعض ماتقدم من أنه قتل يوم اليمامة سبعون من القراء ، وقتل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بئير

معونة مثل هذا العدد ، قال : وإنما خص أنس الأربعة بالذكر لشدة تعلقه بهم دون غيرهم ، أو لكونهم كانوا في ذهنه دون غيرهم . وأما الوجه الثاني من المخالفة فقال الإسماعيلي : هذان الحديثان مختلفان ، ولا يجوز أن في الصحيح مع تباينهما ، بل الصحيح أحدهما . وجزم البيهقي بأن ذكر أبي الدرداء وهم والصواب أبي بن كعب . وقال الداودي : لأرى ذكر أبي الدرداء محفوظا . قلت : وقد أشار البخاري إلى عدم الترجيح باستواء الطرفين ، فطريق قتادة على شرطه وقد وافقه عليها ثمانية في إحدى الروايتين عنه ، وطريق ثابت أيضاً على شرطه وقد وافقه عليها أيضاً ثمانية في الرواية الأخرى ، لكن مخرج الرواية عن ثابت وثمالة بموافقتهم ، وقد وقع عن عبد الله بن المثنى وفيه مقال وإن كان عند البخاري مقبولا لكن لاتعادل روايته رواية قتادة ، ويرجح رواية قتادة حديث عمر في ذكر أبي بن كعب وهو خاتمة أحاديث الباب ، ولعل البخاري أشار بإخراجه إلى ذلك لتصريح عمر بترجيحه في القراءة على غيره ، ويحتمل أن يكون أنس حدث بهذا الحديث في وقتين فذكره مرة أبي بن كعب ومرة بدله أبا الدرداء ، وقد روى ابن أبي داود من طريق محمد بن كعب القرظي قال « جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة من الأنصار : معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأبي بن كعب وأبو الدرداء وأبو أيوب الأنصاري » وإسناده حسن مع إرساله ، وهو شاهد جيد لحديث عبد الله بن المثنى في ذكر أبي الدرداء وإن خالفه في العدد والمعدود ، ومن طريق الشعبي قال « جمع القرآن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة منهم أبو الدرداء ومعاذ وأبو زيد وزيد بن ثابت ، وهؤلاء الأربعة هم الذين ذكروا في رواية عبد الله بن المثنى ، وإسناده صحيح مع إرساله . فلهذا در البخاري ما أكثر اطلاعه . وقد تبين بهذه الرواية المرسلة قوة رواية عبد الله بن المثنى وأن روايته أصلا والله أعلم . وقال الكرماني : لعل السامع كان يعتقد أن هؤلاء الأربعة لم يجمعوا وكان أبو الدرداء ممن جمع فقال أنس ذلك ردا عليه ، وأتى بصيغة الحصر ادعاء ومبالغة ، ولا يلزم منه النفي عن غيرهم بطريق الحقيقة والله أعلم .

**قوله ( وأبو زيد قال ونحن ورثناه )** القائل ذلك هو أنس ، وقد تقدم في مناقب زيد بن ثابت قال قتادة : قلت ومن أبو زيد ؟ قال : أحد عمومتي ، وتقدم في غزوة بدر من وجه آخر عن قتادة عن أنس قال « مات أبو زيد وكان بدريا ولم يترك عقبا » وقال أنس : نحن ورثناه . وقوله « أحد عمومتي » يرد قول من سمى أبا زيد المذكور سعد بن عبيد بن النعمان أحد بني عمرو بن عوف لأن أنسا خزرجي وسعد بن عبيد أوسى ، وإذا كان كذلك احتمل أن يكون سعد بن عبيد ممن جمع ولم يطلع أنس على ذلك ، وقد قال أبو أحمد العسكري : لم يجمعه من الأوس غيره ، وقال محمد بن حبيب في « المحبر » : سعد بن عبيد ونسبه كان أحد من جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . ووقع في رواية الشعبي التي أشرت إليها المغيرة بين سعد بن عبيد وبين أبي زيد فإنه ذكرهما جميعا فدل على أنه غير المراد في حديث أنس . وقد ذكر ابن أبي داود فيمن جمع القرآن قيس بن أبي صعصعة وهو خزرجي وتقدم أنه يكنى أبا زيد ، وسعد بن المنذر بن أوس بن زهير وهو خزرجي أيضا لكن لم أر التصريح بأنه يكنى أبا زيد ، ثم وجدت عند أبي داود ما يرفع الإشكال من أصله ، فإنه روى بإسناد على شرط البخاري إلى ثمانية عن أنس أن أبا زيد الذي جمع القرآن اسمه قيس بن السكن ، قال « وكان رجلا منا من بني عدى بن النجار أحد عمومتي ومات ، ولم يدع عقبا ، ونحن ورثناه » قال ابن أبي داود : حدثنا أنس بن خالد الأنصاري قال هو قيس بن السكن من زعوراء من بني عدى بن النجار ، قال ابن أبي داود : مات قريبا من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فذهب علمه ولم يؤخذ عنه وكان عقيبا بدريا . الحديث السادس .



قوله ( يحيى ) هو القطان ، وسفيان هو الثوري .

قوله ( عن حبيب بن أبي ثابت ) عند الإسماعيلي « حدثنا حبيب » .

قوله ( أبى أقرؤنا ) كذا للأكثر وبه جزم المزي في « الأطراف » فقال : ليس في رواية صدقة ذكر على . قلت : وقد ثبت في رواية النسفى عن البخاري ، فأول الحديث عنده « على أقضانا ، وأبى أقرؤنا » وقد ألحق الديمياطي في نسخته في حديث الباب ذكر على وليس بجيد ، لأنه ساقط من رواية الفربري التي عليها مدار روايته ، وقد تقدم في تفسير البقرة عن عمرو بن على عن يحيى القطان بسنده هذا وفيه ذكر على عند الجميع .

قوله ( من لحن أبى ) أى من قراءته ، ولحن القول فحواه ومعناه المراد به هنا القول . وكان أبى بن كعب لا يرجع عما حفظه من القرآن الذي تلقاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو أخبره غيره أن تلاوته نسخت ، لأنه إذا سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم حصل عنده القطع به فلا يزول عنه بإخبار غيره أن تلاوته نسخت ، وقد استدلل عليه عمر بالآية الدالة على النسخ وهو من أوضح الاستدلال في ذلك ، وقد تقدم بقية شرحه في التفسير .

### باب فضل فاتحة الكتاب

[٥٠٠٦] ٤٨١٧ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا يحيى بن سعيد قال نا شعبة قال حدثني حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي سعيد بن المعلّى قال : كنت أصلي ، فدعاني النبي صلى الله عليه فلم أجبه ، قلت : يا رسول الله ، إني كنت أصلي ، قال : « ألم يقل الله : ﴿ اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾ ؟ » ثم قال : « ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قبل أن تخرج من المسجد ؟ » فأخذ بيدي ، فلما أردنا أن نخرج قلت : يا رسول الله ، إنك قلت لأعلمنك أعظم سورة من القرآن ، قال : « ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ » هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته .

[٥٠٠٧] ٤٨١٨ - حدثني محمد بن المثني قال نا وهب قال نا هشام عن محمد عن معبد عن أبي سعيد الخدري قال : كنا في مسير لنا ، فنزلنا ، فجاءت جارية فقالت : إن سيد الحي سليم ، وإن نفرننا غيب ، فهل منكم راق ؟ فقام معها رجل ما كنا نأمنه برقية ، فرقاه فبرأ ، فأمر له بثلاثين شاة وسقانا لبناً . فلما رجع قلنا له : أكنت تحسن رقية أو كنت ترقى ؟ قال : لا ، ما رقيت إلا بأمر الكتاب . قلنا : لا تحدثوا شيئاً حتى نأتي أو نسأل النبي صلى الله عليه . فلما قدمنا المدينة ذكرناه للنبي صلى الله عليه فقال : « وما كان يدريه أنها رقية ؟ اقسموها واضربوا لي بسهم » . وقال أبو معمر : نا عبد الوارث قال نا هشام قال نا محمد بن سيرين قال حدثني معبد بن سيرين عن أبي سعيد الخدري بهذا .

قوله ( باب فضل فاتحة الكتاب ) ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي سعيد بن المعلّى في أنها أعظم سورة في القرآن ، والمراد بالعظيم عظم القدر والثواب المرتب على قراءتها وإن كان غيرها أطول منها ، وذلك لما اشتملت عليه من المعاني المناسبة لذلك ، وقد تقدم شرح ذلك مبسوطاً في أول التفسير . ثانيهما حديث أبي

سعيد الخدري في الرقية بفاتحة الكتاب ، وقد تقدم شرحه مستوفي في كتاب الإجارة ، وهو ظاهر الدلالة على فضل الفاتحة . قال القرطبي : اختصت الفاتحة بأنها مبدأ القرآن وحاوية لجميع علومه ، لاحتوائها على الثناء على الله والإقرار بعبادته والإخلاص له وسؤال الهداية منه والإشارة إلى الاعتراف بالعجز عن القيام بنعمه ، وإلى شأن المعاد وبيان عاقبة الجاحدين ، إلى غير ذلك مما يقتضي أنها كلها موضع الرقية . وذكر الروياني في البحر أن البسملة أفضل آيات القرآن وتعقب بحديث آية الكرسي وهو الصحيح .

قوله ( وقال أبو معمر حدثنا عبد الوارث الخ ) أراد بهذا التعليق التصريح بالتحديث من محمد بن سيرين لهشام ومن معبد لمحمد ، فإنه في الإسناد الذي ساقه أولاً بالعنونة في الموضعين ، وقد وصله الإسماعيلي من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن أبي معمر كذلك ، وذكر أبو علي الجياني أنه وقع عند القاسبي عن أبي زيد السند إلى محمد بن سيرين « وحدثني معبد بن سيرين » بواو العطف قال والصواب حذفها

### باب فضل سورة البقرة

[٥٠٠٨] ٤٨١٩ - حدثنا محمد بن كثير قال أنا شعبة عن سليمان عن إبراهيم عن عبد الرحمن عن أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه قال : « من قرأ بالآيتين .. » .

[٥٠٠٩] ٤٨٢٠ - وحدثنا أبو نعيم قال نا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن أبي مسعود قال : قال النبي صلى الله عليه : « من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه » .

[٥٠١٠] ٤٨٢١ - وقال عثمان بن الهيثم نا عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : وكلني النبي صلى الله عليه بحفظ زكاة رمضان ، فأتاني آت فجعل يحثو من الطعام ، فأخذته فقلت : لأرفعنك إلى رسول الله صلى الله عليه .. فقص الحديث ، فقال : إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي لن يزال معك من الله حافظ ولا يقربك الشيطان حتى تصبح . قال النبي صلى الله عليه : « صدقك وهو كذوب ذاك شيطان » .

قوله ( باب فضل سورة البقرة ) أورد فيه حديثين : الأول .

قوله ( عن سليمان ) هو الأعمش ، ولشعبة فيه شيخ آخر وهو منصور أخرجه أبو داود عن حفص بن عمر عن شعبة عنه ، وأخرجه النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة كذلك ، وجمع غندر عن شعبة فأخرجه مسلم عن أبي موسى وبندار وأخرجه النسائي عن بشر بن خالد ثلاثهم عن غندر ، أما الأولان فقالا عنه عن شعبة عن منصور وأما بشر فقال عنه عن شعبة عن الأعمش وكذا أخرجه أحمد عن غندر .

قوله ( عن عبد الرحمن ) هو ابن يزيد النخعي .

قوله ( عن أبي مسعود ) في رواية أحمد عن غندر عن عبد الرحمن بن يزيد عن علقمة عن أبي مسعود وقال في آخره « قال عبد الرحمن ولقيت أبا مسعود فحدثني به » وسيأتي نحوه للمصنف من وجه آخر في « باب كم يقرأ من القرآن » وأخرجه في « باب من لم ير بأساً أن يقول سورة كذا » من وجه آخر عن الأعمش عن إبراهيم

عن عبد الرحمن وعلقمة جميعهما عن أبي مسعود ، فكأن إبراهيم حمله عن علقمة أيضا بعد أن حدثه به عبد الرحمن عنه ، كما لقي عبد الرحمن أبا مسعود فحمله عنه بعد أن حدثه به علقمة ، وأبو مسعود هذا هو عقبة بن عمرو الأنصاري البصري الذي تقدم بيان حاله في غزوة بدر من المغازي ، ووقع في رواية عبدوس بدله « ابن مسعود » وكذا عند الأصيل عن أبي زيد المروزي وصوبه الأصيل فأخطأ في ذلك بل هو تصحيف ، قال أبو علي الجبائي : الصواب « عن أبي مسعود » وهو عقبة بن عمرو . قلت : وقد أخرجه أحمد من وجه آخر عن الأعمش فقال فيه « عن عقبة بن عمرو » .

**قوله ( من قرأ بالآيتين )** كذا اقتصر البخاري من المتن على هذا القدر ، ثم حول السند إلى طريق منصور عن إبراهيم بالسند المذكور وأكمل المتن فقال « من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه » وقد أخرجه أحمد عن حجاج ابن محمد عن شعبة فقال فيه « من سورة البقرة » لم يقل « آخر » فلعل هذا هو السر في تحويل السند ليسوقه على لفظ منصور . على أنه وقع في رواية غندر عند أحمد بلفظ « من قرأ الآيتين الأخيرتين » فعلى هذا فيكون اللفظ الذي ساقه البخاري لفظ منصور ، وليس بينه وبين لفظ الأعمش الذي حوله عنه مغايرة في المعنى والله أعلم .

**قوله ( من آخر سورة البقرة )** يعني من قوله تعالى ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ ﴾ إلى آخر السورة ، وآخر الآية الأولى ﴿ المصير ﴾ ومن ثم إلى آخر السورة آية واحدة ، وأما ﴿ ما اكتسبت ﴾ فليست رأس آية باتفاق العاديين . وقد أخرج علي بن سعيد العسكري في « ثواب القرآن » حديث الباب من طريق عاصم بن بهدلة عن زر بن حبیش عن علقمة بن قيس عن عقبة بن عمرو بلفظ « من قرأها بعد العشاء الآخرة أجزأتا : آمَنَ الرَّسُولُ إلى آخر السورة » ومن حديث النعمان بن بشير رفعه « إن الله كتب كتابا أنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة وقال في آخره : آمَنَ الرَّسُولُ » وأصله عند الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم . ولأبي عبيد في « فضائل القرآن » من مرسل جبير بن نفير نحوه وزاد « فأقرءوهما وعلموهما أبناءكم ونساءكم ، فإنهما قرآن وصلاة ودعاء » .

**قوله ( كفتاه )** أى أجزأتا عنه من قيام الليل بالقرآن ، وقيل أجزأتا عنه عن قراءة القرآن مطلقا سواء كان داخل الصلاة أم خارجها ، وقيل معناه أجزأتاه فيما يتعلق بالاعتقاد لما اشتملتا عليه من الإيمان والأعمال إجمالا ، وقيل معناه كفتاه كل سوء ، وقيل كفتاه شر الشيطان ، وقيل دفعنا عنه شر الإنس والجن ، وقيل معناه كفتاه ما حصل له بسببهما من الثواب عن طلب شيء آخر ، وكأنهما اختصتا بذلك لما تضمنتاه من الثناء على الصحابة بجميل انقيادهم إلى الله وابتغالهم ورجوعهم إليه وما حصل لهم من الإجابة إلى مطلوبهم ، وذكر الكرماني عن النووي أنه قال : كفتاه عن قراءة سورة الكهف وآية الكرسي ، كذا نقل عنه جازما به ، ولم يقل ذلك النووي وإنما قال مانصه : قيل معناه كفتاه من قيام الليل ، وقيل من الشيطان ، وقيل من الآفات ، ويحتمل من الجميع . هذا آخر كلامه . وكأن سبب الوهم أن عند النووي عقب هذا باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي فلعل النسخة التي وقعت للكرماني سقط منها لفظ باب وصحفت فضل فصارت وقيل ، واقتصر النووي في « الأذكار » عن الأول والثالث نقلا ثم قال : قلت ويجوز أن يراد الأولان انتهى . وعلى هذا فأقول : يجوز أن يراد جميع ماتقدم والله أعلم . والوجه الأول ورد صريحا من طريق عاصم عن علقمة عن أبي مسعود رفعه « من قرأ خاتمة البقرة أجزأت عنه

قيام ليلة « ويؤيد الرابع حديث النعمان بن بشير رفعه » إن الله كتب كتابا وأنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة ، لا يقرآن في دار فيقر بها الشيطان ثلاث ليال « أخرجه الحاكم وصححه ، وفي حديث معاذ لما أمسك الجنى وآية ذلك « لا يقرأ أحد منكم خاتمة سورة البقرة فيدخل أحد منها بيته تلك الليلة » أخرجه الحاكم أيضا . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، تقدم شرحه في الوكالة ، وقوله في آخره « صدقك وهو كذوب » هو من التميم البليغ ، لأنه لما أوهم مدحه بوصفه الصدق في قوله صدقك استدرك نفى الصدق عنه بصيغة مبالغة ، والمعنى صدقك في هذا القول مع أن عادته الكذب المستمر ، وهو كقولهم قد يصدق الكذوب ، وقوله « ذاك شيطان » كذا للأكثر ، وتقدم في الوكالة أنه وقع هنا « ذاك الشيطان » واللام فيه للجنس أو العهد الذهني من الوارد أن لكل آدمي شيطانا وكل به ، أو اللام بدل من الضمير كأنه قال : ذاك شيطانك ، أو المراد الشيطان المذكور في الحديث الآخر حيث قال في الحديث « ولا يقربك شيطان » وشرحه الطيبي على هذا فقال : هو — أى قوله فلا يقربك شيطان — مطلق شائع في جنسه ، والثاني فرد من أفراد ذلك الجنس . وقد استشكل الجمع بين هذه القصة وبين حديث أبي هريرة أيضا الماضي في الصلاة وفي التفسير وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم قال « إن شيطانا تفلت على البارحة » الحديث وفيه « ولولا دعوة أخي سليمان لأصبح مربوطا بسارية » وتقرير الإشكال أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من إمساكه من أجل دعوة سليمان عليه السلام حيث قال ﴿ وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي ﴾ قال الله تعالى ﴿ فسخرنا له الريح ﴾ ثم قال ﴿ والشياطين ﴾ وفي حديث الباب أن أبا هريرة أمسك الشيطان الذي رآه وأراد حمله إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، والجواب أنه يحتمل أن يكون المراد بالشيطان الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم أن يوقفه هو رأس الشياطين الذي يلزم من التمكن منه التمكن منهم فيضاهي حيثما ما حصل لسليمان عليه السلام من تسخير الشياطين فيما يريد والتوثق منهم ، والمراد بالشيطان في حديث الباب إما شيطانه بخصوصه أو آخر في الجملة لأنه يلزم من تمكنه منه اتباع غيره من الشياطين في ذلك التمكن ، أو الشيطان الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم بربطه تبدي له في صفته التي خلق عليها ، وكذلك كانوا في خدمة سليمان عليه السلام على هيئتهم ، وأما الذي تبدي لأبي هريرة في حديث الباب فكان على هيئة الآدميين فلم يكن في إمساكه مضاهاة لملك سليمان ، والعلم عند الله تعالى

### باب فضل سورة الكهف

[٥٠١١]

٤٨٢٢ - حدثنا عمرو بن خالد قال نا زهير قال نا أبو إسحاق عن البراء قال : كان رجل يقرأ سورة الكهف ، وإلى جانبه حصان مربوط بشطنتين ، فتغشته سحابة ، فجعلت تدنو وتدنو ، وجعل فرسه ينفر . فلما أصبح أتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له ، فقال : « تلك السكينة تنزلت بالقرآن » .

قوله ( باب فضل الكهف ) في رواية أبي الوقت « فضل سورة الكهف » وسقط لفظ « باب » في هذا والذي قبله والثلاثة بعده لغير أبي ذر .

قوله ( حدثنا زهير ) هو ابن معاوية .

قوله ( عن البراء ) في رواية الترمذي من طريق شعبة عن أبي إسحاق « سمعت البراء » .

**قوله ( كان رجل )** قيل هو أسيد بن حضير كما سيأتي من حديثه نفسه بعد ثلاثة أبواب ، لكن فيه أنه كان يقرأ سورة البقرة وفي هذا أنه كان يقرأ سورة الكهف وهذا ظاهره التعدد وقد وقع قريب من القصة التي لأسيد لثابت بن قيس بن شماس لكن في سورة البقرة أيضا . وأخرج أبو داود من طريق مرسله قال « قيل للنبي صلى الله عليه وسلم : ألم تر ثابت بن قيس لم تنزل داره البارحة تزهو بمصاييح ؟ قال : فلعله قرأ سورة البقرة . فستل قال : قرأت سورة البقرة » ويحتمل أن يكون قرأ سورة البقرة وسورة الكهف جميعا أو من كل منهما .

**قوله ( بشطين )** جمع شطن بفتح المعجمة وهو الحبل ، وقيل بشرط طوله ، وكأنه كان شديد الصعوبة .

**قوله ( وجعل فرسه ينفر )** بنون وفاء ومهملة وقد وقع في رواية لمسلم « ينقر » بقاف وزاى ، وخطأه عياض ، فإن كان من حيث الرواية فذاك وإلا فمعناها هنا واضح .

**قوله ( تلك السكينة )** بمهملة وزن عظيمة ، وحكى ابن قرقول والصغاني فيها كسر أولها والتشديد بلفظ المرادف للمدية ؛ وقد نسب ابن قرقول للحري وأنه حكاه عن بعض أهل اللغة . وتقرر لفظ السكينة في القرآن والحديث ، فروى الطبري وغيره عن علي قال : هي ريح هفافة لها وجه كوجه الإنسان ، وقيل لها رأسان ، وعن مجاهد لها رأس كراس الهرو عن الربيع بن أنس لعينها شعاع وعن السدى : السكينة طست من ذهب من الجنة يغسل فيها قلوب الأنبياء ، وعن أبي مالك قال : هي التي ألقى فيها موسى الألواح والتوراة والعصا ، وعن وهب بن منبه : هي روح من الله ، وعن الضحاك بن مزاحم قال : هي الرحمة ، وعنه هي سكون القلب وهذا اختيار الطبري ، وقيل هي الطمأنينة ، وقيل الوقار ، وقيل الملائكة ذكره الصغاني . والذي يظهر أنها مقولة بالاشتراك على هذه المعاني ، فيحمل كل موضع وردت فيه على مايلق به ، والذي يليق بحديث الباب هو الأول ، وليس قول وهب ببعيد . وأما قوله ﴿ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ ﴾ وقوله ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فيحتمل الأول ويحتمل قول وهب والضحاك ، فقد أخرج المصنف حديث الباب في تفسير سورة الفتح كذلك ، وأما التي في قوله تعالى ﴿ فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ فيحتمل قول السدى وأبي مالك ، وقال النووي : المختار أنها شيء من المخلوقات فيه طمأنينة ورحمة ومعه الملائكة .

**قوله ( تنزلت )** في رواية الكشميهني « تنزل » بضم اللام بغير تاء والأصل تنزل ، وفي رواية الترمذي « نزلت مع القرآن أو على القرآن »

### باب فَضْلِ سُورَةِ الْفَتْحِ

٥٠١٢ [ ٤٨٢٣ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه : أن رسول الله صلى الله عليه كان يسير في بعض أسفاره ، وعمر بن الخطاب يسير معه ليلاً ، فسأله عمر عن شيء فلم يجبه رسول الله صلى الله عليه ، ثم سأله فلم يجبه ، ثم سأله فلم يجبه . فقال عمر : ثكلتك أمك نزلت رسول الله صلى الله عليه ثلاث مرات كل ذلك لا يجيبك . فقال عمر : فحركتُ بعيري حتى كنتُ أمام الناس ، وخشيتُ أن ينزل في قرآن ، فما نشبتُ أن سمعتُ صارخاً يصرخ ، قال : فقلت : لقد خشيتُ أن يكون نزل في قرآن ، قال : فبحث رسول الله صلى الله عليه فسلمتُ عليه فقال : « لقد أنزلت علي الليلة سورة لهي أحب إلي مما طلعت عليه الشمس » ، ثم قرأ : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ ﴾ .

قوله ( باب فضل سورة الفتح ) في رواية غير أبي ذر « فضل سورة الفتح » بغير « باب » .

قوله ( عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره ) تقدم في غزوة الفتح وفي التفسير أن هذا السياق صورته الإرسال وأن الإسماعيلي والبخاري أخرجاه من طريق محمد بن خالد ابن عثمة عن مالك بصريح الاتصال ولفظه « عن أبيه عن عمر » ثم وجدته في التفسير من جامع الترمذي من هذا الوجه فقال « عن أبيه سمعت عمر » ثم قال « حديث حسن غريب » وقد رواه بعضهم عن مالك فأرسله فأشار إلى الطريق التي أخرجه البخاري وما وافقها ، وقد بينت في المقدمة أن في أثناء السياق ما يدل على أنه من رواية أسلم عن عمر لقوله فيه « قال عمر فحركت بعيري الخ » وتقدمت بقية شرحه في تفسير سورة الفتح

### باب فضل ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾

فيه عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه .

[٥٠١٣] ٤٨٢٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً سمع رجلاً يقرأ: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ يرددّها، فلما أصبح جاء إلى رسول الله صلى الله عليه فذكر ذلك له - وكان الرجل يتقألها - فقال رسول الله صلى الله عليه : « والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن » .  
[الحديث ٥٠١٣ - طرفاه في: ٦٦٤٣ ، ٧٣٧٤] .

[٥٠١٤] ٤٨٢٥ - وزاد أبو معمر : نا إسماعيل بن جعفر عن مالك بن أنس عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال أخبرني أخي قتادة بن النعمان أن رجلاً قام في زمن النبي صلى الله عليه يقرأ من السحر ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ لا يزيد عليها ، فلما أصبحنا أتى الرجل النبي صلى الله عليه ... نحوه .

[٥٠١٥] ٤٨٢٦ - حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا إبراهيم والضحاك المشرقي عن أبي سعيد الخدري قال : قال النبي صلى الله عليه لأصحابه : « أيعجز أحدكم أن يقرأ بثلاث القرآن في ليلة ؟ » فشق ذلك عليهم وقالوا : أئنا يطيق ذلك يا رسول الله ؟ فقال : « الله الواحد الصمد ثلث القرآن » . قال أبو عبد الله : عن إبراهيم مرسل ، وعن الضحاك المشرقي مسند .

قوله ( باب فضل قل هو الله أحد ، فيه عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ) هو طرف من حديث ، أوله « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلاً على سرية ، فكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم فيختم بقل هو الله أحد » الحديث وفي آخره « أخبروه أن الله يحبه » وسيأتي موصلاً في أول كتاب التوحيد بتمامه ، وتقدم في صفة الصلاة من وجه آخر عن أنس ، وبينت هناك الاختلاف في تسميته ، وذكرت فيه بعض فوائده ، وأحلت بقية شرحه على كتاب التوحيد وذهل الكرماني فقال : قوله « فيه عمرة » أي روت عن عائشة حديثاً في فضل

سورة الإخلاص ، ولما لم يكن على شرطه لم يذكره بنصه واكتفى بالإشارة اليه إجمالاً . كذا قال ، وغفل عما في كتاب التوحيد والله أعلم .

**قوله ( عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة )** هذا هو المحفوظ ، وكذا هو في الموطأ ، ورواه أبو صفوان الأموي عن مالك فقال « عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه » أخرجه الدارقطني ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق ابن أبي عمر عن أبيه ، ومعن من طريق يحيى القطان ، ثلاثهم عن مالك ، وقال بعده « إن الصواب عبد الرحمن بن عبد الله ، كما في الأصل ، وكذا قال الدارقطني ، وأخرجه النسائي أيضاً من وجه آخر عن إسماعيل بن جعفر عن مالك كذلك وقال بعده « الصواب عبد الرحمن بن عبد الله » وقد تقدم مثل هذا الاختلاف في حديث آخر عن مالك في كتاب الأذان .

**قوله ( إن رجلاً سمع رجلاً يقرأ قل هو الله أحد يرددها )** القارئ هو قتادة بن النعمان ، أخرج أحمد من طريق أبي هيثم عن أبي سعيد قال « بات قتادة بن النعمان يقرأ من الليل كله قل هو الله أحد لا يزيد عليها » الحديث ، والذي سمعه لعله أبو سعيد راوي الحديث لأنه أخوه لأمه وكانا متجاورين وبذلك جزم ابن عبد البر ، فكأنه أبهم نفسه وأخاه ، وقد أخرج الدارقطني من طريق إسحاق بن الطباع عن مالك في هذا الحديث بلفظ « إن لي جارا يقوم بالليل فما يقرأ إلا بقل هو الله أحد » .

**قوله ( يقرأ قل هو الله أحد )** في رواية محمد بن جهم « يقرأ قل هو الله أحد كلها يرددها » .

**قوله ( وكان الرجل )** أى السائل .

**قوله ( يتقاه )** بتشديد اللام وأصله يتقاه أى يعتقد أنها قليلة ، وفي رواية ابن الطباع المذكورة « كأنه يقللها » وفي رواية يحيى القطان عن مالك « فكأنه استقلها » والمراد استقلال العمل لا التقيص .

**قوله ( وزاد أبو معمر )** قال الديلمطي : هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المنقري ، وخالفه المزني تبعاً لابن عساكر فجزم بأنه إسماعيل بن إبراهيم الهذلي وهو الصواب ، وإن كان كل من المنقري والهذلي يكنى أبا معمر وكلاهما من شيوخ البخاري ، لكن هذا الحديث إنما يعرف بهذلي ، بل لا نعرف للمنقري عن إسماعيل بن جعفر شيئاً ، وقد وصله النسائي والإسماعيلي من طرق عن أبي معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي .

**قوله ( حدثنا إسماعيل بن جعفر عن مالك )** هو من رواية الأقران .

**قوله ( أخبرني أخي قتادة بن النعمان )** هو أخوه لأمه ، أمهما أنيسة بنت عمرو بن قيس بن مالك من بني النجار .

**قوله ( فلما أصبحنا أتى الرجل النبي صلى الله عليه وسلم نحوه )** يعنى نحو الحديث الذي قبله ، ولفظه عند الإسماعيلي « فقال : يارسول الله إن فلانا قام الليلة يقرأ من السحر قل هو الله أحد فساق السورة يرددها لا يزيد عليها وكان الرجل يتقاه » فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنها لتعدل ثلث القرآن .

**قوله ( إبراهيم )** هو النخعي والضحاك المشرقي بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء نسبة الى مشرق بن زيد ابن جشم بن حاشد بطن من همدان ، قيده العسكري وقال : من فتح الميم فقد صحف ، كأنه يشير إلى قول

ابن أبي حاتم مشرق موضع ، وقد ضبطه بفتح الميم وكسر الراء الدارقطنى وابن ماكولا وتبعهما ابن السمعاني في موضع ، ثم غفل فذكره بكسر الميم كما قال العسكري لكن جعل قافه فاء ، وتعبه ابن الأثير فأصاب . والضحاك المذكور هو ابن شراحيل ويقال شراحيل ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر يأتي في كتاب الأدب قرنه فيه بأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي سعيد الخدرى ، وحكى البزار أن بعضهم زعم أنه الضحاك بن مزاحم وهو غلط .

**قوله ( أيعجز أحدكم ) بكسر الجيم .**

**قوله ( أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة )** لعل هذه قصة أخرى غير قصة قتادة بن النعمان . وقد أخرج أحمد والنسائي من حديث أبي مسعود الأنصارى مثل حديث أبي سعيد بهذا .

**قوله ( فقال : الله الواحد الصمد ثلث القرآن )** عند الإسماعيل من رواية أبي خالد الأحمر عن الأعمش « فقال : يقرأ قل هو الله أحد فهي ثلث القرآن » فكأن رواية الباب بالمعنى . وقد وقع في حديث أبي مسعود المذكور نظير ذلك ، ويحتمل أن يكون سمي السورة بهذا الاسم لاشتغالها على الصفتين المذكورتين ، أو يكون بعض رواته كان يقرأها كذلك ، فقد جاء عن عمر أنه كان يقرأ « الله أحد الله الصمد » بغير « قل » في أولها .

**قوله ( قال الفربرى : سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم وراق أبى عبد الله يقول قال أبو عبد الله : عن إبراهيم مرسل ، وعن الضحاك المشرق مسند )** ثبت هذا عند أبى ذر عن شيوخه ، والمراد أن رواية إبراهيم النخعى عن أبى سعيد منقطعة ورواية الضحاك عنه متصلة ، وأبو عبد الله المذكور هو البخارى المصنف ، وكأن الفربرى ما سمع هذا الكلام منه فحمله عن أبى جعفر عنه ، وأبو جعفر كان يورق للبخارى أى ينسخ له وكان من الملازمين له والعارفين به والمكثرين عنه ، وقد ذكر الفربرى عنه في الحج والمظالم والاعتصام وغيرها فوائد عن البخارى ويؤخذ من هذا الكلام أن البخارى كان يطلق على المنقطع لفظ المرسل وعلى المتصل لفظ المسند ، والمشهور في الاستعمال أن المرسل ما يضيفه التابعى إلى النبى صلى الله عليه وسلم والمسند ما يضيفه الصحابى إلى النبى صلى الله عليه وسلم بشرط أن يكون ظاهر الإسناد إليه الاتصال ، وهذا الثانى لا ينافى ما أطلقه المصنف .

**قوله ( ثلث القرآن )** حمله بعض العلماء على ظاهره فقال : هى ثلث باعتبار معانى القرآن ، لأنه أحكام وأخبار وتوحيد وقد اشتملت هى على القسم الثالث فكانت ثلثاً بهذا الاعتبار ، ويستأنس لهذا بما أخرجه أبو عبيدة من حديث أبى الدرداء قال « جزء النبى صلى الله عليه وسلم القرآن ثلاثة أجزاء : فجعل قل هو الله أحد جزءاً من أجزاء القرآن » وقال القرطبى : اشتملت هذه السورة على اسمين من أسماء الله تعالى يتضمنان جميع أصناف الكمال لم يوجد في غيرها من السور وهما الأحد الصمد ، لأنهما يدلان على أحدية الذات المقدسة الموصوفة بجميع أوصاف الكمال ، ويبان ذلك أن الأحد يشعر بوجوده الخاص الذى لا يشاركه فيه غيره ، والصمد يشعر بجميع أوصاف الكمال لأنه الذى انتهى إليه سؤدده فكان مرجع الطلب منه وإليه ، ولا يتم ذلك على وجه التحقيق إلا لمن حاز جميع خصال الكمال وذلك لا يصلح إلا لله تعالى ، فلما اشتملت هذه السورة على معرفة الذات المقدسة كانت بالنسبة إلى تمام المعرفة بصفات الذات وصفات الفعل ثلثاً اهـ . وقال غيره : تضمنت هذه السورة توجيه الاعتقاد وصدق المعرفة وما يجب إثباته لله من الأحدية المنافية لمطلق الشراكة ، والصمدية المثبتة له جميع صفات الكمال الذى لا يلحقه نقص ، ونفى الولد والوالد المقرر لكمال المعنى ، ونفى الكفاء المتضمن لنفى



الشبيه والنظير ، وهذه مجمع التوحيد الاعتقادي ، ولذلك عادت ثلث القرآن لأن القرآن خير وإنشاء ، وإنشاء أمر ونهى وإباحة ، والخبر خير عن الخالق وخير عن خلقه ، فأخلصت سورة الإخلاص الخبر عن الله وخلصت قارئها من الشرك الاعتقادي . ومنهم من حمل المثلية على تحصيل الثواب فقال : معنى كونها ثلث القرآن أن ثواب قراءتها يحصل للقارئ مثل ثواب من قرأ ثلث القرآن وقيل مثله بغير تضعيف ، وهي دعوى بغير دليل ، ويؤيد الإطلاق ما أخرجه مسلم من حديث أبي الدرداء فذكر نحو حديث أبي سعيد الأخير وقال فيه « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » ولمسلم أيضا من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : احشدوا ، فسأقرأ عليكم ثلث القرآن . فخرج فقرا قل هو الله أحد ، ثم قال : ألا إنها تعدل ثلث القرآن » ولأبي عبيد من حديث أبي بن كعب « من قرأ قل هو الله أحد فكأنما قرأ ثلث القرآن ، وإذا حمل ذلك على ظاهره فهل ذلك لثلث من القرآن معين أو لاى ثلث فرض منه ؟ فيه نظر ، ويلزم على الثاني أن من قرأها ثلاثا كان كمن قرأ ختمة كاملة . وقيل : المراد من عمل بما تضمنته من الإخلاص والتوحيد كان كمن قرأ ثلث القرآن . وادعى بعضهم أن قوله « تعدل ثلث القرآن » يختص بصاحب الواقعة لأنه لما ردها في ليلته كان كمن قرأ ثلث القرآن بغير ترديد ، قال القاسبي : ولعل الرجل الذي جرى له ذلك لم يكن يحفظ غيرها فلذلك استقل عمله ، فقال له الشارع ذلك ترغيبا له في عمل الخير وإن قل . وقال ابن عبد البر : من لم يتأول هذا الحديث أخلص بمن أجاب فيه بالرأى . وفي الحديث إثبات فضل قل هو الله أحد . وقد قال بعض العلماء : إنها تضاهي كلمة التوحيد لما اشتملت عليه من الجمل المثبتة والنافية مع زيادة تعليل ، ومعنى النفى فيها أنه الخالق الرزاق المعبود ، لأنه ليس فوقه من يمنعه كالوالد- ، ولأن يساويه في ذلك كالكفء ، ولأن يعينه على ذلك كالولد . وفيه إلقاء العالم المسائل على أصحابه ، واستعمال اللفظ في غير ما يتبادر للفهم ، لأن المتبادر من إطلاق ثلث القرآن أن المراد ثلث حجه المكتوب مثلا ، وقد ظهر أن ذلك غير مراد .

( تنبيه ) : أخرج الترمذي والحاكم وأبو الشيخ من حديث ابن عباس رفعه « إذا زلزلت تعدل نصف القرآن ، والكافرون تعدل ربع القرآن » وأخرج الترمذي أيضا وابن أبي شيبة وأبو الشيخ من طريق سلمة بن وردان عن أنس « أن الكافرون والنصر تعدل كل منهما ربع القرآن . وإذا زلزلت تعدل ربع القرآن » زاد ابن أبي شيبة وأبو الشيخ « وآية الكرسي تعدل ربع القرآن » وهو حديث ضعيف لضعف سلمة وإن حسنه الترمذي فلعله تساهل فيه لكونه من فضائل الأعمال ، وكذا صحح الحاكم حديث ابن عباس وفي سنده يمان بن المغيرة وهو ضعيف عندهم

### باب فضل المعوذات

[٥٠١٦] ٤٨٢٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه عليه كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث ، فلما اشتد وجعه كنت أقرأ عليه وأمسح بيده رجاء بركتها .

[٥٠١٧] ٤٨٢٨ - حدثنا قتيبة قال نا المفضل عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه كان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة جمع كفيه ثم نفث فيهما فقرأ فيهما : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ و ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾ و ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ ثم يمسح بهما ما استطاع من جسده ، يبدأ بهما على

رأسه ووجهه وما أقبل من جسده، يفعل ذلك ثلاث مرات.

[الحديث ٥٠١٧ - طرفاه في: ٥٧٤٨، ٦٣١٩].

**قوله ( باب فضل المعوذات )** أى الإخلاص والفلق والناس ، وقد كنت جوزت في « باب الوفاة النبوية » من كتاب المغازى أن الجمع فيه بناء على أن أقل الجمع اثنان ، ثم ظهر من حديث هذا الباب أنه على الظاهر ، وأن المراد بأنه كان يقرأ بالمعوذات أى السور الثلاث ، وذكر سورة الإخلاص معهما تغليبا لما اشتملت عليه من طرفة الرب وإن لم يصرح فيها بلفظ التعويذ . وقد أخرج أصحاب السنن الثلاثة أحمد وابن خزيمة وابن حبان من حديث عقبة بن عامر قال « قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس تعوذ بهن ، فإنه لم يتعوذ بمثلهن » « اقرأ المعوذات دبر كل صلاة » فذكرهن .

**قوله ( كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات )** الحديث تقدم في الوفاة النبوية من طريق عبد الله بن المبارك عن يونس عن ابن شهاب ، وأحلت بشرحه على كتاب الطب ، ورواية عقيل عن ابن شهاب في هذا الباب وإن اتحد سندها بالذى قبله من ابن شهاب فصاعداً لكن فيها أنه كان يقرأ المعوذات عند النوم ، فهي مغايرة لحديث مالك المذكور ، فالذى يترجح أنهما حديثان عند ابن شهاب بسند واحد عند بعض الرواة عنه ما ليس عند بعض ، فأما مالك ومعمرو ويونس وزيد بن سعد عند مسلم فلم تختلف الرواة عنهم في أن ذلك كان عند الوجع ، ومنهم من قيده بمرض الموت ، ومنهم من زاد فيه فعل عائشة ، ولم يفسر أحد منهم المعوذات ، وأما عقيل فلم تختلف الرواة عنه في ذلك عند النوم . ووقع في رواية يونس من طريق سليمان بن بلال عنه أنه فعل عائشة كان بأمره صلى الله عليه وسلم ، وسيأتى في كتاب الطب ، وقد جعلهما أبو مسعود حديثاً واحداً . وتعقبه أبو العباس الطبري ، وفرق بينهما خلف ، وتبعه المزي والله أعلم . وسيأتى شرحه في كتاب الطب إن شاء الله تعالى .

### باب نزول السكينة والملائكة عند القراءة

[٥٠١٨] ٤٨٢٩ - وقال الليث حدثني يزيد بن الهادي عن محمد بن إبراهيم عن أسيد بن حضير قال : بينما هو يقرأ من الليل سورة البقرة وفرسه مربوطة إذ جالت الفرس ، فسكت فسكنت ، فقرأ فجالت الفرس ، فسكت وسكنت ، ثم قرأ فجالت الفرس فانصرف ، وكان ابنه يحيى قريباً منها فأشفق أن تُصيبه ، ولما أخبره رفع رأسه إلى السماء حتى ما يراها ، فلما أصبح حدث النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : « اقرأ يا ابن حُضير ، اقرأ يا ابن حُضير » . قال : فأشفقت يا رسول الله أن تطأ يحيى ، وكان منها قريباً ، فرفعت رأسي فانصرفت إليه ، فرفعت رأسي إلى السماء ، فإذا مثل الظلة فيها أمثال المصابيح ، فخرجت حتى لا أراها ، قال : « وتدرى ما ذاك ؟ » قال : لا ، قال : « تلك الملائكة دنت لصوتك ، ولو قرأت لأصاحت ينظر الناس إليها ، لا تتوارى منهم » .

قال ابن الهادي : وحدثني هذا الحديث عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري عن أسيد بن حضير .  
**قوله ( باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن )** كذا جمع بين السكينة والملائكة ، ولم يقع في حديث الباب ذكر السكينة ولا في حديث البراء الماضي في فضل سورة الكهف ذكر الملائكة ، فلعل المصنف

كان يرى أنهما قصة واحدة ، ولعله أشار الى ان المراد بالظلة في حديث الباب السكينة ، لكن ابن بطلال جزم بأن الظلة السحابة وأن الملائكة كانت فيها ومعها السكينة . قال ابن بطلال قضية الترجمة أن السكينة تنزل أبداً مع الملائكة ، وقد تقدم بيان الخلاف في السكينة ماهي وما قال النوى في ذلك .

**قوله ( وقال الليث الخ )** وصله أبو عبيد في « فضائل القرآن » عن يحيى بن بكير عن الليث بالإسنادين جميعاً .

**قوله ( حدثني يزيد بن الهاد )** هو ابن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الهاد .

**قوله ( عن محمد بن إبراهيم )** هو التيمي وهو من صغار التابعين ، ولم يدرك أسيد بن حضير فروايته عنه منقطعة ، لكن الاعتماد في وصل الحديث المذكور على الإسناد الثاني ، قال الإسماعيلي : محمد بن إبراهيم عن أسيد ابن حضير مرسل ، وعبد الله بن خباب عن أبي سعيد متصل . ثم ساقه من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن يزيد بن الهاد بالإسنادين جميعاً وقال : هذه الطريق على شرط البخاري . قلت : وجاء عن الليث فيه إسناد ثالث أخرجه النسائي من طريق شعيب بن الليث وداود بن منصور كلاهما عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد عن ابن أبي هلال عن يزيد بن الهاد بالإسناد الثاني فقط ، وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً من طريق إبراهيم بن سعد عن يزيد بن الهاد بالإسناد الثاني لكن وقع في روايته « عن أبي سعيد عن أسيد ابن حضير » وفي لفظ « عن أبي سعيد أن أسيد بن حضير قال » لكن في سياقه ما يدل على أن أبا سعيد إنما حمله عن أسيد فإنه قال في أثناؤه « قال أسيد : فخشيت أن يظأ يحيى . فغدوت على رسول الله صلى الله عليه وسلم » فالحديث من مسند أسيد بن حضير ، وليحیی بن بكير فيه عن الليث إسناد آخر أخرجه أبو عبيد أيضاً من هذا الوجه فقال « عن ابن شهاب عن أبي بن كعب بن مالك عن أسيد بن حضير » .

**قوله ( بينما هو يقرأ من الليل سورة البقرة )** في رواية ابن أبي ليلى عن أسيد بن حضير « بينما أنا أقرأ سورة ، فلما انتهيت إلى آخرها » أخرجه أبو عبيد ، ويستفاد منه أنه ختم السورة التي ابتدأ بها . ووقع في رواية إبراهيم بن سعد المذكورة « بينما هو يقرأ في مرده » أي في المكان الذي فيه التمر ، وفي رواية أبي بن كعب المذكورة أنه كان يقرأ على ظهر بيته وهذا مغاير للقصة التي فيها أنه كان في مرده ، وفي حديث الباب أن ابنه كان إلى جانبه وفرسه مربوطة فخشي أن تطأه ، وهذا كله مخالف لكونه كان حينئذ على ظهر البيت ، إلا أن يراد بظهر البيت خارجه لا أعلاه فتتحد القصتان .

**قوله ( إذ جالت الفرس فسكت فسكنت )** في رواية إبراهيم بن سعد أن ذلك تكرر ثلاث مرار وهو يقرأ ، وفي رواية ابن أبي ليلى « سمعت رجلة من خلفي حتى ظننت أن فرسي تنطلق » .

**قوله ( فلما اجتراه )** بحجم ومثناه وراء ثقيلة والضمير لولده أي اجتر ولده من المكان الذي هو فيه حتى لا تطأه الفرس ، ووقع في رواية القابسي « أخره » بمعجمة ثقيلة وراء خفيفة أي عن الموضع الذي كان به خشية عليه .

**قوله ( رفع رأسه الى السماء حتى مايراها )** كذا فيه باختصار ، وقد أورده أبو عبيد كاملا ولفظه « رفع رأسه الى السماء فإذا هو مثل الظلة فيها أمثال المصاييح عرجت الى السماء حتى مايراها » وفي رواية إبراهيم بن سعد « فقامت اليها فإذا مثل الظلة فوق رأسي فيها أمثال السرج ، فعرجت في الجو حتى ماأراها » .

**قوله ( اقرأ يا ابن حضير )** أى كان ينبغي أن تستمر على قراءتك ، وليس أمرا له بالقراءة في حالة التحديث ، وكأنه استحضر صورة الحال فصار كأنه حاضر عنده لما رأى مارأى ، فكأنه يقول : استمر على قراءتك لتستمر لك البركة بنزول الملائكة واستماعها لقراءتك ، وفهم أسيد ذلك فأجاب بعذره في قطع القراءة ، وهو قوله « خفت أن تطأ بحجي » أى خشيت إن استمررت على القراءة أن تطأ الفرس ولدى ، ودل سياق الحديث على محافظة أسيد على خشوعه في صلاته لأنه كان يمكنه أول ماجالت الفرس أن يرفع رأسه ، وكأنه كان بلغه حديث النهي عن رفع المصلى رأسه الى السماء فلم يرفعه حتى اشتد به الخطب ، ويحتمل أن يكون رفع رأسه بعد انقضاء صلاته فلهذا تمادى به الحال ثلاث مرات . ووقع في رواية ابن أبي ليلى المذكورة « اقرأ أباعتيك » وهى كنية أسيد .

**قوله ( دنت لصوتك )** في رواية إبراهيم بن سعد « تستمع لك » وفي رواية ابن كعب المذكورة « وكان أسيد حسن الصوت » وفي رواية يحيى بن أيوب عن يزيد بن الهاد عند الإسماعيلي أيضا « اقرأ أسيد فقد أوتيت من مزامير آل داود » وفي هذه الزيادة إشارة الى الباعث على استماع الملائكة لقراءته .

**قوله ( ولو قرأت )** في رواية ابن أبي ليلى « أما إنك لو مضيت » .

**قوله ( ما يتوارى منهم )** في رواية إبراهيم بن سعد « ماتستتر منهم » وفي رواية ابن أبي ليلى « لرأيت الأعاجيب » قال النووي : في هذا الحديث جواز رؤية آحاد الأمة للملائكة ، كذا أطلق ، وهو صحيح لكن الذي يظهر التقييد بالصالح مثلا والحسن الصوت ، قال : وفيه فضيلة القراءة وأنها سبب نزول الرحمة وحضور الملائكة . قلت : الحكم المذكور أعم من الدليل ، فالذى في الرواية إنما نشأ عن قراءة خاصة من سورة خاصة بصفة خاصة ، ويحتمل من الخصوصية ما لم يذكر ، وإلا لو كان على الإطلاق لحصل ذلك لكل قارئ . وقد أشار في آخر الحديث بقوله « ما يتوارى منهم » إلى أن الملائكة لاستغراقهم في الاستماع كانوا يستمرون على عدم الاختفاء الذى هو من شأنهم ، وفيه منقبة لأسيد بن حضير ، وفضل قراءة سورة البقرة في صلاة الليل ، وفضل الخشوع في الصلاة ، وأن التشاغل بشئ من أمور الدنيا ولو كان من المباح قد يفوت الخير الكثير فكيف لو كان بغير الأمر المباح

**باب مَنْ قَالَ : لَمْ يَتْرُكِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ**

[٥٠١٩] ٤٨٣٠ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا سفيان عن عبد العزيز بن رُفيع قال : دخلتُ أنا وشداد بن معقل على ابن عباس، فقال له شداد بن معقل : أترك النبي صلى الله عليه من شيء ؟ قال : ما ترك إلا ما بين الدفتين . قال : ودخلنا على محمد بن الحنفية فسألناه ، فقال : ما ترك إلا ما بين الدفتين .

**قوله ( باب من قال : لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما بين الدفتين )** أى ما في المصحف ، وليس المراد أنه ترك القرآن مجموعا بين الدفتين لأن ذلك يخالف ماتقدم من جمع أبي بكر ثم عثمان . وهذه الترجمة للرد على من زعم أن كثيرا من القرآن ذهب لذهاب حملته ، وهو شيء اختلقه الروافض لتصحیح دعواهم أن التنصيب على إمامة على واستحقاقه الخلافة عند موت النبي صلى الله عليه وسلم كان ثابتا في القرآن وأن الصحابة كتموه ، وهى دعوى باطلة لأنهم لم يكتموا مثل « أنت عندي بمنزلة هارون من موسى » وغيرها من الظواهر التي قد يتمسك بها من يدعى إمامته ، كما لم يكتموا ما يعارض ذلك أو يخصص عمومه أو يقيد مطلقه . وقد تطف المصنف في الاستدلال على الرافضة بما أخرجه عن أحد أئمتهم الذين يدعون إمامته وهو محمد بن الحنفية وهو ابن على بن أبي طالب . فلو كان هناك شيء ما يتعلق بأبيه لكان هو أحق الناس بالاطلاع عليه ، وكذلك ابن عباس فإنه ابن عم على وأشد الناس له لزوما واطلاعا على حاله .

**قوله ( عن عبد العزيز بن رفيع )** في رواية على بن المديني عن سفيان « حدثنا عبد العزيز » أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » .

**قوله ( دخلت أنا وشداد بن معقل )** هو الأسدي الكوفي ، تابعي كبير من أصحاب ابن مسعود وعلى . ولم يقع له في رواية البخاري ذكر إلا في هذا الموضع ، وأبوه بالمهملة والقاف ، وقد أخرج البخاري في خلق أفعال العباد من طريق عبد العزيز بن رفيع عن شداد بن معقل عن عبد الله بن مسعود حديثا غير هذا .

**قوله ( أترك النبي صلى الله عليه وسلم من شيء ) ؟** في رواية الإسماعيلي « شيئا سوى القرآن » .

**قوله ( إلا ما بين الدفتين )** بالفاء تنبئة دفة بفتح أوله وهو اللوح ، ووقع في رواية الإسماعيلي ، بين اللوحين » .

**قوله ( قال ودخلنا )** القائل هو عبد العزيز ، ووقع عند الإسماعيلي « لم يدع إلا ما في هذا المصحف » أى لم يدع من القرآن ما يتلى إلا ما هو داخل المصحف الموجود ولا يرد على هذا ماتقدم في كتاب العلم عن على أنه قال « ما عندنا إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة » لأن عليا أراد الأحكام التي كتبها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم ينف أن عنده أشياء أخر من الأحكام التي لم يكن كتبها . وأما جواب ابن عباس وابن الحنفية فإنما أرادا من القرآن الذي يتلى ، أو أرادا مما يتعلق بالأمامة ، أى لم يترك شيئا يتعلق بأحكام الإمامة إلا ما هو بأيدي الناس ، ويؤيد ذلك ما ثبت عن جماعة من الصحابة من ذكر أشياء نزلت من القرآن فنسخت تلاوتها وبقي حكمها أو لم يبق ، مثل حديث عمر « الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة » وحديث أنس في قصة القراء الذين قتلوا في بئر معونة ، قال فأنزل الله فيهم قرآنا « بلغوا عنا قومنا أنا لقد لقينا ربنا » وحديث أبي بن كعب « كانت الأحزاب قدر البقرة » وحديث حذيفة ما يقرعون ربعها يعنى براءة ، وكلها أحاديث صحيحة . وقد أخرج ابن الضريس من حديث ابن عمر أنه « كان يكره أن يقول الرجل قرأت القرآن كله ، ويقول : إن منه قرآنا قد رفع » وليس في شيء من ذلك ما يعارض حديث الباب ، لأن جميع ذلك مما نسخت تلاوته في حياة النبي صلى الله عليه وسلم

### باب فضل القرآن على سائر الكلام

٤٨٣١ - حدثنا هُدْبَةُ بن خالد أبو خالد قال نا همام قال نا قتادة قال نا أنس عن أبي موسى عن النبي

صلى الله عليه قال : « مثل الذي يقرأ القرآن كالأترجة طعمها طيب وريحها طيب ، والذي لا يقرأ القرآن كالتمر طعمها طيب ولا ريح فيها ، ومثل الفاجر الذي يقرأ القرآن ، كمثل الريحانة ، ريحها طيب وطعمها مر ، ومثل الفاجر الذي لا يقرأ القرآن ، كمثل الحنظلة طعمها مر ، ولا ريح لها . »  
[الحديث ٥٠٢٠ - أطرافه في : ٥٠٥٩ ، ٥٤٢٧ ، ٧٥٦٠ ] .

[٥٠٢١] ٤٨٣٢ - حدثنا مسدد عن يحيى عن سفيان قال حدثني عبد الله بن دينار قال : سمعت ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : « إنما أجلكم في أجل من خلا من الأمم ، كما بين صلاة العصر ومغرب الشمس ، ومثلكم ومثل اليهود والنصارى ، كمثل رجل استعمل عمالاً ، فقال : من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط ؟ فعملت اليهود ، فقال : من يعمل لي من نصف النهار إلى العصر ؟ فعملت النصارى ، ثم أنتم تعملون من العصر إلى المغرب بقيراطين قيراطين ، قالوا : نحن أكثر عمالاً وأقل عطاء ، قال : هل ظلمتكم من حقكم ؟ قالوا : لا . قال : فذلك فضلي أوتيته من شئت . »

قوله ( باب فضل القرآن على سائر الكلام ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرج الترمذى معناه من حديث أبي سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يقول الرب عز وجل : من شغله القرآن عن ذكرى وعن مسألتي أعطيته أفضل مما أعطى السائلين ، وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه » ورجاله ثقات إلا عطية العوفي ففيه ضعف ؛ وأخرجه ابن عدى من رواية شهر بن حوشب عن أبي هريرة مرفوعاً « فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه ، وفي إسناده عمر بن سعيد الأشج وهو ضعيف ، وأخرجه ابن الضريس من وجه آخر عن شهر بن حوشب مرسلاً ورجاله لا بأس بهم ، وأخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده من حديث عمر بن الخطاب وفي إسناده صفوان بن أبي الصهباء مختلف فيه ، وأخرجه ابن الضريس أيضاً من طريق الجراح بن الضحاك عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمى عن عثمان رفعه « خيركم من تعلم القرآن وعلمه — ثم قال — وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه وذلك أنه منه » وحديث عثمان هذا سيأتي بعد أبواب بدون هذه الزيادة ، وقد بين العسكري أنها من قول أبي عبد الرحمن السلمى ، وقال المصنف في خلق أفعال العباد « وقال أبو عبد الرحمن السلمى » فذكره ، وأشار في خلق أفعال العباد إلى أنه لا يصح مرفوعاً ، وأخرجه العسكري أيضاً عن طاوس والحسن من قولهما . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي موسى .

قوله ( مثل الذي يقرأ القرآن كالأترجة ) بضم الهمزة والراء بينهما مثناة ساكنة وآخره جيم ثقيلة ، وقد تخفف . ويزاد قبلها نون ساكنة ، ويقال بحذف الألف مع الوجهين قتلك أربع لغات وتبلغ مع التخفيف إلى ثمانية .

قوله ( طعمها طيب وريحها طيب ) قيل خص صفة الإيمان بالطعم وصفة التلاوة بالريح لأن الإيمان ألزم للمؤمن من القرآن إذ يمكن حصول الإيمان بدون القراءة ، وكذلك الطعم ألزم للجوهر من الريح فقد يذهب ريح الجوهر ويبقى طعمه ، ثم قيل : الحكمة في تخصيص الأترجة بالتمثيل دون غيرها من الفاكهة التي تجمع طيب

الطعم والريح كالتفاحة لأنه يتداوى بقشرها وهو مفرح بالخاصية ، ويستخرج من حبها دهن له منافع وقيل إن الجن لا تقرب البيت الذي فيه الأترج فناسب أن يمثل به القرآن الذي لاتقربه الشياطين ، وغلاف حبه أبيض فيناسب قلب المؤمن ، وفيها أيضا من المزايا كبر جرمها وحسن منظرها وتفرج لونها ولين ملمسها ، وفي أكلها مع الالتذاذ طيب نكهة ودباغ معدة وجودة هضم ، ولها منافع أخرى مذكورة في المفردات . ووقع في رواية شعبة عن قتادة كما سيأتي بعد أبواب « المؤمن الذي يقرأ القرآن ويعمل به » وهي زيادة مفسرة للمراد وأن التمثيل وقع بالذي يقرأ القرآن ولا يخالف ما شتمل عليه من أمر ونهى لامطلق التلاوة ، فان قيل لو كان كذلك لكثير التقسيم كان يقال الذي يقرأ ويعمل وعكسه والذي يعمل ولا يقرأ وعكسه ، والأقسام الأربعة ممكنة في غير المناق وأما المناق فليس له إلا قسمان فقط لأنه لا اعتبار بعمله إذا كان نفاقه نفاق كفر ، وكأن الجواب عن ذلك أن الذي حذف من التمثيل قسمان . الذي يقرأ ولا يعمل ، والذي لا يعمل ولا يقرأ ، وهما شبيهان بحال المناق فيمكن تشبيه الأول بالريحانة والثاني بالحنظلة فاكتفى بذكر المناق ، والقسمان الآخرا قد ذكرا .

**قوله ( ولا ريح فيها )** في رواية شعبة « لها » .

**قوله ( ومثل الفاجر الذي يقرأ )** في رواية شعبة « ومثل المناق » في الموضعين .

**قوله ( ولا ريح لها )** في رواية شعبة « وريحها مر » واستشكلت هذه الرواية من جهة أن المرارة من أوصاف الطعوم فكيف يوصف بها الريح ؟ وأجيب بأن ريحها لما كان كريها استعير له وصف المرارة ، وأطلق الزركشي هنا أن هذه الرواية وهم وأن الصواب ما في رواية هذا الباب « ولا ريح لها » ثم قال في كتاب الأطعمة لما جاء فيه « ولا ريح لها » هذا أصوب من رواية الترمذي « طعمها مر وريحها مر » ثم ذكر توجيهها وكأنه ما استحضر أنها في هذا الكتاب وتكلم عليها فلذلك نسبها للترمذي . وفي الحديث فضيلة حامل القرآن ، وضرب المثل للتقريب للفهم ، وأن المقصود من تلاوة القرآن العمل بما دل عليه . الحديث الثاني حديث ابن عمر « إنما أجلكم في أجل من قبلكم » الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى في المواقيت من كتاب الصلاة ، ومطابقة الحديث الأول للترجمة من جهة ثبوت فضل قارئ القرآن على غيره فيستلزم فضل القرآن على سائر الكلام كما فضل الأترج على سائر الفواكه ، ومناسبة الحديث الثاني من جهة ثبوت فضل هذه الأمة على غيرها من الأمم وثبوت الفضل لها بما ثبت من فضل كتابها الذي أمرت بالعمل به

### باب الوصاة بكتاب الله

٤٨٣٣ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا مالك بن مغول قال نا طلحة قال : سألتُ عبد الله بن أبي أوفى : أوصى النبي صلى الله عليه ؟ فقال : لا ، فقلت : كيف كتب على الناس الوصية ، أمروا بها ولم يوص ؟ قال : أوصى بكتاب الله . [٥٠٢٢]

**قوله ( باب الوصاة بكتاب الله )** في رواية الكشميهني « الوصية » وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الوصايا ، وتقدم فيه حديث الباب مشروحا ، وقوله فيه « أوصى بكتاب الله » بعد قوله « لا » حين قال له « هل أوصى بشيء » ظاهرهما التخالف ، وليس كذلك لأنه نفى ما يتعلق بالإمارة ونحو ذلك لا مطلق الوصية ، والمراد بالوصية

بكتاب الله حفظه حسا ومعنى ، فيكرم ويصان ولا يسافر به الى أرض العدو ، ويتبع ما فيه فيعمل بأوامره ويحجب نواهي ويدوم تلاوته وتعلمه وتعليمه ونحوه ذلك .

### باب من لم يتغن بالقرآن

وقوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾

[٥٠٢٣]

٤٨٣٤- حدثنا يحيى بن بكير قال حدثني الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة أنه كان يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « لم يأذن الله لشيء ما أذن للنبي صلى الله عليه يتغن بالقرآن » . وقال صاحب له : يريد أن يجهر به . [الحديث ٥٠٢٣- أطرافه في : ٥٠٢٤ ، ٧٤٨٢ ، ٧٥٤٤] .

[٥٠٢٤]

٤٨٣٥- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « ما أذن الله لشيء ما أذن للنبي أن يتغن بالقرآن » . قال سفيان : تفسيره : يستغني به .

قوله ( باب من لم يتغن بالقرآن ) هذه الترجمة لفظ حديث أورده المصنف في الأحكام من طريق ابن جريج عن ابن شهاب بسند حديث الباب بلفظ « من لم يتغن بالقرآن فليس منا » وهو في السنن من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره .

قوله ( وقوله تعالى : أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ) أشار بهذه الآية الى ترجيح تفسير ابن عيينة : يتغن يستغني ، كما سيأتي في هذا الباب عنه ، وأخرجه أبو داود عن ابن عيينة ووكيع جميعا وقد بين إسحاق بن راهويه عن ابن عيينة أنه استغناء خاص ، وكذا قال أحمد عن وكيع : يستغني به عن أخبار الأمم الماضية ، وقد أخرج الطبري وغيره من طريق عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة قال « جاء ناس من المسلمين بكتب وقد كتبوا فيها بعض ما سمعوه من اليهود ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كفى تقوم ضلالة أن يرغبوا عما جاء به نبيهم اليهم الى ما جاء به غيره الى غيرهم ، فنزل : أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ » . وقد خفى وجه مناسبة تلاوة هذه الآية هنا على كثير من الناس كابن كثير فنفى أن يكون لذكرها وجه ، على أن ابن بطال مع تقدمه قد أشار الى المناسبة فقال : قال أهل التأويل في هذه الآية . فذكر ابن يحيى بن جعدة مختصرا قال : فالمراد بالآية الاستغناء عن أخبار الأمم الماضية ، وليس المراد الاستغناء الذي هو ضد الفقر ، قال : وإتباع البخاري الترجمة بالآية يدل على أنه يذهب الى ذلك ، وقال ابن التين : يفهم من الترجمة أن المراد بالتغن الاستغناء لكونه أتبع الآية التي تتضمن الإنكار على من لم يستغن بالقرآن عن غيره ، فحملة على الاكتفاء به وعدم الافتقار الى غيره وحمله على ضد الفقر من جملة ذلك .

قوله ( عن أبي هريرة ) في رواية شعيب عن ابن شهاب « حدثني أبو سلمة أنه سمع أبا هريرة » أخرجه الإسماعيلي .

قوله ( لم يأذن الله لنبي ) كذا لهم بنون وموحدة ، وعند الإسماعيلي « لشيء » بشين معجمة وكذا عند مسلم من جميع طرقه . ووقع في رواية سفيان التي تلى هذه في الأصل كالجهور ، وفي رواية الكشميهني كرواية عقيل .



**قوله ( ما أذن لنبي )** كذا للأكثر ، وعند أبي ذر « للنبي » بزيادة اللام ، فان كانت محفوظة فهي للجنس ، ووهم من ظنها للمعهد وتوهم أن المراد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فقال : ما أذن للنبي صلى الله عليه وسلم ، وشرحه على ذلك .

**قوله ( أن يتغنى )** كذا لهم ، وأخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه بدون « أن » وزعم ابن الجوزي أن الصواب حذف « أن » وأن إثباتها وهم من بعض الرواة لأنهم كانوا يروون بالمعنى فرما ظن بعضهم المساواة فوقع في الخطأ لأن الحديث لو كان بلفظ « أن » لكان من الإذن بكسر الهمزة وسكون الدال بمعنى الإباحة والإطلاق ، وليس ذلك مراداً هنا وإنما هو من الأذن بفتحيتين وهو الاستماع ، وقوله أذن أى استمع ، والحاصل أن لفظ أذن بفتحة ثم كسرة في الماضي وكذا في المضارع مشترك بين الإطلاق والاستماع ، تقول أذنت أذن بالمد ، فان أردت الإطلاق فالمصدر بكسرة ثم سكون ، وإن أردت الاستماع فالمصدر بفتحيتين ، قال عدى بن زيد :

أيها القلب تعلل بددن إن همي في سماع وأذن

أى في سماع واستماع ، وقال القرطبي : أصل الأذن بفتحيتين أن المستمع يميل بأذنه إلى جهة من يسمعه ، وهذا المعنى في حق الله لا يراد به ظاهره وإنما هو على سبيل التوسع على ما جرى به عرف المخاطب ، والمراد به في حق الله تعالى إكرام القارئ وإجزال ثوابه ، لأن ذلك ثمرة الإصغاء . ووقع عند مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة في هذا الحديث « ما أذن لشيء كأذنه » بفتحيتين ، ومثله عند ابن أبي داود من طريق محمد بن أبي حفصة عن عمرو بن دينار عن أبي سلمة ، وعند أحمد وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث فضالة بن عبيد الله « أشد أذننا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته » . قلت : ومع ذلك كله فليس ما أنكره ابن الجوزي بمنكر بل هو موجه ، وقد وقع عند مسلم في رواية أخرى كذلك ووجهها عياض بأن المراد الحث على ذلك والأمر به .

**قوله ( وقال صاحب له يجهر به )** الضمير في « له » لأبي سلمة ، والصاحب المذكور هو عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، بينه الزبيدي عن ابن شهاب في هذا الحديث أخرجه ابن أبي داود عن محمد بن يحيى الذهلي في « الزهريات » من طريقه بلفظ « ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن » قال ابن شهاب : وأخبرني عبد الحميد بن عبد الرحمن عن أبي سلمة « يتغنى بالقرآن يجهر به » فكان هذا التفسير لم يسمعه ابن شهاب من أبي سلمة وسمعه من عبد الحميد عنه فكان تارة يسميه وتارة يهيمه ، وقد أدرجه عبد الرزاق عن معمر عنه ، قال الذهلي : وهو غير محفوظ في حديث معمر ، وقد رواه عبد الأعلى عن معمر بدون هذه الزيادة . قلت : وهي ثابتة عن أبي سلمة من وجه آخر أخرجه مسلم من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ « ما أذن الله لشيء كأذنه لنبي يتغنى بالقرآن يجهر به » وكذا ثبت عنده من رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة .

**قوله ( عن سفيان )** هو ابن عيينة .

**قوله ( عن الزهري )** هو ابن شهاب المذكور في الطريق الأولى ، ونقل ابن أبي داود عن علي بن المديني شيخ البخاري فيه قال : لم يقل لنا سفيان قط في هذا الحديث « حدثنا ابن شهاب » قلت : قد رواه الحميدي في

مسنده عن سفيان قال « سمعت الزهري » ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، والحميدي من أعرف الناس بحديث سفيان وأكثرهم تثبتاً عنه للسمع من شيوخهم .

**قوله ( قال سفيان تفسيره يستغنى به )** كذا فسره سفيان ، ويمكن أن يستأنس بما أخرجه أبو داود وابن الضريس وصححه أبو عوانة عن ابن أبي مليكة عن عبيد الله بن أبي نهيك قال « لقيني سعد بن أبي وقاص وأنا في السوق فقال : تجار كسبة ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليس منا من لم يتغن بالقرآن » وقد ارتضى أبو عبيد تفسير يتغنى بيسستغنى وقال إنه جائز في كلام العرب ، وأنشد الأعشى :

وكننت امرءاً زمناً بالعراق      خفيف المناخ طويل التغني

أى كثير الاستغناء وقال المغيرة بن حنبل :

كلانا غنى عن أخيه حياته      ونحن اذا متنا أشد تغانيا

قال : فعلى هذا يكون المعنى من لم يستغن بالقرآن عن الإكثار من الدنيا فليس منا ، أى على طريقتنا . واحتج أبو عبيد أيضاً بقول ابن مسعود « من قرأ سورة آل عمران فهو غنى » ونحو ذلك . وقال ابن الجوزي : اختلفوا في معنى قوله يتغنى على أربعة أقوال . أحدها تحسين الصوت ، والثاني الاستغناء ، والثالث التحزن قاله الشافعي ، والرابع التشاغل به تقول العرب تغنى بالمكان أقام به . قلت : وفيه قول آخر حكاه ابن الأنباري في « الزاهر » قال : المراد به التلذذ والاستحلاء له كما يستلذ أهل الطرب بالغناء ، فأطلق عليه تغنيا من حيث أنه يفعل عنده مايفعل عند الغناء ، وهو كقول النابغة :

بكاء حمامة تدعو هديلاً      مفجعة على فن تغنى

أطلق على صوتها غناء لأنه يطرب كما يطرب الغناء وإن لم يكن غناء حقيقة ، وهو كقوله « العمائم تيجان العرب » لكونها تقوم مقام التيجان ، وفيه قول آخر حسن وهو أن يجعله هجيراً كما يجعل المسافر والفارغ هجيراً الغناء ، قال ابن الأعرابي : كانت العرب اذا ركب الإبل تتغنى واذا جلست في أفيتها وفي أكثر أحوالها ، فلما نزل القرآن أحب النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون هجيراًهم القراءة مكان التغنى . ويؤيد القول الرابع بيت الأعشى المتقدم ، فإنه أراد بقوله « طويل التغنى » طول الإقامة لا الاستغناء لأنه أليق بوصف الطول من الاستغناء ، يعنى أنه كان ملازماً لوطنه بين أهله كانوا يتمدحون بذلك كما قال حسان :

أولاد جفنة حول قبر أبيهم      قبر ابن مارية الكريم المفضل

أراد أنهم لا يحتاجون إلى الانتجاع ولا يرحون من أوطانهم ، فيكون معنى الحديث الحث على ملازمة القرآن وأن لا يتعدى الى غيره ، وهو يقول من حيث المعنى الى ما اختاره البخاري من تخصيص الاستغناء وأنه يستغنى به عن غيره من الكتب ، وقيل المراد من لم يغنه القرآن وينفعه في إيمانه ويصدق بما فيه من وعد ووعد وقيل معناه من لم يرتح لقراءته وسماعه ، وليس المراد ما اختاره أبو عبيد أنه يحصل به الغنى دون الفقر ، لكن الذي اختاره أبو عبيد غير مدفوع إذا أريد به الغنى المعنوي وهو غنى النفس وهو القناعة لا الغنى المحسوس الذي هو ضد الفقر ، لأن ذلك لا يحصل بمجرد ملازمة القراءة إلا إن كان ذلك بالخاصية ، وسياق الحديث يأى الحمل على ذلك فان فيه إشارة إلى الحث على تكلف ذلك ، وفي توجيهه تكلف كأنه قال ليس منا من لم يتطلب الغنى بملازمة تلاوته ، وأما الذي نقله عن الشافعي فلم أره صريحاً عنه في تفسير الخير . وإنما قال في مختصر المزني : وأحب أن يقرأ حذراً وتحزيناً انتهى . قال أهل اللغة : حذرت القراءة أدرجتها ولم أمططها ، وقرأ فلان تحزيناً إذا رقق صوته وصيره كصوت

الحزين . وقد روى ابن أبي داود بإسناد حسن عن أبي هريرة أنه قرأ سورة فحزنها شبه الرثى ، وأخرج أبو عوانه عن الليث بن سعد قال يتغنى به يتحزن به ويرقق به قلبه . وذكر الطبري عن الشافعي أنه سئل عن تأويل ابن عيينة للتغني بالاستغناء فلم يرتضه وقال : لو أراد الاستغناء لقال لم يستغن ، وإنما أراد تحسين الصوت . قال ابن بطال : وبذلك فسره ابن أبي مليكة وعبد الله بن المبارك والنضر بن شميل ، ويؤيده رواية عبد الأعلى عن معمر عن ابن شهاب في حديث الباب بلفظ « ما أذن لنبي في الترم في القرآن » أخرجه الطبري ، وعنده في رواية عبد الرزاق عن معمر « ما أذن لنبي حسن الصوت » وهذا اللفظ عند مسلم من رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة ، وعند ابن أبي داود والطحاوي من رواية عمرو بن دينار عن أبي سلمة عن أبي هريرة « حسن الترم بالقرآن » قال الطبري : والترنم لا يكون إلا بالصوت إذا حسنه القارئ وطرب به ، قال ولو كان معناه الاستغناء لما كان لذكر الصوت ولا لذكر الجهر معنى . وأخرج ابن ماجه والكجى وصححه ابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد مرفوعا « الله أشد أذنا — أى استماعا — للرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته » والقينة المغنية ، وروى ابن أبي شيبة من حديث عقبة بن عامر رفعه « تعلموا القرآن وغنوا به وأفشوه » كذا وقع عنده والمشهور عند غيره في الحديث « وتغنوا به » والمعروف في كلام العرب أن التغني الترجيع بالصوت كما قال حسان :

تغن بالشعر إما أنت قائله إن الغناء بهذا الشعر مضمار

قال : ولا نعلم في كلام العرب تغنى بمعنى استغنى ولا في أشعارهم ، وبيت الأعشى لاحجة فيه لأنه أراد طول الإقامة ، ومنه قوله تعالى ﴿ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا ﴾ وقال : بيت المغيرة أيضا لاحجة فيه ، لأن التغاني تفاعل بين اثنين وليس هو بمعنى تغنى ، قال : وإنما يأتي « تغنى » من الغنى الذي هو ضد الفقر بمعنى تفعل أى يظهر خلاف ما عنده ، وهذا فاسد المعنى . قلت : ويمكن أن يكون بمعنى تكلفه أى تطلبه وحمل نفسه عليه ولو شق عليه كما تقدم قريبا ، ويؤيده حديث « فإن لم تبكوا فبأكوا » وهو في حديث سعد بن أبي وقاص عند أبي عوانه . وأما إنكاره أن يكون تغنى بمعنى استغنى في كلام العرب فمردود ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد تقدم في الجهاد في حديث الخيل « ورجل ربطها تعففا وتغنيا » وهذا من الاستغناء بلا ريب ، والمراد به يطلب الغنى بها عن الناس بقرينة قوله تعففا . ومن أنكر تفسير يتغنى أيضا الإسماعيلي فقال : الاستغناء به لا يحتاج الى استماع ، لأن الاستماع أمر خاص زائد على الاكتفاء به ، وأيضا فالإكتفاء به عن غيره أمر واجب على الجميع ، ومن لم يفعل ذلك خرج عن الطاعة . ثم ساق من وجه آخر عن ابن عيينة قال : يقولون إذا رفع صوته فقد تغنى . قلت : الذي نقل عنه أنه بمعنى يستغنى أتقن لحديثه ، وقد نقل أبو داود عنه مثله ، ويمكن الجمع بينهما بأن تفسير يستغنى من جهته ويرفع عن غيره ، وقال عمر بن شبة : ذكرت لأبي عاصم النبيل تفسير ابن عيينة فقال : لم يصنع شيئا حدثني ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير قال « كان داود عليه السلام يتغنى — يعنى حين يقرأ — ويكي ويكي » وعن ابن عباس : أن داود كان يقرأ الزبور بسبعين لحنا ، ويقرأ قراءة يطرب منها الحموم . وكان إذا أراد أن يبكي نفسه لم تبق دابة في بر ولا بحر إلا أنصت له واستمعت وبكت . وسيأتي حديث « إن أبا موسى أعطى زممارا من زمامر داود » في « باب حسن الصوت بالقراءة » . وفي الجملة ما فسر به ابن عيينة ليس بمدفوع ، وإن كانت ظواهر الأخبار ترجح أن المراد تحسين الصوت ويؤيده قوله « يجهر به » فإنها إن كانت مرفوعة قامت الحجة ، وإن كانت غير مرفوعة فالراوي أعرف بمعنى الخبر من غيره ولا سيما إذا كان فقها ،

وقد جزم الحلبي بأنها من قول أبي هريرة والعرب تقول : سمعت فلانا يتغنى بكذا . أى يجهر به . وقال أبو عاصم : أخذ بيدي ابن جريج فأوقفني على أشعب فقال : غن ابن أخى ما بلغ من طمعلك ؟ فذكر قصة . فقوله غن أى أخبرني جهرا صريحا . ومنه قول ذى الرمة :

أحب المكان القفر من أجل أننى به أتغنى باسمها غير معجم

أى أجهر ولا أكنى ، والحاصل أنه يمكن الجمع بين أكثر التأويلات المذكورة ، وهو أنه يحسن به صوته جاهرا به مترنما على طريق التحزن ، مستغنيا به عن غيره من الأخبار ، طالبا به غنى النفس راجيا به غنى اليد ، وقد نظمت ذلك في بيتين :

تغن بالقرآن حسن به الصو ت حزينا جاهرا زم

واستغن عن كتب الألى طالبا غنى يد والنفس ثم الزم

وسياتي مايتعلق بحسن الصوت بالقرآن في ترجمة مفردة . ولاشك أن النفوس تميل الى سماع القراءة بالترنم أكثر من ميلها لمن لا يترنم ، لأن للتطريب تأثيرا في رقة القلب وإجراء الدمع . وكان بين السلف اختلاف في جواز القرآن بالألحان ، أما تحسين الصوت وتقديم حسن الصوت على غيره فلا نزاع في ذلك ، فحكى عبد الوهاب المالكي عن مالك تحريم القراءة بالألحان ، وحكاه أبو الطيب الطبري والماوردي وابن حمدان الحنبلي عن جماعة من أهل العلم ، وحكى ابن بطال وعياض والقرطبي من المالكية والماوردي والبندنجي والغزالي من الشافعية ، وصاحب الذخيرة من الحنفية الكراهة ، واختاره أبو يعلى وابن عقيل من الحنابلة ، وحكى ابن بطال عن جماعة من الصحابة والتابعين الجواز ، وهو المنصوص للشافعي ونقله الطحاوي عن الحنفية ، وقال الفوراني من الشافعية في الإبانة يجوز بل يستحب ، ومحل هذا الاختلاف إذا لم يختل شيء من الحروف عن مخرجه ، فلو تغير قال النووي في « التبيان » أجمعوا على تحريمه ولفظه : أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقرآن ما لم يخرج عن حد القراءة بالتعطيط ، فإن خرج حتى زاد حرفا أو أخفاه حرم ، قال : وأما القراءة بالألحان فقد نص الشافعي في موضع على كراهته وقال في موضع آخر لا بأس به ، فقال أصحابه : ليس على اختلاف قولين ، بل على اختلاف حالين ، فإن لم يخرج بالألحان على المنهج القويم جاز وإلا حرم . وحكى الماوردي عن الشافعي أن القراءة بالألحان إذا انتهت الى إخراج بعض الألفاظ عن مخرجها حرم وكذا حكى ابن حمدان الحنبلي في « الرعاية » ، وقال الغزالي والبندنجي وصاحب الذخيرة من الحنفية : إن لم يفرط في التتميط الذي يشوش النظم استحب وإلا فلا . وأغرب الرافعي فحكى عن « أمالي السرخسي » أنه لا يضر التتميط مطلقا ، وحكاه ابن حمدان رواية عن الحنابلة ، وهذا شذوذ لا يرجع عليه . والذي يتحصل من الأدلة أن حسن الصوت بالقرآن مطلوب ، فإن لم يكن حسنا فليحسنه ما استطاع كما قال ابن أبي مليكة أحد رواة الحديث ، وقد أخرج ذلك عنه أبو داود بإسناد صحيح . ومن جملة تحسينه أن يراعى فيه قوانين النغم فإن الحسن الصوت يزداد حسنا بذلك ، وإن خرج عنها أثر ذلك في حسنه ، وغير الحسن ربما انفجر بمراعاتها ما لم يخرج عن شرط الأداء المعبر عند أهل القراءات ، فإن خرج عنها لم يف تحسين الصوت بقبح الأداء ، ولعل هذا مستند من كره القراءة بالأنغام لأن الغالب على من راعى الأنغام أن لا يراعى الأداء ، فإن وجد من يراعيهما معا فلا شك في أنه أرحم من غيره لأنه يأتى بالمطلوب من تحسين الصوت ويحترز المنوع من حرمة الأداء والله أعلم

## باب اغتباط صاحب القرآن

[٥٠٢٥] ٤٨٣٦ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال حدثني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «لا حسد إلا على اثنتين: رجل آتاه الله الكتاب وقام به آناء الليل، ورجل أعطاه الله مالا فهو يتصدق به آناء الليل والنهار».

[الحديث ٥٠٢٥ - طرفه في: ٧٥٢٩].

[٥٠٢٦] ٤٨٣٧ - حدثنا علي بن إبراهيم قال نا روح قال نا شعبة عن سليمان قال سمعت ذكوان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «لا حسد إلا في اثنتين: رجل علمه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار، فسمعه جارا له فقال: ليتني أوتيت مثلما أوتي فلان، فعملت مثل ما يعمل. ورجل آتاه الله مالا فهو يهلكه في الحق، فقال رجل: ليتني أوتيت مثل ما أوتي فلان، فعملت مثل ما يعمل».

[الحديث ٥٠٢٦ - طرفاه في: ٧٢٣٢، ٧٥٢٨].

**قوله (باب اغتباط صاحب القرآن)** تقدم في أوائل كتاب العلم «باب الاغتباط في العلم والحكمة» وذكرت هناك تفسير الغبطة، والفرق بينها وبين الحسد، وأن الحسد في الحديث اطلق عليها مجازا، وذكرت كثيرا من مباحث المتن هناك. وقال الإسماعيلي هنا ترجمة الباب «اغتباط صاحب القرآن» وهذا فعل صاحب القرآن فهو الذي يغتبط وإذا كان يغتبط بفعل نفسه كان معناه أنه يسر ويرتاح بعمل نفسه، وهذا ليس مطابقا. قلت: ويمكن الجواب بأن مراد البخاري بأن الحديث لما كان دالا على أن غير صاحب القرآن يغتبط صاحب القرآن بما أعطيه من العمل بالقرآن فاغتباط صاحب القرآن بعمل نفسه أولى إذا سمع هذه البشارة الواردة في حديث الصادق.

**قوله (لاحسد)** أي لارخصة في الحسد إلا في خصلتين، أو لا يحسن الحسد إن حسن، أو أطلق الحسد مبالغة في الحث على تحصيل الخصلتين كأنه قيل لو لم يحصل إلا بالطريق المذموم لكان مافيهما من الفضل حاملا على الإقدام على تحصيلهما به فكيف والطريق الحمود يمكن تحصيلهما به، وهو من جنس قوله تعالى ﴿فاستبقوا الخيرات﴾ فان حقيقة السبق أن يتقدم على غيره في المطلوب.

**قوله (إلا على اثنتين)** في حديث ابن مسعود الماضي وكذا في حديث أبي هريرة المذكور تلو هذا «إلا في اثنتين» تقول حسدته على كذا أي على وجود ذلك له، وأما حسدته في كذا فمعناه حسدته في شأن كذا وكأنها سببية.

**قوله (وقام به آناء الليل)** كذا في النسخ التي وقفت عليها من البخاري، وفي «مستخرج أبي نعيم» من طريق أبي بكر بن زنجويه عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه «آناء الليل وآناء النهار» وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق إسحق بن يسار عن أبي اليمان، وكذا هو عند مسلم من وجه آخر عن الزهري، وقد تقدم في العلم أن المراد بالقيام به العمل به تلاوة وطاعة.

**قوله (حدثنا علي بن إبراهيم)** هو الواسطي في قول الأكثر، واسم جده عبد المجيد اليشكري، وهو ثقة

متقن ، عاش بعد البخاري نحو عشرين سنة . وقيل ابن أشكاب وهو علي بن الحسين بن إبراهيم بن أشكاب نسب الى جده ، وبهذا جزم ابن عدى . وقيل علي بن عبد الله بن إبراهيم نسب الى جده وهو قول الدارقطني وأبي عبد الله بن منده . وسيأتى في النكاح رواية الفريزي عن علي بن عبد الله بن إبراهيم عن حجاج بن محمد . وقال الحاكم : قيل هو علي بن إبراهيم المروزي وهو مجهول ، وقيل الواسطي .

**قوله ( روح )** هو ابن عبادة وقد تابعه بشر بن منصور وابن أبي عدى والنضر بن شميل كلهم عن شعبة ، قال الإسماعيلي : رفعه هؤلاء ووقفه غندر عن شعبة .

**قوله ( عن سليمان )** هو الأعمش ( قال سمعت ذكوان ) هو أبو صالح السمان . قلت . ولشعبة عن الأعمش فيه شيخ آخر أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن أبي كبشة الأماري . قلت : وقد أشرت الى متن أبي كبشة في كتاب العلم ، وسياقه أتم من سياق أبي هريرة . وأخرجه أبو عوانة في صحيحه أيضا من طريق أبي زيد الهروى عن شعبة ، وأخرجه أيضا من طريق جرير عن الأعمش بالإسنادين معا ، وهو ظاهر في أنهما حديثان متغايران سنداً ومتناً اجتماعاً لشعبة وجرير معا عن الأعمش ، وأشار أبو عوانة إلى أن مسلماً لم يخرج حديث أبي هريرة لهذه العلة ، وليس ذلك بواضح لأنها ليست علة قاذحة .

**قوله ( فهو يهلكه في الحق )** فيه احتراس بليغ ، كأنه لما أوهم الإنفاق في التبذير من جهة عموم الإهلاك قيده بالحق والله أعلم

### باب خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ

[٥٠٢٧] ٤٨٣٨- حدثنا حجاج بن منهال قال نا شعبة قال أخبرني علقمة بن مرثد قال : سمعتُ سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان بن عيسى عن النبي صلى الله عليه قال : «خيركم من تعلم القرآن وأعلمه» . قال : وأقرأ أبو عبد الرحمن في إمرة عثمان حتى كان الحجاج ، قال : وذلك الذي أقعدني مقعدي هذا . [الحديث ٥٠٢٧- طرفه في: ٥٠٢٨] .

[٥٠٢٨] ٤٨٣٩- حدثنا أبو نعيم قال نا سفيان عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان ابن عفان قال : قال النبي صلى الله عليه : «إن أفضلكم من تعلم القرآن أو علمه» .

[٥٠٢٩] ٤٨٤٠- حدثنا عمرو بن عون قال نا حماد عن أبي حازم عن سهل بن سعد : أتت النبي صلى الله عليه امرأة فقالت : إنها قد وهبت نفسها لله ولرسوله . فقال : «ما لي في النساء من حاجة» ، فقال رجل : زوجنيها ، فقال : «أعطاها ثوباً» ، فقال : لا أجد ، قال : «أعطاها ولو خاتماً من حديد» . فاعتل له ، قال : «ما معك من القرآن؟» قال : كذا وكذا قال : «فقد زوجتكها بما معك من القرآن» .

**قوله ( باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه )** كذا ترجم بلفظ المتن ، وكأنه أشار الى ترجيح الرواية بالو .

**قوله ( عن سعد بن عبيدة )** كذا يقول شعبة ، يدخل بين علقمة بن مرثد وأبي عبد الرحمن سعد بن

عبيدة . وخالفه سفيان الثوري فقال « عن علقمة عن أبي عبد الرحمن » ولم يذكر سعد بن عبيدة . وقد أظنبت الحافظ أبو العلاء العطار في كتابه « الهادي في القرآن » في تخريج طرده ، فذكر من تابع شعبة ومن تابع سفيان جمعا كثيرا ، وأخرجه أبو بكر بن أبي داود في أول الشريعة له وأكثر من تخريج طرده أيضا ، ورجح الحافظ رواية الثوري وعدوا رواية شعبة من المزيدي في متصل الأسانيد . وقال الترمذى كأن رواية سفيان أصح من رواية شعبة . وأما البخاري فأخرج الطريقين فكأنه ترجح عنده أنهما جميعا محفوظان ، فيحمل على أن علقمة سمعه أولا من سعد ثم لقي أبا عبد الرحمن فحدثه به ، أو سمعه مع سعد من أبي عبد الرحمن فثبتته فيه سعد ، ويؤيد ذلك ما في رواية سعد بن عبيدة من الزيادة الموقوفة وهي قول أبي عبد الرحمن « فذلك الذي أقعدني هذا المقعد » كما سيأتي البحث فيه . وقد شدت رواية عن الثوري بذكر سعد بن عبيدة فيه ، قال الترمذى « حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى القطان حدثنا سفيان وشعبة عن علقمة عن سعد بن عبيدة به » وقال النسائي « أنبأنا عبيد الله بن سعيد حدثنا يحيى عن شعبة وسفيان أن علقمة حدثهما عن سعد » قال الترمذى قال محمد بن بشار : أصحاب سفيان لا يذكرون فيه سعد بن عبيدة وهو الصحيح اهـ . وهكذا حكم على بن المديني على يحيى القطان فيه بالوهم ، وقال ابن عدى : جمع يحيى القطان بين شعبة وسفيان ، فالثوري لا يذكر في إسناده سعد بن عبيدة . وهذا مما عد في خطأ يحيى القطان على الثوري . وقال في موضع آخر : حمل يحيى القطان رواية الثوري على رواية شعبة فساق الحديث عنهما ، وحمل إحدى الروایتين على الأخرى فساقه على لفظ شعبة ، وإلى ذلك أشار الدارقطني . وتعقب بأنه فصل بين لفظيهما في رواية النسائي فقال « قال شعبة خيركم وقال سفيان أفضلكم » . قلت : وهو تعقب واه ، إذ لا يلزم من تفصيله لفظيهما في المتن أن يكون فصل لفظيهما في الإسناد « قال ابن عدى : يقال إن يحيى القطان لم يخطئ قط إلا في هذا الحديث . وذكر الدارقطني أن خلاد بن يحيى تابع يحيى القطان عن الثوري على زيادة سعد بن عبيدة وهي رواية شاذة ، وأخرج ابن عدى من طريق يحيى بن آدم عن الثوري وقيس بن الربيع ، وفي رواية عن يحيى بن آدم عن شعبة وقيس بن الربيع جميعا عن علقمة عن سعد بن عبيدة قال وكذا رواه سعيد بن سالم القداح عن الثوري ومحمد بن أبان كلاهما عن علقمة بزيادة سعد وزاد في إسناده رجلا آخر كما سألني ، وكل هذه الروايات وهم ، والصواب عن الثوري بدون ذكر سعد وعن شعبة بإثباته .

**قوله ( عن عثمان )** في رواية شريك عن عاصم بن بهدلة عن أبي عبد الرحمن السلمى عن ابن مسعود أخرجه ابن أبي داود بلفظ « خيركم من قرأ القرآن وأقرأه » وذكره الدارقطني وقال : الصحيح عن أبي عبد الرحمن عن عثمان . وفي رواية خلاد بن يحيى عن الثوري بسنده قال « عن أبي عبد الرحمن عن أبان بن عثمان عن عثمان » قال الدارقطني : هذا وهم ، فإن كان محفوظا احتمل أن يكون السلمى أخذه عن أبان بن عثمان عن عثمان ثم لقي عثمان فأخذه عنه ، وتعقب بأن أبا عبد الرحمن أكثر من أبان . وأبان اختلف في سماعه من أبيه أشد مما اختلف في سماع أى عبد الرحمن من عثمان فبعد هذا الاحتمال . وجاء من وجه آخر كذلك أخرجه ابن أبي داود من طريق سعيد بن سلام « عن محمد بن أبان سمعت علقمة يحدث عن أى عبد الرحمن عن أبان بن عثمان عن عثمان » فذكره وقال تفرد به سعيد بن سلام يعنى عن محمد بن أبان قلت : وسعيد ضعيف ، وقد قال احمد : حدثنا حجاج بن محمد عن شعبة قال لم يسمع أبو عبد الرحمن السلمى من عثمان وكذا نقله أبو عوانة في صحيحه عن شعبة ثم قال : اختلف أهل التمييز في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان ونقل ابن أبي داود عن يحيى بن معين مثل ما قال شعبة . وذكر الحافظ أبو العلاء أن مسلما سككت عن إخراج هذا الحديث في صحيحه . قلت : قد وقع في بعض

الطرق التصريح بتحديث عثمان لأبي عبد الرحمن ، وذلك فيما أخرجه ابن عدى في ترجمة عبد الله بن محمد بن أبي مريم من طريق ابن جريج عن عبد الكريم عن أبي عبد الرحمن « حدثني عثمان » وفي إسناده مقال ، لكن ظهر لي أن البخاري اعتمد في وصله وفي ترجيح لقاء أبي عبد الرحمن لعثمان على ما وقع في رواية شعبة عن سعد بن عبيدة من الزيادة ، وهى أن أبا عبد الرحمن أقرأ من زمن عثمان الى زمن الحجاج ، وأن الذى حمله على ذلك هو الحديث المذكور ، فدل على أنه سمعه في ذلك الزمان ، وإذا سمعه في ذلك الزمان ولم يوصف بالتدليس اقتضى ذلك سماعه ممن عنعنه عنه وهو عثمان رضى الله عنه ولاسيما مع ما اشتهر بين القراء أنه قرأ القرآن على عثمان ، وأسندوا ذلك عنه من رواية عاصم بن أبي النجود وغيره ، فكان هذا أولى من قول من قال إنه لم يسمع منه .

**قوله ( خيركم من تعلم القرآن وعلمه )** كذا للأكثر وللسرخسى « أو علمه » وهى للتنويع لا للشك ، وكذا لأحمد عن غندر عن شعبة وزاد في أوله « إن » وأكثر الرواة عن شعبة يقولونه بالواو ، وكذا وقع عند أحمد عن بهز وعند أبي داود عن حفص بن عمر كلاهما عن شعبة وكذا أخرجه الترمذى من حديث على وهى أظهر من حيث المعنى لأن التى بأو تقتضى إثبات الخيرية المذكورة لمن فعل أحد الأمرين فيلزم أن من تعلم القرآن ولو لم يعلمه غيره أن يكون خيرا ممن عمل بما فيه مثلاً وإن لم يتعلمه ، ولا يقال يلزم على رواية الواو أيضاً أن من تعلمه وعلمه غيره أن يكون أفضل ممن عمل بما فيه من غير أن يتعلمه ولم يعلمه غيره ، لأننا نقول يحتمل أن يكون المراد بالخيرية من جهة حصول التعليم بعد العلم ، والذى يعلم غيره يحصل له النفع المتعدى بخلاف من يعمل فقط ، بل من أشرف العمل تعليم الغير ، فمعلم غيره يستلزم أن يكون تعلمه ، وتعليمه لغيره عمل وتحصيل نفع متعدد ، ولا يقال لو كان المعنى - حول النفع المتعدى لاشترك كل من علم غيره علماً مافى ذلك ، لأننا نقول القرآن أشرف العلوم فيكون من تعلمه وعلمه لغيره أشرف ممن تعلم غير القرآن وإن علمه فيثبت المدعى . ولاشك أن الجامع بين تعلم القرآن وتعليمه مكمل لنفسه ولغيره جامع بين النفع القاصر والنفع المتعدى ولهذا كان أفضل ، وهو من جملة من عني سبحانه وتعالى بقوله ﴿ ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إننى من المسلمين ﴾ والدعاء إلى الله يقع بأمور شتى من جعلها تعليم القرآن وهو أشرف الجميع ، وعكسه الكافر المانع لغيره من الإسلام كما قال تعالى ﴿ فمن أظلم ممن كذب بآيات الله وصدف عنها ﴾ فإن قيل : فيلزم على هذا أن يكون المقرئ أفضل من الفقيه قلنا : لا ، لأن المخاطبين بذلك كانوا فقهاء النفوس لأنهم كانوا أهل اللسان فكانوا يدرون معاني القرآن بالسليقة أكثر مما يدرىها من بعدهم بالاكتساب ، فكان الفقه لهم سجية ، فمن كان في مثل شأنهم شاركهم في ذلك ، لا من كان قارئاً أو مقرئاً محضاً لا يفهم شيئاً من معاني ما يقرؤه أو يقرئه . فإن قيل فيلزم أن يكون المقرئ أفضل ممن هو أعظم غناء في الإسلام بالمجاهدة والرباط والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلاً ، قلنا حرف المسألة يدور على النفع المتعدى فمن كان حصوله عنده أكثر كان أفضل ، فلعل « من » مضمرة في الخبر ، ولا بد مع ذلك من مراعاة الإخلاص في كل صنف منهم . ويحتمل أن تكون الخيرية وإن أطلقت لكنها مقيدة بناس مخصوصين خطوطوا بذلك كان اللائق بحالهم ذلك ، أو المراد خير المتعلمين من يعلم غيره لا من يقتصر على نفسه ، أو المراد مراعاة الخيرية لأن القرآن خير الكلام فمتعلمه خير من متعلم غيره بالنسبة الى خيرية القرآن ، وكيفما كان فهو مخصوص بمن علم وتعلم بحيث يكون قد علم ما يجب عليه عينا .

**قوله ( قال وأقرأ أبو عبد الرحمن في إمرة عثمان حتى كان الحجاج )** أى حتى ولى الحجاج على العراق



قلت: بين أول خلافة عثمان وآخر ولاية الحجاج اثنتان وسبعون سنة إلا ثلاثة أشهر وبين آخر خلافة عثمان وأول ولاية الحجاج العراق ثمان وثلاثون سنة ، ولم أقف على تعيين ابتداء إقراء أبي عبد الرحمن وآخره فإله أعلم بمقدار ذلك ، ويعرف من الذي ذكرته أقصى المدة وأدناها ، والقائل « وأقرأ الخ » هو سعد بن عبيدة فأننى لم أر هذه الزيادة إلا من رواية شعبة عن علقمة ، وقائل « وذلك الذى أقعدني مقعدى هذا » هو أبو عبد الرحمن ، وحكى الكرماني أنه وقع في بعض نسخ البخارى « قال سعد بن عبيدة وأقرأني أبو عبد الرحمن » قال وهى أنسب لقوله « وذلك الذى أقعدني الخ » أي أن إقراءه إياى هو الذى حملنى على أن قعدت هذا المقعد الجليل اهـ . والذى في معظم النسخ « وأقرأ » بحذف المفعول وهو الصواب ، وكأن الكرماني ظن أن قائل « وذلك الذى أقعدني » هو سعد بن عبيدة ، وليس كذلك بل قائله أبو عبد الرحمن ، ولو كان كما ظن للزم أن تكون المدة الطويلة سبقت لبيان زمان إقراء أبي عبد الرحمن لسعد بن عبيدة ، وليس كذلك بل إنما سبقت لبيان طول مدته لإقراء الناس القرآن ، وأيضا فكان يلزم أن يكون سعد بن عبيدة قرأ على أبي عبد الرحمن من زمن عثمان ، وسعد لم يدرك زمان عثمان ، فان أكبر شيخ له المغيرة بن شعبة وقد عاش بعد عثمان خمس عشرة سنة ، وكان يلزم أيضا أن تكون الإشارة بقوله « وذلك » الى صنع أبي عبد الرحمن ، وليس كذلك بل الإشارة بقوله ذلك إلى الحديث المرفوع ، أى أن الحديث الذى حدث به عثمان في أفضلية من تعلم القرآن وعلمه حمل أبا عبد الرحمن أن قعد يعلم الناس القرآن لتحصيل تلك الفضيلة ، وقد وقع الذى حملنا كلامه عليه صريحا في رواية أحمد عن محمد بن جعفر وحجاج بن محمد جميعا عن شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة قال « قال أبو عبد الرحمن فذاك الذى أقعدني هذا المقعد » وكذا أخرجه الترمذى من رواية أبي داود الطيالسى عن شعبة وقال فيه « مقعدى هذا » ، قال وعلم أبو عبد الرحمن القرآن في زمن عثمان حتى بلغ الحجاج ، وعند أبي عوانة من طريق بشر بن أبي غمر وأبي غياث وأبي الوليد ثلاثهم عن شعبة بلفظ « قال أبو عبد الرحمن : فذاك الذى أقعدني مقعدى هذا ، وكان يعلم القرآن » والإشارة بذلك إلى الحديث كما قرره ، وإسناده إليه إسناده مجازى ، ويحتمل أن تكون الإشارة به إلى عثمان وقد وقع رواية أبي عوانة أيضا عن يوسف بن مسلم عن حجاج بن محمد بلفظ « قال أبو عبد الرحمن : وهو الذى أجدسني هذا المجلس » وهو محتمل أيضا .

**قوله ( حدثنا سفيان )** هو الثوري ، وعلقمة بن مرثد بمثلاثة بوزن جعفر ، ومنهم من ضبطه بكسر المثلثة ، وهو من ثقات أهل الكوفة من طبقة الأعمش ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث ، وآخر في الجائز من روايته عن سعد بن عبيدة أيضا ، وثالث في مناقب الصحابة وقد تقدما .

**قوله ( إن أفضلكم من تعلم القرآن أو علمه )** كذا ثبت عندهم بلفظ « أو » وفي رواية الترمذى من طريق بشر بن السري عن سفيان « خيركم أو أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه » فاختلف في رواية سفيان أيضا في أن الرواية بأو أو بالواو ، وقد تقدم توجيهه . وفي الحديث الحث على تعلم القرآن ، وقد سئل الثوري عن الجهاد وإقراء القرآن فرجح الثاني واحتج بهذا الحديث أخرجه ابن أبي داود ، وأخرج عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرئ القرآن خمس آيات خمس آيات ، وأسند من وجه آخر عن أبي العالية مثل ذلك وذكر أن جبريل كان ينزل به كذلك ، وهو مرسل جيد ، وشاهده ما قدمته في تفسير المذثر وفي تفسير سورة اقرأ . ثم ذكر المصنف طرفا من حديث سهل بن سعد في قصة التي وهبت نفسها ، قال ابن بطال : وجه إدخاله في هذا الباب أنه صلى الله

عليه وسلم زوجه المرأة لحرمة القرآن ؛ وتعقبه ابن التين بأن السياق يدل على أنه زوجها له على أن يعلمها ، وسيأتي البحث فيه مع استيفاء شرحه في كتاب النكاح . وقال غيره وجه دخوله أن فضل القرآن ظهر على صاحبه في العاجل بأن قام له مقام المال الذي يتوصل به الى بلوغ الغرض ، وأما نفعه في الآجل فظاهر لا يخفاء به .

قوله ( وهبت نفسها لله ولرسوله ) في رواية الحموي « وللرسول » .

قوله ( مامعك من القرآن ؟ قال : كذا وكذا ) وقع في الباب الذي يلي هذا « سورة كذا وسورة كذا » وسيأتي بيان ذلك عند شرحه إن شاء الله تعالى

### باب القراءة عن ظهر القلب

[٥٠٣٠] ٤٨٤١ - حدثنا قتيبة قال نا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن امرأة جاءت رسول الله صلى الله عليه فقالت : يا رسول الله ، جئت لأهب لك نفسي . فنظر إليها رسول الله صلى الله عليه ففصعد النظر إليها وصوبه ، ثم طأطأ رأسه . فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئاً جلست . فقام رجل من أصحابه فقال : أي رسول الله ، إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها . فقال : « هل عندك من شيء ؟ » قال : لا والله يا رسول الله . قال : « اذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئاً » . فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ، ما وجدت شيئاً . قال : « انظر ولو خاتماً من حديد » . فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ولا خاتم من حديد ، ولكن هذا إزاري . فقال سهل : ماله رداء فلها نصفه ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « ما تصنع بإزارك ؟ إن لبسته لم يكن عليها منه شيء ، وإن لبسته لم يكن عليك منه شيء » ، فجلس الرجل حتى طال مجلسه ، ثم قام ، فرأه رسول الله صلى الله عليه مولياً ، فأمر به فدعي . فلما جاء قال : « ماذا معك من القرآن ؟ » قال : معي سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا عدها . قال : « أتقرؤون عن ظهر قلبك ؟ » فقال : نعم . قال : « اذهب ، فقد ملكتكها بما معك من القرآن » .

قوله ( باب القراءة عن ظهر القلب ) ذكر فيه حديث سهل في الواهبة مطولا ، وهو ظاهر فيما ترجم له لقوله فيه « أتقرؤون عن ظهر قلبك ؟ قال : نعم » فدل على فضل القراءة عن ظهر القلب لأنها أمكن في التوصل إلى التعليم وقال ابن كثير : إن كان البخاري أراد بهذا الحديث الدلالة على أن تلاوة القرآن عن ظهر قلب أفضل من تلاوته نظرا من المصحف ففيه نظر ، لأنها قضية عين فيحتمل أن يكون الرجل كان لا يحسن الكتابة وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فلا يدل ذلك على أن التلاوة عن ظهر قلب أفضل في حق من يحسن ومن لا يحسن ، وأيضا فإن سياق هذا الحديث إنما هو لاستثبات أنه يحفظ تلك السور عن ظهر قلب ليتمكن من تعليمه لزوجته ، وليس المراد أن هذا أفضل من التلاوة نظرا ولا عده . قلت : ولا يرد على البخاري شيء مما ذكر ، لأن المراد بقوله « باب القراءة عن ظهر قلب » مشروعيتها أو استحبابها ، والحديث مطابق لما ترجم به ، ولم يتعرض لكونها أفضل من القراءة نظرا . وقد صرح كثير من العلماء بأن القراءة من المصحف نظرا أفضل من القراءة عن ظهر قلب . وأخرج أبو عبيد في « فضائل القرآن » من طريق عبيد الله بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي

صلى الله عليه وسلم رفعه قال « فضل قراءة القرآن نظرا على من يقرؤه ظهرا كفضل الفريضة على النافلة » وإسناده ضعيف ، ومن طريق ابن مسعود موقوفا « أديموا النظر في المصحف » وإسناده صحيح ، ومن حيث المعنى أن القراءة في المصحف أسلم من الغلط ، لكن القراءة عن ظهر قلب أبعد من الرياء وأمكن للخشوع . والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص . وأخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح عن أبي أمامة « اقرأوا القرآن ، ولا تغرنكم هذه المصاحف المعلقة ، فإن الله لا يعذب قلبا وعى القرآن » وزعم ابن بطلان أن في قوله « أتقرأهن عن ظهر قلب » ؟ ردا لما تأوله الشافعي في إنكاح الرجل على أن صداقها أجرة تعليمها ، كذا قال : ولا دلالة فيه لما ذكر ، بل ظاهر سياقه أنه استثبته كما تقدم . والله أعلم

### باب استذكار القرآن وتعهده

[٥٠٣١] ٤٨٤٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال :

« إنما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الإبل المعقلة ، إن عاهد عليها أمسكها ، وإن أطلقها ذهبت » .

[٥٠٣٢] ٤٨٤٣ - حدثنا محمد بن عرعر قال نا شعبة عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله : قال النبي صلى

الله عليه : « بئس ما لأحدهم أن يقول : نسيت آية كيت وكيت بل نسي ، واستذكروا القرآن فإنه أشد تفصيلا من صدور الرجال من النعم » .

[الحديث ٥٠٣٢ - طرفه في : ٥٠٣٩] .

حدثنا عثمان قال نا جرير عن منصور مثله . تابعه بشر عن ابن المبارك عن شعبة . وتابعه ابن جريج عن عبدة عن شقيق سمعت عبد الله سمعت النبي صلى الله عليه .

[٥٠٣٣] ٤٨٤٤ - حدثنا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي

صلى الله عليه قال : « تعاهدوا القرآن ، فوالذي نفسي بيده لهو أشد تفصيلا من الإبل في عقلها » .

قوله ( باب استذكار القرآن ) أى طلب ذكره بضم الذال ( وتعاهده ) أى تجديد العهد به بملزمة تلاوته . وذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الأول .

قوله ( إنما مثل صاحب القرآن ) أى مع القرآن ، والمراد بالصاحب الذى ألفه ، قال عياض : المؤلف المصاحبة ، وهو كقوله أصحاب الجنة ، وقوله ألفه أى ألف تلاوته ، وهو أعم من أن يألفها نظرا من المصحف أو عن ظهر قلب ، فإن الذى يداوم على ذلك يذل له لسانه ويسهل عليه قراءته ، فاذا هجره ثقلت عليه القراءة وشقت عليه ، وقوله « إنما » يقتضى الحصر على الراجح ، لكنه حصر مخصوص بالنسبة الى الحفظ والنسيان بالتلاوة والترك .

قوله ( كمثل صاحب الإبل المعقلة ) أى مع الإبل المعقلة . والمعقلة بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد القاف أى المشدودة بالعقال وهو الحبل الذى يشد في ركبة البعير ، شبه درس القرآن واستمرار تلاوته بربط البعير

الذى يخشى منه الشراد ، فما زال التعاهد موجودا فالحفظ موجود ، كما أن البعير مادام مشدودا بالعقال فهو محفوظ . وخص الإبل بالذكر لأنها أشد الحيوان الإنسى نفورا ، وفي تحصيلها بعد استمكان نفورها صعوبة .

**قوله ( إن عاهد عليها أمسكها )** أى استمر إمساكه لها ، وفي رواية أيوب عن نافع عند مسلم « فإن عقلها حفظها » .

**قوله ( وإن أطلقها ذهبت )** أى انفلتت . وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عند مسلم « إن تعاهاها صاحبها فعقلها أمسكها ، وإن أطلق عقلها ذهبت » وفي رواية موسى بن عقبة عن نافع إذا قام صاحب القرآن فقرأه بالليل والنهار ذكره ، وإذا لم يقرأ به نسيه . الحديث الثاني .

**قوله ( حدثنا محمد بن عرعرة )** بعين مهمله مفتوحة وراء ساكنة مكررتين ، ومنصور هو ابن المعتز ، وأبو وائل هو شقيق بن سلمة ، وعبد الله هو ابن مسعود ، وسيأتى في الرواية المعلقة التصريح بسماع شقيق له من ابن مسعود .

**قوله ( يشس مالاأحدهم أن يقول )** قال القرطبي : يشس هى أخت نعم ، فالأولى للذم والأخرى للمدح ، وهما فعلان غير متصرفين يرفعان الفاعل ظاهرا أو مضمرا إلا أنه إذا كان ظاهرا لم يكن في الأمر العام إلا بالألف واللام للجنس أو مضاف إلى ماها فيه حتى يشتمل على الموصوف بأحدهما ، ولابد من ذكره تعيناً كقوله نعم الرجل زيد ويشس الرجل عمرو ، فإن كان الفاعل مضمرا فلا بد من ذكر اسم نكرة ينصب على التفسير للضمير كقوله نعم رجلا زيد ، وقد يكون هذا التفسير « ما » على مانص عليه سيبويه كما في هذا الحديث وكما في قوله تعالى ﴿ فنعما هى ﴾ ، وقال الطيبي : و « ما » نكرة موصوفة و « أن يقول » مخصوص بالذم ، أى يشس شيئا كان الرجل يقول .

**قوله ( نسييت )** بفتح النون وتخفيف السين اتفاقا .

**قوله ( آية كيت وكيت )** قال القرطبي : كيت وكيت يعبر بهما عن الجمل الكثيرة والحديث الطويل ، ومثلهما زيت وذيت . وقال ثعلب : كيت للأفعال وذيت للأسماء . وحكى ابن التين عن الداودى أن هذه الكلمة مثل كذا إلا أنها خاصة بالمؤنث ، وهذا من مفردات الداودى .

**قوله ( بل هو نسي )** بضم النون وتشديد المهمله المكسورة ، قال القرطبي : رواه بعض رواة مسلم مخففاً . قلت : وكذا هو في مسند أبي يعلى ، وكذا أخرجه ابن أبي داود في « كتاب الشريعة » من طرق متعددة مضبوطة بخط موثوق به على كل سين علامة التخفيف وقال عياض : كان الكنانى — يعنى أبا الوليد القششى — لا يجيز في هذا غير التخفيف . قلت : والتثقيل هو الذى وقع في جميع الروايات في البخارى ، وكذا في أكثر الروايات في غيره ، ويؤيده ماوقع في رواية أبي عبيد في « الغريب » بعد قوله كيت وكيت : ليس هو نسي ولكنه نسى . الأول بفتح النون وتخفيف السين والثاني بضم النون وتثقيل السين ، قال القرطبي : التثقيل معناه أنه عوقب بوقوع النسيان عليه لتفريطه في معاهدته واستدكاره ، قال : ومعنى التخفيف أن الرجل ترك غير ملتفت اليه ، وهو كقوله تعالى ﴿ نسوا الله فنسيهم ﴾ أى تركهم في العذاب أو تركهم من الرحمة . واختلف في متعلق الذم من قوله « يشس » على أوجه : الأول قيل هو على نسبة الإنسان إلى نفسه النسيان وهو لإصنع له فيه فاذا نسبته إلى نفسه

أوهم أنه انفراد بفعله ، فكان ينبغي أن يقول أنسى أو نسيت بالتثقيب على البناء للمجهول فهما ، أى أن الله هو الذى أنساني كما قال ﴿ وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ﴾ وقال ﴿ أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ﴾ ؟ وبهذا الوجه جزم ابن بطال فقال : أراد أن يجرى على ألسن العباد نسبة الأفعال إلى خالقها لما في ذلك من الإقرار له بالعبودية والاستسلام لقدرته ، وذلك أولى من نسبة الأفعال إلى مكتسبها مع أن نسبتها إلى مكتسبها جائز بدليل الكتاب والسنة . ثم ذكر الحديث الآتي في « باب نسيان القرآن » قال : وقد أضاف موسى عليه السلام النسيان مرة إلى نفسه ومرة إلى الشيطان فقال ﴿ إني نسيت الحوت وما أنسانيه إلا الشيطان ﴾ ولكل إضافة منها معنى صحيح ، فالإضافة إلى الله بمعنى أنه خالق الأفعال كلها ، وإلى النفس لأن الإنسان هو المكتسب لها ، وإلى الشيطان بمعنى الوسوسة اهـ . ووقع له ذهل فيما نسب لموسى ، وإنما هو كلام فناه . وقال القرطبي : ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نسب النسيان إلى نفسه يعنى كما سيأتى في « باب نسيان القرآن » وكذا نسب يوشع إلى نفسه حيث قال ﴿ نسيت الحوت ﴾ وموسى إلى نفسه حيث قال ﴿ لاتؤاخذني بما نسيت ﴾ وقد سبق قول الصحابة ﴿ ربنا لاتؤاخذنا إن نسينا ﴾ مساق المدح ، قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ﴿ سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ﴾ فالذي يظهر أن ذلك ليس متعلق الذم وجنح إلى اختيار الوجه الثاني وهو كالأول لكن سبب الذم مافيه من الإشعار بعدم الاعتناء بالقرآن إذ لا يقع النسيان إلا بترك التعاهد وكثرة الغفلة ، فلو تعاذه بتلاوته والقيام به في الصلاة لدام حفظه وتذكره ، فإذا قال الإنسان نسيت الآية الفلانية فكأنه شهد على نفسه بالتفريط فيكون متعلق الذم ترك الاستدكار والتعاهد لأنه الذى يورث النسيان . الوجه الثالث ، قال الإسماعيلي : يحتمل أن يكون كره له أن يقول نسيت بمعنى تركت لاجمعي السهو العارض ، كما قال تعالى ﴿ نسوا الله فنسيهم ﴾ وهذا اختيار أبي عبيد وطائفة . الوجه الرابع ، قال الإسماعيلي أيضا : يحتمل أن يكون فاعل نسيت النبي صلى الله عليه وسلم كأنه قال : لا يقل أحد عني إني نسيت آية كذا ، فإن الله هو الذى أنساني ذلك لحكمة نسخه ورفع تلاوته ، وليس لي في ذلك صنع بل الله هو الذى ينسيني لما تنسخ تلاوته ؛ وهو كقوله تعالى ﴿ سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ﴾ فإن المراد بالمنسى ما ينسخ تلاوته فينسى الله نبيه ما يريد نسخ تلاوته . الوجه الخامس ، قال الخطابي : يحتمل أن يكون ذلك خاصا بزمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان من ضروب النسخ نسيان الشيء الذى ينزل ثم ينسخ منه بعد نزوله الشيء فيذهب رسمه وترفع تلاوته ويسقط حفظه عن حملته ، فيقول القائل نسيت آية كذا فنها عن ذلك لئلا يتوهم على محكم القرآن الضياع ، وأشار لهم إلى أن الذى يقع من ذلك إنما هو بإذن الله لما رآه من الحكمة والمصلحة . الوجه السادس ، قال الإسماعيلي : وفيه وجه آخر وهو أن النسيان الذى هو خلاف الذكر إضافته إلى صاحبه مجاز لأنه عارض له لا عن قصد منه ، لأنه لو قصد نسيان الشيء لكان ذاكرة له في حال قصده ، فهو كما قال ما مات فلان ولكن أميت . قلت : وهو قريب من الوجه الأول . وأرجح الأوجه الوجه الثاني ، ويؤيده عطف الأمر باستدكار القرآن عليه . وقال عياض : أولى ما يتأول عليه ذم الحال لاذم القول ، أى بشس الحال حال من حفظه ثم غفل عنه حتى نسيه . وقال النووي : الكراهة فيه للتنزيه .

**قوله ( واستذكروا القرآن )** أى واطلبوا على تلاوته واطلبوا من أنفسكم المذاكرة به ، قال الطيبي : وهو عطف من حيث المعنى على قوله « بشس مالأحدم » أى لاتقتصروا في معاهدته واستذكروه ، وزاد ابن أبي داود من طريق عاصم عن أبي وائل في هذا الموضع « فإن هذا القرآن وحشى » . وكذا أخرجهما من طريق المسيب بن رافع عن ابن مسعود .

**قوله ( فإنه أشد تفصيا )** بفتح الفاء وكسر الصاد المهملة الثقيلة بعدها تحتانية خفيفة أى تفلتا وتخلص ، تقول تفصيت كذا أى أحطت بتفاصيله . والاسم الفصة ، ووقع في حديث عقبة بن عامر بلفظ « تفلتا » وكذا وقعت عند مسلم في حديث أبي موسى ثالث أحاديث الباب ، ونصب على التمييز . وفي هذا الحديث زيادة على حديث ابن عمر ، لأن في حديث ابن عمر تشبيه أحد الأمرين بالآخر وفي هذا أن هذا أبلغ في النفور من الإبل ، ولذا أفصح به في الحديث الثالث حيث قال « هو أشد تفصيا من الإبل في عقلها » لأن من شأن الإبل تطلب التفلت ما أمكنها فمتى لم يتعاهدها برباطها تفلتت ، فكذلك حافظ القرآن إن لم يتعاهده تفلت بل هو أشد في ذلك . وقال ابن بطلال : هذا الحديث يوافق الآيتين قوله تعالى ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾ وقوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ ﴾ ، فمن أقبل عليه بالمحافظة والتعاهد يسر له ، ومن أعرض عنه تفلت منه .

**قوله ( حدثنا عثمان )** هو ابن أبي شيبة ، وجريرو هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو المذكور في الإسناد الذي قبله . وهذه الطريق ثبتت عند الكشميهني وحده ، وثبتت أيضا في رواية النسفى ، وقوله « مثله » الضمير للحديث الذى قبله ، وهو يشعر بأن سياق جريرو مساو لسياق شعبة . وقد أخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة مقرونا بإسحق بن راهويه وزهير بن حرب ثلاثهم عن جريرو ولفظه مساو للفظ شعبة المذكور إلا أنه قال « استذكروا » بغير واو ، وقال « فلهو أشد » بدل قوله « فإنه » وزاد بعد قوله من النعم « بعقلها » وقد أخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة بإثبات الواو وقال في آخره « من عقله » وهذه الزيادة ثابتة عنده في حديث شعبة أيضا من رواية غندر عنه بلفظ « بسما لأحدكم — أو لأحدكم — أن يقول : إني نسيت آية كيت وكيت . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بل هو نسي ، ويقول استذكروا القرآن الخ » وكذا ثبتت عنده في رواية الأعمش عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود .

**قوله ( تابعه بشر عن ابن المبارك عن شعبة )** يريد أن عبد الله بن المبارك تابع محمد بن عرعة في رواية هذا الحديث عن شعبة وبشر هو ابن محمد المروزي شيخ البخاري ، قد أخرج عنه في بدء الوحي وغيره ، ونسبة المتابعة اليه مجازية ، وقد يوهم أنه تفرد بذلك عن ابن المبارك وليس كذلك . فإن الإسماعيلي أخرج الحديث من طريق حبان بن موسى عن ابن المبارك ، ويوهم أيضا أن ابن عرعة وابن المبارك انفردا بذلك عن شعبة وليس كذلك لما ذكر فيه من رواية غندر وقد أخرجهما أحمد أيضا عنه ، وأخرجه عن حجاج بن محمد وأبي داود الطيالسي كلاهما عن شعبة ، وكذا أخرجه الترمذى من رواية الطيالسي .

**قوله ( وتابعه ابن جريج عن عبدة عن شقيق سمعت عبد الله )** أما عبدة فهو بسكون الموحدة وهو ابن أبي لبابة بضم اللام وموحدتين مخفقا ، وشقيق هو أبو وائل ، وعبد الله هو ابن مسعود ، وهذه المتابعة وصلها مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج قال « حدثني عبدة بن أبي لبابة عن شقيق بن سلمة سمعت عبد الله بن مسعود » فذكر الحديث الى قوله « بل هو نسي » ولم يذكر ما بعده . وكذا أخرجه أحمد عن عبد الرزاق ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق محمد بن جحادة عن عبدة ، وكأن البخاري أراد بإيراد هذه المتابعة دفع تعليل من أجل الخبر برواية حماد بن زيد وأبي الأحوص له عن منصور موقوفة على ابن مسعود ، قال الإسماعيلي : روى حماد بن زيد عن منصور وعاصم الحديثين معا موقوفين ، وكذا رواهما أبو الأحوص عن منصور . وأما ابن عيينة فأسند الأول ووقف الثاني ، قال ورفعهما جميعا إبراهيم بن طهمان وعبيدة بن حميد عن منصور ، وهو ظاهر سياق سفيان

الثوري . قلت : ورواية عبيدة أخرجه ابن أبي داود . ورواية سفيان ستأتي عند المصنف قريبا مرفوعا لكن اقتصر على الحديث الأول ، وأخرج ابن أبي داود من طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعا الحديثين معا ، وفي رواية عبدة بن أبي لبابة تصريح ابن مسعود بقوله « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » وذلك يقوى رواية من رفعه عن منصور والله أعلم ، الحديث الثالث .

**قوله ( عن بريد )** بالموحدة هو ابن عبد الله بن أبي بردة ، وشيخه أبو بردة هو جده المذكور ، وأبو موسى هو الأشعري .

**قوله ( في عقلها )** بضمين ويجوز سكون القاف جمع عقل بكسر أوله وهو الجبل ، ووقع في رواية الكشميهني « من عقلها » وذكر الكرماني أنه وقع في بعض النسخ « من عللها » بلامين ؛ ولم أقف على هذه الرواية ، بل هي تصحيف . ووقع في رواية الإسماعيلي « بعقلها » قال القرطبي : من رواه « من عقلها » فهو على الأصل الذي يقتضيه التعدى من لفظ التفلت ، وأما من رواه بالباء أو بالفاء فيحتمل أن يكون بمعنى « من » أو للمصاحبة أو الظرفية ، والحاصل تشبيه من يتفلت منه القرآن بالناقاة التي تفلتت من عقالها وبقيت متعلقة به ، كذا قال ، والتحرير أن التشبيه وقع بين ثلاثة بثلاثة : فحامل القرآن شبه بصاحب الناقة ، والقرآن بالناقاة ، والحفظ بالربط . قال الطيبي : ليس بين القرآن والناقاة مناسبة لأنه قديم وهي حادثة ، لكن وقع التشبيه في المعنى . وفي هذه الأحاديث الحظ على محافظة القرآن بدوام دراسته وتكرار تلاوته ، وضرب الأمثال لإيضاح المقاصد ، وفي الأخير القسم عند الخبر المقطوع بصدقه مبالغة في تثبيته في صدور سامعيه وحكى ابن التين عن الداودي أن في حديث ابن مسعود حجة لمن قال فيمن ادعى عليه بما لم يأنكر وحلف ثم قامت عليه البينة فقال : كنت نسيت ، أو ادعى بينة أو إزاء ، أو التمس يمين المدعى أن ذلك يكون له ويعذر في ذلك ، كذا قال

### باب القراءة على الدابة

[٥٠٣٤] ٤٨٤٥ - حدثنا حجاج بن منهال قال نا شعبة قال أخبرني أبو إياس قال سمعتُ عبد الله بن مغفل قال : رأيتُ رسول الله صلى الله عليه يوم فتح مكة وهو يقرأ على راحلته سورة الفتح .

**قوله ( باب القراءة على الدابة )** أي لراكبها ، وكأنه أشار إلى الرد على من كره ذلك ، وقد نقله ابن أبي داود عن بعض السلف ، وتقدم البحث في كتاب الطهارة في قراءة القرآن في الحمام وغيرها . وقال ابن بطلال : إنما أراد بهذه الترجمة أن في القراءة على الدابة سنة موجودة ، وأصل هذه السنة قوله تعالى ﴿ لتستولوا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم إذا استوتبتم عليه ﴾ الآية . ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن مغفل مختصرا ، وقد تقدم بتمامه في تفسير سورة الفتح ، ويأتي بعد أبواب

### باب تعليم الصبيان القرآن

[٥٠٣٥] ٤٨٤٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال : إن الذي تدعونه المفصل هو المحكم . قال : وقال ابن عباس : توفي رسول الله صلى الله عليه وأنا ابنُ عشر سنين وقد قرأتُ المحكم .

[الحديث ٥٠٣٥ - طرفه في: ٥٠٣٦]

٤٨٤٧ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال نا هشيم قال أنا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: جمعت المحكم في عهد رسول الله صلى الله عليه . فقلت له: وما المحكم؟ قال: المفصل.

**قوله ( باب تعليم الصبيان القرآن )** كأنه أشار إلى الرد على من كره ذلك ، وقد جاءت كراهية ذلك عن سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وأسند ابن أبي داود عنهما ، ولفظ إبراهيم « كانوا يكرهون أن يعلموا الغلام القرآن حتى يعقل » وكلام سعيد بن جبير يدل على أن كراهة ذلك من جهة حصول الملل له ، ولفظه عند ابن أبي داود أيضا « كانوا يحبون أن يكون يقرأ الصبي بعد حين » وأخرج بإسناد صحيح عن الأشعث بن قيس أنه قدم غلاما صغيرا ، فعاثوا عليه فقال : ما قدمته ، ولكن قدّمه القرآن . وحجة من أجاز ذلك أنه أدعى إلى ثبوته ورسوخه عنده ، كما يقال التعلم في الصغر كالنقش في الحجر . وكلام سعيد بن جبير يدل على أنه يستحب أن يترك الصبي أولامرفها ثم يؤخذ بالجد على التدريج ، والحق أن ذلك يختلف بالأشخاص والله أعلم .

**قوله ( عن سعيد بن جبير قال : إن الذي تدعونه المفصل هو المحكم ، قال وقال ابن عباس : توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين وقد قرأت المحكم )** كذا فيه تفسير المفصل بالمحكم من كلام سعيد بن جبير ، وهو دال على أن الضمير في قوله في الرواية الأخرى « فقلت له وما المحكم » لسعيد بن جبير ، وفاعل قلت هو أبو بشر بخلاف ما يتبادر أن الضمير لابن عباس وفاعل قلت سعيد بن جبير ، ويحتمل أن يكون كل منهما سأل شيخه عن ذلك ، والمراد بالمحكم الذي ليس فيه منسوخ ، ويطلق المحكم على ضد المتشابه ، وهو اصطلاح أهل الأصول والمراد بالمفصل السور التي كثرت فصولها وهي من الحجرات إلى آخر القرآن على الصحيح ، ولعل المصنف أشار في الترجمة إلى قول ابن عباس « سلوني عن التفسير فإنّي حفظت القرآن وأنا صغير » أخرجه ابن سعيد وغيره بإسناد صحيح عنه . وقد استشكل عياض قول ابن عباس « توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين » بما تقدم في الصلاة من وجه آخر عن ابن عباس أنه كان في حجة الوداع ناهز الاحتلام ، وسيأتي في الاستئذان من وجه آخر « إن النبي صلى الله عليه وسلم مات وأنا ختين » وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك ، وعنه أيضا أنه كان عند موت النبي صلى الله عليه وسلم ابن خمس عشرة سنة . وسبق إلى استشكل ذلك الإسماعيلي فقال : حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس — يعني الذي مضى في الصلاة — يخالف هذا . وبالحق الداودي فقال : حديث أبي بشر — يعني الذي في هذا الباب — وهم ، وأجاب عياض بأنه يحتمل أن يكون قوله « وأنا ابن عشر سنين » راجع إلى حفظ القرآن لا إلى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، ويكون تقدير الكلام : توفي النبي صلى الله عليه وسلم وقد جمعت المحكم وأنا ابن عشر سنين ففيه تقديم وتأخير ، وقد قال عمرو بن علي الفلاس : الصحيح عندنا أن ابن عباس كان له عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة قد استكملها . ونحوه لأبي عبيد . وأسند البيهقي عن مصعب الزبيري أنه كان ابن أربع عشرة وبه جزم الشافعي في « الأم » ثم حكى أنه قيل ست عشرة وحكى قول ثلاث عشرة وهو المشهور ، وأورد البيهقي عن أبي العالية عن ابن عباس « قرأت المحكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن ثنتي عشرة » فهذه ستة أقوال ، ولو ورد إحدى عشرة لكانت سبعة لأنها من عشر إلى ست عشرة . قلت : والأصل فيه قول الزبير بن بكار وغيره من أهل النسب أن ولادة ابن عباس كانت قبل الهجرة بثلاث سنين وبنو هاشم في الشعب ، وذلك قبل وفاة أبي طالب . ونحوه لأبي عبيد . ويمكن الجمع بين مختلف الروايات



إلا ست عشرة وثنتي عشرة فإن كلا منهما لم يثبت سنده ، والأشهر بأن يكون ناهز الاحتلام لما قارب ثلاث عشرة ثم بلغ لما استكملها ودخل في التي بعدها ، فإطلاق خمس عشرة بالنظر إلى جبر الكسرين ، وإطلاق العشر والثلاث عشرة بالنظر إلى إلغاء الكسر ، وإطلاق أربع عشرة بجبر أحدهما ، وسيأتي مزيد لهذا في « باب الختان بعد الكبير » من كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . واختلف في أول الفصل مع الاتفاق على أنه آخر جزء من القرآن على عشرة أقوال ذكرتها في « باب الجهر بالقراءة في المغرب » وذكرت قولاً شاذاً أنه جميع القرآن .

### باب نسيان القرآن وهل يقول نسيب آية كذا وكذا؟

وقوله تعالى: ﴿ سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾

[٥٠٣٧] ٤٨٤٨ - حدثنا ربيع بن يحيى قال نا زائدة قال نا هشام عن عروة عن عائشة قالت: سمع رسول الله صلى الله عليه رجلاً يقرأ في المسجد فقال: «يرحمه الله»، لقد أذكرني كذا وكذا آية من سورة كذا».

٤٨٤٩ - حدثني محمد بن عبيد بن ميمون قال نا عيسى عن هشام وقال: أسقطهن من سورة كذا. تابعه علي بن مسهر وعبدية عن هشام.

[٥٠٣٨] ٤٨٥٠ - حدثني أحمد بن أبي رجاء قال نا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: سمع رسول الله صلى الله عليه رجلاً يقرأ في سورة بالليل فقال: «يرحمه الله»، قد أذكرني آية كذا وكذا كنت أنسيتها من سورة كذا وكذا».

[٥٠٣٩] ٤٨٥١ - حدثنا أبو نعيم قال نا سفيان عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله قال: قال النبي صلى الله عليه: «ما لأحدهم يقول نسيب آية كيت وكيت، بل هو نسي».

قوله ( باب نسيان القرآن ، وهل يقول نسيب آية كذا وكذا ) ؟ كأنه يريد أن النهي عن قول نسيب آية كذا وكذا ليس للزجر عن هذا اللفظ، بل للزجر عن تعاطي أسباب النسيان المقتضية لقول هذا اللفظ، ويحتمل أن ينزل المنع والإباحة على حالتين : فمن نشأ نسيانه عن اشتغاله بأمر ديني كالجهاد لم يمتنع عليه قول ذلك لأن النسيان لم ينشأ عن إهمال ديني ، وعلى ذلك يحمل ماورد من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من نسبة النسيان إلى نفسه . ومن نشأ نسيانه عن اشتغاله بأمر دنيوي — ولاسيما إن كان محظوراً — امتنع عليه لتعاطيه أسباب النسيان .

قوله ( وقول الله تعالى ﴿ سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ ) هو مصير منه إلى اختيار ما عليه الأكثر أن « لا » في قوله ﴿ فلا تنسى ﴾ نافية ، وأن الله أخبره أنه لا ينسى ما قرأه إياه ، وقد قيل إن « لا » ناهية ، وإنما وقع الإشباع في السين لتناسب رعوس الآي ، والأول أكثر . واختلف في الاستثناء فقال القراء : هو للتبرك وليس هناك شيء استثنى ، وعن الحسن وقتادة ﴿ إلا ما شاء الله ﴾ أي قضى أن ترفع تلاوته . وعن ابن عباس : إلا ما أراد الله أن ينسيكه لتسن ، وقيل لما جبلت عليه من الطباع البشرية لكن سنذكره بعد ، وقيل المعنى ﴿ فلا تنسى ﴾ أي لا تترك العمل به إلا ما أراد الله أن ينسخه فترك العمل به .

**قوله ( سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا )** أى صوت رجل ، وقد تقدم بيان اسمه في كتاب الشهادات .

**قوله ( لقد أذكرني كذا وكذا آية من سورة كذا )** لم أقف على تعيين الآيات المذكورة ، وأغرب من زعم أن المراد بذلك إحدى وعشرون آية ، لأن ابن عبد الحكم قال فيمن أقر أن عليه كذا وكذا درهما أنه يلزمه أحد وعشرون درهما . وقال الداودي : يكون مقرا بدرهمين لأنه أقل ما يقع عليه ذلك . قال : فإن قال له على كذا درهما كان مقرا بدرهم واحد .

**قوله في الطريق الثانية ( حدثنا عيسى )** هو ابن يونس بن أبي إسحاق .

**قوله ( عن هشام وقال أسقطته )** يعنى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بالمتن المذكور وزاد فيه هذه اللفظة وهي « أسقطته » وقد تقدم في الشهادات من هذا الوجه بلفظ « فقال : رحمه الله ، لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطته من سورة كذا وكذا » .

**قوله ( تابعه على بن مسهر وعبد بن هشام )** كذا للأكثر ، ولأبي ذر عن الكشميهني « تابعه على بن مسهر عن عبدة » وهو غلط ، فإن عبدة رفيق على بن مسهر لا شيخه . وقد أخرج المصنف طريق على بن مسهر في آخر الباب الذى يلى هذا بلفظ « أسقطتها » وأخرج طريق عبدة وهو ابن سليمان في الدعوات ولفظه مثل لفظ على بن مسهر سواء .

**قوله في الرواية الثالثة ( كنت أنسيها )** هي مفسرة لقوله « أسقطتها » فكأنه قال أسقطتها نسيانا لا عمداً ، وفي رواية معمر عن هشام عند الإسماعيلي « كنت نسيها » بفتح النون ليس قبلها همزة قال الإسماعيلي : النسيان من النبي صلى الله عليه وسلم لشيء من القرآن يكون على قسمين : أحدهما نسيانه الذى يتذكره عن قرب ، وذلك قائم بالطباع البشرية ، وعليه يدل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود في السهو « إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون » والثاني أن يرفعه الله عن قلبه على إرادة نسخ تلاوته ، وهو المشار اليه بالاستثناء في قوله تعالى ﴿ سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ﴾ قال : فإما القسم الأول فعارض سريع الزوال لظاهر قوله تعالى ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ وأما الثاني فداخل في قوله تعالى ﴿ مانسوخ من آية أو نسيها ﴾ على قراءة من قرأ بضم أوله من غير همزة . قلت : وقد تقدم توجيه هذه القراءة وبيان من قرأ بها في تفسير البقرة . وفي الحديث حجة لمن أجاز النسيان على النبي صلى الله عليه وسلم فيما ليس طريقه البلاغ مطلقا ، وكذا فيما طريقه البلاغ لكن بشرطين : أحدهما أنه بعد ما يقع منه تبليغه ، والآخر أنه لا يستمر على نسيانه بل يحصل له تذكره إما بنفسه وإما بغيره . وهل يشترط في هذا الفور ؟ قولان ، فأما قبل تبليغه فلا يجوز عليه فيه النسيان أصلا . وزعم بعض الأصوليين وبعض الصوفية أنه لا يقع منه نسيان أصلا وإنما يقع منه صورته ليسن ، قال عياض : لم يقل به من الأصوليين أحد إلا أبا المظفر الأسفرائني ، وهو قول ضعيف . وفي الحديث أيضا جواز رفع الصوت بالقراءة في الليل وفي المسجد والدعاء لمن حصل له من جهته خير وإن لم يقصد الحصول منه ذلك . واختلف السلف في نسيان القرآن فمنهم من جعل ذلك من الكبائر ، وأخرج أبو عبيد عن طريق الضحاك بن مزاحم موقفا قال : مامن أحد تعلم القرآن ثم نسيه إلا بذنب أحدثه ، لأن الله يقول ﴿ وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ﴾ ونسيان القرآن من أعظم المصائب واحتجوا أيضا بما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس مرفوعا

« عرضت على ذنوب أمتي فلم أر ذنبا أعظم من سورة من القرآن أوتيتها رجل ثم نسيها » في إسناده ضعف . وقد أخرج ابن أبي داود من وجه آخر مرسل نحوه ولفظه « أعظم من حامل القرآن وتاركه » ومن طريق أبي العالية موقفا « كنا نعد من أعظم الذنوب أن يتعلم الرجل القرآن ثم ينام عنه حتى ينساه » وإسناده جيد . ومن طريق ابن سيرين بإسناد صحيح في الذي ينسى القرآن كانوا يكرهونه ويقولون فيه قولا شديدا ولأبي داود عن سعد بن عباد مرفوعا « من قرأ القرآن ثم نسيه لقي الله وهو أجزم » وفي إسناده أيضا مقال ، وقد قال به من الشافعية أبو المكارم والرويان واحتج بأن الإعراض عن التلاوة يتسبب عنه نسيان القرآن ، ونسيانه يدل على عدم الاعتناء به والتهاون بأمره . وقال القرطبي : من حفظ القرآن أو بعضه فقد علت رتبته بالنسبة إلى من لم يحفظه ، فإذا أخل بهذه الرتبة الدينية حتى تزحزح عنها ناسب أن يعاقب على ذلك ، فإن ترك معاهدة القرآن يفضي إلى الرجوع إلى الجهل ، والرجوع إلى الجهل بعد العلم شديد . وقال إسحاق بن راهويه : يكره للرجل أن يمر عليه أربعون يوما لا يقرأ فيها القرآن . ثم ذكر حديث عبد الله وهو ابن مسعود « بشئ ما لأحدهم أن يقول نسيت آية كيت وكيت » وقد تقدم شرحه قريبا . وسفيان في السند هو الثوري . واختلف في معنى « أجزم » فقيل مقطوع اليد ، وقيل مقطوع الحجة ، وقيل مقطوع السبب من الخير وقيل خالي اليد من الخير ، وهي متقاربة . وقيل يحشر محذوما حقيقة . ويؤيده أن في رواية زائدة بن قدامة عند عبد بن حميد « أتى الله يوم القيامة وهو مجذوم » وفيه جواز قول المرء أسقطت آية كذا من سورة كذا إذا وقع ذلك منه . وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال : لا تنقل أسقطت كذا ؛ بل قل أغفلت . وهو أدب حسن وليس واجبا

بِ مَنْ لَمْ يَرِ بِأَسَا أَنْ يَقُولَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَسُورَةَ كَذَا وَكَذَا

[٥٠٤٠] ٤٨٥٢ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال حدثني إبراهيم عن علقمة وعبد الرحمن بن يزيد عن أبي مسعود الأنصاري قال : قال النبي صلى الله عليه : « الآيتان من آخر سورة البقرة من قرأ بهما في ليلة كفتاه » .

[٥٠٤١] ٤٨٥٣ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال حدثني عروة عن حديث المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القاري أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول : سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه ، فكدت أساوره في الصلاة ، فانتظرت حتى سلم فلبسته فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ . قال : أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه . فقلت له : كذبت ، فوالله إن رسول الله صلى الله عليه لهو أقرأني هذه السورة التي سمعتك . فانطلقت به إلى رسول الله صلى الله عليه أقوده ، فقلت : يا رسول الله ، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها ، وإنك أقرأني سورة الفرقان . فقال : « يا هشام ، اقرأها » ، فقرأها القراءة التي سمعته ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « هكذا أنزلت » . ثم قال : « اقرأ يا عمر » ، فقرأتها القراءة التي أقرأنيها ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « هكذا أنزلت » . ثم قال رسول الله صلى الله عليه : « إن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقروا منه ما تيسر » .

[٥٠٤٢] ٤٨٥٤ - حدثنا بشر بن آدم قال أنا علي بن مسهر قال أنا هشام عن أبيه عن عائشة قالت: سمع النبي صلى الله عليه وآله قارئاً يقرأ من الليل في المسجد، فقال: «يرحمه الله، لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطتها من سورة كذا وكذا».

قوله (باب من لم ير بأساً أن يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا) أشار بذلك إلى الرد على من كره ذلك وقال: لا يقال إلا السورة التي يذكر فيها كذا، وقد تقدم في الحج من طريق الأعمش أنه سمع الحجاج بن يوسف على المنبر يقول: السورة التي يذكر فيها كذا، وأنه رد عليه بحديث أبي مسعود، قال عياض: حديث أبي مسعود حجة في جواز قول سورة البقرة ونحوها، وقد اختلف في هذا فأجازه بعضهم وكرهه بعضهم وقال: تقول السورة التي تذكر فيها البقرة. قلت: وقد تقدم في أبواب الرمي من كتاب الحج أن إبراهيم النخعي أنكر قول الحجاج لا تقولوا سورة البقرة، وفي رواية مسلم أنها سنة، وأورد حديث أبي مسعود، وأقوى من هذا في الحجة ما أورده المصنف من لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وجاءت فيه أحاديث كثيرة صحيحة من لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال النووي في «الأذكار»: يجوز أن يقول سورة البقرة — إلى أن قال — وسورة العنكبوت وكذلك الباقي ولا كراهة في ذلك. وقال بعض السلف: يكره ذلك، والصواب الأول، وهو قول الجماهير، والأحاديث فيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من أن تحصر، وكذلك عن الصحابة فمن بعدهم. قلت: وقد جاء فيما يوافق ما ذهب إليه البعض المشار إليه حديث مرفوع عن أنس رفعه «لا تقولوا سورة البقرة ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء وكذلك القرآن كله» أخرجه «أبو الحسين بن قانع في فوائد» والطبراني في «الأوسط»، وفي سننه عيسى بن ميمون العطار وهو ضعيف. وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ونقل عن أحمد أنه قال: هو حديث منكر. قلت: وقد تقدم في «باب تأليف القرآن» حديث يزيد الفارسي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ضعوها في السورة التي يذكر فيها كذا» قال ابن كثير في تفسيره: ولا شك أن ذلك أحوط، ولكن استقر الإجماع على الجواز في المصاحف والتفاسير قلت: وقد تمسك بالاحتياط المذكور جماعة من المفسرين منهم أبو محمد بن أبي حاتم ومن المتقدمين الكلبي وعبد الرزاق، ونقله القرطبي في تفسيره عن الحكيم الترمذي أن من حرمة القرآن أن لا يقال سورة كذا كقولك سورة البقرة وسورة النحل وسورة النساء، وإنما يقال السورة التي يذكر فيها كذا. وتعقبه القرطبي بأن حديث أبي مسعود يعارضه، ويمكن أن يقال لا معارضة مع إمكان، فيكون حديث أبي مسعود ومن وافقه دالاً على الجواز، وحديث أنس إن ثبت محمود على أنه خلاف الأولى والله أعلم. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث تشهد لما ترجم له: أحدها حديث أبي مسعود في الآيتين من آخر سورة البقرة، وقد تقدم شرحه قريباً. الثاني حديث عمر «سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان» وقد تقدم شرحه في «باب أنزل القرآن على سبعة أحرف». الثالث حديث عائشة المذكور في الباب قبله، وقد تقدم التنبيه عليه.

باب الترتيل في القراءة، وقوله عز وجل: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾

وقوله: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْثٍ﴾

وما يكره أن يهذه كهذه الشعر. ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ﴾: يفصل. قال ابن عباس: ﴿فَرَقْنَاهُ﴾: فصلناه.

[٥٠٤٣] ٤٨٥٥ - حدثنا أبو النعمان قال نا مهدي بن ميمون قال نا واصل عن أبي وائل عن عبد الله قال : غدونا على عبد الله ، فقال رجل : قرأت الفصل البارحة ، قال : هذا كهذا الشعر ، إنا قد سمعنا القراءة ، وإني لأحفظ القرآن التي كان يقرأ بهن النبي صلى الله عليه : ثماني عشرة سورة من الفصل وسورتين من آل حم .

[٥٠٤٤] ٤٨٥٦ - حدثنا قتيبة قال نا جرير عن موسى بن أبي عائشة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس في قوله : ﴿ لا تحرك به لسانك لتعجل به ﴾ ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه إذا نزل جبريل بالوحي ، وكان ممن يحرك به لسانه وشفتيه ، فيشتد عليه ، وكان يعرف منه ، فأنزل الله الآية التي في ﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾ : ﴿ لا تحرك به لسانك لتعجل به ﴾ (١٦) إنا علينا جمعه وقرآنه ﴿ فإن علينا أن نجمله في صدرك وقرآنه ﴾ فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ﴿ فإذا أنزلناه فاستمع ﴾ ثم إنا علينا بيانه ﴿ قال : علينا أن نبينه بلسانك . قال : فكان إذا أتاه جبريل أطرق ، فإذا ذهب قرأه كما وعدة الله .

قوله ( باب الترتيل في القراءة ) أى تبين حروفها والتأني في أدائها ليكون أدعى الى فهم معانيها .

قوله ( وقوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا ) كأنه يشير إلى ماورد عن السلف في تفسيرها ، فعند الطبري بسند صحيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ ورتل القرآن ﴾ قال : بعضه إثر بعض على تودة . وعن قتادة قال : بينه بيانا . والأمر بذلك إن لم يكن للوجوب يكون مستحبا .

قوله ( وقوله تعالى وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ) سيأتي توجيهه .

قوله ( وما يكره أن يهذ كهذا الشعر ) كأنه يشير إلى أن استحباب الترتيل لا يستلزم كراهة الإسراع ، وإنما الذي يكره الهذ وهو الإسراع المفرط بحيث يخفى كثير من الحروف أو لا تخرج من مخارجها . وقد ذكر في الباب إنكار ابن مسعود على من يهذ القراءة كهذا الشعر ، ودليل جواز الإسراع ما تقدم في أحاديث الأنبياء من حديث أبي هريرة رفعه « خفف على داود القرآن ، فكان يأمر بدوايه ففسرج ، فيفرغ من القرآن قبل أن تسرج » قوله فيها ( يفرق يفصل ) هو تفسير أى عبدة .

قوله ( قال ابن عباس فرقناه فصلناه ) وصله ابن جرير من طريق على بن أبي طلحة عنه ، وعند أبي عبيد من طريق مجاهد أن رجلا سأله عن رجل قرأ البقرة وآل عمران ورجل قرأ البقرة فقط قيامهما واحد ركوعهما واحد وسجودهما واحد ، فقال : الذى قرأ البقرة فقط أفضل . ثم تلا ﴿ وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ﴾ ومن طريق أبي حمزة « قلت لابن عباس إني سريع القراءة ، وإني لأقرأ القرآن في ثلاث فقال : لأن أقرأ البقرة أرتلها فأتدبرها خير من أن أقرأ كما تقول » وعند ابن أبي داود من طريق أخرى عن أبي حمزة « قلت لابن عباس : إني رجل سريع القراءة ، إني لأقرأ القرآن في ليلة . فقال ابن عباس : لأن أقرأ سورة أحب إلى . إن كنت لابد فاعلا فافقرأ قراءة تسمعها أذنك وبيعها قلبك » والتحقق أن لكل من الإسراع والترتيل جهة فضل ، بشرط أن يكون المسرع لا يخل بشيء من الحروف والحركات والسكون الواجبات ، فلا يمتنع أن يفضل أحدهما الآخر وأن يستويا ، فإن من رتل وتأمل كمن تصدق بخوهر واحدة مثمنة ، ومن أسرع كمن تصدق بعدة جواهر لكن قيمة الواحدة ، وقد تكون قيمة الواحدة أكثر من قيمة الأخريات ، وقد يكون بالعكس . ثم ذكر المصنف في الباب

حديثين : أحدهما حديث ابن مسعود .

**قوله ( حدثنا واصل )** هو ابن حيان بمهملة وتحتانية ثقيلة الأحذب الكوفي ، ووقع صريحا عند الإسماعيلي ، وزعم خلف في « الأطراف » أنه واصل مولى أبي عيينة بن المهلب ، وغلطوه في ذلك فان مولى أبي عيينة بصرى وروايته عن البصريين ، وليست له رواية عن الكوفيين وأبو وائل شيخ واصل هذا كوفي .

**قوله ( عن أبي وائل عن عبد الله قال : غدونا على عبد الله )** أى ابن مسعود ( فقال رجل : قرأت المفصل ) كذا أورده مختصرا ، وقد أخرجه مسلم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري فزاد في أوله « غدونا على عبد الله بن مسعود يوما بعد ما صلينا الغداة ، فسلمنا بالباب فأذن لنا ، فمكثنا بالباب هنيهة ، فخرجت الجارية فقالت : ألا تدخلون ؟ فدخلنا ، فاذا هو جالس يسبح فقال : مامنعكم أن تدخلوا وقد أذن لكم ؟ قلنا : ظننا أن بعض أهل البيت نائم ، قال : ظننتم بآل أم عبد غفلة . فقال رجل من القوم : قرأت المفصل البارحة كله ، فقال عبد الله : هذا كهذه الشعر » ولأحمد من طريق الأسود بن يزيد « عن عبد الله بن مسعود أن رجلا أتاه فقال : قرأت المفصل في ركعة ، فقال : بل هذت كهذه الشعر وكثر الدقل » وهذا الرجل هو نبيك بن سنان كما أخرجه مسلم من طريق منصور عن أبي وائل في هذا الحديث . وقوله « هذا » بفتح الهاء وبالذال المعجمة المنونة قال الخطابي معناه سرعة القراءة بغير تأمل كما ينشد الشعر ، وأصل الهذ سرعة الدفع . وعند سعيد بن منصور من طريق يسار عن أبي وائل عن عبد الله أنه قال في هذه القصة « إنما فصل لتفصلوه » .

**قوله ( ثمان عشرة )** تقدم في « باب تأليف القرآن » من طريق الأعمش عن شقيق فقال فيه « عشرين سورة من أول المفصل » والجمع بينهما أن الثمان عشرة غير سورة الدخان والتي معها ، وإطلاق المفصل على الجميع تغليبا ، وإلا فالدخان ليست من المفصل على المرجح ، لكن يحتمل ان يكون تأليف ابن مسعود على خلاف تأليف غيره ، فان في آخر رواية الأعمش على تأليف ابن مسعود آخره من حم الدخان وعم ، فعلى هذا لاتغليب .

**قوله ( من آل حاميم )** أى السورة التي أولها حم ، وقيل : يريد حم نفسها كما في حديث أبي موسى « أنه أوتى مزمارا من مزامير آل داود » يعنى داود نفسه ، قال الخطابي : قوله « آل داود » يريد به داود نفسه ، وهو كقوله تعالى ﴿ ادخلوا آل فرعون أشد العذاب ﴾ وتعقبه ابن التين بأن دليله يخالف تأويله ، قال : وإنما يتم مراده لو كان الذي يدخل أشد العذاب فرعون وحده . وقال الكرماني : لولا أن هذا الحرف ورد في الكتابة منفصلا يعنى « آل » وحدها و « حم » وحدها لجاز أن تكون الألف واللام التي لتعريف الجنس ، والتقدير : وسورتين من الحواميم . قلت : لكن الرواية أيضا ليست فيها واو ، نعم في رواية الأحمش المذكورة « آخره من الحواميم » وهو يؤيد الاحتمال المذكور والله أعلم . وأغرب الداودي فقال : قوله « من آل حاميم » من كلام أبي وائل ، وإلا فان أول المفصل عند ابن مسعود من أول الجاثية اهـ ، وهذا إنما يرد لو كان ترتيب مصحف ابن مسعود كترتيب المصحف العثماني ، والأمر بخلاف ذلك فإن ترتيب السور في مصحف ابن مسعود يغير الترتيب في المصحف العثماني ، فلعل هذا منها ويكون أول المفصل عنده أول الجاثية والدخان متأخرة في ترتيبه عن الجاثية لامانع من ذلك . وقد أجاب النووي على طريق التنزل بأن المراد بقوله عشرين من أول المفصل أى معظم العشرين . الحديث الثانى حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى ﴿ لا تحرك به لسانك لتعجل به ﴾ وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير القيامة ، وجريير المذكور في إسناده هو ابن عبد الحميد بخلاف الذى في الباب بعده ، وقوله فيه « وكان مما يحرك به

لسانه وشفثيه » كذا للأكثر وتقدم توجيهه في بدء الوحي ، ووقع عند المستملي هنا « وكان ممن يرك » ويتعين أن يكون « من » فيه للتبويض و « من » موصولة والله أعلم . وشاهد الترجمة منه النهي عن تعجيله بالتلاوة ، فانه يقتضى استحباب التأني فيه وهو المناسب للترتيل . وفي الباب حديث حفصة أم المؤمنين أخرجه مسلم في أثناء حديث وفيه « كان النبي صلى الله عليه وسلم يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها » وقد تقدم في أواخر المغازي حديث علقمة أنه قرأ على ابن مسعود فقال « رتل فذاك أبي وأمي فانه زينة القرآن » وأن هذه الزيادة وقعت عند أبي نعيم في « المستخرج » وأخرجها ابن أبي داود أيضا . والله أعلم

### باب مد القراءة

[٥٠٤٥] ٤٨٥٧ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال نا جرير بن حازم الأزدي قال نا قتادة قال : سألت أنس بن مالك عن قراءة النبي صلى الله عليه فقال : كان يمدّ مدّا .  
[الحديث ٥٠٤٥ - طرفه في : ٥٠٤٦] .

[٥٠٤٦] ٤٨٥٨ - حدثنا عمرو بن عاصم قال نا همام عن قتادة قال : سئل أنس بن مالك : كيف قراءة النبي صلى الله عليه ؟ فقال : كانت مدّا . ثم قرأ : بسم الله الرحمن الرحيم يمدّ بسم الله ، ويمدّ بالرحمن ، ويمدّ بالرحيم .

**قوله ( باب مد القراءة )** المد عند القراءة على ضربين : أصلي وهو إشباع الحرف الذي بعده ألف أو واو أو ياء ، وغير أصلي وهو ما إذا أعقب الحرف الذي هذه صفته همزة . وهو متصل ومنفصل ، فالمتصل ما كان من نفس الكلمة والمنفصل ما كان بكلمة أخرى ، فالأول يؤتى فيه بالألف والواو والياء ممكنات من غير زيادة ، والثاني يزداد في تمكين الألف والواو والياء زيادة على المد الذي لا يمكن النطق بها إلا به من غير إسراف ، والمذهب الأعدل أنه يمد كل حرف منها ضعف ما كان يمدّه أولا وقد يزداد على ذلك قليلا ، وما أفرط فهو غير محمود ، والمراد من الترجمة الضرب الأول .

**قوله في الرواية الثانية ( حدثنا عمرو بن عاصم )** وقع في بعض النسخ عمرو بن حفص وهو غلط ظاهر .

**قوله ( سئل أنس )** ظهر من الرواية الأولى أن قتادة الراوي هو السائل ، وقوله في الرواية الأولى كأن يمد مدا بين في الرواية الثانية المراد بقوله « يمد » بسم الله الخ يمد اللام التي قبل الهاء من الجلالة ، والميم التي قبل النون من الرحمن ، والحاء من الرحيم . وقوله في الرواية الأولى « كانت مدا » أى كانت ذات مد ، ووقع عند أبي نعيم من طريق أبي النعمان عن جرير بن حازم في هذه الرواية « كان يمد صوته مدا » وكذا أخرجه الإسماعيلي من ثلاثة طرق أخرى عن جرير بن حازم ، وكذا أخرجه ابن أبي داود من وجه آخر عن جرير ، وفي رواية له « كان يمد قراءته » وأفاد أنه لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا جرير بن حازم وهمام بن يحيى ، وقوله في الثانية « يمد بسم الله » كذا وقع بموحدة قبل الموحدة التي في بسم الله ، كأنه حكى لفظ بسم الله كما حكى لفظ الرحمن في قوله « ويمد بالرحمن » أو جعله كالكلمة الواحدة علما لذلك . ووقع عند أبي نعيم من طريق الحسن الحلواني عن عمرو بن عاصم شيخ البخاري فيه « يمد بسم الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم » من غير موحدة في الثلاثة وأخرجه ابن أبي

داود عن يعقوب بن اسحاق عن عمرو بن عاصم عن همام وجريير جميعا عن قتادة بلفظ « يمد ببسم الله الرحمن الرحيم » بإثبات الموحدة في أوله أيضا ، وزاد في الإسناد جرييرا مع همام في رواية عمرو بن عاصم . وأخرج ابن أبي داود من طريق قطبة بن مالك « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الفجر ق فمر بهذا الحرف ﴿ بها طلع نضيد ﴾ فمد نضيد » وهو شاهد جيد لحديث أنس ، وأصله عند مسلم والترمذي والنسائي من حديث قطبة نفسه .

( تنبيه ) : استدل بعضهم بهذا الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة ، ورام بذلك معارضة حديث أنس أيضا المخرج في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يقرأها في الصلاة ، وفي الاستدلال لذلك بحديث الباب نظر ، وقد أوضحته فيما كتبت من النكت على علوم الحديث لابن الصلاح ، وحاصله أنه لا يلزم من وصفه بأنه كان إذا قرأ البسملة يمد فيها أن يكون قرأ البسملة في أول الفاتحة في كل ركعة ، ولأنه إنما ورد بصورة المثال فلا تتعين البسملة ، والعلم عند الله تعالى

### باب الترجيع

[٥٠٤٧] ٤٨٥٩ - حدثنا آدم بن أبي إياس قال نا شعبة قال نا أبو إياس قال سمعت عبد الله بن مغفل قال : رأيت النبي صلى الله عليه وهو على ناقته - أو جملة - وهي تسير به وهو يقرأ سورة الفتح - أو من سورة الفتح - قراءة لينة يقرأ وهو يرجع .

قوله ( باب الترجيع ) هو تقارب ضروب الحركات في القراءة ، وأصله الترديد ، وترجيع الصوت ترديده في الخلق ، وقد فسره كما سيأتي في حديث عبد الله بن مغفل المذكور في هذا الباب في كتاب التوحيد بقوله « أأأ بهمة مفتوحة بعدها ألف ساكنة ثم همزة أخرى » ثم قالوا : يحتمل أمرين : أحدهما أن ذلك حدث من هز الناقه ، والآخر أنه أشبع المد في موضعه فحدث ذلك ، وهذا الثاني أشبه بالسياق فإن في بعض طرقه « لولا أن يجتمع الناس لقرأت لكم بذلك اللحن » أي النغم . وقد ثبت الترجيع في غير هذا الموضع ، فأخرج الترمذي في « الشمائل » والنسائي وابن ماجه وابن أبي داود واللفظ له من حديث أم هانئ « كنت أسمع صوت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ وأنا نائمة على فراشي يرجع القرآن » والذي يظهر أن في الترجيع قدرا زائدا على الترتيل ، فعند ابن أبي داود من طريق أبي إسحاق عن علقمة قال « بت مع عبد الله بن مسعود في داره ، فنام ثم قام ، فكان يقرأ قراءة الرجل في مسجد حيه لا يرفع صوته ويسمع من حوله ، ويرتل ولا يرجع » وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة : معنى الترجيع تحسين التلاوة لا ترجيع الغناء ، لأن القراءة بترجيع الغناء تنافي الخشوع الذي هو مقصود التلاوة . قال : وفي الحديث ملازمته صلى الله عليه وسلم للعبادة لأنه حالة ركوبه الناقه وهو يسير لم يترك العبادة بالتلاوة ، وفي جهره بذلك إرشاد إلى أن الجهر بالعبادة قد يكون في بعض المواضع أفضل من الإسرار ، وهو عند التعليم وإيقاظ الغافل ونحو ذلك

### باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن

[٥٠٤٨] ٤٨٦٠ - حدثني محمد بن خلف أبو بكر قال نا أبو يحيى الحِماني قال نا بريد بن عبد الله عن جده أبي بردة عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه قال له : « يا أبا موسى ، لقد أوتيت مزمارة من مزامير آل داود » .



**قوله ( باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن )** كذا لأبي ذر ، وسقط قوله « للقرآن » لغيره . وقد تقدم في « باب من لم يتغن بالقرآن » نقل الإجماع على استحباب سماع القرآن من ذى الصوت الحسن . وأخرج ابن أبي داود من طريق ابن أبي مسجعة قال « كان عمر يقدم الشاب الحسن الصوت لحسن صوته بين يدي القوم » .

**قوله ( حدثنا محمد بن خلف أبو بكر )** هو الحدادي بالمهملات وفتح أوله والثقل ، بغدادى مقرر من صغار شيوخ البخاري ، وعاش بعد البخاري خمس سنين . وأبو يحيى الحماني بكسر المهملة وتشديد الميم اسمه عبد الحميد بن عبد الرحمن الكوفي وهو والد يحيى بن عبد الحميد الكوفي الحافظ صاحب المسند . وليس لمحمد ابن خلف ولا لشيخه أبي يحيى في البخاري إلا هذا الموضع ، وقد أدرك البخاري أبا يحيى بالسن ، لكنه لم يلقه .

**قوله ( حدثني بريد )** في رواية الكشميهني « سمعت بريد بن عبد الله » .

**قوله ( يا أبا موسى ، لقد أوتيت مزمارا من مزامير آل داود )** كذا وقع عنده مختصرا من طريق بريد ، وأخرجه مسلم من طريق طلحة بن يحيى عن أبي بردة بلفظ « لو رأيته وأنا أستمع قراءتك البارة » الحديث . وأخرجه أبو يعلى من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه بزيادة فيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة مرا بأبي موسى وهو يقرأ في بيته ، فقاما يستمعان لقراءته ، ثم إنهما مضيا . فلما أصبح لقي أبو موسى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا أبا موسى ، مررت بك » فذكر الحديث فقال « أما إني لو علمت بمكانك لحبته لك تحبيرا » ولابن سعد من حديث أنس بإسناد على شرط مسلم « أن أبا موسى قام ليلة يصلى ، فسمع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم صوته — وكان حلو الصوت — فقمعن يستمعن ، فلما أصبح قيل له ، فقال : لو علمت لحبته هن تحبيرا » وللروايي من طريق مالك بن مغول عن عبد الله بن بريدة عن أبيه نحو سياق سعيد بن أبي بردة وقال فيه « لو علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يستمع قراءتي لحبته تحبيرا » وأصلها عند أحمد ، وعند الدارمي من طريق الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول لأبي موسى — وكان حسن الصوت بالقرآن — لقد أوتى هذا من مزامير آل داود » فكأن المصنف أشار الى هذه الطريق في الترجمة ، وأصل هذا الحديث عند النسائي من طريق عمرو بن الحارث عن الزهري موصولا بذكر أبي هريرة فيه ولفظه « أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع قراءة أبي موسى فقال : لقد أوتى من مزامير آل داود » وقد اختلف فيه على الزهري ، فقال معمر وسفيان « عن الزهري عن عروة عن عائشة » أخرجه النسائي ، وقال الليث « عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب » مرسلا ، ولأبي يعلى من طريق عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء « سمع النبي صلى الله عليه وسلم صوت أبي موسى فقال : كأن صوت هذا من مزامير آل داود » وأخرج ابن أبي داود من طريق أبي عثمان النهدي قال « دخلت دار أبي موسى الأشعري فما سمعت صوت صنج ولا بربط ولا ناي أحسن من صوته » سنده صحيح وهو في « الحلية لأبي نعيم » والصنج بفتح المهملة وسكون النون بعدها جيم هو آلة تتخذ من نحاس كالطبقين يضرب أحدهما بالآخر ، والربط بالموحدين بينهما راء ساكنة ثم طاء مهملة بوزن جعفر هو آلة تشبه العود فارسي معرب ، والناي بنون بغير همز هو المزمار . قال الخطابي : قوله « آل داود » يريد داود نفسه ، لأنه لم ينقل أن أحدا من أولاد داود ولا من أقاربه كان اعطى من حسن الصوت ما أعطى . قلت : ويؤيده ما

أورده من الطريق الأخرى ، وقد تقدم في « باب من لم يتغن بالقرآن » ما نقل عن السلف في صفة صوت داود ، والمراد بالمزمار الصوت الحسن ، وأصله الآلة أطلق اسمه على الصوت للمشابهة . وفي الحديث دلالة بينة على أن القراءة غير المقروء وسيأتي مزيد بحث في ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

### باب مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْمَعَ الْقُرْآنَ مِنْ غَيْرِهِ

[٥٠٤٩] ٤٨٦١- حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي عن الأعمش قال حدثني إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال : قال لي النبي صلى الله عليه : « اقرأ علي القرآن » . قلت : اقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال : « إني أحب أن أسمع من غيري » .

قوله ( باب من أحب أن يستمع القرآن من غيره ) في رواية الكشميني « القراءة » ذكر فيه حديث ابن مسعود « قال لي النبي صلى الله عليه وسلم : اقرأ علي القرآن » أورده مختصراً ، ثم أورده مطولاً في الباب الذي بعده « باب قول المقرئ للقارئ حسبك » والمراد بالقرآن بعض القرآن ، والذي في معظم الروايات « اقرأ علي » ليس فيه لفظ « القرآن » بل أطلق فيصدق البعض ، قال ابن بطال : يحتمل أن يكون أحب أن يسمعه من غيره ليكون عرض القرآن سنة ، ويحتمل أن يكون لكي يتدبره ويفهمه ، وذلك أن المستمع أقوى على التدبر ونفسه أخلى وأنشط لذلك من القارئ لاشتغاله بالقراءة وأحكامها ، وهذا بخلاف قراءته هو صلى الله عليه وسلم على أبي بن كعب كما تقدم في المناقب وغيرها فإنه ، أراد أن يعلمه كيفية أداء القراءة ومخارج الحروف ونحو ذلك ، ويأتي شرح الحديث بعد أبواب في « باب البكاء عند قراءة القرآن »

### باب قول المقرئ للقارئ : حسبك

[٥٠٥٠] ٤٨٦٢- حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال : قال لي النبي صلى الله عليه : « اقرأ علي » ، قلت : يا رسول الله ، اقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال : « نعم » ، فقرأت سورة النساء حتى أتيت إلى هذه الآية ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴾ . قال : « حسبك الآن » . فالتفت إليه فإذا عيناه تذرفان .

### باب في كم يقرأ القرآن ؟ وقول الله : ﴿ فَأَقْرَأُوا مَا تيسر منه ﴾

[٥٠٥١] ٤٨٦٣- حدثنا علي قال نا سفيان قال لي ابن شبرمة : نظرت كم يكفي الرجل من القرآن ، فلم أجد سورة أقل من ثلاث آيات ، فقلت : لا ينبغي لأحد أن يقرأ أقل من ثلاث آيات . قال سفيان أنا منصور عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد أخبره علقمة عن أبي مسعود ولقيته وهو يطوف بالبيت ، فذكر النبي صلى الله عليه : « أن من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه » .

[٥٠٥٢] ٤٨٦٤- حدثنا موسى قال نا أبو عوانة عن مغيرة عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال : أنكحني أبي امرأة ذات حسب ، فكان يتعاهد كنته فيسألها عن بعلاها ، فتقول : نعم الرجل من رجل ، لم يطأ لنا فراشاً ولم يفتش لنا كنفاً منذ أتيناها . فلما طال عليه ذلك ذكر للنبي صلى الله عليه ، فقال : « القني به »

فلقيته بعدُ، قال: «كيف تصوم؟» قال: كل يومٍ. قال: «كيف تختم؟» قال: كل ليلةٍ. قال: «صم كل شهر ثلاثة وأقرأ القرآن في كل شهر». قال: قلت: أطيع أكثر من ذلك، قال: «صم ثلاثة أيام في الجمعة» فقلت: أطيع أكثر من ذلك قال: «أفطر يومين وصم يوماً». قال: أطيع أكثر من ذلك. قال: «صم أفضل الصوم صوم داود، صيام يومٍ وإفطار يومٍ، وأقرأ في كل سبع ليالٍ مرةً». فليتنى قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه، وذلك أنني كبرت وضعفت فكان يقرأ على بعض أهله السبع من القرآن بالنهار والذي يقرؤه يعرضه من النهار ليكون أخف عليه بالليل وإذا أراد أن يتقوى أفطر أياماً وأحصى وصام مثلهن، كراهية أن يترك شيئاً فارق النبي صلى الله عليه عليه. وقال بعضهم: في ثلاث أو في خمس أو في سبع وأكثرهم على سبع.

[٥٠٥٣] ٤٨٦٥- حدثنا سعد بن حفص قال نا شيان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو قال لي النبي صلى الله عليه: «في كم تقرأ القرآن؟»

[٥٠٥٤] ٤٨٦٦- وحدثني إسحاق قال أنا عبد الله عن شيان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهرة عن أبي سلمة -قال: وأحسبني قال: سمعت أنا من أبي سلمة- عن عبد الله بن عمرو: قال رسول الله صلى الله عليه: «أقرأ القرآن في شهر»، قلت: إني أجد قوة، حتى قال: «فاقرأه في سبع ولا تزد على ذلك».

قوله (باب في كم يقرأ القرآن؟ وقول الله تعالى فافرقوا ما تيسر منه) كأنه أشار إلى الرد على من قال أقل ما يجزئ من القراءة في كل يوم ليلة جزء من أربعين جزءاً من القرآن، وهو منقول عن إسحاق بن راهويه والحنابلة لأن عموم قوله ﴿فافرقوا ما تيسر منه﴾ يشمل أقل من ذلك، فمن ادعى التحديد فعليه البيان. وقد أخرج أبو داود من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو «في كم يقرأ القرآن؟ قال: في أربعين يوماً. ثم قال «في شهر» الحديث ولا دلالة فيه على المدعى.

قوله (حدثنا علي) هو ابن المديني، وسفيان هو ابن عيينة، وابن شبرمة هو عبد الله قاضي الكوفة ولم يخرج له البخاري إلا في موضع واحد يأتي في الأدب شاهداً، وأخرج من كلامه غير ذلك.

قوله (كم يكفي الرجل من القرآن)؟ أي في الصلاة.

قوله (قال علي) هو ابن المديني، وهو موصول من تنمة الخبر المذكور، ومنصور هو ابن المعتز، وإبراهيم هو النخعي. وقد تقدم نقل الاختلاف في روايته لهذا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد وعن علقمة في «باب فضل سورة البقرة» وتقدم بيان المراد بقوله «كفتاه» وما استدلل به ابن عيينة إنما يجيء على أحد ما قيل في تأويل «كفتاه» أي في القيام في الصلاة بالليل، وقد خفيت مناسبة حديث أبي مسعود بالترجمة على ابن كثير، والذي يظهر أنها من جهة أن الآية المترجم بها تناسب ما استدلل به ابن عيينة من حديث أبي مسعود والجامع بينهما أن كلا من الآية والحديث يدل على الاكتفاء، بخلاف ما قال ابن شبرمة.

قوله (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل التبوذكي، ومغيرة هو ابن مقسم.

**قوله ( أنكحني أبي )** أى زوجنى ، وهو محمول على أنه كان المشير عليه بذلك ، وإلا فعبد الله بن عمرو حينئذ كان رجلاً كاملاً . ويحتمل أن يكون قام عنه بالصدّاق ونحو ذلك .

**قوله ( امرأة ذات حسب )** فى رواية أحمد عن هشيم عن مغيرة وحصين عن مجاهد فى هذا الحديث « امرأة من قريش » أخرجه النسائي من هذا الوجه ، وهى أم محمد بنت محمية — بفتح الميم وسكون المهملة وكسر الهمزة بعدها تحتانية مفتوحة خفيفة — ابن جزء الزبيدي حليف قريش ذكرها الزبير وغيره .

**قوله ( كنته )** بفتح الكاف وتشديد النون هى زوج الولد .

**قوله ( نعم الرجل من رجل لم يظأ لنا فراشا )** قال ابن مالك : يستفاد منه وقوع التمييز بعد فاعل « نعم » الظاهر ، وقد منعه سيويه وأجازه المبرد . وقال الكرماني يحتمل أن يكون التقدير نعم الرجل من الرجال ، قال : وقد تفيد النكرة فى الإثبات التعميم كما فى قوله تعالى ﴿ علمت نفس ما أحضرت ﴾ قال : ويحتمل أن يكون من التجريد ، كأنه جرد من رجل موصوف بكذا وكذا رجلاً فقال نعم الرجل المجرد من كذا رجل صفته كذا .

**قوله ( لم يظأ لنا فراشا )** أى لم يضاجعنا حتى يظأ فراشنا .

**قوله ( ولم يفتش لنا كنفاً )** كذا للأكثر بقاء ومثناة ثقيلة وشين معجمة ، وفى رواية أحمد والنسائي والكشميهنى « ولم يغش » بغين معجمة ساكنة بعدها شين معجمة وكنفا بفتح الكاف والتون بعدها فاء هو البستر والجانب ، وأرادت بذلك الكناية عن عدم جماعه لها ، لأن عادة الرجل أن يدخل يده مع زوجته فى دواخل أمرها . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون المراد بالكنف الكنيف وأرادت أنه لم يطعم عندها حتى يحتاج إلى أن يفتش عن موضع قضاء الحاجة ، كذا قال والأول أولى ، وزاد فى رواية هشيم « فأقبل على يلومنى فقال : أنكحتك امرأة من قريش ذات حسب فعضلتها وفعلت ، ثم انطلق إلى النبى صلى الله عليه وسلم فشكاني » .

**قوله ( فلما طال ذلك )** أى على عمرو ( ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ) وكأنه تأنى فى شكواه رجاء أن يتدارك ، فلما تمدادى على حاله خشى أن يلحقه إثم بتضييع حق الزوجة فشكاه .

**قوله ( فقال القنى )** أى قال لعبد الله بن عمرو وفى رواية هشيم « فأرسل إلى النبى صلى الله عليه وسلم » ويجمع بينهما بأنه أرسل إليه أولاً ثم لقيه اتفاقاً فقال له اجتمع لى .

**قوله ( فقال كيف تصوم ؟ قلت أصوم كل يوم )** تقدم ما يتعلق بالصوم فى كتاب الصوم مشروحاً ، وقوله فى هذه الرواية « صم ثلاثة أيام فى الجمعة » قلت أطيق أكثر من ذلك . قال : صم يوماً وأفطر يومين ، قلت : أطيق أكثر من ذلك « قال الداودى : هذا وهم من الراوى لأن ثلاثة أيام من الجمعة أكثر من فطر يومين وصيام يوم ، وهو إنما يدرجه من الصيام القليل إلى الصيام الكثير . قلت : وهو اعتراض متجه ، فلعله وقع من الراوى فيه تقديم وتأخير ، وقد سلمت رواية هشيم من ذلك فإن لفظه « صم فى كل شهر ثلاثة أيام » قلت ، إلى أقوى أكثر من ذلك . فلم يزل يرفعنى حتى قال صم يوماً وأفطر يوماً » .

**قوله ( واقراً فى كل سبع ليال مرة )** أى اختم فى كل سبع ( فليتي قبلت ) كذا وقع فى هذه الرواية اختصاراً ، وفى غيرها مراجعات كثيرة فى ذلك كما سأبينه .

**قوله ( فكان يقرأ )** هو كلام مجاهد يصف صنيع عبد الله بن عمرو لما كبر ، وقد وقع مصرحاً به في رواية هشيم .

**قوله ( على بعض أهله )** أى على من تيسر منهم ، وإنما كان يصنع ذلك بالنهار ليتذكر ما يقرأ به في قيام الليل خشية أن يكون خفى عليه شيء منه بالنسيان .

**قوله ( وإذا أراد أن يتقوى أفطر أياماً الخ )** يؤخذ منه أن الأفضل لمن أراد أن يصوم صوم داود أن يصوم يوماً ويفطر يوماً دائماً ، ويؤخذ من صنيع عبد الله بن عمرو أن من أفطر من ذلك وصام قدر ما أفطر أنه يجزئ عنه صيام يوم وإفطار يوم .

**قوله ( وقال بعضهم في ثلاث أو في سبع )** كذا لأبي ذر ، ولغيره « في ثلاث وفي خمس » وسقط ذلك للنسفي ، وكأن المصنف أشار بذلك إلى رواية شعبة عن مغيرة بهذا الإسناد فقال « اقرأ القرآن في كل شهر » قال : إني أطيق أكثر من ذلك ، فما زال حتى قال في ثلاث ، فإن الخمس تؤخذ منه بطريق التضمن ، وقد تقدم للمصنف في كتاب الصيام . ثم وجدت في مسند الدارمي من طريق أبي فروة عن عبد الله بن عمرو قال « قلت : يا رسول الله في كم أختم القرآن ؟ قال : اختمه في شهر . قلت : إني أطيق ، قال : اختمه في خمسة وعشرين ، قلت : إني أطيق . قال : اختمه في عشرين . قلت : إني أطيق . قال : اختمه في خمس عشرة . قلت : إني أطيق . قال : اختمه في خمس . قلت : إني أطيق . قال : لا » وأبو فروة هذا هو الجهني واسمه عروة بن الحارث ، وهو كوفي ثقة . ووقع في رواية هشيم المذكورة « قال فاقراه في كل شهر » قلت : إني أجدي أقوى من ذلك . قال فاقراه في كل عشرة أيام . قلت : إني أجدي أقوى من ذلك « قال أحدهما إما حصين وإما مغيرة » قال فاقراه في كل ثلاث « وعند أبي داود والترمذي مصححاً من طريق يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً « لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث » وشاهده عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح من وجه آخر عن ابن مسعود « اقرءوا القرآن في سبع ولا تقرأوه في أقل من ثلاث » ولأبي عبيد من طريق الطيب بن سلمان عن عمرة عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يهتم القرآن في أقل من ثلاث » وهذا اختيار أحمد وأبي عبيد وإسحق بن راهويه وغيرهم وثبت عن كثير من السلف أنهم قرءوا القرآن في دون ذلك ، قال النووي : والاختيار أن ذلك يختلف بالأشخاص ، فمن كان من أهل الفهم وتدقيق الفكر استحب له أن يقتصر على القدر الذي لا يختل به المقصود من التدبر واستخراج المعاني ، وكذا من كان له شغل بالعلم أو غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة يستحب له أن يقتصر منه على القدر الذي لا يخل بما هو فيه ، ومن لم يكن كذلك فالأولى له الاستكثار ما أمكنه من غير خروج إلى الملل ولا يقرؤه هزيمة . والله أعلم .

**قوله ( وأكثرهم )** أى أكثر الرواة عن عبد الله بن عمرو .

**قوله ( على سبع )** كأنه يشير إلى رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو الموصولة عقب هذا ، فإن في آخره « ولا يزد على ذلك » أى لا يغير الحال المذكورة إلى حالة أخرى ، فأطلق الزيادة والمراد النقص ، والزيادة هنا بطريق التدلى أى لا يقرؤه في أقل من سبع . ولأبي داود والترمذي والنسائي من طريق وهب بن منه « عن عبد الله بن عمرو أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : في كم يقرأ القرآن ؟ قال : في أربعين يوماً . ثم

قال : في شهر . ثم قال : في عشرين . ثم قال : في خمس عشرة . ثم قال : في عشر . ثم قال في سبع . ثم لم ينزل عن سبع » وهذا إن كان محفوظا احتمل في الجمع بينه وبين رواية أبي فروة تعدد القصة ، فلا مانع أن يتعدد قول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو ذلك تأكيدا ، ويؤيده الاختلاف الواقع في السياق ، وكأن النبي عن الزيادة ليس على التحريم ، كما أن الأمر في جميع ذلك ليس للوجوب ، وعرف ذلك من قرائن الحال التي أرشد إليها السياق ، وهو النظر إلى عجزه عن سوى ذلك في الحال أو في المال ، وأغرب بعض الظاهرية فقال : يحرم أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث ، وقال النووي : أكثر العلماء على أنه لا تقدير في ذلك ، وإنما هو بحسب النشاط والقوة ، فعلى هذا يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص والله أعلم .

**قوله ( عن يحيى )** هو ابن أبي كثير ، ومحمد بن عبد الرحمن وقع في الإسناد الثاني أنه مولى زهرة ، وهو محمد ابن عبد الرحمن بن ثوبان ، فقد ذكر ابن حبان في « الثقات » أنه مولى الأحنس بن شريق الثقفي ، وكان الأحنس ينسب زهريا لأنه كان من حلفائهم ، وجزم جماعة بأن ابن ثوبان عامري ، فلعله كان ينسب عامريا بالأصلالة وزهريا بالحلف ونحو ذلك . والله أعلم .

**( تنبيه )** : هذا التعليق وهو قوله « وقال بعضهم الخ » ذهلت عن تخريجه في « تعليق التعليق » وقد يسر الله تعالى بتحريره هنا والله الحمد .

**قوله ( في كم تقرأ القرآن ) ؟** كذا اقتصر البخاري في الإسناد العالي على بعض المتن ثم حوله إلى الإسناد الآخر ، وإسحاق شيخه فيه هو ابن منصور ، وعبيد الله هو ابن موسى وهو من شيوخ البخاري ، إلا أنه ربما حدث عنه بواسطة كما هنا .

**قوله ( عن أبي سلمة — قال وأحسبني قال سمعت أنا من أبي سلمة )** فائل ذلك هو يحيى بن أبي كثير ، قال الإسماعيلي : خالف أبان بن يزيد العطار شيبان بن عبد الرحمن في هذا الإسناد عن يحيى بن أبي كثير ، ثم ساقه من وجهين عن أبان عن يحيى عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة وزاد في سياقه بعد قوله أقرأه في شهر « قال إلى أجد قوة . قال في عشرين . قال : إلى أجد قوة . قال : في عشر قال : إلى أجد قوة . قال : في سبع ولا تزد على ذلك » قال الإسماعيلي : ورواه عكرمة بن عمار عن يحيى قال « حدثنا أبو سلمة » بغير واسطخ ، وساقه من طريقه ، قلت : كأن يحيى بن أبي كثير كان يتوقف في تحديث أبي سلمة له ثم تذكر أنه حدثه به أو بالعكس كان يصرح بتحديثه ثم توقف وتحقق أنه سمعه بواسطة محمد بن عبد الرحمن ، ولا يقدح في ذلك مخالفة أبان لأن شيبان أحفظ من أبان ، أو كان عند يحيى عنهما ويؤيده اختلاف سياقهما ، وقد تقدم في الصيام من طريق الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مصرحا بالسماع بغير توقف لكن لبعض الحديث في قصة الصيام حسب . قال الإسماعيلي : قصة الصيام لم تختلف على يحيى في روايته إياها عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو بغير واسطة .

**( تنبيه )** : المراد بالقرآن في حديث الباب جميعه ، ولا يرد على هذا أن القصة وقعت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بمدة وذلك قبل أن ينزل بعض القرآن الذي تأخر نزوله ، لأننا نقول سلمنا ذلك لكن العبرة بما دل عليه الإطلاق وهو الذي فهم الصحابي فكان يقول : ليتنى لو قبلت الرخصة . ولا شك أنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم كان قد أضاف الذي نزل آخر إلى منازل أولا ، فالمراد بالقرآن جميع ما كان نزل إذ ذاك وهو معظمه ،

ووقعت الإشارة إلى أن منازل بعد ذلك يوزع بقسطه ، والله أعلم

### باب البكاء عند قراءة القرآن

[٥٠٥٥] ٤٨٦٧- حدثنا صدقة قال أنا يحيى عن سفيان عن سليمان عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله . قاله

يحيى بعض الحديث عن عمرو بن مرة قال لي النبي صلى الله عليه... ح. ونا مسدد عن يحيى عن سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله . قال الأعمش : وبعض الحديث حدثني عمرو بن مرة عن إبراهيم وعن أبيه عن أبي الضحى عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « اقرأ علي » ، قال : قلت : اقرأ عليك وعلى أهلك ؟ قال : « إني أشتهي أن أسمع من غيري » ، قال : فقرأت النساء حتى إذا بلغت : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴾ قال لي : « كف ، أو أمسك » . فرأيت عينيه تذرفان .

[٥٠٥٦] ٤٨٦٨- حدثنا قيس بن حفص قال نا عبد الواحد قال نا الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة السلماني

عن عبد الله بن مسعود قال : قال لي النبي صلى الله عليه : « اقرأ علي » ، قلت : اقرأ عليك وعلى أهلك ؟ قال : « إني أحب أن أسمع من غيري » .

**قوله ( باب البكاء عند قراءة القرآن )** قال النووي : البكاء عند قراءة القرآن صفة العارفين وشعار الصالحين ، قال الله تعالى ﴿ وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَكُونُ ﴾ ﴿ خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا ﴾ والأحاديث فيه كثيرة . قال الغزالي : يستحب البكاء مع القراءة وعندها ، وطريق تحصيله أن يحضر قلبه الحزن والخوف بتأمل ما فيه من التهديد والوعيد الشديد والوثائق والعهود ثم ينظر تقصيره في ذلك ، فان لم يحضره حزن فليكن على فقد ذلك وأنه من أعظم المصائب . ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن مسعود المذكور في تفسير سورة النساء وساق المتن هناك على لفظ شيخه صدقة بن الفضل المروزي . وساقه هنا على لفظ شيخه مسدد كلاهما عن يحيى القطان . وعرف من هنا المراد بقوله « بعض الحديث عن عمرو بن مرة » وحاصله أن الأعمش سمع الحديث المذكور من إبراهيم النخعي ، وسمع بعضه من عمرو بن مرة عن إبراهيم ، وقد أوضحت ذلك في تفسير سورة النساء أيضا ، ويظهر لي أن القدر الذي عند الأعمش عن عمرو بن مرة من هذا الحديث من قوله « فقرأت النساء » إلى آخر الحديث ، وأما ما قبله إلى قوله « أن أسمع من غيري » فهو عند الأعمش عن إبراهيم كما هو في الطريق الثانية في هذا الباب ، وكذا أخرجه المصنف من وجه آخر عن الأعمش قبل بياين ، وتقدم قبل بياين واحد عن محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان الثوري مقتصرًا على طريق الأعمش عن إبراهيم من غير تبين التفصيل الذي في رواية يحيى القطان عن الثوري ، وهو يقتضي أن في رواية الفريابي إدراجا . وقوله في هذه الرواية « عن أبيه » هو معطوف على قوله « عن سليمان » وهو الأعمش ، وحاصله أن سفيان الثوري روى هذا الحديث عن الأعمش ، ورواه أيضا عن أبيه وهو سعيد بن مسروق الثوري عن أبي الضحى ، ورواية إبراهيم عن عبيدة بن عمرة عن ابن مسعود موصولة ، ورواية أبي الضحى عن عبد الله بن مسعود منقطعة ، ووقع في رواية أبي الأحوص عن سعيد بن مسروق عن أبي الضحى « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن مسعود » فذكره ، وهذا أشد انقطاعا أخرجه سعيد بن منصور ، وقوله « اقرأ علي » وقع في رواية علي بن مسهر عن الأعمش بلفظ « قال لي رسول الله صلى الله عليه

وسلم وهو على المنبر اقرأ على « ووقع في رواية محمد بن فضالة الظفري أن ذلك كان وهو صلى الله عليه وسلم في بنى ظفر أخرجه ابن أبي حاتم والطبراني وغيرهما من طريق يونس بن محمد بن فضالة عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاهم في بنى ظفر ومعه ابن مسعود وناس من أصحابه ، فأمر قارئاً فقرأ ، فأتى على هذه الآية ﴿ فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً ﴾ فبكى حتى ضرب لحياه ووجنتاه فقال : يارب ، هذا على من أنا بين ظهره فكيف بمن لم أره . وأخرج ابن المبارك في الزهد من طريق سعيد بن المسيب قال « ليس من يوم إلا يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم أمته غدوة وعشية فيعرفهم بسيماهم وأعمالهم . فلذلك يشهد عليهم » ففي هذا المرسل ما يرفع الإشكال الذي تضمنه حديث ابن فضالة والله أعلم . قال ابن بطال : إنما بكى صلى الله عليه وسلم عند تلاوته هذه الآية لأنه مثل لنفسه أهوال يوم القيامة وشدة الحال الداعية له إلى شهادته لأمره بالتصديق وسؤاله الشفاعة لأهل الموقف ، وهو أمر يحق له طول البكاء انتهى . والذي يظهر أنه بكى رحمة لأمره ، لأنه علم أنه لا بد أن يشهد عليهم بعملهم وعملهم قد لا يكون مستقيماً فقد يفضى إلى تعذيبهم ، والله أعلم

باب إثم من رآى بقرآته القرآن ، أو تأكل به ، أو فجر به

[٥٠٥٧] ٤٨٦٩ - حدثنا محمد بن كثير قال أنا سفيان قال نا الأعمش عن خيشمة عن سويد بن غفلة قال علي : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان ، سفهاء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، يرقون من الإسلام كما يرق السهم من الرمية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة » .

[٥٠٥٨] ٤٨٧٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « يخرج فيكم قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم ، وصيامكم مع صيامهم ، وعملكم مع عملهم ، ويقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يرقون من الدين ، كما يرق السهم من الرمية ، تنظر في النصل فلا ترى شيئاً ، وتنظر في القدح فلا ترى شيئاً ، وتنظر في الريش فلا ترى شيئاً ، وتتمارى في الفوق » .

[٥٠٥٩] ٤٨٧١ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن شعبة عن قتادة عن أنس عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه قال : « المؤمن الذي يقرأ القرآن ويعمل به كالأترجة طعمها طيبٌ وريحها طيبٌ ، والمؤمن الذي لا يقرأ القرآن ويعمل به كالتمرة طعمها طيبٌ ولا ريح لها . ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن كالريحانة ريحها طيبٌ وطعمها مرٌّ ، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كالخنزلة طعمها مرٌّ أو خبيث وريحها مرٌّ » .

قوله ( باب إثم من رآى بقرآته القرآن ، أو تأكل به ) كذا للأكثر ، وفي رواية « رايًا » بنحائية بدل الهمزة ، وتأكل أى طلب الأكل ، وقوله « أو فجر به » للأكثر بالجيم ، وحكى ابن التين أن في رواية بالخاء المعجمة . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث على في ذكر الخوارج ، وقد تقدم في علامات النبوة . وأغرب الداودي فزعم أنه وقع هنا « عن سويد بن غفلة قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم » قال واختلف في



صحبة سويد ، والصحيح ما هنا أنه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم ، كذا قال معتمدا على الغلط الذي نشأ له عن السقط ، والذي في جميع نسخ صحيح البخاري « عن سويد بن غفلة عن علي رضي الله عنه قال : سمعت » وكذا في جميع المسانيد ، وهو حديث مشهور لسويد بن غفلة عن علي ، ولم يسمع سويد من النبي صلى الله عليه عليه وسلم على الصحيح ، وقد قيل إنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح ، والذي يصح أنه قدم المدينة حين نفضت الأيدي من دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصح سماعه من الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة ، وصح أنه أدى صدقة ماله في حياة النبي صلى الله عليه وسلم . قال أبو نعيم : مات سنة ثمانين ، وقال أبو عبيد سنة إحدى ، وقال عمرو بن علي سنة اثنتين ، وبلغ مائة وثلاثين سنة . وهو جعفي يكنى أبا أمية ، نزل الكوفة ومات بها . وسيأتي البحث في قتال الخوارج في كتاب المحاربين ، وقوله « الأحلام » أي العقول ، وقوله « يقولون من خير قول البرية » هو من المقلوب والمراد من « قول خير البرية » أي من قول الله ، وهو المناسب للترجمة ، وقوله « لا يجاوز حناجرهم » قال الداودي : يريد أنهم تعلقوا بشيء منه . قلت : إن كان مراده بالتعلق الحفظ فقط دون العلم بمدلوله فعسى أن يتم له مراده ، وإلا فالذي فهمه الأئمة من السياق أن المراد أن الإيمان لم يرسخ في قلوبهم لأن ما وقف عند الحلقوم فلم يتجاوز لايصل إلى القلب . وقد وقع في حديث حذيفة نحو حديث أبي سعيد من الزيادة « لا يجاوز تراقيهم ولا تنميه قلوبهم » . الحديث الثاني حديث أبي سلمة عن أبي سعيد في ذكر الخوارج أيضا ، وسيأتي شرحه أيضا في استتابة المرتدين ، وتقدم من وجه آخر في علامات النبوة . ومناسبة هذين الحديثين للترجمة أن القراءة إذا كانت لغیر الله فهي للرياء أو للتأكل به ونحو ذلك ، فالأحاديث الثلاثة دالة لأركان الترجمة لأن منهم من رايابه وإليه الإشارة في حديث أبي موسى ، ومنهم من تأكل به وهو مخرج من حديثه أيضا ، ومنهم من فجر به وهو مخرج من حديث علي وأبي سعيد . وقد أخرج أبو عبيد في « فضائل القرآن » من وجه آخر عن أبي سعيد وصححه الحاكم رفعه « تعلموا القرآن واسألوا الله به قبل أن يتعلمه قوم يسألون به الدنيا ، فإن القرآن يتعلمه ثلاثة نفر : رجل يباهي به ، ورجل يستأكل به . ورجل يقرئه الله » وعند ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس موقوفا « لا تضربوا كتاب الله ببعضه ببعض ، فإن ذلك يوقع الشك في قلوبكم » وأخرج أحمد وأبو يعلى من حديث عبد الرحمن بن شبل رفعه « اقرعوا القرآن ولا تغفلوا فيه ولا تحفوا عنه ولا تأكلوا به » الحديث وسنده قوى ، وأخرج أبو عبيد عن عبد الله بن مسعود « سيجيء زمان يسأل فيه بالقرآن ، فإذا سألوكم فلا تعطوهم » . الحديث الثالث حديث أبي موسى الذي تقدم مشروحا في « باب فضل القرآن على سائر الكلام » وهو ظهر فيما ترجم له . ووقع هنا عند الإسماعيلي من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة بسنده « قال شعبة وحدثني شبل يعني ابن عزة أنه سمع أنس بن مالك » بهذا . قلت : وهو حديث آخر أخرجه أبو داود في مثل المجلس الصالح والجليس السوء

### ب) اقرؤوا القرآن ما ائتلفت قلوبكم

[٥٠٦٠] ٨٧٢- حدثنا أبو النعمان قال نا حماد عن أبي عمران الجوني عن جندب بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه قال : « اقرؤوا القرآن ما ائتلفت قلوبكم ، فإذا اختلفتم فقوموا عنه » .  
[الحديث ٥٠٦٠ - أطرافه في : ٥٠٦١ ، ٧٣٦٤ ، ٧٣٦٥] .

[٥٠٦١] ٨٧٣- حدثني عمرو بن علي قال نا عبد الرحمن بن مهدي قال نا سلام بن أبي مطيع عن أبي

عمران الجوني عن جندب قال النبي صلى الله عليه : «اقرأوا القرآن ما اختلفت قلوبكم ، فإذا اختلفتم فقوموا عنه» . تابعه الحارث بن عبيد وسعيد بن زيد عن أبي عمران . ولم يرفعه حماد بن سلمة وأبان . وقال غندر عن شعبة عن أبي عمران سمعت جندبا .. قوله . وقال ابن عون عن أبي عمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر قوله . وجندب أصح وأكثر .

[٥٠٦٢] ٤٨٧٤ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن النزأل بن سبرة عن عبد الله أنه سمع رجلا يقرأ آية سمع النبي صلى الله عليه خلافها ، فأخذت بيده فانطلقت به إلى النبي صلى الله عليه ، فقال : «كلاكما محسن ، فاقرأ» . أكبر علمي قال : «فإن من كان قبلكم اختلفوا فأهلكهم» .

**قوله ( باب اقرءوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم ) أى اجتمعت .**

**قوله ( فإذا اختلفتم )** أى في فهم معانيه ( فقوموا عنه ) أى تفرقوا لئلا يتأدى بكم الاختلاف الى الشر ، قال عياض : يحتمل أن يكون النهي خاصا بزمانه صلى الله عليه وسلم لئلا يكون ذلك سببا لنزول مايسوؤهم كما في قوله تعالى ﴿ لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤم ﴾ ، ويحتمل أن يكون المعنى اقرءوا والزمو الائتلاف على ما دل عليه وقاد إليه ، فإذا وقع الاختلاف أو عرض عارض شبهة يقتضى المنازعة الداعية إلى الافتراق فاتركوا القراءة ، وتمسكوا بالمحكم الموجب للألفة وأعرضوا عن المتشابه المؤدى إلى الفرقة ، وهو كقوله صلى الله عليه وسلم « فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأحدروهم » ويحتمل أنه ينهى عن القراءة إذا وقع الاختلاف في كيفية الأداء بأن يتفرقوا عند الاختلاف ويستمر كل منهم على قراءته ، ومثله ما تقدم عن ابن مسعود لما وقع بينه وبين الصحابين الآخرين الاختلاف في الأداء ، فترافعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال « كلكم محسن » وهذه النكتة تظهر الحكمة في ذكر حديث ابن مسعود عقيب حديث جندب .

**قوله ( تابعه الحارث بن عبيد وسعيد بن زيد عن أبي عمران )** أى في رفع الحديث ، فأما متابعة الحارث وهو ابن قدامة الإيادي فوصلها الدارمي عن أبي غسان مالك بن إسماعيل عنه ، ولفظه مثل رواية حماد بن زيد ، وأما متابعة سعيد بن زيد وهو أخو حماد بن زيد فوصلها الحسن بن سفيان في مسنده من طريق أبي هشام الخزومي عنه قال « سمعت أبا عمران قال حدثنا جندب » فذكر الحديث مرفوعا وفي آخره « فإذا اختلفتم فيه فقوموا » .

**قوله ( ولم يرفعه حماد بن سلمة وأبان )** يعنى ابن يزيد العطار ، أما رواية حماد بن سلمة فلم تقع لى موصولة ، وأما رواية أبان فوقعت في صحيح مسلم من طريق حبان بن هلال عنه ولفظه « قال لنا جندب ونحن غلمان » فذكره لكن مرفوعا أيضا ، فلعله وقع للمصنف من وجه آخر عنه موقوفا .

**قوله ( وقال غندر عن شعبة عن أبي عمران سمعت جندبا قوله )** وصله الإسماعيلي من طريق بNDAR عن غندر .

**قوله ( وقال ابن عون عن أبي عمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر قوله )** ابن عون هو عبد الله البصري الإمام المشهور وهو من أقران أبي عمران ، وروايته هذه وصلها أبو عبيد عن معاذ بن معاذ عنه ، وأخرجها النسائي من وجه آخر عنه .

**قوله ( وجندب أصح وأكثر )** أى أصح إسناداً وأكثر طرقاً ، وهو كما قال فإن الجم الغفير روه عن أبي عمران عن جندب ، إلا أنهم اختلفوا عليه في رفعه ووقفه ، والذين رفعوه ثقات حفاظ فالحكم لهم . وأما رواية ابن عون فشاذة لم يتابع عليها ، قال أبو بكر بن أبي داود : لم يخطئ ابن عون قط إلا في هذا ، والصواب عن جندب انتهى . ويحتمل أن يكون ابن عون حفظه ويكون لأبي عمران فيه شيخ آخر وإنما توارد الرواة على طريق جندب لعلوها والتصريح برفعها ، وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن أبي عمران هذا حديثاً آخر في المعنى أخرجه من طريق حماد عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن رباح عن عبد الله بن عمر قال « هاجرت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فسمع رجلين اختلفا في آية فخرج يعرف الغضب في وجهه فقال : إنما هلك من كان قبلكم بالاختلاف في الكتاب » وهذا مما يقوى أن يكون لطريق ابن عون أصل والله أعلم .

**قوله ( النزال )** بفتح النون وتشديد الزاى وآخره لام ( ابن سيرة ) بفتح المهملة وسكون الموحدة الهلائي ، تابعى كبير ، وقد قيل إنه له صحبه ، وذهل المزى فجزم في « الأطراف » بأن له صحبة ، وجزم في « التهذيب » بأن له رواية عن أبي بكر الصديق مرسله .

**قوله ( أنه سمع رجلاً يقرأ آية سمع النبي صلى الله عليه وسلم قرأ خلافها )** هذا الرجل يحتمل أن يكون هو أبي بن كعب ، فقد أخرج الطبري من حديث أبي بن كعب أنه سمع ابن مسعود يقرأ آية قرأ خلافها وفيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كلا كما محسن » الحديث ، وقد تقدم في « باب أنزل القرآن على سبعة أحرف » بيان عدة ألفاظ لهذا الحديث .

**قوله ( فاقراً )** بصيغة الأمر للإثنين .

**قوله ( أكبر علمي )** هذا الشك من شعبة ، وقد أخرجه أبو عبيد عن حماد بن محمد عن شعبة قال « أكبر علمي أنى سمعته وحدثني عنه مسعود » فذكره .

**قوله ( فإن من كان قبلكم اختلفوا فأهلكهم )** في رواية المستمل « فأهلكوا » بضم أوله ، وعند ابن حبان والحاكم من طريق زر بن حبيش عن ابن مسعود في هذه القصة « فإنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف » وقد تقدم القول في معنى الاختلاف في حديث جندب الذى قبله . وفي رواية زر المذكورة من الفائدة أن السورة التي اختلف فيها أبي وابن مسعود كانت من آل حم ، وفي « المبهات » للخطيب أنها الأحقاف ، ووقع عند عبد الله بن أحمد في زيادات المسند في هذا الحديث أن اختلافهم كان في عددها هل هي خمس وثلاثون آية أو ست وثلاثون الحديث ، وفي هذا الحديث والذى قبله الحظ على الجماعة والألفة والتحذير من الفرقة والاختلاف والنهي عن المراءى في القرآن بغير حق ، ومن شر ذلك أن تظهر دلالة الآية على شيء يخالف الرأى فيتوسل بالنظر وتدقيقه إلى تأويلها وحملها على ذلك الرأى ويقع اللجاج في ذلك والمناضلة عليه

( خاتمة ) اشتمل كتاب فضائل القرآن من الأحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثاً ، المعلق منها وما التحق به من المتابعات تسعة عشر حديثاً والباقي موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة وسبعون حديثاً والباقي

خالص وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أنس فيمن جمع القرآن ، وحديث قتادة بن النعمان في فضل قل هو الله أحد ، وحديث أبي سعيد في ذلك ، وحديثه أيضاً « أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن » وحديث عائشة في قراءة المعوذات عند النوم ، وحديث ابن عباس في قراءة المفصل ، وحديثه « لم يترك إلا ما بين الدفتين » وحديث أبي هريرة « لا حسد إلا في اثنتين » وفي حديث عثمان « إن خيركم من تعلم القرآن » وحديث أنس « كان قرأته مدأ » وحديث عبد الله بن مسعود « إنه سمع رجلاً يقرأ آية » . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة آثار . والله أعلم .

تم الجزء الثامن . يليه — إن شاء الله — الجزء التاسع ، وأوله ( كتاب النكاح )

## الجزء الثامن من فتح الباري

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام﴾ ... ٢٦		ما جاء في فاتحة الكتاب ..... ٦	
قوله تعالى: ﴿أياماً معدودات﴾ ..... ٢٨		﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ ..... ٩	
﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ ..... ٣٠		<b>سورة البقرة</b>	
﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم﴾ .. ٣٠		قوله تعالى: ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾ ..... ١٠	
قوله تعالى: ﴿وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم		باب ..... ١١	
الخيوط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر﴾ .. ٣١		﴿فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون﴾ ..... ١٣	
﴿ليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها﴾ ..... ٣٢		﴿وظللنا عليكم الغمام وأنزلنا عليكم المن	
قوله تعالى: ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة﴾ .. ٣٢		والسلوى﴾ ..... ١٤	
﴿وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى		﴿وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث	
التهلكة﴾ ..... ٣٣		شئتم﴾ الآية ..... ١٤	
قوله تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضاً أو به		﴿من كان عدواً لجبريل﴾ ..... ١٥	
أذى﴾ ..... ٣٤		قوله تعالى: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها﴾ ... ١٦	
﴿فمن تمتع بالعمرة إلى الحج﴾ ..... ٣٥		﴿وقالوا اتخذ الله ولداً سبحانه﴾ ..... ١٨	
﴿ليس عليكم عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من		﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾ ..... ١٨	
ربكم﴾ ..... ٣٥		﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت﴾ ..... ١٩	
﴿ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس﴾ ..... ٣٥		﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا﴾ ..... ٢٠	
﴿وممنهم من يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة﴾ .. ٣٦		﴿سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم﴾ الآية	
﴿وهو ألد الخصام﴾ ..... ٣٦		قوله تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً﴾ .. ٢١	
﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين		قوله تعالى: ﴿وما جعلنا القبلة التي كنت عليها﴾	
خلوا من قبلكم﴾ ..... ٣٧		قوله تعالى: ﴿قد نرى تقلب وجهك في السماء﴾	
﴿نساؤكم حرث لكم﴾ ..... ٣٨		﴿ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية﴾ ... ٢٣	
﴿وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن﴾ ..... ٤١		﴿الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه﴾ ..... ٢٣	
﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً﴾ ... ٤٢		﴿ولكل وجهة هو موليها﴾ ..... ٢٤	
﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾ .. ٤٤		﴿ومن حيث خرجت فول وجهك﴾ ..... ٢٤	
﴿وقوموا لله قانتين﴾ ..... ٤٧		﴿ومن حيث خرجت فول وجهك﴾ ..... ٢٤	
قوله عز وجل: ﴿فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا﴾		قوله: ﴿إن الصفا والمروة من شعائر الله﴾ ... ٢٤	
﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً﴾ ... ٥٠		قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يتخذ من دون الله	
﴿وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى﴾		أنداداً﴾ ..... ٢٥	
قوله: ﴿أيود أحدكم أن تكون له جنة﴾ ... ٥٠		﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص﴾ .. ٢٥	
﴿لا يسألون الناس إلحافاً﴾ ..... ٥١			
﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ ..... ٥٢			

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
﴿يحق الله الربا﴾	٥٣	قوله تعالى: ﴿ولكل جعلنا موالى﴾	٩٩
﴿فأذنوا بحرب من الله﴾	٥٣	﴿إن الله لا يظلم مثقال ذرة﴾	١٠١
﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾	٥٣	﴿فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد﴾	١٠٢
﴿واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله﴾	٥٤	قوله تعالى: ﴿وإن كنتم مرضى أو على سفر﴾	١٠٣
﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه﴾	٥٥	﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾	١٠٥
﴿آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه﴾	٥٦	﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك﴾	١٠٦
سورة آل عمران	٥٧	﴿فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم﴾	١٠٦
﴿منه آيات محكمات﴾	٥٩	﴿وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله﴾	١٠٧
﴿وإني أعيدها بك وذريتها من الشيطان﴾	٦١	﴿فما لكم في المنافقين فئتين﴾	١٠٨
﴿إن الذين يشتركون بهعد الله وأيمانهم﴾	٦٢	﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم﴾	١١٠
﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء﴾	٦٤	﴿ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلم﴾	١١٠
﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾	٧٣	﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون﴾	١١١
﴿قل فاتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين﴾	٧٤	﴿إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم﴾	١١٥
﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾	٧٥	﴿إلا المستضعفين من الرجال والنساء﴾	١١٦
﴿إذ هم طائفتان منكم أن تفشلا﴾	٧٦	قوله تعالى: ﴿فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم﴾	١١٧
﴿ليس لك من الأمر شيء﴾	٧٦	قوله: ﴿ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من	
قوله: ﴿والرسول يدعوكم في أخراكم﴾	٧٨	مطر﴾	١١٧
قوله تعالى: ﴿أمنة ناعساً﴾	٧٨	قوله تعالى: ﴿ويستفتونك في النساء﴾	١١٨
قوله تعالى: ﴿الذين استجابوا لله والرسول﴾	٧٩	﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً﴾	١١٨
﴿إن الناس قد جمعوا لكم﴾	٧٩	﴿إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار﴾	١١٩
﴿ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله﴾	٨٠	قوله تعالى: ﴿إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى	
﴿ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم		نوح﴾	١٢٠
ومن الذين أشركوا أذى كثيراً﴾	٨١	﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة﴾	١٢١
﴿لا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا﴾	٨٤	سورة المائدة	١٢٢
﴿إن في خلق السماوات والأرض﴾	٨٦	باب	١٢٢
﴿الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً﴾	٨٧	قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾	١٢٤
﴿ربنا إنك من تدخل النار فقد أخزيته﴾	٨٧	قوله: ﴿فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً﴾	١٢٥
﴿ربنا إنا سمعنا منادياً ينادي للإيمان﴾	٨٨	قوله تعالى: ﴿فأذهب أنت وربك فقاتلا﴾	١٢٧
سورة النساء	٨٨	﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله﴾	١٢٧
﴿وإن خفتن أن لا تقسطوا في اليتامى﴾	٩٠	قوله: ﴿والجروح قصاص﴾	١٢٩
﴿ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف﴾	٩٢	﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك﴾	١٢٩
﴿وإذا حضر القسمة أولوا القربى﴾	٩٣	قوله عز وجل: ﴿لا يؤاخذكم الله باللغو في	
﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾	٩٤	أيمانكم﴾	١٢٩
﴿ولكم نصف ما ترك أزواجكم﴾	٩٦	قوله تعالى: ﴿لا تحرموا طيبات ما أحل الله	
﴿لا يحل لكم أن ترثوا النساء كره﴾	٩٧	لكم﴾	١٣٠

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٦٥	قوله تعالى: ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾	١٣١	قوله تعالى: ﴿إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان﴾
١٦٥	﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة﴾	١٣٣	﴿ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا﴾
١٦٧	﴿يا أيها النبي حرّض المؤمنين على القتال﴾	١٣٤	قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم﴾
١٦٨	﴿الآن خفف الله عنكم﴾	١٣٧	﴿ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام﴾
١٦٩	سورة براءة	١٤٠	﴿وكنتم عليهم شهداء ما دمت فيهم﴾
١٧٢	قوله تعالى: ﴿براءة من الله ورسوله﴾	١٤١	قوله تعالى: ﴿إن تعذبهم فإنهم عبادك﴾
١٧٣	قوله تعالى: ﴿فسيحوا في الأرض أربعة أشهر﴾	١٤١	سورة الأنعام
١٧٤	قوله: ﴿وأذان من الله ورسوله إلى الناس﴾	١٤٦	﴿وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو﴾
١٧٩	قوله تعالى: ﴿فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم﴾	١٤٦	قوله تعالى: ﴿قل هو القادر على أن يبعث عليكم﴾
١٧٩	قوله تعالى: ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة﴾	١٤٩	﴿ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾
١٨٠	قوله تعالى: ﴿يوم يحمى عليها في نار جهنم﴾	١٤٩	﴿ويونس ولو طأ وكلا فضلنا على العالمين﴾
١٨١	قوله تعالى: ﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً﴾	١٤٩	قوله تعالى: ﴿أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾
١٨٢	قوله تعالى: ﴿ثاني اثنين إذ هما في الغار﴾	١٥٠	﴿وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر﴾
١٨٧	قوله عز وجل: ﴿والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب﴾	١٥١	قوله: ﴿ولا تقربوا الفواحش﴾
١٨٧	قوله تعالى: ﴿الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين﴾	١٥١	قوله تعالى: ﴿قل هلم شهداءكم﴾
١٩٠	قوله تعالى: ﴿استغفر لهم أو لا تستغفر لهم﴾	١٥٢	﴿لا ينفع نفساً إيمانها﴾
١٩٠	قوله تعالى: ﴿ولا تصل على أحد منهم مات أبداً﴾	١٥٢	سورة الأعراف
١٩٨	قوله: ﴿سيحلفون بالله لكم إذا انقلبتم إليهم﴾	١٥٧	قول الله: ﴿إنما حرم ربي الفواحش﴾
١٩٨	قوله تعالى: ﴿يحلفون لكم لترضوا عنهم﴾	١٥٧	﴿ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه﴾
١٩٨	قوله: ﴿وآخرون اعترفوا بذنوبهم﴾	١٥٨	﴿المون والسلوى﴾
١٩٩	قوله: ﴿ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين﴾	١٥٨	﴿قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً﴾
١٩٩	قوله: ﴿لقد تاب الله على النبي والمهاجرين﴾	١٥٩	قوله: ﴿حطة﴾
٢٠٠	﴿وعلى الثلاثة الذين خلفوا﴾	١٦٠	﴿خذ العفو وأمر بالعرف﴾
٢٠١	﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾	١٦١	سورة الأنفال
٢٠١	قوله تعالى: ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم﴾	١٦٣	﴿إن شر الدواب عند الله﴾
٢٠٢	سورة يونس عليه السلام	١٦٣	﴿يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم﴾
٢٠٥	﴿وجاوزنا ببني إسرائيل البحر﴾	١٦٤	قوله تعالى: ﴿وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك﴾
٢٠٦	سورة هود عليه السلام		
٢٠٧	﴿ألا إنهم يثنون صدورهم ليستخفوا منه﴾		

الصفحة	الموضوع
٢٤٧	سورة بني إسرائيل
٢٤٨	﴿فسينغضون إليك رؤوسهم﴾
٢٥١	قوله: ﴿أسرى بعبد ليلاً من المسجد الحرام﴾
٢٥٢	قوله عز وجل: ﴿ولقد كرمنا بني آدم﴾
٢٥٤	﴿وإذا أردنا أن نهلك قرية﴾
٢٥٥	﴿ذرية من حملنا مع نوح﴾
٢٥٦	قوله تعالى: ﴿وآتينا داود زبوراً﴾
٢٥٦	قوله تعالى: ﴿قل ادعوا الذين زعمتم من دونه﴾
٢٥٦	قوله عز وجل: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون
٢٥٧	إلى ربهم الوسيلة﴾
٢٥٨	قوله تعالى: ﴿وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا
٢٥٨	فتنة للناس﴾
٢٥٨	قوله تعالى: ﴿إن قرآن الفجر كان مشهوداً﴾
٢٥٨	قوله تعالى: ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً
٢٥٩	محموداً﴾
٢٦٠	قوله تعالى: ﴿وقل جاء الحق وزهق الباطل﴾
٢٦٠	﴿ويسألونك عن الروح﴾
٢٦٤	﴿ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها﴾
٢٦٦	سورة الكهف
٢٦٨	قوله تعالى: ﴿وكان الإنسان أكثر شئ جدلاً﴾
٢٦٩	﴿لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين﴾
٢٧١	قوله تعالى: ﴿فلما بلغا مجمع بينهما نسيا
٢٧١	حوتهما﴾
٢٨٤	قوله تعالى: ﴿فلما جاوزا قال لفتاه أتنا غداءنا﴾
٢٨٤	قوله تعالى: ﴿قل هل ننبتكم بالآخسرين
٢٨٧	أعمالاً﴾
٢٨٨	﴿أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه﴾
٢٨٨	سورة كهيعص
٢٩١	﴿وما ننزل إلا بأمر ربك﴾
٢٩١	﴿أفرأيت الذي كفر بآياتنا﴾
٢٩٣	﴿أطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهداً﴾
٢٩٣	قوله تعالى: ﴿كلا سنكتب ما يقول﴾ الآية
٢٩٣	﴿ونرثه ما يقول ويأتينا فرداً﴾
٢٩٤	سورة طه
٢٩٧	قوله تعالى: ﴿واصطنعتك لنفسي﴾

الصفحة	الموضوع
٢٠٩	﴿وكان عرشه على الماء﴾
٢١١	قوله: ﴿ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على
٢١١	على ربهم﴾
٢١٢	قوله تعالى: ﴿وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى
٢١٢	وهي ظالمة﴾
٢١٢	قوله تعالى: ﴿أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من
٢١٢	الليل﴾
٢١٥	سورة يوسف عليه السلام
٢١٩	قوله تعالى: ﴿وإتم نعمته عليك وعلى آل
٢١٩	يعقوب﴾
٢١٩	قوله تعالى: ﴿لقد كان في يوسف وإخوته آيات
٢١٩	للسائلين﴾
٢٢٠	قوله تعالى: ﴿بل سولت لكم أنفسكم أمراً﴾
٢٢١	قوله تعالى: ﴿وراودته التي هو في بيتها عن نفسه﴾
٢٢١	قوله تعالى: ﴿فلما جاءه الرسول قال ارجع إلى
٢٢٤	ربك﴾
٢٢٥	قوله عز وجل: ﴿حتى إذا استيأس الرسل﴾
٢٢٨	سورة الرعد
٢٣٣	قوله تعالى: ﴿الله يعلم ما تحمل كل أنثى﴾
٢٣٤	سورة إبراهيم
٢٣٦	قوله تعالى: ﴿كشجرة طيبة أصلها ثابت﴾
٢٣٦	قوله تعالى: ﴿يثبت الله الذين آمنوا بالقول
٢٣٦	الثابت﴾
٢٣٧	﴿ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفراً﴾
٢٣٧	سورة الحجر
٢٣٧	قوله تعالى: ﴿إلا من استرق السمع فأتبعه
٢٣٩	شهاب مبين﴾
٢٣٩	قوله تعالى: ﴿ولقد كذب أصحاب الحجر
٢٣٩	المرسلين﴾
٢٤٠	قوله تعالى: ﴿ولقد آتيناك سبعاً من المثاني
٢٤٠	والقرآن العظيم﴾
٢٤١	﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾
٢٤٢	قوله تعالى: ﴿واعبد ربك حتى يأتيك اليقين﴾
٢٤٣	سورة النحل
٢٤٧	قوله تعالى: ﴿ومنكم من يرد إلى أرذل العمر﴾



الموضوع	الصفحة
﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾	٣٧٠
<b>سورة النمل</b>	٣٧٣
<b>سورة القصص</b>	٣٧٥
﴿إنك لا تهدي من أحببت﴾	٣٧٥
قوله تعالى: ﴿إن الذي فرض عليك القرآن﴾	٣٧٩
<b>سورة العنكبوت</b>	٣٨٠
<b>سورة الروم</b>	٣٨٠
قوله: ﴿لا تبديل لخلق الله﴾	٣٨٢
<b>سورة لقمان</b>	٣٨٣
﴿لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم﴾	٣٨٣
قوله تعالى: ﴿إن الله عنده علم الساعة﴾	٣٨٣
<b>سورة السجدة</b>	٣٨٥
﴿فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين﴾	٣٨٥
<b>سورة الأحزاب</b>	٣٨٧
﴿النبىء أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾	٣٨٧
﴿ادعهم لأبائهم﴾	٣٨٧
﴿فمنهم من قضى نحبه﴾	٣٨٨
﴿يا أيها النبىء قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا﴾	٣٨٩
قوله تعالى: ﴿وإن كنتن تردن الله ورسوله﴾	٣٩٠
قوله تعالى: ﴿وتخفي في نفسك ما الله مبديه﴾	٣٩٣
قوله تعالى: ﴿ترجى من تشاء منهمن وتؤوي إليك من تشاء﴾	٣٩٥
﴿لا تدخلوا بيوت النبىء إلا أن يؤذن لكم﴾	٣٩٧
﴿إن تبدوا شيئاً أو تخفوه﴾	٤٠٢
قوله تعالى: ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبىء﴾	٤٠٢
قوله تعالى: ﴿لا تكونوا كالذين آذوا موسى﴾	٤٠٥
<b>سورة سبأ</b>	٤٠٥
﴿حتى إذا فزع عن قلوبهم﴾	٤٠٩
قوله تعالى: ﴿إن هو إلا نذير لكم﴾	٤١١
<b>سورة المائدة</b>	٤١١
<b>سورة يس</b>	٤١٢
قوله تعالى: ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾	٤١٣
<b>سورة الصافات</b>	٤١٤
قوله تعالى: ﴿وإن يونس لمن المرسلين﴾	٤١٥

الموضوع	الصفحة
قوله تعالى: ﴿ولقد أوحينا إلى موسى أن أسر بعبادي﴾	٢٩٧
قوله تعالى: ﴿فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى﴾	٢٩٧
<b>سورة الأنبياء عليهم السلام</b>	٢٩٨
قوله تعالى: ﴿كما بدأنا أول خلق نعيده﴾	٣٠١
<b>سورة الحج</b>	٣٠١
﴿وترى الناس سكارى﴾	٣٠٥
﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف﴾	٣٠٦
﴿هذان خصمان اختصموا في ربهم﴾	٣٠٧
<b>سورة المؤمنون</b>	٣٠٨
<b>سورة النور</b>	٣١٠
قوله تعالى: ﴿والذين يرمون أزواجهم﴾	٣١٢
﴿والخامسة أن لعنة الله عليه﴾	٣١٣
﴿ويدرأ عنها العذاب أن تشهد﴾	٣١٣
قوله تعالى: ﴿والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين﴾	٣١٥
قوله تعالى: ﴿إن الذين جاؤوا بالإفك عصبة منكم﴾	٣١٥
﴿لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً﴾	٣١٦
قوله: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته﴾	٣٤٩
﴿إذ تلقونه بالسنتكم﴾	٣٥٠
﴿ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا﴾	٣٥٠
﴿الآية﴾	٣٥٠
﴿يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبداً﴾	٣٥٣
﴿وبين الله لكم الآيات والله عليم حكيم﴾	٣٥٤
﴿إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة﴾	٣٥٥
﴿وليضربن بخمرهن على جيوبهن﴾	٣٥٧
<b>سورة الفرقان</b>	٣٥٨
﴿الذين يحشرون على وجوههم إلى جهنم﴾	٣٦٠
قوله تعالى: ﴿والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر﴾	٣٦١
﴿يضاعف له العذاب يوم القيامة﴾	٣٦٣
﴿إلا من تاب وعمل عملاً صالحاً﴾	٣٦٤
قوله: ﴿فسوف يكون لازماً﴾	٣٦٥
<b>سورة الشعراء</b>	٣٦٥
﴿ولا تخزني يوم يبعثون﴾	٣٦٨

الصفحة	الموضوع
٤١٥	قوله تعالى: ﴿ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر﴾
٤٥٨	﴿إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً﴾
٤٥٩	﴿هو الذي أنزل السكينة﴾
٤٦١	﴿إذ يبايعونك تحت الشجرة﴾
٤٦١	سورة الحجرات
٤٦٤	﴿لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي﴾
٤٦٥	﴿إن الذين ينادونك من وراء الحجرات﴾
٤٦٧	قوله تعالى: ﴿ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم﴾
٤٦٨	سورة ق
٤٧٠	﴿وتقول هل من مزيد﴾
٤٧٣	﴿فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس﴾
٤٧٤	سورة الذاريات
٤٧٧	سورة الطور
٤٧٩	﴿وكتاب مسطور﴾
٤٨٠	سورة والنجم
٤٨٦	قوله تعالى: ﴿فكان قاب قوسين أو أدنى﴾
٤٨٧	قوله: ﴿فأوحى إلى عبده ما أوحى﴾
٤٨٧	﴿لقد رأى من آيات ربه الكبرى﴾
٤٨٨	قوله تعالى: ﴿أفرأيتم اللات والعزى﴾
٤٨٩	قوله تعالى: ﴿ومناة الثالثة الأخرى﴾
٤٩١	﴿فاسجدوا لله واعبدوا﴾
٤٩٢	سورة اقترت
٤٩٤	قوله تعالى: ﴿وانشق القمر، وإن يروا آية﴾
٤٩٤	﴿تجري بأعيننا جزاء لمن كان كفر﴾
٤٩٥	قوله تعالى: ﴿فيكيف كان عذابي ونذري﴾
٤٩٥	﴿أعجاز نخل منقعر﴾
٤٩٥	﴿فكانوا كهشيم المحتظر﴾
٤٩٥	﴿ولقد صبحهم بكرة عذاب مستقر﴾
٤٩٦	قوله: ﴿سيهزم الجمع ويولون الدبر﴾
٤٩٦	قوله تعالى: ﴿بل الساعة موعدهم، والساعة أدهى وأمر﴾
٤٩٧	سورة الرحمن
٥٠١	قوله: ﴿ومن دونهما جتان﴾
٥٠٢	﴿حور مقصورات في الخيام﴾

الصفحة	الموضوع
٤١٥	سورة ص
٤١٨	قوله تعالى: ﴿هب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي﴾
٤١٩	قوله تعالى: ﴿وما أنا من المتكلفين﴾
٤١٩	سورة الزمر
٤٢١	قوله عز وجل: ﴿يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم﴾
٤٢٢	قوله تعالى: ﴿وما قدروا الله حق قدره﴾
٤٢٣	قوله تعالى: ﴿والأرض جميعاً قبضته﴾
٤٢٣	قوله: ﴿ونفخ في الصور﴾
٤٢٥	سورة المؤمن
٤٢٧	سورة حم السجدة
٤٣٤	﴿وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم﴾
٤٣٤	قوله تعالى: ﴿وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم﴾
٤٣٦	حم عسق
٤٣٦	قوله تعالى: ﴿إلا المودة في القربى﴾
٤٣٨	سورة حم الزخرف
٤٤١	قوله تعالى: ﴿ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك﴾
٤٤٣	سورة الدخان
٤٤٤	﴿يوم تأتي السماء بدخان مبين﴾
٤٤٥	قوله: ﴿يفشى الناس هذا عذاب أليم﴾
٤٤٥	قوله: ﴿ربنا اكشف عنا العذاب إنا مؤمنون﴾
٤٤٦	﴿أنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين﴾
٤٤٧	﴿ثم تولوا عنه وقالوا معلم مجنون﴾
٤٤٧	سورة الجاثية
٤٤٨	﴿وما يهلكنا إلا الدهر﴾
٤٤٩	سورة الأحقاف
٤٤٩	﴿والذي قال لوالديه أف لكما أتعدانني﴾
٤٥١	قوله عز وجل: ﴿فلما رآه عارضاً مستقبل أوديتهم﴾
٤٥٣	سورة محمد عليه السلام
٤٥٣	﴿وتقطعوا أرحامكم﴾
٤٥٥	سورة الفتح
٤٥٧	﴿إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً﴾

الصفحة	الموضوع
٥٣٨	﴿إن تتوبا إلى الله فقط صغت قلوبكما﴾ . . . . .
٥٣٩	﴿عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً ممنكن﴾
٥٣٩	سورة الملك
٥٤٠	سورة ن والقلم
٥٤١	﴿عتل بعد ذلك زنيم﴾ . . . . .
٥٤٣	﴿يوم يكشف عن ساق﴾ . . . . .
٥٤٣	سورة الحاقة
٥٤٥	سورة سأل سائل
٥٤٥	سورة نوح عليه السلام
٥٤٦	﴿ودأ ولا سواعاً ولا يغوث ويعوق﴾ . . . . .
٥٤٩	سورة قل أوحى إلي
٥٥٥	سورة المزمل والمدر
٥٥٦	﴿يا أيها المدر قم فأندر﴾ . . . . .
٥٥٧	﴿قم فأندر﴾ . . . . .
٥٥٧	قوله تعالى: ﴿وربك فكبر﴾ . . . . .
٥٥٨	﴿وثيابك فطهر﴾ . . . . .
٥٥٩	﴿والرجز فاهجر﴾ . . . . .
٥٥٩	سورة القيامة
٥٥٩	﴿لا تحرك به لسانك لتعجل به﴾ . . . . .
٥٦٢	﴿فإذا قرأناه فاتبع قرآنه﴾ . . . . .
٥٦٣	سورة هل أتى على الإنسان
٥٦٥	سورة والمرسلات
٥٦٨	قوله: ﴿إنها ترمي بشرراً كالقصر﴾ . . . . .
٥٦٨	قوله: ﴿كأنه جمالات صفر﴾ . . . . .
٥٦٩	قوله: ﴿هذا يوم لا ينطقون﴾ . . . . .
٥٦٩	سورة عم يتساءلون
٥٧٠	﴿يوم ينفخ في الصور فتأتون أفواجا﴾ . . . . .
٥٧١	سورة والنازعات
٥٧٢	سورة عبس
٥٧٥	سورة إذا الشمس كورت
٥٧٦	سورة إذا السماء انقطرت
٥٧٧	سورة ويل للمطففين
٥٧٨	﴿يوم يقوم الناس لرب العالمين﴾ . . . . .
٥٧٨	سورة إذا السماء انشقت
٥٧٩	﴿فسوف يحاسب حساباً يسيراً﴾ . . . . .

الصفحة	الموضوع
٥٠٣	سورة الواقعة
٥٠٦	قوله تعالى: ﴿وظل ممدود﴾ . . . . .
٥٠٦	سورة الحديد والمجادلة
٥٠٧	سورة الحشر
٥٠٨	قوله تعالى: ﴿ما قطعتم من لينة﴾ . . . . .
٥٠٨	﴿ما أفاء الله على رسوله﴾ . . . . .
٥٠٩	﴿وما آتاكم الرسول فخذوه﴾ . . . . .
٥١٠	﴿والذين تبؤوا الدار والإيمان﴾ . . . . .
٥١٠	﴿ويؤثرون على أنفسهم﴾ . . . . .
٥١٢	سورة الممتحنة
٥١٣	﴿لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء﴾ . . . . .
٥١٥	﴿إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات﴾ . . . . .
٥١٧	﴿إذا جاءكم المؤمنات يبائعنك﴾ . . . . .
٥٢٠	سورة الصف
٥٢٠	﴿من بعدي اسمه أحمد﴾ . . . . .
٥٢٠	سورة الجمعة
٥٢١	﴿وآخرين منهم لما يلحقوا بهم﴾ . . . . .
٥٢٢	﴿وإذا رأوا تجارة أو لهوا﴾ . . . . .
٥٢٣	سورة المنافقين
٥٢٣	﴿إذا جاءك المنافقون﴾ . . . . .
٥٢٥	﴿اتخذوا أيمانهم جنة﴾ . . . . .
٥٢٦	قوله تعالى: ﴿ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا﴾ . . . . .
٥٢٦	﴿وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم﴾ . . . . .
٥٢٧	﴿وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله﴾ . . . . .
٥٢٧	﴿سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم﴾
	قوله: ﴿هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند
٥٢٩	رسول الله حتى ينفضوا﴾ . . . . .
٥٣١	﴿يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز﴾
٥٣١	سورة التغابن والطلاق
٥٣٢	﴿وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن﴾
٥٣٥	سورة لم تحرم
٥٣٥	﴿لم تحرم ما أحل الله لك﴾ . . . . .
	﴿تبغني مرضاة أزواجك/ قد فرض الله لكم تحلة
٥٣٦	أيمانكم﴾ . . . . .
٥٣٨	﴿وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً﴾ . . . . .

الصفحة	الموضوع
٦١٧	سورة قل يا أيها الكافرون
٦١٨	سورة إذا جاء نصر الله والفتح
٦١٩	﴿ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا﴾
٦١٩	﴿فسبح بحمد ربك واستغفره﴾
٦٢٢	سورة تبت يدا أبي لهب
٦٢٢	﴿وتب، ما أغنى عنه ماله﴾
٦٢٣	﴿سيعلى ناراً ذات لهب﴾
٦٢٣	﴿وامرأته حمالة الحطب﴾
٦٢٤	سورة قل هو الله أحد
٦٢٦	سورة الفلق
٦٢٧	سورة قل أعوذ برب الناس
	كتاب فضائل القرآن
٦٣١	كيف نزل الوحي؟ وأول ما نزل
٦٣٧	نزل القرآن بلسان قريش والعرب
٦٣٧	جمع القرآن
٦٥٠	كاتب النبي صلى الله عليه
٦٥١	أنزل القرآن على سبعة أحرف
٦٦٧	تأليف القرآن
٦٧١	كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه
٦٧٥	القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه
٦٨٣	فضل فاتحة الكتاب
٦٨٤	فضل سورة البقرة
٦٨٦	فضل سورة الكهف
٦٨٧	فضل سورة الفتح
٦٨٨	فضل قل هو الله أحد
٦٩١	فضل المعوذات
٦٩٢	نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن
	من قال لم يترك النبي صلى الله عليه إلا ما بين
٦٩٤	الدفتين
٦٩٥	فضل القرآن على سائر الكلام
٦٩٧	الوصاة بكتاب الله عز وجل
٦٩٨	من لم يتغن بالقرآن
٧٠٣	اغتياب صاحب القرآن
٧٠٤	خيركم من تعلم القرآن وعلمه

الصفحة	الموضوع
٥٨٠	قوله تعالى: ﴿لتركين طبقاً عن طبق﴾
٥٨٠	سورة البروج والطارق
٥٨٢	سورة سبح اسم ربك الأعلى
٥٨٢	سورة هل أتاك حديث الغاشية
٥٨٣	سورة والفجر
٥٨٦	سورة البلد
٥٨٧	سورة والشمس وضحاها
٥٨٩	سورة والليل إذا يغشى
٥٩٠	﴿والنهار إذا تجلى﴾
٥٩٠	﴿وما خلق الذكر والأنثى﴾
٥٩١	﴿فأما من أعطى واتقى﴾
٥٩١	﴿وصدق بالحسنى﴾
٥٩١	﴿فسنيسره لليسرى﴾
٥٩٢	﴿وأما من بخل واستغنى﴾
٥٩٢	﴿وكذب بالحسنى﴾
٥٩٢	﴿فسنيسره للعسرى﴾
٥٩٢	سورة والضحي
٥٩٣	﴿ما ودعك ربك وما قلى﴾
٥٩٤	قوله: ﴿ما ودعك ربك وما قلى﴾
٥٩٥	سورة ألم نشرح
٥٩٦	سورة والتين
٥٩٧	سورة اقرأ
٦٠٧	قوله: ﴿خلق الإنسان من علق﴾
٦٠٧	﴿اقرأ وربك الأكرم﴾
٦٠٨	﴿الذي علم بالقلم﴾
٦٠٨	﴿كلا لئن لم ينته﴾
٦٠٩	سورة إنا أنزلناه
٦٠٩	سورة لم يكن
٦١١	سورة إذا زلزلت
٦١١	﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره﴾
٦١١	﴿ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره﴾
٦١٢	سورة والعاديات والقارعة
	سورة الهاكم، والعصر، ويل لكل همزة، والم تر،
٦١٣	ولإيلاف قريش، وأرايت
٦١٦	سورة الكوثر

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الترجيع .....	٧٢٢	القراءة عن ظهر قلب .....	٧٠٨
حسن الصوت بالقراءة .....	٧٢٢	استذكار القرآن وتعاهده .....	٧٠٩
من أحب أن يسمع القرآن من غيره .....	٧٢٤	القراءة على الدابة .....	٧١٣
قول المقرئ للقارئ: حسبك .....	٧٢٤	تعليم الصبيان القرآن .....	٧١٣
في كم يقرأ القرآن؟ .....	٧٢٤	نسيان القرآن، وهل يقول نسييت آية كذا وكذا ..	٧١٥
البكاء عند قراءة القرآن .....	٧٢٩	من لم ير بأساً أن يقول سورة البقرة وسورة كذا	
إثم من رأى بقراءته القرآن، أو تأكل به أو فجر	٧٣٠	وكذا .....	٧١٧
به .....		الترتيل في القراءة .....	٧١٨
اقرأوا القرآن ما اتلفت قلوبكم .....	٧٣١	مد القراءة .....	٧٢١

# فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

برعاية أبي ذر الهروي  
عن مشايخه الثلاثة السرخسي والمستملي والكشميني

لإمام الحافظ  
أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني  
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

## الجزء التاسع

تقديم وتحقيق وتعليق  
عبد القادر شيبه الحمد

عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا  
بالجامعة الإسلامية سابقاً  
والمدرس بالمسجد النبوي الشريف

طبع على نفقة

صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود  
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام  
حفظه الله في موازين حسناته وأمنه بعونه

ح) عبد القادر شيبه الحمد، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي

فتح الباري شرح صحيح البخاري برواية أبي ذر الهروي /

تحقيق عبد القادر شيبه الحمد - الرياض .

٥٩٨ ص، ٢٨×٢١ سم

ردمك: ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٦-٨٢٠-٢٠-٩٩٦٠ (ج ٩)

١- الحديث الصحيح

٢- الحديث - شرح

أ- الحمد، عبد القادر شيبه (محقق)

ب- العنوان

٢١ / ٣٩٧٥

ديوي ٢٣٥، ١

ردمك: ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ٢١ / ٣٩٧٥

٦-٨٢٠-٢٠-٩٩٦٠ (ج ٩)

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ / ٢٠٠١م







## كتاب النكاح

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم — كتاب النكاح) كذا النسفي، وعن رواية الفربري تأخير البسملة. و«النكاح» في اللغة الضم والتداخل، وتَجَوَّزَ من قال إنه الضم. وقال الفراء: النكح بضم ثم سكون اسم الفرج، ويجوز كسر أوله وكثر استعماله في الوطء، وسمى به العقد لكونه سببه. قال أبو القاسم الزجاجي: هو حقيقة فيهما. وقال الفارسي: إذا قالوا نكح فلانة أو بنت فلان فالمراد العقد، وإذا قالوا نكح زوجته فالمراد الوطء. وقال آخرون أصله لزوم شيء لشيء مستعليا عليه، ويكون في المحسوسات وفي المعاني، قالوا نكح المطر الأرض ونكح النعاس عينه ونكحت القمح في الأرض إذا حرثتها وبذرت فيه ونكحت الحصاة أخفاف الإبل. وفي الشرع حقيقة في العقد مجاز في الوطء على الصحيح، والحجة في ذلك كثرة وروده في الكتاب والسنة للعقد حتى قيل إنه لم يرد في القرآن إلا للعقد ولا يرد مثل قوله ﴿حتى تنكح زوجا غيره﴾ لأن شرط الوطء في التحليل إنما ثبت بالسنة، وإلا فالعقد لا بد منه لأن قوله ﴿حتى تنكح﴾ معناه حتى تتزوج أى يعقد عليها، ومفهومه أن ذلك كاف بمجرده لكن بينت السنة أن لاعترة بمفهوم الغاية، بل لا بد بعد العقد من ذوق العسيلة، كما أنه لا بد بعد ذلك من التطليق ثم العدة. نعم أفاد أبو الحسين ابن فارس أن النكاح لم يرد في القرآن إلا للتزويج، إلا في قوله تعالى ﴿وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح﴾ فإن المراد به الحلم والله أعلم.

وفي وجه للشافعية — كقول الحنفية — أنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد، وقيل مقول بالاشتراك على كل منهما، وبه جزم الزجاجي، وهذا الذي يترجح في نظري وإن كان أكثر ما يستعمل في العقد، ورجح بعضهم الأول بأن أسماء الجماع كلها كنايةات لاستقباح ذكره، فيبعد أن يستعير من لا يقصد فحشا اسم ما يستفظعه لما لا يستفظعه، فدل على أنه في الأصل للعقد، وهذا يتوقف على تسليم المدعى أنها كلها كنايةات. وقد جمع اسم النكاح ابن القطاع فزادت على الألف.

### باب الترغيب في النكاح

لقول الله عز وجل: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الآية

[٥٠٦٣] ٤٨٧٥ — حدثنا سعيد بن أبي مريم قال أنا محمد بن جعفر قال أخبرني حميد بن أبي حميد الطويل أنه سمع أنس بن مالك يقول: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم، فلما أخبروا كأنهم تقالوها، فقالوا: وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم؟ قد غفر الله

له ما تقدم من ذنبه وما تأخر . فقال أحدهم : أما أنا فإنني أصلي الليل أبداً . وقال آخر : أنا أصوم الدهر ولا أفطر . وقال آخر : أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً . فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « أنتم الذين قلتم كذا وكذا ؟ أما والله إنني لأخشاكم لله وأتقاكم له ، لكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني » .

[٥٠٦٤]

٤٨٧٦- حدثنا عليُّ سمعَ حسانَ بن إبراهيمَ عن يونسَ بن يزيدَ عن الزُّهريِّ قال أخبرني عروةُ أنه سأل عائشةَ عن قوله : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا ﴾ وقالت : يا ابن أختي ، اليتيمة تكون في حجر وليها ، فيرغب في مالها وجمالها يريد أن يتزوجها بأدنى من سنة صداقها ، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن فيكملوا الصداق ، وأمروا بنكاح سواهن من النساء .

**قوله ( باب الترغيب في النكاح )** لقوله تعالى ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ زاد الأصيلي وأبو الوقت « الآية » ووجه الاستدلال أنها صيغة أمر تقتضي الطلب ، وأقل درجاته التدب فثبت الترغيب . وقال القرطبي : لا دلالة فيه ، لأن الآية سبقت لبيان ما يجوز الجمع بينه من أعداد النساء . ويحتمل أن يكون البخاري انتزع ذلك من الأمر بنكاح الطيب مع ورود النهي عن ترك الطيب ونسبة فاعله إلى الاعتداء في قوله تعالى ﴿ لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾ وقد اختلف في النكاح ، فقال الشافعية : ليس عبادة ، ولهذا لو نذر لم ينعقد . وقال الحنفية : هو عبادة . والتحقيق أن الصورة التي يستحب فيها النكاح — كما سيأتي بيانه — تستلزم أن يكون حينئذ عبادة ، فمن نفى نظر إليه في حد ذاته ومن أثبت نظر إلى الصورة المخصوصة . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : الأول حديث أنس ، وهو من المتفق عليه لكن من طريقين إلى أنس .

**قوله ( جاء ثلاثة رهط )** كذا في رواية حميد ، وفي رواية ثابت عند مسلم « ان نفرا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم » ولا منافاة بينهما فالرهط من ثلاثة إلى عشرة ، والنفر من ثلاثة إلى تسعة ، وكل منهما اسم جمع لا واحد له من لفظه . ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند عبد الرزاق أن الثلاثة المذكورين هم علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعثمان بن مظعون وعند ابن مردويه من طريق الحسن العدني « كان علي في أناس ممن أرادوا أن يجرموا الشهوات فنزلت الآية في المائة » ووقع في « أسباب الواحددي » بغير إسناد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الناس وخوفهم ، فاجتمع عشرة من الصحابة — وهم أبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وأبو ذر وسالم مولى أبي حذيفة والمقداد وسلمان وعبد الله بن عمرو بن العاص ومعاقل بن مقرن — في بيت عثمان بن مظعون ، فاتفقوا على أن يصوموا النهار ويقوموا الليل ولا يناموا على الفرش ولا يأكلوا اللحم ولا يقرئوا النساء ويجبوا مذاكيرهم » فان كان هذا محفوظا احتمل أن يكون الرهط الثلاثة هم الذين باشروا السؤال فنسب ذلك إليهم بخصوصهم تارة ونسب تارة للجميع لاشتراكهم في طلبه ، ويؤيد أنهم كانوا أكثر من ثلاثة في الجملة ما روى مسلم من طريق سعيد بن هشام أنه « قدم المدينة ، فأراد أن يبيع عقاره فيجعله في سبيل الله ، ويجاهد الروم حتى يموت ، فلقي ناسا بالمدينة فنهوه عن ذلك ، وأخبروه أن رهطا ستة أرادوا ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما حدثوه ذلك راجع امرأته وكان قد طلقها » يعني بسبب ذلك ، لكن في عد عبد الله بن

عمرو معهم نظر ، لأن عثمان بن مظعون مات قبل أن يهاجر عبد الله فيما أحسب .

**قوله ( يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم )** في رواية مسلم عن علقمة « في السر » .

**قوله ( كأنهم تقالوها )** بتشديد اللام المضمومة أى استقلوها ، وأصل تقالوها تقاللوها أى رأى كل منهم أنها قليلة .

**قوله ( فقالوا وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قد غفر الله له )** في رواية الحموي والكشميهني « قد غفر له » بضم أوله . والمعنى أن من لم يعلم بحصول ذلك له يحتاج إلى المبالغة في العبادة عسى أن يحصل ، بخلاف من حصل له ، لكن قد بين النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك ليس بلازم ، فأشار إلى هذا بأنه أشدهم خشية وذلك بالنسبة لمقام العبودية في جانب الربوبية ، وأشار في حديث عائشة والمغيرة — كما تقدم في صلاة الليل — الى معنى آخر بقوله « أفلا أكون عبدا شكورا » .

**قوله ( فقال أحدهم أما أنا فأنا أصلى الليل أبدا )** هو قيد الليل لا لأصلى ، وقوله « فلا أتزوج أبدا » أكد المصلي ومعتزل النساء بالتأبيد ولم يؤكد الصيام لأنه لا بد له من فطر الليالي وكذا أيام العيد ، ووقع في رواية مسلم « فقال بعضهم لا أتزوج النساء ، وقال بعضهم لا أكل اللحم ، وقال بعضهم لا أنام على الفراش ، وظاهره مما يؤكد زيادة عدد القائلين . لأن ترك أكل اللحم أخص من مداومة الصيام ، واستغراق الليل بالصلاة أخص من ترك النوم على الفراش . ويمكن التوفيق بضروب من التجوز .

**قوله ( فجاء اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أنتم الذين قلتم )** في رواية مسلم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه وقال ما بال أقوام قالوا كذا ؟ ويجمع بأنه منع من ذلك عموما جهرا مع عدم تعيينهم وخصوصا فيما بينه وبينهم رفقا بهم وسترا لهم .

**قوله ( أما والله )** بتخفيف الميم حرف تنبيه بخلاف قوله في أول الخبر أما أنا فإنها بتشديد الميم للتقسيم .

**قوله ( إني لأخشاكم لله وأتقاكم له )** فيه إشارة إلى رد ما بنوا عليه أمرهم من أن المغفور له لا يحتاج الى مزيد في العبادة بخلاف غيره ، فاعلمهم أنه مع كونه يبالغ في التشديد في العبادة أخشى لله وأتقى من الذين يشددون وإنما كان كذلك لأن المشدد لا يأمن من الملل بخلاف المقتصد فإنه أمكن لاستمراره وخير العمل مادام عليه صاحبه ، وقد أرشد إلى ذلك في قوله في الحديث الآخر « المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى » وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى ، وتقدم في كتاب العلم شيء منه .

**قوله ( لكنى )** استدراك من شيء محذوف دل عليه السياق أى أنا وأنتم بالنسبة إلى العبودية سواء ، لكن أنا أعمل كذا .

**قوله ( فمن رغب عن سنتي فليس مني )** المراد بالسنة الطريقة لا التي تقابل الفرض ، والرغبة عن الشيء الإعراض عنه إلى غيره ، والمراد من ترك طريقتي وأخذ بطريقة غيري فليس مني ، ولمح بذلك إلى طريق الرهبانية فإنهم الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى وقد عابهم بأنهم ماوفوه بما التزموه ، وطريقة النبي صلى الله عليه وسلم الحنيفية السمحة فيفطر ليتقوى على الصوم وينام ليتقوى على القيام ويتزوج لكسر الشهوة وإعفاف النفس

وتكثير النسل . وقوله فليس منى إن كانت الرغبة بضرب من التأويل يعذر صاحبه فيه فمعنى « فليس منى » أى على طريقي ولا يلزم أن يخرج عن الملة وإن كان إعراضاً وتنطعا يفضي إلى اعتقاد أرجحية عمله فمعنى فليس منى ليس على ملتي لأن اعتقاد ذلك نوع من الكفر . وفي الحديث دلالة على فضل النكاح والترغيب فيه ، وفيه تتبع أحوال الأكابر للتأسي بأفعالهم وأنه إذا تعذرت معرفته من الرجال جاز استكشافه من النساء ، وأن من عزم على عمل بر واحتاج إلى إظهاره حيث يأمن الرياء لم يكن ذلك ممنوعاً . وفيه تقديم الحمد والثناء على الله عند إلقاء مسائل العلم وبيان الأحكام للمكلفين وإزالة الشبهة عن المجتهدين ، وأن المباحات قد تنقلب بالقصد إلى الكراهة والاستحباب . وقال الطبري : فيه الرد على من منع استعمال الحلال من الأطعمة والملابس وآثر غليظ الثياب وخشن المأكّل . قال عياض هذا مما اختلف فيه السلف فمنهم من نحا إلى ما قال الطبري ومنهم من عكس واحتج بقوله تعالى ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا ﴾ قال والحق أن هذه الآية في الكفار وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بالأمرين . قلت : لا يدل ذلك لأحد الفريقين أن كان المراد المداومة على إحدى الصفتين ، والحق إن ملازمة استعمال الطيبات تفضي إلى الترفه والبطر ولا يأمن من الوقوع في الشبهات لأن من اعتاد ذلك قد لا يجده أحيانا فلا يستطيع الانتقال عنه فيقع في المحذور كما أن منع تناول ذلك أحيانا يفضي إلى التنطع المنهى عنه ويرد عليه صريح قوله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾ كما أن الأخذ بالتشديد في العبادة يفضي إلى الملل القاطع لأصلها وملازمة الاقتصار على الفرائض مثلاً وترك التنفل يفضي إلى ايثار البطالة وعدم النشاط إلى العبادة وخير الأمور الوسط ، وفي قوله إني لأخشاكم لله مع ما انضم إليه إشارة إلى ذلك ، وفيه أيضاً إشارة إلى أن العلم بالله ومعرفته ما يجب من حقه أعظم قدراً من مجرد العبادة البدنية ، والله أعلم . الحديث الثاني .

**قوله ( حدثنا علي سمع حسان بن إبراهيم )** لم أر علياً هذا منسوباً في شيء من الروايات ، ولا نبه عليه أبو على الغساني ولا نسبه أبو نعيم كعاداته ، لكن جزم المزى تبعاً لأبي مسعود بأنه على بن المديني ، وكأن الحامل على ذلك شهرة على بن المديني في شيوخ البخاري فاذا أطلق اسمه كان الحمل عليه أولى من غيره ، وإلا فقد روى عن حسان — ممن يسمى علياً — على بن حجر وهو من شيوخ البخاري أيضاً ، وكان حسان المذكور قاضي كرمان ، ووثقه ابن معين وغيره ، ولكن له أفراد ، قال ابن عدى : هو من أهل الصدق إلا أنه ربما غلط . قلت : ولم أر له في البخاري شيئاً انفرد به ، وقد أدركه بالسنن إلا أنه لم يلقه لأنه مات سنة ست ومائتين قبل أن يرحل البخاري ، وقد تقدم شرح الحديث المذكور فيه مستوفى في تفسير سورة النساء .

**باب قول النبي صلى الله عليه : « من استطاع الباءة فليتزوج »**

فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج» وهل يتزوج من لا إرب له في النكاح؟

٤٨٧٧ - حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال حدثني إبراهيم عن علقمة قال :

[٥٠٦٥]

كنت مع عبد الله ، فلقى عثمان بنى فقال : يا أبا عبد الرحمن ، إن لي إليك حاجة فخلي ، فقال عثمان : هل لك يا أبا عبد الرحمن في أن نزوجك بكرةً تذكر ما كنت تعهد؟ فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة إلي هذا أشار إلي فقال : يا علقمة ، فانتبهت إليه وهو يقول : أما لئن قلت ذلك فقد قال لنا النبي صلى الله عليه : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج )** وقع في رواية السرخسي « لأنه » والأول أولى لأنه بقية لفظ الحديث ، وإن كان تصرف فيه فاختصر منه لفظ « منكم » وكأنه أشار إلى أن الشفاهي لا يخص ، وهو كذلك اتفاقا ، وإنما الخلاف هل يعم نصا أو استنباطا ؟ ثم رأيت في الصيام أخرجه من وجه آخر عن الأعمش بلفظ « من استطاع الباءة » كما ترحم به ليس فيه « منكم » .

**قوله ( وهل يتزوج من لأرب له في النكاح )** كأنه يشير إلى ما وقع بين ابن مسعود وعثمان ، فعرض عليه عثمان فأجابه بالحديث ، فاحتمل أن يكون لأرب فيه له فلم يوافقه ، واحتمل أن يكون وافقه وإن لم ينقل ذلك ، ولعله رمز إلى ما بين العلماء فيمن لا يتوق إلى النكاح هل يندب إليه أم لا ؟ وسأذكر ذلك بعد .

**قوله ( حدثني إبراهيم )** هو النخعي ، وهذا الإسناد مما ذكر أنه أصبح الأسانيد ، وهي ترجمة الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ، وللأعمش في هذا الحديث إسناد آخر ذكره المصنف في الباب الذي يليه بإسناده بعينه إلى الأعمش .

**قوله ( كنت مع عبد الله )** يعني ابن مسعود .

**قوله ( فلقبه عثمان بمنى )** كذا وقع في أكثر الروايات ، وفي رواية زيد بن أبي أنيسة عن الأعمش عند ابن حبان « بالمدينة » وهي شاذة .

**قوله ( فقال : يا أبا عبد الرحمن )** هي كنية ابن مسعود ، وظن ابن المنير أن المخاطب بذلك ابن عمر لأنها كنيته المشهورة ، وأكد ذلك عنده أنه وقع في نسخته من « شرح ابن بطلال » عقب الترجمة « فيه ابن عمر ، لقيه عثمان بمنى » وقص الحديث . فكتب ابن المنير في حاشيته : هذا يدل على أن ابن عمر شدد على نفسه في زمن الشباب ، لأنه كان في زمن عثمان شابا ، كذا قال ، ولامدخل لابن عمر في هذه القصة أصلا ، بل القصة والحديث لابن مسعود ، مع أن دعوى أن ابن عمر كان شابا إذ ذاك فيه نظر لما سأينيه قريبا . فإنه كان إذ ذاك جاوز الثلاثين .

**قوله ( فخليا )** كذا للأكثر ، وفي رواية الأصيلي « فخلوا » قال ابن التين : وهي الصواب ، لأنه واوى يعني من الخلوة مثل « دعوا » قال الله تعالى ﴿ فلما أثقلت دعوا الله ﴾ انتهى . ووقع في رواية جرير عن الأعمش عند مسلم « إذ لقيه عثمان فقال : هلم يا أبا عبد الرحمن ، فاستخلاه » .

**قوله ( فقال عثمان : هل لك يا أبا عبد الرحمن في أن تزوجك بكرا تذكرك ما كنت تعهد )** لعل عثمان رأى به قشفا وراثية هيئة فحمل ذلك على فقدته الزوجة التي ترفهه ، ووقع في رواية أبي معاوية عند أحمد ومسلم « ولعلها أن تذكر ماضى من زمانك » وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم « لعلك يرجع إليك من نفسك ما كنت تعهد » وفي رواية زيد بن أبي أنيسة عند ابن حبان « لعلها أن تذكرك مافاتك » ويؤخذ منه أن معاشره الزوجة الشابة تزيد في القوة والنشاط ، بخلاف عكسها فبالعكس

**قوله ( فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة إلى هذا أشار إلى فقال : يا علقمة فانتيت إليه وهو يقول أما لئن قلت ذلك لقد )** هكذا عند الأكثر أن مراجعة عثمان لأبن مسعود في أمر التزويج كانت قبل استدعائه

علقمة . ووقع في رواية جرير عند مسلم وزيد بن أبي أنيسة عند ابن حبان بالعكس ، ولفظ جرير بعد قوله فاستخلاه « فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة قال لي : تعال يا علقمة ، قال فجئت ، فقال له عثمان : ألا تزوجك » وفي رواية زيد « فلقى عثمان ، فأخذ بيده فقاما ، وتنحيت عنهما ، فلما رأى عبد الله أن ليست له حاجة يسرها قال : ادن يا علقمة ، فأنتهيت إليه وهو يقول : ألا تزوجك » ويحتمل في الجمع بين الروایتين أن يكون عثمان أعاد على ابن مسعود ما كان قال له بعد أن استدعى علقمة ، لكونه فهم منه إرادة إعلام علقمة بما كان فيه .

**قوله ( لقد قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم يامعشر الشباب )** في رواية زيد « لقد كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم شبابا فقال لنا » وفي رواية عبد الرحمن بن يزيد في الباب الذي يليه « دخلت مع علقمة والأسود على عبد الله ، فقال عبد الله : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم شبابا لانجد شيئا ، فقال لنا : يامعشر الشباب » وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم في هذه الطريق « قال عبد الرحمن وأنا يومئذ شاب ، فحدث بحديث رأيت أنه حدث به من أجلي » وفي رواية وكيع عن الأعمش « وأنا أحدث القوم » .

**قوله ( يامعشر الشباب )** المعشر جماعة يشملهم وصف ما ، والشباب جمع شاب ويجمع أيضا على شبية وشبان بضم أوله والتثنية ، وذكر الأزهري أنه لم يجمع فاعل على فعال غيره ، وأصله الحركة والنشاط ، وهو اسم لمن بلغ إلى أن يكمل ثلاثين ، هكذا أطلق الشافعية . وقال القرطبي في « المفهم » يقال له حدث إلى ستة عشر سنة ، ثم شاب إلى اثنتين وثلاثين ثم كهل ، وكذا ذكر الزنجشري في الشباب أنه من لدن البلوغ إلى اثنتين وثلاثين ، وقال ابن شاس المالكي في « الجواهر » إلى أربعين ، وقال النووي : الأصح المختار أن الشاب من بلغ ولم يجاوز الثلاثين ، ثم هو كهل إلى أن يجاوز الأربعين ، ثم هو شيخ . وقال الرويانى وطائفة : من جاوز الثلاثين سمي شيخا ، زاد ابن قتيبة : إلى أن يبلغ الخمسين ، وقال أبو اسحاق الأسفرائيني عن الأصحاب : المرجع في ذلك إلى اللغة ، وأما بياض الشعر فيختلف باختلاف الأمزجة .

**قوله ( من استطاع منكم الباءة )** خص الشباب بالخطاب لأن الغالب وجود قوة الداعي فيهم إلى النكاح بخلاف الشيوخ . وإن كان المعنى معتبرا إذا وجد السبب في الكهول والشيوخ أيضا .

**قوله ( الباءة )** بالهمز وتاء تأنيث ممدود ، وفيها لغة أخرى بغير همز ولا مد ، وقد يهمز ويمد بلا هاء ، ويقال لها أيضا الباهة كالأول لكن بهاء بدل الهمزة ، وقيل بالمد القدرة على مؤن النكاح وبالقصر الوطاء ، قال الخطابي : المراد بالباءة النكاح ، وأصله الموضع الذي يتبوؤه ويأوى إليه ، وقال المازري : اشتق العقد على المرأة من أصل الباءة ، لأن من شأن من يتزوج المرأة أن يبوءها منزلا . وقال النووي : اختلف العلماء في المراد بالباءة ههنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد : أحدهما أن المراد معناها اللغوي وهو الجماع ، فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرة على مؤنه — وهى مؤن النكاح — فليتزوج ، ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شر منيه كما يقطعه الوجاء ، وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء ولا ينفكون عنها غالبا . والقول الثاني أن المراد هنا بالباءة مؤن النكاح ، سميت باسم ما يلزمها ، وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج ، ومن لم يستطع فليصم لدفع شهوته . والذي حمل القائلين بهذا على ما قالوه قوله « ومن لم يستطع فعليه بالصوم » قالوا : والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة ، فوجب تأويل

الباءة على المؤن . وانفصل القائلون بالأول عن ذلك بالتقدير المذكور انتهى . والتعليل المذكور للمازري . وأجاب عنه عياض بأنه لا يبعد أن تختلف الاستطاعتان ، فيكون المراد بقوله « من استطاع الباءة » أى بلغ الجماع وقدر عليه فليتزوج . ويكون قوله « ومن لم يستطع » أى من لم يقدر على التزويج . قلت : وتنبأ له هذا لحذف المفعول في المنفى ، فيحتمل أن يكون المراد ومن لم يستطع الباءة أو من لم يستطع التزويج ، وقد وقع كل منهما صريحا . فعند الترمذى في رواية عبد الرحمن بن يزيد من طريق الثوري عن الأعمش « ومن لم يستطع منكم الباءة » وعند الاسماعيلي من هذا الوجه من طريق أبي عوانة عن الأعمش « من استطاع منكم أن يتزوج فليتزوج » ويؤيده ما وقع في رواية للنسائي من طريق أبي معشر عن إبراهيم النخعي « من كان ذا طول فليتكح » ومثله لابن ماجه من حديث عائشة ، وللبزار من حديث أنس وأما تعليل المازري فيعكر عليه قوله في الرواية الأخرى التي في الباب الذي يليه بلفظ « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم شبابا لانجد شيئا » فإنه يدل على أن المراد بالباءة الجماع ، ولأمانع من الحمل على المعنى الأعم بأن يراد بالباءة القدرة على الوطء ومؤن التزويج ، والجواب عما استشكله المازري أنه يجوز أن يرشد من لا يستطيع الجماع من الشباب لفرط حياء أو عدم شهوة أو عنة مثلا الى ما يهين له استمرار تلك الحالة ، لأن الشباب مظنة ثوران الشهوة الداعية الى الجماع فلا يلزم من كسرها في حالة أن يستمر كسرها ، فلهذا أرشد إلى ما يستمر به الكسر المذكور ، فيكون قسم الشباب الى قسمين : قسم يتوقون اليه ولهم اقتدار عليه فندبهم الى التزويج دفعا للمحذور ، بخلاف الآخرين فندبهم الى أمر تستمر به حالتهم ، لأن ذلك أرفق بهم للعلة التي ذكرت في رواية عبد الرحمن بن يزيد وهى أنهم كانوا لا يجدون شيئا ، ويستفاد منه أن الذي لا يجد أهبة النكاح وهو تائق اليه يندب له التزويج دفعا للمحذور .

**قوله ( فليتزوج )** زاد في كتاب الصيام من طريق أبي حمزة عن الأعمش هنا « فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج » وكذا ثبتت هذه الزيادة عند جميع من أخرج الحديث المذكور من طريق الأعمش بهذا الإسناد ، وكذا ثبت بإسناده الآخر في الباب الذي يليه ، ويغلب على ظني أن حذفها من قبل حفص بن غياث شيخ شيخ البخاري . وإنما أثر البخاري روايته على رواية غيره لوقوع التصريح فيها من الأعمش بالتحديث ، فاعتقر له اختصار المتن لهذه المصلحة . وقوله « أغض » أى أشد غضا « وأحصن » أى أشد إحصانا له ومنعا من الوقوع في الفاحشة . وما ألفت ما وقع لمسلم حيث ذكر عقب حديث ابن مسعود هذا ييسر حديث جابر رفعه « إذا أحدم أعجبت المرأة فوقعت في قلبه فليعمد الى امرأته فليواقعها ؛ فان ذلك يرد ما في نفسه » فإن فيه إشارة إلى المراد من حديث الباب . وقال ابن دقيق العيد : يحتمل أن تكون أفعل على بابها ، فإن التقوى سبب لغض البصر وتحصين الفرج ، وفي معارضتها الشهوة الداعية ، وبعد حصول التزويج يضعف هذا العارض فيكون أغض وأحصن مما لم يكن ، لأن وقوع الفعل مع ضعف الداعي أندر من وقوعه من وجود الداعي . ويحتمل أن يكون أفعل فيه لغفير المبالغة بل إخبار عن الواقع فقط .

**قوله ( ومن لم يستطع فعليه بالصوم )** في رواية مغيرة عن إبراهيم عند الطبراني « ومن لم يقدر على ذلك فعليه بالصوم » قال المازري : فيه إغراء بالغائب ، ومن أصول النحويين أن لا يغري الغائب ، وقد جاء شاذا قول بعضهم عليه رجلا ليسنى على جهة الإغراء . وتعقبه عياض بأن هذا الكلام موجود لابن قتيبة والزجاجي ، ولكن فيه غلط من أوجه : أما أولا فمن التعبير بقوله لا إغراء بالغائب ، والصواب فيه إغراء الغائب ، فأما الإغراء



بالغائب فجائز ، ونص سيبويه أنه لا يجوز دونه زيدا ولا يجوز عليه زيدا عند إرادة غير المخاطب ، وإنما جاز للحاضر لما فيه من دلالة الحال ، بخلاف الغائب فلا يجوز لعدم حضوره ومعرفة بالحالة الدالة على المراد . وأما ثانياً فإن المثال مافيه حقيقة الإغراء وأن كانت صورته ، فلم يرد القائل تبليغ الغائب وإنما أراد الإخبار عن نفسه بأنه قليل المبالاة بالغائب ، ومثله قولهم : إليك عنى ، أى اجعل شغلك بنفسك ، ولم يرد أن يغريه به وإنما مراده دعنى وكن كمن شغل عنى . وأما ثالثاً فليس في الحديث إغراء الغائب بل الخطاب للحاضرين الذين خاطبهم أولاً بقوله « من استطاع منكم » فالخصاء في قوله « فعليه » ليست لغائب وإنما هى للحاضر المبهم ، إذ لا يصح خطابه بالكاف ، ونظير هذا قوله ﴿ كتب عليكم القصاص في القتلى — إلى أن قال — فمن عفى له من أخيه شيئاً ﴾ ومثله لو قلت لاثنتين من قام منكما فله درهم فالحاء للمبهم من المخاطبين لا لغائب اهد ملخصاً . وقد استحسنته القرطبي . وهو حسن بالغ ، وقد تفتن له الطيبي فقال : قال أبو عبيد قوله فعليه بالصوم إغراء غائب ، ولا تكاد العرب تغري إلا الشاهد تقول عليك زيدا ولا تقول عليه زيدا إلا في هذا الحديث ، قال : وجوابه أنه لما كان الضمير الغائب راجعاً إلى لفظة « من » وهى عبارة عن المخاطبين في قوله « يا معشر الشباب » وبيان لقوله « منكم » جاز قوله « عليه » لأنه بمنزلة الخطاب . وقد أجاب بعضهم بأن إيراد هذا اللفظ في مثال إغراء الغائب هو باعتبار اللفظ ، وجواب عياض باعتبار المعنى ، وأكثر كلام العرب اعتبار اللفظ . كذا قال ، والحق مع عياض ، فإن الألفاظ توابع للمعاني ، ولا معنى لاعتبار اللفظ مجرداً هنا .

**قوله ( بالصوم )** عدل عن قوله فعليه بالجوع وقلة ماثير الشهوة ويستدعى طغيان الماء من الطعام والشراب إلى ذكر الصوم إذ ما جاء لتحصيل عبادة هى برأسها مطلوبة . وفيه إشارة إلى أن المطلوب من الصوم فى الأصل كسر الشهوة .

**قوله ( فإنه ) أى الصوم .**

**قوله ( له وجاء )** بكسر الواو والمد ، أصله الغمز ، ومنه وجأه في عنقه إذا غمره دافعاً له ، ووجأه بالسيف إذا طعنه به ، ووجأ أنثيه غمزها حتى رضهما . ووقع في رواية ابن حبان المذكورة « فإنه له وجاء وهو الإحصاء » وهى زيادة مدرجة في الخبر لم تقع إلا في طريق زيد بن أبي أنيسة هذه ، وتفسير الوجاء بالإحصاء فيه نظر . فإن الوجاء رض الأنثيين والإحصاء سلهما ، وإطلاق الوجاء على الصيام من مجاز المشابهة . وقال أبو عبيد قال بعضهم وجا بفتح الواو مقصور ، والأول أكثر . وقال أبو زيد لا يقال وجاء إلا فيما لم يبرأ وكان قريب العهد بذلك . واستدل بهذا الحديث على أن من لم يستطع الجماع فالمطلوب منه ترك التزويج لأنه أرشده إلى ما ينافيه ويضعف دواعيه . وأطلق بعضهم أنه يكره في حقه . وقد قسم العلماء الرجل في التزويج الى أقسام : الأول التائق اليه القادر على مؤنه الخائف على نفسه ، فهذا يندب له النكاح عند الجميع ، وزاد الحنابلة في رواية أنه يجب وبذلك قال أبو عوانة الأسفرائني من الشافعية وصرح به في صحيحه ، ونقله المصيصي في « شرح مختصر الجويني » وجهاً ، وهو قول داود وأتباعه . ورد عليهم عياض ومن تبعه بوجهين : أحدهما أن الآية التي احتجوا بها خيرت بين النكاح والتسرى — يعنى قوله تعالى ﴿ فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ﴾ قالوا والتسرى ليس واجباً اتفاقاً فيكون التزويج غير واجب إذ لا يقع التخيير بين واجب ومندوب ، وهذا الرد متعقب ، فإن الذين قالوا بوجوبه قيدوه بما إذا لم يندفع التوقان بالتسرى ، فإذا لم يندفع تعين التزويج ، وقد صرح بذلك ابن حزم فقال : وفرض على كل قادر على الوطء إن وجد ما يتزوج به أو يتسرى أن يفعل أحدهما ، فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم ، وهو قول جماعة من

السلف . الوجه الثاني أن الواجب عندهم العقد لا الوطء ، والعقد بمجرد لا يدفع مشقة التوقان قال : فما ذهبوا إليه لم يتناوله الحديث ، وما تناوله الحديث لم يذهبوا إليه ، كذا قال ، وقد صرح أكثر المخالفين بوجوب الوطء فاندفع الإيراد . وقال ابن بطلال : احتج من لم يوجبه بقوله صلى الله عليه وسلم « ومن لم يستطع فعليه بالصوم » قال : فلما كان الصوم الذي هو بدله ليس بواجب فمبدله مثله . وتعقب بأن الأمر بالصوم مرتب على عدم الاستطاعة ولا استحالة أن يقول القائل أوجبت عليك كذا فإن لم تستطع فأندبك إلى كذا . والمشهور عن أحمد أنه لا يجب للقادر التائق إلا إذا خشي العنت ، وعلى هذه الرواية اقتصر ابن هبيرة . وقال المازري : الذي نطق به مذهب مالك أنه مندوب ، وقد يجب عندنا في حق من لا ينكف عن الزنا إلا به . وقال القرطبي : المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة بحيث لا يرتفع عنه ذلك إلا بالتزويج لا يختلف في وجوب التزويج عليه . ونبه ابن الرفعة على صورة يجب فيها ، وهي ما إذا نذره حيث كان مستحبا . وقال ابن دقيق العيد : قسم بعض الفقهاء النكاح إلى الأحكام الخمسة ، وجعل الوجوب فيما إذا خاف العنت وقدر على النكاح وتعذر التسرى — وكذا حكاه القرطبي عن بعض علمائهم وهو المازري قال : فالوجوب في حق من لا ينكف عن الزنا إلا به كما تقدم . قال والتحريم في حق من يخل بالزوجة في الوطء والإنفاق مع عدم قدرته عليه وتوقانه إليه . والكرهية في حق مثل هذا حيث لا إضرار بالزوجة ، فإن انقطع بذلك عن شيء من أفعال الطاعة من عبادة أو إشتغال بالعلم إشتدت الكراهة ، وقيل الكراهة فيما إذا كان ذلك في حال العزوبة أجمع منه في حال التزويج . والاستحباب فيما إذا حصل به معنى مقصودا من كثر شهوة وإعفاف نفس وتحصين فرج ونحو ذلك . والإباحة فيما انتفت الدواعي والموانع . ومنهم من استمر بدعوى الاستحباب فيمن هذه صفته للظواهر الواردة في الترغيب فيه ، قال عياض : هو مندوب في حق كل من يرجى منه النسل ولو لم يكن له في الوطء شهوة ، لقوله صلى الله عليه وسلم « فإني مكاتركم بكم » ولظواهر الحض على النكاح والأمر به ، وكذا في حق من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غير الوطء ، فأما من لا ينسل ولاأرب له في النساء ولا في الاستمتاع فهذا مباح في حقه إذا علمت المرأة بذلك ورضيت . وقد يقال : إنه مندوب أيضا لعموم قوله « لا رهبانية في الإسلام » . وقال الغزالي في الإحياء : من إجمعت له فوائد النكاح وانتفت عنه آفاته فالمستحب في حقه التزويج ، ومن لا فالتك له أفضل ، ومن تعارض الأمر في حقه فليجتهد ويعمل بالراجح . قلت : الأحاديث الواردة في ذلك كثيرة ، فأما حديث « فإني مكاتركم بكم » فصح من حديث أنس بلفظ « تزوجوا الودود الولود ، فإني مكاتركم بكم يوم القيامة » أخرجه ابن حبان ، وذكره الشافعي بلاغا عن ابن عمر بلفظ « تناكحوا تكاثروا فإني أباهي بكم الأمم » وللبهقي من حديث أبي إمامة « تزوجوا ، فإني مكاتركم الأمم ، ولا تكونوا كرهانية النصارى » وورد « فإني مكاتركم بكم » أيضا من حديث الصنابحي وابن الأعرس ومعلق بن يسار وسهل بن حنيف وحرملة بن النعمان وعائشة وعياض بن غنم ومعاوية بن حيدة وغيرهم ، وأما حديث « لا رهبانية في الإسلام » فلم أره بهذا اللفظ، لكن في حديث سعد بن أبي وقاص عند الطبراني « إن الله أبدلنا بالرهانية الحنيفة السمحة » وعن ابن عباس رفعه « لضرورة في الإسلام » أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم ، وفي الباب حديث النهي عن التبتل وسياق في باب مفرد ، وحديث « من موسرا فلم ينكح فليس منا » أخرجه الدارمي والبيهقي من حديث ابن أبي نجيح وجزم بأنه مرسل ، وقد أورده البغوي في « معجم الصحابة » وحديث طاوس « قال عمر بن الخطاب لأبي الزوائد: إنما يمنعك من التزويج عجز أو فجور ، أخرجه ابن أبي شيبة وغيره ، وقد تقدم في الباب الأول

الإشارة إلى حديث عائشة «النكاح سنتي، فمن رغب عن سنتي فليس مني» وأخرج الحاكم من حديث أنس رفعه «من رزقه الله امرأة صالحة فقد

أعانه على شطر دينه ، فليتيق الله في الشطر الثاني » وهذه الأحاديث وإن كان في الكثير منها ضعف فمجموعها يدل على أن لما يحصل به المقصود من الترغيب في الزواج أصلا ، لكن في حق من يتأتى منه النسل كما تقدم ، والله أعلم . وفي الحديث أيضا إرشاد العاجز عن مؤن النكاح إلى الصوم ، لأن شهوة النكاح تابعة لشهوة الأكل تقوى بقوته وتضعف بضعفه ، واستدل به الخطابي على جواز المعالجة لقطع شهوة النكاح بالأدوية ، وحكاها البغوي في « شرح السنة » ، وينبغي أن يحمل على دواء يسكن الشهوة دون ما يقطعها أصالة لأنه قد يقدر بعد فيندم لفوات ذلك في حقه ، وقد صرح الشافعية بأنه لا يكسرهما بالكافور ونحوه ، والحجة فيه أنهم اتفقوا على منع الجلب والخصاء فيلحق بذلك ما في معناه من التداوي بالقطع أصلا ، واستدل به الخطابي أيضا على أن المقصود من النكاح الوطاء ولهذا شرع الخيار في العنة . وفيه الحث على غض البصر وتحصين الفرج بكل ممكن وعدم التكليف بغير المستطاع ، ويؤخذ منه أن حظوظ النفوس والشهوات لا تتقدم على أحكام الشرع بل هي دائرة معها ، واستنبط القرافي من قوله « فانه له وجاء » أن التشريك في العبادة لا يقدح فيها بخلاف الرياء ، لأنه أمر بالصوم الذي هو قرينة وهو بهذا القصد صحيح ماثب عليه ، ومع ذلك فأرشد إليه لتحصيل غض البصر وكف الفرج عن الوقوع في المحرم اهـ . فإن أراد تشريك عبادة بعبادة أخرى فهو كذلك وليس محل النزاع . وإن أراد تشريك العبادة بأمر مباح فليس في الحديث ما يساعده . واستدل به بعض المالكية على تحريم الاستمناء لأنه أرشد عند العجز عن الزواج إلى الصوم الذي يقطع الشهوة ، فلو كان الاستمناء مباحا لكان الإرشاد إليه أسهل . وتعقب دعوى كونه أسهل لأن الترك أسهل من الفعل . وقد أباح الاستمناء طائفة من العلماء ، وهو عند الحنابلة وبغض الحنفية لأجل تسكين الشهوة ، وفي قول عثمان لابن مسعود « ألا تزوجك شابة » استحباب نكاح الشابة ولا سيما إن كانت بكرًا ، وسيأتي بسط القول فيه بعد أبواب

### باب من لم يستطع الباءة فليصم

[٥٠٦٦] ٤٨٧٨ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال حدثني عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد قال : دخلت مع علقمة والأسود علي عبد الله ، فقال عبد الله : كنا مع النبي صلى الله عليه شبابا لا نجد شيئا ، فقال لنا رسول الله صلى الله عليه : « يا معشر الشباب ، من استطاع الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » .

قوله ( باب من لم يستطع الباءة فليصم ) أورد فيه حديث ابن مسعود المذكور في الباب قبله ، وهذا اللفظ ورد في رواية الثوري عن الأعمش في حديث الباب ، فعند الترمذي عنه بلفظ « فمن لم يستطع الباءة فعليه بالصوم » وعند النسائي عنه بلفظ « ومن لا فليصم » وقد تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله

### باب كثرة النساء

[٥٠٦٧] ٤٨٧٩ - حدثني إبراهيم بن موسى قال أنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني عطاء قال : حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة بسرف ، فقال ابن عباس : هذه زوجة النبي صلى الله عليه ، فإذا رفعتم نعشها فلا تززعوها ولا تزلزلوها وارفقوا ، فإنه كان عند النبي صلى الله عليه تسع كان يقسم

لثَمَانٍ وَلَا يَقْسِمُ لَوَاحِدَةٍ.

[٥٠٦٨] ٤٨٨٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ نَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ نَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَهُ تِسْعُ نِسَوَةٍ . وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ نَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ نَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ .

[٥٠٦٩] ٤٨٨١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ نَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ رَقِيبَةَ عَنْ طَلْحَةَ الْيَامِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ

جُبَيْرٍ قَالَ : قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ : هَلْ تَزَوَّجْتَ ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : فَتَزَوَّجْ ، فَإِنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَكْثَرُهَا نِسَاءً .

**قوله ( باب كثرة النساء )** يعنى لمن قدر على العدل بينهن ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الحديث الأول حديث عطاء قال « حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة » زاد مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج « زوج النبي صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( بسرف )** بفتح المهملة وكسر الراء بعدها فاء : مكان معروف بظاهر مكة ، تقدم بيانه في الحج ، وأخرج ابن سعد بإسناد صحيح عن يزيد بن الأصم قال « دفنا ميمونة بسرف في الظلة التي بنى بها فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم » ومن وجه آخر عن يزيد بن الأصم قال « صلى عليها ابن عباس ، ونزل في قبرها عبد الرحمن بن خالد بن الوليد » . قلت : وهى خالة أبيه « وعبيد الله الخولاني » . قلت : وكان في حجرها « ويزيد بن الأصم » . قلت : وهى خالته كما هى خالة ابن عباس .

**قوله ( فإذا رفعم نعشها )** بعين مهملة وشين معجمة : السرير الذي يوضع عليه الميت .

**قوله ( فلا تزعزعوها )** بزاءين معجمتين وعينين مهملتين ، والزعزعة تحريك الشيء الذي يرفع . وقوله « ولا تزلزلوها » الزلزلة الاضطراب .

**قوله ( وارفقوا )** إشارة إلى أن مراده السير الوسط المعتدل ، ويستفاد منه أن حرمة المؤمن بعد موته باقية كما كانت في حياته ، وفيه حديث « كسر عظم المؤمن ميتا ككسره حيا » أخرجه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان .

**قوله ( فإنه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم تسع نسوة )** أى عند موته ، وهن سودة وعائشة وحفصة وأم سلمة وزينب بنت جحش وأم حبيبة وجويرية وصفية وميمونة . هذا ترتيب تزويجه إياهن رضى الله عنهن ، وماتت وهن في عصمته . واختلف في ريحانة هل كانت زوجة أو سرية ، وهل ماتت قبله أو لا ؟

**قوله ( كان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة )** زاد مسلم في روايته « قال عطاء : التي لا يقسم لها صفية بنت حسي بن أخطب » قال عياض قال الطحاوي : هذا وهم وصوابه سودة كما تقدم أنها وهبت يومها لعائشة . وإنما غلط فيه ابن جريج راويه عن عطاء كذا قال ، قال عياض : قد ذكروا في قوله تعالى ﴿ تَرَجَّى مِنْ تَشَاءِ مِنْهُمْ ﴾ أنه آوى عائشة وحفصة وزينب وأم سلمة فكان يستوفى لهن القسم ، وأرجأ سودة وجويرية وأم حبيبة وميمونة وصفية فكان يقسم لهن ماشاء ، قال : فيحتمل أن تكون رواية ابن جريج صحيحة ويكون ذلك في آخر أمره

حيث آوى الجميع فكان يقسم لجميعهن إلا لصفية . قلت : قد أخرج ابن سعد من ثلاثة طرق أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم لصفية كما يقسم لنسائه ، لكن في الأسانيد الثلاثة الواقدى وليس بحجة . وقد تعصب مغلطى للواقدي فنقل كلام من قواه ووثقه وسكت عن ذكر من وهاه واتهمه وهم أكثر عددا وأشد إلتقانا وأقوى معرفة به من الأولين ، ومن جملة ما قواه به أن الشافعى روى عنه . وقد أسند البيهقى عن الشافعى أنه كذبه ، ولا يقال فكيف روى عنه لأنا نقول : رواية العدل ليست بمجرد توثيقها ، فقد روى أبو حنيفة عن جابر الجعفي وثبت عنه أنه قال : مارأيت أكذب منه ، فيترجح أن مراد ابن عباس بالتى لا يقسم لها سودة كما قاله الطحاوي ، لحديث عائشة « إن سودة وهبت يومها لعائشة ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة » وسيأتى في باب مفرد وهو قبل كتاب الطلاق بأربعة وعشرين بابا ويأتى بسط القصة هناك إن شاء الله تعالى ، لكن يحتمل أن يقال لا يلزم من أنه كان لا يبيت عند سودة أن لا يقسم لها ، بل كان يقسم لها لكن يبيت عند عائشة لما وقع من تلك الهبة . نعم يجوز نفى القسم عنها مجازا ، والراجح عندي ما ثبت في الصحيح ، ولعل البخاري حذف هذه الزيادة عمدا . وقد وقع عند مسلم أيضا فيه زيادة أخرى من رواية عبد الرزاق عن ابن جريج ، قال عطاء : كانت آخرهن موتا ماتت بالمدينة . كذا قال ، فأما كونها آخرهن موتا فقد وافق عليه ابن سعد وغيره قالوا : وكانت وفاتها سنة إحدى وستين ، وخالفهم آخرون فقالوا : ماتت سنة ست وخمسين ، ويعكر عليه أن أم سلمة عاشت الى قتل الحسين بن على وكان قتله يوم عاشوراء سنة إحدى وستين ، وقيل بل ماتت أم سلمة سنة تسع وخمسين ، والأول أرجح . ويحتمل أن تكونا ماتتا في سنة واحدة لكن تأخرت ميمونة . وقد قيل أيضا إنها ماتت سنة ثلاث وستين وقيل ، سنة ست وستين ، وعلى هذا لا ترد في آخرتها في ذلك . وأما قوله : وماتت بالمدينة ، فقد تكلم عليه عياض فقال : ظاهره أنه أراد ميمونة ، وكيف يلثم مع قوله في أول الحديث إنها ماتت بسرف ، وسرف من مكة بلا خلاف ، فيكون قوله بالمدينة وهما . قلت : يحتمل أن يريد بالمدينة البلد وهى مكة . والذي في أول الحديث أنهم حضروا جنازتها بسرف ، ولا يلزم من ذلك أنها ماتت بسرف فيحتمل أن تكون ماتت داخل مكة وأوصت أن تدفن بالمكان الذي دخل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه فنفذ ابن عباس وصيتها ، ويؤيد ذلك أن ابن سعد لما ذكر حديث ابن جريج هذا قال بعده : وقال غير ابن جريج في هذا الحديث توفيت بمكة فحملها ابن عباس حتى دفنها بسرف . الحديث الثاني حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه في ليلة واحدة بغسل واحد وله تسع نسوة » وتقدم شرحه في كتاب الغسل ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد اتفق العلماء على أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم الزيادة على أربع نسوة يجمع بينهن ، واختلفوا هل للزيادة انتهاء أو لا ، وفيه دلالة على أن القسم لم يكن واجبا عليه . وسيأتى البحث فيه في بابه . وقوله « وقال لي خليفة الخ » قصد به بيان تصريح قتادة بتحديث أنس له بذلك . الحديث الثالث .

قوله ( حدثنا على بن الحكم الأنصارى ) هو المروزي ، مات سنة ست وعشرين .

قوله ( عن رقية ) بفتح القاف والموحدة هو ابن مصقلة بصاد مهملة ساكنة ثم قاف ويقال بالسین المهملة بدل الصاد ، وطلحة هو ابن مصرف اليامي بتحتانية مخففا .

قوله ( قال لي ابن عباس هل تزوجت ؟ قلت لا ) زاد فيه أحمد بن منيع في مسنده من طريق أخرى عن

سعيد بن جبير « قال لي ابن عباس وذلك قبل أن يخرج وجهي — أي قبل أن يلتحي — هل تزوجت ؟ قلت لا ، وما أريد ذلك يومي هذا » وفي رواية سعيد بن منصور من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير « قال لي ابن عباس : هل تزوجت ؟ قلت ماذا في » الحديث .

**قوله ( فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء )** قيد بهذه الأمة ليخرج مثل سليمان عليه السلام ، فإنه كان أكثر نساء كما تقدم في ترجمته ، وكذلك أبوه داود ، ووقع عند الطبراني من طريق أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « تزوجوا فإن خيرنا كان أكثرنا نساء » قيل المعنى خير أمة محمد من كان أكثر نساء من غيره ممن يتساوى معه فيما عدا ذلك من الفضائل . والذي يظهر أن مراد ابن عباس بالخير النبي صلى الله عليه وسلم ، وبالأمة أخصاء أصحابه ؛ وكأنه أشار إلى أن ترك التزويج مرجوح ، إذ لو كان راجحاً ما أثر النبي صلى الله عليه وسلم غيره ، وكان مع كونه أخشى الناس لله وأعلمهم به يكثر التزويج لمصلحة تبليغ الأحكام التي لا يطلع عليها الرجال ، ولإظهار المعجزة البالغة في خرق العادة لكونه كان لا يجد ما يشبع به من القوت غالباً ، وإن وجد كان يؤثر بأكثره ، ويصوم كثيراً ويواصل ، ومع ذلك فكان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة ، ولا يطاق ذلك إلا مع قوة البدن ، وقوة البدن كما تقدم في أول أحاديث الباب تابعة لما يقوم به من استعمال المقويات من مأكول ومشروب ، وهي عنده نادرة أو معدومة . ووقع في « الشفاء » أن العرب كانت تمدح بكثرة النكاح لدلالته على الرجولية ، إلى أن قال : ولم تشغله كثرتن عن عبادة ربه ، بل زاده ذلك عبادة لتحسينهن وقيامه بحقوقهن واكتسابه لهن وهديته إياهن وكأنه أراد بالتحسين قصر طرفهن عليه فلا يتطلعن إلى غيره ، بخلاف العزبة فإن العفيفة تتطلع بالطبع البشري إلى التزويج ، وذلك هو الوصف اللائق بهن . والذي تحصل من كلام أهل العلم في الحكمة في استكثاره من النساء عشرة أوجه تقدمت الإشارة إلى بعضها . أحدها أن يكثر من يشاهد أحواله الباطنة فينتفي عنه ما يظن به المشركون من أنه ساحر أو غير ذلك . ثانيها لتتشف به قبائل العرب بمصاهرته فيهم . ثالثها للزيادة في تألفهم لذلك . رابعها للزيادة في التكليف حيث كلف أن لا يشغله ما حجب اليه منهن عن المبالغة في التبليغ . خامسها لتكثر عشيرته من جهة نسائه فتزاد أعوانه على من يحاربه . سادسها نقل الأحكام الشرعية التي لا يطلع عليها الرجال ، لأن أكثر ما يقع مع الزوجة مما شأنه أن يخفي مثله . سابعها الاطلاع على محاسن أخلاقه الباطنة ، فقد تزوج أم حبيبة وأبوها إذ ذاك يعاديه ، وصفية بعد قتل أبيها وعمها وزوجها ، فلو لم يكن أكمل الخلق في خلقه لنفرن منه ، بل الذي وقع أنه كان أحب اليهن من جميع أهلهن . ثامنها ماتقدم مبسوطاً من خرق العادة له في كثرة الجماع مع التقلل من المأكول والمشروب وكثرة الصيام والوصال ، وقد أمر من لم يقدر على مؤن النكاح بالصوم ، وأشار إلى أن كثرتة تكسر شهوته فانخرقت هذه العادة في حقه صلى الله عليه وسلم . تاسعها وعاشرها ماتقدم نقله عن صاحب « الشفاء » من تحسينهن والقيام بحقوقهن ، والله أعلم . ووقع عند أحمد بن منيع من الزيادة في آخره « أما أنه يستخرج من صلبك من كان مستودعاً » وفي الحديث الحض على التزويج وترك الرهبانية

**باب من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأة فله ما نوى**

٤٨٨٢ - حدثنا يحيى بن قزعة قال نا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب قال : قال النبي صلى الله عليه : « العمل بالنية ، وإنما لا مرمى ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو

امرأة ينكحها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه» .

**قوله ( باب من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأة فله مانوى )** ذكر فيه حديث عمر بلفظ « العمل بالنية ، وإنما لإمرئ مانوى » وقد تقدم شرحه مستوفى في أول الكتاب ، وما ترجم به من الهجرة منصوص في الحديث ، ومن عمل الخير مستنبط لأن الهجرة من جملة أعمال الخير ، فكما عَمِمَ في الخير في شق المطلوب وتممه بلفظ « فهجرته إلى ما هاجر إليه » فكذلك شق الطلب يشمل أعمال الخير هجرة أو حجا مثلاً أو صلاة أو صدقة ، وقصة مهاجر أم قيس أوردها الطبراني مسندة والآجزي في كتاب الشريعة بغير إسناد ، ويدخل في قوله « أو عمل خيراً » ما وقع من أم سليم في إمتناعها من التزويج بأبى طلحة حتى يسلم ، وهو في الحديث الذي أخرجه النسائي بسند صحيح عن أنس قال « خطب أبو طلحة أم سليم فقالت : والله مامثلك يا أبا طلحة يرد ، ولكنك رجل كافر وأنا امرأة مسلمة ، ولا يحل لي أن أتزوجك ، فإن تسلم فذاك مهري ، فأسلم فكان ذلك مهرها » الحديث . ووجه دخوله أن أم سليم رغبت في تزويج أبى طلحة ومنعها من ذلك كفره ، فتوصلت إلى بلوغ غرضها بتبدل نفسها فظفرت بالخيرين ، وقد استشكله بعضهم بأن تحريم المسلمات على الكفار إنما وقع في زمن الحديبية وهو بعد قصة تزويج أبى طلحة بأم سليم بمدة ، ويمكن الجواب بأن ابتداء تزويج الكافر بالمسلمة كان سابقاً على الآية ، والذي دلت عليه الآية الاستمرار ، فلذلك وقع التفريق بعد أن لم يكن ، ولا يحفظ بعد الهجرة أن مسلمة ابتدأت بتزويج كافر ، والله أعلم

### ب) تزويج المعسر الذي معه القرآن والإسلام

فيه سهلٌ عن النبي صلى الله عليه .

٤٨٨٣ - حدثني محمد بن المثنى قال نا يحيى قال نا إسماعيل قال حدثني قيس عن ابن مسعود قال :

[٥٠٧١]

كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه ليس لنا نساء ، فقلنا : يا رسول الله ، ألا نستخصي ؟ فنهانا عن ذلك .

**قوله ( باب تزويج المعسر الذي معه القرآن والإسلام . فيه سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم )**

يعني حديث سهل بن سعد في قصة التي وهبت نفسها . وما ترجم به مأخوذ من قوله « التمس ولو خائفاً من حديد » فالتمس فلم يجد شيئاً ومع ذلك زوجه ، قال الكرمانى : لم يسق حديث سهل هنا لأنه ساقه قبل وبعد إكتفاء بذكره ، أو لأن شيخه لم يروه له في سياق هذه الترجمة اهـ . والثاني بعيد جداً فلم أجده من قال إن البخاري يتقيد في تراجم كتابه بما يترجم به مشايخه ، بل الذى صرح به الجمهور أن غالب تراجمه من تصرفه فلا وجه لهذا الاحتمال ، وقد لهج الكرمانى به في مواضع وليس بشيء . ثم ذكر طرفاً من حديث ابن مسعود « كنا نغزو وليس لنا نساء ، فقلنا : يا رسول الله نستخصي ؟ فنهانا عن ذلك . وقد تلطف المصنف في استنباطه الحكم كأنه يقول : لما نهاهم عن الاختصاص مع احتياجهم إلى النساء — وهم مع ذلك لاشيء لهم كما صرح به في نفس هذا الخبر كما سيأتي تاماً بعد باب واحد — وكان كل منهم لابد وأن يكون حفظ شيئاً من القرآن ، فتعين التزويج بما معهم من القرآن ، فحكممة الترجمة من حديث سهل بالتنصيص ، ومن حديث ابن مسعود بالاستدلال . وقد أعرب المهلب فقال : في قوله تزويج المعسر دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزوج الرجل على أن يعلم المرأة القرآن ، إذ لو كان كذلك ماسماً معسراً . قال : وكذلك قوله « والإسلام » لأن الواهبة كانت مسلمة اهـ . والذي يظهر أن

مراد البخاري المعسر من المال بدليل قول ابن مسعود « وليس لنا شيء » والله أعلم

### باب قول الرجل لأخيه : انظر أي زوجتي شئت أنزل لك عنها

٤٨٨٤ [٥٠٧٢] حدثنا محمد بن كثير عن سفيان عن حميد الطويل سمعت أنس بن مالك قال : قدم عبد الرحمن ابن عوف فأخى النبي صلى الله عليه بينه وبين سعد بن الربيع الأنصاري ، وعند الأنصاري امرأتان ، فعرض عليه أن يناصفه أهله وماله ، فقال : بارك الله لك في أهلك ومالك ، دلوني على السوق فربح شيئاً من أقط وسمن ، فرآه النبي صلى الله عليه بعد أيام وعليه ضر من صفرة ، فقال : « مهيم يا عبد الرحمن ؟ » فقال : تزوجت أنصارية . قال : « فما سقت إليها ؟ » قال : وزن نواة من ذهب . قال : « أولم ولو بشاة » .

قوله ( باب قول الرجل لأخيه : انظر أي زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها ) هذه الترجمة لفظ حديث عبد الرحمن بن عوف في البيوع .

قوله ( رواه عبد الرحمن بن عوف ) وصله في البيوع عن عبد العزيز بن عبد الله عن إبراهيم بن سعد أي ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده قال : قال عبد الرحمن بن عوف . وأورده في فضائل الأنصار عن إسماعيل بن أبي أويس عن إبراهيم وقال في روايته « انظر أعجبهما إليك فسمها لي أطلقها ، فإذا انقضت عدتها فتزوجها » وهو معنى ماساقه موصولا في الباب عن أنس بلفظ « فعرض عليه أن يناصفه أهله وماله » ويأتي في اللمعة من حديث أنس بلفظ « أقاسمك مالي ، وأنزل لك عن إحدى امرأتي » ، وسيأتي بقية شرح الحديث المذكور في أبواب اللمعة . وفيه ما كانوا عليه من الإيثار حتى بالنفس والأهل . وفيه جواز نظر الرجل إلى المرأة عند إرادة تزويجها ، وجواز الماعدة بطلاق المرأة ، وسقوط الغيرة في مثل ذلك ، وتنزه الرجل عما يبذل له من مثل ذلك ، وترجيح الاكتساب بنفسه بتجارة أو صناعة . وفيه مباشرة الكبار التجارة بأنفسهم مع وجود من يكفيهم ذلك من وكيل وغيره . وقد أخرج الزبير بن بكار في « الموفقيات » من حديث أم سلمة قالت « خرج أبو بكر الصديق رضي الله عنه تاجرا إلى بصرى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، مامع أبا بكر حبه لملازمة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولانمع النبي صلى الله عليه وسلم حبه لقرب أبي بكر عن ذلك لحبهم في التجارة » هذا أو معناه ، وبقية الحديث في قصة سويط بن حرملة والنعمان وأصلها عند ابن ماجه ، وقد تقدم بيان البحث في أفضل الكسب بما يغني عن إعادته ، والله أعلم

### باب ما يكره من التبتل والخصاء

٤٨٨٥ [٥٠٧٣] حدثنا أحمد بن يونس قال نا إبراهيم بن سعد قال نا ابن شهاب سمع سعيد بن المسيب يقول سمعت سعد بن أبي وقاص يقول : رد رسول الله صلى الله عليه على عثمان بن مظعون التبتل ، ولو أذن له لاختصينا .

[الحديث ٥٠٧٣ - طرفه في : ٥٠٧٤] .

٤٨٨٦ [٥٠٧٤] حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال : أخبرني سعيد بن المسيب أنه سمع سعد



ابن أبي وقاص يقول : لقد ردَّ ذلك -يعني النبي صلى الله عليه- على عثمان بن مظعون ، ولو أجاز له التبتل لاختصنا .

[٥٠٧٥] ٤٨٨٧- حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا جرير عن إسماعيل عن قيس قال : قال عبد الله : كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وليس لنا شيء ، فقلنا : ألا نختصي ؟ فنهانا عن ذلك ، ثم رخص لنا أن نكح المرأة بالشوب ، ثم قرأ علينا : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ الآية .

[٥٠٧٦] ٤٨٨٨- وقال أصبغ أخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قلت : يا رسول الله ، إني رجل شاب ، وأنا أخاف على نفسي العنت ، ولا أجد ما أتزوج به النساء ، فسكت عني ثم قلت مثل ذلك ، فسكت عني ، ثم قلت مثل ذلك ، فقال النبي صلى الله عليه : « يا أبا هريرة ، جف القلم بما أنت لاقٍ ، فاختص على ذلك أو ذر » .

**قوله ( باب مايكره من التبتل )** المراد بالتبتل هنا الانقطاع عن النكاح وما يتبعه من الملاذ إلى العبادة . وأما الأمور به في قوله تعالى ﴿ وَتَبْتَِلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ فقد فسره مجاهد فقال : أخلص له إخلاصا ، وهو تفسير معنى ، وإلا فأصل التبتل الانقطاع ، والمعنى انقطع إليه انقطاعا . لكن لما كانت حقيقة الانقطاع إلى الله إنما تقع بإخلاص العبادة له فسرنا بذلك ، ومنه « صدقة بتلة » أى منقطعة عن الملك ، ومريم البتول لانقطاعها عن التزوج إلى العبادة وقيل لفاطمة البتول إما لانقطاعها عن الأزواج غير على أو لانقطاعها عن نظرائها في الحسن والشرف .

**قوله ( والخصاء )** هو الشق على الأنثيين وانتزاعهما ، وإنما قال « مايكره من التبتل والخصاء للإشارة إلى أن الذي يكره من التبتل هو الذي يفضي إلى التنطع وتحريم ما أحل الله وليس التبتل من أصله مكرها ، وعطف الخصاء عليه لأن بعضه يجوز في الحيوان المأكول ، ثم أورد المصنف ثلاثة أحاديث : أحدها حديث سعد بن أبي وقاص في قصة عثمان بن مظعون أورده من طريقين إلى ابن شهاب الزهري ، وقد أورده مسلم من طريق عقيل عن ابن شهاب بلفظ « أراد عثمان بن مظعون أن يتبتل ، فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم » فعرف أن معنى قوله : « رد على عثمان » أى لم يأذن له بل نهاه . وأخرج الطبراني من حديث عثمان بن مظعون نفسه « أنه قال يا رسول الله إني رجل يشق على العزوبة ، فأذن لي في الخصاء . قال : لا ، ولكن عليك بالصيام » الحديث . ومن طريق سعيد ابن العاص « أن عثمان قال : يا رسول الله ائذن لي في الاختصاص ، فقال : إن الله قد أبدلنا بالرهانية الخنيفية السمحة » فيحتمل أن يكون الذي طلبه عثمان هو الاختصاص حقيقة فعبر عنه الراوي بالتبتل لأنه ينشأ عنه ، فلذلك قال « ولو أذن له لاختصنا » ويحتمل عكسه وهو أن المراد بقول سعد « ولو أذن له لاختصنا » لفعلنا فعل من يختصي وهو الانقطاع عن النساء . قال الطبري : التبتل الذي أورده عثمان بن مظعون تحريم النساء والطيب وكل مايلتذ به ، فلهذا أنزل في حقه ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ وقد تقدم في الباب الأول من كتاب النكاح تسمية من أراد ذلك مع عثمان بن مظعون ومن وافقه ، وكان عثمان من السابقين إلى الإسلام ،

وقد تقدمت قصته مع لبيد بن ربيعة في كتاب المبعث ، وتقدمت قصة وفاته في كتاب الجنائز ، وكانت في ذى الحجة سنة اثنتين من الهجرة ، وهو أول من دفن بالقيع . وقال الطيبي : قوله « ولو أذن له لاختصينا » كان اسماهر أن يقول ولو أذن له لتبتلنا ، لكنه عدل عن هذا الظاهر إلى قوله « لاختصينا » لإرادة المبالغة ، أى لبالغنا في التبتل حتى يفضي بنا الأمر إلى الاختصاء ، ولم يرد به حقيقة الاختصاء لأنه حرام ، وقيل بل هو على ظاهره ، وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاء ، ويؤيده توارد استئذان جماعة من الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كأبي هريرة وابن مسعود وغيرهما ، وإنما كان التعبير بالخصاء أبلغ من التعبير بالتبتل لأن وجود الآلة يقتضي استمرار وجود الشهوة ، ووجود الشهوة ينافي المراد من التبتل ، فيتعين الخصاء طريقا إلى تحصيل المطلوب ، وغايته أن فيه ألما عظيما في العاجل يغتفر في جنب مايندفع به في الآجل ، فهو كقطع الإصبع إذا وقعت في اليد الأكلة صيانة لبقية اليد ، وليس الهلاك بالخصاء محققا بل هو نادر ، ويشهد له كثرة وجوده في البهائم مع بقائها ، وعلى هذا فلفظ الراوي عبر بالخصاء عن الجلب لأنه هو الذي يحصل المقصود . والحكمة في منعهم من الاختصاء إرادة تكثير النسل ليستمر جهاد الكفار ، وإلا لو أذن في ذلك لأوشك تواردهم عليه فينقطع النسل فيقل المسلمون بانقطاعه ويكثر الكفار ، فهو خلاف المقصود من البعثة المحمدية . الحديث الثاني .

**قوله ( جرير )** هو ابن عبد الحميد وإسماعيل هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم وعبد الله هو ابن مسعود . وقد تقدم قبل بياب من وجه آخر عن إسماعيل بلفظ « عن ابن مسعود » ووقع عند الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير بلفظ « سمعت عبد الله » ، وكذا لمسلم من وجه آخر عن إسماعيل .

**قوله ( ألا نستخصي )** أى ألا نستدعي من يفعل لنا الخصاء أو نعالج ذلك بأنفسنا . وقوله ( فنهانا عن ذلك ) هو نهى تحريم بلا خلاف في بنى آدم ، لما تقدم . وفيه أيضا من المناسد تعذيب النفس والتشويه مع إدخال الضرر الذي قد يفضي إلى الهلاك . وفيه إبطال معنى الرجولية وتغيير خلق الله وكثر النعمة ، لأن خلق الشخص رجلا من النعم العظيمة فإذا أزال ذلك فقد تشبه بالمرأة واختار النقص على الكمال . قال القرطبي : الخصاء في غير بنى آدم ممنوع في الحيوان إلا لمنفعة حاصلة في ذلك كتطبيب اللحم أو قطع ضرر عنه . وقال النووي : يحرم خصاء الحيوان غير المأكول مطلقا ، وأما المأكول فيجوز في صغيره دون كبيره . وما أظنه يدفع ما ذكره القرطبي من إباحة ذلك في الحيوان الكبير عند إزالة الضرر .

**قوله ( ثم رخص لنا )** في الرواية السابقة في تفسير المائدة « ثم رخص لنا بعد ذلك » .

**قوله ( أن ننكح المرأة بالثوب )** أى إلى أجل في نكاح المتعة .

**قوله ( ثم قرأ )** في رواية مسلم « ثم قرأ علينا عبد الله » وكذا وقع عند الإسماعيلي في تفسير المائدة .

**قوله ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل لكم . الآية )** ساق الإسماعيلي إلى قوله ﴿ المعتدين ﴾ وظاهر استشهاد ابن مسعود بهذه الآية هنا يشعر بأنه كان يرى بجواز المتعة ، فقال القرطبي : لعله لم يكن حينئذ بلغه الناسخ ، ثم بلغه فرجع بعد . قلت : يؤيده ما ذكره الإسماعيلي أنه وقع في رواية أبي معاوية عن إسماعيل بن أبي خالد « ففعله ثم ترك ذلك » قال : وفي رواية لابن غبينة عن إسماعيل « ثم جاء تحريمها بعد » وفي رواية معمر عن إسماعيل « ثم نسخ » وسيأتي مزيد البحث في حكم المتعة بعد أربعة وعشرين بابا . الحديث الثالث .

**قوله ( وقال أصبغ )** كذا في جميع الروايات التي وقفت عليها ، وكلام أبي نعيم في « المستخرج » يشعر بأنه قال فيه حديثاً ، وقد وصله جعفر الفرياني في كتاب القدر والجوزقي في « الجمع بين الصحيحين » والإسماعيلي من طرق عن أصبغ ، وأخرجه أبو نعيم من طريق حرملة عن ابن وهب ، وذكر مغلطاً أنه وقع عند الطبري رواه البخاري عن أصبغ بن محمد وهو غلط ، هو أصبغ بن الفرغ ليس في آباءه محمد .

**قوله ( إلى رجل شاب وأنا أخاف )** في رواية الكشميهني « وإني أخاف » وكذا في رواية حرملة .

**قوله ( العنت )** بفتح المهملة والنون ثم مشاة هو الزنا هنا ، ويطلق على الإثم والفجور والأمر الشاق والمكروه ، وقال ابن الأنباري : أصل العنت الشدة .

**قوله ( ولا أجد ما أتزوج النساء ، فسكت عني )** كذا وقع ، وفي رواية حرملة « ولا أجد ما أتزوج النساء ، فائذن لي أختصي » وبهذا يرتفع الإشكال عن مطابقة الجواب للسؤال .

**قوله ( جف القلم بما أنت لاف )** أي نفذ المقدور بما كتب في اللوح المحفوظ فبقى القلم الذي كتب به جافاً لا مداد فيه لفرغ ما كتب به ، قال عياض : كتابة الله ولوحه وقامه من غيب علمه الذي تؤمن به ونكل علمه إليه .

**قوله ( فاختص على ذلك أو ذر )** في رواية الطبري وحكاها الحميدي في الجمع ووقعت في المصابيح « فاقصر على ذلك أو ذر » قال الطيبي : معناه اقتصر على الذي أمرتك به أو اتركه وافعل ما ذكرت من الخصاص اهـ . وأما اللفظ الذي وقع في الأصل فمعناه فافعل ما ذكرت أو اتركه واتبع ما أمرتك به ، وعلى الروایتين قلبي الأمر فيه لطلب الفعل بل هو للتهديد ، وهو كقوله تعالى ﴿ وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ والمعنى إن فعلت أو لم تفعل فلا بد من نفوذ القدر ، وليس فيه تعرض لحكم الخصاص . ومحصل الجواب أن جميع الأمور بتقدير الله في الأزل ، فالخصاص وتركه سواء ، فإن الذي قدر لابد أن يقع . وقوله « على ذلك » هي متعلقة بمقدر أي اختص حال استعلائك على العلم بأن كل شيء بقضاء الله وقدره ، وليس إذناً في الخصاص ، بل فيه إشارة إلى النبي عن ذلك ، كأنه قال إذا علمت أن كل شيء بقضاء الله فلا فائدة في الاختصاص ، وقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عثمان بن مظعون لما استأذنه في ذلك . وكانت وفاته قبل هجرة أبي هريرة بمدة . وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال « شكنا رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العزوبة فقالا ألا أختصي ؟ قال : ليس منا من خصى أو اختصى » وفي الحديث ذم الاختصاص ، وقد تقدم ما فيه وأن القدر إذا نفذ لا تنفع الحيل . وفيه مشروعية شكوى الشخص ما يقع له للكبير ولو كان مما يستهجن ويستقبح . وفيه إشارة إلى أن من لم يجد الصداق لا يتعرض للتزويج . وفيه جواز تكرار الشكوى إلى ثلاث ، والجواب لمن لا يقنع بالسكوت ، وجواز السكوت عن الجواب لمن يظن به أنه يفهم المراد من مجرد السكوت . وفيه استحباب أن يقدم طالب الحاجة بين يدي حاجته عذره في السؤال . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة نفع الله به : ويؤخذ منه أن مهما أمكن المكلف فعل شيء من الأسباب المشروعة لا يتوكل إلا بعد عملها لثلاث الخصال ، فإذا لم يقدر عليه وطن نفسه على الرضا بما قدره عليه مولاه ولا يتكلف من الأسباب ما لا طاقة به له . وفيه أن الأسباب إذا لم تصادف القدر لا تجدي . فإن قيل : لم لم يؤمر أبو هريرة بالصيام لكسر شهوته كما أمر غيره ؟ فالجواب أن أبا هريرة كان

الغالب من حاله ملازمة الصيام لأنه كان من أهل الصفة . قلت : ويحتمل أن يكون أبو هريرة سمع « يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج » الحديث ، لكنه إنما سأل عن ذلك في حال الغزو كما وقع لابن مسعود ، وكانوا في حال الغزو يؤثرون الفطر على الصيام للتقوى على القتال ، فأداه اجتهاده إلى حسم مادة الشهوة بالاختصاص كما ظهر لعثمان فمنعه صلى الله عليه وسلم من ذلك . وإنما لم يرشده إلى المتعة التي رخص فيها لغيره لأنه ذكر أنه لايجد شيئاً ، ومن لم يجد شيئاً أصلاً لا ثوباً ولا غيره فكيف يستمتع والتي يستمتع بها لا بد لها من شيء

### باب نكاح الأبكار

وقال ابن أبي مليكة : قال ابن عباس لعائشة : لم ينكح النبي صلى الله عليه بكرًا غيرك .

[٥٠٧٧] ٤٨٨٩ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني أخي عن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه : عن عائشة قالت : قلت : يا رسول الله ، أرايت لو نزلت وادياً وفيه شجرة قد أكل منها ، ووجدت شجرة لم يؤكل منها ، في أيهما كنت ترتع بعيرك ؟ قال : « في الذي لم يرتع منها شيء » . تعني أن رسول الله صلى الله عليه لم يتزوج بكرًا غيرها .

[٥٠٧٨] ٤٨٩٠ - حدثني عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه : « أرايتك في المنام مرتين ، إذا رجل يحملك في سرقعة حرير فيقول : هذه امرأتك ، فأكشفها فإذا هي أنت . فأقول : إن يكن هذا من عند الله يمضه » .

قوله ( باب نكاح الأبكار ) جمع بكر ، وهي التي لم توطأ واستمرت على حالتها الأولى .

قوله ( وقال ابن أبي مليكة قال ابن عباس لعائشة : لم ينكح النبي صلى الله عليه وسلم بكراً غيرك ) هذا طرف من حديث وصله المصنف في تفسير سورة النور . وقد تقدم الكلام عليه هناك .

قوله ( حدثني أخي ) هو عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال .

قوله ( فيه شجرة قد أكل منها ، ووجدت شجرة لم يؤكل منها ) كذا لأبي ذر ، ولغيره « ووجدت شجرة » وذكره الحميدي بلفظ « فيه شجرة قد أكل منها » وكذا أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » بصيغة الجمع وهو أصوب لقوله بعد « في أيها » أي في أى الشجر ، ولو أراد الموضعين لقال في أيهما .

قوله ( ترتع ) بضم أوله ، أرتع بعيره إذا تركه يرعى ماشاء ورتع البعير في المرعى إذا أكل ماشاء ورتعه الله أى أنبت له مايرعاه على سعة .

قوله ( قال في التي لم يرتع منها ) في رواية أبي نعيم « قال في الشجرة التي » وهو أوضح . وقوله « يعني الخ » زاد أبو نعيم قبل هذا « قالت فانا هيه » بكسر الهاء وفتح التحتانية فسكون الهاء وهى للسكت ، وفي هذا الحديث مشروعية ضرب المثل وتشبيه شيء موصوف بصفة بمثله مسلوب الصفة ، وفيه بلاغة عائشة وحسن تأنيها في الأمور ، ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم « في التي لم يرتع منها » أى أوتر ذلك في الإختيار على غيره ، فلا يرد

على ذلك كون الواقع منه أن الذي تزوج من الثيبات أكثر ، ويحتمل أن تكون عائشة كنت بذلك عن المحبة بل عن أدق من ذلك . ثم ذكر المصنف حديث عائشة أيضا « أريتك في المنام » وسيأتي شرحه بعد ستة وعشرين بابا ، ووقع في رواية الترمذى أن الملك الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بصورتها جبريل

### باب تزويج الثيبات

وقالت أم حبيبة : قال لي النبي صلى الله عليه : « لا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن » .

[٥٠٧٩] ٤٨٩١- حدثنا أبو النعمان قال نا هشيم قال نا سيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال : قفلنا مع النبي صلى الله عليه من غزوة ، فتعجلت على بعير لي قطوف ، فلحقني راكب من خلفي ، فنخس بعيري بعنزة كانت معه ، فانطلق بعيري كأجود ما أنت راء من الإبل ، فإذا النبي صلى الله عليه ، فقال : « ما يعجلك ؟ » قلت : كنت حديث عهد بعرس . قال : « بكر أم ثيب ؟ » قلت : ثيب . قال : « فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك » . قال : فلما ذهبنا لندخل قال : « أمهلوا حتى تدخلوا ليلاً - أي عشاء - لكي تمتشط الشعثة ، وتستحد المغيبة » .

[٥٠٨٠] ٤٨٩٢- حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا محارب قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : تزوجت ، فقال لي رسول الله صلى الله عليه : « ما تزوجت ؟ » فقلت : تزوجت ثيباً . فقال : « مالك وللعذارى ولعابها » . فذكرت ذلك لعمرو بن دينار ، فقال عمرو : سمعت جابر بن عبد الله يقول : قال لي رسول الله صلى الله عليه : « هلا جارية تلاعبها وتلاعبك » .

قوله ( باب تزويج الثيبات ) جمع ثيبة بمثلثة ثم تحتانية ثقيلة مكسورة ثم موحدة ، ضد البكر .

قوله ( وقالت أم حبيبة قال لي النبي صلى الله عليه وسلم : لا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن ) هذا طرف من حديث سيأتي موصولا بعد عشرة أبواب ، واستنبط المصنف الترجمة من قوله « بناتكن » لأنه خاطب بذلك نساءه فافتضى أن هن بنات من غيره فيستلزم أنهن ثيبات كما هو الأكثر الغالب . ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة بعيره ، وقد تقدم شرحه في الشروط فيما يتعلق بذلك .

قوله ( ما يعجلك ) بضم أوله ، أى ماسبب لإسراعك ؟

قوله ( كنت حديث عهد بعرس ) أى قريب عهد بالدخول على الزوجة . وفي رواية عطاء عن جابر في الوكالة « فلما دنونا من المدينة - على ساكنها أفضل الصلاة والسلام والتحية والإكرام - أخذت أرتحل ، قال : أين تريد ؟ قلت : تزوجت » وفي رواية أبي عقيل عن أبي المتوكل عن جابر « من أحب أن يتعجل إلى أهله فليتعجل » أخرجه مسلم .

قوله ( قال أبكراً ثيباً ؟ قلت : ثيباً ) هو منصوب بفعل محذوف تقديره أتزوجت وتزوجت ، وكذا وقع في ثاني حديث الباب « فقلت تزوجت ثيباً » في رواية الكشميهني في الوكالة من طريق وهب بن كيسان عن جابر قال أتزوجت ؟ قلت : نعم . قال بكراً أم ثيباً ؟ قلت : ثيباً . وفي المغازي عن قتيبة عن سفیان عن عمرو بن دينار

عن جابر بلفظ « هل نكحت يا جابر ؟ قلت نعم قال : ماذا ، أبكرا أم ثيبا ؟ قلت : لا بل ثيبا » ووقع عند أحمد عن سفيان في هذا الحديث « قلت : ثيب » وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره التي تزوجتها ثيب ، وكذا وقع لمسلم من طريق عطاء عن جابر .

**قوله ( فهلا جارية )** في رواية وهب بن كيسان « أفلا جارية » وهما بالنصب أى فهلا تزوجت ، وفي رواية يعقوب الدورقي عن هشام بإسناد حديث الباب « هلا بكرا » ؟ وسيأتى قبيل أبواب الطلاق ، وكذا لمسلم من طريق عطاء عن جابر ، وهو معنى رواية محارب المذكورة في الباب بلفظ « العذاري » وهو جمع عذراء بالمد .

**قوله ( تلاعبها وتلاعبك )** زاد في رواية النفقات « وتضاحكها وتضاحكك » وهو مما يؤيد أنه من اللعب ووقع عند الطبراني من حديث كعب بن عجرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل » فذكر نحو حديث جابر وقال فيه « وتعضها وتعضك » ووقع في رواية لأبي عبيدة « تذاعبها وتذاعبك » بالذال المعجمة بدل اللام ، وأما ما وقع في رواية محارب بن دثار عن جابر ثاني حديثي الباب بلفظ « مالك وللعذاري ولعابها » فقد ضبطه الأكثر بكسر اللام وهو مصدر من الملاعبة أيضا ، يقال لاعب لاعبا وملاعبة مثل قاتل قتالا ومقاتلة . ووقع في رواية المستملي بضم اللام والمراد به الريق ، وفيه إشارة إلى مص لسانها ورشف شفيتها ، وذلك يقع عند الملاعبة والتقبيل ، وليس هو ببعيد كما قال القرطبي ، ويؤيد أنه بمعنى آخر غير المعنى الأول قول شعبة في الباب أنه عرض ذلك على عمرو بن دينار فقال اللفظ الموافق للجماعة وفي رواية مسلم التلويح بإنكار عمرو رواية محارب بهذا اللفظ ولفظه « إنما قال جابر تلاعبها وتلاعبك » فلو كانت الروايتان متحدتين في المعنى لما أنكر عمرو ذلك لأنه كان ممن يميز الرواية بالمعنى ، ووقع في رواية وهب بن كيسان من الزيادة « قلت كن لي أخوات فأحببت أن أتزوج امرأة تجمعهن وتمشطهن وتقوم عليهن » أى في غير ذلك من مصالحهن ، وهو من العام بعد الخاص ، وفي رواية عمرو بن جابر الآتية في النفقات « هلك أبى وترك سبع بنات — أو تسع بنات — فتزوجت ثيبا ، كرهت أن أجيئن بمثلهن . فقال : بارك الله لك » أو « قال خيرا » وفي رواية سفيان عن عمرو في المغازي « وترك تسع بنات كن لي تسع أخوات ، فكرهت أن أجمع إليهن جارية خرقاء مثلهن ، ولكن امرأة تقوم عليهن وتمشطهن . قال : أصبت » وفي رواية ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر « فأردت أن أنكح امرأة قد جربت خلا منها ، قال فذلك » وقد تقدم التوفيق بين مختلف الروايات في عدد أخوات جابر في المغازي ، ولم أفف على تسميتهن . وأما امرأة جابر المذكورة فاسمها سهلة بنت مسعود بن أوس بن مالك الأنصارية الأوسية ذكره ابن سعد .

**قوله ( فلما ذهبنا لدخل قال : امهلوا حتى تدخلوا ليلا أى عشاء )** كذا هنا ، ويعارضه الحديث الآخر الآتي قبل أبواب الطلاق « لا يطرق أحدكم أهله ليلا » وهو من طريق الشعبي عن جابر أيضا ، ويجمع بينهما أن الذي في الباب لمن علم خبر مجيئه والعلم بوصوله ، والآتي لمن قدم بغتة . ويؤيده قوله في الطريق الأخرى « يتخونهم بذلك » وسيأتى مزيد بحث فيه هناك . وفي الحديث الحث على نكاح البكر ، وقد ورد بأصرح من ذلك عند ابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده بلفظ « عليكم بالأبكار ، فإنهن أعذب أفواها وأنتق أرحاما » أى أكثر حركة ، والتقى بنون ومثناة الحركة ، ويقال أيضا للرمي ، فلعله يريد أنها كثيرة الأولاد . وأخرج الطبراني من حديث ابن مسعود نحوه وزاد « وأرضى باليسير » ولا يعارضه الحديث السابق « عليكم بالولود » من جهة أن كونها بكرا لا يعرف به كونها كثيرة الولادة ، فإن الجواب عن ذلك أن البكر مظنة

فيكون المراد بالولود من هي كثيرة الولادة بالتجربة أو بالمظنة ، وأما من جريت فظهرت عقيما وكذا الآيسة فالخبران متفقان على مرجوحتهما . وفيه فضيلة لجابر لشفقته على أخواته وإيثاره مصلحتهن على حظ نفسه . ويؤخذ منه أنه إذا تراحت مصلحتان قدم أهمهما لأن النبي صلى الله عليه وسلم صوب فعل جابر ودعا له لأجل ذلك . ويؤخذ منه الدعاء لمن فعل خيرا وإن لم يتعلق بالداعي . وفيه سؤال الإمام أصحابه عن أمورهم ، وتفقد أحوالهم ، وإرشاده إلى مصالحهم وتنبيههم على وجه المصلحة ولو كان في باب النكاح وفيما يستحيا من ذكره . وفيه مشروعية خدمة المرأة زوجها ومن كان منه بسبيل من ولد وأخ وعائلة ، وأنه لا حرج على الرجل في قصده ذلك من امرأته وإن كان ذلك لا يجب عليها ، لكن يؤخذ منه أن العادة جارية بذلك ، فلذلك لم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم . وقوله في الرواية المتقدمة « خرقاء » بفتح الحاء المعجمة وسكون الراء بعدها قاف ، هي التي لاتعمل بيدها شيئا ، وهي تأنيث الأخرق وهو الجاهل بمصلحة نفسه وغيره .

**قوله ( تمتشط الشعثة )** بفتح المعجمة وكسر العين المهملة ثم مثناة ، أطلق عليها ذلك لأن التي يغيب زوجها في مظنة عدم التزين .

**قوله ( تستحد )** بجاء مهملة أى تستعمل الحديدية وهي الموسيقى . والمغيبة بضم الميم وكسر المعجمة يعدها تحتانية ساكنة ثم موحدة مفتوحة أى التي غاب عنها زوجها ، والمراد إزالة الشعر عنها وعبر بالاستحداد لأنه الغالب استعماله في إزالة الشعر ، وليس في ذلك منع إزالته بغير الموسيقى ، والله أعلم .

**قوله في الرواية الثانية ( تزوجت )** فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : ماتزوجت ؟ هذا ظاهرة أن السؤال وقع عقب تزوجه ، وليس كذلك لما دل عليه سياق الحديث الذي قبله ، وقد تقدم في الكلام على حديث جمل جابر في كتاب الشروط في آخره أن بين تزوجه والسؤال الذي دار بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك مدة طويلة

### باب تزويج الصغار من الكبار

[٥٠٨١] ٤٨٩٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا الليث عن يزيد عن عراك عن عروة : أن النبي صلى الله عليه وسلم عليه خطبة عائشة إلى أبي بكر ، فقال له أبو بكر : إنما أنا أخوك ، فقال : « أنت أخي في دين الله وكتابه ، وهي لي حلال » .

**قوله ( باب تزويج الصغار من الكبار )** أى في السن .

**قوله ( عن يزيد )** هو ابن أبي حبيب ، وعراك بكسر المهملة وتخفيف الراء ثم كاف هو ابن مالك تابعي شهير ، وعروة هو ابن الزبير .

**قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب عائشة )** قال الإسماعيلي : ليس في الرواية ما ترجم به الباب ، وضغر عائشة عن كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم معلوم من غير هذا الخبر ، ثم الخبر الذي أورده مرسل ، فإن كان يدخل مثل هذا في الصحيح فيلزمه في غيره من المراسيل . قلت : الجواب عن الأول يمكن أن يؤخذ من قول أبي بكر « إنما أنا أخوك » فإن الغالب في بنت الأخ أن تكون أصغر من عمها ، وأيضا فيكفي ما ذكر في

مطابقة الحديث للترجمة ولو كان معلوما من خارج . وعن الثاني أنه وإن كان صورة سياقه الإرسال فهو من رواية عروة في قصة وقعت لخالته عائشة وجده لأمه أبي بكر ، فالظاهر أنه حمل ذلك عن خالته عائشة أو عن أمه أسماء بنت أبي بكر ، وقد قال ابن عبد البر : إذا علم لقاء الراوي لمن أخبر عنه ولم يكن مدلسا حمل ذلك على سماعه ممن أخبر عنه ولو لم يأت بصيغة تدل على ذلك ، ومن أمثلة ذلك رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة في قصة سالم مولى أبي حذيفة ، قال ابن عبد البر : هذا يدخل في المسند للقاء عروة عائشة وغيرها من نساء النبي صلى الله عليه وسلم وللقائه سهلة زوج أبي حذيفة أيضا . وأما الإلزام فالجواب عنه أن القصة المذكورة لا تشتمل على حكم متأصل ، فوقع فيها التساهل في صريح الاتصال ، فلا يلزم من ذلك إيراد جميع المراسيل في الكتاب الصحيح . نعم الجمهور على أن السياق المذكور مرسل ، وقد صرح بذلك الدارقطني وأبو مسعود وأبو نعيم والحبيدي ، وقال ابن بطال . يجوز تزويج الصغيرة بالكبير إجماعا ولو كانت في المهد ، لكن لا يمكن منها حتى تصلح للوطء ، فرمز بهذا إلى أن لافائدة للترجمة لأنه أمر مجمع عليه . قال : ويؤخذ من الحديث أن الأب يزوج البكر الصغيرة بغير استئذانها . قلت : كأنه أخذ ذلك من عدم ذكره ، وليس بواضح الدلالة ، بل يحتمل أن يكون ذلك قبل ورود الأمر باستئذان البكر وهو الظاهر ، فإن القصة وقعت بمكة قبل الهجرة . وقول أبي بكر « إنما أنا أخوك » حصر مخصوص بالنسبة إلى تحريم نكاح بنت الأخ ، وقوله صلى الله عليه وسلم في الجواب « أنت أخي في دين الله وكتابه » إشارة إلى قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ ونحو ذلك ، وقوله « وهى لي حلال » معناه وهى مع كونها بنت أخي يحل لي نكاحها لأن الأخوة المانعة من ذلك أخوة النسب والرضاع لا أخوة الدين . وقال مغلطاي : في صحة هذا الحديث نظر ، لأن الخلعة لأبي بكر إنما كانت بالمدينة ، وخطبة عائشة كانت بمكة ، فكيف يلتزم قوله « إنما أنا أخوك » . وأيضا فالنبي صلى الله عليه وسلم ماباشر الخطبة بنفسه كما أخرج ابن أبي عاصم من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل خولة بنت حكيم إلى أبي بكر يخطب عائشة ، فقال لها أبو بكر : وهل تصلح له ؟ إنما هى بنت أخيه ، فرجعت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لها : ارجعى فقولي له أنت أختي في الإسلام وابنتك تصلح لي ، فأتيت أبا بكر فذكرت ذلك له فقال : ادعى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجاء فأنكحه » قلت : اعترضه الثاني يرد الإعتراض الأول من وجهين ، إذ المذكور في الحديث الأخوة وهى أخوة الدين ، والذي اعترض به الخلعة وهى أخص من الأخوة . ثم الذي وقع بالمدينة إنما هو قوله صلى الله عليه وسلم « لو كنت متخذًا خليلًا » الحديث الماضي في المناقب من رواية أبي سعيد ، فليس فيه إثبات الخلعة إلا بالقوة لا بالفعل . الوجه الثاني أن في الثاني إثبات مانفاه في الأول ، والجواب عن اعترضه بالمباشرة إمكان الجمع بأنه خاطب بذلك بعد أن راسله

بِإِلَى مَنْ يَنْكِحُ، وَأَيُّ النِّسَاءِ خَيْرٌ؟

وَمَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَخَيَّرَ لِنَظْفِهِ مِنْ غَيْرِ إِيْجَابٍ

[٥٠٨٢] ٤٨٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَنَا شُعَيْبٌ قَالَ نَا أَبُو الزُّرَّادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : « خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبَ الْإِبِلُ صَالِحُ نِسَاءِ قَرِيْشٍ : أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي

ذَاتِ يَدِهِ » .



**قوله ( باب إلى من ينكح ، وأى النساء خير ؟ وما يستحب أن يتخير لنطفه من غير إيجاب )** اشتملت الترجمة على ثلاثة أحكام ، وتناول الأول والثاني من حديث الباب واضح ، وأن الذي يريد التزويج ينبغي أن ينكح إلى قریش لأن نساء من خير النساء وهو الحكم الثاني ، وأما الثالث فيؤخذ منه بطريق اللزوم لأن من ثبت أنهن خير من غيرهن استحب تخيرهن للأولاد ، وقد ورد في الحكم الثالث حديث صريح أخرجه ابن ماجة وصححه الحاكم من حديث عائشة مرفوعا « تخيروا لنطفكم . وانكحوا الأكفاء » وأخرجه أبو نعيم من حديث عمر أيضا وفي إسناده مقال ، ويقوى أحد الإسنادين بالآخر .

**قوله ( خير نساء ركن الإبل )** تقدم في أواخر أحاديث الأنبياء في ذكر مريم عليها السلام قول أبي هريرة في آخره « ولم تركب مريم بنت عمران بعيرا قط » فكأنه أراد إخراج مريم من هذا التفضيل لأنها لم تركب بعيرا قط ، فلا يكون فيه تفضيل نساء قریش عليها ، ولا يشك أن لمريم فضلا وأنها أفضل من جميع نساء قریش إن ثبت أنها نبيه أو من أكثرهن إن لم تكن نبيه ، وقد تقدم بيان ذلك في المناقب في حديث « خير نسائها مريم وخير نسائها خديجة » وأن معناها أن كل واحدة منهما خير نساء الأرض في عصرها ، ويحتمل أن لا يحتاج في إخراج مريم من هذا التفضيل إلى الاستنباط من قوله « ركن الإبل » لأن تفضيل الجملة لا يستلزم ثبوت كل فرد فرد منها ، فإن قوله « ركن الإبل » إشارة إلى العرب لأنهم الذين يكثر منهم ركوب الإبل ، وقد عرف أن العرب خير من غيرهم مطلقا في الجملة فيستفاد منه تفضيلهن مطلقا على نساء غيرهن مطلقا ، ويمكن أن يقال أيضا : إن الظاهر أن الحديث سبق في معرض الترغيب في نكاح القرشيات ، فليس فيه التعرض لمريم ولا لغيرها بمن انقضى زمنهن .

**قوله ( صالح نساء قریش )** كذا للأكثر بالإفراد ، وفي رواية غير الكشميهني « صالح » بضم أوله وتشديد اللام بصيغة الجمع ، وسيأتي في أواخر النفقات من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « نساء قریش » والمطلق بمحمول على المقيد . فالحكم له بالخيرية الصالحات من نساء قریش لا على العموم ، والمراد بالصالح هنا صلاح الدين ، وحسن المخالطة مع الزوج ونحو ذلك .

**قوله ( أحناء )** بسكون المهملة بعدها نون : أكثره شفقة ، والحنانية على ولدها هي التي تقوم عليهم في حال يتمهم فلا تتزوج ، فإن تزوجت فليست بحانية قاله الهروي ، وجاء الضمير مذكرا وكان القياس أحناءن ، وكأنه ذكر باعتبار اللفظ والجنس أو الشخص أو الإنسان ، وجاء نحو ذلك في حديث أنس « كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس وجها وأحسنه خلقا ، بالإفراد في الثاني وحديث ابن عباس في قول أبي سفيان عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بالإفراد في الثاني أيضا ، قال أبو حاتم السجستاني : لا يكادون يتكلمون به إلا مفردا .

**قوله ( على ولده )** في رواية الكشميهني « على ولد » بلا ضمير وهو أوجه ، ووقع في رواية لمسلم « علي يتيم » وفي أخرى « على طفل » والتقييد باليتيم والصغر يحتمل أن يكون معتبرا من ذكر بعض أفراد العموم ، لأن صفة الحنو على الولد ثابتة لها ، لكن ذكرت الحالتان لكونهما أظهر في ذلك

**قوله ( وأرعاه على زوج )** أى أحفظ وأصون لماله بالأمانة فيه والصيانة له وترك التبذير في الإنفاق .

**قوله ( في ذات يده )** أى في ماله المضاف إليه ، ومنه قولهم فلان قليل اليد أى قليل المال ، وفي الحديث الحث على نكاح الأشراف خصوصا القرشيات ، ومقتضاه أنه كلما كان نسبها أعلى تأكد الاستحباب .

ويؤخذ منه إعتبار الكفاءة في النسب ، وأن غير القرشيات ليس كفأ لهن ، وفضل الحنو والشفقة وحسن التربية والقيام على الأولاد وحفظ مال الزوج وحسن التدبير فيه . ويؤخذ منه مشروعية إنفاق الزوج على زوجته ، وسيأتي في أواخر النفقات بيان سبب هذا الحديث

### باب اتخاذ السراري ، ومن أعتق جارية ثم تزوجها

٥٠٨٣ [٤٨٩٥ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا صالح بن صالح الهمداني قال نا الشعبي قال حدثني أبو بردة عن أبيه قال رسول الله صلى الله عليه : «أيا رجل كانت عنده وليدة فعلمها فأحسن تعليمها ، وأدبها فأحسن تأديبها ، ثم أعتقها وتزوجها ، فله أجران . وأيا رجل من أهل الكتاب آمن بنبيّه وآمن يعني بي ، فله أجران . وأيا مملوك أدى حقّ مواليه وحقّ ربه ، فله أجران» . قال الشعبي : خذها بغير شيء ، قد كان الرجل يرحل فيما دونه إلى المدينة .

وقال أبو بكر عن أبي حصين عن أبي بردة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه : «أعتقها ثم أصدّقها» .  
٥٠٨٤ [٤٨٩٦ - حدثنا سعيد بن تليد قال أنا ابن وهب قال أخبرني جرير بن حازم عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه ... ح . ونا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن مجاهد عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات : بينما إبراهيم مرّ بجبار ومعه سارة .. فذكر الحديث .. فأعطاهها هاجر قالت : كف الله يد الكافر ، وأخدمني آجر» . قال أبو هريرة : فتلك أمكم يا بني ماء السماء .

٥٠٨٥ [٤٨٩٧ - حدثنا قتيبة قال نا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس : أقام النبي صلى الله عليه بين خيبر والمدينة ثلاثاً يئني عليه بصفية بنت حيي ، فدعوت المسلمين إلى وليمته ، فما كان فيها من خبز ولا لحم ، أمر بالأنطاع فألقي فيها من التمر والأقط والسمن ، فكانت وليمته . فقال المسلمون : إحدى أمهات المؤمنين ، أو مما ملكت يمينه ؟ فقالوا : إن حجبها فهي من أمهات المؤمنين ، وإن لم يحجبها فهي مما ملكت يمينه . فلما ارتحل وطأ لها خلفه ومدّ الحجاب بينها وبين الناس .

**قوله ( باب اتخاذ السراري )** جمع سرية بضم السين وكسر الراء الثقيلة ثم تختاية ثقيلة . وقد تكسر السين أيضا سميت بذلك لأنها مشتقة من التسرر ، وأصله من السر وهو من أسماء الجماع ، ويقال له الاستمرار أيضا ، أو أطلق عليها ذلك لأنها في الغالب يكتّم أمرها عن الزوجة . والمراد بالاتخاذ الاقتناء ، وقد ورد الأمر بذلك صريحا في حديث أبي الدرداء مرفوعا «عليكم بالسراري فإنهن مباركات الأرحام» أخرجه الطبراني وإسناده واه . ولأحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا «انكحوا أمهات الأولاد فإنّي أباهي بكم يوم القيامة» وإسناده أصلح من الأول . لكنه ليس بصريح في التسرّي .

**قوله ( ومن أعتق جارية ثم تزوجها )** عطف هذا الحكم على الاقتناء لأنه قد يقع بعد التسرّي وقبله ، ولؤل أحاديث الباب منطبق على هذا الشق الثاني . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث أبي موسى ، وقد

تقدم شرحه في كتاب العلم . وقوله في هذه الطريق « أيما رجل كانت عنده وليدة » أى أمة ، وأصلها ما ولد من الإماء في ملك الرجل ، ثم أطلق ذلك على كل أمة .

**قوله ( فله أجران )** ذكر من يحصل لهم تضعيف الأجر مرتين ثلاثة أصناف : متزوج الأمة بعد عتقها ، ومؤمن أهل الكتاب وقد تقدم البحث فيه في كتاب العلم ، والمملوك الذي يؤدي حق الله وحق مواله وقد تقدم في العتق . ووقع في حديث أبي أمامة رفعه عند الطبراني « أربعة يؤتون أجرهم مرتين » فذكر الثلاثة كالذي هنا وزاد أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، وتقدم في التفسير حديث الماهر بالقرآن ، والذي يقرأ وهو عليه شاق ، وحديث زينب امرأة ابن مسعود في التي تتصدق على قريبها لها أجران أجر الصدقة وأجر الصلة ، وقد تقدم في الزكاة . وحديث عمرو بن العاص في الحاكم إذا أصاب له أجران وسيأتي في الأحكام ؛ وحديث جرير « من سن سنة حسنة » وحديث أبي هريرة « من دعا إلى هدى » وحديث أبي مسعود « من دل على خير » والثلاثة بمعنى وهن في الصحيحين . ومن ذلك حديث أبي سعيد في الذي تيمم ثم وجد الماء فأعاد الصلاة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « لك الأجر مرتين » أخرجه أبو داود . وقد يحصل بمزيد التبع أكثر من ذلك . وكل هذا دال على أن لا مفهوم للعدد المذكور في حديث أبي موسى . وفيه دليل على مزيد فضل من أعتق أمته ثم تزوجها سواء أعتقها ابتداء لله أو لسبب . وقد بالغ قوم فكرهوه فكأنهم لم يبلغهم الخبر ، فمن ذلك ما وقع في رواية هشيم عن صالح بن صالح الراوى المذكور وفيه قال « رأيت رجلاً من أهل خراسان سأل الشعبي فقال : إن من قبلنا من أهل خراسان يقولون في الرجل إذا أعتق أمته ثم تزوجها فهو كالراكب بدنته . فقال الشعبي « فذكر هذا الحديث . وأخرج الطبراني بإسناد رجاله ثقات عن ابن مسعود أنه كان يقول ذلك ، وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر مثله : وعند ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أنس أنه سئل عنه فقال « إذا أعتق أمته لله فلا يعود فيها » ومن طريق سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي أنهما كرها ذلك . وأخرج أيضاً من طريق عطاء والحسن أنهما كانا لا يريان بذلك بأساً .

**قوله ( وقال أبو بكر )** هو ابن عياش بتحتانية وآخره معجمة ، وأبو حصين هو عثمان بن عاصم ( عن أبي بردة ) هو ابن أبي موسى . وهذا الإسناد مسلسل بالكوفيين وبالكني .

**قوله ( عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أعتقها ثم أصدقها )** كأنه أشار بهذه الرواية إلى أن المراد بالتزويج في الرواية الأخرى أن يقع بمهر جديد سوى العتق ، لا كما وقع في قصة صفية كما سيأتي في الباب الذي بعده ، فأفادت هذه الطريق ثبوت الصداق ، فإنه لم يقع التصريح به في الطريق الأولى بل ظاهرها أن يكون العتق نفس المهر . وقد وصل طريق أبي بكر بن عياش هذه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه فقال « حدثنا أبو بكر الخياط » فذكره بإسناده بلفظ « إذا أعتق الرجل أمته ثم أمهرها مهراً جديداً كان له أجران ، وكان أبا بكر إذا كان يتعاني الخياطة في وقت ، وهو أحد الحفاظ المشهورين في الحديث ، والقراء المذكورين في القراءة ، وأحد الرواة عن عاصم وله اختيار . وقد احتج به البخاري ووصله من طريقه أيضاً الحسن بن سفيان وأبو بكر البزار في مسنديهما عنه ، وأخرجه الإسماعيلي عن الحسن ولفظه عنده « ثم تزوجها بمهر جديد » وكذا أخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده عن أبي بكر بهذا اللفظ ، ولم يقع لابن حزم إلا من رواية الحماني فضعف هذه الزهادة به ولم يصب . وذكر أبو نعيم أن أبا بكر تفرد بها عن أبي حصين ، وذكر الإسماعيلي أن فيه اضطراباً على أبي بكر بن عياش ، كأنه عنى في سياق المتن لا في الأسناد ، وليس ذلك الاختلاف اضطراباً لأنه يرجع إلى معنى واحد وهو

ذكر المهر ، واستدل به على أن عتق الأمة لا يكون نفس الصداق ، ولا دلالة فيه ، بل هو شرط لما يترتب عليه الأجران المذكوران ، وليس قيدا في الجواز .

( تنبيه ) : وقع في رواية أبي زيد المروزي « عن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى » والصواب ما عند الجماعة « عن أبيه أبي موسى » بحذف عن التي قبل أبي موسى . الحديث الثاني .

**قوله ( حدثنا سعيد بن تليد )** بفتح المثناة وكسر اللام الخفيفة وسكون التحتانية بعدها مهملة ، مصري مشهور ، وكذا شيخه ، وبقية الإسناد إلى أبي هريرة من أهل البصرة ، ومحمد هو ابن سيرين . وقوله في الرواية الثانية « عن أيوب عن محمد » كذا للأكثر ، ووقع لأبي ذر بدله « عن مجاهد » وهو خطأ ، وقد تقدم في أحاديث الأنبياء « عن محمد بن محبوب عن حماد بن زيد » على الصواب لكنه ساقه هناك موقوفا ، واختلف هنا الرواة : فوقع في رواية كريمة والنسفي موقوفا أيضا ، ولغيرهما مرفوعا ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه موقوفا ، وكذا ذكر أبو نعيم أنه وقع هنا للبخاري موقوفا ، وبذلك جزم الحميدي ، وأظنه الصواب في رواية حماد عن أيوب ، وأن ذلك هو السر في إيراد رواية جرير بن حازم مع كونها نازلة ، ولكن الحديث في الأصل ثابت الرفع ، لكن ابن سيرين كان يقف كثيرا من حديثه تخفيفا . وأغرب المزني فعزا رواية حماد هذه هنا إلى رواية ابن رميح عن الفربري ، وغفل عن ثبوتها في رواية أبي ذر والأصيلي وغيرهما من الرواة من طريق الفربري حتى في رواية أبي الوقت ، وهي ثابتة أيضا في رواية النسفي . فما أدري ماوجه تخصيص ذلك برواية ابن رميح .

**قوله ( لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات الحديث )** ساقه مختصرا هنا ، وقد تقدم شرحه مستوفى في ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء ، قال ابن المنير : مطابقة حديث هاجر للترجمة أنها كانت مملوكة ، وقد صح أن إبراهيم أولدها بعد أن ملكها فهي سرية . قلت : إن أراد أن ذلك وقع صريحا في الصحيح فليس بصحيح ، وإنما الذي في الصحيح أن سارة ملكتها وأن إبراهيم أولدها لإسماعيل ، وكونه ما كان بالذي يستولد أمة امرأته إلا بملك مأخوذ من خارج الحديث غير الذي في الصحيح ، وقد ساقه أبو يعلى في مسنده من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره « فاستوهبها إبراهيم من سارة ، فوهبتها له » ووقع في حديث حارثة بن مضرب عن علي عند الفاكهي « ان إبراهيم استوهب هاجر من سارة فوهبتها له وشرطت عليه أن لايسرها فالتزم ذلك ، ثم غارت منها فكان ذلك السبب في تحويلها مع ابنها إلى مكة » وقد تقدم شيء من ذلك في أحاديث الأنبياء . الحديث الثالث حديث أنس قال ( أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خير والمدينة ثلاثا ) الحديث ، وفيه ( فقال المسلمون إحدى أمهات المؤمنين ، أو مما ملكت يمينه ) ووقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند مسلم « فقال الناس : لاندرى أتزوجها أم اتخذها أم ولد » وشاهد الترجمة منه تردد الصحابة في صفة هل هي زوجة أو سرية فيطابق أحد ركني الترجمة ، قال بعض الشراح : دل تردد الصحابة في صفة هل هي زوجة أو سرية على أن عتقها لم يكن نفس الصداق ، كذا قال : وهو متعقب بأن التردد إنما كان في أول الحال ثم ظهر بعد ذلك أنها زوجة ، وليس فيه دلالة لما ذكر . واستدل به على صحة النكاح بغير شهود لأنه لو حضر في تزويج صفة شهود لما خفى عن الصحابة حتى يترددوا ، ولا دلالة فيه أيضا لاحتمال أن الذين حضروا التزويج غير الذين ترددوا ، وعلى تسليم أن يكون الجميع ترددوا فذلك مذكور من خصائصه صلى الله عليه وسلم

أنه يتزوج بلا ولي ولا شهود كما وقع في قصة زينب بنت جحش ، وقد سبق شرح أول الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، ويأتي ما يتعلق بالعتق في الذي بعده

### باب من جعل عتق الأمة صداقها

[٥٠٨٦] ٤٨٩٨ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا حماد عن ثابت وشعيب بن الحباب عن أنس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عتق صفية ، وجعل عتقها صداقها .

**قوله ( باب من جعل عتق الأمة صداقها )** كذا أورده غير جازم بالحكم ، وقد أخذ بظاهره من القدماء سعيد بن المسيب وإبراهيم وطاوس والزهري ، ومن فقهاء الأمصار الثوري وأبو يوسف وأحمد وإسحق ، قالوا إذا أعتق أمته على أن يجعل عتقها صداقها صح العقد والعتق والمهر على ظاهر الحديث . وأجاب الباقر عن ظاهر الحديث بأجوبة أقربها أى لفظ الحديث أنه أعتقها بشرط أن يتزوجها فوجب له عليها قيمتها وكانت معلومة فتزوجها بها . ويؤيده قوله في رواية عبد العزيز بن صهيب « سمعت أنسا قال : سبى النبي صلى الله عليه وسلم صفية فأعتقها وتزوجها . فقال ثابت لأنس : ما أصدقها قال نفسها ، فأعتقها » هكذا أخرجه المصنف في المغازي . وفي رواية حماد عن ثابت وعبد العزيز عن أنس في حديث « قال وصارت صفية لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم تزوجها وجعل عتقها صداقها ، فقال عبد العزيز لثابت : يا أبا محمد ، أنت سألت أنسا ما أمهرها ؟ قال : أمهرها نفسها . فتبسم . فهو ظاهر جدا في أن المجهول مهران هو نفس العتق ، فالتأويل الأول لا بأس به ، فإنه لا منافاة بينه وبين القواعد حتى لو كانت القيمة مجهولة ، فإن في صحة العقد بالشرط المذكور وجها عند الشافعية . وقال آخرون : بل جعل نفس العتق المهر ، ولكنه من خصائصه ومن جزم بذلك الماوردي . وقال آخرون : قوله « أعتقها وتزوجها ، معناه أعتقها ثم تزوجها ، فلما لم يعلم أنه ساق لها صداقا قال أصدقها نفسها ، أى لم يصدقها شيئا فيما أعلم ، ولم ينف أصل الصداق ، ومن ثم قال أبو الطيب الطبري من الشافعية وابن المرباط من المالكية ومن تبغهما : أنه قول أنس ، قاله ظنا من قبل نفسه ولم يرفعه . وربما تأيد ذلك عندهم بما أخرجه البيهقي من حديث أميمة — ويقال أمة الله — بنت رزينة عن أمها « أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق صفية وخطبها وتزوجها وأمهرها رزينة ، وكان أتى بها مسببة من قريظة والنضير » وهذا لا يقوم به حجة لضعف إسناده ، ويعارضه ما أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفية نفسها قالت « أعتقني النبي صلى الله عليه وسلم وجعل عتقي صدقي » وهذا موافق لحديث أنس ، وفيه رد على من قال إن أنسا قال ذلك بناء على ما ظنه . وقد خالف هذا الحديث أيضا ما عليه كافة أهل السير أن صفية من سبى خيبر . ويحتمل أن يكون أعتقها بشرط أن ينكحها بغير مهر فلزمها الوفاء بذلك ، وهذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره . وقيل يحتمل أنه أعتقها بغير عوض وتزوجها بغير مهر في الحال ولا في المال ، قال ابن الصلاح : معناه أن العتق يخل محل الصداق وإن لم يكن صداقا ، قال : وهذا كقولهم « الجوع زاد من لا زاد له » قال وهذا الوجه أصح الأوجه وأقربها إلى لفظ الحديث ، وتبعه النووي في « الروضة » . ومن المستغربات قول الترمذي بعد أن أخرج الحديث : وهو قول الشافعي وأحمد وإسحق ، قال : وكره بعض أهل العلم أن يجعل عتقها صداقها حتى يجعل لها مهران سوى العتق ، والقول الأول أصح . وكذا نقل ابن حزم عن الشافعي . والمعروف عند الشافعية أن ذلك لا يصح ، لكن لعل مراد

من نقله عنه صورة الاحتمال الأول ، ولا سيما نص الشافعي على أن من أعتق أمته على أن يتزوجها فقبلت عتقت ولم يلزمها أن تتزوج به ، لكن يلزمها له قيمتها ، لأنه لم يرض بعثها مجانا فصار كسائر الشروط الفاسدة ، فإن رضيت وتزوجته على مهر يتفقان عليه كان لها ذلك المسمى وعليها له قيمتها . فإن اتحدا تقاصا . ومن قال بقول أحمد من الشافعية ابن حبان صرح بذلك في صحيحه ، قال ابن دقيق العيد : الظاهر مع أحمد ومن وافقه ، والقياس مع الآخرين ؛ فيتردد الحال بين ظن نشأ عن قياس وبين ظن نشأ عن ظاهر الخبر مع ما تمحمله الواقعة من الخصوصية ، وهي وإن كانت على خلاف الأصل لكن يتقوى ذلك بكثرة خصائص النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح ، وخصوصا خصوصيته بتزويج الواهبة من قوله تعالى ﴿ وأمرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي ﴾ الآية . ومن جزم بأن ذلك كان من الخصائص يحى بن أكنم فيما أخرجه البيهقي قال : وكذا نقله المزني عن الشافعي . قال : وموضع الخصوصية أنه أعتقها مطلقا وتزوجها بغير مهر ولا ولي ولا شهود ، وهذا بخلاف غيره . وقد أخرج عبد الرزاق جواز ذلك عن علي وجماعة من التابعين . ومن طريق إبراهيم النخعي قال : كانوا يكرهون أن يعتق أمته ثم يتزوجها ، ولا يرون بأسا أن يجعل عتقها صداقها . وقال القرطبي : منع من ذلك مالك وأبو حنيفة لاستحالة ، وتقرر استحالة بوجهين : أحدهما أن عقدها على نفسها إما أن يقع قبل عتقها وهو محال لتناقض الحكمين الحرية والرق ، فإن الحرية حكمها الاستقلال والرق ضده ، وأما بعد العتق فلزوال حكم الجبر عنها بالعتق ، فيجوز أن لا ترضي وحينئذ لا تنكح إلا برضاها . الوجه الثاني أنا إذا جعلنا العتق صداقا فإما أن يتقرر العتق حالة الرق وهو محال لتناقضهما ، أو حالة الحرية فيلزم أسبقيته على العقد ، فيلزم وجود العتق حالة فرض عدمه وهو محال ، لأن الصداق لابد أن يتقدم بقرره على الزوج إما نصا وإما حكما حتى تملك الزوجة طلبه . فإن اعتلوا بنكاح التفويض فقد تحرزنا عنه بقولنا حكما ، فإنها وإن لم يتعين لها حالة العقد شيء لكنها تملك المطالبة فثبت أنه يثبت لها حالة العقد شيء تطالب به الزوج ، ولا يتأتى مثل ذلك في العتق فاستحال أن يكون صداقا . وتعقب ما ادعاه من الاستحالة بجواز تعليق الصداق على شرط إذا وجد استحقته المرأة كأن يقول تزوجتك على ما سيستحق لي عند فلان وهو كذا ، فإذا حل المال الذي وقع العقد عليه استحقته . وقد أخرج الطحاوي من طريق نافع عن ابن عمر في قصة جويرية بنت الحارث « أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عتقها صداقها » وهو مما يتأيد به حديث أنس ، لكن أخرج أبو داود من طريق عروة عن عائشة في قصة جويرية « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لما جاءت تستعين به في كتابتها : هل لك أن أقضي عنك كتابتك وتزوجك ؟ قالت : قد فعلت » وقد استشكله ابن حزم بأنه يلزم منه إن كان أدى عنها كتابتها أن يصير ولاؤها لمكاتها . وأجيب بأنه ليس في الحديث التصريح بذلك ، لأن معنى قولها « قد فعلت » رضيت ، فيحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم عوض ثابت بن قيس عنها فصارت له فأعتقها وتزوجها كما صنع في قصة صفية ، أو يكون ثابت لما بلغته رغبة النبي صلى الله عليه وسلم وهبها له ، وفي الحديث : للسيد تزويج أمته إذا أعتقها من نفسه ولا يحتاج إلى ولي ولا حكم . وفيه اختلاف يأتي في « باب إذا كان الولي هو الخاطب » بعد نيف وعشرين بابا . قال ابن الجوزي : فإن قيل ثواب العتق عظيم ، فكيف فوته حيث جعله مهرا ؟ وكان يمكن جعل المهر غيره ، فالجواب أن صفية بنت ملك ، ومثلها لا يقنع إلا بالمهر الكثير ، ولم يكن عنده صلى الله عليه وسلم إذ ذاك ما يرضيها به ، ولم ير أن يقتصر ، فجعل صداقها نفسها ، وذلك عندها أشرف من المال الكثير

باب تزويج المعسر لقوله عز وجل: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾

[٥٠٨٧] ٤٨٩٩ - حدثنا قتيبة قال نا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد الساعدي قال : جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه فقالت : يا رسول الله ، جئتُ أهب لك نفسي . قال : فنظر إليها رسول الله صلى الله عليه فصعد النظر فيها وصوبه ، ثم طأطأ لها رسول الله صلى الله عليه رأسه ، فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئاً جلست . فقام رجل من أصحابه فقال : يا رسول الله ، إن لم يكن لك بها حاجة فزوجيها . فقال : « وهل عندك من شيء ؟ » فقال : لا والله يا رسول الله ، فقال : « اذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئاً » ، فذهب ، ثم رجع فقال : لا والله ما وجدت شيئاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « انظر ولو خاتماً حديد » . فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ولا خاتماً من حديد ، ولكن هذا إزاري - قال سهل ماله رداء فلها نصفه - فقال رسول الله صلى الله عليه : « ما تصنع بإزارك ، إن لبستهُ لم يكن عليها منه شيء ، وإن لبستهُ لم يكن عليك منه شيء » . فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام ، فرآه رسول الله صلى الله عليه عليه مؤلياً فأمر به فدعي ، فلما جاء قال : « ماذا معك من القرآن ؟ » قال : معي سورة كذا وسورة كذا - عددها - فقال : « تقرأهن عن ظهر قلبك ؟ » قال : نعم . قال : « اذهب فقد ملكتها بما معك من القرآن » .

قوله ( باب تزويج المعسر ) تقدم في أوائل كتاب النكاح « باب تزويج المعسر الذي معه القرآن والإسلام ، وهذه الترجمة أخص من تلك ، وعلق هناك حديث سهل الذي أورده في هذا الباب مبسوطاً ، وسيأتي شرحه بعد ثلاثين باباً .

قوله ( لقوله تعالى ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ) هو تعليل لحكم الترجمة ، ومحصله أن الفقر في الحال لا يمنع التزويج ، لاحتمال حصول المال في المال ، والله أعلم

باب الأكفاء في الدين

وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا﴾ الآية

[٥٠٨٨] ٤٩٠٠ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة أن أباحذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس - وكان ممن شهد بدرًا مع النبي صلى الله عليه - تبنى سالمًا وأنكحه ابنة أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة ، وهو مؤلى لامرأة من الأنصار ، كما تبنى النبي صلى الله عليه زيداً . وكان من تبنى رجلاً في الجاهلية دعاه الناس إليه وورث من ميراثه ، حتى أنزل الله عز وجل : ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾ إلى قوله : ﴿وَمَوَالِيكُمْ﴾ فردوا إلى آبائهم ، فمن لم يعلم له أب كان مؤلى وأخاً في الدين . فجاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشي ثم العامري - وهي امرأة أبي حذيفة - النبي صلى الله عليه عليه فقالت : يا رسول الله ، إنا كنا نرى سالمًا ولدًا ، وقد أنزل الله فيه ما قد علمت . فذكر الحديث .

[٥٠٨٩] ٤٩٠١ - حدثني عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : دخل رسول

الله صلى الله عليه على ضباعة بنت الزبير فقال لها: «لعلك أردت الحج»، قالت: والله ما أجدني إلا وجعة، فقال لها: «حجّي واشترطي، وقولي: اللهم محلي حيث حبستني». وكانت تحت المقداد بن الأسود.

[٥٠٩٠] ٤٩٠٢ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال حدثني سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «تُنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، وجمالها، ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك».

[٥٠٩١] ٤٩٠٣ - حدثني إبراهيم بن حمزة قال نا ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال: مر رجل على رسول الله صلى الله عليه، فقال: «ما تقولون في هذا؟» قالوا: حريّ إن خطب أن ينكح وإن شفع أن يشفع وإن قال أن يستمع، قال: ثم سكت. فمر رجل من فقراء المسلمين؛ فقال: «ما تقولون في هذا؟» قالوا: حريّ إن خطب أن لا ينكح وإن شفع أن لا يشفع، وإن قال أن لا يستمع. فقال رسول الله صلى الله عليه: «هذا خير من ملء الأرض مثل هذا».

[الحديث ٥٠٩١ - طرفه في ٦٤٤٧].

**قوله (باب الأكفاء في الدين)** جمع كفاء بضم أوله وسكون الفاء بعدها همزة: المثل والنظير. واعتبار الكفاءة في الدين متفق عليه، فلا تحل المسلمة لكافر أصلاً.

**قوله (وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً الآية)** قال الفراء النسب من لا يحل نكاحه، والصهر من يحل نكاحه. فكان المصنف لما رأى الحصر وقع بالقسمين صلح التمسك بالعموم لوجود الصلاحية إلا ما دل الدليل على اعتباره وهو استثناء الكافر، وقد جزم بأن اعتبار الكفاءة مختص بالدين مالك، ونقل عن ابن عمر وابن مسعود، ومن التابعين عن محمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز. واعتبر الكفاءة في النسب الجمهور، وقال أبو حنيفة: قريش أكفاء بعضهم بعضاً، والعرب كذلك، وليس أحد من العرب كفاً لقريش كما ليس أحد من غير العرب كفاً للعرب، وهو وجه للشافعية والصحيح تقديم بنى هاشم والمطلب على غيرهم، ومن عدا هؤلاء أكفاء بعضهم لبعض وقال الثوري: إذا نكح المولى العرية بفسخ النكاح، وبه قال أحمد في رواية. وتوسط الشافعي فقال: ليس نكاح غير الأكفاء حراماً فأرد به النكاح، وإنما هو تقصير بالمرأة والأولياء، فإذا رضوا صح ويكون حقاً لهم تركوه، فلو رضوا إلا واحداً فله فسخه. وذكر أن المعنى في اشتراط الولاية في النكاح كيلاً تضيع المرأة نفسها في غير كفاء انتهى. ولم يثبت في اعتبار الكفاءة بالنسب حديث، وأما ما أخرجه البزار من حديث معاذ رفعه «العرب بعضهم أكفاء بعض، والموالي بعضهم أكفاء بعض» فإسناده ضعيف. واحتج البيهقي بحديث واثلة مرفوعاً «إن الله اصطفى بنى كنانة من بنى إسماعيل» الحديث وهو صحيح أخرجه مسلم، لكن في الاحتجاج به لذلك نظر، لكن ضم بعضهم إليه حديث «قدموا قريشاً ولا تقدموها» ونقل ابن المنذر عن البويطي أن الشافعي قال: الكفاءة في الدين، وهو كذلك في «مختصر البويطي» قال الرافعي: وهو خلاف مشهور. ونقل الأبيزي عن الربيع أن رجلاً سأل الشافعي عنه فقال: أنا عربي لا تسألني عن هذا. ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث: الحديث الأول حديث عائشة.

**قوله (أن أبا حذيفة) اسمه مهشم على المشهور وقيل هشام وقيل غير ذلك وهو خال معاوية بن أبي سفيان**



**قوله ( تبنى )** بفتح المثناة والموحدة وتشديد النون بعدها ألف أى اتخذها ولدا ، وسالم هو ابن معقل مولى أبي حذيفة ، ولم يكن مولاه وإنما كان يلازمه ، بل كان من حلفائه كما وقع في رواية لمسلم ، وكان استشهاد أبي حذيفة وسالم جميعا يوم اليمامة في خلافة أبي بكر .

**قوله ( وأنكحه )** أى زوجه ( هنداً ) كذا في هذه الرواية ، ووقع عند مالك « فاطمة » فلعل لها اسمين ، والوليد ابن عتبة أحد من قتل ببدر كافرا ، وقوله « بنت أخيه » بفتح الهمزة وكسر المعجمة ثم تحتانية هو الصحيح ، وحكى ابن التين أن في بعض الروايات بضم الهمزة وسكون الخاء ثم مثناة وهو غلط .

**قوله ( وهو مولى امرأة من الأنصار )** تقدم بيان اسمها في غزوة بدر .

**قوله ( كما تبنى النبي صلى الله عليه وسلم زيدا )** أى ابن حارثة ، وقد تقدم خبره بذلك في تفسير سورة الأحزاب .

**قوله ( فمن لم يعلم له أب )** بضم أول يعلم وفتح اللام على البناء للمجهول .

**قوله ( كان مولى وأخا في الدين )** لعل في هذا إشارة إلى قولهم « مولى أبي حذيفة » وإن سالما لما نزلت ﴿ ادعوهم لآبائهم ﴾ كان ممن لا يعلم له أب فقليل له مولى أى حذيفة .

**قوله ( إنا كنا نرى )** بفتح النون أى نعتقد .

**قوله ( سالما ولدا )** زاد البرقاني من طريق أبي اليمان شيخ البخاري فيه وأبو داود من رواية يونس عن الزهري « فكان يأوى معى مع أبي حذيفة في بيت واحد فيراني فضلا » فضلا بضم الفاء والمعجمة أى متبذلة في ثياب المهنة ، يقال تفضلت المرأة إذا فعلت ذلك ، هذا قول الخطابي وتبعه ابن الأثير وزاد « وكانت في ثوب واحد » وقال ابن عبد البر : قال الخليل رجل فضل متوشح في ثوب واحد يخالف بين طرفيه ، قال : فعلى هذا فمعنى الحديث أنه كان يدخل عليها وهى منكشف بعضها . وعن ابن وهب : فضل مكشوفة الرأس والصدر ، وقيل الفضل الذي عليه ثوب واحد ولا يزار تحته . وقال صاحب الصحاح : تفضلت المرأة في بيتها إذا كانت في ثوب واحد كقميص لا كمين له .

**قوله ( وقد أنزل الله فيه ما قد علمت )** أى الآية التي ساقها قبل وهى ﴿ ادعوهم لآبائهم ﴾ وقوله ﴿ وما جعل أدعياءكم أبناءكم ﴾ .

**قوله ( فذكر الحديث )** ساق بقیته البرقاني وأبو داود « فكيف ترى ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أَرْضِعِيه ، فأرضعته خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة » فبذلك كانت عائشة تأمر بنات إخوتها وبنات أخواتها أن يرضعن من أحببت عائشة أن يراها ويدخل عليها وإن كان كبيرا خمس رضعات ثم يدخل عليها ، وأبت أم سلمة وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحدا من الناس حتى يرضع في المهد ، وقلن لعائشة : والله ما ندري لعلها رخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم دون الناس . ووقع عند الإسماعيلي من طريق فياض بن زهير عن أبي اليمان فيه مع عروة أبو عائذ الله بن ربيعة ومع عائشة أم سلمة وقال في آخره : لم يذكرهما البخاري في إسناده . قلت : وقد أخرجه النسائي عن عمران بن بكار

عن أبي اليمان مختصرا كرواية البخاري وأخرجه البخاري في غزوة بدر من طريق عقيل عن الزهري كذلك واختصر المتن أيضا . وأخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن الزهري فقال : عن عروة وابن عبد الله بن أبي ربيعة كلاهما عن عائشة وأم سلمة . وأخرجه أبو داود من طريق يونس كما ترى . وأخرجه عبد الرزاق عن معمر ، والنسائي من طريق جعفر بن ربيعة ، والذهلي من طريق ابن أخي الزهري كلهم عن الزهري كما قال عقيل . وكذا أخرجه مالك وابن إسحاق عن الزهري ، لكنه عند أكثر الرواة عن مالك مرسل . وخالف الجميع عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري فقال : عن عروة وعمرة كلاهما عن عائشة أخرجه الطبراني . قال الذهلي في « الزهريات » هذه الروايات كلها عندنا محفوظة إلا رواية ابن مسافر فإنها غير محفوظة ، أى ذكر عمرة في إسنادها ، قال : والرجل المذكور مع عروة لا أعرفه إلا أننى أتوهم أنه إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة ، فإن أمه أم كلثوم بنت أبي بكر ، فهو ابن أخت عائشة ، كما أن عروة ابن أختها ، وقد روى عنه الزهري حديثين غير هذا قال : وهو برواية يحيى بن سعيد أشبه حيث قال ابن عبد الله بن أبي ربيعة فنسبه لجده ، وأما قول شعيب أبو عائد الله فهو مجهول . قلت : لعلها كنية إبراهيم المذكور ، وقد نقل المزى في « التهذيب » قول الذهلي هذا وأقره ، وخالف في « الأطراف » فقال : أظنه الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة ، يعنى عم إبراهيم المذكور . والذي أظن أن قول الذهلي أشبه بالصواب . ثم ظهر لي أنه أبو عبيدة بن عبد الله بن زمة ، فإن هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريقه من وجه آخر ، فهذا هو المعتمد ، وكأن ما عده تصحيف والله أعلم . وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق القاسم بن محمد عن عائشة ، ومن طريق زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة ، فله أصل من حديثهما ، ففي رواية للقاسم عنده « جاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو فقالت : يا رسول الله إن في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه ، فقال : أرضعيه . فقالت : وكيف أرضعه وهو رجل كبير ؟ فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : قد علمت أنه رجل كبير » وفي لفظ فقالت « إن سالما قد بلغ ما يبلغ الرجال ، وأنه يدخل علينا ، وإني أظن أن في نفس أبي حذيفة شيئا من ذلك ، فقال أرضعيه تحرمي عليه . فرجعت إليه فقالت : إني قد أرضعته فذهب الذى في نفس أبي حذيفة » وفي بعض طرق حديث زينب « قالت أم سلمة لعائشة : إنه يدخل عليك الغلام الذي ما أحب أن يدخل على ، فقالت : أما لك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة ، إن امرأة أبي حذيفة » فذكرت الحديث مختصرا . وفي رواية « الغلام الذي قد استغنى عن الرضاعة » وفيها « فقال : أرضعيه . قالت : إنه ذو لحية . فقال : أرضعيه يذهب ما في وجه أبي حذيفة . قالت فو الله ما عرفته في وجه أبي حذيفة » وفي لفظ عن أم سلمة « أى سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن أحدا بتلك الرضاعة ، وقلن لعائشة : والله ما نرى هذا إلا رخصة لسالم ، فما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاعة ولا رأيتنا » . قلت : وهذا العموم مخصوص بغير حفصة كما سيأتى في أبواب الرضاع ، ونذكر هناك حكم هذه المسألة أعنى إرضاع الكبير إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني حديث عائشة في قصة ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب الهاشمية بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم في الإشتراط في الحج وقد تقدم البحث فيه في أبواب المحصر من كتاب الحج وقوله في هذا الحديث « ما أجدنى » أى ما أجد نفسى واتحاد الفاعل والمفعول مع كونهما ضميرين لشيء واحد من خصائص أفعال القلوب . وفي الحديث جواز اليمين في درج الكلام بغير قصد . وفيه أن المرأة لا يجب عليها أن تستأمر زوجها في حج الفرض ، كذا قيل ، ولا يلزم من كونه لا يجوز له منعها أن يسقط عنها استئذانه .

**قوله في آخره ( وكانت تحت المقداد بن الأسود )** ظاهر سياقه أنه من كلام عائشة ، ويحتمل أنه من كلام عروة ، وهذا القدر هو المقصود من هذا الحديث في هذا الباب ، فإن المقداد وهو ابن عمرو الكندي نسب إلى الأسود بن عبد يغوث الزهري لكونه تبناه ، فكان من حلفاء قريش ، وتزوج ضباعة وهى هاشمية ، فلولا أن الكفاءة لا تعتبر بالنسب ، لما جاز له أن يتزوجها لأنها فوقه في النسب . وللذي يعتبر الكفاءة في النسب أن يجب بأنها رضيت هى وأولياؤها فسقط حقهم من الكفاءة ، وهو جواب صحيح إن ثبت أصل اعتبار الكفاءة في النسب ، الحديث الثالث حديث أبي هريرة .

**قوله ( تنكح المرأة لأربع ) أى لأجل أربع .**

**قوله ( لما لها ولحسبها )** بفتح المهملتين ثم موحدة أى شرفها ، والحسب في الأصل الشرف بالآباء وبالأقارب ، مأخوذ من الحساب ، لأنهم كانوا إذا تفاخروا عدوا مناقبهم ومآثر آبائهم وقومهم وحسبوا فيحكم لمن زاد عدده على غيره . وقيل المراد بالحسب هنا الفعال الحسنة . وقيل المال وهو مردود لذكر المال قبله وذكره معطوفا عليه . وقد وقع في مرسل يحيى بن جعدة عند سعيد بن منصور « على دينها ومالها وعلى حسبها ونسبها » وذكر النسب على هذا تأكيد ، ويؤخذ منه أن الشريف النسب يستحب له أن يتزوج نسبية إلا إن تعارض نسبية غير دينة وغير نسبية دينة فتقدم ذات الدين ، وهكذا في كل الصفات . وأما قول بعض الشافعية يستحب أن لا تكون المرأة ذات قرابة قريبة فإن كان مستندا إلى الخبر فلا أصل له أو إلى التجربة وهو أن الغالب أن الولد بين القريين يكون أحمق فهو متجه . وأما ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه « إن أحساب أهل الدنيا الذي يذهبون إليه المال » فيحتمل أن يكون المراد أنه حسب من لاحسب له ، فيقوم النسب الشريف لصاحبه مقام المال لمن لا نسب له ، ومنه حديث سمرة رفعه « الحسب المال ، والكرم التقوى » أخرجه أحمد والترمذي وصححه هو والحاكم ، وبهذا الحديث تمسك من اعتبر الكفاءة بالمال وسيأتي في الباب الذي بعده ، أو أن من شأن أهل الدنيا رفعة من كان كثير المال ولو كان ضيعا ، وضعة من كان مقلدا ولو كان رفيع النسب كما هو موجود مشاهد ، فعلى الاحتمال الأول يمكن أن يؤخذ من الحديث اعتبار الكفاءة بالمال كما سيأتي البحث فيه ، لا على الثاني لكونه سيق في الإنكار على من يفعل ذلك . وقد أخرج مسلم الحديث من طريق عطاء عن جابر وليس فيه ذكر الحسب اقتصر على الدين والمال والجمال .

**قوله ( وجهاها )** يؤخذ منه استحباب تزوج الجميلة إلا إن تعارض الجميلة الغير دينة والغير جميلة الدينة ، نعم لو تساوتا في الدين فالجميلة أولى ، وملتحق بالحسنة الذات الحسنة الصفات ، ومن ذلك أن تكون خفيفة الصداق .

**قوله ( فافطر بذات الدين )** في حديث جابر « فعليك بذات الدين » والمعنى أن اللائق بذى الدين والمزوجة أن يكون الدين مطمح نظره في كل شيء لاسيما فيما تطول صحبتها فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بتحصيل صاحبة الدين الذي هو غاية البغية . وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه رفعه لا تزوجوا النساء لحسنهن فعسى حسنهن أن يرديهن — أى يهلكهن — ولا تزوجوهن لأموالهن فعسى أموالهن أن تطغيهن ، ولكن تزوجوهن على الدين ، ولأمة سوداء ذات دين أفضل .

**قوله ( تربت يداك )** أى لصقتا بالتراب وهى كناية عن الفقر وهو خبر بمعنى الدعاء ، لكن لا يراد به

حقيقته ، وهذا جزم صاحب « العمدة » ، زاد غيره أن صدور ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم في حق مسلم لا يستجاب لشرطه ذلك على ربه ، وحكى ابن العربي أن معناه استغنت ، ورد بأن المعروف أترب إذا استغنى وترب إذا افتقر ، ووجه بأن الغنى الناشئ عن المال تراب لأن جميع ما في الدنيا تراب ولا يخفى بعده ، وقيل معناه ضعف عقلك ، وقيل افتقرت من العلم ، وقيل فيه تقدير شرط أى وقع لك ذلك إن لم تفعل ورجحه ابن العربي ، وقيل معنى افتقرت حابت ، وصحفه بعضهم فقال بالثناء المثلثة ووجهه بأن معنى تربت تفرقت وهو مثل حديث « نهى عن الصلاة إذا صارت الشمس كالأثارب » وهو جمع ثروب واثرب مثل فلوس وأفلس وهى جمع ثرب بفتح أوله وسكون الراء وهو الشحم الرقيق المتفرق الذى يغشى الكرش ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الأدب . قال القرطبي : معنى الحديث أن هذه الحصال الأربع هى التي يرغب في نكاح المرأة لأجلها ، فهو خير عما في الوجود من ذلك لا أنه وقع الأمر بذلك بل ظاهره إباحة النكاح لقصد كل من ذلك لكن قصد الدين أولى ، قال ولا يظن من هذا الحديث أن هذه الأربع تؤخذ منها الكفاءة أى تنحصر فيها ، فإن ذلك لم يقل به أحد فيما علمت وإن كانوا اختلفوا في الكفاءة ماهى . وقال المهلب : في هذا الحديث دليل على أن للزوج الاستمتاع بمال الزوجة ، فإن طابت نفسها بذلك حل له وإلا فله من ذلك قدر ما بذل لها من الصداق . وتعقب بأن هذا التفصيل ليس في الحديث . ولم ينحصر قصد نكاح المرأة لأجل مالها في استمتاع الزوج ، بل قد يقصد تزويج ذات الغنى لما عساه يحصل له منها من ولد فيعود إليه ذلك المال بطريق الإرث إن وقع ، أو لكونها تستغنى بمالها عن كثرة مطالبته بما يحتاج اليه نساء ونحو ذلك . وأعجب منه استدلال بعض المالكية به على أن للرجل أن يحجر على امرأته في مالها ، قال : لأنه إنما تزوج لأجل المال فليس لها تفويته عليه ، ولا يخفى وجه الرد عليه والله أعلم بالحديث الرابع حديث سهل وهو ابن سعد .

قوله ( ابن أبي حازم ) هو عبد العزيز .

قوله ( مر رجل ) لم أقف على اسمه

قوله ( حري ) بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد التحتانية أى حقيق وجدير .

قوله ( يشفع ) بضم أوله وتشديد الفاء المفتوحة أى تقبل شفاعته .

قوله ( فمر رجل من فقراء المسلمين ) لم أقف على اسمه ، وفي « مسند الروائي » و « فتوح مصر لابن عبد الحكم » و « مسند الصحابة الذين دخلوا مصر » من طريق أبي سالم الجيثاني عن أبي ذر أنه جعل بن سراقه .

قوله ( فمر رجل ) في رواية الرقاق قال « فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ثم مر رجل » .

قوله ( فقال ) وقع في طريق أخرى تأتى في الرقاق بلفظ « فقال لرجل عنده جالس : مارأيك في هذا » وكأنه جمع هنا باعتبار أن الجالسين عنده كانوا جماعة لكن الجيب واحد ، وقد سمي من المجيبين أبو ذر فيما أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عنه .

قوله ( أن لا يسمع ) زاد في رواية الرقاق « أن لا يسمع لقوله » .

قوله ( هذا ) أى الفقير ( خير من ملء الأرض مثل هذا ) أى الغنى ، وملء بالهمز ويجوز في مثل النصب والجرح ، قال الكرماني : إن كان الأول كافراً فوجهه ظاهر ، وإلا فيكون ذلك معلوماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالوحي قلت : يعرف المراد من الطريق الأخرى التي ستأتي في كتاب الرقاق بلفظ « قال رجل من أشرف

الناس : هذا والله حرى الخ « فحاصل الجواب أنه أطلق تفضيل الفقير المذكور على الغنى المذكور ، ولا يلزم من ذلك تفضيل كل غنى على كل فقر ، وقد ترجم عليه المصنف في كتاب الرقاق « فضل الفقر » وبأقوى البحث في هذه المسألة هناك إن شاء الله تعالى

### باب الأكفاء في المال ، وتزويج المقل المثرية

[٥٠٩٢] ٤٩٠٤ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة أنه : مبال عائشة : « وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى » قالت : يا ابن أختي ، هذه اليتيمة تكون في حجر وليها ، فيرغب في جمالها ومالها ، ويريد أن يتنقص صداقها ، فنهوا عن نكاحهن ، إلا أن يقسطوا في إكمال الصداق ، وأمروا بنكاح من سواهن قالت : واستفتي الناس رسول الله صلى الله عليه بعد ذلك ، فأنزل الله عز وجل : « وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ » إلى قوله : « وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » فأنزل الله لهم إن اليتيمة إذا كانت ذات جمال ومال رغبوا في نكاحها ونسبها في إكمال الصداق ، وإذا كانت مرغوبة عنها في أكلة المال والجمال تركوها وأخذوا غيرها من النساء . قالت : فكما يتركونها حين يرغبون عنها فليس لهم أن ينكحوها إذا رغبوا فيها ، إلا أن يقسطوا لها ويعطوها حقها الأوفى في الصداق .

قوله ( باب الأكفاء في المال ، وتزويج المقل المثرية ) أما اعتبار الكفاءة بالمال فمختلف فيه عند من يشترط الكفاءة ، والأشهر عند الشافعية أنه لا يعتبر ، ونقل صاحب « الإفصاح » عن الشافعي أنه قال : الكفاءة في الدين والمال والنسب . وجزم باعتباره أبو الطيب والصيمري وجماعة . واعتبره الماوردي في أهل الأمصار ، وخص الخلاف بأهل البوادي والقرى المتفاخرين بالنسب دون المال . وأما المثرية فبضم الميم وسكون المثناة وكسر الراء وفتح التحتانية هي التي لها ثراء بفتح أوله والمد وهو الغنى ، ويؤخذ ذلك من حديث عائشة الذي في الباب من عموم التقسيم فيه لاشتراكه على المثرى والمقل من الرجال والمثيرة والمقلة من النساء فدل على جواز ذلك ، ولكنه لا يرد على من يشترطه لاحتمال إضمار رضا المرأة ورضا الأولياء ، وقد تقدم شرح الحديث في تفسير سورة النساء ، ومضى من وجه آخر في أوائل النكاح ، واستدل به على أن للولى أن يزوج محجورته من نفسه ، وسيأتي البحث فيه قريباً . وفيه أن للولى حقاً في التزويج لأن الله خاطب الأولياء بذلك ، والله أعلم

### باب ما يتقى من شؤم المرأة وقول الله : « إِنْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ »

[٥٠٩٣] ٤٩٠٥ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن حمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه قال : « الشؤم في المرأة والدار والفرس » .

[٥٠٩٤] ٤٩٠٦ - نا محمد بن منهل قال نا يزيد بن زريع قال نا عمر بن محمد العسقلاني عن أبيه عن ابن عمر قال : ذكروا الشؤم عند النبي صلى الله عليه . فقال النبي صلى الله عليه : « إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ ففِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ » .

[٥٠٩٥] ٤٩٠٧ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إِذَا كَانَ فِي شَيْءٍ الْفَرَسُ وَالْمَرْأَةُ وَالْمَسْكَنُ » .

٤٩٠٨- حدثنا آدم قال نا شعبة عن سليمان التيمي سمعت أبا عثمان النهدي عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه قال : « ما تركت بعدي فتنة أضرب على الرجال من النساء ».

**قوله ( باب ما يتقى من شؤم المرأة )** الشؤم بضم المعجمة بعدها واو ساكنة وقد تهمز وهو ضد اليمن ، يقال تشاءمت بكذا وتيمنت بكذا .

**قوله ( وقوله تعالى : إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم )** كأنه يشير إلى اختصاص الشؤم ببعض النساء دون بعض مما دلت عليه الآية من التبعض ، وذكر في الباب حديث ابن عمر من وجهين وحديث سهل من وجه آخر وقد تقدم شرحهما مبسوطا في كتاب الجهاد . وقد جاء في بعض الأحاديث ما لعله يفسر ذلك وهو ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والحاكم من حديث سعد مرفوعا « من سعادة ابن آدم ثلاثة : المرأة الصالحة ، والمسكن الصالح ، والمركب الصالح . ومن شقاوة ابن آدم ثلاثة : المرأة السوء ، والمسكن السوء ، والمركب السوء » وفي رواية لابن حبان « المركب الهني ، والمسكن الواسع » وفي رواية للحاكم « وثلاثة من الشقاء : المرأة تراها فتسوؤك وتحمل لسانها عليك ، والدابة تكون قطوفا فإن ضربتها أتعبتك وإن تركتها لم تلحق أصحابك ، والدار تكون ضيقة قليلة المرافق » . وللطبراني من حديث أسماء « إن من شقاء المرء في الدنيا سوء الدار والمرأة والدابة » وفيه سوء الدار ضيق مساحتها وخبث جيرانها وسوء الدابة منعها ظهرها وسوء طبعها ، وسوء المرأة عقم رحمتها وسوء خلقها .

**قوله ( عن أسامة بن زيد )** زاد مسلم من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه مع أسامة سعيد بن زيد ، وقد قال الترمذي لانعلم أحدا قال فيه « عن سعيد بن زيد » غير معتمر بن سليمان .

**قوله ( ما تركت بعدي فتنة أضرب على الرجال من النساء )** قال الشيخ تقي الدين السبكي : في إيراد البخاري هذا الحديث عقب حديثي ابن عمر وسهل بعد ذكر الآية في الترجمة إشارة إلى تخصيص الشؤم بمن تحصل منها العداوة والفتنة ، لا كما يفهمه بعض الناس من التشاؤم بكعبها أو أن لها تأثيرا في ذلك ، وهو شيء لا يقول به أحد من العلماء ، ومن قال إنها سبب في ذلك فهو جاهل ، وقد أطلق الشارع على من ينسب المطر إلى النوء الكفر فكيف بمن ينسب ما يقع من الشر إلى المرأة مما ليس لها فيه مدخل ، وإنما يتفق موافقة قضاء وقدر فتتفر النفس من ذلك ، فمن وقع له ذلك فلا يضرو أن يتركها من غير أن يعتقد نسبة الفعل إليها . قلت : وقد تقدم تقرير ذلك في كتاب الجهاد ، وفي الحديث أن الفتنة بالنساء أشد من الفتنة بغيرهن ، ويشهد له قوله تعالى ﴿ زين للناس حب الشهوات من النساء ﴾ فجعلهن من حب الشهوات ، وبدأ بهن قبل بقية الأنواع إشارة إلى أنهن الأصل في ذلك ، ويقع في المشاهدة حب الرجل ولد من امرأته التي هي عنده أكثر من حبه ولده من غيرها ، ومن أمثلة ذلك قصة النعمان بن بشير في الهبة ، وقد قال بعض الحكماء : النساء شر كلهن وأشر ما فيهن عدم الاستغناء عنهن ومع انها ناقصة العقل والدين تحمل الرجل على تعاطي ما فيه نقص العقل والدين كشغله عن طلب أمور الدين وحمله على التهالك على طلب الدنيا وذلك أشد الفساد وقد أخرج مسلم من حديث أبي سعيد في أثناء حديث « واتقوا النساء ، فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء ».

### باب الحرّة تحت العبد

٤٩٠٩- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد

عن عائشة قالت : كان في بريدة ثلاث سنن : عتقت وخيرت ، وقال رسول الله صلى الله عليه : «الولاء لمن أعتق» ، ودخل رسول الله صلى الله عليه وبرمة على النار فقرب إليه خبز وأدم من آدم البيت فقال : «لم أر البرمة ؟» فقيل : لحم تصدق على بريدة وأنت لا تأكل الصدقة ، قال : «هو عليها صدقة ولنا هدية» .

**قوله ( باب الحرة تحت العبد )** أى جواز تزويج العبد الحرة إن رضيت به ، وأورد فيه طرفا من قصة بريدة حيث خيرت حين عتقت ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الطلاق ، وهو مصير من المصنف إلى أن زوج بريدة حين عتقت كان عبدا ، وسيأتي البحث فيه هناك إن شاء الله تعالى

**باب لا يتزوج أكثر من أربع لقوله تعالى : ﴿ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾**

وقال علي بن الحسين : يعنى مثنى أو ثلاث أو رباع . وقوله تعالى : ﴿ أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ . يعنى مثنى أو ثلاث أو رباع .

٤٩١٠ - حدثنا محمد قال أنا عبدة عن هشام عن أبيه عن عائشة : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ ﴾ قال : اليتيمة عند الرجل وهو وليها فيتزوجها على مالها ويُسِيءُ صحبتها ولا يعدل في مالها فليتزوج من طاب له من النساء سواها مثنى وثلاث ورباع . [٥٠٩٨]

**قوله ( باب لا يتزوج أكثر من أربع لقوله تعالى : مثنى وثلاث ورباع )** أما حكم الترجمة فبالإجماع ، إلا قول من لا يعتد بخلافه من رافضي ونحوه ، وأما انتزاعه من الآية فلأن الظاهر منها التخيير بين الأعداد المذكورة بدليل قوله تعالى في الآية نفسها ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ ولأن من قال جاء القوم مثنى وثلاث ورباع أراد أنهم جاءوا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، فالمراد تبين حقيقة مجيئهم وأنهم لم يجيئوا جملة ولا فرادى ، وعلى هذا فمعنى الآية انكحوا اثنتين اثنتين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، فالمراد الجميع لا المجموع ، ولو أريد مجموع العدد المذكور لكان قوله مثلا تسعا أرشقى وأبلغ ، وأيضا فإن لفظ « مثنى » معبُول عن اثنين اثنين كما تقدم تقريره في تفسير سورة النساء ، فدل إيرادُه أن المراد التخيير بين الأعداد المذكورة ، واحتجاجهم بأن الواو للجمع لا يفيد مع وجود القرينة الدالة على عدم الجمع ، ويكونه صلى الله عليه وسلم جمع بين تسع معارض بأمره صلى الله عليه وسلم من أسلم على أكثر من أربع بمفارقة من زاد على الأربع ، وقد وقع ذلك لغيلان بن سلمة وغيره كما خرج في كتب السنن فدل على خصوصيته صلى الله عليه وسلم بذلك ، وقوله ﴿ أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ تقدم الكلام عليه في تفسير فاطر ، وهو ظاهر في أن المراد به تنويع الأعداد لا أن لكل واحد من الملائكة مجموع العدد المذكور .

**قوله ( وقال علي بن الحسين )** أى ابن علي بن أبي طالب ( يعنى مثنى أو ثلاث أو رباع ) أراد أن الواو بمعنى أو ، فهي للتنويع ، أو هى عاطفة على العامل والتقدير فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وانكحوا ما طاب من النساء ثلاث الخ ، وهذا من أحسن الأدلة في الرد على الرافضة لكونه من تفسير زين العابدين وهو من أئمتهم الذين يرجعون إلى قولهم ويعتقدون عصمتهم . ثم ساق المصنف طرفا من حديث عائشة في تفسير قوله

تعالى ﴿وإن خفتن أن لا تقسطوا في اليتامى﴾ وقد سبق قبل هذا باب أتم سياقاً من الذي هنا وبالله التوفيق

### باب ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

[٥٠٩٩] ٤٩١١- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن: أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان عندها، وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة، قالت: فقلت: يا رسول الله، هذا رجل يستأذن في بيتك، فقال النبي صلى الله عليه وآله: «أراه فلاناً» - لعم حفصة من الرضاعة - قالت عائشة: لو كان فلان حياً - لعمها من الرضاعة - دخل علي؟ فقال: «نعم، الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة».

[٥١٠٠] ٤٩١٢- حدثنا مسدد قال نا يحيى عن شعبة عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال: قيل للنبي صلى الله عليه وآله: ألا تتزوج ابنة حمزة؟ قال: «إنها ابنة أخي من الرضاعة». وقال بشر بن عمر نا شعبة سمعت قتادة سمعت جابر بن زيد.. مثله.

[٥١٠١] ٤٩١٣- حدثنا الحكم بن نافع قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أم حبيبة بنت أبي سفيان أخبرتها أنها قالت: يا رسول الله، انكح أختي بنت أبي سفيان، فقال: «أو تحبين ذلك؟» فقلت: نعم، لست لك بمخلية، وأحب من شاركني في خير أختي. فقال النبي صلى الله عليه وآله: «إن ذلك لا يحل لي». قلت: فإننا نحدث أنك تريد أن تنكح بنت أبي سلمة. قال: «بنت أم سلمة؟» قلت: نعم. فقال: «لو أنها لم تكن ربيبتي في حجري ما حللت لي، إنها لابنة أخي من الرضاعة. أرضعتني وأبا سلمة ثويبة، فلا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن». قال عروة: وثويبة مولاة لأبي لهب كان أبولهب أعتقها فأرضعت النبي صلى الله عليه وآله، فلما مات أبولهب أريه بعض أهله بشراً حبيبة، قال له: ماذا لقيت؟ فقال أبولهب: لم ألق بعدكم، غير أنني سقيت في هذه بعناتي ثويبة. [الحديث ٥١٠١ - أطرافه في: ٥١٠٦، ٥١٠٧، ٥١٢٣، ٥٣٧٢].

قوله (باب وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم، ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) هذه الترجمة وثلاث تراجم بعدها تتعلق بأحكام الرضاعة، ووقع هنا في بعض الشروح «كتاب الرضاع» ولم أره في شيء من الأصول. وأشار بقوله «ويحرم الخ» أن الذي في الآية بيان بعض من يحرم بالرضاعة، وقد بينت ذلك السنة. ووقع في رواية الكشميهني «ويحرم من الرضاعة» ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث: الأول حديث عائشة.

قوله (عن عبد الله بن أبي بكر) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، وقد رواه هشام بن عروة عنه وهو من أقرانه، لكنه اختصره فاقتصر على المتن دون القصة، أخرجه مسلم.

قوله (وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة) أي بنت عمر أم المؤمنين، ولم أقف على اسم هذا الرجل.



قوله ( أراه ) أى أظنه .

قوله ( فلانا لعم حفصة ) اللام بمعنى عن ، أى قال ذلك عن عم حفصة . ولم أقف على اسمه أيضا .

قوله ( قالت عائشة ) فيه النفات وكان السياق يقتضي أن يقول « قلت » .

قوله ( لو كان فلان حيا ) لم أقف على اسمه أيضا ، ووهم من فسره بأفلح أخى أبي القعيس لأن أبا القعيس والد عائشة من الرضاعة ، وأما أفلح فهو أخوه وهو عمها من الرضاعة كما سيأتي أنه عاش حتى جاء يستأذن على عائشة فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تأذن له بعد أن امتنعت ، وقولها هنا « لو كان حيا » يدل على أنه كان مات ، فيحتمل أن يكون أخا لهما آخر ، ويحتمل أن تكون ظنت أنه مات لبعد عهدها به ثم قدم بعد ذلك فاستأذن . وقال ابن التين : سئل الشيخ أبو الحسن عن قول عائشة « لو كان فلان حيا » أين هو من الحديث الآخر الذي فيه فأبيت أن آذن له ، فالأول ذكرت أنه ميت والثاني ذكرت أنه حي ؟ فقال : هما عمان من الرضاعة أحدهما وضع مع أبي بكر الصديق وهو الذي قالت فيه لو كان حيا ، والآخر أخو أبيها من الرضاعة . قلت : الثاني ظاهر من الحديث ، والأول حسن محتمل ، وقد ارتضاه عياض ، إلا أنه يحتاج إلى نقل لكونه جزم به ، قال : وقال ابن أبي حازم أرى أن المرأة التى أرضعت عائشة امرأة أخى الذى استأذن عليها . قلت : وهذا بين في الحديث الثاني لا يحتاج إلى ظن ولا هو مشكل ، إنما المشكل كونها سألت عن الأول ثم توقفت في الثاني ، وقد أجاب عنه القرطبي قال : هما سؤالان وقعا مرتين في زمنين عن رجلين ، وتكرر منها ذلك إما لأنها نسيت القصة الأولى ، وإما لأنها جوزت تغير الحكم فأعادت السؤال اهـ . وتماه أن يقال : السؤال الأول كان قبل الوقوع والثاني بعد الوقوع ، فلا استبعاد في تجويز ما ذكر من نسيان أو تجويز النسخ . ويؤخذ من كلام عياض جواب آخر وهو أن أحد العمين كان أعلى والآخر أدنى ، أو أحدهما كان شقيقا والآخر لأب فقط أو لأم فقط ، أو أرضعتها زوجة أخيه بعد موته والآخر في حياته . وقال ابن المرباط : حديث عم حفصة قبل حديث عم عائشة ، وهما متعارضان في الظاهر لا في المعنى ، لأن عم حفصة أرضعته المرأة مع عمر فالرضاعة فيهما من قبل المرأة ، وعم عائشة إنما هو من قبل الفحل ، كانت امرأة أبي القعيس أرضعتها فجاء أخوه يستأذن عليها فأبت فأخبرها الشارع أن لبن الفحل يحرم كما يحرم من قبل المرأة اهـ ، فكأنه جوز أن يكون عم عائشة الذى سألت عنه في قصة عم حفصة كان نظير عم حفصة في ذلك ، فلذلك سألت ثانيا في قصة أبي القعيس ، وهذا إن كان وجده منقولا فلا محيد عنه وإلا فهو حمل حسن ، والله أعلم .

قوله ( الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة ) أى وتبيح ما تبيح ، وهو بالإجماع فيما يتعلق بتحريم النكاح وتوابعه ، وانتشار الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضعة وتنزيلهم منزلة الأقارب في جواز النظر والخلوة والمسافرة ولكن لا يترتب عليه باقي أحكام الأمومة من التوارث ووجوب الإنفاق والعق بالملك والشهادة والعقل وإسقاط القصاص . قال القرطبي : ووقع في رواية « ماتحرم الولادة » وفي رواية « ما يحرم من النسب » وهو دال على جواز نقل الرواية بالمعنى ، قال : ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم قال اللفظين في وقتين ، قلت : الثاني هو المعتمد ، فإن الحديثين مختلفان في القصة والسبب والراوي ، وإنما يأتي ما قال إذا اتحد ذلك . وقد وقع عند أحمد من وجه آخر عن عائشة « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من خال أو عم أو أخ » قال القرطبي : في الحديث دلالة على

أن الرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع والمرضعة وزوجها ، يعنى الذى وقع الإرضاع بين ولده منها أو السيد ، فتحرم على الصبي لأنها تصير أمه ، وأمها لأنها جدته فصاعدا ، وأختها لأنها خالته ، وبنتها لأنها أختها ، وبنت بنتها فنازلا لأنها بنت أختها ، وبنت صاحب اللبن لأنها أختها ، وبنت بنته فنازلا لأنها بنت أختها ، وأمها فصاعدا لأنها جدته ، وأختها لأنها عمتها ، ولا يتعدى التحريم إلى أحد من قرابة الرضيع ، فليست أختها من الرضاعة أختا لأخيه ولا بنتا لأبيه إذ لإرضاع بينهم ، والحكمة في ذلك أن سبب التحريم ما ينفصل من أجزاء المرأة وزوجها وهو اللبن ، فإذا اغتذى به الرضيع صار جزءا من أجزائهما فانتشر التحريم بينهم ، بخلاف قرابات الرضيع لأنه ليس بينهم وبين المرضعة ولا زوجها نسب ولا سبب ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث ابن عباس .

**قوله ( عن جابر بن زيد )** هو أبو الشعثاء البصري مشهور بكنته ، وأما جابر بن يزيد الكوفي فأول اسم أبيه تحتانية وليس له في الصحيح شيء .

**قوله ( قيل للنبي صلى الله عليه وسلم )** القائل له ذلك هو على بن أبي طالب كما أخرجه مسلم من حديثه قال « قلت يا رسول الله مالك تنوق في قريش وتدعنا ؟ قال : وعندكم شيء ؟ قلت : نعم ابنة حمزة » الحديث ، وقوله « تنوق » ضبط بفتح المثناة والنون وتشديد الواو بعدها قاف أى تختار مشتق من النيقة بكسر النون وسكون التحتانية بعدها قاف ، وهى الخيار من الشيء يقال تنوق تنوقا أى بالغ في اختيار الشيء وانتقائه . وعند بعض رواة مسلم « تنوق » بمثناة مضمومة بدل النون وسكون الواو من التوق أى تميل وتشتى ، ووقع عند سعيد ابن منصور من طريق سعيد بن المسيب « قال على : يا رسول الله ألا تتزوج بنت عمك حمزة فإنها من أحسن فتاة في قريش » وكأن عليا لم يعلم بأن حمزة رضيع النبي صلى الله عليه وسلم ، أو جوز الخصوصية ، أو كان ذلك قبل تقرير الحكم . قال القرطبي : وبعيد أن يقال عن على لم يعلم بتحريم ذلك .

**قوله ( إنها ابنة أخى من الرضاعة )** زاد همام عن قتادة « ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » وقد تقدم من طريقه في كتاب الشهادات ، وكذا عند مسلم من طريق سعيد عن قتادة ، وهو المطابق للفظ الترجمة . قال العلماء : يستثنى من عموم قوله « يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » أربع نسوة يحرمن في النسب مطلقا وفي الرضاعة قد لا يحرمن ، الأولى أم الأخ في النسب حرام لأنها إما أم وإما زوج أب ، وفي الرضاعة قد تكون أجنبية فترضع الأخ فلا تحرم على أخيه . الثانية أم الحفيد . حرام في النسب لأنها إما بنت أو زوج ابن ، وفي الرضاعة قد تكون أجنبية فترضع الحفيد فلا تحرم على جده . الثالثة جدة الولد في النسب حرام لأنها إما أم أو أم زوجة ، وفي الرضاعة قد تكون أجنبية أرضعت الولد فيجوز لوالده أن يتزوجها . الرابعة أخت الولد حرام في النسب لأنها بنت أو ربيبة ، وفي الرضاعة قد تكون أجنبية فترضع الولد فلا تحرم على الوالد . وهذه الصور الأربع اقتصر عليها جماعة ، ولم يستثن الجمهور شيئا من ذلك . وفي التحقيق لا يستثنى شيء من ذلك لأنهم لم يحرم من جهة النسب وإنما حرم من جهة المصاهرة . واستدرك بعض المتأخرين أم العم وأم العمة وأم الخال وأم الخالة فإنهم يحرمون في النسب لا في الرضاعة وليس ذلك على عمومهم والله أعلم . قال مضعب الزبيرى : كانت ثوبية — يعنى الآتي ذكرها في الحديث الذى بعده — أرضعت النبي صلى الله عليه وسلم بعدما أرضعت حمزة ثم أرضعت أبا سلمة . قلت : وبنت حمزة تقدم ذكرها وتسميتها في كتاب المغازي في شرح حديث البراء بن عازب في قوله « فتبعتم بنت حمزة تنادى : يا عم » الحديث . وجملة ماتحصل لنا من الخلاف في اسمها سبعة أقوال : أمانة وعمارة وسلمى وعائشة

وفاطمة وأمة الله ويعلى ، وحكى المزى في أسمائها أم الفضل لكن صرح ابن بشكوال بأنها كنية . الحديث الثالث حديث أم حبيبة وهى زوج النبی صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( أنكح أختي ) أى تزوج .**

**قوله ( بنت أبي سفيان )** في رواية يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عند مسنم والنسائي في هذا الحديث « أنكح أختي عزة بنت أبي سفيان » ولابن ماجه من هذا الوجه « أنكح أختي عزة » وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث عند الطبراني أنها قالت « يارسول الله هل لك في حمنة بنت أبي سفيان ؟ قال : أصنع ماذا ؟ قالت : تنكحها » وقد أخرجه المصنف بعد أبواب من رواية هشام لكن لم يسم بنت أبي سفيان ، ولفظه « فقال فأفعل ماذا » ؟ وفيه شاهد على جواز تقديم الفعل على « ما » الاستفهامية خلافا لمن أنكره من النجاة . وعند أبي موسى في « الذيل » درة بنت أبي سفيان ، وهذا وقع في رواية الحميدى في مسنده عن سفيان عن هشام ، وأخرجه أبو نعيم والبيهقى من طريق الحميدى وقالوا : أخرجه البخاري عن الحميدى ، وهو كما قال قد أخرجه عنه لكن حذف هذا الأسم وكأنه عمدا ، وكذا وقع في هذه الرواية زينب بنت أم سلمة وحذفه البخاري أيضا منها ثم نبه على أن الصواب درة وسأق بعد أربعة أبواب ، وجزم المنذرى بأن اسمها حمنة كما في الطبراني ، وقال عياض . لا نعلم لعزة ذكرا في بنات أبى سفيان إلا في رواية يزيد بن أبى حبيب ، وقال أبو موسى : الأشهر فيها عزة .

**قوله ( أو تحبين ذلك ) ؟ هو استفهام تعجب من كونها تطلب أن يتزوج غيرها مع ما طبع عليه النساء من الغيرة .**

**قوله ( لست لك بمخلية )** بضم الميم وسكون المعجمة وكسر اللام اسم فاعل من أدخل يخلى ، أى لست بمنفردة بك ولا خالية من ضرة . وقال بعضهم هو بوزن فاعل الإخلاء متعديا ولازما ، من أدخلت بمعنى خلوت من الضرة ، أى لست بمتفرغة ولا خالية من ضرة ، وفي بعض الروايات بفتح اللام بلفظ المفعول حكاها الكرمانى . وقال عياض : مخلية أى منفردة يقال أدخل أمرك وأدخل به أى انفرد به ، وقال صاحب النهاية : معناه لم أجذك خاليا من الزوجات ، وليس هو من قولهم امرأة مخلية إذا خلعت من الأزواج .

**قوله ( وأحب من شركني )** مرفوع بالابتداء أى إلى ، وفي رواية هشام الآتية قريبا « من شركني » بغير ألف ، وكذا في الباب الذى بعده ، وكذا عند مسلم .

**قوله ( في خير )** كذا للأكثر بالتنكير أى أى خير كان ، وفي رواية هشام « في الخير » قيل المراد به صالحة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتضمنة لسعادة الدارين الساترة لما لعله يعرض من الغيرة التي جرت بها العادة بين الزوجات ، لكن في رواية هشام المذكورة « وأحب من شركني فيك أختي » فعرف أن المراد بالخير ذاته صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( فإننا نحدث )** بضم أوله وفتح الحاء على البناء للمجهول ، وفي رواية هشام المذكورة « قلت بلغني » وفي رواية عقيل في الباب الذى بعدها « قلت يارسول الله فو الله إنا نتحدث » وفي رواية وهب عن هشام عند أبى داود « فو الله لقد أخبرت » .

**قوله ( أنك تريد أن تنكح )** في رواية هشام الآتية « بلغني أنك تخطب » ولم أقف على اسم من أخبر بذلك ، ولعله كان من المنافقين فإنه قد ظهر أن الخبر لا أصل له ، وهذا مما يستدل به على ضعف المراسيل .

**قوله ( بنت أبي سلمة )** في رواية عقيل الآتية وكذا أخرجه الطبراني من طريق ابن أخى الزهرى عن الزهرى ومن طريق معمر عن هشام بن عروة عن أبيه ومن طريق عراك عن زينب بنت أم سلمة « ذرة بنت أبي سلمة » وهى بضم المهملة وتشديد الراء ، وفي رواية حكاه عياض وخطأها بفتح المعجمة وعند أبي داود من طريق هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة ذرة أو « ذرة » على الشك ، شك زهير رواية عن هشام . ووقع عند البيهقي من رواية الحميدي عن سفيان عن هشام « بلغني أنك تخطب زينب بنت أبي سلمة » وقد تقدم التنبيه على خطئه . ووقع عند أبي موسى في « ذيل المعرفة » حمنة بنت أبي سلمة وهو خطأ ، وقوله بنت أم سلمة هو استفهام استبثات لرفع الإشكال ، أو استفهام إنكار ، والمعنى أنها إن كانت بنت أبي سلمة من أم سلمة فيكون تحریمها من وجهين كما سيأتى بيانه ، وإن كانت من غيرها فمن وجه واحد ، وكأن أم حبيبة لم تطلع على تحریم ذلك إما لأن ذلك كان قبل نزول آية التحريم وإما بعد ذلك وظنت أنه من خصائص النبی صلى الله عليه وسلم ، كذا قال الكرماني ، والاحتمال الثاني هو المعتمد ، والأول يدفعه سياق الحديث ، وكأن أم حبيبة استدلت على جواز الجمع بين الأختين بجواز الجمع بين المرأة وابنتها بطريق الأولى ، لأن الربية حرمت على التأيد والأخت حرمت في صورة الجمع فقط ، فأجابها صلى الله عليه وسلم بأن ذلك لا يحل ، وأن الذي بلغها من ذلك ليس بحق ، وأنها تحرم عليه من جهتين .

**قوله ( لو أنها لم تكن ربيتي في حجري ما حلت لي )** قال القرطبي : فيه تعليل الحكم بعلمتين ، فإنه علل تحریمها بكونها ربية وبكونها بنت أخ من الرضاعة ، كذا قال ، والذي يظهر أنه نبه على أنها لو كان بها مانع واحد لكفى في التحريم فكيف وبها مانعان فليس من التعليل بعلمتين في شيء ، لأن كل وصفين يجوز أن يضاف الحكم إلى كل منهما لو انفرد فإما أن يتعاقبا فيضاف الحكم إلى الأول منهما كما في السبين إذا اجتمعا ، ومثاله لو أحدث ثم أحدث بغير تخلل طهارة فالحدث الثاني لم يعمل شيئا أو يضاف الحكم إلى الثاني كما في اجتماع السبب والمباشرة ، وقد يضاف إلى أشبههما وأنسبهما سواء كان الأول أم الثاني ، فعلى كل تقدير لا يضاف اليهما جميعا ، وإن قدر أنه يوجد فالإضافة إلى المجموع ويكون كل منهما جزء علة لا علة مستقلة فلا تجتمع علتان على معلول واحد ، هذا الذى يظهر والمسألة مشهورة في الأصول وفيها خلاف ، قال القرطبي : والصحيح جوازه لهذا الحديث وغيره . وفي الحديث إشارة إلى أن التحريم بالربية أشد من التحريم بالرضاعة . وقوله « ربيتي » أى بنت زوجتى ، مشتقة من الرب وهو الإصلاح لأنه يقوم بأمرها ، وقيل من التربية وهو غلط من جهة الاشتقاق ، وقوله « في حجري » راعى فيه لفظ الآية وإلا فلا مفهوم له ، كذا عند الجمهور وأنه خرج مخرج الغالب ، وسيأتى البحث فيه في باب مفرد . وفي رواية عراك عن زينب بنت أم سلمة عند الطبراني « لو أنى لم أنكح أم سلمة ما حلت لي ، إن أباهما أخى من الرضاعة » ووقع في رواية ابن عيينة عن هشام « والله لو لم تكن ربيتي ما حلت لي » فذكر ابن حزم أن منهم من احتج به على أن لا فرق بين اشتراط كونها في الحجر أو لا ، وهو ضعيف لأن القصة واحدة والذين زادوا فيها لفظ « في حجري » حفاظ أثبات .

**قوله ( أرضعتى وأبا سلمة )** أى أرضعت أبا سلمة ، وهو من تقديم المفعول على الفاعل .

**قوله ( ثوية )** بثلاثة وموحدة مصغر ، كانت مولاة لأبي لهب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي في الحديث .

**قوله ( فلا تعرضن )** بفتح أوله وسكون العين وكسر الراء بعدها معجمة ساكنة ثم نون على الخطاب لجماعة النساء ، وبكسر المعجمة وتشديد النون خطاب لأم حبيبة وحدها ، والأول أوجه . وقال ابن التين : ضبط بضم الضاد في بعض الأمهات ، ولا أعلم له وجهاً لأنه إن كان الخطاب لجماعة النساء وهو الأئين فهو بسكون الضاد لأنه فعل مستقبل مبنى على أصله ، ولو أدخلت عليه التأكيد فشددت النون لكان تعرضنان لأنه يجتمع ثلاث نونات فيفرق بينهن بألف ، وإن كان الخطاب لأم حبيبة خاصة فتكون الضاد مكسورة والنون مشددة . وقال القرطبي . جاء بلفظ الجمع وإن كانت القصة لاثنتين وهما أم حبيبة وأم سلمة ردعا وزجرا أن تعود واحدة منهما أو غيرها إلى مثل ذلك ، وهذا كما لو رأى رجل امرأة تكلم رجلا فقال لها أتكلمين الرجال فإنه مستعمل شائع ، وكان لأم سلمة من الأخوات قرية زوج زمعة بن الأسود ، وقرية الصغرى زوج عمر ثم معاوية ، وعزة بنت أبي أمية زوج منبه بن الحجاج ، ولها من البنات زينب راوية الخبر ، ودرة التي قيل إنها مخطوبة . وكان لأم حبيبة من الأخوات هند زوج الحارث بن نوفل ، وجويرية زوج السائب بن أبي حبيش ، وأميمة زوج صفوان بن أمية ، وأم الحكم زوج عبد الله بن عثمان ، وصخرة زوج سعيد بن الأخنس ، وميمونة زوج عروة بن مسعود . ولها من البنات حبيبة وقد روت عنها الحديث ولها صحبة وكان لغيرهما من أمهات المؤمنين من الأخوات أم كلثوم وأم حبيبة ابنتا زمعة أختا سودة ، وأسماء أخت عائشة ، وزينب بنت عمر أخت حفصة وغيرهن ، والله أعلم .

**قوله ( قال عروة )** هو بالإسناد المذكور ، وقد علق المصنف طرفاً منه في آخر النفقات فقال « قال شعيب عن الزهري قال عروة » فذكره . وأخرجه الإسماعيلي من طريق الذهلي عن أبي الهيثم بإسناده .

**قوله ( وثوية مولاة لأبي لهب )** قلت : ذكرها ابن منده في « الصحابة » وقال : اختلف في إسلامها . وقال أبو نعيم : لانعلم أحداً ذكر إسلامها غيره ، والذي في السير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكرمها ، وكانت تدخل عليه بعد ما تزوج خديجة ، وكان يرسل إليها الصلة من المدينة ، إلى أن كان بعد فتح خيبر ماتت ومات ابنها مسروح .

**قوله ( وكان أبو لهب أعتقها فأرضعت النبي صلى الله عليه وسلم )** ظاهره أن عتقه لها كان قبل إرضاعها ، والذي في السير يخالفه ، وهو أن أبا لهب أعتقها قبل الهجرة وذلك بعد الإرضاع بدهر طويل وحكى السهيلي أيضاً أن عتقها كان قبل الإرضاع ، وسأذكر كلامه .

**قوله ( أريه )** بضم الهمزة وكسر الراء وفتح التحتانية على البناء للمجهول .

**قوله ( بعض أهله )** بالرفع على أنه النائب عن الفاعل . وذكر السهيلي أن العباس قال : لما مات أبو لهب رأيته في منامي بعد حول في شر حال فقال : مالقيت بعدكم راحة ، إلا أن العذاب يخفف عني كل يوم اثنين ، قال : وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم ولد يوم الاثنين ، وكانت ثوية بشرت أبا لهب بمولده فأعتقها .

**قوله ( بشر حية )** بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة أى سوء حال ، وقال ابن فارس : أصلها

الحوبة وهى المسكنة والحاجة ، فالياء فى حبة منقلبة عن واو لانكسار ما قبلها . ووقع فى « شرح السنة للبغوى » بفتح الحاء ، ووقع عند المستمل بفتح الحاء المعجمة أى فى حالة خائبة من كل خير ، وقال ابن الجوزي : هو تصحيف ، وقال القرطبي : يروى بالمعجمة ، ووجدته فى نسخة معتمدة بكسر المهملة وهو المعروف ، وحكى فى « المشارق » عن رواية المستمل بالجيم ولا أظنه إلا تصحيحا ، وهو تصحيف كما قال .

**قوله ( ماذا لقيت ) أى بعد الموت .**

**قوله ( لم ألق بعدكم ، غير ألى )** كذا فى الأصول بحذف المفعول ، وفى رواية الإسماعيلي « لم ألق بعدكم رخاء » وعند عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى « لم ألق بعدكم راحة » قال ابن بطال : سقط المفعول من رواية البخاري ، ولا يستقيم الكلام إلا به .

**قوله ( غير ألى سقيت فى هذه )** كذا فى الأصول بالحذف أيضا ، ووقع فى رواية عبد الرزاق المذكورة « وأشار إلى النقرة التى تحت إبهامه وفى رواية الإسماعيلي المذكورة وأشار إلى النقرة التى بين الإبهام والتى تليها من الأصابع » وللبهقى فى الدلائل من طريق .. كذا مثله بلفظ « يعنى النقرة الخ » وفى ذلك إشارة إلى حقارة ماسقى من الماء .

**قوله ( بعثتقى )** بفتح العين ، فى رواية عبد الرزاق « بعثقى » وهو أوجه والوجه الأول أن يقول بعثتقى ، لأن المراد التخليص من الرق . وفى الحديث دلالة على أن الكافر قد ينفعه العمل الصالح فى الآخرة ؛ لكنه مخالف لظاهر القرآن ، قال الله تعالى ﴿ وقد منّا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا ﴾ وأجيب أولا بأن الخبر مرسل أرسله عروة ولم يذكر من حدثه به ، وعلى تقدير أن يكون موصولا فالذى فى الخبر رؤيا منام فلا حجة فيه ، ولعل الذى رآها لم يكن إذ ذاك أسلم بعد فلا يحتج به ، وثانيا على تقدير القبول فيحتمل أن يكون ما يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم مخصوصا من ذلك ، بدليل قصة أبي طالب كما تقدم أنه خفف عنه فنقل من الغمرات إلى الضحضاح . وقال البيهقى : ماورد من بطلان الخير للكفار فمعناه أنهم لا يكون لهم التخلص من النار ولا دخول الجنة ، ويجوز أن يخفف عنهم من العذاب الذى يستوجبونه على ما ارتكبه من الجرائم سوى الكفر بما عملوه من الخيرات . وأما عياض فقال : انعقد الإجماع على أن الكفار لا تنفعهم أعمالهم ولا يثابون عليها بنعيم ولا تخفيف عذاب ؛ وإن كان بعضهم أشد عذابا من بعض . قلت : وهذا لا يرد الاحتمال الذى ذكره البيهقى ، فإن جميع ماورد من ذلك فيما يتعلق بذنب الكفر ، وأما ذنب غير الكفر فما المانع من تخفيفه ؟ وقال القرطبي : هذا التخفيف خاص بهذا وبمن ورد النص فيه . وقال ابن المنير فى الحاشية : هنا قضيتان إحداهما محال وهى اعتبار طاعة الكافر مع كفره ، لأن شرط الطاعة أن تقع بقصد صحيح ، وهذا مفقود من الكافر . الثانية إثابة الكافر على بعض الأعمال تفضلا من الله تعالى ، وهذا لا يحيله العقل ، فإذا تقرر ذلك لم يكن عتق أبي لهب لثوبه قربة معتبرة ، ويجوز أن يتفضل الله عليه بما شاء كما تفضل على أبي طالب ، والمتبع فى ذلك التوقيف نفيا وإثباتا . قلت : وتمة هذا أن يقع التفضل المذكور إكراما لمن وقع من الكافر البر له ونحو ذلك ، والله أعلم

## باب من قال : لا رضاع بعد حولين

لقوله تعالى : ﴿ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره

[٥١٠٢] ٤٩١٤ - حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة عن الأشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة أن النبي صلى الله عليه دخل عليها وعندها رجل ، فكانه تغير وجهه ، كأنه كره ذلك ، فقالت : إنه أخي ، فقال : « انظرون من إخوانكن ، فإنما الرضاعة من المجاعة ».

قوله ( باب من قال لا رضاع بعد حولين ، لقوله عز وجل ﴿ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ ) أشار بهذا إلى قول الحنفية إن أقصى مدة الرضاع ثلاثون شهراً وحجتهم قوله تعالى ﴿ وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ﴾ أى المدة المذكورة لكل من الحمل والفصال ، وهذا تأويل غريب . والمشهور عند الجمهور أنها تقدير مدة أقل الحمل وأكثر مدة الرضاع ، وإلى ذلك صار أبو يوسف ومحمد بن الحسن ، ويؤيد ذلك أن أبا حنيفة لا يقول إن أقصى الحمل سنتان ونصف . وعند المالكية رواية توافق قول الحنفية لكن منزعهم في ذلك أنه يغتفر بعد الحولين مدة يدمن الطفل فيها على الطعام ، لأن العادة أن الصبي لا يفطم دفعة واحدة بل على التدريج في أيام قليلات ، فلأيام التي يحاول فيها فطامه حكم الحولين . ثم اختلفوا في تقدير تلك المدة قيل يغتفر نصف سنة ، وقيل شهران ، وقيل شهر ونحوه ، وقيل أيام يسيرة ، وقيل شهر ، وقيل لا يزداد على الحولين وهى رواية ابن وهب عن مالك وبه قال الجمهور ومن حجتهم حديث ابن عباس رفعه « لا رضاع إلا ما كان في الحولين » أخرجه الدارقطني ، وقال : لم يسنده عن ابن عيينة غير الهيثم بن جميل ، وهو ثقة حافظ . وأخرجه ابن عدى . وقال غير الهيثم يوقفه على ابن عباس وهو المحفوظ ، وعندهم متى وقع الرضاع بعد الحولين ولو بلحظة لم يترتب عليه حكم ، وعند الشافعية لو ابتداء الوضع في أثناء الشهر جبر المنكسر من شهر آخر ثلاثين يوماً ، وقال الزفر : يستمر إلى ثلاث سنين إذا كان يجتزئ باللبن ولا يجتزئ بالطعام ، وحكى ابن عبد البر عنه أنه يشترط مع ذلك أن يكون يجتزئ باللبن ، وحكى عن الأوزاعي مثله لكن قال : بشرط أن لا يفطم ، فمتى فطم ولو قبل الحولين فما رضع بعده لا يكون رضاعاً .

قوله ( وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره ) هذا مصير منه إلى التمسك بالعموم الوارد في الأخبار مثل حديث الباب وغيره ، وهذا قول مالك وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي والليث ، وهو المشهور عند أحمد . وذهب آخرون إلى أن الذي يحرم مازاد على الرضعة الواحدة . ثم اختلفوا فجاء عن عائشة عشر رضعات أخرجه مالك في « الموطأ » ، وعن حفصة كذلك ، وجاء عن عائشة أيضاً سبع رضعات أخرجه ابن أبي خيثمة بإسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير عنها ، وعبد الرزاق من طريق عروة « كانت عائشة تقول لا يحرم دون سبع رضعات أو خمس رضعات » وجاء عن عائشة أيضاً خمس رضعات ، فعند مسلم عنها « كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات ، ثم نسخت بخمس رضعات معلومات فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ » وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عنها قالت : لا يحرم دون خمس رضعات معلومات ، وإلى هذا ذهب الشافعي ، وهى رواية عن أحمد ، وقال به ابن حزم ، وذهب أحمد في رواية وإسحق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر وداود وأتباعه — إلا ابن حزم — إلى أن الذي يحرم ثلاث رضعات لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تحرم الرضعة والرضعتان » فان

مفهومه أن الثلاث تحرم ، وأغرب القرطبي . فقال : لم يقل به إلا داود . ويخرج مما أخرجه البيهقي عن زيد بن ثابت بإسناد صحيح أنه يقول لا تحرم الرضعة والرضعتان والثلاث ، وأن الأربع هي التي تحرم . والثابت من الأحاديث حديث عائشة في الخمس ، وأما حديث « لا تحرم الرضعة والرضعتان » فلعله مثال لما دون الخمس ، وإلا فالتحريم بالثلاث فما فوقها إنما يؤخذ من الحديث بالمفهوم ، وقد عارضه مفهوم الحديث الآخر المخرج عند مسلم وهو الخمس ، فمفهوم « لا تحرم المصة ولا المصتان » أن الثلاث تحرم ، ومفهوم خمس رضعات أن الذي دون الأربع لا يحرم فتعارضاً ، فيرجع إلى الترجيح بين المفهومين ، وحديث الخمس جاء من طرق صحيحة ، وحديث المصتان جاء أيضاً من طرق صحيحة ، لكن قد قال بعضهم إنه مضطرب لأنه اختلف فيه هل هو عن عائشة أو عن الزبير أو عن ابن الزبير أو عن أم الفضل ، لكن لم يقدح الاضطراب عند مسلم فأخرجه من حديث أم الفضل زوج العباس « أن رجلاً من بنى عامر قال : يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة ؟ قال لا » وفي رواية له عنها « لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصة ولا المصتان » قال القرطبي : هو أنص مافي الباب ، إلا أنه يمكن حمله على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع ، وقوى مذهب الجمهور بأن الأخبار اختلفت في العدد ، وعائشة التي روت ذلك قد اختلف عليها فيما يعتبر من ذلك فوجب الرجوع إلى أقل ما ينطلق عليه الاسم ، وبعضه من حيث النظر أنه معنى طارئ يقتضى تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالصهر ، أو يقال مائع يلج الباطن فيحرم فلا يشترط فيه العدد كالمني ، والله أعلم . وأيضاً فقول عائشة « عشر رضعات معلومات ثم نسحن بخمس معلومات فمات النبي صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ » لا ينتهز للاحتجاج على الأصح من قولي الأصوليين ، لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، والراوي روى هذا على أنه قرآن لا خبر فلم يثبت كونه قرآناً ولا ذكر الراوي أنه خبر ليقبل قوله فيه ، والله أعلم .

**قوله ( عن الأشعث )** هو ابن أبي الشعثاء واسمه سليم بن الأسود المحاربي الكوفي .

**قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل )** لم أقف على اسمه وأظنه ابناً لأبي القعيس ، وغلط من قال هو عبد الله بن يزيد رضيع عائشة لأن عبد الله هذا تابعي باتفاق الأئمة ، وكأن أمه التي أرضعت عائشة عاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم فولدته فلهذا قيل له رضيع عائشة .

**قوله ( فكأنه تغير وجهه كأنه كره ذلك )** كذا فيه ، ووقع في رواية مسلم من طريق أبي الأحوص عن أشعث « وعندي رجل قاعد فاشتد ذلك عليه ، ورأيت الغضب في وجهه » وفي رواية أبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة « فشق ذلك عليه وتغير وجهه » وتقدم من رواية سفيان الماضية في الشهادات « فقال : يا عائشة من هذا ؟ » .

**قوله ( فقالت إنه أخى )** في رواية غندر عن شعبة « إنه أخى من الرضاعة » أخرجه الإسماعيلي ، وقد أخرجه أحمد عن غندر بدونها ، وتقدم في الشهادات من طريق سفيان الثوري عن أشعث فذكرها ، وكذا ذكرها أبو داود في روايته من طريق شعبة وسفيان جميعاً عن الأشعث .

**قوله ( انظرون ما إخوانكن )** في رواية الكشميهني « من إخوانكن » وهي أوجه ، والمعنى تأملن ما وقع من ذلك هل هو رضاع صحيح بشرطه : من وقوعه في زمن الرضاعة ، ومقدار الارتضاع فإن الحكم الذي ينشأ من



الرضاع إنما يكون إذا وقع الرضاع المشترك . قال المهلب : معناه انظرون ما سبب هذه الأخوة ، فإن حرمة الرضاع إنما هي في الصغر حتى تسد الرضاعة المجاعة . وقال أبو عبيد : معناه أن الذي جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاع لا حيث يكون الغذاء بغير رضاع .

**قوله ( فإنما الرضاعة من المجاعة )** فيه تعليل الباعث على إمعان النظر والفكر ، لأن الرضاعة تثبت بالنسب وتجعل الرضيع محرماً . وقوله « من المجاعة » أي الرضاعة التي تثبت بها الحرمة وتحل بها الخلوة هي حيث يكون الرضيع طفلاً لسد اللبن جوعته ، لأن معتده ضعيفة يكفيها اللبن وينبت بذلك لحمه فيصير كجزء من المرضعة فيشارك في الحرمة مع أولادها ، فكأنه قال لا رضاعة معتبرة إلا المغنية عن المجاعة أو المطعمة من المجاعة ، كقوله تعالى ﴿ أطعمهم من جوع ﴾ ومن شواهد حديث ابن مسعود « لارضاع إلا ما شد العظم ، وأنبت اللحم » أخرجه أبو داود مرفوعاً وموقوفاً ، وحديث أم سلمة « لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء » أخرجه الترمذي وصححه . ويمكن أن يستدل به على أن الرضعة الواحدة لا تحرم لأنها لا تغني عن جوع ، وإذا كان يحتاج إلى تقدير فأولى ما يؤخذ به ما قدرته الشريعة وهو خمس رضعات ، واستدل به على أن التغذية بلبن المرضعة يحرم سواء كان بشرب أم أكل بأي صفة كان ، حتى الوجور والسعوط والثد والطبخ وغير ذلك إذا وقع ذلك بالشرط المذكور من العدد لأن ذلك يطرد الجوع ، وهو موجود في جميع ما ذكر فيوافق الخبر والمعنى وهذا قال الجمهور . لكن استثنى الحنفية الحفنة وخالف في ذلك الليث وأهل الظاهر فقالوا إن الرضاعة المحرمة إنما تكون بالتقام الثدي ومص اللبن منه ، وأورد على ابن حزم أنه يلزم على قولهم إشكال في التقام سالم ثدى سهلة وهي أجنبية منه ، فإن عابضاً أجاب عن الإشكال باحتمال أنها حليته ثم شربه من غير أن يمسه ثديها ، قال النووي : وهو احتمال حسن ، لكنه لا يفيد ابن حزم ، لأنه لا يكتفي في الرضاع إلا بالتقام الثدي ، لكن أجاب النووي بأنه عفى عن ذلك للحاجة . وأما ابن حزم فاستدل بقصة سالم على جواز مس الأجنبية ثدى التقام ثديها إذا أراد أن يرتضع منها مطلقاً ، واستدل به على أن الرضاعة إنما تعتبر في حال الصغر لأنها الحال الذي يمكن طرد الجوع فيها باللبن بخلاف حال الكبر ، وضابط ذلك تمام الحولين كما تقدم في الترجمة ، وعليه دل حديث ابن عباس المفقور وحديث أم سلمة « لارضاع إلا ما فتق الأمعاء وكان قبل الفطام » وصححه الترمذي وابن حبان ، قال القرطبي : في قوله « فإنما الرضاعة من المجاعة » تثبيت قاعدة كلية صريحة في اعتبار الرضاع في الزمن الذي يستغني به الرضيع عن الطعام باللبن ، ويعتضد بقوله تعالى ﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ فإنه يدل على أن هذه المدة أقصى مدة الرضاع المحتاج إليه عادة المعتبر شرعاً ، فما زاد عليه لا يحتاج إليه عادة فلا يعتبر شرعاً ، إذ لاحكم للنادر وفي اعتبار إرضاع الكبير انتهاك حرمة المرأة بارتضاع الأجنبية منها لإطلاعه على عورتها ولو بالتقامه ثديها . قلت : وهذا الأخير على الغالب وعلى مذهب من يشترط التقام الثدي ، وقد تقدم قبل خمسة أبواب أن عائشة كانت لا تفرق في حكم الرضاع بين حال الصغر والكبر ، وقد استشكل ذلك مع كون هذا الحديث من روايتها واحتجت هي بقصة سالم موالى أبي حذيفة فلعلها فهمت من قوله « إنما الرضاعة من المجاعة اعتبار مقدار ما يسد الجوعة من لبن المرضعة لمن يرتضع منها ، وذلك أعم من أن يكون المرتضع صغيراً أو كبيراً فلا يكون الحديث نصاً في منع اعتبار رضاع الكبير ، وحديث ابن عباس مع تقدير ثبوته ليس نصاً في ذلك ولا حديث أم سلمة لجواز أن يكون المراد أن الرضاع بعد الفطام ممنوع ، ثم لو وقع رتب عليه حكم التحريم ، فما في الأحاديث المذكورة ما يدفع هذا الاحتمال ، فلهذا عملت عائشة بذلك ، وحكاها النووي تبعاً لابن الصباغ وغيره عن داود . وفيه نظر . وكذا نقل

القرطبي عن داود أن رضاع الكبير يفيد رفع الاحتجاب منه ، ومال إلى هذا القول ابن المواز من المالكية . وفي نسبة لداود نظر فإن ابن حزم ذكر عن داود أنه مع الجمهور ، وكذا نقل غيره من أهل الظاهر وهم أخبر بمذهب صاحبهم ، وإنما الذي نصر مذهب عائشة هذا وبالع في ذلك هو ابن حزم ونقله عن علي ، وهو من رواية الحارث الأعور عنه ، ولذلك ضعفه ابن عبد البر ، وقال عبد الرزاق عن ابن جريج : قال رجل لعطاء أن امرأة سقتني من لبنها بعدما كبرت أفأنكحها ؟ قال : لا . قال ابن جريج : فقلت له : هذا رأيك ؟ قال : نعم . كانت عائشة تأمر بذلك بنات أخيها ، وهو قول الليث بن سعد ، وقال ابن عبد البر : لم يختلف عنه في ذلك . قلت : وذكر الطبري في « تهذيب الآثار » في مسند على هذه المسألة وساق بإسناده الصحيح عن حفصة مثل قول عائشة ، وهو مما يخص به عموم قول أم سلمة « أبي سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحدا » أخرجه مسلم وغيره ، ونقله الطبري أيضا عن عبد الله بن الزبير والقاسم بن محمد وعروة في آخرين ، وفيه تعقب على القرطبي حيث خص الجواز بعد عائشة بـداود ، وذهب الجمهور إلى اعتبار الصغر في الرضاع المحرم وقد تقدم ضبطه ، وأجابوا عن قصة سالم بأجوبة : منها أنه حكم منسوخ وبه جزم المحب الطبري في أحكامه ، وقرره بعضهم بأن قصة سالم كانت في أوائل الهجرة والأحاديث الدالة على اعتبار الحولين من رواية أحداث الصحابة فدل على تأخرها ، وهو مستند ضعيف إذ لا يلزم من تأخر إسلام الراوي ولا صغره أن لا يكون مارواه متقدما ، وأيضا ففي سياق قصة سالم ما يشعر بسبق الحكم باعتبار الحولين لقول امرأة أبي حذيفة في بعض طرقه حيث قال لها النبي صلى الله عليه وسلم « أرضعيه » ، قالت : وكيف أرضعه وهو رجل كبير ؟ فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : قد علمت أنه رجل كبير « وفي رواية لمسلم قالت « إنه ذو لحية » ، قال : أرضعيه » وهذا يشعر بأنها كانت تعرف أن الصغر معتبر في الرضاع المحرم . ومنها دعوى الخصوصية بسالم وامرأة أبي حذيفة ، والأصل فيه قول أم سلمة وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم : ما ترى هذا إلا رخصة أرخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم خاصة ، وقرره ابن الصباغ وغيره بأن أصل قصة سالم ما كان وقع من التبني الذي أدى إلى اختلاط سالم بسهولة ، فلما نزل الاحتجاب ومنعوا من التبني شق ذلك على سهولة وقوع الترخيص لها في ذلك لرفع ما حصل لها من المشقة ، وهذا فيه نظر لأنه يقتضي إلحاق من يساوي سهولة في المشقة والاحتجاج بها فتنفي الخصوصية ويثبت مذهب المخالف ، لكن يفيد الاحتجاج . وقرره آخرون بأن الأصل أن الرضاع لا يحرم ، فلما ثبت ذلك في الصغر خولف الأصل له وبقي ما عده على الأصل ، وقصة سالم واقعة عين يطرقها احتمال الخصوصية فيجب الوقوف عن الاحتجاج بها . ورأيت بخط تاج الدين السبكي أنه رأى في تصنيف محمد بن خليل الأندلسي في هذه المسألة أنه توقف في أن عائشة وإن صح عنها الفتيا بذلك لكن لم يقع منها إدخال أحد من الأجانب بتلك الرضاعة ، قال تاج الدين : ظاهر الأحاديث ترد عليه ، وليس عندي فيه قول جازم لامن قطع ولا من ظن غالب ، كذا قال ، وفيه غفلة عما ثبت عند أبي داود في هذه القصة « فكانت عائشة تأمر بنات إخوتها وبنات أخواتها أن يرضعن من أحببت أن يدخل عليهن ويراهن وإن كان كبيرا خمس رضعات ثم يدخل عليهن » وإسناده صحيح ، وهو صريح ، فأى ظن غالب وراء هذا ؟ والله سبحانه وتعالى أعلم . وفي الحديث أيضا جواز دخول من اعترفت المرأة بالرضاعة معه عليها وأنه يصير أخا لها وقبول قولها فيمن اعترفت به ، وأن الزوج يسأل زوجته عن سبب إدخال الرجال بيته والاحتياط في ذلك والنظر فيه ، وفي قصة سالم جواز الإرشاد إلى الحيل ، وقال ابن الرفعة يؤخذ منه جواز تعاطي ما يحصل الحل في المستقبل وإن كان ليس حلالا في الحال

## باب ابن الفحل

[٥١٠٣] ٤٩١٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة : أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها وهو عمها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب ، فأبيت أن آذن له ، فلما جاء رسول الله صلى الله عليه أخبرته بالذي صنعت ، فأمرني أن آذن له .

قوله ( باب ابن الفحل ) بفتح الفاء وسكون المهملة ، أى الرجل ، ونسبة اللبن إليه مجازية لكونه السبب فيه .

قوله ( عن ابن شهاب ) لمالك فيه شيخ آخر وهو هشام بن عروة ، وسياقه للحديث عن عروة أتم ، وسياقي قبيل كتاب الطلاق .

قوله ( إن أفلح أخا أبي القعيس ) بقاف وعين وسين مهملتين مصغر ، وتقدم في الشهادات من طريق الحكم عن عروة « استأذن على أفلح فلم آذن له » وفي رواية مسلم من هذا الوجه أفلح بن قعيس والمخفوظ أفلح أخو أبي القعيس ، ويحتمل أن يكون اسم أبيه قعيسا أو إسم جده فنسب إليه فتكون كنية أبي القعيس وافقت اسم أبيه أو اسم جده ، ويؤيده ما وقع في الأدب من طريق عقيل عن الزهري بلفظ « فإن أخا بني القعيس » وكذا وقع عند النسائي من طريق وهب بن كيسان عن عروة ، وقد مضى في تفسير الأحزاب من طريق شعيب عن ابن شهاب بلفظ « إن أفلح أخا أبي القعيس » وكذا لمسلم من طريق يونس ومعمّر عن الزهري ، وهو المخفوظ عن أصحاب الزهري ، لكن وقع عند مسلم من رواية ابن عيينة عن الزهري أفلح بن أبي القعيس ، وكذا لأبي داود من طريق الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه ، ولمسلم من طريق ابن جريج عن عطاء « أخبرني عروة أن عائشة قالت استأذن على عمي من الرضاعة أبو الجعد » قال فقال لي هشام : إنما هو أبو القعيس . وكذا وقع عند مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام « استأذن عليها أبو القعيس » وسائر الرواة عن هشام قالوا أفلح أخو أبي القعيس كما هو المشهور ، وكذا قال سائر أصحاب عروة ، ووقع عند سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد « أن أبا قعيس أتى عائشة يستأذن عليها » وأخرجه الطبراني في « الأوسط » من طريق القاسم عن أبي قعيس ، والمخفوظ أن الذي استأذن هو أفلح وأبو القعيس هو أخوه ، قال القرطبي : كل ماجاء من الروايات وهم إلا من قال أفلح أخو أبي القعيس أو قال أبو الجعد لأنها كنية أفلح . قلت : وإذا تدبرت ما حررت عرفت أن كثيرا من الروايات لا وهم فيه ولم يخطئ عطاء في قوله أبو الجعد فإنه يحتمل أن يكون حفظ كنية أفلح ، وأما اسم أبي القعيس فلم أقف عليه إلا في كلام الدارقطني فقال : هو وائل بن أفلح الأشعري ، وحكى هذا ابن عبد البر ثم حكى أيضا أن اسمه الجعد ، فعلى هذا يكون أخوه وافق اسمه اسم أبيه ، ويحتمل أن يكون أبو القعيس نسب لجده ويكون اسمه وائل بن قعيس بن أفلح بن القعيس ، وأخوه أفلح بن قعيس بن أفلح أبو الجعد ، قال ابن عبد البر في « الاستيعاب » : لا أعلم لأبي القعيس ذكرا إلا في هذا الحديث .

قوله ( وهو عمها من الرضاعة ) فيه التفات ، وكان السياق يقتضي أن يقول « وهو عمي » وكذا وقع عند النسائي من طريق معن عن مالك ، وفي رواية يونس عن الزهري عند مسلم « وكان أبو القعيس أخا عائشة من الرضاعة » .

**قوله ( فأبيت أن آذن له )** في رواية عراك الماضية في الشهادات « فقال أتحجبين مني وأنا عمك » ؟ وفي رواية شعيب عن الزهري كما مضى في تفسير سورة الأحزاب « فقلت : لا آذن له حتى أستاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن أخاه أبا القعيس ليس هو أرضعني ، ولكن أرضعتني امرأة أبي القعيس » وفي رواية معمر عن الزهري عن مسلم « وكان أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة » .

**قوله ( فأمرني أن آذن له )** في رواية شعيب « ائذني له فإنه عمك تربت يمينك » وفي رواية سفيان يذاك أو يمينك ، وقد تقدم شرح هذه اللفظة في « باب الأكفاء في الدين » وفي رواية مالك عن هشام بن عروة « إنه عمك فليلج عليك » وفي رواية الحكم « صدق أفلح ، ائذني له » ووقع في رواية سفيان الثوري عن هشام عند أبي داود « دخل على أفلح فاستترت منه فقال أئذني مني وأنا عمك ؟ قلت : من أين ؟ قال : أرضعتك امرأة أخي ، قلت إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل » الحديث ، ويجمع بأنه دخل عليها أولاً فاستترت ودار بينهما الكلام ، ثم جاء يستأذن ظناً منها أنها قبلت قوله فلم تأذن له حتى تستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ووقع في رواية شعيب في آخره من الزيادة « قال عروة : فبذلك كانت عائشة تقول حرموا من الرضاع ما يحرم من النسب » ووقع في رواية سفيان بن عيينة « ما تحرمون من النسب » وهذا ظاهره الوقف ، وقد أخرجه مسلم من طريق يزيد بن أبي حبيب عن عراك عن عروة في هذه القصة « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تحتجبي منه ، فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » وقد تقدمت هذه الزيادة عن عائشة أيضاً مرفوعة من وجه آخر في أول أبواب الرضاع . وفي الحديث أن لبن الفحل يحرم فتنتشر الحرمة من ارتضاع الصغير بلبنه ، فلا تحل له بنت زوج المرأة التي أرضعته من غيرها مثلاً ، وفيه خلاف قديم حكى عن ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وزينب بنت أم سلمة وغيرهم ، ونقله ابن بطال عن عائشة وفيه نظر ، ومن التابعين عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة والقاسم وسالم وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار والشعبي وإبراهيم النخعي وأبي قلابة وإياس بن معاوية أخرجهما ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن المنذر ، وعن ابن سيرين « نبئت أن ناساً من أهل المدينة اختلفوا فيه » وعن زينب بنت أبي سلمة أنها سألت الصحابة متوافرون وأمهاث المؤمنين فقالوا الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئاً ، وقال به من الفقهاء ربيعة الرأي وإبراهيم بن عليه وابن بنت الشافعي وداود وأتباعه ، وأغرب عياض ومن تبعه في تخصيصهم ذلك بـداود وإبراهيم مع وجود الرواية عن ذكرنا بذلك ، وحجتهم في ذلك قوله تعالى ﴿ وَأُمَهَاثَكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ ولم يذكر العمة ولا البنت كما ذكرهما في النسب ، وأجيبوا بأن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفى الحكم عما عداه ، ولا سيما وقد جاءت الأحاديث الصحيحة . واحتج بعضهم من حيث النظر بأن اللبن لا ينفصل من الرجل وإنما ينفصل من المرأة فكيف تنتشر الحرمة إلى الرجل ؟ والجواب أنه قياس في مقابلة النص فلا يلتفت إليه ، وأيضاً فإن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معا فوجب أن يكون الرضاع منهما كالجد لما كان سبب الولد أوجب تحريم ولد الولد به لتعلقه بولده ، وإلى هذا أشار ابن عباس بقوله في هذه المسألة « اللقاح واحد » أخرجه ابن أبي شيبة . وأيضاً فإن الوطاء يدر اللبن للفحل فيه نصيب . وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار كالأوزاعي في أهل الشام والثوري وأبي حنيفة وصاحبيه في أهل الكوفة وابن جريج في أهل مكة ومالك في أهل المدينة والشافعي وأحمد وإسحق وأبي ثور وأتباعهم إلى أن لبن الفحل يحرم وحجتهم هذا الحديث الصحيح ، وألزم الشافعي المالكية في هذه المسألة برد أصلهم بتقديم عمل أهل المدينة ولو خالف الحديث الصحيح إذا كان من الآحاد لما رواه عن عبد العزيز بن محمد عن ربيعة عن أن لبن الفحل لا يحرم ، قال عبد العزيز بن محمد : وهذا رأى فقهاءنا إلا الزهري فقال الشافعي : لا نعلم شيئاً من علم

الخاصة أولى بأن يكون عاما ظاهرا من هذا ، وقد تركوه للخبر الوارد ، فيلزمهم على هذا إما أن يردوا هذا الخبر وهم لم يردوه أو يردوا ما خالف الخبر ، وعلى كل حال هو المطلوب . قال القاضي عبد الوهاب : يتصور تجريد لبن الفحل برجل له امرأتان ترضع إحداهما صبيا والأخرى صبية فالجمهور قالوا يحرم على الصبي تزويج الصبية ، وقال من خالفهم : يجوز ، واستدل به على أن من ادعى الرضاع وصدقه الرضيع يثبت حكم الرضاع بينهما ولا يحتاج إلى بينة ، لأن أفلح ادعى وصدقه عائشة وأذن الشارع بمجرد ذلك . وتعقب باحتمال أن يكون الشارع اطلع على ذلك من غير دعوى أفلح وتسليم عائشة ، واستدل به على أن قليل الرضاع يحرم كما يحرم كثيره لعدم الاستفصال فيه ، ولا حجة فيه لأن عدم الذكر لا يدل على عدم المحض وفيه أن من شك في حكم يتوقف عن العمل حتى يسأل العلماء عنه ، وأن من اشتبه عليه الشيء طالب المدعى ببيانه ليرجع إليه أحدهما ، وأن العالم إذا سئل يصدق من قال الصواب فيها ، وفيه وجوب احتجاب المرأة من الرجال الأجانب ومشروعية استئذان المحرم على محرمه ، وأن المرأة لا تأذن في بيت الرجل إلا بإذنه ، وفيه جواز التسمية بأفلق ، ويؤخذ منه أن المستفتى إذا هادر بالتعليل قبل سماع الفتوى أنكر عليه لقوله لها « تربت يمينك » فإن فيه إشارة إلى أنه كان من حقها أن تسأل عن الحكم فقط ولا تعلل ، وألزم به بعضهم من أطلق من الحنفية القائلين أن الصحابي إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا وصح عنه ثم صح عنه العمل بخلافه أن العمل بما رأى لا بما روى ، لأن عائشة صح عنها أن لا اعتبار بلبن الفحل ذكره مالك في الموطأ وسعيد بن منصور في السنن وأبو عبيد في كتاب النكاح بإسناد حسن ، وأخذ الجمهور ومنهم الحنفية بخلاف ذلك وعملوا بروايتها في قصة أختي أبي القعيس وحرموه بلبن الفحل فكان يلزمهم على قاعدتهم أن يتبعوا عمل عائشة ويعرضوا عن روايتها ، ولو كان روى هذا الحكم غير عائشة لكان لهم معذرة لكنه لم يروه غيرها ، وهو إلزام قوي

### باب شهادة المرضعة

[٥١٠٤] ٤٩١٦- حدثنا علي بن عبد الله قال نا إسماعيل بن إبراهيم قال نا أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة قال نا عبيد بن أبي مريم عن عقبة بن الحارث - قال : وقد سمعته من عقبة لكني لحديث عبيد أحفظ - قال : تزوجت امرأة ، فجاءتنا امرأة سوداء فقالت : أرضعتكما ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : تزوجت فلانة بنت فلان فجاءتنا امرأة سوداء ، فقالت لي : قد أرضعتكما ، وهي كاذبة . فأعرض عنه ، فأتيت من قبل وجهه قلت : إنها كاذبة . قال : « كيف بها وقد زعمت أنها قد أرضعتكما ، دعهما عنك » . وأشار إسماعيل بإصبعيه السبابة والوسطى يحكي أيوب .

**قوله ( باب شهادة المرضعة )** أى وحدها ، وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك في كتاب الشهادات . وأغرب ابن بطال هنا فنقل الأجماع على أن شهادة المرأة وحدها لا تجوز في الرضاع وشبهه ، وهو عجيب منه فإنه قول جماعة من السلف حتى إن عند المالكية رواية أنها تقبل وحدها لكن بشرط فشوا ذلك في الجيران .

**قوله ( على بن عبد الله )** هو ابن المديني ، وإسماعيل بن إبراهيم هو المعروف بابن علية ، وعبيد بن أبي مريم مكى ماله في الصحيح سوى هذا الحديث ، ولا أعرف من حاله شيئا إلا أن ابن حبان ذكره في ثقات التابعين ، وقد أوضحت في الشهادات بيان الاختلاف في إسناده على ابن أبي مليكة ، وأن العمدة فيه على سماع ابن أبي

ملیكة له من عقبه بن الحارث نفسه ، وتقدم تسمية المرأة المعبر عنها هنا بفلاتة بنت فلان وتسمية أبيها ، وأما المرضعة السوداء فما عرفت لاسمها بعد .

قوله ( فأعرض عني ) في رواية المستملي « فأعرض عنه » وفيه التفات .

قوله ( دعها عنك ، وأشار بإصبعيه السبابة والوسطى يحكي أيوب ) يعني يحكي إشارة أيوب ، والقائل على والحاكي إسماعيل ، والمراد حكاية فعل النبي صلى الله عليه وسلم حيث أشار بيده وقال بلسانه « دعها عنك » فحكى ذلك كل راو لمن دونه . واستدل به على أن الرضاعة لا يشترط فيها عدد الرضعات وفيه نظر لأنه لا يلزم من عدم ذكرها عدم الإشتراط لإحتمال أن يكون ذلك قبل تقرير حكم اشتراط العدد ، أو بعد اشتباهه فلم يحتاج للذكره في كل واقعة ، وقد تقدم بيان الإختلاف في ذلك . ويؤخذ من الحديث عند من يقول أن الأمر بفراقها لم يكن لتحريمها عليه بقول المرضعة بل للإحتياط أن يحتاط من يريد أن يتزوج أو يزوج ثم اطلع على أمر فيه خلاف بين العلماء كمن زنى بها أو باشرها بشهوة أو زنى بها أصله أو فرعه أو خلقت من زناه بأمرها أو شك في تحريمها عليه بصهر أو قرابة ونحو ذلك ، والله أعلم

باب ما يحل من النساء وما يحرم

وقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ﴾ الآية إلى : ﴿ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ وقال أنس : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ . ذوات الأزواج الحرائر حرام ﴿ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ لا يرى بأساً أن ينزع الرجل جارية من عبده . وقال : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ﴾ وقال ابن عباس : ما زاد على أربع فهو حرام كامه وابنته وأخته .

٤٩١٧ - وقال لنا أحمد بن حنبل نا يحيى بن سعيد عن سفيان قال حدثني حبيب عن سعيد عن ابن عباس : حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع . ثم قرأ ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ الآية . وجمع الحسن بن الحسن بن علي بن ابنتي عم في ليلة ، وجمع عبد الله بن جعفر بين بنت علي وامرأة علي . وقال ابن سيرين : لا بأس به ، وكرهه الحسن مرة ثم قال : لا بأس به . وكرهه جابر بن زيد للقطيعة وليس فيه تحريم لقوله تعالى : ﴿ وَأَحْلَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ . وقال ابن عباس : إذا زنى بأخت امرأته لم تحرم عليه امرأته . ويروى عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فيمن يلعب بالصبي إن أدخله فيه فلا يتزوجن أمه . ويحيى هذا غير معروف ، لم يتابع عليه . وقال عكرمة عن ابن عباس : إذا زنى بها لا تحرم عليه امرأته . ويذكر عن أبي نصر أن ابن عباس حرمه . وأبونصر هذا لم يعرف سماعه من ابن عباس . ويروى عن عمران ابن حصين وجابر بن زيد والحسن وبعض أهل العراق : تحرم عليه . وقال أبوهريرة : لا تحرم حتى تلزق بالأرض يعني تجماع . وجوزة ابن المسيب وعروة والزهرى ، وقال الزهرى قال علي : لا تحرم ، وهذا مرسل .

قوله ( باب ما يحل من النساء وما يحرم ، وقوله تعالى : حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم الآية الى عليما حكيما ) كذا لأبي ذر ، وساق في رواية كريمة إلى قوله ﴿ وبنات الأخت — ثم قال إلى قوله — عليما حكيما ﴾

وذلك يشمل الآيتين ، فإن الأول إلى قوله ﴿ غفورا رحيمًا ﴾ .

**قوله ( وقال أنس والمحصنات من النساء ذوات الأزواج الحرائر حرام إلا ماملكت أيمانكم ، لا يرى بأساً أن ينزع الرجل جاريته )** وفي رواية الكشميهني جارية ( من عبده ) وصله إسماعيل القاضي في كتاب « أحكام القرآن » بإسناد صحيح من طريق سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أنس بن مالك أنه قال في قوله تعالى ﴿ والمحصنات ﴾ ذوات الأزواج الحرائر ﴿ إلا ماملكت أيمانكم ﴾ فإذا هو لا يرى بما ملك اليمين بأساً أن ينزع الرجل الجارية من عبده فيطأها ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن التيمي بلفظ ذوات البعول وكان يقول بيعها طلاقها ، والأكثر على أن المراد بالمحصنات ذوات الأزواج يعنى أنهن حرام وأن المراد بالاستثناء في قوله ﴿ إلا ماملكت أيمانكم ﴾ المسبيات إذا كن متزوجات فإنهن حلال لمن سباهن .

**قوله ( وقال )** أى قال الله عز وجل ﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ﴾ أشار بهذا إلى التنبيه على من حرم نكاحها زائداً على ما في الآيتين فذكر المشركة وقد استثنت الكتابية والزائدة على الرابعة فدل ذلك على أن العدد الذى في قول ابن عباس الذى بعده لافهم له وإنما أراد حصر ما في الآيتين .

**قوله ( وقال ابن عباس : ما زاد على أربع فهو حرام كأمه وابنته وأخته )** وصله الفرياني وعبد بن حميد بإسناد صحيح عنه ولفظه في قوله تعالى ﴿ والمحصنات من النساء إلا ماملكت أيمانكم ﴾ : لا يحل له أن يتزوج فوق أربع نسوة ، فما زاد منهن عليه حرام ، والباقي مثله ، وأخرجه البيهقي .

**قوله ( وقال لنا أحمد بن حنبل )** هذا فيما قيل أخذه المصنف عن الإمام أحمد في المذاكرة أو الإجازة ، والذي ظهر لي بالاستقراء أنه إنما استعمل هذه الصيغة في الموقوفات ، وربما استعملها فيما فيه قصور ما عن شرطه ، والذي هنا من الشق الأول ، وليس للمصنف في هذا الكتاب رواية عن أحمد إلا في هذا الموضع ، وأخرج عنه في آخر المغازي حديثاً بواسطة وكأنه لم يكثر عنه لأنه في رحلته القديمة لقي كثيراً من مشايخ أحمد فاستغنى بهم ، وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قد قطع التحديث فكان لا يحدث إلا نادراً فمن ثم أكثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد ، وسفيان المذكور في هذا الإسناد هو الثوري ، وحبيب هو ابن أبي ثابت .

**قوله ( حرم من النسب سبع ، ومن الصهر سبع )** في رواية ابن مهدي عن سفيان عن إسماعيل « حرم عليكم » وفي لفظ « حرمت عليكم » .

**قوله ( ثم قرأ : حرمت عليكم أمهاتكم الآيات )** في رواية يزيد بن هارون عن سفيان عن إسماعيل « قرأ الآيتين » وإلى هذه الرواية أشار المصنف بقوله في الترجمة « إلى عليهما حكيمًا » فإنها آخر الآيتين ، ووقع عند الطبراني من طريق عمير مولى ابن عباس عن ابن عباس في آخر الحديث « ثم قرأ : حرمت عليكم أمهاتكم حتى بلغ : بنات الأخ وبنات الأخت ، ثم قال : هذا النسب . ثم قرأ : وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم حتى بلغ : وأن تجمعوا بين الأختين ، وقرأ : ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء فقال : هذا الصهر » انتهى ، فإذا جمع بين الرويتين كانت الجملة خمس عشرة امرأة ، وفي تسمية ما هو بالرضاع صهرًا تجوز ، وكذلك امرأة الغير ، وجميعهن على التأييد إلا الجمع بين الأختين وامرأة الغير ، ويلتحق بمن ذكر موطوءة الجد وإن علا وأم الأم ولو علت وكذا أم الأب وبنات الابن ولو سفلت وكذا بنت البنت وبنات بنت الأخت ولو سفلت وكذا بنت بنت الأخت وبنات ابن الأخت

والأخت وعمة الأب ولو علت وكذا عمه الأم وخالة الأم ولو علت وكذا خالة الأب وجدة الزوجة ولو علت وبنت الربيبة ولو سفلت وكذا بنت الربيب وزوجة ابن الابن وابن البنت والجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، وسيأتي في باب مفرد « ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » وتقدم في باب مفرد ، وبيان ما قيل إنه يستثنى من ذلك

**قوله ( وجمع عبد الله بن جعفر )** أى ابن أبي طالب ( بين بنت علي وامرأة علي ) كأنه أشار بذلك الى دفع من يتخيل أن العلة في منع الجمع بين الأختين ما يقع بينهما من القطيعة فيطرده إلى كل قريبتين ولو بالصهارة فمن ذلك الجمع بين المرأة وبنت زوجها ، والأثر المذكور وصله البغوي في « الجعديات » من طريق عبد الرحمن بن مهران أنه قال « جمع عبد الله بن جعفر بين زينب بنت علي وامرأة علي ليلي بنت مسعود » وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر فقال « ليلي بنت مسعود النهشلية وأم كلثوم بنت علي لفاطمة فكانتا امرأتين » وقوله لفاطمة أى من فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا تعارض بين الروايتين في زينب وأم كلثوم لأنه تزوجهما واحدة بعد أخرى مع بقاء ليلي في عصمته ، وقد وقع ذلك مبينا عند ابن سعد .

**قوله ( وقال ابن سيرين لا بأس به )** وصله سعيد بن منصور عنه بسند صحيح ، وأخرجه ابن أبي شيبة مطولا من طريق أيوب عن عكرمة بن خالد « أن عبد الله بن صفوان تزوج امرأة رجل من ثقيف وابنته — أى من غيرها — قال أيوب : فسئل عن ذلك ابن سيرين فلم ير به بأساً وقال : نبئت أن رجل كان بمصر اسمه جبلة جمع بين امرأة رجل وبنته من غيرها » وأخرج الدارقطني من طريق أيوب أيضا عن ابن سيرين أن « رجلاً من أهل مصر كانت له صحبة يقال له جبلة » فذكره

**قوله ( وكرهه الحسن مرة ثم قال لا بأس به )** وصله الدارقطني في آخر الأثر الذي قبله بلفظ « وكان الحسن يكرهه » وأخرجه أبو عبيد في كتاب النكاح من طريق سلمة بن علقمة قال « إني لجالس عند الحسن إذ سأله رجل عن الجمع بين البنت وامرأة زوجها فكرهه ، فقال له بعضهم : يا أبا سعيد ، هل ترى به بأساً ؟ فنظر ساعة ثم قال : ما أرى به بأساً » وأخرج ابن أبي شيبة عن عكرمة أنه كرهه ، وعن سليمان بن يسار وبجاءه والشعبي أنهم قالوا لا بأس به .

**قوله ( وجمع الحسن بن الحسن بن علي بن بنتي عم في ليلة )** وصله عبد الرزاق وأبو عبيد من طريق عمرو ابن دينار بهذا وزاد « في ليلة واحدة بنت محمد بن علي وبنت عمر بن علي ، فقال محمد بن علي هو أحب إلينا منهما » وأخرج عبد الرزاق أيضا والشافعي من وجه آخر عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي فلم ينسب المرأتين ولم يذكر قول محمد بن علي وزاد « فأصبح النساء لا يدرين أين يذهبن » .

**قوله ( وكرهه جابر بن زيد للقطيعة )** وصله أبو عبيد من طريقه . وأخرج عبد الرزاق نحوه عن قتادة وزاد وليس بحرام .

**قوله ( وليس فيه تحريم )** لقوله تعالى ﴿ وَأَحْلَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ هذا من تفقه المصنف ، وقد صرح به قتادة قبله كما ترى ، وقد قال ابن المنذر : لا أعلم أحدا أبطل هذا النكاح ، قال : وكان يلزم من يقول بدخول القياس في مثل هذا أن يحرمه ، وقد أشار جابر بن زيد إلى العلة بقوله « للقطيعة » أى لأجل وقوع القطيعة بينهما ، لما يوجب التنافس بين الضرتين في العادة ، وسيأتي التصریح بهذه العلة في حديث النهى عن الجمع بين المرأة وعمتها ، بل جاء ذلك منصوفاً في جميع القربات ، فأخرج أبو داود وابن أبي شيبة من مرسل عيسى بن



طلحة » نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على قرابتها مخافة القطيعة » وأخرج الحلال من طريق إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يكرهون الجمع بين القرابة مخافة الضغائن ، وقد نقل العمل بذلك عن ابن أبي ليلى وعن زفر أيضا ولكن انعقد الإجماع على خلافه وقاله ابن عبد البر وابن حزم وغيرهما .

**قوله ( وقال عكرمة عن ابن عباس : إذا زنى بأخت امرأته لم تحرم عليه امرأته )** هذا مصير من ابن عباس إلى أن المراد بالنهي عن الجمع بين الأختين إذا كان الجمع بعقد التزويج وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء » عن ابن عباس في رجل زنى بأخت امرأته قال : تخطى حرمة إلى حرمة ولم تحرم عليه امرأته » قال ابن جريج وبلغني عن عكرمة مثله ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال « جاوز حرمتين إلى حرمة ولم تحرم عليه امرأته » وهذا قول الجمهور ، وخالف فيه طائفة كما سيجيء .

**قوله ( ويروى عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فيمن يلعب بالصبي أن أدخله فيه فلا يتزوجن أمه )** في رواية أبي ذر عن المستمل « وابن جعفر » يدل قوله وأبي جعفر ، والأول هو المعتمد ، وكذا وقع في رواية ابن نصر بن مهدي عن المستمل كالجماعة ، وهكذا وصله وكيع في مصنفه عن سفيان الثوري عن يحيى .

**قوله ( ويحيى هذا غير معروف ولم يتابع عليه )** انتهى وهو ابن قيس ، روى أيضا عن شريح روى عنه الثوري وأبو عوانة وشريك . فقول المصنف « غير معروف » أى غير معروف العدالة وإلا فاسم الجهالة ارتفع عنه برواية هؤلاء ، وقد ذكره البخاري في تاريخه وابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ، وذكره ابن حبان في الثقات كعاداته فيمن لم يجرح ، والقول الذي رواه يحيى هذا قد نسب إلى سفيان الثوري والأوزاعي وبه قال أحمد وزاد : وكذا لو تلوط بأبي امرأته أو بأخيها أو بشخص ثم ولد للشخص بنت فإن كلا منهن تحرم على الواطئ لكونها بنت أو أخت من نكحه ، وخالف ذلك الجمهور فخصوه بالمرأة المعقود عليها ، وهو ظاهر القرآن لقوله ﴿ وأمهات نسائكم وأن تجمعوا بين الأختين ﴾ والذكر ليس من النساء ولا أختا ، وعند الشافعية فيمن تزوج امرأة فلات بها هل تحرم عليه بنتها أم لا ؟ وجهان . والله أعلم .

**قوله ( وقال عكرمة عن ابن عباس : إذا زنى بها لا تحرم عليه امرأته )** وصله البيهقي من طريق هشام عن قتادة عن عكرمة بلفظ في رجل غشى أم امرأته قال « تخطى حرمتين ولا تحرم عليه امرأته » وإسناده صحيح . وفي الباب حديث مرفوع أخرجه الدارقطني والطبراني من حديث عائشة « إن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يتبع المرأة حراما ثم ينكح ابنتها أو البنت ثم ينكح أمها ، قال : لا يحرم الحرام الحلال إنما يحرم ما كان هنكاح حلال » وفي إسنادهما عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي وهو متروك ، وقد أخرج ابن ماجه طرفا منه من حديث ابن عمر لا يحرم الحرام الحلال ، وإسناده أصلح من الأول .

**قوله ( ويذكر عن أبي نصر عن ابن عباس أنه حرمه )** وصله الثوري في جامعه من طريقه ولفظه أن رجلا قال أنه أصاب أم امرأته ، فقال له ابن عباس : حرمت عليك امرأتك ، وذلك بعد أن ولدت منه سبعة أولاد كلهم بلغ مبالغ الرجال .

**قوله ( وأبو نصر هذا لم يعرف بسماعه من ابن عباس )** كذا للأكثر ، وفي رواية ابن المهدي عن المستمل

لا يعرف سماعه وهي أوجه وأبو نصر هذا بصرى أسدى ، وثقه أبو زرعة . وفي الباب حديث ضعيف أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أم هانئ مرفوعا « من نظر إلى فرج امرأة لم تحل له أسها ولا بنتها » وإسناده مجهول قاله البيهقي .

**قوله ( ويروى عن عمران بن حصين والحسن وجابر بن زيد وبعض أهل العراق أنها تحرم عليه )** أما قول عمران فوصله عبد الرزاق من طريق الحسن البصري عنه ، قال فيمن فجر بأمرأته حرمتا عليه جميعا ، ولا بأس بإسناده ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن عمران وهو منقطع ، وأما قول جابر بن زيد والحسن فوصله ابن أبي شيبة من طريق قتادة عنهما قال : حرمت عليه امرأته . قال قتادة : لا تحرم غير أنه لا يغشى امرأته حتى تقضى عدة التي زنى بها . وأخرجه أبو عبيد من وجه آخر عن الحسن بلفظ : إذا فجر بأمرأته أو ابنة امرأته حرمت عليه امرأته . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : قال يحيى بن يعمر للشعبي : والله ما حرم حرام قط حلالا قط ، فقال الشعبي : بلى لو صببت خمرا على ماء حرم شرب ذلك الماء . قال قتادة : وكان الحسن يقول مثل قول الشعبي . وأما قوله « وقال بعض أهل العراق » فلعله عنى به الثوري ، فإنه ممن قال بذلك من أهل العراق . وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال : لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج امرأة وبنتها . ومن طريق مغيرة عن إبراهيم وعامر هو الشعبي في رجل وقع على أم امرأته قال : حرمتا عليه كلتاها ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، قالوا إذا زنى بامرأة حرمت عليه أمها وبنتها ، وبه قال من غير أهل العراق عطاء والأوزاعي وأحمد وإسحق ، وهي رواية عن مالك ، وأبى ذلك الجمهور وحجتهم أن النكاح في الشرع إنما يطلق على المعقود عليها لا على مجرد الوطء ، وأيضا فالزنا لا صداق فيه ولا عدة ولا ميراث ، قال ابن عبد البر : وقد أجمع أهل الفتوى من الأمصار على أنه لا يحرم على الزاني تزوج من زنى بها ، فنكاح أمها وابنتها أجوز .

**قوله ( وقال أبو هريرة : لا تحرم عليه حتى يلزق بالأرض ، يعني حتى يجامع )** قال ابن التين يلزق بفتح أوله وضبطه غيره بالضم وهو أوجه ، وبالفتح لازم وبالضم متعد يقال لزق به لزوقا وألزقه بغيره ، وهو كناية عن الجماع كما قال المصنف وكأنه أشار إلى خلاف الحنفية فأنهم قالوا : تحرم عليه امرأته بمجرد لمس أمها والنظر إلى فرجها ، فالحاصل أن ظاهر كلام أبي هريرة أنها لا تحرم إلا إن وقع الجماع ، فيكون في المسألة ثلاثة آراء : فمذهب الجمهور لا تحرم إلا بالجماع مع العقد ، والحنفية وهو قول عن الشافعي تلتحق المباشرة بشهوة بالجماع لكونه استمتاعا ومحل ذلك إذا كانت المباشرة بسبب مباح أما المحرم فلا يؤثر كالزنا ، والمذهب الثالث إذا وقع الجماع حلالا أو زنا أثر بخلاف مقدماته .

**قوله ( وجوزة سعيد بن المسيب وعروة والزهرى )** أى أجازوا للرجل أن يقيم مع امرأته ولو زنى بأمرها أو أختها سواء فعل مقدمات الجماع أو جامع ولذلك أجازوا له أن يتزوج بنت أو أم من فعل بها ذلك ، وقد روى عبد الرزاق من طريق الحارث بن عبد الرحمن قال : سألت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير عن الرجل يزنى بالمرأة هل تحل له أمها ؟ فقالا : لا يحرم الحرام الحلال ، وعن معمر عن الزهرى مثله ، وعند البيهقي من طريق يونس بن يزيد عن الزهرى أنه سئل عن الرجل يصجر بالمرأة أيتزوج ابنتها ؟ فقال : قال بعض العلماء لا يفسد الله حلالا بحرام .

قوله ( وقال الزهري قال علي : لا يحرم وهذا مرسل ) أما قول الزهري فوصله البيهقي من طريق يحيى بن أيوب عن عقيل عنه أنه سئل عن رجل وطىء أم امرأته ، فقال : قال علي بن أبي طالب لا يحرم الحرام الحلال . وأما قوله : وهذا مرسل ، ففي رواية الكشميهني وهو مرسل أى منقطع ، فأطلق المرسل على المنقطع كما تقدم في فضائل القرآن والخطب فيه سهل ، والله أعلم

### باب ﴿ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾

وقال ابن عباس : الدخول والميسيس واللماس هو الجماع . ومن قال : بنات ولدها بناته في التحريم ، لقول النبي صلى الله عليه وآله : « لا تعرضن علي بناتكن » ، وكذلك حلائل ولد الأبناء هن حلائل الأبناء . وهل تسمى الربيبة وإن لم تكن في حجره ؟ ودفع النبي صلى الله عليه وآله عليه ربيبة له إلى من يكفلها ، وسمى النبي صلى الله عليه وآله ابنه ابن بنته ابناً .

[٥١٠٦] ٤٩١٨ - حدثنا الحميدي قال نا سفيان قال نا هشام عن أبيه عن زينب : عن أم حبيبة قالت : قلت : يا رسول الله ، هل لك في ابنة أبي سفيان ، قال : « فأفعل ماذا ؟ » قلت : تنكح . قال : « أتحيين ؟ » قلت : لست لك بمخلية ، وأحب من شركني فيك أختي . قال : « إنها لا تحل لي » ، قلت : بلغني أنك تخطب . قال : « بنت أم سلمة ؟ » قلت : نعم . قال : « لو لم تكن ربيبتني ما حلت لي ، أرضعتني وأباها ثويبة . فلا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن » . وقال الليث نا هشام : دُرّة بنت أم سلمة .

قوله ( باب وربائبكم اللاقي في حجوركم من نسائكم اللاقي دخلتم بهن ) هذه الترجمة معقودة لتفسير الربيبة وتفسير المراد بالدخول . فأما الربيبة فهي بنت امرأة الرجل ، قيل لها ذلك لأنها مربوبة ، وغلط من قال هو من التربية . وأما الدخول ففيه قولان : أحدهما أن المراد به الجماع وهو أصح قول الشافعي ، والقول الآخر وهو قول الأئمة الثلاثة المراد به الخلوة .

قوله ( وقال ابن عباس : الدخول والميسيس واللماس هو الجماع ) تقدم ذكر من وصله عنه في تفسير المائدة ، وفيه زيادة . وروى عبد الرزاق من طريق بكر بن عبد الله المزني قال قال ابن عباس : الدخول والتغشي والإفضاء والمباشرة والرفث واللمس الجماع ، إلا أن الله حيى كريم يكتفى بما شاء عما شاء .

قوله ( ومن قال بنات ولدها هن من بناتها في التحريم ) سقط من هنا إلى آخر الترجمة من رواية أبي ذر عن السرخسي ، وقد تقدم حكم ذلك في الباب الذي قبله .

قوله ( لقول النبي صلى الله عليه وسلم لأُم حبيبة الخ قد وصله في الباب ، ووجه الدلالة من عموم قوله « بناتكن » لأن الابن بنت .

قوله ( وكذلك حلائل ولد الأبناء هن حلائل الأبناء ) أى مثلهن في التحريم ، وهذا بالاتفاق ، فكذلك بنات الأبناء وبنات البنات .

قوله ( وهل تسمى الربيبة وإن لم تكن في حجره ) أشار بهذا إلى أن التقييد بقوله « في حجوركم » هل هو

للغالب ، أو يعتبر فيه مفهوم المخالفة ؟ وقد ذهب الجمهور إلى الأول ، وفيه خلاف قديم أخرجه عبد الرزاق وابن المنذر وغيرهما من طريق إبراهيم بن عبيد عن مالك بن أنس قال : كانت عندى امرأة قد ولدت لى ، فماتت فوجدت عليها ، فلقيت على بن أبي طالب فقال لى : مالك ؟ فأخبرته ، فقال : أها ابنة ؟ يعنى من غيرك ، قلت : نعم قال : كانت في حجرك ؟ قلت : لا ، هى في الطائف ، قال : فانكحها ، قلت : فأين قوله تعالى ﴿ وربائبكم ﴾ قال إنها لم تكن في حجرك . وقد دفع بعض المتأخرين هذا الأثر وادعى نفى ثبوته بأن إبراهيم بن عبيد لا يعرف ، وهو عجيب ، فإن الأثر المذكور عند ابن أبي حاتم في تفسيره من طريق إبراهيم بن عبيد بن رفاعه ، وإبراهيم ثقة تابعى معروف ، وأبوه وجده صحابيان ، والأثر صحيح عن على . وكذا صح عن عمر أنه أفتى من سأله إذ تزوج بنت رجل كانت تحتة جدتها ولم تكن البنت في حجره أخرجه أبو عبيد ، وهذا وإن كان الجمهور على خلافه فقد احتج أبو عبيد للجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم « فلا تعرضن على بناتكن » قال نعم ولم يقيد بالحجر ، وهذا فيه نظر لأن المطلق محمول على المقيد ، ولولا الإجماع الحادث في المسألة وندرة المخالف لكان الأخذ به أولى . لأن التحريم جاء مشروطاً بأمرين : أن تكون في الحجر وأن يكون الذى يريد التزويج قد دخل بالأمر ، فلا تحرم بوجود أحد الشرطين . واحتجوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم « لو لم تكن ربيبتى ما حلت لى » وهذا وقع في بعض طرق الحديث ما تقدم ، وفي أكثر طرقه « لو لم تكن ربيبتى في حجرى » فقيده بالحجر كما قيد به القرآن فقوى اعتباره ، والله أعلم .

**قوله ( ودفع النبى صلى الله عليه وسلم ربيبة له إلى من يكفلها )** هذا طرف من حديث وصله البزار والحاكم من طريق أبي إسحق عن فروة بن نوفل الأشجعي عن أبيه « وكان النبى صلى الله عليه وسلم دفع إليه زينب بنت أم سلمة وقال : إنما أنت ظئرى ، قال فذهب بها ثم جاء ، فقال : ما فعلت الجورة به ؟ قال : عند أمها — يعنى من الرضاعة — وجئت لتعلمنى » فذكر حديثاً فيما يقرأ عند النوم ، وأصله عند أصحاب السنن الثلاثة بدون القصة ، وأصل قصة زينب بنت أم سلمة عند أحمد وصححه ابن حبان من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث أن أم سلمة أخبرته أنها « لما قدمت المدينة — فذكرت القصة في هجرتها ثم موت أبي سلمة — قالت فلما وضعت زينب جاءنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطنى — الحديث وفيه — فجعل يأتينا فيقول أين زنا ب ؟ حتى جاء عمار هو ابن ياسر فاختلجها وقال : هذه تمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجته ، وكانت ترضعها ، فجاء النبى صلى الله عليه وسلم فقال أين زنا ب ؟ فقالت قريبة بنت أبي أمية وهى أخت أم سلمة : وافقتها عندما أخذها عمار بن ياسر ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : إني آتيكم الليلة » وفي رواية لأحمد « فجاء عمار وكان أخاها لأمها — يعنى أم سلمة — فدخل عليها فانتشطها من حجرها وقال : دعى هذه المقبوحة » الحديث .

**قوله ( وسمى النبى صلى الله عليه وسلم ابن ابنته ابناً )** هذا طرف من حديث تقدم موصولاً في المناقب من حديث أبي بكر وفيه « إن ابني هذا سيد » يعنى الحسن بن على ، وأشار المصنف بهذا إلى تقوية ماتقدم ذكره في الترجمة أن بنت ابن الزوجة في حكم بنت الزوجة ثم ساق حديث أم حبيبة « قلت يا رسول الله هل لك في بنت أبي سفيان » وقد تقدم شرحه مستوفى قبل هذا ، وقوله « أرضعتنى وأبأها ثوية » هو بفتح الهمزة والموحدة الخفيفة ، وثوية بالرفع الفاعل والضمير لبنت أم سلمة ، والمعنى أرضعتنى ثوية وأرضعت والد ذرة بنت أوى

سلمة ، وقد تقدم في الباب الماضي التصريح بذلك فقال « أرضعتني وأبا سلمة » وإنما نهت على ذلك لأن صاحب « المشرق » نقل أن بعض الرواة عن أبي ذر رواها بكسر الهمة وتشديد التحتانية فصحف ، ويكفي في الرد عليه قوله الرواية في الأخرى « إنها ابنة أخي من الرضاعة » ووقع في رواية لمسلم « أرضعتني وأباها أبا سلمة » .

**قوله ( وقال الليث حدثنا هشام درة بنت أم سلمة )** يعني أن الليث رواه عن هشام بن عروة بالإسناد المذكور فسمى بنت أم سلمة درة ، وكأنه رمز بذلك إلى غلط من سماها زينب ، وقد قدمت أنها في رواية الحميدي عن سفيان ؛ وأن المصنف أخرجه عن الحميدي فلم يسمها ، وقد ذكر المصنف الحديث أيضا في الباب الذي بعده من طريق الليث أيضا عن ابن شهاب عن عروة فسماها أيضا درة

### باب ( وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ )

[٥١٠٧] ٤٩١٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن عروة بن الزبير أخبره أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أم حبيبة قالت : قلت : يا رسول الله ، انكح أختي ابنة أبي سفيان . قال : « وتحبين ؟ » قلت : نعم ، لست لك بمخلية ، وأحب من شاركني في خير . فقال النبي صلى الله عليه : « إن ذلك لا يحل لي » . قلت : يا رسول الله ، فوالله إنا لنتحدث أنك تريد أن تنكح درة بنت أبي سلمة ، قال : « بنت أم سلمة ؟ » فقلت : نعم ، قال : « فوالله لو لم تكن في حجري ما حلت لي ، إنها لابنة أخي من الرضاعة ، أرضعتني وأبا سلمة ثوية . فلا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن » .

**قوله ( باب وأن تجمعوا بين الأختين )** أورد فيه حديث أم حبيبة المذكور لقوله « فلا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن » والجمع بين الأختين في التزويج حرام بالإجماع ، سواء كانتا شقيقتين أم من أب أم من أم ، وسواء النسب والرضاع . واختلف فيما إذا كانتا بملك اليمين ، فأجازه بعض السلف وهو رواية عن أحمد والجمهور ، وفقهاء الأمصار على المنع ، ونظيره الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، وحكاها الثوري عن الشيعة

### باب لا تنكح المرأة على عمتها

[٥١٠٨] ٤٩٢٠ - حدثنا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا عاصم عن الشعبي سمع جابراً قال : نهى رسول الله صلى الله عليه أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها . وقال داود وابن عون عن الشعبي عن أبي هريرة .

[٥١٠٩] ٤٩٢١ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها » .

[الحديث ٥١٠٩ - طرفه في ٥١١٠] .

[٥١١٠] ٤٩٢٢ - حدثنا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال أخبرني قبيصة بن ذؤيب أنه

(١) سمع أبا هريرة يقول : نهى النبي صلى الله عليه أن تنكح المرأة على عمتها ، والمرأة وخالتها . فنرى حالة أبيها بتلك المنزلة ، لأن غروة حدثني عن عائشة قالت : حرّموا من الرضاعة ما يحرم من النسب . [٥١١١]

**قوله ( باب لا تنكح المرأة على عمتها )** أى ولا على خالتها وهذا اللفظ رواية أبي بكر ابن أبي شيبة عن عبد الله ابن المبارك بإسناد حديث الباب ، وكذا هو عند مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ومن طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة .

**قوله ( عاصم )** هو ابن سليمان البصري الأحول .

**قوله ( الشعبي سمع جابرا )** كذا قال عاصم وحده .

**قوله ( وقال داود وابن عون عن الشعبي عن أبي هريرة )** أما رواية داود وهو ابن أبي هند فوصلها أبو داود والترمذى والدارمى من طريقه قال « حدثنا عامر هو الشعبي أنبأنا أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تنكح المرأة على عمتها . أو المرأة على خالتها ، أو العمة على بنت أخيها ، أو الخالة على بنت أخيها لا الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى » لفظ الدارمى والترمذى نحوه ، ولفظ أبي داود « لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها » وأخرجه مسلم من وجه آخر عن داود بن أبي هند فقال « عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة فكان لداود فيه شيخين ، وهو محفوظ لابن سيرين عن أبي هريرة من غير هذا الوجه . وأما رواية ابن عون وهو عبد الله فوصلها النسائي من طريق خالد بن الحارث عنه بلفظ « لا تزوج المرأة على عمتها ولا على خالتها » ووقع لنا في « فوائد أبي محمد بن أبي شريح » من وجه آخر عن ابن عون بلفظ « نهى أن تنكح المرأة على ابنة أخيها أو ابنة أخيها » والذي يظهر أن الطريقين محفوظان ، وقد رواه حماد بن سلمة عن عاصم عن الشعبي عن جابر أو أبي هريرة لكن نقل البيهقي عن الشافعي أن هذا الحديث لم يرو من وجه يشته أهل الحديث إلا عن أبي هريرة ، وروى من وجوه لا يشته أهل العلم بالحديث ، قال البيهقي هو كما قال ، قد جاء من حديث علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو وأنس وأبي سعيد وعائشة ، وليس فيها شيء على شرط الصحيح ، وإنما اتفقا على إثبات حديث أبي هريرة . وأخرج البخاري رواية عاصم عن الشعبي عن جابر وبين الاختلاف على الشعبي فيه ، قال : والحفاظ يرون رواية عاصم خطأ ، والصواب رواية ابن عون وداود بن أبي هند اهـ . وهذا الاختلاف لم يقدح عند البخاري ، لأن الشعبي أشهر بجابر منه بأبي هريرة ، وللحديث طرق أخرى عن جابر بشرط الصحيح أخرجه النسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر ، والحديث محفوظ أيضا من أوجه عن أبي هريرة ، فلكل من الطريقين ما يعضده ، وقول من نقل البيهقي عنهم تضعيف حديث جابر معارض بتصحيح الترمذى وابن حبان وغيرهما له ، وكفى بتخريج البخاري له موصولا قوة . قال ابن عبد البر : كان بعض أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث غير أبي هريرة — يعنى من وجه يصح — وكأنه لم يصحح حديث الشعبي عن جابر وصححه عن أبي هريرة ، والحديثان جميعا صحيحان . وأما من نقل البيهقي أنهم روه من الصحابة غير هذين فقد ذكر مثل ذلك الترمذى بقوله « وفي الباب » لكن لم يذكر ابن مسعود ولا ابن عباس ولا أنسا ، وزاد بدلهم أبا موسى وأبا أمامة وسمرة . ووقع لى أيضا من حديث أبي الدرداء ومن حديث عتاب بن أسيد

ومن حديث سعد بن أبي وقاص ومن حديث زينب امرأة ابن مسعود فصار عدة من رواه غير الأولين ثلاثة عشر نفساً ، وأحاديثهم موجودة عند ابن أبي شيبة وأحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وأبي يعلى والبيهقي والطبراني وابن حبان وغيرهم ، ولولا خشية التطويل لأوردتها مفصلة ، لكن في لفظ حديث ابن عباس عند ابن أبي داود أنه كره أن يجمع بين العمة والخالة وبين العمتين والخالتين ، وفي روايته عند ابن حبان « نهى أن تزوج المرأة على العمة والخالة » ، وقال : إنكن إذا فعلتن ذلك قطعتن أرحامكن ، قال الشافعي : تحريم الجمع بين من ذكر هو قول من لقيته من المفتين لا اختلاف بينهم في ذلك . وقال الترمذي بعد تحريجه : العمل على هذا عند عامة أهل العلم لانعلم بينهم اختلافاً أنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ولا أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها . وقال ابن المنذر : لست أعلم في منع ذلك اختلافاً اليوم ، وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج ، وإذا ثبت الحكم بالسنة واتفق أهل العلم على القول به لم يضره خلاف من خالفه ، وكذا نقل الإجماع ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي ، لكن استثنى ابن حزم عثمان البتي وهو أحد الفقهاء القدماء من أهل البصرة وهو بفتح الموحدة وتشديد المثناة ، واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعة ، واستثنى القرطبي الخوارج ولفظه : اختار الخوارج الجمع بين الأختين وبين المرأة وعمتها وخالتها ، ولا يعتد بخلافهم لأنهم مرقوا من الدين اهـ . وفي نقله عنهم جواز الجمع بين الأختين غلط بين ، فإن عمدتهم التمسك بأدلة القرآن لا يخالفونها البتة وإنما يردون الأحاديث لاعتقادهم عدم الثقة بنقلها ، وتحريم الجمع بين الأختين بنصوص القرآن . ونقل ابن دقيق العيد تحريم الجمع بين المرأة وعمتها عن جمهور العلماء ولم يعين المخالف .

**قوله ( لا يجمع ولا ينكح )** كله في الروايات بالرفع على الخبر عن المشروعية وهو يتضمن النهي قاله القرطبي .

**قوله ( على عمتها )** ظاهره تخصيص المنع بما إذا تزوج إحداها على الأخرى ، ويؤخذ منه منع تزويجهما معاً ، فإن جمع بينهما بعقد بطلاً أو مرتباً بطل الثاني .

**قوله في الرواية الأخيرة ( فرى )** بضم النون أى نظن ، ويفتحها أى نعتقد .

**قوله ( خالة أبيها بتلك المنزلة )** أى من التحريم .

**قوله ( لأن عروة حدثني الخ )** في أخذ هذا الحكم من هذا الحديث نظر ، وكأنه أراد إلحاق ما يحرم بالصهر بما يحرم بالنسب كما يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب ، ولما كانت خالة الأب من الرضاع لا يحل نكاحها فكذلك خالة الأب لا يجمع بينها وبين بنت ابن أخيها ، وقد تقدم شرح حديث عائشة المذكور . قال النووي : احتج الجمهور بهذه الأحاديث وخصوا بها عموم القرآن في قوله تعالى : ﴿ وَأَحْلَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ وقد ذهب الجمهور الى جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الآحاد ، وانفصل صاحب الهداية من الحنفية عن ذلك بأن هذا من الأحاديث المشهورة التي تجوز الزيادة على الكتاب بمثلها ، والله أعلم

### باب الشغار

[٥١١٢] ٤٩٢٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه

نهى عن الشغار . والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بينهما صداق .

[الحديث ٥١١٢ - طرفه في : ٦٩٦٠] .

قوله ( باب الشغار ) بمعجمتين مكسور الأول .

قوله ( نهى عن الشغار ) في رواية ابن وهب عن مالك « نهى عن نكاح الشغار ، ذكره ابن عبد البر ، وهو مراد من حذفه .

قوله ( والشغار أن يزوج الرجل ابنته الخ ) قال ابن عبد البر : ذكر تفسير الشغار جميع رواة مالك عنه . قلت : ولا يرد على إطلاقه أن أبا داود أخرجه عن القعنبي فلم يذكر التفسير ، وكذا أخرجه الترمذي من طريق معن بن عيسى لأنهما اختصرا ذلك في تصنيفهما ، وإلا فقد أخرجه النسائي من طريق معن بالتفسير ، وكذا أخرجه الخطيب في « المدرج » من طريق القعنبي . نعم اختلف الرواة عن مالك فيمن ينسب إليه تفسير الشغار ، فالأكثر لم ينسوه لأحد ، ولهذا قال الشافعي فيما حكاه البيهقي في « المعرفة » : لا أدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك ، ونسبه محرز بن عون وغيره للمالك . قال الخطيب : تفسير الشغار ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو قول مالك وصل بالمتن المرفوع ، وقد بين ذلك ابن مهدي والقعنبي ومحرز بن عون ، ثم ساقه كذلك عنهم ، ورواية محرز بن عون عند الإسماعيل والدارقطني في « الموطآت » وأخرجه الدارقطني أيضا من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال : سمعت أن الشغار أن يزوج الرجل الخ ، وهذا دال على أن التفسير من منقول مالك لا من مقوله . ووقع عند المصنف — كما سيأتي في كتاب ترك الخيل — من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث تفسير الشغار من قول نافع ولفظه « قال عبيد الله بن عمر قلت لنافع : ما الشغار ؟ فذكره » فلعل مالكا أيضا نقله عن نافع ، وقال أبو الوليد الباجي : الظاهر أنه من جملة الحديث ، وعليه يحمل حتى يتبين أنه من قول الراوي وهو نافع . قلت : قد تبين ذلك ، ولكن لا يلزم من كونه لم يرفعه أن لا يكون في نفس الأمر مرفوعا ، فقد ثبت ذلك من غير روايته ، فعند مسلم من رواية أبي أسامة وابن نمير عن عبيد الله بن عمر أيضا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مثله سواء ، قال : وزاد ابن نمير « والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي وزوجني أختك وأزوجك أختي » وهذا يحتمل أن يكون من كلام عبيد الله بن عمر فيرجع إلى نافع ، ويحتمل أن يكون تلقاه عن أبي الزناد ، ويؤيد الاحتمال الثاني وروده في حديث أنس وجابر وغيرهما أيضا ، فأخرج عبد الرزاق عن معمر عن ثابت وأبان عن أنس مرفوعا « لا شغار في الإسلام ، والشغار أن يزوج الرجل الرجل أخته بأخته » وروى البيهقي من طريق نافع بن يزيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا « نهى عن الشغار ، والشغار أن ينكح هذه بهذه بغير صداق ، بضع هذه صداق هذه وبضع هذه صداق هذه ، وأخرج أبو الشيخ في كتاب النكاح من حديث أبي ربحانة « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المشاغرة ، والمشاغرة أن يقول زوج هذا من هذه وهذه من هذا بلا مهر » قال القرطبي : تفسير الشغار صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعا فهو المقصود ، وإن كان من قول الصحابي فمقبول أيضا لأنه أعلم بالمقال وأقعد بالحال اهـ . وقد اختلف الفقهاء هل يعتبر في الشغار الممنوع ظاهر الحديث في تفسيره ، فإن فيه وصفين أحدهما تزويج كل من الوليين وليته للآخر بشرط أن يزوجه وليته ، والثاني خلو بضع كل منهما من الصداق ، فمنهم من اعتبرهما معا حتى لا يمنع مثلا إذا زوج كل منهما



الآخر بغير شرط وإن لم يذكر الصداق ، أو زوج كل منهما الآخر بالشرط وذكر الصداق . وذهب أكثر الشافعية إلى أن علة النهي الاشتراك في البضع لأن بضع كل منهما يصير مورد العقد ، وجعل البضع صداقا مخالف لا يراد عقد النكاح ، وليس المقتضى للبطلان ترك ذكر الصداق لأن النكاح يصح بدون تسمية الصداق . واختلفوا فيما إذا لم يصرحا بذكر البضع فالأصح عندهم الصحة ، ولكن وجد نص الشافعي على خلافه ولفظه : إذا زوج الرجل ابنته أو المرأة بلى أمرها من كانت لآخر على أن صداق كل واحدة بضع الأخرى أو على أن ينكحه الأخرى ولم يسم أحد منهما لواحدة منهما صداقا فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منسوخ ، هكذا ساقه البيهقي بإسناده الصحيح عن الشافعي ، قال : وهو الموافق للتفسير المنقول في الحديث ، واختلف نص الشافعي فيما إذا سمي مع ذلك مهرا فنص في « الإملاء » على البطلان ، وظاهر نصه في « المختصر » الصحة ، وعلى ذلك اقتصر في النقل عن الشافعي من ينقل الخلاف من أهل المذاهب ، وقال القفال : العلة في البطلان التعليق والتوقيف ، فكأنه يقول لا ينعقد لك نكاح بنتي حتى ينعقد لي نكاح بنتك . وقال الخطابي : كان ابن أبي هريرة يشبه برجل تزوج امرأة ويستثنى عضوا من أعضائها وهو مما لا خلاف في فساد ، وتقرير ذلك أنه يزوج وليته ويستثنى بضعها حيث يجعله صداقا للأخرى . وقال الغزالي في « الوسيط » : صورته الكاملة أن يقول زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك على أن يكون بضع كل واحدة منهما صداقا للأخرى ، ومهما انعقد نكاح ابنتي انعقد نكاح ابنتك . قال شيخنا في « شرح الترمذي » ينبغي أن يزداد : ولا يكون مع البضع شيء آخر ليكون متفقا على تحريمه في المذهب . ونقل الخرق أن أحمد نص على أن علة البطلان ترك ذكر المهر ، ورجح ابن تيمية في « المحرر » أن العلة التشريك في البضع ، وقال ابن دقيق العيد : مانص عليه أحمد هو ظاهر التفسير المذكور في الحديث لقوله فيه ولا صداق بينهما ، فانه يشعر بأن جهة الفساد ذلك ، وإن كان يحتمل أن يكون ذلك ذكر لملازمته لجهة الفساد ، ثم قال : وعلى الجملة ففيه شعور بأن عدم الصداق له مدخل في النهي ، ويؤيده حديث أبي ربحانة الذي تقدم ذكره . وقال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز ، ولكن اختلفوا في صحته فالجمهور على البطلان ، وفي رواية عن مالك يفسخ قبل الدخول لا بعده ، وحكاها ابن المنذر عن الأوزاعي . وذهب الحنفية إلى صحته ووجوب مهر المثل ، وهو قول الزهري ومكحول والثوري والليث ورواية عن أحمد واسحق وأبي ثور ، وهو قول على مذهب الشافعي ، لاختلاف الجهة . لكن قال الشافعي : إن النساء محرمات إلا ما أحل الله أو ملك يمين ، فإذا ورد النهي عن نكاح تأكد التحريم ( تنبيه ) : ذكر البنت في تفسير الشغار مثال ، وقد تقدم في رواية أخرى ذكر الأخت ، قال النووي : جمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ وغيرهن كالبنات في ذلك ، والله أعلم .

باب هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد؟

٤٩٢٤ - حدثنا محمد بن سلام قال أنا ابن فضيل قال نا هشام عن أبيه قال : كانت خولة بنت حكيم من اللاتي وهبن أنفسهن للنبي صلى الله عليه ، فقالت عائشة : أما تستحي المرأة أن تهب نفسها للرجل ؟ فلما نزلت : ﴿ تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُؤْزِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ قلت : يا رسول الله ، ما أرى ربك إلا يسارع في هواك . رواه أبو سعيد المؤدب ومحمد بن بشر وعبد الله عن هشام عن أبيه عن عائشة ، يزيد بعضهم على بعض .

**قوله ( باب هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد )** أى فيحل له نكاحها بذلك ، وهذا يتناول صورتين : إحداهما مجرد الهبة من غير ذكر مهر ، والثاني العقد بلفظ الهبة . فالصورة الأولى ذهب الجمهور الى بطلان النكاح ، وأجازته الحنفية والأوزاعي ، ولكن قالوا يجب مهر المثل ، وقال الأوزاعي : إن تزوج بلفظ الهبة وشرط أن لا مهر لم يصح النكاح . وحجة الجمهور قوله تعالى ﴿ خالصة لك من دون المؤمنين ﴾ فعدوا ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم وأنه يتزوج بلفظ الهبة بغير مهر في الحال ولا في المال . وأجاب المجيزون عن ذلك بأن المراد ان الواهبة تختص به لا مطلق الهبة . والصورة الثانية ذهب الشافعية وطائفة الى أن النكاح لا يصح إلا بلفظ النكاح أو التزويج ، لأنهما الصريحان للذان ورد بهما القرآن والحديث . وذهب الأكثر الى أنه يصح بالكنائيات ، واحتج الطحاوي لهم بالقياس على الطلاق فإنه يجوز بصرائحه وكنائياته مع القصد .

**قوله ( حدثنا هشام )** هو ابن عروة عن أبيه ( قال كانت خولة ) هذا مرسل ، لأن عروة لم يدرك زمن القصة ، لكن السياق يشعر بأنه حمله عن عائشة . وقد ذكر المصنف عقب هذه الطريق رواية من صرح فيه بذكر عائشة تعليقا ، وقد تقدم في تفسير الأحزاب من طريق أبي أسامة عن هشام كذلك موصولا .

**قوله ( بنت حكيم )** أى ابن أمية بن الأوقص السلمية ، وكانت زوج عثمان بن مظعون ، وهى من السابقات الى الإسلام ، وأمها من بنى أمية .

**قوله ( من اللاتي وهبن )** وكذا وقع في رواية أبي أسامة المذكورة « قالت كنت أغار من اللاتي وهبن أنفسهن » وهذا يشعر بتعدد الواهبات وقد تقدم تفسيرهن في تفسير سورة الأحزاب ، ووقع في رواية أبي سعيد المؤدب الآتى ذكرها في المعلقات عن عروة عن عائشة « قالت التى وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم خولة بنت حكيم » وهذا محمول على تأويل أنها السابقة الى ذلك ، أو نحو ذلك من الوجوه التى لا تقتضى الحصر المطلق .

**قوله ( فقالت عائشة : أما تستحي المرأة أن تهب نفسها )** وفي رواية محمد بن بشر الموصولة عن عائشة أنها كانت تعير اللاتي وهبن أنفسهن .

**قوله ( أن تهب نفسها )** زاد في رواية محمد بن بشر « بغير صداق » .

**قوله ( فلما نزلت : ترجئى من تشاء )** في رواية عبدة بن سليمان « فأنزل الله ترجئى » وهذا أظهر في أن نزول الآية بهذا السبب ، قال القرطبي حملت عائشة على هذا التقييح الغيرة التى طبعت عليها النساء وإلا فقد علمت أن الله أباح لنبيه ذلك وأن جميع النساء لو ملكن له رقهن لكان قليلا .

**قوله ( ما أرى ربك إلا يسارع في هواك )** في رواية محمد بن بشر « إني لأرى ربك يسارع لك في هواك » أى في رضاك ، قال القرطبي : هذا قول أبرزه الدلال والغيرة ، وهو من نوع قولها ما أحمد كما ولا أحمد إلا الله ، وإلا فإضافة الهوى الى النبي صلى الله عليه وسلم لا تحمل على ظاهره ، لأنه لا ينطق عن الهوى ولا يفعل بالهوى ، ولو قالت الى مرضاتك لكان أليق ، ولكن الغيرة يغتفر لأجلها إطلاق مثل ذلك .

**قوله ( رواه أبو سعيد المؤدب ومحمد بن بشر وعبدة عن هشام عن أبيه عن عائشة يزيد بعضهم على**

بعض ) أما رواية أبي سعيد واسمه محمد بن مسلم بن أبي الوضاح فوصلها ابن مردويه في التفسير والبيهقي من طريق منصور بن أبي مزاحم عنه مختصرا كما نهت عليه « قالت التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم خوله بنت حكيم » حسب ، وأما رواية محمد بن بشر فوصلها الإمام أحمد عنه بتمام الحديث ، وقد بينت ما فيه من زيادة وفائدة ، وأما رواية عبدة وهو ابن سليمان فوصلها مسلم وابن ماجه من طريقه وهي نحو رواية محمد بن بشر

### باب نكاح المحرم

[٥١١٤] ٤٩٢٥ - حدثنا مالك بن إسماعيل قال نا ابن عيينة قال أنا عمرو قال أنا جابر بن زيد قال أنا ابن

عباس : تزوج النبي صلى الله عليه وهو مُحَرَّم .

**قوله ( باب نكاح المحرم )** كأنه يحتاج الى الجواز ، لأنه لم يذكر في الباب شيئا غير حديث ابن عباس في ذلك ، ولم يخرج حديث المنع كأنه لم يصح عنده على شرطه .

**قوله ( أخبرنا عمرو )** هو ابن دينار ، وجابر بن زيد هو أبو الشعثاء .

**قوله ( تزوج النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم )** تقدم في أواخر الحج من طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بلفظ « تزوج ميمونة وهو محرم » وفي رواية عطاء المذكورة عن ابن عباس عند النسائي « تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم جعلت أمرها الى العباس فأنكحها إياه » وتقدم في عمرة القضاء من رواية عكرمة بلفظ حديث الأوزاعي وزاد « وبنا بها وهي حلال » ومات بسرف ، قال الأثرم : قلت لأحمد إن أبا ثور يقول بأى شيء يدفع حديث ابن عباس - أى مع صحته - قال فقال : الله المستعان ، ابن المسيب يقول : وهم ابن عباس ، وميمونة تقول تزوجني وهو حلال اهـ . وقد عارض حديث ابن عباس حديث عثمان « لا ينكح المحرم ولا ينكح » أخرجه مسلم ، ويجمع بينه وبين حديث ابن عباس بحمل حديث ابن عباس على أنه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن عبد البر : اختلفت الآثار في هذا الحكم ؛ لكن الرواية أنه تزوجها وهو حلال ، جاءت من طرق شتى ، وحديث ابن عباس صحيح الإسناد ، لكن الوهم إلى الواحد أقرب إلى الوهم من الجماعة فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضا فتطلب الحجة من غيرهما وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المحرم فهو المعتمد اهـ ، وقد تقدم في أواخر كتاب الحج البحث في ذلك ملخصا وأن منهم من حمل حديث عثمان على الوطء ، وتعقب بأنه ثبت فيه « لا ينكح بفتح أوله ولا ينكح بضم أوله ولا يخطب » ووقع في صحيح ابن حبان زيادة « ولا يخطب عليه » ويترجح حديث عثمان بأنه تقعيد قاعدة ، وحديث ابن عباس واقعة عين تحتل أنواعا من الاحتمالات : فمنها أن ابن عباس كان يرى أن من قلده الهدى يصير محرما كما تقدم تقرير ذلك عنه في كتاب الحج ، والنبي صلى الله عليه وسلم كان قلده الهدى في عمرته تلك التي تزوج فيها ميمونة ، فيكون إطلاقه أنه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم أى عقد عليها بعد أن قلده الهدى وإن لم يكن تلبس بالإحرام ، وذلك أنه كان أرسل إليها أبا رافع يخطبها فجعلت أمرها الى العباس فزوجها من النبي صلى الله عليه وسلم . وقد أخرج الترمذى وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من طريق مطر الوراق عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع « أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال ، وبني بها وهو حلال ، وكسنت أنا الرسول بينهما » قال الترمذى : لا نعلم أحدا أسنده غير حماد بن زيد عن مطر ، ورواه مالك عن ربيعة عن سليمان مرسل . ومنها أن

قول ابن عباس تزوج ميمونة وهو محرم أى داخل الحرام أو في الشهر الحرام ، قال الأعشى « قتلوا كسرى بليل محرماً » أى في الشهر الحرام ، وقال آخر « قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً » أى في البلد الحرام ، وإلى هذا التأويل جنح ابن حبان فجزم به في صحيحه . وعارض حديث ابن عباس أيضاً حديث يزيد بن الأصم « أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال » أخرجه مسلم من طريق الزهري قال « وكانت خالته كما كانت خالة ابن عباس » وأخرج مسلم من وجه آخر عن يزيد بن الأصم قال « حدثتني ميمونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال ، قال : وكانت خالتي وخالة ابن عباس » وأما أثر ابن المسيب الذي أشار إليه أحمد فأخرجه أبو داود ، وأخرج البيهقي من طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس الحديث قال : وقال سعيد بن المسيب ذهل ابن عباس وإن كانت خالته ماتزوجها إلا بعدما أحل ، قال الطبري : الصواب من القول عندنا أن نكاح المحرم فاسد لصحة حديث عثمان ، وأما قصة ميمونة فتعارضت الأخبار فيها ثم ساق من طريق أبيوب قال : أنبت أن الاختلاف في زواج ميمونة إنما وقع لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعث إلى العباس لينكحها إياه فأنكحها ، فقال بعضهم أنكحها قبل أن يحرم النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال بعضهم بعد ما أحرم ، وقد ثبت أن عمر وعلياً وغيرهما من الصحابة فرقوا بين محرم نكح وبين امرأته ولا يكون هذا إلا عن ثبت .

( تنبيه ) : قدمت في الحج أن حديث ابن عباس جاء مثله صحيحاً عن عائشة وأبي هريرة ، فأما حديث عائشة فأخرجه النسائي من طريق أبي سلمة عنه ، وأخرجه الطحاوي والبخاري من طريق مسروق عنها وصححه ابن حبان ، وأكثر ما أعل بالإرسال وليس ذلك بقادح فيه . وقال النسائي « أخبرنا عمرو بن علي أنبأنا أبو عاصم عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن عائشة مثله » قال عمرو بن علي قلت لأبي عاصم : أنت أملت علينا من الرقعة ليس فيه عائشة ، فقال : دع عائشة حتى أنظر فيه ، وهذا إسناد صحيح لولا هذه القصة ، لكن هو شاهد قوى أيضاً وأما حديث أبي هريرة أخرجه الدارقطني وفي إسناده كامل أبو العلاء وفيه ضعف ، لكنه يعتضد بحديثي ابن عباس وعائشة ، وفيه رد على قول ابن عبد البر أن ابن عباس تفرد من بين الصحابة بأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج وهو محرم ، وجاء عن الشعبي ومجاهد مرسلاً مثله أخرجهما ابن أبي شيبة ، وأخرج الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال : سألت أنساً عن نكاح المحرم فقال : لا بأس به وهل هو [ إلا ] كالبيع وإسناده قوى لكنه قياس في مقابل النص فلا عبرة به ، وكان أنساً لم يبلغه حديث عثمان

### باب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة أخيراً

[٥١١٥] ٤٩٢٦ - حدثنا مالك بن إسماعيل قال نا ابن عُيينة أنه سمع الزُّهري يقول أخبرني الحسن بن محمد بن علي وأخوه عبد الله بن محمد عن أبيهما أن علياً قال لابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خير .

[٥١١٦] ٤٩٢٧ - حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن أبي جمره قال : سمعت ابن عباس سئل عن متعة النساء فرخص ، فقال له مولى له : إنما ذاك في الحال الشديد ، وفي النساء قلة أو نحوه ، فقال ابن عباس : نعم .

[٥١١٧] ٤٩٢٨ - حدثنا علي قال نا سفيان قال عمرو عن الحسن بن محمد عن جابر بن عبد الله وسلمة بن

[٥١١٨] الأَكْوَعُ قَالَا: كُنَّا فِي جَيْشٍ فَأَتَانَا رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أَنَّهُ قَدْ أُذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتِعُوا، فَاسْتَمْتِعُوا».

[٥١١٩] ٤٩٢٩- وَقَالَ ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ حَدَّثَنِي إِيسَابُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أَيُّمَا رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ تَوَافَقَا فَعِشْرَةٌ مَا بَيْنَهُمَا ثَلَاثُ لَيَالٍ، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَزَايِدَا أَوْ يَتَتَارَكَا تَتَارَكَا». فَمَا أُدْرِي أَشْيَاءَ كَانَتْ لَنَا خَاصَّةً، أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةً. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَدْ بَيَّنَّهُ عَلِيٌّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ.

**قوله ( باب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة أخيراً )** يعنى تزويج المرأة إلى أجل فإذا انقضى وقعت الفرقة . وقوله في الترجمة « أخيراً » يفهم منه أنه كان مباحاً وأن النهى عنه وقع في آخر الأمر . وليس في أحاديث الباب، التي أوردها التصريح بذلك ، لكن قال في آخر الباب « أن علياً بين أنه منسوخ » وقد وردت عدة أحاديث صحيحة صريحة بالنهى عنها بعد الإذن فيها ، وأقرب ما فيها عهداً بالوفاة النبوية ما أخرجه أبو داود من طريق الزهري قال « كنا عند عمر بن عبد العزيز فتذاكرنا متعة النساء ، فقال رجل يقال له ربيع بن سبرة « أشهد على أبي أنه حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها في حجة الوداع ، وسأذكر الاختلاف في حديث سبرة هذا — وهو ابن معبد — بعد هذا الحديث الأول .

**قوله ( أخبرني الحسن بن محمد بن علي )** أي ابن أبي طالب ، وأبوه محمد هو الذي يعرف بابن الحنفية ، وأخوه عبد الله بن محمد . أما الحسن فأخرج له البخاري غير هذا ، منها ماتقدم له في الغسل من روايته عن جابر ، ويأتي له في هذا الباب آخر عن جابر وسلمة بن الأكوع ، وأما أخوه عبد الله بن محمد فكنتيته أبو هاشم وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، ووثقه ابن سعد والنسائي والعجلي ، وقد تقدمت له طريق أخرى في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، وتأتي أخرى في كتاب الذبائح ، وأخرى في ترك الحيل ؛ وقرنه في المواضع الثلاثة بأخيه الحسن ، وذكر في التاريخ عن ابن عيينة عن الزهري « أخبرنا الحسن وعبد الله ابنا محمد بن علي وكان الحسن أوثقهما » ولأحمد عن سفيان « وكان الحسن أرضاهما إلى أنفسنا ، وكان عبد الله يتبع السبئية » اهـ والسبئية بمهملة ثم موحدة ينسبون إلى عبد الله بن سبأ ، وهو من رؤساء الروافض ، وكان المختار بن أبي عبيد على رأيه ، ولما غلب على الكوفة وتبع قتلة الحسين فقتلهم أحبته الشيعة ثم فارقه أكثرهم لما ظهر منه من الأكاذيب ، وكان من رأى السبئية موالاة محمد بن علي بن أبي طالب . وكانوا يزعمون أنه المهدي وأنه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان . ومنهم من أقر بموته وزعم أن الأمر بعده صار إلى ابنه أبي هاشم هذا . ومات أبو هاشم في آخر ولاية سليمان بن عبد الملك سنة ثمان أو تسع وتسعين .

**قوله ( عن أبيهما )** في رواية الدارقطني في « الموطآت » من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري « عن مالك عن الزهري أن عبد الله والحسن ابني محمد أخبراه أن أباهما محمد بن علي بن أبي طالب أخبرهما .

**قوله ( أن علياً قال لابن عباس )** سيأتي بيان تحديده له بهذا الحديث في ترك الحيل بلفظ « أن علياً قيل له أن ابن عباس لا يرى بمتعة النساء بأساً » وفي رواية الثوري ويحيى بن سعيد كلاهما عن مالك عند الدارقطني « أن علياً سمع ابن عباس وهو يفتي في متعة النساء فقال : أما علمت » وأخرجه سعيد بن منصور عن هشيم « عن يحيى بن سعيد عن الزهري بدون ذكر مالك ولفظه « أن علياً مر بابن عباس وهو يفتي في متعة النساء أنه لا بأس

بها ، ولمسلم من طريق جويرية عن مالك بسنده أنه « سمع على بن أبي طالب يقول لفلان إنك رجل تائه » وفي رواية الدارقطني من طريق الثوري أيضا « تكلم على وابن عباس في متعة النساء فقال له على : إنك امرؤ تائه » ولمسلم من وجه آخر أنه « سمع ابن عباس يلين في متعة النساء فقال له : مهلا يا ابن عباس » ولأحمد من طريق معمر « رخص في متعة النساء » .

**قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة )** في رواية أحمد عن سفيان نهى عن نكاح المتعة .

**قوله ( وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خبير )** هكذا لجميع الرواة عن الزهري « خبير » بالمعجمة أوله والراء آخره إلا مارواه عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث فإنه قال « حنين » بمهلهمة أوله ونونين أخرجه النسائي والدارقطني ونها على أنه وهم تفرد به عبد الوهاب ، وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عن يحيى بن سعيد فقال خبير على الصواب ، وأغرب من ذلك رواية إسحق بن راشد عن الزهري عنه بلفظ « نهى في غزوة تبوك عن نكاح المتعة » وهو خطأ أيضا .

**قوله ( زمن خبير )** الظاهر أنه طرف للأمرين ، وحكى البيهقي عن الحميدي أن سفيان بن عيينة كان يقول : قوله « يوم خبير » يتعلق بالحمر الأهلية لا بالمتعة ، قال البيهقي : وما قاله محتمل يعنى في روايته هذه ، وأما غيره فصرح أن الظرف يتعلق بالمتعة ، وقد مضى في غزوة خبير من كتاب المغازي ويأتى في الذبائح من طريق مالك بلفظ « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خبير عن متعة النساء وعن لحوم الحمر الأهلية » وهكذا أخرجه مسلم من رواية ابن عيينة أيضا ، وسيأتى في ترك الخيل في رواية عبيد الله بن عمر عن الزهري « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خبير » وكذا أخرجه مسلم وزاد من طريقه « فقال مهلا يا ابن عباس » ولأحمد من طريق معمر بسنده أنه « بلغه أن ابن عباس رخص في متعة النساء ، فقال له : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خبير ، وعن لحوم الحمر الأهلية » وأخرجه مسلم من رواية يونس بن يزيد عن الزهري مثل رواية مالك ، والدارقطني من طريق ابن وهب عن مالك ويونس وأسامة بن زيد ثلاثتهم عن الزهري كذلك ، وذكر السهيلي أن ابن عيينة رواه عن الزهري بلفظ « نهى عن أكل الحمر الأهلية عام خبير » وعن المتعة بعد ذلك أو في غير ذلك اليوم » اهـ وهذا اللفظ الذى ذكره لم أره من رواية ابن عيينة ، فقد أخرجه أحمد وابن أبي عمر والحميدي وإسحق في مسانيدهم عن ابن عيينة باللفظ الذى أخرجه البخاري من طريقه ، لكن منهم من زاد لفظ « نكاح » كما بينته ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وإبراهيم بن موسى والعباس بن الوليد ، وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وزهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة بمثل لفظ مالك ، وكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة لكن قال « زمن » بدل « يوم » قال السهيلي : ويتصل بهذا الحديث تنبيه على إشكال لأن فيه النهى عن نكاح المتعة يوم خبير ، وهذا شيء لا يعرفه أحد من أهل السير ورواة الأثر ، قال : فالذي يظهر أنه وقع تقديم وتأخير في لفظ الزهري ، وهذا الذي قاله سبقه إليه غيره في النقل عن ابن عيينة ، فذكر ابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ أن الحميدي ذكر عن ابن عيينة أن النهى زمن خبير عن لحوم الحمر الأهلية ، وأما المتعة فكان في غير يوم خبير ، ثم راجعت « مسند الحميدي » من طريق قاسم بن أصبغ عن أبي إسماعيل السلمى عنه فقال بعد سياق الحديث « قال ابن عيينة : يعنى أنه نهى عن لحوم الحمر الأهلية زمن خبير ، ولا يعنى نكاح المتعة » قال ابن عبد البر : وعلى هذا أكثر الناس . وقال البيهقي : يشبه أن

يكون كما قال لصحة الحديث في أنه صلى الله عليه وسلم رخص فيها بعد ذلك ثم نهى عنها ، فلا يتم احتجاج على إلا إذا وقع النهى أخيراً لتقوم به الحجة على ابن عباس . وقال أبو عوانة في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون : معنى حديث على أنه نهى يوم خير عن لحوم الحمر ، وأما المتعة فسكت عنها وإنما نهى عنها يوم الفتح اهـ . والحامل لهؤلاء على هذا ماثبت من الرخصة فيها بعد زمن خير كما أشار إليه البيهقي ، لكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن علياً لم تبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النهى عنها عن قرب كما سيأتي بيانه ، ويؤيد ظاهر حديث على ما أخرجه أبو عوانة وصححه من طريق سالم بن عبد الله « أن رجلاً سأل ابن عمر عن المتعة فقال : حرام . فقال : إن فلانا يقول فيها . فقال : والله لقد علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمها يوم خير وما كنا مسافحين » قال السهيلي : وقد اختلف في وقت تحريم نكاح المتعة فأغرب ما روى في ذلك رواية من قال في غزوة تبوك ، ثم رواية الحسن أن ذلك كان في عمرة القضاء ، والمشهور في تحريمها أن ذلك في غزوة الفتح كما أخرجه مسلم من حديث الربيع بن سيرة عن أبيه . وفي رواية عن الربيع أخرجه أبو داود أنه كان في حجة الوداع ، قال ومن قال من الرواة كان في غزوة أوطاس فهو موافق لمن قال عام الفتح اهـ . فتحصل مما أشير إليه ستة مواطن : خير ، ثم عمرة القضاء ، ثم الفتح ، ثم أوطاس ، ثم تبوك ، ثم حجة الوداع . وبقي عليه حين لأنها وقعت في رواية قد نهت عليها قبل ، فأما أن يكون ذهل عنها أو تركها عمداً لخطأ روايتها ، أو لكون غزوة أوطاس وحين واحدة . فأما رواية تبوك فأخرجها إسحق بن راهويه وابن حبان من طريقه من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل بثنية الوداع رأى مصاييح وسمع نساء يبكين ، فقال : ما هذا ؟ فقالوا : يارسول الله ، نساء كانوا تمتعوا منهن . فقال : هدم المتعة النكاح والطلاق والميراث » وأخرجه الحازمي من حديث جابر قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غزوة تبوك حتى إذا كنا عند العقبة مما يلي الشام جاءت نسوة قد كنا تمتعنا بهن يظفن برحالننا ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرنا ذلك له ، قال فغضب وقام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه ونهى عن المتعة ، فتوادعنا يومئذ فسميت ثنية الوداع » . وأما رواية الحسن وهو البصري فأخرجها عبد الرزاق من طريقه وزاد « ما كانت قبلها ولا بعدها » وهذه الزيادة منكورة من روايات عمرو بن عبيد ، وهو ساقط الحديث ، وقد أخرجه سعيد بن منصور من طريق صحيحة عن الحسن بدون هذه الزيادة . وأما غزوة الفتح فثبتت في صحيح مسلم كما قال : وأما أوطاس فثبتت في مسلم أيضاً من حديث سلمة بن الأكوع . وأما حجة الوداع فوقع عند أبي داود من حديث الربيع بن سيرة عن أبيه . وأما قوله لا مخالفة بين أوطاس والفتح ففيه نظر ، لأن الفتح كان في رمضان ثم خرجوا إلى أوطاس في شوال ، وفي سياق مسلم أنهم لم يخرجوا من مكة احتى حرمت ، ولفظة « إنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتح ، فأذن لنا في متعة النساء ، فخرجت أنا ورجل من قومي — فذكر قصة المرأة ، إلى أن قال — ثم استمتعت منها ، فلم أخرج حتى حرمها » وفي لفظ له « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً بين الركن والباب وهو يقول « بمثل حديث ابن عمر وكان تقدم في حديث ابن عمر أنه قال : يا أيها الناس إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء ، وأن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة » وفي رواية « أمرنا بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ، ثم لم نخرج حتى نهانا عنها » وفي رواية له « أمر أصحابه بالمتعة من النساء — فذكر القصة قال — فكن معنا ثلاثاً ، ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرأقهن » وفي لفظ « فقال إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة » فأما أوطاس فلفظ مسلم « رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثلاثاً ، ثم نهى عنها » وظاهر الحديثين المغايرة ، لكن يحتمل أن

يكون أطلق على عام الفتح عام أوطاس لتقاربهما ، ولو وقع في سياقه أنهم تمتعوا من النساء في غزوة أوطاس لما حسن هذا الجمع ، نعم ويبعد أن يقع الإذن في غزوة أوطاس بعد أن يقع التصريح قبلها في غزوة الفتح بأنها حُرمت إلى يوم القيامة ، وإذا تقرر ذلك فلا يصح من الروايات شيء بغير علة إلا غزوة الفتح . وأما غزوة خيبر وإن كانت طرق الحديث فيها صحيحة ففيها من كلام أهل العلم ماتقدم . وأما عمرة القضاء فلا يصح الأثر فيها لكونه من مرسل الحسن ومراسيله ضعيفة لأنه كان يأخذ عن كل أحد ، وعلى تقدير ثبوته فلعله أراد أيام خيبر لأنهما كانا في سنة واحدة كما في الفتح وأوطاس سواء . وأما قصة تبوك فليس في حديث أبي هريرة التصريح بأنهم استمتعوا منهم في تلك الحالة ، فيحتمل أن يكون ذلك وقع قديما ثم وقع التوديع منهم حينئذ والنهي ، أو كان النهي وقع قديما فلم يبلغ بعضهم فاستمر على الرخصة ، فلذلك قرن النهي بالغضب لتقدم النهي في ذلك ، على أن في حديث أبي هريرة مقالا ، فإنه من رواية مؤمل بن إسماعيل عن عكرمة بن عمار وفي كل منهما مقال . وأما حديث جابر فلا يصح فإنه من طريق عباد بن كثير وهو متروك . وأما حجة الوداع فهو اختلاف على الربيع بن سبرة ، والرواية عنه بأنها في الفتح أصح وأشهر ، فإن كان حفظه فليس في سياق أبي داود سوى مجرد النهي ، فلعله صلى الله عليه وسلم أراد إعادة النهي ليشيع ويسمعه من لم يسمعه قبل ذلك . فلم يبق من المواطن كما قلنا صحيحا صريحا سوى غزوة خيبر وغزوة الفتح ، وفي غزوة خيبر من كلام أهل العلم ماتقدم ، وزاد ابن القيم في « الهدى » أن الصحابة لم يكونوا يستمتعون باليهوديات ، يعنى فيقوى أن النهي لم يقع يوم خيبر أولم يقع هناك نكاح متعة ، لكن يمكن أن يجاب بأن يهود خيبر كانوا يصاهرون الأوس والخزرج قبل الإسلام فيجوز أن يكون هناك من نسائهم من وقع التمتع بهن فلا ينهض الاستدلال بما قال ، قال الماوردي في « الحاوي » : في تعيين موضع تحريم المتعة وجهان أحدهما أن التحريم تكرر ليكون أظهر وأنشر حتى يعلمه من لم يكن علمه لأنه قد يحضر في بعض المواطن من لا يحضر في غيرها ، والثاني أنها أبيحت مرارا ، ولهذا قال في المرة الأخيرة « إلى يوم القيامة » إشارة إلى أن التحريم الماضي كان مؤذنا بأن الإباحة تعقبه ، بخلاف هذا فإنه تحريم مؤبد لاتعقبه إباحة أصلا ، وهذا الثاني هو المعتمد ، ويرد الأول التصريح بالإذن فيها في الموطن المتأخر عن الموطن الذي وقع التصريح فيه بتحريمها كما في غزوة خيبر ثم الفتح . وقال النووي : الصواب أن تحريمها وإباحتها وقعا مرتين فكانت مباحة قبل خيبر ثم حُرمت فيها ثم أبيحت عام الفتح وهو عام أوطاس ثم حُرمت تحريما مؤبدا ، قال : ولا مانع من تكرير الإباحة . ونقل غيره عن الشافعي أن المتعة نسخت مرتين ، وقد تقدم في أوائل النكاح حديث ابن مسعود في سبب الإذن في نكاح المتعة وأنهم كانوا إذا غزوا اشتدت عليهم العزبة فأذن لهم في الاستمتاع فلعل النهي كان يتكرر في كل مواطن بعد الإذن ، فلما وقع في المرة الأخيرة أنها حُرمت إلى يوم القيامة لم يقع بعد ذلك إذن والله أعلم . والحكمة في جمع على بين النهي عن الحمر والمتعة أن ابن عباس كان يرخص في الأمرين معا ، وسيأتي النقل عنه في الرخصة في الحمر الأهلية في أوائل كتاب الأطعمة ، فرد عليه على في الأمرين معا وأن ذلك يوم خيبر ، فإما أن يكون على ظاهره وأن النهي عنهما وقع في زمن واحد . وإما أن يكون الإذن الذي وقع عام الفتح لم يبلغ عليا لقصر مدة الإذن وهو ثلاثة أيام كما تقدم . والحديث في قصة تبوك على نسخ الجواز في السفر لأنه نهى عنها في أوائل إنشاء السفر مع أنه كان سفرا بعيدا والمشقة فيه شديدة كما صرح به في الحديث في توبة كعب ، وكان علة الإباحة وهي الحاجة الشديدة انتهت من بعد فتح خيبر وما بعدها والله أعلم . والجواب عن قول السهيلي أنه لم يكن في خيبر نساء يستمتع بهن ظاهر مما بينته من الجواب عن قول ابن القيم لم تكن الصحابة يتمتعون باليهوديات ، وأيضا فيقال كما تقدم لم يقع في



الحديث التصريح بأنهم استمتعوا في خير ، وإنما فيه مجرد النهي ، فيؤخذ منه أن التمتع من النساء كان حلالا وسبب تحليله ماتقدم في حديث ابن مسعود حيث قال « كنا نغزو وليس لنا شيء — ثم قال — فرخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب » فأشار إلى سبب ذلك وهو الحاجة مع قلة الشيء ، وكذا في حديث سهل بن سعد الذي أخرجه ابن عبد البر بلفظ « إنما رخص النبي صلى الله عليه وسلم في المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة ، ثم نهى عنها » فلما فتحت خير وسع عليهم من المال ومن السبي فناسب النهي عن المتعة لارتفاع سبب الإباحة ، وكان ذلك من تمام شكر نعمة الله على التوسعة بعد الضيق ، أو كانت الإباحة إنما تقع في المغازي التي يكون في المسافة إليها بعد ومشقة ، وخير بخلاف ذلك لأنها بقرب المدينة فوقع النهي عن المتعة فيها إشارة إلى ذلك من غير تقدم إذن فيها ، ثم لما عادوا إلى سفرة بعيدة المدة وهي غزاة الفتح وشقت عليهم العزوبة أذن لهم في المتعة لكن مقيدا بثلاثة أيام فقط دفعا للحاجة ، ثم نهاهم بعد انقضائها عنها كما سيأتي من رواية سلمة ، وهكذا يجاب عن كل سفرة ثبت فيها النهي بعد الإذن ، وأما حجة الوداع فالذي يظهر أنه وقع فيها النهي مجردا إن ثبت الخبر في ذلك ، لأن الصحابة حجوا فيها بنسائهم بعد أن وسع عليهم فلم يكونوا في شدة ولا طول عزبة ، وإلا فمخرج حديث سيرة راوية هو من طريق ابنه الربيع عنه ، وقد اختلف عليه في تعيينها ؛ والحديث واحد في قصة واحدة فتعين الترجيح ، والطريق التي أخرجه مسلم مصرحة بأنها في زمن الفتح أرجح فتعين المصير إليها والله أعلم .

**قوله ( عن أبي حمزة ) هو الضبعي بالجيم والراء ، ورأيت بخط بعض من شرح هذا الكتاب بالمهملة والزاي وهو تصحيف .**

**قوله ( سمعت ابن عباس يسأل ) بضم أوله .**

**قوله ( فرخص ) أى فيها ، وثبت في رواية الإسماعيلي .**

**قوله ( فقال له مولى له ) لم أقف على اسمه صريحا ، وأظنه عكرمة .**

**قوله ( إنما ذلك في الحال الشديد ، وفي النساء قلة أو نحوه ) في رواية الإسماعيلي « إنما كان ذلك في الجهاد والنساء قليل » .**

**قوله ( فقال ابن عباس نعم ) في رواية الإسماعيلي « صدق » . وعند مسلم من طريق الزهري عن خالد بن المهاجر أو ابن أبي عمرة الأنصاري « قال رجل — يعنى لابن عباس ، وصرح به البيهقي في روايته — إنما كانت — يعنى المتعة — رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها كالميتة والدم ولحم الخنزير » ويؤيده ما أخرجه الخطابي والفاكهي من طريق سعيد بن جبیر قال : قلت لابن عباس لقد سارت بفتياك الركبان ، وقال فيها الشعراء ، يعنى في المتعة . فقال : والله ما بهذا أتيت وما هي إلا كالميتة لا تحل إلا للمضطر . وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن سعيد بن جبیر وزاد في آخره : ألا إنما هي كالميتة والدم ولحم الخنزير . وأخرجه محمد بن خلف المعروف بوكيع في كتاب « الغرر من الأخبار » بأسناد أحسن منه عن سعيد بن جبیر بالقصة ، لكن ليس في آخره قول ابن عباس المذكور . وفي حديث سهل بن سعد الذي أشرت إليه قريبا نحوه فهذه أخبار يقوى بعضها ببعض ، وحاصلها أن المتعة إنما رخص فيها بسبب العزبة في حال السفر وهو يوافق حديث ابن مسعود الماضي في**

أوائل النكاح . وأخرج البيهقي من حديث أبي ذر بإسناد حسن « إنما كانت المتعة لحربنا وخوفنا » وأما ما أخرجه الترمذى من طريق محمد بن كعب عن ابن عباس قال « إنما كانت المتعة في أول الإسلام ، كان الرجل يقدم البلد ليس له فيها معرفة ، فيتزوج المرأة بقدر ما يقيم فتحفظ له متاعه » فإسناده ضعيف ، وهو شاذ مخالف لما تقدم من علة إباحتها . الحديث الثالث .

**قوله ( قال عمرو )** هو ابن دينار ، في رواية الإسماعيلي من طريق ابن أبي الوزير عن سفيان « عن عمرو بن دينار » وهو غريب من حديث ابن عيينة قل من رواه من أصحابه عنه ، وإنما أخرجه البخاري مع كونه معنعنا لوروده عن عمرو بن دينار من غير طريق سفيان ، نبه على ذلك الإسماعيلي ، وهو كما قال قد أخرجه مسلم من طريق شعبة وروح بن القاسم ، وأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج كلهم عن عمرو .

**قوله ( عن الحسن بن محمد )** أى ابن علي بن أبي طالب ، ووقع في رواية ابن جريج « الحسن بن محمد بن علي ، وهو الماضي ذكره في الحديث الأول ، وفي رواية شعبة المذكورة عن عمرو » سمعت الحسن بن محمد .

**قوله ( عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع )** في رواية روح بن القاسم تقديم سلمة على جابر ، وقد أدركهما الحسن بن محمد جميعا لكن روايته عن جابر أشهر .

**قوله ( كنا في جيش )** لم أقف على تعيينه ، لكن عند مسلم من طريق أبي العميس عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثلاثا ثم نهى عنها » . ( تنبيه ) : ضبط جيش في جميع الروايات بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها معجمة ، وحكى الكرماني أن في بعض الروايات « حنين » بالمهملة ونونين باسم مكان الوقعة المشهورة ولم أقف عليه .

**قوله ( فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم )** لم أقف على اسمه ، لكن في رواية شعبة « خرج علينا منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم » فيشبه أن يكون هو بلال .

**قوله ( إنه قد إذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا )** زاد شعبة في روايته « يعنى متعة النساء » وضبط فاستمتعوا بفتح المثناة وكسرها بلفظ الأمر ولفظ الفعل الماضي . وقد أخرج مسلم حديث جابر من طرق أخرى ، منها عن أبي نضرة عن جابر أنه سئل عن المتعة فقال « فعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » ومن طريق عطاء عن جابر « استمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر » وأخرج عن محمد ابن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرني أبو الزبير سمعت جابرا » نحوه وزاد « حتى نهى عنها عمر في شأن عمرو بن حريث » وقصة عمرو بن حريث أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بهذا الإسناد عن جابر قال « قدم عمرو ابن حريث الكوفة فاستمتع بمولاة فأقى بها عمرو حبلى ، فسأله فاعترف ، قال فذلك حين نهى عنها عمر » قال البيهقي في رواية سلمة بن الأكوع التي حكيناها عن تخريج مسلم « ثم نهى عنها » ضبطناه « نهى » بفتح النون ورأيت في رواية معتمدة « نها » بالألف قال : فإن قيل بل هي بضم النون والمراد بالنهاى في حديث سلمة عمر كما في حديث جابر قلنا هو محتمل ، لكن ثبت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها في حديث الربيع بن سبرة ابن معبد عن أبيه بعد الإذن فيه ، ولم نجد عنه الإذن فيه بعد النهى عنه ، فنهى عمر موافق لنهيه صلى الله عليه عليه وسلم . قلت : وقامه أن يقال : لعل جابرا ومن نقل عنه استمرارهم على ذلك بعده صلى الله عليه وسلم الى أن

نهى عنها عمر لم يبلغهم النهى . وما يستفاد أيضا أن عمر لم ينه عنها اجتهدا وإنما نهى عنها مستندا إلى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد وقع التصريح عنه بذلك فيما أخرجه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن حفص عن ابن عمر قال « لما ولي عمر خطب فقال : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثا ثم حرمها » وأخرج ابن المنذر والبيهقي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال « صعد عمر المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ما بال رجال ينكحون هذه المتعة بعد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها » ، وفي حديث أبي هريرة الذي أشرت إليه في صحيح ابن حبان « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هدم المتعة النكاح والطلاق والعدة والميراث » وله شاهد صحيح عن سعيد بن المسيب أخرجه البيهقي . الحديث الرابع ، تقدمت له طريق في الذي قبله .

قوله ( وقال ابن أبي ذئب الخ ) وصله الطبراني والإسماعيلي وأبو نعيم من طرق عن ابن أبي ذئب .

قوله ( أيما رجل وامرأة توافقا فعشرة مابينهما ثلاث ليال ) وقع في رواية المستمل « بعشرة » بالموحدة المكسورة بدل الفاء المفتوحة ، وبالفاء أصح ، وهى رواية الإسماعيلي وغيره . والمعنى أن إطلاق الأجل محمول على التقيد بثلاثة أيام بلياليهن .

قوله ( فإن أحبا ) أى بعد انقضاء الثلاث ( أن يتزايدا ) أى في المدة ؛ يعنى تزايدا . ووقع في رواية الإسماعيلي التصريح بذلك ، وكذا في قوله أن يتاركا أى يتفارقا تاركا . وفي رواية أبي نعيم « أن يتناقضا تناقضا » والمراد به التفارق .

قوله ( فما أدرى شيء كان لنا خاصة أم للناس عامة ) ووقع في حديث أبي ذر التصريح بالاختصاص أخرجه البيهقي عنه قال « إنما أحلت لنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متعة النساء ثلاثة أيام ، ثم نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( وقد بينه على عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه منسوخ ) يريد بذلك تصريح على عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهى عنها بعد الإذن فيها ، وقد بسطناه في الحديث الأول . وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن علي قال « نسخ رمضان كل صوم ، ونسخ المتعة الطلاق والعدة والميراث » وقد اختلف السلف في نكاح المتعة ، قال ابن المنذر : جاء عن الأوائل الرخصة فيها ، ولا أعلم اليوم أحدا يميزها إلا بعض الرافضة ، ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله . وقال عياض : ثم وقع الإجماع من جميع العلماء على تحريمها إلا الروافض . وأما ابن عباس فروى عنه أنه أباحها ، وروى عنه أنه رجع عن ذلك . قال ابن بطال : روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس إباحة المتعة ، وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة وإجازة المتعة عنه أصح ، وهو مذهب الشيعة . قال : وأجمعوا على أنه متى وقع الآن أبطل سواء كان قبل الدخول أم بعده ، إلا قول زفر إن جعلها كالشروط الفاسدة ، ويرده قوله صلى الله عليه وسلم « فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها » . قلت : وهو في حديث الربيع بن سبرة عن أبيه عند مسلم . وقال الخطابي : تحريم المتعة كالإجماع إلا عن بعض الشيعة ، ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المختلفات إلى على وآل بيته فقد صح عن علي أنها نسخت . ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة فقال « هى الزنا بعينه » قال الخطابي : ويحكي عن ابن جريج جوازها اهـ . وقد نقل أبو عوانة في

صحيحه عن ابن جريج أنه رجع عنها بعد أن روى بالبصرة في إباحتها ثمانية عشر حديثاً . وقال ابن دقيق العيد :  
 ماحكاه بعض الخنفية عن مالك من الجواز خطأ ، فقد بالغ المالكية في منع النكاح المؤقت حتى أبطلوا توقيت  
 الحل بسببه فقالوا : لو علق على وقت لا بد من مجيئه وقع الطلاق الآن لأنه توقيت للحل فيكون في معنى نكاح  
 المتعة . قال عياض : وأجمعوا على أن شرط البطلان التصريح بالشرط ، فلو نوى عند العقد أن يفارق بعد مدة صح  
 نكاحه ، إلا الأوزاعي فأبطله . واختلفوا هل يحل نكاح المتعة أو يعزر ؟ على قولين مأخذهما أن الاتفاق بعد  
 الخلاف هل يرفع الخلاف المتقدم . وقال القرطبي : الروايات كلها متفقة على أن زمن إباحة المتعة لم يطل وأنه  
 حرم ، ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها إلا من لا يلتفت إليه من الروافض . وحزم جماعة من الأئمة بتفرد ابن  
 عباس بإباحتها فهي من المسألة المشهورة وهي نذرة المخالف ، ولكن قال ابن عبد البر : أصحاب ابن عباس من  
 أهل مكة واليمن على إباحتها ، ثم اتفق فقهاء الأمصار على تحريمها ، وقال ابن حزم : ثبت على إباحتها بعد رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ابن مسعود ومعاوية وأبو سعيد وابن عباس وسلمة ومعبدا أمية بن خلف وجابر وعمرو  
 ابن حريث ورواه جابر عن جميع الصحابة مدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر إلى قرب آخر  
 خلافة عمر ، قال : ومن التابعين طاوس وسعيد بن جبير وعطاء وسائر فقهاء مكة . قلت : وفي جميع ما أطلقه  
 نظر ، أما ابن مسعود فمستنده فيه الحديث الماضي في أوائل النكاح ، وقد بينت فيه مانقله الإسماعيلي من الزيادة  
 فيه المصراحة عنه بالتحريم ، وقد أخرجه أبو عوانة من طريق أبي معاوية عن إسماعيلي بن أبي خالد وفي آخره  
 « ففعلنا ثم ترك ذلك » . وأما معاوية فأخرجه عبد الرزاق من طريق صفوان بن يعلى بن أمية « أخبرني يعلى أن  
 معاوية استمتع بامرأة بالطائف » وإسناده صحيح ، لكن في رواية أبي الزبير عن جابر عند عبد الرزاق أيضاً أن  
 ذلك كان قديماً ولفظه « استمتع معاوية مقدمه الطائف بمولاة لبنى الحضرمي يقال لها معانة ، قال جابر : ثم  
 عاشت معانة إلى خلافة معاوية فكان يرسل إليها بجائزة كل عام » وقد كان معاوية متبعاً لعمر مقتدياً به فلا يشك  
 أنه عمل بقوله بعد النهي ، ومن ثم قال الطحاوي : خطب عمر فنهى عن المتعة ، ونقل ذلك عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم فلم ينكر عليه ذلك منكر ، وفي هذا دليل على متابعتهم له على ما نهى عنه . وأما أبو سعيد فأخرج  
 عبد الرزاق عن ابن جريج أن عطاء قال « أخبرني من شئت عن أبي سعيد قال : لقد كان أحدنا يستمتع بملء  
 القدح سويقاً » وهذا — مع كونه ضعيفاً للجهل بأحد روايته — ليس فيه التصريح بأنه كان بعد النبي صلى الله  
 عليه وسلم . وأما ابن عباس فتقدم النقل عنه والاختلاف هل رجع أو لا . وأما سلمة ومعبد فقصتهما واحدة  
 اختلف فيها هل وقعت لهذا أو لهذا ، فروى عبد الرزاق بسند صحيح عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن  
 عباس قال « لم يرع عمر إلا أم أراكة قد خرجت حبلى ، فسألها عمر فقالت : استمتع بي سلمة بن أمية »  
 وأخرج من طريق أبي الزبير عن طاوس فسماه معبد بن أمية . وأما جابر فمستنده قوله « فعلناها » وقد بينته قبل ،  
 ووقع في رواية أبي نصر عن جابر عند مسلم « فنهانا عمر فلم نفعله بعد » فإن كان قوله فعلنا يعم جميع الصحابة  
 فقولهم ثم لم نعد يعم جميع الصحابة فيكون إجماعاً ، وقد ظهر أن مستنده الأحاديث الصحيحة التي بينها . وأما  
 عمرو بن حريث وكذا قوله رواه جابر عن جميع الصحابة فعجيب ، وإنما قال جابر « فعلناها » وذلك لا يقتضي  
 تعميم جميع الصحابة بل يصدق على فعل نفسه وحده ، وأما ما ذكره عن التابعين فهو عند عبد الرزاق عنهم  
 بأسانيد صحيحة ، وقد ثبت عن جابر عند مسلم « فعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نهانا عمر فلم  
 نعد لها » فهذا يرُدُّ عده جابراً فيمن ثبت على تحليلها ، وقد اعترف ابن حزم مع ذلك بتحريمها لثبوت قوله صلى

الله عليه وسلم «إنها حرام إلى يوم القيامة» قال فأمننا بهذا القول نسخ التحريم . والله أعلم

### باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح

[٥١٢٠] ٤٩٣٠ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا مرحوم قال سمعت ثابتاً البُناني قال : كنتُ عند أنسٍ وعندهُ

بنتٌ له ، فقال أنس : جاءت امرأةٌ إلى رسولِ الله صلى الله عليه تعرضُ عليه نفسها قالت : يا رسولَ الله ، ألكَ بي حاجةٌ ؟ فقالت بنتُ أنسٍ : ما أقلُّ حياءها ، واسوأُتاه ، واسوأُتاه . قال : هي خيرُ منك ، رَغِبْتُ في النبي صلى الله عليه فعرَضْتُ عليه نفسها .

[الحديث ٥١٢٠ - طرفه في : ٦١٢٣] .

[٥١٢١] ٤٩٣١ - حدثنا سعيد بن أبي مريم قال نا أبو غَسَّان قال حدثني أبو حازمٍ عن سهل أن امرأةً عرَضَتْ

نفسها على النبي صلى الله عليه ، فقال له رجل : يا رسولَ الله ، زوَّجنيها . فقال : «ما عندك ؟» قال : ما عندي شيء قال : «اذهب فالتمس ولو خاتماً من حديد» . فذهب ، ثم رجع فقال : لا والله ما وجدتُ شيئاً ولا خاتماً من حديد ، ولكن هذا إزارِي ولها نصفهُ . قال سهل : وماله رداء . فقال النبي صلى الله عليه : «وما تصنعُ بإزارك ؟ إن لبستَ لم يكن عليها منه شيء ، وإن لبستَهُ لم يكن عليكَ منه شيء» . فجلس الرجل حتى إذا طالَ مجلسه قام ، فرآه النبي صلى الله عليه فدعاهُ - أو دُعِيَ له - فقال له : «ماذا معك من القرآن ؟» قال : معي سورة كذا وسورة كذا - لسورٍ يُعَدِّدُها - فقال النبي صلى الله عليه : «أمكنَّاكها بما معك من القرآن» .

**قوله ( باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح )** قال ابن المنير في الحاشية ، من لطائف البخاري أنه لما علم الخصوصية في قصة الواهة استنبط من الحديث ما لا خصوصية فيه وهو جواز عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح رغبة في صلاحه فيجوز لها ذلك ، وإذا رغب فيها تزوجها بشرطه .

**قوله ( حدثنا مرحوم )** زاد أبو ذر « ابن عبد العزيز بن مهران » وهو بصرى مولى آل أبي سفيان ثقة مات سنة سبع وثمانين ومائة ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد أورده عنه في كتاب الأدب أيضاً ، وذكر البزار أنه تفرد به عن ثابت .

**قوله ( وعنده ابنة له )** لم أقف على اسمها وأظنها أمينة بالتصغير .

**قوله ( جاءت امرأة )** لم أقف على تعيينها ، وأشبه من رأيت بقصتها ممن تقدم ذكر اسمهن في الواهبات ليلي بنت قيس بن الخطيم ، ويظهر لي أن صاحبة هذه القصة غير التي في حديث سهل .

**قوله ( واسوأُتاه )** أصل السوءة - وهي بفتح المهملة وسكون الواو بعدها همزة - الفعل القبيحة ، وتطلق على الفرج ، والمراد هنا الأول ، والألف للندبة والهاء للسكت . ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في قصة الواهة مطولاً ، وسيأتي شرحه بعد ستة عشر باباً ، وفي الحديثين جواز عرض المرأة نفسها على الرجل وتعريفه رغبته فيه وأن لاغضاضة عليها في ذلك ، وأن الذي تعرض المرأة نفسها عليه بالاختيار لكن لا ينبغي أن يصراح لها

بالرد بل يكفي السكوت . وقال المهلب : فيه أن على الرجل أن لا ينكحها إلا إذا وجد في نفسه رغبة فيها ، ولذلك صعد النظر فيها وصوبه انتهى . وليس في القصة دلالة لما ذكره قال : وفيه جواز سكوت العالم ومن سئل حاجة إذا لم يرد الإسعاف ، وأن ذلك ألين في صرف السائل وأدب من الرد بالقول

### باب عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الخير

[٥١٢٢] ٤٩٣٢ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله أنه سمع عبد الله بن عمر يحدث : أن عمر بن الخطاب حين تأيمت حفصة بنت عمر من خنيس بن حذافة السهمي - وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه فتوفي بالمدينة - فقال عمر بن الخطاب : أتيت عثمان بن عفان فعرضت عليه حفصة فقال : سأنظر في أمري . فلبثت ليالي ، ثم لقيني فقال : قد بدا لي أن لا أتزوج يومي هذا . قال عمر : فلقيت أبا بكر الصديق قلت : إن شئت زوجتك حفصة بنت عمر ، فصمت أبو بكر فلم يرجع إلي شيئاً ، وكنت أوجد عليه مني على عثمان ، فلبثت ليالي . ثم خطبها رسول الله صلى الله عليه ، فأنكحها إياه ، فلقيني أبو بكر فقال : لعلك وجدت علي حين عرضت علي حفصة فلم أرجع إليك شيئاً ؟ قال عمر : قلت : نعم . قال أبو بكر : فإنه لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرضت علي إلا أنني كنت علمت أن رسول الله صلى الله عليه قد ذكرها ، فلم أكن لأفشي سر رسول الله ، ولو تركها رسول الله صلى الله عليه قبلتها .

[٥١٢٣] ٤٩٣٣ - حدثنا قتيبة قال نا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته : أن أم حبيبة قالت لرسول الله صلى الله عليه : إنا قد تحدثنا أنك ناكح درة بنت أبي سلمة ، قال رسول الله صلى الله عليه : «أعلى أم سلمة ؟ لو لم أنكح أم سلمة ما حلت لي ، إن أباه أخي من الرضاة» .

قوله ( باب عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الخير ) أورد عرض البنت في الحديث الأول ، وعرض الأخت في الحديث الثاني .

قوله ( حين تأيمت ) بهمزة مفتوحة وتحتانية ثقيلة أى صارت أماً ، وهى التى يموت زوجها أو تبين منه وتنقض عدها ، وأكثر ما تطلق على من مات زوجها . وقال ابن بطال : العرب تطلق على كل امرأة لا زوج لها وكل رجل لا امرأة له أماً ، زاد في « المشارق » وإن كان بكراً . وسيأتي مزيداً لهذا في « باب لا ينكح الأب وغيره البكر ولا الثيب إلا برضاها » .

قوله ( من خنيس ) بخاء معجمة ونون وسين مهملة مصغر .

قوله ( ابن حذافة ) عند أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب وهى رواية يونس عن الزهري « ابن حذافة أو حذيفة » والصواب حذافة ، وهو أخو عبد الله بن حذافة الذي تقدم ذكره في المغازي . ومن الرواة من فتح أول خنيس وكسر ثانيه ، والأول هو المشهور بالتصغير ، وعند معمر كالأول لكن بخاء مهملة وموحدة

وشين معجمة . وقال الدارقطني : اختلف على عبد الرزاق فروى عنه على الصواب وروى عنه بالشك .

**قوله ( وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم )** زاد في رواية معمر كما سيأتي بعد أبواب « من أهل بدر » .

**قوله ( فتوفي بالمدينة )** قالوا مات بعد غزوة أحد من جراحة أصابته بها ، وقيل بل بعد بدر ولعله أولى ، فانهم قالوا أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها بعد خمسة وعشرين شهرا من الهجرة ، وفي رواية بعد ثلاثين شهرا ، وفي رواية بعد عشرين شهرا ، وكانت أحد بعد بدر بأكثر من ثلاثين شهرا ، ولكنه يصحح على قول من قال بعد ثلاثين على الغاء الكسر ، وجزم ابن سعد بأنه مات عقب قدوم النبي صلى الله عليه وسلم من بدر وبه جزم ابن سيد الناس ، وهو قول ابن عبد البر أنه شهد أحدا ومات من جراحة بها ، وكانت حفصة أسن من أخيها عبد الله فانها ولدت قبل البعثة بخمس سنين وعبد الله ولد بعد البعثة بثلاث أو أربع .

**قوله ( فقال عمر بن الخطاب )** أعاد ذلك لوقوع الفصل ، والا فقوله أولا « إن عمر بن الخطاب » لأجل أنه من تقدير ، قال ووقع في رواية معمر عند النسائي وأحمد عن ابن عمر عن عمر قال « تأييت حفصة » .

**قوله ( أتيت عثمان فعرضت عليه حفصة ؟ فقال : سأنظر في أمري ، إلى أن قال قد بدا لي أن لا أتزوج )** هذا هو الصحيح ، ووقع في رواية ريعي بن حراش عن عثمان عند الطبري وصححه هو والحاكم « ان عثمان خطب الى عمر بنته فرده ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما راج اليه عمر قال : يا عمر ألا أدلك على ختن خير من عثمان ، وأدل عثمان على ختن خير منك ؟ قال : نعم يانبي الله . قال : تزوجني بنتك وأزوج عثمان بنتي » قال الحافظ الضياء : إسناده لا بأس به ، لكن في الصحيح أن عمر عرض على عثمان حفصة فرد عليه « قد بدا لي أن لا أتزوج » . قلت : أخرج ابن سعد من مرسل الحسن نحو حديث ريعي ، ومن مرسل سعيد بن المسيب أنهم منه ، وزاد في آخره « فخار الله لهما جميعا » . ويحتمل في الجمع بينهما أن يكون عثمان خطب أولا الى عمر فرده كما في رواية ريعي ، وسبب رده يحتمل أن يكون من جهتها وهي أنها لم ترغب في التزوج عن قرب من وفاة زوجها ، ويحتمل غير ذلك من الأسباب التي لاغضاضة فيها على عثمان في رد عمر له ، ثم لما ارتفع السبب بادر عمر فعرضها على عثمان رعاية لحاظه كما في حديث الباب ، ولعل عثمان بلغه ما بلغ أبا بكر من ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لها فصنع كما صنع من ترك إفشاء ذلك ، ورد على عمر بحججه . ووقع في رواية ابن سعد « فقال عثمان : مالى في النساء من حاجة » وذكر ابن سعد عن الواقدي بسند له « ان عمر عرض لحفصة على عثمان حين توفيت رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان يومئذ يريد أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم . قلت : وهذا مما يؤيد أن موت خنيس كان بعد بدر فان رقية ماتت ليالي بدر وتخلف عثمان عن بدر تمريرها . وقد أخرج إسحاق في مسنده وابن سعد من مرسل سعيد بن المسيب قال « تأييت حفصة من زوجها وتأيم عثمان من رقية ، فمر عمر بعثمان وهو حزين فقال : هل لك في حفصة ؟ فقد انقضت عدتها من فلان » واستشكل أيضا بأنه لو كان مات بعد أحد للزم أن لا تنقض عدتها إلا في سنة أربع ، وأجيب باحتمال أن تكون وضعت عقب وفاته ولو سقطاً فحلت .

**قوله ( سأنظر في أمري )** أى أتفكر ، ويستعمل النظر أيضا بمعنى الرأفة لكن تعديته باللام ، ومعنى الرؤية

وهو الأصل ويعدى بالى . وقد يأتى بغير صلة وهو بمعنى الانتظار .

**قوله ( قال عمر فلقيت أبا بكر )** هذا يشعر بأنه عقب رد عثمان له بعرضها على أبى بكر .

**قوله ( فصمت أبو بكر )** أى سكت وزنا ومعنى ، وقوله بعد ذلك « فلم يرجع إلى شيئا » تأكيد لرفع الجواز ، لاحتمال أن يظن أنه صمت زمانا ثم تكلم وهو بفتح الياء من يرجع .

**قوله ( وكنت أوجد عليه )** أى أشد موجدة أى غضبا على أبى بكر من غضبى على عثمان ، وذلك لأمرين : أحدهما ما كان بينهما من أكيد المودة ، ولأن النبى صلى الله عليه وسلم كان آخى بينهما ، وأما عثمان فلعله كان تقدم من عمر رده فلم يعتب عليه حيث لم يجبه لما سبق منه في حقه ، والثاني لكون عثمان أجابه أولا ثم اعتذر له ثانيا ، ولكون أبى بكر لم يعد عليه جوابا . ووقع في رواية ابن سعد « فغضب على أبى بكر وقال فيها : كنت أشد غضبا حين سكت منى على عثمان » .

**قوله ( لقد وجدت على )** في رواية الكشميهني « لعلك وجدت » وهى أوجه .

**قوله ( فلم أرجع )** بكسر الجيم أى أعد عليك الجواب .

**قوله ( إلا أنى كنت علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكرها )** في رواية ابن سعد « فقال أبو بكر : أن النبى صلى الله عليه وسلم قد كان ذكر منها شيئا وكان سرا .

**قوله ( فلم أكن لأفشى سر رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية ابن سعد « وكرهت أن أفشى سر رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( ولو تركها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلتها )** في رواية معمر المذكورة « نكحتها » . وفيه أنه لولا هذا العذر لقبلها ، فيستفاد منه عذره في كونه لم يقل كما قال عثمان قد بدا لي أن لا أتزوج ، وفيه فضل كتمان السر فإذا أظهره صاحبه ارتفع الحرج عمن سمعه . وفيه عتاب الرجل لأخيه وعتبه عليه واعتذاره إليه وقد جبلت الطباع البشرية على ذلك ، ويحتمل أن يكون سبب كتمان أبى بكر ذلك أنه خشى أن يبدو لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يتزوجها فيقع في قلب عمر انكسار ، ولعل اطلاع أبى بكر على أن النبى صلى الله عليه وسلم قصد خطبة حفصة كان بإخباره له صلى الله عليه وسلم إما على سبيل الاستشارة وإما لأنه كان لا يكتم عنه شيئا مما يريد حتى ولا مافي العادة عليه غضاضة وهو كون ابنته عائشة عنده ، ولم يمنعه ذلك من اطلاعه على ما يريد لوثوقه بإيثاره إياه على نفسه ، ولهذا اطلع أبو بكر على ذلك قبل اطلاع عمر الذي يقع الكلام معه في الخطبة . ويؤخذ منه أن الصغير لا ينبغي له أن يخطب امرأة أراد الكبير أن يتزوجها ولو لم تقع الخطبة فضلا عن الركون . وفيه الرخصة في تزويج من عرض النبى صلى الله عليه وسلم بخطبتها أو أراد أن يتزوجها لقول الصديق : لو تركها لقبلتها . وفيه عرض الإنسان بنته وغيرها من موليته على من يعتقد خيره وصلاحه لما فيه من النفع العائد على المعروضة عليه ، وأنه لا استحياء في ذلك . وفيه أنه لا بأس بعرضها عليه ولو كان متزوجا لأن أبا بكر كان حينئذ متزوجا . وفيه أن من حلف لا يفشى سر فلان فأفشى فلان سر نفسه ثم تحدث به الحالف لا يحنث لأن صاحب السر هو الذي أفشاه فلم يكن الإفشاء من قبل الحالف ، وهذا بخلاف ما لو حدث واحد آخر بشيء واستحلفه



ليكنتمه فلقبه رجل فذكر له أن صاحب الحديث حدثه بمثل ماحدثه به فأظهر التعجب وقال ماظننت أنه حدث بذلك غيري فان هذا يحدث ، لأن تحليفه وقع على أنه يكتم أنه حدثه وقد أفشاه . وفيه أن الأب يخطب إليه بنته الثيب كما يخطب إليه البكر ولا يخطب إلى نفسها كذا قال ابن بطلال ، وقوله لا يخطب إلى نفسها ليس في الخبر مايدل عليه . قال وفيه أنه يزوج بنته الثيب من غير أن يستأمرها اذا علم أنها لا تكره ذلك وكان الخاطب كفوا لها ، وليس في الحديث تصريح بالنفي المذكور الا أنه يؤخذ من غيره ، وقد ترجم له النسائي « أنكاح الرجل بنته الكبيرة » فإن أراد بالرضا لم يخالف القواعد ، وأن أراد بالإخبار فقد يمنع ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف طرفا من حديث أم حبيبة في قصة بنت أم سلمة ، وقد تقدم شرحه قريبا ولم يذكر فيه هنا مقصود الترجمة استغناء بالإشارة إليه وهو قولها « أنكح أختي بنت أبي سفيان » والله أعلم

### باب قول الله عز وجل : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ ﴾ الآية

[٥١٢٤] ٤٩٣٤- وقال لي طلقنا زائدة عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس : ﴿ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ ﴾ يقول : إني أريد التزويج ، ولوددت أنه تيسر لي امرأة صالحة . وقال القاسم : يقول : إنك علي كريمة ، وإنني فيك لرأغب ، وإن الله لسائق إليك خيرا ، أو نحو هذا . وقال عطاء : يعرض ولا يزوج ، يقول : إن لي حاجة ، وأبشري ، وأنت بحمد الله نافقة . وتقول هي : قد أسمع ما تقول ، ولا تعد شيئا ، ولا يواعد وليها بغير علمها . وإن واعدت رجلا في عدتها ثم نكحها بعد لم يفرق بينهما . وقال الحسن : ﴿ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ : الزنا .

ويذكر عن ابن عباس : ﴿ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ : تنقضي العدة .

قوله ( باب قول الله عز وجل : ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكنتم في أنفسكم ، علم الله الآية الى قوله — غفور حلیم ) كذا للأكثر ، وحذف ما بعد « أكنتم » من رواية أبي ذر ، ووقع في شرح ابن بطلال سياق الآية والتي بعدها إلى قوله « أجله » الآية . قال ابن التين : تضمنت الآية أربعة أحكام : اثنان مباحان التعريض والإكتمان ، واثنان ممنوعان النكاح في العدة والمواعدة فيها .

قوله ( أضمرتم في أنفسكم ، وكل شيء صنته وأضمرته فهو مكنون ) كذا للجميع ، وعند أبي ذر بعده إلى آخر الآية . والتفسير المذكور لأبي عبيدة .

قوله ( وقال لي طلق ) هو ابن غنام بفتح المعجمة وتشديد النون .

قوله ( عن ابن عباس فيما عرضتم ) أى أنه قال في تفسير هذه الآية .

قوله ( يقول إلى أريد التزويج إلخ ) وهو تفسير للتعريض المذكور في الآية ، قال الزمخشري : التعريض أن يذكر المتكلم شيئا يدل به على شيء لم يذكره . وتعقب بأن هذا التعريف لا يخرج المجاز ، وأجاب سعد الدين بأنه لم يقصد التعريف ، ثم حقق التعريض بأنه ذكر شيء مقصود بلفظ حقيقي أو مجازي أو كنانى ليدل به على شيء آخر لم يذكر في الكلام ، مثل أن يذكر المحيى للتسليم ومراده التقاضي ، فالسلام مقصوده والتقاضي عرض ، أى

أميل إليه الكلام عن عرض أى جانب . وامتناز عن الكناية فلم يشتمل على جميع أقسامها . والحاصل أنهما يجتمعان ويفترقان ، فمثل جئت لأسلم عليك كناية وتعريض ، ومثل طويل التجاد كناية لا تعريض ، ومثل أذيتنى فستعرف خطابا لغير المؤذى تعريض بتهديد المؤذى لا كناية انتهى ملخصا . وهو تحقيق بالغ .

**قوله ( ولوددت أنه يسر )** بضم التحتانية وفتح أخرى مثلها بعدها وفتح المهملة ، وفي رواية الكشميهني « يسر » بتحتانية واحدة وكسر المهملة ، وهكذا اقتصر المصنف في هذا الباب على حديث ابن عباس الموقوف . وفي الباب حديث صحيح مرفوع وهو قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس « اذا حللت فأذنيني » وهو عند مسلم ، وفي لفظ « لا تفوتينا بنفسك » أخرجه أبو داود . واتفق الغلماء على أن المراد بهذا الحكم من مات عنها زوجها ، واختلفوا في المعتدة من الطلاق البائن ، وكذا من وقف نكاحها ، وأما الرجعية فقال الشافعي : لا يجوز لأحد أن يعرض لها بالخطبة فيها . والحاصل أن التسريح بالخطبة حرام لجميع المعتدات والتعريض مباح للأولى ، حرام في الأخيرة ، يختلف فيه في البائن .

**قوله ( وقال القاسم )** يعنى ابن محمد ( إنك على كريمة ) أى يقول ذلك ، وهو تفسير آخر للتعريض ، وكلها أمثلة ، ولهذا قال في آخره أو نحو وهذا الأثر وصله مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يقول في قول الله عز وجل ﴿ ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ﴾ أن يقول الرجل للمرأة وهى في عدتها من وفاة زوجها : إنك الى آخره . وقوله في الأمثلة إني فيك لراغب يدل على أن تصريحه بالرغبة فيها لا يمتنع . ولا يكون صريحا في خطبتها حتى يصرح بمتعلق الرغبة كأن يقول : إني في نكاحك لراغب ، وقد نص الشافعي على أن ذلك من صور التعريض أعنى ما ذكره القاسم ، وأما ما مثلت به فحكى الروياني فيه وجها ، وعبر النووي في الروضة بقوله رب راغب فيك ، فأوهم أنه لا يصرح بالرغبة مطلقا ، وليس كذلك . وأخرج البيهقي من طريق مجاهد من صور التصريح : لا تسبقيني بنفسك فاني ناكحك ، ولو لم يقل فاني ناكحك فهو من صور التعريض لحديث فاطمة بنت قيس كما بينته قريبا . وقد ذكر الرافي من صور التصريح لا تفوتي على نفسك وتعقبوه . وروى الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل عن عمته سكيئة قالت : استأذن على أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ولم تنقض عدتي من مهلك زوجي فقال : قد عرفت قرابتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي وموضعني في العرب فقلت : غفر الله لك يا أبا جعفر ، أنت رجل يؤخذ عنك تخطبني في عدتي ؟ قال : إنما أخبرتك بقرابتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي .

**قوله ( وقال عطاء يعرض ولا ييوح )** أى لا يصرح ( يقول إن لي حاجة وأبشري ) .

**قوله ( نافقة )** بنون وفاء وقاف أى رائجة بالتحتانية والجيم .

**قوله ( ولا تعد شيئا )** بكسر المهملة وتخفيف الدال ، وأثر عطاء هذا وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه مفرقا ، وأخرجه الطبري من طريق ابن المبارك عن ابن جريج قال : قلت لعطاء كيف يقول الخاطب ؟ قال يعرض تعريضا ولا ييوح بشيء ، فذكر مثله إلى قوله ولا تعد شيئا .

**قوله ( وإن واعدت رجلا في عدتها ثم نكحها )** أى تزوجها ( بعد ) أى عند انقضاء العدة ( لم يفرق بينهما ) أى لم يقدح ذلك في صحة النكاح وإن وقع الإثم . وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عقب أثر عطاء

قال : وبلغني عن ابن عباس قال خير لك أن تفارقها . واختلف فيمن صرح بالخطبة في العدة لكن لم يعقد إلا بعد انقضائها ، فقال مالك : يفارقها دخل بها أو لم يدخل ، وقال الشافعي : صح العقد وإن ارتكب البهي بالتصريح المذكور لاختلاف الجهة ، وقال المهلب : علة المنع من التصريح في العدة أن ذلك ذريعة إلى الموافقة في العدة التي هي محبوسة فيها على ماء الميت أو المطلق اهـ . وتعقب بأن هذه العلة تصلح أن تكون لمنع العقد لا لمجرد التصريح ، إلا أن يقال التصريح ذريعة إلى العقد والعقد ذريعة إلى الوقاع . وقد اختلفوا لو وقع العقد في العدة ودخل فاتفقوا على أنه يفرق بينهما . وقال مالك والليث والأوزاعي : لا يحل له نكاحها بعد . وقال الباقر بل يحل له إذا انقضت العدة أن يتزوجها إذا شاء .

**قوله ( وقال الحسن لا تواعدوهن سرا الزنا )** وصله عبد بن حميد من طريق عمران بن حدير عنه بلفظه ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال : هو الفاحشة . قال قتادة قوله « سرا » أى لا تأخذ عهدها في عدتها أن لا تنزوج غيره . وأخرجه إسماعيل القاضي في « الأحكام » وقال : هذا أحسن من قول من فسره بالزنا ، لأن ما قبل الكلام وما بعده لا يدل عليه ، ويجوز في اللغة أن يسمى الجماع سرا فلذلك يجوز إطلاقه على العقد ، ولا شك أن المواعدة على ذلك تزيد على التعريض المأذون فيه ، واستدل بالآية على أن التعريض في القذف لا يوجب الحد لأن خطبة المعتدة حرام ، وفرق فيها بين التصريح والتعريض فمنع التصريح وأجيز التعريض ، مع أن المقصود مفهوم منهما ، فكذلك يفرق في إيجاب حد القذف بين التصريح والتعريض . واعترض ابن بطال فقال : يلزم الشافعية على هذا أن يقولوا بإباحة التعريض بالقذف ، وهذا ليس بلازم لأن المراد أن التعريض دون التصريح في الإفهام فلا يلحق به في إيجاب الحد ، لأن للذى يعرض أن يقول لم أرد القذف بخلاف المصرح .

**قوله ( ويذكر عن ابن عباس حتى يبلغ الكتاب أجله انقضاء العدة )** وصله الطبري من طريق عطاء الخراساني عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ﴾ يقول : حتى تنقضي العدة

### باب النظر إلى المرأة قبل التزويج

[٥١٢٥] ٤٩٣٥ - حدثنا مسدد قال نا حماد بن زيد عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه : « أريتك في المنام يجيء بك الملك في سرقة من حرير ، فقال لي : هذه امرأتك فكشفت عن وجهك الثوب ، فإذا هي أنت ، فقلت : إن يك هذا من عند الله يمضيه » .

[٥١٢٦] ٤٩٣٦ - حدثنا قتيبة قال نا يعقوب عن أبي حازم عن سهل بن سعد : جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه فقالت : يا رسول الله ، جئت لأهب لك نفسي . فنظر إليها رسول الله صلى الله عليه فصعد النظر إليها وصوبه ، ثم طأطأ رأسه . وذكر الحديث كله ، فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا جلست ، فقام رجل من أصحابه فقال : أي رسول الله ، إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها . فقال : « هل عندك من شيء ؟ » فقال : لا والله يا رسول الله . قال : « اذهب إلى أهلِكَ فانظر هل تجد شيئاً » . فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ما وجدت شيئاً . قال : « انظر ولو خائفاً من حديد » . فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا

رسول الله، ولا خائفاً من حديد، ولكن هذا إزارى. قال سهل: ماله رداء، فلها نصفه. فقال رسول الله صلى الله عليه: «ما تصنع بإزارك؟ إن لبسته لم يكن عليها منه شيء، وإن لبسته لم يكن عليك شيء» فجلس الرجل حتى طال مجلسه، ثم قام، فرأه رسول الله صلى الله عليه مولياً؛ فأمر به فدعي، فلما جاء قال: «ماذا معك من القرآن؟» قال: معي سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا، عادها. قال: «أتقرؤهن عن ظهر قلبك؟» قال: نعم. قال: «اذهب، فقد ملكتها بما معك من القرآن».

**قوله (باب النظر إلى المرأة قبل التزويج)** إستنبط البخاري جواز ذلك من حديثي الباب، لكون التصريح الوارد في ذلك ليس على شرطه، وقد ورد ذلك في أحاديث أصحابها حديث أبي هريرة «قال رجل إنه تزوج امرأة من الأنصار، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنظرت إليها؟ قال: لا. قال: فاذهب فانظر إليها فإن في أعين الأنصار شيئاً» أخرجه مسلم والنسائي. وفي لفظ له صحيح «أن رجلاً أراد أن يتزوج امرأة» فذكره قال الغزالي في «الإحياء»: «اختلف في المراد بقوله شيئاً فقيل عمش وقيل صغر. قلت: الثاني وقع في رواية أبي عوانة في مستخرجه فهو المعتمد وهذا الرجل يحتمل أن يكون المغيرة، فقد أخرج الترمذي والنسائي من حديثه أنه «خطب امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: انظر إليها، فإنه أحرى أن يدوم بينكما» وصححه ابن حبان، وأخرج أبو داود والحاكم من حديث جابر مرفوعاً «إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى مايدعوه إلى نكاحها فليفعل» وسنده حسن، وله شاهد من حديث محمد بن مسلمة، وصححه ابن حبان والحاكم، وأخرجه أحمد وابن ماجه. ومن حديث أبي حميد أخرجه أحمد والبخاري. ثم ذكر المصنف فيه حديثين: الأول حديث عائشة.

**قوله (أريتك) بضم الهمزة (في المنام)** زاد في رواية أبي أسامة في أوائل النكاح «مرتين».

**قوله (يجيء بك الملك)** وقع في رواية أبي أسامة «إذا رجل يملكك» فكأن الملك تمثل له حيثنذ رجلاً. ووقع في رواية ابن حبان من طريق أخرى عن عائشة «جاء بي جبريل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم».

**قوله (في سرقة من حرير)** السرقة بفتح المهملة والراء والقاف هي القطعة، ووقع في رواية ابن حبان «في خرقة حرير» وقال الداودي: السرقة الثوب، فإن أراد تفسيره هنا فصحيح، وإلا فالسرقة أعم. وأغرب المهلب فقال: السرقة كالكلبة أو كالبرقع. وعند الآجري من وجه آخر عن عائشة «لقد نزل جبريل بصورتى في راحته حين أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزوجنى» ويجمع بين هذا وبين ما قبله بأن المراد أن صورتها كانت في الخرقه والخرقة في راحته، ويحتمل أن يكون نزل بالكيفيتين لقولها في نفس الخبر «نزل مرتين».

**قوله (فكشفت عن وجهك الثوب)** في رواية أبي أسامة «فأكشفها» فعبر بلفظ المضارع استحضارا لصورة الحال. قال ابن المنير: يحتمل أن يكون رأى منها مايجوز للخاطب أن يراه، ويكون الضمير في «أكشفها» للسرقة أى أكشفها عن الوجه، وكأنه حمله على ذلك أن رؤيا الأنبياء وحى، وأن عصمتهم في المنام كالقطة، وسيأتى في اللباس في الكلام على تحريم التصوير ما يتعلق بشيء من هذا: وقال أيضاً: في الاحتجاج بهذا الحديث للترجمة نظر، لأن عائشة كانت إذ ذاك في سن الطفولية فلا عورة فيها البتة، ولكن يستأنس به في الجملة في أن النظر إلى المرأة قبل العقد فيه مصلحة ترجع إلى العقد.

**قوله ( فإذا أنت هي )** في رواية الكشميهي « فإذا هي أنت » وكذا تقدم من رواية أبي أسامة .

**قوله ( بمضه )** بضم أوله ، قال عياض : يحتمل أن يكون ذلك قبل البعثة فلا إشكال فيه ، وإن كان بعدها ففيه ثلاث احتمالات : أحدها التردد هل هي زوجته في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط ، ثانيها أنه لفظ شك لا يبرأ به ظاهره وهو أبلغ في التحقق ، ويسمى في البلاغة مزج الشك باليقين ، ثالثها وجه التردد هل هي رؤيا وحى على ظاهرها وحقيقتها أو هي رؤيا وحى لها تعبير ؟ وكلا الأمرين جائز في حق الأنبياء . قلت : الأخير هو المعتمد ، وبه جزم السهيلي عن ابن العربي ، ثم قال : وتفسيره باحتمال غيرها لأرضاه ، والأول يرد أن السياق يقتضي أنها كانت قد وجدت فإن ظاهر قوله « فإذا هي أنت » مشعر بأنه كان قد رآها وعرفها قبل ذلك ، والواقع أنها ولدت بعد البعثة . ويرد أول الاحتمالات الثلاث رواية ابن حبان في آخر حديث الباب « هي زوجتك في الدنيا والآخرة » والثاني بعيد ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث سهل في قصة الواهة ، والشاهد منه للترجمة قوله فيه « فصعد النظر إليها وصوبه » وسيأتي شرحه في « باب التزويج على القرآن وبغير صداق » .

**قوله ( ثم طأطأ رأسه )** وذكر الحديث كله ، كذا في رواية أبي ذر عن السرخسي ، وساق الباقر الحديث بطوله ، قال الجمهور : لا بأس أن ينظر الخاطب إلى المخطوبة . قالوا : ولا ينظر إلى غير وجهها وكفها . وقال الأوزاعي : يجتهد وينظر إلى ما يريد منها إلا العورة . وقال ابن حزم . ينظر إلى ما أقبل وما أدبر منها . وعن أحمد ثلاث روايات : الأولى كالجمهور ، والثانية ينظر إلى ما يظهر غالبا ، والثالثة ينظر إليها متجردة . وقال الجمهور أيضا : يجوز أن ينظر إليها إذا أراد ذلك بغير إذنها . وعن مالك رواية يشترط إذنها . ونقل الطحاوي عن قوم أنه لا يجوز النظر إلى المخطوبة قبل العقد بحال لأنها حينئذ أجنبية ، ورد عليهم بالأحاديث المذكورة

**باب من قال : لا نكاح إلا بولي**

لقول الله عز وجل : ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجْلِهِنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ . فدخل فيه الشيب ، والبكر . وقال : ﴿ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴾ . وقال : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ ﴾ .

[٥١٢٧] ٤٩٣٧- قال : وقال يحيى بن سليمان نا ابن وهب عن يونس ... ح . وحدثنا أحمد بن صالح قال نا عنبسة قال نا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أخبرته : أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء : فنكاح منها نكاح الناس اليوم يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته فيصديقها ثم ينكحها . ونكاح الآخر كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها : أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه فيعتزلها زوجها ولا يمسها أبداً حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه ، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب ، وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد ، فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع . ونكاح آخر يجتمع الرهط ما دون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها ، فإذا حملت ووضعت ومر ليال بعد أن تضع حملها أرسلت إليهم ، فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع حتى يجتمعوا عندها . تقول لهم : قد عرفتم الذي كان من أمركم ، وقد ولدت ، فهو ابنك يا فلان ، تسمي من أحببت باسمه ، فيلحق به ولدها لا يستطيع أن يمتنع به الرجل . ونكاح الرابع يجتمع الناس الكثير فيدخلون على المرأة لا تمتنع من جاءها ، فهن البغايا كن ينصبن

على أبوابهن رايات تكون علماً، فمن أرادهن دخل عليهن، فإذا حملت إحداهن ووضعت حملها جمعوا لها، ودعوا لهم القافة، ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون، فالتاطته ودُعي ابنه لا يمتنع من ذلك. فلما بعث محمد صلى الله عليه بهنم نكاح الجاهلية كله، إلا نكاح الناس اليوم.

[٥١٢٨] ٤٩٣٨ - حدثنا يحيى قال نا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: ﴿وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ قالت: هذا في اليتيمة التي تكون عند الرجل - لعلها أن تكون شريكته في ماله، وهو أولى بها - فيرغب عنها أن ينكحها، فيعضلها لمالها، ولا ينكحها غيره كراهية أن يشركه أحد في مالها.

[٥١٢٩] ٤٩٣٩ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا هشام قال أنا معمر قال نا الزُّهري قال أخبرني سالم أن ابن عمر أخبره: أن عمر حين تأيمت حفصة بنت عمر من ابن حذافة السهمي - وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه من أهل بدر توفي بالمدينة - فقال عمر: لقيت عثمان بن عفان فعرضت عليه فقلت: إن شئت أنكحتك حفصة، فقال: سأنظر في أمري، فلبثت ليالي، ثم لقيني فقال: بدا لي أن لا أتزوج يومي هذا. قال عمر: فلقيت أبا بكر فقلت: إن شئت أنكحتك حفصة.

[٥١٣٠] ٤٩٤٠ - حدثنا أحمد بن أبي عمرو قال حدثني أبي قال حدثني إبراهيم عن يونس عن الحسن: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ قال حدثني معقل بن يسار نزلت فيه قال: زوجت أختاً لي من رجل فطلّقها، حتى إذا انقضت عدتها جاء يخطبها، فقلت له: زوجتك وفرشتك وأكرمتك فطلّقتها ثم جئت تخطبها، لا والله لا تعود إليك أبداً، وكان رجلاً لا بأس به، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه، فأنزل الله عز وجل هذه الآية: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ فقلت: الآن أفعّل يا رسول الله، قال: فزوجتها إياه.

قوله (باب من قال لا نكاح إلا بولي) استنبط المصنف هذا الحكم من الآيات والأحاديث التي ساقها، لكون الحديث الوارد بلفظ الترجمة على غير شرطه، والمشهور فيه حديث أبي موسى مرفوعاً بلفظه أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم، لكن قال الترمذي بعد أن ذكر الاختلاف فيه: وأن من جملة من وصله إسرائيل عن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبيه، ومن جملة من أرسله شعبة وسفيان الثوري عن أبي إسحق عن أبي بردة ليس فيه أبو موسى رواية، ومن رواه موصولاً أصبح لأنهم سمعوه في أوقات مختلفة، وشعبة وسفيان وإن كانا أحفظ وأثبت من جميع من رواه عن أبي إسحق لكنهما سمعاه في وقت واحد. ثم ساق من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة قال «سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحق أسمعتم أبا بردة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح إلا بولي؟ قال نعم» قال: وإسرائيل ثبت في أبي إسحق. ثم ساق من طريق ابن مهدي قال: ما فانتني الذي فانتني من حديث الثوري عن أبي إسحق إلا لما اتكلت به على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم. وأخرج ابن عدي عن عبد الرحمن بن مهدي قال: إسرائيل في أبي إسحق أثبت من شعبة وسفيان. وأسند الحاكم من طريق علي بن المديني ومن طريق البخاري والذهلي وغيرهم أنهم صححوا حديث إسرائيل. ومن تأمل ما ذكرته عرف أن الذين صححوا وصله لم يستندوا في ذلك إلى كونه زيادة ثقة فقط، بل للقرائن المذكورة

المقتضية لترجيح رواية إسرائيل الذي وصله على غيره ، وسأشير إلى بقية طرق هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب .  
على أن في الاستدلال بهذه الصيغة في منع النكاح بغير ولي نظرا ، لأنها تحتاج إلى تقدير : فمن قدره نفى الصحة استقام له ، ومن قدره نفى الكمال عكر عليه ، فيحتاج إلى تأييد الاحتمال الأول بالأدلة المذكورة في الباب وما بعده .

**قوله ( لقول الله تعالى : وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن )** أى لا تمنعهن . وسيأتى في حديث معقل آخر أحاديث الباب بيان سبب نزول هذه الآية ، ووجه الإحتجاج منها للترجمة .

**قوله ( فدخل فيه الثيب وكذلك البكر )** ثبت هذا في رواية الكشميهني وعليه شرح ابن بطلال ، وهو ظاهر لعموم لفظ النساء .

**قوله ( وقال : ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا )** ووجه الإحتجاج من الآية والتي بعدها أنه تعالى خاطب بإنكاح الرجال ولم يخاطب به النساء ، فكأنه قال : لا تنكحوا أيها الأولياء مولاتكم للمشركين .

**قوله ( وقال وأنكحوا الأيامي منكم )** والأيامي جمع أيم ، وسيأتى القول فيه بعد ثلاثة أبواب . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث عائشة ذكره من طريق ابن وهب ومن طريق عنبسة بن خالد جميعا عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب الزهري ، وقوله « وقال يحيى بن سليمان » هو الجعفي من شيوخ البخاري ، وقد ساقه المصنف على لفظ عنبسة . وأما لفظ ابن وهب فلم أره من رواية يحيى بن سليمان إلى الآن لكن أخرجه الدارقطني من طريق أصبغ وأبو نعيم في « المستخرج » من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب والإسماعيلي والجوزقي من طريق عثمان بن صالح ثلاثتهم عن ابن وهب .

**قوله ( على أربعة أنحاء )** جمع نحو أى ضرب وزنا ومعنى ، ويطلق النحو أيضا على الجهة والنوع ، وعلى العلم المعروف اصطلاحا .

**قوله ( أربعة )** قال الدوادبي وغيره بقى عليها أنحاء لم تذكرها : الأول نكاح الخدن وهو في قوله تعالى ﴿ ولا متخذات أخدان ﴾ كانوا يقولون : ما استتر فلا بأس به ، وما ظهر فهو لوم . الثاني نكاح المتعة وقد تقدم بيانه . الثالث نكاح البذل ، وقد أخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة « كان البذل في الجاهلية أن يقول الرجل للرجل أنزل لي عن امرأتك وأنزل لك عن امرأتى وأزيدك » ولكن إسناده ضعيف جدا . قلت والأول لا يرد لأنها أرادت ذكر بيان نكاح من لا زوج لها أو من أذن لها زوجها في ذلك ، والثاني يَحْتَمِلُ أن لا يرد لأن الممنوع منه كونه مقدرا بوقت لا أن عدم الولي فيه شرط وعدم ورود الثالث أظهر من الجميع .

**قوله ( وليته أو ابنته )** هو للتنويع لا للشك .

**قوله ( فيصدقها )** بضم أوله ( ثم ينكحها ) أى يعين صداقها ويسمى مقداره ثم يعقد عليها .

**قوله ( ونكاح الآخر )** كذا لأبي ذر بالإضافة أى ونكاح الصنف الآخر ، وهو من إضافة الشيء لنفسه على رأى الكوفيين . ووقع في رواية الباقرين « ونكاح آخر » بالتنوين بغير لام وهو الأشهر في الاستعمال .

قوله ( إذا طهرت من طمئنها ) بفتح المهملة وسكون الميم بعدها مثلثة أى حيضها ، وكأن السر في ذلك أن يسرع علوقها منه .

قوله ( فاستبضعى منه ) بموحدة بعدها ضاد معجمة أى اطلبى منه المباشعة وهو الجماع . ووقع في رواية أصبغ عند الدارقطنى « إسترضى » براء بدل الموحدة . قال راوية محمد بن إسحق الصغاني : الأول هو الصواب يعنى بالموحدة ، والمعنى اطلبى منه الجماع لتحمل منه ، والمباشعة المجامعة مشتقة من البضع وهو الفرج .

قوله ( وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد ) أى اكتسابا من ماء الفحل لأنهم كانوا يطلبون ذلك من أكابره ورؤسائهم في الشجاعة أو الكرم أو غير ذلك .

قوله ( فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع ) بالنصب والتقدير يسمى وبالرفع أى هو .

قوله ( ونكاح آخر يجتمع الرهط مادون العشرة ) تقدم تفسير الرهط في أوائل الكتاب ، ولما كان هذا النكاح يجتمع عليه أكثر من واحد كان لابد من ضبط العدد الزائد لئلا ينتشر .

قوله ( كلهم يصيبها ) أى يطؤها ، والظاهر أن ذلك إنما يكون عن رضا منها وتواطؤ بينهم وبينها .

قوله ( ومر ليال ) كذا لأبي ذر ، وفي رواية غيره « ومر عليها ليال » .

قوله ( قد عرفتم ) كذا للأكثر بصيغة الجمع ، وفي رواية الكشميهني « عرفت » على خطاب الواحد .

قوله ( وقد ولدت ) بالضم لأنه كلامها .

قوله ( فهو ابنك ) أى إن كان ذكرا ، فلو كانت أنثى لقالت هى ابنتك ، لكن يحتمل أن يكون لا تفعل ذلك إلا إذا كان ذكرا لما عرف من كراهتهم في البنت ، وقد كان منهم من يقتل بنته التى يتحقق أنها بنت فضلا عن نجىء بهذه الصفة .

قوله ( فيلحق به ولدها ) كذا لأبي ذر ، ولغيره « فيلتحق » بزيادة مثناة .

قوله ( لا يستطيع أن يمتنع به ) في رواية الكشميهني منه .

قوله ( ونكاح الرابع ) تقدم توجيهه .

قوله ( لا تمتنع من جاءها ) وللاكثر لا تمتنع ممن جاءها .

قوله ( وهن البغايا كن ينصبن على أبوابهن رايات تكون علما ) بفتح اللام أى علامة . وأخرج الفاكهي من طريق ابن أبي مليكة قال « تبرز عمر بأجباد ، فدعا بماء ، فأنته أم مهزول — وهى من البغايا التسع اللاتي كن في الجاهلية — فقالت : هذا ماء ولكنه في إناء لم يدبغ ، فقال : هلم فإن الله جعل الماء طهورا » ومن طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن عمر « أن امرأة كانت يقال لها أم مهزول تسافح في الجاهلية ، فأراد بعض الصحابة أن يتزوجها فنزلت : الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة » ومن طريق مجاهد في هذه الآية قال « هن بغايا ، كن في الجاهلية معلومات لهن رايات يعرفن بها » ومن طريق عاصم بن المنذر عن عروة بن الزبير مثله وزاد



« كرايات البيطار » وقد ساق هشام بن الكلبي في « كتاب المثالب » أسامى صواحبات الرايات في الجاهلية فسمى منهن أكثر من عشر نسوة مشهورات تركت ذكرهن اختيارا .

قوله ( لمن أرادهن ) في رواية الكشميين « فمن أرادهن » .

قوله ( القافة ) جمع قائف بقاف ثم فاء وهو الذي يعرف شبه الولد بالوالد بالآثار الخفية .

قوله ( فالتاطته ) في رواية الكشميين « فالتاط » بغير مشاة أى استلحقته به ، وأصل اللوط بفتح اللام اللصوق .

قوله ( هدم نكاح الجاهلية ) في رواية الدارقطني « نكاح أهل الجاهلية » .

قوله ( كله ) دخل فيه ما ذكرت وما استدرك عليها .

قوله ( إلا نكاح الناس اليوم ) أى الذي بدأت بذكره ، وهو أن يخطب الرجل إلى الرجل فيزوجه . إحتج بهذا على اشتراط الولي ، وتعقب بأن عائشة وهى التى روت هذا الحديث كانت تحيز النكاح بغير ولي ، كما روى مالك أنها زوجت بنت عبد الرحمن أخيها وهو غائب فلما قدم قال : مثلى يفتات عليه في بناته ؟ وأجيب بأنه لم يرد في الخبر التصريح بأنها باشرت العقد ، فقد يحتمل أن تكون البنت المذكورة ثيبا ودعت إلى كفاء وأبوها غائب فانتقلت الولاية إلى الولي الأبعد أو إلى السلطان . وقد صح عن عائشة أنها « أنكحت رجلا من بنى أخيها فضربت بينهم بستر ثم تكلمت حتى إذا لم يبق إلا العقد أمرت رجلا فأنكح ثم قالت : ليس إلى النساء نكاح » أخرجه عبد الرزاق . الحديث الثاني .

قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن موسى أو ابن جعفر كما بينته في المقدمة ، وساق الحديث عن عائشة مختصرا وقد تقدم شرحه في كتاب التفسير . الحديث الثالث حديث ابن عمر « تأيimt حفصة » تقدم شرحه قريبا ووجه الدلالة منه اعتبار الولي في الجملة . الحديث الرابع حديث معقل بن يسار .

قوله ( حدثنا أحمد بن أبي عمر ) وهو النيسابوري قاضيا يكنى أبا على ، واسم أبى عمر حفص بن عبد الله بن راشد .

قوله ( حدثنى إبراهيم ) هو ابن طهمان : ويونس هو ابن عبيد ، والحسن هو البصري .

قوله ( فلا تعضلوهن ) أى في تفسير هذه الآية . ووقع في تفسير الطبري من حديث ابن عباس أنها نزلت في ولي النكاح أن يضار وليته فيمنعها من النكاح .

قوله ( حدثنى معقل بن يسار أنها نزلت فيه ) هذا صريح في رفع هذا الحديث ووصله ، وقد تقدم في تفسير البقرة معلقا لإبراهيم بن طهمان ، وموصولا أيضا لعباد بن راشد عن الحسن ، وبصورة إرسال من طريق عبد الوارث بن سعيد عن يونس ، وقويت رواية إبراهيم بن طهمان بوصله بمتابعة عباد بن راشد على تصريح الحسن بقوله « حدثنى معقل بن يسار » .

قوله ( زوجت أختا لي ) اسمها جميل بالجيم مصغر بنت يسار ، وقع في تفسير الطبري من طريق ابن جريج

وبه جزم ابن ماکولا ، وسماها ابن فتحون كذلك لكن بغير تصغير وسياق مستنده ، وقيل اسمها ليل حكاة السهيل في « مبهمات القرآن » وتبعه البدرى ، وقيل فاطمة وقع ذلك عند ابن إسحق ، ويحتمل التعدد بأن يكون لها اسمان ولقب أو لقبان واسم .

**قوله ( من رجل )** قيل هو أبو البداح بن عاصم الأنصارى ، هكذا وقع في « أحكام القرآن لإسماعيل القاضي » من طريق ابن جريج « أخبرنى عبد الله بن معقل أن جميل بنت يسار أخت معقل كانت تحت أبي البداح بن عاصم فطلقها فانقضت عدتها . فخطبها » وذكر ذلك أبو موسى في « ذيل الصحابة » وذكره أيضا الثعلبى ولفظه « نزلت في جميلة بنت يسار أخت معقل وكانت تحت أبي البداح بن عاصم بن عدى بن العجلان » واستشكله الذهلى بأن البداح تابعى على الصواب ، فيحتمل أن يكون صحابيا آخر . وجزم بعض المتأخرين بأنه البداح بن عاصم وكنيته أبو عمرو فإن كان محفوظا فهو أخو البداح التابعى . ووقع لنا في « كتاب المجاز » للشيخ عز الدين بن عيد السلام أن اسم زوجها عبد الله بن راحة ، ووقع في رواية عباد بن راشد عن الحسن عن البزار والدارقطنى « فأتانى ابن عم لى فخطبها مع الخطاب » وفي هذا نظر لأن معقل بن يسار مزنى وأبو البداح أنصارى فيحتمل أنه ابن عمه لأمه أو من الرضاة .

**قوله ( حتى إذا انقضت عدتها )** في رواية عباد بن راشد « فاصطحبها ماشاء الله ثم طلقها طلاقا له رجعة ثم تركها حتى انقضت عدتها فخطبها .

**قوله ( فجاء يخطبها )** أى من وليها وهو أخوها كما قال أولا « زوجت أختا لى من رجل » .  
**قوله ( وأفرشتك )** أى جعلتها لك فراشا ، في رواية الثعلبى « وأفرشتك كريمتى وأثرتك بها على قومى » . وهذا مما يبعد أنه ابن عمه .

**قوله ( لا والله لا تعود إليك أبدا )** في رواية عباد بن راشد « لا أزوجك أبدا » زاد الثعلبى وحمزة « آفا » وهو بفتح الهمزة والنون والفاء .

**قوله ( وكان رجلا لا بأس به )** في رواية الثعلبى « وكان رجل صدق » قال ابن التين : أى كان جيدا . وهذا مما غيرته العامة فكنوا به عمن لاخير فيه كذا قال . ووقع في رواية مبارك بن فضالة عن الحسن عند أبي مسلم الكجى « قال الحسن علم الله حاجة الرجل إلى امرأته وحاجة المرأة إلى زوجها ، فأنزل الله هذه الآية » .

**قوله ( فأنزل الله هذه الآية : فلا تعضلوهن )** هذا صريح في نزول هذه الآية في هذه القصة ، ولا يمنع ذلك كون ظاهر الخطاب في السياق للأزواج حيث وقع فيها ﴿ وإذا طلقتم النساء ﴾ ، لكن قوله في بقيتها ﴿ أن ينكحن أزواجهن ﴾ ظاهر في أن العضل يتعلق بالأولياء ، وقد تقدم في التفسير بيان العضل الذي يتعلق بالأولياء في قوله تعالى ﴿ لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن ﴾ فيستدل في كل مكان بما يليق به .

**قوله ( فقلت الآن أفعل يارسول الله . قال فزوجها إياه )** أى أعادها إليه بعقد جديد . وفي رواية أبي نعيم المستخرج « فقلت الآن أقبل أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية أبي مسلم الكجى من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن « فسمع ذلك معقل بن يسار فقال : سمعا لربى وطاعة ، فدعا زوجها فزوجها إياه » ومن رواية الثعلبى « فإنى أومن بالله » فأنكحها إياه وكفر عن يمينه « وفي رواية عباد بن راشد « فكفرت عن يمينى

وأنكحتها إياه ، قال الثعلبي : ثم هذا قول أكثر المفسرين . وعن السدي : نزلت في جابر بن عبد الله زوج بنت عمه فطلقها زوجها تطليقة وانقضت عدتها ثم أراد تزويجها ، وكانت المرأة تريد فأتى جابر ، فنزلت ، قال ابن بطال : اختلفوا في الولي فقال الجمهور ومنهم مالك والثوري والليث والشافعي وغيرهم : الأولياء في النكاح هم العصبة ، وليس للخال ولا والد الأم ولا الإخوة من الأم ونحو هؤلاء ولاية . وعن الحنفية هم من الأولياء ، واحتج الأبهري بأن الذي يرث الولاء هم العصبة دون ذوى الأرحام قال : فذلك عقدة النكاح . واختلفوا فيما إذا مات الأب فأوصى رجلاً على أولاده هل يكون أولى من الولي القريب في عقدة النكاح أو مثله أو لا ولاية له ؟ فقال ربيعة وأبو حنيفة ومالك : الوصي أولى ، واحتج لهم بأن الأب لو جعل ذلك لرجل بعينه في حياته لم يكن لأحد من الأولياء أن يعترض عليه ، فكذلك بعد موته . وتعقب بأن الولاية انتقلت بالموت فلا يقاس بحال الحياة وقد اختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فذهب الجمهور إلى ذلك وقالوا : لا تزوج المرأة نفسها أصلاً ، واحتجوا بالأحاديث المذكورة ، ومن أقواها هذا السبب المذكور في نزول الآية المذكورة ، وهي أصرح دليل على اعتبار الولي وإلا لما كان لعضله معنى ، ولأنها لو كان لها أن تزوج نفسها لم تحتج إلى أخيها ، ومن كان أمره إليه لا يقال إن غيره منعه منه . وذكر ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك ، وعن مالك رواية أنها إن كانت غير شريفة زوجت نفسها . وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يشترط الولي أصلاً ، ويجوز أن تزوج نفسها ولو بغير إذن وليها إذا تزوجت كفواً ، واحتج بالقياس على البيع فإنها تستقل به ، وحمل الأحاديث الواردة في اشتراط الولي على الصغيرة ونخص بهذا القياس عمومها ، وهو عمل سائغ في الأصول ، وهو جواز تخصيص العموم بالقياس ، لكن حديث معقل المذكور رفع هذا القياس ، ويدل على اشتراط الولي في النكاح دون غيره ليندفع عن موليته العار باختيار الكفء ، وانفصل بعضهم عن هذا الإيراد بالتزامهم اشتراط الولي ولكن لا يمنع ذلك تزويجها نفسها ، ويتوقف ذلك على إجازة الولي كما قالوا في البيع ، وهو مذهب الأوزاعي . وقال أبو ثور نحوه لكن قال : يشترط إذن الولي لها في تزويج نفسها . وتعقب بأن إذن الولي لا يصح إلا لمن يتوب عنه والمرأة لا تنوب عنه في ذلك لأن الحق لها ، ولو أذن لها في إنكاح نفسها صارت كمن أذن لها في البيع من نفسها ولا يصح . وفي حديث معقل أن الولي إذا عضل لا يزوج السلطان إلا بعد أن يأمره بالرجوع عن العضل ، فإن أجاب فذاك ، وإن أصر زوج عليه الحاكم ، والله أعلم

### باب إذا كان الولي هو الخاطب

وخطب المغيرة بن شعبه امرأة هو أولى الناس بها فأمر رجلاً فزوجه ، وقال عبد الرحمن بن عوف لأُمّ حكيم بنت قارظ : أتجعلين أمرك إلي ؟ فقالت : نعم . فقال قد تزوجتك . وقال عطاء : ليشهد أنني قد نكحتك أو ليأمر رجلاً من عشيرتها . وقال سهل : قالت امرأة للنبي صلى الله عليه : أهب لك نفسي . فقال رجل : إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها .

[٥١٣١] ٤٩٤١ - حدثنا محمد بن سلام قال نا أبو معاوية قال نا هشام عن أبيه عن عائشة في قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾ إلى آخر الآية ، قالت : هي اليتيمة تكون في حجر الرجل قد شركتة في ماله فيرغب عنها أن يتزوجها ، ويكره أن يزوجه غيره فيدخل عليه في ماله ، فيحبسها ، فنهاهم الله عن ذلك .

٤٩٤٢ حدثني أحمد بن محمد بن مقدام قال نا فضيل بن سليمان قال نا أبو حازم قال نا سهل بن سعد قال : كنا عند النبي صلى الله عليه جُلوساً فجاءته امرأة تعرضُ عليه نفسها فحَفَضَ فيها النظر ورفعَه فلم يُردّها ، قال رجلٌ من أصحابه : زوجنيها يا رسول الله ، قال : «عندك من شيء؟» قال : ما عندي من شيء . قال : «ولا خاتم من حديد؟» قال : ولا خاتم من حديد ، ولكن أشقُّ بُردَتِي هذه فأعطيها النصف وأخذ النصف ، قال : «لا ، هل معك من القرآن من شيء؟» قال : نعم ، قال : «أذهب فقد زوجتكها بما معك من القرآن» .

**قوله ( باب إذا كان الولي )** أى في النكاح ( هو الخاطب ) أى هل يزوج نفسه ، أو يحتاج إلى ولي آخر ؟ قال ابن المنير : ذكر في الترجمة ما يدل على الجواز والمنع معا ليكل الأمر في ذلك إلى نظر المجتهد . كذا قال ، وكأنه أخذه من تركه الجزم بالحكم ، لكن الذي يظهر من صنيعه أنه يرى الجواز ، فإن الآثار التي فيها أمر الولي غيره أن يزوجه ليس فيها التصريح بالمنع من تزويجه نفسه . وقد أورد في الترجمة أثر عطاء الدال على الجواز ، وإن كان الأولى عنده أن لا يتولى أحد طرفي العقد . وقد اختلف السلف في ذلك ، فقال الأوزاعي وربيعة والثوري ومالك وأبو حنيفة وأكثر أصحابه والليث : يزوج الولي نفسه ، ووافقهم أبو ثور . وعن مالك لو قالت الثيب لوليتها زوجني بمن رأيت فزوجها من نفسه أو ممن اختار لزمها ذلك ولو لم تعلم عين الزوج . وقال الشافعي : يزوجهما السلطان أو ولي آخر مثله أو أقعد منه . ووافقه زفر وداود . وحجتهم أن الولاية شرط في العقد ، فلا يكون النكاح منكحا كما لا يبيع من نفسه .

**قوله ( وخطب المغيرة بن شعبة امرأة هو أولى الناس بها فأمر رجلا فزوجه )** هذا الأثر وصله وكيع في مصنفه والبيهقي من طريقه عن الثوري عن عبد الملك بن عمير « أن المغيرة بن شعبة أراد أن يتزوج امرأة وهو وليها ، فجعل أمرها إلى رجل المغيرة أولى منه فزوجه » وأخرجه عبد الرزاق عن الثوري وقال فيه « فأمر أبعد منه فزوجه » وأخرجه سعيد بن منصور من طريق الشعبي ولفظه « إن المغيرة خطب بنت عمه عروة بن مسعود ، فأرسل إلى عبد الله بن أبي عقيل فقال : زوجنيها ، فقال : ما كنت لأفعل ، أنت أمير البلد وابن عمها ، فأرسل المغيرة إلى عثمان بن أبي العاص فزوجها منه » انتهى . والمغيرة هو ابن شعبة بن مسعود بن معتب من ولد عوف بن ثقيف فهي بنت عمه لحا . وعبد الله بن أبي عقيل هو ابن عمهما معا أيضا لأن جده هو مسعود المذكور . وأما عثمان بن أبي العاص فهو وإن كان ثقفيا أيضا لكنه لا يجتمع معهم إلا في جدهم الأعلى ثقيف لأنهم ولد جشم بن ثقيف ، فوضح المراد بقوله هو أولى الناس ، وعرف اسم الرجل المبهم في الأثر المعلق .

**قوله ( وقال عبد الرحمن بن عوف لأم حكيم بنت قارظ : أتجعلين أمرك إلى ؟ قالت : نعم . فقال : فقد تزوجتك )** وصله ابن سعد من طريق ابن أبي ذئب « عن سعيد بن خالد أن أم حكيم بنت قارظ قالت لعبد الرحمن بن عوف : إنه قد خطبني غير واحد ، فزوجني أيهم رأيت . قال : وتجعلين ذلك إلي ؟ فقالت : نعم . قال قد تزوجتك » قال ابن أبي ذئب : فجاز نكاحه . وقد ذكر ابن سعد أم حكيم في النساء اللواتي لم يروين عن النبي صلى الله عليه وسلم وروين عن أزواجه ، ولم يزد في التعريف بها على ما في هذا الخبر ، وذكرها في تسمية أزواج عبد الرحمن بن عوف في ترجمته فنسبها فقال : أم حكيم بنت قارظ بن خالد بن عبيد حليف بنى زهرة .

**قوله ( وقال عطاء : ليشهد أني قد نكحتك )** أو ليأمر رجلا من عشيرتها ( وصله عبد الرزاق عن ابن

جريح قال « قلت لعطاء : امرأة خطبها ابن عم لها لا رجل لها غيره ، قال : فلتشهد أن فلانا خطبها وإني أشهدكم أنى قد نكحته ، أو لتأمر رجلا من عشيرتها » .

**قوله ( وقال سهل : قالت امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم أهب لك نفسي ، فقال رجل : يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها )** هذا طرف من حديث الواهبة ، وقد تقدم موصولا في « باب تزويج المعسر » وفي « باب النظر إلى المرأة قبل التزويج » وغيرهما ، ووصله في الباب بلفظ آخر ، وأقربها إلى لفظ هذا التعليق رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم بلفظ « إن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله جئت لأهب لك نفسي — وفيه — فقام رجل من أصحابه فقال : أى رسول الله » مثله . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قوله تعالى ﴿ ويستفتونك في النساء ﴾ أورده مختصرا ، وقد تقدم شرحه مستوفى في التفسير ، ووجه الدلالة منه أن قوله « فرغب عنها أن يتزوجها » أعم من أن يتولى ذلك بنفسه أو يأمر غيره فيزوجها ، وبه احتج محمد بن الحسن على الجواز ، لأن الله لما عاتب الأولياء في تزويج من كانت من أهل المال والجمال بدون سنتها من الصداق وعاتبهم على ترك تزويج من كانت قليلة المال والجمال دل على أن الولي يصح منه تزويجها من نفسه ، إذ لا يعاتب أحد على ترك ما هو حرام عليه ، ودل ذلك أيضا على أنه يتزوجها ولو كانت صغيرة لأنه أمر أن يقسط لها في الصداق ، ولو كانت بالغاً لما منع أن يتزوجها بما تراضيا عليه ، فعلم أن المراد من لا أمر لها في نفسها . وقد أوجب باحتمال أن يكون المراد بذلك السفية فلا أثر لرضاها بدون مهر مثلها كالبكر . ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في الواهبة ، وسيأتي شرحه قريبا ، ووجه الأخذ منه بالإطلاق أيضا ، لكن انفصل من منع ذلك بأنه معدود من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن يزوج نفسه وبغير ولى ولا شهود ولا استئذان ولفظ الهبة كما يأتي تقريره ، وقوله فيه « فلم يردّها » بسكون الدال من الإرادة ، وحكى بعض الشراح تشديد الدال وفتح أوله وهو محتمل

### باب إنكاح الرجل ولده الصغار

لقوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ ﴾ فجعل عدتها ثلاثة أشهر قبل البلوغ .

٤٩٤٣ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سُفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم عليه تزوجها وهي بنت ست سنين ، وأدخلت عليه وهي بنت تسع ، ومكثت عنده تسعاً . [٥١٣٣]

**قوله ( باب إنكاح الرجل ولده الصغار )** ضبط ولده بضم الواو وسكون اللام على الجمع وهو واضح ، ويفتحهما على أنه اسم جنس ، وهو أعم من الذكور والإناث .

**قوله ( لقول الله تعالى : واللّائى لم يحضن ، فجعل عدتها ثلاثة أشهر قبل البلوغ )** أى فدل على أن نكاحها قبل البلوغ جائز ، وهو استنباط حسن ، لكن ليس في الآية تخصيص ذلك بالوالد ولا بالبكر . ويمكن أن يقال الأصل في الإيضاع التحريم إلا ما دل عليه الدليل ، وقد ورد حديث عائشة في تزويج أبي بكر لها وهي دون البلوغ فبقى ماعداه على الأصل ، ولهذا السر أورد حديث عائشة ، قال المهلب : أجمعوا أنه يجوز للأب تزويج ابنته الصغيرة البكر ولو كانت لا يوطأ مثلها ، إلا أن الطحاوي حكى عن ابن شبرمة منعه فيمن لا توطأ ،

وحكى ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقاً أن الأب لا يزوج بنته البكر الصغيرة حتى تبلغ وتأذن ، وزعم أن تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصه ، ومقابله تجويز الحسن والنخعي للأب إجبار بنته كبيرة كانت أو صغيرة بكراً كانت أو ثيباً .

( تنبيه ) : وقع في حديث عائشة من هذا الوجه إدراج يظهر من الطريق التي في الباب الذي بعده

### باب تزويج الأب ابنته من الإمام

وقال عمر : خَطَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى حَفْصَةَ فَأَنكَحَتْهُ .

٤٩٤٤ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ نَا وَهَيْبٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [٥١٣٤]

تزوجها وهي بنت ست سنين ، وبني بها وهي بنت تسع سنين ، قال هشام : وأُنبئت أنها كانت عنده تسع سنين .  
قوله ( باب تزويج الأب ابنته من الإمام ) في هذه الترجمة إشارة إلى أن الولي الخاص يقدم على الولي العام ، وقد اختلف فيه عن المالكية .

قوله ( وقال عمر الخ ) هو طرف من حديثه الذي تقدم موصولاً قريباً . ثم ذكر حديث عائشة وقوله فيه « قال هشام » يعني ابن عروة ، وهو موصول بالإسناد المذكور . وقوله وأُنبئت الخ لم يسم من أنبأه بذلك ، ويشبه أن يكون حمله عن امرأته فاطمة بنت المنذر عن جدتها أسماء ، قال ابن بطال : دل حديث الباب على أن الأب أولى في تزويج ابنته من الإمام ، وأن السلطان ولي من لا ولي لها ، وأن الولي من شروط النكاح . قلت : ولا دلالة في الحديثين على اشتراط شيء من ذلك ، وإنما فيهما وقوع ذلك ، ولا يلزم منه منع ماعده ، وإنما يؤخذ ذلك من أدلة أخرى . وقال : وفيه أن النهي عن إنكاح البكر حتى تستأذن مخصوص بالبالغ حتى يتصور منها الإذن ، وأما الصغيرة فلا إذن لها ، وسيأتي الكلام على ذلك في باب مفرد

### باب السلطان ولي

لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « زَوَّجْنَاكِهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ » .

٤٩٤٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ قَالَ أَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى [٥١٣٥]

اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَتْ : إِنِّي وَهَبْتُ مِنْ نَفْسِي ، فَقَامَتْ طَوِيلًا فَقَالَ رَجُلٌ : زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ ، قَالَ : « هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا ؟ » قَالَ : مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي ، فَقَالَ : « إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِيَّاهُ جَلَسَتْ لَا إِزَارَ لَكَ » قَالَ : « فَالْتَمَسْ شَيْئًا » ، فَقَالَ : مَا أَجَدُ شَيْئًا ، فَقَالَ : « الْتَمَسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » ، فَلَمْ يَجِدْ ، فَقَالَ : « أَمْعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ ؟ » قَالَ : نَعَمْ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا لِسُورَ سَمَاءِهَا ، فَقَالَ : « زَوَّجْنَاكِهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ » .

قوله ( باب السلطان ولي ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : زَوَّجْنَاكِهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ) ثم ساق حديث سهل بن سعد في الواهة من طريق مالك بلفظ « زوجتكها » بالأفراد ، وقد وقع في رواية أبي ذر من هذا الوجه بلفظ « زوجناكها » بنون التعظيم ، وقد ورد التصريح بأن السلطان ولي في حديث عائشة المرفوع « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل » الحديث ، وفيه « والسلطان ولي من لا ولي لها » أخرجه أبو داود

والترمذى حسنه وصححه أبو عوانة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، لكنه لما لم يكن على شرطه استنبطه من إقصيه الواهبة . وعند الطبراني من حديث ابن عباس رفعه « لا نكاح إلا بولي ، والسلطان ولي من لا ولي له » وفي إسناده الحجاج بن أرطاة-وفيه مقال ، وأخرجه سفيان في جامعه ومن طريقه الطبراني في « الأوسط » بإسناد آخر حسن عن ابن عباس بلفظ « لا نكاح إلا بولي مرشد أو سلطان »

### باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها

[٥١٣٦] ٤٩٤٦- حدثنا معاذ بن فضالة قال نا هشام عن يحيى عن أبي سلمة أن أبا هريرة حدثهم أن النبي صلى الله عليه قال : « لا تُنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تُنكح البكر حتى تستأذن » ، قالوا : يا رسول الله ، وكيف إذن؟ قال : « أن تسكت » . [الحديث ٥١٣٦ - طرفاه في : ٦٩٦٨ ، ٦٩٧٠] .

[٥١٣٧] ٤٩٤٧- حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق قال أنا الليث عن ابن أبي مليكة عن أبي عمرو مولى عائشة عن عائشة أنها قالت : يا رسول الله ، إن البكر تستحي ، قال : « رضاها صمتها » . [الحديث ٥١٣٧ - طرفاه في : ٦٩٤٦ ، ٦٩٧١] .

**قوله ( باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها )** في هذه الترجمة أربع صور : تزويج الأب البكر ، وتزويج الأب الثيب ، وتزويج غير الأب البكر ، وتزويج غير الأب الثيب . وإذا اعتبرت الكبير والصغير زادت الصور ، فالثيب البالغ لا يزوجه الأب ولا غيره إلا برضاها اتفاقا إلا من شذ كما تقدم ، والبكر الصغيرة يزوجه أبوها اتفاقا إلا من شذ كما تقدم ، والثيب غير البالغ اختلف فيها فقال مالك وأبو حنيفة : يزوجه أبوها كما يزوج البكر ، وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد : لا يزوجه إذا زالت البكارة بالوطء لا بغيره ، والعله عندهم أن إزالة البكارة تنزل الحياء الذي في البكر ، والبكر البالغ يزوجه أبوها وكذا غيره من الأولياء ، واختلف في استثمارها والحديث دال على أنه لا إيجاب للأب عليها إذا امتنعت ، وحكاها الترمذى عن أكثر أهل العلم . وسأذكر مزيد بحث فيه . وقد ألحق الشافعي الجد بالأب . وقال أبو حنيفة والأوزاعي في الثيب الصغيرة يزوجه كل ولي ، فإذا بلغت ثبت الخيار . وقال أحمد : إذا بلغت تسعا جاز للأولياء غير الأب نكاحها ، وكأنه أقام المظنة مقام المثنة ، وعن مالك يلتحق بالأب في ذلك وصى الأب دون بقية الأولياء لأنه إقامة مقامه كما تقدمت الإشارة إليه . ثم إن الترجمة معقودة لاشتراط رضا المزوجة بكرا كانت أو ثيبا صغيرة كانت أو كبيرة ، وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث ، لكن تستثنى الصغيرة من حيث المعنى لأنها لا عبارة لها .

**قوله ( حدثنا هشام )** هو الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير .

**قوله ( عن أبي سلمة )** في رواية مسلم من طريق خالد بن الحارث عن هشام عن يحيى « حدثنا أبو سلمة » .

**قوله ( لا تنكح )** بكسر الحاء للنهي ، ويرفعها للخبر وهو أبلغ في المنع ، وتقدم تفسير الأيم في « باب عرض الإنسان ابنته » وظاهر هذا الحديث أن الأيم هي الثيب التي فارقت زوجها بموت أو طلاق لمقابلتها بالبكر ، وهذا

هو الأصل في الأيم ، ومنه قولهم « الغزو مأيمة » أى يقتل الرجال فتصير النساء أيامى ، وقد تطلق على من لا زوج لها أصلا ، ونقله عياض عن إبراهيم الحربي وإسماعيل القاضي وغيرهما أنه يطلق على كل من لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة بكرا كانت أو ثيبا ، وحكى الماوردي القولين لأهل اللغة . وقد وقع في رواية الأوزاعي عن يحيى في هذا الحديث عند ابن المنذر والدارقطني « لا تنكح الثيب » ووقع عند ابن المنذر في رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه في هذا الحديث الثيب تشاور .

**قوله ( حتى تستأمر )** أصل الاستئمار طلب الأمر ، فالمعنى لا يعقد عليها حتى يطلب الأمر منها ، ويؤخذ من قوله تستأمر أنه لا يعقد إلا بعد أن تأمر بذلك ، وليس فيه دلالة على عدم اشتراط الولي في حقها ، بل فيه إشعار باشتراطه .

**قوله ( ولا تنكح البكر حتى تستأذن )** كذا وقع في هذه الرواية التفرقة بين الثيب والبكر ، فعبّر للثيب بالاستئمار وللبكر بالاستئذان ، فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة أن الاستئمار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الأمر إلى المستأمرة ، ولهذا يحتاج الولي إلى صريح إذنها في العقد ، فإذا صرحت بمنعه امتنع اتفاقا والبكر بخلاف ذلك ، والإذن دائر بين القول والسكوت بخلاف الأمر فإنه صريح في القول وإنما جعل السكوت إذنا في حق البكر لأنها قد تستحي أن تفصح .

**قوله ( قالوا يا رسول الله )** في رواية عمر بن أبي سلمة « قلنا » وحديث عائشة صريح في أنها هي السائلة عن ذلك .

**قوله ( وكيف إذنها )** في حديث عائشة « قلت إن البكر تستحي » وستأتي ألفاظه . الحديث الثاني .

**قوله ( حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق )** أى ابن قرة الهلالي أبو حفص المصري وأضله كوفي سمع من مالك والليث ويحيى بن أيوب وغيرهم ، روى عنه القدماء مثل يحيى بن معين وإسحق الكوسج وأبي عبيد وإبراهيم بن هانئ ، وهو من قدماء شيوخ البخاري ولم أر له عنه في الجامع إلا هذا الحديث ، وقد وثقه العجلي والدارقطني ومات سنة تسع عشرة ومائتين .

**قوله ( حدثنا الليث )** في رواية الكشميهني « أنبأنا » .

**قوله ( عن أبي عمرو مولى عائشة )** في رواية ابن جريج « عن ابن أبي مليكة عن ذكوان » وسيأتي في ترك الحيل ، ويأتي في الإكراه من هذا الوجه بلفظ « عن أبي عمرو هو ذكوان » .

**قوله ( أنها قالت : يا رسول الله إن البكر تستحي )** هكذا أورده من طريق الليث مختصرا ، ووقع في رواية ابن جريج في ترك الحيل « قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : البكر تستأذن ، قلت « فذكر مثله . وفي الإكراه بلفظ « قلت : يا رسول الله ، تستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم . قلت : فإن البكر تستأمر فتستحي فتسكت » وفي رواية مسلم من هذا الوجه « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهلها ، أتستأمر أم لا ؟ قال : نعم تستأمر . قلت : فإنها تستحي » .

**قوله ( قال رضاها صمتها )** في رواية ابن جريج « قال سكاتها إذنها » وفي لفظ له « قال إذنها صماتها » وفي



رواية مسلم من طريق ابن جريج أيضا « قال فذلك إذنها إذا هي سكتت » ودلت رواية البخاري على أن المراد بالجارية في رواية مسلم البكر دون الثيب . وعند مسلم أيضا من حديث ابن عباس والبكر تستأذن في نفسها ، وإذنها صماتها » وفي لفظ له « والبكر يستأذنها أبوها في نفسها » قال ابن المنذر : يستحب إعلام البكر أن سكوتها إذن ، لكن لو قالت بعد العقد ما علمت أن صمتي إذن لم يبطل العقد بذلك عند الجمهور ، وأبطله بعض المالكية ، وقال ابن شعبان منهم : يقال لها ذلك ثلاثا إن رضيت فاسكتي وإن كرهت فانطقي . وقال بعضهم : يطال المقام عندها لئلا تخجل فيمنعها ذلك من المسارعة . واختلفوا فيما إذا لم تتكلم بل ظهرت منها قرينة السخط أو الرضا بالتبسم مثلا أو البكاء ، فعند المالكية إن نفرت أو بكّت أو قامت أو ظهر منها ما يدل على الكراهة لم تزوج ، وعند الشافعية لا أثر لشيء من ذلك في المنع إلا إن قرنت مع البكاء الصياح ونحوه ، وفرق بعضهم بين الدمع فإن كان حارا دل على المنع وإن كان باردا دل على الرضا . قال : وفي هذا الحديث إشارة إلى أن البكر التي أمر باستئذانها هي البالغ ، إذ لا معنى لاستئذان من لا تدرى ما الإذن ، ومن مستوى ملكوتها وسخطها . ونقل ابن عبد البر عن مالك أن سكوت البكر اليتيمة قبل إذنها وتفويضها لا يكون رضا عنها ، بخلاف ما إذا كان بعد تفويضها إلى وليها . وخص بعض الشافعية الأكتفاء بسكوت البكر البالغ بالنسبة إلى الأب والجد دون غيرها ، لأنها تستحي منهما أكثر من غيرها . والصحيح الذي عليه الجمهور استعمال الحديث في جميع الأبكار بالنسبة لجميع الأولياء ، واختلفوا في الأب يزوج البكر البالغ بغير إذنها فقال الأوزاعي والثوري والحنفية ووافقهم أبو ثور : يشترط استئذانها ، فلو عقد عليها بغير استئذان لم يصح . وقال الآخرون : يجوز للأب أن يزوجه ولو كانت بالغاً بغير استئذان ، وهو قول ابن أبي ليلى ومالك والليث والشافعي وأحمد وإسحق ، ومن حجتهم مفهوم حديث الباب لأنه جعل الثيب أحق بنفسها من وليها ، فدل على أن ولي البكر أحق بها منها . واحتج بعضهم بحديث يونس بن أبي اسحق عن أبي بردة عن أبي موسى مرفوعا « تستأمر اليتيمة في نفسها ، فإن سكتت فهو إذنها » قال فقيد ذلك باليتيمة فيحمل المطلق عليه ، وفيه نظر لحديث ابن عباس الذي ذكرته بلفظ « يستأذنها أبوها » فنص على ذكر الأب . وأجاب الشافعي بأن المؤامرة قد تكون عن استطابة النفس ، ويؤيده حديث ابن عمر رفعه « وأمروا النساء في بناتهن » أخرجه أبو داود ، قال الشافعي : لا خلاف أنه ليس للأُم أمر ، لكنه على معنى استطابة النفس . وقال البيهقي : زيادة ذكر الأب في حديث ابن عباس غير محفوظة ، قال الشافعي : زادها ابن عيينة في حديثه ، وكان ابن عمر والقاسم وسالم يزوجون الأبكار لا يستأمرنهن ؛ قال البيهقي : والمحفوظ في حديث ابن عباس « البكر تستأمر » ورواه صالح بن كيسان بلفظ « واليتيمة تستأمر » وكذلك رواه أبو بردة عن أبي موسى ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فدل على أن المراد بالبكر باليتيمة . قلت : وهذا لا يدفع زيادة الثقة الحافظ بلفظ الأب ، ولو قال قائل : بل المراد باليتيمة البكر لم يدفع . وتستأمر بضم أوله يدخل فيه الأب وغيره فلا تعارض بين الروايات ، ويبقى النظر في أن الاستثمار هل هو شرط في صحة العقد أو مستحب على معنى استطابة النفس كما قال الشافعي ؟ كل من الأمرين محتمل ، وسيأتي مزيد بحث فيه في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . واستدل به على أن الصغيرة الثيب لا إجبار عليها لعموم كونها أحق بنفسها من وليها ، وعلى أن من زالت بكارتها بوطء ولو كان زنا لا إجبار عليها لأب ولا غيره لعموم قوله « الثيب أحق بنفسها » وقال أبو حنيفة : هي كالبكر ، وخالفه حتى صاحباه ، واحتج له بأن علة الإكتفاء بسكوت البكر هو الحياء وهو باق في هذه لأن المسألة مفروضة فيمن زالت بكارتها بوطء لا فيمن اتخذت الزنا

ديدنا وعادة . وأجيب بأن الحديث نص على أن الحياء يتعلق بالبكر وقابلها بالثيب فدل على أن حكمهما مختلف ، وهذه ثيب لغة وشرعا بدليل أنه لو أوصى بعق كل ثيب في ملكه دخلت اجماعا ، وأما بقاء حياتها كالبكر فممنوع لأنها تستحي من ذكر وقوع الفجور منها ، وأما ثبوت الحياء من أصل النكاح فليست فيه كالبكر التي لم تجرب قط ، والله أعلم . واستدل به لمن قال : إن للثيب أن تتزوج بغير ولي ، ولكنها لا تزوج نفسها بل تجعل أمرها إلى رجل فيزوجها ، حكاه ابن حزم عن داود ، وتعبه بحديث عائشة « أما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل » وهو حديث صحيح كما تقدم ، وهو يبين أن معنى قوله « أحق بنفسها من وليها » لا ينفذ عليها أمره بغير إذن ولا يجبرها ، فإذا أرادت أن تتزوج لم يجز لها إلا بإذن وليها . واستدل به على أن البكر إذا أعلنت بالمنع لم يجز النكاح ، وإلى هذا أشار المصنف في الترجمة ، وإن أعلنت بالرضا فيجوز بطريق الأولى ، وشذ بعض أهل الظاهر فقال : لا يجوز أيضا وقوفا عند ظاهر قوله « وإذن أنها أن تسكت »

### باب إذا زوج ابنته وهي كارهة، فنكاحه مردود

[٥١٣٨] ٤٩٤٨ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية عن خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك ، فأتت رسول الله صلى الله عليه فرد نكاحه . [الحديث ٥١٣٨ - أطرافه في: ٥١٣٩، ٦٩٤٥، ٦٩٦٩].

[٥١٣٩] ٤٩٥٠ - حدثنا إسحاق قال أنا يزيد قال أنا يحيى أن القاسم بن محمد حدثه أن عبد الرحمن بن يزيد ومجمع بن يزيد حدثاه أن رجلا يدعى خداما أنكح ابنة له . . نحوه .

قوله ( باب إذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود ) هكذا أطلق ، فشمّل البكر والثيب ، لكن حديث الباب مصرح فيه بالثبوت ، فكانه أشار إلى ماورد في بعض طرقه كما سألناه ، ورد النكاح إذا كانت ثيبا فزوجت بغير رضاها إجماع ، إلا ما نقل عن الحسن أنه أجاز لإجبار الأب للثيب ولو كرهت كما تقدم . وعن النخعي إن كانت في عياله جاز وإلا رد ، واختلفوا إذا وقع العقد بغير رضاها ، فقالت الحنفية إن أجازته جاز ، وعن المالكية إن أجازته عن قرب جاز وإلا فلا ، ورده الباقر مطلقا .

قوله ( ومجمع ) بضم الميم وفتح الجيم وكسر الميم الثقيلة ثم عين مهملة .

قوله ( ابني يزيد بن جارية ) بالجيم أي ابن عامر بن العطف الأنصاري الأوسي من بني عمرو بن عوف ، وهو ابن أخى مجمع بن جارية الصحابي الذي جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج له أصحاب السنن ، وقد وهم من زعم أنهما واحد ، ومنه قيل إن لمجمع بن يزيد صحبة وليس كذلك ، وإنما الصحبة لعمه مجمع بن جارية ، وليس لمجمع بن يزيد في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد قرنه فيه بأخيه عبد الرحمن بن يزيد ، وعبد الرحمن ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيما جزم به العسكري وغيره ، وهو أخو عاصم بن عمر بن الخطاب لأمه ، قال ابن سعد : ولي القضاء لعمر بن عبد العزيز يعني لما كان أمير المدينة ، ومات سنة ثلاث وتسعين وقيل سنة ثمان ، ووثقه جماعة ، وما له في البخاري أيضا سوى هذا الحديث . وقد وافق مالكا على إسناد

هذا الحديث سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم وإن اختلف الرواة عنهما في وصل هذا الحديث عن خنساء وفي إرساله حيث قال بعضهم عن عبد الرحمن ومجمع أن خنساء زوجت ، وكذا اختلفوا عنهما في نسب عبد الرحمن ومجمع : فمنهم من أسقط يزيد وقال ابني جارية والصواب وصله وإثبات يزيد في نسبهما ، وقد أخرج طريق ابن عيينة المصنف في ترك الحيل بصورة الإرسال كما سيأتي ، وأخرجها أحمد عنه كذلك ، وأوردها الطبراني من طريقه موصولة ، وأخرجه الدارقطني في « الموطآت » من طريق معلى بن منصور عن مالك بصورة الإرسال أيضا والأكثر وصلوه عنه ، وخالفهما معا سفيان الثوري في راو من السند فقال « عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن يزيد بن وداعة عن خنساء » أخرجه النسائي في « الكبرى » والطبراني من طريق ابن المبارك عنه ، وهي رواية شاذة لكن يبعد أن يكون لعبد الرحمن بن القاسم فيه شيخان ، وعبد الله بن يزيد بن وداعة هذا لم أر من ترجم له ، ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا ابن حبان إلا عبد الله بن وداعة بن خدام الذي روى عن سلمان الفارسي في غسل الجمعة وعنه المقبري ، وهو تابعي غير مشهور إلا في هذا الحديث ، وثقه الدارقطني وابن حبان ، وقد ذكره ابن منده في « الصحابة » وخطأه أبو نعيم في ذلك ، وأظن شيخ عبد الرحمن بن القاسم ابن أخيه ، وعبد الله بن يزيد بن وداعة هذا ممن أغفله المزي ومن تبعه فلم يذكره في رجال الكتب الستة .

**قوله ( عن خنساء بنت خدام )** بمعجمة ثم نون ثم مهملة وزن حمراء ، وأبوها بكسر المعجمة وتخفيف المهملة ، قيل أسم أبيه وداعة ، والصحيح أن أسم أبيه خالد ووداعة أسم جده فيما أحسب ، وقع ذلك في رواية لأحمد من طريق محمد بن إسحق عن الحجاج بن السائب مرسلًا في هذه القصة ، ولكن قال في تسميتها خناس بتخفيف النون وزن فلان ، ووقع في رواية الدارقطني والطبراني وابن السكن خنساء ، ووصل الحديث عنها فقال « عن حجاج بن السائب بن أبي لبابة عن أبيه عن جدته خنساء » وخناس مشتق من خنساء كما يقال في لئب زنا ، وكنية خدام والدخنساء أبو وداعة كناه أبو نعيم ، وقد وقع ذلك عند عبد الرزاق من حديث ابن عباس « أن خداما أبا وداعة أنكح ابنته رجلا » الحديث ، ووقع عند المستغفري من طريق ربيعة بن عبد الرحمن بن يزيد ابن جارية أن وداعة بن خدام زوج ابنته ، وهو وهم في أسمه ، ولعله كان : أن خداما أبا وداعة ، فانقلب . وقد ذكرت في كتاب الصحابة ما يدل على أن لوداعة بن خدام أيضا صحبة ، وله قصة مع عمر في ميراث سالم مولى أبي حذيفة ذكرها البخاري في تاريخه ، وقد أطلت في هذا الموضع ، لكن جر الكلام بعضه بعضا ولا يخلو من فائدة .

**قوله (إن أباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك)** ووقع في رواية الثوري المذكورة « قالت أنكحني أنى وأنا كارهة وأنا بكر » والأول أرجح ، فقد ذكر الحديث الإسماعيلي من طريق شعبة عن يحيى بن سعيد عن القاسم فقال في روايته « وأنا أريد أن أتزوج عم ولدي » وكذا أخرج عبد الرزاق عن معمر بن سعيد بن عبد الرحمن الجحشي عن أبي بكر بن محمد « أن رجلا من الأنصار تزوج خنساء بنت خدام فقتل عنها يوم أحد ، فأنكحها أبوها رجلا ، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أبي أنكحني ، وإن عم ولدي أحب إلي » فهذا يدل على أنها كانت ولدت من زوجها الأول ، واستفدنا من هذه الرواية نسبة زوجها الأول وأسمه أنيس بن قتادة سماه الواقدي في روايته من وجه آخر عن خنساء ، ووقع في « المبهات للقطب القسطلاني » أن أسمه أسير وأنه استشهد بيدر ولم يذكر له مستندا ، وأما الثاني الذي كرهته فلم أقف على اسمه إلا أن الواقدي ذكر بإسناد له أنه من بني مزينة ، ووقع في

رواية ابن إسحق عن الحجاج بن السائب بن أبي لبابة عن أبيه عنها أنه من بنى عمرو بن عوف ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس « أن خداما أبا ودیعة أنكح ابنته رجلا ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : لا تکرهوهن ، فنكحت بعد ذلك أبا لبابة وكانت ثيبا » وروى الطبراني بإسناد آخر عن ابن عباس فذكر نحو القصة قال فيه « فترعها من زوجها وكانت ثيبا ، فنكحت بعده أبا لبابة » وروى عبد الرزاق أيضا عن الثوري عن أبي الحويرث عن نافع بن جبیر قال « تأمیت خنساء ، فزوجها أبوها » الحديث نحوه وفيه « فرد نكاحه ، ونكحت أبا لبابة » وهذه أسانید يقوى بعضها ببعض . وكلها دالة على أنها كانت ثيبا . نعم أخرج النسائي من طريق الأزاعي عن عطاء عن جابر « أن رجلا زوج ابنته وهى بكر من غير أمرها ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم ففرق بينهما » وهذا سند ظاهره الصحة ، ولكن له علة أخرجه النسائي من وجه آخر عن الأزاعي فأدخل بينه وبين عطاء إبراهيم بن مرة وفيه مقال ، وأرسله فلم يذكر في إسناده جابرا . وأخرج النسائي أيضا وابن ماجه من طريق جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس « أن جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباه زوجها وهى كارهة ، فخيرها » ورجاله ثقات ، لكن قال أبو حاتم وأبو زرعة إنه خطأ وأن الصواب إرساله . وقد أخرجه الطبراني والدارقطني من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد نكاح بكر وثيب أنكحهما أبوهما وهما كارهتان » قال الدارقطني : تفرد به عبد الملك الدماري وفيه ضعف ، والصواب عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة مرسل ، وقال البيهقي : إن ثبت الحديث في البكر حمل على أنها زوجت بغير كفاء والله أعلم قلت : وهذا الجواب هو المعتمد ، فإنها واقعة عين فلا يثبت الحكم فيها تعميما ، وأما الطعن في الحديث فلا معنى له فإن طرده يقوى بعضها ببعض ، ولقصة خنساء بنت خدام طريق أخرى أخرجهما الدارقطني والطبراني من طريق هشيم عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة « أن خنساء بنت خدام زوجها أبوها وهى كارهة ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها » ولم يقل فيه بكرا ولا ثيبا ، قال الدارقطني : رواه أبو عوانة عن عمر مرسلا لم يذكر أبا هريرة .

**قوله ( حدثنا إسحق )** هو ابن راهويه ويزيد هو ابن هارون ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري .

**قوله ( إن رجلا يدعى خداما أنكح ابنة له نحوه )** ساق أحمد لفظه عن يزيد بن هارون بهذا الإسناد « أن رجلا منهم يدعى خداما أنكح ابنته ، فكرهت نكاح أبيها ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فرد عنها نكاح أبيها ، فتروجت أبا لبابة بن عبد المنذر » فذكر يحيى بن سعيد أنه بلغه أنها كانت ثيبا ، وهذا يوافق ما تقدم . وكذا أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن شيبه عن يزيد بن هارون ، وأخرجه الإسماعيلي من طرق عن يزيد كذلك ، وأخرجه الطبراني والإسماعيلي من طريق محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد نحوه . وأخرجه الطبراني من طريق عيسى بن يونس عن يحيى كذلك . وأخرجه أحمد عن أبي معاوية عن يحيى كذلك ، لكن اقتصر على ذكر مجمع بن يزيد ، والذي بلغ يحيى ذلك يحتمل أن يكون عبد الرحمن بن القاسم ، فسيأتي في ترك الحيل من طريق ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن القاسم « إن امرأة من ولد جعفر تخوفت أن يزوجه وليها وهى كارهة فأرسلت إلى شيخين من الأنصار عبد الرحمن ومجمع ابني جارية قالا : فلا تخشين فإن خنساء بنت خدام أنكحها أبوها وهى كارهة فرد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك . قال سفيان : وأما عبد الرحمن بن القاسم فسمعتة يقول عن أبيه أن خنساء انتهى ، وقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن عن أبيه عن

خنساء موصولا ، والمرأة التي من ولد جعفر هي أم جعفر بنت القاسم بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، ولها هو عم أبيها معاوية بن عبد الله بن جعفر ، أخرجه المستغفري من طريق يزيد بن الهاد عن ربيعة بإسناده أنها تأيمت من زوجها حمزة بن عبد الله بن الزبير ، فأرسلت إلى القاسم بن محمد وإلى عبد الرحمن بن يزيد فقالت : إني لا آمن معاوية أن يضعني حيث لا يوافقني ، فقال لها عبد الرحمن : ليس له ذلك ولو صنع ذلك لم يجز ، فذكر الحديث إلا أنه لم يضبط اسم والد خنساء ولا سمي بنته كما قدمته . وكنت ذكرت في المقدمة في تسمية المرأة من ولد جعفر ومن ذكر معها غير الذي هنا ، والمذكور هنا هو المعتمد ، وقد حصل من تحرير ذلك ما لا أظن أنه يزداد عليه ، فله الحمد على جميع منته

**باب تزويج اليتيمة لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا ﴾**

وإذا قال للولي : زوجني فلانة فمكث ساعة أو قال : ما معك ؟ فقال : معي كذا وكذا ولبنات ثم قال : زوجتكها . فهو جائز ، فيه سهل عن النبي صلى الله عليه .

[٥١٤٠] ٤٩٥١ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري ... ح . وقال الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أنه : سأل عائشة قال لها : يا أمته ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ ﴾ إلى قوله : ﴿ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ ، قالت عائشة : يابن אחتي ، هذه اليتيمة تكون في حجر وليها فيرغب في جمالها ومالها ويريد أن ينتقص في صداقها فنهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لهن في إكمال الصداق ، وأمرُوا بنكاح من سواهن من النساء ، قالت عائشة : استفتى الناس رسول الله صلى الله عليه بعد ذلك فأنزل الله عز وجل : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ فأنزل الله لهن في هذه الآية أن اليتيمة إذا كانت ذات مال وجمال رغبوا في نكاحها ونسبها والصداق ، وإذا كانت مرغوباً عنها في قلة المال والجمال تركوها وأخذوا غيرها من النساء ، قالت : فكما يتركونها حين يرغبون عنها ، فليس لهن أن ينكحوها إذا رغبوا فيها إلا أن يقسطوا لها ويعطوها حقها الأوفى من الصداق .

**قوله ( باب تزويج اليتيمة )** لقول الله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا ﴾ ذكر فيه حديث عائشة في تفسير الآية المذكورة ، وقد تقدم شرحه في التفسير ، وفي دلالة على تزويج الولي غير الأب التي دون البلوغ بكرة كانت أو ثيبا ، لأن حقيقة اليتيمة من كانت دون البلوغ ولا أب لها ، وقد أذن في تزويجها بشرط أن لا يخس من صداقها ، فيحتاج من منع ذلك إلى دليل قوي . وقد احتج بعض الشافعية بحديث « لا تنكح اليتيمة حتى تستأمر » قال فإن قيل الصغيرة لا تستأمر ، قلنا فيه إشارة إلى تأخير تزويجها حتى تبلغ فتصير أهلا للاستثمار ، فإن قيل لا تكون بعد البلوغ يتيمة قلنا التقدير لا تنكح اليتيمة حتى تبلغ فتستأمر ، جمعا بين الأدلة .

**قوله ( وإذا قال للولي زوجني فلانة فمكث ساعة أو قال مامعك ؟ فقال معي كذا وكذا أو لبنا ، ثم قال زوجتكها فهو جائز ، فيه سهل عن النبي صلى الله عليه وسلم )** يعني حديث الواهة ، وقد تقدم مرارا ويأتي شرحه قريبا ، ومراده منه أن التفريق بين الإيجاب والقبول إذا كان في المجلس لا يضر ولو تخلل بينهما كلام آخر ،

وفي أخذه من هذا الحديث نظر لأنها واقعة عين يطرقها إحتال أن يكون قبل عقب الإيجاب .

**قوله** ( حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري ، وقال الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب ) تقدم طريق الليث موصولا في « باب الأكفاء في المال » وساق المتن هناك على لفظه وهنا على لفظ شعيب ، وقد أفردته بالذكر في كتاب الوصايا كما تقدم ، والله أعلم

**باب إذا قال الخاطب للولي : زوجني فلانة**

فقال : قد زوجتك بكذا وكذا جاز النكاح وإن لم يقل للزوج أرضيت أو قبلت .

[٥١٤١] ٤٩٥٢ - حدثنا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن أبي حازم عن سهل : أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت عليه نفسها فقال : « ما لي اليوم بالنساء من حاجة » ، فقال رجل : يا رسول الله ، زوجنيها ، قال « ما عندك ؟ » قال : ما عندي شيء ، قال : « أعطها ولو خائفاً من حديد » ، قال : ما عندي شيء قال : « فما عندك من القرآن ؟ » قال : كذا وكذا ، قال : « فقد ملكتكها بما معك من القرآن » .

**قوله** ( باب إذا قال الخاطب زوجني فلانة فقال قد زوجتك بكذا وكذا جاز النكاح وإن لم يقل للزوج أرضيت أو قبلت ) في رواية الكشميهني « إذا قال الخاطب للولي » وبه يتم الكلام ، وهو الفاعل في قوله « وإن لم يقل » وأورد المصنف فيه حديث سهل بن سعد في قصة الواهبة أيضا وهذه الترجمة معقودة لسأله هل يقوم الالتماس مقام القبول فيصير كما لو تقدم القبول على الإيجاب كأن يقول تزوجت فلانة على كذا فيقول الولي زوجتكها بذلك ، أو لابد من إعادة القبول ؟ فاستنبط المصنف من قصة الواهبة أنه لم ينقل بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم « زوجتكها بما معك من القرآن » أن الرجل قال قد قبلت ، لكن اعترضه المهلب فقال : بساط الكلام في هذه القصة أغنى عن توقيف الخاطب على القبول لما تقدم من المراوضة والطلب والمعاودة في ذلك ، فمن كان في مثل حال هذا الرجل الراغب لم يحتاج إلى تصريح منه بالقبول لسبق العلم برغبته ، بخلاف غيره ممن لم تقم القرائن على رضاه انتهى . وغايته أنه يسلم الاستدلال لكن يخصه بخاطب دون خاطب ، وقد قدمت في الذي قبله وجه الخدش في أصل الاستدلال .

**قوله** في هذه الرواية ( فقال مالي اليوم في النساء من حاجة ) فيه إشكال من جهة أن في حديث « فصعد النظر إليها وصوبه » فهذا دال على أنه كان يريد التزويج لو أعجبه ، فكان معنى الحديث مالي في النساء إذا كن بهذه الصفة من حاجة . ويحتمل أن يكون جواز النظر مطلقا من خصائصه وإن لم يرد التزويج ، وتكون فائدته إحتمال أنها تعجبه فيتزوجها مع استغنائه حيثئذ عن زيادة على من عنده من النساء صلى الله عليه وسلم

**باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع**

[٥١٤٢] ٤٩٥٣ - حدثنا مكي بن إبراهيم قال نا ابن جريج قال سمعت نافعاً يحدث أن ابن عمر كان يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعضهم على بيع بعض ، ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب .

[٥١٤٣] ٤٩٥٤- حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال : قال أبو هريرة <sup>(١)</sup> يَأْتِرُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ . وَلَا تَحَسَّسُوا ، وَلَا تَبَاغَضُوا ، وَكُونُوا إِخْوَانًا ، وَلَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَتْرُكَ أَوْ يَنْكَحَ» . [٥١٤٤]

[الحديث ٥١٤٣ - إطرافه في : ٦٠٦٤ ، ٦٠٦٦ ، ٦٧٢٤] .

**قوله ( باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع )** كذا أورده بلفظ « أو يدع » وذكره في الباب عن أبي هريرة بلفظ « أو يترك » وأخرجه مسلم من حديث عقبة بن عامر بلفظ « حتى يذر » وقد أخرجه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق عبد الوارث عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « حتى ينكح أو يدع » وإسناده صحيح .

**قوله ( نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعضكم على بيع بعض )** تقدم شرحه في البيوع والبحث في اختصاص ذلك بالمسلم ، وهذا اللفظ لا يعارض ذلك من جهة أن المخاطبين هم المسلمون .

**قوله ( ولا يخطب )** بالجزم على النهي ، أى وقال لا يخطب . ويجوز الرفع على أنه نفى ، وسياق ذلك بصيغة الخبر أبلغ في المنع ، ويجوز النصب عطفاً على قوله « يبيع » على أن لا في قوله « ولا يخطب » زائدة ، ويؤيد الرفع قوله في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عند مسلم « ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب » برفع العين من يبيع والباء من يخطب وإثبات التحتانية في يبيع .

**قوله ( أو يأذن له الخاطب )** أى حتى يأذن الأول للثاني .

**قوله في حديث أبي هريرة ( الليث عن جعفر بن ربيعة )** ليث فيه إسناده آخر أخرجه مسلم من طريقه عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس عن عقبة بن عامر في قصة الخطبة فقط ، وسأذكر لفظه .

**قوله ( قال قال أبو هريرة يَأْتِرُ )** بفتح أوله وضم المثلثة تقول آثرت الحديث آثره بالمد أثرا بفتح أوله ثم سكون إذا ذكرته عن غيرك ، ووقع عند النسائي من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره مختصراً .

**قوله ( إياكم والظن الخ )** يأتي من وجه آخر عن أبي هريرة في كتاب الأدب مع شرحه ، وقد أخرجه البيهقي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه فزاد في المتن زيادات ذكرها البخاري مفرقة لكن من غير هذا الوجه ، قال الجمهور : هذا النهى للتحريم ، وقال الخطابي : هذا النهى للتأديب وليس بنهى تحريم يبطل العقد عند أكثر الفقهاء ، كذا قال ، ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور بل هو عندهم للتحريم ولا يبطل العقد ، بل حكى النووي أن النهى فيه للتحريم بالإجماع ولكن اختلفوا في شروطه فقال الشافعية والحنابلة : محل التحريم ما اذا صرحت المخطوبة أو وليها الذي أذنت له حيث يكون إذنها معتبراً بالإجابة ، فلو وقع التصريح بالرد فلا تحريم ، فلو لم يعلم الثاني بالحال فيجوز الهجوم على الخطبة لأن الأصل

(١) الرقمان ٥١٤٣ و ٥١٤٤ هما لحديث واحد جعله محمد فزاد عبد الباقي حديثين .

الإباحة ، وعند الحنابلة في ذلك روايتان ، وإن وقعت الإجابة بالتعريض كقولها لا رغبة عنك فقولان عند الشافعية ، الأصح وهو قول المالكية والحنفية لا يحرم أيضا ، وإذا لم ترد ولم تقبل فيجوز ، والحجة فيه قول فاطمة : خطبني معاوية وأبو جهم فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عليهما بل خطبها لأسامة ، وأشار النووي وغيره إلى أنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكونا خطبا معا أو لم يعلم الثاني بخطبة الأول ، والنبي صلى الله عليه وسلم أشار بأسامة ولم يخطب ، وعلى تقدير أن يكون خطب فكأنه لما ذكر لها ما في معاوية وأبي جهم ظهر منها الرغبة عنهما فخطبها لأسامة . وحكى الترمذى عن الشافعى أن معنى حديث الباب إذا خطب الرجل المرأة فرضيت به وركنت إليه فليس لأحد أن يخطب على خطبته ، فإذا لم يعلم برضاها ولا ركونها فلا بأس أن يخطبها ، والحجة فيه قصة فاطمة بنت قيس فإنها لم تحبه برضاها بواحد منهما ولو أخبرت بذلك لم يشر عليها بغير من اختارت فلو لم توجد منها إجابة ولا رد فقطع بعض الشافعية بالجواز ، ومنهم من أجرى القولين ، ونص الشافعى في البكر على أن سكوتها رضا بالخاطب ، وعن بعض المالكية لا تمنع الخطبة إلا على خطبة من وقع بينهما التراضي على الصداق ، وإذا وجدت شروط التحريم ووقع العقد للثاني فقال الجمهور يصح مع ارتكاب التحريم ، وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده ، وعند المالكية خلاف كالقولين ، وقال بعضهم يفسخ قبله لا بعده ، وحجة الجمهور أن المنهى عنه الخطبة والخطبة ليست شرطا في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة ، وحكى الطبري أن بعض العلماء قال : أن هذا النهى منسوخ بقصة فاطمة بنت قيس ، ثم رده وغلطه بأنها جاءت مستشيئة فأشير عليها بما هو الأولى ولم يكن هناك خطبة على خطبة كما تقدم ، ثم إن دعوى النسخ في مثل هذا غلط ، لأن الشارع أشار إلى علة النهى في حديث عقبة بن عامر بالأخوة ، وهى صفة لازمة وعلة مطلوبة للدوام فلا يصح أن يلحقها النسخ والله أعلم . واستدل به على أن الخاطب الأول إذا أذن للخاطب الثاني في التزويج ارتفع التحريم ، ولكن هل يختص ذلك بالمأذون له أو يتعدى لغيره ؟ لأن مجرد الإذن الصادر من الخاطب الأول دال على إعراضه عن تزويج تلك المرأة وإعراضه يجوز لغيره أن يخطبها ، الظاهر الثاني فيكون الجواز للمأذون له بالتنصيص ولغيره للمأذون له بالإلحاق ، ويؤيده قوله في الحديث الثاني من الباب « أو يترك » ، وصرح الروياني من الشافعية بأن محل التحريم إذا كانت الخطبة من الأول جائزة ، فإن كانت ممنوعة كخطبة المعتدة لم يضر الثاني بعد انقضاء العدة أن يخطبها وهو واضح لأن الأول لم يثبت له بذلك حق ، واستدل بقوله « على خطبة أخيه » أن محل التحريم إذا كان الخاطب مسلما فلو خطب الذمى ذمية فأراد المسلم أن يخطبها جاز له ذلك مطلقا ، وهو قول الأوزاعى ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن جويرية والخطابي ، ويؤيده قوله في أول حديث عقبة بن عامر عند مسلم « المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته حتى يذر » وقال الخطابي : قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم فيختص النهى بالمسلم . وقال ابن المنذر : الأصل في هذا الإباحة حتى يرد المنع ، وقد ورد المنع مقيدا بالمسلم فبقى ماعدا ذلك على أصل الإباحة ، وذهب الجمهور إلى إلحاق الذمى بالمسلم في ذلك وأن التعبير بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له ، وهو كقوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أولادكم ﴾ وكقوله ﴿ وربائبكم اللاتي في حجوركم ﴾ ونحو ذلك . وبناء بعضهم على أن هذا المنهى عنه هل هو من حقوق العقد واحترامه أو من حقوق المتعاقدين ؟ فعلى الأول فالراجح ما قال الخطابي ، وعلى الثاني فالراجح ما قال غيره ، وقريب من هذا البناء اختلافهم في ثبوت الشفعة للكافر فمن جعلها من حقوق الملك أثبت لها ومن جعلها من حقوق المالك منع ، وقريب من هذا البحث ما نقل عن ابن القاسم صاحب مالك أن الخاطب الأول إذا كان فاسقا جاز للعفيف أن



يخطب على خطبته ، ورجحه ابن العربي منهم وهو متجه فيما إذا كانت المخطوبة عفيفة فيكون العاسق غير كفء لها فتكون خطبته كلا خطبة . ولم يعتبر الجمهور ذلك إذا صدرت منها علامة القبول ، وقد أطلق بعضهم الإجماع على خلاف هذا القول ، ويلتحق بهذا ما حكاه بعضهم من الجواز إذا لم يكن الخاطب الأول أهلاً في العادة لخطبة تلك المرأة كما لو خطب سوق بنت ملك وهذا يرجع إلى التكافؤ ، واستدل به على تحريم خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى إلحاقاً لحكم النساء بحكم الرجال ، وصورته أن ترغب امرأة في رجل وتدعوه إلى تزويجها فيجيبها كما تقدم فتجىء امرأة أخرى فتدعوه وترغبه في نفسها وتزهده في التي قبلها ، وقد صرحوا باستحباب خطبة أهل الفضل من الرجال ، ولا يخفى أن محل هذا إذا كان المخطوب عزم أن لا يتزوج إلا بواحدة ، فأما إذا جمع بينهما فلا تحريم ، وسيأتي بعد ستة أبواب في « باب الشروط التي لا تحل في النكاح » مزيد بحث في هذا .

**قوله ( حتى ينكح )** أى حتى يتزوج الخاطب الأول فيحصل اليأس المحض ، وقوله « أو يترك » أى الخاطب الأول التزوج فيجوز حينئذ للثاني الخطبة ، فالغایتان مختلفتان : الأولى ترجع إلى اليأس ، والثانية ترجع إلى الرجاء ، ونظير الأولى قوله تعالى ﴿ حتى يلج الجمل في سم الخياط ﴾

### باب تفسير ترك الخطبة

[٥١٤٥] ٤٩٥٥ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أنه سمع ابن عمر يحدث : أن عمر بن الخطاب حين تأيئت حفصة قال عمر : لقيت أبا بكر فقلت : إن شئت أنكحتك حفصة بنت عمر ، فلبثت ليالي ثم خطبها رسول الله صلى الله عليه ، فلقيني أبو بكر وقال : إنه لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرّضت إلا أنني قد علمت أن رسول الله صلى الله عليه قد ذكرها ، فلم أكن لأفشي سر رسول الله صلى الله عليه ، ولو تركها لقبيلتها . تابعه يونس وموسى بن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهري .

**قوله ( باب تفسير ترك الخطبة )** ذكر فيه طرفاً من حديث عمر حين تأيئت حفصة ، وفي آخره قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه « ولو تركها لقبيلتها » وقد تقدم شرحه مستوفى قبل أبواب . قال ابن بطال ما ملخصه : تقدم في الباب الذي قبله تفسير ترك الخطبة صريحاً في قوله « حتى ينكح أو يترك » وحديث عمر في قصة حفصة لا يظهر منه تفسير ترك الخطبة لأن عمر لم يكن علم أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب حفصة ، قال : ولكنه قصد معنى دقيقاً يدل على ثقب ذهنه ورسوخه في الاستنباط ، وذلك أن أبا بكر علم أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب إلى عمر أنه لا يردّه بل يرغب فيه ويشكر الله على ما أنعم عليه به من ذلك ، فقام علم أبي بكر بهذا الحال مقام الركون والتراضي ، فكأنه يقول : كل من علم أنه لا يصرف إذا خطب لا ينبغي لأحد أن يخطب على خطبته ، وقال ابن المنير الذي يظهر لي أن البخاري أراد أن يحقق امتناع الخطبة على الخطبة مطلقاً ، لأن أبا بكر امتنع ولم يكن انبرم الأمر بين الخاطب والولى فكيف لو انبرم وترا كنا فكأنه استدلال منه بالأولى . قلت : وما أبداه ابن بطال أدق وأولى والله أعلم .

**قوله ( تابعه يونس وموسى بن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهري )** أى بإسناده ، أما متابعة يونس وهو ابن يزيد فوصلها الدارقطني في « العلل » من طريق أصبغ عن ابن وهب عنه ، وأما متابعة الآخرين فوصلها الذهلي في

« الزهريات » من طريق سليمان بن بلال عنهما ، وقد تقدم للمصنف هذا الحديث من رواية معمر من رواية صالح بن كيسان أيضا عن الزهري أيضا

### باب الخطبة

[٥١٤٦] ٤٩٥٦- حدثنا قبيصة قال نا سفيان عن زيد بن أسلم قال : سمعت ابن عمر يقول : جاء رجلان من المشرق فخطبا ، فقال النبي صلى الله عليه : « إن من البيان سحرا » .  
[الحديث ٥١٤٦ - طرفه في: ٥٧٦٧].

**قوله ( باب الخطبة )** بضم أوله أى عند العقد ، ذكر فيه حديث ابن عمر « جاء رجلان من المشرق فخطبا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن من البيان لسحرا » وفي رواية الكشميهني « سحرا » بغير لام ، وهو طرف من حديث سيأتى بتمامه في الطب مع شرحه . قال ابن التين : أدخل هذا الحديث في كتاب النكاح وليس هو موضعه ، قال : والبيان نوعان ، الأول ما يبين به المراد ، والثاني تحسين اللفظ حتى يستميل قلوب السامعين . والثاني هو الذي يشبه بالسحر ، والمذموم منه ما يقصد به الباطل ، وشبهه بالسحر لأن السحر صرف الشيء عن حقيقته . قلت : فمن هنا تؤخذ المناسبة ويعرف أنه ذكره في موضعه ، وكأنه أشار إلى أن الخطبة وإن كانت مشروعة في النكاح فينبغي أن تكون مقتصدة ، ولا يكون فيها ما يقتضي صرف الحق إلى الباطل بتحسين الكلام . والعرب تطلق لفظ السحر على الصرف تقول : ماسحرك عن كذا ؟ أى ما صرفك عنه ؟ وأخرجه أبو داود من حديث صخر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده رفعه « ان من البيان سحرا » . قال فقال صعصعة ابن صوحان : صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الرجل يكون عليه الحق وهو ألحن بالحجة من صاحب الحق فيسحر الناس ببيانه فيذهب بالحق » وقال المهلب : وجه إدخال هذا الحديث في هذه الترجمة أن الخطبة في النكاح إنما شرعت للخاطب ليسهل أمره فشبه حسن التوصل إلى الحاجة بحسن الكلام فيها بإستئزال المرغوب إليه بالبيان بالسحر ، وإنما كان كذلك لأن النفوس طبعت على الأنفة من ذكر المولات في أمر النكاح ، فكان حسن التوصل لرفع تلك الأنفة وجها من وجوه السحر الذي يصرف الشيء إلى غيره . وورد في تفسير خطبة النكاح أحاديث من أشهرها ما أخرجه أصحاب السنن وصححه أبو عوانة وابن حبان عن ابن مسعود مرفوعا « إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ونستغفره » الحديث . قال الترمذى : حسن رواه الأعمش عن أبي إسحق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود . وقال شعبة عن أبي إسحق عن أبي عبيدة عن أبيه ، قال فكلما الحديثين صحيح لأن إسرائيل رواه عن أبي إسحق فجمعهما . قال وقد قال أهل العلم : إن النكاح جائز بغير خطبة ، وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل العلم اهـ . وقد شرطه في النكاح بعض أهل الظاهر وهو شاذ

### باب ضرب الدف في النكاح والوليمة

[٥١٤٧] ٤٩٥٧- حدثنا مسدد قال نا بشر بن الفضل قال نا خالد بن ذكوان قال : قالت الربيع بنت معوذ ابن عفراء : جاء النبي صلى الله عليه يدخل حين بُني عليّ ، فجلس على فراشي كمجلسك مني ؛ فجعلت جويريات لنا يضربن بالدف ويندبن من قتل من آبائي يوم بدرٍ ، إذ قالت إحداهن : وفيما نبي يعلم ما في

غَدَ ، فقال : « دَعِيَ هذه وقولي بالذي كنت تقولين » .

**قوله ( باب ضرب الدف في النكاح والوليمة )** يجوز في الدف ضم الدال وفتحها ، وقوله « والوليمة » معطوف على النكاح أى ضرب الدف في الوليمة وهو من العام بعد الخاص ، ويحتمل أن يريد وليمة النكاح خاصة وأن ضرب الدف يشرع في النكاح عند العقد وعند الدخول مثلاً وعند الوليمة كذلك ، والأول أشبه ، وكأنه أشار بذلك إلى ما في بعض طرقه على ما سأبينه .

**قوله ( حدثنا خالد بن ذكوان )** هو المدنى يكنى أبا الحسن ، وهو من صغار التابعين

**قوله ( جاء النبى صلى الله عليه وسلم يدخل على )** في رواية الكشميهنى « فدخل على » ووقع عند ابن ماجه في أوله قصة من طريق حماد بن سلمة عن أبي الحسين واسمه خالد المدنى قال « كنا بالمدينة يوم عاشوراء والجواري يضربن بالدف ويتغنين ، فدخلنا على الربيع بنت معوذ فذكرنا ذلك لها ، فقالت : دخل على » الحديث ، هكذا أخرجه من طريق يزيد بن هارون عنه ، وأخرجه الطبراني من طريق عن حماد بن سلمة فقال « عن أبي جعفر الخطمى » بدل أبي الحسين .

**قوله ( حين بنى على )** في رواية حماد بن سلمة صبيحة عرسى ، والبناء الدخول بالزوجة ، وبين ابن سعد أنها تزوجت حينئذ إياس بن البكير الليثي وأنها ولدت له محمد بن إياس قيل له صحبة .

**قوله ( كمجلسك )** بكسر اللام أى مكانك ، قال الكرماني : هو محمول على أن ذلك كان من وراء حجاب ، أو كان قبل نزول آية الحجاب ، أو جاز النظر للحاجة أو عند الأمن من الفتنة اهـ . والأخير هو المعتمد ، والذي وضع لنا بالأدلة القوية أن من خصائص النبى صلى الله عليه وسلم جواز الخلوة بالأجنبية والنظر إليها ، وهو الجواب الصحيح عن قصة أم حرام بنت ملحان في دخوله عليها ونومه عندها وتقليتها رأسه ولم يكن بينهما محرمة ولا زوجية ، وجوز الكرماني أن تكون الرواية « مجلسك » بفتح اللام أى جلوسك ولا إشكال فيها .

**قوله ( فجعلت جوهرات لنا )** لم أقف على اسمهن ، ووقع في رواية حماد بن سلمة بلفظ جاريتان تغنيان ، فيحتمل أن تكون الشتان هما المغنيتان ومعهما من يتبعهما أو يساعدهما في ضرب الدف من غير غناء ، وسيأتي في « باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها » زيادة في هذا .

**قوله ( ويندبن )** من الندبة بضم النون وهى ذكر أوصاف الميت بالثناء عليه وتعدد محاسنه بالكرم والشجاعة ونحوها .

**قوله ( من قتل من آبائي يوم بدر )** تقدم بيان ذلك في المغازي وإن الذي قتل من آبائها إنما قتل بأحد ، وآباؤها الذين شهدوا بدرًا معوذ ومعاذ وعوف وأحدهم أبوها والآخرا عمها أطلقت الأبوة عليهما تغليبا !

**قوله ( فقال دعى هذه )** أى اتركى ما يتعلق بمدحى الذي فيه الإطراء المنهى عنه ، زاد في رواية حماد بن سلمة « لا يعلم ما في غد إلا الله » فأشار إلى علة المنع .

**قوله ( وقولي بالذي كنت تقولين )** فيه إشارة إلى جواز سماع المدح والمراثية مما ليس فيه مبالغة تفضي إلى

الغلو . وأخرج الطبراني في « الأوسط » بإسناد حسن من حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم مربياء من الأنصار في عرس لهن وهن يغنين :

وأهدى لها كبشا تنحنح في المريد وزوجك في البادي وتعلم ما في غد فقال : لا يعلم ما في غد إلا الله » قال المهلب : في هذا الحديث إعلان النكاح بالدف وبالغناء المباح ، وفيه إقبال الإمام إلى العرس وإن كان فيه لم هو مالم يخرج عن حد المباح . وفيه جواز مدح الرجل في وجهه مالم يخرج إلى مالم فيه . وأغرب ابن التين فقال : إنما نهاها لأن مدحه حق والمطلوب في النكاح اللهو فلما أدخلت الجد في اللهو منعها ، كذا قال ، وتام الخبر الذي أشرت إليه يرد عليه ، وسياق القصة يشعر بأنهما لو استمرت على المراتي لم ينههما ، وغالب حسن المراتي جد لا هو ، وإنما أنكر عليها ما ذكر من الإطراء حيث أطلق علم الغيب له وهو صفة تختص بالله تعالى كما قال تعالى ﴿ قل لا يعلم من في السماوات والأرض الغيب إلا الله ﴾ وقوله لنبيه ﴿ قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا إلا ما شاء الله ﴾ ، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير ﴿ وسائر ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يخبر به من الغيوب بإعلام الله تعالى إياه لا أنه يستقل بعلم ذلك كما قال تعالى ﴿ عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول ﴾ وسيأتي مزيد بحث في مسألة الغناء في العرس بعد اثني عشر بابا

**باب قول الله عز وجل : ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ وكثرة المهر ، وأدنى ما يجوز من الصداق وقوله : ﴿ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ﴾ وقوله : ﴿ أَوْ تَفَرِّضُوا لَهَا فَرِيضَةً ﴾ وقال سهل : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ولو خاتما من حديد » .**

٤٩٥٨ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس : أن عبد الرحمن ابن عوف تزوج امرأة على وزن نواة ، فرأى النبي صلى الله عليه وسلم عليه بشاشة العروس ، فسأله ، فقال : إني تزوجت امرأة على وزن نواة .

[٥١٤٨]

وعن قتادة عن أنس : أن عبد الرحمن تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب .

**قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ ) وكثرة المهر ، وأدنى ما يجوز من الصداق ، وقوله تعالى ﴿ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ﴾ ، وقوله جل ذكره ﴿ أَوْ تَفَرِّضُوا لَهَا فَرِيضَةً ﴾ . هذه الترجمة معقودة لأن المهر لا يتقدر أقله ، والمخالف في ذلك المالكية والحنفية ، ووجه الاستدلال مما ذكره الإطلاق من قوله « صدقاتهن » ومن قوله « فريضة » وقوله في حديث سهل « ولو خاتما من حديد » . وأما قوله « وكثرة المهر » فهو بالجر عطف على قول الله في الآية التي تلاها وهو قوله ﴿ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا ﴾ فيه إشارة إلى جواز كثرة المهر . وقد استدلت بذلك المرأة التي نازعت عمر رضي الله تعالى عنه في ذلك ، وهو ما أخرجه عبد الرزاق من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال قال عمر : لا تغالوا في مهر النساء : فقالت امرأة ليس ذلك لك يا عمر ، إن الله يقول وآتيتهم إحداهن قنطارا من ذهب ، قال وكذلك هي في قراءة ابن مسعود « فقال عمر : امرأة خاصمت عمر فخصمته » وأخرجه الزبير بن بكار من وجه آخر منقطع « فقال عمر : امرأة أصابت رجل**

أخطأ » وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن مسروق عن عمر فذكره متصلاً مطولاً ، وأصل قول عمر « لا تغالوا في صدقات النساء » عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم ، لكن ليس فيه قصة المرأة ، ومحصل الاختلاف أنه أقل ما يتمول ، وقيل أقله ما يجب فيه القطع ، وقيل أربعون وقيل خمسون ، وأقل ما يجب فيه القطع مختلف فيه فقليل ثلاثة دراهم وقيل خمسة وقيل عشرة .

**قوله ( وقال سهل قال النبي صلى الله عليه وسلم ولو خاتما من حديد )** هذا طرف من حديث الواهبة وسيأتي شرحه مستوفى بعد هذا ، ويأتي مزيد في هذه المسألة بعد قليل أيضاً ، ثم ذكر حديث أنس في قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف وفيه قوله « تزوجت امرأة على وزن نواة » وسيأتي شرحه مستوفى في « باب الوليمة ولو بشاة » بعد بضعة عشر باباً .

**قوله ( وعن قتادة عن أنس )** هو معطوف على قوله عن عبد العزيز بن صهيب ، وهو من رواية شعبة عنهما ، فبين أن عبد العزيز بن صهيب أطلق عن أنس النواة وكتادة زاد أنها من ذهب ، ويحتمل أن يكون قوله « وعن قتادة » معلقاً . وقد أخرج الإسماعيلي الحديث عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب بطريق عبد العزيز فقط ، وأخرج طريق قتادة من رواية علي بن الجعد وعاصم بن علي كلاهما عن شعبة ، وكذا صنع أبو نعيم أخرج من رواية سليمان طريق عبد العزيز وحده وأخرج طريق قتادة من رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة ، والله أعلم

### باب التزويج على القرآن بغير صداق

[٥١٤٩] ٤٩٥٩ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال سمعت أبا حازم قال : سمعت سهل بن سعد الساعدي يقول : إني لفي القوم عند رسول الله صلى الله عليه إذ قامت امرأة فقالت : يا رسول الله ، إنها قد وهبت نفسها لك ، فرأ فيها رأيك . فلم يجبه شيئاً . ثم قامت فقالت : يا رسول الله ، إنها قد وهبت نفسها لك ، فرأ فيها رأيك . فلم يجبه شيئاً . ثم قامت الثالثة فقالت : إنها قد وهبت نفسها لك ، فرأ فيها رأيك . فقام رجل فقال : يا رسول الله ، أنكحنيها . قال : « هل عندك من شيء ؟ » قال : لا . قال : « اذهب فاطلب ولو خاتماً من حديد » . فذهب فطلب ، ثم جاء فقال : ما وجدت شيئاً . ولا خاتماً من حديد . قال : « هل معك من القرآن شيء ؟ » قال : معي سورة كذا وسورة كذا . فقال : « اذهب فقد أنكحتكها بما معك من القرآن » .

**قوله ( باب التزويج على القرآن وبغير صداق )** أي على تعليم القرآن وبغير صداق مالى عيني ، ويحتمل غير ذلك كما سيأتي البحث فيه .

**قوله ( حدثنا سفيان )** هو ابن عيينة ، وقد ذكره المصنف من رواية سفيان الثوري بعد هذا لكن باختصار ، وأخرجه ابن ماجه من روايته أتم منه ، والإسماعيلي أتم من ابن ماجه ، والطبراني مقرونا برواية معمر ؛ وأخرج رواية ابن عيينة أيضاً مسلم والنسائي . وهذا الحديث مداره على أبي حازم سلمة بن دينار المدني وهو من صغار التابعين ، حدث به كبار الأئمة عنه مثل مالك ، وقد تقدمت روايته في الوكالة وقبل أبواب هنا ، ويأتي في التوحيد ، وأخرجه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي والثوري كما ذكرته ، وحامد بن زيد وروايته في فضائل القرآن ،

وتقدمت قبل أبواب هنا أيضا وأخرجها مسلم ، وفضيل بن سليمان ومحمد بن مطرف أبي غسان ، وقد تقدمت روايتهما قريبا في النكاح ولم يخرجهما مسلم ، ويعقوب بن عبد الرحمن الإسكندراني وعبد العزيز بن أبي حازم وروايتهما في النكاح أيضا ، ويعقوب أيضا في فضائل القرآن وعبد العزيز يأتي في اللباس وأخرجها مسلم ، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي وزائدة بن قدامة وروايتهما عند مسلم ، ومعمّر وروايته عند أحمد والطبراني ، وهشام بن سعد وروايته في « صحيح أبي عوانة » والطبراني ، ومبشر بن مبشر وروايته عند الطبراني ، وعبد الملك بن جريج وروايته عند أبي الشيخ في كتاب النكاح ، وقد روى طرفا منه سعيد بن المسيب عن سهل بن سعد أخرجه الطبراني . وجاءت القصة أيضا من حديث أبي هريرة عند أبي داود باختصار والنسائي مطولا ، وابن مسعود عند الدارقطني ، ومن حديث ابن عباس عند أبي عمر بن حيوة في فوائده ، وضميرة جند حسين بن عبد الله عند الطبراني ، وجاءت مختصرة من حديث أنس كما تقدم قبل أبواب ، وعند الترمذي طرف منه آخر ، ومن حديث أبي أمامة عند تمام في فوائده ، ومن حديث جابر وابن عباس عند أبي الشيخ في كتاب النكاح ، وسأذكر ما في هذه الروايات من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( عن سهل بن سعد )** في رواية ابن جريج حدثني أبو حازم أن سهل بن سعد أخبره .

**قوله ( إلى لفى القوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قامت امرأة )** في رواية فضيل بن سليمان « كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم جلوسا فجاءته امرأة ، وفي رواية هشام بن سعد « بينما نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم أتت إليه امرأة » وكذا في معظم الروايات « أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم » ويمكن رد رواية سفيان إليها بأن يكون معنى قوله « قامت » وقفت ، والمراد أنها جاءت إلى أن وقفت عندهم ، لا أنها كانت جالسة في المجلس فقامت . وفي رواية سفيان الثوري عند الإسماعيلي « جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد » فأفاد تعيين المكان الذي وقعت فيه القصة . وهذه المرأة لم أقف على اسمها ، ووقع في « الأحكام لابن القصاص » أنها خولة بنت حكيم أو أم شريك ، وهذا نقل من اسم الواهبة الوارد في قوله تعالى ﴿ وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي ﴾ وقد تقدم بيان اسمها في تفسير الأحزاب وما يدل على تعدد الواهبة .

**قوله ( فقالت يا رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك )** كذا فيه على طريق الالتفات ، وكذا في رواية حماد ابن زيد لكن قال « إنها قد وهبت نفسها لله ولرسوله » وكان السياق يقتضي أن تقول إلى قد وهبت نفسي لك ، وبهذا اللفظ وقع في رواية مالك ، وكذا في رواية زائدة عند الطبراني ، وفي رواية يعقوب ، وكذا الثوري عند الإسماعيلي « فقالت يا رسول الله جئت أهب نفسي لك » وفي رواية فضيل بن سليمان « فجاءته امرأة تعرض نفسها عليه » وفي كل هذه الروايات حذف مضاف تقديره أمر نفسي أو نحوه ، وإلا فالحقيقة غير مرادة لأن رقة الحر لا تملك ، فكأنها قالت أتزوجك من غير عوض .

**قوله ( فر فيها رأيك )** كذا للأكثر براء واحدة مفتوحة بعدها فاء التعقيب ، وهي فعل أمر من رأى ، ولبعضهم بهمزة ساكنة بعد الراء وكل صواب ، ووقع بإثبات الهمزة في حديث ابن مسعود أيضا .

**قوله ( فلم يجبا شيئا )** في رواية معمر والثوري وزائدة « فصمت » ، وفي رواية يعقوب وابن حازم وهشام بن سعد « فنظر إليها فصعد النظر إليها وصوبه » وهو بتشديد العين من صعد والواو من صوب ، والمراد أنه نظر

أعلاها وأسفلها ، والتشديد إما للمبالغة في التأمل وإما للتكرير ، وبالثاني جزم القرطبي في « المفهم » قال : أى نظر أعلاها وأسفلها مرارا . ووقع في رواية فضيل بن سليمان « فخفض فيها البصر ورفع » وهما بالتشديد أيضا ووقع في رواية الكشميني من هذا الوجه « النظر » بدل البصر ، وقال في هذه الرواية « ثم طأطأ رأسه » وهو بمعنى قوله « فصمت » وقال في رواية فضيل بن سليمان « فلم يردھا » وقد قدمت ضبط هذه اللفظة في « باب إذا كان الولي هو الخاطب » .

**قوله ( ثم قامت فقالت )** وقع هذا في رواية المستمل والكشميني وسياق لفظها كالأول ، وعندهما أيضا « ثم قامت الثالثة » وسياقها كذلك ، وفي رواية معمر والثوري معا عند الطبراني « فصمت » ثم عرضت نفسها عليه فصمت ، فلقد رأيتها قائمة مليا تعرض نفسها عليه وهو صامت « وفي رواية مالك « فقامت طويلا » ومثله للثوري عنه وهو نعت مصدر محذوف أى قياماً طويلا ، أو لظرف محذوف أى زمانا طويلا ، وفي رواية مبشر « فقامت حتى رأينا لها من طول القيام ، زاد في رواية يعقوب وابن أبي حازم « فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا جلست » ووقع في رواية حماد بن زيد أنها « وهبت نفسها لله ولرسوله فقال : مالي في النساء حاجة » ويجمع بينها وبين ماتقدم أنه قال ذلك في آخر الحال ، فكأنه صمت أولا لتفهم أنه لم يردھا ، فلما أعادت الطلب أفصح لها بالواقع . ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي « جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرضت نفسها عليه ، فقال لها اجلسي ، فجلست ساعة ثم قامت ، فقال : اجلسي بارك الله فيك ، أما نحن فلا حاجة لنا فيك » فيؤخذ منه وفور أدب المرأة مع شدة رغبتها لأنها لم تتبالح في الإلحاح في الطلب ، وفهمت من السكوت عدم الرغبة ، لكنها لما لم تياس من الرد جلست تنتظر الفرج ، وسكوته صلى الله عليه وسلم إما حياء من مواجهتها بالرد وكان صلى الله عليه وسلم شديد الحياء جدا كما تقدم في صفته أنه كان أشد حياء من العذراء في خدرها ، وإما انتظارا للوحى ، وإما تفكرا في جواب يناسب المقام .

**قوله ( فقام رجل )** في رواية فضيل بن سليمان « من أصحابه » ولم أقف على اسمه ، لكن وقع في رواية معمر والثوري عند الطبراني « فقام رجل أحسبه من الأنصار » وفي رواية زائدة عنده « فقال رجل من الأنصار » ووقع في حديث ابن مسعود « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من ينكح هذه ؟ فقام رجل » .

**قوله ( فقال يا رسول الله أنكحنيها )** في رواية مالك « زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة » ونحوه ليعقوب وابن أبي حازم ومعمر والثوري وزائدة ، ولا يعارض هذا قوله في حديث حماد بن زيد « لا حاجة لي » لجواز أن تتجدد الرغبة فيها بعد أن لم تكن .

**قوله ( قال هل عندك من شيء )** زاد في رواية مالك « تصدقها » وفي حديث ابن مسعود « ألك مال » .

**قوله ( قال لا )** في رواية يعقوب وابن أبي حازم « قال لا والله يا رسول الله » زاد في رواية هشام بن سعد « قال فلا بد لها من شيء » وفي رواية الثوري عند الإسماعيلي « عندك شيء ؟ قال : لا ، قال : إنه لا يصلح » ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي بعد قوله لاحاجة لي « ولكن تملكيني أمرك » قالت نعم . فنظر في وجوه القوم فدعا رجلا فقال : إني أريد أن أزوجك هذا إن رضيت ، قالت مارضيت لي فقد رضيت » وهذا إن كانت القصة متحدة يحتمل أن يكون وقع نظره في وجوه القوم بعد أن سأل الرجل أن يزوجه لها فاسترضاها أولا ثم تكلم

معه في الصداق ، وإن كانت القصة متعددة فلا إشكال . ووقع في حديث ابن عباس في « فوائد أبي عمر بن حيوة » أن رجلا قال « إن هذه امرأة رضيت بي فزوجها مني ، قال : فما مهرها ؟ قال ما عندي شيء : قال : مهرها ما قل أو كثر . قال : والذي بعثك بالحق ما أملك شيئا » وهذه الأظهر فيها التعدد .

**قوله ( قال اذهب فاطلب ولو خاتما من حديد )** في رواية يعقوب وابن أبي حازم وابن جريج « اذهب إلى أهلك فائض هل تجد شيئا . فذهب ثم رجع فقال : لا والله يارسول الله ما وجدت شيئا . قال انظر ولو خاتما من حديد ، فذهب ثم رجع فقال : لا والله يارسول الله ولا خاتما من حديد » وكذا وقع في رواية مالك : ثم ذهب يطلب مرتين ، لكن باختصار . وفي رواية هشام بن سعد « فذهب فالتمس فلم يجد شيئا فرجع فقال لم أجد شيئا فقال له : اذهب فالتمس » وقال فيه « فقال : ولا خاتم من حديد لم أجده ، ثم جلس » ووقع في خاتم النصب على المفعولية لأتمس ، والرفع على تقدير ما حصل لي ولا خاتم ولو في قوله ولو خاتما تقليدية ، قال عياض ووهب من زعم خلاف ذلك . ووقع في حديث أبي هريرة « قال قم إلى النساء . فقام إليهن فلم يجد عندهن شيئا » والمراد بالنساء أهل الرجل كما دلل عليه رواية يعقوب .

**قوله ( قال هل معك من القرآن شيء )** : كذا وقع في رواية سفيان بن عيينة باختصار ذكر الإزار ، وثبت ذكره في رواية مالك وجماعة ، منهم من قدم ذكره على الأمر بالتماس الشيء أو الخاتم ، ومنهم من أخره ، ففي رواية مالك قال « هل عندك من شيء تصدقها إياه ؟ قال : ما عندي إلا إزاري هذا . فقال إزارك إن أعطيتها جلست لا إزار لك ، فالتمس شيئا » ويجوز في قوله « إزارك » الرفع على الابتداء والجملة الشرطية الخبر والمفعول الثاني محذوف تقديره إياه ، وثبت كذلك في رواية ، ويجوز النصب على أنه مفعول ثان لأعطيتها ، والإزار يذكر ويؤث . وقد جاء هنا مذكرا ، ووقع في رواية يعقوب وابن أبي حازم بعد قوله « اذهب إلى أهلك — إلى أن قال — ولا خاتما من حديد ، ولكن هذا إزاري » قال سهل أي ابن سعد الراوي : ماله رداء فلها نصفه « قال ماتصنع بإزارك إن لبسته » الحديث ، ووقع للقرطبي في هذه الرواية وهم فإنه ظن أن قوله فلها نصفه من كلام سهل بن سعد فشرحه بما نصه وقول سهل ماله رداء فلها نصفه ظاهره لو كان له رداء لشركها النبي صلى الله عليه وسلم فيه ، وهذا بعيد إذ ليس في كلام النبي ولا الرجل ما يدل على شيء من ذلك ، قال ويمكن أن يقال أن مراد سهل أنه لو كان عليه رداء مضاف إلى الإزار لكان للمرأة نصف ما عليه الذي هو إما الرداء وإما الإزار لتعليقه المنع بقوله « إن لبسته لم يكن عليك منه شيء » فكأنه قال لو كان عليك ثوب تنفرد أنت بلبسه وثوب آخر تأخذه هي تنفرد بلبسه لكان لها أخذه ، فإما إذا لم يكن ذلك فلا انتهى . وقد أخذ كلامه هذا بعض المتأخرين فذكره ملخصا ، وهو كلام صحيح لكنه مبني على الفهم الذي دخله الوهم ، والذي قال « فلها نصفه » هو الرجل صاحب القصة ، وكلام سهل إنما هو قوله « ماله رداء فقط » وهي جملة معترضة ، وتقدير الكلام : ولكن هذا إزاري فلها نصفه ، وقد جاء ذلك صريحا في رواية أبي غسان محمد بن مطرف ولفظه « ولكن هذا إزاري ولها نصفه » قال سهل : وماله رداء . ووقع في رواية الثوري عند الإسماعيلي « فقام رجل عليه إزار وليس عليه رداء » ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم « إن لبسته الخ » أي إن لبسته كاملا وإلا فمن المعلوم من ضيق حالهم وقلة الثياب عندهم أنها لو لبسته بعد أن تشقه لم يسترها ، ويحتمل أن يكون المراد بالنفي نفى الكمال لأن العرب قد تنفى جملة الشيء إذا انتفى كماله والمعنى لو شققته بينكما نصفين لم يحصل كمال سترك بالنصف إذا لبسته ولا هي ، وفي رواية معمر عند الطبراني



ما وجدت والله شيئاً غير ثوبي هذا اشققه بيني وبينها قال مافي ثوبك فضل عنك ، وفي رواية فضيل بن سليمان « ولكنني أشق بردتي هذه فأعطيها النصف وأخذ النصف » وفي رواية الدراوردي « قال ما أملك إلا إزارى هذا ، قال : رأيت إن لبسته فأى شيء تلبس » وفي رواية مبشر « هذه الشملة التي على ليس عندي غيرها » وفي رواية هشام بن سعد « ماعليه إلا ثوب واحد عاقد طرفيه على عنقه » وفي حديث ابن عباس وجابر « والله مالى ثوب إلا هذا الذي على » وكل هذا مما يرجح الاحتمال الأول والله أعلم . ووقع في رواية حماد بن زيد « فقال أعطها ثوبا ، قال لا أجد ، قال أعطها ولو خاتماً من حديد فاعتل له » ومعنى قوله « فاعتل له » أى اعتذر بعدم وجدانه كما دلت عليه رواية غيره ، ووقع في رواية أبي غسان قبل قوله : هل معك من القرآن شيء « فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام فراه النبي صلى الله عليه وسلم فدعاه أو دعى له » وفي رواية الثوري عند الإسماعيلي « فقام طويلاً ثم ولى ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم على الرجل » وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب مثله لكن قال « فراه النبي صلى الله عليه وسلم مولياً فأمر به فدعى له ، فلما جاء قال : ماذا معك من القرآن ؟ » ويحتمل أن يكون هذا بعد قوله كما في رواية مالك « هل معك من القرآن شيء » فاستفهمه حينئذ عن كميته ، ووقع الأمران في رواية معمر قال « فهل تقرأ من القرآن شيئاً ؟ قال : نعم ، قال : ماذا ؟ قال : سورة كذا » وعرف بهذا المراد بالمعنى وأن معناها الحفظ عن ظهر قلبه ، وقد تقدم تقرير ذلك في فضائل القرآن وبيان من زاد فيه « أتقرؤهن عن ظهر قلبك » وكذا وقع في رواية الثوري عند الإسماعيلي « قال معي سورة كذا ومعني سورة كذا ، قال عن ظهر قلبك ؟ قال نعم » .

**قوله ( سورة كذا وسورة كذا )** زاد مالك تسميتها ، وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم « عدهن » وفي رواية أبي غسان « لسور يعددها » وفي رواية سعيّد بن المسيّب عن سهل بن سعد « أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً امرأة على سورتين من القرآن يعلمها إياهما » ووقع في حديث أبي هريرة قال « ماتحفظ من القرآن ؟ قال : سورة البقرة أو التي تليها » كذا في كتابي أبي داود والنسائي بلفظ « أو » وزعم بعض من لقيناه أنه عند أبي داود بالواو وعند النسائي بلفظ « أو » ووقع في حديث ابن مسعود « قال نعم سورة البقرة وسورة المفضل » وفي حديث ضميرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً على سورة البقرة لم يكن عنده شيء » وفي حديث أبي أمامة « زوج النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من أصحابه امرأة على سورة من المفضل جعلها مهرها وأدخلها عليه وقال : علمها » وفي حديث أبي هريرة المذكور « فعلمها عشرين آية وهى امرأتك » وفي حديث ابن عباس « أزوجه منك على أن تعلمها أربع — أو خمس — سور من كتاب الله » وفي مرسل أبي النعمان الأزدي عند سعيّد بن منصور « زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن » وفي حديث ابن عباس وجابر « هل تقرأ من القرآن شيئاً ؟ قال : نعم ، إنا أعطيناك الكثير . قال : أصدقها إياها » ويجمع بين هذه الألفاظ بأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض ، أو أن القصص متعددة .

**قوله ( اذهب فقد أنكحتكها بما معك من القرآن )** في رواية زائدة مثله ، لكن قال في آخره « فعلمها من القرآن » وفي رواية مالك « قال له قد زوجتكها بما معك من القرآن » ومثله في رواية الدراوردي عند إسحق بن راهويه ، وكذا في رواية فضيل بن سليمان ومبشر ، وفي رواية الثوري عند ابن ماجه « قد زوجتكها على ما معك من القرآن » ومثله في رواية هشام بن سعد وفي رواية الثوري عند الإسماعيلي « أنكحتكها بما معك من القرآن » وفي رواية الثوري ومعمر عند الطبراني « قد ملكتكها بما معك من القرآن » ، وكذا في رواية يعقوب وابن أبي حازم وابن

جريح وحماد بن زيد في إحدى الروايتين عنه ، وفي رواية معمر عند أحمد « قد أملكتهها » والباقي مثله ، وقال في أخرى « فرأيت يعضى وهى تتبعه » وفي رواية أبي غسان « أمكناكها » والباقي مثله ، وفي حديث ابن مسعود « قد أنكحتكها على أن تقرئها وتعلمها ، وإذا رزقك الله عوضتها ، فتزوجها الرجل على ذلك » . وفي هذا الحديث من الفوائد أشياء غير ما ترجم به البخارى في كتاب الوكالة وفضائل القرآن وعدة تراجم في كتاب النكاح ، وقد بينت في كل واحد توجيه الترجمة ومطابقتها للحديث ووجه الاستنباط منها . وترجم عليه أيضا في كتاب اللباس والتوحيد كما سيأتى تقريره . وفيه أيضا أن لا حد لأقل المهر ، قال ابن المنذر : فيه رد على من زعم أن أقل المهر عشرة دراهم وكذا من قال ربع دينار ، قال : لأن خاتما من حديد لا يساوى ذلك . وقال المازري تعلق به من أجاز النكاح بأقل من ربع دينار لأنه خرج مخرج التعليل ولكن مالك قاسه على القطع في السرقة . قال عياض : تفرد بهذا مالك عن الحجازيين ، لكن مستنده الإلتفات إلى قوله تعالى ﴿ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ ويقول ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً ﴾ فإنه يدل على أن المراد ماله بال من المال وأقله ما استبيح به قطع العضو المحترم ، قال : وأجازه الكافة بما تراضى عليه الزوجان أو من العقد إليه بما فيه منفعة كالسوط والتعلل إن كانت قيمته أقل من درهم ، وبه قال يحيى ابن سعيد الأنصارى وأبو الزناد وربيعة وابن أبي ذئب وغيرهم من أهل المدينة غير مالك ومن تبعه وابن جريج ومسلم بن خالد وغيرهما من أهل مكة والأوزاعي في أهل الشام والليث في أهل مصر والثوري وابن أبي ليلى وغيرهما من العراقيين غير أبي حنيفة ومن تبعه والشافعي وداود وفقهاء أصحاب الحديث وابن وهب من المالكية . وقال أبو حنيفة : أقله عشرة ، وابن شبرمة أقله خمسة ، ومالك أقله ثلاثة أو ربع دينار بناء على اختلافهم في مقدار ما يجب فيه القطع . وقد قال الدراوردي لمالك لما سمعه يذكر هذه المسألة : تعرقت يا أبا عبد الله ، أى سلكت سبيل أهل العراق في قياسهم مقدار الصداق على مقدار نصاب السرقة وقال القرطبي : استدل من قاسه بنصاب السرقة بأنه عضو آدمى محترم فلا يستباح بأقل من كذا قياسا على يد السارق ، وتعقبه الجمهور بأنه قياس في مقابل النص فلا يصح ، وبأن اليد تقطع وتبين ولا كذلك الفرج ، وبأن القدر المسروق يجب على السارق رده مع القطع ولا كذلك الصداق . وقد ضعف جماعة من المالكية أيضا هذا القياس ، فقال أبو الحسن اللخمي : قياس قدر الصداق بنصاب السرقة ليس بالبين ، لأن اليد إنما قطعت في ربع دينار نكالا للمعصية ، والنكاح مستباح بوجه جائز ، ونحوه لأبي عبد الله بن الفخار منهم . نعم قوله تعالى ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً ﴾ يدل على أن صداق الحرة لابد وأن يكون ما ينطلق عليه اسم مال له قدر ليحصل الفرق بينه وبين مهر الأمة ، وأما قوله تعالى ﴿ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ فإنه يدل على اشتراط ما يسمى مالا في الجملة قل أو كثر وقد حده بعض المالكية بما تجب فيه الزكاة ، وهو أقوى من قياسه على نصاب السرقة ، وأقوى من ذلك رده إلى المتعارف . وقال ابن العربي : وزن الخاتم من الحديد لا يساوي ربع دينار ، وهو مما لا جواب عنه ولا عذر فيه ، لكن المحققين من أصحابنا نظروا إلى قوله تعالى ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً ﴾ فمنع الله القادر على الطول من نكاح الأمة ، فلو كان الطول درهما ماتعذر على أحد . ثم تعقبه بأن ثلاثة دراهم كذلك ، يعنى فلا حجة فيه للتحديد ولا سيما مع الاختلاف في المراد بالطول . وفيه أن الهبة في النكاح خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم لقول الرجل « زوجنيها » ولم يقل هبها لي . ولقولها هي « وهبت نفسي لك » وسكت صلى الله عليه وسلم على ذلك ، فدل على جوازه له خاصة ، مع قوله تعالى ﴿ خالصة لك من دون المؤمنين ﴾ وفيه جواز انعقاد نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبة دون غيره من الأمة على أحد الوجهين للشافعية ، والآخر لابد من لفظ النكاح أو التزويج . وسيأتى البحث فيه . وفيه أن

الإمام يزوج من ليس لها ولي خاص لمن يراه كفؤاً لها ولكن لا بد من رضاها بذلك ، وقال الداودي : ليس في الخبر أنه استأذنها ولا أنها وكلته وإنما هو من قوله تعالى ﴿ النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ﴾ يعني فيكون خاصاً به صلى الله عليه وسلم أنه يزوج من شاء من النساء بغير استئذانها لمن شاء ، وينحوه قال ابن أبي زيد . وأجاب ابن بطال بأنها لما قالت له « وهبت نفسي لك » كان كالأذن منها في تزويجها لمن أراد ، لأنها لا تملك حقيقة ، فيصير المعنى جعلت لك أن تتصرف في تزويجي اهـ . ولو راجعنا حديث أبي هريرة لما احتاجنا إلى هذا التكلف ، فإن فيه كما قدمته « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمرأة : إني أريد أن أزوجهك هذا إن رضيت ، فقالت : ماضيت لي فقد رضيت . وفيه جواز تأمل محاسن المرأة لإرادة تزويجها وإن لم تتقدم الرغبة في تزويجها ولا وقعت خطبتها ، لأنه صلى الله عليه وسلم صعد فيها النظر وصوبه ، وفي الصيغة ما يدل على المبالغة في ذلك ولم يتقدم منه رغبة فيها ولا خطبة ، ثم قال « لاحاجة لي في النساء » ولو لم يقصد أنه إذا رأى منها ما يعجبه أنه يقبلها ما كان للمبالغة في تأملها فائدة . ويمكن الانفصال عن ذلك بدعوى الخصوصية له محل العصمة . والذي تحرر عندها أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يحرم عليه النظر إلى المؤمنات الأجنبية بخلاف غيره . وسلك ابن العربي في الجواب مسلكاً آخر فقال : يحتمل أن ذلك قبل الحجاب ، أو بعده لكنها كانت متلففة ، وسياق الحديث يبعد ما قال . وفيه أن الهبة لا تتم إلا بالقبول ، لأنها لما قالت « وهبت نفسي لك » ولم يقل قبلت لم يتم مقصودها ولو قبلها لصارت زوجاً له ولذلك لم ينكر على القائل « زوجنيها » وفيه جواز الخطبة على خطبة من خطب إذا لم يقع بينهما ركوع ولا سيما إذا لاحت مخايل الرد ، قاله أبو الوليد الباجي ، وتعبه عياض وغيره بأنه لم يتقدم عليها خطبة لأحد ولا ميل ، بل هي أرادت أن يتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت نفسها مجاناً مبالغة منها في تحصيل مقصودها فلم يقبل ، ولما قال « ليس لي حاجة في النساء » عرف الرجل أنه لم يقبلها فقال « زوجنيها » ثم بالغ في الاجترار فقال « إن لم يكن لك بها حاجة » وإنما قال ذلك بعد تصريحه بنفي الحاجة لاحتمال أن يبدو له بعد ذلك ما يدعوه إلى إجابتها ، فكان ذلك دالاً على وفور فطنة الصحابي المذكور وحسن أدبه . قلت : ويحتمل أن يكون الباجي أشار إلى أن الحكم الذي ذكره يستنبط من هذه القصة ، لأن الصحابي لو فهم أن للنبي صلى الله عليه وسلم فيها رغبة لم يطلبها ، فكذلك من فهم أن له رغبة في تزويج امرأة لا يصلح لغيره أن يزاحمها فيها حتى يظهر عدم رغبته فيها إما بالتصريح أو ما في حكمه . وفيه أن النكاح لا بد فيه من الصداق لقوله « هل عندك من شيء تصدقها » ؟ وقد أجمعوا على أنه لا يجوز لأحد أن يطاءً فرحاً وهب له دون الرقبة بغير صداق . وفيه أن الأولى أن يذكر الصداق في العقد لأنه أقطع للنزاع وأنفع للمرأة ، فلو عقد بغير ذكر صداق صح ووجب لها مهر المثل بالدخول على الصحيح ، وقيل بالعقد . ووجه كونه أنفع لها أنه يثبت لها نصف المسمى أن لو طلقت قبل الدخول . وفيه استحباب تعجيل تسليم المهر . وفيه جواز الحلف بغير استحلاف للتأكيد ، لكنه يكره لغير ضرورة وفي قوله « أعندك شيء ؟ فقال : لا » دليل على تخصيص العموم بالقرينة ، لأن لفظ شيء يشمل الخطير والثافة ، وهو كان لا يعدم شيئاً تافهاً كالنواة ونحوها ، لكنه فهم أن المراد ماله قيمة في الجملة ، فلذلك نفى أن يكون عنده . ونقل عياض الإجماع على أن مثل الشيء الذي لا يتمول ولا له قيمة لا يكون صداقاً ولا يحل به النكاح ، فإن ثبت نقله فقد خرق هذا الإجماع أبو محمد بن حزم فقال : يجوز بكل ما يسمى شيئاً ولو كان حبة من شعير ، ويؤيد ما ذهب إليه الكافة قوله صلى الله عليه وسلم « التمس ولو خاتماً من حديد » لأنه أورده مورد التقليل بالنسبة لما فوقه ، ولا شك أن الخاتم من الحديد له قيمة وهو أعلى خطراً من النواة وحبة الشعير ، ومساق

الخبر يدل على أنه لا شيء دونه يستحل به البضع ، وقد وردت أحاديث في أقل الصداق لا يثبت منها شيء ، منها عند ابن أبي شيبة من طريق أبي ليبة رفعه « من استحل بدرهم في النكاح فقد استحل » ومنها عند أبي داود عن جابر رفعه « من أعطى في صداق امرأة سويقاً أو تمراً فقد استحل » ، وعند الترمذى من حديث عامر بن ربيعة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز نكاح امرأة على نعلين » وعند الدارقطني من حديث أبي سعيد في أثناء حديث المهر « ولو على سواك من أراك » وأقوى شيء ورد في ذلك حديث جابر عند مسلم كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نهى عنها عمر « قال البيهقي : إنما نهى عمر عن النكاح الى أجل لا عن قدر الصداق ، وهو كما قال . وفيه دليل للجمهور لجواز النكاح بالخاتم الحديد وما هو نظير قيمته ، قال ابن العربي من المالكية كما تقدم : لا شك أن خاتم الحديد لا يساوي ربع دينار ، وهذا لا جواب عنه لأحد ولا عذر فيه ، وانفصل بعض المالكية عن هذا الإيراد مع قوته بأجوبة : منها أن قوله « ولو خاتماً من حديد » . خرج مخرج المبالغة في طلب التيسير عليه ولم يرد عين الخاتم الحديد ولا قدر قيمته حقيقة ، لأنه لما قال لا أجد شيئاً عرف أنه فهم أن المراد بالشيء ماله قيمة فقيل له ولو أقل ماله قيمة كخاتم الحديد ، ومثله « تصدقوا ولو بظلف محرق ولو بفرسن شاة » مع أن الظلف والفرسن لا ينتفع به ولا يتصدق به ، ومنها احتمال أنه طلب منه ما يعجل نفيه قبل الدخول لا أن ذلك جميع الصداق ، وهذا جواب ابن القصار ، وهذا يلزم منه الرد عليهم حيث استحبوا تقديم ربع دينار أو قيمته قبل الدخول لا أقل ، ومنها دعوى اختصاص الرجل المذكور بهذا القدر دون غيره وهذا جواب الأبهري ، وتعقب بأن الخصوصية تحتاج الى دليل خاص . ومنها احتمال أن تكون قيمته إذ ذاك ثلاثة دراهم أو ربع دينار . وقد وقع عند الحاكم والطبراني من طريق الثوري عن أبي حازم عن سهل بن سعد « أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً بخاتم من حديد فصفه فضة » واستدل به على جواز اتخاذ الخاتم من الحديد ، وسيأتي البحث فيه في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى ، وعلى وجوب تعجيل الصداق قبل الدخول ، إذ لو ساء تأخيره لسأله هل يقدر على تحصيل ما يمهرها بعد أن يدخل عليها ويتقرر ذلك في ذمته ، ويمكن الانفصال عن ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم أشار بالأولى ، والحامل على هذا التأويل ثبوت جواز نكاح المفوضة وثبوت جواز النكاح على مسمى في الذمة والله أعلم . وفيه أن إصداق ما يتمول يخرج عن يد مالكة حتى أن من أصدق جارية مثلاً حرم عليه وطؤها وكذا استخدامها بغير إذن من أصدقها ، وأن صحة المبيع تتوقف على صحة تسليمه فلا يصح ماتعذر إما حساً كالطير في الهواء وإما شرعاً كالمرهون ، وكذا الذي لو زال إزاره لانكشفت عورته ، كذا قال عياض وفيه نظر ، واستدل به على جواز جعل المنفعة صداقاً ولو كان تعليم القرآن ، قال المازري : هذا ينبغي على أن الباء للتعويض كقولك بعثك ثوبى بدينار وهذا هو الظاهر وإلا لو كانت بمعنى اللام على معنى تكريمه لكونه حاملاً للقرآن لصارت المرأة بمعنى الموهوبة والموهوبة خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم اهـ . وانفصل الأبهري — وقبله الطحاوي ومن تبعهما كأبي محمد بن أبي زيد — عن ذلك بأن هذا خاص بذلك الرجل ، لكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يجوز له نكاح الواهة فكذلك يجوز له أن ينكحها لمن شاء بغير صداق ، ونحوه للدودي وقال : إنكاحها إياه بغير صداق لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، وقواه بعضهم بأنه لما قال له « ملكتها » لم يشاورها ولا استأذنها ، وهذا ضعيف لأنها هي أولاً فوضت أمرها إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في رواية الباب « فرأى رأيك » وغير ذلك من ألفاظ الخبر التي ذكرناها ، فلذلك لم يحتج إلى مراجعتها في تقدير المهر وصارت كمن قالت لوليتها زوجني بما ترى من قليل الصداق وكثيره ، واحتج لهذا القول بما أخرجه

سعيد بن منصور من مرسل أبي النعمان الأزدي قال « زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن وقال : لا تكون لأحد بعدك مهرا » وهذا مع إرساله فيه من لا يعرف ، وأخرج أبو داود من طريق مكحول قال : ليس هذا لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وأخرج أبو عوانة من طريق الليث بن سعد نحوه . وقال عياض : يحتمل قوله « بما معك من القرآن » وجهين أظهرهما أن يعلمها ما معه من القرآن أو مقدارا معيناً منه ويكون ذلك صداقها وقد جاء هذا التفسير عن مالك ، ويؤيده قوله في بعض طرقه الصحيحة « فعلمها من القرآن » كما تقدم ، وعين في حديث أبي هريرة مقدار ما يعلمها وهو عشرون آية ، ويحتمل أن تكون الباء بمعنى اللام أى لأجل ما معك من القرآن فأكرمه بأن زوجه المرأة بلا مهر لأجل كونه حافظاً للقرآن أو لبعضه ، وتظهيره قصة أبي طلحة مع أم سليم وذلك فيما أخرجه النسائي وصححه من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال « خطب أبو طلحة أم سليم ، فقالت والله مامثلك يرد ، ولكنك كافر وأنا مسلمة ولا يخل لي أن أتزوجك ، فإن تسلم فذاك مهري ولا أسألك غيره ، فأسلم ، فكان ذلك مهرها » ، وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أنس قال « تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق مابينهما الإسلام ، فذكر القصة وقال في آخره : فكان ذلك صداق مابينهما ترجم عليه النسائي « التزويج على الإسلام » ثم ترجم على حديث سهل « التزويج على سورة من القرآن » فكانه مال إلى ترجيح الاحتمال الثاني . ويؤيد أن الباء للتعويض لا للسببية ما أخرجه ابن أبي شيبة والترمذي من حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل رجلاً من أصحابه : يا فلان هل تزوجت ؟ قال : لا ، وليس عندي ما أتزوج به ، قال : أليس معك قل هو الله أحد » الحديث . واستدل الطحاوي للقول الثاني من طريق النظر بأن النكاح إذا وقع على مجهول كان كما لم يسم فيحتاج إلى الرجوع إلى المعلوم ، قال : والأصل المجمع عليه لو أن رجلاً استأجر رجلاً على أن يعلمه سورة من القرآن بدرهم لم يصح لأن الإجازة لا تصح إلا على عمل معين كغسل الثوب أو وقت معين ، والتعليم قد لا يعلم مقدار وقته ، فقد يعلم في زمان يسير وقد يحتاج إلى زمان طويل ، ولهذا لو باعه داره على أن يعلمه سورة من القرآن لم يصح ، قال : فإذا كان التعليم لا تملك به الأعيان لا تملك به المنافع . والجواب عما ذكره أن المشروط تعليمه معين كما تقدم في بعض طرقه ، وأما الاحتجاج بالجهل بمدة التعليم فيحتمل أن يقال اغتفر ذلك في باب الزوجين لأن الأصل استمرار عشرينهما ، ولأن مقدار تعليم عشرين آية لا تختلف فيه أفهام النساء غالباً ، خصوصاً مع كونها عربية من أهل لسان الذي يتزوجها كما تقدم . وانفصل بعضهم بأنه زوجها إياه لأجل مامعه من القرآن الذي حفظه وسكت عن المهر فيكون ثابتاً لها في ذمته إذا أيسر كنكاح التفويض ، وإن ثبت حديث ابن عباس المتقدم حيث قال فيه « فإذا رزقك الله فعوضها » كان فيه تقوية لهذا القول ، لكنه غير ثابت . وقال بعضهم يحتمل أن يكون زوجه لأجل ما حفظه من القرآن وأصدق عنه كما كفر عن الذي وقع على امرأته في رمضان ويكون ذكر القرآن وتعليمه على سبيل التحريض على تعلم القرآن وتعليمه وتنويعها بفضل أهلها ، قالوا : وما يدل على أنه لم يجعل التعليم صداقاً أنه لم يقع معرفة الزوج بفهم المرأة وهل فيها قابلية التعليم بسرعة أو ببطء ، ونحو ذلك مما تتفاوت فيه الأغراض ، والجواب عن ذلك قد تقدم في بحث الطحاوي ، ويؤيد قول الجمهور قوله صلى الله عليه وسلم أولاً « هل معك شيء تصدقها » ولو قصد استكشاف فضله لسأله عن نسبه وظرفيته ونحو ذلك . فإن قيل : كيف يصح جعل تعليمها القرآن مهراً وقد لا تتعلم ؟ أجيب : كما يصح جعل تعليمها الكتابة مهراً وقد لا تتعلم ، وإنما وقع الاختلاف عند من أجاز جعل المنفعة مهراً هل يشترط أن يعلم حذق المتعلم أو لا كما تقدم ، وفيه جواز كون الإجازة صداقاً ولو

كانت المصدوقة المستأجرة ، فتقوم المنفعة من الإجارة مقام الصداق ، وهو قول الشافعي وإسحق والحسن بن صالح ، وعند المالكية فيه خلاف ، ومنعه الحنفية في الحر وأجازوه في العبد إلا في الإجارة في تعليم القرآن فمنعوه مطلقاً بناء على أصلهم في أن أخذ الأجرة على تعليم القرآن لا يجوز ، وقد نقل عياض جواز الاستئجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة إلا الحنفية . وقال ابن العربي : من العلماء من قال زوجه على أن يعلمها من القرآن فكأنها كانت إجارة ، وهذا كرهه مالك ومنعه أبو حنيفة . وقال ابن القاسم : يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده ، قال : والصحيح جوازه بالتعليم . وقد روى يحيى بن مضر عن مالك في هذه القصة أن ذلك أجرة على تعليمها وبذلك جاز أخذ الأجرة على تعليم القرآن ، وبالوجهين قال الشافعي وإسحق ، وإذا جاز أن يؤخذ عنه العوض جاز أن يكون عوضاً ، وقد أجازة مالك من إحدى الجهتين فيلزم أن يجيزه من الجهة الأخرى . وقال القرطبي : قوله « علمها » نص في الأمر بالتعليم ، والسياق يشهد بأن ذلك لأجل النكاح فلا يلتفت لقول من قال إن ذلك كان إكراماً للرجل فإن الحديث يصرح بخلافه ، وقولهم أن الباء بمعنى اللام ليس بصحيح لغة ولا مساقاً ، واستدل به على أن من قال زوجني فلانة فقال زوجته بكذا كفى ذلك ولا يحتاج إلى قول الزوج قبلت قاله أبو بكر الرازي من الحنفية وذكره الرافعي من الشافعية ، وقد استشكل من جهة طول الفصل بين الاستيجاب والإيجاب وفراق الرجل المجلس لالتماس ما يصدقها إياه ، وأجاب المهلب بأن بساط القصة أغنى عن ذلك ، وكذا كل راغب في التزويج إذا استوجب فأجيب بشيء معين وسكت كفى إذا ظهر قرينة القبول ، وإلا فيشترط معرفة رضاه بالقدر المذكور . واستدل به على جواز ثبوت العقد بدون لفظ النكاح والتزويج ، وخالف ذلك الشافعي ومن المالكية ابن دينار وغيره . والمشهور عن المالكية جوازه بكل لفظ دل على معناه إذا قرن بذكر الصداق أو قصد النكاح كالتمليك والهبة والصدقة والبيع ، ولا يصح عندهم بلفظ الإجارة ولا العارية ولا الوصية ، واختلف عندهم في الإحلال والإباحة ، وأجازة الحنفية بكل لفظ يقتضي التأيد مع القصد ، وموضع الدليل من هذا الحديث ورود قوله صلى الله عليه وسلم « ملكتها » ، لكن ورد أيضاً بلفظ « زوجتها » قال ابن دقيق العيد : هذه لفظة واحدة في قصة واحدة واختلف فيها مع اتحاد مخرج الحديث ، فالظاهر أن الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم أحد الألفاظ المذكورة ، فالصواب في مثل هذا النظر إلى الترجيح ، وقد نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى « زوجتها » وأنهم أكثر وأحفظ ، قال : وقال بعض المتأخرين يحتمل صحة اللفظين ويكون قال لفظ التزويج أولاً ثم قال اذهب فقد ملكتها بالتزويج السابق ، قال ابن دقيق العيد : وهذا بعيد لأن سياق الحديث يقتضي تعيين لفظة قبلت لاتعدها وأنها هي التي انعقد بها النكاح ، وما ذكره يقتضي وقوع أمر آخر انعقد به النكاح ، والذي قاله بعيد جداً ، وأيضاً فلخصمه أن يعكس ويدعى أن العقد وقع بلفظ التملك ثم قال زوجتها بالتمليك السابق . قال ثم إنه لم يتعرض لرواية « أمكنها » مع ثبوتها ، وكل هذا يقتضي تعيين المصير إلى الترجيح اهـ . وأشار بالتأخر إلى النووي فإنه كذلك قال في شرح مسلم ، وقد قال ابن التين لا يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم عقد بلفظ التملك والتزويج معاً في وقت واحد فليس أحد اللفظين بأولى من الآخر فسقط الاحتجاج به ، هذا على تقدير تساوي الروايتين فكيف مع الترجيح ؟ قال : ومن زعم أن معمرأ وهم فيه ورد عليه أن البخاري أخرجه في غير موضع من رواية غير معمر مثل معمر اهـ . وزعم ابن الجوزي في « التحقيق » أن رواية أبي غسان « أنكحتكها » ورواية الباقرين « زوجتها » إلا ثلاثة أنفس وهم معمر ويعقوب وابن أبي حازم ، قال ومعمر كثير الغلط والآخران لم يكونا حافظين اهـ . وقد غلط في رواية أبي غسان فإنها بلفظ « أمكنها » في

جميع نسخ البخاري ، نعم وقعت بلفظ « زوجتكها » عند الإسماعيلي من طريق حسين بن محمد عن أبي غسان ،  
 والبخاري أخرجه عن سعيد بن أبي مريم عن أبي غسان بلفظ « أمكناكها » ، وقد أخرجه أبو نعيم في  
 « المستخرج » من طريق يحيى بن عثمان بن صالح عن سعيد شيخ البخاري فيه بلفظ « أنكحتكها » فهذه ثلاثة  
 ألفاظ عن أبي غسان ، ورواية « أنكحتكها » في البخاري لابن عيينة كما حررته ، وما ذكره من الطعن في الثلاثة  
 مردود ولا سيما عبد العزيز فإن روايته ترجح بكون الحديث عن أبيه وآل المرء أعرف بحديثه من غيرهم ، نعم الذي  
 تحرر مما قدمته أن الذين روه بلفظ التزويج أكثر عددا ممن روه بغير لفظ التزويج ، ولا سيما وفيهم من الحفاظ مثل  
 مالك ، ورواية سفيان بن عيينة « أنكحتكها » مساوية لروايتهم ، ومثلها رواية زائدة ، وعد ابن الجوزي فيمن روه  
 بلفظ التزويج حماد بن زيد وروايته بهذا اللفظ في فضائل القرآن ، وأما في النكاح فلفظ « ملكتكها » وقد تبع  
 الحافظ صلاح الدين العلائي ابن الجوزي فقال في ترجيح رواية التزويج : ولا سيما وفيهم مالك وحماد بن زيد اهـ .  
 وقد تحرر أنه اختلف على حماد فيها كما اختلف على الثوري فظهر أن رواية التملك وقعت في إحدى الروايتين عن  
 الثوري وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن وحماد بن زيد ، وفي رواية معمر « ملكتكها »  
 وهي بمنائها ، وانفرد أبو غسان برواية « أمكناكها » وأخلق بها أن تكون تصحيحا من ملكناكها فرواية التزويج أو  
 الإنكاح أرجح ، وعلى تقدير أن تساوي الروايات يقف الاستدلال بها لكل من الفريقين ، وقد قال البغوي في  
 « شرح السنة » لا حجة في هذا الحديث لمن أجاز انعقاد النكاح بلفظ التملك لأن العقد كان واحدا فلم يكن  
 اللفظ إلا واحدا ، واختلف الرواة في اللفظ الواقع ، والذي يظهر أنه كان بلفظ التزويج على وفق قول الخاطب  
 زوجنهما إذ هو الغالب في أمر العقود إذ قلما يختلف فيه لفظ المتعاقدين ؛ ومن روى بلفظ غير لفظ التزويج لم  
 يقصد مراعاة اللفظ الذي انعقد به العقد ، وإنما أراد الخبر عن جريان العقد على تعليم القرآن . وقيل إن بعضهم  
 روه بلفظ الإمكان ، وقد اتفقوا على أن هذا العقد بهذا اللفظ لا يصح ، كذا قال ، وما ذكر كاف في دفع  
 احتجاج المخالف بانعقاد النكاح بالتمليك ونحوه . وقال العلائي : من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل  
 هذه الألفاظ كلها تلك الساعة ، فلم يبق إلا أن يكون قال لفظة منها وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى ، فمن قال بأن  
 النكاح ينعقد بلفظ التملك ثم احتج بمجيئه في هذا الحديث إذا عورض بقية الألفاظ لم ينتهض احتجاجه ، فإن  
 جزم بأنه هو الذي تلفظ به النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال غيره ذكره بالمعنى قلبه عليه مخالفه وادعى ضد  
 دعواه فلم يبق إلا الترجيح بأمر خارجي ، ولكن القلب إلى ترجيح رواية التزويج أميل لكونها رواية الأكابر ،  
 ولقرينة قول الرجل الخاطب « زوجنهما يارسول الله » ، قلت : وقد تقدم النقل عن الدارقطني أنه رجح رواية من  
 قال زوجتكها ، وبالع ابن التين فقال : أجمع أهل الحديث على أن الصحيح رواية زوجتكها وأن رواية ملكتكها  
 وهم ، وتعلق بعض المتأخرين بأن الذين اختلفوا في هذه اللفظة أئمة فلولا أن هذه الألفاظ عندهم مترادفة ماعبروا  
 بها فدل على أن كل لفظ منها يقوم مقام الآخر عند ذلك الإمام ، وهذا لا يكفي في الاحتجاج بنحو انعقاد  
 النكاح بكل لفظة منها ، إلا أن ذلك لا يدفع مطالبهم بدليل الحصر في اللفظين مع الاتفاق على إيقاع الطلاق  
 بالكنيات بشرطها ولا حصر في الصريح ، وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن النكاح ينعقد بكل لفظ يدل عليه  
 وهو قول الحنفية والمالكية وإحدى الروايتين عن أحمد ، واختلف الترجيح في مذهبه فأكثر نصوصه تدل على  
 موافقة الجمهور ، واختار ابن حامد وأتباعه الرواية الأخرى الموافقة للشافعية ، واستدل ابن عقيل منهم لصحة  
 الرواية الأولى بحديث « أعتق صفية وجعل عتقها صداقها » فإن أحمد نص على أن من قال عتقت أمتى وجعلت

عقها صدقها أنه ينعقد نكاحها بذلك ، واشترط من ذهب إلى الرواية الأخرى بأنه لا بد أن يقول في مثل هذه الصورة تزوجتها ، وهي زيادة على ما في الخبر وعلى نص أحمد ، وأصوله تشهد بأن العقود تنعقد بما يدل على مقصودها من قول أو فعل . وفيه أن من رغب في تزويج من هو أعلى قدرا منه لا لوم عليه لأنه بصدد أن يجاب إلا إن كان مما تقطع العادة برده كالسوق يخطب من السلطان بنته أو أخته . وأن من رغب في تزويج من هو أعلى منها لأعار عليها أصلا ولا سيما إن كان هناك غرض صحيح أو قصد صالح إما لفضل ديني في المخطوب أو لهوى فيه يخشى من السكوت عنه الوقوع في محذور . واستدل به على صحة قول من جعل عتق الأمة عوضا عن بضعها ، كذا ذكره الخطابي ، ولفظه : إن من أعتق أمة كان له أن يتزوجها ويجعل عتقها عوضا عن بضعها ، وفي أخذه من هذا الحديث بعد ، وقد تقدم البحث فيه مفصلا قبل هذا . وفيه أن سكوت من عقد عليها وهي ساكنة لازم إذا لم يمنع من كلامها خوف أو حياء أو غيرها . وفيه جواز نكاح المرأة دون أن تسأل هل لها ولي خاص أو لا ، ودون أن تسأل هل هي في عصمة رجل أو في عدته ، قال الخطابي : ذهب إلى ذلك جماعة حملا على ظاهر الحال ، ولكن الحكماء يحتاطون في ذلك ويسألونها قلت : وفي أخذ هذا الحكم من هذه القصة نظر ، لاحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على جلية أمرها أو أخبره بذلك من حضر مجلسه ممن يعرفها ومع هذا الاحتمال لا ينتهز الاستدلال به ، وقد نص الشافعي على أنه ليس للحاكم أن يزوج امرأة حتى يشهد عدلان أنها ليس لها ولي خاص ولا أنها في عصمة رجل ولا في عدته ، لكن اختلف أصحابه هل هذا على سبيل الاشتراط أو الاحتياط ، والثاني المصحح عندهم . وفيه أنه لا يشترط في صحة العقد تقدم الخطبة إذ لم يقع في شيء من طريق هذا الحديث وقوع حمد ولا تشهد ولا غيرها من أركان الخطبة ، وخالف في ذلك الظاهرية فجعلوها واجبة ، ووافقهم من الشافعية أبو عوانة فترجم في صحيحه « باب وجوب الخطبة عند العقد » . وفيه أن الكفاءة في الحرية وفي الدين وفي النسب لا في المال ، لأن الرجل كان لا شيء له وقد رضيت به ، كذا قاله ابن بطال ، وما أدري من أين له أن المرأة كانت ذات مال . وفيه أن طالب الحاجة لا ينبغي له أن يلح في طلبها بل يطلبها برفق وتأن ، ويدخل في ذلك طالب الدنيا والدين من مستفت وسائل وباحث عن علم . وفيه أن الفقير يجوز له نكاح من علمت بحاله ورضيت به إذا كان واجدا للمهر وكان عاجزا عن غيره من الحقوق ، لأن المراجعة وقعت في وجدان المهر وفقده لا في قدر زائد قاله الباجي ، وتعقب باحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اطلع من حال الرجل على أنه يقدر على اكتساب قوته وقوت امرأته ، ولا سيما مع ما كان عليه أهل ذلك العصر من قلة الشيء والقناعة باليسير . واستدل به على صحة النكاح بغير شهود ، ورد بأن ذلك وقع بحضرة جماعة من الصحابة كما تقدم ظاهرا في أول الحديث . وقال ابن حبيب : هو منسوخ بحديث « لانكاح إلا بولي وشاهدي عدل » وتعقب . واستدل به على صحة النكاح بغير ولي وتعقب باحتمال أنه لم يكن لها ولي خاص والإمام ولي من لا ولي له . واستدل به على جواز استمتاع الرجل بشرة امرأته وما يشتري بصدقها لقوله « إن لبسته » مع أن النصف لها ، ولم يمنع مع ذلك من الاستمتاع بنصفه الذي وجب لها بل جوز له لبسه كله ، وإنما وقع المنع لكونه لم يكن له ثوب آخر قاله أبو محمد بن أبي زيد ، وتعقبه عياض وغيره بأن السياق يرشد إلى أن المراد تعذر الاكتفاء بنصف الإزار لا في إباحة لبسه كله ، وما المانع أن يكون المراد أن كلا منهما يلبسه مهايأة لثبوت حقه فيه ، لكن لما لم يكن للرجل ما يستتر به إذا جاءت نوبتها في لبسه قال له « إن لبسته جلست ولا إزار لك » وفيه نظر الإمام في مصالح رعيته وإرشاده إلى ما يصلحهم . وفي الحديث أيضا المروضة في الصداق ، وخطبة المرء لنفسه ، وأنه



لا يجب إعفاف المسلم بالنكاح كوجوب إطعامه الطعام والشراب ؛ قال ابن التين بعد أن ذكر فوائد الحديث : فهذه إحدى وعشرون فائدة بوب البخاري على أكثرها . قلت : وقد فصلت ما ترجم به البخاري من غيره ، ومن تأمل ما جمعته هنا علم أنه يزيد على ما ذكره مقدار مذكر أو أكثر . ووقع التنصيص على أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً امرأة بخاتم من حديد ، وهذا هو النكتة في ذكر الخاتم دون غيره من العروض أخرجه البغوي في « معجم الصحابة » من طريق القعنبي عن حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده « أن رجلاً قال يارسول الله أنكحني فلانة ، قال : ماتصدقها ؟ قال : مامعي شيء . قال : لمن هذا الخاتم ؟ قال : لي ، قال : فأعطها إياه ، فأنكحه » وهذا وإن كان ضعيف السند لكنه يدخل في مثل هذه الأمهات .

### باب المهر بالعروض وخاتم من حديد

[٥١٥٠] ٤٩٦٠ - حدثنا يحيى قال نا وكيع عن سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل : « تزوج ولو بخاتم من حديد » .

قوله ( باب المهر بالعروض وخاتم من حديد ) العروض بضم العين والراء المهملتين جمع عرض بفتح أوله وسكون ثانيه والضاد معجمة : ما يقابل النقد ، وقوله بعده « وخاتم من حديد » هو من الخاص بعد العام ، فإن الخاتم من حديد من جملة العروض ، والترجمة مأخوذة من حديث الباب للخاتم بالتنصيص والعروض بالإلحاق ، وتقدم في أوائل النكاح حديث ابن مسعود « فأرخص لنا أن تنكح المرأة بالثوب » وتقدم في الباب قبله عدة أحاديث في ذلك .

قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن موسى كما صرح به ابن السكن وسفيان هو الثوري .

قوله ( قال الرجل : تزوج ولو بخاتم من حديد ) هذا مختصر من الحديث الطويل الذي قبله ، وقد ذكرت من ساقه عن الثوري مطولاً وهو عبد الرزاق ، لكنه قرنه في روايته بمعمر ، وأخرجه ابن ماجه من رواية سفيان الثوري أتم مما هنا ، وقد ذكرت ما في روايته من فائدة زائدة في الحديث الذي قبله ، وتقدم من الكلام فيه ما يغني عن إعادته ، والله أعلم .

### باب الشروط في النكاح

وقال عمر : مقاطع الحقوق عند الشروط . وقال المسور : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر صهرأ له فأتني عليه في مصاهرته فأحسن ، قال : حدثني وصدقني ، ووعدني فوقى لي .

[٥١٥١] ٤٩٦١ - حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال نا ليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أحق ما أوفيت من الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج » .

قوله ( باب الشروط في النكاح ) أي التي تحل وتعتبر ، وقد ترجم في كتاب الشروط « الشروط في المهر عند عقدة النكاح » وأورد الأثر المعلق والحديث الموصول المذكور هنا .

**قوله ( وقال عمر : مقاطع الحقوق عند الشروط )** وصله سعيد بن منصور من طريق إسماعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم قال « كنت مع عمر حيث تمس ركبتى ركبتة . فجاءه رجل فقال : يا أمير المؤمنين تزوجت هذه وشرطت لها دارها ، وإني أجمع لأمرى — أو لشأني — أن أنتقل إلى أرض كذا وكذا . فقال : لها شرطها . فقال الرجل : هلك الرجال إذ لاتشاء امرأة أن تطلق زوجها إلا طلقت . فقال عمر : المؤمنون على شروطهم ، عند مقاطع حقوقهم » وتقدم في الشروط من وجه آخر عن ابن أبي المهاجر نحوه وقال في آخره « فقال عمر : إن مقاطع الحقوق عند الشروط ، ولها ماشرطت » .

**قوله ( وقال المسور بن مخرمة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ذكر صهرا له فأتني عليه )** تقدم موصولا في المناقب في ذكر أبي العاص بن الربيع وهو الصهر المذكور وبينت هناك نسبه والمراد بقوله حدثني فصدقني « وسيأتي شرحه مستوفى في أبواب الغيرة في أواخر كتاب النكاح ، والغرض منه هنا ثناء النبي صلى الله عليه وسلم عليه لأجل وفائه بما شرط له .

**قوله ( حدثنا أبو الوليد )** هو الطيالسي .

**قوله ( عن يزيد بن أبي حبيب )** تقدم في الشروط عن عبد الله بن يوسف عن الليث « حدثني يزيد بن أبي حبيب » .

**قوله ( عن أبي الخير )** هو مرثد بن عبد الله اليزني ، وعقبه هو ابن عامر الجهني .

**قوله ( أحق ما أوفيتم من الشروط أن توفوا به )** في رواية عبد الله بن يوسف « أحق الشروط أن توفوا به » وفي رواية مسلم من طريق عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب أنه « أحق الشروط أن يوفى به » .

**قوله ( ما استحللتم به الفروج )** أى أحق الشروط بالوفاء شروط النكاح لأن أمره أحوط وبابه أضيق . وقال الخطابي : الشروط في النكاح مختلفة ، فمنها مايجب الوفاء به اتفاقا وهو ما أمر الله به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ، وعليه حمل بعضهم هذا الحديث . ومنها ما لا يوفى به اتفاقا كسؤال طلاق أختها ، وسيأتي حكمه في الباب الذي يليه . ومنها ما اختلف فيه كاشتراط أن لا يتزوج عليها أو لا يتسرى أو لا ينقلها من منزلها إلى منزله . وعند الشافعية الشروط في النكاح على ضربين : منها مايرجع إلى الصداق فيجب الوفاء به ، ومايكون خارجا عنه فيختلف الحكم فيه ، فمنه ما يتعلق بحق الزوج وسيأتي بيانه ، ومنه مايشترطه العاقد لنفسه خارجا عن الصداق وبعضهم يسميه الحلوان ، فقليل هو للمرأة مطلقا وهو قول عطاء وجماعة من التابعين وبه قال الثوري وأبو عبيد ، وقيل هو لمن شرطه قاله مسروق وعلى بن الحسين ، وقيل يختص ذلك بالأب دون غيره من الأولياء ، وقال الشافعي إن وقع في نفس العقد وجب للمرأة مهر مثلها ، وإن وقع خارجا عنه لم يجب ، وقال مالك إن وقع في حال العقد فهو من جملة المهر ، أو خارجا عنه فهو لمن وهب له ، وجاء ذلك في حديث مرفوع أخرجه النسائي من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أيما امرأة نكحت على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها ، فما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه ، وأحق ما أكرم به الرجل ابنته أو أخته ، وأخرجه البيهقي من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة نحوه ، وقال الترمذي بعد تحريجه : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم

عمر قال « إذا تزوج الرجل المرأة وشرط أن لا يخرجها لزم » وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحق ، كذا قال ، والنقل في هذا عن الشافعي غريب ، بل الحديث عندهم محمول على الشروط التي لا تنافي مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كاشتراط العشرة بالمعروف والإنفاق والكسوة والسكنى وأن لا يقصر في شيء من حقها من قسمة ونحوها ، وكشرطه عليها ألا تخرج إلا بأذنه ولا تمنعه نفسها ولا تتصرف في متاعه إلا برضاه ونحو ذلك ، وأما شرط ينافي مقتضى النكاح كأن لا يقسم لها أو لا يتسرى عليها أو لا ينفق أو نحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل إن وقع في صلب العقد كفى وصح النكاح بمهر المثل ، وفي وجه يجب المسمى ولا أثر للشرط ، وفي قول للشافعي يبطل النكاح . وقال أحمد وجماعة : يجب الوفاء بالشرط مطلقا . وقد استشكل ابن دقيق العيد حمل الحديث على الشروط التي هي من مقتضيات النكاح قال : تلك الأمور لا تؤثر الشروط في إيجابها ، فلا تشتد الحاجة إلى تعليق الحكم باشتراطها ، وسياق الحديث يقتضي خلاف ذلك ، لأن لفظ « أحق الشروط » يقتضي أن يكون بعض الشروط يقتضي الوفاء بها وبعضها أشد اقتضاء ، والشروط هي من مقتضى العقد مستوية في وجوب الوفاء بها . قال الترمذي : وقال على سبق شرط الله شرطها ، قال : وهو قول الثوري وبعض أهل الكوفة ، والمراد في الحديث الشروط الجائزة لا المنهى عنها . وقد اختلف عن عمر ، فروى ابن وهب بإسناد جيد عن عبيد بن السباق « أن رجلا تزوج امرأة فشرط لها أن لا يخرجها من دارها ، فارتفعوا إلى عمر فوضع الشرط وقال : المرأة مع زوجها » قال أبو عبيد : تضادت الروايات عن عمر في هذا ، وقد قال بالقول الأول عمرو بن العاص ، ومن التابعين طاوس وأبو الشعثاء وهو قول الأوزاعي وقال الليث والثوري والجمهور بقول على حتى لو كان صداق مثلها مائة مثلاً فرضيت بخمسين على أن لا يخرجها فله إخراجها ولا يلزمه إلا المسمى وقالت الحنفية : لها أن ترجع عليه بما نقصته له من الصداق . وقال الشافعي : يصح النكاح ويلغو الشرط ويلزمه مهر المثل وعنه يصح وتستحق الكل . وقال أبو عبيد : والذي نأخذ به أنا نأمره بالوفاء بشرطه من غير أن يحكم عليه بذلك . قال : وقد أجمعوا على أنها لو اشترطت عليه أن لا يطأها لم يجب الوفاء بذلك الشرط فكذلك هذا وما يقوى حمل حديث عقبة على النذب ما سيأتي في حديث عائشة في قصة بريرة « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » والوطء والإسكان وغيرهما من حقوق الزوج إذا شرط عليه إسقاط شيء منها كان شرطا ليس في كتاب الله فيبطل ، وقد تقدم في البيوع الإشارة إلى حديث « المسلمون عند شروطهم ، إلا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا » وحديث « المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق » وأخرج الطبراني في « الصغير » بإسناد حسن عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب أم مبشر بنت البراء بن معرور فقالت : إني شرطت لزوجي أن لا أتزوج بعده ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن هذا لا يصلح » وقد ترجم الحب الطبري على هذا الحديث « استحباب تقديم شيء من المهر قبل الدخول » وفي انتزاعه من الحديث المذكور غموض ، والله أعلم .

### باب الشروط التي لا تحل في النكاح

وقال ابن مسعود لا تشترط المرأة طلاق أختها .

[٥١٥٢] ٤٩٦٢ - حدثنا عبيد الله بن موسى عن زكريا هو ابن أبي زائدة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها لتستفرغ صحتها ، فإنما لها ما قدر لها » .

**قوله ( باب الشروط التي لا تحل في النكاح )** في هذه الترجمة إشارة إلى تخصيص الحديث الماضي في عموم الحث على الوفاء بالشرط بما يباح لا بما نهى عنه ، لأن الشروط الفاسدة لا يخل الوفاء بها فلا يناسب الحث عليها .

**قوله ( وقال ابن مسعود لا تشترط المرأة طلاق أختها )** كذا أورده معلقا عن ابن مسعود ، وسأبين أن هذا اللفظ بعينه وقع في بعض طرق الحديث المرفوع عن أبي هريرة ، ولعله لما لم يقع له اللفظ مرفوعا أشار إليه في المعلق إذنا بأن المعنى واحد .

**قوله ( لا يخل لامرأة تسأل طلاق أختها لتستفرغ صحفتها ، فإنما لها ما قدر لها )** هكذا أورده البخاري بهذا اللفظ ، وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق ابن الجنيذ عن عبيد الله بن موسى شيخ البخاري فيه بلفظ « لا يصلح لامرأة أن تشترط طلالى أختها لتكفى إناؤها » وكذلك أخرجه البيهقي من طريق أبي حاتم الرازي عن عبيد الله بن موسى لكن قال « لا ينبغي » بدل « لا يصلح » وقال « لتكفى » ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق يحيى بن زكرياء بن أبي زائدة عن أبيه لفظ ابن الجنيذ لكن قال « لتكفى » فهذا هو المحفوظ من هذا الوجه من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة ، وأخرج البيهقي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة في حديث طويل أوله « إياكم والظن — وفيه — ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ إناء صاحبها ولتنكح ، فإنما لها ما قدر لها » وهذا قريب من اللفظ الذي أورده البخاري هنا . وقد أخرج البخاري من أول الحديث إلى قوله « حتى ينكح أو يترك » ونهت على ذلك فيما تقدم قريبا في « باب لا يخطب على خطبة أخيه » فإما أن يكون عبيد الله بن موسى حدث به على اللفظين أو انتقل الذهن من متن إلى متن ، وسأبني في كتاب القدر من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ « لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها ولتنكح ، فإنما لها ما قدر لها » وتقدم في البيوع من رواية الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة في حديث أوله « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد — وفي آخره — ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفى مافي إنائها » .

**قوله ( لا يخل )** ظاهر في تحريم ذلك ، وهو محمول على ما إذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كرية في المرأة لا ينبغي معها أن تستمر في عصمة الزوج ويكون ذلك على سبيل النصيحة المحضة أو لضرر يحصل لها من الزوج أو للزوج منها أو يكون سؤالها ذلك بعوض وللزوج رغبة في ذلك فيكون كالخلع مع الأجنبية إلى غير ذلك من المقاصد المختلفة . وقال ابن حبيب : حمل العلماء هذا النهى على الندب ، فلو فعل ذلك لم يفسخ النكاح . وتعقبه ابن بطال بأن نفى الحل صريح في التحريم ، ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح ، وإنما فيه التغليظ على المرأة أن تسأل طلاق الأخرى ، ولترض بما قسم الله لها .

**قوله ( أختها )** قال النووي : معنى هذا الحديث نهى المرأة الأجنبية أن تسأل رجلا طلاق زوجته وأن يتزوجها هي فيصير لها من نفقة ومعروفه ومعاشرته ما كان للمطلقة ، فغير عن ذلك بقوله « تكفى » مافي صحفتها ، قال والمراد بأختها غيرها سواء كانت أختها من النسب أو الرضاع أو الدين ، ويلحق بذلك الكافرة في الحكم وإن لم تكن أختا في الدين إما لأن المراد الغالب أو أنها أختها في الجنس الآدمي ، وحمل ابن عبد البر الأخت هنا على الضرة فقال : فيه من الفقه أنه لا ينبغي أن تسأل المرأة زوجها أن يطلق ضررتها لتنفرد به ، وهذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ « لا تسأل المرأة طلاق أختها » ، وأما الرواية التي فيها لفظ الشرط فظاهرها أنها في الأجنبية ويؤيد قوله

فيها « ولتنكح » أى ولتزوج الزوج المذكور من غير أن يشترط أن يطلق التي قبلها ، وعلى هذا فالمراد هنا بالأخت الأخت في الدين ؛ ويؤيده زيادة ابن حبان في آخره من طريق أبي كثير عن أبي هريرة بلفظ « لاتسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها فإن المسلمة أخت المسلمة » وقد تقدم في « باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه » نقل الخلاف عن الأوزاعي وبعض الشافعية أن ذلك مخصوص بالمسلمة ، وبه جزم أبو الشيخ في كتاب النكاح ، ويأتي مثله هنا ، ويجئ على رأى ابن القاسم أن يستثنى ما إذا كان المسئول طلاقها فاسقة ، وعند الجمهور لا فرق .

**قوله ( لتستفرغ صحفتها )** يفسر المراد بقوله « تكتفى » وهو بالهمز افتعال من كفأت الإناء إذا قلبته وأفرغت مافيه ، وكذا يكفأ وهو بفتح أوله وسكون الكاف وبالهمز ، وجاء أكفأت الإناء إذا أملتته وهو في رواية ابن المسيب « لتكتفى » بضم أوله من أكفأت وهى بمعنى أملتته ويقال بمعنى أكببته أيضا ، والمراد بالصحفة ما لمحصل من الزوج كما تقدم من كلام النووي ، وقال صاحب النهاية : الصحفة إناء كالقصعة المبسوطة ، قال : وهذا مثل ، يريد الاستثثار عليها بحظها فيكون كمن قلب إناء غيره في إنائه ، وقال الطيبي : هذه استعارة مستهلحة تمثيلية ، شبه النصيب والبخت بالصحفة وحظوظها وتمتعها بما يوضع في الصحفة من الأطعمة اللذيذة ، وشبه الافتراق المسبب عن الطلاق باستفراغ الصحفة عن تلك الأطعمة ، ثم أدخل المشبه في جنس المشبه به واستعمل في المشبه ما كان مستعملا في المشبه به .

**قوله ( ولتنكح )** بكسر اللام وبإسكانها ويسكون الحاء على الأمر ، ويحتمل النصب عطفا على قوله « لتكتفى » فيكون تعليلا لسؤال طلاقها ، ويتعين على هذا كسر اللام ، ثم يحتمل أن المراد ولتنكح ذلك الرجل من غير أن تتعرض لإخراج الضرة من عصمته بل تكل الأمر في ذلك إلى ما يقدره الله ، ولهذا ختم بقوله « فإنما لها ما قدر لها » إشارة إلى أنها وإن سألت ذلك وألحت فيه واشترطته فإنه لا يقع من ذلك إلا ما قدره الله ، فينبغي أن لا تتعرض هى لهذا المحذور الذي لا يقع منه شيء بمجرد إرادتها ، وهذا مما يؤيد أن الأخت من النسب أو الرضاع لا تدخل في هذا ، ويحتمل أن يكون المراد ولتنكح غيره وتعرض عن هذا الرجل ، أو المراد ما يشمل الأمرين ، والمعنى ولتنكح من تيسر لها فإن كانت التي قبلها أجنبية فلتنكح الرجل المذكور وإن كانت أختها فلتنكح غيره ، والله أعلم

### باب الصفرة للمتزوج

رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه .

٤٩٦٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن حميد عن أنس أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وبه أثر صفرة فسأله النبي صلى الله عليه فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار قال : « كم سقت إليها ؟ » قال : زنة نواة من ذهب . قال رسول الله صلى الله عليه : « أولم ولو بشاة » . [٥١٥٣]

**قوله ( باب الصفرة للمتزوج )** كذا قيده بالمتزوج إشارة إلى الجمع بين حديث الباب وحديث النهي عن التزعفر للرجال ، وسيأتي البحث فيه بعد أبواب .

قوله ( رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم ) يشير إلى حديثه الذي تقدم موصولا في أول البيوع قال « لما قدمنا المدينة - فذكر الحديث بطوله وفيه - جاء عبد الرحمن بن عوف وعليه أثر صفة فقال : تزوجت ؟ قال نعم » وأورد المصنف هذه القصة في هذا الباب من طريق مالك عن حميد مختصرة ، وسيأتي شرحها في « باب الوليمة ولو بشاة » مستوفى إن شاء الله تعالى

ب

[٥١٥٤] ٤٩٦٤ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن حميد عن أنس قال : أولم النبي صلى الله عليه بزيب فأوسع المسلمين خبزاً ، فخرج - كما يصنع إذا تزوج - فأتى حجر أمهات المؤمنين يدعو ويدعون . ثم انصرف فرأى رجلين فرجع ، لا أدري أخبرته أو أخبر بخروجهما .

قوله ( باب ) كذا لهم بغير ترجمة « وسقط لفظ باب من رواية النسفى ، وكذا من شرح ابن بطلال ، ثم استشكله بأن الحديث المذكور لا يتعلق بترجمة الصفة للمتزوج ، وأجيب بما ثبت في أكثر الروايات من لفظ « باب » والسؤال باق فإن الإتيان بلفظ باب وإن كان بغير ترجمة لكنه كالفصل من الباب الذي قبله كما تقرر غير مرة ، والحديث المذكور هنا حديث أنس « أولم النبي صلى الله عليه وسلم بزيب » يعنى بنت جحش أورده مختصراً ، وقد تقدم مطولا في تفسير سورة الأحزاب مع شرحه ، ومناسبته للترجمة من جهة أنه لم يقع في قصة تزويج زينب بنت جحش ذكر للصفة ، فكأنه يقول : الصفة للمتزوج من الجائر لا من المشروط لكل متزوج

ب كيف يدعى للمتزوج

[٥١٥٥] ٤٩٦٥ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد هو ابن زيد عن ثابت عن أنس : أن النبي صلى الله عليه رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفة ، قال : « ما هذا ؟ » قال : إني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب . قال : « بارك الله لك . أولم ولو بشاة » .

قوله ( باب كيف يدعى للمتزوج ) ذكر فيه قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف مختصرة من طريق ثابت عن أنس وفيه « قال بارك الله لك » قال ابن بطلال : إنما أراد بهذا الباب والله أعلم رد قول العامة عند العرس بالرفاء والبنين فكأنه أشار إلى تضعيفه ، ونحو ذلك كحديث معاذ بن جبل أنه شهد إملاك رجل من الأنصار فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنكح الأنصاري وقال « على الألفة والخير والبركة والطير الميمون والسعة في الرزق » الحديث أخرجه الطبراني في « الكبير » بسند ضعيف ، وأخرجه في « الأوسط » بسند أضعف منه ، وأخرجه أبو عمرو البرقاني في كتاب معاشر الأهلين من حديث أنس وزاد فيه « والرفاء والبنين » وفي سنده أبان العبدى وهو ضعيف ، وأقوى من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفاً إنساناً قال : بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير » وقوله « رفاً » بفتح الراء وتشديد الفاء مهموز معناه دعا له في موضع قولهم بالرفاء والبنين ، وكانت كلمه تقولها أهل الجاهلية فورد النهى عنها كما روى بقى بن مخلد من طريق غالب عن الحسن عن رجل من بنى تميم قال « كنا نقول في الجاهلية بالرفاء والبنين » فلما جاء الإسلام علمنا نبينا قال : قولوا بارك لله لكم وبارك فيكم وبارك عليكم » ، وأخرج النسائي والطبراني من طريق أخرى عن الحسن عن عقيل بن أبي

طالب أنه « قدم البصرة فتزوج امرأة فقالوا له : بالرفاء والبنين ، فقال : لا تقولوا هكذا وقولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم بارك لهم وبارك عليهم » ورجاله ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من عقيل فيما يقال ودل حديث أبي هريرة على أن اللفظ كان مشهورا عندهم غالبا حتى سمي كل دعاء للمتزوج ترفعة ، واختلف في علة النهي عن ذلك فقيل لأنه لاحد فيه ولائشاء ولا ذكر لله ، وقيل لما فيه من الإشارة إلى بغض البنات لتخصيص البنين بالذكر ، وأما الرفاء فمعناه الإلتئام من رفات الثوب ورفوته رفوا ورفاء وهو دعاء للزوج بالالتئام والائتلاف فلا كراهة فيه ، وقال ابن المنير : الذي يظهر أنه صلى الله عليه وسلم كره اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية لأنهم كانوا يقولونه تفاؤلا لدعاء ، فيظهر أنه لو قيل للمتزوج بصورة الدعاء لم يكره كأن يقول : اللهم ألف بينهما وارزقهما بنين صالحين مثلا ، أو ألف الله بينكما ورزقكما ولدا ذكرا ونحو ذلك . وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عمر بن قيس الماضي قال « شهدت شريحا وأتاه رجل من أهل الشام فقال : إني تزوجت امرأة ، فقال بالرفاء والبنين » الحديث ، وأخرجه عبد الرزاق من طريق عدى بن أرطاة قال « حدثت شريحا أني تزوجت امرأة فقال : بالرفاء والبنين » فهو محمول على أن شريحا لم يبلغه النهي عن ذلك ، ودل صنيع المؤلف على أن الدعاء للمتزوج بالبركة هو المشروع ، ولا شك أنها لفظة جامعة يدخل فيها كل مقصود من ولد وغيره ، ويؤيد ذلك ما تقدم من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له تزوجت بكرا أو ثيبا « قال له بارك الله لك » والأحاديث في ذلك معروفة.

### باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس، وللعروس

[٥١٥٦] ٤٩٦٦- حدثنا قُروَةُ بن أبي المغراء قال نا علي بن مُسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة : تزوجني النبي صلى الله عليه ، فأتنتني أُمي فأدخلتني الدار ، فإذا نسوة من الأنصار في البيت ، فقلن : على الخير والبركة ، وعلى خير طائر .

قوله ( باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس وللعروس ) في رواية الكشميهني للنساء بدل النسوة ، وأورد فيه حديث عائشة « تزوجني صلى الله عليه وسلم فأتنتني أُمي فأدخلتني الدار ، فإذا نسوة من الأنصار فقلن : على الخير والبركة » وهو مختصر من حديث مطول تقدم بتامه بهذا السند بعينه في « باب تزويج عائشة » قبيل أبواب الهجرة إلى المدينة ، وظاهر هذا الحديث مخالف للترجمة فإن فيه دعاء النسوة لمن أهدى العروس لا الدعاء لهن ، وقد استشكله ابن التين فقال : لم يذكر في الباب الدعاء للنسوة ، ولعله أراد كيف صفة دعائهن للعروس ، لكن اللفظ لا يساعد على ذلك . وقال الكرماني : الأم هي الهادية للعروس المجهزة فهن دعون لها ولمن معها وللعروس حيث قلن على الخير جئتن أو قدمتن على الخير ، قال : ويحتمل أن تكون اللام في النسوة للاختصاص أي الدعاء المختص بالنسوة اللاتي يهدين ، ولكن يلزم منه المخالفة بين اللام التي للعروس لأنها بمعنى المدعو لها والتي في النسوة لأنها الداعية ، وفي جواز مثله خلاف ، انتهى . والجواب الأول أحسن ماتوجه به الترجمة ، وحاصله أن مراد البخاري بالنسوة من يهدي العروس سواء كن قليلا أو كثيرا وأن من حضر ذلك يدعو لمن أحضر العروس ، ولم يرد الدعاء للنسوة الحاضرات في البيت قبل أن تأتي العروس ، ويحتمل أن تكون اللام بمعنى الباء على حذف أي المختص بالنسوة ، ويحتمل أن الألف واللام بدل من المضاف إليه والتقدير دعاء النسوة

الدعايات للنسوة المهديات ، ويحتمل أن تكون بمعنى من أى الدعاء الصادر من النسوة ، وعند أبي الشيخ في كتاب النكاح من طريق يزيد بن حفصة عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بجوار بناحية بنى جدرة وهن يقلن : فحيونا نحييكم ، فقال : قلن حيانا الله وحياكم » فهذا فيه دعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس وقوله « يهدين » بفتح أوله من الهداية ويضمه من الهدية ، ولما كانت العروس تجهز من عند أهلها إلى الزوج احتاجت إلى من يهديها الطريق إليه أو أطلقت عليها أنها هدية فالضبط بالوجهين على هذين المعنيين وأما قوله « وللعروس » فهو اسم للزوجين عند أول اجتماعهما يشمل الرجل والمرأة ، وهو داخل في قول النسوة على الخير والبركة فإن ذلك يشمل المرأة وزوجها ، ولعله أشار إلى ماورد في بعض طرق حديث عائشة كما نهت عليه هناك ، وفيه أن أمها لما أجلسها في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : هؤلاء أهلك يا رسول الله ، بارك الله لك فيهم . وقوله في حديث الباب « فإذا نسوة من الأنصار » سمي منهن أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية فقد أخرج جعفر المستغفري من طريق يحيى بن أبي كثير عن كلاب بن تلاد عن تلاد عن أسماء مقينة عائشة قالت « لما أقعدنا عائشة لنجليها على رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءنا فقرب إلينا تمرًا ولبنا الحديث » ، وأخرج أحمد والطبراني هذه القصة من حديث أسماء بنت يزيد بن السكن ، ووقع في رواية للطبراني أسماء بنت عميس ولا يصح لأنها حينئذ كانت مع زوجها جعفر بن أبي طالب بالحبيشة ، المقينة بقاف ونون التي تزين العروس عند دخولها على زوجها

### باب من أحب البناء قبل الغزو

[٥١٥٧] ٤٩٦٧ - حدثنا محمد بن العلاء قال نا ابن المبارك عن معمر عن همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « غزا نبي من الأنبياء ، فقال لقومه : لا يتبعني رجلٌ ملك بُضع امرأةٍ وهو يريد أن يبني بها ولم يبن بها » .

قوله ( باب من أحب البناء ) أى بزوجه التي لم يدخل بها ( قبل الغزو ) أى إذا حضر الجهاد ليكون فكره مجتمعاً « ذكر فيه حديث أبي هريرة الماضي في كتاب الجهاد ثم في فرض الخمس ، وقد شرحته فيه وبينت الاختلاف في اسم النبي الذي غزا هل هو يوشع أو داود ، قال ابن المنير . يستفاد منه الرد على العامة في تقديمهم الحج على الزواج ظناً منهم أن التعفف إنما يتأكد بعد الحج ، بل الأولى أن يتعفف ثم يحج

### باب من بنى بامرأته وهي بنت تسع سنين

[٥١٥٨] ٤٩٦٨ - حدثنا قبيصة بن عقبة قال نا سفيان عن هشام بن عروة عن عروة : تزوج النبي صلى الله عليه عائشة وهي بنت ست ، وبنى بها وهي بنت تسع ، ومكثت عنده تسعاً .

قوله ( باب من بنى بامرأة وهي بنت تسع سنين ) ذكر فيه حديث عائشة في ذلك ، وقد تقدم شرحه في مناقبها



### باب بناء العروس في السفر

[٥١٥٩] ٤٩٦٩- حدثني محمد بن سلام قال أنا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس قال : أقام النبي صلى الله عليه بين خيبر والمدينة ثلاثاً يبنى عليه بصفية بنت حبي ، فدعوت المسلمين إلى وليمته ، فما كان فيها من خبز ولا لحم ، أمر بالأنطاع فألقي فيها من التمر والأقط والسمن فكانت وليمته ، فقال المسلمون : إحدى أمهات المؤمنين ، أو مما ملكت يمينه ؟ فقالوا : إن حجبها فهي من أمهات المؤمنين ، وإن لم يحجبها فهي مما ملكت يمينه . فلما ارتحل وطأ لها خلفه ، ومد الحجاب بينها وبين الناس .

**قوله ( باب البناء )** أى بالمرأة ( في السفر ) ذكر فيه حديث أنس في قصة صفية بنت حبي ، وقد تقدم في أول النكاح . وقوله « ثلاثاً يبنى عليه بصفية » أى تحبى عليه ، وفيه إشارة إلى أن سنة الإقامة عند الثيب لا تختص بالخصر ولا تنقيد بمن له امرأة غيرها . ويؤخذ منه جواز تأخير الأشغال العامة للشغل الخاص إذا كان لا يقوت به غرض ، والاهتمام بوليمة العرس وإقامة سنة النكاح بإعلامه وغير ذلك مما تقدم ويأتي إن شاء الله تعالى

### باب البناء بالنهار ، بغير مركب ولا نيران

[٥١٦٠] ٤٩٧٠- حدثنا فروة بن أبي المغراء قال نا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : تزوجني النبي صلى الله عليه ، فأتتني أمي فأدخلتني الدار ، فلم يرعني إلا رسول الله صلى الله عليه ضحى .

**قوله ( باب البناء بالنهار بغير مركب ولا نيران )** ذكر فيه طرقاً من حديث عائشة في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بها ، وأشار بقوله بالنهار إلى أن الدخول على الزوجة لا يختص بالليل ، ويقول « وبغير مركب ولا نيران » إلى ما أخرجه سعيد بن منصور — ومن طريقه أبو الشيخ في كتاب النكاح — من طريق عروة بن رويم « أن عبد الله بن قرظ الثمالي وكان عامل عمر على حمص مرت به عروس وهم يوقدون النيران بين يديها فضرهم بدمته حتى تفرقوا عن عروسهم ، ثم خطب فقال : أن عروسكم أوقدوا النيران وتشبهوا بالكفرة والله مطفى نورهم

### باب الأتباط ونحوها للنساء

[٥١٦١] ٤٩٧١- حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا سفيان قال نا محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « هل اتخذتم أتماطاً ؟ » قلت : يا رسول الله ، وأنى لنا أتماط ؟ قال : « إنها ستكون » .

**قوله ( باب الأتماط ونحوه للنساء )** أى من الكلل والأستار والفرش وما في معناه ، والأتماط جمع نط بفتح النون والميم تقدم بيانه في علامات النبوة ، وقوله « ونحوه » أعاد الضمير مفرداً على مفرد الأتماط ، وتقدم بيان وجه الاستدلال على الجواز من هذا الحديث ، ولعل المصنف أشار إلى ما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاته فأخذت نمطاً فنشرته على الباب فلما قدم فرأى النمط عرفت الكراهة في وجهه فجذبه حتى هتكه فقال : إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين ، قال فقطعت منه

وسادتين فلم يعب ذلك على « فيؤخذ منه أن الأنماط لا يكره اتخاذها لذاتها بل لما يصنع بها ، وسيأتي البحث في ستر الجدر في « باب هل يرجع إذا رأى منكرا » من أبواب الوليمة قال ابن بطال : يؤخذ من الحديث إن المشورة للمرأة دون الرجل ، لقول جابر لامرأته « أخرى عنى أنماطك » كذا قال ، ولا دلالة في ذلك لأنها كانت لامرأة جابر حقيقة فلذلك أضافها لها ، وإلا ففي نفس الحديث أنه « ستكون لكم أنماط » فأضافها إلى أعم من ذلك ، وهو الذي استدلت به امرأة جابر على الجواز ، قال : وفيه أن مشورة النساء للبيوت من الأمر القديم المتعارف ، كذا قال ، ويعكر عليه حديث عائشة وسيأتي البحث فيه

### باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها ، ودعائهن بالبركة

[٥١٦٢] ٤٩٧٢ - حدثنا الفضل بن يعقوب قال نا محمد بن سابق قال نا إسرائيل عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار ، فقال نبي الله صلى الله عليه : « يا عائشة ، ما كان معكم لهو ، فإن الأنصار يعجبهم اللهو » .

قوله ( باب النسوة التي يهدين المرأة إلى زوجها ) في رواية الكشميهني « اللاتي » بصيغة الجمع وهو أولى .

قوله ( ودعائهن بالبركة ) ثبتت هذه الزيادة في رواية أبي ذر وحده وسقطت لغيره ، ولم يذكر هنا الإسماعيلي ولا أبو نعيم ولا وقع في حديث عائشة الذي ذكره المصنف في الباب ما يتعلق بها ، لكن إن كانت محفوظة فلعله أشار إلى ماورد في بعض طرق حديث عائشة ، وذلك فيما أخرجه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق بهية « عن عائشة أنها زوجت يتيمة كانت في حجرها رجلا من الأنصار ، قالت وكنت فيمن أهداها إلى زوجها ، فلما رجعنا قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما قلت يا عائشة ؟ قالت قلت سلمنا ودعونا الله بالبركة ثم انصرفنا » .

قوله ( إنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار ) لم أقف على اسمها صريحا وقد تقدم أن المرأة كانت يتيمة في حجر عائشة ، وكذا للطبراني في « الأوسط » من طريق شريك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، ووقع عند ابن ماجه من حديث ابن عباس « أنكحت عائشة قرابة لها » ولأبي الشيخ من حديث جابر « أن عائشة زوجت بنت أخيها أو ذات قرابة منها » وفي « أمالي المحاملي » من وجه آخر عن جابر « نكح بعض أهل الأنصار بعض أهل عائشة فأهدتها إلى قباء » وكنت ذكرت في المقدمة تبعا لابن الأثير في « أسد الغابة » فإنه قال إن اسم هذه اليتيمة المذكورة في حديث عائشة الفارعة بنت أسعد بن زرارة ، وأن اسم زوجها نبيط بن جابر الأنصاري ، وقال في ترجمة الفارعة : أن أباه أسعد بن زرارة أوصى بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم نبيط بن جابر ، ثم ساق من طريق المعافي بن عمران الموصلي حديث عائشة الذي ذكرته أولا من طريق بهية عنها ثم قال « هذه اليتيمة هي الفارعة المذكورة » كذا قال ، وهو محتمل ، لكن منع من تفسيرها بها ماوقع من الزيادة أنها كانت قرابة عائشة فيجوز التعدد ، ولا يبعد تفسير المبهمة في حديث الباب بالفارعة إذ ليس فيه تقييد بكونها قرابة عائشة .

قوله ( ما كان معكم لهو ) في رواية شريك فقال : فهل بعثتم معها جارية تضرب بالدف وتغني ؟ قلت :

تقول ماذا ؟ قال تقول :

أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ فحيانا وحيام  
ولولا الذهب الأحمر ر ما حلت بواديكم  
ولولا الخنطة السمراء ما سمت عذارىكم

وفي حديث جابر بعضه ، وفي حديث ابن عباس أوله إلى قوله « وحيام » .

**قوله ( فَإِنْ الْأَنْصَارُ يَعْجِبُهُمُ اللَّهُ )** في حديث ابن عباس وجابر « قوم فيهم غزل » وفي حديث جابر عند الحاملي « أدركها يازنيب ، امرأة كانت تغنى بالمدينة ، ويستفاد منه تسمية المغنية الثانية في القصة التي وقعت في حديث عائشة الماضي في العيدين حيث جاء فيه « دخل عليها وعندها جارتان تغنيان » وكنت ذكرت هناك أن اسم إحداهما حمامة كما ذكره ابن أبي الدنيا في « كتاب العيدين » له بإسناد حسن ، وأنى لم أقف على اسم لأخرى ، وقد جوزت الآن أن تكون هي زينب هذه . وأخرج النسائي من طريق عامر بن سعد عن قرظة بن كعب وأبي مسعود الأنصاريين قال « أنه رخص لنا في اللهو عند العرس » الحديث وصححه الحاكم ، وللطبراني من حديث السائب بن يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم « وقيل له أترخص في هذا ؟ قال : نعم ، إنه نكاح لا سفاح ، أشيدوا النكاح » وفي حديث عبد الله بن الزبير عند أحمد وصححه ابن حبان والحاكم « أعلنوا النكاح » زاد الترمذي وابن ماجه من حديث عائشة « واضربوا عليه بالدف » وسنده ضعيف ، ولأحمد والترمذي والنسائي من حديث محمد بن حاطب « فصل ما بين الحلال والحرام الضرب بالدف » واستدل بقوله « واضربوا » على أن ذلك لا يختص بالنساء لكنه ضعيف ، والأحاديث القوية فيها الإذن في ذلك للنساء فلا يلتحق بهن الرجال لعموم النهي عن التشبه بهن .

### باب الهدية للعروس

[٥١٦٣] ٤٩٧٣- وقال إبراهيم عن أبي عثمان - واسمه الجعد - عن أنس بن مالك : قال : مررنا في مسجد بني رفاعه ، فسمعته يقول : كان النبي صلى الله عليه إذا مرَّ بجنات أم سليم دخل عليها فسلم عليها . ثم قال : كان النبي صلى الله عليه عروساً بزینب ، فقالت لي أم سليم : لو أهدينا لرسول الله صلى الله عليه هدية ، فقلت لها : افعلی . فعمدت إلى تمرٍ وسمنٍ وإقط فاتخذت حيسة في برمة فأرسلت بها معي إليه ، فانطلقت بها إليه ، فقال لي : « ضعها » . ثم أمرني فقال : « ادع لي » رجالاً سماءهم ، « وادع لي من لقيت » ، قال : ففعلت الذي أمرني ، فرجعت فإذا البيت غاص بأهله ، فرأيت النبي صلى الله عليه وضع يده على تلك الحيسة وتكلم بما شاء الله ، ثم جعل يدعو عشرة عشرة يأكلون منه ، ويقول لهم : « اذكروا اسم الله ، وليأكل كل رجل مما يليه » ، قال : حتى تصدعوا كلهم عنها ، فخرج منهم من خرج ، وبقي نفر يتحدثون ، قال : وجعلت أغتم . ثم خرج النبي صلى الله عليه نحو الحُجرات ، وخرجت في أثره فقلت : إنهم قد ذهبوا فرجع فدخل البيت وأرخى الستر ، وإنني لفي الحجرة وهو يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاطِرِينَ إِنَّهُ ﴾ الآية قال أبو عثمان قال أنس : إنه خدَم النبي صلى الله عليه عشر سنين .

قوله ( باب الهدية للعروس ) أى صبيحة بنائه بأهله .

قوله ( وقال إبراهيم ) ابن طهمان ( عن أبي عثمان واسمه الجعد عن أنس بن مالك قال : مر بنا في مسجد بنى رفاعه ) يعنى بالبصرة قال ( فسمعتة يقول : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا مر بجنبات أم سليم ) كذا فيه ، والجنبات بفتح الجيم والنون ثم موحدة جمع جنبه وهى الناحية .

قوله ( دخل عليها فسلم عليها ) هذا القدر من هذا الحديث مما تفرد به إبراهيم بن طهمان عن أبي عثمان في هذا الحديث ، وشاركه في بقيته جعفر بن سليمان ومعمّر بن راشد كلاهما عن أبي عثمان أخرجه مسلم من حديثهما ، ولم يقع لي موصولا من حديث إبراهيم بن طهمان إلا أن بعض من لقيناه من الشراح زعم أن النسائي أخرجه عن أحمد بن حفص بن عبد الله بن راشد عن أبيه عنه ، ولم أقف على ذلك بعد .

قوله ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عروسا يزيب ) يعنى بنت جحش ، وقد تقدم بيان آيته صلى الله عليه وسلم في تكثير الطعام واضحا في علامات النبوة ، وقد استشكل عياض ما وقع في هذا الحديث من أن الوليمة يزيب بنت جحش كانت من الحيس الذي أهدهته أم سليم ، وأن المشهور من الروايات أنه أولم عليها بالخبز واللحم ، ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام وإنما فيه « أشبع المسلمين خبزا ولحما » وذكر في حديث الباب أن أنسا قال « فقال لي ادع رجالا سماهم وادع من لقيت ، وأنه أدخلهم ووضع صلى الله عليه وسلم يده على تلك الحيسة وتكلم بما شاء الله ، ثم جعل يدعو عشرة عشرة حتى تصدعوا كلهم عنها » يعنى تفرقوا ، قال عياض : هذا وهم من راويه وتركيب قصة على أخرى . وتعقبه القرطبي بأنه لا مانع من الجمع بين الروايتين ، والأولى أن يقال لا وهم في ذلك ، فلعل الذين دعوا إلى الخبز واللحم فأكلوا حتى شبعوا وذهبوا لم يرجعوا ، ولما بقى نفر الذين كانوا يتحدثون جاء أنس بالحيسة فأمر بأن يدعو ناسا آخرين ومن لقي فدخلوا فأكلوا أيضا حتى شبعوا ، واستمر أولئك نفر يتحدثون . وهو جمع لا بأس به ، وأولى منه أن يقال إن حضور الحيسة صادف حضور الخبز واللحم فأكلوا كلهم من كل ذلك . وعجبت من إنكار عياض وقوع تكثير الطعام في قصة الخبز واللحم مع أن أنسا يقول إنه أولم عليها بشاة كما سيأتي قريبا ويقول إنه أشبع المسلمين خبزا ولحما . وما الذي يكون قدر الشاة حتى يشبع المسلمين جميعا وهم يومئذ نحو الألف لولا البركة التي حصلت من جملة آياته صلى الله عليه وسلم في تكثير الطعام . وقوله فيه « وبقي نفر يتحدثون » تقدم بيان عدتهم في تفسير سورة الأحزاب . وقوله « وجعلت أغتم » هو من الغم ، وسببه ما فهمه من النبي صلى الله عليه وسلم من حياته من أن يأمرهم بالقيام ومن غفلتهم بالتحدث عن العمل عما يليق من التخفيف حينئذ ، وقوله في آخره « قال أبو عثمان قال أنس : إنه خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين » تقدم بيانه قبل قليل ، وسيأتي الإلمام به أيضا في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى

ب

استعارة الثياب للعروس وغيرها

٤٩٧٤ - حدثنا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة أنها استعارت من

أسماء قلادة فهلكت ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه ناساً من أصحابه في طلبها ، فأدركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء ، فلما أتوا النبي صلى الله عليه شكوا ذلك إليه ، فنزلت آية التيمم ، فقال أسيد بن حضير : جزاك الله خيراً ، فوالله ما نزل بك أمر قط إلا جعل الله لك منه مخرجاً ، وجعل للمسلمين فيه بركة .

قوله ( باب استعارة الثياب للعروس وغيرها ) أى وغير الثياب ، ذكر فيه حديث عائشة أنها استعارت من أسماء قلادة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب التيمم ، ووجه الاستدلال به من جهة المعنى الجامع بين القلادة وغيرها من أنواع الملابس الذي يتزين به للزوج أعم من أن يكون عند العرس أو بعده ، وقد تقدم في كتاب الهبة لعائشة حديث أخص من هذا وهو قولها « كان لي منهن — أى من الدروع القطنية — درع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فما كانت امرأة تقين بالمدينة — أى تتزين — إلا أرسلت إلى تستعيه » وترجم عليه « الاستعارة للعرس عند البناء » وينبغي استحضار هذه الترجمة وحديثها هنا .

### باب ما يقول الرجل إذا أتى أهله

[٥١٦٥] ٤٩٧٥- حدثنا سعد بن حفص قال نا شيبان عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس قال : قال النبي صلى الله عليه : « أما لو أن أحدهم يقول حين يأتي أهله : بسم الله ، اللهم جنبني الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا ، ثم قدر بينهما في ذلك أو قضي ولد لم يضره شيطان أبداً » .

قوله ( باب ما يقول الرجل إذا أتى أهله ) أى جامع .

قوله ( عن شيبان ) هو ابن عبد الرحمن النحوي ، ومنصور هو ابن المعتمر ، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق هو أولهم .

قوله ( أما لو أن أحدهم ) كذا للكشميني هنا ، ولغيره بحذف « أن » وتقدم في بدء الخلق من رواية همام عن منصور بحذف « لو » ولفظه « أما أن أحدهم إذا أتى أهله » وفي رواية جرير عن منصور عند أبي داود وغيره « لو أن أحدهم إذا أراد أن يأتي أهله » وهى مفسرة لغيرها من الروايات دالة على أن القول قبل الشروع .

قوله ( حين يأتي أهله ) في رواية إسرائيل عن منصور عند الإسماعيلي « أما أن أحدهم لو يقول حين يجامع أهله » وهو ظاهر في أن القول يكون مع الفعل ، لكن يمكن حمله على المجاز ، وعنده في رواية روح بن القاسم عن منصور « لو أن أحدهم إذا جامع امرأته ذكر الله » .

قوله ( بسم الله ، اللهم جنبني ) في رواية روح « ذكر الله ثم قال اللهم جنبني » وفي رواية شعبة عن منصور في بدء الخلق « جنبني » بالافراد أيضاً وفي رواية همام « جنبنا » .

قوله ( الشيطان ) في حديث أبي أمامة عند الطبراني « جنبني وجنب ما رزقتني من الشيطان الرجيم » .

قوله ( ثم قدر بينهما ولد أو قضي ولد ) كذا بالشك ، وزاد في رواية الكشميني « ثم قدر بينهما في ذلك — أى الحال — ولد » وفي رواية سفيان بن عيينة عن منصور « فإن قضي الله بينهما ولداً » ومثله في رواية إسرائيل ، وفي رواية شعبة « فإن كان بينهما ولد » ولمسلم من طريقه « فإنه إن يقدر بينهما ولد في ذلك » وفي رواية

جرير « ثم قدر أن يكون » والباقي مثله ، ونحوه في رواية روح بن القاسم وفي رواية همام « فرزقا ولدا » .

**قوله ( لم يضره شيطان أبداً )** كذا بالتنكير ، ومثله في رواية جرير ، وفي رواية شعبة عند مسلم وأحمد « لم يسلط عليه الشيطان أو لم يضره الشيطان » وتقدم في بدء الخلق من رواية همام وكذا في رواية سفيان بن عيينة وإسرائيل وروح بن القاسم بلفظ الشيطان « واللام للعهد المذكور في لفظ الدعاء ، ولأحمد عن عبد العزيز العمي عن منصور « لم يضر ذلك الولد الشيطان أبداً » وفي مرسل الحسن عن عبد الرزاق « إذا أتى الرجل أهله فليقل بسم الله اللهم بارك لنا فيما رزقنا ولا تجعل للشيطان نصيبا فيما رزقنا ، فكان يرجى إن حملت أن يكون ولدا صالحا » واختلف في الضرر المنفى بعد الاتفاق على ما نقل عياض على عدم الحمل على العموم في أنواع الضرر ، وإن كان ظاهرا في الحمل على عموم الأحوال من صيغة النفي مع التأييد ، وكان سبب ذلك ما تقدم في بدء الخلق « إن كل بنى آدم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد إلا من استثنى » فإن في هذا الطعن نوع ضرر في الجملة ، مع أن ذلك سبب صراخه . ثم اختلفوا فقليل : المعنى لم يسلط عليه من أجل بركة التسمية ، بل يكون من جملة العباد الذين قيل فيهم ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان ﴾ ويؤيده مرسل الحسن المذكور ، وقيل المراد لم يطعن في بطنه ، وهو بعيد لمنابدته ظاهر الحديث المتقدم ، وليس تخصيصه بأولى من تخصيص هذا ، وقيل المراد لم يصصره ، وقيل لم يضره في بدنه ، وقال ابن دقيق العيد : يَحْتَمَلُ أَنْ لَا يَضُرَّهُ فِي دِينِهِ أَيْضًا ، وَلَكِنْ يَبْعِدُهُ انْتِفَاءُ الْعَصْمَةِ . وَتَعْقِبُ بِأَنَّ اخْتِصَاصَ مَنْ خَصَّ بِالْعَصْمَةِ بِطَرِيقِ الْوَجُوبِ لَا بِطَرِيقِ الْجَوَازِ ، فَلَا مَانِعَ أَنْ يَوْجَدَ مَنْ لَا يَصْدُرُ مِنْهُ مَعْصِيَةٌ عَمْدًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَاجِبًا لَهُ ، وَقَالَ الدَّوْدِيُّ مَعْنَى « لَمْ يَضُرَّهُ » أَيْ لَمْ يَفْتِنَهُ عَنْ دِينِهِ إِلَى الْكُفْرِ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ عَصْمَتُهُ مِنْهُ عَنْ الْمَعْصِيَةِ ، وَقِيلَ لَمْ يَضُرَّهُ بِمُشَارَكَةِ أَبِيهِ فِي جَمَاعِ أُمِّهِ كَمَا جَاءَ عَنْ مُجَاهِدٍ « أَنَّ الَّذِي يَجَامَعُ وَلَا يَسْمَى يَلْتَفِ الشَّيْطَانُ عَلَى إِحْلِيلِهِ فَيَجَامَعُ مَعَهُ » وَلَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ الْأَجْوِبَةِ ، وَيَتَأَيَّدُ الْحَمْلُ عَلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْكَثِيرَ مِمَّنْ يَعْرِفُ هَذَا الْفَضْلَ الْعَظِيمَ يَذْهَلُ عَنْهُ عِنْدَ إِرَادَةِ الْمَوَاقِعَةِ وَالْقَلِيلُ الَّذِي قَدْ يَسْتَحْضِرُهُ وَيَفْعَلُهُ لَا يَقَعُ مَعَهُ الْحَمْلُ ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ نَادِرًا لَمْ يَبْعُدْ . وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ أَيْضًا اسْتِحْبَابُ التَّسْمِيَةِ وَالِدُعَاءِ وَالْحَفَافَةِ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى فِي حَالَةِ الْمَلَاذِ كَالْوَقَاعِ ، وَقَدْ تَرَجَّمْ عَلَيْهِ الْمَصْنَفُ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ . وَفِيهِ الْاِعْتِصَامُ بِذِكْرِ اللَّهِ وَدُعَائِهِ مِنَ الشَّيْطَانِ وَالتَّبَرُّكِ بِاسْمِهِ وَالِاسْتِعَاذَةُ بِهِ مِنْ جَمِيعِ الْأَسْوَءِ وَفِيهِ الْاسْتِشْعَارُ بِأَنَّهُ الْمَيْسَرُ لِلذَّكَرِ الْعَمَلِ وَالْمَعِينُ عَلَيْهِ . وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الشَّيْطَانَ مَلَاظِمٌ لِابْنِ آدَمَ لَا يَنْطَرِدُ عَنْهُ إِلَّا إِذَا ذَكَرَ اللَّهَ . وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْعِ الْحَدِيثِ أَنَّ يَذْكُرَ اللَّهُ ، وَيُخَدِّشُ فِيهِ الرِّوَايَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ « إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ » وَهُوَ نَظِيرُ مَا وَقَعَ مِنَ الْقَوْلِ عِنْدَ الْخَلَاءِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمَصْنَفُ ذَلِكَ وَأَشَارَ إِلَى الرِّوَايَةِ الَّتِي فِيهَا « إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ » وَتَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِيهِ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ بِمَا يَغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ

### باب الوليمة حق

وقال عبد الرحمن بن عوف : قال لي النبي صلى الله عليه : « أولم ولو بشاة » .

[٥١٦٦] ٤٩٧٦ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عُقَيْلٍ عن ابن شهاب قال : أخبرني أنسُ بن مالك

أنه كان ابن عشر سنين مقدّم رسول الله صلى الله عليه المدينة ، فكان أمهاتي يُواظبني على خدمة رسول الله صلى الله عليه ، فخدمته عشر سنين . وتوفي النبي صلى الله عليه وأنا ابن عشرين سنة ، فكانت أعلم

الناس بشأن الحجاب حين أنزل وكان أول ما أنزل في مُبْتَنَى رسول الله صلى الله عليه بزینب بنت جحش : أصبح النبي صلى الله عليه بها عروساً فدعا القوم فأصابوا من الطعام ، ثم خرجوا وبقي رهطٌ منهم عند النبي صلى الله عليه فأطالوا المكثَ ، فقام النبي صلى الله عليه فخرج وخرجتُ معه لكي يخرجوا ، فمشى النبي صلى الله عليه ومشيتُ حتى جاء عتبة حُجرة عائشة ، ثم ظن أنهم خرجوا فرجع ورجعتُ معه ، حتى إذا دخل على زينب فإذا هم جلوسٌ لم يقوموا ، فرجع النبي صلى الله عليه ورجعتُ معه ؛ حتى إذا بلغ عتبة حُجرة عائشة وظن أنهم خرجوا فرجع ورجعتُ معه فإذا هم قد خرجوا ، فضرب النبي صلى الله عليه بهني وبينه بالستر ، وأنزل الحجاب .

**قوله ( باب الوليمة حق )** هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الطبراني من حديث وحشي بن حرب رفعه « الوليمة حق ، والثانية معروف ، والثالثة فخر » ولمسلم من طريق الزهري عن الأعرج وعن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال « شر الطعام طعام الوليمة يدعى الغنى ويترك المسكين وهي حق » الحديث . ولأبي الشيخ والطبراني في « الأوسط » من طريق مجاهد عن أبي هريرة رفعه « الوليمة حق وسنة ، فمن دعى فلم يجب فقد عصي » الحديث ، وسأذكر حديث زهير ابن عثمان في ذلك وشواهد بعد ثلاثة أبواب . وروى أحمد من حديث بريدة قال « لما خطب على فاطمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه لا بد للعروس من وليمة » وسنده لا بأس به ، قال ابن بطال قوله « الوليمة حق » أي ليست بباطل بل يندب إليها وهي سنة فضيلة ، وليس المراد بالخلق الوجوب . ثم قال : ولا أعلم أحدا أوجبها . كذا قال ، وغفل عن رواية في مذهبه بوجوبها نقلها القرطبي وقال : إن مشهور المذهب أنها مندوبة . وابن التين عن أحمد لكن الذي في « المغني » أنها سنة ، بل وافق ابن بطال في نفى الخلاف بين أهل العلم في ذلك ، قال وقال بعض الشافعية : هي واجبة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بها عبد الرحمن بن عوف ، ولأن الإجابة إليها واجبة فكانت واجبة . وأجاب بأنه طعام لسرور حادث فأشبهه سائر الأطعمة ، والأمر محمول على الإستحباب بدليل ما ذكرناه ، ولكونه أمره بشاة وهي غير واجبة اتفاقاً ، وأما البناء فلا أصل له . قلت : وسأذكر مزيداً في « باب إجابة الداعي » قريباً . والبعض الذي أشار إليه من الشافعية هو وجه معروف عندهم ، وقد جزم به سليم الرازي وقال : إنه ظاهر نص « الأم » ونقله عن النص أيضاً الشيخ أبو إسحق في المهذب ، وهو قول أهل الظاهر كما صرح به ابن حزم ، وأما سائر الدعوات غيرها فسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب .

**قوله ( وقال عبد الرحمن بن عوف قال لي النبي صلى الله عليه وسلم : أولم ولو بشاة )** هذا طرف من حديث طويل وصله المصنف في أول البيوع من حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ، ومن حديث أنس أيضاً وسأذكر شرحه مستوفى إن شاء الله تعالى في الباب الذي يليه ، والمراد منه ورود صيغة الأمر بالوليمة ، وأنه لو رخص في تركها لما وقع الأمر باستدراكها بعد انقضاء الدخول . وقد اختلف السلف في وقتها هل هو عند العقد أو عقبه أو عند الدخول أو عقبه أو موسع من ابتداء العقد إلى انتهاء الدخول على أقوال : قال النووي : اختلفوا فحكى عياض أن الأصح عند المالكية استحبابه بعد الدخول ، وعن جماعة منهم أنه عند العقد ، وعند ابن حبيب عند العقد وبعد الدخول . وقال في موضع آخر : يجوز قبل الدخول وبعده . وذكر ابن السبكي أن أباه قال : لم أر في كلام الأصحاب تعين وقتها ، وأنه استنبط من قول البغوي : ضرب الدف في النكاح جائز في العقد والزفاف قبل

وبعد قريباً منه ، أن وقتها موسع من حين العقد ، قال : والمنقول من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أنها بعد الدخول كأنه يشير إلى قصة زينب بنت جحش ، وقد ترجم عليه البيهقي في وقت الوليمة اهـ ، ومانفاه من تصريح الأصحاب متعقب بأن الماوردي صرح بأنها عند الدخول ، وحديث أنس في هذا الباب صريح في أنها بعد الدخول لقوله فيه « أصبح عروساً بزينب فدعا القوم » واستحب بعض المالكية أن تكون عند البناء ويقع الدخول عقبها وعليه عمل الناس اليوم ، ويؤيد كونها للدخول لا للإملاك أن الصحابة بعد الوليمة ترددوا هل هي زوجة أو سرية ، فلو كانت الوليمة عند الإملاك لعرفوا أنها زوجة لأن السرية لا وليمة لها فدل على أنها عند الدخول أو بعده .

**قوله في حديث أنس ( مقدم النبي صلى الله عليه وسلم )** بالنصب على الطرف أى زمان قدومه ، وسيأتي في الأثرية من طريق شعيب عن الزهري عن أنس « قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وأنا ابن عشر سنين ، ومات وأنا ابن عشرين » وتقدم قبل بايين في الحديث المعلق عن أبي عثمان عن أنس أنه خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين ، ويأتي في كتاب الأداب من طريق سلام بن مسكين عن ثابت عن أنس قال « خدمت النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين ، والله ما قال لي أف قط » الحديث . ولمسلم من رواية إسحق بن أبي طلحة عن أنس في حديث آخره « قال أنس والله لقد خدمته تسع سنين » ولا منافاة بين الروایتين ، فإن مدة خدمته كانت تسع سنين وبعض أشهر فألغى الزيادة تارة وجبر الكسر أخرى .

**قوله ( فكن أمهاتي )** يعنى أمه وخالته ومن في معناهما ، وإن ثبت كون مليكة جدته فهى مرادة هنا لا محالة .

**قوله ( يواظبني )** كذا للأكثر بظاء مشالة وموحدة ثم نونين من المواظبة ، وللكشميهني بطاء مهملة بعدها تحتانية مهموزة بدل الموحدة من المواظبة وهى الموافقة ، وفي رواية الإسماعيلي يوطنني بتشديد الطاء المهملة ونونين الأولى مشددة بغير ألف بعد الواو ولا حرف آخر بعد الطاء من التوطنين ، وفي لفظ له مثله لكن بهمزة ساكنة بعدها النونان من التوطئة تقول وطأته على كذا أى حرصته عليه .

**قوله ( وكنت أعلم الناس بشأن الحجاب )** تقدم البحث فيه وبسط شرحه في تفسير سورة الأحزاب

### ب الوليمة ولو بشاة

[٥١٦٧] ٤٩٧٧ - حدثنا علي قال نا سفيان قال حدثني حميد سمع أنساً قال : سأل النبي صلى الله عليه

عبد الرحمن بن عوف - وتزوج امرأة من الأنصار - : « كم أصدقتها » ، قال : وزن نواة من ذهب . وعن حميد سمعت أنساً قال : لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الأنصار ، فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع ، فقال : أقاسمك مالي ، وأنزل لك عن إحدى امرأتي . قال : بارك الله لك في أهلك ومالك . فخرج إلى السوق ، فباع واشترى ، فأصاب شيئاً من أقط وسمن ، فتزوج ، فقال النبي صلى الله عليه : « أولم ولو بشاة » .

[٥١٦٨] ٤٩٧٨ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال : ما أولم النبي صلى

الله عليه على شيء من نسائه ما أولم على زينب ، أولم بشاة .



[٥١٦٩] ٤٩٧٩- حدثنا مُسَدَّدٌ عن عبد الوارث عن شعيب عن أنس: أن رسول الله صلى الله عليه أعتق صَفِيَّةً وتزوجها، وجعل عتقها صداقها، وأولم عليها بحيس.

[٥١٧٠] ٤٩٨٠- حدثنا مالك بن إسماعيل قال نا زهير عن بيان سمعت أنسا يقول: بنى النبي صلى الله عليه بامرأة، فأرسلني فدعوت رجلاً إلى الطعام.

**قوله ( باب الوهمة ولو بشاة )** أى لمن كان موسراً كما سيأتي البحث فيه ، وذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث كلها عن أنس : الأول والثاني قصة عبد الرحمن بن عوف ، قطعها قطعتين .

**قوله ( حدثنا علي )** هو ابن المدني ، وسفيان هو ابن عيينة ، وقد صرح بتحديث حميد له وسماع حميد عن أنس فأمن تدليسهما ، لكنه فرقه حديثين : فذكر في الأول سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن عن قدر الصداق ، وفي الثاني أول القصة قال « لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الأنصار » وعبر في هذا بقوله « وعن حميد قال سمعت أنسا » وفي رواية الكشميهني أنه سمع أنسا كما قال في الذي قبله ، وهذا معطوف فيما جزم به المزى وغيره على الأول ، ويحتمل أن يكون معلقاً والأول هو المعتمد . وقد أخرجه الإسماعيلي « عن الحسن بن سفيان عن محمد بن خالد عن سفيان حدثنا حميد سمعت أنسا » وساق الحديثين معا ، وأخرجه الحميدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في « المستخرج » عن سفيان بالحديث كله مفرداً وقال في كل منهما « حدثنا حميد أنه سمع أنسا » وقد أخرجه ابن أبي عمر في مسنده عن سفيان ، ومن طريقه الإسماعيلي فقال عن حميد عن أنس وساق الجميع حديثاً واحداً ، وقدم القصة الثانية على الأولى كما في رواية غير سفيان ؛ فقد تقدم في أوائل النكاح من طريق الثوري وفي « باب الصفرة للمتزوج » من رواية مالك وفي « فضل الأنصار » من طريق إسماعيل بن جعفر ، وفي أول البيوع من رواية زهير بن معاوية ، ويأتي في الأدب من رواية يحيى القطان كلهم عن حميد . وأخرجه محمد بن سعد في « الطبقات » عن محمد بن عبد الله الأنصاري عن حميد ، وتقدم في « باب ما يدعى للمتزوج » من رواية ثابت ، وفي « باب وآتوا النساء صدقاتهن » من رواية عبد العزيز بن صهيب وفتادة كلهم عن أنس ، وأورده في أول كتاب البيوع من حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ، وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة . وتقدم في البيوع في الكلام على حديث أنس بيان من زاد في روايته فجعله من حديث أنس عن عبد الرحمن بن عوف ، وأكثر الطرق تجعله من مسند أنس ، والذي يظهر من مجموع الطرق أنه حضر القصة وإنما نقل عن عبد الرحمن منها ما لم يقع له عن النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( لما قدموا المدينة )** أى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وفي رواية ابن سعد « لما قدم عبد الرحمن ابن عوف المدينة » .

**قوله ( نزل المهاجرون على الأنصار )** تقدم بيان ذلك في أول الهجرة .

**قوله ( فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع )** في رواية زهير « لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع الأنصاري » وفي رواية إسماعيل بن جعفر « قدم علينا عبد الرحمن فآخى » ونحوه في حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ، وفي رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن حميد

عند النسائي والطبراني « آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين قريش والأنصار . فآخى بين سعد وعبد الرحمن » وفي رواية إسماعيل بن جعفر « قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فآخى » زاد زهير في روايته « وكان سعد ذا غنا » وفي رواية إسماعيل بن جعفر « لقد علمت الأنصار أني من أكثرها مالا » وكان كثير المال ، وفي حديث عبد الرحمن « إني أكثر الأنصار مالا » وقد تقدمت ترجمة سعد بن الربيع في « فضائل الأنصار » وقصة موته في « غزوة أحد » ووقع عند عبد بن حميد من طريق ثابت ، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان فقال لعبد الرحمن : إن لي حائطين « الحديث » وهو وهم من راويه عمارة ابن زاذان .

**قوله ( قال أقاسمك مالي وأنزل لك عن إحدى امرأتي )** في رواية ابن سعد « فانطلق به سعد إلى منزله فدعا بطعام فأكلوا وقال : لي امرأتان وأنت أختي لا امرأة لك ، فأنزل عن إحداهما فتزوجها ، قال : لا والله ، قال : هلم إلى حديثي أشاطركها ، قال فقال : لا » وفي رواية الثوري « فعرض عليه أن يقاسمه أهله وماله » وفي رواية إسماعيل بن جعفر « ولي امرأتان فانظر أعجبهما إليك فأطلقها ، فإذا حلت تزوجها » وفي حديث عبد الرحمن بن عوف « فأقسم لك نصف مالي ، وانظر أي زوجتي هويت فأنزل لك عنها فإذا حلت تزوجتها » ونحوه في رواية يحيى بن سعيد ، وفي لفظ « فانظر أعجبهما إليك فسمها لي فأطلقها ، فإذا انقضت عدتها فتزوجها » وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عند أحمد « فقال له سعد : أي أختي ، أنا أكثر أهل المدينة مالا ، فانظر شطر مالي فخذها ، وتحتي امرأتان فانظر أيهما أعجب إليك حتى أطلقها » ولم أقف على اسم امرأتي سعد بن الربيع إلا أن ابن سعد ذكر أنه كان له من الولد أم سعد واسمها جميلة وأمها عمرة بنت حزم ، وتزوج زيد بن ثابت أم سعد فولدت له ابنة خارجة ، فيؤخذ من هذا تسمية إحدى امرأتي سعد . وأخرج الطبراني في التفسير قصة مجيء امرأة سعد ابن الربيع بابنتي سعد لما استشهد فقالت « إن عمهما أخذ ميراثهما ، فنزلت آية الموارث » وسمها إسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » بسند له مرسل عمرة بنت حزم .

**قوله ( بارك الله في أهلك ومالك )** في حديث عبد الرحمن « لاحتاجة لي في ذلك ، هل من سوق فيه تجارة ؟ قال : سوق بنى قينقاع » وقد تقدم ضبط قينقاع في أول البيوع ، وكذا في رواية زهير « دلوني على السوق » زاد في رواية حماد « فدلوه » .

**قوله ( فخرج إلى السوق فباع واشترى ، فأصاب شيئا من أقط وسمن )** في رواية حماد « فاشترى وباع فريح ، فجاء بشيء من سمن وأقط » وفي رواية الثوري « دلني على السوق ، فريح شيئا من أقط وسمن » وفيه حذف بينته الرواية الأخرى ، وفي رواية زهير « فما رجع حتى استفضل أقطا وسمنا فأتى به أهل منزله » ونحوه ليحيى بن سعيد وكذا لأحمد عن ابن علية عن حميد .

**قوله ( فتزوج )** زاد في حديث عبد الرحمن بن عوف « ثم تابع الغدو » يعني إلى السوق في رواية زهير « فمكثنا ما شاء الله ، ثم جاء وعليه وضر صفرة » ونحوه لابن عليه ، وفي رواية الثوري والأنصاري « فلقية النبي صلى الله عليه وسلم » زاد ابن سعد « في سكة من سكك المدينة وعليه وضر من صفرة » وفي رواية حماد بن زيد عن ثابت « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة » وفي رواية حماد بن سلمة

« وعليه ردع زعفران » وفي رواية معمر عن ثابت عند أحمد « وعليه وضر من خلوق » وأول حديث مالك « أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أثر صفرة » ونحوه في رواية عبد الرحمن نفسه ، وفي رواية عبد العزيز بن صهيب « فرأى النبي صلى الله عليه وسلم بشاشة العرس والوضر » بفتح الواو والضاد المعجمة وآخره راء هو في الأصل الأثر ، والردع بمهملات — مفتوح الأول ساكن الثاني — هو أثر الزعفران ، والمراد بالصفرة سفرة الخلق والخلق طيب يصنع من زعفران وغيره .

**قوله في أول الرواية الأولى ( سأل النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف وتزوج امرأة من الأنصار )** هذه الجملة حالية أى سألته حين تزوج ، وهذه المرأة جزم الزبير بن بكار في « كتاب النسب » أنها بنت أبي الحيسر أنس بن رافع بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل ، وفي ترجمة عبد الرحمن بن عوف من « طبقات ابن سعد » أنها بنت أبي الحشاش وساق نسبه ، وأظنها ثنتين ، فإن في رواية الزبير قال « ولدت لعبد الرحمن القاسم وعبد الله » وفي رواية ابن سعد « ولدت له إسماعيل وعبد الله » وذكر ابن القداح في « نسب الأوس » أنها أم إياس بنت أبي الحيسر بفتح المهملتين بينهما تحتانية ساكنة وآخره راء واسمه أنس بن رافع الأوبى ، وفي رواية مالك « فسأله فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار » وفي رواية زهير وابن علية وابن سعد وغيرهم « فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : مهيم » ؟ ومعناه ما شأنك أو ما هذا ؟ وهى كلمة استفهام مبنية على السكون ، وهل هى بسيطة أو مركبة ؟ قولان لأهل اللغة . وقال ابن مالك : هى اسم فعل بمعنى أخبر ، ووقع في رواية للطبراني في الأوسط « فقال له مهيم ؟ وكانت كلمته إذا أراد أن يسأل عن الشيء » ووقع في رواية ابن السككن « مهين » بنون آخره بدل الميم والأول هو المعروف . ووقع في رواية حماد بن زيد عن ثابت عند المصنف وكذا في رواية عبد العزيز بن صهيب عند أبي عوانة « قال ما هذا » وقال في جوابه « تزوجت امرأة من الأنصار » وللطبراني في « الأوسط » من حديث أبي هريرة بسند فيه ضعف « أن عبد الرحمن بن عوف أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خضب بالصفرة فقال : ما هذا الخضب ، أعرست ؟ قال نعم » الحديث .

**قوله ( كم أصدقتها )** كذا في رواية حماد بن سلمة ومعمر عن ثابت وفي رواية الطبراني « على كم » ، وفي رواية الثوري وزهير « ماسقت إليها » وكذا في رواية عبد الرحمن نفسه ، وفي رواية مالك « كم سقت إليها » .

**قوله ( وزن نواة )** بنصب النون على تقدير فعل أى أصدقتها ، ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ أى الذي أصدقتها هو .

**قوله ( من ذهب )** كذا وقع الجزم به في رواية ابن عيينة والثوري ، وكذا في رواية حماد بن سلمة عن ثابت وحيد ، وفي رواية زهير وابن علية « نواة من ذهب » أو وزن نواة من ذهب « وكذا في رواية عبد الرحمن نفسه بالشك ، وفي رواية شعبة عن عبد العزيز بن صهيب « على وزن نواة » وعن قتادة « على وزن نواة من ذهب » ومثل الأخير في رواية حماد بن زيد عن ثابت ، وكذا أخرجه مسلم من طريق أبي عوانة عن قتادة ، ولمسلم من رواية شعبة عن أبي حمزة عن أنس « على وزن نواة . قال فقال رجل من ولد عبد الرحمن : من ذهب » ورجح الذواودي رواية من قال « على نواة من ذهب » واستنكر رواية من روى « وزن نواة » واستنكاره هو المنكر لأن الذين جزموا بذلك أئمة حفاظ ، قال عياض لا وهم في الرواية لأنها إن كانت نواة تمر أو غيره أو كان للنواة قدر معلوم صلح أن يقال في كل ذلك وزن نواة ، واختلف في المراد بقوله « نواة » فقليل المراد واحدة نوى التمر كما يوزن بنوى الخروب

وأن القيمة عنها يومئذ كانت خمسة دراهم ، وقيل كان قدرها يومئذ ربع دينار ، ورد بأن نوى التمر يختلف في الوزن فكيف يجعل معيارا لما يوزن به ؟ وقيل : لفظ النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق ، وجزم به الخطابي واختاره الأزهرى ونقله عياض عن أكثر العلماء ، ويؤيده أن في رواية للبيهقى من طريق سعيد بن بشر عن قتادة « وزن نواة من ذهب قومت خمسة دراهم » وقيل وزنها من الذهب خمسة دراهم حكاه ابن قتيبة وجزم به ابن فارس ، وجعله البيضاوي الظاهر ، واستبعد لأنه يستلزم أن يكون ثلاثة مثاقيل ونصفا ، ووقع في رواية حجاج بن أرتاة عن قتادة عند البيهقي « قومت ثلاثة دراهم وثلاثا » وإسناده ضعيف ، ولكن جزم به أحمد ، وقيل ثلاثة ونصف ، وقيل ثلاثة وربع ، وعن بعض المالكية النواة عند أهل المدينة ربع دينار ، ويؤيد هذا ما وقع عند الطبراني في الأوسط في آخر حديث قال أنس جاء وزنها ربع دينار ، وقد قال الشافعي : النواة ربع النش والنش نصف أوقية والأوقية أربعون درهما فيكون خمسة دراهم ، وكذا قال أبو عبيد : إن عبد الرحمن بن عوف دفع خمسة دراهم ، وهي تسمى نواة كما تسمى الأربعون أوقية ، وبه جزم أبو عوانة وآخرون .

**قوله في آخر الرواية الثانية ( فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أولم ولو بشاة )** ليست « لو » هذه الامتناعية وإنما هي التي للتقليل ، وزاد في رواية حماد بن زيد « فقال بارك الله لك » قبل قوله « أولم » ، وكذا في رواية حماد بن سلمة عن ثابت وحميد وزاد في آخر الحديث « قال عبد الرحمن : فلقد رأيتني ولو رفعت حجرا لرجوت أن أصيب ذهبا أو فضة ، فكأنه قال ذلك إشارة إلى إجابة الدعوة النبوية بأن يبارك الله له . ووقع في حديث أبي هريرة بعد قوله أعرست « قال نعم . قال : أولمت ؟ قال : لا . فرمى اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بنواة من ذهب فقال : أولم ولو بشاة » وهذا لو صح كان فيه أن الشاة من إعانة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان يعكر على من استدل به على أن الشاة أقل ما يشرع للموسر ، ولكن الإسناد ضعيف كما تقدم . وفي رواية معمر عن ثابت « قال أنس : فلقد رأيته قسم لكل امرأة من نسائه بعد موته مائة ألف » . قلت : مات عن أربع نسوة فيكون جميع تركته ثلاثة آلاف ومائتي ألف ، وهذا بالنسبة لثركة الزبير التي تقدم شرحها في فرض الخمس قليل جدا ، فيحتمل أن تكون هذه دنائير وتلك دراهم لأن كثرة مال عبد الرحمن مشهورة جدا ، واستدل به على تأكيد أمر الوليمة وقد تقدم البحث فيه . وعلى أنها تكون بعد الدخول ، ولا دلالة فيه وإنما فيه أنها تستدرك إذا فاتت بعد الدخول ، وعلى أن الشاة أقل ما تجزئ عن الموسر ، ولولا ثبوت أنه صلى الله عليه وسلم أولم على بعض نسائه كما سيأتي بأقل من الشاة لكان يمكن أن يستدل به على أن الشاة أقل ما تجزئ في الوليمة ، ومع ذلك فلا بد من تقييده بالقادر عليها ، وأيضا فيعكر على الاستدلال أنه خطاب واحد ، وفيه اختلاف هل يستلزم العموم أولا ، وقد أشار الى ذلك الشافعي فيما نقله البيهقي عنه قال : لا أعلمه أمر بذلك غير عبد الرحمن ، ولا أعلمه أنه صلى الله عليه وسلم ترك الوليمة فجعل ذلك مستندا في كون الوليمة ليست بحتم ، ويستفاد من السياق طلب تكثير الوليمة لمن يقدر ، قال عياض : وأجمعوا على أن لا حد لأكثرها ، وأما أقننها فكذلك ، ومهما تيسر أجزأ ، والمستحب أنها على قدر حال الزوج ، وقد تيسر على الموسر الشاة فما فوقها ، وسيأتي البحث في تكرارها في الأيام بعد قليل . وفي الحديث أيضا منقبة لسعد بن الربيع في إثارة على نفسه بما ذكر ، ولعبد الرحمن بن عوف في تنزهه عن شيء يستلزم الحياء والمروءة اجتنابه ولو كان محتاجا اليه . وفيه استحباب المؤاخاة وحسن الإيثار من الغنى للفقير حتى بإحدى زوجتيه ، واستحباب رد مثل ذلك على من أثر به لما يغلب في العادة

من تكلف مثل ذلك ، فلو تحقق أنه لم يتكلف جاز . وفيه أن من ترك ذلك بقصد صحيح عوضه الله خيرا منه وفيه استحباب التكسب ، وأن لا نقص على من يتعاطى من ذلك ما يليق بمروءة مثله ، وكراهة قبول ما يتوقع منه الذل من هبة وغيرها ، وأن العيش من عمل المرء بتجارة أو حرفة أولى لنزاهة الأخلاق من العيش بالهبة ونحوها . وفيه استحباب الدعاء للمتزوج ، وسؤال الإمام والكبير أصحابه وأتباعه عن أحوالهم ، ولا سيما إذا رأى منهم ما لم يعهد . وجواز خروج العروس وعليه أثر العرس من خلوق وغيره ، واستدل به على جواز التزعر للعرس ، وخص به عموم النهي عن التزعر للرجال كما سيأتي بيانه في كتاب اللباس ، وتعقب باحتمال أن تكون تلك الصفة كانت في ثيابه دون جسده ، وهذا الجواب للمالكية على طريقتهم في جوازه في الثوب دون البدن ، وقد نقل ذلك مالك عن علماء المدينة ، وفيه حديث أبي موسى رفعه « لا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من خلوق » أخرجه أبو داود ، فإن مفهومه أن ماعدا الجسد لا يتناول الوعيد ، ومنع من ذلك أبو حنيفة والشافعي ومن تبعهما في الثوب أيضا ، وتمسكوا بالأحاديث في ذلك وهي صحيحة ، وفيها ما هو صريح في المدعى كما سيأتي بيانه ، وعلى هذا فأجيب عن قصة عبد الرحمن بأجوبة : أحدها أن ذلك كان قبل النهي وهذا يحتاج إلى تاريخ ، ويؤيده أن سياق قصة عبد الرحمن يشعر بأنها كانت في أوائل الهجرة ، وأكثر من روى النهي ممن تأخرت هجرته . ثانيها أن أثر الصفة التي كانت على عبد الرحمن تعلقت به من جهة زوجته فكان ذلك غير مقصود له ، ورجحه النووي وعزاه للمحققين ، وجعله البيضاوي أصلا رد إليه أحد الاحتمالين أبداهما في قوله « مهم » فقال : معناه ما السبب في الذي أراه عليك ؟ فلذلك أجاب بأنه تزوج قال ويحتمل أن يكون استفهام إنكار لما تقدم من النهي عن التضمخ بالخلوق ، فأجاب بقوله تزوجت ، أي فتعلق بي منها ولم أقصد إليه . ثالثها أنه كان قد احتاج إلى التطيب للدخول على أهله فلم يجد من طيب الرجال حينئذ شيئا فتطيب من طيب المرأة ، وصادف أنه كان فيه صفة فاستباح القليل منه عند عدم غيره جمعا بين الدليلين ، وقد ورد الأمر في التطيب للجمعة ولو من طيب المرأة فبقى أثر ذلك عليه . رابعها كان يسيرا ولم يبق إلا أثره فلذلك لم ينكر . خامسها وبه جزم الباجي أن الذي يكره من ذلك ما كان من زعفران وغيره من أنواع الطيب ، وأما ما كان ليس بطيب فهو جائز . سادسها أن النهي عن التزعر للرجال ليس على التحريم بدلالة تقريره لعبد الرحمن بن عوف في هذا الحديث . سابعها أن العروس يستثنى من ذلك ولا سيما إذا كان شابا ، ذكر ذلك أبو عبيد قال : وكانوا يرخصون للشباب في ذلك أيام عرسه ، قال وقيل : كان في أول الإسلام من تزوج لبس ثوبا مصبوغا علامة لزواجه ليعان على ولجمة عرسه ، قال وهذا غير معروف . قلت : وفي استفهام النبي صلى الله عليه وسلم له عن ذلك دلالة على أنه لا يختص بالتزويج ، لكن وقع في بعض طرقه عند أبي عوانة من طريق شعبة عن حميد بلفظ « فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فرأيت علي بشاشة العرس فقال : أتزوجت ؟ قلت : تزوجت امرأة من الأنصار » فقد يتمسك بهذا السياق للمدعى . ولكن القصة واحدة ، وفي أكثر الروايات أنه قال له « مهم أو ما هذا » فهو المعتمد ، وبشاشة العرس أثره وحسنه أو فرحه وسروره ، يقال بش فلان بفلان أي أقبل عليه فرحا به ملطفا به ، واستدل به على أن النكاح لا بد فيه من صداق لاستفهامه على الكمية ، ولم يقل هل أصدقته أو لا ؟ ويشعر ظاهره بأنه يحتاج إلى تقدير لإطلاق لفظ « كم » الموضوع للتقدير ، كذا قال بعض المالكية ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون المراد الاستخبار عن الكثرة أو القلة فيخبره بعد ذلك بما يليق بحال مثله ، فلما قال له القدر لم ينكر عليه بل أقره ، واستدل به على استحباب تقليل الصداق لأن عبد الرحمن بن عوف كان من مياسير الصحابة وقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على

إصداقه وزن نواة من ذهب ، وتعقب بأن ذلك كان في أول الأمر حين قدم المدينة وإنما حصل له اليسار بعد ذلك من ملازمة التجارة حتى ظهرت منه من الإعانة في بعض الغزوات ما اشتهر ، وذلك ببركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له كما تقدم . واستدل به على جواز المواعدة لمن يريد أن يتزوج بها إذا طلقها زوجها وأوفت العدة ، لقول سعد بن الربيع « انظر أى زوجتي أعجب إليك حتى أطلقها فإذا انقضت عدتها تزوجتها » ووقع تقرير ذلك ، ويعكر على هذا أنه لم ينقل أن المرأة علمت بذلك ولا سيما ولم يقع تعيينها ، لكن الاطلاع على أحوالهم إذ ذاك يقتضي أنهما علمتا معا لأن ذلك كان قبل نزول آية الحجاب فكانوا يجتمعون ، ولولا وثوق سعد بن الربيع من كل منهما بالرضا ما جزم بذلك . وقال ابن المنير : لا يستلزم المواعدة بين الرجلين وقوع المواعدة بين الأجنبي والمرأة ، لأنها إذا منع وهى في العدة من خطبتها تصرحاً ففي هذا يكون بطريق الأولى لأنها إذا طلقت دخلت العدة قطعاً ، قال : ولكنها وإن اطلعت على ذلك فهي بعد انقضاء عدتها بالخيار ، والنهي إنما وقع عن المواعدة بين الأجنبي والمرأة أو وليها لا مع أجنبي آخر . وفيه جواز نظر الرجل إلى المرأة قبل أن يتزوجها .

( تنبيه ) : حقه أن يذكر في مكانه من كتاب الأدب ، لكن تعجلته هنا لتكميل فوائد الحديث ، وذلك أن البخاري ترجم في كتاب الأدب « باب الإخاء والحلف » ثم ساق حديث الباب من طريق يحيى بن سعيد القطان عن حميد واختصره فاقصر منه على قوله « عن أنس قال : لما قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أولم ولو بشاة » فرأى ذلك المحب الطبري فظن أنه حديث مستقل فترجم في أبواب الوليمة : ذكر الوليمة للإخاء ، ثم ساق هذا الحديث بهذا اللفظ وقال : أخرجه البخاري . وكون هذا طرفاً من حديث الباب لا يخفى على من له أدنى ممارسة بهذا الفن ، والبخاري يصنع ذلك كثيراً ، والأمر لعبد الرحمن بن عوف بالوليمة إنما كان لأجل الزواج لا لأجل الإخاء ، وقد تعرض المحب لشيء من ذلك لكنه أبداه احتيالا ، ولا يحتمل جريان هذا الاحتمال ممن يكون محدثاً ، فالله أعلم بالصواب . الحديث الثالث حديث « ما أولم النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من نسائه ما أولم على زينب » هي بنت جحش كما في الباب الذي بعده ، وحامد المذكور في إسناده هو ابن زيد وهذا الذي ذكره بحسب الاتفاق لا التحديد كما سألته في الباب الذي بعده ، وقد يؤخذ من عبارة صاحب « التنبيه » من الشافعية أن الشاة حد لأكثر الوليمة لأنه قال : وأكملها شاة ، لكن نقل عياض الإجماع على أنه لا حد لأكثرها ، وقال ابن أبي عسرون : أقلها للموسر شاة ، وهذا موافق لحديث عبد الرحمن بن عوف الماضي وقد تقدم مافيه . الحديث الرابع .

**قوله ( حدثنا عبد الوارث )** في رواية الكشميهني « عن عبد الوارث » وشعيب هو ابن الحبحاب ، وقد تقدم شرح الحديث في « باب من جعل عتق الأمة صداقها » وقوله في آخره « وأولم عليها بحيس » تقدم في « باب اتخاذ السراي » من طريق حميد عن أنس « أنه أمر بالأنطاع فألقى فيها من التمر والأقط والسمن فكانت وليمة » ولا مخالفة بينهما لأن هذه من أجزاء الحيس ، قال أهل اللغة : الحيس يؤخذ التمر فينزع نواه ويخلط بالأقط أو الدقيق أو السويق اهـ . ولو جعل فيه السمن لم يخرج عن كونه حيساً . الحديث الخامس .

**قوله ( زهير )** هو ابن معاوية الجعفي .

**قوله ( عن بيان )** هو ابن بشر الأحمسي ، ووقع في رواية ابن خزيمة عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي عن

مالك بن إسماعيل شيخ البخاري فيه عن زهير « حدثنا بيان » .

**قوله ( بامرأة )** يغلب على الظن أنها زينب بنت جحش لما تقدم قريبا في رواية أبي عثمان عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه يدعو رجالا إلى الطعام ، ثم تبين ذلك واضحا من رواية الترمذى لهذا الحديث تاما من طريق أخرى عن بيان بن بشر فزاد بعد قوله إلى الطعام « فلما أكلوا وخرجوا قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى رجلين جالسين » فذكر قصة نزول ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي ﴾ الآية ، وهذا في قصة زينب بنت جحش لا محالة كما تقدم سياقه مطولا وشرحه في تفسير الأحزاب

### باب من أولم على بعض نسائه أكثر من بعض

[٥١٧١] ٤٩٨١ - حدثنا مسدد قال نا حماد بن زيد عن ثابت قال : ذكر تزويج زينب بنت جحش عند أنس فقال : ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم على أحد من نسائه ما أولم عليها ، أولم بشاة .

**قوله ( باب من أولم على بعض نسائه أكثر من بعض )** ذكر فيه حديث أنس في زينب بنت جحش أولم عليها بشاة ، وهو ظاهر فيما ترجم لما يقتضيه سياقه ، وأشار ابن بطال إلى أن ذلك لم يقع قصدا لتفضيل بعض النساء على بعض بل باعتبار ما اتفق ، وأنه لو وجد الشاة في كل منهن لأولم بها ، لأنه كان أجود الناس ، ولكن كان لا يبالغ فيما يتعلق بأمر الدنيا في التأني ، وجوز غيره أن يكون فعل ذلك لبيان الجواز ، وقال الكرماني : لعل السبب في تفضيل زينب في الوليمة على غيرها كان للشكر لله على ما أنعم به عليه من تزويجها إياها بالوحي . قلت : ونفى أنس أن يكون لم يولم على غير زينب بأكثر مما أولم عليها محمول على ما انتهى إليه علمه ، أو لما وقع من البركة في وليمتها حيث أشبع المسلمين خبزا ولحما من الشاة الواحدة ، وإلا فالذي يظهر أنه لما أولم على ميمونة نسبت الحارث لما تزوجها في عمرة القضية بمكة وطلب من أهل مكة أن يحضروا وليمتها فامتنعوا أن يكون ما أولم به عليها أكثر من شاة لوجود التوسعة عليه في تلك الحالة لأن ذلك كان بعد فتح خيبر ، وقد وسع الله على المسلمين منذ فتحها عليهم . وقال ابن المنير : يؤخذ من تفضيل بعض النساء على بعض في الوليمة جواز تخصيص بعضهن دون بعض بالأخاف والألطف والهدايا . قلت : وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الهبة

### باب من أولم بأقل من شاة

[٥١٧٢] ٤٩٨٢ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن منصور بن صفية عن أمه صفية بنت شيبة قالت : أولم النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه بمدين من شعير .

**قوله ( باب من أولم بأقل من شاة )** هذه الترجمة وإن كان حكمها مستفادا من التي قبلها ، لكن الذي وقع في هذه بالتنصيص .

**قوله ( حدثنا محمد بن يوسف )** هو الفريابي كما جزم به الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما ومن تبعهما ، وسفيان هو الثوري لما سيأتي من كلام أهل النقد ، وجوز الكرماني أن يكون سفيان هو ابن عيينة ومحمد ابن

يوسف هو البيكندي ، وأيد ذلك بأن السفينان روى عن منصور بن عبد الرحمن ، والمجزم به عندنا أنه الفريابي عن الثوري . قال البرقاني : روى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي ووكيع والفريابي وروح بن عباد عن الثوري فجعلوه من رواية صفية بنت شيبة ، ورواه أبو أحمد الزبيري ومؤمل بن إسماعيل ويحيى بن إيمان عن الثوري فقالوا فيه عن صفية بنت شيبة عن عائشة ، قال : والأول أصح ، وصفية ليست بصحابة وحديثها مرسل ، قال : وقد نصر النسائي قول من لم يقل عن عائشة ، وأورده عن بNDAR عن ابن مهدي وقال إنه مرسل اهـ . ورواية وكيع أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه عنه ، وأصلح في بعض النسخ بذكر عائشة ، وهو وهم من فاعله . وأخرجه الإسماعيلي من رواية يزيد بن أبي حكيم العدني ، وأخرجه إسماعيل القاضي في « كتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم » عن محمد بن كثير العبدي كلاهما عن الثوري كما قال الفريابي ، وأخرجه الإسماعيلي أيضا من رواية يحيى ابن زكريا بن أبي زائدة عن الثوري بذكر عائشة فيه ، وزعم ابن المواق أن النسائي أخرجه من رواية يحيى بن آدم عن الثوري وقال : ليس هو بدون الفريابي ، كذا قال ، ولم يخرج النسائي إلا من رواية يحيى بن إيمان وهو ضعيف ، وكذلك مؤمل ابن إسماعيل في حديثه عن الثوري ضعف ، وأقوى من زاد فيه عائشة أبو أحمد الزبيري أخرجه أحمد في مسنده عنه ويحيى بن أبي زائدة ، والذين لم يذكروا فيه عائشة أكثر عددا وأحفظ وأعرف بحديث الثوري ممن زاد ، فالذي يظهر على قواعد المحدثين أنه من المزيد في متصل الأسانيد ، وذكر الإسماعيلي أن عمر بن محمد بن الحسن بن التل رواه عن أبيه عن الثوري فقال فيه « عن منصور بن صفية عن صفية بنت حيي » قال وهو غلط لاشك فيه ، ويحتمل أن يكون مراد بعض من أطلق أنه مرسل يعني من مراسيل الصحابة ، لأن صفية بنت شيبة ما حضرت قصة زواج المرأة المذكورة في الحديث لأنها كانت بمكة طفلة أو لم تولد بعد ؛ وتزوج المرأة كان بالمدينة كما سيأتي بيانه ، وأما جزم البرقاني بأنه إذا كان بدون ذكر عائشة يكون مرسلا فسبقه إلى ذلك النسائي ثم الدارقطني فقال هذا من الأحاديث التي تعد فيما أخرج البخاري من المراسيل وكذا جزم ابن سعد وابن حبان بأن صفية بنت شيبة تابعة ، لكن ذكر المزي في « الأطراف » أن البخاري أخرج في كتاب الحج عقب حديث أبي هريرة وابن عباس في تحريم مكة قال « وقال أبان بن صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » مثله ، قال : ووصله ابن ماجه من هذا الوجه . قلت : وكذا وصله البخاري في التاريخ . ثم قال المزي : لو صح هذا لكان صريحا في صحبتها ، لكن أبان بن صالح ضعيف ، كذا أطلق هنا ولم ينقل في ترجمة أبان بن صالح في التهذيب تضعيفه عن أحد ، بل نقل توثيقه عن يحيى بن معين وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم ، وقال الذهبي في « مختصر التهذيب » : ما رأيت أحدا ضعف أبان بن صالح ، وكأنه لم يقف على قول ابن عبد البر في « التمهيد » لما ذكر حديث جابر في استقبال قاضي الحاجة القبلة من رواية أبان بن صالح المذكور : هذا ليس صحيحا لأن أبان بن صالح ضعيف ، كذا قال وكأنه التيس عليه بأبان بن أبي عياش البصري صاحب أنس فإنه ضعيف باتفاق ، وهو أشهر وأكثر حديثا ورواة من أبان بن صالح ؛ ولهذا لما ذكر ابن حزم الحديث المذكور عن جابر قال : أبان بن صالح ليس بالمشهور . قلت : ولكن يكفي توثيق ابن معين ومن ذكر له ، وقد روى عنه أيضا ابن جريج وأسامة بن زيد الليثي وغيرهما ، وأشهر من روى عنه محمد بن إسحق . وقد ذكر المزي أيضا حديث صفية بنت شيبة قالت « طاف النبي صلى الله عليه وسلم على بعير يستلم الحجر بمحجن وأنا أنظر إليه » أخرجه أبو داود وابن ماجه ، قال المزي : هذا يضعف قول من أنكر أن يكون لها رؤية ، فإن إسناده حسن . قلت : وإذا ثبتت رؤيتها له صلى الله عليه وسلم وضبطت ذلك فما المانع أن تسمع



خطبته ولو كانت صغيرة .

**قوله ( عن منصور بن صفية )** هي أمه واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث بن أبي طلحة القرشي العبدري الحمصي ، قتل جده الأعلى الحارث يوم أحد كافرا وكذا أبوه طلحة بن أبي طلحة ، ولجده الأدنى طلحة بن الحارث رؤية ، وقد أغفل ذكره من صنف في الصحابة وهو وارد عليهم ، ووقع في « رجال البخاري للكلاباذي » أنه منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن عمر بن عبد الرحمن التيمي ، وهم في ذلك كما نبه عليه الرضى الشاطبي فيما قرأت بخطه .

**قوله ( أولم النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه )** لم أقف على تعيين اسمها صريحا ، وأقرب ما يفسر به أم سلمة ، فقد أخرج ابن سعد عن شيخه الواقدي بسند له الى أم سلمة قالت « لما خطبني النبي صلى الله عليه وسلم — فذكر قصة تزويجها — فأدخلني بيت زينب بنت خزيمة ، فاذا جرة فيها شيء من شعر ، فأخذته فطحنته ثم عصدته في البرمة وأخذت شيئا من إهالة فأدمته فكان ذلك طعام رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأخرج ابن سعد أيضا وأحمد بإسناد صحيح إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أن أم سلمة أخبرته فذكر قصة خطبتها وتزويجها وفيه قالت « فأخذت ثفالي وأخرجت حبات من شعر كانت في جرتي وأخرجت شحما فعصدته له ثم بات ثم أصبح » الحديث ، وأخرجه النسائي أيضا لكن لم يذكر المقصود هنا وأصله في مسلم من وجه آخر بدونه ، وأما ما أخرجه الطبراني في « الأوسط » من طريق شريك عن حميد عن أنس قال « أولم رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم سلمة بتمر وسمن » فهو وهم من شريك لأنه كان سيء الحفظ ، أو من الراوي عنه وهو جندل بن والقي فإن مسلما والبخاري ضعفاه وقواه أبو حاتم الرازي والبستي ، وإنما هو المحفوظ من حديث حميد عن أنس أن ذلك في قصة صفية كذلك أخرجه النسائي من رواية سليمان بن بلال وغيره عن حميد عن أنس مختصرا ، وقد تقدم مطولا في أوائل النكاح للبخاري من وجه آخر عن حميد عن أنس ، وأخرج أصحاب السنن من رواية الزهري عن أنس نحوه في قصة صفية ويحتمل أن يكون المراد بنسائه ما هو أعم من أزواجه ، أي من ينسب إليه من النساء في الجملة ، فقد أخرج الطبراني من حديث أسماء بنت عميس قالت « لقد أولم على بفاطمة فما كانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليمتي ، رهن درعه عند يهودي بشطر شعر » ولا شك أن المذنبين نصف الصاع ؛ فكأنه قال : شطر صاع ، فينطبق على القصة التي في الباب ، وتكون نسبة الوليمة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مجازية إما لكونه الذي وفي اليهودي ثمن شعيره أو لغير ذلك .

**قوله ( بمدين من شعير )** كذا وقع في رواية كل من رواه عن الثوري فيما وقفت عليه ممن قدمت ذكره ، إلا عبد الرحمن بن مهدي فوقع في روايته « بصاعين من شعير » أخرجه النسائي والإسماعيلي من روايته ، وهو وإن كان أحفظ من رواه عن الثوري لكن العدد الكثير أولى بالضبط من الواحد كما قال الشافعي في غير هذا ، والله أعلم

### باب حق إجابة الوليمة والدعوة

ومن أولم لسبعة أيام ونحوه ، ولم يوقّت النبي صلى الله عليه وسلم يوماً ولا يومين

٤٩٨٣- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه

قال : «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا» .

[الحديث ٥١٧٣ - طرفه في : ٥١٧٩] .

٥١٧٤] - ٤٩٨٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ نَا يَحْيَى عَنْ سَفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : «فُكُّوا الْعَانِيَّ ، وَأَجِيبُوا الدَّاعِيَ ، وَعُودُوا الْمَرْضَى» .

٥١٧٥] - ٤٩٨٥ - نَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ قَالَ نَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ الْأَشْعَثِ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ : أَمَرَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِسَبْعٍ وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ : أَمَرَنَا بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَاتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ ؛ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ ، وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ ، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ ، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي . وَنَهَانَا عَنْ خَوَاتِيمِ الذَّهَبِ ، وَعَنْ آنِيَةِ الْفِضَّةِ ، وَعَنْ الْمِيَاثِرِ وَالْقَسِيَّةِ ، وَالْإِسْتَبْرَقِ ، وَالِدِيْبَاجِ . تَابِعَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَالشَّيْبَانِيُّ عَنْ أَشْعَثَ فِي إِفْشَاءِ السَّلَامِ .

٥١٧٦] - ٤٩٨٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : دَعَا أَبُو أُسَيْدٍ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي عَرْسِهِ ، وَكَانَتْ امْرَأَتُهُ يَوْمَئِذٍ خَادِمَهُمْ وَهِيَ الْعُرُوسُ . قَالَ سَهْلٌ : تَدْرُونَ مَا سَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ؟ أَنْقَعَتْ لَهُ تَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ ، فَلَمَّا أَكَلَ سَقَتْهُ إِيَّاهُ .

[الحديث ٥١٧٦ - أطرافه في : ٥١٨٢ ، ٥١٨٣ ، ٥٥٩١ ، ٥٥٩٧ ، ٦٦٨٥] .

**قوله ( باب حق إجابة الوليمة والدعوة )** كذا عطف الدعوة على الوليمة فأشار بذلك إلى أن الوليمة مخصصة بطعام العرس ويكون عطف الدعوة عليها من العام بعد الخاص ، وقد تقدم بيان الاختلاف في وقته ، وأما اختصاص اسم الوليمة به فهو قول أهل اللغة فيما نقله عنهم ابن عبد البر ، وهو المنقول عن الخليل بن أحمد وثعلب وغيرهما وجزم به الجوهري وابن الأثير ، وقال صاحب « المحكم » : الوليمة طعام العرس والإملاك وقيل كل طعام صنع لعرس وغيره . وقال عياض في « المشارق » : الوليمة طعام النكاح ، وقيل الإملاك وقيل طعام العرس خاصة . وقال الشافعي وأصحابه : تقع الوليمة على كل دعوة تتخذ لسرور حادث من نكاح أو ختان وغيرهما ، لكن الأشهر استعمالها عند الإطلاق في النكاح وتقيد في غيره فيقال وليمة الختان ونحو ذلك . وقال الأزهري : الوليمة مأخوذة من الولم وهو الجمع وزنا ومعنى لأن الزوجين يجتمعان . وقال ابن الأعرابي : أصلها من تميم الشيء واجتماعه ، وجزم الماوردي ثم القرطبي بأنها لا تطلق في غير طعام العرس إلا بقرينة ، وأما الدعوة فهي أعم من الوليمة ، وهي بفتح الدال على المشهور ، وضمها قطرب في مثلثه وغلطوه في ذلك على ما قال النووي ، قال ودعوة النسب بكسر الدال وعكس ذلك بنو تيم الرباب ففتحوا دال دعوة النسب وكسروا دال دعوة الطعام اهـ . وما نسب لبنى تيم الرباب نسبة صاحبها « الصحاح » و « المحكم » لبنى عدى الرباب . فإله أعلم . وذكر النووي تبعاً لعياض أن الولايم ثمانية : الإعذار بعين مهملة وذال معجمة للختان ، والعقيقة للولادة ، والخرس بضم المعجمة وسكون الراء ثم سين مهملة لسلامة المرأة من الطلق وقيل هو طعام الولادة ، والعقيقة تختص بيوم السابع . والنقعة لقدم المسافر مشتقة من النقع وهو الغبار . والوكيرة للسكن المتجدد ، مأخوذة من الوكر وهو المأوى والمستقر . والوضيمة بضاد معجمة لما يتخذ عند المصيبة ، والمأدبة لما يتخذ بلا سبب ودالها مضمومة ويجوز فتحها ، انتهى .

والإعذار يقال فيه أيضا العذرة بضم ثم سكون ، والخرس يقال فيه أيضا بالصاد المهملة بدل السين ، وقد تزام في آخرها هاء فيقال خرسه وخرصة وقيل إنها لسلامة المرأة من الطلق ، وأما التي للولادة بمعنى الفرح بالمولود فهي العقيقة . واختلف في النقيعة هل التي يصنعها القادم من السفر أو تصنع له ؟ قولان . وقيل النقيعة التي يصنعها القادم ، والتي تصنع له تسمى التحفة . وقيل إن الوليمة خاص بطعام الدخول ، وأما طعام الإملاك فيسمى الشندخ بضم المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وقد تضم وآخره خاء معجمة مأخوذ من قولهم فرس شندخ أى يتقدم غيره سمي طعام الإملاك بذلك لأنه يتقدم الدخول . وأغرب شيخنا في « التدريب » فقال : الولايم سبع وهو وليمة الاملاك وهو التزوج ويقال لها النقيعة بنون وقاف ، ووليمة الدخول وهو العرس وقل من غاير بينهما انتهى . وموضع إغرابه تسمية وليمة الإملاك نقيعة ، ثم رأيت تباع في ذلك المنذرى في حواشيه وقد شذ بذلك . وقد فاتهم ذكر الخذاق بكسر المهملة وتخفيف الدال المعجمة وآخره قاف : الطعام الذي يتخذ عند حذق الصبي ذكره ابن الصباغ في « الشامل » . وقال ابن الرقعة هو الذي يصنع عند الختم أى ختم القرآن كذا قيده ، ويحتمل ختم ختم قدر مقصود منه ، ويحتمل أن يطرد ذلك في حذقه لكل صناعة . وذكر المحاملي في « الرونق » في الولايم العتيرة بفتح المهملة ثم مشاة مكسورة وهى شاة تذبح في أول رجب وتعقب بأنها في معنى الأضحية فلا معنى لذكرها مع الولايم ، وسيأتي حكمها في أواخر كتاب العقيقة وإلا فلتذكر في الأضحية ، وأما المأدبة ففيها تفصيل لأنها إن كانت لقوم مخصوصين فهي النوى والقاف مقصور ، وإن كانت عامة فهي الجفلى بجيم وفاء بوزن لأول ، قال الشاعر :

نحن في المشتاة ندعو الجفلى      لا نرى الأدب منا ينتقر

وصف قومه بالجود وأنهم إذا صنعوا مأدبة دعوا إليها عموما لا خصوصا ، وخص الشتاء لأنها مظنة قلة الشيء وكثرة احتياج من يدعى ، والآدب بوزن اسم الفاعل من المأدبة ، ويتنقر مشتق من النقرى . وقد وقع في آخر حديث أبى هريرة الذي أوله « الوليمة حق وسنة » كما أشرت في « باب الوليمة حق » قال : والخرس والإعذار والتوكير أنت فيه بالخيار وفيه تفسير ذلك ، وظاهر سياقه الرفع ويحتمل الوقف . وفي مسند أحمد من حديث عثمان بن أبى العاص في وليمة الختان « لم يكن يدعى لها » وأما قول المصنف « حق إجابة » فيشير إلى وجوب الإجابة ، وقد نقل ابن عبد البر ثم عياض ثم النووي الاتفاق على القول بوجوب الإجابة لوليمة العرس وفيه نظر ، نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب ، وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين ونص عليه مالك ، وعن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة ، وذكر اللخمي من المالكية أنه المذهب ، وكلام صاحب الهداية يقتضي الوجوب مع تصريحه بأنها سنة ، فكأنه أراد أنها وجبت بالسنة وليست فرضا كما عرف من قاعدتهم ، وعن بعض الشافعية والحنابلة هى فرض كفاية ، وحكى ابن دقيق العيد في « شرح الإمام » أن محل ذلك إذا عمت الدعوة أما لو خص كل واحد بالدعوة فإن الإجابة تتعين ، وشرط وجوبها أن يكون الداعي مكلفا حرا رشيدا ، وأن لا يخص الأغنياء دون الفقراء ، وسيأتي البحث فيه في الباب الذي يليه ، وأن لا يظهر قصد التودد لشخص بعينه لرغبة فيه أو رهبة منه ، وأن يكون الداعي مسلما على الأصح وأن يختص باليوم الأول على المشهور ، وسيأتي البحث فيه ، وأن لا يسبق فمن سبق تعينت الإجابة له دون الثاني ، وإن جاء معا قدم الأقرب رحما على الأقرب جوارا على الأصح ، فإن استويا أقرع ، وأن لا يكون هناك من يتأذى بحضوره من منكر وغيره كما سيأتي البحث فيه بعد

أربعة أبواب وأن لا يكون له عذر وضبطه الماوردي بما يرخص به في ترك الجماعة ، هذا كله في وليمة العرس فإما الدعوة في غير العرس فسيأتي البحث فيها بعد بابين .

**قوله ( ومن أولم سبعة أيام ونحوه )** يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق حفصة بنت سيرين قالت « لما تزوج أبي دعا الصحابة سبعة أيام ، فلما كان يوم الأنصار دعا أبي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما فكان أبي صائما فلما طعموا دعا أبي وأثنى » وأخرجه البيهقي من وجه آخر أتم سياقا منه ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر إلى حفصة وقال فيه ثمانية أيام ، وإليه أشار المصنف بقوله « ونحوه » لأن القصة واحدة وهذا وإن لم يذكره المصنف لكنه جنح إلى ترجيحه لإطلاق الأمر بإحابة الدعوة بغير تقييد كما سيظهر من كلامه الذي سأذكره ، وقد نبه على ذلك ابن المنير .

**قوله ( ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوما ولا يومين )** أى لم يجعل للوليمة وقتا معينا يختص به الإيجاب أو الاستحباب وأخذ ذلك من الإطلاق ، وقد أفصح بمراده في تاريخه فإنه أورد في ترجمة زهير بن عثمان الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الله بن عثمان الثقفي عن رجل من ثقف كان يثنى عليه إن لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما اسمه يقوله قتادة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الوليمة أول يوم حق ، والثاني معروف ، والثالث رياء وسمعة » قال البخاري : لا يصح إسناده ولا يصح له صحبة يعنى لزهير ، قال وقال ابن عمر وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم « إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليجب » ولم يخص ثلاثة أيام ولا غيرها وهذا أصح ، قال وقال ابن سيرين عن أبيه « انه لما بنى بأهله أولم سبعة أيام فدعا في ذلك أبي بن كعب فأجابه » اهـ . وقد خالف يونس بن عبيد قتادة في إسناده فرواه عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا أو معضلا لم يذكر عبد الله بن عثمان ولا زهيراً أخرجه النسائي ورجحه على الموصول ، وأشار أبو حاتم إلى ترجيحه ، ثم أخرج النسائي عقبه حديث أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام على صفة ثلاثة أيام حتى أعرس بها » فأشار إلى تضعيفه أو إلى تخصيصه ، وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو يعلى بسند حسن عن أنس قال « تزوج النبي صلى الله عليه وسلم صفة وجعل عتقها صداقها ، وجعل الوليمة ثلاثة أيام » الحديث . وقد وجدنا لحديث زهير بن عثمان شواهد ، منها عن أبي هريرة مثله أخرجه ابن ماجه وفيه عبد الملك بن حسين وهو ضعيف جدا ، وله طريق أخرى عن أبي هريرة أشرت إليها في « باب الوليمة حق » وعن أنس مثله أخرجه ابن عدى والبيهقي وفيه بكر بن خنيس وهو ضعيف ، وله طريق أخرى ذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عن حديث رواه مروان بن معاوية عن عوف عن الحسن عن أنس نحوه فقال إنما هو عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ، وعن ابن مسعود أخرجه الترمذي بلفظ « طعام أول يوم حق ، وطعام يوم الثاني سنة ، وطعام يوم الثالث سمعة ، ومن سمع سمع الله به » وقال لا نعرفه إلا من حديث زياد بن عبد الله البكائي وهو كثير الغرائب والمناكير . قلت : وشيخه فيه عطاء بن السائب وسماع زياد منه بعد اختلاطه فهذه علته . وعن ابن عباس رفعه « طعام في العرس يوم سنة ، وطعام يومين فضل ، وطعام ثلاثة أيام رياء وسمعة » أخرجه الطبراني بسند ضعيف ، وهذه الأحاديث وإن كان كل منها لا يخلو عن مقال فمجموعها يدل على أن للحديث أصلا ، وقد وقع في رواية أبي داود والدارمي في آخر حديث زهير بن عثمان « قال قتادة : بلغني عن سعيد بن المسيب أنه دعى أول يوم وأجاب ، ودعى ثاني يوم فأجاب ، ودعى ثالث يوم فلم يجب وقال : أهل رياء وسمعة . فكأنه بلغه الحديث فعمل بظاهره إن ثبت ذلك عنه ، وقد عمل به الشافعية والحنابلة ، قال النووي إذا أولم ثلاثا فالإجابة في اليوم الثالث مكروهة وفي

الثاني لا تجب قطعاً ولا يكون استحبابها فيه كاستحبابها في اليوم الأول ، وقد حكى صاحب « التعجيز » في وجوبها في اليوم الثاني وجهين وقال في شرحه : أصحهما الوجوب ، وبه قطع الجرجاني لوصفه بأنه معروف أوسنة ، واعتبر الحنابلة الوجوب في اليوم الأول وأما الثاني فقالوا سنة تمسكاً بظاهر لفظ حديث ابن مسعود وفيه بحث ، وأما الكراهة في اليوم الثالث فأطلقه بعضهم لظاهر الخبر . وقال العمراني : إنما تكره إذا كان المدعو في الثالث هو المدعو في الأول ، وكذا صوره الروياني واستبعده بعض المتأخرين وليس يبعد لأن إطلاق كونه رياء وسمعة يشعر بأن ذلك صنع للمباهاة وإذا كثرت الناس فدعا في كل يوم فرقة لم يكن في ذلك مباهاة غالباً ، وإلى ما جنح إليه البخاري ذهب المالكية ، قال عياض استحباب أصحابنا لأهل السعة كونها أسبوعاً ، قال وقال بعضهم محله إذا دعا في كل يوم من لم يدع قبله ولم يكرر عليهم ، وهذا شبيه بما تقدم عن الروياني ، وإذا حملنا الأمر في كراهة الثالث على ما إذا كان هناك رياء وسمعة ومباهاة كان الرابع وما بعده كذلك فيمكن حمل ما وقع من السلف من الزيادة على اليومين عند الأمن من ذلك وإنما أطلق ذلك على الثالث لكونه الغالب والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر أورده من طريق مالك عن نافع بلفظ « إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها » وسيأتي البحث فيه بعد باين ، وقوله « فليأتها » أى فليأت مكانها ، والتقدير إذا دعى إلى مكان وليمة فليأتها ولا يضر إعادة الضمير مؤنثاً . ثانيها حديث أبي موسى أورده لقوله فيه « وأجيبوا الداعي » وقد تقدم في الجهاد ما قال ابن التين : قوله « وأجيبوا الداعي » يريد إلى وليمة العرس كما دل عليه حديث ابن عمر الذي قبله يعنى في تخصيص الأمر بالإتيان بالدعاء إلى الوليمة . وقال الكرماني : قوله « الداعي » عام ، وقد قال الجمهور تجب في وليمة النكاح وتستحب في غيرها فيلزم استعمال اللفظ في الإيجاب والندب وهو ممتنع قال والجواب أن الشافعى أجازه ، وحمله غيره على عموم المجاز اهـ . ويحتمل أن يكون هذا اللفظ وإن كان عاماً فالمراد به خاص ، وأما استحباب إجابة طعام غير العرس فمن دليل آخر . ثالثها حديث البراء بن عازب « أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا — وفي آخره — وإجابة الداعي » أورده من طريق أبي الأحوص عن الأشعث وهو ابن أبي الشعثاء سليم الحارثي ثم قال بعده « تابعه أبو عوانة والشيبياني عن أشعث في إفشاء السلام » فأما متابعة أبي عوانة فوصلها المؤلف في الأشربة عن موسى بن إسماعيل عن أبي عوانة عن أشعث بن سليم به ، وأما متابعة الشيبياني وهو أبو إسحق فوصلها المؤلف في كتاب الاستئذان عن قتيبة عن جرير عن الشيبياني عن أشعث بن أبي الشعثاء به ، وسيأتي شرحه مستوفى في أواخر كتاب الأدب إن شاء الله تعالى ، وقد أخرجه في مواضع أخرى من غير رواية هؤلاء الثلاثة فذكره بلفظ « رد السلام » بدل إفشاء السلام فهذه نكتة الاختصار . رابعها حديث سهل بن سعد .

قوله ( حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه ) في رواية المستملى عن أبي حازم ، وذكر الكرماني أنه وقع في رواية عن عبد العزيز بن أبي حازم عن سهل ، وهو سهو إذ لا بد من واسطة بينهما إما أبوه أو غيره ، قلت : لعل الرواية عن عبد العزيز عن أبي حازم فتصحفت « عن » فصارت « ابن » وسيأتي شرح الحديث بعد خمسة أبواب .

ب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله

٤٩٨٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أنه كان [٥١٧٧]

يقول : شرُّ الطعام طعامُ الوَكِيمة ، يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء ، ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله .

**قوله ( باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله )** أورد فيه حديث ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أنه كان يقول « شر الطعام الوليمة يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء ، ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله » ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق معن بن عيسى عن مالك « المساكين » بدل الفقراء ، وأول هذا الحديث موقوف ولكن آخره يقتضى رفعه ، ذكر ذلك ابن بطلال قال : ومثله حديث أبي الشعثاء « أن أبا هريرة أبصر رجلا خارجا من المسجد بعد الأذان فقال : أما هذا فقد عصى أبا القاسم » قال : ومثل هذا لا يكون رأيا ، ولهذا أدخله الأئمة في مسانيدهم انتهى . وذكر ابن عبد البر أن جل رواة مالك لم يصرحوا برفعه ، وقال فيه روح بن القاسم عن مالك بسنده « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » انتهى . وكذا أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق إسماعيل بن مسلمة ابن قعنب عن مالك ، وقد أخرجه مسلم من رواية معمر وسفيان بن عيينة عن الزهري شيخ مالك كما قال مالك ومن رواية أبي الزناد عن الأعرج كذلك ، والأعرج شيخ الزهري فيه هو عبد الرحمن كما وقع في رواية سفيان قال « سألت الزهري فقال : حدثني عبد الرحمن الأعرج أنه سمع أبا هريرة » فذكره . وسفيان فيه شيخ آخر بإسناد آخر إلى أبي هريرة صرح فيه برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم أيضا من طريق سفيان « سمعت زياد بن سعد يقول سمعت ثابتا الأعرج يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « فذكر نحوه ، وكذا أخرجه أبو الشيخ من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا صريحا ، وأخرج له شاهدا من حديث ابن عمر كذلك ، والذي يظهر أن اللام في « الدعوة » للعهد من الوليمة المذكورة أولا ، وقد تقدم أن الوليمة إذا أطلقت حملت على طعام العرس بخلاف سائر الولائم فإنها تقيد ، وقوله « يدعى لها الأغنياء » أى أنها تكون شر الطعام إذا كانت بهذه الصفة ، ولهذا قال ابن مسعود « إذا خص الغنى وترك الفقير أمرنا أن لا نجيب » قال قال ابن بطلال : وإذا ميز الداعي بين الأغنياء والفقراء فأطعم كلا على حدة لم يكن به بأس ، وقد فعله ابن عمر . وقال البيضاوي « من » مقدرة كما يقال « شر الناس من أكل وحده » أى من شرمهم ، وإنما سماه شرا لما ذكر عقبه فكأنه قال : شر الطعام الذي شأنه كذا ، وقال الطيبي : اللام في الوليمة للعهد الخارجي ، إذ كان من عادة الجاهلية أن يدعوا الأغنياء ويتركوا الفقراء . وقوله « يدعى الخ » استئناف وبيان لكونها شر الطعام ، وقوله « ومن ترك الخ » حال والعامل يدعى ، أى يدعى الأغنياء والحال أن الإجابة واجبة فيكون دعاؤه سببا لأكل المدعو شر الطعام ، ويشهد له ما ذكره ابن بطلال أن ابن حبيب روى عن أبي هريرة أنه كان يقول : أنتم العاصون في الدعوة ، تدعون من لا يأتي وتدعون من يأتي ، يعنى بالاول الأغنياء وبالثاني الفقراء .

**قوله ( شر الطعام )** في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك « بئس الطعام » والأول رواية الأكثر ، وكذا في بقية الطرق .

**قوله ( يدعى لها الأغنياء )** في رواية ثابت الأعرج « يمنعها من يأتيها ويدعى اليها من يأبأها » والجملة في موضع الحال لطعام الوليمة ؛ فلو دعا الداعي عاما لم يكن طعامه شر الطعام . ووقع في رواية للطبراني من حديث ابن عباس « بئس الطعام طعام الوليمة يدعى إليه الشيعان ويحبس عنه الجيعان » .

قوله ( ومن ترك الدعوة ) أى ترك إجابة الدعوة ، وفي رواية ابن عمر المذكورة « ومن دعى فلم يجب » وهو تفسير للرواية الأخرى .

قوله ( فقد عصى الله ورسوله ) هذا دليل وجوب الإجابة ، لأن العصيان لا يطلق إلا على ترك الواجب .  
 ووقع في رواية لأبن عمر عند أبي عوانة « من دعى إلى وليمة فلم يأتها فقد عصى الله ورسوله »

### باب من أجاب إلى كراع

[٥١٧٨] ٤٩٨٨ - حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لو دُعيتُ إلى كراع لأجبتُ ، ولو أهدى إلي ذراع لقبلتُ » .

قوله ( باب من أجاب الى كراع ) بضم الكاف وتخفيف الراء وآخره عين مهملة : هو مستدق الساق من الرجل ومن حد الرسغ من اليد ، وهو من البقر والغنم بمنزلة الوظيف من الفرس والبعير ، وقيل الكراع مهادون الكعب من الدواب ، وقال ابن فارس : كراع كل شيء طرفه .

قوله ( حدثنا عبدان ) هو عبد الله بن عثمان ، وأبو حمزة بالمهملة والزاي هو اليشكري .

قوله ( عن أبي حازم ) تقدم في الهبة من رواية شعبة عن الأعمش ، وهو لا يروى عن مشايخه إلا ما ظهر له سماعهم فيه وأبو حازم هذا هو سلمان بسكون اللام مولى عزة بفتح المهملة وتشديد الزاي ، ووهم من زعم أنه سلمة بن دينار الراوي عن سهل بن سعد المقدم ذكره قريبا ، فإنهما وإن كانا مدنيين لكن راوي حديث الباب أكبر من ابن دينار .

قوله ( ولو أهدى إلى كراع لقبلت ) كذا للأكثر من أصحاب الأعمش ، وتقدم في الهبة من طريق شعبة عن الأعمش بلفظ « ذراع وكراع » بالتغيير ، والذراع أفضل من الكراع ، وفي المثل « أنفق العبد كراعا وطلب ذراعا » وقد زعم بعض الشراح وكذا وقع للغزالي أن المراد بالكراع في هذا الحديث المكان المعروف بكراع الغميم بفتح المعجمة هو موضع بين مكة والمدينة تقدم ذكره في المغازي ، وزعم أنه أطلق ذلك على سبيل المبالغة في الإجابة ولو بعد المكان ، لكن المبالغة في الإجابة مع حقارة الشيء أوضح في المراد ، ولهذا ذهب الجمهور إلى أن المراد بالكراع هنا كراع الشاة ، وقد تقدم توجيه ذلك في أوائل الهبة في حديث « يانساء المسلمات ، لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة » وأغرب الغزالي في « الإحياء » فذكر الحديث بلفظ « ولو دُعيت إلى كراع الغميم » ولا أصل لهذه الزيادة . وقد أخرج الترمذى من حديث أنس وصححه مرفوعا « لو أهدى إلى كراع لقبلت » ، ولو دُعيت لمثله لأجبت » وأخرج الطبراني من حديث أم حكيم بنت وادع أنها « قالت يارسول الله أتكره الهدية ؟ فقال : ما أقبح رد الهدية » فذكر الحديث ، ويستفاد سببه من هذه الرواية . وفي الحديث دليل على حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وتواضعه وجبره لقلوب الناس ، وعلى قبول الهدية وإجابة من يدعوه الرجل إلى منزله ولو علم أن الذي يدعوه إليه شيء قليل ، قال المهلب : لا يبعث على الدعوة إلى الطعام إلا صدق المحبة وسرور الداعي بأكل المدعو من طعامه والتحبب إليه بالمواكلة وتوكيد الذمام معه بها ، فلذلك حض صلى الله عليه وسلم على الإجابة ولو نذر المدعو إليه . وفيه الحض على المواصلة والتحاب والتآلف ، وإجابة الدعوة لما قل أو كثر ، وقبول

الهدية كذلك

### باب إجابة الداعي في العرس وغيرها

[٥١٧٩]

٤٩٨٩- حدثنا علي بن عبد الله بن إبراهيم قال نا الحجاج بن محمد قال : قال ابن جريج أنا موسى ابن عقبة عن نافع قال سمعتُ عبد الله بن عمر يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « أجيبوا هذه الدعوة إذا دُعِيتُم لها » ، قال : وكان عبد الله يأتي الدعوة في العرس وغير العرس وهو صائم .

**قوله** ( باب إجابة الداعي في العرس وغيره ) ذكر فيه حديث ابن عمر « أجيبوا هذه الدعوة » وهذه اللام يحتمل أن تكون للعهد ، والمراد وليمة العرس ، ويؤيده رواية ابن عمر الأخرى « إذا دُعِيَ أحدكم إلى الوليمة فليأتها » وقد تقرر أن الحديث الواحد إذا تعددت ألفاظه وأمكن حمل بعضها على بعض تعين ذلك ، ويحتمل أن تكون اللام للعموم وهو الذي فهمه راوي الحديث فكان يأتي الدعوة للعرس ولغيره .

**قوله** ( حدثنا علي بن عبد الله بن إبراهيم ) هو البغدادي ، أخرج عنه البخاري هنا فقط ، وقد تقدم في فضائل القرآن روايته عن علي بن إبراهيم عن روح بن عباد فقييل : هو هذا نسبه إلى جده ، وقيل غيره كما تقدم بيانه ، وذكر أبو عمرو والمستمل أن البخاري لما حدث عن علي بن عبد الله بن إبراهيم هذا سئل عنه فقال : متقن .

**قوله** ( عن نافع ) في رواية فضيل بن سليمان عن موسى بن عقبة « حدثني نافع » أخرجه الإسماعيلي . **قوله** ( قال كان عبد الله ) القائل هو نافع وقد أخرج مسلم من طريق عبد الله بن نعيم عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع بلفظ « إذا دُعِيَ أحدكم إلى وليمة عرس فليجب » وأخرجه مسلم وأبو داود من طريق أيوب عن نافع بلفظ « إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو نحوه » ولمسلم من طريق الزبيدي عن نافع بلفظ « من دُعِيَ إلى عرس أو نحوه فليجب » وهذا يؤيد ما فهمه ابن عمر وأن الأمر بالإجابة لا يختص بطعام العرس ، وقد أخذ بظاهر الحديث بعض الشافعية فقال بوجوب الإجابة إلى الدعوة مطلقا عرسا كان أو غيره بشرطه ؛ ونقله ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة وزعم ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين ، ويعكر عليه ما نقلناه عن عثمان بن أبي العاص وهو من مشاهير الصحابة أنه قال في وليمة الختان لم يكن يدعى لها ، لكن يمكن الانفصال عنه بأن ذلك لا يمنع القول بالوجوب لو دعوا ، وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه دعا بالطعام فقال رجل من القوم : اعفني ، فقال ابن عمر : إنه لا عافية لك من هذا ، فقم . وأخرج الشافعي وعبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس أن ابن صفوان دعاه فقال : إني مشغول ، وإن لم تعفني جثته . وجزم بعدم الوجوب في غير وليمة النكاح المالكية والحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية ؛ وبالف السرخسي منهم فنقل فيه الإجماع ، ولفظ الشافعي : إتيان دعوة الوليمة حق ، والوليمة التي تعرف وليمة العرس ، وكل دعوة دُعِيَ إليها رجل وليمة فلا أرخص لأحد في تركها ، ولو تركها لم يتيين لي أنه عاص في تركها كما تبين لي في وليمة العرس .

**قوله** ( في العرس وغير العرس وهو صائم ) في رواية مسلم عن هارون بن عبد الله عن حجاج بن محمد « ويأتيها وهو صائم » ولأبي عوانة من وجه آخر عن نافع « وكان ابن عمر يجيب صائما ومفطرا » ووقع عند أبي



داود من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع في آخر الحديث المرفوع « فإن كان مفطرا فليطعم ، وإن كان صائما فليدع » ولمسلم من حديث أبي هريرة « فإن كان صائما فليصل » ووقع في رواية هشام بن حسان في آخره « والصلاة الدعاء » وهو من تفسير هشام راويه ، ويؤيده الرواية الأخرى ، وحمله بعض الشراح على ظاهره فقال : إن كان صائما فليشتغل بالصلاة ليحصل له فضلها ، ويحصل لأهل المنزل والحاضرين بركتها . وفيه نظر لعموم قوله « لا صلاة بحضرة طعام » لكن يمكن تخصيصه بغير الصائم ، وقد تقدم في « باب حق إجابة الوليمة » أن أبي بن كعب لما حضر الوليمة وهو صائم أثنى ودعا ، وعند أبي عوانة من طريق عمر بن محمد عن نافع : كان ابن عمر إذا دعى آجاب ، فإن كان مفطرا أكل ، وإن كان صائما دعا لهم وبرك ثم انصرف . وفي الحضور فوائد أخرى كالترك بالمدعو والتجمل به والانتفاع بإشارته والصيانة عما لا يحصل له الصيانة لو لم يحضر ، وفي الإخلال بالإجابة تفويت ذلك ، ولا يخفى ما يقع للداعي من ذلك من التشويش ، وعرف من قوله « فليدع لهم » حصول المقصود من الإجابة بذلك وأن المدعو لا يجب عليه الأكل ، وهل يستحب له أن يفطر إن كان صومه تطوعا ؟ قال أكثر الشافعية وبعض الحنابلة : إن كان يشق على صاحب الدعوة صومه فالأفضل الفطر وإلا فالصوم ، وأطلق الروياني وابن الفراء استحباب الفطر ، وهذا على رأي من يجوز الخروج من صوم النفل ، وأما من يوجب فلا يجوز عنده الفطر كما في صوم الفرض ، ويبعد إطلاق استحباب الفطر مع وجود الخلاف ولا سيما مع ورود الأمر للصائم بالحضور والدعاء ، نعم لو اعتذر به المدعو فقبل الداعي عذره لكونه يشق عليه أن لا يأكل إذا حضر أو لغير ذلك كان ذلك عذرا له في التأخر . ووقع في حديث جابر عند مسلم « إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب ، فإن شاء طعم وإن شاء ترك » فيؤخذ منه أن المفطر ولو حضر لا يجب عليه الأكل ، وهو أصح الوجهين عند الشافعية . وقال ابن الحاجب في مختصره : وجوب أكل المفطر محتمل ، وصرح الحنابلة بعدم الوجوب ، واختار النووي الوجوب ، وبه قال أهل الظاهر ، والحجة لهم قوله في إحدى روايات ابن عمر عند مسلم « فإن كان مفطرا فليطعم » قال النووي : وتحمل رواية جابر على من كان صائما ، ويؤيده رواية ابن ماجه فيه بلفظ « من دعى إلى طعام وهو صائم فليجب ، فإن شاء طعم وإن شاء ترك » ويتعين حمله على من كان صائما نفلا ، ويكون فيه حجة لمن استحجب له أن يخرج من صيامه لذلك ، ويؤيده ما أخرجه الطيالسي والطبراني في « الأوسط » عن أبي سعيد قال « دعا رجل إلى طعام ، فقال رجل : إني صائم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : دعاكم أخاكم وتكلف لكم ، أفطر وصم يوما مكانه إن شئت » في إسناده راو ضعيف لكنه توبع ، والله أعلم .

### باب ذهاب النساء والصبيان إلى العرس

[٥١٨٠] ٤٩٩٠ - حدثنا عبد الرحمن بن المبارك قال نا عبد الوارث قال نا عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال : أبصر النبي صلى الله عليه نساءً وصبيانا مقبلين من عرس فقام مُمتنًا فقال : « اللهم أنتم من أحب الناس إلي » .

قوله ( باب ذهاب النساء والصبيان إلى العرس ) كأنه ترجم بهذا لئلا يتخيل أحد كراهة ذلك ، فأراد أنه مشروع بغير كراهة .

**قوله ( حدثنا عبد الرحمن بن المبارك )** هو العيشي بالتحسانية والشين ، وليس هو أخا عبد الله بن المبارك المشهور ، وعبد الوارث هو ابن سعيد ، والإسناد كله بصريون .

**قوله ( فقام ممثلاً )** بضم الميم بعدها ميم ساكنة ومثناة مفتوحة ونون ثقيلة بعدها ألف ، أى قام قياماً قويا ، مأخوذ من المنة بضم الميم وهى القوة ، أى قام إليهم مسرعاً مشتداً في ذلك فرحاً بهم ، وقال أبو مروان بن سراج ورجحه القرطبي أنه من الامتنان لأن من قام له النبي صلى الله عليه وسلم وأكرمه بذلك فقد امتن عليه بشيء لا أعظم منه ، قال : ويؤيده قوله بعد ذلك « أنتم أحب الناس إلى » ونقل ابن بطال عن القابسي قال : قوله « ممثلاً » يعنى متفضلاً عليهم بذلك ، فكأنه قال : يمتن عليهم بمحبته . ووقع في رواية أخرى « متيناً » بوزن عظيم ، أى قام قياماً مستوياً منتصباً طويلاً ، ووقع في رواية ابن السكن « فقام يمشي » قال عياض : وهو تصحيف . قلت : ويؤيد التأويل الأول ما تقدم في « فضائل الأنصار » عن أبي معمر عن عبد الوارث بسند حديث الباب بلفظ « فقام ممثلاً » بضم أوله وسكون الميم الثانية بعدها مثناة مكسورة وقد تفتح ، وضبط أيضاً بفتح الميم الثانية وتشديد المثناة والمعنى منتصباً قائماً ، قال ابن التين : كذا وقع في البخاري ، والذي في اللغة : مثل بفتح أوله وضم المثناة وفتحها قائماً يمثل بضم المثناة مثلاً فهو مائل إذا انتصب قائماً ، قال عياض : وجاء هنا ممثلاً يعنى بالتشديد أى مكلفاً نفسه ذلك اهـ . ووقع في رواية الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن إبراهيم بن الحجاج عن عبد الوارث « فقام النبي صلى الله عليه وسلم لهم مثيلاً » بوزن عظيم وهو فعيل من مائل ، وعن إبراهيم بن هاشم عن إبراهيم ابن الحجاج مثله وزاد « يعنى مائلاً » .

**قوله ( اللهم أنتم من أحب الناس إلى )** زاد في رواية أبي معمر « قالها ثلاث مرات » وتقديم لفظ اللهم يقع للترك أو للاستشهاد بالله في صدقه ، ووقع في رواية مسلم من طريق ابن علية عن عبد العزيز « اللهم لأنهم » والباقي مثله وأعادها ثلاث مرات ، وقد اتفقا كما تقدم في فضائل القرآن على رواية هشام بن زيد عن أنس « جاءت امرأة من الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعها صبي لها فكلما وقال : والذي نفسي بيده لأنكم لأحب الناس إلى مرتين » وفي رواية تأتي في كتاب النذور « ثلاث مرات » و « من » في هذه الرواية مقدرة بدليل رواية حديث الباب

### باب هل يرجع إذا رأى منكراً في الدعوة؟

ورأى أبو مسعود صورة في البيت فرجع ، ودعا ابن عمر أبا أيوب فرأى في البيت سترًا على الجدار ، فقال ابن عمر : غلبنا عليه النساء ، فقال : من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك ، والله لا أطعم لكم طعاماً فرجع .

٤٩٩١ - نا إسماعيل قال أخبرني مالك عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة أنها أخبرته أنها اشترت تمرقة فيها تصاوير ، فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الباب فلم يدخل ، فعرفت في وجهه الكراهية ، فقلت : يا رسول الله ، أتوب إلى الله وإلى رسوله ، ماذا أذنبت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما بال هذه التمرقة ؟ » قالت : فقلت : اشتريتها لك لتقع عليها وتوسدها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أصحاب هذه الصور يُعذبون يوم القيامة ، ويقال لهم : أحيوا ما خلقتم » ، وقال : « إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة » .

**قوله ( باب هل يرجع إذا رأى منكرا في الدعوة )** هكذا أورد الترجمة بصورة الاستفهام ، ولم يبت الحكم لما فيها من الاحتمال كما سأبينه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( ورأى ابن مسعود صورة في البيت فرجع )** كذا في رواية المستملي والأصيلي والقاسبي وعبدوس ، وفي رواية الباقرين « أبو مسعود » والأول تصحيف فيما أظن فإنني لم أر الأثر المعلق إلا عن أبي مسعود عقبة بن عمرو ، وأخرجه البيهقي من طريق عدى بن ثابت عن خالد بن سعد عن أبي مسعود « أن رجلا صنع طعاما فدعاه فقال : أفي البيت صورة ؟ قال : نعم . فأبى أن يدخل حتى تكسر الصورة » وسنده صحيح . وخالد بن سعد هو مولى أبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري ولا أعرف له عن عبد الله بن مسعود رواية ، ويحتمل أن يكون ذلك وقع لعبد الله بن مسعود أيضا لكن لم أقف عليه .

**قوله ( ودعا ابن عمر أبا أيوب فرأى في البيت سترا على الجدار فقال ابن عمر : غلبنا عليه النساء . فقال : من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك ، والله لا أطعم لكم طعاما . فرجع )** وصله أحمد في « كتاب الورع » ومسدد في مسنده ومن طريقه الطبراني من رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال « أعرست في عهد أبي ، فأذن أبي الناس ، فكان أبو أيوب فيمن آذنا وقد ستروا بيتي بجناد أخضر ، فأقبل أبو أيوب فاطلع فرآه فقال : يا عبد الله أتسترون الجدر ؟ فقال أبي واستحيا : غلبنا عليه النساء يا أبا أيوب ، فقال : من خشيت أن تغلبه النساء » فذكره ووقع لنا من وجه آخر من طريق الليث عن بكير ابن عبد الله بن الأشج عن سالم بمعناه وفيه « فأقبل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يدخلون الأول فالأول ، حتى أقبل أبو أيوب » وفيه « فقال عبد الله : أقسمت عليك لترجعن ، فقال : وأنا أعزم على نفسي أن لا أدخل يومي هذا ، ثم انصرف » وقد وقع نحو ذلك لابن عمر فيما بعد فأنكره وأزال ما أنكر ولم يرجع كما صنع أبو أيوب ، فروينا في « كتاب الزهد لأحمد » من طريق عبد الله بن عتبة قال « دخل ابن عمر بيت رجل دعاه إلى عرس فإذا بيته قد ستر بالكرور ، فقال ابن عمر : يا فلان متى تحولت الكعبة في بيتك ؟ ثم قال لنفر معه من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم : ليهتك كل رجل ما يليه » . وأخرج ابن وهب ومن طريقه البيهقي « أن عبيد الله بن عبد الله بن عمر دعى لعرس فرأى البيت قد ستر فرجع ، فسئل فذكر قصة أبي أيوب » . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في الصور وسياقي شرحه وبيان حكم الصور مستوفى في كتاب اللباس ، وموضع الترجمة منه قولها « قام على الباب فلم يدخل » قال ابن بطال : فيه أنه لا يجوز الدخول في الدعوة يكون فيها منكر مما نهى الله ورسوله عنه لما في ذلك من إظهار الرضا بها ، ونقل مذاهب القدماء في ذلك ، وحاصله إن كان هناك محرم وقدر على إزالته فأزاله فلا بأس ، وإن لم يقدر فليرجع ، وإن كان مما يكره كراهة تنزيه فلا يخفى الورع ، ومما يؤيد ذلك ما وقع في قصة ابن عمر من اختلاف الصحابة في دخول البيت الذي سترت جدره ، ولو كان حراما ما قعد الذين قعدوا ولا فعله ابن عمر ، فيحمل فعل أبي أيوب على كراهة التنزيه جمعا بين الفعلين ، ويحتمل أن يكون أبو أيوب كان يرى التحريم والذين لم ينكروا كانوا يرون الإباحة ، وقد فصل العلماء ذلك على ما أشرت إليه ، قالوا إن كان لها ما اختلف فيه فيجوز الحضور ، والأولى الترك . وإن كان حراما كشراب الخمر نظر فإن كان المدعو ممن إذا حضر رفع لأحله فليحضر ، وإن لم يكن كذلك ففيه للشافعية وجهان : أحدهما يحضر وينكر بحسب قدرته ، وإن كان الأولى أن لا يحضر . قال البيهقي : وهو ظاهر نص الشافعي ، وعليه جرى العراقيون من أصحابه . وقال صاحب

« الهداية » من الخفية : لا بأس أن يقعد ويأكل إذا لم يكن يقتدي به ، فإن كان ولم يقدر على منعهم فليخرج لما فيه من شين الدين وفتح باب المعصية . وحكى عن أبي حنيفة أنه قعد ، وهو محمول على أنه وقع له ذلك قبل أن يصير مقتدى به ، قال : وهذا كله بعد الحضور ، فإن علم قبله لم تلزمه الإجابة ، والوجه الثاني للشافعية تحريم الحضور لأنه كالرضا بالمنكر وصححه المرازقة ، فإن لم يعلم حتى حضر فليمنهم ، فإن لم ينتهوا فليخرج إلا إن خاف على نفسه من ذلك ، وعلى ذلك جرى الحنابلة . وكذا اعتبر المالكية في وجوب الإجابة أن لا يكون هناك منكر ، وإذا كان من أهل الهيئة لا ينبغي له أن يحضر موضعا فيه هو أصلا حكاه ابن بطال وغيره عن مالك ، ويؤيد منع الحضور حديث عمران بن حصين « نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إجابة طعام الفاسقين » أخرجه الطبراني في « الأوسط » ، ويؤيده مع وجود الأمر المحرم ما أخرجه النسائي من حديث جابر مرفوعا « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر » وإسناده جيد ، وأخرجه الترمذى من وجه آخر فيه ضعف عن جابر ، وأبو داود من حديث ابن عمر بسند فيه انقطاع ، وأحمد من حديث عمر . وأما حكم ستر البيوت والجدران ففي جوازه اختلاف قديم ، وجزم جمهور الشافعية بالكراهة ، وصرح الشيخ أبو نصر المقدسي منهم بالتحريم ، واحتج بحديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين ، وجذب الستر حتى هتكه » وأخرجه مسلم . قال البيهقي هذه اللفظة تدل على كراهة ستر الجدار . وإن كان في بعض ألفاظ الحديث أن المنع كان بسبب الصورة . وقال غيره : ليس في السياق ما يدل على التحريم ، وإنما فيه نفى الأمر لذلك ، ونفى الأمر لا يستلزم ثبوت النهي ، لكن يمكن أن يحتج بفعله صلى الله عليه وسلم في هتكه . وجاء النهي عن ستر الجدر صريحا ، منها في حديث ابن عباس عند أبي داود وغيره « ولا تستروا الجدر بالثياب » وفي إسناده ضعف ، وله شاهد مرسل عن علي بن الحسين أخرجه ابن وهب ثم البيهقي من طريقه ، وعند سعيد بن منصور من حديث سلمان موقوفا « أنه أنكر ستر البيت وقال : أحموم بيتكم أو تحولت الكعبة عندكم ؟ قال لا أدخله حتى يهتك » وتقدم قريبا خبر أبي أيوب وابن عمر في ذلك . وأخرج الحاكم والبيهقي من حديث محمد بن كعب عن عبد الله بن يزيد الخطمي أنه رأى بيتا مستورا فقعد وبكى وذكر حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه « كيف بكم إذا سترتم بيوتكم » الحديث وأصله في النسائي

### باب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس

[٥١٨٢] ٤٩٩٢ - حدثنا سعيد بن أبي مريم قال نا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل قال : لمّا عرسَ أبو أسيد الساعديّ دعا النبي صلى الله عليه وأصحابه فما صنع لهم طعاماً ولا قرّبه إليهم إلا امرأته أم أسيد ، بلّت تمراتٍ في تور من حجارة من الليل ، فلما فرغ النبي صلى الله عليه من الطعام أمأته له فسقته تحفةً لذلك .

قوله ( باب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس ) أى بنفسها ، ذكر فيه حديث سهل بن سعد في قصة عرس أبي أسيد ، وترجم عليه في الذي بعده « النقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس » وتقدم قبل أبواب في « إجابة الدعوة »

قوله ( عن سهل ) في الرواية التي بعدها « سمعت سهل بن سعد » .

**قوله ( لما عرس )** كذا وقع بتشديد الراء ، وقد أنكره الجوهري فقال : أعرس ولا تقل عرس .

**قوله ( أبو أسيد )** في الرواية الماضية « دعا أبو أسيد النبي صلى الله عليه وسلم في عرسه » وزاد في هذه الرواية « وأصحابه » ولم يقع ذلك في الروایتين الآخرين.

**قوله ( فما صنع لهم طعاما ولا قرية اليهم إلا امرأته أم أسيد )** بضم الهمزة ، وهي ممن وافقت كنيها كنية زوجها ، واسمها سلامة بنت وهيب .

**قوله ( بليت قمرات )** بموحدة ثم لام ثقيلة أى أنقعت كما في الرواية التي بعدها ، وإنما ضبطته لأنى رأيته في شرح ابن التين « ثلاث » بلفظ العدد وهو تصحيف ، وزاد في الرواية التي بعدها « فقالت أو قال » كذا بالشك لغير الكشميهني وله « فقالت أو ماتدرون » بالجزم وتقدم في الرواية الماضية « قال سهل » وهي المعتمدة ، فالحديث من رواية سهل وليس لأم أسيد فيه رواية ، وعلى هذا فقوله « أتدرون ما أنقعت » يكون بفتح العين وسكون التاء في الموضعين ، وعلى رواية الكشميهني يكون بسكون العين وضم التاء .

**قوله ( في تور )** بالمشناة إناء يكون من نحاس وغيره ، وقد بين هنا أنه كان من حجارة .

**قوله ( أمائته )** بمثلثة ثم مشناة ، قال ابن التين : كذا وقع رباعيا وأهل اللغة يقولونه ثلاثيا « مائته » بغير ألف أى مرسته بيدها ، يقال مائه يموته ويميته بالواو وبالياء وقال الخليل : مئت الملح في الماء ميثا أذيته وقد انماث هو اهـ ، وقد أثبت الهروي اللغتين مائه وأمائه ثلاثيا ورباعيا .

**قوله ( تحفة بذلك )** كذا للمستمل والسرخسي تحفة بوزن لقمة ، وللأصيلي مثله ، وعنه بوزن تحفه ، وهو كذلك لابن السكن بالخاء والصاد الثقيلة ، وكذا هو لمسلم ، وفي رواية الكشميهني أتخفته بذلك ، وفي رواية النسفي تتخفه بذلك . وفي الحديث جواز خدمة المرأة زوجها ومن يدعوه ، ولا يخفى أن محل ذلك عند أمن الفتنة ومراعاة ما يجب عليها من الستر ، وجواز استخدام الرجل امرأته في مثل ذلك ، وشرب ما لايسكر في الوليمة ، وفيه جواز إثارة كبير القوم في الوليمة بشيء دون من معه

### باب النقيع والشراب الذي لا يُسكر في العرس

[٥١٨٣] ٤٩٩٣ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا يعقوب بن عبد الرحمن القاري عن أبي حازم قال : سمعت سهل بن سعد أن أبا أسيد الساعدي دعا النبي صلى الله عليه لعُرسه فكانت امرأته خادمهم يومئذ وهي العروس ، فقالت : أو قال : أتدرون ما أنقعت لرسول الله صلى الله عليه ؟ أنقعت له قمرات من الليل في تور .

**قوله ( باب النقيع والشراب الذي لايسكر في العرس )** تقدم في الذي قبله ، وقوله « الذي لايسكر » استنبطه من قرب العهد بالنقع لقوله « أنقعته من الليل » لأنه في مثل هذه المدة من أثناء الليل إلى أثناء النهار لا يتخمر ، وإذا لم يتخمر لم يسكر

### باب المُدَاراة مع النساء

وقول النبي صلى الله عليه إنما المرأة كالضلع

[٥١٨٤] ٤٩٩٤ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «المرأة كالضلع: إن أقمتهَا كسرتَهَا، وإن استمتعتَ بها استمتعتَ بها وفيها عوج».

**قوله (باب المداراة)** هو بغير همز بمعنى المجاملة والملاينة، وأما بالهمز فمعناه المدافعة، وليس مراداً هنا. وقوله «مع النساء» وقول النبي صلى الله عليه وسلم «إنما المرأة كالضلع» أوردته في الباب عن أبي هريرة بلفظ «المرأة كالضلع» وقد أخرجه الإسماعيلي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري بلفظ «إنما» في أوله، وذلك أن البخاري قال «حدثنا عبد العزيز بن عبد الله وهو الأوسي قال حدثني مالك» وأخرجه الإسماعيلي من طريق عثمان ابن أبي شيبة عن خالد بن مخلد، ومن طريق إسحق بن إبراهيم بن سويد عن الأوسي كلاهما عن مالك، وأوله «إنما» وكذا أخرجه الدارقطني من طريق أبي إسماعيل الترمذي عن الأوسي، وأخرجه من طريق خالد بن مخلد وأوله «أن المرأة» وكذا أخرجه مسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد بلفظ «أن المرأة خلقت من ضلع، لن تستقيم لك على طريقة»

**قوله (عن أبي الزناد عن الأعرج)** في رواية سعيد بن داود عن الدارقطني في «الغرائب» عن مالك «أخبرني أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز وهو الأعرج أخبره أنه سمع أبا هريرة» وساق المتن بنحو لفظ سفيان لكن قال «على خليفة واحدة إنما هي كالضلع» الحديث. ووقع لنا بلفظ المداراة من حديث سمرة رفعه «خلقت المرأة من ضلع، فإن تقمها تكسرهما، فدارها تعش بها» أخرجه ابن جبان والحاكم والطبراني في الأوسط وقوله «وفيها عوج» بكسر العين وفتح الواو بعدها جيم للأكثر وبالفتح لبعضهم، وقال أهل اللغة: العوج بالفتح في كل منتصب كالحائط والعود وشبهه، وبالكسر ما كان في بساط أو أرض أو معاش أو دين. ونقل ابن قرقول عن أهل اللغة أن الفتح في الشخص المرئي والكسر فيما ليس بمرئي. وقال القرطبي: بالفتح في الأجسام وبالكسر في المعاني، وهو نحو الذي قبله. وانفرد أبو عمرو الشيباني فقال: كلاهما بالكسر ومصدرهما بالفتح

### باب الوصاة بالنساء

[٥١٨٥] ٤٩٩٥ - حدثني إسحاق بن نصر قال نا الحسين الجعفي عن زائدة عن ميسرة عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره، واستوصوا بالنساء خيراً فإنهن خلقن من ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرتة، وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء خيراً». [الحديث ٥١٨٥ - أطرافه في: ٦٠١٨، ٦١٣٦، ٦١٣٨، ٦٤٧٥].

[٥١٨٧] ٤٩٩٦ - حدثنا أبو نعيم قال نا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: كنا نتقي الكلام والانبساط إلى نساءنا على عهد رسول الله صلى الله عليه هيبة أن ينزل فينا شيء، فلما توفي النبي صلى الله عليه تكلمنا وانبسطنا.

**قوله (باب الوصاة بالنساء)** بفتح الواو والصاد المهملة مقصور وهي لغة في الوصية كما تقدم، وفي بعض الروايات «الوصاية».

**قوله ( عن ميسرة )** هو ابن عمار الأشجعي ، وقد تقدم ذكره في بدء الخلق ، وأبو حازم هو الأشجعي سلمان مولى عزة بمهملة مفتوحة ثم زاي ثقيلة .

**قوله ( من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذى جاره ، واستوصوا بالنساء خيرا )** الحديث ، هما حديثان يأتي شرح الأول منهما في كتاب الأدب ، وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن حسين بن علي الجعفي شيخ شيخ البخاري فيه فلم يذكر الحديث الأول ، وذكر بدله « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فإذا شهد امرؤ فليتكلم بخير أو ليسكت » . والذي يظهر أنها أحاديث كانت عند حسين الجعفي عن زائدة بهذا الإسناد فرما جمع وربما أفرد ، وربما استوعب وربما اقتصر ، وقد تقدم في بدء الخلق من وجه آخر عن حسين بن علي مقتصر على الثاني ، وكذا أخرجه النسائي عن القاسم بن زكريا عن حسين بن علي ، وأخرجه الإسماعيلي عن ابن يعلى عن إسحق بن أبي إسرائيل عن حسين بن علي بالأحاديث الثلاثة وزاد « ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن قرى ضيفه » الحديث .

**قوله ( فإنهن خلقن من ضلع )** بكسر الضاد والمعجمة وفتح اللام وقد تسكن ، وكأن فيه إشارة إلى ما أخرجه ابن إسحق في « المبتدأ » عن ابن عباس « أن حواء خلقت من ضلع آدم الأقصر الأيسر وهو نائم » . وكذا أخرجه ابن أبي حازم وغيره من حديث مجاهد ، وأغرب النووي فعزاه للفقهاء أو بعضهم فكان المعنى أن النساء خلقن من أصل خلق من شيء معوج ، وهذا لا يخالف الحديث الماضي من تشبيه المرأة بالضلع ، بل يستفاد من هذا نكتة التشبيه وأنها عوجاء مثله لكون أصلها منه ، وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب بدء الخلق .

**قوله ( وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه )** ذكر ذلك تأكيداً لمعنى الكسر ، لأن الإقامة أمرها أظهر في الجهة العليا ، أو إشارة إلى أنها خلقت من أعوج أجزاء الضلع مبالغة في إثبات هذه الصفة لهن ، ويحتمل أن يكون ضرب ذلك مثلاً لأعلى المرأة لأن أعلاها رأسها ، وفيه لسانها وهو الذي يحصل منه الأذى ، واستعمل « أعوج » وإن كان من العيوب لأنه أفعل للصفة وأنه شاذ ، وإنما يمتنع عند الالتباس بالصفة فإذا تميز عنه بالقرينة جاز البناء .

**قوله ( فإن ذهبت تقيمه كسرته )** الضمير للضلع لا لأعلى الضلع ، وفي الرواية التي قبله « إن أقمتها كسرتها » والضمير أيضاً للضلع وهو يذكر ويؤنث ، ويحتمل أن يكون للمرأة ، ويؤيده قوله بعده « وإن استمتعت بها » ويحتمل أن يكون المراد بكسره الطلاق ، وقد وقع ذلك صريحاً في رواية سفيان عن أبي الزناد عند مسلم « وإن ذهبت تقيمها كسرتها وكسرها طلاقها » .

**قوله ( وإن تركته لم يزل أعوج )** أي وإن لم تقمه ، وقوله « فاستوصوا » أي أوصيكم بهن خيراً فاقبلوا وصيتي فيهن واعملوا بها ، قاله البيضاوي . والحامل على هذا التقدير أن الاستيصاء استفعال ، وظاهره طلب الوصية وليس هو المراد ، وقد تقدم له توجيهات أخر في بدء الخلق .

**قوله ( بالنساء خيرا )** كأن فيه رمزا إلى التقويم برفق بحيث لا يبالغ فيه فيكسر ولا يتركه فيستمر على عوجه ، وإلى هذا أشار المؤلف باتباعه بالترجمة التي بعده « باب قوا أنفسكم وأهلكم نارا » فيؤخذ منه أن لا يتركها على الاعوجاج إذا تعدت ما طبعت عليه من النقص إلى تعاطي المعصية بمباشرتها أو ترك الواجب ، وإنما المراد أن يتركها

على اعوجاجها في الأمور المباحة . وفي الحديث النذب إلى المداراة لاستمالة النفوس وتألف القلوب . وفيه سياسة النساء بأخذ العفو منهن والصبر على عوجهن ، وأن من رام تقويمهن فإنه الانتفاع بهن مع أنه لاغنى للإنسان عن امرأة يسكن إليها ويستعين بها على معاشه ، فكأنه قال : الاستمتاع بها لا يتم إلا بالصبر عليها .

قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثوري .

قوله ( عن عبد الله بن دينار (١) )

قوله ( كنا نتقي ) أى نتجنب ، وقد بين سبب ذلك بقوله « هيبة أن ينزل فينا شيء » أى من القرآن ، ووقع صريحاً في رواية ابن مهدي عن الثوري عند ابن ماجه . وقوله « فلما توفي » يشعر بأن الذي كانوا يتركونه كان من المباح ، لكن الذي يدخل تحت البراءة الأصلية ، فكانوا يخافون أن ينزل في ذلك منع أو تحريم ، وبعد الوفاة النبوية أمّنوا ذلك ففعلوه تمسكاً بالبراءة الأصلية

### باب ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾

٤٩٩٧- حدثنا أبو النعمان قال نا حمادُ بن زيدٍ عن أيوبَ عن نافعٍ عن عبد الله قال النبي صلى الله عليه : « كلُّكم راعٍ وكلُّكم مَسْؤُولٌ ، والإمامُ راعٍ وهو مَسْؤُولٌ ، والرجُلُ راعٍ على أهله وهو مَسْؤُولٌ ، والمرأةُ راعيةٌ على بيتِ زوجها وهي مَسْؤُولَةٌ ، والعبدُ راعٍ على مالِ سيِّده وهو مَسْؤُولٌ ، ألا فكلُّكم راعٍ وكلُّكم مَسْؤُولٌ » . [٥١٨٨]

قوله ( باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا ) تقدم تفسيرها في تفسير سورة التحريم ، وأورد فيه حديث ابن عمر « كلُّكم راعٍ وكلُّكم مَسْؤُولٌ عن رعيته » ومطابقته ظاهرة لأن أهل المرء ونفسه من جملة رعيته ، وهو مَسْؤُولٌ عنهم لأنه أمر أن يحرص على وقايتهم من النار ، وامتنال أوامر الله واجتناب مناهيه ، وسيأتي شرح الحديث في أول كتاب الأحكام مستوفى إن شاء الله تعالى

### باب حسن المعاشرة مع الأهل

٤٩٩٨- حدثنا سليمان بن عبد الرحمن وعلي بن حُجر قالنا نا عيسى بن يونس قال نا هشامُ بن عُروة عن عبد الله بن عُروة عن عروة عن عائشة قالت : جَلَسَ إحدى عشرة امرأةً فتعاهدنَ وتعاقدنَ أن لا يكتُمَنَ من أخبار أزواجهن شيئاً . قالت الأولى : زوجي لحمٌ جَمَلٌ غَثَّ على رأسِ جَبَلٍ ، لا سهلٌ فيرتقى ، ولا سَمينٌ فيُنْتَقَل . قالت الثانية : زوجي لا أبثُّ خبره ، إني أخاف أن لا أذره ، إن أذكره أذكر عُجره وبُجره . قالت الثالثة : زوجي العَشَنَقُ ، إن أنطق أطلق ، وإن أسكت أعلّق . قالت الرابعة : زوجي كليلٌ تهامةٌ ، لا حرٌّ ولا قُرٌّ ولا مخافةٌ ولا سامةٌ . قالت الخامسة : زوجي إن دَخَلَ فِهْدٌ ، وإن خَرَجَ أَسَدٌ ، ولا يسألُ عما عهد . قالت السادسة : زوجي إن أكل لَفٌّ ، وإن شربَ اشْتَفٌّ ، وإن اضْطَجَعَ التَفٌّ ، ولا يُولِجُ الكَفَّ ليعلم البثَّ . قالت السابعة : زوجي عَيَايَاءُ - أو غَيَايَاءُ - طباقاء ، كلُّ داءٍ له داءٌ ، شَجَّكَ أو فَلَكَ أو جَمَعَ كلاً لك . قالت [٥١٨٩]



الثامنة: زوجي المسُّ مسُّ أرنب، والريح ريحُ زرنب. قالت التاسعة: زوجي رفيعُ العماد، طويل النجاد، عظيم الرماد، قريب البيت من الناد. قالت العاشرة: زوجي مالك وما مالك، مالك خيرٌ من ذلك، له إبلٌ كثيراتُ المبارك، قليلاتُ المسارح، وإذا سمعن صوتَ المِزهر، أيقننَّ أنهنَّ هوَالِك. قالت الحادية عشرة: زوجي أبوزرع وما أبوزرع، أناسٌ من حليٍّ أذنيٍّ، وملاءٌ من شحمِ عُضديٍّ، وبجَحني فَبَجَحَت إليَّ نفسي، وجدني في أهل غُنيمة بشقٍّ، فجعلني في أهل صهيل وأطيط، ودائسٍ ومُنقٍ، فعندهُ أقول فلا أقبح، وأرقدُ فأتصَبِّحُ، وأشربُ فأتفَنِّحُ. أمُّ أبي زرع فما أمُّ أبي زرع، عَكُومُها رداحٌ، وبيتُها فساحٌ، ابنُ أبي زرع فما ابنُ أبي زرع، مضجعه كَمَسَلٍ شَطْبَةٍ، وتُشبعه ذارعُ الجفرة. بنتُ أبي زرع، فما بنتُ أبي زرع، طوعُ أبيها، وطوعُ أمِّها، وملءُ كسائها، وغيظُ جارِتها. جاريةُ أبي زرع، فما جاريةُ أبي زرع، لا تُبَثُّ حديثنا تبثيًا، ولا تُنَفَّثُ ميرتنا تنفيثًا، ولا تَمْلَأُ بيتنا تعشيشًا؛ قالت: خَرَجَ أبوزرع والأوطابُ تمخَضُ، فَلَقِيَ امرأةً معها وَلَدانُ لها كالفَهْدَيْنِ يلعبان تحت خصرها بُرمانتين، فطَلَقني ونكحها، ونكحتُ بعده رجلاً سَرِيًّا، رَكِبَ سَرِيًّا، وأخذَ خَطِيًّا، وأراح عليَّ نعمًا ثَرِيًّا، وأعطاني من كل رائحةٍ زوجًا، وقال: كلي أمُّ زرع، وميري أهلك، قالت: فلو جمعت كل شيء أعطانيه ما بلغ أصغرَ آنيةِ أبي زرع، قالت عائشة: قال رسول الله صلى الله عليه: «كنتُ لك كأبي زرع لأمِّ زرع». قال أبو عبد الله: قال سعيد بن سلمة عن هشام: ولا تُعشِشُ بيتنا تعشيشًا. قال أبو عبد الله: قال بعضهم فأتَقَمَّحُ بالميم. وهذا أصحُّ.

[٥١٩٠] ٤٩٩٩ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا هشام قال أنا معمرٌ عن الزُّهري عن عروة عن عائشة كان الحبش يلعبون بحرابهم فيسترنني رسول الله صلى الله عليه وأنا أنظر، فما زلت أنظر حتى كنتُ أنا أنصُرُ، فاقْدُرُوا قَدْرَ الجاريةِ الحديثِ السَّن تَسْمَعُ اللّهُوَ.

**قوله (باب حسن المعاشرة مع الأهل)** قال ابن المنير: نبه بهذه الترجمة على أن إيراد النبي صلى الله عليه وسلم هذه الحكاية — يعني حديث أم زرع — ليس خليا عن فائدة شرعية، وهي الإحسان في معاشرة الأهل. قلت: وليس فيما ساقه البخاري التصريح بأن النبي صلى الله عليه وسلم أورد الحكاية، وسيأتي بيان الاختلاف في رفعه ووقفه، وليست الفائدة من الحديث محصورة فيما ذكر، بل سيأتي له فوائد أخرى: منها ما ترجم عليه النسائي والترمذي، وقد شرح حديث أم زرع إسماعيل بن أبي أويس شيخ البخاري، وروينا ذلك في جزء إبراهيم ابن ديزيل الحافظ من روايته عنه، وأبو عبيد القاسم بن سلام في «غريب الحديث» وذكر أنه نقل عن عدة من أهل العلم لا يحفظ عددهم، وتعقب عليه فيه مواضع أبو سعيد الضرير النيسابوري وأبو محمد بن قتيبة كل منهما في تأليف مفرد، والخطابي في «شرح البخاري» وثابت بن قاسم، وشرحه أيضا الزبير بن بكار ثم أحمد بن عبيد بن ناصح ثم أبو بكر بن الأنباري ثم إسحق الكاذبي في جزء مفرد وذكر أنه جمعه عن يعقوب بن السكيت وعن أبي عبيدة وعن غيرهما، ثم أبو القاسم عبد الحكيم بن حبان المصري ثم الزمخشري في «الفائق» ثم القاضي عياض وهو أجمعها وأوسعها، وأخذ منه غالب الشراح بعده وقد لخصت جميع ما ذكره.

**قوله ( حدثنا سليمان بن عبد الرحمن )** في رواية أبي ذر « حدثني » وهو المعروف بابن بنت شرحبيل الدمشقي ( وعلى بن حجر ) بضم المهملة وسكون الجيم وعيسى بن يونس أي ابن أبي إسحق السبيعي ووقع منسوباً كذلك عن الإسماعيلي .

**قوله ( حدثنا هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة )** في رواية مسلم وأبي يعلى عن أحمد بن حنبل بجم ونون خفيفة عن عيسى بن يونس عن هشام « أخبرني أخى عبد الله بن عروة » وهذا من نوادر ما وقع لهشام بن عروة في حديثه عن أبيه حيث أدخل بينهما أخاً له واسطة ، ومثله ما سيأتي في اللباس من طريق وهيب عن هشام ابن عروة عن أخيه عثمان عن عروة ، ومضت له في الهبة رواية بواسطة اثنين بينه وبين أبيه ، ولم يختلف على عيسى ابن يونس في إسناده وسياقه ، لكن حكى عياض عن أحمد بن داود الحراني أنه رواه عن عيسى فقال في أوله « عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم » وساقه بطوله مرفوعاً كله ، وكذا حكاه أبو عبيد أنه بلغه عن عيسى بن يونس وتابع عيسى بن يونس على رواية مفصلاً فيما حكاه الخطيب سويد بن عبد العزيز وكذا سعيد بن سلمة عن أبي الحسام كلاهما عن هشام ، وستأتي روايته تعليقاً وأذكر من وصلها عند الفراغ من شرح الحديث ، وخالفهم الهيثم بن عدى فيما أخرجه الدارقطني في الجزء الثاني من « الأفراد » فرواه عن هشام بن عروة عن أخيه يحيى بن عروة عن أبيه ، وخطأه الدارقطني في « العلل » وصوب أنه عبد الله بن عروة ، وقال عقبه بن خالد وعباد بن منصور وروايتهما عند النسائي ، والداروردي وعبد الله بن مصعب وروايتهما عند الزبير بن بكار ، وأبو أويس فيما أخرجه ابنه عنه ، وعبد الرحمن بن أبي الزناد وروايته عند الطبراني ، وأبو معاوية وروايته عند أبي عوانة في صحيحه كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه بغير واسطة ، وأدخل بينهما واسطة ، أيضاً عقبه بن خالد أيضاً فرواه عن هشام ابن عروة عن يزيد بن رومان عن عروة لكن اقتصر على المرفوع ، وبين ذلك البزار ، قال الدارقطني وليس ذلك بمرفوع فقد رواه أبو أويس أيضاً وإبراهيم بن أبي يحيى عن يزيد بن رومان اهـ ، ورواه عن عروة أيضاً حفيده عمر ابن عبد الله بن عروة وأبو الزناد وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل إلا أنه كان يقتصر على المرفوع منه وينكر على هشام بن عروة سياقه بطوله ويقول إنما كان عروة يحدثنا بذلك في السفر بقطعة منه ، ذكره أبو عبيد الآجري في أسئلته عن أبي داود . قلت : ولعل هذا هو السبب في ترك أحمد تخريجه في مسنده مع كبره ، وقد حدث به الطبراني عن عبد الله بن أحمد لكن عن غير أبيه ، وقال العقيلي قال أبو الأسود لم يرفعه إلا هشام بن عروة . قلت : المرفوع منه في الصحيحين « كنت لك كأبي زرع لأم زرع » وباقيه من قول عائشة . وجاء خارج الصحيح مرفوعاً كله من رواية عباد بن منصور عند النسائي وساقه بسياق لا يقبل التأويل ولفظه « قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : كنت لك كأبي زرع لأم زرع » قالت عائشة بأبي وأمي يا رسول الله ومن كان أبو زرع ؟ قال : اجتمع نساء » فساق الحديث كله ، وجاء مرفوعاً أيضاً من رواية عبد الله بن مصعب والداروردي عند الزبير بن بكار ، وكذا رواه أبو معشر عن هشام وغيره من أهل المدينة عن عروة ، وهى رواية الهيثم ابن عدى أيضاً ، وكذا أخرجه النسائي من رواية القاسم بن عبد الواحد عن عمر بن عبد الله بن عروة ، وقد قدمت ذكر رواية أحمد بن داود عن عيسى بن يونس ، كذلك قال عياض ، وكذا ظاهر رواية حنبل بن إسحق عن موسى بن إسماعيل عن سعيد بن سلمة بسنده المتقدم فإن أوله عنده « قال لي رسول الله صلى الله عليه

وسلم : كنت لك كأبي زرع لأم زرع ، ثم أنشأ يحدث حديث أم زرع « قال عياض يحتمل أن يكون فاعل أنشأ هو عروة فلا يكون مرفوعاً . وأخذ القرطبي هذا الاحتمال فجزم به وزعم أن ماعداه وهم ، وسبقه إلى ذلك ابن الجوزي ، لكن يعكر عليه أن في بعض طرقه الصحيحة « ثم أنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث » وذلك في رواية القاسم بن عبد الواحد التي أشرت إليها ولفظه « كنت لك كأبي زرع لأم زرع ، ثم أنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث » فانتهى الاحتمال . ويقوى رفع جميعه أن التشبيه المتفق على رفعه يقتضي أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم سمع القصة وعرفها فأقرها فيكون كله مرفوعاً من هذه الحيشة ، ويكون المراد بقول الدراقطني والخطيب وغيرهما من النقاد أن المرفوع منه ما ثبت في الصحيحين والباقي موقوف من قول عائشة هو أن الذي تلفظ به النبي صلى الله عليه وسلم لما سمع القصة من عائشة هو التشبيه فقط ولم يريدوا أنه ليس بمرفوع حكماً ، ويكون من عكس ذلك فنسب قص القصة من ابتدائها إلى انتهائها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأما كما سيأتي بيانه .

قوله ( جلس إحدى عشرة ) قال ابن التين : التقدير جلس جماعة إحدى عشرة وهو مثل ﴿ وقال نسوة في المدينة ﴾ وفي رواية أبي عوانة « جلست » وفي رواية أبي علي الطبري في مسلم « جلسن » بالنون وفي رواية للنسائي « اجتمع » وفي رواية أبي عبيد « اجتمعت » وفي رواية أبي يعلى « اجتمعن » قال القرطبي زيادة النون على لغة أكلوني البراغيث وقد أثبتتها جماعة من أئمة العربية واستشهدوا لها بقوله تعالى ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ وقوله تعالى ﴿ فعموا وصموا كثير منهم ﴾ وحديث « يتعاقبون فيكم ملائكة » وقول الشاعر : « بحوران يعصرن السليط أقاربه » وقوله :

يلومونني في اشتراء النخعي ل قومي فكلهم يعذل

وقد تكلف بعض النحاة رد هذه اللغة إلى اللغة المشهورة وهي أن لا يلحق علامة الجمع ولا التثنية ولا التأنيث في الفعل إذا تقدم على الاسماء ، وخرج لها وجوها وتقديرات في غالبها نظر ، ولا يحتاج إلى ذلك بعد ثبوتها نقلاً وصحتها استعمالاً والله أعلم . وقال عياض : الأشهر ما وقع في الصحيحين وهو توحيد الفعل مع الجمع ، قال سيبويه : حذف اكتفاء بما ظهر ، تقول مثلاً قام قومك فلو تقدم الاسم لم يحذف فتقول قومك قام بل قاموا ، وما يوجه ما وقع هنا أن يكون « إحدى عشرة » بدلاً من الضمير في « اجتمعن » والنون على هذا ضمير لا حرف علامة ، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل : من هن ؟ فقيل : إحدى عشرة ، أو بإضمار أعني . وذكر عياض أن في بعض الروايات « إحدى عشرة نسوة » قال : فإن كان بالنصب احتاج إلى إضمار أعني أو بالرفع فهو بدل من إحدى عشرة ومنه قوله تعالى ﴿ وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً ﴾ قال الفارسي : هو بدل من قطعناهم وليس بتمييز اهـ . وقد جوز غيره أن يكون تمييزاً بتأويل يطول شرحه . ووقع لهذا الحديث سبب عند النسائي من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن عائشة قالت « فخرت بمال أبي في الجاهلية وكان ألف ألف أوقية — وفيه — فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اسكتي يا عائشة فأني كنت لك كأبي زرع لأم زرع » ووقع له سبب آخر فيما أخرجه أبو القاسم عبد الحكيم بن حبان بسند له مرسل من طريق سعيد بن عفير عن القاسم بن الحسن [ عن ] عمرو بن الحارث عن الأسود بن جبر المغافري قال « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة وفاطمة وقد جرى بينهما كلام ، فقال : ما أنت بمنتهية يا حمراء عن ابنتي ، إن مثلي ومثلك

كأبي زرع مع أم زرع . فقالت : يارسول الله حدثنا عنهما ، فقال : كانت قرية فيها إحدى عشرة امرأة ، وكان الرجال خلوا ، فقلن تعالين نتذاكر أزواجنا بما فيهم ولا نكذب » ووقع في رواية أبي معاوية عن هشام بن عروة عند أبي عوانة في صحيحه بلفظ « كان رجل يكنى أبا زرع وامراته أم زرع ، فتقول : أحسن لي أبو زرع ، وأعطاني أبو زرع ، وأكرمني أبو زرع ، وفعل بي أبو زرع » . ووقع في رواية الزبير بن بكار « دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندي بعض نسائه فقال يخصني بذلك : يا عائشة أنا لك كأبي زرع لأم زرع . قلت : يارسول الله ما حديث أبي زرع وأم زرع ؟ قال : إن قرية من قرى اليمن كان بها بطن من بطون اليمن وكان منهم إحدى عشرة امرأة ، وأنهن خرجن إلى مجلس فقلن : تعالين فلنذكر بعولتنا بما فيهم ولا نكذب » فيستفاد من هذه الرواية معرفة جهة قبيلتين وبلادهن ، لكن وقع في رواية الهيثم أنهم كن بمكة . وأفاد أبو محمد بن حزم فيما نقله عياض أنهم كن من خثعم ، وهو يوافق رواية الزبير أنهم من أهل اليمن ، ووقع في رواية ابن أبي أويس عن أبيه أنهم كن في الجاهلية ، وكذا عند النسائي في رواية عقبة بن خالد عن هشام ، وحكى عياض ثم النووي قول الخطيب في « المبهمات » : لا أعلم أحدا سمى النسوة المذكورات في حديث أم زرع إلا من الطريق الذي أذكره وهو غريب جدا ، ثم ساقه من طريق الزبير بن بكار . قلت : وقد ساقه أيضا أبو القاسم عبد الحكيم المذكور من الطريق المرسل التي قدمت ذكرها فإنه ساقه من طريق الزبير بن بكار بسنده ، ثم ساقه من الطريق المرسل وقال : فذكر الحديث نحوه ، وسمى ابن دريد في « الوشاح » أم زرع عاتكة ، ثم قال النووي : وفيه — يعني سياق الزبير بن بكار — أن الثانية اسمها عمرة بنت عمرو ، واسم الثالثة حبي بضم المهملة وتشديد الموحدة مقصور بنت كعب ، والرابعة مهدي بنت أبي هزيمة ، والخامسة كبشة ، والسادسة هند ، والسابعة حبي بنت علقمة ، والثامنة بنت أوس بن عبد ، والعاشر كبشة بنت الأرقم اهـ ، ولم يسم الأولى ولا التاسعة ولا أزواجهن ولا ابنة أبي زرع ولا أمه ولا الجارية ولا المرأة التي تزوجها أبو زرع ولا الرجل الذي تزوجته أم زرع ، وقد تبعه جماعة من الشراح بعده وكلامهم يوهم أن ترتيبهن في رواية الزبير كترتيب رواية الصحيحين ، وليس كذلك فإن الأولى عند الزبير وهي التي لم يسمها هي الرابعة هنا ، والثانية في رواية الزبير هي الثامنة هنا ، والثالثة عند الزبير هي العاشرة هنا ، والرابعة عند الزبير هي الأولى هنا ، والخامسة عنده هي التاسعة هنا ، والسادسة عنده هي السابعة هنا ، والسابعة عنده هي الخامسة هنا ، والثامنة عنده هي السادسة هنا ، والتاسعة عنده هي الثانية هنا والعاشرة عنده هي الثالثة هنا . وقد اختلف كثير من رواة الحديث في ترتيبهن ، ولا ضير في ذلك ولا أثر للتقديم والتأخير فيه ، إذ لم يقع تسميتهن . نعم في رواية سعيد بن سلمة مناسبة ، وهي سياق الخمسة اللاتي ذمن أزواجهن على حدة والخمسة اللاتي مدحن أزواجهن على حدة ، وسأشير إلى ترتيبهن في الكلام على قول السادسة هنا ، وقد أشار إلى ذلك في قول عروة عند ذكر الخامسة ، فهؤلاء خمس يشكون ، وإنما نهت على رواية الزبير بخصوصها لما فيها من التسمية مع المخالفة في سياق الأعداد ، فيظن من لم يقف على حقيقة ذلك أن الثانية التي سميت عمرة بنت عمرو هي التي قالت زوجي لا أثبت خبره ، وليس كذلك بل هي التي قالت زوجي المس مس أرنب ، وهكذا الخ فللتنبية عليه فائدة من هذه الحشية .

**قوله ( فتعاهدن وتعاقدن )** أي ألزمن أنفسهن عهدا وعقدن على الصدق من ضمائرهن عقدا .

**قوله ( أن لا يكتمن )** في رواية ابن أبي أويس وعقبة أن يتصادقن بينهن ولا يكتمن ، وفي رواية سعيد بن سلمة عند الطبراني أن ينعتن أزواجهن ويصدقن ، وفي رواية الزبير فتبايعن على ذلك .

**قوله ( قالت الأولى زوجي لحم جمل غث )** بفتح المعجمة وتشديد المثناة ، ويجوز جره صفة للجمل ورفع صفة للحم ، قال ابن الجوزي : المشهور في الرواية الخفض ، وقال ابن ناصر : الجيد الرفع ونقله عن التبريزي وغيره ، والغث الهزيل الذي يستغث من هزاله أى يستترك ويستكره ، مأخوذ من قولهم : غث الجرح غثاً وغثيثاً إذا سال منه القيح واستغثه صاحبه ، ومنه أغث الحديث ، ومنه غث فلان في خلقه ، وكثر استعماله في مقابلة السمين فقال للحديث المختلط : فيه الغث والسمين .

**قوله ( على رأس جبل )** في رواية أبى عبيد والترمذى « وعر » وفي رواية الزبير بن بكار « وعث » وهى لوفق للسمع ، والأول ظاهر أى كثير الضجر شديد الغلظة يصعب الرق إليه ، والوعث بالمثلثة الصعب المرتقى بحيث توحل فيه الأقدام فلا يتخلص منه ويشق فيه المشى ، ومنه وعثاء السفر .

**قوله ( لاسهل )** بالفتح بلا تنوين وكذا « ولا سمين » ويجوز فيهما الرفع على خبر مبتدأ مضمر ، أى لا هو سهل ولا سمين ، ويجوز الجر على أنهما صفة جمل وجبل . ووقع في رواية عقبة بن خالد عن هشام عند النسائي بالنصب منونا فيهما « لا سهلا ولا سميना » وفي رواية عمر بن عبد الله بن عروة عنده « لا بالسمين ولا بالسهل » قال عياض : أحسن الأوجه عندي الرفع في الكلمتين من جهة سياق الكلام وتصحيح المعنى لا من جهة تقويم اللفظ ، وذلك أنها أودعت كلامها تشبيه شيئين بشيئين : شبهت زوجها باللحم الغث وشبهت سوء خلقه بالجبل الوعر ، ثم فسرت ما أجملت فكأنها قالت : لا الجبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لأخذ اللحم ولو كان هزيلا ، لأن الشئ المزهود فيه قد يؤخذ إذا وجد بغير نصب ، ثم قالت : ولا اللحم سمين فيتحمل المشقة في صعود الجبل لأجل تحصيله .

**قوله ( فيرتقى )** أى فيصعد فيه وهو وصف للجبل ، وفي رواية للطبراني « لا سهل فيرتقى إليه » .

**قوله ( ولا سمين فينتقل )** في رواية أبى عبيد « فينتقى » وهذا وصف للحم ، والأول من الانتقال أى أنه لهزاله لا يرغب أحد فيه فينتقل إليه يقال انتقلت الشيء أى نقلته ، ومعنى « ينتقى » ليس له نقى يستخرج ، والنقى المخ ، يقال نقوت العظم ونقيته وانتقيته إذا استخرجت مخه ، وقد كثر استعماله في اختيار الجيد من الردى . قال عياض : أرادت أنه ليس له نقى فيطلب لأجل ما فيه من النقى ، وليس المراد أنه فيه نقى يطلب استخراج ، قالوا آخر ما يبقى في الجمل مخ عظم المفاصل ومخ العين وإذا نفدا لم يبق فيه خير ، قالوا وصفته بقلة الخير وبعده مع القلة ، فشبهته باللحم الذي صغرت عظامه عن النقى وخبث طعمه وزبحه مع كونه في مرتقى يشق الوصول إليه فلا يرغب أحد في طلبه لينقله إليه مع توفر دواعي أكثر الناس على تناول الشئ المبذول مجانا . وقال النووي : فسر الجمهور بأنه قليل الخير من أوجه : منها كونه كلحم الجمل لا كلحم الضأن مثلاً ، ومنها أنه مع ذلك مهزول ردى ، ويؤيده قول أبى سعيد الضرير ليس في اللحوم أشد غثاءة من لحم الجمل لأنه يجمع خبث الطعام وخبث الريح ، ومنها أنه صعب تناول لا يوصل إليه إلا بمشقة شديدة وذهب الخطأى إلى أن تشبيهها بالجبل الوعر إشارة إلى سوء خلقه ، وأنه يترفع ويتكبر ويسمو بنفسه فوق موضعها فيجمع البخل وسوء الخلق . وقال عياض : شبهت وعورة خلقه بالجبل وبعد خيره يبعد اللحم على رأس الجبل ، والزهد فيما يرجى منه مع قلته وتعذره بالزهد في لحم الجمل الهزيل ، فأعطت التشبيه حقه ووفته قسطه .

**قوله ( قالت الثانية زوجي لا أثبت خبره )** بالموحدة ثم المثلثة وفي رواية حكاه عياض « أنث » بالنون بدل الموحدة أى لا أظهر حديثه ، وعلى رواية النون فمرادها حديثه الذي لا خير فيه ، لأن النث بالنون أكثر ما يستعمل في الشر ، ووقع في رواية للطبراني « لا أنم » بنون وميم من التهمة .

**قوله ( إلى أخاف أن لا أذره )** أى أخاف أن لا أترك من خبره شيئاً ، فالضمير للخبر أى أنه لطوله وكثرته إن بدأته لم أقدر على تكميله فاكثفت بالإشارة إلى معانيه خشية أن يطول الخطب بإيراد جميعها . ووقع في رواية عباد بن منصور عند النسائي « أخشى أن لا أذره من سوء » وهذا تفسير ابن السكيت ، ويؤيده أن في رواية عقبة ابن خالد « إلى أخاف أن لا أذره ، أذكره وأذكر عجره وبجره » وقال غيره الضمير لزوجهما وعليه يعود ضمير « عجره وبجره » بلا شك كأنها خشيت إذا ذكرت ما فيه أن يبلغه فيفارقها ، فكأنها قالت أخاف أن لا أقدر على تركه لعلاقتي به وأولادي منه ، وأذره بمعنى أفارقه فاكثفت بالإشارة إلى أن له معاييب وفاء بما التزمته من الصدق وسكتت عن تفسيرها للمعنى الذي اعتذرت به ، ووقع في رواية الزبير « زوجي من لا أذكره ولا أثبت خبره » والأول أليق بالسجع .

**قوله ( عجره وبجره )** بضم أوله وفتح الجيم فهما الأول بعين مهملة والثاني بموحدة جمع عجرة وبجرة بضم ثم سكون ، فالعجر تعقد العصب والعروق في الجسد حتى تصير ناتئة ، والبحر مثلها إلا أنها مختصة بالنثي تكون في البطن قاله الأصمعي وغيره . وقال ابن الأعرابي : العجرة نفخة في الظهر والبحرة نفخة في السرة . وقال ابن أبي أويس : العجر العقد التي تكون في البطن واللسان ، والبحر العيوب . وقيل العجر في الجنب والبطن ، والبحر في السرة . هذا أصلهما ، ثم استعملتا في الهموم والأحزان ، ومنه قول علي يوم الجمل : أشكو إلى الله عجري وبجري . وقال الأصمعي : استعملتا في المعاييب ، وبه جزم ابن حبيب وأبو عبيد الهروي . وقال أبو عبيد بن سلام ثم ابن السكيت : استعملتا فيما يكتمه المرء ويخفيه عن غيره ، وبه جزم المبرد . قال الخطابي : أرادت عيوبه الظاهرة وأسراره الكامنة . قال : ولعله كان مستور الظاهر ردىء الباطن . وقال أبو سعيد الضرير : عنت أن زوجها كثير المعاييب متعقد النفس عن المكارم . وقال الأخفش : العجر العقد تكون في سائر البدن ، والبحر تكون في القلب . وقال ابن فارس : يقال في المثل أفضيت إليه بعجري وبجري أى بأمرى كله .

**قوله ( قالت الثالثة زوجي العشيق )** بفتح المهملة ثم المعجمة وتشديد النون المفتوحة وآخره قاف ، قال أبو عبيد وجماعة : هو الطويل ، زاد الثعالبي : المذموم الطول . وقال الخليل : هو الطويل العنق . وقال ابن أبي أويس : الصقر من الرجال المقدام الجريء . وحكى ابن الأنباري عن ابن قتيبة أنه قال : هو القصير ، ثم قال : كأنه عنده من الأضداد . قال ولم أره لغيره انتهى . والذي يظهر أنه تصحف عليه بما قال ابن أبي أويس قاله عياض ، وقد قال ابن حبيب : هو المقدام على ما يريد ، الشرس في أموره . وقيل السىء الخلق . وقال الأصمعي : أرادت أنه ليس عنده أكثر من طوله بغير نفع . وقال غيره : هو المستكره الطول ، وقيل ذمته بالطول لأن الطول في الغالب دليل السفه ، وعلل ببعده الدماغ عن القلب . وأغرب من قال : مدحته بالطول لأن العرب تتمدح بذلك . وتعقب بأن سياقها يقتضي أنها ذمته . وأجاب عنه ابن الأنباري باحتمال أن تكون أرادت مدح خلقه وذم خلقه ، فكأنها قالت : له منظر بلا مخبر ، وهو محتمل . وقال أبو سعيد الضرير : الصحيح أن العشيق الطويل النجيب الذي يملك أمر نفسه ولا تحكم النساء فيه بل يحكم فيهن بما شاء ، فزوجته تنابه أن تنطق بحضرته ، فهي تسكت على مضض . قال الزمخشري : وهى من الشكاية البليغة انتهى . ويؤيده ما وقع في رواية يعقوب بن السكيت من

الزيادة في آخره « وهو على حد السنان المذلق » بفتح المعجمة وتشديد اللام أى المجرد بوزنه ومعناه ، تشير إلى أنها منه على حذر ، ويحتمل أن تكون أرادت بهذا أنه أهوج لا يسقر على حال كالسنان الشديد الحدة .

**قوله ( إن أنطق أطلق ، وإن أسكت أعلق )** أى إن ذكرت عيوبه فيبلغه طلقني ، وإن سكنت عنها فأنا عنده معلقة لا ذات زوج ولا أيم ، كما وقع في تفسير قوله تعالى ﴿ فتذروها كالمعلقة ﴾ فكأنها قالت . أنا عنده لا ذات بعل فأنفزع به ، ولا مطلقة فأنفزع لغيره ، فهي كالمعلقة بين العلو والسفل لا تستقر بأحدهما ، هكذا توارد عليه أكثر الشراح تبعاً لأبي عبيد . وفي الشق الثاني عندي نظر ، لأنه لو كان ذلك مرادها لانطلقت ليطلقها فتستريح . والذي يظهر لي أيضاً أنها أرادت وصف سوء حالها عنده ، فأشارت إلى سوء خلقه وعدم احتمالها لكلامها إن شكت له حالها ، وأنها تعلم أنها متى ذكرت له شيئاً من ذلك بادر إلى طلاقها وهي لا تؤثر تطبيقه لمحبتها فيه ، ثم عبرت بالجملة الثانية إشارة إلى أنها إن سكنت صابرة على تلك الحال كانت عنده كالمعلقة التي لا ذات زوج ولا أيم ، ويحتمل أن يكون قولها « أعلق » مشتقاً من علاقة الحب أو من علاقة الوصلة ، أى إن نطقت طلقني وإن سكنت استمر بي زوجة ، وأنا لا أؤثر تطبيقه لي فلذلك أسكت . قال عياض : أوضحت بقولها « على حد السنان المذلق » مرادها بقولها قبل « إن أسكت أعلق ، وإن أنطلق أطلق » أى أنها إن حادت عن السنان سقطت فهلكت ، وإن استمرت عليه أهلكها .

**قوله ( قالت الرابعة : زوجي قليل تهامة ، لا حر ولا قر ، ولا مخافة ولا سامة )** بالفتح بغير تنوين مبنية مع لا على الفتح وجاء الرفع مع التنوين فيها وهي رواية أبي عبيد ، قال أبو البقاء : وكأنه أشبع بالمعنى أى ليس فيه حر ، فهو اسم ليس وخبرها محذوف ، قال ويقويه ما وقع من التكرير ، كذا قال ، وقد وقع في القراءات المشهورة البناء على الفتح في الجميع والرفع مع التنوين وفتح البعض ورفع البعض وذلك في مثل قوله تعالى ﴿ لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ﴾ ومثل ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾ ووقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي « ولا برد » بدل « ولا قر » زاد في رواية الهيثم « ولا خامه » بالخاء المعجمة أى لا تقل عنده ، تصف زوجها بذلك وأنه لين الجانب خفيف الوطأة على الصاحب ، ويحتمل أن يكون ذلك من بقية صفة الليل ، وفي رواية الزبير بن بكار « والغيث غيث غمامة » قال أبو عبيد أرادت أنه لا شر فيه يخاف ، وقال ابن الأنباري : أرادت بقولها « ولا مخافة » أى أن أهل تهامة لا يخافون لتحصنهم بجبالها ، أو أرادت وصف زوجها بأنه حامي الذمار مانع لداره وجاره ولا مخافة عند من يأوي إليه ، ثم وصفته بالجود . وقال غيره : قد ضربوا المثل بليل تهامة في الطيب لأنها بلاد حارة في غالب الزمان ، وليس فيها رياح باردة ، فإذا كان الليل كان وهج الحر ساكناً فيطيب الليل لأهلها بالنسبة لما كانوا فيه من أذى حر النهار ، فوصفت زوجها بجميل العشرة واعتدال الحال وسلامة الباطن فكأنها قالت : لا أذى عنده ولا مكروه ، وأنا آمنة منه فلا أخاف من شره ، ولا ملل عنده فيسأم من عشرتي ، أو ليس بسىء الخلق فأسأم من عشرتي ، فأنا لذيذة العيش عنده كلذة أهل تهامة بليلهم المعتدل .

**قوله ( قالت الخامسة : زوجي إن دخل فهد ، وإن خرج أسد ، ولا يسأل عما عهد )** قال أبو عبيد : فهد بفتح الفاء وكسر الهاء مشتق من الفهد ، وصفته بالغفلة عند دخول البيت على وجه المدح له . وقال ابن حبيب : شبهته في لينه وغفلته بالفهد ، لأنه يوصف بالحياء وقلة الشر وكثرة النوم . وقوله أسد بفتح الألف وكسر السين مشتق من الأسد أى يصير بين الناس مثل الأسد . وقال ابن السكيت : تصفه بالنشاط في الغزو ، وقال ابن أبي أويس : معناه إن دخل البيت وثب على وثوب الفهد ، وإن خرج كان في الإقدام مثل الأسد ، فعلى هذا

يحتمل قوله وثب على المدح والذم ، فالأول تشير إلى كثرة جماعه لها إذا دخل فينطوي تحت ذلك تمدحها بأنها محبوبة لديه بحيث لا يصبر عنها إذا رآها ، والذم إما من جهة أنه غليظ الطبع ليست عنده مداعبة ولا ملاعبة قبل الواقعة ، بل يثب وثوبا كالوحش ، أو من جهة أنه كان سيء الخلق يبطش بها ويضربها ، وإذا خرج على الناس كان أمره أشد في الجرأة والإقدام والمهابة كالأسد . قال عياض : فيه مطابقة بين خرج ودخل لفظية ، وبين فهد وأسد معنوية ، ويسمى أيضا المقابلة . وقولها « ولا يسأل عما عهد » يحتمل المدح والذم أيضا ، فالمدح بمعنى أنه شديد الكرم كثير التغاضي لا يتفقد ما ذهب من ماله ، وإذا جاء بشيء لبيته لا يسأل عنه بعد ذلك ، أو لا يلتفت إلى ما يرى في البيت من المعاييب ، بل يسامح ويغضي . ويحتمل الذم بمعنى أنه غير مبال بحالها حتى لو عرف أنها مريضة أو معوزة وغاب ثم جاء لا يسأل عن شيء من ذلك ولا يتفقد حال أهله ولا بيته ، بل إن عرضت له بشيء من ذلك وثب عليها بالبطش والضرب ، وأكثر الشراح شرحوه على المدح ، فالتشثيل بالفهد من جهة كثرة التكرم أو الوثوب ، وبالأسد من جهة الشجاعة ، وبعدم السؤال من جهة المسامحة . وقال عياض : حمله الأكثر على الاشتقاق من خلق الفهد إما من جهة قوة وثوبه وإما من كثرة نومه ، ولهذا ضربوا المثل به فقالوا أنوم من فهد ، قال : ويحتمل أن يكون من جهة كثرة كسبه لأنهم قالوا في المثل أيضا أكسب من فهد ، وأصله أن الفهود الهرمة تجتمع على فهد منها فتى فيتصيد عليها كل يوم حتى يشبعها ، فكأنها قالت : إذا دخل المنزل دخل معه بالكسب لأهله كما يجيء الفهد لمن يلوذ به من الفهود الهرمة . ثم لما كان في وصفها له بخلق الفهد ما قد يحتمل الذم من جهة كثرة النوم رفعت اللبس بوصفها له بخلق الأسد ، فأفصحت أن الأول سجية كرم ونزاهة شمائل ومساحة في العشرة ، لاسجية جبن وجور في الطبع . قال عياض : وقد قلب الوصف بعض الرواة يعني كما وقع في رواية الزبير بن بكار فقال : إذا دخل أسد وإذا خرج فهد ، فإن كان محفوظا فمعناه أنه إذا خرج إلى مجلسه كان على غاية الرزانة والوقار وحسن السمات ، أو على الغاية من تحصيل الكسب ، وإذا دخل منزله كان متفضلا مواسيا لأن الأسد يوصف بأنه إذا افترس أكل من فريسته بعضا وترك الباقي لمن حوله من الوحوش ولم يهاوشهم عليها ، وزاد في رواية الزبير بن بكار في آخره « ولا يرفع اليوم لغد » يعني لا يدخر ما حصل عنده اليوم من أجل الغد ، فكنت بذلك عن غاية جوده ، ويحتمل أن يكون المراد أنه يأخذ بالحزم في جميع أموره فلا يؤخر ما يجب عمله اليوم إلى غده .

**قوله ( قالت السادسة : زوجي إن أكل لف ، وإن شرب اشتف ، وإن اضطجع التف ، ولا يولج الكف ليعلم البث )** في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي « إذا أكل اقتف » وفيه « وإذا نام » بدل « اضطجع » وزاد « وإذا ذبح اغتث » أي تحرى الغث وهو الهزيل كما تقدم في شرح كلام الأولى . وفي رواية للطبراني « ولا يدخل » بدل « يولج » وإذا « رقد » بدل « اضطجع » وفي رواية الترمذي والطبراني « فيعلم » بالفاء بدل اللام في رواية غيره ، والمراد باللف الإكثار منه واستقصاؤه حتى لا يترك منه شيئا وقال أبو عبيد : الإكثار مع التخليط ، يقال لف الكتيبة بالأخرى إذا خلطها في الحرب ، ومنه اللفيف من الناس ، فأرادت أنه يخلط صنوف الطعام من نهيمته وشرهه ثم لا يبقى منه شيئا . وحكى عياض رواية من رواه « رف » بالراء بدل اللام قال ، وهي بمعناها ، ورواية من رواه « اقتف » بالقاف قال ومعناه التجميع ، قال الخليل : قفاف كل شيء جماعه واستيعابه ، ومنه سميت القفة لجمعها ما وضع فيها ، والاشتفاف في الشرب استقصاؤه مأخوذ من الشفافة بالضم والتخفيف وهي البقية تبقى في الإناء ، فإذا شربها الذي شرب الإناء قيل اشتفها . ومنهم من رواها بالمهملة وهي



بمعناها . وقوله « التف » أى رقد ناحية وتلف بكسائه وحده وانقبض عن أهله إعراضا ، فهى كهيئة حربة لذلك ، ولذلك قالت « ولا يولج الكف ليعلم البث » أى لا يمد يده ليعلم ماهى عليه من الحزن فيزيله . ويجعل أن تكون أرادت أنه ينام نوم العاجز الفشل الكسل ، والمراد بالبث الحزن ويقال شدة الحزن ، ويطلق البث أيضا على الشكوى وعلى المرض وعلى الأمر الذي لا يصبر عليه ، فأرادت أنه لا يسأل عن الأمر الذي يقع اهتمامها به ، فوصفته بقلة الشفقة عليها وأنه أن لو رآها غليظة لم يدخل يده في ثوبها ليتفقد خبرها كعادة الأجانب فضلا عن الأزواج ، أو هو كناية عن ترك الملاعبة أو عن ترك الجماع كما سيأتي . وقد اختلفوا في هذا فقال أبو عبيد : كان في جسدها عيب فكان لا يدخل يده في ثوبها ليلمس ذلك العيب لئلا يشق عليها ، فمدحته بذلك . وقد تعقبه كل من جاء بعده إلا النادر ، وقالوا إنما شكت منه وذمته واستقصرت حظها منه ، ودل على ذلك قولها قبل « وإذا اضطجع التف » كأنها قالت إنه يتجنبها ولا يدينها منه ولا يدخل يده في جنبها فيلمسها ولا يباشرها ولا يكون منه ما يكون من الرجال فيعلم بذلك محبتها له وحزنها لقلة حظها منه ، وقد جمعت في وصفها له بين اللؤم والبخل والهمة والمهانة وسوء العشرة مع أهله ، فإن العرب تدم بكثرة الأكل والشرب وتمدح بقلتها وبكثرة الجماع لدلالاتها على صحة الذكورية والفحولة . وانتصر ابن الأنباري لأبي عبيد فقال : لا مانع من أن تجمع المرأة بين مثالب زوجها ومناقبه ، لأنهن كن تعاهدن أن لا يكتمن من صفاتهم شيئا ، فمنهن من وصفت زوجها بالخير في جميع أموره ، ومنهن من وصفته بضد ذلك ، ومنهن من جمعت . وارتضى القرطبي هذا الانتصار واستدل عياض للجمهور بما وقع في رواية سعيد بن سلمة عن أبي الحسام أن عروة ذكر هذه في الخمس اللاتي يشكون أزواجهن ، فإنه ذكر في روايته الثلاث المذكورات هنا أولا على الولاء ثم السابعة المذكورة عقب هذا ثم السادسة هذه فهى خامسة عنده والسابعة رابعة ، قال : ويؤيد أيضا قول الجمهور كثرة استعمال العرب لهذه الكناية عن ترك الجماع والملاعبة ، وقد سبق في فضائل القرآن في قصة عمرو بن العاص مع زوج ابنه عبد الله بن عمرو حيث سأله عن حالها مع زوجها فقالت « هو كخير الرجال من رجل لم يفتش لنا كنفا » وسبق أيضا في حديث الإفك قول صفوان بن المعطل ما كشفت كنف أنثى قط ، فعبر عن الاشتغال بالنساء بكشف الكنف وهو الغطاء ، ويحتمل أن يكون معنى قولها « ولا يولج الكف » كناية عن ترك تفقده أمورها وما تهتم به من مصالحها ، وهو كقولهم لم يدخل يده في الأمر أى لم يشتغل به ولم يتفقد ، وهذا الذي ذكره احتمالا جزم بمعناه ابن أبي أويس فإنه قال : معناه لا ينظر في أمر أهله ولا يبالي أن يجوعوا . وقال أحمد بن عبيد بن ناصح : معناه لا يتفقد أموري ليعلم ما أكرهه فيزيله ، يقال ما أدخل يده في الأمر أى لم يتفقد .

قوله ( قالت السابعة : زوجي غيايا أو عيايا ) كذا في الصحيحين بفتح المعجمة بعدها تحتانية خفيفة ثم أخرى بعد الألف الأولى والتي بعدها بمهملة ، وهو شك من راوي الخبر عيسى بن يونس ، وقد صرح بذلك أبو يعلى في روايته عن أحمد بن حنبل عنه . ووقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي « غيايا » بمعجمة بغير شك ، والغيايا الطباقاء الأحمق الذي ينطبق عليه أمره . وقال أبو عبيد : العيايا بالمهملة الذي لا يضرب ولا يلحق من الإبل ، وبالمعجمة ليس بشيء ، والطباقاء الأحمق القدم . وقال ابن فارس : الطباقاء الذي لا يحسن الضراب ، فعلى هذا يكون تأكيدا لاختلاف اللفظ كقولهم بعدا وسحقا . وقال الداودي قوله « غيايا » بالمعجمة مأخوذ من الغي بفتح المعجمة ، وبالمهملة مأخوذ من العي بكسر المهملة . وقال أبو عبيد : العيايا بالمهملة العي الذي تعييه مباحضة النساء ، وأراه مبالغة من العي في ذلك . وقال ابن السكيت : هو العي الذي لا

يهتدي.. وقال عياض وغيره : الغيايا بالمعجمة يحتمل أن يكون مشتقا من الغياية وهو كل شيء أظل الشخص فوق رأسه ، فكأنه مغطى عليه من جهله وهذا الذي ذكره احتمالا جزم به الزمخشري في الفائق . وقال النووي قال عياض وغيره : غيايا بالمعجمة صحيح ، وهو مأخوذ من الغياية وهي الظلمة ، وكل ما أظل الشخص ، ومعناه لا يهتدي الى مسلك . أو أنها وصفته بثقل الروح ، وأنه كالظل المتكاثف الظلمة الذي لا إشراق فيه ، أو أنها أرادت أنه غطيت عليه أموره . أو يكون غيايا من الغي وهو الانهماك في الشر ، أو من الغي الذي هو الخيبة . قال تعالى ﴿ فسوف يلقون غيا ﴾ وقال ابن الأعرابي : الطباق المطبق عليه حمقا . وقال ابن دريد : الذي تنطبق عليه أموره . وعن الجاحظ : الثقل الصدر عند الجماع ينطبق صدره على صدر المرأة فيرتفع سفله عنها ، وقد ذمت امرأة امرأ القيس فقالت له : ثقل الصدر ، خفيف العجز ، سريع الإراقة ، بطيء الإفاقة . قال عياض : ولا منافاة بين وصفها له بالعجز عند الجماع وبين وصفها بثقل الصدر فيه لاحتمال تنزيله على حالتين كل منهما مذموم ، أو يكون إطباق صدره من جملة عيبه وعجزه وتعاطيه مالا قدرة له عليه ، لكن كل ذلك يرد على من فسر عيايا بأنه العنين . وقولها « كل داء له داء » أى كل شيء تفرق في الناس من المعاييب موجود فيه . وقال الزمخشري : يحتمل أن يكون قولها « له داء » خيرا لكل ، أى أن كل داء تفرق في الناس فهو فيه . ويحتمل أن يكون « له » صفة لداء و « داء » خبر لكل ، أى كل داء فيه في غاية التناهي ، كما يقال إن زيدا لزيد ، وإن هذا الفرس لفرس . قال عياض : وفيه من لطيف الوحي والإشارة الغاية لأنه انطوى تحت هذه الكلمة كلام كثير . وقولها « شجك » بمعجمة أوله وجيم ثقيلة أى جرحك في رأسك ، وجراحات الرأس تسمى شجاجا ، وقولها أو فلك بقاء ثم لام ثقيلة أى جرح جسدك ، ومنه قول الشاعر « بهن فلول » أى ثلم جمع ثلمة ؛ ويحتمل أن يكون المراد نزع منك كل ما عندك أو كسرك بسلطة لسانه وشدة خصومته . زاد ابن السكيت في روايته « أو بجك » بموحدة ثم جيم ، أى طعنك في جراحتك فشققها ، والبعج شق القرحة ، وقيل هو الطعنة . وقولها « أو جمع كلا لك » وقع في رواية الزبير « إن حدثته سبك ، وإن مازحته فلك ، وإلا جمع كلا لك » وهي توضح أن « أو » في رواية الأصيلي للتقسيم لا للتخيير . وقال الزمخشري : يحتمل أن تكون أرادت أنه ضروب للنساء ، فإذا ضرب إما أن يكسر عظما أو يشج رأسا أو يجمعهما . قال . ويحتمل أن يريد بالفل الطرد والإبعاد وبالشج الكسر عند الضرب وإن كان الشج إنما يستعمل في جراحة الرأس . قال عياض : وصفته بالحمق ، والتناهي في سوء العشرة ، وجمع النقائص بأن يعجز عن قضاء وطرها مع الأذى ، فإذا حدثته سبها ، وإذا مازحته شجها ، وإذا أغضبته كسر عضوا من أعضائها أو شق جلدها أو أغار على مالها أو جمع كل ذلك من الضرب والجرح وكسر العضو وموقع الكلام وأخذ المال .

قوله ( قالت الثامنة : زوجي المس مس أرنب ، والريح ريح زرنب ) زاد الزبير في روايته « وأنا أغلبه والناس يغلب » وكذا في رواية عقبة عند النسائي ، وفي رواية عمر عنده ، وكذا الطبراني لكن بلفظ « ونغلبه » بنون الجمع ، والأرنب دويبة لينة المس ناعمة الوبر جدا ، والزرنب بوزن الأرنب لكن أوله زاي وهو نبت طيب الريح ، وقيل هو شجرة عظيمة بالشام بجبل لبنان لا تثمر لها ورق بين الخضرة والصفرة ، كذا ذكره عياض ، واستنكره ابن البيطار وغيره من أصحاب المفردات . وقيل هو حشيشة دقيقة طيبة الرائحة وليست ببلاد العرب ، وإن كانوا ذكروها ، قال الشاعر :

يا بأبي أنت وفوك الأنشب      كأنما ذر عليه الزرنب

وقيل هو الزعفران ، وليس بشيء . واللام في المس والريح نائبة عن الضمير أى مسه وريحه . أو فيها حذف تقديره الريح منه والمس منه ، كقولهم السمن منوان بدرهم . وصفته بأنه لين الجسد ناعمه . ويحتمل أن تكون كنت بذلك عن حسن خلقه ولين عريكته بأنه طيب العرق لكثرة نظافته واستعماله الطيب نظرفا ، ويحتمل أن تكون كنت بذلك عن طيب حديثه أو طيب الثناء عليه لجميل معاشرته . وأما قولها « وأنا أغلبه والناس يغلب » فوصفته مع جميل عشرته لها وصبره عليها بالشجاعة وهو كما قال معاوية « يغلبن الكرام ويغلبهن اللثام » قال عياض : هذا من التشبيه بغير أداة ، وفيه حسن المناسبة والموازنة والتسجيع ، وأما قولها « والناس يغلب » ففيه نوع من البديع يسمى التتميم ، لأنها لو اقتضرت على قولها وأنا أغلبه لظن أنه جبان ضعيف ، فلما قالت « والناس يغلب » دل على أن غلبها إياه إنما هو من كرم سجاياه فتممت بهذه الكلمة المبالغة في حسن أوصافه .

**قوله ( قالت التاسعة : زوجي رفيع العماد ، طويل النجاد ، عظيم الرماد ، قريب البيت من الناد )** زاد الزبير بن بكار في روايته « لا يشيع ليلة يضاف ولا ينام ليلة يخاف » وصفته بطول البيت وعلوه فإن بيوت الأشراف كذلك يعلونها ويضربونها في المواضع المرتفعة ليقصدهم الطارقون والوافدون ، فطول بيوتهم إما لزيادة شرفهم أو لطول قاماتهم ، وبيوت غيرهم قصار ، وقد لهج الشعراء بمدح الأول وذم الثاني كقوله « قصار البيوت لأتري صهواتها » وقال آخر :

إذا دخلوا بيوتهم أكبوا على الركبات من قصر العماد

ومن لازم طول البيت أن يكون متسعا فيدل على كثرة الحاشية والغاشية ، وقيل كنت بذلك عن شرفه ورفعة قدره . والنجاد بكسر النون وجيم خفيفة حمالة السيف ، تريد أنه طويل القامة يحتاج الى طول نجاهه . وفي ضمن كلامها أنه صاحب سيف فأشارت إلى شجاعته ، وكانت العرب تتأدح بالطول وتذم بالقصر ، وقولها « عظيم الرماد » تعنى أن نار قراه للأضياف لا تطفأ لتهدى الضيفان إليها فيصير رماد النار كثيرا لذلك ، وقولها « قريب البيت من الناد » وقفت عليها بالسكون لمؤاخاة السجع ، والنادي والندى مجلس القوم ، وصفته بالشرف في قومه ، فهم إذا تفاوضوا واشتوروا في أمر أتوا فجلسوا قريبا من بيته فاعتمدوا على رأيه وامتلأوا أمره ، أو أنه وضع بيته في وسط الناس ليسهل لقاءه ، ويكون أقرب الى الوارد وطالب القرى ، قال زهير :

بسط البيوت لكي يكون مظنة من حيث توضع جفنة المسترفد

ويحتمل أن تريد أن أهل النادي إذا أتوه لم يصعب عليهم لقاءه لكونه لا يحتجب عنهم ولا يتباعد منهم بل يقرب ويتلقاهم ويبادر لإكرامهم ، وضده من يتواري بأطراف الحلل وأغوار المنازل ، ويبعد عن سمت الضيف لئلا يهتدوا إلى مكانه ، فاذا استبعدوا موضعه صدوا عنه ومالوا إلى غيره . ومحصل كلامها أنها وصفته بالسيادة والكرم والجسنة الخلق وطيب المعاشرة .

**قوله ( قالت العاشرة : زوجي مالك وما مالك مالك خير من ذلك ، له إبل كثيرات المبارك قليلات المسارح ، وإذا سمعن صوت المزهر أيقن أنهن هوالك )** وقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي والزبير « المبارك » بدل « المبارك » وفي رواية أبي يعلى « المزاهر » بصيغة الجمع ، وعند الزبير « الضيف » بدل « المزهر » . والمبارك بفتححتين جمع مبرك وهو موضع نزول الإبل ، والمسارح جمع مسرح وهو الموضع الذي تطلق لترعى فيه ، والمزهر بكسر الميم وسكون الزاى وفتح الهاء آلة من آلات اللهو ، وقيل هى العود وقيل دف مربع ، وأنكر أبو سعيد الضرير تفسير المزهر بالعود فقال : ما كانت العرب تعرف العود إلا من خالط الحضرة منهم ، وإنما

هو بضم الميم وكسر الهاء وهو الذي يوقد النار فيزهرها للضيف ، فإذا سمعت الإبل صوته ومعمعان النار عرفت أن ضيفا طرق فتيقنت الهلاك . وتعقبه عياض بأن الناس كلهم روه بكسر الميم وفتح الهاء ، ثم قال : ومن الذي أخبره أن مالكا المذكور لم يخالط الحضرة ولا سيما مع ما جاء في بعض طرق هذا الحديث أنهم كن من قرية من قرى اليمن وفي الأخرى أنهم من أهل مكة ، وقد كثر ذكر الزهر في أشعار العرب جاهليتها وإسلامها بدويها وحضرها اهـ . ويرد عليه أيضا ورود بصيغة الجمع فإنه بعينه للآلة ، ووقع في رواية يعقوب بن السكيت وابن الأتباري من الزيادة « وهو أمام القوم في المهالك » فجمعت في وصفها له بين الثروة والكرم وكثرة القرى والاستعداد له والمبالغة في صفاته ، ووصفته أيضا مع ذلك بالشجاعة لأن المراد بالمهالك الحروب ، وهو لثقتة بشجاعته يتقدم رفقة ، وقيل أرادت أنه هاد في السبل الخفية عالم بالطرق في البيداء ، فالمراد على هذا بالمهالك المفاوز ، والأول أليق ، والله أعلم . و « ما » في قولها « وما مالك » استفهامية يقال للتعظيم والتعجب ، والمعنى وأى شيء هو مالك ما أعظمه وأكرمه . وتكرير الاسم أدخل في باب التعظيم . وقولها « مالك خير من ذلك » زيادة في الإعظام ، وتفسير لبعض الإبهام ، وأنه خير مما أشير إليه من ثناء وطيب ذكر ، وفوق ما اعتقد فيه من سؤدد وفخر ، وهو أجل ممن أصفه لشهرة فضله . وهذا بناء على أن الإشارة بقولها « ذلك » إلى ما تعتقده فيه من صفات المدح . ويحتمل أن يكون المراد مالك خير من كل مالك ، والتعميم يستفاد من المقام كما قيل ثمرة خير من جرادة ، أى كل ثمرة خير من كل جرادة ، وهذا إشارة إلى ما في ذهن المخاطب ، أى مالك خير مما في ذهنك من مالك الأموال وهو خير مما سأصفه به ، ويحتمل أن تكون الإشارة إلى ما تقدم من الثناء على الذين قبله ، وأن مالكا أجمع من الذين قبله لخصال السيادة والفضل . ومعنى قولها « قليلات المسارح » أنه لاستعداده للضيافان بها لا يوجه منهن إلى المسارح إلا قليلا ، ويترك سائرهن بفنائها ، فإن فاجأه ضيف وجد عنده ما يقره به من لحومها وألبانها ، ومنه قول الشاعر :

حبسنا ولم نسرح لكى لا يلومنا على حكمه صبرا معودة الحبس

ويحتمل أن تريد بقولها « قليلات المسارح » الإشارة إلى كثرة طرق الضيفان ، فالיום الذي يطرقه الضيف فيه لا تسرح حتى يأخذ منها حاجته للضيافان ، واليوم الذي لا يطرقه فيه أحد أو يكون هو فيه غائبا تسرح كلها ، فأيام الطروق أكثر من أيام عدمه ، فهى لذلك قليلات المسارح . وبهذا يندفع اعتراض من قال : لو كانت قليلات المسارح لكانت في غاية الهزال . وقيل المراد بكثرة المبارك أنها كثيرا ما تثار فتحلب ثم تترك فتكثر مباركها لذلك ، وقال ابن السكيت : إن المراد أن مباركها على العطايا والحمالات وأداء الحقوق وقرى الأضياف كثيرة ، وإنما يسرح منها ما فضل عن ذلك . فالحاصل أنها في الأصل كثيرة ولذلك كانت مباركها كثيرة ، ثم إذا سرحت صارت قليلة لأجل ما ذهب منها . وأما رواية من روى « عظيمات المبارك » فيحتمل أن يكون المعنى أنها من سمنها وعظم جثثها تعظم مباركها وقيل المراد أنها إذا بركت كانت كثيرة لكثرة من ينضم إليها ممن يلتمس القرى ، وإذا سرحت سرحت وحدها فكانت قليلة بالنسبة لذلك . ويحتمل أن يكون المراد بقلة مسارحها قلة الأمكنة التي ترعى فيها من الأرض ، وأنها لا تمكن من الرعى إلا بقرب المنازل لئلا يشق طلبها إذا احتيج إليها . ويكون ما قرب من المنزل كثير الخصب لئلا تهزل . ووقع في رواية سعيد بن سلمة عند الطبراني « أبو مالك وما أبو مالك ، ذو إبل كثيرة المسالك قليلة المبارك » قال عياض إن لم تكن هذه الرواية وهما فالمعنى أنها كثيرة في حال رعيها إذا ذهبت ، قليلة في حال مباركها إذا قامت ، لكثرة ما ينحر منها وما يسلك منها فيه من مسالك الجود من رفد ومعونة وحمل وحماله ونحو ذلك . وأما قولها « أيقن أنهم هوالك » فالمعنى أنه كثرت عادته بنحر الإبل لقرى الضيفان ، ومن

عادته أن يسقيهم ويلهيمهم أو يتلقاهم بالغناء مبالغة في الفرح بهم صارت الإبل إذا سمعت صوت الغناء عرفت أنها تنحر ، ويحتمل أنها لم ترد فهم الإبل هلاكها ، ولكن لما كان ذلك يعرفه من يعقل أضيف إلى الإبل ، والأول أولى .

**قوله ( قالت الحادبة عشرة )** قال النووي : وفي بعض النسخ الحادي عشرة وفي بعضها الحادية عشر ، والصحيح الأول ، وفي رواية الزبير وهي أم زرع بنت أكيمل بن ساعدة .

**قوله ( زوجي أبو زرع )** في رواية النسائي « نكحت أبا زرع » .

**قوله ( فما أبو زرع )** في رواية أبي ذر « وما أبو زرع » وهو المحفوظ للأكثر ، زاد الطبراني في رواية « صاحب نعم وزرع » .

**قوله ( أناس )** بفتح الهمزة وتخفيف النون وبعد الألف مهملة أى حرك .

**قوله ( من حل )** بضم المهملة وكسر اللام ( أذنى ) بالثنية ، والمراد أنه ملأ أذنها بما جرت عادة النساء من التحلي به من قرط وشنف من ذهب ولؤلؤ ونحو ذلك . وقال ابن السكيت : أناس أى أثقل حتى قدلى واضطرب ، والنوس حركة كل شيء متدل ، وقد تقدم حديث ابن عمر أنه « دخل على حفصة ونوساتها تنطف » مع شرح المراد به في المغازي . ووقع في رواية ابن السكيت « أذنى وفرعى » بالثنية ، قال عياض : يحتمل أن تريد بالفرعين اليدين لأنهما كالفرعين من الجسد ؛ تعنى أنه حلأ أذنها ومعصمها ، أو أرادت العنق واليدين ، وأقامت اليدين مقام فرع واحد ، أو أرادت اليدين والرجلين كذلك ، أو الغديرتين وقرني الرأس ، فقد جرت عادة المترفات بتنظيم غدائرهن وتحلية نواصيهن وقروهن . ووقع في رواية ابن أبي أويس « فرعى » بالإفراد ، أى حلأ رأسي فصار يتدل من كثرتة وثقله ، والعرب تسمى شعر الرأس فرعا ، قال امرؤ القيس « وفرع يغشى المتن أسود فاحم » .

**قوله ( وملا من شحم عضدي )** قال أبو عبيد لم ترد العضد وحده وإنما أرادت الجسد كله ، لأن العضد إذا سمت سمن سائر الجسد ، وخصت العضد لأنه أقرب ما يلي بصر الإنسان من جسده .

**قوله ( وبجحنى )** بموحدة ثم جيم خفيفة ، وفي رواية النسائي ثقيلة ثم مهملة .

**قوله ( فبجحت )** بسكون المثناة ، وفي رواية لمسلم « فبجحت إلى — التشديد — نفسي » هذا هو المشهور في الروايات ، وفي رواية للنسائي « وبجح نفسي فبجحت الى » وفي أخرى له ولأبي عبيد « فبجحت » بضم التاء وإلى بالتخفيف ، والمعنى أنه فرحها ففرحت . وقال ابن الأنباري : المعنى عظمتى فعظمت إلى نفسي ، وقال ابن السكيت : المعنى فخرتى ففخرت . وقال ابن أبي أويس : معناه وسع على وترفنى .

**قوله ( وجدني في أهل غنيمة )** بالمعجمة والنون مصغر .

**قوله ( بشق )** بكسر المعجمة ، قال الخطابي : هكذا الرواية ، والصواب بفتح الشين وهو موضع بعينه ، وكذا قال أبو عبيد ، وصوبه الهروي ، وقال ابن الأنباري : هو بالفتح والكسر موضع وقال ابن أبي أويس وابن حبيب هو بالكسر والمراد شق جبل كانوا فيه لقلتهم وسعهم سكنى شق الجبل أى ناحيته ، وعلى رواية الفتح فالمراد شق في الجبل كالغار ونحوه ، وقال ابن قتيبة وصوبه نفطويه : المعنى بالشق بالكسر أنهم كانوا في شظف من العيش ، يقال هو بشق من العيش أى بشظف وجهه ، ومنه ﴿ لم تكونوا بالغية إلا بشق الأنفس ﴾ وهذا جزم الزمخشري وضعف غيره .

**قوله ( فجعلني في أهل سهيل )** أى خيل ( وأطيط ) أى إبل ، زاد في رواية النسائي وجامل وهو جمع جمل ، والمراد اسم فاعل للمالك الجمال كقوله لابن وتامر ، وأصل الأطيط صوت أعواد المحامل والرجال على الجمال ، فأرادت أنهم أصحاب محامل ، تشير بذلك إلى رفاهيتهم ، ويطلق الأطيط على كل صوت نشأ عن ضغط كما في حديث باب الجنة « ليأتين عليه زمان وله أطيط » ويقال المراد بالأطيط صوت الجوف من الجوع .

**قوله ( ودائس )** اسم فاعل من الدوس ، وفي رواية للنسائي « ودياس » قال ابن السكيت الدائس الذي يدوس الطعام ، وقال أبو عبيد : تأوله بعضهم من دياس الطعام وهو دراسه ، وأهل العراق يقولون الدياس وأهل الشام الدرأس ، فكأنها أرادت أنهم أصحاب زرع ، وقال أبو سعيد : المراد أن عندهم طعاما منتقى وهم في دياس شيء آخر فخيرهم متصل .

**قوله ( ومنق )** بكسر النون وتشديد القاف ، قال أبو عبيد : لا أدري معناه ، وأظنه بالفتح من تنقى الطعام . وقال ابن أبي أويس : المنق بالكسر نقيق أصوات المواشى ، تصف كثرة ماله . وقال أبو سعيد الضرير : هو بالكسر من نقيقة الدجاج يقال أنق الرجل إذا كان له دجاج ، قال القرطبي : لا يقال لشيء من أصوات المواشى نق ، وإنما يقال نق الضفدع والعقرب والدجاج ، ويقال في الهر بقلة ، وأما قول أبي سعيد فبعيد لأن العرب لا تتمدح بالدجاج ولا تذكرها في الأموال . وهذا الذي أنكره القرطبي لم يرد أبو سعيد وإنما أراد ما فهمه الزمخشري فقال : كأنها أرادت من يطرد الدجاج عن الحب فينق ، وحكى الهروي أن المنق بالفتح الغربال ، وعن بعض المغاربة : يجوز أن يكون سكون النون وتخفيف القاف ، أى له أنعام ذات نقى أى سمان . والحاصل أنها ذكرت أنه نقلها من شظف عيش أهلها إلى الثروة الواسعة من الخيل والإبل والزرع وغير ذلك ، ومن أمثالهم « إن كنت كاذبا فحلبت قاعدا » أى صار مالك غنا يحلبها القاعد ، وبالضد أهل الإبل والخيل .

**قوله ( فعنده أقول )** في رواية للنسائي « أنطق » وفي رواية الزبير « أتكلم » .

**قوله ( فلا أقبح )** أى فلا يقال لي قبحك الله أو لا يقبح قولي ولا يرد على ، أى لكثرة إكرامه لها وتدللها عليه لا يرد لها قولاً ولا يقبح عليها ما تأتى به . ووقع في رواية الزبير « فبينما أنا عنده أنام الخ » .

**قوله ( وأرقد فأتصبح )** أى أنام الصبحة وهى نوم أول النهار فلا أوقظ ، إشارة الى أن لها من يكفيها مؤنة بيتها ومهنة أهلها .

**قوله ( وأشرب فأتقنع )** كذا وقع بالقاف والنون الثقيلة ثم المهملة ، قال عياض : لم يقع في الصحيحين إلا بالنون ورواه الأكثر في غيرهما بالميم قلت : وسيأتي بيان ذلك في آخر الكلام على هذا الحديث حيث نقل البخاري أن بعضهم رواه بالميم قال أبو عبيد : أتقنع أى أروى حتى لا أحب الشرب ، ماخوذ من الناقة القامح وهى التي ترد الخوض فلا تشرب وترفع رأسها رياء ، وأما بالنون فلا أعرفه انتهى . وأثبت بعضهم أن معنى أتقنع بمعنى أتقنع لأن النون والميم يتعاقبان مثل امتنع لونه وانتقع ، وحكى شمر عن أبي زيد : التقنع الشرب بعد الرى ، وقال ابن حبيب الرى بعد الرى ، وقال أبو سعيد : هو الشرب على مهل لكثرة اللبن لأنها كانت آمنة من قلته فلا تبادر اليه مخافة عجزه . وقال أبو حنيفة الدينوري . قنحت من الشراب تكارثت عليه بعد الرى ، وحكى القالي : قنحت الإبل تقنع بفتح النون في الماضي والمستقبل قنحا بسكون النون وافتحتها أيضا إذا تكارثت الشرب بعد الرى . وقال أبو زيد وابن السكيت : أكثر كلامهم تقنحت تقنحا بالتشديد ، وقال ابن السكيت : معنى قوها

« فأتفتح » أى لا يقطع على شربي ، فتوارد هؤلاء كلهم على أن المعنى أنها تشرب حتى لا تجد مساعدا ، أو أنها لا يقلل مشروبها ولا يقطع عليها حتى تتم شهوتها منه ، وأغرب أبو عبيد فقال : لا أراها قالت ذلك إلا لعزة الماء عندهم ، أى فلذلك فخرت بالرى من الماء ، وتعقبوه بأن السياق ليس فيه التقييد بالماء فيحتمل أن تريد أنواع الأشرية من لبن وخمر ونبذ وسويق وغير ذلك ، ووقع في رواية الإسماعيلي عن البغوي « فأتفتح » بالفاء والمثناة ، قال عياض : إن لم يكن وهما فمعناه التكبر والزهو ، يقال في فلان فتحة إذا تاه وتكبر ، ويكون ذلك تحصل لها من نشأة الشراب ، أو يكون راجعا الى جميع ما تقدم ، أشارت به الى عزتها عنده وكثرة الخير لديها فهى تزهو لذلك ، أو معنى أتفتح كناية عن سمن جسمها . ووقع في رواية الهيثم « وأكل فأتفتح » أى أطمع غيري يقال منحه يمنحه إذا أعطاه ، وأنت بالألفاظ كلها بوزن أتفعل إشارة إلى تكرار الفعل وملازمته ومطالبة نفسها أو غيرها بذلك ، فإن ثبتت هذه الرواية والا ففي الاختصار على ذكر الشرب إشارة الى أن المراد به اللبن لأنه هو الذي يقوم مقام الشراب والطعام .

قوله ( أم أبي زرع فما أم أبي زرع ، عكومها رداح ، وبيتها فساح ) في رواية أمي عبيد « فياح » بتحتانية خفيفة من فاح يفتح إذا اتسع ، ووقع في رواية أبي العباس العذري فيما حكاه عياض « أم زرع وما أم زرع » بحذف أداة الكنية قال عياض : وعلى هذا فتكون كنت بذلك عن نفسها . قلت : والأول هو الذي تضافرت به الروايات وهو المعتمد ، وأما قوله « فما أم أبي زرع » فتقدم بيانه في قول العاشرة ، والعكوم بضم المهملة جمع عكم بكسرهما وسكون الكاف هي الأعدال والأحمال التي تجمع فيها الأمتعة ، وقيل هي نمط تجعل المرأة فيها ذخيرتها حكاه الزمخشري . ورداح بكسر الراء وفتحها وآخره مهملة أى عظام كثيرة الحشو قاله أبو عبيد وقال الهروي . معناه ثقيلة ، يقال للكتيبة الكبيرة رداح إذا كانت بطيئة السير لكثرة من فيها ، ويقال للمرأة إذا كانت عظيمة الكفل ثقيلة الورك رداح ، وقال ابن حبيب : إنما هو رداح أى ملأى ، قال عياض رأيت مضبوطا وذكر أنه سمعه من ابن أبي أويس كذلك ، قال : وليس كما قاله شراح العراقيين ، قال عياض : وما أدري ما أنكروا ابن حبيب مع أنه فسره بما فسره به أبو عبيد مع مساعدة سائر الرواة له ، قال : ويحتمل أن يكون مراده أن يضبطها بكسر الراء لا بفتحها جمع رادح كقائم وقيام ، ويصح أن يكون رداح خبر عكوم فيخبر عن الجمع بالجمع ، ويصح أن يكون خبر المبتدأ مخدوف أى عكومها كلها رداح على أن رداح واحد جمعه رداح بضمين ، وقد سمع الخبر عن الجمع بالواحد مثل أدرع دلاص فيحتمل أن يكون هذا منه ومنه ﴿ أولياؤهم الطاغوت ﴾ أشار إلى ذلك عياض قال : ويحتمل أن يكون مصدرا مثل طلاق وكال ، أو على حذف المضاف أى عكومها ذات رداح قال الزمخشري : لو جاءت الرواية في عكوم بفتح العين لكان الوجه على أن يكون المراد بها الجفنة التي لا تزول عن مكانها إما لعظمها وإما لأن القرى متصل دائم من قولهم ورد ولم يعكم أى لم يقف ، أو التي كثر طعامها وترآك كما يقال اعتكم الشيء وارتكم قال : والرداح حينئذ تكون واقعة في مصابها من كون الجفنة موصوفة بها ، وفساح بفتح الفاء والمهملة أى واسع يقال بيت فسيح وفساح وفساح بمعناه ، ومنهم من شدد الياء مبالغة والمعنى أنها وصلت والدلة زوجها بأنها كثيرة الآلات والأثاث والقماش واسعة المال كبيرة البيت ، إما حقيقة فيدل ذلك على عظم الثروة ، وإما كناية عن كثرة الخير ورغد العيش والبر بمن ينزل بهم لأنهم يقولون فلان ربح المنزل أى يكرم من ينزل عليه ، وأشارت بوصف والدته زوجها إلى أن زوجها كثير البر لأمه وأنه لم يطعن في السن لأن ذلك هو الغالب من يكون له والدته توصف بمثل ذلك .

**قوله ( ابن أبي زرع فما ابن أبي زرع ، مضجعه كمسل شطبة ويشبعه ذراع الجفرة )** زاد في رواية لابن الأنباري « وترويه فيقة البعرة ، ويميس في حلق النثرة » فأما مسل الشطبة فقال أبو عبيد : أصل الشطبة ما شطب من الجريد وهو سعفه فيشق منه قضبان رفاق تنسج منه الحصر ، وقال ابن السكيت : الشطبة من سدى الحصر ، وقال ابن حبيب : هي العود المحدد كالمسلة ، وقال ابن الأعرابي أرادت بمسل الشطبة سيفاً سل من غمده فمضجعه الذي ينام فيه في الصغر كقدر مسل شطبة واحدة ، أما علي ما قال الأولون فعلى قدر ما يسل من الحصر فيبقى مكانه فارغاً ، وأما على قول ابن الأعرابي فيكون كغمد السيف . وقال أبو سعيد الضرير : شبهته بسيف مسلول ذى شطب ، وسيوف اليمن كلها ذات شطب ، وقد شبهت العرب الرجال بالسيوف إما لخشونة الجانب وشدة المهابة ، وإما لجمال الرونق وكال اللآلئ ، وإما لكمال صورتها في اعتدالها واستوائها . وقال الزنجشري : المسل مصدر بمعنى السل يقام مقام المسلول ، والمعنى كمسلول الشطبة . وأما الجفرة بفتح الجيم وسكون الفاء فهي الأنثى من ولد المعز إذا كان ابن أربعة أشهر وفصل عن أمه وأخذ في الرعى قاله أبو عبيد وغيره ، وقال ابن الأنباري وابن دريد : ويقال لولد الضأن أيضاً إذا كان ثنياً . وقال الخليل : الجفر من أولاد الشاء ما استجفر أى صار له بطن ، والفيقة بكسر الفاء وسكون التحتانية بعدها قاف ما يجتمع في الضرع بين الحلبتين ، والفواق بضم الفاء الزمان الذي بين الحلبتين ، والبعرة بفتح التحتانية وسكون المهملة بعدها راء : العناق ، ويميس بالمهملة أى يتبختر ، والمراد بحلق النثرة وهي بالنون المفتوحة ثم المثناة الساكنة الدرع اللطيفة أو القصيرة ، وقيل اللينة الملمس وقيل الواسعة ، والحاصل أنها وصفته بهيف القد وأنه ليس ببطين ولا جاف قليل الأكل والشرب ملازم لآلة الحرب يختال في موضع القتال ، وكل ذلك مما تتأدح به العرب . ويظهر لي أنها وصفته بأنه خفيف الوطأة عليها لأن زوج الأب غالباً يستقل ولده من غيرها فكان هذا يخفف عنها ، فإذا دخل بيتها فاتفق أنه قال فيه مثلاً لم يضطجع إلا قدر ما يسل السيف من غمده ثم يهتبط بمبالغة في التخفيف عنها ، وكذا قولها يشبعه ذراع الجفرة أنه لا يحتاج ما عندها بالأكل فضلاً عن الأخذ ، بل لو طعم عندها لاقتنع باليسير الذي يسد الرمق من المأكول والمشروب .

**قوله ( بنت أبي زرع فما بنت أبي زرع )** في رواية مسلم « وما » بالواو بدل الفاء .

**قوله ( طوع أبيها وطوع أمها )** أى أنها بارة بهما ، زاد في رواية الزبير « وزين أهلها ونسائها » أى يتجملون بها . وفي رواية للنسائي « زين أمها وزين أبيها » بدل « طوع » في الموضعين . وفي رواية للطبراني « وقرة عين لأمها وأبيها ، وزين لأهلها » وزاد الكاظمي في روايته عن ابن السكيت « وصفر رداؤها » وزاد في رواية « قباء هضيمة الحشا ، جائلة الوشاح ، عكناء فعماء ، نجلاء دعجاء رجاء قنواء ، مؤنقة مفنقة » .

**قوله ( وملء كسائها )** كناية عن كمال شخصتها ونعمة جسمها .

**قوله ( وغيظ جارتها )** في رواية سعيد بن سلمة عند مسلم « وعقر جارتها » بفتح المهملة وسكون القاف أى دهشها أو قتلها ، وفي رواية للنسائي والطبراني « وحير جارتها » بالمهملة ثم التحتانية من الحيرة ، وفي أخرى له « وحين جارتها » بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها نون أى هلاكها ، وفي رواية الهيثم بن عدى « وعبر جارتها » بضم المهملة وسكون الموحدة وهو من العبرة بالفتح أى تبكي حسداً لما تراه منها ، أو بالكسر أى تعتبر بذلك . وفي رواية سعيد بن سلمة « وحير نسائها » واختلف في ضبطه فقبل بالمهملة والموحدة من التحجير ، وقيل



بالمعجمة والتحتانية من الخيرية ، والمراد بجارتها ضررتها أو هو على حقيقته لأن الجارات من شأنهن ذلك ، ويؤيد الأول أن في رواية حنبل « وغير جارتها » بالغين المعجمة وسكون التحتانية من الغيرة ، وسيأتي قريباً قول عمر الحفصة « لا يغرنك أن كانت جارتك أضواً منك » يعنى عائشة ، وقولها « صفر » بكسر الصاد المهملة وسكون الفاء أى خال فارغ ، والمعنى أن رداءها كالفارغ الخالي لأنه لا يمس من جسمها شيئاً لأن ردفها وكتفها يمنع مسه من خلفها شيئاً من جسمها ونهدا يمنع مسه شيئاً من مقدمها ، وفي كلام ابن أبي أويس وغيره : معنى قولها صفر رداؤها تصفها بأنها خفيفة موضع التردية وهو أعلى بدنها ، ومعنى قوله « ملء كسائها » أى ممتلئة موضع الأزره وهو أسفل بدنها ، والصفر الشيء الفارغ ، قال عياض والأولى أنه أراد أن امتلاء منكبيها وقيام نهديها يرفعان الرداء عن أعلى جسدها فهو لا يمس فيصير كالفارغ منها ، بخلاف أسفلها ، ومنه قول الشاعر :

أبت الروادف والنهود لقمصها      من أن تمس بطونها وظهورها

وقولها « قباء » بفتح القاف وبتشديد الموحدة أى ضامرة البطن ، و« هضيمة الحشا » هو بمعنى الذي قبله و« جائلة الوشاح » أى يدور وشاحها لضمور بطنها ، و« عكناء » أى ذات أعكان ، و« فعماء » بالمهملة أى ممتلئة الجسم ، و« نجلاء » بنون وجيم أى واسعة العين ، و« دعجاء » أى شديدة سواد العين ، و« رجاء » بتشديد الجيم أى كبيرة الكفل ترتج من عظمه إن كانت الرواية بالراء ، فإن كانت بالزاي فالمراد في حاجبيها تقويس ، و« مؤنقة » بنون ثقيلة وقاف و« مفنقة » بوزنه أى مغذية بالعيش الناعم ، وكلها أوصاف حسان . وفي رواية ابن الأنباري « برود الظل » أى أنها حسنة العشرة كريمة الجوار « وفي الإلى » بتشديد التحتانية والإلى بكسر الهضمة أى العهد أو القرابة « كريم الخل » بكسر المعجمة أى صاحب زوجا كان أو غيره ، وإنما ذكرت هذه الأوصاف مع أن الموصوف مؤنث لأنها ذهبت به مذهب التشبيه أى هى كرجل في هذه الأوصاف ، أو حملته على المعنى كشخص أو شيء ، ومنه قول عروة بن حزام : « وعفراء عنى المعرض المتواني » قال الزنجشري : ويحتمل أن يكون بعض الرواة نقل هذه الصفة من الابن إلى البنت ، وفي أكثر هذه الأوصاف رد على الزجاجي في إنكاره مثل قولهم مررت برجل حسن وجهه وزعم أن سيبويه انفرد بإجازة مثل ذلك ، وهو ممتنع لأنه أضاف الشيء إلى نفسه ، قال القرطبي : أخطأ الزجاجي في مواضع في منعه وتعليله وتخطئته ودعواه الشذوذ ، وقد نقل ابن خروف أن القائلين به لا يحصى عددهم ، وكيف يخطئ من تمسك بالسماع الصحيح كما جاء في هذا الحديث الصحيح المتفق على صحته ، وكما جاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم « شثن أصابعه » .

( تنبيه ) سقط من رواية الزبير ذكر ابن أبي زرع ووصف بنت أبي زرع فجعل وصف ابن أبي زرع لبنت أبي زرع ، ورواية الجماعة أولى وأتم .

قوله ( جارية أبي زرع فما جارية أبي زرع ) في رواية الطبراني « خادم أبي زرع » وفي رواية الزبير « وليد أبي زرع » والولد الخادم يطلق على الذكر والأنثى .

قوله ( لا تبث حديثنا تبثنا ) بالموحدة ثم المثلثة ، وفي رواية بالنون بدل الموحدة وهما بمعنى : بث الحديث ونث الحديث أظهره ، ويقال بالنون في الشر خاصة كما تقدم في كلام الأولى . وقال ابن الأعرابي : البثاث المغتاب . ووقع في رواية الزبير « ولا تخرج » .

قوله ( ولا تنقث ) بتشديد القاف بعدها مثلثة أى تسرع فيه بالخيانة وتذهبه بالسرقة ، كذا في البخاري وضبطه عياض في مسلم بفتح أوله وسكون النون وضم القاف قال : وجاء تنقيثا مصدرا على غير الأصل وهو

جائز كما في قوله تعالى ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ ووقع عند مسلم في الطريق التي بعد هذه وهي رواية سعيد بن سلمة « ولا تنقث » بالتشديد كما في رواية البخاري انتهى . وضبطه الزمخشري بالفاء الثقيلة بدل القاف وقال في شرحه : النقث والتفل بمعنى ، وأرادت المبالغة في براءتها من الخيانة ، فيحتمل إن كان محفوظا أن تكون إحدى الروایتين في مسلم بالقاف كما في رواية البخاري والأخرى بالفاء . والميرة بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها راء الزاد وأصله ما يحصله البدوي من الحضر ويحمله إلى منزله لينتفع به أهله . وقال أبو سعيد : التنقيث إخراج ما في منزل أهلها إلى غيرهم ، وقال ابن حبيب : معناه لا تفسده ، ويؤيده أن رواية الزبير « ولا تفسد » وذكر مسلم أن في رواية سعيد بن سلمة بالفاء في الموضعين ، وفي رواية أبي عبيد « ولا تنقل » وكذا للزبير عن عمه مصعب ، ولأبي عوانة « ولا تنتقل » وفي رواية عن ابن الأنباري « ولا تغث » بمعجمة ومثلثة أي تفسد ، وأصله من الغثة بالضم وهي الوسوسة ، وفي رواية للنسائي « ولا تفش ميرتنا تفشيشا » بفاء ومعجمتين من الإفشاش طلب الأكل من هنا وهنا ، ويقال فش ما على الخوان إذا أكله أجمع ، ووقع عند الخطابي « ولا تفسد ميرتنا تفشيشا » بمعجمات ، وقال : مأخوذ من غشيش الخبز إذا فسد ، تريد أنها تحسن مراعاة الطعام وتتعاذه بأن تطعم منه أولا طريا ولا تغفله فيفسد وقال القرطبي فسره الخطابي بأنها لا تفسد الطعام المخبوز بل تتعهده بأن تطعمهم منه أولا فأولا ، وتبعه المازري ، وهذا إنما يتمشى على الرواية التي وقعت للخطابي ، وأما على رواية الصحيح « ولا تملأ » فلا يستقيم « وإنما معناه أنها تتعهده بالتنظيف . والحاصل أن الرواية في الأولى كما في الأصل « ولا تنقث ميرتنا تنقيثا » وعند الخطابي « ولا تفسد ميرتنا تفشيشا » بالغين المعجمة واتفقتا في الثانية على « ولا تملأ بيتنا تفشيشا » وهي بالغين المهملة ، وعلى رواية الخطابي هي أقعد بالسجع أعنى تفشيشا من تنقيثا ، والله أعلم .

**قوله ( ولا تملأ بيتنا تفشيشا )** بالمهملة ثم معجمتين ، أى أنها مصلحة للبيت مهمة بتنظيفه وإلقاء كناسه وإبعادها منه وأنها لا تكتفي بقم كناسه وتركها في جوانبه كأنها الأعشاش ، وفي رواية الطبراني « ولا تعش » بدل « ولا تملأ » ووقع في رواية سعيد بن سلمة التي علقها البخاري بعد بالغين المعجمة بدل المهملة ، وهو من الغش ضد الخالص ، أى لا تملؤه بالخيانة بل هي ملازمة للنصيحة فيما هي فيه ، وقال بعضهم هو كناية عن عفة فرجها ، والمراد أنها لا تملأ البيت وسخا بأطفالها من الزنا ، وقال بعضهم كناية عن وصفها بأنها لا تأتيمهم بشر ولا تهمة . وقال الزمخشري في « تفشيشا » بالغين المهملة : يحتمل أن يكون من عششت النخلة إذا قل سفعها أى لا تملؤه اختزالا وتقليلًا لما فيه . ووقع في رواية الهيثم « ولا تنجث أخبارنا تنجيثا » بنون وجيم ومثلثة أى تستخرجها ، وأصل التنجثة ما يخرج من البئر من تراب ، ويقال أيضاً بالموحدة بدل الجيم ، زاد الحارث بن أبي أسامة عن محمد ابن جعفر الوركاني عن عيسى بن يونس « قالت عائشة حتى ذكرت كلب أبي زرع » وكذا ذكره الإسماعيلي عن البغوي عن الوركاني ، وزاد الهيثم بن عدى في روايته « ضيف أبي زرع فما ضيف أبي زرع ، في شبع ورى وترع . طهارة أبي زرع فما طهارة أبي زرع لا تفتر ولا تعدى تقدح قدرا وتنصب أخرى ، فتلحق الآخرة بالأولى . مال أبي زرع فما مال أبي زرع على الجحم معكوس ، وعلى العفاة محبوس ، وقوله رى وترع بفتح الراء وبالمثناة أى تنعم ومسرة والطهارة بضم المهملة الطباخون وقوله لا تفتر بالفاء الساكنة ثم المثناة المضمومة أى لا تسكن ولا تضعف ، وقوله ولا تعدى بمهملة أى تصرف ، وتقدح بالقاف والحاء المهملة أى تفرق ، وتنصب أى ترفع على النار ،

والجسم بالجيم جمع جمه هم القوم يسألون في الدية ، ومعكوس أى مردود ، والعفاة السائلون ، ومحسوس أى موقوف عليهم .

**قوله ( قالت خرج أبو زرع )** في رواية النسائي « خرج من عندي » وفي رواية الحارث بن أبي أسامة « ثم خرج من عندي » .

**قوله ( والأوطاب تمخض )** الأوطاب جمع وطب بفتح أوله وهو وعاء اللبن ، وذكر أبو سعيد أن جمعه على أوطاب على خلاف قياس العربية لأن فعلا لا يجمع على أفعال بل على أفعال بل على فعال وتعقب بأنه قال الخليل جمع الوطب وطاق وأوطاب ، وقد جمع فرد على أفراد ، فبطل الحصر الذي ادعاه ، نعم القياس في فعل أفعل في القلة وفعال أو فعول في الكثرة ، قال عياض : ورأيت في رواية حمزة عن النسائي « والأطاب » بغير واو فإن كان مضبوطا فهو على إبدال الواو همزة كما قالوا إكاف وو كاف ، قال يعقوب بن السكيت : أرادت أنه يبكر بخروجه من منزلها غدوة وقت قيام الخدم والعبيد لأشغالهم ، وانطوى في خبرها كثرة خير داره وغزر لبنه وأن عندهم ما يكفيهم ويفضل حتى يمحضوه ويستخرجوا زبده ، ويحتمل أن يكون أنها أرادت أن الوقت الذي خرج فيه كان في زمن الخصب وطيب الربيع . قلت : وكان سبب ذكر ذلك توطئة للباعث على رؤية أبي زرع للبرأة على الحالة التي رآها عليها ، أى أنها من مخض اللبن تعبت فاستلقت تستريح ، فرآها أبو زرع على ذلك .

**قوله ( فلقى امرأة معها ولدان لها كالفهدين )** في رواية الطبراني « فأبصر امرأة لها ابنان كالفهدين » وفي رواية ابن الأنباري « كالصقرين » وفي رواية الكاظمي « كالشبلين » ووقع في رواية إسماعيل بن أبي أويس « سارين حسنين نفيسين » وفائدة وصفها لهما التنبيه على أسباب تزويج أبي زرع لها لأنهم كانوا يرغبون في أن تكون أولادهم من النساء المنجبات فلذلك حرص أبو زرع عليها لما رآها ، وفي رواية للنسائي « فإذا هو بأم غلامين » ووصفها لهما بذلك للإشارة إلى صغر سنهما واشتداد خلقهما ، وتواردت الروايات على أنهما ابناها ، إلا ما رواه أبو معاوية عن هشام فإنه قال « فمر على جارية معها أخوها » قال عياض يتأول بأن المراد أنهما ولداها ولكنهما جعللا أخويها في حسن الصورة وكمال الخلقة ، فإن حمل على ظاهره كان أدل على صغر سنهما ، ويؤيده قوله في رواية غندر « فمر بجارية شابة » كذا قال وليس لغندر في هذا الحديث رواية ، وإنما هذه رواية الحارث بن أبي أسامة عن محمد بن جعفر وهو الوركاني ولم يدرك الحارث محمد بن جعفر غندرا ، ويؤيد أنه الوركاني أن غندرا ماله رواية عن عيسى بن يونس ، وقد أخرجه الإسماعيلي عن البغوي عن محمد بن جعفر الوركاني ولكن لم يسق لفظه ، ثم إن كونهما أخويها يدل على صغر سنهما فيه نظر لاحتمال أن يكونا من أبيها وولدا له بعد أن طعن في السن وهي بكر أولاده فلا تكون شابة ، ويمكن الجمع بين كونهما أخويها وولديها بأن تكون لما وضعت ولديها كانت أمها ترضع فأرضعتها .

**قوله ( يلعبان من تحت خصرها برمانتين )** في رواية الحارث « من تحت درعها » وفي رواية الهيثم « من تحت صدرها » قال أبو عبيد يريد أنها ذات كف عظيم فإذا استلقت ارتفع كفها بها من الأرض حتى يصير تحتها فجوة تجرى فيها الرمانة ، قال : وذهب بعض الناس إلى التدين وليس هذا موضعه اهـ ، وأشار بذلك إلى ما جزم به إسماعيل بن أبي أويس ، ويؤيد قول أبي عبيد ما وقع في رواية أبي معاوية « وهي مستلقية على قفاها ومعهما رمانة »

يرميان بها من تحتها فتخرج من الجانب الآخر من عظم إلتيتها » لكن رجح عياض تأويل الرمانتين بالنهدين من جهة أن سياق أبي معاوية هذا لا يشبه كلام أم زرع ، قال : فلعله من كلام بعض رواة أورده على سبيل التفسير الذي ظنه فأدرج في الخبر ، وإلا لم تجر العادة بلعب الصبيان ورميهم الرمان تحت أصلاب أمهاتهم ، وما الحامل لها على الاستلقاء حتى يصنعان ذلك ويرى الرجال منها ذلك ، بل الأشبه أن يكون قولها « يلعبان من تحت خصرها أو صدرها » أى أن ذلك مكان الولدين منها ، وأنهما كانا في حضنها أو جنبها ، وفي تشبيه النهدين بالرمانتين إشارة إلى صغر سنهما ، وأنها لم تترهل حتى تنكسر ثدياها وتتدلى اهـ . وما رده ليس ببعيد ، أما نفى العادة فمسلّم ، لكن من أين له أن ذلك لم يقع اتفاقاً بأن تكون لما استلقت وولداها معها شغلتهما عنها بالرمانه يلعبان بها ليركها تستريح فاتفق أنهما لعبا بالهيئة التي حكيت ، وأما الحامل لها على الاستلقاء فقد قدمت احتمال أن يكون من التعب الذي حصل لها من الخوض ، وقد يقع ذلك للشخص فيستلقى في غير موضع الاستلقاء ، والأصل عدم الإدراج الذي تخيله ، وإن كان ما اختاره من أن المراد بالرمانه ثديها أولى لأنه أدخل في وصف المرأة بصغر سنهما ، والله أعلم .

**قوله ( فطلقني ونكحها )** في رواية الحارث « فأعجبته فطلقني » وفي رواية أبي معاوية « فخطبها أبو زرع فتزوجها ، فلم تزل به حتى طلق أم زرع » فأفاد السبب في رغبة أبي زرع فيها ثم في تطليقه أم زرع .

**قوله ( فنكحت بعده رجلا )** في رواية النسائي « فاستبدلت ، وكل بدل أعور » وهو مثل معناه أن البديل من الشيء غالبا لا يقوم مقام المبدل منه بل هو دونه وأنزل منه ، والمراد بالأعور المعيب . قال ثعلب : الأعور الردىء من كل شيء كما يقال كلمة عوراء أى قبيحة ، وهذا إنما هو على الغالب وبالنسبة ، فأخبرت أم زرع أن الزوج الثاني لم يسد مسد أبي زرع .

**قوله ( سرى )** بمهمله ثم راء ثم تحتانية ثقيلة أى من سراة الناس وهم كبارؤهم في حسن الصورة والهيئة ، والسرى من كل شيء خياره ، وفسره الحارثي بالسخى ، ووقع في رواية الزبير « شابا سرى » .

**قوله ( ركب سرى )** بمعجمة ثم راء ثم تحتانية ثقيلة ، قال ابن السكيت : تعنى فرسا خيارا فائقا ، وفي رواية الحارث « ركب فرسا عربيا » وفي رواية الزبير « أعوجيا » وهو منسوب الى أعوج فرس مشهور تنسب اليه العرب جياذ الخيل كان لبنى كندة ثم لبنى سليم ثم لبنى هلال ، وقيل لبنى غنى وقيل لبنى كلاب ، وكل هذه القبائل بعد كندة من قيس ، قال ابن خالويه : كان لبعض ملوك كندة فغزا قوما من قيس فقتلوه وأخذوا فرسه ، وقيل إنه ركب صغيرا رطبا قبل أن يشتد فاعوج وكبر على ذلك ، والشرى الذي يشتري في سيوه أى يمضى فيه بلا فتور ، وشرى الرجل في الأمر إذا لج فيه وتمادى ، وشرى البرق إذا كثر لمعانه .

**قوله ( وأخذ خطيا )** بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء المهمله نسبة إلى الخط ، صفة موصوف وهو الرمح ، ووقع في رواية الحارث « وأخذ رمحا خطيا » والخط موضع بنواحي البحرين تجلب منه الرماح ، ويقال أصلها من الهند تحمل في البحر إلى الخط المكان المذكور ، وقيل إن سفينة في أول الزمان كانت مملوءة رماحا قدفها البحر الى الخط فخرجت رماحها فيها فنسبت إليها ، وقيل إن الرماح إذا كانت على جانب البحر تصوير كالخط بين البر والبحر فقيل لها الخطية لذلك ، وقيل الخط منبت الرماح ، قال عياض : ولا يصح . وقيل الخط الساحل وكل ساحل خط .

**قوله ( وأراح )** بمهملتين من الرواح ومعناه أقى بها إلى المراح وهو موضع مبيت الماشية ، قال ابن أبي أويس : معناه أنه غزا فغنم ، فأقى بالنعم الكثيرة .

**قوله ( على )** بالتشديد وفي رواية الطبراني وأراح على بيتي .

**قوله ( نعم )** بفتحتين ، وهو جمع لا واحد له من لفظه ، وهو الإبل خاصة ، ويطلق على جميع المواشي إذا كان فيها إبل ، وفي رواية حكاه عياض « نعم » بكسر أوله جمع نعمة ، والأشهر الأول .

**قوله ( ثريا )** بثلاثة أى كثيرة ، والثرى المال الكثير من الإبل وغيرها ، يقال أثرى فلان فلانا إذا كثره فكان في شيء من الأشياء أكثر منه ، وذكر ثريا وإن كان وصف مؤنث لمراعاة السجع ، ولأن كل مالميس تأنيثه حقيقيا يجوز فيه التذكير والتأنيث .

**قوله ( وأعطاني من كل رائحة )** براء وتحتانية ومهملة ، في رواية لمسلم « ذابحة » بمعجمة ثم موحدة ثم مهملة أى مذبوحة ، مثل عيشة راضية أى مرضية ، فالمعنى أعطاني من كل شيء يذبح زوجا ، وفي رواية الطبراني « من كل سائمة » والسائمة الراعية والرائحة الآتية وقت الرواح وهو آخر النهار .

**قوله ( زوجا )** أى اثنين من كل شيء من الحيوان الذي يرعى ، والزوج يطلق على الإثنين وعلى الواحد أيضا ، وأرادت بذلك كثرة ما أعطاها وأنه لم يقتصر على الفرد من ذلك .

**قوله ( وقال : كللى أم زرع ، وميرى أهلك )** أى صليهم وأوسعى عليهم بالميرة بكسر الميم وهى الطعام ، والحاصل أنها وصفته بالسؤدد في ذاته والشجاعة ، والفضل والجود بكونه أباح لها أن تأكل ما شاءت من ماله وتهدي منه ما شاءت لأهلها مبالغة في إكرامها ، ومع ذلك فكانت أحواله عندها محتقرة بالنسبة لأبي زرع ، وكان سبب ذلك أن أبا زرع كان أول أزواجها فسكنت محبته في قلبها كما قيل « ما الحب إلا للحبيب الأول » . زاد أبو معاوية في روايته « فتزوجها رجل آخر فأكرمها أيضا ؛ فكانت تقول : أكرمني وفعل بي ، وتقول في آخر ذلك : لو جمع ذلك كله » .

**قوله ( قالت فلو جمعت )** في رواية الهيثم « فجمعت ذلك كله » وفي رواية الطبراني « فقلت لو كان هذا أجمع في أصغر » .

**قوله ( كل شيء )** في رواية للنسائي « كل الذي » .

**قوله ( أعطانيه )** في رواية مسلم « أعطاني » بلا هاء .

**قوله ( ما بلغ أصغر آتية أبي زرع )** في رواية ابن أبي أويس « ما ملأ إناء من آتية أبي زرع » وفي رواية للنسائي « ما بلغت إناء » وفي رواية الطبراني « فلو جمعت كل شيء أصبته منه فجعلته في أصغر وعاء من أوعية أبي زرع ما ملأه » لأن الإناء أو الوعاء لا يسع ما ذكرت أنه أعطاها من أصناف النعم ، ويظهر لي حمله على معنى غير مستحيل وهى أنها أرادت أن الذي أعطاها جملة أراد أنها توزعه على المدة الى أن يجيء أوان الغزو ، فلو وزعته لكان حظ كل يوم مثلاً لا يملأ أصغر آتية أبي زرع التي كان يطبخ فيها في كل يوم على الدوام والاستمرار بغير نقص ولا قطع .

**قوله ( قالت عائشة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية الترمذى « فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم » زاد الكاذبي في روايته « ياعائش » وفي رواية ابن أبي أويس « ياعائشة » .

**قوله ( كنت لك )** في رواية للنسائي « فكنت لك » وفي رواية الزبير « أنا لك » وهى تفسير المراد برواية كنت كما جاء في تفسير قوله تعالى ﴿ كنتم خير أمة ﴾ أى أنتم ، ومنه ﴿ من كان في المهد ﴾ أى من هو في المهد ، ويحتمل أن تكون كان هنا على بابها والمراد بها الاتصال كما في قوله تعالى ﴿ وكان الله غفورا رحيما ﴾ إذ المراد ببيان زمان ماض في الجملة ، أى كنت لك في سابق علم الله .

**قوله ( كأبى زرع لأم زرع )** زاد في رواية الهيثم بن عدى « في الألفة والوفاء لا في الفرقة والجللاء » وزاد الزبير في آخره « إلا أنه طلقها وإنى لا أطلقك » ومثله في رواية للطبراني ، وزاد النسائي في رواية له والطبراني « قالت عائشة : يارسول الله بل أنت خير من أبى زرع » وفي أول رواية الزبير « بأبى وأمى لأنت خير لي من أبى زرع لأم زرع » وكأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك تطييبا لها وطمأنينة لقلبها ودفعاً لإلهاهم عموم التشبيه بجملة أحوال أبى زرع إذ لم يكن فيه ما تذمه النساء سوى ذلك ، وقد وقع الإفصاح بذلك ، وأجابت هى عن ذلك جواب مثلها في فضلها وعلمها .

( تنبيه ) : وقع عند أبى يعلى عن سويد بن سعيد عن سفيان بن عيينة عن داود بن شابور عن عمر بن عبد الله بن عروة عن جده عروة عن عائشة أنها حدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبى زرع وأم زرع وذكرت شعر أبى زرع في أم زرع ، كذا فيه ولم يسق لفظه ، ولم أقف في شىء من طرقة على هذا الشعر ، وأخرجه أبو عوانة من طريق عبد الله بن عمران والطبراني من طريق ابن عمر كلاهما عن ابن عيينة بإسناده ولم يسق لفظه أيضا .

**قوله ( قال سعيد بن سلمة )** هو ابن أبى الحسام وهو مدنى صدوق ماله في البخاري إلا هذا الموضع .

**قوله ( قال هشام )** هو ابن عروة يعنى بهذا الإسناد ، وقد وصله مسلم عن الحسن بن على عن موسى بن إسماعيل عنه ولم يسق لفظه بتمامه بل ذكر أن عنده عيانا ولم يشك وأنه قال « وصفر رداؤها وخير نسائها وعقر جارتها » وقال « ولا تنقش ميرتنا تنقيشا » وقال « وأعطاني من كل رائحة » وقد بينت ذلك كله ، وهذا الذي نبه عليه البخاري من قوله « ولا تعشش بيتنا تعشيشا » اختلف في ضبطه فقبل بالعين المعجمة وقيل بالمهمله ، وقد تقدم بيانه ، وقد وصله أبو عوانة في صحيحه والطبراني بطوله وإسناده موافق لعيسى بن يونس ، وأشرت إلى ما في روايته من المخالفة فيما تقدم مفصلا . وذكر الجياني أنه وقع عند أبى زيد المروزي بلفظ « قال سعيد بن سلمة عن أبى سلمة وعشش بيتنا تعشيشا » وهو خطأ في السند والمتن ، والصواب « ولا تعشش » وقال موسى « حدثنا سعيد عن هشام » .

**قوله ( قال أبو عبد الله وقال بعضهم « فانقمح » بالميم وهذا أصح )** أبو عبد الله المذكور هو البخاري المصنف وهو يوضح أن الذي وقع في أصل روايته « اتقمح » بالنون ، وقد رواه النقمح بالميم من طريق عيسى بن يونس أيضا النسائي وأبو يعلى وابن حبان والجوزقي وغيرهم ، وكذا وقع في رواية سعيد بن سلمة المذكورة وفي رواية أبى عبيد أيضا ، وقد تقدم بيان الاختلاف في ضبطها ومعناها . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم حسن عشرة المرء أهله بالتأنيس والحادثة بالأموال المباحة ما لم يفيض ذلك إلى ما يمنع ، وفيه المزح أحيانا

ويستطاع النفس به ومداعبة الرجل أهله وإعلامه بمحبته لها ما لم يؤد ذلك إلى مفسدة تترتب على ذلك من تجنبها عليه وإعراضها عنه . وفيه منع الفخر بالمال وبيان جواز ذكر الفضل بأمر الدين ، وإخبار الرجل أهله بصورة حال معهم وتذكيرهم بذلك لاسيما عند وجود ما طبعن عليه من كفر الإحسان . وفيه ذكر المرأة إحسان زوجها ، وفيه إكرام الرجل بعض نسائه بحضور ضرائرها بما يخصها به من قول أو فعل ، ومحله عند السلامة من الميل المفضي إلى الجور ، وقد تقدم في أبواب الهبة جواز تخصيص بعض الزوجات بالتحف واللفظ إذا استوفى للأخرى حقها . وفيه جواز تحدث الرجل مع زوجته في غير نوبتها . وفيه الحديث عن الأمم الخالية وضرب الأمثال بهم اعتبارا ، وجواز الانبساط بذكر طرف الأخبار ومستطابات النوادر تنشيطا للنفوس . وفيه حض النساء على الوفاء لبعولتهن وقصر الطرف عليهن والشكر لجميلهم ، ووصف المرأة زوجها بما تعرفه من حسن وسوء ، وجواز المبالغة في الأوصاف ، ومحله إذا لم يصرف ذلك ديدنا لأنه يفضي إلى خرم المروءة . وفيه تفسير ما يجمله المخبر من الخير إما بالسؤال عنه وإما ابتداء من تلقاء نفسه وفيه إن ذكر المرء بما فيه من العيب جائز إذا قصد التنفير عن ذلك الفعل ولا يكون ذلك غيبة أشار إلى ذلك الخطابي ، وتعقبه أبو عبد الله التيمي شيخ عياض بأن الاستدلال بذلك إنما يتم أن لو كان النبي صلى الله عليه وسلم سمع المرأة تفتاب زوجها فأقرها ، وأما الحكاية عمن ليس بحاضر فليس كذلك وإنما هو نظير من قال في الناس شخص يسىء ، ولعل هذا هو الذي أراد الخطابي فلا تعقب عليه ، وقال المازري قال بعضهم : ذكر بعض هؤلاء النسوة أزواجهن بما يكرهون ولم يكن ذلك غيبة لكونهم لا يعرفون بأعيانهم وأسمائهم قال المازري : وإنما يحتاج إلى هذا الاعتذار لو كان من تحدث عنده بهذا الحديث سمع كلامهن في اغتيال أزواجهن فأقرهن على ذلك ، فأما الواقع خلاف ذلك وهو أن عائشة حكيت قصة عن نساء مجهولات غائبات فلا ، ولو أن امرأة وصفت زوجها بما يكرهه لكان غيبة محرمة على من يقوله ويسمعه ، إلا إن كانت في مقام الشكوى منه عند الحاكم ، وهذا في حق المعين فأما المجهول الذي لا يعرف فلا حرج في سماع الكلام فيه لأنه لا يتأذى إلا إذا عرف أن من ذكر عنده يعرفه ، ثم أن هؤلاء الرجال مجهولون لا تعرف أسمائهم ولأعيانهم فضلا عن أسمائهم ولم يثبت للنسوة إسلام حتى يجري عليهن الغيبة فبطل الاستدلال به لما ذكر ، وفيه تقوية لمن كره نكاح من كان لها زوج لما ظهر من اعتراف أم زرع بإكرام زوجها الثاني لها بقدر طاقته ، ومع ذلك فحققته وصغرته بالنسبة إلى الزوج الأول ، وفيه أن الحب يستر الإساءة لأن أبا زرع مع إساءته لها بتطليقها لم يمنعها ذلك من المبالغة في وصفه إلى أن بلغت حد الإفراط والغلو . وقد وقع في بعض طرقه إشارة إلى أن أبا زرع ندم على طلاقها وقال في ذلك شعرا ، ففي رواية عمر بن عبد الله بن عروة عن جده عن عائشة أنها حدثت عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي زرع وأم زرع وذكرت شعر أبي زرع على أم زرع . وفيه جواز وصف النساء ومحاسنهن للرجل ، لكن محله إذا كن مجهولات ، والذي يمنع من ذلك وصف المرأة المعينة بحضرة الرجل أو أن يذكر من وصفها مالا يجوز للرجال ثعمد النظر إليه وفيه أن التشبيه لا يستلزم مساواة المشبه بالمشبه به من كل جهة لقوله صلى الله عليه وسلم « كنت لك كأبي زرع » والمراد ما بينه بقوله في رواية الهيثم في الألفه إلى آخره لا في جميع ما وصف به أبو زرع من الثروة الزائدة والإبن والخادم وغير ذلك وما لم يذكر من أمور الدين كلها . وفيه أن كناية الطلاق لا توقعه إلا مع مصاحبة النية فانه صلى الله عليه وسلم تشبه بأبي زرع وأبو زرع قد طلق فلم يستلزم ذلك وقوع الطلاق لكونه لم يقصد إليه . وفيه جواز التأسي بأهل الفضل من كل أمة لأن أم زرع أخبرت عن أبي زرع بجميل عشرته فامتثلته النبي صلى الله عليه وسلم ، كذا قال المهلب واعترضه عياض فأجاد ، وهو أنه ليس في السياق ما يقتضي أنه تأسى به بل فيه أنه أخبر أن حاله معها مثل حال أم زرع ، نعم ما استنبطه صحيح باعتبار أن الخبر إذا سيق وظهر من الشارح

تقريره مع الاستحسان له جاز التأسي به ، ونحو مما قاله المهلب قول آخر : إن فيه قبول خبر الواحد لأن أم زرع أخبرت بحال أبي زرع فامثله النبي صلى الله عليه وسلم ، وتعقبه عياض أيضاً فأجاد ، نعم يؤخذ منه القبول بطريق أن النبي صلى الله عليه وسلم أقره ولم ينكره ، وفيه جواز قول أبي وأمي ومعناه فذاك أبي وأمي وسياق تقريره في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . وفيه مدح الرجل في وجهه إذا علم أن ذلك لا يفسده . وفيه جواز القول للمتزوج بالرفاء والبنين إن ثبتت اللفظة الزائدة أخيراً ، وقد تقدم البحث فيه قبل أبواب . وفيه أن شأن النساء إذا تحدثن أن لا يكون حديثهن غالباً إلا في الرجال ، وهذا بخلاف الرجال فإن غالب حديثهم إنما هو فيما يتعلق بأمور المعاش . وفيه جواز الكلام بالألفاظ الغريبة واستعمال السجع في الكلام إذا لم يكن مكلفاً ، قال عياض ما ملخصه : في كلام هؤلاء النسوة من فصاحة الألفاظ وبلاغة العبارة والبديع ما لا مزيد عليه ، ولا سيما كلام أم زرع فإنه مع كثرة فصوله وقلة فضوله تختار الكلمات ، واضح السمات نير السمات قد قدرت ألفاظه قدر معانيه وقررت قواعده وشيدت مبانيه ، وفي كلامهن ولا سيما الأولى والعاشرة أيضاً من فنون التشبيه والاستعارة والكناية والإشارة والموازنة والترصيع والمناسبة والتوسيع والمبالغة والتسجيع والتوليد وضرب المثل وأنواع المجانسة وإلزام ما لا يلزم والإيغال والمقابلة والمطابقة والاحتباس وحسن التفسير والترديد وغرابة التقسيم وغير ذلك أشياء ظاهرة لمن تأملها ، وقد أشرنا إلى بعضها فيما تقدم ، وكمل ذلك أن غالب ذلك أفرغ في قالب الانسجام ، وأتى به الخاطر بغير تكلف ، وجاء نطقه تابعا لمعناه منقاداً له غم مستكره ولا منافر ، والله يمين على من يشاء بما شاء لا إله إلا هو .

قوله ( حدثنا هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني .

قوله ( قدر الجارية الحديثة السن ) أي القرية العهد بالصغر ، وقد بينت في شرح المتن في العيدين أنها كانت يومئذ بنت خمس عشرة سنة أو أزيد ، ووقع عند مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن الزهري « الجارية العربة » وهي بفتح المهملة وكسر الراء بعدها موحدة ، وتقدم تفسيره في صفة الجنة من بدء الخلق

بـ موعظة الرجل ابنته لحال زوجها

٥٠٠ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور عن ابن عباس قال : لم أزل حريصاً على أن أسأل عمر بن الخطاب عن المرأتين من أزواج النبي صلى الله عليه اللتين قال الله عز وجل : ﴿ إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ حتى حجَّ وحجَّجت معه ، وعدل وعدلت معه بإداوة ، فتبرز ثم جاء فستكبت على يديه منها فتوضأ ، فقلت له : يا أمير المؤمنين ، من المرأتان من أزواج النبي صلى الله عليه اللتان قال الله عز وجل : ﴿ إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ، قال : واعجباً لك يا ابن عباس ، هما عائشة وحفصة ، ثم استقبل عمر بن الخطاب الحديث يسوقه قال : كنت أنا وجارلي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهم من عوالي المدينة ، وكنا نتناوب النزول على النبي صلى الله عليه فينزل يوماً وأنزل يوماً ، فإذا نزلت جئته بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوحي أو غيره ، وإذا نزل فعل مثل ذلك ؛ وكنا معشر قريش نغلب النساء ، فلما قدمنا على الأنصار إذا قوم تغلبهم نساؤهم ، فطفق نساؤنا يأخذن من أدب نساء الأنصار . فصخبت على امرأتي فراجعتني ، فأنكرت أن تراجعني قالت : ولم تنكر أن أراجعك ؟ فوالله إن أزواج النبي صلى الله عليه ليراجعنه ، وإن إحداهن لتهجره اليوم حتى الليل . فأفرعني ذلك وقلت : قد خاب من فعل ذلك



منهن . ثم جمعت علي ثيابي ، فنزلت فدخلت على حفصة فقلت لها : أي حفصة ، أغاضب إحداكن النبي صلى الله عليه اليوم حتى الليل ؟ قالت : نعم ، فقلت : قد خبت وخسرت ، أفتأمنين أن يغضب الله لغضب رسوله فتهلكي ؟ لا تستكثري النبي صلى الله عليه ولا تراجعيه في شيء ولا تهجره ، وسليني ما بدا لك ولا يغررك أن كانت جارتك أوضأ منك إلى النبي صلى الله عليه - يريد عائشة - قال عمر : وكنا قد تحدثنا أن غسان تنعل الخيل لتغزونا ، فنزل صاحبني الأنصاري يوم نوبته ، فرجع إلينا عشاء فضرب بابي ضرباً شديداً وقال : أئتم هو ؟ ففرغت فخرجت إليه ، فقال : قد حدث اليوم أمر عظيم ، قلت : ما هو ؟ أجاء غسان ؟ قال : لا ، بل أعظم من ذلك وأهول . طلق النبي صلى الله عليه نساء - وقال عبيد بن حنين : سمع ابن عباس عن عمر فقال : اعتزل النبي صلى الله عليه أزواجه - فقلت : خابت حفصة وخسرت . قد كنت أظن هذا يؤشك أن يكون . فجمعت علي ثيابي ، فصليت صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه ، فدخل النبي صلى الله عليه مشربة له فاعتزل فيها ؛ ودخلت على حفصة فإذا هي تبكي ، فقلت : ما يبكيك ؟ ألم أكن حذرتك هذا ، أطلقك النبي صلى الله عليه ؟ قالت : لا أدري ، ها هو ذا معتزل في المشربة ، فخرجت فجئت إلى المنبر فإذا حوله رهط يبكي بعضهم فجلست معهم قليلاً ، ثم غلبنني ما أجد فجئت المشربة التي فيها النبي صلى الله عليه فقلت للغلام له أسود : استأذن لعمر ، فدخل الغلام فكلّم النبي صلى الله عليه ثم رجع فقال : كلمت النبي صلى الله عليه وذكرتك له فصمت ، فأنصرفت حتى جلست مع الرهط الذين عند المنبر . ثم غلبنني ما أجد فجئت فقلت للغلام : استأذن لعمر ، فدخل ثم رجع فقال : قد ذكرت لك له فصمت ، فرجعت فجلست مع الرهط الذين عند المنبر ، ثم غلبنني ما أجد ، فجئت الغلام فقلت : استأذن لعمر ، فدخل ثم رجع إلي فقال : قد ذكرت لك له فصمت ، فلما وليت منصرفاً قال : إذا الغلام يدعوني فقال : قد أذن لك النبي صلى الله عليه . فدخلت على رسول الله صلى الله عليه فإذا هو مضطجع على رمال حصير ليس بينه وبينه فراش ، قد أثر الرمال بجنبه متكى على وسادة من آدم حشوها ليف ، فسلمت عليه ثم قلت وأنا قائم : يا رسول الله ، أطلّقت نساءك ؟ فرفع بصره إلي فقال : « لا » ، فقلت : الله أكبر ، ثم قلت وأنا قائم أستأنس : يا رسول الله ، لو رأيته لو رأيتني وكنا معشر قريش نغلب النساء ، فلما قدمنا المدينة إذا قوم تغلبهم نساؤهم ، فتبسّم النبي صلى الله عليه ثم قلت : يا رسول الله ، لو رأيته ودخلت على حفصة فقلت لها : لا يغررك أن كانت جارتك أوضأ منك وأحب إلى النبي صلى الله عليه ، يريد عائشة . فتبسّم النبي صلى الله عليه تبسمة أخرى فجلست حين رأيته تبسّم ، فرفعت بصري في بيته فوالله ما رأيته شيئاً يرُدُّ البصر غير أهبة ثلاثة ، فقلت : يا رسول الله ، ادع الله فليوسّع على أمتك فإن فارساً والروم قد وسّع عليهم وأعطوا الدنيا وهم لا يعبدون الله ، فجلس النبي صلى الله عليه وكان متكئاً فقال : « أوفي هذا أنت يا ابن الخطاب ؟ إن أولئك قوم عجّلوا طيباتهم في الحياة الدنيا » ، فقلت : يا رسول الله ، استغفر لي . فاعتزل النبي صلى الله عليه نساءه من أجل ذلك الحديث حين أفشته حفصة

إلى عائشة تسعاً وعشرين ليلةً، وكان قال: «ما أنا بداخل عليهن شهراً» من شدة موجدته عليهن حين عاتبه الله، فلما مضت تسع وعشرون ليلة دخل على عائشة فبدأ بها، فقالت له عائشة: يا رسول الله، إنك كنت أقسمت أن لا تدخل علينا شهراً، وإنما أصبحت من تسع وعشرين ليلة أعدّها عدّاً، فقال: «الشهر تسع وعشرون»، وكان ذلك الشهر تسعاً وعشرين ليلة، قالت عائشة: ثم أنزل الله آية التخيير فبدأ بي أول امرأة من نسائه فاخترت، ثم خير نساءه كلهن فقلن مثل ما قالت عائشة.

**قوله (باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها) أى لأجل زوجها .**

**قوله (عن ابن عباس قال لم أزل حريصاً على أن أسأل عمر) في رواية عبيد بن حنين الماضية في تفسير التحريم عن ابن عباس « مكثت سنة أريد أن أسأل عمر » .**

**قوله (عن المرأتين) في رواية عبيد « عن آية » .**

**قوله (اللتين) كذا في جميع النسخ، ووقع عند ابن التين « التي » بالإفراد وخطأها فقال: الصواب « اللتين » بالثنائية . قلت: ولو كانت محفوظة لأمكن توجيهها .**

**قوله (حتى حج وحججت معه) في رواية عبيد « فما أستطيع أن أسأله هبة له ، حتى خرج حاجاً » وفي رواية يزيد بن رومان عند ابن مردويه عن ابن عباس « أردت أن أسأل عمر فكنت أهابه ، حتى حججنا معه ، فلما قضينا حجنا قال : مرحباً بابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما حاجتك ؟ »**

**قوله (وعدل) أى عن الطريق الجادة المسلوكة الى طريق لا يسلك غالباً ليقضي حاجته ، ووقع في رواية عبيد « فخرجت معه ، فلما رجعنا وكنا ببعض الطريق عدل إلى الأراك لحاجة له » وبين مسلم في رواية عبيد بن حنين من طريق حماد بن سلمة وابن عيينة أن المكان المذكور هو مر الظهران ، وقد تقدم ضبطه في المغازي .**

**قوله (وعدلت معه بإداوة فبرز) أى قضى حاجته ، وتقدم ضبط الإداوة وتفسيرها في كتاب الطهارة ، وأصل تبرز من البراز وهو الموضع الخالي البارز عن البيوت ، ثم أطلق على نفس الفعل ، وفي رواية حماد بن سلمة المذكورة عند الطيالسي « فدخل عمر الأراك فقضى حاجته ، وقعدت له حتى خرج » فيؤخذ منه أن المسافر إذا لم يجد الفضاء لقضاء حاجته استتر بما يمكنه الستر به من شجر البادية .**

**قوله (فسكبت على يديه منها فتوضاً) في رواية عقيل عن الزهري الماضية في المظالم « فسكبت من الإداوة » .**

**قوله (فقلت له : يا أمير المؤمنين من المرأتان) في رواية الطيالسي « فقلت يا أمير المؤمنين أريد أن أسألك عن حديث منذ سنة فتمنعني هيبتك أن أسألك » وتقدم في التفسير من رواية عبيد بن حنين « فوقفت له حتى فرغ ثم سرت معه فقلت : يا أمير المؤمنين من اللتان تظاهرتا على النبي صلى الله عليه وسلم من أزواجه ؟ قال : تلك حفصة وعائشة . فقلت : والله إن كنت لأريد أن أسألك عن هذا منذ سنة فما أستطيع هبة لك . قال : فلا تفعل ، ما ظننت أن عندي من علم فأسألني ، فإن كان لي علم خبرتك به » وفي رواية يزيد بن رومان المذكورة فقال « ما تسأل عنه أحدا أعلم بذلك مني » .**

**قوله (اللتان) كذا في الأصول ، وحكى ابن التين أنه وقع عنده « التي » بالإفراد ، قال والصواب**

« اللتان » بالثنية . وقوله قال الله تعالى ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ أى قال الله تعالى لهما إِنْ تَتُوبَا من التعاون على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويدل عليه قوله بعد ﴿ وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ ﴾ أى تتعاونوا كما تقدم تفسيره في تفسير السورة ، ومعنى تظاهرها أنهما تعاونتا حتى حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم على نفسه ما حرم كما سيأتي بيانه ، وقوله ﴿ قُلُوبُكُمَا ﴾ كثر استعمالهم في موضع الثنية بلفظ الجمع كقولهم وضعوا راحلتهما أى رحلي راحلتيهما .

**قوله ( واعجبا لك يا ابن عباس )** تقدم شرحه في العلم وأن عمر تعجب من ابن عباس مع شهرته بعلم التفسير كيف خفى عليه هذا القدر مع شهرته وعظمته في نفس عمر وتقدمه في العلم على غيره كما تقدم بيان ذلك واضحا في تفسير سورة النصر ، ومع ما كان ابن عباس مشهورا به من الحرص على طلب العلم ومداخلة كبار الصحابة وأمّهات المؤمنين فيه ، أو تعجب من حرصه على طلب فنون التفسير حتى معرفة المبهم ، ووقع في « الكشف » كأنه كره ما سأله عنه . قلت : وقد جزم بذلك الزهري في هذه القصة بعينها فيما أخرجه مسلم من طريق معمر عنه قال بعد قوله « قال عمر واعجبا لك يا ابن عباس » : قال الزهري كره والله ما سأله عنه ولم يكتمه ولا يستبعد القرطبي ما فهمه الزهري ، ولا بعد فيه . قلت : ويجوز في « عجبا » التنوين وعدمه ، قال ابن مالك : « وا » في قوله « وا عجبا » إن كان منونا فهو اسم فعل بمعنى أعجب ، ومثله واها ووى ، وقوله بعده عجبا جىء بها تعجبا توكيدا ، وإن كان بغير تنوين فالأصل فيه وا عجبى فأبدلت الكسرة فتحة فصارت الياء ألفا كقولهم يا أسفا ويا حسرتا ، وفيه شاهد لجواز استعمال « وا » في منادى غير مندوب وهو مذهب المبرد وهو مذهب صحيح اهـ . ووقع في رواية معمر « وا عجبى لك » .

**قوله ( عائشة وحفصة )** كذا في أكثر الروايات ، ووقع في رواية حماد بن سلمة وحده عنه « حفصة وأم سلمة » كذا حكاه عنه مسلم ، وقد أخرجه الطيالسي في مسنده عنه فقال « عائشة وحفصة » مثل الجماعة . ( تنبيه ) : هذا هو المعتمد أن ابن عباس هو المتدنى بسؤال عمر عن ذلك ، ووقع عند ابن مردويه من وجه آخر ضعيف عن عمران بن عمران بن الحكم السلمي « حدثني ابن عباس قال : كنا نسير فلحقنا عمر ونحن نتحدث في شأن حفصة وعائشة ، فسكتنا حين لحقنا ، فعزم علينا أن نخبره ، فقلنا : تذاكرنا شأن عائشة وحفصة وسودة » فذكر طرفا من هذا الحديث وليس بتمامه ، ويمكن الجمع بأن هذه القصة كانت سابقة ولم يتمكن ابن عباس من سؤال عمر عن شرح القصة على وجهها إلا في الحال الثاني .

**قوله ( ثم استقبل عمر الحديث يسوقه )** أى القصة التي كانت سبب نزول الآية المسئول عنها .

**قوله ( كنت أنا وجار لي من الأنصار )** تقدم بيانه في العلم ، ومضى في المظالم بلفظ « إني كنت وجار لي » بالرفع ، ويجوز فيه النصب عطفا على الضمير المنصوب في قوله إني .

**قوله ( في بنى أمية بن زيد )** أى ابن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف من الأوس .

**قوله ( وهم من عوالي المدينة )** أى السكان ، ووقع في رواية عقيل « وهى » أى القرية ، والعوالي جمع عالية وهى قرى بقرب المدينة مما يلي المشرق وكانت منازل الأوس ، واسم الجار المذكور أوس بن خولي بن عبد الله بن الحارث الأنصارى سمى ابن سعد من وجه آخر عن الزهري عن عمرو عن عائشة فذكر حديثا وفيه « وكان عمر مؤاخيا أوس بن خولي لا يسمع شيئا إلا حدثه ولا يسمع عمر شيئا إلا حدثه ، فهذا هو المعتمد ، وأما ما تقدم

في العلم عمن قال إنه عتبان بن مالك فهو من تركيب ابن بشكوال فإنه جَوَزَ أن يكون الجار المذكور عتبان لأن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بينه وبين عمر ، لكن لا يلزم من الإخاء أن يتجاوزا ، والأخذ بالنص مقدم على الأخذ بالاستنباط ، وقد صرحت الرواية المذكورة عن ابن سعد أن عمر كان مؤاخيا لأوس فهذا بمعنى الصداقة لا بمعنى الإخاء الذي كانوا يتوارثون به ثم نسخ ، وقد صرح به ابن سعد بأن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين أوس بن خولي وشجاع بن وهب كما صرح به بأنه آخى بين عمر وعتبان بن مالك ، فتبين أن معنى قوله « كان مؤاخيا » أى مصادقا ، ويؤيد ذلك أن في رواية عبيد بن حنين « وكان لي صاحب من الأنصار » .

**قوله ( فإذا نزلت )** الظاهر أن إذا شرطية ، ويجوز أن تكون ظرفية .

**قوله ( جئته بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوحي أو غيره )** أى من الحوادث الكائنة عند النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي رواية ابن سعد المذكورة « لا يسمع شيئا إلا حدثه به ولا يسمع عمر شيئا إلا حدثه به » ، وسيأتى في خبر الواحد في رواية عبيد بن حنين بلفظ « إذا غاب وشهدت أتيته بما يكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية الطيالسي « يحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا غبت وأحضره إذا غاب ويخبرني وأخبره » .

**قوله ( وكنا معشر قريش نغلب النساء )** أى نحكم عليهن ولا يحكمن علينا ، بخلاف الأنصار فكانوا بالعكس من ذلك ، وفي رواية يزيد بن رومان « كنا ونحن بمكة لا يكلم أحد امرأته إلا إذا كانت له حاجة قضى منها حاجته » وفي رواية عبيد بن حنين « مانع للنساء أمرا » وفي رواية الطيالسي « كنا لا نعتد بالنساء ولا ندخلهن في أمورنا » .

**قوله ( فلفظ )** بكسر الفاء وقد تفتح أى جعل أو أخذ ، والمعنى أنهم أخذن في تعلم ذلك .

**قوله ( من أدب نساء الأنصار )** أى من سيرتهن وطريقتهن ، وفي الرواية التي في المظالم « من أرب » بالراء وهو العقل ، وفي رواية معمر عند مسلم « يتعلمن من نسايتهم » وفي رواية يزيد بن رومان « فلما قدمنا المدينة تزوجنا من نساء الأنصار فجعلن يكلمتنا ويراجعنا » .

**قوله ( فسخت )** بسين مهملة ثم خاء معجمة ثم موحدة ، وفي رواية الكشميهني بالصاد المهملة بدل السين وهما بمعنى ، والصخب والسخب الزجر من الغضب ، ووقع في رواية عقيل عن الزهري الماضية في المظالم « فصحت » بخاء مهملة من الصياح وهو رفع الصوت ، ووقع في رواية عبيد بن حنين « فبينما أنا في أمر أتأمره » أى أتفكر فيه وأقدره « فقالت امرأتى لو صنعت كذا وكذا » .

**قوله ( فأنكرت أن تراجعنى )** أى ترادذن في القول وتناظرني فيه ، ووقع في رواية عبيد بن حنين « فقلت لها وما تكلفك في أمر أريده ؟ فقالت لي : عجبا لك يا ابن الخطاب ، ما تريد أن تراجع » وسيأتى في اللباس من هذا الوجه بلفظ « فلما جاء الإسلام وذكرهن الله رأين لهن بذلك حقا علينا من غير أن ندخلهن في شيء من أمورنا ، وكان بيني وبين امرأتى كلام فأغلظت لي » وفي رواية يزيد بن رومان « فقممت إليها بقضيب فضربت بها به ، فقالت : يا عجبا لك يا ابن الخطاب » .

**قوله ( ولم )** بكسر اللام وفتح الميم .

**قوله ( تنكر أن أراجعك فو الله إن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعنه ، وإن إحداهن لتهجره اليوم حتى الليل )** في رواية عبيد بن حنين « وإن ابنتك لتراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل يومه غضبان » ووقع في المظالم بلفظ « غضبانا » وفيه نظر ، وفي روايته التي في اللباس « قالت : تقول لي هذا وابنتك تؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية الطيالسي « فقلت : متى كنت تدخلين في أمورنا ؟ فقالت : يا ابن الخطاب ، ما يستطيع أحد أن يكلمك ، وابنتك تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل غضبان » .

**قوله ( تهجره اليوم حتى الليل )** بالنصب فيهما وبالجر في الليل أيضا أى من أول النهار إلى أن يدخل الليل ، وبمحتمل أن يكون المراد حتى أنها تهجره الليل مضافا إلى اليوم .

**قوله ( فقلت لها قد خاب )** كذا للأكثر « خاب » بخاء معجمة ثم موحدة ، وفي رواية عقيل « فقلت : قد جاءت من فعلت ذلك منهن بعظيم » بالجيم ثم مثناة فعل ماض من الجيء ، وهذا هو الصواب في هذه الرواية التي فيها بعظيم ، وأما سائر الروايات ففيها « خابت وخسرت » فخابت بالخاء المعجمة لعطفت وخسرت عليها ، وقد أغفل من جزم أن الصواب بالجيم والمثناة مطلقا .

**قوله ( من فعل ذلك )** وفي رواية أخرى « من فعلت » فالتذكير بالنظر إلى اللفظ والتأنيث بالنظر إلى المعنى .

**قوله ( ثم جمعت على ثيابي )** أى لبستها جميعها . فيه إيماء إلى أن العادة أن الشخص يضع في البيت بعض ثيابه فإذا خرج إلى الناس لبسها .

**قوله ( فدخلت على حفصة )** يعنى ابنته ، وبدأ بها لمنزلتها منه .

**قوله ( قالت : نعم )** في رواية عبيد بن حنين « إنا لتراجعه » وفي رواية حماد بن سلمة « فقلت ألا تتقين الله » .

**قوله ( أفتأمنين أن يغضب الله لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتهلكي )** ؟ كذا هو بالنصب للأكثر ، ووقع في رواية عقيل « فتهلكين » وهو على تقدير محذوف ، وتقدم في باب المعرفة من كتاب المظالم « أفتأمن أن يغضب الله لغضب رسوله فتهلكين » قال أبو علي الصدي : الصواب « أفتأمنين » وفي آخره « فتهلكي » كذا قال ، وليس بخطأ لإمكان توجيهه ، وفي رواية عبيد ابن حنين « فتهلكن » بسكون الكاف على خطاب جماعة النساء ، وعنده « فقلت تعلمين » وهو بتشديد اللام « إني أحذرك عقوبة الله وغضب رسوله » .

**قوله ( لا تستكثري النبي صلى الله عليه وسلم )** أى لا تطلبي منه الكثير ، وفي رواية يزيد ابن رومان « لا تكلمي رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن رسول الله ليس عنده دنائير ولا دراهم ، فما كان لك من حاجة حتى دهنه فسليني » .

**قوله ( ولا تراجعيه في شيء )** أى لا ترادديه في الكلام ولا تردى عليه قوله .

**قوله ( ولا تهجره )** أى ولو هجره .

**قوله ( مابدا لك )** أى ظهر لك .

**قوله ( ولا يغرنك )** بفتح الألف وبكسرهما أيضا .

**قوله ( جارتك )** أى ضرتك ، أو هو على حقيقته لأنها كانت مجاورة لها ، والأولى أن يحمل اللفظ هنا على معنييه لصلاحيته لكل منهما ، والعرب تطلق على الضرة جارة لتجاورها المعنوي لكونهما عند شخص واحد وإن لم يكن حسيا ، وقد تقدم شيء من هذا في أواخر شرح حديث أم زرع ، ووقع في حديث حمل بن مالك « كنت بين جارتين » يعنى ضرتين ، فإنه فسره في الرواية الأخرى فقال « امرأتين » وكان ابن سيرين يكره تسميتها ضرة ويقول : إنها لا تضر ولا تنفع ولا تذهب من رزق الأخرى بشيء وإنما هى جارة ، والعرب تسمى صاحب الرجل وخليطه جارا وتسمى الزوجة أيضا جارة لمخالطتها الرجل . وقال القرطبي : اختار عمر تسميتها جارة أدبا منه أن يضاف لفظ الضرر إلى أحد من أمهات المؤمنين .

**قوله ( أوضأ )** من الوضاعة ، ووقع في رواية معمر « أوسم » بالمهمله من الوسامة وهى العلامة ، والمراد أجمل كأن الجمال وسمه أى أعلمه بعلامة .

**قوله ( وأحب الى النبى صلى الله عليه وسلم )** المعنى لا تغتري بكون عائشة تفعل ما نهيتك عنه فلا يؤاخذها بذلك فإنها تدل بحماها ومحبة النبى صلى الله عليه وسلم فيها ، فلا تغتري أنت بذلك لاحتمال أن لا تكوني عنده في تلك المنزلة ، فلا يكون لك من الإدلال مثل الذي لها . ووقع في رواية عبيد بن حنن أبين من هذا ولفظه « ولا يغرنك هذه التي أعجبها حسننها حب رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها » ووقع في رواية سليمان ابن بلال عند مسلم « أعجبها حسننها وحب رسول الله صلى الله عليه وسلم » بواو العطف وهى أبين ، وفي رواية الطيالسي « لا تغتري بحسن عائشة وحب رسول الله إياها » وعند ابن سعد في رواية أخرى « إنه ليس لك مثل حظوة عائشة ولا حسن زينب » يعنى بنت جحش ، والذي وقع في رواية سليمان بن بلال والطيالسي يؤيد ما حكاه السهيلي عن بعض المشايخ أنه جعله من باب حذف حرف العطف واستحسنه من سمعه وكتبوه حاشية ، قال السهيلي : وليس كما قال ، بل هو مرفوع على البدل من الفاعل الذي في أول الكلام وهو هذه من قوله « لا يغرنك هذه » فهذه فاعل و « التي » نعت و « حب » بدل اشتغال كما تقول أعجبني يوم الجمعة صوم فيه وسرني زيد حب الناس له اهـ . وثبت الواو يرد على رده ، وقد قال عياض : يجوز في « حب » الرفع على أنه عطف بيان أو بدل اشتغال ، أو على حذف حرف العطف ، قال : وضبطه بعضهم بالنصب على نزع الخافض . وقال ابن التين : حب فاعل وحسنها بالنصب مفعول من أجله والتقدير أعجبها حب رسول الله إياها من أجل حسننها ، قال : والضمير الذي يلي أعجبها منصوب فلا يصح بدل الحسن منه ولا الحب ، وزاد عبيد في هذه الرواية « ثم خرجت حتى دخلت على أم سلمة لقرايتي منها » يعنى لأن أم عمر كانت مخزومية مثل أم سلمة ، وهى أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة ، ووالدة عمر حنثمة بنت هاشم بن المغيرة . فهى بنت عم أمه ، وفي رواية يزيد بن رومان « ودخلت على أم سلمة وكانت خالتي » وكأنه أطلق عليها حالة لكونها في درجة أمه ، وهى بنت عمها . ويحتمل أن تكون أرتضعت معها أو أختها من أمها .

**قوله ( دخلت في كل شيء )** يعنى من أمور الناس ، وأرادت الغالب بدليل قولها « حتى تبتغي أن تدخل بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه » فإن ذلك قد دخل في عموم قولها « كل شيء » لكنها لم ترده .

**قوله ( فأخذتني والله أخذا )** أى منعتني من الذي كنت أريده ، تقول أخذ فلان على يد فلان أى منعه عما يريد أن يفعله .

**قوله ( كسرتني عن بعض ما كنت أجد )** أى أخذتني بلسانها أخذا دفعنى عن مقصدي وكلامي ؛ وفي رواية لابن سعد « فقالت أم سلمة : أى والله ، إنا لنكلمه . فإن تحمل ذلك فهو أولى به ، وإن نهانا عنه كان أطوع عندنا منك ، قال عمر : فندمت على كلامي لمن » وفي رواية يزيد بن رومان « ما يمنعنا أن نغار على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجكم يغرن عليكم » وكان الحامل لعمر على ماوقع منه شدة شفقتة وعظم نصيحته فكان ييسط على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول له افعل كذا ولا تفعل كذا ، كقوله احجب نساءك . وقوله لاتصل على عبد الله بن أبيي وغير ذلك ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل ذلك لعلمه بصحة نصيحته وقوته في الإسلام . وقد أخرج المصنف في تفسير سورة البقرة من حديث أنس عن عمر قال « وافقت الله في ثلاث » الحديث وفيه « وبلغني معاتبه النبي صلى الله عليه وسلم بعض نسائه فدخلت عليهن فقلت : لئن انتهيتن أو لبيدكن الله رسوله خيرا منكن ، حتى أتيت إحدى نسائه فقالت : يا عمر ، أما في رسول الله ما يعظ نساءه حتى تعظهن أنت ؟ وهذه المرأة هي زينب بنت جحش كما أخرج الخطيب في « المبهات » ، وجوز بعضهم أنها أم سلمة لكلامها المذكور في رواية ابن عباس عن عمر هنا ، لكن التعدد أولى ، فإن في بعض طرق هذا الحديث عند أحمد وابن مردويه « وبلغني ما كان من أمهات المؤمنين فاستقرتني أقول لتكفن » الحديث ، ويؤيد التعدد اختلاف الألفاظ في جوابي أم سلمة وزينب والله أعلم .

**قوله ( وكنا قد تحدثنا أن غسان تنعل الخيل )** في المظالم بلفظ « تنعل النعال » أى تستعمل النعال وهى نعال الخيل ، ويحتمل أن يكون بالموحدة ثم المعجمة ويؤيده لفظ الخيل في هذه الرواية ، و« تنعل » في الموضعين يفتح أوله ، وأنكر الجوهرى ذلك في الدابة فقال : أنعلت الدابة ولا تقل نعلت ، فيكون على هذا بضم أوله . وخكى عياض في تنعل الخيل الوجهين ، وغفل بعض المتأخرين فرد عليه وقال : الموجود في البخاري تنعل النعال فاعتمد على الرواية التي في المظالم ، ولم يستحضر التي هنا وهى التي تكلم عليها عياض .

**قوله ( لتغزونا )** وقع في رواية عبيد بن حنين « ونحن نتخوف ملكا من ملوك غسان ذكر لنا أنه يريد أن يسير إلينا ، فقد امتلأت صدورنا منه » وفي روايته التي في اللباس « وكان من حول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقام له ، فلم يبق إلا ملك غسان بالشام كنا نخاف أن يأتينا » وفي رواية الطيالسي « ولم يكن أحد أخوف عندنا من أن يغزونا ملك من ملوك غسان » .

**قوله ( فنزل صاحبي الأنصاري يوم نوبته ، فرجع إلينا عشاء ، فضرب بابي ضربا شديدا وقال : أثم هو )** أى في البيت ، وذلك لبطء إجابتهم له فظن أنه خرج من البيت ، وفي رواية عقيل « أناثم هو » ؟ وهى أولى .

**قوله ( ففرغت )** أى خفت من شدة ضرب الباب بخلاف العادة .

**قوله ( فخرجت إليه فقال : قد حدث اليوم أمر عظيم . قلت : ماهو ؟ أجاء غسان )** في رواية معمر « أجاءت » ، وفي رواية عبيد بن حنين « أجاء الغساني » وقد تقدمت تسميته في كتاب العلم .

**قوله ( لا ، بل أعظم من ذلك وأهول )** هو بالنسبة إلى عمر ، لكون حفصة بنته منهم .

**قوله ( طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه )** كذا وقع في جميع الطرق عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور « طلق » بالجزم ، ووقع في رواية عمرة عن عائشة عند ابن سعد « فقال الأنصاري : أمر عظيم . فقال عمر : لعل الحارث بن أبي شمر سار إلينا . فقال الأنصاري : أعظم من ذلك . قال : ماهو ؟ قال : ما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا قد طلق نساءه » وأخرج نحوه من رواية الزهري عن عروة عن عائشة وسمى الأنصاري أوس بن خولي كما تقدم ، ووقع قوله « طلق » مقرونا بالظن .

**قوله ( وقال عبيد بن حنين سمع ابن عباس عن عمر )** يعني بهذا الحديث ( فقال ) يعني الأنصاري ( اعتزل النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه ) لم يذكر البخاري هنا من رواية عبيد بن حنين إلا هذا القدر ، وأما ما بعده وهو قوله « فقلت خابت حفصة وخسرت » فهو بقية رواية ابن أبي ثور ، لأن هذا التعليق قد وصله المؤلف في تفسير سورة التحريم بلفظ « فقلت جاء الغساني ؟ فقال : بل أشد من ذلك ، اعتزل النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه . فقلت : رغم أنف حفصة وعائشة » وظن بعض الناس أن من قوله « اعتزل » إلى آخر الحديث من سياق الطريق المعلق ، وليس كذلك لما بينته ، والموقع في ذلك إيراد البخاري بهذه اللفظة المعلقة عن عبيد بن حنين في أثناء المتن المساق من رواية ابن أبي ثور ، فصار الظاهر أنه تحول إلى سياق عبيد بن حنين ، وقد سلم من هذا الإشكال النسفي فلم يسق المتن ولا القدر المعلق بل قال « فذكر الحديث » واجتزأ بما وقع من طريق ابن أبي ثور في المظالم ومن طريق عبيد بن حنين في تفسير التحريم ، ووقع في « مستخرج أبي نعيم » ذكر القدر المعلق عن عبيد بن حنين في آخر الحديث ولا إشكال فيه ، وكأن البخاري أراد أن يبين أن هذا اللفظ وهو « طلق نساءه » لم تتفق الروايات عليه ، فلعل بعضهم رواها بالمعنى ، نعم وقع عند مسلم من طريق سماك بن زميل عن ابن عباس أن عمر قال « فدخلت المسجد فإذا الناس يقولون : طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه » وعند ابن مردويه من طريق سلمة بن كهيل عن ابن عباس أن عمر قال « لقيني عبد الله بن عمر ببعض طرق المدينة فقال : أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق نساءه » وهذا إن كان محفوظا حمل على أن ابن عمر لاقى أباه وهو جاء من منزله فأخبره بمثل ما أخبره به الأنصاري ، ولعل الجزم وقع من إشاعة بعض أهل النفاق فتناقله الناس ، وأصله ما وقع من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نساءه ولم تجر عادته بذلك فظنوا أنه طلقهن ، ولذلك لم يعاتب عمر الأنصاري على ما جزم له به من وقوع ذلك . وقد وقع في حديث سماك بن الوليد عند مسلم في آخره « ونزلت هذه الآية ﴿ وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ﴾ — إلى قوله — يستنبطونه منهم ﴾ قال : فكنت أنا أستنبط ذلك الأمر » والمعنى لو رده إلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى يكون هو المخبر به أو إلى أولى الأمر كأكابر الصحابة لعلموه لفهم المراد منه باستخراجهم بالفهم والتلطف ما يخفى عن غيرهم ، وعلى هذا فالمراد بالإذاعة قولهم وإشاعتهم أنه طلق نساءه بغير تحقق ولا تثبت حتى شفى عمر في الاطلاع على حقيقة ذلك وفي المراد بالمذاع ، وفي الآية أقوال أخرى ليس هذا موضع بسطها .

**قوله ( خابت حفصة وخسرت )** إنما خصها بالذكر لمكانتها منه لكونها بنته . ولكونه كان قريب العهد بتحذيرها من وقوع ذلك . ووقع في رواية عبيد بن حنين « فقلت : رغم أنف حفصة وعائشة » وكأنه خصهما بالذكر لكونهما كانتا السبب في ذلك كما سيأتي بيانه .



**قوله ( قد كنت أظن هذا يوشك أن يكون )** بكسر الشين من « يوشك » أى يقرب ، وذلك لما كان تقدم له من أن مراجعتهم قد تفضي إلى الغضب المفضي إلى الفرقة .

**قوله ( فصليت صلاة الفجر مع النبي صلى الله عليه وسلم )** في رواية سماك « دخلت المسجد فإذا الناس يكتثون الحصى ويقولون : طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه ، وذلك قبل أن يؤمرن بالحجاب » كذا في هذه الرواية ، وهو غلط بين فإن نزول الحجاب كان في أول زواج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش كما تقدم بيانه واضحا في تفسير سورة الأحزاب ، وهذه القصة كانت سبب نزول آية التخيير وكانت زينب بنت جحش فيمن خير ، وقد تقدم ذكر عمر لها في قوله « ولا حسن زينب بنت جحش » وسيأتي بعد ثمانية أبواب من طريق أبي الضحى عن ابن عباس قال « أصبحنا يوما ونساء النبي صلى الله عليه وسلم ييكن ، فخرجت إلى المسجد فجاء عمر فصعد إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في غرفة له » فذكر هذه القصة مختصرا ، فحضور ابن عباس ومشاهدته لذلك يقتضي تأخر هذه القصة عن الحجاب ، فإن بين الحجاب وانتقال ابن عباس إلى المدينة مع أبويه نحو أربع سنين ، لأنهم قدموا بعد فتح مكة ، فأية التخيير على هذا نزلت سنة تسع لأن الفتح كان سنة ثمان والحجاب كان سنة أربع أو خمس ، وهذا من رواية عكرمة بن عمار بالإسناد الذي أخرج به مسلم أيضا قول أبي سفيان « عندي أجمل العرب أم حبيبة أزوجكها ، قال نعم » وأنكره الأئمة وبالحزم في إنكاره ، وإجابوا بتأويلات بعيدة ، ولم يتعرض لهذا الموضع وهو نظير ذلك الموضع ، والله الموفق . وأحسن محامله عندي أن يكون الراوي لما رأى قول عمر أنه دخل على عائشة ظن أن ذلك كان قبل الحجاب فجزم به ، لكن جوابه أنه لا يلزم من الدخول رفع الحجاب فقد يدخل من الباب وتخطبه من وراء الحجاب ، كما لا يلزم من وهم الراوي في لفظة من الحديث أن يطرح حديثه كله . وقد وقع في هذه الرواية موضع آخر مشكل ، وهو قوله في آخر الحديث بعد قوله فضحك النبي صلى الله عليه وسلم « فنزل رسول الله ونزلت أتشبت بالجدع ، ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنما يمشي على الأرض ما يمسه بيده ، فقلت : يا رسول الله إنما كنت في الغرفة تسعا وعشرين » فإن ظاهره أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل عقب ما خاطبه عمر فيلزم منه أن يكون عمر تأخر كلامه معه تسعا وعشرين يوما ، وسياق غيره ظاهر في أنه تكلم معه في ذلك اليوم ، وكيف يمهل عمر تسعا وعشرين يوما لا يتكلم في ذلك وهو مصرح بأنه لم يصبر ساعة في المسجد حتى يقوم ويرجع إلى الغرفة ويستأذن ، ولكن تأويل هذا سهل ، وهو أن يحمل قوله « فنزل » أى بعد أن مضت المدة ، ويستفاد منه أنه كان يتردد إلى النبي صلى الله عليه وسلم في تلك المدة التي حلف عليها ، فاتفق أنه كان عنده عند إرادته النزول فنزل معه ، ثم خشى أن يكون نسي فذكره كما ذكرته عائشة كما سيأتي ، ومما يؤيد تأخر قصة التخيير ما تقدم من قول عمر في رواية عبيد بن حنين التي قدمت الإشارة إليها في المظالم « وكان من حول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقام له إلا ملك غسان بالشام » فإن الاستقامة التي أشار إليها إنما وقعت بعد فتح مكة ، وقد مضى في غزوة الفتح من حديث عمرو بن سلمة الجرمي « وكانت العرب تلوم بإسلامهم الفتح فيقولون : اتركوه وقومه ، فإن ظهر عليهم فهو نبي ، فلما كانت وقعة الفتح بادر كل قوم بإسلامهم » اهـ . والفتح كان في رمضان سنة ثمان ، ورجوع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة في أواخر ذى القعدة منها فلهذا كانت سنة تسع تسمى سنة الوفود لكثرة من وفد عليه من العرب . فظهر أن استقامة من حوله صلى الله عليه وسلم إنما كانت بعد الفتح فاقضى ذلك أن التخيير كان في أول سنة تسع كما قدمته . ومن جزم بأن آية التخيير كانت سنة تسع الدمياطي وأتباعه

وهو المعتمد .

**قوله ( ودخلت على حفصة فإذا هي تبكي )** في رواية سماك أنه « دخل أولاً على عائشة فقال : يا بنت أبي بكر ؛ أقد بلغ من شأنك أن تؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالت : ما لي ولك يا ابن الخطاب ؟ عليك بعيبك » وهي بعين مهملة مفتوحة وتحتانية ساكنة بعدها موحدة ثم مثناة أى عليك بخاصتك وموضع شرك ، وأصل العيبة الوعاء الذي تجعل فيه الثياب ونفيس المتاع ، فأطلقت عائشة على حفصة أنها عيبة عمر بطريق التشبيه ، ومرادها عليك بوعظ ابنتك .

**قوله ( ألم أكن حذرتك )** زاد في رواية سماك « لقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحبك ، ولولا أنا لطلقك ، فبكت أشد البكاء » لما اجتمع عندها من الحزن على فراق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما تنوعه من شدة غضب أبيها عليها ، وقد قال لها فيما أخرجه ابن مردويه : والله إن كان طلقك لا أكلمك أبداً وأخرج ابن سعد والدارمي والحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها ، ولابن سعد مثله من حديث ابن عباس عن عمر وإسناده حسن ، ومن طريق قيس بن زيد مثله وزاد « فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن جبريل أتاني فقال لي : راجع حفصة فإنها صوامة قوامة ، وهي زوجتك في الجنة » وقيس مختلف في صحبته ، ونحوه عنده من مرسل محمد بن سيرين .

**قوله ( ها هو ذا معتزل في المشربة )** في رواية سماك « فقلت لها أين رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : هو في خزانته في المشربة » وقد تقدم ضبط المشربة وتفسيرها في كتاب المظالم وأنها بضم الراء وبفتحها وجمعها مشارب ومشربات .

**قوله ( فخرجت فجئت إلى المنبر فإذا حوله رهط يبكي بعضهم )** لم أقف على تسميتهم ، وفي رواية سماك ابن الوليد « دخلت المسجد فإذا الناس ينكثون بالخصا » أى يضربون به الأرض كفعل المهموم المفكر .

**قوله ( ثم غلبني ما أجد )** أى من شغل قلبه بما بلغه من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نساءه وأن ذلك لا يكون إلا عن غضب منه ، ولاحتمال صحة ما أشيع من تطليق نسائه ومن جملتهن حفصة بنت عمر فتنقطع الوصلة بينهما ، وفي ذلك من المشقة عليه ما لا يخفى .

**قوله ( فقلت لغلام له أسود )** في رواية عبيد بن حنين « فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مشربة يرقى عليها بعجلة وغلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم أسود على رأس العجلة » واسم هذا الغلام رياح بفتح الراء وتخفيف الموحدة سماه سماك في روايته ولفظه « فدخلت فإذا أنا برياح غلام رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد على أسكفة المشربة مدل رجله على نقير من خشب ، وهو جذع يرقى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وينحدر » وعرف بهذا تفسير العجلة المذكورة في رواية غيره ، وسيأتي في حديث أبي الضحى الذي أشرت إلّا بحث في ذلك . والأسكفة في روايته بضم الهمزة والكاف بينهما مهملة ثم فاء مشددة هي عتبة الباب السفلى ، وقوله « على نقير » بنون ثم قاف بوزن عظيم أى منقور ، ووقع في بعض روايات مسلم بقاء بدل النون وهو الذي جعلت فيه فقر كالدرج .

**قوله ( استأذن لعمر )** في رواية عبيد بن حنين « فقلت له قل هذا عمر بن الخطاب » .

**قوله ( فصمت )** بفتح الميم أى سكت ، وفي رواية سماك « فنظر رباح إلى الغرفة ثم نظر إلى فلم يقل شيئا » واتفقت الروايتان على أنه أعاد الذهاب والجىء ثلاث مرات ، لكن ليس ذلك صريحا في رواية سماك بل ظاهر روايته أنه أعاد الاستئذان فقط ، ولم يقع شيء من ذلك في رواية عبيد بن حنين ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم في المرتين الأوليين كان نائما ، أو ظن أن عمر جاء يستعطفه على أزواجه لكون حفصة ابنته منهن .

**قوله ( فنكست منصرفا )** أى رجعت إلى وراي ( فإذا الغلام يدعوني ) وفي رواية معمر « فوليت مدبرا » وفي رواية سماك « ثم رفعت صوتي فقلت : يارباح استأذن لي فأبى أن يرباح استأذن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ظن أنى جئت من أجل حفصة ، والله لئن أمرني بضرب عنقها لأضربن عنقها » وهذا يقوى الاحتمال الثاني لأنه لما صرح في حق ابنته بما قال كان أبعد أن يستعطفه لضرائرها .

**قوله ( فإذا هو مضطجع على رمال )** بكسر الراء وقد تضم ، وفي رواية معمر « على رمل » بسكون الميم والمراد هبه النسيج تقول رملت الحصار وأرملته إذا نسجته وحصير مرمول أى منسوج ، والمراد هنا أن سريره كان مرمولا بما يرمل به الحصار . ووقع في رواية أخرى « على رمال سرير » ووقع في رواية سماك « على حصار وقد أثر الحصار في جنبه » وكأنه أطلق عليه حصيرا تغليبا . وقال الخطابي : رمال الحصار ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخيوط في الثوب ، فكأنه عنده اسم جمع . وقوله « ليس بينه وبينه فراش قد أثر الزمال بجنبه » يؤيد ما قدمته أنه أطلق على نسيج السرير حصيرا .

**قوله ( فقلت وأنا قائم : أطلقت نساءك ؟ فرفع إلى بصره فقال : لا . فقلت : الله أكبر )** قال الكرماني : لما ظن الأنصاري أن الاعتزال طلاق أو ناشئ عن طلاق أخبر عمر بوقوع الطلاق جازما به ، فلما استفسر عمر عن ذلك فلم يجد له حقيقة كبر تعجبا من ذلك اهـ . ويحتمل أن يكون كبر الله حامدا له على ما أنعم به عليه من عدم وقوع الطلاق . وفي حديث أم سلمة عند ابن سعد « فكبر عمر تكبيرة سمعناها ونحن في بيوتنا ، فعلمنا أن عمر سألنا أطلقت نساءك فقال لا فكبر ، حتى جاءنا الخبر بعد » ووقع في رواية سماك « فقلت يارسول الله أطلقتهن ؟ قال : لا . قلت : إني دخلت المسجد والمسلمون ينكثون الحصا يقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه ، أفأنزل فأخبرهم أنك لم تطلقهن ؟ قال : نعم إن شئت » وفيه « فقامت على باب المسجد فناديته بأعلى صوتي : لم يطلق نساءه »

**قوله ( ثم قلت وأنا قائم أستأنس : يارسول الله لو رأيته )** يحتمل أن يكون قوله استفهاما بطريق الاستئذان ، ويحتمل أن يكون حالا من القول المذكور بعده وهو ظاهر سياق هذه الرواية ، وجزم القرطبي بأنه للاستفهام فيكون أصله بهمزتين تسهل إحداها وقد تحذف تخفيفا ومعناه انبسط في الحديث واستأذن في ذلك لقرينة الحال التي كان فيها لعلمه بأن بنته كانت السبب في ذلك فخشي أن يلحقه هو شيء من المعتبة ، فبقى كالمقْبَض عن الابتداء بالحديث حتى استأذن فيه .

**قوله ( يارسول الله ، لو رأيته وكنا معشر قريش تغلب النساء )** فساق ماتقدم ، وكذا في رواية عقيل ، ووقع في رواية معمر أن قوله « أستأنس » بعد سياق القصة ولفظه « فقلت : الله أكبر ، لو رأيته يارسول الله وكنا معشر قريش — فساق القصة — فقلت أستأنس يارسول الله ؟ قال : نعم » وهذا يعين الاحتمال الأول ، وهو أنه

استأذن في الاستئناس فلما أذن له فيه جلس .

**قوله ( ثم قلت : يا رسول الله لو رأيته ودخلت على حفصة — إلى قوله — فتبسم تبسمة أخرى )** الجملة حالية أى حال دخولي عليها ، وفي رواية عبيد بن حنين « فذكرت له الذي قلت لحفصة وأم سلمة فضحك » وفي رواية سماك « فلم أزل أحدثه حتى تحسر الغضب عن وجهه ، وحتى كسر فضحك ، وكان من أحسن الناس ثغرا صلى الله عليه وسلم » وقوله تحسر بمهملتين أى تكشف وزنا ومعنى ، وقوله كسر بفتح الكاف والمعجمة أى أبدى أسنانه ضاحكا ، قال ابن السكيت : كسر وتبسم وابتسم واقر بمعنى ، فإذا زاد قيل فقهه وكركر ، وقد جاء في صفته صلى الله عليه وسلم « كان ضحكه تبسما » .

**قوله ( فتبسم النبي صلى الله عليه وسلم تبسمة )** بتشديد السين ، وللكشمهني « تبسمة » .

**قوله ( فرفعت بصري في بيته )** أى نظرت فيه .

**قوله ( غير أهبة ثلاثة )** في رواية الكشمهني « ثلاث » ، الأهبة بفتح الهمة والهاء وبضمها أيضا بمعنى الأهب والهاء فيه للمبالغة وهو جمع أهاب على غير قياس ، وهو الجلد قبل الدباغ ، وقيل هو الجلد مطلقا دبغ أو لم يدبغ ، والذي يظهر أن المراد به هنا جلد شرع في دبغه ولم يكمل ، لقوله في رواية سماك بن الوليد « فإذا أفيق معلق » والأفريق بوزن عظيم الجلد الذي لم يتم دبغه ، يقال آدم وأديم وأفق وأفيق وأهbab وأهب وعماد وعمود وعمد ، ولم يجيء فعيل وفعل على فعل بفتححتين في الجمع إلا هذه الأحرف ، والأكثر أن يجيء فعل بضمحتين ، وزاد في رواية عبيد بن حنين « وأن عند رجله قرظا — بقاف وظاء معجمة — مصبوبا » بموحدين ، وفي رواية أبي ذر مصبورا براء ، قال النووي ، ووقع في بعض الأصول « مضبورا » بضاد معجمة وهى لغة ، والمراد بالمصبور بالمهملة والمعجمة المجموع ، ولا ينافي كونه مصبوبا بل المراد أنه غير منتشر وإن كان في غير وعاء بل هو مصبوب مجتمع ، وفي رواية سماك « فنظرت في خزانة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا أنا بقبضة من شعر نحو الصاع ، ومثلها قرظا في ناحية الغرفة » .

**قوله ( ادع الله فليوسع على أمتك )** في رواية عبيد بن حنين « فبكيت ، فقال وما يبكيك ؟ فقلت : يا رسول الله إن كسرى وقىصر فيما هما فيه ، وأنت رسول الله » وفي رواية سماك « فابتدرت عيناى فقال : ما يبكيك يا ابن الخطاب ؟ فقلت : وما لى لا أبكى وهذا الحصر قد أثر في جنبك ، وهذه خزانتك لا أرى فيها إلا ما أرى ، وذاك قىصر وكسرى في الأنهار والثمار : وأنت رسول الله وصفوته » .

**قوله ( فجلس النبي صلى الله عليه وسلم وكان متكئا فقال : أو في هذا أنت يا ابن الخطاب ) ؟** في رواية معمر عند مسلم « أو في شك أنت يا ابن الخطاب » ؟ وكذا في رواية عقيل الماضية في كتاب المظالم ، والمعنى آئت في شك في أن التوسع في الآخرة خير من التوسع في الدنيا ؟ وهذا يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم ظن أنه بكى من جهة الأمر الذي كان فيه وهو غضب النبي صلى الله عليه وسلم على نسائه حتى اعترهن ، فلما ذكر له أمر الدنيا أجابه بما أجابه .

**قوله ( إن أولئك قوم قد عجلوا طياتهم في الحياة الدنيا )** وفي رواية عبيد بن حنين « ألا ترضي أن تكون لهم الدنيا ولنا الآخرة » ؟ وفي رواية له « لهما » بالثنائية على إرادة كسرى وقىصر لتخصيصهما بالذكر ، والأخرى

بإرادتهما ومن تبعهما أو كان على مثل حالهما ، زاد في رواية سماك « فقلت بلى » .

**قوله ( فقلت يا رسول الله استغفر لي )** أى عن جرائقي بهذا القول بحضرتك ، أو عن اعتقادي أن التجميلات الدنيوية مرغوب فيها ، أو عن إرادتي ما فيه مشابهة الكفار في ملابسهم ومعاشهم .

**قوله ( فاعتزل النبي صلى الله عليه وسلم نساءه من أجل ذلك الحديث الذي أفشته حفصة إلى عائشة )** كذا في هذه الطريق لم يفسر الحديث المذكور الذي أفشته حفصة ، وفيه أيضا « وكان قال ما أنا بداخل عليهن شهرا ، من شدة موجدته عليهن حين عاتبه الله » وهذا أيضا مبهم ولم أره مفسرا ، وكان اعتزاله في المشربة كما في حديث ابن عباس عن عمر ، فإفاد محمد بن الحسن المخزومي في كتابه « أخبار المدينة » بسند له مرسل « أنه صلى الله عليه وسلم كان يبيت في المشربة ويقيل عند أراكة على خلوة بئر كانت هناك » وليس في شيء من الطرق عن الزهري بإسناد حديث الباب إلا ما رواه ابن إسحاق كما أشرت إليه في تفسير سورة التحريم والمراد بالمعاتب قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحْلَى اللَّهُ لَكَ ﴾ الآيات . وقد اختلف في الذي حرم على نفسه وعوتب على تحريره كما اختلف في سبب حلفه على أن لا يدخل على نساءه على أقوال : فالذي في الصحيحين أنه غسل كما مضى في سورة التحريم مختصرا من طريق عبيد بن عمير عن عائشة ، وسيأتي بأبسط منه في كتاب الطلاق . وذكرت في التفسير قولاً آخر أنه في تحريم جاريته مارية ، وذكرت هناك كثيرا من طرقه . ووقع في رواية يزيد بن رومان عن عائشة عند ابن مردويه ما يجمع القولين وفيه « أن حفصة أهديت لها عكة فيها غسل ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل عليها حبسته حتى تلعقه أو تسقيه منها ، فقالت عائشة لجارية عندها حبشية يقال لها خضراء : إذا دخل على حفصة فانظري ما يصنع ، فأخبرتها الجارية بشأن الغسل ، فأرسلت إلى صواحبها فقالت : إذا دخل عليكم فقلن : إنا نجد منك ريح مغافير ، فقال : هو غسل ، والله لا أطعمه أبدا . فلما كان يوم حفصة استأذنته أن تأتي أباه فأذن لها فذهبت فأرسل إلى جاريته مارية فأدخلها بيت حفصة ، قالت حفصة فرجعت فوجدت الباب مغلقا فخرج ووجهه يقطر وحفصة تبكي ، فعاتبته فقال : أشهدك أنها على حرام ، انظري لا تخبري بهذا امرأة وهي عندك أمانة ، فلما خرج قرعت حفصة الجدار الذي بينها وبين عائشة فقالت : ألا أبشرك ؟ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حرم أمته ، فنزلت » وعند ابن سعد من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه « خرجت حفصة من بيتها يوم عائشة فدخل رسول الله بجاريته القبطية بيت حفصة فجاءت فربطته حتى خرجت الجارية فقالت له « أما إني قد رأيت ما صنعت ، قال فاكتمى على وهي حرام ، فانطلقت حفصة إلى عائشة فأخبرتها ، فقالت له عائشة : أما يومي فتعرض فيه بالقبطية ويسلم لنسائك سائر أيامهن ، فنزلت الآية » وجاء في ذلك ذكر قول ثالث أخرجه ابن مردويه من طريق الضحاك عن ابن عباس قال « دخلت حفصة على النبي صلى الله عليه وسلم بيتها فوجدت معه مارية فقال : لا تخبري عائشة حتى أبشرك ببشارة ، إن أبالك بلى هذا الأمر بعد أبي بكر إذا أنامت ، فذهبت إلى عائشة فأخبرتها فقالت له عائشة ذلك ، والتست منه أن يحرم مارية فحرمها ، ثم جاء إلى حفصة فقال أمرتك ألا تخبري عائشة فأخبرتها ، فعاتبها على ذلك ولم يعاتبها على أمر الخلافة ، فلهذا قال الله تعالى ﴿ عَرَفَ بَعْضُهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ ﴾ وأخرج الطبراني في « الأوسط » وفي « عشرة النساء » عن أبي هريرة نحوه بتمامه وفي كل منهما ضعف ، وجاء في سبب غضبه منهن وحلفه أن لا يدخل عليهن شهرا قصة أخرى ، فأخرج ابن سعد من طريق عمرة عن عائشة قالت « أهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم هدية ، فأرسل إلى كل امرأة من نسائه نصيبها ، فلم ترض زينب بنت جحش بنصيبها فزادها مرة أخرى ،

فلم ترض فقالت عائشة : لقد أقمأت وجهك ترد عليك الهدية ، فقال : لأنتن أهون على الله من أن تقمئتنني ، لا أدخل عليكن شهرا » الحديث . ومن طريق الزهري عن عروة عن عائشة نحوه وفيه « ذبح ذبحا فقسمه بين أزواجه ، فأرسل الى زينب بنصيبها فردته ، فقال زيدوها ثلاثا ، كل ذلك ترده » فذكر نحوه . وفيه قول آخر أخرجه مسلم من حديث جابر قال « جاء أبو بكر والناس جلوس بباب النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤذن لأحد منهم فأذن لأبي بكر فدخل ثم جاء عمر فاستأذن فأذن له فوجد النبي صلى الله عليه وسلم جالسا وحوله نساؤه » فذكر الحديث وفيه « هن حولي كما ترى يسألنني النفقة ، فقام أبو بكر إلى عائشة وقام عمر إلى حفصة ، ثم اعتزلن شهرا » فذكر نزول آية التخيير ، ويحتمل أن يكون مجموع هذه الأشياء كان سببا لاعتزالهن . وهذا هو اللائق بمكارم أخلاقه صلى الله عليه وسلم وسعة صدره وكثرة صفحه ، وأن ذلك لم يقع منه حتى تكرر موجه منهن صلى الله عليه وسلم ورضى عنهن . وقصر ابن الجوزي فنسب قصة الذبح لابن حبيب بغير إسناد وهي مسندة عند ابن سعد ، وأبهم قصة النفقة وهي في صحيح مسلم ، والراجح من الأقوال كلها قصة مارية لاختصاص عائشة وحفصة بها بخلاف العسل فإنه اجتمع فيه جماعة منهن كما سيأتي ، ويحتمل أن تكون الأسباب جميعها اجتمعت فأشير إلى أهمها ، ويؤيده شمول الحلف للجميع ولو كان مثلا في قصة مارية فقط لاختص بحفصة وعائشة . ومن اللطائف أن الحكمة في الشهر مع أن مشروعية الهجر ثلاثة أيام أن عدتهن كانت تسعة فإذا ضربت في ثلاثة كانت سبعة وعشرين واليومان لمارية لكونها كانت أمة فنقصت عن الحرائر والله أعلم .

**قوله ( فاعتزل النبي نساءه من أجل ذلك الحديث الذي أفشته حفصة إلى عائشة تسعا وعشرين ليلة )** العدد متعلق بقوله فاعتزل نساءه .

**قوله ( وكان قال ما أنا بداخل عليهن شهرا )** في رواية حماد بن سلمة عند مسلم في طريق عبيد بن حنين « وكان آلى منهن شهرا » أى حلف أو أقسم ، وليس المراد به الإيلاء الذي في عرف الفقهاء اتفاقا ، وسيأتي بعد سبعة أبواب من حديث أنس قال « آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه شهرا » وهذا موافق للفظ رواية حماد بن سلمة هنا ، وإن كان أكثر الرواة في حديث عمر لم يعبروا بلفظ الإيلاء .

**قوله ( من شدة موجدته عليهن )** أى غضبه

**قوله ( دخل على عائشة )** فيه أن من غاب عن أزواجه ثم حضر يبدأ بمن شاء منهن ، ولا يلزمه أن يبدأ من حيث بلغ ولا أن يقرع ، كذا قيل ، ويحتمل أن تكون البداءة بعائشة لكونه اتفق أنه كان يومها .

**قوله ( فقالت له عائشة : يا رسول الله إنك كنت قد أقسمت أن لا تدخل علينا شهرا )** تقدم أن في رواية سماك بن الوليد أن عمر ذكره صلى الله عليه وسلم بذلك ، ولا منافاة بينهما لأن في سياق حديث عمر أنه ذكره بذلك عند نزوله من الغرفة وعائشة ذكرته بذلك حين دخل عليها فكأنهما تواردا على ذلك ، وقد أخرج مسلم من حديث جابر في هذه القصة قال « فقلنا » فظاهر هذا السياق يوهم أنه من تمتة حديث عمر فيكون عمر حضر ذلك من عائشة ، وهو محتمل عندي ، لكن يقوى أن يكون هذا من تعاليق الزهري في هذه الطريق ، فإن هذا القدر عنده عن عروة عن عائشة أخرجه مسلم من رواية معمر عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم أقسم أنه لا يدخل على نسائه شهرا ، قال الزهري : فأخبرني عروة عن عائشة قالت .. فذكره » .

**قوله ( وإنما أصبحت من تسع وعشرين ليلة )** في رواية عقيل « لتسع » باللام ، وفي رواية السرخسي فيها

« بتسع » بالموحدة وهى متقاربة ، قال الإسماعيلي : من هنا الى آخر الحديث وقع مدرجا في رواية شعيب عن الزهري ، ووقع مفصلاً في رواية معمر « قال الزهري فأخبرني عروة عن عائشة قالت : لما مضت تسع وعشرون ليلة دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم » الحديث . قلت : ونسبة الإدراج إلى شعيب فيه نظر ، فقد تقدم في المظالم من رواية عقيل عن الزهري كذلك ، وأخرج مسلم طريق معمر كما قال الإسماعيلي مفصلة ، والله أعلم . وقد تقدم في تفسير الأحزاب أن البخاري حكى الاختلاف على الزهري في قصة التخيير هل هى عن عروة عن عائشة أو عن أبي سلمة عن عائشة .

**قوله ( فقال : الشهر تسع وعشرون ليلة وكان ذلك الشهر تسعا وعشرين ليلة )** في هذا إشارة إلى تاويل الكلام الذي قبله وأنه لا يراد به الحصر ، أو أن اللام في قوله « الشهر » للعهد من الشهر المحلوف عليه ولا يلزم من ذلك أن تكون الشهور كلها كذلك ، وقد أنكرت عائشة على ابن عمر روايته المطلقة أن الشهر تسع وعشرون ، فأخرج أحمد من طريق يحيى بن عبد الرحمن عن ابن عمر رفعه « الشهر تسع وعشرون » قال فذكروا ذلك لعائشة فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن ، إنما قال : الشهر يكون تسعا وعشرين . وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عمر بهذا اللفظ الأخير الذي جزم به عائشة وبينته قبل هذا عند الكلام على ماوقع في رواية سماك ابن الوليد من الإشكال .

**قوله ( قالت عائشة : ثم أنزل الله آية التخيير )** في رواية عقيل « فأنزلت » وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى . وفي الحديث سؤال العالم عن بعض أمور أهله وإن كان عليه فيه غضاضة إذا كان في ذلك سنة تنقل ومسألة تحفظ قاله المهلب ، قال : وفيه توقير العالم ومهابته عن استفسار ما يخشى من تغيره عند ذكره ، وترقب خلوات العالم يسأل عما لعله لو سئل عنه بحضرة الناس أنكره على السائل ، ويؤخذ من ذلك مراعاة المروءة . وفيه أن شدة الوطأة على النساء مذموم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بسيرة الأنصار في نسائهم وترك سيرة قومه . وفيه تأديب الرجل ابنته وقرابته بالقول لأجل إصلاحها لزوجها ، وفيه سياق القصة على وجهها وإن لم يسأل السائل عن ذلك إذا كان في ذلك مصلحة من زيادة شرح وبيان ، وخصوصا إذا كان العالم يعلم أن الطالب يؤثر ذلك . وفيه مهابة الطالب للعالم وتواضع العالم له وصبره على مساءلته وإن كان عليه في شيء من ذلك غضاضة . وفيه جواز ضرب الباب ودقه إذا لم يسمع الداخل بغير ذلك . ودخول الآباء على البنات ولو كان بغير إذن الزوج ، والتنقيب عن أحوالهن لا سيما ما يتعلق بالمتزوجات . وفيه حسن تلمظ ابن عباس وشدة حرصه على الاطلاع على فنون التفسير . وفيه طلب علو الإسناد لأن ابن عباس أقام مدة طويلة ينتظر خلوة عمر ليأخذ عنه ؛ وكان يمكنه أخذ ذلك بواسطة عنه ممن لا يهاب سؤاله كما كان يهاب عمر . وفيه حرص الصحابة على طلب العلم والضبط بأحوال الرسول صلى الله عليه وسلم . وفيه أن طالب العلم يجعل لنفسه وقتا يتفرغ فيه لأمر معاشه وحال أهله . وفيه البحث في العلم في الطرق والخلوات وفي حال القعود والمشى . وفيه إثارة الاستجمار في الأسفار وإبقاء الماء للوضوء . وفيه ذكر العالم ما يقع من نفسه وأهله بما يترتب عليه فائدة دينية وإن كان في ذلك حكاية ما يستهجن ، وجواز ذكر العمل الصالح لسياق الحديث على وجهه ، وبيان ذكر وقت التحمل . وفيه الصبر على الزوجات والإغضاء عن خطابهن والصفح عما يقع منهن من زلل في حق المرء دون ما يكون من حق الله تعالى . وفيه جواز اتخاذ الحاكم عند الخلوة بابا يمنع من يدخل إليه بغير إذنه ، ويكون قول أنس الماضي في كتاب الجنائز في المرأة التي وعظها النبي صلى الله عليه وسلم فلم تعرفه « ثم جاءت إليه فلم تجد له بوايين » محمولاً على

الأوقات التي يجلس فيها للناس ، قال المهلب : وفيه أن للإمام أن يحتجب عن بطائه وخاصته عند الأمر بطرقه من جهة أهله حتى يذهب غيظه ويخرج إلى الناس وهو منبسط إليهم ، فإن الكبير إذا احتجب لم يحسن الدخول إليه بغير إذن ولو كان الذي يريد أن يدخل جليل القدر عظيم المنزلة عنده . وفيه الرفق بالأصهار والحياء منهم إذا وقع للرجل من أهله ما يقتضى معاتبتهم . وفيه أن السكوت قد يكون أبلغ من الكلام وأفضل في بعض الأحيان ، لأنه عليه الصلاة والسلام لو أمر غلامه برد عمر لم يجز لعمر العود إلى الاستئذان مرة بعد أخرى ، فلما سكت فهم عمر من ذلك أنه لم يؤثر رده مطلقا ، أشار إلى ذلك المهلب . وفيه أن الحاجب إذا علم منع الإذن بسكوت المحجوب لم يأذن . وفيه مشروعية الاستئذان على الإنسان وإن كان وحده لاحتمال أن يكون على حالة يكره الاطلاع عليها . وفيه جواز تكرار الاستئذان لمن لم يؤذن له إذا رجا حصول الإذن ، وأن لا يتجاوز به ثلاث مرات كما سيأتي إيضاحه في كتاب الاستئذان في قصة أبي موسى مع عمر ، والاستدراك على عمر من هذه القصة لأن الذي وقع من الإذن له في المرة الثالثة وقع اتفاقا ، ولو لم يؤذن له فالذي يظهر أنه كان يعود إلى الاستئذان لأنه صرح كما سيأتي بأنه لم يبلغه ذلك الحكم . وفيه أن كل لذة أو شهوة قضاها المرء في الدنيا فهو استعجال له من نعيم الآخرة ، وأنه لو ترك ذلك لادخر له في الآخرة ، أشار إلى ذلك الطبري واستنبط منه بعضهم إثارة الفقر على الغنى وخصه الطبري بمن لم يصرفه في وجوهه ويفرقه في سبيله التي أمر الله بوضعه فيها ، قال : وأما من فعل ذلك فهو من منازل الامتحان ، والصبر على المحن مع الشكر أفضل من الصبر على الضراء وحده انتهى . قال عياض : هذه القصة مما يحتج به من يفضل الفقير على الغنى لما في مفهوم قوله « إن من تنعم في الدنيا يفوته في الآخرة بمقداره » ، قال وحاوله الآخرون بأن المراد من الآية أن حظ الكفار هو ما نالوه من نعيم الدنيا إذ لاحظ لهم في الآخرة انتهى ، وفي الجواب نظر ، وهي مسألة اختلف فيها السلف والخلف ، وهي طويلة الذيل سيكون لنا بها إلمام إن شاء الله تعالى في كتاب الرقاق . وفيه أن المرء إذا رأى صاحبه مهموما استحب له أن يحدثه بما يزيل همه ويطيب نفسه ، لقول عمر : لأقولن شيئا يضحك النبي صلى الله عليه وسلم . ويستحب أن يكون ذلك بعد استئذان الكبير في ذلك كما فعل عمر . وفيه جواز الاستعانة في الوضوء بالصب على المتوضئ ، وخدمة الصغير الكبير وإن كان الصغير أشرف نسبا من الكبير . وفيه التجميل بالثوب والعمامة عند لقاء الأكابر . وفيه تذكير الخلف بيمينه إذا وقع منه ما ظاهره نسيانها لا سيما ممن له تعلق بذلك ، لأن عائشة خشيت أن يكون صلى الله عليه وسلم نسي مقدار ما حلف عليه وهو شهر والشهر ثلاثون يوما أو تسعة وعشرون يوما ، فلما نزل في تسعة وعشرين ظننت أنه ذهل عن القدر أو أن الشهر لم يهل ، فأعلمها أن الشهر استهل فإن الذي كان الحلف وقع فيه جاء تسعا وعشرين يوما . وفيه تقوية لقول من قال إن يمينه صلى الله عليه وسلم اتفق أنها كانت في أول الشهر ولهذا اقتصر على تسعة وعشرين وإلا فلو اتفق ذلك في أثناء الشهر فالجمهور على أنه لا يقع البر إلا بثلاثين ، وذهبت طائفة في الاكتفاء بتسعة وعشرين أخذا بأقل ما ينطلق عليه الاسم ، قال ابن بطلان : يؤخذ منه أن من حلف على فعل شيء يبر بفعل أقل ما ينطلق عليه الاسم ، والقصة محمولة عند الشافعي ومالك على أنه دخل أول الهلال وخرج به فلو دخل في أثناء الشهر لم يبر الا بثلاثين . وفيه سكنى الغرفة ذات الدرج واتخاذ الخزانة لأثاث البيت والأمتعة . وفيه التناوب في مجلس العالم إذا لم تيسر المواظبة على حضوره لشاغل شرعي من أمر ديني أو دنيوي . وفيه قبول خبر الواحد ولو كان الآخذ فاضلا والمأخوذ عنه مفضولا ، ورواية الكبير عن الصغير ، وأن الأخبار التي تشاع ولو كثر ناقلوها إن لم يكن مرجعها إلى أمر حسي من مشاهدة أو سماع لا تستلزم الصدق ،



فإن جزم الأنصاري في رواية بوقوع التطليق وكذا جزم الناس الذين راهم عمر عند المنبر بذلك محمول على أنهم شاع بينهم ذلك من شخص بناء على التوهم الذي توهمه من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نساءه فظن لكونه لم تجر عاداته بذلك أنه طلقهن فأشاع أنه طلقهن فشاع ذلك فتحدث الناس به ، وأخلق بهذا الذي ابتداء بإشاعة ذلك أن يكون من المنافقين كما تقدم ، وفيه الاكتفاء بمعرفة الحكم بأخذه عن القرين مع إمكان أخذه عالياً عن أخذه عنه القرين ، وأن الرغبة في العلو حيث لا يعوق عنه عائق شرعي ، ويمكن أن يكون المراد بذلك أن يستفيد منه أصول مايقع في غيبته ثم يسأل عنه بعد ذلك مشافهة ، وهذا أحد فوائد كتابة أطراف الحديث . وفيه ماكان الصحابة عليه من محبة الاطلاع على أحوال النبي صلى الله عليه وسلم جلست أو قلت ، واهتمامهم بما يهتم له لإطلاق الأنصاري اعتزاله نساءه الذي أشعر عنده بأنه طلقهن المقتضي وقوع غمه صلى الله عليه وسلم بذلك أعظم من طروق ملك الشام الغساني بجيوشه المدينة لغزو من بها ، وكان ذلك بالنظر إلى أن الأنصاري كان يتحقق أن عدوهم ولو طرقهم مغلوب ومهزوم واحتمال خلاف ذلك ضعيف ، بخلاف الذي وقع بما توهمه من التطليق الذي يتحقق معه حصول الغم وكانوا في الطرف الأقصى من رعاية خاطره صلى الله عليه وسلم أن يحصل له تشويش ولو قل والقلق لما يقلقه والغضب لما يغضبه والهلم لما يهيمه رضى الله عنهم . وفيه أن الغضب والحزن يحمل الرجل الوقور على ترك التأني المألوف منه لقول عمر : ثم غلبني ما أجد ثلاث مرات . وفيه شدة الفزع والجزع للأمور المهمة ، وجواز نظر الإنسان إلى نواحي بيت صاحبه وما فيه إذا علم أنه لا يكره ذلك ، وبهذا يجمع بين ماوقع لعمر وبين ماورد من النهي عن فضول النظر ، أشار إلى ذلك النووي . ويحتمل أن يكون نظر عمر في بيت النبي صلى الله عليه وسلم وقع أولاً اتفاقاً فرأى الشعر والقرظ مثلاً فاستقله فرفع رأسه لينظر هل هناك شيء أنفَس منه فلم ير إلا الأهب فقال ما قال ، ويكون النهي محمولاً على من تعمد النظر في ذلك والتفتيش ابتداء . وفيه كراهة سخط النعمة واحتقار ما أنعم الله به ولو كان قليلاً والاستغفار من وقوع ذلك وطلب الاستغفار من أهل الفضل وإثارة القناعة وعدم الالتفات إلى ماخص به الغير من أمور الدنيا الفانية . وفيه المعاقبة على إفشاء السر بما يليق بمن أفشاه .

### باب صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً

[٥١٩٢] ٥٠٠١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ قَالَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَبَعْلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ » .

قوله ( باب صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً ) هذا الأصل لم يذكره البخاري في كتاب الصيام ، وذكره أبو مسعود في أفراد البخاري من حديث أبي هريرة ، وليس كذلك فإن مسلماً ذكره في أثناء حديث في كتاب الزكاة ، ووقع للمزى في « الأطراف » فيه وهم بينته فيما كتبه عليه .

قوله ( لا تصوم ) كذا الأكثر وهو بلفظ الخبر والمراد به النهي ، وأغرب ابن التين والقرطبي فخطأ رواية الرفع ، ووقع في رواية للمستمل « لا تصومن » بزيادة نون التوكيد ، ولمسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر بلفظ « لا تصم » وسيأتي شرحه مستوفى بعد باب واحد .

### باب إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها

[٥١٩٣] ٥٠٠٢ - حدثنا محمد بن بشار قال نا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه ، فأبت أن تجيء ، لعنتها الملائكة حتى تصبح » .

[٥١٩٤] ٥٠٠٣ - حدثنا محمد بن عرعة قال نا شعبة عن قتادة عن زرارة عن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه : « إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى ترجع » .

قوله ( باب إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها ) أى بغير سبب لم يجز لها ذلك .

قوله ( حدثنا محمد بن بشار ) هو بندار ، وذكر أبو على الجبائي أنه وقع في بعض النسخ عن أبي زيد المروزي « ابن سنان » بمهملة ثم نونين وهو غلط .

قوله ( عن سليمان ) هو الأعمش ، وأبو حازم هو سلمان الأشجعي . وقوله في الرواية الثانية « عن زرارة » هو ابن أبي أوفى قاضي البصرة يكنى أبا حاجب ، له عن أبي هريرة في الصحيحين حديثان فقط هذا وآخر مضى في العتق ، وله في البخاري عن عمران بن حصين حديث آخر يأتي في الديات ، وتقدم له في تفسير عيس حديث من روايته عن سعد بن هشام عن عائشة ، وهذا جميع ماله في الصحيح ، وكلها من رواية قتادة عنه .

قوله ( إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه ) قال ابن أبي جمرة : الظاهر أن الفراش كناية عن الجماع ، ويقويه قوله « الولد للفراش » أى لمن يطأ في الفراش ، والكناية عن الأشياء التي يستحي منها كثيرة في القرآن والسنة ، قال : وظاهر الحديث اختصاص اللعن بما اذا وقع منها ذلك ليلا لقوله « حتى تصبح » وكأن السر تأكد ذلك الشأن في الليل وقوة الباعث عليه ، ولا يلزم من ذلك أنه يجوز لها الامتناع في النهار ، وإنما خص الليل بالذكر لأنه المظنة لذلك اهـ . وقد وقع في رواية يزيد بن كيسان عن أبي حازم عند مسلم بلفظ « والذي نفسي بيده » ، ما من رجل يدعو امرأته الى فراشها فتأبى عليه إلا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها « ولابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر رفعه « ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا يصعد لهم الى السماء حسنة : العبد الآبق حتى يرجع ، والسكران حتى يصحو ، والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى » فهذه الإطلاقات تتناول الليل والنهار .

قوله ( فأبت أن تجيء ) زاد أبو عوانة عن الأعمش كما تقدم في بدء الخلق « فبات غضبان عليها » وبهذه الزيادة يتجه وقوع اللعن ، لأنها حينئذ يتحقق ثبوت معصيتها ، بخلاف ما إذا لم يغضب من ذلك فإنه يكون إما لأنه عذرها ، وإما لأنه ترك حقه من ذلك . وأما قوله في رواية زرارة « إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها » فليس هو على ظاهره في لفظ المفاعلة ، بل المراد أنها هى التي هجرت ، وقد تأتى لفظ المفاعلة ويراد بها نفس الفعل ولا يتجه عليها اللوم إلا إذا بدأت هى بالهجر فغضب هو لذلك أو هجرها وهى ظالمة فلم تستصل من ذنبها وهجرته ، أما لو بدأ هو بهجرها ظالما لها فلا ، ووقع في رواية مسلم من طريق غندر عن شعبة « إذا باتت المرأة هاجرة » بلفظ اسم الفاعل .

قوله ( لعنتها الملائكة حتى تصبح ) في رواية زرارة « حتى ترجع » وهى أكثر فائدة ، والأولى محمولة على

الغالب كما تقدم . وللطبراني من حديث ابن عمر رفعه « اثنان لا تجاوز صلاتهما رءوسهما : عبد آبق ، وامرأة غضب زوجها حتى ترجع » وصححه الحاكم . قال المهلب : هذا الحديث يوجب أن منع الحقوق — في الأبدان كانت أو في الأموال — مما يوجب سخط الله ، إلا أن يتعمدها بعفوه ، وفيه جواز لعن العاصي المسلم إذا كان على وجه الإزهاب عليه لثلا يواقع الفعل ، فإذا واقعه فإنما يدعى له بالتوبة والهداية . قلت : ليس هذا التقييد مستفادا من هذا الحديث بل من أدلة أخرى ، وقد ارتضى بعض مشايخنا ما ذكره المهلب من الاستدلال بهذا الحديث على جواز لعن العاصي المعين وفيه نظر ، والحق أن من منع اللعن أراد به معناه اللغوي وهو الإبعاد من الرحمة ، وهذا لا يليق أن يدعى به على المسلم بل يطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية ، والذي أجازة أراد به معناه العرفي وهو مطلق السب ، ولا يخفى أن محله إذا كان بحيث يرتدع العاصي به وينزجر ، وأما حديث الباب فليس فيه إلا أن الملائكة تفعل ذلك ولا يلزم منه جوازه على الإطلاق . وفيه أن الملائكة تدعو على أهل المعصية ماداموا فيها وذلك يدل على أنهم يدعون لأهل الطاعة ما داموا فيها كذا قال المهلب وفيه نظر أيضا ، قال ابن أبي جمرة : وهل الملائكة التي تلعنهم هم الحفظة أو غيرهم ؟ يحتمل الأمرين . قلت : يحتمل أن يكون بعض الملائكة موكلا بذلك ، ويرشد إلى التعميم قوله في رواية مسلم « الذي في السماء » إن كان المراد به سكانها قال : وفيه دليل على قبول دعاء الملائكة من خير أو شر لكونه صلى الله عليه وسلم خوف بذلك . وفيه الإرشاد إلى مساعدة الزوج وطلب مرضاته . وفيه أن صبر الرجل على ترك الجماع أضعف من صبر المرأة . قال : وفيه أن أقوى التشويشات على الرجل داعية النكاح ولذلك حض الشارع النساء على مساعدة الرجال في ذلك اهـ . أو السبب فيه الحض على التناسل . ويرشد إليه الأحاديث الواردة في الترغيب في ذلك كما تقدم في أوائل النكاح ، قال : وفيه إشارة إلى ملازمة طاعة الله والصبر على عبادته جزاء على مراعاته لعبده حيث لم يترك شيئا من حقوقه إلا جعل له من يقوم به حتى جعل ملائكته تلعن من أغضب عبده بمنع شهوة من شهواته ، فعلى العبد أن أيوفى حقوق ربه التي طلبها منه ؛ وإلا فما أقبح الجفاء من الفقير المحتاج إلى الغنى الكثير الإحسان . اهـ ملخصة من كلام ابن أبي جمرة رحمه الله .

### باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه

[٥١٩٥] ٥٠٠٤ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهداً إلا بإذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه ؛ وما أنفقت من نفقة عن غير أمره فإنه يؤدي إليه شطره » . ورواه أبو الزناد أيضاً عن موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم .

قوله ( باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه ) المراد ببيت زوجها سكنه سواء كان ملكه أو

لا .

قوله ( عن الأعرج ) كذا يقول شعيب عن أبي الزناد ، وقال ابن عيينة عن أبي الزناد « عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة » وقد بينه المصنف بعد .

قوله ( لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها ) يلتحق به السيد بالنسبة لأتمته التي يحل له وطؤها ، ووقع في رواية

همام ( ويعلمها ) وهى أفيد لأن ابن حزم نقل عن أهل اللغة أن البعل أسم للزوج والسيد ، فإن ثبت وإلا الحق السيد بالزوج للاشتراك في المعنى .

**قوله ( شاهد ) أى حاضر .**

**قوله ( إلا بإذنه )** يعنى في غير صيام أيام رمضان ، وكذا في غير رمضان من الواجب إذا تضيق الوقت ، وقد خصه المصنف في الترجمة الماضية قبل باب بالتطوع ، وكأنه تلقاه من رواية الحسن بن على عن عبد الرزاق فإن فيها « لا تصوم المرأة غير رمضان » وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً في أثناء حديث « ومن حق الزوج على زوجته أن لا تصوم تطوعاً إلا بإذنه ، فإن فعلت لم يقبل منها » وقد قدمت اختلاف الروايات في لفظ « ولا تصوم » ، ودلت رواية الباب على تحريم الصوم المذكور عليها وهو قول الجمهور ، قال النووي في « شرح المذهب » : وقال بعض أصحابنا يكره ، والصحيح الأول ، قال : فلو صامت بغير إذنه صح وأتمت لاختلاف الجهة وأمر قبوله إلى الله ، قاله العمراني . قال النووي : ومقتضى المذهب عدم الثواب ، ويؤكد التحريم ثبوت الخبر بلفظ النهى ، ووروده بلفظ الخبر لا يمنع ذلك ، بل هو أبلغ ، لأنه يدل على تأكد الأمر فيه فيكون تأكده بحمله على التحريم . قال النووي في « شرح مسلم » : وسبب هذا التحريم أن للزوج حق الاستمتاع بها في كل وقت ، وحقه واجب على الفور فلا يفوته بالتطوع ولا بواجب على التراخي ، وإنما لم يجز لها الصوم بغير إذنه وإذا أراد الاستمتاع بها جاز ويفسد صومها لأن العادة أن المسلم يهاب انتهاك الصوم بالإفساد ، ولاشك أن الأولى له خلاف ذلك إن لم يثبت دليل كراهته ، نعم لو كان مسافراً فمفهوم الحديث في تقييده بالشاهد يقتضي جواز التطوع لها إذا كان زوجها مسافراً ، فلو صامت وقدم في أثناء الصيام فله إفساد صومها ذلك من غير كراهة ، وفي معنى الغيبة أن يكون مريضاً بحيث لا يستطيع الجماع ، وحمل المهلب النهى المذكور على التنزيه فقال : هو من حسن المعاشرة ، ولها أن تفعل من غير الفرائض بغير إذنه ما لا يضره ولا يمنعه من واجباته ، وليس له أن يبطل شيئاً من طاعة الله إذا دخلت فيه بغير إذنه اهـ ، وهو خلاف الظاهر . وفي الحديث أن حق الزوج أكد على المرأة من التطوع بالخير ، لأن حقه واجب والقيام بالواجب مقدم على القيام بالتطوع .

**قوله ( ولا تأذن في بيته )** زاد مسلم من طريق همام عن أبي هريرة « وهو شاهد إلا بإذنه » وهذا القيد لا مفهوم له بل خرج مخرج الغالب ، وإلا فغيبية الزوج لا تقتضي الإباحة للمرأة أن تأذن لمن يدخل بيته ، بل يتأكد حينئذ عليها المنع لثبوت الأحاديث الواردة في النهى عن الدخول على المغيبات أى من غاب عنها زوجها ، ويحتمل أن يكون له مفهوم ، وذلك أنه إذا حضر تيسر استئذانه وإذا غاب تعذر فلو دعت الضرورة إلى الدخول عليها لم تفتقر إلى استئذانه لتعذره . ثم هذا كله فيما يتعلق بالدخول عليها ، أما مطلق دخول البيت بأن تأذن لشخص في دخول موضع من حقوق الدار التي هى فيها أو إلى دار منفردة عن سكنها فالذي يظهر أنه ملتحق بالأول ، وقال النووي : في هذا الحديث إشارة إلى أنه لا يفتات على الزوج بالإذن في بيته إلا بإذنه ، وهو محمول على ما لا تعلم رضا الزوج به ، أما لو علمت رضا الزوج بذلك فلا حرج عليها ، كمن جرت عادته بإدخال الضيفان موضعاً معداً لهم سواء كان حاضراً أم غائباً فلا يفتقر إدخالهم إلى إذن خاص لذلك ، وحاصله أنه لا بد من اعتبار إذنه تفصيلاً أو إجمالاً .

**قوله ( إلا بإذنه )** أى الصريح ، وهل يقوم ما يقترن به علامة رضاه مقام التصريح بالرضا ؟ فيه نظر .

**قوله ( وما أنفقت من نفقة عن غير أمره فإنه يؤدي إليه شطره )** أى نصفه ، والمراد نصف الأجر كما جاء واضحاً في رواية همام عن أبي هريرة في البيوع ، ويأتى في النفقات بلفظ « إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فله نصف آخره » في رواية أبي داود « فلها نصف أجره » وأغرب الخطابي فحمل قوله « يؤدي إليه شطره » على المال المنفق ، وأنه يلزم المرأة إذا أنفقت بغير أمر زوجها زيادة على الواجب لها أن تغرم القدر الزائد ، وأن هذا هو المراد بالشرط في الخبر لأن الشرط يطلق على النصف وعلى الجزء ، قال : ونفقتها معاوضة فتقدر بما يوازنها من الفرض وترد الفضل عن مقدار الواجب ، وإنما جاز لها في قدر الواجب لقصة هند « خدى من ماله بالمعروف » اهـ . وما ذكرناه من الرواية الأخرى يرد عليه . وقد استشعر الإيراد فحمل الحديث الآخر على معنى آخر وجعلهما حديثين مختلفي الدلالة ، والحق أنهما حديث واحد روي بألفاظ مختلفة . وأما تقييده بقوله « عن غير أمره » فقال النووي : عن غير أمره الصريح في ذلك القدر المعين ، ولا ينفي ذلك وجود إذا سابق عام يتناول هذا القدر وغيره إما بالصريح وإما بالعرف . قال : ويتعين هذا التأويل لجعل الأجر بينهما نصفين ، ومعلوم أنها إذا أنفقت من ماله بغير إذنه لا الصريح ولا المأخوذ من العرف لا يكون لها أجر بل عليها وزر ، فيتعين تأويله . قال : وأعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير . يعلم رضا المالك به عرفاً ، فإن زاد على ذلك لم يجز . ويؤيده قوله — يعنى كما مر في حديث عائشة في كتاب الزكاة والبيوع — « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة » فأشار إلى أنه قدر يعلم رضا الزوج به في العادة ، قال : ونبه بالطعام أيضاً على ذلك لأنه مما يسمح به عادة ، بخلاف النكدين في حق كثير من الناس وكثير من الأحوال . قلت : وقد تقدمت في شرح حديث عائشة في الزكاة مباحث لطيفة وأجوبة في هذا ، ويحتمل أن يكون المراد بالتنصيف في حديث الباب الحمل على المال الذي يعطيه الرجل في نفقة المرأة ، فإذا أنفقت منه بغير علمه كان الأجر بينهما : للرجل لكونه الأصل في اكتسابه ولكونه يؤجر على ما ينفقه على أهله كما ثبت من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره ، وللمرأة لكونه من النفقة التي تختص بها . ويؤيد هذا الحمل ما أخرجه أبو داود عقب حديث أبي هريرة هذا قال في المرأة تصدق من بيت زوجها ؟ قال : لا إلا من قوتها والأجر بينهما ، ولا يحل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بإذنه . قال أبو داود في رواية أبي الحسن بن العبد عقبه : هذا يضعف حديث همام اهـ ، ومراده أنه يضعف حمله على التعميم ، أما الجمع بينهما بما دل عليه هذا الثاني فلا ، وأما ما أخرجه أبو داود وابن خزيمة من حديث سعد قال « قالت امرأة يانبي الله إناكل على آبائنا وأزواجنا وأبنائنا ، فما يحل لنا من أموالهم ؟ قال : الرطب تأكلنه وتهدينه » . وأخرج الترمذى وابن ماجه عن أبي أمامة رفعه « لاتنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها إلا بإذنه ، قيل : ولا الطعام ؟ قال : ذاك أفضل أموالنا » وظاهرهما التعارض ، ويمكن الجمع بأن المراد بالرطب ما يتسارع إليه الفساد فأذن فيه ، بخلاف غيره ولو كان طعاماً والله أعلم .

**قوله ( ورواه أبو الزناد أيضاً عن موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم )** يشير إلى أن رواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج اشتملت على ثلاثة أحكام ، وأن لأبي الزناد في أحد الثلاثة وهو صيام المرأة إسناداً آخر ، وموسى المذكور هو ابن أبي عثمان ، وأبوه أبو عثمان يقال له التبان بمشاة ثم موحدة ثقيلة واسمه سعد ويقال عمران ، وهو مولى المغيرة بن شعبه ، ليس له في البخاري سوى هذا الموضوع ، وقد وصل حديثه المذكور أحمد والنسائي والدارمي والحاكم من طريق الثوري عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان بقصة الصوم فقط ، والدارمي أيضاً وابن خزيمة وأبو عوانة وابن حبان من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج به ، قال أبو عوانة في رواية على

ب.

قوله ( باب ) كذا لهم بغير ترجمة ، وأورد فيه حديث أسامة لقوله فيه « وقفت على باب النار فإذا عامة من دخلها النساء » وسقط للنسفي لفظ « باب » فصار الحديث الذي فيه من جملة الباب الذي قبله ، ومناسبته له من جهة الإشارة إلى أن النساء غالبا يرتكبن النهي المذكور ، ومن ثم كن أكثر من دخل النار ، والله أعلم

## باب كفران العشير

٥١٩٧] ٥٠٠٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أنه قال: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ سُوْرَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انصَرَفَ، وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ. فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاولْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ هَذَا، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعَّكَمْتَ، فَقَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ أَوْ أُرَيْتُ الْجَنَّةَ، فَتَنَاولْتُ مِنْهَا عُقُقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمُ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا. وَرَأَيْتُ النَّارَ فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مَنْظَرًا قَطُّ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ»، قَالُوا: لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «بِكُفْرِهِنَّ». قِيلَ: يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ».

[٥١٩٨]

٥٠٠٧- حدثنا عثمان بن الهيثم قال نا عوف عن أبي رجاء عن عمران عن النبي صلى الله عليه قال: «اطلعت

في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء، واطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء». تابعه أيوب وسلم بن زريق .  
**قوله ( باب كفران العشير وهو الزوج والعشير هو الخليط من المعاشرة )** أى أن لفظ العشير يطلق بإزاء شيئين ، فالمراد به هنا الزوج ، والمراد به في الآية وهى قوله تعالى ﴿ وليس العشير ﴾ المخالط ، وهذا تفسير أبى عبيدة قال في قوله تعالى ﴿ لیس المولى وليس العشير ﴾ : المولى هنا ابن العم والعشير المخالط المعاشر ، وقد تقدم شئ من هذا في كتاب الإيمان . ثم ذكر فيه حديث ابن عباس في خسوف الشمس بطوله وقد تقدم شرحه مستوفى في آخر أبواب الكسوف ، وقوله فيه « لو أحسنت إلى إحداهن الدهر » فيه إشارة إلى وجود سبب التعذيب لأنها بذلك كالمصرة على كفر النعمة ، والإصرار على المعصية من أسباب العذاب ، أشار إلى ذلك المهلب . وذكر بعده حديث عمران بن حصين بمعنى حديث أسامة الماضي في الباب قبله . وقوله « تابعه أيوب وسلم بن زريق » يعنى أنهما تابعا عوفا عن أبي رجاء وهو العطاردي في رواية هذا الحديث عن عمران بن حصين ، وسيأتي في « باب فضل الفقر » من الرقاق أن حماد بن نجیح وصخر بن جويرية خالفا في ذلك عن أبي رجاء فقالا « عنه عن ابن عباس » . ومتابعة أيوب وصلها النسائي واختلف فيه على أيوب فقال عبد الوارث عنه هكذا ، وقال الثقفى وابن علية وغيرهما « عن أيوب عن أبي رجاء عن ابن عباس » . وأما متابعة سلم بن زريق فوصلها المصنف في صفة الجنة من بدء الخلق وفي « باب فضل الفقر » من الرقاق ، ويأتي شرح الحديث مع حديث أسامة في « باب صفة الجنة والنار » من كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى .

### باب لزوجك عليك حق

قاله أبو جحيفة عن النبي صلى الله عليه .

[٥١٩٩]

٥٠٠٨- حدثنا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير قال

حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني عبد الله بن عمرو قال رسول الله صلى الله عليه : « يا عبد الله ، ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل ؟ » قلت : بلى يا رسول الله . قال : « فلا تفعل ، صم وأفطر ، وقم ونم ، فإن لجسدك عليك حقا ، وإن لزوجتك عليك حقا ، وإن لعينك عليك حقا » .

**قوله ( باب لزوجك عليك حق )** ، قاله أبو جحيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم ( وهو طرف من حديثه في قصة سلمان وأبي الدرداء ، وقد مضى موصولا مشروحا في كتاب الصيام ، ثم ذكر بعده حديث عبد الله بن عمرو في ذلك وقد تقدم شرحه أيضا قال ابن بطال : لما ذكر في الباب قبله حق الزوج على الزوجة ذكر في هذا عكسه وأنه لا ينبغي له أن يجهد بنفسه في العبادة حتى يضعف عن القيام بحقها من جماع واكتساب . واختلف العلماء فيمن كف عن جماع زوجته فقال مالك : إن كان بغير ضرورة ألزم به أو يفرق بينهما ، ونحوه عن أحمد ، والمشهور عند الشافعية أنه لا يجب عليه ، وقيل يجب مرة ، وعن بعض السلف في كل أربع ليلة ، وعن بعضهم في كل طهر مرة .

### باب المرأة راعية في بيت زوجها

[٥٢٠٠]

٥٠٠٩- حدثنا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى

الله عليه قال : « كلُّكم راعٍ وكلُّكم مَسْؤُولٌ عن رعيته ، والأميرُ راعٍ ، والرجلُ راعٍ على أهل بيته ، والمرأةُ راعيةٌ على بيت زوجها وولده ، فكلُّكم راعٍ وكلُّكم مَسْؤُولٌ عن رعيته » .

قوله ( باب المرأة راعية في بيت زوجها ) ذكر فيه حديث ابن عمر ، وسيأتي شرحه مستوفي في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى

### باب قول الله عز وجل: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾

٥٠١٠- حدثنا خالد بن مخلد قال نا سليمان قال حدثني حميد عن أنس قال : آلى رسول الله صلى الله عليه من نسائه شهراً ، فقعد في مشربة له ، فنزل لتسع وعشرين ، فقليل : يا رسول الله ، إنك آليت على شهر ، فقال : «إن الشهر تسع وعشرون» .

قوله ( باب قول الله تعالى : الرجال قوامون على النساء ) إلى هنا عند أبي ذر ، زاد غيره ﴿بما فضل الله بعضهم على بعض — الى قوله — عليا كبيرا﴾ وبسياق الآية تظهر مطابقة الترجمة ، لأن المراد منها قوله تعالى ﴿فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ فهو الذي يطابق قوله « آلى النبي صلى الله عليه وسلم من نسائه شهراً » لأن مقتضاه أنه هجرهن . وخفى ذلك على الإسماعيلي فقال : لم يتضح لي دخول هذا الحديث في هذا الباب ولا تفسير الآية التي ذكرها ، وقد تقدم شرح حديث أنس المذكور قريبا في آخر حديث عمر الطويل وقوله فيه « إنك آليت شهراً » في رواية المستملي والكشميهني « آليت على شهر » وقوله « فقليل يا رسول الله » قائل ذلك عائشة كما تقدم واضحا في آخر حديث عمر المذكور ، وتقدم فيه أن عمر وغيره أيضا سأله عن ذلك

### باب هجرة النبي صلى الله عليه نساءه في غير بيوتهن

ويذكر عن معاوية بن حيدة رفعه : ولا تهجر إلا في البيت . والأول أصح .

٥٠١١- حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج ... ح . وحدثني محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا ابن جريج قال أخبرني يحيى بن عبد الله بن صيفي أن عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث أخبره أن أم سلمة أخبرته أن النبي صلى الله عليه حلف لا يدخل على بعض نسائه شهراً ، فلما مضى تسعة وعشرون يوماً غدا عليهن - أو راح - فقليل له : يا نبي الله ، حلفت أن لا تدخل عليهن شهراً ، فقال : «إن الشهر يكون تسعة وعشرين يوماً» .

٥٠١٢- حدثنا علي بن عبد الله قال نا مروان بن معاوية قال نا أبو يعفور قال : تذاكرنا عند أبي الضحى ، فقال نا ابن عباس قال : أصبحنا يوماً ونساء النبي صلى الله عليه يكين عند كل امرأة منهن أهلها ، فخرجت إلى المسجد فإذا هو ملآن من الناس ، فجاء عمر بن الخطاب فصعد إلى النبي صلى الله عليه وهو في غرفة له ، فسلم فلم يجبه أحد ، ثم سلم فلم يجبه أحد ، ثم سلم فلم يجبه أحد ، فناده ، فدخل على النبي صلى الله عليه فقال : أطلقت نساءك ؟ قال : «لا ؛ ولكن آليت منهن شهراً ، فمكث تسعاً وعشرين ثم دخل على نسائه» .

قوله ( باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في غير بيوتهن ) كأنه يشير إلى أن قوله ﴿واهجروهن في المضاجع﴾ لا مفهوم له ، وأنه تجوز الهجرة فيما زاد على ذلك كما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم من هجره لأزواجه في المشربة . وللعلماء في ذلك اختلاف أذكره بعد .

قوله ( ويذكر عن معاوية بن حيدة ) بفتح الحاء المهملة وسكون التحتانية صحابي مشهور ، وهو جد بهز ابن حكيم بن معاوية .



**قوله ( رفعه ، ولا تهجر إلا في البيت )** في رواية الكشميهني « غير أن لا تهجر إلا في البيت » وهذا ظرف من حديث طويل أخرجه أحمد وأبو داود والخرائطي في « مكارم الأخلاق » و« ابن منددة في غرائب شعبة » كلهم من رواية أبي قزعة سويد عن حكيم بن معاوية عن أبيه وفيه « ما حق المرأة على الزوج ؟ قال : يطعمها إذا طعم ، ويكسوها إذا اكتسى ، ولا يضرب الوجه ، ولا يقبح ، ولا يهجر إلا في البيت » .

**قوله ( والأول أصح )** يعني حديث أنس أصح من حديث معاوية بن حيدة ، وهو كذلك ولكن يمكن الجمع بينهما كما سأذكره ، واقتضى صنيعة أن هذه الطريق تصلح للاحتجاج بها وإن كانت دون غيرها في الصحة ، وإنما صدرها بصيغة التريض إشارة إلى انحطاط رتبها . ووقع في شرح الكرماني قوله « ويذكر عن معاوية ابن حيدة رفعه ولا تهجر إلا في البيت » أى ويذكر عن معاوية ولا تهجر إلا في البيت مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والأول أى الهجرة في غير البيوت أصح إسناداً ، وفي بعضها أى بعض النسخ من البخاري « غير أن لا تهجر إلا في البيت » قال : فحينئذ ففاعل يذكر هجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم نساءه في غير بيوتهن « أى ويذكر عن معاوية رفعه غير أن لا تهجر ، أى رويت قصة الهجرة عنه مرفوعة إلا أنه قال لا تهجر إلا في البيت ، وهذا الذي تلمحه غلط محض ، فإن معاوية بن حيدة ما روى قصة هجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أزواجه ، ولا يوجد هذا في شيء من المسانيد ولا الأجزاء ، وليس مراد البخاري ما ذكره وإنما مراده حكاية ما ورد في سلباق حديث معاوية بن حيدة ، فإن في بعض طرقه « ولا يقبح ولا يضرب الوجه ، غير أن لا يهجر إلا في البيت » فظن الكرماني أن الاستثناء من تصرف البخاري ، وليس كذلك بل هو حكاية منه عما ورد من لفظ الحديث ، والله أعلم . قال المهلب : هذا الذي أشار إليه البخاري كأنه أراد أن يستن الناس بما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الهجر في غير البيوت رفقا بالنساء ، لأن هجرانهن مع الإقامة معهن في البيوت ألم لأنفسهن وأوجع لقلوبهن بما يقع من الإعراض في تلك الحال ، ولما في الغيبة عن الأعين من التسلية عن الرجال ، قال : وليس ذلك بواجب لأن الله قد أمر بهجرانهن في المضاجع فضلاً عن البيوت . وتعقبه ابن المنير بأن البخاري لم يرد ما فهمه ، وإنما أراد أن الهجران يجوز أن يكون في البيوت وفي غير البيوت ، وأن الحصر المذكور في حديث معاوية بن حيدة غير معمول به بل يجوز الهجر في غير البيوت كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اهـ . والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال ، فربما كان الهجران في البيوت أشد من الهجران في غيرها ، وبالعكس بل الغالب أن الهجران في غير البيوت ألم للنفوس وخصوصاً النساء لضعف نفوسهن ، واختلف أهل التفسير في المراد بالهجران ، فالجمهور على أنه ترك الدخول عليهن والإقامة عندهن على ظاهر الآية ، وهو من الهجران وهو البعد ، وظاهره أنه لا يضاجعهما . وقيل المعنى يضاجعهما ويوليها ظهره ، وقيل يمتنع من جماعها ، وقيل يجامعها ولا يكلمها ، وقيل « اهجرهن » مشتق من الهجر بضم الهاء وهو الكلام القبيح أى أغلظوا لهن في القول ، وقيل مشتق من الهجار وهو الحبل الذي يشد به البعير يقال هجر البعير أى ربطه ، فالمعنى أوثقوهن في البيوت واضربوهن قاله الطبري وقواه ، واستدل له ووهاه ابن العربي فأجاد . ثم ذكر في الباب حديثين : الأول حديث أم سلمة .

**قوله ( عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث )** أى ابن هشام بن المغيرة ، وهو أخو أبي بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد أخرجه في الصيام عن أبي عاصم وحده به ، وقوله في هذه الطريق « لا يدخل على بعض نسائه » كذا في هذه الرواية . وهو يشعر بأن اللاتي أقسم أن لا يدخل عليهن هن من وقع منهن ما وقع من سبب القسم لا جميع النسوة ، لكن اتفق أنه في تلك الحالة انفكت رجله كما في حديث أنس المتقدم في أوائل الصيام ، فاستمر مقيماً في المشربة ذلك الشهر كله ، وهو يؤيد أن سبب القسم ما تقدم في مارية فإنها تقتضي اختصاص بعض النسوة دون بعض بخلاف قصة الغسل فإنهن اشتركن فيها إلا صاحبة الغسل وإن كانت إحداهن بدأت بذلك ، وكذلك قصة طلب النفقة والغيرة فإنهن اجتمعن فيها .

الحديث الثاني .

**قوله ( أبو يعفور )** بفتح التحتانية وسكون المهملة وضم الفاء وسكون الواو وآخره راء هو الأصغر . واسمه عبد الرحمن بن عبيد ، كوفي ثقة ليس له في البخاري إلا هذا الحديث وآخر تقدم في آخر ليلة القدر حدث به أيضا عن أبي الضحى .

**قوله ( تذاكرنا عند أبي الضحى فقال : حدثنا ابن عباس )** لم يذكر ما تذاكروا به ، وقد أخرجه النسائي عن أحمد بن عبد الحكم عن مروان بن معاوية بالإسناد الذي أخرجه البخاري فأوضحه ، ولفظه « تذاكرنا الشهر ، فقال بعضنا ثلاثين ، وقال بعضنا تسعا وعشرين ، فقال أبو الضحى : ابن عباس » وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن مروان بن معاوية وقال فيه « تذاكرنا الشهر عند أبي الضحى »

**قوله ( فدخلت المسجد ، فإذا هو ملآن من الناس )** هذا ظاهر في حضور ابن عباس هذه القصة ، وحديثه الطويل ، بل الذي مضى قريبا يشعر بأنه ما عرف القصة إلا من عمر ، لكن يحتمل أن يكون عرفها جملة ففصلها عمر له لما سأله عن المتظاهرين .

**قوله ( في غرفة )** في رواية النسائي « في علي » بمهملة مضمومة وقد تكسر ، وبلاد ثم تحتانية ثقيلتين ، هي المكان العالي وهي الغرفة ، وتقدم أنها كانت مشربة وفسرت فيما مضى ، وزاد الإسماعيلي من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن أبي يعفور « في غرفة ليس عنده فيها إلا بلال » .

**قوله ( فناداه فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا في جميع الأصول التي وقفت عليها من البخاري بحذف فاعل « فناداه » فإن الضمير لعمر وهو الذي دخل ، وقد وقع ذلك مبينا في رواية أبي نعيم ولفظه بعد قوله فسلم « فلم يجبه أحد ، فانصرف ، فناداه بلال فدخل » ومثله للنسائي لكن قال « فنادى بلال » بحذف المفعول وهو الضمير في رواية غيره ، وعند الإسماعيلي « فسلم فلم يجبه أحد ، فانخط ، فدعاه بلال فسلم ثم دخل » وقد تقدم في الحديث الطويل أن في رواية سماك بن الوليد عن ابن عباس عن عمر عند مسلم أن اسم الغلام الذي أذن له رباح ، فلولا قوله في هذه الرواية « ليس عنده فيها إلا بلال » لجوز أن يكونا جميعا كانا عنده ، لكن يجوز أن يكون الحصر للعندية الداخلة ويكون رباح كان على أسكفة الباب كما تقدم ، وعند الإذن ناداه بلال فاسمعه رباح فيجتمع الخبران .

**قوله ( فقال لا ، ولكن آليت منهن شهرا )** أي حلفت أن لا أدخل عليهن شهرا كما تقدم بيانه واضحا في شرح حديث عمر المطول

**باب ما يكره من ضرب النساء وقول الله عز وجل : ﴿ وَأَضْرِبُوهُنَّ ﴾ أي ضرباً غير مبرح**  
٥٠١٣ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن زمة عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يجامعها في آخر اليوم » .

[٥٢٠٤]

**قوله ( باب ما يكره من ضرب النساء )** فيه إشارة الى أن ضربهن لا يباح مطلقا ، بل فيه ما يكره كراهة تنزيه أو تحريم على ما سنقصه .

**قوله ( وقول الله تعالى ﴿ وَأَضْرِبُوهُنَّ ﴾ أي ضرباً غير مبرح )** هذا التفسير منتزع من المفهوم من حديث الباب من قوله « ضرب العبد » كما سأوضحه ، وقد جاء ذلك صريحا في حديث عمرو بن الأحوص أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا طويلا وفيه « فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع ، واضربوهن ضربا غير مبرح » الحديث أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذی واللفظ له ، وفي حديث جابر

الطويل عند مسلم « فإن فعلن فاضربوهن ضربا غير مبرح » . قلت : وسبق التنصيص في حديث معاوية بن حيدة على النهي عن ضرب الوجه .

**قوله ( سفيان ) هو الثوري ، وهشام هو ابن عروة ، وعبد الله بن زمعة تقدم بيان نسبه في تفسير سورة والشمس .**

**قوله ( لا يجلد أحدكم )** كذا في نسخ البخاري بصيغة النهي ، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية أحمد بن سفيان النسائي عن الفرياني — وهو محمد بن يوسف شيخ البخاري فيه — بصيغة الخبر وليس في أوله صيغة النهي ، وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن الفرياني ، وكذا توارد عليه أصحاب هشام بن عروة ، وتقدم في التفسير من رواية وهيب ، ويأتي في الأدب من رواية ابن عيينة ، وكذا أخرجه أحمد عن ابن عيينة وعن وكيع وعن أبي معاوية وعن ابن نمير ، وأخرجه مسلم وابن ماجه من رواية ابن نمير ، والترمذي والنسائي من رواية عبدة بن سليمان ، ففي رواية أبي معاوية وعبدة « لا يجلد » وفي رواية وكيع وابن نمير « علام يجلد » وفي رواية ابن عيينة « وعظهم في النساء فقال : يضرب أحدكم امرأته » وهو موافق لرواية أحمد بن سفيان ، وليس عند واحد منهم بصيغة النهي .

**قوله ( جلد العبد )** أى مثل جلد العبد ، وفي إحدى روايتي ابن نمير عند مسلم « ضرب الأمة » وللنسائي من طريق ابن عيينة « كما يضرب العبد والأمة » وفي رواية أحمد بن سفيان « جلد البعير أو العبد » وسيأتي في الأدب من رواية ابن عيينة « ضرب الفحل أو العبد » والمراد بالفحل البعير ، وفي حديث لقيط بن صبرة عند أبي داود « ولا تضرب ظعنك ضربك أمتك » .

**قوله ( ثم يجامعها )** في رواية أبي معاوية « ولعله أن يضاجعها » وهي رواية الأكثر ، وفي رواية لابن عيينة في الأدب « ثم لعله يعانقها » . وقوله « في آخر اليوم » في رواية ابن عيينة عند أحمد « من آخر الليل » وله عند النسائي « آخر النهار » وفي رواية ابن نمير والأكثر « في آخر يومه » وفي رواية وكيع « آخر الليل أو من آخر الليل » وكلها متقاربة . وفي الحديث جواز تأديب الرقيق بالضرب الشديد ، والإيماء إلى جواز ضرب النساء دون ذلك واليه أشار المصنف بقوله « غير مبرح » ، وفي سياقه استبعاد وقوع الأمرين من العاقل : أن يبالغ في ضرب امرأته ثم يجامعها من بقية يومه أو ليلته ، والجماعة أو المضاجعة إنما تستحسن مع ميل النفس والرغبة في العشرة ، والمجلود غالبا ينفر ممن جلده ، فوقعت الإشارة إلى ذم ذلك وأنه إن كان ولا بد فليكن التأديب بالضرب اليسير بحيث لا يحصل منه النفور التام فلا يفرط في الضرب ولا يفرط في التأديب ، قال المهلب : بين صلى الله عليه وسلم بقوله « جلد العبد » أن ضرب الرقيق فوق ضرب الحر لتباين حالتهما ، ولأن ضرب المرأة إنما أبيح من أجل عضيانها زوجها فيما يجب من حقه عليها اهـ . وقد جاء النهي عن ضرب النساء مطلقا ، فعند أحمد وأبي داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث إياس بن عبد الله بن أبي ذباب بضم المعجمة وبموحدين الأولى « لا تضربوا إماء الله » فجاء عمر فقال : قد ذثر النساء على أزواجهن ، فأذن لهم فاضربوهن ، فأطاف بال رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير فقال : لقد أطاف بال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعون امرأة كلهن يشكين أزواجهن ، ولا تجدون أولئك خياركم » وله شاهد من حديث ابن عباس في صحيح ابن حبان ، وآخر مرسل من حديث أم كلثوم بنت أبي بكر عند البيهقي ، وقوله « ذثر » بفتح المعجمة وكسر الهمزة بعدها راء أى نشر بنون ومعجمة وزاى ، وقيل معناه غضب واستب ، قال الشافعي : يحتمل أن يكون النهي على الاختيار والإذن فيه على الإباحة ، ويحتمل أن يكون قبل نزول الآية بضربهن ثم أذن بعد نزولها فيه ، وفي قوله « لن يضرب خياركم » دلالة على أن ضربهن مباح في الجملة ، ومحل ذلك أن يضربها تأديبا إذا رأى منها ما يكره فيما يجب عليها فيه طاعته ، فإن اكتفى بالتهديد ونحوه كان أفضل ، ومهما أمكن الوصول إلى الغرض بالإيهام لا يعدل إلى الفعل ،

لما في وقوع ذلك من النفرة المضادة لحسن المعاشرة المطلوبة في الزوجية ، إلا إذا كان في أمر يتعلق بمعصية الله . وقد أخرج النسائي في الباب حديث عائشة « ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة له ولا خادما قط ، ولا ضرب بيده شيئا قط إلا في سبيل الله صلى الله عليه وسلم أو تنتهك حرمة الله فينتقم الله » وسياقي مزيد في ذلك في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى

### باب لا تطيع المرأة زوجها في معصية

[٥٢٠٥] ٥٠١٤ - حدثنا خلاد بن يحيى قال نا إبراهيم بن نافع عن الحسن - هو ابن مسلم - عن صفية عن عائشة : أن امرأة من الأنصار زوجت ابنتها ، فتمعط شعر رأسها ، فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقالت : إن زوجها أمرني أن أصل في شعرها فقال : « لا ، إنه قد لعن الموصلات » . [الحديث ٥٢٠٥ - طرفه في : ٥٩٣٤] .

قوله ( باب لا تطيع المرأة زوجها في معصية الله ) لما كان الذي قبله يشعر بنقد المرأة إلى طاعة زوجها في كل ما يرومه خصص ذلك بما لا يكون فيه معصية الله ، فلو دعاها الزوج إلى معصية فعليها أن تمتنع ، فإن أدبها على ذلك كان الإثم عليه . ثم ذكر فيه طرفا من حديث التي طلبت أن تصل شعر ابنتها ، وسياقي شرحه في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى

قوله ( إنه قد لعن الموصلات ) كذا بالبناء للمجهول ، والموصلات بتشديد الصاد المكسورة ويجوز فتحها ، وفي رواية الكشميهني « الموصلات » وهو يؤيد رواية الفتح

### باب ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا ﴾

[٥٢٠٦] ٥٠١٥ - حدثني محمد بن سلام قال أنا أبو معاوية عن هشام عن أبيه عن عائشة ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴾ قالت : هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها ، فيريد طلاقها ويتزوج غيرها ، وتقول له : أمسكني ولا تطلقني ، ثم تزوج غيري ، فأنت في حل من النفقة علي والقسمة لي ، فذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾ .

قوله ( باب وإن امرأة خافت من بعلها نشوزًا أو إعراضًا ) ليس في رواية أبي ذر « أو إعراضًا » وقد تقدم الباب وحديثه في تفسير سورة النساء ، وسياقه هنا أتم ، وذكرت هناك سبب نزولها وفيمن نزلت . واختلف السلف فيما إذا تراضيا على أن لا قسمة لها هل لها أن ترجع في ذلك ؟ فقال الثوري والشافعي وأحمد وأخرج البيهقي عن علي وحكاها ابن المنذر عن عبيدة بن عمرو وإبراهيم ومجاهد وغيرهم : إن رجعت فعليها أن يقسم لها وإن شاء فارقها ، وعن الحسن : ليس لها أن تنقض ، وهو قياس قول مالك في الأنظار والعارية ، والله أعلم

### باب العزل

[٥٢٠٧] ٥٠١٦ - حدثنا مسدد قال نا يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عطاء عن جابر قال : كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . [الحديث ٥٢٠٧ - طرفاه في : ٥٢٠٨ ، ٥٢٠٩] .

[٥٢٠٨] ٥٠١٧ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال عمرو أخبرني عطاء سمع جابراً يقول : كنا نعزل والقرآن ينزل .

[٥٢٠٩] ٥٠١٨- وعن عمرو عن عطاء عن جابر قال: كان يُعزلُ على عهدِ رسولِ الله صلى الله عليه والقرآن ينزل.

[٥٢١٠] ٥٠١٩- حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء قال نا جُوَيْرِيَّةُ عن مالك بن أنس عن الزُّهري عن ابن محيريز عن أبي سعيد الخدري قال: أصبنا سَبِيًّا، فكنا نعزلُ، فسألنا رسولَ الله صلى الله عليه فقال: «أَوْ إنكم لتفعلون؟» -قالها ثلاثاً- «ما مِن نسمةٍ كائنةٍ إلى يوم القيامةٍ إلّا هي كائنة».

قوله ( باب العزل ) أى النزاع بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج ، والمراد هنا بيان حكمه وذكر فيه حديثين : الأول حديث جابر .

قوله ( يحيى بن سعيد ) هو القطان :

قوله ( عن ابن جريج عن عطاء عن جابر : كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في رواية أحمد عن يحيى بن سعيد الأموي عن ابن جريج عن عطاء أنه « سمع جابرا سئل عن العزل فقال : كنا نصنعه » .

قوله ( حدثنا على بن عبد الله حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ( قال قال عمرو ) هو ابن دينار ( أخبرني عطاء أنه سمع جابرا يقول ) هذا مما نزل فيه عمرو بن دينار ، فإنه سمع الكثير من جابر نفسه ؛ ثم أدخل في هذا بينهما واسطة ، وقد تواردت الروايات من أصحاب سفيان على ذلك إلا ما وقع في « مسند أحمد » في النسخ المتأخرة فإنه ليس في الإسناد عطاء ، لكنه أخرجه أبو نعيم من طريق المسند بإثباته وهو المعتمد .

قوله ( كنا نعزل والقرآن ينزل ، وعن عمرو عن عطاء عن جابر كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل ) وقع في رواية الكشمي « كان يعزل » بضم أوله وفتح الزاى على البناء للمجهول ، وكان ابن عيينة حدث به مرتين : فمرة ذكر فيها الأخبار والسماع فلم يقل فيها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومرة ذكره بالعنة فذكرها ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طرق عن سفيان صرح فيها بالتحديث قال « حدثنا عمرو بن دينار » وزاد ابن أبي عمر في روايته عن سفيان « على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » وزاد إبراهيم بن موسى في روايته عن سفيان أنه قال حين روى هذا الحديث « أى لو كان حراما لنزل فيه » . وقد أخرج مسلم هذه الزيادة عن إسحاق بن راهويه عن سفيان فساقه بلفظ « كنا نعزل والقرآن ينزل » قال سفيان : لو كان شيئا ينهى عنه لنهانا عنه القرآن ، فهذا ظاهر في أن سفيان قاله استنباطا ، وأوهم كلام صاحب « العمدة » ومن تبعه أن هذه الزيادة من نفس الحديث فأدرجها ، وليس الأمر كذلك فأني تتبعته من المسانيد فوجدت أكثر رواته عن سفيان لا يذكرون هذه الزيادة ، وشرحه ابن دقيق العيد على ماوقع في « العمدة » فقال : استدلال جابر بالتقرير من الله غريب ، ويمكن أن يكون استدلاله بتقرير الرسول لكنه مشروط بعلمه بذلك انتهى . ويكفي في علمه به قول الصحابي إنه فعله في عهده ، والمسألة مشهورة في الأصول وفي علم الحديث وهي أن الصحابي إذا أضافه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع عند الأكثر ، لأن الظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وأقره لتوفر دواعيهم على سؤالهم إياه عن الأحكام ، وإذا لم يضفه فله حكم الرفع عند قوم ، وهذا من الأول فإن جابرا صرح بوقوعه في عهده صلى الله عليه وسلم وقد وردت عدة طرق تصرح باطلاعه على ذلك ، والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابرا أو سفيان أراد بمنزول القرآن ما يقرأ ، أعم من المتعبد بتلاوته أو غيره مما يوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فكأنه يقول : فعلناه في زمن التشريع ولو كان حراما لم نقر عليه ، وإلى ذلك يشير قول ابن عمر « كنا نتقي الكلام والانبساط إلى نهائنا هية أن ينزل فينا شيء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم تكلمنا وانبسطنا » أخرجه البخاري . وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق أبي الزبير عن جابر قال « كنا نعزل على عهد

رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا» ومن وجه آخر عن أبي الزبير عن جابر «أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن لي جارية وأنا أطوف عليها وأنا أكره أن تحمل ، فقال : اعزل عنها إن شئت ، فإنه سيأتيها ما قدر لها . فلبث الرجل ثم أتاه فقال : إن الجارية قد حبلت ، قال : قد أخبرتك » ووقعت هذه القصة عنده من طريق سفيان بن عيينة بإسناد له آخر إلى جابر وفي آخره « فقال أنا عبد الله ورسوله » وأخرجه أحمد وابن ماجه وابن أبي شيبه بسند آخر على شرط الشيخين بمعناه ، ففي هذه الطرق ما أغنى عن الاستنباط ، فإن في إحداها التصريح باطلاعه صلى الله عليه وسلم وفي الأخرى إذنه في ذلك وإن كان السياق يشعر بأنه خلاف الأولى كما سأذكر البحث فيه . الحديث الثاني حديث أبي سعيد .

**قوله ( جويرية )** هو ابن أسماء الضبيعي يشارك مالكا في الرواية عن نافع وتفرد عنه بهذا الحديث وبغيره ، وهو من الثقات الأنبات ، قال الدارقطني بعد أن أخرجه من طريقه : صحيح غريب تفرد به جويرية عن مالك . قلت : ولم أره إلا من رواية ابن أخيه عبد الله بن محمد بن أسماء عنه .

**قوله ( عن الزهري )** لمالك فيه إسناد آخر أخرجه المصنف في العتق ، وأبو داود وابن حبان من طريق عنه عن ربيعة عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز ، وكذا هو في « الموطأ » .

**قوله ( عن ابن محيريز )** بجاء مهملة ثم راء ثم زاي مصغرا ، اسمه عبد الله ، ووقع كذلك في رواية يونس كما سيأتي في القدر عن الزهري « أخبرني عبد الله بن محيريز الجمحي » وهو مدني سكن الشام ، ومحيريز أبوه هو ابن جنادة بن وهب وهو من رهط أبي مخذومة المؤذن وكان يتيما في حجره ، ووافق مالكا على هذا السند شعيب كما مضى في البيوع ، ويونس كما سيأتي في القدر ، وعقيل والزيدي كلاهما عند النسائي ، وخالفهم معمر فقال « عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد » أخرجه النسائي ، وخالف الجميع إبراهيم بن سعد فقال « عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد » أخرجه النسائي أيضا ، قال النسائي : رواية مالك ومن وافقه أولى بالصواب .

**قوله ( عن أبي سعيد )** في رواية يونس « أن أبا سعيد الخدري أخبره » وفي رواية ربيعة في المغازي « عن محمد ابن يحيى بن حبان عن ابن محيريز أنه قال : دخلت المسجد فرأيت أبا سعيد الخدري فجلست إليه فسألته عن العزل » كذا عند البخاري ، ووقع عند مسلم من هذا الوجه « دخلت أنا وأبو صرمة على أبي سعيد فسأله أبو صرمة فقال : يا أبا سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر العزل » ؟ وأبو صرمة بكسر المهملة وسكون الراء اسمه مالك وقيل قيس صحابي مشهور من الأنصار ، وقد وقع في رواية للنسائي من طريق الضحاك ابن عثمان « عن محمد بن يحيى عن ابن محيريز عن أبي سعيد وأبي صرمة قالا : أصبنا سبايا » والحفوظ الأول .

**قوله ( أصبنا سبايا )** في رواية شعيب في البيوع ويونس المذكورة أنه « بينما هو جالس عند النبي صلى الله عليه وسلم » زاد يونس « جاء رجل من الأنصار » وفي رواية ربيعة المذكورة « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بنى المصطلق فسينا كرائم العرب ، وطالت علينا العزبة ورغبنا في الفداء فأردنا أن نستمتع ونعزل ، فقلنا نفعل ذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا لا نسأله ، فسألناه » .

**قوله ( فكنا نعزل )** في رواية يونس وشعيب فقال « إنا نصيب سبايا ونحب المال فكيف ترى في العزل » ووقع عند مسلم من طريق عبد الرحمن بن بشر « عن أبي سعيد قال : ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : وما ذلكم ؟ قالوا : الرجل تكون له المرأة ترضع له فيصيب منها ويكره أن تحمل منه ، والرجل تكون له الأمة فيصيب منها ويكره أن تحمل منه ، ففي هذه الرواية إشارة إلى أن سبب العزل شيئا أحدهما كراهة مجيء الولد من الأمة وهو إما أنفة من ذلك وإما لئلا يتعذر بيع الأمة إذا صارت أم ولد وإما لغير ذلك كما سأذكره بعد ، والثاني كراهة أن تحمل الموطوءة وهي ترضع فيضر ذلك بالولد المرضع

**قوله ( أو إنكم لتفعلون ) ؟** هذا الاستفهام يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم ما كان اطلع على فعلهم ذلك ، ففيه تعقب على من قال إن قول الصحابي كنا نفعل كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرفوع معتلا بأن الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم ، ففي هذا الخبر أنهم فعلوا العزل ولم يعلم به حتى سألوه عنه ، نعم للقاتل أن يقول كانت دواعيهم متوفرة على سؤاله عن أمور الدين ، فإذا فعلوا الشيء وعلموا أنه لم يطلع عليه بادروا إلى سؤاله عن الحكم فيه فيكون الظهور من هذه الحثية . ووقع في رواية ربيعة « لا عليكم أن لا تفعلوا » ، ووقع في رواية مسلم من طريق أخرى عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد « لا عليكم أن لا تفعلوا ذلك » قال ابن سيرين : قوله « لا عليكم » أقرب إلى النهي ، وله من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين نحوه دون قول محمد ، قال ابن عون فحدثت به الحسن فقال : والله لكان هذا زجر ، قال القرطبي : كان هؤلاء فهموا من « لا » النهي عما سألوه عنه فكان عندهم بعد « لا » حذفاً تقديره لا تفعلوا وعليكم أن لا تفعلوا ، ويكون قوله « وعليكم الخ » تأكيداً للنهي . وتعقب بأن الأصل عدم هذا التقدير ، وإنما معناه : ليس عليكم أن تتركوا ، وهو الذي يساوي أن لا تفعلوا ، وقال غيره : قوله « لا عليكم أن لا تفعلوا » أى لا حرج عليكم أن لا تفعلوا ، ففيه نفى الحرج عن عدم الفعل فأفهم ثبوت الحرج في فعل العزل ، ولو كان المراد نفى الحرج عن الفعل لقال : لا عليكم أن تفعلوا إلا إن ادعى أن « لا » زائدة فيقال الأصل عدم ذلك ؛ ووقع في رواية مجاهد الآتية في التوحيد تعليقا ووصلها مسلم وغيره « ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ولم يفعل ذلك أحدكم » ؟ ولم يقل لا يفعل ذلك ، فأشار إلى أنه لم يصرح لهم بالنهي ، وإنما أشار أن الأولى ترك ذلك ، لأن العزل إنما كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك ، لأن الله إن كان قدر خلق الولد لم يمنع العزل ذلك فقد يسبق الماء ولا يشعر العازل فيحصل العلوق ويلحقه الولد ولا راد لما قضى الله ، والفرار من حصول الولد يكون لأسباب : منها خشية علوق الزوجة الأمة لثلا يصير الولد رقيقا ، أو خشية دخول الضرر على الولد المرضع إذا كانت الموطوءة ترضعه ، أو فرارا من كثرة العيال إذا كان الرجل مقلا فيرغب عن قلة الولد لثلا يتضرر بتحصيل الكسب ، وكل ذلك لا يغني شيئا . وقد أخرج أحمد والبرار وصححه ابن حبان من حديث أنس « أن رجلا سأل عن العزل ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لأخرج الله منها ولدا » وله شاهدان في « الكبير للطبراني » عن ابن عباس وفي « الأوسط » له عن ابن مسعود ، وسأني مزيد لذلك في كتاب القدر إن شاء الله تعالى ، وليس في جميع الصور التي يقع العزل بسببها ما يكون العزل فيه راجحا سوى الصورة المتقدمة من عند مسلم في طريق عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد وهي خشية أن يضر الحمل بالولد المرضع لأنه مما جرب فضر غالبا ، لكن وقع في بقية الحديث عند مسلم أن العزل بسبب ذلك لا يفيد لاحتمال أن يقع الحمل بغير الاختيار ، ووقع عند مسلم في حديث أسامة بن زيد « جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إني أعزل عن امرأتي شفقة على ولدها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن كان كذلك فلا ، ماض ذلك فارس ولا الروم » . وفي العزل أيضا إدخال ضرر على المرأة لما فيه من تفويت لذتها . وقد اختلف السلف في حكم العزل قال ابن عبد البر : لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة إلا بإذنها ، لأن الجماع من حقها ، ولها المطالبة به وليس الجماع المعروف إلا ما لا يلحقه عزل . ووافقه في نقل هذا الإجماع ابن هبيرة ، وتعقب بأن المعروف عند الشافعية أن المرأة لا حق لها في الجماع أصلا ، ثم في خصوص هذه المسألة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير إذنها ، قال الغزالي وغيره : يجوز ، وهو المصحح عند المتأخرين ، واحتج الجمهور لذلك بحديث عن عمر أخرجه أحمد وابن ماجه بلفظ « نهى عن العزل عن الحرة إلا بإذنها » وفي إسناد ابن لهيعة ، والوجه الآخر للشافعية الجرم بالمنع إذا امتنعت ، وفيما إذا رضيت وجهان أصحهما الجواز ، وهذا كله في الحرة وأما الأمة فإن كانت زوجة فهي مرتبة على الحرة إن جاز فيها ففي الأمة أولى ، وإن امتنع فوجهان أصحهما الجواز تحرزا من إرقاق الولد ، وإن كانت سرية جاز بلا خلاف عندهم إلا في وجه حكاه الروياني في المنع مطلقا كمذهب ابن حزم ، وإن كانت السرية مستولدة فالراجح الجواز فيه

مطلقاً لأنها ليست راسخة في الفراش ، وقيل حكمها حكم الأمة المزوجة . هذا واتفقت المذاهب الثلاثة على أن الحرة لا يعزل عنها إلا بإذنها وأن الأمة يعزل عنها بغير إذنها ، واختلفوا في المزوجة فعند المالكية يحتاج إلى إذن سيدها ، وهو قول أبي حنيفة ، والراجح عن محمد . وقال أبو يوسف وأحمد : الإذن لها ، وهي رواية عن أحمد ، وعنه بإذنها ، وعنه يباح العزل مطلقاً ، وعنه المنع مطلقاً . والذي احتج به من جنح إلى التفصيل لا يصح إلا عند عبد الرزاق عنه بسند صحيح عن ابن عباس قال : تستأمر الحرة في العزل ولا تستأمر الأمة السرية فإن كانت أمة تحت حر فعليه أن يستأمرها وهذا نص في المسألة ، فلو كان مرفوعاً لم يجز العدول عنه . وقد استنكر ابن العربي القول بمنع العزل عمن يقول بأن المرأة لا حق لها في الوطء ، ونقل عن مالك أن لها حق المطالبة به إذا قصد بتركه إضرارها . وعن الشافعي وأبي حنيفة لا حق لها فيه إلا في وطئة واحدة يستقر بها المهر ، قال فإذا كان الأمر كذلك فكيف يكون لها حق في العزل ، فإن خصوه بالوطئة الأولى فيمكن وإلا فلا يسوغ فيما بعد ذلك إلا على مذهب مالك بالشرط المذكور اهـ . ومانقله عن الشافعي غريب ، والمعروف عند أصحابه أنه لا حق لها أصلاً ، نعم حزم ابن حزم بوجوب الوطء وبتحريم العزل ، واستند إلى حديث جذامة بنت وهب « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العزل فقال : ذلك الوأد الخفي » أخرجه مسلم ، وهذا معارض بمحدثين أحدهما أخرجه الترمذي والنسائي وصححه من طريق معمر بن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال « كانت لنا جوارى وكنا نعزل ، فقالت اليهود إن تلك الموعودة الصغرى ، فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : كذبت اليهود ، لو أراد الله خلقه لم تستطع رده » وأخرجه النسائي من طريق هشام وعلى بن المبارك وغيرهما عن يحيى بن محمد بن عبد الرحمن عن أبي مطيع بن رفاعة عن أبي سعيد نحوه ، ومن طريق أبي عامر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة نحوه ، ومن طريق سليمان الأحول أنه سمع عمرو بن دينار يسأل أبا سلمة بن عبد الرحمن عن العزل فقال : زعم أبو سعيد ، فذكر نحوه ، قال فسألت أبا سلمة أسمعته من أبي سعيد ؟ قال لا ، ولكن أخبرني رجل عنه . والحديث الثاني في النسائي من وجه آخر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وهذه طرق يقوى بعضها ببعض ، وجمع بينها وبين حديث جذامة يحمل حديث جذامة على التنزيه وهذه طريقة البيهقي ، ومنهم من ضعف حديث جذامة بأنه معارض بما هو أكثر طرقاته منه ، وكيف يصرح بتكذيب اليهود في ذلك ثم يشبهه ؟ وهذا دفع للأحاديث الصحيحة بالتوهم ، والحديث صحيح لا ريب فيه والجمع ممكن ، ومنهم من ادعى أنه منسوخ ، ورد بعدم معرفة التاريخ ، وقال الطحاوي : يحتمل أن يكون حديث جذامة على وفق ما كان عليه الأمر أولاً من موافقة أهل الكتاب ، وكان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ، ثم أعلمه الله بالحكم فكذب اليهود فيما كانوا يقولونه . وتعبه ابن رشد ثم ابن العربي بأنه لا يجزم بشيء تبعاً لليهود ثم يصرح بتكذيبهم فيه ، ومنهم من رجح حديث جذامة بثبوته في الصحيح ، وضعف مقابله بأنه حديث واحد اختلف في إسناده فاضطرب ، ورد بأن الاختلاف إنما يقدح حيث لا يقوى بعض الوجوه فمتى قوى بعضها عمل به ، وهو هنا كذلك والجمع ممكن . ورجح ابن حزم العمل بحديث جذامة بأن أحاديث غيرها توافق أصل الإباحة وحديثها يدل على المنع قال : فمن ادعى أنه أبيح بعد أن منع فعليه البيان . وتعب بأن حديثها ليس صريحاً في المنع إذ لا يلزم من تسميته وأد خفياً على طريق التشبيه أن يكون حراماً ، وخصه بعضهم بالعزل عن الحامل لزوال المعنى الذي كان يحذره الذي يعزل من حصول الحمل ، لكن فيه تضييع الحمل لأن المنى يغذوه فقد يؤدي العزل إلى موته أو إلى ضعفه المفضي إلى موته فيكون وأد خفياً ، وجمعوا أيضاً بين تكذيب اليهود في قولهم الموعودة الصغرى وبين إثبات كونه وأد خفياً في حديث جذامة بأن قولهم الموعودة الصغرى يقتضي أنه وأد ظاهر ، لكنه صغير بالنسبة إلى دفن المولود بعد وضعه حياً ، فلا يعارض قوله إن العزل وأد خفى فانه يدل على أنه ليس في حكم الظاهر أصلاً فلا يترتب عليه حكم ، وإنما جعله وأد من جهة اشتراكهما في قطع الولادة . وقال بعضهم : قوله الوأد الخفي ورد على طريق التشبيه لأنه قطع طريق الولادة قبل مجيئه فأشبه



قتل الولد بعد مجيئه ، قال ابن القيم : الذي كذبت فيه اليهود زعمهم أن العزل لا يتصور معه الحمل أصلاً وجعلوه بمنزلة قطع النسل بالوآد ، فأكذبهم وأخبر أنه لا يمنع الحمل إذا شاء الله خلقه ، وإذا لم يرد خلقه لم يكن وآداً حقيقة ، وإنما سماه وآداً خفياً في حديث جذامة لأن الرجل إنما يعزل هرباً من الحمل فأجرى قصده لذلك مجرى الوآد ، لكن الفرق بينهما أن الوآد ظاهر بالمباشرة اجتمع فيه القصد والفعل ، والعزل يتعلق بالقصد صرفاً فلذلك وصفه بكونه خفياً ، فهذه عدة أجوبة يقف معها الاستدلال بحديث جذامة على المنع . وقد جنح إلى المنع من الشافعية ابن حبان فقال في صحيحه « ذكر الخبر الدال على أن هذا الفعل مزجور عنه لا يباح استعماله » ثم ساق حديث أبي ذر رفعه « ضعه في حلالة وجنبه حرامه وأقرره ، فإن شاء الله أحياه وإن شاء أماته ولك أجر » اهـ . ولا دلالة فيما ساقه على ما ادعاه من التحريم بل هو أمر إرشاد لما دلت عليه بقية الأخبار والله أعلم . ومن عنده عبد الرزاق وجه آخر عن ابن عباس أنه أنكر أن يكون العزل وآداً وقال : المتنى يكون نطفة ثم علقه ثم مضغة ثم عظماً ثم يكسي لحماً ، قال : والعزل قبل ذلك كله . وأخرج الطحاوي من طريق عبد الله بن عدى بن الخيار عن علي نحوه في قصة حرب عند عمر وسنده جيد . واختلفوا في علة النهي عن العزل : فقيل لتفويت حق المرأة ، وقيل لمعاندة القدر ، وهذا الثاني هو الذي يقتضيه معظم الأخبار الواردة في ذلك ، والأول مبنى على صحة الخبر المرفق بين الحرة والأمة . وقال إمام الحرمين : موضع المنع أنه ينزع بقصد الإنزال خارج الفرج خشية العلق ومتى فقد ذلك لم يمنع ، وكأنه راعى سبب المنع فإذا فقد بقي أصل الإباحة فله أن ينزع متى شاء حتى لو نزع فأنزل خارج الفرج اتفاقاً لم يتعلق به النهي والله أعلم . وينتزع من حكم العزل حكم معالجة المرأة إسقاط النطفة قبل نفخ الروح ، فمن قال بالمنع هناك ففي هذه أولى ، ومن قال بالجواز يمكن أن يلتحق به هذا ، ويمكن أن يفرق بأنه أشد لأن العزل لم يقع فيه تعاطي السبب ومعالجة السقط تقع بعد تعاطي السبب ، ويلتحق بهذه المسألة تعاطي المرأة ما يقطع الحمل من أصله ، وقد أفتى بعض متأخري الشافعية بالمنع ، وهو مشكل على قولهم بإباحة العزل مطلقاً . والله أعلم . واستدل بقوله في حديث أبي سعيد « وأصبنا كرائم العرب وطالت علينا العزبة وأردنا أن نستمتع وأحببنا الفداء » لمن أجاز استرقاق العرب وقد تقدم بيانه في « باب من ملك من العرب رقيقاً » في كتاب العتق ، ولمن أجاز وطء المشركات بملك اليمين وإن لم يكن من أهل الكتاب لأن بنى المصطلق كانوا أهل أوثان ، وقد انفصل عنه من منع باحتمال أن يكونوا ممن دان بدين أهل الكتاب وهو باطل ، وباحتمال أن يكون ذلك في أول الأمر ثم نسخ ، وفيه نظر إذ النسخ لا يثبت بالاحتمال ، وباحتمال أن تكون المسيبات أسلمن قبل الوطء وهذا لا يتم مع قوله في الحديث وأحببنا الفداء فإن المسلمة لاتعاد للمشرك ، نعم يمكن حمل الفداء على معنى أخص وهو أنهم يفدين أنفسهم فيعتقن من الرق ، ولا يلزم منه إعادتهن للمشركين ، وحمله بعضهم على إرادة الثمن لأن الفداء المتخوف من فوته هو الثمن ، ويؤيد هذا الحمل قوله في الرواية الأخرى « فقال يارسول الله إنا أصبنا سبيلاً ونحب الأثمان فكيف ترى في العزل ؟ » وهذا أقوى من جميع ما تقدم ، والله أعلم .

### باب القرعة بين النساء إذا أراد سَفَرًا

[٥٢١١] ٥٠٢٠ - حدثنا أبو نعيم قال نا عبد الواحد بن أيمن قال حدثني ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه كان إذا خرج أقرع بين نسائه ، فطارت القرعة لعائشة وحفصة ، وكان النبي صلى الله عليه إذا كان بالليل سار مع عائشة يتحدث ، فقالت حفصة : ألا تركبين الليلة بعيري وأركب بعيرك تنظرين وأنظر ، فقالت : بلى ، فركبت فجاء النبي صلى الله عليه إلى جمل عائشة وعليها حفصة فسلم عليها ثم سار حتى نزلوا وافتقدته عائشة ، فلما نزلوا جعلت رجليها بين الإذخر وتقول : يا

ربِّ سَلِّطْ يا ربُّ عليَّ حَيَّةً أو عقرباً تلدغني ولا أستطيع أن أقول له شيئاً .

**قوله ( باب القرعة بين النساء إذا أراد سفرا )** تقدم في حديث الإفك في التفسير مثل ذلك من حديث عائشة أيضا ، وساق المصنف في الباب قصة أخرى ولعلها كانت أيضا في تلك السفرة ، ولكن بينت في شرح حديث الإفك في التفسير أنه لم يكن معه في غزوة المريسيع إلا عائشة ، وقد تقدم في الهبة والشهادات مثل ذلك في أول حديث آخر عن عائشة أيضا .

**قوله ( ابن أبي مليكة عن القاسم )** هو ابن أبي بكر ، وابن أبي مليكة يروي عن عائشة تارة بالواسطة وتارة بغيرها .

**قوله ( إذا أراد سفرا )** مفهومه اختصاص القرعة بحالة السفر ، وليس على عمومها بل لتعين القرعة من يسافر بها ، وتجري القرعة أيضا فيما إذا أراد أن يقسم بين زوجاته فلا يبدأ بأيهن شاء بل يقرع بينهما فيبدأ بالتي تخرج لها القرعة ، إلا أن يرضين بشيء فيجوز بلا قرعة .

**قوله ( أقرع بين نسائه )** زاد ابن سعد من وجه آخر عن القاسم عن عائشة « فكان إذا خرج سهم غيري عرف فيه الكراهية » واستدل به على مشروعية القرعة في القسمة بين الشركاء وغير ذلك كما تقدم في أواخر الشهادات ، والمشهور عن الحنفية والمالكية عدم اعتبار القرعة ، قال عياض : هو مشهور عن مالك وأصحابه لأنه من باب الخطر والقمار ، وحكى عن الحنفية إجازتها اهـ ، وقد قالوا به في مسألة الباب . واحتج من منع من المالكية بأن بعض النسوة قد تكون أنفع في السفر من غيرها فلو خرجت القرعة للتي لا نفع بها في السفر لأضر بحال الرجل ، وكذا بالعكس قد يكون بعض النساء أقوم ببيت الرجل من الأخرى ، وقال القرطبي : ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف أحوال النساء ، وتختص مشروعية القرعة بما إذا اتفقت أحوالهن لكلا تخرج واحدة معه فيكون ترجيحها بغير مرجح اهـ . وفيه مراعاة للمذهب مع الأمن من رد الحديث أصلا لحمله على التخصيص ، فكانه خصص العموم بالمعنى .

**قوله ( فطارت القرعة لعائشة وحفصة )** أى في سفرة من السفرات ، والمراد بقولها طارت أى حصلت ، وطير كل إنسان نصيبه ، وقد تقدم في الجنائز قول أم العلاء لما اقتسم الأنصار المهاجرين قالت « وطار لنا عثمان ابن مظعون » أى حصل في نصيبنا من المهاجرين .

**قوله ( وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان بالليل سار مع عائشة يتحدث )** استدل به المهلب على أن القسم لم يكن واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا دلالة فيه لأن عماد القسم الليل في الحضر ، وأما في السفر فعماد القسم فيه النزول ، وأما حالة السير فليست منه لا ليلا ولا نهارا ، وقد أخرج أبو داود والبيهقي واللفظ له من طريق ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة « قلَّ يوم إلا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف علينا جميعا فيقبل ويلمس مادون الوقاع ، فإذا جاء إلى التي هو يومها بات عندها » .

**قوله ( فقالت حفصة )** أى لعائشة .

**قوله ( ألا تركبن الليلة بعيري الخ )** كأن عائشة أجابت إلى ذلك لما شوقتها إليه من النظر إلى مالم تكن هي تنظر ، وهذا مشعر بأنهما لم يكونا حال السير متقاربتين بل كانت كل واحدة منهما من جهة كما جرت العادة من

السير قطارين ، وإلا فلو كانتا معا لم تختص إحدهما بنظر مالم تنظره الأخرى ، ويحتمل أن تريد بالنظر وطأة البعير وجوده سيرة .

قوله ( فجاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى جل عائشة وعليه ) في رواية حكاهما الكرمانى « وعليها » وكأنه على إرادة الناقة .

قوله ( فسلم عليها ) لم يذكر في الخبر أنه تحدث معها فيحتمل أن يكون أهم ما وقع ، ويحتمل أن يكون وقع ذلك اتفاقا ، ويحتمل أن يكون تحدث ولم ينقل .

قوله ( وافقدته عائشة ) أى حالة المسيرة ، لأن قطع المألوف صعب .

قوله ( فلما نزلوا جعلت رجلها بين الإذخر ) كأنها لما عرفت أنها الجانية فيما أجابت إليه حفصة عايت نفسها على تلك الجناية . والإذخر نبت معروف توجد فيه الهوام غالبا في البرية .

قوله ( وتقول رب سلط ) في رواية المستملي « يارب سلط » بإثبات حرف النداء وهى رواية مسلم .

قوله ( تلدغني ) بالغين المعجمة .

قوله ( ولا أستطيع أن أقول له شيئا ) قال الكرمانى الظاهر أنه كلام حفصة ، ويحتمل أن يكون كلام عائشة ، ولم يظهر لي هذا الظاهر بل هو كلام عائشة ، وقد وقع في رواية مسلم في جميع ما وقفت عليه من طرقة إلا ما سأذكره بعد قوله تلدغني « رسولك لا أستطيع أن أقول له شيئا » ورسولك بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو رسولك ، ويجوز النصب على تقدير فعل ، وإنما لم تتعرض لحفصة لأنها هى التي أجابها طائفة فعادت على نفسها باللوم ، ووقع عند الإسماعيلي من وجهين عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بعد قوله تلدغني « ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر ولا أستطيع أن أقول له شيئا » وعلى هذا فيحتمل أن يكون المراد بالقول في قولها أن أقول أى أحكي له الواقعة لأنه ما كان يعذرني في ذلك ، وظاهر رواية غيره تفهم أن مرادها بالقول أنها لا تستطيع أن تقول في حقه شيئا كما تقدم ، قال الداودي : يحتمل أن تكون المسيرة في ليلة عائشة ولذلك غلبت عليها الغيرة فدعت على نفسها بالموت ، وتعقب بأنه يلزم منه أنه يوجب القسم في المسيرة ، وليس كذلك إذ لو كان لما كان يخص عائشة بالمسيرة دون حفصة حتى تحتاج حفصة لتحيل على عائشة ، ولا يتجه القسم في حالة السير إلا إذا كانت الخلوة لا تحصل إلا فيه بأن يركب معها في الهودج وعند النزول يجتمع الكل في الخيمة فيكون حينئذ عماد القسم السير ، أما المسيرة فلا ، وهذا كله مبنى على أن القسم كان واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي يدل عليه معظم الأخبار ، ويؤيد القول بالقرعة أنهم اتفقوا على أن مدة السفر لا يحاسب بها المقيمة بل يبتدئ إذا رجع بالقسم فيما يستقبل ، فلو سافر بمن شاء بغير قرعة فقدم بعضهن في القسم للزم منه إذا رجع أن يوفى من تخلف حقها ، وقد نقل ابن المنذر الإجماع على أن ذلك لا يجب ، فظهر أن للقرعة فائدة وهى أن لا يؤثر بعضهن بالتشهى لما يترتب على ذلك من ترك العدل بينهن ، وقد قال الشافعي في القديم : لو كان المسافر يقسم لمن خلف لما كان للقرعة معنى بل معناها أن تصير هذه الأيام لمن خرج سهمها خالصة انتهى . ولا يخفى أن محل الإطلاق في ترك القطاء في السفر مادام اسم السفر موجودا ، فلو سافر إلى بلدة فأقام بها زمنا طويلا ثم سافر راجعا فعليه قضاء مدة الإقامة وفي مدة الرجوع خلاف عند الشافعية والمعنى في سقوط القطاء أن التي سافرت وفازت بالصحبة لحقها من تعب السفر ومشقته ما يقابل ذلك والمقيمة عكسها في الأمرين معا

## باب المرأة تهب يومها من زوجها لضرتها ، وكيف يقسم ذلك

[٥٢١٢] ٥٠٢١- حدثنا مالك بن إسماعيل قال نا زهير عن هشام عن أبيه عن عائشة : أن سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة بيومها ويوم سودة .

قوله ( باب المرأة تهب يومها من زوجها لضرتها ) « من » يتعلق بيومها لا يهب ، أى يومها الذي يختص بها .

قوله ( وكيف يقسم ذلك ) قال العلماء : إذا وهبت يومها لضرتها قسم الزوج لها يوم ضرتها ، فإن كان تاليا ليومها فذاك وإلا لم يقدمه عن رتبته في القسم إلا برضا من بقى ، وقالوا إذا وهبت المرأة يومها لضرتها فإن قبل الزوج لم يكن للموهوبة أن تمتنع وإن لم يقبل لم يكره على ذلك ، وإذا وهبت يومها لزوجها ولم تتعرض للضرة فهل له أن يخص واحدة إن كان عنده أكثر من اثنتين ، أو يوزعه بين من بقى ؟ وللواهة في جميع الأحوال الرجوع عن ذلك متى أحببت لكن فيما يستقبل لا فيما مضى ، وأطلق ابن بطال أنه لم يكن لسودة الرجوع في يومها الذي وهبته لعائشة .

قوله ( حدثنا مالك بن إسماعيل ) هو أبو غسان النهدي ، وزهير هو ابن معاوية .

قوله ( أن سودة بنت زمعة ) هى زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان تزوجها وهو بمكة بعد موت خديجة ودخل عليها بها وهاجرت معه ، ووقع لمسلم من طريق شريك عن هشام في آخر حديث الباب « قالت عائشة : وكانت أول امرأة تزوجها بعدي » ومعناه عقد عليها بعد أن عقد على عائشة ، وأما دخوله عليها فكان قبل دخوله على عائشة بالاتفاق ، وقد نبه على ذلك ابن الجوزي .

قوله ( وهبت يومها لعائشة ) تقدم في الهبة من طريق الزهري عن عروة بلفظ « يومها وليلتها » وزاد في آخره « تبغني بذلك رضا رسول الله صلى الله عليه وسلم » . ووقع في رواية مسلم من طريق عقبة بن خالد عن هشام « لما أن كبرت سودة وهبت » وله نحوه من رواية جرير عن هشام ، وأخرج أبو داود هذا الحديث وزاد فيه بيان سببه أوضح من رواية مسلم ، فروى عن أحمد بن يونس عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة بالسند المذكور « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفضل بعضنا على بعض في القسم » الحديث ، وفيه « ولقد قالت سودة بنت زمعة حين أسنت وخافت أن يفارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله يومي لعائشة ، فقبل ذلك منها ، ففيها وأشباهها نزلت ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَاَفَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا ﴾ الآية » وتابعه ابن سعد عن الواقدي عن ابن أبي الزناد في وصله ، ورواه سعيد بن منصور عن ابن أبي الزناد مرسلًا لم يذكر فيه عن عائشة ، وعند الترمذى من حديث ابن عباس موصولًا نحوه ، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر بمعنى ذلك ، فتواردت هذه الروايات على أنها خشيت الطلاق فوهبت ، وأخرج ابن سعد بسند رجاله ثقات من رواية القاسم ابن أبى بزة مرسلًا « أن النبي صلى الله عليه وسلم طلقها فقعدت له على طريقه فقالت : والذي بعثك بالحق مالي في الرجال حاجة ، ولكن أحب أن أبعث مع نسائك يوم القيامة ، فأنشدك بالذي أنزل عليك الكتاب هل طلقنتي لموجدة وجدتها على ؟ قال : لا . قالت : فأنشدك لما راجعتني ، فراجعها . قالت : فإني قد جعلت يومي

وليلتي لعائشة حبة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة بيومها ويوم سودة )** في رواية جرير عن هشام عند مسلم « فكان يقسم لعائشة يومين يومها ويوم سودة » وقد بينت كلامهم في كيفية هذا القسم أول الباب

### باب العدل بين النساء ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ ﴾

**قوله ( باب العدل بين النساء ، ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء )** أشار بذكر الآية إلى أن المنتهى فيها العدل بينهن من كل جهة ، وبالحديث إلى أن المراد بالعدل التسوية بينهن بما يليق بكل منهن ، فإذا وفي لكل واحدة منهن كسوتها ونفقتها والإيواء إليها لم يضره ما زاد على ذلك من ميل قلب أو تبرع بتخفة ، وقد روى الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه فيعدل ويقول : اللهم هذا قسمي فيما أملك ، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » قال الترمذي يعني به الحب والمودة ، كذلك فسره أهل العلم ، قال الترمذي : رواه غير واحد عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة مرسلًا وهو أصح من رواية حماد بن سلمة ، وقد أخرج البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا ﴾ الآية ، قال : في الحب والجماع ، وعن عبدة ابن عمرو السلماني مثله .

[٥٢١٣] ٥٠٢٢ - حدثنا مسدد قال نا بشر قال نا خالد عن أبي قلابة عن أنس ، ولو شئت أن أقول قال النبي صلى الله عليه ولكن قال : السُّنَّةُ إذا تزوجَ البكرَ أقامَ عندها سبعةً ، وإذا تزوجَ الثيبَ أقامَ عندها ثلاثاً .  
[الحديث ٥٢١٣ - طرفه في : ٥٢١٤] .

**قوله ( بشر )** هو ابن المفضل ، وخالد هو ابن مهران الحذاء .

**قوله ( ولو شئت أن أقول قال النبي صلى الله عليه وسلم ولكن قال السنة )** في رواية مسلم وأبي داود من طريق هشيم عن خالد في آخر الحديث « قال خالد : لو شئت أن أقول رفعه لصدقت ، ولكنه قال السنة » فبين أنه قول خالد ، وهو ابن مهران الحذاء راويه عن أبي قلابة . وقد اختلف على سفيان الثوري في تعيين قائل ذلك هل هو خالد أو شيخه أبو قلابة ، ويأتي بيان ذلك في الباب الذي يليه مع شرح الحديث .

### باب إذا تزوجَ الثيبَ على البكر

[٥٢١٤] ٥٠٢٣ - حدثنا يوسف بن راشد قال نا أبو أسامة عن سفيان قال نا أيوب وخالد عن أبي قلابة عن أنس قال : من السنة إذا تزوجَ الرجلُ البكرَ على الثيبَ أقامَ عندها سبعةً وقسم ، وإذا تزوجَ الثيبَ على البكرَ أقامَ عندها ثلاثاً ثم قسم ، قال أبو قلابة : ولو شئت لقلت : إن أنسا رفعه إلى النبي صلى الله عليه . وقال عبد الرزاق أنا سفيان عن أيوب وخالد قال خالد : ولو شئت لقلت : رفعه إلى النبي صلى الله عليه .

قوله ( باب إذا تزوج الثيب على البكر ) أى أو عكس كيف يصنع ؟

قوله ( حدثنا يوسف بن راشد ) هو يوسف بن موسى بن راشد نسب لجدّه .

قوله ( حدثنا أبو أسامة عن سفيان ) في رواية نعيم من طريق حمزة بن عون عن أبي أسامة « حدثنا سفيان » .

قوله ( حدثنا أيوب ) هو السخيتاني وخالد هو الخذاء .

قوله ( عن أبي قلابة ) أى أنهما جميعاً روياه عن أبي قلابة . لكن الذي يظهر أنه ساقه على لفظ خالد .

قوله ( قال من السنة ) أى سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، هذا الذي يتبادر للفهم من قول الصحابي ، وقد مضى في الحج قول سلام بن عبد الله بن عمر لما سأله الزهري عن قول ابن عمر للحجاج « إن كنت تريد السنة هل تريد سنة النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال له سالم : وهل يعنون بذلك إلا سنته » .

قوله ( إذا تزوج الرجل البكر على الثيب ) أى يكون عنده امرأة فيتزوج معها بكراً كما سيأتي البحث عنه .

قوله ( أقام عندها سبعا وقسم ، ثم قال : أقام عندها ثلاثاً ثم قسم ) كذا في البخاري بالواو في الأولى وبلفظ « ثم » في الثانية ، ووقع عند الإسماعيلي وأبي نعيم من طريق حمزة بن عون عن أبي أسامة بلفظ « ثم » في الموضعين .

قوله ( قال أبو قلابة : ولو شئت لقلت أن أنسا رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ) كأنه يشير إلى أنه لو صرح برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم لكان صادقا ويكون روى بالمعنى وهو جائز عنده ، لكنه رأى أن المحافظة على اللفظ أولى . وقال ابن دقيق العيد : قول أبي قلابة يحتمل وجهين أحدهما أن يكون ظن أنه سمعه عن أنس مرفوعاً لفظاً فتحرز عنه تورعاً ، والثاني أن يكون رأى أن قول أنس « من السنة » في حكم المرفوع ، فلو عبر عنه بأنه مرفوع على حسب اعتقاده لصح لأنه في حكم المرفوع ، قال : والأول أقرب ، لأن قوله « من السنة » يقتضي أن يكون مرفوعاً بطريق اجتهادي محتمل ، وقوله « أنه رفعه » نص في رفعه وليس للراوى أن ينقل ما هو ظاهر محتمل إلى ما هو نص غير محتمل انتهى ، وهو بحث متجه ، ولم يصب من رده بأن الأكثر على أن قول الصحابي « من السنة كذا » في حكم المرفوع لاتجاه الفرق بين ما هو مرفوع وما هو في حكم المرفوع ، لكن باب الرواية بالمعنى متسع ، وقد وافق هذه الرواية ابن عليّة عن خالد في نسبة هذا القول إلى أبي قلابة أخرجه الإسماعيلي ونسبه بشر بن المفضل وهشيم إلى خالد ، ولا منافاة بينهما كما تقدم لاحتمال أن يكون كل منهما قال ذلك .

قوله ( وقال عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أيوب وخالد ) يعنى بهذا الإسناد والمتن .

قوله ( قال خالد ولو شئت لقلت رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ) كأن البخاري أراد أن يبين أن الرواية عن سفيان الثوري اختلفت في نسبة هذا القول هل هو قول أبي قلابة أو قول خالد ، ويظهر لي أن هذه الزيادة في رواية خالد عن أبي قلابة دون رواية أيوب ، ويؤيده أنه أخرجه في الباب الذي قبله من وجه آخر عن خالد وذكر الزيادة في صدر الحديث ، وقد وصل طريق عبد الرزاق المذكورة مسلم فقال « حدثني محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق ولفظه : من السنة أن يقيم عند البكر سبعا ، قال خالد الخ » وقد رواه أبو داود الحفري والقاسم

ابن يزيد الجرمي عن الثوري عنهما أخرجه الإسماعيلي ، ورواه عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان كذلك أخرجه البيهقي ، وشذ أبو قلابة الرقاشي فرواه عن أبي عاصم عن سفيان عن خالد وأيوب جميعا وقال فيه « قال صلى الله عليه وسلم » أخرجه أبو عوانة في صحيحه عنه وقال « حدثنا الصغاني عن أبي قلابة وقال : هو غريب لا أعلم من قاله غير أبي قلابة » انتهى . وقد أخرج الإسماعيلي من طريق أيوب من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبي قلابة عن أنس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » فصرح برفعه ، وهو يؤيد ما ذكرته أن السياق في رواية سفيان لخالد ، ورواية أيوب هذه إن كانت محفوظة احتمال أن يكون أبو قلابة لما حدث به أيوب جزم برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وأخرجه ابن حبان أيضا عنه عن عبد الجبار بن العلاء عن سفيان بن عيينة عن أيوب وصرح برفعه ، وأخرجه الدارمي والدارقطني من طريق محمد بن إسحق عن أيوب مثله ، فبينت أن رواية خالد هي التي قال فيها « من السنة » وأن رواية أيوب قال فيها « قال النبي صلى الله عليه وسلم » واستدل به على أن هذا العدل يختص بمن له زوجة قبل الجديدة ، وقال ابن عبد البر : جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف وسواء كان عنده زوجة أم لا ، وحكى الثوري أنه يستحب إذا لم يكن عنده غيرها وإلا فيجب . وهذا يوافق كلام أكثر الأصحاب ، واختار النووي أن لا فرق ، وإطلاق الشافعي يعضده ، ولكن يشهد للأول قوله في حديث الباب « إذا تزوج البكر على الثيب » ويمكن أن يتمسك للآخر بسياق بشر عن خالد الذي في الباب قبله فإنه قال « إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا » الحديث ولم يقيد بما إذا تزوجها على غيرها ، لكن القاعدة أن المطلق محمول على المقيد ، بل ثبت في رواية خالد التقييد ، فعند مسلم من طريق هشيم عن خالد « إذا تزوج البكر على الثيب » الحديث . ويؤيده أيضا قوله في حديث الباب « ثم قسم » لأن القسم إنما يكون لمن عنده زوجة أخرى ، وفيه حجة على الكوفيين في قولهم : أن البكر والثيب سواء في الثلاث ، وعلى الأوزاعي في قوله للبكر ثلاث وللثيب يومان ، وفيه حديث مرفوع عن عائشة أخرجه الدارقطني بسند ضعيف جدا وخص من عموم حديث الباب ما لو أرادت الثيب أن يكمل لها السبع فإنه إذا أجابها سقط حقها من الثلاث وقضى السبع لغيرها ، لما أخرجه مسلم من حديث أم سلمة « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها أقام عندها ثلاثا وقال : إنه ليس بك على أهلِكَ هوان ، إن شئت سبعت لك ، وإن سبعت لك سبعت لنسائي » وفي رواية له « إن شئت ثلثت ثم درت ، قالت ثلث » وحكى الشيخ أبو إسحق في « المهذب » وجهين في أنه يقضى السبع أو الأربع المزیدة ، والذي قطع به الأكثر إن اختار السبع قضاها كلها وإن أقامها بغير اختيارها قضى الأربع المزیدة .

( تنبيه ) : يكره أن يتأخر في السبع أو الثلاث عن صلاة الجماعة وسائر أعمال البر التي كان يفعلها ؛ إنص عليه الشافعي . وقال الرافعي : هذا في النهار ، وأما في الليل فلا ، لأن المندوب لا يترك له الواجب ، وقد قال الأصحاب : يسوى بين الزوجات في الخروج إلى الجماعة وفي سائر أعمال البر ، فيخرج في ليالي الكل أو لا يخرج أصلا ، فإن خصص حرم عليه ، وعدوا هذا من الأعذار في ترك الجماعة . وقال ابن دقيق العيد : أفرط بعض الفقهاء فجعل مقامه عندها عذرا في إسقاط الجمعة ، وبالع في التشنيع . وأجيب بأنه قياس قول من يقول بوجوب المقام عندها وهو قول الشافعية ، ورواه ابن القاسم عن مالك ، وعنه يستحب وهو وجه للشافعية ، فعلى الأصح يتعارض عنده الواجبان ، فقدم حق الآدمي ، هذا توجيهه ، فليس بشنيع وإن كان مرجوحا ، وتجب الموالاة في السبع وفي الثلاث ، فلو فرق لم يحسب على الراجح لأن الحشمة لا تزول به ، ثم لا فرق في ذلك بين الحرة والأمة ، وقيل هي على النصف من الحرة ويجبر الكسر .

### باب من طاف على نسائه في غُسل واحدٍ

[٥٢١٥] ٥٠٢٤- حدثنا عبدُ الأعلى بن حماد قال نا يزيدُ بن زريع قال نا سعيدٌ عن قتادة أن أنسَ بن مالك حدثهم: أن نبيَّ الله صلى الله عليه كان يطوفُ على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسعُ نسوةٍ.

قوله ( باب من طاف على نسائه في غُسل واحد ) ذكر فيه حديث أنس في ذلك ، وقد تقدم سندنا ومتنا في كتاب الغسل مع شرحه وفوائده والاختلاف على قتادة في كونهن تسعا أو إحدى عشرة وبيان الجمع بين الحديثين . وتعلق به من قال إن القسم لم يكن واجبا عليه ، وتقدم أن ابن العربي نقل أنه كانت له ساعة من النهار لا يجب عليه فيها القسم وهي بعد العصر وقلت : إن لم أجد لذلك دليلا ، ثم وجدت حديث عائشة الذي في الباب بعد هذا بلفظ « كان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدنو من إحداهن » الحديث ، وليس فيه بقية ما ذكر من أن تلك الساعة هي التي لم يكن القسم واجبا عليه فيها وأنه ترك إتيان نسائه كلهن في ساعة واحدة على تلك الساعة ويرد عليه قوله في حديث أنس « كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة » وقد تقدمت له توجيهات غير هذه هناك ، وذكر عياض في « الشفا » أن الحكمة في طوافه عليهن في الليلة الواحدة كان لتحصيلهن ، وكأنه أراد به عدم تشوفهن للأزواج ، إذ الإحصان له معان منها الإسلام والحرية والعفة ، والذي يظهر أن ذلك إنما كان لإرادة العدل بينهن في ذلك وإن لم يكن واجبا ، كما تقدم شيء من ذلك في « باب كثرة النساء » . وفي التعليل الذي ذكره نظر لأنهن حرم عليهن التزويج بعده وعاش بعضهن بعده خمسين سنة فما دونها وزادت آخرهن موتا على ذلك

### باب دخول الرجل على نسائه في اليوم

[٥٢١٦] ٥٠٢٥- حدثنا فروة قال حدثني علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة: كان رسولُ الله صلى الله عليه إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدنو من إحداهن ، فدخل على حفصة ، فاحتبس أكثر ما كان يحتبس .

قوله ( باب دخول الرجل على نسائه في اليوم ) ذكر فيه طرفا من حديث عائشة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من العصر دخل على نسائه » الحديث ، وسيأتي بأتم من هذا في « باب لم تحرم ما أحل الله لك » من كتاب الطلاق ، وقوله « فيدنو من إحداهن » زاد فيه ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة « بغير وقاع » وقد بينته في « باب القرعة بين النساء » وهو مما يؤكد الرد على ابن العربي فيما ادعاه

### باب إذا استأذن الرجل نساءه في أن يمرض في بيت بعضهن فأذن له

[٥٢١٧] ٥٠٢٦- حدثنا إسماعيل قال حدثني سليمان بن بلال قال هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة: أن النبي صلى الله عليه كان يسأل في مرضه الذي مات فيه : « أين أنا غداً أين أنا غداً ؟ » يريد يوم عائشة ، فأذن له أزواجه يكون حيث شاء ، فكان في بيت عائشة حتى مات عندها ، قالت عائشة : فمات في اليوم الذي كان يدورُ عليَّ فيه في بيتي ، فقبضه الله وإن رأسه لبينَ نحري وسحري ، وخالطَ ريقِي ريقه .



فمات في اليوم الذي كان يدورُ علىَّ فيه في بيتي ، فقبضهُ الله وإنَّ رأسهُ لَبَيْنَ نَحْرِي وَسَخْرِي ، وَخَالَطَ رِيقَهُ رِيقِي .»

قوله ( باب إذا استأذن الرجل نساءه في أن يمرض في بيت بعضهن فأذن له ) ذكر فيه حديث عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه في الوفاة النبوية في آخر المغازي ، والغرض منه هنا أن القسم لمن يسقط بإذنها في ذلك ، فكأنهن وهن أيامهن تلك التي هو في بيتها ، وقد تقدم في بعض طرقه التصريح بذلك .

### باب حب الرجل بعض نساءه أفضل من بعض

[٥٢١٨] ٥٠٢٧- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا سليمان عن يحيى عن عبيد بن حنين سمع ابن عباس : عن عمر دخل على حفصة فقال : يا بُنَيَّةُ ، لا تغرنك هذه التي أعجبها حسنُها حبُّ رسولِ الله صلى الله عليه وآله إياها - يُريدُ عائشةَ - فقصصتُ على رسولِ الله صلى الله عليه وآله عليه فتبسَّم .

قوله ( باب حب الرجل بعض نساءه أفضل من بعض ) ذكر فيه طرفا من حديث ابن عباس عن عمر الذي تقدم في « باب موعظة الرجل ابنته » وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم شرحه هناك .

### باب المتشبع بما لم ينل ، وما ينهى من افتخار الضرة

[٥٢١٩] ٥٠٢٨- حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن هشام عن فاطمة عن أسماء عن النبي صلى الله عليه وآله عليه ... ح . وحدثني محمد بن المثني قال نا يحيى عن هشام قال حدثتني فاطمة عن أسماء : أن امرأة قالت : يا رسول الله ، إنَّ لي ضرةً ، فهل عليَّ جناحٌ إن تشبعتُ من زوجي غير الذي يعطيني ؟ فقال : « المتشبع بما لم يعطِ كلابس ثوبي زور » .

قوله ( باب المتشبع بما لم ينل ، وما ينهى من افتخار الضرة ) أشار بهذا إلى ما ذكره أبو عبيد في تفسير الخبر قال : قوله « المتشبع » أى المتزين بما ليس عنده يتكثر بذلك ويتزين بالباطل ؛ كالمرأة تكون عند الرجل ولها ضرة فتدعى من الحظوة عند زوجها أكثر مما عنده تريد بذلك غيظ ضرتها ، وكذلك هذا في الرجال ، قال : وأما قوله « كلابس ثوبي زور » فإنه الرجل يلبس الثياب المشبهة لثياب الزهاد ليوهم أنه منهم ، ويظهر من التشبع والتقصيف أكثر مما في قلبه منه ، قال : وفيه وجه آخر أن يكون المراد بالثياب الأنفس كقولهم فلان نقى الثوب إذا كان بريئا من الدنس ، وفلان دنس الثوب إذا كان مغموصا عليه في دينه ، وقال الخطابي : الثوب مثل ، ومعناه أنه صاحب زور وكذب ، كما يقال لمن وصف بالبراءة من الإِدْناس طاهر الثوب والمراد به نفس الرجل ، وقال أبو سعيد الضريير : المراد به أن شاهد الزور قد يستعير ثوبين يتجمل بهما ليوهم أنه مقبول الشهادة اهـ . وهذا نقله الخطابي عن نعيم بن حماد قال : كان يكون في الحى الرجل له هيئة وشارة ، فإذا احتجج إلى شهادة زور ليس ثوبيه وأقبل فشهد فقبل لنبل هيئته وحسن ثوبيه ، فيقال أمضاها بثوبيه يعنى الشهادة ، فأضيف الزور إليهما فقبل كلابس ثوبي زور . وأما حكم التثنية في قوله « ثوبي زور » فللإشارة إلى أن كذب المتحلي مثني ، لأنه كذب على نفسه بما لم يأخذ وعلى غيره بما لم يعط ، وكذلك شاهد الزور يظلم نفسه ويظلم المشهود عليه . وقال الداودي : في التثنية

إشارة إلى أنه كالذي قال الزور مرتين مبالغة في التحذير من ذلك ، وقيل إن بعضهم كان يجعل في الكم كما آخر يومهم أن الثوب ثوبان قاله ابن المنير . قلت : ونحو ذلك ما في زماننا هذا فيما يعمل في الأطواق والمعنى الأول أليق ؛ وقال ابن التين : هو أن يلبس ثوبي وديعة أو عارية يظن الناس أنهما له ولياسهما لا يدوم ويفتضح بكذبه . وأراد بذلك تنفير المرأة عما ذكرت خوفا من الفساد بين زوجها وورث بينهما البغضاء فيصير كالسحر الذي يفرق بين المرء وزوجه . وقال الزنجشري في « الفائق » : المتشبع أى المتشبه بالشبعان وليس به ، واستعير للتحلي بفضيلة لم يزرعها ، وشبهه بلباس ثوبي زور أى ذى زور ، وهو الذى يتزيا بزي أهل الصلاح رياء ، وأضاف الثوبين إليهما لأنهما كالملبوسين وأراد بالثنية أن المتحلى بما ليس فيه كمن لبس ثوبى الزور ارتدى بأحدهما واتزر بالآخر كما قيل « إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا » فالإشارة بالإزار والرداء إلى أنه متصف بالزور من رأسه إلى قدمه ، ويحتمل أن تكون الثنية إشارة إلى أنه حصل بالتشبع حالتان مذمومتان : فقدان ما يتشبع به وإظهار الباطل . وقال المطرزي : هو الذي يرى أنه شعبان وليس كذلك .

**قوله ( عن هشام )** هو ابن عروة بن الزبير ، ويحى في الرواية الثانية هو ابن سعيد القطان ، وأفاد تصريح هشام بتحديث فاطمة وهي بنت المنذر بن الزبير وهي بنت عمه وزوجته ، وأسماء هي بنت أبى بكر الصديق جدتهما معا . وقد اتفق الأكثر من أصحاب هشام على هذا الإسناد ، وانفرد معمر والمبارك بن فضالة بروايته عن هشام بن عروة فقالا عن أبيه عن عائشة ، وأخرجه النسائي من طريق معمر وقال : إنه أخطأ والصواب حديث أسماء . وذكر الدارقطني في « التتبع » أن مسلما أخرجه من رواية عبدة بن سليمان ووكيع كلاهما عن هشام بن عروة مثل رواية معمر ، قال : وهذا لا يصح ، وأحتاج أن أنظر في كتاب مسلم فإن وجدته في رقعة ، والصواب عن عبدة ووكيع عن فاطمة عن أسماء لا عن عروة عن عائشة ، وكذا قال سائر أصحاب هشام . قلت : هو ثابت في النسخ الصحيحة من مسلم في كتاب اللباس ، أورده عن ابن نمير عن عبدة ووكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة ، ثم أورده عن ابن نمير عن عبدة وحده عن هشام عن فاطمة عن أسماء ، فاقتضى أنه عند عبدة على الوجهين ، وعند وكيع بطريق عائشة فقط ، ثم أورده مسلم من طريق أبى معاوية ومن طريق أبى أسامة كلاهما عن هشام عن فاطمة ، وكذا أورده النسائي عن محمد بن آدم وأبو عوانة في صحيحه من طريق أبى بكر بن أبى شيبة كلاهما عن عبدة عن هشام ، وكذا هو في مسند ابن أبى شيبة ، وأخرجه أبو عوانة أيضا من طريق أبى ضمرة ومن طريق على بن مسهر ، وأخرجه ابن حبان من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي وأبو نعيم في « المستخرج » من طريق مرجى بن رجاء كلهم عن هشام عن فاطمة ، فالظاهر أن المحفوظ عن عبدة عن هشام عن فاطمة ، وأما وكيع فقد أخرج روايته الجوزقي من طريق عبد الله بن هاشم الطوسي عنه مثل ما وقع عند مسلم ، فليضم إلى معمر ومبارك بن فضالة ويستدرك على الدارقطني .

**قوله ( إن امرأة قالت )** لم أفق على تعيين هذه المرأة ولا على تعيين زوجها .

**قوله ( إن لي ضرة )** في رواية الإسماعيلي « إن لي جارة » وهي الضرة كما تقدم .

**قوله ( إن تشبعت من زوجي غير الذي يعطيني )** في رواية مسلم من حديث عائشة « أن امرأة قالت : يارسول الله أقول إن زوجي أعطاني مالم يعطيني ؟ »

**قوله ( المتشبع بما لم يعطه )** في رواية معمر « بما لم يعطه »

## باب الغيرة

- وقال ورأد عن المغيرة قال سعد بن عبادة: لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربتته بالسيف غير مصفح. فقال النبي صلى الله عليه: «أتعجبون من غيرة سعد؟ لأنا أغير منه؛ والله أغير مني».
- [٥٢٢٠] ٥٠٢٩- حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش عن شقيق عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه قال: «ما من أحد أغير من الله، من أجل ذلك حرم الفواحش، وما أحد أحب إليه المدح من الله».
- [٥٢٢١] ٥٠٣٠- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة: أن رسول الله صلى الله عليه قال: «يا أمة محمد، ما أحد أغير من الله أن يرى عبده أو أمته يزني. يا أمة محمد، لو تعلمون ما أعلم، لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً».
- [٥٢٢٢] ٥٠٣١- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا همام عن يحيى عن أبي سلمة أن عروة بن الزبير حدثه عن أمه أسماء أنها سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «لا شيء أغير من الله».
- [٥٢٢٣] ٥٠٣٢- وعن يحيى أن أباسلمة حدثه أن أباهريرة حدثه أنه سمع النبي صلى الله عليه عليه. حدثنا أبو نعيم قال نا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة أنه سمع أباهريرة عن النبي صلى الله عليه أنه قال: «إن الله تعالى يغار، وغيرة الله أن لا يأتي المؤمن ما حرم عليه».
- [٥٢٢٤] ٥٠٣٣- حدثني محمود قال نا أبو أسامة قال نا هشام قال أخبرني أبي عن أسماء بنت أبي بكر قالت: تزوجني الزبير وماله في الأرض من مال ولا مملوك ولا شيء غير ناضح وغير فرسه، فكنت أعلف فرسه وأسقي الماء وأخرز غربه وأعجن، ولم أكن أحسن أخبز، وكان تخبز جارات لي من الأنصار، وكن نسوة صدق، وكنت أنقل النوى من أرض الزبير - التي أقطعها رسول الله صلى الله عليه - على رأسي، وهي مني على ثلثي فرسخ: فجئت يوماً والنوى على رأسي، فلقيت رسول الله صلى الله عليه ومعه نفر من الأنصار، فدعاني، ثم قال: «إخ إخ»، ليحملني خلفه، فاستحييت أن أسير مع الرجال، وذكرت الزبير وغيرته - وكان أغير الناس - فعرف رسول الله صلى الله عليه أنني قد استحييت، فمضى، فجئت الزبير فقلت: لقيني رسول الله صلى الله عليه وعلى رأسي النوى ومعه نفر من أصحابه، فأناخ لأركب، فاستحييت منه وعرفت غيرتك، فقال: والله لحملك النوى كان أشد عليك من ركوبك معه. قالت: حتى أرسل إلي أبو بكر بعد ذلك بخادم تكفيني سياسة الفرس، فكأنما اعتقني.
- [٥٢٢٥] ٥٠٣٤- حدثنا علي قال نا ابن علية عن حميد عن أنس قال: كان النبي صلى الله عليه عند بعض نسائه، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين بصحفة فيها طعام، فضربت التي النبي صلى الله عليه في بيتها يد الخادم فسقطت الصحفة فانفلقت، فجمع النبي صلى الله عليه فلق الصحفة ثم جعل يجمع فيها الطعام الذي كان في الصحفة ويقول: «غارت أمكم»، ثم حبس الخادم حتى أتى بصحفة من عند التي هو في

بيتها ، فدفع الصحيفة الصحيحة إلى التي كُسرَتْ صحفُها ، وأمسك المكسورة في البيت التي كُسرَتْ .  
 [٥٢٢٦] ٥٠٣٥ - حدثني محمد بن أبي بكر المَقْدَمِيُّ قال نا مُعْتَمِرٌ عن عُبيدِ اللَّهِ عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه قال : « دَخَلْتُ الْجَنَّةَ أَوْ أَتَيْتُ الْجَنَّةَ فَأَبْصَرْتُ قَصْرًا ، فَقُلْتُ : لِمَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ . فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَهُ فَلَمْ يَمْنَعْنِي إِلَّا عِلْمِي بِغَيْرَتِكَ » ، قال عُمر : بأبي أنت وأمي يا نبي الله ، أَوْ عَلَيْكَ أَغَارُ ؟ !

[٥٢٢٧] ٥٠٣٦ - حدثنا عبدان قال أنا عبد الله عن يونس عن الزُّهْرِيِّ قال أخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة قال : بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه جلوسٌ فقال رسول الله صلى الله عليه : « بينما أنا نائم رأيتني في الجنة فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر . فَقُلْتُ : لِمَنْ هَذَا ؟ قال : هذا لعمر ، فذكرتُ غيرته فوليتُ مدبراً » . فبكى عُمر وهو في المجلس ثم قال : أَعَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغَارُ ؟ !

**قوله ( باب الغيرة )** بفتح المعجمة وسكون التحتانية بعدها راء ، قال عياض وغيره : هي مشتقة من تغير القلب وهيجان الغضب بسبب المشاركة فيما به الاختصاص ، وأشد ما يكون ذلك بين الزوجين . هذا في حق الآدمي ، وأما في حق الله فقال الخطابي : أحسن ما يفسر به ما فسر به في حديث أبي هريرة ، يعني الآتي في هذا الباب وهو قوله « وغيره الله أن يأتي المؤمن ما حرم الله عليه » قال عياض : ويحتمل أن تكون الغيرة في حق الله الإشارة إلى تغير حال فاعل ذلك ، وقيل الغيرة في الأصل الحمية والأنفة ، وهو تفسير بلازم التغير فيرجع إلى الغضب ، وقد نسب سبحانه وتعالى إلى نفسه في كتابه الغضب والرضا . وقال ابن العربي : التغير محال على الله بالدلالة القطعية فيجب تأويله بلازمه كالوعيد أو إيقاع العقوبة بالفاعل ونحو ذلك اهـ . وقد تقدم في كتاب الكسوف شيء من هذا ينبغي استحضاره هنا . ثم قال : ومن أشرف وجوه غيرته تعالى اختصاصه قوما بعصمته ، يعني فمن ادعى شيئاً من ذلك لنفسه عاقبه ، قال وأشد الآدميين غيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان يغار الله ولدينه ، ولهذا كان لا ينتقم لنفسه اهـ . وأورد المصنف في الباب تسعة أحاديث : الحديث الأول

**قوله ( وقال وراد )** بفتح الواو وتشديد الراء هو كاتب المغيرة بن شعبة ومولاه ، وحديثه هذا المعلق عن المغيرة سيأتي موصولاً في كتاب الحدود من طريق عبد الملك بن عمير عنه بلفظه لكن فيه « فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم » واختصرها هنا ، ويأتي أيضاً في كتاب التوحيد من هذا الوجه أتم سياقاً ، وأغفل المزى التنبيه على هذا التعليق في النكاح .

**قوله ( قال سعد بن عبادة )** هو سيد الخزرج وأحد نقبائهم .

**قوله ( لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربته )** عند مسلم من حديث أبي هريرة ولفظه « قال سعد : يا رسول الله لو وجدت مع أهلي رجلاً أمهله حتى آتى بأربعة شهداء ؟ قال : نعم » وزاد في رواية من هذا الوجه « قال كلا والذي بعثك بالحق ، إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك » وفي حديث ابن عباس عند أحمد واللفظ له وأبي داود والحاكم « لما نزلت هذه الآية ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ الآية ، قال سعد بن عبادة : أهكذا أنزلت ؟ فلو

وجدت لكاع متفخذها رجل لم يكن لي أن أحركه ولا أهيججه حتى آتى بأربعة شهداء ؟ فو الله لا آتى بأربعة شهداء حتى يقضي حاجته . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يامعشر الأنصار ألا تسمعون ما يقول سيدكم ؟ قالوا : يارسول الله لا تلمه فإنه رجل غيور ، والله ما تزوج امرأة قط إلا عذراء ، ولا طلق امرأة فاجترأ رجل منا أن يتزوجها من شدة غيظه ، فقال سعد : والله إني لأعلم يارسول الله أنها لحق وأنها من عند الله ، ولكنني عجبت .

**قوله ( غير مصفح )** قال عياض : هو بكسر الفاء وسكون الصاد المهملة ، قال : ورويناه أيضا بفتح الفاء ، فمن فتح جعله وصفا للسيف وحالا منه ، ومن كسر جعله وصفا للضارب وحالا منه اهـ . وزعم ابن التين أنه وقع في سائر الأمهات بتشديد الفاء وهو من صفح السيف أى عرضه وحده ، ويقال له غرار بالغين للمعجمة ، ولل سيف صفحان وحدان ، وأراد أنه يضربه بحده لا بعرضه ، والذي يضرب بالحد يقصد إلى القتل بخلاف الذي يضرب بالصفح فإنه يقصد التأديب . ووقع عند مسلم من رواية أبى عوانة « غير مصفح عنه » وهذه يترجح فيها كسر الفاء ويجوز الفتح أيضا على البناء للمجهول ، وقد أنكرها ابن الجوزي وقال : ظن الراوي أنه من الصفح الذي هو بمعنى العفو ، وليس كذلك إنما هو من صفح السيف ، قلت : ويمكن توجيهها على المعنى الأول ، والصفح والصفحة بمعنى . وقد أورده مسلم من طريق زائدة عن عبد الملك بن عمير وبين أنه ليس في روايته لفظة « عنه » وكذا سائر من رواه عن أبى عوانة في البخاري وغيره لم يذكرها .

**قوله ( أتعجبون من غيرة سعد )** تمسك بهذا التقرير من أجاز فعل ما قال سعد وقال : إن وقع ذلك ذهب دم المقتول هدرا ، نقل ذلك عن ابن المواز من المالكية ، وسيأتي بسط ذلك وبيانه في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني .

**قوله ( شقيق )** هو أبو وائل الأسدي وعبد الله هو ابن مسعود .

**قوله ( ما من أحد أغير من الله )** « من » زائدة بدليل الحديث الذي بعده ، ويجوز في « أغير » الرفع والنصب على اللغتين الحجازية والتميمية في « ما » ويجوز في النصب أن يكون « أغير » في موضع خفض على النعت لأحد ، وفي الرفع أن يكون صفة لأحد ، والخبر محذوف في الحالين تقديره موجود ونحوه ، والكلام على غيره الله ذكر في الذي قبله ، وبقية شرح الحديث يأتي في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى .  
( تنبيه ) : وقع عند الإسماعيلي قبل حديث ابن مسعود ترجمة صورتها « في الغيرة والمدح » وما رأيت ذلك في شيء من نسخ البخاري . الحديث الثالث حديث عائشة .

**قوله ( ياأمة محمد ، ما أحد أغير من الله أن يزني عبده أو أمته تزني )** كذا وقع عنده هنا عن عبد الله بن سلمة وهو القعني عن مالك ، ووقع في سائر الروايات عن مالك « أو تزني أمته » على وزن الذي قبله ، وقد تقدم في كتاب الكسوف عن عبد الله بن سلمة هذا بهذا الإسناد كالجماعة ، فيظهر أنه من سبق القلم هنا ، ولعل لفظة « تزني » سقطت غلطا من الأصل ثم ألحقت فأخرها الناسخ عن محلها . وهذا القدر الذي أورده المصنف من هذا الحديث هو طرف من الخطبة المذكورة في كتاب الكسوف ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك بحمد الله تعالى . الحديث الرابع .

**قوله ( عن يحيى )** هو ابن أبى كثير .

قوله ( عن أبي سلمة ) هو ابن عبد الرحمن .

قوله ( أن عروة ) في رواية حجاج بن أبي عثمان عن يحيى بن أبي كثير عند مسلم « حدثني عروة » ورواية أبي سلمة عن عروة من رواية القرين عن القرين لأنها متقاربان في السن واللقاء ، وإن كان عروة أسن من أبي سلمة قليلا .

قوله ( عن أمه أسماء ) هي بنت أبي بكر ، ووقع في رواية مسلم المذكورة « أن أسماء بنت أبي بكر الصديق حدثته » .

قوله ( لا شيء أغير من الله ) في رواية حجاج المذكورة « ليس شيء أغير من الله » وهما بمعنى . الحديث الخامس .

قوله ( وعن يحيى أن أبا سلمة حدثه أن أبا هريرة حدثه ) هكذا أورده ، وهو معطوف على السند الذي قبله فهو موصول ، ولم يسبق البخاري المتن من رواية همام بل تحول إلى رواية شيبان فساقه على روايته ، والذي يظهر أن لفظهما واحد ، وقد وقع في رواية حجاج بن أبي عثمان عند مسلم بتقديم حديث أبي سلمة عن عروة على حديثه عن أبي هريرة عكس ما وقع في رواية همام عند البخاري ، وأورده مسلم أيضا من رواية حرب بن شداد عن يحيى بحديث أبي هريرة فقط مثل ما أورده البخاري من رواية شيبان عن يحيى ، ثم أورده مسلم من رواية هشام الدستوائي عن يحيى بحديث أسماء فقط ، فكأن يحيى كان يجمعهما تارة ويفرد أخرى ، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية الأوزاعي عن يحيى بحديث أسماء فقط وزاد في أوله « على المنبر » .

قوله ( إن الله يغار ) زاد في رواية حجاج عند مسلم « وإن المؤمن يغار » .

قوله ( وغيره الله إن يأتي المؤمن ما حرم الله ) كذا للأكثر وكذا هو عند مسلم لكن بلفظ « ما حرم عليه » على البناء للفاعل وزيادة « عليه » والضمير للمؤمن ، ووقع في رواية أبي ذر « وغيره الله أن لا يأتي » بزيادة « لا » وكذا رأيتها ثابتة في رواية النسفي ، وأفرط الصغاني فقال : كذا للجميع والصواب حذف « لا » ، كذا قال وما أدري ما أراد بالجميع ، بل أكثر رواة البخاري على حذفها وفاقا لمن رواه غير البخاري كمسلم والترمذي وغيرهما ، وقد وجهها الكرمانى وغيره بما حاصله : أن غيره الله ليست هي الإتيان ولا عدمه ، فلا بد من تقدير مثل لأن لا يأتي أى غيره الله على النهى عن الإتيان أو نحو ذلك ، وقال الطيبي : التقدير غيره الله ثابتة لأجل أن لا يأتي قال الكرمانى : وعلى تقدير أن لا يستقيم المعنى بإثبات « لا » فذلك دليل على زيادتها وقد عهدت زيادتها في الكلام كثيرا مثل قوله ﴿ ما منعك أن لا تسجد — لئلا يعلم أهل الكتاب ﴾ وغير ذلك . الحديث السادس .

قوله ( حدثني محمود ) هو ابن غيلان المروزي .

قوله ( أخبرني أبي عن أسماء ) هي أمه المقدم ذكرها قبل .

قوله ( تزوجني الزبير ) أى ابن العوام ( وماله في الأرض من مال ولا مملوك ولا شيء غير ناضح وغير فرسه ) أما عطف المملوك على المال فعلى أن المراد بالمال الإبل أو الأراضي التي تزرع ، وهو استعمال معروف للعرب يطلقون المال على كل من ذلك ، والمراد بالمملوك على هذا الرقيق من العبيد والإماء ، وقولها بعد ذلك « ولا شيء » من عطف العام على الخاص يشمل كل ما يملك أو يتمول لكن الظاهر أنها لم ترد إدخال ما لا بد له منه من

مسكن ومليس ومطعم ورأس مال تجارة ، ودل سياقتها على أن الأرض التي يأتي ذكرها لم تكن مملوكة للزبير وإنما كانت إقطاعاً ، فهو يملك منفعتها لا رقيتها ، ولذلك لم تستثنها كما استثنت الفرس والناضح ، وفي استثنائها الناضح والفرس نظر استشكله الداودي ، لأن تزويجها كان بمكة قبل الهجرة ، وهاجرت وهي حامل بعبد الله بن الزبير كما تقدم ذلك صريحاً في كتاب الهجرة ، والناضح وهو الجمل الذي يسقى عليه الماء إنما حصل له بسبب الأرض التي أقطعها ، قال الداودي : ولم يكن له بمكة فرس ولا ناضح ، والجواب منع هذا النفي وأنه لا مانع أن يكون الفرس والجمل كانا له بمكة قبل أن يهاجر ، فقد ثبت أنه كان في يوم بدر على فرس ولم يكن قبل بدر غزوة حصلت لهم منها غنيمة ، والجمل يحتمل أن يكون كان له بمكة ولما قدم به المدينة وأقطع الأرض المذكورة أعده لسقيها وكان ينتفع به قبل ذلك في غير السقى فلا إشكال .

**قوله ( فكنت أعلف فرسه )** زاد مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة « وأكفيه مؤنته وأسوسه وأدق النوى لناصحه وأعلفه » ولمسلم أيضاً من طريق ابن أبي مليكة عن أسماء « كنت أخدم الزبير خدمة البيت وكان له فرس وكنت أسوسه فلم يكن من خدمته شيء أشد عليّ من سياسة الفرس كنت أحش له وأقوم عليه » .

**قوله ( وأسقى الماء )** كذا للأكثر ، وللسرخسي « وأسقى » بغير مثناه وهو على حذف المفعول أى وأسقى الفرس أو الناضح الماء ، والأول أشمل معنى وأكثر فائدة .

**قوله ( وأخرز )** بخاء معجمة ثم راء ثم زاي ( غربه ) بفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة هو الدلو .

**قوله ( وأعجن )** أى الدقيق وهو يؤيد ما حملنا عليه المال ، إذ لو كان المراد نفى أنواع المال لانتفى الدقيق الذي يعجن ، لكن ليس ذلك مرادها ، وقد تقدم في حديث الهجرة أن الزبير لاقى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر راجعا من الشام بتجارة وأنه كساهما ثياباً .

**قوله ( ولم أكن أحسن أخبز فكان يخبز جارات لي )** في رواية مسلم « فكان يخبز لي » وهذا محمول على أن في كلامها شيئاً محذوفاً تقديره تزوجني الزبير بمكة وهو بالصفة المذكورة ، واستمر على ذلك حتى قدمنا المدينة ، وكنت أصنع كذا الخ ، لأن النسوة من الأنصار إنما جاورنها بعد قدومها المدينة قطعاً ، وكذلك ما سيأتي من حكاية نقلها النوى من أرض الزبير .

**قوله ( وكن نسوة صدق )** أضافتهن إلى الصدق مبالغة في تلبسهن به في حسن العشرة والوفاء بالعهد .

**قوله ( وكنت أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله صلى الله عليه وسلم )** تقدم في كتاب فرض الخمس بيان حال الأرض المذكورة وأنها كانت مما أفاء الله على رسوله من أموال بنى النضير ، وكان ذلك في أوائل قدومه المدينة كما تقدم بيان ذلك هناك .

**قوله ( وهي منى )** أى من مكان سكنها .

**قوله ( فدعاني ثم قال إخ إخ )** بكسر الهمزة وسكون الخاء ، كلمة تقال للبعير لمن أراد أن ينيجه .

**قوله ( ليحملني خلفه )** كأنها فهمت ذلك من قرينة الحال ، وإلا فيحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم أراد أن يركبها وما معها ويركب هو شيئاً آخر غير ذلك .

**قوله ( فاستحييت أن أسير مع الرجال )** هذا بنته على ما فهمته من الارتداف ، وإلا فعلى الاحتمال الآخر ما

تتعين المرافقة .

**قوله ( وذكر الزبير وغيره ، وكان أغير الناس )** هو بالنسبة إلى من علمته ، أى أرادت تفضيله على أبناء جنسه في ذلك ، أو « من » مرادة ، ثم رأيتها ثابتة في رواية الإسماعيلي ولفظه « وكان من أغير الناس » .

**قوله ( والله لحملك النوى على رأسك كان أشد على من ركوبك معه )** كذا للأكثر ، وفي رواية السرخسي كان أشد عليك وسقت هذه اللفظة من رواية مسلم ، ووجه المفاضلة التي أشار إليها الزبير أن ركوبها مع النبي صلى الله عليه وسلم لا ينشأ منه كبير أمر من الغيرة لأنها أخت امرأته ، فهي في تلك الحالة لا يحل له تزويجها أن لو كانت خلية من الزوج ، وجواز أن يقع لها ما وقع لزَيْنَب بنت جحش بعيد جداً لأنه يزيد عليه لزوم فراقه لأختها ، فما بقى إلا احتمال أن يقع لها من بعض الرجال مزاحمة بغير قصد ، وأن ينكشف منها حالة السير ما لا تريد انكشافه ونحو ذلك ، وهذا كله أخف مما تحقق من تبذرها بحمل النوى على رأسها من مكان بعيد لأنه قد يتوهم خسة النفس ودناءة الهمة وقله الغيرة ولكن كان السبب الحامل على الصبر على ذلك شغل زوجها وأبيها بالجهاد وغيره مما يأمرهم به النبي صلى الله عليه وسلم ويطبقهم فيه ، وكانوا لا يتفرغون للقيام بأمر البيت بأن يتعاطوا ذلك بأنفسهم ، ولضيق ما بأيديهم على استخدام من يقوم بذلك عنهم ، فانحصر الأمر في نسايتهم فكان يكفينهم مؤنة المنزل ومن فيه ليتوفروا هم على ما هم فيه من نصر الإسلام مع ما ينضم إلى ذلك من العادة المانعة من تسمية ذلك عاراً محضاً .

**قوله ( حتى أرسل إليّ أبو بكر بخادم تكفيني سياسة الفرس فكأنما أعتقني )** في رواية مسلم « فكفتني » وهي أوجه ، لأن الأولى تقتضي أنه أرسلها لذلك خاصة ، بخلاف رواية مسلم وقد وقع عنده في رواية ابن أبي مليكة « جاء النبي صلى الله عليه وسلم سبي فأعطاه خادماً ، قالت كفتني سياسة الفرس فألقت عنى مؤنته » ويجمع بين الروایتين بأن السبي لما جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أبا بكر منه خادماً ليرسله إلى ابنته أسماء فصديق أن النبي صلى الله عليه وسلم هو المعطى ، ولكن وصل ذلك إليها بواسطة . ووقع عنده في هذه الرواية أنها باعها بعد ذلك وتصدقت بثمنها ، وهو محمول على أنها استغنت عنها بغيرها . واستدل بهذه القصة على أن على المرأة القيام بجميع ما يحتاج إليه زوجها من الخدمة ، وإليه ذهب أبو ثور ، وحمله الباقر على أنها تطوعت بذلك ولم يكن لازماً ، أشار إليه المهلب وغيره . والذي يظهر أن هذه الواقعة وأمثالها كانت في حال ضرورة كما تقدم فلا يطرد الحكم في غيرها ممن لم يكن في مثل حالهم ، وقد تقدم أن فاطمة سيدة نساء العالمين شكت ما تلقى يداها من الرحي وسألت أباها خادماً فدلها على خير من ذلك وهو ذكر الله تعالى ، والذي يترجح حمل الأمر في ذلك على عوائد البلاد فإنها مختلفة في هذا الباب ، قال المهلب : وفيه أن المرأة الشريفة إذا تطوعت بخدمة زوجها بشيء لا يلزمها لم ينكر عليها ذلك أب ولا سلطان ، وتعقب بأنه بناء على ما أصله من أن ذلك كان تطوعاً ، ولخصمه أن يعكس فيقول لو لم يكن لازماً ما سكت أبوها مثلاً على ذلك مع ما فيه من المشقة عليه وعليها ، ولا أقر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك مع عظمة الصديق عنده ؛ قال : وفيه جواز ارتداد المرأة خلف الرجل في موكب الرجال ، قال : وليس في الحديث أنها استترت ولا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بذلك ، فيؤخذ منه أن الحجاب إنما هو في حق أزواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة اهـ . والذي يظهر أن القصة كانت قبل نزول الحجاب ومشروعيته ، وقد قالت عائشة كما تقدم في تفسير سورة النور « لما نزلت ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ أخذن أزهرن من قبل الحواشي فشققنهن فاختمن بها » ولم تزل عادة النساء قديماً وحديثاً يسترن وجوههن



عن الأجانب ، والذي ذكر عياض أن الذي اختص به أمهات المؤمنين ستر شخصهن زيادة على ستر أجسامهن ، وقد ذكرت البحث معه في ذلك في غير هذا الموضع . قال المهلب : وفيه غيرة الرجل عند ابتداء أهله فيما يشق من الخدمة وأنفة نفسه من ذلك لاسيما إذا كانت ذات حسب انتهى . وفيه منقبة لأسماء وللزبير ولأبى بكر ولتساء الأنصار . الحديث السابع .

**قوله ( حدثنا علي )** هو ابن المديني ، وابن علي اسمه إسماعيل . وقوله عن أنس تقدم في المظالم بيان من صرح عن حميد بسماعه له من أنس ، وكذا تسمية المرأتين المذكورتين ، وأن التي كانت في بيتها هي عائشة وأن التي هي أرسلت الطعام زينب بنت جحش وقيل غير ذلك .

**قوله ( غارت أمكم )** الخطاب لمن حضر ، والمراد بالألم هي التي كسرت الصفحة وهي من أمهات المؤمنين كما تقدم بيانه ، وأغرب الداودي فقال : المراد بقوله « أمكم » سارة ، وكأن معنى الكلام عنده لا تتعجبوا مما وقع من هذه من الغيرة فقد غارت قبل ذلك أمكم حتى أخرج إبراهيم ولده إسماعيل وهو طفل مع أمه إلى واد غير ذي زرع ، وهذا وإن كان له بعض توجيه لكن المراد خلافه وأن المراد كاسرة الصفحة وعلى هذا حمله جميع من شرح هذا الحديث وقالوا : فيه إشارة إلى عدم مؤاخذه الغيرة بما يصدر منها لأنها في تلك الحالة يكون عقلها محجوبا بشدة الغضب الذي أثارته الغيرة . وقد أخرج أبو يعلى بسند لا بأس به عن عائشة مرفوعا « أن الغيرة لا تبصر أسفل الوادي من أعلاه » قاله في قصة . وعن ابن مسعود رفعه « إن الله كتب الغيرة على النساء ، فمن صبر منهن كان لها أجر شهيد » أخرجه البزار وأشار إلى صحته ورجاله ثقات ، لكن اختلف في عبيد بن الصباح منهم . وفي إطلاق الداودي على سارة أنها أم الخطابين نظر أيضا ، فإنهم إن كانوا من بنى إسماعيل فأمرهم هاجر لا طارة ، ويبعد أن يكونوا من بنى إسرائيل حتى يصح أن أهمهم سارة . الحديث الثامن .

**قوله ( معتمر )** هو ابن سليمان التيمي وعبيد الله هو ابن عمر العمري ، وقد تقدم الحديث عن جابر مطولا في مناقب عمر مع شرحه . الحديث التاسع .

**قوله ( بينما أنا نائم رأيتني في الجنة )** هذا يعين أحد الاحتمالين في الحديث الذي قبله حيث قال فيه « دخلت الجنة أو أتيت الجنة » وأنه يحتمل أن ذلك كان في اليقظة أو في النوم فبين هذا الحديث أن ذلك كان في النوم .

**قوله ( فإذا امرأة تتوضأ )** تقدم النقل عن الخطابي في زعمه أن هذه اللفظة تصحيف وأن القرطبي عزا هذا الكلام لابن قتيبة ، وهو كذلك أورده في « غريب الحديث » من طريق أخرى عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وتلقاه عنه الخطابي فذكره في شرح البخاري وارتضاه ابن بطلال فقال يشبه أن تكون هذه الرواية الصواب . وتتوضأ تصحيف ، لأن الحور طاهرات لا وضوء عليهن ، وكذا كل من دخل الجنة لا تلزمه طهارة ، وقد قدمت البحث مع الخطابي في هذا في مناقب عمر بما أغنى عن إعادته ، وقد استدلل الداودي بهذا الحديث على أن الحور في الجنة يتوضأن ويصلين قلت : ولا يلزم من كون الجنة لا تكليف فيها بالعبادة أن لا يصدر من أحد من العباد باختياره ماشاء من أنواع العبادة . ثم قال ابن بطلال : يؤخذ من الحديث أن من علم من صاحبه خلقا لا ينبغي أن يتعرض لما ينافره اهـ . وفيه أن من نسب إلى من اتصف بصفة صلاح ما يغاير ذلك ينكر عليه . وفيه أن الجنة موجودة وكذلك الحور ، وقد تقدم تقرير ذلك في بدء الخلق ، وسائر فوائده تقدمت في مناقب عمر

## باب غيرة النساء ووجدهن

٥٢٢٨ - ٥٣٧ - حدثنا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة : قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه : «إني لأعلم إذا كنت عني راضية ، وإذا كنت علي غضبي» ، قالت : فقلت : من أين تعرف ذلك ؟ فقال : «أما إذا كنت عني راضية فإنك تقولين : لا ورب محمد ، وإذا كنت غضبي قلت : لا ورب إبراهيم» ، قالت : قلت : أجل والله يا رسول الله ، ما أهجر إلا اسمك .  
[الحديث ٥٢٢٨ - طرفه في : ٦٠٧٨ .]

٥٢٢٩ - ٥٣٨ - حدثني أحمد بن أبي رجاء قال نا النضر عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أنها قالت : ما غرت على امرأة لرسول الله صلى الله عليه كما غرت على خديجة لكثرة ذكر رسول الله صلى الله عليه إياها وثنائها عليها ، وقد أوحى إلى رسول الله صلى الله عليه أن يبشرها ببيت لها في الجنة من قصب .  
**قوله ( باب غيرة النساء ووجدهن )** هذه الترجمة أخص من التي قبلها ، والوجد يفتح الواو الغضب ، ولم يبت المصنف حكم الترجمة لأن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، وأصل الغيرة غير مكتسب للنساء ، لكن إذا أفرطت في ذلك بقدر زائد عليه تلام ، وضابط ذلك ماورد في الحديث الآخر عن جابر بن عتيك الأنصاري رفعه « أن من الغيرة ما يحب الله ، ومنها ما يبغض الله : فأما الغيرة التي يحب الله فالغيرة في الرية ، وأما الغيرة التي يبغض الله فالغيرة في غير رية » وهذا التفصيل يتمحض في حق الرجال لضرورة امتناع اجتماع زوجين للمرأة بطريق الحل ، وأما المرأة فحيث غارت من زوجها في ارتكاب محرم إما بالزنا مثلاً وإما بنقص حقها وجوره عليها لضرتها وإيثارها عليها ، فإذا تحققت ذلك أو ظهرت القرائن فيه فهي غيرة مشروعة ، فلو وقع ذلك بمجرد التوهم عن غير دليل فهي الغيرة في غير رية ، وأما إذا كان الزوج مقسطاً عادلاً وأدى لكل من الضرتين حقها فالغيرة منهما إن كانت لما في الطباع البشرية التي لم يسلم منها أحد من النساء فتعذر فيها ما لم تتجاوز إلى ما يحرم عليها من قول أو فعل ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن السلف الصالح من النساء في ذلك . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين عن عائشة : أحدهما  
**قوله ( حدثنا عبيد )** في رواية أبي ذر « حدثني » بالافراد .

**قوله ( إني لأعلم إذا كنت عني راضية الخ )** يؤخذ منه استقراء الرجل حال المرأة من فعلها وقولها فيما يتعلق بالميل إليه وعدمه ، والحكم بما تقتضيه القرائن في ذلك ، لأنه صلى الله عليه وسلم جزم برضا عائشة وغضبها بمجرد ذكرها لأسمه وسكوته ، فبنى على تغير الحاليتين من الذكر والسكوت تغير الحاليتين من الرضا والغضب ، ويحتمل أن يكون انضم إلى ذلك شيء آخر أصرح منه لكن لم ينقل . وقول عائشة « أجل يا رسول الله ما أهجر إلا اسمك » قال الطيبي : هذا الحصر لطيف جداً لأنها أخبرت أنها إذا كانت في حال الغضب الذي يسلب العاقل اختياره لا تتغير عن المحبة المستقرة فهو كما قيل :

إني لأمنحك الصدود وإنني قسما إليك مع الصدود لأميل

وقال ابن المنير : مرادها أنها كانت تترك التسمية اللفظية ولا يترك قلبها التعلق بذاته الكريمة مودة ومحبة اه . وفي اختيار عائشة ذكر إبراهيم عليه الصلاة والسلام دون غيره من الأنبياء دلالة على مزيد فطنتها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أولى الناس به كما نص عليه القرآن ، فلما لم يكن لها بد من هجر الاسم الشريف أبدلته بمن هو

منه بسبيل حتى لا تخرج عن دائرة التعلق في الجملة . وقال المهلب : يستدل بقول عائشة على أن الاسم غير المسمى إذ لو كان الاسم عين المسمى لكانت بهجرته تهجر ذاته وليس كذلك . ثم أطال في تقرير هذه المسألة ومحل البحث فيها كتاب التوحيد حيث ذكرها المصنف ، أعان الله تعالى على الوصول الى ذلك بحوله وقوته .  
ثانيهما .

**قوله ( حدثني أحمد بن أبي رجاء ) هو أبو الوليد الهروي ، واسم أبي رجاء عبد الله بن أيوب**

**قوله ( ما غرت على امرأة )** بينت سبب ذلك وأنه كثرة ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لها ، وهي وإن لم تكن موجودة وقد أمنت مشاركتها لها فيه لكن ذلك يقتضي ترجيحها عنده ، فهو الذي هيج الغضب الذي يثير الغيرة بحيث قالت ماتقدم في مناقب خديجة « أبدلك الله خيراً منها . فقال : ما أبدلني الله خيراً منها » ومع ذلك فلم ينقل أنه واخذ عائشة لقيام معذرتها بالغيرة التي جبل عليها النساء ، وقد تقدمت مباحث الحديث من كتاب المناقب مستوفاة .

### باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف

[٥٢٣٠] ٥٠٣٩ - حدثنا قتيبة قال نا الليث عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول وهو على المنبر : « إن بني هشام بن المغيرة استأذنوا في أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبي طالب ، فلا آذن ، ثم لا آذن ، ثم لا آذن ، إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم ، فإنما هي بضعة مني يربيني ما أربأها ، ويؤذيني ما آذاها » .

**قوله ( باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف )** أى في دفع الغيرة عنها وطلب الإنصاف لها .

**قوله ( عن ابن أبي مليكة عن المسور )** كذا رواه الليث وتابعه عمرو بن دينار وغير واحد ، وخالفهم أيوب فقال « عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير » أخرجه الترمذي وقال حسن ، وذكر الاختلاف فيه ثم قل : يحتمل أن يكون ابن أبي مليكة حمله عنهما جميعاً اهـ . والذي يظهر ترجيح رواية الليث لكونه توبع ولكون الحديث قد جاء عن المسور من غير رواية ابن أبي مليكة ، فقد تقدم في فرض الخمس وفي المناقب من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي عن المسور وزاد فيه في الخمس قصة سيف النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك سبب تحديث المسور لعلي بن الحسين بهذا الحديث ، وقد ذكرت ما يتعلق بقصة السيف عنه هناك لم ولا أزال أتعجب من المسور كيف بالغ في تعصبه لعلي بن الحسين حتى قال : إنه لو أودع عنده السيف لا يمكن أحداً منه حتى تزهق روحه ، رعاية لكونه ابن ابن فاطمة محتجاً بحديث الباب ، ولم يراع خاطره في أن ظاهر سياق الحديث المذكور غضاضة على علي بن الحسين لما فيه من إيهام غض من جده على بن أبي طالب حيث أقدم على خطبة بنت أبي جهل على فاطمة حتى اقتضى أن يقع من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك من الإنكار ما وقع ، بل أتعجب من المسور تعجباً آخر أبلغ من ذلك وهو أن يبذل نفسه دون السيف رعاية لخاطر ولد ابن فاطمة ، وما يبذل نفسه دون ابن فاطمة نفسه أعنى الحسين والد علي الذي وقعت له معه القصة حتى قتل بأيدي طلحة الولاء ، لكن يحتمل أن يكون عذره أن الحسين لما خرج الى العراق ما كان المسور وغيره من أهل الحجاز يظنون أن أمره يؤول إلى ما آل إليه والله أعلم . وقد تقدم في فرض الخمس وجه المناسبة بين قصة السيف وقصة الخطبة بما يغني عن إعادته .

**قوله ( سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو على المنبر )** في رواية الزهري عن علي بن حسين عن المسور الماضية في فرض الخمس « يحطب الناس على منبره هذا وأنا يومئذ محتلم » قال ابن سيد الناس : هذا غلط . والصواب ما وقع عند الإسماعيلي بلفظ « كالمحتلم » أخرجه من طريق يحيى بن معين عن يعقوب بن إبراهيم بسنده المذكور إلى علي بن الحسين قال : والمسور لم يحتلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه ولد بعد ابن الزبير ، فيكون عمره عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثماني سنين . قلت : كذا جزم به ، وفيه نظر ، فإن الصحيح أن ابن الزبير ولد في السنة الأولى فيكون عمره عند الوفاة النبوية تسع سنين فيجوز أن يكون احتلم في أول سني الإمكان ، أو يحمل قوله محتلم على المبالغة والمراد التشبيه فتلتزم الروايتان ، وإلا فابن ثمان سنين لا يقال له محتلم ولا كالمحتلم إلا أن يريد بالتشبيه أنه كان كالمحتلم في الخدق والفهم والحفظ ، والله أعلم .

**قوله ( أن بنى هشام بن المغيرة )** وقع في رواية مسلم هاشم بن المغيرة والصواب هشام لأنه جد المخطوبة .

**قوله ( استأذنوا )** في رواية الكشميهني « استأذنوني » ( في أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبي طالب ) هكذا في رواية ابن أبي مليكة أن سبب الخطبة استئذان بنى هشام بن المغيرة ، وفي رواية الزهري عن علي بن الحسين بسبب آخر ولفظه « أن عليا خطب بنت أبي جهل على فاطمة ، فلما سمعت بذلك فاطمة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن قومك يتحدثون » كذا في رواية شعيب ، وفي رواية عبد الله بن أبي زياد عنه في صحيح ابن حبان « فبلغ ذلك فاطمة فقالت : إن الناس يزعمون أنك لا تغضب لبناتك ، وهذا على ناكح بنت أبي جهل » هكذا أطلقت عليه اسم فاعل مجازا لكونه أراد ذلك وصمم عليه فنزلته منزلة من فعله ، ووقع في رواية عبيد الله بن أبي زياد « خطب » ولا إشكال فيها ، قال المسور : فقام النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث ، ووقع عند الحاكم من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبي حنظلة « أن عليا خطب بنت أبي جهل ، فقال له أهلها : لا تزوجك على فاطمة » . قلت : فكأن ذلك كان سبب استئذانهم . وجاء أيضا أن عليا استأذن بنفسه ، فأخرج الحاكم بإسناد صحيح إلى سويد بن غفلة — وهو أحد المخضرمين ممن أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه . قال « خطب على بنت أبي جهل إلى عمها الحارث بن هشام ، فاستشار النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أعن حسبها تسألني ؟ فقال : لا ولكن أأمرني بها ؟ قال : لا ، فاطمة مضغة مني ، ولا أحسب إلا أنها تحزن أو تجزع ، فقال على لا آتي شيئا تكرهه » ولعل هذا الاستئذان وقع بعد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بما خطب ولم يخضر على الخطبة المذكورة فاستشار ، فلما قال له « لا » لم يتعرض بعد ذلك لطلبها ، ولهذا جاء آخر حديث شعيب عن الزهري « فترك على الخطبة » وهي بكسر الخاء المعجمة ، ووقع عند ابن أبي داود من طريق معمر عن الزهري عن عروة « فسكت على عن ذلك النكاح » .

**قوله ( فلا آذن ، ثم لا آذن ، ثم لا آذن )** كرر ذلك تأكيداً ، وفيه إشارة إلى تأييد مدة منع الإذن وكأنه أراد رفع المجاز لاحتمال أن يحمل النفي على مدة بعينها فقال ثم لا آذن « أى ولو مضت المدة المفروضة تقديرا لا آذن بعدها ثم كذلك أبداً ، وفيه إشارة إلى مافي حديث الزهري من أن بنى هشام بن المغيرة استأذنوا ، وبنو هشام هم أعمام بنت أبي جهل لأنه أبو الحكم عمرو بن هشام بن المغيرة وقد أسلم أخواه الحارث بن هشام وسلمة بن هشام عام الفتح وحسن إسلامهما ، ويؤيد ذلك جوابهما المتقدم لعل . ومن يدخل في إطلاق بنى هشام بن المغيرة عكرمة بن أبي جهل بن هشام ، وقد أسلم أيضا وحسن إسلامه ، واسم المخطوبة تقدم بيانه في « باب ذكر أصهار النبي صلى الله عليه وسلم » من كتاب المناقب وأنه تزوجها عتاب بن أسيد بن أبي العيص لما تركها على

وتقدم هناك زيادة في رواية الزهري في ذكر أبي العاص بن الربيع والكلام على قوله صلى الله عليه وسلم « حدثني فصدقني ، ووعدني ووفى لي » وتوجيه ما وقع من على في هذه القصة أغنى عن إعادته .

**قوله ( إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم )** هذا محمول على أن بعض من يبغض علياً وشي به أنه مصمم على ذلك ، وإلا فلا يظن به أنه يستمر على الخطبة بعد أن استشار النبي صلى الله عليه وسلم فمنعه ، وسياق سويد بن غفلة يدل على أن ذلك وقع قبل أن تعلم به فاطمة ، فكأنه لما قيل لها ذلك وشكت إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أعلمه على أنه ترك أنكر عليه ذلك ، وزاد في رواية الزهري « وإنى لست أجزم حلالة ، ولا أحلل حراماً ، ولكن والله لا تجمع بنت رسول الله وبنت عدو الله عند رجل أبداً » وفي رواية مسلم « مكانا واحداً أبداً » وفي رواية شعيب « عند رجل واحد أبداً » قال ابن التين : أصبح ماتحمل عليه هذه القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم على علي أن يجمع بين ابنته وبين ابنة أبي جهل لأنه علل بأن ذلك يؤديه وأذيتة حرام بالاتفاق ، ومعنى قوله « لا أحرم حلالة » أى هى له حلالة لو لم تكن عنده فاطمة ، وأما الجمع بينهما الذي يستلزم تأذى النبي صلى الله عليه وسلم لتأذى فاطمة به فلا ، وزعم غيره أن السياق يشعر بأن ذلك مباح لعل ، لكنه منع النبي صلى الله عليه وسلم رعاية لحاظ فاطمة وقبل هو ذلك امتثالاً لأمر النبي صلى الله عليه وسلم . والذي يظهر لي أنه لا يبعد أن يعد في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يتزوج على بثاته ، ويحتمل أن يكون ذلك خاصاً بفاطمة عليها السلام .

**قوله ( فإنما هى بضعة منى )** بفتح الموحدة وسكون الضاد المعجمة أى قطعة ، ووقع في حديث سويد بن غفلة كما تقدم « مضغة » بضم الميم وبغين معجمة ، والسبب فيه ما تقدم في المناقب أنها كانت أصيبت بأمرها ثم بأخواتها واحدة بعد واحدة فلم يبق لها من تستأنس به ممن يخفف عليها الأمر ممن تفضي إليه بسرهما إذا حصلت لها الغيرة .

**قوله ( يرينى ما أراها )** كذا هنا من أرباب رباعيا وفي رواية مسلم « ماراها » من راب ثلاثيا ، وزاد في رواية الزهري « وأنا أتخوف أن تفتن في دينها » يعنى أنها لا تصبر على الغيرة فيقع منها في حق زوجها في حال الغضب ما لا يليق بحالها في الدين ، وفي رواية شعيب « وأنا أكره أن يسوءها » أى تزوج غيرها عليها ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه « أن يفتنوها » وهى بمعنى أن تفتن .

**قوله ( ويؤذيني ما آذاها )** في رواية أبي حنظلة « فمن آذاها فقد آذاني » وفي حديث عبد الله بن الزبير « يؤذيني ما آذاها وينصبني ما أنصبها » وهو بنون ومهملة وموحدة من النصب بفتحيتين وهو التعب ، وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن المسور « يقبضني ما يقبضها ويسطني ما يسطها » أخرجها الحاكم . ويؤخذ من هذا الحديث أن فاطمة لو رضيت بذلك لم يمنع على من التزويج بها أو بغيرها ، وفي الحديث تحريم أذى من يتأذى النبي صلى الله عليه وسلم بتأذيه ، لأن أذى النبي صلى الله عليه وسلم حرام اتفاقاً قليله وكثيره ، وقد جزم بأنه يؤذيه ما يؤذى فاطمة فكل من وقع منه في حق فاطمة شيء فتأذت به فهو يؤذى النبي صلى الله عليه وسلم بشهادة هذا الخبر الصحيح ، ولا شيء أعظم في إدخال الأذى عليها من قتل ولدها ، ولهذا عرف بالاسترقاء معالجة من تعاطى ذلك بالعقوبة في الدنيا ولعذاب الآخرة أشد . وفيه حجة لمن يقول بسد الذريعة ، لأن تزويج ما زاد على الواحدة حلال للرجال ما لم يجاوز الأربع ، ومع ذلك فقد منع من ذلك في الحال لما يترتب عليه من الضرر في المال . وفيه بقاء عار الآباء في أعقابهم لقوله « بنت عدو الله » فإن فيه إشعاراً بأن للوصف تأثيراً في

المنع ، مع أنها هي كانت مسلمة حسنة الإسلام . وقد احتج به من منع كفافة من مس أباه الرق ثم أعققت بمن لم يمس أباه الرق ، ومن مسه الرق بمن لم يمسها هي بل مس أباه فقط . وفيه أن الغيرة إذا خشي عليها أن تفتن في دينها كان لولها أن يسعى في إزالة ذلك كما في حكم الناصر ، كذا قيل وفيه نظر ، ويمكن أن يزداد فيه شرط أن لا يكون عندها من تتسلى به ويخفف عنها الحمله كما تقدم ، ومن هنا يؤخذ جواب من استشكل اختصاص فاطمة بذلك مع أن الغيرة على النبي صلى الله عليه وسلم أقرب إلى خشية الافتتان في الدين ومع ذلك فكان صلى الله عليه وسلم يستكثر من الزوجات وتوجد منهن الغيرة كما في هذه الأحاديث ، ومع ذلك ما راعى ذلك صلى الله عليه وسلم في حقهن كما راعاه في حق فاطمة . ومحصل الجواب أن فاطمة كانت إذ ذاك كما تقدم فاقدة من تركز إليه من يؤنسها ويزيل وحشتها من أم أو أخت ، بخلاف أمهات المؤمنين فإن كل واحدة منهن كانت ترجع إلى من يحصل لها معه ذلك وزيادة عليه وهو زوجها صلى الله عليه وسلم لما كان عنده من الملاطفة وتطبيب القلوب وجبر الخواطر بحيث أن كل واحدة منهن ترضى منه لحسن خلقه وجميل خلقه بجميع ما يصدر منه بحيث لو وجد ما يخشى وجوده من الغيرة لزال عن قرب ، وقيل : فيه حجة لمن منع الجمع بين الحرة والأمة . ويؤخذ من الحديث إكرام من ينتسب إلى الخير أو الشرف أو الديانة

### باب يقل الرجال ويكثر النساء

وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه عليه : « يرى الرجل الواحد تتبعه أربعون نسوة يلذن به من قلة الرجال وكثرة النساء » .

٥٠٤٠ - حدثنا حفص بن عمر الحوضي قال نا هشام عن قتادة عن أنس قال : لأحدثنكم بحديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه لا يحدثكم به أحد غيري ، سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « إن من أشراط الساعة أن يرفع العلم ، ويكثر الجهل ، ويكثر الزنا ، ويكثر شرب الخمر ، ويقل الرجال ، ويكثر النساء ، حتى يكون خمسين امرأة القيم الواحد » .

قوله ( باب يقل الرجال ويكثر النساء ) أى في آخر الزمان .

قوله ( وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم : ترى الرجل الواحد يتبعه أربعون نسوة ) في رواية الكشمهني امرأة « والأول على حذف الموصوف ، وقوله « يلذن به » قيل لكونهن نساءه وسراريه أو لكونهن قراباته أو من الجميع . وروى على بن معبد في كتاب الطاعة والمعصية من حديث حذيفة قال : إذا عمت الفتنة ميز الله أوليائه ، حتى يتبع الرجل خمسون امرأة تقول : يا عبد الله استرني يا عبد الله آوئني » وقد تقدم حديث أبي موسى موصولا في « باب الصدقة قبل الرد » من كتاب الزكاة في حديث أوله « ليأتين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة » الحديث .

قوله ( حدثنا هشام ) هو الدستوائي كذا للأكثر ، ووقع في رواية أبي أحمد الجرجاني « همام » والأول أولى ، وهمام وهشام كلاهما من شيوخ حفص بن عمر المذكور وهو الحوضي ، وسيأتي في الأشربة عن مسلم بن إبراهيم عن هشام .

قوله ( إن من أشراط الساعة ) الحديث تقدم في كتاب العلم من رواية شعبة عن قتادة كذلك .

قوله ( حتى يكون خمسين امرأة ) هذا لا ينافي الذي قبله لأن الأربعين داخله في الخمسين ، ولعل العدد

بعينه غير مراد بل أريد المبالغة في كثرة النساء بالنسبة للرجال ، ويحتمل أن يجمع بينهما بأن الأربعين عدد من يلذن به والخمسين عدد من يتبعه وهو أعم من أنهن يلذن به فلا منافاة .

**قوله ( القيم الواحد )** أى الذي يقوم بأمورهن ، ويحتمل أن يكنى به عن اتباعهن له لطلب النكاح حللاً أو حراماً . وفي الحديث الأخبار بما سيقع فوقه كما أخبر ، والصحيح من ذلك ما ورد مطلقاً ، وأما ما ورد مقدراً بوقت معين فقال أحمد لا يصح منه شيء ، وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في كتاب العلم .

### باب لا يخلون رجلٌ بامرأةٍ إلا ذو محرمٍ . والدخول على المغيبة

[٥٢٣٢] ٥٠٤١ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا ليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إياكم والدخول على النساء » . فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله ، أفرأيت الحمى ؟ قال : « الحمى الموت » .

[٥٢٣٣] ٥٠٤٢ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا عمرو عن أبي معبد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه قال : « لا يخلون رجلٌ بامرأةٍ إلا مع ذي محرم » . فقام رجلٌ فقال : يا رسول الله ، امرأتي خرجت حاجةً واكتتبت في غزوة كذا وكذا . قال : « ارجع فحج مع امرأتك » .

**قوله ( باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم والدخول على المغيبة )** يجوز في لام « الدخول » الخفض والرفع . وأحد ركني الترجمة أورده المصنف صريحاً في الباب ، والثاني يؤخذ بطريق الاستنباط من أحاديث الباب ، وقد ورد في حديث مرفوع صريحاً أخرجه الترمذى من حديث جابر رفعه « لا تدخلوا على المغيبات فإن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم » ورجاله موثقون ، لكن مجالد بن سعيد مختلف فيه . ولمسلم من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً « لا يدخل رجل على مغيبة إلا ومعه رجل أو اثنان » ذكره في أثناء حديث ، والمغيبة بضم الميم ثم غين معجمة مكسورة ثم تحتانية ساكنة ثم موحدة : من غاب عنها زوجها ، يقال أغابت المرأة إذا غاب زوجها . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما .

**قوله ( عن يزيد بن أبي حبيب )** في رواية مسلم من طريق ابن وهب عن الليث وعمرو بن الحارث وحيوة وغيرهم « أن يزيد بن أبي حبيب حدثهم » .

**قوله ( عن أبي الخير )** هو مرثد بن عبد الله الزبي .

**قوله ( عقبة بن عامر )** في رواية ابن وهب عند أبي نعيم في « المستخرج » : سمعت عقبة بن عامر .

**قوله ( إياكم والدخول )** بالنصب على التحذير ، وهو تنبيه المخاطب على محذور ليحترز عنه كما قيل إياك والأسد ، وقوله « إياكم » مفعول بفعل مضمّر تقديره اتقوا ، وتقدير الكلام اتقوا أنفسكم أن تدخلوا على النساء والنساء أن يدخلن عليكم . ووقع في رواية ابن وهب بلفظ لا تدخلوا على النساء ، وتضمن منع الدخول منع الخلوة بها بطريق الأولى .

**قوله ( فقال رجل من الأنصار )** لم أقف على تسميته .

**قوله ( أفرأيت الحمى )** زاد ابن وهب في روايته عند مسلم « سمعت الليث يقول الحمى أخو الزوج فمأشبهه

من أقارب الزوج ابن العم ونحوه » ووقع عند الترمذى بعد تخريج الحديث « قال الترمذى : يقال هو أخو الزوج ، كره له أن يخلو بها . قال : ومعنى الحديث على نحو ماروى لا يخلون رجل بامرأة فإن ثالثهما الشيطان اهـ . وهذا الحديث الذي أشار إليه أخرجه أحمد من حديث عامر بن ربيعة وقال النووي : اتفق أهل العلم باللغة على أن الأحماء أقارب زوج المرأة كأبيه وعمه وأخيه وابن أخيه وابن عمه ونحوهم ، وأن الأختان أقارب زوجة الرجل ، وأن الأصهار تقع على النوعين اهـ . وقد اقتصر أبو عبيد وتبعه ابن فارس والداودي على أن الحمى أبو الزوجة ، زاد ابن فارس : وأبو الزوج ، يعنى أن والد الزوج حمى المرأة ووالد الزوجة حمى الرجل ، وهذا الذي عليه عرف الناس اليوم . وقال الأصبغى وتبعه الطبري والخطابي ما نقله النووي ، وكذا نقل عن الخليل ، ويؤيده قول عائشة « ما كان بينى وبين على إلا ما كان بين المرأة وأحمائها » وقد قال النووي : المراد في الحديث أقارب الزوج غير آباءه وأبنائه ، لأنهم محارم للزوجة يجوز لهم الخلوة بها ولا يوصفون بالموت . قال وإنما المراد الأخ وابن الأخ والعمة وابن العم وابن الأخت ونحوهم مما يحل لها تزويجه لو لم تكن متزوجة ، وجرت العادة بالتساهل فيه فيخلو الأخ بامرأة أخيه فشبه بالموت وهو أولى بالمنع من الأجنبية اهـ . وقد جزم الترمذى وغيره كما تقدم وتبعه المازري بأن الحمى أبو الزوج ، وأشار المازري إلى أنه ذكر للتنبيه على منع غيره بطريق الأولى ، وتبعه ابن الأثير في « النهاية » ورده النووي فقال : هذا كلام فاسد مردود لا يجوز حمل الحديث عليه اهـ . وسيظهر في كلام الأئمة في تفسير المراد بقوله « الحمى الموت » ماتبين منه أن كلام المازري ليس بفاسد ، واختلف في ضبط الحمى فصرح القرطبي بأن الذي وقع في هذا الحديث حمى بالهمز ، وأما الخطابي فضبطه بواو بغير همز لأنه قال وزن دلو ، وهو الذي اقتصر عليه أبو عبيد الهروي وابن الأثير وغيرهما ، وهو الذي ثبت عندنا في روايات البخاري ، وفيه لغتان أخريان إحداها حمى بوزن أخ والأخرى حمى بوزن عصا ، ويخرج من ضبط المهموز بتحريك الميم لغة أخرى خامسة حكاهما صاحب « المحكم » .

**قوله ( الحمى الموت )** قيل المراد أن الخلوة بالحمى قد تؤدي إلى هلاك الدين إن وقعت المعصية ، أو إلى الموت إن وقعت المعصية ووجب الرجم ، أو إلى هلاك المرأة بفراق زوجها إذا حملته الغيرة على تطليقها ، أشار إلى ذلك كله القرطبي . وقال الطبري : المعنى أن خلوة الرجل بامرأة أخيه أو ابن أخيه تنزل منزلة الموت ، والعرب تصف الشيء المكروه بالموت ، قال ابن الأعرابي ، هي كلمة تقوها العرب مثلاً كما تقول الأسد الموت أى لقاءه فيه الموت ، والمعنى احذروه كما تحذرون الموت . وقال صاحب « مجمع الغرائب » : يحتمل أن يكون المراد أن المرأة إذا خلعت فهى محل الآفة ولا يؤمن عليها أحد فليكن حموها الموت ، أى لا يجوز لأحد أن يخلو بها إلا الموت كما قيل نعم الصهر القبر ، وهذا لائق بكمال الغيرة والحمية . وقال أبو عبيد : معنى قوله الحمى الموت أى فليمت ولا يفعل هذا . وتعبه النووي فقال : هذا كلام فاسد وإنما المراد أن الخلوة بقريب الزوج أكثر من الخلوة بغيره والشر يتوقع منه أكثر من غيره والفتنة به أمكن لتكنه من الوصول إلى المرأة والخلوة بها من غير نكير عليه بخلاف الأجنبية . وقال عياض : معناه أن الخلوة بالأحماء مؤدية إلى الفتنة والهلاك في الدين فجعله كهلاك الموت وأورد الكلام مورد التغليظ . وقال القرطبي في « المفهم » : المعنى أن دخول قريب الزوج على امرأة الزوج يشبه الموت في الاستقباح والمفسدة ، أى فهو محرم معلوم التحريم ، وإنما بالغ في الزجر عنه وشبهه بالموت لتسامح الناس به من جهة الزوج والزوجة لإلفهم بذلك حتى كأنه ليس بأجنبي من المرأة فخرج هذا مخرج قول العرب : الأسد الموت ، والحرب الموت ، أى لقاءه يفضي إلى الموت ، وكذلك دخوله على المرأة قد يفضي إلى موت الدين أو إلى



موتها بطلاقها عند غيرة الزوج أو إلى الرجم إن وقعت الفاحشة . وقال ابن الأثير في النهاية : المعنى أن خلوة الحرم بها أشد من خلوة غيره من الأجانب ، لأنه ربما حسن لها أشياء وحملها على أمور تثقل على الزوج من التماس مالميس في وسعه ، فتسوء العشرة بين الزوجين بذلك ، ولأن الزوج قد لا يؤثر أن يطلع والد زوجته أو أخوها على باطن حاله ولا على ما اشتمل عليه اهـ ، فكأنه قال الحمو الموت أى لا بد منه ولا يمكن حجبها عنها ، كما أنه لا بد من الموت ، وأشار إلى هذا الأخير الشيخ تقي الدين في شرح العمدة .

( تنبيه ) : محرم المرأة من حرم عليه نكاحها على التأييد إلا أم الموطوءة وبشبهة والملاعنة فإنهما حرامان على التأييد ولا محرمة هناك ، وكذا أمهات المؤمنين ، وأخرجهن بعضهم بقوله في التعريف بسبب مباح لا لحرمتها . وخرج بقيد التأييد أخت المرأة وعمتها وخالتها وبنتها إذا عقد على الأم ولم يدخل بها . الحديث الثاني .

**قوله ( سفيان )** هو ابن عيينة ، وقوله « حدثنا عمرو » هو ابن دينار . وقد وقع في الجهاد بعض هذا الحديث عن أبي نعيم عن سفيان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار ، وسفيان المذكور هو الثوري لا ابن عيينة ، وقد تقدمت مباحث الحديث المذكور مستوفاة في أواخر كتاب الحج ، وسياقه هناك أتم ، والله أعلم .

### باب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس

[٥٢٣٤] ٥٠٤٣ - حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن هشام قال سمعت أنس بن مالك قال : جاءت امرأة من الأنصار إلى النبي صلى الله عليه فخلا بها ، فقال : « والله إنكم لأحب الناس إلي » .

**قوله ( باب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس )** أى لا يخلو بها بحيث تحتجب أشخاصهما عنهم بل بحيث لا يسمعون كلامهما إذا كان بما يخافت به كالشيء الذي تستحي المرأة من ذكره بين الناس . وأخذ المصنف قوله في الترجمة « عند الناس » من قوله في بعض طرق الحديث « فخلا بها في بعض الطرق أو في بعض السكك » وهى الطرق المسلوكة التي لا تنفك عن مرور الناس غالبا .

**قوله ( عن هشام )** هو ابن زيد بن أنس ، وقد تقدم في « فضائل الأنصار » من طريق بهز بن أسد عن شعبة « أخبرني هشام بن زيد » وكذا وقع في رواية مسلم .

**قوله ( جاءت امرأة من الأنصار إلى النبي صلى الله عليه وسلم )** زاد في رواية بهز بن أسد « ومعها صبي لها فكلما رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( فخلا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم )** أى في بعض الطرق ، قال المهلب : لم يرد أنس أنه خلا بها بحيث غاب عن أبصار من كان معه ، وإنما خلا بها بحيث لا يسمع من حضر شكواها ولا مآدار بينهما من الكلام ، ولهذا سمع أنس آخر الكلام فنقله ولم ينقل ما دار بينهما لأنه لم يسمعه اهـ . ووقع عند مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس « أن امرأة كان في عقلها شيء قالت : يا رسول الله إن لي إليك حاجة ، فقال : يا أم فلان انظري أى السكك شئت حتى أقضي لك حاجتك » وأخرج أبو داود نحو هذا السياق من طريق حميد عن أنس لكن ليس فيه أنه كان في عقلها شيء .

**قوله ( فقال والله إنكم لأحب الناس إلى )** زاد في رواية بهز « مرتين » وأخرجه في الأيمان والنذور من طريق وهب بن جرير عن شعبة بلفظ « ثلاث مرات » وفي الحديث منقبة للأنصار ، وقد تقدم في فضائل الأنصار توجيه قوله « أنتم أحب الناس إلى » . وقد تقدم فيه حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس مثل هذا اللفظ أيضا في حديث آخر ، وفيه سعة حلمه وتواضعه صلى الله عليه وسلم وصبره على قضاء حوائج الصغير والكبير ، وفيه أن مفاوضة المرأة الأجنبية سرا لا يقدح في الدين عند أمن الفتنة ، ولكن الأمر كما قالت عائشة « وأيكم يملك أربه كما كان صلى الله عليه وسلم يملك أربه »

### ب ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة

[٥٢٣٥] ٥٠٤٤ - **حدثني عثمان بن أبي شيبة** قال نا عبدة عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه كان عندها - وفي البيت مخنث - فقال المخنث لأخي أم سلمة عبد الله بن أبي أمية: إن فتح الله لكم الطائف غدا أدلك على بنت غيلان، فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان. فقال النبي صلى الله عليه: « لا يدخلن هذا عليكم ».

**قوله ( باب ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة )** أى بغير إذن زوجها وحين تكون مسافرة مثلا .

**قوله ( حدثنا عبدة )** هو ابن سليمان ( عن هشام ) هو ابن عروة ( عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة ) في رواية سفيان « عن هشام في غزوة الطائف عن أمها أم سلمة » هكذا قال أكثر أصحاب هشام بن عروة وهو المحفوظ وسيأتي في اللباس من طريق زهير بن معاوية « عن هشام أن عروة أخبره أن زينب بنت أم سلمة أخبرته أن أم سلمة أخبرتها » وخالفهم حماد بن سلمة عن هشام فقال عن أبيه عن عمرو بن أبي سلمة « وقال معمر « عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة » ورواه معمر أيضا عن الزهري عن عروة ، وأرسله مالك فلم يذكر فوق عروة أحدا أخرجها النسائي ، ورواية معمر عن الزهري عند مسلم وأبي داود أيضا .

**قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وفي البيت )** أى التي هي فيه .

**قوله ( مخنث )** تقدم في غزوة الطائف أن اسمه هيت ، وأن ابن عيينة ذكره عن ابن جريج بغير إسناد ، وذكر ابن حبيب في « الواضحة » عن حبيب كاتب مالك قال « قلت لمالك أن سفيان بن عيينة زاد في حديث بنت غيلان أن المخنث هيت وليس في كتابك هيت ، فقال : صدق هو كذلك » وأخرج الجوزجاني في تاريخه من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي قال « كان مخنث يدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يقال له هيت » وأخرج أبو يعلى وأبو عوانة وابن حبان كلهم من طريق يونس « عن الزهري عن عروة عن عائشة أن هيتا كان يدخل » الحديث . وروى المستغفري من مرسل محمد بن المنكدر « أن النبي صلى الله عليه وسلم نفى هيتا في كلمتين تكلم بهما من أمر النساء ، قال لعبد الرحمن بن أبي بكر : إذا افتتحتم الطائف غدا فعليك بابنة غيلان » فذكر نحو حديث الباب وزاد « اشتد غضب الله على قوم رغبوا عن خلق الله وتشبهوا بالنساء » وروى ابن أبي شيبة والدورقي وأبو يعلى والبخاري من طريق عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن اسم المخنث هيت أيضا ، لكن ذكر فيه قصة أخرى . وذكر ابن إسحق في المغازي أن اسم المخنث في حديث الباب ماع وهو بمشاة وقيل

بنون ، فروى عن محمد بن إبراهيم التيمي قال « كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة الطائف مولى لحالته فاخنة بنت عمرو بن عائد مخنث يقال له مائع يدخل على نساء النبي صلى الله عليه وسلم ويكون في بيته لا يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يفطن لشيء من أمر النساء مما يفطن له الرجال ولا أن له أربة في ذلك ، فسمعه يقول لخالد بن الوليد : يا خالد إن افتتحت الطائف فلا تنفلتن منك بادية بنت غيلان بن سلمة ، فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سمع ذلك منه : لا أرى هذا الخبيث يفطن لما سمع ، ثم قال لنسائه : لا تدخلن هذا عليكن ، فحجب عن بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم « وحكى أبو موسى المديني في كون مائع لقب هيت أو بالعكس أو أنهما اثنان خلافا ، وجزم الواقدي بالتعدد فإنه قال : كان هيت مولى عبد الله بن أبي أمية ، وكان مائع مولى فاخنة ، وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم نفاهما معا إلى الحمى ، وذكر الباوردي في « الصحابة » من طريق إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن حفص « أن عائشة قالت لمخنث كان بالمدينة يقال له أنه بفتح الهمزة وتشديد النون : ألا تدلنا على امرأة نخطبها على عبد الرحمن بن أبي بكر ؟ قال : بلى ، فوصف امرأة تقبل بأربع وتدبر بثمان ، فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا أنه أخرج من المدينة إلى حمراء الأسد وليكن بها منزلك » والراجح أن اسم المذكور في حديث الباب هيت ، ولا يمتنع أن يتواردوا في الوصف المذكور ، وقد تقدم في غزوة الطائف ضبط هيت ، ووقع في أول رواية الزهري عن عروة عن عائشة عند مسلم « كان يدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مخنث وكانوا يعدونه من غير أولى الإربة ؛ فدخل النبي صلى الله عليه وسلم يوما وهو عند بعض نسائه وهو ينعت امرأة « الحديث ، وعرف من حديث الباب تسمية المراه وأنها أم سلمة والمخنث بكسر النون ويفتحها من يشبه خلقه النساء في حركاته وكلامه وغير ذلك ، فإن كان من أصل الخلقة لم يكن عليه لوم وعليه أن يتكلف إزالة ذلك ، وإن كان بقصد منه وتكلف له فهو المذموم ويطلق عليه اسم مخنث سواء فعل الفاحشة أو لم يفعل ، قال ابن حبيب : المخنث هو المؤنث من الرجال وإن لم تعرف منه الفاحشة ، مأخوذ من التكسر في المشي وغيره ، وسيأتي في كتاب الأدب لعن من فعل ذلك . وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بمخنث قد خضب يديه ورجليه فقيل : يا رسول الله إن هذا يتشبه بالنساء ، فنفاه إلى النقيع ، فقيل ألا تقتله فقال : إني نهيته عن قتل المصلين » .

**قوله ( فقال لأخى أم سلمة )** تقدم شرح حاله في غزوة الطائف ، ووقع في مرسل ابن المنكدر أنه قال ذلك لعبد الرحمن بن أبي بكر فيحمل على تعدد القول منه لكل منهما : لأخى عائشة ولأخى أم سلمة . والعجب أنه لم يقدر أن المرأة الموصوفة حصلت لواحد منهما ، لأن الطائف لم يفتح حينئذ ، وقتل عبد الله بن أبي أمية في حال الحصار ، ولما أسلم غيلان بن سلمة وأسلمت بنته بادية تزوجها عبد الرحمن بن عوف فقدر أنها استحيضت عنده وسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في كتاب الطهارة ، وتزوج عبد الرحمن بن أبي بكر ليلي بنت الجودي وقصته معها مشهورة ، وقد وقع حديث في سعد بن أبي وقاص أنه خطب امرأة بمكة فقال : من يخبرني عنها ؟ فقال مخنث يقال له هيت : أنا أصفها لك . فهذه قصص وقعت لهيت .

**قوله ( إن فتح الله لكم الطائف غداً )** وقع في رواية أبي أسامة عن هشام في أوله « وهو محاصر الطائف يومئذ » وقد تقدم ذلك في غزوة الطائف واضحا .

**قوله ( فعليك )** هو إغراء معناه احرص على تحصيلها والزمها .

**قوله ( غيلان )** في رواية حماد بن سلمة « لو قد فتحت لكم الطائف لقد أريتك بادية بنت غيلان » واختلف في ضبط بادية فالأكثر بموحدة ثم تحتانية وقيل بنون بدل التحتانية حكاه أبو نعيم ، ولبادية ذكر في المغازي ، ذكر ابن إسحق أن خولة بنت حكيم قالت للنبي صلى الله عليه وسلم إن فتح الله عليك الطائف أعطني حلى بادية بنت غيلان وكانت من أحلى نساء ثقيف ، وغيلان هو ابن سلمة بن معتب بمهملة ثم مشناة ثقيلة ثم موحدة ابن مالك الثقفي ، وهو الذي أسلم وتحتة عشر نسوة فلأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار أربعاً ، وكان من رؤساء ثقيف وعاش إلى أواخر خلافة عمر رضي الله عنه .

**قوله ( تقبل بأربع وتدبر بثمان )** قال ابن حبيب عن مالك معناه أن أعكانها ينعطف بعضها على بعض وهي في بطنها أربع طرائق وتبلغ أطرافها إلى خاصرتها في كل جانب أربع ، ولإرادة العكن ذكر الأربع والثمان . فلو أراد الأطراف لقال بثمانية . ثم رأيت في « باب إخراج التشبهين بالنساء من البيوت » عقب هذا الحديث من وجه آخر عن هشام بن عروة في غير رواية أبي ذر : قال أبو عبد الله تقبل بأربع يعني بأربع عكن بطنها فهي تقبل بهن ، وقوله وتدبر بثمان يعني أطراف هذه العكن الأربع لأنها محيطة بالجانب حين يتجعد . ثم قال : وإنما قال بثمان ولم يقل بثمانية — وواحد الاطراف مذكر — لأنه لم يقل ثمانية أطراف اهـ . وحاصله أن لقوله ثمان بدون الهاء توجيهين إما لكونه لم يصرح بلفظ الأطراف وإما لأنه أراد العكن ، وتفسير مالك المذكور تبعه فيه الجمهور ، قال الخطابي : يريد أن لها في بطنها أربع عكن فإذا أقبلت رؤيت مواضعها بارزة متكسراً بعضها على بعض وإذا أدبرت كانت أصراف هذه العكن الأربع عند منقطع جنبها ثمانية . وحاصله أنه وصفها بأنها مملوءة البدن بحيث يكون لبطنها عكن وذلك لا يكون إلا للسمنية من النساء ، وجرت عادة الرجال غالباً في الرغبة فيمن تكون بتلك الصفة ، وعلى هذا فقوله في حديث سعد « إن أقبلت قلت تمشي بست ، وإن أدبرت قلت تمشي بأربع » كأنه يعني يديها ورجليها وطرفي ذاك منها مقبلة وردفيها مدبرة ، وإنما نقص إذا أدبرت لأن الثنتين يحتجبان حينئذ . وذكر ابن الكلبي في الصفة المذكورة زيادة بعد قوله وتدبر بثمان « بشعر كالأقحوان ، إن قعدت تثنت ، وإن تكلمت تغنت . وبين رجلها مثل الإناء المكفوء » مع شعر آخر . وزاد المدني من طريق يزيد بن رومان عن عروة مرسلاً في هذه القصة « أسفلها كتيب وأعلاها عسيب » .

**قوله ( فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هذا عليكم )** في رواية الكشميهني « عليكن » وهي رواية مسلم ، وزاد في آخر رواية الزهري عن عروة عن عائشة « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا أرى هذا يعرف ما ههنا لا يدخل عليكن . قالت فحجبه » وزاد أبو يعلى في روايته من طريق يونس عن الزهري في آخره « وأخرجه فكان بالبيداء يدخل كل يوم جمعة يستطعم ، وزاد ابن الكلبي في حديثه « فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد غلغلت النظر إليها ياعدو الله . ثم أجلاه عن المدينة إلى الحمى » ووقع في حديث سعد الذي أشرت إليه « إنه خطب امرأة بمكة ، فقال هيت : أنا أنعتها لك : إذا أقبلت قلت تمشي بست ، وإذا أدبرت قلت تمشي بأربع . وكان يدخل على سودة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أراه إلا منكراً فمנعه . ولما قدم المدينة نفاه » وفي رواية يزيد بن رومان المذكورة « فقال النبي صلى الله عليه وسلم مالك قاتلك الله ، إن كنت لا حسبك من غير أولى الإرية من الرجال ، وسيره إلى خاخ » معجمتين وقد ضبطت في حديث علي في قصة المرأة التي حملت ، كتاب حاطب إلى قريش ، قال المهلب : إنما حجبه عن الدخول إلى النساء لما سمعه يصف المرأة بهذه الصفة التي تهيج

قلوب الرجال فمنعه لئلا يصف الأزواج للناس فيسقط معنى الحجاب اهـ ، وفي سياق الحديث ما يشعر بأنه حجب لذاته أيضا لقوله « لا أرى هذا يعرف ما ههنا » ولقوله « وكانوا يعدونه من غير أولى الإربة ، فلما ذكر الوصف المذكور دل على أنه من أولى الإربة فنفاه لذلك » ويستفاد منه حجب النساء عمن يفتن لمحسنهن ، وهذا الحديث أصل في إبعاد من يستراب به في أمر من الأمور ، قال المهلب : وفيه حجة لمن أجاز بيع العين الموضوفة بدون الرؤية لقيام الصفة مقام الرؤية في هذا الحديث ، وتعقبه ابن المنير بأن من اقتصر في بيع جارية على ماوقع في الحديث من الصفة لم يكف في صحة البيع اتفاقا فلا دلالة فيه . قلت : إنما أراد المهلب أنه يستفاد منه أن الوصف يقوم مقام الرؤية فإذا استوعب الوصف حتى قام مقام الرؤية المعتبرة أجراً ، هذا مراده ، وانتزاعه من الحديث ظاهر . وفي الحديث أيضا تعزير من يتشبه بالنساء بالإخراج من البيوت والنفي إذا تعين ذلك طريقا لردعه ، وظاهر الأمر وجوب ذلك ، وتشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء من قاصد مختار حرام اتفاقا ، وملياً لن من فعل ذلك في كتاب اللباس .

### باب نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم من غير ريبة

[٥٢٣٦] ٥٠٤٥ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي عن عيسى عن الأزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : رأيت النبي صلى الله عليه يسترني بردائه ، وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد ، حتى أكون أنا الذي أسأم . فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن ، الحريصة على اللهو .

قوله ( باب نظر المرأة إلى الحبشة ونحوهم من غير ريبة ) وظاهر الترجمة أن المصنف كان يذهب إلى جواز نظر المرأة إلى الأجنبية بخلاف عكسه ، وهي مسألة شهيرة ، واختلف الترجيح فيها عند الشافعية ، وحديث الباب يساعد من أجاز ، وقد تقدم في أبواب العيد جواب النووي عن ذلك بأن عائشة كانت صغيرة دون البلوغ أو كان قبل الحجاب ، وقواه بقوله في هذه الرواية « فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن » لكن تقدم ما يعكر عليه وأن في بعض طرقه أن ذلك كان بعد قدوم وفد الحبشة وأن قدومهم كان سنة سبع ولعائشة يومئذ ست عشرة سنة ، فكانت بالغة ، وكان ذلك بعد الحجاب ، وحجة من منع حديث أم سلمة الحديث المشهور « أفعمياوان أنتما » وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهري عن نيهان مولى أم سلمة عنها وإسناده قوى ، وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نيهان وليست بعلّة قادحة ، فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يجرحه أحد لا ترد روايته ، والجمع بين الحديثين احتمال تقدم الواقعة أو أن يكون في قصة الحديث الذي ذكره نيهان شيء يمنع النساء من رؤيته لكون ابن أم مكتوم كان أعمى فلعله كان منه شيء ينكشف ولا يشعر به ، ولقوى الجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأسفار منتقيات لئلا يراهن الرجال ، ولم يؤمر الرجال قط بالانتقاب لئلا يراهم النساء ، فدل على تباين الحكم بين الطائفتين ، وبهذا احتج الغزالي على الجواز فقال : لسنا نقول إن وجه الرجل في حقها عورة كوجه المرأة في حقه بل هو كوجه الأرملة في حق الرجل فيحرم النظر عند خوف الفتنة فقط وإن لم تكن فتنة فلا ، إذ لم تزل الرجال على ممر الزمان مكشوفين الوجوه والنساء يخرجن منتقيات ، فلو استووا لأمر الرجال بالانتقاب أو منعهن من الخروج اهـ . وتقدمت سائر مباحث حديث الباب في أبواب العيدين .

### باب خروج النساء لحوائجهنَّ

[٥٢٣٧] ٥٠٤٦ - حدثنا فروة بن أبي المغراء قال نا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : خرجت سودة بنت زمعة ليلاً فرآها عمر فعرفها فقال : إنك والله يا سودة ما تخفين علينا ، فرجعت إلى النبي صلى الله عليه فذكرت له ذلك وهو في حجرتي يتعشى ، وإن في يده لِعِرْقاً ، فأنزل عليه فرُفِعَ عنه وهو يقول : « قد أذن الله لكن أن تخرجن لحوائجكن » .

قوله ( باب خروج النساء لحوائجهن ) قال الداودي : في صيغة هذا الجمع نظر لأن جمع الحاجة حاجات وجمع الجمع حاج ولا يقال حوائج ، وتعقبه ابن التين فأجاد وقال : الحوائج جمع حاجة أيضا ، ودعوى أن حاج جمع الجمع ليس بصحيح . وذكر المصنف في الباب حديث عائشة « خرجت سودة لحاجتها » وقد تقدم شرحه وتوجيه الجمع بينه وبين حديثها الآخر في نزول الحجاب في تفسير سورة الأحزاب ، وذكرت هناك التعقب على عياض في زعمه أن أمهات المؤمنين كان يحرم عليهن إبراز أشخاصهن ولو كن منتقبات متلففات ، والخاصل في رد قوله كثرة الأخبار الواردة أنهن كن يحججن ويظفن ويخرجن إلى المساجد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبعده

### باب استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره

[٥٢٣٨] ٥٠٤٧ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه : « إذا استأذنت امرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنعها » .

قوله ( باب استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره ) قال ابن التين : ترجم بالخروج إلى المسجد وغيره واقتصر في الباب على حديث المسجد ، وأجاب الكرمانى بأنه قاسه عليه ، والجامع بينهما ظاهر ، ويشترط في الجميع أمن الفتنة ، وقد تقدمت مباحث حديث ابن عمر في ذلك في كتاب الصلاة

### باب ما يحل من الدخول ، والنظر إلى النساء في الرضاع

[٥٢٣٩] ٥٠٤٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت : جاء عمي من الرضاعة فاستأذن علي ، فأبيت أن أذن له حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه ، فجاء رسول الله صلى الله عليه فسألتُه عن ذلك ، فقال : « إنه عمك فأذني له » ، قالت : فقلت : يا رسول الله ، إنما أرضعتني المرأة ، ولم يرضعني الرجل ، قالت : فقال رسول الله : « إنه عمك فليج عليك » ، قالت عائشة : وذلك بعد أن يضرب علينا الحجاب . قالت عائشة : يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة .

قوله ( باب ما يحل من الدخول والنظر إلى النساء في الرضاع ) ذكر فيه حديث عائشة قالت « جاء عمي من الرضاعة فاستأذن علي » وقد تقدمت مباحثه مستوفاة في أوائل النكاح ، وهو أصل في أن للرضاع حكم النسب من إباحة الدخول على النساء وغير ذلك من الأحكام

### باب لا تبأشر المرأة المرأة فتنتعها لزوجه

[٥٢٤٠] ٥٠٤٩ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال : قال النبي صلى الله عليه : « لا تبأشر المرأة المرأة فتنتعها لزوجه كأنه ينظر إليها » .  
[الحديث ٥٢٤٠ - طرفه في : ٥٢٤١] .

[٥٢٤١] ٥٠٥٠ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال حدثني شقيق قال سمعت عبد الله قال : قال النبي صلى الله عليه : « لا تبأشر المرأة المرأة فتنتعها لزوجه كأنه ينظر إليها » .

**قوله ( باب لا تبأشر المرأة المرأة فتنتعها لزوجه )** كذا استعمل لفظ الحديث في الترجمة بغير زيادة ، وذكر الحديث من وجهين : منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود ، والأعمش حدثني شقيق سمعت عبد الله وهو ابن مسعود ، وشقيق هو أبو وائل .

**قوله ( لا تبأشر المرأة المرأة )** زاد النسائي في روايته « في الثوب الواحد » .

**قوله ( فتنتعها لزوجه كأنه ينظر إليها )** قال القاسبي هذا أصل لما لك في سد الذرائع ، فإن الحكمة في هذا النهي خشية أن يعجب الزوج الوصف المذكور فيفضي ذلك إلى تطبيق الواصفة أو الافتتان بالموصوفة ، ووقع في رواية النسائي من طريق مسروق عن ابن مسعود بلفظ « لا تبأشر المرأة المرأة ولا الرجل الرجل » وهذه الزيادة ثبتت في حديث ابن عباس عنده وعند مسلم وأصحاب السنن من حديث أبي سعيد بأبسط من هذا ولفظه « لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة ولا يفض الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد » قال النووي : فيه تحريم نظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة المرأة ، وهما مما لاخلاف فيه ، وكذا الرجل إلى عورة المرأة والمرأة إلى عورة الرجل حرام بالإجماع ، ونبه صلى الله عليه وسلم ينظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة المرأة على ذلك بطريق الأولى ، ويستثنى الزوجان فلكل منهما النظر إلى عورة صاحبه ، إلا أن في السؤاة اختلافا والأصح الجواز لكن يكره حيث لا سبب ، وأما المحارم فالصحيح أنه يباح نظر بعضهم إلى بعض لما فوق السرة وتحت الركبة ، قال وجميع ما ذكرنا من التحريم حيث لا حاجة ، ومن الجواز حيث لا شهوة . وفي الحديث تحريم ملاقة بشرتي الرجلين بغير حائل إلا عند ضرورة ، ويستثنى المصافحة ، ويحرم لمس عورة غيره بأي موضع من بدنه كان بالاتفاق ، قال النووي : وما تعم به البلوى ويتساهل فيه كثير من الناس الاجتماع في الحمام فيجب على من فيه أن يصون نظره ويده وغيرهما عن عورة غيره وأن يصون عورته عن أبصر غيره ، ويجب الإنكار على من فعل ذلك لمن قدر عليه ، ولا يسقط الإنكار بظن عدم القبول إلا أن خاف على نفسه أو غيره فتنه ، وقد تقدم كثير من مسائل هذا الباب في كتاب الطهارة .

### باب قول الرجل لأطوفن الليلة على نسائي

[٥٢٤٢] ٥٠٥١ - حدثني محمود قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال سليمان بن داود : لأطيفن الليلة بمائة امرأة ، تلد كل امرأة غلاماً يقاتل في سبيل الله فقال له الملك : قل : إن شاء الله ، فلم يقل ونسي ، فأطاف بهن ولم تلد منهن إلا امرأة نصف إنسان ، قال رسول الله

صلى الله عليه : « لو قال : إن شاء الله لم يحنث ، وكان أرجى لحاجته » .

**قوله ( باب قول الرجل لأطوفن الليلة على نسائي )** تقدم في كتاب الطهارة « باب من دار على نسائه في غسل واحد » وهو قريب من معنى هذه الترجمة ، والحكم في الشريعة المحمدية أن ذلك لا يجوز في الزوجات إلا أن ابتداء الرجل القسم بأن تزوج دفعة واحدة أو يقدم من سفر ، وكذا يجوز إذا أذن له ورضين بذلك .

**قوله ( حدثنا محمود )** هو ابن غيلان وقد رواه عن عبد الرزاق شيخه عبد بن حميد عند مسلم وعباس العنبري عند النسائي فقالا « تسعين امرأة » وتقدم في ترجمة سليمان بن داود عليهما السلام من أحاديث الأنبياء بيان الاختلاف في ذلك مستوفى وكيفية الجمع بين المختلف مع شرح بقية الحديث . قال ابن التين : قوله في هذه الرواية « لم يحنث » أى لم يتخلف مراده ، لأن الحنث لا يكون إلا عن يمين ، قال : ويحتمل أن يكون سليمان حلف على ذلك . قلت : أو نزل التأكيد المستفاد من قوله « لأطوفن » منزلة اليمين ، واستدل به على جواز الاستثناء بعد تخلل الكلام اليسير ، وفيه نظر سيأتي إيضاحه في كتاب الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى . وقال ابن الرفعة : يستفاد منه أن اتصال الاستثناء بالحلف يؤثر فيه وإن لم يقصده قبل فراغ اليمين

**باب لا يطرق أهله ليلاً إذا أطل الغيبة ، مخافة أن يخونهم أو يلتمس عثراتهم**

٥٠٥٢ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا محارب بن دثار سمعت جابر بن عبد الله قال : كان النبي صلى الله عليه يكره أن يأتي الرجل أهله طروقاً . [٥٢٤٣]

٥٠٥٣ - حدثنا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا عاصم بن سليمان عن الشعبي أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « إذا أطل أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً » . [٥٢٤٤]

**قوله ( باب لا يطرق أهله ليلاً إذا أطل الغيبة مخافة أن يتخونهم أو يلتمس عثراتهم )** كذا بالميم في « يتخونهم وعثراتهم » وقال ابن التين الصواب بالنون فيهما ، قلت : بل ورد في الصحيح بالميم فيهما على ما سأذكره وتوجيه ظاهر ، وهذه الترجمة لفظ الحديث الذي أورده في الباب في بعض طرقه ، لكن اختلف في إدراجه فاقصر البخاري على القدر المتفق على رفعه واستعمل بقبته في الترجمة ، فقد جاء من رواية وكيع عن سفيان الثوري عن محارب عن جابر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطرق الرجل أهله ليلاً يتخونهم أو يطلب عثراتهم » أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه وأخرجه النسائي من رواية أبي نعيم عن سفيان كذلك ، وأخرجه أبو عوانة من وجه آخر عن سفيان كذلك ، وأخرجه مسلم من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان به لكن قال في آخره « قال سفيان : لا أدري هذا في الحديث أم لا » يعنى « يتخونهم أو يطلب عثراتهم » ثم ساقه مسلم من رواية شعبة عن محارب مقتصر على المرفوع كرواية البخاري ، وقوله « عثراتهم بفتح المهملة والمثلثة جمع عثرة وهى الزلة ، ووقع عند أحمد والترمذي في رواية من طريق أخرى عن الشعبي عن جابر بلفظ « لا تلجوا على المغيبات فإن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم »

**قوله ( يكره أن يأتي الرجل أهله طروقاً )** في حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يطرق أهله ليلاً ، وكان يأتيهم غدوة أو عشية » أخرجه مسلم ، قال أهل اللغة : الطروق بالضم المجيء بالليل من سفر أو من غيره على غفلة ، ويقال لكل آت بالليل طارق ولا يقال بالنهار إلا مجازاً كما تقدم تقريره في أواخر الحج في



الكلام على الرواية الثانية حيث قال لا يطرق أهله ليلاً ، ومنه حديث « طرق عليا وفاطمة » وقال بعض أهل اللغة : أصل الطروق الدفع والضرب ، وبذلك سميت الطريق لأن المارة تدقها بأرجلها ، وسمى الآتي بالليل طارقا لأنه يحتاج غالبا إلى دق الباب ، وقيل أصل الطروق السكون ومنه أطرق رأسه ، فلما كان الليل يسكن فيه سمي الآتي فيه طارقا ، وقوله في طريق عاصم عن الشعبي عن جابر « إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً » التقييد فيه بطول الغيبة يشير إلى أن علة النهي إنما توجد حيثئذ ، فالحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً ، فلما كان الذي يخرج لحاجته مثلاً نهاراً ويرجع ليلاً لا يتأتى له ما يحذر من الذي يطيل الغيبة كان طول الغيبة مظنة الأمن من الهجوم ، فيقع الذي يهجم بعد طول الغيبة غالباً ما يكره ، إما أن يجد أهله على سير أهبة من التنظيف والتزين المطلوب من المرأة فيكون ذلك سبب النفرة بينهما ، وقد أشار إلى ذلك بقوله في حديث الباب الذي بعده بقوله « كى تستحد المغيبة ، وتمشط الشعثة » ويؤخذ منه كراهة مباشرة المرأة في الحالة التي تكون فيها غير منتظفة لئلا يطلع منها على ما يكون سبباً لنفرته منها ، وإما أن يجدها على حالة غير مرضية والشرع محرض على الستر وقد أشار إلى ذلك بقوله « أن يتخونهم ويتطلب عثراتهم » فعلى هذا من أعلم أهله بوصوله وأنه يقدم في وقت كذا مثلاً لا يتناولها هذا النهي ، وقد صرح بذلك ابن خزيمة في صحيحه ، ثم ساق من حديث ابن عمر قال « قدم النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة فقال : لا تطرقوا النساء ، وأرسل من يؤذن الناس أنهم قادمون » قال ابن أبي حمزة نفع الله به : فيه النهي عن طروق المسافر أهله على غرة من غير تقدم إعلام منه لهم بقدومه ، والسبب في ذلك ما وقعت إليه الإشارة في الحديث قال : وقد خالف بعضهم فرأى عند أهله رجلاً فعوقب بذلك على مخالفته اهـ . وأشار بذلك إلى حديث أخرجه ابن خزيمة عن ابن عمر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تطرق النساء ليلاً ، فطرق رجلان كلاهما وجد مع امرأته ما يكره » وأخرجه من حديث ابن عباس نحوه وقال فيه « فكلاهما وجداً مع امرأته رجلاً » ووقع في حديث نحارب عن جابر « أن عبد الله بن رواحة أتى امرأته ليلاً وعندها امرأة تمشطها فظنها رجلاً فأشار إليها بالسيف فلما ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يطرق الرجل أهله ليلاً » أخرجه أبو عوانة في صحيحه . وفي الحديث الحث على التواد والتحاب خصوصاً بين الزوجين ، لأن الشارع راعي ذلك بين الزوجين مع اطلاع كل منهما على ما جرت العادة بستره حتى إن كل واحد منهما لا يخفي عنه من عيوب الآخر شيء في الغالب ، ومع ذلك فنهى عن الطروق لئلا يطلع على ما تنفر نفسه عنه فيكون مراعاة ذلك في غير الزوجين بطريق الأولى ، ويؤخذ منه أن الاستحداد ونحوه مما تنزين به المرأة ليس داخلاً في النهي عن تغيير الخلقة ، وفيه التحريض على ترك التعرض لما يوجب سوء الظن بالمسلم .

### باب طلب الولد

[٥٢٤٥] ٥٠٥٤ - حدثنا مسدد عن هُشَيْمٍ عن سَيَّارٍ عن الشَّعْبِيِّ عن جَابِرٍ قَالَ : كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي غَزْوَةٍ ، فَلَمَّا قَفَلْنَا تَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ قَطُوفٍ ، فَلَحَقَنِي رَاكِبٌ مِنْ خَلْفِي ، فَالْتَفَتُ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : « مَا يُعْجِلُكَ ؟ » قُلْتُ : إِنِّي حَدِيثٌ عَهْدٍ بِعُرسٍ . قَالَ : « فَبِكراً تَزُوجُتَ أَمْ ثَيْباً ؟ » قُلْتُ : لَا ، بَلْ ثَيْباً . قَالَ : « فَهَلَا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ » . قَالَ : فَلَمَّا قَدِمْنَا ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ فَقَالَ : « أُمْهِلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلاً - أَيْ عِشَاءً - لَكِي تَمْتَشِطَ الشَّعْثَةُ ، وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ » . وَحَدَّثَنِي الثَّقَلَةُ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : « الْكَيْسَ الْكَيْسَ يَا جَابِرَ » . يَعْنِي الْوَلَدَ .

٥٠٥٥- حدثنا محمد بن الوليد قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن سيار عن الشعبي عن جابر أن النبي صلى الله عليه قال : « إذا دخلت ليلاً فلا تدخل على أهلِكَ حتى تستحدَّ المغيبة وتمتشط الشعثة » . قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « فعليك بالكيس الكيس » . تابعه عبيد الله عن وهب عن جابر عن النبي صلى الله عليه في الكيس .

**قوله ( باب طلب الولد )** أى بالاستكثار من جماع الزوجة ، أو المراد الحث على قصد الاستيلاد بالجماع لا الاقتصاد على مجرد اللذة ، وليس ذلك في حديث الباب صريحاً لكن البخاري أشار إلى تفسير الكيس كما ساذكره . وقد أخرج أبو عمرو النوقاني في « كتاب معاشر الأهلين » من وجه آخر عن محارب رفعه قال « اطلبوا الولد واتمسوه فإنه ثمرة القلوب وقرّة الأعين ، وإياكم والعاهر » وهو مرسل قوى الإسناد .

**قوله ( عن سيار )** بفتح المهملة وتشديد التحتانية ، وقد تقدم في باب تزويج الثيبات عن أبي النعمان عن هشيم « قال حدثنا سيار » وكذا في الباب الذي بعده « حدثنا يعقوب الدورقي حدثنا هشيم أنبأنا سيار » .

**قوله ( عن الشعبي )** في رواية أبي عوانة من طريق شريح بن النعمان عن هشيم « حدثنا سيار حدثنا الشعبي » ولأحمد من وجه آخر « سمعت الشعبي »

**قوله ( قفلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم )** بفتح القاف وتخفيف الفاء أى رجعنا ، وقد تقدم شرحه في باب « تزويج الثيبات »

**قوله ( حتى تدخلوا ليلاً أى عشاء )** هذا التفسير في نفس الخبر ، وفيه إشارة إلى الجمع بين هذا الأمر بالدخول ليلاً والنهي عن الطروق ليلاً بأن المراد بالأمر الدخول في أول الليل وبالنهي الدخول في أثنائه ؛ وقد تقدم في أواخر أبواب العمرة في طريق الجمع بينهما أن الأمر بالدخول ليلاً لمن أعلم أهله بقدومه فاستعدوا له ، والنهي عمن لم يفعل ذلك .

**قوله ( وحدثني الثقة أنه قال في هذا الحديث : الكيس الكيس يا جابر ، يعني الولد )** القائل « وحدثني » هو هشيم ، قال الإسماعيلي : كأن البخاري أشار إلى أن هشيم حمل هذه الزيادة عن شعبة لأنه أورد طريق شعبة على أثر حديث هشيم . وأغرب الكرماني فقال : القائل « وحدثني » هو هشيم أو البخاري اهـ وهو جار على ظاهر اللفظ ، والمعتمد أن القائل هشيم كما أشار إليه الإسماعيلي .

**قوله ( إذا دخلت ليلاً فلا تدخل على أهلِكَ )** معنى الدخول الأول القُدوم أى إذا دخلت البلد فلا تدخل البيت .

**قوله ( قال قال )** في رواية النسائي عن أحمد بن عبد الله بن الحكم عن محمد بن جعفر « قال وقال » بإثبات الواو ، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر ولفظه « قال وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخلت فعليك بالكيس الكيس » .

**قوله ( تابعه عبيد الله عن وهب عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكيس )** عبيد الله هو ابن عمر العمري ، ووهب هو ابن كيسان ، والمتابع في الحقيقة هو وهب لكنه نسبها إلى عبيد الله لتفرده بذلك عن

وهب ، نعم قد روى محمد بن إسحق عن وهب بن كيسان هذا الحديث مطولاً وفيه مقصود الباب ، لكن بلفظ آخر كما سأبينه ، ورواية عبيد الله بن عمر تقدمت موصولة في أوائل البيوع في أثناء حديث أوله « كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة فأبطأ بي جملي » فذكر الحديث في قصة الجمل بطولها ، وفيه قصة تزويج جابر وقوله « أفلا جارية تلاعبها وتلاعبك » وفيه « أما إنك قادم ، فإذا قدمت فالكيس الكيس » وقوله فالكيس بالفتح فيهما على الإغراء وقيل على التحذير من ترك الجماع ، قال الخطابي : الكيس هنا بمعنى الحذر ، وقد يكون الكيس بمعنى الرفق وحسن التأني . وقال ابن الأعرابي : الكيس العقل ، كأنه جعل طلب الولد عقلاً . وقال غيره : أراد الحذر من العجز عن الجماع فكأنه حث على الجماع . قلت : جزم ابن حبان في صحيحه بعد تخريج هذا الحديث بأن الكيس الجماع وتوجيهه على ما ذكر ، ويؤيده قوله في رواية محمد بن إسحق « فإذا قدمت فاعمل عملاً كيساً » وفيه « قال جابر : فدخلنا حين أمسينا ، فقلت للمرأة : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أعمل عملاً كيساً ، قالت : سمعاً وطاعة ، فدونك . قال : فبت معها حتى أصبحت » أخرجه ابن خزيمة في صحيحه . قال عياض : فسر البخاري وغيره الكيس بطلب الولد والنسل ، وهو صحيح ، قال صاحب « الأفعال » : كاس الرجل في عمله حذق ، وكاس ولد ولدأ كيساً . وقال الكسائي : كاس الرجل ولد له ولد كيس اهـ . وأصل الكيس العقل كما ذكر الخطابي ، لكنه بمجرد ليس المراد هنا ، والشاهد لكون الكيس يراد به العقل قول الشاعر :

وإنما الشعر لب المرء يعرضه على الرجال فإن كيساً وإن حملاً

فقابله بالحق وهو ضد العقل ، ومنه حديث « الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، والأحمق من أتبع نفسه هواها » وأما حديث « كل شيء بقدر ، حتى العجز والكيس » فالمراد به الفطنة .

### باب تستحد المغيبة وتمتشط

[٥٢٤٧] ٥٠٥٦ - حدثني يعقوب بن إبراهيم قال نا هشيم قال أنا سيار عن الشعبي عن جابر قال : كنا مع النبي صلى الله عليه في غزوة ، فلما قفلنا كنا قريباً من المدينة ، تعجلت على بعير لي قطوف ، فلاحقني راكب من خلفي فتخس بعيري بعنة كانت معه ، فسار بعيري كأحسن ما أنت راء من الإبل ، فالتفت فإذا أنا برسول الله صلى الله عليه فقلت : يا رسول الله ، إني حديث عهد بعرس قال : « أتزوجت ؟ » قلت : نعم . قال : « بكرة أم ثيباً ؟ » قال : قلت : بل ثيب . قال : « فهلا بكرأ تلاعبها وتلاعبك ؟ » قال : فلما قدمنا ذهبنا لندخل ، قال : « أمهلوا حتى ندخل ليلاً - أي عشاء - لكي تتمشط الشعثة ، وتستحد المغيبة . »

قوله ( باب تستحد المغيبة وتمتشط الشعثة ) ضبط ذلك في آواخر أبواب العمرة ، وتقدم شرح الحديث في الباب الذي قبله

### باب ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن

[٥٢٤٨] ٥٠٥٧ - حدثنا قتيبة قال نا سفيان عن أبي حازم قال : اختلف الناس بأي شيء ذووي جرح رسول الله صلى الله عليه يوم أحد ؟ فسألوا سهل بن سعد الساعدي - وكان من آخر من بقي من أصحاب النبي صلى الله عليه بالمدينة - فقال : ما بقي للناس أحد أعلم به مني ، كانت فاطمة تغسل الدم عن وجهه وعلي يأتي بالماء على ترسه ، فأخذ حصير فحرق ، فحشي به جرحه .

السلامُ تَغْسُلُ الدَّمَّ عَنْ وَجْهِهِ وَعَلَى يَأْتِي بِالماءِ عَلَى ثُرْسِهِ ، فَأُخِذَ حَصِيرٌ فَحُرِّقَ ، فَحُشِيَ بِهِ جُرْحُهُ »

قوله ( باب ولا يدين زينتهن إلا لبعولتهن ) في رواية أبي ذر إلى قوله « عورات النساء » وهذه الزيادة تظهر المطابقة بين الحديث والترجمة .

قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة .

قوله ( عن أبي حازم ) هو سلمة بن دينار . ووقع في رواية علي بن عبد الله عن سفيان « حدثنا أبو حازم » تقدم في أواخر الجهاد .

قوله ( اختلف الناس الخ ) فيه إشعار بأن الصحابة والتابعين كانوا يتبعون أحوال النبي صلى الله عليه وسلم في كل شيء حتى في مثل هذا ، فإن الذي يداوي به الجرح لا يختلف الحكم فيه إذا كان طاهراً ، ومع ذلك فترددوا فيه حتى سألوا من شاهد ذلك .

قوله ( وكان من آخر من بقى من الصحابة بالمدينة ) فيه احتراز عن بقى من الصحابة بالمدينة وبغير المدينة ، فأما المدينة فكان بها في آخر حياة سهل بن سعد محمود بن الربيع ومحمد بن لبيد ، وكلاهما له رؤية وعد في الصحابة ، وأما من الصحابة الذين ثبت سماعهم من النبي صلى الله عليه وسلم فما كان بقى بالمدينة حينئذ إلا سهل بن سعد على الصحيح ، وأما بغير المدينة فبقى أنس بن مالك بالبصرة وغيره بغيرها ، وقد استوعبت الكلام على ذلك في الكلام على « علوم الحديث لابن صلاح » .

قوله ( مابقى للناس أحد أعلم به مني ) ظاهره أنه نفى أن يكون بقى أحد أعلم منه فلا ينفي أن يكون بقى مثله ، ولكن كثر استعمال هذا التركيب في نفى المثل أيضاً ، وقد تقدم الكلام على شرح الحديث في « باب غزوة أحد » والغرض منه هنا كون فاطمة عليها السلام باشرت ذلك من أبيها صلى الله عليه وسلم فيطابق الآية وهي جواز إبداء المرأة زينتها لأبيها وسائر من ذكر في الآية . وقد استشكل مغلطى الاحتجاج بقصة فاطمة هذه لأنها صدرت قبل الحجاب ، وأجيب بأن التمسك منها بالاستصحاب ، ونزول الآية كان متراخياً عن ذلك وقد وقع مطابقاً . فإن قيل لم يذكر في الآية العم والخال ، فالجواب أنه استغنى عن ذكرهما بالإشارة إليهما لأن العم منزل منزلة الأب والخال منزل الأم . وقيل لأنهما ينعتانها لولديهما ، قاله عكرمة والشعبي ، وكرها لذلك أن تضع المرأة خمارها عند عمها وخالها ، أخرج ابن أبي شيبة عنهما وخالفهما الجمهور .

قوله ( فأخذ حصير فحرق ) بضم المهملة وتشديد الراء ، وضبطه بعضهم بالتخفيف

بـ ﴿ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ﴾

[٥٢٤٩]

٥٠٥٨ - حدثنا أحمد بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا سفيان عن عبد الرحمن بن عباس : سمعت ابن عباس سأله رجل : شهدت مع النبي صلى الله عليه العید ، أضحى أو فطراً ؟ قال : نعم ، ولولا مكاني منه ما شهدت - يعني من صغره - قال : خرج رسول الله صلى الله عليه فصرى ثم خطب ، ولم يذكر أذاناً ولا إقامة . ثم أتى النساء فوعظهن وذكرهن ، وأمرهن بالصدقة ، فرأيتهن يهوين إلى آذانهن وحلوقهن يدفعن إلى بلال ، ثم ارتفع هو وبلال إلى بيته .

قوله ( باب والذين لم يبلغوا الحلم ) كذا للجميع ، والمراد بيان حكمهم بالنسبة إلى الدخول على النساء ورؤيتهم إياهن .

قوله ( حدثنا أحمد بن محمد ) هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وسفيان هو الثوري .

قوله ( ولولا مكاني منه ) أى منزلي من النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( يعنى من صغره ) فيه التفات ، ووقع في رواية السرخسى « من صغري » وهو على الأصل .

قوله ( فرأيتن يهوين ) بكسر الواو ويفتح أوله هوى بفتح الواو ويهوى بكسرهما .

قوله ( إلى آذانهم وحلقهم ) أى يخرجن الحلى .

قوله ( يدفعن ) أى ذلك ( إلى بلال ) .

قوله ( ثم ارتفع هو وبلال إلى بيته ) أى رجع : وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب العيدين ، والحجة منه هنا مشاهدة ابن عباس ما وقع من النساء حينئذ وكان صغيراً فلم يحتجبن منه ، وأما بلال فكان من ملك اليمين ، كذا أجاب بعض الشراح ، وفيه نظر لأنه كان حينئذ حراً . والجواب أنه يجوز أن لا يكون في تلك الحالة يشاهدهن مسفرات . وقد أخذ بعض الظاهرية بظاهره فقال : يجوز للأجنبي رؤية وجه الأجنبية وكفيها ، واحتج بأن جابراً روى الحديث وبلال بسط ثوبه للأخذ منهم ، وظاهر الحال لجل أنه لا يتأتى ذلك إلا بظهور وجوههن وأكفهن .

### باب طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب

[٥٢٥٠] ٥٠٥٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة : عاتبنى أبوبكر وجعل يطعنني بيده في خاصرتي ، فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله صلى الله عليه وآله ورأسه على فخذي .

قوله ( باب طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب ) زاد ابن بطال في شرحه هنا « وقول الرجل لصاحبه هل أعرستم الليلة » قال ابن المنير : ذكر فيه حديث عائشة في قصة أبى بكر معها ، وهو مطابق للركن الأول من الترجمة . قال : ويستفاد الركن الثاني منها من جهة أن الجامع بينهما أن كلا الأمرين مستثنى في بعض الحالات ، فإمسك الرجل خاصرة ابنته ممنوع في غير حالة التأديب ، وسؤال الرجل عما جرى له مع أهله ممنوع في غير حالة المباشطة أو التسلية أو البشارة . قلت : وجدت هذه الزيادة في نسخة الصغاني مقدمة ولفظه « باب قول الرجل الخ » وبعده « وطعن الرجل الخ » . والذي يظهر لي أن المصنف أدخل بياضاً ليكتب فيه الحديث الذي أشار إليه وهو « هل أعرستم » أو شيئاً مما يدل عليه ، وقد وقع ذلك في قصة أبى طلحة وأم سليم عند موت ولديهما وكتبها ذلك عنه حتى تعشى وبات معها ، فأخبر بذلك أبو طلحة النبي صلى الله عليه وسلم فقال « أعرستم الليلة ؟ قال نعم » وسيأتي بهذا اللفظ في أوائل كتاب العقيقة ، وقوله « يطعن » هو بضم العين وسيأتي بقية شرحه في كتاب الحدود في « باب من أدب أهله دون السلطان »

( خاتمة ) اشتمل كتاب النكاح من الأحاديث المرفوعة على مائتين وثمانية وعشرين حديثاً ، المعلق منها والمتابعات خمسة وأربعون والبقية موصولة ، والمكرر منه فيه وفيما مضى مائة واثنان وستون حديثاً والخالص ستة وستون حديثاً ؛ وافقه مسلم على تخرجها سوى اثنين وعشرين حديثاً وهي : حديث ابن عباس « خير هذه الأمة أكثرها نساء » وحديث أبي هريرة « إني شاب أخاف العنت » ، وحديث عائشة « لو نزلت واديا » ، وحديث « خطب عائشة فقال أبو بكر إنما أنا أخوك » ، وحديث أبي هريرة « تنكح المرأة لأربع » ، وحديث سهل « مر رجل فقالوا : هذا حرى إن خطب أن ينكح » وحديث ابن عباس « حرم من النسب سبع » ، وحديث « دفع النبي صلى الله عليه وسلم ربيته إلى من يكفلها » وهو معلق ، وحديث جابر في الجمع بين المرأة وعمتها ، وحديث ابن عباس في المتعة ، وحديث سلمة « أيما رجل وامرأة توافقا » الحديث في المتعة معلق ، وحديث ابن عباس في تفسير التعريض بالخطبة ، وحديث عائشة « كان النكاح على أربعة أنحاء » ، وحديث خنساء بنت خدام في تزويجها ، وحديث الربيع بنت معوذ في ذكر الضرب بالدفع صبيحة العرس ، وحديث عائشة « فإن الأنصار يعجبهم اللهو » ، وحديث أنس « كان إذا مر بجنبات أم سليم دخل عليها » ، وهو معلق وبقيته متفق عليه ، وحديث صفية بنت شيبة في الوليمة ، وحديث « لم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم » يعني في الوليمة وهو معلق ، وحديث أبي هريرة في إكرام الجار ، وحديث معاوية بن حيدة « لاهجر إلا في البيت » وهو معلق ، وحديث ابن عباس في قصة هجر النساء . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة وثلاثون أثراً ، والله سبحانه وتعالى أعلم

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الطلاق

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾  
وطلاقُ السُّنَّةِ أَنْ يُطْلَقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ، وَيُشْهَدُ شَاهِدَيْنِ. أَحْصِيانَهَا: حَفْظُهَا.

[٥٢٥١] ٥٠٦٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مُرْهُ فَلْيَرَا جَعَهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ، فِتْلِكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ».

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم — كتاب الطلاق ) الطلاق في اللغة حل الوثاق مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك . وفلان طلق اليد بالخير أى كثير البذل وفي الشرع حل عقدة التزويج فقط ، وهو موافق لبعض أفراد مدلوله اللغوي . قال إمام الحرمين : هو لفظ جاهلي ورد الشرع بتقريره . وطلقت المرأة بفتح الطاء وضم اللام وبفتحها أيضا وهو أفصح ، وطلقت أيضا بضم أوله وكسر اللام الثقيلة ، فإن خفت فهو خاص بالولادة والمضارع فيهما بضم اللام ، والمصدر في الولادة طلقا ساكنة اللام ، فهي طالق فيهما . ثم الطلاق قد يكون حراما أو مكروها أو واجبا أو مندوبا أو جائزا ، أما الأول ففيما إذا كان بدعيا وله صور ، وأما الثاني ففيما إذا وقع بغير سبب مع استقامة الحال ، وأما الثالث ففي صور منها الشقاق إذا رأى ذلك الحكماء ، وأما الرابع ففيما إذا كانت غير عفيفة ، وأما الخامس فنفاه النووي وصوره غيره بما إذا كان لا يريد لها ولا تطيب نفسه أن يتحمل مؤنتها من غير حصول غرض الاستمتاع ، فقد صرح الإمام أن الطلاق في هذه الصورة لا يكره .

قوله ( وقول الله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة ) أما قوله تعالى ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ فخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الجمع تعظيما أو على إرادة ضم أمته إليه ، والتقدير يا أيها النبي وأمته . وقيل هو على إضمار قل أى قل لأمتك ، والثاني أليق ، فخص النبي عليه الصلاة والسلام بالنداء

لأنه إمام أمته اعتباراً بتقدمه وعم بالخطاب كما يقال لأمر القوم يا فلان افعلوا كذا ، وقوله ﴿ إذا طلقتم ﴾ أى إذا أردتم التطليق جزماً ، ولا يمكن حمله على ظاهره . وقوله ﴿ لعدتهن ﴾ أى عند ابتداء شروعهن في العدة ، واللام للتوقيت كما يقال لقيته لليلة بقيت من الشهر ، قال مجاهد في قوله تعالى ﴿ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ﴾ قال ابن عباس : في قبل عدتهن ، أخرجه الطبري بسند صحيح . ومن وجه آخر أنه قرأها كذلك ، وكذا وقع عند مسلم من رواية أبي الزبير عن ابن عمر في آخر حديثه قال ابن عمر « وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن » ونقلت هذه القراءة أيضاً عن أبي عثمان وجابر وعلى بن الحسين وغيرهم ، وسيأتي في حديث ابن عمر في الباب مزيد بيان في ذلك .

**قوله ( أحصيناه حفظناه )** هو تفسير أبي عبيدة ، وأخرج الطبري معناه عن السدي ، والمراد الأمر بحفظ ابتداء وقت العدة لئلا يلتبس الأمر بطول العدة فتأذى بذلك المرأة .

**قوله ( وطلاق السنة أن يطلقها طاهراً من غير جماع )** روى الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود في قوله تعالى ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾ قال : في الطهر من غير جماع ، وأخرجه عن جمع من الصحابة ومن بعدهم كذلك ، وهو عند الترمذي أيضاً .

**قوله ( ويشهد شاهدين )** مأخوذ من قوله تعالى ﴿ وأشهدوا ذوى عدل منكم ﴾ وهو واضح ، وكأنه ملح بما أخرجه ابن مردويه عن ابن عباس قال « كان نفر من المهاجرين يطلقون لغير عدة ويراجعون بغير شهود فنزلت » وقد قسم الفقهاء الطلاق إلى سني ، ويدعى ، وإلى قسم ثالث لا وصف له . فالأول ما تقدم . والثاني أن يطلق في الحيض أو في طهر جامعها فيه ولم يتبين أمرها أحملت أم لا ، ومنهم من أضاف له أن يزيد على طلقه ومنهم من أضاف له الخلع . والثالث تطليق الصغيرة والآيسة والحامل التي قربت ولادتها ، وكذا إذا وقع السؤال منها في وجه بشرط أن تكون عاتمة بالأمر ، وكذا إذا وقع الخلع بسؤالها وقلنا إنه طلاق ، ويستثنى من تحريم طلاق الحائض صور : منها ما لو كانت حاملاً ورأت الدم وقلنا الحامل تحيض فلا يكون طلاقها بدعياً ولا سيما إن وقع بقرب الولادة ، ومنها إذا طلق الحاكم على المولى واتفق وقوع ذلك في الحيض ، وكذا في صورة الحكمين إذا تعين ذلك طريقاً لرفع الشقاق ، وكذلك الخلع والله أعلم .

**قوله ( أنه طلق امرأته )** في مسلم من رواية الليث عن نافع « أن ابن عمر طلق امرأة له » وعنده من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر « طلقت امرأتي » وكذا في رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر ، قال النووي في تهذيبه : اسمها آمنة بنت غفار قاله ابن باطيش ، ونقله عن النووي جماعة ممن بعده منهم الذهبي في « تجريد الصحابة » لكن قال في مبهمات : فكأنه أراد مبهمات التهذيب . وأوردها الذهبي في آمنة بالمد وكسر الميم ثم نون وأبوها غفار ضبطه ابن يقطه بكسر المعجمة وتخفيف الفاء ، ولكن رأيت مستند ابن باطيش في أحاديث قتيبة جمع سعيد العيار بسند فيه ابن لهيعة أن ابن عمر طلق امرأته آمنة بنت عمار ؛ كذا رأيته في بعض الأصول بمهملة مفتوحة ثم ميم ثقيلة والأول أولى ، وأقوى من ذلك ما رأيته في مسند أحمد قال « حدثنا يونس حدثنا الليث عن نافع أن عبد الله طلق امرأته وهى حائض ، فقال عمر : يا رسول الله إن عبد الله طلق امرأته النوار ، فأمره أن يراجعها » الحديث ، وهذا الإسناد على شرط الشيخين ، ويونس شيخ أحمد هو ابن محمد المؤدب من رجالهما ، وقد أخرجه الشيخان عن قتيبة عن الليث ولكن لم تسم عندهما ، ويمكن الجمع بأن يكون اسمها



آمنة ولقبها النوار .

**قوله ( وهي حائض )** في رواية قاسم بن أصبغ من طريق عبد الحميد بن جعفر عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي في دمها حائض ، وعند البيهقي من طريق ميمون بن مهران عن ابن عمر أنه طلق امرأته في حيضها .

**قوله ( على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم )** كذا في رواية مالك ومثله عند مسلم من رواية أبي الزبير عن ابن عمر ، وأكثر الرواة لم يذكروا ذلك استغناء بما في الخبر أن عمر سأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستلزم أن ذلك وقع في عهده ، وزاد الليث عن نافع « تطليقة واحدة » أخرجه مسلم ، وقال في آخره « جود الليث في قوله تطليقة واحدة » اهـ ، وكذا وقع عند مسلم من طريق محمد بن سيرين قال « مكثت عشرين سنة يحدثني من لا أتهم أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثا وهي حائض فأمر أن يراجعها ، فكنت لا أتهمهم ولا أعرف وجه الحديث ، حتى لقيت أبا غلاب يونس بن جبير وكان ذا ثبوت ، فحدثني أنه سأل ابن عمر فحدثه أنه « طلق امرأته تطليقة وهي حائض » وأخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق الشعبي قال « طلق ابن عمر امرأته وهي حائض واحدة » ومن طريق عطاء الخراساني عن الحسن عن ابن عمر أنه « طلق امرأته تطليقة وهي حائض » .

**قوله ( فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك )** في رواية ابن أبي ذئب عن نافع « فأقى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك » أخرجه الدارقطني ، وكذا سيأتي للمصنف من رواية قتادة عن يونس بن جبير عن ابن عمر ، وكذا عند مسلم من رواية يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن يونس بن جبير ، وكذا عنده في رواية طاوس عن ابن عمر ، وكذا في رواية الشعبي المذكورة ، وزاد فيه الزهري في روايته كما تقدم في التفسير « عن سالم أن ابن عمر أخبره ، فتغيظ فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولم أر هذه الزيادة في رواية غير سالم ، وهو أجل من روى الحديث عن ابن عمر ، وفيه إشعار بأن الطلاق في الحيض كان تقدم النهي عنه . وإلا لم يقع التغيظ على أمر لم يسبق النهي عنه . ولا يعكر على ذلك مبادرة عمر بالسؤال عن ذلك لاحتمال أن يكون عرف حكم الطلاق في الحيض وأنه منهي عنه ولم يعرف ماذا يصنع من وقع له ذلك ، قال ابن العربي : سؤال عمر محتَمَل لأن يكون أنهم لم يروا قبلها مثلها فسأل ليعلم ، ويحتمل أن يكون لما رأى في القرآن قوله ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾ وقوله ﴿ يتريصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ أراد أن يعلم إن هذا قرء أم لا ؟ ويحتمل أن يكون سمع من النبي صلى الله عليه وسلم النهي فجاء ليسأل عن الحكم بعد ذلك . وقال ابن دقيق العيد : وتغيظ النبي صلى الله عليه وسلم إما لأن المعنى الذي يقتضي المنع كان ظاهرا فكان مقتضى الحال التثبت في ذلك ، أو لأنه كان مقتضى الحال مشاوره النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك إذا عزم عليه .

**قوله ( مره فليراجعها )** قال ابن دقيق العيد : يتعلق به مسألة أصولية ، وهي أن الأمر بالأمر بالشئ هل هو أمر بذلك أم لا ؟ فإنه صلى الله عليه وسلم قال لعمر مره ، فأمره بأن يأمره . قلت : هذه المسألة ذكرها ابن الحاجب فقال : الأمر بالأمر بالشئ ليس أمرا بذلك الشئ ، لنا لو كان لكان مر عبدك بكذا تعديا ، ولكن يناقض قولك للعبد لا تفعل . قالوا : فهم ذلك من أمر الله ورسوله ومن قول الملك لوزيره قل لفلان افعل . قلنا للعلم بأنه مبلغ . قلت : والحاصل أن النفي إنما هو حيث تجرد الأمر ، وأما إذا وجدت قرينة تدل على أن الأمر الأول أمر بالمأمور الأول أن يبلغ المأمور الثاني فلا ، وينبغي أن ينزل كلام الفريقين على هذا التفصيل فيرتفع

الخلاف . ومنهم من فرق بين الأمرين فقال : إن كان الأمر الأول بحيث يسوغ له الحكم على المأمور الثاني فهو أمر له وإلا فلا ، وهذا قوى ، وهو مستفاد من الدليل الذي استدل به ابن الحاجب على النفي ، لأنه لا يكون متعديا إلا إذا أمر من لاحكم له عليه لئلا يصير متصرفا في ملك غيره بغير إذنه ، والشارع حاكم على الأمر والمأمور فوجد فيه سلطان التكليف على الفريقين ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ﴾ فإن كل أحد يفهم منه أمر الله لأهل بيته بالصلاة ، ومثله حديث الباب ، فإن عمر إنما استفتى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ليمثل ما يأمره به ويلزم ابنه به ، فمن مثل بهذا الحديث لهذه المسألة فهو غلط ، فإن القرينة واضحة في أن عمر في هذه الكائنة كان مأمورا بالتبليغ ، ولهذا وقع في رواية أيوب عن نافع « فأمره أن يراجعها » وفي رواية أنس بن سيرين ويونس بن جبيرة وطاوس عن ابن عمر وفي رواية الزهري عن سالم « فليراجعها » وفي رواية لمسلم « فراجعها عبد الله كما أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية أبي الزبير عن ابن عمر « ليراجعها » وفي رواية الليث عن نافع عن ابن عمر « فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا » وقد اقتضى كلام سليم الرازي في « التقريب » أنه يجب على الثاني الفعل جزما وإنما الخلاف في تسميته أمرا فرجع الخلاف عنده لفظيا . وقال الفخر الرازي في « المحصول » : الحق أن الله تعالى إذا قال لزيد أوجبت على عمرو كذا وقال لعمرو كل ما أوجب عليك زيد فهو واجب عليك كان الأمر بالأمر بالشئ أمرا بالشئ . قلت : وهذا يمكن أن يؤخذ منه التفرقة بين الأمر الصادر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن غيره ، فمهما أمر الرسول أحدا أن يأمر به غيره وجب لأن الله أوجب طاعته وهو أوجب طاعة أميره كما ثبت في الصحيح « من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن أطاع أميري فقد أطاعني » وأما غيره ممن بعده فلا ، وفيهم تظهر صورة التعدي التي أشار إليها ابن الحاجب . وقال ابن دقيق العيد : لا ينبغي أن يتردد في اقتضاء ذلك الطلب ، وإنما ينبغي أن ينظر في أن لوازم صيغة الأمر هل هي لوازم صيغة الأمر بالأمر أو لا ؟ بمعنى أنهما يستويان في الدلالة على الطلب من وجه واحد أو لا . قلت : وهو حسن ، فإن أصل المسألة التي انبنى عليها هذا الخلاف حديث « مروا أولادكم بالصلاة لسبع » فإن الأولاد ليسوا بمكلفين فلا يتجه عليهم الوجوب ، وإنما الطلب متوجه على أوليائهم أن يعلموهم ذلك ، فهو مطلوب من الأولاد بهذه الطريق وليس مساويا للأمر الأول ، وهذا إنما عرض من أمر خارج وهو امتناع توجه الأمر على غير المكلف ، وهو بخلاف القصة التي في حديث الباب . والحاصل أن الخطاب إذا توجه لمكلف أن يأمر ملكفا آخر بفعل شئ كان المكلف الأول مبلغا محضا والثاني مأمور من قبل الشارع ، وهذا كقوله مالك بن الحويرث وأصحابه « ومروهم بصلاة كذا في حين كذا » وقوله لرسول ابنته صلى الله عليه وسلم « مرها فلتصبر ولتحتسب » ونظائره كثيرة ، فإذا أمر الأول الثاني بذلك فلم يمثله كان عاصيا ، وإن توجه الخطاب من الشارع لمكلف أن يأمر غير مكلف أو توجه الخطاب من غير الشارع بأمر من له عليه الأمر أن يأمر من لا أمر للأول عليه لم يكن الأمر بالأمر بالشئ أمرا بالشئ فالصورة الأولى هي التي نشأ عنها الاختلاف وهو أمر أولياء الصبيان أن يأمر الصبيان ، والصورة الثانية هي التي يتصور فيها أن يكون الأمر متعديا بأمره للأول أن يأمر الثاني ، فهذا فصل الخطاب في هذه المسألة والله المستعان .

واختلف في وجوب المراجعة ، فذهب إليه مالك وأحمد في رواية ، والمشهور عنه — وهو قول الجمهور — أنها مستحبة ، واحتجوا بأن ابتداء النكاح لا يجب فاستدامته كذلك ، لكن صحح صاحب « الهداية » من الحنفية أنها واجبة ، والحجة ، لمن قال بالوجوب ورود الأمر بها ، ولأن الطلاق لما كان محرما في الحيض كانت استدامة النكاح فيه واجبة ، فلو تمادى الذي طلق في الحيض حتى طهرت قال مالك وأكثر أصحابه : يجرى على الرجعة أيضا ، وقال أشهب منهم إذا طهرت انتهى الأمر بالرجعة ، وانفقوا على أنها إذا انقضت عدتها أن لا رجعة ، وأنه لو

طلق في طهر قد مسها فيه لا يؤمر بمراجعتها ، كذا نقله ابن بطال وغيره ، لكن الخلاف فيه ثابت قد لحكاه الحناضي من الشافعية وجها ، واتفقوا على أنه لو طلق قبل الدخول وهي حائض لم يؤمر بالمراجعة إلا مانقل عن زفر فطرد الباب .

**قوله ( ثم يمسكها )** أى يستمر بها في عصمته .

**قوله ( حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر )** في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع « ثم ليدعها حتى تطهر » ، ثم تحيض حيضة أخرى فإذا طهرت فليطلقها » ونحوه في رواية الليث وأيوب عن نافع ، وكذا عند مسلم من رواية عبد الله بن دينار ، وكذا عندهما من رواية الزهري عن سالم ، وعند مسلم من رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم يلفظ « مره فليراجعها » ، ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا » قال الشافعي : غير نافع إنما روى « حتى تطهر من الحيضة التي طلقها فيها . ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق » رواه يونس بن جبيرة وأنس بن سيرين وسالم قلت : وهو كما قال ، لكن رواية الزهري عن سالم موافقة لرواية نافع ، وقد نبه على ذلك أبو داود ، والزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كان حافظا . وقد اختلف في الحكمة في ذلك فقال الشافعي : يحتمل أن يكون أراد بذلك — أى بما في رواية نافع — أن يستبرئها بعد الحيضة التي طلقها فيها بطهر تام ثم حيض تام ليكون تطليقها وهي تعلم عدتها إما بحمل أو بحيض ، أو ليكون تطليقها بعد علمه بالحمل وهو غير جاهل بما صنع إذ يرغب فيمسك للحمل أو ليكون إن كانت سألت الطلاق غير حامل أن تكف عنه . وقيل : الحكمة فيه أن لا تصير الرجعة لغرض الطلاق ، فإذا أمسكها زمانا يحل له فيه طلاقها ظهرت فائدة الرجعة ، لأنه قد يطول مقامه معها ، فقد يجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها . وقيل : إن الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه كقرء واحد ، فلو طلقها فيه لكان كمن طلق في الحيض ، وهو ممتنع من الطلاق في الحيض ، فلزم أن يتأخر إلى الطهر الثاني . واختلف في جواز تطليقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي وقع فيها الطلاق والرجعة . وفيه للشافعية وجهان أصحهما المنع ، وبه قطع المتولى ، وهو الذي يقتضيه ظاهر الزيادة التي في الحديث . وعبرة الغزالي في « الوسيط » وتبعه مجلى : هل يجوز أن يطلق في هذا الطهر ؟ وجهان . وكلام المالكية يقتضي أن التأخير مستحب . وقال ابن تيمية في « المحرر » : ولا يطلقها في الطهر المتعقب له فإنه بدعة ، وعنه — أى عن أحمد — جواز ذلك . وفي كتب الحنفية عن أبي حنيفة الجواز ، وعن أبي يوسف ومحمد المنع ، ووجه الجواز أن التحريم إنما كان لأجل الحيض ، فإذا طهرت زال موجب التحريم فجاز طلاقها في هذا الطهر كما يجوز في الطهر الذي بعده ، وكما يجوز طلاقها في الطهر إن لم يتقدم طلاق في الحيض ، وقد ذكرنا حجج المانعين ، ومنها أنه لو طلقها عقب تلك الحيضة كان قد راجعها ليطلقها ، وهذا عكس مقصود الرجعة فإنها شرعت لإيواء المرأة ولهذا سماها إمساكا فأمره أن يمسكها في ذلك الطهر وأن لا يطلق فيه حتى تحيض حيضة أخرى ثم تطهر لتكون الرجعة للإمساك لا للطلاق ، ويؤيد ذلك أن الشارع أكد هذا المعنى حيث أمر بأن يمسكها في الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه ، لقوله في رواية عبد الحميد بن جعفر « مره أن يراجعها فإذا طهرت أمسكها حتى إذا طهرت أخرى فإن شاء طلقها وإن شاء أمسكها » فإذا كان قد أمره بأن يمسكها في ذلك الطهر فكيف يبيح له أن يطلقها فيه ؟ وقد ثبت النهي عن الطلاق في طهر جامعها فيه .

**قوله ( ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس )** في رواية أيوب « ثم يطلقها قبل أن يمسها » وفي رواية عبيد الله بن عمر « فإذا طهرت فليطلقها قبل أن يجامعها أو يمسكها » ونحوه في رواية الليث ، وفي رواية

الزهري عن سالم « فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهراً قبل أن يمسه » وفي رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم « ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً » وتمسك بهذه الزيادة من استثنى من تحرم الطلاق في طهر جامع فيه ما إذا ظهر الحمل فإنه لا يحرم . والحكمة فيه أنه إذا ظهر الحمل فقد أقدم على ذلك على بصيرة فلا يندم على الطلاق ، وأيضاً فإن زمن الحمل زمن الرغبة في الوطء فأقدامه على الطلاق فيه يدل على رغبته عنها ، ومحل ذلك أن يكون الحمل من المطلق ، فلو كان من غيره بأن نكح حاملاً من زنا ووطئها ثم طلقها أو وطئت منكوحة بشبهة ثم حملت منه فطلقها زوجها فإن الطلاق يكون بدعيًا ، لأن عدة الطلاق تقع بعد وضع الحمل والنقاء من النفاس ، فلا تشرع عقب الطلاق في العدة كما في الحامل منه ، قال الخطابي : في قوله « ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق » دليل على أن من قال لزوجته وهي حائض : إذا طهرت فأنت طالق لا يكون مطلقاً للسنة ، لأن المطلق للسنة هو الذي يكون مخيراً عند وقوع طلاقه بين إيقاع الطلاق وتركه ، واستدل بقوله « قبل أن يمسه » على أن الطلاق في طهر جامع فيه حرام ، وبه صرح الجمهور ، فلو طلق هل يجبر على الرجعة كما يجبر عليها إذا طلقها وهي حائض ؟ طرده بعض المالكية فيهما ، والمشهور عنهم إجباره في الحائض دون الطاهر ، وقالوا فيما إذا طلقها وهي حائض : يجبر على الرجعة ، فإن امتنع أدبه الحاكم ، فإن أصر ارتجع الحاكم عليه . وهل يجوز له وطؤها ؟ بذلك روايتان لهم أصحابهما الجواز ، وعن داود يجبر على الرجعة إذا طلقها حائضاً ولا يجبر إذا طلقها نفساء ؛ وهو جمود . ووقع في رواية مسلم من طريق محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن ابن عمر « ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً » وفي روايته من طريق ابن أخي الزهري عن الزهري « فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهراً من حیضها » واختلف الفقهاء في المراد بقوله طاهراً هل المراد به انقطاع الدم أو التطهر بالغسل ؟ على قولين ، وهما روايتان عن أحمد ، والراجح الثاني ، لما أخرجه النسائي من طريق معتمر بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع في هذه القصة قال « مر عبد الله فليراجعها ، فإذا اغتسلت من حیضتها الأخرى فلا يمسه حتى يطلقها ، وإن شاء يمسه فليمسكها » وهذا مفسر لقوله « فإذا طهرت » فليحمل عليه ، ويتفرغ من هذا أن العدة هل تنقضي بانقطاع الدم وترتفع الرجعة ، أو لا بد من الاغتسال ؟ فيه خلاف أيضاً . والحاصل أن الأحكام المرتبة على الحيض نوعان : الأول يزول بانقطاع الدم كصحة الغسل والصوم وترتب الصلاة في الذمة ، والثاني لا يزول إلا بالغسل كصحة الصلاة والطواف وجواز اللبث في المسجد ، فهل يكون الطلاق من النوع الأول أو من الثاني ؟ وتمسك بقوله « ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً » من ذهب إلى أن طلاق الحامل سني ، وهو قول الجمهور ، وعن أحمد رواية أنه ليس بسني ولا بدعي .

**قوله ( فتلک العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء )** أى أذن ، وهذا بيان لمراد الآية وهي قوله تعالى ﴿ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ﴾ وصرح معمر في روايته عن أيوب عن نافع بأن هذا الكلام عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي رواية الزبير عند مسلم قال ابن عمر « وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء ﴾ الآية » واستدل به من ذهب إلى أن الإقراء طهار للأمر بطلاقها في الطهر ، وقوله ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾ أى وقت ابتداء عدتهن ، وقد جعل للمطلقة تربص ثلاثة قروء ، فلما نهى عن الطلاق في الحيض وقال إن الطلاق في الطهر هو الطلاق المأذون فيه علم أن الإقراء الإطهار ، قاله ابن عبد البر . وسأذكر بقية فوائد حديث ابن عمر في الباب الذي يلي هذا إن شاء الله تعالى .

### باب إذا طُلِّقَتِ الحائِضُ تَعْتَدُ بِذَلِكَ الطَّلَاقُ

[٥٢٥٢] ٥٠٦١- حدثنا سلمان بن حرب قال نا شعبة عن أنس بن سيرين قال: سمعت ابن عمر أنه طلق

امراته وهي حائض، فذكر عمر للنبي صلى الله عليه فقال: «ليراجعها». قلت: تحتسب؟ قال: «فمه؟». وعن قتادة عن يونس بن جبير عن ابن عمر قال: «مره فليراجعها». قلت: تحتسب؟ قال: «أرأيت إن عجز واستحقم؟».

[٥٢٥٣] ٥٠٦٢- قال حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا أيوب عن سعيد بن جبير: عن ابن عمر قال: حُسِبَتْ علي بتطليقة.

قوله (باب إذا طُلِّقَتِ الحائِضُ تَعْتَدُ بِذَلِكَ الطَّلَاقُ) كذا بت الحكم بالمسألة، وفيها خلاف قديم عن طاوس وعن خلاص بن عمرو وغيرهما أنه لا يقع، ومن ثم نشأ سؤال من سأل ابن عمر عن ذلك.

قوله (شعبة عن أنس بن سيرين قال سمعت ابن عمر قال: طلق ابن عمر امراته وهي حائض، فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: ليراجعها. قلت: تحتسب؟ قال: فمه؟) القائل «قلت» هو أنس بن سيرين والمقول له ابن عمر بين ذلك أحمد في روايته عن محمد بن جعفر عن شعبة، وكذا أخرجه مسلم من طريق محمد بن جعفر، وقد ساقه مسلم من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن ابن سيرين مطولا كما سأذكره بعد ذلك.

قوله (وعن قتادة عن يونس بن جبير) هو معطوف على قوله «عن أنس بن سيرين» فهو موصول، وهو من رواية شعبة عن قتادة، ولقد أفرده مسلم من رواية محمد بن جعفر عن شعبة عن قتادة «سمعت يونس بن جبير».

قوله (عن ابن عمر قال: مره فليراجعها) هكذا اختصره، ومراده أن يونس بن جبير حكى القصة نحو ما ذكرها أنس بن سيرين سوى ما بين من سياقه.

قوله (قلت تحتسب) هو بضم أوله، والقائل هو يونس بن جبير.

قوله (قال أرأيت) في رواية الكشميهني «أرأيت إن عجز واستحقم» وقد اختصره البخاري اكتفاء بسياق أنس بن سيرين، وقد ساقه مسلم حيث أفرده ولفظه «سمعت ابن عمر يقول: طلقت امرأتي وهي حائض، فأقى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال: ليراجعها، فإذا طهرت فإن شاء فليطلقها. قال قلت لابن عمر: أفيحسب بها؟ قال: ما يمنعه؟ أرأيت إن عجز واستحقم؟. وقال أحمد «حدثنا محمد بن جعفر وعبد الله بن بكير قالا حدثنا شعبة» فذكره أتم منه وفي أوله أنه «سأل ابن عمر عن رجل طلق امراته وهي حائض — وفيه — فقال مره فليراجعها ثم إن بدا له طلاقها طلقها في قبل عدتها وفي قبل طهرها. قال قلت لابن عمر: أفحتسب طلاقها ذلك طلاقا؟ قال: نعم، أرأيت إن عجز واستحقم؟ وقد ساقه البخاري في آخر الباب الذي بعد هذا نحو هذا السياق من رواية همام عن قتادة بطوله وفيه «قلت: فهل عد ذلك طلاقا؟ قال: أرأيت

أن عجز واستحقم « وسيأتي في أبواب العدد في « باب مراجعة الحائض » من طريق محمد بن سيرين عن يونس ابن جبير مختصراً وفيه « قلت : فتعتد بتلك التطليقة ؟ قال : أرأيت إن عجز واستحقم » وأخرجه مسلم من وجه آخر عن محمد بن سيرين مطولاً ولفظه « فقلت له : إذا طلق الرجل امرأته وهي حائض أيعتد بتلك التطليقة ؟ قال : فمه ؟ أو إن عجز واستحقم » وفي رواية له « فقلت : أفتحتسب عليه » والباقي مثله . وقوله « فمه » أصله فما ، وهو استفهام فيه اكتفاء أى فما يكون إن لمن تحتسب ، ويحتمل أن تكون الهاء أصلية وهي كلمة تقال للزجر أى كف عن هذا الكلام فإنه لا بد من وقوع الطلاق بذلك ، قال ابن عبد البر : قول ابن عمر « فمه » معناه فأى شيء يكون إذا لم يعتد بها ؟ إنكاراً لقول السائل « أيعتد بها » فكأنه قال : وهل من ذلك بد ؟ وقوله « أرأيت إن عجز واستحقم » أى إن عجز عن فرض فلم يقمه ، أو استحقم فلم يأت به أكون ذلك عذراً له ؟ وقال الخطابي : في الكلام حذف ، أى أرأيت إن عجز واستحقم أسقط عنه الطلاق حمقه أو يطله عجزه ؟ وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه . وقال الكرماني يحتمل أن تكون « إن » نافية بمعنى ما أى لم يعجز ابن عمر ولا استحقم ، لأنه ليس بطفل ولا مجنون . قال : وإن كانت الرواية بفتح ألف أن فمعناه أظهر ، والتاء من استحقم مفتوحة قاله ابن الخشاب وقال : المعنى فعل فعلاً يصيره أحق عاجزاً فيسقط عنه حكم الطلاق عجزه أو حمقه ، والسين والتاء فيه إشارة إلى أنه تكلف الحق بما فعله من تطليق امرأته وهي حائض . وقد وقع في بعض الأصول بضم التاء مبنيًا للمجهول ، أى إن الناس استحقموه بما فعل ، وهو موجه . وقال المهلب : معنى قوله « إن عجز واستحقم » يعنى عجز في المراجعة التي أمر بها عن إيقاع الطلاق أو فقد عقله فلم تمكن منه الرجعة أتبقى المرأة معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة ؟ وقد نهى الله عن ذلك ، فلا بد أن تحتسب بتلك التطليقة التي أوقعها على غير وجهها ، كما أنه لو عجز عن فرض آخر لله فلم يقمه واستحقم فلم يأت به ما كان يعذر بذلك ويسقط عنه .

**قوله ( حدثنا أبو معمر )** كذا في رواية أبي ذر ، وهو ظاهر كلام أبي نعيم في « المستخرج » وللباقين « وقال أبو معمر » وبه جزم الإسماعيلي ، وسقط هذا الحديث من رواية النسفى أصلاً .

**قوله ( عن ابن عمر قال : حسبت على بتطليقة )** هو بضم أوله من الحساب ، وقد أخرجه أبو نعيم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه مثل ما أخرجه البخاري مختصراً وزاد « يعنى حين طلق امرأته فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك » قال النووي : شذ بعض أهل الظاهر فقال إذا طلق الحائض لم يقع الطلاق لأنه غير مأذون فيه فأشبهه طلاق الأجنبية وحكاها الخطابي عن الخوارج والروافض . وقال ابن عبد البر : لا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال يعنى الآن . قال : وروى مثله عن بعض التابعين وهو شذوذ وحكاها ابن العربي وغيره عن ابن علية يعنى إبراهيم بن إسماعيل بن علية الذي قال الشافعي في حقه : إبراهيم ضال ، جلس في باب الضوال يضل الناس . وكان بمصر ، وله مسائل ينفرد بها . وكان من فقهاء المعتزلة . وقد غلط فيه من ظن أن المنقول عنه المسائل الشاذة أبوه ، وحاشاه ، فإنه من كبار أهل السنة . وكان النووي أراد ببعض الظاهرية ابن حزم ، فإنه ممن جرد القول بذلك وانتصر له وبالع ، وأجاب عن أمر ابن عمر بالمراجعة بأن ابن عمر كان اجتنها فأمره أن يعيدها إليه على ما كانت عليه من المعاشرة فحمل المراجعة على معناها اللغوي ، وتعقب بأن الحمل على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية اتفاقاً ، وأجاب عن قول ابن عمر « حسبت على بتطليقة » بأنه لم يصرح بمن حسبها عليه ، ولا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتعقب بأنه مثل قول الصحابي « أمرنا في

عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا » فإنه ينصرف إلى من له الأمر حينئذ وهو النبي صلى الله عليه وسلم ، كذا قال بعض الشراح ، وعندى أنه لا ينبغي أن يجيء فيه الخلاف الذي في قول الصحابي أمرنا بكذا فإن ذلك محلّه حيث يكون اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ليس صريحاً ، وليس كذلك في قصة ابن عمر هذه فإن النبي صلى الله عليه وسلم هو الأمر بالمراجعة وهو المرشد لابن عمر فيما يفعل إذا أراد طلاقها بعد ذلك ، وإذا أخبر ابن عمر أن الذي وقع منه حسبت عليه بتطبيقه كان احتمال أن يكون الذي حسبها عليه غير النبي صلى الله عليه وسلم بعيداً جداً مع احتفاف القرائن في هذه القصة بذلك ، وكيف يتخيل أن ابن عمر يفعل في القصة شيئاً برأيه وهو ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تغيط من صنيعه كيف لم يشاورة فيما يفعل في القصة المذكورة ، وقد أخرج ابن وهب في مسنده عن ابن أبي ذئب أن نافعاً أخبره « أن ابن عمر طلق امرأته وهى حائض ، فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : مره فليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر » قال ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم « وهى واحدة » قال ابن أبي ذئب : وحدثني حنظلة بن أبي سفيان أنه سمع سالماً يحدث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، وأخرجه الدارقطني من طريق يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب وابن إسحق جميعاً عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « هى واحدة » ، وهذا نص في موضع الخلاف فيجب المصير إليه . وقد أوردته بعض العلماء على ابن حزم فأجابته بأن قوله « هى واحدة » لعله ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، فألزمه بأنه نقض أصله لأن الأصل لا يدفع بالاحتمال . وعند الدارقطني في رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر في القصة « فقال عمر : يا رسول الله أفتحتسب بتلك التغطية ؟ قال : نعم » . ورجاله إلى شعبة ثقات . وعنده من طريق سعيد ابن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر « أن رجلاً قال : إني طلقت امرأتى البتة وهى حائض ، فقال : عصيت ربك ، وفارقت امرأتك . قال فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر ابن عمر أن يراجع امرأته ، قال : إنه أمر ابن عمر أن يراجعها بطلاق بقى له ، وأنت لم تبق ما ترتجع به امرأتك » وفي هذا السياق رد على من حمل الرجعة في قصة ابن عمر على المعنى اللغوي ، وقد وافق ابن حزم على ذلك من المتأخرين ابن تيمية ، وله كلام طويل في تقرير ذلك والانتصار له . وأعظم ما احتجوا به ما وقع في رواية أبي الزبير عن ابن عمر عند مسلم وأبي داود والنسائي وفيه « فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليراجعها ، فردها وقال : إذا طهرت فليطلق أو يمسك » لفظ مسلم ، وللنسائي وأبي داود « فردها على » زاد أبو داود « ولم يرها شيئاً » وإسناده على شرط الصحيح فإن مسلماً أخرجه من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج ، وساقه على لفظه ثم أخرجه من رواية أبي عاصم عنه وقال نحو هذه القصة ، ثم أخرجه من رواية عبد الرزاق عن ابن جريج قال مثل حديث حجاج وفيه بعض الزيادة ، فأشار إلى هذه الزيادة ، ولعله طوى ذكرها عمداً . وقد أخرج أحمد الحديث عن روح بن عبادة عن ابن جريج فذكرها ، فلا يتخيل انفراد عبد الرزاق بها . قال أبو داود : روى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة ، وأحاديثهم كلها على خلاف ما قال أبو الزبير . وقال ابن عبد البر : قوله « ولم يرها شيئاً » منكر لم يقله غير أبي الزبير ، وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه ، ولو صح فمعناه عندي والله أعلم : ولم يرها شيئاً مستقيماً لكونها لم تقع على السنة . وقال الخطابي قال أهل الحديث : لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا ، وقد يحتمل أن يكون معناه : ولم يرها شيئاً تحرم معه المراجعة ، أو لم يرها شيئاً جائزاً في السنة ماضياً في الاختيار وإن كان لازماً له مع الكراهة . ونقل البيهقي في « المعرفة » عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال : نافع أثبت من أبي الزبير والأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا تخالفاً ، وقد وافق نافعاً غيره

من أهل الثبت . قال : وبسط الشافعي القول في ذلك وحمل قوله لم يرها شيئا على أنه لم يعدها شيئا صوابا غير خطأ ، بل يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه لأنه أمره بالمراجعة ، ولو كان طلقها طاهرا لم يؤمر بذلك ، فهو كما يقال للرجل إذا أخطأ في فعله أو أخطأ في جوابه لم يصنع شيئا أى لم يصنع شيئا صوابا ، قال ابن عبد البر : واحتج بعض من ذهب إلى أن الطلاق لا يقع بما روى عن الشعبي قال : إذا طلق الرجل امرأته وهى حائض لم يعتد بها في قول ابن عمر ، قال ابن عبد البر : وليس معناه ما ذهب إليه ، وإنما معناه لم تعتد المرأة بتلك الحيضة في العدة ، كما روى ذلك عنه منصوصا أنه قال : يقع عليها الطلاق ولا تعتد بتلك الحيضة اهـ . وقد روى عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر نحوه ما نقله ابن عبد البر عن الشعبي أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح ، والجواب عنه مثله . وروى سعيد بن منصور من طريق عبد الله بن مالك « عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهى حائض ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس ذلك بشيء » وهذه متابعات لأبي الزبير ، إلا أنها قابلة للتأويل ، وهو أولى من إلغاء الصريح في قول ابن عمر إنها حسبت عليه بتطليقة . وهذا الجمع الذي ذكره ابن عبد البر وغيره يتعين ، وهو أولى من تغليظ بعض الثقات وأما قول ابن عمر « إنها حسبت عليه بتطليقة » فإنه وإن لم يصرح برفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإن فيه تسليم أن ابن عمر قال إنها حسبت عليه ، فكيف يجتمع مع هذا قوله إنه لم يعتد بها أو لم يرها شيئا على المعنى الذي ذهب إليه المخالف ؟ لأنه إن جعل الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم لزم منه أن ابن عمر خالف ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة بخصوصها لأنه قال إنها حسبت عليه بتطليقة فيكون من حسبها عليه خالف كونه لم يرها شيئا ، وكيف يظن به ذلك مع اهتمام أبيه بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ليفعل ما يأمر به ؟ وإن جعل الضمير في لم يعتد بها أو لم يرها لابن عمر لزم منه التناقض في القصة الواحدة فيفتقر إلى الترجيح ، ولا شك أن الأخذ بما رواه الأكثر والأحفظ أولى من مقابله عند تعذر الجمع عند الجمهور والله أعلم . واحتج ابن القيم لترجيح ماذهب إليه شيخه بأقيسة ترجع إلى مسألة أن النهي يقتضي الفساد فقال : الطلاق ينقسم إلى حلال وحرام ، فالقياس أن حرامه باطل كالنكاح وسائر العقود ، وأيضا فكما أن النهي يقتضي التحريم فكذلك يقتضي الفساد ، وأيضا فهو طلاق منع منه الشرع فأفاد منعه عدم جواز إيقاعه فكذلك يفيد عدم نفوذه وإلا لم يكن للمنع فائدة ، لأن الزوج لو وكل رجلا أن يطلق امرأته على وجه فطلقها على غير الوجه المأذون فيه لم ينفذ ، فكذلك لم يأذن الشارع للمكلف في الطلاق إلا إذا كان مباحا ، فإذا طلق طلاقا محرما لم يصح . وأيضا فكل ما حرمه الله من العقود مطلوب الإعدام ، فالحكم ببطالان ما حرمه أقرب إلى تحصيل هذا المطلوب من تصحيحه ، ومعلوم أن الحلال المأذون فيه ليس كالحرام الممنوع منه . ثم أطال من هذا الجنس بمعارضات كثيرة لا تنهض مع التنصيص على صريح الأمر بالرجعة فإنها فرع وقوع الطلاق على تصريح صاحب القصة بأنها حسبت عليه بتطليقة ، والقياس في معارضة النص فاسد الاعتبار والله أعلم . وقد عورض بقياس أحسن من قياسه فقال ابن عبد البر : ليس الطلاق من أعمال البر التي يتقرب بها ، وإنما هو إزالة عصمة فيها حق آدمي ، فكيفما أوقعه وقع ، سواء أجر في ذلك أم أثم ، ولو لزم المطيع ولم يلزم العصا لكان العصا أخف حالا من المطيع . ثم قال ابن القيم : لم يرد التصريح بأن ابن عمر احتسب بتلك التطليقة إلا في رواية سعيد بن جبير عنه عند البخاري ، وليس فيها تصريح بالرفع ، قال : فانفراد سعيد بن جبير بذلك كانفراد أبي الزبير بقوله لم يرها شيئا ، فإما أن يتساقطا وإما أن ترجح رواية أبي الزبير لتصريحها بالرفع ، وتحمل رواية سعيد بن جبير على أن أباه هو الذي حسبها عليه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم في الوقت الذي أُلزم الناس فيه بالطلاق الثلاث بعد أن كانوا في زمن النبي صلى الله عليه



وسلم لا يحتسب عليهم به ثلاثا إذا كان بلفظ واحد . قلت : وغفل رحمه الله عما ثبت في صحيح مسلم من رواية أنس بن سيرين علي وفاق ماروى سعيد بن جبير ، وفي سياقه ما يشعر بأنه إنما راجعها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه « سألت ابن عمر عن امرأته التي طلق فقال : طلقها وهي حائض ، فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : مره فليراجعها فإذا طهرت فنيطلقها لطهرها ، قال فراجعتها ثم طلقها لطهرها . قلت فاعتدلت بتلك التطليقة وهي حائض ؟ فقال مالي لا أعتد بها وإن كنت عجزت واستحمت » وعند مسلم أيضا من طريق ابن أخي ابن شهاب عن عمه عن سالم في حديث الباب « وكان عبد الله بن عمر طلقها تطليقة فحسبت من طلاقها فراجعها كما أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم » وله من رواية الزبيدي عن ابن شهاب « قال ابن عمر فراجعتها وحسبت لها التطليقة التي طلقها » وعند الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج « أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه : هل حسبت تطليقة ابن عمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : نعم » . وفي حديث ابن عمر من الفوائد غير ما تقدم أن الرجعة يستقل بها الزوج دون الولي ورضا المرأة ، لأنه جعل ذلك إليه دون غيره ، وهو كقوله تعالى ﴿ ويعلنن أحق بردهن في ذلك ﴾ وفيه أن الأب يقوم عن ابنه البالغ الرشيد في الأمور التي تقع له مما يحتشم الابن من ذكره ، ويتلقى عنه ما لعله يلحقه من العتاب على فعله شفقة منه وبراً . وفيه أن طلاق الطاهرة لا يكره لأنه أنكر إيقاعه في الحيض لا في غيره ، ولقوله في آخر الحديث « فإن شاء أمسك وإن شاء طلق » . وفيه أن الحامل لا تحيض لقوله في طريق سالم المتقدمة « ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا » فحرم صلى الله عليه وسلم الطلاق في زمن الحيض وأباحه في زمن الحمل ، فدل على أنهما لا يجتمعان . وأجيب بأن حيض الحامل لما لم يكن له تأثير في تطويل العدة ولا تخفيفها لأنها بوضع الحمل فأباح الشارع طلاقها حاملا مطلقا ، وأما غير الحامل ففرق بين الحائض والطاهر لأن الحيض يؤثر في العدة فالفرق بين الحامل وغيرها إنما هو بسبب الحمل لا بسبب الحيض ولا الطهر . وفيه أن الأقراء في العدة هي الأطهار ، وسيأتي تقرير ذلك في كتاب العدة . وفيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه وبه قال الجمهور ، وقال المالكية لا يحرم ؛ وفي رواية كالجمهور ، ورجحها الفاكهاني لكونه شرط في الإذن في الطلاق عدم المسيس ، والمعلق بشرط معدوم عند عدمه

### باب مَنْ طَلَّقَ، وَهَلْ يُوَاجِهُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالطَّلَاقِ

[٥٢٥٤] ٥٠٦٣ - حدثنا الحميدي قال نا الوليد قال نا الأوزاعي قال : سألت الزهري أي أزواج النبي صلى الله عليه وآله عليه استعادت منه ؟ قال : أخبرني عروة عن عائشة أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله عليه ودنا منها قالت : أعوذ بالله منك ، فقال لها : « لقد عذت بعظيم ، الحقى بأهلك » . رواه حجاج بن أبي منيع عن جده عن الزهري أن عروة أخبره أن عائشة قالت .

[٥٢٥٥] ٥٠٦٤ - حدثنا أبو نعيم قال نا عبد الرحمن بن غسيل عن حمزة بن أبي أسيد عن أبي أسيد قال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله عليه حتى انطلقنا إلى حائط يقال له : الشوط ، حتى انتهينا إلى حائطين جلسنا بينهما ، فقال النبي صلى الله عليه وآله عليه : « اجلسوا هاهنا » ، ودخل ، وقد أتى بالجونية . فأنزلت في بيت في نخل في بيت أميمة بنت النعمان بن شراحيل ، ومعها دأيتها حاضنة لها ، فلما دخل عليها النبي صلى الله عليه وآله عليه قال : « هبي نفسك لي » ، قالت : وهل تهب الملكة نفسها لسوقة ؟ قال : فأهوى بيده يضع يده عليها لتسكن ، فقالت : أعوذ بالله منك . قال : « قد عذت بمعاذ » ، ثم خرج علينا فقال : « يا أبا أسيد ، اكسها »

رازقيين، وألحقها بأهلها».

[الحديث ٥٢٥٥ - طرفه في: ٥٢٥٧].

٥٠٦٥ - وقال الحسين بن الوليد النيسابوري عن عبد الرحمن عن عباس بن سهل عن أبيه وأبي أسيد قالوا: تزوج النبي صلى الله عليه وآله أميمة بنت شراحيل، فلما أدخلت عليه بسط يده إليها، فكانها كرهت ذلك، فأمر أبا أسيد أن يجهزها ويكسوها ثوبين رازقيين.

حدثنا عبد الله بن محمد قال نا إبراهيم بن أبي الوزير قال نا عبد الرحمن عن حمزة عن أبيه، وعن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه بهذا.

[الحديث ٥٢٥٦ - طرفه في: ٥٦٣٧].

٥٠٦٦ - حدثنا حجاج بن منهال قال نا همام بن يحيى عن قتادة عن أبي غلاب يونس بن جبير: قال: قلت لأبن عمر: رجل طلق امرأته وهي حائض. فقال: تعرف ابن عمر؟ إن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض، فأتى عمر النبي صلى الله عليه وآله فذكر ذلك له، فأمره أن يرجعها، فإذا طهرت فأراد أن يطلقها فليطلقها. قلت: فهل عد ذلك طلاقاً؟ قال: رأيت إن عجز واستحقم.

قوله (باب من طلق، وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق) كذا للجميع وحذف ابن بطال من الترجمة قوله «من طلق» فكانه لم يظهر له وجهه، وأظن المصنف قصد إثبات مشروعية جواز الطلاق وحمل حديث «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» على ما إذا وقع من غير سبب، وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره، وأعل بالإرسال، وأما المواجهة فأشار إلى أنها خلاف الأولى لأن ترك المواجهة أرفق وألطف إلا أن احتيج إلى ذكر ذلك. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها حديث عائشة.

قوله (إن ابنة الجون) زاد في نسخة الصغاني «الكلبية» وهو بعيد على ما سألني، ووقع في «كتاب الصحابة لأبي نعيم» من طريق عبيد بن القاسم عن هشام بن عروة عن أبيه «عن عائشة أن عمرة بنت الجون تعوذت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أدخلت عليه، قال: لقد عذت بمعاذ» الحديث. وعبيد متروك. والصحيح أن اسمها أميمة بنت النعمان بن شراحيل كما في حديث أبي أسيد مع شرحه مستوفى، وروى ابن سعد عن النسب لجدها، وقيل اسمها أسماء كما سألني في حديث أبي أسيد مع شرحه مستوفى، وروى ابن سعد عن الواقدي عن ابن أخي الزهري عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت «تزوج النبي صلى الله عليه وسلم الكلابية» فذكر مثل حديث الباب، وقوله الكلابية غلط وإنما هي الكندية، فكأنما الكلمة تصحفت. نعم للكلابية قصة أخرى ذكرها ابن سعد أيضاً بهذا السند إلى الزهري وقال: اسمها فاطمة بنت الضحاك بن سفيان، فاستعادت منه فطلقها، فكانت تلقط البعر وتقول: أنا الشقية. قال وتوفيت سنة ستين. ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن الكندية لما وقع التخيير اختارت قومها فقارقتها، فكانت تقول: أنا الشقية». ومن طريق سعيد بن أبي هند أنها استعادت منه فأعادها. ومن طريق الكلبي اسمها العالية بنت ظبيان بن عمرو، وحكى ابن سعد أيضاً أن اسمها عمرة بنت يزيد بن عبيد، وقيل بنت يزيد بن الجون. وأشار ابن سعد إلى أنها

واحدة اختلف في اسمها ، والصحيح أن التي استعاذت منه هي الجونية . وروى ابن سعد من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى قال : لم تستعذ منه امرأة غيرها . قلت : وهو الذي يغلب على الظن ، لأن ذلك إنما وقع للمستعيذة بالخديعة المذكورة فيبعد أن تخدع أخرى بعدها بمثل ما خدعت به بعد شيوع الخبر بذلك . قال ابن عبد البر : أجمعوا على أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج الجونية . واختلفوا في سبب فراقه فقال قتادة : لما دخل عليها دعاها فقالت : تعالى أنت . فطلقها . وقبل كان بها وضح كالعامرية قال وزعم بعضهم أنها قالت أعوذ بالله منك فقال قد عذت بمعاذ وقد أعاذك الله منى فطلقها . قال وهذا باطل إنما قال له هذا امرأة من بنى العنبر وكانت جميلة فخاف نساؤه أن تغلبهن عليه فقلن لها إنه يعجبه أن يقال له نعوذ بالله منك ففعلت فطلقها ، كذا قال ، وما أدري لم حكم ببطلان ذلك مع كثرة الروايات الواردة فيه وثبوته في حديث عائشة في صحيح البخاري ، وسيأتي مزيد لذلك في الحديث الذي بعده . والقول الذي نسب لقتادة ذكر مثله أبو سعيد النيسابوري عن شريك ابن قطامي .

**قوله ( رواه حجاج بن أبي منيع عن جده )** هو حجاج بن يوسف بن أبي منيع وأبو منيع هو عبيد الله بن أبي زياد الوصافي بفتح الواو وتشديد المهملة وبالفاء وكان يكون بحلب ، ولم يخرج له البخاري إلا معلقاً وكذا لجده . وهذه الطريق وصلها الذهلي في « الزهريات » ورواه ابن أبي ذئب أيضاً عن الزهري نحوه وزاد في آخره « قال الزهري جعلها تطليقة » أخرجه البيهقي ، وقوله « الحقى بأهلك » بكسر الألف من الحقى وفتح الحاء بخلاف قوله في الحديث الثاني ألحقها فإنه بفتح الهمزة وكسر الحاء . ثانياً .

**قوله ( حدثنا عبد الرحمن بن غسيل )** كذا في رواية الأكثر بغير ألف ولام وفي رواية النسفى « ابن الغسيل » وهو أوجه ولعلها كانت ابن غسيل الملائكة فسقط لفظ الملائكة ، والألف واللام بدل الإضافة ، وعبد الرحمن ينسب إلى جد أبيه وهو عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الأنصارى ، وحنظلة هو غسيل الملائكة استشهد بأحد وهو جنب فغسلته الملائكة وقصته مشهورة ، ووقع في رواية الجرجاني عبد الرحيم والصواب عبد الرحمن كما نبه عليه الجياني .

**قوله ( إلى حائط يقال له الشوط )** بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة وقيل معجمة هو بستان في المدينة معروف .

**قوله ( حتى انتهنا إلى حائطين جلسنا بينهما ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اجلسوا ههنا ودخل )** أى إلى الحائط . في رواية لابن سعد عن أبي أسيد قال « تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بنى الجون فأمرنى أن آتية بها فأتيته بها فأنزلتها بالشوط من وراء ذباب في أطم ، ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته ، فخرج يمشى ونحن معه . وذباب بضم المعجمة وموحدتين مخففاً جبل معروف بالمدينة ، والأطم الحصون وهو الأجم أيضاً والجمع آطام وآجام كعنق وأعناق ، وفي رواية لابن سعد أن النعمان بن الجون الكندي أتى النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً فقال : ألا أزوجك أجمل أيم في العرب ؟ فتزوجها وبعث معه أبا أسيد الساعدي ، قال أبو أسيد : فأنزلتها في بنى ساعدة فدخل عليها نساء الحى فرحين بها وخرجن فذكرن من جمالها .

**قوله ( فأنزلت في بيت في نخل في بيت أميمة بنت النعمان بن شراحيل )** هو بالتثنية في الكل ، وأميمة بالرفع إما بدلا عن الجونية وإما عطف بيان ، وظن بعض الشراح أنه بالإضافة فقال في الكلام على الرواية التي

بعدها : تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أميمة بنت شراحيل ولعل التي نزلت في بيتها بنت أخيها ، وهو مردود فإن مخرج الطريقين واحد ، وإنما جاء الوهم من إعادة لفظ « في بيت » وقد رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه فقال « في بيت في النخل أميمة الخ » وجرم هشام بن الكلبي بأنها أسماء بنت النعمان بن شراحيل بن الأسود بن الجون الكندية ، وكذا جرم بتسميتها أسماء محمد بن إسحق ومحمد بن حبيب وغيرهما ، فلعل اسمها أسماء ولقبها أميمة . ووقع في المغازي رواية يونس بن بكير عن ابن إسحق « أسماء بنت كعب الجونية » فلعل في نسبها من اسمه كعب نسبها إليه ، وقيل هي أسماء بنت الأسود بن الحارث بن النعمان .

**قوله ( ومعها دايتها حاضنة لها )** الداية بالتحانية الظئر الموضع وهي معربة ، ولم أقف على تسمية هذه الحاضنة .

**قوله ( هبى نفسك لي الخ )** السوقه بضم السين المهملة يقال للواحد من الرعية والجمع ، قيل لهم ذلك لأن الملك يسوقهم فيساقون إليه ويصرفهم على مراده ، وأما أهل السوق فالواحد منهم سوق ، قال ابن المنير : هذا من بقية ما كان فيها من الجاهلية ، والسوقه عندهم من ليس بملك كائنا من كان ، فكأنها استبعدت أن يتزوج الملكة من ليس بملك ، وكان صلى الله عليه وسلم قد خير أن يكون ملكاً نبياً فاختار أن يكون عبداً نبياً تواضعاً منه صلى الله عليه وسلم لربه . ولم يؤاخذها النبي صلى الله عليه وسلم بكلامها معذرة لها لقرب عهدها بجاهليتها ، وقال غيره يحتمل أنها لم تعرفه صلى الله عليه وسلم فخاطبته بذلك ، وسياق القصة من مجموع طرقها يأبى هذا الاحتمال ، نعم سيأتي في أواخر الأشربة من طريق أبي حازم عن سهل بن سعد قال « ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم امرأة من العرب ، فأمر أبا أسيد الساعدي أن يرسل إليها فقدمت ، فنزلت في أجم بنى ساعدة ، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم حتى جاءها فدخل عليها فإذا امرأة منكسة رأسها ، فلما كلمها قالت : أعوذ بالله منك ، قال : لقد أعدتلك منى . فقالوا لها أتدريين من هذا ؟ هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء ليخطبك ، قالت كنت أنا أشقى من ذلك . فإن كانت القصة واحدة فلا يكون قوله في حديث الباب ألحقها بأهلها ولا قوله في حديث عائشة ألحقى بأهلك تطليقا ، ويتعين أنها لم تعرفه . وإن كانت القصة متعددة ولا مانع من ذلك فلعل هذه المرأة هي الكلابية التي وقع فيها الاضطراب . وقد ذكر ابن سعد بسند فيه العزيمى الضعيف عن ابن عمر قال « كان في نساء النبي صلى الله عليه وسلم سنا بنت سفيان بن عوف بن كعب بن أبي بكر بن كلاب ، قال : وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا أسيد الساعدي يخطب عليه امرأة من بنى عامر يقال لها عمرة بنت يزيد بن عبيد بن رؤاس بن كلاب بن ربيعة بن عامر ، قال ابن سعد : اختلف علينا اسم الكلابية فقليل فاطمة بنت الضحاك بن سفيان وقيل عمرة بنت يزيد بن عبيد وقيل سنا بنت سفيان بن عوف وقيل العالية بنت ظبيان بن عمرو بن عوف ، فقال بعضهم هي واحدة اختلف في اسمها ، وقال بعضهم بل كن جمعا ولكن لكل واحدة منهن قصة غير قصة صاحبها » . ثم ترجم الجونية فقال : أسماء بنت النعمان . ثم أخرج من طريق عبد الواحد بن أبي عون قال « قدم النعمان بن أبي الجون الكندي على رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلما فقال : يا رسول الله ألا أزوجك أجمل أيم في العرب ، كانت تحت ابن عم لها فتوفى وقد رغبت فيك ؟ قال : نعم . قال : فابعث من يحملها إليك . فبعث معه أبا أسيد الساعدي . قال أبو أسيد فأقامت ثلاثة أيام ثم تحملت معي في محفة فأقبلت بها حتى قدمت المدينة فأنزلتها في بنى ساعدة ، ووجهت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بنى عمرو بن عوف فأخبرته » الحديث . قال ابن أبي عون : وكان ذلك في ربيع الأول سنة تسع . ثم أخرج من

طريق أخرى عن عمر بن الحكم عن أبي أسيد قال « بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الجونية فحملتها حتى نزلت بها في أطم بنى ساعدة ، ثم جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته ، فخرج يمشي على رجليه حتى جاءها » الحديث . ومن طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى قال : اسم الجونية أسماء بنت النعمان بن أبي الجون ، قيل لها استعذي منه فإنه أحظى لك عنده ، وخدعت لما روى من جمالها ، وذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم من حملها على ما قالت فقال : إنهن صواحب يوسف وكيدهن . فهذه تنزل قصتها على حديث أبي حازم عن سهل بن سعد ، وأما القصة التي في حديث الباب من رواية عائشة فيمكن أن تنزل على هذه أيضاً فإنه ليس فيها إلا الاستعادة ، والقصة التي في حديث أبي أسيد فيها أشياء مغايرة لهذه القصة ، فيقوى التعدد ، ويقوى أن التي في حديث أبي أسيد اسمها أميمة والتي في حديث سهل اسمها أسماء والله أعلم . وأميمة كان قد عقد عليها ثم فارقها وهذه لم يعقد عليها بل جاء ليخطبها فقط .

**قوله ( فأهوى بيده )** أى أأملها إليها . ووقع في رواية ابن سعد « فأهوى إليها ليقبلها ، وكان إذا اختلى النساء ألقى وقبل » وفي رواية لابن سعد « فدخل عليها داخل من النساء وكانت من أجمل النساء فقالت : إنك من الملوك فإن كنت تريد أن تحظى عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا جاءك فاستعذي منه » ووقع عنده عن هشام بن محمد عن عبد الرحمن بن الغسيل بإسناد حديث الباب « إن عائشة وحفصة دخلتا عليها أول ما قدمت فمشطتاها وخضبتاها ، وقالت لها إحداها : إن النبی صلى الله عليه وسلم يعجب من المرأة إذا دخل عليها أن تقول أعوذ بالله منك » .

**قوله ( فقال : قد عدت بمعاذ )** هو بفتح الميم ما يستعاذ به ، أو اسم مكان العوذ ، والتنوين فيه للتعظيم . وفي رواية ابن سعد « فقال بكمه على وجهه وقال : عدت بمعاذ . ثلاث مرات » وفي أخرى له « فقال أمن عائذ الله » .

**قوله ( ثم خرج علينا فقال : يا أبا أسيد اكسها رازقين )** براء ثم زأى ثم قاف بالثنية صفة موصوف محذوف للعلم به ، والرازقية ثياب من كتان بيض طوال قاله أبو عبيدة . وقال غيره : يكون في داخل بياضها زرقة ، والرازي الصفيق . قال ابن التين : متعها بذلك إما وجوباً وإما تفضلاً . قلت : وسيأتي حكم المتعة في كتاب النفقات .

**قوله ( وألحقها بأهلها )** قال ابن بطلال : ليس في هذا أنه واجهها بالطلاق . وتعقبه ابن المنير بأن ذلك ثبت في حديث عائشة أول أحاديث الباب ، فيحمل على أنه قال لها الحق بأهلك ، ثم لما خرج إلى أبي أسيد قال له ألحقها بأهلها ، فلا منافاة ، فالأول قصد به الطلاق والثاني أراد به حقيقة اللفظ وهو أن يعيدها إلى أهلها ، لأن أبا أسيد هو الذي كان أحضرها كما ذكرناه . ووقع في رواية لابن سعد عن أبي أسيد قال « فأمرني فرددتها إلى قومها » وفي أخرى له « فلما وصلت بها تصايحوا وقالوا : إنك لغير مباركة ، فما دهاك ؟ قالت : خدعت ، قال فتوفيت في خلافة عثمان » . قال « وحدثني هشام بن محمد عن أبي خيثمة زهير بن معاوية أنها ماتت كمداً » ثم روى بسند فيه الكلبي « أن المهاجر بن أبي أمية تزوجها ، فأراد عمر معاقبتها فقالت : ما ضرب عليّ الحجاب ، ولا سميت أم المؤمنين . فكف عنها » وعن الواقدي : سمعت من يقول إن عكرمة بن أبي جهل خلف عليها ، قال : وليس ذلك بثبت . ولعل ابن بطلال أراد أنه لم يواجهها بلفظ الطلاق . وقد أخرج ابن سعد من طريق

هشام بن عروة عن أبيه أن الوليد بن عبد الملك كتب إليه يسأله ، فكتب إليه : ما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم كندية إلا أخت بنى الجون فملكها . فلما قدمت المدينة نظر إليها فطلقها ولم يبن بها . فقوله فطلقها يحتمل أن يكون باللفظ المذكور قبل ويحتمل أن يكون واجهها بلفظ الطلاق ، ولعل هذا هو السر في إيراد الترجمة بلفظ الاستفهام دون بت الحكم . واعترض بعضهم بأنه لم يتزوجها إذ لم يجز ذكر صورة العقد ، وامتنعت أن تهب له نفسها فكيف يطلقها ؟ والجواب أنه صلى الله عليه وسلم كان له أن يزوج من نفسه بغير إذن المرأة وبغير إذن وليها ، فكان مجرد إرساله إليها وإحضارها ورغبته فيها كافيا في ذلك ، ويكون قوله « هب لي نفسك » تطييبا لخاطرها واستمالة لقلبها ، ويؤيده قوله في رواية لابن سعد « إنه اتفق مع أبيها على مقدار صداقها ، وأن أباهما قال له : إنها رغبت فيك وخطبت إليك » .

**قوله ( وقال الحسين بن الوليد النيسابوري عن عبد الرحمن ) هو ابن الغسيل ( عن عباس بن سهل عن أبيه وأبي أسيد )** هذا التعليق وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريق أبي أحمد الفراء عن الحسين ، ومراد البخاري منه أن الحسين بن الوليد شارك أبا نعيم في روايته لهذا الحديث عن عبد الرحمن بن الغسيل ، لكن اختلفا في شيخ عبد الرحمن فقال أبو نعيم حمزة وقال الحسين عباس بن سهل ، ثم ساقه من طريق ثالثة عن عبد الرحمن فبين أنه عند عبد الرحمن بالإسنادين ، لكن طريق أبي أسيد عن حمزة ابنه عنه وطريق سهل بن سعد عن عباس ابنه عنه ، وكأن حمزة حذف في رواية الحسين بن الوليد فصار الحديث من رواية عباس بن سهل عن أبي أسيد وليس كذلك ، والتحرير ما وقع في الرواية الثالثة وهي رواية إبراهيم بن أبي الوزير واسم أبي الوزير عمر بن مطرف ، وهو حجازي نزل البصرة ، وقد أدركه البخاري ولم يلقه فحدث عنه بواسطة ، وذكره في تاريخه فقال : مات بعد أبي عاصم سنة اثنتي عشرة ، وليس له في البحاري سوى هذا الموضع ، وقد وافقه على إقامة إسناده أبو أحمد الزبيري أخرجه أحمد في مسنده عنه .

**( تنبيهان ) : الأول** قال القاضي عياض في أوائل كتاب الجهاد من « شرح مسلم » قال البخاري في تاريخه : الحسين بن الوليد بن علي النيسابوري القرشي مات سنة ثلاث ومائتين ، ولم يذكر في باب الحسن مكبرا من اسمه الحسن بن الوليد ، وذكر في صحيحه في كتاب الطلاق الحسن بن الوليد النيسابوري عن عبد الرحمن عن عباس ابن سهل عن أبيه وأبي أسيد « تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أميمة بنت شراحيل » كذا ذكره مكبرا . قلت : لم أره في شيء من النسخ المعتمدة من البخاري إلا مصغراً ، ويؤيده اقتصاره عليه في تاريخه والله أعلم . الثاني وقع في رواية أبي أحمد الجرجاني في السند الأول « عن حمزة بن أبي أسيد عن عباس بن سهل عن أبيه » وهو خطأ سقطت الواو من قوله « وعن عباس » وقد ثبتت عند جميع الرواة ، وفي الحديث أن من قال لامرأته الحقني بأهلك وأراد الطلاق طلقت ، فإن لم يرد الطلاق لم تطلق على ما وقع في حديث كعب بن مالك الطويل في قصة توبته « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسل إليه أن يعتزل امرأته قال لها الحقني بأهلك فكوفي فيهم حتى يقضي الله هذا الأمر » وقد مضى الكلام عليه مستوفى في شرحه . الحديث الثالث حديث ابن عمر في طلاق امرأته ، وقد مضى شرحه مستوفى قبل ، وقوله في هذه الرواية « أتعرف ابن عمر » إنما قال له ذلك مع أنه يعرف أنه يعرفه وهو الذي يخاطبه ليقرره على اتباع السنة ، وعلى القبول من ناقلها ، وأنه يلزم العامة الاقتداء بمشاهير العلماء ، فقرره على ما يلزمه من ذلك لأنه ظن أنه لا يعرفه ، قال ابن المنير : ليس فيه مواجهة ابن عمر المرأة بالطلاق ، وإنما فيه « طلق ابن عمر امرأته » لكن الظاهر من حاله المواجهة لأنه إنما طلقها عن شقاق اهـ . ولم يذكر مستنده في

الشقاق المذكور ، فقد يحتمل أن لا تكون عن شقاق بل عن سبب آخر ، وقد روى أحمد والأربعة وصححه الترمذی وابن حبان والحاكم من طريق حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال « كان تحتي امرأة أحبها ، وكان عمر يكرهها فقال : طلقها ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أطع أباك » فيحتمل أن تكون هي هذه ، ولعل عمر لما أمره بطلاقها وشاور النبي صلى الله عليه وسلم فامتثل أمره اتفق أن الطلاق وقع وهي في الحيض فلم يعلم بذلك فكان ذلك هو السر في توليه السؤال عن ذلك لكونه وقع من قبله

### باب من جَوَزَ الطلاق الثلاث

لقول الله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ . وقال ابن الزبير في مريض طلق : لا أرى أن ترث مَبْتوتة . وقال الشعبي : ترثه . وقال ابن شبرمة : تزوج إذا انقضت العدة ؟ قال : نعم . قال : أرايت إن مات الزوج الآخر فرجع عن ذلك ؟

[٥٢٥٩] ٥٠٦٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف : قال أنا مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمراً العجلاني جاء إلى عاصم بن عدي الأنصاري فقال له : يا عاصم ، أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتلته فتقتلونه ، أم كيف يفعل ؟ سل لي يا عاصم رسول الله صلى الله عليه . فسأل عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه ، فكره رسول الله صلى الله عليه المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه . فلما رجع عاصم إلى أهله جاء عويمر : فقال : يا عاصم ، ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه ؟ فقال عاصم : لم تأتني بخير ، قد كره رسول الله صلى الله عليه المسألة التي سألته عنها . فقال عويمر : والله لا أنتهي حتى أسأله عنها . فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسط الناس فقال : يا رسول الله ، أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً ، أيقتلته فتقتلونه ، أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه : « قد أنزل فيك وفي صاحبك ، فاذهب فات بها » . قال سهل : فتلاعنا ، وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه . فلما فرغاً قال عويمر : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها . فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه . قال ابن شهاب : فكانت تلك سنة المتلاعنين .

[٥٢٦٠] ٥٠٦٨ - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أخبرته : أن امرأة رفاعة القرظي جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه فقالت : يا رسول الله ؛ إن رفاعة طلقني فبت طلاق ، وإنني نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظي ، وإنما معه مثل الهدية . قال رسول الله صلى الله عليه : « لعلك تريدين أن ترجعي إلى رفاعة ؟ لا ، حتى يذوق عسيلتك وتذوقي عسيلته » .

[٥٢٦١] ٥٠٦٩ - حدثني محمد بن بشر قال نا يحيى عن عبيد الله قال نا القاسم بن محمد عن عائشة : أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً ، فتزوجت ، فطلق ؛ فسئل النبي صلى الله عليه . أتحل للأول ؟ قال : « حتى يذوق عسيلتها كما ذاق الأول » .

**قوله ( باب من جوز الطلاق الثلاث )** كذا لأبي ذر ، ولأكثر « من أجاز » . وفي الترجمة إشارة إلى أن من السلف من لم يجز وقوع الطلاق الثلاث ، فيحتمل أن يكون مراده بالمنع من كره البيئونة الكبرى ، وهي بإيقاع الثلاث أعم من أن تكون مجموعة أو مفرقة ، ويمكن أن يتمسك له بحديث « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » وقد تقدم في أوائل الطلاق ، وأخرج سعيد بن منصور عن أنس « أن عمر كان إذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثاً أوجع ظهره » وسنده صحيح . ويحتمل أن يكون مراده بعدم الجواز من قال لا يقع الطلاق إذا أوقعها مجموعة للنهي عنه وهو قول للشيعية وبعض أهل الظاهر ، وطرد بعضهم ذلك في كل طلاق منهي كطلاق الحائض وهو شذوذ ، وذهب كثير منهم إلى وقوعه مع منع جوازه ، واحتج له بعضهم بحديث محمود بن لبيد قال « أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً ، فقال : أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم » ؟ الحديث أخرجه النسائي ورجاله ثقات ، لكن محمود بن لبيد ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له منه سماع ، وإن ذكره بعضهم في الصحابة فلاجل الرؤية ، وقد ترجم له أحمد في مسنده وأخرج له عدة أحاديث ليس فيها شيء صرح فيه بالسماع ، وقد قال النسائي بعد تخريجه : لا أعلم أحداً رواه غير مخزومة بن بكير يعني ابن الأشج عن أبيه اهـ . ورواية مخزومة عن أبيه عند مسلم في عدة أحاديث ، وقد قيل إنه لم يسمع من أبيه ، وعلى تقدير صحة حديث محمود فليس فيه بيان أنه هل أمضى عليه الثلاث مع إنكاره عليه إيقاعها مجموعة أولاً ؟ فأقل أحواله أن يدل على تحريم ذلك وإن لزم ، وقد تقدم في الكلام على حديث ابن عمر في طلاق الحائض « أنه قال لمن طلق ثلاثاً مجموعة : عصيت ربك ، وبانت منك امرأتك » وله ألفاظ أخرى نحو هذه عند عبد الرزاق وغيره . وأخرج أبو داود بسند صحيح من طريق مجاهد قال « كنت عند ابن عباس ، فجاءه رجل فقال : إنه طلق امرأته ثلاثاً ، فسكت حتى ظننت أنه سيردها إليه فقال : ينطلق أحدكم فيركب الأحموقة ثم يقول : يا ابن عباس يا ابن عباس ، إن الله قال ﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ﴾ وإنك لم تتق الله فلا أجد لك مخرجاً ، عصيت ربك وبانت منك امرأتك » وأخرج أبو داود له متابعات عن ابن عباس بنحوه . ومن القائلين بالتحريم واللزوم من قال : إذا طلق ثلاثاً مجموعة وقعت واحدة ، وهو قول محمد بن إسحق صاحب المغازي ، واحتج بما رواه عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال « طلق ركانة بن عبد يزيد امرأته ثلاثاً في مجلس واحد ، فحزن عليها حزناً شديداً ، فسأله النبي صلى الله عليه وسلم : كيف طلقته ؟ قال : ثلاثاً في مجلس واحد فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما تلك واحدة ، فارتجعها إن شئت . فارتجعها » وأخرجه أحمد وأبو يعلى وصححه من طريق محمد بن إسحق . وهذا الحديث نص في المسألة لا يقبل التأويل الذي في غيره من الروايات الآتي ذكرها . وقد أجابوا عنه بأربعة أشياء : أحدها أن محمد بن إسحق وشيخه مختلف فيهما ، وأجيب بأنهم احتجوا في عدة من الأحكام بمثل هذا الإسناد كحديث « أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على أمي العاص بن الربيع زينب ابنته بالنكاح الأول » وليس كل مختلف فيه مردوداً . والثاني معارضته بفتوى ابن عباس بوقوع الثلاث كما تقدم من رواية مجاهد وغيره ؛ فلا يظن بابن عباس أنه كان عنده هذا الحكم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يفتى بخلافه إلا بمرجح ظهر له ، وراوي الخبر أخبر من غيره بما روى . وأجيب بأن الاعتبار برواية الراوي لأبوابه لما يطرُق رأيه من احتمال النسيان وغير ذلك ، وأما كونه تمسك بمرجح فلم ينحصر في المرفوع لاحتمال التمسك بتخصيص أو تقييد أو تأويل ، وليس قول مجتهد حجة على مجتهد آخر . الثالث أن أبا داود رجح أن ركانة إنما طلق امرأته البتة كما أخرجه هو من طريق آل بيت ركانة ، وهو تعليل قوى لجواز أن يكون بعض رواته حمل البتة على



الثلاث فقال طلقها ثلاثا ، فبهذه النكتة يقف الاستدلال بحديث ابن عباس . الرابع أنه مذهب شاذ فلا يعمل به ، وأجيب بأنه نقل عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزيبر مثله ، نقل ذلك ابن مغيث في « كتاب الوثائق » له وعزاه لمحمد بن وضاح ، ونقل الغنوي ذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كمحمد بن تقى بن مخلد ومحمد بن عبد السلام الخشنى وغيرهما ، ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كعطاء وطاوس وعمر بن دينار . ويتعجب من ابن التين حيث جزم بأن لزوم الثلاث لا اختلاف فيه ، وإنما الاختلاف في التحريم مع ثبوت الاختلاف كما ترى ، ويقوى حديث ابن إسحق المذكور ما أخرجه مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال « كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيته عليهم ، فأمضاه عليهم » ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه « ان ابا الصهباء قال لابن عباس : اتعلم انما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وثلاثا من إمارة عمر ؟ قال ابن عباس نعم » ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس « أن أبا الصهباء قال لابن عباس : ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة ؟ قال : قد كان ذلك ، فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازاه عليهم » وهذه الطريق الأخيرة أخرجها أبو داود ، لكن لم يسم إبراهيم بن ميسرة وقال بدله « عن غير واحد » ولفظ المتن « أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة » الحديث ، فتمسك بهذا السياق من أصل الحديث وقال : إنما قال ابن عباس ذلك في غير المدخول بها ، وهذا أحد الأجوبة عن هذا الحديث وهى متعددة ، وهو جواب إسحاق بن راهويه وجماعة ، وبه جزم زكريا الساجي من الشافعية ، ووجهه بأن غير المدخول بها تبين إذا قال لها زوجها أنت طالق ، فإذا قال ثلاثا لغا العدد لوقوعه بعد البينونة . وتعقبه القرطبي بأن قوله أنت طالق ثلاثا كلام متصل غير منفصل ، فكيف يصح جعله كلمتين وتعطى كل كلمة حكما ؟ وقال النووي : أنت طالق معناه أنت ذات الطلاق ، وهذا اللفظ يصح تفسيره بالواحدة وبالثلث وغير ذلك . الجواب الثاني دعوى شدوذ رواية طاوس ، وهى طريقة البيهقى ، فإنه ساق الروايات عن ابن عباس بلزوم الثلاث ثم نقل عن ابن المنذر أنه لا يظن بابن عباس أنه يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ويفتي بخلافه ، فيتعين المصير إلى الترجيح ، والأخذ بقول الأكثر أولى من الأخذ بقول الواحد إذا خالفهم . وقال ابن العربي : هذا حديث مختلف في صحته ، فكيف يقدم على الإجماع ؟ قال : ويعارضه حديث محمود بن لبيد — يعنى الذي تقدم أن النسائي أخرجه — فإن فيه التصريح بأن الرجل طلق ثلاثا مجموعة ولم يرده النبي صلى الله عليه وسلم بل أمضاه ، كذا قال ، وليس في سياق الخبر تعرض لإمضاء ذلك ولا لرده . الجواب الثالث دعوى النسخ ، فنقل البيهقى عن الشافعى أنه قال : يشبه أن يكون ابن عباس علم شيئا نسخ ذلك ، قال البيهقى : ويقويه ما أخرجه أبو داود من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجعها وإن طلقها ثلاثا ، فنسخ ذلك . وقد أنكر المازري ادعاء النسخ فقال : زعم بعضهم أن هذا الحكم منسوخ وهو غلط فإن عمر لا ينسخ ، ولو نسخ — وحاشاه — لبادر الصحابة إلى إنكاره . وإن أراد القائل أنه نسخ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يمتنع لكن يخرج عن ظاهر الحديث ، لأنه لو كان كذلك لم يجز للراوي أن يخبر ببقاء الحكم في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر . فإن قيل فقد يجمع الصحابة ويقبل منهم ذلك ، قلنا إنما يقبل ذلك لأنه يستدل بإجماعهم على ناسخ ، وأما أنهم ينسخون من تلقاء أنفسهم فمعاذ الله لأنه إجماع على الخطأ وهم معصومون عن ذلك . فإن

قيل فلعل النسخ إنما ظهر في زمن عمر ، قلنا : هذا أيضا غلط لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر ، وليس انقراض العصر شرطا في صحة الإجماع على الراجح . قلت : نقل النووي هذا الفصل في شرح مسلم وأقره ، وهو متعقب في مواضع : أحدها أن الذي ادعى نسخ الحكم لم يقل إن عمر هو الذي نسخ حتى يلزم منه ما ذكر ، وإنما قال ما تقدم يشبه أن يكون علم شيئا من ذلك نسخ ، أي اطلع على ناسخ للحكم الذي رواه مرفوعا ، ولذلك أفتى بخلافه . وقد سلم المازري في أثناء كلامه أن جماعهم يدل على ناسخ ، وهذا هو مراد من ادعى النسخ . الثاني إنكاره الخروج عن الظاهر عجيب ، فإن الذي يحاول الجمع بالتأويل يرتكب خلاف الظاهر حتما . الثالث أن تغليظه من قال المراد ظهور النسخ عجيب أيضا ، لأن المراد بظهوره انتشاره ، وكلام ابن عباس أنه كان يفعل في زمن أبي بكر بمحمول على أن الذي كان يفعله من لم يبلغه النسخ فلا يلزم ما ذكر من إجماعهم على الخطأ ، وما أشار إليه من مسألة انقراض العصر لا يجيء هنا ، لأن عصر الصحابة لم ينقراض في زمن أبي بكر بل ولا عمر ، فإن المراد بالعصر الطبقة من المجتهدين وهم في زمن أبي بكر وعمر بل وبعدهما طبقة واحدة . الجواب الرابع دعوى الاضطراب قال القرطبي في « المفهم » : وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه ، وظاهر سياقه يقتضي النقل عن جميعهم أن معظمهم كانوا يرون ذلك ، والعادة في مثل هذا أن يفشو الحكم وينتشر فكيف ينفرد به واحد عن واحد ؟ قال : فهذا الوجه يقتضي التوقف عن العمل بظواهره إن لم يقتض القطع ببطلانه . الجواب الخامس دعوى أنه ورد في صورة خاصة ، فقال ابن سريج وغيره : يشبه أن يكون. ورد في تكرير اللفظ كأن يقول أنت طالق أنت طالق أنت طالق ، وكانوا أولا على سلامة صدورهم يقبل منهم أنهم أرادوا التأكيد ، فلما كثرت الناس في زمن عمر وكثر فيهم الخداع ونحوه مما يمنع قبول من ادعى التأكيد حمل عمر اللفظ على ظاهر التكرار فأمضاه عليهم ، وهذا الجواب ارتضاه القرطبي وقواه بقول عمر : إن الناس استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، وكذا قال النووي إن هذا أصح الأجوبة . الجواب السادس تأويل قوله « واحدة »

وهو أن معنى قوله « كأن الثلاث واحدة » إن الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يطلقون واحدة فلما كان زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثا ، وعصله أن المعنى أن الطلاق الموقع في عهد عمر ثلاثا كان يوقع قبل ذلك واحدة لأنهم كانوا لا يستعملون الثلاث أصلا أو كانوا يستعملونها نادرا ، وأما في عصر عمر فكثرت استعمالهم لها ، ومعنى قوله فأمضاه عليهم وأجازاه وغير ذلك أنه صنع فيه من الحكم بإيقاع الطلاق ما كان يصنع قبله ، ورجح هذا التأويل ابن العربي ونسبه إلى أبي زرعة الرازي ، وكذا أورده البيهقي بإسناده الصحيح إلى أبي زرعة أنه قال : معنى هذا الحديث عندي أن ما تطلقون أنتم ثلاثا كانوا يطلقون واحدة ، قال النووي : وعلى هذا فيكون الخبر وقع عن اختلاف عادة الناس خاصة لا عن تغير الحكم في الواحدة فالله أعلم . الجواب السابع دعوى وقفه ، فقال بعضهم : ليس في هذا السياق أن ذلك كان يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فيقره ، والحجة إنما هي في تقريره . وتعقب بأن قول الصحابي « كنا نفعل كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » في حكم الرفع على الراجح حملا على أنه اطلع على ذلك فأقره لتوفر دواعيهم على السؤال عن جليل الأحكام وحقيرها . الجواب الثامن حمل قوله « ثلاثا » على أن المراد بها لفظ البتة كما تقدم في حديث ركانة سواء . وهو من رواية ابن عباس أيضا ، وهو قوى ويؤيده إدخال البخاري في هذا الباب الآثار التي فيها البتة والأحاديث التي فيها التصريح بالثلاث كأنه يشير إلى عدم الفرق بينهما وأن البتة إذا أطلقت حمل على الثلاث إلا إن أراد المطلق واحدة فيقبل ، فكأن بعض رواته حمل لفظ البتة على الثلاث لاشتهار التسوية بينهما فرواها بلفظ الثلاث وإنما المراد لفظ البتة ، وكانوا في العصر الأول

يقبلون ممن قال أردت بالبتة الواحدة فلما كان عهد عمر أمضى الثلاث في ظاهر الحكم . قال القرطبي : وإحجة الجمهور في لزوم من حيث النظر ظاهرة جدا ، وهو أن المطلقة ثلاثا لا تحل للمطلق حتى تنكح زوجا غيره ، ولا فرق بين مجموعها ومفرقها لغة وشرعا ، وما يتخيل من الفرق صوري ألغاه الشرع اتفاقا في النكاح والعق والاقارير ، فلو قال الولي أنكحتك هؤلاء الثلاث في كلمة واحدة انعقد كما لو قال أنكحتك هذه وهذه وهذه ، وكذا في العتق والإقرار وغير ذلك من الأحكام ، واحتج من قال إن الثلاث إذا وقعت بمجموعة حملت على الواحدة بأن من قال أحلف بالله ثلاثا لا يعد حلفه إلا يمينا واحدة ، فليكن المطلق مثله . وتعقب باختلاف الصيغتين فإن المطلق ينشئ طلاق امرأته وقد جعل أمد طلاقها ثلاثا ، فإذا قال أنت طالق ثلاثا فكأنه قال أنت طالق جميع الطلاق ، وأما الحلف فلا أمد لعدد أيمانه فافترقا . وفي الجملة فالذي وقع في هذه المسألة نظير ما وقع في مسألة المتعة سواء ، أعنى قول جابر إنها كانت تفعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وصدر من خلافة عمر ، قال : ثم نهانا عمر عنها فانتبهنا ، فالراجع في الموضعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث للإجماع الذي انعقد في عهد عمر على ذلك ، ولا يحفظ أن أحدا في عهد عمر خالفه في واحدة منهما ، وقد دل إجماعهم على وجود ناسخ وإن كان خفى عن بعضهم قبل ذلك حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر ، فالتخالف بعد هذا الإجماع منابذ له والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق والله أعلم . وقد أطلت في هذا الموضوع لاتماس من التمس ذلك مني والله المستعان .

**قوله ( لقول الله تعالى الطلاق مرتان ، فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان )** قد استشكل وجه استدلال المصنف بهذه الآية على ما ترجم به من تجويز الطلاق الثلاث ، والذي يظهر لي أنه كان أراد بالترجمة مطلق وجود الثلاث مفرقة كانت أو مجموعة ، فالآية واردة على المانع لأنها دلت على مشروعية ذلك من غير تكثير ، وإن كان أراد تجويز الثلاث مجموعة وهو الأظهر فأشار بالآية إلى أنها مما احتج به المخالف للمنع من الوقوع لأن ظاهرها أن الطلاق المشروع لا يكون بالثلاث دفعة بل على الترتيب المذكور ، فأشار إلى أن الاستدلال بذلك على منع جميع الثلاث غير متجه إذ ليس في السياق المنع من غير الكيفية المذكورة ، بل انعقد الإجماع على أن إيقاع المرتين ليس شرطا ولا راجحا ، بل اتفقوا على أن إيقاع الواحدة أرجح من إيقاع الثنتين كما تقدم تقريره في الكلام على حديث ابن عمر ، فالحاصل أن مراده دفع دليل المخالف بالآية لا الاحتجاج بها لتجويز الثلاث ، هذا الذي ترجح عندي . وقال الكرماني : وجه استدلاله بالآية أنه تعالى قال ﴿ الطلاق مرتان ﴾ فدل على جواز جمع الثنتين وإذا جاز جمع الثنتين دفعة جاز جمع الثلاث دفعة كذا ، قال : وهو قياس مع وضوح الفارق ، لأن جمع الثنتين لا يستلزم البينونة الكبرى بل تبقى له الرجعة إن كانت رجعية وتجديد العقد بغير انتظار عدة إن كانت بائنا ، بخلاف جمع الثلاث . ثم قال الكرماني : أو التسريح بإحسان عام يتناول إيقاع الثلاث دفعة . قلت : وهذا لا بأس به لكن التسريح في سياق الآية إنما هو فيما بعد إيقاع الثنتين فلا يتناول إيقاع الطلقات الثلاث ، فإن معنى قوله تعالى ﴿ الطلاق مرتان ﴾ فيما ذكر أهل العلم بالتفسير أى أكثر الطلاق الذي يكون بعده الإمساك أو التسريح مرتان ، ثم حينئذ إما أن يختار استمرار العصمة فيمسك الزوجة أو المفارقة فيسرحها بالطلقة الثالثة ، وهذا التأويل نقله الطبري وغيره عن الجمهور ، ونقلوا عن السدي والضحاك أن المراد بالتسريح في الآية ترك الرجعة حتى تنقضي العدة فتحصل البينونة ، ويرجع الأول ما أخرجه الطبري وغيره من طريق إسماعيل بن سميع عن أبي رزين قال « قال رجل : يا رسول الله الطلاق مرتان ، فأين الثالثة ؟ قال : إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » وسنده

حسن ، لكنه مرسل لأن أبا رزين لا صحبة له ، وقد وصله الدارقطني من وجه آخر عن إسماعيل فقال « عن أنس » لكنه شاذ ، والأول هو المحفوظ ، وقد رجح الكيا الهراسي من الشافعية في كتاب « أحكام القرآن » له قول السدي ، ودفع الخبر لكونه مرسلاً ، وأطال في تقرير ذلك بما حاصله أن فيه زيادة فائدة ، وهي بيان حال المطلقة وأنها تبين إذا انقضت عدتها ، قال : وتؤخذ الطلقة الثالثة من قوله تعالى ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾ اهـ والأخذ بالحديث أولى فإنه مرسل حسن يعتضد بما أخرجه الطبري من حديث ابن عباس بسند صحيح قال « إذا طلق الرجل امرأته تطليقتين فليتنق الله في الثالثة ، فإذا أن يسكها فيحسن صحبتها أو يسرحها فلا يظلمها من حقها شيئاً » وقال القرطبي في تفسيره : ترجم البخاري على هذه الآية من أجاز الطلاق الثلاث لقوله تعالى ﴿ الطلاق مرتان ﴾ وهذه إشارة منه إلى أن هذا العدد إنما هو بطريق الفسحة لهم ، فمن ضيق على نفسه لزمه ، كذا قال ولم يظهر لي وجه اللزوم المذكور ، والله المستعان .

**قوله ( وقال ابن الزبير : لا أرى أن ترث مبتوتة )** كذا لأبي ذر ، ولغيره « مبتوتته » بزيادة ضمير للرجل ، وكأنه حذف للعلم به ، وهذا التعليق عن عبد الله بن الزبير وصله الشافعي وعبد الرزاق من طريق ابن أبي مليكة قال : سألت عبد الله بن الزبير عن الرجل يطلق امرأته فيبته ثم يموت وهي في عدتها ، قال : أما عثمان فورثها ، وأما أنا فلا أرى أن أورثها لبيئته إياها .

**قوله ( وقال الشعبي ترثه )** وصله سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن مغيرة عن إبراهيم والشعبي في رجل طلق ثلاثاً في مرضه قال : تعتد عدة المتوفى عنها زوجها وترثه ما كانت في العدة .

**قوله ( وقال ابن شبرمة )** هو عبد الله قاضي الكوفة .

**قوله ( تزوج )** بفتح أوله وضم آخره ، وهو استفهام محذوف الأداة .

**قوله ( إذا انقضت العدة ؟ قال : نعم )** هذا ظاهره أن الخطاب دار بين الشعبي وابن شبرمة ، لكن الذي رأيت في « سنن سعيد بن منصور » أنه كان مع غيره فقال سعيد : حدثنا حماد بن زيد عن أبي هاشم في الرجل يطلق امرأته وهو مريض إن مات في مرضه ذلك ورثته ؟ فقال له ابن شبرمة : رأيت إن انقضت العدة .

**قوله ( قال رأيت إن مات الزوج الآخر فرجع عن ذلك )** هكذا وقع عند البخاري مختصراً ، والذي في رواية سعيد بن منصور المذكورة فقال ابن شبرمة : أتزوج ؟ قال : نعم . قال : فإن مات هذا ومات الأول أترث زوجين ؟ قال : لا . فرجع إلى العدة فقال ترثه ما كانت في العدة . ولعله سقط ذكر الشعبي من الرواية . وأبو هاشم المذكور هو الرماني بضم الراء وتشديد الميم اسمه يحيى ، وهو واسطي كان يتردد إلى الكوفة ، وهو ثقة . ومحل المسألة المذكورة كتاب الفرائض ، وإنما ذكرت هنا استطراداً . والمبتوتة بموحدة ومثاتين من قيل لها أنت طالق البتة وتطلق على من أئنت بالثلاث ، ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول حديث سهل ابن سعد في قصة المتلاعنين وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب اللعان ، والغرض منه هنا قوله في آخر الحديث ، « فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم » الحديث ، وقد تعقب بأن المفارقة في الملاعنة وقعت بنفس اللعان فلم يصادف تطليقه إياها ثلاثاً موقعا ، وأجيب بأن الاحتجاج به من كون النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه إيقاع الثلاث مجموعة ، فلو كان ممنوعاً لأنكره ، ولو وقعت الفرقة بنفس اللعان ،

الحديث الثاني حديث عائشة في قصة رفاة القرظي وامراته ، وسيأتي شرحه مستوفى في « باب إذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة زوجها غيره فلم يمسه » وشاهد الترجمة منه قوله « فبت طلاق » فإنه ظاهر في أنه قال لها أنت طالق البتة ، ويحتمل أن يكون المراد أنه طلقها طلاقا حصل به قطع عصمتها منه ، وهو أعم من أن يكون طلقها ثلاثا مجموعة أو مفرقة ، ويؤيد الثاني أنه سيأتي في كتاب الأدب من وجه آخر أنها قالت طلقني آخر ثلاث تطليقات ، وهذا يرجح أن المراد بالترجمة بيان من أجاز الطلاق الثلاث ولم يكرهه ، ويحتمل أن يكون مراد الترجمة أعم من ذلك ، وكل حديث يدل على حكم فرد من ذلك . الحديث الثالث حديث عائشة أيضا « أن رجلا طلق امرأته ثلاثا ، فسئل النبي صلى الله عليه وسلم : أتحل للأول ؟ قال : لا » الحديث ، وهو وإن كان مختصراً من قصة رفاة فقد ذكرت توجيه المراد به ، وإن كان في قصة أخرى فالتمسك بظاهر قوله « طلقها ثلاثا » فإنه ظاهر في كونها مجموعة ، وسيأتي في شرح قصة رفاة أن غيره وقع له مع امرأة نظير ما وقع لرفاعة ، فليس التعدد في ذلك ببعيد .

### باب من خير أزواجه

وقول الله تعالى : ﴿ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا ﴾

[٥٢٦٢] ٥٠٧٠ - حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا مسلم عن مسروق عن عائشة

قالت : خيرنا رسول الله صلى الله عليه ، فاخترنا الله ورسوله ، فلم يعد ذلك علينا شيئا .

[الحديث ٥٢٦٢ - طرفه في : ٥٢٦٣] .

[٥٢٦٣] ٥٠٧١ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن إسماعيل قال نا عامر عن مسروق قال : سألت عائشة عن

الخيرة فقالت : خيرنا رسول الله صلى الله عليه ، أفكان طلاقا ؟ قال مسروق : لا أبالي أخيرتها واحدة أو مائة بعد أن تختارني .

قوله (باب من خير أزواجه ، وقول الله تعالى : قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا ) تقدم في تفسير الأحزاب بيان سبب التخيير المذكور ، وفيما إذا وقع التخيير ، ومتى كان التخيير ؟ وأذكر هنا بيان حكم من خير امرأته مع بقية شرح حديث الباب . ووقع هنا في نسخة الصغاني قبل حديث مسروق عن عائشة حديث أوى سلمة عنها في المعنى ، قال فيه « حدثنا أبو اليمان أنبأنا شعيب عن الزهري ح ، وقال الليث حدثنا يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة قالت : لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير أزواجه » الحديث وساقه على لفظ يونس ، وقد تقدم الطريقان في تفسير سورة الأحزاب ، وساق رواية شعيب وأولها « أن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء لها حين أمره الله بتخيير أزواجه » الحديث . ثم ساق رواية الليث معلقة أيضا في ترجمة أخرى .

قوله ( حدثنا عمر بن حفص ) أى ابن غياث الكوفي ، وقوله « مسلم » هو ابن صبيح بالتصغير أبو الضحى مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وفي طبقة مسلم البطين وهو من رجال البخاري لكنه وإن روى عنه الأعمش لا يروى عن مسروق ، وفي طبقتهم مسلم بن كيسان الأعور وليس هو من رجال الصحيح ولا له رواية عن مسروق .

قوله ( خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في رواية الشعبي عن مسروق « خير نساءه » أخرجه

مسلم .

قوله ( فاخترنا الله ورسوله ، فلم يعد ) بتشديد الدال وضم العين من العدد ، وفي رواية فلم يعدد ، بفك الإدغام وفي أخرى « فلم يعتد » بسكون العين وفتح المثناة وتشديد الدال من الاعتداد ، وقوله « فلم يعد ذلك علينا شيئا » في رواية مسلم « فلم يعده طلاقا » .

قوله ( إسماعيل ) هو ابن أبي خالد .

قوله ( سألت عائشة عن الخيرة ) بكسر المعجمة وفتح التحتانية بمعنى الخيار .

قوله ( أفكان طلاقا ؟ ) هو استفهام إنكار ، ولأحمد عن وكيع عن إسماعيل « فهل كان طلاقا ؟ » وكذا للنسائي من رواية يحيى القطان عن إسماعيل .

قوله ( قال مسروق : لا أبالي أخيرتها واحدة أو مائة بعد أن تختارني ) هو موصول بالإسناد المذكور ، وقد أخرجه مسلم من رواية علي بن مسهر عن إسماعيل فقدم كلام مسروق المذكور ولفظه عن مسروق « قال ما أبالي » فذكر مثله وزاد « أو ألفا ، ولقد سألت عائشة » فذكر حديثها ، ويقول عائشة المذكور بقول جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، وهو أن من خير زوجته فاختارته لا يقع عليه بذلك طلاق ، لكن اختلفوا فيما إذا اختارت نفسها هل يقع طلاق واحدة رجعية أو بائنا أو يقع ثلاثا ؟ وحكى الترمذي عن علي : إن اختارت نفسها فواحدة بائنة ، وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية ، وعن زيد بن ثابت : إن اختارت نفسها فثلاث وإن اختارت زوجها فواحدة بائنة ، وعن عمر وابن مسعود : إن اختارت نفسها فواحدة بائنة ، وعنهما رجعية ، وإن اختارت زوجها فلا شيء . ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى أن التخيير ترديد بين شيئين ، فلو كان اختيارها لزوجها طلاقا لاتحدا ، فدل على أن اختيارها لنفسها بمعنى الفراق واختيارها لزوجها بمعنى البقاء في العصمة ، وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق زاذان قال « كنا جلوسا عند علي فسئل عن الخيار فقال : سألتني عنه عمر فقلت : إن اختارت نفسها فواحدة بائن ، وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية ، قال : ليس كما قلت ، إن اختارت زوجها فلا شيء ، قال : فلم أجده بدا من متابعتها ، فلما وليت رجعت إلى ما كنت أعرف ، قال علي : وأرسل عمر إلى زيد بن ثابت فقال « فذكر مثل ما حكاه عنه الترمذي ، وأخرج ابن أبي شيبة من طرق عن علي نظير ما حكاه عنه زاذان من اختياره ، وأخذ مالك بقول زيد بن ثابت واحتج بعض أتباعه لكونها إذا اختارت نفسها يقع ثلاثا بأن معنى الخيار بت أحد الأمرين : إما الأخذ ، وإما الترك ، فلو قلنا إذا اختارت نفسها تكون طلاق رجعية لم يعمل بمقتضى اللفظ لأنها تكون بعد في أسر الزوج وتكون كمن خير بين شيئين فاختر غيرهما ، وأخذ أبو حنيفة بقول عمر وابن مسعود فيما إذا اختارت نفسها فواحدة بائنة ولا يرد عليه الإيراد السابق ، وقال الشافعي : التخيير كناية ، فإذا خير الزوج امرأته وأراد بذلك تخييرها بين أن تطلق منه وبين أن تستمر في عصمته فاخترت نفسها وأرادت بذلك الطلاق طلقت ، فلو قالت : لم أرد باختيار نفسي الطلاق صدقت ، ويؤخذ من هذا أنه لو وقع التصريح في التخيير بالتطليق أن الطلاق يقع جزما ، نبه على ذلك شيخنا حافظ الوقت أبو الفضل العراقي في « شرح الترمذي » ونبه صاحب « الهداية » من الحنفية على اشتراط ذكر النفس في التخيير ، فلو قال مثلا اختارني فقالت اخترت لم يكن تخييرا بين الطلاق وعدمه وهو ظاهر ، لكن محله الإطلاق فلو قصد ذلك بهذا اللفظ ساغ ، وقال صاحب « الهداية » أيضا

إن قال « اختارى » ينوى به الطلاق فلها أن تطلق نفسها ويقع بائنا ، فلو لم ينو فهو باطل ، وكذا لو قال اختارى فقالت اخترت فلو نوى فقالت اخترت نفسى وقعت طلاق رجعية . وقال الخطاى : يؤخذ من قول عائشة « فاخترناه فلم يكن ذلك طلاقا » أنها لو اختارت نفسها لكان ذلك طلاقا ، ووافقه القرطبى فى « المفهم » فقال : فى الحديث أن الخير إذا اختارت نفسها أن نفس ذلك الاختيار يكون طلاقا من غير احتياج إلى نطق بلفظ يدل على الطلاق ، قال : وهو مقتبس من مفهوم قول عائشة المذكور . قلت : لكن ظاهر الآية أن ذلك بمجرد لا يكون طلاقا ، بل لابد من إنشاء الزوج الطلاق ؛ لأن فيها ﴿ فتعابن أمتعن وأسرحكن ﴾ أى بعد الاختيار ، ودلالة المنطوق مقدمة على دلالة المفهوم . واختلفوا فى التخيير هل بمعنى التملك أو بمعنى التوكيل ؟ وللشافعى فيه قولان المصحح عند أصحابه أنه تملك ، وهو قول المالكية بشرط مبادرتها له حتى لو أخرت بقدر ما ينقطع القبول عن الإيجاب فى العقد ثم طلقت لم يقع ، وفى وجه لا يضر التأخير مادام فى المجلس وبه جزم ابن القاص ، وهو الذى رجحه المالكية والحنفية ، وهو قول الثورى والليث والأوزاعى . وقال ابن المنذر : الراجح أنه لا يتقيد ولا يشترط فيه الفور ، بل متى طلقت نفذ ، وهو قول الحسن والزهرى ، وبه قال أبو عبيد ومحمد بن نصر من الشافعية والطحاوي من الحنفية ، وتمسكوا بحديث الباب حيث وقع فيه « إني ذاكر لك أمرا فلا تعجل حتى تستأمرى أبويك » الحديث ، فإنه ظاهر فى أنه فسخ لها إذ أخبرها أن لا تختار شيئا حتى تستأذن أبويها ثم تفعل ما يشيران به عليها ، وذلك يقتضى عدم اشتراط الفور فى جواب التخيير . قلت : ويمكن أن يقال يشترط الفور أو مادام فى المجلس عند الإطلاق ، فأما لو صرح الزوج بالفسحة فى تأخيره بسبب يقتضى ذلك فيتراخى ، وهذا الذى وقع فى قصة عائشة ، ولا يلزم من ذلك أن يكون كل خيار كذلك ، والله أعلم .

**باب إذا قال : فارقتك أو سرحتك ، أو البرية ، أو الخلية ، أو ما عني به الطلاق ، فهو على نيته .**

وقول الله عز وجل : ﴿ سَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ وقال : ﴿ وَأَسْرَحْكُنَّ ﴾ الآية

وقال : ﴿ فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ . وقال : ﴿ أو فارقوهن بمعروف ﴾

وقالت عائشة : قد علم النبي صلى الله عليه أن أبوي لم يكونا يأمراني بفراقه .

قوله ( باب إذا قال فارقتك أو سرحتك أو الخلية أو البرية أو ما عني به الطلاق فهو على نيته ) هكذا بت المصنف الحكم فى هذه المسألة ، فاقضى أن لا صريح عنده إلا لفظ الطلاق أو ما تصرف منه ، وهو قول الشافعى فى القديم ، ونص فى الجديد على أن الصريح لفظ الطلاق والفراق والسراح لورود ذلك فى القرآن بمعنى الطلاق . وحجة القديم أنه ورد فى القرآن لفظ الفراق والسراح لغير الطلاق بخلاف الطلاق فإنه لم يرد إلا للطلاق ، وقد رجح جماعة القديم كالطبري فى « العدة » والمحاملي وغيرهما ، وهو قول الحنفية ، واختاره القاضي عبد الوهاب من المالكية ، وحكى الدارمي عن ابن خنبل أن من لم يعرف إلا الطلاق فهو صريح فى حقه فقط ، وهو تفصيل قوى ، ونحوه للرويانى فإنه قال : لو قال عربى فارقتك ولم يعرف أنها صريحة لا يكون صريحا فى حقه . واتفقوا على أن لفظ الطلاق وما تصرف منه صريح ، لكن أخرج أبو عبيد فى « غريب الحديث » من طريق عبد الله بن شهاب الخولاني عن عمر أنه « رفع إليه رجل قالت له امرأته : شهنى ، فقال : كأنك ظبية ، قالت : لا . قال : كأنك حمامة . قالت : لا أرضى حتى تقول أنت خلية طالق ، فقالت : فقال له عمر : خذ بيدها فهى امرأتك » قال أبو عبيد قوله خلية طالق أى ناقة كانت معقولة ثم أطلقت من عقالها وحلى عنها فتسمى خلية لأنها خلقت عن العقال ؛ وطالق لأنها طلقت منه ، فأراد الرجل أنها تشبه الناقة ولم يقصد الطلاق بمعنى الفراق أصلا ، فأسقط عنه عمر الطلاق . قال أبو عبيد : وهذا أصل لكل من تكلم بشيء من ألفاظ الطلاق ولم يرد الفراق بل أراد غيره فالقول قوله فيه فيما بينه وبين الله تعالى اهـ . وإلى هذا ذهب الجمهور ، لكن المشكل من

قصة عمر كونه رفع إليه وهو حاكم ، فإن كان أجراه مجرى الفتيا ولم يكن هناك حكم فيوافق وإلا فهو من النوادر . وقد نقل الخطابي الإجماع على خلافه ، لكن أثبت غيره الخلاف وعزاه لداود . وفي البويطي ما يقتضيه ، وحكاه الروياني ، ولكن أوله الجمهور وشرطوا قصد لفظ الطلاق لمعنى الطلاق ليخرج العجمي مثلاً إذا لقن كلمة الطلاق فقالها وهو لا يعرف معناها أو العربي بالعكس ، وشرطوا مع النطق بلفظ الطلاق تعتمد ذلك احترازاً عما يسبق به اللسان والاختيار ليخرج المكره ، لكن إن أكره فقالها مع القصد إلى الطلاق وقع في الأصح .

**قوله ( وقول الله تعالى : وسرحوهن سراحاً جميلاً )** كأنه يشير إلى أن في هذه الآية لفظ التسريح بمعنى الإرسال لا بمعنى الطلاق لأنه أمر من طلق قبل الدخول أن يمتع ثم يسرح ، وليس المراد من الآية تطليقها بعد التطليق قطعاً .

**قوله ( وقال : وأسرحكن )** يعني قوله تعالى ﴿ يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحكن سراحاً جميلاً ﴾ والتسريح في هذه الآية محتمل للتطليق والإرسال، وإذا كانت صالحة للأمرين انتفى أن تكون صريحة في الطلاق ، وذلك راجع إلى الاختلاف فيما خير به النبي صلى الله عليه وسلم نساءه : هل كان في الطلاق والإقامة ، فإذا اختارت نفسها طلقت وإن اختارت الإقامة لم تطلق كما تقدم تقريره في الباب قبله ؟ أو كان في التخيير بين الدنيا والآخرة ، فمن اختارت الدنيا طلقها ثم متعها ثم سرحها ، ومن اختارت الآخرة أقرها في عصمته ؟

**قوله ( وقال تعالى : فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان )** تقدم في الباب قبله بيان الاختلاف في المراد بالتسريح هنا وأن الراجح أن المراد به التطليق .

**قوله ( وقال : أو فارقوهن بمعروف )** يريد أن هذه الآية وردت بلفظ الفراق في موضع ورودها في البقرة بلفظ السراح ؛ والحكم فيهما واحد لأنه ورد في الموضعين بعد وقوع الطلاق ، فليس المراد به الطلاق بل الإرسال . وقد اختلف السلف قديماً وحديثاً في هذه المسألة : فجاء عن علي بأسانيد يعضد بعضها بعضها وأخرجها ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما قال « البرية والخلية والبائن والحرام والبنت ثلاث ثلاث » وبه قال مالك وابن أبي ليلى والأوزاعي ، لكن قال في الخلية إنها واحدة رجعية ، ونقله عن الزهري وعن زيد بن ثابت في البرية والبنت والحرام ثلاث ثلاث ، وعن ابن عمر في الخلية والبرية ثلاث وبه قال قتادة ، ومثله عن الزهري في البرية فقط ، واحتج بعض المالكية بأن قول الرجل لامرأته أنت بائن وبنته وبنته وخلية وبرية يتضمن إيقاع الطلاق لأن معناه أنت طالق مني طلاقاً تبينين به مني ، أو تبنت أي يقطع عصمتك مني ، والبنت بمعناه ، أو تخلين به من زوجتي أو تبين منها ، قال : وهذا لا يكون في المدخول بها إلا ثلاثاً إذا لم يكن هناك خلع ، وتعقب بأن الحمل على ذلك ليس صريحاً والعصمة الثابتة لا ترفع بالاحتمال ، وبأن من يقول إن من قال لزوجته أنت طالق براءة إذا لم يكن هناك خلع أنها تقع رجعية مع التصريح كيف لا يقول يلغو مع التقدير وبأن كل لفظة من المذكورات إذا قصد بها الطلاق ووقع وانقضت العدة أنه يتم المعنى المذكور ، فلم ينحصر الأمر فيما ذكرنا وإنما النظر عند الإطلاق ، فالذي يرجح أن الألفاظ المذكورة وما في معناها كنايات لا يقع الطلاق بها إلا مع القصد إليه ، وضابط ذلك أن كل كلام أفهم الفرقة ولو مع دقته يقع به الطلاق مع القصد ، فأما إذا لم يفهم الفرقة من اللفظ فلا يقع الطلاق ولو قصد إليه ، كما لو قال كلي أو اشربي أو نحو ذلك ، وهذا تحرير مذهب الشافعي في ذلك ، وقاله قبله الشعبي وعطاء وعمرو بن دينار وغيرهم ، وبهذا قال الأوزاعي وأصحاب الرأي ، واحتج لهم الطحاوي بحديث أبي هريرة الآتي قريباً



« تجاوز الله عن أمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم » فإنه يدل على أن النية وحدها لا تؤثر إذا تجردت عن الكلام أو الفعل . وقال مالك : إذا خاطبها بأى لفظ كان وقصد الطلاق طلقت حتى لو قال يافلانة يريد به الطلاق ، وبه قال الحسن بن صالح بن حى .

**قوله ( وقالت عائشة : قد علم النبي صلى الله عليه وسلم أن أبوى لم يكونا يأمراني بفراقه )** هذا التعليق طرف من حديث التخيير ، وقد تقدم عن عائشة في آخر حديث عمر في « باب موعظة الرجل ابنته » من كتاب النكاح ، وبيان الاختلاف على الزهري في إسناده ، وأرادت عائشة بالفراق هنا الطلاق جزماً ، ولا نزاع في الحمل عليه إذا قصد إليه ، وإنما النزاع في الإطلاق إذا تقدم .

### باب من قال لامرأته : أنت علي حرام

وقال الحسن : نيته . وقال أهل العلم : إذا طلق ثلاثاً فقد حرمت عليه ، فسموه حراماً بالطلاق والفراق . وليس هذا كالذي يحرم الطعام ؛ لأنه لا يقال للطعام الحلال حرام ، ويقال للمطلقة : حرام ، وقال في الطلاق ثلاثاً : ( لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ) .

[٥٢٦٤] ٥٠٧٢ - وقال الليث حدثني نافع قال : كان ابن عمر إذا سئل عمن طلق ثلاثاً ، قال : لو طلقت مرة أو مرتين ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا ، فإن طلقته ثلاثاً حرمت حتى تنكح زوجاً غيرك .

[٥٢٦٥] ٥٠٧٣ - حدثنا محمد قال نا أبو معاوية قال نا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة طلق رجل امرأته ، فتزوجت زوجاً غيره فطلقها ، وكانت معه مثل الهدية فلم تصل منه إلى شيء تريده ، فلم تلبث أن طلقها ، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن زوجي طلقني ، وإنني تزوجت زوجاً غيره فدخل بي ولم يكن معه إلا مثل الهدية فلم يقربني إلا هنة واحدة ، ولم يصل مني إلى شيء ، أفأحل لزوجي الأول ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تحلين لزوجه الأول حتى يذوق الآخر عسيلاتك أو تذوق عسيلته » .

**قوله ( باب من قال لامرأته : أنت علي حرام ، وقال الحسن : نيته )** أى يحمل على نيته . وهذا التعليق وصله البيهقي ، ووقع لنا عالياً في « جزء محمد بن عبد الله الأنصاري » شيخ البخاري قال « حدثنا الأشعث عن الحسن في الحرام إن نوى يمينا فيمين ، وإن طلاقاً فطلاق » وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن ، وهذا قال النخعي والشافعي وإسحق ، وروى نحوه عن ابن مسعود وابن عمر وطاوس ، وبه قال النووي لكن قال : إن نوى واحدة فهي بائن . وقال الحنفية مثله لكن قالوا : إن نوى ثنتين فهي واحدة بائنة ، وإن لم ينو طلاقاً فهي يمين ويصير مولياً ، وهو عجيب والأول أعجب . وقال الأوزاعي وأبو ثور : يمين الحرام تكفر ، وروى نحوه عن أبي بكر وعمر وعائشة وسعيد بن المسيب وعطاء وطاوس ، واحتج أبو ثور بظاهر قوله تعالى ﴿ لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ وسيأتي بيانه في الباب الذي بعده . وقال أبو قلابة وسعيد بن جبير : من قال لامرأته أنت علي حرام لزمته كفارة الظهار . ومثله عن أحمد . وقال الطحاوي : يحتمل أنهم أرادوا أن من أراد به الظهار كان مظاهراً ، وإن لم ينو كان عليه كفارة يمين مغلظة وهي كفارة الظهار ، لا أنه يصير مظاهراً ظهاراً حقيقة ، وفيه بعد . وقال أبو حنيفة وصاحبه : لا يكون مظاهراً ولو أراده . وروى عن علي وزيد بن ثابت وابن عمر والحكم وابن أبي ليلى : في الحرام ثلاث تطبيقات ولا يسأل عن نيته ، وبه قال مالك ، وعن مسروق والشعبي وربيعه : لا شيء فيه ، وبه قال أصبغ من المالكية . وفي المسألة اختلاف كثير عن السلف بلغها القرطبي المفسر إلى ثمانية عشر قولاً ، وزاد غيره عليها .

وفي مذهب مالك فيها تفاصيل أيضا يطول استيعابها . قال القرطبي : قال بعض علمائنا سبب الاختلاف أنه لم يقع في القرآن صريحا ولا في السنة نص ظاهر صحيح يعتمد عليه في حكم هذه المسألة ، فتجاذبها العلماء ، فمن تمسك بالبراءة الأصلية قال لا يلزمه شيء ، ومن قال إنها يمين أخذ بظاهر قوله تعالى ﴿ قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم ﴾ بعد قوله تعالى ﴿ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ ، ومن قال تجب الكفارة وليست بيمين بناه على أن معنى اليمين التحريم فوقعت الكفارة على المعنى ، ومن قال تقع به طلبة رجعية حمل اللفظ على أقل وجوه الظاهرة وأقل ما تحرم به المرأة طلبة تحريم الوطء مالم يرتجعها ، ومن قال بائنة فلا استمرار التحريم بها مالم يجدد العقد ، ومن قال ثلاث حمل اللفظ على منتهى وجوهه ، ومن قال ظهار نظر إلى معنى التحريم وقطع النظر عن الطلاق فانحصر الأمر عنده في الظهار ، والله أعلم .

**قوله ( وقال أهل العلم : إذا طلق ثلاثا فقد حرمت عليه فسموه حراما بالطلاق والفراق )** أى فلا بد أن يصرح القائل بالطلاق أو يقصد إليه ، فلو أطلق أو نوى غير الطلاق فهو محل النظر .

**قوله ( وليس هذا كالذي يحرم الطعام ، لأنه لا يقال للطعام الحل حرام ويقال للمطلقة حرام ، وقال في الطلاق ثلاثا : لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره )** قال المهلب : من نعم الله على هذه الأمة فيما خفف عنهم أن من قبلهم كانوا إذا حرموا على أنفسهم شيئا حرم عليهم كما وقع ليعقوب عليه السلام ، فخفف الله ذلك عن هذه الأمة ، ونهاهم أن يحرموا على أنفسهم شيئا مما أحل لهم فقال تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ﴾ اهـ . وأظن البخاري أشار إلى ما تقدم عن أصبغ وغيره ممن سوى بين الزوجة وبين الطعام والشراب كما تقدم نقله عنهم ، فبين أن الشيئين وإن استويا من جهة فقد يفترقان من جهة أخرى ، فالزوجة إذا حرمها الرجل على نفسه وأراد بذلك تطليقها حرمت ، والطعام والشراب إذا حرمه على نفسه لم يحرم ، ولهذا احتج باتفاقهم على أن المرأة بالطلقة الثالثة تحرم على الزوج لقوله تعالى ﴿ فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ وورد عن ابن عباس ما يؤيد ذلك ، فأخرج يزيد بن هارون في كتاب النكاح ومن طريقه البيهقي بسند صحيح عن يوسف بن ماهك « أن أعرابيا أتى ابن عباس فقال : إني جعلت امرأتى حراماً ، قال : ليست عليك بحرام . قال : أرأيت قول الله تعالى ﴿ كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه ﴾ الآية ؟ فقال ابن عباس : إن إسرائيل كان به عرق النسا فجعل على نفسه إن شفاه الله أن لا يأكل العروق من كل شيء ، وليست بحرام يعني على هذه الأمة » . وقد اختلف العلماء فيمن حرم على نفسه شيئا ، فقال الشافعي : إن حرم زوجته أو أمته ولم يقصد الطلاق ولا الظهار ولا العتق فعليه كفارة يمين ، وإن حرم طعاماً أو شراباً فلعنو . وقال أحمد : عليه في الجميع كفارة يمين . وتقدم بيان بقية الاختلاف في الباب الذي قبله . قال البيهقي بعد أن أخرج الحديث الذي أخرجه الترمذي وابن ماجه بسند رجاله ثقات من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق « عن عائشة قالت : آلى النبي صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرم ، فجعل الحرام حلالاً ، وجعل في اليمين كفارة » قال فإن في هذا الخبر تقوية لقول من قال إن لفظ الحرام لا يكون بإطلاقه طلاقاً ولا ظهاراً ولا يميناً .

**قوله ( وقال الليث عن نافع قال : كان ابن عمر إذا سئل عمن طلق ثلاثا قال : لو طلقت مرة أو مرتين ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا ، فإن طلقها ثلاثا حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيرك )** كذا للأكثر وفي رواية الكشميهني « فإن طلقها وحرمت عليه » بضمير الغائب في الموضعين ، وهذا الحديث مختصر من قصة تطليق ابن عمر امرأته وقد سبق شرحه في أول الطلاق ، وظن ابن التين أن هذا جملة الخبر

فاستشكل على مذهب مالك قولهم إن الجمع بين تطليقتين بدعة ، قال والنبي صلى الله عليه وسلم لا يأمر بالبدعة ، وجوابه أن الإشارة في قول ابن عمر « فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بذلك » إلى ما أمره من ارتجاع امرأته في آخر الحديث ، ولم يرد ابن عمر أنه أمره أن يطلق امرأته مرة أو مرتين وإنما هو كلام ابن عمر ، ففصل لسائله حال المطلق . وقد روينا الحديث المذكور من طريق الليث التي علقها البخاري مطولا موصولا عاليا في « جزء أبي الجهم العلاء بن موسى الباهلي » رواية أبي القاسم البغوي عنه عن الليث ، وفي أوله قصة ابن عمر في طلاق امرأته ، وبعده « قال نافع وكان ابن عمر » الخ وأخرج مسلم الحديث من طريق الليث لكن ليس بتمامه ، وقال الكرماني : قوله « لو طلقت » جزؤه محذوف تقديره لكان خيرا أو هو للتمنى فلا يحتاج إلى جواب وليس كما قال بل الجواب : لكان لك الرجعة لقوله « فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا » والتقدير فإن كان في طهر لم يجامعها فيه كان طلاق سنة ، وإن وقع في الحيض كان طلاق بدعة ، ومطلق البدعة ينبغي أن يبادر إلى الرجعة . ولهذا قال « فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا » أي بالمراجعة لما طلقت الحائض ، وقسم ذلك وله « وإن طلقت ثلاثا » وكأن ابن عمر ألحق الجمع بين المرتين بالواحدة فسوى بينهما ، وإلا فالذي وقع منه إنما هو واحدة كما تقدم بيانه صريحا هناك وأراد البخاري بإيراد هذا هنا الاستشهاد بقول ابن عمر « حرمت عليك » فسامها حراما بالتطليق ثلاثا كأنه يريد أنها لا تصير حراما بمجرد قوله أنت على حرام حتى يرهده به الطلاق أو يطلقها بآثنا ، وخفى هذا على الشيخ مغلطى ومن تبعه فنفوا مناسبة هذا الحديث للرجعة ، ولكن عرج شيخنا ابن الملقن تلويحا على شيء مما أشرت إليه . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة امرأة رفاعه لقوله فيه « لا تحلين لزوجك الأول حتى يذوق الآخر عسيلتك » وسيأتي شرحه قريبا . وقوله في هذه الرواية « فلم يقربني إلا هنة واحدة » هو بلفظ حرف الاستثناء ، والتي بعده بفتح الهاء وتخفيف النون ، وحكى الهروي تشديدها وقد أنكره الأزهري قبله ، وقال الخليل : هي كلمة يكتني بها عن الشيء يستحيا من ذكره باسمه ، قال ابن التين معناه لم يطأني إلا مرة واحدة يقال هن امرأته إذا غشيا . ونقل الكرماني أنه في أكثر النسخ بموحدة ثقيلة أى مرة ، والذي ذكر صاحب « المشارق » أن الذي رواه بالموحدة هو ابن السكن قال : وعند الكافة بالنون ، وحكى في معنى هبة بالموحدة ما تقدم وهو أن المراد بها مرة واحدة ، قال وقيل المراد بالهبة الوقعة يقال حدر هبة السيف أى وقعته ، وقيل هي من هب إذا احتاج إلى الجماع يقال هب النيس يهب هيبا .

( تنبيه ) : زعم ابن بطل أن البخاري يرى أن التحريم يتنزل منزلة الطلاق الثلاث ، وشرح كلامه على ذلك فقال بعد أن ساق الاختلاف في المسألة : وفي قول مسروق ما أبالى حرمت امرأتى أو جفنة ثريد ، وقول الشعبي أنت على حرام أهون من فعلي هذا القول شذوذ ، وعليه رد البخاري ، قال واحتج من ذهب أن من حرم زوجته أنها ثلاث تطليقات بالإجماع على أن من طلق امرأته ثلاثا أنها تحرم عليه ، قال فلما كانت الثلاث تحرمها كان التحريم ثلاثا ، قال وإلى هذه الحجة أشار البخاري بإيراد حديث رفاعه لأنه طلق امرأته ثلاثا فلم تحل له مراجعتها إلا بعد زوج ، فكذلك من حرم على نفسه امرأته فهو كمن طلقها اهـ . وفيما قاله نظر ، والذي يظهر من مذهب البخاري أن الحرام ينصرف إلى نية القائل ، ولذلك صدر الباب بقول الحسن البصري ، وهذه عادته في موضع الاختلاف مهما صدر به من النقل عن صحابي أو تابعي فهو اختياره ، وحاشا البخاري أن يستدل بكون الثلاث تحرم أن كل تحريم له حكم الثلاث مع ظهور منع الحصر ، لأن الطلقة الواحدة تحرم غير المدخول بها مطلقا والبائن تحرم المدخول بها إلا بعد عقد جديد ، وكذلك الرجعية إذا انقضت عدتها فلم ينحصر التحريم في الثلاث ، وأيضا فالتحريم أعم من التطليق ثلاثا فكيف يستدل بالأعم على الأخص ؟ وما يؤيد ما اخترناه أولا تعقيب البخاري

الباب بترجمة « لم تحرم ما أحل الله لك » وساق فيه قول ابن عباس « إذا حرم امرأته فليس بشيء » كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى

### باب لم تحرم ما أحل الله لك؟

[٥٢٦٦] ٥٠٧٤- حدثني الحسن بن الصباح سمع الربيع بن نافع قال نا معاوية عن يحيى بن أبي كثير عن يعلى بن حكيم عن سعيد بن جبير أنه أخبره أنه سمع ابن عباس يقول: إذا حرم امرأته ليست بشيء، وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

[٥٢٦٧] ٥٠٧٥- حدثني الحسن بن محمد بن الصباح قال نا حجاج عن ابن جريج قال زعم عطاء أنه سمع عبید بن عمير يقول: سمعت عائشة أن النبي صلى الله عليه كان يمكث عند زينب بنت جحش ويشرب عندها عسلاً، فتواصيت أنا وحفصة أن آيتنا دخل عليها النبي صلى الله عليه فلتقل: إني أجد منك ريح مغافير، أكلت مغافير؟ فدخل على إحدهما فقالت له ذلك. فقال: «لا بأس، شربت عسلاً عند زينب بنت جحش، ولن أعود له». فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ... إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ﴾ لعائشة وحفصة: ﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ﴾ لقوله: «بل شربت عسلاً».

[٥٢٦٨] ٥٠٧٦- حدثنا فروة بن أبي المغراء قال نا علي بن مسهر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه يحب العسل والحلواء، وكان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدنو من إحدهن، فدخل على حفصة بنت عمر فاحتبس أكثر ما كان يحتبس، فغرت، فسألت عن ذلك، فقيل لي: أهدت لها امرأة من قومها عكة عسل، فسقت النبي صلى الله عليه منه شربة، فقلت: أما والله لنحتالن له، فقلت: لسودة بنت زمعة: إنه سيدنو منك، فإذا دنا منك فقولني: أكلت مغافير؟ فإنه سيقول لك: لا، فقولني له: ما هذه الرياح الذي أجد منك؟ فإنه سيقول لك: سقتني حفصة شربة عسل، فقولني: جرست نحل العرْفَط، وسأقول ذلك. وقولي أنت يا صفية ذلك. قالت تقول سودة: فوالله ما هو إلا أن قام على الباب فأردت أن أبادئه بما أمرتني فرقا منك. فلما دنا منها قالت له سودة: يا رسول الله، أكلت مغافير قال: «لا». قالت: فما هذه الرياح التي أجد منك؟ قال: «سقتني حفصة شربة عسل». فقالت: جرست نحل العرْفَط. فلما دار إلي قلت نحو ذلك. فلما دار إلى صفية قالت له مثل ذلك. فلما دار إلى حفصة قالت: يا رسول الله، ألا أسقيك منه؟ قال: «لا حاجة لي فيه». قالت: تقول سودة: والله لقد حرماناه، قلت لها: اسكتي.

قوله (باب لم تحرم ما أحل الله لك) كذا للأكثر وسقط من رواية النسفي لفظ «باب» ووقع بدله «قوله تعالى».

قوله (حدثني الحسن بن الصباح) هو البزار آخره راء مهملة وهو واسطي نزل بغداد، وثقه الجمهور ولينه النسائي قليلا، وأخرج عنه البخاري في الإيمان والصلاة وغيرها فلم يكثر، وأخرج البخاري عن الحسن بن الصباح الزعفراني، لكن إذا وقع هكذا يكون نسب لجدّه فهو الحسن بن محمد بن الصباح وهو المروى عنه في

الحديث الثاني من هذا الباب ، وفي الرواة من شيوخ البخاري ومن في طبقتهم محمد بن الصباح الدولابي أخرج عنه البخاري في الصلاة والبيوع وغيرهما ، وليس هو أخا للحسن بن الصباح ومحمد بن الصباح الجرجاني أخرج عنه أبو داود وابن ماجه ، وهو غير الدولابي ، وعبد الله بن الصباح العطار أخرج عنه البخاري في البيوع وغيره وليس أحد من هؤلاء أخا للآخر .

**قوله ( سمع الربيع بن نافع )** أى أنه سمع ولفظ « أنه » يحذف خطأ وينطق به ، وقل من نبه عليه كما وقع التنبيه على لفظ « قال » . والربيع بن نافع هو أبو توبة بفتح المثناة وسكون الواو بعدها موحدة مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، حلبى نزل طرسوس ، أخرج عنه الستة إلا الترمذى بواسطة إلا أبا داود فأخرج عنه الكثير بغير واسطة وأخرج عنه بواسطة أيضا . وأدركه البخاري ولكن لم أر له عنه في هذا الكتاب شيئا بغير واسطة ، وأخرج عنه بواسطة إلا الموضع المتقدم في المزارعة فإنه قال فيه « قال الربيع بن نافع » ولم يقل « حدثنا » فما أدري لقيه أو لم يلقه ، وليس له عنده إلا هذان الموضعان .

**قوله ( حدثنا معاوية )** هو ابن سلام بتشديد اللام وشيخه يحيى ومن فوقه ثلاثة من التابعين في نسق .  
**قوله ( إذا حرم امرأته ليس بشيء )** كذا للكشيميني ولأكثر « ليست » أى الكلمة وهى قوله أنت. على حرام أو محرمة أو نحو ذلك .

**قوله ( وقال )** أى ابن عباس مستدلا على ما ذهب إليه بقوله تعالى ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ يشير بذلك إلى قصة التحريم ، وقد وقع بسط ذلك في تفسير سورة التحريم ، وذكرت في « باب موعظة الرجل ابنته » في كتاب النكاح في شرح الحديث المطول في ذلك من رواية ابن عباس عن عمر بيان الاختلاف هل المراد تحريم العسل أو تحريم مارية وأنه قيل في السبب غير ذلك ، واستوعبت ما يتعلق بوجه الجمع بين تلك الأقوال بحمد الله تعالى . وقد أخرج النسائي بسند صحيح عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له أمة يطؤها ، فلم تزل به حفصة وعائشة حتى حرّمها ، فأنزل الله تعالى هذه الآية : يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك » وهذا أصح طرق هذا السبب ، وله شاهد مرسل أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد بن أسلم الغابعي الشهير قال « أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أم إبراهيم ولده في بيت بعض نساءه ، فقالت : يا رسول الله في بيتي وعلى فراشي ، فجعلها عليه حراما ، فقالت : يا رسول الله كيف تحرم عليك الحلال ! فحلف لها بالله لا يصيبها ، فنزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك » قال زيد بن أسلم : فقول الرجل لامرأته أنت على حرام لغو ، وإنما تلزمه كفارة يمين إن حلف . وقوله « ليس بشيء » يحتمل أن يريد بالنفى التطليق ، ويحتمل أن يريد به ما هو أعم من ذلك والأول أقرب ، ويؤيده ما تقدم في التفسير من طريق هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد موضعها « في الحرام يكفر » وأخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن المبارك الصوري عن معاوية بن سلام بإسناد حديث الباب بلفظ « إذا حرم الرجل امرأته فإنما هى يمين يكفرها » فعرف أن المراد بقوله « ليس بشيء » أى ليس بطلاق . وأخرج النسائي وابن مردويه من طريق سالم الأفتس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « أن رجلا جاءه فقال : إني جعلت امرأتي على حراما ، قال : كذبت ما هى بحرام ، ثم تلا ﴿ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ ثم قال له « عليك رقبة » ، اهـ وكأنه أشار عليه بالرقبة لأنه عرف أنه موسر ، فأراد أن يكفر بالأغلظ من كفارة اليمين لا أنه تعين عليه عتق الرقبة ، ويدل عليه ما تقدم عنه من التصريح بكفارة اليمين . ثم ذكر

المصنف حديث عائشة في قصة شرب النبي صلى الله عليه وسلم العسل عند بعض نسائه فأورده من وجهين : أحدهما من طريق عبيد بن عمير عن عائشة وفيه أن شرب العسل كان عند زينب بنت جحش ، والثاني من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وفيه أن شرب العسل كان عند حفصة بنت عمر ، فهذا ما في الصحيحين . وأخرج ابن مردويه من طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن شرب العسل كان عند سودة ، وأن عائشة وحفصة هما اللتان توطأتا على وفق ما في رواية عبيد بن عمير وإن اختلفا في صاحبة العسل . وطريق الجمع بين هذا الاختلاف الحمل على التعدد فلا يمتنع تعدد السبب للأمر الواحد ، فإن جنح إلى الترجيح فرواية عبيد بن عمير أثبت لموافقة ابن عباس لها على أن المتظاهرتين حفصة وعائشة على ما تقدم في التفسير وفي الطلاق من جزم عمر بذلك ، فلو كانت حفصة صاحبة العسل لم تقرن في التظاهر بعائشة ، لكن يمكن تعدد القصة في شرب العسل وتحريمه واختصاص النزول بالقصة التي فيها أن عائشة وحفصة هما المتظاهرتان ، ويمكن أن تكون القصة التي وقع فيها شرب العسل عند حفصة كانت سابقة . ويؤيد هذا الحمل أنه لم يقع في طريق هشام بن عروة التي فيها أن شرب العسل كان عند حفصة تعرض للآية ولا لذكر سبب النزول ، والراجح أيضا أن صاحبة العسل زينب لا سودة لأن طريق عبيد بن عمير أثبت من طريق ابن أبي مليكة بكثير ، ولا جائز أن تتحد بطريق هشام بن عروة لأن فيها أن سودة كانت ممن وافق عائشة على قولها « أجد ريح مغافير » ويرجح أيضا ما مضى في كتاب الهبة عن عائشة « إن نساء النبي صلى الله عليه وسلم كن حزينين : أنا وسودة وحفصة وصفية في حزب ، وزينب بنت جحش وأم سلمة والباقيات في حزب » فهذا يرجح أن زينب هي صاحبة العسل ولهذا غارت عائشة منها لكوننا من غير حزبها والله أعلم ، وهذا أولى من جزم الداودي بأن تسمية التي شربت العسل حفصة غلط وإنما هي صفية بنت حيي أو زينب بنت جحش ، ومن جنح إلى الترجيح عياض ، ومنه تلقف القرطبي ، وكذا نقله النووي عن عياض وأقره فقال عياض : رواية عبيد بن عمير أولى لموافقتها ظاهر كتاب الله ، لأن فيه ﴿ وإن تظاهرا عليه ﴾ فهما ثنتان لا أكثر ، ولحديث ابن عباس عن عمر ، قال فكأن الأسماء انقلبت على راوي الرواية الأخرى ، وتعقب الكرمانى مقالة عياض فأجاد فقال : متى جوزنا هذا ارتفع الوثوق بأكثر الروايات . وقال القرطبي : الرواية التي فيها أن المتظاهرات عائشة وسودة وصفية ليست بصحيحة لأنها مخالفة للتلاوة لجيئها بلفظ خطاب الإثنين ولو كانت كذلك لجاءت بخطاب جماعة المؤنث . ثم نقل عن الأصيل وغيره أن رواية عبيد بن عمير أصح وأولى ، وما المانع أن تكون قصة حفصة سابقة ، فلما قيل له ما قيل ترك الشرب من غير تصريح بتحريم ولم ينزل في ذلك شيء ، ثم لما شرب في بيت زينب تظاهرت عائشة وحفصة على ذلك القول فحرم حينئذ العسل فنزلت الآية . قال : وأما ذكر سودة مع الجزم بالثنية فيمن تظاهر منهن فباعبار أنها كانت كالتابعة لعائشة ولهذا وهبت يومها لها ، فإن كان ذلك قبل الهبة فلا اعتراض بدخوله عليها ، وإن كان بعده فلا يمتنع هبتها يومها لعائشة أن يتردد إلى سودة . قلت : لا حاجة إلى الاعتذار عن ذلك ، فإن ذكر سودة إنما جاء في قصة شرب العسل عند حفصة ولا ثنية فيه ولا نزول على ما تقدم من الجمع الذي ذكره ، وأما قصة العسل عند زينب بنت جحش فقد صرح فيه بأن عائشة قالت « توطأت أنا وحفصة » فهو مطابق لما جزم به عمر من أن المتظاهرتين عائشة وحفصة وموافق لظاهر الآية والله أعلم . ووجدت لقصة شرب العسل عند حفصة شاهدا في تفسير ابن مردويه من طريق يزيد بن رومان عن ابن عباس ورواته لا بأس بهم ، وقد أشرت إلى غالب ألفاظه ، ووقع في تفسير السدي أن شرب العسل كان عند أم سلمة أخرجه الطبري وغيره وهو مرجوح لإرساله وشذوذه ، والله أعلم .

قوله ( حدثنا حجاج ) هو ابن محمد المصيصي .

**قوله ( زعم عطاء )** هو ابن أبي رباح ، وأهل الحجاز يطلقون الزعم على مطلق القول . ووقع في رواية هشام ابن يوسف عن ابن جريج عن عطاء وقد مضى في التفسير .

**قوله ( إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمكث عند زينب بنت جحش ويشرب عندها عسلا )** في رواية هشام « يشرب عسلا عند زينب ثم يمكث عندها » ولا مغايرة بينهما لأن الواو لا ترتب .

**قوله ( فتواصيت )** كذا هنا بالصاد من المواصاة ، وفي رواية هشام « فتواطيت » بالطاء من المواطأة ، وأصله تواطأت بالهمزة فسهلت الهمزة فصارت ياء ، وثبت كذلك في رواية أبي ذر .

**قوله ( أن أيتنا دخل )** في رواية أحمد عن حجاج بن محمد « أن أيتنا ما دخل » بزيادة ما وهي زائدة .

**قوله ( إني لأجد ريح مغافير ، أكلت مغافير )** في رواية هشام بتقديم أكلت مغافير وتأخير إني لأجد . وأكلت استفهام محذوف الأداة ، والمغافير بالغين المعجمة والفاء وبإثبات التحتانية بعد الفاء في جميع نسخ البخاري ، ووقع في بعض النسخ عن مسلم في بعض المواضع من الحديث بحذفها ، قال عياض والصواب إثباتها لأنها عوض من الواو التي في المفرد وإنما حذفت في ضرورة الشعر اهـ ، ومراده أن المغافير جمع مغفور بضم أوله ويقال بئاء مثله بدل الفاء حكاه أبو حنيفة الدينوري في النبات ، قال ابن قتيبة : ليس في الكلام مفعول بضم أوله إلا مغفور ومغزول بالغين المعجمة من أسماء الكمأة ومنخور بالحاء المعجمة من أسماء الأنف ومغلول بالغين المعجمة واحد المغاليق ، قال : والمغفور صمغ حلو له رائحة كريهة ، وذكر البخاري أن المغفور شبيه بالصمغ يكون في الرمث بكسر الراء وسكون الميم بعدها مثله وهو من الشجر التي ترعاها الإبل وهو من الحمض ، وفي الصمغ المذكور حلاوة ، يقال أغفر الرمث إذا ظهر ذلك فيه . وذكر أبو زيد الأنصاري أن المغفور يكون أيضا في العشر بضم المهملة وفتح المعجمة ، وفي الثام والسلم والطلح . واختلف في ميم مغفور فقيل زائدة وهو قول الفراء وعند الجمهور أنها من أصل الكلمة ، ويقال له أيضا مغفار بكسر أوله ومغفر بضم أوله ويفتحه ويكسره عن الكسائي والفاء مفتوحة في الجميع ، وقال عياض : زعم المهلب أن رائحة المغافير والعرفط حسنة وهو خلاف ما يقتضيه الحديث وخلاف ما قاله أهل اللغة اهـ ، ولعل المهلب قال « خبيثة » بمعجمة ثم موحدة ثم تحتانية ثم مثله فنصحت أو استند إلى ما نقل عن الخليل وقد نسبته ابن بطال إلى العين أن العرفط شجر العضاء والعضاء كل شجر له شوك وإذا استيك به كانت له رائحة حسنة تشبه رائحة طيب النبيذ اهـ ، وعلى هذا فيكون ريح عيدان العرفط طيبا وريح الصمغ الذي يسيل منه غير طيبة ولا منافاة في ذلك ولا تصحيف ، وقد حكى القرطبي في « المههم » أن رائحة ورق العرفط طيبة فإذا رعته الإبل خبثت رائحته ، وهذا طريق آخر في الجمع حسن جداً .

**قوله ( فدخل على إحدهما )** لم أقف على تعيينها ، وأظنها حفصة .

**قوله ( فقال لا بأس شربت عسلا )** كذا وقع هنا في رواية أبي ذر عن شيوخه ، ووقع للباقرين « لا بل شربت عسلا » وكذا وقع في كتاب الأيمان والنذور للجميع حيث ساقه المصنف من هذا الوجه إسنادا ومتنا ، وكذا أخرجه أحمد عن حجاج ومسلم وأصحاب السنن والمستخرجات من طريق حجاج ، فظهر أن لفظة « بأس » هنا مغيرة من لفظة « بل » وفي رواية هشام « فقال لا ولكني كنت أشرب عسلا عند زينب بنت جحش » .

**قوله ( ولن أعود له )** زاد في رواية هشام « وقد حلفت لا تخبري بذلك أحداً » وبهذه الزيادة تظهر مناسبة

قوله في رواية حجاج بن محمد فنزلت « يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك » قال عياض حذفت هذه الزيادة من رواية حجاج بن محمد فصار النظم مشكلاً ، فزال الإشكال برواية هشام بن يوسف . واستدل القرطبي وغيره بقوله « حلفت » على أن الكفارة التي أشير إليها في قوله تعالى ﴿ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴾ هي عن اليمين التي أشار إليها بقوله « حلفت » فتكون الكفارة لأجل اليمين لا لمجرد التحريم ، وهو استدلال قوى لمن يقول إن التحريم لغو لا كفارة فيه بمجرد ، وحمل بعضهم قوله « حلفت » على التحريم ولا يخفى بعده ، والله أعلم

**قوله ( إن تتوبا إلى الله )** أى تلا من أول السورة إلى هذا الموضع ( فقال لعائشة وحفصة ) أى الخطاب لهما ، ووقع في رواية غير أبي ذر « فنزلت » يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك — إلى قوله — إن تتوبا إلى الله » وهذا أوضح من رواية أبي ذر .

**قوله ( وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً ، لقوله بل شربت عسلاً )** هذا القدر بقية الحديث ، وكنت أظنه من ترجمة البخاري على ظاهر ما سأذكره عن رواية النسفي حتى وجدته مذكوراً في آخر الحديث عند مسلم وكأن المعنى : وأما المراد بقوله تعالى ﴿ وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً ﴾ فهو لأجل قوله « بل شربت عسلاً » ، والنكتة فيه أن هذه الآية داخلة في الآيات الماضية لأنها قبل قوله ﴿ إن تتوبا إلى الله ﴾ واتفقت الروايات عن البخاري على هذا إلا النسفي فوقع عنده بعد قوله « فنزلت : يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك » ما صورته : قوله تعالى ﴿ إن تتوبا إلى الله ﴾ لعائشة وحفصة ﴿ وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً ﴾ لقوله « بل شربت عسلاً » فجعل بقية الحديث ترجمة للحديث الذي يليه ، والصواب ما وقع عند الجماعة لموافقة مسلم وغيره على أن ذلك من بقية حديث ابن عمير .

**قوله ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب العسل والحلوى )** قد أفرد هذا القدر من هذا الحديث كما سيأتي في الأطعمة وفي الأشربة وفي غيرها من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة ، وهو عنده بتقديم الحلوى على العسل ، ولتقديم كل منهما على الآخر جهة من جهات التقديم ، فتقديم العسل لشرفه ولأنه أصل من أصول الحلوى ولأنه مفرد والحلوى مركبة ، وتقديم الحلوى لشمولها وتنوعها لأنها تتخذ من العسل ومن غيره ، وليس ذلك من عطف العام على الخاص كما زعم بعضهم وإنما العام الذي يدخل الجميع فيه ، الحلو بضم أوله وليس بعد الواو شيء ، ووقعت الحلوى في أكثر الروايات عن أبي أسامة بالمد وفي بعضها بالقصر وهي رواية علي بن مسهر ، وذكرت عائشة هذا القدر في أول الحديث تمهيداً لما سيذكره من قصة العسل ، وسأذكر ما يتعلق بالحلوى والعسل مبسوطاً في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وكان إذا انصرف من العصر )** كذا للأكثر ، وخالفهم حماد بن سلمة عن هشام بن عروة فقال « الفجر » أخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن أبي النعمان عن حماد ، ويساعده رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس ففيها « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى الصبح جلس في مصلاه وجلس الناس حوله حتى تطلع الشمس » ثم يدخل على نسائه امرأة امرأة يسلم عليهن ويدعو لهن ، فإذا كان يوم إحداهن كان عندها » الحديث أخرجه ابن مردويه ، ويمكن الجمع بأن الذي كان يقع في أول النهار سلاماً ودعاء محضاً ، والذي في آخره معه جلوس واستئناس ومحادثة ، لكن المحفوظ في حديث عائشة ذكر العصر ورواية حماد بن سلمة شاذة .

**قوله ( دخل على نسائه )** في رواية أبي أسامة أجاز إلى نسائه أى مشى ، وبمعنى قطع المسافة ومنه



فأكون أنا وأمتي أول من يجيز أى أول من يقطع مسافة الصراط .

**قوله ( فيدنو منهن )** أى فيقبل ويباشر من غير جماع كما في الرواية الأخرى .

**قوله ( فاحتبس )** أى أقام ، زاد أبو أسامة « عندها » .

**قوله ( فسألت عن ذلك )** ووقع في حديث ابن عباس بيان ذلك ولفظه « فأنكرت عائشة احتباسه عند حفصة فقالت لجويرية حبشية عندها يقال لها خضراء : إذا دخل على حفصة فادخل عليها فانظري ما يصنع » .

**قوله ( أهدت لها امرأة من قومها عكة عسل )** لم أقف على اسم هذه المرأة ووقع في حديث ابن عباس « أنها أهدت لحفصة عكة فيها عسل من الطائف » .

**قوله ( فقلت لسودة بنت زمعة أنه سيدنو منك )** في رواية أبي أسامة « فذكرت ذلك لسودة وقلت لها : إنه إذا دخل عليك سيدنو منك » وفي رواية حماد بن سلمة « إذا دخل على إحداكن فلتأخذ بأنفها ، فإذا قال : ما شأنك ؟ فقولي : ريح المغافير » وقد تقدم شرح المغافير قبل .

**قوله ( سقتني حفصة شربة عسل )** في رواية حماد بن سلمة « إنما هي عسيلة سقتنيها حفصة » !

**قوله ( جرس )** بفتح الجيم والراء بعدها مهملة أى رعت نحل هذا العسل الذي شربته الشجر المعروف بالعرفط ، وأصل الجرس الصوت الخفي ، ومنه في حديث صفة الجنة « يسمع جرس الطير » ولا يقال جرس بمعنى رعى إلا للنحل ، وقال الخليل جرس النحل العسل تجرسه جرسا إذا لحسته ، وفي رواية حماد بن سلمة « جرس نحلها العرفط إذا » والضمير للعسيلة على ماوقع في روايته .

**قوله ( العرفط )** بضم المهملة والفاء بينهما راء ساكنة وآخره طاء مهملة هو الشجر الذي صمغه المغافير ، قال ابن قتيبة : هو نبات مر له ورقة عريضة تفرش بالأرض وله شوكة وثمرة بيضاء كالقطن مثل زر القميص ، وهو خبيث الرائحة . قلت : وقد تقدم في حكاية عياض عن المهلب ما يتعلق برائحة العرفط والبحث معه فيه قبل .

**قوله ( وقولي أنت ياصفية )** أى بنت حبي أم المؤمنين ، وفي رواية أبي أسامة « وقولي أنت ياصفية » أى قولي الكلام الذي علمته لسودة ، زاد أبو أسامة في روايته « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشتد عليه أن يوجد منه ريح » وفي رواية حماد بن سلمة « وكان يكره أن يوجد منه ريح كريهة لأنه يأتيه الملك » وفي رواية ابن أبي مليكة عن ابن عباس « وكان يعجبه أن يوجد منه ريح الطيب » .

**قوله ( قالت تقول سودة : فوالله ما هو إلا أن قام على الباب فأردت أن أبادئه بالذي أمرتني به فرقا منك )** أى خوفا ، وفي رواية أبي أسامة « فلما دخل على سودة قالت تقول سودة : والله لقد كدت أن أبادره بالذي قلت لي » وضبط « أبادئه » في أكثر الروايات بالموحدة من المبادأة وهى بالهمزة ، وفي بعضها بالنون بغير همزة من المناداة ، وأما أبادره في رواية أبي أسامة فمن المبادأة ، ووقع فيها عند الكشميهنى والأصيلي وأبى الوقت كالأول بالهمزة بدل الراء ، وفي رواية ابن عساكر بالنون .

**قوله ( فلما دار إلى قلت نحو ذلك ، فلما دار إلى صفية قالت له مثل ذلك )** كذا في هذه الرواية بلفظ

نحو عند إسناد القول لعائشة وبلغظ مثل عند إسناده لصفية ، ولعل السر فيه أت عائشة لما كانت المبتكرة لذلك عبرت عنه بأى لفظ حسن بياها حينئذ فلماذا قالت نحو ولم تقل مثل ، وأما صفية فإنها مأمورة بقول شيء فليس لها فيه تصرف ، إذ لو تصرفت فيه لخشيت من غضب الآمرة لها ، فلماذا عبرت عنه بلفظ مثل ، هذا الذى ظهر لى فى الفرق أولا ، ثم راجعت سياق أى أسامة فوجدته عبر بالمثل فى الموضوعين ، فغلب على الظن أن تغيير ذلك من تصرف الرواة والله أعلم .

**قوله ( فلما دار إلى حفصة )** أى فى اليوم الثانى .

**قوله ( لا حاجة لى فيه )** كأنه اجتنبه لما وقع عنده من توارد النسوة الثلاث على أنه نشأت من شربه له ريح منكرة فتركه حسما للمادة .

**قوله ( تقول سودة )** زاد ابن أبى أسامة فى روايته « سبحان الله » .

**قوله ( والله لقد حرمناه )** بتخفيف الراء أى منعناه .

**قوله ( قلت لها اسكتي )** كأنها خشيت أن يفشو ذلك فيظهر ما دبته من كيدها لحفصة . وفى الحديث من الفوائد ما جبل عليه النساء من الغيرة ، وأن الغيرة تعذر فيما يقع منها من الاحتيال فيما يدفع عنها ترفع ضررتها عليها بأى وجه كان ، وترجم عليه المصنف فى كتاب ترك الحيل « ما يكره من احتيال المرأة من الزوج والضرائر » وفيه الأخذ بالحزم فى الأمور وترك ما يشبه الأمر فيه من المباح خشية من الوقوع فى المحذور . وفيه ما يشهد بعلو مرتبة عائشة عند النبى صلى الله عليه وسلم حتى كانت ضررتها تهابها وتطيعها فى كل شيء تأمرها به حتى فى مثل هذا الأمر مع الزوج الذى هو أرفع الناس قدراً . وفيه إشارة إلى ورع سودة لما ظهر منها من التندم على ما فعلت لأنها وافقت أولا على دفع ترفع حفصة غليهن بمزيد الجلوس عندها بسبب العسل ، ورأت أن التوصل إلى بلوغ المراد من ذلك لحسم مادة شرب العسل الذى هو سبب الإقامة ، لكن أنكرت بعد ذلك أنه يترتب عليه منع النبى صلى الله عليه وسلم من أمر كان يشتهيه وهو شرب العسل مع ما تقدم من اعتراف عائشة الآمرة لها بذلك فى صدر الحديث ، فأخذت سودة تتعجب مما وقع منهن فى ذلك ، ولم تجسر على التصريح بالإنكار ، ولا راجعت عائشة بعد ذلك لما قالت لها « اسكتي » بل أطاعتها وسكتت لما تقدم من اعتذارها فى أنها كانت تهابها وإنما كانت تهابها لما تعلم من مزيد حب النبى صلى الله عليه وسلم لها أكثر منهن ، فخشيت إذا خالفها أن تغضبها ، وإذا أغضبها لا تأمن أن تغير عليها خاطر النبى صلى الله عليه وسلم ولا تحتل ذلك ، فهذا معنى خوفها منها . وفيه أن عماد القسم الليل ، وأن النهار يجوز الاجتماع فيه بالجميع لكن بشرط أن لا تقع المجامعة إلا مع التى هو فى نوبتها كما تقدم تقريره . وفيه استعمال الكنايات فيما يستحيا من ذكره لقوله فى الحديث « فيدنو منهن » والمراد فيقبل ونحو ذلك ، ويحقق ذلك قول عائشة لسودة « إذا دخل عليك فإنه سيدنو منك » ، فقولي له إني أجد كذا » وهذا إنما يتحقق بقرب الغم من الأنف ، ولا سيما إذا لم تكن الرائحة طافحة ، بل المقام يقتضى أن الرائحة لم تكن طافحة لأنها لو كانت طافحة لكانت بحيث يدرکہا النبى صلى الله عليه وسلم ولأنكر عليها عدم وجودها منه ، فلما أقر على ذلك دل على ما قرناه أنها لو قدر وجودها لكانت خفية وإذا كانت خفية لم تدرك بمجرد المجالسة والمحادثة من غير قرب الغم من الأنف ، والله أعلم

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ

ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ ۖ ﴾ الآية

وقال ابن عباس: جعل الله الطلاق بعد النكاح، ويروى في ذلك عن علي بن أبي طالب وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وأبان بن عثمان وعلي بن حسين وشریح وسعيد بن جبیر وطاوس والحسن وعكرمة وعطاء وعامر بن سعد وجابر ابن زيد وسالم ونافع بن جبیر ومحمد بن كعب وسليمان بن يسار ومجاهد والقاسم بن عبد الرحمن وعمرو بن هرم والشعبي أنها لا تطلق.

قوله ( باب لا طلاق قبل نكاح ، وقول الله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فتمتعوهن وسرحوهن سراحاً جميلاً ) سقط من رواية أبي ذر « لا طلاق قبل نكاح » وثبت عنده « باب يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات » فساق من الآية إلى قوله « من عدة » وحذف الباقي وقال : الآية . واقتصر النسفي على قوله « باب يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات الآية » قال ابن التين : احتجاج البخاري بهذه الآية على عدم الوقوع لا دلالة فيه ، وقال ابن المنير : ليس فيها دليل لأنها إخبار عن صورة وقع فيها الطلاق بعد النكاح ، ولا حصر هناك ، وليس في السياق ما يقتضيه . غلّت : المحتج بالآية لذلك قبل البخاري ترجمان القرآن عبد الله بن عباس كما سأذكره .

قوله ( وقال ابن عباس جعل الله الطلاق بعد النكاح ) هذا التعليق طرف من أثر أخرجه أحمد فيها رواه عنه حرب من مسائله من طريق قتادة عن عكرمة عنه وقال : سنده جيد ، وأخرج الحاكم من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال : ما قالها ابن مسعود وإن يكن قالها فزلة من عالم في الرجل يقول إذا تزوجت فلانة فهي طالق ، قال الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ ﴾ ولم يقل إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن ؛ وروى ابن خزيمة والبيهقي من طريقه من وجه آخر عن سعيد بن جبیر « سئل ابن عباس عن الرجل يقول : إذا تزوجت فلانة فهي طالق ، قال : ليس بشيء ، إنما الطلاق لما ملك . قالوا فابن مسعود قال إذا وقت وقتاً فهو كما قال ، قال : يرحم الله أبا عبد الرحمن لو كان كما قال لقال الله إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن » وروى عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبیر « عن ابن عباس قال سأله مروان عن نسيب له وقت امرأة إن أتزوجها فهي طالق ، فقال ابن عباس : لا طلاق حتى تنكح ، ولا عتق حتى تملك » وأخرج ابن أبي حاتم من طريق آدم مولى خالد عن سعيد بن جبیر « عن ابن عباس فيمن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق : ليس بشيء ، من أجل أن الله يقول يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات الآية » وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بنحوه ، ورويناه مرفوعاً في « فوائد أبي إسحق بن أبي ثابت » بسنده إلى أبي أمية أيوب بن سليمان قال : حججت سنة ثلاث عشرة ومائة فدخلت على عطاء فسئل عن رجل عرضت عليه امرأة ليتزوجها فقال : هي يوم أتزوجها طالق البتة قال لا طلاق فيما لا يملك عقدته يؤثر ذلك عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي إسناده من لا يعرف .

قوله ( وروى في ذلك عن علي وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله ابن عبد الله بن عتبة وأبان بن عثمان وعلي بن حسين وشریح وسعيد بن جبیر والقاسم وسالم وطاوس والحسن وعكرمة وعطاء وعامر بن سعد وجابر بن زيد ونافع بن جبیر ومحمد بن كعب وسليمان بن يسار ومجاهد

والقاسم بن عبد الرحمن وعمرو بن هرم والشعبي أنها لا تطلق ) قلت : اقتصر البخاري في هذا الباب على الآثار التي ساقها فيه ولم يذكر فيه خبراً مرفوعاً صريحاً ، رمزاً منه إلى ما سألني في ضمنها من ذلك ، فأما الأثر عن علي في ذلك فرواه عبد الرزاق من طريق الحسن البصري قال « سأل رجل علياً قال : قلت إن تزوجت فلانة فهي طالق ، فقال علي : ليس بشيء » ورجاله ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من علي . وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن الحسن عن علي ، ومن طريق النزال بن سبرة عن علي ، وقد روى مرفوعاً أيضاً أخرجه البيهقي وأبو داود من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش أنه سمع خاله عبد الله بن أبي أحمد بن جحش يقول « قال علي بن أبي طالب : حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق إلا من بعد نكاح ، ولا يتم بعد احتلام » الحديث لفظ البيهقي ، ورواية أبي داود مختصرة . وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن علي مطولاً ، وأخرجه ابن ماجه مختصراً وفي سنده ضعف ، وأما سعيد بن المسيب فرواه عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرني عبد الكريم الجزري أنه سأل سعيد بن المسيب سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح عن طلاق الرجل ما لم ينكح ، فكلهم قال : لا طلاق قبل أن ينكح إن سماها وإن لم يسمها » وإسناده صحيح . وروى سعيد بن منصور من طريق داود بن أبي هند « عن سعيد بن المسيب قال : لا طلاق قبل نكاح » وسنده صحيح أيضاً ، ويأتي له طريق أخرى مع مجاهد ، وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا محمد بن خالد قال « جاء رجل إلى سعيد بن المسيب فقال : ما تقول في رجال قال إن تزوجت فلانة فهي طالق ، فقال له سعيد : كم أصدقها ؟ قال له الرجل ، لم يتزوجها بعد فكيف يصدقها ؟ فقال له سعيد : فكيف يطلق من لم يتزوج » ؟ وأما عروة بن الزبير فقال سعيد بن منصور حدثنا حماد بن زيد « عن هشام بن عروة أن أباه كان يقول : كل طلاق أو عتق قبل الملك فهو باطل » وهذا سند صحيح . وأما أبو بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله فجاء في أثر واحد مجموعاً عن سعيد بن المسيب والثلاثة المذكورين بعده وزيادة أبي سلمة بن عبد الرحمن ، فرواه يعقوب بن سفيان والبيهقي من طريقه من رواية يزيد بن الهاد « عن المنذر بن علي بن أبي الحكم أن ابن أخيه خطب بنت عمه فتشاجروا في بعض الأمر . فقال الفتى : هي طالق إن نكحتها حتى آكل الغضيض ، قال : والغضيض طلع النخل الذكر ، ثم ندموا على ما كان من الأمر ، فقال المنذر : أنا آتيكم بالبيان من ذلك فانطلق إلى سعيد بن المسيب فذكر له فقال ابن المسيب : ليس عليه شيء ، طلق ما لم يملك . قال ثم إنني سألت عروة بن الزبير فقال مثل ذلك . ثم سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن فقال مثل ذلك . ثم سألت أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فقال مثل ذلك . ثم سألت عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود فقال مثل ذلك . ثم سألت عمر بن عبد العزيز فقال : هل سألت أحداً ؟ قلت نعم ، فسماهم ، قال : ثم رجعت إلى القوم فأخبرتهم » وقد روى عن عروة مرفوعاً فذكر الترمذي في « العلل » أنه سأل البخاري : أي حديث في الباب أصح ؟ فقال : حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ، وحديث هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن عائشة . قلت : إن البشر بن السري وغيره قالوا عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة مرسلاً ، قال : فإن حماد بن خالد رواه عن هشام بن سعد فوصله . قلت : أخرجه ابن أبي شيبة عن حماد بن خالد كذلك ، وخالفهم علي بن الحسين بن واقد فرواه عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن المسور بن مخرمة مرفوعاً أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه ، لكن هشام بن سعد أخرجا له في المتابعات ففيه ضعف ، وقد ذكر ابن عدى هذا الحديث في مناكبه ، وله طريق أخرى عن عروة عن عائشة أخرجه الدارقطني من طريق معمر بن بكار السعدي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري فذكره بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا سفيان على نجران » فذكر قصة وفي آخره « فكان

فيما عهد إلى أبي سفيان أوصاه بتقوى الله وقال : لا يطلقن رجل مالم ينكح ، ولا يعتق مالم يملك ، ولا نذر في معصية الله » ومعمريس بالحفاظ . وأخرجه الدارقطني أيضا من رواية الوليد بن سلمة الأردني عن يونس عن الزهري : والوليد واه ، ولما أورد الترمذي في الجامع حديث عمرو بن شعيب قال : ليس بصحيح . وفي الباب عن علي ومعاذ وجابر وابن عباس وعائشة . وقد ذكرت في أثناء الكلام على تخرج أقوال من علق عنهم البخاري في هذا الباب روايات هؤلاء المرفوعة . وفات الترمذي أنه ورد من حديث المسور بن مخرمة وعائشة كما تقدم ، ومن حديث عبد الله بن عمر ؛ ومن حديث أبي ثعلبة الخشني ، فحديث ابن عمر يأتي ذكره في أثر سعيد بن جبير ، وحديث أبي ثعلبة أخرجه الدارقطني بسند شامي فيه بقية بن الوليد وقد عنعنه وأظن فيه إرسالا أيضا ، وأما أبان ابن عثمان فلم أقف إلى الآن على الإسناد إليه بذلك ، وأما علي بن الحسين فرويناه في « الغيلانيات » من طريق شعبة عن الحكم هو ابن عتيبة « سمعت علي بن الحسين يقول : لا طلاق إلا بعد نكاح » وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن غندر عن شعبة ، وروينا في « فوائد عبد الله بن أيوب المخرمي » من طريق أبي إسحق السبيعي عن علي ابن الحسين مثله وكلا السندين صحيح ، وله طريق أخرى عنه تأتي مع سعيد بن جبير ، ورواه سعيد بن منصور عن حماد بن شعيب عن حبيب بن أبي ثابت قال « جاء رجل إلى علي بن الحسين فقال : إني قلت يوم أتزوج فلانة فهي طلاق ، فقرأ هذه الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ﴾ قال علي بن الحسين : لا أرى الطلاق إلا بعد نكاح » . وأما شريح فرواه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق سعيد بن جبير عنه قال « لا طلاق قبل نكاح » وسنده صحيح ولفظ ابن أبي شيبة في رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق ثلاثا » . وأما سعيد بن جبير فرواه أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن نمير عن عبد الملك بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير « في الرجل يقول يوم أتزوج فلانة فهي طلاق ، قال : ليس بشيء ، إنما الطلاق بعد النكاح » وسنده صحيح . وله طريق أخرى تأتي مع مجاهد . وقال سعيد بن منصور حدثنا سفيان عن سليمان بن أبي المغيرة « سألت سعيد بن جبير وعلي بن حسين عن الطلاق قبل النكاح فلم يرياه شيئا » وقد روى مرفوعا أخرجه الدارقطني من طريق أبي هاشم الرماني عن سعيد بن جبير « عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق ، فقال : طلق مالا يملك » وفي سنده أبو نخالد الواسطي ، وهو واه ... ولحديث ابن عمر طريق أخرى أخرجه ابن عدي من رواية عاصم بن هلال « عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رفعه لا طلاق إلا بعد نكاح » قال ابن عدي قال ابن صاعد لما حدث به : لا أعلم له علة . قلت : استكروه على ابن صاعد ولا ذنب له فيه وإنما علته ضعف حفظ عاصم . وأما القاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق وسالم وهو ابن عبد الله بن عمر فرواه أبو عبيد في كتاب النكاح له عن هشيم ويزيد بن هارون كلاهما عن يحيى بن سعيد قال « كان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز لا يرون الطلاق قبل النكاح » وهذا إسناد صحيح أيضا . وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن سالم والقاسم وقوعه في المعينة ، وقال ابن أبي شيبة حدثنا حفص هو ابن غياث عن حنظلة قال « سئل القاسم وسالم عن رجل قال : يوم أتزوج فلانة فهي طالق ، قال : هي كما قال » وعن أبي أسامة « عن عمر بن حمزة أنه سأل سالما والقاسم وأبا بكر بن عبد الرحمن وأبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعبد الله بن عبد الرحمن عن رجل قال : يوم أتزوج فلانة فهي طالق البتة ، فقال كلهم : لا يتزوجها » وهو محمول على الكراهة دون التحريم ، لما أخرجه إسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » من طريق جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد أن القاسم سئل عن ذلك فكرهه ، فهذا طريق التوفيق بين ما نقل عنه من ذلك . وأما طاوس فأخرجه عبد الرزاق عن معمر قال « كتب الوليد بن يزيد إلى أمراء الأمصار أن يكتبوا إليه بالطلاق قبل النكاح وكان قد ابتلى بذلك ، فكتب إلى عامله باليمن فدعا ابن طاوس

وإسماعيل بن شروس وسماك بن الفضل فأخبرهم ابن طاوس عن أبيه وإسماعيل بن شروس عن عطاء وسماك بن الفضل عن وهب بن منبه أنهم قالوا : لا طلاق قبل النكاح . قال سماك من عنده : إنما النكاح عقدة تعقد والطلاق يحلها ، فكيف يحل عقدة قبل أن تعقد » وأخرجه سعيد بن منصور من طريق خصيف وابن أبي شيبه من طريق الليث بن أبي سليم كلاهما عن عطاء وطاوس جميعا ، وقد روى مرفوعا ، قال عبد الرزاق عن الثوري عن ابن المنكدر عمن سمع طاوسا يحدث « عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا طلاق لمن لم ينكح » وكذا أخرجه ابن أبي شيبه عن وكيع عن الثوري ، وهذا مرسل وفيه راو لم يسم ، وقيل فيه عن طاوس عن ابن عباس أخرجه الدارقطني وابن عدى بسندين ضعيفين عن طاوس ، وأخرجه الحاكم والبيهقي من طريق ابن جريج « عن عمرو بن شعيب عن طاوس عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق إلا بعد نكاح ، ولا عتق إلا بعد ملك » ورجاله ثقات إلا أنه منقطع بين طاوس ومعاذ ، وقد اختلف فيه على عمرو بن شعيب فرواه عامر الأحول ومطر الوراق وعبد الرحمن بن الحارث وحسين المعلم كلهم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والأربعة ثقات وأحاديثهم في السنن ، ومن ثم صححه من يقوى حديث عمرو بن شعيب وهو قوى لكن فيه علة الاختلاف ، وقد اختلف عليه فيه اختلافا آخر فأخرج سعيد بن منصور من وجه آخر « عن عمرو بن شعيب أنه سئل عن ذلك فقال : كان أبي عرض على امرأة يزوجنيها ، فأبيت أن أتزوجها وقلت : هي طالق البتة يوم أتزوجها ، ثم ندمت ، فقدمت المدينة فسألت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير فقالا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا طلاق إلا بعد نكاح » وهذا يشعر بأن من قال فيه عن أبيه عن جده سلك الجادة ، وإلا فلو كان عنده عن أبيه عن جده لما احتاج أن يرحل فيه إلى المدينة ويكتفي فيه بحديث مرسل ، وقد تقدم أن الترمذي حكى عن البخاري أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أصح شيء في الباب ، وكذلك نقل ما هنا عن الإمام أحمد فالله أعلم . وأما الحسن فقال عبد الرزاق « عن معمر عن الحسن وقتادة قالا : لا طلاق قبل النكاح ، ولا عتق قبل الملك » وعن هشام عن الحسن مثله . وأخرج ابن منصور عن هشيم عن منصور ويونس « عن الحسن أنه كان يقول : لا طلاق إلا بعد الملك » وقال ابن أبي شيبه حدثنا خلف بن خليفة « سألت منصورا عمن قال يوم أتزوجها فهي طالق فقال : كان الحسن لا يراه طلاقا » وأما عكرمة فرواه أبو بكر الأثرم عن الفضل بن دكين عن سويد بن نجيح قال « سألت عكرمة مولى ابن عباس قلت : رجل قالوا له تزوج فلانة قال هي يوم أتزوجها طالق كذا وكذا ، قال : إنما الطلاق بعد النكاح » وأما عطاء فتقدم مع طاوس ويأتيه طريق مع مجاهد ، وجاء من طريقه مرفوعا أخرجه الطبراني في « الأوسط » عن موسى بن هارون حدثنا محمد بن المنهال حدثنا أبو بكر الحنفي عن ابن أبي ذئب عن عطاء « عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا طلاق إلا بعد النكاح ، ولا عتق إلا بعد ملك » قال الطبراني : لم يروه عن ابن أبي ذئب إلا أبو بكر الحنفي ووكيع ولا رواه عن أبي بكر الحنفي إلا محمد بن المنهال اهـ . وأخرجه أبو يعلى عن محمد بن المنهال أيضا وصرح فيه بتحديث عطاء من ابن أبي ذئب ، ولذلك قال أيوب بن سويد عن ابن أبي ذئب « حدثنا عطاء » لكن أيوب بن سويد ضعيف . وكذا أخرجه الحاكم في « المستدرک » من طريق محمد بن سنان القزاز عن أبي بكر الحنفي وصرح فيه بتحديث عطاء لابن أبي ذئب وتحديث جابر لعطاء وفي كل من ذلك نظر ، والمحفوظ فيه العنعنة ، فقد أخرجه الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب عمن سمع عطاء ، وكذلك رويناه في « الغيلانيات » من طريق حسين بن محمد المروزي عن ابن أبي ذئب ، وكذلك أخرجه أبو قرة في السنن عن ابن أبي ذئب ، ورواية وكيع التي أشار إليها الطبراني أخرجه ابن أبي شيبه عنه عن ابن أبي ذئب عن عطاء وعن محمد بن المنكدر « عن جابر قال : لا طلاق قبل نكاح » ولرواية محمد بن المنكدر عن جابر طريق أخرى أخرجه البيهقي من طريق صدقة بن عبد الله قال « جئت محمد بن المنكدر وأنا مغضب فقلت : أنت أحللت للوليد بن يزيد أم سلمة ؟ قال : ما أنا ، ولكن

رسول الله صلى الله عليه وسلم « حدثني جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا طلاق لمن لا ينكح ، ولا عتق لمن لا يملك » وأما عامر بن سعد فهو البجلي الكوفي من كبار التابعين ، وحزم الكرماني في شرحه بأنه ابن سعد بن أبي وقاص وفيه نظر ، وأما جابر بن زيد وهو أبو الشعثاء البصري فأخرجه سعيد بن منصور من طريقه وفي سنده رجل لم يسم ، وأما نافع بن جبير أي ابن مطعم ومحمد بن كعب أي القرظي : فأخرجه ابن أبي شيبة عن جعفر بن عون عن أسامة بن زيد عنهما قالا لا طلاق إلا بعد نكاح ، وأما سليمان بن يسار فأخرجه سعيد بن منصور عن عتاب بن بشير عن خصيف عن سليمان بن يسار أنه حلف في امرأة إن أتزوجها فهي طالق فتزوجها ، فأخبر بذلك عمر بن عبد العزيز وهو أمير على المدينة ، فأرسل إليه : بلغني أنك حلفت في كذا ؛ قال نعم ، قال : أفلا تخلّي سبيلها ؟ قال : لا ، فتركه عمر ولم يفرق بينهما . وأما مجاهد فرواه ابن أبي شيبة من طريق الحسن بن الرماح سألت سعيد بن المسيب ومجاهداً وعطاء عن رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق ، فكلهم قال ليس بشيء ، زاد سعيد : أ يكون سبيل قبل مطر ؟ وقد روى عن مجاهد خلافه أخرجه أبو عبيد من طريق خصيف أن أمير مكة قال لامرأته كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، قال خصيف فذكرت ذلك لمجاهد وقلت له إن سعيد بن جبير قال : ليس بشيء ، طلق ما لم يملك . قال : فكره ذلك مجاهد وعابه . وأما القاسم بن عبد الرحمن وهو ابن عبد الله بن مسعود فرواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن معروف بن واصل قال سألت القاسم بن عبد الرحمن فقال : لا طلاق إلا بعد نكاح . وأما عمرو بن هرم وهو الأزدي من أتباع التابعين فلم أقف على مقالته موصولة ، إلا أن في كلام بعض الشراح أن أبا عبيد أخرجه من طريقه . وأما الشعبي فرواه وكيع في مصنفه عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : إن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فليس بشيء ، وإذا وقت لزمه ، وكذلك أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن زكريا بن أبي زائدة وإسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : إذا عمم فليس بشيء . ومن رأى وقوعه في المعينة دون التعميم — غير من تقدم — إبراهيم النخعي أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن منصور عنه قال : إذا وقت وقع ، وبإسناده إذا قال « كل » فليس بشيء ، ومن طريق حماد بن أبي سليمان مثل قول إبراهيم ، وأخرجه من طريق الأسود بن يزيد عن ابن مسعود ، وإلى ذلك أشار ابن عباس كما تقدم . فابن مسعود أقدم من أفتى بالوقوع ، وتبعه من أخذ بمذهبه كالنخعي ثم حماد ، وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن القاسم أنه قال هي طالق ، واحتج بأن عمر سئل عن قال يوم أتزوج فهي على كظهر أمي ، قال : لا يتزوجها حتى يكفر فلا يصح عنه ، فإنه من رواية عبد الله بن عمر العمري عن القاسم والعمرى ضعيف والقاسم لم يدرك عمر ، وكأن البخاري تبع أحمد في تكثير النقل عن التابعين ، فقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل في « العلل » أن سفيان بن وكيع حدثه قال : أحفظ عن أحمد منذ أربعين سنة أنه سئل عن الطلاق قبل النكاح فقال : يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن عباس وعلي بن حسين وابن المسيب ونيف وعشرين من التابعين أنهم لم يروا به بأساً ، قال عبد الله فسألت أبي عن ذلك فقال : أنا قلته . قلت : وقد تجوز البخاري في نسبة جميع من ذكر عنهم إلى القول بعدم الوقوع مطلقاً ، مع أن بعضهم يفصل وبعضهم يختلف عليه ، ولعل ذلك هو النكتة في تصديره النقل عنهم بصيغة التمرّض ، وهذه المسألة من الخلافات الشهيرة ، وللعلماء فيها مذاهب : الوقوع مطلقاً ، وعدم الوقوع مطلقاً ، والتفصيل بين ما إذا عين أو عمم ، ومنهم من توقف : فقال بعدم الوقوع الجمهور كما تقدم وهو قول الشافعي وابن مهدي وأحمد وإسحق وداود وأتباعهم وجمهور أصحاب الحديث ، وقال بالوقوع مطلقاً أبو حنيفة وأصحابه ، وقال بالتفصيل ربيعة والثوري والليث والأوزاعي وابن أبي ليلى ومن قبلهم ممن تقدم ذكره وهو ابن مسعود وأتباعه ومالك في المشهور عنه ، وعنه عدم الوقوع مطلقاً ولو عين ، وعن ابن القاسم مثله ، وعنه أنه توقف ، وكذا عن الثوري وأبي عبيد . وقال جمهور المالكية بالتفصيل ، فإن سمي امرأة أو طائفة أو قبيلة أو مكاناً أو زماناً يمكن أن يعيش إليه لزمه الطلاق والعتق ، وجاء عن عطاء مذهب آخر مفصل بين أن يشترط ذلك في عقد نكاح امرأته أو

لا ، فإن شرطه لم يصح تزويج من عينها وإلا صح أخرجه ابن أبي شيبة ، وتأول الزهري ومن تبعه قوله « لا طلاق قبل نكاح » أنه محمول على من لم يتزوج أصلاً ، فإذا قيل له مثلاً تزوج فلانة فقال هي طالق البتة لم يقع بذلك شيء وهو الذي ورد فيه الحديث وأما إذا قال إن تزوجت فلانة فهي طالق فإن الطلاق إنما يقع حين تزوجها ، وما دغاه من التأويل ترده الآثار الصريحة عن سعيد بن المسيب وغيره من مشايخ الزهري في أنهم أرادوا عدم وقوع الطلاق عمن قال إن تزوجت فهي طالق سواء خصص أم عمم أنه لا يقع ، ولشهرة الاختلاف كره أحمد مطلقاً وقال إن تزوج لا أمره أن يفارق ، وكذا قال إسحق في المعينة . قال البيهقي بعد أن أخرج كثيراً من الأخبار ، ثم من الآثار الواردة في عدم الوقوع : هذه الآثار تدل على أن معظم الصحابة والتابعين فهموا من الأخبار أن الطلاق أو العتاق الذي علق قبل النكاح والملك لا يعمل بعد وقوعهما ، وأن تأويل المخالف في حمله عدم الوقوع على ما إذا وقع قبل الملك ، والوقوع فيما إذا وقع بعده ، ليس بشيء . لأن كل أحد يعلم بعدم الوقوع قبل وجود عقد النكاح أو الملك فلا يبقى في الإخبار فائدة ، بخلاف ما إذا حملناه على ظاهره فإن فيه فائدة وهو الإعلام بعدم الوقوع ولو بعد وجود العقد ، فهذا يرجع مذهبنا إليه من حمل الأخبار على ظاهرها والله أعلم . وأشار البيهقي بذلك إلى ما تقدم عن الزهري وإلى ما ذكره مالك في الموطأ أن قوماً بالمدينة كانوا يقولون إذا حلف الرجل بطلاق امرأة قبل أن ينكحها ثم حنث لزم إذا نكحها ، حكاه ابن بطلال قال : وتأولوا حديث « لا طلاق قبل نكاح » على من يقول امرأة فلان طالق ، وعورض من ألزم بذلك بالاتفاق على أن من قال لامرأة : إذا قدم فلان فأذني لوليك أن يزوجنيك ، فقالت : إذا قدم فلان فقد أذنت لوليك في ذلك ، أن فلانا إذا قدم لم ينعد التزويج حتى تنشئ عقداً جديداً . وعلى أن من باع سلعة لا يملكها ثم دخلت في ملكه لم يلزم ذلك البيع . ولو قال لامرأته : إن طلقتك فقد راجعتك فطلقها لا تكون مرتجعة ، فكذلك الطلاق ، وما احتج به من أوقع الطلاق قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﴾ قال : والتعليق عقد التزويج بقوله وربطه بنيته وعلقه بشرطه ، فإن وجد الشرط نفذ واحتج آخر بقوله تعالى ﴿ يوفون بالنذر ﴾ وآخر بمشروعية الوصية ، وكل ذلك لا حجة فيه لأن الطلاق ليس من العقود ، والنذر يتقرب به إلى الله بخلاف الطلاق فإنه أبغض الحلال إلى الله ، ومن ثم فرق أحمد بين تعليق العتق وتعليق الطلاق فأوقعه في العتق دون الطلاق ، ويؤيده أن من قال : لله على عتق لزمه ، ولو قال : لله على طلاق كان لغواً . والوصية إنما تنفذ بعد الموت . ولو علق الحي الطلاق بما بعد الموت لم ينفذ . واحتج بعضهم بصحة تعليق الطلاق ؛ وأن من قال لامرأته : إن دخلت الدار فأنت طالق ، فدخلت طلقت . والجواب أن الطلاق حق ملك الزوج ، فله أن ينجزه ويؤجله وأن يعلقه بشرط وأن يجعله بيد غيره كما يتصرف المالك في ملكه ، فإذا لم يكن زوجاً فأى شيء ملك حتى يتصرف ؟ وقال ابن العربي من المالكية : الأصل في الطلاق أن يكون في المنكوحة المقيدة بقيد النكاح ، وهو الذي يقتضيه مطلق اللفظ ، لكن الورع يقتضي التوقف عن المرأة التي يقال فيها ذلك وإن كان الأصل تجويزه وإلغاء التعليق ، قال : ونظر مالك ومن قال بقوله في مسألة الفرق بين المعينة وغيرها أنه إذا عم سد على نفسه باب النكاح الذي ندب الله إليه فعارض عنده المشروع فسقط ، قال : وهذا على أصل مختلف فيه وهو تخصيص الأدلة بالمصالح ، وإلا فلو كان هذا لازماً في الخصوص للزم في العموم والله أعلم

باب إذا قال لامرأته وهو مكروه : هذه أختي فلا شيء عليه

قال النبي صلى الله عليه : « قال إبراهيم لسارة : هذه أختي ، وذاك في ذات الله » .

قوله ( باب إذا قال لامرأته وهو مكروه : هذه أختي ، فلا شيء عليه . قال النبي صلى الله عليه وسلم : قال إبراهيم لسارة هذه أختي ، وذلك في ذات الله ) قال ابن بطلال : أراد بذلك رد من كره أن يقول لامرأته يا أختي ، وقد روى عبد الرزاق من طريق أبي تيممة الهجيمي « مر النبي صلى الله عليه وسلم على رجل وهو يقول لامرأته . يا أختي ، فزجره » قال ابن بطلال : ومن ثم قال جماعة من العلماء : يصير بذلك مظاهراً إذا قصد ذلك ،



فأرشدته النبي صلى الله عليه وسلم إلى اجتناب اللفظ المشكل . قال : وليس بين هذا الحديث وبين قصة إبراهيم معارضة ، لأن إبراهيم إنما أراد بها أخته في الدين ، فمن قال ذلك ونوى أخوة الدين لم يضره . قلت : حديث أبي تيممة مرسل ، وقد أخرج أبو داود من طرق مرسله ، وفي بعضها « عن أبي تيممة عن رجل من قومه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم » وهذا متصل ، وذكر أبو داود قبله حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم وسارة ، فكانه وافق البخاري ، وقد قيد البخاري بكون قائل ذلك إذا كان مكرها لم يضره وتعقبه بعض الشراح بأنه لم يقع في قصة إبراهيم إكراه ، وهو كذلك لكن لا تعقب على البخاري لأنه أراد بذكر قصة إبراهيم الاستدلال على أن من قال ذلك في حالة الإكراه لا يضره قياسا على ما وقع في قصة إبراهيم ، لأنه إنما قال ذلك خوفا من الملك أن يغلبه على سارة ، وكان من شأنهم أن لا يقربوا الخلية إلا بخطبة ورضا ، بخلاف المتزوجة فكانوا يغتصونها من زوجها إذا أحبوا ذلك كما تقدم تقريره في الكلام على الحديث في المناقب ، فلخوف إبراهيم على سارة قال إنها أخته وتأول بأخوة الدين ، والله أعلم .

( تنبيه ) : أورد النسفي في هذا الباب جميع ما في الترجمة التي بعده ، وعكس ذلك أبو نعيم في « المستخرج » والله أعلم

### باب الطلاق في الإغلاق

والكره والسكران والمجنون وأمرهما ، والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره  
لقول النبي صلى الله عليه عليه : « الأعمال بالنية ، ولكل امرئ ما نوى » وقال الشعبي : « لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا » وما لا يجوز من إقرار الموسوس . قال النبي صلى الله عليه عليه للذي أقر على نفسه : « بك جنون » ؟ وقال علي : بقر حمزة خواصر شارفي ، فطفق النبي صلى الله عليه عليه يلوم حمزة ، فإذا حمزة قد ثمل محمرة عيناه . ثم قال حمزة : وهل أنتم إلا عبيد لأبي ؟ فعرف النبي صلى الله عليه عليه أنه قد ثمل ، فخرج وخرجنا معه . وقال عثمان : ليس لمجنون ولا لسكران طلاق . وقال ابن عباس : طلاق السكران والمستكره ليس بجائز . وقال عتبة بن عامر : لا يجوز طلاق الموسوس . وقال عطاء : إذا بدأ بالطلاق فله شرطه . وقال نافع : طلق رجل امرأته البتة إن خرجت ، فقال ابن عمر : إن خرجت بئت منه ، وإن لم تخرج فليس بشيء . وقال الزهري فيمن قال : إن لم أفعل كذا وكذا فامرأتي طالق ثلاثا : يسأل عما قال وعقد عليه قلبه حين حلف بتلك اليمين ، فإن سمى أجلا أرادته وعقد عليه قلبه حين حلف جعل ذلك في دينه وأمانته . وقال إبراهيم : إن قال لا حاجة لي فيك نيته . وطلاق كل قوم بلسانهم . وقال قتادة : إذا قال : إذا حملت فأنت طالق ثلاثا يغشاها عند كل طهر مرة ، فإن استبان حملها فقد بانت . قال الحسن : إذا قال : الحق بأهلك نيته ، وقال ابن عباس : الطلاق عن وطء ، والعناق ما أريد به وجه الله . وقال الزهري : إن قال : ما أنت بامرأتي نيته ، وإن نوى طلاقا فهو ما نوى . وقال علي بن أبي طالب : ألم تعلم أن القلم رفع عن ثلاثة : عن المجنون حتى يفيق ، وعن الصبي حتى يدرك ، وعن النائم حتى يستيقظ . وقال علي بن أبي طالب : كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه . وقال قتادة : إذا طلق في نفسه فليس بشيء .

٥٠٧٧ - نا مسلم قال نا هشام قال نا قتادة عن زارة بن أوفى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه عليه قال : « إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ، ما لم تعمل أو تكلم » . [٥٢٦٩]

٥٢٧٠- حدثنا أصبغ قال أخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر: أن رجلاً من أسلم أتى النبي صلى الله عليه وهو في المسجد فقال: إنه قد زنى. فأعرض عنه. فتنحى لشقه الذي أعرض فشهد على نفسه أربع شهادات. فدعاه فقال: «هل بك جنون؟ هل أحصنت؟» قال: نعم. فأمر به أن يرجم بالمصلى. فلما أذلقته الحجارة جَمَزَ حتى أدرك بالحرّة فقتل. [الحديث ٥٢٧٠ - أطرافه في: ٥٢٧٢، ٦٨١٤، ٦٨١٦، ٦٨٢٠، ٦٨٢٦، ٧١٦٨].

٥٢٧١- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال: أتى رجل من أسلم رسول الله صلى الله عليه وهو في المسجد فناده فقال: يا رسول الله، إن الآخر قد زنى - يعني نفسه - فأعرض عنه، فتنحى لشق وجهه الذي أعرض قبله، فقال: يا رسول الله، إن الآخر قد زنى، فأعرض عنه. فتنحى لشق وجهه الذي أعرض قبله، فقال له ذلك فأعرض عنه فتنحى له الرابعة. فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه فقال: «هل بك جنون؟» قال: لا. فقال النبي صلى الله عليه: «اذهبوا به فارجموه». وكان قد أحصن. وعن الزهري قال فأخبرني من سمع جابر ابن عبد الله قال: فكنْتُ فيمن رجمه، فرجمناه في المصلى بالمدينة، فلما أذلقته الحجارة جَمَزَ حتى أدركناه بالحرّة، فرجمناه حتى مات. [الحديث ٥٢٧١ - أطرافه في: ٦٨١٥، ٦٨٢٥، ٧١٦٧].

**قوله ( باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون وأمرهما ، والغلط والنسيان في الطلاق ، والشرك وغيره لقول النبي صلى الله عليه وسلم : الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى )** اشتملت هذه الترجمة على أحكام يجمعها أن الحكم إنما يتوجه على العاقل المختار العائد الذاكر ، وشمل ذلك الاستدلال بالحديث لأن غير العاقل المختار لا نية له فيما يقول أو يفعل ، وكذلك الغالط والناسي والذي يكره على الشيء . وحديث الأعمال بهذا اللفظ وصله المؤلف في كتاب الإيمان أول الكتاب ، ووصله بالفاظ أخرى في أماكن أخرى ، وتقديم شرحه مستوفى هناك . وقوله الإغلاق هو بكسر الهمزة وسكون المعجمة الإكراه على المشهور ، قيل له ذلك لأن المكره يتغلق عليه أمره ويتضيق عليه تصرفه ، وقيل هو العمل في الغضب ، وبالأول جزم أبو عبيد وجماعة ، وإلى الثاني أشار أبو داود فإنه أخرج حديث عائشة « لا طلاق ولا إعتاق في غلاق » قال أبو داود : والغلاق أظنه الغضب ، وترجم على الحديث « الطلاق على غيظ » ووقع عنده بغير ألف في أوله ، وحكى البيهقي أنه روى على الوجهين ، ووقع عند ابن ماجه في هذا الحديث الإغلاق بالألف وترجم عليه « طلاق المكره » فإن كانت الرواية بغير ألف هي الراجحة فهو غير الإغلاق ، قال المطرزي : قولهم إياك والغلق أى الضجر والغضب ، ورد الفارسي في « مجمع الغرائب » على من قال الإغلاق الغضب وغلظه في ذلك وقال : إن طلاق الناس غالباً إنما هو في حال الغضب . وقال ابن المرباط : الإغلاق حرج النفس ، وليس كل من وقع له فارق عقله ، ولو جاز عدم وقوع طلاق الغضبان لكان لكل أحد أن يقول فيما جناه : كنت غضباناً اه . وأراد بذلك الرد على من ذهب إلى أن الطلاق في الغضب لا يقع ، وهو مروى عن بعض متأخري الحنابلة ولم يوجد عن أحد من متقدميهم إلا ما أشار إليه أبو داود ، وأما قوله في « المطالع » الإغلاق الإكراه وهو من أغلقت الباب ، وقيل الغضب وإليه ذهب أهل العراق ، فليس بمعروف عن الحنفية ، وعرف بعله الاختلاف المطلق لإطلاق أهل العراق على الخفية ، وإذا أطلقه

الفقيه الشافعي فمراده مقابل المرافعة منهم . ثم قال : وقيل معناه النهي عن إيقاع الطلاق البدعي مطلقا ، والمراد النفي عن فعله لا النفي لحكمه ، كأنه يقول بل يطلق للسنة كما أمره الله . وقول البخاري « والكراهة » هو في النسخ بضم الكاف وسكون الراء ، وفي عطفه على الإغلاق نظر ، إلا إن كان يذهب إلى أن الإغلاق الغضب ، ويحتمل أن يكون قبل الكاف ميم لأنه عطف عليه السكران فيكون التقدير باب حكم الطلاق في الإغلاق وحكم المكره والسكران والمجنون الخ . وقد اختلف السلف في طلاق المكره ، فروى ابن أبي شيبة وغيره عن إبراهيم النخعي أنه يقع ، قال لأنه شيء افتدى به نفسه ، وبه قال أهل الرأي ، وعن إبراهيم النخعي تفصيل آخر إن وري المكره لم يقع وإلا وقع ، وقال الشعبي : إن أكرهه للصوص وقع وإن أكرهه السلطان فلا أخرجه ابن أبي شيبة ، ووجه بأن اللصوص من شأنهم أن يقتلوا من يخالفهم غالبا بخلاف السلطان . وذهب الجمهور إلى عدم اعتبار ما يقع فيه ، واحتج عطاء بآية النحل ﴿ إلا من أكرهه وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾ قال عطاء : الشرك أعظم من الطلاق ، أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح ، وقرره الشافعي بأن الله لما وضع الكفر عن تلفظ به حال الإكراه وأسقط عنه أحكام الكفر فكذلك يسقط عن المكره ما دون الكفر لأن الأعظم إذا سقط سقط لما هو دونه بطريق الأولى ، وإلى هذه النكتة أشار البخاري بعطف الشرك على الطلاق في الترجمة . وأما قوله « والسكران » فسيأتي ذكر حكمه في الكلام على أثر عثمان في هذا الباب ، وقد يأتي السكران في كلامه وفعله بما لا يأتي به وهو صاح لقوله تعالى ﴿ حتى تعلموا ما تقولون ﴾ فإن فيها دلالة على أن من علم ما يقول لا يكون سكرانا ، وأما المجنون فسيأتي في أثر على مع عمر ، وقوله « وأمرهما » فمعناه هل حكمهما واحد أو يختلف ؟ وقوله « والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره » أي إذا وقع من المكلف ما يقتضي الشرك غلطا أو نسيانا هل يحكم عليه به وإذا كان لا يحكم عليه به فليكن الطلاق كذلك ، وقوله « وغيره » أي غير الشرك مما هو دونه ، وذكر شيخنا ابن الملقن أنه في بعض النسخ « والشك » بدل الشرك ، قال : وهو الصواب ، وتبعه الزركشي لكن قال : وهو أليق ، وكأن مناسبة لفظ الشرك خفيت عليهما ، ولم أره في شيء من النسخ التي وقفت عليها بلفظ الشك ، فإن ثبتت فتكون معطوبة على النسيان لا على الطلاق . ثم رأيت سلف شيخنا وهو قول ابن بطال وقع في كثير من النسخ « والنسيان في الطلاق والشرك » وهو خطأ والصواب « والشك » مكان الشرك اهـ ، ففهم شيخنا من قوله في كثير من النسخ أن في بعضها بلفظ الشك فجزم بذلك . واختلف السلف في طلاق الناسي فكان الحسن يراه كالعمد إلا إن اشترط فقال إلا أن أنسي أخرجه ابن أبي شيبة ، وأخرج ابن أبي شيبة أيضا عن عطاء أنه كان لا يراه شيئا ويحتج بالحديث المرفوع الآتي كما سأقرره بعد وهو قول الجمهور ، وكذلك اختلف في طلاق المخطئ فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ، وعن الحنفية ممن أراد أن يقول لامرأته شيئا فسبقه لسانه فقال أنت طالق يلزمه الطلاق ، وأشار البخاري بقوله « الغلط والنسيان » إلى الحديث الوارد عن ابن عباس مرفوعا « إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » فإنه سوى بين الثلاثة في التجاوز ، فمن حمل التجاوز على رفع الإثم خاصة دون الوقوع في الإكراه لزم أن يقول مثل ذلك في النسيان ، والحديث قد أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان . واختلف أيضا في طلاق المشرك فجاء عن الحسن وقتادة وربيعة أنه لا يقع ، ونسب إلى مالك وداد . وذهب الجمهور إلى أنه يقع كما يصح نكاحه وعتقه وغير ذلك من أحكامه .

**قوله ( وتلا الشعبي : لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا )** رويناه موصولا في « فوائد هناد بن السري الصغير » من رواية سليم مولى الشعبي عنه بمعناه .

**قوله ( وما لا يجوز من إقرار الموسوس )** بمهملتين والواو الأولى مفتوحة والثانية مكسورة .

**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم للذي أقر على نفسه : أبك جنون )** ؟ هو طرف من حديث ذكره المصنف في هذا الباب بلفظ « هل بك جنون » وأورده في الحدود ، ويأتي شرحه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى .

ووقع في بعض طرقه ذكر السكر .

**قوله ( وقال علي : بقر حمزة خواصر شارفي )** الحديث هو طرف من الحديث الطويل في قصة الشارفين وقد تقدم شرحه مستوفى في غزوة بدر من كتاب المغازي . و « بقر » بفتح الموحدة وتخفيف القاف أى شق ، والخواصر بمعجمة ثم مهملة جمع خاصرة ، وقوله في آخره « إنه ثمل » بفتح المثلة وكسر الميم بعدها لام أى سكران ، وهو من أقوى أدلة من لم يؤاخذ السكران بما يقع منه في حال سكره من طلاق وغيره ، واعترض المهلب بأن الخمر حينئذ كانت مباحة ، قال : فبذلك سقط عنه حكم مناطق به في تلك الحال ، قال : وبسبب هذه القصة كان تحريم الخمر اهـ . وفيما قاله نظر ، أما أولا فإن الاحتجاج من هذه القصة إنما هو بعدم مؤاخذة السكران بما يصدر منه ، ولا يفترق الحال بين أن يكون الشرب مباحا أو لا ، وأما ثانيا فدعواه أن تحريم الخمر كان بسبب قصة الشارفين ليس بصحيح ، فإن قصة الشارفين كانت قبل أحد اتفاقا لأن حمزة استشهد بأحد وكان ذلك بين بدر وأحد عند تزويج علي بفاطمة وقد ثبت في الصحيح أن جماعة اصطبحو الخمر يوم أحد واستشهدوا ذلك اليوم ، فكان تحريم الخمر بعد أحد لهذا الحديث الصحيح .

**قوله ( وقال عثمان : ليس مجنون ولا لسكران طلاق )** وصله ابن أبي شيبة عن شيابة ، ورويناه في الجزء الرابع من « تاريخ أبي زرعة الدمشقي » عن آدم بن أبي إياس كلاهما عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال « قال رجل لعمر بن عبد العزيز : طلقت امرأتي وأنا سكران ، فكان رأى عمر بن عبد العزيز مع رأينا أن يجلدته ويفرق بينه وبين امرأته ، حتي حدثه أبان بن عثمان بن عفان عن أبيه أنه قال : ليس على المجنون ولا على السكران طلاق ، قال عمر : تأمروني وهذا يحدثني عن عثمان ؟ فجلده ، ورد إليه امرأته » وذكر البخاري أثر عثمان ثم ابن عباس استظهرا لما دل عليه حديث علي في قصة حمزة ، وذهب إلى عدم وقوع طلاق السكران أيضا أبو الشعثاء وعطاء وطاوس وعكرمة والقاسم وعمر بن عبد العزيز ، ذكره ابن أبي شيبة عنهم بأسانيد صحيحة ، وبه قال ربيعة والليث وإسحق والمزني ، واختاره الطحاوي واحتج بأنهم أجمعوا على أن طلاق المعتوه لا يقع قال : والسكران معتوه بسكره . وقال بوقوعه طائفة من التابعين كسعيد بن المسيب والحسن وإبراهيم والزهري والشعبي ، وبه قال الأوزاعي والثوري ومالك وأبو حنيفة ، وعن الشافعي قولان : المصحح منهما وقوعه ، والخلاف عند الحنابلة لكن الترجيح بالعكس ، وقال ابن المرباط : إذا تيقنا ذهاب عقل السكران لم يلزمه طلاق ، وإلا لزمه . وقد جعل الله حد السكر الذي تبطل به الصلاة أن لا يعلم ما يقول ، وهذا التفصيل لا ياباه من يقول بعدم طلاقه ، وإنما استدل من قال بوقوعه مطلقا بأنه عاص يفعله لم يزل عنه الخطاب بذلك ، ولا الإثم لأنه يؤمر بقضاء الصلوات وغيرها مما وجب عليه قبل وقوعه في السكر أو فيه ، وأجاب الطحاوي بأنه لا تختلف أحكام فاقده العقل بين أن يكون ذهاب عقله بسبب من جهته أو من جهة غيره ، إذ لا فرق بين من عجز عن القيام في الصلاة بسبب من قبل الله أو من قبل نفسه كمن كسر رجل نفسه فإنه يسقط عنه فرض القيام ، وتعقب بأن القيام انتقل إلى بدل وهو القعود فافترقا . وأجاب ابن المنذر عن الاحتجاج بقضاء الصلوات بأن النائم يجب عليه قضاء الصلاة ولا يقع طلاقه فافترقا . وقال ابن بطال : الأصل في السكران العقل ، والسكر شيء طرأ على عقله ، فمهما وقع منه من كلام مفهوم فهو محمول على الأصل حتى يثبت ذهاب عقله .

**قوله ( وقال ابن عباس : طلاق السكران والمستكره ليس بجائز )** وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور جميعا عن هشيم عن عبد الله بن طلحة الخزاعي عن أبي يزيد المزني عن عكرمة عن ابن عباس قال « ليس لسكران ولا لمضطهد طلاق » المضطهد : بضاد معجمة ساكنة ثم طاء مهملة مفتوحة ثم هاء ثم مهملة هو المغلوب المقهور ، وقوله « ليس بجائز » أى بواقع ، إذ لا عقل للسكران المغلوب على عقله ولا اختيار للمستكره .

**قوله ( وقال عقبه بن عامر : لا يجوز طلاق الموسوس )** أى لا يقع ، لأن الوسوسة حديث النفس ، ولا مؤاخذه بما يقع في النفس كما سيأتي .

**قوله ( وقال عطاء : إذا بدأ بالطلاق فله شرطه )** تقدم مشروحا في « باب الشروط في الطلاق » وتقدم عن عطاء وسعيد بن المسيب والحسن ، وبينت من وصله عنهم ومن خالف في ذلك .

**قوله ( وقال نافع : طلق رجل امرأته البتة إن خرجت ، فقال ابن عمر : إن خرجت فقد بتت منه ، وإن لم تخرج فليس بشيء )** أما قوله « البتة » فإنه بالنصب على المصدر ، قال الكرماني هنا قال النحاة : قطع همزة البتة بمعزل عن القياس اهـ ، وفي دعوى أنها تقال بالقطع نظر فإن ألف البتة ألف وصل قطعا ، والذي قاله أهل اللغة البتة القطع وهو تفسيرها بمرادفها لا أن المراد أنها تقال بالقطع ، وأما قوله « بتت » فبضم الموحدة وتشديد المثناة المفتوحة على البناء للمجهول ، ومناسبة ذكر هذا هنا — وإن كانت المسائل المتعلقة بالبتة تقدمت — موافقة ابن عمر للجمهور في أن لا فرق في الشرط بين أن يتقدم أو يتأخر ، وبهذا تظهر مناسبة أثر عطاء وكذا ما بعد هذا . وقد أخرج سعيد بن منصور من وجه صحيح عن ابن عمر أنه قال « في الخلية والبتة ثلاث ثلاث » .

**قوله ( وقال الزهري فيمن قال إن لم أفعل كذا وكذا فامرأتي طالق ثلاثا : يسأل عما قال وعقد عليه قلبه حين حلف بتلك اليمين ، فإن سمي أجلا أرادته وعقد عليه قلبه حين حلف جعل ذلك في دينه وأمانته )** أى يدين فيما بينه وبين الله تعالى ، أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مختصرا ولفظه « في الرجلين يختلفان بالطلاق والعقاة على أمر يختلفان فيه ولم يقم على واحد منهما بينه » على قوله قال : يدينان ويحملان من ذلك ما تحملا . وعن معمر عن سمع الحسن مثله .

**قوله ( وقال إبراهيم : إن قال لا حاجة لي فيك نيته )** أى إن قصد طلاقا طلقت وإلا فلا ، قال ابن أبي شيبه حدثنا حفص هو ابن غياث عن إسماعيل عن إبراهيم في رجل قال لامرأته لا حاجة لي فيك قال : نيته . وعن وكيع عن شعبة سألت الحكم وحامدا قالا : إن نوى طلاقا فواحدة ، وهو أحق بها .

**قوله ( وطلاق كل قوم بلسانهم )** وصله ابن أبي شيبه قال « حدثنا إدريس قال حدثنا ابن أبي إدريس وجريز فالأول عن مطرف والثاني عن المغيرة كلاهما عن إبراهيم قال : طلاق العجمي بلسانه جائز » ومن طريق سعيد بن جبير قال « إذا طلق الرجل بالفارسية يلزمه » .

**قوله ( وقال قتادة : إذا قال إذا حملت فأنت طالق ثلاثا يغشاها عند كل طهر مرة ، فإن استبان حملها فقد بانث منه )** وصله ابن أبي شيبه عن عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مثله لكن قال « عتد كل طهر مرة ثم يمسك حتى تطهر » وذكر بقيته نحوه ، ومن طريق أشعث عن الحسن « يغشاها إذا طهرت من الحيض ثم يمسك عنها إلى مثل ذلك » وقال ابن سيرين « يغشاها حتى تحمل » وبهذا قال الجمهور ، واختلفت الرواية عن مالك : ففي رواية ابن القاسم إن وطئها مرة بعد التعليق طلقت سواء استبان بها حملها أم لا ، وإن وطئها في الطهر الذي قال لها ذلك بعد الوطء طلقت مكانها . وتعقبه الطحاوي بالاتفاق على أن مثل ذلك إذا وقع في تعليق العتق لا يقع إلا إذا وجد الشرط ، قال : فكذلك الطلاق فليكن .

**قوله ( وقال الحسن : إذا قال الحقني بأهلك نيته )** وصله عبد الرزاق بلفظ « هو مانوى » وأخرجه ابن أبي شيبه من وجه آخر عن الحسن « في رجل قال لامرأته أخرجي استبرئي ، اذهبي لا حاجة لي فيك هي تطليقة إن نوى الطلاق » .

**قوله ( وقال ابن عباس : الطلاق عن وطء ، والعتاق ما أريد به وجه الله )** أى أنه لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأته إلا عند الحاجة كالنشوز ، بخلاف العتق فإنه مطلوب دائما ، والوطء بفتحتين الحاجة ، قال أهل اللغة : ولا يبنى منها فعل .

**قوله ( وقال الزهري : إن قال ما أنت بامرأتي نيته ، وإن نوى طلاقا فهو ما نوى )** وصله ابن أبي شيبه

عن عبد الأعلى عن معمر عن الزهري « في رجل قال لامرأته لست لي بامرأة قال : هو ما نوى » ومن طريق قتادة « إذا واجهها به وأراد الطلاق فهي واحدة » وعن إبراهيم « إن كرر ذلك مراراً ما أراه أراد إلا الطلاق » وعن قتادة « إن أراد طلاقاً طلقت » وتوقف سعيد بن المسيب ، وقال الليث « هي كذبة » وقال أبو يوسف ومحمد « لا يقع بذلك طلاق » .

**قوله ( وقال علي : ألم تعلم أن القلم رفع عن ثلاثة عن المجنون حتى يفيق ، وعن الصبي حتى يدرك ، وعن النائم حتى يستيقظ )** وصله البغوي في « الجعديات » عن علي بن الجعد عن شعبة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس « أن عمر أتى بمجنونة قد زنت وهي حبل ، فأراد أن يرجعها فقال له علي : أما بلغك أن القلم قد وضع عن ثلاثة » فذكره ، وتابعه ابن نمير ووكيع وغير واحد عن الأعمش ، ورواه جرير بن حازم عن الأعمش فصرح فيه بالرفع أخرجه أبو داود وابن حبان من طريقه ، وأخرجه النسائي من وجهين آخرين عن أبي ظبيان مرفوعاً وموقوفاً لكن لم يذكر فيهما ابن عباس ، جعله عن أبي ظبيان عن علي ورجح الموقوف على المرفوع ، وأخذ بمقتضى هذا الحديث الجمهور ، لكن اختلفوا في إيقاع طلاق الصبي ، فعن ابن المسيب والحسن يلزمه إذا عقل وميز ، وحده عند أحمد أن يطبق الصيام ويحصى الصلاة ، وعند عطاء إذا بلغ اثنتي عشرة سنة ، وعن مالك رواية إذا ناهز الاحتلام .

**قوله ( وقال علي : وكل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه )** وصله البغوي في « الجعديات » عن علي بن الجعد عن شعبة عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن عابس بن ربيعة « أن علياً قال : كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه » وهكذا أخرجه سعيد بن منصور عن جماعة من أصحاب الأعمش عنه صرح في بعضها بسماع عابس ابن ربيعة من علي ، وقد ورد فيه حديث مرفوع أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة مثل قول علي وزاد في آخره « المغلوب على عقله » وهو من رواية عطاء بن عجلان وهو ضعيف جداً . والمراد بالمعتوه — وهو بفتح الميم وسكون المهملة وضم المثناة وسكون الواو بعدها هاء — الناقص العقل ، فيدخل فيه الطفل والمجنون والسكران ؛ والجمهور على عدم اعتبار ما يصدر منه ، وفيه خلاف قديم ذكر ابن أبي شيبة من طريق نافع أن المخبر بن عبد الرحمن طلق امرأته وكان معتوها فأمرها ابن عمر بالعدة ، فقيل له : إنه معتوه ، فقال : إني لم أسمع الله استثنى للمعتوه طلاقاً ولا غيره . وذكر ابن أبي شيبة عن الشعبي وإبراهيم وغير واحد مثل قول علي .

**قوله ( حدثنا مسلم )** هو ابن إبراهيم ، وهشام هو الدستوائي .

**قوله ( عن زراة )** تقدم القول فيه في أوائل العتق ، وذكرت فيه بعض فوائده ، ويأتي بقيتها في كتاب الأيمان والنذور ، وقوله « ما حدثت به أنفسها » بالفتح على المفعولية ، وذكر المطرزي عن أهل اللغة أنهم يقولونه بالضم يريدون بغير اختيارها ، وقد أسند الإسماعيلي عن عبد الرحمن بن مهدي قال ليس عند قتادة حديث أحسن من هذا ، وهذا الحديث حجة في أن الموسوس لا يقع طلاقه والمعتوه والمجنون أولى منه بذلك ، واحتج الطحاوي بهذا الحديث للجمهور فيمن قال لامرأته أنت طلاق ونوى في نفسه ثلاثاً أنه لا يقع إلا واحدة — خلافاً للشافعي ومن وافقه — قال : لأن الخبر دل على أنه لا يجوز وقوع الطلاق بنية لا لفظ معها ، وتعقب بأنه لفظ بالطلاق ونوى الفرق التامة فهي نية صاحبها لفظ ؛ واحتج به أيضاً لمن قال فيمن قال لامرأته يافلانة ونوى بذلك طلاقها أنها لا تطلق ، خلافاً لمالك وغيره ، لأن الطلاق لا يقع بالنية دون اللفظ ولم يأت بصيغة لا صريحة ولا كناية ، واستدل به على أن من كتب الطلاق طلقت امرأته لأنه عزم بقلبه وعمل بكتابته وهو قول الجمهور ، وشرط مالك فيه الإشهاد على ذلك ، واحتج من قال : إذا طلق في نفسه طلقت — وهو مروى عن ابن سيرين والزهري — وعن مالك رواية ذكرها أشهب عنه وقواها ابن العربي ، بأن من اعتقد الكفر بقلبه كفر ومن أصر على المعصية أثم ،

وكذلك من رأى يعمل وأعجب ، وكذا من قذف مسلماً بقلبه ، وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان . وأجيب بأن العفو عن حديث النفس من فضائل هذه الأمة ، والمصر على الكفر ليس منهم ، وبأن المصر على المعصية الآثم من تقدم له عمل المعصية لا من لم يعمل معصية قط ، وأما الرياء والعجب وغير ذلك فكله متعلق بالأعمال . واحتج الخطابي بالإجماع على أن من عزم على الظهار لا يصير مظاهراً قال : وكذلك الطلاق ، وكذا لو حدث نفسه بالقذف لم يكن قاذفاً ، ولو كان حديث النفس يؤثر لأبطل الصلاة ، وقد دل الحديث الصحيح على أن ترك الحديث مندوب فلو وقع لم تبطل ، وتقدم البحث في الصلاة في ذلك في قول عمر «إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة» الحديث الثاني حديث جابر في قصة الذي أقر بالزنا فرجم ، ذكرها من طريق يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر ، ويأتى شرحه مستوفى في كتاب الحدود ، والمراد منه ما أشار إليه في الترجمة من قوله «هل بك جنون» فإن مقتضاه أنه لو كان مجنوناً لم يعمل بإقراره ، ومعنى الاستفهام هل كان بك جنون أو هل تجن تارة وتفتق تارة ؟ وذلك أنه كان حين المخاطبة مفيقاً . ويحتمل أن يكون وجه له الخطاب والمراد استفهام من حضر ممن يعرف حاله ، وسيأتى بسط ذلك إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث حديث أبي هريرة في القصة المذكورة ، أوردها من طريق شعيب عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب جميعاً عن أبي هريرة ، وسيأتى شرحها أيضاً في الحدود ، وقوله في هذه الرواية «أن الآخر قد زنى» بفتح الهمزة وكسر الخاء المعجمة أى المتأخر عن السعادة وقيل معناه الأرذل .

**قوله ( وقال قتادة إذا طلق في نفسه فليس بشيء )** وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة والحسن قالا : من طلق سرا في نفسه فليس طلاقه ذلك بشيء ، وهذا قول الجمهور وخالفهم ابن سيرين وابن شهاب فقالا تطلق ، وهى رواية عن مالك .

( تنبيه ) : وقع هذا الأثر عن قتادة في رواية النسفى عقب حديث قتادة المرفوع المذكور هنا بعد ، فلما ساقه من طريق قتادة عن زارة عن أبي هريرة فذكر الحديث المرفوع قال بعده «قال قتادة» فذكره . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول .

**قوله ( وعن الزهري قال فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله )** هو معطوف على قوله «شعيب عن الزهري الخ» وقد تقدم من رواية يونس عن الزهري عن أبي سلمة فيحتمل أن يكون أبهم لما حدث به شعيباً ، ويحتمل أن يكون هذا القدر عنده عن غير أبي سلمة فأدرج في رواية يونس عنه ، وقوله في هذه الزيادة «أذلقته» بذيال معجمة وقاف أى أصابته بجدها ، وقوله «جمر» بفتح الجيم والميم وبزى أى أسرع هارباً

### ب) الخلع وكيف الطلاق فيه؟

**وقوله : ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ الآية**

وأجاز عمر الخلع دون السلطان . وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها . وقال طاوس : إلا أن يخافا أن لا يُقيما حدود الله فيما افترض لكل واحدٍ منهما على صاحبه في العشرة والصُّحبة ، ولم يقل قول السُّفهاء لا يحل حتى تقول : لا أغتسل لك من جنابة .

٥٠٨٠ - حدثنا أزهري بن جميل قال نا عبد الوهاب الثقفي قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس : أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي صلى الله عليه فقالت : يا رسول الله ، ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين ، ولكني أكره الكفر في الإسلام . قال رسول الله صلى الله عليه : «أتردين عليه حديقته؟» قالت : نعم . [٥٢٧٣]

قال رسول الله صلى الله عليه : «اقبل الحديقة وطلقها تطليقة». قال أبو عبد الله : لا يتابع فيه عن ابن عباس .  
[الحديث ٥٢٧٣ - أطرافه في : ٥٢٧٤ ، ٥٢٧٥ ، ٥٢٧٦ ، ٥٢٧٧].

٥٠٨١ - حدثنا إسحاق الواسطي قال نا خالد عن خالد عن عكرمة : أن أخت عبد الله بن أبي . بهذا .  
وقال : «تردّين حديقته ؟» قالت : نعم . فردّتها ، وأمره يطلقها . وقال إبراهيم ابن طهمان عن خالد عن  
عكرمة عن النبي صلى الله عليه : «وطلقها» . [٥٢٧٣]

٥٠٨٢ - وعن أيوب بن أبي تيممة عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال : جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى  
رسول الله صلى الله عليه فقالت : يا رسول الله ، إنني لا أعتب على ثابت في دين ولا خلق ، ولكن لا أطيقه .  
فقال رسول الله صلى الله عليه : «فتردّين عليه حديقته ؟» قالت : نعم . [٥٢٧٥]

٥٠٨٣ - حدثنا محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي قال نا فراد أبو نوح قال نا جرير بن حازم عن  
أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى رسول الله صلى الله عليه  
فقالت : يا رسول الله ، ما أنقم على ثابت في دين ولا خلق ، إلا أنني أخاف الكفر ، فقال رسول الله صلى الله  
عليه : «تردّين عليه حديقته ؟» فقالت : نعم . فردّتها عليه ، وأمره ففارقها . [٥٢٧٦]

٥٠٨٤ - حدثنا سليمان بن حرب عن حماد قال نا أيوب عن عكرمة «أن جميلة» . [٥٢٧٧]

**قوله ( باب الخلع )** بضم المعجمة وسكون اللام ، وهو في اللغة فراق الزوجة على مال ، مأخوذ من خلع  
الثوب لأن المرأة لباس الرجل معنى ، وضم مصدره تفرقة بين الحسى والمعنوى . وذكر أبو بكر بن دريد في أماليه  
أنه أول خلع كان في الدنيا أن عامر بن الظرب — بفتح المعجمة وكسر الراء ثم موحدة — زوج ابنته من ابن أخيه  
عامر بن الحارث بن الظرب ، فلما دخلت عليه نفرت منه ، فشكا إلى أبيها فقال : لا أجمع عليك فراق أهلكت  
ومالك ، وقد خلعتها منك بما أعطيتها ، قال فزعم العلماء أن هذا كان أول خلع في العرب اهـ . وأما أول خلع في  
الإسلام فسيأتي ذكره بعد قليل . ويسمى أيضا فدية وافتداء . وأجمع العلماء على مشروعيتها إلا بكر بن عبد الله  
المنزني التابعي المشهور فإنه قال : لا يحل للرجل أن يأخذ من امرأته في مقابل فراقها شيئا لقوله تعالى ﴿ فلا تأخذوا  
منه شيئا ﴾ ، فأوردوا عليه ﴿ فلا جناح عليهما فيما افتدت به ﴾ فادعى نسخها بآية النساء . أخرجه ابن أبي  
شعبة وغيره عنه ، وتعقب مع شذوذه بقوله تعالى في النساء أيضا ﴿ فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه ﴾  
ويقوله فيها ﴿ فلا جناح عليهما أن يصلحا ﴾ الآية ، وبالحديث وكأنه لم يثبت عنده أو لم يبلغه ، وانهقد الإجماع  
بعده على اعتباره وأن آية النساء مخصوصة بآية البقرة وبآيتي النساء الأخريتين ، وضابطه شرعا فراق الرجل زوجته  
ببذل قابل للعوض يحصل للجهة الزوج . وهو مكروه إلا في حال مخافة أن لا يقيما — أو واحد منهما — ما أمر  
به ، وقد ينشأ ذلك عن كراهة العشرة إما لسوء خلق أو خلق ، وكذا ترفع الكراهة إذا احتاجا إليه خشية حث  
يقول الى البينة الكبرى .

**قوله ( وكيف الطلاق فيه )** أى هل يقع الطلاق بمجرد أو لا يقع حتى يذكر الطلاق إما باللفظ وإما  
بالنية ، وللعلماء فيما إذا وقع الخلع مجردا عن الطلاق لفظا ونية ثلاثة آراء وهى أقوال للشافعى : أحدها ما نص  
عليه في أكثر كتبه الجديدة أن الخلع طلاق وهو قول الجمهور ، فإذا وقع بلفظ الخلع وما تصرف منه نقص  
العدد ، وكذا إن وقع بغير لفظه مقرونا بنيته ، وقد نص الشافعى في «الإملاء» على أنه من صرائح الطلاق ،  
وحجة الجمهور أنه لفظ لا يملكه إلا الزوج فكان طلاقا ، ولو كان فسحا لما جاز على غير الصداق كالأقالة ،  
لكن الجمهور على جوازه بما قل وكثر فدل على أنه طلاق . والثاني وهو قول الشافعى في القديم ذكره في «أحكام  
القرآن» من الجديد أنه فسخ وليس بطلاق ، وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق ، وعن ابن الزبير ،



ما يقويه ، وقد استشكله إسماعيل القاضي بالاتفاق على أن من جعل أمر المرأة بيدها ونوى الطلاق فطلقت نفسها طلقت ، وتعقب بأن محل الخلاف ما إذا لم يقع لفظ طلاق ولا نية وإنما وقع لفظ الخلع صريحا أو ما فام مقامه من الألفاظ مع النية فإنه لا يكون فسخا تقع به الفرقة ولا يقع به طلاق ، واختلف الشافعية فيما إذا نوى بالخلع الطلاق وفرعنا على أنه فسخ هل يقع الطلاق أو لا ؟ ورجح الإمام عدم الوقوع ، واحتج بأنه صريح في بابه وجد نفاذا في محله فلا ينصرف بالنية إلى غيره ، وصرح أبو حامد والأكثر بوقوع الطلاق ، ونقله الخوارزمي عن نص القديم قال : هو فسخ لا ينقص عدد الطلاق إلا أن ينوي به الطلاق « ويخشد فيما اختاره الإمام أن الطحاوي نقل الإجماع على أنه إذا نوى بالخلع الطلاق وقع الطلاق ، وأن محل الخلاف فيما إذا لم يصرح بالطلاق ولم ينوه . والثالث إذا لم ينو الطلاق لا يقع به فرقة أصلا ونص عليه في « الأم » وقواه السبكي من المتأخرين ، وذكر محمد ابن نصر المروزي في « كتاب اختلاف العلماء » أنه آخر قول الشافعي .

**قوله ( وقوله عز وجل : ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله )** زاد غير أبي ذر « إلى قوله الظالمون » وعند النسفي بعد قوله يخافا « الآية » ويذكر ذلك يتبين تمام المراد وهو بقوله « فلا جناح عليهما فيما اقتدت به » وتمسك بالشرط من قوله « فإن خفتم » من منع الخلع إلا إذا حصل الشقاق من الزوجين معا ، وسأذكر في الكلام على أثر طائوس بيان ذلك .

**قوله ( وأجاز عمر الخلع دون السلطان )** أي بغير إذنه ، وصله ابن أبي شيبة من طريق خيشمة بن عبد الرحمن قال « أتى بشر بن مروان في خلع كان بين رجل وامرأة فلم يجزه ، فقال له عبد الله بن شهاب الخولاني : قد أتى عمر في خلع فأجازه » وأشار المصنف إلى خلاف في ذلك أخرجه سعيد بن منصور « حدثنا هشيم أنبأنا يونس عن الحسن البصري قال : لا يجوز الخلع دون السلطان » وقال حماد بن زيد « عن يحيى بن عتيق عن محمد ابن سيرين : كانوا يقولون » فذكر مثله ، واختاره أبو عبيد واستدل بقوله تعالى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقِيْمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ ويقول تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَاغْلِبُوا فِي الْهَيْمَةِ مِنْهُمَا ﴾ قال : فجعل الخوف لغير الزوجين ، ولم يقل فإن خافا ، وقوى ذلك بقراءة حمزة في آية الباب « إلا أن يخافا » بضم أوله على البناء للمجهول قال : والمراد الولاة ، ورده النحاس بأنه قول لا يساعده الإعراب ولا اللفظ ولا المعنى ، والطحاوي بأنه شاذ مخالف لما عليه الجهم الغفير ، ومن حيث النظر أن الطلاق جائز دون الحاكم فكذلك الخلع . ثم الذي ذهب إليه مبنى على أن وجود الشقاق شرط في الخلع والجمهور على خلافه وأجابوا عن الآية بأنها جرت على حكم الغالب ، وقد أنكر قتادة هذا على الحسن فأخرج سعيد بن أبي عروبة في « كتاب النكاح » عن قتادة عن الحسن فذكره ، قال قتادة : ما أخذ الحسن هذا إلا عن زياد ، يعني حيث كان أمير العراق لمعاوية : قلت : وزياذ ليس أهلا أن يقتدي به .

**قوله ( وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها )** العقاص بكسر المهيمة وتخفيف القاف وآخره صاد مهملة جمع عقصة وهو ما يربط به شعر الرأس بعد جمعه ، وأثر عثمان هذا روينا موصولا في « أمالي أبي القاسم بن بشران » من طريق شريك عن معبد الله بن محمد بن عقيل « عن الربيع بنت معوذ قالت : اختلعت من زوجي بما دون عقاص رأسي فأجاز ذلك عثمان » وأخرجه البيهقي من طريق روح بن القاسم عن ابن عقيل مطولا وقال في آخره « فدفعت إليه كل شيء حتى أجفت الباب بيني وبينه » وهذا يدل على أن معنى « دون » سوى ، أي أجاز للرجل أن يأخذ من المرأة في الخلع ما سوى عقاص رأسها ، وقال سعيد بن منصور « حدثنا هشام عن مغيرة عن إبراهيم : كان يقال الخلع مادون عقاص رأسها » وعن سفيان « عن ابن أبي نجيح عن مجاهد يأخذ من المختلعة حتى عقاصها » ومن طريق قبيصة بن ذؤيب « إذا خلعتها جاز أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه . ثم تلا : فلا جناح

عليهما فيما افتدت به » وسنده صحيح . ووجدت أثر عثمان بلفظ آخر أخرجه ابن سعد في ترجمة الربيع بنت معوذ من « طبقات النساء » قال أنبأنا يحيى بن عباد حدثنا فليح بن سليمان حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت : كان بيني وبين ابن عمي كلام ، وكان زوجها ، قالت فقلت له : لك كل شيء وفارقني . قال : قد فعلت . فأخذ والله كل شيء حتى فراشي ، فجئت عثمان وهو محصور فقال : الشرط أملك ، خذ كل شيء حتى عقاص رأسها » قال ابن بطال ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاه ، وقال مالك : لم أر أحدا ممن يقتدى به يمنع ذلك . لكنه ليس من مكارم الأخلاق . وسيأتي ذكر حجة القائلين بعدم الزيادة في الكلام على حديث الباب .

**قوله ( وقال طاوس : إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فيما افترض لكل واحد منهما على صاحبه في العشرة والصحة ، ولم يقل قول السفهاء لا يحل حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة )** هذا التعليق اختصره البخاري من أثر وصله عبد الرزاق قال « أنبأنا ابن جريج أخبرني ابن طاوس وقلت له : ما كان أبوك يقول في الفداء ؟ قال : كان يقول ما قال الله تعالى ﴿ إلا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله ﴾ ولم يكن يقول قول السفهاء : لا يحل حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة ، ولكنه يقول إلا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله فيما افترض لكل واحد منهما على صاحبه في العشرة والصحة » . قال ابن التين : ظاهر سياق البخاري أن قوله « ولم يقل الخ » من كلامه ، ولكن قد نقل الكلام المذكور عن ابن جريج ، قال : ولا يبعد أن يكون ظهر له ما ظهر لابن جريج . قلت : وكأنه لم يقف على الأثر موصولا فتكلف ما قال ، والذي قال « ولم يقل » هو ابن طاوس ، والمحكى عنه النفي هو أبوه طاوس ، وأشار ابن طاوس بذلك إلى ما جاء عن غير طاوس وأن الفداء لا يجوز حتى تعصى المرأة الرجل فيما يرومه منها حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة ، وهو منقول عن الشعبي وغيره ، أخرج سعيد بن منصور عن هشيم « أنبأنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أن امرأة قالت لزوجها : لا أطيع لك أمرا ولا أبر لك قسما ولا أغتسل لك من جنابة ، قال : إذا كرهته فليأخذ منها وليخل عنها » . وأخرج ابن أبي شيبة عن وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن في قوله ﴿ إلا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله ﴾ قال : ذلك في الخلع إذا قالت لا أغتسل لك من جنابة . ومن طريق حميد بن عبد الرحمن قال « يطيب الخلع إذا قالت لا أغتسل لك من جنابة . نحوه » ومن طريق علي نحوه ولكن بسند واه ، والظاهر أن المنقول في ذلك عن الحسن وغيره ماهو إلا على سبيل المثال ولا يتعين شرطا في جواز الخلع ، والله أعلم . وقد جاء عن غير طاوس نحوه قوله ، فروى ابن أبي شيبة من طريق القاسم أنه سئل عن قوله تعالى ﴿ إلا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله ﴾ قال فيما افترض عليهما في العشرة والصحة . ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول : لا يحل له الفداء حتى يكون الفساد من قبلها ، ولم يكن بقول لا يحل له حتى تقول لا أبر لك قسما ولا أغتسل لك من جنابة .

**قوله ( حدثني أزهر بن جهميل )** هو بصرى يكنى أبا محمد ، مات سنة إحدى وخمسين ومائتين ، ولم يخرج عنه البخاري في « الجامع » غير هذا الموضع ، وقد أخرجه النسائي أيضا عنه ، وذكر البخاري أنه لم يتابع على ذكر ابن عباس فيه كما سيأتي ، لكن جاء الحديث موصولا من طريق أخرى كما ذكره في الباب أيضا .

**قوله ( حدثنا خالد )** هو ابن مهران الخذاء .

**قوله ( إن امرأة ثابت بن قيس )** أي ابن شماس بمعجمة ثم مهملة خطيب الأنصار ، تقدم ذكره في المناقب ، وأبهم في هذه الطريق اسم المرأة وفي الطرق التي بعدها ، وسميت في آخر الباب في طريق حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة مرسلًا جميلة ، ووقع في الرواية الثانية أن أخت عبد الله بن أبي يعنى كبير الخرج ورأس النفاق الذي تقدم خبره في تفسير سورة براءة وفي تفسير سورة المنافقين ، فظاهره أنها جميلة بنت أبي ويؤيده أن في

رواية قتادة عن عكرمة عن ابن عباس « أن جميلة بنت سلول جاءت » الحديث أخرجه ابن ماجه والبيهقي ، وسلول امرأة اختلف فيها هل هي أم أبي أو امرأته . ووقع في رواية النسائي والطبراني من حديث الربيع بنت معوذ أن ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسر يدها ، وهي جميلة بنت عبد الله بن أبي فأتى أخوها يشتكي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ، وبذلك جزم ابن سعد في « الطبقات » فقال : جميلة بنت عبد الله بن أبي أسلمت وبايعت وكانت تحت حنظلة بن أبي عامر غسيل الملائكة فقتل عنها بأحد وهي حامل فولدت له عبد الله بن حنظلة فخلف عليها ثابت بن قيس فولدت له ابنه محمدا ثم اختلعت منه فتزوجها مالك بن الدخشم ثم خبيب بن أساف ، ووقع في رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن أبي بن سلول وكان أصدقها حديقة فكرهته ، الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وسنده قوى مع إرساله ، ولا تنافي بينه وبين الذي قبله لاحتمال أن يكون لها اسمان أو أحدهما لقب ، وإن لم يؤخذ بهذا الجمع فالموصول أصح ، وقد اعتضد بقول أهل النسب أن اسمها جميلة ، وبه جزم الديلمي وذكر أنها كانت أخت عبد الله بن عبد الله بن أبي شقيقة أمهما خولة بنت المنذر بن حرام . قال الديلمي والذي وقع في البخاري من أنها بنت أبي وهم . قلت : ولا يليق إطلاق كونه وهما فإن الذي وقع فيه أخت عبد الله بن أبي وهي أخت عبد الله بلا شك ، لكن نسب أخوها في هذه الرواية إلى جده أبي كما نسبت هي في رواية قتادة إلى جدتها سلول ، فهذا يجمع بين المختلف من ذلك . وأما ابن الأثير وتبعه النووي فجزموا بأن قول من قال إنها بنت عبد الله بن أبي وهم وأن الصواب أنها أخت عبد الله بن أبي ، وليس كما قالوا بل الجمع أولى ، وجمع بعضهم بالتحاد اسم المرأة وعمتها وأن ثابتا خالع الثنتين واحدة بعد أخرى ، ولا يخفى بعده ، ولا سيما مع اتحاد المخرج ، وقد كثرت نسبة الشخص إلى جده إذا كان مشهورا ، والأصل عدم التعدد حتى يثبت صريحا . وجاء في اسم امرأة ثابت بن قيس قولان آخران أحدهما أنها مريم المغالية أخرجه النسائي وابن ماجه من طريق محمد بن إسحاق « حدثني عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت عن الربيع بنت معوذ قالت اختلعت من زوجي » فذكرت قصة فيها « وإنما تبع عثمان في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في مريم المغالية ، وكانت تحت ثابت بن قيس فاختلعت منه » وإسناده جيد ، قال البيهقي : اضطرب الحديث في تسمية امرأة ثابت ، ويمكن أن يكون الخلع تعدد من ثابت انتهى . وتسميتها مريم يمكن رده للأول لأن المغالية وهي بفتح الميم وتخفيف الغين المعجمة نسبة إلى مغالة وهي امرأة من الخزرج ولدت لعمر بن مالك بن النجار ولده عديا ، فبنو عدي بن النجار يعرفون كلهم ببني مغالة ، ومنهم عبد الله بن أبي وحسان بن ثابت وجماعة من الخزرج ، فإذا كان آل عبد الله بن أبي من بني مغالة فيكون الوهم وقع في اسمها ، أو يكون مريم إسما ثالثا ، أو بعضها لقب لها . والقول الثاني في اسمها أنها حبيبة بنت سهل أخرجه مالك في « الموطأ » عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن حبيبة بنت سهل أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى الصبح فوجد حبيبة عند بابها في الغلس [ قال ] : من هذه ؟ قالت : أنا حبيبة بنت سهل . قال : ما شأنك ؟ قالت : لا أنا ولا ثابت بن قيس . لزوجهما » الحديث ، وأخرجه أصحاب السنن الثلاثة ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان من هذا الوجه ، وأخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن أبي بكر بن عمر بن حزم « عن عمرة عن عائشة أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت » قال ابن عبد البر اختلف في امرأة ثابت بن قيس ، فذكر البصريون أنها جميلة بنت أبي وذكر المدنيون أنها حبيبة بنت سهل . قلت : والذي يظهر أنهما قصتان وقعتا لامرأتين لشهرة الخبيرين وصحة الطريقتين واختلاف السياقين ، بخلاف ما وقع من الاختلاف في تسمية جميلة ونسبها فإن سياق قصتها متقارب فأمكن رد الاختلاف فيه إلى الوفاق ، وسأبين اختلاف القصتين عند سياق ألفاظ قصة جميلة . وقد أخرج البزار من حديث عمر قال « أول مختلعة في الإسلام حبيبة بنت سهل كانت تحت ثابت بن قيس الحديث ، وهذا على

تقدير التعدد يقتضي أن ثابتاً تزوج حبيبة قبل جميلة ، ولو لم يكن في ثبوت ما ذكره البصريون إلا كون محمد بن ثابت بن قيس من جميلة لكان دليلاً على صحة تزوج ثابت بجميلة .

( تنبيه ) : وقع لابن الجوزي في تنقيحه أنها سهلة بنت حبيب ، فما أظنه إلا مقلوباً ، والصواب حبيبة بنت سهل ، وقد ترجم لها ابن سعد في « الطبقات » فقال : بنت سهل بن ثعلبة بن الحارث ، وساق نسبها إلى مالك ابن النجار وأخرج حديثها عن حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال « كانت حبيبة بنت سهل تحت ثابت بن قيس ، وكان في خلقه شدة » فذكر نحو حديث مالك وزاد في آخره « وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هم أن يتزوجها ثم كره ذلك لغيرة الأنصار وكره أن يسوءهم في نسائهم .

**قوله** ( أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ثابت بن قيس ) في رواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب وهي التي علقت هنا ووصلها الإسماعيلي « جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري » ، وفي رواية سعيد عن قتادة عن عكرمة في هذه القصة « فقالت بأبي وأمي » أخرجها البيهقي .

**قوله** ( ما أعتب عليه ) بضم المثناة من فوق ، ويجوز كسرهما من العتاب يقال عتبت على فلان أعتب عتبا والاسم المعتبة ، والعتاب هو الخطاب بالإدلال ، وفي رواية بكسر العين بعدها تحتانية ساكنة من العيب وهي أليق بالمراد .

**قوله** ( في خلق ولا دين ) بضم الخاء المعجمة واللام ويجوز إسكانها ، أى لا أريد مفارقتها لسوء خلقه ولا لنقصان دينه ، زاد في رواية أيوب المذكورة « ولكنى لا أطيقه » وكذا فيه لم يذكر مميز عدم الطاقة ، وبينه الإسماعيلي في روايته ثم البيهقي بلفظ « لا أطيقه بغضا » وهذا ظاهره أنه لم يصنع بها شيئاً يقتضي الشكوى منه بسببه ، لكن تقدم من رواية النسائي أنه كسر يدها ، فيحمل على أنها أرادت أنه سىء الخلق ، لكنها ما تعيبه بذلك بل بشيء آخر . وكذا وقع في قصة حبيبة بنت سهل عند أبي داود أنه ضربها فكسر بعضها لكن لم تشكه واحدة منهما بسبب ذلك ، بل وقع التصريح بسبب آخر وهو أنه كان دميم الخلقة ، ففي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن ماجه « كانت حبيبة بنت سهل عند ثابت بن قيس وكان رجلاً دميماً ، فقالت : والله لولا مخافة الله إذا دخل عليّ لبصقت في وجهه » وأخرج عبد الرزاق عن معمر قال « بلغني أنها قالت : يا رسول الله بى من الجمال ما ترى ، وثابت رجل دميم » وفي رواية معتمر بن سليمان عن فضيل عن أبي جرير عن عكرمة عن ابن عباس « أول خلع كان في الإسلام امرأة ثابت بن قيس ، أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله لا يجتمع رأسي ورأس ثابت أبداً ، إنني رفعت جانب الحياء فرأيت أنه أقبل في عدة ، فإذا هو أشدهم سواداً وأقصرهم قاماً وأقبحهم وجهاً . فقال : أتردين عليه حديثه ؟ قالت : نعم ، وإن شاء زدت . ففرق بينهما » .

**قوله** ( ولكنى أكره الكفر في الإسلام ) أى أكره إن أقمت عنده أن أقع فيما يقتضي الكفر ، وانتفى أنها أرادت أن يحملها على الكفر ويأمرها به نفاقاً بقولها « لا أعتب عليه في دين » فتعين الحمل على ما قلناه . ورواية جرير بن حازم في أواخر الباب تؤيد ذلك حيث جاء فيها « إلا أنى أخاف الكفر » وكأنها أشارت إلى أنها قد تحملها شدة كراهتها له على إظهار الكفر لينفسخ نكاحها منه ، وهي كانت تعرف أن ذلك حرام لكن خشيت أن تحملها شدة بغضه على الوقوع فيه ، ويحتمل أن تريد بالكفر كفران العشير إذ هو تقصير المرأة في حق الزوج . وقال الطيبي : المعنى أخاف على نفسي في الإسلام ما ينافي حكمه من نشوز وفرك وغيره مما يتوقع من الشابة الجميلة المبغضة لزوجها إذا كان بالضد منها ، فأطلقت على ما ينافي مقتضى الإسلام الكفر . ويحتمل أن يكون في كلامها إضمار ، أى أكره لوازم الكفر من المعادة والشقاق والخصومة . ووقع في رواية إبراهيم بن طهمان « ولكنى لا أطيقه » وفي رواية المستملى « ولكن » وقد تقدم ما فيه .

**قوله ( أتردين )** في رواية إبراهيم بن طهمان « فتردين » والفاء عاطفة على مقدر محذوف ، وفي رواية جرير بن حازم « تردين » وهى استفهام محذوف الأداة كما دلت عليه الرواية الأخرى .

**قوله ( حديقته )** أى بستانه ، ووقع في حديث عمر أنه كان أصدقها الحديقة المذكورة ولفظه « وكان تزوجها على حديقة نخل » .

**قوله ( قالت نعم )** زاد في حديث عمر « فقال ثابت أيطيب ذلك يا رسول الله ؟ قال نعم » .

**قوله ( اقبل الحديقة وطلقها تطليقة )** هو أمر إرشاد وإصلاح لا إيجاب ، ووقع في رواية جرير بن حازم « فردت عليه وأمره بفراقها » واستدل بهذا السياق على أن الخلع ليس بطلاق ، وفيه نظر فليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا ما ينفيه ، فإن قوله « طلقها الخ » يحتمل أن يراد طلقها على ذلك فيكون طلاقا صريحا على عوض ، وليس البحث فيه إنما الاختلاف فيما إذا وقع لفظ الخلع أو ما كان في حكمه من غير تعرض لطلاق بصراحة ولا كناية هل يكون الخلع طلاقا وفسخا ؟ وكذلك ليس فيه التصريح بأن الخلع وقع قبل الطلاق أو بالعكس ، نعم في رواية خالد المرسل الثانية أحاديث الباب « فردتها وأمره فطلقها » وليس صريحا في تقديم العطية على الأمر بالطلاق ، بل يحتمل أيضا أن يكون المراد إن أعطتك طلقها ، وليس فيه أيضا التصريح بوقوع صيغة الخلع ، ووقع في مرسل أبى الزبير عند الدارقطني « فأخذها له ونخل سبيلها » وفي حديث حبيبة بنت سهل « فأخذها منها وجلس في أهلها » لكن معظم الروايات في الباب تسميته خلعا ، ففي رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس « أنها اختلعت من زوجها » أخرجه أبو داود والترمذى .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** هو البخاري .

**قوله ( لا يتابع فيه عن ابن عباس )** أى لا يتابع أزهري بن جميل على ذكر ابن عباس في هذا الحديث بل أرسله غيره ، ومراده بذلك خصوص طريق خالد الحذاء عن عكرمة ، ولهذا عقبه برواية خالد وهو ابن عبد الله الطحان عن خالد وهو الحذاء عن عكرمة مرسلا ثم برواية إبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلا وعن أيوب موصولا ، ورواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب الموصولة وصلها الإسماعيلي .

**قوله ( حدثنا قراد )** بضم القاف وتخفيف الرائ وآخره دال مهملة وهو لقب واسمه عبد الرحمن بن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاى وأبو نوح كنيته ، وهو من كبار الحفاظ وثقوه ، ولكن خطئوه في حديث واحد حدث به عن الليث خولف فيه ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، ووقع عنده في آخره « فردت عليه وأمره بفراقها » كذا فيه « فردت عليه » بمحذوف المفعول والمراد الحديقة التي وقع ذكرها . ووقع عند الإسماعيلي من هذا الوجه « فأمره أن يأخذ ما أعطها ويخل سبيلها » .

**قوله في هذه الرواية ( لا أطيعه )** تقدم بيانه وهو في جميع النسخ بالقاف ، وذكر الكرمانى أن في بعضها « أطيعه » بالعين المهملة وهو تصحيف . ثم أشار البخاري إلى أنه اختلف على أيوب أيضا في وصل الخبر وإرساله فاتفق إبراهيم بن طهمان وجرير بن حازم على وصله ، وخالفهما حماد بن زيد فقال « عن أيوب عن عكرمة » مرسلا . ويؤخذ من إخراج البخاري هذا الحديث في الصحيح فوائد : منها أن الأكثر إذا وصلوا وأرسل الأقل قدم الواصل ولو كان الذي أرسل أحفظ ، ولا يلزم منه أنه تقدم رواية الواصل على المرسل دائما . ومنها أن الراوي إذا لم يكن في الدرجة العليا من الضبط ووافقه من هو مثله اعتضد وقاومت الروايتان رواية الضابط المتقن . ومنها أن أحاديث الصحيح متفاوتة المرتبة إلى صحيح وأصح . وفي الحديث من الفوائد — غير ما تقدم — أن الشقاق إذا حصل من قبل المرأة فقط جاز الخلع والفدية ، ولا يتقيد ذلك بوجوده منهما جميعا ، وأن ذلك بمشروع

إذا كرهت المرأة عشرة الرجل ولو لم يكرهها ولم ير منها ما يقتضي فراقها . وقال أبو قلابة ومحمد بن سيرين : لا يجوز له أخذ الفدية منها إلا أن يرى على بطنها رجلا ، أخرجه ابن أبي شيبة ، وكأنهما لم يبلغهما الحديث . واستدل ابن سيرين بظاهر قوله تعالى ﴿ إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ﴾ وتعقب بأن آية البقرة فسرت المراد بذلك مع ما دل عليه الحديث . ثم ظهر لي قاله ابن سيرين توجيهه ، وهو تخصيصه بما إذا كان ذلك من قبل الرجل بأن يكرهها وهي لا تكرهه فيضاجرها لتفتدي منه . فوقع النهي عن ذلك إلا أن يراها على فاحشة ولا يجد بينة ولا يحب أن يفصحها فيجوز حينئذ أن يفتدى منها ويأخذ منها ما تراضيا عليه ويطلقها ، فليس في ذلك مخالفة للحديث لأن الحديث ورد فيما إذا كانت الكراهة من قبلها ، واختار ابن المنذر أنه لا يجوز حتى يقع الشقاق بينهما جميعا ، وإن وقع من أحدهما لا يندفع الإثم ، وهو قوى موافق لظاهر الآيتين ولا يخالف ما ورد فيه ، وبه قال طاوس والشعبي وجماعة من التابعين ، وأجاب الطبري وغيره عن ظاهر الآية بأن المرأة إذا لم تقم بحقوق الزوج التي أمرت بها كان ذلك منفرا للزوج عنها غالبا ومقتضيا لبغضه لها فنسبت المخافة إليهما لذلك ، وعن الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم لم يستفسر ثابتا هل أنت كارهها كما كرهتك أم لا ؟ وفيه أن المرأة إذا سألت زوجها الطلاق على مال فطلقها وقع الطلاق . فإن لم يقع الطلاق صريحا ولا نوياه ففيه الخلاف المتقدم من قبل . واستدل لمن قال بأنه فسخ بما وقع في بعض طرق حديث الباب من الزيادة ، ففي رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس عند أبي داود والترمذي في قصة امرأة ثابت بن قيس « فأمرها أن تعتد بحيضة » وعند أبي داود والنسائي وابن ماجه من حديث الربيع بنت معوذ « أن عثان أمرها أن تعتد بحيضة » قال « وتبع عثان في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة ثابت بن قيس » وفي رواية للنسائي والطبري من حديث الربيع بنت معوذ « أن ثابت بن قيس ضرب امرأته — فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره — خذ الذي لها وخل سبيلها ، قال : نعم ، فأمرها أن تبرص حيضة وتلحق بأهلها » قال الخطابي في هذا أقوى دليل لمن قال أن الخلع فسخ وليس بطلاق ، إذ لو طلاقا لم تكتف بحيضة للعدة اهـ . وقد قال الإمام أحمد إن الخلع فسخ . وقال في رواية : وإنها لا تحل لغير زوجها حتى يمضي ثلاثة أفرأ . فلم يكن عنده بين كونه فسخا وبين النقص من العدة تلازم ، واستدل به على أن الفدية لا تكون إلا بما أعطى الرجل المرأة عينا أو قدرها لقوله صلى الله عليه وسلم « أتردين عليه حديثه » وقد وقع في رواية سعيد عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في آخر حديث الباب عند ابن ماجه والبيهقي « فأمره أن يأخذ منها ولا يرداد » وفي رواية عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد قال أيوب لا أحفظ « ولا تردد » ورواه ابن جريج عن عطاء مرسلًا ففي رواية ابن المبارك وعبد الوهاب عنه « أما الزيادة فلا » ، زاد ابن المبارك عن مالك وفي رواية الثوري « وكره أن يأخذ منها أكثر مما أعطى » ذكر ذلك كله البيهقي ، قال ووصله الوليد بن مسلم عن ابن جريج بذكر ابن عباس فيه أخرجه أبو الشيخ قال : وهو غير محفوظ ، يعنى الصواب إرساله . وفي مرسل أبي الزبير عند الدارقطني والبيهقي « أتردين عليه حديثه التي أعطاك ؟ قالت ، نعم وزيادة ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : أما الزيادة فلا ، ولكن حديثه ، قالت نعم . فأخذ ماله وخل سبيلها » ورجال إسناده ثقات . وقد وقع في بعض طرقه سمعه أبو الزبير من غير واحد فإن كان فيهم صحابي فهو صحيح وإلا فيعتضد بما سبق ، لكن ليس فيه دلالة على الشرط ، فقد يكون ذلك وقع على سبيل الإشارة رفقا بها . وأخرج عبد الرزاق عن علي « لا يأخذ منها فوق ما أعطاه » وعن طاوس وعطاء والزهري مثله ، وهو قول أبي حنيفة وأحمد وإسحق ، وأخرج إسماعيل بن إسحق عن ميمون بن مهران « من أخذ أكثر مما أعطى لم يسرح بإحسان » ومقابل هذا ما أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال « ما أحب أن يأخذ منها ما أعطاهم ليدع لها شيئا » وقال مالك لم أزل أسمع أن الفدية تجوز بالصدوق وبأكثر منه لقوله تعالى ﴿ فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ﴾ ولحديث حبيبة بنت سهل ، فإذا كان النشوز من قبلها حل للزوج ما أخذ منها برضاها ، وإن كان من قبله لم يحل له ويرد عليها إن أخذ وتمضي

الفرقة . وقال الشافعي : إذا كانت غير مؤدية لحقه كارهة له حل له أن يأخذ ، فإنه يجوز أن يأخذ منها ما طابت به نفسا بغير سبب فبالسبب أولى . وقال إسماعيل القاضي : ادعى بعضهم أن المراد بقوله تعالى ﴿ فيما افلذت به ﴾ أى بالصداق وهو مردود لأنه لم يقيد في الآية بذلك . وفيه أن الخلع جائز في الحيض لأنه صلى الله عليه وسلم لم يستفصلها أحائض هي أم لا ؟ لكن يجوز أن يكون ترك ذلك لسبق العلم به أو كان قبل تقريره فلا دلالة فيه لمن يخصه من منع طلاق الحائض ، وهذا كله تفريع على أن الخلع طلاق . وفيه أن الأخبار الواردة في ترهيب المرأة من طلب طلاق زوجها محمولة على ما إذا لم يكن بسبب يقتضي ذلك لحديث ثوبان « أيا امرأة سألت زوجها الطلاق فحرام عليها رائحة الجنة » رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان ؛ ويدل على تخصيصه قوله في بعض طرقه « من غير ما بأس » ولحديث أبي هريرة « المنتزعات والمختلعات هن المناققات » أخرجه أحمد والنسائي ، وفي صحته نظر لأن الحسن عند الأكثر لم يسمع من أبي هريرة ، لكن وقع في رواية النسائي : قال الحسن لم أسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث . وقد تأوله بعضهم على أنه أراد لم يسمع هذا إلا من حديث أبي هريرة ، وهو تكلف ، وما المانع أن يكون سمع هذا منه فقط وصار يرسل عنه غير ذلك فتكون قصته في ذلك كقصته مع سمرة في حديث العقيقة كما يأتي في بابها إن شاء الله تعالى . وقد أخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن الحسن مرسلًا لم يذكر فيه أبا هريرة . وفيه أن الصحابي إذا أفتى بخلاف ما روى أن المعتبر ما رواه لا ما رآه ، لأن ابن عباس روى قصة امرأة ثابت بن قيس الدالة على أن الخلع طلاق وكان يفتي بأن الخلع ليس بطلاق ، لكن ادعى ابن عبد البر شذوذ ذلك عن ابن عباس إذ لا يعرف له أحد نقل عنه أنه فسخ وليس بطلاق إلا طاوس ، وفيه نظر لأن طاوسا ثقة حافظ فقيه فلا يضره تفرده ، وقد تلقى العلماء ذلك بالقبول . ولا أعلم من ذكر الاختلاف في المسألة إلا وجزم أن ابن عباس كان يراه فسخا . نعم أخرج إسماعيل القاضي بسند صحيح عن ابن أبي نجيح « أن طاوسا لما قال إن الخلع ليس بطلاق أنكره عليه أهل مكة ، فاعتذر وقال : إنما قاله ابن عباس » قال إسماعيل : لا نعلم أحدا قاله غيره اهـ . ولكن الشأن في كون قصة ثابت ضريحة في كون الخلع طلاقا .

( تكميل ) : نقل ابن عبد البر عن مالك أن المختلعة هي التي اختلعت من جميع مالها ، وأن المفتدية التي اقتدت ببعض مالها ، وأن المبارقة التي بارأت زوجها قبل الدخول . قال ابن عبد البر : وقد يستعمل بعض ذلك موضع بعض

### باب الشقاق ، وهل يُشِيرُ بالخلع عند الضرورة ؟

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾ الآية

٥٠٨٥ - حدثنا أبو الوليد قال نا الليث عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « إِنْ بَنِي الْمَغِيرَةِ اسْتَأْذَنُوا فِي أَنْ يَنْكِحَ عَلَيَّ ابْنَتَهُمْ ، فَلَا آذَنْ » . [٥٢٧٨]

قوله ( باب الشقاق ، وهل يشير بالخلع عند الضرورة ؟ وقوله تعالى : وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا الآية ) كذا لأبي ذر والنسفي ، ولكن وقع عنده « الضرر » وزاد غيرهما ﴿ فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها — إلى قوله — خيرا ﴾ قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن المخاطب بقوله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾ الحكام ، وأن المراد بقوله ﴿ إِنْ يَرِيدَا إِصْلَاحًا ﴾ الحكمان ، وأن الحكامين يكون أحدهما من جهة الرجل والآخر من جهة المرأة إلا أن لا يوجد من أهلها من يصلح فيجوز أن يكون من الأجانب ممن يصلح لذلك ، وأنهما إذا اختلفا لم ينفذ قولهما ، وإن اتفقا نفذ في الجمع بينهما من غير توكيل . واختلفوا فيما إذا اتفقا على الفرقة ، فقال مالك والأوزاعي وإسحق : ينفذ بغير توكيل ولا إذن من الزوجين ، وقال الكوفيون والشافعي وأحمد : يحتاجان إلى

الإذن ، فأما مالك ومن تابعه فألحقوه بالعنين والمولى فإن الحاكم يطلق عليهما فكذلك هذا ، وأيضا فلما كان المخاطب بذلك الحكام وأن الإرسال إليهم دل على أن بلوغ الغاية من الجمع أو التفريق إليهم ، وجرى الباقي على الأصل وهو أن الطلاق بيد الزوج فإن إذن في ذلك وإلا طلق عليه الحاكم . ثم ذكر طرفا من حديث المسور في خطبة على بنت أبي جهل وقد تقدمت الإشارة إليه في النكاح ، واعترضه ابن التين بأنه ليس فيه دلالة على ما ترجم به ، ونقل ابن بطل قبله عن المهلب قال : إنما حاول البخاري بإيراده أن يجعل قول النبي صلى الله عليه وسلم « فلا آذن » خلعا ولا يقوى ذلك لأنه قال في الخبر « إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي » فدل على الطلاق ، فإن أراد أن يستدل بالطلاق على الخلع فهو ضعيف وإنما يؤخذ منه الحكم بقطع الذرائع . وقال ابن المنير في الحاشية : يمكن أن يؤخذ من كونه صلى الله عليه وسلم أشار بقوله « فلا آذن » إلى أن عليا يترك الخطبة ، فإذا ساغ جواز الإشارة بعدم النكاح التحق به جواز الإشارة بقطع النكاح . وقال الكرماني يؤخذ مطابقة الترجمة من كون فاطمة ماكانت ترضى بذلك ، فكان الشقاق بينها وبين علي متوقعا ، فأراد صلى الله عليه وسلم دفع وقوعه بمنع علي من ذلك بطريق الإيماء والإشارة ، وهي مناسبة جيدة ، ويؤخذ من الآية ومن الحديث العمل بسد الذرائع ، لأن الله تعالى أمر ببعثة الحكمين عند خوف الشقاق قبل وقوعه ، كذا قال المهلب ، ويحتمل أن يكون المراد بالخوف وجود علامات الشقاق المقتضى لاستمرار النكد وسوء المعاشرة

### باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً

٥٠٨٦ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : كان في بريرة ثلاث سنن : إحدى السنن أنها أعتقت فخيرت في زوجها . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الولاء لمن أعتق » . ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه ففقرّب إليه خبزاً وأدم من أدم البيت ، فقال : « ألم أر البرمة فيها لحم ؟ » قالوا : بلى ، ولكن ذلك لحم تصدق به على بريرة وأنت لا تأكل الصدقة ، قال : « عليها صدقة ولنا هدية » .

قوله ( باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً ) في رواية المستملى « طلاقها » ثم أورد فيه قصة بريرة ، قال ابن التين : لم يأت في الباب بشيء مما يدل عليه التبويب ، لكن لو كانت عصمتها عليه باقية ما خيرت بعد عتقها ، لأن شراء عائشة كان العتق بإزائه ، وهذا الذي قاله عجيب ، أما أولاً فإن الترجمة مطابقة فإن العتق إذا لم يستلزم الطلاق فالبيع بطريق الأولى ، وأيضا فإن التخيير الذي جر إلى الفراق لم يقع إلا بسبب العتق لا بسبب البيع ، وأما ثانياً فإنها لو طلقت بمجرد البيع لم يكن للتخيير فائدة ، وأما ثالثاً فإن آخر كلامه يرد أولاً ، فإنه يثبت مانفاه من المطابقة ، قال ابن بطل : اختلف السلف هل يكون بيع الأمة طلاقاً ؟ فقال الجمهور : لا يكون بيعها طلاقاً ، وروى عن ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب ومن التابعين عن سعيد بن المسيب والحسن ومجاهد قالوا : يكون طلاقاً وتمسكوا بظاهر قوله تعالى ﴿ والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ﴾ وحجة الجمهور حديث الباب ، وهو أن بريرة عتقت فخيرت في زوجها ، فلو كان طلاقها يقع بمجرد البيع لم يكن للتخيير معنى . ومن حيث النظر أنه عقد على منفعة فلا يطله بيع الرقبة كما في العين المؤجرة ، والآية نزلت في المسيبات فهن المراد بملك اليمين على ما ثبت في الصحيح من سبب نزولها اهـ ملخصاً . وما نقله عن الصحابة أخرجه ابن أبي شيبة بأسانيد فيها انقطاع ، وفيه عن جابر وأنس أيضاً ، وما نقله عن التابعين فيه بأسانيد صحيحة ، وفيه أيضاً عن عكرمة والشعبي نحوه ، وأخرجه سعيد بن منصور عن ابن عباس بسند صحيح ، وروى حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : إذا زوج عبده بأتمته فالطلاق بيد العبد وإذا اشترى أمة لها زوج فالطلاق بيد المشتري . وأخرج سعيد بن منصور من طريق الحسن قال : إباق العبد طلاقه . وحديث عائشة في قصة بريرة



أورده المصنف في أول الصلاة وفي عدة أبواب مطولا ومختصراً ، وطريق ربيعة التي أوردها هنا أوردها موصولةً من طريق مالك عنه عن القاسم عن عائشة ، وأوردها في الأطعمة من طريق إسماعيل بن جعفر عنه عن القاسم مرسلًا ، ولا يضر إرساله لأن مالكا أحفظ من إسماعيل وأتقن ، وقد وافقه أسامة بن زيد وغير واحد عن القاسم ، وكذلك رواه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ، لكن صدره بقصة اشتراط الذين باعوها على عائشة أن يكون لهم الولاء ، وقد تقدم مستوفى في كتاب العتق ، وكذا رواه عروة وعمرة والأسود وأيمن المكي عن عائشة ، وكذا رواه نافع عن ابن عمر أن عائشة ، ومنهم من قال عن ابن عمر عن عائشة ، وروى قصة البرمة واللحم أنس وتقدم حديثه في الهبة ويأتي ، وروى ابن عباس قصة تخييرها لما عتقت كما يأتي بعد وطرقه كلها صحيحة .

**قوله ( كان في بريرة )** تقدم ذكرها وضبط اسمها في أواخر العتق ، وقيل إنها نبطية بفتح النون والموحدة وقيل إنها قبطية بكسر القاف وسكون الموحدة ، وقيل إن اسم أبيها صفوان وأن له صحبة ، واختلف في مواليها ففي رواية أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة أن بريرة كانت لناس من الأنصار ، وكذا عند النسائي من رواية سماك عن عبد الرحمن ، ووقع في بعض الشروح لآل أبي لهب وهو وهم من قائله انتقل وهمه من أيمن أحد رواة قصة بريرة عن عائشة إلى بريرة ، وقيل لآل بنى هلال أخرجه الترمذى من رواية جرير عن هشام ابن عروة .

**قوله ( ثلاث سنن )** وفي رواية هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه « ثلاث قضيات » وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود « قضى فيها النبي صلى الله عليه وسلم أربع قضيات » فذكر نحو حديث عائشة وزاد « وأمرها أن تعتد عدة الحرة » أخرجه الدارقطني ، وهذه الزيادة لم تقع في حديث عائشة فلذلك اقتضت على ثلاث ، لكن أخرج ابن ماجه من طريق الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت « أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض » وهذا مثل حديث ابن عباس في قوله « تعتد عدة الحرة » ويخالف ما وقع في رواية أخرى عن ابن عباس « تعتد بحيضة » وقد تقدم البحث في عدة المختلعة وأن من قال الخلع فسخ قال تعتد بحيضة ، وهنا ليس اختيار العتقة نفسها طلاقا فكان القياس أن تعتد بحيضة ، لكن الحديث الذي أخرجه ابن ماجه على شرط الشيخين بل هو في أعلى درجات الصحة ، وقد أخرج أبو يعلى والبيهقي من طريق أبي معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عدة بريرة عدة المطلقة » وهو شاهد قوي ، لأن أبا معشر وإن كان فيه ضعف لكن يصلح في المتابعات . وأخرج ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن عثمان وابن عمر وزيد بن ثابت وآخرين « أن الأمة إذا اعتقت تحت العبد فطلاقها طلاق عبد وعدتها عدة حرة » وقد قدمت في العتق أن العلماء صنفوا في قصة بريرة تصانيف ، وأن بعضهم أوصلها إلى أربعمئة فائدة ، ولا يخالف ذلك قول عائشة « ثلاث سنن » لأن مراد عائشة ما وقع من الأحكام فيها مقصودا خاصة ، لكن لما كان كل حكم منها يشتمل على تعديد قاعدة يستنبط العالم الفطن منها فوائد جمة وقع التكثر من هذه الحثية ، وانضم إلى ذلك ما وقع في سياق القصة غير مقصود ، فإن في ذلك أيضا فوائد تؤخذ بطريق التنصيص أو الاستنباط ، أو اقتصر على الثلاث أو الأربع لكونها أظهر ما فيها وما عداها إنما يؤخذ بطريق الاستنباط ، أو لأنها أهم والحاجة إليها أمس . قال القاضي عياض : معنى ثلاث أو أربع أنها شرعت في قصتها ، وما يظهر فيها مما سوى ذلك فكان قد علم من غير قصتها ، وهذا أولى من قول من قال : ليس في كلام عائشة حصر ، ومفهوم العدد ليس بحجة وما أشبه ذلك من الاعتذارات التي لا تدفع سؤال ما الحكمة في الاقتصار على ذلك .

**قوله ( إنها أعتقت فخيرت )** زاد في رواية إسماعيل بن جعفر « في أن تقر تحت زوجها أو تفارقه » وتقر بفتح وتشديد الراء أى تدوم ، وتقدم في العتق من طريق الأسود عن عائشة « فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم فخيرها من زوجها فاختارت نفسها » وفي رواية للدارقطني من طريق أبان بن صالح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة

« أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة : اذهبي فقد عتق معك بضعتك » زاد ابن سعد من طريق الشعبي مرسلًا « فاختاري » ويأتي تمام ذلك في شرح الباب الذي بعد هذا بباين .

**قوله ( وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الولاء لمن أعنت )** هذه السنة الثانية ، وقد تقدم بيان سببها مستوفى في العتق والشروط ، وفي رواية نافع عن ابن عمر الماضية وكذا في عدة طرق عن عائشة « إنما الولاء لمن أعنت » ويستفاد منه أن كلمة « إنما » تفيد الحصر وإلا لما لزم من إثبات الولاء للمعتق نفيه عن غيره وهو الذي أريد من الخبر ، ويؤخذ منه أنه لا ولاء للإنسان على أحد بغير العتق فينتفى من أسلم على يده أحد ، وسيأتي البحث فيه في الفرائض وأنه لا ولاء للمبتقط خلافاً لإسحق ، ولا لمن حالف إنساناً خلافاً لطائفة من السلف ، وبه قال أبو حنيفة . ويؤخذ من عمومها أن الحربي لو أعنت عبداً ثم أسلمنا أنه يستمر ولاؤه له وبه قال الشافعي ، وقال ابن عبد البر إنه قياس قول مالك ، ووافق على ذلك أبو يوسف ، وخالف أصحابه فإنهم قالوا للعتيق في هذه الصورة أن يتولى من يشاء .

**قوله ( ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم )** زاد في رواية إسماعيل بن جعفر « بيت عائشة » .

**قوله ( والبرمة تفور بلحم ، فقرب إليه خبز وأدم )** في رواية إسماعيل بن جعفر « فدعا بالغداء فأتي بخبز » .

**قوله ( ألم أر البرمة فيها لحم ؟ قالوا : بلى ، ولكن ذاك لحم تصدق به على بريرة وأنت لا تأكل الصدقة )** وقع في رواية الأسود عن عائشة في الزكاة « وأتى النبي صلى الله عليه وسلم بلحم فقالوا هذا ما تصدق به على بريرة » وكذا في حديث أنس في الهبة ، ويجمع بينهما بأنه لما سأل عنه أتى به وقيل له هل ذلك . ووقع في رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة في كتاب الهبة « فأهدى لها لحم فقيل هذا تصدق به على بريرة » فإن كان الضمير لبريرة فكأنه أطلق على الصدقة عليها هدية لها ، وإن كان لعائشة فلأن بريرة لما تصدقوا عليها باللحم أهدت منه لعائشة . ويؤيده ما وقع في رواية أسامة بن زيد عن القاسم عند أحمد وابن ماجه « ودخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم والمرجل يفور بلحم ، فقال : من أين لك هذا ؟ قلت : أهدته لنا بريرة وتصدق به عليها » وعند أحمد ومسلم من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة « وكان الناس يتصدقون عليها فتهدى لنا » وقد تقدم في الزكاة ما يتعلق بهذا المعنى ، واللحم المذكور وقع في بعض الشروح أنه كان لحم بقر ، وفيه نظر بل جاء عن عائشة « تصدق على مولاتي بشاة من الصدقة » فهو أولى أن يؤخذ به ، ووقع بعد قوله « هو عليها صدقة ولنا هدية » من رواية أبي معاوية المذكورة « فكلوه » ، وسأذكر فوائد بعد بباين إن شاء الله تعالى

### باب خيار الأمة تحت العبد

٥٠٨٧ - حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة وهمام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : رأيته عبداً ، [٥٢٨]

يعني زوج بريرة . [الحديث ٥٢٨٠ - أطرافه في : ٥٢٨١ ، ٥٢٨٢ ، ٥٢٨٣] .

٥٠٨٨ - حدثنا عبد الأعلى بن حماد قال نا وهيب قال نا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : ذاك [٥٢٨]

مُعِيْتُ عَبْدُ بَنِي فلان - يعني زوج بريرة - كأني أنظر إليه يتبعها في سِكَك المدينة يبكي عليها .

٥٠٨٩ - حدثنا قُتَيْبَةُ قال نا عبد الوهاب عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان زوج بريرة [٥٢٨]

عبدًا أسود يُقال له : مُغِيث ، عبدًا لبني فلان ، كأنني أنظرُ إليه يطوفُ وراءها في سِكَك المدينة .

**قوله ( باب خيار الأمة تحت العبد )** يعنى إذا عتقت ، وهذا مصير من البخاري إلى ترجيح قول من قال إن زوج بريرة كان عبدا ، وقد ترجم في أوائل النكاح بحديث عائشة في قصة بريرة « باب الحرة تحت العبد » وهو جزم منه أيضا بأنه كان عبدا ، ويأتي بيان ذلك في الباب الذي يليه ، واعترض عليه هناك ابن المنير بأنه ليس في حديث الباب أن زوجها كان عبدا ، وإثبات الخيار لها لا يدل لأن المخالف يدعى أن لا فرق في ذلك بين الحر والعبد ، والجواب أن البخاري جرى على عادته من الإشارة إلى ما في بعض طرق الحديث الذي يورده ، ولا شك أن قصة بريرة لم تعدد ، وقد رجح عنده أن زوجها كان عبدا فلذلك جزم به ، واقتضت الترجمة بطريق المفهوم أن الأمة إذا كانت تحت حر فعتقت لم يكن لها خيار ، وقد اختلف العلماء في ذلك : فذهب الجمهور إلى ذلك ، وذهب الكوفيون إلى إثبات الخيار لمن عتقت سواء كانت تحت حر أم عبد ، وتمسكوا بحديث الأسود بن يزيد عن عائشة أن زوج بريرة كان حرا ، وقد اختلف فيه على روايه هل هو من قول الأسود أو رواه عن عائشة أو هو قول غيره كما سألينه ، قال إبراهيم بن أبي طالب أحد حفاظ الحديث وهو من أقارب مسلم فيما أخرجه البيهقي عنه : خالف الأسود الناس في زوج بريرة . وقال الإمام أحمد إنما يصح أنه كان حرا عن الأسود وحده ، وما جاء عن غيره فليس بذلك ، وصح عن ابن عباس وغيره أنه كان عبدا ، ورواه علماء المدينة ، وإذا روى علماء المدينة شيئا وعملوا به فهو أصح شيء ، وإذا عتقت الأمة تحت الحر فعقدها المتفق على صحته لا يفسخ بأمر مختلف فيه اهـ . وسأتي مزيد لهذا بعد باين وحاول بعض الحنفية ترجيح رواية من قال كان حرا على رواية من قال كان عبدا فقال : الرق تعقبه الحرية بلا عكس ، وهو كما قال ، لكن محل طريق الجمع إذا تساوت الروايات في القوة أما مع التفرد في مقابلة الاجتماع فتكون الرواية المنفردة شاذة والشاذ مردود ، ولهذا لم يعتبر الجمهور طريق الجمع بين الروايتين مع قولهم إنه لا يصار إلى الترجيح مع إمكان الجمع ، والذي يتحصل من كلام محققهم وقد أكبر منه الشافعي ومن تبعه أن محل الجمع إذا لم يظهر الغلط في إحدى الروايتين ، ومنهم من شرط التساوي في القوة ، قال ابن بطال : أجمع العلماء أن الأمة إذا عتقت تحت عبد فإن لها الخيار ، والمعنى فيه ظاهر لأن العبد غير مكافئ للحر في أكثر الأحكام ، فإذا عتقت ثبت لها الخيار من البقاء في عصمته أو المفارقة لأنها في وقت العقد عليها لم تكن من أهل الاختيار ، واحتج من قال إن لها الخيار ولو كانت تحت حر بأنها عند التزويج لم يكن لها رأى لاتفاقهم على أن لمولها أن يزوجه بغير رضاها فإذا عتقت تجدد لها حال لم يكن قبل ذلك . وعارضهم الآخرون بأن ذلك لو كان مؤثرا لثبت الخيار للبكر إذا زوجها أبوها ثم بلغت رشيدة وليس كذلك فكذلك الأمة تحت الحر فإنه لم يحدث لها بالعتق حال ترتفع به عن الحر فكانت كالكتابية تسلم تحت المسلم ، واختلف في التي تختار الفراق هل يكون ذلك طلاقا أو فسحا ؟ فقال مالك والأوزاعي والليث : تكون طلاقه بائة ، وثبت مثله عن الحسن وابن سيرين أخرجه ابن أبي شيبة ، وقال الباقر يكون فسحا لا طلاقا .

**قوله ( عن ابن عباس قال : رأيتُه عبدا يعنى زوج بريرة )** هكذا أورده مختصرا من هذا الوجه وهو لفظ شعبة ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق مربع عن أبي الوليد شيخ البخاري فيه عن شعبة وحده ، وزاد الإسماعيلي من طريق عبد الصمد عن شعبة « رأيتُه ييكي » وفي رواية له « لقد رأيتُه يتبعها » وأما لفظ همام فأخرجه أبو داود من طريق عفان عنه بلفظ « أن زوج بريرة كان عبدا أسود يسمى مغيثا ، فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم وأمرها أن تعتد » وساقه أحمد عن عفان عن همام مطولا وفيه أنها تعتد عدة الحرة . ثم أورد البخاري الحديث من

وجيهين عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال في أحدهما « ذاك مغيث عبد بنى فلان » يعنى زوج بريرة ، وفي الأخرى « كان زوج بريرة عبدا أسود يقال له مغيث » وهكذا جاء من غير وجه أن اسمه مغيث ، وضبط في البخاري بضم أوله وكسر المعجمة ثم تحتانية ساكنة ثم مثناة ، ووقع عند العسكري بفتح المهملة وتشديد تحتانية وآخره موحدة ، والأول أثبت وبه جزم ابن ماكولا وغيره ، ووقع عند المستغفري في « الصحابة » من طريق محمد ابن عجلان عن يحيى بن عروة عن عروة عن عائشة في قصة بريرة أن اسم زوج بريرة مقسم ، وما أظنه إلا تصحيفا .

**قوله ( عبدا لبنى فلان )** عند الترمذى من طريق سعيد بن أبى عروبة عن أيوب « كان عبدا أسود لبنى المغيرة » وفي رواية هشيم عن سعيد بن منصور « وكان عبدا لآل المغيرة من بنى مخزوم » ووقع في المعرفة لابن منده مغيث مولى أحمد بن جحش ، ثم ساق الحديث من طريق سعيد بن أبى عروبة مثل ما وقع في الترمذى ، لكن عند أبى داود بسند فيه ابن إسحق « وهى عند مغيث عبد لآل أبى أحمد » وقال ابن عبد البر « مولى بنى مطيع » والأول أثبت لصحة إسناده ويبعد الجمع لأن بنى المغيرة من آل مخزوم كما في رواية هشيم وبنى جحش من أسد بن خزيمة وبنى مطيع من آل عدى بن كعب ، ويمكن أن يدعى أنه كان مشتركا بينهم على بعده ، أو انتقل .

**باب شفاعة النبي صلى الله عليه في زوج بريرة**

٥٠٩٠ - حدثني محمد قال نا عبد الوهاب قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس : أن زوج بريرة كان عبدا يقال له مغيث ، كأنى أنظر إليه يطوف خلفها يبكي وذموعه تسيل على لحيته ؛ فقال النبي صلى الله عليه لعباس : « يا عباس ، ألا تعجب من حب مغيث بريرة ، ومن بغض بريرة مغيثا » . قال النبي صلى الله عليه : « لو راجعته » . قالت : يا رسول الله ، تأمرنى ؟ قال : « إنما أشفع » ، قالت : « فلا حاجة لي فيه » .

**قوله ( باب شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم في زوج بريرة )** أى عند بريرة لترجع إلى عصمته ، قال ابن المنير : موقع هذه الترجمة من الفقه تسويغ الشفاعة للحاكم عند الخصم في خصمه أن يحط عنه أو يسقط ونحو ذلك ، وتعقب بأن قصة بريرة لم تقع الشفاعة فيها عند الترافع ، وفيه نظر لأن ظاهر حديث الباب أنه بعد الحكم ؛ لكن لم يصرح بالترافع إذ رؤية ابن عباس لزوجها يبكي ، وقول العباس وبعدة لو راجعته ، فيحتمل أن يكون القول عند الترافع لأن الواو لا تقتضي الترتيب .

**قوله ( حدثني محمد )** هو ابن سلام على ما بينت في المقدمة وقد أخرجه النسائي عن محمد بن بشار وابن ماجه عن محمد بن المثني ومحمد بن خلاد الباهلي قالوا « حدثنا عبد الوهاب الثقفي » ، وابن بشار وابن المثني من شيوخ البخاري فيحتمل أن يكون المراد أحدهما .

**قوله ( حدثنا عبد الوهاب )** هو ابن عبد المجيد الثقفي وخالد شيخه هو الحذاء ، وقد سبق في الباب الذي قبله عن قتيبة عن عبد الوهاب وهو الثقفي هذا عن أيوب ، فكأن له فيه شيخين لكن رواية خالد الحذاء أتم سياقاً كما ترى ، وطريق أيوب أخرجهما الإسماعيلي من طريق محمد بن الوليد البصري عن عبد الوهاب الثقفي ، وطريق خالد أخرجهما من طريق أحمد بن إبراهيم الدورقي عن الثقفي أيضا وساقه عنهما نحو ما وقع عند البخاري .

**قوله ( يطوف خلفها يبكي )** في رواية وهيب عن أيوب في الباب الذي قبله « يتبعها في سكك المدينة يبكي عليها » والسكك بكسر المهملة وفتح الكاف جمع سكة وهى الطرق ، ووقع في رواية سعيد بن أبى عروبة « في

طرق المدينة ونواحيها ، وأن دموعه تسيل على لحيته يترضاها لتختاره فلم تفعل » وهذا ظاهره أن سؤاله لها كان قبل الفرقة ، وظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم في رواية الباب « لو راجعته » أن ذلك كان بعد الفرقة ، وبه جزم ابن بطال فقال : لو كان قبل الفرقة لقال لو اخترته ، قلت : ويحتمل أن يكون وقع له ذلك قبل وبعد . وقد تمسك برواية سعيد من لم يشترط الفور في الخيار هنا ، وسيأتي البحث فيه بعد .

**قوله ( يعباس )** هو ابن عبد المطلب والد راوي الحديث ، وتقدم ما فيه ، وفي رواية ابن ماجه « فقال النبي صلى الله عليه وسلم للعباس يعباس » وعند سعيد بن منصور عن هشيم قال « أنبأنا خالد هو الحذاء بسنده أن العباس كان كلم النبي صلى الله عليه وسلم أن يطلب إليها في ذلك » وفيه دلالة على أن قصة بريرة كانت متأخرة في السنة التاسعة أو العاشرة ، لأن العباس إنما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزوة الطائف وكان ذلك في أواخر سنة ثمان ، ويؤيده أيضا قول ابن عباس أنه شاهد ذلك ، وهو إنما قدم المدينة مع أبويه . ويؤيد تأخر قصتها أيضا — بخلاف قول من زعم أنها كانت قبل الإفك — أن عائشة في ذلك الزمان كانت صغيرة ، فبعد وقوع تلك الأمور والمراجعة والمسارة إلى الشراء والعق منها يومئذ ، وأيضا فقول عائشة « إن شاء مواليك أن أعدهم لهم عدة واحدة » فيه إشارة إلى وقوع ذلك في آخر الأمر لأنهم كانوا في أول الأمر في غاية الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح ، وفي كل ذلك رد على من زعم أن قصتها كانت متقدمة قبل قصة الإفك ، وحمله على ذلك وقوع ذكرها في حديث الإفك ، وقد قدمت الجواب عن ذلك هناك . ثم رأيت الشيخ تقي الدين السبكي استشكل القصة ثم جوز أنها كانت تخدم عائشة قبل شرائها أو اشتريتها وأخرت عتقها إلى بعد الفتح أو دام حزن زوجها عليها مدة طويلة أو كان حصل الفسخ وطلب أن ترده بعقد جديد أو كانت لعائشة ثم باعها ثم استعادتها بعد الكتابة اهـ ، وأقوى الاحتمالات الأول كما ترى .

**قوله ( لو راجعته )** كذا في الأصول بمشاة واحدة ووقع في رواية ابن ماجه « لو راجعته » بإثبات تحتانية ساكنة بعد المشاة وهي لغة ضعيفة ، وزاد ابن ماجه « فإنه أبو ولدك » وظاهره أنه كان له منها ولد .

**قوله ( تأمرني )** زاد الإسماعيلي « قال لا » وفيه إشعار بأن الأمر لا ينحصر في صيغة افعل لأنه خاطبها بقوله « لو راجعته . فقالت : تأمرني » أي تريد بهذا القول الأمر فيجب على ؟ وعند ابن مسعود من مرسل ابن سنان بسند صحيح « فقالت : يا رسول الله . أشيء واجب على ؟ قال : لا » .

**قوله ( قال : إنما أنا أشفع )** في رواية ابن ماجه « إنما أشفع » أي أقول ذلك على سبيل الشفاعة له لا على سبيل الحتم عليك .

**قوله ( فلا حاجة لي فيه )** أي فاذا لم تلزمني بذلك لا أختار العود اليه . وقد وقع في الباب الذي بعده « لو أعطاني كذا وكذا ما كنت عنده »

ب

[٥٢٨٤] ٥٠٩١ - حدثنا عبد الله بن رجاء قال أنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود : أن عائشة أرادت أن تشتري بريرة فابى موالها إلا أن يشترطوا الولاء ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه فقال : « اشترها وأعتقها ، فإنما الولاء لمن أعتق » . وأتى النبي صلى الله عليه بلحم ، فقيل : إن هذا ما تصدق به على بريرة ، فقال : « هو لها صدقة ولنا هدية » .

نَا آدَمُ قَالَ نَا شَعْبَةَ ، وَزَادَ « فَخَيْرَتٌ مِنْ زَوْجِهَا » .

**قوله ( باب )** كذا لهم بغير ترجمة ، وهو من متعلقات ما قبله ، وأورد فيه قصة بريرة عن عبد الله بن رجاء عن شعبة عن الحكم وهو ابن عتيبة بمثناة وموحدة مصغر عن إبراهيم وهو النخعي عن الأسود وهو ابن يزيد « أن عائشة أرادت أن تشتري بريرة » فساق القصة مختصرة وصورة سياقه الإرسال ، لكن أوردته في كفارات الأيمان مختصراً عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال فيه « عن الأسود عن عائشة » وكذا أوردته في الفرائض عن حفص ابن عمر عن شعبة وزاد في آخره « قال الحكم : وكان زوجها حراً » ثم أوردته بعده من طريق منصور عن إبراهيم عن الأسود أن عائشة فساق نحو سياق الباب وزاد فيه « وخيرت فاختارت نفسها وقالت : لو أعطيت كذا وكذا ما كنت معه ، قال الأسود : وكان زوجها حراً » قال البخاري : قول الأسود منقطع ، وقول ابن عباس « رأيته عبداً » أصح . وقال في الذي قبله في قول الحكم نحو ذلك ، وقد أورد البخاري عقب رواية عبد الله بن رجاء هذه عن آدم عن شعبة ولم يسق لفظه لكن قال « وزاد : فخبرت من زوجها » وقد أوردته في الزكاة عن آدم بهذا الإسناد فلم يذكر هذه الزيادة ، وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن آدم شيخ البخاري فيه فجعل الزيادة من قول إبراهيم ولفظه في آخره « قال الحكم قال إبراهيم : وكان زوجها حراً فخبرت من زوجها » فظهر أن هذه الزيادة مدرجة وحذفها في الزكاة لذلك ، وإنما أوردتها هنا مشيراً إلى أن أصل التخيير في قصة بريرة ثابت من طريق أخرى وقد قال الدارقطني في « العلل » : لم يختلف على عروة عن عائشة أنه كان عبداً ، وكذا قال جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن عائشة ، وأبو الأسود وأسامة بن زيد عن القاسم . قلت : وقع لبعض الرواة فيه غلط ، فأخرج قاسم بن أصبغ في مصنفه وابن حزم من طريقه قال أنبأنا أحمد بن يزيد المعلم حدثنا موسى بن معاوية عن جرير عن هشام عن أبيه عن عائشة « كان زوج بريرة حراً » وهذا وهم من موسى أو من أحمد ، فإن الحفاظ من أصحاب هشام ومن أصحاب جرير قالوا كان عبداً ، منهم إسحق بن راهويه وحديثه عند النسائي ، وعثمان بن أبي شيبة وحديثه عند أبي داود ، وعلي بن حجر وحديثه عند الترمذي ، وأصله عند مسلم وأحال به على رواية أبي أسامة عن هشام وفيه أنه كان عبداً ، قال الدارقطني : وكذا قال أبو معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه . قلت : ورواه شعبة عن عبد الرحمن فقال كان حراً ، ثم رجع عبد الرحمن فقال ما أدري ، وقد تقدم في العتق قال الدارقطني وقال عمران بن حدير عن عكرمة عن عائشة كان حراً وهو وهم ، قلت : في شيئين في قوله حر وفي قوله عائشة ، وإنما هو من رواية عكرمة عن ابن عباس ، ولم يختلف على ابن عباس في أنه كان عبداً ، وكذا جزم به الترمذي عن ابن عمر وحديثه عند الشافعي والدارقطني وغيرهما ، وكذا أخرجه النسائي من حديث صفية بنت أبي عبيد قالت كان زوج بريرة عبداً وسنده صحيح ، وقال النووي : يؤيد قول من قال أنه كان عبداً قول عائشة كان عبداً ، ولو كان حراً لم يخيروا ، فأخبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبداً ، ثم عللت بقولها « ولو كان حراً لم يخيروا » ومثل هذا لا يكاد أحد يقوله إلا توقيفا ، وتعقب بأن هذه الزيادة في رواية جرير عن هشام بن عروة في آخر الحديث ، وهي مدرجة من قول عروة ، بين ذلك في رواية مالك وأبي داود والنسائي . نعم وقع في رواية أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت « كانت بريرة مكاتبة لأناس من الأنصار وكانت تحت عبد » الحديث أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي ، وأسامة فيه مقال ، وأما دعوى أن ذلك لا يقال إلا بتوقيف فمردودة فإن للاجتهاد فيه مجالا ، وقد تقدم قريبا توجيهه من حيث النظر أيضا ، قال الدارقطني « وقال إبراهيم عن الأسود عن عائشة : كان حراً » . قلت : وأصرح ما رأيته في ذلك رواية أبي معاوية « حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : كان زوج بريرة حراً فلما عتقت خبرت » الحديث أخرجه أحمد عنه ، وأخرج ابن أبي شيبة عن إدريس عن الأعمش بهذا السند عن عائشة قالت « كان زوج بريرة حراً » ومن وجه آخر

عن النخعي عن الأسود أن عائشة حدثته « أن زوج بريرة كان حرا حين أعتقت » فدللت الروايات المفصلة التي قدمتها آنفا على أنه مدرج من قول الأسود أو من دونه فيكون من أمثلة ما أدرج في أول الخبر وهو نادر فإن الأكثر أن يكون في آخره ودونه أن يقع في وسطه ، وعلى تقدير أن يكون موصولا فترجح رواية من قال كان عبدا بالكثرة ، وأيضا قال المرء أعرف بحديثه ، فإن القاسم ابن أخي عائشة وعروة ابن أختها وتابعهما غيرهما فروايتهما أولى من رواية الأسود فإنهما أقعد بعائشة وأعلم بحديثها والله أعلم . وترجح أيضا بأن عائشة كانت تذهب إلى أن الأمة إذا عتقت تحت الحر لا خيار لها ، وهذا بخلاف ما روى العراقيون عنها فكان يلزم على أصل مذهبهم أن يأخذوا بقولها ويدعوا ما روى عنها لاسيما وقد اختلف عنها فيه ، وادعى بعضهم أنه يمكن الجمع بين الروايتين بحمل قول من قال كان عبدا على اعتبار ما كان عليه ثم أعتقت ، فلذلك قال من قال كان حرا ، ويرد هذا الجمع ما تقدم من قول عروة « كان عبدا ولو كان حرا لم تخير » وأخرجه الترمذي بلفظ « أن زوج بريرة كان عبدا أسود يوم أعتقت » فهذا يعارض الرواية المتقدمة عن الأسود ، ويعارض الاحتمال المذكور احتمال أن يكون من قال كان حرا أراد ما آل إليه أمره ، وإذا تعارضا إسنادا واحتمالا احتج إلى الترجيح ورواية الأكثر يرجح بها وكذلك الأحفظ وكذلك الأثرم ، وكل ذلك موجود في جانب من قال كان عبدا . وفي قصة بريرة من الفوائد وقد تقدم بعضها في المساجد وفي الزكاة والكثير منها في العتق : جواز المكاتب بالسنة تقريرا لحكم الكتاب ، وقد روى ابن أبي شيبة في « الأوائل » بسند صحيح أنها أول كتابة كانت في الإسلام ، ويرد عليه قصة سلمان ، فيجمع بأن أوليته في الرجال وأولية بريرة في النساء ، وقد قيل إن أول مكاتب في الإسلام أبو أمية عبد عمر ، وادعى الروباني أن الكتابة لم تكن تعرف في الجاهلية وخولف . ويؤخذ من مشروعية نجوم الكتابة البيع إلى أجل والاستقراض ونحو ذلك ، وفيه إلحاق الإماء بالعبيد لأن الآية ظاهرة في الذكور ، وفيه جواز كتابة أحد الزوجين الرقيقين ، ويلحق به جواز بيع أحدهما دون الآخر ، وجواز كتابة من لا مال له ولا حرفة ، كذا قيل وفيه نظر لأنه لا يلزم من طلبها من عائشة الإعانة على حالها أن يكون لا مال لها ولا حرفة ، وفيه جواز بيع المكاتب إذا رضى ولم يعجز نفسه إذا وقع التراضي بذلك ، وحمله من منع على أنها عجزت نفسها قبل البيع ويحتاج إلى دليل ، وقيل إنما وقع البيع على نجوم الكتابة وهو بعيد جدا ويؤخذ منه أن المكاتب عبد ما بقى عليه شيء ، فيتفرع منه إجراء أحكام الرقيق كلها في النكاح والجنابات والحدود وغيرها . وقد أكثر بسردها من ذكرنا أنهم جمعوا الفوائد المستنبطة من حديث بريرة . ومن ذلك أن من أدى أكثر نجومه لا يعتق تغليبا لحكم الأكثر ، وأن من أدى من النجوم بقدر قيمته يعتق ، وأن من أدى بعض نجومه لم يعتق منه بقدر ما أدى ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في شراء بريرة من غير استفصال . وفيه جواز بيع المكاتب والرقيق بشرط العتق ، وأن بيع الأمة المزوجة ليس طلاقا كما تقدم تقريره قريبا وأن عتقها ليس طلاقا ولا فسخا لثبوت التخيير ، فلو طلقت بذلك واحدة لكان لزوجها الرجعة ولم يتوقف على إذنها ، أو ثلاثا لم يقل لها لو راجعته لأنها ما كانت تحل له إلا بعد زوج آخر ، وأن بيعها لا يبيح لمشتريها وطأها لأن تخييرها يدل على بقاء علقه العصمة وأن سيد المكاتب لا يمنعه من الاكتساب وأن اكتسابه من حين الكتابة يكون له جواز سؤال المكاتب من يعينه على بعض نجومه وإن لم تحل ، وأن ذلك لا يقتضى تعجيزه ، وجواز سؤال ما لا يضطر الهائل إليه في الحال ، وجواز الاستعانة بالمرأة المزوجة ، وجواز تصرفها في مالها بغير إذن زوجها ، وبذل المال في طلب الأجر حتى في الشراء بالزيادة على ثمن المثل بقصد التقرب بالعتق ، ويؤخذ منه جواز شراء من يكون مطلق التصرف السلعة بأكثر من ثمنها لأن عائشة بذلت نقدا ما جعلوه نسيئة في تسع سنين لحصول الرغبة في النقد أكثر من النسيئة ، وجواز السؤال في الجملة لمن يتوقع الاحتياج إليه فيتحمل الأخبار الواردة في الزجر عن السؤال على الأولوية . وفيه جواز سعى المرقوق في فكاك رقبته ولو كان بسؤال من يشتري ليعتق وإن أضر ذلك بسيده لتشوف

الشارع إلى العتق ، وفيه بطلان الشروط الفاسدة في المعاملات وصحة الشروط المشروعة لمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » وقد تقدم بسطه في الشروط ، ويؤخذ منه أن من استثنى خدمة المرقوق عند بيعه لم يصح شرطه ، وأن من شرط شرطاً فاسداً لم يستحق العقوبة إلا أن علم بتحريمه وأصر عليه ، وأن سيد المكاتب لا يمنعه من السعى في تحصيل مال الكتابة ولو كان حقه في الخدمة ثابتاً ، وأن المكاتب إذا أدى نجومه من الصدقة لم يردها السيد وإذا أدى نجومه قبل حلولها كذلك ، ويؤخذ منه أنه يعتق أخذاً من قول موالي بريرة « إن شئت أن تحتسب عليك » فإن ظاهره في قبول تعجيل ما اتفقوا على تأجيله ومن لازمه حصول العتق ، ويؤخذ منه أيضاً أن من تبرع عن المكاتب بما عليه عتق ، واستدل به على عدم وجوب الوضع عن المكاتب لقول عائشة « أعدّها لهم عدة واحدة » ولم ينكر ، وأجيب بجواز قصد دفعهم لها بعد القبض . وفيه جواز إبطال الكتابة وفسخ عقدها إذا تراضى السيد والعبد ، وإن كان فيه إبطال التحرير لتقرير بريرة على السعى بين عائشة ومواليها في فسخ كتابتها لتشتريها عائشة . وفيه ثبوت الولاء للمعتق والرد على من خالفه ، ويؤخذ من ذلك عدة مسائل كعتق السائبة واللقيط والحليف ونحو ذلك كثر بها العدد من تكلم على حديث بريرة . وفيه مشروعية الخطبة في الأمر المهم والقيام فيها ، وتقديم الحمد والثناء ، وقول أما بعد عند ابتداء الكلام في الحاجة ، وأن من وقع منه ما ينكر استحجب عدم تعيينه ؛ وأن استعمال السجع في الكلام لا يكره إلا إذا قصد إليه ووقع متكلفاً . وفيه جواز اليمين فيما لا تجب فيه ولا سيما عند العزم على فعل شيء ، وأن لغو اليمين لا كفارة فيه لأن عائشة حلفت أن لا تشتري ثم قال لها النبي صلى الله عليه وسلم اشتري ولم ينقل كفارة . وفيه مناجاة الإثنين بحضرة الثالث في الأمر يستحي منه المناجى ويعلم أن من ناجاه يعلم الثالث به ويستثنى ذلك من النهي الوارد فيه ، وفيه جواز سؤال الثالث عن المناجاة المذكورة إذا ظن أن له تعلقاً به وجواز إظهار السر في ذلك ولا سيما إن كان فيه مصلحة للمناجى . وفيه جواز المساومة في المعاملة والتوكيل فيها ولو للرقيق ، واستخدام الرقيق في الأمر الذي يتعلق بمواليه وإن لم ياذنوا في ذلك بخصوصه . وفيه ثبوت الولاء للمرأة المعتقة فيستثنى من عموم الولاء لحمة كلحمة النسب فإن الولاء لا ينتقل إلى المرأة بالإرث بخلاف النسب . وفيه أن الكافر يرث ولأهله عتيقه المسلم وإن كان لا يرث قريبه المسلم ، وأن الولاء لا يباع ولا يوهب وقد تقدم في باب مفرد في العتق ، ويؤخذ منه أن معنى قوله في الرواية الأخرى « الولاء لمن أعطى الورق » أن المراد بالمعطي المالك لا من باشر الإعطاء مطلقاً فلا يدخل الوكيل ، ويؤيده قوله في رواية الثوري عند أحمد « لمن أعطى الورق وولى النعمة » وفيه ثبوت الخيار للأمة إذا عتقت على التفصيل المتقدم وأن خيارها يكون على الفور لقوله في بعض طرقه « إنها عتقت فدعاها فخيرها فاختارت نفسها » وللعلماء في ذلك أقوال : أحدها وهو قول الشافعي أنه على الفور ، وعنه يمتد خيارها ثلاثاً ، وقيل بقيامها من مجلس الحاكم وقيل من مجلسها وهما عن أهل الرأي ، وقيل يمتد أبداً وهو قول مالك والأوزاعي وأحمد وأحد أقوال الشافعي ، واتفقوا على أنه إن مكنته من وطئها سقط خيارها ، وتمسك من قال به بما جاء في بعض طرقه وهو عند أبي داود من طريق ابن إسحق بأسانيد عن عائشة أن بريرة أعتقت فذكر الحديث وفي آخره « إن قربك فلا خيار لك » وروى مالك بسند صحيح عن حفصة أنها أقت بذلك ، وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر مثله ، قال ابن عبد البر : لا أعلم لهما مخالفاً من الصحابة ، وقال به جمع من التابعين منهم الفقهاء السبعة ، واختلف فيما لو وطئها قبل علمها بأن لها الخيار هل يسقط أو لا ؟ على قولين للعلماء أصحهما عند الحنابلة لا فرق ، وعند الشافعية تعذر بالجهل ، وفي رواية الدارقطني : إن وطئت فلا خيار لك ، ويؤخذ من هذه الزيادة أن المرأة إذا وجدت بزوجه عيباً ثم مكنته من الوطء بطل خيارها . وفيه أن الخيار فسخ لا يملك الزوج فيه رجعة ، وتمسك من قال له الرجعة بقول النبي صلى الله عليه وسلم « لو راجعته » ولا حجة فيه وإلا لما كان لها اختيار فتعين حمل المراجعة في الحديث على معناها



اللغوي والمراد رجوعها إلى عصمته ، ومنه قوله تعالى ﴿ فلا جناح عليهما أن يتراجعا ﴾ مع أنها في المطلق ثلاثا . وفيه إبطال قول من زعم استحالة أن يجب أحد الشخصين الآخر والآخر يفضله لقول النبي صلى الله عليه وسلم « ألا تعجب من حب مغيث بريرة ومن بغض بريرة مغيثا » ؟ نعم يؤخذ منه أن ذلك هو الأكثر الأغلب ، ومن ثم وقع التعجب لأنه على خلاف المعتاد ، وجوز الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة نفع الله به أن يكون ذلك مما ظهر من كثرة استمالة مغيث لها بأنواع من الاستمالات كإظهاره حبها وتردده خلفها وبكائه عليها مع ما ينضم إلى ذلك من استمالاتها بالقول الحسن والوعد الجميل ، والعادة في مثل ذلك أن يميل القلب ولو كان نافرأ فلما خالفت العادة وقع التعجب ، ولا يلزم منه ما قال الأولون . وفيه أن المرء إذا خير بين مباحين فآثر ما ينفعه لم يلم ولو أضر ذلك برفيقه . وفيه اعتبار الكفاءة في الحرية . وفيه سقوط الكفاءة برضا المرأة التي لا ولي لها ، وأن من خير امرأته فاخترت فراقه وقع وانفسخ النكاح بينهما وقد تقدم ، وأنها لو اختارت البقاء معه لم ينقص عدد الطلاق . وكثير بعض من تكلم على حديث بريرة هنا في سرد تفاريع التخيير . وفيه أن المرأة إذا ثبت لها الخيار فقالت لا حاجة لي به ترتب على ذلك حكم الفراق ، كذا قيل وهو مبنى على أن ذلك وقع قبل اختيارها الفراق ولم يقع إلا بهذا الكلام وفيه من النظر ما تقدم . وفيه جواز دخول النساء الأجانب بيت الرجل سواء كان فيه أم لا . وفيه أن المكاتب لا يلحقها في العتق ولدها ولا زوجها . وفيه تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم مطلقا ، وجواز التطوع منها على ما يلحق به في تحريم صدقة الفرض كأزواجه ومواليه ، وأن موالى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم عليهن الصدقة وإن حرمت على الأزواج ، وجواز أكل الغنى ما تصدق به على الفقير إذا أهداه له وبالباع أولى ، وجواز قبول الغنى هدية الفقير . وفيه الفرق بين الصدقة والهدية في الحكم . وفيه نصح أهل الرجل له في الأمور كلها وجواز أكل الإنسان من طعام من يسر بأكله منه ولو لم يأذن له فيه بخصوصه ، وبأن الأمة إذا عتقت جاز لها التصرف بنفسها في أمورها ولا حجر لمعتقها عليها إذا كانت رشيدة ، وأنها تتصرف في كسبها دون إذن زوجها إن كان لها زوج . وفيه جواز الصدقة على من يمونه غيره لأن عائشة كانت تمون بريرة ولم ينكر عليها قبولها الصدقة ، وأن لمن أهدى لأهله شيء أن يشرك نفسه معهم في الإخبار عن ذلك لقوله « وهو لنا هدية » وأن من حرمت عليه الصدقة جاز له أكل عيناها إذا تغير حكمها ، وأنه يجوز للمرأة أن تدخل إلى بيت زوجها مالا يملكه بغير علمه ، وأن تتصرف في بيته بالطبخ وغيره بالاته ووقوده ، وجواز أكل المرء ما يجده في بيته إذا غلب الحل في العادة ، وأنه ينبغي تعريفه بما يخشى توقفه عنه ، واستحباب السؤال عما يستفاد به علم أو أدب أو بيان حكم أو رفع شبهة وقد يجب ، وسؤال الرجل عما لم يعهده في بيته ، وأن هدية الأدنى للأعلى لا تستلزم الإثابة مطلقا ، وقبول الهدية وإن نزر قدرها جبر للمهدى ، وأن الهدية تملك بوضعها في بيت المهدى له ولا يحتاج إلى التصريح بالقبول ، وأن لمن تصدق عليه بصدقة أن يتصرف فيها بما شاء ولا ينقص أجر المتصدق ، وأنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل إذا لم يكن فيه شبهة ، ولا عن الذبيحة إذا ذبحت بين المسلمين ، وأن من تصدق عليه قليل لا يتسخطه . وفيه مشاوراة المرأة زوجها في التصرفات ، وسؤال العالم عن الأمور الدينية ، وإعلام العالم بالحكم لمن رآه يتعاطى أسبابه ولو لم يسأل ومشاوراة المرأة إذا ثبت لها حكم التخيير في فراق زوجها أو الإقامة عنده ، وأن على الذي يشاور بذل النصيحة . وفيه جواز مخالفة المشير فيما يشير به في غير الواجب ، واستحباب شفاعة الحاكم في الرفق بالخصم حيث لا ضرر ولا إضرار ، ولا لوم على من خالف ولا غضب ولو عظم قدر الشافع ، وترجم له النسائي « شفاعة الحاكم في الخصوم قبل فصل الحكم ولا يجب على المشفوع عنده القبول » ، ويؤخذ منه أن التصميم في الشفاعة لا يسوغ فيما تشق الإجابة فيه على المسؤول بل يكون على وجه العرض والترغيب . وفيه جواز الشفاعة قبل أن يسألها المشفوع له لأنه لم ينقل أن مغيثا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يشفع له ، كذا قيل ، وقد

قدمت أن في بعض الطرق أن العباس هو الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فيحتمل أن يكون مغيث سأل العباس في ذلك ويحتمل أن يكون العباس ابتداءً ذلك من قبل نفسه شفقة منه على مغيث ، ويؤخذ منه استحباب إدخال السرور على قلب المؤمن . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جهمرة نفع الله به : فيه أن الشافع يؤجر ولو لم تحصل إجابته ، وأن المشفوع عنده إذا كان دون قدر الشافع لم تتمتع الشفاعة ، قال : وفيه تنبيه الصاحب صاحبه على الاعتبار بآيات الله وأحكامه لتعجيب النبي صلى الله عليه وسلم العباس من حب مغيث بريرة ، قال : ويؤخذ منه أن نظره صلى الله عليه وسلم كان كله بحضور وفكر ، وأن كل ما خالف العادة يتعجب منه ويعتبر به . وفيه حسن أدب بريرة لأنها لم تفصح برد الشفاعة وإنما قالت « لا حاجة لي فيه » . وفيه أن فرط الحب يذهب الحياء لما ذكر من حال مغيث وغلبة الوجد عليه حتى لم يستطع كتمان حبها ، وفي ترك النكير عليه بيان جواز قبول عذر من كان في مثل حاله ممن يقع منه ما لا يليق بمنصبه إذا وقع بغير اختياره ، ويستنبط من هذا معذرة أهل المحبة في الله إذا حصل لهم الوجد من سماع ما يفهمون منه الإشارة إلى أحوالهم حيث يظهر منهم مالا يصدر عن اختيار من الرقص ونحوه ، وفيه استحباب الإصلاح بين المتنازعين سواء كانا زوجين أم لا ، وتأكيده الحرمة بين الزوجين إذا كان بينهما ولد لقوله صلى الله عليه وسلم « إنه أبو ولدك » ويؤخذ منه أن الشافع يذكر للمشفوع عنده ما يبعث على قبوله من مقتضى الشفاعة والحامل عليها ، وفيه جواز شراء الأمة دون ولدها وأن الولد يثبت بالفراش والحكم بظاهر الأمر في ذلك . قلت : ولم أقف على تسمية أحد من أولاد بريرة ، والكلام محتمل لأن يريد به أنه أبو ولدها بالقوة لكنه خلاف الظاهر . وفيه جواز نسبة الولد إلى أمه . وفيه أن المرأة الثيب لا إجبار عليها ولو كانت معتوقة ، وجواز خطبة الكبير والشریف لمن هو دونه . وفيه حسن الأدب في المخاطبة حتى من الأعلى مع الأدنى ، وحسن التلطف في الشفاعة . وفيه أن للعبد أن يخطب مطلقة بغير إذن سيده ، وأن خطبة المعتدة لا تحرم على الأجنبية إذا خطبها لمطلقها ، وأن فسخ النكاح لا رجعة فيه إلا بنكاح جديد ، وأن الحب والبغض بين الزوجين لا لوم فيه على واحد منهما لأنه بغير اختيار ، وجواز بكاء المحب على فراق حبيبه وعلى ما يفوته من الأمور الدنيوية ومن الدينية بطريق الأولى ، وأنه لا عار على الرجل في إظهار حبه لزوجته ، وأن المرأة إذا أبغضت الزوج لم يكن لوليها إكراهها على عشرته ، وإذا أحبته لم يكن لوليها التفريق بينهما ، وجواز ميل الرجل إلى امرأة يطعم في تزويجها أو رجعتها ، وجواز كلام الرجل لمطلقة في الطرق واستعطافها لها واتباعها أين سلكت كذلك ، ولا يخفى أن محل الجواز عند أمن الفتنة ، وجواز الإخبار عما يظهر من حال المرأة وإن لم تفصح به لقوله صلى الله عليه وسلم للعباس ما قال . وفيه جواز رد الشافع المنة على المشفوع إليه بقبول شفاعته ، لأن قول بريرة للنبي صلى الله عليه وسلم « أتأمرني » ظاهر في أنه لو قال « نعم » لقبِلت شفاعته ، فلما قال « لا » علم أنه رد عليها ما فهم من المنة في امتثال الأمر ، كذا قيل وهو متكلف ، بل يؤخذ منه أن بريرة علمت أن أمره واجب الامتثال ، فلما عرض عليها ما عرض استفصلت هل هو أمر فيجب عليها امتثاله، أو مشورة فتتخير فيها؟ وفيه أن كلام الحاكم بين الخصوم في مشورة وشفاعة ونحوهما ليس حكما . وفيه أنه يجوز لمن سئل قضاء حاجة أن يشترط على الطالب ما يعود عليه نفعه ، لأن عائشة شرطت أن يكون لها الولاء إذا أدت الثمن دفعة واحدة . وفيه جواز أداء الدين على المدين ، وأنه يبرأ بأداء غيره عنه ، وإفتاء الرجل زوجته فيما لها حظ وغرض إذا كان حقا ، وجواز حكم الحاكم لزوجته بالحق ، وجواز قول مشتري الرقيق اشتريته لأعتقه ترغيبا للبائع في تسهيل البيع ، وجواز المعاملة بالدرهم والدنانير عددا إذا كان قدرها بالكتابة معلوما لقولها « أعدها » ولقولها « تسع أواق » ويستنبط منه جواز بيع المعاطاة . وفيه جواز عقد البيع بالكتابة لقوله « خذيها » ومثله قوله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر في حديث الهجرة « قد أخذتها بالثمن » . وفيه أن حق الله مقدم على حق الآدمي لقوله « شرط الله أحق وأوثق » ومثله الحديث الآخر « دين الله أحق أن يقضي » وفيه جواز الاشتراك في الرقيق لتكرر ذكر أهل بريرة في الحديث ، وفي رواية « كانت لناس من

الأنصار ، ويحتمل مع ذلك الوحدة وإطلاق ما في الخبر على المجاز . وفيه أن الأيدي ظاهرة في الملك ، وأن مشترى السلعة لا يسأل عن أصلها إذا لم تكن ربية . وفيه استحباب إظهار أحكام العقد للعالم بها إذا كان العاقد يجهلها . وفيه أن حكم الحاكم لا يغير الحكم الشرعي فلا يحل حراما ولا يحل حراما . وفيه قبول خبر الواحد الثقة وخبر العبد والأمة وروايتهما . وفيه أن البيان بالفعل أقوى من القول ، وجواز تأخير البيان إلى وقت الحاجة والمبادرة إليه عند الحاجة ، وفيه أن الحاجة إذا اقتضت بيان حكم عام وجب إعلانه أو ندب بحسب الحال . وفيه جواز الرواية بالمعنى والاختصار من الحديث ، والاختصار على بعضه بحسب الحاجة ، فإن الواقعة واحدة وقد رويت بألفاظ مختلفة وزاد بعض الرواة ما لم يذكر الآخر ولم يقدح ذلك في صحته عند أحد من العلماء . وفيه أن العدة بالنساء لما تقدم من حديث ابن عباس أنها أمرت أن تعتد عدة الحرة ، ولو كان بالرجال لأمرت أن تعتد بعدة الإماء . وفيه أن عدة الأمة إذا عتقت تحت عبد فاختارت نفسها ثلاثة قروء ، وأما ما وقع في بعض طرقه « تعتد بحيضة » فهو مرجوح ، ويحتمل أن أصله « تعتد بحيض » فيكون المراد جنس ما تستبرئ به رجحها لا الوحدة . وفيه تسمية الأحكام سننا وإن كان بعضها واجبا ، وأن تسمية مادون الواجب سنة اصطلاح حادث . وفيه جواز جبر السيد أمته على تزويج من لا تختاره إما لسوء خلقه أو خلقه وهي بالضد من ذلك ، فقد قيل إن بريرة كانت جميلة غير سوداء بخلاف زوجها وقد زوجت منه وظهر عدم اختيارها لذلك بعد عتقها . وفيه أن أحد الزوجين قد ينقض الآخر ولا يظهر له ذلك ، ويحتمل أن تكون بريرة مع بغضها مغنيا كانت تصير على حكم الله عليها في ذلك ولا تعامله بما يقتضيه البغض إلى أن فرج الله عنها . وفيه تنبيه صاحب الحق على ماوجب له إذا جهله ، واستقلال المكاتب بتعجيز نفسه ، وإطلاق الأهل على السادة وإطلاق العبيد على الأرقاء ، وجواز تسمية العبد مغنيا ، وأن مال الكتابة لا حد لأكثره ، وأن للمعتق أن يقبل الهدية من معتقه ولا يقدح ذلك في ثواب العتق ، وجواز الهدية لأهل الرجل بغير استئذانه ، وقبول المرأة ذلك حيث لا ربية . وفيه سؤال الرجل عما لم يعهده في بيته ، ولا يرد على هذا ما تقدم في قصة أم زرع حيث وقع في سياق المدح « ولا يسأل عما عهد » لأن معناه كما تقدم ولا يسأل عن شيء عهده وفاته فلا يقول لأهله أين ذهب ؟ وهنا سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء رآه وعانيه ثم أحضر له غيره فسأل عن سبب ذلك لأنه يعلم أنهم لا يتركون إحضاره له شحا عليه بل لتوهم تحريمه ، فأزاد أن يبين لهم الجواز . وقال ابن دقيق العيد : فيه دلالة على تبسيط الإنسان في السؤال عن أحوال منزله وما عهده فيه قبل والأول أظهر ، وعندي أنه مبني على خلاف ما انبنى عليه الأول ، لأن الأول مبني على أنه علم حقيقة الأمر في اللحم وأنه مما تصدق به على بريرة ، والثاني مبني على أنه لم يتحقق من أين هو فجاز أن يكون مما أهدي لأهل بيته من بعض الزامها كأقاربها مثلا ولم يتعين الأول . وفيه أنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل إليه إذا لم يظن تحريمه أو تظهر فيه شبهة ، إذ لم يسأل صلى الله عليه وسلم عن تصدق على بريرة ولا عن حاله ، كذا قيل ، وقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم هو الذي أرسل إلى بريرة بالصدقة فلم يتم هذا .

ب) قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ ﴾

[٥٢٨٥] ٥٠٩٢ - حدثني قُتَيْبَةُ قَالَ نَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ نِكَاحِ النَّصْرَانِيَّةِ وَالْيَهُودِيَّةِ ، قَالَ : إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْمُشْرِكَاتِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، وَلَا أَعْلَمُ مِنَ الْإِشْرَاقِ شَيْئًا أَكْبَرَ مِنْ أَنْ تَقُولَ الْمَرْأَةُ رَبُّهَا عَيْسَى ، وَهُوَ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ .

قوله ( باب قول الله سبحانه ولا تنكحوا المشركات ) كذا للأكثر ؛ وساق في رواية كريمة إلى قوله ﴿ ولو

أعجبتمكم ﴿﴾ ولم يبت البخاري حكم المسألة لقيام الاحتمال عنده في تأويلها ، فالأكثر أنها على العموم وأنها خصت بآية المائدة ، وعن بعض السلف أن المراد بالمشركات هنا عبدة الأوثان والمجوس حكاية ابن المنذر وغيره . ثم أورد المصنف فيه قول ابن عمر في نكاح النصرانية وقوله لا أعلم من الإشراف شيئا أكثر من أن تقول المرأة رها عيسى » وهذا مصير منه إلى استمرار حكم عموم آية البقرة ، فكأنه يرى أن آية المائدة منسوخة وبه جزم إبراهيم الحربي ، وردده النحاس فحمله على التورع كما سيأتي ، وذهب الجمهور إلى أن عموم آية البقرة خص بآية المائدة وهي قوله ﴿﴾ والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ﴿﴾ فبقى سائر المشتريات على أصل التحريم . وعن الشافعي قول آخر أن عموم آية البقرة أريد به خصوص آية المائدة ، وأطلق ابن عباس أن آية البقرة منسوخة بآية المائدة ، وقد قيل إن ابن عمر شذ بذلك فقال ابن المنذر لا يحفظ عن أحد من الأوثان أنه حرم ذلك اهـ ، لكن أخرج ابن أبي شيبة بسند حسن أن عطاء كره نكاح اليهوديات والنصرانيات وقال : كان ذلك والمسلمات قليل ، وهذا ظاهر في أنه خص الإباحة بحال دون حال . وقال أبو عبيد : المسلمون اليوم على الرخصة . وروى عن عمر أنه كان يأمر بالتنزه عنهم من غير أن يحرمهم . وزعم ابن المرباط تبعاً للنحاس وغيره أن هذا مراد ابن عمر أيضاً لكنه خلاف ظاهر السياق ، لكن الذي احتج به ابن عمر يقتضي تخصيص المنع بمن يشرك من أهل الكتاب لا من يوحد ، وله أن يحمل آية الحل على من لم يبدل دينه منهم ، وقد فصل كثير من العلماء كالشافعية بين من دخل أباًؤها في ذلك الدين قبل التحريف أو النسخ أو بعد ذلك ، وهو من جنس مذهب ابن عمر بل يمكن أن يحمل عليه ، وتقدم بحث في ذلك في الكلام على حديث هرقل في كتاب الإيمان ، فذهب الجمهور إلى تحريم النساء المجوسيات ، وجاء عن حذيفة أنه تسرى بمجوسية أخرجه ابن أبي شيبة وأورده أيضاً عن سعيد بن المسيب وطائفة وبه قال أبو ثور ؛ وقال ابن بطلال هو محجوج بالجماعة والتنزيل ، وأجيب بأنه لا إجماع مع ثبوت الخلاف عن بعض الصحابة والتابعين ، وأما التنزيل فظاهره أن المجوس ليسوا أهل كتاب لقوله تعالى ﴿﴾ أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا ﴿﴾ لكن لما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الجزية من المجوس دل على أنهم أهل كتاب ، فكان القياس أن تجري عليهم بقية أحكام الكتابيين ، لكن أجيب عن أخذ الجزية من المجوس أنهم اتبعوا فيهم الخير ، ولم يرد مثل ذلك في النكاح والذبايح ، وسيأتي تعرض لذلك في كتاب الذبايح إن شاء الله تعالى

### باب نكاح من أسلم من المشركات وعدتتهن

[٥٢٨٦] ٥٠٩٣ - حدثني إبراهيم بن موسى قال أنا هشام عن ابن جريج . وقال عطاء عن ابن عباس : كان المشركون على منزلتين من النبي صلى الله عليه وآله والمؤمنين ، كانوا مشركي أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونهم ، ومشركي أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونهم . فكان إذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر ، فإذا طهرت حل لها النكاح ، فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه ، وإن هاجر عبداً منهم أو أمةً فهما حران ، ولهما ما للمهاجرين . ثم ذكر من أهل العهد مثل حديث مجاهد . وإن هاجر عبد أو أمة للمشركين أهل العهد لم يردوا وردت أثمانهم .

[٥٢٨٧] ٥٠٩٤ - وقال عطاء عن ابن عباس : كانت قريبة ابنة أبي أمية عند عمر بن الخطاب ، فطلقها ، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان . وكانت أم الحكم ابنة أبي سفيان تحت عياض بن غنم الفهري ، فطلقها ، فتزوجها عبد الله بن عثمان الثقفي .

**قوله ( باب نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن )** أى قدرها ، والجمهور على أنها تعتد عدة الحرة ، وعن أبى حنيفة يكفي أن تستبرأ بغيضة .

**قوله ( أنبأنا هشام )** هو ابن يوسف الصنعاني .

**قوله ( وقال عطاء )** هو معطوف على شيء محذوف ، كأنه كان في جملة أحاديث حدث بها ابن جريج عن عطاء ثم قال « وقال عطاء » كما قال بعد فراغه من الحديث « قال وقال عطاء » فذكر الحديث الثاني بعد سياقه ما أشار إليه من أنه مثل حديث مجاهد . وفي هذا الحديث بهذا الإسناد علة كالتى تقدمت في تفسير سورة نوح ، وقد قدمت الجواب عنها ، وحاصلها أن أبا مسعود الدمشقي ومن تبعه جزموا بأن عطاء المذكور هو الخراساني ، وأن ابن جريج لم يسمع منه التفسير وإنما أخذه عن أبيه عثمان عنه ، وعثمان ضعيف ، وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس . وحاصل الجواب جواز أن يكون الحديث عند ابن جريج بالإسنادين ، لأن مثل ذلك لا يخفى على البخاري مع تشدده في شرط الاتصال ، مع كون الذي نبه على العلة المذكورة هو على بن المديني شيخ البخاري المشهور به ، وعليه يعول غالباً في هذا الفن خصوصاً علل الحديث . وقد ضاق مخرج هذا الحديث على الإسماعيلي ثم على أبى نعيم فلم يخرجاه إلا من طريق البخاري نفسه .

**قوله ( لم تحطب )** بضم أوله ( حتى تحيض وتطهر ) تمسك بظاهره الخفية ، وأجاب الجمهور بأن المراد تحيض ثلاث حيض ، لأنها صارت بإسلامها وهجرتها من الحرائر بخلاف ما لو سببت . وقوله « فإن هاجر زوجها معها » يأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده .

**قوله ( وإن هاجر عبد منهم )** أى من أهل الحرب .

**قوله ( ثم ذكر من أهل العهد مثل حديث مجاهد )** يحتمل أن يعنى بحديث مجاهد الذي وصفه بالملقية الكلام المذكور بعد هذا وهو قوله « وإن هاجر عبد أو أمة للمشركين الخ » ، ويحتمل أن يريد به كلاماً آخر يتعلق بنساء أهل العهد وهو أولى ، لأنه قسم المشركين إلى قسمين : أهل حرب ، وأهل عهد . وذكر حكم نساء أهل الحرب ثم حكم أرقائهم ، فكأنه أحال بحكم نساء أهل العهد على حديث مجاهد ، ثم عقبه بذكر حكم أرقائهم . وحديث مجاهد في ذلك وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عنه في قوله « وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتهم » أى إن أصبتم مغنا من قريش فاعطوا الذين ذهب أزواجهم مثل ما أنفقوا عوضاً ، وسيأتي بسط هذا في الباب الذي يليه .

**قوله ( وقال عطاء عن ابن عباس )** هو موصول بالإسناد المذكور أولاً عن ابن جريج كما بينته قبل .

**قوله ( كانت قرية )** بالقاف والموحدة مصغرة في أكثر النسخ ، وضبطها الديماطي بفتح القاف وفتحه الذهبي ، وكذلك هو في نسخة معتمدة من طبقات ابن سعد . وكذا للكشميهني في حديث عائشة الماضي في الشروط . ولأكثر بالتصغير كالذي هنا ، وحكى ابن التين في هذا الاسم الوجهين ، وقال شيخنا في القاموس بالتصغير وقد تفتح .

**قوله ( ابنة أبى أمية )** أى ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، وهى أخت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، هذا ظاهر في أنها لم تكن أسلمت في هذا الوقت ، وهو ما بين عمرة الحديبية وفتح مكة ، وفيه نظر لأنه ثبت في النسائي بسند صحيح من طريق أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أم سلمة في قصة تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بها ففيه « وكانت أم سلمة ترضع زينب بنتها فجاء عمار فأخذها ، فجاء

النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أين زنا ؟ فقالت قرية بنت أبي أمية صادفها عندها : أخذها عمار ، الحديث فهذا يقتضي أنها هاجرت قديما لأن تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بأم سلمة كان بعد أحد وقبل الحديبية بثلاث سنين أو أكثر ، لكن يَحْتَمِلُ أن تكون جاءت إلى المدينة زائرة لأختها قبل أن تسلم ، أو كانت مقيمة عند زوجها عمر على دينها قبل أن تنزل الآية ، وليس في مجرد كونها كانت حاضرة عند تزويج أختها أن تكون حينئذ مسلمة . لكن يردُّه أن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري لما نزل ﴿ ولا تمسكوا بعصم الكوافر ﴾ فذكر القصة وفيها « فطلق عمر امرأتين كانتا له بمكة » فهذا يرد أنها كانت مقيمة ولا يرد أنها جاءت زائرة ، ويحتمل أن يكون لأم سلمة أختان كل منهما تسمى قرية تقدم إسلام إحداها وهي التي كانت حاضرة عند تزويج أم سلمة وتأخر إسلام الأخرى وهي المذكورة هنا ، ويؤيد هذا الثاني أن ابن سعد قال في « الطبقات » قرية الصغرى بنت أبي أمية أخت أم سلمة تزوجها عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق فولدت له عبد الله وحفصة وأم حكيم ، وساق بسند صحيح أن قرية قالت لعبد الرحمن وكان في خلقه شدة « لقد حذروني منك ، قال : فأمر بك يديك ، قالت : لا أختار على ابن الصديق أحدا . فأقام عليها » وتقدم في الشروط من وجه آخر في هذه القصة في آخر حديث الزهري عن عروة عن مروان والمسور فذكر الحديث ثم قال « وبلغنا أن عمر طلق امرأتين كانتا له في الشرك قرية وابنة أبي جبرول ، فتزوج قرية معاوية وتزوج الأخرى أبو جهم بن حذيفة » وهو مطابق لما هنا وزائد عليه ، وتقدم من وجه آخر مثله لكن قال « وتزوج الأخرى صفوان بن أمية » فيمكن الجمع بأن يكون أحدهما تزوج قبل الآخر . وأما بنت أبي جبرول فوقع في المغازي الكبرى لابن إسحق « حدثني الزهري عن عروة أنها أم كلثوم بنت عمرو بن جبرول » فكان أباهما كنى باسم والده ، وجبرول بفتح الجيم ، وقد بينت في آخر الحديث الطويل في الشروط أن القائل « وبلغنا » هو الزهري وبينت هناك من وصله عنه من الرواة . وأخرج ابن أبي حاتم بسند حسن من رواية بنى طلحة مسلسلا بهم عن موسى بن طلحة عن أبيه قال « لما نزلت هذه الآية ﴿ ولا تمسكوا بعصم الكوافر ﴾ طلقت امرأتي أروى بنت ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وطلق عمر قرية وأم كلثوم بنت جبرول » وقد روى الطبري من طريق سلمة بن الفضل عن محمد بن إسحق قال « قال الزهري : لما نزلت هذه الآية طلق عمر قرية وأم كلثوم وطلق طلحة أروى بنت ربيعة فرق بينهما الإسلام ، حتى نزلت ﴿ ولا تمسكوا بعصم الكوافر ﴾ ثم تزوجها بعد أن أسلمت خالد بن سعيد بن العاصي » . واختلف في ترك رد النساء إلى أهل مكة مع وقوع الصلح بينهم وبين المسلمين في الحديبية على أن من جاء منهم إلى المسلمين ردوه ومن جاء من المسلمين إليهم لم يردوه هل نسخ حكم النساء من ذلك فمنع المسلمون من ردهن أو لم يدخلن في أصل الصلح أو هو عام أرهد به الخصوص وبين ذلك عند نزول الآية ؟ وقد تمسك من قال بالثاني بما وقع في بعض طرقه « على أن لا يأتيك منا رجل إلا رددته » فمفهومه أن النساء لم يدخلن . وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان « أن المشركين قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : رد علينا من هاجر من نساتنا ، فإن شرطنا أن من أتاك منا أن ترد علينا . فقال : كان الشرط في الرجال ولم يكن في النساء » وهذا لو ثبت كان قاطعا للنزاع ، لكن يؤيد الأول والثالث ما تقدم في أول الشروط أن أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط لما هاجرت جاء أهلها يسألون ردها فلم يردوها لما نزلت ﴿ إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات ﴾ الآية ، والمراد قوله فيها ﴿ فلا ترجعهن إلى الكفار ﴾ وذكر ابن الطلاع في أحكامه أن سبيعة الأسلمية هاجرت فأقبل زوجها في طلبها ، فنزلت الآية ، فرد على زوجها مهرها والذي أنفق عليها ولم يردوها ، واستشكل هذا بما في الصحيح أن سبيعة الأسلمية مات عنها سعد بن خولة وهو ممن شهد بدرا في حجة الوداع ، فإنه دال على أنها تقدمت هجرتها وهجرة زوجها ، ويمكن الجمع بأن يكون سعد بن خولة إنما تزوجها بعد أن هاجرت ، ويكون الزوج الذي جاء في طلبها ولم ترد عليه آخر لم يسلم يومئذ ، وقد ذكرت في أول

الشروط أسماء عدة ممن هاجر من نساء الكفار في هذه القصة

### باب إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذمي أو الحربي

وقال عبد الوارث عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس: إذا أسلمت النصرانية قبل زوجها بساعة حرمت عليه. وقال داود عن إبراهيم الصائغ سئل عطاء عن امرأة من أهل العهد أسلمت ثم أسلم زوجها في العدة أهى امرأته؟ قال: لا، إلا أن تشاء هي بنكاح جديد وصداق. وقال مجاهد: إذا أسلم في العدة يتزوجها، وقال الله: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا﴾. وقال الحسن وقتادة في مجوسيين أسلما: هما على نكاحهما، فإذا سبق أحدهما مباحبه وأبى الآخر بانت لا سبيل له عليها. وقال ابن جريج قلت لعطاء: امرأة من المشركين جاءت إلى المسلمين أيعاض زوجها منها لقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مَا أَنْفَقُوا﴾ قال: لا، إنما كان ذلك بين النبي صلى الله عليه وآله وبين أهل العهد. وقال مجاهد: هذا كله في صلح بين النبي صلى الله عليه وآله وبين قريش.

٥٠٩٥ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب... ح. وقال إبراهيم بن المنذر حدثني ابن وهب قال حدثني يونس قال ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت: كان المؤمنات إذا هاجرن إلى النبي صلى الله عليه وآله عليه يمتحنهن لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ﴾ إلى آخر الآية. قالت عائشة: فمن أقر بهذا الشرط من المؤمنات فقد أقر بائنها، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أقرن بذلك من قولهن قال لهن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه: «انطلقن لقد بايعتكن». لا والله ما مسّت يد رسول الله صلى الله عليه وآله عليه يد امرأة قط، غير أنه بايعهن بالكلام، والله ما أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله عليه على النساء إلا بما أمره الله، يقول لهن إذا أخذ عليهن: «قد بايعتكن»، كلاماً.

قوله (باب إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذمي أو الحربي) كذا اقتصر على ذكر النصرانية وهو مثال وإلا فاليهودية كذلك، فلو عبر بالكتابية لكان أشمل، وكأنه راعى لفظ الأثر المنقول في ذلك ولم يجرم بالحكم لإشكاله، بل أورد الترجمة مورد السؤال فقط، وقد جرت عادته أن دليل الحكم إذا كان محتملاً لا يجرم بالحكم، والمراد بالترجمة بيان حكم إسلام المرأة قبل زوجها هل تقع الفرقة بينهما بمجرد إسلامها، أو يثبت لها الخيار، أو يوقف في العدة فإن أسلم استمر النكاح وإلا وقعت الفرقة بينهما؟ وفيه خلاف مشهور وتفصيل يطول شرحها، وميل البخاري إلى أن الفرقة تقع بمجرد الإسلام كما سأبينه.

قوله (وقال عبد الوارث عن خالد) هو الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس لم يقع لي موصولا عن عبد الوارث، لكن أخرج ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عن خالد الحذاء نحوه.

قوله (إذا أسلمت النصرانية قبل زوجها بساعة حرمت عليه) وهو عام في المدخول بها وغيرها، ولكن قوله «حرمت عليه» ليس بصريح في المراد. ووقع في رواية ابن أبي شيبة «فهي أملك بنفسها» وأخرج الطحاوي من طريق أيوب عن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية أو النصرانية تكون تحت اليهودي أو النصراني فتسلم فقال «يفرق بينهما الإسلام، يعلو ولا يعلى عليه» وسنده صحيح.

قوله (وقال داود) هو ابن أبي الفرات، واسم أبي الفرات عمرو بن الفرات، وإبراهيم الصائغ هو ابن ميمون.

قوله ( سئل عطاء ) هو ابن أبي رباح (عن امرأة من أهل العهد أسلمت ثم أسلم زوجها في العدة أهى امرأته ؟ قال : لا ، إلا أن تشاء هي بنكاح جديد وصداق ) وصله ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عطاء بمعناه ، وهو ظاهر في أن الفرقة تقع بإسلام أحد الزوجين ولا تنتظر انقضاء العدة .

قوله ( وقال مجاهد إذا أسلم في العدة يتزوجها ) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجیح عنه .

قوله ( وقال الله إلخ ) هذا ظاهر في اختياره القول الماضي فإنه كلام البخاري ، وهو استدلال منه لتقوية قول عطاء المذكور في هذا الباب ، وهو معارض في الظاهر لروايته عن ابن عباس في الباب الذي قبله وهى قوله « لم تخطب حتى تحيض وتطهر » ويمكن الجمع بينهما لأنه كما يحتمل أن يريد بقوله « لم تخطب حتى تحيض وتطهر » انتظار إسلام زوجها مادامت في عدتها يحتمل أيضا أن تأخير الخطبة إنما هو لكون المعتدة لا تخطب ما دامت في العدة ، فعلى هذا الثاني لا يبقى بين الخبرين تعارض ، وبظاهر قول ابن عباس في هذا وعطاء قال طاوس والثوري وفقهاء الكوفة ووافقهم أبو ثور واختاره ابن المنذر وإليه جنح البخاري ، وشرط أهل الكوفة ومن وافقهم أن يعرض على زوجها الإسلام في تلك المدة فيمتنع إن كانا معاً في دار الإسلام ، ويقول مجاهد قال قتادة ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو عبيد ، واحتج الشافعي بقصة أبي سفيان لما أسلم عام الفتح بمر الظهران في ليلة دخول المسلمين مكة في الفتح كما تقدم في المغازي ، فإنه لما دخل مكة أخذت امرأته هند بنت عتبة بلحيته وأنكرت عليه إسلامه فأشار عليها بالإسلام فأسلمت بعد ولم يفرق بينهما ولا ذكر تجديد عقد ، وكذا وقع لجماعة من الصحابة أسلمت نسائهم قبلهم كحكيم بن حزام وعكرمة بن أبي جهل وغيرهما ولم ينقل أنه جددت عقود أنكحتهم ، وذلك مشهور عند أهل المغازي لا اختلاف بينهم في ذلك ، إلا أنه محمول عند الأكثر على أن إسلام الرجل وقع قبل انقضاء عدة المرأة التي أسلمت قبله . وأما ما أخرج مالك في « الموطأ » عن الزهري قال : لم يبلغنا أن امرأة هاجرت وزوجها مقيم بدار الحرب إلا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها ، فهذا محتمل للقولين لأن الفرقة يحتمل أن تكون قاطعة ويحتمل أن تكون موقوفة . وأخرج حماد بن سلمة وعبد الرزاق في مصنفيهما بإسناد صحيح عن عبد الله بن يزيد الخطمي أن نصرانيا أسلمت امرأته فخيرها عمر إن شاءت فارقت وإن شاءت أقامت عليه .

قوله ( وقال الحسن وقتادة في مجوسين أسلما : هما على نكاحهما فإذا سبق أحدهما صاحبه ) بالإسلام ( لا سبيل له عليها ) . أما أثر الحسن فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح عنه بلفظ « فإن أسلم أحدهما قبل صاحبه فقد انقطع ما بينهما من النكاح » ومن وجه آخر صحيح عنه بلفظ « فقد بانت منه » وأما أثر قتادة فوصله ابن أبي شيبة أيضا بسند صحيح عنه بلفظ « فإذا سبق أحدهما صاحبه بالإسلام فلا سبيل له عليها إلا بخطبة » وأخرج أيضا عن عكرمة وكتاب عمر بن عبد العزيز نحو ذلك .

قوله ( وقال ابن جريج : قلت لعطاء امرأة من المشركين جاءت إلى المسلمين أيعاوض زوجها منها ) وقع في رواية ابن عساكر أيعاوض بغير واو وقوله

( لقوله تعالى ﴿ وَآتَوْهُمْ مَا أَنْفَقُوا ﴾ قال لا إنما كان ذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل العهد ) . وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء رأيت اليوم امرأة من أهل الشرك فذكره سواء ، وعن معمر عن الزهري نحو قول مجاهد الآتي وزاد : وقد انقطع ذلك يوم الفتح فلا يعاوض زوجها منها بشيء .

قوله ( وقال مجاهد هذا كله في صلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش ) وصله ابن أبي حاتم



من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ ؛ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا ﴾ قال : من ذهب من أزواج المسلمين إلى الكفار فليعطهم الكفار صدقاتهن ولْيَسْأَلُوا ما أنفقوا ، ومن ذهب من أزواج الكفار إلى أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فكذلك ، هذا كله في صلح كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش ، وقد تقدم في أواخر الشروط من وجه آخر عن الزهري قال : بلغنا أن الكفار لما أبوا أن يقرؤا بما أنفق المسلمون على أزواجهم ، أى أبوا أن يعملوا بالحكم المذكور في الآية وهو أن المرأة إذا جاءت من المشركين إلى المسلمين مسلمة لم يردها المسلمون إلى زوجها المشرك بل يعطونه ما أنفق عليها من صداق ونحوه وكذا بعكسه ، فامتثل المسلمون ذلك وأعطوهم ، وأبى المشركون أن يمتثلوا ذلك فحبسوا من جاءت إليهم مشركة ولم يعطوا زوجها المسلم ما أنفق عليها ، فلهذا نزلت ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعاقِبْتُمْ ﴾ قال والعقب ما يؤدي المسلمون إليه من هاجرت امرأته من الكفار إلى الكفار . وأخرج هذا الأثر للطبري من طريق يونس عن الزهري وفيه « فلو ذهبت امرأة من أزواج المؤمنين إلى المشركين رد المؤمنون إلى زوجها النفقة التي أنفق عليها من العقب الذي بأيديهم الذي أمروا أن يردوه على المشركين من نفقاتهم التي أنفقوا على أزواجهم اللاتي آمن وهاجرن ، ثم ردوا إلى المشركين فضلا إن كان بقي لهم ، ووقع في الأصل « فأمر أن يعطى من ذهب له زوج من المسلمين ما أنفق من صداق نساء الكفار اللاتي هاجرن » ومعناه أن العقب المذكور في قوله ﴿فَعاقِبْتُمْ ﴾ أى أصبتم من صدقات المشركات عوض ما فات من صدقات المسلمات ، وهذا تفسير الزهري ، وقال مجاهد أى أصبتم غنيمة فاعطوا منها ، وبه صرح جماعة من التابعين كما أخرجه الطبري ، لكن حمله على ما إذا لم يحصل من الجهة الأولى شيء ، وهو حمل حسن . وقوله في آخر الخبر المذكور « وما يعلم أن أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها » وهذا النفي لا يرده ظاهر ما دلت عليه الآية والقصة ، لأن مضمون القصة أن بعض أزواج المسلمين ذهبت إلى زوجها الكافر فأبى أن يعطى زوجها المسلم ما أنفق عليها ، فعلى تقدير أن تكون مسلمة فالتنفى مخصوص بالمهاجرات فيحتمل كون من وقع منها ذلك من غير المهاجرات كالأعرابيات مثلا ، أو الحصر على عمومته فتكون نزلت في المرأة المشركة إذا كانت تحت مسلم مثلا فهرت منه إلى الكفار ، ويؤيده رواية يونس الماضية . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق أشعث عن الحسن في قوله تعالى ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ ﴾ قال نزلت في أم الحكم بنت أبي سفيان ارتدت فتزوجها رجل ثقفى ، ولم ترتد امرأة من قريش غيرها ، ثم أسلمت مع ثقيف حين أسلموا ، فإن ثبت هذا استثنى من الحصر المذكور في حديث الزهري ، لأن أم الحكم هي أخت أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم في حديث ابن عباس أنها كانت تحت عياض بن غنم ، وظاهر سياقه أنها كانت عند نزول قوله تعالى ﴿وَلَا تَمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ ﴾ مشركة وأن عياض بن غنم فارقه لذلك فتزوجها عبد الله بن عثمان الثقفى ، فهذا أصح من رواية الحسن .

( تنبيه ) : استطرد البخاري من أصل ترجمة الباب إلى شيء مما يتعلق بشرح آية الامتحان ، فذكر أثر عطاء فيما يتعلق بالمعاوضة المشار إليها في الآية بقوله تعالى ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعاقِبْتُمْ ﴾ ثم ذكر أثر مجاهد المقوى لدعوى عطاء أن ذلك كان خاصا بذلك العهد الذي وقع بين المسلمين وبين قريش وأن ذلك انقطع يوم الفتح ، وكأنه أشار بذلك إلى أن الذي وقع في ذلك الوقت من تقرير المسلمة تحت المشرك لانتظار إسلامه مادامت في العدة منسوخ لما دلت عليه هذه الآثار من اختصاص ذلك بأولئك ، وأن الحكم بعد ذلك فيمن أسلمت أن لا تقر تحت زوجها المشرك أصلا ولو أسلم وهي في العدة ، وقد ورد في أصل المسألة حديثان متعارضان : أحدهما أخرجه أحمد من طريق محمد بن إسحق قال « حدثني داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي العاص وكان إسلامها قبل إسلامه بستين سنين

على النكاح الأول ولم يحدث شيئا » وأخرجه أصحاب السنن إلا النسائي ، وقال الترمذى لا بأس بإسناده ، وصححه الحاكم ، ووقع في رواية بعضهم « بعد سنتين » وفي أخرى « بعد ثلاث » وهو اختلاف جمع بينه على أن المراد بالست ما بين هجرة زينب وإسلامه وهو بين في المغازي فإنه أسر بيدر فأرسلت زينب من مكة في فدائه فأطلق لها بغير فداء ، وشرط النبي صلى الله عليه وسلم عليه أن يرسل له زينب فوق له بذلك ، وإليه الإشارة في الحديث الصحيح بقوله صلى الله عليه وسلم في حقه « حدثني فصدقتي ، ووعدني فوق لي » والمراد بالسنتين أو الثلاث ما بين نزول قوله تعالى ﴿ لا هن حل لهم ﴾ وقدمه مسلما فإن بينهما سنتين وأشهرًا . الحديث الثاني أخرجه الترمذى وابن ماجه من رواية حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بمهر جديد ونكاح جديد » قال الترمذى : وفي إسناده مقال . ثم أخرج عن يزيد بن هارون أنه حدث بالحديثين عن ابن إسحق وعن حجاج بن أرطاة ثم قال يزيد : حديث ابن عباس أقوى إسنادا ، والعمل على حديث عمرو بن شعيب ، يريد عمل أهل العراق . وقال الترمذى في حديث ابن عباس : لا يعرف وجهه ، وأشار بذلك إلى أن ردها إليه بعد ست سنين أو بعد سنتين أو ثلاث مشكل لاستبعاد أن تبقى في العدة هذه المدة ، ولم يذهب أحد إلى جواز تقرير المسألة تحت المشرك إذا تأخر إسلامه عن إسلامها حتى انقضت عدتها ، ومن نقل الإجماع في ذلك ابن عبد البر ، وأشار إلى أن بعض أهل الظاهر قال بجوازه ورده بالإجماع المذكور ، وتعقب بثبوت الخلاف فيه قديما وهو منقول عن علي وعن إبراهيم النخعي أخرجه ابن أبي شيبة عنهما بطرق قوية ، وبه أفتى حماد شيخ أبي حنيفة ، وأجاب الخطابي عن الإشكال بأن بقاء العدة في تلك المدة ممكن وإن لم تجز العادة غالبا به ولا سيما إذا كانت المدة إنما هي سنتان وأشهر فإن الحيض قد يبطئ عن ذوات الإقراء لعارض علة أحيانا . وبما حصل هذا أجاب البيهقي ، وهو أولى ما يعتمد في ذلك . وحكى الترمذى في « العلل المفرد » عن البخاري أن حديث ابن عباس أصح من حديث عمرو بن شعيب ، وعلته تدليس حجاج بن أرطاة ، وله علة أشد من ذلك وهي ما ذكره أبو عبيد في كتاب النكاح عن يحيى القطان أن حجاجا لم يسمعه من عمرو بن شعيب وإنما حمله عن العزمي والعزمي ضعيف جدا ، وكذا قال أحمد بعد تخريجهم ، قال : والعزمي لا يساوي حديثه شيئا ، قال : والصحيح أنهما أقرأ على النكاح الأول . وجنح ابن عبد البر إلى ترجيح حديث مادل عليه حديث عمرو بن شعيب وأن حديث ابن عباس لا يخالفه قال : والجمع بين الحديثين أولى من إلغاء أحدهما ، فحمل قوله في حديث ابن عباس « بالنكاح الأول » أى بشروطه ، وأن معنى قوله « لم يحدث شيئا » أى لم يزد على ذلك شيئا ، قال : وحديث عمرو بن شعيب تعضده الأصول ، وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد ومهر جديد والأخذ بالصریح أولى من الأخذ بالاحتمال ، ويؤيده مذهب ابن عباس المحكى عنه في أول الباب فإنه موافق لما دل عليه حديث عمرو بن شعيب ، فإن كانت الرواية المخرجة عنه في السنن ثابتة فلعله كان يرى تخصيص ما وقع في قصة أبي العاص بذلك العهد كما جاء ذلك عن أتباعه كعطاء ومجاهد ، ولهذا أفتى بخلاف ظاهر ما جاء عنه في ذلك الحديث ، على أن الخطابي قال في إسناد حديث ابن عباس : هذه نسخة ضعفها على ابن المدينى وغيره من علماء الحديث ، يشير إلى أنه من رواية داود بن الحصين عن عكرمة قال : وفي حديث عمرو بن شعيب زيادة ليست في حديث ابن عباس ، والمثبت مقدم على النافي ، غير أن الأئمة رجحوا إسناد حديث ابن عباس اهـ . والمعتمد ترجيح إسناد حديث ابن عباس على حديث عمرو بن شعيب لما تقدم ، وإمكان حمل حديث ابن عباس على وجه ممكن . وادعى الطحاوي أن حديث ابن عباس منسوخ وأن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته على أبي العاص بعد رجوعه من بدر لما أسر فيها ثم افتدى وأطلق ، وأسند ذلك عن الزهري وفيه نظر ، فإن ثبت عنه فهو مؤول لأنها كانت مستقرة عنده بمكة ، وهي التي أرسلت في افتدائه كما هو

مشهور في المغازي ، فيكون معنى قوله « ردها » أقرها ، وكان ذلك قبل التحريم . والثابت أنه لما أطلق اشترط عليه أن يرسلها ففعل كما تقدم ، وإنما ردها عليه حقيقة بعد إسلامه . ثم حكى الطحاوي عن بعض أصحابهم أنه جمع بين الحديثين بطريق أخرى ، وهى أن عبد الله بن عمرو كان قد اطلع على تحريم نكاح الكفار بعد أن كان جائزا فلذلك قال « ردها عليه بنكاح جديد » ولم يطلع ابن عباس على ذلك فلذلك قال « ردها بالنكاح الأول » وتعقب بأنه لا يظن بالصحابة أن يجزوا بحكم بناء على أن البناء بشيء قد يكون الأمر بخلافه ، وكيف يظن بابن عباس أن يشبهه عليه نزول آية الممتحنة والمنقول من طرق كثيرة عنه يقتضي اطلاعه على الحكم المذكور وهو تحريم استقرار المسلمة تحت الكافر ، فلو قدر اشتباهه عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجز استمرار الاشتباه عليه بعده حتى يحدث به بعد دهر طويل ، وهو يوم حدث به يكاد أن يكون أعلم أهل عصره . وأحسن المسالك في هذين الحديثين ترجيح حديث ابن عباس كما رجحه الأئمة وحمله على تطاول العدة فيما بين نزول آية التحريم وإسلام أبي العاص ، ولا مانع من ذلك من حيث العادة فضلا عن مطلق الجواز . وأغرب ابن حزم فقال ما ملخصه : إن قوله « ردها إليه بعد كذا » مراده جمع بينهما ، وإلا فإسلام أبي العاص كان قبل الحديبية ، وذلك قبل أن ينزل تحريم المسلمة على المشرك . هكذا زعم وهو مخالف لما أطبق عليه أهل المغازي أن إسلامه كان في الهدنة بعد نزول آية التحريم . وقد سلك بعض المتأخرين فيه مسلكا آخر فقرأت في « السيرة النبوية للعماد بن كثير » بعد ذكر بعض ما تقدم قال : وقال آخرون بل الظاهر انقضاء عدتها ، وضعف رواية من قال جدد عقدها ، وإنما يستفاد منه أن المرأة إذا أسلمت وتأخر إسلام زوجها أن نكاحها لا يفسخ بمجرد ذلك بل تتخير بين أن تتزوج غيره أو تترى إلى أن يسلم فيستمر عقده عليها ، وحاصله أنها زوجها ما لم تتزوج ، ودليل ذلك ما وقع في حديث الباب في عموم قوله « فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه » والله أعلم ، ثم ذكر البخاري حديث عائشة في شأن الامتحان وبيانه لشدة تعلقه بأصل المسألة .

**قوله ( وقال إبراهيم بن المنذر حدثني ابن وهب )** ذكر أبو مسعود أنه وصله عن إبراهيم بن المنذر ، وقد وصله أيضا الذهلي في « الزهريات » عن إبراهيم بن المنذر وسيأتي اللفظ في البخاري كرواية يونس ، فإن مسلما أخرجه عن أبي الطاهر بن السرح عن ابن وهب كذلك ، وأما لفظ رواية عقيل فتقدمت في أول الشروط ، وأشار الإسماعيلي إلى أن رواية عقيل المذكورة في الباب لا تخالفها .

**قوله ( كانت المؤمنات إذا هاجرن )** أى من مكة إلى المدينة قبل عام الفتح .

**قوله ( يمتحنهن بقول الله تعالى )** أى يختبرهن فيما يتعلق بالإيمان فيما يرجع إلى ظاهر الحال دون الاطلاع على مافي القلوب ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ﴿ الله أعلم بإيمانهن ﴾ .

**قوله ( مهاجرات )** جمع مهاجرة والمهاجرة بفتح الجيم المغاضبة ، قال الأزهرى : أصل الهجرة خروج البدوى من البادية إلى القرية وإقامته بها ، والمراد بها ههنا خروج النسوة من مكة إلى المدينة مسلمات .

**قوله ( إلى آخر الآية )** يحتمل الآية بعينها وآخرها ﴿ والله عليم حكيم ﴾ ويحتمل أن يريد بالآية القصة وآخرها ﴿ غفور رحيم ﴾ وهذا هو المعتمد ، فقد تقدم في أوائل الشروط من طريق عقيل وحده عن ابن شهاب عقب حديثه عن عروة عن المسور ومروان « قال عروة فأخبرتني عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمتحنهن بهذه الآية : يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات — إلى — غفور رحيم » وكذا وقع في رواية ابن أبي الزهري عن الزهري في تفسير الممتحنة .

**قوله ( قالت عائشة ) هو موصول بالإسناد المذكور .**

**قوله ( فمن أقر بهذا الشرط من المؤمنات فقد أقر بائنة )** يشير إلى شرط الإيمان ، وأوضح من هذا ما أخرجه الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال « كان امتحانهم أن يشهدن أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » وأما ما أخرجه الطبري أيضاً والبخاري من طريق أبي نصر عن ابن عباس « كان يمتحنهن : والله ما خرجت من بغض زوج ، والله ما خرجت رغبة عن أرض إلى أرض ، والله ما خرجت التماس دنيا ، والله ما خرجت إلا حبا لله ولرسوله » ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد نحو هذا ولفظه « فاسألوهن عما جاء بهن ، فإن كان من غضب على أزواجهن أو سخطه أو غيره ولم يؤمن فارجعهن إلى أزواجهن » ومن طريق قتادة « كانت محتتهن أن يستحلن بالله ما أخرجكن نشوز ، وما أخرجكن إلا حب الإسلام وأهله . فإذا قلن ذلك قبل منهن » فكل ذلك لا ينافي رواية العوفي لاشتمالها على زيادة لم يذكرها .

**قوله ( انطلقن فقد بايعتكن )** بيته بعد ذلك بقولها في آخر الحديث ( فقد بايعتكن كلاماً ) أى كلاماً يقوله . ووقع في رواية عقيل المذكورة « كلاماً يكلمها به ولا يبايع بضرب اليد على اليد ، كما كان يبايع الرجال » وقد أوضحت ذلك بقولها « مامست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة قط ، زاد في رواية عقيل في المبايعه غير أنه بايعهن بالكلام . وقد تقدم في تفسير المتحنة وفي غير موضع حديث ابن عباس وفيه « حتى أتى النساء فقال : يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك — الآية كلها . ثم قال حين فرغ — : أنتن على ذلك ؟ فقالت امرأة منهن نعم » وقد ورد ما قد يخالف ذلك ، ولعلها أشارت إلى رده ، وقد تقدم بيان ذلك مستوفى في تفسير سورة المتحنة . واختلف في استمرار حكم امتحان من هاجر من المؤمنات : فقيل منسوخ ، بل ادعى بعضهم الإجماع على نسخه ، والله أعلم

**باب قول الله عز وجل : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا ﴾ : رجعوا**

[٥٢٨٩] ٥٠٩٦ - حدثنا إسماعيل بن أبي أويس عن أخيه عن سليمان عن حميد الطويل أنه سمع أنس بن مالك يقول : آلى رسول الله صلى الله عليه من نسائه ، وكانت انفكت رجله ، فأقام في مشربة له تسعاً وعشرين ثم نزل ، فقالوا : يا رسول الله ، آليت شهراً ، قال : « الشهر تسع وعشرون » .

[٥٢٩٠] ٥٠٩٧ - حدثنا قتيبة قال نا الليث عن نافع : أن ابن عمر كان يقول في إيلاء الذي سمى الله : لا يحل لأحد بعد الأجل إلا أن يمسك بالمعروف أو يعزم الطلاق كما أمر الله .

[٥٢٩١] ٥٠٩٨ - وقال لي إسماعيل حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر : إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق ، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق . ويذكر ذلك عن عثمان وعلي وأبي الدرداء وعائشة واثنى عشر رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه .

**قوله ( باب قول الله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر )** كذا للأكثر ، وساق في رواية كريمة إلى ﴿ سمع علي » . ووقع في « شرح ابن بطلال » : باب الإيلاء وقوله تعالى الخ . ووقع لأبي ذر والنسفي بعد قوله ﴿ فإن فاءوا ﴾ : رجعوا . وهذا تفسير أبي عبيدة قاله في هذه الآية قال : فإن فاءوا أى رجعوا عن

اليمين ، فاء يفي فيثا وفيثوا اهـ . وأخرج الطبري عن إبراهيم النخعي قال : الفىء الرجوع باللسان ، ومثلهم عن أبي قلابة ، وعن سعيد بن المسيب والحسن وعكرمة : الفىء الرجوع بالقلب واللسان لمن به مانع عن الجماع ، وفي غيره بالجماع . ومن طريق أصحاب ابن مسعود منهم علقمة مثله ، ومن طريق سعيد بن المسيب أيضا : إن حلف أن لا يكلّم امرأته يوما أو شهرا فهو إيلاء ، إلا أن كان يجامعها وهو لا يكلّمها فليس بمول . ومن طريق الحكم عن مقسم عن ابن عباس : الفىء الجماع ، وعن مسروق وسعيد بن جبير والشعبي مثله ، والإسانيد بكل ذلك عنهم قوية . قال الطبري : اختلافهم في هذا من اختلافهم في تعريف الإيلاء ، فمن خصه بترك الجماع قال : لا يفيء إلا بفعل الجماع ، ومن قال : الإيلاء الحلف على ترك كلامها أو على أن يغيظها أو يسوءها أو نحو ذلك لم يشترط في الفىء الجماع ، بل رجوعه بفعل ما حلف أن لا يفعله . ونقل عن ابن شهاب : لا يكون الإيلاء إلا أن يحلف المرء بالله فيما يريد أن يضار به امرأته من اعتزالها ، فإذا لم يقصد الإضرار لم يكن إيلاء . ومن طريق علي وابن عباس والحسن وطائفة : لا إيلاء إلا في غضب ، فإذا حلف أن لا يطأها بسبب كالخوف على الولد الذي يرضع منها من الغيلة فلا إيلاء . ومن طريق الشعبي : كل يمين حالت بين الرجل وبين امرأته فهي إيلاء ، ومن طريق القاسم وسالم فيمن قال لامرأته إن كلمتك سنة فأنت طالق : إن مضت أربعة أشهر ولم يكلّمها طلقت ، وإن كلمها قبل سنة فهي طالق . ومن طريق يزيد بن الأصم أن ابن عباس قال له : ما فعلت امرأتك ، لعهدي بها سيئة الخلق ؟ قال : لقد خرجت وما أكلّمها . قال : أدركها قبل أن يمضي أربعة أشهر فإن مضت فهي تطليقة . ومن طريق أبي بن كعب أنه قرأ ﴿ للذين يؤلون من نسائهم ﴾ يقسمون ، قال الفراء : التقدير على نسائهم ، و « من » بمعنى على . وقال غيره بل فيه حذف تقديره : يقسمون على الامتناع من نسائهم ، والإيلاء مشتق من الألية بالتشديد وهي اليمين ، والجمع أليا بالتخفيف وزن عطايا ، قال الشاعر :

قليل الأليا حافظ ليمينه      فإن سبقت منه الألية برت

فجمع بين المفرد والجمع . ثم ذكر البخاري حديث أنس « آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه » الحديث ، وإدخاله في هذا الباب على طريقة من لا يشترط في الإيلاء ذكر الجماع ، ولهذا قال ابن العربي : ليس في هذا الباب — يعني من المرفوع — سوى هذه الآية وهذا الحديث . اهـ ، وأنكر شيخنا في « التدریب » إدخال هذا الحديث في هذا الباب فقال : الإيلاء المقعود له الباب حرام يأثم به من علم بحاله فلا تجوز نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم اهـ ، وهو مبني على اشتراط ترك الجماع فيه ، وقد كنت أطلقت في أوائل الصلاة والمظالم أن المراد بقول أنس « آلى » أى حلف ، وليس المراد به الإيلاء العرفي في كتب الفقه اتفاقا ، ثم ظهر لي أن فيه الخلاف قديما فليقيد ذلك بأنه على رأى معظم الفقهاء ، فإنه لم ينقل عن أحد من فقهاء الأمصار أن الإيلاء ينعقد حكمه بغير ذكر ترك الجماع إلا عن حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة ، وإن كان ذلك قد ورد عن بعض من تقدمه كما تقدم . وفي كونه حراما أيضا خلاف ، وقد جزم ابن بطل وجماعة بأنه صلى الله عليه وسلم امتنع من جماع نسائه في ذلك الشهر ، ولم أقف على نقل صريح في ذلك ، فإنه لا يلزم من ترك دخوله عليهن أن لا تدخل إحداهن عليه في المكان الذي اعتزل فيه ، إلا إن كان المذكور من المسجد فيتم استلزام عدم الدخول عليهن مع استمرار الإقامة في المسجد العزم على ترك الوطء لامتناع الوطء في المسجد ، وقد تقدم في النكاح في آخر حديث عمر مثل حديث أنس في أنه آلى من نسائه شهرا ، ومن حديث أم سلمة أيضا آلى من نسائه شهرا ، ومن حديث ابن عباس أقسم أن لا يدخل عليهن شهرا ، ومن حديث جابر عند مسلم اعتزل نساءه شهرا . وأخرج الترمذى من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت « آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

من نسائه وحرم فجعل الحرام حلالاً » ورجاله موثقون ، لكن رجح الترمذى إرساله على وصله . وقد يتمسك بقوله « حرم » من ادعى أنه امتنع من جماعهن ، لكن تقدم البيان الواضح أن المراد بالتحريم تحريم شرب العسل أو تحريم وطء مارية سريته فلا يتم الاستدلال لذلك بحديث عائشة ، وأقوى ما يستدل به لفظ « اعتزل » مع مافيه .

**قوله ( حدثنا إسماعيل بن أبي أويس عن أخيه )** هو أبو بكر بن عبد الحميد بن أبي أويس عبد الله بن عبد الله الأصبحي ابن عم مالك ، وسليمان هو ابن بلال ، وقد نزل البخاري في هذا الإسناد بالنسبة لحميد درجتين ، لأنه أخرج في كتابه عن بعض أصحابه بلا واسطة كمحمد بن عبد الله الأنصاري ، ودرجة بالنسبة لسليمان بن بلال فإنه أخرج عنه الكثير بواسطة واحد فقط ، وقد تقدم في هذا الحديث بعينه في الصيام وفي النكاح كذلك ، والنكتة في اختيار هذا الإسناد النازل التصريح فيه عن حميد بسماعه له من أنس ، وقد تقدم بيان قوله « آلى من نسائه شهراً » وشرحه في أواخر الكلام على شرح حديث عمر في المتظاهرتين في النكاح ، ووقع في حديث أنس هذا في أوائل الصلاة زيادة قصة مشهورة سقطه صلى الله عليه وسلم عن الفرس وصلاته بأصحابه جالسا ، وتقدم شرح الزيادة هناك . ومن أحكام الإيلاء أيضا عند الجمهور أن يحلف على أربعة أشهر فصاعدا فإن حلف على أنقص منها لم يكن موليا ، وقال إسحق إن حلف أن لا يطأ على يوم فصاعدا ثم لم يطأ حتى مضت أربعة أشهر كان إيلاء ، وجاء عن بعض التابعين مثله وأنكره الأكثر ، وصنيع البخاري ثم الترمذى في إدخال حديث أنس في باب الإيلاء يقتضي موافقة إسحق في ذلك ، وحمل هؤلاء قوله تعالى ﴿ تَرَبَّصُوا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾ على المدة التي تضرب للمولى ، فإن فاء بعدها وإلا ألزم بالطلاق . وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء « إذا حلف أن لا يقرب امرأته — سمي أجلا أو لم يسمه — فإن مضت أربعة أشهر » يعني ألزم حكم الإيلاء . وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن البصري « إذا قال لامرأته : والله لا أقربها الليلة ، فتركها أربعة أشهر من أجل يمينه تلك فهو إيلاء » وأخرج الطبري من حديث ابن عباس « كان إيلاء الجاهلية السنة والسنيتين ، فوقت الله لهم أربعة أشهر ، فمن كان إيلاءه أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء » .

**قوله ( إن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول في الإيلاء الذي سمي الله تعالى : لا يحل لأحد بعد الأجل )** الذي يحلف عليه بالامتناع من زوجته ( إلا أن يمسك بالمعروف ، أو يعزم بالطلاق كما أمر الله عز وجل ) هو قول الجمهور في أن المدة إذا انقضت بخير الخالف : فإذا أن يقىء ، وإما أن يطلق . وذهب الكوفيون إلى أنه إن فاء بالجماع قبل انقضاء المدة استمرت عصمته ، وإن مضت المدة وقع الطلاق بنفس مضي المدة قياسا على العدة ، لأنه لا تربص على المرأة بعد انقضائها . وتعقب بأن ظاهر القرآن التفصيل في الإيلاء بعد مضي المدة ، بخلاف العدة فإنها شرعت في الأصل للبائنة والمتوفي عنها بعد انقطاع عصمتها لبراءة الرحم فلم يبق بعد مضي المدة تفصيل . وأخرج الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود ، ويسند آخر لا بأس به عن علي « إن مضت أربعة أشهر ولم يقىء طلقت طلاقه بآئنة » ويسند حسن عن علي وزيد بن ثابت مثله ، وعن جماعة من التابعين من الكوفيين ومن غيرهم كابن الحنفية وقبيصة بن ذؤيب وعطاء والحسن وابن سيرين مثله ، ومن طريق سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن وربيعة ومكحول والزهري والأوزاعي تطلق لكن طلاق رجعية . وأخرج سعيد بن منصور من طريق جابر بن زيد « إذا آلى فمضت أربعة أشهر طلقت بائنا ولا عدة عليها » وأخرج إسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » بسند صحيح عن ابن عباس مثله ، وأخرج سعيد بن منصور من طريق مسروق « إذا مضت الأربعة بانة بطلقة وتعتد بثلاث حيض » وأخرج إسماعيل من وجه آخر عن مسروق عن ابن مسعود مثله ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي قلابة « أن النعمان بن بشير آلى من امرأته ، فقال ابن

مسعود : إذا مضت أربعة أشهر فقد بانث منه بتطليقة .  
( تنبيه ) : سقط أثر ابن عمر هذا وأثره المذكور بعد ذلك وكذا ما بعده إلى آخر الباب من رواية النسفي ، وثبت للباقيين .

**قوله ( وقال لي إسماعيل )** هو ابن أبي أويس المذكور قبل ، وفي بعض الروايات « قال إسماعيل » مجردا وبه جزم بعض الحفاظ فعلم عليه علامة التعليق ، والأول المعتمد ، وهو ثابت في رواية أبي ذر وغيره .

**قوله ( إذا مضت أربعة أشهر يوقف )** ، في رواية الكشميهني يوقفه ( حتى يطلق ) ، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق ( كذا وقع من هذا الوجه مختصرا ، وهو في « الموطأ » عن مالك أخصر منه ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق معن بن عيسى عن مالك بلفظ « أنه كان يقول : أيما رجل آلى من امرأته فإذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق أو يفىء » ، ولا يقع عليه طلاق إذا مضت حتى يوقف » وكذا أخرجه الشافعي عن مالك وزاد « فإذا أن يطلق وإما أن يفىء » وهذا تفسير للآية من ابن عمر ، وتفسير الصحابة في مثل هذا له حكم الرفع عند الشيخين البخاري ومسلم كما نقله الحاكم ، فيكون فيه ترجيح لمن قال يوقف .

**قوله ( ويذكر ذلك ) أي الإيقاف ( عن عثمان وعلى وأبي الدرداء وعائشة واثنى عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم )** أما قول عثمان فوصله الشافعي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق طاوس « إن عثمان بن عفان كان يوقف المولى ، فإذا أن يفىء وإما أن يطلق » وفي سماع طاوس من عثمان نظر ، لكن قد أخرجه إسماعيل القاضي في « الأحكام » من وجه آخر منقطع عن عثمان « أنه كان لا يرى الإيلاء شيئا وإن مضت أربعة أشهر حتى يوقف » ومن طريق سعيد بن جبير عن عمر نحوه ، وهذا منقطع أيضا ، والطريقان عن عثمان يعضد أحدهما الآخر . وجاء عن عثمان خلافة : فأخرج عبد الرزاق والدارقطني من طريق عطاء الخراساني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عثمان وزيد بن ثابت « إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة » وقد سئل أحمد عن ذلك فرجع رواية طاوس . وأما قول علي فوصله الشافعي وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عمرو بن سلمة « أن عليا وقف المولى » وسنده صحيح . وأخرج مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي نحو قول ابن عمر « إذا مضت الأربعة أشهر لم يقع عليه الطلاق حتى يوقف ، فإذا أن يطلق وإما أن يفىء » وهذا منقطع يعترض بالذي قبله . وأخرج سعيد بن منصور من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى « شهدت عليا أوقف رجلا عند الأربعة بالرحبة إما أن يفىء وإما أن يطلق » وسنده صحيح أيضا . وأخرج إسماعيل القاضي من وجه آخر عن علي نحوه وزاد في آخره « ويجبر على ذلك » . وأما قول أبي الدرداء فوصله ابن أبي شيبة وإسماعيل القاضي من طريق سعيد بن المسيب « أن أبا الدرداء قال يوقف في الإيلاء عند انقضاء الأربعة ، فإذا أن يطلق وإما أن يفىء » وسنده صحيح إن ثبت سماع سعيد بن المسيب من أبي الدرداء . وأما قول عائشة فأخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة « أن أبا الدرداء وعائشة قالا » فذكر مثله ، وهذا منقطع . وأخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن عائشة بلفظ « أنها كانت لا ترى الإيلاء شيئا حتى يوقف » وللشافعي عنها نحوه وسنده صحيح أيضا . وأما الرواية بذلك عن اثني عشر رجلا من الصحابة فأخرجها البخاري في التاريخ من طريق عبد ربه بن سعيد « عن ثابت بن عبيد مولى زيد ابن ثابت عن اثني عشر رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : الإيلاء لا يكون طلاقا . حتى يوقف » وأخرجه الشافعي من هذا الوجه فقال « بضعة عشر » وأخرج إسماعيل القاضي من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري « عن سليمان بن يسار قال : أدركت بضعة عشر رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : الإيلاء لا يكون طلاقا حتى يوقف » وأخرج الدارقطني من طريق « سهل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال

سألت اثني عشر رجلا من الصحابة عن الرجل يولي ، فقالوا : ليس عليه شيء حتى تمضي أربعة أشهر فيوقف ، فإن فاء وإلا طلق وأخرج إسماعيل من وجه آخر عن يحيى بن سعيد « عن سليمان بن يسار قال : أدركنا الناس يقفون الإيلاء إذا مضت الأربعة » وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحق وسائر أصحاب الحديث ، إلا أن للمالكية والشافعية بعد ذلك تفاريع يطول شرحها : منها أن الجمهور ذهبوا إلى أن الطلاق يكون فيه رجعيا ، لكن قال مالك لا تصح رجعته إلا إن جامع في العدة . وقال الشافعي : ظاهر كتاب الله تعالى علي أن له أربعة أشهر ، ومن كانت له أربعة أشهر أجلا فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي ، فإذا انقضت فعليه أحد أمرين : إما أن يفىء وإما أن يطلق ، فلهذا قلنا لا يلزمه الطلاق بمجرد مضي المدة حتى يحدث رجوعا أو طلاقا ، ثم رجح قول الوقف بأن أكثر الصحابة قال به ، والترجيح قد يقع بالأكثر مع موافقة ظاهر القرآن . ونقل ابن المنذر عن بعض الأئمة قال لم يجد في شيء من الأدلة أن العزيمة على الطلاق تكون طلاقا ، ولو جاز لكان العزم على الفىء يكون فيئا ولا قائل به ، وكذلك ليس في شيء من اللغة أن اليمين التي لاينوي بها الطلاق تقتضي طلاقا . وقال غيره : العطف على الأربعة أشهر بالفاء يدل على أن التخيير بعد مضي المدة ، والذي يتبادر من لفظ التبرص أن المراد به المدة المضروبة ليقع التخيير بعدها . وقال غيره : جعل الله الفىء والطلاق معلقين بفعل المولى بعد المدة ، وهو من قوله تعالى ﴿ فَإِنْ فَاءُوا ، وَإِنْ عَزَمُوا ﴾ فلا يتجه قول من قال أن الطلاق يقع بمجرد مضي المدة . والله أعلم

### باب حكم المفقود في أهله وماله

وقال ابن المسيب إذا فُقد في الصف عند القتال تبرص امرأته سنة . واشترى ابن مسعود جارية فالتمس صاحبها سنة فلم يجده وفقد ، فأخذ يعطي الدرهم والدرهمين فقال : اللهم عن فلان فإن أبى فلي وعلي ، وقال : هكذا أفعل باللقطة . وقال ابن عباس نحوه . وقال الزهري في الأسير يعلم مكانه : لا تتزوج امرأته ولا يقسم ماله . فإذا انقطع خبره فسنته سنة المفقود .

[٥٢٩٢] ٥٠٩٩ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن يحيى بن سعيد عن يزيد مولى المنبعث أن النبي صلى الله عليه سئل عن ضالة الغنم فقال : « خذها فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب » . وسئل عن ضالة الإبل ، فغضب واحمرت وجنتاه وقال : « مالك ولها ، معها الحذاء والسقاء ، تشرب الماء وتأكل الشجر ، حتى يلقاها ربها » . وسئل عن اللقطة ، فقال : « اعرف وكائها وعفاصها وعرفها سنة ، فإن جاء من يعرفها ، وإلا فاخلطها بمالك » . قال سفيان : فلقيت ربعة بن أبي عبد الرحمن - قال سفيان : ولم أحفظ عنه شيئا غير هذا - فقلت : رأيت حديث يزيد مولى المنبعث في أمر الضالة هو عن زيد بن خالد ؟ قال : نعم ، قال يحيى : ويقول ربعة عن يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد ، قال سفيان : فلقيت ربعة فقلت له .

قوله ( باب حكم المفقود في أهله وماله ) كذا أطلق ولم يفصح بالحكم ، ودخول حكم الأهل يتعلق بأبواب الطلاق بخلاف المال ، لكن ذكره معه استطرادا .

قوله ( وقال ابن المسيب : إذا فقد في الصف عند القتال تبرص امرأته سنة ) وصله عبد الرزاق أتم منه عن الثوري عن داود بن أبي هند عنه قال « إذا فقد في الصف تبرصت امرأته سنة ، وإذا فقد في غير الصف فأربع سنين » وقوله في الأصل « تبرص » بفتح أوله على حذف إحدى التاءين ، واتفقت النسخ والشروح والمستخرجات على قوله « سنة » إلا ابن التين فوقع عنده « ستة أشهر » ولفظ ستة تصحيف ولفظ أشهر زيادة . وإلى قول سعيد ابن المسيب في هذا ذهب مالك ، لكن فرق بين ما إذا وقع القتال في دار الحرب أو في دار الإسلام .



**قوله ( واشترى ابن مسعود جارية فالتمس صاحبها سنة فلم يجده وفقد ، فأخذ يعطي الدرهم والدرهمين وقال : اللهم عن فلان فإن أتى فلان فلي وعلى )** وقع في رواية الأكثر « أتى » بالمشاة بمعنى جاء ، وللكشمي بالموحدة من الامتناع ، وسقط هذا التعليق من رواية أبي ذر عن السرخسي ، وقد وصله سفيان بن عيينة في جامعه رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه ، وأخرجه أيضا سعيد بن منصور عنه بسند له جيد « أن ابن مسعود اشترى جارية بسبعمئة درهم ، فأما غاب صاحبها وإما تركها ، فنشده حولا فلم يجده ، فخرج بها إلى مساكن عند سدة بابه فجعل يقبض ويعطي ويقول : اللهم عن صاحبها ، فإن أتى فمضى وعلى الغرم ، وأخرجه الطبراني من هذا الوجه أيضا وفيه « أبي » بالموحدة .

**قوله ( وقال هكذا فافعلوا باللقطة )** يشير إلى أنه انتزع فعله في ذلك من حكم اللقطة للأمر بتعريفها سنة والتصرف فيها بعد ذلك فإن جاء صاحبها غرمها له ، فرأى ابن مسعود أن يجعل التصرف صدقة فإن أجازها صاحبها إذا جاء حصل له أجرها وإن لم يجزها كان الأجر للمتصدق وعليه الغرم لصاحبها ، وإلى ذلك أشار بقوله « فلي وعلى » أى فلي الثواب وعلى الغرامة . وغفل بعض الشراح فقال : معنى قوله فلي وعلى لي الثواب وعلى العقاب أى أنهما مكتسبان له بفعله . والذي قلته أولى لأنه ثبت مفسراً في رواية ابن عيينة كما ترى . وأما قوله في رواية الباب « فلي » فمعناه فلي ثواب الصدقة ، وإنما حذفه للعلم به .

**قوله ( وقال ابن عباس نحوه )** ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر فقط عن المستمل والكشمي خاصة ، وقد وصله سعيد بن منصور من طريق عبد العزيز بن رفيع عن أبيه « أنه ابتاع ثوبا من رجل بمكة فضل منه في الزحام ، قال فأتيت ابن عباس فقال : إذا كان العام المقبل فانشد الرجل في المكان الذي اشتريت منه ، فإن قدرت عليه وإلا تصدق بها ، فإن جاء فخيره بين الصدقة وإعطاء الدراهم » وأخرج دعلج في « مسند ابن عباس » له بسند صحيح عن ابن عباس قال « انظر هذه الضوال فشد يدك بها عاما ، فإن جاء ربا فادفعها إليه ، وإلا فجاهد بها وتصدق ، فإن جاء فخيره بين الأجر والمال .

**قوله ( وقال الزهري في الأسير يعلم مكانه : لاتزوج امرأته ولا يقسم ماله ، فإذا انقطع خبره فسنته سنة المفقود )** وصله ابن أبي شيبة من طريق الأوزاعي قال « سألت الزهري عن الأسير في أرض العدو متى تزوج امرأته ؟ فقال : لا تزوج ما علمت أنه حي » ومن وجه آخر عن الزهري قال : يوقف مال الأسير وامرأته حتى يسلم أو يموت . وأما قوله فسنته سنة المفقود فإن مذهب الزهري في امرأة المفقودة أنها تربص أربع سنين ، وقد أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن عمر ، منها لعبد الرزاق من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب « أن عمر وعثمان قضيا بذلك » وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن عمر وابن عباس قالا « تنتظر امرأة المفقود أربع سنين » وثبت أيضا عن عثمان وابن مسعود في رواية وعن جمع من التابعين كالنخعي وعطاء والزهري ومكحول والشعبي واتفق أكثرهم على أن التأجيل من يوم ترفع أمرها للحاكم ، وعلى أنها تعتد عدة الوفاة بعد مضي الأربع سنين . واتفقوا أيضا على أنها إن تزوجت فجاء الزوج الأول خطا بين زوجته وبين الصداق ، وقال أكثرهم إذا اختار الأول الصداق غرمه له الثاني ، ولم يفرق أكثرهم بين أحوال الفقد إلا ما تقدم عن سعيد بن المسيب ، وفرق مالك بين من فقد في الحرب فتوكل الأجل المذكور ، وبين من فقد في غير الحرب فلا توكل بل تنتظر مضي العمر الذي يغلب على الظن أنه لا يعيش أكثر منه . وقال أحمد وإسحاق : من غاب عن أهله فلم يعلم خبره لا تأجيل فيه ، وإنما يؤجل من فقد في الحرب أو في البحر أو في نحو ذلك . وجاء عن علي : إذا فقدت المرأة زوجها لم تزوج حتى يقدم أو يموت أخرجه أبو عبيد في كتاب النكاح ، وقال

عبد الرزاق : بلغني عن ابن مسعود أنه وافق عليا في امرأة المفقود أنها تنتظره أبدا . وأخرج أبو عبيد أيضا بسند حسن عن علي : لو تزوجت فهي امرأة الأول دخل بها الثاني أو لم يدخل . وأخرج سعيد بن منصور عن الشعبي : إذا تزوجت فبلغها أن الأول حتى فرق بينها وبين الثاني واعتدت منه ، فإن مات الأول اعتدت منه أيضا وورثته . ومن طريق النخعي : لا تزوج حتى يستبين أمره ، وهو قول فقهاء الكوفة والشافعي وبعض أصحاب الحديث ، واختار ابن المنذر التأجيل لاتفاق خمسة من الصحابة عليه والله أعلم .

**قوله ( حدثنا علي بن عبد الله ) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة .**

**قوله ( عن يحيى بن سعيد ) هو الأنصاري ، وفي رواية الحميدي عن سفيان « حدثنا يحيى بن سعيد » .**

**قوله ( عن يزيد مولى المنبث أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل ) في رواية الحميدي « سمعت يزيد مولى المنبث قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم » فذكر حديث اللقطة ، وهذا صورته الإرسال ، ولهذا قال بعد فراغ المتن : قال سفيان فلقيت ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، قال سفيان : ولم أحفظ عنه شيئا غير هذا ، فقلت : رأيت حديث يزيد مولى المنبث في أمر الضالة هو عن زيد بن خالد ؟ قال : نعم . قال سفيان : قال يحيى يعني ابن سعيد الذي حدثه مرسل ، ويقول ربيعة عن يزيد مولى المنبث عن زيد بن خالد قال سفيان : فلقيت ربيعة فقلت له ، أى قلت له الكلام الذي تقدم وهو قوله « رأيت حديث يزيد الخ » وحاصل ذلك أن يحيى بن سعيد حدث به عن يزيد مولى المنبث مرسل ، ثم ذكر لسفيان أن ربيعة يحدث به عن يزيد مولى المنبث عن زيد بن خالد فيوصله فحمل ذلك سفيان على أن لقي ربيعة فسأله عن ذلك فاعترف له به ، وقد أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن يزيد مرسل وعن ربيعة موصولا وساقه بسياقة واحدة ، وما وقع في رواية ابن المديني من التفصيل أتقن وأضبط ، فإنه دل على أن السياق ليحيى بن سعيد وأن ربيعة لم يحدث سفيان إلا بإسناده فقط . وأخرجه النسائي عن إسحاق بن إسماعيل عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن ربيعة قال سفيان : فلقيت ربيعة فقال حدثني به يزيد عن زيد ، وهذا أيضا فيه إيهام ، ورواية ابن المديني أوضح . وقد وافقه الحميدي ولفظه : قال سفيان فأتيت ربيعة فقلت له : الحديث الذي يحدثه يزيد مولى المنبث في اللقطة هو عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم . قال سفيان : وكنت أكرهه للرأى ، أى لأجل كثرة فتواه بالرأى ، قال فلذلك لم أسأله إلا عن إسناده . وهذا السبب في قلة رواية سفيان عن ربيعة أولى من السبب الذي أبداه ابن التين فقال : كان قصد سفيان لطلب الحديث أكثر من قصده لطلب الفقه ، وكان الفقه عند ربيعة أكثر منه عند الزهري فلذلك أكثر عنه سفيان دون ربيعة ، مع أن الزهري تقدمت وفاته على وفاة ربيعة بنحو عشر سنين بل أكثر اهـ . واقتضى قول سفيان بن عيينة هذا أن يحيى بن سعيد ما سمعه من شيخه يزيد مولى المنبث موصولا وإنما وصله له ربيعة ، ولكن تقدم الحديث في اللقطة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن يزيد عن زيد موصولا ، فلعل يحيى بن سعيد لما حدث به ابن عيينة ما كان يتذكر وصله أو دلّسه لسليمان بن بلال حين حدثه به موصولا وإنما سمع وصله من ربيعة فأسقط ربيعة . وقد أخرجه مسلم من رواية سليمان بن بلال موصولا أيضا ، ومن رواية حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد وربيعة جميعا عن يزيد عن زيد موصولا ، وهذا يقتضي أنه حمل إحدى الروايتين على الأخرى . وقد تقدم شرح حديث اللقطة مستوفى في بابها ، وأراد المصنف بذكره ههنا الإشارة إلى أن التصرف في مال الغير إذا غاب جاز ما لم يكن المال مما لا يخشى ضياعه كما دل عليه التفصيل بين الإبل والغنم . وقال ابن المنير : لما تعارضت الآثار في هذه المسألة وجب الرجوع إلى الحديث المرفوع فكان فيه أن ضالة الغنم يجوز التصرف فيها قبل تحقق وفاة صاحبها ، فكان إلحاق المال المفقود بها**

متجها . وفيه أن ضالة الإبل لا يتعرض لها لاستقلالها بأمر نفسها فاقتضى أن الزوجة كذلك لا يتعرض لها حتى يتحقق خبر وفاته ، فالضابط أن كل شيء يخشى ضياعه يجوز التصرف فيه صونا له عن الضياع ، وما لا فلا . وأكثر أهل العلم على أن حكم ضالة الغنم حكم المال في وجوب تعويضه لصاحبه إذا حضر . والله أعلم

### باب الظهار

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ سَتَيْنَ مَسْكِينًا ﴾  
وقال لي إسماعيل حدثني مالك أنه سأل ابن شهاب عن ظهار العبد فقال : نحو ظهار الحر . قال مالك : وصيام العبد شهرين . وقال الحسن بن الحر : ظهار الحر والعبد من الحرّة والأمة سواء . وقال عكرمة : إن ظاهر من أمته فليس بشيء ، إنما الظهار من النساء ، وفي العربية : لما قالوا أي فيما قالوا وفي نقض ما قالوا . وهذا أولى لأن الله لم يدل على المنكر وقول الزور .

**قوله ( باب الظهار )** بكسر المعجمة ، هو قول الرجل لامرأته : أنت علي كظهر أمي . وإنما خص الظهر بذلك دون سائر الأعضاء لأنه محل الركوب غالبا ، ولذلك سمي الركوب ظهرا ، فشبهت الزوجة بذلك لأنها مركوب الرجل ، فلو أضاف لغير الظهر — كالبطن مثلا — كان ظهرا على الأظهر عند الشافعية . واختلف فيما إذا لم يعين الأم كأن قال : كظهر أختي مثلا فعن الشافعي في القديم لا يكون ظهرا بل يختص بالأم كما ورد في القرآن ، وكذا في حديث خولة التي ظاهر منها أوس . وقال في الجديد : يكون ظهرا ، وهو قول الجمهور لكن اختلفوا فيمن لم تحرم على التأييد : فقال الشافعي لا يكون ظهرا ، وعن مالك هو ظهار وعن أحمد روايتان كالمذهبين ، فلو قال كظهر أبي مثلا فليس بظهار عند الجمهور ، وعن أحمد رواية أنه ظهار ، وطرده في كلي من يحرم عليه وطؤه حتى في البهيمة . ويقع الظهار بكل لفظ يدل على تحريم الزوجة لكن بشرط اقترانه بالنية ، وتجب الكفارة على قائله كما قال الله تعالى لكن بشرط العود عند الجمهور . وعند الثوري وروى عن مجاهد : تجب الكفارة بمجرد الظهار .

**قوله ( وقول الله تعالى ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ — إلى قوله — فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ﴾ )** كذا لأبي ذر والأكثر ، وساق في رواية كريمة الآيات إلى الموضع المذكور وهو قوله ﴿ فإطعام ستين مسكينا ﴾ واستدل بقوله تعالى ﴿ ولأنهم ليقولون منكرا من القول وزورا ﴾ على أن الظهار حرام . وقد ذكر المصنف في الباب آثارا اقتصر على الآية وعليها ، وكأنه أشار بذكر الآية إلى الحديث المرفوع الوارد في سبب ذلك ، وقد ذكر بعض طرقه تعليقا في أوائل كتاب التوحيد من حديث عائشة وسيأتي ذكره ، وفيه تسمية المظاهر ، وتسمية المجادلة وهي التي ظاهر منها وأن الراجح أنها خولة بنت ثعلبة ؛ وأنه أول ظهار كان في الإسلام كما أخرجه الطبراني وابن مردويه من حديث ابن عباس قال « كان الظهار في الجاهلية يحرم النساء ، فكان أول من ظاهر في الإسلام أوس بن الصامت ، وكانت امرأته خولة » الحديث وقال الشافعي : سمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يقول : كان أهل الجاهلية يطلقون بثلاث الظهار والإيلاء والطلاق ، فأقر الله الطلاق طلاقا وحكم في الإيلاء والظهار بما بين في القرآن انتهى . وجاء من حديث خولة بنت ثعلبة نفسها عند أبي داود قالت « ظاهر مني زوجي أوس بن الصامت ، فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم أشكو إليه » الحديث . وأخرج أصحاب السنن من حديث سلمة بن صخر أنه ظاهر من امرأته ، وقد تقدمت الإشارة إلى حديثه في كتاب الصيام في قصة المجامع في رمضان ، وأن الأصح أن قصته كانت نهارا . ولأبي داود والترمذي من حديث ابن عباس « أن رجلا ظاهر من امرأته فوقع عليها قبل أن يكفر ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : فاعتزلها حتى تكفر عنك »

وفي رواية أبي داود « فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله » وأسانيد هذه الأحاديث حسان . وحكم كفارة الظهار منصوص بالقرآن ، واختلف السلف في أحكامه في مواضع ألم البخاري ببعضها في الآثار التي أوردها في الباب ، واستدل بأية الظهار وبآية اللعان على القول بالعموم ولو ورد في سبب خاص ، وانفقوا على دخول السبب ، وأن أوس بن الصامت شمله حكم الظهار ، لكن استشكله السبكي من جهة تقدم السبب وتأخر النزول فكيف ينعطف على ما مضى مع أن الآية لا تشمل إلا من وجد منه الظهار بعد نزولها ، لأن الفاء في قوله تعالى ﴿ فتحرير رقبة ﴾ يدل على أن المبتدأ تضمن معنى الشرط والخبر تضمن معنى الجزاء ومعنى الشرط مستقبل ، وأجاب عنه بأن دخول الفاء في الخبر يستدعي العموم في كل مظاهر ، وذلك يشمل الحاضر والمستقبل ، قال : وأما دلالة الفاء على الاختصاص بالمستقبل ففيه نظر ، كذا قال ، ويمكن أن يحتج للإلحاق بالإجماع .

**قوله ( وقال لي إسماعيل )** هو ابن أبي أويس كذا للأكثر ، ووقع في رواية النسفي « وقال إسماعيل » بدون حرف الجر والأول أولى ، وهو موصول ، فعند جماعة أنه يستعمل هذه الصيغة فيما تحمله عن شيوخه مذاكرة ، والذي ظهر لي بالاستقراء أنه إنما يستعمل ذلك فيما يورده موصولا من الموقوفات أو مما لا يكون من المرفوعات على شرطه . وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق القعني عن مالك أنه سأل ابن شهاب فذكر مثله وزاد « وهو عليه واجب » .

**قوله ( قال مالك )** هو موصول بالإسناد المذكور .

**قوله ( وصيام العبد شهران )** يحتمل أن يكون ابن شهاب الذي نقل مالك عنه أن ظهار العبد نحو ظهار الحر كأن يعطى العبد في ذلك جميع أحكام الحر ، ويحتمل أن يكون أراد بالتشبيه مطلق صحة الظهار من العبد كما يصح من الحر ولا يلزم أن يعطى جميع أحكامه ، لكن نقل ابن بطل الإجماع على أن العبد إذا ظاهر لزمه ، وأن كفارته بالصيام شهران كالحر . نعم اختلفوا في الإطعام والعتق ، فقال الكوفيون والشافعي : لا يجزئه إلا الصيام فقط ، وقال ابن القاسم عن مالك : إن أطعم باذن مولاه أجزأه . وما ادعاه من الإجماع مردود فقد نقل الشيخ الموفق في « المغنى » عن بعضهم أنه لا يصح ظهار العبد لأن الله تعالى قال ﴿ فتحرير رقبة ﴾ والعبد لا يملك الرقاب ، وتعقبه بأن تحرير الرقبة إنما هو على من يجدها فكان كالمعسر ففرضه الصيام . وأما ما ذكره من قدر صيامه فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن إبراهيم : لو صام شهرا أجزأ عنه . وعن الحسن يصوم شهرين . وعن ابن جريج عن عطاء في رجل ظاهر من زوجة أمة قال : شطر الصوم .

**قوله ( وقال الحسن بن الحر )** كذا للأكثر ، وفي رواية أبي ذر عن المستمل « الحسن بن حى » وفي رواية « وقال الحسن » فقط ، فأما الحسن بن الحر فهو بضم المهملة وتشديد الراء ابن الحكم النخعي الكوفي نزيل دمشق ، ثقة عندهم ، وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع إن ثبت ذلك ، وأما الحسن بن حى فبفتح المهملة وتشديد التحتانية نسب لجد أبيه وهو الحسن بن صالح بن صالح بن حى واسم حى حيان كوفي ثقة فقيه عابد من طبقة سفيان الثوري ، وقد تقدم ذكر أبيه في أوائل هذا الكتاب ، وقد أخرج الطحاوي في كتاب « اختلاف العلماء » هذا الأثر « عن الحسن بن حى » وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم النخعي قال « الظهار من الأمة كالظهار من الحر » وقد وقع لنا الكلام المذكور من قول الحسن البصري وذلك فيما أخرجه ابن الأعرابي في معجمه من طريق همام « سئل قتادة عن رجل ظاهر من سريته ، فقال : قال الحسن وابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار : مثل ظهار الحر ، وهو قول الفقهاء السبعة ، وبه قال مالك وربيعة والثوري والليث ، واحتجوا بأنه فرج حلال فيحرم بالتحريم . وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن

الحسن : إن وطئها فهو ظهار ، وإن لم يكن وطئها فلا ظهار عليه ، وهو قول الأوزاعي .

**قوله ( وقال عكرمة : إن ظاهر من أمته فليس بشيء ، إنما الظهار من النساء )** وصله إسماعيل القاطبي بسند لا بأس به ، وجاء أيضا عن مجاهد مثله أخرجه سعيد بن منصور من رواية داود بن أبي هند سألت مجاهدا عن الظهار من الأمة فكأنه لم يره شيئا . فقلت : أليس الله يقول ﴿ من نسائهم ﴾ أفليست من النساء ؟ فقال : قال الله تعالى ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ﴾ أو ليس العبيد من الرجال ؟ أفتجوز شهادة العبيد ؟ وقد جاء عن عكرمة خلافه ، قال عبد الرزاق أنبأنا ابن جريج أخبرني الحكم بن أبان عن عكرمة مولى ابن عباس قال ، يكفر عن ظهار الأمة مثل كفاره الحرة ، ويقول عكرمة الأول قال الكوفيون والشافعي والجمهور ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ من نسائهم ﴾ وليست الأمة من النساء ، واحتجوا أيضا بقول ابن عباس : إن الظهار كان طلاقا ثم أحل بالكفارة ، فكما لا حظ للأمة في الطلاق لا حظ لها في الظهار ، ويحتمل أن يكون المنقول عن عكرمة في الأمة المزوجة فلا يكون بين قوله اختلاف .

**قوله ( وفي العربية لما قالوا أى فيما قالوا )** أى يستعمل في كلام العرب عاد لكذا بمعنى أعاد فيه وأبطله .

**قوله ( وفي نقض ما قالوا )** كذا للأكثر بنون وقاف ، وفي رواية الأصيلي والكشميني « بعض » بموحدة ثم مهملة والأول أصح ، والمعنى أنه يأتي بفعل ينقض قوله الأول . وقد اختلف العلماء هل يشترط الفعل فلا يجوز له وطؤها إلا بعد أن يكفر ، أو يكفي العزم على وطئها ، أو العزم على إمساكها وترك فراقها ؟ والأول قول الليث والثاني قول الحنفية ومالك ، وحكى عنه أنه الوطاء بعينه بشرط أن يقدم عليه الكفارة ، وحكى عنه العزم على الإمساك والوطء معا وعليه أكثر أصحابه ، والثالث قول الشافعي ومن تبعه ، وثم قول رابع سنذكره هنا .

**قوله ( وهذا أولى لأن الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور )** هذا كلام البخاري ومراده الرد على من زعم أن شرط العود هنا أن يقع بالقول وهو إعادة لفظ الظهار ، فأشار إلى هذا القول وجزم بأنه مرجوح وإن كان هو ظاهر الآية وهو قول أهل الظاهر ، وقد روى ذلك عن أبي العالية وبكير بن الأشج من التابعين وبه قال الفراء النحوي ، ومعنى قوله ﴿ ثم يعودون لما قالوا ﴾ أى إلى قول ما قالوا : وقد بالغ ابن العربي في إنكاره ونسب قائله إلى الجهل لأن الله تعالى وصفه بأنه منكر من القول وزور فكيف يقال إذا أعاد القول المحرم المنكر يجب عليه أن يكفر ثم تحل له المرأة ؟ انتهى . وإلى هذا أشار البخاري بقوله « لأن الله لم يدل على المنكر والزور » وقال إسماعيل القاضي : لما وقع بعد قوله ﴿ ثم يعودون فتحريم ربة ﴾ دل على أن المراد وقوع ضد ما وقع منه من المظاهرة ، فإن رجلا لو قال إذا أردت أن تمس فأعتق ربة قبل أن تمس لكان كلاما صحيحا ، بخلاف ما لو قال إذا لم ترد أن تمس فأعتق ربة قبل أن تمس . وقد جرى بحث بين أبي العباس بن سريج ومحمد بن داود الظاهري فاحتج عليه ابن سريج بالإجماع ، فأنكره ابن داود وقال : الذين خالفوا القرآن لا أعد خلافتهم خلافا . وأنكر ابن العربي أن يصح عن بكير بن الأشج ، واختلف العربون في معنى اللام في قوله ﴿ لما قالوا ﴾ فقيل معناها ثم يعودون إلى الجماع فتحريم ربة لما قالوا أى فعلهم تحرير ربة من أجل ما قالوا ، فادعوا أن اللام في قوله ﴿ لما قالوا ﴾ متعلق بالحنوف وهو قوله عليهم قاله الأخفش ، وقيل المعنى الذين كانوا يظاهرون في الجاهلية ثم يعودون لما قالوا أى إلى المظاهرة في الإسلام ، وقيل اللام بمعنى عن أى يرجعون عن قولهم ، وهذا موافق قول من يوجب الكفارة بمجرد وقوع كلمة الظهار . وقال ابن بطال : يشبه أن تكون ما بمعنى من ، أى اللواتي قالوا هن أنتن علينا كظهور أمهاتنا ، قال ويجوز أن يكون قالوا بتقدير المصدر أى يعودون للقول فسمى المقول فيهن باسم المصدر وهو القول كما قالوا درهم

ضرب الأمير وهو مضروب الأمير ، والله أعلم بالصواب

### باب الإشارة في الطلاق والأمور

وقال ابن عمر: قال النبي صلى الله عليه: «لا يُعَذَّبُ الله بدمع العين ولكن يعذبُ بهذا»، وأشار إلى لسانه. وقال كعب بن مالك: أشار النبي صلى الله عليه إليَّ خذِ النصف؛ وقالت أسماء: صلى النبي صلى الله عليه في الكسوف، فقلتُ لعائشة: ما شأنُ الناس - وهي تصلي - فأومأت برأسها إلى الشمس، فقلت: آية؟ فأومأت برأسها، أي نعم. وقال أنس: أومأ النبي صلى الله عليه إلى أبي بكر أن تقدم. وقال ابن عباس: أومأ النبي صلى الله عليه بيده لا حرج. وقال أبو قتادة: قال النبي صلى الله عليه في الصيد للمحرِم: «أحدٌ منكم أمره أن يحمل عليه أو أشار إليه؟»، قالوا: لا، قال: «فكلوا».

٥١٠٠ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا أبو عامر عبد الملك قال نا إبراهيم عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال: طاف رسول الله صلى الله عليه على بغيره، وكان كلما أتى على الركن أشار إليه وكبّر وقالت زينب: قال النبي صلى الله عليه: «فُتِحَ من يأجوج ومأجوج مثل هذه». وعقد تسعين.

٥١٠١ - حدثنا مسدد قال نا بشر بن المفضل قال نا سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال أبو القاسم صلى الله عليه: «في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم قائم يصلي يسأل الله خيراً إلا أعطاه»، وقال بيده ووضع أُمَلَّتُهُ على بطن الوسطى والخنصر. قلنا: يَزُهدُها.

٥١٠٢ - وقال الأويسى نا إبراهيم بن سعد عن شعبة بن الحجاج عن هشام بن زيد عن أنس: عدّا يهودي في عهد رسول الله صلى الله عليه على جارية فأخذ أوضاحاً كانت عليها، ورضخ رأسها، فأتى بها أهلها رسول الله صلى الله عليه - وهي في آخر رمقٍ وقد أُصِمَت - فقال لها رسول الله صلى الله عليه: «من قتلك؟ فلان؟» - لغير الذي قتلها - فأشارت برأسها أن لا. قال: «ففلان؟» لرجل آخر - غير الذي قتلها - فأشارت أن لا. فقال: «فلان؟» لقاتلها، فأشارت أن نعم، فأمر به رسول الله صلى الله عليه فرُضخَ رأسه بين حجرين.

٥١٠٣ - حدثنا قبيصة قال نا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر: سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «الفتنة من هاهنا». وأشار إلى المشرق.

٥١٠٤ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا جرير بن عبد الحميد عن أبي إسحاق الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى قال: كنا في سفرٍ مع رسول الله صلى الله عليه، فلما غربت الشمس قال لرجل: «انزل فاجدح لي». قال: يا رسول الله، لو أمسيت. ثم قال: «انزل فاجدح لي». فقال: يا رسول الله، لو أمسيت، إن عليك نهاراً. ثم قال: «انزل فاجدح»، فنزل فجدح له في الثالثة، فشرب رسول الله صلى الله عليه، ثم أومأ بيده إلى المشرق فقال: «إذا رأيتم الليل قد أقبل من هاهنا فقد أظطر الصائم».

٥١٠٥ - حدثنا عبد الله بن مسلمة قال نا يزيد بن زريع عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن

عبد الله بن مسعود: قال النبي صلى الله عليه: «لا ينعن أحدًا منكم نداءً بلال - أو قال أذانه - من سحوره، فإنما يُنادي - أو قال يؤذّن - ليرجع قائمكم»، وليس أن يقول - كأنه يعني الصبح أو الفجر - وأظهر يزيد يديه ثم مدّ إحدهما من الأخرى.

[٥٢٩٩]

٥١٠٦ - وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز قال سمعت أبا هريرة قال رسول الله صلى الله عليه: «مثل البخيل والمنفق كمثل رجلين عليهما جبتان من حديد من لدن تُدَيَّيهما إلى تراقيهما، فأما المنفق فلا يُنفق شيئاً إلا مادّت على جلده حتى تُجنّ بنانه وتُغفو أثره، وأما البخيل فلا يريدُ ينفق إلا لزمّت كلُّ حلقة موضعها، فهو يوسّعها ولا تتسع»، ويشير بإصبعيه إلى حلقة.

**قوله (باب الإشارة في الطلاق والأموار)** أى الحكمة وغيرها، وذكر فيه عدة أحاديث معلقة وموصولة: أولها قوله «وقال ابن عمر» هو طرف من حديث تقدم موصولا في الجنائز، وفيه قصة لسعد بن عباد وفيها «ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه». ثانيها «وقال كعب بن مالك» هو أيضا طرف من حديث تقدم موصولا في الملازمة وفيها «وأشار إلى أن خذ النصف». ثالثها «وقالت أسماء» هي بنت أبي بكر.

**قوله (صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف)** الحديث تقدم موصولا في كتاب الإيمان بلفظ «فأشارت إلى السماء» وفيه «فأشارت برأسها أى نعم» وفي صلاة الكسوف بمعناه، وفي صلاة السهو باختصار. رابعها «وقال أنس أوماً النبي صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر أن يتقدم» هو طرف من حديث ابن عباس. خامسها «وقال ابن عباس» هو طرف من حديث تقدم موصولا في العلم في «باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس» وفيه «وأوماً بيده ولا حرج»، سادسها «وقال أبو قتادة» هو أيضا طرف من حديث تقدم موصولا في «باب لا يشير الحرم إلى الصيد» من كتاب الحج، وفيه «أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها». الحديث السابع.

**قوله (أبو عامر)** هو العقدي، وإبراهيم شيخه جزم المزى بأنه ابن طهمان، وزعم بعض الشراح أنه أبو إسحق الفزاري والأول أرجح. وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق يحيى بن أبي بكير عن إبراهيم بن طهمان عن خالد وهو الخذاء، وتقدم الحديث مشروحا في كتاب الحج، وفيه «كلما أتى على الركن أشار إليه». الثامن.

**قوله (وقالت زيب)** هي بنت جحش أم المؤمنين.

**قوله (مثل هذه وهذه وعقد تسعين)** تقدم في أحاديث الأنبياء وعلامات النبوة موصولا، ويأتي في الفتن لكن بلفظ «وحلق بإصبعه الإبهام والتي تليها وهي صورة عقد التسعين» وسيأتي في الفتن من حديث أبي هريرة بلفظ «وعقد تسعين» ووجه إدخاله في الترجمة أن العقد على صفة مخصوصة لإرادة عدد معلوم يتنزل منزلة الإشارة المفهمة، فإذا اكتفى بها عن النطق مع القدرة عليه دل على اعتبار الإشارة ممن لا يقدر على النطق بطريق الأولى. التاسع.

**قوله (سلمة بن علقمة)** بفتح المهملة واللام شيخ ثقة، وهو بصري وكذا سائر رواة هذا الإسناد، وقد يلتبس بمسلمة بن علقمة شيخ بصري أيضا لكن في أول اسمه زيادة ميم والمهملة ساكنة. وهو دون سلمة بن علقمة في الطبقة والثقة.

**قوله ( وقال بيده )** أى أشار بها وهو من إطلاق القول على الفعل .

**قوله ( ووضع أئمنته على بطن الوسطى والخنصر قلنا يزهدها )** أى يقللها ، بين أبو مسلم الكجى في روايته عن مسدد شيخ البخاري أن الذي فعل ذلك هو بشر بن المفضل راويه عن سلمة بن علقمة ، فعل هذا ففي سياق البخاري إدراج . وقد قيل إن المراد بوضع الأئمنة في وسط الكف الإشارة إلى أن ساعة الجمعة في وسط يوم الجمعة ، وبوضعها على الخنصر الإشارة إلى أنها في آخر النهار لأن الخنصر آخر أصابع الكف ، وقد تقدم بسط الأفاويل في تعيين وقتها في كتاب الجمعة . الحديث العاشر .

**قوله ( وقال الأويسى )** هو عبد العزيز بن عبد الله شيخ البخاري ، أخرج عنه الكثير في العلم وفي غيره وقد أورده أبو نعيم في « المستخرج » من طريق يعقوب بن سفيان عنه ، ويأتي في الديات من وجه آخر عن شعبه مع شرحه . وقوله فيه « أوضاحا » جمع وضع بفتح أوله والمعجمة ثم مهمله هو البياض ، والمراد هنا حلى من فضة . وقوله « رضخ » براء مهمله ثم ضاد وخاء معجمتين أى كسر رأسها ، وهى في آخر رمق أى نفس وزنا ومعنى ، وقوله « أصممت » بضم أوله أى وقع بها الصمت أى خرس في لسانها مع حضور ذهنها ، وفيه « فأشارت أن لا » وفيه « فأشارت أن نعم » . الحديث الحادي عشر حديث ابن عمر في ذكر الفتن ، يأتي شرحه في الفتن ، وفيه « وأشار إلى المشرق » . الحديث الثاني عشر حديث عبد الله بن أبي أوفى .

**قوله ( فاجدح لي )** بجيم ثم مهمله أى حرك السوق يعود ليزوب في الماء ، وقد تقدم شرحه في « باب متى يحل فطر الصائم » من حديث عبد الله بن أبي أوفى من كتاب الصيام ، والمراد منه هنا قوله « ثم أوماً بيده قبل المشرق » . الثالث عشر حديث أبي عثمان وهو النهدي عن ابن مسعود .

**قوله ( ليرجع )** بفتح أوله وكسر الجيم ، و « قائمكم » بالنصب على المفعولية ، وقوله « وليس أن يقول » هو من إطلاق القول على الفعل ، وقوله « كأنه يعنى الصبح أو الفجر » شك من الراوي ، وتقدم في باب الأذان قبل الفجر من كتاب الصلاة بلفظ « يقول الفجر » بغير شك .

**قوله ( وأظهر يزيد )** هو ابن زريع راويه .

**قوله ( ثم مد إحداهما من الأخرى )** تقدم في الأذان على كيفية أخرى ، ووقع عند مسلم بلفظ « ليس الفجر المعترض ولكن المستطيل » وبه يظهر المراد من الإشارة المذكورة . الحديث الرابع عشر .

**قوله ( وقال الليث )** تقدم التنبيه على إسناده في أوائل الزكاة مع شرحه ، وقوله هنا « جبتان » بجيم ثم موحدة ، وقوله « إلا مادّت » بتشديد الدال من المد ، وأصله ماددت فأدغمت . وذكره ابن بطال بلفظ « مارت » براء خفيفة بدل الدال ، ونقل عن الخليل مار الشيء يمور مورا إذا تردد ، وقوله « من لدن ثديهما » كذا لأبي ذر بالثنية ولغيره « ثديهما » بصيغة الجمع ، قال ابن التين وهو الصواب فإن لكل رجل ثدين فيكون لهما أربعة ، كذا قال ، وليست الرواية بالثنية خطأ بل هى موجهة والتقدير ثدى كل منهما . وقوله « تحن » بفتح أوله وضم الجيم قيده ابن التين قال ويجوز بضم أوله وكسر الجيم من الرباعي ، قلت : وهو الثابت في معظم الروايات ، وموضع الترجمة منه قوله فيه « ويشير بإصبعه إلى حلقة » قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى أن الإشارة إذا كانت مفهومة تنتزل منزلة النطق ، وخالفه الحنفية في بعض ذلك ، ولعل البخاري رد عليهم بهذه الأحاديث التي جعل فيها النبي صلى الله عليه وسلم الإشارة قائمة مقام النطق ، وإذا جازت الإشارة في أحكام مختلفة في الديانة



فهى لمن لا يمكنه النطق أجوز . وقال ابن المنير : أراد البخاري أن الإشارة بالطلاق وغيره من الأخرس وغيره التي يفهم منها الأصل والعدد نافذ كاللفظ اهـ . ويظهر لي أن البخاري أورد هذه الترجمة وأحاديثها توطئة لما يذكره من البحث في الباب الذي يليه مع من فرق بين لعان الأخرس وطلاقه والله أعلم . وقد اختلف العلماء في الإشارة المفهومة ، فأما في حقوق الله فقالوا يكفي ولو من القادر على النطق ، وأما في حقوق الآدميين كالمقود والإقرار والوصية ونحو ذلك فاختلف العلماء فيمن اعتقل لسانه ، ثالثها عن أبي حنيفة : إن كان مأبوساً من نقطة ، وعن بعض الحنابلة : إن اتصل بالموت ، ورجحه الطحاوي . وعن الأوزاعي : إن سبقه كلام ، ونقل عن مكحول إن قال فلان حر ثم أصمت فقبل له : وفلان ؟ فأوماً صح . وأما القادر على النطق فلا تقوم إشارته مقام نطقه عند الأكثرين واختلف هل يقوم النية كما لو طلق امرأته فقبل له : كم طلبة ؟ فأشار بإصبعه .

### باب اللعان

وقول الله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾

فإذا قذف الأخرس امرأته بكتاب أو إشارة أو بإيماء معروف فهو كالتكلم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أجاز الإشارة في الفرائض ، وهو قول بعض أهل الحجاز وأهل العلم ، وقال الله عز وجل : ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ ؟ وقال الضحاك : ﴿ إِلَّا رَمْزًا ﴾ : إلا إشارة . وقال بعض الناس : لا حد ولا لعان . ثم زعم إن طلق أبكتابة أو إشارة أو إيماء جاز . وليس بين الطلاق والقذف فرق . فإن قال : القذف لا يكون إلا بكلام ، قيل له : كذلك الطلاق لا يكون إلا بكلام ، وإلا بطل الطلاق والقذف ، وكذلك العتق . وكذلك الأصم يلاعن . وقال الشعبي وقتادة : إذا قال : أنت طالق فأشار بأصابعه تبين منه بإشارته . وقال إبراهيم : الأخرس إذا كتب الطلاق بيده لزمه . وقال حماد : الأخرس والأصم إن قال برأسه جاز .

[٥٣٠٠] ٥١٠٧ - حدثنا قتيبة قال نا الليث عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه سمع أنس بن مالك يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا أخبركم بخير دور الأنصار ؟ » قالوا : بلى يا رسول الله . قال : « بنو النجار ، ثم الذين يلونهم بنو عبد الأشهل ، ثم الذين يلونهم بنو الحارث بن الخزرج ، ثم الذين يلونهم بنو ساعدة » ، ثم قال بيده قبض أصابعه ، ثم بسطهن كإبرامي بيده ، ثم قال : « وفي كل دور الأنصار خير » .

[٥٣٠١] ٥١٠٨ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال أبو حازم سمعت من سهل بن سعد الساعدي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بعثت أنا والساعة كهذه من هذه - أو كهاتين - ، وقرن بين السبابة والوسطى » .

[٥٣٠٢] ٥١٠٩ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا جبلة بن سحيم قال سمعت ابن عمر يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الشهر هكذا وهكذا وهكذا » ، يعني ثلاثين ، ثم قال : « وهكذا وهكذا » ثلاثاً ، يعني تسعاً وعشرين يقول : مرة ثلاثين ومرة تسعاً وعشرين .

[٥٣٠٣] ٥١١٠ - حدثني محمد بن محمد بن المشي قال نا يحيى عن إسماعيل عن قيس عن أبي مسعود : أشار النبي صلى الله عليه وسلم نحوه اليمن : « الإيمان ههنا » مرتين « ألا وإن القسوة وغلظ القلوب في الفدايين حيث

يطلعُ قَرْنَا الشَّيْطَانَ رُبْعَةً وَمُضَرَ.

[٥٣٠٤]

٥١١١- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّاءَ قَالَ أَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا»، وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى وَفَرَّجَ بَيْنَهُمَا شَيْئًا.

[الحديث ٥٣٠٤ - طرفه في: ٦٠٠٥].

**قوله (باب اللعان)** هو مأخوذ من اللعن ، لأن الملاعن يقول «لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين» واختير لفظ اللعن دون الغضب في التسمية لأنه قول الرجل ، وهو الذي بدئ به في الآية ، وهو أيضا يبدأ به ، وله أن يرجع عنه فيسقط عن المرأة بغير عكس ، وقيل سمي لعانا لأن اللعن الطرد والإبعاد وهو مشترك بينهما ، وإنما خصت المرأة بلفظ الغضب لعظم الذنب بالنسبة إليها ، لأن الرجل إذا كان كاذبا لم يصل ذنبه إلى أكثر من القذف ، وإن كانت هي كاذبة فذنبها أعظم لما فيه من تلوث الفراش والتعرض لإلحاق من ليس من الزوج به ، فتنتشر المحرمية ، وتثبت الولاية والميراث لمن لا يستحقهما . واللعان والالتعان والملاعنة بمعنى ، ويقال تلأعننا وتلأعننا ولأعن الحاكم بينهما والرجل ملاعن والمرأة ملاعنة لوقوعه غالبا من الجانبين . وأجمعوا على مشروعية اللعان وعلى أنه لا يجوز مع عدم التحقق . واختلف في وجوبه على الزوج ، لكن لو تحقق أن الولد ليس منه قوى الوجوب .

**قوله (وقول الله تعالى : والذين يرمون أزواجهم - إلى قوله - إن كان من الصادقين )** كذا للأكثر ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها ، وكأن البخاري تمسك بعموم قوله تعالى ﴿يرمون﴾ لأنه أعم من أن يكون باللفظ أو بالإشارة المفهمة ، وقد تمسك غيره للجمهور بها في أنه لا يشترط في الالتعان أن يقول الرجل رأيتها تزني ، ولا أن ينفي حملها إن كانت حاملا أو ولدها إن كانت وضعت خلافا لمالك ، بل يكفي أن يقول إنها زانية أو زنت ، ويؤيده أن الله شرع حد القذف على الأجنبية برمي المحصنة ، ثم شرع اللعان برمي الزوجة ، فلو أن أجنبيا قال يا زانية وجب عليه حد القذف ، فكذلك حكم اللعان . وأوردوا على المالكية الاتفاق على مشروعية اللعان للأعمى فانفصل عنه ابن القصار بأن شرطه أن يقول لمست فرجه في فرجها ، والله أعلم .

**قوله ( فإذا قذف الأخرس امرأته بكتابة )** بمشاة ثم موحدة ، وعند الكشيميني « بكتاب » بلا هاء .

**قوله ( أو إشارة أو إيماء معروف فهو كالمتكلم )** ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أجاز الإشارة في الفرائض ( أى في الأمور المفروضة ) .

**قوله ( وهو قول بعض أهل الحجاز وأهل العلم )** أى من غيرهم ، وخالف الحنفية والأوزاعي وإسحق ، وهى رواية عن أحمد اختارها بعض المتأخرين .

**قوله ( وقال الله تعالى : فأشارت إليه ، قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبيا )** أخرج ابن أبي حاتم من طريق ميمون بن مهران قال : لما قتلوا لمريم ﴿لقد جئت شيئا فريا الخ﴾ أشارت إلى عيسى أن كلموه ، فقالوا : تأمرنا أن نكلم من هو في المهد زيادة على ما جاءت به من الداهية . ووجه الاستدلال به أن مريم كانت نذرت أن لا تتكلم فكانت في حكم الأخرس فأشارت إشارة مفهمة اكتفوا بها عن معاودة سؤالها وإن كانوا أنكروا عليها ما أشارت به ، وقد ثبت من حديث أبي بن كعب وأنس بن مالك أن معنى قوله تعالى ﴿إني نذرت للرحمن صوما﴾ أى صمتا أخرجه الطبراني وغيره .

**قوله ( وقال الضحاك )** أى ابن مزاحم ( إلا رمزا إشارة ) وصله عبد بن حميد وأبو حذيفة في تفسير سفيان الثوري ولفظهما عنه في قوله تعالى ﴿آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا﴾ فاستثنى الرمز من

الكلام فدل على أن له حكمه . وأغرب الكرماني فقال : الضحاك هو ابن شراحيل الهمداني ، فلم يصب فإن المشهور بالتفسير هو ابن مزاحم ، وقد وجد الأثر المذكور عنه مصرحاً أنه ابن مزاحم ، وأما ابن شراحيل ويقال ابن شرحيل فهو من التابعين لكن لم ينقلوا عنه شيئاً من التفسير ، بل له عند البخاري حديثان فقط أحدهما في فضائل القرآن والآخر في استتابة المرتدين وكلاهما من روايته عن أبي سعيد الخدري قال : الرمز الإشارة .

**قوله ( وقال بعض الناس لا حد ولا لعان )** أى بالإشارة من الأخرس وغيره ( ثم زعم إن طلق بكتابة أو إشارة أو إيماء جاز ) كذا لأبي ذر ، ولغيره أن الطلاق بكتابة الخ .

**قوله ( وليس بين الطلاق والقذف فرق ، فإن قال القذف لا يكون إلا بكلام قيل له : كذلك الطلاق لا يكون إلا بكلام )** أى وأنت وافقت على وقوعه بغير الكلام فليزملك مثله في اللعان والحد .

**قوله ( وإلا بطل الطلاق والقذف ، وكذلك العتق )** يعني إما أن يقال باعتبار الإشارة فيها كلها أو بترك اعتبارها فتبطل كلها بالإشارة ، وإلا فالتفرقة بينهما بغير دليل تحكم ، وقد وافقه بعض الحنفية على هذا البحث وقال : القياس بطلان الجميع ، لكن عملنا به في غير اللعان والحد استحساناً ، ومنهم من قال : منعه في اللعان والحد للشبهة لأنه يتعلق بالصريح كالقذف فلا يكفي فيه بالإشارة لأنها غير صريحة ، وهذه عمدة من وافق الحنفية من الخنابلة وغيرهم ، ورده ابن التين بأن المسألة مفروضة فيما إذا كانت الإشارة مفهومة إفهاماً واضحاً لا يبقى معه ريب ، ومن حجتهم أيضاً أن القذف يتعلق بصريح الزنا دون معناه ، بدليل أن من قال لآخر وطئت وطءاً حراماً لم يكن قذفاً لاحتمال أن يكون وطئاً وشبهة فاعتقد القائل أنه حرام ، والإشارة لا يتضح بها التفصيل بين المعنيين ، ولذلك لا يجب الحد في التعريض ، وأجاب ابن القصار بالنقض عليهم بنفوذ القذف بغير اللسان العربي وهو ضعيف ، ونقض غيره بالقتل فإنه ينقسم إلى عمد وشبه عمد وخطأ ويتميز بالإشارة وهو قوى ، واحتجوا أيضاً بأن اللعان شهادة والأخرس مردودة بالإجماع ، وتعقب بأن مالكا ذكر قبولها فلا إجماع ، وبأن اللعان عند الأكثر يمين كما سيأتي البحث فيه .

**قوله ( وكذلك الأصم يلاعن )** أى إذا أشير إليه حتى فهم ، قال المهلب : في أمره إشكال ، لكن قد يرتفع بترداد الإشارة إلى أن تفهم معرفة ذلك عنه . قلت : والاطلاع على معرفته بذلك سهل لأنه يعرف من نطقه .

**قوله ( وقال الشعبي وقادة : إذا قال أنت طالق فأشار بأصابعه تبين منه بإشارته )** وصله ابن أبي شيبة بلفظ : سئل الشعبي فقال سئل رجل مرة أطلقت امرأتك قال فأومأ بيده بأربع أصابع ولم يتكلم ففارق امرأته . قال ابن التين : معناه أنه عبر عما نواه من العدد بالإشارة فاعتدوا عليه بذلك .

**قوله ( وقال إبراهيم : الأخرس إذا كتب الطلاق بيده لزمه )** وصله ابن أبي شيبة بلفظه ، وأخرجه الأثرم عن ابن أبي شيبة كذلك ، وأخرجه عبد الرزاق بلفظ الرجل يكتب الطلاق ولا يلفظ به أنه كان يراه لازماً ، ونقل ابن التين عن مالك أن الأخرس إذا كتب الطلاق أو نواه لزمه ؛ وقال الشافعي : لا يكون طلاقاً ، يعني أن كلا منهما على انفراده لا يكون طلاقاً ، أما لو جمعهما فإن الشافعي يقول بالوقوع سواء كان ناطقاً أم أخرس .

**قوله ( وقال حماد : الأخرس والأصم إن قال برأسه جاز )** هو حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة ، فكأن البخاري أراد إلزام الكوفيين بقول شيخهم ، ولا يخفى أن محل الجواز حيث يسبق ما ينطبق عليه من الإيماء بالرأس الجواب . ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث تتعلق بالإشارة أيضاً : الحديث الأول منها حديث

أنس في فضل دور الأنصار وقد تقدم شرحه في المناقب ، فإنه أورده هناك من وجه آخر عن أنس عن أبي أسيد الساعدي ، وأورده هنا عن أنس بغير واسطة والطريقان صحيحان ، وفي زيادة أنس هذه الإشارة وليست في روايته عن أبي أسيد ، وفي رواية عن أبي أسيد من الزيادة قصة لسعد بن عباد كما تقدم . والمقصود من الحديث هنا قوله « ثم قال بيده فقبض أصابعه ثم بسطهن كالرامي بيده » ففيه استعمال الإشارة المفهومة مقرونة بالنطق ، وقوله كالرامي بيده أى كالذي يكون بيده الشيء قد ضم أصابعه عليه ثم رماه فانتشرت . الثاني حديث سهل .

**قوله ( قال أبو حازم )** كذا وقع عنده وأخرجه الإسماعيلي من وجهين عن سفيان بلفظ « عن أبي حازم » وصرح الحميدي عن سفيان بالتحديث فقال في روايته « حدثنا أبو حازم أنه سمع سهلاً » أخرجه أبو نعيم . **قوله ( كهذه من هذه أو كهاتين )** شك من الراوي ، واقتصر الحميدي على قوله « كهذه من هذه » .

**قوله ( وفرق وأشار سفيان بالسبابة )** سيأتي شرحه مستوفي في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى ، قال الكرماني : قد انقضى من يوم بعثته إلى يومنا هذا — يعني سنة سبع وستين وسبعمائة — سبعمائة وثمانون سنة ، فكيف تكون المقاربة ؟ وأجاب الخطابي أن المراد أن الذي بقى بالنسبة إلى ما مضى قدر فضل الوسطى إلى السبابة . قلت : وسيأتي البحث في ذلك حيث أشرت إليه . الثالث حديث ابن عمر « الشهر هكذا وهكذا وهكذا » تقدم شرحه مستوفي في كتاب الصيام . والرابع حديث أبي مسعود — وهو عقبة بن عمرو — ووقع في رواية القابسي والكشميهني « ابن مسعود » قال عياض : وهو وهم ، وهو كما قال ، فقد تقدم كذلك في بدء الخلق والمناقب والمغازي من طرق عن إسماعيل وهو ابن أبي خالد عن قيس وهو ابن أبي حازم ، وصرح في بدء الخلق باسمه ولفظه « حدثني قيس عن عقبة بن عمرو أبي مسعود » وقد تقدم شرحه في ذكر الجن في بدء الخلق ، وبقية شرحه في أول المناقب . الخامس حديث سهل في فضل كافل اليتيم ، وسيأتي شرحه في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى ، وقوله فيه « بالسبابة » في رواية الكشميهني « بالسباحة » وهما بمعنى

### باب إذا عَرَضَ بنفي الولد

[٥٣٠]

٥١١٢ - حدثنا يحيى بن قزعة قال نا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، ولدت لي غلاماً أسود ، فقال : « هل لك من إبل ؟ » قال : نعم ، قال : « ما ألوانها ؟ » قال : حمراء ، قال : « هل فيها من أورك ؟ » قال : نعم ، قال : « فأنتي ذلك ؟ » قال : لعل نزعهُ عرق ، قال : « فلعل ابنك هذا نزعهُ » . [الحديث ٥٣٠٥ - طرفاه في : ٦٨٤٧ ، ٧٣١٤] .

**قوله ( باب إذا عَرَضَ بنفي الولد )** بتشديد الراء من التعريض ، وهو ذكر شيء يفهم منه شيء آخر لم يذكر ، ويفارق الكناية بأنها ذكر شيء بغير لفظه الموضوع يقوم مقامه ، وترجم البخاري لهذا الحديث في الحدود « ماجاء في التعريض » وكأنه أخذه من قوله في بعض طرقه « يعرض بنفيه » وقد اعترضه ابن المنير فقال : ذكر ترجمة التعريض عقب ترجمة الإشارة لاشتراكهما في إلفهام المقصود ، لكن كلامه يشعر بإلغاء حكم التعريض فيتناقض مذهبه في الإشارة . والجواب أن الإشارة المعتبرة هي التي لا يفهم منها إلا المعنى المقصود ، بخلاف التعريض فإن الاحتمال فيه إما راجح وإما مساو فافترقا ، قال الشافعي في « الأم » : ظاهر قول الأعرابي أنه اتهم امرأته ، لكن لما كان لقوله وجه غير القذف لم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم فيه بحكم القذف فدل ذلك على أنه لاحد في التعريض ، وما يدل على أن التعريض لا يعطي حكم التصريح الإذن بخطبة المعتدة بالتعريض لا

بالتصريح فلا يجوز ، والله أعلم .

**قوله ( عن ابن شهاب )** قال الدارقطني : أخرجه أبو مصعب في « الموطأ » عن مالك ، وتابعه جماعة من الرواة خارج الموطأ ، ثم ساقه من رواية محمد بن الحسن عن مالك « أنا الزهري » ومن طريق عبد الله بن محمد بن أسماء عن مالك ، ومن طريق ابن وهب « أخبرني ابن أبي ذئب ومالك كلاهما عن ابن شهاب » وطريق ابن وهب هذه أخرجهما أبو داود .

**قوله ( إن سعيد بن المسيب أخبره )** كذا لأكثر أصحاب الزهري ، وخالفهم يونس فقال عنه « عن أبي سلمة عن أبي هريرة » وسيأتي في كتاب الاعتصام من طريق ابن وهب عنه ، وهو مصير من البخاري إلى أنه عند الزهري عن سعيد وأبي سلمة معا ، وقد وافقه مسلم على ذلك ، ويؤيده رواية يحيى بن الضحاک عن الأوزاعي عن الزهري عنهما جميعا ، وقد أطلقه الدارقطني أن المحفوظ رواية مالك ومن تابعه ، وهو محمول على العمل بالترجيح ، وأما طريق الجمع فهو ما صنعه البخاري ، ويتأيد أيضا بأن عقيلًا رواه عن الزهري قال « بلغنا عن أبي هريرة » فإن ذلك يشعر بأنه عنده عن غير واحد ، وإلا لو كان عن واحد فقط كسعيد مثلاً لاقتصر عليه .

**قوله ( إن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم )** في رواية أبي مصعب « جاء أعرابي » وكذا سيأتي في الحدود عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك ، وللنسائي « جاء رجل من أهل البادية » وكذا في رواية أشهب عن مالك عند الدارقطني ، وفي رواية ابن وهب التي عند أبي داود « أن أعرابياً من بني فزارة » وكذا عند مسلم وأصحاب السنن من رواية سفيان بن عيينة عن ابن شهاب ، واسم هذا الأعرابي ضمضم بن قتادة أخرجه حديثه عبد الغني بن سعيد في « المبهات » له من طريق قطبة بنت عمرو بن هرم أن مدلولاً حدثها « إن ضمضم بن قتادة ولد له مولود أسود من امرأة من بني عجل فشكا النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هل لك من إبل ؟ »

**قوله ( أتى النبي صلى الله عليه وسلم )** في رواية ابن أبي ذئب « صرخ بالنبي صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( فقال : يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاماً أسود )** لم أقف على اسم المرأة ولا على اسم الغلام ، وزاد في رواية يونس « وإني أنكرته » أي استنكرته بقلبي ولم يرد أنه أنكر كونه ابنه بلسانه وإلا لكان تصريحاً بالنفي لا تعريضاً ، ووجه التعريض أنه قال غلاماً أسود أي وأنا أبيض فكيف يكون مني ؟ ووقع في رواية معمر عن الزهري عند مسلم « وهو حيثئذ يعرض بأن ينفيه » ويؤخذ منه أن التعريض بالقذف ليس قذفاً وبه قال الجمهور ، واستدل الشافعي بهذا الحديث لذلك ، وعن المالكية يجب به الجحد إذا كان مفهوماً ، وأجابوا عن الحديث بما سيأتي بيانه في آخر شرحه . وقال ابن دقيق العيد : في الاستدلال بالحديث نظر ، لأن المستفتي لا يجب عليه حد ولا تعزير . قلت : وفي هذا الإطلاق نظر ، لأنه قد يستفتي بلفظ لا يقتضي القذف ولفظ يقتضيه ، فمن الأول أن يقول مثلاً إذا كان زوج المرأة أبيض فأنت بولد أسود : ما الحكم ؟ ومن الثاني أن يقول مثلاً : أن امرأتى أتت بولد أسود وأنا أبيض فيكون تعريضاً ، أو يزيد فيه مثلاً زنت فيكون تصريحاً ، والذي ورد في حديث الباب هو الثاني فيتم الاستدلال . وقد نبه الخطابي على عكس هذا فقال : لا يلزم الزوج إذا صرح بأن الولد الذي وضعته امرأته ليس منه حد قذف لجواز أن يريد أنها وطئت بشبهة أو وضعته من الزوج الذي قبله إذا كان ذلك ممكناً .

**قوله ( قال : فما ألوانها ؟ قال : حمر )** في رواية محمد بن مصعب عن مالك عند الدارقطني « قال رمك » والأرمك الأبيض إلى حمرة ، وقد تقدم تفسيره في شرح حديث جمل جابر في الشروط .

**قوله ( فهل فيها من أورك )** بوزن أحمر .

**قوله ( إن فيها لورقا )** بضم الواو بوزن حمر ، والأورق الذي فيه سواد ليس بحالك بل يميل إلى الغبرة ، ومنه

قيل للحمامة ورقاء .

**قوله ( فَبَئِى ذلك )** يفتح النون الثقيلة أى من أين أتاها اللون الذي خالفها ، هل هو بسبب فحل من غير لونها طراً عليها أو لأمر آخر ؟ .

**قوله ( لعل نزع عرق )** في رواية كريمة « لعله » ولا إشكال فيها بخلاف الأول فجزم جمع بأن الصواب النصب أى لغل عرقا نزع ، وقال الصغاني : ويحتمل أن يكون في الأصل « لعله » فسقطت الهاء ، ووجهه ابن مالك باحتمال أنه حذف منه ضمير الشأن ، ويؤيد توجيهه ما وقع في رواية كريمة ، والمعنى يحتمل أن يكون في أصولها ماهو باللون المذكور فاجتذبه إليه فجاء على لونه ، وادعى الداودي أن لعل هنا للتحقيق .

**قوله ( ولعل ابنك هذا نزع )** كذا في رواية أبى ذر بحذف الفاعل ، ولغيره « نزع عرق » وكذا في سائر الروايات ، والمراد بالعرق الأصل من النسب شبهه بعرق الشجرة ، ومنه قولهم : فلان عريق في الأصالة أى أن أصله متناسب ، وكذا معرق في الكرم أو اللؤم ، وأصل النزع الجذب ، وقد يطلق على الميل ، ومنه ما وقع في قصة عبد الله بن سلام حين سئل عن شبه الولد بأبيه أو بأمه : نزع إلى أبيه أو إلى أمه ، وفي الحديث ضرب المثل ، وتشبيه المجهول بالمعلوم تقريباً لفهم السائل ، واستدل به لصحة العمل بالقياس ، قال الخطابي : هو أصل في قياس الشبه . وقال ابن العربي : فيه دليل على صحة القياس والاعتبار بالنظر ؛ وتوقف فيه ابن دقيق العيد فقال : هو تشبيه في أمر وجودي ، والنزاع إنما هو في التشبيه في الأحكام الشرعية من طريق واحدة قوية . وفيه أن الزوج لا يجوز له الانتفاء من ولده بمجرد الظن ، وأن الولد يلحق به ولو خالف لونه لون أمه . وقال القرطبي تبعاً لابن رشد : لا خلاف في أنه لا يحل نفى الولد باختلاف الألوان المتقاربة كالأدمة والسمرة ، ولا في إلبااض والسواد إذا كان قد أقر بالطوء ولم تمض مدة الاستبراء ، وكأنه أراد في مذهبه ، وإلا فالخلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل فقالوا : إن لم ينضم إليه قرينة زنا لم يجوز النفي ، فإن اتهمها فأتت بولد على لون الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح ، وفي حديث ابن عباس الآتي في اللعان ما يقويه . وعند الحنابلة يجوز النفي مع القرينة مطلقاً ، والخلاف إنما هو عند عدمها ، وهو عكس ترتيب الخلاف عند الشافعية . وفيه تقديم حكم الفراش على ما يشعر به مخالفة الشبه . وفيه الاحتياط للأنساب وإبقائها مع الإمكان ، والزجر عن تحقيق ظن السوء . وقال القرطبي : يؤخذ منه منع التسلسل ، وأن الحوادث لابد لها أن تستند إلى أول ليس بحادث . وفيه أن التعريض بالقذف لا يثبت حكم القذف حتى يقع التصريح خلافاً للمالكية ، وأجاب بعض المالكية أن التعريض الذي يجب به القذف عندهم هو ما يفهم منه القذف كما يفهم من التصريح ، وهذا الحديث لا حجة فيه لدفع ذلك ، فإن الرجل لم يرد قذفاً ، بل جاء سائلاً مستفتياً عن الحكم لما وقع له من الرية ، فلما ضرب له المثل أذعن ، وقال المهلب : التعريض إذا كان على سبيل السؤال لاحقاً فيه ، وإنما يجب الحد في التعريض إذا كان على سبيل المواجهة والمشاتمة . وقال ابن المنير : الفرق بين الزوج والأجنبي في التعريض أن الأجنبي يقصد الأذية المحضة ، والزواج قد يعذر بالنسبة إلى صيانة النسب ، والله أعلم

### باب إحلاف الملاعن

٥١١٣ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا جَوَيْرِيَّةُ عن نافعٍ عن عبد الله : أن رجلاً من الأنصار قَذَفَ امرأته فأحلفهما النبي صلى الله عليه ثم فرَّق بينهما . [٥٣٠٦]

**قوله ( باب إحلاف الملاعن )** ذكر فيه حديث ابن عمر من رواية جويرية بن أسماء عن نافع مختصراً بلفظ « فأحلفهما » وكذا سيأتي بعد ستة أبواب من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع ، وتقدم في تفسير النور من وجه

آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ « لاعن بين رجل وامرأة » والمراد بالإحلاف هنا النطق بكلمات اللعان ، وقد تمسك به من قال أن اللعان يمين ، وهو قول مالك والشافعي والجمهور ، وقال أبو حنيفة : اللعان شهادة وهو وجه للشافعية ، وقيل شهادة فيها شائبة اليمين ، وقيل بالعكس ، ومن ثم قال بعض العلماء : ليس بيمين ولا شهادة ، وانبنى على الخلاف أن اللعان يشرع بين كل زوجين مسلمين أو كافرين حرين أو عبيدين عدلين أو فاسقين بناء على أنه يمين ، فمن صح يمينه صح لعانه ، وقيل لا يصح اللعان إلا من زوجين حرين مسلمين ، لأن اللعان شهادة ولا يصح من محدود في قذف ، وهذا الحديث حجة للأولين لتسوية الراوى بين لاعن وحلف ، ويؤيده أن اليمين ما دل على حث أو منع أو تحقيق خبر وهو هنا كذلك ، ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق حديث ابن عباس « فقال له : احلف بالله الذي لا إله إلا هو إني لصادق ، يقول ذلك أربع مرات » أخرجه الحاكم والبيهقي من رواية جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عنه ، وسيأتي قريباً « لولا الأيمان لكان لي ولها شأن » واعتل بعض الحنفية بأنها لو كانت يميناً لما تكررت ، وأجيب بأنها خرجت عن القياس تغليظاً لحرمة الفروج كما خرجت القسمات لحرمة الأنفس ، وبأنها لو كانت شهادة لم تكرر أيضاً . والذي تحرر لي أنها من حيث الجزم بنفى الكذب وإثبات الصدق يمين ، لكن أطلق عليها شهادة لاشتراط أن لا يكتفى في ذلك بالظن بل لابد من وجود علم كل منهما بالأمرين علماً يصح معه أن يشهد به ، ويؤيد كونها يميناً أن الشخص لو قال أشهد بالله لقد كان كذا لعد حالفاً . وقد قال القفال في « محاسن الشريعة » : كررت أيمان اللعان لأنها أقيمت مقام أربع شهود في غيره ليقام عليها الحد ، ومن ثم سميت شهادات.

### باب يبدأ الرجل بالتلاعن

٥١١٤ - حدثنا محمد بن بشار قال نا ابن أبي عدي عن هشام بن حسان قال نا عكرمة عن ابن عباس : أن هلال بن أمية قذف امرأته فجاء فشهد والنبي صلى الله عليه يقول : « إن الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما تائب ؟ » ثم قامت فشهدت . [٥٣٠٧]

قوله ( باب يبدأ الرجل بالتلاعن ) ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة هلال بن أمية مختصراً وكأنه أخذ الترجمة من قوله « ثم قامت فشهدت » فإنه ظاهر في أن الرجل يقدم قبل المرأة في الملاعة ، وقد ورد ذلك صريحاً من حديث ابن عمر كما سأذكره في « باب صداق الملاعة » وبه قال الشافعي ومن تبعه وأشهب من المالكية ورجحه ابن العربي وقال ابن القاسم لو ابتدأت به المرأة صح واعتد به وهو قول أبي حنيفة ، واحتجوا بأن الله عطفه بالواو وهي لا تقتضي الترتيب . واحتج للأولين بأن اللعان شرع لدفع الحد عن الرجل ، ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم هلال « البينة وإلا حد في ظهرك » ، فلو بدئ بالمرأة لكان دفعا لأمر لم يثبت ، وبأن الرجل يمكنه أن يرجع بعد أن يلتعن كما تقدم فيندفع عن المرأة ، بخلاف ما لو بدأت به المرأة .

قوله ( عن عكرمة عن ابن عباس ) كذا وصله هشام بن حسان عن عكرمة ، وتابعه عباد بن منصور عن عكرمة أخرجه أبو داود في السنن ، وساقه أبو داود الطيالسي في مسنده مطولاً ، واختلف على أيوب : فرواه جرير ابن حازم عنه موصولاً أخرجه الحاكم والبيهقي في « الخلافيات » وغيرها وكذا أخرجه النسائي وابن أبي حاتم وابن المنذر وابن مردويه من رواية حماد بن زيد عن أيوب موصولاً ، وأخرجه الطبري من طريق حماد مرسلًا ، قال الترمذي سألت محمداً عن هذا الاختلاف فقال : حديث عكرمة عن ابن عباس في هذا محفوظ .

قوله ( إن هلال بن أمية قذف امرأته فجاء فشهد ) كذا أورده هنا مختصراً ، وتقدم في تفسير النور مطولاً ،

وفيه شرح قوله « البينة أو حد في ظهرك » وفيه قول هلال « لينزلن الله ما يرى ظهري من الجلد فنزلت » ووقع فيه أنه اتهمهما بشريك بن سحماء ، ووقع في رواية مسلم من حديث أنس « إن شريك بن سحماء كان أخا البراء بن مالك لأمه » وهو مشكل فإن أم البراء هي أم أنس بن مالك وهي أم سليم ولم تكن سحماء ولا تسمى سحماء فلعل شريكا كان أخاه من الرضاعة . وقد وقع عند البيهقي في الخلافيات من مرسل محمد بن سيرين « أن شريكا كان يأوى إلى منزل هلال » وفي تفسير مقاتل : أن والد شريك التي يقال لها سحماء كانت حبشية وقيل كانت يمانية ، وعند الحاكم من مرسل ابن سيرين « كانت أمة سوداء » واسم والد شريك عبدة بن مغيث بن الجند بن العجلان ، وحكى عبد الغنى بن سعيد وأبو نعيم في الصحابة أن لفظ شريك صفة لا اسم ، وأنه كان شريكا لرجل يهودي يقال له ابن سحماء ، وحكى البيهقي في « المعرفة » عن الشافعي أن شريك بن سحماء كان يهوديا ، وأشار عياض إلى بطلان هذا القول وجزم بذلك النووي تبعاً له وقال : كان صحابياً ، وكذا عده جمع في الصحابة فيجوز أن يكون أسلم بعد ذلك . ويعكر على هذا قول ابن الكلبي : أنه شهد أحداً ؛ وكذا قول غيره أن أباه شهد بدراً وأحداً ؛ فالله أعلم .

**قوله في هذه الرواية ( فجاء فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : الله يعلم أن أحداً كاذب )** ظاهره أن هذا الكلام صدر منه صلى الله عليه وسلم في حال ملاعنتهما ، بخلاف من زعم أنه قاله بعد فراغهما ، وزاد في تفسير النور من هذا الوجه بعد قوله فشهدت « فلما كان عند الخامسة وقفوها وقالوا : إنها موجبة » ووقع عند النسائي في هذه القصة « فأمر رجلاً أن يضع يده عند الخامسة على فيه ، ثم على فيها ، وقال : إنها موجبة » قال ابن عباس « فتلكأت ونكصت حتى قلنا إنها ترجع ، ثم قالت : لا أفصح قومي سائر اليوم ، فمضت » وفيه أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم « أبصروها فإن جاءت الخ » وسأذكر شرحه في « باب التلاعن في المسجد »

### ب اللعان، ومن طلق

٥١١٥ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمر العجلاني جاء إلى عاصم بن عدي الأنصاري فقال له : يا عاصم أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتلته فتقتلونه أم كيف يفعل ؟ سل لي يا عاصم عن ذلك . فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه عن ذلك ، فكره رسول الله صلى الله عليه المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه عليه . فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه عويمر فقال : يا عاصم ، ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه ؟ فقال عاصم لعويمر : لم تأتني بخير ، قد كره رسول الله صلى الله عليه المسألة التي سألته عنها ، فقال عويمر : والله لا أنتهي حتى أسأله عنها ، فأقبل عويمر حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وسط الناس فقال : يا رسول الله ، أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتلته فتقتلونه ، أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه : « قد أنزل فيك وفي صاحبك فاذهب فأت بها » ، قال سهل : فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه . فلما فرغا من تلاعنهما قال عويمر : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها . فطلقها ثلاثاً ، قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه . قال ابن شهاب : وكانت سنة المتلاعنين .



**قوله ( باب اللعان )** تقدم معنى اللعان قبل ، وهو ينقسم إلى واجب ومكروه وحرام ، فالأول أن يراها تزني أو أقرت بالزنا فصدقها ، وذلك في طهر لم يجامعها فيه ثم اعتزلها مدة العدة فأنت بولد لزمه قذفها لنفى الولد لئلا يلحقه فيترتب عليه المفسد . الثاني أن يرى أجنبيًا يدخل عليها بحيث يغلب على ظنه أنه زنى بها فيجوز له أن يلاعن ، لكن لو ترك لكان أولى للستر لأنه يمكنه فراقها بالطلاق . الثالث ماعدا ذلك ، لكن لو استفاض فوجهان لأصحاب الشافعي وأحمد ، فمن أجاز تمسك بحديث « انظروا فإن جاءت به » فجعل الشبه دالا على نفيه منه ، ولا حجة فيه لأنه سبق اللعان في الصورة المذكورة كما سيأتي ، ومن منع تمسك بحديث الذي أنكر شبه ولده به .

**قوله ( ومن طلق )** أى بعد أن لاعن ، في هذه الترجمة إشارة إلى الخلاف هل تقع الفرقة في اللعان بنفس اللعان أو بإيقاع الحاكم بعد الفراغ أو بإيقاع الزوج ، فذهب مالك والشافعي ومن تبعهما إلى أن الفرقة تقع بنفس اللعان ، قال مالك وغالب أصحابه : بعد فراغ المرأة ، وقال الشافعي وأتباعه وسحنون من المالكية : بعد فراغ الزوج ، واعتل بأن التعان المرأة إنما شرع لدفع الحد عنها . بخلاف الرجل فإنه يزيد على ذلك في حقه نفى النسب ولحاق الولد وزوال الفرائض ، وتظهر فائدة الخلاف في التوارث لو مات أحدهما عقب فراغ الرجل ، وفيما إذا علق طلاق امرأة بفراق أخرى ثم لاعن الأخرى . وقال الثوري وأبو حنيفة وأتباعهما لا تقع الفرقة حتى يوقعها عليهما الحاكم ، واحتجوا بظاهر ما وقع في أحاديث اللعان كما سيأتي بيانه ، وعن أحمد روايتان ، وسيأتي مزيد بحث في ذلك بعد خمسة أبواب ، وذهب عثمان البتي أنه لا تقع الفرقة حتى يوقعها الزوج ، واعتل بأن الفرقة لم تذكر في القرآن ، ولأن ظاهر الأحاديث أن الزوج هو الذي طلق ابتداء ، ويقال إن عثمان تفرد بذلك لكن نقل الطبري عن أبي الشعثاء جابر بن زيد البصري أحد أصحاب ابن عباس من فقهاء التابعين نحوه ، ومقابله قول أبي عبيد : أن الفرقة بين الزوجين تقع بنفس القذف ولو لم يقع اللعان ، وكأنه مفرع على وجوب اللعان على من تحقق ذلك من المرأة ، فإذا أحل به عوقب بالفرقة تغليظا عليه .

**قوله ( عن ابن شهاب )** في رواية الشافعي عن مالك « حدثني ابن شهاب » .

**قوله ( إن عويمرا العجلاني )** في رواية القعني عن مالك « عويمر بن أشقر » وكذا أخرجه أبو داود وأبو عوانة من طريق عياض بن عبد الله الفهري عن الزهري ، ووقع في « الاستيعاب » عويمر بن أبيض ، وعند الخطيب في « المهملات » عويمر بن الحارث ، وهذا هو المعتمد فإن الطبري نسبته في « تهذيب الآثار » فقال : هو عويمر بن الحارث بن زيد بن الجد بن عجلان ، فلعل أباه كان يلقب أشقر أو أبيض ، وفي الصحابة ابن أشقر آخر وهو مازني أخرج له ابن ماجه . واتفقت الروايات عن ابن شهاب على أنه في مسند سهل إلا ما أخرجه النسائي من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة وإبراهيم بن سعد كلاهما عن الزهري فقال فيه « عن سهل عن عاصم بن حمدي قال : كان عويمر رجلا من بني العجلان ، فقال « أى عاصم فذكر الحديث ، والمحفوظ الأول ، وسيأتي عن سهل أنه حضر القصة ، فستأتي في الحدود من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري قال « قال سهل بن سعد شهدت المتلاعنين وأنا ابن خمس عشرة سنة » ووقع في نسخة أبي اليمان عن شعيب عن الزهري عن سهل بن سعد قال « توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن خمس عشرة سنة » فهذا يدل على أن قصة اللعان كانت في السنة الأخيرة من زمان النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن جزم الطبري وأبو حاتم وابن حبان بأن اللعان كان في شعبان سنة تسع ، وجزم به غير واحد من المتأخرين ، ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني أن قصة اللعان كانت بمنصرف النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك ، وهو قريب من قول الطبري ، ومن وافقه ، لكن في إسناده

الواقدي فلا بد من تأويل أحد القولين ، فإن أمكن وإلا فطريق شعيب أصح . ومما يوهن زواية الواقدي ما اتفق عليه أهل السير أن التوجه إلى تبوك كان في رجب ، وما ثبت في الصحيحين أن هلال بن أمية أحد الثلاثة الذين تيب عليهم ، وفي قصته أن امرأته استأذنت له النبي صلى الله عليه وسلم أن تخدمه فأذن لها بشرط أن لا يقر بها فقالت : إنه لا حراك به ، وفيه أن ذلك كان بعد أن مضى لهم أربعون يوما ، فكيف تقع قصة اللعان في الشهر الذي انصرفوا فيه من تبوك ويقع لهلال مع كونه فيما ذكر من الشغل بنفسه وهجران الناس له وغير ذلك ، وقد ثبت في حديث ابن عباس أن آية اللعان نزلت في حقه ، وكذا عند مسلم من حديث أنس أنه أول من لاعن في الإسلام ، ووقع في رواية عباد بن منصور في حديث ابن عباس عند أبي داود وأحمد « حتى جاء هلال بن أمية وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم فوجد عند أهله رجلا » الحديث ، فهذا يدل على أن قصة اللعان تأخرت عن قصة تبوك والذي يظهر أن القصة كانت متأخرة ، ولعلها كانت في شعبان سنة عشر لا تسع ، وكانت الوفاة النبوية في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة باتفاق ، فيلثم حينئذ مع حديث سهل بن سعد ، ووقع عند مسلم من حديث ابن مسعود « كنا ليلة جمعة في المسجد إذ جاء رجل من الأنصار » فذكر القصة في اللعان باختصار ، فعين اليوم لكن لم يعين الشهر ولا السنة .

**قوله ( جاء إلى عاصم بن عدى )** أى ابن الجد بن العجلان العجلاني ، وهو ابن عم والد عويمر ، وفي رواية الأوزاعي عن الزهري التي مضت في التفسير « وكان عاصم سيد بنى عجلان » والجد بفتح الجيم وتشديد الدال والعجلان بفتح الميملة وسكون الجيم هو ابن حارثة بن ضبيعة من بنى بلى بن عمرو بن الحاف بن قضاة ، وكان العجلان حالف بنى عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس من الأنصار في الجاهلية وسكن المدينة فدخلوا في الأنصار . وقد ذكر ابن الكلبي أن امرأة عويمر هى بنت عاصم المذكور وأن اسمها نخولة ، وقال ابن منده في « كتاب الصحابة » نخولة بنت عاصم التي قذفها زوجها فلاعن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما ، لها ذكر ولا تعرف لها رواية ، وتبعه أبو نعيم ، ولم يذكر سلفهما في ذلك وكأنه ابن الكلبي ، وذكر مقاتل بن سليمان فيما حكاه القرطبي أنها نخولة بنت قيس ، وذكر ابن مردويه أنها بنت أخي عاصم ، فأخرج من طريق الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى « أن عاصم بن عدى لما نزلت ﴿ والذين يرمون المحصنات ﴾ قال : يارسول الله أين لأحدنا أربعة شهداء ؟ فابتلى به في بنت أخيه » وفي سنده مع إرساله ضعف . وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير عن مقاتل بن حيان قال « لما سأل عاصم عن ذلك ابتلى به في أهل بيته ، فأتاه ابن عمه تحت ابنة عمه رماها بابن عمه المرأة والزوج والحليل ثلاثهم بنو عم عاصم » وعن ابن مردويه في مرسل ابن أبي ليلى المذكور أن الرجل الذي رمى عويمر امرأته به هو شريك بن سحماء . وهو يشهد لصحة هذه الرواية لأنه ابن عم عويمر كما بينت نسبه في الباب الماضي ، وكذا في مرسل مقاتل بن حيان عند أبي حاتم ، فقال الزوج لعاصم : يا ابن عم أقسم بالله لقد رأيت شريك بن سحماء على بطنها وإنها لحلى وما قربتها منذ أربعة أشهر ، وفي حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني « لاعن بين عويمر العجلاني وامرأته ، فأنكر حملها الذي في بطنها وقال : هو لابن سحماء » ولا يمتنع أن يتهم شريك بن سحماء بالمرأتين معا . وأما قول ابن الصباغ في « الشامل » أن المزني ذكر في « المختصر » أن العجلاني قذف زوجته بشريك بن سحماء وهو سهو في النقل ، وإنما القاذف بشريك هلال بن أمية ، فكأنه لم يعرف مستند المزني في ذلك وإذا جاء الخبر من طرق متعددة فإن بعضها يعضد بعضها ، والجمع ممكن فيتعين المصير إليه فهو أولى من التغليب .

**قوله ( رأيت رجلا )** أى أخبرني عن حكم رجل .

**قوله ( وجد مع امرأته رجلا )** كذا اقتصر على قوله « مع » فاستعمل الكناية ، فإن مراده معية خاصة ، ومراده أن يكون وجده عند الرؤية .

**قوله ( أيقنله فقتلونه )** أى قصاصا لتقدم علمه بحكم القصاص لعموم قوله تعالى ﴿ النفس بالنفس ﴾ لكن في طرقة احتمال أن يخص من ذلك ما يقع بالسبب الذي لا يقدر على الصبر عليه غالبا من الغيرة التي في طبع البشر ، ولأجل هذا قال « أم كيف يفعل » ؟ وقد تقدم في أول « باب الغيرة » استشكال سعد بن عبادة بمثل ذلك وقوله « لو رأيته لضربته بالسيف غير مصفح » وتقدم في تفسير النور قول النبي صلى الله عليه وسلم للال ابن أمية لما سأله عن مثل ذلك « البينة ، وإلا حد في ظهرك » وذلك كله قبل أن ينزل اللعان . وقد اختلف العلماء فيمن وجد مع امرأته رجلا فتحقق الأمر فقتله هل يقتل به ؟ فمنع الجمهور الإقدام وقالوا : يقتص منه إلا أن يأتي ببينة الزنا أو على المقتول بالاعتراف أو يعترف به ورثته فلا يقتل القاتل به بشرط أن يكون المقتول محصنا ، وقيل بل يقتل به لأنه ليس له أن يقيم الحد بغير إذن الإمام ، وقال بعض السلف : بل لا يقتل أصلا ويعزر فيما فعله إذا ظهرت أمارات صدقه ، وشرط أحمد وإسحق ومن تبعهما أن يأتي بشاهدين أنه قتله بسبب ذلك ، ووافقهم ابن القاسم وابن حبيب من المالكية ، لكن زاد أن يكون المقتول قد أحصن ، قال القرطبي : ظاهر تقرير عويمر على ما قال يؤيد قولهم ، كذا قال والله أعلم . وقوله « أم كيف يفعل » ؟ يحتمل أن تكون « أم » متصلة والتقدير : أم يصير على مابه من المضض ، ويحتمل أن تكون منقطعة بمعنى الإضراب أى بل هناك حكم آخر لا يعرفه ويريد أن يطلع عليه ، فلذلك قال : سل لي يا عاصم . وإنما خص عاصما بذلك لما تقدم من أنه كان كبير قومه وصهره على ابنته أو ابنة أخيه ، ولعله كان اطلع على مخايل ماسأل عنه لكن لم يتحققه فلذلك لم يفصح به ، أو اطلع حقيقة لكن خشي إذا صرح به من العقوبة التي تضمنها من رمى المحصنة بغير بينة ، أشار إلى ذلك ابن العربي قال : ويحتمل أن يكون لم يقع له شيء من ذلك لكن اتفق أنه وقع في نفسه إرادة الاطلاع على الحكم فابتلى به كما يقال البلاء موكل بالمنطق ، ومن ثم قال : إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به . وقد وقع في حديث ابن عمر عند مسلم في قصة العجلاني « فقال : أرأيت إن وجد رجل مع امرأته رجلا ، فإن تكلم به تكلم بأمر عظيم ، وإن سكت سكت على مثل ذلك » . وفي حديث ابن مسعود عنده أيضا « إن تكلم جلدتموه ، أو قتل قتلتموه ، وإن سكت سكت على غيظ » وهذه أتم الروايات في هذا المعنى .

**قوله ( فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كبر )** بفتح الكاف وضم الموحدة أى عظم وزنا ومعنى ، وسببه أن الحامل لعاصم على السؤال غيره فاختص هو بالإنكار عليه ، ولهذا قال لعويمر لما رجع فاستفهمه عن الجواب : لم تأتني بخير .

( تنبيهان ) : الأول تقدم في تفسير النور أن النووي نقل عن الواحدي أن عاصما أحد من لاعن ، وتقدم إنكار ذلك . ثم وقفت على مستنده وهو مذكور في « معاني القرآن للفراء » لكنه غلط . الثاني وقع في السيرة لابن جبال في حوادث سنة تسع « ثم لاعن بين عويمر بن الحارث العجلاني وهو الذي يقال له عاصم وبين امرأته بعد البصر في المسجد » وقد أنكر بعض شيوخنا قوله « وهو الذي يقال له عاصم » والذي يظهر لي أنه تحريف ، وكأنه كان في الأصل « الذي سأل له عاصم » والله أعلم . وسبب كراهة ذلك ما قال الشافعي : كانت المسائل فيها لم ينزل فيه حكم زمن نزول الوحي ممنوعة لئلا ينزل الوحي بالتحريم فيما لم يكن قبل ذلك محرما فيحرم ، وشهد له الحديث المخرج في الصحيح « أعظم الناس جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسأله » وقال

النوي : المراد كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها ، لا سيما ما كان فيه هتك ستر مسلم أو إشاعة فاحشة أو شناعة عليه ، وليس المراد المسائل المحتاج إليها إذا وقعت ، فقد كان المسلمون يسألون عن النوازل فيجيبهم صلى الله عليه وسلم بغير كراهة ، فلما كان في سؤال عاصم شناعة ويترتب عليه تسليط اليهود والمنافقين على أعراض المسلمين كره مسألته ، وربما كان في المسألة تضيق ، وكان صلى الله عليه وسلم يحب التيسير على أمته وشواهد ذلك في الأحاديث كثيرة ، وفي حديث جابر « ما نزلت آية اللعان إلا لكثرة السؤال » أخرجه الخطيب في « المبهمات » من طريق مجالد عن عامر عنه .

**قوله ( فقال عويمر : والله لا أنتهى )** في رواية الكشميهني « ما أنتهى » أى ما أرجع عن السؤال ولو نهيت عنه ، زاد ابن أبي ذئب في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث كما سيأتي في الاعتصام « فأنزل الله القرآن خلف عاصم » أى بعد أن رجع من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن جريج في الباب الذى بعده « فأنزل الله في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر الملاعنة » وفي رواية إبراهيم بن سعد « فأتاه فوجده قد أنزل الله عليه » .

**قوله ( فأقبل عويمر حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم )** بالنصب ( وسط الناس ) بفتح السين ويسكونها .

**قوله ( فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد أنزل الله فيك وفي صاحبك )** ظاهر هذا السياق أنه كان تقدم منه إشارة إلى خصوص ما وقع له مع امرأته ، فيترجح أحد الاحتمالات التي أشار إليها ابن العربي ، لكن ظهر لي من بقية الطرق أن في السياق اختصارا ، ويوضح ذلك ما وقع في حديث ابن عمر في قصة العجلاني بعد قوله « إن تكلم تكلم بأمر عظيم ، وإن سكت سكت على مثل ذلك » فسكت عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما كان بعد ذلك أتاه فقال : إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به ، فدل على أنه لم يذكر امرأته إلا بعد أن انصرف ثم عاد . ووقع في حديث ابن مسعود « إن الرجل لما قال : وإن سكت سكت على غيظ ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم افتح ، وجعل يدعو ، فنزلت آية اللعان » وهذا ظاهره أن الآية نزلت عقب السؤال ، لكن يحتمل أن يتخلل بين الدعاء والنزول زمن بحيث يذهب عاصم ويعود عويمر ، وهذا كله ظاهر جداً في أن القصة نزلت بسبب عويمر ، ويعارضه ما تقدم في تفسير النور من حديث ابن عباس « أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء » فقال النبي صلى الله عليه وسلم : البينة أو حد في ظهرك . فقال هلال : والذي بعثك بالحق إنني لصادق ، ولينزلن الله في ما يريى ظهري من الحد ، فنزل جبريل فأنزل عليه : والذي يرمون أزواجهم » الحديث . وفي رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في هذا الحديث عند أبي داود « فقال هلال : وإنى لأرجو أن يجعل الله لي فرجا . قال فبينما رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك إذ نزل عليه الوحي » وفي حديث أنس عند مسلم « أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء وكان أخا البراء بن مالك لأمه ، وكان أول رجل لاعن في الإسلام » فهذا يدل على أن الآية نزلت بسبب هلال ، وقد قدمت اختلاف أهل العلم في الراجع من ذلك ، وبينت كيفية الجمع بينهما في تفسير سورة النور بأن يكون هلال سأل أولاً ثم سأل عويمر فنزلت في شأنهما معا ، وظهر لي الآن احتمال أن يكون عاصم سأل قبل النزول ثم جاء هلال بعده فنزلت عند سؤاله ، فجاء عويمر في المرة الثانية التي قال فيها « إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به » فوجد الآية نزلت في شأن هلال ، فأعلمه صلى الله عليه وسلم بأنها نزلت فيه ، يعني أنها نزلت في كل من وقع له ذلك ، لأن ذلك لا يختص

بهلال . وكذا يجاب على سياق حديث ابن مسعود يحتمل أنه لما شرع يدعو بعد توجه العجلاني جاء هلال فذكر قصته فنزلت ، فجاء عويمر فقال : قد نزل فيك وفي صاحبك .

**قوله ( فاذهب فأت بها )** يعني فذهب فأتى بها . واستدل به على أن اللعان يكون عند الحاكم وبأمره ، فلو تراضيا بمن يلاعن بينهما فلاعن لم يصح ، لأن في اللعان من التغليظ ما يقتضي أن يختص به الحكام . وفي حديث ابن عمر « فتلاهن عليه » . أى الآيات التي في سورة النور ووعظه وذكره ، وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، قال : لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها . ثم دعاها فوعظها وذكرها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قالت : والذي بعثك بالحق إنه لكاذب .

**قوله ( قال سهل )** هو موصول بالإسناد المبدأ به .

**قوله ( فتلاعنا )** فيه حذف تقديره فذهب فأتى بها فسألها فأنكرت ؛ فأمر باللعان فتلاعنا .

**قوله ( وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم )** زاد ابن جريج كما في الباب الذي بعده « في المسجد » وزاد ابن إسحق في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث « بعد العصر » أخرجه أحمد . وفي حديث عبد الله بن جعفر « بعد العصر عند المنبر » وسنده ضعيف ، واستدل بمجموع ذلك على أن اللعان يكون بحضور الحكام وبمجمع من الناس ، وهو أحد أنواع التغليظ . ثانيها الزمان . ثالثها المكان . وهذا التغليظ مستحب وقيل واجب .

( تنبيه ) : لم أر في شيء من طرق حديث سهل صفة تلاعنهما إلا ما في رواية الأوزاعي الماضية في التفسير فإنه قال « فأمرهما بالملاعنة بما سمي في كتابه » وظاهره أنهما لم يزيدا على ما في الآية ، وحديث ابن عمر عند مسلم صريح في ذلك فإن فيه « فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، ثم ثنى بالمرأة » الحديث . وحديث ابن مسعود نحوه لكن زاد فيه « فذهبت لتلتعن فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مه ، فأبت ، فالتعنت » وفي حديث أنس عند أبي يعلى وأصله في مسلم « فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أتشهد بالله إنك لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا ؟ فشهد بذلك أربعاً ثم قال له في الخامسة : ولعنة الله عليك إن كنت من الكاذبين ؟ ففعل ، ثم دعاها فذكر نحوه ، فلما كان في الخامسة سكنت سكتة حتى ظنوا أنها متعترف ، ثم قالت : لا أفصح قومي سائر اليوم ، فمضت على القول . وفي حديث ابن عباس من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عنه عند أبي داود والنسائي وابن أبي حاتم « فدعا الرجل ، فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، فأمر به فأمسك على فيه ، فوعظه فقال : كل شيء أهون عليك من لعنة الله . ثم أرسله فقال : لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . وقال في المرأة نحو ذلك » وهذه الطريق لم يسم فيها الزوج ولا الزوجة ، بخلاف حديث أنس فصرح فيه بأنها في قصة هلال بن أمية ، فإن كانت القصة واحدة وقع الوهم في تسمية الملاعن كما جزم به غير واحد ممن ذكرته في التفسير . فهذه زيادة من ثقة فتعتمد ، وإن كانت متعددة فقد ثبت بعضها في قصة امرأة هلال كما ذكرته في آخر « باب يبدأ الرجل بالتلاعن » .

**قوله ( فلما فرغا من تلاعنهما قال عويمر : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها )** في رواية الأوزاعي « إن حبستها فقد ظلمتها » .

**قوله ( فطلقها ثلاثاً )** في رواية ابن إسحق « ظلمتها إن أمسكتها فهي الطلاق فهي الطلاق » وقد تفرد بهذه

الزيادة ولم يتابع عليها ، وكأنه رواه بالمعنى لا اعتقاده منع جمع الطلقات الثلاث بكلمة واحدة ، وقد تقدم البحث فيه من قبل في أوائل الطلاق ، واستدل بقوله « فطلقها ثلاثا » أن الفرقة بين المتلاعنين تتوقف على تطبيق الرجل كما تقدم نقله عن عثمان البتي ، وأجيب بقوله في حديث ابن عمر « فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين » فإن حديث سهل وحديث ابن عمر في قصة واحدة ، وظاهر حديث ابن عمر أن الفرقة وقعت بتفريق النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد وقع في « شرح مسلم للنووي » قوله « كذبت عليها يارسول الله إن أمسكتها » هو كلام مستقل ، وقوله « فطلقها » أى ثم عقب قوله ذلك بطلاقها وذلك لأنه ظن أن اللعان لا يحرمها عليه ، فأراد تحريمها بالطلاق فقال « هى طالت ثلاثا . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لاسبيل لك عليها » أى لأملاك لك عليها فلا يقع طلاقك انتهى . وهو يوهم أن قوله « لا سبيل لك عليها » وقع منه صلى الله عليه وسلم عقب قول الملاعن هى طالت ثلاثا وأنه موجود كذلك في حديث سهل بن سعد الذي شرحه ، وليس كذلك فإن قوله لا سبيل لك عليها لم يقع في حديث سهل ، وإنما وقع في حديث ابن عمر عقب قوله « الله يعلم أن أحكما كاذب ، لاسبيل لك عليها » وفيه « قال يارسول الله مالي » الحديث كذا في الصحيحين ، وظهر من ذلك أن قوله « لا سبيل لك عليها » إنما استدل من استدل به من أصحابنا لوقوع الفرقة بنفس الطلاق من عموم لفظه لا من خصوص السياق والله أعلم .

**قوله ( قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين )** زاد أبو داود عن القعني عن مالك « فكانت تلك » وهى إشارة إلى الفرقة ، وفي رواية ابن جريج في الباب بعده « فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغا من التلاعن ، ففارقها عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ذلك تفريق بين كل متلاعنين » كذا للمستمل ، وللباقين « فكان ذلك تفريقا ، وللكشميهني « فصار » بدل « فكان » وأخرجه مسلم من طريق ابن جريج بلفظ « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ذلك التفريق بين كل متلاعنين » وهو يؤيد رواية المستمل ، ومن طريق يونس عن ابن شهاب قال بمثل حديث مالك ، قال مسلم : لكن أدرج قوله « وكان فراقه إياها بعد سنة بين المتلاعنين » وكذا ذكر الدارقطني في « غرائب مالك » اختلاف الرواة على ابن شهاب ثم على مالك في تعيين من قال « فكان فراقها سنة » هل هو من قول سهل أو من قول ابن شهاب ، وذكر ذلك الشافعي وأشار الى أن نسبته إلى ابن شهاب لا تمتنع نسبته إلى سهل ، ويؤيده ما وقع عند أبي داود من طريق عياض بن عبد الله الفهري عن ابن شهاب عن سهل قال « فطلقها ثلاثا تطليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان ما صنع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة » قال سهل « حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبدا » فقوله « فمضت السنة » ظاهر في أنه من تمام قول سهل ، ويحتمل أنه من قول ابن شهاب ، ويؤيده أن ابن جريج كما في الباب الذي بعده أورد قول ابن شهاب في ذلك بعد ذكر حديث سهل فقال بعد قوله ذلك تفريق بين كل متلاعنين : قال ابن جريج قال ابن شهاب كانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين ، ثم وجدت في نسخة الصغاني في آخر الحديث . قال أبو عبد الله : قوله « ذلك تفريق بين المتلاعنين » من قول الزهري وليس من الحديث . انتهى ، وهو خلاف ظاهر سياق ابن جريج . فكأن المصنف رأى أنه مدرج فنبه عليه

## باب التلاعن في المسجد

[٥٣٠٩] ٥١١٦- حدثنا يحيى قال حدثنا عبد الرزاق قال أنا ابن جريج قال أخبرني ابن شهاب عن الملاعة وعن السنة فيها عن حديث سهل بن سعد أخي بني ساعدة أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله صلى الله عليه فقال: يا رسول الله، أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقضه أم كيف يفعل؟ فأنزل الله في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر التلاعن، فقال النبي صلى الله عليه: «قد قضى الله فيك وفي امرأتك»، قال: فتلاعنا في المسجد وأنا شاهد، فلما فرغنا قال: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها، فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه حين فرغنا من التلاعن، ففارقها عند النبي صلى الله عليه فقال: «ذاك تفريق بين كل متلاعنين»، قال ابن جريج قال ابن شهاب: فكانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين، وكانت حاملاً وكان ابنها يدعى لأمه، قال: ثم جرت السنة في ميراثها أنها ترثه ويرث منها ما فرض الله لها. قال ابن جريج عن ابن شهاب عن سهل بن سعد في هذا الحديث بأن النبي صلى الله عليه قال: إن جاءت به أحمر قصيراً كأنه وحرّة فلا أراها إلا قد صدقت وكذب عليها، وإن جاءت به أسود أعين ذا اليتين فلا أراها إلا قد صدق عليها، فجاءت به على المكروه من ذلك.

قوله (باب التلاعن في المسجد) أشار بهذه الترجمة إلى خلاف الحنفية أن اللعان لا يتعين في المسجد وإنما يكون حيث كان الإمام أو حيث شاء.

قوله (حدثنا يحيى) هو ابن جعفر.

قوله (أخبرني ابن شهاب عن الملاعة وعن السنة فيها عن حديث سهل بن سعد أخي بني ساعدة) وقع عند الطبري في أول الإسناد زيادة، فإنه أخرج من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عكرمة في هذه الآية ﴿والذين يرمون أزواجهم﴾ نزلت في هلال بن أمية فذكره مختصراً، قال ابن جريج: وأخبرني ابن شهاب فذكره، فكان ابن جريج أشار إلى بيان الاختلاف في الذي نزل ذلك فيه، وقد ذكرت ما في رواية ابن جريج من الفائدة في الباب الذي قبله.

قوله (قال وكانت حاملاً وكان ابنها يدعى لأمه، قال: ثم جرت السنة في ميراثها أنها ترثه ويرث منها ما فرض الله لها) هذه الأقوال كلها أقوال ابن شهاب، وهو موصول إليه بالسند المبدأ به، وقد وصله سويد بن سعيد عن مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد، قال الدارقطني في «غرائب مالك»: لا أعلم أحداً رواه عن مالك غيره. قلت: وقد تقدم في التفسير من طريق فليح بن سليمان عن الزهري عن سهل، فذكر قصة المتلاعنين مختصرة وفيه «ففارقها»، فكانت سنة أن يفرق بين المتلاعنين، وكانت حاملاً — إلى قوله — ما فرض الله لها، وظاهره أنه من قول سهل مع احتمال أن يكون من قول ابن شهاب كما تقدم، وهذا صريح في أن اللعان بينهما وقع وهي حامل، ويتأيد بما في رواية العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عند أبي داود «فقال النبي صلى الله عليه عليه وسلم لعاصم بن عدى: أمسك المرأة عندك حتى تلد»، وتقدم في أثناء الباب الذي قبله من مرسل مقاتل ابن حيان ومن حديث عبد الله بن جعفر أيضاً التصريح بذلك.

قوله ( قال ابن جريج عن ابن شهاب عن سهل ابن سعد الساعدي في هذا الحديث ) هو موصول بالسند المبدأ به .

قوله ( إن جاءت به أحمر ) في رواية أبي داود من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب « أحمر » بالتصغير ، وفي مرسل سعيد بن المسيب عند الشافعي « أشقر » قال ثعلب المراد بالأحمر الأبيض ، لأن الحمرة إنما تبدو في البياض ، قال : والعرب لا تطلق الأبيض في اللون وإنما تقولوه في نعت الطاهر والنقي والكريم ونحو ذلك .

قوله ( قصيرا كأنه وحره ) بفتح الواو والمهملة : دوية تتراعى على الطعام واللحم فتفسده ، وهى من نوع الوزغ .

قوله ( فلا أراها إلا صدقت ) في رواية عباس بن سهل عن أبيه عند أبي داود فهو لأبيه الذي انتفى منه . قوله ( وإن جاءت به أسود أعين ذا أليتين ) أى عظيمتين ، ويوضحه ما في رواية أبي داود المذكورة من طريق إبراهيم بن سعد « أدعج العينين عظيم الأليتين » ومثله في رواية الأوزاعي الماضية في التفسير وزاد « خدج الساقين » والدعج شدة سواد الحدة والأعين الكبير العين ، وفي رواية عباس بن سهل المذكورة « وإن ولدته قطط الشعر أسود اللسان فهو لابن سحماء » والقطط تفلفل الشعر .

قوله ( فجاءت به على المكروه من ذلك ) في رواية الأوزاعي « فجاءت به على النعت الذي نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصديق عويمر » وفي رواية عباس المذكورة « قال عاصم : فلما وقع أخذته إلى فإذا رأسه مثل فروة الحمل الصغير ، ثم أخذت بفقميه فإذا هو مثل النبعة ، واستقبلني لسانه أسود مثل التمرة فقلت : صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، والحمل يفتح المهملة والميم ولد الضأن ، والنبعة واحدة النبع بفتح النون وسكون الموحدة بعدها مهملة ، وهو شجر يتخذ منه القسي والسهام ، ولون قشره أحمر إلى الصفرة

### باب قول النبي صلى الله عليه : لو كنت راجماً بغير بينة

٥١١٧ - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم [٥٣١٠] عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن عند النبي صلى الله عليه فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف ، فأتاه رجل من قومه يشكو إليه أنه وجد مع أهله رجلاً ، فقال عاصم : ما ابتليت بهذا إلا لقولي . فذهب به إلى النبي صلى الله عليه فأخبره بالذي وجد عليه امرأته ، فكان ذلك الرجل مُصْفَراً قليل اللحم سبط الشعر ، وكان الذي ادعى عليه أنه وجد عند أهله آدم خدل كثير اللحم ، فقال النبي صلى الله عليه : « اللهم بين » ، فجاءت شبيهاً بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجدته ، فلأعن النبي صلى الله عليه بينهما . فقال رجل لابن عباس في المجلس : هي التي قال رسول الله صلى الله عليه : « لو رجمت أحداً بغير بينة رجمت هذه » فقال : تلك امرأة كانت تظهر في الإسلام السوء ، قال أبو صالح وعبد الله بن يوسف : « آدم خدلاً » . [الحديث ٥٣١٠ - أطرافه في : ٥٣١٦ ، ٦٨٥٥ ، ٦٨٥٦ ، ٧٢٣٨ .]



قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجعا بغير يئنة ) أى من أنكر ، وإلا فالمعترف أيضا

يرجم .

قوله ( عن يحيى بن سعيد ) هو الأنصارى .

قوله ( عن عبد الرحمن بن القاسم ) في رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد « أخبرني عبد الرحمن بن القاسم » وسيأتي بعد ستة أبواب .

قوله ( عن القاسم بن محمد ) أى ابن أبى بكر الصديق وهو والد عبد الرحمن راويه عنه ، ووقع في رواية النسائي « عن أبيه » .

قوله ( عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن ) يعني أنه قال ذكر فحذف لفظ « قال » وصرح بذلك في رواية سليمان الآتية ، وقوله « ذكر » بضم أوله على البناء للمجهول ، وقوله « التلاعن » وقع في رواية سليمان « المتلاعنان » والمراد ذكر حكم الرجل يرمي امرأته بالزنا فعبر عنه بالتلاعن باعتبار ما آل إليه الأمر بعد نزول الآية .

قوله ( فقال عاصم بن عدى في ذلك قولاً ثم انصرف ) قال الكرمانى : معنى قوله « قولاً » أى كلاماً لا يليق به كعجب النفس والنخوة والمبالغة في الغيرة وعدم المرد إلى إرادة الله وقدرته . قلت : وكل ذلك بمعزل عن الواقع ، وإنما المراد بقول عاصم ما تقدم في حديث سهل بن سعد أنه سأل عن الحكم الذي أمره عويمر أن يسأل له عنه . وإنما جازمت بذلك لأنه تبين لي أن حديثي سهل بن سعد وابن عباس من رواية القاسم بن محمد عنه في قصة واحدة ، بخلاف رواية عكرمة عن ابن عباس فإنها في قصة أخرى كما تقدم في تفسير النور عن ابن عبد البر أن القاسم روى قصة اللعان عن ابن عباس كما رواه سهل بن سعد وغيره في أن الملاعن عويمر ، وبينت هناك توجيهه ، وعلى هذا فالقول المبهم عن عاصم في رواية القاسم هذه هو قوله « أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقته فتقتلونه » ؟ الحديث ، ولا مانع أن يروى ابن عباس القصة معاً ، ويؤيد التعدد اختلاف السياقين وخلو أحدهما عما وقع في الآخر وما وقع بين القصة من المغايرة كما أبينه .

قوله ( فأتاه رجل من قومه ) هو عويمر كما تقدم ، ولا يمكن تفسيره بهلال بن أمية لأنه لا قرابة بينه وبين عاصم ، لأنه هلال بن أمية بن عامر بن عبد قيس من بنى واقف ، وهو مالك بن امرئ القيس بن مالك بن الأوس ، فلا يجتمع مع بنى عمرو بن عوف الذي ينتهي عاصم إلى حلفهم إلا في مالك بن الأوس لأن عمرو بن عوف هو ابن مالك .

قوله ( فقال عاصم ما ابتليت بهذا إلا لقولي ) تقدم بيان المراد من ذلك ، لأن عويمر بن عمرو كانت تحته بنت عاصم أو بنت أخيه فلذلك أضاف ذلك إلى نفسه بقوله « ما ابتليت » وقوله « إلا بقولي » أى بسؤالي عما لم يقع ، كأنه قال فعوقبت بوقوع ذلك في آل بيتي ، وزعم الداودي أن معناه أنه قال مثلاً لو وجدت أحداً يفعل ذلك لقتلته ، أو غير أحداً بذلك فابتلى به ، وكلامه أيضاً بمعزل عن الواقع ، فقد وقع في مرسل مقاتل بن حيان عند ابن أبي حاتم « فقال عاصم : إنا لله وإنا إليه راجعون ، هذا والله بسؤالي عن هذا الأمر بين الناس فابتليت به » والذي كان قال « لو رأيت لضربته بالسيف » هو سعد بن عباد كما تقدم في « باب الغيرة » وقد أورد الطبري من طريق أيوب عن عكرمة مرسلًا ، ووصله ابن مردويه بذكر ابن عباس قال « لما نزلت ﴿ والذين يرمون

**المحصنات** ﴿ قال سعد بن عباد : إن أنا رأيت لكاع يفجر بها رجل ﴾ فذكر القصة وفيه « فو الله ما لبثوا إلا يسيرا حتى جاء هلال بن أمية فذكر قصته ، وهو عند أبي داود في رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس ، فوضح أن قول عاصم كان في قصة عويمر وقول سعد بن عباد كان في قصة هلال ، فالكلامان مختلفان ، وهو مما يؤيد تعدد القصة ، ويؤيد التعدد أيضا أنه وقع في آخر حديث ابن عباس عند الحاكم » قال ابن عباس : فما كان بالمدينة أكثر غاشية منه » وعند أبي داود وغيره « قال عكرمة : فكان بعد ذلك أميرا على مصر وما يدعى لأب » فهذا يدل على أن ولد الملاعنة عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم زمانا ، وقوله « على مصر » أى من الأمصار ، وظن بعض شيوخنا أنه أراد مصر البلد المشهور فقال : فيه نظر ، لأن أمراء مصر معروفون معدودون ليس فيهم هذا ، ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند ابن سعد في « الطبقات » أن ولد الملاعنة عاش بعد ذلك سنتين ومات ، فهذا أيضا مما يقوى التعدد والله أعلم .

**قوله ( وكان ذلك الرجل )** أى الذي رمى امرأته .

**قوله ( مصفرا )** بضم أوله وسكون الصاد المهملة وفتح الفاء وتشديد الراء ، أى قوى الصفرة ، وهذا لا يخالف قوله في حديث سهل أنه كان أحمر أو أشقر لأن ذاك لونه الأصل والصفرة عارضة ، وقوله قليل اللحم أى نحيف الجسم ، وقوله سبط الشعر بفتح المهملة وكسر الموحدة هو ضد الجفودة .

**قوله ( وكان الذي ادعى عليه أنه وجده عند أهله آدم )** بالمد أى لونه قريب من السواد .

**قوله ( خدلا )** بفتح المعجمة ثم المهملة وتشديد اللام أى ممتلئ الساقين ، وقال أبو الحسين بن فارس « ممتلئ الأعضاء » ، وقال الطبري : لا يكون إلا مع غلظ العظم مع اللحم .

**قوله ( كثير اللحم )** أى في جميع جسده . يحتمل أن تكون صفة شارحة لقوله « خدلا » بناء على أن الخدل الممتلئ البدن ، وأما على قول من قال أنه المملئ الساق فيكون فيه تعميم بعد تخصيص ، وزاد في رواية سليمان بن بلال الآتية « جعدا قططا » وقد تقدم تفسيره في شرح حديث سهل قريبا ، وهذه الصفة موافقة للتي في حديث سهل بن سعد حيث فيه « عظيم الأليتين خدلج الساقين إلخ » .

**قوله ( فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم بين )** يأتي الكلام عليه بعد أربعة أبواب .

**قوله ( فجاءت )** في رواية سليمان بن بلال « فوضعت » .

**قوله ( فلاعن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما )** هذا ظاهره أن الملاعنة بينهما تأخرت حتى وضعت فيحمل على أن قوله « فلاعن » معقب بقوله فذهب به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذي وجد عليه امرأته ، واعترض قوله « وكان ذلك الرجل إلخ » والحامل على ذلك ما قدمناه من الأدلة على أن رواية القاسم هذه موافقة لحديث سهل بن سعد .

**قوله ( لو كنت راجما بغير بينة )** تمسك به من قال إن نكول المرأة عن اللعان لا يوجب عليها الحد ، وهو قول الأوزاعي وأصحاب الرأي ، واحتجوا بأن الحدود لا تثبت بالنكول ، وبأن قوله صلى الله عليه وسلم لو كنت راجما لم يقع بسبب اللعان فقط . وقال أحمد : إذا امتنعت تحبس ، وأهاب أن أقول ترجم ، لأنها لو أقرت صريحا ثم رجعت لم ترجم فكيف ترجم إذا أبت اللعان .

قوله ( فقال رجل لابن عباس في المجلس ) يأتي بيانه في « باب قول الإمام اللهم بين » قريبا .

قوله ( قال أبو صالح وعبد الله بن يوسف : آدم خذلا ) يعني بسكون الدال ويقال بفتحها مخففا في الوجهين وبالسكون ذكره أهل اللغة . وأبو صالح هذا هو عبد الله بن صالح كاتب الليث ، وقد وقع في بعض النسخ عن أبي ذر « وقال لنا أبو صالح » ورواية عبد الله بن يوسف وصلها المؤلف في الحدود .

### باب صدق الملاعة

[٥٣١١] ٥١١٨ - حدثني عمرو بن زُرارة قال أنا إسماعيل عن أيوب عن سعيد بن جبير قال : قلت لابن عمر : رجل قذف امرأته . قال : فرّق نبي الله صلى الله عليه بين أخوي بني العجلان ، وقال : « الله يعلم أن أحدكما لكاذب فهل منكما تائب ؟ فأبيا ، فقال : « الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما تائب ؟ فأبيا ، فقال : « الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما تائب ؟ فأبيا ، ففرّق بينهما . فقال أيوب : فقال لي عمرو بن دينار : إن في الحديث شيئا لا أراك تحدثه ، قال : قال الرجل : مالي ، قال قيل : لا مال لك ، إن كنت صادقا فقد دخلت بها ، وإن كنت كاذبا فهو أبعد منك . [ الحديث ٥٣١١ - أطرافه في : ٣٥١٢ ، ٥٣٤٩ ، ٥٣٥٠ ] .

قوله ( باب صدق الملاعة ) أي بيان الحكم فيه ، وقد انعقد الإجماع على أن المدخول بها تستحق جميعه ، واختلف في غير المدخول بها : فالجمهور على أن لها النصف كغيرها من المطلقات قبل الدخول ، وقيل بل لها جميعه قاله أبو الزناد والحكم وحماد ، وقيل لاشيء لها أصلا قاله الزهري وروى عن مالك .

قوله ( أخبرنا إسماعيل ) هو المعروف بابن علي .

قوله ( قلت لابن عمر : رجل قذف امرأته ) أي ما الحكم فيه ؟ وقد أورده مسلم من وجه آخر عن سعيد ابن جبير فزاد في أوله « قال لم يفرق المصعب — يعني ابن الزبير — بين المتلاعنين ، أي حيث كان أمرا على العراق ، قال سعد فذكرت ذلك لابن عمر . ومن وجه آخر عن سعيد « سئلت عن المتلاعنين في امرأة مطعّب ابن الزبير فما دريت ما أقول ، فمضيت إلى منزل ابن عمر بمكة » الحديث وفيه « فقلت يا أبا عبد الرحمن ، المتلاعنان أيفرق بينهما ؟ قال : سبحانه الله ، نعم ، إن أول من سأل عن ذلك فلان ابن فلان ، وعرف من قوله بمكة أن في الرواية التي قبلها حذف تقديره فسافرت إلى مكة فذكرت ذلك لابن عمر ، ووقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن سعيد بن جبير قال « كنا بالكوفة نختلف في الملاعة ، يقول بعضنا يفرق بينهما ويقول بعضنا لا يفرق » ويؤخذ منه أن الخلاف في ذلك كان قديما ، وقد استمر عثمان البتي من فقهاء البصرة على أن اللعان لا يقتضي الفرقة كما تقدم نقله عنه . وكأنه لم يبلغه حديث ابن عمر .

قوله ( فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان ) سيأتي البحث فيه بعد باب ، وتقدمت تسميتهما في حديث سهل بن سعد ، ووقع في رواية أبي أحمد الجرجاني « بين أحد بني العجلان » بجاء ودال مهملتين وهو تصحيف .

قوله ( وقال : الله يعلم أن أحدكما لكاذب ) كذا للمستمل وسقطت اللام لغوه .

قوله ( فهل منكما تائب ؟ فأيا ) ظاهره أن ذلك كان قبل صدور اللعان بينهما ، وسيأتي أيضا  
قوله ( قال أيوب ) هو موصول بالسند المبدأ به .

قوله ( فقال لي عمرو بن دينار أن في الحديث شيئا لا أراك تحذره ، قال قال الرجل : مالي ، قال قيل لا مال لك إلى آخره ) حاصله أن عمرو بن دينار وأيوب سمعا الحديث جميعا من سعيد بن جبير فحفظ فيه عمرو ما لم يحفظه أيوب ، وقد بين ذلك سفيان بن عيينة حيث رواه عنهما جميعا في الباب الذي بعد هذا ، فوقع في روايته عن عمرو بسنده قال النبي صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين : حسابكما على الله ، أحداكما كاذب ، لا سبيل لك عليها . قال : مالي قال لا مال لك « أما معنى قوله « لا سبيل لك » أى لاتسليط ، وأما قوله « مالي » فإنه فاعل فعل محذوف ، كأنه لما سمع لا سبيل لك عليها قال : أيذهب مالي ؟ والمراد به الصداق . قال ابن العربي : قوله « مالي » أى الصداق الذي دفعته إليها ، فأجيب بأنك استوفيته بدخولك عليها ، وتمكينها لك من نفسها . ثم أوضح له ذلك بتقسيم مستوعب فقال : إن كنت صادقا فيما ادعيت عليها فقد استوفيت حقلك منها قبل ذلك ، وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك من مطالبها لثلاث تجمع عليها الظلم في عرضها ومطالبها بمال قبضته منك قبضا صحيحا تستحقه . وعرف من هذه الرواية اسم القائل « لا مال لك » حيث أبهم في حديث الباب بلفظ « قيل لامال لك » مع أن النسائي رواه عن زياد بن أيوب عن ابن علية بلفظ « قال لا مال لك » وقوله « فقد دخلت بها » فسره في رواية سفيان بلفظ « فهو بما استحلت من فرجها » وقوله « فهو أبعد منك » كذا عند النسائي أيضا ، ووقع عند الإسماعيلي من رواية عثمان بن أبي شيبة عن ابن علية « فهو أبعد لك » وسيأتي قبل كتاب النفقات سواء من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير بلفظ « فذلك أبعد وأبعد لك منها » وكرر لفظ أبعد تأكيدا ، قوله « ذلك » الإشارة إلى الكذب ، لأنه مع الصدق يبعد عليه استحقاق إعادة المال ففي الكذب أبعد ، ويستفاد من قوله « فهو بما استحلت من فرجها » أن الملاعة لو أكذبت نفسها بعد اللعان وأقرت بالزنا وجب عليها الحد ، لكن لا يسقط مهرها

باب قول الإمام للمتلاعنين إن أحداكما كاذب فهل منكما من تائب

٥١١٩ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال عمرو سمعت سعيد بن جبير قال سألت ابن عمر عن حديث المتلاعنين فقال : قال النبي صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين : « حسابكما على الله أحداكما كاذب ، لا سبيل لك عليها » ، قال : مالي . قال : « لا مال لك » ، إن كنت صدقت عليها فهو بما استحلت من فرجها ، وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك . قال سفيان : حفظته من عمرو . وقال أيوب : سمعت سعيد بن جبير قال : قلت لابن عمر : رجل لاعن امرأته . فقال بإصبعيه ، وفرق سفيان بين إصبعيه السبابة والوسطى : وفرق النبي صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان ، وقال : « الله يعلم أن أحداكما كاذب فهل منكما تائب ؟ » ثلاث مرآت . قال سفيان : حفظته من عمرو وأيوب كما أخبرتك .

قوله ( باب قول الامام للمتلاعنين إن أحداكما كاذب ) فيه تغليب المذكر على المؤنث ، وقال عياض وتبعه النووي : في « قوله أحداكما » رد على من قال من النحاة إن لفظ أحد لا يستعمل إلا في النفي ، وعلى من قال منهم لا يستعمل إلا في الوصف ، وأنها لا توضع موضع واحد ولا توقع موقعه . وقد أجازوه للمبرد : وجاء في هذا

الحديث في غير وصف ولا نفى ومعنى واحد اهـ . قال الفاكهي : هذا من أعجب ما وقع للقاضي مع براعته وحذقه ، فإن الذي قاله النحاة إنما هو في « أحد » التي للعموم نحو ما في الدار من أحد وما جاءني من أحد ، وأما أحد بمعنى واحد فلا خلاف في استعمالها في الإثبات نحو ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ونحو ﴿ فشهادة أحدهم ﴾ ونحو « أحدكما كاذب » .

**قوله ( فهل منكما من تائب ) ؟** يحتمل أن يكون إرشادا لا أنه لم يحصل منهما ولا من أحدهما اعتراف ، ولأن الزوج لو أكذب نفسه كانت توبة منه .

**قوله ( سفيان قال عمرو )** هو ابن دينار ، وفي رواية الحميدي « عن سفيان أنبأنا عمرو » فذكره . وقد بينت مافيه في الذي قبله .

**قوله ( قال سفيان حفظته من عمرو )** هذا كلام على بن عبد الله يريد بيان سماع سفيان له من عمرو .

**قوله ( قال أيوب )** هو موصول بالسند المبدأ به وليس بتعليق ، وحاصله أن الحديث كان عند سفيان عن عمرو بن دينار وعن أيوب جميعا عن ابن عمر ، وقد وقع في رواية الحميدي عن سفيان « قال وحدثنا أيوب في مجلس عمرو بن دينار فحدثه عمرو بحدِيثه هذا فقال له أيوب : أنت أحسن حديثا مني » وقد بينت في الذي قبله سبب ذلك ، وهو أن فيه عند عمرو مالمس عند أيوب .

**قوله ( فقال بإصبعيه )** هو من إطلاق القول على الفعل ، وقوله « وفرق سفيان بين السبابة والوسطى » جملة معترضة أراد بها بيان الكيفية ، والذي يظهر أنه لا يجزم بذلك إلا عن توقيف ، وقوله فرق النبي صلى الله عليه وسلم الخ هو جواب السؤال .

**قوله ( وقال : الله يعلم أن أحدكما كاذب )** قال عياض ظاهره أنه قال هذا الكلام بعد فراغهما من اللعان ، فيؤخذ منه عرض التوبة على المذنب ولو بطريق الإجمال ، وأنه يلزم من كذبه التوبة من ذلك . وقال الداودي : قال ذلك قبل اللعان تحذيرا لهما منه ، والأول أظهر وأولى بسياق الكلام . قلت : والذي قاله الداودي أولى من جهة أخرى وهي مشروعية الموعظة قبل الوقوع في المعصية ، بل هو أخرى مما بعد الوقوع ، وأما سياق الكلام فمحتمل في رواية ابن عمر للأمرين ، وأما حديث ابن عباس فسياقه ظاهر فيما قال الداودي ، ففي رواية جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عند الطبري والحاكم والبيهقي في قصة هلال بن أمية « قال فدعاهما حين نزلت آية الملاعة فقال : الله يعلم أن أحدكما كاذب ، فهل منكما تائب ؟ فقال هلال : والله إني لصادق » الحديث ، وقد قدمت أن حديث ابن عباس من رواية عكرمة في قصة غير القصة التي في حديث سهل بن سعد وابن عمر ، فيصح الأمران معا باعتبار التعدد

### باب التفريق بين المتلاعنين

[٥٣١٣] ٥١٢٠ - حدثني إبراهيم بن المنذر قال نا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع أن ابن عمر أخبره :

أن رسول الله صلى الله عليه فرّق بين رجل وامرأة قدّفها ، وأحلفهما .

[٥٣١٤] ٥١٢١ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر : لا عن النبي صلى

الله عليه بين رجل وامرأة من الأنصار وفرق بينهما.

**قوله ( باب التفريق بين المتلاعنين )** ثبتت هذه الترجمة للمستمل ، وذكرها الإسماعيلي ، وثبت عند النسفي « باب » بلا ترجمة ، وسقط ذلك للباقيين ، والأول أنسب ، وفيه حديث ابن عمر من طريق عبيد الله بن عمر العمري عن نافع من وجهين ، ولفظ الأول « فرق بين رجل وامرأة قذفها فأحلفهما » ولفظ الثاني « لاعن بين رجل وامرأة فأحلفهما » ويؤخذ منه أن إطلاق يحيى بن معين وغيره تحطئة الرواية بلفظ « فرق بين المتلاعنين » إنما المراد به في حديث سهل بن سعد بخصوصه ، فقد أخرجه أبو داود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عنه بهذا اللفظ وقال بعده « لم يتابع ابن عيينة على ذلك أحد » ثم أخرج من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر « فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوى بنى العجلان » قال ابن عبد البر : لعل ابن عيينة دخل عليه حديث في حديث . وذكر ابن أبي خيثمة أن يحيى بن معين سئل عن الحديث فقال : إنه غلط . قال ابن عبد البر : إن أراد من حديث سهل فسهل ، وإلا فهو مردود . قلت : تقدم أيضا في حديث سهل من طريق ابن جريج « فكانت سنة في المتلاعنين لا يجتمعان أبدا » ولكن ظاهر سياقه أنه من كلام الزهري فيكون مرسلا ، وقد بينت من وصله وأرسله في « باب اللعان ومن طلق » ، وعلى تقدير ذلك فقد ثبت هذا اللفظ من هذا الوجه فتمسك به من قال إن الفرقة بين المتلاعنين لا تقع بنفس اللعان حتى يوقعها الحاكم ، ورواية ابن جريج المذكورة تؤيد أن الفرقة تقع بنفس اللعان ، وعلى تقدير إرسائها فقد جاء عن ابن عمر بلفظه عند الدارقطني ، ويتأيد بذلك قول من حمل التفريق في حديث الباب على أنه بيان حكم لا إيقاع فرقة ، واحتجوا أيضا بقوله في الرواية الأخرى « لاسبيل لك عليها » وتعقب بأن ذلك وقع جوابا لسؤال الرجل عن ماله الذي أخذته منه ، وأجيب بأن العبرة بعموم اللفظ وهو نكرة في سياق النفي فيشمل المال والبدن ، ويقتضي نفى تسليطه عليها بوجه من الوجوه . ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود « وقضى أن ليس عليه نفقة ولا سكنى من أجل أنهما يفترقان بغير طلاق ولا متوفى عنها » وهو ظاهر في أن الفرقة وقعت بينهما بنفس اللعان ، ويستفاد منه أن قوله في حديث سهل « فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقها » أن الرجل إنما طلقها قبل أن يعلم أن الفرقة تقع بنفس اللعان فبادر إلى تطليقها لشدة نفرتة منها ، واستدل بقوله « لا يجتمعان أبدا » على أن فرقة اللعان على التأييد « وأن الملاعن لو أكذب نفسه لم يحل له أن يتزوجها بعد » وقال بعضهم : يجوز له أن يتزوجها ، وإنما يقع باللعان طلقة واحدة يائمه ، هذا قول حماد وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن ، وصح عن سعيد بن المسيب ، قالوا : ويكون الملاعن إذا أكذب نفسه خاطبا من الخطاب ، وعن الشعبي والضحاك : إذا أكذب نفسه ردت إليه امرأته قال ابن عبد البر : هذا عندي قول ثالث . قلت : ويحتمل أن يكون معنى قوله « ردت إليه » أى بعد العقد الجديد فيوافق الذي قبله ، قال ابن السمعاني : لم أقف على دليل لتأييد الفرقة من حيث النظر ، وإنما المتبع في ذلك النص ، وقال ابن عبد البر أيدي بعض أصحابنا له فائدة وهو أن لا يجتمع ملعون مع غير ملعون ، لأن أحدهما ملعون في الجملة بخلاف ما إذا تزوجت المرأة غير الملاعن فإنه لا يتحقق ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لامتنع عليهما معا التزويج لأنه يتحقق أن أحدهما ملعون ، ويمكن أن يجاب بأن في هذه الصورة افترقا في الجملة . قال السمعاني : وقد أورد بعض الحنفية أن قوله « المتلاعنان » يقتضي أن فرقة التأييد يشترط لها أن يقع التلاعن من الزوجين ، والشافعية يكتفون في التأييد بلعان الزوج فقط كما تقدم ، وأجاب بأنه لما كان لعانه بسبب لعانها وصرح لفظ اللعن يوجد في جانبها دونها سمي الموجود منه ملاعنة ، ولأن لعانه سبب في

إثبات الزنا عليها فيستلزم انتفاء نسب الولدية فينتفى الفراش فإذا انتفى الفراش انقطع النكاح ، فإن قيل إذا أكذب الملاحن نفسه يلزم ارتفاع الملاحنة حكما وإذا ارتفعت صارت المرأة محل استمتاع ، قلنا : اللعان عندكم شهادة ، والشاهد إذا رجع بعد الحكم لم يرتفع الحكم ، وأما عندنا فهو عَيْنٌ واليمين إذا صارت حجة وتعلق بها الحكم لا ترتفع ، فإذا أكذب نفسه فقد زعم أنه لم يوجد منه ما يسقط الحد عنه فيجب عليه الحد ولا يرتفع موجب اللعان

### باب يلحق الولد بالملاحنة

[٥٣١٥] ٥١٢٢- حدثنا يحيى بن بكير قال نا مالك قال أخبرني نافع عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وآله لا عن بين رجل وامرأته ، فانتفى من ولدها ، ففرق بينهما ، وألحق الولد بالمرأة .

قوله ( باب يلحق الولد بالملاحنة ) أى إذا انتفى الزوج منه قبل الوضع أو بعده .

قوله ( إن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين رجل وامرأته فانتفى من ولدها ) قال الطيبي : الفاء سببية أى الملاحنة سبب الانتفاء ، فإن أراد أن الملاحنة سبب ثبوت الانتفاء فجيد ، وإن أراد أن الملاحنة سبب وجود الانتفاء فليس كذلك ، فإنه إن لم يتعرض لنفى الولد في الملاحنة لم ينتف ، والحديث في الموطأ بلفظ « وانتفى » بالواو لا بالفاء . وذكر ابن عبد البر أن بعض الرواة عن مالك ذكره بلفظ « وانتقل » يعنى بقاف بدل الفاء ولم آخره وكأنه تصحيف ، وإن كان محفوظا فمعناه قريب من الأول ، وقد تقدم الحديث في تفسير النور من وجه آخر عن نافع بلفظ « إن رجلا رمى امرأته وانتفى من ولدها ، فأمرهما النبي صلى الله عليه وسلم فتلعنا » فوضح أن الانتفاء سبب الملاحنة لا العكس ، واستدل بهذا الحديث على مشروعية اللعان لنفى الولد ، وعن أحمد ينتفى الولد بمجرد اللعان ولو لم يتعرض الرجل لذكره في اللعان ، وفيه نظر لأنه لو استلحقه لحقه ، وإنما يؤثر لعان الرجل دفع حد القذف عنه وثبوت زنا المرأة ثم يرتفع عنها الحد بالتعانها . وقال الشافعي : إن نفى الولد في الملاحنة انتفى وإن لم يتعرض له فله أن يعيد اللعان لانتفائه ولا إعادة على المرأة ، وإن أمكنه الرفع إلى الحاكم فأخر بغير عذر حتى ولدت لم يكن له أن ينفيه كما في الشفعة . واستدل به على أنه لا يشترط في نفى الحمل تصريح الرجل بأنها ولدت من زنا ، ولا أنه استبرأها بحیضة ، وعن المالكية يشترط ذلك ، واحتج بعض من خالفهم بأنه نفى الحمل عنه من غير أن يتعرض لذلك بخلاف اللعان الناشئ عن قذفها ، واحتج الشافعي بأن الحامل قد تحيض فلا معنى لاشتراط الاستبراء ، قال ابن العربي : ليس عن هذا جواب مقنع .

قوله ( ففرق بينهما وألحق الولد بالمرأة ) قال الدارقطني : تفرد مالك بهذه الزيادة ، قال ابن عبد البر : ذكروا أن مالكا تفرد بهذه اللفظة في حديث ابن عمر ؛ وقد جاءت من أوجه أخرى في حديث سهل بن سعد كما تقدم من رواية يونس عن الزهري عند أبي داود بلفظ « ثم خرجت حاملا فكان الولد إلى أمه » ومن رواية الأوزاعي عن الزهري « وكان الولد يدعى إلى أمه » ومعنى قوله ألحق الولد بأمه أى صيره لها وحدها ونفاه عن الزوج فلا توارث بينهما ، وأما أمه فترث منه ما فرض الله لها كما وقع صريحا في حديث سهل بن سعد كما تقدم في شرح حديثه في آخره ، وكان ابنها يدعى لأمه ، ثم جرت السنة في ميراثها أنها ترثه ويرث منها ما فرض الله لها . وقيل معنى إلحاقه بأمه أنه صيرها له أبا وأما فترث جميع ماله إذا لم يكن له وارث آخر من ولد ونحوه ، وهو قول ابن مسعود ووائلة وطائفة ورواية عن أحمد وروى أيضا عن ابن القاسم ، وعنه معناه أن عصبه أمه تصير عصبه له وهو قول على

وابن عمر والمشهور عن أحمد ، وقيل ترثه أمه وإخوته منها بالفرض والرد وهو قول أبي عبيد ومحمد بن الحسن ورواية عن أحمد ، قال : فإن لم يرثه ذو فرض بحال فعصيته عصبه أمه ، واستدل به على أن الولد المنفي باللعان لو كان بنتا حل للملاعن نكاحها ، وهو وجه شاذ لبعض الشافعية ، والأصح كقول الجمهور أنها تحرم لأنها ربيته في الجملة

### باب قول الإمام : اللَّهُمَّ بَيِّنْ

[٥٣١]

٥١٢٣- حدثنا إسماعيل قال حدثني سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد قال أخبرني عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أنه قال : ذُكِرَ المتلاعنان عند رسول الله صلى الله عليه ، فقال عاصم ابن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف ، فاتاه رجل من قومه فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلاً ، فقال عاصم : ما ابتليت بهذا الأمر إلا لقولي . فذهب به إلى رسول الله صلى الله عليه فأخبره بالذي وجد عليه امرأته ، وكان ذلك الرجل مُصَفراً قليل اللحم سبط الشعر ، وكان الذي وجد عند أهله آدم خدلاً كثير اللحم جعداً قَطَطاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه : «اللهم بَيِّنْ» . فوضعت شبيهها بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندها ، فلاعن رسول الله صلى الله عليه بينهما . فقال رجل لابن عباس في المجلس : هي التي قال رسول الله صلى الله عليه : «لو رجمت أحداً بغير بينة لرجمت هذه؟» فقال : لا ، تلك امرأة كانت تظهرُ السوء في الإسلام .

**قوله ( باب قول الإمام اللهم بين )** قال ابن العربي : ليس معنى هذا الدعاء طلب ثبوت صدق أحدهما فقط بل معناه أن تلد ليظهر الشبه ، ولا يتمتع دلالتها بموت الولد مثلاً فلا يظهر البيان ، والحكمة فيه ردع من شاهد ذلك عن التلبس بمثل ما وقع لما يترتب على ذلك من القبح ولو اندراً الحد .

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أبي أويس ويحيى بن سعيد هو الأنصاري .

**قوله ( أخبرني عبد الرحمن بن القاسم )** ثبتت هذه الرواية وكذا رواية الليث السابقة قبل أربعة أبواب أن رواية ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن القاسم التي أخرجها الشافعي وغيره وقعت فيها تسوية ، ويحيى وإن كان سمع من القاسم لكنه ما سمع هذا الحديث إلا من ولده عبد الرحمن عنه .

**قوله ( فوضعت شبيها بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندها فلاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما )** ظاهره أن الملاعنة تأخرت إلى وضع المرأة لكن قد أوضحت أن رواية ابن عباس هذه هي في القصة التي في حديث سهل بن سعد ، وتقدم قبل من حديث سهل أن اللعان وقع بينهما قبل أن تضع ، فعلى هذا تكون الفاء في قوله « فلاعن » معقبة بقوله « فأخبره بالذي وجد عليه امرأته » وأما قوله « وكان ذلك الرجل مصفراً الخ » فهو كلام اعترض بين الجملتين ، ويحتمل — على بعد — أن تكون الملاعنة وقعت مرة بسبب القذف وأخرى بسبب الانتفاء والله أعلم .

**قوله ( فقال رجل لابن عباس )** هذا السائل هو عبد الله بن شداد بن الهاد ، وهو ابن خالة ابن عباس ، سماه أبو الزناد عن القاسم بن محمد في هذا الحديث كما سيأتي في كتاب الحدود .



**قوله ( كانت تظهر في الإسلام السوء )** أى كانت تعلن بالفاحشة ، ولكن لم يثبت عليها ذلك بيينة ولا اعتراف . قال الداودي : فيه جواز عيب من يسلك مسالك السوء ، وتعقب بأن ابن عباس لم يسمها . فإن أراد إظهار العيب على الإبهام فمحمتم ، وقد مضى في التفسير في رواية عكرمة عن ابن عباس « إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن » أى لولا ما سبق من حكم الله ، أى أن اللعان يدفع الحد عن المرأة لأقمت عليها الحد من أجل الشبه الظاهر بالذي رميت به ، ويستفاد منه أنه صلى الله عليه وسلم كان يحكم بالاجتهاد فيما لم ينزل عليه فيه وحى خاص فإذا أنزل الوحي بالحكم في تلك المسألة قطع النظر وعمل بما نزل وأجرى الأمر على الظاهر ولو قامت قرينة تقتضي خلاف الظاهر ، وفي أحاديث اللعان من الفوائد غير ما تقدم أن المفتى إذا سئل عن واقعة ولم يعلم حكمها ورجا أن يجد فيها نصا لا يبادر إلى الاجتهاد فيها . وفيه الرحلة في المسألة النازلة ، لأن سعيد بن جبير رحل من العراق إلى مكة من أجل مسألة الملاعة . وفيه إتيان العالم في منزله ولو كان في قائلته إذا عرف الآتي أنه لا يشق عليه . وفيه تعظيم العالم ومخاطبته بكنيته . وفيه التسبيح عند التعجب ، وإشعار بنسبة علم سعيد بن جبير لأن ابن عمر عجب من خفاء مثل هذا الحكم عليه ، ويحتمل أن يكون تعجبه لعلمه بأن الحكم المذكور كان مشهورا من قبل فتعجب كيف خفى على بعض الناس . وفيه بيان أوليات الأشياء والعناية بمعرفتها لقول ابن عمر « أول من سأل عن ذلك فلان » وقول أنس « أول لعان كان » وفيه أن البلاء موكل بالمنطق ، وأنه إن لم يقع بالناطق وقع بمن له به وصلة ، وأن الحاكم يردع الخصم عن التماذي على الباطل بالموعظة والتذكير والتحذير ويكرر ذلك ليكون أبلغ . وفيه ارتكاب أخف المفسدين بترك أثقلهما ، لأن مفسدة الصبر على خلاف ما توجه الغيرة مع قبحه وشدته أسهل من الإقدام على القتل الذي يؤدي إلى الاقتصاص من القاتل ، وقد نهج له الشارع سبيلا إلى الراحة منها إما بالطلاق وإما باللعان . وفيه أن الاستفهام بأرأيت كان قديما ، وأن خير الواحد يعمل به إذا كان ثقة ، وأنه يسر للحاكم وعظ المتلاعنين عند إرادة التلاعن ، ويتأكد عند الخامسة ، ونقل ابن دقيق العيد عن الفقهاء أنهم خصوه بالمرأة عند إرادة تلفظها بالغضب ، واستشكله بما في حديث ابن عمر ، لكن قد صرح جماعة من الشافعية وغيرهم باستحباب وعظهما معا . وفيه ذكر الدليل مع بيان الحكم . وفيه كراهة المسائل التي يترتب عليها هتك المسلم أو التوصل إلى أذيته بأى سبب كان ، وفي كلام الشافعي إشارة إلى أن كراهة ذلك كانت خاصة بزمنه صلى الله عليه وسلم من أجل نزول الوحي فلا تقع المسألة عن شيء مباح فيقع التحريم بسبب المسألة ، وقد ثبت في الصحيح « أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته » وقد استمر جماعة من السلف على كراهة السؤال عما لم يقع ، لكن عمل الأكثر على خلافه فلا يخصى ما فرعه الفقهاء من المسائل قبل وقوعها . وفيه أن الصحابة كانوا يسألون عن الحكم الذي لم ينزل فيه وحى . وفيه أن للعالم إذا كره السؤال أن يعيبه ويهجنه ، وأن من لقي شيئا من المكروه بسبب غيره يعاتبه عليه ، وأن المحتاج إلى معرفة الحكم لا يرده كراهة العالم لما سأل عنه ولا غضبه عليه ولا جفاؤه له بل يعاود ملاطفته إلى أن يقصي حاجته ، وأن السؤال عما يلزم من أمور الدين مشروع سرا وجهرا ، وأن لا عيب في ذلك على السائل ولو كان مما يستقبح . وفيه التحريض على التوبة ، والعمل بالستر ، وانحصار الحق في أحد الجانبين عند تعذر الوساطة لقوله « إن أحديكما كاذب » وأن الخصمين المتكاذبين لا يعاقب واحد منهما وإن أحاط العلم بكذب أحدهما لا بعينه . وفيه أن اللعان إذا وقع سقط حد القذف عن الملاعن للمرأة والذي رميت به ، لأنه صرح في بعض طرقه بتسمية المقذوف ، ومع ذلك لم ينقل أن القاذف حد . قال الداودي : لم يقل به مالك لأنه لم يبلغه الحديث ولو بلغه لقال به وأجاب بعض من قال يحد من المالكية والحنفية بأن المقذوف لم يطلب

وهو حقه فلذلك لم ينقل أن القاذف حد لأن الحد سقط من أصله باللعان . وذكر عياض أن بعض أصحابهم اعتذر عن ذلك بأن شريكا كان يهوديا ، وقد بينت ما فيه في « باب يبدأ الرجل بالتلاعن » . وفيه أنه ليس على الإمام أن يعلم المقذوف بما وقع من قاذفه . وفيه أن الحامل تلacen قبل الوضع لقوله في الحديث « انظروا فإن جاءت به إلخ » كما تقدم في حديث سهل وفي حديث ابن عباس . وعند مسلم من حديث ابن مسعود « فجاء يعني الرجل هو وامرأته فتلاعنا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لعلها أن تجيء به أسود جعدا ، فجاءت به أسود جعدا » وبه قال الجمهور خلافا لمن أبى ذلك من أهل الرأي معتلا بأن الحمل لا يعلم لأنه قد يكون نفخة ، وحجة الجمهور أن اللعان شرع لدفع حد القذف عن الرجل ودفع حد الرجم عن المرأة ، فلا فرق بين أن تكون حاملا أو حائلا ، ولذلك يشرع اللعان مع الآيسة . وقد اختلف في الصغيرة : فالجمهور على أن الرجل إذا قذفها فله أن يلتعن لدفع حد القذف عنه دونها . واستدل به على أن لا كفارة في اليمين الغموس لأنها لو وجبت لبيئت في هذه القصة ، وتعقب بأنه لم يتعين الحائث ، وأجيب بأنه لو كان واجبا لبيئه مجعلا بأن يقول مثلا فليكفر الحائث منكما عن يمينه كما أرشد أحدهما إلى التوبة ، وفي قوله عليه السلام « البينة وإلا حد في ظهرك » دلالة على أن القاذف لو عجز عن البينة فطلب تحليف المقذوف لا يجاب ، لأن الحصر المذكور لم يتغير منه إلا زيادة مشروعية اللعان . وفيه جواز ذكر الأوصاف المذمومة عند الضرورة الداعية إلى ذلك ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ، واستدل به على أن اللعان لا يشرع إلا لمن ليست له بينة ، وفيه نظر لأنه لو استطاع إقامة البينة على زناها ساغ له أن يلاعنها لنفي الولد لأنه لا ينحصر في الزنا ، وبه قال مالك والشافعي ومن تبعهما . وفيه أن الحكم يتعلق بالظاهر وأمر السرائر موكول إلى الله تعالى ، قال ابن التين وبه احتج الشافعي على قبول توبة الزنديق ، وفيه نظر لأن الحكم يتعلق بالظاهر فيما لا يتعلق فيه حكم للباطن ، والزنديق قد علم باطنه بما تقدم فلا يقبل منه ظاهر ما يديه بعد ذلك كذا قال ، وحجة الشافعي ظاهرة لأنه صلى الله عليه وسلم قد تحقق أن أحدهما كاذب وكان قادرا على الاطلاع على عين الكاذب لكن أخبر أن الحكم بظاهر الشرع يقتضي أنه لا ينقب عن البواطن ، وقد لاحت القرائن بتعيين الكاذب في المتلاعنين ومع ذلك فأجراهما على حكم الظاهر ولم يعاقب المرأة . ويستفاد منه أن الحاكم لا يكتفي بالمظنة والإشارة في الحدود إذا خالفت الحكم الظاهر كيمين المدعى عليه إذا أنكرولا بينة ، واستدل به الشافعي على إبطال الاستحسان لقوله « لولا الأيمان لكان لي ولها شأن » . وفيه أن الحاكم إذا بذل وسعه واستوفى الشرائط لا ينقض حكمه إلا إن ظهر عليه إخلال شرط أو تفريط في سبب . وفيه أن اللعان يشرع في كل امرأة دخل بها أو لم يدخل ، ونقل فيه ابن المنذر الإجماع ، وفي صداق غير المدخول بها خلاف للحنابلة تقدمت الإشارة إليه في بابيه . فلو نكح فاسدا أو طلق بائنا فولدت فأراد نفى الولد فله الملاعنة ، وقال أبو حنيفة : يلحقه الولد ولا نفى ولا لعان لأنها أجنبية . وكذا لو قذفها ثم أبانها بثلاث فله اللعان ، وقال أبو حنيفة : لا ، وقد أخرج ابن أبي شيبة عن هشيم عن مغيرة قال الشعبي إذا طلقها ثلاثا فوضعت فانتفى منه فله أن يلاعن ، فقال له الحارث : إن الله يقول ﴿ والذين يرمون أزواجهم ﴾ أفراها له زوجة ؟ فقال الشعبي : إني لاستحي من الله إذا رأيت الحق أن لا أرجع إليه ، فلو التعن ثلاث مرات فقط فالتعن المرأة مثله ففرق الحاكم بينهما لم تقع الفرقة عند الجمهور لأن ظاهر القرآن أن الحد وجب عليهما وأنه لا يندفع إلا بما ذكر فتعين الاتيان بجميعة . وقال أبو حنيفة : أخطأ السنة وتحصل الفرقة لأنه أتى بالأكثر فتعلق به الحكم ، واستدل به على أن الاتعان ينتفي به الحمل خلافا لأبي حنيفة ورواية عن أحمد لقوله « انظروا فإن جاءت به » إلخ ، فإن الحديث ظاهر في أنها كانت حاملا

وقد ألحق الولد مع ذلك بأمه . وفيه جواز الحلف على ما يغلب على الظن ويكون المستند التمسك بالأصل أو قوة الرجاء من الله عند تحقق الصدق لقول من سأله هلال « والله ليجلدنك » ولقول هلال « والله لا يضربني وقد علم أني رأيت حتى استفتيت » . وفيه أن اليمين التي يعتد بها في الحكم ما يقع بعد إذن الحاكم لأن هلالا قال « والله إني لصادق » ثم لم يحتسب بها من كلمات اللعان الخمس . وتمسك به من قال بإلغاء حكم القافة ، وتعقب بأن إلغاء حكم الشبه هنا إنما وقع حيث عارضه حكم الظاهر بالشرع ، وإنما يعتبر حكم القافة حيث لا يوجد ظاهر يتمسك به ، ويقع الاشتباه فيرجع حينئذ إلى القافة ، والله أعلم

**باب إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة زوجاً غيره فلم يمسها**

[٥٣١٧] ٥١٢٤- حدثنا عمرو بن علي قال نا يحيى قال نا هشام قال حدثني أبي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه . وحدثني عثمان بن أبي شيبة قال نا عبدة عن هشام عن أبيه عن عائشة أن رفاعة القرظي تزوج امرأة ثم طلقها ، فتزوجت آخر ، فأنت النبي صلى الله عليه فذكرت أنه لا يأتيها ، وأنه ليس معه إلا هبل هُدبة . فقال : « لا ، حتى تذوقي عُسَيْلَتَهُ أو يَذوقَ عُسَيْلَتِكَ » .

**قوله ( باب إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة زوجاً غيره فلم يمسها )** أى هل تحل للأول إن طلقها الثاني بغير مسيس ؟

( تنبيه ) : لم يفرد كتاب العدة عن كتاب اللعان فيما وقفت عليه من النسخ . ووقع في شرح ابن بطل قبل الباب الذي يلي هذا وهو « باب واللائي يمسن من الحيض » : « كتاب العدة » ولبعضهم « أبواب العدة » والأولى إثبات ذلك هنا ، فإن هذا الباب لا تعلق له باللعان لأن الملاعة لا تعود للذي لأعن منها ولو تزوجت غيره سواء جامعها أم لم يجمع .

**قوله ( يحيى )** هو ابن سعيد القطان ، وهشام هو ابن عروة . وقوله « حدثني عثمان بن أبي شيبة الخ » ساقه على لفظ عبدة ، وإنما احتاج إلى رواية يحيى لتصريح هشام في روايته بقوله « حدثني أبي » .

**قوله ( إن رفاعة القرظي )** هو رفاعة القرظي بن سمؤال بفتح المهملة والميم وسكون الواو بعدها همزة ثم لام ، والقرظي بالقاف والطاء المعجمة وقد تقدم ضبط قريظة والنضير في أوائل المغازي .

**قوله ( تزوج امرأة )** في رواية عمرو بن علي عند الإسماعيلي « امرأة من بنى قريظة » وسماها مالك من حديث عبد الرحمن بن الزبير نفسه كما أخرجه ابن وهب والطبراني والدارقطني في « الغرائب » موصولاً وهو في الموطأ مرسل تيممة بنت وهب ، وهى بمثناة واختلف هل هى بفتحها أو بالتصغير والثاني أرجح ووقع مجزوماً به في النكاح لسعيد بن أبي عروبة من روايته عن قتادة ، وقيل اسمها سهيمة بسين مهملة مصغر أخرجه أبو نعيم وكأنه تصحيف ، وعند ابن منده أميمة بألف أخرجه من طريق أبي صالح عن ابن عباس وسمى أباهما الحارث ، وهى واحدة اختلف في التلفظ باسمها والراجح الأول .

**قوله ( ثم طلقها فتزوجت آخر )** سماه مالك في روايته عبد الرحمن بن الزبير وأبوه بفتح الزاى ، وانفتحت الروايات كلها عن هشام بن عروة أن الزوج الأول رفاعة والثاني عبد الرحمن ، وكذا قال عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة في كتاب النكاح له عن قتادة أن تيممة بنت أبي عبيد القرظية كانت تحت رفاعة فطلقها

فخلف عليها عبد الرحمن بن الزبير ، وتسميته لأبيها لانتافي رواية مالك فلعل اسمه وهب وكنيته أبو عبيد إلا ما وقع عند ابن إسحق في المغازي من رواية سلمة بن الفضل عنه وتفرد به عنه عن هشام عن أبيه قال كانت امرأة من قريظة يقال لها تميمة تحت عبد الرحمن بن الزبير فطلقها . فتزوجها رفاعة ثم فارقها ، فأرادت أن ترجع إلى عبد الرحمن بن الزبير ، وهو مع إرساله مقلوب ، والمحفوظ ما اتفق عليه الجماعة عن هشام ، وقد وقع لامرأة أخرى قريب من قصتها فأخرج النسائي من طريق سليمان بن يسار عن عبيد الله بن العباس أي ابن عبد المطلب « أن الغميصاء أو الرميضاء أتت النبي صلى الله عليه وسلم تشكو من زوجها أنه لا يصل إليها ، فلم يلبث أن جاء فقال : إنها كاذبة ولكنها تريد أن ترجع إلى زوجها الأول ، فقال : ليس ذلك لها حتى تذوق عسيلته » ورجاله ثقات لكن اختلف فيه على سليمان بن يسار . ووقع عند شيخنا في شرح الترمذي « عبد الله بن عباس » مكبر وتعقب على ابن عساكر والمزى أنهما لم يذكرنا هذا الحديث في « الأطراف » ولا تعقب عليهما فإنهما ذكراه في مسند عبيد الله بالتصغير وهو الصواب ، وقد اختلف في سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه ولد في عصره فذكر لذلك في الصحابة ، واسم زوج الغميصاء هذه عمرو بن حزم أخرجه الطبراني وأبو مسلم الكجي وأبو نعيم في الصحابة من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمرو بن حزم طلق الغميصاء فتزوجها رجل قبل أن يمسه فأرادت أن ترجع إلى زوجها الأول الحديث ولم أعرف اسم زوجها الثاني ، ووقعت لثالثة قصة أخرى مع رفاعة رجل آخر غير الأول والزوج الثاني عبد الرحمن بن الزبير أيضا أخرجه مقاتل بن حيان في تفسيره ومن طريقه ابن شاهين في « الصحابة » ثم أبو موسى في قوله تعالى ﴿ فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ﴾ قال « نزلت في عائشة بنت عبد الرحمن بن عقال النضرية كانت تحت رفاعة بن وهب بن عتيك وهو ابن عمها فطلقها طلاقا بائنا فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير ثم طلقها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إنه طلقني قبل أن يمسنى أفأرجع إلى ابن عمي زوجي الأول ؟ قال : لا » الحديث وهذا الحديث إن كان محفوظا فالواضح من سياقه أنها قصة أخرى وأن كلا من رفاعة القرظي ورفاعة النضري وقع له مع زوجة له طلاق فتزوج كلا منهما عبد الرحمن بن الزبير فطلقها قبل أن يمسه فالحكم في قصتهما متحد مع تغاير الأشخاص ، وبهذا يتبين خطأ من وحد بينهما ظنا منه أن رفاعة بن سموأل هو رفاعة بن وهب فقال اختلف في امرأة رفاعة على خمسة أقوال ، فذكر الاختلاف في النطق بتميمة وضم إليها عائشة والتحقيق ما تقدم . ووقعت لأبي ركانة قصة أخرى سأذكرها آخر هذا الباب .

**قوله ( فأتت النبي صلى الله عليه وسلم )** في الكلام حذف تقديره يظهر من الروايات الأخرى ، فعند المصنف من طريق أبي معاوية عن هشام « فتزوجت زوجا غيره فلم يصل منها إلى شيء يريد » وعند أبي عوانة من طريق الدراوردي عن هشام « فنكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها » وكذا في رواية مالك بن عبد الرحمن ابن الزبير نفسه وزاد « فلم يستطع أن يمسه » وقوله فاعترض بضم المثناة وآخره ضاد معجمة أي حصل له عارض حال بينه وبين إتيانها إما من الجن وإما من المرض .

**قوله ( فذكرت له أنه لا يأتيها )** وقع في رواية أبي معاوية عن هشام « فلم يقربني إلا هنة واحدة ولم يصل مني إلى شيء » والهنة بفتح الهاء وتخفيف النون المرة الواحدة الحقة .

**قوله ( وإنه ليس معه إلا مثل هدية )** بضم الهاء وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة هو طرف الثوب الذي لم ينسج مأخوذ من هذب العين وهو شعر الجفن ، وأرادت أن ذكره يشبه الهدية في الاسترخاء وعدم

الانتشار ، واستدل به على أن وطء الزوج الثاني لا يكون محلا ارتجاع الزوج الأول للمرأة إلا إن كان حال وطئه منتشرا فلو كان ذكره أشل أو كان هو عنيئا أو طفلا لم يكف على أصح قول العلماء ، وهو الأصح عند الشافعية أيضا .

**قوله ( فقال لا )** هكذا وقع من هذا الوجه مختصرا ، ووقع في رواية أبي معاوية عن هشام بن عروة كما تقدم قريبا في « باب من قال لامرأته أنت علي حرام » : « ولم يكن معه إلا مثل الهدبة فلم يقربني إلا هنة واحدة ولم يصل مني إلى شيء أفأحل لزوجي الأول ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحلين لزوجك الأول » الحديث ، وفي رواية الزهري عن عروة كما تقدم أيضا في أوائل الطلاق « وإنما معه مثل الهدبة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لعلك تريد أن ترجعي إلى رفاة ، لا » الحديث . وسيأتي في اللباس من طريق أبيوب عن عكرمة « أن رفاة طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير ، قالت عائشة : فجاءت وعليها خمار أخضر فشكت إليها — أى إلى عائشة — من زوجها وأرتها خضرة بجلدها ، فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والنساء يبصرن بعضهن بعضا قالت عائشة « ما رأيت ما يلقي المؤمنات ، لجلدها أشد خضرة من ثوبها . وسمع زوجها فجاء ومعه ابنان له من غيرها ، قالت : والله مالي إليه من ذنب إلا أن مامعه ليس بأغنى عني من هذه — وأخذت هدبة من ثوبها — فقال : كذبت والله يارسول الله ، إني لأنفضها بنفس الأديم ، ولكنها ناشرة تريد رفاة . قال : فإن كان ذلك لم تحل له » الحديث . وكأن هذه المراجعة بينهما هي التي حملت خالد بن سعيد بن العاص على قوله الذي وقع في رواية الزهري عن عروة فإن في آخر الحديث كما سيأتي في كتاب اللباس من طريق شعيب عنه « قال فسمع خالد بن سعيد قولها وهو بالباب فقال : يا أبا بكر ألا تنهى هذه عما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فو الله ما يزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم على التيسم » . وفيه ما كان الصحابة عليه من سلوك الأدب بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وإنكارهم على من خالف ذلك بفعله أو قوله لقول خالد بن سعيد لأبي بكر الصديق وهو جالس « ألا تنهى هذه » ؟ وإنما قال خالد ذلك لأنه كان خارجا من الحجر ، فاحتمل عنده أن يكون هناك ما يمنعه من مباشرة نهيا بنفسه ، فأمر به أبا بكر لكونه كان جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم مشاهدا لصورة الحال ، ولذلك لما رأى أبو بكر النبي صلى الله عليه وسلم يتيسم عند مقاتلتها لم يزجرها ، وتيسمه صلى الله عليه وسلم كان تعجبا منها ، إما لتصريحها بما يستحي النساء من التصريح به غالبا ، وإما لضعف عقل النساء لكون الحامل لها على ذلك شدة بغضها في الزوج الثاني ومحبتها في الرجوع إلى الزوج الأول ، ويستفاد منه جواز وقوع ذلك .

( تنبيه ) : وقع في جميع الطرق من قول خالد بن سعيد لأبي بكر « ألا تنهى هذه عما تجهر به » ؟ أى ترفع به صوتها ، وذكره الداودي بلفظ « تهجر » بتقديم التاء على الجيم ، والهجر بضم الهاء الفحش من القول ، وللعنى هنا عليه ، لكن الثابت في الروايات ما ذكرته ، وذكر عياض أنه وقع كذلك في غير الصحيح . وتقدم البحث في الشهادات مع من استدل بكلام خالد هذا لجواز الشهادة على الصوت .

**قوله ( حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك )** كذا في الموضعين بالتصغير ، واختلف في توجيهه فقيل : هي تصغير العسل لأن العسل مؤنث ، جزم به القزاز ثم قال وأجسب التذكير لغة . وقال الأزهرى يذكر ويؤنث ، وقيل لأن العرب إذا حفرت الشيء أدخلت فيه هاء التأنيث ، ومن ذلك قولهم درهما فجمعوا الدرهم جمع المؤنث عند إرادة التحقير ، وقالوا أيضا في تصغير هند هندية . وقيل التأنيث باعتبار الوطأة إشارة إلى أنها تكفي في

المقصود من تحليلها للزوج الأول ، وقيل المراد قطعة من العسل والتصغير للتقليل إشارة إلى أن القدر القليل كاف في تحصيل الحل ، قال الأزهرى : الصواب أن معنى العسيلة حلاوة الجماع الذي يحصل بتغيب الحشفة في الفرج ، وأنت تشبها بقطعة من عسل . وقال الداودي : صغرت لشدة شبهها بالعسل وقيل : معنى العسيلة النطفة ، وهذا يوافق قول الحسن البصري . وقال جمهور العلماء : ذوق العسيلة كناية عن الجماع وهو تغيب حشفة الرجل في فرج المرأة ، وزاد الحسن البصري : حصول الإنزال . وهذا الشرط انفرد به عن الجماعة قاله ابن المنذر وآخرون . وقال ابن بطال : شذ الحسن في هذا ، وخالفه سائر الفقهاء وقالوا : يكفي من ذلك ما يوجب الحد ويخصن الشخص ويوجب كمال الصداق ويفسد الحج والصوم . قال أبو عبيد : العسيلة لذة الجماع والعرب تسمى كل شيء تستلذه عسلا ، وهو في التشديد يقابل قول سعيد بن المسيب في الرخصة ، ويرد قول الحسن أن الإنزال لو كان شرطا لكان كافيا ، وليس كذلك لأن كلا منهما إذا كان بعيد العهد بالجماع مثلا أنزل قبل تمام الإيلاج ، وإذا أنزل كل منهما قبل تمام الإيلاج لم يذق عسيلة صاحبه ، لا إن فسرت العسيلة بالإمضاء ولا بلذة الجماع قال ابن المنذر : أجمع العلماء على اشتراط الجماع لتحل للأول ، إلا سعيد بن المسيب . ثم ساق بسنده الصحيح عنه قال : يقول الناس لا تحل للأول حتى يجامعها الثاني ، وأنا أقول : إذا تزوجها تزويجا صحيحا لا يريد بذلك إحلالها للأول فلا بأس أن يتزوجها الأول . وهكذا أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور ، وفيه تعقب على من استبعد صحته عن سعيد ، قال ابن المنذر : وهذا القول لا نعلم أحدا وافقه عليه إلا طائفة من الخوارج ، ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن . قلت : سياق كلامه يشعر بذلك . وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك . وهو ما أخرجه النسائي من رواية شعبة عن علقمة بن مرثد عن سالم بن رزين عن سالم بن عبد الله عن سعيد بن المسيب « عن ابن عمر رفعه في الرجل تكون له المرأة فيطلقها ثم يتزوجها آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها فترجع إلى الأول ، فقال : لا ، حتى تذوق العسيلة ، وقد أخرجه النسائي أيضا من رواية سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد فقال عن رزين بن سليمان الأحمري عن ابن عمر نحوه ، قال النسائي : هذا أولى بالصواب ، وإنما قال ذلك لأن الثوري أتقن وأحفظ من شعبة ، وروايته أولى بالصواب من وجهين : أحدهما أن شيخ علقمة شيخهما هو رزين بن سليمان كما قال الثوري لا سالم بن رزين كما قال شعبة ، فقد رواه جماعة عن علقمة كذلك ، منهم غيلان بن جامع أحد الثقات . ثانيهما أن الحديث لو كان عند سعيد بن المسيب عن ابن عمر مرفوعا مانسبه إلى مقالة الناس الذين خالفهم ، ويؤخذ من كلام ابن المنذر أن نقل أبي جعفر النحاس في « معاني القرآن » وتبعه عبد الوهاب المالكي في « شرح الرسالة » القول بذلك عن سعيد بن جبير وهم ، وأعجب منه أن أبا حبان جزم به عن السعيد بن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ، ولا يعرف له سند عن سعيد بن جبير في شيء من المصنفات ، وكفى قول ابن المنذر حجة في ذلك . وحكى ابن الجوزي عن داود أنه وافق سعيد بن المسيب على ذلك ، قال القرطبي : ويستفاد من الحديث على قول الجمهور أن الحكم يتعلق بأقل ما ينطلق عليه الاسم ، خلافا لمن قال لا بد من حصول جميعه . وفي قوله « حتى تذوق عسيلته الخ » إشعار بإمكان ذلك ، لكن قولها « ليس معه إلا مثل هذه الهدبة » ظاهر في تعذر الجماع المشتراط ، فأجاب الكرمانى بأن مرادها بالهدبة التشبيه بها في الدقة والرقة لافي الرخاوة وعدم الحركة واستبعد ما قال ، وسياق الخبر يعطي بأنها شكت منه بعدم الانتشار ، ولا يمنع من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « حتى تذوق » لأنه علقه على الإمكان وهو جائز الوقوع ، فكأنه قال صبري حتى يتأتى منه ذلك ، وإن تفارقا فلا بد لها من إرادة الرجوع إلى رفاعة من زوج آخر يحصل لها منه ذلك . واستدل بإطلاق وجود الذوق منهما لأشترط على الزوجين به حتى لو وطئها نائمة أو مغمى عليها لم يكف

ولو أنزل هو . وبالع ابن المنذر فنقله عن جميع الفقهاء . وتعقب وقال القرطبي : فيه حجة لأحد القولين في أنه لو وطئها نائمة أو مغمى عليها لم تحل . وجزم ابن القاسم بأن وطء المجنون يحلل ، وخالفه أشهب ، واستدل به على جواز رجوعها لزوجها الأول إذا حصل الجماع من الثاني ، لكن شرط المالكية ونقل عن عثمان وزيد بن ثابت أن لا يكون في ذلك مخادعة من الزوج الثاني ولا إرادة تحليلها للأول . وقال الأكثر : إن شرط ذلك في العقد فسد فلا ، واتفقوا على أنه إذا كان في نكاح فاسد لم يحلل ، وشذ الحكم فقال يكفي ، وأن من تزوج أمة ثم بت طلاقها ثم ملكها لم يحل له أن يطأها حتى تتزوج غيره . وقال ابن عباس وبعض أصحابه والحسن البصري : تحل له بملك اليمن ، واختلفوا فيما إذا وطئها حائضا أو بعد أن طهرت قبل أن تطهر أو أحدهما صائم أو محرم . وقال ابن حزم : أخذ الحنفية بالشرط الذي في هذا الحديث عن عائشة ، وهو زائد على ظاهر القرآن ، ولم يأخذوا بحديثها في اشتراط خمس رضعات لأنه زائد على ما في القرآن ، فيلزمهم الأخذ به أو ترك حديث الباب ، وأجابوا بأن النكاح عندهم حقيقة في الوطء فالحديث موافق لظاهر القرآن ، واستدل بقولها « بت طلاق » على أن البتة ثلاث تطليقات ، وهو عجب ممن استدل به فإن البت بمعنى القطع والمراد به قطع العصمة ، وهو أعم من أن يكون بالثلاث مجموعة أو بوقوع الثالثة التي هي آخر ثلاث تطليقات ، وسيأتي في اللباس صريحا أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات فبطل الاحتجاج به . ونقل ابن العربي عن بعضهم أنه أورد على حديث الباب ما ملخصه أنه يلزم من القول به إما الزيادة بخبر الواحد على ما في القرآن فيستلزم نسخ القرآن بالسنة التي لم تتواتر ، أو حمل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين مع مافيه من الإلباس . والجواب عن الأول أن الشرط إذا كان من مقتضيات اللفظ لم تكن إضافته نسخا ولا زيادة ، وعن الثاني أن النكاح في الآية أضيف إليها وهي لا تتولى العقد بمجرد فتعين أن المراد به في حقها الوطء ، ومن شرطه اتفاقا أن يكون وطأ مباحا فيحتاج إلى سبق العقد . ويمكن أن يقال : لما كان اللفظ محتملا للمعنيين بينت السنة أنه لا بد من حصولهما ، فاستدل به على أن المرأة لاحق لها في الجماع لأن هذه المرأة شكت أن زوجها لا يطؤها وأن ذكره لا ينتشر وأنه ليس معه ما يغني عنها ولم يفسخ النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها بذلك ، ومن ثم قال إبراهيم بن إسماعيل بن علي وداود بن علي : لا يفسخ بالعنة ولا يضرب للعنين أجل . وقال ابن المنذر : اختلفوا في المرأة تطالب الرجل بالجماع ، فقال الأكثر إن وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة لم يؤجل أجل العنين ، وهو قول الأوزاعي والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وإسحق . وقال أبو ثور : إن أترك جماعها لعلة أجل له سنة ، وإن كان لغير علة فلا تأجيل ، وقال عياض ، اتفق كافة العلماء على أن للمرأة حقا في الجماع ، فيثبت الخيار لها إذا تزوجت المحبوب والممسوح جاهلة بهما ، ويضرب للعنين أجل سنة لاحتمال إروال ما به . وأما استدلال داود ومن يقول بقوله بقصة امرأة رفاعة فلا حجة فيها ، لأن في بعض طرقه أن الزوج الثاني كان أيضا طلقها كما وقع عند مسلم صريحا من طريق القاسم عن عائشة قالت « طلق رجل امرأته ثلاثا فتزوجها رجل آخر فطلقها قبل أن يدخل بها فأراد زوجها الأول أن يتزوجها ، فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : لا » الحديث ، وأصله عند البخاري وقد تقدم في أوائل الطلاق . ووقع في حديث الزهري عن عروة كما سيأتي في اللباس في آخر الحديث بعد قوله : لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك « قال ففارقه بعد » زاد ابن جريج عن الزهري في هذا الحديث أنها « جاءت بعد ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إنه — يعني زوجها الثاني — مسها فمنعها أن ترجع إلى زوجها الأول » وصرح مقاتل بن حيان في تفسيره مرسلًا أنها « قالت : يا رسول الله إنه كان مسني ، فقال كذبت بقولك الأول فلن أصدقك في الآخر ، وأنها أتت أبا بكر ثم عمر فمنعها » وكذا وقعت هذه الزيادة الأخيرة في رواية ابن جريج المذكورة أخرجها عبد الرزاق عنه ، ووقع عند

مالك في « الموطأ » عن المسور بن رفاعه عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير ، زاد خارج الموطأ فيما رواه ابن وهب عنه وتابعه إبراهيم بن طهمان عن مالك عند الدارقطني في « الغرائب » عن أبيه « أن رفاعه طلق امرأته تيممة بنت وهب ثلاثا ، فنكحها عبد الرحمن ، فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسه ففارقها ، فأراد رفاعه أن يتزوجها » الحديث . ووقع عند أبي داود من طريق الأسود عن عائشة « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته فتزوجت غيره فدخل بها وطلقها قبل أن يواقعها أتجل للأول ؟ قال : لا » الحديث . وأخرج الطبري وابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة نحوه ، والطبري أيضا والبيهقي من حديث أنس كذلك ، وكذا وقع في رواية حماد ابن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة « أن عمرو بن حزم طلق الغميصاء فنكحها رجل فطلقها قبل أن يمسه ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا ، حتى يذوق الآخر عسيلتها وتذوق عسيلته » وأخرجه الطبراني ورواته ثقات ، فإن كان حماد بن سلمة حفظه فهو حديث آخر لعائشة في قصة أخرى غير قصة امرأة رفاعه ، وله شاهد من حديث عبيد الله — بالتصغير — ابن عباس عند النسائي في ذكره الغميصاء ، لكن سياقه يشبه قصة رفاعه كما تقدم في أول شرح هذا الحديث ، وقد قدمت أنه وقع لكل من رفاعه بن سموأل ورفاعة بن وهب أنه طلق امرأته وأن كلا منهما تزوجها عبد الرحمن بن الزبير وأن كلا منهما شكت أنه ليس معه إلا مثل الهذبة ، فلعل إحدى المرأتين شكته قبل أن يفارقها والأخرى بعد أن فارقها ، ويحتمل أن تكون القصة واحدة ووقع الوهم من بعض الرواة في التسمية أو في النسبة وتكون المرأة شكت مرتين من قبل الفارقة ومن بعدها ، والله أعلم . وأما ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس قال « طلق عبد يزيد أبو ركانة أم ركانة ونكح امرأة من مزينة ، فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : ما يغني عني إلا كما تغني هذه الشعرة — لشعرة أخذتها من رأسها — ففرق بيني وبينه » قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد يزيد : طلقها وراجع أم ركانة ، ففعل » فليس فيه حجة لمسألة العنين ، والله أعلم بالصواب

باب ﴿ وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ ﴾

قال مجاهد : إن لم تعلموا يحضن أو لا يحضن ، واللائي قعدن عن الحيض واللائي لم يحضن فعدتتهن ثلاثة أشهر .

﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾

٥١٢٥ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه : أن امرأة من أسلم يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها توفي منها وهي حبلى ، فخطبها أبو السنا بل بن بعكك ، فأبت أن تنكحه ، فقال : والله ما يصلح أن تنكحيه حتى تعتدي آخر الأجلين ، فمكثت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه فقال : « انكحي » .

٥١٢٦ - حدثنا يحيى بن بكير عن الليث عن يزيد أن ابن شهاب كتب إليه أن عبيد الله بن عبد الله أخبره عن أبيه أنه كتب إلى ابن الأرقم أن سل سبيعة الأسلمية كيف أفتاها النبي صلى الله عليه ، وقالت : أفتاني إذا وضعت أن أنكح .



٥١٢٧- حدثنا يحيى بن قزعة قال نا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة : أن سبيعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بليال ، فجاءت النبي صلى الله عليه فاستأذنته أن تنكح ، فأذن لها ، فنكحت . قوله ( باب واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم ) سقط لفظ « باب » لأبي ذر وكرمة وثبت للباقيين ، ووقع عند ابن بطال « كتاب العدة — باب قول الله الخ » والعدة اسم لمدة تربص بها المرأة عن التزويج بعد وفاة زوجها أو فراقه لها إما بالولادة أو بالإقراء أو الأشهر .

قوله ( قال مجاهد : إن لم تعلموا يحضن أو لا يحضن ) . أى فسر قوله تعالى ﴿ إن ارتبتم ﴾ أى لم تعلموا ، وقوله ( واللائي قعدن عن الحيض ) أى حكمهن حكم اللائي يئسن . وقوله ﴿ واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر ﴾ أى أن حكم اللائي لم يحضن أصلاً ورأساً حكمهن في العدة حكم اللائي يئسن ، فكان تقدير الآية واللائي لم يحضن كذلك ، لأنها وقعت بعد قوله ﴿ فعدتهن ثلاثة أشهر ﴾ . وأثر مجاهد هذا وصله الفريابي ، تقدم بيانه في تفسير سورة الطلاق . وأخرج ابن أبى حاتم من طريق يونس عن الزهري قال : الارتباب والله أعلم في المرأة التي تشك في قعودها عن الولد وفي حيضها أم تحيض أو لا ، وتشك في انقطاع حيضها بعد أن كانت تحيض وتشك في صغرها هل بلغت المحيض أم لا ؟ وتشك في حملها أبلغت أن تحمل أو لا ؟ فما ارتبتم فيه من ذلك فالعدة فيه ثلاثة أشهر ، وهذا الذي جزم به الزهري مختلف فيه فمن انقطع حيضها بعد أن كانت تحيض ، فذهب أكثر فقهاء الأمصار إلى أنها تنتظر الحيض إلى أن تدخل في السن الذي لا يحض فيه مثلها فتعتد حينئذ تسعة أشهر . وعن مالك والأوزاعي تربص تسعة أشهر ، فإن حاضت وإلا اعتدت ثلاثة . وعن الأوزاعي إن كانت شابة فسنة ، وحجة الشافعي والجمهور ظاهر القرآن ، فإنه صريح في الحكم للآيسة والصغيرة ، وأما التي تحيض ويتأخر حيضها فليست آيسة ، لكن لما لك في قوله سلف وهو عمر ، فقد صح عنه ذلك . وذهب الجمهور إلى أن المعنى في قوله ﴿ إن ارتبتم ﴾ أى في الحكم لا في اليأس .

قوله ( إن زينب بنت أبي سلمة أخبرته ) أى ابن عبد الأسد المخزومي ، وقد تقدم الحديث في تفسير الطلاق من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن كريب عن أم سلمة ، وذلك لما وقعت المراجعة بينه وبين ابن عباس في ذلك ، وتقدم بيان ذلك مشروحاً هناك . وقد رواه مالك عن عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة وفيه « فدخل أبو سلمة على أم سلمة » أورده المصنف هنا مختصراً ، وأورد القصة من وجهين آخرين باختصار أيضاً . الطريق الأولى طريق الأعرج « أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة » كذا رواه الأعرج عن أبي سلمة ، ورواه يحيى بن أبي كثير « عن أبي سلمة عن كريب عن أم سلمة » كما تقدم في تفسير سورة الطلاق ، وفيه قصة لأبي سلمة مع ابن عباس وأبي هريرة . وأخرجه مسلم من طريق سليمان بن يسار « أن ابن عباس وأبا سلمة اجتمعا عند أبي هريرة ، فبعثوا كريماً إلى أم سلمة يسألها عن ذلك » فذكرت القصة ، وهو شاهد لرواية الأعرج . وأخرجه مالك في « الموطأ » عن عبد ربه بن سعيد « عن أبي سلمة قال : دخلت على أم سلمة » ، وأخرجه النسائي من طريق داود بن أبي عاصم « أن أبا سلمة أخبره » فذكر قصته مع ابن عباس وأبي هريرة ، قال « فأخبرني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم » وأخرجه أحمد من طريق ابن إسحق حدثني محمد بن إبراهيم التيمي « عن أبي سلمة قال : دخلت على سبيعة » وهذا الاختلاف على أبي سلمة لا يقدح في صحة الخبر ، فإن لأبي سلمة اعتناء بالقصة من حين تنازع هو وابن عباس فيها ،

فكانه لما بلغه الخبر من كريب عن أم سلمة لم يقتنع بذلك حتى دخل عليها ثم دخل على سبيعة صاحبة القصة نفسها ثم تحملها عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا الرجل يحتمل أن يكون هو المسور بن مخزومة كما يأتي في الطريق الثالثة ، ويحتمل أن يكون أبا هريرة فإن في آخر الحديث عند النسائي « فقال أبو هريرة أشهد على ذلك » فيحتمل أن يكون أبو سلمة أبهمه أولا لما قال « أخبرني رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وأما ما أخرجه عبد بن حميد من رواية صالح بن أبي حسان عن أبي سلمة فذكر قصته مع ابن عباس وأبي هريرة قال « فأرسلوا إلى عائشة فذكرت حديث سبيعة فهو شاذ ، وصالح بن أبي حسان مختلف فيه ، ولعل هذا هو سبب الوهم الذي حكاه الحميدي عن ابن مسعود وذكرته في تفسير الطلاق . ووقع في رواية أبان العطار عن يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث . « أن ابن عباس احتج بقوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ وأن أبا سلمة قال له : يا ابن عباس أقال الله آخر الأجلين ؟ أرأيت لو مضت أربعة أشهر وعشر ولم تضع أترج ؟ فقال لغلامه : اذهب الى أم سلمة » . الطريق الثانية .

**قوله ( الليث عن يزيد )** قال الدميطي في حواشيه : هو ابن عبد الله بن الهاد ، ووهم في ذلك وإنما هو ابن أبي حبيب ، كذا أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملجان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه ، وكذا أخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن الليث .

**قوله ( إن ابن شهاب كتب إليه )** هو حجة في جواز الرواية بالمكاتبة ، وقد سبق في غزوة بدر من المغازي معلقا عن الليث عن يونس عن ابن شهاب أتم سياقاً مما هنا ، ووصله مسلم من طريق ابن وهب عن يونس كذلك ، ووافقه الزبيدي عن ابن شهاب أخرجه ابن حبان ، وأخرجه الطبراني من طريق عقيل عن ابن شهاب فخالف في بعض رواته .

**قوله ( عن أبيه )** هو عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وقد سلف في تفسير الطلاق أن ابن سيرين حدث به عن عبد الله بن عتبة عن سبيعة ، فيحتمل أن يكون عبد الله بن عتبة لقي سبيعة بعد أن كان بلغه عنها ممن سيذكر من الوسائط . ويحتمل أن يكون أرسله عنها لابن سيرين ، وأخرجه أحمد من طريق قتادة « عن خلاص عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن مسعود أن سبيعة بنت الحارث » الحديث .

**قوله ( إنه كتب إلى ابن الأرقم )** جزم جمع من الشراح أنه عبد الله بن الأرقم الزهري الصحابي المشهور ، وهو في ذلك ، وإنما هو ولده عمر بن عبد الله ، كذلك وقع واضحاً مفسراً في رواية يونس ، وليس لعمر المذكور في الصحيحين سوى هذا الحديث الواحد . ووقع في رواية عقيل « عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أباه كتب إليه أن إلتى سبيعة فسئل كيف قضى لها ، قال فأخبرني زفر بن أوس بن الخدثان أن سبيعة أخبرته « والقاتل » أخبرني زفر « هو عبيد الله بن عبد الله » بين ذلك النسائي في روايته من طريق أبي زيد بن أنيسة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب ، ووضح بذلك أن لابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فيه طريقين . الطريق الثالثة رواية هشام بن عروة عن أبيه « عن المسور بن مخزومة أن سبيعة الأسلمية نفست » وهذا يحتمل أن يكون المسور حمله أو أرسله عن سبيعة أو حضر القصة ، فإنه حفظ خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في شأن فاطمة الزهراء وكانت قبل قصة سبيعة ، فلعله حضر قصة سبيعة أيضاً .

**قوله في الطريق الأولى ( إن امرأة من أسلم يقال لها سبيعة )** هي بمهملة وموحدة ثم مهملة تصغير سبع ، ووقع في المغازي « سبيعة بنت الحارث » وذكرها ابن سعد في المهاجرات ، ووقع في رواية لابن إسحق عند أحمد

« سبيعة بنت أبي برزة الأسلمي » فإن كان محفوظا فهو أبو برزة آخر غير الصحابي المشهور ، وهو إما كنية للحارث والد سبيعة أو نسبت في الرواية المذكورة إلى جد لها .

**قوله ( كانت تحت زوجها )** تقدم في غزوة بدر أيضا تسميته « سعد بن خولة » وفيه أنه من بنى عامر بن لؤى ، وثبت فيه أنه كان من حلفائهم .

**قوله ( توفى عنها )** تقدم هناك أنه توفى في حجة الوداع ، ونقل ابن عبد البر الاتفاق على ذلك ، وفي ذلك نظر فقد ذكر : محمد بن سعد أنه مات قبل الفتح ، وذكر الطبري أنه مات سنة سبع ، وقد ذكرت شيئا من ذلك في كتاب الوصايا ، وتقدم في تفسير الطلاق أنه قتل ، ومعظم الروايات على أنه مات وهو المعتمد ، ولوقع للكرماني : لعل سبيعة قالت قتل بناء على ظن منها في ذلك فتبين أنه لم يقتل ، وهذا الجمع يمجج السمع ، وإذا ظنت سبيعة أنه قتل ثم تبين لها أنه لم يقتل فكيف تجزم بعد دهر طويل بأنه قتل ؟ فالمعتمد أن الرواية التي فيها قتل إن كانت محفوظة ترجحت لأنها لا تنافي مات أو توفى ، وإن لم يكن في نفس الأمر قتل فهي رواية شاذة .

**قوله ( فخطبها أبو السنايل )** بمهملة ونون ثم موحدة جمع سنبل ، اختلف في اسمه فقيل عمرو قاله ابن البرقي عن ابن هشام عمن يثق به عن الزهري . وقيل عامر روى عن ابن إسحاق ، وقيل حبة بموحدة بعد المهمل ، وقيل بنون وقيل لبيدريه ، وقيل أصرم ، وقيل عبد الله ، ووقع في بعض الشروح وقيل بغيض . قلت : وهو غلط والسبب فيه أن بعض الأئمة سئل عن اسمه فقال : بغيض يسأل عن بغيض ، فظن الشارح أنه اسمه ، وليس كذلك لأن في بقية الخبر اسمه لبيدريه ، وجزم العسكري بأن اسمه كنيته ، وبعمكك بموحدة ثم مهمل ثم كافين بوزن جعفر ابن الحارث بن عميلة بن السباق بن عبد الدار ، وكذا نسبه ابن إسحق ، وقيل هو ابن بعكك بن الحجاج بن الحارث ابن السباق نقل ذلك عن ابن الكلبي ابن عبد البر قال : وكان من المؤلفه وسكن الكوفة ، وكان شاعرا ، ونقل الترمذى عن البخاري أنه قال : لا يعلم أن أبا السنايل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، كذا قال ، لكن جزم ابن سعد أنه بقى بعد النبي صلى الله عليه وسلم زمانا ، وقال ابن منده في « الصحابة » عداؤه في أهل الكوفة ، وكذا قال أبو نعيم أنه سكن الكوفة ، وفيه نظر لأن خليفة قال : أقام بمكة حتى مات ، وتبعه ابن عبد البر ، ويؤيد كونه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم قول ابن البرقي : أن أبا السنايل تزوج سبيعة بعد ذلك ، وأولدها سنايل بن أبي السنايل ، ومقتضى ذلك أن يكون أبو السنايل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه وقع في رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة أنها تزوجت الشاب ، وكذا في رواية داود بن أبي عاصم أنها تزوجت فتى من قومها ، وتقدم أن قصتها كانت بعد حجة الوداع فيحتاج — إن كان الشاب دخل عليها ثم طلقها — إلى زمان عدة منه ثم إلى زمان الحمل حتى تضع وتلد سنايل حتى صار أبوه يكنى به أبا السنايل ، وقد أفاد محمد بن وضاح فيما حكاه ابن بشكوال وغيره عنه أن اسم الشاب — الذي خطب سبيعة هو وأبو السنايل فأثرت على أبي السنايل — أبو البشر بن الحارث ، وضبطه بكسر الموحدة وسكون المعجمة ، وقد أخرج الترمذى والنسائي قصة سبيعة من رواية الأسود عند أبي السنايل بسند على شرط الشيخين إلى الأسود وهو من كبار التابعين من أصحاب ابن مسعود ولم يوصف بالتدليس ، فالحديث صحيح على شرط مسلم ، لكن البخاري على قاعدته في اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة فلهذا قال ما نقله الترمذى .

**قوله ( فأبت أن تنكحه )** وقع في رواية « الموطأ » فخطبها رجلان أحدهما شاب وكهل ، فحطت إلى

الشاب ، فقال الكهل لم تحلي ، وكان أهلها غيبا فرجا أن يؤثره بها .

**قوله ( فقالت والله ما يصلح أن تنكحيه حتى تعتدى آخر الأجلين ، فمكثت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقال انكحي )** قال عياض : هكذا وقع عند جميعهم « فقالت والله ما يصلح » إلا لابن السكن فعنده « فقال » مكان « فقالت » وهو الصواب . قلت : وكذا في الأصل الذي عندنا من رواية أبي ذر عن مشايخه ، بل قال ابن التين أنه عند جميعهم « فقال » إلا عند القابسي « فقالت » بزيادة التاء ، وهذا أقرب مما قال عياض . ثم قال عياض : والحديث مبتور نقص منه قولها « فنفست بعد ليال فخطبت الخ » . قلت : قد ثبت الم حذف في رواية ابن ملحان التي أشرت إليها عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه ولفظه « فمكثت قريبا من عشرين ليلة ثم نفست » وقد وقع للبخاري اختصار المتن في الطريق الثانية بأبلغ من هذا ، فإنه اقتصر منه على قوله « إنه كتب إلى ابن أرقم أن يسأل سبيعة الأسلمية كيف أفاتها النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقالت : أفتاني إذا حللت أن أنكح » فأبهم اسم ابن أرقم ونسبه إلى جده كما نهى عليه وطوى ذكر أكثر القصة وتقديره : فأتاها فسألها ، فأخبرته ، فكتب إليه الجواب : إني سألتها فذكرت القصة ، وفي آخرها « فقالت الخ » . وقد وقع بيانه واضحا في تفسير الطلاق من رواية يونس عن الزهري وفيه « فكتب عمر بن عبد الله بن الأرقم إلى عبد الله بن عتبة يخبره أن سبيعة بنت الحارث أخبرته أنها كانت تحت سعد بن خولة فتوفى عنها في حجة الوداع وهي حامل ، فلم تنشب أن وضعت حملها ، فلما تелت من نفاسها تجملت للخطاب ، فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك رجل من بني عبد الدار فقال : مالي أراك تجملت للخطاب ترجين النكاح ؟ فإنك والله ما أنت بناكح حتى يمر عليك أربعة أشهر وعشر ، قالت سبيعة : فلما قال لي ذلك جمعت على ثيابي حين أمسيت فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك ، فأفتاني بأني قد حللت حين وضعت حملي ، وأمرني بالتزويج إن بدا لي » . وقوله في هذه الطريق الثانية « فمكثت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم » قد يخالف في الظاهر قوله في رواية الزهري المذكورة « فلما قال لي ذلك جمعت على ثيابي حين أمسيت » فإنه ظاهر في أنها توجهت إلى النبي صلى الله عليه وسلم في مساء اليوم الذي قال لها فيه أبو السنابل ما قال ، ويمكن الجمع بينهما أن يحمل قولها حين أمسيت على إرادة وقت توجهها ، ولا يلزم منه أن يكون ذلك في اليوم الذي قال لها فيه ما قال .

**قوله في الرواية الثالثة ( إن سبيعة نفست )** بضم النون وكسر الفاء أى ولدت .

**قوله ( بعد وفاة زوجها بليال )** كذا أبهم المدة ، وكذا في رواية سليمان بن يسار عند مسلم مثله وفي رواية الزهري « فلم تنشب أن وضعت » . ووقع في رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عن سبيعة عند أحمد « فلم أمكث إلا شهرين حتى وضعت » وفي رواية داود بن أبي عاصم « فولدت لأدنى من أربعة أشهر » وهذا أيضا مبهم ، وفي رواية يحيى بن أبي كثير الماضية في تفسير الطلاق « فوضعت بعد موته بأربعين ليلة » كذا في رواية شيبان عنه ، وفي رواية حجاج الصواف عند النسائي « بعشرين ليلة » ووقع عند ابن أبي حاتم من رواية أيوب عن يحيى « بعشرين ليلة أو خمس عشرة » ووقعت في رواية الأسود « فوضعت بعد وفاة زوجها بثلاثة وعشرين يوما أو خمسة وعشرين يوما » كذا عند الترمذي والنسائي ، وعند ابن ماجه « بيضع وعشرين ليلة » وكأن الراوي أغنى الشك وأتى بلفظ يشمل الأمرين . وقع في رواية عبد ربه بن سعيد « بنصف شهر » وكذا في رواية شعبة بلفظ « خمسة عشر ، نصف شهر » وكذا في حديث ابن مسعود عند أحمد ، والجمع بين هذه الروايات متعذر لاتحاد

القصة ، ولعل هذا هو السر في إبهام من أبهم المدة ، إذ محل الخلاف أن تضع لدون أربعة أشهر وعشر ، وهو هنا كذلك ، فأقل ما قيل في هذه الروايات نصف شهر ، وأما ما وقع في بعض الشروح أن في البخاري رواية عشر ليال وفي رواية للطبراني ثمان أو سبع فهو في مدة إقامتها بعد الوضع إلى أن استفتت النبي صلى الله عليه وسلم لا في مدة بقية الحمل ، وأكثر ما قيل فيه بالتصريح شهرين وبغيره دون أربعة أشهر ، وقد قال جمهور العلماء من السلف وأئمة الفتوى في الأمصار : إن الحامل إذا مات عنها زوجها تحل بوضع الحمل وتنقضي عدة الوفاة ، وخالف في ذلك على فقال : تعتد آخر الأجلين ، ومعناه أنها إن وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر تربصت إلى انقضائها ولا تحل بمجرد الوضع ، وإن انقضت المدة قبل الوضع تربصت إلى الوضع أخرجه سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن علي بسند صحيح وبه قال ابن عباس كما في هذه القصة ، ويقال إنه رجع عنه ، ويقويه أن المنقول عن أتباعه وفاق الجماعة في ذلك ، وتقدم في تفسير الطلاق أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنكر على ابن سيرين القول بانقضاء عدتها بالوضع ، وأنكر أن يكون ابن مسعود قال بذلك ، وقد ثبت عن ابن مسعود أن عدة طرق أنه كان يوافق الجماعة حتى كان يقول « من شاء لاعنته على ذلك » ويظهر من مجموع الطرق في قصة سبيعة أن أبا السنابل رجع عن فتواه أولا أنها لا تحل حتى تمضي مدة عدة الوفاة لأنه قد روى قصة سبيعة ورد النبي صلى الله عليه وسلم ما أفاتها أبو السنابل به من أنها لا تحل حتى يمضي لها أربعة أشهر وعشر ولم يرد عن أبي السنابل تصريح في حكمها لو انقضت المدة قبل الوضع هل كان يقول بظاهر إطلاقه من انقضاء العدة أو لا ؟ لكن نقل غير واحد الإجماع على أنها لا تنقضي في هذه الحالة الثانية حتى تضع ، وقد وافق سحنون من المالكية عليا نقله المازري وغيره . وهو شذوذ مردود لأنه إحداث خلاف بعد استقرار الإجماع ، والسبب الحامل له الحرص على العمل بالآيتين اللتين تعارض عمومهما ، فقوله تعالى ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ﴾ عام في كل من مات عنها زوجها ، يشمل الحامل وغيرها ، وقوله تعالى ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ عام أيضا يشمل المطلقة والمتوفى عنها ، فجمع أولئك بين العمومين بقصر الثانية على المطلقة بقرينة ذكر عدد المطلقات ، كالأيسة والصغيرة قبلهما ، ثم لم يهملوا ما تناولته الآية الثانية من العموم ، لكن قصروه على من مضت عليها المدة ولم تضع ، فكان تخصيص بعض العموم أولى وأقرب إلى العمل بمقتضى الآيتين من إلغاء أحدهما في حق بعض من شمله العموم ، قال القرطبي : هذا نظر حسن ، فإن الجمع أولى من الترجيح باتفاق أهل الأصول ، لكن حديث سبيعة نص بأنها تحل بوضع الحمل فكان فيه بيان للمراد بقوله تعالى ﴿ يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ﴾ أنه في حق من لم تضع ، وإلى ذلك أشار ابن مسعود بقوله « إن آية الطلاق نزلت بعد آية البقرة » وفهم بعضهم منه أنه يرى نسخ الأولى بالأخيرة ، وليس ذلك مراده ، وإنما يعني أنها مخصصة لها فإنها أخرجت منها بعض متناولاتها . وقال ابن عبد البر : لولا حديث سبيعة لكان القول ما قال على وابن عباس لأنهما عدتان مجتمعان بصفيتين وقد اجتمعتا في الحامل المتوفى عنها زوجها فلا تخرج من عدتها إلا بيقين واليقين آخر الأجلين . وقد اتفق الفقهاء من أهل الحجاز والعراق أن أم الولد لو كانت متزوجة فمات زوجها ومات سيدها معا أن عليها أن تأتي بالعدة والاستبراء بأن تربص أربعة أشهر وعشرا فيها حيضة أو بعدها ، ويترجح قول الجمهور أيضا بأن الآيتين وإن كانتا عامتين من وجه خاصيتين من وجه فكان الاحتياط أن لا تنقضي العدة إلا بآخر الأجلين ، لكن لما كان المعنى المقصود الأصلي من العدة براءة الرحم — ولا سيما فيمن تحيض — يحصل المطلوب بالوضع ، ووافق ما دل عليه حديث سبيعة ، ويقويه قول ابن مسعود في تأخر نزول آية الطلاق عن آية

البقرة . واستدل بقوله « فأفتاني بأني حللت حين وضعت حملي » بأنه يجوز العقد عليها إذا وضعت ولو لم تطهر من دم النفاس ، وبه قال الجمهور ، وإلى ذلك أشار ابن شهاب في آخر حديثه عند مسلم بقوله « ولا أرى بأساً أن تتزوج حين وضعت وإن كانت في دمها غير أنه لا يقربها زوجها حتى تطهر » وقال الشعبي والحسن والنخعي ومحمد بن سلمة : لا تنكح حتى تطهر ، قال القرطبي : وحديث سبيعة حجة عليهم ، ولا حجة لهم في قوله في بعض طرقه « فلما تملت من نفاسها » لأن لفظ تملت كما يجوز أن يكون معناه طهرت جاز أن يكون استملت من ألم النفاس ، وعلى تقدير تسليم الأول فلا حجة فيه أيضاً لأنها حكاية واقعة سبيعة ، والحجة إنما هو في قول النبي صلى الله عليه وسلم « إنها حلت حين وضعت » كما في حديث الزهري المتقدم ذكره ، وفي رواية معمر عن الزهري « حللت حين وضعت حملك » وكذا أخرجه أحمد من حديث أبي بن كعب « أن امرأته أم الطفيل قالت لعمر قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سبيعة أن تنكح إذا وضعت » وهو ظاهر القرآن في قوله تعالى ﴿ أن يضمن حملهن ﴾ فعلق الحل بحين الوضع وقصره عليه ولم يقل إذا طهرت ولا إذا انقطع دمك ، فصح ما قال الجمهور . وفي قصة سبيعة من القوائد أن الصحابة كانوا يفتون في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن المفتي إذا كان له ميل إلى الشيء لا ينبغي له أن يفتي فيه لئلا يحمله الميل إليه على ترجيح ما هو مرجوح كما وقع لأبي السنابل حيث أفتى سبيعة أنها لا تحل بالوضع لكونه كان خطبها فمنعته ورجا أنها إذا قبلت ذلك منه وانتظرت مضي المدة حضر أهلها فرغبوها في زواجه دون غيره . وفيه ما كان في سبيعة من الشهامة والفتنة حيث ترددت فيما أفناها به حتى حملها ذلك على استيضاح الحكم من الشارع ، وهكذا ينبغي لمن ارتاب في فتوى المفتي أو حكم الحاكم في مواضع الاجتهاد أن يبحث عن النص في تلك المسألة ، ولعل ما وقع من أبي السنابل من ذلك هو السر في إطلاق النبي صلى الله عليه وسلم أنه كذب في الفتوى المذكورة كما أخرجه أحمد من حديث ابن مسعود ، على أن الخطأ قد يطلق عليه الكذب وهو في كلام أهل الحجاز كثير ، وحمله بعض العلماء على ظاهره فقال : إنما كذبه لأنه كان عالماً بالقصة وأفتى بخلافه حكاه ابن داود عن الشافعي في « شرح المختصر » وهو بعيد . وفيه الرجوع في الوقائع إلى الأعلم ، ومباشرة المرأة السؤال عما ينزل بها ولو كان مما يستحي النساء من مثله لكن خروجها من منزلها ليلاً يكون أستر لها كما فعلت سبيعة . وفيه أن الحامل تنقضي عدتها بالوضع على أي صفة كان من مضغة أو من علقه ، سواء استبان خلق آدمي أم لا ، لأنه صلى الله عليه وسلم رتب الحل على الوضع من غير تفصيل ، وتوقف ابن دقيق العيد فيه من جهة أن الغالب في إطلاق وضع الحامل هو الحمل التام المتخلق ، وأما خروج المضغة أو العلقه فهو نادر ، والحمل على الغالب أقوى ، ولهذا نقل عن الشافعي قول بأن العدة لاتنقضي بوضع قطعة لحم ليس فيها صورة بينة ولا خفية ، وأجيب عن الجمهور بأن المقصود في انقضاء العدة براءة الرحم ، وهو حاصل بخروج المضغة أو العلقه ، بخلاف أم الولد فإن المقصود منها الولادة ، وما لا يصدق عليه أنه أصل آدمي لا يقال فيه ولدت . وفيه جواز تحمل المرأة بعد انقضاء عدتها لمن يخطبها ، لأن في رواية الزهري التي في المغازي « فقال مالي أراك تجملت للخطاب » وفي رواية ابن إسحق « فتهيات للنكاح واختضبت » وفي رواية معمر عن الزهري عند أحمد « فلقبها أبو السنابل وقد اكتحلت » وفي رواية الأسود « فتطيت وتصنعت » وذكر الكرماني أنه وقع في بعض طرق حديث سبيعة أن زوجها مات وهي حاملة وفي معظمها حامل وهو الأشهر لأن الحمل من صفات النساء فلا يحتاج إلى علامة التأنيث ، ووجه الأول أنه أريد بأنها ذات حمل بالفعل كما قيل في قوله تعالى ﴿ تذهل كل مرضعة ﴾ فلو أريد أن الإرضاع من شأنها لقل كل مرضع اهـ . والذي وقفنا عليه في جميع

الروايات « وهى حامل » وفي كلام أبى السنايل « لست بناكح » واستدل به على أن المرأة لا يجب عليها التزويج لقولها في الخبر من طريق الزهري « وأمرني بالتزويج إن بدا لي » وهو مبين للمراد من قوله في رواية سليمان بن يسار « وأمرها بالتزويج » فيكون معناه وأذن لها ، وكذا ما وقع في الطريق الأولى من الباب « فقال انكحي » وفي رواية ابن إسحق عند أحمد « فقد حللت فتزوجي » ووقع في رواية الأسود عن أبى السنايل عند ابن ماجه في آخره « فقال إن وجدت زوجا صالحا فتزوجي » وفي حديث ابن مسعود عند أحمد « إذا أتاك أحد ترضينه . وفيه أن الشيب لا تزوج إلا برضاها من ترضاه ولا إجبار لأحد عليها ، وقد تقدم بيانه في غير هذا الحديث

قول الله عز وجل : ﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾

وقال إبراهيم : من تزوج في العدة فحاضت عنده ثلاث حيض بانت من الأول ، ولا تحتسب به لمن بعده . وقال الزهري : تحتسب وهذا أحب إلى سفيان . وقال معمر : يقال : أقرأت المرأة إذا دنا حيضها ، وأقرأت إذا دنا طهرها . ويقال : ما قرأت بسلى قط : إذا لم تجمع ولدا في بطنها .

قوله ( باب قول الله تعالى : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) سقط لفظ « باب » لأبي ذر ، والمراد بالمطلقات هنا ذوات الحيض كما دلت عليه آية سورة الطلاق المذكورة قبل ، والمراد بالتربص الانتظار . وهو خبر بمعنى الأمر ، وقرأ الجمهور « قروء » بالهمز وعن نافع بتشديد الواو بغير همز .

قوله ( وقال إبراهيم ) هو النخعي ( فيمن تزوج في العدة فحاضت عنده ثلاث حيض بانت من الأول ولا تحتسب به لمن بعده ، وقال الزهري : تحتسب ، وهذا أحب إلى سفيان ) زاد في نسخة الصغاني « يعني قول الزهري » وصله ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي « عن سفيان وهو الثوري عن مغيرة عن إبراهيم في رجل طلق فحاضت فتزوجها رجل فحاضت ، قال : بانت من الأول ، ولا تحتسب الذي بعده » وعن سفيان عن معمر عن الزهري « تحتسب » قال ابن عبد البر لا أعلم أحدا ممن قال الأقرء الأطهار يقول هذا غير الزهري قال : ويلزم على قوله أن المعتدة لا تحل حتى تدخل في الحيضة الرابعة ، وقد اتفق علماء المدينة من الصحابة فمن بعدهم وكذا الشافعي ومالك وأحمد وأتباعهم على أنها إذا طعن في الحيضة الثالثة طهرت بشرط أن يقع طلاقها في الطهر ، وأما لو وقع في الحيض لم تعد بتلك الحيضة . وذهب الجمهور إلى أن من اجتمعت عليها عدتان أنها تعدت عدتين ، وعن الحنفية ورواية عن مالك يكفي لها عدة واحدة كقول الزهري والله أعلم .

قوله ( وقال معمر : يقال أقرأت المرأة الخ ) معمر هو أبو عبيدة بن المثنى ، وقد تقدم بيان ذلك عنه في أوائل تفسير سورة النور ، وقوله « بسلى » بكسر الموحدة وفتح المهمله والتنوين بغير همز ، السلى هو غشاء الولد ، وقال الأخفش : أقرأت المرأة إذا صارت ذات حيض ، والقرء انقضاء الحيض ويقال هو الحيض نفسه ، ويقال هو من الأضداد . ومراد أبى عبيدة أن القرء يكون بمعنى الطهر وبمعنى الحيض وبمعنى الضم والجمع وهو كذلك ، وجزم به ابن بطال وقال : لما احتملت الآية واختلف العلماء في المراد بالأقرء فيها ترجع قول من قال إن الأقرء الأطهار بحديث ابن عمر حيث أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلق في الطهر ، وقال في حديثه « فلنك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء » فدل على أن المراد بالأقرء الأطهار والله أعلم .

## قصة فاطمة بنت قيس

وقول الله عز وجل: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ الآية

٥١٢٨- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد وسليمان بن يسار أنه سمعهما يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم، فانتقلها عبد الرحمن، فأرسلت عائشة إلى مروان -وهو أمير المدينة-: اتق الله واردها إلى بيتها. قال مروان في حديث سليمان: إن عبد الرحمن بن الحكم غلبني. وقال القاسم بن محمد: أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس؟ قالت: لا يضرك أن لا تذكر حديث فاطمة. فقال مروان: إن كان بك شر فحسبك ما بين هذين من الشر.

[الحديث ٥٣٢١ - أطرافه في: ٥٣٢٣، ٥٣٢٥، ٥٣٢٧.]

[الحديث ٥٣٢٢ - أطرافه في: ٥٣٢٤، ٥٣٢٦، ٥٣٢٨.]

٥١٢٩- حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت: ما لفاطمة، ألا تتقي الله؟ يعني في قولها: لا سكنى ولا نفقة.

٥١٣٠- حدثنا عمرو بن عباس قال نا ابن مهدي قال نا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال عروة بن الزبير لعائشة: ألم تري إلى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها البتة فخرجت؟ فقالت: بئس ما صنعت. قال: ألم تسمعي في قول فاطمة؟ قالت: أما إنه ليس لها خير في ذكر هذا الحديث.

قوله ( قصة فاطمة بنت قيس ) كذا للأكثر ، ول بعضهم « باب » وبه جزم ابن بطلال والإسماعيلي ؛ وفاطمة هي بنت قيس بن خالد بن بنى محارب بن فهر بن مالك ، وهي أخت الضحاك بن قيس الذي ولي العراق ليزيد ابن معاوية وقتل بمرج راهط ، وهو من صغار الصحابة ، وهي أسن منه وكانت من المهاجرات الأول ، وكان لها عقل وجمال وتزوجها أبو عمرو بن حفص — ويقال أبو حفص بن عمرو — بن المغيرة المخزومي وهو ابن عم خالد بن الوليد بن المغيرة فخرج مع علي لما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فبعث إليها بتطبيقه ثالثة بقيت لها ، وأمر ابني عميه الحارث بن هشام وعياش بن أبي ربيعة أن يدفعها لها تمرا وشعيرا ، فاستقلت ذلك وشكت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها : ليس لك سكنى ولا نفقة ، هكذا أخرج مسلم قصتها من طرق متعددة عنها ، ولم أرها في البخاري وإنما ترجم لها كما ترى ، وأورد أشياء من قصتها بطريق الإشارة إليها ، ووهم صاحب « العمدة » فأورد حديثها بطوله في المتفق . واتفقت الروايات عن فاطمة على كثرتها عنها أنها بانة بالطلاق ،



ووقع في آخر صحيح مسلم في حديث الجساسة عن فاطمة بنت قيس « نكحت ابن المغيرة ، وهو من خيار شباب قریش يومئذ ، فأصيب في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما تأيمت خطبني أبو جهم » الحديث . وهذه الرواية وهم ، ولكن أولها بعضهم على أن المراد أصيب بجراحة أو أصيب في ماله أو نحو ذلك حكاية النووي وغيره ، والذي يظهر أن المراد بقولها « أصيب » أى مات على ظاهره ، وكان في بعث على إلى اليمن ، فيصدق أنه أصيب في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أى في طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يلزم من ذلك أن تكون بينوتها منه بالموت بل بالطلاق السابق على الموت ، فقد ذهب جمع جمع إلى أنه مات مع على باليمن وذلك بعد أن أرسل إليها بطلاقها ، فإذا جمع بين الروایتين استقام هذا التأويل وارتفع الوهم ، ولكن يبعد بذلك قول من قال إنه بقى إلى خلافة عمر .

**قوله ( وقول الله عز وجل : واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن الآية )** كذا للأكثر ، وللنفسى بعد قوله بيوتهن « إلى قوله بعد عسر يسرا » ، وساق الآيات كلها إلى « يسرا » في رواية كريمة .

**قوله ( إسماعيل )** هو ابن أبى أويس .

**قوله ( يحيى بن سعيد بن العاص )** أى ابن سعيد بن العاص بن أمية وكان أبوه أمير المدينة لمعاوية ؛ ويحى هو أخو عمرو بن سعيد المعروف بالأشدق .

**قوله ( طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم )** هى بنت أخى مروان الذي كان أمير المدينة أيضا لمعاوية حينئذ وولي الخلافة بعد ذلك ، واسمها عمرة فيما قيل ، وسيأتي في الخبر الثالث أنه طلقها البتة .

**قوله ( قال مروان في حديث سليمان أن عبد الرحمن غلبني )** وهو موصول بالإسناد المذكور إلى يحيى بن سعيد ، وهو الذي فصل بين حديثي شيوخه فساق ما اتفقا عليه ثم بين لفظ سليمان وهو ابن يسار وحده ولفظ القاسم بن محمد وحده ، وقول مروان أن عبد الرحمن غلبني أى لم يطعني في ردها إلى بيتها ، وقيل مراده غلبني بالحجة لأنه احتج بالشر الذي كان بينهما .

**قوله ( قالت لا يضرك أن لا تذكر حديث فاطمة )** أى لأنه لا حجة فيه لجواز انتقال المطلقة من منزلها بغير سبب .

**قوله ( فقال مروان بن الحكم إن كان بك شر )** أى إن كان عندك أن سبب خروج فاطمة ما وقع بينها وبين أقارب زوجها من الشر فهذا السبب موجود ولذلك قال « فحسبك ما بين هذين من الشر » ، وهذا مضير من مروان إلى الرجوع عن رد خبر فاطمة فقد كان أنكر ذلك على فاطمة بنت قيس كما أخرج النسائي من طريق شعيب عن الزهري « أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان طلق بنت سعيد بن زيد البتة وأمها حزمة بنت قيس ، فأمرتها خالتها فاطمة بنت قيس بالانتقال ، فسمع بذلك مروان فأنكر ، فذكرت أن خالتها أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفتاها بذلك ، فأرسل مروان قبيصة بن ذؤيب إلى فاطمة يسألها عن ذلك فذكرت » الحديث ، وأخرجه مسلم من طريق معمر عن الزهري دون ما في أوله وزاد « فقال مروان لم يسمع هذا الحديث إلا من امرأة فسأخذ بالعصمة التي وجدنا عليها الناس » وسيأتي له طريق أخرى في الباب

الذي بعده ، فكأن مروان أنكر الخروج مطلقاً ثم رجع إلى الجواز بشرط وجود عارض يقتضي جواز خروجها من منزل الطلاق كما سيأتي .

**قوله ( حدثنا محمد بن بشار )** كذا في الروايات التي اتصلت لنا من طريق الفربري ، وكذا أخرجه الإسماعيلي عن ابن عبد الكريم عن بNDAR وهو محمد بن بشار ، وقال المزني في « الأطراف » أخرجه البخاري عن محمد غير منسوب وهو محمد بن بشار كذا نسبه أبو مسعود . قلت ولم أره غير منسوب إلا في رواية النسفي عن البخاري ، وكأنه وقع كذلك في « أطراف خلف » ومنها نقل المزني ، ولم أنبه على هذا الموضع في المقدمة اعتماداً على ما اتصل لنا من الروايات إلى الفربري .

**قوله ( عن عائشة أنها قالت : ما لفاطمة ، ألا تتقي الله ؟ يعني في قولها : لا سكنى ولا نفقة )** وقع في رواية مسلم من هذا الوجه « ما لفاطمة خير أن تذكر هذا » كأنها تشير إلى أن سبب الإذن في انتقال فاطمة ما تقدم في الخبر الذي قبله ، ويؤيده ما أخرج النسائي من طريق ميمون بن مهران قال « قدمت المدينة فقلت لسعيد ابن المسيب : إن فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من بيتها ، فقال : إنها كانت لسنة » ولأبي داود من طريق سليمان بن يسار « إنما كان ذلك من سوء الخلق » .

**قوله ( سفيان )** هو الثوري .

**قوله ( قال عروة )** أي ابن الزبير ( لعائشة : ألم ترى إلى فلانة بنت الحكم ) نسبها إلى جدها ، وهي بنت عبد الرحمن بن الحكم كما في الطريق الأولى .

**قوله ( فقالت بئس ما صنعت )** في رواية الكشميهني « ماصنع » أي زوجها في تمكينها من ذلك ، أو أبوها في موافقتها ، ولهذا أرسلت عائشة إلى مروان عمها وهو الأمير أن يردها إلى منزل الطلاق .

**قوله ( ألم تسبمي قول فاطمة )** يحتمل أن يكون فاعل « قال » هو عروة .

**قوله ( قالت : أما إنه ليس لها خير في ذكر هذا الحديث )** في رواية مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه « تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد الرحمن بن الحكم فطلقها وأخرجها ، فأتيته عائشة فأخبرتها فقالت : ما لفاطمة خير في أن تذكر هذا الحديث » كأنها تشير إلى ما تقدم وأن الشخص لا ينبغي له أن يذكر شيئاً عليه فيه غضاضة .

**قوله ( وزاد ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه : عابت عائشة أشد العيب وقالت : إن فاطمة كانت في مكان وحش ، فخيف على ناحيتها فلذلك أرخص لها النبي صلى الله عليه وسلم )** وصله أبو داود من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد بلفظ « لقد عابت » وزاد « يعني فاطمة بنت قيس » وقوله « وحش » بفتح الواو وسكون المهملة بعدها معجمة أي خال لا أنيس به ، ولرواية ابن أبي الزناد هذه شاهد من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة لكن قال « عن أبيه عن فاطمة بنت قيس قالت : قلت يا رسول الله إن زوجي طلقني ثلاثاً فأخاف أن يقتحم عليّ ، فأمرها فتحولت » وقد أخذ البخاري الترجمة من مجموع ما ورد في قصة فاطمة فرتب الجواز على أحد الأمرين : إما خشية الاقتحام عليها وإما أن يقع منها على أهل مطلقها فحش من القول ، ولم ير

بين الأمرين في قصة فاطمة معارضة لاحتمال وقوعهما معا في شأنها . وقال ابن المنير : ذكر البخاري في الترجمة علتين وذكر في الباب واحدة فقط ، وكأنه أوماً إلى الأخرى إما لورودها على غير شرطه وإما لأن الخوف عليها إذا اقتضى خروجها ، فمثله الخوف منها ، بل لعله أولى في جواز إخراجها ، فلما صح عنده معنى العلة الأخرى ضمنها الترجمة . وتعقب بأن الاختصار في بعض طرق الحديث على بعضه لا يمنع قبول بعض آخر إذا صح طريقه ، فلا مانع أن يكون أصل شكواها ماتقدم من استقلال النفقة ، وأنه اتفق أنه بدا منها بسبب ذلك شر لأصهارها واطلع النبي صلى الله عليه وسلم عليه من قبلهم وخشى عليها إن استمرت هناك أن يتركوها بغير أنيس فأمرت بالانتقال . قلت : ولعل البخاري أشار بالثاني إلى ما ذكره في الباب قبله من قول مروان لعائشة « إن كان بك شر » فإنه يومئ إلى أن السبب في ترك أمرها بملازمة السكن ما وقع بينها وبين أقارب زوجها من الشر . وقال ابن دقيق العيد : سياق الحديث يقتضي أن سبب الحكم أنها اختلفت مع الوكيل بسبب استقلالها ما أعطاها ، وأنها لما قال لها الوكيل لا نفقة لك سألت النبي صلى الله عليه وسلم فأجابها بأنها لا نفقة لها ولا سكنى ، فاقضى أن التعليل إنما هو بسبب ما جرى من الاختلاف لا بسبب الاقتحام والبذاءة ، فإن قام دليل أقوى من هذا الظاهر عمل به . قلت : المتفق عليه في جميع طرقه أن الاختلاف كان في النفقة ، ثم اختلفت الروايات : ففي بعضها « فقال لا نفقة لك ولا سكنى » وفي بعضها أنه لما قال لها « لا نفقة لك » استأذنت في الانتقال فأذن لها ، وكلها في صحيح مسلم ، فإذا جمعت ألفاظ الحديث من جميع طرقه خرج منها أن سبب استئذانها في الانتقال ما ذكر من الخوف عليها ومنها ، واستقام الاستدلال حينئذ على أن السكنى لم تسقط لذاتها وإنما سقطت للسبب المذكور . نعم كانت فاطمة بنت قيس تجزم بإسقاط سكنى البائن ونفقتها وتستدل لذلك كما سيأتي ذكره ، ولهذا كانت عائشة تنكر عليها .

( تنبيه ) : طعن أبو محمد بن حزم في رواية ابن أبي الزناد المعلقة فقال : عبد الرحمن بن أبي الزناد ضعيف جدا ، وحكم على روايته هذه بالبطلان ، وتعقب بأنه مختلف فيه ، ومن طعن فيه لم يذكر ما يدل على تركه فضلا عن بطلان روايته ، وقد جزم يحيى بن معين بأنه أثبت الناس في هشام بن عروة ، وهذا من روايته عن هشام ، فله در البخاري ما أكثر استحضاره وأحسن تصرفه في الحديث والفقهاء . وقد اختلف السلف في نفقة المطلقة البائن وسكنائها : فقال الجمهور لا نفقة لها ولها السكنى ، واحتجوا لإثبات السكنى بقوله تعالى ﴿ أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ﴾ وإسقاط النفقة بمفهوم قوله تعالى ﴿ وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن ﴾ فإن مفهومه أن غير الحامل لا نفقة لها وإلا لم يكن لتخصيصها بالذكر معنى ، والسياق يفهم أنها في غير الرجعية ، لأن نفقة الرجعية واجبة لو لم تكن حاملا . وذهب أحمد وإسحق وأبو ثور إلى أنه لا نفقة لها ولا سكنى على ظاهر حديث فاطمة بنت قيس ، ونازعوا في تناول الآية الأولى المطلقة البائن ، وقد احتجت فاطمة بنت قيس صاحبة القصة على مروان حين بلغها إنكاره بقولها : بيني وبينكم كتاب الله ، قال الله تعالى ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ﴾ — إلى قوله — يحدث بعد ذلك أمرا ﴿ قالت هذا لمن كانت له مراجعة ، فأمر يحدث بعد الثلاث ؟ وإذا لم يكن لها نفقة وليست حاملا فعلام يحبسونها ؟ وقد وافق فاطمة على أن المراد بقوله تعالى ﴿ يحدث بعد ذلك أمرا ﴾ المراجعة قتادة والحسن والسدي والضحاك أخرجه الطبري عنهم ولم يحك عن أحد غيرهم خلافه ، وحكى غيره أن المراد بالأمر ما يأتي من قبل الله تعالى من نسخ أو تخصيص أو نحو ذلك فلم

ينحصر ذلك في المراجعة ، وأما ما أخرجه أحمد من طريق الشعبي عن فاطمة في آخر حديثها مرفوعا « إنما السكنى والنفقة لمن يملك الرجعة » فهو في أكثر الروايات موقوف عليها ، وقد بين الخطيب في « المدرج » أن مجالد بن سعيد تفرد برفعه وهو ضعيف ، ومن أدخله في رواية غير رواية مجالد عن الشعبي فقد أدرجه ، وهو كما قال ، وقد تابع بعض الرواة عن الشعبي في رفعه مجالدا لكنه أضعف منه . وأما قولها « إذا لم يكن لها نفقة فعلا م يحبسونها » ؟ فأجاب بعض العلماء عنه بأن السكنى التي تتبعها النفقة هو حال الزوجية الذي يمكن معه الاستمتاع ولو كانت رجعية ، وأما السكنى بعد البينة فهو حق لله تعالى بدليل أن الزوجين لو اتفقا على إسقاط العدة لم تسقط بخلاف الرجعية فدل على أن لا ملازمة بين السكنى والنفقة . وقد قال بمثل قول فاطمة أحمد وإسحق وأبو ثور وداود وأتباعهم . وذهب أهل الكوفة من الحنفية وغيرهم إلى أن لها النفقة والكسوة ، وأجابوا عن الآية بأنه تعالى إنما قيد النفقة بحالة الحمل ليدل على إيجابها في غير حالة الحمل بطريق الأولى ، لأن مدة الحمل تطول غالبا . ورده ابن السمعاني بمنع العلة في طول مدة الحمل ، بل تكون مدة الحمل أقصر من غيرها تارة وأطول أخرى فلا أولوية ؛ وبأن قياس الحائل على الحامل فاسد ، لأنه يتضمن إسقاط تقييد ورد به النص في القرآن والسنة . وأما قول بعضهم إن حديث فاطمة أنكره السلف عليها كما تقدم من كلام عائشة ، وكما أخرج مسلم من طريق أبي إسحق « كنت مع الأسود بن يزيد في المسجد فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ، فأخذ الأسود كفا من حصي فحصبه به وقال : ويلك تحدث بهذا ؟ قال عمر : لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت ، قال الله تعالى ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ﴾ فالجواب عنه أن الدارقطني قال : قوله في حديث عمر « وسنة نبينا » غير محفوظ والمحفوظ « لا ندع كتاب ربنا » وكأن الحامل له على ذلك أن أكثر الروايات ليست فيها هذه الزيادة ، لكن ذلك لا يرد رواية النفقة ، ولعل عمر أراد بسنة النبي صلى الله عليه وسلم مادلت عليه أحكامه من اتباع كتاب الله ، لا أنه أراد سنة مخصوصة في هذا ، ولقد كان الحق ينطق على لسان عمر ، فإن قوله « لا ندري حفظت أو نسيت » قد ظهر مصداقه في أنها أطلقت في موضع التقييد أو عممت في موضع التخصيص كما تقدم بيانه ، وأيضا فليس في كلام عمر ما يقتضي إيجاب النفقة وإنما أنكر إسقاط السكنى . وادعى بعض الحنفية أن في بعض طرق حديث عمر « للمطلقة ثلاثا السكنى والنفقة » ورده ابن السمعاني بأنه من قول بعض المجازفين فلا تحل روايته ، وقد أنكر أحمد ثبوت ذلك عن عمر أصلا ، ولعله أراد ما ورد من طريق إبراهيم النخعي عن عمر لكونه لم يلقه ، وقد بالغ الطحاوي في تقرير مذهبه فقال : خالفت فاطمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن عمر روى خلاف ما روت ، فخرج المعنى الذي أنكر عليها عمر خروجا صحيحا ، وبطل حديث فاطمة فلم يجب العمل به أصلا ، وعمدته على ما ذكر من المخالفة ما روي عمر بن الخطاب ، فإنه أورده من طريق إبراهيم النخعي عن عمر قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لها السكنى والنفقة » وهذا منقطع لا تقوم به حجة

باب المطلقة إذا خشي عليها في مسكن زوجها أن يقتحم عليها ، أو تبذو على أهلها بفاحشة  
 ٥١٣١ - حدثني حبان قال أنا عبد الله قال أنا ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة . وزاد ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه : عابت عائشة أشد العيب وقالت : إن فاطمة كانت في مكان وحش فخيف على ناحيتها فلذلك أرخص النبي صلى الله عليه وسلم لها .

قوله ( باب المطلقة إذا خشي عليها في مسكن زوجها أن يقتحم عليها أو تبذو على أهلها بفاحشة ) في

رواية الكشميهني « على أهله » . والافتحام الهجوم على الشخص بغير إذن ، والبذاء بالموحدة والمعجمة القول الفاحش .

**قوله ( حبان ) بكسر أوله والموحدة هو ابن موسى ، وعبد الله هو ابن المبارك .**

**قوله ( إن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة )** كذا أورده من طريق ابن جريج عن ابن شهاب مختصراً ، وأورده مسلم من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب أن أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره « أن فاطمة بنت قيس أخبرته أنها جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم تستفتيه في خروجها من بيتها ، فأمرها أن تنتقل إلى ابن أم مكتوم الأعمى ، فأبى مروان أن يصدق في خروج المطلقة من بيتها » وقال عروة « إن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس » .

**باب قول الله عز وجل : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ : من الحيض والحمل** [٥٣٢٩] ٥١٣٢ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينفِرَ إذا صَفِيَّةُ على باب خبائها كثيبة ، فقال لها : « عقرى - أو حلقى - إنك لحابستنا ، أكنت أفضت يوم النحر ؟ » قالت : نعم . قال : « فانفري إذا » .

**قوله ( باب قول الله ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ من الحيض والحمل )** كذا للأكثر وهو تفسير مجاهد . وفصل أبو ذر بين « أرحامهن » وبين « من » بدائرة إشارة إلى أنه أريد به التفسير لا أنها قراءة ، وسقط حرف « من » للنسفي ، وأخرج الطبري عن طائفة أن المراد به الحيض ، وعن آخرين الحمل ، وعن مجاهد كلاهما ، والمقصود من الآية أن أمر العدة لما دار على الحيض والظهر ، والاطلاع على ذلك يقع من جهة النساء غالباً ، جعلت المرأة مؤتمنة على ذلك . وقال إسماعيل القاضي : دلت الآية أن المرأة المعتدة مؤتمنة على رحمها من الحمل والحيض ، إلا أن تأتي من ذلك بما يعرف كذبها فيه ، وقد أخرج الحاكم في « المستدرک » من حديث أبي بن كعب « إن من الأمانة أن ائتمنت المرأة على فرجها » هكذا أخرجه موقوفاً في تفسير سورة الأحزاب ورجال الصحيح ، وقد تقدم بيان مدة أكثر الحيض وأقله في كتاب الحيض والاختلاف في ذلك . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قول النبي صلى الله عليه وسلم لصفية لما حاضت في أيام منى « إنك لحابستنا » وقد تقدم شرحه في كتاب الحج قال المهلب : فيه شاهد لتصديق النساء فيما يدعيه من الحيض لكون النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يؤخر السفر ويحبس من معه لأجل حيض صفية ، ولم يمتحنها في ذلك ولا أكذبها . وقال ابن المنير : لما رتب النبي صلى الله عليه وسلم على مجرد قول صفية إنها حائض تأخير السفر أخذ منه تعدى الحكم إلى الزوج ، فتصدق المرأة في الحيض والحمل باعتبار رجعة الزوج وسقوطها وإلحاق الحمل به

**باب ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ في العدة**

وكيف تراجع المرأة إذا طلقها واحدة أو اثنتين ، وقوله : ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾

[٥٣٣٠] ٥١٣٣ - حدثنا محمد قال نا عبد الوهاب قال نا يونس عن الحسن : زوج معقل أخته فطلقها تطليقة .

[٥٣٣١] ٥١٣٤- وحدثني محمد بن المثنى قال نا عبد الأعلى قال نا سعيد عن قتادة قال نا الحسن : أن معقل ابن يسار كانت أخته تحت رجل فطلقها ، ثم خلى عنها حتى انقضت عدتها ، ثم خطبها ، فحامي معقل من ذلك أنفاً فقال : خلى عنها وهو يقدر عليها ثم يخطبها ، فحال بينه وبينها ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا أَجَلُهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ ، فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ عليه ، فترك الحمية ، واستفاد لأمر الله .

[٥٣٣٢] ٥١٣٥- حدثنا قتيبة قال نا الليث عن نافع : أن ابن عمر طلق امرأة له وهي حائض تطليقة واحدة ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض عنده حيضة أخرى ، ثم يمسكها حتى تطهر من حيضها ، فإن أراد أن يطلقها فليطلقها حين تطهر من قبل أن يجمعها ، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء . وكان عبد الله إذا سئل عن ذلك قال لأحدهم : لو كنت طلقته ثلاثاً فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيرك . وزاد فيه غيره عن الليث : قال حدثني نافع قال ابن عمر : لو طلقت مرة أو مرتين فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا .

قوله ( باب ﴿ ويعولتن أحق بردهن ﴾ في العدة ، وكيف يراجع المرأة إذا طلقها واحدة أو ثنتين ، وقوله : ﴿ فلا تعضلوهن ﴾ ) كذا للأكثر ، وفصل أبو ذر أيضاً بين قوله ﴿ بردهن ﴾ وبين قوله « في العدة » بدائرة إشارة إلى أن المراد بأحقية الرجعة من كانت في العدة ، وهو قول مجاهد وطائفة من أهل التفسير ، وسقط قوله ﴿ فلا تعضلوهن ﴾ من رواية النسفي . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث معقل بن يسار في تزويج أخته ، أورده من طريقين : الأولي قوله « حدثني محمد » كذا للجميع غير منسوب وهو ابن سلام ، وعبد الوهاب شيخه هو ابن عبد الحميد الثقفي ، ويونس هو ابن عبيد البصري . الطريق الثانية من طريق سعيد وهو ابن أبي عروبة عن قتادة قال في روايته « حدثنا الحسن أن معقل بن يسار كانت أخته تحت رجل » وقال في رواية يونس عن الحسن « زوج معقل أخته » وقد تقدم هذا الحديث وشرحه في « باب لا نكاح إلا بولي » من كتاب النكاح وبينت هناك من وصله وأرسله ، وتقدم في تفسير البقرة أيضاً موصولاً ومرسلاً ، وقوله « فحامي » بوزن علم بكسر ثانيه ، وقوله « أنفاً » بفتح الهمزة والنون منون أى ترك الفعل غيظاً وترفعاً ، وقوله « فترك الحمية » بالتشديد ، وقوله « واستفاد لأمر الله » كذا للأكثر بقاف أى أعطى مقادته ، والمعنى أطاع وامثل . وفي رواية الكشميهني « واستراد » براء بدل القاف من الرود وهو الطلب ، أو المعنى أراد رجوعها ورضى به . ونقل ابن التين عن رواية الثعالبى واستفاد بتشديد الدال ، ورده بأن المفاعلة لا تجتمع مع سين الاستفعال . الحديث الثاني حديث ابن عمر في طلاق الحائض ، وتقدم شرحه مستوفى في أول كتاب الطلاق ، وقوله « وزاد فيه غيره عن الليث » تقدم بيانه في أول الطلاق أيضاً حيث قال فيه « وقال الليث الخ » وفيه تسمية الغير المذكور ، وقال ابن بطال ما ملخصه . المراجعة على ضربين ، إما في العدة فهي على ما في حديث ابن عمر لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بمراجعتها ولم يذكر أنه احتاج إلى عقد جديد ، وإما بعد العدة فعلى ما في حديث معقل ، وقد أجمعوا على أن الحر إذا طلق الحرة بعد الدخول بها تطليقة أو تطليقتين فهو أحق برجعته ولو كرهت المرأة ذلك ، فإن لم يراجع حتى انقضت العدة فتصير أجنبية فلا تحل له إلا بنكاح مستأنف . واختلف السلف فيما يكون به الرجل مراجعاً ، فقال الأوزاعي إذا جامعها فقد راجعها وجاء ذلك عن بعض التابعين وبه قال مالك وإسحق بشرط أن ينوي به الرجعة ، وقال الكوفيون كالأوزاعي وزادوا : ولو لمسها بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة ، وقال الشافعي لا

تكون الرجعة إلا بالكلام ، وانبنى على هذا الخلاف جواز الوطاء وتحريمه ، وحجة الشافعي أن الطلاق مزيل للنكاح ، وأقرب ما يظهر ذلك في حل الوطاء وعدمه ، لأن الحل معنى يجوز أن يرجع في النكاح ويعود كما في إسلام أحد المشركين ثم إسلام الآخر في العدة ، وكما يرتفع بالصوم والإحرام والحيض ثم يعود بزوال هذه المعاني . وحجة من أجاز أن النكاح لو زال لم تعد المرأة إلا بعقد جديد وبصححة الخلع في الرجعية ولوقوع الطلقة الثانية ، والجواب عن كل ذلك أن النكاح مازال أصله وإنما زال وصفه ، وقال ابن السمعاني : الحق إن القياس يقتضي أن الطلاق إذا وقع زال النكاح كالتعق ، لكن الشرع أثبت الرجعة في النكاح دون التعق فافترقا .

### باب مراجعة الحائض

٥١٣٦ - [٥٣٣٣] حَدَّثَنَا حُجَّاجٌ قَالَ نَا يَزِيدُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ قَالَ نَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ : طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا ثُمَّ يُطَلِّقَ مِنْ قَبْلِ عِدَّتِهَا . قُلْتُ : فَتَعْتَدُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ ؟ قَالَ : «أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ» .

قوله ( باب مراجعة الحائض ) ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل الطلاق

### باب تحدد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشرًا

وقال الزهري : لا أرى أن تقرب الصبية المتوفى عنها الطيب ، لأن عليها العدة . حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد بن نافع عن زيب بنت أبي سلمة أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة :

٥١٣٧ - [٥٣٣٤] قَالَتْ زَيْنَبُ : دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حِينَ تُوْفِي أَبُوهَا أَبُو سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطَيْبٍ فِيهَا صُفْرَةٌ - خَلُوقٌ أَوْ غَيْرُهُ - فَدَهَنَتْ مِنْهُ جَارِيَةً ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضِيهَا ثُمَّ قَالَتْ : وَاللَّهِ مَالِي بِالطَّيْبِ مِنْ حَاجَةٍ ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ : «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوْمَنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» .

٥١٣٨ - [٥٣٣٥] قَالَتْ زَيْنَبُ : فَدَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُوْفِي أَخُوَهَا ، فَدَعَتْ بِطَيْبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ ثُمَّ قَالَتْ : أَمَا وَاللَّهِ مَالِي بِالطَّيْبِ مِنْ حَاجَةٍ ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ عَلَى الْمَنَبْرِ : «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوْمَنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» .

٥١٣٩ - [٥٣٣٦] قَالَتْ زَيْنَبُ : وَسَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ : جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ ابْنَتِي تُوْفِي عَنْهَا زَوْجُهَا ، وَقَدْ اشْتَكَّتْ عَيْنُهَا ، أَفَتَكْحَلُهَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : «لَا» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ : «لَا» - ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» ؛ وَقَدْ

كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ . قَالَ حُمَيْدٌ : فَقُلْتُ لَزَيْنَبَ : وَمَا تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ ؟ فَقَالَتْ زَيْنَبُ : كَانَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا تُوْفِي عَنْهَا زَوْجُهَا دَخَلَتْ حِفْشًا وَلَبِسَتْ شَرَّ ثِيَابِهَا وَلَمْ

تمسّ طيباً حتى تمرّ بها سنة، ثم تؤتى بدابة - حمار أو شاة أو طائر - فتفتضّ به، فقل ما تفتضّ بشيء إلا مات، ثم تخرج فتعطى بعرة فترمي، ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره. سئل مالك: ما تفتضّ؟ قال: تمسّح به جلدها. [الحديث ٥٣٣٦ - طرفاه في: ٥٣٣٨، ٥٧٠٦].

**قوله (باب تحد)** بضم أوله وكسر ثانيه من الرباعي، ويجوز بفتح ثمة ضمّة من الثلاثي، وقد تقدم بيان ذلك في «باب إحداث المرأة على غير زوجها» من كتاب الجنائز، قال أهل اللغة: أصل الإحداث المنع، ومنه سمى البواب إحداث لمنعه الداخلة، وسميت العقوبة حداً لأنها تردع عن المعصية. وقال ابن درستويه: معنى الإحداث منع المعتدة نفسها الزينة وبدنها الطيب ومنع الخطاب خطبتها والطمع فيها كما منع الحد المعصية. وقال الفراء: سمى الحديد حديداً للامتناع به أو لامتناعه على محاوله، ومنه تحديد النظر بمعنى امتناع قلبه في الجهات، ويروى بالجيم حكاه الخطابي قال: يروى بالحاء والجيم، وبالحاء أشهر، والجيم مأخوذ من جددت الشيء إذا قطعت، فكان المرأة انقطعت عن الزينة. وقال أبو حاتم: أنكر الأصمعي حدث ولم يعرف إلا أحدث. وقال الفراء كان القدماء يؤثرون أحدث والأخرى أكثر مافي كلام العرب.

**قوله (وقال الزهري لا أرى أن تقرب الصبية الطيب)** أي إذا كانت ذات زوج فمات عنها (وقوله) «لأن عليها العدة» أظنه من تصرف المصنف، فإن أثر الزهري وصله ابن وهب في موطئه عن يونس عنه بدونها، وأصله عند عبد الرزاق عن معمر عنه باختصار. وفي التعليل إشارة إلى أن سبب إلحاق الصبية بالبالغ في الإحداث وجوب العدة على كل منهما اتفاقاً، وبذلك احتج الشافعي أيضاً، واحتج أيضاً بأنه يحرم العقد عليها بل خطبتها في العدة، واحتج غيره بقوله في حديث أم سلمة في الباب «أفكحلها» فإنه يشعر بأنها كانت صغيرة، إذ لو كانت كبيرة لقلت أفكتحل هي؟ وفي الاستدلال به نظر لاحتمال أن يكون معنى قولها «أفكحلها» أي أفمكنها من الاكتحال.

**قوله (عن زينب بنت أبي سلمة)** أي ابن عبد الأسد. وهي بنت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وهي ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم، وزعم ابن التين أنها لا رواية لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كذا قال، وقد أخرج لها مسلم حديثها «كان اسمي برة فسماني رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب» الحديث، وأخرج لها البخاري حديثاً تقدم في أوائل السيرة النبوية.

**قوله (إنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة)** تقدم منها الحديثان الأولان في كتاب الجنائز مع كثير من شرحهما، والكلام على قوله في الأول حين توفي أبوها وفي الثاني حين توفي أخوها وأنه سمى في بعض الموطآت عبد الله. وكذا هو في صحيح ابن حبان من طريق أبي مصعب، وأن المعروف أن عبد الله بن جحش قتل بأحد شهيدا وزينب بنت أبي سلمة يومئذ طفلة فيستحيل أن تكون دخلت على زينب بنت جحش في تلك الحالة، وأنه يجوز أن يكون عبید الله المصغر فإن دخول زينب بنت أبي سلمة عند بلوغ الخبر إلى المدينة بوفاته كان وهي مميزة، وأن يكون أبا أحمد بن جحش فإن اسمه «عبد» بغير إضافة لأنه مات في خلافة عمر فيجوز أن يكون مات قبل زينب، لكن ورد ما يدل على أنه حضر دفنها. ويلزم على الأمرين أن يكون وقع في الاسم تغيير أو الميت كان أخت زينب بنت جحش من أمها أو من الرضاعة.

**قوله (لا يحل)** استدل به على تحريم الإحداث على غير الزوج وهو واضح، وعلى وجوب الإحداث المدة المذكورة على الزوج واستشكل بأن الاستثناء وقع بعد النفي فيدل على الحل فوق الثلاث على الزوج لا على الوجوب، وأجيب بأن الوجوب استفيد من دليل آخر كالإجماع، ورد بأن المنقول عن الحسن البصري أن الإحداث



لا يجب أخرجه ابن أبي شيبه ، ونقل الخلال بسنده عن أحمد عن هشيم عن داود عن الشعبي أنه كان لا يفرق الإحداد ، قال أحمد : ما كان بالعراق أشد تبجرا من هذين — يعني الحسن والشعبي — قال : وخفي ذلك عليهما اهـ ، ومخالفتهما لا تقدح في الاحتجاج وإن كان فيها رد على من ادعى الإجماع . وفي أثر الشعبي تعقب على ابن المنذر حيث نفى الخلاف في المسألة إلا عن الحسن ، وأيضا فحديث التي شكت عنها — وهو ثالث أحاديث الباب — دال على الوجوب ، وإلا لم يمتنع التداوي المباح ، وأجيب أيضا بأن السياق يدل على الوجوب ، فإن كل مامنع منه إذا دل دليل على جوازه كان ذلك الدليل دالا بعينه على الوجوب كالختان والزيادة على الركوع في الكسوف ونحو ذلك .

**قوله ( لامرأة )** تمسك بمفهومه الحنفية فقالوا : لا يجب الإحداد على الصغيرة ، وذهب الجمهور إلى وجوب الإحداد عليها كما تجب العدة ، وأجابوا عن التقييد بالمرأة أنه خرج مخرج الغالب ، وعن كونها غير مكلفة بأن الولي هو المخاطب بمنعها مما تمنع منه المعتدة ، ودخل في عموم قوله « امرأة » المدخول بها وغير المدخول بها أحره كانت أو أمة ولو كانت مبعوضة أو مكاتبة أو أم ولد إذا مات عنها زوجها لا سيدها لتقييده بالزوج في الخبر خلافا للحنفية .

**قوله ( تؤمن بالله واليوم الآخر )** استدل به الحنفية بأن لا إحداد على الذمية للتقييد بالإيمان ، وبه قال بعض المالكية وأبو ثور ، وترجم عليه النسائي بذلك ، وأجاب الجمهور بأنه ذكر تأكيداً للمبالغة في الزجر فلا مفهوم له ، كما يقال هذا طريق المسلمين وقد يسلكه غيرهم . وأيضا فالإحداد من حق الزوج ، وهو ملتحق بالعدة في حفظ النسب ، فتدخل الكافرة في ذلك بالمعنى كما دخل الكافر في النهي عن السوم على سوم أخيه ، ولأنه حق للزوجية فأشبهه النفقة والسكنى ، ونقل السبكي في فتاويه عن بعضهم أن الذمية داخلة في قوله « تؤمن بالله واليوم الآخر » ورد على قائله وبين فساد شبهته فأجاد ، وقال النووي : قيد بوصف الإيمان لأن المتصف به هو الذي ينقاد للشرع ، قال ابن دقيق العيد : والأول أولى ، وفي رواية عند المالكية أن الذمية المتوفي عنها تعتد بالأقراء ، قال ابن العربي : هو قول من قال لا إحداد عليها .

**قوله ( على ميت )** استدل به لمن قال لا إحداد على امرأة المفقود لأنه لم تتحقق وفاته خلافا للمالكية .

**قوله ( إلا على زوج )** أخذ من هذا الحصر أن لا يزداد على الثلاث في غير الزوج أبا كان أو غيره ، وأما ما أخرجه أبو داود في « المراسيل » من رواية عمرو بن شعيب « أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للمرأة أن تتحد على أبيها سبعة أيام ، وعلى من سواه ثلاثة أيام » فلو صح لكان خصوص الأب يخرج من هذا العموم ، لكنه مرسل أو معضل ، لأن جل رواية عمرو بن شعيب عن التابعين ولم يرو عن أحد من الصحابة إلا الشيء اليسير عن بعض صغار الصحابة . ووهم بعض الشراح فتعقب على أبي داود تخريجه في « المراسيل » فقال : عمرو بن شعيب ليس تابعا فلا يخرج حديثه في المراسيل ، وهذا التعقب مردود لما قلناه ، ولإحتيال أن يكون أبو داود كان لا يخص المراسيل برواية التابعي كما هو منقول عن غيره أيضا ، واستدل به للأصح عند الشافعية في أن لا إحداد على المطلقة ، فأما الرجعية فلا إحداد عليها إجماعا ، وإنما الاختلاف في البائن ، فقال الجمهور لا إحداد ، وقالت الحنفية وأبو عبيد وأبو ثور : عليها الإحداد قياسا على المتوفي عنها ، وبه قال بعض الشافعية والمالكية ، واحتج الأولون بأن الإحداد شرع لأن تركه من التطيب واللبس والترين يدعو إلى الجماع فمنعت المرأة منه زجرا لها

عن ذلك « فكان ذلك ظاهرا في حق الميت لأنه يمنعه الموت عن منع المعتدة منه عن التزويج ولا تراعيه هي ولا تخاف منه ، بخلاف المطلق الحي في كل ذلك ، ومن ثم وجبت العدة على كل متوفي عنها وإن لم تكن مدخولا بها بخلاف المطلقة قبل الدخول فلا إحداد عليها اتفاقا » وبأن المطلقة البائن يمكنها العود إلى الزوج بعينه بعقد جديد ، وتعقب بأن الملاءنة لا إحداد عليها ، وأجيب بأن تركه لفقدان الزوج بعينه لا لفقدان الزوجية . واستدل به على جواز الإحداد على غير الزوج من قريب ونحوه ثلاث ليال فما دونها وتحريمه فيما زاد عليها ، وكأن هذا القدر أبيح لأجل حظ النفس ومراعاتها وغلبة الطباع البشرية ، ولهذا تناولت أم حبيبة وزينب بنت جحش رضي الله عنهما الطيب لتخرجا عن عهدة الإحداد ، وصرحت كل منهما بأنها لم تنطيب لحاجة ، إشارة إلى أن آثار الحزن باقية عندها ، لكنها لم يسعها إلا امتثال الأمر .

**قوله ( أربعة أشهر وعشرا )** قيل الحكمة فيه أن الولد يتكامل تخليقه وتنفع فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوما ، وهي زيادة على أربعة أشهر بنقصان الأهلة فجبر الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط ، وذكر العشر مؤثرا لإرادته الليالي والمراد مع أيامها عند الجمهور ، فلا تحل حتى تدخل الليلة الحادية عشر . وعن الأوزاعي وبعض السلف تنقضي بمضي الليالي العشر بعد مضي الأشهر وتحل في أول اليوم العاشر ، واستثنيت الحامل كما تقدم شرح حالها قبل في الكلام على حديث سبيعة بنت الحارث ، وقد ورد في حديث قوى الإسناد أخرجه أحمد وصححه ابن حبان عن أسماء بنت عميس قالت « دخل عليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب فقال : لا تحدي بعد يومك » هذا لفظ أحمد ، وفي رواية له لابن حبان والطحاوي « لما أصيب جعفر أتانا النبي صلى الله عليه وسلم فقال : تسليبي ثلاثا ثم اصنعي ما شئت » قال شيخنا في « شرح الترمذي » : ظاهره أنه لا يجب الإحداد على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث لأن أسماء بنت عميس كانت زوج جعفر ابن أبي طالب بالاتفاق وهي والدته وأولاده عبد الله ومحمد وعون وغيرهم ، قال : بل ظاهر النهي أن الإحداد لا يجوز ، وأجاب بأن هذا الحديث شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة ، وقد أجمعوا على خلافه ، قال ويحتمل أن يقال : إن جعفرا قتل شهيدا والشهداء أحياء عند ربهم . قال : وهذا ضعيف لأنه لم يرد في حق غير جعفر من الشهداء ممن قطع بأنهم شهداء كما قطع لجعفر — كحمزة بن عبد المطلب عمه وكعبد الله بن عمرو بن حرام والدجابر — اهـ كلام شيخنا ملخصا . وأجاب الطحاوي بأنه منسوخ ، وأن الإحداد كان على المعتدة في بعض عدتها في وقت ثم أمرت بالإحداد أربعة أشهر وعشرا ، ثم ساق أحاديث الباب وليس فيها ما يدل على ما ادعاه من النسخ . لكنه يكثر من ادعاء النسخ بالاحتمال فجري على عادته ، ويحتمل وراء ذلك أجوبة أخرى : أحدها أن يكون المراد بالإحداد المقيد بالثلاث قدرا زائدا على الإحداد المعروف فعلته أسماء مبالغة في حزنها على جعفر فنهاها عن ذلك بعد الثلاث . ثانيها أنها كانت حاملا فوضعت بعد ثلاث فانقضت العدة فنهاها بعدها عن الإحداد ، ولا يمنع ذلك قوله في الرواية الأخرى « ثلاثا » لأنه يحمل على أنه صلى الله عليه وسلم اطلع على أن عدتها تنقضي عند الثلاث . ثالثها لعله كان أبانها بالطلاق قبل استشهاده فلم يكن عليها إحداد . رابعها أن البيهقي أعل الحديث بالانقطاع فقال : لم يثبت سماع عبد الله بن شداد من أسماء ، وهذا تعليل مدفوع ، فقد صححه أحمد لكنه قال : إنه مخالف للأحاديث الصحيحة في الإحداد ، قلت : وهو مصير منه إلى أنه يعله بالشذوذ . وذكر الأثرم أن أحمد سئل عن حديث حنظلة عن سالم عن ابن عمر رفعه « لا إحداد فوق ثلاث » فقال : هذا منكر ، والمعروف عن ابن عمر من رأيه اهـ . وهذا يحتمل أن يكون لغير المرأة المعتدة فلا نكارة فيه ، بخلاف حديث أسماء والله أعلم . وأعرب ابن حبان فساق الحديث بلفظ « تسلمي » بالميم بدل الموحدة وفسره بأنه أمرها بالتسليم لأمر

الله ، ولا مفهوم لتقييدها بالثلاث بل الحكمة فيه كون القلق يكون في ابتداء الأمر أشد فلذلك قيدها بالثلاث ، هذا معنى كلامه ، فصحف الكلمة وتكلف لتأويلها . وقد وقع في رواية البيهقي وغيره « فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتسلب ثلاثا » فتبين خطؤه .

**قوله ( قالت زينب وسمعت أم سلمة )** هو موصول بالإسناد المذكور وهو الحديث الثالث ، ووقع في الموطأ « سمعت أمي أم سلمة » زاد عبد الرزاق عن مالك « بنت أبي أمية زوج النبي صلى الله عليه وسلم » ..

**قوله ( جاءت امرأة )** زاد النسائي من طريق الليث عن حميد بن نافع « من قریش » وسماها ابن وهب في موطئه ، وأخرجه إسماعيل القاضي في أحكامه من طريق عاتكة بنت نعيم بن عبد الله أخرجه ابن وهب « عن أبي الأسود النوفلي عن القاسم بن محمد عن زينب عن أمها أم سلمة أن عاتكة بنت نعيم بن عبد الله أتت تستفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إن ابنتي توفى عنها زوجها وكانت تحت المغيرة المخزومي وهي تحمد وتشتكي عنها » الحديث ، وهكذا أخرجه الطبراني من رواية عمران بن هارون الرملي عن ابن لهيعة لكنه قال « بنت نعيم » ولم يسمها ، وأخرجه ابن منده في « المعرفة » من طريق عثمان بن صالح « عن عبد الله بن عقبة عن محمد بن عبد الرحمن عن حميد بن نافع عن زينب عن أمها . عن عاتكة بنت نعيم أخت عبد الله بن نعيم جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن ابنتها توفى زوجها » الحديث . وعبد الله بن عقبة هو ابن لهيعة نسبه لجده ، ومحمد ابن عبد الرحمن هو أبو الأسود ، فإن كان محفوظا فلا بن لهيعة طريقان ، ولم تسم البنت التي توفى زوجها ولم تنسب فيما وقفت عليه . وأما المغيرة المخزومي فلم أقف على اسم أبيه ، وقد أغفله ابن منده في الصحابة وكذا أبو موسى في الذيل عليه وكذا ابن عبد البر ، لكن استدركه ابن فتحون عليه .

**قوله ( وقد اشتكت عنها )** قال ابن دقيق العيد يجوز فيه وجهان ضم النون على الفاعلية على أن تكون العين هي المشتكية وفتحها على أن يكون في اشتكت ضمير الفاعل وهي المرأة ورجح هذا ، ووقع في بعض الروايات « عنها » يعني وهو يرجح الضم وهذه الرواية في مسلم ، وعلى الضم اقتصر النووي وهو الأرجح ، والذي رجح الأول هو المنذري .

**قوله ( أفنكحلها )** بضم الخاء .

**قوله ( لا ، مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا )** في رواية شعبة عن حميد بن نافع فقال « لا تكتحل » قال النووي : فيه دليل على تحريم الاكتحال على الحادة سواء احتاجت إليه أم لا . وجاء في حديث أم سلمة في الموطأ وغيره « اجعليه بالليل وامسح به بالنهار » ووجه الجمع أنها إذا لم تحتج إليه لا يحل ، وإذا احتاجت لم يجز بالنهار ويجوز بالليل مع أن الأولى تركه ، فإن فعلت مسحته بالنهار . قال وتناول بعضهم حديث الباب على أنه لم يتحقق الخوف على عيناها ، وتعقب بأن في حديث شعبة المذكور « فخشوا على عيناها » وفي رواية ابن منده المقدم ذكرها « رمدت رمدا شديدا وقد خشيت على بصرها » وفي رواية الطبراني أنها قالت في المرة الثانية « إنها تشتكي عيناها فوق ما يظن ، فقال لا » وفي رواية القاسم بن أصبغ أخرجه ابن حزم « إني أخشى أن تنفق عيناها ، قال لا وإن انفقأت » وسنده صحيح ، ويمثل ذلك أفنت أسماء بنت عميس أخرجه ابن أبي شيبه ، وبهذا قال مالك في رواية عنه بمنعه مطلقا ، وعنه يجوز إذا خافت على عيناها بما لا طيب فيه ، وبه قال الشافعية مقيدا بالليل ، وأجابوا عن قصة المرأة باحتيال أنه كان يحصل لها البرء بغير الكحل كاللتصميد بالصبر ونحوه ، وقد أخرج ابن أبي شيبه عن صفية بنت أبي عبيد أنها أحدثت على ابن عمر فلم تكتحل حتى كادت عيناها ترين فكانت تقطر فيهما

الصبر ، ومنهم من تأول النهى على كحل مخصوص وهو ما يقتضي التزني به لأن محض التداوي قد يحصل بما لا زينة فيه فلم ينحضر فيما فيه زينة . وقالت طائفة من العلماء : يجوز ذلك ولو كان فيه طيب ، وحملوا النهى على التنزيه جمعا بين الأدلة .

**قوله ( إنما هي أربعة أشهر وعشرا )** كذا في الأصل بالنصب على حكاية لفظ القرآن ، ول بعضهم بالرفع وهو واضح ، قال ابن دقيق العيد : فيه إشارة إلى تقليل المدة بالنسبة لما كان قبل ذلك وتهوين الصبر عليها ولهذا قال بعده « وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول » وفي التقييد بالجاهلية إشارة إلى أن الحكم في الإسلام صار بخلافة ، وهو كذلك بالنسبة لما وصف من الصنيع ، لكن التقدير بالحول استمر في الإسلام بنص قوله تعالى ﴿ وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول ﴾ ثم نسخت بالآية التي قبل وهي ﴿ يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ﴾ .

**قوله ( قال حميد )** هو ابن نافع راوى الحديث ، وهو موصول بالإسناد المبدوء به .

**قوله ( فقلت لزئيب )** هي بنت أبي سلمة ( وماترمي بالبعرة )؟ أى يني لي المراد بهذا الكلام الذي خوطبت به هذه المرأة .

**قوله ( كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت حفشا الخ )** هكذا في هذه الرواية لم تسنده زئيب ، ووقع في رواية شعبة في الباب الذي يليه مرفوعا كله لكنه باختصار ولفظه « فقال لا تكتحل ، قد كانت إحداكن تمكث في شر أحلاسها أو شر بيتها ، فإذا كان حول فمر كلب رمت ببعرة ، فلا حتى تمضي أربعة أشهر وعشر » وهذا لا يقتضي إدراج رواية الباب لأن شعبة من أحفظ الناس فلا يقضي على روايته برواية غيره بالاحتال ، ولعل الموقوف مافي رواية الباب من الزيادة التي ليست في رواية شعبة . والحفش بكسر المهملة وسكون الفاء بعدها معجمة فسر أبو داود في روايته من طريق مالك : البيت الصغير ، وعند النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك : الحفش الخص بضم المعجمة بعدها مهملة ، وهو أخص من الذي قبله . وقال الشافعي : الحفش البيت الدليل الشعث البناء ، وقيل هو شيء من خوص يشبه القفة تجمع فيه المعتدة متاعها من غزل أو نحوه ، وظاهر سياق القصة يأبى هذا خصوصا رواية شعبة ، وكذا وقع في رواية للنسائي « عمدت إلى شر بيت لها فجلست فيه » ولعل أصل الحفش ما ذكر ثم استعمل في البيت الصغير الحقير على طريق الاستعارة ، والأحلاس في رواية شعبة بمهملتين جمع جلس بكسر ثم سكون وهو الثوب أو الكساء الرقيق يكون تحت البرذعة ، والمراد أن الراوي شك في أى اللفظين وقع وصف ثيابها أو وصف مكانها ، وقد ذكرنا معا في رواية الباب .

**قوله ( حتى يمر بها )** في رواية الكشميهني « لها » .

**قوله ( ثم تؤتي بدابة )** بالتونين ( حمار ) بالجر والتونين على البدل ، وقوله « أو شاة أو طائر » للتنوع لا للشك ، وإطلاق الدابة على ما ذكر هو بطريق الحقيقة اللغوية لا العرفية .

**قوله ( فتفتض )** بفاء ثم مثناة ثم ضاد معجمة ثقيلة ؛ فسر مالك في آخر الحديث فقال : تمسح به جلدها ، وأصل الفض الكسر أى تكسر ما كانت فيه وتخرج منه بما تفعله بالدابة . ووقع في رواية للنسائي « تقبص » بقاف ثم موحدة ثم مهملة خفيفة ، وهي رواية الشافعي ، والقبص الأخذ بأطراف الأنامل ، قال الأصبهاني وابن الأثير : هو كناية عن الإسراع ، أى تذهب بعدو وسرعة إلى منزل أبويها لكثرة حياثها لقبح منظرها

أو لشدة شوقها إلى التزويج لبعدها به . والباء في قولها « به » سببية ، والضبط الأول أشهر . قال ابن قتيبة : سألت الحجازيين عن الافتضاخ فذكروا أن المعتدة كانت لاتمس ماء ولا تقلم ظفرا ولا تزيل شعرا ثم تخرج بعد الحول بأقبح منظر . ثم تفتض أى تكسر ماهى فيه من العدة بطائر تمسح به قبلها وتنبذه فلا يكاد يعيش بعد ما تفتض به . قلت : وهذا لا يخالف تفسير مالك ، لكنه أخص منه ، لأنه أطلق الجلد وتبين أن المراد به جلد القبل ، وقال ابن وهب : معناه أنها تمسح بيدها على الدابة وعلى ظهره ، وقيل المراد تمسح به ثم تفتض أى تغتسل ، والافتضاخ الاغتسال بالماء العذب لإزالة الوسخ وإرادة النقاء حتى تصير بيضاء نقية كالفضة ، ومن ثم قال الأخفش : معناه تنظف فتنتقي من الوسخ فتشبه الفضة في نقائها وبياضها ، والغرض بذلك الإشارة إلى إهلاك ماهى فيه ، ومن الرمي الانفصال منه بالكلية .

( تنبيه ) : جوز الكرمانى أنه تكون الباء في قوله « تفتض به » للتعدية أو تكون زائدة أى تفتض الطائر بأن تكسر بعض أعضائه انتهى . ويرده ما تقدم من تفسير الافتضاخ صريحا .

**قوله ( ثم تخرج فتعطي بكرة )** بفتح الموحدة وسكون المهملة ويجوز فتحها .

**قوله ( فترمي بها )** في رواية مطرف وابن الماجشون عن مالك « ترمي ببكرة من بعر الغنم أو الإبل فترمي بها أمامها فيكون ذلك أحلالا لها » وفي رواية ابن وهب « فترمي ببكرة من بعر الغنم من وراء ظهرها » ووقع في رواية شعبة الآتية « فإذا كان حول فمر كلب رمت ببكرة » وظاهره أن رميها البكرة يتوقف على مرور الكلب سواء طال زمن انتظار مروء أم قصر ، وبه جزم بعض الشراح . وقيل ترمي بها من عرض من كلب أو غيره ترى من حضرها أن مقامها حولا أهون عليها من بكرة ترمى بها كلبا أو غيره . وقال عياض . يمكن الجمع بأن الكلب إذا مر افتضت به ثم رمت البكرة . قلت : ولا يخفى بعده ، والزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كان حافظا فإنه لامنافاة بين الروایتين حتى يحتاج إلى الجمع . واختلف في المراد برمي البكرة ف قيل : هو إشارة إلى أنها رمت العدة رمى البكرة ، وقيل إشارة إلى أن الفعل الذي فعلته من التبرص والصبر على البلاء الذي كانت فيه لما انقضت كان عندها بمنزلة البكرة التي رمتها استحقاقا له وتعظيما لحق زوجها ، وقيل بل ترميها على سبيل التفاؤل بعدم عودها إلى مثل ذلك

### باب الكحل للحادة

[٥٣٣٨] ٥١٤٠ - حدثنا آدم بن أبي إياس قال نا شعبة قال نا حميد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة عن أمها : أن امرأة توفي زوجها ، فخشوا عيناها ، فأتوا رسول الله صلى الله عليه فاستأذنه في الكحل ، فقال : « لا تكتحل ، قد كانت إحداكن تمكث في شر أحلاسها - أو شر بيتها - فإذا كان حول فمر كلب رمت ببكرة . فلا ، حتى تمضي أربعة أشهر وعشر » .

[٥٣٣٩] ٥١٤١ - وسمعت زينب بنت أبي سلمة تحدث عن أم حبيبة أن النبي صلى الله عليه قال : « لا يحل لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاثة أيام ، إلا على زوجها أربعة أشهر وعشرا » .

[٥٣٤٠] ٥١٤٢ - حدثنا مسدد قال نا بشر قال نا سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين : قالت أم عطية : نهينا أن نحد أكثر من ثلاث إلا بزواج .

**قوله ( باب الكحل للحادة )** كذا وقع من الثلاثي ، ولو كان من الرباعي لقال المحدة . قال ابن التين : الصواب الحاد بلا هاء لأنه نعت للمؤنث كطالقي وحائض . قلت : لكنه جائز فليس بخطأ وإن كان الآخر أرجح . ذكر فيه حديث أم سلمة الماضي في الباب قبله ، وكذا حديث أم حبيبة ، وأوردهما من طريق شعبة باختصار ، وقد تقدم مافيه قبل . وقوله « لا تكتحل » في رواية المستملي بلا تاء بين الكاف والحاء . ثم أورد حديث أم عطية مختصرا ، وفي الباب الذي يليه مطولا ، وقوله « إلا بزوج » في رواية الكشميهني « إلا على زوج »

### باب القسط للحادة عند الطهر

٥١٤٣ - **حدثني** عبد الله بن عبد الوهاب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن حفصة عن أم عطية قالت : كنا ننهي أن نحد على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ، ولا نكتحل ولا نطيب ولا نلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب . وقد رخص لنا عند الطهر إذا اغتسلت إحدانا من محيضها في نبذة من كست أظفار ، وكنا ننهي عن اتباع الجنائز . [٥٣٤١]

**قوله ( باب القسط للحادة عند الطهر )** أى عند طهرها من الحيض إذا كانت ممن تحيض .

**قوله ( كنا ننهي )** بضم أوله ، وقد صرح برفعه في الباب الذي بعده .

**قوله ( ولا نلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب )** بمهملتين مفتوحة ثم ساكنة ثم موحدة وهو بالإضافة وهي برود اليمن يعصب غزلها أى يربط ثم يصبغ ثم ينسج معصوبا فيخرج موشى لبقاء ماعصب به أبيض لم ينصبغ ، وإنما يعصب السدى دون اللحم . وقال صاحب « المنتهى » العصب هو المفتول من برود اليمن . وذكر أبو موسى المدني في « ذيل الغريب » عن بعض أهل اليمن أنه من دابة بحرية تسمى فرس فرعون يتخذ منها الخرز وغيره ويكون أبيض ، وهذا غريب ، وأغرب منه قول السهيلي : إنه نبات لا ينبت إلا باليمن وعزاه لأبي حنيفة الدينوري ، وأغرب منه قول الداودي : المراد بالثوب العصب الخضرة وهي الحبرة ، وليس له سلف في أن العصب الأخضر ، قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المعصفرة ولا المصبغة ، إلا ما صبغ بسواد فرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتخذ للزينة بل هو من لباس الحزن ، وكره عروة العصب أيضا ، وكره مالك غليظه . قال النووي : الأصح عند أصحابنا تحريره مطلقا ، وهذا الحديث حجة لمن أجازه ، وقال ابن دقيق العيد : يؤخذ من مفهوم الحديث جواز ماليس بمصبوغ وهي الثياب البيض ، ومنع بعض المالكية المرتفع منها الذي يتزين به ، وكذلك الأسود إذا كان مما يتزين به ، قال النووي : ورخص أصحابنا فيما لا يتزين به ولو كان مصبوغا . واختلف في الحرير فالأصح عند الشافعية منعه مطلقا مصبوغا أو غير مصبوغ ، لأنه أبيع للنساء للترزين به والحادة ممنوعة من التزين فكان في حقها كالرجال ، وفي التحلي بالذهب والفضة واللؤلؤ ونحوه وجهان الأصح جوازه ، وفيه نظر من جهة المعنى في المقصود بلبسه ، وفي المقصود بالإحدا ، فإنه عند تأملها يترجح المنع والله أعلم .

**قوله ( وقد رخص لنا )** بضم أوله أيضا وقد صرح برفعه في الباب الذي بعده .

**قوله ( عند الطهر إذا اغتسلت إحدانا من محيضها )** في رواية الكشميهني « حيضها » وفي الذي بعده « ولا تمس طيبا إلا أدنى طهرها إذا طهرت » .

**قوله ( في نبذة )** بضم النون وسكون الموحدة بعدها معجمة أى قطعة ، وتطلق على الشيء اليسير .

**قوله ( من كست أظفار )** كذا فيه بالكاف وبالإضافة ، وفي الذي بعده « من قسط وأظفار » بقاف وواو عاطفة وهو أوجه ، وخطأ عياض الأول ، وقد تقدم بيانه في كتاب الحيض . وقال بعده « قال أبو عبد الله » وهو البخاري « القسط والكست مثل الكافور والقافور » أى يجوز في كل منهما الكاف والقاف وزاد القسط أنه يقال بالتاء المثناة بدل الطاء ، فأراد المثلية في الحرف الأول فقط . قال النووي : القسط والأظفار نوعان معروفان من البخور وليسا من مقصود الطيب ، رخص فيه للمغتسلة من الحيض لإزالة الرائحة الكريهة تتبع به أثر الدم لا للتطيب . قلت : المقصود من التطيب بهما أن يخلطا في أجزاء آخر من غيرهما ثم تسحق فتصير طيبا ، والمقصود بهما هنا كما قال الشيخ أن تتبع بهما أثر الدم لإزالة الرائحة لا للتطيب ، وزعم الداودي أن المراد أنها تسحق القسط وتلقيه في الماء آخر غسلها لتذهب رائحة الحيض ، ورده عياض بأن ظاهر الحديث يأباه ، وأنه لا يحصل منه رائحة طيبة إلا من التبخر به ، كذا قال وفيه نظر ، واستدل به على جواز استعمال ما فيه منفعة لها من جنس مامنعت منه إذا لم يكن للترين أو التطيب كالتدهن بالزيت في شعر الرأس أو غيره

### باب تلبس الحادة ثياب العصب

[٥٣٤٢] ٥١٤٤ - حدثنا الفضل بن دكين قال نا عبد السلام بن حرب عن هشام عن حفصة عن أم عطية قالت : قال النبي صلى الله عليه : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحب فوق ثلاث ، إلا على زوج ، فإنها لا تكتحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب » .

[٥٣٤٣] ٥١٤٥ - وقال الأنصاري نا هشام قال حدثنا حفصة قالت حدثتني أم عطية : نهى النبي صلى الله عليه عليه ولا تمس طيبا إلا أدنى طهرها إذا طهرت نبذة من قسط وأظفار ، قال أبو عبد الله : القسط والكست مثل : الكافور والقافور .

[٥٣٤٥] ٥١٤٦ - حدثنا محمد بن كثير عن سفيان عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم قال حدثني حميد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة عن أم حبيبة بنت أبي سفيان لما جاءها نعي أبيها ، دعت بطيب فمسحت ذراعيها وقالت : مالي بالطيب من حاجة ، لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحب فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا » .

**قوله ( باب تلبس الحادة ثياب العصب )** ذكر فيه حديث أم عطية مصرحا برفعه ، وزاد في أوله « لا يحل لامرأة » الحديث مثل حديث أم حبيبة الماضي قبله ، وزاد بعد قوله إلا على زوج « فإنها لا تكتحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب » وقد تقدم شرحه في الذي قبله ، ووقع فيه « فوق ثلاث » وتقدم في حديث أم حبيبة في الطريق الأولى « ثلاث ليال » وفي الطريق الثانية « ثلاثة أيام » وجمع بإرادة الليالي بأيامها ، ونحو المطلق هنا على المقيد الأول ولذلك أنث ، وهو محمول أيضا على أن المراد ثلاث ليال بأيامها ، وذهب الأوزاعي إلى أنها تعد ثلاث ليال فقط ، فإن مات في أول الليل أقلعت في أول اليوم الثالث وإن مات في أثناء الليل أو في أول النهار أو في أثناءه لم تقلع إلا في صبيحة اليوم الرابع ، ولا تلتفيع .

**قوله ( وقال الأنصاري )** هو محمد بن عبد الله بن المثني شيخ البخاري ، وقد أخرج عنه الكثير بواسطة وبلا واسطة ، وهشام هو الدستوائي المذكور في الذي قبله .

**قوله** ( نهى النبي صلى الله عليه وسلم ولا تمس طيبا ) كذا أورده مختصرا ، وهو في الأصل مثل الحديث الذي قبله ، وقد وصله البيهقي من طريق أبي حاتم الرازي عن الأنصاري بلفظ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تحمد المرأة فوق ثلاثة أيام ، إلا على زوج فإنها تحمد عليه أربعة أشهر وعشرا ، ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب ، ولا تكتحل ، ولا تمس طيبا » .

**قوله** ( إلا أدنى طهرها ) أى عند قرب طهرها أو أقل طهرها ، وقد تقدم شرحه قبل . ثم ذكر المصنف حديث أم حبيبة من طريق سفيان وهو الثوري عن عبد الله بن أبي بكر وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم شيخ مالك فيه ، وقد مضى شرحه أيضا

### باب ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ خَيْرٌ ﴾

٥١٤٧ - حدثني إسحاق بن منصور قال أنا روح قال نا شبل عن ابن أبي نجيح : عن مجاهد : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ قال : كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها واجبا ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَّأَزْوَاجِهِمْ ﴾ إلى : ﴿ مِنْ مَّعْرُوفٍ ﴾ قال : جعل الله لها تمام السنة سبعة أشهر وعشرين ليلة وصية ، إن شاءت سكنت في وصيتها وإن شاءت خرجت ، وهو قول الله عز وجل : ﴿ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمُ ﴾ فالعدة كما هي واجب عليها ، زعم ذلك عن مجاهد . وقال عطاء قال ابن عباس : نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها ، فتعتد حيث شاءت . وقول الله : ﴿ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ . قال عطاء : إن شاءت اعتدت عند أهلها وسكنت في وصيتها ، وإن شاءت خرجت ، لقول الله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ ﴾ قال عطاء : ثم جاء الميراث فنسخ السكنى ، فتعتد حيث شاءت ولا سكنى لها .

**قوله** ( باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا — إلى قوله — خير ) كذا لأبي ذر والأكثر ، وساق في رواية كريمة الآية بكماها .

**قوله** ( حدثني إسحاق بن منصور ) تقدم في تفسير البقرة هذا الحديث بهذا السند ، وبينت هناك ما قيل فيه من تعليق وغيره ، ووقع هناك « إسحاق » غير منسوب وفسر بابن راهويه ، وقد ظهر من هذه الطريق أنه ابن منصور ، ولعله كان عنده عنهما جميعا . وقوله « كانت هذه العدة ، تعتد عند أهل زوجها واجبا » كذا لأبي ذر عن الكشميني ، وذكر « واجبا » إما لأنه صفة محذوف أى أمرا واجبا ، أو ضمن العدة معنى الاعتداد . وفي رواية كريمة « واجب » على أنه خبر مبتدأ محذوف ، قال ابن بطال : ذهب مجاهد إلى أن الآية وهى قوله تعالى ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ نزلت قبل الآية التي فيها ﴿ وَصِيَّةً لَّأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ كما هى قبلها في التلاوة ، وكأن الحامل له على ذلك استشكل أن يكون النسخ قبل المنسوخ ، فرأى أن استعملها ممكن بحكم غير متدافع ، لجواز أن يوجب الله على المعتدة تربص أربعة أشهر وعشر ويوجب على أهلها أن تبقى عندهم سبعة أشهر وعشرين ليلة تمام الحول إن أقامت عندهم اهـ ملخصا . قال : وهو قول لم يقله أحد من المفسرين غيره ولا تابعه عليها من الفقهاء أحد ، وأطبقوا على أن آية الحول منسوخة وأن السكنى تبع للعدة ، فلما نسخ الحول في العدة بالأربعة أشهر وعشر نسخت السكنى أيضا . وقال ابن عبد البر : لم يختلف العلماء أن



العدة بالحول نسخت إلى أربعة أشهر وعشر ، وإنما اختلفوا في قوله ﴿ غير إخراج ﴾ فالجمهور على أنه نسخ أيضا ، وروى ابن أبي نجيح عن مجاهد فذكر حديث الباب قال : ولم يتابع على ذلك ، ولا قال أحد من علماء المسلمين من الصحابة والتابعين به في مدة العدة ، بل روى ابن جريج عن مجاهد في قدرها مثل ماعليه الناس ، فارتفع الخلاف واختص مانقل عن مجاهد وغيره بمدة السكنى ، على أنه أيضا شاذ لا يعول عليه . والله أعلم

### باب مهر البغي والنكاح الفاسد

وقال الحسن : إذا تزوج مُحَرَّمَةٌ ولا يشعرُ فُرْقَ بينهما ، ولها ما أخذت ، وليس لها غيره . ثم قال بعدُ : لها صداقُها .

[٥٣٤٦] ٥١٤٨ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود قال : نهى النبي صلى الله عليه عن ثمن الكلب ، وحلوان الكاهن ، ومهر البغي .

[٥٣٤٧] ٥١٤٩ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال : لعن النبي صلى الله عليه الواشمة والمستوشمة وآكل الربا وموكله . ونهى عن ثمن الكلب ، وكسب البغي ، ولعن المصورين .

[٥٣٤٨] ٥١٥٠ - حدثنا علي بن الجعد قال نا شعبة عن محمد بن جحادة عن أبي حازم عن أبي هريرة : نهى النبي صلى الله عليه عن كسب الإماء .

قوله ( باب مهر البغي والنكاح الفاسد ) البغي بكسر المعجمة وتشديد التحتانية بوزن فعيل من البغاء وهو الزنا ، يستوى في لفظه المذكر والمؤنث . قال الكرماني : وقيل وزنه فعول ، لأن أصله بغوى أبدلت الواو ياء ثم كسرت الغين لأجل الياء التي بعدها ، والتقدير ومهر من نكحت في النكاح الفاسد ، أى بشبهة من إخلال شرط أو نحو ذلك .

قوله ( وقال الحسن ) هو البصري ( إذا تزوج محرمة ) بتشديد الراء وللمستملي بفتح الميم والراء وسكون الحاء بينهما وبالضمير ، وبهذا الثاني جزم ابن التين وقال : أى ذا محرمة .

قوله ( وهو لا يشعر ) احتراز عما إذا تعمد ، وبهذا القيد ومفهومه يطابق الترجمة . وقال ابن بطلال : اختلف العلماء فيها على قولين : فمنهم من قال لها المسمى ، ومنهم من قال لها مهر المثل وهم الأكثر . قوله ( فرق بينهما ) بضم أوله .

قوله ( وليس لها غيره . ثم قال بعد : لها صداقها ) هذا الأثر وصله ابن أبي شيبة عن هشيم عن يونس عن الحسن مثله إلى قوله « وليس لها غيره » ومن طريق مطر الوراق عن الحسن نحوه وقال : لها صداقها ، أى صداق مثلها . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث أبي مسعود — وهو عقبة بن عمرو الأنصاري — في النهي عن ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي ، وقوله « عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن » هو ابن الحارث بن هشام ، في رواية الحميدي « عن سفيان حدثنا الزهري أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن » : الثاني حديث أبي جحيفة في لعن الواشمة الحديث ، وفيه « ونهى عن ثمن الكلب وكسب البغي ولعن المصورين » الثالث حديث أبي هريرة في النهي عن كسب الإماء ، وقد تقدم شرح الأحاديث الثلاثة في آخر البيوع . قال ابن بطلال : قال الجمهور من عقد على محرم وهو عالم بالتحريم وجب عليه الحد للإجماع على تحريم

العقد ، فلم يكن هناك شبهة يدرأ بها الحد . وعن أبي حنيفة العقد شبهة . واحتج به بما لو وطئ جارية له فيها شركة فإنها محرمة عليه بالاتفاق ولا حد عليه للشبهة . وأجيب بأن حصته من الملك اقتضت حصول الشبهة ، بخلاف المحرم له فلا ملك له فيها أصلاً فافترقا . ومن ثم قال ابن القاسم من المالكية : يجب الحد في وطء الحرة ولا يجب في المملوكة . والله أعلم

**باب المهر للمدخولة عليها وكيف الدخول ، أو طلقها قبل الدخول والمسيس**

٥١٥١- حدثنا عمرو بن زُرارة قال أنا إسماعيل عن أيوب عن سعيد بن جبير قال : قلت لأبي عمر : رجلٌ قَذَفَ امرأته . فقال : فرَّقَ نبيُّ الله صلى الله عليه بين أخوي بني العجلان وقال : « الله يعلم أن أحدكما كاذب ، فهل منكما تائب ؟ » فأبى . قال : « الله يعلم أن أحدكما كاذب ، فهل منكما تائب ؟ » فأبى . ففرَّقَ بينهما . قال أيوبُ فقال لي عمرو بن دينار : في الحديث شيء لا أراك تحذُّه . قال : قال الرجل : مالي . قال : « لا مال لك . إن كنت صادقاً فقد دخلت بها ، وإن كنت كاذباً فهو أبعدُ منك » .

**قوله ( باب المهر للمدخول عليها )** أى وجوبه أو استحقيقه . وقوله « وكيف الدخول » يشير إلى الخلاف فيه ، وقد تمسك بقوله في حديث الباب « فقد دخلت بها » على أن من أغلق باباً وأرخى ستراً على المرأة فقد وجب لها الصداق وعليها العدة ، وبذلك قال الليث والأوزاعي وأهل الكوفة وأحمد ، وجاء ذلك عن عمر وعلى وزيد ابن ثابت ومعاذ بن جبل وابن عمر ، قال الكوفيون : الخلوة الصحيحة يجب معها المهر كاملاً سواء وطئ أم لم يطق ، إلا إن كان أحدهما مريضاً أو محرماً أو صائماً أو محرماً أو كانت حائضاً فلها النصف وعليها العدة كاملة ، واحتجوا أيضاً بأن الغالب عند إغلاق الباب وإرخاء الستر على المرأة وقوع الجماع فأقيمت المظنة مقام المنة لما جبلت عليه النفوس في تلك الحالة من عدم الصبر عن الوقوع غالباً لغلبة الشهوة وتوفر الداعية . وذهب الشافعي وطائفة إلى أن المهر لا يجب كاملاً إلا بالجماع ، واحتج بقوله تعالى ﴿ وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ وقال ﴿ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ وجاء ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وشريح والشعبي وابن سيرين . والجواب عن حديث الباب أنه ثبت في الرواية الأخرى في حديث الباب « فهو بما استحلت من فرجها » فلم يكن في قوله « دخلت عليها » حجة لمن قال إن مجرد الدخول يكفي . وقال مالك : إذا دخل بالمرأة في بيته صدقت عليه ، وإن دخل بها في بيتها صدق عليها ، ونقله عن ابن المسيب . وعن مالك رواية أخرى كقول الكوفيين .

**قوله ( أو طلقها قبل الدخول )** قال ابن بطال : التقدير أو كيف طلاقها ؟ فاكتمى بذكر الفعل عن ذكر المصدر لدلالته عليه . قلت : ويحتمل أن يكون التقدير : أو كيف الحكم إذا طلقها قبل الدخول ؟ **قوله ( والمسيس )** ثبت هذا في رواية النسفي والتقدير وكيف المسيس ؟ وهو معطوف على الدخول أى إذا طلقها قبل الدخول وقبل المسيس . ثم ذكر فيه حديث ابن عمر من رواية سعيد بن جبير عنه في قصة الملاعة وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب اللعان

**باب المتعة للتي لم يُفرض لها**

لقوله تعالى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ إلى قوله : ﴿ بِصِيرٍ ﴾

وقوله: ﴿وَلِلْمُطَلَّاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ولم يذكر النبي صلى الله عليه في الملاءنة متعة حين طلقها زوجها .

٥١٥٢ - حدثنا قتيبة قال نا سفيان عن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه قال للمتلاعنين: «حسابكما على الله، أحدكما كاذب، لا سبيل لك عليها». قال: يا رسول الله، مالي. قال: «لا مال لك، إن كنت صدقت عليها فهو بما استحلتت من فرجها، وإن كنت كاذباً فذاك أبعد وأبعد لك منها».

قوله ( باب المتعة التي لم يفرض لها ، لقوله تعالى ﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة — الى قوله — بصير ﴾ كذا للأكثر ، وساق ذلك في رواية كريمة ، وساق ابن بطال في شرحه إلى قوله ﴿ وعلى الموسع قدره — ثم قال : الى قوله — تعقلون ﴾ ولم أر ذلك لغيره ، وهو بعيد أيضا لأن المصنف قال بعد ذلك « وقوله تعالى : وللمطلقات متاع بالمعروف » . وتقييده في الترجمة بالتى لم يفرض لها قد استدل له بقوله في الآية ﴿ أو تفرضوا لهن فريضة ﴾ وهو مصير منه إلى أن « أو » للتنوين ، فنفي الجناح عمن طلقت قبل المسيس فلا متعة لها ، لأنها نقصت عن المسمى فكيف يثبت لها قدر زائد عمن فرض لها قدر معلوم مع وجود المسيس ؟ وهذا أحد قولي العلماء وأحد قولي الشافعى أيضا ، وعن أبى حنيفة تختص المتعة بمن طلقها قبل الدخول لم يسم لها صداقا ، وقال الليث : لا تجب المتعة أصلا ، وبه قال مالك ، واحتج له بعض أتباعه بأنها لم تقدر ، وتعقب بأن عدم التقدير لا يمنع الوجوب كنفقة القريب . واحتج بعضهم بأن شريحا يقول : متع إن كنت محسنا ، متع إن كنت متقيا . ولا دلالة فيه على ترك الوجوب . وذهبت طائفة من السلف إلى أن لكل مطلقة متعة من استثناء ، وعن الشافعى مثله وهو الراجح ، وكذا تجب في كل فرقة إلا في فرقة وقعت بسبب منها . قوله ( وقوله تعالى : للمطلقات متاع بالمعروف ) تمسك به من قال بالعموم ، وخصه من فصل بما تقدم في الآية الأولى .

قوله ( ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الملاءنة متعة حين طلقها زوجها ) قد تقدمت أحاديث اللعان مستوفاة الطرق ، وليس في شيء منها للمتعة ذكر ، فكأنه تمسك في ترك المتعة للملاءنة بالعدم ، وهو مبنى على أن الفرقة لا تقع بنفس اللعان ، فأما من قال إنها تقع بنفس اللعان فأجاب عن قوله في الحديث « فطلقها » بأن ذلك كان قبل علمه بالحكم كما تقدم تقريره ، وحينئذ فلم تدخل الملاءنة في عموم المطلقات . ثم ذكر حديث ابن عمر في قصة الملاعن وقوله فيه « وإن كنت كاذبا » وقع في رواية الكشميهني « وإن كنت كذبت عليها » .

(خاتمة): اشتمل كتاب الطلاق وتوابعه من اللعان والظهار وغير ذلك من الأحاديث المرفوعة على مائة وثمانية

عشر حديثا ، المعلق منها ستة وعشرون حديثا والباقي موصول ، المكرر منه فيه وفيما مضى اثنان وتسعون حديثا والخالص ستة وعشرون حديثا ، وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث عائشة وحديث أبى أسيد وحديث سهل ابن سعد ثلاثتها في قصة الجونية ، وحديث على « ألم تعلم أن القلم رفع عن النائم » الحديث وهو معلق ، وحديث ابن عباس في قصة ثابت بن قيس في الخلع ، وحديثه في زوج بيرة ، وحديثه « كان المشركون على منزلتين » ، وحديث ابن عمر في نكاح الذمية ، وحديثه في تفسير الإيلاء ، وحديث المسور في شأن سبيعة ، وحديث عائشة « كانت فاطمة بنت قيس في مكان وحش » وهو معلق . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم تسعون أثرا . والله أعلم .

## كتاب النفقات

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

#### فضل النفقة على الأهل

وقول الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [٢١٩] في الدنيا والآخرة ﴿وقال الحسن: العفو الفضل.

[٥٣٥١] ٥١٥٣- حدثنا آدم بن أبي إياس قال نا شعبة عن عدي بن ثابت قال سمعت عبد الله بن يزيد الأنصاري عن أبي مسعود الأنصاري فقلت: عن النبي صلى الله عليه؟ فقال: عن النبي صلى الله عليه قال: «إذا أنفق المسلم على أهله نفقة - وهو يحتسبها - كانت له صدقة».

[٥٣٥٢] ٥١٥٤- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «قال الله: أنفق يا ابن آدم أنفق عليك».

[٥٣٥٣] ٥١٥٥- حدثنا يحيى بن قرعة قال نا مالك عن ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه: «الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله، أو القائم الليل، الصائم النهار».

[الحديث ٣٥٣٥ - طرفاه في: ٦٠٠٦، ٦٠٠٧].

[٥٣٥٤] ٥١٥٦- حدثنا محمد بن كثير قال نا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن سعد قال: كان النبي صلى الله عليه يعودني وأنا مريض بمكة، فقلت: لي مال، أوصي بمالي كله؟ قال: «لا». قلت: فالشطر؟ قال: «لا». قلت: فالثلث؟ قال: «الثلث، والثلث كثير، إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس في أيديهم. ومهما أنفقت فهو لك صدقة، حتى اللقمة ترفعها في امرأتك، ولعل الله يرفعك، ينتفع بك ناس ويضر بك آخرون».

**قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم — كتاب النفقات وفضل النفقة على الأهل )** كذا لكريمة ، وقد تقدم في رواية أبي ذر والنسفي « كتاب النفقات » ثم البسملة ثم قال « باب فضل النفقة على الأهل » وسقط لفظ « باب » لأبي ذر .

**قوله ( وقول الله عز وجل : ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو ، كذلك بين الله لكم الآيات لعلكم تفكرون في الدنيا والآخرة )** كذا للجميع ، ووقع للنسفي عند قوله ﴿ قل العفو ﴾ وقد قرأ الأكثر « قل العفو » بالنصب أى تنفقون العفو أو أنفقوا العفو ، وقرأ أبو عمرو وقبله الحسن وقتادة « قل العفو » بالرفع أى هو العفو ، ومثله قولهم : ماذا ركبت أفرس أم بعير ؟ يجوز الرفع والنصب .

**قوله ( وقال الحسن : العفو الفضل )** وصله عبد بن حميد وعبد الله بن أحمد في زيادات الزهد بسند صحيح عن الحسن البصري وزاد : ولا لوم على الكفاف . وأخرج عبد بن حميد أيضا من وجه آخر عن الحسن قال « أن لا تجهد مالك ثم تقعد تسأل الناس » فعرف بهذا المراد بقوله « الفضل » أى ما لا يؤثر في المال فيمحقه . وقد أخرج ابن أبي حاتم من مرسل يحيى بن أبي كثير بسند صحيح إليه أنه « بلغه أن معاذ بن جبل وثعلبة سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا : إن لنا أرقاء وأهلين ، فما نفق من أموالنا ؟ فنزلت » . وبهذا يتبين مراد البخاري من إيراده في هذا الباب . وقد جاء عن ابن عباس وجماعة أن المراد بالعفو ما فضل عن الأهل ، أخرجه ابن أبي حاتم أيضا ، ومن طريق مجاهد قال : العفو الصدقة المفروضة . ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس العفو مالا يتبين في المال ، وكان هذا قبل أن تفرض الصدقة . فلما اختلفت هذه الأقوال كان ماجاء من السبب في نزولها أولى أن يؤخذ به ، ولو كان مرسلا . ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث أبي مسعود الأنصاري وهو عقبة بن عمرو .

**قوله ( عن عدى بن ثابت )** تقدم في الإيمان من وجه آخر عن شعبة « أخبرني عدى بن ثابت » .

**قوله ( عن أبي مسعود الأنصاري فقلت : عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : عن النبي صلى الله عليه وسلم )** القائل « فقلت » هو شعبة ، بينه الإسماعيلي في رواية له من طريق علي بن الجعد عن شعبة فذكره إلى أن قال « عن أبي مسعود فقال . قال شعبة : قلت قال عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال نعم » وتقدم في كتاب الإيمان عن أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير مراجعة ، وذكر المتن مثله . وفي المغازي عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة عن عدى عن عبد الله بن يزيد أنه سمع أبا مسعود البصري عن النبي صلى الله عليه وسلم « وذكر المتن مختصرا ليس فيه « وهو يحتسبها » وهذا مقيد لمطلق ما جاء في أن الإنفاق على الأهل صدقة كحديث سعد رابع أحاديث الباب حيث قال فيه « ومهما أنفقت فهو لك صدقة » والمراد بالاحتساب القصد إلى طلب الأجر ، والمراد بالصدقة الثواب وإطلاقها عليه مجاز وقرينته الإجماع على جواز الإنفاق على الزوجة الهاشمية مثلا . وهو من مجاز التشبيه والمراد به أصل الثواب لا في كميته ولا في كيفيته ، ويستفاد منه أن الأجر لا يحصل بالعمل إلا مقرونا بالنية ، ولهذا أدخل البخاري حديث أبي مسعود المذكور في « باب ماجاء أن الأعمال بالنية والحسبة » وحذف المقدار من قوله « إذا أنفق » لإرادة التعميم ليشمل الكثير والقليل . وقوله « على أهله » يحتمل أن يشمل الزوجة والأقارب ، ويحتمل أن يختص الزوجة ويلحق به من عداها بطريق الأولى ، لأن الثواب إذا ثبت

فيما هو واجب فثبوته فيما ليس بواجب أولى . وقال الطبري ماملخصة : الإنفاق على الأهل واجب ، والذي يعطيه يؤجر على ذلك بحسب قصده ، ولا منافاة بين كونها واجبة وبين تسميتها صدقة ، بل هي أفضل من صدقة التطوع . وقال المهلب : النفقة على الأهل واجبة بالإجماع ، وإنما سماها الشارع صدقة خشية أن يظنوا أن قيامهم بالواجب لا أجر لهم فيه ، وقد عرفوا ما في الصدقة من الأجر فعرفهم أنها لهم صدقة ، حتى لا يخرجوها إلى غير الأهل إلا بعد أن يكفهم ؛ ترغيباً لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع ، وقال ابن المنير : تسمية النفقة صدقة من جنس تسمية الصداق نحلة ، فلما كان احتياج المرأة إلى الرجل كاحتياجه إليها — في اللذة والتأنيس والتحسين وطلب الولد — كان الأصل أن لا يجب لها عليه شيء ، إلا أن الله خص الرجل بالفضل على المرأة بالقيام عليها ورفعها عليها بذلك درجة ، فمن ثم جاز إطلاق النحلة على الصداق ، والصدقة على النفقة . الحديث الثاني .

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أبي أويس ، وهذا الحديث ليس في « الموطأ » وهو على شرط شيخنا في « تقريب الأسانيد » ، لكنه لما لم يكن في « الموطأ » لم يخرج كآ نظاره ، لكنه أخرجه من رواية همام عن أبي هريرة . وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن القاسم ، وأبو نعيم من طريق عبد الله بن يوسف كلاهما عن مالك .

**قوله ( قال الله أنفق يا ابن آدم أنفق عليك )** أنفق الأولى بفتح أوله وسكون القاف بصيغة الأمر بالإنفاق ، والثانية بضم أوله وسكون القاف على الجواب بصيغة المضارع ، وهو وعد بالخلف ، ومنه قوله تعالى ﴿ وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ﴾ ، وقد تقدم القدر المذكور من هذا الحديث في تفسير سورة هود من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد في أثناء حديث ولفظه « قال الله أنفق أنفق عليك » وقال « يد الله ملأى » الحديث وهذا الحديث الثاني أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق سعيد بن داود عن مالك وقال صحيح تفرد به سعيد عن مالك ، وأخرج مسلم الأول من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ « إن الله تعالى قال لي : أنفق أنفق عليك » الحديث ، وفرقه البخاري كما سيأتي في كتاب التوحيد ، وليس في روايته « قال لي » فدل على أن المراد بقوله في رواية الباب « يا ابن آدم » النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يراد جنس بني آدم ويكون تخصيصه صلى الله عليه وسلم بإضافته إلى نفسه لكونه رأس الناس ، فتوجه الخطاب إليه ليعمل به ويبلغ أمته ، وفي ترك تقييد النفقة بشيء معين ما يرشد إلى أن الحث على الإنفاق يشمل جميع أنواع الخير ، وسيأتي شرح حديث شعيب مبسوطاً في التوحيد إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث .

**قوله ( عن ثور بن زيد )** في رواية محمد بن الحسن في « الموطأ » عن مالك « أخبرني ثور » .

**قوله ( الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله )** كذا قال جميع أصحاب مالك عنه في « الموطأ » وغيره ، وأكثرهم ساقه على لفظ رواية مالك عن صفوان بن سليم به مرسلًا ثم قال « وعن ثور بسنده مثله » وسيأتي في كتاب الأدب عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك كذلك ، واقتصر أبو قرة موسى بن طارق على رواية مالك عن ثور فقال « الساعي على الأرملة والمسكين له صدقة » بين ذلك الدارقطني في « الموطآت » .

**قوله ( أو القائم الليل الصائم النهار )** هكذا للجميع عن مالك بالشك لكن لأكثرهم — مثل معن بن

عيسى وابن وهب وابن بكير في آخرين — بلفظ « أو كالذي يصوم النهار ويقوم الليل » ، وقد أخرجه ابن ماجه من رواية الدراوردي عن ثور بمثل هذا اللفظ ، لكن قاله بالواو لا بلفظ أو ، وسيأتي في الأدب من رواية القعنبى عن مالك بلفظ « وأحسبه قال : كالقائم لا يفتر ، والصائم لا يفطر » شك القعنبى ، وقد ذكره الأكثر بالشك عن مالك لكن بمعناه ، فيحمل اختصاص القعنبى باللفظ الذى أورده ، ومعنى الساعى الذى يذهب ويجىء في تحصيل ما ينفع الأرملة والمسكين . والأرملة بالراء المهملة التى لازوج لها ، والمسكين تقدم بيانه في كتاب الزكاة ، وقوله « القائم الليل » يجوز في الليل الحركات الثلاث كما في قولهم الحسن الوجه ، ومطابقة الحديث للترجمة من جهة إمكان اتصاف الأهل أى الأقارب بالصفتين المذكورتين ، فإذا ثبت هذا الفضل لمن ينفق على من ليس له بقريب ممن اتصف بالوصفين فالمنفق على المتصف أولى . الحديث الرابع حديث سعد بن أبى وقاص في الوصية بالثلث ، وقد تقدم شرحه في الوصايا ، والمراد منه هنا قوله « ومهما أنفقت فهو لك صدقة ، حتى اللقمة ترفعها في في امرأتك » وقد أخرج مسلم من حديث مجاهد عن أبى هريرة رفعه « دينار أعطيته مسكينا ، ودينار أعطيته في ربة ، ودينار أعطيته في سبيل الله ، ودينار أنفقت على أهلك » ، قال : الدينار الذي أنفقت على أهلك أعظم أجرا » ومن حديث أبى قلابة عن أبى أسماء عن ثوبان رفعه « أفضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله ، ودينار ينفقه على دابته في سبيل الله ، ودينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله » قال أبو قلابة بدأ بالعيال ، وأى رجل أعظم أجرا من رجل ينفق على عياله يعفهم وينفعهم الله به ؟ قال الطبري : البداءة في الإنفاق بالعيال يتناول النفس ، لأن نفس المرء من جملة عياله بل هى أعظم حقا عليه من بقية عياله ، إذ ليس لأحد إحياء غيره بإتلاف نفسه ، ثم الإنفاق على عياله كذلك .

### باب وجوب النفقة على الأهل والعيال

[٥٣٥٥] ٥١٥٧ - حدثنا عمر بن حفص قال نا أبى قال نا الأعمش قال نا أبو صالح قال حدثني أبو هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « أفضل الصدقة ما ترك غنى ، واليد العليا خير من اليد السفلى ، وابدأ بمن تعول » . تقول المرأة : إما أن تطعمني وإما أن تطلقني . ويقول العبد : أطعمني واستعملني . ويقول الابن : أطعمني ، إلى من تدعني ؟ قالوا : يا أباهريرة ، هذا من رسول الله صلى الله عليه سمعت ؟ قال : لا . هذا من كيس أبى هريرة .

[٥٣٥٦] ٥١٥٨ - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، وابدأ بمن تعول » .

قوله ( باب وجوب النفقة على الأهل والعيال ) الظاهر أن المراد بالأهل في الترجمة الزوجة ، وعطف العيال عليها من العام بعد الخاص ، أو المراد بالأهل الزوجة والأقارب والمراد بالعيال الزوجة والخدم فتكون الزوجة ذكرت مرتين تأكيداً لحقها ، ووجوب نفقة الزوجة تقدم دليله أول النفقات . ومن السنة حديث جابر عند مسلم « ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » ومن جهة المعنى أنها محبوسة عن التكسب لحق الزوج ، وانعقد الإجماع على

الوجوب ، لكن اختلفوا في تقديرها فذهب الجمهور إلى أنها بالكفاية ، والشافعي وطائفة — كما قال ابن المنذر — إلى أنها بالأمداد ، ووافق الجمهور من الشافعية أصحاب الحديث كابن خزيمة وابن المنذر ومن غيرهم أبو الفضل ابن عبدان ، وقال الروياني في « الحلية » هو القياس ، وقال النووي في « شرح مسلم » ما سيأتي في « باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ » بعد سبعة أبواب . وتمسك بعض الشافعية بأنها لو قدرت بالحاجة لسقطت نفقة المريضة والغنية في بعض الأيام ، فوجب إلحاقها بما يشبه الدوام وهو الكفارة لاشتراكهما في الاستقرار في الذمة ، ويقويه قوله تعالى ﴿ من أوسط ما تطعمون أهليكم ﴾ فاعتبروا الكفارة بها « والأمداد معتبرة في الكفارة » ويخشد في هذا الدليل أنهم صححوا الاعتياض عنه ، وبأنها لو أكلت معه على العادة سقطت بخلاف الكفارة فيهما ، والراجح من حيث الدليل أن الواجب الكفاية ، ولا سيما وقد نقل بعض الأئمة الإجماع الفعلي في زمن الصحابة والتابعين على ذلك ولا يحفظ عن أحد منهم خلافه .

**قوله ( أفضل الصدقة ما ترك غنى )** تقدم شرحه في أول الزكاة وبيان اختلاف ألفاظه وكذا قوله « واليد العليا » وقوله « وابدأ بمن تعول » أى بمن يجب عليك نفقته ، يقال عال الرجل أهله إذا ما بهم ، أى قام بما يحتاجون إليه من قوت وكسوة . وهو أمر بتقديم ما يجب على ما لا يجب . وقال ابن المنذر اختلف في نفقة من بلغ من الأولاد ولا مال له ولا كسب ، فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد أطفالا كانوا أو بالغين إنانا وذكرانا إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها ، وذهب الجمهور إلى أن الواجب أن ينفق عليهم حتى يبلغ الذكر أو تزوج الأنثى ثم لا نفقة على الأب إلا إن كانوا زمني ، فإن كانت لهم أموال فلا وجوب على الأب . وألحق الشافعي ولد الولد وإن سفل بالولد في ذلك ، وقوله « تقول المرأة » وقع في رواية للنسائي من طريق محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح به « فقيل من أعول يارسول الله ؟ قال امرأتك » الحديث ، وهو وهم والصواب ما أخرجه هو من وجه آخر عن ابن عجلان به وفيه « فستل أبو هريرة : من تعول يا أبا هريرة » وقد تمسك بهذا بعض الشراح وغفل عن الرواية الأخرى ، ورجح مافهمه بما أخرجه الدارقطني من طريق عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « المرأة تقول لزوجها أطعمني » ولا حجة فيه لأن في حفظ عاصم شيئا ، والصواب التفصيل ، وكذا وقع للإسماعيلي من طريق أبي معاوية عن الأعمش بسند حديث الباب « قال أبو هريرة تقول امرأتك الخ » وهو معنى قوله في آخر حديث الباب « لا هذا من كيس أبي هريرة » ووقع في رواية الإسماعيلي المذكورة « قالوا يا أبا هريرة شيء تقول من رأيك أو من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : هذا من كيسى » وقوله من كيسى هو بكسر الكاف للأكثر أى من حاصله إشارة إلى أنه من استنباطه مما فهمه من الحديث المرفوع مع الواقع ، ووقع في رواية الأصيلي بفتح الكاف أى من فطنته .

**قوله ( تقول المرأة إما أن تطعمني )** في رواية النسائي عن محمد بن عبد العزيز عن حفص بن غياث بسند حديث الباب « إما أن تنفق على » .

**قوله ( ويقول العبد أطعمني واستعملني )** في رواية الإسماعيلي « ويقول خادمك أطعمني وإلا فبعنى » .

**قوله ( ويقول الابن أطعمنى ، إلى من تدعنى )** ؟ في رواية النسائي والإسماعيلي « تكلني » وهو بمعناه . واستدل به على أن من كان من الأولاد له مال أو حرفة لا تجب نفقته على الأب ، لأن الذي يقول « إلى من



تدعني ؟ إنما هو من لا يرجع إلى شيء سوى نفقة الأب ، ومن له حرفة أو مال لا يحتاج إلى قول ذلك . واستدل بقوله « إما أن تطعمني وإما أن تطلقني » من قال يفرق بين الرجل وامرأته إذا أعسر بالنفقة واختارت فراقه ، وهو قول جمهور العلماء . وقال الكوفيون : يلزمها الصبر ، وتتعلق النفقة بذمته . واستدل الجمهور بقوله تعالى ﴿ ولا تمسكوهن ضاراً لتعتدوا ﴾ ، وأجاب المخالف بأنه لو كان الفراق واجباً لما جاز الإبقاء إذا رضيت ، ورد عليه بأن الإجماع دل على جواز الإبقاء إذا رضيت فبقى ماعداً على عموم النهي . وطعن بعضهم في الاستدلال بالآية المذكورة بأن ابن عباس وجماعة من التابعين قالوا : نزلت فيمن كان يطلق فإذا كادت العدة تنقضي راجع ، والجواب أن من قاعدتهم « أن العبرة بعموم اللفظ » . حتى تمسكوا بحديث جابر بن سمرة « اسكنوا في الصلاة » اترك رفع اليدين عند الركوع مع أنه إنما ورد في الإشارة بالأيدى في التشهد بالسلام على فلان وفلان ، وهنا تمسكوا بالسبب . واستدل للجمهور أيضاً بالقياس على الرقيق والحيوان ، فإن من أعسر بالإتفاق عليه أجبر على بيعه اتفاقاً . والله أعلم .

### باب حبس الرجل قوت سنة على أهله ، وكيف نفقات العيال ؟

[٥٣٥٧] ٥١٥٩- حدثني محمد بن نا وكيع عن ابن عيينة قال : قال لي معمر قال لي الثوري : هل سمعت في الرجل يجمع لأهله قوت سنتهم أو بعض السنة ؟ قال معمر : فلم يحضرني . ثم ذكرت حديثاً حدثناهُ ابن شهاب الزهري عن مالك بن أوس عن عمر بن الخطاب أن النبي صلى الله عليه كان يبيع نخل بني النضير ، ويحبس لأهله قوت سنتهم .

[٥٣٥٨] ٥١٦٠- حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان - وكان محمد بن جبير بن مطعم ذكر لي ذكراً من حديثه . فانطلقت حتى دخلت على مالك بن أوس فسألته ، فقال مالك : انطلقت حتى أدخل على عمر إذ أتاه حاجبه يرفاً فقال : هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد يستأذنون ؟ قال : نعم ، فأذن لهم ، قال : فدخلوا وسلموا فجلسوا ، ثم لبث يرفاً قليلاً فقال لعمر : هل لك في علي وعباس ؟ قال : نعم ، فأذن لهما . فلما دخلا سلما وجلسا . فقال عباس : يا أمير المؤمنين ، اقض بيني وبين هذا . فقال الرهط - عثمان وأصحابه - : يا أمير المؤمنين ، اقض بينهما وأرح أحدهما من الآخر . فقال عمر : اتشدوا . أنشدكم بالله الذي به تقوم السماء والأرض ، هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا نورث ، ما تركنا صدقة » . يريد رسول الله صلى الله عليه نفسه . قال الرهط : قد قال ذلك . فأقبل عمر على علي وعباس قال : أنشدكما بالله ، هل تعلمان أن رسول الله صلى الله عليه قال ذلك ؟ قالوا : قد قال ذلك . قال عمر : فإني أحدثكم عن هذا الأمر : إن الله كان خص رسولهُ في هذا المال بشيء لم يعطه أحداً غيره ، قال الله : ﴿ مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ ﴾ إلى : ﴿ قَدِيرٌ ﴾ . فكانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه . والله ما احتازها دونكم ، ولا استأثر بها عليكم ، لقد أعطاكموها وبشها فيكم حتى بقي منها هذا المال ، فكان رسول الله صلى الله عليه

يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَتَهُمْ مِنْ هَذَا الْمَالِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ فَيَجْعَلُهُ مَجْعَلُ مَالِ اللَّهِ . قَالَ : فَعَمِلَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حَيَاتَهُ . أَنْشَدَتْكُمْ بِاللَّهِ ، هَلْ تَعْلَمُونَ ذَلِكَ ؟ قَالُوا : نَعَمْ . قَالَ لَعَلِّي وَعَبَّاسُ : أَنْشَدَكُمْ بِاللَّهِ ، هَلْ تَعْلَمَانِ ذَلِكَ ؟ قَالَا : نَعَمْ . ثُمَّ تَوَفَّى اللَّهُ نَبِيَّهُ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَقَبَضَهَا أَبُو بَكْرٍ فَعَمِلَ فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْتَمَا حِينَئِذٍ - وَأَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ - تَزْعُمَانِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَذَا وَكَذَا ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ فِيهَا صَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ . ثُمَّ تَوَفَّى اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ ، فَقُلْتُ : أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَبِي بَكْرٍ ، فَقَبَضْتُهَا سَنَتَيْنِ أَعْمَلُ فِيهَا بِمَا عَمِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَبُو بَكْرٍ . ثُمَّ جِئْتُمَانِي وَكَلِمَتُكُمَا وَاحِدَةٌ وَأَمْرُكُمَا جَمِيعٌ . جِئْتَنِي تَسْأَلْنِي نَصِيْبَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ ، وَإِنْ هَذَا يَسْأَلُنِي نَصِيْبَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَبْيَهِهَا ، فَقُلْتُ : إِنْ شِئْتُمَا دَفَعْتُهِ إِلَيْكُمَا ، عَلَى أَنْ عَلَيْكُمَا عَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ لَتَعْمَلَانِ فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَبِمَا عَمِلْتُ بِهِ فِيهَا مِنْذُ وَلِيْتُهَا ، وَإِلَّا فَلَا تَكْلِمَانِي فِيهَا . فَقُلْتُمَا : ادْفَعُهَا إِلَيْنَا بِذَلِكَ . فَدَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ . أَنْشَدَكُمْ بِاللَّهِ هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ ؟ فَقَالَ الرَّهْطُ : نَعَمْ . قَالَ : فَأَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ أَنْشَدُكُمَا بِاللَّهِ ، هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ ؟ قَالَا : نَعَمْ . قَالَ : أَفَتَلْتَمِسَانِ مِنِّي قَضَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ ؟ فَوَالَّذِي بَإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ لَا أَقْضِي فِيهَا قَضَاءً غَيْرَ ذَلِكَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ ، فَإِنْ عَجَزْتُمَا عَنْهَا فَادْفَعَاهَا فَأَنَا أَكْفِيكُمَاهَا .

**قوله ( باب حبس الرجل قوت سنة على أهله ، وكيف نفقات العيال ) ؟** ذكر فيه حديث عمر ، وهو مطابق لركن الترجمة الأول ، وأما الركن الثاني وهو كيفية النفقة على العيال فلم يظهر لي أولاً وجه أخذه من الحديث ، ولا رأيت من تعرض له ، ثم رأيت أنه يمكن أن يؤخذ منه دليل التقدير لأن مقدار نفقة السنة إذا عرف عرف منه توزيعها على أيام السنة فيعرف حصة كل يوم من ذلك ، فكأنه قال : لكل واحدة في كل يوم قدر معين من المغل المذكور ، والأصل في الإطلاق التسوية .

**قوله ( حدثني محمد بن سلام )** كذا في رواية كريمة ، ولأكثر « حدثني محمد » حسب .

**قوله ( قال لي معمر قال لي الثوري )** هذا الحديث مما فات ابن عيينة سماعه من الزهري فرواه عنه بواسطة معمر ، وقد رواه أيضاً عن عمرو بن دينار عن الزهري بأتم من سياق معمر ، وتقدم في تفسير سورة الحشر . وأخرجه الحميدي وأحمد في مسنديهما عن سفيان عم معمر وعمرو بن دينار جميعاً عن الزهري ، وقد أخرج مسلم رواية معمر وحدها عن يحيى بن يحيى عن سفيان عن معمر عن الزهري ولكنه لم يسق لفظه وقد أخرج إسحق بن راهويه رواية معمر منفردة عن سفيان عنه عن الزهري بلفظ « كان ينفق على أهله نفقة سنة من مال بني النضير ويجعل ما بقى في الكراع والسلاح » وقد أخرج مسلم الحديث مطولاً من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ، وفي كل من الإسنادين رواية الأقران ، فإن ابن عيينة عن معمر قرينان ، وعمرو بن دينار عن الزهري كذلك . ويؤخذ منه المذاكرة بالعلم وإلقاء العالم المسألة على نظيره ليستخرج ما عنده من الحفظ ، وثبت معمر وإنصافه لكونه اعترف أنه لا يستحضر إذ ذاك في المسألة شيئاً ، ثم لما تذكرها أخبر بالواقعة كما هي ولم يأنف مما تقدم .

**قوله ( كان يبيع نخل بنى النضير ويحبس لأهله قوت سنتهم )** كذا أورده مختصرا ثم ساق المصنف الحديث بطوله من طريق عقيل عن ابن شهاب الزهري ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل فرض الخمس . قال ابن دقيق العيد : في الحديث جواز الادخار للأهل قوت سنة ، وفي السياق ما يؤخذ منه الجمع بينه وبين حديث « كان لا يدخر شيئا لغد » فيحمل على الادخار لنفسه وحديث الباب على الادخار لغيره ، ولو كان له في ذلك مشاركة ، لكن المعنى أنهم المقصد بالادخار دونه حتى لو لم يوجدوا لم يدخر ، قال : والمتكلمون على لسان الطريقة جعلوا أو بعضهم مازاد على السنة خارجا عن طريقة التوكل انتهى . وفيه إشارة الى الرد على الطبري حيث استدلل بالحديث على جواز الادخار مطلقا خلافا لمن منع ذلك ، وفي الذي نقله الشيخ تقييد بالسنة اتباعا للخير الوارد ، لكن استدلال الطبري قوى ، بل التقييد بالسنة إنما جاء من ضرورة الواقع ، لأن الذي كان يدخر لم يكن يحصل إلا من السنة الى السنة ، لأنه كان إما تمرا وإما شعيرا ، فلو قدر أن شيئا مما يدخر كان لا يحصل إلا من سنتين إلى سنتين لاقتضى الحال جواز الادخار لأجل ذلك ، والله أعلم . ومع كونه صلى الله عليه وسلم كان يحتبس قوت سنة لعياله فكان في طول السنة ربما استجره منهم لمن يرد عليه ويعوضهم عنه ، ولذلك مات صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة على شعير اقترضه قوتا لأهله . واختلف في جواز ادخار القوت لمن يشتريه من السوق ، قال عياض : أجازوه قوم واحتجوا بهذا الحديث ، ولا حجة فيه لأنه إنما كان من مغل الأرض ، ومنعه قوم إلا أن كان لا يضر بالسعر ، وهو متجه إرفاقا بالناس . ثم محل هذا الاختلاف إذا لم يكن في حال الضيق ، وإلا فلا يجوز الادخار في تلك الحالة أصلا

### باب نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ، ونفقة الولد

[٥٣٥٩] ٥١٦١ - حدثنا ابن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة عن عائشة قالت : جاءت هند بنت عتبة فقالت : يا رسول الله ، إن أباسفيان رجلا مسيكا ، فهل علي حرج أن أطعم من الذي له عيالنا ؟ قال : « لا . إلا بالمعروف » .

[٥٣٦٠] ٥١٦٢ - حدثنا يحيى قال نا عبد الرزاق عن معمر عن همام قال سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه عليه قال : « إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فله نصف أجره » .

**قوله ( باب نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد )** ذكر فيه حديث عائشة في قصة هند امرأة أبي سفيان وسيأتي شرحه بعد أربعة أبواب . وحديث أبي هريرة « إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها » وقد مر شرحه في أواخر النكاح .

( تنبيه ) : وقعت هذه الترجمة وحديثها متأخرة عن الباب الذي بعده عند النسفي

### باب

﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ إلى قوله : ﴿ بِصِيرٍ ﴾ . وقال : ﴿ وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ . وقال : ﴿ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسْتَزْعُ لَه أُخْرَى ﴾ ﴿ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ الآية وقال يونس عن الزهري : نهى الله أن تضار والدة بولدها ، وذلك أن تقول الوالددة : لست مرضعته ، وهي أمثل له غذاء وأشفق عليه وأرفق به من غيرها ، فليس لها أن تأبى بعد أن يعطيها من نفسه ما جعل

الله عليه ، وليس للمولود له أن يُضار بولده والدته فيمنعها أن ترضعه ضراراً لها إلى غيرها ، فلا جناح عليهما أن يسترزعا عن طيب نفس الوالد والوالدة . وإن أرادا فصلاً عن تراضٍ فلا جناح عليهما<sup>(١)</sup> بعد أن يكون ذلك عن تراضٍ منهما وتشاور . فصالة : فطامه .

**قوله ( باب والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين — الى قوله — بصير )** كذا لأبي ذر والأكثر ، وفي رواية كريمة « إلى قوله بما تعملون بصير » وقال ﴿ وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ﴾ وقال ﴿ وإن تعاسرتم فسترزعه له أخرى لينفق ذو سعة من سعته ﴾ قيل دلت الآية الأولى على إيجاب الإنفاق على المرضعة من أجل رضاعها الولد ، كانت في العصمة أم لا . وفي الثانية الإشارة إلى قدر المدة التي يجب ذلك فيها . وفي الثالثة الإشارة إلى مقدار الإنفاق وأنه بالنظر لحال المنفق . وفيها أيضاً الإشارة إلى أن الإرضاع لا يتحتم على الأم ، وقد تقدم في أوائل النكاح في « باب لا رضاع بعد حولين » البحث في معنى قوله تعالى ﴿ وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ﴾ وأخرج الطبري عن ابن عباس أن إرضاع الحولين مختص بمن وضعت لستة أشهر ، فمهما وضعت لأكثر من ستة أشهر نقص من مدة الحولين تمسكاً بقوله تعالى ﴿ وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ﴾ . وتعقب بمن زاد حملها على ثلاثين شهراً فإنه يلزم إسقاط مدة الرضاعة ولا قائل به ، والصحيح أنها محمولة على الغالب وأخذ من الآية الأولى والثانية أن من ولد لستة أشهر فما فوقها التحق بالزوج .

**قوله ( وقال يونس )** هو ابن يزيد ، وهذا الأثر وصله ابن وهب في جامعه عن يونس قال « قال ابن شهاب — فذكره إلى قوله — وتشاور » وأخرجه ابن جرير من طريق عقيل عن ابن شهاب نحوه . وقوله « ضراراً لها إلى غيرها » يتعلق بمنعها أى منعها ينتهي إلى رضاع غيرها ، فإذا رضيت فليس له ذلك . ووقع في رواية عقيل « والوالدات أحق برضاع أولادهن ، وليس لوالدة أن تضار ولدها فتأني رضاعه وهي تعطي عليه ما يعطي غيرها ، وليس للمولود له أن ينزع ولده منها ضراراً لها وهي تقبل من الأجر ما يعطي غيرها ، فإن أرادا فصلاً الولد عن تراضٍ منهما وتشاور دون الحولين فلا بأس » .

**قوله في آخر الكلام ( فصالة فطامه )** هو تفسير ابن عباس ، أخرجه الطبري عنه وعن السدي وغيرهما ، والفصال مصدر يقال فاصلته أفاصله مفاصلة وفصلاً إذا فارقت من خلطة كانت بينهما ، وفصال الولد منعه من شرب اللبن ، قال ابن بطال : قوله تعالى ﴿ والوالدات يرضعن ﴾ لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر لما فيه من الإلزام ، كقولك حسبك درهم أى اكتف بدرهم ، قال : ولا يجب على الوالدة إرضاع ولدها إذا كان أبوه حياً موسراً بدليل قوله تعالى ﴿ فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن ﴾ قال ﴿ وإن تعاسرتم فسترزعه له أخرى ﴾ فدل على أنه لا يجب عليها إرضاع ولدها ، ودل على أن قوله ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن ﴾ سيق لمبلغ غاية الرضاعة التي مع اختلاف الوالدين في رضاع المولود جعلت حداً فاصلاً . قلت : وهذا أحد القولين عن ابن عباس أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وعن ابن عباس أنه مختص بمن ولدت لستة أشهر كما تقدم قريباً أخرجه الطبري أيضاً بسند صحيح ، إلا أنه اختلف في وصله أو وقفه على عكرمة ، وعن ابن عباس قول ثالث أن الحولين لغاية الإرضاع وأن لا رضاع بعدهما أخرجه الطبري أيضاً ورجاله ثقات إلا أنه منقطع بين الزهري وابن عباس ، ثم أخرج بإسناد صحيح عن ابن مسعود قال : ما كان من رضاعة بعد الحولين فلا رضاع ، وعن ابن عباس أيضاً بسند صحيح مثله ، ثم أسند عن قتادة قال : كان إرضاعها الحولين فرضاً ثم خفف بقوله تعالى ﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ والقول الثاني هو الذي عول عليه البخاري ، ولهذا عقب الآية الأولى بالآية الثانية وهي قوله تعالى

﴿ وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ﴾ وما جزم به ابن بطال من أن الخبر بمعنى الأمر هو قول الأكثر ، لكن ذهب جماعة إلى أنها خبر عن المشروعية ، فإن بعض الوالدات يجب عليهن ذلك وبعضهن لا يجب كما سيأتي بيانه ، فليس الأمر على عتومه ، وهذا هو السر في العدول عن التصريح بالإلزام كأن يقال : وعلى الوالدات إرضاع أولادهن كما جاء بعده ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ قال ابن بطال : وأكثر أهل التفسير على أن المراد بالوالدات هنا المبتوتات المطلقات ، وأجمع العلماء على أن أجره الرضاع على الزوج إذا خرجت المطلقة من العدة ، والأم بعد البينونة أولى بالرضاعة إلا إن وجد الأب من يرضع له بدون ما سألت ، إلا أن لا يقبل الولد غيرها فتجبر بأجرة مثلها ، وهو موافق للمنقول هنا عن الزهري ، واختلفوا في المتزوجة : فقال الشافعي وأكثر الكوفيين لا يلزمها إرضاع ولدها ، وقال مالك وابن أبي ليلى من الكوفيين تجبر على إرضاع ولدها مادامت متزوجة بوالده ، واحتج القائلون بأنها لا تجبر بأن ذلك إن كان لحرمة الولد فلا يتجه لأنها لا تجبر عليه إذا كانت مطلقة ثلاثا بإجماع ، مع أن حرمة الولدية موجودة ، وإن كان لحرمة الزوج لم يتجه أيضا لأنه لو أراد أن يستخدمها في حق نفسه لم يكن له ذلك ففي حق غيره أولى اهـ . ويمكن أن يقال إن ذلك لحرمتها جميعا ، وقد تقدم كثير من مباحث الرضاع في أوائل النكاح ، والله أعلم .

### باب عمل المرأة في بيت زوجها

[٥٣٦١] ٥١٦٣ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن شعبه قال حدثني الحكم عن ابن أبي ليلى قال نا علي بن أبي طالب : أن فاطمة أتت النبي صلى الله عليه تشكو إليه ما تلقى في يدها من الرحي - وبلغها أنه جاءه رقيق - فلم تصادفه ، فذكرت ذلك لعائشة . فلما جاء أخبرته عائشة . قال : فجاءنا وقد أخذنا مضاجعنا ، فذهبنا نقوم فقال : « على مكانكما » . فجاء فقعد بيني وبينها حتى وجدت برد قدمه على بطني . فقال : « ألا أدلكما على خير مما سألتما ؟ إذا أخذتما مضاجعكما - أو أويتما إلى فراشكما - فسبحا ثلاثا وثلاثين ، واحمدا ثلاثا وثلاثين ، وكبرا أربعاً وثلاثين ، فهو خير لكما من خادم » .

**قوله ( باب عمل المرأة في بيت زوجها )** أورد فيه حديث على في طلب فاطمة الخادم ، والحجة منه قوله فيه « تشكو إليه ما تلقى في يدها من الرحي » ، وقد تقدم الحديث في أوائل فرض الخمس وأن شرحه يأتي في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى ، وسأذكر شيئا مما يتعلق بهذا الباب في الباب الذي يليه . ويستفاد من قوله « ألا أدلكما على خير مما سألتما » أن الذي يلزم ذكر الله يعطي قوة أعظم من القوة التي يعملها له الخادم ، أو تسهل الأمور عليه بحيث يكون تعاطيه أموره أسهل من تعاطي الخادم لها ، هكذا استنبطه بعضهم من الحديث ، والذي يظهر أن المراد أن نفع التسبيح مختص بالدار الآخرة ونفع الخادم مختص بالدار الدنيا ، والآخرة خير وأبقى

### باب خادم المرأة

[٥٣٦٢] ٥١٦٤ - حدثنا الحميدي قال نا سفيان قال نا عبيد الله بن أبي يزيد سمع مجاهدا سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى يحدث عن علي بن أبي طالب : أن فاطمة أتت إلى النبي صلى الله عليه تسأله خادما ، فقال : « ألا أخبرك ما هو خير لك منه ، تسبحين الله عند منامك ثلاثا وثلاثين ، وتحمدين الله ثلاثا وثلاثين ، وتكبرين الله أربعاً وثلاثين » . ثم قال سفيان : إحداهن أربعاً وثلاثين <sup>(١)</sup> ، فما تركتها بعد . قيل : ولا ليلة صفيين ؟ قال : ولا ليلة صفيين . (١) وهو على الحكاية .

**قوله ( باب خادم المرأة )** أى هل يشرع ويلزم الزوج إخدامها ؟ ذكر فيه حديث على المذكور في الذي قبله وسياقه أخصر منه ، قال الطبري : يؤخذ منه أن كل من كانت لها طاقة من النساء على خدمة بيتها في خبز أو طحن أو غير ذلك أن ذلك لا يلزم الزوج إذا كان معروفاً أن مثلها يلي ذلك بنفسه . ووجه الأخذ أن فاطمة لما سألت أباه صلى الله عليه وسلم الخادم لم يأمر زوجها بأن يكفيها ذلك إما بإخدامها خادماً أو باستئجار من يقوم بذلك أو بتعاطي ذلك بنفسه ولو كانت كفاية ذلك إلى على لأمره به كما أمره أن يسوق إليها صداقها قبل الدخول ، مع أن سوق الصداق ليس بواجب إذا رضيت المرأة أن تؤخره ، فكيف يأمره بما ليس بواجب عليه ويترك أن يأمره بالواجب ؟ وحكى ابن حبيب عن أصبغ وابن الماجشون عن مالك أن خدمة البيت تلزم المرأة ولو كانت الزوجة ذات قدر وشرف إذا كان الزوج معسراً ، قال : ولذلك ألزم النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بالخدمة الباطنة وعليها بالخدمة الظاهرة . وحكى ابن بطلان أن بعض الشيوخ قال : لا نعلم في شيء من الآثار أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى على فاطمة بالخدمة الباطنة ، وإنما جرى الأمر بينهم على ماتعارفوه من حسن العشرة وجميل الأخلاق ، وأما أن تجبر المرأة على شيء من الخدمة فلا أصل له ، بل الإجماع منعقد على أن على الزوج مؤنة الزوجة كلها . ونقل الطحاوي الإجماع على أن الزوج ليس له إخراج خادم المرأة من بيته ، فدل على أنه يلزمه نفقة الخادم على حسب الحاجة إليه . وقال الشافعي والكوفيون : يفرض لها ولخادمتها النفقة إذا كانت ممن تخدم . وقال مالك والليث ومحمد بن الحسن : يفرض لها ولخادمتها إذا كانت خطيرة وشذ أهل الظاهر فقالوا ليس على الزوج أن يخدمها ولو كانت بنت الخليفة ، وحجة الجماعة قوله تعالى ﴿ وعاشروهن بالمعروف ﴾ وإذا احتاجت إلى من يخدمها فامتنع لم يعاشرها بالمعروف . وقد تقدم كثير من مباحث هذا الباب في « باب الغيرة » من أواخر النكاح في شرح حديث أسماء بنت أبي بكر في ذلك

### باب خدمة الرجل في أهله

٥١٦٥ - حدثنا محمد بن عرعرة قال نا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد : سألت عائشة : ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع في البيت ؟ قالت : كان في مهنة أهله ، فإذا سمع الأذان خرج . [٥٣٦٣]

**قوله ( باب خدمة الرجل في أهله )** أى بنفسه .

**قوله ( كان يكون )** سقط لفظ « يكون » من رواية المستملي والسرخسي ، وقد تقدم ضبط المهنة وأنه بفتح الميم ويجوز كسرهما في كتاب الصلاة ، وقال ابن التين : ضبط في الأمهات بكسر الميم ، وضبطه الهروي بالفتح ، وحكى الأزهرى عن شمر عن مشايخه أن كسرهما خطأ .

**قوله ( فإذا سمع الأذان خرج )** تقدم شرحه مع شرح بقية الحديث مستوفى في أبواب فضل الجماعة من كتاب الصلاة .

( تنبيه ) : وقع هنا للنسفي وحده ترجمة نصها « باب هل لي من أجر في بنى أبي سلمة » وبعده الحديث الآتي في « باب وعلى الوارث مثل ذلك » والراجع ما عند الجماعة

باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف

٥١٦٦- حدثني محمد بن المثني قال نا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة: أن هند بنت عتبة قالت: يا رسول الله، إن أباسفيان رجلاً شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم. فقال: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف».

قوله (باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف) أخذ المصنف هذه الترجمة من حديث الباب بطريق الأولى، لأنه دل على جواز الأخذ لتكملة النفقة فكذا يدل على جواز أخذ جميع النفقة عند الامتناع.

قوله (يحيى) هو ابن سعيد القطان، وهشام هو ابن عروة.

قوله (أن هند بنت عتبة) كذا في هذه الرواية هنداً بالصرف، ووقع في رواية الزهري عن عروة الماضية في المظالم بغير صرف «هند بنت عتبة بن ربيعة» أي ابن عبد شمس بن عبد مناف. وفي رواية الشافعي عن أنس بن عياض عن هشام «إن هنداً أم معاوية وكانت هند لما قتل أبوها عتبة وعمها شيبة وأخوها الوليد يوم بدر شق عليها، فلما كان يوم أحد وقتل حمزة فرحت بذلك وعمدت إلى بطنه فشقتها وأخذت كبده فلاكها ثم لفظتها، فلما كان يوم الفتح ودخل أبو سفيان مكة مسلماً — بعد أن أسرته خيل النبي صلى الله عليه وسلم تلك الليلة فأجاره العباس — غضبت هند لأجل إسلامه، وأخذت بلحيته. ثم إنها بعد استقرار النبي صلى الله عليه وسلم بمكة جاءت فأسلمت وبايعت» وقد تقدم في أواخر المناقب أنها قالت له «يا رسول الله ما كان على ظهر الأرض من أهل خباء أحب إلى أن يذلوا من أهل خبائك»، وما على ظهر الأرض اليوم أهل خباء أحب إلى أن يعزوا من أهل خبائك. فقال: أيضاً والذي نفسي بيده. ثم قالت: يا رسول الله، إن أباً سفيان الخ. وذكر ابن عبد البر أنها ماتت في المحرم سنة أربع عشرة يوم مات أبو قحافة والد أبي بكر الصديق. وأخرج ابن سعد في «الطبقات» ما يدل على أنها عاشت بعد ذلك، فروى عن الواقدي عن ابن أبي سيرة عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم «أن عمر استعمل معاوية على عمل أخيه، فلم يزل والياً لعمر حتى قتل واستخلف عثمان فأقره على عمله وأفرده بولاية الشام جميعاً، وشخص أبو سفيان إلى معاوية ومعه ابنه عتبة وعنيسة، فكتب هند إلى معاوية قد قدم عليك أبوك وأخواك، فاحمل أباك على فرس وأعطه أربعة آلاف درهم، واحمل عتبة على بغل وأعطه ألفي درهم، واحمل عنيسة على حمار وأعطه ألف درهم، ففعل ذلك. فقال أبو سفيان: أشهد بالله أن هذا عن رأي هند» قلت: كان عتبة منها وعنيسة من غيرها أمه عاتكة بنت أبي أزيهر الأزدي. وفي «الأمثال للميداني» أنها عاشت بعد وفاة أبي سفيان، فإنه ذكر قصة فيها أن رجلاً سأل معاوية أن يزوجه أمه فقال: إنها قعدت عن الولد. وكانت وفاة أبي سفيان في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين.

قوله (إن أباً سفيان) هو صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس زوجها، وكان قد رأس في قريش بعد وفاة بدر، وسار بهم في أحد، وساق الأحزاب يوم الخندق، ثم أسلم ليلة الفتح كما تقدم مبسوطاً في المغازي.

قوله (رجل شحيح) تقدم قبل بثلاثة أبواب «رجل مسيك» واختلف في ضبطه فالأكثر بكسر الميم وتشديد السين على المبالغة، وقيل بوزن شحيح، قال النووي: هذا هو الأصح من حيث اللغة وإن كان الأول أشهر في الرواية، ولم يظهر لي كون الثاني أصح فإن الآخر مستعمل كثيراً مثل شريب وسكير وإن كان الخفيف أيضاً فيه نوع مبالغة لكن المشدد أبلغ، وقد تقدمت عبارة النهاية في كتاب الأشخاص حيث قال: المشهور في

كتب اللغة الفتح والتخفيف . وفي كتب المحدثين الكسر والتشديد . والشح البخل مع حرص ، والشح أعم من البخل لأن البخل يختص بمنع المال والشح بكل شيء ، وقيل الشح لازم كالطبع والبخل غير لازم ، قال القرطبي : لم ترد هند وصف أبي سفيان بالشح في جميع أحواله ، وإنما وصفت حالها معه وأنه كان يقتر عليها وعلى أولادها ، وهذا لا يستلزم البخل مطلقا فإن كثيرا من الرؤساء يفعل ذلك مع أهله ويؤثر الأجانب استئلافا لهم . قلت : وورد في بعض الطرق لقول هند هذا سبب يأتي ذكره قريبا .

**قوله ( إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم )** زاد الشافعي في روايته « سرا ، فهل عليّ في ذلك من شيء » ؟ ووقع في رواية الزهري « فهل على حرج أن أطعم من الذي له عيالنا » ؟

**قوله ( فقال : خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف )** في رواية شعيب عن الزهري التي تقدمت في المظالم « لخرج عليك أن تطعمهم بالمعروف » قال القرطبي : قوله « خذي » أمر بإباحة بدليل قوله « لا حرج » والمراد بالمعروف القدر الذي عرف بالعادة أنه الكفاية قال : وهذه الإباحة وإن كانت مطلقة لفظا لكنها مقيدة معنى ، كأنه قال : إن صح ما ذكرت . وقال غيره : يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم علم صدقها فيما ذكرت فاستغنى عن التقييد . واستدل بهذا الحديث على جواز ذكر الإنسان بما لا يعجبه إذا كان على وجه الاستفتاء والاشتكاء ونحو ذلك ، وهو أحد المواضع التي تباح فيها الغيبة . وفيه من الفوائد جواز ذكر الإنسان بالتعظيم كاللقب والكنية ، كذا قيل وفيه نظر ، لأن أبا سفيان كان مشهورا بكنيته دون اسمه فلا يدل قولها « إن أبا سفيان » على إرادة التعظيم . وفيه جواز استماع كلام أحد الخصمين في غيبة الآخر . وفيه أن من نسب إلى نفسه أمرا عليه فيه غضاضة فليقرنه بما يقيم عذره في ذلك . وفيه جواز سماع كلام الأجنبية عند الحكم والإفتاء عند من يقول إن صوتها عورة ويقول جاز هنا للضرورة . وفيه أن القول قول الزوجة في قبض النفقة ، لأنه لو كان القول قول الزوج إنه منفق لكلفت هذه البينة على إثبات عدم الكفاية وأجاب المازري عنه بأنه من باب تعليق الفتيا لا القضاء . وفيه وجوب نفقة الزوجة وأنها مقدرة بالكفاية ، وهو قول أكثر العلماء ، وهو قول للشافعي حكاه الجويني ، والمشهور عن الشافعي أنه قدرها بالأمداد فعلى الموسر كل يوم مدان والمتوسط مد ونصف والمعسر مد ، وتقريرها بالأمداد رواية عن مالك أيضا ، قال النووي في « شرح مسلم » : وهذا الحديث حجة على أصحابنا . قلت : وليس صريحا في الرد عليهم ، لكن التقدير بالأمداد محتاج إلى دليل فإن ثبت حملت الكفاية في حديث الباب على القدر المقدر بالأمداد ، فكأنه كان يعطيها وهو موسر ما يعطي المتوسط فأذن لها في أخذ التكملة ، وقد تقدم الاختلاف في ذلك في « باب وجوب النفقة على الأهل » وفيه اعتبار النفقة بحال الزوجة ، وهو قول الحنفية ، واختار الخصاص منهم أنها معتبرة بحال الزوجين معا ، قال صاحب « الهداية » وعليه الفتوى ، والحجة فيه ضم قوله تعالى ﴿ لينفق ذو سعة من سعته ﴾ الآية إلى هذا الحديث ، وذهبت الشافعية إلى اعتبار حال الزوج تمسكا بالآية ، وهو قول بعض الحنفية ، وفيه وجوب نفقة الأولاد بشرط الحاجة ، والأصح عند الشافعية اعتبار الصغر أو الزمانة . وفيه وجوب نفقة خادم المرأة على الزوج ، قال الخطابي : لأن أبا سفيان كان رئيس قومه ويبعد أن يمنح زوجته وأولاده النفقة ، فكأنه كان يعطيها قدر كفايتها وولدها دون من يخدمهم فأضافت ذلك إلى نفسها لأن خادمها داخل في جملتها . قلت : ويحتمل أن يتمسك لذلك بقوله في بعض طرقه « أن أطعم من الذي له عيالنا » واستدل به على وجوب نفقة الابن على الأب ولو كان الابن كبيرا ، وتعقب بأنها واقعة عين ولا عموم في الأفعال ، فيحتمل أن يكون المراد بقولها « بنى » بعضهم أى من كان صغيرا أو كبيرا زمنا لا جميعهم . واستدل به على أن من له عند غيره حق وهو عاجز عن استيفائه جاز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذنه ، وهو قول الشافعي وجماعة ، وتسمى مسألة الظفر ، والراجح عندهم لا يأخذ غير جنس حقه إلا إذا تعذر جنس حقه ،



وعن أبي حنيفة المنع ، وعنه يأخذ جنس حقه ولا يأخذ من غير جنس حقه إلا أحد التقدين بدل الآخر ، وعن مالك ثلاث روايات كهذه الآراء ، وعن أحمد المنع مطلقا وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأشخاص والملازمة ، قال الخطابي يؤخذ من حديث هند جواز أخذ الجنس وغير الجنس ، لأن منزل الشحيح لا يجمع كل ما يحتاج إليه من النفقة والكسوة وسائر المرافق اللازمة وقد أطلق لها الإذن في أخذ الكفاية من ماله ، قال : ويدل على صحة ذلك قولها في رواية أخرى « وإنه لا يدخل على بيتي ما يكفيني وولدي » . قلت : ولا دلالة فيه لما ادعاه من أن بيت الشحيح لا يحتوي على كل ما يحتاج إليه لأنها نفت الكفاية مطلقا فتناول جنس ما يحتاج إليه وما لا يحتاج إليه ، ودعواه أن منزل الشحيح كذلك مسلمة لكن من أين له أن منزل أبي سفيان كان كذلك ؟ والذي يظهر من سياق القصة أن منزله كان فيه كل ما يحتاج إليه إلا أنه كان لا يمكنها إلا من القدر الذي أشارت إليه فاستأذنت أن تأخذ زيادة على ذلك بغير علمه ، وقد وجه ابن المنير قوله أن في قصة هند دلالة على أن لصاحب الحق أن يأخذ من غير جنس حقه بحيث يحتاج إلى التقويم ، لأنه عليه الصلاة والسلام أذن لهند أن تفرض لنفسها وعبادها قدر الواجب ، وهذا هو التقويم بعينه بل هو أدق منه وأعسر . واستدل به على أن للمرأة مدخلا في القيام على أولادها وكفالتهم والإنفاق عليهم ، وفيه اعتماد العرف في الأمور التي لاتحديد فيها من قبل الشرع . وقال القرطبي فيه اعتبار العرف في الشرعيات خلافا لمن أنكر ذلك لفظا وعمل به معنى كالشافعية ، كذا قال ، والشافعية إنما أنكروا العمل بالعرف إذا عارضه النص الشرعي أو لم يرشد النص الشرعي إلى العرف ، واستدل به الخطابي على جواز القضاء على الغائب ، وسيأتي في كتاب الأحكام أن البخاري ترجم « لقضاء على الغائب » وأورد هذا الحديث من طريق سفيان الثوري عن هشام بلفظ « إن أبا سفيان رجل شحيح فأتاحت أن آخذ من ماله ، قال : خذي ما يكفيك وللدك بالمعروف » وذكر النووي أن جمعا من العلماء من أصحاب الشافعي ومن غيرهم استدلوا بهذا الحديث لذلك ، حتى قال الرافعي في « القضاء على الغائب » : احتج أصحابنا على الحنفية في منعهم القضاء على الغائب بقصة هند ، وكان ذلك قضاء من النبي صلى الله عليه وسلم على زوجها وهو غائب ، قال النووي : ولا يصح الاستدلال ، لأن هذه القصة كانت بمكة وكان أبو سفيان حاضرا بها ، وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائبا عن البلد أو مستترا لا يقدر عليه أو متعززا ، ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجودا فلا يكون قضاء على الغائب بل هو إفتاء ، وقد وقع في كلام الرافعي في عدة مواضع أنه كان إفتاء اهـ . واستدل بعضهم على أنه كان غائبا بقول هند « لا يعطيني » إذ لو كان حاضرا لقلت لا ينفق على ، لأن الزوج هو الذي يباشر الإنفاق . وهذا ضعيف لجواز أن يكون عادته أن يعطيها جملة ويأذن لها في الإنفاق مفرقا . نعم قول النووي إن أبا سفيان كان حاضرا بمكة حق ، وقد سبقه إلى الجزم بذلك السهيلي ، بل أورد أخص من ذلك وهو أن أبا سفيان كان جالسا معها في المجلس ، لكن لم يسق إسناده ، وقد ظفرت به في « طبقات ابن سعد » أخرجه بسند رجاله رجال الصحيح ، إلا أنه مرسل عن الشعبي « إن هند لما بايعت ولجاء قوله ولا يسرقن قالت : قد كنت أصبت من مال أبي سفيان فقال أبو سفيان : فما أصبت من مالي فهو حلال لك » . قلت : ويمكن تعدد القصة وأن هذا وقع لما بايعت ثم جاءت مرة أخرى فسألت عن الحكم ، وتكون فهمت من الأول إحلال أبي سفيان لها مامضى فسألت عما يستقبل ، لكن يشكل على ذلك ما أخرجه ابن طنذه في « المعرفة » من طريق عبد الله بن محمد بن زاذان عن هشام بن عروة عن أبيه قال « قالت هند لأبي سفيان : إني أريد أن أباع ، قال : فإن فعلت فاذهي معك برجل من قومك ، فذهبت إلى عثمان فذهب معها ، فدخلت منتقبة فقال : بايعي أن لا تشركي » الحديث ، وفيه « فلما فرغت قالت : يا رسول الله إن أبا سفيان رجل بخيل — الحديث — قال : ماتقول يا أبا سفيان ؟ قال : أما يابسا فلا ، وأما رطباً فأحله » وذكر أبو نعيم في « المعرفة » أن عبد الله تفرد به بهذا السياق وهو ضعيف ، وأول حديثه يقتضي أن أبا سفيان لم يكن معها وإخبره

يدل على أنه كان حاضرا ؛ لكن يجتمل أن يكون كل منهما توجه وحده أو أرسل إليه لما اشتكت منه ، ويؤيد هذا الاحتمال الثاني ما أخرجه الحاكم في تفسير الممتحنة من « المستدرك » عن فاطمة بنت عتبة « أن أبا حذيفة بن عتبة ذهب بها وبأختها هند يبايعان ، فلما اشترط ولا يسرقن قالت هند : لا أبأبعك على السرقة ، إني أسرق من زوجي ، فكف حتى أرسل إلى أبي سفيان يتحلل لها منه فقال : أما الرطب فنعم وأما اليايس فلا » والذي يظهر لي أن البخاري لم يرد أن قصة هند كان قضاء على أبي سفيان وهو غائب ، بل استدل بها على صحة القضاء على الغائب ولو لم يكن ذلك قضاء على غائب بشرطه ، بل لما كان أبو سفيان غير حاضر معها في المجلس وأذن لها أن تأخذ من ماله بغير إذنه قدر كفايتها كان في ذلك نوع قضاء على الغائب فيحتاج من منعه أن يجيب عن هذا ، وقد انبنى على هذا خلاف يتفرع منه وهو أن الأب إذا غاب أو امتنع من الإنفاق على ولده الصغير أذن القاضي للأُم إذا كانت فيها أهلية ذلك في الأخذ من مال الأب إن أمكن أو في الاستقراض عليه والإنفاق على الصغير ، وهل لها الاستقلال بذلك بغير إذن القاضي ؟ وجهان ينبنيان على الخلاف في قصة هند ، فإن كانت إفتاء جاز لها الأخذ بغير إذن ، وإن كانت قضاء فلا يجوز إلا بإذن القاضي . ومما رجح به أنه كان قضاء لافتيا التعبير بصيغة الأمر حيث قال لها « خذي » ولو كان فتيا لقال مثلا : لا حرج عليك إذا أخذت ، ولأن الأغلب من تصرفاته صلى الله عليه وسلم إنما هو الحكم . ومما رجح به أنه كان فتوى وقوع الاستفهام في القصة في قولها « هل على جناح » ؟ ولأنه فوض تقدير الاستحقاق إليها ، ولو كان قضاء لم يفوضه إلى المدعى ، ولأنه لم يستحلفها على ما ادعته ولا كلفها البينة ، والجواب أن في ترك تحليفها أو تكليفها البينة حجة لمن أجاز للقاضي أن يحكم بعلمه فكأنه صلى الله عليه وسلم علم صدقها في كل ما ادعت به ، وعن الاستفهام أنه لاستحالة فيه من طالب الحكم ، وعن تفويض قدر الاستحقاق أن المراد الموكل إلى العرف كما تقدم ، وسيأتي بيان المذاهب في القضاء على الغائب في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) : أشكل على بعضهم استدلال البخاري بهذا الحديث على مسألة الظفر في كتاب الأشخاص حيث ترجم له « قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه » واستدل به على جواز القضاء على أنغائب ، لأن الاستدلال به على مسألة الظفر لا تكون إلا على القول بأن مسألة هند كانت على طريق الفتوى ، والاستدلال به على مسألة القضاء على الغائب لا يكون إلا على القول بأنها كانت حكما . والجواب أن يقال : كل حكم يصدر من الشارع فإنه ينزل منزلة الإفتاء بذلك الحكم في مثل تلك الواقعة ، فيصح الاستدلال بهذه القصة للمسألتين والله أعلم . وقد وقع هذا الباب مقدما على بابين عند أبي نعيم في « المستخرج »

### ب) حفظ المرأة زوجها في ذات يده والنفقة

[٥٣٦٥] ٥١٦٧- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا ابن طاووس عن أبيه وأبوزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « خيرُ نساء ركنِ الإبل نساءُ قريش - وقال الآخرُ : صالحُ نساء قريش - أحناه على ولده في صِغَره . وأرعاه على زوج في ذات يده » . ويذكر عن معاوية وابن عباس عن النبي صلى الله عليه .

قوله ( باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده ، والنفقة ) المراد بذات اليد المال ، وعطف النفقة عليه من عطف الخاص على العام . ووقع في شرح ابن بطال « والنفقة عليه » وزيادة لفظة « عليه » غير محتاج إليها في هذا الموضع وليست من حديث الباب في شيء .

قوله ( حدثنا ابن طاووس ) اسمه عبد الله .

**قوله ( عن أبيه ، وأبو الزناد )** هو عطف على ابن طاوس لا على طاوس . وحاصله أن لسفيان بن عيينة فيه إسنادين إلى أبي هريرة . ووقع في مسند الحميدي عن سفيان « وحدثنا أبو الزناد » وأخرجه أبو نعيم من طريقه .

**قوله ( خير نساء ركن الإبل نساء قريش ، وقال الآخر : صالح نساء قريش )** في رواية الكشميهني « صالح » بضم الصاد وتشديد اللام بعدها مهملة وهي صيغة جمع ، وحاصله أن أحد شيخي سفيان اقتصر على نساء قريش وزاد الآخر صالح ، ووقع عند مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان « قال أحدهما : صالح نساء قريش ، وقال الآخر : نساء قريش » ولم أره عن سفيان إلا مبهما ، لكن ظهر من رواية شعيب عن أبي الزناد الماضية في أول النكاح ومن رواية معمر عن ابن طاوس عند مسلم أن الذي زاد لفظة « صالح » هو ابن طاوس ووقع في أوله عند مسلم من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بيان سبب الحديث ولفظه « أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب أم هانئ بنت أبي طالب فقالت : يا رسول الله إني قد كبرت ولى عيال » فذكر الحديث ، وله « أحناه على » بمهمله ثم نون من الحنو وهو العطف والشفقة « وأرعاه » من الرعاية وهي الإبقاء ، قال ابن التين : الحانية عند أهل اللغة التي تقيم على ولدها فلا تتزوج ، فإن تزوجت فليست بحانية .

**قوله ( في ذات يده )** قال قاسم بن ثابت في « الدلائل » : ذات يده وذات بيننا ونحو ذلك صفة لمخدوف مؤث كأنه يعني الحال التي هي بينهم ، والمراد بذات يده ماله ومكسبه . وأما قولهم لقيته ذات يوم فالمراد لقاة أو مرة ، فلما حذف الموصوف وبقيت الصفة صارت كالحال .

**قوله ( ويذكر عن معاوية وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم )** أما حديث معاوية وهو ابن أبي سفيان فأخرجه أحمد والطبراني من طريق زيد بن غياث عن معاوية « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر مثل رواية ابن طاوس في جملة أحاديث ورجاله موثقون ، وفي بعضهم مقال لا يقدر . وأما حديث ابن عباس فأخرجه أحمد أيضا من طريق شهر بن حوشب حدثني ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب امرأة من قومه يقال لها سودة وكان لها خمسة صبيان أو ستة من بعل لها مات ، فقالت له : ما يمنعني منك أن لا تكون أحب البرية إليّ إلا أني أكرمك أن تضغو هذه الصبية عند رأسك ، فقال لها : يرحمك الله إن خير لساء ركن أعجاز الإبل صالح نساء قريش » الحديث وسنده حسن ، وله طريق أخرى أخرجه قاسم بن ثابت في « الدلائل » من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس باختصار القصة ، وهذه المرأة يحتمل أن تكون أم هانئ المذكورة في حديث أبي هريرة فلعلها كانت تلقب سودة فإن المشهور أن اسمها فاختة وقيل غير ذلك ، ويحتمل أن تكون امرأة أخرى ، وليست سودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فإن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها قديما بمكة بعد موت خديجة ودخل بها قبل أن يدخل بعائشة ومات وهي في عصمته ، وقد تقدم ذلك واضحا ، وتقدم شرح المتن مستوفى في أوائل كتاب النكاح

### باب كسوة المرأة بالمعروف

[٥٣٦٦] ٥١٦٨ - حدثنا حجاج بن منهال قال نا شعبة قال أخبرني عبد الملك بن ميسرة قال سمعت زيد بن وهب عن علي قال : أتى إلي النبي صلى الله عليه عليه حلّة سيرا فلبستها ، فرأيت الغضب في وجهه ، فشققتها بين نسائي .

**قوله ( باب كسوة المرأة بالمعروف )** هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم من حديث جابر المطول في صفة الحج ، ومن جملة في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة « اتقوا الله في النساء ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » ولما لم يكن على شرط البخاري أشار إليه واستنبط الحكم من حديث آخر على شرطه ،

فأورد حديث على في الحلة السيرة وقوله « فشققتها بين نسائي » قال ابن المنير وجه المطابقة أن الذي حصل لزوجه فاطمة عليها السلام من الحلة قطعة فرضيت بها اقتصادا بحسب الحال لا إسرافا ، وأما حكم المسألة فقال ابن بطال : أجمع العلماء على أن للمرأة مع النفقة على الزوج كسوتها وجوبا ، وذكر بعضهم أنه يلزمه أن يكسوها من الثياب كذا ، والصحيح في ذلك أن لا يحمل أهل البلدان على نمط واحد ، وأن على أهل كل بلد ما يجري في عاداتهم بقدر ما يطيقه الزوج على قدر الكفاية لها ، وعلى قدر يسره وعسره اهـ . وأشار بذلك إلى الرد على الشافعية ، وقد تقدم البحث في ذلك في النفقة قريبا والكسوة في معناها ، وحديث على سيأتي شرحه مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . وقوله « آتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم » بالمد أى أعطى ، ثم ضمن أعطى معنى أهدي أو أرسل لذلك عداه بالي وهى بالتشديد ، وقد وقع في رواية النسفى « بعث » وفي رواية ابن عبدوس « أهدي » ولا تضمين فيها ، ومن قرأ « إلى » بالتخفيف بلفظ حرف الجر و « آتى » بمعنى جاء لزمه أن يقول « حلة سيرة » بالرفع ويكون في الكلام حذف تقديره فأعطانيها فلبستها إلى آخره ، قال ابن التين : ضبط عند الشيخ أبى الحسن « آتى » بالقصر أى جاء ، فيحتمل أن يكون المعنى جاءني النبي صلى الله عليه وسلم بحلة فحذف ضمير المتكلم وحذف الباء فانصببت ؛ والحلة إزار ورداء ، والسيرة بكسر المهملة وفتح التحتانية وبالمد من أنواع الحرير ، وقوله « بين نسائي » يوهم زوجاته وليس كذلك ، فإنه لم يكن له حينئذ زوجة إلا فاطمة ، فالمراد بنسائه زوجته مع أقاربه ، وقد جاء في رواية « بين الفواطم »

### باب عون المرأة زوجها في ولده

[٥٣٦٧] ٥١٦٩- حدثنا مسدد قال نا حماد بن زيد عن عمرو عن جابر بن عبد الله : هلك أبى وترك سبع بنات - أو تسع بنات - فتزوجت امرأة ثيباً . فقال لي رسول الله صلى الله عليه : « تزوجت يا جابر ؟ » فقلت : نعم . فقال : « أبكراً أم ثيباً » . قلت : بل ثيباً . قال : « فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك . وتضاحكها وتضاحكك ؟ » قال : فقلت له : إن عبد الله هلك وترك بنات ، وإنى كرهت أن أجيئنهم بمثلهن ، فتزوجت امرأة تقوم عليهن وتصلحنهن . فقال : « بارك الله » . أو قال : « خيراً » .

**قوله ( باب عون المرأة زوجها في ولده )** سقط في ولده من رواية النسفى ، وذكر فيه حديث جابر في تزويجه الثيب لتقوم على أخواته وتصلحنهن ، وكأنه استنبط قيام المرأة على ولد زوجها من قيام امرأة جابر على أخواته ووجه ذلك منه بطريق الأولى ، قال ابن بطال : وعون المرأة زوجها في ولده ليس بواجب عليها وإنما هو من جميل العشرة ومن شيمة صالحات النساء ، وقد تقدم الكلام على خدمة المرأة زوجها هل تجب عليها أم لا قريبا

### باب نفقة المعسر على أهله

[٥٣٦٨] ٥١٧٠- حدثنا أحمد بن يونس قال نا إبراهيم بن سعد قال نا ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبى هريرة قال : أتى النبي صلى الله عليه رجل فقال : هلك . قال : « ولم ؟ » قال : وقعت على أهلي في رمضان . قال : « فأعتق رقبة » . قال : ليس عندي . قال : « فصم شهرين متتابعين » . قال : لا أستطيع . قال : « فأطعم ستين مسكيناً » . قال : لا أجد . فأتى النبي صلى الله عليه بعرق فيه تمر ، قال : « أين السائل ؟ » قال : هاأنذا . قال : « تصدق بهذا » . قال : على أحوج منا يا رسول الله ؟ فوالذي بعثك بالحق ، ما

بن لابتيها أهل بيت أحوج منا . فضحك النبي صلى الله عليه حتى بدت أنبياه . قال : «فأنتم إذا» .

**قوله ( باب نفقة المعسر على أهله )** ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة الذي وقع على امرأته في رمضان ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام ، قال ابن بطال : وجه أخذ الترجمة منه أنه صلى الله عليه وسلم أباح له إطعام أهله التمر ، ولم يقل له إن ذلك يجزيك عن الكفارة لأنه قد تعين عليه فرض النفقة على أهله بوجود التمر . وهو ألزم له من الكفارة ، كذا قال ، وهو يشبه الدعوى فيحتاج إلى دليل ، والذي يظهر أن الأخذ من جهة إهتمام الرجل بنفقة أهله حيث قال لما قيل له تصدق به فقال «أعلى أفقر منا» ؟ فلولا إهتمامه بنفقة أهله لبادر وتصدق

**باب ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ وهل على المرأة منه شيء ؟**

**﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ﴾ الآية**

[٥٣٦٩] ٥١٧١ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال أنا هشام عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة :

عن أم سلمة : قلت : يا رسول الله ، هل لي من أجر في بني أبي سلمة إذ أنفق عليهم ، ولست بتاركتهم هكذا وهكذا ، إنما هم بني . قال : «نعم ، لك أجر ما أنفقت عليهم» .

[٥٣٧٠] ٥١٧٢ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت هند : يا رسول

الله ، إن أباسفيان رجل شحيح ، فهل علي جناح أن آخذ من ماله ما يكفيني وبني ؟ قال : «خذي بالمعروف» .

**قوله ( باب وعلى الوارث مثل ذلك ، وهل على المرأة منه شيء ؟ وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم**

**الآية )** كذا لأبي ذر وغيره بعد قوله أبكم « إلى قوله صراط مستقيم » قال ابن بطال ما ملخصه : اختلف السلف في المراد بقوله ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ فقال ابن عباس : عليه أن لا يضار ، وبه قال الشعبي ومجاهد ، والجمهور قالوا : ولا غرم على أحد من الورثة ، ولا يلزمه نفقة ولد الموروث ، وقال آخرون : على من يرث الأب مثل ما كان على الأب من أجر الرضاع إذا كان الولد لا مال له . ثم اختلفوا في المراد بالوارث فقال الحسن والنخعي : هو كل من يرث الأب من الرجال والنساء ، وهو قول أحمد وإسحق ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : هو من كان ذا رحم محرم للمولود دون غيره ، وقال قبيصة بن ذؤيب : هو المولود نفسه ، وقال زيد بن ثابت : إذا خلف أما وعمما فعلى كل منهما إرضاع الولد بقدر ما يرث ، وبه قال الثوري . قال ابن بطال : وإلى هذا القول أشار البخاري بقوله وعلى ، وهل على المرأة منه شيء ؟ ثم أشار إلى رده بقوله تعالى ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ﴾ فنزل المرأة من الوارث منزلة الأبكم من المتكلم اهـ وقد أخرج الطبري هذه الأقوال عن قائلها ، وسبب الاختلاف حمل

المثلية في قوله ﴿مِثْلُ ذَلِكَ﴾ على جميع ما تقدم أو على بعضه ، والذي تقدم الإرضاع والإنفاق والكسوة وعدم الإضرار ، قال ابن العربي : قالت طائفة لا يرجع إلى الجميع بل إلى الأخير ، وهذا هو الأصل ، فمن ادعى أنه يرجع إلى الجميع فعليه الدليل لأن الإشارة بالافراد ، وأقرب مذكور هو عدم الإضرار فرجح الحمل عليه . ثم أورد حديث أم سلمة في سؤالها : هل لها أجر في الإنفاق على أولادها من أبي سلمة ولم يكن لهم مال ؟ فأخبرها أن لها أجرا ، فدل على أن نفقة بنتها لا تجب عليها ، إذ لو وجبت عليها لين لها النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، وكذا قصة هند بنت عتبة فإنه أذن لها في أخذ نفقة بنتها من مال الأب فدل على أنها تجب عليه دونها ، فأراد البخاري

أنه لما لم يلزم الأمهات نفقة الأولاد في حياة الآباء فالحكم بذلك مستمر بعد الآباء ، ويقويه قوله تعالى ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن ﴾ أى رزق الأمهات وكسوتهن من أجل الرضاع للأبناء ، فكيف يجب لمن في أول الآية ويجب عليهم نفقة الأبناء في آخرها ؟ وأما قول قبيصة فيده أن الوارث لفظ يشمل الولد وغيره فلا يخص به وارث دون آخر إلا بحجة ولو كان الولد هو المراد لقليل وعلى المولود ، وأما قول الحنفية فيلزم منه أن النفقة تجب على الخال لابن أخته ولا تجب على العم لابن أخيه وهو تفصيل لا دلالة عليه من الكتاب ولا السنة ولا القياس قاله إسماعيل القاضي ، وأما قول الحسن ومن تابعه فتعقب بقوله تعالى ﴿ وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن ، فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن ﴾ فلما وجب على الأب الإنفاق على من يرضع ولده ليغذي ويربي فكذلك يجب عليه إذا فطم فيغذيه بالطعام كما كان يغذيه بالرضاع مادام صغيراً ، ولو وجب مثل ذلك على الوارث لوجب إذا مات عن الحامل أنه يلزم العصبة بالإنفاق عليها لأجل ما في بطنها ، وكذا يلزم الحنفية إلزام كل ذى رحم محرم . وقال ابن المنير : إنما قصر البخاري الرد على من زعم أن الأم يجب عليها نفقة ولدها وارضاعه بعد أبيه لدخولها في الوارث ، فبين أن الأم كانت كلا على الأب واجبة النفقة عليه ؛ ومن هو كل بالأصالة لا يقدر على شيء غالباً كيف يتوجه عليه أن ينفق على غيره ؟ وحديث أم سلمة صريح في أن إنفاقها على أولادها كان على سبيل الفضل والتطوع ، فدل على أن لا وجوب عليها . وأما قصة هند فظاهرة في سقوط النفقة عنها في حياة الأب فيستصحب هذا الأصل بعد وفاة الأب ، وتعقب بأنه لا يلزم من السقوط عنها في حياة الأب السقوط عنها بعد فقده ، وإلا فقد القيام بمصالح الولد بفقده ، فيحتمل أن يكون مراد البخاري من الحديث الأول وهو حديث أم سلمة في إنفاقها على أولادها الجزء الأول من الترجمة وهو أن وارث الأب كالأُم يلزمه نفقة المولود بعد موت الأب ، ومن الحديث الثاني الجزء الثاني وهو أنه ليس على المرأة شيء عند وجود الأب ، وليس فيه تعرض لما بعد الأب ، والله أعلم

### باب قول النبي صلى الله عليه : « من ترك كلاً أو ضياعاً فإلي »

[٥٣٧١] ٥١٧٣ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين ، فيسأل : هل ترك لدينه فضلاً ؟ فإن حدث أنه ترك وفاء صلى ، وإلا قال للمسلمين : « صلوا على صاحبكم » . فلما فتح الله عليه الفتوح قال : « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفي من المؤمنين فترك ديناً فعلي قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته » .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : من ترك كلاً )** بفتح الكاف والتشديد والتنوين ( أو ضياعاً ) بفتح الضاد المعجمة ( فإلي ) بالتشديد . ذكر فيه حديث أبي هريرة بلفظ « من توفي من المؤمنين فترك ديناً فعلي قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته » وأما لفظ الترجمة فأورده في الاستقراض من طريق أبي حازم عن أبي هريرة بلفظ « من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك كلاً فإلينا » ومن طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة « ومن ترك دنيا أو ضياعاً فليأتني فأنا مولاه » والضياع تقدم ضبطه وتفسيره في الكفالة وفي الاستقراض ، وتقدم شرح الحديث في الكفالة وفي تفسير الأحزاب ، ويأتي بقية الكلام عليه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى . وأراد المصنف بإدخاله في أبواب النفقات الإشارة إلى أن من مات وله أولاد ولم يترك لهم شيئاً فإن نفقتهم تجب في بيت مال المسلمين والله أعلم

## باب المراضع من المواليات وغيرهن

[٥٣٧٢]

٥١٧٤- حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عُقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته: أن أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وآله قالت: قلت: يا رسول الله، انكح أختي ابنة أبي سفيان، فقال: «وَتَحْبِيَنَ ذَلِكَ؟» قالت: قلت: نعم، لست لك بمُخْلِية، وأحبُّ من شاركني في الخير أختي. فقال: «وإنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي». فقالت: يا رسول الله، فوالله إنا نتحدث أنك تريد أن تنكح دُرَّة بنت أبي سلمة، فقال: «بنت أم سلمة؟» قلت: نعم. قال: «فوالله لو لم تكن ربيبتني في حجرني ما حلت لي، إنها بنت أخي من الرضاعة، أرضعتني وأبا سلمة ثوبية، فلا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن». وقال شعيب عن الزهري قال عروة: ثوبية أعتقها أبو لهب.

**قوله ( باب المراضع من المواليات وغيرهن )** كذا للجميع ، قال ابن التين : ضبط في رواية بضم الميم ، ويفتحها في أخرى ، والأول أولى لأنه اسم فاعل من والت توالي . قلت : وليس كما قال ، بل المضبوط في معظم الروايات بالفتح ، وهو من الموالى لا من الموالاة . وقال ابن بطال : كان الأولى أن يقول المواليات جمع مولاة ، وأما المواليات فهو جمع الجمع جمع مولى جمع التفسير ثم جمع موالى جمع السلامة بالألف والتاء فصار مواليات . ثم ذكر حديث أم حبيبة في قولها « انكح أختي » وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم لما ذكرت له دُرَّة بنت أبي سلمة فقال « بنت أم سلمة » ؟ وإنما استبها في ذلك ليرتب عليه الحكم ، لأن بنت أبي سلمة من غير أم سلمة تحمل له لو لم يكن أبو سلمة رضيعه ، لأنها ليست ربيبة ، بخلاف بنت أبي سلمة من أم سلمة . وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب النكاح . وقوله في آخره « قال شعيب عن الزهري قال عروة ثوبية أعتقها أبو لهب » تقدم هذا التعليق موصولا في جملة الحديث الذي أشرت إليه في أوائل النكاح ، وسياق مرسل عروة أتم مما هنا ، وتقدم شرحه ، وأراد بذكره هنا إيضاح أن ثوبية كانت مولاة ليطابق الترجمة ، ووجه إيرادها في أبواب النفقات الإشارة إلى أن إرضاع الأم ليس متحتا بل لها أن ترضع ولها أن تمتنع ، فإذا امتنعت كان للأب أو الولي لإرضاع الولد بالأجنبية حرة كانت أو أمة متبرعة كانت أو بأجرة والأجرة تدخل في النفقة . وقال ابن بطال : كانت العرب تكره رضاع الإمام وترغب في رضاع العريية لنجاسة الولد ، فأعلمهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قد رضع من غير العرب وأنجب وأنجب الإمام لا يهجن اهـ . وهو معنى حسن ، إلا أنه لا يفيد الجواب عن السؤال الذي أورده . وكذا قول ابن المنير : أشار المصنف إلى أن حرمة الرضاع تنتشر ، سواء كانت المرضعة حرة أم أمة . والله أعلم

( خاتمة ) : اشتمل كتاب النفقات من الأحاديث المرفوعة على خمسة وعشرين حديثا ، المعلق منها ثلاثة وجميعها مكرر إلا ثلاثة أحاديث وهي حديث أبي هريرة « الساعي على الأرملة » وحديث ابن عباس ومعاوية في نساء قريش وهما معلقان ، وافقه مسلم على تخريج حديث أبي هريرة دونهما . وفيه من الآثار الموقوفة عن الصحابة والتابعين ثلاثة آثار : أثر الحسن في أوله ، وأثر الزهري في الودادات يرضعن ، وأثر أبي هريرة المتصل بحديث « أفضل الصدقة ما ترك عن غنى » الحديث ، وفيه « تقول المرأة إما أن تعطيني وإما أن تطلقني الخ » وبين في آخره أنه من كلام أبي هريرة فهو موقوف متصل الإسناد ، وهو من أفراد عن مسلم ، بخلاف غالب الآثار التي يوردها فإنها معلقة . والله أعلم

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الأطعمة

و قول الله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ الآية

وقوله: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾

وقوله: ﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً﴾

[٥٣٧٣] ٥١٧٥- حدثنا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن منصور عن أبي وائل عن أبي موسى الأشعري: عن النبي صلى الله عليه قال: «أطعموا الجائع، وعودوا المريض، وفكوا العاني» قال سفيان، والعاني الأسير.

[٥٣٧٤] ٥١٧٦- حدثنا يوسف بن عيسى قال نا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: ما شبع آل محمد من طعام ثلاثة أيام حتى قبض.

[٥٣٧٥] ٥١٧٧- وعن أبي حازم عن أبي هريرة أصابني جهد شديد، فلقيت عمر بن الخطاب، فاستقرأته آية من كتاب الله، فدخل داره وفتحها علي، فمشيت غير بعيد فخررت لوجهي من الجهد، فإذا رسول الله صلى الله عليه قائم على رأسي فقال: «يا أبا هريرة»، فقلت: لبيك رسول الله وسعديك، فأخذ بيدي فأقامني وعرف الذي بي، فانطلق بي إلى رحله فأمر لي بعس من لبن فشربت منه، ثم قال: «عد يا أبا هريرة». فعدت فشربت ثم قال: «عد» فعدت فشربت حتى استوى بطني فصار كالقده. قال: فلقيت عمر وذكرت له الذي كان من أمري وقلت له: تولى الله ذلك من كان أحق به منك يا عمر، والله لقد استقرأتك الآية ولأنا أقرأ لها منك. قال عمر: والله لأن أكون أدخلتك أحب إلي من أن يكون لي مثل حمر النعم.

[الحديث ٥٣٧٥ - طرفاه في: ٦٢٤٦، ٦٤٥٢].



( بسم الله الرحمن الرحيم — كتاب الأطعمة ، وقول الله تعالى : كلوا من طيبات ما رزقناكم الآية . وقوله : أنفقوا من طيبات ما كسبتم . وقوله : كلوا من الطيبات واعملوا صالحا ) كذا في أكثر الروايات في الآية الثانية ﴿ أنفقوا ﴾ على وفق التلاوة ، ووقع في رواية النسفي « كلوا » بدل أنفقوا ، وهكذا في بعض الروايات عن أبي الوقت وفي قليل من غيرها وعليها شرح ابن بطلال ، وأنكرها وتبعه من بعده ، حتى زعم عياض أنها كذلك للجميع ، ولم أرها في رواية أئى ذر إلا على وفق التلاوة كما ذكرت ، وكذا في نسخة معتمدة من رواية كريمة ، ويؤيد ذلك أن المصنف ترجم بهذه الآية وحدها في كتاب البيوع فقال « باب قوله أنفقوا من طيبات ما كسبتم » كذا وقع على وفق التلاوة للجميع إلا النسفي ، وعليه شرح ابن بطلال أيضا ، وفي بعض النسخ من رواية أبي الوقت وزعم عياض أنه وقع للجميع « كلوا » إلا أبا ذر عن المستملي فقال « أنفقوا » ، وتقدم هناك التنبيه على أنه وقع على الصواب في كتاب الزكاة حيث ترجم « باب صدقة الكسب والتجارة » لقول الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ﴾ ولا اختلاف بين الرواة في ذلك ، ويحسن التمسك به في أن التغيير فيما عداه من النسخ . والطيبات جمع طيبة وهي تطلق على المستلذ مما لا ضرر فيه ، وعلى النظيف ، وعلى ما لا أذى فيه ، وعلى الحلال . فمن الأول قوله تعالى ﴿ يسألونك ماذا أحل لهم ؟ قل أحل لكم الطيبات ﴾ وهذا هو الراجح في تفسيرها ، إذ لو كان المراد الحلال لم يزد الجواب على السؤال ، ومن الثاني ﴿ فتييموا صعيدا طيبا ﴾ ، ومن الثالث : هذا يوم طيب وهذه ليلة طيبة ، ومن الرابع الآية الثانية في الترجمة ، فقد تقدم في تفسيرها في الزكاة أن المراد بالتجارة الحلال ، وجاء أيضا ما يدل على أن المراد بها الجيد لا قترانها بالنهى عن الإنفاق من الخبيث والمراد به الردى ، كذلك فسره ابن عباس ، وورد فيه حديث مرفوع ذكره في « باب تعليق القنو في المسجد » من أوائل الصلاة من حديث عوف بن مالك ، وأوضح منه فيما يتعلق بهذه الترجمة ما أخرجه الترمذى من حديث البراء قال « كنا أصحاب نخل فكان الرجل يأتي بالقنو فيعلقه في المسجد ؛ وكان بعض من لا يرغب في الخير يأتي بالقنو من الحشف والشيص فيعلقه ، فنزلت هذه الآية ﴿ ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ﴾ فكنا بعد ذلك نجىء الرجل بصالح ما عنده » ، ولأبي داود من حديث سهل بن حنيف « فكان الناس يتييمون شرار ثمارهم ثم يخرجونها في الصدقة ، فنزلت هذه الآية » وليس بين تفسير الطيب في هذه الآية بالحلال وبما يستلذ منافاة ، ونظيرها قوله تعالى ﴿ يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ﴾ وقد جعلها الشافعي أصلا في تحريم ما تستخبثه العرب مما لم يرد فيه نص بشرط سيأتي بيانه ، وكان المصنف — حيث أورد هذه الآيات — لمح بالحديث الذي أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا ، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال : ﴿ يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا ﴾ وقال ﴿ يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم ﴾ الحديث » وهو من رواية فضيل بن مرزوق ، وقد قال الترمذي إنه تفرد به ، وهو ممن انفرد مسلم بالاحتجاج به دون البخاري ، وقد وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم : بهم كثيرا ولا يحتاج به ، وضعفه النسائي ، وقال ابن حبان : كان يخطئ على الثقات ، وقال الحاكم : عيب على مسلم إخراجها . فكان الحديث لما لم يكن على شرط البخاري اقتصر على إيراده في الترجمة . قال ابن بطلال لم يختلف أهل التأويل في قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ﴾ وأنها نزلت فيمن حرم على نفسه لذيق الطعام واللذات المباحة . ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث تتعلق بالجوع والشبع : الأول حديث أبي موسى .

**قوله ( أطعموا الجائع ، وعودوا المريض )** الحديث تقدم في الوليمة من كتاب النكاح بلفظ « أجيبوا الداعي » بدل أطعموا الجائع ومخرجهما واحد ، وكأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، قال الكرماني : الأمر هنا للندب وقد يكون واجبا في بعض الأحوال . ويؤخذ من الأمر بإطعام الجائع جواز الشبع لأنه مادام قبل الشبع فصفة الجوع قائمة به والأمر بإطعامه مستمر .

**قوله ( وفكوا العاني )** أى خلصوا الأسير ، من فككت الشيء فانفك .

**قوله ( قال سفيان : والعاني الأسير )** تقدم بيان من أدرجه في النكاح ، وقيل للأسير عان من عنا يعنو إذا خضع . الحديث الثاني حديث أبي هريرة .

**قوله ( ماشع آل محمد من طعام ثلاثة أيام حتى قبض )** في رواية مسلم من طريق يزيد بن كيسان عن أبي حازم بلفظ « ما شبع محمد وأهله ثلاثة أيام تباعا » أى متواليه ، وسيأتي بعد هذا من حديث عائشة التقييد أيضا بثلاث ، لكن فيه « من خبز البر » وعند مسلم « ثلاث ليل » ويؤخذ منها أن المراد بالأيام هنا بلياليها ، كما أن المراد بالليلي هناك بأيامها ، وأن الشبع المنفي بقيد التوالي لا مطلقا . ولمسلم والترمذي من طريق الأسود عن عائشة « ماشع من خبز شعير يومين متتابعين » ويؤخذ مقصوده من جواز الشبع في الجملة من المفهوم ، والذي يظهر أن سبب عدم شبعهم غالبا كان بسبب قلة الشيء عندهم ، على أنهم كانوا قد يجدون ولكن يؤثرون على أنفسهم ، وسيأتي بعد هذا وفي الرقاق أيضا من وجه آخر عن أبي هريرة « خرج النبي صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير » ويأتي بسط القول في شرحه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث .

**قوله ( وعن أبي حازم عن أبي هريرة قال : أصابني جهد شديد )** هو موصول بالإسناد الذي قبله . وذكر محدث الديار الحلبية برهان الدين أن شيخنا الشيخ سراج الدين البلقيني استشكل هذا التركيب وقال : قوله « وعن أبي حازم » لا يصح عطفه على قوله عن أبيه لأنه يلزم منه إسقاط فضيل فيكون منقطعا إذ يصير التقدير عن أبيه وعن أبي حازم ، قال : ولا يصح عطفه على قوله « وعن أبي حازم » لأن المحدث الذي لم يعين هو محمد ابن فضيل فيلزم الانقطاع أيضا . قال : وكان اللائق أن يقول : وبه إلى أبي حازم انتهى . وكأنه تلقفه من شيخنا في مجلس بسماعه للبخاري ، وإلا فلم يسمع بأن الشيخ شرح هذا الموضع ، والأول مسلم ، والثاني مردود لأنه لا مانع من عطف الراوي لحديث على الراوي بعينه لحديث آخر ، فكأن يوسف قال : حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم بكذا وعن أبي حازم بكذا ، واللائق الذي ذكره صحيح لكنه لا يتعين ، بل لو قال : وبه إلى أبيه عن أبي حازم لصح ، أو حذف قوله « عن أبيه » فقال : وبه عن أبي حازم لصح ، وحدثنا تكون به مقدرة والمقدر في حكم الملقوط . وأوضح منه أن قوله « وعن أبي حازم » معطوف على قوله « حدثنا محمد بن فضيل الخ » فحذف ما بينهما للعلم به ، وزعم بعض الشراح أن هذا متعلق ، وليس كما قال ، فقد أخرجه أبو يعلى عن عبد الله بن عمر بن أبان عن محمد بن فضيل بسند البخاري فيه ، فظهر أنه معطوف على السند المذكور كما قلته أولا والله الحمد .

**قوله ( أصابني جهد شديد )** أى من الجوع ، والجهد تقدم أنه بالضم وبالفتح بمعنى والمراد به المشقة ، وهو في كل شيء بحسبه .

**قوله ( فاستقرأته آية )** أى سألته أن يقرأ على آية من القرآن معينة على طريق الاستفادة ، وفي غالب النسخ « فاستقرتته » بغير همزة ، وهو جائز على التسهيل وإن كان أصله الهمزة .

**قوله ( فدخل داره وفتحها على )** أى قرأها على وأفهمني إياها ، ووقع في ترجمة أبي هريرة في « الحلية . لأبي نعيم » من وجه آخر عن أبي هريرة أن الآية المذكورة من سورة آل عمران ، وفيه « فقلت له أقرئني وأنا لا أريد القراءة وإنما أريد الإطعام » وكأنه سهل الهمزة فلم يفتن عمر لمراه .

**قوله ( فخررت لوجهي من الجهد )** أى الذي أشار إليه أولاً وهو شدة الجوع ، ووقع في الرواية التي في « الحلية » أنه كان يومئذ صائماً وأنه لم يجد ما يفطر عليه .

**قوله ( فأمر لي بعس )** بضم العين المهملة بعدها مهملة هو القدح الكبير .

**قوله ( حتى استوى بطني )** أى استقام من امتلائه من اللبن .

**قوله ( كالقدح )** بكسر القاف وسكون الدال بعدها حاء مهملة هو السهم الذي لا ريش له ، وسيأتي الأبي هريرة قصة في شرب اللبن مطولة في كتاب الرقاق ، وفيها أنه قال « اشرب ، فقال : لا أجد له مساعاً » ويستفاد منه جواز الشبع ولو حمل المراد بنفى المساع على ما جرت به عادته لا أنه أراد أنه زاد على الشبع ، والله أعلم . ( تنبيه ) : ذكر لي محدث الديار الحلبية برهان الدين أن شيخنا سراج الدين البلقيني قال : ليس في هذه الأحاديث الثلاثة ما يدل على الأظعمة المترجم عليها المتلو فيها الآيات المذكورة . قلت : وهو ظاهر إذا كان المراد مجرد ذكر أنواع الأظعمة ، أما إذا كان المراد بها ذلك مما يتعلق به من أحوالها وصفاتها فالمناسبة ظاهرة ، لأن من جملة أحوالها الناشئة عنها الشبع والجوع ، ومن جملة صفاتها الحل والحمة والمستلذ والمستخبث ، ومما ينشأ عنها الإطعام وتركه ، وكل ذلك ظاهر من الأحاديث الثلاثة . وأما الآيات فإنها تضمنت الإذن في تناول الطيبات ، فكأنه أشار بالأحاديث إلى أن ذلك لا يختص بنوع من الحلال ولا المستلذ ولا بحالة الشبع ولا بسد الرمق ؛ بل يتناول ذلك بحسب الوجدان وبحسب الحاجة ، والله أعلم .

**قوله ( تولى ذلك )** أى باشرو من إشباعي ودفع الجوع عنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحكى الكرماني أن في رواية « تولى الله ذلك » قال و « من » على هذا مفعول ، وعلى الأول فاعل انتهى . ويكون « تولى » على الثاني بمعنى ولى .

**قوله ( ولأننا أقرأ لها منك )** فيه إشعار بأن عمر لما قرأها عليه توقف فيها أو في شيء منها حتى ساغ لأبي هريرة مقال ، ولذلك أقره عمر على قوله .

**قوله ( أدخلتك )** أى الدار وأطعمتك .

**قوله ( حمر النعم )** أى الإبل ، وللمحمر منها فضل على غيرها من أنواعها ، وقد تقدم في المناقب البحث في تخصيصها بالذكر والمراد به ، وتقدم من وجه آخر عن أبي هريرة « كنت أستقرئ الرجل الآية وهي معي كى ينقلب معي فيطعمني » قال ابن بطال : فيه أنه كان من عادتهم إذا استقرأ أحدهم صاحبه القرآن أن يحمله إلى منزله ويطعمه ما تيسر ، ويحمل ما وقع من عمر على أنه كان له شغل عاقه عن ذلك ، أو لم يكن عنده ما يطعمه حينئذ انتهى ويبعد الأخير تأسف عمر على فوت ذلك . وذكر لي محدث الديار الحلبية أن شيخنا سراج الدين

البلقيني استبعد قول أبي هريرة لعمر « لأننا أقرأ لها منك يا عمر » من وجهين : أحدهما مهابة عمر ، والثاني عدم اطلاع أبي هريرة على أن عمر لم يكن يقرأها مثله . قلت : عجبت من هذا الاعتراض ، فإنه يتضمن الطعن على بعض رواة الحديث المذكور بالغلط مع وضوح توجيهه ، أما الأول فإن أبا هريرة خاطب عمر بذلك في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وفي حالة كان عمر فيها في صورة الخجلان منه فجسر عليه ، وأما الثاني فيعكس ويقال : وما كان أبو هريرة ليقول ذلك إلا بعد اطلاعه ، فلعله سمعها من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزلت وما سمعها عمر مثلاً إلا بواسطة

### باب التسمية على الطعام ، والأكل باليمين

٥١٧٨- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال الوليد بن كثير أخبرني أنه سمع وهب بن كيسان أنه سمع عمر بن أبي سلمة يقول : كنت غلاماً في حجر رسول الله صلى الله عليه ، وكانت يدي تطيش في الصحفة ، فقال لي رسول الله صلى الله عليه : « يا غلام ، سم الله ، وكل بيمينك ، وكل مما يليك » . فما زالت تلك طعمتي بعد . [الحديث ٥٣٧٦ - طرفاه في : ٥٣٧٧ ، ٥٣٧٨] .

قوله ( باب التسمية على الطعام ، والأكل باليمين ) المراد بالتسمية على الطعام قول بسم الله في ابتداء الأكل ، وأصرح ما ورد في صفة التسمية ما أخرجه أبو داود والترمذي من طريق أم كلثوم عن عائشة مرفوعاً « إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل بسم الله ، فإن نسي في أوله فليقل : بسم الله في أوله وآخره » وله شاهد من حديث أمية ابن محثب عند أبي داود والنسائي ، وأما قول النووي في أدب الأكل من « الأذكار » : صفة التسمية من أهم ما ينبغي معرفته ، والأفضل أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم ، فإن قال بسم الله كفاه وحصلت السنة . فلم أر لما ادعاه من الأفضلية دليلاً خاصاً ، وأما ما ذكره الغزالي في آداب الأكل من « الإحياء » أنه لو قال في كل لقمة بسم الله كان حسناً ، وأنه يستحب أن يقول مع الأولى بسم الله ومع الثانية بسم الله الرحمن ومع الثالثة بسم الله الرحمن الرحيم ، فلم أر لاستحباب ذلك دليلاً ، والتكرار قد بين هو وجهه بقوله حتى لا يشغله الأكل عن ذكر الله . وأما قوله « والأكل باليمين » فيأتي البحث فيه ، وهو يتناول من يتغاطي ذلك بنفسه ، وكذا بغيرة بأن يحتاج إلى أن يلقمه غيره ولكنه يمينه لا بشماله .

قوله ( أخبرنا سفيان ، قال الوليد بن كثير أخبرني ) كذا وقع هنا وهو من تأخير الصيغة عن الراوي ، وهو جائز . وقد أخرجه الحميدي في مسنده وأبو نعيم في « المستخرج » من طريقه عن سفيان قال « حدثنا الوليد بن كثير » وأخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن خلاد عن سفيان عن الوليد بالعنونة ثم قال في آخره « فسأله عن إسناده فقال : حدثني الوليد بن كثير » ولعل هذا هو السر في سياق علي بن عبد الله له على هذه الكيفية ، ولسفيان بن عيينة في هذا الحديث سند آخر أخرجه النسائي عن محمد بن منصور وابن ماجه عن محمد بن الصباح كلاهما عن سفيان عن هشام عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة ، وقد اختلف على هشام في سنده فكأن البخاري عرج عن هذه الطريق لذلك .

قوله ( عمر بن أبي سلمة ) أي ابن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، واسم أبي سلمة

عبد الله ، وأم عمر المذكور هي أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، ولذلك جاء في آخر الباب الذي يليه وصفه بأنه « ربيب النبي صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( كنت غلاما )** أى دون البلوغ ، يقال للصبي من حين يولد إلى أن يبلغ الحلم غلام ، وقد ذكر ابن عبد البر أنه ولد في السنة الثانية من الهجرة إلى المدينة بأرض الحبشة ، وتبعه غير واحد ، وفيه نظر بل الصواب أنه ولد قبل ذلك ، فقد صح في حديث عبد الله بن الزبير أنه قال « كنت أنا وعمر بن أبى سلمة مع النسوة يوم الخندق ، وكان أكبر مني بسنتين » انتهى . ومولد ابن الزبير في السنة الأولى على الصحيح فيكون مولد عمر قبل الهجرة بسنتين .

**قوله ( في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم )** بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم ، أى في تربيته وتحت نظره وأنه يربيه في حضنه تربية الولد ، قال عياض : الحجر يطلق على الحضن وعلى الثوب فيجوز فيه الفتح والكسر ، وإذا أريد به معنى الحضانة فبالفتح لا غير ، فإن أريد به المنع من التصرف فبالفتح في المصدر وبالكسر في الاسم لا غير .

**قوله ( وكانت يدي تطيش في الصفحة )** أى عند الأكل ، ومعنى تطيش — وهو بالطاء المهملة والشين المعجمة بوزن تطير — تتحرك فتميل إلى نواحي القصعة ولا تقتصر على موضع واحد ، قاله الطيبي قال : والأصل أطيش بيدي فأسند الطيش إلى يده مبالغة ، وقال غيره : معنى تطيش تخف وتسرع وسيأتي في الباب الذي يليه بلفظ « أكلت مع النبي صلى الله عليه وسلم طعاما فجعلت أكل من نواحي الصفحة » وهو يفسر المراد ، والصفحة ما تشعب خمسة ونحوها ، وهي أكبر من القصعة . ووقع في رواية الترمذى من طريق عروة « عن عمر بن أبى سلمة أنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده طعام فقال : ادن يا بنى » ويأتي في الرواية التي في آخر الباب الذي يليه « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بطعام وعنده ربيبه » والجمع بينهما أن مجيء الطعام وافق دخوله .

**قوله ( يا غلام سم الله )** قال النووي : أجمع العلماء على استحباب التسمية على الطعام في أوله ، وفي نقل الإجماع على الاستحباب نظر ، إلا إن أريد بالاستحباب أنه راجح الفعل ، وإلا فقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك ، وهو قضية القول بإيجاب الأكل باليمين لأن صيغة الأمر بالجميع واحدة .

**قوله ( وكل يمينك ومما يليك )** قال شيخنا في « شرح الترمذى » : حمله أكثر الشافعية على الندب ، وبه جزم الغزالي ثم النووي ، لكن نص الشافعي في « الرسالة » وفي موضع آخر من « الأم » على الوجوب . قلت : وكذا ذكره عنه الصيرفي في « شرح الرسالة » ونقل « البويطي في مختصره » أن الأكل من رأس الثريد والتعريس على الطريق والقران في التمر وغير ذلك مما ورد الأمر بضده حرام ، ومثل البيضاوي في مناجاة للندب بقوله صلى الله عليه وسلم « كل مما يليك » وتعقبه تاج الدين السبكي في شرحه بأن الشافعي نص في غير موضع على أن من أكل مما لا يليه عالما بالندب كان عاصيا أثما . قال : وقد جمع والدي نظائر هذه المسألة في كتاب له سماه « كشف اللبس عن المسائل الخمس » ونصر القول بأن الأمر فيها للوجوب . قلت : ويدل على وجوب الأكل باليمين ورود الوعيد في الأكل بالشمال ففي صحيح مسلم من حديث سلمة بن الأكوع « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يأكل بشماله فقال : كل يمينك . قال : لا أستطيع . قال : لا استطعت . فما رفعها إلى فيه بعد » وأخرج

الطبراني من حديث سبيعة الأسلمية من حديث عقبة بن عامر « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى سبيعة الأسلمية تأكل بشمالها فقال : أخذها داء غزاة ، فقال : إن بها قرحة ، قال : وإن ، فمرت بغزة فأصابها طاعون فماتت » وأخرج محمد بن الربيع الجيزي في « مسند الصحابة الذين نزلوا مصر » وسنده حسن . وثبت النهي عن الأكل بالشمال وأنه من عمل الشيطان من حديث ابن عمر ومن حديث جابر عند مسلم وعند أحمد بسند حسن عن عائشة رفعت « من أكل بشماله أكل معه الشيطان » الحديث . ونقل الطيبي أن معنى قوله « إن الشيطان يأكل بشماله أى يحمل أوليائه من الإنس على ذلك ليضاد به عباد الله الصالحين » قال الطيبي : وتحريره لا تأكلوا بالشمال ، فإن فعلتم كنتم من أولياء الشيطان ، فإن الشيطان يحمل أوليائه على ذلك انتهى . وفيه عدول عن الظاهر ، والأولى حمل الخبر على ظاهره وأن الشيطان يأكل حقيقة لأن العقل لا يحيل ذلك ، وقد ثبت الخبر به فلا يحتاج إلى تأويله ، وحكى القرطبي في ذلك احتمالين ثم قال : والقدرة صالحة . ثم ذكر من عند مسلم أن الشيطان يستحل الطعام إذا لم يذكر اسم الله عليه ، قال : وهذا عبارة عن تناوله ، وقيل معناه استحسانه رفع البركة من ذلك الطعام إذا لم يذكر اسم الله قال القرطبي وقوله صلى الله عليه وسلم « فإن الشيطان يأكل بشماله » ظاهره أن من فعل ذلك تشبه بالشيطان ، وأبعد وتعسف من أعاد الضمير في شماله على الأكل ، قال النووي : في هذه الأحاديث استحباب الأكل والشرب باليمين وكراهة ذلك بالشمال ، وكذلك كل أخذ وعطاء كما وقع في بعض طرق حديث ابن عمر ، وهذا إذا لم يكن عذر من مرض أو جراحة فإن كان فلا كراهة كذا قال ، وأجاب عن الإشكال في الدعاء على الرجل الذي فعل ذلك واعتذر فلم يقبل عذره بأن عياضا ادعى أنه كان منافقا ، وتعبه النووي بأن جماعة ذكروه في الصحابة وسموه بسرا بضم الموحدة وسكون المهملة ، واحتج عياض بما ورد في خبره أن الذى حمله على ذلك الكبير ، ورده النووي بأن الكبير والمخالفة لا يقتضي النفاق لكنه معصية إن كان الأمر أمر إيجاب . قلت : ولم ينفصل عن اختياره أن الأمر أمر نذب ، وقد صرح ابن العربي بإثم من أكل بشماله ، واحتج بأن كل فعل ينسب إلى الشيطان حرام . وقال القرطبي هذا الأمر على جهة النذب لأنه من باب تشريف اليمين على الشمال لأنها أقوى في الغالب وأسبق للأعمال وأمكن في الأشغال ، وهى مشتقة من اليمين ، وقد شرف الله أصحاب الجنة إذ نسبهم إلى اليمين ، وعكسه في أصحاب الشمال . قال : وعلى الجملة فاليمين وما نسب إليها وما اشتق منها محمود لغة وشرعا ودينا ، والشمال على نقيض ذلك ، وإذا تقرر ذلك فمن الآداب المناسبة لمكارم الأخلاق والسيرة الحسنة عند الفضلاء اختصاص اليمين بالأعمال الشريفة والأحوال النظيفة ، وقال أيضا : كل هذه الأوامر من المحاسن المكملة والمكارم المستحسنة والأصل فيما كان من هذا الترغيب والنذب قال : وقوله « كل مما يليك » محله ما إذا كان الطعام نوعا واحدا ، لأن كل أحد كالحائز لما يليه من الطعام ، فأخذ الغير له تعد عليه ، مع مافيه من تقدر النفس مما خاضت فيه الأيدي ، ولما فيه من إظهار الحرص والنهم ، وهو مع ذلك سوء أدب بغير فائدة ، أما إذا اختلفت الأنواع فقد أباح ذلك العلماء . كذا قال .

**قوله ( فما زالت تلك طعمتى بعد )** بكسر الطاء أى صفة أكل ، أى لزمتم ذلك وصار عادة لي - قال الكرماني : وفي بعض الروايات بالضم يقال طعم إذا أكل والطعمة الأكلة ، والمراد جميع ما تقدم من الابتداء بالتسمية والأكل باليمين والأكل مما يليه . وقوله بعد بالضم على البناء أى استمر ذلك من صناعي في الأكل ، وفي الحديث أنه ينبغي اجتناب الأعمال التي تشبه أعمال الشياطين والكفار ، وأن للشيطان يدين ، وأنه يأكل ويشرب ويأخذ ويعطى . وفيه جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعي . وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى في

حال الأكل . وفيه استحباب تعليم أدب الأكل والشرب . وفيه منقبة لعمر بن أبي سلمة لامتناله الأمر بمواظبتهم على مقتضاه .

### باب الأكل مما يليه

وقال أنس: قال النبي صلى الله عليه: «واذكروا اسم الله، وليأكل كل رجل مما يليه».

[٥٣٧٧] ٥١٧٩ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن حنبل

الدلي عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة - وهو ابن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه - قال: أكلت يوماً مع رسول الله صلى الله عليه طعاماً، فجعلت أكل من نواحي الصفحة، فقال لي رسول الله صلى الله عليه: «كل مما يليك».

[٥٣٧٨] ٥١٨٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن وهب بن كيسان أبي نعيم قال: أتى رسول الله

صلى الله عليه بطعام ومعه ربيبه عمر بن أبي سلمة، فقال: «سم الله، وكل مما يليك».

قوله (باب الأكل مما يليه ، وقال أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم : اذكروا اسم الله ، وليأكل كل رجل

مما يليه ) هذا التعليق طرف من حديث الجعد أبي عثمان عن أنس في قصة الوليمة على زينب بنت جحش ، وقد تقدم في « باب الهدية للعروس » في أوائل النكاح معلقاً من طريق إبراهيم بن طهمان عن الجعد ، وفيه « ثم جعل يدعو عشرة عشرة يأكلون ويقول لهم : اذكروا اسم الله ، وليأكل كل رجل مما يليه » وقد ذكرت هناك من وصله ، وسأني أصله موصولاً بعد باين من وجه آخر عن أنس لكن ليس فيه مقصود الترجمة ، وعزاه شيخنا ابن الملقن تبعاً لمغلطاي لتخريج ابن أبي عاصم في الأطعمة من طريق بكر وثابت عن أنس ، وهو ذهول منهما ، فليس في الحديث المذكور مقصود الترجمة ، وهو عند أبي يعلى والبخاري أيضاً من الوجه الذي أخرجه ابن أبي عاصم .

قوله ( حدثني محمد بن جعفر ) يعني ابن أبي كثير المدني ، وحلحلة بمهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة

ثم لام مفتوحة .

قوله ( عن وهب بن كيسان أبي نعيم قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ) كذا رواه أصحاب

مالك في « الموطأ » عنه وصورته الإرسال وقد وصله خالد بن مخلد ويحيى بن صالح الوحاظي فقالا « عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر » وهو منكر ، وإنما استجاز البخاري إخراجه - وإن كان المحفوظ فيه عن مالك الإرسال - لأنه تبين بالطريق الذي قبله صحة سماع وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة ، واقتضى ذلك أن مالكا قصر بإسناده حيث لم يصرح بوصله وهو في الأصل موصول ، ولعله وصله مرة فحفظ ذلك عنه خالد ويحيى بن صالح وهما ثقتان ، أخرج ذلك الدارقطني في « الغرائب » عنهما ، واقتصر ابن عبد البر في « التمهيد » على ذكر رواية خالد بن مخلد وحده .

### باب من تتبع حوَالِي القصعة مع صاحبه إذا لم يعرف منه كراهية

[٥٣٧٩] ٥١٨١ - حدثنا قتيبة عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنساً يقول : إن حياطاً

دعا رسول الله صلى الله عليه لطعام صنعه . قال أنس : فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه ، فرأيتُهُ يَتَّبِعُ

الدُّبَاءُ من حِوَالِي الْقَصْعَةِ . قَالَ : فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّ الدُّبَاءَ مِنْ يَوْمَيْهِ .  
قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « كُلْ بِيَمِينِكَ » .

**قوله ( باب من تتبع حِوَالِي الْقَصْعَةِ مع صاحبه )** حِوَالِي بفتح اللام وسكون التحتانية أى جوانب ، يقال رأيت الناس حوله وحوله وحِوَالِيهِ واللام مفتوحة في الجميع ولا يجوز كسرهما .

**قوله ( إذا لم يعرف منه كراهية )** ذكر فيه حديث أنس في تتبع النبي صلى الله عليه وسلم الدُّبَاءَ من الصحيفة ، وهذا ظاهره يعارض الذي قبله في الأمر بالأكل مما يليه ، فجمع البخاري بينهما يحمل الجواز على ما إذا علم رضا من يأكل معه ، ورمز بذلك إلى تضعيف حديث عكراش الذي أخرجه الترمذي حيث جاء فيه التفصيل بين ما إذا كان لونا واحدا فلا يتعدى ما يليه ، أو أكثر من لون فيجوز ، وقد حمل بعض الشراح فعله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث على ذلك فقال : كان الطعام مشتملا على مرق ودباء وقديد فكان يأكل مما يعجبه وهو الدُّبَاءُ ويترك مالا يعجبه وهو القديد ، وحمله الكرماني كما تقدم له في « باب الخياط » من كتاب البيع على أن الطعام كان للنبي صلى الله عليه وسلم وحده ، قال : فلو كان له ولغيره لكان المستحب أن يأكل مما يليه . قلت : إن أراد بالوحدة أن غيره لم يأكل معه فمردود لأن أنسا أكل معه ، وإن أراد به المالك وأذن لأنس أن يأكل معه فليطرده في كل مالك ومضيف ، وما أظن أحدا يوافقه عليه . وقد نقل ابن بطال عن مالك جوابا يجمع الجوابين المذكورين فقال : إن المؤاكل لأهله وخدمه يباح له أن يتبع شهوته حيث رآها إذا علم أن ذلك لا يكره منه ، فإذا علم كراهتهم لذلك لم يأكل إلا مما يليه . وقال أيضا إنما جالت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطعام لأنه علم أنه أحد لا يتكره ذلك منه ولا يتقذره ، بل كانوا يتركون بريقه ومماسه يده ، بل كانوا يتبادرون إلى نخامته فيتدلكون بها ، فكذلك من لم يتقذر من مؤاكله يجوز له أن تجول يده في الصحيفة . وقال ابن التين : إذا أكل المرء مع خادمه وكان في الطعام نوع منفرد جاز له أن ينفرد به . وقال في موضع آخر : إنما فعل ذلك لأنه كان يأكل وحده فسيأتي في رواية أن الخياط أقبل على عمله . قلت : هي رواية ثامة عن أنس كما سيأتي بعد أبواب ، لكن لا يثبت المدعى لأن أنسا أكل مع النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( إن خياطاً )** لم أقف على اسمه لكن في رواية ثامة عن أنس أنه كان غلام النبي صلى الله عليه وسلم وفي لفظ « إن مولى له خياطاً دعاه » .

**قوله ( لطعام صنعه )** كان الطعام المذكور ثريدا كما سأبينه .

**قوله ( قال أنس فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيتُه يتبع الدُّبَاءَ )** هكذا أورده مختصرا ، وأخرجه مسلم عن قتيبة شيخ البخاري فيه بتمامه ، وقد تقدم في البيوع عن عبد الله بن يوسف عن مالك بالزيادة ولفظه « ففقر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبزاً ومرقا فيه دباء وقديد » وأفاد شيخنا ابن المقلن عن « مستخرج الإسماعيلي » أن الخبز المذكور كان خبز شعير وغفل عما أورده البخاري في « باب المرق » كما سيأتي عن عبد الله بن مسلمة عن مالك بلفظ « خبز شعير » والثاني مثله ، وكذا أورده بعد باب آخر عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك بتمامه ، وهو عند مسلم عن قتيبة أيضا ، وقد أفرد البخاري لكل واحدة ترجمة ، وهى المرق والدُّبَاءُ والثريد والقديد .

**قوله ( الدُّبَاءُ )** بضم الدال المهملة وتشديد الموحدة ممدود ويجوز القصر حكاه القزاز وأنكره القرطبي هو



القرع ، وقيل خاص بالمستدير منه ، ووقع في « شرح المذهب للنووي » أنه القرع اليابس ، وما أظنه إلا سهواً ، وهو اليقطين أيضاً واحده دبابة ودبة ، وكلام أبي عبيد الهروي يقتضي أن الهمزة زائدة فإنه أخرجه في « دب » ، وأما الجوهري فأخرجه في المعتل على أن همزته منقلبة ، وهو أشبه بالصواب ، لكن قال الزمخشري : لاندري هي منقلبة عن واو أو ياء ، ويأتي في رواية ثمانية عن أنس « فلما رأيت ذلك جعلت أجمعه بين يديه ، وفي رواية حميد عن أنس « فجعلت أجمعه وأدنيه منه » .

**قوله ( فلم أزل أحب الدباء من يومئذ )** في رواية ثمانية « قال أنس : لا أزال أحب الدباء بعد ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع ماصنع » وفي رواية مسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس فجعلت ألقيه إليه ولا أطعمه « وله من طريق معمر عن ثابت وعاصم عن أنس فذكر الحديث « قال ثابت فسمعت أنسا يقول : فما صنع لي طعام بعد أقدر على أن يصنع فيه دباء إلا صنع » ، ولابن ماجه بسند صحيح عن حميد عن أنس قال « بعثت معي أم سليم بمكتل فيه رطب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم أجده ، وخرج قريباً إلى مولى له دعاه فصنع له طعاماً ، فأتيته وهو يأكل فدعاني فأكلت معه ، قال وصنع له ثريدة بلحم وقرع فإذا هو يعجبه القرع ، فجعلت أجمعه فأدنيه منه » الحديث ، وأخرج مسلم بعضه من هذا الوجه بلفظ « كان يعجبه القرع » وللنسائي « كان يحب القرع ويقول : إنها شجرة أخى يونس » ويجمع بين قوله في هذه الرواية « فلم أجده » وبين حديث الباب « ذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » أنه أطلق المعية باعتبار ما آل إليه الحال ، ويحتمل تعدد القصة على بعد ، وفي الحديث جواز أكل الشريف طعام من دونه من محترف وغيره وإجابة دعوته ، ومؤكلة الخادم ، وبيان ما كان في النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع واللفظ بأصحابه وتعاهدهم بالحياء إلى منازلهم ، وفيه الإجابة إلى الطعام ولو كان قليلاً ، ومناولة الضيفان بعضهم بعضاً مما وضع بين أيديهم ، وإنما يمتنع من يأخذ من قدام الآخر شيئاً لنفسه أو لغيره ، وسيأتي البحث فيه في باب مفرد . وفيه جواز ترك المضيف الأكل مع الضيف لأن في رواية ثمانية عن أنس في حديث الباب « أن الخياط قدم لهم الطعام ثم أقبل على عمله » فيؤخذ جواز ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يكون الطعام كان قليلاً فأثرهم به ، ويحتمل أن يكون كان مكثفياً من الطعام أو كان صائماً أو كان شغله قد تحتم عليه تكميله . وفيه الحرص على التشبه بأهل الخير والافتداء بهم في المطاعم وغيرها . وفيه فضيلة ظاهرة لأنس لاقتفائه أثر النبي صلى الله عليه وسلم حتى في الأشياء الجبلية ، وكان يأخذ نفسه باتباعه فيها ، رضى الله عنه .

**قوله ( قال عمر بن أبي سلمة قال لي النبي صلى الله عليه وسلم : كل يمينك )** كذا ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر عن الحموي والكشميهني وسقط للباقيين وهو الأشبه وقد مضى موصلاً قبل باب ، والذي يظهر لي أن محله بعد الترجمة التي تليه .

### باب التيمن في الأكل وغيره

٥١٨٢- حدثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن أشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه عليه يحب التيمن ما استطاع في طهوره وتنعله وترجله . وكان قال بواسط قبل هذا : في شأنه كله .

**قوله ( باب التيمن في الأكل وغيره )** ذكر فيه حديث عائشة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التيمن » الحديث ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وظن بعضهم أن في هذه الترجمة تكراراً لأنه تقدم في قوله « باب التسمية على الطعام ، والأكل باليمين » وقد أجاب عنه ابن بطال بأن هذه الترجمة أعم من الأولى ، لأن الأولى لفعل الأكل فقط وهذه لجميع الأفعال فيدخل فيه الأكل والشرب بطريق التعميم اهـ ، ومن جملة العموم عموم متعلقات الأكل كالأكل من جهة اليمين وتقديم من على اليمين في الأتحاف ونحوه على من على الشمال وغير ذلك .

**قوله ( وكان قال بواسط قبل هذا في شأنه كله )** القائل هو شعبة ، والمقول عنه أنه قال بواسط هو أشعث وهو ابن أبي الشعثاء ، وقد تقدم بيان ذلك مع مباحث الحديث في « باب التيمن » من كتاب الوضوء ، وقال الكرماني قال بعض المشايخ : القائل بواسط هو أشعث ، كذا نقل ، وليس بصواب ممن قال

### باب من أكل حتى شبع

٥١٨٣- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول : قال أبو طلحة لأُمِّ سَلِيم : لقد سمعتُ صوتَ رسولِ الله صلى الله عليه ضِعِيفاً أَعْرِفُ فِيهِ الْجُوعَ ، فهل عندك من شيء ؟ فَأَخْرَجَتْ أَقْرَاصاً مِنْ شَعِيرٍ ، ثُمَّ أَخْرَجَتْ خِمَاراً لَهَا فَلَقَّتْ الْخَبْزَ بَعْضُهُ ، ثُمَّ دَسَّتْهُ تَحْتَ ثَوْبِي وَرَدَّتْنِي بِبَعْضِهِ ، ثُمَّ أَرْسَلَتْنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، قَالَ : فَذَهَبَتْ بِهِ فَوَجَدَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ النَّاسُ ، فَقُمْتُ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « أَرْسَلْتُكَ أَبُو طَلْحَةَ ؟ » فَقُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « بِطَعَامٍ ؟ » فَقُلْتُ : نَعَمْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لِمَنْ مَعَهُ : « قَوْمُوا » . فَاِنْطَلَقَ وَانْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ حَتَّى جِئْتُ أَبَا طَلْحَةَ ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ : يَا أُمُّ سَلِيم ، قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِالنَّاسِ ، وَلَيْسَ عِنْدَنَا مِنَ الطَّعَامِ مَا نُطْعِمُهُمْ . فَقَالَتْ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ : فَاِنْطَلَقَ أَبُو طَلْحَةَ حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَأَقْبَلَ أَبُو طَلْحَةَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حَتَّى دَخَلَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « هَلُمِّي يَا أُمُّ سَلِيمَ مَا عِنْدَكَ » ، فَآتَتْ بِذَلِكَ الْخَبْزِ ، فَأَمَرَ بِهِ فُتَّتْ ، وَعَصَرَتْ أُمُّ سَلِيمُ عَكَّةً لَهَا فَأَدَمَتْهُ ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ، ثُمَّ قَالَ : « ائْذَنْ لِعَشْرَةٍ » ، فَأَذَنْ لَهُمْ ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ خَرَجُوا . ثُمَّ قَالَ : « ائْذَنْ لِعَشْرَةٍ » ، فَأَذَنْ لَهُمْ ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ خَرَجُوا ، ثُمَّ قَالَ : « ائْذَنْ لِعَشْرَةٍ » ، فَأَذَنْ لَهُمْ ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا . ثُمَّ أَذَنْ لِعَشْرَةٍ ، فَأَكَلِ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا ، وَالْقَوْمُ ثَمَانُونَ رَجُلًا .

[٥٣٨١]

٥١٨٤- حدثنا موسى قال نا مُعْتَمِرٌ عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : وَحَدَّثَ أَبُو عَثْمَانَ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ ؟ » فَإِذَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوُهُ ، فَعَجِنَ ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ طَوِيلٌ بَغْنَمٍ يَسُوقُهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « أَبِيعْ أَمْ عَطِيَّةٌ - أَوْ قَالَ هِبَةٌ - ؟ » قَالَ : لَا ، بَلْ بَيْعٌ . قَالَ : فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً فَصُنَعَتْ وَأَمَرَ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِسَوَادِ الْبَطْنِ يُشَوَّى . وَأَمِ اللَّهُ مَا فِي الثَّلَاثِينَ وَمِائَةٍ إِلَّا قَدْ حَزَّ لَهُ حُزَّةٌ مِنْ سَوَادِ بَطْنِهَا . إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهُ إِيَّاهَا ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا خَبَّأَهَا لَهُ ، ثُمَّ جَعَلَ فِيهَا قَصْعَتَيْنِ ، فَأَكَلْنَا أَجْمَعُونَ وَشَبِعْنَا ، وَفُضِّلَ فِي الْقَصْعَتَيْنِ فَحَمَلَتْهُ عَلَى الْبَعِيرِ ، أَوْ كَمَا قَالَ .

[٥٣٨٢]

٥١٨٥ - حدثنا مسلم قال نا وهيب قال نا منصور عن أمه عن عائشة : توفي النبي صلى الله عليه حين شبعنا من الأسودين التمر والماء .  
[الحديث ٥٣٨٣ - طرفه في : ٥٤٤٢ .]

**قوله ( باب من أكل حتى شبع )** ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث أنس في تكثير الطعام ببركة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم شرحه في علامات النبوة وفيه « فأكلوا حتى شبعوا » . الثاني حديث عبد الرحمن ابن أبي بكر في إطعام القوم من سواد بطن الشاة ، وكانوا ثلاثين ومائة رجل ، وفيه « فأكلنا أجمعون وشبعنا » وقد تقدم شرحه في كتاب الهبة . الثالث حديث عائشة « توفي النبي صلى الله عليه وسلم حين شبعنا من الأسودين التمر والماء ، وفيه إشارة إلى أن شبعهم لم يقع قبل زمان وفاته قاله الكرمانى . قلت : لكن ظاهره غير مراد ، وقد تقدم في غزوة خيبر من طريق عكرمة عن عائشة قالت « لما فتحت خيبر قلنا الآن نشبع من التمر » ومن حديث ابن عمر قال « ما شبعنا حتى فتحنا خيبر » فالمراد أنه صلى الله عليه وسلم شبع حين شبعوا واستمر شبعهم ، وابتدأه من فتح خيبر وذلك قبل موته صلى الله عليه وسلم بثلاث سنين ، ومراد عائشة بما أشارت إليه من الشبع هو من التمر خاصة دون الماء لكن قرنته به إشارة إلى أن تمام الشبع حصل بجمعهما ، فكأن الواو فيه بمعنى مع ، لا أن الماء وحده يوجد الشبع منه ، ولما عبرت عن التمر بوصف واحد وهو السواد عبرت عن الشبع والرى بفعل واحد وهو الشبع ، وقوله في حديث أنس عن أبي طلحة « سمعت صوت النبي صلى الله عليه وسلم ضعيفا أعرف فيه الجوع » كأنه لم يسمع في صوته لما تكلم إذ ذاك الفخامة المألوفة منه ، فتحمل ذلك على الجوع بقرينة الحال التي كانوا فيها ، وفيه رد على دعوى ابن حبان أنه لم يكن يجوع ، واحتج بحديث « أبيت يطعمني ربي ويسقيني » وتعقب بالحمل على تعدد الحال : فكان يجوع أحيانا ليتأسي به أصحابه ولا سيما من لا يجد مددا وأدركه ألم الجوع صبر فضوعف له ، وقد بسطت هذا في مكان آخر . ويؤخذ من قصة أبي طلحة أن من أدب من يضيف أن يخرج مع الضيف إلى باب الدار تكربة له ، قال ابن بطلان : في هذه الأحاديث جواز الشبع وأن تركه أحيانا أفضل ، وقد ورد عن سلمان وأبي جحيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن أكثر الناس شبعوا في الدنيا أطولهم جوعا في الآخرة » قال الطبري غير أن الشبع وإن كان مباحا فإن له حدا ينتهي إليه ، وما زاد على ذلك فهو سرف ؛ والمطلق منه ما أعان الآكل على طاعة ربه ولم يشغله ثقله عن أداء ما وجب عليه اهـ . وحديث سلمان الذي أشار إليه أخرجه ابن ماجه بسند لين ، وأخرج عن ابن عمر نحوه وفي سنده مقال أيضا ، وأخرج البزار نحوه من حديث أبي جحيفة بسند ضعيف ، قال القرطبي في المفهم لما ذكر قصة أبي الهيثم إذ ذبح للنبي صلى الله عليه وسلم ولصاحبيه الشاة فأكلوا حتى شبعوا . وفيه دليل على جواز الشبع ، وما جاء من النهي عنه محمول على الشبع الذي يثقل المعدة ويشبط صاحبه عن القيام للعبادة ويفضي إلى البطر والأشر والنوم والكسل ، وقد تنتهي كراهته إلى التحريم بحسب ما يترتب عليه من المفسدة . وذكر الكرمانى تبعاً لابن المنير أن الشبع المذكور محمول على شبعهم المعتاد منهم وهو أن التلث للطعام والتلث للشراب والتلث للنفس ، ويحتاج في دعوى أن تلك عادتهم إلى نقل خاص ، وإنما ورد في ذلك حديث حسن أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث المقدم بن معديكرب « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما ملأ آدمى وعاء شراً من بطن ، حسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه ، فإن غلب الأدمى نفسه فتلث للطعام وتلث للشراب وتلث للنفس » قال القرطبي في « شرح الأسماء » لو سمع بقرائط بهذه القسمة ، لعجب من هذه الحكمة . وقال الغزالي قبله في باب

كسر الشهوتين من « الإحياء » ذكر هذا الحديث لبعض الفلاسفة فقال : ما سمعت كلاما في قلة الأكل أحكم من هذا . ولا شك في أن أثر الحكمة في الحديث المذكور واضح ، وإنما خص الثلاثة بالذكر لأنها أسباب حياة الحيوان ، ولأنه لا يدخل البطن سواها . وهل المراد بالثلث التساوي على ظاهر الخبر ، أو التقسيم إلى ثلاثة أقسام متقاربة ؟ محل احتمال ، والأول أولى . ويحتمل أن يكون لمح بذكر الثلث إلى قوله في الحديث الآخر « الثلث كثير » وقال ابن المنير : ذكر البخاري في الأشربة في « باب شرب اللبن للبركة » حديث أنس وفيه قوله « فجعلت لا آلو ما جعلت في بطني منه » فيحتمل أن يكون الشبع المشار إليه في أحاديث الباب من ذلك لأنه طعام بركة . قلت : وهو محتمل إلا في حديث عائشة ثالث أحاديث الباب ، فإن المراد به الشبع المعتاد لهم ، والله أعلم . واختلف في حد الجوع على رأيين ذكرهما في « الإحياء » أحدهما أن يشتبه الخبز وحده ، فمتى طلب الأدم فليس بجائع . ثانيهما أنه إذا وقع ريقه على الأرض لم يقع عليه الذباب . وذكر أن مراتب الشبع تنحصر في سبعة : الأول ما تقوم به الحياة ، الثاني أن يزيد حتى يصوم ويصلي عن قيام وهذان واجبان ، الثالث أن يزيد حتى يقوى على أداء النوافل ، الرابع أن يزيد حتى يقدر على التكسب وهذان مستحبان ، الخامس أن يملأ الثلث وهذا جائز ، السادس أن يزيد على ذلك وبه يثقل البدن ويكثر النوم وهذا مكروه ، السابع أن يزيد حتى يتضرر وهي البطنة المنهى عنها وهذا حرام اهـ . ويمكن دخول الثالث في الرابع والأول في الثاني والله أعلم .

( تنبيه ) : وقع في سياق السند معتمر وهو ابن سليمان التيمي عن أبيه قال وحدثني أبو عثمان أيضا ، فزعم الكرماني أن ظاهره أن أباه حدث عن غير أبي عثمان ثم قال وحدث أبو عثمان أيضا . قلت : وليس ذلك المراد ، وإنما أراد أن أبا عثمان حدثه بخديث سابق على هذا ثم حدثه بهذا فلذلك قال « أيضا » أى حدث بخديث بعد حديث

## باب ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ ﴾ الآية

### والنهد والاجتماع على الطعام

٥١٨٦- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال يحيى بن سعيد سمعت بُشَيْرَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ نا سُوَيْدُ بْنُ النُّعْمَانِ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَى خَيْبَرَ ، فَلَمَّا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ - قَالَ يَحْيَى وَهِيَ مِنْ خَيْبَرَ عَلَى رَوْحَةٍ - دَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِطَعَامٍ ، فَمَا أَتَى إِلَّا بِسَوِيقٍ ، فَلَكَنَاهُ فَأَكَلْنَا مِنْهُ ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا ، فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . قَالَ سَفِيَانُ : سَمِعْتُهُ مِنْهُ عَوْدًا وَبَدَأًا .

قوله ( باب ليس على الأعمى حرج ) إلى هنا للأكثر ، وساق في رواية أبي ذر الصنفين الآخرين ثم قال « الآية » وأراد بقية الآية التي في سورة النور لا التي في الفتح لأنها المناسبة لأبواب الأطعمة ، ويؤيد ذلك أنه وقع عند الإسماعيلي إلى قوله ﴿ لعلكم تعقلون ﴾ وكذا لبعض رواة الصحيح .

قوله ( والنهد والاجتماع على الطعام ) ثبتت هذه الترجمة في رواية المستملي وحده ، والنهد بكسر النون وسكون الهاء تقدم تفسيره في أول الشركة حيث قال « باب الشركة في الطعام والنهد » وتقدم هناك بيان حكمه ، وذكر فيه عدة أحاديث في ذلك ، ثم ذكر حديث سويد بن النعمان وفيه « دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام فلم يؤت إلا بسويق الحديث » وليس هو ظاهرا في المراد من النهد لاحتمال أن يكون مناجىء بالسويق إلا من جهة واحدة ، لكن مناسبتها لأصل الترجمة ظاهرة في اجتماعهم على لوك السويق من غير تمييز بين أعمى وبصير

وبين صحيح ومريض ، وحكى ابن بطلال عن المهلب قال : مناسبة الآية لحديث سويد مذكروه أهل التفسير أنهم كانوا إذا اجتمعوا للأكل عزل الأعمى على حدة والأعرج على حدة والمريض على حدة لتقصيرهم عن أكل الأصحاء فكانوا يتخرجون أن يفضلوا عليهم وهذا عن ابن الكلبي ، وقال عطاء بن يزيد : كان الأعمى يتخرج أن يأكل طعام غيره لجعله يده في غير موضعها ، والأعرج كذلك لاتساعه في موضع الأكل ، والمريض لرائحته ، فنزلت هذه الآية ، فأباح لهم الأكل مع غيرهم . وفي حديث سويد معنى الآية ، لأنهم جعلوا أيديهم فيما حضر من الزاد سواء ، مع أنه لا يمكن أن يكون أكلهم بالسواء لاختلاف أحوال الناس في ذلك ، وقد سوغ لهم الشارع ذلك مع ما فيه من الزيادة والنقصان ، فكان مباحا والله أعلم . اهـ كلامه . وقد جاء في سبب نزول الآية أثر آخر من وجه صحيح ، قال عبد الرزاق أنبأنا معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد « كان الرجل يذهب بالأعمى أو الأعرج أو المريض إلى بيت أبيه أو أخيه أو قريبه ، فكان الزمنى يتخرجون من ذلك ويقولون : إنما يذهبون بنا إلى بيوت غيرهم ، فنزلت الآية رخصة لهم » وقال ابن المنير : موضع المطابقة من الترجمة وسط الآية وهي قوله تعالى ﴿ ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعا أو أشتاتا ﴾ وهي أصل في جواز أكل المخارجة ، ولهذا ذكر في الترجمة النهي ، والله أعلم .

### باب الخبز المرقق ، والأكل على الخوان والسفرة

[٥٣٨٥] ٥١٨٧- حدثنا محمد بن سنان قال نا همام عن قتادة قال : كنا عند أنس وعنده خباز له ، قال : ما أكل النبي صلى الله عليه خبزاً مرققاً ، ولا شاة مسموطة ، حتى لقي الله .

[الحديث ٥٣٨٥ - طرفاه في : ٥٤٢١ ، ٦٣٥٧ .]

[٥٣٨٦] ٥١٨٨- حدثنا علي بن عبد الله قال نا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن يونس - قال علي هو الإسكاف - عن قتادة عن أنس قال : ما علمت النبي صلى الله عليه أكل على سكرجة قط ، ولا خبز له مرقق قط ولا أكل على خوان . قيل لقتادة : فعلى ما كانوا يأكلون ؟ قال : على السفرة .

[الحديث ٥٣٨٦ - طرفاه في : ٥٤١٥ ، ٦٤٥٠ .]

[٥٣٨٧] ٥١٨٩- حدثنا ابن أبي مريم قال نا محمد بن جعفر قال أخبرني حميد أنه سمع أنساً يقول : قام النبي صلى الله عليه يَبْنِي بصفية ، فدعوت المسلمين إلى وليمته ، أمر بالأنطاع فبسطت ، فألقي عليها التمر والأقط والسمن . وقال عمرو عن أنس : بنى بها النبي صلى الله عليه ، ثم صنع حيساً في نطع .

[٥٣٨٨] ٥١٩٠- حدثنا محمد قال أنا أبو معاوية قال نا هشام عن أبيه وعن وهب بن كيسان قال : كان أهل الشام يُعَيِّرُونَ ابن الزبير يقولون : يا ابن ذات النطاقين ، فقالت له أسماء : يا بني ، إنهم يُعَيِّرُونَكَ بالنطاقين ، هل تدري ما كان النطاقين <sup>(١)</sup> ؟ إنما كان نطاقي شققتُه نصفين : فأوكيت قربة رسول الله صلى الله عليه بأحدهما ، وجعلت في سفرته آخر . قال : فكان أهل الشام إذا عيروه بالنطاقين يقول : ابنها والإله ( تلك شكاة ظاهر عنك عارها ) .

[٥٣٨٩] ٥١٩١- حدثنا أبو النعمان قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : أن أم

(١) وجهها الحافظ في شرح الحديث .

حُفَيْدُ بِنْتِ الْحَارِثِ بْنِ حَزْنٍ - خَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ - أَهْدَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَقْطَأَ وَأَضْبَأَ، فَدَعَا بِهِنَّ فَأَكَلْنَ عَلَى مَائِدَتِهِ، وَتَرَكَهُنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَالْمَتَقَدِّرِ لَهُنَّ، وَلَوْ كُنَّ حَرَامًا مَا أَكَلْنَ عَلَى مَائِدَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا أَمَرَ بِأَكْلِهِنَّ.

**قوله ( باب الخبز المرقق « والأكل على الخوان والسفرة » )** أما الخبز المرقق فقال عياض قوله مرققا أى ملينا محسنا كخبز الحواري وشبهه ، والترقيق التلين ، ولم يكن عندهم مناخل . وقد يكون المرقق الرقيق الموسع اهـ . وهذا هو المتعارف ، وبه جزم ابن الأثير قال : الرقاق الرقيق مثل طوال وطويل ، وهو الرقيق الواسع الرقيق ، وأغرب ابن التين فقال : هو السميد وما يصنع منه من كعك وغيره . وقال ابن الجوزي : هو الخفيف كأنه مأخوذ من الرقاق وهى الخشبة التى يرقق بها . وأما الخوان فالمشهور فيه كسر المعجمة ، ويجوز ضمها ، وفيه لغة ثالثة إخوان بكسر الهمزة وسكون الخاء ، وسئل ثعلب : هل يسمى الخوان لأنه يتخون ماعليه أى ينتقص ؟ فقال : مايبعد . قال الجواليقي : والصحيح أنه أعجمى معرب ، ويجمع على أخونة في القلة ، وخون مضموم الأول في الكثرة . وقال غيره : الخوان المائدة مالم يكن عليها طعام ، وأما السفرة فاشتهرت لما يوضع عليها الطعام ، وأصلها الطعام نفسه .

**قوله ( كنا عند أنس وعنده خباز له )** لم أقف على تسميته ، ووقع عند الإسماعيلي عن قتادة « كنا نأتي أنسا وخبازه قائم » زاد ابن ماجه « وخوانه موضوع ، فيقول : كلوا » وفي الطبراني من طريق راشد بن أبي راشد قال « كان لأنس غلام يعمل له النقائق يطبخ له لونين طعاما ويخبز له الحواري ويعجنه بالسمن » اهـ . والحواري بضم المهملة وتشديد الواو وفتح الراء : الخالص الذي ينخل مرة بعد مرة .

**قوله ( ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم خبزا مرققا ولا شاة مسموطة )** المسموط الذي أزيل شعره بالماء المسخن وشوى بجلده أو يطبخ ، وإنما يصنع ذلك في الصغير السن الطري ، وهو من فعل المترفين من وجهين : أحدهما المبادرة إلى ذبح مالهو بقى لآزداد ثمنه ، وثانيهما أن المسلوخ يتفع بجلده في اللبس وغيره والسمط يفسده ، وقد جرى ابن بطال على أن المسموط المشوى ، فقال ما ملخصه : يجمع بين هذا وبين حديث عمرو بن أمية « أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحتر من كتف شاة » وحديث أم سلمة الذي أخرجه الترمذى « أنها قربت للنبي صلى الله عليه وسلم جنبا مشويا فأكل منه » بأن يقال : يحتمل أن يكون لم يتفق أن تسمط له شاة بكاملها ، لأنه قد احتز من الكتف مرة ومن الجنب أخرى ، وذلك لحم مسموط . أو يقال : إن أنسا قال « لا أعلم » ولم يقطع به ، ومن علم حجة على من لم يعلم . وتعقبه ابن المنير بأنه ليس في حر الكتف ما يدل على أن الشاة كانت مسموطة ، بل إنما حرها لأن العرب كانت عاداتها غالبا أنها لا تنضج اللحم فاحتيج إلى الحر ، قال : ولعل ابن بطال لما رأى البخاري ترجم بعد هذا « باب شاة مسموطة ، والكتف والجنب » ظن أن مقصوده إثبات أنه أكل السميط . قلت : ولا يلزم أيضا من كونها مشوية واحتز من كتفها أو جنبها أن تكون مسموطة ؛ فإن شئ المسلوخ أكثر من شئ المسموط ، لكن قد ثبت أنه أكل الكراع وهو لا يؤكل إلا مسموطا . وهذا لا يرد على أنس في نفى رواية الشاة المسموطة ، وقد وافقه أبو هريرة على نفى أكل الرقاق أخرجه ابن ماجه من طريق ابن عطاء عن أبيه عن أبي هريرة أنه « زار قومه فأتوه برقاق فبكي وقال : ما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا بعينه » قال الطيبي : قول أنس « ما أعلم رأى النبي صلى الله عليه وسلم الخ » نفى العلم وأراد نفى المعلوم ، وهو

من باب نفى الشيء بنفى لازمه ، وإنما صح هذا من أنس لطول لزومه النبي صلى الله عليه وسلم وعدم مفارقه له إلى أن مات .

**قوله ( عن يونس قال عن علي : هو الإسكاف )** عليّ هو شيخ البخاري فيه وهو ابن المديني « ومراده أن يونس وقع في السند غير منسوب فنسبه على ليطميز ، فإن في طبقة يونس بن عبيد البصري أحد الثقات المكثرين ، وقد وقع في رواية ابن ماجه عن محمد بن مثنى عن معاذ بن هشام عن أبيه عن يونس بن أبي الفرات الإسكاف ، وليس ليونس هذا في البخاري إلا هذا الحديث الواحد ، وهو بصري وثقه أحمد وابن معين وغيرهما ، وقال ابن عدى : ليس بالمشهور ، وقال ابن سعد : كان معروفا وله أحاديث ، وقال ابن حبان . لا يجوز أن يحتج به ، كذا قال ومن وثقه أعرف بحاله من ابن حبان ، والراوي عنه هشام هو الدستوائي وهو من المكثرين عن قتادة وكأنه لم يسمع منه هذا ، وفي الحديث رواية الأقران لأن هشاما ويونس من طبقة واحدة ، وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة وصرح بالتحديث كما سيأتي في الرقاق ، لكن ذكر ابن عدى أن يزيد بن زريع رواه عن سعيد فقال « عن يونس عن قتادة » فيحتمل أن يكون سمعه أولا عن قتادة بواسطة ثم حمله عنه بغير واسطة فكان يحدث به على الوجهين .

**قوله ( عن أنس )** هذا هو المحفوظ ورواه سعيد بن بشر عن قتادة فقال « عن الحسن قال دخلنا على عاصم ابن حدرة فقال : ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم على خوان قط » الحديث أخرجه ابن منده في « المعرفة » فإن كان سعيد بن بشر حفظه فهو حديث آخر لقتادة لاختلاف مساق الخبرين .

**قوله ( على سكرجة )** بضم السين والكاف والراء الثقيلة بعدها جيم مفتوحة ، قال عياض : كذا قيدناه ونقل عن ابن مكّي أنه صوب فتح الراء ، قلت : وبهذا جزم التوريشتي وزاد : لأنه فارسي معرب ، والراء في الأصل مفتوحة ولا حجة في ذلك لأن الاسم الأعجمي إذا نطقت به العرب لم تبقه على أصله غالبا . وقال ابن الجوزي : قاله لنا شيخنا أبو منصور اللغوي يعني الجواليقي بفتح الراء ، قال : وكان بعض أهل اللغة يقول : الصواب أسكرجة وهي فارسية معربة ، وترجمتها مقرب الخل ، وقد تكلمت بها العرب قال أبو علي فإن حققت حذف الجيم والراء ، وقلت أسكر ، ويجوز إشباع الكاف حتى تزيد ياء ، وقياس ما ذكره سيبويه في « برهيم برهم » أن يقال في سكرجة سكرينة ، والذي سبق أولى . قال ابن مكّي وهي صحاف صغار يؤكل فيها ، ومنها الكبير والصغير ، فالكبيرة تحمل قدر ست أواق وقيل مابين ثلثي أوقية إلى أوقية ، قال : ومعنى ذلك أن العجم كانت تستعمله في الكواميخ والجوارش للتشهيى والهضم ، وأغرب الداودي فقال : السكرجة قصعة مدهونة ، ونقل ابن قرقول عن غيره أنها قصعة ذات قوائم من عود كائدة صغيرة والأول أولى ، قال شيخنا في « شرح الترمذي » : تركه الأكل في السكرجة إما لكونها لم تكن تصنع عندهم إذ ذاك أو استصغارا لها لأن عادتهم الاجتماع على الأكل ، أو لأنها — كما تقدم — كانت تعد لوضع الأشياء التي تعين على الهضم ولم يكونوا غالبا يشبعون ، فلم يكن لهم حاجة بالهضم .

**قوله ( قيل لقتادة )** القائل هو الراوي .

**قوله ( فعلام )** كذا للأكثر ووقع في رواية المستملي بالإشباع .

**قوله ( يأكلون )** كذا عدل عن الواحد إلى الجمع ، إشارة إلى أن ذلك لم يكن مختصا بالنبي صلى الله عليه وسلم وحده بل كان أصحابه يقتفون أثره ويقتدون بفعله .

**قوله ( على السفر )** جمع سفره وقد تقدم بيانها في الكلام على حديث عائشة الطويل في الهجرة إلى المدينة ، وأن أصلها الطعام الذي يتخذه المسافر ، وأكثر ما يصنع في جلد فنقل اسم الطعام إلى ما يوضع فيه كما سميت الزادة رواية . ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة صفية فساقه مختصرا ، وقد ساقه في غزوة خيبر بالإسناد الذي أورده هنا بعينه أتم من سياقه هنا ولفظه « أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاث ليال يبنى عليه بصفية » وزاد فيه أيضا بين قوله إلى ولجته وبين قوله أمر بالإنتطاع « وما كان فيها من خبز ولا لحم وما كان فيها إلا أن أمر » فذكره وزاد بعد قوله والسمن « فقال المسلمون إحدى أمهات المؤمنين » الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك .

**قوله ( وقال عمرو عن أنس : بنى بها النبي صلى الله عليه وسلم ثم صنع حيسا في نطع )** هو أيضا طرف من حديث وصله المؤلف في المغازي مطولا من طريق عمرو بن أبي عمرو مولد المطلب عن أنس بن مالك بتمامه .

**قوله ( هشام عن أبيه وعن وهب بن كيسان )** هشام هو ابن عروة حمل هذا الحديث عن أبيه وعن وهب ابن كيسان ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق أحمد بن يونس عن أبي معاوية فقال فيه « عن هشام عن وهب بن كيسان » فقط وتقدم أصل هذا الحديث في « باب الهجرة إلى المدينة » من طريق أبي أسامة عن هشام عن أبيه وعن امرأته فاطمة بنت المنذر كلاهما عن أسماء ، وهو محمول على أن هشاما حمله عن أبيه وعن امرأته وعن وهب بن كيسان ولعل عنده عن بعضهم ما ليس عند الآخر ، فإن الرواية التي تقدمت ليس فيها قوله يعيرون وهو بالعين المهملة من العار ، وابن الزبير هو عبد الله ، والمراد بأهل الشام عسكر الحجاج بن يوسف حيث كانوا يقاتلونه من قبل عبد الملك بن مروان ، أو عسكر الحصين بن نمير الذين قاتلوه قبل ذلك من قبل يزيد ابن معاوية .

**قوله ( يعيرونك بالنطاقين )** قيل الأفصح أن يعدي التعبير بنفسه تقول عيرته كذا ، وقد سمع هكذا مثل ما هنا .

**قوله ( وهل تدري ما كان النطاقين )** كذا أورده بعض الشراح ، وتعقبه بأن الصواب النطاقان بالرفع ، وأنا لم أقف عليه في النسخ إلا بالرفع ، فإن ثبت رواية بغير الألف أمكن توجيهها ، ويحتمل أن يكون كان في الأصل « وهل تدري ما كان شأن النطاقين » فسقط لفظ شأن أو نحوه .

**قوله ( إنما كان نطاقي شققته نصفين فأوكيت )** تقدم في الهجرة إلى المدينة أن أبا بكر الصديق هو الذي أمرها بذلك لما هاجر مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة .

**قوله ( يقول إياها )** كذا للأكثر ول بعضهم « إياها » بموحدة ونون وهو تصحيف ، وقد وجه بأنه مقول الراوي والضمير لأسماء وإياها هو ابن الزبير ، وأغرب ابن التين فقال : هو في سائر الروايات « إياها » وذكره الخطابي بلفظ « إياها » اهـ . وقوله ( والإله ) في رواية أحمد بن يونس « إياها وزب الكعبة » قال الخطابي إياها بكسر الهمزة



وبالتنوين معناها الاعتراف بما كانوا يقولونه والتقرير له ، تقول العرب في استدعاء القول من الإنسان : إياها وإيه بغير تنوين ، وتعقب بأن الذي ذكره ثعلب وغيره إذا استزدت من الكلام قلت إيه ؛ وإذا أمرت بقطعه قلت إياها اهـ . وليس هذا الاعتراض بجيد لأن ، غير ثعلب قد جزم بأن إياها كلمة استزادة ، وارتضاه وحرره بعضهم فقال : إياها بالتنوين للاستزادة وبغير التنوين لقطع الكلام ، وقد تأتّى أيضا بمعنى كيف .

**قوله ( تلك شكاة ظاهر عنك عارها )** شكاة بفتح الشين المعجمة معناه رفع الصوت بالقول القبيح ، ولبعضهم بكسر الشين ، والأول أولى . وهو مصدر شكا يشكو شكاية وشكوى وشكاة ، وظاهر أن زائل ؛ قال الخطابي أى ارتفع عنك فلم يعلق بك ، والظهور يطلق على الصعود والارتفاع ، ومن هذا قول الله تعالى ﴿ فما استطاعوا أن يظهروه ﴾ أى يعلوا عليه ومنه ﴿ ومعارض عليها يظهرون ﴾ قال : وتمثل ابن الزبير بمصرع بيت لأبي ذؤيب الهذلي وأوله « وغيرها الواشون أنى أحبا » يعنى لا بأس بهذا القول ولا عار فيه ، قال مغطاي : وبعد بيت الهذلي :

فإن أعتذر منها فإني مكذب وإن تعتذر يردد عليك اعتذارها  
وأول هذه القصيدة : هل الدهر إلا ليلة ونهارها وإلا طلوع الشمس ثم غيارها  
أنى القلب إلا أم عمرو فأصبحت تحرق نارى بالشكاة ونارها

وبعده « وغيرها الواشون أنى أحبا » البيت ، وهى قصيدة تزيد على ثلاثين بيتا . وتردد ابن قتيبة هل أنشأ ابن الزبير هذا المصرع أو أنشده متمثلا به ؟ والذي جزم به غيره الثاني وهو المعتمد ، لأن هذا مثل مشهور ، وكان ابن الزبير يكثر التمثل بالشعر ، وقلما أنشأه ، ثم ذكر حديث ابن عباس في أكل خالد الضب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسيأتي شرحه بعد في كتاب الصيد والذبائح . وقوله « على مائدته » أى الشيء الذي يوضع على الأرض صيانة للطعام كالمنديل والطبق وغير ذلك ، ولا يعارض هذا حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم ما أكل على الخوان » لأن الخوان أخص من المائدة ، ونفى الأخص لا يستلزم نفى الأعم ، وهذا أولى من جواب بعض الشراح بأن أنسا إنما نفى علمه قال : ولا يعارضه قول من علم . واختلف في المائدة فقال الزجاج هى عندي من ماد يميد إذا تحرك . وقال غيره : من ماد يميد إذا أعطى ، قال أبو عبيد : وهى فاعلة بمعنى مفعولة من العطاء قال الشاعر « وكنت للمتجعنين مائدا » .

### باب السويق

[٥٣٩٠] ٥١٩٢- حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد عن يحيى عن بشير بن يسار عن سويد بن النعمان أنه أخبره : أنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه بالصهباء - وهو على روضة من خير - فحضرت الصلاة ، فدعا بطعام ، فلم يجده إلا سويقا ، فلاكه ، ولكنا معه . ثم دعا بماء فمضمض ، ثم صلى وصلينا ، ولم يتوضأ .

**قوله ( باب السويق )** ذكر فيه حديث سويد بن النعمان ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة .

**باب ما كان النبي صلى الله عليه لا يأكل حتى يُسمى له فيعلم ما هو**

[٥٣٩١] ٥١٩٣- حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال أخبرني

أبو أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري أن ابن عباس أخبره أن خالد بن الوليد - الذي يُقال له سيف الله - أخبره أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وعلى ميمونة - وهي خالته وخالة ابن عباس - فوجدَ عندها ضباً محنوداً قد قدمت به أختها حَفيدة بنت الحارث من نجد، فقدمت الضب لرسول الله صلى الله عليه، وكان قلماً يُقدِّم يده لطعام حتى يحدث به ويُسمى له، فأهوى رسول الله صلى الله عليه يده إلى الضب، فقالت امرأة من النسوة الحضور: أخبرن رسول الله صلى الله عليه ما قدمتن له، هو الضب يا رسول الله، فرفع رسول الله صلى الله عليه يده عن الضب، فقال خالد بن الوليد: أحرام الضب يا رسول الله؟ قال: «لا، ولكن لم يكن بأرض قومي، فأجِدني أعافه». قال خالد: فاجتررتُه فأكلته، والنبي صلى الله عليه ينظر إليّ. [الحديث ٥٣٩١ - طرفاه في: ٥٤٠٠، ٥٥٣٧].

قوله (باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل حتى يسمى له فيعلم ما هو) كذا في جميع النسخ التي وقفت عليها بالإضافة، وشرحه الزركشي على أنه «باب» بالتونين فقال قال ابن التين: إنما كان يسأل لأن العرب كانت لا تعاف شيئاً من المأكَل لقلتها عندهم، وكان هو صلى الله عليه وسلم قد يعاف بعض الشيء فلذلك كان يسأل. قلت: ويحتمل أن يكون سبب السؤال أنه صلى الله عليه وسلم ما كان يكثر الكون في البادية فلم يكن له خبرة بكثير من الحيوانات، أو لأن الشرع ورد بتحريم بعض الحيوانات وإباحة بعضها وكانوا لا يحرمون منها شيئاً، وربما أتوا به مشوياً أو مطبوخاً فلا يتميز عن غيره إلا بالسؤال عنه. ثم أورد فيه حديث ابن عباس في قصة الضب، وسيأتي شرحه في كتاب الصيد والذبائح. ووقع فيه «فقالت امرأة من النسوة الحضور» كذا وقع بلفظ جمع المذكر، وكأنه باعتبار الأشخاص، وفيه «أخبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قدمتن له» وهذه المرأة ورد التصريح بأنها ميمونة أم المؤمنين في رواية الطبراني ولفظه «فقالت ميمونة: أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما هو، فلما أخبروه تركه» وعند مسلم من وجه آخر عن ابن عباس «فقالت ميمونة: يا رسول الله إنه لحم ضب، فكف يده»

### باب طعام الواحد يكفي الاثنين

٥١٩٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك... ح. ونا إسماعيل قال نا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «طعام الاثنين كافي الثلاثة، وطعام الثلاثة كافي الأربعة».

قوله (باب طعام الواحد يكفي الاثنين) أورد فيه حديث أبي هريرة «طعام الاثنين يكفي الثلاثة وطعام الثلاثة يكفي الأربعة» واستشكل الجمع بين الترجمة والحديث، فإن قضية الترجمة مرجعها النصف وقضية الحديث مرجعها الثلث ثم الربع. وأجيب بأنه أشار بالترجمة إلى لفظ حديث آخر ورد ليس على شرطه وبأن الجامع بين الحديثين أن مطلق طعام القليل يكفي الكثير لكن أقصاه الضعف، وكونه يكفي مثله لا ينفي أن يكفي دونه. نعم كون طعام الواحد يكفي الاثنين يؤخذ منه أن طعام الاثنين يكفي الثلاثة بطريق الأولى بخلاف عكسه. ونقل

عن إسحق بن راهويه عن جرير قال : معنى الحديث أن الطعام الذي يشبع الواحد يكفي قوت الاثنين ، ويشبع الاثنين قوت الأربعة . وقال المهلب المراد بهذه الأحاديث الحظ على المكارم والتقنع بالكفاية ، يعني وليس المراد الحصر في مقدار الكفاية ، وإنما المراد المواساة وأنه ينبغي للإثنين إدخال ثالث لطعامهما وإدخال رابع أيضا بحسب من يحضر . وقد وقع في حديث عمر عند ابن ماجه بلفظ « طعام الواحد يكفي الاثنين وأن طعام الاثنين يكفي الثلاثة والأربعة وأن طعام الأربعة يكفي الخمسة والستة » ووقع في حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في قصة أضياف أبي بكر « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، ومن كان عنده نطعام أربعة فليذهب بخامس أو سادس » وعند الطبراني من حديث ابن عمر ما يرشد إلى العلة في ذلك وأوله « كلوا جميعا ولا تفرقوا فإن طعام الواحد يكفي الاثنين » الحديث فيؤخذ منه أن الكفاية تنشأ عن بركة الاجتماع ، وأن الجمع كلما كثر ازدادت البركة وقد أشار الترمذى إلى حديث ابن عمر وعند البزار من حديث سمرة نحو حديث عمر وزاد في آخره « ويد الله على الجماعة » وقال ابن المنذر يؤخذ من حديث أبي هريرة استحباب الاجتماع على الطعام ، وأن لا يأكل المرء وحده اهـ . وفي الحديث أيضا الإشارة إلى أن المواساة إذا حصلت حصلت معها البركة فتعم الحاضرين . وفيه أنه لا ينبغي للمرء أن يستحقر ما عنده فيمتنع من تقديمه ، فإن القليل قد يحصل به الاكتفاء ، بمعنى حصول سد الرمق وقيام البنية ، لاحقيقة الشيع . وقال ابن المنذر : ورد حديث بلفظ الترجمة لكنه لم يوافق شرط البخاري فاستقرأ معناه من حديث الباب ، لأن من أمكنه ترك الثلث أمكنه ترك النصف لتقاربهما انتهى . وتعقبه مغلطاي بأن الترمذى أخرج الحديث من طريق أبي سفيان عن جابر ، وهو على شرط البخاري انتهى . وليس كما زعم فإن البخاري وإن كان أخرج لأبي سفيان ، لكن أخرج له مقرونا بأبي صالح عن جابر ثلاثة أحاديث فقط ، فليس على شرطه ، ثم لا أدري لم خصه بتخريج الترمذى مع أن مسلما أخرجه من طريق الأعمش عن أبي سفيان أيضا ، ولعل ابن المنذر اعتمد على ما ذكره ابن بطلال أن ابن وهب روى الحديث بلفظ الترجمة عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر ، وابن لهيعة ليس من شرط البخاري قطعاً ، لكن يرد عليه أن ابن بطلال قصر بنسبة الحديث ، وإلا فقد أخرجه مسلم أيضا من طريق ابن جريج ومن طريق سفيان الثوري كلاهما عن أبي الزبير عن جابر وصرح بطريق ابن جريج بسماع أبي الزبير عن جابر ، فالحديث صحيح لكن لا على شرط البخاري والله أعلم . وفي الباب عن ابن عمر وسمرة كما تقدم ، وفيه عن ابن مسعود أيضا في الطبراني

### باب المؤمن يأكل في معي واحد

[٥٣٩٣] ٥١٩٥ - حدثني محمد بن بشار قال نا عبد الصمد قال نا شعبة عن واقد بن محمد عن نافع قال : كان ابن عمر لا يأكل حتى يؤتى بمسكين يأكل معه ، فأدخلت رجلاً يأكل معه ، فأكل كثيراً . فقال : يا نافع ، لا تدخل هذا علي ، سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « المؤمن يأكل في معي واحد ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء » .

### باب المؤمن يأكل في معي واحد

فيه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه .

[٥٣٩٤] ٥١٩٦ - حدثنا محمد بن سلام قال نا عبدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إن المؤمن يأكل في معي واحد ، وإن الكافر - أو المنافق - فلا أدري أيهما قال عبيد الله -

يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ». وقال ابنُ بُكَيْرٍ: نا مالِكٌ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ عن النبيِّ صلى الله عليه... مثله.  
[الحديث ٥٣٩٣ - طرفاه في: ٥٣٩٤، ٥٣٩٥].

٥١٩٧- حدثنا عليُّ بن عبد الله قال نا سُفيانُ عن عمرو قال: كان أبو نَهِيكَ رجلاً أَكُولاً، فقال له ابنُ عمرَ: إن رسولَ الله صلى الله عليه قال: «إن الكافرَ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ». قال: فأنا أومنُ بالله ورسوله.

٥١٩٨- حدثنا إسماعيلُ قال حدثني مالِكٌ عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أنه قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه: «يَأْكُلُ المسلمُ في مَعَى واحدٍ، والكافرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ».  
[الحديث ٥٣٩٦ - طرفه في: ٥٣٩٧].

٥١٩٩- حدثنا سليمانُ بن حربٍ قال نا شُعْبَةُ عن عَدِيِّ بنِ ثابتٍ عن أبي حازمٍ عن أبي هريرة: أن رجلاً كان يَأْكُلُ أَكْلاً كَثِيراً، فأسلمَ فكان يَأْكُلُ أَكْلاً قَلِيلاً، فذَكَرَ ذلكَ للنبيِّ صلى الله عليه فقال: «إن المؤمنَ يَأْكُلُ في مَعَى واحدٍ، والكافرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ».

قوله (باب المؤمن يَأْكُلُ في مَعَى واحدٍ) المعى بكسر الميم مقصور، وفي لغة حكاها في المحكم بسكون العين بعدها تحتانية، والجمع أمعاء ممدود وهى المصارين. وقد وقع في شعر القطامي بلفظ الأفراد في الجمع فقال في أبيات له حكاها أبو حاتم «حوالب غزرا ومعى جياعا». وهو كقوله تعالى ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ وإنما عدى يَأْكُلُ بفتح الألف يَأْكُلُ بفتح الألف فيها ويجعلها ظرفاً للمأكل، ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ﴾ أى ملء بطونهم قال أبو حاتم السجستاني: المعى مذكر ولم أسمع من أثق به يؤنثه فيقول معى واحدة، لكن قد رواه من لا يوثق به.

قوله (حدثنا عبد الصمد) هو ابن عبد الوارث، ووقع في رواية أبي نعيم في «المستخرج» منسوبا.

قوله (عن واقد بن محمد) هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر.

قوله (فأدخلت رجلاً يَأْكُلُ معه فأكل كثيراً) لعله أبو نَهِيكَ المذكور بعد قليل. ووقع في رواية مسلم «فجعل ابن عمر يضع بين يديه ويضع بين يديه فجعل يَأْكُلُ أَكْلاً كَثِيراً».

قوله (لا تدخل هذا على) وذكر الحديث هكذا حمل ابن عمر الحديث على ظاهره، ولعله كره دخوله عليه لما رآه متصفاً بصفة وصف بها الكافر.

قوله (باب المؤمن يَأْكُلُ في مَعَى واحدٍ) فيه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (كذا ثبت هذا الكلام في رواية أبي ذر عن السرخسي وحده، وليس هو في رواية أبي الوقت عن الداودي عن السرخسي، ووقع في رواية النسفي ضم الحديث الذي قبله إلى ترجمة «طعام الواحد يكفي الإثنين» وإيراد هذه الترجمة لحديث ابن عمر بطرقه وحديث أبي هريرة بطريقه ولم يذكر فيها التعليق، وهذا أوجه فإنه ليس لإعادة الترجمة بلفظها معنى، وكذا ذكر حديث أبي هريرة في الترجمة ثم إيرادها فيها موصولاً من وجهين.

قوله (عبدة) هو ابن سليمان، وعبيد الله هو ابن عمر العمري.

**قوله ( وإن الكافر ، أو المنافق فلا أدري أيهما قال عبيد الله )** هذا الشك من عبدة ، وقد أخرجه مسلم من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر بلفظ « الكافر » بغير شك ، وكذا رواه عمرو بن دينار كما يأتي في الباب ، وكذا هو في رواية غير ابن عمر ممن روى الحديث من الصحابة ، إلا أنه ورد عند الطبراني في رواية له من حديث سمرة بلفظ « المنافق » بدل الكافر .

**قوله ( وقال ابن بكير )** هو يحيى بن عبد الله بن بكير ، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريقه ، ووقع لنا في الموطأ من روايته عن مالك ولفظه « المؤمن يأكل في معي واحد ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء » وأخرجه الإسماعيلي من طريق ابن وهب « أخبرني مالك وغير واحد أن نافعاً حدثهم » فذكره بلفظ « المسلم » فظهر أن مراد البخاري بقوله « مثله » أي مثل أصل الحديث لا خصوص الشك الواقع في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع .

**قوله ( سفيان )** هو ابن عيينة .

**قوله ( عن عمرو )** هو ابن دينار ، ووقع التصريح بتحديثه لسفيان في رواية الحميدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في « المستخرج » .

**قوله ( كان أبو نهيك )** بفتح النون وكسر الهاء ( رجلاً أكولاً ) في رواية الحميدي « قيل لابن عمر إن أبا نهيك رجل من أهل مكة يأكل أكلاً كثيراً » .

**قوله ( فقال فأنا أومن بالله ورسوله )** في رواية الحميدي « فقال الرجل أنا أومن بالله » الخ ومن ثم أطبق العلماء على حمل الحديث على غير ظاهره كما سيأتي إيضاحه .

**قوله في حديث أبي هريرة ( يأكل المسلم في معي واحد )** في رواية مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة « المؤمن يشرب في معي واحد » الحديث .

**قوله في الطريق الأخرى ( عن أبي حازم )** هو سلمان بسكون اللام الأشجعي وليس هو سلمة بن دينار الزاهد فإنه أصغر من الأشجعي ولم يدرك أبا هريرة .

**قوله ( إن رجلاً كان يأكل أكلاً كثيراً فأسلم )** وقع في رواية مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضافه ضيف وهو كافر فأمر له بشاة فحلبت فشرب حلابها ثم أخرى ثم أخرى حتى شرب حلاب سبع شياه ، ثم إنه أصبح فأسلم فأمر له بشاة فحلبت فشرب حلابها ثم بأخرى فلم يستتمها » الحديث وهذا الرجل يشبه أن يكون جهجاه الغفاري ، فأخرج ابن أبي شيبة وأبو يعلى والبزار والطبراني من طريقه أنه قدم في نفر من قومه يريدون الإسلام ، فحضرهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ، فلما سلم قال : ليأخذ كل رجل بيد جلسه ، فلم يبق غيري ، فكنت رجلاً عظيماً طويلاً لا يقدم على أحد ، فذهب بي رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى منزله فحلب لي عتراً فأتيت عليه ثم حلب لي آخر حتى حلب سبعة أعنز فأتيت عليها ، ثم أتيت بصنيع برمة فأتيت عليها ، فقالت أم أيمن : أجاع الله من أجاع رسول الله ، فقال : مه يأم أيمن ، أكل رزقه ، ورزقنا على الله . فلما كانت الليلة الثانية وصلينا المغرب صنع ماصنع في التي قبلها فحلب لي عتراً ورويت وشبعت ، فقالت أم أيمن : أليس هذا ضيفنا ؟ قال : إنه أكل في معي واحد الليلة وهو مؤمن ، وأكل قبل ذلك

في سبعة أمعاء ، الكافر يأكل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معي واحد » وفي إسناد الجميع موسى بن عبيدة وهو ضعيف . وأخرج الطبراني بسند جيد عن عبد الله بن عمر وقال « جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم سبعة رجال ، فأخذ كل رجل من الصحابة رجلا وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم رجلا ، فقال له ما اسمك ؟ قال : أبو غزوان . قال فحلب له سبع شياه فشرب لبنها كله ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : هل لك يا أبا غزوان أن تسلم ؟ قال : نعم . فأسلم ، فمسح رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره ، فلما أصبح حلب له شاة واحدة فلم يتم لبنها ، فقال : مالك يا أبا غنوان ؟ قال : والذي بعثك نبيا لقد رويت . قال : إنك أمس كان لك سبعة أمعاء وليس لك اليوم إلا معي واحد » وهذه الطريق أقوى من طريق جهجاه ، ويحتمل أن تكون تلك كنيته ، لكن يقوى التعدد أن أحمد أخرج من حديث أبي بصرة الغفاري قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجرت قبل أن أسلم ، فحلب لي شوية كان يخلبها لأهلها فشربتها ، فلما أصبحت أسلمت حلب لي فشربت منها فرويت ، فقال : أرويت ؟ قلت : قد رويت مالا رويت قبل اليوم » الحديث ، وهذا لا يفسر به المبهم في حديث الباب وإن كان المعنى واحدا ، لكن ليس في قصته خصوص العدد . ولأحمد أيضا ولأبي مسلم الكجى وقاسم بن ثابت في « الدلائل » والبخاري في « الصحابة » من طريق محمد بن معن بن فضالة الغفاري « حدثني جدي فضالة بن عمرو قال : أقبلت في لقاح لي حتى أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلمت ثم أخذت علبة فحلبت فيها فشربتها فقلت : يا رسول الله إن كنت لأشربها مرارا لا أمتلئ » وفي لفظ « إن كنت لأشرب السبعة فما أمتلئ » فذكر الحديث . وهذا أيضا لا ينبغي أن يفسر به مبهم حديث الباب لاختلاف السياق . ووقع في كلام النووي تبعا لعياض أنه نضرة بن نضرة الغفاري ، وذكر ابن إسحق في السيرة من حديث أبي هريرة في قصة ثمامة بن أثال أنه لما أسر ثم أسلم وقعت له قصة تشبه قصة جهجاه ، فيجوز أن يفسر به ، وبه صدر المازري كلامه . واختلف في معنى الحديث فقيل : ليس المراد به ظاهره وإنما هو مثل ضرب للمؤمن وزهده في الدنيا والكافر وحرصه عليها ، فكان المؤمن لتقلله من الدنيا يأكل في معي واحد ، والكافر لشدة رغبته فيها واستكثاره منها يأكل في سبعة أمعاء ، فليس المراد حقيقة الأمعاء ولا خصوص الأكل وإنما المراد التقلل من الدنيا والاستكثار منها ، فكانه عبر عن تناول الدنيا بالأكل وعن أسباب ذلك بالأمعاء ، ووجه العلاقة ظاهر ، وقيل المعنى أن المؤمن يأكل الحلال والكافر يأكل الحرام ، والحلال أقل من الحرام في الوجود نقله ابن التين ، ونقل الطحاوي نحو الذي قبله عن أبي جعفر بن أبي عمران فقال : حمل قوم هذا الحديث على الرغبة في الدنيا كما تقول فلان يأكل الدنيا أكلا أي يرغب فيها ويحرص عليها ، فمعنى المؤمن يأكل في معي واحد أي يزهد فيها فلا يتناول منها إلا قليلا ، والكافر في سبعة أي يرغب فيها فيستكثر منها . وقيل المراد حض المؤمن على قلة الأكل إذا علم أن كثرة الأكل صفة الكافر ، فإن نفس المؤمن تنفر من الانصاف بصفة الكافر ، ويدل على أن كثرة الأكل من صفة الكفار قوله تعالى ﴿ والذين كفروا يتمتعون ويأكلون كما تأكل الأنعام ﴾ وقيل بل هو على ظاهره . ثم اختلفوا في ذلك على أقوال : أحدها أنه ورد في شخص بعينه واللام عهدية لا جنسية ، جزم بذلك ابن عبد البر فقال : لا سبيل إلى حمله على العموم لأن المشاهدة تدفعه ، فكم من كافر يكون أقل أكلا من مؤمن وعكسه ، وكم من كافر أسلم فلم يتغير مقدار أكله ، قال : وحديث أبي هريرة يدل على أنه ورد في رجل بعينه ، ولذلك عقب به مالك الحديث المطلق ، وكذا البخاري ، فكانه قال : هذا إذا كان كافرا كان يأكل في سبعة أمعاء فلما أسلم عوفي وبورك له في نفسه فكفاه جزء من سبعة أجزاء مما كان يكفيه وهو كافر اهـ . وقد سبقه إلى ذلك الطحاوي في « مشكل الآثار » فقال : قيل إن هذا

الحديث كان في كافر مخصوص وهو الذي شرب حلاب السبع شياه ، قال : وليس للحديث عندنا محمل غير هذا الوجه ، والسابق إلى ذلك أولا أبو عبيدة ، وقد تعقب هذا الحمل بأن ابن عمر راوي الحديث فهم منه العموم فلذلك منع الذي رآه يأكل كثيرا من الدخول عليه واحتج بالحديث . ثم كيف يتأتى حمله على شخص بعينه مع ما تقدم من ترجيح تعدد الواقعة ويورد الحديث المذكور عقب كل واحدة منها في حق الذي وقع له نحو ذلك .

القول الثاني أن الحديث خرج مخرج الغالب ، وليست حقيقة العدد مرادة ، قالوا تخصيص السبعة للمبالغة في التكثير كما في قوله تعالى ﴿ والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ﴾ والمعنى أن من شأن المؤمن التقليل من الأكل لاشتغاله بأسباب العبادة ولعلمه بأن مقصود الشرع من الأكل ما يسد الجوع ويمسك الرمق ويعين على العبادة ، ولخشيتة أيضا من حساب ما زاد على ذلك ، والكافر بخلاف ذلك كله فإنه لا يقف مع مقصود الشرع ، بل هو تابع لشهوة نفسه مسترسل فيها غير خائف من تبعات الحرام ، فصار أكل المؤمن — لما ذكرته — إذا نسب إلى أكل الكافر كأنه بقدر السبع منه ، ولا يلزم من هذا اطراده في حق كل مؤمن وكافر ، فقد يكون في المؤمنين من يأكل كثيرا إما بحسب العادة وإما لعارض يعرض له من مرض باطن أو لغير ذلك ، ويكون في الكفار من يأكل قليلا إما مراعاة الصحة على رأى الأطباء ، وإما للرياضة على رأى الرهبان ، وإما لعارض كضعف المعدة . قال الطيبي : ومحصل القول أن من شأن المؤمن الحرص على الزهادة والاقتناع بالبلغة ، بخلاف الكافر ، فإذا وجد مؤمن أو كافر على غير هذا الوصف لا يقدح في الحديث . ومن هذا قوله تعالى ﴿ الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ﴾ الآية ، وقد يوجد من الزاني نكاح الحرة ومن الزانية نكاح الحر . القول الثالث أن المراد بالمؤمن في هذا الحديث التام الإيمان ، لأن من حسن إسلامه وكمل إيمانه اشتغل فكره فيما يصير إليه من الموت وما بعده فيمنعه شدة الخوف وكثرة الفكر والإشفاق على نفسه من استيفاء شهوته ، كما ورد في حديث أنبي أمانة رفعه « من كثر تفكره قل طعمه ، ومن قل تفكره كثرت طعمه وقسا قلبه » ويشير إلى ذلك حديث أبي سعيد الصحيح « إن هذا المال حلوة خضرة ، فمن أخذه بإشراف نفس كان كالذي يأكل ولا يشبع » فدل على أن المراد بالمؤمن من يقتصد في مطعمه ، وأما الكافر فمن شأنه الشره فيأكل بالنهم كما تأكل البهيمة ولا يأكل بالمصلحة لقيام البنية ، وقد رد هذا الخطائي وقال : قد ذكر عن غير واحد من أفاضل السلف الأكل الكثير ، فلم يكن ذلك نقضا في إيمانهم . الرابع أن المراد أن المؤمن يسمى الله تعالى عند طعامه وشرابه فلا يشركه الشيطان فيكفيه القليل ، والكافر لا يسمى فيشركه الشيطان كما تقدم تقريره قبل ، وفي صحيح مسلم في حديث مرفوع « إن الشيطان يستحل الطعام إن لم يذكر اسم الله تعالى عليه » . الخامس أن المؤمن يقل حرصه على الطعام فيبارك له فيه وفي مأكله فيشبع من القليل ، والكافر طامع البصر إلى المأكل كالأنعام فلا يشبعه القليل ، وهذا يمكن ضمه إلى الذي قبله ويجعلان جوابا واحدا مركبا . السادس قال النووي المختار أن المراد أن بعض المؤمنين يأكل في معنى واحد وأن أكثر الكفار يأكلون في سبعة أمعاء ، ولا يلزم أن يكون كل واحد من السبعة مثل معنى المؤمن اهـ ، ويدل على تفاوت الأمعاء ما ذكره عياض عن أهل التشريح أن أمعاء الإنسان سبعة : المعدة ، ثم ثلاثة أمعاء بعدها متصلة بها : البواب ، ثم الصائم . ثم الرقيق والثلاثة رقاق ، ثم الأعور ، والقولون ، والمستقيم وكلها غلاظ . فيكون المعنى أن الكافر لكونه يأكل بشرهة لا يشبعه إلا ملء أمعائه السبعة ، والمؤمن يشبعه ملء معنى واحد . ونقل الكرماني عن الأطباء في تسمية الأمعاء السبعة أنها المعدة ، ثم ثلاثة متصلة بها رقاق وهي الإثنا عشرى ، والصائم ، والقولون ، ثم ثلاثة غلاظ وهي الفانفي بنون وفاءين أو قافين ، والمستقيم ، والأعور . السابع قال النووي يحتمل أن يريد بالسبعة في

الكافر صفات هي الحرص والشره وطول الأمل والطمع وسوء الطبع والحسد وحب السمن ، وبالواحد في المؤمن سد خلته . الثامن قال القرطبي : شهوات الطعام سبع . شهوة الطبع ، شهوة النفس ، شهوة العين ، شهوة الفم ، شهوة الأذن ، شهوة الأنف ، شهوة الجوع وهي الضرورية التي يأكل بها المؤمن ، وأما الكافر فيأكل بالجميع . ثم رأيت أصل ما ذكره في كلام القاضي أبي بكر بن العربي ملخصا وهو أن الأمعاء السبعة كناية عن الخواص الخمس والشهوة والحاجة ، قال العلماء يؤخذ من الحديث الحض على التقليل من الدنيا والحث على الزهد فيها والقناعة بما تيسر منها ، وقد كان العقلاء في الجاهلية والإسلام يتمدحون بقلة الأكل ويزمون كثرة الأكل كما تقدم في حديث أم زرع أنها قالت في معرض المدح لابن أبي زرع « ويشبعه ذراع الجفرة » وقال حاتم الطائي :  
فإنك إن أعطيت بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

وسياقي مزيد لهذا في الباب الذي يليه . وقال ابن التين : قيل إن الناس في الأكل على ثلاث طبقات : طائفة تأكل كل مطعوم من حاجة وغير حاجة وهذا فعل أهل الجهل ، وطائفة تأكل عند الجوع بقدر ما يسد الجوع حسب ، وطائفة يجوعون أنفسهم يقصدون بذلك قمع شهوة النفس وإذا أكلوا أكلوا ما يسد الرمق اهـ ملخصا . وهو صحيح ، لكنه لم يتعرض لتنزيل الحديث عليه وهو لائق بالقول الثاني

### باب الأكل مُتَكَيِّئًا

[٥٣٩٨] ٥٢٠٠ - حدثنا أبو نعيم قال نا مسعر عن علي بن الأقرم قال سمعت أبا جحيفة يقول : قال النبي صلى الله عليه : « لا آكل مُتَكَيِّئًا » .

[الحديث ٥٣٩٨ - طرفه في : ٥٣٩٩] .

[٥٣٩٩] ٥٢٠١ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن علي بن الأقرم عن أبي جحيفة ، قال : كنت عند النبي صلى الله عليه ، فقال لرجل عنده : « لا آكل وأنا مُتَكَيِّئٌ » .

قوله ( باب الأكل متكئا ) أى ماحكمه ؟ وإنما لم يجزم به لأنه لم يأت فيه نهى صريح .

قوله ( حدثنا مسعر ) كذا أخرجه البخاري عن أبي نعيم ، وأخرجه أحمد عن أبي نعيم فقال « حدثنا سفيان هو الثوري » فكان لأبي نعيم فيه شيخين .

قوله ( عن علي بن الأقرم ) أى ابن عمرو بن الحارث بن معاوية الهمداني بسكون الميم الوادعي الكوفي ، ثقة عند الجميع ، وماله في البخاري سوى هذا الحديث .

قوله ( سمعت أبا جحيفة ) في رواية سفيان عن علي بن الأقرم « عن عون بن أبي جحيفة » وهذا يوضح أن رواية رقية لهذا الحديث عن علي بن الأقرم عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه من المزيد في متصل الأسانيد لتصريح علي بن الأقرم في رواية مسعر بسماعه له من أبي جحيفة بدون واسطة . ويحتمل أن يكون سمعه من عون أولا عن أبيه ثم لقي أباه ، أو سمعه من أبي جحيفة وثبته فيه عون .

قوله ( إني لا آكل متكئا ) ذكر في الطريق التي بعدها له سببا مختصرا ولفظه « فقال لرجل عنده لا آكل وأنا



متكئ» قال الكرماني : اللفظ الثاني أبلغ من الأول في الإثبات ، وأما في النفي فالأول أبلغ اهـ . وكان سبب هذا الحديث قصة الأعرابي المذكور في حديث عبد الله بن يسر عند ابن ماجه والطبراني بإسناد حسن قال « أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فجثا على ركبتيه يأكل ، فقال له أعرابي : ماهذه الجلسة ؟ فقال إن الله جعلني عبدا كريما ولم يجعلني جبارا عنيدا » قال ابن بطال : إنما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك تواضعا لله . ثم ذكر من طريق أيوب عن الزهري قال « أتى النبي صلى الله عليه وسلم ملك لم يأته قبلها فقال : إن ربك يخبرك بين أن تكون عبدا نبيا أو ملكا نبيا ، قال فنظر إلى جبريل كالمستشير له ، فأومأ إليه أن تواضع ، فقال : بل عبدا نبيا . قال فما أكل متكئا » اهـ . وهذا مرسل أو معضل ، وقد وصله النسائي من طريق الزبيدي عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن عباس قال : كان ابن عباس يحدث ، فذكر نحوه . وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال « مارؤى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكئا قط » وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد قال « ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم متكئا إلا مرة ثم نزع فقال : اللهم إني عبدك ورسولك » وهذا مرسل ، ويمكن الجمع بأن تلك المرة التي في أثر مجاهد ما اطلع عليها عبد الله بن عمرو ، فقد أخرج ابن شاهين في ناسخه من مرسل عطاء بن يسار « أن جبريل رأى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكئا فنهاه » ومن حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهاه جبريل عن الأكل متكئا لم يأكل متكئا بعد ذلك » واختلف في صفة الاتكاء ف قيل : أن يتمكن في الجلوس للأكل على أى صفة كان ، وقيل أن يميل على أحد شقيه ، وقيل أن يعتمد على يده اليسرى من الأرض ، قال الخطابي تحسب العامة أن المتكئ هو الآكل على أحد شقيه ، وليس كذلك بل هو المعتمد على الوطاء الذى تحته ، قال ومعنى الحديث إني لأقعد متكئا على الوطاء عند الأكل فعل من يستكثر من الطعام ، فإني لا آكل إلا البلغة من الزاد فلذلك أقعد مستوفزا . وفي حديث أنس « أنه صلى الله عليه وسلم أكل تمرا وهو مقع » وفي رواية « وهو محتفز » والمراد الجلوس على وركيه غير متمكن ، وأخرج ابن عدى بسند ضعيف : زجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الأكل ، قال مالك هو نوع من الاتكاء . قلت : وفي هذا إشارة من مالك إلى كراهة كل ما يعد الأكل فيه متكئا ، ولا يختص بصفة بعينها . وحزم ابن الجوزي في تفسير الاتكاء بأنه الميل على أحد الشقين ، ولم يلتفت لإنكار الخطابي ذلك . وحكى ابن الأثير في « النهاية » أن من فسر الاتكاء بالميل على أحد الشقين تأوله على مذهب الطب بأنه لا ينحدر في مجاري الطعام سهلا ولا يسيغه هنيئا وربما تأذى به ، واختلف السلف في حكم الأكل متكئا فزعم ابن القاص أن ذلك من الخصائص النبوية ، وتعقبه البيهقي فقال : قد يكره لغيره أيضا لأنه من فعل المتعظمين وأصله مأخوذ من ملوك العجم ، قال فإن كان بالمرء مانع لا يتمكن معه من الأكل إلا متكئا لم يكن في ذلك كراهة ، ثم ساق عن جماعة من السلف أنهم أكلوا كذلك ، وأشار إلى حمل ذلك عنهم على الضرورة ، وفي الحمل نظر . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس وخالد بن الوليد وعبيدة السلماني ومحمد بن سيرين وعطاء بن يسار والزهري جواز ذلك مطلقا ، وإذا ثبت كونه مكروها أو خلاف الأولى فالمستحب في صفة الجلوس للأكل أن يكون جاثيا على ركبتيه وظهور قدميه ، أو ينصب الرجل اليمنى ويجلس على اليسرى ، واستثنى الغزالي من كراهة الأكل مضطجعا أكل البقل ، واختلف في علة الكراهة ، وأقوى ماورد في ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم النخعي قال « كانوا يكرهون أن يأكلوا اتكاء مخافة أن تعظم بطونهم » وإلى ذلك يشير بقية ماورد فيه من الأخبار فهو المعتمد ، ووجه الكراهة فيه ظاهر ، وكذلك ما أشار إليه ابن الأثير من جهة الطب والله أعلم .

## باب الشَّوَاءِ

وقول الله عز وجل : ( فجاء بعجلٍ حنيدٍ ) : مشوي

٥٢٠٢- حدثنا علي بن عبد الله قال نا هشام بن يوسف قال أنا معمر عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن ابن عباس عن خالد بن الوليد قال : أتى النبي صلى الله عليه بضم مشوي ، فأهوى إليه ليأكل ، فقيل : إنه ضَبَ ، فأمسك يده . فقال خالد : أحرامٌ هو ؟ قال : « لا ، ولكنَّهُ لا يكون بأرض قومي ، فأجِدُنِي أعافه » . فأكل خالد ورسولُ الله صلى الله عليه ينظر . قال مالك عن ابن شهاب : « بضمَّ مَحْنُوذٌ » . [٥٤٠٠]

قوله ( باب الشَّوَاءِ ) بكسر المعجمة وبالد معروف .

قوله ( وقول الله تعالى فجاء بعجلٍ حنيدٍ ) كذا في الأصل وهو سبق قلم والتلاوة « إن جاء » كما سيأتي .

قوله ( مشوي ) كذا ثبت قوله مشوي في رواية السرخسي ، وأورده النسفي بلفظ « أى مشوى » وهو تفسير أبي عبيدة قال في قوله تعالى ﴿ فما لبث أن جاء بعجلٍ حنيدٍ ﴾ أى مَحْنُوذٌ وهو المشوى مثل قتيل في مقتول ، وروى الطبري عن وهب بن منبه عن سفيان الثوري مثله ، وعن ابن عباس أخص منه قال حنيد أى نضيج ، ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد الحنيد المشوى النضيج ، ومن طرق عن قتادة والضحاك وابن إسحق مثله ، ومن طريق السدي قال : الحنيد المشوى في الرضف أى الحجارة المحماة ، وعن مجاهد والضحاك نحوه ، وهذا أخص من جهة أخرى وبه جزم الخليل صاحب اللغة . ومن طريق شمر بن عطية قال : الحنيد قال الذي يقطر ماؤه بعد أن يشوى ، وهذا أخص من جهة أخرى والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس في قصة خالد بن الوليد في الضب ، وسيأتي شرحها في كتاب الصيد والذبائح إن شاء الله تعالى . وأشار ابن بطلال إلى أن أخذ الحكم للترجمة ظاهر من جهة أنه صلى الله عليه وسلم أهوى ليأكل ثم لم يمتنع إلا لكونه ضبا فلو كان غير ضب لأكل .

قوله في آخره ( وقال مالك عن ابن شهاب بضم مَحْنُوذٌ ) يأتي موصولا في الذبائح من طريق مالك

## باب الخَزِيرَةِ

قال النَّضْرُ : الخَزِيرَةُ من النَّخَالَةِ . والحريرة من اللبن .

٥٢٠٣- حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عُقَيْلٍ عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري : أن عتبَانَ بن مالك - وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه مِّنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ - أنه أتى رسولَ الله صلى الله عليه فقال : يا رسولَ الله ، إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصْرِي ، وَأَنَا أَصْلِي لِقَوْمِي ، فَإِذَا كَانَتْ الْأَمْطَارُ سَالِ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ ، لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ آتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأُصَلِّيَ لَهُمْ ، فَوَدِدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْكَ تَأْتِي فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي فَاتَّخِذَهُ مُصَلًّى ، فَقَالَ : « سَافِعِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » ، قَالَ عَتْبَانُ : فَعَدَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَبُوبَكْرٍ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ ، فَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَادْنَتْ لَهُ ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ ، ثُمَّ قَالَ : « أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ ؟ » فَأَشْرَتْ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ الْبَيْتِ ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَكَبَّرَ ، فَصَفَّفْنَا ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ، وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرٍ صَنَعْنَاهُ ، فَثَابَ فِي الْبَيْتِ رَجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ ذُوو عَدَدٍ ، فَاجْتَمَعُوا . فَقَالَ قَائِلٌ [٥٤٠١]

منهم : أين مالك ؟ فقال بعضهم : ذاك منافق ، لا يحب الله ورسوله ، قال النبي صلى الله عليه : « لا تقل ، ألا تراه قال : لا إله إلا الله يريد بذلك وجه الله ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : فإننا نرى وجهه ونصيحته إلى المنافقين . قال : « فإن الله حرم على النار من قال : لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله » . قال ابن شهاب : ثم سألت الحصين بن محمد الأنصاري - أحد بني سالم ، وكان من سراتهم - عن حديث محمود ، فصدقه .

**قوله ( باب الخزيرة )** بخاء معجمة مفتوحة ثم زاي مكسورة وبعد التحتانية الساكنة راء هي ما يتخذ من الدقيق على هيئة العصيدة لكنه أرق منها قاله الطبري ، وقال ابن فارس : دقيق يخلط بشحم ، وقال القتيبي وتبعه الجوهري : الخزيرة أن يؤخذ اللحم فيقطع صفاراً ويصب عليه ماء كثير فإذا نضج ذر عليه الدقيق ، فإن لم يكن فيها لحم فهي عصيدة ، وقيل مرق يصفى من بلالة النخالة ثم يطبخ ، وقيل حساء من دقيق ودسم .

**قوله ( قال النضر )** هو ابن شميل النحوي اللغوي المحدث المشهور .

**قوله ( الخزيرة )** يعني بالإعجام ( من النخالة ، والخريرة ) يعني بالإهمال ( من اللبن ) وهذا الذي قاله النضر وافقه عليه أبو الهيثم ، لكن قال من الدقيق بدل اللبن وهذا هو المعروف ، ويحتمل أن يكون معنى اللبن أنها تشبه اللبن في البياض لشدة تصفيتها والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث عتيان بن مالك في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في بيته ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب المساجد في البيوت في أوائل كتاب الصلاة ، والغرض منه قوله « وحسنه على خزير صنعناه » أي منعناه من الرجوع عن منزلنا لأجل خزير صنعناه له ليأكل منه .

**قوله ( أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري أن عتيان بن مالك - وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ممن شهد بدراً من الأنصار - أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا في الأصول المعتمدة ، ونقل الكرماني أن في بعض النسخ « عن عتيان » وهو أوضح قال : ولأول وجه وهو أن تكون « أن » الثانية تأكيداً لقوله تعالى ﴿ أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون ﴾ . قلت : فيصير التقدير أن عتيان أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، وما بينهما أشياء اعترضت فيصح كما قال ، لكن يبقى ظاهره أنه من مسند محمود بن الربيع فيكون مرسلًا لأنه ذكر قصة ما أدركها ، وهذا بخلاف مالهو قال إن عتيان بن مالك قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يساوي مالهو قال عن عتيان إنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد مضى بيان ذلك بأوضح من هذا في الباب المذكور .

**قوله ( قال ابن شهاب : ثم سألت الحصين )** هو موصول بالإسناد المذكور ، والحصين بمهملتين مصغر ، وقد قدمت في الصلاة أن القابسي رواه بضاد معجمة ولم يوافق على ذلك ، ونقل ابن التين عن الشيخ أبي عمران قال : لم يدخل البخاري في جامعه الحضير يعني بالمهملة ثم الضاد وآخره راء وأدخل الحصين بمهملتين ونون بشير بذلك إلى أن مسلماً أخرج لأسيد بن حضير ولم يخرج له البخاري ، وهذا قصور ممن قاله ، فإن أسيد بن حضير وإن لم يخرج له البخاري من روايته موصولاً لكنه علق عنه ووقع ذكره عنده في غير موضع فلا يليق نفي إدخاله في كتابه ، على أنه قلما يلتبس من أجل تفريق النون وإنما اللبس الحصين بمهملتين ونون وهم جماعة في الأسماء والكنى والآباء ، والحصين مثله لكن بضاد معجمة ، وهو واحد أخرج له مسلم وهو حضين بن منذر أبو ساسان له صحبه ، وقد نبه على وهم القابسي في ذلك عياض وأضاف إليه الأصبلي فقال : قال القابسي ليس في البخاري

بالضاد المعجمة سوى الحظين بن محمد ، قال عياض : وكذا وجدت الأصيل قيده في أصله وهو وهم والصواب ما للجماعة بصاد مهملة اهـ . وما نسبته إلى الأصيل ليس بمحقق ، لأن النقطة فوق الحرف لا يتعين أن تكون من كاتب الأصل بخلاف القابسي فإنه أفصح به حتى قال أبو لييد الوقشي : كذا قرئ عليه ، قالوا وهو خطأ والله أعلم

### باب الأقط

وقال حميد : سمعت أنساً : بنى النبي صلى الله عليه بصفية ، فألقى التمر والأقط والسمن ، وقال عمرو بن أبي عمرو عن أنس : صنع النبي صلى الله عليه حيساً .

[٥٤٠٢] ٥٢٠٤ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال نا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : أهدت خالتي إلى النبي صلى الله عليه ضباباً وأقطاً ولبناً فوضع الضب على مائدته ، فلو كان حراماً لم يوضع وشرب اللبن وأكل الأقط .

قوله ( باب الأقط ) بفتح الهمزة وكسر القاف وقد تسكن بعدها طاء مهملة ، وهو جبن اللبن المتسخر زبده وقد تقدم تفسيره في « باب زكاة الفطر » وغيره .

قوله ( وقال حميد الخ ) تقدم موصولاً في « باب الخبز المرقق » .

قوله ( وقال عمرو بن أبي عمرو عن أنس ) تقدم أيضاً في الباب المذكور لكن معلقاً . وبينت الموضع الذي وصله فيه مع شرحه ، ثم ذكر طرفاً من حديث ابن عباس في الضب لقوله فيه « أهدت خالتي ضباباً وأقطاً ولبناً وسيأتي شرحه في الذبائح

### باب السلق والشعير

[٥٤٠٣] ٥٢٠٥ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : إن كنا لنفرح بيوم الجمعة ، كانت لنا عجوز تأخذ أصول السلق فتجعله في قدر لها ، فتجعل فيه حبات من شعير ، إذا صلينا زرناها فقربته إلينا ، وكنا نفرح بيوم الجمعة من أجل ذلك ، وما كنا نتغدى ولا نقيّل إلا بعد الجمعة ، والله ما فيه شحم ولا ودك .

قوله ( باب السلق ) بكسر السين المهملة نوع من البقل معروف ، فيه تحليل لسدد الكبد ، ومنه صنف أسود يعقل البطن . ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في قصة العجوز التي كانت تصنع لهم أصول السلق في قدر يوم الجمعة ، وقد تقدم شرحه في كتاب الجمعة ، وأحيل بشيء منه على كتاب الاستئذان ، وقد فرقه البخاري حديثين من رواية أبي غسان عن أبي حازم . ووقع هنا من الزيادة في آخر الحديث « والله ما فيه شحم ولا ودك » وتقدم في تلك الرواية أن السلق يكون عرقه أى عوضاً عن عرقه ، فإن العرق بفتح العين وسكون الراء بعدها قاف العظم عليه بقية اللحم ، فإن لم يكن عليه لحم فهو عراق ، وقد صرح في هذه الرواية بأنه لم يكن فيه شحم ولا ودك ، وهو بفتح الواو والمهملة بعدها كاف وهو الدسم وزنا ومعنى ، وعطفه على الشحم من عطف الأعم على الأخص والله أعلم . وفي الحديث ما كان السلف عليه من الاقتصاد والصبر على قلة الشيء إلى أن فتح

الله تعالى لهم الفتوح العظيمة ، فمنهم من تبسط في المباحات منها ، ومنهم من اقتصر على الدون مع القدرة إهدا وورعا .

### باب النهس ، وانتشال اللحم

[٥٤٠٤] ٥٢٠٦ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا حماد قال نا أيوب عن محمد عن ابن عباس : تعرّق رسول الله صلى الله عليه كتفاً ، ثم قام فصلى ولم يتوضأ .

[٥٤٠٥] ٥٢٠٧ - وعن أيوب وعاصم عن عكرمة عن ابن عباس قال : انتشل النبي صلى الله عليه عرقاً من قدر فأكمل ، ثم صلى ولم يتوضأ .

**قوله ( باب النهس وانتشال اللحم )** النهس بفتح النون وسكون الهاء بعدها شين معجمة أو مهملة ، وهما بمعنى عند الأصمعي وبه جزم الجوهري ، وهو القبض على اللحم بالضم وإزالته عن العظم وغيره ، وقيل بالمعجمة هذا وبالمهملة تناوله بمقدم الفم ، وقيل النهس بالمهملة للقبض على اللحم ونثره عند الأكل ، قال شيخنا في « شرح الترمذي » الأمر فيه محمول على الإرشاد ، فإنه علله بكونه أهناً وأمرأى أى أشد هناء ومراءة ، ويقال هنىء صار هنيثاً ومرىء صار مريثاً وهو أن لا يثقل على المعدة وينهضم عنها ، قال : ولم يثبت النهى عن قطع اللحم بالسكين بل ثبت الحز من الكتف ، فيختلف باختلاف اللحم كما إذا عسر نهسه بالسن قطع بالسكين ، وكذا إذا لم تحضر السكين ، وكذا يختلف بحسب العجلة والتأني والله أعلم . والانتشال بالمعجمة التناول والقطع والافتلاع ، يقال نشلت اللحم من المرق أخرجه منه ، ونشلت اللحم إذا أخذت بيدك عضواً فتركت ما عليه ، وأكثر ما يستعمل في أخذ اللحم قبل أن ينضج ، ويسمى اللحم نشيلاً ، وقال الإسماعيلي : ذكر الانتشال مع النهس ، والانتشال التناول والاستخراج ، ولا يسمى نهشاً حتى يتناول من اللحم . قلت : فحاصله أن النهس بعد الانتشال ، ولم يقع في شيء من الطريقتين اللذين ساقهما البخاري بلفظ النهس وإنما ذكره بالمعنى حيث قال « تعرّق كتفاً » أى تناول اللحم الذي عليه بضمه ، وهذا هو النهس كما تقدم ، ولعل البخاري أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف الحديث الذي سأذكره في الباب الذي يلي الباب الذي بعد هذا في النهى عن قطع اللحم بالسكين .

**قوله ( عن محمد )** هو ابن سيرين . ووقع منسوبا في رواية الإسماعيلي ، قال ابن بطلال : لا يصح لابن سيرين سماع من ابن عباس ولا من ابن عمر . قلت : سبق إلى ذلك يحيى بن معين ، وكذا قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : لم يسمع محمد بن سيرين من ابن عباس ، يقول : بلغنا . وقال ابن المديني قال شعبة : أحاديث محمد بن سيرين عن عبد الله بن عباس إنما سمعها من عكرمة ، لقيه أيام المختار . قلت : وكذا قال خالد الحذاء : كل شيء يقول ابن سيرين « ثبت عن ابن عباس » سمعه من عكرمة اهـ . واعتماد البخاري في هذا المتن إنما هو على السند الثاني ، وقد ذكرت أن ابن الطبايع أدخل في الأول عكرمة بين ابن سيرين وابن عباس ، وكأن البخاري أشار بإيراد السند الثاني إلى ما ذكرت من أن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس قلت : وماله في البخاري عن ابن عباس غير هذا الحديث ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن عيسى بن الطبايع عن حماد بن زيد فأدخل بين محمد بن سيرين وابن عباس عكرمة ، وإنما صح عنده لمجيئه بالطريق الأخرى الثانية فأورده على الوجه الذي سمعه .

**قوله** ( تعرق رسول الله صلى الله عليه وسلم كتفا ) في رواية عطاء بن يسار عن ابن عباس كما تقدم في الطهارة « أكل كتفا » وعند مسلم من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن ابن عباس « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بهدية خبز ولحم فأكل ثلاث لقم » الحديث ، فأفادت تعيين جهة اللحم ومقدار ما أكل منه .

**قوله** ( وعن أيوب ) هو معطوف على السند الذي قبله ، وأخطأ من زعم أنه معلق . وقد أورد أبو نعيم في « المستخرج » من طريق الفضل بن الحباب عن الحجبي وهو عبد الله بن عبد الوهاب شيخ البخاري فيه بالسند المذكور ، حاصله أن الحديث عند حماد بن زيد عن أيوب بسنتين على لفظين : أحدهما عن ابن سيرين باللفظ الأول ، والثاني عنه عن عكرمة وعاصم الأحول باللفظ الثاني ، ومفاد الحديثين واحد وهو ترك إيجاب الوضوء مما مست النار ، قال الإسماعيلي : وصله إبراهيم بن زياد وأحمد بن إبراهيم الموصلي وعارم ويحيى بن غيلان والحوضي كلهم عن حماد بن زيد ، وأرسله محمد بن عبيد بن حساب فلم يذكر فيه ابن عباس . قلت : ووصله صحيح اتفاقاً لأنهم أكثر وأحفظ وقد وصلوا وأرسلوا فالحكم لهم عليه ، وقد وصله آخرون غير من سمي عن حماد بن زيد ، والله أعلم

### باب تعرق العضد

٥٢٠٨ - حدثنا محمد بن المثنى قال أخبرني عثمان بن عمر قال نا فليح قال نا أبو حازم المدني قال نا عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه : خرجنا مع النبي صلى الله عليه نحو مكة ... ح . وحدثني عبد العزيز بن عبد الله قال نا محمد بن جعفر عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة السلمي عن أبيه أنه قال : كنت يوماً جالساً مع رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه في منزله في طريق مكة - ورسول الله صلى الله عليه نازل أمامنا ، والقوم محرمون وأنا غير محرم - فأبصروا حماراً وحشياً ، وأنا مشغول أخصف نعلي فلم يؤذوني له وأحبوا لو أنني أبصرته ، فالتفت فأبصرته ، فقممت إلى الفرس فأسرجه ثم ركبته ، ونسيت السوط والرمح ، فقلت : ناولوني السوط والرمح ، فقالوا : لا والله لا نعينك عليه بشيء . فغضبت فنزلت فأخذتهما ثم ركبته فشددت على الحمار فعقرته ، ثم جئت به وقد مات ، فوقعوا فيه يأكلونه . ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم ، فرحنا ، وخبأت العضد معي ، فأدركنا رسول الله صلى الله عليه ، فسألناه عن ذلك فقال : « معكم منه شيء ؟ » فناولته العضد فأكلها حتى تعرقها وهو محرم . قال محمد بن جعفر : وحدثني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة .

**قوله** ( باب تعرق العضد ) مضى تفسير التعرق ، وأما العضد فهو العظم الذي بين الكتف والمرفق . وذكر المصنف حديث أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي ، وقد مضى شرحه مستوفي في كتاب الحج . وأبو حازم المدني في إسناده هو سلمة بن دينار صاحب سهل بن سعد ، ومراده منه قوله في آخره « فناولته العضد فأكلها حتى تعرقها » أي حتى لم يبق على عظمها لحماً . وقوله في آخره « قال محمد بن جعفر وحدثني زيد بن أسلم » هو معطوف على السند الذي قبله . والحاصل أن محمد بن جعفر - أي ابن أبي كثير شيخ البخاري - فيه إسناده ، ووقع للنسفي والأكثر « قال ابن جعفر » غير مسمى ، وفي رواية أبي ذر عن الكشميني « قال أبو

جعفر « فإن كان محمد بن جعفر يكتنأ أبا جعفر صحت رواية الكشميهني ، وإلا فهو ابن لا أب . والله أعلم .

### باب قطع اللحم بالسكّين

[٥٤٠٨] ٥٢٠٩ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال : أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية أن أبا عمرو بن أمية أخبره أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحتز من كتف شاة في يده ، فدُعِيَ إلى الصلاة ، فآلقها والسكّين الذي يحتزُّ بها ، ثم قام فصلّى ولم يتوضأ .

**قوله ( باب قطع اللحم بالسكّين )** ذكر فيه حديث عمرو بن أمية أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحتز من كتف شاة الحديث وقد تقدم مشروحا في كتاب الطهارة ، ومعنى يحتز يقطع . وأخرج أصحاب السنن الثلاثة من حديث المغيرة بن شعبه « بت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يحز لي من جنب حتى أذن بلال ، فطرح السكّين وقال : ماله تربت يداه ؟ قال ابن بطال : هذا الحديث يرد حديث أبي معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رفعته « لاتقطعوا اللحم بالسكّين فإنه من صنيع الأعاجم ، وإنهشوه فإنه أهنا وأمرأ » قال أبو داود : وهو حديث ليس بالقوى . قلت : له شاهد من حديث صفوان بن أمية أخرجه الترمذى بلفظ « انهشوا اللحم نهشا فإنه أهنا وأمرأ » وقال لا نعرفه إلا من حديث عبد الكريم اهـ . وعبد الكريم هو أبو أمية بن أبي المخارق ضعيف ، لكن أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن صفوان بن أمية فهو حسن ، لكن ليس فيه ما زاده أبو معشر من التصريح بالنهي عن قطع اللحم بالسكّين وأكثر ما في حديث صفوان أن النهش أولى ، وقد وقع في أول حديث الشفاعة الطويل الماضي في التفسير من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بلحم الذراع فنهش منها نهشة » الحديث .

### باب ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً

[٥٤٠٩] ٥٢١٠ - حدثنا محمد بن كثير قال نا سفيان عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً قط ؛ إن اشتهاه أكله ، وإن كرهه تركه .

**قوله ( باب ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً )** أى مباحا ، أما الحرام فكان يعيبه ويذمه وينهى عنه ، وذهب بعضهم إلى أن العيب إن كان من جهة الخلقة كره وإن كان من جهة الصنعة لم يكره ، قال : لأن صنعة الله لا تعاب وصنعة الآدميين تعاب . قلت : والذي يظهر التعميم ، فإن فيه كسر قلب الصانع ؛ قال النووي : من آداب الطعام المتأكدة أن لا يعاب ، كقوله مالخ حامض قليل الملح غليظ رقيق غير ناضج ونحو ذلك .

**قوله ( عن أبي حازم )** هو الأشجعي والأعمش فيه شيخ آخر أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عنه عن أبي يحيى مولى جعدة عن أبي هريرة ، وأخرجه أيضا من طريق أبي معاوية وجماعة عن الأعمش عن أبي حازم ، واقتصر البخاري على أبي حازم لكونه على شرطه دون أبي يحيى ، وأبو يحيى مولى جعدة بن هبيرة الخزومي مدني ماله عند مسلم سوى هذا الحديث ، وقد أشار أبو بكر بن أبي شيبة فيما رواه ابن ماجه عنه إلى أن أبا معاوية تفرد بقوله « عن الأعمش عن أبي يحيى » فقال لما أورده من طريقه يخالفه فيه بقوله عن أبي حازم ، وذكره

الدارقطني فيما انتقد على مسلم ، واجاب عياض بأنه من الأحاديث المعللة التي ذكر مسلم في خطبة كتابه أنه يوردها ويبين علتها ، كذا قال ، والتحقيق أن هذا لاعلة فيه لرواية أبي معاوية الوجهين جميعا ، وإنما كان يأتي هذا لو اقتصر على أبي يحيى فيكون حينئذ شاذ ، أما بعد أن وافق الجماعة على أبي حازم فتكون زيادة محضة حفظها أبو معاوية دون بقية أصحاب الأعمش ؛ وهو من أحفظهم عنه فيقبل ، والله أعلم .

**قوله ( وإن كرهه تركه )** يعنى مثل ماوقع له في الضب ، ووقع في رواية أبي يحيى « وإن لم يشتهه سكت » أى عن عيبه ، قال ابن بطلال : هذا من حسن الأدب ، لأن المرء قد لايشتهي الشيء ويشتهيه غيره ، وكل مأذون في أكله من قبل الشرع ليس فيه عيب

### باب النفخ في الشعير

[٥٤١٠] ٥٢١١- حدثنا سعيد بن أبي مريم قال نا أبو غسان قال حدثني أبو حازم أنه سأل سهلاً : هل رأيتم في زمان النبي صلى الله عليه النقي؟ قال : لا . فقلت : كنتم تنخلون الشعير ؟ قال : لا ، ولكن كنا ننفخه .  
[الحديث ٥٤١٠ - طرفه في : ٥٤١٣] .

**قوله ( باب النفخ في الشعير )** أى بعد طحنه لتطير منه قشوره . وكأنه نبه بهذه الترجمة على أن النهى عن النفخ في الطعام خاص بالطعام المطبوخ .

**قوله ( أبو غسان )** هو محمد بن مطرف ، وأبو حازم هو سلمة بن دينار وهو غير الذي قبله وهو أصغر منه وإن اشتركا في كون كل منهما تابعيا .

**قوله ( النقي )** بفتح النون أى خبز الدقيق الحواري وهو النظيف الأبيض ، وفي حديث البعث « يحشر الناس على أرض عفراء كقرصة النقي » وذكره في الباب الذي بعده من وجه آخر عن أبي حازم أتم منه .

**قوله ( قال لا )** هو موافق لحديث أنس المتقدم « مارأى مرققا قط » .

**قوله ( فهل كنتم تنخلون الشعير )** أى بعد طحنه .

**قوله ( ولكن كنا ننفخه )** ذكره في الباب الذي بعده بلفظ « هل كانت لكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مناخل ؟ قال : مارأى النبي صلى الله عليه وسلم مناخلا من حين ابتعثه الله حتى قبضه الله تعالى » وأظنه احتراز عما قبل البعثة لكونه صلى الله عليه وسلم كان سافر في تلك المدة إلى الشام تاجرا وكانت الشام إذ ذاك مع الروم ، والخبز النقي عندهم كثير ، وكذا المناخل وغيرها من آلات الترفه ، فلا ريب أنه رأى ذلك عندهم ، فأما بعد البعثة فلم يكن إلا بمكة والطائف والمدينة ، ووصل إلى تبوك وهى من أطراف الشام لكن لم يفتحها ولا طالت إقامته بها ، وقول الكرماني : نخلت الدقيق أى غربلته ، الأولى أن يقول : أى أخرجت منه النخالة



## باب ما كان النبي صلى الله عليه وأصحابه يأكلون

[٥٤١١] ٥٢١٢- حدثنا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن عباس الجريسي عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة: قَسَمَ النبي صلى الله عليه يوماً بين أصحابه تَمْرًا، فَأَعْطَى كُلَّ إِنْسَانٍ سَبْعَ تَمْرَاتٍ، فَأَعْطَانِي سَبْعَ تَمْرَاتٍ إِحْدَاهُنَّ حَشَفَةٌ، فَلَمْ تَكُنْ فِيهِنَّ تَمْرَةٌ أَعْجَبَ إِلَيَّ مِنْهَا؟ شَدَّتْ فِي مَضَاغِي.

[الحديث ٥٤١١ - طرفاه في: ٥٤٤١، ٥٤٤١م].

[٥٤١٢] ٥٢١٣- حدثنا عبد الله بن محمد قال نا وهب بن جرير قال نا شعبة عن إسماعيل عن قيس عن سعد قال: رأيتني سابع سبعة مع النبي صلى الله عليه، مالنا طعام إلا ورق الحبلبة - أو الحبلبة - حتى يضع أحدنا ما تضع الشاة، ثم أصبحت بنو أسد تعزوني على الإسلام، خسرت إذن وضل سعيي.

[٥٤١٣] ٥٢١٤- حدثنا قتيبة قال نا يعقوب عن أبي حازم قال: سألت سهل بن سعد فقلت: هل أكل رسول الله صلى الله عليه النقي؟ فقال سهل: ما رأى رسول الله صلى الله عليه النقي من حين ابتعثه الله حتى قبضه الله. قال: فقلت: هل كانت لكم في عهد رسول الله صلى الله عليه مناخل؟ قال: ما رأى رسول الله صلى الله عليه منخلًا من حين ابتعثه الله حتى قبضه الله. قال: كيف كنتم تأكلون الشعير غير منخول؟ قال: كنا نطحنه وننفخه، فيطير ما طار، وما بقي ثريناه فأكلناه.

[٥٤١٤] ٥٢١٥- حدثني إسحاق بن إبراهيم قال أنا روح بن عبادة قال نا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري: عن أبي هريرة أنه مرّ بقوم بين أيديهم شاة مصلية، فدعوه، فأبى أن يأكل وقال: خرج رسول الله صلى الله عليه من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير.

[٥٤١٥] ٥٢١٦- حدثني عبد الله بن أبي الأسود قال نا معاذ قال حدثني أبي عن يونس عن قتادة عن أنس بن مالك قال: ما أكل النبي صلى الله عليه على خوان، ولا في سكرجة، ولا خبز له مرقق. قلت لقتادة: على ما يأكلون؟ قال: على السفرة.

[٥٤١٦] ٥٢١٧- حدثنا قتيبة قال نا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: ما شبع آل محمد منذ قدم المدينة من طعام البر ثلاث ليال تباعاً حتى قبض.

[الحديث ٥٤١٦ - طرفه في: ٦٤٥٤].

قوله (باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأكلون) أي في زمانه صلى الله عليه وسلم، وذكر فيه ستة أحاديث: الأول حديث أبي هريرة في قسمة التمر، وسيأتي شرحه في باب بعد «باب القثاء والرطب» وقوله في هذه الرواية «شدت من مضاعي» بفتح الميم وقد تكسر وتخفيف الضاد المعجمة وبعد الألف غين معجمة هو ما يمزج أو هو الممزج نفسه ومراده أنها كانت فيها قوة عند مضغها فطال مضغه لها كالعلك، وسيأتي بعد أبواب بلفظ «هي أشدهن لضربي». الثاني حديث إسماعيل وهو ابن خالد عن قيس وهو ابن أبي حازم عن سعد وهو ابن أبي وقاص، ووقع في شرح ابن بطال وتبعه ابن المقن «عن قيس بن سعد عن أبيه» كأنه توهمه قيس بن سعد بن عبادة، وهو غلط فاحش، فقد مضى الحديث في مناقب سعد من طريق قيس وهو ابن أبي

حازم « سمعت سعدا » ووقع في رواية مسلم عن قيس « سمعت سعد بن أبي وقاص » .

**قوله** ( رأيتني سابع سبعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ) هذا فيه إشارة إلى قدم إسلامه ، وقد تقدم بيان ذلك في مناقبه من كتاب المناقب ، ووقع عند ابن أبي خيثمة أن السبعة المذكورين أبو بكر وعثمان وعلى وزيد ابن حارثة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص ، وكان إسلام الأربعة بدعاء أبي بكر لهم إلى الإسلام في أوائل البعثة ، وأما على وزيد بن حارثة فأسلما مع النبي صلى الله عليه وسلم أول ما بعث .

**قوله** ( إلا ورق الحبلية أو الحبلية ) الأول بفتح المهملة وسكون الموحدة ، والثاني بضمهما وقيل غير ذلك ، والمراد به ثمر العضاه وثمر السمر ، وهو يشبه اللوبيا ، وقيل المراد عروق الشجر وسيأتي بسطه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . الثالث حديث سهل في النقي والمناخل ، تقدم في الباب الذي قبله ، وقوله في آخره « وما بقى ثريناه » بمثلثة وراء ثقيلة أى بللناه بالماء .

**قوله** ( فأكلناه ) يحتمل أن يريد أكلوه بغير عجن ولا خبز ، ويحتمل أنه أشار بذلك إلى عجنه بعد البل وخبزه ثم أكله . والمناخل من الأدوات التي جاءت بضم أولها . الرابع حديث أبي هريرة أنه « مر يقوم بين أيديهم شاة مصلية » أى مشوية ، والصلاء بالكسر والمد الشئ .

**قوله** ( فدعوه فأبى أن يأكل ) ليس هذا من ترك إجابة الدعوة لأنه في الولاية لا في كل الطعام ، وكأن أبا هريرة استحضر حينئذ ما كان النبي صلى الله عليه وسلم فيه من شدة العيش فزهد في أكل الشاة ولذلك قال « خرج ولم يشبع من خبز الشعير » وقد مضت الإشارة إلى ذلك في أول الأطعمة ، ويأتي مزيد له في كتاب الرقاق . الخامس حديث أنس في الخوان والسكرجة ، تقدم شرحه قريبا . السادس حديث عائشة في طعام البر ، تقدمت الإشارة إليه في أول الأطعمة ، ويأتي في الرقاق أيضا إن شاء الله تعالى

### باب التلبينة

[٥٤١] ٥٢١٨ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عُقَيْل عن ابن شهاب عن عُرْوَةَ عن عائشة أنها كانت إذا مات المَيِّتُ من أهلها فاجتمعَ لذلك النساءُ ثم تفرَّقن - إلا أهلها وخاصَّتُها - أمرتُ ببرمةٍ من تَلْبِينَةٍ فطُبِخَتْ ، ثم صُنِعَ ثريدٌ وصُبَّتِ التَلْبِينَةُ عليها قالت : كُلْنِ ، فَإِنِّي سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله يقول : « التَلْبِينَةُ مَجْمَعٌ لِفُؤَادِ الْمَرِيضِ ، تَذْهَبُ بِبَعْضِ الْحُزَنِ » .

[الحديث ٥٤١٧ - طرفاه في: ٥٦٨٩ ، ٥٦٩٠] .

**قوله** ( باب التلبينة ) بفتح المثناة وسكون اللام وكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم نون : طعام يتخذ من دقيق أو نخالة وربما جعل فيها غسل ، سميت بذلك لشبهها باللبن في البياض والرق ، والنافع منه ما كان رقيقا نضيجا لا غليظا نيبا . وقوله « مجمة » بفتح الجيم والميم الثقيلة أى مكان الاستراحة ، ورويت بضم الميم أى مريحة ، والجمام بكسر الجيم الراحة ، وجم الفرس إذا ذهب إعياءه ، وسيأتي شرح حديث عائشة في كتاب الطب إن شاء الله تعالى

## باب الثريد

[٥٤١٨] ٥٢١٩- حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن عمرو بن مرة عن مرة الهمداني عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه قال : « كَمَلْ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ ، وَآسِيَةُ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ ، وَفُضِّلَ عَائِشَةُ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ » .

[٥٤١٩] ٥٢٢٠- حدثنا عمرو بن عون قال نا خالد بن عبد الله عن أبي طوالة عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « فَضِّلَ عَائِشَةُ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ » .

[٥٤٢٠] ٥٢٢١- حدثنا عبد الله بن منير سمع أبا حاتم قال حدثنا ابن عون عن ثمامة بن أنس عن أنس قال : دخلت مع النبي صلى الله عليه على غلام له خياط ، فقدم إليه قصعة فيها ثريد ، قال : وأقبل على عمله ، قال : فجعل النبي صلى الله عليه يتبع الدُّبَاءَ ، قال : فجعلت أتبعه فأضعه بين يديه ، قال : فما زلت بعد أحب الدُّبَاءَ .

قوله ( باب الثريد ) بفتح المثلثة وكسر الراء معروف وهو أن يثرذ الخبز بمرق اللحم ، وقد يكون معه اللحم ، ومن أمثالهم الثريد أحد اللحمين « وربما كان أنفع وأقوى من نفس اللحم النضيج إذا ثرد بمرقته . وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث : الأول والثاني عن أبي موسى وأنس في فضل عائشة ، وقد تقدما في المناقب وفي أحاديث الأنبياء في ترجمة موسى عليه السلام عند ذكر امرأة فرعون وفي ترجمة مريم . والجملي في إسناد حديث أبي موسى بفتح الجيم وتخفيف الميم نسبة إلى بني جمل حتى من مراد ، وقد تقدم شرح الحديث هناك ، وتقرير فضل الثريد ، وورد فيه أحص من هذا : فعند أحمد من حديث أبي هريرة « دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة في السحور والثريد » وفي سنده ضعف ، وللطبراني من حديث سلمان رفعه « البركة في ثلاثة : الجماعة والسحور والثريد » وأبو طوالة في حديث أنس هو عبد الله بن عبد الرحمن بن حرم ، ورعم عياض أنه وقع في رواية أبي ذر هنا « عن ابن أبي طوالة » وهو خطأ ولم أره في النسخة التي عندنا من طريق أبي ذر إلا على الصواب ، وذكر القابسي « حدثنا خالد بن عبد الله بن أبي طوالة » وهو تصحيف ، وإنما هو « عن أبي طوالة » . ثالثها حديث أنس في الخياط .

قوله ( سمع أبا حاتم ) هو أشهل بن حاتم البصري ، ووقع في نسخة الصغاني تسميته وتسمية أبيه في الأصل وفي نسخة حدثنا أشهل بن حاتم ، وابن عون هو عبد الله .

قوله ( على غلام له خياط ) تقدم أنه لم يسم ، وتقدم شرح الحديث في « باب من تتبع حوالي القصعة »

## باب شاة مسموطة والكثف والجنب

[٥٤٢١] ٥٢٢٢- حدثنا هذبة بن خالد قال نا همام بن يحيى عن قتادة قال : كنا نأتي أنس بن مالك وخبازه قائم ، قال : كلوا ، فما أعلم النبي صلى الله عليه رأى رغيفاً مرققاً حتى لحق بالله ، ولا رأى شاة سميطة بعينه قط .

[٥٤٢٢]

٥٢٢٣- حدثنا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن الزهري عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه يحترق من كتف شاة فأكل منها، فدعي إلى الصلاة فقام فطرح السكين، فصلى ولم يتوضأ.

قوله ( باب شاة مسمومة والكف والجنب ) ذكر فيه حديث أنس وفيه « ولا رأى شاة سميمة » وفي رواية الكشميني « مسمومة » وحديث عمرو بن أمية « يحترق من كتف شاة » وقد تقدما قريبا . وأما الجنب فأشار به إلى حديث أم سلمة « إنها قربت إلى النبي صلى الله عليه وسلم جنبا مشويا فأكل منه ثم قام إلى الصلاة » أخرجه الترمذي وصححه ، وتقدم في « باب قطع اللحم بالسكين » الإشارة إلى حديث المغيرة بن شعبة ، وفيه عند أبي داود والنسائي « ضفت النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بجنب فشوى ، فأخذ الشفرة — فجعل يحترق لي بها منه » قال ابن بطال : يجمع بين هذا الحديث وكذا حديث عمرو بن أمية وبين قول أنس « إنه صلى الله عليه وسلم مارأى شاة مسمومة » فذكر ما تقدم في « باب الخبز المرقق » وقد مضى البحث فيه مستوفى

باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم من الطعام واللحم وغيره

وقالت عائشة وأسماء : صنعنا للنبي صلى الله عليه وأبي بكر سفرة .

[٥٤٢٣]

٥٢٢٤- حدثنا خلاد بن يحيى قال نا سفيان عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه قال : قلت لعائشة : أنهى النبي صلى الله عليه أن يؤكل من لحوم الأضاحي فوق ثلاث ؟ قالت : ما فعله إلا في عام واحد جاع الناس فيه ، فأراد أن يطعم الغني الفقير . وإن كنا لرفع الكراع فنأكله بعد خمس عشرة . قيل : ما اضطرركم إليه ؟ فضحكت ، قالت : ما شبع آل محمد من خبز بر مادوم ثلاثة أيام حتى لحق بالله . وقال ابن كثير أنا سفيان قال نا عبد الرحمن بن عابس بهذا . [الحديث ٥٤٢٣ - أطرافه في : ٥٤٣٨ ، ٥٥٧٠ ، ٦٦٨٧] .

[٥٤٢٤]

٥٢٢٥- حدثني عبد الله بن محمد قال نا سفيان عن عمرو عن عطاء عن جابر قال : كنا نتزود لحوم الهدي على عهد رسول الله صلى الله عليه إلى المدينة .

تابعه محمد بن ابن عيينة . وقال ابن جريج : قلت لعطاء : حتى جئنا المدينة ؟ قال : لا .

قوله ( باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم من الطعام واللحم ) ليس في شيء من أحاديث الباب للطعام ذكر ، وإنما يؤخذ منها بطريق الإلحاق ، أو من مقتضى قول عائشة « ما شبع من خبز البر المادوم ثلاثا » فإنه لا يلزم من نفى كونه مادوما نفى كونه مطلقا ، وفي وجود ذلك ثلاثا مطلقا دلالة على جواز تناوله وإبقائه في البيوت ، ويحتمل أن يكون المراد بالطعام ما يطعم فيدخل فيه كل إدام .

قوله ( وقالت عائشة وأسماء : صنعنا للنبي صلى الله عليه وأبي بكر سفرة ) تقدم حديث عائشة موصولا في « باب الهجرة إلى المدينة » مطولا ، وحديث أسماء تقدم في الجهاد وسبق الكلام فيه قريبا . ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما عن عائشة .

قوله ( عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه ) هو عابس بمهملة ثم موحدة ثم مهملة ابن ربيعة النخعي

الكوفي ، تابعي كبير ، ويلقب به عابس بن ربيعة الغطفاني صحابي ذكره ابن يونس وقال : له صحبة وشهد فتح مصر ، ولم أجد لهم عنه رواية .

**قوله ( قالت مافعله إلا في عام جاع الناس فيه ، فأراد أن يطعم الغنى الفقير )** بينت عائشة في هذا الحديث أن النهي عن ادخار لحوم الأضاحي بعد ثلاث نسخ وأن سبب النهي كان خاصا بذلك العام لليلة التي ذكرت ، وسيأتي بسط هذا في أواخر كتاب الأضاحي إن شاء الله تعالى . وغرض البخاري منه قولها « وإن كنا لنرفع الكراع الخ » فإن فيه بيان جواز ادخار اللحم وأكل القديد ، وثبت أن سبب ذلك قلة اللحم عندهم بحيث أنهم لم يكونوا يشبعون من خبز البر ثلاثة أيام متوالية .

**قوله ( وقال ابن كثير )** هو محمد وهو من مشايخ البخاري ، وغرضه تصريح سفيان وهو الثوري بإخبار عبد الرحمن بن عابس له به وقد وصله الطبراني في « الكبير » عن معاذ بن المثني عن محمد بن كثير به .

**قوله في حديث جابر ( حدثنا سفيان )** هو ابن عيينة ، وسفيان الذي قبله في حديث عائشة هو الثوري كما بينته .

**قوله ( تابعه محمد عن ابن عيينة )** قيل إن محمدا هذا هو ابن سلام . وقد وقع لي الحديث في مسند محمد ابن يحيى بن أبي عمر عن سفيان ولفظه « كنا نعزل عن عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل ، وكنا نتزود لحوم الهدى إلى المدينة » .

**قوله ( وقال ابن جريج الخ )** وصل المصنف أصل الحديث في « باب ما يؤكل من البدن » من كتاب الحج ولفظه « كنا لا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث . فرخص لنا النبي صلى الله عليه وسلم فقال : كلوا وتزودوا » ولم يذكر هذه الزيادة ، وقد ذكرها مسلم في روايته عن محمد بن حاتم عن يحيى بن سعيد بالسند الذي أخرجه به البخاري فقال بعد قوله كلوا وتزودوا « قلت لعطاء : أقال جابر حتى جئنا المدينة ؟ قال : نعم » كذا وقع عنده بخلاف ما وقع عند البخاري « قال لا » والذي وقع عند البخاري هو المعتمد ، فإن أحمد أخرجه في مسنده عن يحيى بن سعيد كذلك ، وكذلك أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد ، وقد نبه على اختلاف البخاري ومسلم في هذه اللفظة الحميدي في جمعه وتبعه عياض ولم يذكر ترجيحاً ، وأغفل ذلك شراح البخاري أصلاً فيما وقفت عليه . ثم ليس المراد بقوله « لا » نفى الحكم بل مراده أن جابراً لم يصرح باستمرار ذلك منهم حتى قدموا ، فيكون على هذا معنى قوله في رواية عمرو بن دينار عن عطاء « كنا نتزود لحوم الهدى إلى المدينة » أي لتوجهنا إلى المدينة ، ولا يلزم من ذلك بقاءها معهم حتى يصلوا المدينة والله أعلم ، لكن قد أخرج مسلم من حديث ثوبان قال « ذبح النبي صلى الله عليه وسلم أضحيته ثم قال لي : يا ثوبان أصلح لحم هذه ، فلم أزل أطعمه منه حتى قدم المدينة . قال ابن بطال : في الحديث رد على من زعم من الصوفية أنه لا يجوز ادخار طعام لغد ، وأن اسم الولاية لا يستحق لمن ادخر شيئاً ولو قل ، وأن من ادخر أساء الظن بالله . وفي هذه الأحاديث كفاية في الرد على من زعم ذلك .

## باب الحيس

[٥٤٢٥] ٥٢٢٦- حدثنا قُتَيْبَةُ قَالَ نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حَنْطَبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لِأَبِي طَلْحَةَ : التَّمَسَّ غُلَامًا مِنْ غُلَامَانِكَ يَخْدُمُنِي ، فَخَرَجَ أَبُو طَلْحَةَ يُرِدُّنِي وَرَاءَهُ ، فَكُنْتُ أَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كُلَّمَا نَزَلَ فَكُنْتُ أَسْمَعُهُ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ : «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ ، وَالْعَجْزِ وَالْكَسَلِ ، وَالْبُخْلِ وَالْجُبْنِ ، وَضَلَعِ الدِّينِ وَغَلْبَةِ الرِّجَالِ» . فَلَمْ أَزَلْ أَخْدُمُهُ حَتَّى أَقْبَلْنَا مِنْ خَيْبَرَ ، وَأَقْبَلَ بِصَفِيَّةَ بِنْتُ حُيَيٍّ قَدْ حَارَظَهَا ، فَكُنْتُ أَرَاهُ يُحَوِّي وَرَاءَهُ بَعْبَاءَةً - أَوْ بِكَسَاءً - ثُمَّ يُرِدُّهَا وَرَاءَهُ . حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ صَنَعَ حَيْسًا فِي نَطْعٍ ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَدَعَوْتُ رَجُلًا فَأَكَلُوا ، وَكَانَ ذَلِكَ بِنَاءَهُ بِهَا . ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى إِذَا بَدَأَ لَهُ أَحَدٌ قَالَ : «هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنَحْبُهُ» . فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ : «اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا مِثْلَ مَا حَرَّمَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ . اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَدَّهِمْ وَصَاعِهِمْ» .

قوله ( باب الحيس ) بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها مهملة ، تقدم تفسيره مع شرح حديث الباب في قصة صفية في غزوة خيبر من كتاب المغازي . وأصل الحيس ما يتخذ من التمر والأقط والسمن ، وقد يجعل عوض الأقط الفتيت أو الدقيق . وقوله فيه « وضلع الدين » بفتح الضاد المعجمة واللام أى ثقله ، وحكى ابن التين سكون اللام وفسره بالميل ، ويأتي مزيد لشرح هذا الدعاء في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى . وقوله « يحوي » بحاء مهملة وواو ثقيلة أى يجعل لها حوية ، وهو كساء محشو يدار حول سنام الراحلة يحفظ راكبيها من السقوط ويستريح بالاستناد اليه .

قوله ( ثم أقبل حتى بدا له أحد ) تقدم الكلام عليه في أواخر الحج ، وقوله « مثل ما حرم به إبراهيم مكة » قال الكرمانى « مثل » منصوب بنزع الخافض أى بمثل ما حرم به ، وليست لفظة « به » زائدة

## باب الأكل في إناء مفضض

[٥٤٢٦] ٥٢٢٧- حدثنا أبو نعيم قال نا سيف بن أبي سليمان قال سمعتُ مجاهدًا يقول : حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى أنهم كانوا عند حذيفة ، فاستسقى ، فسقاه مجوسي ، فلما وضع القدح في يده رمى به وقال : لولا أني نهيتُه غير مرة ولا مرتين ، كأنه يقول : لم أفعل هذا ، ولكنني سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها ، فإنها لهم في الدنيا وهي لكم في الآخرة » . [الحديث ٥٤٢٦ - أطرافه في : ٥٦٣٢ ، ٥٦٣٣ ، ٥٨٣١ ، ٥٨٣٧] .

قوله ( باب الأكل في إناء مفضض ) أى الذي جعلت فيه الفضة ، كذا اقتصر من الآنية على هذا ، والأكل في جميع الآنية مباح إلا إناء الذهب وإناء الفضة ، واختلف في الإناء الذي فيه شيء من ذلك إما بالتضييب وإما بالخلط وإما بالطلاء ، وحديث حذيفة الذي ساقه في الباب فيه النهى عن الشرب في آنية الذهب والفضة ، ويؤخذ منع الأكل بطريق الإلحاق وهذا بالنسبة لحديث حذيفة ، وقد ورد في حديث أم سلمة عند مسلم كما سيأتي التنبيه عليه في كتاب الأشربة ذكر الأكل ، فيكون المنع منه بالنص أيضا ، وهذا في الذي جميعه من

ذهب أو فضة. أما المخلوط أو المضيب أو الموه وهو المطلي فورد فيه حديث أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر رفعه « من شرب في آنية الذهب والفضة أو إناء فيه شيء من ذلك فإنما يجرجر في جوفه نار جهنم » قال البيهقي : المشهور عن ابن عمر موقوف عليه ، ثم أخرجه كذلك وهو عند ابن أبي شيبة من طريق أخرى عنه أنه كان لا يشرب من قدح فيه حلقة فضة ولا ضبة فضة ، ومن طريق أخرى عنه « أنه كان يكره ذلك » وفي « الأوسط للطبراني » من حديث أم عطية « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تفضيض الأقداح ، ثم رخص فيه للنساء . قال مغلطاي : لا يطابق الحديث الترجمة إلا إن كان الإناء الذي سقى فيه حذيفة كان مضيبا فإن الضبة موضع الشفة عند الشرب ، وأجاب الكرمانى بأن لفظ مفضض وإن كان ظاهرا فيما فيه فضة لكنه يشمل ما إذا كان متخذاً كله من فضة ، والنهى عن الشرب في آنية الفضة يلحق به الأكل للعلة الجامعة فيطابق الحديث الترجمة ، والله أعلم .

### باب ذكر الطعام

[٥٤٢٧] ٥٢٢٨- حدثنا قُتيبة قال نا أبو عوانة عن قتادة عن أنس عن أبي موسى الأشعري قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الأترنجة : ريحها طيب وطعمها طيب ، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل التمرة : لا ريح لها وطعمها حلو ، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة : ليس لها ريح وطعمها مر ، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن كمثل الريحانة : ريحها طيب وطعمها مر » .

[٥٤٢٨] ٥٢٢٩- حدثنا مسدد قال نا خالد قال نا عبد الله بن عبد الرحمن عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام » .

[٥٤٢٩] ٥٢٣٠- حدثنا أبو نعيم قال نا مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « السفر قطعة من العذاب : يمنع أحدكم نومه وطعامه ، فإذا قضى من وجهه نهمته فليعجل إلى أهله » .

**قوله ( باب ذكر الطعام )** ذكر فيه ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي موسى « مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن » وقد سبق شرحه في فضائل القرآن ، والغرض منه تكرار ذكر الطعام فيه ، والطعام يطلق بمعنى الطعام . ثانيها حديث أنس في فضل عائشة ، وقد مضى التنبيه عليه قرينا وذكر فيه الطعام . ثالثها حديث أبي هريرة « السفر قطعة من العذاب » ذكره لقوله فيه « يمنع أحدكم نومه وطعامه » وقد مضى شرحه في أواخر أبواب العمرة بعد كتاب الحج ، قال ابن بطلال : معنى هذه الترجمة إباحة أكل الطعام الطيب ، وأن الزهد ليس في خلاف ذلك ، فإن في تشبيه المؤمن بما طعمه طيب وتشبيه الكافر بما طعمه مر ترغيباً في أكل الطعام الطيب والحلو ، قال : وإنما كره السلف الإدمان على أكل الطيبات خشية أن يصير ذلك عادة فلا تصير النفس على فقدها . قال : وأما حديث أبي هريرة ففيه إشارة إلى أن الآدمي لا بد له في الدنيا من طعام يقيم به جسده ويقوى به على طاعة ربه ، وأن الله جل وعلا جبل النفوس على ذلك لقوام الحياة ، لكن المؤمن يأخذ من ذلك بقدر إثاره أمر الآخرة على الدنيا . وزعم مغلطاي أن ابن بطلال قال قبل حديث أبي هريرة ما معناه : ليس فيه ذكر الطعام ، قال مغلطاي : قوله « ليس فيه ذكر الطعام » ذهول شديد ، فإن لفظ المتن « يمنع أحدكم نومه وطعامه » اهـ وتعبه صاحبه الشيخ سراج الدين بن الملقن بأنه لاذهول ، فإن عبارة ابن بطلال ليس فيها ذكر أفضل الطعام ولا أدناه ،

وهو كما قال فلم يذهل

### باب الأدم

[٥٤٣٠]

٥٢٣١- حدثنا قُتَيْبَةُ قَالَ نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ رِبِيعَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ : كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثَ سَنَنْ : أَرَادَتْ عَائِشَةَ أَنْ تَشْتَرِيَهَا فَتَعْتَقَهَا ، فَقَالَ أَهْلُهَا : وَلَنَا الْوَلَاءُ . فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ : « لَوْ شِئْتُ شَرَطْتِيهِ لَهُمْ ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . قَالَ : وَأَعْتَقْتُ فُخَيْرَتٍ فِي أَنْ تُقَرَّ تَحْتَ زَوْجِهَا أَوْ تُفَارِقَهُ . وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمًا بَيْتَ عَائِشَةَ وَعَلَى النَّارِ بُرْمَةٌ تَفُورُ ، فَدَعَا بِالْعَدَاءِ فَأَتَى بِخَبْزٍ وَأَدَمٍ مِنْ أَدَمِ الْبَيْتِ ، فَقَالَ : « أَلَمْ أَرَحْمًا ؟ » قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلَكِنَّهُ لَحْمٌ تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ فَأَهْدَتْهُ لَنَا ، فَقَالَ : « هُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهَا وَهَدِيَّةٌ لَنَا » .

قوله ( باب الأدم ) بضم الهمزة والذال المهملة ونحوز إسكانها ، جمع إدام ، وقيل هو بالإسكان المفرد وبالضم الجمع . ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريرة ، وفيه « فَأَتَى بِأَدَمٍ مِنْ أَدَمِ الْبَيْتِ » وفيه ذكر اللحم الذي تصدق به على بريرة وقد مضى شرحه مستوفى في الكلام على قصة بريرة في الطلاق . وحكى ابن بطال عن الطبري قال : دلت القصة على إثارة عليه الصلاة والسلام اللحم إذا وجد إليه السبيل . ثم ذكر حديث بريرة رفعه « سيد الإدام في الدنيا والآخرة اللحم » وأما ما ورد عن عمر وغيره من السلف من إثارة أكل غير اللحم على اللحم فأما لقمع النفس عن تعاطي الشهوات والإدمان عليها ، وإما لكرهه الإسراف والإسراع في تبذير المال لقلة الشيء عندهم إذ ذاك . ثم ذكر حديث جابر لما أضاف النبي صلى الله عليه وسلم وذبح له الشاة ، فلما قدمها إليه قال له : كَأَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ حُبَّنَا لِلْحَمِّ . وكان ذلك لقلة الشيء عندهم فكان حبهم له لذلك اهـ ملخصا . وحديث بريرة أخرجه ابن ماجه ، وحديث جابر أخرجه أحمد مطولا من طريق نبيح العنزي عنه ، وأصله في الصحيح بدون الزيادة . وقد اختلف الناس في الأدم : فالجمهور أنه ما يؤكل به الخبز بما يطيبه سواء كان مرقا أم لا ، واشترط أبو حنيفة وأبو يوسف الاصطناع ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى . ووقع في حديث عائشة « فَقَالَ أَهْلُهَا وَلَنَا الْوَلَاءُ » هو معطوف على محذوف تقديره نبيعها ولنا الولاء ، وفيه « فَقَالَ لَوْ شِئْتُ شَرَطْتِيهِ » بإثبات التحتانية وهي ناشئة عن إشباع حركة المثناة ، وفيه « وَأَعْتَقْتُ » فخبرت بين أن تقر تحت زوجها أو تفارقه « قَالَ ابْنُ التَّيْنِ : يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ مِنْ وَرَقٍ فَتَكُونُ الرِّاءُ مَخْفُفَةً يَعْنِي وَالْقَافُ مَكْسُورَةٌ ، يَقَالُ وَرَقْتُ أَقْرَ إِذَا جَلَسْتَ مُسْتَقِرًّا وَاخْذُوفَ فَاءُ الْفِعْلِ ، قَالَ : وَيَصَحُّ أَنْ تَكُونَ الْقَافُ مَفْتُوحَةٌ — يَعْنِي مَعَ تَشْدِيدِ الرِّاءِ — مِنْ قَوْلِهِمْ قَرَرْتُ بِالْمَكَانِ أَقْرَ ، يَقَالُ بَفَتْحِ الْقَافِ وَنَحْوُزُ بِكَسْرِهَا مِنْ قَرِيْقَرِ اهـ ملخصا ، والثالث هو المحفوظ في الرواية .

( تنبيه ) : أورد البخاري هذا الحديث هنا من طريق إسماعيل بن جعفر عن ربيعة عن القاسم بن محمد قال : كان في بريرة ثلاث سنن . وساق الحديث . وليس فيه أنه أسنده عن عائشة وتعقبه الإسماعيلي فقال : هذا الحديث الذي صححه مرسل . وهو كما قال من ظاهر سياقه ، لكن البخاري اعتمد على إيراده موصولا من طريق مالك عن ربيعة عن القاسم عن عائشة كما تقدم في النكاح والطلاق ، ولكنه جرى على عادته من تجنب إيراد الحديث على هيئته كلها في باب آخر ، وقد بينت وصل هذا الحديث في « باب لا يكون بيع الأمة طلاقا » من كتاب الطلاق ، والله أعلم



## باب الحلوى والعسل

[٥٤٣١] ٥٢٣٢- حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي عن أبي أسامة عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الحلوى والعسل.

[٥٤٣٢] ٥٢٣٣- حدثنا عبد الرحمن بن شعبة قال أخبرني بن أبي الفديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة قال: كنت أُلزم النبي صلى الله عليه وسلم بطني، حين لا أكل الخُمير، ولا ألبس الحرير، ولا يخدمني فلان ولا فلانة، وألصق بطني بالحصباء؛ وأستقرئ الرجل الآية - وهي معي - كي ينقلب بي فيطعمني. وخير الناس للمساكين جعفر بن أبي طالب: ينقلب بنا فيطعمنا ما كان في بيته، حتى إن كان ليخرج إلينا العُكة ليس فيها شيء، فنشتفها، فنلحق ما فيها.

قوله (باب الحلوى والعسل) كذا لأبي ذر مقصور، ولغيره ممدود وهما لغتان، قال ابن ولاد: هي عند الأصمعي بالقصر تكتب بالياء، وعند الفراء بالمد تكتب بالألف، وقيل تمد وتقصّر. وقال الليث: الأكثر على المد، وهو كل حلو يؤكل. وقال الخطابي: اسم الحلوى لا يقع إلا على مداخلته الصنعة. وفي المخصص لابن سيده: هي ما عولج من الطعام بحلاوة، وقد تطلّقت على الفاكهة.

قوله (يحب الحلوى والعسل) كذا في الرواية للجميع بالقصر، وقد تقدم في أبواب الطلاق بالوجهين. وهو طرف من حديث تقدم في قصة التخيير، قال ابن بطلال: الحلوى والعسل من جملة الطيبات المذكورة في قوله تعالى ﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ وفيه تقوية لقول من قال المراد به المستلذ من المباحات. ودخل في معنى هذا الحديث كل ما يشابه الحلوى والعسل من أنواع المأكّل اللذيذة كما تقدم تقريره في أول كتاب الأطعمة. وقال الخطابي وتبعه ابن التين: لم يكن حبه صلى الله عليه وسلم لها على معنى كثرة التشهي لها وشدة نزاع النفس إليها، وإنما كان ينال منها إذا أحضرت إليه نيلاً صالحاً فيعلم بذلك أنها تعجبه. ويؤخذ منه جواز اتخاذ الأطعمة من أنواع شتى، وكان بعض أهل الورع يكره ذلك ولا يرخص أن يأكل من الحلاوة إلا ما كان حلو بطبعه كالتمر والعسل، وهذا الحديث يرد عليه، وإنما تورع عن ذلك من السلف من أثر تأخير تناول الطيبات إلى الآخرة مع القدرة على ذلك في الدنيا تواضعاً لا شحاً. ووقع في كتاب «فقه اللغة للثعالبي» أن حلوى النبي صلى الله عليه وسلم التي كان يحبها هي الجميع بالجيم وزن عظيم، وهو ثمر يعجن بلبن، وسيأتي في باب الجمع بين لونين ذكر من روى حديث أنه كان يحب الزبد والتمر، وفيه رد على من زعم أن المراد بالحلوى أنه صلى الله عليه وسلم كان يشرب كل يوم قدح عسل يمزج بالماء، وأما الحلوى المصنوعة فما كان يعرفها. وقيل المراد بالحلوى الفالودج لا المعقودة على النار والله أعلم.

قوله (حدثنا عبد الرحمن بن شعبة) هو عبد الرحمن بن عبد الملك بن محمد بن شعبة الخزاعي بالمهملة والزاي المدني نسبة إلى جد أبيه، وغلط بعضهم فقال: عبد الرحمن بن أبي شعبة ولفظ «أبي» زيادة على سبيل الغلط المحض، وما لعبد الرحمن في البخاري سوى موضعين هذا أحدهما.

**قوله ( ابن أبي الفديك )** هو محمد بن إسماعيل ، وأكثر ما يرد بغير ألف ولام .

**قوله ( كنت ألزم )** تقدم هذا الحديث في المناقب من وجه آخر عن ابن أبي ذئب وأوله « يقول الناس أكثر أبو هريرة » الحديث .

**قوله ( لشبع بطني )** في رواية الكشميهني « بشبع » بالموحدة والمعنى مختلف ، فإن الذي بالباء يشعر بالمعاوضة لكن رواية اللام لا تنفيها .

**قوله ( ولا ألبس الحرير )** كذا هنا للجميع . وتقدم في المناقب بلفظ « الحبير » بالموحدة بدل الرء الأولى ، وتقدم أنه للكشميهني براءين ، وقال عياض : هو بالموحدة في رواية القابسي والأصيلي وعبدوس ، وكذا لأبي ذر عن الحموي وكذا هو للنسفي ، وللباقين براءين كالذي هنا ، ورجح عياض الرواية بالموحدة وقال : هو الثوب المحبر ، وهو المزين الملون مأخوذ من التعبير وهو التحسين ، وقيل الحبير ثوب وشي مخطط ، وقيل هو الجديد . وإنما كانت رواية الحرير مرجوحة لأن السياق يشعر بأن أبا هريرة كان يفعل ذلك بعد أن كان لا يفعله ، وهو كان لا يلبس الحرير لا أولاً ولا آخراً ، بخلاف أكله الخمير ولبسه الحبير فإنه صار يفعله بعد أن كان لا يجده .

**قوله ( ولا يخدمني فلان وفلانة )** يحتمل أن يكون أبو هريرة هو الذي كنى وقصد الإبهام لإرادة التعظيم والتهويل ، ويحتمل أن يكون سمي معينا وكنى عنه الراوي . وقد أخرج ابن سعد من طريق أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال « ولقد رأيتني وإنى لأجبر لابن عفان وبنت غزوان بطعام بطني وعقبة رجلى أسوق بهم إذا ارتحلوا وأخدمهم إذا نزلوا ، فقالت لي يوما ، لتردن حافيا ولتركين قائما ، فزوجنيها الله تعالى فقلت لها لتردن حافية ولتركين قائمة » وسنده صحيح ، وهو في آخر حديث أخرجه البخاري ، والترمذي بدون هذه الزيادة . وأخرج ابن سعد أيضا وابن ماجه من طريق سليم بن حيان سمعت أبي يقول « سمعت أبا هريرة يقول : نشأت يتيما ، وهاجرت مسكينا ، وكنت أجيرا لبسرة بنت غزوان » الحديث .

**قوله ( واستقرئ الرجل الآية وهي معي )** تقدم شرح قصته في ذلك مع عمر في أوائل الأطعمة ، وقصته في ذلك مع جعفر في كتاب المناقب .

**قوله ( وخير الناس للمساكين جعفر )** تقدم شرحه في المناقب ، ووقع في رواية الإسماعيلي من الزيادة في هذا الحديث من طريق إبراهيم المخزومي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة « وكان جعفر يحب المساكين ويجلس إليهم ويحدثهم ويحدثونه ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكنيه أبا المساكين » قلت : وإبراهيم المخزومي هو ابن الفضل ويقال ابن إسحق المخزومي مدني ضعيف ليس من شرط هذا الكتاب ، وقد أوردت هذه الزيادة في المناقب عن الترمذي وهي من رواية إبراهيم أيضا وأشار إلى ضعف إبراهيم ، قال ابن المنير : مناسبة حديث أبي هريرة للترجمة أن الحلوى تطلق على الشيء الحلوى ، ولما كانت العكة يكون فيها غالبا العسل وربما جاء مصرحاً به في بعض طرقه ناسب التبويب قلت : إذا كان ورد في بعض طرقه العسل طابق الترجمة لأنها مشتملة على ذكر الحلوى والعسل معاً ، فيؤخذ من الحديث أحد ركني الترجمة ولا يشترط أن يشتمل كل حديث في الباب على جميع ما تضمنته الترجمة بل يكفي التوزيع ، وإطلاق الحلوى على كل شيء حلوى بخلاف العرف ، وقد جزم الخطابي بخلافه كما تقدم فهو المعتمد .

**قوله ( فنشفتها )** قيده عياض بالشين المعجمة والفاء ، ورجح ابن التين أنه بالقاف لأن معنى الذي بالفاء أن يشرب ما في الإناء كما تقدم ، والمراد هنا أنهم لعقوا ما في العكة بعد أن قطعوها ليتمكنوا من ذلك .

## باب الدُّبَاء

[٥٤٣٣] ٥٢٣٤ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ نَا أَزْهَرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَتَى مَوْلَى لَهُ خِيَاطًا، فَأَتَى بِدُبَاءٍ فَجَعَلَ يَأْكُلُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّهُ مِنْذُ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَأْكُلُهُ.

**قوله ( باب الدُّبَاء )** ذكر فيه حديث أنس في قصة الخياط من طريق ثمامة عن أنس وقد تقدم شرحه وضبطه ، وتقدمت الإشارة الى موضع شرحه قريباً ، وأخرج الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق حكيم بن جابر عن أبيه قال « دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وعنده هذا الدُّبَاء فقلت ماهذا ؟ قال القراع ، وهو الدُّبَاء ، نكثرت به طعامنا » .

## باب الرجل يتكلف الطعام لإخوانه

[٥٤٣٤] ٥٢٣٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ نَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ : كَانَ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو شُعَيْبٍ ، وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ ، فَقَالَ : اصْنَعْ لِي طَعَامًا أَدْعُو رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ خَامِسَ خَمْسَةٍ ، فَدَعَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ خَامِسَ خَمْسَةٍ ، فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « إِنَّكَ دَعَوْتَنَا خَامِسَ خَمْسَةٍ ، وَهَذَا رَجُلٌ قَدْ تَبِعَنَا ، فَإِنْ شِئْتَ أَذْنْتُ لَهُ وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ » . قَالَ : بَلْ أَذْنْتُ لَهُ . قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ : إِذَا كَانَ الْقَوْمُ عَلَى الْمَائِدَةِ فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنَاقِلُوا مِنْ مَائِدَةٍ إِلَى مَائِدَةٍ أُخْرَى ، وَلَكِنْ يَنَاقِلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي تِلْكَ الْمَائِدَةِ أَوْ يَدْعُوا .

**قوله ( باب الرجل يتكلف الطعام لإخوانه )** قال الكرمانى وجه التكلف من حديث الباب أنه حصر العدد بقوله خامس خمسة ، ولولا تكلفه لما حصر ، وسبق إلى نحو ذلك ابن التين وزاد أن التحديد ينافي بالبركة ، ولذلك لما لم يحدد أبو طلحة حصلت في طعامه البركة حتى وسع العدد الكثير .

**قوله ( عن أبي وائل عن أبي مسعود )** في رواية أبي أسامة عن الأعمش « حدثنا شقيق وهو أبو وائل حدثنا أبو مسعود » وسيأتي بعد اثنين وعشرين باباً . ولالأعمش فيه شيخ آخر نهى عليه في أوائل البيوع أخرجه مسلم من طريق زهير وغيره عن أبي سفيان عن جابر مقروناً برواية أبي وائل عن أبي مسعود وهو عقبة بن عمرو ، ووقع في بعض النسخ المتأخرة « عن ابن مسعود » وهو تصحيف .

**قوله ( كان من الأنصار رجل يقال له أبو شعيب )** لم أقف على اسمه ، وقد تقدم في أوائل البيوع أن ابن غير عند أحمد والحايمي رواه عن الأعمش فقال فيه عن أبي مسعود عن أبي شعيب « جعله من مسند أبي شعيب » .

**قوله ( وكان له غلام لحام )** لم أقف على اسمه ، وقد تقدم في البيوع من طريق حفص بن غياث عن الأعمش

بلفظ « قصاب » ومضى تفسيره .

**قوله ( فقال اصنع لي طعاما أدعو رسول الله صلى الله عليه وسلم )** زاد في رواية حفص « اجعل لي طعاما يكفي خمسة فأني أريد أن أدعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عرفت في وجهه الجوع » وفي رواية أبي أسامة « اجعل لي طعima » وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم « اصنع لنا طعاما لخمسمة نفر » .

**قوله ( فدعا النبي صلى الله عليه وسلم خامس خمسة )** في الكلام حذف تقديره فصنع فدعاه ، وصرح بذلك في رواية أبي أسامة ، ووقع في رواية أبي معاوية عن الأعمش عند مسلم والترمذي وساق لفظها « فدعاه وجلساءه الذين معه » وكأنهم كانوا أربعة وهو خامسهم ، يقال خامس أربعة وخامس خمسة بمعنى ، قال الله تعالى ﴿ ثاني اثنين ﴾ وقال ﴿ ثالث ثلاثة ﴾ وفي حديث ابن مسعود « رابع أربعة » ومعنى خامس أربعة أى زائد عليهم وخامس خمسة أى أحدهم ، والأجود نصب خامس على الحال ، ويجوز الرفع على تقدير حذف أى وهو خامس أو وأنا خامس والجملة حينئذ حالية .

**قوله ( فتبعهم رجل )** في رواية أبي عوانة عن الأعمش في المظالم « فاتبعهم » وهى بالتشديد بمعنى تبعهم وكذا في رواية جرير وأبي معاوية ، وذكرها الداودي بهمزة قطع ، وتكلف ابن التين في توجيهها ، ووقع في رواية حفص بن غياث « فجاء معهم رجل » .

**قوله ( وهذا رجل تبعنا )** في رواية أبي عوانة وجرير « اتبعنا » بالتشديد ، وفي رواية أبي معاوية « لم يكن معنا حين دعوتنا » .

**قوله ( فإن شئت أذنت له وإن شئت تركته )** في رواية أبي عوانة « وإن شئت أن يرجع رجع » وفي رواية جرير « وإن شئت رجع » وفي رواية أبي معاوية « فإنه اتبعنا ولم يكن معنا حين دعوتنا فإن أذنت له دخل » .

**قوله ( بل أذنت له )** في رواية أبي أسامة « لا بل أذنت له » وفي رواية جرير « لا بل أذنت له يارسول الله » وفي رواية أبي معاوية « فقد أذنا له فليدخل » ولم أقف على اسم هذا الرجل في شيء من طرق هذا الحديث ولا على اسم واحد من الأربعة . وفي الحديث من الفوائد جواز الاكتساب بصناعة الجزارة واستعمال العبد فيما يطبق من الصنائع وانتفاعه بكسبه منها . وفيه مشروعية الضيافة وتأكد استحبابها لمن غلبت حاجته لذلك . وفيه أن من صنع طعاما لغيره فهو بالخيار بين أن يرسله إليه أو يدعوه إلى منزله ، وأن من دعا أحدا استحباب أن يدعوه معه من يرى من أخصائه وأهل مجالسته ، وفيه الحكم بالدليل لقوله « إني عرفت في وجهه الجوع » . وأن الصحابة كانوا يديمون النظر إلى وجهه تبركا به ، وكان منهم من لا يطيّل النظر في وجهه خياء منه كما صرح به عمرو بن العاص فيما أخرجه مسلم ، وفيه أنه كان صلى الله عليه وسلم يجوع أحيانا ، وفيه إجابة الإمام والشريف والكبير دعوة من دونهم وأكلهم طعام ذى الحرفة غير الرفيعة كالجزار وأن تعاطى مثل تلك الحرفة لا يضيع قدر من يتوفى فيها ما يكره ولا تسقط بمجرد تعاطيها شهادته ، وإن من صنع طعاما لجماعة فليكن على قدرهم إن لم يقدر على أكثر ولا ينقص من قدرهم مستندا إلى أن طعام الواحد يكفي الاثنين ، وفيه أن من دعا قوما متصفين بصفة ثم طرأ عليهم من لم يكن معهم حينئذ أنه لا يدخل في عموم الدعوة ، وإن قال قوم إنه يدخل في الهدية كما تقدم أن

جلساء المرء شركاؤه فيما يهدي إليه ، وأن من تطفل في الدعوة كان لصاحب الدعوة الاختيار في حرمانه فإن دخل بغير إذنه كان له إخراجه ، وإن من قصد التطفل لم يمنع ابتداء لأن الرجل تبع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرده لاحتمال أن تطيب نفس صاحب الدعوة بالإذن له ، وينبغي أن يكون هذا الحديث أصلا في جواز التطفل لكن يقيد بمن احتاج إليه ، وقد جمع الخطيب في أخبار الطفيليين جزءا فيه عدة فوائد : منها أن الطفيلي منسوب إلى رجل كان يقال له طفيل من بنى عبد الله بن غطفان كثر منه الإتيان إلى الولائم بغير دعوة فسمى « طفيل العرائس » فسمى من اتصف بعد بصفته طفيليا ، وكانت العرب تسميه الوارش بشين معجمة وتقول لمن يتبع المدعو بغير دعوة « ضيفين » بنون زائدة ، قال الكرماني : في هذه التسمية مناسبة اللفظ للمعنى في التبعية من حيث أنه تابع للضيف والنون تابعة للكلمة ، واستدل به على منع استتباع المدعو غيره إلا إذا علم من الداعي الرضا بذلك ، وأن الطفيلي يأكل حراما ، ونصر بن علي الجهضمي في ذلك قصة جرت له مع طفيلي ، واحتج نصر بحديث ابن عمر رفعه « من دخل بغير دعوة دخل سارقا وخرج مغبرا » وهو حديث ضعيف أخرجه أبو داود ، واحتج عليه الطفيلي بأشياء يؤخذ منها تقييد المنع بمن لا يحتاج إلى ذلك ممن يتطفل ، ومن يتكره صاحب الطعام الدخول إليه إما لقلّة الشيء أو استئصال الداخل ، وهو يوافق قول الشافعية لا يجوز التطفل إلا لمن كان بينه وبين صاحب الدار انبساط . وفيه أن المدعو لا يمتنع من الإجابة إذا امتنع الداعي من الإذن لبعض من صحبه ، وأما ما أخرجه مسلم من حديث أنس « أن فارسيا كان طيب المرق صنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاما ثم دعاه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وهذه لعائشة ؟ قال : لا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا » فيجواب عنه بأن الدعوة لم تكن لوليمة وإنما صنع الفارسي طعاما بقدر ما يكفي الواحد فخشي إن أذن لعائشة أن لا يكفي النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يكون الفرق أن عائشة كانت حاضرة عند الدعوة بخلاف الرجل ، وأيضا فالمستحب للداعي أن يدعو خواص المدعو معه كما فعل اللحام بخلاف الفارسي فلذلك امتنع من الإجابة إلا أن يدعوها ، أو علم حاجة عائشة لذلك الطعام بعينه ، أو أحب أن تأكل معه منه لأنه كان موصوفا بالجودة ولم يعلم مثله في قصة اللحام ، وأما قصة أبي طلحة حيث دعا النبي صلى الله عليه وسلم إلى العصيدة كما تقدم في علامات النبوة فقال لمن معه : قوموا ، فأجاب عنه المازري أنه يحتمل أن يكون علم رضا أبي طلحة فلم يستأذنه ولم يعلم رضا أبي شعيب فاستأذنه ، ولأن الذي أكله القوم عند أبي طلحة كان مما خرق الله فيه العادة لنبية صلى الله عليه وسلم ، فكان جل ما أكلوه من البركة التي لا صنيع لأبي طلحة فيها فلم يفتقر إلى استئذانه ، أو لأنه لم يكن بينه وبين القصاب من المودة ما بينه وبين أبي طلحة ، أو لأن أبا طلحة صنع الطعام للنبي صلى الله عليه وسلم فتصرف فيه كيف أراد وأبو شعيب صنعه له ولنفسه ولذلك حدد بعدد معين ليكون ما يفضل عنهم له ولعياله مثلا واطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فاستأذنه لذلك لأنه أخبر بما يصلح نفسه وعياله . وفيه أنه ينبغي لمن استؤذن في مثل ذلك أن يأذن للطارئ كما فعل أبو شعيب وذلك من مكارم الأخلاق ، ولعله رُسم الحديث الماضي « طعام الواحد يكفي الإثنين » أو رجا أن يعم الزائد بركة النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما استأذنه النبي صلى الله عليه وسلم تطييبا لنفسه ، ولعله علم أنه لا يمنع الطارئ . وأما توقف الفارسي في الإذن لعائشة ثلاثا وامتناع النبي صلى الله عليه وسلم من إجابته فأجاب عياض بأنه لعله صنع قدر ما يكفي النبي صلى الله عليه وسلم وحده وعلم حاجته لذلك فلو تبعه غيره لم يسد حاجته ، والنبي صلى الله عليه وسلم اعتمد

على ما ألف من إمداد الله تعالى له بالبركة وما اعتاده من الإيثار على نفسه ومن مكارم الأخلاق مع أهله ، وكان من شأنه أن لا يراجع بعد ثلاث فلذلك رجع الفارسي عن المنع ، وفي قوله صلى الله عليه وسلم « إنه اتبعنا رجل لم يكن معنا حين دعوتنا » إشارة إلى أنه لو كان معهم حالة الدعوة لم يحتج إلى الاستئذان عليه ، فيؤخذ منه أن الداعي لو قال لرسوله ادع فلانا وجلساءه جاز لكل من كان جليسا له أن يحضر معه ، وإن كان ذلك لا يستحب أو لا يجب حيث قلنا بوجوبه إلا بالتعيين . وفيه أنه لا ينبغي أن يظهر الداعي الإجابة وفي نفسه الكراهة لئلا يطعم ما تكرهه نفسه ، ولئلا يجمع الرياء والبخل وصفة ذى الوجهين ، كذا استدلل به عياض ، وتعقبه شيخنا في « شرح الترمذى » بأنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك ، بل فيه مطلق الاستئذان والإذن ولم يكلفه أن يطلع على رضاه بقلبه ؛ قال : وعلى تقدير أن يكون الداعي يكره ذلك في نفسه فينبغي له مجاهدة نفسه على دفع تلك الكراهة . وما ذكره من أن النفس تكون بذلك طيبة لاشك أنه أولى لكن ليس في سياق هذه القصة ذلك فكأنه أخذه من غير هذا الحديث ، والتعقب عليه واضح لأنه ساقه مساق من يستنبطه من حديث الباب وليس ذلك فيه ، وفي قوله صلى الله عليه وسلم « اتبعنا رجل » فأبهمه ولم يعينه أدب حسن لئلا ينكسر خاطر الرجل ، ولابد أن ينضم إلى هذا أنه اطلع على أن الداعي لا يردده وإلا فكان يتعين في ثاني الحال فيحصل كسر خاطره ، وأيضا ففي رواية لمسلم « إن هذا اتبعنا » ويجمع بين الرويتين بأنه أبهمله لفظا وعينه إشارة ، وفيه نوع رفق به بحسب الطاقة .

( تنبيه ) : وقع هنا عند أبي ذر عن المستملي وحده « قال محمد بن يوسف وهو الفريابي سمعت محمد بن إسماعيل هو البخاري يقول : إذا كان القوم على المائدة فليس لهم أن يناولوا من مائدة إلى مائدة أخرى ، ولكن يناول بعضهم بعضا في تلك المائدة أو يدعوا » أى يتركوا ، وكأنه استنبط ذلك من استئذان النبي صلى الله عليه وسلم الداعي في الرجل الطارئ ، ووجه أخذه منه أن الذين دعوا صار لهم بالدعوة عموم إذن بالتصرف في الطعام المدعو إليه بخلاف من لم يدع فيتناول من وضع بين يديه الشيء منزلة من دعى له أو ينزل الشيء الذى وضع بين يديه غيره منزلة من لم يدع إليه ، وأغفل من وقفت على كلامه من الشراح التنبيه على ذلك

### باب من أضاف رجلاً إلى طعامٍ، وأقبل هو على عمله

[٥٤٣٥] ٥٢٣٦ - حدثنا عبد الله بن منير سمع النضر أنا ابن عون قال أنا ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس قال : كنت غلاماً أمشي مع رسول الله صلى الله عليه ، فدخل رسول الله صلى الله عليه على غلام له خياط ، فأتاه بقصعة فيها طعامٌ وعليه دُبَاءٌ ، فجعل رسول الله صلى الله عليه يتبع الدُبَاء . قال : فلما رأيت ذلك جعلت أجمعه بين يديه ، قال : فأقبل الغلام على عمله . قال أنس : لا أزال أحب الدُبَاء بعد ما رأيت رسول الله صلى الله عليه صنع ما صنع .

قوله ( باب من أضاف رجلاً وأقبل هو على عمله ) أشار بهذه الترجمة إلى أنه لا يتحتم على الداعي أن يأكل مع المدعو ، وأورد فيه حديث أنس في قصة الخياط ، وقد تقدم شرحه مستوفى ، وقد تعقبه الإسماعيلي بأن قوله « وأقبل على عمله » ليس فيه فائدة ، قال : وإنما أراد البخاري إيراد من رواية النضر بن شميل عن ابن عون .

قلت : بل لترجمته فائدة ، ولا مانع من إرادة الفائدتين الإسنادية والمتنية ، ومع اعتراف الإسماعيلي بغرابة الحديث من حديث النضر فإنما أخرجه من رواية أزهر عن ابن عون فكأنه لم يقع له من حديث النضر ، وقال ابن بطال : لا أعلم في اشتراط أكل الداعي مع الضيف إلا أنه أبسط لوجهه ، وأذهب لاحتشامه ، فمن فعل فهو أبلغ في قرى الضيف ومن ترك فجائر ، وقد تقدم في قصة أضياف أبي بكر أنهم امتنعوا أن يأكلوا حتى يأكل معهم وأنه أنكر ذلك

### باب المرق

٥٢٣٧- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك أن خياطاً دعا النبي صلى الله عليه لطعام صنعته ، فذهبت مع النبي صلى الله عليه ، فقرب خبز شعير ، ومرقاً فيه دبء وقديد ، رأيت النبي صلى الله عليه يتبع الدباء من حوالي القصعة ، فلم أزل أحب الدباء بعد يومئذ . [٥٤٣٦]

قوله ( باب المرق ) أورد فيه حديث أنس المذكور قبل وهو ظاهر فيما ترجم له ، قال ابن التين : في أقصة الخياط روايات فيما أحضر ، ففي بعضها قرب مرقا وفي بعضها قديدا وفي أخرى خبز شعير وفي أخرى ثريدا ، قال : والزيادة من الثقة مقبولة . قال الداودي : وإنما كان ذلك لأنهم لم يكونوا يكتبون فرما غفل الراوي عند ما يحدث عن كلمة ، يعنى ويحفظها غيره من الثقات فيعتمد عليها ، قلت : أتم الروايات ما وقع في هذا الباب عن مالك « فقرب خبز شعير ومرقا فيه دبء وقديد » فلم يفتها إلا ذكر الثريد ، وفي خصوص التنصيص على المرق حديث صريح ليس على شرط البخاري أخرجه النسائي والترمذي وصححه وكذلك ابن حبان عن أبي ذر رفعه وفيه « وإذا طبخت قدرا فأكثر مرقته ، واغرف لبارك منه » وعند أحمد واليزار من حديث جابر نحوه . وفي الباب عن جابر في حديثه الطويل في صفة الحج عند مسلم وأصحاب السنن « ثم أخذ من كل بدنة بضعة وجعلت في قدر وطبخت ، فأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى من لحمها وشربا من مرقها » .

### باب القديد

٥٢٣٨- حدثنا أبو نعيم قال نا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال : رأيت النبي صلى الله عليه أتى بمرق فيه دبء وقديد ، فرأيت يتبع الدباء يأكلها . [٥٤٣٧]

٥٢٣٩- حدثنا قبيصة قال نا سفيان عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه عن عائشة قالت : ما فعله إلا في عامٍ جاع الناس ، أراد أن يطعم الغني الفقير ، وإن كنا لنرفع الكراع بعد خمس عشرة ، ما شبع آل محمد من خبزٍ برٍّ مَادُومٍ ثلاثاً . [٥٤٣٨]

قوله ( باب القديد ) ذكر فيه حديث أنس المذكور وهو ظاهر فيه ، وحديث عائشة « ما فعله إلا في عام جاع الناس أراد أن يطعم الغني الفقير » الحديث ، قلت . وهو مختصر من حديثها الماضي في « باب ما كان السلف يدخرون » وقد تقدم قريبا وأوله سؤال التابعي عن النهي عن الأكل من لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأجابت

بذلك ، فيعرف منه أن مرجع الضمير في قولها « مافعله » إلى النهي عن ذلك

### باب من ناول - أو قدم إلى صاحبه - على المائدة شيئاً

قال : وقال ابن المبارك : لا بأس أن يناول بعضهم بعضاً ، ولا يناول من هذه المائدة إلى مائدة أخرى .

[٥٤٣٩] ٥٢٤٠ - نا إسماعيل قال حدثني مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول : إن خياطاً دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لطلبه طعام صنعته ، قال أنس : فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ذلك الطعام ، فقترب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه خبزاً من شعير ، ومرقاً فيه دبء وقديد ، قال أنس : فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبع الدبء من حول القصعة ، فلم أزل أحب الدبء من يومئذ . قال ثمامة عن أنس : فجعلت أجمع الدبء بين يديه .

قوله ( باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئاً . قال ابن المبارك لا بأس أن يناول بعضهم بعضاً ولا يناول من هذه المائدة إلى مائدة أخرى ) تقدم هذا المعنى قريباً والأثر فيه عن ابن المبارك موصول عنه في كتاب البر والصلة له ، ثم ذكر فيه حديث أنس في قصة الخياط وفيه « وقال ثمامة عن أنس : فجعلت أجمع الدبء بين يديه » وصله قبل بابين من طريق ثمامة ، وقد تقدم في « باب من تتبع حوالي القصعة » أن في رواية حميد عن أنس « فجعلت أجمعه فأذنيه منه » وهو المطابق للترجمة ، لأنه لا فرق بين أن يناوله من إناء أو يضم ذلك إليه في نفس الإناء الذي يأكل منه ، قال ابن بطال : إنما جاز أن يناول بعضهم بعضاً في مائدة واحدة لأن ذلك الطعام قدم لهم بأعيانهم ، فلهم أن يأكلوه كله وهم فيه شركاء ، وقد تقدم الأمر بأكل كل واحد مما يليه فمن ناول صاحبه مما بين يديه فكأنه أثره بنصيبه مع ماله فيه معه من المشاركة ، وهذا بخلاف من كان على مائدة أخرى فإنه وإن كان للمناول حق فيما بين يديه لكن لا حق للآخر في تناوله منه إذ لا شركة له فيه ، وقد أشار الإسماعيلي إلى أن قصة الخياط لا حجة فيها لجواز المناولة لأنه طعام اتخذ للنبي صلى الله عليه وسلم وقصد به ، والذي جمع له الدبء بين يديه خادمه ، يعني فلا حجة في ذلك لجواز مناولة الضيفان بعضهم بعضاً مطلقاً

### باب القثاء بالرطب

[٥٤٤٠] ٥٢٤١ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل الرطب بالقثاء .

[الحديث ٥٤٤٠ - طرفاه في : ٥٤٤٧ ، ٥٤٤٩ .]

قوله ( باب القثاء بالرطب ) أى أكلهما معاً ، وقد ترجم له بعد سبعة أبواب « الجمع بين اللوتين » .

قوله ( عن أبيه ) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف من صغار التابعين ، وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب من صغار الصحابة .

قوله ( رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل الرطب بالقثاء ) قال الكرماني : في الحديث أكل الرطب بالقثاء والترجمة بالعكس ، وأجاب بأن الباء للمصاحبة أو للملاصقة ، فكل منهما مصاحب للآخر أو ملاصق



قلب : وقد وقعت الترجمة في رواية النسفي على وفق لفظ الحديث ، وهو عند مسلم عن يحيى بن يحيى وعبد الله ابن عون جميعاً عن إبراهيم بن سعد بسند البخاري فيه بلفظ « يأكل القثاء بالرطب » كلفظ الترجمة ، وكذلك أخرجه الترمذى ، وسيأتي الكلام على الحديث في « باب الجمع بين اللونين » .

## ب

[٥٤٤١] ٥٢٤٢ - حدثنا مسدد قال نا حماد بن زيد عن عباس الجريري عن أبي عثمان : تَصَيَّفَتْ أَبَاهِريرة سَبْعاً ، فكان هو وامراته وخادمه يَعْتَقِبُونَ اللَّيْلَ أَثْلَاثاً : يُصَلِّي هَذَا ، ثُمَّ يُوقِظُ هَذَا . سمعته يقول : قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بَيْنَ أَصْحَابِهِ تَمْرًا . فَأَصَابَنِي سَبْعُ تَمْرَاتٍ إِحْدَاهُنَّ حَشْفَةٌ .

[٥٤٤١] ٥٢٤٣ - حدثنا محمد بن صباح قال نا إسماعيل بن زكريا عن عاصم عن أبي عثمان عن أبي هريرة : قَسَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بَيْنَنَا تَمْرًا ، فَأَصَابَنِي مِنْهُ خَمْسٌ : أَرْبَعُ تَمْرَاتٍ وَحَشْفَةٌ ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْحَشْفَةَ هِيَ أَشَدُّهُنَّ لَضَرْسِي .

**قوله ( باب )** كذا هو في رواية الجميع بغير ترجمة ، وسقط عند الإسماعيلي فاعترض بأنه ليس فيه للرطب والقثاء ذكر ، والذي أظنه أنه أراد أن يترجم به للتمر وحده أو لنوع منه وذكر فيه حديث أبي هريرة « قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم تمرا فأصابني سبع تمرات إحداهن حشفة » وهو من رواية عباس الجريري عن أبي عثمان النهدي عنه ، وقد تقدم قبل بثانية أبواب ، ثم ساقه من رواية عاصم الأحول عن أبي عثمان بلفظ « فأصابني خمس تمرات أربع تمر وحشفة » قال ابن التين : إما أن تكون إحدى الروایتين وهما أو يكون ذلك وقع مبرقين . قلت : الثاني بعيد لاتحاد المخرج ، وأجاب الكرمانى بأن لا منافاة إذ التخصيص بالعدد لا ينفي الزائد ، وفيه نظر ، وإلا لما كان لذكره فائدة والأولى أن يقال : إن القسمة أولا اتفقت خمسا خمسا ثم فضلت فضلة فقسمت ثنتين ثنتين فذكر أحد الروايتين مبتدأ الأمر والآخر منتهاه ، وقد وقع في الحديث اختلاف أشد من هذا فإن الترمذى أخرجه من طريق شعبة عن عباس الجريري بلفظ « أصابهم جوع فأعطاهم النبي صلى الله عليه وسلم ثمرة تمر » وأخرجه النسائي من هذا الوجه بلفظ « قسم سبع تمرات بين سبعة أنا فيهم » وابن ماجه وأحمد من هذا الوجه بلفظ « أصابهم جوع وهم سبعة فأعطاني النبي صلى الله عليه وسلم سبع تمرات لكل إنسان ثمرة » وهذه الروايات متقاربة المعنى ومخالفة لرواية حماد بن زيد عن ابن عباس ، وكأنها رجحت عند البخاري على رواية شعبة فاقصر عليها وأيدها برواية عاصم لأنها توافقها من حيثية الزيادة على الواحدة في الجملة .

**قوله في الرواية الأولى ( تصيفت )** بضاد معجمة وفاء أى نزلت به ضيفا ، وقوله « سبعا » أى سبع ليال .

**قوله ( فكان هو وامراته )** تقدم أنها بسرة بضم الموحدة وسكون المهمله بنت غزوان بفتح الغين المعجمة وسكون الزاى ، وهى صحابية أخت عتبة الصحابي الجليل أمير البصرة .

**قوله ( وخادمه )** لم أقف على اسمها .

**قوله ( يعتقبون )** بالقاف أى يتناولون قيام الليل وقوله « أثلاثا » أى كل واحد منهم يقوم ثلث الليل ، فمن

بدأ إذا فرغ من ثلثه أيقظ الآخر .

**قوله ( وسمعتة يقول )** القائل أبو عثمان النهدي والمسموع أبو هريرة ، ووقع عند أحمد والإسماعيلي في هذه الرواية بعد قوله ثم يوقظ هذا « قلت : يا أبا هريرة كيف تصوم ؟ قال : أما أنا فأصوم من أول الشهر ثلاثا ، فإن حدث لي حدث كان لي أجر شهر » قال « وسمعتة يقول قسم » وكأن البخاري حذف هذه الزيادة لكونها موقوفة . وقد أخرج بهذا الإسناد في الصلاة التحريض على صيام ثلاثة أيام من كل شهر مرفوعا ، وأخرجه في الصيام من وجه آخر عن أبي عثمان ، وهو السبب في سؤال أبي عثمان أبا هريرة عن كيفية صومه — يعني من أى الشهر تصوم الثلاث المذكورة — وقد سبق بيان في كتاب الصيام .

**قوله ( إحداهن حشفة )** زاد في الرواية الماضية « فلم يكن فيهن ثمرة أعجب إلى منها » الحديث ، وقد تقدم شرحه هناك .

**قوله في الرواية الثانية ( أربع تمر )** بالرفع والتنوين فيهما وهو واضح ، وفي رواية « أربع ثمرة » بزيادة هاء في آخره أى كل واحدة من الأربع ثمرة ، قال الكرماني : فإن وقع بالإضافة والجرفشاذ على خلاف القياس ، وإنما جاء في مثل ثلاثمائة وأربعمئة .

**قوله ( وحشفة )** بمهملة ثم معجمة مفتوحتين ثم فاء : أى رديئة ، والحشف ردىء التمر ، وذلك أن تبيس الرطبة في النخلة قبل أن ينتهي طيبها ، وقيل لها حشفة ليسها ، وقيل مراده صلبة ، قال عياض : فعلى هذا فهو بسكون الشين ، قلت : بل الثابت في الروايات بالتحريك ، ولا منافاة بين كونها رديئة وصلبة .

( **نتيجه** ) : اخرج الإسماعيلي طريق عاصم من حديث أبي يعلى عن محمد بن بكار عن إسماعيل بن زكريا بسند البخاري فيه وزاد في آخره « قال أبو هريرة : إن أبخل الناس من بخل بالسلام ، وأعجز الناس من عجز عن الدعاء » وهذا موقوف صحيح عن أبي هريرة ، وكأن البخاري حذفه لكونه موقوفا ولعدم تعلقه بالباب ، وقد روى مرفوعا والله أعلم

## باب الرُّطْبِ والتمر

وقول الله عز وجل: ﴿ وَهَزَيْ إِلَيْكَ الْجِدْعَ النَّخْلَةِ ﴾ الآية

[٥٤٤٢] ٥٢٤٤- وقال محمد بن يوسف عن سفيان عن منصور بن صفية حدثني أمي عن عائشة: توفي النبي صلى الله عليه وقد شبعنا من الأسودين: التمر والماء.

[٥٤٤٣] ٥٢٤٥- حدثنا سعيد بن أبي مریم قال نا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن أبي ربيعة عن جابر بن عبد الله قال: كان بالمدينة يهودي، وكان يسلفني في تمرى إلى الجداد، وكانت لجابر الأرض التي بطريق رومة، فجلست فخلا عاماً، فجاءني اليهودي عند الجداد ولم أجد منها شيئاً، فجعلت أستنظره إلى قابل فيأبى، فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه، فقال لأصحابه: «امشوا نستنظر لجابر من اليهودي». فجأؤوني في نخلي، فجعل النبي صلى الله عليه يكلم اليهودي، فيقول: أبا القاسم لا أنظره. فلما رآه النبي صلى الله عليه قام فطاف في النخل، ثم جاءه فكلمه. فأبى

فَقَمْتُ فَجِئْتُ بِقَلِيلِ رُطَبٍ فَوَضَعْتُهُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَكَلَ، ثُمَّ قَالَ: «أَيْنَ عَرْشُكَ يَا جَابِرُ؟» فَأَخْبَرْتَهُ، فَقَالَ: «افْرِشْ لِي فِيهِ»، فَفَرَشْتُهُ، فَدَخَلَ فَرَقْدًا، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ، فَجِئْتُهُ بِقَبْضَةٍ أُخْرَى فَأَكَلَ مِنْهَا، ثُمَّ قَامَ فَكَلَّمَ الْيَهُودِيَّ، فَأَبَى عَلَيْهِ. فَقَامَ فِي الرُّطَابِ فِي النَّخْلِ الثَّانِيَةِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا جَابِرُ، جُدْ وَأَقْضِ». فَوَقَفَ فِي الْجِدَادِ، فَجَدَدْتُ مِنْهَا مَا قَضَيْتُهُ وَفَضَّلَ مِثْلَهُ. فَخَرَجْتُ حَتَّى جِئْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَبَشَّرْتُهُ: فَقَالَ: «أَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ». عُرُوشُ وَعَرِيشُ: بِنَاءٌ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَعْرُوشَاتُ: مَا يَعْرِشُ مِنَ الْكُرُومِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، يَقَالُ: عُرُوشُهَا: أَبْنَيْتُهَا. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: «فَخَلَا» لَيْسَ عِنْدِي مُقَيَّدًا: ثُمَّ قَالَ: «فَجَلَى» لَيْسَ فِيهِ شَكٌّ.

**قوله ( باب الرطب والتمر )** كذا للجميع فيما وقفت عليه ، إلا ابن بطال ففيه « باب الرطب بالتمر » وقع فيه بموحدة بدل الواو ، ووقع لعباض في باب ح ل إن في البخاري « باب أكل التمر بالرطب » وليس في حديثي الباب ما يدل لذلك أصلاً .

**قوله ( وقول الله تعالى : وهزي إليك بجمع النخلة الآية )** وروى عبد بن حميد من طريق شقيق بن سلمة قال « لو علم الله أن شيئاً للنفساء خير من الرطب لأمر مريم به » ومن طريق عمرو بن ميمون قال « ليس للنفساء خير من الرطب أو التمر » ومن طريق الربيع بن خثيم قال « ليس للنفساء مثل الرطب ، ولا للمريض مثل العسل » أسانيدنا صحيحة . وأخرج ابن أبي حاتم وأبو يعلى من حديث علي رفعه قال « أطعموا نفساءكم الولد الرطب فإن لم يكن رطب فتمر » وليس من الشجر شجرة أكرم على الله من شجرة نزلت تحتها مريم « وفي إسناده ضعف . وقد قرأ الجمهور ﴿ تساقط ﴾ بتشديد السين وأصله تتساقط ، وقراءة حمزة وهي رواية عن أبي عمرو التخفيف على حذف إحدى التاءين ، وفيها قراءات أخرى في الشواذ . ثم ذكر فيه حديثين : الأول حديث عائشة .

**قوله ( وقال محمد بن يوسف )** هو الفريابي شيخ البخاري ، وسفيان هو الثوري ، وقد تقدم الحديث وشرحه في أوائل الأطعمة من طريق أخرى عن منصور وهو ابن عبد الرحمن بن طلحة العبدري ثم الشيباني الحنفي وأمّه هي صفية بنت شيبة من صفار الصحابة ، وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق ومن رواية ابن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري مثله ، وأخرجه مسلم من رواية أبي أحمد الزبيري عن سفيان بلفظ « وما شبعنا » والصواب رواية الجماعة ، فقد أخرجه أحمد ومسلم أيضاً من طريق داود بن عبد الرحمن عن منصور بلفظ « حين شبع الناس » وإطلاق الأسود على الماء من باب التغليب ، وكذا إطلاق الشبع موضع الرى ، والعرب تفعل ذلك في الشئين يصطحبان فتسميهما معا باسم الأشهر منهما ، وأما التسوية بين الماء والتمر مع أن الماء كان عندهم متيسراً لأن الرى منه لا يحصل بدون الشبع من الطعام لمضرة شرب الماء صرفاً بغير أكل ، لكنها قرنت بينهما لعدم التمتع بأحدهما إذا فات ذلك من الآخر ، ثم عبرت عن الأمرين الشبع والرى بفعل أحدهما كما عبرت عن التمر والماء بوصف أحدهما ، وقد تقدم شيء من هذا في « باب من أكل حتى شبع » . الثاني حديث جابر .

**قوله ( أبو غسان )** هو محمد بن مطرف ، وأبو حازم هو سلمة بن دينار .

**قوله ( عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة )** هو الخزومي ، واسم أبي ربيعة عمرو ويقال

حذيفة وكان يلقب ذا الرمحين ، وعبد الله بن أبي ربيعة من مسلمة الفتح وولى الجند من بلاد اليمن لعمر فلم يزل بها إلى أن جاء سنة حصر عثمان لينصره فسقط عن راحلته فمات ، ولإبراهيم عنه رواية في النسائي ، قال أبو حاتم إنها مرسلة ، وليس لإبراهيم في البخاري سوى هذا الحديث ، وأمه أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق ، وله رواية عن أمه ونخالته عائشة .

**قوله ( كان بالمدينة يهودي )** لم أقف على اسمه .

**قوله ( وكان يسلفني في تمري إلى الجذاذ )** بكسر الجيم ويجوز فتحها والذال معجمة ويجوز إهمالها ، أى زمن قطع ثمر النخل وهو الصرام ، قد استشكل الإسماعيلي ذلك وأشار إلى شذوذ هذه الرواية فقال : هذه القصة — يعني دعاء النبي صلى الله عليه وسلم في النخل بالبركة — رواها الثقات المعروفون فيما كان على والد جابر من الدين ، وكذا قال ابن التين : الذي في أكثر الأحاديث أن الدين كان على والد جابر قال الإسماعيلي والسلف إلى الجذاذ مما لا يميزه البخاري وغيره . وفي هذا الإسناد نظر . قلت : ليس في الإسناد من ينظر في حاله سوى إبراهيم ، وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، وروى عنه أيضا ولده إسماعيل والزهرى ، وأما ابن القطان فقال : لا يعرف حاله . وأما السلف إلى الجذاذ فيعارضه الأمر بالسلم إلى أجل معلوم فيحمل على أنه وقع في الاختصار على الجذاذ اختصارا ، وأن الوقت كان في أصل العقد معيننا ، وأما الشذوذ الذي أشار إليه فيندفع بالتعدد ، فإن في السياق اختلافا ظاهرا ، فهو محمول على أنه صلى الله عليه وسلم برك في النخل المخلف عن والد جابر حتى وفى ماكان على أبيه من التمر كما تقدم بيان طرقه واختلاف ألفاظه في علامات النبوة ، ثم برك أيضا في النخل المختص بجابر فيما كان عليه هو من الدين والله أعلم .

**قوله ( وكانت لجابر الأرض التي بطريق رومة )** فيه التفات ، أو هو مدرج من كلام الراوي ، لكن يردّه ويعضد الأول أن في رواية أنى نعيم في « المستخرج » من طريق الرمادى عن سعيد بن أنى مريم شيخ البخارى فيه « وكانت لي الأرض التي بطريق رومة » ورومة بضم الراء وسكون الواو هى البئر التي اشتراها عثمان رضى الله عنه وسبلها وهى في نفس المدينة ، وقد قيل إن رومة رجل من بنى غفار كانت له البئر قبل أن يشتريها عثمان نسبت إليه ، ونقل الكرمانى أن في بعض الروايات « دومة » بدال بدل الراء قال ولعلها دومة الجندل . قلت : وهو باطل فإن دومة الجندل لم تكن إذ ذاك فتحت حتى يمكن أن يكون لجابر فيها أرض ، وأيضا ففي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم مشى إلى أرض جابر وأطعمه من رطبها ونام فيها وقام فبرك فيها حتى أوفاه ، فلو كانت بطريق دوم الجندل لاحتاج إلى السفر ، لأن بين دومة الجندل وبين المدينة عشر مراحل كما بينه أبو عبيد البكري ، وقد أشار صاحب « المطالع » إلى أن دومة هذه هى بئر رومة التي اشتراها عثمان وسبلها وهى داخل المدينة فكان أرض جابر كانت بين المسجد النبوي ورومة .

**قوله ( فجلست فخلا عاما )** قال عياض : كذا للقباسي وأبى ذر وأكثر الرواة بالجيم واللام ، قال : وكان أبو مروان بن سراج يصوب هذه الرواية إلا أنه يضبطها فجلست أى بسكون السين وضم التاء على أنها مخاطبة جابر وتفسيره . أى تأخرت عن القضاء ، فخلا بفاء معجمة ولام مشددة من التخلية أو مخففة من الخلو أى تأخر السلف عاما ، قال عياض : لكن ذكر الأرض أول الحديث يدل على أن الخبر عن الأرض لا عن نفسه انتهى ،

فاقتضى ذلك أن ضبط الرواية عند عياض بفتح السين المهملة وسكون التاء والضمير للأرض ، وبعده نخلا بنون ثم معجمة ساكنة أى تأخرت الأرض عن الإثمار من جهة النخل ، قال : ووقع للأصيل « فحبست » بجاء مهملة ثم موحدة ، وعند أبى الهيثم « فخاست » بعد الخاء المعجمة ألف أى خالفت معهودها وحملها ، يقال خاس خاس عهده إذا خانته أو تغير عن عادته وخاس الشيء إذا تغير قال وهذه الرواية أثبتها . قلت : وحكى غيره « خنست » بجاء معجمة ثم نون أى تأخرت ، ووقع في رواية أبى نعيم في « المستخرج » بهذه الصورة ، فما أدرى بجاء مهملة ثم موحدة أو بمعجمة ثم نون ، وفي رواية الإسماعيلي فخنست على عما وأظنها بمعجمة ثم سين مهملة ثقيلة وبعدها على بفتحتين وتشديد التحتانية ، فكأن الذي وقع في الأصل بصورة نخلا وكذا فخلا تصحيف من هذه اللفظة ، وهى على كتب الياء بألف ثم حرف العين والعلم عند الله . ووقع في رواية أبى ذر عن المستملي « قال محمد بن يوسف » هو الفربري قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم وراق البخاري قال محمد بن إسماعيل هو البخاري فخلا ليس عندي مقيدا أى مضبوطا ثم قال « فخلا ليس فيه شك » . قلت : وقد تقدم توجيهه ، لكنى وجدته في النسخة بحجم وبالحاء المعجمة أظهر ..

قوله ( ولم أجد ) بفتح الهمزة وكسر الجيم وتشديد الدال .

قوله ( أستظره ) أى أستمله ( إلى قابل ) أى إلى عام ثان .

قوله ( فأخبر ) بضم الهمزة وكسر الموحدة وفتح الراء على الفعل الماضي المبني للمجهول ، ويحتمل أن يكون بضم الراء على صيغة المضارعة والفاعل جابر ، وذكره كذلك مبالغة في استحضار صورة الحال ، ووقع في رواية أبى نعيم في « المستخرج » فأخبرت .

قوله ( فيقول أبا القاسم لا أنظره ) كذا فيه بحذف أداة النداء .

قوله ( أين عريشك ) أى المكان الذي اتخذته في البستان لتستظل به وتقبل فيه ، وسيأتي الكلام عليه في آخر الحديث .

قوله ( فجثته بقبضة أخرى ) أى من رطب .

قوله ( فقام في الرطاب في النخل الثانية ) أى المرة الثانية ، وفي رواية أبى نعيم « فقام فطاف » بدل قوله في الرطاب .

قوله ( ثم قال يا جابر جذ ) فعل أمر بالجذاذ ( واقض ) أى أوف .

قوله ( فقال أشهد أنى رسول الله ) قال ذلك صلى الله عليه وسلم لما فيه من خرق العادة الظاهر من إيفاء الكثير من القليل الذي لم يكن يظن أنه يوفى منه البعض فضلا عن الكل فضلا عن أن تفضل فضلة فضلا عن أن يفضل قدر الذي كان عليه من الدين .

قوله ( عرش وعريش بناء ، وقال ابن عباس : معروشات ما يعرش من الكرم وغير ذلك ، يقال عروشها أبنيتها ) ثبت هذا في رواية المستملي ، والنقل عن ابن عباس في ذلك تقدم موصولا في أول سورة الأنعام ، وفيه

النقل عن غيره بأن المعروش من الكرم ما يقوم على ساق ، وغير المعروش ما ييسط على وجه الأرض ، وقوله عرش وعريش بناء هو تفسير أبي عبيدة ، وقد تقدم نقله عنه في تفسير الأعراف ، وقوله « عروشها أبنيتها » هو تفسير قوله « خاوية على عروشها » وهو تفسير أبي عبيدة أيضا ، والمراد هنا تفسير عرش جابر الذي رقد النبي صلى الله عليه وسلم عليه ، فالأكثر على أن المراد به ما يستظل به ، وقيل المراد به السرير ، قال ابن التين : في الحديث أنهم كانوا لا يخلون من دين لقلة الشيء إذ ذاك عندهم ، وأن الاستعاذة من الدين أريد بها الكثير منه أو ما لا يجد له وفاء ، ومن ثم مات النبي صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة على شعير أخذه لأهله . وفيه زيارة النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام أصحابه ودخول البساتين والقيولة فيها والاستظلال بظلالها ، والشفاعة في إنظار الواجد غير العين التي استحقت عليه ليكون أرفق به

### باب أكل الجمار

[٥٤٤٤] ٥٢٤٦ - حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال حدثني مجاهد عن ابن عمر قال : بينا نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم جلوس ، إذ أتني بجمار نخلة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن من الشجر لما بركته كبركة المسلم » ، فظننت أنه يعني النخلة ، فأردت أن أقول : هي النخلة يا رسول الله ، ثم التفت فإذا أنا عاشر عشرة أنا أحدثهم ، فسكت . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « هي النخلة » .

قوله ( باب أكل الجمار ) بضم الجيم وتشديد الميم ، ذكر فيه حديث ابن عمر في النخلة ، وقد تقدم شرحه في كتاب العلم مستوفى ، وتقدم الكلام على خصوص الترجمة بأكل الجمار في كتاب البيوع

### باب العجوة

[٥٤٤٥] ٥٢٤٧ - حدثنا جمعة بن عبد الله قال نا مروان قال أنا هاشم بن هاشم قال أنا عامر بن سعد عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تصبّع كل يوم سبع تمرات عجوة لم يضره في ذلك اليوم سم ولا سحر » .

[الحديث ٥٤٤٥ - أطرافه في : ٥٧٦٨ ، ٥٧٦٩ ، ٥٧٧٩] .

قوله ( باب العجوة ) بفتح العين المهملة وسكون الجيم نوع من التمر معروف .

قوله ( حدثنا جمعة ) بضم الجيم وسكون الميم ( ابن عبد الله ) أى ابن زياد بن شداد السلمي أبو بكر البلخي ، يقال إن اسمه يحيى وجمعة لقبه . ويقال له أيضا أبو خاقان ، كان من أئمة الرأي أولا ثم صار من أئمة الحديث قاله ابن حبان في الثقات ، ومات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين ، وماله في البخاري بل ولا في الكتب الستة سوى هذا الحديث ، وسيأتي شرح حديث العجوة في كتاب الطب إن شاء الله تعالى . وقوله هنا « من تصبّع كل يوم سبع تمرات » وقع في نسخة الصغاني بزيادة الباء في أوله فقال « بسبع »

## باب القرآن في التمر

[٥٤٤٦] ٥٢٤٨ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا جبلة بن سحيم قال : أصابنا عام سنة مع ابن الزبير ، رزقنا تمراً ، فكان ابن عمر يمرُّ بنا - ونحن نأكل - ويقول : لا تُقارِنوا ، فإنَّ النبيَّ صلى الله عليه نهى عن الإقِران ، ثمَّ يقول : إلا أن يستأذن الرجل أخاه . قال شعبة : الإذن من قول ابن عمر .

قوله ( باب القرآن ) بكسر القاف وتخفيف الراء ، أى ضم تمر إلى تمر لمن أكل مع جماعة .

قوله ( جبلة ) بفتح الجيم والموحدة الخفيفة .

قوله ( ابن سحيم ) بمهملتين مصغر كوفي تابعي ثقة ماله في البخاري عن غير ابن عمر رضى الله عنهما شىء .

قوله ( أصابنا عام سنة ) بالإضافة أى عام قحط ، وقع في رواية أبى داود الطيالسي في مسنده عن شعبة « أصابتنا مخمصة » .

قوله ( مع ابن الزبير ) يعنى عبد الله لما كان خليفة ، وتقدم في المظالم من وجه آخر عن شعبة بلفظ « كنا بالمدينة في بعض أهل العراق » .

قوله ( فرزقنا تمرا ) أى أعطانا في أرزاقنا تمرا ، وهو القدر الذي يصرف لهم في كل سنة من مال الخراج وغيره بدل النقد تمرا لقلة النقد إذ ذاك بسبب المجاعة التى حصلت

قوله ( ويقول لا تقارنوا ) في رواية أبى الوليد في الشركة « فيقول لا تقرنوا » وكذا لأبى داود الطيالسي في مسنده .

قوله ( عن الإقِران ) كذا لأكثر الرواة وقد أوضحت في كتاب الحج أن اللغة الفصحى بغير ألف ، وقد أخرجه أبو داود الطيالسي بلفظ « القرآن » وكذلك قال أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبة ، وقال عن محمد بن جعفر عن شعبة « الإقِران » قال القرطبي : ووقع عند جميع رواة مسلم « الإقِران » وفي ترجمة أبى داود « باب الإقِران في التمر وليست هذه اللفظة معروفة ، وأقرن من الرباعي وقرن من الثلاثي وهو الصواب ، قال الفراء : إقِرْن بين الحج والعمرة ولا يقال أقرن ، وإنما يقال أقرن لما قوى عليه وأطاقه ، ومنه قوله تعالى ﴿ وما كنا له مقرنين ﴾ قال : لكن جاء في اللغة أقرن الدم في العرق أى كثر فيحمل حمل الإقِران في الخبر على ذلك ، فيكون معناه أنه نهى عن الإكثار من أكل التمر إذا كان مع غيره ، ويرجع معناه إلى القرآن المذكور . قلت : لكن يصير أغم منه . والحق أن هذه اللفظة من اختلاف الرواة ، وقد ميز أحمد بين من رواه بلفظ أقرن ولفظ قرن من أصحاب شعبة ، وكذا قال الطيالسي عن شعبة القرآن ، ووقع في رواية الشيباني الإقِران ، وفي رواية مسعر القرآن .

قوله ( ثم يقول إلا أن يستأذن الرجل أخاه ) أى فإذا أذن له في ذلك جاز ، والمراد بالأخ رفيقه الذي اشترك معه في ذلك التمر .

**قوله ( قال شعبة : الإذن من قول ابن عمر )** هو موصول بالسند الذي قبله ، وقد أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة مدرجا ، وكذا تقدم في الشركة عن أبي الوليد ولإسماعيلي ، وأصله لمسلم كذلك عن معاذ بن معاذ ، وكذا أخرجه أحمد عن يزيد وبهر وغيرهما عن شعبة ، وتابع آدم على فصل الموقوف من المرفوع شبابة بن سوار عن شعبة أخرجه الخطيب من طريقه مثل ماساقه آدم إلى قوله « الإقران » ، قال ابن عمر إلا أن يستأذن الرجل منكم أخاه » وكذا قال عاصم بن علي عن شعبة « أرى الإذن من قول ابن عمر » أخرجه الخطيب ، وقد فصله أيضا عن شعبة سعيد بن عامر الضبعي فقال في روايته ، قال شعبة « إلا أن يستأذن أحدكم أخاه » هو من قول ابن عمر ، أخرجه الخطيب أيضا إلا أن سعيدا أخطأ في اسم التابعي فقال « عن شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر » والمخفوظ « جبلة بن سحيم » كما قال الجماعة . والحاصل أن أصحاب شعبة اختلفوا فأكثرهم رواه عنه مدرجا : وطائفة منهم رووا عنه التردد في كون هذه الزيادة مرفوعة أو موقوفة ، وشبابة فصل عنه ، وآدم جزم عنه بأن الزيادة من قول ابن عمر ، وتابعه سعيد بن عامر إلا أنه خالف في التابعي ، فلما اختلفوا على شعبة وتعارض جزمه وتردده وكان الذي رووا عنه التردد أكثر نظرنا فيمن رواه غيره من التابعين فرأيناه قد ورد عن سفيان الثوري وابن إسحق الشيباني ومسعر وزيد بن أبي أنيسة ، فأما الثوري فتقدمت روايته في الشركة ولفظه « نهى أن يقرن الرجل بين التمرتين جميعا حتى يستأذن أصحابه » وهذا ظاهره الرفع مع احتمال الإدراج ، وأما رواية الشيباني فأخرجها أحمد وأبو داود بلفظ « نهى عن الإقران إلا أن تستأذن أصحابك » والقول فيها كالقول في رواية الثوري ، وأما رواية زيد بن أبي أنيسة فأخرجها ابن حبان في النوع الثامن والخمسين من القسم الثاني من صحيحه بلفظ « من أكل من قوم من تمر فلا يقرن ، فإن أراد أن يفعل ذلك فليستأذنهم ، فإن أذنوا فليفعل » وهذا أظهر في الرفع مع احتمال الإدراج أيضا . ثم نظرنا فيمن رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير ابن عمر فوجدناه عن أبي هريرة وسياقه يقتضي أن الأمر بالاستئذان مرفوع ، وذلك أن إسحق في مسنده ومن طريقه ابن حبان أخرجا من طريق الشعبي عن أبي هريرة قال كُنت في أصحاب الصفة فبعث إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم تمر عجوة فكب بيننا فكنا نأكل التنتين من الجوع ، فجعل أصحابنا إذا قرن أحدهم قال لصاحبه إني قد قرنت فأقروا » وهذا الفعل منهم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم دال على أنه كان مشروعاً لهم معروفاً ، وقول الصحابي « كنا نفعل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كذا » له حكم الرفع عند الجمهور . وأصرح منه ما أخرجه البزار من هذا الوجه ولفظه « قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم تمرا بين أصحابه فكان بعضهم يقرن ، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرن إلا بإذن أصحابه » فالذي ترجح عندي أن لا إدراج فيه . وقد اعتمد البخاري هذه الزيادة وترجم عليها في كتاب المظالم وفي الشركة ، ولا يلزم من كون ابن عمر ذكر الإذن مرة غير مرفوع أن لا يكون مستنده فيه الرفع ، وقد ورد أنه استفتى في ذلك فأفتى ، والمفتى قد لا ينشط في فتواه إلى بيان المستند ، فأخرج النسائي من طريق مسعر عن صلة قال « سئل ابن عمر عن قران التمر قال : لا تقرن ، إلا أن تستأذن أصحابك » ، فيحمل على أنه لما حدث بالقصة ذكرها كلها مرفوعة ، ولما استفتى أفتى بالحكم الذي حفظه على وقفه . ولم يصرح حينئذ برفعه والله أعلم . وقد اختلف في حكم المسألة : قال النووي : اختلفوا في هذا النهي هل هو على التحريم أو الكراهة ؟ والصواب التفصيل ، فإن كان الطعام مشتركا بينهم فالقران حرام إلا برضاهم ، ويحصل بتصريحهم أو بما يقوم مقامه من قرينة حال بحيث يغلب على الظن ذلك ، فإن كان الطعام لغيرهم حرم



وإن كان لأحدهم وأذن لهم في الأكل اشترط رضاه ، ويحرم لغيره ويجوز له هو إلا أنه يستحب أن يستأذن الآكلين معه ، وحسن للمضيف أن لا يقرن لساوي ضيفه ، إلا إن كان الشيء كثيرا يفضل عنهم ، مع أن الأدب في الأكل مطلقا ترك ما يقتضي الشره ، إلا أن يكون مستعجلا يريد الإسراع لشغل آخر . وذكر الخطابي أن شرط هذا الاستئذان إنما كان في زمنهم حيث كانوا في قلة من الشيء . فأما اليوم مع اتساع الحال فلا يحتاج إلى استئذان . وتعقبه النووي بأن الصواب التفصيل ، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، كيف وهو غير ثابت . قلت : حديث أبي هريرة الذي قدمته يرشد إليه وهو قوى ، وقصة ابن الزبير في حديث الباب كذلك . وقال ابن الأثير في النهاية : إنما وقع النهي عن القران لأن فيه شرها وذلك يزري بصاحبه ، أو لأن فيه غبنا برفيقه ، وقيل إنما نهى عنه لما كانوا فيه من شدة العيش وقلة الشيء ، وكانوا مع ذلك يواسون من القليل وإذا اجتمعوا ربما أثر بعضهم بعضا ، وقد يكون فيهم من اشتد جوعه حتى يحمله ذلك على القران بين التمرتين أو تعظيم اللقمة فأرشدهم إلى الاستئذان في ذلك تطييبا لنفوس الباقين ، وأما قصة جبلة بن سحيم فظاهرها أنها من أجل الغبن ولكون ملكهم فيه سواء ، وروى نحوه عن أبي هريرة في أصحاب الصفة انتهى . وقد أخرج ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ وهو في « مسند البزار » من طريق ابن بريدة عن أبيه رفعه « كنت نهيتكم عن القران في التمر ، وأن الله وسع عليكم فاقترنوا » فلعل النووي أشار إلى هذا الحديث فإن في إسناده ضعفا ، قال الحازمي : حديث النهي أصح وأشهر ، إلا أن الخطب فيه يسير ، لأنه ليس من باب العبادات وإنما هو من قبيل المصالح الدنيوية فيكتفي فيه بمثل ذلك ، ويعضده إجماع الأمة على جواز ذلك . كذا قال ، ومراده بالجواز في حال كون الشخص مالكا لذلك المأكول ولو بطريق الإذن له فيه كما قرره النووي ، وإلا فلم يجز أحد من العلماء أن يستأثر أحد بمال غيره بغير إذنه ، حتى لو قامت قرينة تدل على أن الذي وضع الطعام بين الضيفان لا يرضيه استئثار بعضهم على بعض حرم الاستئثار جزما ، وإنما تقع المكارمة في ذلك إذا قامت قرينة الرضا . وذكر أبو موسى المديني في « ذيل الغريبين » عن عائشة وجابر استقباح القران لما فيه من الشره والطمع المزري بصاحبه . وقال مالك : ليس بجميل أن يأكل أكثر من رفقته .

( تنبيه ) : في معنى التمر الرطب وكذا الزبيب والعنب ونحوهما ، لوضوح العلة الجامعة . قال القرطبي : حمل أهل الظاهر هذا النهي على التحريم ، وهو سهو منهم وجهل بمساق الحديث والمعنى ، وحمله الجمهور على حال المشاركة في الأكل والاجتماع عليه بدليل فهم ابن عمر راويه وهو أفهم للمقال وأقعد بالحال . وقد اختلف العلماء فيمن يوضع الطعام بين يديه متى يملكه ؟ فقيل بالوضع ، وقيل بالرفع إلى فيه وقيل غير ذلك ، فعلى الأول فملكهم فيه سواء ، فلا يجوز أن يقرن إلا بإذن الباقين ، وعلى الثاني يجوز أن يقرن ؛ لكن التفصيل الذي تقدم هو الذي تقتضيه القواعد الفقهية . نعم ما يوضع بين يدي الضيفان وكذلك النثار في الأعراس سبيله في العرف سبيل المكارمة لا التشاح ، لاختلاف الناس في مقدار الأكل ، وفي الاحتياج إلى تناول من الشيء ، ولو حمل الأمر على تساوي السهمان بينهم لضاق الأمر على الواضع والموضوع له ، ولما ساغ لمن لا يكفيه اليسير أن يتناول أكثر من نصيب من يشبعه اليسير ، ولما لم يتشاح الناس في ذلك وجرى عملهم على المساعدة فيه عرف أن الأمر في ذلك ليس على الإطلاق في كل حالة ، والله أعلم .

### باب بركة النخلة

[٥٥٤٨] ٥٢٤٩- حدثنا أبو نعيم قال نا محمد بن طلحة عن زبيد عن مجاهد قال سمعت ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال: «إن من الشجر شجرة تكون مثل المسلم، وهي النخلة».

قوله (باب بركة النخلة) ذكر فيه حديث ابن عمر مختصراً وقد تقدم التنبيه عليه قريباً وأنه مر شرحه مستوفى في كتاب العلم

### باب القثاء

[٥٤٤٧] ٥٢٥٠- حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن أبيه قال سمعت عبد الله بن جعفر: رأيت النبي صلى الله عليه يأكُل الرُّطْبَ بالقثاء.

قوله (باب القثاء) يأتي شرح حديثه في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى

### باب جمع اللّونين - أو الطعامين - بمرّة

[٥٤٤٩] ٥٢٥١- حدثنا ابن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه يأكُل الرُّطْبَ بالقثاء.

قوله (باب جمع اللّونين أو الطعامين بمرّة) أي في حالة واحدة، ورأيت في بعض الشروح «بمرّة مرة» ولم أر التكرار في الأصول، ولعل البخاري لمح إلى تضعيف حديث أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بإناء — أو بقعب — فيه لبن وعسل فقال: أدمان في إناء، لا آكله ولا أحرمه» أخرجه الطبراني وفيه راو مجهول.

قوله (عبد الله) هو ابن المبارك، وقد تقدم إخراج البخاري لهذا الحديث قبل هذا الباب سواء وكذا فيما قبله بأبواب أعلى من هذا درجة والسبب في ذلك أن مداره على إبراهيم بن سعد، قال الترمذي صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديثه.

قوله (يأكُل الرطب بالقثاء) وقع في رواية الطبراني كيفية أكله لهما، فأخرج في «الأوسط» من حديث عبد الله بن جعفر قال «رأيت في يمين النبي صلى الله عليه وسلم قثاء وفي شماله رطباً وهو يأكُل من ذا مرة ومن ذا مرة» وفي سنده ضعف، وأخرج فيه وهو في الطب لأبي نعيم من حديث أنس «كان يأخذ الرطب بيمينه والبطيخ بيساره، فيأكل الرطب بالبطيخ، وكان أحب الفاكهة إليه» وسنده ضعيف أيضاً، وأخرج النسائي بسند صحيح عن حميد عن أنس «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرطب والخربز» وهو بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وكسر الموحدة بعدها زاي نوع من البطيخ الأصفر، وقد تكبر القثاء فتصفر من شدة الحر فتصير كالخربز كما شاهدته كذلك بالحجاز، وفي هذا تعقب على من زعم أن المراد بالبطيخ في الحديث الأخضر، واعتل بأن في الأصفر حرارة كما في الرطب، وقد ورد التعليل بأن أحدهما يطفئ حرارة الآخر، والجواب عن ذلك بأن في الأصفر بالنسبة للرطب برودة وإن كان فيه — لحلاوته — طرف حرارة، والله أعلم.

وفي النسائي أيضا بسند صحيح عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل البطيخ بالرطب » وفي رواية له جمع بين البطيخ والرطب جميعا ، وأخرج ابن ماجه عن عائشة « أرادت أُمِّي تعالجني للسمنة لتدخلني على النبي صلى الله عليه وسلم فما استقام لها ذلك حتى أكلت الرطب بالقثاء فسمنت كأحسن سمنة » وللنسائي من حديثها « لما تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم عالجوني بغير شيء ، فأطعموني القثاء بالتمر فسمنت عليه كأحسن الشحم » وعند أبي نعيم في الطب من وجه آخر عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبويها بذلك » ولابن ماجه من حديث ابني بسر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب الزبد والتمر » الحديث ، ولأحمد من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبيه قال « دخلت على رجل وهو يتمجع لنا بتمر فقال : ادن ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم سماهما الأطيين » وإسناده قوى ، قال النووي : في حديث الباب جواز أكل الشئين من الفاكهة وغيرها مع جواز أكل طعامين معا ، ويؤخذ منه جواز التوسع في المطاعم ، ولا خلاف بين العلماء في جواز ذلك . ومانقل عن السلف من خلاف هذا محمول على الكراهة منعاً لاعتياد التوسع والترفيه والإكثار لغير مصلحة دينية . وقال القرطبي ، يؤخذ منه جواز مراعاة صفات الأطعمة وطبائعها واستعمالها على الوجه اللائق بها على قاعدة الطب ، لأن في الرطب حرارة وفي القثاء برودة ، فإذا أكلها معا اعتدلا ، وهذا أصل كبير في المركبات من الأدوية . وترجم أبو نعيم في الطب « باب الأشياء التي تؤكل مع الرطب ليذهب ضرره » فساق هذا الحديث ، لكن لم يذكر الزيادة التي ترجم بها ، وهي عند أبي داود في حديث عائشة بلفظ « كان يأكل البطيخ بالرطب فيقول : يكسر حر هذا يبرد هذا ويرد هذا بحر هذا » والبطيخ بتقديم الطاء لغة في البطيخ بوزنه ، والمراد به الأصفر بدليل ورود الحديث بلفظ الخربز بدل البطيخ ، وكان يكثر وجوده بأرض الحجاز بخلاف البطيخ الأخضر .

( تنبيه ) : سقطت هذا الترجمة وحديثها من رواية النسفي ، ولم يذكرهما الإسماعيلي أيضا

باب من أدخل الضيفان عشرة عشرة ، والجلوس على الطعام عشرة عشرة

[٥٤٥٠] ٥٢٥٢- حدثني الصلت بن محمد قال نا حماد بن زيد عن الجعد أبي عثمان عن أنس... ح. وعن هشام عن محمد عن أنس... ح. وعن سنان أبي ربيعة عن أنس أن أم سليم -أمه- عمدت إلى مد من شعير جشته وجعلت منه خفيفة وعصرت عكة عندها ، ثم بعثتني إلى النبي صلى الله عليه فأتيته -وهو في أصحابه- فدعوته . قال : « ومن معي ؟ » . فجئت فقلت : إنه يقول : « ومن معي ؟ » . فخرج إليه أبو طلحة فقال : يا رسول الله ، إنما هو شيء صنعت أم سليم . فدخل ، فجيء به وقال : « أدخل علي عشرة » ؛ فدخلوا فأكلوا حتى شبعوا . ثم قال : « أدخل علي عشرة » ، فدخلوا فأكلوا حتى شبعوا . ثم قال : « أدخل علي عشرة » .. حتى عد أربعين . ثم أكل النبي صلى الله عليه ، ثم قام . فجعلت أنظر هل نقص منها شيء ؟

قوله ( باب من أدخل الضيفان عشرة عشرة ، والجلوس على الطعام عشرة عشرة ) أي إذا احتيج إلى ذلك لضيق الطعام أو مكان الجلوس عليه .

قوله ( عن الجعد أبي عثمان عن أنس ، وعن هشام عن محمد عن أنس ، وعن سنان أبي ربيعة عن أنس ) هذه الأسانيد الثلاثة لحماذ بن زيد ، وهشام هو ابن حسان ، ومحمد هو ابن سيرين ، وسنان أبو ربيعة قال

عباض وقع في رواية ابن السكن سنان بن أبي ربيعة وهو خطأ وإنما هو سنان أبو ربيعة وأبو ربيعة كنيته . قلت : الخطأ فيه ممن دون ابن السكن ، وسنان هو ابن ربيعة وهو أبو ربيعة وافقت كنيته اسم أبيه ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وهو مقرون بغيره ، وقد تكلم فيه ابن معين وأبو حاتم ، وقال ابن عدى : له أحاديث قليلة ، وأرجو أنه لا بأس به .

**قوله ( جشته )** بحجم وشين معجمة أى جعلته جشيشا ، والجشيش دقيق غير ناعم .

**قوله ( خطيفة )** ببناء معجمة وطاء مهملة وزن عسيمة ومعناه ، كذا تقدم الجرم به في « علامات النبوة » وقيل أصله أن يؤخذ لبن ويدر عليه دقيق ويطحخ ويلعقها الناس فيخطفونها بالأصابع والملاعق فسميت بذلك ، وهى فعيلة بمعنى مفعولة ، وقد تقدم شرح هذه القصة مستوفى في « علامات النبوة » وسياق الحديث هناك أتم مما هنا . وقوله في هذه الرواية « إنما هو شيء صنعته أم سليم » أى هو شيء قليل ، لأن الذي يتولى صنعه امرأة بمفردها لا يكون كثيرا في العادة ، وقد قدمت في « علامات النبوة » أن في بعض روايات مسلم ما يدل على أن في سياق الباب هنا اختصارا مثل قوله في رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس « فقال أبو طلحة يارسول الله إنما أرسلت أنسا يدعوك وحدك ، ولم يكن عندنا ما يشبع من أرى » وفي رواية عمرو بن عبد الله عن أنس « فقال أبو طلحة : إنما هو قرص ، فقال : إن الله سيبارك فيه » قال ابن بطال : الاجتماع على الطعام من أسباب البركة ، وقد روى أبو داود من حديث وحشى بن حرب رفعه « اجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله يبارك لكم » قال : وإنما أدخلهم عشرة عشرة والله أعلم لأنها كانت قصعة واحدة ولا يمكن الجماعة الكثيرة أن يقدرُوا على تناول منها مع قلة الطعام ، فجعلهم عشرة عشرة ليتمكنوا من الأكل ولا يزدحموا ، قال : وليس في الحديث المنع عن اجتماع أكثر من عشرة على الطعام

### باب ما يكره من الثوم والبقول

فيه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .

[٥٤٥١] ٥٢٥٣ - حدثنا مسدد قال نا عبد الوارث عن عبد العزيز قال : قيل لأنس : ما سمعت النبي صلى الله عليه في الثوم ؟ فقال : « مَنْ أَكَلَ فَلَا يَقْرُبَنَّ مَسْجِدَنَا » .

[٥٤٥٢] ٥٢٥٤ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا أبو صفوان عبد الله بن سعيد قال أنا يونس عن ابن شهاب قال حدثني عطاء أن جابر بن عبد الله زعم أن النبي صلى الله عليه قال : « مَنْ أَكَلَ ثَوْماً أَوْ بَصَلاً فَلْيَعْتَزِلْنَا ، أَوْ لِيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا » .

**قوله ( باب ما يكره من الثوم والبقول )** أى التي لها رائحة كريهة ، وهل النهى عن دخول المسجد لآكلها على التعميم أو على من أكل النىء منها دون المطبوخ ؟ وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الصلاة . ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث . أحدها .

**قوله ( فيه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم )** تقدم في أواخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة من رواية نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في غزوة خيبر « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ — يعنى

الثوم — فلا يقربن مسجدنا « ووقع لنا سبب هذا الحديث : فأخرج عثمان بن سعيد الدارمي في « كتاب الأطعمة » من رواية أنى عمرو هو بشر بن جرب عنه قال « جاء قوم مجلس النبي صلى الله عليه وسلم وقد أكلوا الثوم والبصل ، فكانه تأذى بذلك فقال « فذكره . ثانياً حديث أنس أورده عن مسدد ، وتقدم في الصلاة عن أبي معمر ، كلاهما عن عبد الوارث وهو ابن سعيد عن عبد العزيز هو ابن صهيب . ثالثاً حديث جابر ، وقد تقدم أيضاً هناك موصولاً ومعلقاً وفيه ذكر البقول ، ولكنه اختصره هنا . وقوله « كل فإني أناجي من لا تناجي » فيه إباحته لغيره صلى الله عليه وسلم حيث لا يتأذى به المصلون جميعاً بين الأحاديث . واختلف في حقه هو صلى الله عليه وسلم فقيل : كان ذلك محرماً عليه ، والأصح أنه مكروه لعموم قوله « لا » في جواب أحرام هو ؟ وحجة الأول أن العلة في المنع ملازمة الملك له صلى الله عليه وسلم ، وأنه ما من ساعة إلا وملك يمكن أن يلقاه فيها . وفي هذه الأحاديث بيان جواز أكل الثوم والبصل والكراث ، إلا أن من أكلها يكره له حضور المسجد ، وقد ألحق بها الفقهاء ما في معناها من البقول الكريهة الرائحة كالفجل ، وقد ورد فيه حديث في الطبراني وقده عياض بمن يتجشئ منه ، وألحق به بعض الشافعية الشديد البخر ومن به جراحة تفوح رائحتها ، واختلف في الكراهية : فالجمهور على التنزيه ، وعن الظاهرية التحريم ، وأغرب عياض فنقل عن أهل الظاهر تحريم تناول هذه الأشياء مطلقاً لأنها تمنع حضور الجماعة ، والجماعة فرض عين ، ولكن صرح ابن حزم بالجواز ، ثم يحرم على من يتعاطي ذلك حضور المسجد ، وهو أعلم بمذهبه من غيره .

### باب الكبّاث ، وهو ورق الأراك

[٥٤٥٣] ٥٢٥٥ - حدثنا سعيد بن عُفَيْر قال نا ابنُ وَهْبٍ عن يونسَ عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة قال أخبرني جابر بن عبد الله قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه بمرّ الظّهْرانِ نجني الكبّاثَ فقال : « عليكم بالأسودِ منه فإنه أطيبُ » . فقال : أكنتَ ترعى الغنمَ ؟ قال : « نعم ، وهل من نبيٍّ إلّا رعاها ؟ » .

قوله ( باب الكبّاث ) بفتح الكاف وتخفيف الموحدة وبعد الألف مثله .

قوله ( وهو ورق الأراك ) كذا وقع في رواية أبي ذر عن مشايخه وقال : كذا في الرواية ، والصواب ثمر الأراك انتهى . ووقع للنسفي ثمر الأراك وللواقين على الوجهين . ووقع عند الإسماعيلي وأبي نعيم وابن بطال ورق الأراك ، وتعقبه الإسماعيلي فقال : إنما هو ثمر الأراك وهو البير — يعني بموحدة وزن الحرير — فإذا اسود فهو الكبّاث . وقال ابن بطال : الكبّاث ثمر الأراك الغض منه ، والبير ثمره الرطب واليابس . وقال ابن التين : قوله ورق الأراك ليس بصحيح ، والذي في اللغة أنه ثمر الأراك ، وقيل هو نضيجه ، فإذا كان طرياً فهو موز ، وقيل عكس ذلك وأن الكبّاث الطري ، وقال أبو عبيد : هو ثمر الأراك إذا يبس وليس له عجم . قال أبو زياد : يشبه التين يأكله الناس والإبل والغنم ، وقال أبو عمرو هو حار كأن فيه ملحا انتهى . وقال عياض : الكبّاث ثمر الأراك وقيل نضيجه وقيل غضه ، قال شيخنا ابن الملقن : والذي رأيناه من نسخ البخاري « وهو ثمر الأراك » على الصواب ، كذا قال ، وقال الكرمانى وقع في نسخة البخاري « وهو ورق الأراك » قيل وهو خلاف اللغة .

قوله ( بمر الظّهْران ) بتشديد الراء قبلها ميم مفتوحة والطاء معجمة بلفظ تنبيه الظهر ، مكان معروف على

مرحلة من مكة .

**قوله ( نجني )** أى نقتطف .

**قوله ( فإنه أيطب )** كذا وقع هنا ، وهو لغة بمعنى أطيب وهو مقلوبه ، كما قالوا جذب وجذب .

**قوله ( فقيل أكنت ترعى الغنم )** ؟ في السؤال اختصار والتقدير : أكنت ترعى الغنم حتى عرفت أطيب الكباش ؟ لأن راعي الغنم يكثر تردده تحت الأشجار لطلب المرعى منها والاستغلال تحتها ، وقد تقدم بيان ذلك في قصة موسى من أحاديث الأنبياء ، وتقدم الكلام على الحكمة في رعى الأنبياء الغنم في أوائل الإجارة ، وأفاد ابن التين عن الداودي أن الحكمة في اختصاصها بذلك لكونها لا تركب فلا تزهر نفس راعيها ، قال : وفيه إباحة أكل ثمر الشجر الذي لا يملك ، قال ابن بطال كان هذا في أول الإسلام عند عدم الأقوات ، فإذا قد أغنى الله عباده بالحنطة أو الحبوب الكثيرة وسعة الرزق فلا حاجة بهم إلى ثمر الأراك . قلت : إن أراد بهذا الكلام الإشارة إلى كراهة تناوله فليس بمسلم ، ولا يلزم من وجود ما ذكر منع ما أبيح بغير ثمن ، بل كثير من أهل الورع لهم رغبة في مثل هذه المباحات أكثر من تناول ما يشتري والله أعلم .

**تكملة :** أخرج البيهقي هذا الحديث في كتاب « الدلائل » من طريق عبيد بن شريك عن يحيى بن بكير بسنده الماضي في أحاديث الأنبياء إلى جابر فذكر هذا الحديث وقال في آخره « وقال إن ذلك كان يوم بدر يوم الجمعة لثلاث عشرة بقيت من رمضان » قال البيهقي : رواه البخاري عن يحيى بن بكير دون التاريخ ، يعنى دون قوله « إن ذلك كان الخ » وهو كما قال ، ولعل هذه الزيادة من ابن شهاب أحد رواة

### بِالمُضْمَضَةِ بَعْدَ الطَّعَامِ

٥٢٥٦- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال سمعت يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سويد بن النعمان قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه إلى خيبر ، فلما كنا بالصَّهْبَاء دَعَا بطعام فما أَتَى إِلَّا بسويق ، فَأَكَلْنَا ، فقام إلى الصلاة فتمضمض ومضمضنا . قال يحيى سمعت بشيراً نا سويد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه إلى خيبر ، فلما كنا بالصَّهْبَاء - قال يحيى : وهي من خيبر على روضة - دَعَا بطعام ، فما أَتَى إِلَّا بسويق ، فَلَكَنَاهُ فَأَكَلْنَا منه ، ثُمَّ دَعَا بماء فمضمض ومضمضنا ، وصلى بنا المغرب ولم يتوضأ . وقال سفيان : كأنك تسمعه من يحيى .

**قوله ( باب المضمضة بعد الطعام )** ذكر فيه حديث سويد بن النعمان في المضمضة بعد السويق ، وساقه بسند واحد بلفظين قال في أحدهما « فأكلنا » وزاد في الآخر « فلكناه » وقد تقدم بإسناده ومثته في أوائل الأطعمة ، وقال في آخره هناك « قال سمعته منه عودا على بدء » وقال في آخره هنا « قال سفيان : كأنك تسمعه من يحيى بن سعيد » وهو محمول على أن عليا وهو ابن المديني سمعه من سفيان مرارا فرمما غير في بعضها بعض الألفاظ .

## باب لَعَقِ الْأَصَابِعِ وَمَصَّهَا قَبْلَ أَنْ تُمَسَّحَ بِالْمُنْدِيلِ

[٥٤٥٦] ٥٢٥٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ نَافِعُ بْنُ سَفْيَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلَا يُمَسِّحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يَلْعَقَهَا».

قوله ( باب لعق الأصابع ومصها قبل أن تمسح بالمنديل ) كذا قيده بالمنديل ، وأشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرق الحديث كما أخرجه مسلم من طريق سفیان الثوري عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « فلا يمسه يده بالمنديل حتى يلعق أصابعه » لكن حديث جابر المذكور في الباب الذي يليه صريح في أنهم لم يكن لهم مناديل ، ومفهومه يدل على أنهم لو كانت لهم مناديل لمسحوا بها ، فيحمل حديث النهي على من وجد ولا مفهوم له بل الحكم كذلك لو مسح بغير المنديل ، وأما قوله في الترجمة « ومصها » فيشير إلى ما وقع في بعض طرقه عن جابر أيضا ، وذلك فيما أخرجه ابن أبي شيبة من رواية أبي سفیان عنه بلفظ « إذا طعم أحدكم فلا يمسه يده حتى يمصها » وذكر القفال في « محاسن الشريعة » أن المراد بالمنديل هنا المنديل المعد لإزالة الزهومة ، لا المنديل المعد للمسح بعد الغسل .

قوله ( عن عمرو بن دينار عن عطاء ) في رواية الحميدي ومن طريقه الإسماعيلي « حدثنا عمرو بن دينار أخبرني عطاء » .

قوله ( عن ابن عباس ) في رواية ابن جريج عند مسلم « سمعت عطاء سمعت ابن عباس » زاد ابن أبي عمر في روايته عن سفیان سمعت عمر بن قيس يسأل عمرو بن دينار عن هذا الحديث فقال : هو عن ابن عباس ، قال : فإن عطاء حدثناه عن جابر ، قال حفظناه عن عطاء عن ابن عباس قبل أن يقدم علينا جابر » اهـ . وهذا إن كان عمر بن قيس حفظه احتمل أن يكون عطاء سمعه من جابر بعد أن سمعه من ابن عباس ، ويؤيده ثبوته من حديث جابر عند مسلم وإن كان من غير طريق عطاء ، وفي سياقه زيادة ليست في حديث ابن عباس ، ففي أوله « إذا وقعت لقمة أحدكم فليمط ما كان بها من أذى ولا يدعها للشيطان » ثم ذكر حديث الباب ، وفي آخره زيادة أيضا سأذكرها ، فلعل ذلك سبب أخذ عطاء له عن جابر .

قوله ( إذا أكل أحدكم ) زاد مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وآخرين عن سفیان « طعاما » ، وفي رواية ابن جريج « إذا أكل أحدكم من الطعام » .

قوله ( فلا يمسه يده ) في حديث كعب بن مالك عند مسلم « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل بثلاث أصابع ، فإذا فرغ لعقها » فيحتمل أن يكون أطلق على الأصابع اليد ، ويحتمل وهو الأولى أن يكون المراد باليد الكف كلها فيشمل الحكم من أكل بكفه كلها أو بأصابعه فقط أو ببعضها : وقال ابن العربي في « شرح الترمذی » : يدل على الأكل بالكف كلها أنه صلى الله عليه وسلم كان يتعرق العظم وينهش اللحم ، ولا يمكن ذلك عادة إلا بالكف كلها . وقال شيخنا : فيه نظر لأنه يمكن بالثلاث ، سلمنا لكن هو ممسك بكفه كلها لا أكل بها ، سلمنا لكن محل الضرورة لا يدل على عموم الأحوال . ويؤخذ من حديث كعب بن مالك أن السنة الأكل بثلاث أصابع وإن كان الأكل بأكثر منها جائزا ، وقد أخرج سعيد بن منصور عن سفیان « عن عبيد الله

ابن أبي يزيد أنه رأى ابن عباس إذا أكل لعق أصابعه الثلاث « قال عياض : والأكل بأكثر منها من الشره وسوء الأدب وتكبير اللقمة ، ولأنه غير مضطر إلى ذلك لجمعه اللقمة وإمسакها من جهاتها الثلاث ، فإن اضطر إلى ذلك لحفة الطعام وعدم تلفيفه بالثلاث فيدعمه بالربعة أو الخامسة ، وقد أخرج سعيد بن منصور من مرسل ابن شهاب « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أكل أكل بخمس » فيجمع بينه وبين حديث كعب باختلاف الحال .

**قوله ( حتى يلعقها )** بفتح أوله من الثلاثي أى يلعقها هو ( أو يلعقها ) بضم أوله من الرباعي أى يلعقها غيره ، قال النووي : المراد إلحاق غيره ممن لا يتقذر ذلك من زوجة وجارية وخادم وولد ، وكذا من كان في معانهم كتلميذ يعتقد البركة بلعقها ، وكذا لو ألعقها شاة ونحوها . وقال البيهقي : إن قوله « أو » شك من الراوي ، ثم قال : فإن كانا جميعا محفوظين فإنما أراد أن يلعقها صغيرا أو من يعلم أنه لا يتقذر بها ، ويحتمل أن يكون أراد أن يلعق إصبعه فمه فيكون بمعنى يلعقها ، يعنى فتكون « أو » للشك . قال ابن دقيق العيد : جاءت عله هذا مبينة في بعض الروايات فإنه « لا يدري في أى طعامه البركة » وقد يعلل بأن مسحها قبل ذلك فيه زيادة تلويث لما يمسح به مع الاستغناء عنه بالريق ، لكن إذا صح الحديث بالتعليل لم يعدل عنه . قلت : الحديث صحيح أخرجه مسلم في آخر حديث جابر ولفظه من حديث جابر « إذا سقطت لقمة أحدكم فليمط ما أصابها من أذى وليأكلها ، ولا يمسح يده حتى يلعقها أو يلعقها ، فإنه لا يدري في أى طعامه البركة » زاد فيه النسائي من هذا الوجه « ولا يرفع الصحيفة حتى يلعقها أو يلعقها » ولأحمد من حديث ابن عمر نحوه بسند صحيح ، وللطبراني من حديث أبي سعيد نحوه بلفظ « فإنه لا يدري في أى طعامه يبارك له » ولمسلم نحوه من حديث أنس ومن حديث أبي هريرة أيضا ، والعلة المذكورة لا تمنع ما ذكره الشيخ ، فقد يكون للحكم علتان فأكثر ، والتنصيص على واحدة لا ينفي غيرها ، وقد أبدى عياض علة أخرى فقال : إنما أمر بذلك لئلا يتهاون بقليل الطعام . قال النووي : معنى قوله « في أى طعامه البركة » : أن الطعام الذي يحضر الإنسان فيه بركة لا يدري أن تلك البركة فيما أكل أو فيما بقى على أصابعه أو فيما بقى في أسفل القصعة أو في اللقمة الساقطة ، فينبغي أن يحافظ على هذا كله لتحصيل البركة اهـ . وقد وقع لمسلم في رواية أبي سفيان عن جابر في أول الحديث « إن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شيء من شأنه ، حتى يحضره عند طعامه ، فإذا سقطت من أحدكم اللقمة فليمط ما كان بها من أذى ثم ليأكلها ولا يدعها للشيطان » وله نحوه في حديث أنس وزاد « وأمر بأن تسلت القصعة » قال الخطابي : السلت تتبع ما بقى فيها من الطعام ، قال النووي : والمراد بالبركة ما تحصل به التغذية وتسلم عاقبته من الأذى ويقوى على الطاعة ، والعلم عند الله . وفي الحديث رد على من كره لعق الأصابع استقذارا ، نعم يحصل ذلك لو فعله في أثناء الأكل لأنه يعيد أصابعه في الطعام وعليها أثر ريقه ، قال الخطابي : عاب قوم أفسد عقلهم الترفه فرعموا أن لعق الأصابع مستحب ، كأنهم لم يعلموا أن الطعام الذي علق بالأصابع أو الصحيفة جزء من أجزاء ما أكلوه ، وإذا لم يكن سائر أجزائه مستقذرا لم يكن الجزء اليسير منه مستقذرا ، وليس في ذلك أكبر من مصه أصابعه بباطن شفتيه . ولا يشك عاقل في أن لا بأس بذلك ، فقد يعض الإنسان فيدخل إصبعه في فيه فيدلك أسنانه وباطن فمه ثم لم يقل أحد إن ذلك قذارة أو سوء أدب . وفيه استحباب مسح اليد بعد الطعام ، قال عياض : محله فيما لم يحتج فيه إلى الغسل مما ليس فيه غمر ولزوجة مما لا يذهبه إلا الغسل ، لما جاء في الحديث



من الترغيب في غسله والحذر من تركه . كذا قال وحديث الباب يقتضي منع الغسل والمسح بغير لعق لأنه صريح في الأمر باللّلق دونهما تحصيلاً للبركة ، نعم قد يتعين التدب إلى الغسل بعد اللّلق لإزالة الرائحة ، وعليه يحمل الحديث الذي أشار إليه ، وقد أخرجه أبو داود بسند صحيح على شرط مسلم عن أبي هريرة رفعه « من بات وفي يده غمر ولم يغسله فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه » أخرجه الترمذى دون قوله « ولم يغسله » وفيه المحافظة على عدم إهمال شيء من فضل الله كالمأكول أو المشروب وإن كان تافها حقيراً في العرف .

( تكملة ) : وقع في حديث كعب بن عجرة عند الطبراني في « الأوسط » صفة لعق الأصابع ولفظه « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل بأصابعه الثلاث : بالإبهام والتي تليها والوسطى ، ثم رأيت يلعق أصابعه الثلاث قبل أن يمسحها : الوسطى ، ثم التي تليها ، ثم الإبهام » قال شيخنا في « شرح الترمذى » كأن السر فيه أن الوسطى أكثر تلويثاً لأنها أطول فيبقى فيها من الطعام أكثر من غيرها ، ولأنها لطوها أول ما تنزل في الطعام ، ويحتمل أن الذي يلعق يكون بطن كفه إلى جهة وجهه ، فإذا ابتدأ بالوسطى انتقل إلى السبابة على جهة يمينه وكذلك الإبهام ، والله أعلم

### باب المنديل

[٥٤٥٧] ٥٢٥٨ - حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثني محمد بن فليح قال حدثني أبي عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله أنه سأله عن الوضوء مما مست النار، فقال: لا، قد كنا زمان النبي صلى الله عليه وآله لا نجد مثل ذلك من الطعام إلا قليلاً، فإذا نحن وجدناه لم تكن لنا مناديل إلا أكفنا وسواعداً وأقدامنا، ثم نصلّي ولا نتوضأ.

قوله ( باب المنديل ) ترجم له ابن ماجه « مسح اليد بالمنديل » .

قوله ( حدثني محمد بن فليح ) أى ابن سليمان المدنى .

قوله ( حدثني أبي عن سعيد بن الحارث ) أى ابن أبي المعلى الأنصاري ، وقد أخرجه ابن ماجه من رواية ابن وهب عن محمد بن أبي يحيى عن أبيه عن سعيد ، فجزم أبو نعيم في « المستخرج » بأن محمد بن أبي يحيى هو ابن فليح لأن فليحاً يكنى أبا يحيى وهو معروف بالرواية عن سعيد بن الحارث . وقال غيره : هو محمد بن أبي يحيى الأسلمي والد إبراهيم شيخ الشافعي ، واسم أبي يحيى سمعان ، وكان الحامل على ذلك كون ابن وهب يروي عن فليح نفسه فاستبعد قائل ذلك أن يروى عن ابنه محمد بن فليح عنه ، ولا عجب في ذلك . والذي ترجح عندي الأول فإن لفظهما واحد .

قوله ( سأله عن الوضوء مما مست النار ) في رواية الإسماعيلي من طريق أبي عامر عن فليح عن سعيد « قلت لجابر : هل علىّ فيما مست النار وضوء » ؟ وقد تقدم حكم المسح في الباب الذي قبله ، وحكم الوضوء مما مست النار في كتاب الطهارة .

## باب

ما يقول إذا فرغ من طعامه

[٥٤٥٨] ٥٢٥٩- حدثنا أبو نعيم قال نا سفيان عن ثور عن خالد بن معدان عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه كان إذا رفع مائدته قال : « الحمد لله كثيراً طيباً مباركاً فيه ، غير مكفي ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا . » [الحديث ٥٤٥٨ - طرفه في : ٥٤٥٩] .

[٥٤٥٩] ٥٢٦٠- نا أبو عاصم عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي أمامة : أن النبي صلى الله عليه كان إذا فرغ من طعامه - وقال مرة : إذا رفع مائدته - قال : « الحمد لله الذي كفانا وأروانا ، غير مكفي ولا مكفور » . وقال مرة : « لك الحمد ربنا ، غير مكفي ولا مودع ولا مستغنى ربنا » .

**قوله ( باب ما يقول إذا فرغ من طعامه )** قال ابن بطال : اتفقوا على استحباب الحمد بعد الطعام ، ووردت في ذلك أنواع ، يعني لا يتعين شيء منها .

**قوله ( سفيان )** هو الثوري ، وثور بن يزيد هو الشامي ، وأول اسم أبيه ياء تحتانية . وقد أورد البخاري هذا الإسناد عن ثور نازلاً ثم أورده عالياً عنه ومداره في أكثر الطرق عليه ، وقد تابعه في بعضه عامر بن جشيب وهو بفتح الجيم وكسر الشين المعجمة وآخره موحدة وزن عظيم ، أخرجه الطبراني وابن أبي عاصم من طريقه فقال في سياقه « عن عامر عن خالد قال : شهدنا صنيعاً - أى وليمة - في منزل عبد الأعلى ومعنا أبو أمامة » وذكره البخاري في تاريخه من هذا الوجه فقال « عبد الأعلى بن هلال السلمي » .

**قوله ( إذا رفع مائدته )** قد ذكره في الباب بلفظ « إذا فرغ من طعامه » وأخرجه الإسماعيلي من طريق وكيع عن ثور بلفظ « إذا فرغ من طعامه ورفعت مائدته » فجمع اللفظين ، ومن وجه آخر عن ثور بلفظ « إذا رفع طعامه من بين يديه » ووقع في رواية عامر بن جشيب بسنده عن أبي أمامة « علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم أقول عند فراغي من الطعام ورفع المائدة » الحديث ، وقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم لم يأكل على خوان قط ، وقد فسروا المائدة بأنها خوان عليه طعام ، وأن بعضهم أجاب أن أنسا ما رأى ذلك ورآه غيره ، والمثبت مقدم على النافي ، أو المراد بالخوان صفة مخصوصة ، والمائدة تطلق على كل ما يوضع عليه الطعام لأنها إما من ماد يميد إذا تحرك أو أطعم ، ولا يختص ذلك بصفة مخصوصة ، وقد تطلق المائدة ويراد بها نفس الطعام أو بقيته أو إناءه ، وقد نقل عن البخاري أنه قال : إذا أكل الطعام على شيء ثم رفع قيل رفعت المائدة .

**قوله ( الحمد لله كثيراً )** في رواية الوليد عن ثور عند ابن ماجه « الحمد لله حمداً كثيراً »

**قوله ( غير مكفي )** بفتح الميم وسكون الكاف وكسر الفاء وتشديد التحتانية ، قال ابن بطال يحتمل أن يكون من كفأت الإناء ، فالمعنى : غير مردود عليه إنعامه . ويحتمل أن يكون من الكفاية أى أن الله غير مكفي رزق عباده ، لأنه يكفيهم أحد غيره . وقال ابن التين : أى غير محتاج إلى أحد ، لكنه هو الذي يطعم عباده ويكفيهم ، وهذا قول الخطابي . وقال القزاز : معناه أنا غير مكتف بنفسي عن كفايته ، وقال الداودي : معناه لم

أَكْتَفَ من فضل الله ونعمته . وقال ابن التين : وقول الخطابي أولى لأن مفعولا بمعنى مفتعل فيه بعد وخروج عن الظاهر ، وهذا كله على أن الضمير لله ، ويحتمل أن يكون الضمير للحمد ، وقال إبراهيم الحربي : الضمير للطعام ، ومكفي بمعنى مقلوب من الإكفاء وهو القلب غير أنه لا يكفي الإناء للاستغناء عنه . وذكر ابن الجوزي عن أبي منصور الجواليقي أن الصواب غير مكافأ بالهمزة ، أي أن نعمة الله لا تكافأ . قلت : وثبتت هذه اللفظة هكذا في حديث أبي هريرة ، لكن الذي في حديث الباب غير مكفي بالياء ، ولكل معنى .

**قوله في الرواية الأخرى ( كفانا وأروانا )** هذا يؤيد عود الضمير إلى الله تعالى لأنه تعالى هو الكافي لا المكفي ، وكفانا هو من الكفاية ، وهي أعم من الشبع والرى وغيرهما ، فأروانا على هذا من الخاص بعد العام . ووقع في رواية ابن السكن عن الفريرى « وأوانا » بالمد من الإيواء . ووقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود « الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين » ولأبي داود والترمذى من حديث أبي أيوب « الحمد لله الذي أطعم وسقى وسوغه وجعل له مخرجا » وأخرج النسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة ما في حديث أبي سعيد وأبي أمامة وزيادة في حديث مطول ، وللنسائي من طريق عبد الرحمن بن جبير المصري أنه حدثه رجل خدّم النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين أنه « كان يسمع النبي صلى الله عليه وسلم إذا قرب إليه طعامه يقول : بسم الله ، فإذا فرغ قال : اللهم أطعمت وسقيت وأغنيت وأقنيت وهديت وأحييت ، فلك الحمد على ما أعطيت » وسنده صحيح .

**قوله في الرواية الأخرى ( ولا مكفور )** أي مجحود فضله ونعمته ، وهذا مما يقوى أن الضمير لله تعالى .

**قوله ( ولا مودع )** بفتح الدال الثقيلة أي غير متروك ، ويحتمل كسرها على أنه حال من القائل أي غير تارك .

**قوله ( ولا مستغنى عنه )** بفتح النون وبالتنوين .

**قوله ( ربنا )** بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي هو ربنا ، أو على أنه مبتدأ خبره متقدم ، ويجوز النصب على المدح أو الاختصاص أو إضمار أعنى ، قال ابن التين ويجوز الجر على أنه يدل على الضمير في عنه ، وقال غيره على البذل من الاسم في قوله « الحمد لله » وقال ابن الجوزي « ربنا » بالنصب على النداء مع حذف أداة النداء ، قال الكرماني : بحسب رفع غير أي ونصبه ورفع ربنا ونصبه ، والاختلاف في مرجع الضمير يكثر التوجيهات في هذا الحديث .

### باب الأكل مع الخادم

٥٢٦١ - حدثنا حفص بن عمر قال نا شعبة عن محمد بن زياد قال : سمعتُ أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فإن لم يجلسه معه فليناولهُ أكلةً أو أكلتين ، أو لقمةً أو لقمتين ، فإنه ولي حرّة وعلاجه » .

**قوله ( باب الأكل مع الخادم )** أي على قصد التواضع ، والخادم يطلق على الذكر والأنثى أعم من أن يكون

رقيقاً أو حراً ، محله فيما إذا كان السيد رجلاً أن يكون الخادم إذا كان أنثى ملكه أو محرمة أو ما في حكمه وبالعكس

**قوله ( محمد بن زياد ) هو الجمحي .**

**قوله ( إذا أتى أحدكم ) بالنصب ( خادمه ) بالرفع .**

**قوله ( فإن لم يجلسه معه )** في رواية مسلم « فليقعده معه فليأكل » وفي رواية إسماعيلي بن أبي خالد عن أبيه عن أبي هريرة عند أحمد والترمذي « فليجلسه معه ، فإن لم يجلسه معه فليناول » وفي رواية لأحمد عن عجلان عن أبي هريرة « فادعه فإن أتى فأطعمه منه » ولابن ماجه من طريق جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة « فليدعه فليأكل معه ، فإن لم يفعل » وفاعل أبي وكذا إن لم يفعل يحتمل أن يكون السيد ، والمعنى إذا ترفع عن مؤاكلة غلامه ، ويحتمل أن يكون الخادم إذا تواضع عن مؤاكلة سيده ، ويؤيد الاحتمال الأول أن في رواية جابر عند أحمد « أمرنا أن ندعوه ، فإن كره أحدنا أن يطعم معه فليطعمه في يده » وإسناده حسن .

**قوله ( فليناولهُ أكلة أو أكلتين )** بضم الهمزة أي اللقمة ، وأو للتقسيم بحسب حال الطعام وحال الخادم ، وقوله « أو لقمة أو لقمتين » هو شك من الراوي وقد رواه الترمذي بلفظ « لقمة » فقط وفي رواية مسلم تقييد ذلك بما إذا كان الطعام قليلاً ولفظه « فإن كان الطعام مشفوهاً قليلاً » وفي رواية أبي داود « يعني قليلاً فليضع في يده منه أكلة أو أكلتين » قال أبو داود : يعني لقمة أو لقمتين ، ومقتضى ذلك أن الطعام إذا كان كثيراً فإما أن يقعه معه وإما أن يجعل حظه منه كثيراً .

**قوله ( فإنه ولي حره )** أي عند الطبخ ( وعلاجه ) أي عند تحصيل آلاته ، وقبل وضع القدر على النار ، ويؤخذ من هذا أن في معنى الطباخ حامل الطعام لوجود المعنى فيه وهو تعلق نفسه به ، بل يؤخذ منه الاستحباب في مطلق خدم المرء ممن يعاني ذلك ، وإلى ذلك يومئ إطلاق الترجمة ، وفي هذا تعليل الأمر المذكور ، وإشارة إلى أن للعين حظاً في المأكل فينبغي صرفها بإطعام صاحبها من ذلك الطعام لتسكن نفسه فيكون أكف لشهه . قال المهلب : هذا الحديث يفسر حديث أبي ذر في الأمر بالتسوية مع الخادم في المطعم والملبس ، فإنه جعل الخيار إلى السيد في إجلال الخادم معه وتركه . قلت : وليس في الأمر في قوله في حديث أبي ذر « أطعموهم مما تطعمون » إلزام بمؤاكلة الخادم ، بل فيه أن لا يستأثر عليه بشيء بل يشركه في كل شيء ، لكن بحسب ما يدفع به شر عينه . وقد نقل ابن المنذر عن جميع أهل العلم أن الواجب إطعام الخادم من غالب القوت الذي يأكل منه مثله في تلك البلد ، وكذلك القول في الأدم والكسوة ، وأن للسيد أن يستأثر بالنفيس من ذلك وإن كان الأفضل أن يشرك معه الخادم في ذلك والله أعلم . واختلف في حكم هذا الأمر بالإجلال أو المناولة ، فقال الشافعي بعد أن ذكر الحديث : هذا عندنا والله أعلم على وجهين : أولهما بمعناه أن إجلاله معه أفضل ، فإن لم يفعل فليس بواجب ، أو يكون بالخيار بين أن يجلسه أو يناوله ، وقد يكون أمره اختياراً غير حتم اهـ . ورجح الرافعي الاحتمال الأخير ، وحمل الأول على الوجوب ، ومعناه أن الإجلال لا يتعين ، لكن إن فعله كان أفضل وإلا تعينت المناولة ، ويحتمل أن الواجب أحدهما لا بعينه . والثاني أن الأمر للندب مطلقاً .

( تنبيه ) : في قوله في رواية مسلم « فإن كان الطعام مشفوهاً » بالشين المعجمة والفاء فسره بالقليل ، وأصله الماء الذي تكثر عليه الشفاه حتى يقل إشارة إلى أن محل الإجلال أو المناولة ما إذا كان الطعام قليلاً وإنما كان

كذلك لأنه إذا كان كثيرا وسع السيد والخادم ، وقد تقدم أن العلة في الأمر بذلك أن تسكن نفس الخادم بذلك ، وهو حاصل مع الكثرة دون القلة ، فإن القلة مظنة أن لا يفضل منه شيء . ويؤخذ من قوله « فإن كان مشفوها » أن الأمر الوارد لمن طبخ بتكثير المرق ليس على سبيل الوجوب ، والله أعلم .

### باب الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر

فيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه .

قوله ( باب الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر . فيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ) هذا الحديث من الأحاديث المعلقة التي لم تقع في هذا الكتاب موصولة ، وقد أخرجه المصنف في « التاريخ » والحاكم في « المستدرک » من رواية سليمان بن بلال عن محمد بن عبد الله بن أبي حرة بضم المهملة وتشديد الراء عن عمه حكيم بن أبي حرة عن سليمان الأغر عن أبي هريرة ولفظه « إن للطاعم الشاكر من الأجر مثل ما للصائم الصابر » وقد اختلف فيه على محمد فأخرجه ابن ماجه من رواية الدراوردي عنه عن عمه حكيم عن سنان بن سنة الأسلمي ، وقيل عن الدراوردي عن موسى بن عقبة عن محمد عن عمه عن رجل من أسلم ، لكن صرح الدراوردي في رواية أحمد بأن محمد بن أبي حرة أخبره ، فلعله كان حمله عن موسى بن عقبة عنه ثم سمعه منه ، وقد رجح أبو زرعة رواية الدراوردي هذه ، وذكر البخاري في التاريخ من رواية وهيب عن موسى بن عقبة عن حكيم بن أبي حرة عن بعض الصحابة ، وأخرج ابن خزيمة وابن ماجه من رواية محمد بن معن بن محمد الغفاري عن أبيه عن حنظلة بن علي الأسلمي عن أبي هريرة ، وأخرجه الترمذي وابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن معن عن أبيه عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وأخرجه ابن خزيمة من رواية عمر بن علي عن معن بن محمد عن سعيد المقبري قال « كنت أنا وحنظلة بن علي الأسلمي بالبقيع مع أبي هريرة ، فحدثنا أبو هريرة به » وهذا محمول على أن معن بن محمد حمله عن سعيد ثم حمله عن حنظلة ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية معتمر بن سليمان عن معمر عن سعيد المقبري به لكن في هذه الرواية انقطاع خفي على ابن حبان فقد رويناه في « مسند مسدد » عن معتمر عن معمر عن رجل من بني غفار عن المقبري ، وكذلك أخرجه عبد الرزاق في جامعه عن معمر ، وهذا الرجل هو معن بن محمد الغفاري فيما أظن لاشتهار الحديث من طريقه ، قال ابن التين : الطاعم هو الحسن الحال في المطعم وقال ابن بطلال : هذا من تفضل الله على عباده أن جعل للطاعم إذا شكر ربه على ما أنعم به عليه ثواب الصائم الصابر . وقال الكرماني : التشبيه هنا في أصل الثواب لافي الكمية ولا الكيفية ، والتشبيه لا يستلزم المماثلة من جميع الأوجه . وقال الطيبي : ربما توهم متوهم أن ثواب الشاكر يقصر عن ثواب الصبر فأزيل توهمه ، أو وجه الشبه اشتراكهما في حبس النفس ، فالصائم يحبس نفسه على طاعة المنعم والشاكر يحبس نفسه على محبته اهـ . وفي الحديث الحث على شكر الله على جميع نعمه إذ لا يختص ذلك بالأكل . وفيه رفع الاختلاف المشهور في الغنى الشاكر والفقر الصابر وأنتما سواء ، كذا قيل ، ومساق الحديث يقتضي تفضيل الفقير الصابر لأن الأصل أن المشبه به أعلى درجة من المشبه ، والتحقيق عند أهل الحذق أن لا يجاب في ذلك بجواب كلي ، بل يختلف الحال باختلاف الأشخاص والأحوال . نعم عند الاستواء من كل جهة ، وفرض رفع العوارض بأسرها ، فالفقير أسلم عاقبة في الدار الآخرة ، ولا ينبغي أن يعدل بالسلامة شيء ، والله أعلم . وسيكون لنا عودة إلى الكلام على هذه المسألة في كتاب الرقاق إن الله تعالى . وقد تقدم القول فيها في أواخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة في الكلام على حديث « ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى » .

### باب الرجل يدعى إلى الطعام فيقول : وهذا معي

قال أنس : إذا دخلت على مسلم لا يتهم فكل من طعامه ، واشرب من شرابه .

[٥٤٦١] ٥٢٦٢- حدثنا عبد الله بن أبي الأسود قال نا أبو أسامة قال نا الأعمش قال نا شقيق قال نا أبو مسعود الأنصاري قال : كان رجل من الأنصار يكنى أباشعيب ، وكان له غلام لحام ، فأتى النبي صلى الله عليه وهو في أصحابه ، يعرف الجوع في وجه النبي صلى الله عليه ، فذهب إلى غلامه اللحم فقال : اصنع لي طعاماً يكفي خمسة لعلني أدعو النبي صلى الله عليه خمسة . فصنع له طعماً ، ثم أتاه فدعاه فتبعهم رجل ، فقال النبي صلى الله عليه : « يا أباشعيب ، إن رجلاً تبعنا ، فإن شئت أذنت له وإن شئت تركته » . قال : « لا ، بل أذنت له » .

قوله ( باب الرجل يدعى إلى طعام فيقول : وهذا معي ) ذكر فيه حديث أبي مسعود في قصة الغلام اللحام ، وقد مضى شرحه مستوفى قبل أكثر من عشرين باباً ، واعترضه الإسماعيلي فقال : ترجم الباب بالطاعم الشاكر ولم يذكر فيه شيئاً وقال « وهذا معي » ثم نازعه في أن القصة ليس فيها ما ذكر ، وأن الرجل تبعهم من تلقاء نفسه . قلت : أما الجواب عن الأول فكأنه سقط من روايته قول البخاري « فيه عن أبي هريرة » وأما الثاني فأشار به البخاري إلى حديث أنس في قصة الخياط الذي دعا النبي صلى الله عليه وسلم فقال « وهذه » يعني عائشة ، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى ، وإنما عدل البخاري عن إيراد حديث أنس هنا إلى حديث أبي مسعود إشارة منها إلى تغاير القصتين واختلاف الحالين .

قوله ( وقال أنس إذا دخلت على مسلم لا يتم فكل من طعامه واشرب من شرابه ) وصله ابن أبي شيبه من طريق عمير الأنصاري « سمعت أنساً يقول مثله » لكن قال « على رجل لا تهمه » وجاء نحو ذلك عن أبي هريرة مرفوعاً أخرجه أحمد والحاكم والطبراني من طرق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « إذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فأطعمه طعاماً فليأكل من طعامه ولا يسأله عن » قال الطبراني : تفرد به مسلم بن خالد . قلت : وفيه مقال لكن أخرج له الحاكم شاهد من رواية ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رواية بنحوه ، وأخرج ابن أبي شيبه من هذا الوجه موقوفاً ، ومطابقة الأثر للحديث من جهة كون اللحم لم يكن متبهاً ، وأكل النبي صلى الله عليه وسلم من طعامه ولم يسأله وعلى هذا القيد يحمل مطلق حديث أبي هريرة ، والله أعلم

### باب إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشاءه

[٥٤٦٢] ٥٢٦٣- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري... ح. وقال الليث حدثني يونس عن ابن

شهاب قال أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية : أن أباه عمرو بن أمية أخبره أنه رأى رسول الله صلى الله عليه يحترق من كثرة شاة بيده ، فدعى إلى الصلاة فلقاها والسكين التي كان يحترق بها ، ثم قام فصلى ولم يتوضأ .

[٥٤٦٣] ٥٢٦٤- حدثنا معلى بن أسد قال نا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك عن النبي

صلى الله عليه قال : « إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء » .

وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .. نحوه .

٥٢٦٥ - وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه تعشى مرة وهو يسمع قراءة الإمام . [٥٤٦٤]

٥٢٦٦ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي [٥٤٦٥]

صلى الله عليه قال : « إذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء فابدؤوا بالعشاء » .

قال وهيب ويحيى بن سعيد عن هشام : « إذا وضع العشاء » .

**قوله ( باب إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشاءه )** قال الكرماني العشاء في الترجمة يحتمل أن يراد به ضد الغداء وهو بالفتح ، ويحتمل أن يراد به صلاة العشاء وهي بالكسر ولفظ « عن عشاءه » بالفتح لاغير . قلت : الرواية عندنا بالفتح ، وإنما في الترجمة عدول عن المضمر إلى المظهر لمعنى قصده ، ويبعد الكسر أن الحديث إنما ورد في صلاة المغرب ، وقد ورد النهي عن تسميتها عشاء ، ولفظ هذه الترجمة وقع معناه في حديث أورده المصنف في الصلاة في أوائل صلاة الجماعة من طريق ابن شهاب عن أنس بلفظ « إذا قدم العشاء فابدؤوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ، ولا تعجلوا عن عشاءكم » وأورده فيه من حديث ابن عمر بلفظ « إذا وضع عشاء أحكم وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء ولا يعجل حتى يفرغ منه » .

**قوله ( وقال الليث حدثني يونس )** أي ابن يزيد ( عن ابن شهاب ) وصله الذهلي في الزهريات عن أبي صالح عن الليث ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية أبي ضمرة عن يونس .

**قوله ( فألقاها )** أي القطعة اللحم التي كان احتزها ، وقال الكرماني : الضمير للكتف ، وأنث باعتبار أنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه أو هو مؤنث سماعي ، قال : ودلالته على الترجمة من جهة أنه استنبط من اشتغاله صلى الله عليه وسلم بالأكل وقت الصلاة . قلت : ويظهر لي أن البخاري أراد بتقديم هذا الحديث بيان أن الأمر في حديث ابن عمر وعائشة بترك المبادرة إلى الصلاة قبل تناول الطعام ليس على الوجوب .

**قوله ( وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه )** هو معطوف على الهند الذي قبله ، وهو من رواية وهيب عن أيوب ، وكذا أثر ابن عمر أنه تعشى مرة وهو يسمع قراءة الإمام ، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن سهل بن عسكر عن معلى بن أسد شيخ البخاري فيه بهذا الإسناد الثاني ولفظه « إذا وضع العشاء » الحديث ، وأخرج أثر ابن عمر من طريق عبد الوارث عن أيوب ولفظه « قال فتعشى ابن عمر ليلة وهو يسمع قراءة الإمام » .

**قوله في الطريق الأخرى من رواية عائشة ( قال وهيب ويحيى بن سعيد عن هشام )** يعنى ابن عروة ( إذا وضع العشاء ) يعنى أن هذين رواه عن هشام بلفظ « إذا وضع » بدل « إذا حضر » وهي التي وصلها في الباب من رواية سفيان وهو الثوري عن هشام ، فأما رواية وهيب فوصلها الإسماعيلي من رواية يحيى بن حسان ومعلى بن أسد قالوا حدثنا وهيب به ولفظه « إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء » وأما رواية يحيى بن

سعيد وهو القطان فوصلها أحمد عنه بهذا اللفظ أيضا ، وقد أخرجها المصنف بلفظ « إذا حضر » وفي بعض الروايات عنه « وضع » وأخرجه الإسماعيلي من رواية عمرو بن علي الفلاس عن يحيى بن سعيد بلفظ « إذا أقيمت الصلاة وقرب العشاء فكلوا ثم صلوا » وذكر الإسماعيلي أن أكثر أصحاب هشام روه عنه بلفظ « إذا وضع » وأن بعضهم قال « إذا حضر » وجاء عن شعبة وضع وحضر ، وقال ابن إسحق « إذا قدم » . قلت : قدم وقرب ووضع متقاربات المعنى ، فيحمل حضر عليها ، وإن كان معناها في الأصل أعم ، والله أعلم

### باب قول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا ﴾

٥٢٦٧- حدثنا عبد الله بن محمد قال نا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن صالح عن ابن شهاب : أن أنس بن مالك قال : أنا أعلم الناس بالحجاب ، كان أبي بن كعب يسألني عنه ، وأصبح رسول الله صلى الله عليه عروساً بزَيْنَب بنت جَحْش - وكان تزوجها بالمدينة - فدعا الناس للطعام بعد ارتفاع النهار ، فجلس رسول الله صلى الله عليه وجلس معه رجال بعدما قام القوم ، حتى قام رسول الله صلى الله عليه فمشى ومشيت معه ، حتى بلغ باب حُجْرَةِ عائشة ، ثم ظن أنهم خرجوا ، فرجعت معه ، فإذا هم جلوس مكانهم ، فرجع ورجعت معه الثانية حتى بلغ باب حُجْرَةِ عائشة ، فرجع ورجعت معه فإذا هم قد قاموا ، فضرب بيني وبينه سترًا ، وأنزل الحجاب .

قوله ( باب قول الله تعالى : فإذا طعمتم فانتشروا ) ذكر فيه حديث أنس في قصة زينب بنت جحش والبناء عليها ونزول آية الحجاب وقوله « أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عروسا بزَيْنَب » العروس نعت يستوي فيه الرجل والمرأة والعرس مدة بناء الرجل بالمرأة وأصله اللزوم ، وقد تقدم بيان الاختلاف في الأمر بالانتشار بعد صلاة الجمعة في أول البيع في قوله تعالى ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ وأما الانتشار هنا بعد الأكل فالمراد به التوجه عن مكان الطعام للتخفيف عن صاحب المنزل كما هو مقتضى الآية ، وقد مر مستوفي في تفسير سورة الأحزاب

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الأطعمة من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث واثنى عشر حديثا ، المعلق أربعة عشر طريقا والباقي موصول ، المكرر منه فيه وفيما مضى تسعون حديثا والخالص اثنان وعشرون حديثا ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في استقرائه عمر الآية ، وحديث أنس « ما رأى شاة سميطا » ، وحديث أبي جحيفة « لا آكل متكئا » ، وحديث سهل « ما رأى النقي » ، وحديث جابر في وفاء دينه لما تقرر أنها قصة له غير قصته في وفاء دين أبيه ، وحديث أنس « إذا حضر الطعام والصلاة » ، وحديث جابر في المناديل ، وحديث أبي أمامة في الدعاء بعد الأكل ، وحديث أبي هريرة في الطاعم الشاكر . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ستة آثار . والله أعلم



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب العقيقة

( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب العقيقة ) بفتح العين المهملة ، وهو اسم لما يذبح عن المولود . واختلف في اشتقاقها ، فقال أبو عبيد والأصمعي : أصلها الشعر الذي يخرج على رأس المولود ، وتبعه الزخشي وغيره . وسميت الشاة التي تذبح عنه في تلك الحالة عقيقة لأنه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح . وعن أحمد أنها مأخوذة من العق وهو الشق والقطع ، ورجحه ابن عبد البر وطائفة . قال الخطابي : العقيقة اسم الشاة المذبوحة عن الولد ، سميت بذلك لأنها تعق مذابحها أى تشق وتقطع . قال : وقيل هى الشعر الذي يحلق . وقال ابن فارس : الشاة التي تذبح والشعر كل منهما يسمى عقيقة ، يقال عق يعق إذا حلق عن ابنه عقيقته وذبح للمساكين شاة . وقال القزاز : أصل العق الشق ، فكأنها قيل لها عقيقة بمعنى معقوفة ، وسمى شعر المولود عقيقة باسم ما يعق عنه ، وقيل باسم المكان الذي انعق عنه فيه ، وكل مولود من البهائم فشعره عقيقة ، فإذا سقط وبر البعير ذهب عقه . ويقال : أعقت الحامل نبت عقيقة ولدها في بطنها . قلت : وما ورد في تسمية الشاة عقيقة ما أخرجه البزار من طريق عطاء عن ابن عباس رفعه « للغلام عقيقتان وللجارية عقيقة » وقال : لا نعلمه بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد اهـ . ووقع في عدة أحاديث « عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة » .

### باب تسمية المولود غداة يؤلد لمن لم يعق ، وتحنيكه

[٥٤٦٧] ٥٢٦٨ - حدثني إسحاق بن نصر نا أبو أسامة حدثني بريد عن أبي بردة عن أبي موسى قال : ولد لي غلام ، فأتيت به النبي صلى الله عليه ، فسماه إبراهيم ، فحنكه بتمر ، ودعا له بالبركة ؛ ودفعه إلي . وكان أكبر ولد أبي موسى .

[الحديث ٥٤٦٧ - طرفه في : ٦١٩٨] .

[٥٤٦٨] ٥٢٦٩- حدثنا مُسَدَّدٌ قال نا يحيى عن هِشَامٍ عن أَبِيهِ عن عائشةَ قالت : أتى النبيُّ صلى الله عليه بَصْبِي يُحَنِّكُهُ ، فبال عليه ، فأَتَبَعَهُ الماء .

[٥٤٦٩] ٥٢٧٠- حدثنا إِسْحَاقُ بن نصر قال نا أَبُو أسامة ، قال نا هِشَامُ بن عُرْوَةَ عن أَبِيهِ ، عن أسماء بنت أَبِي بكر أنها حَمَلَتْ بَعْدَ اللَّهِ بن الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ ، قالت : فخرجتُ وأنا مُتَمِّمٌ ، فَأَتَيْتُ المدينة ، فنزلتُ قُبَاءَ ، فولدتُ قُبَاءَ ، ثم أتيتُ به رسولُ الله صلى الله عليه فوضعتُ في حجره ، ثم دَعَا بتمرٍ فمضغها ثم تفلَّ في فيه ، فكان أولُ شيءٍ دخلَ جوفه ريقُ رسولِ الله صلى الله عليه ، ثم حَنَكُهُ بالتمرِ ، ثم دَعَا له وبركٍ عليه ، وكان أولُ مولودٍ وُلِدَ في الإسلام . ففرحوا به فرحاً شديداً ، لأنهم قيلَ لهم : إن اليهود قد سَحَرَتكم فلا يولدُ لكم .

[٥٤٧٠] ٥٢٧١- حدثني مطرُ بن الفضل قال نا يزيدُ بن هارونَ قال أنا عبدُ الله بن عون عن أنسِ بن سيرين عن أنسِ بن مالك قال : كان ابنُ لأبي طلحةَ يشتكي ، فخرجَ أبو طلحةَ ، فقبضَ الصبيُّ . فلما رجعَ أبو طلحةَ قال : ما فعلَ ابني ؟ قالت أمُ سليمَ : هو أسكنُ ما كان . فقربتُ إليه العشاءَ فتعشى ، ثم أصابَ منها ، فلما فرغَ قالت : واروا الصبيُّ ، فلما أصبحَ أبو طلحةَ أتى رسولُ الله صلى الله عليه فأخبره فقال : « أعرستم الليلة ؟ » قال : نعم . قال : « اللهم باركْ لهما » . فولدتَ غلاماً . قال لي أبو طلحةَ : احفظه حتى نأتي به النبيُّ صلى الله عليه ، فأتى به النبيُّ صلى الله عليه وأرسلتُ معه بتمرات ، فأخذه النبيُّ صلى الله عليه فقال : « أمعه شيء ؟ » فقالوا : نعم ، تمراتٌ ، فأخذها النبيُّ صلى الله عليه فمضغها ثم أخذَ من فيه فجعلها في في الصبيِّ وحَنَكُهُ به وسماه عبدَ الله .

حدثنا محمدُ بن المثنى قال نا ابنُ أبي عدي عن ابنِ عونٍ عن محمدٍ عن أنسٍ وساقَ الحديثَ .

**قوله ( باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه )** كذا في رواية أبي ذر عن الكشميين ، وسقط لفظه « عن » للجمهور ، وللنسفي « وإن لم يعق عنه » بدل « لمن لم يعق عنه » ورواية الفريري أولى لأن قضية رواية النسفي تعين التسمية غداة الولادة سواء حصلت الحقيقة عن ذلك المولود أم لا ، وهذا يعارضه الأخبار الواردة في التسمية يوم السابع كما سأذكرها قريباً . وقضية رواية الفريري أن من لم يرد أن يعق عنه لا يؤخر تسميته إلى السابع كما وقع في قصة إبراهيم بن أبي موسى وعبد الله بن أبي طلحة وكذلك إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن الزبير ، فإنه لم ينقل أنه عَقَّ عن أحد منهم ، ومن أريد أن يعق عنه تؤخر تسميته إلى السابع كما سيأتي في الأحاديث الأخرى ، وهو جمع لطيف لم أره لغير البخاري .

**قوله ( وتحنيكه )** أي غداة يولد ، وكأنه قيد بالغداة اتباعاً للفظ الخبر . والغداة تطلق ويراد بها مطلق الوقت وهو المراد هنا ، وإنما اتفق تأخير ذلك لضرورة الواقع ، فلو اتفق أنها تلد نصف النهار مثلاً فوقت التحنيك والتسمية بعد الغداة قطعاً . والتحنيك مضغ الشيء ووضعه في فم الصبي وذلك حنكه به ، يصنع ذلك بالصبي ليتمرن على الأكل ويقوى عليه . وينبغي عند التحنيك أن يفتح فاه حتى ينزل جوفه ، وأولاه التمر فإن لم يتيسر تمر

فرطب ، وإلا فشيء حلو ، وتغسل النحل أولى من غيره ، ثم مالم تمسه نار كما في نظيره مما يفطر الصائم عليه . ويستفاد من قوله « وإن لم يعق عنه » الإشارة إلى أن العقيدة لا تحب ، قال الشافعي أفرط فيها رجلان قال أحدهما هي بدعة والآخر قال واجبة ؛ وأشار بقائل الوجوب إلى الثليث بن سعد ، ولم يعرف إمام الحرمين الوجوب إلا عن داود فقال : لعل الشافعي أراد غير داود إنما كان بعده ، وتعقب بأنه ليس للعل هنا معنى بل هو أمر محقق فإن الشافعي مات ولداود أربع سنين ، وقد جاء الوجوب أيضا عن أبي الزناد وهي رواية عن أحمد . والذي نقل عنه أنها بدعة أبو حنيفة قال ابن المنذر : أنكر أصحاب الرأي أن تكون سنة وخالفوا في ذلك الآثار الثابتة ، واستدل بعضهم بما رواه مالك في « الموطأ » عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن أبيه « سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقيدة فقال : لا أحب العقوق » كأنه كره الاسم وقال « من ولد له ولد فأحب أن ينسك عنه فليفعل » . وفي رواية سعيد بن منصور عن سفيان عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن عمه « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن العقيدة وهو على المنبر بعرفة فذكره » وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه أبو داود ، ويقوى أحد الحديثين بالآخر ، قال أبو عمر : لا أعلمه مرفوعا إلا عن هذين . قلت : وقد أخرجه البزار وأبو الشيخ في العقيدة من حديث أبي سعيد ، ولا حجة فيه لنفي مشروعيتها . بل آخر الحديث يثبتها ، وإنما غايتها أن يؤخذ منه أن الأولى أن تسمى نسيسة أو ذبيحة وأن لا تسمى عقيدة . وقد نقله ابن أبي الدم عن بعض الأصحاب قال كما في تسمية العشاء عتمة ، وادعى محمد بن الحسن نسخها بحديث « نسخ الأضحى كل ذبح » أخرجه الدارقطني من حديث علي وفي سنده ضعف . وأما نفي ابن عبد البر ورودها فمتعقب ، وعلى تقدير أن يثبت أنها كانت واجبة ثم نسخ وجوبها فيبقى الاستحباب كما جاء في صوم عاشوراء ، فلا حجة فيه أيضا لمن نفى مشروعيتها . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث أبي موسى .

**قوله ( بريد )** بالموحدة والراء مصغر هو ابن عبد الله بن أبي بردة وهو يروي عن جده أبي بردة عن أبي موسى الأشعري نسخه وإبراهيم بن أبي موسى المذكور في هذا الحديث ذكره جماعة في الصحابة لما وقع في هذا الحديث ، وذلك يقتضي أن تكون له رواية ، وقد ذكره ابن حبان في الصحابة وقال : لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ، ثم ذكره في ثقات التابعين وليس ذلك تناقضا منه بل هو بالاعتبارين .

**قوله ( فأتيت به النبي صلى الله عليه وسلم فسماه إبراهيم فحنكه )** فيه إشعار بأنه أسرع بإحضارهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن تحنيكه كان بعد تسميته ، ففيه تعجيل تسمية المولود ولا ينتظر بها إلى السابع . وأما ما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث الحسن عن سمرة في حديث العقيدة « تذبح عنه يوم السابع ويسمى » فقد اختلف في هذه اللفظة هل هي « يسمى » أو « يدمى » بالدال بدل السين ؟ وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي يليه . ويدل على أن التسمية لا تختص بالسابع ما تقدم في النكاح من حديث أبي أسيد أنه « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بابنه حين ولد فسماه المنذر » وما أخرجه مسلم من حديث ثابت عن أنس رفعه قال « ولد لي الليلة غلام فسميته باسم أبي إبراهيم ، ثم دفعه إلى أم سيف » الحديث . قال البيهقي : تسمية المولود حين يولد أصح من الأحاديث في تسميته يوم السابع . قلت : قد ورد فيه غير ما ذكر ، ففي البزار وصحيح ابن حبان والحاكم بسند صحيح عن عائشة قالت « علق رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن

والحسين يوم السابع وسماها « وللمترمذى من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده » أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بتسمية المولود لسابعه « وهذا من الأحاديث التي يتعين فيها أن الجد هو الصحابي لأجد عمرو الحقيقي محمد بن عبد الله بن عمرو . وفي الباب عن ابن عباس قال « سبعة من السنة في الصبي : يوم السابع يسمى ويختن ويماط عنه الأذى وتثقب أذنه ويعق عنه ويحلق رأسه ويلطخ من عقيقته ويتصدق بوزن شعر رأسه ذهباً أو فضة » أخرجه الطبراني في « الأوسط » وفي سنده ضعف ، وفيه أيضاً عن ابن عمر رفعه « إذا كان يوم السابع للمولود فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى وسموه » وسنده حسن . الحديث الثاني .

**قوله ( يحيى ) هو القطان وهشام هو ابن عروة .**

**قوله ( أتى النبي صلى الله عليه وسلم بصبي يحنكه )** تقدم في الطهارة من وجه آخر عن هشام بن عروة ليس فيه ذكر التحنيك ، وبينت هناك ما قيل في اسمه . الحديث الثالث حديث أسماء في ولادة عبد الله بن الزبير ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة « وبيان الاختلاف في سنده . ووقع في آخره هنا من الزيادة « ففرحوا به فرحاً شديداً » لأنهم قيل لهم إن اليهود قد سحرتكم فلا يولد لكم » وهذا يدل على ما قدمته أن ولادته كانت بعد استقرارهم بالمدينة ، وما وقع في أول الحديث أنه ولدته بقاء ثم أتت به النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد أنها أحضرته له بقاء ، وإنما حملته من بقاء إلى المدينة . وقد أخرج « ابن سعد في الطبقات » من رواية أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن قال « لما قدم المهاجرون المدينة أقاموا لا يولد لهم ، فقالوا : سحرتنا يهود ، حتى كثرت في ذلك القالة ، فكان أول مولود بعد الهجرة عبد الله بن الزبير ، فكبر المسلمون تكبيرة واحدة حتى ارتجت المدينة تكبيرا » وقوله « وأنا متم » بكسر المثناة أى شارفت تمام الحمل ، وقوله « تفل » بمثناة ثم فاء « وبرك » بالتشديد أى دعا له بالبركة . الحديث الرابع حديث أنس في قصة ابن أبي طلحة واسمه عبد الله وهو والد إسحق ، وقد تقدم شرحه في الجناز وفي الزكاة .

**قوله ( أعرستم ) ؟** هو استفهام محذوف الأداة والعين ساكنة ، أعرس الرجل إذا بنى بامرأته ، ويطلق أيضاً على الوطء لأنه يتبع البناء غالباً ، ووقع في رواية الأصيلي « أعرستم » ؟ بفتح العين وتشديد الراء فقال عياض : هو غلط لأن التعريس النزول ، وأثبت غيره أنها لغة ، يقال أعرس وعرس إذا دخل بأهله والأفصح أعرس قاله ابن التيمي في كتاب التحرير في شرح مسلم له .

**قوله ( قال لي أبو طلحة أحفظه )** في رواية الكشميनी « أحفظيه » والأول أولى .

**قوله ( حدثني محمد بن المثني — إلى أن قال — وساق الحديث )** هذا يوهم أنه يريد الحديث الذي قبله وليس كذلك لأن لفظهما مختلف ، وهما حديثان عند ابن عون : أحدهما عنده عن أنس بن سيرين وهو المذكور هنا ، والثاني عنده عن محمد بن سيرين عن أنس ، وقد ساقه المصنف في اللباس بهذا الإسناد ولفظه « أن أم سليم قالت لي : يا أنس ، انظر هذا الغلام فلا تصيب شيئا حتى تغدو به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فغدوت به فإذا هو في حائط له وعليه خميصة وهو يسم الظهر الذي قدم عليه في الفتح » ثم وجدت في نسخة الصغاني بعد قوله وساق الحديث « قال أبو عبد الله اختلفا في أنس بن سيرين ومحمد بن سيرين أى أن ابن أبي عدى ويزيد بن

هارون اختلفا في شيخ عبد الله بن عون وهذا يتعين أنهما عنده حديث اختلفت ألفاظه . وذكر المزي أن حماد بن سعد وافق ابن أبي عدى أخرجه مسلم من طريقه لكنى لم أره في كتاب مسلم مسمى بل قال « عن ابن سيرين » ويؤيد رواية ابن أبي عدى أن أحمد أخرج الحديث مطولا من طريق همام عن محمد بن سيرين

### باب إمطة الأذى عن الصبي في العقيدة

[٥٤٧١] ٥٢٧٢- حدثنا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن سلمان بن عامر قال : مع الغلام عقيدة . وقال حجاج نا حماد قال نا أيوب وقتادة وهشام وحبيب عن ابن سيرين عن سلمان عن النبي صلى الله عليه . وقال غير واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان عن النبي صلى الله عليه . ورواه يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين عن سلمان . قوله . [الحديث ٥٤٧١ - طرفه في : ٥٤٧٢] .

[٥٤٧٢] ٥٢٧٣- وقال أصبغ أخبرني ابن وهب عن جرير بن حازم عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين قال نا سلمان بن عامر الضبي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « مع الغلام عقيدة ، فأهريقوا عنه دما ، وأميطوا عنه الأذى » .

حدثنا عبد الله بن أبي الأسود قال نا قريش بن أنس عن حبيب بن الشهيد قال : أمرني ابن سيرين أن أسأل الحسن : ممن سمع حديث العقيدة ، فسألته فقال : من سمرة بن جندب .

قوله ( باب إمطة الأذى عن الصبي في العقيدة ) الإمطة الإزالة .

قوله ( عن محمد ) هو ابن سيرين .

قوله ( عن سلمان بن عامر ) هو الضبي ، وهو صحابي سكن البصرة ، ماله في البخاري غير هذا الحديث ، وقد أخرجه من عدة طرق موقوفا ومرفوعا موصولا من الطريق الأولى لكنه لم يصرح برفعه فيها ؛ ومعلقا من الطرق الأخرى صرح في طريق منها بوقفه وماعداها مرفوع . قال الإسماعيلي لم يخرج البخاري في الباب حديثا صحيحا على شرطه ، أما حديث حماد بن زيد يعنى الذي أورده موصولا فجاء به موقوفا وليس فيه ذكر إمطة الأذى الذي ترجم به ، وأما حديث جرير بن حازم فذكره بلا خبر ، وأما حديث حماد بن سلمة فليس من شرطه في الاحتجاج . قلت : أما حديث حماد بن زيد فهو المعتمد عليه عند البخاري ، لكنه أورده مختصرا ، فكأنه سمعه كذلك من شيخه أبي النعمان ، واكتفى به كعادته في الإشارة إلى ماورد في بعض الحديث الذي يورده ، وقد أخرجه أحمد عن يونس بن محمد عن حماد بن زيد فزاد في المتن « فأهريقوا عنه دما ، وأميطوا عنه الأذى » ولم يصرح برفعه ، وأخرجه أيضا عن يونس بن محمد عن حماد بن زيد عن هشام عن محمد بن سيرين فصرح برفعه ، وأخرجه أيضا عن عبد الوهاب عن ابن عون وسعيد عن محمد بن سيرين عن سلمان مرفوعا ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن أيوب فقال فيه « رفعه » . وأما حديث جرير بن حازم وقوله أنه ذكره بلا خبر ، يعنى لم يقل في أول الإسناد أنبأنا أصبغ بل قال « قال أصبغ » لكن أصبغ من شيوخ البخاري قد أكثر عنه في الصحيح ، فعلى قول الأكثر هو موصول كما قرره ابن الصلاح في « علوم الحديث » وعلى قول ابن

حزم هو منقطع وهذا كلام الإسماعيلي يشير الى موافقته ، وقد زيف الناس كلام ابن حزم في ذلك ، وأما كون حماد ابن سلمة على شرطه في الاحتجاج فمسلم ، لكن لا يضره إيراده للاستشهاد كعادته .

**قوله ( وقال حجاج )** هو ابن منهل ، وحماد هو ابن سلمة ، وقد وصله الطحاوي وابن عبد البر والبيهقي من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي عن حجاج بن منهل « حدثنا حماد بن سلمة به » وقد أخرجه النسائي من رواية عفان والإسماعيلي من طريق حبان بن هلال وعبد الأعلى بن حماد وإبراهيم بن الحجاج كلهم عن حماد بن سلمة فزادوا مع الأربعة الذين ذكرهم البخاري - وهم أيوب وقتادة وهشام وهو ابن حسان وحبيب وهو ابن الشهيد - يونس وهو ابن عبيد ويحيى بن عتيق ، لكن ذكر بعضهم عن حماد ما لم يذكر الآخر ، وساق المتن كله على لفظ حبان ، وصرح برفعه ولفظه « في الغلام عقيقة فأهرقوا عنه الدم ، وأميطوا عنه الأذى » قال الإسماعيلي : وقد رواه الثوري موصولا مجردا ثم ساقه من طريق أبي حذيفة عن سفيان عن أيوب كذلك ، فاتفق هؤلاء على أنه من حديث سلمان بن عامر ، وخالفهم وهيب فقال « عن أيوب عن محمد عن أم عطية قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مع الغلام » فذكر مثله سواء ، أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من رواية حوثة بن محمد بن أبي هشام عن وهيب به ، وهيب من رجال الصحيحين وأبو هشام اسمه المغيرة بن سلمة احتج به مسلم وأخرج له البخاري تعليقا ووثقه ابن المديني والنسائي وغيرهما ، وحوثة بحاء مهملة ومثلثة وزن جوهرة بصرى يكنى أبا الأزهر احتج به ابن خزيمة في صحيحه ، وأخرج عنه من الستة ابن ماجه ، وذكر أبو على الجبائي أن أبا داود روى عنه في كتاب بدء الوحي خارج السنن ، وذكره ابن حبان في الثقات ، فالإسناد قوى إلا أنه شاذ ، والمحفوظ عن محمد بن سيرين عن سلمان بن عامر ، فلعل بعض رواته دخل عليه حديث في حديث .

**قوله ( وقال غير واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر الضبي عن النبي صلى الله عليه وسلم )** قلت من الذين أتهمهم عن عاصم سفيان بن عيينة أخرجه أحمد عنه بهذا الإسناد فصرح برفعه ، وذكر المتن المذكور وحديثين آخرين : أحدهما في الفطر على التمر ، والثاني في الصدقة على ذى القرباة ، وأخرجه الترمذي من طريق عبد الرزاق والنسائي عن عبد الله بن محمد الزهري كلاهما عن ابن عيينة بقصة العقيقة حسب ، وقال النسائي في روايته عن الرباب عن عمها سلمان به ، والرباب بفتح الراء وبموحدين مخففا ماله في البخاري غير هذا الحديث ، ومن رواه عن هشام بن حسان عبد الرزاق أخرجه أحمد عنه عن هشام بالأحاديث الثلاثة ، وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق عبد الرزاق ، ومنهم عبد الله بن نمير أخرجه ابن ماجه من طريقه عن هشام به ، وأخرجه أحمد أيضا عن يحيى القطان ومحمد بن جعفر كلاهما عن هشام لكن لم يذكر الرباب في إسناده ، وكذا أخرجه الدارمي عن سعيد بن عامر والحارث بن أبي أسامة عن عبد الله بن بكير السهمي كلاهما عن هشام .

**قوله ( ورواه يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين عن سلمان قوله )** قلت : وصله الطحاوي في « بيان المشكل » فقال « حدثنا محمد بن خزيمة حدثنا حجاج بن منهل حدثنا يزيد بن إبراهيم به موقوفا » .

**قوله ( وقال أصبغ أخبرني ابن وهب الخ )** وصله الطحاوي عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب به قال الإسماعيلي : ذكر البخاري ابن وهب بلا خير ، وقد قال أحمد بن حنبل : حديث جرير بن حازم كأنه على التوهم أو كما قال . قلت : لفظ الأثرم عن أحمد حدث بالوهم بمصر ولم يكن يحفظ ، وكذا ذكر الساجي اهـ وهذا مما حدث به جرير بمصر ، لكن قد وافقه غيره على رفعه عن أيوب ، نعم قوله عن محمد « حدثنا سلمان بن عامر » هو الذي تفرد به ، وبالجملة فهذه الطرق يقوى بعضها بعضا ، والحديث مرفوع لا يضره رواية من وقفه .

**قوله ( مع الغلام عقيقة )** تمسك بمفهومه الحسن وقتادة فقالا : يعق عن الصبي ولا يعق عن الجارية ، وخالفهم الجمهور فقالوا : يعق عن الجارية أيضا ، وحجتهم الأحاديث المصروفة بذكر الجارية ، وسأذكرها بعد هذا ، فلو ولد اثنان في بطن استحب عن كل واحد عقيقة ، ذكره ابن عبد البر عن الليث وقال : لا أعلم عن أحد من العلماء خلافه .

**قوله ( فأهريقوا عنه دما )** كذا أبيهم ما يهراق في هذا الحديث وكذا في حديث سمرة الآتي بعده ، وفسر ذلك في عدة أحاديث منها حديث عائشة أخرجه الترمذي وصححه من رواية يوسف بن ماهك « أنهم دخلوا على حفصة بنت عبد الرحمن — أى ابن أبي بكر الصديق — فسألوها عن العقيقة ، فأخبرتهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم عن الغلام شاتان مكافئتان ، وعن الجارية شاة » وأخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث أم كرز أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة واحدة ، ولا يضركم ذكرانا كن أو إناثا » قال الترمذي صحيح ، وأخرجه أبو داود والنسائي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه أثناء حديث قال « من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل : عن الغلام شاتان مكافئتان ، وعن الجارية شاة » قال داود بن قيس رواه عن عمرو « سألت زيد بن أسلم عن قوله مكافئتان فقال : متشابهتان تذبحان جميعا أى لا يؤخر ذبح إحداهما عن الأخرى » وحكى أبو داود عن أحمد المكافئتان المتقاربتان ، قال الخطابي : أى في السن . وقال الرمثي : معناه متعادلتان لما يجزي في الزكاة وفي الأضحية ، وأولى من ذلك كله ما وقع في رواية سعيد بن منصور في حديث أم كرز من وجه آخر عن عبيد الله بن أبي يزيد بلفظ « شاتان مثلان » ووقع عند الطبراني في حديث آخر « قيل : ما المكافئتان ؟ قال المثلان » وما أشار إليه زيد بن أسلم من ذبح إحداهما عقب الأخرى حسن ، ويحتمل الحمل على المعنيين معا ، وروى البزار وأبو الشيخ من حديث أبي هريرة رفعه « أن اليهود تعق عن الغلام كبشاً ولا تعق عن الجارية ، فعقوا عن الغلام كبشين وعن الجارية كبشاً » وعند أحمد من حديث أسماء بنت يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم « العقيقة حق عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة » وعن أبي سعيد نحو حديث عمرو بن شعيب أخرجه أبو الشيخ ، وتقدم حديث ابن عباس أول الباب ، وهذه الأحاديث حجة للجمهور في التفرقة بين الغلام والجارية ، وعن مالك هما سواء فيعق عن كل واحد منهما شاة ، واحتج له بما جاء « أن النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً » أخرجه أبو داود ولا حجة فيه فقد أخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ « كبشين كبشين » وأخرج أيضا من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله ، وعلى تقدير ثبوت رواية أبي داود فليس في الحديث ما يرد به الأحاديث المتواردة في التنصيص على الثنية للغلام ، بل غايته أن يدل على جواز الاقتصار ، وهو كذلك ، فإن العدد ليس شرطاً بل

مستحب . وذكر الحليني أن الحكمة في كون الأنثى على النصف من الذكر أن المقصود استبقاء النفس فأشبهت الدية ، وقواه ابن القيم بالحديث الوارد في أن من أعتق ذكرا أعتق كل عضو منه ، ومن أعتق جارتين كذلك ، إلى غير ذلك مما ورد . ويحتمل أن يكون في ذلك الوقت ما تيسر العدد . واستدل بإطلاق الشاة والشاتين على أنه لا يشترط في العقيقة ما يشترط في الأضحية ، وفيه وجهان للشافعية ، وأصحهما يشترط وهو بالقياس لا بالخبر ، ويذكر الشاة والكبش على أنه يتعين الغنم للعقيقة ، وبه ترجم أبو الشيخ الأصبهاني ونقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر ، وقال البندنجي من الشافعية : لانص للشافعي في ذلك ، وعندي أنه لا يجزئ غيرها ، والجمهور على أجزاء الإبل والبقر أيضا ، وفيه حديث عند الطبراني وأبي الشيخ عن أنس رفعه « يعق عنه من الإبل والبقر والغنم » ونص أحمد على اشتراط كاملة ، وذكر الرافعي بحثا أنها تتأدى بالسبع كما في الأضحية والله أعلم .

**قوله ( وأميطوا )** أى أزيلوا وزنا ومعنى .

**قوله ( الأذى )** وقع عند أبي داود من طريق سعيد بن أبي عروبة وابن عون عن محمد بن سيرين قال « إن لم يكن الأذى حلق الرأس فلا أدري ماهو » وأخرج الطحاوي من طريق يزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين قال « لم أجد من يخبرني عن تفسير الأذى » اهـ . وقد جزم الأصمعي بأنه حلق الرأس ، وأخرجه أبو داود بسند صحيح عن الحسن كذلك ، ووقع في حديث عائشة عند الحاكم « وأمر أن يماط عن رعوسهما الأذى » ولكن لا يتعين ذلك في حلق الرأس ، فقد وقع في حديث ابن عباس عند الطبراني « ويماط عنه الأذى ويحلق رأسه » فعطفه عليه ، فالأولى حمل الأذى على ماهو أعم من حلق الرأس ، ويؤيد ذلك أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب « ويماط عنه أقذاره » رواه أبو الشيخ .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن أبي الأسود )** هو عبد الله بن محمد بن حميد بن الأسود بن أبي الأسود — نسب لجد جده — وربما ينسب لجد أبيه فقييل عبد الله بن الأسود معروف من شيوخ البخاري ، وشيخه قريش بن أنس بصري ثقة يكنى أبا أنس ، كان قد تغير سنة ثلاث ومائتين ، واستمر على ذلك ست سنين ، فمن سمع منه قبل ذلك فسماعه صحيح ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد أخرجه الترمذى عن البخاري عن علي بن المدينى عنه ، ولم أره في نسخ الجامع إلا عن عبد الله بن أبي الأسود ، فكأن له فيه شيخين . وقد توقف البرزنجي في صحة هذا الحديث من أجل اختلاط قريش ، وزعم أنه تفرد به وأنه وهم ، وكأنه تبع في ذلك ما حكاه الأثرم عن أحمد أنه ضعف حديث قريش هذا وقال : ما أراه بشيء لكن وجدنا له متابعا أخرجه أبو الشيخ والبخاري عن أبي هريرة كما سأذكره ، وأيضا فسماع علي بن المدينى وأقرانه من قريش كان قبل اختلاطه ، فلعل أحمد إنما ضعفه لأنه ظن أنه إنما حدث به بعد الاختلاط .

**قوله ( حديث العقيقة )** لم يقع في البخاري بيان الحديث المذكور وكأنه اكتفى عن إيراده بشهرته ، وقد أخرجه أصحاب السنن من رواية قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الغلام مرتين بعقيقته ، تذبح عنه يوم السابع ، ويحلق رأسه ، ويسمى » قال الترمذى : حسن صحيح ، وقد جاء مثله عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أخرجه البخاري وأبو الشيخ في كتاب العقيقة من رواية إسرائيل عن عبد الله بن المختار



عنه ورجاله ثقات ، فكأن ابن سيرين لما كان الحديث عنده عن أبي هريرة وبلغه أن الحسن يحدث به احتمل عنده أن يكون يرويه عن أبي هريرة أيضا وعن غيره فسأل فأخبر الحسن أنه سمعه من سمرة فقوى الحديث برواية هذين التابعين الجليلين عن الصحابين ، ولم تقع في حديث أبي هريرة هذه الكلمة الأخيرة وهي « ويسمى » وقد اختلف فيها أصحاب قتادة فقال أكثرهم « يسمى » بالسين . وقال همام عن قتادة « يدمى » بالدال . قال أبو داود : خولف همام وهو وهم منه ولا يؤخذ به ، قال : ويسمى أصح . ثم ذكره من رواية غير قتادة بلفظ « ويسمى » واستشكل ما قاله أبو داود بما في بقية رواية همام عنده أنهم سألوا قتادة عن الدم كيف يصنع به فقال إذا ذمعت العقيدة أخذت منها صوفة واستقبلت به أوداجها ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخيط ثم يغسل رأسه بعد ويخلق . فيبعد مع هذا الضبط أن يقال إن هماما وهم عن قتادة في قوله « يدمى » إلا أن يقال إن أصل الحديث « ويسمى » وأن قتادة ذكر الدم حاكيا عما كان أهل الجاهلية يصنعونه ، ومن ثم قال ابن عبد البر : لا يحتمل همام في هذا الذي انفرد به ، فإن كان حفظه فهو منسوخ اهـ . وقد رجح ابن حزم رواية همام وحمل بعض المتأخرين قوله « ويسمى » على التسمية عند الذبح ، لما أخرج ابن أبي شيبة من طريق هشام عن قتادة قال « يسمى على العقيدة كما يسمى على الأضحية : بسم الله عقيدة فلان » ومن طريق سعيد عن قتادة نحوه وزاد « اللهم منك ولك ، عقيدة فلان ، بسم الله والله أكبر . ثم يذبح » وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : يسمى يوم يعق عنه ثم يخلق ، وكان يقول : يطلي رأسه بالدم . وقد ورد ما يدل على النسخ في عدة أحاديث ، منها ما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن عائشة قالت « كانوا في الجاهلية إذا عقوا عن الصبي خضبوا قطنه بدم العقيدة ، فإذا حلّقوا رأس الصبي وضعوها على رأسه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجعلوا مكان الدم خلوقا » زاد أبو الشيخ « ونهى أن يمس رأس المولود بدم » . وأخرج ابن ماجه من رواية أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله المزني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يعق عن الغلام ، ولا يمس رأسه بدم » وهذا مرسل ، فإن يزيد لا صحبه له ، وقد أخرجه البزار من هذا الوجه فقال « عن يزيد بن عبد الله المزني عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم » ومع ذلك فقالوا إنه مرسل ، ولأبي داود والحاكم من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال « كنا في الجاهلية » فذكر نحو حديث عائشة ولم يصرح برفعه ، قال « فلما جاء الله بالإسلام كنا نذبح شاة ونخلق رأسه ونلطخه بزعفران » وهذا شاهد لحديث عائشة ، ولهذا كره الجمهور التدمية . ونقل ابن حزم استحباب التدمية عن ابن عمر وعطاء ولم ينقل ابن المنذر استحبابها إلا عن الحسن وقاتدة ، بل عند ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن أنه كره التدمية ، وسيأتي ما يتعلق بالتسمية وآدابها في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . واختلف في معنى قوله « مرتين بعقيقته » قال الخطابي : اختلف الناس في هذا ، وأجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد بن حنبل قال : هذا في الشفاعة ، يريد أنه إذا لم يعق عنه فمات طفلا لم يشفع في أبويه ، وقيل معناه أن العقيدة لازمة للأبد منها ، فشبه المولود في لزومها وعدم انفكاكه منها بالرهن في يد المرتهن ، وهذا يقوى قول من قال بالوجوب ، وقيل المعنى أنه مرهون بأذى شعره ، ولذلك جاء « فأميطوا عنه الأذى » اهـ والذي نقل عن أحمد قاله عطاء الخراباني أسنده عنه البيهقي ، وأخرج ابن حزم عن بريدة الأسلمي قال : إن الناس يعرضون يوم القيامة على العقيدة كما يعرضون على الصلوات الخمس ، وهذا لو ثبت لكان قولنا آخر يتمسك به من قال بوجوب العقيدة ، قال ابن حزم : ومثله عن فاطمة بنت الحسين . وقوله « يذبح عنه يوم السابع » تمسك به من قال إن العقيدة مؤقتة باليوم

السابع ، وأن من ذبح قبله لم يقع الموقع ، وأنها تفوت بعده ، وهو قول مالك . وقال أيضا : إن من مات قبل السابع سقطت العقيقة . وفي رواية ابن وهب عن مالك : إن من لم يعق عنه في السابع الأول عاق عنه في السابع الثاني ، قال ابن وهب : ولا بأس أن يعق عنه في السابع الثالث . ونقل الترمذى عن أهل العلم أنهم يستحبون أن تذبح العقيقة يوم السابع ، فإن لم يتهياً فيوم الرابع عشر ، فإن لم يتهياً عاق عنه يوم أحد وعشرين ولم أر هذا صريحا إلا عن أبى عبد الله البوشنجي ، ونقله صالح بن أحمد عن أبيه . وورد فيه حديث أخرجه الطبراني من رواية إسماعيل بن مسلم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ، وإسماعيل ضعيف ، وذكر الطبراني أنه تفرد به . وعند الحنابلة في اعتبار الأسابيع بعد ذلك روايتان ، وعند الشافعية أن ذكر الأسابيع للاختيار لا للتعيين ، فنقل الرافعي أنه يدخل وقتها بالولادة ، قال : وذكر السابع في الخبر بمعنى أن لا تؤخر عنه اختيارا ، ثم قال : والاختيار أن لا تؤخر عن البلوغ فإن أخرت عن البلوغ سقطت عمن كان يريد أن يعق عنه ، لكن إن أراد أن يعق عن نفسه فعل . وأخرج ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين قال : لو أعلم أنى لم يعق عنى لعققت عن نفسى . واختاره القفال . ونقل عن نص الشافعى في البويطي أنه لا يعق عن كبير ، وليس هذا نصا في منع أن يعق الشخص عن نفسه ، بل يحتمل أن يريد أن لا يعق عن غيره إذا كبر ، وكأنه أشار بذلك إلى أن الحديث الذي ورد أن النبى صلى الله عليه وسلم عاق عن نفسه بعد النبوة لا يثبت . وهو كذلك ، فقد أخرجه البزار من رواية عبد الله بن محرز — وهو بمهمات — عن قتادة عن أنس ، قال البزار : تفرد به عبد الله وهو ضعيف اهـ . وأخرجه أبو الشيخ من وجهين آخرين : أحدهما من رواية إسماعيل بن مسلم عن قتادة وإسماعيل ضعيف أيضا ، وقد قال عبد الرزاق : أنهم تركوا حديث عبد الله بن محرز من أجل هذا الحديث ، فلعل إسماعيل سرقه منه . ثانيهما من رواية أبى بكر المستمل عن الهيثم بن جميل وداود بن المحير قالوا حدثنا عبد الله بن المثنى عن ثمامة عن أنس ، وداود ضعيف لكن الهيثم ثقة ، وعبد الله من رجال البخاري ، فالحديث قوى الإسناد ، وقد أخرجه محمد بن عبد الملك بن أيمن عن إبراهيم بن إسحق السراج عن عمرو الناقد ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » عن أحمد بن مسعود كلاهما عن الهيثم بن جميل وحده به ، فلولا ما في عبد الله بن المثنى من المقال لكان هذا الحديث صحيحا ، لكن قد قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال النسائي : ليس بقوى ، وقال أبو داود : لا أخرج حديثه ، وقال الساجي : فيه ضعف لم يكن من أهل الحديث روى مناكير ، وقال العقيلي : لا يتابع على أكثر حديثه ، قال ابن حبان في الثقات : ربما أخطأ ، ووثقه العجلي والترمذى وغيرهما ، فهذا من الشيوخ الذين إذا انفرد أحدهم بالحديث لم يكن حجة ، وقد مشى الحفاظ الضياء على ظاهر الإسناد فأخرج هذا الحديث في الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين ، ويحتمل أن يقال : إن صح هذا الخبر كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم كما قالوا في تضعيفه عمن لم يضح من أمته ، وعند عبد الرزاق عن معمر عن قتادة « من لم يعق عنه أجزأته أضحيته » وعند ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين والحسن « يجرئ عن الغلام الأضحية من العقيقة » وقوله « يوم السابع » أى من يوم الولادة ، وهل يحسب يوم الولادة ؟ قال ابن عبد البر نص مالك على أن أول السبعة اليوم الذي يلي يوم الولادة ، إلا إن ولد قبل طلوع الفجر ، وكذا نقله البويطي عن الشافعى ، ونقل الرافعي وجهين ورجح الحسبان ، واختلف ترجيح النووي . وقوله « يذبح » بالضم على البناء للمجهول ، فيه أنه لا يتعين الذابح ، وعند الشافعية يتعين من تلزمه نفقة المولود ، وعن الحنابلة يتعين الأب إلا أن تعذر بموت أو امتناع ، قال الرافعي : وكأن الحديث أنه صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين مؤول ، قال النووي : يحتمل أن يكون أبواه حينئذ كانا معسرين أو تبرع

بإذن الأب ، أو قوله « عى » أى أمر ، أو هو من خصائصه صلى الله عليه وسلم كما ضحى عمن لم يضح من أمته ، وقد عده بعضهم من خصائصه ، ونص مالك على أنه يعق عن اليتيم من ماله ، ومنعه الشافعية ، وقوله « ويخلق رأسه » أى جميعه لثبوت النهى عن القزع كما سيأتى في اللباس ، وحكى الماوردي كراهة حلق رأس الجارية ، وعن بعض الحنابلة يخلق ، وفي حديث على عند الترمذى والحاكم في حديث العقيلة عن الحسن والحسين « يافاطمة احلقى رأسه وتصدي بزنة شعره ، قال فوزناه فكان درهما أو بعض درهم » وأخرج أحمد من حديث أبى رافع « لما ولدت فاطمة حسنا قالت : يا رسول الله ألا أعق عن ابني بدم ؟ قال : لا ولكن احلقى رأسه وتصدي بوزن شعره فضة ، ففعلت ، فلما ولدت حسينا فعلت مثل ذلك » قال شيخنا في « شرح الترمذى » يحمل على أنه صلى الله عليه وسلم كان عقى عنه ثم استأذنته فاطمة أن تعق هى عنه أيضا فمنعها ، قلت : ويحتمل أن يكون منعها لضيق ما عندهم حينئذ فأرشدوها إلى نوع من الصدقة أخف ، ثم تيسر له عن قرب ما عقى به عنه ، وعلى هذا فقد يقال يختص ذلك بمن لم يعق عنه ، لكن أخرج سعيد ابن منصور من مرسل أبى جعفر الباقر صحيحا « إن فاطمة كانت إذا ولدت ولدا حلفت شعره وتصدقت بزنته ورقا » واستدل بقوله « يذبح ويخلق ويسمى » بالواو على أنه لا يشترط الترتيب في ذلك ، وقد وقع في رواية لأبى الشيخ في حديث سمرة « يذبح يوم سابعه ثم يخلق » وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج يبدأ بالذبح قبل الحلق ، وحكى عن عطاء عكسه ، ونقله الرويانى عن نص الشافعي ، وقال البغوي في « التهذيب » يستحب الذبح قبل الحلق ، وصححه النووي في « شرح المهذب » والله أعلم

### باب الفرع

[٥٤٧٣] ٥٢٧٤ - حدثنا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا معمر قال نا الزهري عن ابن المسيب عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لا فرع ولا عتيرة ».

والفرع أول النتاج ، كانوا يذبحونه لطواغيتهم . والعتيرة في رجب .

[الحديث ٥٤٧٣ - طرفه في : ٥٤٧٤ .]

**قوله ( باب الفرع )** بفتح الفاء والراء بعدها مهملة ، ذكر فيه حديث أبى هريرة « لا فرع ولا عتيرة » من رواية عبد الله — وهو ابن المبارك — عن معمر حدثنا الزهري ، وفيه تفسير الفرع والعتيرة ، وظاهره الرفع . ووقع في « المحكم » أن الفرع أول نتاج الإبل والغنم ، كان أهل الجاهلية يذبحونه لأصنامهم ، والفرع ذبح كانوا إذا بلغت الإبل مائتها صاحبها ذبحه ، وكذلك إذا بلغت الإبل مائة يعتر منها بعيرا كل عام ولا يأكل منه هو ولا أهل بيته ، والفرع أيضا طعام يصنع لنتاج الإبل كالخرس للولادة ، وسيأتى القول في العتيرة آخر الباب الذي يليه ، ويؤخذ من هذا مناسبة ذكر البخاري حديث الفرع مع العقيلة

### باب العتيرة

[٥٤٧٤] ٥٢٧٥ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لا فرع ولا عتيرة ».

قال : والفرعُ أولُ النتاجِ كان يُنتجُ لهم ، كانوا يذبحونه لَطَوَاغِيَتِهِمْ . والعَتِيرَةُ في رجب .

ثم قال : ( باب العتيرة ) ، وذكر فيه الحديث بعينه من رواية سفيان وهو ابن عيينة عن الزهري ، ووقع في رواية الحميدي عن سفيان « حدثنا الزهري » وأخرجه أبو نعيم من طريقه ، وشذ ابن أبي عمر فرواه عن سفيان عن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر أخرجه ابن ماجه وقال إنه من فرائد ابن أبي عمر .

**قوله ( ولا عتيرة )** بفتح المهملة وكسر المثناة بوزن عزيمة ، قال القزاز سميت عتيرة بما يفعل من الذبح وهو العتر « فهي فعيلة بمعنى مفعولة هكذا جاء بلفظ النفي والمراد به النهي ، وقد ورد بصيغة النهي في رواية النسائي وللإسماعيلي بلفظ « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم » ووقع في رواية لأحمد « لافرع ولا عتيرة في الإسلام » .

**قوله ( قال والفرع )** لم يتعين هذا القائل هنا ، ووقع في رواية مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر موصولا التفسير بالحديث ، ولأبي داود من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال « الفرع أول النتاج » الحديث جعله موقوفا على سعيد بن المسيب ، وقال الخطابي : أحسب التفسير فيه من قول الزهري . قلت : قد أخرج أبو قرّة في « السنن » الحديث عن عبد المجيد بن أبي داود عن معمر ، وصرح في روايته أن تفسير الفرع والعتيرة من قول الزهري والله أعلم .

**قوله ( أول النتاج )** في رواية الكشميهني « نتاج » بغير ألف ولام ، وهو بكسر النون بعدها مثناة خفيفة وآخره جيم .

**قوله ( كان ينتج لهم )** بضم أوله وفتح ثالثه : يقال نتجت الناقة بضم النون وكسر المثناة إذا ولدت ، ولا يستعمل هذا الفعل إلا هكذا وإن كان مبنيا للفاعل .

**قوله ( كانوا يذبحونه لَطَوَاغِيَتِهِمْ )** زاد أبو داود عن بعضهم « ثم يأكلونه ويلقى جلده على الشجر » فيه إشارة إلى علة النهي ، واستنبط الشافعي منه الجواز إذا كان الذبح لله جمعا بينه وبين حديث « الفرع حق » وهو حديث أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من رواية داود بن قيس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ، كذا في رواية الحاكم « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفرع قال : الفرع حق ، وأن تتركه حتى يكون بنت مخاض أو ابن لبون فتحمل عليه في سبيل الله أو تعطيه أرملة خير من أن تذبحه يلصق لحمه بوبره وتوله ناقتك » وللحاكم من طريق عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة من قوله « الفرعة حق ؛ ولا تذبحها وهي تلصق في يدك ، ولكن أمكنها من اللبن حتى إذا كانت من خيار المال فاذبحها ، قال الشافعي فيما نقله البيهقي من طريق المزني عنه : الفرع شيء كان أهل الجاهلية يذبحونه يطلبون به البركة في أموالهم ، فكان أحدهم يذبح بكر ناقته أو شاته رجاء البركة فيما يأتي بعده ، فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمها فأعلمهم أنه لا كراهة عليهم فيه ، وأمرهم استحبابا أن يتركوه حتى يحمل عليه في سبيل الله . وقوله « حق » أي ليس بباطل ، وهو كلام خرج على جواب السائل ، ولا مخالفة بينه وبين حديث الآخر « لا فرع ولا عتيرة » فإن معناه لا فرع واجب ولا عتيرة واجبة . وقال غيره معنى قوله « لافرع ولا عتيرة » أي ليسا في تأكيد الاستحباب كالأضحية ، والأول أولى . وقال النووي : نص الشافعي في حرمة على أن الفرع والعتيرة مستحبان ، ويؤيده ما أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه

وصححه الحاكم وابن المنذر عن نبيشة — بنون وموحدة ومعجمه مصغر — قال « نادي رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنا كنا نعتز عتيرة في الجاهلية في رجب ، فما تأمرنا ؟ قال : اذبحوا لله في أى شهر كان . قال : إنا كنا نفرع في الجاهلية . قال : في كل سائمة فرع تغذوه ماشيتك حتى إذا استحبل ذبحته فتصدقت بلحمه ، فإن ذلك خير » وفي رواية أبى داود عن أبى قلابة « السائمة مائة » ففي هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يبطل الفرع والعتيرة من أصلهما ، وإنما أبطل صفة من كل منهما ، فمن الفرع كونه يذبح أول مايولد ، ومن العتيرة خصوص الذبح في شهر رجب . وأما الحديث الذي أخرج أصحاب السنن من طريق أبى رملة عن مخنف بن محمد بن سليم قال « كنا وقفا مع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ، فسمعته يقول : يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة ، هل تدرون ما العتيرة ؟ هي التي يسمونها الرجبية » فقد ضعفه الخطابي ، لكن حسنه الترمذى . وجاء من وجه آخر عن عبد الرزاق عن مخنف بن سليم . ويمكن رده إلى ما حمل عليه حديث نبيشة . وروى النسائي وصححه الحاكم من حديث الحارث بن عمرو أنه « لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، فقال رجل : يا رسول الله العتائر والفرائع ؟ قال : من شاء عتر ومن شاء لم يعتر ومن شاء فرع ومن شاء لم يفرع » وهذا صريح في عدم الوجوب لكن لا ينفي الاستحباب ولا يشته ، فيؤخذ الاستحباب من حديث آخر . وقد أخرج أبو داود من حديث أبى العشاء عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العتيرة فحسنها » وأخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من طريق وكيع بن عديس عن عمه أبى رزين العقيلي قال « قلت يا رسول الله إنا كنا نذبح ذبائح في رجب فنأكل ونطعم من جاءنا ، فقال : لا بأس به . قال وكيع بن عديس : فلا أدعه » وحزم أبو عبيد بأن العتيرة تستحب ، وفي هذا تعقب على من قال : إن ابن سيرين تفرد بذلك . ونقل الطحاوي عن ابن عون أنه كان يفعله ، ومال ابن المنذر إلى هذا وقال : كانت العرب تفعلهما وفعلهما بعض أهل الإسلام بالإذن ، ثم نهى عنهما ، والنهى لا يكون إلا عن شيء كان يفعل ، وما قال أحد إنه نهى عنهما ثم أذن في فعلهما ثم نقل عن العلماء تركهما إلا ابن سيرين ، وكذا ذكر عياض أن الجمهور على النسخ ، وبه جزم الحازمي ، وما تقدم نقله عن الشافعي يرد عليهم ، وقد أخرج أبو داود والحاكم والبيهقي — واللفظ له — بسند صحيح عن عائشة « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرعة في كل خمسين واحدة » .

**قوله ( والعتيرة في رجب )** في رواية الحميدي « والعتيرة الشاة تذبح عن أهل بيت في رجب » وقال أبو عبيد : العتيرة هي الرجبية ذبيحة كانوا يذبحونها في الجاهلية في رجب يتقربون بها لأصنامهم ، وقال غيره : العتيرة نذر كانوا يندرونه ، من بلغ ماله كذا أن يذبح من كل عشرة منها رأسا في رجب . وذكر ابن سيده أن العتيرة أن الرجل كان يقول في الجاهلية إن بلغ إبلي مائة عترة منها عتيرة ، زاد في الصحاح في رجب . ونقل أبو داود تقييدها بال عشر الأول من رجب ، ونقل النووي الاتفاق عليه ، وفيه نظر

( خاتمة ) : اشتمل كتاب العقيدة ومآمه من الفرع والعتيرة على اثني عشر حديثا ، المعلق منها ثلاثة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية والخالص أربعة ، وافقه مسلم على تخريج حديث أنس وأبى هريرة واختص بتخريج حديث سلمان وسمرة . وفيه من الآثار قول سلمان في العقيدة ، وتفسير الفرع والعتيرة . والله أعلم .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله ( كتاب الذبائح والصيد ) كذا لكريمة والأصلي ورواية عن أبي ذر ، وفي أخرى له ولأبي الوقت « باب » وسقط للنسفي ، وثبت له البسمة لاحقة ، ولأبي الوقت سابقة

التسمية على الصيد

وقول الله عز وجل: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَبِئْسَ مَا كَفَرَ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ ﴾ الآية

قال ابن عباس ﴿ العقود ﴾ : العهود ، ما أحلَّ وحُرِّمَ . ﴿ إلا ما يتلى عليكم ﴾ : الحنزير ، ﴿ يجرمنكم ﴾ : يحملنكم . ﴿ شنان ﴾ : عداوة ، ﴿ المنخقة ﴾ : تُخنق فتموت . ﴿ الموقودة ﴾ : تُضرب بالخشب ، تُوقدُها فتموت . ﴿ المتردية ﴾ : تتردى من الجبل . ﴿ النطيحة ﴾ : تُنطح الشاة ، فما أدركته يتحرك بذنبه أو بعينه فاذبح وكل .

[٥٤٧٥] ٥٢٧٦ - حدثنا أبو نعيم قال نا زكريا عن عامر عن عدي بن حاتم قال : سألت النبي صلى الله عليه

عن صيد المعراض فقال : « ما أصاب بحدِّه فكله ، وما أصاب بعرضه فهو وقيد » . وسألته عن صيد الكلب فقال : « ما أمسك عليك فكل ، فإن أخذ الكلب ذكاة . فإن وجدت مع كلبك - أو كلابك - كلباً غيره ، فخشيت أن يكون أخذه معه - وقد قتله - فلا تأكل - فإنما ذكرت اسم الله على كلبك ، ولم تذكره على

غيره » .

**قوله ( باب التسمية على الصيد )** سقط « باب » لكريمة والأصلي وأبي ذر ، وثبت للباقيين . والصيد في الأصل مصدر صاد يصيد صيدا ، وعومل معاملة الأسماء فأوقع على الحيوان المصاد .

**قوله وقول الله تعالى ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾** إلى قوله — فلا تخشوهم واخشون ﴿ وقول الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا ليلونكم الله بشيء من الصيد ﴾ كذا لأبي ذر ، وقدم وأخر في رواية كريمة والأصلي ، وزاد بعد قوله « الصيد » : ﴿ تناله أيديكم ورماحكم — الآية الى قوله — عذاب اليم ﴾ وعند النسفي من قوله ﴿ أحلت لكم بهيمة الأنعام ﴾ الآيتين ، وكذا لأبي الوقت لكن قال « إلى قوله : فلا تخشوهم واخشون » وفرقهما في رواية كريمة والأصلي .

**قوله ( قال ابن عباس : العقود العهود ، ما أحل وحرم )** وصله ابن أبي حاتم أتم منه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﴾ : يعني بالعهود ، ما أحل الله وما حرم وما فرض وما حد في القرآن ، ولا تغدروا ولا تنكثوا . وأخرجه الطبري من هذا الوجه مفرقا ، ونقل مثله عن مجاهد والسدي وجماعة ، ونقل عن قتادة : المراد ما كان في الجاهلية من الحلف . ونقل عن غيره : هي العقود التي يتعاقدها الناس . قال : والأول أولى ، لأن الله أتبع ذلك البيان عما أحل وحرم ، قال : والعقود جمع عقد ، وأصل عقد الشيء بغيره وصله به كما يعقد الحبل بالحبل .

**قوله ( إلا ما يتلى عليكم الخنزير )** وصله أيضا ابن أبي حاتم عنه من هذا الوجه بلفظ « إلا ما يتلى عليكم يعني الميتة والدم ولحم الخنزير » .

**قوله ( يجرمنكم : يحملنكم )** يعني قوله تعالى ﴿ ولا يجرمنكم شنآن قوم ﴾ أى لا يحملنكم بغض قوم على العدوان ، وقد وصله ابن أبي حاتم أيضا من الوجه المذكور إلى ابن عباس ، وحكى الطبري عن غيره غير ذلك لكنه راجع إلى معناه .

**قوله ( المنخنقة الخ )** وصله البيهقي بتمامه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وقال في آخره « فما أدركته من هذا يتحرك له ذنب أو تطرف له عين فاذبح واذكر اسم الله عليه فهو حلال » وأخرجه الطبري من هذا الوجه بلفظ « المنخنقة التي تخنق فتموت ، والموقوذة التي تضرب بالخشب حتى يوقد لها فتتموت ، والمتردية التي تتردى من الجبل ، والنطيحة الشاة تنطح الشاة ، وما أكل السبع ما أخذ السبع ، إلا ما ذكيتم إلا ما أدركتم ذكاته من هذا كله يتحرك له ذنب أو تطرف له عين فاذبح واذكر اسم الله عليه فهو حلال » ومن وجه آخر عن ابن عباس أنه قرأ « وأكيل السبع » ومن طريق قتادة « كل ما ذكر غير الخنزير إذا أدركت منه عينا تطرف أو ذنبا يتحرك أو قائمة ترتكض فذكيتة فقد أحل لك » ومن طريق علي نحو قول ابن عباس ، ومن طريق قتادة : كان أهل الجاهلية يضربون الشاة بالعضا حتى إذا ماتت أكلوها قال : والمتردية التي تتردى في البئر .

**قوله ( حدثنا زكريا )** هو ابن أبي زائدة ، وعامر هو الشعبي ، وهذا السند كوفيون .

**قوله ( عن عدى بن حاتم )** هو الطائي ، في رواية الإسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن زكريا حدثنا عامر حدثنا عدى قال الإسماعيلي ذكرته بقوله « حدثنا عامر حدثنا عدى » يشير إلى أن زكريا مدلس وقد عنعنه .

قلت : وسيأتي في رواية عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي « سمعت عدى بن حاتم » وفي رواية سعيد بن مسروق « حدثني الشعبي سمعت عدى بن حاتم وكان لنا جارا ودخيلا وربيطا بالنهرين » أخرجه مسلم ، وأبوه حاتم هو المشهور بالجود ، وكان هو أيضا جوادا ، وكان إسلامه سنة الفتح ، وثبت هو وقومه على الإسلام ، وشهد الفتوح بالعراق ، ثم كان مع علي وعاش إلى سنة ثمان وستين .

**قوله ( المعارض )** بكسر الميم وسكون المهملة وآخره معجمة ، قال الخليل وتبعه جماعة : سهم لا ريش له ولا نصل . وقال ابن دريد وتبعه ابن سيده : سهم طويل له أربع قذذ رقاق ، فإذا رمى به اعترض . وقال الخطابي : المعارض نصل عريض له ثقل ورزانة ، وقيل عود رقيق الطرفين غليظ الوسط وهو المسمى بالحذافة ، وقيل خشبة ثقيلة آخرها عصا محمد رأسها وقد لا يحدد ؛ وقوى هذا الأخير النووي تبعا لعياض ، وقال القرطبي : إنه المشهور . وقال ابن التين : المعارض عصا في طرفها حديدة يرمى الصائد بها الصيد ، فما أصاب بحده فهو ذكي فيؤكل ، وما أصاب بغير حده فهو وقيد .

**قوله ( وما أصاب بعرضه فهو وقيد )** في رواية ابن أبي السفر عن الشعبي في الباب الذي يليه « بعرضه فقتل فإنه وقيد فلا تأكل » وقيد بالقاف وآخره ذال معجمة وزن عظيم ، فعيل بمعنى مفعول ، وهو ما قتل بعضا أو حجر أو ما لاحد له ، والموقوذة تقدم تفسيرها وأنها التي تضرب بالخشبة حتى تموت . ووقع في رواية همام بن الحارث عن عدى الآتية بعد باب « قلت إنا نرمي بالمعارض قال : كل ماخزق » وهو بفتح المعجمة والزاي بعدها قاف أى نفذ ، يقال سهم خازق أى نافذ ، ويقال بالسين المهملة بدل الزاي ، وقيل الخزق — بالزاي وقيل تبدل سينا — الخدش ولا يثبت فيه ، فإن قيل بالراء فهو أن يثقبه . وحاصله أن السهم وما في معناه إذا أصاب الصيد بحده حل وكانت تلك ذكاته ، وإذا أصابه بعرضه لم يحل لأنه في معنى الخشبة الثقيلة والحجر ونحو ذلك من المثقل ، وقوله « بعرضه » بفتح العين أى بغير طرفه المحدد ، وهو حجة للجمهور في التفصيل المذكور ، وعن الأوزاعي وغيره من فقهاء الشام حل ذلك ، وسيأتي في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وسألته عن صيد الكلب فقال : ما أمسك عليك فكل ، فإن أخذ الكلب ذكاة )** في رواية ابن أبي السفر « إذا أرسلت كلبك فسميت فكل » وفي رواية بيان بن عمرو عن الشعبي الآتية بعد أبواب « إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك » والمراد بالمعلمة التي إذا أغراها صاحبها على الصيد طلبته ، وإذا زجرها انزجرت وإذا أخذت الصيد حبسته على صاحبها . وهذا الثالث مختلف في اشتراطه ، واختلف متى يعلم ذلك منها فقال البغوي في « التهذيب » : أقله ثلاث مرات ، وعن أبي حنيفة وأحمد يكفي مرتين ، وقال الرافعي : لم يقدره المعظم لاضطراب العرف واختلاف طباع الجوارح فصار المرجع إلى العرف . ووقع في رواية مجالد عن الشعبي عن عدى في هذا الحديث عند أبي داود والترمذي أما الترمذي فلفظه « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد البازي فقال : ما أمسك عليك فكل » وأما أبو داود فلفظه « ما علمت من كلب أو باز ثم أرسلته وذكرت اسم الله فكل ما أمسك عليك . قلت : وإن قتل ؟ قال : إذا قتل ولم يأكل منه » قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بصيد الباز والصقور بأسا هـ . وفي معنى الباز الصقر والعقاب والباشق والشاهين ، وقد فسر مجاهد الجوارح في الآية بالكلاب والطيور ، وهو قول الجمهور إلا ماروى عن ابن عمر وابن عباس من التفرقة بين صيد الكلب والطيور .



قوله ( إذا أرسلت كلابك المعلمة فإن وجدت مع كلبك كلبا غيره ) في رواية بيان « وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل » وزاد في روايته بعد قوله مما أمسكن عليك « وإن قتلن ، إلا أن يأكل الكلب فإني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه » وفي رواية ابن أبي السفر « قلت ، فإن أكل ؟ قال : فلا تأكل ، فإنه لم يمسك عليك إنما أمسك على نفسه » ، وسيأتي بعد أبواب زيادة في رواية عاصم عن الشعبي في رمى الصيد إذا غاب عنه ووجده بعد يوم أو أكثر . وفي الحديث اشتراط التسمية عند الصيد ، وقد وقع في حديث أبي ثعلبة كما سيأتي بعد أبواب « وما صدت بكلكم المعلم فذكرت اسم الله فكل » وقد أجمعوا على مشروعيتها إلا أنهم اختلفوا في كونها شرطا في حل الأكل فذهب الشافعي وطائفة — وهي رواية عن مالك وأحمد — أنها سنة ، فمن تركها عمدا أو سهوا لم يقدح في حل الأكل . وذهب أحمد في الراجح عنه وأبو ثور وطائفة إلى أنها واجبة لجعلها شرطا في حديث عدى ، ولا يقاف الإذن في الأكل عليها في حديث أبي ثعلبة ، والمعلق بالوصف ينتفى عند انتفائه عند من يقول بالمفهوم ، والشرط أقوى من الوصف ، ويتأكد القول بالوجوب بأن الأصل تحريم الميتة ، وما أذن فيه منها تراعى صفته ، فالمسمى عليها وافق الوصف وغير المسمى باق على أصل التحريم . وذهب أبو حنيفة ومالك والثوري وجهاهم العلماء إلى الجواز لمن تركها ساهيا لا عمدا ، لكن اختلف عن المالكية : هل تحرم أو تكره ؟ وعند الحنفية تحرم ، وعند الشافعية في العمدة ثلاثة أوجه : أصحها يكره الأكل ، وقيل خلاف الأولى ، وقيل يأثم بالترك ولا يحرم الأكل . والمشهور عن أحمد التفرقة بين الصيد والذبيحة ، فذهب في الذبيحة إلى هذا القول الثالث ، وسيأتي حجة من لم يشترطه فيها في الذبائح مفصلة ، وفيه إباحة الاصطياد بالكلاب المعلمة ، واستثنى أحمد وإسحق الكلب الأسود وقالوا : لا يحل الصيد به لأنه شيطان ونقل عن الحسن وإبراهيم وقتادة نحو ذلك . وفيه جواز أكل ما أمسكه الكلب بالشروط المتقدمة ولو لم يذبح لقوله « إن أخذ الكلب ذكاة » فلو قتل الصيد بظفره أو نابيه حل ، وكذا ينقله على أحد القولين للشافعي وهو الراجح عندهم ، وكذا لو لم يقتله الكلب لكن تركه وبه رفق ولم يبق زمن يمكن صاحبه فيه لحاقه وذبحه فمات حل ، لعوم قوله « فإن أخذ الكلب ذكاة » وهذا في المعلم ، فلو وجده حيا حياة مستقرة وأدرك ذكاته لم يحل إلا بالتذكية ، فلو لم يذبحه مع الإمكان حرم ، سواء كان عدم الذبح اختيارا أو اضطرارا كعدم حضور آلة الذبح ، فإن كان الكلب غير معلم اشترط إدراك تذكيتهم ، فلو أدركه ميتا لم يحل . وفيه أنه لا يحل أكل ما شاركه فيه كلب آخر في اصطياده ، وعمله ما إذا استرسل بنفسه أو أرسله من ليس من أهل الذكاة ، فإن تحقق أنه أرسله من هو من أهل الذكاة حل ، ثم ينظر فإن أرسلهما معا فهو لهما وإلا فلا ، ويؤخذ ذلك من التعليل في قوله « فإنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره » فإنه يفهم منه أن المرسل لو سمي على الكلب لحل . ووقع في رواية بيان عن الشعبي « وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل » فيؤخذ منه أنه لو وجده حيا وفيه حياة مستقرة فذكاه حل ، لأن الاعتماد في الإباحة على التذكية لا على إمساك الكلب . وفيه تحريم أكل الصيد الذي أكل الكلب منه ولو كان الكلب معلما ، وقد علل في الحديث بالخوف من أنه « إنما أمسك على نفسه » وهذا قول الجمهور ، وهو الراجح من قول الشافعي ، وقال في القديم — وهو قول مالك ونقل عن بعض الصحابة — يحل ، واحتجوا بما ورد في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن أعرابيا يقال له أبو ثعلبة قال : يارسول الله ، إن لي كلابا مكلبة ، فأفتني في صيدها . قال : كل مما أمسكن عليك . قال : وإن أكل منه ؟ قال : وإن أكل منه » أخرجه أبو داود . ولا بأس بسنده . وسلك الناس في الجمع بين الحديثين طرقا : منها للقائلين بالتحريم حمل حديث أبي ثعلبة على ما إذا قتله وخلاه لم عاد

فأكل منه ، ومنها الترجيح فرواية عدى في الصحيحين متفق على صحتها ، ورواية أبي ثعلبة المذكورة في غير الصحيحين مختلف في تضعيفها ، وأيضا فرواية عدى صريحة مقرونة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الإمساك على نفسه متأيدة بأن الأصل في الميتة التحريم ، فإذا شككنا في السبب المبيح رجعنا إلى الأصل وظاهر القرآن أيضا وهو قوله تعالى ﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾ فإن مقتضاها أن الذي يمسه من غير إرسال لا يباح ، ويتقوى أيضا بالشاهد من حديث ابن عباس عند أحمد « إذا أرسلت الكلب فأكل الصيد فلا تأكل ، فإنما أمسك على نفسه . وإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل ، فإنما أمسك على صاحبه » وأخرجه البزار من وجه آخر عن ابن عباس وابن أبي شيبه من حديث أبي رافع بمعناه ، ولو كان مجرد الإمساك كافيا لما احتيج إلى زيادة ﴿ عليكم ﴾ . ومنها للقائلين بالإباحة حمل حديث عدى على كراهة التنزيه ، وحديث أبي ثعلبة على بيان الجواز . قال بعضهم : ومناسبة ذلك أن عديا كان موسرا فاختر له الحمل على الأولى ، بخلاف أبي ثعلبة فإنه كان بعكسه . ولا يخفى ضعف هذا التمسك مع التصريح بالتعليل في الحديث بخوف الإمساك على نفسه . وقال ابن التين : قال بعض أصحابنا هو عام فيحمل على الذي أدركه ميتا من شدة العدو أو من الصدمة فأكل منه ، لأنه صار على صفة لا يتعلق بها الإرسال ولا الإمساك على صاحبه ، قال : ويحتمل أن يكون معنى قوله « فإن أكل فلا تأكل أى لا يوجد منه غير مجرد الأكل دون إرسال الصائد له ، وتكون هذه الجملة مقطوعة عما قبلها . ولا يخفى تعسف هذا وبعدة . وقال ابن القصار : مجرد إرسال الكلب إمساك علينا ، لأن الكلب لانية له ولا يصح منه ميزها ، وإنما يتصيد بالتعليم ؛ فإذا كان الاعتبار بأن يمسك علينا أو على نفسه واختلف الحكم في ذلك وجب أن يتميز ذلك بنية من له نية وهو مرسله ، فإذا أرسله فقد أمسك عليه وإذا لم يرسله لم يمسك عليه ، كذا قال : ولا يخفى بعده أيضا ومصادمته لسياق الحديث . وقد قال الجمهور : إن معنى قوله ﴿ أمسكن عليكم ﴾ صدن لكم ، وقد جعل الشارع أكله منه علامة على أنه أمسك لنفسه لا لصاحبه فلا يعدل عن ذلك ، وقد وقع في رواية لابن أبي شيبه « إن شرب من دمه فلا تأكل فإنه لم يعلم ماعلمته » وفي هذا إشارة إلى أنه إذا شرع في أكله دل على أنه ليس بمعلم التعليم المشروط . وسلك بعض المالكية الترجيح فقال : هذه اللفظة ذكرها الشعبي ولم يذكرها همام ، وعارضها حديث أبي ثعلبة ، وهذا ترجيح مردود لما تقدم . وتمسك بعضهم بالإجماع على جواز أكله إذا أخذه الكلب بفيه وهم بأكله فأدرك قبل أن يأكل ، قال فلو كان أكله منه دالا على أنه أمسك على نفسه لكان تناوله بفيه وشروعه في أكله كذلك ، ولكن يشترط أن يقف الصائد حتى ينظر هل يأكل أو لا والله أعلم . وفيه إباحة الاصطياد للانتفاع بالصيد للأكل والبيع وكذا اللهو ، بشرط قصد التذكية والانتفاع ، وكرهه مالك ، ونخالفه الجمهور . قال الليث : لا أعلم حقا أشبه بباطل منه ، فلو لم يقصد الانتفاع به حرم لأنه من الفساد في الأرض بإتلاف نفس عبثا . وينقدح أن يقال : يباح ، فإن لازمه وأكثر منه كره ، لأنه قد يشغله عن بعض الواجبات وكثير من المندوبات . وأخرج الترمذى من حديث ابن عباس رفعه « من سكن البادية جفا ، ومن اتبع الصيد غفل » وله شاهد عن أبي هريرة عند الترمذى أيضا وآخر عند الدارقطني في « الأفراد » من حديث البراء بن عازب وقال : تفرد به شريك . وفيه جواز اقتناء الكلب المعلم للصيد ، وسيأتي البحث فيه في حديث « من اقتنى كلبا » واستدل به على جواز بيع كلب الصيد للإضافة في قوله « كلبك » وأجاب من منع بأنها إضافة اختصاص ، واستدل به على طهارة سؤر كلب الصيد دون غيره من الكلاب للإذن في الأكل من الموضع الذي أكل منه ، ولم يذكر الغسل ولو كان واجبا لبينه لأنه وقت الحاجة إلى البيان . وقال بعض العلماء : يعفى عن

معض الكلب ولو كان نجسا لهذا الحديث ، وأجاب من قال بنجاسته بأن وجوب الغسل كان قد اشتهر عندهم وعلم فاستغنى عن ذكره ، وفيه نظر ، وقد يتقوى القول بالعفو لأنه بشدة الجرى يحف ريقه فيؤمن معه ما يخشى من إصابة لعابه موضع العض ، واستدل بقوله « كل ما أمسك عليك » بأنه لو أرسل كلبه على صيد فاصطاد غيره حل ، للعموم الذي في قوله « ما أمسك » وهذا قول الجمهور ، وقال مالك : لا يخل ، وهو رواية البويطي عن الشافعي .

( تنبيه ) : قال ابن المنير ليس في جميع ما ذكر من الآي والأحاديث تعرض للتسمية المترجم عليها إلا آخر حديث عدى ، فكأنه عده بيانا لما أجملته الأدلة من التسمية ، وعند الأصوليين خلاف في الجمل إذا اقترنت به قرينة لفظية مبينة هل يكون ذلك الدليل المجمل معها أو إياها خاصة ؟ انتهى . وقوله « الأحاديث » يوهم أن في الباب عدة أحاديث ، وليس كذلك لأنه لم يذكر فيه إلا حديث عدى ، نعم ذكر فيه تفاسير ابن عباس فكأنه عدها أحاديث ، ويحتمل في التسمية المذكورة في آخر حديث عدى . مردود ، وليس ذلك مراد البخاري ، وإنما جرى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده ، وقد أورد البخاري بعده بقليل من طريق ابن أبي السفر عن الشعبي « إذا أرسلت كلبك وسميت فكل » ومن رواية بيان عن الشعبي « إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فكل » فلما كان الأخذ بقيد « المعلم » متفقا عليه وإن لم يذكر في الطريق الأولى كانت التسمية كذلك ، والله أعلم

### باب صيد المعراض

وقال ابن عمر في المقتولة بالبندقة : تلك الموقودة . وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وإبراهيم وعطاء والحسن ، وكره الحسن رمي البندقة في القرى والأمصار ، ولا يرى بأسا فيما سواه . [٥٤٧٦] ٥٢٧٧ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي قال : سمعت عدي بن حاتم قال سألت رسول الله صلى الله عليه عن المعراض فقال : « إذا أصبت بحدته فكل ، وإذا أصاب بعرضه فقتل فإنه وقيد فلا تأكل » . فقلت : أرسل كلبى . قال : « إذا أرسلت كلبك وسميت فكل » . قلت : فإن أكل ؟ قال : « فلا تأكل ، فإنه لم يمسك عليك ، إنما أمسك على نفسه » . قلت : أرسل كلبى فأجد معه كلبا آخر . قال : « لا تأكل ، فإنك إنما سميت على كلبك ، ولم تسم على الآخر » .

قوله ( باب صيد المعراض ) تقدم تفسيره في الذي قبله .

قوله ( وقال ابن عمر في المقتولة بالبندقة : تلك الموقودة ، وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وإبراهيم وعطاء والحسن ) أما أثر ابن عمر فوصله البيهقي من طريق أبي عامر العقدي عن زهير هو ابن محمد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر أنه كان يقول « المقتولة بالبندقة تلك الموقودة » وأخرج ابن أبي شيبة من طريق نافع عن ابن عمر أنه « كان لا يأكل ما أصابت البندقة » ولما كان في الموطأ عن نافع « رميت طائرين بحجر فأصبتهما ، فأما أحدهما فمات فطرحه ابن عمر » . وأما سالم وهو ابن عبد الله بن عمر والقاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق فأخرج ابن أبي شيبة عن الثقفى عن عبيد الله بن عمر عنهما « إنهما كانا يكرهان البندقة ، إلا ما أدركت

ذكاته . ولما لك في « الموطأ » أنه « بلغه أن القاسم بن محمد كان يكره ما قتل بالمعراض والبندقة » . وأما مجاهد فأخرج ابن أبي شيبة من وجهين أنه كرهه ، زاد في أحدهما « لا تأكل إلا أن يذكي » . وأما إبراهيم وهو النخعي فأخرج ابن أبي شيبة من رواية الأعمش عنه « لا تأكل ما أصبت بالبندقة إلا أن يذكي » . وأما عطاء فقال عبد الرزاق عن ابن جريج « قال عطاء : إن رميت صيدا ببندقة فأدركت ذكاته فكله ، وإلا فلا تأكله » . وأما الحسن وهو البصري فقال ابن أبي شيبة « حدثنا عبد الأعلى عن هشام عن الحسن : إذا رمى الرجل الصيد بالجلاهقة فلا تأكل ، إلا أن تدرك ذكاته » . والجلاهقة بضم الجيم وتشديد اللام وكسر الهاء بعدها قاف هي البندقة بالفارسية والجمع جلاحق .

قوله ( وكره الحسن رمى البندقة في القرى والأمصار ، ولا يرى به بأسا فيما سواه ) وصله (١) ثم ذكر حديث عدي بن حاتم من طريق عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي ، وقد تقدم شرحه مستوفى في الباب الذي قبله

### باب ما أصاب المعراض بعرضه

[٥٤٧٧] ٥٢٧٨- حدثنا قبيصة قال نا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن همام بن الحارث عن عدي بن حاتم قال : قلت : يا رسول الله ، إنا نرسل الكلاب المعلقة . قال : « كل ما أمسكن عليك » . قلت : وإن قتلن ؟ قال : « وإن قتلن » . قلت : وإنما نرمي بالمعراض . قال : « كل ما خرّق ، وما أصاب بعرضه فلا تأكل » .

قوله ( باب ما أصاب المعراض بعرضه ) ذكر فيه حديث عدي بن حاتم من طريق همام بن الحارث عنه مختصرا وقد بينت مافيه في الباب الأول

### باب صيد القوس

وقال الحسن وإبراهيم : إذا ضرب صيدا فبان منه يد أو رجل لا تأكل الذي بان ، وتأكل سائره . وقال إبراهيم : إذا ضربت عنقه أو وسطه فكله . وقال الأعمش عن زيد : استعصى على آل عبد الله حمار ، فأمرهم أن يضربوه حيث تيسر ، دَعَوْا ما سَقَطَ منه وكلوه .

[٥٤٧٨] ٥٢٧٩- حدثنا عبد الله بن يزيد قال نا حيوة قال أخبرني ربيعة بن يزيد الدمشقي عن أبي إدريس عن أبي ثعلبة الحُشَنِيِّ قال : قلت : يا نبي الله ، إنا بأرض قوم أهل الكتاب ، أفأكل في آنيتهم ؟ وبأرض صيد أصيد بقوسي وبكلبي الذي ليس بمعلم ، وبكلبي المعلم ، فما يصلح لي ؟ قال : « أما ما ذكرت من أهل الكتاب ، فإن وجدت غيرها فلا تأكلوا فيها ، وإن لم تجدوا فاغسلوها وكلوا فيها . وما صدت بقوسك وذكرت اسم الله فكل ؛ وما صدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله فكل ، وما صدت بكلبك غير معلم فأدركت ذكاته فكل » .

[الحديث ٥٤٧٨ - طرفاه في : ٥٤٨٨ ، ٥٤٩٦ .]

قوله ( باب صيد القوس ) القوس معروفة ، وهي مركبة وغير مركبة ، ويطلق لفظ القوس أيضا على الثمر الذي يبقى في أسفل النخلة وليس مرادا هنا .

قوله ( وقال الحسن وإبراهيم : إذا ضرب صيدا فبان منه يد أو رجل لا تأكل الذي بان وكل سائره ) في

رواية الكشميهني « ويأكل سائره » أما أثر الحسن فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن قال في رجل ضرب صيدا فأبان منه يداً أو رجلا وهو حي ثم مات قال : لا تأكله ولا تأكل ما بان منه إلا أن تضربه فتقطعه فيموت من ساعته ، فإذا كان كذلك فليأكله . وقوله في الأصل « سائره » يعني باقيه . وأما أثر إبراهيم فرويناها من روايته لا من رأيه ، لكنه لم يتعقبه فكأنه رضىه . وقال ابن أبي شيبة « حدثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : إذا ضرب الرجل الصيد فبان منه عضو ترك ما سقط وأكل ما بقى » قال ابن المنذر : اختلفوا في هذه المسألة فقال ابن عباس وعطاء : لا تأكل العضو منه ، وذلك الصيد وكله . وقال عكرمة إن عدا حيا بعد سقوط العضو منه فلا تأكل العضو وذلك الصيد وكله ، وإن مات حين ضربه فكله كله وبه قال الشافعي وقال : لا فرق أن ينقطع قطعتين أو أقل إذا مات من تلك الضربة وعن الثوري وأبي حنيفة إن قطعه نصفين أكلا جميعا ، وإن قطع الثلث مما يلي الرأس فكذلك ، ومما يلي العجز أكل الثلثين مما يلي الرأس ولا يأكل الثلث الذي يلي العجز .

**قوله ( وقال إبراهيم )** هو النخعي ( إذا ضربت عنقه أو وسطه ) هو بفتح المهملة ، وأما الوسط بالسكون فهو المكان .

**قوله ( وقال الأعمش عن زيد : استعصى على رجل من آل عبد الله حمار الخ )** وصله ابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن الأعمش عن زيد بن وهب قال : سئل ابن مسعود عن رجل ضرب رجلاً حمار وحشى فقتلها فقال : دعوا ما سقط وذكوا ما بقى وكلوه . فيستفاد منه نسبة زيد وأنه ابن وهب التابعي الكبير وأن عبد الله هو ابن مسعود وأن الحمار كان حمار وحش . وأما الرجل الذي من آل ابن مسعود فلم أعرف اسمه . وقد رد ابن التين في شرحه النظر هل هو حمار وحشى أو أهلى ؟ وشرع في حكاية الخلاف عن المالكية في الحمار الأهلى ومطابقة هذه الآثار لحديث الباب من جهة اشتراط الذكاة في قوله « فأدركت ذكاته فكل » فإن مفهومه أن الصيد إذا مات بالصدمة من قبل أن يدرك ذكاته لا يؤكل ، قال ابن بطال : أجمعوا على أن السهم إذا أصاب الصيد فجرحه جاز أكله ولو لم يدر هل مات بالجرح أو من سقوطه في الهواء أو من وقوعه على الأرض ، وأجمعوا على أنه لو وقع على جبل مثلاً فتردى منه فمات لا يؤكل ، وأن السهم إذا لم ينفذ مقاتله لا يؤكل إلا إذا أدركت ذكاته . وقال ابن التين إذا قطع من الصيد مالا يتوهم حياته بعده فكأنه أنفذه بتلك الضربة فقامت مقام الذكية ، وهذا مشهور مذهب مالك وغيره .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن يزيد )** هو المقرئ ، وحيوة هو ابن شريح .

**قوله ( عن أبي ثعلبة الخشني )** بضم الخاء وفتح الشين المعجمتين ثم نون ، نسبة إلى بنى خشين بطن من النمر بن وبرة بن تغلب بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام بعدها موحدة ابن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة .

**قوله ( قلت يابى الله إنا بأرض قوم أهل كتاب )** يعني بالشام ، وكان جماعة من قبائل العرب قد سكنوا الشام وتنصروا منهم آل غسان وتنوخ وهز ويطون من قضاعة منهم بنو خشين آل أبي ثعلبة ، واختلف في اسم أبي ثعلبة فقيل جرثوم وهو قول الأكثر وقيل جرهم وقيل ناشب وقيل جرثم وهو كالأول لكن بغير إشباع وقيل جرثومة

وهو كالأول لكن بزيادة هاء وقيل غزنوق وقيل ناشر وقيل لاشر وقيل لاش وقيل لاشن وقيل لاشنومه ، واختلف في اسم أبيه فقيل عمرو وقيل ناشب وقيل ناسب بمهملة وقيل بمعجمة وقيل ناشر وقيل لاشر وقيل لاش وقيل لاشن وقيل لاشم وقيل لاسم وقيل جلهم وقيل حمير وقيل جرهم وقيل جرثوم ، ويجتمع من اسمه واسم أبيه بالتركيب أقوال كثيرة جدا ، وكان إسلامه قبل خيبر وشهد بيعة الرضوان وتوجه إلى قومه فأسلموا ، وله أخ يقال له عمرو أسلم أيضا .

**قوله ( في آيتهم )** جمع إناء والأواني جمع آنية ، وقد وقع الجواب عنه « فإن وجدتم غيرها فلا تأكلوها فيها وإن لم تجدوا فاغسلوها وكلوها فيها » فتمسك بهذا الأمر من رأى أن استعمال آنية أهل الكتاب تتوقف على الغسل لكثرة استعمالهم النجاسة . ومنهم من يتدين بملايستها ، قال ابن دقيق العيد : وقد اختلف الفقهاء في ذلك بناء على تعارض الأصل والغالب . واحتج من قال بما دل عليه هذا الحديث بأن الظن المستفاد من الغالب راجح على الظن المستفاد من الأصل ، وأجاب من قال بأن الحكم للأصل حتى تتحقق النجاسة بجوايين : أحدهما أن الأمر بالغسل محمول على الاستحباب احتياطا جمعا بينه وبين ما دل على التمسك بالأصل ، والثاني أن المراد بحديث أبي ثعلبة حال من يتحقق النجاسة فيه ، ويؤيده ذكر المحوس لأن أوانيهم نجسة لكونهم لا تحل ذبائحهم . وقال النووي : المراد بالآنية في حديث أبي ثعلبة آنية من يطبخ فيها لحم الخنزير ويشرب فيها الخمر كما وقع التصريح به في رواية أبي داود « إنا نجاور أهل الكتاب ، وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آيتهم الخمر فقال » فذكر الجواب . وأما الفقهاء فمرادهم مطلق آنية الكفار التي ليست مستعملة في النجاسة فإنه يجوز استعمالها ولو لم تغسل عندهم ، وإن كان الأولى الغسل للخروج من الخلاف لا لثبوت الكراهة في ذلك ، ويحتمل أن يكون استعمالها بلا غسل مكروها بناء على الجواب الأول وهو الظاهر من الحديث ، وأن استعمالها مع الغسل رخصة إذا وجد غيرها فإن لم يجد جاز بلا كراهة للنهي عن الأكل فيها مطلقا وتعليق الإذن على عدم غيرها مع غسلها ، وتمسك بهذا بعض المالكية لقولهم إنه يتعين كسر آنية الخمر على كل حال بناء على أنها لا تطهر بالغسل ، واستدل بالتفصيل المذكور لأن الغسل لو كان مطهرا لها لما كان للتفصيل معنى ، وتعقب بأنه لم ينحصر في كون العين تصير نجسة بحيث لا تطهر أصلا بل يحتمل أن يكون التفصيل للأخذ بالأولى ، فإن الإناء الذي يطبخ فيه الخنزير يستقذر ولو غسل كما يكره الشرب في المحجمة ولو غسلت استقذرا ، ومشى ابن حزم على طاهرته فقال : لا يجوز استعمال آنية أهل الكتاب إلا بشرطين أحدهما أن لا يجد غيرها والثاني غسلها . وأجيب بما تقدم من أن أمره بالغسل عند فقد غيرها دال على طهارتها بالغسل ، والأمر باجتنابها عند وجود غيرها للمبالغة في التنفير عنها كما في حديث سلمة الآتي بعد في الأمر بكسر القدور التي طبخت فيها الميتة ، فقال رجل أو نغسلها ؟ فقال : أو ذاك . فأمر بالكسر للمبالغة في التنفير عنها ثم أذن في الغسل ترخيصا ، فكذلك يتجه هذا هنا والله أعلم .

**قوله ( وبأرض صيد أصيد بقوسي )** فقال في جوابه « وما صدت بقوسك وذكرت اسم الله فكل » تمسك به من أوجب التسمية على الصيد وعلى الذبيحة ، وقد تقدمت مباحته في الحديث الذي قبله ، وكذا تقدمت مباحث السؤال الثالث وهو الصيد بالكلب ، وقوله « فكل » وقع مفسرا في رواية أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن أعرايا يقال له أبو ثعلبة قال : يا رسول الله إن لي كلابا مكلبة — الحديث وفيه —

وأفتنى في قوسي؛ قال : كل ماردت عليك قوسك ذكيا وغير ذكي . قال وإن تغيب عني ؟ قال وإن تغيب عنك مالم يصل أو تجد فيه أثرا غير سهمك » وقوله يصل بصاد مهملة مكسورة ولام ثقيلة أى ينتن ، وسيأتي مباحث هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب في « باب الصيد إذا غاب يومين أو ثلاثة » وفي الحديث من الفوائد جمع المسائل وإيرادها دفعة واحدة وتفصيل الجواب عنها واحدة واحدة بلفظ أما وأما

### باب الخذف والبندقة

[٥٤٧٩] ٥٢٨٠ - حدثني يوسف بن راشد قال نا وكيعٌ ويزيد بن هارون - واللفظ ليزيد - عن كهَمَس بن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل أنه رأى رجلاً يخذف فقال له : لا تخذف ، فإن رسول الله صلى الله عليه نهى عن الخذف - أو كان يكره الخذف - وقال : « إنه لا يُصاد به صيد ولا يُنكأ به عدو ، ولكنها قد تكسر السن ، وتفقق العين » . ثم رآه بعد ذلك يخذف فقال له : أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه أنه نهى عن الخذف - أو كره الخذف - وأنت تخذف ؟ لا أكلمك كذا وكذا .

قوله ( باب الخذف والبندقة ) أما الخذف فسيأتي تفسيره في الباب ، وأما البندقة معروفة تتخذ من طين وتيس فيرمى بها ، وقد تقدمت أشياء تتعلق بها في « باب صيد المعراض » .

قوله ( حدثني يوسف بن راشد ) وهو يوسف بن موسى بن راشد بن بلال القطان الرازي نزيل بغداد ، نسبه البخاري إلى جده ، وفي طبقته يوسف بن موسى التستري نزيل الري . فلعل البخاري كان يخشى أن يلتبس به .

قوله ( واللفظ ليزيد ) قلت قد أخرج أحمد الحديث عن وكيع مقتصرًا على المتن دون القصة ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية يحيى القطان ووكيع كلاهما عن كهَمَس مقرونا وقال : إن السياق ليحيى والمعنى واحد .

قوله ( إنه رأى رجلاً ) لم أقف على اسمه ، ووقع في رواية مسلم من رواية معاذ بن معاذ عن كهَمَس « رأى رجلاً من أصحابه » وله من رواية سعيد بن جبير عن عبد الله بن مغفل أنه قريب لعبد الله بن مغفل .

قوله ( يخذف ) بخاء معجمة وآخره فاء أى يرمي بخصاة أو نواة بين سبائتيه أو بين الإبهام والسبابة أو على ظاهر الوسطى وباطن الإبهام ، وقال ابن فارس : خذفت الحصاة رميتها بين أصبعيك ، وقيل في حصى الخذف : أن يجعل الحصاة بين السبابة من اليمنى والإبهام من اليسرى ثم يقذفها بالسبابة من اليمن ، وقال ابن سيده : خذف بالشئ يخذف فارسي وخص بعضهم به الحصى ، قال : والخدفة التي يوضع فيها الحجر ويرمى بها الطير ويطلق على المقلع أيضا قاله في الصحاح .

قوله ( نهى عن الخذف ، أو كان يكره الخذف ) في رواية أحمد عن وكيع « نهى عن الخذف » ولم يشك ، وأخرجه عن محمد بن جعفر عن كهَمَس بالشك وبين أن الشك من كهَمَس .

قوله ( إنه لا يصاد به صيد ) قال المهلب : أباح الله الصيد على صفة فقال ﴿ تناله أيديكم ورماحكم ﴾ وليس الرمي بالبندقة ونحوها من ذلك وإنما هو وقيد ، وأطلق الشارع أن الخذف لا يصاد به لأنه ليس من

المجهزات ، وقد اتفق العلماء — إلا من شذ منهم — على تحريم أكل ما قتلته البندقة والحجر انتهى . وإنما كان كذلك لأنه يقتل الصيد بقوة راميه لا بحده .

**قوله ( ولا ينكأ به عدو )** قال عياض : الرواية بفتح الكاف وبهمزة في آخره وهى لغة ، والأشهر بكسر الكاف بغير همز ، وقال في شرح مسلم : لا ينكأ بفتح الكاف مهموز ، وروى لا ينكي بكسر الكاف وسكون التحتانية ، وهو أوجه لأن المهموز إنما هو من نكأت القرحة وليس هذا موضعه فإنه من النكاية ، لكن قال في « العين » نكأت لغة في نكيت ، فعلى هذا تتوجه هذه الرواية قال : ومعناه المبالغة في الأذى . وقال ابن سيده ، نكأ العدو نكاية أصاب منه ، ثم قال : نكأت العدو أنكؤهم لغة في نكيتهم ، فظهر أن الرواية صحيحة المعنى ولا معنى لتخطئتها . وأغرب ابن التين فلم يعرج على الرواية التي بالهمز أصلاً بل شرحه على التي بكسر الكاف بغير همز ، ثم قال : ونكأت القرحة بالهمز .

**قوله ( ولكنها قد تكسر السن )** أى الرمية ، وأطلق السن فيشمل سن المرمى وغيره من آدمى وغيره .

**قوله ( لا أكلمك كذا وكذا )** في رواية معاذ ومحمد بن جعفر « لا أكلمك كلمة كذا وكذا » وكلمة بالنصب والتنوين ، كذا وكذا أبهم الزمان ، ووقع في رواية سعيد بن جبير عند مسلم « لا أكلمك أبدا » وفي الحديث جواز هجران من خالف السنة وترك كلامه ، ولا يدخل ذلك في النهى عن الهجر فوق ثلاث فإنه يتعلق بمن هجر لحظ نفسه ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الأدب ، وفيه تغيير المنكر ومنع الرمى بالبندقة لأنه إذا نفى الشارع أنه لا يصيد فلا معنى للرمى به بل فيه تعريض للحيوان بالتلف لغير مالكة وقد ورد النهى عن ذلك ، نعم قد يدرك ذكاة ما رمى بالبندقة فيحل أكله ، ومن ثم اختلف في جوازه فصرح مجلى في « الذخائر » بمنعه وبه أفتى ابن عبد السلام ، وجزم النووي بحله لأنه طريق إلى الاصطیاد ، والتحقيق التفصيل : فإن كان الأغلب من حال الرمى ما ذكر في الحديث امتنع ، وإن كان عكسه جاز ولا سيما أن كان المرمى مما لا يصل إليه الرمى إلا بذلك ثم لا يقتله غالبا ، وقد تقدم قبل بابين من هذا الباب قول الحسن في كراهية رمى البندقة في القرى والأمصار ، ومفهومه أنه لا يكره في الفلاة ، فجعل مدار النهى على خشية إدخال الضرر على أحد من الناس والله أعلم

**باب من اقتنى كلباً ليس بكلبٍ صيدٍ أو ماشية**

٥٢٨١- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا عبد العزيز بن مسلم قال حدثنا عبد الله بن دينار سمعتُ ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : « من اقتنى كلباً ليس بكلبٍ ماشيةٍ أو ضارية نقص كل يوم من عمله قيراطين » . [٥٤٨٠]

[الحديث ٥٤٨٠ - طرفاه في : ٥٤٨١ ، ٥٤٨٢ .]

٥٢٨٢- حدثنا المكي بن إبراهيم قال نا حنظلة بن أبي سفيان سمعتُ سالمًا يقول : سمعتُ عبد الله بن عمر يقول : سمعتُ النبي صلى الله عليه يقول : « من اقتنى كلباً - إلا كلباً ضارياً لصيدٍ أو كلب ماشية - فإنه ينقص من أجره كل يوم قيراطين » . [٥٤٨١]



٥٢٨٣- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيًا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٌ » . [٥٤٨٢]

**قوله ( باب من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية )** يقال اقتنى الشيء إذا اتخذ له اللادخار ، ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك من ثلاثة طرق عنه ، ووقع في الرواية الأولى « ليس بكلب ماشية أو ضارية » وفي الثانية « إلا كلبا ضاريا لصيد أو كلب ماشية » وفي الثالثة « إلا كلب ماشية أو ضاريا » فالرواية الثانية تفسر الأولى والثالثة ، فالأولى إما للاستعارة على أن ضاريا صفة للجماعة الضارين أصحاب الكلاب المعتادة الضارية على الصيد ، يقال ضرا على الصيد ضراوة أى تعود ذلك واستمر عليه ، وضرا الكلب وأضره صاحبه أى عوده وأغراه بالصيد ، والجمع ضوار ، وإما للتناسب للفظ ماشية مثل لا دريت ولا تليت والأصل تلوت ، والرواية الثالثة فيها حذف تقديره أو كلبا ضاريا ، ووقع في الرواية الثانية في غير رواية أبي ذر « إلا كلب ضاري » بالإضافة وهو من إضافة الموصوف إلى صفته ، أو لفظ ضاري صفة للرجل الصائد أى إلا كلب رجل معتاد للصيد ، وثبتت الياء في الاسم المنقوص مع حذف الألف واللام منه لغة . وقد أورد المصنف حديث الباب من حديث أبي هريرة في المزارعة وفي بدء الخلق ، وأورده فيهما أيضا من حديث سفيان بن أبي زهير ، وتقدم شرح المتن مستوفى في كتاب المزارعة ، وفيه التنبيه على زيادة أبي هريرة وسفيان بن أبي زهير في الحديث « أو كلب زرع » ، وفي لفظ « حرث » وكذا وقعت الزيادة في حديث عبد الله بن مغفل عند الترمذى .

### باب إذا أكل الكلبُ

وقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ ﴾ الآية . مكليين : الصوائد والكواشب . اجتروحوا : اكتسبوا . وقال ابن عباس : إن أكل الكلب فقد أفسده ، إنما أمسك على نفسه ، والله يقول : ﴿ تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ﴾ فيضرب ويعلم حتى يترك . وكرهه ابن عمر . وقال عطاء إن شرب الدم ولم يأكل فكل .

٥٢٨٤- حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا محمد بن فضيل عن بيان عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال : سألت رسول الله صلى الله عليه قلت : إنا قوم نصيد بهذه الكلاب ، فقال : « إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك وإن قتلن ، إلا أن يأكل الكلب ، فإني أخاف أن يكون إنما أمسكه على نفسه ، وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل » . [٥٤٨٣]

**قوله ( باب إذا أكل الكلب )** ذكر فيه حديث عدي بن حاتم من رواية بيان بن عمرو عن الشعبي عنه ، وقد تقدم شرحه مستوفى في الباب الأول .

**قوله ( وقوله تعالى ﴿ يسألونك ماذا أحل لهم ﴾ الآية . مكليين الكواشب )** في رواية الكشميهني « الصوائد » وجمعها في نسخة الصغاني ، وهو صفة محذوف تقديره الكلاب الصوائد أو الكواشب ، وقوله « مكليين » أى مؤيديين أو موعدين ، قيل وليس هو تفعيل من الكلب الحيوان المعروف وإنما هو من الكلب بفتح اللام وهو الحرص ، نعم هو راجع إلى الأول لأنه أصل فيه لما طبع عليه من شدة الحرص ، ولأن الصيد غالبا إنما يكون بالكلاب ، فمن علم الصيد من غيرها كان في معناها . وقال أبو عبيدة في قوله « مكليين » : أى

أصحاب كلاب ، وقال الراغب : الكلاب والمكلب الذي يعلم الكلاب .

**قوله ( اجتروا اكتسبوا )** هو تفسير أبي عبيدة ، وليست هذه الآية في هذا الموضع وإنما ذكرها استطرادا لبيان أن الاجترار يطلق على الاكتساب وأن المراد بالملكبين المعلمين ، وهو وإن كان أصل المادة الكلاب لكن ليس الكلب شرطا فيصح الصيد بغير الكلب من أنواع الجوارح ، ولفظ أبي عبيدة ، وما علمتم من الجوارح أى الصوائد ، ويقال فلان جارحة أهله أى كاسبهم ، وفي رواية أخرى : ومن يجترح أى يكتسب ، وفي رواية أخرى الذين اجتروا السيآت اكتسبوا .

( تنبيه ) : اعترض بعض الشراح على قوله « الكواسب والجوارح » فإنه قال في تفسير براءة في الهوالك ما تقدم ذكره فالزومه التناقض ، وليس كما قال ، بل الذي هنا على الأصل في جمع المؤنث .

**قوله ( وقال ابن عباس : إن أكل الكلب فقد أفسده ، وإنما أمسك على نفسه ، والله يقول ﴿ تعلمونهم مما علمكم الله ﴾ فتضرب وتعلم حتى تترك )** وصله سعيد بن منصور مختصرا من طريق عمرو بن دينار عن ابن عباس قال : إذا أكل الكلب فلا تأكل ، وإنما أمسك على نفسه . وأخرج أيضا من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : إذا أرسلت كلبك المعلم فسميت فأكل فلا تأكل ، وإذا أكل قبل أن يأتي صاحبه فليس بعالم لقول الله عز وجل ﴿ تعلمونهم مما علمكم الله ﴾ وينبغي إذا فعل ذلك أن يضربه حتى يدع ذلك الخلق ، فعرف بهذا المراد بقوله « حتى يترك » أى يترك خلقه في الشره ويتمرن على الصبر عن تناول الصيد حتى يجيء صاحبه .

**قوله ( وكرهه ابن عمر )** وصله ابن أبي شيبة من طريق مجاهد عن ابن عمر قل : إذا أكل الكلب من صيده فإنه ليس بمعلم . وأخرج من وجه آخر عن ابن عمر الرخصة فيه . وكذا أخرج سعيد بن منصور وعبد الرزاق .

**قوله ( وقال عطاء إن شرب الدم ولم يأكل فكل )** وصله ابن أبي شيبة من طريق ابن جريج عنه بلفظ « إن أكل فلا تأكل وإن شرب فلا » وتقدمت مباحث هذه المسألة في الباب الأول

**باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة**

[٥٤٨٤] ٥٢٨٥ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا ثابت بن يزيد قال نا عاصم عن الشَّعْبِيِّ عن عَدِيِّ بن حاتم عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا أرسلت كلبك وسميت فأمسك وقتل فكل وإن أكل فلا تأكل ، فإنما أمسك على نفسه . وإذا خالط كلاباً لم يذكر اسم الله عليها فأمسكن وقتلن فلا تأكل ، فإنك لا تدري أيها قتل . وإن رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك فكل ، وإن وقع في الماء فلا تأكل » .

[٥٤٨٥] ٥٢٨٦ - وقال عبد الأعلى عن داود عن عامر عن عدي أنه قال للنبي صلى الله عليه : نرمي الصيد فنقتفي أثره اليومين والثلاثة ثم نجد ميتاً وفيه سهمه ، قال : « يأكل إن شاء » .  
**قوله ( باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة )** أى عن الصائدين .

**قوله ( ثابت بن يزيد )** هو أبو زيد البصري الأحول وحكى الكلاباذى أنه قيل فيه ثابت بن زيد قال والأول أصح . قلت : زيد كنيته لا اسم أبيه ، وشيخه عاصم هو ابن سليمان الأحول وقد زاد عن الشعبي في حديث عدى قصة السهم .

**قوله ( وإن رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك فكل )** ومفهومه أنه إن وجد فيه أثر غير سهمه لا يأكل ، وهو نظير ما تقدم في الكلب من التفصيل فيما إذا خالط الكلب الذي أرسله الصائد كلب آخر ، لكن التفصيل في مسألة الكلب فيما إذا شارك الكلب في قتله كلب آخر ، وهنا الأثر الذي يوجد فيه من غير سهم الرامي أعم من أن يكون أثر سهم رام آخر أو غير ذلك من الأسباب القاتلة فلا يحل أكله مع التردد ، وقد جاءت فيه زيادة من رواية سعيد بن جبير عن عدى بن حاتم عند الترمذى والنسائى والطحاوي بلفظ « إذا وجدت سهمك فيه ولم تجد به أثر سبع وعلمت أن سهمك قتله فكل منه » قال الرافعي : يؤخذ منه أنه لو جرحه ثم غاب ثم جاء فوجده ميتا أنه لا يحل ، وهو ظاهر نص الشافعي في « المختصر » . وقال النووي : الحل أصح دليلا . وحكى البيهقي في « المعرفة » عن الشافعي أنه قال في قول ابن عباس « كل ما أصميت ودع ما أنميت » : معنى « ما أصميت » ما قتله الكلب وأنت تراه ، وما « أنميت » ما غاب عنك مقتله . قال وهذا لا يجوز عندي غيره إلا أن يكون جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء فيسقط كل شيء خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقوم معه رأى ولا قياس ، قال البيهقي : وقد ثبت الخبر يعنى حديث الباب فينبغي أن يكون هو قول الشافعي .

**قوله ( وإن وقع في الماء فلا تأكل )** يؤخذ سبب منع أكله من الذي قبله ، لأنه حينئذ يقع التردد هل قتله السهم أو الغرق في الماء ؟ فلو تحقق أن السهم أصابه فمات فلم يقع في الماء إلا بعد أن قتله السهم فهذا يحل أكله ، قال النووي في « شرح مسلم » إذا وجد الصيد في الماء غريقا حرم بالاتفاق اهـ ، وقد صرح الرافعي بأن محله ما لم ينته الصيد بتلك الجراحة إلى حركة المذبوح ، فإن انتهى إليها بقطع الحلقوم مثلا فقد تمت زكاته ، ويؤيده قوله في رواية مسلم « فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك » فدل على أنه إذا علم أن سهمه هو الذي قتله أنه يحل .

**قوله ( وقال عبد الأعلى )** يعنى ابن عبد الأعلى السامي بالمهمل البصري ، وداود هو ابن أبي هند ، وعامر هو الشعبي ، وهذا التعليق وصله أبو داود عن الحسين بن معاذ عن عبد الأعلى به .

**قوله ( فيفتقر )** بقاء ثم مشاة ثم قاف أى يتبع فقاره حتى يتمكن منه ، وعلى هذه الرواية اقتصر ابن بطال ، وفي رواية الكشميني فيفتقي أى يتبع ، وكذا لمسلم والأصيلي وفي رواية « فيقفو » وهى أوجه .

**قوله ( اليومين والثلاثة )** فيه زيادة على رواية عاصم بن سليمان « بعد يوم أو يومين » ووقع في رواية سعيد بن جبير « فيغيب عنه الليلة والليلتين » ووقع عند مسلم في حديث أبى ثعلبة بسند فيه معاوية بن صالح « إذا رميت سهمك فغاب عنك فأدركته فكل ما لم ينتن » وفي لفظ في الذي يدرك الصيد بعد ثلاث « كله ما لم ينتن » ونحوه عند أبى داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كما تقدم التنبيه عليه قريبا ، فجعل الغاية أن ينتن الصيد فلو وجده مثلا بعد ثلاث ولم ينتن حل ، وإن وجده بطنها وقد أتن فلا ، هذا ظاهر الحديث ، وأجاب

النووي بأن النهي عن أكله إذا أتنن للتنزيه ، وسأذكر في ذلك بحثاً في « باب صيد البحر » واستدل به على أن الرامي لو أخرج الصيد عقب الرمي إلى أن يجده أن يحل بالشروط المتقدمة ولا يحتاج إلى استفصال عن سبب غيبته عنه أكان مع الطلب أو عدمه ، لكن يستدل للطلب بما وقع في الرواية الأخيرة حيث قال « فيقتفي أثره » فدل على أن الجواب خرج على حسب السؤال ، فاختصر بعض الرواة السؤال ، فلا يتمسك فيه بترك الاستفصال . واختلف في صفة الطلب : فمن أبى حنيفة إن أخرج ساعة فلم يطلب لم يحل ، وإن اتبعه عقب الرمي فوجده ميتاً حل . وعن الشافعية لا بد أن يتبعه . وفي اشتراط العدو وجهان أظهرهما يكفي المشي على عادته حتى لو أسرع وجده حياً حل ، وقال إمام الحرمين : لا بد من الإسراع قليلاً ليتحقق صورة الطلب ، وعند الحنفية نحو هذا الاختلاف

### باب إذا وجد مع الصيد كلباً آخر

٥٢٨٧- حدثنا آدم قال نا شعبة عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال : قلت : يا رسول الله ، إني أرسل كلبى وأسمي ، فقال النبي صلى الله عليه : « إذا أرسلت كلبك وسميت فأخذ فقتل فأكل فلا تأكل ، فإنما أمسك على نفسه » . قلت : إني أرسل كلبى أجد معه كلباً آخر لا أدري أيهما أخذه ، فقال : « لا تأكل » ، فإنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره » . وسألته عن صيد المعراض فقال : « إذا أصبت بحده فكل وإذا أصبت بعرضه فقتل فإنه وقيد فلا تأكل » . [٥٤٨٦]

قوله ( باب إذا وجد مع الصيد كلباً آخر ) ذكر فيه حديث عدي بن حاتم من رواية عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي ، وقد تقدم البحث في ذلك في الباب الأول

### باب ما جاء في التصيد

٥٢٨٨- حدثني محمد قال أخبرني ابن فضيل عن بيان عن عامر عن عدي سألت رسول الله صلى الله عليه فقلت : إنا قوم نتصيد بهذه الكلاب . فقال : « إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك ، إلا أن يأكل الكلب فلا تأكل ، فإنني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه ، وإن خالطها كلب من غيرها فلا تأكل » . [٥٤٨٧]

٥٢٨٩- حدثنا أبو عاصم عن حيوة بن شريح ... ح . وحدثني أحمد بن أبي رجاء قال نا سلمة بن سليمان عن ابن المبارك عن حيوة سمعت ربيعة بن يزيد الدمشقي قال أخبرني أبو إدريس عائذ الله سمعت أبا ثعلبة الخشني يقول : أتيت رسول الله صلى الله عليه فقلت : يا رسول الله ، إنا بأرض قوم أهل الكتاب نأكل في أنيتهم ، وأرض صيد أصيد بقوسي ، وأصيد بكلبي المعلم والذي ليس معلماً ، فأخبرني ما الذي يحل لنا من ذلك ؟ فقال : « أما ما ذكرت أنك بأرض قوم أهل الكتاب تأكل في أنيتهم فإن وجدتم غير أنيتهم فلا تأكلوا فيها ، وإن لم تجدوا فاغسلوها ثم كلوا فيها . وأما ما ذكرت أنك بأرض صيد ، فما صدت بقوسك فاذكر اسم الله ثم كل ، وما صدت بكلبك المعلم فاذكر اسم الله ثم كل ، وما صدت

بكلبك الذي ليس معلماً فأدركت ذكاته فكل» .

[٥٤٨٩] ٥٢٩٠- حدثنا مسدد قال نا يحيى عن شعبة قال حدثني هشام بن زيد عن أنس قال : أنفجنا أرنباً

بمر الظهران ، فسعوا عليها حتى لغبوا ، فسعيتُ عليها حتى أخذتها ، فجئتُ بها إلى أبي طلحة ، فبعثتُ إلى النبي صلى الله عليه بوركها وفخذيها ، فقبله .

[٥٤٩٠] ٥٢٩١- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبید الله عن نافع مولى

أبي قتادة عن أبي قتادة أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه ، حتى إذا كان ببعض طريق مكة تخلّف مع أصحاب له محرمون - وهو غير مُحرم - فرأى حماراً وحشياً ، فاستوى على فرسه ، ثم سأل أصحابه أن يناولوه سوطاً فأبوا ، فسألهم رُمحه فأبوا ، فأخذه ثم شدّ على الحمار فقتله ، فأكل منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وأبى بعضهم ، فلما أدركوا رسول الله صلى الله عليه سألوه عن ذلك فقال : « إنما هي طعمة أطعمكموها الله » .

[٥٤٩١] ٥٢٩٢- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة .

مثله . إلا أنه قال : « هل معكم من لحمه شيء » ؟

قوله ( باب ماجاء في التصيد ) . قال ابن المنير مقصوده بهذه الترجمة التنبيه على أن الاشتغال بالصيد لمن هو عيشه به مشروع ، ولن عرض له ذلك وعيشه بغيره مباح ، وأما التصيد لمجرد اللهو فهو محل الخلاف . قلت : وقد تقدم البحث في ذلك في الباب الأول . وذكر فيه أربعة أحاديث : الأول حديث عدى بن حاتم من رواية بيان بن عمرو عن الشعبي عنه وقد تقدم مافيه . الثاني حديث أبي ثعلبة أخرجه عاليا عن أبي عاصم عن حيوة ، ونازلاً من رواية ابن المبارك عن حيوة وهو ابن شريح ، وساقه على رواية ابن المبارك ، وسيأتي لفظ أبي عاصم حيث أفردته بعد ثلاثة أبواب ، وقد تقدم قبل خمسة أبواب من وجه آخر عاليا . الثالث حديث أنس « أنفجنا أرنباً » يأتي شرحه في أواخر الذبائح حيث عقد للأرنب ترجمة مفردة ، ومعنى « أنفجنا » أثربنا . وقوله هنا « لغبوا » بغين معجمة بعد اللام أى تعبوا وزنه ومعناه ، وثبت بلفظ تعبوا في رواية الكشميهني ، وقوله « بوركها » كذا للأكثر بالإفراد ، وللكشميهني « بوركها » بالثنية . الرابع حديث أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي ، وتقدم شرحها مستوفى في كتاب الحج .

### باب التصيد على الجبال

[٥٤٩٢] ٥٢٩٣- حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أنا عمرو أن أبا النضر حدثني عن نافع

مولى أبي قتادة وأبي صالح مولى التوأمة سمعتُ أبا قتادة قال : كنتُ مع النبي صلى الله عليه فيما بين مكة والمدينة وهم محرمون وأنا حل على فرسي ، وكنتُ رقاء على الجبال ، فبينما أنا على ذلك إذ رأيتُ الناس متشوّفين لشيء ، فذهبتُ أنظر فإذا هو حمار وحش ، فقلتُ لهم : ما هذا ؟ قالوا : لا ندري ، قلتُ : هو حمار وحش ، فقالوا : هو ما رأيت . وكنتُ نسيتُ سوطي ، فقلتُ لهم : ناوّلوني سوطي ، فقالوا : لا نُعَلِّيك

عليه، فنزلت فأخذته، ثم ضربت في أثره، فلم يكن إلا ذلك حتى عقرته، فأتيت إليهم فقلت لهم: قوموا فاحتملوا، قالوا: لا نمسه. فحملته حتى جئتهم به، فأبى بعضهم وأكل بعضهم، فقلت: أنا أستوقف لكم النبي صلى الله عليه، فأدر كته، فحدثته الحديث، فقال لي: «أبقي معكم شيء منه؟» قلت: نعم. فقال: «كلوا، فهو طعم أطمعكموها الله».

**قوله (باب التصيد على الجبال)** هو بالجيم جمع جبل بالتحريك. أورد فيه حديث أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي لقوله فيه «كنت رقاء على الجبال» وهو بتشديد القاف مهموز أى كثير الصعود عليها.

**قوله (أخبرنا عمرو)** هو ابن الحارث المصري، وأبو النضر هو المدني واسمه سالم.

**قوله (وأبى صالح)** هو مولى التوأمة واسمه نيهان، ليس له في البخاري إلا هذا الحديث، وقرنه بنافع مولى أبي قتادة. وغفل الداودي فظن أن أبا صالح هذا هو ولده صالح مولى التوأمة فقال: إنه تغير بأخرة، فمن أخذ عنه قديما مثل ابن أبي ذئب وعمرو بن الحارث فهو صحيح، وذكر أبو على الجياني أن أبا أحمد كتب على حاشية نسخته مقابل «وأبى صالح»: هذا خطأ، يعنى أن الصواب عن نافع وصالح، قال: وليس هو كما ظن، فإن الحديث محفوظ لنيهان لا لابنه صالح، وقد نبه على ذلك عبد الغنى بن سعيد الحافظ، فإنه سئل عن روى هذا الحديث فقال «عن صالح مولى التوأمة»، فقال: هذا خطأ إنما هو عن نافع وأبى صالح وهو والد صالح، ولم يأت عنه غير هذا الحديث فلذلك غلط فيه. والتوأمة ضبطت في بعض النسخ بضم المثناة حكاه عياض عن المحدثين قال: والصواب بفتح أوله، قال: ومنهم من ينقل حركة الهمزة فيفتح بها الواو، وحكى ابن التين التومة بوزن الحطمة ولعل هذه الضمة أصل ما حكى عن المحدثين، وقوله «رقاء على الجبال» في رواية أبى صالح دون نافع مولى أبى قتادة، قال ابن المنير: نبه هذه الترجمة على جواز ارتكاب المشاق لمن له غرض لنفسه أو لدابته إذا كان الغرض مباحا، وأن التصيد في الجبال كهو في السهل، وأن إجراء الخيل في الوعر جائز للحاجة وليس هو من تعذيب الحيوان.

### باب قول الله عز وجل: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾

وقال عمر: صيده ما اصطيد، وطعامه ما رمى به. وقال أبوبكر: الطافي حلال. وقال ابن عباس: طعامه: ميتته، إلا ما قذرت منها. والجري لا تأكله اليهود، ونحن نأكله. وقال شريح صاحب النبي صلى الله عليه: كل شيء في البحر مذبوح. وقال عطاء: أما الطير فأرى أن تذبحه. وقال ابن جريج: قلت لعطاء: صيد الأنهار وقلات السيل أصيد بحر؟ قال: نعم. ثم تلا: ﴿هَذَا عَذَبٌ فَرَاتٌ﴾.

وركب الحسن على سرج من جلود كلاب الماء.

وقال الشعبي: لو أن أهلي أكلوا الضفادع لأطعمتهم. ولم ير الحسن بالسلاحفة بأسا.

وقال ابن عباس: كل من صيد البحر، أمن نصراني أو يهودي أو مجوسي.

وقال أبو الدرداء في المري: ذبح الخمر النينان والشمس.

[٥٤٩٣] ٥٢٩٤ - حدثنا مسددنا يحيى عن ابن جريج أخبرني عمرو أنه سمع جابراً يقول : غزونا جيش الخبط ، وأمر أبو عبيدة ، فجعلنا جوعاً شديداً ، فألقى البحر حوتاً ميتاً لم نر مثله يُقال له العنبر ، فأكلنا منه نصف شهر ، فأخذ أبو عبيدة عظماً من عظامه فمرّ الراكب تحته .

[٥٤٩٤] ٥٢٩٥ - حدثنا عبد الله بن محمد نا سفيان عن عمرو سمعت جابراً يقول : بعثنا النبي صلى الله عليه ثلاثمائة راكب وأميرنا أبو عبيدة نرصد عيراً لقريش ، فأصابنا جوع شديد حتى أكلنا الخبط ، فسُمّي جيش الخبط ، وألقى البحر حوتاً يُقال له العنبر ، فأكلنا نصف شهر ، وادّهنّا بودّكه حتى صلّحت أجسامنا ، فأخذ أبو عبيدة ضلعاً من أضلاعه فنصّبهُ فمرّ الراكب تحته . وكان فينا رجلٌ ، فلما اشتدّ الجوع نحر ثلاث جزائر ، ثم ثلاث جزائر ، ثم نهاه أبو عبيدة .

قوله ( باب قول الله تعالى : أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم ) كذا للنسفي ، واقتصر الباقون على ﴿ أحل لكم صيد البحر ﴾ .

قوله ( وقال عمر ) هو ابن الخطاب ( صيده ما اصطيد ، وطعامه مارمى به ) وصله المصنف في « التاريخ » وعبد بن حميد من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال : لما قدمت البحرين سألتني أهلها عما قذف البحر فأمرتهم أن يأكلوه ، فلما قدمت على عمر — فذكر قصة — قال فقال عمر قال الله عز وجل في كتابه ﴿ أحل لكم صيد البحر وطعامه ﴾ فصيده ماصيد ، وطعامه ماقدف به .

قوله ( وقال أبو بكر ) هو الصديق ( الطافي حلال ) وصله أبو بكر بن أبي شيبة والطحاوي والدارقطني من رواية عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال : أشهد على أبي بكر أنه قال « السمكة الطافية حلال » زاد الطحاوي « لمن أراد أكله » وأخرجه الدارقطني وكذا عبد بن حميد والطبري منها وفي بعضها « أشهد على أبي بكر أنه أكل السمك الطافي على الماء » اهـ والطافي بغير همز من طفا يطفو إذا علا الماء ولم يرسب ، وللدارقطني من وجه آخر عن ابن عباس عن أبي بكر : إن الله ذبح لكم ما في البحر ، فكلوه كله فإنه ذكي .

قوله ( وقال ابن عباس : طعامه ميتته إلا ما قدرت منها ) وصله الطبري من طريق أبي بكر بن حفص عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ أحل لكم صيد البحر وطعامه ﴾ قال طعامه ميتته . وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس وذكر صيد البحر : لا تأكل منه طافيا . في سننه الأجلح وهو لين ، ويوهنه حديث ابن عباس الماضي قبله .

قوله ( والجري لا تأكله اليهود ونحن نأكله ) وصله عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن الجري فقال : لا بأس به ، إنما هو شيء كرهته اليهود ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري به ، وقال في روايته : سألت ابن عباس عن الجري فقال : لا بأس به ، إنما تحرمه اليهود ونحن نأكله . وهذا على شرط الصحيح . وأخرج عن علي وطائفة نحوه . والجري بفتح الجيم قال ابن التين : وفي نسخة بالكسر وهو ضبط الصحاح وكسر الراء الثقيلة قال : ويقال له أيضا الجريت وهو مالا قشر له . قال وقال ابن حبيب من المالكية : أنا أكرهه لأنه يقال إنه من المسوخ . وقال الأزهري : الجريت نوع من السمك يشبه

الحيات ، وقيل سمك لا قشر له ، ويقال له أيضا المرمهي والسلور مثله . وقال الخطابي : هو ضرب من السمك يشبه الحيات . وقال غيره : نوع عريض الوسط دقيق الطرفين .

**قوله ( وقال شريح صاحب النبي صلى الله عليه وسلم : كل شيء في البحر مذبوح . وقال عطاء : أما الطير فأرى أن تذبحه )** وصله المصنف في « التاريخ » وابن منده في « المعرفة » من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار وأبي الزبير أنهما سمعا شريحا صاحب النبي صلى الله عليه وسلم يقول « كل شيء في البحر مذبوح . قال : فذكرت ذلك لعطاء فقال : أما الطير فأرى أن تذبحه » . وأخرجه الدارقطني وأبو نعيم في « الصحابة » مرفوعا من حديث شريح ، والموقوف أصح . وأخرجه ابن أبي عاصم في الأظعمة من طريق عمرو بن دينار سمعت شيخا كبيرا يخلف بالله ما في البحر دابة إلا قد ذبحها الله لبنى آدم » وأخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن سرجس رفعه « إن الله قد ذبح كل ما في البحر لبنى آدم » وفي سنده ضعف . والطبراني من حديث ابن عمر رفعه نحوه وسنده ضعيف أيضا . وأخرج عبد الرزاق بسندين جيدين عن عمر ثم عن علي : الخوت ذكي كله .

( تنبيه ) : سقط هذا التعليق من رواية أبي زيد وابن السكن والجرجاني ، ووقع في رواية الأصيلي « وقال أبو شريح » وهو وهم نبه على ذلك أبو علي الجبائي وتبعه عياض وزاد : وهو شريح بن هانئ أبو هانئ كذا قال ، والصواب أنه غيره وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع ، وشريح بن هانئ لأبيه صحبة ، وأما هو فله إدراك ولم يثبت له سماع ولا لقاء . وأما شريح المذكور فذكره البخاري في « التاريخ » وقال : له صحبة . وكذا قال أبو حاتم الرازي وغيره .

**قوله ( وقال ابن جريج : قلت لعطاء صيد الأنهار وقلات السيل أصيد بحر هو ؟ قال : نعم ، ثم تلا ﴿ هذا عذب فرات سائع شرابه ، وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحما طريا ﴾ وصله عبد الرزاق في التفسير عن ابن جريج بهذا سواء ، وأخرجه الفاكهي في « كتاب مكة » من رواية عبد المجيد بن أبي داود عن ابن جريج أتم من هذا وفيه : وسألته عن حيتان بركة القشيري — وهي بحر عظيمة في الحرم — أتصاد ؟ قال : نعم . وسألته عن ابن الماء وأشباهه أصيد بحر أم صيد بر ؟ فقال حيث يكون أكثر فهو صيد . وقلات بكسر القاف وتخفيف اللام وآخره مثناة ، ووقع في رواية الأصيلي مثلثة والصواب الأول : جمع قلت بفتح أوله مثل بحر وبحار هو النقرة في الصخرة يستنقع فيها الماء .**

**قوله ( وركب الحسن على سرج من جلود كلاب الماء ، وقال الشعبي : لو أن أهلي أكلوا الضفادع لأطعمتهم ، ولم ير الحسن بالسلحفاة بأسا )** أما قول الحسن الأول فقيل إنه ابن علي وقيل البصري ؛ ويؤيد الأول أنه وقع في رواية « وركب الحسن عليه السلام » وقوله « على سرج من جلود » أي متخذ من جلود « كلاب الماء » ، وأما قول الشعبي فالضفادع جمع ضفدع بكسر أوله ويفتح الدال وبكسرها أيضا ، وحكى ضم أوله مع فتح الدال ، والضفادي بغير عين لغة فيه ، قال ابن التين . لم يبين الشعبي هل تذكى أم لا ؟ ومذهب مالك أنها تؤكل بغير تذكية ، ومنهم من فصل بين ما مأواه الماء وغيره ، وعن الحنفية ورواية عن الشافعي لا بد من التذكية ،



وأما قول الحسن في السلحفاة فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن طاوس عن أبيه أنه كان لا يرى بأكل السلحفاة بأسا ، ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن قال : لا بأس بها ، كلها . والسلحفاة بضم المهملة وفتح اللام وسكون المهملة بعدها فاء ثم ألف ثم هاء ، ويجوز بدل الهاء همزة حكاة ابن سيده وهى رواية عبدوس ، وحكى أيضا في « المحكم » سكون اللام وفتح الحاء ، وحكى أيضا سلحفية كاللؤلؤ لكن بكسر الفاء بعدها تحتانية مفتوحة .

**قوله ( وقال ابن عباس : كل من صيد البحر نصراني أو يهودي أو مجوسي )** قال الكرمانى : كذا في النسخ القديمة وفي بعضها « ماصاده » قبل لفظ نصراني . قلت : وهذا التعليق وصله البيهقي من طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : كل ما ألقى البحر وما صيد منه صاده يهودي أو نصراني أو مجوسي ، قال ابن التين : مفهومه أن صيد البحر لا يؤكل إن صاده غير هؤلاء ، وهو كذلك عند قوم ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن عطاء وسعيد بن جبير ، وسند آخر عن علي كراهية صيد المجوسي السمك .

**قوله ( وقال أبو الدرداء في المرى ذبح الخمر النينان والشمس )** قال البيضاوي : ذبح بصيغة الفعل الماضي ونصب راء الخمر على أنه المفعول ، قال : ويروى بسكون الموحدة على الإضافة والخمر بالكسر أى تطهيرها . قلت : والأول هو المشهور وهذا الأثر سقط من رواية النسفي ، وقد وصله إبراهيم الحربي في « غريب الحديث » له من طريق أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء فذكره سواء ، قال الحربي : هذا مرى يعمل بالشام : يؤخذ الخمر فيجعل فيه الملح والسمك ويوضع في الشمس فيتغير عن طعم الخمر . وأخرج أبو بشر الدولابي في « الكنى » من طريق يونس بن ميسرة عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أنه قال في مرى النينان : غيرته الشمس . ولابن أبي شيبة من طريق مكحول عن أبي الدرداء : لا بأس بالمرى ذبحته النار والملح . وهذا منقطع ، وعليه اقتصر مغلطى ومن تبعه ، واعترضوا على جزم البخاري به وما عثروا على كلام الحربي ، وهو مراد البخاري جزمًا ، وله طرق أخرى أخرجها الطحاوي من طريق بشر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني : أن أبا الدرداء كان يأكل المرى الذي يجعل فيه الخمر ويقول ذبحته الشمس والملح . وأخرجه عبد الرزاق من طريق سعيد بن عبد العزيز عن عطية بن قيس قال : مر رجل من أصحاب أبي الدرداء بآخر — فذكر قصة في اختلافهم في المرى — فأتيا أبا الدرداء فسألاه فقال : ذبحت خمرها الشمس والملح والحيتان . ورويناه في جزء إسحق بن الفيز من طريق عطاء الخراساني قال : سئل أبو الدرداء عن أكل المرى فقال : ذبحت الشمس سكر الخمر ، فنحن نأكل ، لا نرى به بأسا . قال أبو موسى في « ذيل الغريب » : عبر عن قوة الملح والشمس وغلبتهما على الخمر وإزالتها طعمها ورائحتها بالذبح ، وإنما ذكر النينان دون الملح لأن المقصود من ذلك يحصل بدونه ، ولم يرد أن النينان وحدها هى التي خللته . قال : وكان أبو الدرداء ممن يفتي بجواز تحليل الخمر فقال : إن السمك بالآلة التي أضيفت إليه يغلب على ضراوة الخمر ويزيل شدتها ، والشمس تؤثر في تحليلها فتصير حلالا . قال : وكان أهل الريف من الشام يعجنون المرى بالخمر وربما يجعلون فيه أيضا السمك الذي يرى بالملح والأبزار مما يسمونه الصحناء ، والقصد من المرى هضم الطعام فيضيفونه إليه كل ثقيف أو حريف ليزيد في جلاء المعدة واستدعاء الطعام بحرافته . وكان أبو الدرداء وجماعة من الصحابة يأكلون هذا المرى المعمول بالخمر وأدخله البخاري في طهارة صيد البحر يريد أن السمك طاهر حلال وأن طهارته وحله يتعدى إلى غيره كالملح حتى يصير الحرام النجس بإضافتها إليه طاهرا

حلالا ، وهذا رأى من يجوز تحليل الخمر ، وهو قول أبي الدرداء وجماعة . وقال ابن الأثير في « النهاية » استعار الذبيح للإحلال فكأنه يقول : كما أن الذبيح يحل أكل المذبوحة دون الميتة فكذلك هذه الأشياء إذا وضعت في الخمر قامت مقام الذبيح فأحلها . وقال البيضاوي : يريد أنها حلت بالحوت المطروح فيها وطبخها بالشمس ، فكان ذلك كالذكاة للحيوان ، وقال غيره معنى ذبحتها أبطلت فعلها ، وذكر الحاكم في النوع العشرين من « علوم الحديث » من حديث ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع عثمان بن عفان يقول : اجتنبوا الخمر فإنها أم الخبائث . قال ابن شهاب : في هذا الحديث أن لا خير في الخمر ، وأنها إذا أفسدت لاخير فيها حتى يكون الله هو الذي يفسدها فيطيب حينئذ الخل . قال ابن وهب : سمعت مالكا يقول سمعت ابن شهاب يسئل عن خمر جعلت في قلة وجعل معها ملح وأخلط كثيرة ثم تجعل في الشمس حتى تعود مرى ، فقال ابن شهاب : شهدت قبيصة ينهى أن يجعل الخمر مرى إذا أخذ وهو خمر . قلت : وقبيصة من كبار التابعين وأبوه صحابي وولد هو في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فذكر في الصحابة لذلك ، وهذا يعارض أثر أبي الدرداء المذكور ويفسر المراد به . والنينان بنونين الأولى مكسورة بينهما تحتانية ساكنة جمع نون وهو الحوت ، والمرى بضم الميم وسكون الراء بعدها تحتانية ، وضبط في « النهاية » تبعا للصحيح بتشديد الراء نسبة الى المر وهو الطعم المشهور ، وحزم الشيخ محيي الدين بالأول ، ونقل الجواليقي في « لحن العامة » أنهم يحركون الراء والأصل بسكونها ، ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة جيش الخبط من طريقين : إحداهما رواية ابن جريج : أخبرني عمرو وهو ابن دينار أنه سمع جابرا ، وقد تقدم بسنده ومثله في المغازي ، وزاد هناك عن أبي الزبير عن جابر ، وتقدمت مشروحة مع شرح سائر الحديث . الطريق الثانية رواية سفيان عن عمرو بن دينار أيضا ، وفيه من الزيادة « وكان فينا رجل نحر ثلاث جزائر ثم ثلاث جزائر ثم نهاه أبو عبيدة ، وهذا الرجل هو قيس بن سعد بن عبادة كما تقدم إيضاحه في المغازي ، وكان اشترى الجزر من أعرابي جهني كل جزور برسة ، من تمر يوفيه إياه بالمدينة ، فلما رأى عمر ذلك — وكان في ذلك الجيش — سأل أبا عبيدة أن ينهى قيسا عن النحر ، فعزم عليه أبو عبيدة أن ينتهى عن ذلك فأطاعه ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك هناك أيضا . والمراد بقوله « جزائر » جمع جزور ، وفيه نظر فإن جزائر جزيرة والجزور إنما يجمع على جزر بضميتين ، فلعله جمع الجمع ، والغرض من إيراده هنا قصة الحوت فإنه يستفاد منها جواز أكل ميتة البحر لتصرّحه في الحديث بقوله « فالقى البحر حوتا ميتا لم ير مثله يقال له العنبر » وتقدم في المغازي أن في بعض طرقه في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل منه ، وبهذا تتم الدلالة ، وإلا فمجرد أكل الصحابة منه وهم في حالة المجاعة قد يقال إنه للاضطراب ، ولا سيما وفيه قول أبي عبيدة « ميتة » ثم قال « لابل نحن رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي سبيل الله وقد اضطررتم فكلوا » وهذه رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم ، وتقدمت للمصنف في المغازي من هذا الوجه ، لكن قال « قال أبو عبيدة كلوا » ولم يذكر بقيته . وحاصل قول أبي عبيدة أنه بناه أولا على عموم تحريم الميتة ، ثم تذكر تخصيص المضطر بإباحة أكلها إذا كان غير باغ ولاعاد ، وهم بهذه الصفة لأنهم في سبيل الله وفي طاعة رسوله وقد تبين من آخر الحديث أن جهة كونها حلالا ليست سبب الاضطراب بل كونها من صيد البحر ، ففي آخره عندهما جميعا « فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كلوا رزقا أخرجه الله ، أطعمونا إن كان معكم فأتاه بعضهم بعضو فأكله » فتبين لهم أنه حلال مطلقا . وبالحق في البيان بأكله منها لأنه لم يكن مضطرا ، فيستفاد منه إباحة ميتة البحر سواء مات بنفسه أو مات بالاصطياد ، وهو قول الجمهور . وعن الحنفية يكره ، وفرقوا

بين مالفظه فمات وبين مامات فيه من غير آفة ، وتمسكوا بحديث أبي الزبير عن جابر « ما ألقاه البحر أو حزر عنه فكلوه ، وما مات فيه فطفأ فلا تأكلوه » أخرجه أبو داود مرفوعاً من رواية يحيى بن سليم الطائفي عن أبي الزبير عن جابر ثم قال : رواه الثوري وأيوب وغيرهما عن أبي الزبير هذا الحديث موقوفاً . وقد أسند من وجه ضعيف عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً ، وقال الترمذی : سألت البخاري عنه فقال ليس بمحفوظ ، وروى عن جابر خلافة اهـ . ويحيى بن سليم صدوق وصفوه بسوء الحفظ . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال يعقوب بن سفيان : إذا حدث من كتابه فحديثه حسن ، وإذا حدث حفظاً يعرف وينكر . وقال أبو حازم : لم يكن بالحافظ . وقال ابن حبان في الثقات : كان يخطئ ، وقد توبع على رفعه . وأخرجه الدارقطني من رواية أبي أحمد الزبيري عن الثوري مرفوعاً لكن قال : خالفه وكيع وغيره فوقفوه عن الثوري وهو الصواب ، وروى عن ابن أبي ذئب وإسماعيل بن أمية مرفوعاً ولا يصح والصحيح موقوف ، وإذا لم يصح إلا موقوفاً فقد عارضه قول أبي بكر وغيره ، والقياس يقتضي حله ، لأنه سمك لو مات في البر لأكل بغير تذكية ، ولو نضب عنه الماء أو قتله سمكة أخرى فمات لأكل ، فكذلك إذا مات وهو في البحر . ويستفاد من قوله « أكلنا منه نصف شهر » جواز أكل اللحم ولو أنتن ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أكل منه بعد ذلك ، واللحم لا يبقى غالباً بلا نتن في هذه المدة لاسيما في الحجاز مع شدة الحر ، لكن يحتمل أن يكونوا ملحوه وقددوه فلم يدخله نتن ، وقد تقدم قريباً قول النووي : إن النهي عن أكل اللحم إذا أنتن للتنزيه إلا أن خيف منه الضرر فيحرم ، وهذا الجواب على مذهبه ، ولكن المالكية حملوه على التحريم مطلقاً . وهو الظاهر والله أعلم . ويأتي في الطائي نظير ما قاله في النتن إذا خشى منه الضرر ، وفيه جواز أكل حيوان البحر مطلقاً لأنه لم يكن عند الصحابة نص يخص العنبر وقد أكلوا منه ، كذا قال بعضهم ، ويخشد فيه أنهم أولاً إنما أقدموا عليه بطريق الاضطرار ، وبجواب بأنهم أقدموا عليه مطلقاً من حيث كونه صيد البحر ثم توقفوا من حيث كونه ميتة ، فدل على إباحة الإقدام على أكل ما صيد من البحر ، وبين لهم الشارع آخر أن ميتته أيضاً حلال ، ولم يفرق بين طاف ولا غيره . واحتج بعض المالكية بأنهم أقاموا يأكلون منه أياماً ، فلو كانوا أكلوا منه على أنه ميتة بطريق الاضطرار ماداموا عليه ، لأن المضطر إذا أكل الميتة يأكل منها بحسب الحاجة ثم ينتقل لطلب المباح غيرها ، وجمع بعض العلماء بين مختلف الأخبار في ذلك بحمل النهي على كراهة التنزيه وماعداً ذلك على الجواز ، ولا خلاف بين العلماء في حل السمك على اختلاف أنواعه ، وإنما اختلف فيما كان على صورة حيوان البر كالآدمي والكلب والخنزير والثعبان ، فعند الحنفية — وهو قول الشافعية — يحرم ماعداً السمك ، واحتجوا عليه بهذا الحديث ، فإن الحوت المذكور لا يسمى سمكاً . وفيه نظر ، فإن الخبر ورد في الحوت نصاً ، وعن الشافعية الحل مطلقاً على الأصح المنصوص . وهو مذهب المالكية إلا الخنزير

في رواية ، وحجتهم قوله تعالى ﴿ أحل لكم صيد البحر ﴾ وحديث « هو الطهور مأوه ، الحل ميتة » أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم ، وعن الشافعية ما يؤكل نظيره في البر لحلال ومالا فلا ، واستثنوا على الأصح ما يعيش في البحر والبر وهو نوعان : النوع الأول ماورد في منع أكله شيء يخصه كالضفدع ، وكذا استثناه أحمد للنهي عن قتله ورد ذلك من حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي أخرجه أبو داود والنسائي وصححه والحاكم ، وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن أبي عاصم ، وآخر عن عبد الله بن عمر ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » وزاد : فإن نقيقتها تسبيح . وذكر الأطباء أن الضفدع نوعان بري وبحري ، فالبري يقتل آكله والبحري يضره . ومن المستثنى أيضاً التمساح لكونه يعدو بناه . وعند أحمد فيه رواية ، ومثله

القرش في البحر الملح خلافا لما أفتى به المحب الطبري ، والثعبان والعقرب والسرطان والسلحفاة للاستخبات والضرر اللاحق من السم ، ودنيلس قيل إن أصله السرطان فإن ثبت حرم . النوع الثاني ما لم يرد فيه مانع فيحل لكن بشرط التذكية ، كالْبَطْ وطير الماء والله أعلم .

( تنبيه ) : وقع في أواخر صحيح مسلم في الحديث الطويل من طريق الوليد بن عباد بن الصامت أنهم « دخلوا على جابر فأروه يصلي في ثوب » الحديث وفيه قصة النخامة في المسجد ، وفيه أنهم خرجوا في غزاة بطن بواط ، وفيه قصة الخوض ، وفيه قيام المأمومين خلف الإمام كل ذلك مطول ، وفيه قال « سرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قوت كل رجل منا ثمرة كل يوم فكان يمسحها وكنا نختبط بقسئنا ونأكل ، وسرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزلنا واديا أفيح » فذكر قصة الشجرتين اللتين التقتا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم حتى تستر بهما عند قضاء الحاجة ، وفيه قصة القبرين اللذين غرس في كل منهما غصنا ، وفيه « فأتينا العسكر فقال : يا جابر ناد الوضوء » فذكر القصة بطولها في نبع الماء من بين أصابعه ، وفيه « وشكا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجوع ، فقال : عسى الله أن يطعمكم . فأتينا سيف البحر ، فزجر البحر زجرة فألقى دابة فأورينا على شقتها النار فاطبخنا واشتوتنا وأكلنا وشبعنا » . وذكر أنه دخل هو وجماعة في عينها ، وذكر قصة الذي دخل تحت ضلعها ما يطأطئ رأسه وهو أعظم رجل في الركب على أعظم جمل ، وظاهر سياق هذه القصة يقتضي مغايرة القصة المذكورة في هذا الباب وهي من رواية جابر أيضا ، حتى قال عبد الحق في « الجمع بين الصحيحين » : هذه واقعة أخرى غير تلك ، فإن هذه كانت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم . وما ذكره ليس بنص في ذلك لاحتمال أن تكون الفاء في قول جابر « فأتينا سيف البحر » هي الفصيحة وهي معقبة لمخدوف تقديره فأرسلنا النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي عبيدة فأتينا سيف البحر فتتحد القصتان ، وهذا هو الراجح عندي ، والأصل عدم التعدد . وما ننبه عليه هنا أيضا أن الواقدي زعم أن قصة بعث أبي عبيدة كانت في رجب سنة ثمان ، وهو عندي خطأ لأن في نفس الخبر الصحيح أنهم خرجوا يترصدون عير قريش وقريش في سنة ثمان كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في هدنة ، وقد نهت على ذلك في المغازي ، وجوزت أن يكون ذلك قبل الهدنة في سنة ست أو قبلها ، ثم ظهر لي الآن تقوية ذلك بقول جابر في رواية مسلم هذه أنهم خرجوا في غزاة بواط وغزاة بواط كانت في السنة الثانية من الهجرة قبل وقعة بدر ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم خرج في مائتين من أصحابه يعترض عيرا لقريش فيها أمية بن خلف فبلغ بواط ، وهي بضم الموحدة جبال لجهينة مما يلي الشام ، بينها وبين المدينة أربعة برد ، فلم يلق أحدا فرجع ، فكأنه أفرد أبا عبيدة فيمن معه يرصدون العير المذكورة . ويؤيد تقدم أمرها ما ذكر فيها من القلة والجهد ، والواقع أنهم في سنة ثمان كان حالهم اتسع بفتح خير وغيرها ، والجهد المذكور في القصة يناسب ابتداء الأمر فيرجح ما ذكرته ، والله أعلم

### باب أكل الجراد

[٥٤٩٥] ٥٢٩٦ - حدثنا أبو الوليد نا شعبة عن أبي يعفور سمعت ابن أبي أوفى يقول : غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع غزوات - أو ستا - كنا نأكل الجراد معه .

قال سفيان وأبو عوانة وإسرائيل عن أبي يعفور عن ابن أبي أوفى « سبع غزوات » .

قوله ( باب أكل الجراد ) بفتح الجيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة والذكر والأنثى سواء كالحمامة

ويقال إنه مشتق من الجرد لأنه لا ينزل على شيء إلا جرده ، وخلقة الجراد عجيبة فيها عشرة من الحيوانات ذكر بعضها ابن الشهرزوري في قوله :

لها فخذنا بكر وساقا نعامة وقادمتا نسر وجؤجؤ ضعيف  
حبتها أفاعي الرمل بطنا وأنعمت عليها جياذ الخيل بالرأس والقم

قيل وفاته عين الفيل وعنق الثور وقرن الأيل ودنب الحية . وهو صنفان طيار ووثاب ، ويبض في الصخر فيتركه حتى يبس وينتشر فلا يمر بزرع إلا اجتاحه ، وقيل <sup>(١)</sup> . واختلف في أصله فقيل إنه نثره حوت فلذلك كان أكله بغير ذكاة ، وهذا ورد في حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه عن أنس رفعه « أن الجراد نثره حوت من البحر » ومن حديث أبي هيرة « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حج أو عمرة فاستقبلنا راجل من جراد ، فجعلنا نضرب بنعالنا وأسواطنا ، فقال : كلوه فإنه من صيد البحر » أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وسنده ضعيف ، ولو صح لكان فيه حجة لمن قال لاجزاء فيه إذا قتله المحرم ، وجمهور العلماء على خلافه ، قال ابن المنذر : لم يقل لاجزاء فيه غير أبي سعيد الخدري وعروة بن الزبير ، واختلف عن كعب الأحبار ، وإذا ثبت فيه الجزاء دل على أنه بري . وقد أجمع العلماء على جواز أكله بغير تذكية إلا أن المشهور عند المالكية اشتراط تذكيته . واختلفوا في صفتها فقيل بقطع رأسه وقيل إن وقع في قدر أو نار حل ، وقال ابن وهب أخذه ذكاته ، ووافق مطرف منهم الجمهور في أنه لا يفتقر إلى ذكاته لحديث ابن عمر « أحلت لنا ميتتان ودمان : السمك والجراد والكبد والطحال » أخرجه أحمد والدارقطني مرفوعا وقال إن الموقوف أصح ، ورجح البيهقي أيضا الموقوف إلا أنه قال إن له حكم الرفع .

**قوله ( عن أبي يعفور )** بفتح التحتانية وسكون المهملة وضم الفاء هو العبدى ، واسمه وقدان وقيل واقد ، وقال مسلم اسمه واقد ولقبه وقدان ، وهو الأكبر ، وأبو يعفور الأصغر اسمه عبد الرحمن بن عبيد ، وكلاهما ثقة من أهل الكوفة ، وليس للأكبر في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الصلاة في أبواب الركوع من صفة الصلاة ، وقد ذكرت كلام النووي فيه وجزمه بأنه الأصغر وأن الصواب أنه الأكبر ، وبذلك جزم الكلاباذي وغيره والنووي تبع في ذلك ابن العربي وغيره والذي يرجح كلام الكلاباذي جزم الترمذي بعد تخريجه بأن راوي حديث الجراد هو الذي اسمه واقد ويقال وقدان وهذا هو الأكبر ، ويؤيده أيضا أن ابن أبي حاتم جزم في ترجمة الأصغر بأنه لم يسمع من عبد الله بن أبي أوفى .

**قوله ( سبع غزوات أو ستا )** كذا للأكثر ولا إشكال فيه ، ووقع في رواية النسفى « أو ست » بغير تنوين ، ووقع في « توضيح ابن مالك ، سبع غزوات أو ثمانى » وتكلم عليه فقال : الأجود أن يقال سبع غزوات أو ثمانية بالتنوين لأن لفظ ثمان وإن كان كلفظ جوار في أن ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيهما ياء فهو يخالفه في أن جوارى جمع وثمانية ليس بجمع واللفظ بهما في الرفع والجر سواء ، ولكن تنوين ثمان تنوين صرف وتنوين جوار تنوين عوض ، وإنما يفترقان بالنصب . واستمر يتكلم على ذلك ثم قال : وفي ذكره له بلا تنوين ثلاثة أوجه أجودها أن يكون حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف ، ومثله قول الشاعر « خمس ذود أو ست عوضت منها » البيت . الوجه الثاني أن يكون المنصوب كتب بغير ألف على لغة ربيعة ، وذكر وجهها آخر يختص

بالثان ، ولم أره في شيء من طرق الحديث لا في البخاري ولا في غيره بلفظ ثمان ، فما أدري كيف وقع هذا . وهذا الشك في عدد الغزوات من شعبة ، وقد أخرجه مسلم من رواية شعبة بالشك أيضا ؛ والنسائي من روايته بلفظ الست من غير شك ، والترمذي من طريق غندر عن شعبة فقال « غزوات » ولم يذكر عددا .

**قوله ( وكنا نأكل معه الجراد )** يحتمل أن يريد بالمعية مجرد الغزو دون ما تبعه من أكل الجراد ، ويحتمل أن يريد مع أكله ، ويدل على الثاني أنه وقع في رواية أبي نعيم في الطب « ويأكل معنا » وهذا إن صح يرد على الصيمري من الشافعية في زعمه أنه صلى الله عليه وسلم عافه كما عاف الضب . ثم وقفت على مستند الصيمري وهو ما أخرجه أبو داود من حديث سلمان « سئل صلى الله عليه وسلم عن الجراد فقال : لا آكله ولا أحرمه » والصواب مرسل ، ولابن عدى في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر « أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال : لا آكله ولا أحرمه » وسئل عن الجراد فقال مثل ذلك « وهذا ليس ثابتا لأن ثابتا قال فيه النسائي ليس بثقة ، ونقل النووي الإجماع على حل أكل الجراد ، لكن فصل ابن العربي في شرح الترمذي بين جراد الحجاز وجراد الأندلس فقال في جراد الأندلس : لا يؤكل لانه ضرر محض . وهذا إن ثبت أنه يضر أكله بأن يكون فيه سمية تخصه دون غيره من جراد البلاد تعين استثناؤه والله أعلم .

**قوله ( وقال سفيان )** هو الثوري وقد وصله الدارمي عن محمد بن يوسف وهو الفريابي عن سفيان وهو الثوري ولفظه « غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع غزوات نأكل الجراد » وكذا أخرجه الترمذي من وجه آخر عن الثوري وأفاد أن سفيان بن عيينة روى هذا الحديث أيضا عن أبي يعفور لكن قال « ست غزوات » . قلت : وكذا أخرجه أحمد بن حنبل عن ابن عيينة جازما بالست ، وقال الترمذي : كذا قال ابن عيينة ست وقال غيره سبع . قلت : ودلت رواية شعبة على أن شيخهم كان يشك فيحمل على أنه جزم مرة بانسيع ثم لما طرأ عليه الشك صار يجزم بالست لأنه المتيقن ، ويؤيد هذا الحمل أن سماع سفيان بن عيينة عنه متأخر دون الثوري ومن ذكر معه ، ولكن وقع عند ابن حبان من رواية أبي الوليد شيخ البخاري فيه « سبعا أو ستا ، يشك شعبة » .

**قوله ( وأبو عوانة )** وصله مسلم عن أبي كامل عنه ولفظه مثل الثوري ، وذكره البزار من رواية يحيى بن حماد عن أبي عوانة فقال مرة عن أبي يعفور ومرة عن الشيباني ، وأشار إلى ترجيح كونه عن أبي يعفور ، وهو كذلك كما تقدم صريحا أنه عند أبي داود .

**قوله ( وإسرائيل )** وصله الطبراني من طريق عبد الله بن رجاء عنه ولفظه « سبع غزوات فكنا نأكل معه الجراد »

### باب آنية المجوس ، والميئة

٥٢٩٧ - حدثنا أبو عاصم عن حيوة بن شريح حدثني ربيعة بن يزيد الدمشقي حدثني أبو إدريس الخولاني حدثني أبو ثعلبة الحُشَني قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله ، إنا بأرض أهل الكتاب فنأكل في آنيتهم ، وبأرض صيد أصيد بقوسي ، وأصيد بكليبي المعلم ، وبكليبي الذي ليس بمعلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أما ما ذكرت أنكم بأرض أهل الكتاب فلا تأكلوا في آنيتهم إلا أن لا تجدوا بدا ، فإن لم تجدوا بدا فاغسلوا واكلوا . وأما ما ذكرت أنكم بأرض صيد ، فما صيدت بقوسك فاذكر اسم الله وكل . وما صيدت

بكلمك المعلم فاذكر اسم الله وكل . وما صِدَّتْ بكلمك الذي ليس بمعلم فأدر كَتَّ ذكاته فكله .

[٥٤٩٧] ٥٢٩٨ - حدثنا المكيُّ بن إبراهيم نا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال : لما أمسوا يومَ فتحوا خيبر - أوقدوا النيرانَ ، قال النبيُّ صلى الله عليه : « على ما أوقدتم هذه النيران ؟ » قالوا : لحوم الحُمُرِ الإنسيَّة قال : « أهريقوا ما فيها ، واكسروا قدورها » . فقام رجلٌ من القوم فقال : نهريقُ ما فيها ، ونغسلها . فقال النبيُّ صلى الله عليه : « أو ذاك » .

**قوله ( باب آنية المجوس )** قال ابن التين : كذا ترجم وأتى بحديث أبي ثعلبة وفيه ذكر أهل الكتاب فلعلة يرى أنهم أهل كتاب ، وقال ابن المنير : ترجم للمجوس والأحاديث في أهل الكتاب لأنه بنى على أن المجذور منهما واحد وهو عدم توقيهم النجاسات . وقال الكرماني : أو حكمه على أحدهما بالقياس على الآخر ، أو باعتبار أن المجوس يزعمون أنهم أهل كتاب . قلت : وأحسن من ذلك أنه أشار إلى ماورد في بعض طرق الحديث منصوصا على المجوس ، فعند الترمذي من طريق أخرى عن أبي ثعلبة « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قدور المجوس ، فقال : أنقوها غسلًا واطبخوا فيها » وفي لفظ من وجه آخر عن أبي ثعلبة « قلت إنا نمر بهذا اليهود والنصارى والمجوس فلا نجد غير آنيهم ، الحديث ، وهذه طريقة يكثر منها البخاري فما كان في سنده مقال يترجم به ثم يورد في الباب ما يؤخذ الحكم منه بطريق الإلحاق ونحوه ، والحكم في آنية المجوس لا يختلف مع الحكم في آنية أهل الكتاب لأن العلة إن كانت لكونهم تحمل ذبائحهم كأهل الكتاب فلا إشكال ، أو لا تحمل كما سيأتي البحث فيه بعد أبواب فتكون الآنية التي يطبخون فيها ذبائحهم ويغرفون قد تنجست بملاقاة الميتة ، فأهل الكتاب كذلك باعتبار أنهم لا يتدينون باجتنب النجاسة وبأنهم يطبخون فيها الخنزير ويضعون فيها الخمر وغيرها ، ويؤيد الثاني ما أخرجه أبو داود والبخاري عن جابر « كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنصيب من آنية المشركين فنستمتع بها فلا يعيب ذلك علينا » لفظ أبي داود ، وفي رواية البخاري « فنغسلها ونأكل فيها » .

**قوله ( والميتة )** قال ابن المنير : نبه بذكر الميتة على أن الحُمُر لما كانت محرمة لم تؤثر فيها الذكاة فكانت ميتة ، ولذلك أمر بغسل الآنية منها . ثم أورد حديث أبي ثعلبة عن أبي عاصم عاليا وساقه على لفظه ، وقد تقدم شرحه قبل ، ثم حديث سلمة بن الأكوع في الحمر الأهلية أورده عاليا وهو من ثلاثاته ، وسيأتي شرحه بعد ثلاثة عشر بابا .

## باب التسمية على الذبيحة ، ومن ترك مُتعمداً

قال ابن عباس : مَنْ نَسِيَ فلا بأس . وقال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ والناسي لا يُسَمَّى فاسقاً . وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ ﴾ .

[٥٤٩٨] ٥٢٩٩ - حدثنا موسى بن إسماعيل نا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاع بن رافع عن جده رافع بن خديج قال : كنا مع النبيِّ صلى الله عليه بذِي الحليفة ، فأصاب الناس جوعٌ ، فأصبنا إبلًا وغنمًا - وكان النبي صلى الله عليه في أخريات الناس - فَعَجَلُوا فَتَصَبَّوْا الْقُدُورَ ، فدفع النبيُّ صلى الله عليه

إليهم، فأمر بالقُدور فأكفنت، ثم قسم فعدل : عشرةً من الغنم ببيعير، فندَّ منها بيعير، وكان في القوم خيلٌ يسيرة، فطلبوه فأعياهم، فأهوى إليه رجلٌ يسهم فحبسه الله عزَّ وجلَّ، فقال النبيُّ صلى الله عليه : «إنَّ لهذه البهائم أوابدَ كأوابدِ الوحش، فما ندَّ عليكم فاصنعوا به هكذا». قال : وقال جدِّي : إنا لنرجو - أو نخافُ - أن نلقى العدوَّ غدًا وليس معنا مدى، أفندبحُ بالقَصَبِ؟ قال : «ما أنهرَ الدَّمَّ وذُكِرَ اسمُ الله فكل، ليس السنُّ والظفرُ. وسأخبرك عنه : أما السنُّ عظم، وأما الظفرُ فمدى الحبشة».

**قوله ( باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمدا )** كذا للجميع ووقع في بعض الشروح هنا « كتاب الذبائح » وهو خطأ لأنه ترجم أولاً كتاب الصيد والذبائح أو كتاب الذبائح والصيد فلا يحتاج إلى تكرار ، وأشار بقوله متعمدا إلى ترجيح التفرقة بين المتعمد لترك التسمية فلا تحل تذكيته ومن نسي فتحل ، لأنه استظهر لذلك بقول ابن عباس وبما ذكر بعده من قوله تعالى ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ ثم قال « والناسي لا يسمى فاسقا » يشير إلى قوله تعالى في الآية ﴿ وإنه لفسق ﴾ فاستنبط منها أن الوصف للعائد فيختص الحكم به ، والتفرقة بين الناسي والعائد في الذبيحة قول أحمد وطائفة وقواه الغزالي في « الإحياء » محتجا بأن ظاهر الآية الإيجاب مطلقا وكذلك الأخبار ، وأن الأخبار الدالة على الرخصة تحتل التعميم وتحتل الاختصاص بالناسي فكان حمله عليه أولى لتجرى الأدلة كلها على ظاهرها ويعذر الناسي دون العائد .

**قوله ( وقال ابن عباس : من نسي فلا بأس )** وصله الدارقطني من طريق شعبة عن مغيرة عن إبراهيم في المسلم يذبح ونسي التسمية قال : لا بأس به . وبه عن شعبة عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء حدثني ( ع ) عن ابن عباس أنه لم ير به بأسا ، وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عيينة بهذا الإسناد فقال في سنده عن ( ع ) يعني عكرمة عن ابن عباس فيمن ذبح ونسي التسمية فقال : المسلم فيه اسم الله وإن لم يذكر التسمية ، وسنده صحيح ، وهو موقوف . وذكره ماثق بلاغا عن ابن عباس ، وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعا . وأما قول المصنف وقوله تعالى ﴿ وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ﴾ فكأنه يشير بذلك إلى الزجر عن الاحتجاج لجواز ترك التسمية بتأويل الآية وحملها على غير ظاهرها لئلا يكون ذلك من وسوسة الشيطان ليصد عن ذكر الله تعالى ، وكأنه لمح بما أخرجه أبو داود وابن ماجه والطبري بسند صحيح عن ابن عباس في قوله ﴿ وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوك ﴾ قال « كانوا يقولون ما ذكر عليه اسم الله فلا تأكلوه وما لم يذكر عليه اسم الله فكلوه ، قال الله تعالى : ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » وأخرج أبو داود والطبري أيضا من وجه آخر عن ابن عباس قال « جاءت اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : تأكل مما قتلنا ولا تأكل مما قتله الله ؟ فنزلت : ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه إلى آخر الآية . وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه وساق إلى قوله ﴿ لمشركون ﴾ إن أطعموهم فيما نهيتكم عنه ، ومن طريق معمر عن قتادة في هذه الآية ﴿ وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوك ﴾ قال جادلهم المشركون في الذبيحة فذكر نحوه ، ومن طريق أسباط عن السدي نحوه ، ومن طريق ابن جريج قلت لعطاء : ما قوله ﴿ فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ﴾ ؟ قال : يأمركم بذكر اسمه على الطعام والشراب والذبح ، قلت : فما قوله ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ قال ينهي عن ذبائح كانت في الجاهلية على الأوثان . قال الطبري : من قال إن ما ذبحه المسلم فنسي أن يذكر اسم الله عليه لا يحل فهو قول بعيد من الصواب لشذوذه وخروجه عما عليه الجماعة ،



قال : وأما قوله ﴿ وإنه لفسق ﴾ فإنه يعنى أن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه من الميتة وما أهل به لغير الله فسق ، ولم يحك الطبري عن أحد خلاف ذلك . وقد استشكل بعض المتأخرين كون قوله ﴿ وإنه لفسق ﴾ منسوقاً على ما قبله ، لأن الجملة الأولى طلبية وهذه خبرية وهذا غير سائق ، ورد هذا القول بأن سيبويه ومن تبعه من المحققين يجيزون ذلك ، ولهم شواهد كثيرة ، وادعى المانع أن الجملة مستأنفة ، ومنهم من قال الجملة حالية أى لا تأكلوه والحال أنه فسق أى لا تأكلوه في حال كونه فسقاً ، والمراد بالفسق قد بين في قوله تعالى في الآية الأخرى ﴿ أو فسقاً أهل لغير الله به ﴾ فرجع الزجر إلى النهى عن أكل ما ذبح لغير الله ، فليست الآية صريحة في فسق من أكل ما ذبح بغير تسمية اهـ ، ولعل هذا القدر هو الذي حذرت منه الآية ، وقد نوزع المذكور فيما حمل عليه الآية ومنع ما ادعاه من كون الآية مجملة والأخرى مبينة لأن ثم شروطاً ليست هنا .

**قوله ( عن سعيد بن مسروق )** هو الثوري والد سفيان ، ومدار هذا الحديث في الصحيحين عليه .

**قوله ( عن عباية )** بفتح المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الألف تحتانية .

**قوله ( عن جده رافع بن خديج )** كذا قال أكثر أصحاب سعيد بن مسروق عنه كما سيأتي في آخر كتاب الصيد والذبائح . وقال أبو الأحوص « عن سعيد عن عباية عن أبيه عن جده » وليس لرفاعة بن رافع ذكر في كتب الأقدمين ممن صنف في الرجال ، وإنما ذكروا ولده عباية بن رفاعة . نعم ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال : إنه يكنى أبا خديج ، وتابع أبا الأحوص على زيادته في الإسناد حسان بن إبراهيم الكرماني عن سعيد بن مسروق أخرجه البيهقي من طريقه ، وهكذا رواه ليث بن أبي سليم عن أبي سليم عن عباية عن أبيه عن جده ، قاله الدارقطني في « العلل » ، قال : وكذا قال مبارك بن سعيد الثوري عن أبيه ، وتعقب بأن الطبراني أخرجه من طريق مبارك فلم يقل في الإسناد عن أبيه ، فلعله اختلف على المبارك فيه فإن الدارقطني لا يتكلم في هذا الفن جزافاً ، ورواية ليث بن أبي سليم عند الطبراني ، وقد أغفل الدارقطني ذكر طريق حسان بن إبراهيم ، قال الجياني : روى البخاري حديث رافع من طريق أبي الأحوص فقال « عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رافع عن أبيه عن جده » هكذا عند أكثر الرواة ، وسقط قوله « عن أبيه » في رواية أبي علي بن السكن عند الفربري وحده وأظنه من إصلاح ابن السكن فإن أبي شيبه أخرجه عن أبي الأحوص بإثبات قوله « عن أبيه » ثم قال أبو بكر : لم يقل أحد في هذا السند عن أبيه غير أبي الأحوص اهـ . وقد قدمت في « باب التسمية على الذبيحة » ذكر من تابع أبا الأحوص على ذلك . ثم نقل الجياني عن عبد الغني بن سعيد حافظ مصر أنه قال : خرج البخاري هذا الحديث عن مسدد عن أبي الأحوص على الصواب ، يعنى بإسقاط « عن أبيه » ، قال : وهو أصل يعمل به من بعد البخاري إذا وقع في الحديث خطأ لا يعول عليه ، قال : وإنما يحسن هذا في النقص دون الزيادة فيحذف الخطأ ، قال الجياني : وإنما تكلم عبد الغني على ما وقع في رواية ابن السكن ظناً منه أنه من عمل البخاري ، وليس كذلك لما بينا أن الأكثر زووه عن البخاري بإثبات قوله « عن أبيه » .

**قوله ( كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة )** زاد سفيان الثوري عن أبيه « من تهامة » تقدمت في الشركة ، وذو الحليفة هذا مكان غير ميقات المدينة ، لأن الميقات في طريق الذهاب من المدينة ومن الشام إلى مكة ، وهذه بالقرب من ذات عرق بين الطائف ومكة ، كذا جزم به أبو بكر الحازمي وياقوت ، ووقع للقباسي أنها الميقات المشهور وكذا ذكر النووي قالوا : وكان ذلك عند رجوعهم من الطائف سنة ثمان . وتهامة اسم لكل

مانزل من بلاد الحجاز ، سميت بذلت من التهم بفتح المثناة والهاء وهو شدة الحر وركود الريح وقيل تغير الهواء .  
**قوله ( فأصاب الناس جوع )** كأن الله حالي قال هذا ممهدا لعذرهم في ذبحهم الإبل والغنم التي أصابوا .  
**قوله ( فأصبنا إبلًا وغنًا )** في رواية أبي الأحوص « وتقدم سرعان الناس فأصابوا من المغنم » ووقع في رواية الثوري الآتية بعد أبواب « فأصبنا نهب إبل وغنم » .

**قوله ( وكان النبي صلى الله عليه وسلم في أخريات الناس )** أخريات جمع أخرى ، وفي رواية أبي الأحوص « في آخر الناس » ، وكان صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك صونا للعسكر وحفظا ، لأنه لو تقدمهم لخشى أن ينقطع الضعيف منهم دونه ، وكان حرصهم على مرافقته شديدا فيلزم من سيره في مقام الساقة صون الضعفاء لوجود من يتأخر معه قصدا من الأقوياء .

**قوله ( فعجلوا فنصبوا القدور )** يعنى من الجوع الذي كان بهم ، فاستعجلوا فذبحوا الذي غنموه ووضعوه في القدور ، ووقع في رواية داود بن عيسى عن سعيد بن مسروق « فانطلق ناس من سرعان الناس فذبحوا ونصبوا قدورهم قبل أن يقسم » وقد تقدم في الشركة من رواية على بن الحكم عن أبي عوانة « فعجلوا وذبحوا ونصبوا القدور » وفي رواية الثوري « فأغلوا القدور » أى أوقدوا النار تحتها حتى غلت ، وفي رواية زائدة عن عمر بن سعيد عند أبي نعيم في « المستخرج على مسلم » وساق مسلم إسنادها « فعجل أولهم فذبحوا ونصبوا القدور » .

**قوله ( فدفع النبي صلى الله عليه وسلم إليهم )** دفع بضم أوله على البناء للمجهول ، والمعنى أنه وصل إليهم ، ووقع في رواية زائدة عن سعيد بن مسروق « فأنتهى إليهم » أخرجه الطبراني .

**قوله ( فأمر بالقدور فأكفئت )** بضم الهمزة وسكون الكاف أى قلبت وأفرغ مافيها ، وقد اختلف في هذا المكان في شيئين : أحدهما سبب الإراقة ، والثاني هل أتلف اللحم أم لا؟ فأما الأول فقال عياض : كانوا انتهوا إلى دار الإسلام والمحل الذي لا يجوز فيه الأكل من مال الغنيمة المشتركة إلا بعد القسمة ، وأن محل جواز ذلك قبل القسمة إنما هو ماداموا في دار الحرب ، قال : ويحتمل أن سبب ذلك كونهم انتهبوا ، ولم يأخذوها باعتدال وعلى قدر الحاجة . قال : وقد وقع في حديث آخر ما يدل لذلك ، يشير إلى ما أخرجه أبو داود من طريق عاصم بن كليب عن أبيه وله صحبة عن رجل من الأنصار قال « أصاب الناس مجاعة شديدة وجهد فأصابوا غنما فأنتهبوا ، فإن قدورنا لتغلي بها إذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرسه فأكفأ قدورنا بقوسه ، ثم جعل يرمي اللحم بالتراب ، ثم قال : إن النهبة ليست بأحل من الميتة » اهـ . وهذا يدل على أنه عملهم من أجل استعجالهم بنقيض قصدهم كما عومل القاتل بمنع الميراث . وأما الثاني فقال النووي : المأمور به من إراقة القدور إنما هو إتلاف المرق عقوبة لهم ، وأما اللحم فلم يتلفوه بل يحمل على أنه جمع ورد إلى المغنم ، ولا يظن أنه أمر بإتلافه مع أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن إضاعة المال وهذا من مال الغنائم ، وأيضا فالجناية بطبخه لم تقع من جميع مستحقي الغنيمة فإن منهم من لم يطبخ ومنهم المستحقون للخمس فإن قيل لم ينقل أنهم حملوا اللحم إلى المغنم قلنا : ولم ينقل أنهم أحرقوه أو أتلّفوه ، فيجب تأويله على وفق القواعد اهـ . ويرد عليه حديث أبي داود فإنه جيد الإسناد وترك تسمية الصحابي لا يضر ، ورجال الإسناد على شرط مسلم ، ولا يقال لا يلزم من تريب اللحم إتلافه لإمكان تداركه بالغسل ، لأن السياق يشير بأنه أريد المبالغة في الزجر عن ذلك الفعل ، فلو كان بصدد أن ينتفع به بعد ذلك لم

يكن فيه كبير زجر ، لأن الذي يخلص الواحد منهم نزر يسير فكان إفسادها عليهم مع تعلق قلوبهم بها وحاجتهم إليها وشهوتهم لها أبلغ في الزجر . وأبعد المهلب فقال : إنما عاقبهم لأنهم استعجلوا وتركوه في آخر القوم متعرضاً لمن يقصده من عدو ونحوه ، وتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم كان مختاراً لذلك كما تقدم تقريره ، ولا معنى للحمل على الظن مع ورود النص بالسبب . وقال الإسماعيلي : أمره صلى الله عليه وسلم بإكفاء القدور يجوز أن يكون من أجل أن ذبح من لا يملك الشيء كله لا يكون مذكياً ، ويجوز أن يكون من أجل أنهم تعجلوا إلى الاختصاص بالشيء دون بقية من يستحقه من قبل أن يقسم ويخرج منه الخمس ، فعاقبهم بالمنع من تناول ما سبقوا إليه زجراً لهم عن معاودة مثله ، ثم رجح الثاني وزيف الأول بأنه لو كان كذلك لم يحل أكل البعير الناد الذي رماه أحدهم بسهم ، إذ لم يأذن لهم الكل في رميه ، مع أن رميه ذكاة له كما نص عليه في نفس حديث الباب اهـ ملخصاً . وقد جنح البخاري إلى المعنى الأول وترجم عليه كما سيأتي في أواخر أبواب الأضاحي ، ويمكن الجواب عما ألزمه به الإسماعيلي من قصة البعير بأن يكون الرامي رمى بخضرة النبي صلى الله عليه وسلم والجماعة فأقروه ، فدل سكوتهم على رضاهم بخلاف ما ذبحه أولئك قبل أن يأتي النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه ، فافترقا ، والله أعلم .

**قوله ( ثم قسم فعدل عشرة من الغنم ببعير )** في رواية (١) وهذا محمول على أن هذا كان قيمة الغنم إذ ذاك ، فلعل الإبل كانت قليلة أو نفيسة والغنم كانت كثيرة أو هزيلة بحيث كانت قيمة البعير عشر شياه ، ولا يخالف ذلك القاعدة في الأضاحي من أن البعير يجزئ عن سبع شياه ، لأن ذلك هو الغالب في قيمة الشاة والبعير المعتدلين ، وأما هذه القسمة فكانت واقعة عين فيحتمل أن يكون التعديل لما ذكر من نفاسة الإبل دون الغنم ، وحديث جابر عند مسلم صريح في الحكم حيث قال فيه « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة » والبدنة تطلق على الناقة والبقرة ، وأما حديث ابن عباس « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فحضر الأضاحي فاشتركتنا في البقرة تسعة وفي البدنة عشرة » فحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وعرضه بخديث رافع بن خديج هذا . والذي يتحرر في هذا أن الأصل أن البعير بسبعة مالم يعرض عارض من نفاسة ونحوها فيتغير الحكم بحسب ذلك ، وبهذا تجتمع الأخبار الواردة في ذلك . ثم الذي يظهر من القسمة المذكورة أنها وقعت فيما عدا ما طبخ وأريق من الإبل والغنم التي كانوا غنموها ، ويحتمل — إن كانت الواقعة تعددت — أن تكون القصة التي ذكرها ابن عباس أتلف فيها اللحم لكونه كان قطع للطبخ والقصة التي في حديث رافع طبخت الشياه صحاحاً مثلاً فلما أريق مرقها ضمت إلى المغنم لتقسم ثم يطبخها من وقعت في سهمه ، ولعل هذا هو النكتة في انخطاط قيمة الشياه عن العادة ، والله أعلم .

**قوله ( فند )** بفتح النون وتشديد الدال أى هرب نافراً .

**قوله ( منها )** أى من الإبل المقسومة .

**قوله ( وكان في القوم خيل يسيرة )** فيه تمهيد لعذرهم في كون البعير الذي نذّ أعبيهم ولم يقدرُوا على تحصيله ، فكأنه يقول : لو كان فيهم خيول كثيرة لأمكنهم أن يحيطوا به فيأخذوه . ووقع في رواية أبي الأحوص « ولم يكن معهم خيل » أى كثيرة أو شديدة الجرى ، فيكون النفي لصفة في الخيل لا لأصل الخيل جمعاً بين الروایتين .

(١) بياض بالأصل .

قوله ( فطلبوه فأعياهم ) أى أتعبهم ولم يقدروا على تحصيله .

قوله ( فأهوى إليه رجل ) أى قصد نحوه ورماه ، ولم أقف على اسم هذا الرامي .

قوله ( فحبسه الله ) أى أصابه السهم فوقف .

قوله ( إن لهذه البهائم ) في رواية الثوري وشعبة المذكورتين بعد « إن لهذه الإبل » قال بعض شراح المصاييح : هذه « اللام » تفيد معنى « من » لأن البعضية تستفاد من اسم إن لكونه نكرة .

قوله ( أوأيد ) جمع آيدة بالمد وكسر الموحدة أى غريبة ، يقال جاء فلان بآيدة أى بكلمة أو فعلة منفرة ، يقال أبدت بفتح الموحدة تأبد بضمها ويجوز الكسر أبودا ، ويقال تأبدت أى توحشت ، والمراد أن لها توحشا .

قوله ( فما ند عليكم منها فاصنعوا به هكذا ) في رواية الثوري « فما غلبكم منها » وفي رواية أبي الأحوص « فما فعل منها هذا فافعلوا مثل هذا » زاد عمر بن سعيد بن مسروق عن أبيه « فاصنعوا به ذلك وكلوه » أخرجه الطبراني ، وفيه جواز أكل ما رمى بالسهم فخرج في أى موضع كان من جسده ، بشرط أن يكون وحشيا أو متوحشا ، وسيأتي البحث فيه بعد ثمانية أبواب .

قوله ( وقال جدى ) زاد عبد الرزاق عن الثوري في روايته « يارسول الله » وهذا صورته مرسل ، فإن عباية ابن رفاعة لم يدرك زمان القول ، وظاهر سائر الروايات أن عباية نقل ذلك عن جده ، ففي رواية شعبة عن جده أنه قال « يارسول الله » وفي رواية عمر بن عبيد الآتية أيضا « قال قلت يارسول الله » وفي رواية أبي الأحوص « قلت يارسول الله » .

قوله ( إنا نلجئ أو نخاف ) هو شك من الراوي ، وفي التعبير بالرجاء إشارة إلى حرصهم على لقاء العدو لما يرجونه من فضل الشهادة أو الغنيمة ، وبالخوف إشارة إلى أنهم لا يحبون أن يهجم عليهم العدو بغتة ، ووقع في رواية أبي الأحوص « إنا نلقى العدو غدا » بالجزم ، ولعله عرف ذلك بخبر من صدقه أو بالقرائن ، وفي رواية يزيد ابن هارون عن الثوري عند أبي نعيم في المستخرج على مسلم « إنا نلقى العدو غدا وإنا نرجو » كذا بحذف متعلق الرجاء ، ولعل مراده الغنيمة .

قوله ( وليست معنا مدى ) بضم أوله — مخفف مقصور — جمع مدية بسكون الدال بعدها تحتانية وهي السكين ، سميت بذلك لأنها تقطع مدى الحيوان أى عمره ، والرابط بين قوله « نلقى العدو وليست معنا مدى » يحتمل أن يكون مراده أنهم إذا لقوا العدو صاروا بصدد أن يغنموا منهم ما يذبحونه ، ويحتمل أن يكون مراده أنهم يحتاجون إلى ذبح ما يأكلونه ليتقوا به على العدو إذا لقوه ، ويؤيده ما تقدم من قسمة الغنم والإبل بينهم فكان معهم ما يذبحونه ، وكرهوا أن يذبحوا بسيوفهم لئلا يضر ذلك بجدها والحاجة ماسة له . فسأل عن الذي يمزى في الذبح غير السكين والسيف ، وهذا وجه الحصر في المدية والقصب ونحوه مع إمكان ما في معنى المدية وهو السيف . وقد وقع في حديث غير هذا « إنكم لاقو العدو غدا والفطر أقوى لكم » فندبهم إلى الفطر ليتقوا .

قوله ( أفنذب بالقصب ) ؟ يأتي البحث فيه بعد باين .

قوله ( ما أنهر الدم ) أى أساله وصبه بكثرة ، شبه بجري الماء في النهر . قال عياض : هذا هو المشهور في

الروايات بالراء ، وذكره أبو ذر الخشنى بالزأى وقال : النهر بمعنى الرفع وهو غريب ، و « ما » موصولة في موضع رفع بالابتداء وخبرها « فكلوا » والتقدير ما أنهر الدم فهو حلال فكلوا ، ويحتمل أن تكون شرطية ، ووقع في رواية أبي إسحق عن الثوري « كل ما أنهر الدم ذكاة » و « ما » في هذا موصوفة .

**قوله ( وذكر اسم الله )** هكذا وقع هنا ، وكذا هو عند مسلم بحذف قوله « عليه » وثبتت هذه اللفظة في هذا الحديث عند المصنف في الشركة ، وكلام النووي في « شرح مسلم » يوهم أنها ليست في البخاري إذ قال : هكذا هو في النسخ كلها يعنى من مسلم وفيه محذوف أى ذكر اسم الله عليه أو معه ، ووقع في رواية أبي داود وغيره « وذكر اسم الله عليه » اهـ فكأنه لما لم يرها في الذبائح من البخاري أيضا عزاها لأبي داود ، إذ لو استحضرها من البخاري ماعدل عن التصريح بذكرها فيه اشتراط التسمية ، لأنه علق الإذن بمجموع الأمرين وهما الإنهار والتسمية ، والمعلق على شيئين لا يكفي فيه إلا باجتماعهما وينتفي بانتهاء أحدهما ، وقد تقدم البحث في اشتراط التسمية أول الباب ، ويأتي أيضا قريبا .

**قوله ( ليس السن والظفر )** بالنصب على الاستثناء بليس ، ويجوز الرفع أى ليس السن والظفر مباحا أو مجزئا . ووقع في رواية أبي الأخص « ما لم يكن سن أو ظفر » وفي رواية عمر بن عبيد « غير السن والظفر » ، وفي رواية داود بن عيسى « إلا سنا أو ظفرا » .

**قوله ( وسأحدثكم عن ذلك )** في رواية غير أبي ذر « وسأخبركم » وسيأتي البحث فيه وهل هو من جملة المرفوع أو مدرج في « باب إذا أصاب قوم غنيمة » قبيل كتاب الأضاحي .

**قوله ( أما السن فعظم )** قال البيضاوي : هو قياس حذفته منه المقدمة الثانية لشهرتها عندهم ، والتقدير أما السن فعظم ، وكل عظم لا يحل الذبح به ، وطوى النتيجة لدلالة الاستثناء عليها . وقال ابن الصلاح في « مشكل الوسيط » هذا يدل على أنه عليه الصلاة والسلام كان قد قرر كون الذكاة لا تحصل بالعظم فلذلك اقتصر على قوله « فعظم » ، قال : ولم أر بعد البحث من نقل للمنع من الذبح بالعظم معنى يعقل ، وكذا وقع في كلام ابن عبد السلام . ، وقال النووي : معنى الحديث لا تذبحوا بالعظام فإنها تنجس بالدم وقد نهيتكم عن تنجيسها لأنها زاد إخوانكم من الجن اهـ ، وهو محتمل ولا يقال كان يمكن تطهيرها بعد الذبح بها لأن الاستنجاء بها كذلك ، وقد تقرر أنه لا يجزئ . وقال ابن الجوزي في « المشكل » : هذا يدل على أن الذبح بالعظم كان معهودا عندهم أنه لا يجزئ ، وقرره الشارع على ذلك وأشار إليه هنا . قلت : وسأذكر بعد بابين من حديث حذيفة ما يصلح أن يكون مستندا لذلك إن ثبت .

**قوله ( وأما الظفر فمدى الحبشة )** أى وهم كفار وقد نهيتهم عن التشبه بهم ، قاله ابن الصلاح وتبعه النووي : وقيل نهى عنهما لأن الذبح بهما تعذيب للحيوان ، ولا يقع به غالبا إلا الخنق الذي ليس هو على صورة الذبح ، وقد قالوا : إن الحبشة تدمى مذابح الشاة بالظفر حتى ترهق نفسها خنقا . واعترض على التعليل الأول بأنه لو كان كذلك لامتنع الذبح بالسكين وسائر ما يذبح به الكفار ، وأجيب بأن الذبح بالسكين هو الأصل وأما ما يلتحق بها فهو الذي يعتبر فيه التشبيه لضعفها ، ومن ثم كانوا يسألون عن جواز الذبح بغير السكين وشبهها كما سيأتي واضحا ، ثم وجدت في « المعرفة للبيهقي » من رواية حرملة عن الشافعي أنه حمل الظفر في هذا الحديث

على النوع الذي يدخل في البخور فقال : معقول في الحديث أن السن إنما يذكى بها إذا كانت منتزعة ، فأما وهي ثابتة فلو ذبح بها لكانت منخقة ، يعنى فدل على أن المراد بالسن السن المنتزعة وهذا بخلاف ما نقل عن الحنفية من جوازه بالسن المنفصلة قال : وأما الظفر فلو كان المراد به ظفر الإنسان لقال فيه ما قال في السن ، لكن الظاهر أنه أراد به الظفر الذي هو طيب من بلاد الحبشة وهو لايفري فيكون في معنى الخنق . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم تحريم التصرف في الأموال المشتركة من غير إذن ولو قلت ولو وقع الاحتياج إليها ، وفيه انقياد الصحابة لأمر النبي صلى الله عليه وسلم حتى في ترك ما بهم إليه الحاجة الشديدة . وفيه أن للإمام عقوبة الرعية بما فيه إتلاف منفعة ونحوها إذا غلبت المصلحة الشرعية ، وأن قسمة الغنيمة يجوز فيها التعديل والتقويم ، ولا يشترط قسمة كل شيء منها على حدة ، وأن ما توحش من المستأنس يعطي حكم المتوحش وبالعكس ، وجواز الذبح بما يحصل المقصود سواء كان حديدا أم لا ، وجواز عقر الحيوان النادر لمن عجز عن ذبحه كالصيد البري والمتوحش من الإنسي ويكون جميع أجزائه مذبحا فإذا أصيب فمات من الإصابة حل ، أما المقدور عليه فلا يباح إلا بالذبح أو النحر إجماعا . وفيه التنبيه على أن تحريم الميتة لبقاء دمها فيها . وفيه منع الذبح بالسن والظفر متصلا كان أو منفصلا طاهرا كان أو منتجسا ، وفرق الحنفية بين السن والظفر المتصلين فخصوا المنع بهما وأجازوه بالمنفصلين ، وفرقوا بأن المتصل يصير في معنى الخنق والمنفصل في معنى الحجر ، وجزم ابن دقيق العيد بحمل الحديث على المتصلين ثم قال : واستدل به قوم على منع الذبح بالعظم مطلقا لقوله « أما السن فعظم » فعمل منع الذبح به لكونه عظما ، والحكم يعم بعموم علته ، وقد جاء عن مالك في هذه المسألة أربع روايات ثالثها يجوز بالعظم دون السن مطلقا رابعها يجوز بهما مطلقا حكاهما ابن المنذر ، وحكى الطحاوي الجواز مطلقا عن قوم ، واحتجوا بقوله في حديث عدى بن حاتم « أمر الدم بما شئت » أخرجه أبو داود ، لكن عمومته مخصوص بالنهي الوارد صحيحا في حديث رافع عملا بالحدِيثين ، وسلك الطحاوي طريقا آخر فاحتج لمذهبه بعموم حديث عدى قال : والاستثناء في حديث رافع يقتضي تخصيص هذا العموم ، لكنه في المنزوعين غير محقق وفي غير المنزوعين محقق من حيث النظر ، وأيضا فالذبح بالمتصلين يشبه الخنق والمنزوعين يشبه الآلة المستقلة من حجر وخشب . والله أعلم

### باب ما ذُبح على النُّصب والأصنام

٥٣٠٠ - حدثنا مُعَلَّى بن أسدنا عبدُ العزيز - يعني ابن المختار - نا موسى بن عقبة أخبرني سالمُ أنه سمعَ عبدَ الله يُحدِّث عن رسول الله صلى الله عليه أنه لقيَ زيدَ بن عمرو بن نفيل بأسفلِ بلدح وذاك قبل أن ينزلَ على رسول الله صلى الله عليه الوحيُ فقدمَ إليه رسولُ الله صلى الله عليه سُفرة فيها لحم ، فأبى أن يأكلَ منها ، ثم قال : « إني لا آكلُ مما تذبحونَ على أنصابِكُم ، ولا نأكلُ إلا ما ذُكِرَ اسمُ الله عليه » . [٥٤٩٩]

قوله ( باب ما ذبح على النصب والأصنام ) النصب بضم أوله ويفتحه واحد الأنصاب ، وهي حجارة كانت تنصب حول البيت يذبح عليها باسم الأصنام ، وقيل النصب ما يعبد من دون الله ، فعلى هذا فعطف الأصنام عطف تفسيري ، والأول هو المشهور وهو اللائق بحديث الباب . ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة زيد بن عمرو بن نفيل ووقع فيه من الاختلاف نظير ما وقع في الرواية التي في أواخر المناقب ، وهو أنه وقع للأكثر « فقدم إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم سُفرة » وللكشميني « فقدم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سُفرة » وجمع ابن المنير بين هذا الاختلاف بأن القوم الذين كانوا هناك قدموا السفرة للنبي صلى الله عليه وسلم

فقدمها لزيد ، فقال زيد مخاطباً لأولئك القوم ما قال ، وقوله « سفرة لحم » في رواية أبي ذر « سفرة فيها لحم » وقد سبق شرح الحديث مستوفى في أواخر المناقب .

**باب قول النبي صلى الله عليه : « فليذبح على اسم الله »**

[٥٥٠٠] ٥٣٠١- حدثنا قتيبة نا أبو عوانة عن الأسود بن قيس عن جندب بن سفيان البجلي قال : ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه أضحية ذات يوم ، فإذا أناس قد ذبحوا ضحاياهم قبل الصلاة ، فلما انصرف زآهم النبي صلى الله عليه أنهم قد ذبحوا قبل الصلاة فقال : « من ذبح قبل الصلاة فليذبح مكانها أخرى ، ومن كان لم يذبح حتى صلينا فليذبح على اسم الله » .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم فليذبح على اسم الله )** ذكر فيه حديث جندب بن عبد الله في ذبح الضحايا قبل صلاة العيد ، وفيه اللفظ المذكور وهو يحتمل أن يكون المراد به الإذن في الذبيحة حينئذ ، أو المراد به الأمر بالتسمية على الذبيحة ، وسيأتي شرح الحديث مستوفى في كتاب الأضاحي إن شاء الله تعالى . وقد استدل به ابن المنير على اشتراط تسمية العامد دون الناسي ، ويأتي تقريره هناك إن شاء الله تعالى . ووقع في هذه الرواية « ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أضحية » بفتح أوله بمعنى الأضحية .

**باب ما أنهر الدم من القصب والمرورة والحديد**

[٥٥٠١] ٥٣٠٢- حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي نا معتمر عن عبيد الله عن نافع سمع ابن كعب بن مالك يخبر ابن عمر أن أباه أخبره أن جارية لهم كانت ترعى بسلع ، فأبصرت بشاة من غنمها موتها ، فكسرت حجراً فذبحتها . فقال لأهله : لا تأكلوا حتى آتي النبي صلى الله عليه فأسأله ، أو حتى أرسل إليه من يسأله ، فأتى النبي صلى الله عليه - أو بعث إليه - فأمر النبي صلى الله عليه بأكلها .

[٥٥٠٢] ٥٣٠٤- نا موسى نا جويرية عن نافع عن رجل من بني سلمة أخبر عبد الله أن جارية لكعب بن مالك ترعى غنماً له بالجبل الذي بالسوق وهو بسلع ، فأصيبت شاة فكسرت حجراً فذبحتها ، فذكروا للنبي صلى الله عليه فأمرهم بأكلها .

[٥٥٠٣] ٥٣٠٣- حدثنا عبدان أخبرني أبي عن شعبة عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة عن جده أنه قال : يا رسول الله ، ليس لنا مدي . فقال : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل ، ليس الظفر والسن ، أما الظفر فمدي الحبشة ، وأما السن فعظم » . وند بعير فحبسه ، فقال : « إن لهذه الإبل أوبد كأوبد الوحش ، فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا » .

**قوله ( باب ما أنهر الدم من القصب والمرورة والحديد )** أنهر أى أسال ، والمرورة حجر أبيض ، وقيل هو الذي يقدح منه النار . وأشار المصنف بذكرها إلى ماورد في بعض طرق حديث رافع ، فإن في رواية حبيب بن حبيب عن سعيد بن مسروق عند الطبراني « أفذبح بالقصب والمرورة ؟ » وفي رواية ليث بن أبي سليم عن عباية « أفذبح بالمرورة وشقة العصا ؟ » ووقع ذكر الذبح بالمرورة في حديث أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وابن ماجه من

طريق الشعبي عن محمد بن صفوان ، وفي رواية عن محمد بن صيفي قال « ذبحت أرنبين بمروة ، فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم بأكلهما » وصححه ابن حبان والحاكم ، وأخرج الطبراني في « الأوسط » من حديث حذيفة رفعه « اذبحوا بكل شيء فرى الأوداج ما خلا السن والظفر » وفي سنده عبد الله بن خراش مختلف فيه ، وله شاهد من حديث أبي أمامة نحوه ، والأشهر في رواية غير من ذكر « أفندي بالقصب » ؟ وأما الحديد فمن قوله « وليست معنا مدى » فإن فيه إشارة إلى أن الذبح بالحديد كان مقررا عندهم جوازه ، والمراد بالسؤال عن الذبح بالمروة جنس الأحجار لا خصوص المروة ، ولذلك ذكر في الباب حديث كعب بن مالك وفيه التنصيص على الذبح بالحجر .

قوله ( معتمر ) هو ابن سليمان التيمي وعبيد الله هو ابن عمر العمري .

قوله ( عن نافع سمع ابن كعب بن مالك ) جزم المزى في « الأطراف » بأنه عبد الله بن كعب ، وقد سبق مافيه في الوكالة ، وأن الذي يترجح أنه عبد الرحمن بن كعب ، وقد اختلف في هذا الحديث على نافع كما سألناه في الباب الذي بعده .

قوله ( أن جارية لهم ) لم أقف على اسمها .

قوله ( بسلع ) بفتح السين المهملة وسكون اللام وحكى فتحها وآخره مهملة : جبل معروف بالمدينة .

قوله ( فأبصرت بشاة ) في رواية غير أبي ذر « فأصيت شاة من غنمها » .

قوله ( موتا ) في رواية السرخسي والمستمل « موتها » .

قوله ( فذبحتها به ) في رواية الكشميهني « فذكتها » وسقط لغير أبي ذر « به » .

قوله ( أو حتى أرسل إليه ) هو شك من الراوي .

قوله ( عن سعيد بن مسروق ) هكذا جزم به عبدان عن أبيه عن شعبة ، ووقع في رواية غندر عن شعبة « أكبر علمي أني سمعته من سعيد بن مسروق وحديثي به سفيان يعني الثوري عنه » أخرجه النسائي ، وأخرجه أحمد عن غندر فيبين أن القدر الذي كان يشك شعبة في سماعه له من سعيد بن مسروق هو قوله « وجعل عشرا من الشاء ببعير » . قلت : ولهذه النكتة اقتصر البخاري من الحديث من رواية شعبة هذه على ماعدا قصة تعديل العشر شياء بالبعير ، إذ هو المحقق من السماع ، وقد تقدمت مباحث الحديث قريبا .

قوله ( عن عباية بن رفاع ) في رواية غير أبي ذر « عن عباية بن رافع » ورافع جد عباية وأبوه رفاعه فنسب في هذه الرواية إلى جده ولو أخذ بظاهرها لكان الحديث عن خديج والد رافع وليس كذلك ، وقوله في هذه الرواية « وند بعير فحبسه » فيه اختصار ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة بلفظ « وند بعير منها فسعوا له ، فرماه رجل بسهم فحبسه »

ب ذبيحة الأمة أو المرأة

٥٣٠٥ - حدثنا صدقة أنا عبدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن كعب بن مالك عن أبيه أن امرأة



ذبحت شاة بحجر، فسئل النبي صلى الله عليه عن ذلك، فأمر بأكلها. وقال الليث: نا نافع أنه سمع رجلاً من الأنصار يخبر عبد الله عن النبي صلى الله عليه أن جارية لكعب... بهذا.

٥٣٠٦ - حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد - أو سعد ابن معاذ - أخبره أن جارية لكعب بن مالك كانت ترعى غنماً بسلع فأصيبت شاة منها، فأدركتها فذبحتها بحجر، فسئل النبي صلى الله عليه فقال: «كلوها».

**قوله (باب ذبيحة الأمة والمرأة)** كأنه يشير إلى الرد على من منع ذلك، وقد نقل محمد بن عبد الحكم عن مالك كراهته، وفي «المدونة» جوازه، وفي وجه للشافعية يكره المرأة الأضحية، وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم النخعي أنه قال في ذبيحة المرأة والصبي: لا بأس إذا أطاق الذبيحة وحفظ التسمية، وهو قول الجمهور.

**قوله (عبدة)** هو ابن سليمان الكلبي الكوفي وافق معتمر بن سليمان التيمي البصري على روايته عن حميد الله بن عمر، وذكر الدارقطني أن غيرهما رواه عن عبيد الله فقال «عن نافع أن رجلاً من الأنصار». قلت: وكذا تقدم في الباب الذي قبله من رواية جويرية عن نافع، وكذا علقه هنا من رواية الليث عن نافع، ووصله الإسماعيلي من رواية أحمد بن يونس عن الليث به، قال الدارقطني «وكذا قال محمد بن إسحق عن نافع» وهو أشبه، وسلك الجادة قوم منهم يزيد بن هارون فقال عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر، وكذا قال مرحوم العطار عن داود العطار عن نافع، وذكر الدارقطني عن غيرهم أنهم روه كذلك، قال: ومنهم من أرسله عن نافع وهو أشبه بالصواب، وأغفل ما ذكره البخاري وأخر الباب من رواية مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ «أن جارية لكعب» وقد أورده في «الموطآت» له كذلك من حديث جماعة عن مالك، منهم محمد بن الحسن، وقال في روايته عن رجل من الأنصار معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ، وأشار إلى تفرد محمد بذلك، وقال الباقر عن رجل عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ، ومنهم ابن وهب أخرجه من طريقه كالجماعة قال: وأخرجه ابن وهب في غير الموطأ فقال «أخبرني مالك وغيره من أهل العلم عن رجل من الأنصار أن جارية لكعب بن مالك» فذكره وقال: الصواب ما في الموطأ يعني عن مالك، وأما عن غيره فيحتمل أن يكون ابن وهب أراد الليث وحمل رواية مالك على روايته، وأغرب ابن التين فقال: فيه رواية صحابي عن تابعي لأن ابن كعب تابعي وابن عمر صحابي قلت: لكن ليس في شيء من طرقه أن ابن عمر رواه عنه، وإنما فيها أن ابن كعب حدث ابن عمر بذلك فحمله عنه نافع، وأما الرواية التي فيها عن ابن عمر فقال راوينا فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر ابن كعب، وقد تقدم أنها شاذة والله أعلم. وقال الكرماني الشك من الراوي في معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ لا يقدح لأن الصحابة كلهم عدول، وهو كما قال، لكن الراوي الذي لم يسم يقدح في صحة الخبر إلا أنه قد تبين بالطريق الأخرى أن له أصلاً.

**قوله (جارية)** وفي لفظ «أمة» لا ينافي قوله في الرواية الأخرى «امرأة» لأنها أعم، فيؤخذ بقول من زاد في روايته صفة وهي كونها أمة.

**قوله (فذبحتها)** في رواية الكشميهني «فذكتها» ووقع في رواية معن بن عيسى عن مالك في «الموطأ» فأدركت ذكاتها بحجر.

قوله ( فستل النبي صلى الله عليه وسلم ) في رواية الليث « فكسرت حجرا فذبحتها به فألقى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال : كلوها » فيستفاد من روايته تعيين الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، وقد سبق في الباب الذي قبله من رواية جويرية عن نافع فذكروا للنبي صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم من رواية عبيد الله بن عمر فيه على الشك والله أعلم . وفي الحديث تصديق الأجير الأمين فيما ائتمن عليه حتى يظهر عليه دليل الخيانة . وفيه جواز تصرف الأمين كالمودع بغير إذن المالك بالمصلحة ، وقد تقدمت ترجمة المصنف بذلك في كتاب الوكالة ، وقال ابن القاسم : إذا ذبح الراعي شاة بغير إذن المالك وقال خشيت عليها الموت لم يضمن على ظاهر هذا الحديث ، وتعقب بأن الجارية كانت أمة لصاحب الغنم فلا يتصور تضمينها ، وعلى تقدير أن تكون غير ملكه فلم ينقل في الحديث أنه أراد تضمينها ، وكذا لو انزى على الإناث فحلا بغير إذن فهلحت ، قال ابن القاسم لا يضمن لأنه من صلاح المال ، وقد أوما البخاري في كتاب الوكالة إلى موافقته حيث قدم الجواز بقصد الإصلاح ، وقد تقدم بيان ذلك ، وفيه جواز أكل ماذبح بغير إذن مالكة ولو ضمن الذابح ، وخالف في ذلك طاوس وعكرمة كما سيأتي في أواخر كتاب الذبائح ، وهو قول إسحق وأهل الظاهر ، وإليه جنح البخاري لأنه أورد في الباب المذكور حديث رافع بن خديج في الأمر بإكفاء القدور وقد سبق مافيه ، وعرض بحديث الباب ، وبما أخرجه أحمد وأبو داود بسند قوى من طريق عاصم بن كليب عن أبيه في قصة الشاة التي ذبحتها المرأة بغير إذن صاحبها فامتنع النبي صلى الله عليه وسلم من أكلها لكنه قال « أطعموها الأسارى » فلو لم تكن ذكية ما أمر بإطعامها الأساري . وفيه جواز أكل ماذبحته المرأة سواء كانت حرة أو أمة كبيرة أو صغيرة مسلمة أو كاتبة طاهرا أو غير طاهر ، لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بأكل ماذبحته ولم يستفصل ، نص على ذلك الشافعي ، وهو قول الجمهور ، وقد تقدم في صدر الباب

### باب لا يذكي بالسن والعظم والظفر

٥٣٠٧ - حدثنا قبيصة نا سفيان عن أبيه عن عباية بن رافع عن رافع بن خديج قال : قال النبي صلى الله عليه : « كل - يعني ما أنهر الدم - إلا السن والظفر » . [٥٥٠٦]

قوله ( باب لا يذكي بالسن والعظم والظفر ) قال الكرمانى : السن عظم خاص وكذلك الظفر ولكنها في العرف ليسا بعظمين ، وكذا عند الأطباء ، وعلى الأول فذكر العظم من عطف العام على الخاص ثم الخاص على العام ، ذكر فيه طرفا من حديث رافع بن خديج وقد تقدمت مباحثه ، وسفيان هو الثوري ، قال الكرمانى : ترجم بالعظم ولم يذكره في الحديث ولكن حكمه يعلم منه . قلت : والبخاري في هذا ماش على عادته في الإشارة إلى ما يتضمنه أصل الحديث ، فإن فيه « أما السن فعظم » وإن كانت هذه الجملة لم تذكر هنا لكنها ثابتة مشهورة في نفس الحديث .

قوله ( قال النبي صلى الله عليه وسلم كل يعني ما أنهر الدم إلا السن والظفر ) كذا عند الجميع ، ولم أره عند أحمد ممن رواه عن الثوري بهذا اللفظ ، و « كل » فعل أمر بالأكل ولفظ « يعني » تفسير ، كأن الراوي قال كلاما هذا معناه ، وقد أخرجه البيهقي من طريق الباغندي عن قبيصة شيخ البخاري فيه بلفظ « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة فأصاب الناس إبلا وغنا » قال وذكر الحديث بنحوه وزاد في آخره « قال عباية : ثم إن ناضحا تردى بالمدينة فذبح من قبل شاكلته ، فأخذ منه ابن عمر عشرين بدرهمين » وسيأتي

الحديث بعد قليل من طريق يحيى القطان عن الثوري مطولا.

### باب ذبيحة الأعراب ونحوهم

[٥٥٠٧] ٥٣٠٨ - حدثنا محمد بن عبيد الله نا أسامة بن حفص المدني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن قوما قالوا للنبي صلى الله عليه : إن قوما يأتونا باللحم لا ندري أذكر اسم الله عليه أم لا ، فقال : « سموا عليه أنتم فكلوه » . قالت : وكانوا حديثي عهد بالكفر . تابعه علي عن الدراوردي . وتابعه أبو خالد والطفاوي .

قوله ( باب ذبيحة الأعراب ونحوهم ) كذا للأكثر بالواو والكشميني بالراء بدل الواو وكذا هو عند النسفي ولكل وجه .

قوله ( أسامة بن حفص المدني ) هو شيخ لم يزد البخاري في التاريخ في تعريفه على ما في هذا الإسناد ، وذكر غيره أنه روى عنه أيضا يحيى بن إبراهيم بن أبي قتيلة بالقاف والمثناة مصغر ، ولم يحتج البخاري بأسامة هذا لأنه قد أخرج هذا الحديث من رواية الطفاوي وغيره كما سأيته .

قوله ( تابعه علي عن الدراوردي ) هو علي بن عبد الله بن المديني شيخ البخاري والدراوردي هو عبد العزيز ابن محمد ، وإنما يخرج له البخاري في المتابعات ، ومراد البخاري أن الدراوردي رواه عن هشام بن عروة مرفوعا كما رواه أسامة بن حفص ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق يعقوب بن حميد عن الدراوردي به .

قوله ( وتابعه أبو خالد والطفاوي ) يعني عن هشام بن عروة في رفعه أيضا ، فأما رواية أبي خالد — وهو سليمان بن حبان الأحمر — فقد وصلها عنه المصنف في كتاب التوحيد وقال عقبه « وتابعه محمد بن عبد الرحمن والدراوردي وأسامة بن حفص » وأما رواية الطفاوي وهو محمد بن عبد الرحمن فقد وصلها عنه المصنف في كتاب البيوع ، وخالفهم مالك فرواه عن هشام عن أبيه مرسلا ليس فيه عائشة ، قال الدارقطني في « العلل » : رواه عبد الرحيم بن سليمان ومحاضر بن المورع والنضر بن شميل وآخرون عن هشام موصولا ورواه مالك مرسلا عن هشام ، ووافق مالكا على إرساله الحمادان وابن عينة والقطان عن هشام ، وهو أشبه بالصواب ، وذكر أيضا أن يحيى بن أبي طالب رواه عن عبد الوهاب بن عطاء عن مالك موصولا . قلت : رواية عبد الرحيم عند ابن هاجه ورواية النضر عند النسائي ورواية محاضر عند أبي داود ، وقد أخرجه البيهقي من رواية جعفر بن عون عن هشام مرسلا ، ويستفاد من صنيع البخاري أن الحديث إذا اختلف في وصله وإرساله حكم للواصل بشرطين : أحدهما أن يزيد عدد من وصله على من أرسله ، والآخر أن يحتف بقرينة تقوى الرواية الموصولة ، لأن عروة معروف بالرواية عن عائشة مشهور بالأخذ عنها ، ففي ذلك إشعار بحفظ من وصله عن هشام دون من أرسله . ويؤخذ من صنيعه أيضا أنه وإن اشترط في الصحيح أن يكون راويه من أهل الضبط والاتقان أنه إن كان في الراوي قصور عن ذلك ووافقه على رواية ذلك الخبر من هو مثله انجبر ذلك القصور بذلك وصح الحديث على شرطه .

قوله ( إن قوما قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم ) لم أقف على تعيينهم ، ووقع في رواية مالك « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( إن قوما يأتوننا بلحم )** في رواية أبي خالد « يأتوننا بلحمان » وفي رواية النضر بن شميل عن هشام عند النسائي « إن ناسا من الأعراب » وفي رواية مالك « من البادية » .

**قوله ( لاندري أذكر اسم الله عليه )** كذا هنا بضم الذال على البناء للمجهول ، وفي روايه الطفاوي الماضيه في البيوع « اذكروا » وفي رواية أبي خالد « لا ندري يذكرون » زاد أبو داود في روايته « أم لم يذكروا ، أفأكل منها ؟ » .

**قوله ( سموا عليه أنتم وكلوا )** في رواية الطفاوي « سمو الله » وفي رواية النضر وأبي خالد « اذكروا اسم الله » زاد أبو خالد « أنتم » .

**قوله ( قالت وكانوا حديثى عهد بالكفر )** وفي لفظ « حديث عهدهم » وهى جملة لإسمية قدم خبرها ووقعت صفة لقوله « أقواما » ويحتمل أن يكون خبرا ثانيا بعد الخبر الأول وهو قوله « يأتوننا بلحم » .

**قوله ( بالكفر )** وفي لفظ « بكفر » وفي رواية أبي خالد « بشرك » وفي رواية أبي داود « بجاهلية » زاد مالك في آخره « وذلك في أول الإسلام » وقد تعلق بهذه الزيادة قوم فزعموا أن هذا الجواب كان قبل نزول قوله تعالى ﴿ ولا تأكل مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ قال ابن عبد البر : وهو تعلق ضعيف ، وفي الحديث نفسه مايرده لأنه أمرهم فيه بالتسمية عند الأكل فدل على أن الآية كانت نزلت بالأمر بالتسمية عند الأكل ، وأيضا فقد اتفقوا على أن الأنعام مكية وأن هذه القصة جرت بالمدينة ، وأن الأعراب المشار إليهم في الحديث هم بادية أهل المدينة ، وزاد ابن عيينة في روايته « اجتهدوا أيمانهم وكلوا » أى حلفوهم على أنهم سموا حين ذبحوا ، وهذه الزيادة غريبة في هذا الحديث ، وابن عيينة ثقة لكن روايته هذه مرسله ، نعم أخرج الطبراني من حديث أبي سعيد نحوه لكن قال « اجتهدوا أيمانهم أنهم ذبحوها » ورجاله ثقات ، وللطحاوي في « المشكل » : « سأل ناس من الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : أعراب يأتوننا بلحمان وجين وسمن ماندرى ماكنه إسلامهم ، قال : انظروا ما حرم الله عليكم فأمسكوا عنه ، وما سكت عنه فقد عفا لكم عنه ، وما كان ربك نسيا ، اذكروا اسم الله عليه » قال المهلب : هذا الحديث أصل في أن التسمية على الذبيحة لا تجب ، إذ لو كانت واجبة لاشتطت على كل حال ، وقد أجمعوا على أن التسمية على الأكل ليست فرضا ، فلما نابت عن التسمية على الذبح دل على أنها سنة لأن السنة لا تنوب عن الفرض ، ودل هذا على أن الأمر في حديث عدى وأبي ثعلبة محمول على التنزيه من أجل أنهما كانا يصيدان على مذهب الجاهلية فعلمهما النبي صلى الله عليه وسلم أمر الصيد والذبح فرضه ومندوبه لئلا يواقعا شبهة من ذلك ، وليأخذوا بأكمل الأمور فيما يتسقبلان ، وأما الذين سألوا عن هذه الذبائح فإنهم سألوا عن أمر قد وقع ويقع لغيرهم ليس فيه قدرة على الاخذ بالأكمل ، فعرفهم بأصل الحل فيه . وقال ابن التين : يحتمل أن يراد بالتسمية هنا عند الأكل ، وبذلك جزم النووي ، قال ابن التين : وأما التسمية على ذبح تولاه غيرهم من غير علمهم فلا تكليف عليهم فيه ، وإنما يحمل على غير الصحة إذا تبين خلافها ، ويحتمل أن يريد أن تسميتكم الآن تستبيحون بها أكل ما لم تعلموا أذكر اسم الله عليه أم لا إذا كان الذابح ممن تصح ذبيحته إذا سمى . ويستفاد منه أن كل ما يوجد في أسواق المسلمين محمول على الصحة ، وكذا ما ذبحه أعراب المسلمين ، لأن الغالب أنهم عرفوا التسمية ، وكذا الأخير جزم ابن عبد البر فقال : فيه أن ما ذبحه المسلم يؤكل ويحمل على أنه سمى ، لأن المسلم لا يظن به

في كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك ، وعكس هذا الخطائي فقال : فيه دليل على أن التسمية غير شرط على الذبيحة لأنها لو كانت شرطا لم تستبح الذبيحة بالأمر المشكوك فيه ، كما لو عرض الشك في نفس الذبيح فلم يعلم هل وقعت الذكاة المعتبرة أو لا ، وهذا هو المتبادر من سياق الحديث حيث وقع الجواب فيه « فسموا أنتم وكلوا » كأنه قيل لهم لا تهتموا بذلك بل الذي يهتمكم أنتم أن تذكروا اسم الله وتأكلوا ، وهذا من أسلوب الحكيم كما نبه عليه الطيبي . وما يدل على عدم الاشتراط قوله تعالى ﴿ وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ﴾ فأباح الأكل من ذبائحهم مع وجود الشك في أنهم سموا أم لا .

( تكملة ) : قال الغزالي في « الأحياء » في مراتب الشبهات : المرتبة الأولى ما يتأكد الاستحباب في التورع عنه . هو ما يقوى فيه دليل المخالف ، فمنه التورع عن أكل متروك التسمية ، فإن الآية ظاهرة في الإيجاب ، والأخبار متواترة بالأمر بها ، ولكن لما صح قوله صلى الله عليه وسلم « المؤمن يذبح على اسم الله سمي أو لم يسم » احتمل أن يكون عاما موجبا لصرف الآية والإخبار عن ظاهر الأمر ، واحتمل أن يخصص بالناسي ويبقى من عداه على الظاهر ، وهذا الاحتمال الثاني أولى والله أعلم . قلت : الحديث الذي اعتمد عليه وحكم بصحته بالغ النووي في إنكاره فقال : هو مجمع على ضعفه ، قال : وقد أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة وقال : منكر لا يحتج به ، وأخرج أبو داود في « المراسيل » عن الصلت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكر » قلت : الصلت يقال له السدوسي ذكره ابن حبان في الثقات ، وهو مرسل جيد ، وحديث أبي هريرة فيه مروان بن سالم وهو متروك ، ولكن ثبت ذلك عن ابن عباس كما تقدم في أول « باب التسمية على الذبيحة » واختلف في رفعه ووقفه ، فإذا انضم إلى المرسل المذكور قوى ، أما كونه يبلغ درجة الصحة فلا . والله أعلم .

### باب ذبائح أهل الكتاب وشحومها من أهل الحرب وغيرهم

وقوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَحْلَلْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾

وقال الزهري : لا بأس بذبائح نصارى العرب ، وإن سمعته يُسمي لغير الله فلا تأكل .

فإن لم تسمعه فقد أحله الله وعلم كفرهم . ويذكر عن علي نحوه .

وقال الحسن وإبراهيم : لا بأس بذبائح الأقلف . وقال ابن عباس : طعامهم ذبائحهم .

٥٣٠٩ - حدثنا أبو الوليد نا شعبة عن حميد بن هلال عن عبد الله بن مغفل قال : كنا محاصري قصر خير ، فرمى إنسان بجراب فيه شحم ، فنزوت لآخذه ، فالتفت فإذا النبي صلى الله عليه ، فاستحييت منه . قال ابن عباس : طعامهم : ذبائحهم . [٥٥٠٨]

قوله ( باب ذبائح أهل الكتاب وشحومها ، من أهل الحرب وغيرهم ) أشار إلى جواز ذلك ، وهو قول الجمهور وعن مالك وأحمد تحريم ما حرم الله على أهل الكتاب كالشحوم . وقال ابن القاسم : لأن الذي أباحه الله طعامهم ، وليس الشحوم من طعامهم ولا يقصدونها عند الذكاة . وتعقب بأن ابن عباس فسر طعامهم بذبائحهم كما سيأتي آخر الباب ، وإذا أبيحت ذبائحهم لم يحتج إلى قصدهم أجزاء المذبح ، والتذكية لا تقع على بعض أجزاء المذبح دون بعض ، وإن كانت التذكية شائعة في جميعها دخل الشحم لا محالة ، وأيضا فإن الله سبحانه وتعالى نص بأنه حرم عليهم كل ذى ظفر ، فكان يلزم على قول هذا القائل أن اليهودي إذا ذبح ماله ظفر لا يحل

للمسلم أكله ، وأهل الكتاب أيضا يحرمون أكل الإبل فيقع الإلزام كذلك .

**قوله ( وقوله تعالى أحل لكم الطيبات )** كذا لأبي ذر ، وساق غيره إلى قوله ﴿ حل لهم ﴾ ، وهذه الزيادة يتبين مراده من الاستدلال على الحل لأنه لم يخص ذميا من حربي ولا خص لحما من شحم ، وكون الشحوم محرمة على أهل الكتاب لا يضر ، لأنها محرمة عليهم لا علينا ، وغايته بعد أن يتقرر أن ذبائحهم لنا حلال أن الذي حرم عليهم منها مسكوت في شرعنا عن تحريره علينا فيكون على أصل الإباحة .

**قوله ( وقال الزهري : لأبأس بذبيحة نصارى العرب . وإن سمعته يمل لغير الله فلا تأكل ، وإن لم تسمعه فقد أحله الله لك وعلم كفرهم )** وصله عبد الرزاق عن معمر قال : سألت الزهري عن ذبائح نصارى العرب فذكر نحوه وزاد في آخره قال : وإهلاله أن يقول : باسم المسيح ، وكذا قال الشافعي إن كان لهم ذبح يسمون عليه غير اسم الله مثل اسم المسيح لم يمل ، وإن ذكر المسيح على معنى الصلاة عليه لم يحرم ، وحكى البيهقي عن الحلبي بحثا أن أهل الكتاب إنما يذبحون لله تعالى ، وهم في أصل دينهم لا يقصدون بعبادتهم إلا الله ، فإذا كان قصدهم في الأصل ذلك اعتبرت ذبيحتهم ولم يضر قول من قال منهم مثلا باسم المسيح لأنه لا يريد بذلك إلا الله وإن كان قد كفر بذلك الاعتقاد .

**قوله ( ويذكر عن علي نحوه )** لم أقف على من وصله ، وكأنه لا يصح عنه ، ولذلك ذكره بصيغة التمريض . بل قد جاء عن علي من وجه آخر صحيح المنع من ذبائح بعض نصارى العرب أخرجه الشافعي وعبد الرزاق بأسانيد صحيحة « عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي قال : لا تأكلوا ذبائح نصارى بني تغلب ، فإنهم لم يتمسكوا من دينهم إلا بشرب الخمر » ولا تعارض بين الروایتين عن علي لأن منع الذي منعه فيه أخص من الذي نقل فيه عنه الجواز

**قوله ( وقال الحسن وإبراهيم لا بأس بذبيحة الأقف )** بالقاف ثم الفاء : هو الذي لم يختن ، والقلفة بالقاف ويقال بالغين المعجمة الغرلة وهي الجلدة التي تستر الحشفة ، وأثر الحسن أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال : كان الحسن يرخص في الرجل إذا أسلم بعد ما يكبر فخاف على نفسه إن اختتن أن لا يختن ، وكان لا يرى بأكل ذبيحته بأسا . وأما أثر إبراهيم فأخرجه أبو بكر الخلال من طريق سعيد بن أبي عروبة عن مغيرة عن إبراهيم النخعي قال : لأبأس بذبيحة الأقف . وقد ورد ما يخالفه فأخرج ابن المنذر عن ابن عباس : الأقف لا تؤكل ذبيحته ولا تقبل صلاته ولا شهادته . وقال ابن المنذر : قال جمهور أهل العلم تجوز ذبيحته لأن الله سبحانه أباح ذبائح أهل الكتاب ومنهم من لا يختن .

**قوله ( وقال ابن عباس طعامهم ذبائحهم )** كذا ثبت هذا التعليق هنا عند المستملي ، وثبت عند السرخسي والحموي في آخر الباب عقب الحديث المرفوع ، وهو موصول عند البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ﴾ قال : ذبائحهم ، وقائل هذا يلزمه أن يجيز ذبيحة الأقف لأن كثيرا من أهل الكتاب لا يختنون ، وقد خاطب النبي صلى الله عليه وسلم هرقل وقومه بقوله « يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم » وهرقل وقومه ممن لا يختن وقد سماهم أهل الكتاب . ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن مغفل « كنا محاصرين قصر خيبر ، فرمى إنسان بجراب فيه شحم فنزوت » بنون وزاى أى

وثبت ، وفي رواية الكشميهني « فبدرت » أى سارعت ، وقد تقدمت مباحثه في فرض الخمس ، وفيه حجة على من منع ما حرم عليهم كالشحم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقر ابن مغفل على الانتفاع بالجرب المذکور ، وفيه جواز أكل الشحم مما ذبحه أهل الكتاب ولو كانوا أهل حرب .

**باب ما ندَّ من البهائم فهو بمنزلة الوحش . وأجازه ابن مسعود**

وقال ابن عباس : ما أعجزك من البهائم ممّا في يدك فهو كالصيد .

وفي بغير تردى في بئر فذكه من حيث قدرت . ورأى ذلك عليّ وابن عمر وعائشة .

٥٣١٠ - حدثني عمرو بن علي نا يحيى نا سفيان نا أبي عن عباية بن رفاعه بن خديج عن رافع بن [٥٥٠٩]

خديج قلت : يا رسول الله ، إنا لأقو العدو غداً وليس معنا مدى . فقال : « اعجل - أو أرني - ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ، ليس السن والظفر ، وسأحدثك : أما السن فعظم ، وأما الظفر فمدى الحبشة . » وأصبنا نهب إيل وغنم ، فند منها بغير ، فرماه رجل بسهم فحبسه ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « إن لهذه الإبل أوابد كأوابد الوحش ، فإذا غلبكم منها شيء فافعلوا به هكذا . »

**قوله ( باب مائد )** أى نفر ( من البهائم ) أى الإنسية ( فهو بمنزلة الوحش ) أى في جواز عقره على أى صفة اتفقت ، وهو مستفاد من قوله في الخبر « فإذا غلبكم منها شيء فافعلوا به هكذا » وأما قوله « إن هذه الإبل أوابد كأوابد الوحش » فالظاهر أن تقديم ذكر هذا التشبيه كالتمهيد لكونها تشارك المتوحش في الحكم . وقال ابن المنير : بل المراد أنها تنفر كما ينفر الوحش لا أنها تعطى حكمها ، كذا قال ، وآخر الحديث يرد عليه .

**قوله ( وأجازه ابن مسعود )** يشير إلى ما تقدم في « باب صيد القوس » عن ابن مسعود ، وأخرج البيهقي من طريق أبي العباس عن غضبان بن يزيد البجلي عن أبيه قال « أعرس رجل من الحى فاشترى جزورا فندت فعرقها وذكر اسم الله ، فأمرهم عبد الله - يعنى ابن مسعود - أن يأكلوا ، فما طابت أنفعهم حتى جعلوا له منها بضعة ثم أتوه بها فأكل . »

**قوله ( وقال ابن عباس : ما أعجزك من البهائم مما في يدك فهو كالصيد ، وفي بغير تردى في بئر فذكه من حيث قدرت )** في رواية كريمة « من حيث قدرت عليه فذكه » . أما الأثر الأول فوصله ابن أبي شيبة من طريق عكرمة عنه بهذا قال : فهو بمنزلة الصيد ، وأما الثاني فوصله عبد الرزاق من وجه آخر عن عكرمة عنه قال : إذا وقع البعير في البئر فاطعنه من قبل خاصرته واذكر اسم الله وكل .

**قوله ( ورأى ذلك علي وابن عمر وعائشة )** أما أثر علي فوصله ابن أبي شيبة من طريق أبي راشد السلماني قال : كنت أرمي منائح لأهلى بظهر الكوفة ، فتردى منها بغير ، فخشيت أن يسبقني بذكاته « فأخذت حليدة فوجأت بها في جنبه أو سنامه ، ثم قطعته أعضاء وفرقته على أهلى ، فأبوا أن يأكلوه ، فأتيت عليا فقمت على باب قصره فقلت : يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين ، فقال : يالبيكاه يالبيكاه ، فأخبرت خبره ، فقال : كل وأطعمني . وأما أثر ابن عمر فوصله عبد الرزاق في أثر حديث رافع بن خديج من رواية سفيان عن أبيه عن عباية بن رفاعه ، وقد تقدم في « باب لا يذكى بالسن والعظم » وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عباية بلفظ « تردى بغير

في ركية ، فنزل رجل لينحره فقال : لا أقدر على نحره ، فقال له ابن عمر : اذكر اسم الله ثم اقتل شاكلته — يعني خاصرته — ففعل « وأخرج مقطعا ، فأخذ منه ابن عمر عشيرا بدرهمين أو أربعة . وأما أثر عائشة فلم أقف عليه بعد موصولا ؛ وقد نقله ابن المنذر وغيره عن الجمهور ، وخالفهم مالك والليث ، ونقل أيضا عن سعيد بن المسيب وربيعة فقالوا : لا يحل أكل الإنسي إذا توحش إلا بتذكيته في حلقه أو لبته ، وحجة الجمهور حديث رافع ، ثم ذكر حديث رافع بن خديج من رواية يحيى القطان عن سفيان الثوري ، ولم يذكر فيه قصة نصب القذور وإكفائها وذكر سائر الحديث .

**قوله فيه ( عن عباية بن رفاع بن خديج )** كذا فيه نسب رفاع إلى جده ، ووقع في رواية كريمة « رفاع بن رافع بن خديج » بغير نقص فيه .

**قوله ( فقال أعجل أو أر )** في رواية كريمة بفتح الهمزة وكسر الراء وسكون النون ، وكذا ضبطه الخطابي في سنن أبي داود ، وفي رواية أبي ذر بسكون الراء وكسر النون ، ووقع في رواية الإسماعيلي من هذا الوجه الذي هنا « وأرني » بإثبات الياء آخره ، قال الخطابي : هذا حرف طالما استثبت فيه الرواة ، وسألت عنه أهل اللغة فلم أجد عندهم ما يقطع بصحته ، وقد طلبت له مخرجا . فذكر أوجها : أحدها أن يكون على الرواية بكسر الراء من أران القوم إذا هلك مواشيهم فيكون المعنى أهلكها ذبحا . ثانيها أن يكون على الرواية بسكون الراء بوزن أعطى يعني انظروا نظروا ننظر بمعنى ، قال الله تعالى حكاية عن قال ﴿ انظرونا نقتبس من نوركم ﴾ أى انظرونا ، أو هو بضم الهمزة بمعنى آدم الحز من قولك رنوت إذا أدمت النظر إلى الشيء ، وأراد آدم النظر إليه وراعه ببصره . ثالثها أن يكون مهموزا من قولك أر أن يرثن إذا نشط وخف ، كأنه فعل أمر بالإسراع لئلا يموت خنقا ورجح في « شرح السنن » هذا الوجه الأخير فقال : صوابه أرئن بهمزة ومعناه خف وأعجل لئلا تخنقها ، فإن الذبح إذا كان بغير الحديد احتاج صاحبه إلى خفة يد وسرعة في إمرار تلك الآلة والإتيان على الحلقوم والأوداج كلها قبل أن تهلك الذبيحة بما ينالها من ألم الضغط قبل قطع مذايحها . ثم قال : وقد ذكرت هذا الحرف في « غريب الحديث » وذكرت فيه وجوها يحتملها التأويل وكان قال فيه يجوز أن تكون الكلمة تصحفت ، وكان في الأصل أرز بالزاي من قولك أرز الرجل إصبعه إذا جعلها في الشيء ، وأرزت الجرادة أرزا إذا أدخلت ذنبها في الأرض ، والمعنى شد يدك على النحر . وزعم أن هذا الوجه أقرب الجميع . قال ابن بطال عرضت كلام الخطابي على بعض أهل النقد فقال : أما أخذه من أران القوم فمعترض لأن أران لا يتعدى وإنما يقال أران هو ولا يقال أران الرجل غنمه . وأما الوجه الذي صوبه ففيه نظر وكأنه من جهة أن الرواية لا تساعده . وأما الوجه الذي جعله أقرب الجميع فهو أبعدا لعدم الرواية به . وقال عياض : ضبطه الأصيلي أرني فعل أمر من الرؤية ، ومثله في مسلم لكن الراء ساكنة قال : وأفادني بعضهم أنه وقف على هذه اللفظة في « مسند علي بن عبد العزيز » مضبوطة هكذا أرني أو أعجل ، فكان الراوي شك في أحد اللفظين وهما بمعنى واحد ، والمقصود الذبح بما يسرع القطع ويجري الدم ، ورجح النووي أن أران بمعنى أعجل وأنه شك من الراوي ، وضبط أعجل بكسر الجيم ، وبعضهم قال في رواية لمسلم أرني بسكون الراء وبعد النون ياء أى أحضرني الآلة التي تذبح بها لأراها ثم أضرب عن ذلك فقال : أو أعجل ، وأوتجى . للاضراب فكأنه قال قد لا يتيسر إحضار الآلة فيتأخر البيان فعرف الحكم فقال أعجل ما أنهر الدم الخ ، قال وهذا أولى من حمله على الشك . وقال المنذري : اختلف في هذه اللفظة هل هي بوزن أعطى أو بوزن أطلع أو



هي فعل أمر من الرؤية ؟ فعلى الأول المعنى أدم الحز من رنوت إذا أدمت النظر ، وعلى الثاني أهلكتها ذبحاً من أران القوم إذا هلكت مواشيهم ، وتعقب بأنه لا يتعدى ، وأجيب بأن المعنى كن ذا شاة هالكة إذا أزهقت نفسها بكل ما أنهر الدم . قلت : ولا يخفى تكلفه . وأما على أنه بصيغة فعل الأمر فمعناه أرني سيلان الدم ، ومن سكن الرء اختلس الحركة ، ومن حذف الياء جاز ، وقوله واعجل بهمزة وصل وفتح الجيم وسكون اللام فعل أمر من العجلة أى اعجل لا تموت الذبيحة خنقة قال : ورواه بعضهم بصيغة أفعل التفضيل أى ليكن الذبح أعجل ما أنهر الدم ، قلت : وهذا وإن تمشى على رواية أبى داود بتقديم لفظ أرني على أعجل لم يستقم على رواية البخاري بتأخيرها ، وجوز بعضهم في رواية أرني بسكون الرء أن يكون من أرزاني حسن مآرائته أى حملني على الرنو إليه ، والمعنى على هذا أحسن الذبح حتى تحب أن تنظر إليك ، ويؤيده حديث « إذا ذبحتم فأحسنوا » أخرجه مسلم . وقد سبقت مباحث هذا الحديث مستوفاة قبل ، وسياقه هناك أتم مما هنا . والله أعلم .

### باب النحر والذبح

وقال ابن جريج عن عطاء : لا ذبح ولا منحر إلا في المذبح والمنحر . قلت : أيجزئ ما يُذبح أن أنحر ؟ قال : نعم . وذكر الله تعالى ذبح البقرة ، فإن ذبحت شيئاً ينحر جاز ، والنحر أحب إلي ، والذبح قطع الأوداج . قلت : فنخلف الأوداج حتى نقطع النخاع ؟ قال : لا إخال . فأخبرني نافع أن ابن عمر نهى عن النخع ، يقول : يقطع ما دون العظم ، ثم يدع حتى تموت . ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ إلى : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ وقال سعيد عن ابن عباس : الذكاة في الحلق واللبة . وقال ابن عمر وابن عباس وأنس : إذا قطع الرأس فلا بأس .

[٥٥١٠] ٥٣١١ - حدثنا خلاد بن يحيى نا سفيان عن هشام بن عروة أخبرتني فاطمة بنت المنذر امرأتني عن أسماء بنت أبي بكر قالت : نحرنا على عهد النبي صلى الله عليه فرساً فأكلناه . [الحديث ٥٥١٠ - أطرافه في : ٥٥١١ ، ٥٥١٢ ، ٥٥١٩ .]

[٥٥١١] ٥٣١٢ - حدثنا إسحاق سمع عبدة عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت : ذبحنا على عهد النبي صلى الله عليه فرساً - ونحن بالمدينة - فأكلناه .

[٥٥١٢] ٥٣١٣ - حدثنا قتيبة نا جرير عن هشام عن فاطمة بنت المنذر أن أسماء بنت أبي بكر قالت : نحرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه فرساً فأكلناه . تابعه وكيع وابن عيينة عن هشام في النحر .

**قوله ( باب النحر والذبح )** في رواية أبى ذر « و الذبائح » بصيغة الجمع ، وكأنه جمع باعتبار أنه الأكثر فالنحر في الإبل خاصة ، وأما غير الإبل فيذبح ، وقد جاءت أحاديث في ذبح الإبل وفي نحر غيرها . وقال ابن التين الأصل في الإبل النحر ، وفي الشاة ونحوها الذبح ، وأما البقر فجاء في القرآن ذكر ذبحها وفي السنة ذكر نحرها ، واختلف في ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح فأجازاه الجمهور ومنع ابن القاسم .

**قوله ( وقال ابن جريج عن عطاء الخ )** وصله عبد الرزاق عن ابن جريج مقطعا ، وقوله والذبح قطع الأوداج جمع ودج بفتح الدال المهملة والجيم وهو العرق الذي في الأخدع ، وهما عرقان متقابلان ، قيل ليس لكل بهيمة غير ودجين فقط وهما محيطان بالحلقوم ، ففي الإتيان بصيغة الجمع نظر ، ويمكن أن يكون أضاف كل ودجين إلى

الأنواع كلها ، هكذا اقتصر عليه بعض الشراح ، وبقي وجه آخر وهو أنه أطلق على ما يقطع في العادة ودجا تغليبا ، فقد قال أكثر الحنفية في كتبهم : إذا قطع من الأوداج الأربعة ثلاثة حصلت التذكية ، وهما الحلقوم والمرى وعرقان من كل جانب ، وحكى ابن المنذر عن محمد بن الحسن : إذا قطع الحلقوم والمرى وأكثر من نصف الأوداج أجزأ ، فإن قطع أقل فلا خير فيها . وقال الشافعي يكفي ولو لم يقطع من الودجين شيئا ، لأنهما قد يسلان من الإنسان وغيره فيعيش . وعن الثوري إن قطع الودجين أجزأ ولو لم يقطع الحلقوم والمرى ، وعن مالك والليث يشترط قطع الودجين والحلقوم فقط ، واحتج له بما في حديث رافع « ما أنهر الدم » وإنهاره إجرأه ، وذلك يكون بقطع الأوداج لأنها مجرى الدم ، وأما المرى فهو مجرى الطعام وليس به من الدم ما يصل به إنهار ، كذا قال . وقوله « فأخبرني نافع » القائل هو ابن جريج ، وقوله « النخع » بفتح النون وسكون الخاء المعجمة فسر في الخبر بأنه قطع مادون العظم ، والنخاع عرق أبيض في فقار الظهر إلى القلب ، يقال له خيط الرقبة . وقال الشافعي : النخع أن تذبح الشاة ثم يكسر قفاها من موضع المذبح ، أو تضرب ليعجل قطع حركتها . وأخرج أبو عبيد في « الغريب » عن عمر أنه نهى عن الفرس في الذبيحة ، ثم حكى عن أبي عبيدة أن الفرس هو النخع ، يقال فرست الشاة ونخعتها ، وذلك أن ينتهى بالمذبح إلى النخاع وهو عظم في الرقبة ، قال : ويقال أيضا هو الذي يكون في فقار الصلب شبيه بالمش وهو متصل بالقفا ، نهى أن ينتهى بالمذبح إلى ذلك . قال أبو عبيد أما النخع فهو على ما قال ، وأما الفرس فيقال هو الكسر ، وإنما نهى أن تكسر رقبة الذبيحة قبل أن تبرد . وبين ذلك أن في الحديث « ولا تعجلوا الأنفس قبل أن تهزق » قلت يعنى في حديث عمر المذكور ، وكذا ذكره الشافعي عن عمر .

**قوله ( وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة — إلى — فذبحوها وما كادوا يفعلون )** زاد في رواية كريمة « وقول الله تعالى : وإذ قال موسى لقومه » وهذا من تمام الترجمة ، وأراد أن يفسر به قول ابن جريج في الأثر المذكور ذكر الله ذبح البقرة ، وفي هذا إشارة منه إلى اختصاص البقر بالمذبح ، وقد روى شيخه إسماعيل بن أبي أويس عن مالك « من نحر البقر فبئس ماصنع . ثم تلا هذه الآية » وعن أشهب إن ذبح بعيرا من غير ضرورة لم يؤكل .

**قوله ( وقال سعيد عن ابن عباس : الذكاة في الحلق واللبة )** وصله سعيد بن منصور والبيهقي من طريق أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال : الذكاة في الحلق واللبة ، وهذا إسناد صحيح ، وأخرجه سفيان الثوري في جامعه عن عمر مثله ، وجاء مرفوعا من وجه واحد . واللبة بفتح اللام وتشديد الموحدة هي موضع القلادة من الصدر وهي المنحر ، وكأن المصنف لمح بضعف الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من رواية حماد ابن سلمة عن أبي المعشر الدارمي عن أبيه قال « قلت يارسول الله ماتكون الذكاة إلا في الحلق واللبة ، قال لو طعنت في فخذها لأجزأك » لكن من قواه حمله على الوحش والمتوحش .

**قوله ( وقال ابن عمر وابن عباس وأنس : إذا قطع الرأس فلا بأس )** أما أثر ابن عمر فوصله أبو موسى الزمن من رواية أبي مجلز « سألت ابن عمر عن ذبيحة قطع رأسها ، فأمر ابن عمر بأكلها » وأما أثر ابن عباس فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح « أن ابن عباس سئل عن ذبح دجاجة فطير رأسها فقال ذكاة وحية بفتح الواو وكسر الحاء المهملة بعدها تحتانية ثقيلة أى سريعة ، منسوبة إلى الوحاء وهو الإسراع والعجلة . وأما أثر أنس

فوصله ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس « أن جزارا لأنس ذبح دجاجة فاضطربت فذبحها من قفاها فأطار رأسها ، فأرادوا طرحها ، فأمرهم أنس بأكلها . ثم ذكر المصنف في الباب حديث أسماء بنت بى بكر في أكل الفرس ، وأورده من رواية سفيان الثوري ومن رواية جزير كلاهما عن هشام بن عروة موصولا بلفظ « نحرنا » وقال في آخره « تابعه وكيع وابن عيينة عن هشام في النحر » ، وأورده أيضا من رواية عبدة وهو ابن سليمان عن هشام بلفظ « ذبحنا » ورواية ابن عيينة التي أشار إليها ستأتي موصولة بعد باين من رواية الحميدى عن سفيان وهو ابن عيينة به وقال « نحرنا » . ورواية وكيع أخرجه أحمد عنه بلفظ « نحرنا » ، وأخرجها مسلم عن محمد بن عبد الله بن نمير « حدثنا أبي وحفص بن غياث وكيع ثلاثهم عن هشام » بلفظ « نحرنا » ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر والثوري جميعا عن هشام بلفظ « نحرنا » وقال الإسماعيلي : قال همام وعيسى بن يونس وعلى بن مسهر عن هشام بلفظ « نحرنا » ، واختلف على حماد بن زيد وابن عيينة فقال أكثر أصحابهما « نحرنا » وقال بعضهم « ذبحنا » ، وأخرجه الدارقطني من رواية مؤمل بن إسماعيل عن الثوري ووهيب بن خالد ومن رواية ابن ثوبان وهو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ومن رواية يحيى القطان كلهم عن هشام بلفظ « ذبحنا » ومن رواية أبي معاوية عن هشام « انتحرنا » وكذا أخرجه مسلم من رواية أبي معاوية وأبي أسامة ولم يسق لفظه ، وساقه أبو عوانة عنهما بلفظ « نحرنا » وهذا الاختلاف كله عن هشام ، وفيه إشعار بأنه كان تارة يرويه بلفظ « ذبحنا » وتارة بلفظ « نحرنا » ، وهو مصير منه إلى استواء اللفظين في المعنى ، وأن النحر يطلق عليه ذبح والذبح يطلق عليه نحر ولا يتعين مع هذا الاختلاف ما هو الحقيقة في ذلك من المجاز إلا إن رجح أحد الطريقتين ، وأما أنه يستفاد من هذا الاختلاف جواز نحر المذبوح وذبح المنحور كما قاله بعض الشراح فبعيد ، لأنه يستلزم أن يكون الأمر في ذلك وقع مرتين ، والأصل عدم التعدد مع اتحاد المخرج ، وقد جرى النووي على عادته في الحمل على التعدد فقال بعد أن ذكر اختلاف الرواة في قولها نحرنا وذبحنا : يجمع بين الروایتين بأنهما قضيتان ، فمرة نحرها ومرة ذبحها : ثم قال : ويجوز أن تكون قصة واحدة وأحد اللفظين مجاز والأول أصح ، كذا قال والله أعلم

### باب ما يكره من المثلة والمصبورة والمجثمة

[٥٥١٣] ٥٣١٤- حدثنا أبو الوليد نا شعبة عن هشام بن زيد قال : دخلت مع أنس على الحكم بن أيوب فرأى غلمانا -أو فتيانا- نصبوا دجاجة يرمونها ، فقال أنس : نهى النبي صلى الله عليه أن تُصبر البهائم .

[٥٥١٤] ٥٣١٥- حدثنا أحمد بن يعقوب نا إسحاق بن سعيد بن عمرو عن أبيه أنه سمعه يحدث : عن ابن عمر أنه دخل على يحيى بن سعيد وغلّام من بني يحيى رابط دجاجة يرميها ، فمشى إليها ابن عمر حتى حملها ، ثم أقبل بها وبالغلّام معه فقال : ازجروا غلامكم عن أن يصبر هذا الطير للقتل ، فإني سمعت النبي صلى الله عليه ينهى أن تُصبر بهيمة أو غيرها للقتل .

[٥٥١٥] ٥٣١٦- حدثنا أبو الثعمان نا أبو عوانة عن أبي بشر : عن سعيد بن جبيرة قال : كنت عند ابن عمر ، فمرؤا بفتية -أو بنفر- نصبوا دجاجة يرمونها ، فلما رأوا ابن عمر تفرقوا عنها ، وقال ابن عمر : من فعل هذا ؟ إن النبي صلى الله عليه لعن من فعل هذا .

تابعه سليمان عن شعبة نا المنهال عن سعيد عن ابن عمر: لعن النبي صلى الله عليه من مثل بالحيوان .  
 ٥٣١٧- حدثنا حجاج بن منهال نا شعبة أخبرني عدي بن ثابت: سمعت عبد الله بن يزيد عن النبي صلى الله عليه أنه نهى عن النهبى والمثلة .

وقال عدي عن سعيد عن النبي صلى الله عليه .

**قوله ( باب ما يكره من المثلة )** بضم الميم وسكون المثلة هي قطع أطراف الحيوان أو بعضها وهو حي ، يقال مثلت به أمثل بالتشديد للمبالغة .

**قوله ( والمصبورة )** بصاد مهملة ساكنة وموحدة مضمومة ، ( والجثمة ) بالجيم والمثلة المفتوحة : التي تربط وتجعل غرضاً للرمى ، فإذا ماتت من ذلك لم يحل أكلها ، والجثوم للطير ونحوها بمنزلة البروك للإبل ، فلو جثمت بنفسها فهي جائمة وجثمة بكسر المثلة ، وتلك إذا صيدت على تلك الحالة فذبحت جاز أكلها ، وإن رميت فماتت لم يجوز لأنها تصير موقدة . ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث أنس .

**قوله ( عن هشام بن زيد )** يعنى ابن أنس بن مالك .

**قوله ( دخلت مع أنس على الحكم بن أيوب )** يعنى ابن أبي عقيل الثقفي ابن عم الحجاج بن يوسف ونائبه على البصرة وزوج أخته زينب بنت يوسف ، وهو الذي يقول فيه جرير يمدحه :  
 حتى أنخناها على باب الحكم خليفة الحجاج غير المتهم

وقع ذكره في عدة أحاديث ، وكان يضاهاى في الجور ابن عمه ، وليزيد الضبي معه قصة طويلة تدل على ذلك أوردها أبو يعلى الموصلى في مسند أنس له ، ووقع في رواية الإسماعيلي بلفظ خرجت مع أنس بن مالك من دار الحكم بن أيوب أمير البصرة .

**قوله ( فرأى غلماناً أو فتياناً )** شك من الراوي ، ولم أقف على أسمائهم ، وظاهر السياق أنهم من أتباع الحكم بن أيوب المذكور .

**قوله ( أن تصبر )** بضم أوله أى تحبس لترمى حتى تموت ، وفي رواية الإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ « سمعت أنس بن مالك يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صبر الروح » وأصل الصبر الحبس ، وأخرج العقيلي في « الضعفاء » من طريق الحسن عن سمرة قال « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تصبر البهيمة ، وأن يؤكل لحمها إذا صبرت » قال العقيلي : جاء في النهي عن صبر البهيمة أحاديث جياذ ، وأما النهي عن أكلها فلا يعرف إلا في هذا . قلت : إن ثبت فهو محمول على أنها ماتت بذلك بغير تذكية كما تقدم في المقتول بالبندقة . الحديث الثاني حديث ابن عمر .

**قوله ( أنه دخل على يحيى بن سعيد )** أى ابن العاص وهو أخو عمرو المعروف بالأشديق ابن سعيد بن العاص والد سعيد بن عمرو رواه من ابن عمر .

**قوله ( وغلام من بنى يحيى )** أى ابن سعيد المذكور لم أقف على اسمه ، وكان ليحيى من الذكور عثمان وعنبسة وأبان وإسماعيل وسعيد ومحمد وهشام وعمرو ، وكان يحيى بن سعيد قد ولى إمرة المدينة وكذا أخوه عمرو .

**قوله ( فمشى إليها ابن عمر حتى حلها )** بتشديد اللام ، في رواية السرخسي والمستلمى « حملها » ورواية الكشميهني أوضح لقوله في أول الحديث « رابط دجاجة » ووقع في رواية الإسماعيلي وأبى نعيم في « المستخرج » : فحل الدجاجة .

**قوله ( ازجروا غلامكم )** في رواية الكشميهني « غلمانكم » . ( عن أن يصير ) في رواية الكشميهني « أن يصبروا » بصيغة الجمع وهو على نسق الذي قبله ، وزاد أبو نعيم في آخر الحديث « وإن أردتم ذبحها فاذبحوها » .  
**قوله ( هذا الطير )** قال الكرماني : هذا على لغة قليلة وهي إطلاق الطير على الواحد ، واللغة المشهورة في الواحد طائر والجمع الطير . قلت : وهو هنا محتمل لإرادة الجمع ، بل الأولى أنه لإرادة الجنس .

**قوله ( أن تصير بهيمة أو غيرها للقتل )** « أو » للتنويع لا للشك ، وهو زائد على حديث أنس فيدخل فيه البهائم والطيور وغيرهما ، ونحوه حديث أبي أيوب قال « والذي نفسي بيده لو كانت دجاجة ماصبرتها ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن قتل الصبر » أخرجه أبو داود بسند قوى ، وجمع ذلك حديث شداد بن أوس عند مسلم رفعه « إذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليحد أحداكم شفرته ، وليرح ذبيحته » قال ابن أبي جمرة : فيه رحمة الله لعباده حتى في حال القتل ، فأمر بالقتل ، وأمر بالرفق فيه . ويؤخذ منه قهره لجميع عباده لأنه لم يترك لأحد التصرف في شيء إلا وقد حد له فيه كيفية .

**قوله ( عن أبي بشر )** هو جعفر بن أبي وحشية .

**قوله ( فمروا بفتية أو بنفر )** شك من الراوي ، وفي رواية الإسماعيلي « فإذا فتية نصبوا دجاجة يرمونها ولم كل خاطئة » يعنى أن الذي يصيبها يأخذ السهم الذي ترمى به إذ لم يصيبها .

**قوله ( وقال ابن عمر : من فعل هذا )** زاد في رواية الإسماعيلي « فتفرقوا » .

**قوله ( إن النبي صلى الله عليه وسلم لعن من فعل هذا )** في رواية مسلم « لعن من اتخذ شيئا فيه الروح غرضا » بمجمعتين والفتح أى منصوبا للرمى . وفي رواية الإسماعيلي « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثل بالحيوان » وفي رواية له « بالبهائم » وفي رواية له « من تجثم » واللعن من دلائل التحريم ، ولأحمد من وجه آخر عن أبي صالح الحنفى عن رجل من الصحابة أراه عن ابن عمر رفعه « من مثل بذى روح ثم لم يتب مثل الله به يوم القيامة » رجاله ثقات .

**قوله ( تابعه سليمان )** هو ابن حرب .

**قوله ( لعن النبي صلى الله عليه وسلم من مثل بالحيوان )** أى صبره مثله بضم الميم وبالمثلثة ، وهذه المتابعة وصلها البيهقى من طريق إسماعيل بن إسحق القاضي عن سليمان بن حرب ، وزاد فيه أيضا قصة أن ابن عمر خرج في طريق من طرق المدينة فرأى غلامانا ، فذكر مثل رواية أبي بشر ، وفيه « فلما رأوه فروا فغضب » الحديث . ووهم مغلطى وتبعه شيخنا ابن الملتن وغيره فجزموا بأن سليمان هذا هو أبو داود الطيالسى ، وأستند إلى أن أبا نعيم أخرجه في مستخرجه من طريق أبي خليفة عن الطيالسى . قلت : وهو غلط ظاهر ، فإن الطيالسى الذي يروي عنه أبو خليفة هو أبو الوليد واسمه هشام بن عبد الملك ، ولم يدرك أبو خليفة أبا داود الطيالسى فإن

مولده بعد وفاته بسنتين ، مات أبو داود سنة أربع ومائتين على الصحيح ، وولد أبو خليفة سنة ست ومائتين ، والمنهال المذكور في السند هو ابن عمرو ، يعني أنه تابع أبا بشر في روايته لهذا الحديث عن سعيد بن جبير وخالفهما عدى بن ثابت فرواه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس كما بينه في الطريق التي بعدها . الحديث الثالث والرابع .

**قوله ( وقال عدى )** هو ابن ثابت ( عن سعيد ) هو ابن جبير ( عن ابن عباس ) هو موصول بالإسناد الذي ساقه إلى عدى بن ثابت عن عبد الله بن يزيد ، وقد ساقه البخاري في تاريخه عن حجاج بن منهال الذي ساق حديث عبد الله بن يزيد به ، ولكن لفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضا » .

**قوله ( سمعت عبد الله بن يزيد )** هو الخطمي بفتح المعجمة وسكون المهملة ، تقدم ذكره في الاستسقاء .

**قوله ( نهى عن النهي )** بضم النون وسكون الهاء ثم بالموحدة مقصور ، أى أخذ مال المسلم قهرا جهرا ، ومنه أخذ مال الغنيمة قبل القسمة اختطافا بغير تسوية .

**قوله ( والمثلثة )** تقدم ضبطها وتفسيرها وتقدم في المغازي في « باب قصة عكل وعرينة » لهذا الحديث طريق أخرى ، وذكر الإسماعيلي الاختلاف على شعبة فيه ، وبين أن يعقوب الحضرمي رواه عن شعبة كما قال حجاج بن منهال ، لكن أدخل بين عبد الله بن يزيد والنبي صلى الله عليه وسلم أبا أيوب ، ورواية يعقوب بن سحاق المذكورة وصلها الطبراني . وفي هذه الأحاديث تحريم تعذيب الحيوان الآدمي وغيره ، وفي الحديث الأول قوة أنس على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع معرفته بشدة الأمير المذكور ، لكن كان الخليفة عبد الملك بن مروان نهى الحجاج عن التعرض له بعد أن كان صدر من الحجاج في حقه خشونة ، فشكاه لعبد الملك فأغلظ للحجاج وأمره بإكرامه

### باب الدجاج

[٥٥١٧] ٥٣١٨ - حدثنا يحيى نا وكيع عن سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن زهدم الجرمي عن أبي موسى قال : رأيت النبي صلى الله عليه يأكُل دجاجاً .

[٥٥١٨] ٥٣١٩ - حدثنا أبو معمر نا عبد الوارث نا أيوب بن أبي تميمة عن القاسم عن زهدم قال : كنا عند أبي موسى الأشعري - وكان بيننا وبينه هذا الحي من جرم إخاء - فأتي بطعام فيه لحم دجاج . وفي القوم رجل جالس أحمر فلم يدن من طعامه ، قال : ادن ، فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه يأكُل منه . قال : إني رأيتُه يأكُل شيئاً فقد رتُه ، فحلفت أن لا آكله . فقال : ادن ، أخبرك - أو أحدثك - أني أتيت رسول الله صلى الله عليه في نفر من الأشعريين ؛ فوافقته وهو غضبان ، وهو يقسم نعماً من نعم الصدقة : فاستحملناه فحلف أن لا يحملنا ، قال : ما عندي ما أحملكم عليه . ثم أتى رسول الله صلى الله عليه بنهب من إبل ، فقال : « أين الأشعريون أين الأشعريون ؟ » قال : فأعطانا خمس ذود غر الدرى ، فلبثنا غير بعيد ، فقلت

لأصحابي: نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوالله لئن تغفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نفلح أبداً. فرجعنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا: يا رسول الله، إنا استحملناك فحلفت أن لا تحملنا، فظننا أنك نسيت يمينك. فقال: «إن الله هو حملكم، إني والله - إن شاء الله - لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير وتحملتها».

**قوله (باب لحم الدجاج)** هو اسم جنس مثلث الدال، ذكره المنذري في الحاشية وابن مالك وغيرهما، ولم يحك النووي الضم، والواحدة دجاجة مثلث أيضاً، وقيل إن الضم فيه ضعيف، قال الجوهري دخلتها الهاء للوحدة مثل الحمامة، وأفاد إبراهيم الحري في «غريب الحديث» أن الدجاج بالكسر اسم للذكران دون الإناث والواحد منها ديك، وبالفتح الإناث دون الذكران والواحدة دجاجة بالفتح أيضاً، قال: وسمي لإسراعه في الإقبال والإدبار من دج يدج إذا أسرع. قلت: ودجاجة اسم امرأة وهي بالفتح فقط، ويسمى بها الكبة من الغزل.

**قوله (حدثنا يحيى)** هو ابن موسى البلخي، نسبه أبو علي بن السكن، وحزم الكلاباذي وأبو نعيم بأنه ابن جعفر.

**قوله (عن أيوب)** في الرواية الثانية «ابن أبي تيمية» وهو السحيتاني، وعند أحمد عن عبد الله بن الوليد عن سفيان «حدثنا أيوب حدثني أبو قلابة».

**قوله (عن أبي قلابة)** كذا رواه سفيان الثوري عن أيوب ووافقه سفيان بن عيينة عن أيوب عند مسلم، وهكذا قال عبد السلام بن حرب عن أيوب كما مضى في المغازي، وقال عبد الوارث كما في الحديث الذي يلقبه «عن أيوب عن القاسم» بدل أبي قلابة، وكذا قال ابن علية عن أيوب كما يأتي في الأيمان والنذور أيضاً، وقال حماد بن زيد «عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم» قال «وأنا لحديث قاسم أحفظ» أخرجه في فرض الخمس، وكذا قال وهيب عن أيوب عنهما عند مسلم.

**قوله (عن زهدم)** بفتح الزاى هو ابن مضرب بضم أوله وبفتح الضاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها موحدة (الجرمي) بفتح الجيم، بصرى ثقة، ليس له في البخاري سوى حديثين: هذا الحديث وقد أخرجه في مواضع له، وحديث آخر أخرجه عن عمران بن حصين تقدم في المناقب وذكره في مواضع أخرى أيضاً.

**قوله (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل دجاجاً)** كذا أورده مختصراً، وكذا ساقه أحمد عن وكيع، وأخرجه عن أبي أحمد الزبيري عن سفيان أتم منه، وساقه الترمذى في «الشمائل» من وجه آخر مطولاً، كما ذكره المصنف من طريق عبد الوارث عن أيوب عن القاسم وهو ابن عاصم التميمي، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، فقد أورده عنه في مواضع مقروناً ومفرداً مختصراً ومطولاً مشتملاً على قصة الرجل الذي امتنع أن يأكل الدجاج وحلف على ذلك، وفتوى أبي موسى له بأن يكفر عن يمينه ويأكل، وقص له الحديث في ذلك وسببه، وهو طلبهم من النبي صلى الله عليه وسلم أن يحملهم، وقد أورد المصنف قصة الاستحمال وما يليها من حكم اليمين وكفارته دون قصة الدجاج أيضاً من رواية غيلان بن جرير عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه في كفارة الأيمان، وأوردها أيضاً في المغازي من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة أتم سياقاً منه في قصة

الاستحمال ، وليس فيه ذكر كفارة اليمين ، وقد أحلت في فرض الخمس وفي المغازي بشرحه على كتاب الأيمان والنذور ، فأذكر هنا ما يتعلق بالدجاج .

**قوله ( كنا عند أبي موسى الأشعري وكان بيننا وبينه هذا الحى )** بالخفض بدل من الضمير في بينه كذا قال ابن التين ، وليس بجيد لأنه يصير تقدير الكلام أن زهدا الجرمى قال كان بيننا وبين هذا الحى من جرم إخاء ، وليس ذلك المراد ، وإنما المراد أن أبا موسى وقومه الأشعريين كانوا أهل مودة وإخاء لقوم زهدم وهم بنو جرم ، وقد وقع هنا في رواية الكشميهني « وكان بيننا وبين هذا الحى » وكذا وقع في رواية إسماعيل عن أيوب عن القاسم وأبي قلابة كما سيأتي في كفارة الأيمان ، وهو يؤيد ما قال ابن التين إلا أن المعنى لا يصح ، وقد أخرجه في أواخر كتاب التوحيد من طريق عبد الوهاب الثقفى عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم كلاهما عن زهدم قال « كان بين هذا الحى من جرم وبين الأشعريين ود أو إخاء » وهذه الرواية هي المعتمدة .

**قوله ( إخاء )** بكسر أوله والمد قال ابن التين ضبطه بعضهم بالقصر وهو خطأ .

**قوله ( وفي القوم رجل جالس أحمر )** أى اللون ، وفي رواية حماد بن زيد رجل من بنى تيم الله أحمر كأنه من الموالي أى العجم ، وهذا الرجل هو زهدم الراوي أبهم نفسه ، فقد أخرج الترمذى من طريق قتادة عن زهدم قال « دخلت على أبي موسى وهو يأكل دجاجا فقال : ادن فكل ، فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله » مختصرا . وقد أشكل هذا لكونه وصف الرجل في رواية الباب بأنه من بنى تيم الله وزهدم من بنى جرم ، فقال بعض الناس : الظاهر أنهما امتنعا معا زهدم والرجل التيمى ، وحمله على دعوى التعدد استبعاد أن يكون الشخص الواحد ينسب إلى تيم الله وإلى جرم ، ولا بعد في ذلك بل قد أخرج أحمد الحديث المذكور عن عبد الله ابن الوليد هو العدني عن سفيان هو الثوري فقال في روايته « عن رجل من بنى تيم الله يقال له زهدم قال : كنا عند أبي موسى ، فأتى بلحم دجاج » فعلى هذا فلعل زهدما كان تارة ينسب إلى بنى جرم وتارة إلى بنى تيم الله ، وجرم قبيلة في قضاة ينسبون إلى جرم بن زيان بزى وموحدة ثقيلة ابن عمران بن الحاف بن قضاة ، وتيم الله بطن من بنى كلب وهم قبيلة في قضاة أيضا ينسبون إلى تيم الله بن رفيدة — براء وفاء مصغرا — ابن ثور بن كلب بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاة ، فحلوان عم جرم ، قال الرشاطي في الأنساب : وكثيرا ما ينسبون الرجل إلى أعمامه . قلت : وربما أبهم الرجل نفسه كما تقدم في عدة مواضع ، فلا بعد في أن يكون زهدم صاحب القصة والأصل عدم التعدد ، وقد أخرج البيهقي من طريق الفرياني عن الثوري بسنده المذكور في هذا الباب إلى زهدم قال « رأيت أبا موسى يأكل الدجاج فدعاني فقلت : إني رأيته يأكل ننتا ، قال ادنه فكل » فذكر الحديث المرفوع . ومن طريق الصعق بن حزن عن مطر الوراق عن زهدم قال « دخلت على أبي موسى وهو يأكل لحم دجاج فقال : ادن فكل ، فقلت إني حلفت لا آكله » الحديث ، وقد أخرجه موسى عن شيبان بن فروخ عن الصعق لكن لم يسق لفظه ، وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه من وجه آخر عن زهدم نحوه وقال فيه « فقال لي : ادن فكل ، فقلت : إني لأريده » الحديث . فهذه عدة طرق صرح زهدم فيها بأنه صاحب القصة فهو المعتمد ، ولا يعكر عليه إلا ما وقع في الصحيحين مما ظاهره المغايرة بين زهدم والممتنع من أكل الدجاج ، ففي رواية عن زهدم « كنا عند أبي موسى فدخل رجل من بنى تيم الله أحمر شبيه بالموالي فقال : هلم ، فتلكأ » الحديث ، فإن ظاهره أن الداخل دخل وزهدم جالس عند أبي موسى ، لكن يجوز أن يكون مراد زهدم بقوله « كنا » قومه



الذين دخلوا قبله على أبي موسى ، وهذا مجاز قد استعمل غيره مثله كقول ثابت البناني « خطبنا عمران بن حصين » أى خطب أهل البصرة ، ولم يدرك ثابت خطبة عمران المذكورة ، فيحتمل أن يكون زهدم دخل فجرى له ماذكر ، وغاية ما فيه أنه أبهم نفسه ، ولا عجب فيه والله أعلم .

**قوله ( إني رأيته يأكل شيئا فقدزته )** بكسر الذال المعجمة ، وفي رواية أبي عوانة « إني رأيته تأكل قدرا » وكأنه ظن أنها أكثر من ذلك بحيث صارت جلالة فين له أبو موسى أنها ليست كذلك أو أنه لا يلزم من كون تلك الدجاجة التي رآها كذلك أن يكون كل الدجاج كذلك .

**قوله ( فقال ادن )** كذا للأكثر فعل أمر من الدنو ، ووقع عند المستملى والسرخسى « إذا » بكسر الهمزة وبذال معجمة مع التنوين حرف نصب ، وعلى الأول فقلوه « أخبرك » مجزوم ، وعلى الثاني هو منصوب ، وقوله « أو أحدثك » شك من الراوي .

**قوله ( إني أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم )** سيأتي شرحه في الأيمان والنذور ، وقوله « فأعطانا خمس ذود غر الذري » الغر بضم المعجمة جمع أغر والأغر الأبيض . والذري بضم المعجمة والقصر جمع ذروة وذروة كل شيء أعلاه ، والمراد هنا أسنمة الإبل ولعلها كانت بيضاء حقيقة ، أو أراد وصفها بأنها لا علة فيها ولا دبر ، ويجوز في غر النصب والجذر ، وقوله « خمس ذود » كذا وقع بالإضافة ، واستنكره أبو البقاء في غريبه قال : والصواب تنوين خمس وأن يكون ذود بدلا من خمس ، فإنه لو كان بغير تنوين لتغير المعنى ، لأن العدد المضاف غير المضاف إليه فيلزم أن يكون خمس ذود خمسة عشر بعيرا لأن الإبل الذود ثلاثة انتهى ، وما أدري كيف يحكم بفساد المعنى إذا كان العدد كذا ؛ وليكن عدد الإبل خمسة عشر بعيرا فما الذي يضر ؟ وقد ثبت في بعض طرقه « خذ هذين القرنين والقرنين » إلى أن عد ست مرات ، والذي قاله إنما يتم أن لو جاءت رواية صريحة أنه لم يعطهم هوى خمسة أبخرة ، وعلى تقدير ذلك فأطلق لفظ ذود على الواحد مجازا كابيل ، وهذه الرواية الصحيحة لا تمنع إمكان التصوير . وفي الحديث دخول المرء على صديقه في حال أكله ، واستدناء صاحب الطعام الداخل وعرضه الطعام عليه ولو كان قليلا ، لأن اجتماع الجماعة على الطعام سبب للبركة فيه كما تقدم . وفيه جواز أكل الدجاج إنسيه ووحشيه ، وهو بالاتفاق إلا عن بعض المتعمقين على سبيل الورع ، إلا أن بعضهم استثنى الجلالة وهي ما تأكل الأقدار ، وظاهر صنيع أبي موسى أنه لم يبال بذلك ، والجلالة عبارة عن الدابة التي تأكل الجلالة بكسر الجيم والتشديد وهي البعر ، وادعى ابن حزم اختصاص الجلالة بذوات الأربع ، والمعروف التعميم . وقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عمر أنه كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثا ، وقال مالك والليث : لا بأس بأكل الجلالة من الدجاج وغيره ، وإنما جاء النهي عنها للتقذر ، وقد ورد النهي عن أكل الجلالة من طرق أصحها ما أخرجه الترمذى وصححه وأبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المجثمة ، وعن لبن الجلالة ، وعن الشرب من في السقاء » وهو على شرط البخاري في رجاله ، إلا أن أيوب رواه عن عكرمة فقال « عن أبي هريرة » وأخرجه البيهقي والبخاري من وجه آخر عن أبي هريرة « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة وعن شرب ألبانها وأكلها وركوبها » ولابن أبي شيبة بسند حسن عن جابر « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة أن يؤكل لحمها أو يشرب لبنها ، ولأبي داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحم الحمر الأهلية ، وعن الجلالة ،

عن ركوبها وأكل لحمها » وسنده حسن . وقد أطلق الشافعية كراهة أكل الجلالة إذا تغير لحمها بأكل النجاسة ، وفي وجه إذا أكرهت من ذلك ، ورجح أكثرهم أنها كراهة تنزيه ، وهو قضية صنيع أبي موسى ، ومن حجتهم أن العلف الطاهر إذا صار في كرشها تنجس فلا تتغذى إلا بالنجاسة ، ومع ذلك فلا يحكم على اللحم واللبن بالنجاسة . فكذا هذا . وتعقب بأن العلف الطاهر إذا تنجس بالمجاورة جاز إطعامه للدابة لأنها إذا أكلته لا تتغذى بالنجاسة وإنما تتغذى بالelf ، بخلاف الجلالة ، وذهب جماعة من الشافعية وهو قول الخنابلة إلى أن النبي للتحريم ، وبه جزم ابن دقيق العيد عن الفقهاء ، وهو الذي صححه أبو إسحاق المروزي والقفال وإمام الحرمين والبعثي والغزالي وألحقوا بلبنها ولحمها بيضها ، وفي معنى الجلالة ما يتغذى بالنجس كالشاة ترضع من كلبة ، والمعتبر في جواز أكل الجلالة زوال رائحة النجاسة بعد أن تelf بالشئ الطاهر على الصحيح ، وجاء عن السلف فيه توقيت فعند ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثا ، كما تقدم . وأخرج البيهقي بسند فيه نظر عن عبد الله بن عمرو مرفوعا أنها لا تؤكل حتى تelf أربعين يوما

### باب لحوم الخيل

٥٣٢٠ - حدثنا الحميدي نا سفيان نا هشام عن فاطمة عن أسماء قالت : نحَرنا فرساً على عهد النبي صلى الله عليه وآله فأكلناه . [٥٥١٩]

٥٣٢١ - حدثنا مسدد نا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله : نهى النبي صلى الله عليه وآله يوم خيبر عن لحوم الحُمَر ، ورخص في لحوم الخيل . [٥٥٢٠]

**قوله ( باب لحوم الخيل )** قال ابن المنير : لم يذكر الحكم لتعارض الأدلة ، كذا قال : ودليل الجواز ظاهر القوة كما سيأتي .

**قوله ( سفيان )** هو ابن عيينة ، وهشام هو ابن عروة . وفاطمة هي بنت المنذر بن الزبير وهي ابنة عم هشام المذكور وزوجته ، وقد تقدم ذلك صريحاً في « باب النحر والذبح » . وقد اختلف في سنده على هشام فقال أيوب من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبيه عن أسماء ، وكذا قال ابن ثوبان من رواية عتبة بن حماد عنه عن هشام ابن عروة ، وقال المغيرة بن مسلم عن هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام أخرجه البزار ، وذكر الدارقطني الاختلاف ثم رجح رواية ابن عيينة ومن وافقه .

**قوله ( نحَرنا فرساً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلناه )** زاد عبدة بن سليمان عن هشام « ونحن بالمدينة » وقد تقدم ذلك قبل باين ، وفي رواية للدارقطني « فأكلناه نحن وأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم » وتقدم الاختلاف في قولها « نحَرنا » و« ذبحنا » واختلف الشارحون في توجيهه فقيل يحمل النحر على الذبح مجازاً . وقيل وقع ذلك مرتين ، وإليه جنح النووي ، وفيه نظر لأن الأصل عدم التعدد والمخرج متحد ، والاختلاف فيه على هشام : فبعض الرواة قال عنه نحَرنا وبعضهم قال ذبحنا ، والمستفاد من ذلك جواز الأمرين عندهم وقيام أحدهما في التذكية مقام الآخر ، وإلا لما ساغ لهم الإتيان بهذا موضع هذا ، وأما الذي وقع بعينه فلا يتحرر لوقوع التساوي بين الرواة المختلفين في ذلك ، ويستفاد من قولها « ونحن بالمدينة » أن ذلك بعد فرض

الجهاد ، فإرد على من استند الى منع أكلها بعلّة أنها من آلات الجهاد ، ومن قولها « نحن وأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم » الرد على من زعم أنه ليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك ، مع أن ذلك لو لم يرد لم يظن بآل أبي بكر أنهم يقدمون على فعل شيء في زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلا وعندهم العلم بجوازه ، لشدة اختلاطهم بالنبي صلى الله عليه وسلم وعدم مفارقتهم له ، هذا مع توفر داعية الصحابة إلى سؤاله عن الأحكام ، ومن ثم كان الراجح أن الصحابي إذا قال « كنا نفعل كذا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم » كان له حكم الرفع ، لأن الظاهر إطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقريره ، وإذا كان ذلك في مطلق الصحابي فكيف بآل أبي بكر الصديق . الحديث الثاني .

**قوله ( حماد )** هو ابن زيد ، وعمرو هو ابن دينار ، ومحمد بن علي أي ابن الحسين بن علي وهو الباقر أبو جعفر كذا أدخل حماد بن زيد بين عمرو بن دينار وبين جابر في هذا الحديث محمد بن علي ولما أخرجه النسائي قال : لا أعلم أحدا وافق حمادا على ذلك ، وأخرجه من طريق حسين بن واقد ، وأخرجه هو والترمذي من رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن عمرو بن دينار عن جابر ليس فيه محمد بن علي ، ومال الترمذي أيضا إلى ترجيح رواية ابن عيينة وقال : سمعت محمدا يقول ابن عيينة أحفظ من حماد . قلت : لكن اقتصر البخاري ومسلم على تخریج طريق حماد بن زيد ، وقد وافقه ابن جريج عن عمرو على إدخال الوسطة بين عمرو وجابر لكنه لم يسمه ، أخرجه أبو داود من طريق ابن جريج ، وله طريق أخرى عن جابر أخرجهما مسلم من طريق ابن جريج ، وأبو داود من طريق حماد ، والنسائي من طريق حسين بن واقد كلهم عن أبي الزبير عنه ، وأخرجه النسائي صحيحا عن عطاء عن جابر أيضا ، وأغرب البيهقي فجزم بأن عمرو بن دينار لم يسمعه من جابر ، واستغرب بعض الفقهاء دعوى الترمذي أن رواية ابن عيينة أصح مع إشارة البيهقي إلى أنها منقطعة ، وهو ذمول فإن كلام الرمزي محمول على أنه صح عنه اتصاله ، ولا يلزم من دعوى البيهقي انقطاعه كون الترمذي يقول بذلك ، والحق أنه إن وجدت رواية فيها تصريح عمرو بالسماع من جابر فتكون رواية حماد من المزيد في متصل بالأسانيد وإلا فرواية حماد بن زيد هي المتصلة وعلى تقدير وجود التعارض من كل جهة فللحديث طرق أخرى عن جابر غير هذه ، فهو صحيح على كل حال .

**قوله ( يوم خير عن لحوم الحمر )** زاد مسلم في روايته « الأهلية » .

**قوله ( ورخص في لحوم الخيل )** في رواية مسلم « وأذن » بدل « رخص » ، وله في رواية ابن جريج « أكلنا زمن خير الخيل وحمر الوحش » ، ونهانا النبي صلى الله عليه وسلم عن الحمار الأهلي « وفي حديث ابن عباس عند الدارقطني « أمر » . قال الطحاوي : وذهب أبو حنيفة إلى كراهة أكل الخيل وخالفه أصحابه وغيرهما ، واحتجوا بالأخبار المتواترة في حلها ، ولو كان ذلك مأخوذا من طريق النظر لما كان بين الخيل والحمر الأهلية فرق ، ولكن الآثار إذا صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أباح لهم لحوم الخيل في الوقت الذي منعهم فيه من لحوم الحمر ، فدل ذلك على اختلاف حكمهما . قلت : وقد نقل الحل بعض التابعين عن الصحابة من غير استثناء أحد ، فأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح على شرط الشيخين عن عطاء قال « لم يزل سلفك يأكلونه . قال ابن جريج : قلت له أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : نعم » . وأما ما نقل في ذلك عن ابن عباس من كراهتها فأخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بسندين ضعيفين ، ويدل على ضعف ذلك عنه ما سيأتي في الباب الذي بعده صحيحا عنه أنه

استدل لإباحة الحمر الأهلية بقوله تعالى ﴿ قل لأجد فيما أوحى إلي محرماً ﴾ فإن هذا إن صلح مستمسكا لحل الحمر صلح للخيل ولا فرق ، وسيأتي فيه أيضا أنه توقف في سبب المنع من أكل الحمر هل كان تحريما مؤبدا أو بسبب كونها كانت حمولة الناس ؟ وهذا يأتي مثله من الخيل أيضا فيبعد أن يثبت عنه القول بتحريم الخيل والقول بالتوقف في الحمر الأهلية ، بل أخرج الدارقطني بسند قوى عن ابن عباس مرفوعا مثل حديث جابر ولفظه « نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمر الأهلية وأمر بلحوم الخيل » وصح القول بالكراهة عن الحكم بن عيينة ومالك وبعض الحنفية ، وعن بعض المالكية والحنفية التحريم ، وقال الفاكهي : المشهور عند المالكية الكراهة ، والصحيح عند المحققين منهم التحريم ، وقال أبو حنيفة في « الجامع الصغير » : أكره لحم الخيل فحملة أبو بكر الرازي على التنزيه وقال : لم يطلق أبو حنيفة فيه التحريم وليس هو عنده كاللحمار الأهلي ، وصح عنه أصحاب المحيط والهداية والذخيرة التحريم ، وهو قول أكثرهم ، وعن بعضهم يأثم آكله ولا يسمى حراما ، وروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك المنع وإنه احتج بالآية الآتي ذكرها ، وأخرج محمد بن الحسن في « الآثار » عن أبي حنيفة بسند له عن ابن عباس نحو ذلك ، وقال القرطبي في « شرح مسلم » : مذهب مالك الكراهة ، واستدل له ابن بطل بالآية . وقال ابن المنير : الشبه الخلقى بينها وبين البغال والحمير مما يؤكد القول بالمنع ، فمن ذلك هيئتها وزهومة لحمها ، وغلظة ، وصفة أروائها ، وأنها لا تجتر ، قال : وإذا تأكد الشبه الخلقى التحق بنفي الفارق وبعد الشبه بالأنعام المتفق على أكلها اهـ . وقد تقدم من كلام الطحاوي ما يؤخذ منه الجواب عن هذا ، وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : الدليل في الجواز مطلقا واضح ، لكن سبب كراهة مالك لأكلها لكونها تستعمل غالبا في الجهاد ، فلو انتفت الكراهة لكثير استعماله ولو كثر لأدى إلى قتلها فيفضي إلى فائتها فيؤول إلى النقص من إرهاب العدو الذي وقع الأمر به في قوله تعالى ﴿ ومن رباط الخيل ﴾ . قلت : فعل هذا فالكراهة لسبب خارج وليس البحث فيه ، فإن الحيوان المتفق على إباحته لو حدث أمر يقتضي أن لو ذبح لأفضى إلى ارتكاب محذور لا تمتنع ، ولا يلزم من ذلك القول بتحريمه ، وكذا قوله إن وقوع أكلها في الزمن النبوي كان نادرا ، فإذا قبل بالكراهة قل استعماله فيوافق ماوقع قبل انتهى . وهذا لا ينهض دليلا للكراهة بل غايته أن يكون خلاف الأولى ، ولا يلزم من كون أصل الحيوان حل أكله فناؤه بالأكل . وأما قول بعض المانعين لو كانت حلالا لجازت الأضحية بها فمستنص بحيوان البر فإنه مأكول ولم تشرع الأضحية به ، ولعل السبب في كون الخيل لا تشرع الأضحية بها استبقاؤها لأنه لو شرع فيها جميع ماجاز في غيرها لفاتت المنفعة بها في أهم الأشياء منها وهو الجهاد . وذكر الطحاوي وأبو بكر الرازي وأبو محمد بن حزم من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر قال « نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمر والخيل والبغال » قال الطحاوي : وأهل الحديث يضعفون عكرمة ابن عمار . قلت : لاسيما في يحيى بن أبي كثير ، فإن عكرمة وإن كان مختلفا في توثيقه فقد أخرج له مسلم ، لكن إنما أخرج له من غير روايته عن يحيى بن أبي كثير ، وقد قال يحيى بن سعيد القطان : أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير ضعيفة . وقال البخاري حديثه عن يحيى مضطرب . وقال النسائي : ليس به بأس إلا في يحيى . وقال أحمد : حديثه عن غير إياس بن سلمة مضطرب ، وهذا أشد مما قبله ، ودخل في عموم يحيى بن أبي كثير أيضا ، وعلى تقدير صحة هذه الطريق فقد اختلف عن عكرمة فيها ، فإن الحديث عند أحمد والترمذي من طريقه ليس فيه للخيل ذكر ، وعلى تقدير أن يكون الذي زاده حفظه فالروايات المتنوعة عن جابر المفصلة بين لحوم الخيل والحمر في الحكم أظهر اتصالا وأتقن رجالا وأكثر عددا ، وأعل بعض الحنفية حديث جابر بما نقله عن ابن إسحق

أنه لم يشهد خير ، وليس بعله لأن غايته أن يكون مرسل صحابي ، ومن حجج من منع أكل الخيل حديث خالد ابن الوليد المخرج في السنن « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم خير عن لحوم الخيل » وتعقب بأنه بناءً منكر ، لأن في سياقه أنه شهد خير ، وهو خطأ فإنه لم يسلم إلا بعدها على الصحيح ، والذي جزم به الأكثر أن إسلامه كان سنة الفتح ، والعمدة في ذلك على ما قال مصعب الزبيري وهو أعلم الناس بفريش قال « كتب الوليد ابن الوليد إلى خالد حين فر من مكة في عمرة القضية حتى لا يرى النبي صلى الله عليه وسلم بمكة فذكر القصة في سبب إسلام خالد ، وكانت عمرة القضية بعد خير جزماً ، وأعل أيضاً بأن في السند راوياً مجهولاً ، لكن أخرج الطبري من طريق يحيى بن أبي كثير عن رجل من أهل حمص قال : كنا مع خالد ، فذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الحمير الأهلية وإخيلها وبغالها ، وأعل بتدليس يحيى وإيهام الرجل ، وادعى أبو داود أن حديث خالد بن الوليد منسوخ ولم يبين ناسخه ، وكذا قال النسائي : الأحاديث في الإباحة أصح ، وهذا إن صح كان منسوخاً ، وكأنه لما تعارض عنده الخبران ورأى في حديث خالد « نهى » وفي حديث جابر « أذن » حمل الإذن على نسخ التحريم وفيه نظر لأنه لا يلزم من كون النهي سابقاً على الإذن أن يكون إسلام خالد سابقاً على فتح خير ، والأكثر على خلافه والنسخ لا يثبت بالاحتمال ، وقد قرر الحازمي النسخ بعد أن ذكر حديث خالد وقال : هو شامي المخرج ، جاء من غير وجه بما ورد في حديث جابر من « رخص » و« أذن » لأنه من ذلك يظهر أن المنع كان سابقاً والإذن متأخراً فيتعين المصير إليه ، قال : ولو لم ترد هذه اللفظة لكانت دعوى النسخ مردودة لعدم معرفة التاريخ اهـ . وليس في لفظ رخص وأذن ما يتعين معه المصير إلى النسخ ، بل الذي يظهر أن الحكم في الخيل والبغال والحمير كان على البراءة الأصلية ، فلما نهام الشارع يوم خير عن الحمير والبغال خشي أن يظنوا أن الخيل كذلك لشبهها بها فأذن في أكلها دون الحمير والبغال ، والراجح أن الأشياء قبل بيان حكمها في الشرع لا توصف لا بحل ولا حرمة فلا يثبت النسخ في هذا . ونقل الحازمي أيضاً تقرير النسخ بطريق أخرى فقال : إن النهي عن أكل الخيل والحمير كان عاماً من أجل أخذهم لها قبل القسمة والتخمين ، ولذلك أمر بإكفاء القدور ، ثم بين بنداؤه بأن لحوم الحمير رجس أن تحريمها لذاتها ، وأن النهي عن الخيل إنما كان بسبب ترك القسمة خاصة . ويعكر عليه أن الأمر بإكفاء القدور إنما كان بطبخهم فيها الحمير كما هو مصرح به في الصحيح لا الخيل فلا يتم مراده ، والحق أن حديث خالد ولو سلم أنه ثابت لا ينهض معارضا لحديث جابر الدال على الجواز ، وقد وافقه حديث أسماء ، وقد ضعف حديث خالد أحمد والبخاري وموسى بن هارون والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق وآخرون ، وجمع بعضهم بين حديث جابر وخالد بأن حديث جابر دال على الجواز في الجملة وحديث خالد دال على المنع في حالة دون حالة ، لأن الخيل في خير كانت عزيزة وكانوا محتاجين إليها للجهاد ، فلا يعارض النهي المذكور ، ولا يلزم وصف أكل الخيل بالكراهة المطلقة فضلاً عن التحريم . وقد وقع عند الدارقطني في حديث أسماء « كانت لنا فرس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرادت أن تموت فذبحناها فأكلناها » وأجاب عن حديث أسماء بأنها واقعة عين فلعل تلك الفرس كانت كبرت بحيث صارت لا ينتفع بها في الجهاد فيكون النهي عن الخيل لمعنى خارج لا لذاتها ، وهو جمع جيد ، وزعم بعضهم أن حديث جابر في الباب دال على التحريم لقوله « رخص » لأن الرخصة استباحة المحظور مع قيام المانع ، فدل على أنه رخص لهم فيها بسبب التخميص التي أصابتهم بخير ، فلا يدل ذلك على الحل المطلق . وأجيب بأن أكثر الروايات جاء بلفظ الإذن وبعضها بالأمر فدل على أن المراد بقوله رخص أذن لا خصوص الرخصة باصطلاح من تأخر عن عهد الصحابة . ونوقض أيضاً بأن

الإذن في أكل الخيل لو كان رخصة لأجل المحمصة لكانت الحمر الأهلية أولى بذلك لكثرتها وعزة الخيل حينئذ ، ولأن الخيل ينتفع بها فيما ينتفع بالحمير من الحمل وغيره ، والحمير لا ينتفع بها فيما ينتفع بالخيول من القتال عليها ، والواقع كما سيأتي صريحا في الباب الذي يليه أنه صلى الله عليه وسلم أمر بإراقة القدور التي طبخت فيها الحمر مع ما كان بهم من الحاجة فدل ذلك على أن الإذن في أكل الخيل إنما كان للإباحة العامة لا لخصوص الضرورة ، وأما ما نقل عن ابن عباس ومالك وغيرهما من الاحتجاج بالمنع بقوله تعالى ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ فقد تمسك بها أكثر القائلين بالتحريم ، وقرروا ذلك بأوجه : أحدها أن اللام للتعليل فدل على أنها لم تخلق لغير ذلك ، لأن العلة المنصوصة تفيد الحصر فإباحة أكلها تقتضي خلاف ظاهر الآية . ثانيا عطف البغال والحمير فدل على اشتراكها معها في حكم التحريم فيحتاج من أفرد حكمها عن حكم ما عطف عليه إلى دليل . ثالثها أن الآية سقت مساق الامتنان ، فلو كانت ينتفع بها في الأكل لكان الامتنان به أعظم لأنه يتعلق به بقاء البنية بغير واسطة ، والحكيم لا يمتن بأدنى النعم ويترك أعلاها ، ولاسيما وقد وقع الامتنان بالأكل في المذكورات قبلها . رابعها لو أبيح أكلها لفاتت المنفعة بها فيما وقع به الامتنان من الركوب والزينة ، هذا ملخص ماتمسكوا به من هذه الآية ، والجواب على سبيل الإجمال أن آية النحل مكية اتفاقا والإذن في أكل الخيل كان بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست سنين ، فلو فهم النبي صلى الله عليه وسلم من الآية المنع لما أذن في الأكل . وأيضا فآية النحل ليست نصا في منع الأكل ، والحديث صريح في جوازه . وأيضا على سبيل التنزل فإنما يدل ما ذكر على ترك الأكل ، والترك أعم من أن يكون للتحريم أو للتنزيه أو خلاف الأولى ، وإذا لم يتعين واحد منها بقى التمسك بالأدلة المصروفة بالجواز وعلى سبيل التفصيل ، أما أولا فلو سلمنا أن اللام للتعليل لم نسلم إفادة الحصر في الركوب والزينة ، فإنه ينتفع بالخيول في غيرهما وفي غير الأكل اتفاقا ، وإنما ذكر الركوب والزينة لكونهما أغلب ما تطلب له الخيل ، ونظيره حديث البقرة المذكور في الصحيحين حين خاطبت راكبها فقالت « إنا لم نخلق لهذا إنما خلقنا للحرث » فإنه مع كونه أصرح في الحصر لم يقصد به الأغلب ، وإلا فهى تؤكل وينتفع بها في أشياء غير الحرث اتفاقا ، وأيضا فلو سلم الاستدلال للزم منع حمل الأثقال على الخيل والبغال والحمير ، ولا قائل به . وأما ثانيا فدلالة العطف إنما هي دلالة اقتران ، وهى ضعيفة . وأما ثالثا فالامتنان إنما قصد به غالبا ما كان يقع به انتفاعهم بالخيول فخطوبوا بما ألفوا وعرفوا ، ولم يكونوا يعرفون أكل الخيل لعزتها في بلادهم ، بخلاف الأنعام فإن أكثر انتفاعهم بها كان لحمل الأثقال وللأكل فاقصر في كل من الصنفين على الامتنان بأغلب ما ينتفع به ، فلو لزم من ذلك الحصر في هذا الشق للزم مثله في الشق الآخر . وأما رابعا فلو لزم من الإذن في أكلها أن تفنى للزم مثله في البقر وغيرها مما أبيح أكله ووقع الامتنان بمنفعة له أخرى ، والله أعلم

### باب لحوم الحمر الإنسية . فيه عن سلمة عن النبي صلى الله عليه

[٥٥٢١] ٥٣٢٢ - حدثنا صدقة أنا عبدة عن عبيد الله عن سالم ونافع عن ابن عمر : نهى النبي صلى الله عليه عن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر .

[٥٥٢٢] ٥٣٢٣ - حدثنا مسدد نا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن عبد الله قال : نهى النبي صلى الله عليه عن لحوم الحمر الأهلية . تابعه ابن المبارك عن عبيد الله عن نافع . وقال أبو أسامة : عن عبيد الله عن سالم .

- [٥٥٢٣] ٥٣٢٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف أنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي قال : نهى رسول الله صلى الله عليه عن المتعة عام خيبر ولحوم حُمُرِ الأنسية .
- [٥٥٢٤] ٥٣٢٥ - حدثنا سليمان بن حرب نا حماد عن عمرو عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله قال : نهى النبي صلى الله عليه يوم خيبر عن لحوم الحُمُر ، ورخص في لحوم الخيل .
- [٥٥٢٥] ٥٣٢٦ - حدثنا مسدد نا يحيى عن شعبة حدثني عدي عن البراء وابن أبي أوفى قالوا : نهى النبي صلى الله عليه عن لحوم الحُمُر .
- [٥٥٢٧] ٥٣٢٧ - حدثنا إسحاق أنا يعقوب بن إبراهيم نا أبي عن صالح عن ابن شهاب أن أبا إدريس أخبره أن أبا ثعلبة قال : حرم رسول الله صلى الله عليه لحوم حُمُرِ الأهلية . تابعه الزبيدي وعُقيل عن الزهري . وقال مالك ومعمّر والماجشون ويونس وابن إسحاق عن الزهري : نهى النبي صلى الله عليه عن كل ذي ناب من السباع .
- [٥٥٢٨] ٥٣٢٨ - حدثنا محمد بن سلام أنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد عن أنس بن مالك : أن رسول الله صلى الله عليه عليه جاءه فقال : أكلت الحمر . ثم جاءه فقال : أكلت الحمر . ثم جاءه فقال : أفنيت الحمر . فأمر مُنادياً فنادى في الناس : « إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية ، فإنها رجس » . فأكفئت القدور ، وإنها لتفور باللحم .
- [٥٥٢٩] ٥٣٢٩ - حدثنا علي بن عبد الله نا سفيان قال عمرو قلت لجابر بن زيد : تزعمون أن رسول الله صلى الله عليه نهى عن الحمر الأهلية ، فقال : قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا بالبصرة . ولكن أبا ذاك البحر ابن عباس قرأ : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ .

**قوله ( باب لحوم الحمر الأنسية )** القول في عدم جزمه بالحكم في هذا كالقول في الذي قبله ، لكن الزاجح في الحمر المنع بخلاف الخيل ، والأنسية بكسر الهمزة وسكون النون منسوبة إلى الإنس ، ويقال فيه أنسية بفتحيتين ، وزعم ابن الأثير أن في كلام أبي موسى المديني ما يقتضي أنها بالضم ثم السكون لقوله الأنسية هي التي تألف البيوت ، والأنس ضد الوحشة ، ولا حجة في ذلك لأن أبا موسى إنما قاله بفتحيتين ، وقد صرح الجوهري أن الأنس بفتحيتين ضد الوحشة ، ولم يقع في شيء من روايات الحديث بضم ثم سكون مع احتمال جوازه ، نعم زيف أبو موسى الرواية بكسر أوله ثم السكون ، فقال ابن الأثير : إن أراد من جهة الرواية فعسى ، وإلا فهو ثابت في اللغة . ونسبتها إلى الأنس ، وقد وقع في حديث أبي ثعلبة وغيره « الأهلية » بدل الأنسية ، ويؤخذ من التقييد بها جواز أكل الحمر الوحشية ، وقد تقدم صريحاً في حديث أبي قتادة في الحج .

**قوله ( فيه سلمة )** هو ابن الأكوع وقد تقدم حديثه موصولاً في المغازي مطولاً . ثم ذكر في الباب أحاديث : الأول حديث ابن عمر .

**قوله ( عبدة )** هو ابن سليمان وعبيد الله هو العمري .

**قوله ( عن سالم ونافع )** كذا قال عبد الله بن نمير عن عبيد الله عند مسلم ومحمد بن عبيد عنه كما سبق في المغازي ، ثم ساقه المصنف من طريق يحيى القطان عن عبيد الله عن نافع وحده ، وقوله « تابعه ابن المبارك » وصله المؤلف في المغازي .

**قوله ( وقال أبو أسامة عن عبيد الله عن سالم )** وصله في المغازي من طريقه ، وفصل في روايته بين أكل الثوم والحمر ، فبين أن النهي عن الثوم من رواية نافع فقط ، وأن النهي عن الحمر عن سالم فقط ، وهو تفصيل بالغ ، لكن يحيى القطان حافظ فلعل عبيد الله لم يفصله إلا لأبي أسامة ، وكان يحدث به عن سالم ونافع معا مدجا فاقصر بعض الرواة عنه على أخذ شيخه تمسكا بظاهر الإطلاق ، الثاني حديث على ، ذكره مختصرا وتقدم مطولا في كتاب النكاح . الثالث حديث جابر ، وقد سبق في الباب الذي قبله . الرابع والخامس حديث البراء وابن أبي أوفى أورده مختصرا ، وقد تقدم عنهما أتم سياقاً من هذا في المغازي ، وأفرده عن ابن أبي أوفى هنا وفي فرض الخمس وفيه زيادة اختلافهم في السبب . السادس حديث أبي ثعلبة .

**قوله ( حدثنا إسحاق )** هو ابن راهويه ، ويعقوب بن إبراهيم أى ابن سعيد ، وصالح هو ابن كيسان .

**قوله ( حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحمر الأهلية )** تابعه الزبيدي وعقيل عن الزهري ، فرواية الزبيدي وصلها النسائي من طريق بقية قال « حدثني الزبيدي — ولفظه — نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع ، وعن لحوم الحمر الأهلية » ورواية عقيل وصلها أحمد بلفظ الباب وزاد « ولحم كل ذى ناب من السباع » وسيأتي البحث فيه بعد هذا . ووقع عند النسائي من وجه آخر عن أبي ثعلبة فيه قصة ولفظه « غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم خيبر والناس جياع ، فوجدوا حمرا أنسية فذبحوا منها ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف فنأدى : ألا إن لحوم الحمر الأنسية لا تحل » .

**قوله ( وقال مالك ومعمرو والماجشون ويونس وابن إسحاق عن الزهري : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذى ناب من السباع )** يعنى لم يتعرضوا فيه لذكر الحمر ، فأما حديث مالك فسيأتي موصولا في الباب الذي يليه ، وأما حديث معمرو ويونس فوصلهما الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن المبارك عنهما ، وأما حديث الماجشون وهو يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة فوصله مسلم عن يحيى بن يحيى عنه ، وأما حديث ابن إسحاق فوصله إسحاق بن راهويه عن عبدة بن سليمان ومحمد بن عبيد كلاهما عنه . الحديث السابع حديث أنس في النداء بالنهي عن لحوم الحمر ، وقع عند مسلم أن الذي نادى بذلك هو أبو طلحة وعزاه النووي لرواية أبي يعلى فنسب إلى التقصير ، ووقع عند مسلم أيضا أن بلالا نادى بذلك ، وقد تقدم قريبا عند النسائي أن المنادى بذلك عبد الرحمن بن عوف ، ولعل عبد الرحمن نادى أولا بالنهي مطلقا ، ثم نادى أبو طلحة وبلال بزيادة على ذلك وهو قوله « فإنها رجس ، فأكفئت القدور وإنها لتفور باللحم » ووقع في « الشرح الكبير للرافعي » أن المنادى بذلك خالد بن الوليد وهو غلط فإنه لم يشهد خيبر وإنما أسلم بعد فتحها .

**قوله ( جاءه جاء فقال : أكلت الحمر )** لم أعرف اسم هذا الرجل ولا اللذين بعده ، ويحتمل أن يكونوا واحدا فإنه قال أولا « أكلت » فإذا لم يسمعه النبي صلى الله عليه وسلم وإما لم يكن أمر فيها بشيء ، وكذا في



الثانية ، فلما قال الثالثة « أفنيت الحمر » أى لكثرة ماذبح منها لتطبخ صادف نزول الأمر بتحريمها ، ولعل هذا مستند من قال : إنما نهى عنها لكونها كانت حمولة الناس كما سيأتي . الحديث الثامن .

**قوله ( سفيان )** هو ابن عيينة وعمرو هو ابن دينار .

**قوله ( قلت لجابر بن زيد )** هو أبو الشعثاء بمعجمة ومثله البصري .

**قوله ( يزعمون )** لم أقف على تسمية أحد منهم ، وقد تقدم في الباب الذي قبله أن عمرو بن دينار روى ذلك عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله ، وأن من الرواة من قال عنه عن جابر بلا واسطة .

**قوله ( قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا بالبصرة )** زاد الحميدي في مسنده عن سفيان بهذا السند « قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأخرجه أبو داود من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار مضموماً إلى حديث جابر بن عبد الله في النهي عن لحوم الحمر مرفوعاً . ولم يصرح برفع حديث الحكم .

**قوله ( ولكن أبى ذلك البحر ابن عباس )** و« أبى » من الإباء أى امتنع ، والبحر صفة لابن عباس قيل له لسعة علمه ، وهو من تقديم الصفة على الموصوف مبالغة في تعظيم الموصوف كأنه صار علماً عليه ، وإنما ذكر لشهرته بعد ذلك لاحتمال خفائه على بعض الناس ، ووقع في رواية ابن جريج « وأبى ذلك البحر يريد ابن عباس » وهذا يشعر بأن في رواية ابن عيينة إدراجاً .

**قوله ( وقرأ قل لا أجد فيما أوحى إلى محرمات )** في رواية ابن مردويه وصححه الحاكم من طريق محمد بن شريك عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال « كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء نقذراً » فبعث الله نبيه وأنزل كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه ، فما أحل فيه فهو حلال ، وما حرم فيه فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو . وتلا هذه : قل لا أجد إلى آخرها « والاستدلال بهذا للحل إنما يتم فيما لم يأت فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحريمه ، وقد تواردت الأخبار بذلك والتنصيص على التحريم مقدم على عموم التحليل وعلى القياس ، وقد تقدم في المغازي عن ابن عباس أنه توقف في النهي عن الحمر : هل كان لمعنى خاص ، أو للتأيد ؟ ففيه عن الشعبي عنه أنه قال : لأدري أنهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل أنه كان حمولة الناس فكره أن تذهب حمولتهم ، أو حرّمها البتة يوم خير ؟ وهذا التردد أصح من الخبر الذي جاء عنه بالجزم بالعلة المذكورة ، وكذا فيما أخرجه الطبراني وابن ماجه من طريق شقيق بن سلمة عن ابن عباس قال « إنما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمر الأهلية مخافة قلة الظهر » وسنده ضعيف ، وتقدم في المغازي في حديث ابن أبي أوفى : فتحدثنا أنه إنما نهى عنها لأنها لم تخمس » وقال بعضهم نهى عنها لأنها كانت تأكل العذرة . قلت : وقد أزال هذه الاحتمالات من كونها لم تخمس أو كانت جلالة أو كانت انتهت حديث أنس المذكور قبل هذا حيث جاء فيه « فإنها رجس » وكذا الأمر بغسل الإناء في حديث سلمة ، قال القرطبي : قوله « فإنها رجس » ظاهر في عود الضمير على الحمر لأنها المتحدث عنها المأمور بإكفائها من القدور وغسلها ، وهذا حكم المتنجنس ، فيستفاد منه تحريم أكلها ، وهو دال على تحريمها لعينها لا لمعنى خارج . وقال ابن دقيق العيد : الأمر

بإكفاء القدر ظاهر انه سبب تحريم لحم الحمر ، وقد وردت علل أخرى إن صح رفع شيء منها وجب المصير إليه ، لكن لا مانع أن يعلل الحكم بأكثر من علة ، وحديث أبي ثعلبة صريح في التحريم فلا معدل عنه . وأما التعليل بخشية قلة الظهر فأجاب عنه الطحاوي بالمعارضة بالخيل ، فإن في حديث جابر النبی عن الحمر والإذن في الخيل مقرونا ، فلو كانت العلة لأجل الحمولة لكانت الخيل أولى بالمنع لقلتها عندهم وعزتها وشدة حاجتهم إليها . والجواب عن آية الأنعام أنها مكية وخبر التحريم متأخر جدا فهو مقدم ، وأيضا فنص الآية خير عن الحكم الموجود عند نزولها ، فإنه حينئذ لم يكن نزل في تحريم المأكول إلا ماذكر فيها ، وليس فيها ما يمنع أن ينزل بعد ذلك غير ما فيها ، وقد نزل بعدها في المدينة أحكام بتحريم أشياء غير ماذكر فيها كالخمر في آية المائدة ، وفيها أيضا تحريم ما أهل لغير الله به والمنخفة إلى آخره ، وكتحريم السباع والحشرات ، قال النووي : قال بتحريم الحمر الأهلية أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم ، ولم نجد عن أحد من الصحابة في ذلك خلافا لهم إلا عن ابن عباس ، وعند المالكية ثلاث روايات ثالثها الكراهة ، وأما الحديث الذي أخرجه أبو داود عن غالب بن الحر قال « أصابتنا سنة ، فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمان حمر ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : إنك حرمت لحوم الحمر الأهلية وقد أصابتنا سنة ، قال : أطعم أهلك من سمين حمرك ، فإنما حرمتها من أجل حوالي القرية » يعني الجلالة ، وإسناده ضعيف ، والمتن شاذ يخالف للأحاديث الصحيحة ، فالاعتماد عليها . وأما الحديث الذي أخرجه الطبراني عن أم نصر المحاربية « أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحمر الأهلية فقال : أليس ترعى الكلاً وتأكل الشجر ؟ قال : نعم ، قال فأصب من لحومها » وأخرجه ابن أبي شيبه من طريق رجل من بني مرة قال « سألت » فذكر نحوه ، ففي السندين مقال ، ولو ثبتا احتمل أن يكون قبل التحريم . قال الطحاوي : لو تواتر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم الحمر الأهلية لكان النظر يقتضي حلها لأن كل ما حرم من الأهلي أجمع على تحريمه إذا كان وحشيا كالخنزير ، وقد أجمع العلماء على حل الحمار الوحشي فكان النظر يقتضي حل الحمار الأهلي . قلت : مادعاه من الإجماع مردود ، فإن كثيرا من الحيوان الأهلي مختلف في نظيره من الحيوان الوحشي كالحمر ، وفي الحديث أن الذكاة لا تطهر مالا يحل أكله ، وإن كل شيء تنجس بملاقاة النجاسة يكفي غسله مرة واحدة لإطلاق الأمر بالغسل فإنه يصدق بالامتثال بالمرة ، والأصل أن لزيادة عليها ، وأن الأصل في الأشياء الإباحة لكون الصحابة أقدموا على ذبحها وطبخها كسائر الحيوان من قبل أن يستأمرؤا مع توفر دواعيهم على السؤال عما يشكل ، وأنه ينبغي لأمر الجيش تفقد أحوال رعيته ، ومن رآه فعل ما لا يسوغ في الشرع أشاع منعه إما بنفسه كأن يخاطبهم وإما بغيره بأن يأمر مناديا فينادي لكلا يغتر به من رآه فيظنه جائزا

### باب أكل كل ذي ناب من السباع

٥٣٣٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف أنا مالك عن ابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة أن

[٥٥٣٠]

رسول الله صلى الله عليه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع .

تابعه يونس ومعمّر وابن عيينة والماجشون عن الزهري .

قوله ( باب أكل كل ذي ناب من السباع ) لم يمت القول بالحكم للاختلاف فيه أو للتفصيل كما سألته .

**قوله ( من السباع )** يأتي في الطب بلفظ « من السبع » وليس المراد حقيقة الأفراد بل هو اسم جنس ، وفي رواية ابن عيينة في الطب أيضا عن الزهري « قال ولم أسمعه حتى أتيت الشام » ولمسلم من رواية يونس عن الزهري « ولم أسمع ذلك من علمائنا بالحجاز حتى حدثني أبو إدريس وكان من فقهاء أهل الشام » وكان الزهري لم يبلغه حديث عبيدة بن سفيان وهو مدني عن أبي هريرة ، وهو صحيح أخرجه مسلم من طريقه ولفظه « كل ذى ناب من السباع فأكله حرام » ولمسلم أيضا من طريق ميمون بن مهران عن ابن عباس « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذى ناب من السباع وهو للطيور كالظفر لغيره لكنه أشد منه وأغلظ وأحد فهو له كالناب للسبع ، وأخرج الترمذي من حديث جابر بسند لا بأس به قال « حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمر الإنسية ولحوم البغال وكل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير » ومن حديث العرياض بن سارية مثله وزاد « يوم خير » .

**قوله ( تابعه يونس ومعمرو وابن عيينة والماجنون عن الزهري )** تقدم بيان من وصل أحاديثهم في الباب قبله ، إلا ابن عيينة فقد أشرت إليه في هذا الباب قريبا ، قال الترمذي : العمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، وعن بعضهم لا يحرم ، وحكى ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك كجمهور ، وقال ابن العربي : المشهور عنه الكراهة ، وقال ابن عبد البر : اختلف فيه على ابن عباس وعائشة وجابر عن ابن عمر من وجه ضعيف ، وهو قول الشعبي وسعيد بن جبير ، واحتجوا بعموم ﴿ قل لا أجد ﴾ ، والجواب أنها مكية وحديث التحريم بعد الهجرة . ثم ذكر نحوه ما تقدم من أن نصر الآية عدم تحريم غير ما ذكر إذ ذاك ، فليس فيها نفى ماسيأتي ، وعن بعضهم أن آية الأنعام خاصة بهيمة الأنعام لانه تقدم قبلها حكاية عن الجاهلية أنهم كانوا يحرمون أشياء من الأزواج الثمانية بآرائهم فنزلت الآية ﴿ قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما ﴾ أى من المذكورات إلا الميتة منها والدم المسفوح ، ولا يرد كون لحم الخنزير ذكر معها لأنها قرنت به علة تحريمه وهو كونه رجسا ، ونقل إمام الحرمين عن الشافعي أنه يقول بخصوص السبب إذا ورد في مثل هذه القصة لانه لم يجعل الآية حاصرة لما يحرم من المأكولات مع ورود صيغة العموم فيها ، وذلك أنها وردت في الكفار الذين يحلون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ويحرمون كثيرا مما أباحه الشرع ، فكأن الغرض من الآية إبانة حالهم وأنهم يضادون الحق ، فكأنه قيل لأحرام إلا ما حللتموه مبالغة في الرد عليهم ، وحكى القرطبي عن قوم أن آية الأنعام المذكورة نزلت في حجة الوداع فتكون ناسخة ، ورد بأنها مكية كما صرح به كثير من العلماء ، ويؤيده ما تقدم قبلها من الآيات من الرد على مشركي العرب في تحريمهم ما حرموه من الأنعام وتخصيصهم بعض ذلك بآلتهم إلى غير ذلك مما سبق للرد عليهم ، وذلك كله قبل الهجرة إلى المدينة . واختلف القائلون بالتحريم في المراد بما له ناب فقيل : إنه ما يتقوى به ويضول على غيره ويصطاد ويعدو بطبعه غالبا كالأسد والفهد والصقر والعقاب ، وأما مالا يعود كالضبع والثعلب فلا ، وإلى هذا ذهب الشافعي والليث ومن تبعهما ، وقد ورد في حل الضبع أحاديث لا بأس بها ، وأما الثعلب فورد في تحريمه حديث خزيمة بن جزي عن الترمذي وابن ماجه ، ولكن سنده ضعيف .

[ الحديث ٥٥٣٠ — طرفاه في : ٥٧٨٠ ، ٥٧٨١ ]

### باب جلود الميتة

٥٣٣١- حدثنا زهير بن حرب نا يعقوب بن إبراهيم نا أبي عن صالح حدثني ابن شهاب نا أن

[٥٥٣١]

عُبَيْدُ اللَّهِ بن عبدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بن عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَاةَ مَيْتَةٍ فَقَالَ: «هَلَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِهَابِهَا؟» قَالُوا: «إِنِّهَا مَيْتَةٌ». قَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا».

٥٥٣٢ - حَدَّثَنَا خَطَّابُ بن عَثْمَانَ نا مُحَمَّد بن حَمِيرَ عن ثَابِتِ بن عَجْلَانَ سَمِعْتُ سَعِيدَ بن جُبَيْرٍ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَنْزِ مَيْتَةٍ فَقَالَ: «مَا عَلَى أَهْلِهَا لَوْ انْتَفَعُوا بِإِهَابِهَا؟».

**قوله ( باب جلود الميتة )** زاد في البيوع « قبل أن تدبغ » فقيده هناك بالدباغ وأطلق هنا ، فيحمل مطلقه على مقيده .

**قوله ( عن صالح )** هو ابن كيسان .

**قوله ( مر بشاة )** كذا للأكثر عن الزهري ، وزاد في بعض الرواة عن الزهري « عن ابن عباس عن ميمونة » أخرجه مسلم وغيره من رواية ابن عيينة ، والراجح عند الحفاظ في حديث الزهري ليس فيه ميمونة ، نعم أخرج مسلم والنسائي من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس « أن ميمونة أخبرته » .

**قوله ( بإهابها )** بكسر الهمزة وتخفيف الهاء هو الجلد قبل أن يدبغ ، وقيل هو الجلد دبغ أو لم يدبغ ، وجمعه أهاب بفتحتين ويجوز بضميتين ، زاد مسلم من طريق ابن عيينة « هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به » وأخرج مسلم أيضا من طريق ابن عيينة أيضا عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس نحوه قال « ألا أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به » وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني وقال حسن .

**قوله ( قالوا إنها ميتة )** لم أقف على تعيين القائل .

**قوله ( قال إنما حرم أكلها )** قال ابن أبي جمرة : فيه مراجعة الإمام فيما لا يفهم السامع معنى ما أمره ، كأنهم قالوا كيف تأمرنا بالانتفاع بها وقد حرمت علينا ؟ فبين له وجه التحريم . ويؤخذ منه جواز تخصيص الكتاب بالسنة ، لأن لفظ القرآن ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ وهو شامل لجميع أجزائها في كل حال ، فخصت السنة ذلك بالأكل ، وفيه حسن مراجعتهم وبلاغتهم في الخطاب لأنهم جمعوا معاني كثيرة في كلمة واحدة وهي قولهم « إنها ميتة » واستدل به الزهري بجواز الانتفاع بجلد الميتة مطلقا سواء أدبغ أم لم يدبغ ، لكن صح التقييد من طرق أخرى بالدباغ ، وهي حجة الجمهور ، واستثنى الشافعي من الميتات الكلب والخنزير وما تولد منهما لنجاسة عينها عنده ، ولم يستثن أبو يوسف وداود شيئا أخذوا بعموم الخبر ، وهي رواية عن مالك ، وقد أخرج مسلم من حديث ابن عباس رفعه « إذا دبغ الإهاب فقد طهر » ولفظ الشافعي والترمذي وغيرهما من هذا الوجه « أيما إهاب دبغ فقد طهر » وأخرج مسلم إسناده ولم يسق لفظها ، فأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من هذا الوجه باللفظ المذكور ، وفي لفظ مسلم من هذا الوجه عن ابن عباس « سألتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : دباغه طهوره » وفي رواية للبخاري من وجه آخر قال « دباغ الأديم طهوره » وجزم الرافعي وبعض أهل الأصول أن هذا اللفظ ورد في شاة ميمونة ، ولكن لم أقف على ذلك صريحا مع قوة الاحتمال فيه لكون الجميع من رواية ابن عباس ، وقد تمسك بعضهم بخصوص هذا السبب فقصر الجواز على المأكول لورود الخبر في الشاة ، ويتقوى ذلك من حيث النظر بأن الدباغ لا يزيد في التطهير على الذكاة ، وغير المأكول لو ذكى لم يطهر بالذكاة عند الأكثر فكذلك

الدباغ ، وأجاب من عجم بالتمسك بعموم اللفظ فهو أولى من خصوص السبب وعموم الإذن بالمنفعة ، ولأن الحيوان طاهر ينتفع به قبل الموت فكان الدباغ بعد الموت قائماً له مقام الحياة والله أعلم . وذهب قوم إلى أنه لا ينتفع من الميتة بشيء سواء دبغ الجلد أم لم يدبغ ، وتمسكوا بحديث عبد الله بن عكيم قال : أتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته « أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » أخرجه الشافعي وأحمد والأربعة وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي ، وفي رواية للشافعي وأحمد ولأبي داود « قبل موته بشهر » قال الترمذي : كان أحمد يذهب إليه ويقول : هذا آخر الأمر ، ثم تركه لما اضطربوا في إسناده ، وكذا قال الخلال نحوه ، ورد ابن حبان على من ادعى فيه الاضطراب وقال : سمع ابن عكيم الكتاب يقرأ وسمعه من مشايخ من جهينة عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا اضطراب ، وأعله بعضهم بالانقطاع وهو مردود ، وبعضهم بكونه كتاباً وليس بعلقة قاذحة ؛ وبعضهم بأن ابن أبي ليلى راويه عن ابن عكيم لم يسمعه منه لما وقع عند أبي داود عنه أنه « انطلق وناس معه إلى عبد الله بن عكيم قال : فدخلوا وقعدت على الباب ، فخرجوا إلى فأخبروني » فهذا يقتضي أن في السند من لم يسم ، ولكن صح تصريح عبد الرحمن بن أبي ليلى بسماعه من ابن عكيم فلا أثر لهذه العلة أيضاً ، وأقوى ما تمسك به من لم يأخذ بظاهره معارضة الأحاديث الصحيحة له وأنها عن سماع وهذا عن كتابة وأنها أصح مخرج ، وأقوى من ذلك الجمع بين الحديثين بحمل الإهاب على الجلد قبل الدباغ وأنه بعد الدباغ لا يسمى إهاباً إنما يسمى قرية وغير ذلك ، وقد نقل ذلك عن أئمة اللغة كالنضر بن شميل ، وهذه طريقة ابن شاهين وابن عبد البر والبيهقي ، وأبعد من جمع بينهما بحمل النهي على جلد الكلب والخنزير لكونهما لا يدبغان ، وكذا من حمل النهي على باطن الجلد والإذن على ظاهره « وحكى الماوردي عن بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما مات كان لعبد الله ابن عكيم سنة ، وهو كلام باطل فإنه كان رجلاً » .

**قوله ( حدثنا خطاب بن عثمان )** هو الفوزي بفتح الفاء وسكون الواو بعدها زاي ، ومحمد بن حمير بكسر المهملة وسكون الميم وفتح التحتانية ، وأخطأ من قاله بالتصغير ، وهو قضاعي حمصي ، وكذا شيخه والراوي عنه حمصيون ما لهم في البخاري سوى هذا الحديث ، إلا محمد بن حمير وله آخر سبق في الهجرة إلى المدينة ، فأما ثابت فوثقه ابن معين ودحيم ، وقال أحمد : أنا أتوقف فيه ، وساق له ابن عدى ثلاثة أحاديث غرائب قال العقيلي : لا يتابع في حديثه ، وأما محمد بن حمير فوثقه أيضاً ابن معين ودحيم ، وقال أبو حاتم لا يحتج به ، وأما خطاب فوثقه الدارقطني وابن حبان لكن قال ربما أخطأ ، فهذا الحديث من أجل هؤلاء من المتابعات لا من الأصول ، والأصل فيه الذي قبله ، ويستفاد منه خروج الحديث عن الغرابة ، وقد ادعى الخطيب تفرد هؤلاء الرواة به فقال بعد أن أخرجه من طريق عمر بن يحيى بن الحارث الحراني « حدثنا جدي خطاب بن عثمان به هذا حديث عزيز ضيق المخرج » انتهى . وقد وجدت لمحمد بن حمير فيه متابعا أخرجه الطبراني من رواية عبد الملك بن محمد الصغاني عن ثابت بن عجلان ، ووجدت لخطاب فيه متابعا أخرجه الإسماعيلي من رواية علي بن بحر عن محمد بن حمير ، ولابن عباس حديث آخر في المعنى سيأتي في الأيمان والنذور من طريق عكرمة عنه عن مسودة قالت « ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها » الحديث ، والمسك بفتح الميم وسكون المهملة الجلد ، وهذا غير حديث الباب جزماً ، وهو مما يتأيد به من زاد ذكر الدباغ في الحديث ؛ وقد أخرجه أحمد مطولاً من طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال « ماتت شاة لمسودة بنت زمعة فقالت : يا رسول الله ماتت فلانة ، فقال : فلولا أخذتم مسكها ، فقالت : نأخذ مسك شاة قد ماتت ؟ فقال : إنما قال الله ﴿ قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على

طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة ﴿ الآية وإنكم لا تطعمونه ، إن تدبغوه تنتفعوا به ، قال فأرسلت إليها فسخلت مسكها فدبغته فاتخذت منه قرية . الحديث .

**قوله ( بعنز )** بفتح المهملة وسكون النون بعدها زاي هي الماعزة وهي الأنثى من المعز ، ولا ينافي رواية سماك « ماتت شاة » لانه يطلق عليها شاة كالضأن

### باب المسك

[٥٥٣٣] ٥٣٣٣- حدثنا مسدد نا عبد الواحد نا عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « ما من مَكْلُوم يُكَلِّمُ في الله إلا جاء يوم القيامة وكَلَمُهُ يَدْمِي ، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ ، والريح ريح مسك » .

[٥٥٣٤] ٥٣٣٤- حدثنا محمد بن العلاء نا أبو أسامة عن بُريد عن أبي بردة عن أبي موسى : عن النبي صلى الله عليه قال : « مثل المجلس الصالح والسوء كحامل المسك ونافخ الكير ، فحامل المسك إما أن يُحذيك ، وإما أن تبتاع منه ، وإما أن تجد منه ريحاً طيبة . ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك ، وإما أن تجد ريحاً منه خبيثة » .

**قوله ( باب المسك )** بكسر الميم الطيب المعروف ، قال الكرماني مناسبة ذكره في الذبائح أنه فضلة من الظبي . قلت : ومناسبته للباب الذي قبله وهو جلد الميتة إذا دبغ تطهر مما سأذكره ، قال الجاحظ : هو من دويبة تكون في الصين تصاد لتوافجها وسررها ، فإذا صيدت شدت بعصائب وهي مدلية يجتمع فيها دمها ، فإذا ذبحت قورت السرة التي عصبت ودفنت في الشعر حتى يستحيل ذلك الدم المختق الجامد مسكاً ذكياً بعد أن كان لايرام من التنن ، ومن ثم قال القفال : إنها تندبغ بما فيها من المسك فتطهر كما يطهر غيرها من المدبوغات ، والمشهور أن غزال المسك كالظبي لكن لونه أسود وله نابان لطيفان أبيضان في فكه الأسفل ، وإن المسك دم يجتمع في سرتة في وقت معلوم من السنة فإذا اجتمع ورم الموضع فمرض الغزال إلى أن يسقط منه ، ويقال إن أهل تلك البلاد يجعلون لها أوتادا في البرية تحتك بها ليسقط . ونقل ابن الصلاة في « مشكل الوسيط » أن النافجة في جوف الظبية كالأنفحة في جوف الجدى ، وعن علي بن مهدي الطبري الشافعي أنها تلقى من جوفها كما تلقى الدجاجة البيضة ، ويمكن الجمع بأنها تلقى من سرتها فتعلق بها إلى أن تحتك ، قال النووي : أجمعوا على أن المسك طاهر يجوز استعماله في البدن والثوب ، ويجوز بيعه . ونقل أصحابنا عن الشيعة فيه مذهبا باطلا وهو مستثنى من القاعدة : ما أبين من حي فهو ميت اهـ ، وحكى ابن التين عن ابن شعبان من المالكية أن فأرة المسك إنما تؤخذ في حال الحياة أو بدكاة من لاتصح ذكاته من الكفرة ، وهي مع ذلك محكوم بطهارتها لأنها تستحيل عن كونها دماً حتى تصير مسكاً كما يستحيل الدم إلى اللحم فيطهر ويحل أكله ، وليست بحیوان حتى يقال نجست بالموت ، وإنما هي شيء يحدث بالحيوان كالبيض ، وقد أجمع المسلمون على طهارة المسك إلا ما حكى عن عمر من كراهته ، وكذا حكى ابن المنذر عن جماعة ثم قال : ولا يصح المنع فيه إلا عن عطاء بناء على أنه جزء منفصل ، وقد أخرج مسلم في أثناء حديث عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « المسك أطيب الطيب » وأخرجه أبو داود مقتصراً منه على هذا القدر .

**قوله ( ما من مكلم )** أى مجروح ( وكلمه ) بفتح الكاف وسكون اللام ( يدمى ) بفتح أوله وثالثه ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الجهاد ، قال النووي : ظاهر قوله « في سبيل الله » اختصاصه بمن وقع له ذلك في قتال الكفار ، لكن يلتحق به من قتل في حرب البغاة وقطاع الطريق وإقامة المعروف لاشتراك الجميع في كونهم شهداء ، وقال ابن عبد البر أصل الحديث في الكفار ويلتحق هؤلاء بهم بالمعنى ، لقوله صلى الله عليه وسلم « من قتل دون ماله فهو شهيد » وتوقف بعض المتأخرين في دخول من قاتل دون ماله لأنه يقصد صون ماله بداعية الطبع ، وقد أشار في الحديث إلى اختصاص ذلك بالمتخلص حيث قال « والله أعلم بمن يكلم في سبيله » والجواب أنه يمكن فيه الإخلاص مع إرادة صون المال ، كأن يقصد بقتال من أراد أخذه منه صون الذي يقاتله عن ارتكاب المعصية وامتنال أمر الشارع بالدفع ، ولا يحض القصد لصون المال ، فهو كمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا مع تشوفه إلى الغنيمة . قال ابن المنير : وجه استدلال البخاري بهذا الحديث على طهارة المسك وكذا بالذي بعده وقوع تشبيه دم الشهيد به ، لأنه في سياق التكريم والتعظيم ، فلو كان نجسا لكان من الخبائث ولم يحسن التمثيل به في هذا المقام ، وقد تقدم شرح حديث أبي موسى في الجليس الصالح في أوائل البيوع ، وقوله فيه « يحذيك » بضم أوله ومهمله ساكنة وذال معجمة مكسورة أى يعطيك وزنا ومعنى .

### باب الأرنب

[٥٥٣٥] ٥٣٣٥- حدثنا أبو الوليد نا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس : أنفجنا أرنبا ونحن بمر الظهران ، فسعى القوم فلغبوا ، فأخذتها فجئت بها إلى أبي طلحة فذبحها فبعث بوركيها - أو قال : بفخذيهما - إلى النبي صلى الله عليه ، فقبلها .

**قوله ( باب الأرنب )** هو دويبة معروفة تشبه العنق لکن في رجلها طول بخلاف يديها ، والأرنب اسم جنس للذكر والأنثى ، ويقال للذكر أيضا الخرز وزن عمر بمعجمات ، وللأنثى عكرشة ، وللصغير خرنق بكسر المعجمة وسكون الراء وفتح النون بعدها قاف ، هذا هو المشهور . وقال الجاحظ : لا يقال أرنب إلا للأنثى ، ويقال إن الأرنب شديدة الجبن كثيرة الشبق وأنها تكون سنة ذكرا وسنة أنثى وأنها تحيض ، وسأذكر من خرجها ، ويقال إنها تنام مفتوحة العين .

**قوله ( أنفجنا )** بفاء مفتوحة وجيم ساكنة أى أثرنا ، وفي رواية مسلم « استنفجنا » وهو استفعال منه ، يقال نفج الأرناب إذا ثار وعدا ، وانتفج كذلك ، وأنفجته إذا أثرته من موضعه ، ويقال إن الانتفاج الاقتشعار فكأن المعنى جعلناها بطلبنا لها تنتفج ، والانتفاج أيضا ارتفاع الشعر وانتفاشه . ووقع في « شرح مسلم » للمازري « بعجنا » بموحدة وعين مفتوحة ، وفسره بالشق من بعج بطنه إذا شقه ، وتعقبه عياض بأنه تصحيف ، وبأنه لا يصح معناه من سياق الخبر لأن فيه أنهم سعوا في طلبها بعد ذلك ، فلو كان شقوا بطنها كيف كانوا يحتاجون إلى السعى خلفها .

**قوله ( بمر الظهران )** مر بفتح الميم وتشديد الراء ، والظهران بفتح المعجمة بلفظ تثنية الظهر ، اسم موضع على مرحلة من مكة . وقد يسمى بإحدى الكلمتين تحفيضا ، وهو المكان الذي تسميه عوام المصريين بطن مرو والصواب مر بتشديد الراء .

**قوله ( فسعى القوم فلغبوا )** بمعجمة وموحدة أى تعبوا وزنه ومعناه ، ووقع بلفظ « تعبوا » في رواية الكشميهني ، وتقدم في الهبة بيان ما وقع للداودي فيه من غلط .

**قوله ( فأخذتها )** زاد في الهبة « فأدركتها فأخذتها » ولمسلم « فسعيت حتى أدركتها » ولأبي داود من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن زيد « وكنت غلاما حزورا » وهو بفتح المهملة والزاي والواو المشددة بعدها راء ويجوز سكون الزاي وتخفيف الواو وهو المراهق .

**قوله ( إلى أبي طلحة )** وهو زوج أمه .

**قوله ( فذبحها )** زاد في رواية الطيالسي « بمروة » وزاد في رواية حماد المذكورة « فشويتها » .

**قوله ( فبعث بوركيا أو قال بفخذها )** هو شك من الراوي ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الهبة ، ووقع في رواية حماد « بعجزها » .

**قوله ( فقبلها )** أى الهدية ، وتقدم في الهبة من هذا الوجه « قلت وأكل منه ؟ قال : وأكل منه » ثم قال : فقبله ، وللترمذي من طريق أبي داود الطيالسي فيه « فأكله ، قلت : أكله ؟ قال قبله » وهذا التريديد لهشام بن زيد وقف جده أنسا على قوله « أكله » فكأنه توقف في الجزم به وجزم بالقبول ، وقد أخرج الدارقطني من حديث عائشة « أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أرنب وأنا نائمة فخبأ لي منها العجز ، فلما قمت أطعمني » وهذا لو صح لأشعر بأنه أكل منها ، لكن سنده ضعيف . ووقع في « الهداية » للحنفية أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل من الأرنب حين أهدى إليه مشويا وأمر أصحابه بالأكل منه ، وكأنه تلقاه من حديثين : فأوله من حديث الباب وقد ظهر مافيه ، والآخر من حديث أخرجه النسائي من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة « جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب قد شواها فوضعها بين يديه ، فأمسك وأمر أصحابه أن يأكلوا » ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافا كثيرا . وفي الحديث جواز أكل الأرنب وهو قول العلماء كافة إلا ماجاء في كراهتها عن عبد الله بن عمر من الصحابة وعن عكرمة من التابعين وعن محمد ابن أبي ليل من الفقهاء ، واحتج بحديث خزيم بن جزء « قلت يارسول الله ، ماتقول في الأرنب ؟ قال لا آكله ولا أحرمه ، قالت فإني آكل مالا تحرمه . ولم يارسول الله ؟ قال نبئت أنها تدمي » وسنده ضعيف ، ولو صح لم يكن فيه دلالة على الكراهة كما سيأتي تقريره في الباب الذي بعد ، وله شاهد عن عبد الله بن عمرو بلفظ « جرى بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يأكلها ولم ينه عنها » زعم أنها تحيض » أخرجه أبو داود ، وله شاهد عن عمر عند إسحق بن راهويه في مسنده ، وحكى الرافعي عن أبي حنيفة أنه حرمها ، وغلطه النووي في النقل عن أبي حنيفة . وفي الحديث أيضا جواز استثارة الصيد والغدو في طلبه ، وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس رفعه « من اتبع الصيد غفل » فهو محمول على من واطب على ذلك حتى يشغله عن غيره من المصالح الدينية وغيرها . وفيه أن أخذ الصيد يملكه بأخذه ولا يشاركه من أثاره معه . وفيه هدية الصيد وقبولها من الصائد وإهداء الشيء اليسير الكبير القدر إذا علم من حاله الرضا بذلك ، وفيه أن ولي الصبي يتصرف فيما يملكه الصبي بالمصلحة . وفيه استثبات الطالب شيخه عما يقع في حديثه مما يحتمل أنه يضبطه كما وقع لهشام بن زيد مع أنس رضي الله عنه



## باب الضَّب

[٥٥٣٦] ٥٣٣٦- حدثنا موسى بن إسماعيل نا عبد العزيز بن مسلم نا عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر قال النبي صلى الله عليه : «الضَّب لست أكله ولا أحرمه» .

[٥٥٣٧] ٥٣٣٧- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه بيت ميمونة ، فأتى بضَبٍّ معنود ، فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه بيده ، فقال بعض النسوة : أخبروا رسول الله صلى الله عليه بما يريد أن يأكل ، فقالوا : هو ضَبٌّ يا رسول الله ، فرفع يده ، فقالت : أحرامٌ هو يا رسول الله ؟ فقال : « لا ، ولكن لم يكن بأرضٍ قومي فأجدني أعافه » . قال خالد : فاجتررتُه فأكلت ، ورسول الله صلى الله عليه ينظر .

**قوله ( باب الضب )** هو دويبة تشبه الجرذون ، لكنه أكبر من الجرذون ، ويكنى أباحل بمهملتين مكسورة ثم ساكنة ، ويقال للأثني ضبة ، وبه سميت القبيلة ، وبالحيف من منى جبل يقال له ضب ، والضب داء في جف البعير ، ويقال إن لأصل ذكر الضب فرعين ، ولهذا يقال له ذكران . وذكر ابن خالويه أن الضب يعيش سبعمائة سنة ، وأنه لا يشرب الماء ، ويبول في كل أربعين يوما قطرة ، ولا يسقط له سن ، ويقال بل أسنانه قطعة واحدة ، وحكى غيره أن أكل لحمه يذهب العطش ، ومن الأمثال « لا أفعل كذا حتى يرد الضب » يقوله من أراد أن لا يفعل الشيء لأن الضب لا يرد بل يكتفي بالنسيم ويرد الهواء ، ولا يخرج من جحره في الشتاء . وذكر المصنف في الباب حديثين : الأول حديث ابن عمر .

**قوله ( الضب لست أكله ولا أحرمه )** كذا أورده مختصرا ، وقد أخرجه مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار بلفظ « سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب ، فقال : لا أكله ولا أحرمه » أو من طريق نافع عن ابن عمر « سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم » زاد في رواية عن نافع أيضا « وهو على المنبر » وهذا السائل يحتمل أن يكون خزيم بن جزء ، فقد أخرج ابن ماجه من حديثه « قلت يا رسول الله ما تقول ؟ فقال : لا أكله ولا أحرمه » قال : قلت فإني آكل ما لم تحرم » وسنده ضعيف . وعند مسلم والنسائي من حديث أبي سعيد « قال رجل : يا رسول الله أنا بأرض مضبة ، فما تأمرنا ؟ قال : ذكر لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت ، فلم يأمر ولم ينه » وقوله « مضبة » بضم أوله وكسر المعجمة أى كثيرة الضباب ، وهذا يمكن أن يفسر بثابت بن وديعة ، فقد أخرج أبو داود والنسائي من حديثه قال « أصبت ضبابا فشويت منها ضبا ، فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ عودا فعد به أصابعه ثم قال : إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض ، وإني لا أدري أى الدواب هي ، فلم يأكل ولم ينه » وسنده صحيح . الحديث الثاني .

**قوله ( عن أبي أمامة بن سهل )** أى ابن حنيف الأنصاري ، له رؤية ولأبيه صحبة ، وتقدم الحديث في أوائل الأطلعة من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال « أخبرني أبو أمامة » .

**قوله ( عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد )** في رواية يونس المذكورة « أن ابن عباس أخبره أن خالد بن الوليد الذي يقال له سيف الله أخبره » وهذا الحديث مما اختلف فيه على الزهري هل هو من مسند ابن عباس

أو من مسند خالد ، وكذا اختلف فيه على مالك فقال الأكثر عن ابن عباس عن خالد ، وقال يحيى بن بكير في «الموطأ» وطائفة عن مالك بسنده عن ابن عباس وخالد أنهما دخلا ، وقال يحيى بن يحيى التميمي عن مالك بلفظ «عن ابن عباس قال : دخلت أنا وخالد على النبي صلى الله عليه وسلم» أخرجه مسلم عنه وكذا أخرجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري بلفظ «عن ابن عباس قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم ونحن في بيت ميمونة بضبين مشوين وقال هشام بن يوسف عن معمر كالجهمور كما تقدم في أوائل الأطعمة ، والجمع بين هذه الروايات أن ابن عباس كان حاضرا للقصة في بيت خالته ميمونة كما صرح به في إحدى الروايات ، وكأنه استثبت خالد بن الوليد في شيء منه لكونه الذي كان باشر السؤال عن حكم الضب وباشر أكله أيضا ، فكان ابن عباس ربما رواه عنه ، ويؤيد ذلك أن محمد بن المنكدر حدث به عن أبي أمامة بن سهل عن ابن عباس قال «أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت ميمونة وعنده خالد بن الوليد بلحم ضب» الحديث أخرجه مسلم ، وكذا رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس فلم يذكر فيه خالدا ، وقد تقدم في الأطعمة .

**قوله ( إنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة )** زاد يونس في روايته وهي خالته وخالة ابن عباس . قلت : واسم أم خالد لبابة الصغرى ، واسم أم ابن عباس لبابة الكبرى وكانت تكنى أم الفضل بابنها الفضل ابن عباس ، وهما أختا ميمونة والثلاث بنات الحارث بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاى الهلالي .

**قوله ( فأتى بضب مخنوذ )** بمهملة ساكنة ونون مضمومة وآخره ذال معجمة أى مشوى بالحجارة المحماة ووقع في رواية معمر بضب مشوي ، والمخنوذ أخص والخنيز بمعناه ، زاد يونس في روايته «قدمت به أختها حفيدة» وهي بمهملة وفاء مصغر ومضى في رواية سعيد بن جبر «أن أم حفيدة بنت الحارث بن حزن خالة ابن عباس أهدت للنبي صلى الله عليه وسلم سمنا وأقطا وأضبا» وفي رواية عوف عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن الطحاوي «جاءت أم حفيدة بضب وقنفذ» وذكر القنفذ فيه غريب ، وقد قيل في اسمها هزيلة بالتصغير وهي رواية الموطأ من مرسل عطاء بن يسار ، فإن كان محفوظا فلعل لها اسمين أو اسم ولقب ، وحكى بعض شراح العمدة في اسمها حميدة بميم وفي كنيها أم حميد بميم بغير هاء ، وفي رواية بهاء وبفاء ولكن براء بدل الدال ويعين مهملة بدل الحاء بغير هاء ، وكلها تصحيفات .

**قوله ( فأهوى )** زاد يونس «وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قل ما يقدم يده لطعام حتى يسمى له» وأخرج إسحق بن راهويه والبيهقي في «الشعب» من طريق يزيد بن الحوتكية عن عمر رضى الله عنه «أن أعرابيا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب يهديها إليه ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل من الهدية حتى يأمر صاحبها فيأكل منها من أجل الشاة التي أهديت إليه بخير» الحديث وسنده حسن .

**قوله ( فقال بعض النسوة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل ، فقالوا : هو ضب )** في رواية يونس «ف قالت امرأة من النسوة الحضور : أخبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قدمتن له ، هو الضب يارسول الله» وكأن المرأة أرادت أن غيرها يخبره ، فلما لم يخبروا بادرت هي فأخبرت ، وسيأتي في «باب إجازة خير الواحد» من طريق الشعبي عن ابن عمر قال «كان ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيهم سعد بعنى ابن أبي وقاص فذهبوا يأكلون من لحم فنادتهم امرأة من بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم» ولمسلم من طريق يزيد بن الأصم «عن ابن عباس أنه بينما هو عند ميمونة وعندها الفضل بن عباس وخالد بن

الوليد وامرأة أخرى إذ قرب إليهم خوان عليه لحم ، فلما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يأكل قالت له ميمونة إنه لحم ضب ، فكف يده » ، وعرف بهذه الرواية اسم التي أبهمت في الرواية الأخرى ، وعند الطبراني في الأوسط » من وجه آخر صحيح » فقالت ميمونة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم ماهو .

**قوله ( فرقع يده )** زاد يونس « عن الضب » ويؤخذ منه أنه أكل من غير الضب مما كان قدم له من غير الضب ، كما تقدم أنه كان فيه غير الضب ، وقد جاء صريحاً في رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس كما تقدم في الأطمعة ، قال فأكل الأقط وشرب اللبن .

**قوله ( لم يكن بأرض قومي )** في رواية يزيد بن الأصم « هذا لحم لم آكله قط » قال ابن العربي : اعترض بعض الناس على هذه اللفظة « لم يكن بأرض قومي » بأن الضباب كثيرة بأرض الحجاز ، قال ابن العربي : فإن كان أراد تكذيب الخير فقد كذب هو ، فإنه ليس بأرض الحجاز منها شيء ، أو ذكرت له بغير اسمها أو حدثت بعد ذلك ، وكذا أنكر ابن عبد البر ومن تبعه أن يكون ببلاد الحجاز شيء من الضباب . قلت : ولا يحتاج إلى شيء من هذا بل المراد بقوله صلى الله عليه وسلم « بأرض قومي » قريشاً فقط فيختص النفي بمكة ومحولها ، ولا يمنع ذلك أن تكون موجودة بسائر بلاد الحجاز ، وقد وقع في رواية يزيد بن الأصم عند مسلم « دعانا عروس بالمدينة فقرب إلينا ثلاثة عشر ضبا ، فأكل وتارك » الحديث ، فهذا يدل على كثرة وجدانها بتلك الديار .

**قوله ( فأجدني أعافه )** بعين مهملة وفاء خفيفة أى أتكره أكله ، يقال عفت الشيء أعافه ، ووقع في رواية سعيد بن جبير « فتركهن النبي صلى الله عليه وسلم كالمثقل هن ، ولو كن حراما لما أكلن على مائدة النبي صلى الله عليه وسلم ولما أمر بأكلهن » كذا أطلق الأمر وكأنه تلقاه من الإذن المستفاد من التقرير ، فإنه لم يقع في شيء من طرق حديث ابن عباس بصيغة الأمر إلا في رواية يزيد بن الأصم عند مسلم فإن فيها « فقال لهم كلوا ، فأكل الفضل وخالد والمرأة » وكذا في رواية الشعبي عن ابن عمر « فقال النبي صلى الله عليه وسلم كلوا وأطعموا فإنه حلال — أو قال لأبأس به — ولكنه ليس طعامي » ، وفي هذا كله بيان سبب ترك النبي صلى الله عليه وسلم وأنه بسبب أنه ما اعتاده ، وقد ورد لذلك سبب آخر أخرجه مالك من مرسل سليمان بن يسار فذكر معنى حديث ابن عباس وفي آخره « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كلا — يعنى لخالد وابن عباس — فإنني يحضرني من الله حاضرة » قال المازري يعنى الملائكة ، وكأن للحم الضب ريحا فترك أكله لأجل ريحه ، كما ترك أكل الثوم مع كونه حلالا . قلت : وهذا إن صح يمكن ضمه إلى الأول ويكون لتركه الأكل من الضب سببان .

**قوله ( قال خالد فاجترته )** بجيم ورائين ، هذا هو المعروف في كتب الحديث ، وضبطه بعض شراح المذهب « بزأى قبل الرائ وقد غلظه النووي .

**قوله ( ينظر )** زاد يونس في روايته « إلى » . وفي هذا الحديث من الفوائد جواز أكل الضب ، وحكى عياض عن قوم تحريره وعن الحنفية كراهته وأنكر ذلك النووي وقال : لا أظنه يصح عن أحد ، فإن صح فهو محجوج بالنصوص وبإجماع من قبله . قلت : قد نقله ابن المنذر عن علي ، فأى إجماع يكون مع مخالفته ؟ ونقل الترمذى كراهته عن بعض أهل العلم ؛ وقال الطحاوي في « معاني الآثار » : كره قوم أكل الضب ، منهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن ، قال : واحتج محمد بحديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدي له ضب فلم يأكله ، فقام عليهم سائل ، فأرادت عائشة أن تعطيه ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتعطينه

مالا تأكلين ؟ قال الطحاوي : ما في هذا دليل على الكراهة لاحتمال أن تكون عافته ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يكون ما يتقرب به إلى الله إلا من خير الطعام ، كما نهى أن يتصدق بالتمر الرديء اهـ . وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الضب أخرجه أبو داود بسند حسن ، فإنه من رواية إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عتبة عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل ، وحديث ابن عياش عن الشاميين قوى ، وهؤلاء شاميون ثقات ، ولا يفتقر بقول الخطابي : ليس إسناده بذلك ، وقول ابن حزم : فيه ضعفاء ومجهولون ، وقول البيهقي : تفرد به إسماعيل بن عياش وليس بحجة ، وقول ابن الجوزي : لا يصح ، ففي كل ذلك تساهل لا يخفى ، فإن رواية إسماعيل عن الشاميين قوية عند البخاري وقد صحح الترمذي بعضها ، وقد أخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن حسنة « نزلنا أرضا كثيرة الضباب » الحديث ، وفيه أنهم « طبخوا منها فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض فأخشى أن تكون هذه فاكفتوها » أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والطحاوي وسنده على شرط الشيخين إلا الضحاك فلم يخرجها له . وللطحاوي من وجه آخر عن زيد بن وهب ووافقه الحارث بن مالك ويزيد بن أبي زياد ووكيع في آخره « فقيل له إن الناس قد اشتوها وأكلوها ، فلم يأكل ولم ينه عنه » والأحاديث الماضية وإن دلت على الحل تصرحاً وتلويحاً نصاً وتقريراً ، فالجمع بينها وبين هذا حمل النهي فيه على أول الحال عند تجويز أن يكون مما مسخ وحينئذ أمر بإكفاء القدور ، ثم توقف فلم يأمر به ولم ينه عنه ، وحمل الأذن فيه على ثاني الحال لما علم أن المسوخ لا نسل له ، ثم بعد ذلك كان يستقذره فلا يأكله ولا يحرمه ، وأكل على مائذته فدل على الإباحة ، وتكون الكراهة للتنزيه في حق من يتقذره ، وتحمل أحاديث الإباحة على من لا يتقذره ، ولا يلزم من ذلك أنه يكره مطلقاً . وقد أفهم كلام ابن العربي أنه لا يحل في حق من يتقذره لما يتوقع في أكله من الضرر وهذا لا يختص بهذا ، ووقع في حديث يزيد بن الأصم « أخبرني ابن عباس بقصة الضب ، فأكثر القوم حوله حتى قال بعضهم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا آكله ولا أنهى عنه ولا أحرمه ، فقال ابن عباس : بئس ما قلتم ، مابعث نبي الله إلا محرمًا أو محلاً » أخرجه مسلم . قال ابن العربي : ظن ابن عباس أن الذي أخبر بقوله صلى الله عليه وسلم لا آكله أراد لا أحله فأنكر عليه لأن خروجه من قسم الحلال والحرام محال . وتعقبه شيخنا في « شرح الترمذي » بأن الشيء إذا لم يتضح إلحاقه بالحلال أو الحرام يكون من الشبهات فيكون من حكم الشيء قبل ورود الشرع ، والأصح كما قال النووي أنه لا يحكم عليها بحل ولا حرمة . قلت : وفي كون مسألة الكتاب من هذا النوع نظر ، لأن هذا إنما هو إذا تعارض الحكم على المجتهد ، أما الشارع إذ سئل عن واقعة فلا بد أن يذكر فيها الحكم الشرعي « وهذا هو الذي أراده ابن العربي وجعل محط كلام ابن عباس عليه . ثم وجدت في الحديث زيادة لفظة سقطت من رواية مسلم وبها يتجه إنكار ابن عباس ويستغنى عن تأويل ابن العربي لا آكله بلا أحله وذلك أن أبا بكر بن أبي شيبة وهو شيخ مسلم فيه أخرجه في مسنده بالسند الذي ساقه به عند مسلم فقال في روايته « لا آكله ولا أنهى عنه ولا أحله ولا أحرمه » ولعل مسلماً حذفها عمداً لشذوذها ، لأن ذلك لم يقع في شيء من الطرق لا في حديث ابن عباس ولا غيره ، واشهر من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا آكله ولا أحرمه » ابن عمر كما تقدم ، وليس في حديثه « لا أحله » بل جاء التصريح عنه بأنه حلال فلم تثبت هذه اللفظة وهي قوله « لا أحله » لأنها وإن كانت من رواية يزيد بن الأصم وهو ثقة لكنه أخبر بها عن قوم كانوا عند ابن عباس فكانت رواية عن مجهول ، ولم يقل يزيد بن الأصم إنهم صحابة حتى يغتفر عدم تسميتهم . واستدل بعض من منع أكله بحديث أبي سعيد عند

مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ذكر لي أن أمة من بنى إسرائيل مسخت » وقد ذكرته وشواهده قبل ، وقال الطبري : ليس في الحديث الجزم بأن الضب مما مسخ ، وإنما خشي أن يكون منهم فتوقف عنه ، وإنما قال ذلك قبل أن يعلم الله تعالى نبيه أن المسوخ لا ينسل ، وبهذا أجاب الطحاوي ثم أخرج من طريق المعمر بن سويد عن عبد الله بن مسعود قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القردة والخنازير أهى مما مسخ ؟ قال : إن الله لم يهلك قوما — أو يمسح قوما — فيجعل لهم نسلا ولا عاقبة ، وأصل هذا الحديث في مسلم ، وكأن لم يستحضره من صحيح مسلم ، ويتعجب من ابن العربي حيث قال : قوله إن المسوخ لا ينسل دعوى ، فإنه أمر لا يعرف بالعقل وإنما طريقه النقل ، وليس فيه أمر يعول عليه . كذا قال ثم قال الطحاوي بعد أن أخرجهم من طرق ثم أخرج حديث ابن عمر : ثبت بهذه الآثار أنه لا بأس بأكل الضب ، وبه أقول . قال : وقد احتج محمد ابن الحسن لأصحابه بحديث عائشة ، فساقه الطحاوي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة « أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يأكله ، فقام عليهم سائل ، فأرادت عائشة أن تعطيه فقال لها : أعطيه مالا تأكلين » ؟ قال محمد : دل ذلك على كراهته لنفسه ولغيره وتعقبه الطحاوي باحتمال أن يكون ذلك من جنس ما قال الله تعالى ﴿ ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا فيه ﴾ ثم ساق الأحاديث الدالة على كراهة التصديق بمحشف التمر ، وقد مر ذكرها في كتاب الصلاة في « باب تعليق القنو في المسجد » وحديث البراء « كانوا يحبون الصدقة بأرداء تمرهم ، فنزلت ﴿ أنفقوا من طيبات ما كسبتم ﴾ الآية . قال : فلهذا المعنى كره لعائشة الصدقة بالضب لا لكونه حراما اهـ . وهذا يدل على أنه فهم عن محمد أن الكراهة فيه للتحريم ، والمعروف عن أكثر الحنفية فيه كراهة التنزيه . وجنح بعضهم إلى التحريم وقال : اختلفت الأحاديث وتعذرت معرفة المتقدم فرجحنا جانب التحريم تقليلا للنسخ اهـ . ودعواه التعذر ممنوعة لما تقدم والله أعلم . ويتعجب من ابن العربي حيث قال : قولهم إن المسوخ لا ينسل دعوى ، فإنه أمر لا يعرف بالعقل وإنما طريقه النقل ، وليس فيه أمر يعول عليه ، كذا قال وكأنه لم يستحضره من صحيح مسلم ، ثم قال : وعلى تقدير ثبوت كون الضب ممسوخا فذلك لا يقتضي تحريم أكله لأن كونه آدميا قد زال حكمه ولم يبق له أثر أصلا ، وإنما كره صلى الله عليه وسلم الأكل منه لما وقع عليه من سخط الله كما كره الشرب من مياه ثمود اهـ . ومسألة جواز أكل الآدمي إذا مسخ حيوانا مأكولا لم أرها في كتب فقهاءنا . وفي الحديث أيضا الإعلام بما شك فيه لإيضاح حكمه ، وأن مطلق النفرة وعدم الاستطابة لا يستلزم التحريم ، وأن المنقول عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يعيب الطعام وإنما هو فيما صنعه الآدمي لثلا ينكسر خاطره وينسب إلى التقصير فيه ؛ وأما الذي خلق كذلك فليس نفور الطبع منه ممتنعا . وفيه أن وقوع مثل ذلك ليس بمعيب ممن يقع منه خلافا لبعض المنتطعة . وفيه أن الطباع تختلف في النفور عن بعض المأكولات ، وقد يستنبط منه أن اللحم إذا أتنن لم يحرم لأن بعض الطباع لا تعافه . وفيه دخول أقارب الزوجة بيتها إذا كان بإذن الزوج أو رضاه ، وذهل ابن عبد البر هنا ذهولا فالحشا فقال : كان دخول خالد بن الوليد بيت النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة قبل نزول الحجاب ، وغفل عما ذكره هو أن إسلام خالد كان بين عمرة القضية والفتح ، وكان الحجاب قبل ذلك اتفاقا ، وقد وقع في حديث الباب « قال خالد : أحرام هو يارسول الله » ؟ فلو كانت القصة قبل الحجاب لكانت قبل إسلام خالد ، ولو كانت قبل إسلامه لم يسأل عن حلال ولا حرام ، ولا خاطب بقوله يا رسول الله . وفيه جواز الأكل من بيت القريب والصهر والصديق ، وكأن خالدًا ومن وافقه في الأكل أرادوا جبر قلب الذي أهده ، أو لتحقيق لحكم

الحل ، أو لامتنال قوله صلى الله عليه وسلم : « كلوا » وفهم من لم يأكل أن الأمر فيه للإباحة . وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يؤاكل أصحابه ويأكل اللحم حيث تيسر ؛ وأنه كان لا يعلم من المغيبات إلا ما علمه الله تعالى . وفيه وفور عقل ميمونة أم المؤمنين وعظيم نصحتها للنبي صلى الله عليه وسلم ، لأنها فهمت مظنة نفوره عن أكله بما استقرت منه ، فخشيت أن يكون ذلك كذلك فيتأذى بأكله لاستقذاره له فصدقت فراستها . ويؤخذ منه أن من خشي أن يتقدر شيئاً لا ينبغي أن يدلّس له لئلا يتضرر به ، وقد شوهذ ذلك من بعض الناس

### باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب

[٥٥٣٨] ٥٣٣٨- حدثنا الحميدي نا سفيان نا الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه سمع ابن عباس يحدثه عن ميمونة أن فأرة وقعت في سمن فماتت ، فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عنها فقال : « ألقوها وما حولها ، وكلوه » . قيل لسفيان : فإن معمرًا يحدثه عن الزهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة قال : ما سمعت الزهري يقول إلا عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولقد سمعته منه مراراً .

[٥٥٣٩] ٥٣٣٩- حدثنا عبدان أنا عبد الله عن يونس عن الزهري عن الدابة تموت في الزيت والسمن ، وهو جامد أو غير جامد ، الفأرة أو غيرها ، قال : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بفأرة ماتت في سمن فأمر بما قرب منها فطرح ، ثم أكل . عن حديث عبيد الله بن عبد الله .

[٥٥٤٠] ٥٣٤٠- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله نا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة قالت : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن فأرة سقطت في سمن ، فقال : « ألقوها وما حولها ، وكلوه » .

قوله ( باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب ) أى هل يفرق الحكم أو لا ؟ وكأنه ترك الجزم بذلك لقوة الاختلاف ، وقد تقدم في الطهارة ما يدل على أنه يختار أنه لا ينجس إلا بالتغير ، ولعل هذا هو السر في إبراده طريق يونس المشعرة بالتفصيل .

قوله ( عن ميمونة ) تقدم في أواخر كتاب الوضوء بيان الاختلاف فيه على الزهري في إثبات ميمونة في الإسناد وعدمه ، وأن الراجح إثباتها فيه ، وتقدم هناك الاختلاف على مالك في وصله وانقطاعه .

قوله ( فقال ألقوها وما حولها ) هكذا أورده أكثر أصحاب ابن عينة عنه ووقع في مسند إسحق بن راهويه ومن طريقه أخرجه ابن حبان بلفظ « إن كان جامدا فألقوها وما حولها وكلوه ، وإن كان ذائبا فلا تقربوه » وهذه الزيادة في رواية ابن عينة غريبة وسيأتي القول فيها .

قوله ( قيل لسفيان ) القائل لسفيان ذلك هو على بن المديني شيخ البخاري ، كذلك ذكره في علله .

قوله ( فإن معمرًا يحدث به الخ ) طريق معمر هذه وصلها أبو داود عن الحسن بن علي الحلواني وأحمد بن صالح كلاهما عن عبد الرزاق عن معمر بإسناده المذكور إلى أبي هريرة ، ونقل الترمذي عن البخاري أن هذه

الطريق خطأ والمحفوظ رواية الزهري من طريق ميمونة ، وجزم الذهلي بأن الطريقين صحيحان ، وقد قال أبو داود في روايته عن الحسن بن علي « قال الحسن : وربما حدث به معمر عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة » وأخرجه أبو داود أيضا عن أحمد بن صالح عن عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن بوزوية عن معمر كذلك من طريق ميمونة ، وكذا أخرجه النسائي عن خشيش بن أصرم عن عبد الرزاق ، وذكر الإسماعيلي أن الليث رواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال « بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن جامد » الحديث ، وهذا يدل على أن لرواية الزهري عن سعيد أصلا ، وكون سفيان بن عيينة لم يحفظه عن الزهري إلا من طريق ميمونة لا يقتضي أن لا يكون له عنده إسناد آخر ، وقد جاء عن الزهري فيه إسناد ثالث أخرجه الدارقطني من طريق عبد الجبار بن عمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر به ، وعبد الجبار مختلف فيه . قال البيهقي : وجاء من رواية ابن جريج عن الزهري كذلك ، لكن السند إلى ابن جريج ضعيف والمحفوظ أنه من قول ابن عمر .

**قوله ( قال ماسمعت الزهري )** القائل هو سفيان « وقوله ولقد سمعته منه مرارا » أى من طريق ميمونة فقط ، ووقع في رواية الإسماعيلي عن جعفر الفرياني عن علي بن المديني شيخ البخاري فيه قال سفيان : كم سمعناه من الزهري يعيده ويبدئه .

**قوله ( عبد الله )** هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد .

**قوله ( عن الزهري عن الدابة )** أى في حكم الدابة ( تموت في الزيت والسمن الخ ) ظاهر في أن الزهري كان في هذا الحكم لا يفرق بين السمن وغيره ولا بين الجامد منه والذائب ، لأنه ذكر ذلك في السؤال ثم استدل بالحديث في السمن ، فأما غير السمن فالخافه به في القياس عليه واضح ، وأما عدم الفرق بين الذائب والجامد فلا أنه لم يذكر في اللفظ الذي استدل به ، وهذا يقدر في صحة من زاد في هذا الحديث عن الزهري التفرقة بين الجامد والذائب كما ذكر قبل عن إسحق ، وهو مشهور من رواية معمر عن الزهري أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن حبان وغيره على أنه اختلف عن معمر فيه ، فأخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر بغير تفصيل ، نعم وقع عند النسائي من رواية ابن القاسم عن مالك وصف السمن في الحديث بأنه جامد ، وتقدم التنبيه عليه في الطهارة وكذا وقع عند أحمد من رواية الأوزاعي عن الزهري ، وكذا عند البيهقي من رواية حجاج بن منهل عن ابن عيينة ، وكذا أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن سفيان وتقدم التنبيه على الزيادة التي وقعت في رواية إسحق ابن راهويه عن سفيان وأنه تفرد بالتفصيل عن سفيان دون حفاظ أصحابه مثل أحمد والحميدي ومسدد وغيرهم ، ووقع التفصيل فيه أيضا في رواية عبد الجبار بن عمر عن الزهري عن سالم عن أبيه ، وقد تقدم أن الصواب في هذا الإسناد أنه موقوف ، وهذا الذي انفصل به الحكم فيما يظهر لي بأن التقييد عن الزهري عن سالم عن أبيه من قوله ، والإطلاق من روايته مرفوعا ، لأنه لو كان عنده مرفوعا ماسوى في فتواه بين الجامد وغير الجامد ، وليس الزهري ممن يقال في حقه لعله نسي الطريق المفصلة المرفوعة لأنه كان أحفظ الناس في عصره فخفاء ذلك عنه في غاية البعد .

**قوله ( عن حديث عبيد الله بن عبد الله )** يعنى بسنده لكن لم يظهر لنا هل فيه ميمونة أو لا ؟ وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك فقال فيه « عن عبيد الله بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه

وسلم « فذكره مرسلًا وأغرب أبو نعيم في « المستخرج » فساقه من طريق الفربري عن البخاري عن عبدان موصولًا بذكر ابن عباس وميمونة بالمرفوع دون الموقوف وقال « أخرجه البخاري عن عبدان ، وذكر فيه كلاما ، واستدل بهذا الحديث لإحدى الروایتين عن أحمد أن المائع إذا حلت فيه النجاسة لا ينجس إلا بالتغير ، وهو اختيار البخاري وقول ابن نافع من المالكية وحكى عن مالك ، وقد أخرج أحمد عن إسماعيل بن علية عن عمارة ابن أبي حفصة عن عكرمة « أن ابن عباس سئل عن فأرة ماتت في سمن قال : تؤخذ الفأرة وماحولها ، فقلت إن أثرها كان في السمن كله ، قال إنما كان وهي حية وإنما ماتت حيث وجدت » ورجاله رجال الصحيح . وأخرجه أحمد من وجه آخر وقال فيه عن جر فيه زيت وقع فيه جرد وفيه « أليس جال في الجر كله ؟ قال : إنما جال وفيه الروح ، ثم استقر حيث مات » وفرق الجمهور بين المائع والجامد عملا بالتفصيل المقدم ذكره ، وقد تمسك ابن العربي بقوله « وما حولها » على أنه كان جامدا ، قال : لأنه لو كان مائعا لم يكن له حول ، لأنه لو نقل من أى جانب مهما نقل لخلقه غيره في الحال فيصير مما حولها فيحتاج إلى إلقائه كله ، كذا قال ، وأما ذكر السمن والفأرة فلا عمل بمفهومهما ، وحمد ابن حزم على عادته فخص التفرقة بالفأرة ، فلو وقع غير جنس الفأر من الدواب في مائع لم ينجس إلا بالتغير ، وضابط المائع عند الجمهور أن يتراد بسرعة إذا أخذ منه شيء . واستدل بقوله « فماتت » على أن تأثيرها في المائع إنما يكون بموتها فيه فلو وقعت فيه وخرجت بلا موت لم يضره ، ولم يقع في رواية مالك التقييد بالموت ، فيلزم من لا يقول بحمل المطلق على المقيّد أن يقول بالتأثير ولو خرجت وهي في الحياة ، وقد التزمه ابن حزم فخالف الجمهور أيضا .

**قوله ( ألقوها وما حولها )** لم يرد في طريق صحيحة تحديد مايلقي ، لكن أخرج ابن أبي شيبة من مرسل عطاء بن يسار أنه يكون قدر الكف وسنده جيد لولا إرساله ، وقد وقع عند الدارقطني من رواية يحيى القطان عن مالك في هذا الحديث « فأمر أن يقور ما حولها فيرمي به » وهذا أظهر في كونه جامدا من قوله « وما حولها » فيقوى ما تمسك به ابن العربي ، وأما ما أخرجه الطبراني عن أبي الدرداء مرفوعا من التقييد في المأخوذ منه ثلاث غرفات بالكفين فسنده ضعيف ، ولو ثبت لكان ظاهرا في المائع . واستدل بقوله في الرواية المفصلة « وإن كان مائعا فلا تقر به » على أنه لا يجوز الانتفاع به في شيء ، فيحتاج من أجاز الانتفاع به في غير الأكل كالشافعية وأجاز بيعه كالحنفية إلى الجواب — أعني الحديث — فإنهم احتجوا به في التفرقة بني الجامد والمائع ، وقد احتج بعضهم بما وقع في رواية عبد الجبار بن عمر عند البيهقي في حديث ابن عمر « إن كان السمن مائعا انتفعوا به ولا تأكلوه » وعنده في رواية ابن جريج مثله ، وقد تقدم أن الصحيح وقفه . وعنده من طريق الثوري عن أيوب عن نافع عن ابن عمر في فأرة وقعت في زيت قال « استصبحوها به وادهنوا به أدمكم » وهذا السند على شرط الشيخين إلا أنه موقوف ، واستدل به على أن الفأرة طاهرة العين ، وأغرب ابن العربي فحكى عن الشافعي وأبي حنيفة أنها نجسة .

**قوله في رواية مالك ( سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم )** هو كذلك في أكثر الروايات بإيهام السائل ، ووقع في رواية الأوزاعي عن أحمد تعيين من سأل ، ولفظه عن ميمونة « إنها استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فأرة » الحديث ، ومثله في رواية يحيى القطان عن مالك عند الدارقطني بلفظ « عن ابن عباس أن ميمونة استفتت » والله أعلم



## باب العلم والوشم في الصورة

[٥٥٤١] ٥٣٤١- حدثنا عبيد الله بن موسى عن حنظلة عن سالم عن ابن عمر أنه كره أن تعلم الصور. وقال ابن عمر: نهى النبي صلى الله عليه أن تضرب.

تابعه قتيبة نا العنقزي عن حنظلة وقال: تضرب الصورة.

[٥٥٤٢] ٥٣٤٢- حدثنا أبو الوليد نا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس: دخلت على النبي صلى الله عليه بأخ لي يحنكه وهو في مريد له فرأيتُه يسمُ شاةً، حسبته قال: في آذانها.

**قوله (باب العلم) (والوشم)** بفتح أوله وسكون المهملة، وفي بعض النسخ بالمعجمة فقليل هو بمعنى الذي بالمهملة وقيل بالمهملة في الوجه وبالمعجمة في سائر الجسد، فعلى هذا فالصواب هنا بالمهملة لقوله في الصورة، والمراد بالوشم أن يعلم الشيء بشيء يؤثر فيه تأثيراً بالغا، وأصله أن يجعل في البهيمة علامة ليميزها عن غيرها.

**قوله (عن حنظلة)** هو ابن أبي سفيان الجمحي، وسالم هو ابن عبد الله بن عمر.

**قوله (أن تعلم)** بضم أوله أى تجعل فيها علامة.

**قوله (الصورة)** في رواية الكشميهني في الموضعين «الصور» بفتح الواو بلا هاء جمع صورة والمراد بالصورة الوجه.

**قوله (وقال ابن عمر: نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تضرب)** هو موصول بالسند المذكور، بدأ بالموقوف وثنى بالمرفوع مستدلاً به على ما ذكر من الكراهة، لأنه إذا ثبت النهي عن الضرب كان منع الوشم أولى، ويحتمل أن يكون أشار إلى ما أخرجه مسلم من حديث جابر «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضرب في الوجه وعن الوشم في الوجه» وفي لفظ له «مر عليه النبي صلى الله عليه وسلم بحمار قد وسم في وجهه فقال: لعن الله من وسمه».

**قوله (تابعه قتيبة قال حدثنا العنقزي)** بفتح المهملة والقاف بينهما نون ساكنة وبعد القاف زاي، منسوب إلى العنقر وهو نبت طيب الريح، ويقال هو المرزنجوش بفتح الميم وسكون الراء ثم فتح الزاي وسكون النون بعدها جيم مضمومة وآخره معجمة، وهذا تفسير للشيء بمثله في الخفاء، والمرزنجوش هو الشمار أو الشذاب، وقيل العنقر الریحان، وقيل القصب الغض، واسم العنقزي عمرو بن محمد الكوفي وثقه أحمد والنسائي وغيرهما، وقال ابن حبان في الثقات كان يبيع العنقر. وهذه المتابعة لها حكم الوصل عند ابن الصلاح لأن قتيبة من شيوخ البخاري، وإنما ذكرها لزيادة المحذوف في رواية عبيد الله بن موسى حيث قال «أن تضرب» فإن الضمير في روايته للصورة لكونها ذكرت أولاً وأفصح العنقزي في روايته بذلك، وقوله عن حنظلة يريد بالسند المذكور وهو عن سالم عن أبيه، وقد أخرج الإسماعيلي الحديث من طريق بشر بن السري ومحمد بن عدى فرقهما كلاهما عن حنظلة بالسند المذكور واللفظ المذكور، لكن لفظ رواية بشر بن السري «عن الصورة تضرب» وأخرجه من طريق وكيع عن حنظلة بلفظ «أن تضرب وجوه البهائم» ومن وجه آخر عنه «أن تضرب الصورة» يعنى الوجه، وأخرجه

أيضا من طريق محمد بن بكر يعني البرساني وإسحق بن سليمان الرازي كلاهما عن حنظلة قال « سمعت » سالما يسأل عن العلم في الصورة فقال : كان ابن عمر يكره أن تعلم الصورة « وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تضرب الصورة » يعني بالصورة الوجه . قال الإسماعيلي المسند منه علي اضطراب فيه ضرب الصورة ، وأما العلم فإنه من قول ابن عمر وكان المعنى فيه الكى ، قلت وهذه الرواية الأخيرة هي المطابقة للفظ الترجمة ، وعطفه الوسم عليها إما عطف تفسيري وإما من عطف الأعم على الأخص . وأشار الإسماعيلي بالاضطراب إلى الرواية الأخيرة حيث قال فيها « وبلغنا » فإن الظاهر أنه من قول سالم فيكون مراسلا بخلاف الروايات الأخرى أنها ظاهرة الاتصال لكن اجتماع العدد الكثير أولى من تقصير من قصر به والحكم لهم . ومثل هذا لا يسمى اضطرابا في الاصطلاح لأن شرط الاضطراب أن يتعذر الترجيح بعد تعذر الجمع وليس الأمر هنا كذلك . وجاء في ذكر الوسم في الوجه صريحا حديث جابر قال « مر النبي صلى الله عليه وسلم بحمار قد وسم في وجهه فقال : لعن الله من فعل هذا . لا يسم أحد الوجه ولا يضرب أحد الوجه » أخرجه عبد الرزاق ومسلم والترمذى . وهو شاهد جيد لحديث ابن عمر . وتقدم البحث في ضرب وجه الآدمي في كتاب الجهاد في الكلام على حديث أبي هريرة ، وتقدم قبل أبواب النهى عن صبر البهيمة وعن المثلة .

قوله ( عن هشام بن زيد ) أى ابن أنس ابن مالك .

قوله ( عن أنس ) هو جده .

قوله ( بأخ لي يمنكه ) هو أخوه من أمه وهو عبد الله بن أبي طلحة ، وسيأتي مطولا في اللباس من وجه آخر .

قوله ( في مريد ) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الموحدة بعدها مهملة مكان الإبل وكأن الغنم أدخلت فيه مع الإبل .

قوله ( وهو يسم شاة ) في رواية الكشميهني « شاء » بالهمز وهو جمع شاة مثل شياه ، وسيأتي في الرواية التي في اللباس بلفظ « وهو يسم الظهر الذي قدم عليه » وفيه ما يدل على أن ذلك بعد رجوعهم من غزوة الفتح وحينئذ ، والمراد بالظهر الإبل ، وكأنه كان يسم الإبل والغنم فصادف أول دخول أنس وهو يسم شاة ، ورآه يسم غير ذلك ، وقد تقدم في العقيقة بيان شيء من هذا .

قوله ( حسبه ) القائل شعبة ، والضمير لهشام بن زيد وقع مبينا في رواية مسلم .

قوله ( في آذانها ) هذا محل الترجمة وهو العدول عن الوسم في الوجه إلى الوسم في الأذن ، فيستفاد منه أن الأذن ليست من الوجه ، وفيه حجة للجمهور في جواز وسم البهائم بالكى ، وخالف فيه الحنفية تمسكا بعموم النهى عن التعذيب بالنار ، ومنهم من ادعى بنسخ وسم البهائم وجعله الجمهور مخصوصا من عموم النهى . والله أعلم

### باب إذا أصاب قوم غنيمة

فَذَبَحَ بَعْضُهُمْ غَنَمًا أَوْ إِبِلًا بِغَيْرِ أَمْرِ أَصْحَابِهِمْ ، لَمْ تَوَكَّلْ لِحَدِيثِ رَافِعٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَالَ طَاوُسٌ وَعَكْرِمَةُ فِي ذَبِيحَةِ السَّارِقِ : « أَطْرَحُوهُ » .

[٥٥٤٣]

٥٣٤٣ - حدثنا مسدد نا أبو الأحوص نا سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاع عن أبيه عن جده رافع بن خديج قلت للنبي صلى الله عليه : إنا نلقى العدو غدًا وليس معنا مدى ، فقال : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكلوه ، ما لم يكن سناً ولا ظفراً ، وسأحدثكم عن ذلك : أما السن فعظم ، وأما الظفر فمدى الحبشة » . وتقدم سرعان الناس فأصابوا من المغنم والنبي صلى الله عليه في آخر الناس ، فنصبوا قدراً . فأمر بها فأكفئت ، وقسم بينهم ، وعدل بغيراً بعشر شياه . ثم ندَّ بغير من أوائل القوم ، لم يكن معهم خيل ، فرماه رجل بسهم فحبسه الله ، فقال : « إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش ، فما فعل منها هذا فافعلوا مثل هذا » .

قوله ( باب إذا أصاب قوم غنيمة ) بفتح أوله وزن عظيمة .

قوله ( فذبح بعضهم غنماً أو إبلاً بغير أمر أصحابه لم تؤكل لحديث رافع ) هذا مصير من البخاري إلى أن سبب منع الأكل من الغنم التي طبخت في القصة التي ذكرها رافع بن خديج كونها لم تقسم ، وقد تقدم البحث في ذلك في « باب التسمية على الذبيحة » وقوله فيه « وسأحدثكم عن ذلك » جزم النووي بأنه من جملة المرفوع وهو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو الظاهر من السياق ، وجزم أبو الحسن بن القطان في « كتاب بيان الوهم والإيهام » بأنه مدرج من قول رافع بن خديج راوي الخبر ، وذكر ما حاصله أن أكثر الرواة عن سعيد ومسروق أوردوه على ظاهر الرفع ، وأن أبا الأحوص قال في روايته عنه بعد قوله « أو ظفر » : « قال رافع وسأحدثكم عن ذلك » ونسبت ذلك لرواية أبي داود وهو عجيب فإن أبا داود أخرجه عن مسدد وليس في شيء من نسخ السنن قوله « قال رافع » وإنما فيه كما عند المصنف هنا بدونها ، وشيخ أبي داود فيه مسدد هو شيخ البخاري فيه هنا ، وقد أوردته البخاري في الباب الذي بعد هذا بلفظ « غير السن والظفر فإن السن عظم الخ » وهو ظاهر جداً في أن الجميع مرفوع .

قوله ( وقال طاوس وعكرمة في ذبيحة السارق : اطرحوه ) وصله عبد الرزاق من حديثهما بلفظ « إنهما سئلا عن ذلك فكرهاها ونها عنها » وتقدم بيان الحكم في ذلك في ذبيحة المرأة . ثم ذكر المصنف حديث رافع بن خديج وقد تقدم شرحه مستوفى قبل .

باب إذا ندَّ بغير لقوم

[٥٥٤٤]

٥٣٤٤ - حدثني محمد بن سلام أنا عمر بن عبيد الطنافسي عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رافع عن جده رافع قال : كنا مع النبي صلى الله عليه في سفر ، فندَّ بغير من الإبل ، قال : فرماه رجل بسهم فحبسه ، قال : ثم قال : « إن لها أوابد كأوابد الوحش ، فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا » . قال : قلت : يا رسول الله ، إنا نكون في المغازي والأسفار ، فتريد أن ندبح فلا يكون مدى . فقال : « أرني » . ما أنهر - أو نهر - الدم وذكر اسم الله فكل ، غير السن والظفر ، فإن السن عظم ، وإن الظفر مدى الحبشة » .

قوله ( باب إذا ندَّ بغير لقوم فرماه بعضهم بسهم فقتله فأراد إصلاحهم فهو جائز ) في رواية الكشمي

« إصلاحه » ولكريمة « صلاحه » بغير ألف بالإفراد أى البعير وضمير الجمع القوم . ثم ذكر المصنف حديث رافع ابن خديج ، وقد تقدم التنبيه عليه في الذي قبله ، ومضى في « باب ذبيحة المرأة » بحث في خصوص هذه الترجمة ، وقوله في هذه الرواية ما أنهر الدم أو نهر شك من الراوي والصواب « أنهر » بالهمز ، وقد ألزمه الإسماعيلي التناقض في هذه الترجمة والتي قبلها . وأشار إلى عدم الفرق بين الصورتين ، والجامع أن كلا منهما متعدد بالتذكية ، وأجيب بأن الذين ذبحوا في القصة الأولى ذبحوا ما لم يقسم ليختصوا به فعوقبوا بحرمانه إذ ذاك حتى يقسم ، والذي رمى البعير أراد إبقاء منفعته للمالكه فافترقا . وقال ابن المنير : نبه بهذه الترجمة على أن ذبح غير المالك إذا كان بطريق التعدي كما في القصة الأولى فاسد ، وأن ذبح غير المالك إذا كان بطريق الإصلاح للمالك خشية أن تفوت عليه المنفعة ليس بفاسد

### باب أكل المضطر

لقوله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ إلى : ﴿ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾

وقال تعالى : ﴿ فَمَن اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ ﴾

وقوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴾

﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ إلى : ﴿ أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا ﴾

قال ابن عباس : مهراقاً (أو لحم خنزير) .

وقال : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالًا طَيِّبًا ﴾

قوله ( باب إذا أكل المضطر ) أى من الميتة ، وكأنه أشار إلى الخلاف في ذلك وهو في موضعين : أحدهما في الحالة التي يصح الوصف بالاضطرار فيها ليباح الأكل ، والثاني في مقدار ما يؤكل ، فأما الأول فهو أن يصل به الجوع إلى حد الهلاك أو إلى مرض يفضي إليه ، هذا قول الجمهور ، وعن بعض المالكية تحديد ذلك بثلاثة أيام ، قال ابن أبي جمرة : الحكمة في ذلك أن في الميتة سمية شديدة فلو أكلها ابتداء لأهلكته ، فشرع له أن يجوع ليتصير في بدنه بالجوع سمية أشد من سمية الميتة فإذا أكل منها حينئذ لا يتضرر اهـ ، وهذا إن ثبت حسن بالغ في غاية الحسن ، وأما الثاني فذكره في تفسير قوله تعالى ﴿ متجانف لإثم ﴾ وقد فسره قتادة بالمتعدي وهو تفسير معنى ، وقال غيره الإثم أن يأكل فوق سد الرمق ، وقيل فوق العادة وهو الراجح لإطلاق الآية . ثم محل جواز الشبع أن لا يتوقع غير الميتة عن قرب ، فإن توقع امتنع إن قوى على الجوع إلا أن يجده ، وذكر إمام الحرمين أن المراد بالشبع ما ينتفى الجوع لا الامتلاء حتى لا يبقى لطعام آخر مساغ فإن ذلك حرام . واستشكل بما في حديث جابر في قصة العنبر حيث قال أبو عبيدة « وقد اضطررتم فكلوا ، قال فأكلنا حتى سمننا » وقد تقدم البحث فيه مبسوطا .

قوله ( لقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم — إلى قوله — فلا إثم عليه ) كذا لأبي ذر ، وساق في رواية كريمة ما حذف ، وقوله ﴿ غير باغ ﴾ أى في أكل الميتة ، وجعل الجمهور من البغى

العصيان فمنعوا العاصي بسفره أن يأكل الميتة وقالوا : طريقه أن يتوب ثم يأكل ، وجوزه بعضهم مطلقا .

**قوله ( وقال فمن اضطر في مخمصة )** أى مجاعة ( غير متجانف ) أى مائل .

**قوله ( وقوله : فكلوا مما ذكر اسم الله عليه إن كنتم بآياته مؤمنين )** زاد في رواية كريمة الآية التي بعدها إلى قوله ﴿ ما اضطررتم إليه ﴾ وفيه نسخة « إلى بالمعتدين » وبه تظهر مناسبة ذكر ذلك هنا ، وإطلاق الاضطرار هنا تمسك به من أجاز أكل الميتة للعاصي وحمل الجمهور المطلق على المقيد في الآيتين الأخيرتين .

**قوله ( وقوله جل وعلا : قل لأجد فيما أوحى إلى محرمات )** ساق في رواية كريمة إلى آخر الآية وهى قوله ﴿ غفور رحيم ﴾ وبذلك يظهر أيضا وجه المناسبة وهو قوله ﴿ فمن اضطر ﴾ .

**قوله ( وقال ابن عباس : مهراقا )** أى فسر ابن عباس المسفوح بالمهراق ، وهو موصول عند الطبراني من طريق على بن أبى طلحة عنه .

**قوله ( وقوله : فكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا )** كذا ثبت هنا لكريمة والأصيلي وسقط للباقيين ، وساق في نسخة الصغاني إلى قوله ﴿ خنزير ﴾ ثم قال إلى قوله ﴿ فإن الله غفور رحيم ﴾ قال الكرمانى وغيره : عقد البخاري هذه للترجمة ولم يذكر فيها حديثا إشارة إلى أن الذي ورد فيها ليس فيه شيء على شرطه ، فاكتفى بما ساق فيها من الآيات ، ويحتمل أن يكون بيض فانضم بعض ذلك إلى بعض عند تبييض الكتاب . قلت : والثاني أوجه ، واللائق بهذا الباب على شرطه حديث جابر في قصة العنبر ، فلعله قصد أن يذكر له طريقا أخرى .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الذبائح والصيد من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وتسعين حديثا ، المعلق منها أحد وعشرون حديثا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة وسبعون حديثا ، والخالص أربعة عشر حديثا ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر في النهى عن أن تصير البهيمة ، وحديث ابن عباس فيه ، وحديث عبد الله بن زيد في النهى عن المثلة ، وحديث ابن عباس والحكم بن عمرو في الحمر الأهلية ، وحديث ابن عمر في النهى عن ضرب الصورة . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أربعة وأربعون أثرا ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

تم الجزء التاسع

وبليه إن شاء الله الجزء العاشر وأوله ﴿ كتاب الأضاحي ﴾ والحمد لله أولا وآخرا

# فهرس

## الجزء التاسع من فتح الباري

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
﴿وربائبكم اللاتي في حجوركم من نساءكم﴾	٦٢	كتاب النكاح	
اللاتي دخلتم بهن﴾	٦٤	الترغيب في النكاح	٥
﴿وأن تجمعوا بين الأختين﴾	٦٤	قول النبي صلى الله عليه : «من استطاع الباءة	
لا تنكح المرأة على عمتها	٦٤	فليتزوج»	٨
الشغار	٦٦	من لم يستطع الباءة فليصم	١٤
هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد؟	٦٨	كثرة النساء	١٤
نكاح المحرم	٧٠	من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأة، فله ما	
نهى رسول الله صلى الله عليه عن نكاح المتعة	٧١	نوى	١٧
أخيراً	٧١	تزويج المعسر الذي معه القرآن والإسلام	١٨
عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح	٨٠	قول الرجل لأخيه انظر أي زوجتي شئت أنزل	
عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الخير	٨١	لك عنها	١٩
﴿ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة		ما يكره من التبتل والخصاء	١٩
النساء﴾ الآية	٨٤	نكاح الأبكار	٢٣
النظر إلى المرأة قبل التزويج	٨٦	تزويج الثيبات	٢٤
من قال: لا نكاح إلا بولي	٨٨	تزويج الصغار من الكبار	٢٦
إذا كان الولي هو الخاطب	٩٤	إلى من ينكح وأي النساء خير	٢٧
إنكاح الرجل ولده الصغار	٩٦	اتخاذ السراي، ومن أعتق جارية ثم تزوجها	٢٩
تزويج الأب ابنته من الإمام	٩٧	من جعل عتق الأمة صداقها	٣٢
السلطان ولي	٩٧	تزويج المعسر	٣٤
لا يُنكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها	٩٨	الأكفاء في الدين	٣٤
إذا زوج ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود	١٠١	الأكفاء في المال وتزويج المقل المثرية	٤٠
تزويج اليتيمة	١٠٤	ما يتقى من شؤون المرأة	٤٠
إذا قال الخاطب للولي: زوجني فلانة	١٠٥	الحررة تحت العبد	٤١
لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع	١٠٥	لا يتزوج أكثر من أربع	٤٢
تفسير ترك الخطبة	١٠٨	﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم﴾ ويحرم من	
الخطبة	١٠٩	الرضاع ما يحرم من النسب	٤٣
ضرب الدف في النكاح والوليمة	١٠٩	من قال: لا رضاع بعد حولين	٥٠
قول الله عز وجل: ﴿وأتوا النساء صدقاتهن نحلة﴾	١١١	لين الفحل	٥٤
التزويج على القرآن بغير صداق	١١٢	شهادة المرضعة	٥٦
المهر بالعروض وخاتم من حديد	١٢٤	ما يحل من النساء وما يحرم	٥٧
الشروط في النكاح	١٢٤		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الشروط التي لا تحل في النكاح	١٢٦	لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه	٢٠٦
الصفرة للمتزوج	١٢٨	باب	٢٠٩
باب	١٢٩	كفران العشير وهو الزوج	٢٠٩
كيف يدعى للمتزوج؟	١٢٩	لزوجهك عليك حق	٢١٠
الدعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس وللعرس	١٣٠	المرأة راعية في بيت زوجها	٢١٠
من أحب البناء قبل الغزو	١٣١	قول الله عز وجل: ﴿الرجال قوأمون على	
من بنى بامرأته وهي بنت تسع سنين	١٣١	النساء﴾	٢١١
بناء العروس في السفر	١٣٢	هجرة النبي صلى الله عليه نساءه في غير بيوتهن	٢١١
البناء بالنهار بغير مركب ولا نيران	١٣٢	ما يكره من ضرب النساء	٢١٣
الأنماط ونحوها للنساء	١٣٢	لا تطيع المرأة زوجها في معصية	٢١٥
النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها ودعائهن		﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً﴾	٢١٥
بالبركة	١٣٣	العزل	٢١٥
الهدية للعرس	١٣٤	القرعة بين النساء إذا أراد سفرأ	٢٢٠
استعارة الثياب للعرس وغيرها	١٣٥	المرأة تهب يومها من زوجها لضرتها وكيف يقسم	
ما يقول الرجل إذا أتى أهله	١٣٦	ذلك	٢٢٣
الوليمة حق	١٣٧	العدل بين النساء	٢٢٤
الوليمة ولو بشاة	١٣٩	إذا تزوج الثيب على البكر	٢٢٤
من أولم على بعض نسائه أكثر من بعض	١٤٦	من طاف على نسائه في غسل واحد	٢٢٧
من أولم بأقل من شاة	١٤٦	دخول الرجل على نسائه في اليوم	٢٢٧
حق إجابة الوليمة والدعوة	١٤٨	إذا استأذن الرجل نساءه في أن يمرض في بيت	
من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله	١٥٢	بعضهن فأذن له	٢٢٧
من أجاب إلى كراع	١٥٤	حب الرجل بعض نسائه أفضل من بعض	٢٢٨
إجابة الداعي في العرس وغيرها	١٥٥	المتشيع بما لم يئل، وما ينهى من افتخار الضرة	٢٢٨
ذهاب النساء والصبيان إلى العرس	١٥٦	الغيرة	٢٣٠
هل يرجع إذا رأى منكراً في الدعوة؟	١٥٧	غيرة النساء ووجدهن	٢٣٧
قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم		ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف	٢٣٨
بالنفس	١٥٩	يقبل الرجال ويكثر النساء	٢٤١
النقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس	١٦٠	لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم والدخول	
المدارة مع النساء	١٦٠	على المغيبة	٢٤٢
الوصاة بالنساء	١٦١	ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس	٢٤٤
﴿قوا أنفسكم وأهليكم ناراً﴾	١٦٣	ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة	٢٤٥
حسن المعاشرة مع الأهل	١٦٣	نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم من غير ريبة	٢٤٨
مرعظة الرجل ابنته لحال زوجها	١٨٧	خروج النساء لحوائجهن	٢٤٩
صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً	٢٠٤	استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد	
إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها	٢٠٥	وغيره	٢٤٩

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
ما يحل من الدخول والنظر إلى النساء في		شفاعة النبي صلى الله عليه في زوج بريرة . . . . .	٣١٩
الرضاع . . . . .	٢٤٩	باب . . . . .	٣٢٠
لا تبأشر المرأة المرأة فتنعتها لزوجها . . . . .	٢٥٠	قوله تعالى : ﴿ ولا تنكحوا المشركات ﴾ . . . . .	٣٢٦
قول الرجل لأطوفن الليلة على نسائي . . . . .	٢٥٠	نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن . . . . .	٣٢٧
لا يطرق أهله ليلاً إذا أطل الغيبة مخافة أن		إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذمي أو	
يخونهم أو يلتمس عثراتهم . . . . .	٢٥١	الحربي . . . . .	٣٣٠
طلب الولد . . . . .	٢٥٢	قول الله عز وجل : ﴿ للذين يؤلون من نسائهم	
تستحد الغيبة وتمشط . . . . .	٢٥٤	تربص أربعة أشهر فإن فاؤوا ﴾ . . . . .	٣٣٥
﴿ ولا يبدن زيتنهن إلا لبعولتهن ﴾ . . . . .	٢٥٤	حكم المفقود في أهله وماله . . . . .	٣٣٩
﴿ والذين لم يبلغوا الحلم منكم ﴾ . . . . .	٢٥٥	الظهار وقول الله تعالى : ﴿ قد سمع الله قول التي	
طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب . . . . .	٢٥٦	تجادلك في زوجها ﴾ . . . . .	٣٤٢
<b>كتاب الطلاق</b>		الإشارة في الطلاق والأمور . . . . .	٣٤٥
وقول الله عز وجل : ﴿ يا أيها النبي إذا طلقتم		اللعان وقول الله عز وجل : ﴿ والذين يرمون	
النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة ﴾ . . . . .	٢٥٨	أزواجهن ﴾ . . . . .	٣٤٨
إذا طلق الحائض تعد بذلك الطلاق . . . . .	٢٦٤	إذا عرّض بنفي الولد . . . . .	٣٥١
من طلق ، وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق . . . . .	٢٦٨	إحلاف الملاعن . . . . .	٣٥٣
من جوز الطلاق الثلاث . . . . .	٢٧٤	يبدأ الرجل بالتلاعن . . . . .	٣٥٤
من خير أزواجه . . . . .	٢٨٠	اللعان ، ومن طلق . . . . .	٣٥٥
إذا قال : فارتقتك أو سرحتك أو البرية أو الخلية		التلاعن في المسجد . . . . .	٣٦٢
أو ما عني به الطلاق فهو على نيته . . . . .	٢٨٢	قول النبي صلى الله عليه : « لو كنت راجماً بغير	
من قال لامرأته : أنت علي حرام . . . . .	٢٨٤	بينة » . . . . .	٣٦٣
﴿ لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ . . . . .	٢٨٧	صداق الملاعنة . . . . .	٣٦٦
﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم		قول الإمام للمتلاعنين : إن أحكما كاذب ، فهل	
طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن		منكما تائب ؟ . . . . .	٣٦٧
من عدة . . . الآية . . . . .	٢٩٤	التفريق بين المتلاعنين . . . . .	٣٦٨
إذا قال لامرأته وهو مكروه : هذه أختي . فلا شيء		يلحق الولد بالملاعنة . . . . .	٣٧٠
عليه . . . . .	٢٩٩	قول الإمام اللهم بين . . . . .	٣٧١
الطلاق في الإغلاق والكراهة ، والسكران		إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة زوجاً غيره	
والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان في الطلاق		فلم يمسه . . . . .	٣٧٤
والشرك وغيره . . . . .	٣٠٠	﴿ واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن	
الخلع وكيف الطلاق فيه . . . . .	٣٠٦	ارتبتم ﴾ . . . . .	٣٧٩
الشقاق وهل يشير بالخلع عند الضرورة . . . . .	٣١٤	﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن	
لا يكون بيع الأمة طلاقاً . . . . .	٣١٥	حملهن ﴾ . . . . .	٣٧٩
خيار الأمة تحت العبد . . . . .	٣١٧	قول الله عز وجل : ﴿ والمطلقات يشربصن	
		بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ . . . . .	٣٨٦



الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
نفقة المعسر على أهله	٤٢٣	قصة فاطمة بنت قيس وقول الله تعالى: ﴿واتقوا الله ربكم، لا تخرجوهن من بيوتهن﴾ الآية	٣٨٧
﴿وعلى الوارث مثل ذلك﴾ وهل على المرأة منه شيء	٤٢٤	المطلقة إذا خشي عليها في مسكن زوجها أن يقتحم عليها أو تبذو على أهلها بفاحشة	٣٩١
قول النبي صلى الله عليه: «من ترك كلاً أو ضياعاً فيالي»	٤٢٥	قول الله عز وجل: ﴿ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن﴾	٣٩٢
المراضع من المواليات وغيرهن	٤٢٦	﴿وبعولتهن أحق بردهن﴾ في العدة، وكيف تراجع المرأة إذا طلقها واحدة أو اثنتين	٣٩٢
<b>كتاب الأطعمة</b>		مراجعة الحائض	٣٩٤
وقول الله تعالى: ﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم﴾ الآية	٤٢٧	تحد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشراً	٣٩٤
التسمية على الطعام والأكل باليمين	٤٣١	الكحل للحادة	٤٠٠
الأكل مما يليه	٤٣٤	القسط للحادة عند الطهر	٤٠١
من تتبع حوالي القصعة مع صاحبه إذا لم يعرف منه كراهية	٤٣٤	تلبس الحادة ثياب العصب	٤٠٢
اليمين في الأكل وغيره	٤٣٦	﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً﴾	٤٠٣
من أكل حتى شبع	٤٣٧	مهر البغي، والنكاح الفاسد	٤٠٤
﴿ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج﴾ الآية	٤٣٩	المهر للمدخولة عليها وكيف الدخول أو طلقها قبل الدخول والميسس	٤٠٥
الخبز المرقق والأكل على الخوان والسفرة	٤٤٠	المتعة للتي لم يفرض لها	٤٠٥
السويق	٤٤٤	<b>كتاب النفقات</b>	
ما كان النبي صلى الله عليه لا يأكل حتى يسمى له فيعلم ما هو	٤٤٤	فضل النفقة على الأهل	٤٠٧
طعام الواحد يكفي الاثنين	٤٤٥	وجوب النفقة على الأهل والعيال	٤١٠
المؤمن يأكل في معي واحد	٤٤٦	حبس الرجل قوت سنة على أهله، وكيف نفقات العيال	٤١٢
الأكل متكثراً	٤٥١	نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها، ونفقة الولد	٤١٤
الشواء وقول الله عز وجل: ﴿فجاء بعجل حنيد﴾ مشوي	٤٥٣	﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾	٤١٤
الخنزيرة	٤٥٣	عمل المرأة في بيت زوجها	٤١٦
الأقط	٤٥٥	خادم المرأة	٤١٦
السلق والشعير	٤٥٥	خدمة الرجل في أهله	٤١٧
النهس وانتشال اللحم	٤٥٦	إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف	٤١٨
تعرق الغضد	٤٥٧	حفظ المرأة زوجها في ذات يده والنفقة	٤٢١
قطع اللحم بالسكين	٤٥٨	كسوة المرأة بالمعروف	٤٢٢
ما عاب النبي صلى الله عليه طعاماً	٤٥٨	عون المرأة زوجها في ولده	٤٢٣
النفخ في الشعير	٤٥٩		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
ما كان النبي صلى الله عليه وأصحابه يأكلون . .	٤٦٠	الأكل مع الخدام . . . . .	٤٩٤
التلبينة . . . . .	٤٦١	الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر . . . . .	٤٩٦
الثريد . . . . .	٤٦٢	الرجل يدعى إلى الطعام فيقول : وهذا معي . .	٤٩٧
شاة مسمومة والكثف والجنب . . . . .	٤٦٢	إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشاءه . . . . .	٤٩٧
ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم		قول الله تعالى : ﴿ فإذا طعمتم فانتشروا ﴾ . . . . .	٤٩٩
من الطعام واللحم وغيره . . . . .	٤٦٣		
الحبس . . . . .	٤٦٥		
الأكل في إثناء مفضض . . . . .	٤٦٥		
ذكر الطعام . . . . .	٤٦٦		
الأدم . . . . .	٤٦٧		
الخلوى والعسل . . . . .	٤٦٨		
الدباء . . . . .	٤٧٠		
الرجل يتكلف الطعام لإخوانه . . . . .	٤٧٠		
من أضاف رجلاً إلى طعامه وأقبل هو على عمله	٤٧٣		
المرق . . . . .	٤٧٤		
القديد . . . . .	٤٧٤		
من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئاً . .	٤٧٥		
القشاة بالرطب . . . . .	٤٧٥		
باب . . . . .	٤٧٦		
الرطب والتمر وقول الله عز وجل : ﴿ وهزي			
إليك بجذع النخلة . . ﴾ الآية . . . . .	٤٧٧		
أكل الجمار . . . . .	٤٨١		
العجوة . . . . .	٤٨١		
القران في التمر . . . . .	٤٨٢		
بركة النخل . . . . .	٤٨٥		
القشاة . . . . .	٤٨٥		
جمع اللوين أو الطعامين بكرة . . . . .	٤٨٥		
من أدخل الضيفان عشرة عشرة والجلوس على			
الطعام عشرة عشرة . . . . .	٤٨٦		
ما يكره من الثوم والبقول . . . . .	٤٨٧		
الكباث وهو ورق الأراك . . . . .	٤٨٨		
المضمضة بعد الطعام . . . . .	٤٨٩		
لعق الأصابع ومصها قبل أن تمسح بالمنديل . . .	٤٩٠		
المنديل . . . . .	٤٩٢		
ما يقول إذا فرغ من طعامه . . . . .	٤٩٣		
		تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق وتحنيكه . . . . .	٥٠٠
		إمالة الأذى عن الصبي في العقيقة . . . . .	٥٠٤
		الفرع . . . . .	٥١٠
		العتيرة . . . . .	٥١٠
		كتاب الذبائح والصيد	
		التسمية على الصيد . . . . .	٥١٣
		صيد المعراض . . . . .	٥١٨
		ما أصاب المعراض بعرضه . . . . .	٥١٩
		صيد القوس . . . . .	٥١٩
		الخذف والبندقة . . . . .	٥٢٢
		من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد ولا ماشية . . . . .	٥٢٣
		إذا أكل الكلب، وقوله تعالى : ﴿ يسألونك ماذا	
		أحل لهم . . ﴾ الآية . . . . .	٥٢٤
		الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة . . . . .	٥٢٥
		إذا وجد مع الصيد كلباً آخر . . . . .	٥٢٧
		ما جاء في التصيد . . . . .	٥٢٧
		التصيد على الجبال . . . . .	٥٢٨
		قول الله عز وجل : ﴿ أحل لكم صيد البحر ﴾ . .	٥٢٩
		أكل الجراد . . . . .	٥٣٥
		آنية المجوس والميتة . . . . .	٥٣٧
		التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمداً . . . . .	٥٣٨
		ما ذبح على النصب والأصنام . . . . .	٥٤٥
		قول النبي صلى الله عليه : « فليذبح على اسم الله »	٥٤٦
		ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد . . . . .	٥٤٦
		ذبيحة الأمة أو المرأة . . . . .	٥٤٧
		لا يذكى بالسن والعظم والظفر . . . . .	٥٤٩
		ذبيحة الأعراب ونحوهم . . . . .	٥٥٠

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
ذبايح أهل الكتاب وشحوهمها من أهل الحرب		المسك	٥٧٧
وغيرهم	٥٥٢	الأرنب	٥٧٨
ما ندّ من البهائم فهو بمنزلة الوحش	٥٥٤	الضب	٥٨٠
النحر والذبيح	٥٥٦	إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب	٥٨٥
ما يكره من المثلة والمصبورة والمجثمة	٥٥٨	العلم والوشم في الصورة	٥٨٨
الدجاج	٥٦١	إذا أصاب قوم غنيمة فذبح بعضهم غنماً أو إبلاً	
لحوم الخيل	٥٦٥	بغير أمر أصحابهم لم تؤكل	٥٨٩
لحوم الحمر الإنسية	٥٦٩	إذا ند بعير لقوم فرماه بعضهم بسهم فقتله وأراد	
أكل كل ذي ناب من السباع	٥٧٣	إصلاحهم فهو جائز	٥٩٠
جلود الميتة	٥٧٤	أكل المضطر	٥٩١

# فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

برواية أبي ذر الهروي  
عن مشايخه الثلاثة السرخسي والمستملي والكشميني

لإمام الحافظ

أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني

(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

## الجزء العاشر

تقديم وتحقيق وتعليق

عبد القادر رشيدية الحمد

عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا

بالجامعة الإسلامية سابقاً

والمدرس بالمسجد النبوي الشريف

طبع على نفقة

صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام

حفظه الله في موازين حسناته وأمنه بعمونه

ح) عبد القادر شيبه الحمد، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي

فتح الباري شرح صحيح البخاري برواية أبي ذر الهروي /

تحقيق عبد القادر شيبه الحمد - الرياض.

ص، ٢٨×٢١ سم

ردمك: ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٠-٨٢٣-٢٠-٩٩٦٠ (ج ١٠)

١- الحديث الصحيح ٢- الحديث - شرح

أ- شيبه الحمد، عبد القادر (محقق) ب- العنوان

٢١ / ٤٠٨٢

ديوي ١، ٢٣٥

ردمك: ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ٢١ / ٤٠٨٢

٠-٨٢٣-٢٠-٩٩٦٠ (ج ١٠)

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ / ٢٠٠١م





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الأضاحي

### باب سُنَّةِ الْأُضْحِيَّةِ

وقال ابنُ عمرَ: هي سُنَّةٌ وَمَعْرُوفٌ.

٥٣٤٥- حدثني محمد بن بشار حدثنا غندر نا شعبة عن زبيد اليامي عن الشعبي عن البراء قال: قال النبي صلى الله عليه: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا نَصَلِّي، ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَنْحَرُ، مَنْ فَعَلَهُ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ النَّسَكِ فِي شَيْءٍ». فقام أبو بردة بن نيار -وقد ذبح- فقال: إِنَّ عِنْدِي جَذْعَةً، قال: «اذبحها، ولن تجزئ عن أحدٍ بعدك». قال مطرف عن عامر عن البراء قال النبي صلى الله عليه: «من ذبح بعد الصلاة ثم نسكه، وأصاب سُنَّةَ المسلمين».

(١)  
[٥٥٤٦]

قوله ( كتاب الأضاحي — باب سنة الأضحية ) كذا لأبي ذر والنسفي ، ولغيرهما سنة الأضاحي ، وهو جمع أضحية بضم الهمزة ويجوز كسرهما ويجوز حذف الهمزة فتفتح الضاد والجمع ضحايا ، وهي أضحية ، والجمع أضحي وبه سمي يوم الأضحى ، وهو يذكر ويؤنث ، وكأن تسميتها اشتقت من اسم الوقت الذي تشرع فيه ، وكأنه ترجم بالسنة إشارة إلى مخالفة من قال بوجوبها ، قال ابن حزم : لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة ، وصح أنها غير واجبة عن الجمهور ، ولا خلاف في كونها من شرائع الدين ، وهي عند الشافعية والجمهور سنة مؤكدة على الكفاية ، وفي وجه للشافعية من فروض الكفاية ، وعن أبي حنيفة تجب على المقيم الموسر ، وعن مالك مثله في رواية لكن لم يقيد بالمقيم ، ونقل عن الأوزاعي وربيعه والليث مثله ، وخالف أبو يوسف من الحنفية وأشهب من المالكية فوافقا الجمهور ، وقال أحمد : يكره تركها مع القدرة ، وعنه واجبة وعن محمد بن الحسن هي سنة غير مرخص في تركها ، قال الطحاوي وبه نأخذ ، وليس في الآثار ما يدل على وجوبها اهـ . وأقرب ما يتمسك به للوجوب حديث أبي هريرة رفعه « من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا » أخرجه ابن ماجه وأحمد ورجاله



ثقات ، لكن اختلف في رفعه ووقفه ، والموقوف أشبه بالصواب قاله الطحاوى وغيره ، ومع ذلك فليس صريحاً في الإيجاب .

**قوله ( قال ابن عمر : هي سنة ومعروف )** وصله حماد بن سلمة في مصنفه بسند جيد إلى ابن عمر ، وللترمذى محسناً من طريق جبلة بن سحيم « إن رجلاً سأل ابن عمر عن الأضحية : أهى واجبة ؟ فقال : ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون بعده ، قال الترمذى : العمل على هذا عند أهل العلم أن الأضحية ليست بواجبة ، وكأنه فهم من كون ابن عمر لم يقل في الجواب نعم أنه لا يقول بالوجوب ، فإن الفعل المجرد لا يدل على ذلك ، وكأنه أشار بقوله « والمسلمون » إلى أنها ليست من الخصائص ، وكان ابن عمر حريصاً على اتباع أفعال النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك لم يصرح بعدم الوجوب ، وقد احتج من قال بالوجوب بما ورد في حديث مخنف بن سليم رفعه « على أهل كل بيت أضحية » أخرجه أحمد والأربعة بسند قوى ، ولا حجة فيه لأن الصيغة ليست صريحة في الوجوب المطلق ، وقد ذكر معها العتيرة ، وليست بواجبة عند من قال بوجوب الأضحية . واستدل من قال بعدم الوجوب بحديث ابن عباس « كتب على النحر ولم يكتب عليكم » وهو حديث ضعيف أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبرانى والدارقطنى وصححه الحاكم فذهل ، وقد استوعبت طرقه ورجاله في « الخصائص » من تخريج أحاديث الرافعى ، وسيأتى شيء من المباحث في وجوب الأضحية في الكلام على حديث البراء في حديث أبى بردة بن نيار بعد أبواب . ثم ذكر المصنف حديث البراء وأنس في أمر من ذبح قبل الصلاة بالإعادة ، وسيأتى شرحهما مستوفى بعد أبواب ، وقوله في حديث البراء « إن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلى ثم نرجع فننحر » وقع في بعض الروايات « في يومنا هذا نصلى » بحذف « أن » وعليها شرح الكرماني فقال : هو مثل « تسمع بالمعدي خير من أن تراه » وهو على تنزيل الفعل منزلة المصدر ، والمراد بالسنة هنا في الحديثين معاً الطريقة لا السنة بالاصطلاح التى تقابل الوجوب ، والطريقة أعم من أن تكون للوجوب أو للندب ، فإذا لم يقم دليل على الوجوب بقى الندب وهو وجه إيرادها في هذه الترجمة . وقد استدل من قال بالوجوب بوقوع الأمر فيها بالإعادة ، وأجيب بأن المقصود بيان شرط الأضحية المشروعة ، فهو كما لو قال لمن صلى راتبة الضحى مثلاً قبل طلوع الشمس : إذا طلعت الشمس فأعد صلاتك ، وقوله في حديث البراء « وليس من النسك في شيء » النسك يطلق ويراد به الذبيحة ويستعمل في نوع خاص من الدماء المراقبة ، ويستعمل بمعنى العبادة وهو أعم يقال فلان ناسك أى عابد ، وقد استعمل في حديث البراء بالمعنى الثالث وبالمعنى الأول أيضاً في قوله في الطريق الأخرى « من نسك قبل الصلاة فلا نسك له » أى من ذبح قبل الصلاة فلا ذبح له أى لا يقع عن الأضحية ؛ وقوله فيه « وقال مطرف » يعنى ابن طريف بالطاء المهملة وزن عظيم ، وعامر هو الشعبى ، وقد تقدمت رواية مطرف موصولة في العيدين وتأتى أيضاً بعد ثمانية أبواب .

**قوله ( إسماعيل )** هو ابن علي ، وأيوب هو السخيتاني ، ومحمد هو ابن سيرين ، والإسناد كله بصريون

### بِسْمِ الْقِسْمَةِ الْإِمَامِ الْأَضَاحِيِّ بَيْنَ النَّاسِ

[٥٥٤٧] ٥٣٤٦ - حدثنا معاذ بن فضالة نا هشام عن يحيى عن بعجة الجهني عن عقبة بن عامر الجهني قال :

قسم النبي صلى الله عليه بين أصحابه ضحايا ، فصارت لعقبة جذعة ، فقلت : يا رسول الله ، صارت جذعة ، قال : « ضح بها » .

قوله ( باب قسمة الإمام الأضاحي بين الناس ) أى بنفسه أو بأمره .

قوله ( هشام ) هو الداستوائى ويحيى هو ابن أى كثير .

قوله ( عن بعجة ) فى رواية مسلم من طريق معاوية بن سلام عن يحيى أخيرنى بعجة بن عبد الله ، وهو بفتح الموحدة وسكون المهملة بعدها جيم ، واسم جده بدر ، وهو تابعى معروف ما له فى البخارى إلا هذا الحديث ، وقد أزلت رواية مسلم ما يخشى من تدليس يحيى بن أى كثير .

قوله ( عن عقبة ) فى رواية مسلم المذكورة أن عقبة بن عامر أخيره .

قوله ( قسم النبى صلى الله عليه وسلم بين أصحابه ضحايا ) سيأتى بعد أربعة أبواب أن عقبة هو الذى باشر القسمة ، وتقدم فى الشركة « باب وكالة الشريك للشريك فى القسمة ، وأورده فيه أيضاً وأشار إلى أن عقبة كان له فى تلك الغنم نصيب باعتبار أنها كانت من الغنائم ، وكذا كان للنبى صلى الله عليه وسلم فيها نصيب ، ومع هذا فوكله فى قسمتها وقدمت له هناك توجيهاً آخر ، وهذا التوجيه أقوى منه ، قال ابن المنير يحتمل أن يكون المراد أنه أطلق عليها ضحايا باعتبار ما يؤول إليه الأمر ، ويحتمل أن يكون عينها للأضحية ثم قسمها بينهم ليحوز كل واحد نصيبه ، فيؤخذ منه جواز قسمة لحم الأضحية بين الورثة ولا يكون ذلك بيعاً ، وهى مسألة خلاف للمالكية ، قال : وما أرى البخارى مع دقة نظره قصد بالترجمة إلا هذا ، كذا قال .

قوله ( فصارت لعقبة ) أى ابن عامر ( جذعة ) بفتح الجيم والذال المعجمة هو وصف لسن معين من بهيمة الأنعام ، فمن الضأن ما أكمل السنة وهو قول الجمهور ، وقيل دونها . ثم اختلف فى تقديره فقيل ابن ستة أشهر وقيل ثمانية وقيل عشرة ، وحكى الترمذى عن وكيع أنه ابن ستة أشهر أو سبعة أشهر . وعن ابن الأعرابى أن ابن الشاين يجذع لسته أشهر إلى سبعة وابن الهرمين يجذع لثمانية إلى عشرة ، قال والضأن أسرع إجداعاً من المعز ، وأما الجذع من المعز فهو ما دخل فى السنة الثانية ومن البقر ما أكمل الثالثة ومن الإبل ما دخل فى الخامسة ، وسيأتى بيان المراد بها هنا قريباً ، وأنها كانت من المعز بعد أربعة أبواب .

### باب الأضحية للمسافر والنساء

[٥٥٤٨] ٥٣٤٧ - حدثنا مسدد نا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل عليها وحاضت بسرف قبل أن يدخل مكة وهى تبكي ، فقال : « مالك ، أنفست ؟ » قالت : نعم . قال : « إن هذا أمر كتب الله على بنات آدم ، فاقضى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت » . فلما كنّا بمنى أتيت بلحم بقر ، فقلت : « ما هذا ؟ » قالوا : ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه بالبقر .

قوله ( باب الأضحية للمسافر والنساء ) فيه إشارة إلى خلاف من قال إن المسافر لا أضحية عليه ، وقد تقدم نقله فى أول الباب ، وإشارة إلى خلاف من قال إن النساء لا أضحية عليهن ، ويحتمل أن يشير إلى خلاف من منع من مباشرتهن التضحية ، فقد جاء عن مالك كراهة مباشرة المرأة الحائض للتضحية .

قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة ، ولم يسمع مسدد من سفيان الثورى .

**قوله ( عن عبد الرحمن بن القاسم )** في رواية على بن عبد الله عن سفيان « سمعت عبد الرحمن بن القاسم » وتقدمت في كتاب الحيض .

**قوله ( بسرف )** بفتح المهملة وكسر الراء مكان معروف خارج مكة .

**قوله ( أنفست )** ؟ قيده الأصيل وغيره بضم النون أى حضت ، ويجوز الفتح . وقيل هو في الحيض بالفتح فقط وفي النفاس بالفتح والضم .

**قوله ( قالت فلما كنا بمنى أتيت بلحم بقر )** تقدم في الحج من وجه آخر عن عائشة أخصر من هذا ، وتقدم شرحه مبيناً هناك . وقوله « ضحى النبي صلى الله عليه وسلم عن أزواجه بالبقر » ظاهر في أن الذبح المذكور كان على سبيل الأضحية ، وحاول ابن التين تأويله ليوافق مذهبه فقال : المراد أنه ذبحها وقت ذبح الأضحية وهو ضحى يوم النحر ، قال : وإن حمل على ظاهره فيكون تطوعاً لا على أنها سنة الأضحية ، كذا قال ولا يخفى بعده ، واستدل به الجمهور على أن ضحية الرجل تجزى عنه وعن أهل بيته ، وخالف في ذلك الحنفية ، وادعى الطحاوي أنه مخصوص أو منسوخ ولم يأت لذلك بدليل ، قال القرطبي : لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر كل واحدة من نسائه بأضحية مع تكرار سني الضحايا ومع تعددهن ، والعادة تقضى بنقل ذلك لو وقع كما نقل غير ذلك من الجزئيات ، ويؤيده ما أخرجه مالك وابن ماجة والترمذي وصححه من طريق عطاء ابن يسار « سألت أبا أيوب : كيف كانت الضحايا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : كان الرجل يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته ، فيأكلون ويطعمون ، حتى تنهى الناس كما ترى »

بما ما يُشْتَهَى مِنَ اللَّحْمِ يَوْمَ النَّحْرِ

[٥٥٤٩] ٥٣٤٨ - حدثنا صدقة أنا ابنُ عُلَيَّةَ عن أيوب عن ابن سيرين عن أنس بن مالك قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ » . فقام رجلٌ فقال : يا رسول الله ، إنَّ هذا يومٌ يُشْتَهَى فيه اللحم - وذكر جيرانه - وعندى جذعةٌ خيرٌ من شاتي لحم . فرخص له في ذلك ، فلا أدري أبلغت الرخصة من سواه أم لا . ثم انكفأ النبي صلى الله عليه وسلم إلى كبشين فذبحهما ، وقام الناس إلى غنيمة فتوزعوها ، أو قال : فتجزعوها .

**قوله ( باب ما يشتهى من اللحم يوم النحر )** أى اتباعاً للعادة بالالتذاذ بأكل اللحم يوم العيد وقال الله تعالى ﴿ لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾ .

**قوله ( حدثنا صدقة )** هو ابن الفضل ، وابن علية هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم .

**قوله ( فقام رجل )** هو أبو بردة بن نيار كما في حديث البراء .

**قوله ( إن هذا يوم يشتهى فيه اللحم )** في رواية دواد بن أبي هند عن الشعبي عند مسلم « فقال يا رسول الله ، إن هذا يوم اللحم فيه مكروه » وفي لفظ له « مكروه » وهو يسكون القاف ، قال عياض رويناه في مسلم من طريق الفارسي والسجزي « مكروه » ومن طريق العذري « مكروه » وقد صوب بعضهم هذه الرواية الثانية وقال معناه يشتهى فيه اللحم يقال قرمت إلى اللحم وقرمته إذا اشتيته فهو موافق للرواية الأخرى « إن هذا يوم يشتهى

فيه اللحم « قال عياض : وقال بعض شيوخنا صواب الرواية « اللحم فيه مكروه » بفتح الحاء وهو اشتهاء اللحم والمعنى ترك الذبح والتضحية وإبقاء أهله فيه بلا لحم حتى يشتهوه مكروه ، قال وقال لى الاستاذ أبو عبد الله بن سليمان معناه ذبح ما لا يجزى فى الأضحية مما هو لحم اه ، وبالع ابن العربى فقال : الرواية بسكون الحاء هنا غلط وإنما هو اللحم بالتحريك ، يقال لحم الرجل بكسر الحاء يلحم بفتحها إذا كان يشتهى اللحم ، وأما القرطبى فى « المفهم » فقال تكلف بعضهم ما لا يصح رواية أى اللحم بالتحريك ولا معنى وهو قول الآخر معنى المكروه إنه مخالف للسنة قال وهو كلام من لم يتأمل سياق الحديث فإن هذا التأويل لا يلائمه ، إذ لا يستقيم أن يقول إن هذا اليوم اللحم فيه مخالف للسنة وأنى عجبت لأطعم أهلى ، قال : وأقرب ما يتكلف لهذه الرواية أن معناه اللحم فيه مكروه التأخير فحذف لفظ التأخير لدلالة قوله عجلت . وقال النووى ذكر الحافظ أبو موسى أن معناه هذا يوم طلب اللحم فيه مكروه شاق قال وهو معنى حسن قلت : يعنى طلبه من الناس كالصديق والجار ، فاختار هو أن لا يحتاج أهله إلى ذلك فأغناهم بما ذبحه عن الطلب . ووقع فى رواية منصور عن الشعبى كما مضى فى العيدين « وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب ، فأحببت أن تكون شاقى أول ما يذبح فى بيتى » ويظهر لى أن بهذه الرواية يحصل الجمع بين الروایتين المتقدمتين ، وأن وصفه اللحم بكونه مشتهى وبكونه مكروهاً لا تناقض فيه وإنما هو باعتبارين : فمن حيث أن العادة جرت فيه بالذباح فالنفس تشوق له يكون مشتهى ، ومن حيث توارد الجميع عليه حتى يكثر يصير مملولاً فأطلقت عليه الكراهة لذلك ، فحيث وصفه بكونه مشتهى أراد ابتداء حاله ، وحيث وصفه بكونه مكروهاً أراد انتهاءه ، ومن ثم استعجل بالذبح ليفوز بتحصيل الصفة الأولى عند أهله وجيرانه . ووقع فى رواية فراس عن الشعبى عند مسلم « فقال خالى : يا رسول الله قد نسكت عن ابن لى » وقد استشكل هذا ، وظهر لى أن مراده أنه ضحى لأجله للمعنى الذى ذكره فى أهله وجيرانه ، فخص ولده بالذكر لأنه أخص بذلك عنده حتى يستغنى ولده بما عنده عن التشؤف إلى ما عند غيره .

**قوله ( وذكر جيرانه )** فى رواية عاصم عند مسلم وإنى عجلت فيه نسيكتى لأطعم أهلى وجيرانى وأهل دارى .

**قوله ( فلا أدرى أبلغت الرخصة من سواه أم لا )** قد وقع فى حديث البراء اختصاصه بذلك كما سيأتى بعد أبواب ، ويأتى البحث فيه ، كأن أنساً لم يسمع ذلك ، وقد روى ابن عون عن الشعبى حديث البراء وعن ابن سيرين حديث أنس فكان إذا حدث حديث البراء يقف عند قوله « ولن تجزى عن أحد بعدك » ويحدث بقول أنس « لا أدرى أبلغت الرخصة غيره أم لا » ولعله استشكل الخصوصية بذلك لما جاء من ثبوت ذلك لغير أى برءة كما سيأتى بيانه قريباً .

**قوله ( ثم انكفاً )** مهموز أى مال يقال كفأت الإناء إذا أملتة ، والمراد أنه رجع عن مكان الخطبة إلى مكان الذبح .

**قوله ( وقام الناس )** كذا هنا ، وفى الرواية الآتية فى « باب من ذبح قبل الصلاة أعاد » فتمسك به ابن التين فى أن من ذبح قبل الإمام لا يجزئه ، وسيأتى البحث فيه .

**قوله ( إلى غنيمة )** بغين معجمة ونون مصغر ( فتوزعوها أو قال فتجزعوها ) شك من الراوى ، والأول بالزى من التوزيع وهو التفرقة أى تفرقوها ، والثانى بالجم والزى أيضاً من الجزع وهو القطع أى اقتسموها

حصصاً ، وليس المراد إنهم اقتسموها بعد الذبح فأخذ كل واحد قطعة من اللحم وإنما المراد أخذ حصّة من الغنم ، والقطعة تطلق على الحصّة من كل شيء ، فهذا التقرير يكون المعنى واحداً وإن كان ظاهره في الأصل الاختلاف

### باب من قال : الأضحى يوم النحر

[٥٥٥٠] ٥٣٤٩ - حدثنا محمد بن سلام أنا عبد الوهاب نا أيوب عن محمد عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة

عن النبي صلى الله عليه قال : « الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض . السنة اثنا عشر شهراً ، منها أربعة حرم : ثلاث متواليات ذوالقعدة وذوالحجة والمحرم ، ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان . أي شهر هذا ؟ » . قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : « أليس ذوالحجة ؟ » قلنا : بلى . قال : « أي بلد هذا ؟ » قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : « أليس البلدة ؟ » قلنا : بلى . قال : « أي يوم هذا ؟ » قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : « أليس يوم النحر ؟ » قلنا : بلى . قال : « فإن دماءكم وأموالكم » ، قال محمد : وأحسبه قال : « وأعراضكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا . وستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم . ألا فلا ترجعوا بعدي ضللاً يضرب بعضكم رقاب بعض . ألا ليبلغ الشاهد الغائب ، فلعن بعض من يبلغه أن يكون أوعى له من بعض من سمعه » - فكان محمد إذا ذكره فقال : صدق النبي صلى الله عليه - ثم قال : « ألا هل بلغت ، ألا هل بلغت ؟ » مرتين .

قوله ( باب من قال الأضحى يوم النحر ) قال ابن المنير أخذه من إضافة اليوم إلى النحر حيث قال « أليس يوم النحر » واللام للجنس فلا يبقى نحر إلا في ذلك اليوم ، قال والجواب على مذهب الجماعة أن المراد النحر الكامل واللام تستعمل كثيراً للكمال كقوله « الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب » . قلت : واختصاص النحر باليوم العاشر قول حميد بن عبد الرحمن ومحمد بن سيرين وداود الظاهري ، وعن سعيد بن جبير وأبي الشعثاء مثله إلا في منى فيجوز ثلاثة أيام ، ويمكن أن يتمسك لذلك بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه « أمرت بيوم الأضحى عيداً جعله الله لهذه الأمة » الحديث صححه ابن حبان ، وقال القرطبي : التمسك بإضافة النحر إلى اليوم الأول ضعيف مع قوله تعالى ﴿ لِيَذْكُرُوا اسمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾ ويحتمل أن يكون أراد أن أيام النحر الأربعة أو الثلاثة لكل واحد منها اسم يخصه ، فالأضحى هو اليوم العاشر والذي يليه يوم القر والذي يليه يوم النفر الأول والرابع يوم النفر الثاني ، وقال ابن التين : مراده أنه يوم تنحر فيه الأضاحي في جميع الأقطار ، وقيل مراده لاذبح إلا فيه خاصة ، يعني كما تقدم نقله عن قال به . وزاد مالك : ويذبح أيضاً في يومين بعده . وزاد الشافعي اليوم الرابع ، قال وقيل يذبح عشرة أيام ولم يعزه لقائل ، وقيل إلى آخر الشهر وهو عن عمر بن عبد العزيز وأبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وغيرهم ، وقال به ابن حزم متمسكاً بعدم ورود نص بالتحديد . وأخرج ما رواه ابن أبي شيبة من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار قالاً عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ، قال : وهذا سند صحيح إليهما ، لكنه مرسل فيلزم من يحتاج بالمرسل أن يقول به . قلت : وسيأتى عن أبي أمامة بن سهل في الباب الذي يليه شيء من ذلك ، ويمثل قول مالك قال الثوري وأبو حنيفة وأحمد ، ويمثل قول الشافعي قال الأوزاعي . قال ابن بطال تبعاً للطحاوي : ولم ينقل عن الصحابة غير هذين القولين ، وعن قتادة ستة أيام بعد العاشر . وحجة الجمهور حديث جبير بن مطعم رفعه

« فجاء منى منحر ، وفي كل أيام التشريق ذبح » أخرجه أحمد لكن في سنده انقطاع ، ووصله الدارقطني ورجاله ثقات ، واتفقوا على أنها تشرع ليلاً كما تشرع نهاراً إلا رواية عن مالك وعن أحمد أيضاً . ثم ذكر المصنف حديث محمد — وهو ابن سيرين — عن ابن أبي بكرة وهو عبد الرحمن وقد تقدم شرحه في العلم ، وفي « باب الخطبة أيام منى » من كتاب الحج شيء منه ، وكذا في تفسير براءة .

**قوله ( ثلاث متواليات إلى قوله ورجب مضر )** هذا هو الصواب وهو عدها من سنتين ، ومنهم من عدها سنة واحدة فبدأ بالمحرم لكن الأول أليق ببيان المتواليات ، وشذ من أسقط رجباً وأبدله بشوال زاعماً أن بذلك تتوالى الأشهر الحرم وأن ذلك المراد بقوله تعالى ﴿ فسيحوا في الأرض أربعة أشهر ﴾ حكاه ابن التين .

**قوله ( قال وأحسبه )** هو ابن سيرين كأنه كان يشك في هذه اللفظة وقد ثبتت في رواية غيره ، وكذا قوله « فكان محمد إذا ذكره » في رواية الكشميهني « ذكر » .

**قوله ( أن يكون أوعى له من بعض من سمعه )** كذا للأكثر بالواو أى أكثر وعياً له وتفهماً فيه ، ووقع في رواية الأصيلي والمستمل « أرعى » بالراء من الرعاية ورجحها بعض الشراح ، وقال صاحب « المطالع » : هي وهم ، وقوله « قال ألا هل بلغت » القائل هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو بقية الحديث ، ولكن الراوى فصل بين قوله « بعض من سمعه » وبين قوله « ألا هل بلغت » بكلام ابن سيرين المذكور .

### باب الأضحى والنحر بالمصلّى

[٥٥٥١] - ٥٣٥٠ - حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي نا خالد بن الحارث عن عبيد الله عن نافع قال : كان عبد الله ينحر في المنحر . قال عبيد الله : يعني منحر النبي صلى الله عليه .

[٥٥٥٢] - ٥٣٥١ - حدثنا يحيى بن بكير نا الليث عن كثير بن فرقد عن نافع أن ابن عمر أخبره قال : كان رسول الله صلى الله عليه يذبح وينحر بالمصلّى .

**قوله ( باب الأضحى والنحر بالمصلّى )** قال ابن بطال هو سنة للإمام خاصة عند مالك ، قال مالك فيما رواه ابن وهب : إنما يفعل ذلك لئلا يذبح أحد قبله ، زاد المهلب : وليذبحوا بعده على يقين ، وليتعلموا منه صفة الذبح . وذكر فيه المؤلف حديث ابن عمر من وجهين : أحدهما موقوف ، والثاني مرفوع « كان النبي صلى الله عليه عليه وسلم يذبح وينحر بالمصلّى » وهو اختلاف على نافع ، وقيل بل المرفوع يدل على الموقوف لأن قوله في الموقوف كان ينحر في منحر النبي صلى الله عليه وسلم يريد به المصلّى بدلالة الحديث المرفوع المصرح بذلك ، وقال ابن التين : هو مذهب مالك أن الإمام يبرز أضحيته للمصلّى فيذبح هناك ، وبالع بعض أصحابه وهو أبو مصعب فقال : من لم يفعل ذلك لم يؤتم به . وقال ابن العري : قال أبو حنيفة ومالك لا يذبح حتى يذبح الإمام إن كان ممن يذبح ، قال : ولم أر له دليلاً .

### باب ضحية النبي صلى الله عليه بكشين أقرنين ويذكر سمينين

وقال يحيى بن سعيد سمعت أبا أمامة بن سهل : كنا نسمن الأضحية بالمدينة ، فكان المسلمون يسمنون .

[٥٥٥٣] ٥٣٥٢- نا آدم نا شعبة نا عبد العزيز بن صهيب سمعت أنس بن مالك قال : كان النبي صلى الله عليه يضحى بكبشين ، وأنا أضحي بكبشين .

[الحديث ٥٥٥٣- أطرافه في : ٥٥٥٤ ، ٥٥٥٨ ، ٥٥٦٤ ، ٥٥٦٥ ، ٧٣٩٩ .]

[٥٥٥٤] ٥٣٥٣- حدثنا قتيبة نا عبد الوهاب نا أيوب عن أبي قلابة عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه انكفاً إلى كبشين أقرنين أملحين ، فذبحهما بيده .

وقال إسماعيل وحاتم بن وردان : عن أيوب عن ابن سيرين عن أنس . تابعه وهيب عن أيوب .  
[٥٥٥٥] ٥٣٥٤- حدثنا عمرو بن خالد نا الليث عن يزيد عن أبي الخير عن عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه أعطاه غنماً يقسمها على صحابته ضحايا ، فبقي عتود ، فذكره للنبي صلى الله عليه فقال : « ضح أنت » .

قوله ( باب أضحية النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أقرنين ) أى لكل منهما قرنان معتدلان ، والكبش فحل الضأن فى أى سن كان ، واختلف فى ابتدائه فقليل إذا أثنى وقيل إذا أربع .

قوله ( ويذكر سمينين ) أى فى صفة الكبشين ، وهى فى بعض طرق حديث أنس من رواية شعبة عن قتادة عنه ، أخرجه أبو عوانة فى صحيحه من طريق الحجاج بن محمد عن شعبة ، وقد ساقه المصنف فى الباب من طريق شعبة عنه وليس فيه « سمينين » وهو المحفوظ عن شعبة ، وله طريق أخرى أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أنس سلمة عن عائشة أو عن أنس هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يضحى اشترى كبشين عظيمين سمينين أقرنين أملحين موجوعين فذبح أحدهما عن محمد وآل محمد والآخر عن أمته من شهد لله بالتوحيد وله بالبلاغ » وقد أخرجه ابن ماجه من طريق عبد الرزاق لكن وقع فى النسخة « ثمينين » بثلاثة أوله بدل السين والأول أولى ، وابن عقيل المذكور فى سنده مختلف فيه ، وقد اختلف عليه فى إسناده : فقال زهير بن محمد وشريك وعبيد الله بن عمرو كلهم عنه عن على بن الحسين عن أنس رافع ، وخالفهم الثورى كما ترى . ويحتمل أن يكون له فى هذا الحديث طريقان ، وليس فى روايته فى حديث أنس رافع لفظ « سمينين » . وأخرج أبو داود من وجه آخر عن جابر « ذبح النبي صلى الله عليه وسلم كبشين أقرنين أملحين موجوعين » ، قال الخطاطى الموجوء — يعنى بضم الجيم وبالهمز — منزوع الاثنين ، والوجاء الخضاء ، وفيه جواز الخصى فى الضحية ، وقد كرهه بعض أهل العلم لنقص العضو ، لكن ليس هذا عيباً لأن الخضاء يفيد اللحم طيباً وينفى عنه الزهومة وسوء الرائحة . وقال ابن العرى : حديث أنس سعيد يعنى الذى أخرجه الترمذى بلفظ « ضحى بكبش فحل » أى كامل الخلقة لم تقطع أنثياه يرد رواية موجوعين ، وتعقب باحتمال أن يكون ذلك وقع فى وقتين .

قوله ( وقال يحيى بن سعيد سمعت أبا أمامة بن سهل قال : كنا نسمن الأضحية بالمدينة وكان المسلمون يسمنون ) وصله أبو نعيم فى المستخرج من طريق أحمد بن حنبل عن عباد بن العوام أخبرنى يحيى بن سعيد وهو الأنصارى ولفظه « كان المسلمون يشتري أحدهم الأضحية فيسمنها ويلبجها فى آخر ذى الحجة » قال أحمد : هذا الحديث عجيب ، قال ابن التين كان بعض المالكية يكره تسمين الأضحية لئلا يتشبه باليهود ، وقول أنى أمامة أحق ، قاله الداودى .

**قوله** ( كان النبي صلى الله عليه وسلم يضحى بكبشين وأنا أضحي بكبشين ) هكذا في هذه الطريق « وقائل ذلك هو أنس بينه النسائي في روايته ، وهذه الرواية مختصرة ورواية أبي قلابة المذكورة عقبها مبينة ، لكن في هذه زيادة قول أنس أنه كان يضحى بكبشين للاتباع ، وفيها أيضاً إشعار بالمداومة على ذلك ، فتمسك به من قال الضأن في الأضحية أفضل .

**قوله** في رواية أبي قلابة ( إلى كبشين أقرنين أملحين فذبحهما بيده ) الأملح بالمهمل هو الذي فيه سواد وبياض والبياض أكثر ، ويقال هو الأغبر وهو قول الأصمعي ، وزاد الخطاى : هو الأبيض الذي في خلل صوفه طبقات سود ، ويقال الأبيض الخالص قاله ابن الأعرابي ، وبه تمسك الشافعية في تفضيل الأبيض في الأضحية ، وقيل الذي يعلوه حمرة ، وقيل الذي ينظر في سواد ويمشى في سواد ويأكل في سواد ويبرك في سواد ، أى أن مواضع هذه منه سود وما عدا ذلك أبيض ، وحكى ذلك الماوردي عن عائشة وهو غريب ، ولعله أراد الحديث الذي جاء عنها كذا لكن ليس فيه وصفه بالأملاح ، وسيأتى قريباً أن مسلماً أخرجه فإن ثبت فعله كان في مرة أخرى ؛ واختلف في اختيار هذه الصفة : فقيل لحسن منظره ، وقيل لشحمه وكثرة لحمه ، واستدل به على اختيار العدد في الأضحية ، ومن ثم قال الشافعية إن الأضحية بسبع شياء أفضل من البعير لأن الدم المراق فيها أكثر والثواب يزيد بحسبه ، وأن من أراد أن يضحى بأكثر من واحد يعجله وحكى الرويانى من الشافعية استحباب التفريق على أيام النحر ، قال النووي : هذا أرفق بالمساكين لكنه خلاف السنة ، كذا قال والحديث دال على اختيار التثنية ، ولا يلزم منه أن من أراد أن يضحى بعدد فضحي أول يوم باثنين ثم فرق البقية على أيام النحر أن يكون مخالفاً للسنة . وفيه أن الذكر في الأضحية أفضل من الأنثى وهو قول أحمد ، وعنه رواية أن الأنثى أولى ، وحكى الرافعى فيه قولين عن الشافعى أحدهما عن نصه في البويطى الذكر لأن لحمه أطيب وهذا هو الأصح ، والثانى أن الأنثى أولى ، قال الرافعى وإنما يذكر ذلك في جزاء الصيد عند التقويم ، والأنثى أكثر قيمة فلا تفدى بالذكر ، أو أراد الأنثى التى لم تلد . وقال ابن العزى : الأصح أفضلية الذكور على الاناث في الضحايا وقيل هما سواء ، وفيه استحباب التضحية بالأقرن وأنه أفضل من الأجم مع الاتفاق على جواز التضحية بالأجم وهو الذى لا قرن له ، واختلفوا في مكسور القرن . وفيه استحباب مباشرة المضحي الذبح بنفسه واستدل به على مشروعية استحسان الأضحية صفة ولوناً ، قال الماوردي : إن اجتمع حسن المنظر مع طيب المخبر في اللحم فهو أفضل ، وإن انفردا فطيب المخبر أولى من حسن المنظر . وقال أكثر الشافعية : أفضلها البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء ثم البلقاء ثم السوداء . وسيأتى بقية فوائد حديث أنس بعد أبواب .

**قوله** ( فذبحهما بيده ) سيأتى البحث فيه قريباً .

**قوله** ( وقال إسماعيل وحاتم بن وردان عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أنس ) يعنى أنهما خالفا عبد الوهاب الثقفى في شيخ أيوب فقال هو أبو قلابة . وقال محمد بن سيرين ، فأما حديث إسماعيل وهو ابن عليه فقد وصله المصنف بعد أربعة أبواب في أثناء حديث ، وهو مصير منه إلى أن الطريقين صحيحان ، وهو كذلك لاختلاف سياقهما . وأما حديث حاتم بن وردان فوصله مسلم من طريقه .

**قوله** ( تابعه وهيب عن أيوب ) كذا وقع في رواية أبي ذر ، وقدم الباقون متابعة وهيب على روايتى إسماعيل وحاتم وهو الصواب ، لأن وهيباً إنما رواه عن أيوب عن أبي قلابة متابعاً لعبد الوهاب الثقفى ، وقد وصله إسماعيل



من طريقه كذلك ، قال ابن التين : إنما قال أولاً « قال إسماعيل » وثانياً « تابعه وهيب » لأن القول يستعمل على سبيل المذاكرة ، والمتابعة تستعمل عند النقل والتحمل . قلت : لو كان هذا على إطلاقه لم يخرج البخارى طريق إسماعيل فى الأصول ، ولم ينحصر التعليق الجازم فى المذاكرة ، بل الذى قال إن البخارى لا يستعمل ذلك إلا فى المذاكرة لا مستند له .

**قوله ( الليث عن زيد )** هو ابن أبى حبيب ، بينه المصنف فى كتاب الشركة .

**قوله ( أعطاه غنماً )** هو أعم من الضأن والمعز .

**قوله ( على صحابته )** يحتمل أن يكون الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يكون لعقبة ، فعلى كل يحتمل أن تكون الغنم ملكاً للنبي صلى الله عليه وسلم وأمر بقسمتها بينهم تبرعاً ، ويحتمل أن تكون من الفئى وإليه جنح القرطبى حيث قال فى الحديث : إن الإمام ينبغي له أن يفرق الضحايا على من لم يقدر عليها من بيت مال المسلمين . وقال ابن بطلال : إن كان قسمها بين الأغنياء فهي من الفئى وإن كان خص بها الفقراء فهي من الزكاة . وقد ترجم له البخارى فى الشركة « باب قسمة الغنم والعدل فيها » وكأنه فهم أن النبي صلى الله عليه وسلم بين لعقبة ما يعطيه لكل واحد منهم وهو لا يوكل إلا بالعدل ، وإلا لو كان وكل ذلك لرأيه لعسر عليه ، لأن الغنم لا يتأتى فيها قسمة الإجزاء ، وأما قسمة التعديل فتحتاج إلى رد ، لأن استواء قسمتها على التحرير بعيد . قلت : ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بها عنهم ، ووقعت القسمة فى اللحم فتكون القسمة قسمة الإجزاء كما تقدم توجيهه عن ابن المنير قبل أبواب .

**قوله ( فبقى عتود )** بفتح المهملة وضم المثناة الخفيفة ، وهو من أولاد المعز ما قوى ورعى وأتى عليه حول ، والجمع أعتدة وعتدان ، وتدغم التاء فى الدال فيقال عدان ، وقال ابن بطلال : العتود الجذع من المعز ابن خمسة أشهر ، وهذا يبين المراد بقوله فى الرواية الأخرى عن عقبة كما مضى قريباً « جذعة » وأنها كانت من المعز ، وزعم ابن حزم أن العتود لا يقال إلا للجذع من المعز ، وتعقبه بعض الشراح بما وقع فى كلام صاحب « المحكم » أن العتود الجدى الذى استكرش ، وقيل الذى بلغ السفاد ، وقيل هو الذى أجذع .

**قوله ( فقال ضح به أنت )** زاد البيهقى فى روايته من طريق يحيى بن بكير عن الليث « ولا رخصة فيها لأحد بعدك » وسأذكر البحث فى هذه الزيادة فى الباب الذى بعده إن شاء الله تعالى ، واستدل به على إجزاء الأضحية بالشاة الواحدة ، وكأن المصنف أراد بإيراد حديث عقبة فى هذه الترجمة — وهى ضحية النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين — الاستدلال على أن ذلك ليس على الوجوب بل على الاختيار ، فمن ذبح واحدة أجزأت عنه ومن زاد فهو خير ، والأفضل الاتباع فى الأضحية بكبشين ، ومن نظر إلى كثرة اللحم قال كالشافعى : الأفضل الإبل ثم الضأن ثم البقر ، قال ابن العرى : وافق الشافعى أشهب من المالكية ، ولا يعدل بفعل النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم شيء ، لكن يمكن التمسك بقول ابن عمر — يعنى الماضى قريباً — كان يذبح وينحر بالمصلى ، أى فإنه يشمل الإبل وغيرها ، قال : لكنه عموم ، والتمسك بالصريح أولى وهو الكبش . قلت : قد أخرج البيهقى من حديث ابن عمر « كان النبي صلى الله عليه وسلم يضحى بالمدينة بالجزور أحياناً وبالكبش إذا لم يجد جزوراً » فلو كان ثابتاً لكان نصاً فى موضع النزاع ، لكن فى سنده عبد الله بن نافع وفيه مقال ، وسيأتى حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى عن نسائه بالبقر فى « باب من ذبح ضحية غيره » وقد ثبت فى حديث

عروة عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بكبش أقرن يطاءً في سواد وينظر في سواد ويرك في سواد ، فأضجعه ثم ذبحه ثم قال : بسم الله ، اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ، ثم ضحى » أخرجه مسلم . قال الخطائى : قولها يطاءً في سواد إلخ تريد أن أظلافه ومواضع البروك منه وما أحاط بملاحظ عينيه من وجهه أسود ، وسائر بدنه أبيض .

**باب قول النبي صلى الله عليه وآله لأبي بردة : ضح بالجدع من المعز ، ولن تجزئ عن أحد بعدك** [٥٥٥٦] ٥٣٥٥ - حدثنا مسدد نا خالد بن عبد الله نا مطرف عن عامر عن البراء قال : ضحى خال لي يقال له أبو بردة قبل الصلاة ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله : « شاتك شاة لحم » . فقال : يا رسول الله ، إن عندي داجناً جذعة من المعز ، قال : « اذبحها ولا تصلح لغيرك » . ثم قال : « من ذبح قبل الصلاة فإنما يذبح لنفسه ، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين » .

تابعه عبدة عن الشعبي وإبراهيم . وتابعه وكيع عن حريث عن الشعبي . وقال عاصم وداود عن الشعبي : عندي عناق لبن . وقال زبيد وفراس عن الشعبي : عندي جذعة . وقال أبو الأحوص نا منصور : عناق جذعة . وقال ابن عون : عناق جذع ، عناق لبن .

٥٣٥٦ - حدثنا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر نا شعبة عن سلمة عن أبي جحيفة عن البراء قال : ذبح أبو بردة قبل الصلاة ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله : « أبدلها » ، قال : ليس عندي إلا جذعة ، قال شعبة : وأحسبه قال : هي خير من مسنة . قال : « اجعلها مكانها ، ولن تجزئ عن أحد بعدك » .

وقال حاتم بن وردان عن أيوب عن محمد عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وقال « عناق جذعة » .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بردة ضح بالجدع من المعز ، ولن تجزئ عن أحد بعدك )** أشار بذلك إلى أن الضمير في قول النبي صلى الله عليه وسلم في الرواية التي ساقها « اذبحها » للجذعة التي تقدمت في قول الصحابي « إن عندي داجناً جذعة من المعز » .

**قوله ( حدثنا مطرف )** هو ابن طريف بمهملة وزن عقيل ، وعامر هو الشعبي .

**قوله ( ضحى خال لي يقال له أبو بردة )** في رواية زيد عن الشعبي في أول الأضاحي « أبو بردة بن نيار » وهو بكسر النون وتخفيف الياء المثناة من تحت وآخره راء واسمه هانئ واسم جده عمرو بن عبدة وهو بلوى من حلفاء الأنصار ، وقد قيل إن اسمه الحارث بن عمرو وقيل مالك بن هبيرة والأول هو الأصح ، وأخرج ابن منده من طريق جابر الجعفي عن الشعبي عن البراء قال « كان اسم خالي قليلاً فسماه النبي صلى الله عليه وسلم كثيراً » ، وقال : يا كثير إنما نسكنا بعد صلاتنا » ثم ذكر حديث الباب بطوله ، وجابر ضعيف وأبو بردة ممن شهد العقبة ويدرأ والمشاهد وعاش إلى سنة اثنتين وقيل خمس وأربعين ، وله في البخاري حديث سيأتي في الحدود .

**قوله ( شاتك شاة لحم )** أي ليست أضحية بل هو لحم ينتفع به كما وقع في رواية زيد « فإنما هو لحم يقدمه لأهله » وسيأتي في « باب الذبح بعد الصلاة » وفي رواية فراس عند مسلم قال « ذاك شيء عجلته لأهلك » وقد استشكلت الإضافة في قوله شاة لحم ، وذلك أن الإضافة قسمان : معنوية ولفظية ، فالمعنوية إما مقدرة بمن كخاتم حديد أو باللام كغلام زيد أو بفي كضرب اليوم معناه ضرب في اليوم . وأما اللفظية فهي صفة مضافة إلى

معمولها كضارب زيد وحسن الوجه ، ولا يصح شيء من الأقسام الخمسة في شاة لحم ، قال الفاكهي : والذي يظهر لي أن أبا بردة لما اعتقد أن شاته شاة أضحية أوقع صلى الله عليه وسلم في الجواب قوله شاة لحم موقع قوله شاة غير أضحية .

**قوله ( إن عندي داجناً )** الداجن التي تألف البيوت وتستأنس وليس لها سن معين ، ولما صار هذا الاسم علماً على ما يألف البيوت اضمحل الوصف عنه فاستوى فيه المذكر والمؤنث . والجذعة تقدم بيانها ، وقد بين في هذه الرواية أنها من المعز ، ووقع في الرواية الأخرى كما سيأتي بيانه « فإن عندنا عناقاً » وفي رواية أخرى « عناق لبن » والعناق بفتح العين وتخفيف النون الأنثى من ولد المعز عند أهل اللغة ، ولم يصب الداودي في زعمه أن العناق هي التي استحقت أن تحمل وأنها تطلق على الذكر والأنثى وأنه بين بقوله « لبن » أنها أنثى ، قال ابن التين : غلط في نقل اللغة وفي تأويل الحديث ، فإن معنى « عناق لبن » أنها صغيرة سن ترضع أمها . ووقع عند الطبراني من طريق سهل بن أبي حثمة « أن أبا بردة ذبح ذبيحته بسحر ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنما الأضحية ما ذبح بعد الصلاة ، اذهب فضح ، فقال : ما عندي إلا جذعة من المعز » الحديث . قلت : وسيأتي بيان ذلك عند ذكر التعاليق التي ذكرها المصنف عقب هذه الرواية ، وزاد في رواية أخرى « هي أحب إلّ من شاتين » وفي رواية لمسلم « من شاتى لحم » والمعنى أنها أطيب لحماً وأنفع للآكلين لسميتها ونفاستها ، وقد استشكل هذا بما ذكر أن عتق نفسين أفضل من عتق نفس واحدة ولو كانت أنفس منهما ، وأجيب بالفرق بين الأضحية والعتق أن الأضحية يطلب فيها كثرة اللحم فتكون الواحدة السميكة أولى من الهزيلتين ، والعتق يطلب فيه التقرب إلى الله بفك الرقبة فيكون عتق الاثنين أولى من عتق الواحدة ، نعم إن عرض للواحد وصف يقتضى رفعته على غيره — كالعلم وأنواع الفضل المتعدى — فقد جزم بعض المحققين بأنه أولى لعموم نفعه للمسلمين . ووقع في الرواية الأخرى التي في أواخر الباب وهي « خير من مسنة » وحكى ابن التين عن الداودي أن المسنة التي سقطت أسنانها للبدل ، وقال أهل اللغة المسن الثني الذي يلقي سنه ، ويكون في ذات الخف في السنة السادسة وفي ذات الظلف والخافر في السنة الثالثة ، وقال ابن فارس : إذا دخل ولد الشاة في الثالثة فهو ثني ومسنة .

**قوله ( قال اذبحها ولا تصلح لغيرك )** في رواية فراس الآتية في « باب من ذبح قبل الإمام » : « أأذبحها ؟ قال : نعم ، ثم لا تجزى عن أحد بعدك » ولمسلم من هذا الوجه « ولن تجزى الخ » وكذا في رواية أبي جحيفة عن البراء كما في أواخر هذا الباب « ولن تجزى عن أحد بعدك » وفي حديث سهل بن أبي حثمة « وليست فيها رخصة لأحد بعدك » وقوله « تجزى » بفتح أوله غير مهموز أى تقضى ، يقال جزا عنى فلان كذا أى قضى ، ومنه ﴿ لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ﴾ أى لا تقضى عنها ، قال ابن برى : الفقهاء يقولون لا تجزىء بالضم والهمز في موضع لا تقضى والصواب بالفتح وترك الهمز ، قال : لكن يجوز الضم والهمز بمعنى الكفاية ، يقال أجزأ عنك . وقال صاحب « الأساس » : بنو تميم يقولون البدنة تجزى عن سبعة بضم أوله ، وأهل الحجاز تجزى بفتح أوله ، وبهما قرئ ﴿ لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ﴾ وفي هذا تعقب على من نقل الاتفاق على منع ضم أوله . وفي هذا الحديث تخصيص أى بردة بإجزاء الجذع من المعز في الأضحية ، لكن وقع في عدة أحاديث التصريح بنظر ذلك لغير أى بردة ، ففي حديث عقبة بن عامر كما تقدم قريباً « ولا رخصة فيها لأحد بعدك » قال البيهقي : إن كانت هذه الزيادة محفوظة كان هذا رخصة لعقبة كما رخص لأبى بردة . قلت : وفي هذا الجمع نظر ، لأن في كل منهما صيغة عموم ، فأيهما تقدم على الآخر اقتضى انتفاء الوقوع للثاني ، وأقرب ما يقال فيه : إن ذلك صدر لكل منهما في وقت واحد ، أو تكون خصوصية الأول نسخت بثبوت الخصوصية للثاني ، ولا مانع

من ذلك لأنه لم يقع في السياق استمرار المنع لغيره صريحاً ، وقد انفصل ابن التين — وتبعه القرطبي — عن هذا الإشكال باحتمال أن يكون العتود كان كبير السن بحيث يجزى ، لكنه قال ذلك بناء على أن الزيادة التي في آخره لم تقع له ، ولا يتم مراده مع وجودها مع مصادمته لقول أهل اللغة في العتود ، وتمسك بعض المتأخرين بكلام ابن التين فضعف الزيادة ، وليس بجيد ، فإنها خارجة من مخرج الصحيح ، فإنها عند البيهقي من طريق عبد الله البوشنجي أحد الأئمة الكبار في الحفظ والفقه وسائر فنون العلم ، رواها عن يحيى بن بكير عن الليث بالسند الذي ساقه البخاري ، ولكن رأيت الحديث في « المتفق للجوزقي » من طريق عبيد بن عبد الواحد ومن طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان كلاهما عن يحيى بن بكير وليست الزيادة فيه ، فهذا هو السر في قول البيهقي أن كانت محفوظة ، فكأنه لما رأى التفرد خشي أن يكون دخل على راويها حديث في حديث ، وقد وقع في كلام بعضهم أن الذين ثبتت لهم الرخصة أربعة أو خمسة ، واستشكل الجمع وليس بمشكل ، فإن الأحاديث التي وردت في ذلك ليس فيها التصريح بالنفي إلا في قصة أي بردة في الصحيحين وفي قصة عقبة بن عامر في البيهقي ، وأما ما عدا ذلك فقد أخرج أبو داود وأحمد وصححه ابن حبان من حديث زيد بن خالد « أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه عتوداً جذعاً فقال ضح به ، فقلت إنه جذع أفأضحى به ؟ قال نعم ضح به ، فضحيت به » لفظ أحمد ، وفي صحيح ابن حبان وابن ماجه من طريق عباد بن تميم « عن عويم بن أشقر أنه ذبح أضحيته قبل أن يغدو يوم الأضحى ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيد أضحية أخرى » وفي الطبراني الأوسط من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى سعد بن أبي وقاص جذعاً من المعز فأمره أن يضحي به » وأخرجه الحاكم من حديث عائشة وفي سنده ضعف ، ولأي يعلی والحاكم من حديث أي هريرة « أن رجلاً قال : يا رسول الله هذا جذع من الضأن مهزول وهذا جذع من المعز سمين وهو خيرهما أفأضحى به ؟ قال : ضح به فإن لله الخير » وفي سنده ضعف ، والحق أنه لا منافاة بين هذه الأحاديث وبين حديثي أي بردة وعقبة ، لاحتمال أن يكون ذلك في ابتداء الأمر ثم تقرر الشرع بأن الجذع من المعز لا يجزى ، واختص أبو بردة وعقبة بالرخصة في ذلك ، وإنما قلت ذلك لأن بعض الناس زعم أن هؤلاء شاركوا عقبة وأبا بردة في ذلك ، والمشاركة إنما وقعت في مطلق الإجزاء لا في خصوص منع الغير ، ومنهم من زاد فيهم عويم بن أشقر وليس في حديثه إلا مطلق الإعادة لكونه ذبح قبل الصلاة ، وأما ما أخرجه ابن ماجه من حديث أي زيد الأنصاري « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من الأنصار : اذبحها ولن تجزى جذعة عن أحد بعدك فهذا يحمل على أنه أبو بردة بن نيار فإنه من الأنصار ، وكذا ما أخرجه أبو يعلی والطبراني من حديث أي جحيفة « أن رجلاً ذبح قبل الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تجزى عنك ، قال إن عندي جذعة ، فقال : تجزى عنك ولا تجزى بعد » فلم يثبت الإجزاء لأحد ونفيه عن الغير إلا لأي بردة وعقبة ، وإن تعذر الجمع الذي قدمته فحديث أي بردة أصبح مخرجاً والله أعلم . قال الفاكهي : ينبغي النظر في اختصاص أي بردة بهذا الحكم وكشف السر فيه ، وأجيب بأن الماوردي قال : إن فيه وجهين أحدهما أن ذلك كان قبل استقرار الشرع فاستثنى ، والثاني أنه علم من طاعته وخلوص نيته ما ميزه عن سواه . قلت : وفي الأول نظر ، لأنه لو كان سابقاً لامتنع وقوع ذلك لغيره بعد التصريح بعدم الإجزاء لغيره ، والفرض ثبوت الإجزاء لعدد غيره كما تقدم . وفي الحديث أن الجذع من المعز لا يجزى وهو قول الجمهور ، وعن عطاء وصاحبه الأوزاعي يجوز مطلقاً ، وهو وجه لبعض الشافعية حكاه الرافعي ، وقال النووي : وهو شاذ أو غلط ، وأغرب عياض فحكي الإجماع على عدم الإجزاء ، قيل والإجزاء مصادر للنص ولكن يحتمل أن يكون قائمة قيد ذلك بمن لم يجد غيره ، ويكون معنى نفى الإجزاء عن غير

من أذن له في ذلك محمولاً على من وجد ، وأما الجذع من الضأن فقال الترمذی : إن العمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، لكن حكى غيره عن ابن عمر والزهرى أن الجذع لا يجزى مطلقاً سواء كان من الضأن أم من غيره ، ومن حكاه عن ابن عمر ابن المنذر في « الأشراف » وبه قال ابن حزم وعزاه الجماعة من السلف وأطنب في الرد على من أجازاه ، ويحتمل أن يكون ذلك أيضاً مقيداً بمن لم يجد ، وقد صح فيه حديث جابر رفعه « لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن » أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم لكن نقل النووي عن الجمهور أنهم حملوه على الأفضل ، والتقدير يستحب لكم أن لا تذبحوا إلا مسنة ، فإن عجزتم فاذبحوا جذعة من الضأن . قال : وليس فيه تصريح بمنع الجذعة من الضأن وأنها لا تجزى ، قال : وقد أجمعت الأمة على أن الحديث ليس على ظاهره ، لأن الجمهور يجوزون الجذع من الضأن مع وجود غيره وعدمه ، وابن عمر والزهرى يمنعانه مع وجود غيره وعدمه ، فتعين تأويله . قلت : ويدل للجمهور الأحاديث الماضية قريباً ، وكذا حديث أم هلال بنت هلال عن أبيها رفعه « يجوز الجذع من الضأن أضحية » أخرجه ابن ماجه ، وحديث رجل من بنى سليم يقال له مجاشع « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الجذع يوفى ما يوفى منه الثني » أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وأخرجه النسائي من وجه آخر ، لكن لم يسم الصحافي ، بل وقع عنده أنه رجل من مزينة ، وحديث معاذ بن عبد الله بن حبيب عن عقبة بن عامر « ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بجذع من الضأن » أخرجه النسائي بسند قوى ، وحديث أبي هريرة رفعه « نعمت الأضحية الجذعة من الضأن » أخرجه الترمذی وفي سنده ضعف . واختلف القائلون بإجزاء الجذع من الضأن — وهم الجمهور — في سنه على آراء : أحدها أنه ما أكمل سنة ودخل في الثانية وهو الأصح عند الشافعية وهو الأشهر عند أهل اللغة ، ثانيها نصف سنة وهو قول الحنفية والحنابلة ، ثالثها سبعة أشهر وحكاها صاحب « الهداية » من الحنفية عن الزعفراني ، رابعها ستة أو سبعة حكاها الترمذی عن وكيع ، خامسها التفرقة بين ما تولد بين شابين فيكون له نصف سنة أو بين هرمين فيكون ابن ثمانية ، سادسها ابن عشر ، سابعها لا يجزى حتى يكون عظيماً حكاها ابن العري وقال : إنه مذهب باطل ، كذا قال ، وقد قال صاحب « الهداية » إنه إذا كانت عظيمة نحت لو اختلطت بالثنيات اشتبهت على الناظر من بعيد أجزأت ، وقال العبادي من الشافعية : لو أجدع قبل السنة أى سقطت أسنانه أجزأ كما لو تمت السنة قبل أن يجذع ويكون ذلك كالبلوغ إما بالسن وإما بالاحتلام ، وهكذا قال البغوي : الجذع ما استكمل السنة أو أجدع قبلها ، والله أعلم .

**قوله ( ثم قال من ذبح قبل الصلاة )** أى صلاة العيد ( فإنما يذبح لنفسه ) أى وليس أضحية ( ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه ) أى عبادته ( وأصاب سنة المسلمين ) أى طريقتهم . هكذا وقع في هذه الرواية أن هذا الكلام وقع بعد قصة أبي بردة بن نيار ، والذي في معظم الروايات كما سيأتى قريباً من رواية زيد عن الشعبي أن هذا الكلام من النبي صلى الله عليه وسلم وقع في الخطبة بعد الصلاة وأن خطاب أبي بردة بما وقع له كان قبل ذلك وهو المعتمد ولفظه « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال : إن أول ما نبدأ به من يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فنحمر فمن فعل هذا فقد أصاب سنتنا ، فقال أبو بردة : يا رسول الله ذبحت قبل أن أصلي » وتقدم في العيدين من طريق منصور عن الشعبي عن البراء قال « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأضحى بعد الصلاة فقال : من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك ، ومن نسك قبل الصلاة فإنه لا نسك له ؟ فقال أبو بردة » فذكر الحديث ، وسيأتى بيان الحكم في هذا قريباً في « باب من ذبح قبل الصلاة أعاد » إن شاء الله تعالى . واستدل به على وجوب الأضحية على من التزم الأضحية فأفسد ما يضحى به ، ورده

الطحاوى بأنه لو كان كذلك لتعرض إلى قيمة الأولى ليلزم بمثلها ، فلما لم يعتبر ذلك دل على أن الأمر بالإعادة كان على جهة الندب ، وفيه بيان ما يجزى في الأضحية لا على وجوب الإعادة . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن المرجع في الأحكام إنما هو إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه قد يخص بعض أمته بحكم ويمنع غيره منه ولو كان بغير عذر ، وأن خطابه للواحد يعم جميع المكلفين حتى يظهر دليل الخصوصية ، لأن السياق يشعر بأن قوله لأنى بردة ضح به أى بالجذع ، ولو كان يفهم منه تخصيصه بذلك لما احتاج إلى أن يقول له « ولن تجزى عن أحد بعدك » . ويحتمل أن تكون فائدة ذلك قطع إلحاق غيره به في الحكم المذكور لا أن ذلك مأخوذ من مجرد اللفظ وهو قوى . واستدل بقوله « اذبح مكانها أخرى » وفي لفظ « أعد نسكاً » وفي لفظ « ضح بها » وغير ذلك من الألفاظ المصرحة بالأمر بالأضحية على وجوب بالأضحية ، قال القرطبي في « المفهم » : « ولا حجة في شيء من ذلك ، وإنما المقصود بيان كيفية مشروعية الأضحية لمن أراد أن يفعلها أو من أوقعها على غير الوجه المشروع خطأ أو جهلاً ، فبين له وجه تدارك ما فرط منه ، وهذا معنى قوله « لا تجزى عن أحد بعدك » أى لا يحصل له مقصود القرية ولا الثواب ، كما يقال في صلاة النفل : لا تجزى إلا بطهارة وستر عورة ، قال : وقد استدل بعضهم للوجوب بأن الأضحية من شريعة إبراهيم الخليل وقد أمرنا باتباعه ، ولا حجة فيه لأننا نقول بموجبه ، ويلزمهم الدليل على أنها كانت في شريعة إبراهيم واجبة ولا سبيل إلى علم ذلك ، ولا دلالة في قصة الذبيح للخصوصية التي فيها ، والله أعلم . وفيه أن الإمام يعلم الناس في خطبة العيد أحكام النحر . وفيه جواز الاكتفاء في الأضحية بالشاة الواحدة عن الرجل وعن أهل بيته ، وبه قال الجمهور ، وقد تقدمت الإشارة إليه قبل ، وعن أى حنيفة والثوري : يكره ، وقال الخطائى : لا يجوز أن يضحي بشاة واحدة عن اثنين ، وادعى نسخ ما دل عليه حديث عائشة الآتى في « باب من ذبح ضحية غيره » ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، قال الشيخ أبو محمد بن أى حمزة : وفيه أن العمل وإن وافق نية حسنة لم يصح إلا إذا وقع على وفق الشرع . وفيه جواز أكل اللحم يوم العيد من غير لحم الأضحية لقوله « إنما هو لحم قدمه لأهله » . وفيه كرم الرب سبحانه وتعالى لكونه شرع لعبيده الأضحية مع ما لهم فيها من الشهوة بالأكل والادخار ومع ذلك فأثبت لهم الأجر في الذبح ، ثم من تصدق أثيب وإلا لم يأثم .

**قوله ( تابعه عبيدة عن الشعبي وإبراهيم ، وتابعه وكيع عن حريث عن الشعبي ) قلت : أما عبيدة فهو بصيغة التصغير وهو ابن متعب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد المثناة وكسرهما بعدها موحدة الضمى ، وروايته عن الشعبي يعنى عن البراء بهذه القصة ، وأما قوله « وإبراهيم » فيعنى النخعي ، وهو من طريق إبراهيم منقطع ، وليس لعبيدة في البخارى سوى هذا الموضع الواحد ، وأما متابعة حريث وهو بصيغة التصغير وهو ابن أى مطر واسمه عمرو الأسدى الكوفى وماله أيضاً في البخارى سوى هذا الموضع ، وقد وصله أبو الشيخ في كتاب الأضاحى من طريق سهل بن عثمان العسكرى عن وكيع عن حريث عن الشعبي عن البراء « أن خاله سأل » فذكر الحديث وفيه « عندى جذعة من المعز أوفى منها » وفي هذا تعقب على الدارقطنى في « الأفراد » حيث زعم أن عبيد الله بن موسى تفرد بهذا عن حريث وساقه من طريقه بلفظ « قال فعندى جذعة معز سمينة » .**

**قوله ( وقال عاصم وداود عن الشعبي عندى عناق لبن ) أما عاصم فهو ابن سليمان الأحول ، وقد وصله مسلم من طريق عبد الواحد بن زياد عنه عن الشعبي عن البراء بلفظ « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم نحر فقال : لا يضحين أحد حتى يصلى . فقال رجل : عندى عناق لبن — وقال في آخره — ولا تجزى جذعة عن أحد بعدك » . وأما داود فهو ابن أى هند فوصله مسلم أيضاً من طريق هشيم عنه عن الشعبي عن البراء بلفظ « إن خاله أبا بردة بن نيار ذبح قبل أن يذبح النبي صلى الله عليه وسلم — الحديث**

وفيه — لأطعم أهلي وجيراني وأهل داري ، فقال : أعد نسكاً . فقال : إن عندى عناق لبن هي خير من شاق لحم ، قال : هي خير نسيكتيك ، ولا تجزى جذعة عن أحد بعدك .

**قوله ( وقال زيد وفراس عن الشعبي : عندى جذعة )** أما رواية زيد وهو بالزاي ثم الموحدة مصغر فوصلها المؤلف في أول الأضاحي كذلك ، وأما رواية فراس وهو بكسر الفاء وتخفيف الراء وآخره مهملة ابن يحيى فوصلها أيضاً المؤلف في « باب من ذبح قبل الصلاة أعاد » .

**قوله ( وقال أبو الأحوص حدثنا منصور عناق جذعة )** هو بالتونين فيهما ، ورواية منصور هذه وهو ابن المعتمر وصلها المؤلف من الوجه المذكور عنه عن الشعبي عن البراء في العيدين .

**قوله ( وقال ابن عون )** هو عبد الله ( عناق جذع ، عناق لبن ) يعنى أن في روايته عن الشعبي عن البراء باللفظين جميعاً لفظ عاصم ومن تابعه ولفظ منصور ومن تابعه ، وقد وصل المؤلف رواية ابن عون في كتاب الأيمان والنذور من طريق معاذ بن معاذ عن ابن عون باللفظ المذكور .

**قوله ( عن سلمة )** هو ابن كهيل وصرح أحمد به في روايته عن محمد بن جعفر بهذا الإسناد ، وأبو جحيفة هو الصحابي المشهور .

**قوله ( ذبح أبو بردة )** هو ابن نيار الماضي ذكره .

**قوله ( أبدلها )** بموحدة وفتح أوله ، وقد تقدم بيانه في قوله « اذبح مكانها أخرى » .

**قوله ( قال شعبة وأحسبه قال هي خير من مسنة )** في رواية أنى عامر العقدي عن شعبة عند مسلم « هي خير من مسنة » ولم يشك .

**قوله ( اجعلها مكانها )** أى اذبحها . وقد تمسك بهذا الأمر من ادعى وجوب الأضحية ، ولا دلالة فيه ، لأنه ولو كان ظاهر الأمر الوجوب إلا أن قرينة إفساد الأولى تقتضى أن يكون الأمر بالإعادة لتحصيل المقصود ، وهو أعم من أن يكون في الأصل واجباً أو مندوباً ، وقال الشافعي : يحتمل أن يكون الأمر بالإعادة للوجوب ، ويحتمل أن يكون الأمر بالإعادة للإشارة إلى أن التضحية قبل الصلاة لا تقع أضحية ، فأمره بالإعادة ليكون في عداد من ضحى ، فلما احتتمل ذلك وجدنا الدلالة على عدم الوجوب في حديث أم سلمة المرفوع « إذا دخل العشر فأراد أحكم أن يضحي » قال : فلو كانت الأضحية واجبة لم يكل ذلك إلى الإرادة ، وأجاب من قال بالوجوب بأن التعليق على الإرادة لا يمنع القول بالوجوب ، فهو كما قيل : من أراد الحج فليكثر من الزاد ، فإن ذلك لا يدل على أن الحج لا يجب ، وتعقب بأنه لا يلزم من كون ذلك لا يدل على عدم الوجوب ثبوت الوجوب بمجرد الأمر بالإعادة لما تقدم من احتمال إرادة الكمال وهو الظاهر والله أعلم .

**قوله ( وقال حاتم بن وردان إن )** تقدم ذكر من وصله في الباب الذى قبله ، ولم يسق مسلم لفظه ، لكنه قال « يمثل حديثهما » يعنى رواية إسماعيل بن علية عن أيوب ورواية هشام عن محمد بن سيرين .

### باب مَنْ ذَبَحَ الْأَضَاحِي بِيَدِهِ

٥٣٥٧- حدثنا آدم بن أبي إياس نا شعبة نا قتادة عن أنس قال : ضحى النبي صلى الله عليه بكبشين أملحين ، فرأيته واضعاً قدمه على صفاحيهما يُسمِّي ويُكَبِّرُ ، فذبحهما بيده . [٥٥٥٨]

**قوله ( باب من ذبح الأضاحي بيده )** أى وهل يشترط ذلك أو هو الأولى ، وقد اتفقوا على جواز التوكيل فيها للقادِر ، لكن عند المالكية رواية بعدم الإجزاء مع القدرة ، وعند أكثرهم يكره لكن يستحب أن يشهدها ، ويكره أن تستنيب حائضاً أو صبيّاً أو كتابياً ، وأولهم أولى ثم ما يليه .

**قوله ( ضحى )** كذا فى رواية شعبة بصيغة الفعل الماضى وكذا فى رواية أبى عوانة الآتية قريباً عن قتادة ، وفى رواية همام الآتية قريباً أيضاً عن قتادة « كان يضحى » وهو أظهر فى المداومة على ذلك .

**قوله ( بكبشين أملحين )** زاد فى رواية أبى عوانة وفى رواية همام كلاهما عن قتادة « أقرنين » وسبأتيان قريباً ، وتقدم مثله فى رواية أبى قلابة قبل باب .

**قوله ( فرأيتُه واضعاً قدمه على صفاحهما )** أى على صفاح كل منهما عند ذبحه ، والصفاح بكسر الصاد المهملة وتخفيف الفاء وآخره خاء مهملة الجوانب ، والمراد الجانب الواحد من وجه الأضحية ، وإنما ثنى إشارة إلى أنه فعل ذلك فى كل منهما ، فهو من إضافة الجمع إلى المثنى بإرادة التوزيع .

**قوله ( يسمى ويكبر )** فى رواية أبى عوانة « وسمى وكبر » والأول أظهر فى وقوع ذلك عند الذبح . وفى الحديث غير ما تقدم مشروعية التسمية عند الذبح ، وقد تقدم فى الذبائح بيان من اشتراطها فى صفة الذبح ، وفيه استحباب التكبير مع التسمية واستحباب وضع الرجل على صفحة عنق الأضحية الأيمن ، واتفقوا على أن إضجاعها يكون على الجانب الأيسر فيضع رجله على الجانب الأيمن ليكون أسهل على الذابح فى أخذ السكين باليمين وإمساك رأسها بيده اليسار .

### بِابِ مَنْ ذَبَحَ ضَحِيَّةً غَيْرَهُ

وأعان رجل ابن عمر فى بدنته وأمر أبو موسى بناته أن يضحين بأيديهن .

[٥٥٥٩] ٥٣٥٨ - حدثنا قتيبة نا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة : دخل عليّ رسول الله

صلى الله عليه بسرّف وأنا أبكي ، فقال : « مالك ؟ أنفست ؟ » قلت : نعم . قال : « هذا أمرٌ كتبهُ الله على بنات آدم . اقضي ما يقضي الحاجُّ غير أن لا تطوفي بالبيت » . وضحي رسول الله صلى الله عليه عن نسائه بالبقر .

**قوله ( باب من ذبح ضحية غيره )** أراد بهذه الترجمة بيان أن التى قبلها ليست للاشتراط .

**قوله ( وأعان رجل ابن عمر فى بدنته )** أى عند ذبحها ، وهذا وصله عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو ابن دينار قال « رأيت ابن عمر ينحر بدنة بمنى وهى باركة معقولة ، ورجل يمسك بجبل فى رأسها وابن عمر يطعن » . قال ابن المنير : هذا الأثر لا يطابق الترجمة إلا من جهة أن الاستعانة إذا كانت مشروعة التحقت بها الاستئابة ، وجاء فى نحو قصة ابن عمر حديث مرفوع أخرجه أحمد من حديث رجل من الأنصار « إن النبى صلى الله عليه وسلم أضجع أضحيته فقال : أعنى على أضحيتى فأعانه » ورجاله ثقات .

**قوله ( وأمر أبو موسى بناته أن يضحين بأيديهن )** وصله الحاکم فى « المستدرک » ووقع لنا بعلو فى خبرين كلاهما من طريق المسيب بن رافع « أن أبا موسى كان يأمر بناته أن يذبحن نسائكن بأيديهن » وسنده صحيح ، قال ابن التين : فيه جواز ذبيحة المرأة ، ونقل محمد عن مالك كراهته . قلت : وقد سبق فى الذبائح مبيناً . وهذا



الأثر مبين للترجمة ، فيحتمل أن يكون عمله في الترجمة التي قبلها أو أراد أن الأمر في ذلك على اختيار المضحي ، وعن الشافعية الأولى للمرأة أن توكل في ذبح أضحياتها ولا تبشر الذبح بنفسها . ثم ذكر المصنف حديث عائشة لما حاضت بسرف وفيه « هذا أمر كتبه الله على بنات آدم — وفي آخره — وضحي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالبقر » ولمسلم من حديث جابر « نحر النبي صلى الله عليه وسلم عن نسائه بقرة في حجة الوداع »

### باب الذبح بعد الصلاة

[٥٥٦٠] ٥٣٥٩- حدثنا حجاج بن منهال نا شعبة أخبرني زيد سمعت الشعبي عن البراء سمعت النبي صلى الله عليه وسلم عليه يخطب فقال : « إن أول ما نبدا من يومنا هذا أن نصلي ، ثم نرجع فنحمر ، فمن فعل فقد أصاب سنتنا ، ومن نحر فإنما هو لحم يقدمه لأهله ، ليس من النسك في شيء » . فقال أبو بردة : يا رسول الله ، ذبحت قبل أن أصلي ، وعندني جذعة خير من مسنة ، فقال : « اجعلها مكانها ، ولن تجزئ — أو توفي — عن أحد بعدك » .

**قوله ( باب الذبح بعد الصلاة )** ذكر فيه حديث البراء في قصة أبي بردة ، وقد تقدم شرحه قريباً ، وسأذكر ما يتعلق بهذه الترجمة في التي بعدها ، وقوله فيه « ولن تجزئ أو توفي » شك من الراوي ، ومعنى توفي أى تكمل الثواب وعند أحمد من طريق يزيد بن البراء عن أبيه « ولن تفي » بغير واو ولا شك ، يقال وفي إذا أنجز فهو بمعنى تجزى بفتح أوله

### باب من ذبح قبل الصلاة أعاد

[٥٥٦١] ٥٣٦٠- حدثنا علي بن عبد الله نا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن محمد عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه قال : « من ذبح قبل الصلاة فليعد » . فقال رجل : هذا يوم يشتهى فيه اللحم — وذكر هنة من جيرانه ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم عليه عذرة — وعندني جذعة خير من شاتين . فرخص له ، فلا أدري أبلغت الرخصة أم لا ؟ ثم انكفأ إلى كبشين — يعني فذبحهما — ثم انكفأ الناس إلى غنيمة فذبحوها .

[٥٥٦٢] ٥٣٦١- حدثنا آدم نا شعبة نا الأسود بن قيس سمعت جندب بن سفيان البجلي : شهدت النبي صلى الله عليه وسلم عليه يوم النحر ، قال : « من ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى ، ومن لم يذبح فليذبح » .

[٥٥٦٣] ٥٣٦٢- حدثنا موسى بن إسماعيل نا أبو عوانة عن فراس عن عامر عن البراء قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ذات يوم فقال : « من صلى صلاتنا ، واستقبل قبلتنا ، فلا يذبح حتى ينصرف » . فقام أبو بردة ابن نيار فقال : يا رسول الله ، فعلت . فقال : « هو شيء عجَّلته » . قال : فإن عندني جذعة هي خير من مسنتين ، أذبحها ؟ قال : « نعم ، ثم لا تجزئ عن أحد بعدك » . قال عامر : هي خير نسيتكته .

**قوله ( باب من ذبح قبل الصلاة أعاد )** أى أعاد الذبح ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث أنس .

**قوله فيه ( وذكر هنة )** بفتح الهاء والنون الخفيفة بعدها هاء تأنيث أى حاجة من جيرانه إلى اللحم .

**قوله ( فكان النبي صلى الله عليه وسلم عذره )** بتخفيف الذال المعجمة من العذر أى قبل عذره ، ولكن لم يجعل ما فعله كافياً ولذلك أمره بالإعادة . قال ابن دقيق العيد : فيه دليل على أن المأمورات إذا وقعت على خلاف

مقتضى الأمر لم يعذر فيها بالجهل ، والفرق بين المأمورات والمنهيات أن المقصود من المأمورات إقامة مصالحها ، وذلك لا يحصل إلا بالفعل . والمقصود من المنهيات الكف عنها بسبب مفاسدها ، ومع الجهل والنسيان لم يقصد المكلف فعلها فيعذر .

**قوله ( وعندى جذعة )** هو معطوف على كلام الرجل الذى عنى عنه الراوى بقوله « وذكر هنة من جيرانه » تقديره هذا يوم يشئى فيه اللحم والجيرانى حاجة فذبحت قبل الصلاة ، وعندى جذعة . وقد تقدمت مباحثه قبل ثلاثة أبواب . الثانى حديث جندب بن سفيان أورده مختصراً ، وتقدم فى الذبائح من طريق أى عوانة عن الأسود ابن قيس أتم منه وأوله « ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أضحاة ، فإذا ناس ذبحوا ضحاياهم قبل الصلاة » الحديث .

**قوله ( ومن لم يذبح فليذبح )** فى رواية أى عوانة « ومن كان لم يذبح حتى صلينا فليذبح على اسم الله » وفى رواية لمسلم « فليذبح بسم الله » أى فليذبح قائلاً بسم الله أو مسمى ، والمجرور متعلق بمحذوف ، وهو حال من الضمير فى قوله « فليذبح » وهذا أولى ما حمل عليه الحديث وصححه النووي ، ويؤيده ما تقدم فى حديث أنس « وسمى وكبر » وقال عياض : يحتمل أن يكون معناه فليذبح لله ، والباء تجيء بمعنى اللام ، ويحتمل أن يكون معناه بتسمية الله ، ويحتمل أن يكون معناه متبركاً باسمه كما يقال سر على بركة الله ، ويحتمل أن يكون معناه فليذبح بسنة الله . قال : وأما كراهة بعضهم افعل كذا على اسم الله لأنه اسم على كل شيء فضعيف . قلت : ويحتمل وجهاً خامساً أن يكون معنى قوله « بسم الله » مطلق الإذن فى الذبيحة حيثئذ ، لأن السياق يقتضى المنع قبل ذلك والإذن بعد ذلك ، كما يقال للمستأذن بسم الله أى ادخل ، وقد استدل بهذا الأمر فى قوله « فليذبح مكانها أخرى » من قال بوجوب الأضحية ، قال ابن دقيق العيد : صيغة « من » فى قوله « من ذبح » صيغة عموم فى حق كل من ذبح قبل أن يصلى ، وقد جاءت لتأسيس قاعدة ، وتنزيل صيغة العموم إذا وردت لذلك على الصورة النادرة يستنكر ، فإذا بعد تخصيصه بمن نذر أضحية معينة بقى التردد هل الأولى حمله على من سبقت له أضحية معينة أو حمله على ابتداء أضحية من غير سبق تعيين ؟ فعلى الأول يكون حجة لمن قال بالوجوب على من اشترى الأضحية كالمالكية ، فإن الأضحية عندهم تجب بالتزام اللسان وبنية الشراء وبنية الذبح ، وعلى الثانى يكون لا حجة لمن أوجب الضحية مطلقاً ، لكن حصل الانفصال ممن لم يقل بالوجوب بالأدلة الدالة على عدم الوجوب فيكون الأمر للندب . واستدل به من اشترط تقدم الذبح من الإمام بعد صلاته وخطبته ، لأن قوله « من ذبح قبل أن يصلى فليذبح مكانها أخرى » إنما صدر منه بعد صلاته وخطبته وذبحه فكأنه قال : من ذبح قبل فعل هذه الأمور فليعد ، أى فلا يعتد بما ذبحه . قال ابن دقيق العيد : وهذا استدلال غير مستقيم ، لمخالفته التقيد بلفظ الصلاة والتعقيب بالفاء . الحديث الثالث حديث البراء ، أورده من طريق فراس بن يحيى عن الشعبي ، وقد تقدمت مباحثه قريباً .

**قوله ( من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا )** المراد من كان على دين الإسلام .

**قوله ( فلا يذبح )** أى الأضحية ( حتى ينصرف ) تمسك به الشافعية فى أن أول وقت الأضحية قدر فراغ الصلاة والخطبة ، وإنما شرطوا فراغ الخطيب لأن الخطبتين مقصودتان مع الصلاة فى هذه العبادة ، فيعتبر مقدار الصلاة والخطبتين على أخف ما يجزى بعد طلوع الشمس ، فإذا ذبح بعد ذلك أجزأه الذبح عن الأضحية ، سواء صلى العيد أم لا ، وسواء ذبح الإمام أضحيته أم لا ، ويستوى فى ذلك أهل المصر والحاضر والبادى ونقل

الطحاوي عن مالك والأوزاعي والشافعي : لا تجوز أضحية قبل أن يذبح الإمام ، وهو معروف عن مالك والأوزاعي لا الشافعي ، قال القرطبي : ظواهر الأحاديث تدل على تعليق الذبح بالصلاة ، لكن لما رأى الشافعي أن من لا صلاة عيد عليه مخاطب بالتضحية حمل الصلاة على وقتها . وقال أبو حنيفة والليث : لا ذبح قبل الصلاة ، ويجوز بعدها ولو لم يذبح الإمام ، وهو خاص بأهل المصر ، فأما أهل القرى والبوادي فيدخل وقت الأضحية في حقهم إذا طلع الفجر الثاني . وقال مالك : يذبحون إذا نحر أقرب أئمة القرى إليهم ، فإن نَحَرُوا قَبْلَ أَجْزَائِهِمْ . وقال عطاء وربيعة : يذبح أهل القرى بعد طلوع الشمس . وقال أحمد وإسحاق : إذا فرغ الإمام من الصلاة جازت الأضحية ، وهو وجه للشافعية قوى من حيث الدليل وإن ضعفه بعضهم ، ومثله قول الثوري : يجوز بعد صلاة الإمام قبل خطبته وفي أثنائها ، ويحتمل أن يكون قوله « حتى ينصرف » أى من الصلاة ، كما في الروايات الأخرى . وأصرح من ذلك ما وقع عند أحمد من طريق يزيد بن البراء عن أبيه رفعه « إنما الذبح بعد الصلاة » ووقع في حديث جندب عند مسلم « من ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى » قال ابن دقيق العيد : هذا اللفظ أظهر في اعتبار فعل الصلاة من حديث البراء ، أى حيث جاء فيه « من ذبح قبل الصلاة » قال : لكن إن أجريناه على ظاهره اقتضى أن لا تجزئ الأضحية في حق من لم يصل العيد ، فإن ذهب إليه أحد فهو أسعد الناس بظاهر هذا الحديث ، وإلا وجب الخروج عن هذا الظاهر في هذه الصورة ويبقى ما عداها في محل البحث . وتعقب بأنه قد وقع في صحيح مسلم في رواية أخرى « قبل أن يصلي أو نصلي » بالشك قال النووي : الأولى بالياء والثانية بالنون ، وهو شك من الراوى ، فعلى هذا إذا كان بلفظ « يصلي » ساوى لفظ حديث البراء في تعليق الحكم بفعل الصلاة . قلت : وقد وقع عند البخارى في حديث جندب في الذبائح بمثل لفظ البراء ، وهو خلاف ما يوهمه سياق صاحب العمدة . فإنه ساقه على لفظ مسلم ، وهو ظاهر في اعتبار فعل الصلاة ، فإن إطلاق لفظ الصلاة وإرادة وقتها خلاف الظاهر ، وأظهر من ذلك قوله « قبل أن نصلي » بالنون ، وكذا قوله « قبل أن ننصرف » سواء قلنا من الصلاة أم من الخطبة . وادعى بعض الشافعية أن معنى قوله صلى الله عليه وسلم « من ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى » أى بعد أن يتوجه من مكان هذا القول ، لأنه خاطب بذلك من حضره فكأنه قال : من ذبح قبل فعل هذا من الصلاة والخطبة فليذبح أخرى ، أى لا يعتد بما ذبحه . ولا يخفى ما فيه . وأورد الطحاوي ما أخرجه مسلم من حديث ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم النحر بالمدينة ، فتقدم رجال فنحروا وظنوا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نحر ، فأمرهم أن يعيدوا » قال ورواه حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « أن رجلاً ذبح قبل أن يصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة » وصححه ابن حبان . ويشهد لذلك قوله في حديث البراء « أن أول ما نصنع أن نبدأ بالصلاة ، ثم نرجع فننحر » فإنه دال على أن وقت الذبح يدخل بعد فعل الصلاة ، ولا يشترط التأخير إلى نحر الإمام . ويؤيد — من طريق النظر — أن الإمام لو لم ينحر لم يكن ذلك مسقطاً عن الناس مشروعية النحر ، ولو أن الإمام نحر قبل أن يصلي لم يجزئه نحره ، فدل على أنه هو والناس في وقت الأضحية سواء . وقال المهلب : إنما كره الذبح قبل الإمام لئلا يشتغل الناس بالذبح عن الصلاة .

قوله ( فقام أبو بردة بن نيار فقال : يا رسول الله فعلت ) أى ذبحت قبل الصلاة . ووقع عند مسلم من هذا الوجه « نسكت عن ابن لى » وقد تقدم ترجيحه .

**قوله ( هي خير من مستتين )** كذا وقع هنا بالثنائية ، وهي مبالغة . ووقع في رواية غيره « من مسنة » بالإنفراد ، بتقديم توجيهه أيضاً .

**قوله ( قال عامر هي خير نسيكته )** كذا فيه بالثنائية ، وفيه ضم الحقيقة إلى المجاز بلفظ واحد ، فإن النسيكة ، هي التي أجزأت عنه وهي الثانية ، والأولى لم تجز عنه ، لكن أطلق عليها نسيكة لانه نحرها على أنها نسيكة أو نحرها في وقت النسيكة ، وإنما كانت خيرهما لأنها أجزأت عن الأضحية بخلاف الأولى ، وفي الأولى خير في الجملة باعتبار القصد الجميل ، ووقع عند مسلم من هذا الوجه « قال ضح بها فإنها خير نسيكة » ونقل ابن التين عن الشيخ أبي الحسن يعني ابن القصار أنه استدل بتسميتها نسيكة على أنه لا يجوز بيعها ولو ذبحت قبل الصلاة ، ولا يخفى وجه الضعف عليه

### باب وَضْعُ الْقَدَمِ عَلَى صَفْحِ الذَّبِيحَةِ

[٥٥٦٤] ٥٣٦٣- حدثنا حجاج بن منهال نا همام عن قتادة نا أنس أن النبي صلى الله عليه كان يضع بكبشين أملحين أقرنين ، ويضع رجله على صفحتهما ، ويذبجهما بيده .

**قوله ( باب وضع القدم على صفح الذبيحة )** ذكر فيه حديث أنس « ويضع رجله على صفحتهما » وقد تقدمت مباحثه قريباً

### باب التَّكْبِيرِ عِنْدَ الذَّبْحِ

[٥٥٦٥] ٥٣٦٤- حدثنا قتيبة نا أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال : ضحى النبي صلى الله عليه بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده ، وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما .

**قوله ( باب التكبير عند الذبح )** ذكر فيه حديث أنس أيضاً ، وقد تقدم أيضاً

### باب إِذَا بَعَثَ بِهِدْيِهِ لِيُذْبَحَ لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ

[٥٥٦٦] ٥٣٦٥- حدثنا أحمد بن محمد نا عبد الله نا إسماعيل عن الشعبي عن مسروق أنه أتى عائشة فقال لها : يا أم المؤمنين ، إن رجلاً يبعث بالهدي إلى الكعبة ويجلس في المصير فيؤصي أن تقلد بدنته ، فلا يزال من ذلك اليوم محرماً حتى يحل الناس . قال : فسمعت تسفيقها من وراء الحجاب ، فقالت : لقد كنت أفتل قلائد هدي رسول الله صلى الله عليه ، فيبعث هديه إلى الكعبة فما يحرم عليه مما حل للرجال من أهله حتى يرجع الناس .

**قوله ( باب إذا بعث بهديه ليذبح لم يحرم عليه شيء )** ذكر فيه حديث عائشة ، وقد تقدمت مباحثه في كتاب الحج . وأحمد بن محمد شيخه هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد . وقوله فيه « إن رجلاً يبعث بالهدي » هو زياد بن أبي سفيان ، وقد تقدم نقله عن ابن عباس وغيره . وقوله « فسمعت تصفيقها من وراء حجاب » أي ضربت إحدى يديها على الأخرى تعجباً أو تأسفاً على وقوع ذلك . واستدل الداودي بقولها « هديه » على أن الحديث الذي روته ميمونة مرفوعاً « إذا دخل عشر ذى الحجة فمن أراد أن

يضحي فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره ، يكون منسوخاً بحديث عائشة أو ناسخاً . قال ابن التين : ولا يحتاج إلى ذلك ، لأن عائشة إنما أنكرت أن يصير من بيعت هديه محرماً بمجرد بيعه ، ولم تتعرض على ما يستحب في العشر خاصة من اجتناب إزالة الشعر والظفر . ثم قال : لكن عموم الحديث يدل على ما قال الداودي ، وقد استدل به الشافعي على إباحة ذلك في عشر ذى الحجة . قال : والحديث المذكور أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي . قلت : هو من حديث أم سلمة لا من حديث ميمونة ، فوهم الداودي في النقل وفي الاحتجاج أيضاً ، فإنه لا يلزم من دلالة على عدم اشتراط ما يجتنبه المحرم على المضحي أنه لا يستحب فعل ما ورد به الخبر المذكور لغیر المحرم ، والله أعلم

بما يؤكل من لحوم الأضاحي ، وما يتزود منها

[٥٥٦٧] ٥٣٦٦- حدثنا علي بن عبد الله نا سفيان قال عمرو أخبرني عطاء سمع جابر بن عبد الله قال : كنا

نتزود لحوم الأضاحي على عهد النبي صلى الله عليه إلى المدينة . وقال غير مرة : لحوم الهدي .

[٥٥٦٨] ٥٣٦٧- حدثنا إسماعيل حدثني سليمان عن يحيى بن سعيد عن القاسم أن ابن خباب أخبره أنه

سمع أباسعيد يحدث أنه كان غائباً فقدم ، فقدم إليه لحم قال : وهذا من لحم ضحايانا ، فقال : أخروه ؛ لا

أذوقه . قال : ثم قمت فخرجت حتى أتى أخي أباقعادة - وكان أخاه لأمه وكان بدرياً - فذكرت ذلك له

فقال : إنه قد حدث بعدك أمر .

[٥٥٦٩] ٥٣٦٨- حدثنا أبو عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال : قال النبي صلى الله عليه :

« من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثلاثة وبقي في بيته منه شيء » . فلما كان العام المقبل قالوا : يا رسول

الله ، نفعل كما فعلنا العام الماضي ؟ قال : « كلوا ، وأطعموا ، وأدخروا . فإن ذلك العام كان بالناس جهداً ،

فأردت أن تعينوا فيها » .

[٥٥٧٠] ٥٣٦٩- حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني أخي عن سليمان عن يحيى بن سعيد عن عمرة

بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت : الضحية كنا نلح منه فنقدم به إلى النبي صلى الله عليه بالمدينة ،

فقال : « لا تأكلوا إلا ثلاثة أيام » . وليست بعزيمة ، ولكن أراد أن يطعم منه ، والله أعلم .

[٥٥٧١] ٥٣٧٠- حدثنا حبان بن موسى أنا عبد الله أنا يونس عن الزهري حدثني أبو عبيد مولى ابن أزهري أنه

شهد العيد يوم الأضحى مع عمر بن الخطاب ، فصلّى قبل الخطبة ثم خطب الناس فقال : يا أيها الناس ، إن

رسول الله صلى الله عليه قد نهاكم عن صيام هذين العيدين : أما أحدهما فيوم فطرکم من صيامکم ، وأما

الآخر فيوم تأكلون من نسككم .

[٥٥٧٢] ٥٣٧١- قال أبو عبيد : ثم شهدت مع عثمان بن عفان ، وكان ذلك يوم الجمعة ، فصلّى قبل الخطبة ثم

خطب فقال : يا أيها الناس ، إن هذا يوم قد اجتمع لكم فيه عيدان ، فمن أحب أن ينتظر الجمعة من أهل

العوالي فلينتظر ، ومن أحب أن يرجع فقد أذنت له ..

[٥٥٧٣] ٥٣٧٢- قال أبو عبيد : ثم شهدت مع علي بن أبي طالب ، فصلّى قبل الخطبة ، ثم خطب الناس فقال :

إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لَحُومَ نُسُكِكُمْ فَوْقَ ثَلَاثٍ .  
وعن معمرٍ عن الزُّهْرِيِّ عن أَبِي عُبَيْدٍ ... نحوه .

[٥٥٧٤] ٥٣٧٣- حدثني محمد بن عبد الرحيم أنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه ابن شهاب عن سالم عن عبد الله بن عمر ، قال رسول الله صلى الله عليه : « كلوا من الأضاحي ثلاثاً » .  
وكان عبد الله يأكل بالزيت حين ينفر من منى من أجل لحوم الهدى .

**قوله ( باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي )** أى من غير تقييد بثلاث ولا نصف ( وما يتزود منها ) أى للسفر وفى الحضر . وبيان التقييد بثلاثة أيام إما منسوخ وإما خاص بسبب . فيه أحاديث : الأول حديث جابر .

**قوله ( لحوم الأضاحي )** تقدم البحث فى قوله « إلى المدينة » فى باب ما كان السلف يدخرون ، من كتاب الأطعمة .

**قوله ( وقال غير مرة لحوم الهدى )** فاعل « قال » هو سفيان بن عيينة ، وقائل ذلك الراوى عنه على بن عبد الله وهو ابن المدينى بين أن سفيان كان تارة يقول لحوم الأضاحي ومراراً يقول لحوم الهدى ، ووقع فى رواية الكشميى هنا « وقال غيره » وهو تصحيف . وقد تقدم فى الباب المذكور من رواية أخرى عن سفيان « لحوم الهدى » . الثانى .

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أبى أويس ، وسليمان هو ابن بلال ، ويحيى بن سعيد هو الأنصارى ، والقاسم هو ابن محمد بن أبى بكر الصديق ، وابن خباب بمعجمة ومحدثين الأولى ثقيلة اسمه عبد الله ، والإسناد كله مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين فى نسق : ويحيى والقاسم وشيخه ، وفيه صحابيان : أبو سعيد وقتادة بن النعمان .

**قوله ( فقدم )** أى من السفر ( فقدم ) بضم القاف وتشديد الدال المكسورة أى وضع بين يديه .

**قوله ( فقال أخروه )** فعل أمر من التأخير ( لا أذوقه ) أى لا آكل منه .

**قوله ( قال ثم قمت فخرجت )** قد تقدم فى غزوة بدر من كتاب المغازى من رواية الليث عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد بلفظ « إن أبا سعيد قدم من سفر فقدم إليه أهله لحماً من لحوم الأضاحي ، فقال : ما أنا بآكله حتى أسأل » .

**قوله ( فخرجت حتى أتى أخى أبا قتادة ، وكان أخاه لأمه )** كذا لأبى ذر ووافقه الأصملى والقاسمى فى روايتهما عن أبى زيد المروزى وأبى أحمد الجرجاني ، وهو وهم ، وقال الباقر « حتى أتى أخى قتادة » وهو الصواب ، وقد تقدم فى رواية الليث « فانطلق إلى أخيه لأمه قتادة بن النعمان » وزعم بعض من لم يمعن النظر فى ذلك أنه وقع فى كل النسخ أبا قتادة وليس كما زعم ، وقد نبه على اختلاف الرواة فى ذلك أبو على الجبائى فى تقييده وتبعه عياض آخرون ، وأم أبى سعيد وقتادة المذكورة أنيسة بنت أبى خارجة عمرو بن قيس بن مالك من بنى عدى بن النجار ، ذكر ذلك ابن سعد .

**قوله ( حدث بعدك أمر )** زاد الليث « نقض لما كانوا يهون عنه من أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام » ،

وقد أخرجه أحمد من رواية محمد بن إسحاق قال « حدثني أبي ومحمد بن علي بن حسين عن عبد الله بن خباب » مطولاً ولفظه عن أبي سعيد « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهانا أن نأكل لحوم نسكنا فوق ثلاث ، قال فخرجت في سفر ثم قدمت على أهلي — وذلك بعد الأضحي بأيام — فأتتني صاحبتى بسلق قد جعلت فيه قديداً فقالت : هذا من ضحايانا ، فقلت لها : أو لم ينهنا ؟ فقالت : إنه رخص للناس بعد ذلك ، فلم أصدقها حتى بعثت إلى أخى قتادة بن النعمان — فذكره وفيه — قد أرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسلمين في ذلك » . وأخرجه النسائي وصححه ابن حبان من طريق زهيب بنت كعب عن أبي سعيد فقلب المتن جعل راوى الحديث أبا سعيد والمتنع من الأكل قتادة بن النعمان ، وما في الصحيحين أصح . وأخرجه أحمد من وجه آخر فجعل القصة لأبي قتادة وأنه سأل قتادة بن النعمان عن ذلك أيضاً ، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قام في حجة الوداع فقال « إني كنت أمرتكم ألا تأكلوا الأضاحي فوق ثلاث أيام لتسعكم ، وإني أحله لكم ، فكلوا منه ما شئتم » الحديث . فبين في هذا الحديث وقت الإحلال ، وأنه كان في حجة الوداع ، وكأن أبا سعيد ما سمع ذلك . وبين فيه أيضاً السبب في التقييد ، وأنه لتحصيل التوسعة بلحوم الأضاحي لمن لم يضع . الثالث حديث سلمة بن الأكوع وهو من ثلاثياته .

**قوله ( فلما كان العام المقبل قالوا : يا رسول الله نفعل كما فعلنا في العام الماضي ) ؟** يستفاد منه أن النهي كان سنة تسع لما دل عليه الذي قبله أن الإذن كان في سنة عشر ، قال ابن المنير : وجه قوهم هل نفعل كما كنا نفعل ؟ مع أن النهي يقتضي الاستمرار ، لأنهم فهموا أن ذلك النهي ورد على سبب خاص ، فلما احتمل عندهم عموم النهي أو خصوصه من أجل السبب سألوا ، فأرشدتهم إلى أنه خاص بذلك العام من أجل السبب المذكور ، وقوله « كلوا وأطعموا » تمسك به من قال بوجوب الأكل من الأضحية ، ولا حجة فيه لأنه أمر بعد حظر فيكون للإباحة ، واستدل به على أن العام إذا ورد على سبب خاص ضعفت دلالة العموم حتى لا يبقى على أصالته ، لكن لا يقتصر فيه على السبب .

**قوله ( وادخروا ) بالمهمله ، وأصله من ذخر بالمعجمة دخلت عليها تاء الافتعال ثم أدغمت ، ومنه قوله تعالى ﴿ وادكر بعد أمة ﴾** ويؤخذ من الإذن في الادخار الجواز خلافاً لمن كرهه ، وقد ورد في الادخار « كان يدخر لأهله قوت سنة » وفي رواية « كان لا يدخر لغد » والأول في الصحيحين والثاني في مسلم ، والجمع بينهما أنه كان لا يدخر لنفسه ويدخر لعياله ، أو أن ذلك كان باختلاف الحال فيتركه عند حاجة الناس إليه ويفعله عند عدم الحاجة .

**قوله ( كان بالناس جهد ) بالفتح أى مشقة من جهد قحط السنة .**

**قوله ( فأردت أن تعينوا فيها )** كذا هنا من الإعانة ، وفي رواية مسلم عن محمد بن المثني عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه « فأردت أن تقشوا فيهم » وللإسماعيلي عن أبي يعلى عن أبي خيثمة عن أبي عاصم « فأردت أن تقسموا فيهم ، كلوا وأطعموا وادخروا » قال عياض : الضمير في « تعينوا فيها » للمشقة المفهومة من الجهد أو من الشدة أو من السنة لأنها سبب الجهد ، وفي « تقشوا فيهم » أى في الناس المحتاجين إليها ، قال في « المشارق » : ورواية البخاري أوجه ، وقال في شرح مسلم : ورواية مسلم أشبه . قلت : قد عرفت أن مخرج الحديث واحد ومداره على أبي عاصم وأنه تارة قال هذا وتارة قال هذا ، والمعنى في كل صحيح فلا وجه للترجيح . الحديث الرابع حديث عائشة

**قوله ( إسماعيل بن عبد الله )** هو ابن أبي أويس الذى روى عنه حديث أبى سعيد وقوله « حدثنى أخى » هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، ويحيى بن سعيد هو الأنصارى . فإسماعيل فى حديث أبى سعيد يروى عن سليمان بن بلال بغير واسطة ، وفى حديث عائشة هذا يروى عنه بواسطة ، وقد تكرر له هذا فى عدة أحاديث ، وذلك يرشد إلى أنه كان لا بدلس .

**قوله ( الضحية )** بفتح المعجمة وكسر الحاء المهملة .

**قوله ( نلخ منه )** أى من لحم الأضحية ، وفى رواية الكشميهنى « منها » أى من الأضحية .

**قوله ( فتقدم )** بسكون القاف وفتح الدال من المدموم ، وفى رواية بفتح القاف وتشديد الدال أى نضعه بين يديه وهو أوجه .

**قوله ( فقال : لا تأكلوا )** أى منه ، هذا صريح فى النهى عنه . ووقع فى رواية الترمذى من طريق عابس بن ربيعة عن عائشة أنها سألت : أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم سبى عن لحوم الأضاحى ؟ فقالت : لا . والجمع بينهما أنها نفت نهى التحريم لا مطلق النهى ، ويؤيده قوله فى هذه الرواية « وليست بعزيمة » .

**قوله ( وليست بعزيمة )** ، ولكن أراد أن نطعم منه ( بضم النون وسكون الطاء أى نطعم غيرنا . قال الإسماعيلي بعد أن أخرج هذا الحديث عن على بن العباس عن البخارى بسنده إلى قوله « بالمدينة » : كأن الزيادة من قوله بالمدينة إلخ من كلام يحيى بن سعيد . قلت : بل هو من جملة الحديث فقد أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن البخارى بتمامه ، وتقدم فى الأطعمة من طريق عابس بن ربيعة « قلت لعائشة أنهى النبى صلى الله عليه وسلم أن يؤكل من لحوم الأضاحى فوق ثلاث ؟ قالت : ما فعله إلا فى عام جاع الناس فيه ، فأراد أن يطعم الغنى الفقير » وللطحاوى من هذا الوجه « أكان يحرم لحوم الأضاحى فوق ثلاث ؟ قالت : لا ، ولكنه لم يكن يضحى منهم إلا القليل ، ففعل ليطعم من ضحى منهم من لم يضح » وفى رواية مسلم من طريق عبد الله بن أبى بكر بن حزم عن عمرة « إنما نهيتكم من أجل الدافة التى دفت ، وتصدقوا وادخروا » وأول الحديث عند مسلم « دف ناس من أهل البادية حضرة الأضحى فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ادخروا ثلاث ، وصدقوا بما بقى » فلما كان بعد ذلك قيل : يا رسول الله لقد كان الناس ينتفعون من ضحاياهم فقال « إنما نهيتكم من أجل الدافة التى دفت ، فكلوا وتصدقوا وادخروا » قال الخطاى : الدف يعنى بالمهملة والفاء الثقيلة السر السريع ، والدافة من يطرأ من المحتاجين ، واستدل بإطلاق هذه الأحاديث على أنه لا تقييد فى القدر الذى يجزى من الاطعام ، ويستحب للمضحى أن يأكل من الأضحية شيئاً ويطعم الباقي صدقة وهدية . وعن الشافعى : يستحب قسمتها ثلاثاً لقوله « كلوا وتصدقوا وأطعموا » قال ابن عبد البر : وكان غيره يقول : يستحب أن يأكل النصف ويطعم النصف . وقد أخرج أبو الشيخ فى « كتاب الأضاحى » من طريق عطاء بن يسار عن أبى هريرة رفعه « من ضحى فليأكل من أضحيته » ورجاله ثقات لكن قال أبو حاتم الرازى : الصواب عن عطاء مرسل . قال النووى : مذهب الجمهور أنه لا يجب الأكل من الأضحية ، وإنما الأمر فيه للإذن . وذهب بعض السلف إلى الأخذ بظاهر الأمر ، وحكاها الماوردى عن أبى الطيب بن سلمة من الشافعية . وأما الصدقة منها فالصحيح أنه يجب التصديق من الأضحية بما يقع عليه الاسم ، والأكمل أن يتصدق بمعظمها . الحديث الخامس والسادس والسابع أحاديث أبى عبيد عن عمر ثم عن عثمان ثم عن على .

**قوله ( عبد الله )** هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وأبو عبيد مولى ابن أزهري أى عبد الرحمن بن أزهري بن



عوف ابن أخى عبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيد اسمه سعد بن عبيد .

**قوله ( قد نهاكم عن صيام هذين العيدين )** تقدمت مباحثه فى أواخر كتاب الصيام واستدل به على أن النهى عن الشيء إذا اتحدت جهته لم يجز فعله كصوم يوم العيد فإنه لا ينفك عن الصوم فلا يتحقق فيه جهتان ، فلا يصح ، بخلاف ما إذا تعددت الجهة كالصلاة فى الدار المغصوبة فإن الصلاة تتحقق فى غير المغصوب فيصعق فى المغصوب مع التحريم ، والله أعلم .

**قوله ( قال أبو عبيد )** هو موصول بالسند المذكور .

**قوله ( ثم شهدت العيد )** لم يبين كونه أضحى أو فطرا ، والظاهر أنه الأضحى الذى قدمه فى حديثه عن عمر فتكون اللام فيه للعهد .

**قوله ( وكان ذلك يوم الجمعة )** أى يوم العيد .

**قوله ( قد اجتمع لكم فيه عيدان )** أى يوم الأضحى ويوم الجمعة .

**قوله ( من أهل العوالى )** جمع العالية وهى قرى معروفة بالمدينة .

**قوله ( فلينتظر )** أى يتأخر إلى أن يصلى الجمعة .

**قوله ( ومن أحب أن يرجع فقد أذنت له )** استدل به من قال بسقوط الجمعة عمن صلى العيد إذا وافق العيد يوم الجمعة ، وهو محكى عن أحمد . وأجيب بأن قوله « أذنت له » ليس فيه تصريح بعدم العود ، وأيضاً فظاهر الحديث فى كونهم من أهل العوالى أنهم لم يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة لبعده منازلهم عن المسجد ، وقد ورد فى أصل المسألة حديث مرفوع .

**قوله ( ثم شهدته )** أى العيد ، ودل السياق على أن المراد به الأضحى ، وهو يؤيد ما تقدم فى حديث عثمان ، وأصرح من ذلك ما وقع فى رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن أبى عبيد أنه سمع علياً يقول « يوم الأضحى » وللنسائى من طريق غندر عن معمر بسنده « شهدت علياً فى يوم عيد بدأ بالصلاة قبل الخطبة بلا أذان ولا إقامة — ثم قال — سمعت ، فذكر المرفوع .

**قوله ( نهاكم أن تأكلوا لحوم نسككم فوق ثلاث )** زاد عبد الرزاق فى روايته « فلا تأكلوها بعدها » قال القرطبى : اختلف فى أول الثلاث التى كان الإدخار فيها جائزاً ، فقيل أولها يوم النحر ، فمن ضحى فيه جاز له أن يمسك يومين بعده ، ومن ضحى بعده أمسك ما بقى له من الثلاثة ، وقيل أولها يوم يضحى ، فلو ضحى فى آخر أيام النحر جاز له أن يمسك ثلاثاً بعدها ، ويحتمل أن يؤخذ من قوله « فوق ثلاث » أن لا يحسب اليوم الذى يقع فيه النحر من الثلاث ، وتعتبر الليلة التى تليه وما بعدها . قلت : ويؤيده ما فى حديث جابر « كنا لا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث منى » فإن ثلاث منى تتناول يوماً بعد يوم النحر لأهل النفر الثانى ، قال الشافعى : لعل علياً لم يبلغه النسخ ، وقال غيره : يحتمل أن يكون الوقت الذى قال على فيه ذلك كان بالناس حاجة كما وقع فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، وبذلك جزم ابن حزم فقال : إنما خطب على بالمدينة فى الوقت الذى كان عثمان حوصراً فيه . وكان أهل البوادرى قد ألجأتهم الفتنة إلى المدينة فأصابهم الجهد ، فلذلك قال على ما قال . قلت : أما كون على خطب به وعثمان محصوراً فاخرجه الطحاوى من طريق الليث عن عقيل عن الزهرى فى هذا الحديث ولفظه « صليت مع على العيد وعثمان محصور » وأما الحمل المذكور فلما أخرج أحمد والطحاوى أيضاً من طريق مخارق بن سليم عن

على رفعه « إلى كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث ، فادخروا ما بدا لكم » ثم جمع الطحاري بنحو ما تقدم . وكذلك يجاب عما أخرج أحمد من طريق أم سليمان قالت « دخلت على عائشة فسألتها عن لحوم الأضاحي ، فقالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها ثم رخص فيها ، فقدم على من السفر فأنته فاطمة بلحم من ضحاياها فقال : أو لم ننه عنه ؟ قالت : إنه قد رخص فيها فهذا علي قد اطلع على الرخصة ، ومع ذلك خطب بالمنع ، فطريق الجمع ما ذكرته . وقد جزم به الشافعي في الرسالة في آخر باب العلل في الحديث فقال ما نصه : فإذا دفت الدافة ثبت النهي عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث ، وإن لم تدف دافة فالرخصة ثابتة بالأكل والتزود والادخار والصدقة ، قال الشافعي ويحتمل أن يكون النهي عن إمساك لحوم الأضاحي بعد ثلاث منسوخا في كل حال . قلت : وبهذا الثاني أخذ المتأخرون من الشافعية ، فقال الرافعي : الظاهر أنه لا يحرم اليوم بحال ، وتبعه النووي فقال في « شرح المذهب » : الصواب المعروف أنه لا يحرم الادخار اليوم بحال ، وحكى في شرح مسلم عن جمهور العلماء أنه من نسخ السنة بالسنة ، قال : والصحيح نسخ النهي مطلقا وأنه لم يبق تحريم ولا كراهة ، فيباح اليوم الادخار فوق ثلاث والأكل إلى متى شاء اه . وإنما رجح ذلك لأنه يلزم من القول بالتحريم إذا دفت الدافة إيجاب الإطعام ، وقد قامت الأدلة عند الشافعية أنه لا يجب في المال حق سوى الزكاة ، ونقل ابن عبد البر ما يوافق ما نقله النووي فقال : لا خلاف بين فقهاء المسلمين في إجازة أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث ، وأن النهي عن ذلك منسوخ ، كذا أطلق ، وليس بجيد ، فقد قال القرطبي : حديث سلمة وعائشة نص على أن المنع كان لعل ، فلما ارتفعت ارتفع لارتفاع موجبه فتعين الأخذ به ، ويعود الحكم تعود العلة ، فلو قدم على أهل بلد ناس محتاجون في زمان الأضحى ولم يكن عند أهل ذلك البلد سعة يسدون بها فاقتهم إلا الضحايا تعين عليهم ألا يدخروها فوق ثلاث . قلت : والتقييد بالثلاث واقعة حال ، وإلا فلو لم تستد الخلطة إلا بتفرقة الجميع لزم على هذا التقرير عدم الإمساك ولو ليلة واحدة ، وقد حكى الرافعي عن بعض الشافعية أن التحريم كان لعل فلما زالت زال الحكم لكن لا يلزم عود الحكم عند عود العلة . قلت : واستبعدوه وليس ببعيد ، لأن صاحبه قد نظر إلى أن الخلطة لم تستد يومئذ إلا بما ذكر فأما الآن فإن الخلطة تستد بغير لحم الأضحية فلا يعود الحكم إلا لو فرض أن الخلطة لا تستد إلا بلحم الأضحية ، وهذا في غاية الندور . وحكى البيهقي عن الشافعي أن النهي عن أكل لحوم الأضاحي فوق ثلاث كان في الأصل للتنزيه ، قال : وهو كالأمر في قوله تعالى ﴿ فكلوا منها وأطعموا القانع ﴾ وحكاها الرافعي عن أبي علي الطبري احتمالا ، وقال المهلب : إنه الصحيح ، لقول عائشة « وليس بعزيمة » والله أعلم . واستدل بهذه الأحاديث على أن النهي عن الأكل فوق ثلاث خاص بصاحب الأضحية ، فأما من أهدى له أو تصدق عليه فلا ، لمفهوم قوله « من أضحيته » وقد جاء في حديث الزبير بن العوام عند أحمد وأبي يعلى ما يفيد ذلك ولفظه « قلت يا نبي الله ، أرأيت قد نهى المسلمون أن يأكلوا من لحم نسكهم فوق ثلاث فكيف نصنع بما أهدى لنا ؟ قال : أما ما أهدى إليكم فنشأنكم به ، فهذا نص في الهدية ، وأما الصدقة فإن الفقير لا حجر عليه في التصرف فيما يهدى له لأن القصد أن تقع الموساة من الغنى للفقير وقد حصلت .

**قوله ( عن معمر عن الزهري عن أبي عبيد نحوه )** هذا ظاهره أنه معطوف على السند المذكور ، فيكون من رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك عن معمر ، وبهذا جزم أبو العباس الطرقي في « الأطراف » وهو مقتضى صنيع الزبي ، لكن أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق الحسن بن سفيان عن حبان بن موسى فساق رواية يونس بن مائة . ثم أخرجه من رواية يزيد بن زريع عن معمر وقال : أخرجه البخاري عقب رواية ابن المبارك عن

يونس قلت : فاحتمل على هذا أن تكون رواية معمر معلقة ، وقد بينت ما فيها من فائدة زائدة قبل ، ويؤيده أن الإسماعيلي أخرجه عن الحسن بن سفيان عن حبان بسنده . ومن طريق ابن وهب عن يونس ومالك كلاهما عن ابن شهاب به ، ثم قال : قال البخاري وعن معمر عن الزهري عن أبي عبيد نحوه ولم يذكر الخبر ، أي لم يوصل السند إلى معمر . الحديث الثامن .

**قوله ( محمد بن عبد الرحيم )** هو المعروف بصاعقة ، وابن أخي ابن شهاب اسمه محمد بن عبد الله بن مسلم ، وسالم هو ابن عبد الله بن عمر .

**قوله ( كلوا من الأضاحي ثلاثا )** أي فقط ، ولمسلم من طريق معمر « نهي أن تؤكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث » وله من طريق نافع عن ابن عمر « لا يأكل أحد من أضحيتيه فوق ثلاثة أيام » .

**قوله ( وكان عبد الله )** أي ابن عمر ( يأكل الزيت ) سيأتي بيانه .

**قوله ( حين ينفر من منى )** هذا هو الصواب ، ووقع في رواية الكشميणी وحده « حتى » بدل « حين » وهو تصحيف يفسد المعنى ، فإن المراد أن ابن عمر كان لا يأكل من لحم الأضحية بعد ثلاث ، فكان إذا انقضت ثلاث منى ائتمم بالزيت ولا يأكل اللحم تمسكا بالأمر المذكور ، ويدل عليه قوله في آخر الحديث « من أجل لحوم الهدى » ، وكأنه أيضا لم يبلغه الإذن بعد المنع ، وعلى رواية الكشميणी ينعكس الأمر ويصير المعنى : كان يأكل بالزيت إلى أن ينفر ، فإذا نفر أكل بغير الزيت . فيدخل فيه لحم الأضحية . وأما تعبيره في الحديث بالهدى فيحتمل أن يكون ابن عمر كان يسوى بين لحم الهدى ولحم الأضحية في الحكم ، ويحتمل أن يكون أطلق على لحم الأضحية لحم الهدى لمناسبة أنه كان بمنى . وفي هذه الأحاديث من الفوائد غير ما تقدم نسخ الأثقل بالأخف ، لأن النهي عن ادخار لحم الأضحية بعد ثلاث مما يثقل على المضحين ، والإذن في الادخار أخف منه . وفيه رد على من يقول إن النسخ لا يكون إلا بالأثقل للأخف ، وعكسه ابن العربي زاعما أن الإذن في الادخار نسخ بالنهي ، وتعقب بأن الادخار كان مباحا بالبراءة الأصلية ، فالنهي عنه ليس نسخا ، وعلى تقدير أن يكون نسخا ففيه نسخ الكتاب بالسنة لأن في الكتاب الأذن في أكلها من غير تقييد لقوله تعالى ﴿ فاكلوا منها وأطعموا ﴾ ، ويمكن أن يقال إنه تخصيص لا نسخ وهو الأظهر .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الأضاحي من الأحاديث المرفوعة على أربعة وأربعين حديثا ، المعلق منها خمسة عشر والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة وثلاثون حديثا والخالص خمسة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث قتادة بن النعمان في الباب الأخير ، وسوى زيادة معلقة في حديث أنس وهي قوله « بكبشين سميتين » فإن أصل الحديث عند مسلم سوى قوله « سميتين » . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة آثار . والله سبحانه وتعالى أعلم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب الأشربة

وقول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ الآية [٥٥٧٥] ٥٣٧٤- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال: «من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها حرمها في الآخرة».

[٥٥٧٦] ٥٣٧٥- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة أن رسول الله صلى الله عليه أتى -ليلة أسري به بإيلياء- بقدرين من خمر ولبن، فنظر إليهما ثم أخذ اللبن، فقال جبريل: الحمد لله الذي هداك للفطرة، ولو أخذت الخمر غوت أمتك. تابعه معمر وابن الهادي والزبيدي وعثمان بن عمر عن الزهري.

[٥٥٧٧] ٥٣٧٦- حدثنا مسلم بن إبراهيم قال نا هشام قال نا قتادة عن أنس سمعت رسول الله صلى الله عليه حديثاً لا يحدثكم به غيري، قال: «من أشراط الساعة أن يظهر الجهل، ويقل العلم، ويظهر الزنا، وتشرب الخمر، ويقل الرجال، ويكثر النساء حتى يكون خمسين امرأة قِيمهنَّ رجل واحد».

[٥٥٧٨] ٥٣٧٧- حدثنا أحمد بن صالح قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن وابن المسيب يقولان قال أبو هريرة: إن النبي صلى الله عليه قال لا يزني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن». قال ابن شهاب: وأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أبا بكر كان يحدث عن أبي هريرة ثم يقول: كان أبو بكر يلحقُ معهنَّ «ولا ينتهبُ نهبة ذات شرف يرفع الناسُ إليه أبصارهم فيها حين ينتهبها وهو مؤمن».

**قوله ( كتاب الأشربة )** وقول الله تعالى ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ﴾ الآية ، كذا لأبي ذر ، وساق الباقر إلى ﴿المفلحون﴾ كذا ذكر الآية وأربعة أحاديث تتعلق بتحريم الخمر ، وذلك أن الأشربة منها ما يحل وما يحرم فينظر في حكم كل منهما ثم في الآداب المتعلقة بالشرب ، فبدأ بتبيين المحرم منها لقلته بالنسبة إلى

الحلال ، فإذا عرف ما يحرم كان ما عداه حلالا ، وقد بينت في تفسير المائدة الوقت الذى نزلت فيه الآية المذكورة وأنه كان في عام الفتح قبل الفتح ، ثم رأيت الدمياطى في سيرته جزم بأن تحريم الخمر كان سنة الحديبية ، والحديبية كانت سنة ست . وذكر ابن إسحاق أنه كان في واقعة بنى النضير ، وهى بعد وقعة أحد وذلك سنة أربع على الراجح ، وفيه نظر لأن أنسا كما سيأتى في الباب الذى بعده كان الساقى يوم حرمت ، وأنه لما سمع المنادى بتحريمها بادر فأراقها ، فلو كان ذلك سنة أربع لكان أنس يصغر عن ذلك ، وكأن المصنف لمح بذكر الآية إلى بيان السبب فى نزولها ، وقد مضى بيانه فى تفسير المائدة أيضا من حديث عمر وأى هريرة وغيرهما ، وأخرج النسائى والبيهقى بسند صحيح عن ابن عباس أنه لما نزل تحريم الخمر فى قبيلتين من الأنصار شربوا ، فلما ثمل القوم عبث بعضهم ببعض ، فلما أن صحوا جعل الرجل يرى فى وجهه ورأسه الأثر فيقول : صنع هذا أخى فلان ، وكانوا إخوة ليس فى قلوبهم ضغائن ، فيقول : والله لو كان لى رحيمًا ما صنع لى هذا ، حتى وقعت فى قلوبهم الضغائن ، فأنزل الله عز وجل هذه الآية ﴿يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر - إلى - منتهون﴾ قال فقال ناس من المتكلفين : هى رجس ، وهى فى بطن فلان وقد قتل يوم أحد ، فأنزل الله تعالى ﴿ليس على الذين آمنوا وعلملوا الصالحات جناح فيما طعموا - إلى - المحسنين﴾ ووقعت هذه الزيادة فى حديث أنس فى البخارى كما مضى فى المائدة ، ووقعت أيضا فى حديث البراء عند الترمذى وصححه ، ومن حديث ابن عباس عند أحمد «لما حرمت الخمر قال ناس : يا رسول الله ، أصحابنا الذين ماتوا وهم يشربونها» وسنده صحيح . وعند البزار من حديث جابر أن الذى سأل عن ذلك اليهود ، وفى حديث أى هريرة الذى ذكرته فى تفسير المائدة نحو الأول ، وزاد فى آخره «قال النبى صلى الله عليه وسلم : لو حرم عليهم لتركوه كما تركتم» قال أبو بكر الرازى فى «أحكام القرآن» : يستفاد تحريم الخمر من هذه الآية من تسميتها رجسا وقد سمي به ما أجمع على تحريمه وهو لحم الخنزير ومن قوله ﴿من عمل الشيطان﴾ لأن مهما كان من عمل الشيطان حرم تناوله ، ومن الأمر بالاجتناب وهو للوجوب وما وجب اجتنابه حرم تناوله ، ومن الفلاح المرتب على الاجتناب ، ومن كون الشرب سببا للعداوة والبغضاء بين المؤمنين وتعاطى ما يقع ذلك حرام ، ومن كونها قصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، ومن ختام الآية بقوله تعالى ﴿فهل أنتم منتهون﴾ ؟ فإنه استفهام معناه الردع والزجر ، ولهذا قال عمر لما سمعها : انتبهنا انتبهنا . وسبقه إلى نحو ذلك الطبرى . وأخرجه الطبرانى وابن مردويه وصححه الحاكم من طريق طلحة بن مصرف عن سعيد بن حبيب عن ابن عباس قال «لما نزل تحريم الخمر مشى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضهم إلى بعض فقالوا : حرمت الخمر وجعلت عدلا للشرك» قيل يشير إلى قوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر﴾ الآية ، فإن الأنصاب والأزلام من عمل المشركين بتزيين الشيطان ، فنسب العمل إليه . قال أبو الليث السمرقندى : المعنى أنه لما نزل فيها أنها رجس من عمل الشيطان وأمر باجتنابها عادت قوله تعالى ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾ . وذكر أبو جعفر النحاس أن بعضهم استدلل لتحريم الخمر بقوله تعالى ﴿قل إنما حرم رضى الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، الإثم والبغى بغير الحق﴾ وقد قال تعالى فى الخمر والميسر ﴿فيهما إثم كبير ومنافع للناس﴾ فلما أخبر أن فى الخمر إثمًا كبيرًا ثم صرح بتحريم الإثم ثبت تحريم الخمر بذلك ، قال : وقول من قال إن الخمر تسمى الإثم لم نجد له أصلا فى الحديث ولا فى اللغة ، ولا دلالة أيضا فى قول الشاعر :

شربت الإثم حتى ضل عقلى      كذاك الإثم يذهب بالعقول

فأنه أطلق الإثم على الخمر مجازا بمعنى أنه ينشأ عنها الإثم . واللغة الفصحى تأنيث الخمر ، وأثبت أبو حاتم

السجستاني وابن قتيبة وغيرهما جواز التذكير ، ويقال لها الخمرة أثبتة فيها جماعة من أهل اللغة منهم الجوهري ، وقال ابن مالك في المثلث : الخمرة هي الخمر في اللغة ، وقيل سميت الخمر لأنها تغطي العقل وتخامره أى تخالطه ، أو لأنها هي تخمر أى تغطي حتى تغلى ، أو لأنها تختمر أى تدرك كما يقال للعجين اختمر ، أقوال سيأتى بسطها عند شرح قول عمر رضى الله عنه « والخمر ما خامر العقل » إن شاء الله تعالى . الحديث الأول حديث ابن عمر من طريق مالك عن نافع عنه وهو من أصح الأسانيد .

**قوله ( من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها حرما في الآخرة )** حرما بضم المهملة وكسر الراء الخفيفة من الحرمان ، زاد مسلم عن القعنبي عن مالك في آخره « لم يسقها » ، وله من طريق أبيوب عن نافع بلفظ « فمات وهو مدمنها لم يشربها في الآخرة » وزاد مسلم في أول الحديث مرفوعا « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » وأورد هذه الزيادة مستقلة أيضا من رواية موسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع ، وسيأتى الكلام عليها في « باب الخمر من العسل » ويأتى كلام ابن بطال فيها في آخر هذا الباب . وقوله « ثم لم يتب منها » أى من شربها ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه قال الخطائى والبغوى في « شرح السنة » : معنى الحديث لا يدخل الجنة ، لأن الخمر شراب أهل الجنة ، فإذا حرم شربها دل على أنه لا يدخل الجنة وقال ابن عبد البر : هذا وعيد شديد يدل على حرمان دخول الجنة ، لأن الله تعالى أخبر أن في الجنة أنهار الخمر لذة للشاربين ، وأنهم لا يصدعون عنها ولا ينزفون . فلو دخلها - وقد علم أن فيها خمرا أو أنه حرما عقوبة له - لزم وقوع الهم والحزن في الجنة ، ولا هم فيها ولا حزن ، وإن لم يعلم بوجودها في الجنة ولا أنه حرما عقوبة له لم يكن عليه في فقدائها ألم ، فلهذا قال بعض من تقدم : أنه لا يدخل الجنة أصلا ، قال : وهو مذهب غير مرضى ، قال : ويحمل الحديث عند أهل السنة على أنه لا يدخلها ولا يشرب الخمر فيها إلا إن عفا الله عنه كما في بقية الكبائر وهو في المشيئة ، فعلى هذا فمعنى الحديث : جزاؤه في الآخرة أن يحرمها لحرمانه دخول الجنة إلا إن عفا الله عنه . قال : وجائز أن يدخل الجنة بالعفو ثم لا يشرب فيها خمرا ولا تشتهيها نفسه وإن علم بوجودها فيها ، ويؤيده حديث أبى سعيد مرفوعا « من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة ، وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه هو » قلت : أخرجه الطيالسى وصححه ابن حبان . وقريب منه حديث عبد الله بن عمرو رفعه « من مات من أمتى وهو يشرب الخمر حرم الله عليه شربها في الجنة » أخرجه أحمد بسند حسن ، وقد لخص عياض كلام ابن عبد البر وزاد احتيالا آخر وهو أن المراد بحرمانه شربها أنه يجبس عن الجنة مدة إذا أراد الله عقوبته ، ومثله الحديث الآخر « لم يرح رائحة الجنة » قال : ومن قال لا يشربها في الجنة بأن ينساها أو لا يشتهيها يقول ليس عليه في ذلك حسرة ولا يكون ترك شهوته إيها عقوبة في حقه ، بل هو نقص نعيم بالنسبة إلى من هو أتم نعيما منه كما تختلف درجاتهم ، ولا يلحق من هو أنقص درجة حينئذ بمن هو أعلى درجة منه استغناء بما أعطى واغترابا له . وقال ابن العرى : ظاهر الحديثين أنه لا يشرب الخمر في الجنة ولا يلبس الحرير فيها ، وذلك لأنه استعجل ما أمر بتأخيره ووعد به فحرمه عند ميقاته ، كالوارث فإنه إذا قتل مورثه فإنه يحرم ميراثه لاستعجاله . وبهذا قال نفر من الصحابة ومن العلماء ، وهو موضع احتمال وموقف إشكال ، والله أعلم كيف يكون الحال . وفصل بعض المتأخرين بين من يشربها مستحلا فهو الذى لا يشربها أصلا لأنه لا يدخل الجنة أصلا ، وعدم الدخول يستلزم حرمانها ، وبين من يشربها عالما بتحريمها فهو محل الخلاف ، وهو الذى يحرم شربها مدة ولو في حال تعذيبه إن عذب ، أو المعنى أن ذلك جزاؤه إن جوزى والله أعلم . وفي الحديث أن التوبة تكفر المعاصى الكبائر ، وهو في التوبة من الكفر قطعى وفي

غيره من الذنوب خلاف بين أهل السنة هل هو قطعي أو ظني قال النووي : الأقوى أنه ظني ، وقال القرطبي : من استقرأ الشريعة علم أن الله يقبل توبة الصادقين قطعاً وللتوبة الصادقة شروط سيأتي البحث فيها في كتاب الرقاق ، ويمكن أن يستدل بحديث الباب على صحة التوبة من بعض الذنوب دون بعض ، وسيأتي تحقيق ذلك . وفيه أن الوعيد يتناول من شرب الخمر وإن لم يحصل له السكر ، لأنه رتب الوعيد في الحديث على مجرد الشرب من غير قيد ، وهو مجمع عليه في الخمر المتخذ من عصير العنب وكذا فيما يسكر من غيرها ، وأما مالا يسكر من غيرها فالأمر فيه كذلك عند الجمهور كما سيأتي بيانه ، ويؤخذ من قوله « ثم لم يتب منها » أن التوبة مشروعة في جميع العمر ما لم يصل إلى الغرغرة ، لما دل عليه « ثم » من التراخي ، وليست المبادرة إلى التوبة شرطاً في قبولها ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث أبي هريرة .

**قوله ( بإيلياء ) بكسر الهمز وسكون التحتانية وكسر اللام وفتح التحتانية الخفيفة مع المد :** هي مدينة بيت المقدس وهو ظاهر في أن عرض ذلك عليه صلى الله عليه وسلم وقع وهو في بيت المقدس ، لكن وقع في رواية الليث التي تأتي الإشارة إليها « إلى إيلياء » وليست صريحة في ذلك ، لجواز أن يريد تعيين ليلة الإتياء لا محله ، وقد تقدم بيان ذلك مع بقية شرحه في أواخر الكلام على حديث الإسراء قبل الهجرة إلى المدينة . وقوله فيه « ولو أخذت الخمر غوت أمتك » هو محل الترجمة قال ابن عبد البر : يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم نفر من الخمر لأنه تفرس أنها ستحرم لأنها كانت حينئذ مباحة ، ولا مانع من افتراق مباحين مشتركين في أصل الإباحة في أن أحدهما سيحرم والآخر تستمر إباحته . قلت : ويحتمل أن يكون نفر منها لكونه لم يعتد شربها فوافق بطبعه ما سيقع من تحريمها بعد ، حفظاً من الله تعالى له ورعاية ، واختار اللبن لكونه مألوفاً له ، سهلاً طيباً طاهراً ، سائغاً للشاربين ، سليم العاقبة ، بخلاف الخمر في جميع ذلك . والمراد بالفطرة هنا الاستقامة على الدين الحق . وفي الحديث مشروعية الحمد عند حصول ما يحمد ودفع ما يحذر . وقوله « غوت أمتك » يحتمل أن يكون أخذه من طريق الفأل ، أو تقدم عنده علم بترتب كل من الأمرين وهو أظهر .

**قوله ( تابعه معمر وابن الهاد وعثمان بن عمر عن الزهري )** يعنى بسنده . ووقع في غير رواية أبي ذر زيادة الزبيدي مع المذكورين بعد عثمان بن عمر ، فأما متابعة معمر فوصلها المؤلف في قصة موسى من أحاديث الأنبياء ، وأول الحديث ذكر موسى وعيسى وصفتها ، وليس فيه ذكر إيلياء ، وفيه « اشرب أيهما شئت ، فأخذت اللبن فشربته » . وأما رواية ابن الهاد - وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي ينسب لجده أبيه - فوصلها النسائي وأبو عوانة والطبراني في « الأوسط » من طريق الليث عنه عن عبد الوهاب بن بخت عن ابن شهاب وهو الزهري ، قال الطبراني : تفرد به يزيد بن الهاد عن عبد الوهاب ، فعلى هذا فقد سقط ذكر عبد الوهاب من الأصل بين ابن الهاد وابن شهاب ، على أن ابن الهاد قد روى عن الزهري أحاديث غير هذا بغير واسطة ، منها ما تقدم في تفسير المائدة قال البخاري فيه « وقال يزيد بن الهاد عن الزهري » فذكره ووصله أحمد وغيره من طريق ابن الهاد عن الزهري بغير واسطة . وأما رواية الزبيدي فوصلها النسائي وابن حبان والطبراني في « مسند الشاميين » من طريق محمد بن حرب عنه لكن ليس فيه ذكر إيلياء أيضاً . وأما رواية عثمان بن عمر فوصلها

« تمام الرازى فى فوائده » من طريق إبراهيم بن المنذر عن عمر بن عثمان عن أبيه عن الزهرى به . وأما ما ذكره المزى فى « الأطراف » عن الحاكم أنه قال : أراد البخارى بقوله « تابعه ابن الهاد وعثمان بن عمر عن الزهرى » حديث ابن الهاد عن عبد الوهاب وحديث عثمان بن عمر بن فارس عن يونس كلاهما عن الزهرى . قلت : وليس كما زعم الحاكم وأقره المزى فى عثمان بن عمر ، فإنه ظن أنه عثمان بن عمر بن فارس الراوى عن يونس بن يزيد ، وليس به ، وإنما هو عثمان بن عمر بن موسى بن عبد الله بن عمر التيمى ، وليس لعثمان بن عمر بن فارس ولد اسمه عمر يروى عنه ، وإنما هو ولد التيمى كما ذكرته من « فوائده تمام » وهو مدنى ، وقد ذكر عثمان الدارمى أنه سأل يحيى بن معين عن عمر بن عثمان بن عمر المدنى عن أبيه عن الزهرى فقال : لا أعرفه ولا أعرف أباه . قلت : وقد عرفهما غيره ، وذكره الزبير بن بكار فى النسب عن عثمان المذكور فقال : إنه ولى قضاء المدينة فى زمن مروان بن محمد ، ثم ولى القضاء للمنصور ومات معه بالعراق وذكره ابن حبان فى الثقات ، وأكثر الدارقطنى من ذكره فى « العلل » عند ذكره للأحاديث التى تختلف رواياتها عن الزهرى ، وكثيرا ما ترجح روايته عن الزهرى ، والله أعلم .

**قوله ( هشام ) هو الدسنوائى .**

**قوله ( لا يحدثكم به غيرى )** كأن أنسا حدث به فى أواخر عمره فأطلق ذلك ، أو كان يعلم أنه لم يسمعه من النبى صلى الله عليه وسلم إلا من كان قد مات .

**قوله ( وتشرب الخمر )** فى رواية الكشميهنى « وشرب الخمر » بالإضافة ورواية الجماعة أولى للمشكلة .

**قوله ( حتى يكون لخمسين )** فى رواية الكشميهنى « حتى يكون خمسون امرأة قيمهن رجل واحد » وسبق شرح الحديث مستوفى فى كتاب العلم ، والمراد أن من أشراط الساعة كثرة شرب الخمر كسائر ما ذكر فى الحديث . الحديث الرابع حديث أنى هريرة « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن » وقع فى أكثر الروايات هنا « لا يزنى حين يزنى » بخذف الفاعل ، فقدّر بعض الشراح الرجل أو المؤمن أو الزانى ، وقد بينت هذه الرواية تعيين الاحتمال الثالث .

**قوله ( ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن )** قال ابن بطلال : هذا أشد ما ورد فى شرب الخمر ، وبه تعلق الخوارج فكفروا مرتكب الكبيرة عامدا عالما بالتحريم ، وحمل أهل السنة الإيمان هنا على الكامل ، لأن العاصى يصير أنقص حالا فى الإيمان ممن لا يعصى ، ويحتمل أن يكون المراد أن فاعل ذلك يقول أمره إلى ذهاب الإيمان ، كما وقع فى حديث عثمان الذى أوله « اجتنبوا الخمر فإنها أم الخبائث - وفيه - وإنها لا تجتمع هى والإيمان إلا وأوشك أحدهما أن يخرج صاحبه » أخرجه البيهقى مرفوعا وموقوفاً ، وصححه ابن حبان مرفوعا . قال ابن بطلال : وإنما أدخل البخارى هذه الأحاديث المشتملة على الوعيد الشديد فى هذا الباب ليكون عوضا عن حديث ابن عمر « كل مسكر حرام » وإنما لم يذكره فى هذا الباب لكونه روى موقوفا ، كذا قال ، وفيه نظر ، لأن فى الوعيد قدرا زائدا على مطلق التحريم ، وقد ذكر البخارى ما يؤدى معنى حديث ابن عمر كما سيأتى قريبا .

**قوله ( قال ابن شهاب )** هو موصول بالإسناد المذكور .

**قوله ( أن أبا بكر أخبره )** هو والد عبد الملك شيخ ابن شهاب فيه .



**قوله** ( ثم يقول كان أبو بكر ) هو ابن عبد الرحمن المذكور ، والمعنى أنه كان يزيد ذلك في حديث أنى هريرة ، وقد مضى بيان ذلك عند ذكر شرح الحديث في كتاب المظالم ، وبأنى مزيد لذلك في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى .

### باب الخمر من العنب وغيره

[٥٥٧٩] ٥٣٧٨- حدثني الحسن بن صباح قال نا محمد بن سابق قال نا مالك هو ابن مغول عن نافع عن ابن عمر : لقد حُرِّمَتِ الخمر وما بالمدينة منها شيء .

[٥٥٨٠] ٥٣٧٩- حدثنا أحمد بن يونس قال نا أبو شهاب عبد ربه بن نافع عن يونس عن ثابت البناني عن أنس قال : حُرِّمَتِ علينا الخمر حين حرمت ، وما نجدُ خمرَ الأعنابِ إلا قليلاً ، وعامة خمرنا البسرُ والتمر .

[٥٥٨١] ٥٣٨٠- حدثنا مسدد نا يحيى عن أبي حيان نا عامر عن ابن عمر : قامَ عمرُ على المنبرِ فقال : أما بعدُ ، نزلَ تحريمُ الخمرِ وهي من خمسة : العنب ، والتمر ، والعسل ، والحنطة ، والشعير . والخمرُ ما خامرَ العقل .

**قوله** ( باب الخمر من العنب وغيره ) كذا في شرح ابن بطلال ، ولم أر لفظ « وغيره » في شيء من نسخ الصحيح ولا المستخرجات ولا الشروح سواء . قال ابن المنير : غرض البخاري الرد على الكوفيين إذ فرقوا بين ماء العنب وغيره فلم يجرموا من غيره إلا القدر المسكر خاصة ، وزعموا أن الخمر ماء العنب خاصة ، قال : لكن في استدلاله بقول ابن عمر - يعني الذي أورده في الباب « حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء » على أن الأنبة التي كانت يومئذ تسمى خمرا نظر ، بل هو بأن يدل على أن الخمر من العنب خاصة أجدر ، لأنه قال : وما منها بالمدينة شيء - يعني الخمر - وقد كانت الأنبة من غير العنب موجودة حينئذ بالمدينة ، فدل على أن الأنبة ليست خمرا ، إلا أن يقال إن كلام ابن عمر يتنزل على جواب قول من قال لا خمر إلا من العنب ، فيقال : قد حرمت الخمر وما بالمدينة من خمر العنب شيء ، بل كان الموجود بها من الأشربة ما يصنع من البسر والتمر ونحو ذلك ، وفهم الصحابة من تحريم الخمر تحريم ذلك كله ، ولولا ذلك ما بادروا إلى إراقتها . قلت : ويحتمل أن يكون مراد البخاري بهذه الترجمة وما بعدها أن الخمر يطلق على ما يتخذ من عصير العنب ، ويطلق على نبيذ البسر والتمر ، ويطلق على ما يتخذ من العسل ، فعقد لكل واحد منها بابا ، ولم يرد حصر التسمية في العنب ، بدليل ما أورده بعده ، ويحتمل أن يريد بالترجمة الأولى الحقيقية وبما عداها المجاز ، والأول أظهر من تصرفه . وحاصله أنه أراد بيان الأشياء التي وردت فيها الأخبار على شرطه لما يتخذ منه الخمر ، فبدأ بالعنب لكونه المتفق عليه ، ثم أردفه بالبسر والتمر ، والحديث الذي أورده فيه عن أنس ظاهر في المراد جدا ، ثم ثلث بالعسل إشارة إلى أن ذلك لا يختص بالتمر والبسر ، ثم أتى بترجمة عامة لذلك وغيره وهي « الخمر ما خامر العقل » والله أعلم . وفيه إشارة إلى ضعف الحديث الذي جاء عن أنى هريرة مرفوعا « الخمر من هاتين الشجرتين : النخلة والعنب » أو أنه ليس المراد به الحصر فيهما ، والجمع على تحريمه عصير العنب إذا اشتد فإنه يحرم تناول قليله وكثيره بالاتفاق . وحكى ابن قتيبة عن قوم من مجان أهل الكلام أن النهي عنها للكرامة ، وهو قول مهجور لا يلتفت إلى قائله . وحكى أبو جعفر

النحاس عن قوم أن الحرام ما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه ليس بحرام ، قال : وهذا عظيم من القول يلزم منه القول بحل كل شيء اختلف في تحريمه ، ولو كان مستند الخلاف واحيا . ونقل الطحاوى في « اختلاف العلماء » عن أبى حنيفة : الخمر حرام قليلها وكثيرها ، والسكر من غيرها حرام وليس كتحريم الخمر ، والنبذ المطبوخ لا بأس به من أى شيء كان ، وإنما يحرم منه القدر الذى يسكر . وعن أبى يوسف : لا بأس بالنقيع من كل شيء وإن غلا إلا الزبيب والتمر ، قال : وكذا حكاه محمد عن أبى حنيفة . وعن محمد : ما أسكر كثيره فأحب إلى أن لا أشربه ولا أحرمه وقال الثورى : أكره نقيع التمر ونقيع الزبيب إذا غلى ، ونقيع العسل لا بأس به .

**قوله ( حدثنى الحسن بن صباح )** هو البزار آخره راء ، ومحمد بن سابق من شيوخ البخارى ، وقد يحدث عنه بواسطة كهذا .

**قوله ( حدثنا مالك هو ابن مغول )** كان شيخ البخارى حدث به فقال « حدثنا مالك » ولم ينسبه فنسبه هو لثلاثا يلتبس بمالك بن أنس ، وقد أخرج الإسماعيلى الحديث المذكور من طريق محمد بن إسحاق الصغاني عن محمد بن سابق فقال « عن مالك بن مغول » .

**قوله ( وما بالمدينة منها شيء )** يحتمل أن يكون ابن عمر نفى ذلك بمقتضى ما علم ، أو أراد المبالغة من أجل قلتها حينئذ بالمدينة فأطلق النفى ، كما يقال فلان ليس بشيء مبالغة ، ويؤيده قول أنس المذكور في الباب وما نجد خمر الإعناب إلا قليلا » ويحتمل أن يكون مراد ابن عمر وما بالمدينة منها شيء أى يعصر ، وقد تقدم في تفسير المائدة من وجه آخر عن ابن عمر قال « نزل تحريم الخمر وإن بالمدينة يومئذ خمسة أشربة ما فيها شراب العنب » وحمل على ما كان يصنع بها لا على ما يجلب إليها وأما قول عمر في ثالث أحاديث الباب « نزل تحريم الخمر وهى من خمسة » فمعناه أنها كانت حينئذ تصنع من الخمسة المذكورة في البلاد ، لا في خصوص المدينة كما سيأتى تقريره بعد بابين مع شرحه .

**قوله ( عن يونس )** هو ابن عبيد البصرى .

**قوله ( وعامة خمرنا البسر والتمر )** أى النبذ الذى يصير خمرًا كان أكثر ما يتخذ من البسر والتمر . قال الكرماني : قوله « البسر والتمر » مجاز عن الشراب الذى يصنع منهما ، وهو عكس « إلى أنى أعصر خمرًا » أو فيه حذف تقديره عامة أصل خمرنا أو مادته ، وسيأتى في الباب الذى بعده من وجه آخر عن أنس قال « إن الخمر حرمت والخمر يومئذ البسر » وتقرير الحذف فيه ظاهر وأخرج النسائى وصححه الحاكم من رواية محارب بن دثار عن جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « الزبيب والتمر هو الخمر » وسنده صحيح ، وظاهره الحصر لكن المراد المبالغة ، وهو بالنسبة إلى ما كان حينئذ بالمدينة موجودا كما تقرر في حديث أنس ، وقيل مراد أنس الرد على من خص اسم الخمر بما يتخذ من العنب ، وقيل مراده أن التحريم لا يختص بالخمر المتخذة من العنب بل يشركها في التحريم كل شراب مسكر ، وهذا أظهر والله أعلم .

**قوله ( يحيى )** هو ابن سعيد القطان ، وأبو حيان هو يحيى بن سعيد التيمى ، وعامر هو الشعبي .

**قوله ( قام عمر على المنبر فقال : أما بعد نزل تحريم الخمر )** ساقه من هذا الوجه مختصرا ، وسيأتى بعد قليل مطولا . قال ابن مالك : فيه جواز حذف الفاء في جواب « أما بعد » . قلت : لا حجة فيه ، لأن هذه رواية

مسدد هنا ، وسيأتي قريباً عن أحمد بن أبي رجاء عن يحيى القطان بلفظ « خطب عمر على المنبر فقال : إنه قد نزل تحريم الخمر » ليس فيه « أما بعد » وأخرجه الإسماعيلي هنا من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي عن يحيى بن سعيد القطان شيخ مسدد وفيه بلفظ « أما بعد فإن الخمر » فظهر أن حذف الفاء وإثباتها من تصرف الرواة . فإن الخمر « فظهر أن حذف الفاء وإثباتها من تصرف الرواة .

### باب نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر

[٥٥٨٢] ٥٣٨١- حدثنا إسماعيل بن عبد الله حدثني مالك بن أنس عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن

أنس بن مالك قال : كنت أسقي أبا عبيدة وأبا طلحة وأبي بن كعب من فضيخ زهو وتمر ، فجاءهم أت فقال : إن الخمر قد حرمت . فقال أبو طلحة : قم يا أنس فأهرقها ، فأهرقتها .

[٥٥٨٣] ٥٣٨٢- حدثنا مسدد نا معتمر عن أبيه : سمعت أنساً قال : كنت قائماً على الحى أسقيهم عمومتي

-وأنا أصغرهم- الفضيخ ، ف قيل : حرمت الخمر ، فقالوا : أكفئها . فكفأنا قلت لأنس : ما شرابهم ؟ قال : رطب وبسر . فقال أبو بكر بن أنس : وكانت خمرهم . فلم ينكر أنس .

وحدثني بعض أصحابي أنه سمع أنس بن مالك يقول : كانت خمرهم يومئذ .

[٥٥٨٤] ٥٣٨٣- حدثني محمد بن أبي بكر المقدمي نا يوسف أبو معشر البراء سمعت سعيد بن عبيد الله

حدثني بكر بن عبد الله أن أنس بن مالك حدثهم أن الخمر حرمت والخمر يومئذ البسر والتمر .

قوله ( باب نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر ) أى تصنع أو تتخذ ، وذكر فيه حديث أنس من رواية إسحاق بن أبي طلحة عنه أتم سياقاً من رواية ثابت عنه المقدمة في الباب قبله .

قوله ( كنت أسقي أبا عبيدة ) هو ابن الجراح ، ( وأبا طلحة ) هو زيد بن سهل زوج أم سليم أم أنس ، ( وأبي بن كعب ) ، كذا اقتصر في هذه الرواية على هؤلاء الثلاثة ، فأما أبو طلحة فلكون القصة كانت في منزله كما مضى في التفسير من طريق ثابت عن أنس « كنت ساق القوم في منزل أبي طلحة » وأما أبو عبيدة فلأن النبي صلى الله عليه وسلم أخى بينه وبين أبي طلحة كما أخرجه مسلم من وجه آخر عن أنس وأبي بن كعب فكان كبير الأنصار وعالمهم . ووقع في رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس في تفسير المائدة « إني لقائم أسقي أبا طلحة وفلانا وفلانا » كذا وقع بالإبهام ، وسمى في رواية مسلم منهم أبا أيوب ، وسيأتي بعد أبواب من رواية هشام عن قتادة عن أنس « إني كنت لأسقي أبا طلحة وأبا دجانة وسهيل بن بيضاء وأبو دجانة بضم الدال المهملة وتخفيف الجيم وبعد الألف نون اسمه سماك بن خرشة بمجمعتين بينهما راء مفتوحات ، ولمسلم من طريق سعيد عن قتادة نحوه وسمى فيهم معاذ بن جبل ، ولأحمد عن يحيى القطان عن حميد عن أنس « كنت أسقي أبا عبيدة وأبي بن كعب وسهيل بن بيضاء ونفرا من الصحابة عند أبي طلحة » ووقع عند عبد الرزاق عن معمر بن ثابت وقاتدة وغيرهما عن أنس أن القوم كانوا أحد عشر رجلاً ، وقد حصل من الطرق التي أوردتها تسمية سبعة منهم ، وأبهمهم في رواية سليمان التيمي عن أنس وهي في هذا الباب ولفظه « كنت قائماً على الحى أسقيهم عمومتي » وقوله عمومتي في موضع خفض على البدل من قوله « الحى » وأطلق عليهم عمومته لأنهم كانوا أسن منه ولأن أكثرهم من الأنصار . ومن المستغربات ما أورده ابن مردويه في تفسيره من طريق عيسى بن طهمان عن أنس أن أبا بكر وعمر

كانا فيهم ، وهو منكسر مع نظافة سنده ، وما أظنه إلا غلطا . وقد أخرج أبو نعيم في « الحلية » في ترجمة شعبة من حديث عائشة قالت « حرم أبو بكر الخمر على نفسه فلم يشربها في جاهلية ولا إسلام » ويحتمل إن كان محفوظا أن يكون أبو بكر وعمر زادا أبا طلحة في ذلك اليوم ولم يشربا معهم . ثم وجدت عند البزار من وجه آخر عن أنس قال « كنت ساقى القوم ، وكان في القوم رجل يقال له أبو بكر ، فلما شرب قال « تحبى بالسلامة أم بكر » الأبيات ، فدخل علينا رجل من المسلمين فقال : قد نزل تحريم الخمر الحديث . وأبو بكر هذا يقال له ابن شغوب ، فظن بعضهم أنه أبو بكر الصديق ، وليس كذلك ، لكن قرينه ذكر عمر تدل على عدم الغلط في وصف الصديق ، فحصلنا تسمية عشرة ، وقد قدمت في غزوة بدر من المغازى ترجمة أبى بكر بن شغوب المذكور . وفي « كتاب مكة للفاكهى » من طريق مرسل ما يشيد ذلك .

**قوله ( من فضيخ زهو وتمر )** أما الفضيخ فهو بقاء وضاد معجمتين وزن عظيم : اسم للبسر إذا شدخ ونبد ، وأما الزهو فبفتح الزاى وسكون الهاء بعدها واو : وهو البسر الذى يحمر أو يصفر قبل أن يترطب . وقد يطلق الفضيخ على خليط البسر والرطب ، كما يطلق على خليط البسر والتمر ، وكما يطلق على البسر وحده وعلى التمر وحده كما في الرواية التى آخر الباب . وعند أحمد من طريق قتادة عن أنس « وما خمرهم يومئذ إلا البسر والتمر مخلوطين » ووقع عند مسلم من طريق قتادة عن أنس « أسقيهم من مزادة فيها خليط بسر وتمر » .

**قوله ( فجاءهم آت )** لم أقف على اسمه ، ووقع في رواية حميد عن أنس عند أحمد بعد قوله « أسقيهم » : حتى « كاد الشراب يأخذ فيهم » ولابن مردويه « حتى أسرع فيهم » ولابن أبى عاصم « حتى مالت رعوهم ، فدخل داخل » ومضى في المظالم من طريق ثابت عن أنس « فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا فنادى « ولمسلم من هذا الوجه » فإذا مناد ينادى أن الخمر قد حرمت » وله من رواية سعيد عن قتادة عن أنس نحوه وزاد « فقال أبو طلحة : أخرج فانظر ما هذا الصوت » ومضى في التفسير من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس بلفظ « إذ جاء رجل فقال : هل بلغكم الخبر ؟ قالوا : وما ذاك ؟ قال : قد حرمت الخمر » وهذا الرجل يحتمل أن يكون هو المنادى ، ويحتمل أن يكون غيره سمع المنادى فدخل إليهم فأخبرهم . وقد أخرج ابن مردويه من طريق بكر بن عبد الله عن أنس قال « لما حرمت الخمر وحلف على أناس من أصحابى وهى بين أيديهم ، فضربت بها برجلي وقلت : نزل تحريم الخمر » فيحتمل أن يكون أنس خرج فاستخبر الرجل ، لكن أخرجه من وجه آخر أن الرجل قام على الباب فذكر لهم تحريمها ، ومن وجه آخر « أتانا فلان من عند نبينا فقال : قد حرمت الخمر ، قلنا : ما تقول ؟ فقال : سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن عنده أتيتكم »

**قوله ( فقال أبو طلحة : قم يا أنس ، فهرقها )** بفتح الهاء وكسر الراء وسكون القاف ، والأصل أرقها ، فأبدلت الهمزة هاء ، وكذا قوله « فهرقتها » وقد تستعمل هذه الكلمة بالهمزة والهاء معا وهو نادر ، وقد تقدم بسطه في الطهارة . ووقع في رواية ثابت عن أنس في التفسير بلفظ « فأرقها » ، ومن رواية عبد العزيز بن صهيب « فقالوا أرق هذه القلال يا أنس » وهو محمول على أن المخاطب له بذلك أبو طلحة ، ورضى الباقر بذلك فنسب الأمر بالإراقة إليهم جميعا . ووقع في الرواية الثانية في الباب « أكفئها » بكسر الفاء مهموز بمعنى أرقها ، وأصل الإكفاء الإمالة . ووقع في « باب إجازة خبر الواحد » من رواية أخرى عن مالك في هذا الحديث « قم إلى هذه الجرار فأكسرهما ، قال أنس : فقمتم إلى مهران لنا فضربت بها بأسفله حتى انكسرت » ، وهذا لا ينافي الروايات الأخرى ، بل يجمع بأنه أرقها وكسر أوانها ، أو أراق بعضها وكسر بعضها . وقد ذكر ابن عبد البر أن إسحاق بن أبى

طلحة تفرد عن أنس بذكر الكسر ، وأن ثابتا وعبد العزيز بن صهيب وحيدا وعدّ جماعة من الثقات رَوَوْا الحديث بتأمله عن أنس منهم من طوله ومنهم من اختصره ، فلم يذكرُوا إلا إراقتها . والمهراس بكسر الميم وسكون الهاء وآخره مهملة إناء يتخذ من صخر وينقر وقد يكون كبيرا كالحوض وقد يكون صغيرا بحيث يتأق الكسر به ، وكأنه لم يحضره ما يكسر به غيره ، أو كسر بآله المهراس التي يدق بها فيه كالهوان فأطلق اسمه عليها مجازا . ووقع في رواية حميد عن أنس عند أحمد « فوالله ما قالوا حتى ننظر ونسأل » وفي رواية عبد العزيز بن صهيب في التفسير « فوالله ما سألوا عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل » ووقع في المظالم « فجرت في سكك المدينة » أى طرقها ، وفيه إشارة إلى توارد من كانت عنده من المسلمين على إراقتها حتى جرت في الأزقة من كثرتها . قال القرطبي تمسك بهذه الزيادة بعد من قال إن الخمر المتخذة من غير العنب ليست نجسة لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن التخلي في الطرق ، فلو كانت نجسة ما أقرهم على إراقتها في الطرقات حتى تجرى . والجواب أن القصد بالإراقة كان لإشاعة تحريمها ، فإذا اشتهر ذلك كان أبلغ فتحتمل أخف المفسدين لحصول المصلحة العظيمة الحاصلة من الاشتهار ، ويحتمل أنها إنما أُرِيقت في الطرق المنحدرة بحيث تنصب إلى الأسرية والحشوش أو الأودية فتستهلك فيها ، ويؤيده ما أخرجه ابن مردويه من حديث جابر بسند جيد في قصة صب الخمر قال « فانصببت حتى استنقعت في بطن الوادي » والتمسك بهموم الأمر باجتنابها كاف في القول بنجاستها .

**قوله ( قلت لأنس )** القائل هو سليمان التيمي والد معتمر ، وقوله « فقال أبو بكر بن أنس : وكانت خمرهم » زاد مسلم من هذا الوجه « يومئذ » وقوله « فلم ينكر أنس » زاد مسلم « ذلك » والمعنى أن أبا بكر بن أنس كان حاضرا عند أنس لما حدثهم فكان أنسا حينئذ لم يحدثهم بهذه الزيادة إما نسيانا وإما اختصارا ، فذكره بها ابنه أبو بكر فأقره عليها ، وقد ثبت تحديث أنس بها كما سأذكره .

**قوله ( وحدثني بعض أصحابي )** القائل هو سليمان التيمي أيضا ، وهو موصول بالسند المذكور ، وقد أفرد مسلم هذه الطريق عن محمد بن عبد الأعلى عن معتمر بن سليمان عن أبيه قال « حدثني بعض من كان معي أنه سمع أنسا يقول : كان خمرهم يومئذ » فيحتمل أن يكون أنس حدث بها حينئذ فلم يسمعه سليمان ، أو حدث بها في مجلس آخر فحفظها عنه الرجل الذي حدث بها سليمان ، وهذا المبهم يحتمل أن يكون هو بكر بن عبد الله المزني ، فإن روايته في آخر الباب تومئ إلى ذلك . ويحتمل أن يكون قتادة ، فسيأتى بعد أبواب من طريقه عن أنس بلفظ « وإنا نعلها يومئذ الخمر » وهو من أقوى الحجج على أن الخمر اسم جنس لكل ما يسكر ، سواء كان من العنب أو من نقيع الزبيب أو التمر أو العسل أو غيرها . وأما دعوى بعضهم أن الخمر حقيقة في ماء العنب ، مجاز في غيره ، فإن سلم في اللغة لزم من قال به جواز استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ومجازه ، والكوفيون لا يقولون بذلك انتهى . وأما من حيث الشرع فالخمر حقيقة في الجميع ، لثبوت حديث « كل مسكر خمر » فمن زعم أنه جمع بين الحقيقة والمجاز في هذا اللفظ لزمه أن يجيزه ، وهذا مالا انفكاك لهم عنه .

**قوله ( حدثني يوسف )** هو ابن يزيد ، وهو أبو معشر البراء بالتشديد ، وهو مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، ويقال له أيضا القطان وشهرته بالبراء أكثر ، وكان يرى السهام ، وهو بصرى ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث ، وآخر سياقى في الطب وكلاهما في المتابعات ، وقد لينه ابن معين وأبو داود ، ووثقه المقدمي ، وسعيد بن عبيد الله بالتصغير اسم جده جبير بالجيم والموحدة مصغرا ابن حية بالمهملة وتشديد التحتانية وثقه أحمد وابن معين ، وقال الحاكم عن الدارقطني : ليس بالقوى ، وماله أيضا في البخارى سوى هذا الحديث ، وآخر تقدم في الجزية .

**قوله ( إن الخمر حرمت والخمر يومئذ البسر )** هكذا رواه أبو معشر مختصرا ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق

روح بن عباد عن سعيد بن عبيد الله بهذا السند مطولاً ولفظه عن أنس « نزل تحريم الخمر ، فدخلت على أناس من أصحابي وهي بين أيديهم فضربت بها برجلي فقلت : انطلقوا فقد نزل تحريم الخمر ، وشراهم يومئذ البسر والتمر » وهذا الفعل من أنس كأنه بعد أن خرج فسمع النداء بتحريم الخمر ، فرجع فأخبرهم . ووقع عند ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أنس « فأراقوا الشراب وتوضأ بعضي واغتسل بعض ، وأصابوا من طيب أم سليم وأتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فإذا هو يقرأ ﴿ إنما الخمر والميسر ﴾ الآية . واستدل بهذا الحديث على أن شرب الخمر كان مباحاً لا إلى نهاية ، ثم حرمت . وقيل كان المباح الشرب لا السكر المزيل للعقل ، وحكاه أبو نصر بن القشيري في تفسيره عن القفال ، ونازعه فيه . وبالغ النووي في « شرح مسلم » فقال : ما يقوله بعض من لا تحصيل عنده أن السكر لم يزل محرماً باطل لا أصل له ، وقد قال الله تعالى ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾ فإن مقتضاه وجود السكر حتى يصل إلى الحد المذكور ، ونها عن الصلاة في تلك الحالة لا في غيرها ، فدل على أن ذلك كان واقعاً . ويؤيده قصة حمزة والشارفين كما تقدم تقريره في مكانه . وعلى هذا فهل كانت مباحة بالأصل أو بالشرع ثم نسخت ؟ فيه قولان للعلماء ، والراجع الأول واستدل به على أن المتخذ من غير العنب يسمى خمراً ، وسيأتي البحث في ذلك قريباً في « باب ما جاء أن الخمر ما خامر العقل » وعلى أن السكر المتخذ من غير العنب يحرم شرب قليله كما يحرم شرب القليل من المتخذ من العنب إذا أسكر كثيره ، لأن الصحابة فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم ما يتخذ للسكر من جميع الأنواع ، ولم يستفصلوا . وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين . وخالف في ذلك الحنفية ومن قال بقولهم من الكوفيين فقالوا : يحرم المتخذ من العنب قليلاً كان أو كثيراً إلا إذا طبخ على تفصيل سيأتي بيانه في باب مفرد ، فإنه يحل وقد انعقد الإجماع على أن القليل من الخمر المتخذ من العنب يحرم قليله وكثيره ، وعلى أن العلة في تحريم قليله كونه يدعو إلى تناول كثيره ، فيلزم ذلك من فرق في الحكم بين المتخذ من العنب وبين المتخذ من غيرها فقال في المتخذ من العنب : يحرم القليل منه والكثير إلا إذا طبخ كما سيأتي بيانه ، وفي المتخذ من غيرها لا يحرم منه إلا القدر الذي يسكر وما دونه لا يحرم ، ففرقوا بينهما بدعوى المغايرة في الاسم مع اتحاد العلة فيهما ، فإنه كل ما قدر في المتخذ من العنب يقدر في المتخذ من غيرها ، قال القرطبي : وهذا من أرفع أنواع القياس لمساواة الفرع فيه للأصل في جميع أوصافه ، مع موافقته فيه لظواهر النصوص الصحيحة ، والله أعلم . قال الشافعي : قال لي بعض الناس الخمر حرام ، والسكر من كل شراب حرام ، ولا يحرم المسكر منه حتى يسكر ، ولا يجزئ شاربها . فقلت : كيف خالفت ما جاء به عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن عمر ثم عن علي ولم يقل أحد من الصحابة خلافه ؟ قال : وروينا عن عمر ، قلت : في سنده مجهول عنده فلا حجة فيه . قال البيهقي : أشار إلى رواية سعيد بن ذى لعدة أنه شرب من سطيحة لعمر فسكر فجلده عمر ، قال : إنما شربت من سطيحتك . قال . أضربك على السكر . وسعيد قال البخاري وغيره : لا يعرف . قال : وقال بعضهم سعيد بن ذى حدان ، وهو غلط ثم ذكر البيهقي الأحاديث التي جاءت في كسر النبيذ بالماء ، منها حديث همام بن الحارث عن عمر « أنه كان في سفر ، فأتى بنبيذ فشرب منه فقطب ، ثم قال : إن نبيذ الطائف له عرام — بضم المهملة وتخفيف الراء — ثم دعا بماء فصبه عليه ثم شرب » وسنده قوى ، وهو أصح شيء ورد في ذلك ، وليس نصاً في أنه بلغ حد الإسكار ، فلو كان بلغ حد الإسكار لم يكن صب الماء عليه مزيلاً لتحريمه ، وقد اعترف الطحاوي بذلك فقال : لو كان بلغ التحريم لكان لا يحل ، ولو ذهبت شدته بصب الماء ، فثبت أنه قبل أن يصب عليه الماء كان غير حرام . قلت : وإذا لم يبلغ حد الإسكار فلا خلاف في إباحتها شرب قليله وكثيره ، فدل على أن تقطيعه لأمر غير الإسكار . قال البيهقي : حمل هذه الأثرية على أنهم خشوا أن تتغير فتشتد ، فجوزوا صب الماء فيها ليمتنع الاشتداد ، أولى من حملها على أنها كانت بلغت حد الإسكار ، فكان صب الماء عليها لذلك ، لأن مزجها بالماء لا يمنع إسكارها إذا كانت قد بلغت حد الإسكار . ويحتمل أن يكون سبب صب الماء كون ذلك الشراب كان حمض ، ولهذا قطب عمر لما شربه ، فقد قال نافع : والله ما قطب عمر

وجهه لأجل الإسكار حين ذاقه ، ولكنه كان تخلل . وعن عتبة بن فرقد قال : كان النبيذ الذي شربه عمر قد تخلل ، قلت : وهذا الثاني أخرجه النسائي بسند صحيح ، وروى الأثرم عن الأوزاعي وعن العمري أن عمر إنما كسره بالماء لشدة حلاوته . قلت : ويمكن الحمل على حالتين : هذه لما لم يقطب حين ذاقه وأما عندما قطب فكان لحموضته . واحتج الطحاوي لمذهبهم أيضا بما أخرجه من طريق النخعي عن علقمة عن ابن مسعود في قوله « كل مسكر حرام » قال : هي الشربة التي تسكر . وتعقب بأنه ضعيف لأنه تفرد به حجاج بن أرطاة عن حماد ابن أبي سليمان عن النخعي وحجاج هو ضعيف ومدلس أيضا . قال البيهقي : ذكر هذا لعبد الله بن المبارك فقال : هذا باطل . وروى بسند له صحيح عن النخعي قال : إذا سكر من شراب لم يحل له أن يعود فيه أبدا . قلت : وهذا أيضا عند النسائي بسند صحيح ثم روى النسائي عن ابن المبارك قال : ما وجدت الرخصة فيه من وجه صحيح إلا عن النخعي من قوله ، وأخرج النسائي والأثرم من طريق خالد بن سعد عن أبي مسعود قال « عطش النبي صلى الله عليه وسلم وهو يطوف فأتى بنبيذ من السقاية فقطب ، فقيل : أحرام هو ؟ قال : لا هلي بذنوب من ماء زمزم ، فصب عليه وشرب » قال الأثرم : احتج به الكوفيون لمذهبهم ، ولا حجة فيه ، لأنهم متفقون على أن النبيذ إذا اشتد بغير طبع لا يحل شربه ، فإن زعموا أن الذي شربه النبي صلى الله عليه وسلم كان من هذا القبيل فقد نسبوا إليه أنه شرب المسكر ، ومعاذ الله من ذلك . وإن زعموا أنه قطب من حموضته لم يكن لهم فيه حجة ، لأن النقيع مالم يشتد فكثيره وقليله حلال بالاتفاق . قلت : وقد ضعف حديث أبي مسعود المذكور عند النسائي وأحمد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم ، لتفرد يحيى بن يمان برفعه وهو ضعيف . ثم روى النسائي عن ابن المبارك قال : ما وجدت الرخصة فيه من وجه صحيح إلا عن النخعي من قوله .

### باب الخمر من العسل ، وهو البتع

وقال معن : سألت مالكا عن الفقاع فقال : إذا لم يسكر فلا بأس . وقال ابن الداروردي : سألنا عنه فقالوا : لا يسكر لا بأس به .

[٥٥٨٥] ٥٣٨٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف أنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن البتع فقال : « كل شراب أسكر فهو حرام » .

[٥٥٨٦] ٥٣٨٥ - فأبو اليمان أنا شعيب عن الزهري أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع - وهو نبيذ العسل ، وكان أهل اليمن يشربونه - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل شراب أسكر فهو حرام » .

[٥٥٨٧] ٥٣٨٦ - وعن الزهري حدثني أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تنتبذوا في الدُّبَاء ولا في المَزَقَة » . وكان أبو هريرة يلحقُ معها الحنتم والنَّقير .

قوله ( باب الخمر من العسل وهو البتع ) بكسر الموحدة وسكون المثناة وقد تفتح وهي لغة يمانية . قوله ( وقال معن ) ابن عيسى ( سألت مالك بن أنس عن الفقاع ) بضم الفاء وتشديد القاف معروفاً ، قد يصنع من العسل وأكثر ما يصنع من الزبيب ، وحكمه حكم سائر الأنبذة مادام طريا يجوز شربه مالم يشتد . قوله ( فقال إذا لم يسكر فلا بأس به ) أي وإذا أسكر حرم كثيره وقليله .

قوله ( وقال ابن الداروردي ) هو عبد العزيز بن محمد ، وهذا من رواية معن بن عيسى عنه أيضا . قوله ( فقالوا لا يسكر لا بأس به ) لم أعرف الذين سألهم الداروردي عن ذلك ، لكن الظاهر أنهم فقهاء أهل المدينة في زمانه ، وهو قد شارك مالكا في لقاء أكثر مشايخه المدنيين ، والحكم في الفقاع ما أجابوه به ، لأنه

لا يسمى فقاعاً إلا إذا لم يشتمد . وهذا الأثر ذكره معن بن عيسى القزاز في « الموطأ » رواية عن مالك ، وقد وقع لنا بالإجازة . وغفل بعض الشراح فقال : إن معن بن عيسى من شيوخ البخارى فيكون له حكم الاتصال ، كذا قال والبخارى لم يلق معن بن عيسى لأنه مات بالمدينة والبخارى حينئذ ببخارى وعمره حينئذ أربع سنين ، وكأن البخارى أراد بذكر هذا الأثر في الترجمة أن المراد بتحريم قليل ما أسكر كثيره أن يكون الكثير في تلك الحالة مسكراً ، فلو كان الكثير في تلك الحالة لا يسكر لم يحرم قليله ولا كثيره ، كما لو عصر العنب وشربه في الحال . وسيأتى مزيد في بيان ذلك في « باب البازق » إن شاء الله تعالى .

**قوله ( سئل عن البتع )** زاد شعيب عن الزهرى وهو ثانى أحاديث الباب « وهو نبيذ العسل ، وكان أهل اليمن يشربونه » ومثله لأبى داود من طريق الزبيدى عن الزهرى ، وظاهره أن التفسير من كلام عائشة ، ويحتمل أن يكون من كلام من دونها . ووقع في رواية معمر عن الزهرى عند أحمد مثل رواية مالك ، لكن قال في آخره « والبتع نبيذ العسل » وهو أظهر في احتمال الإدراج . لأنه أكثر ما يقع في آخر الحديث . وقد أخرجه مسلم من طريق معمر لكن لم يسق لفظه ، ولم أقف على اسم السائل في حديث عائشة صريحاً ، لكننى أظنه أبا موسى الأشعرى ، فقد تقدم في المغازى من طريق سعيد بن أبى بردة عن أبيه « عن أبى موسى أن النبى صلى الله عليه وسلم بعثه إلى اليمن فسأله عن أشربة تصنع بها فقال : ما هى ؟ قال : البتع والمزر ، فقال : كل مسكر حرام . قلت لأبى بردة : ما البتع ؟ قال : نبيذ العسل وهو عند مسلم من وجه آخر عن سعيد بن أبى بردة بلفظ « فقلت يارسول الله أفنتا في شرابين كنا نصنعهما باليمن : البتع من العسل ينبذ حتى يشتمد ، والمزر من الشعير والذرة ينبذ حتى يشتمد ، قال : وكان النبى صلى الله عليه وسلم أعطى جوامع الكلم وخواتمه ، فقال : أنهى عن كل مسكر ، وفي رواية أبى داود التصريح بأن تفسير البتع مرفوع ولفظه « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب من العسل ، فقال : ذاك البتع ، قلت : ومن الشعير والذرة قال : ذاك المزر . ثم قال : أخبر قومك أن كل مسكر حرام ، وقد سأل أبو وهب الجيثانى عن شيء ما سأله أبو موسى ، فعند الشافعى وأبى داود من حديثه أنه سأل النبى صلى الله عليه وسلم عن المزر فأجاب بقوله « كل مسكر حرام » وهذه الرواية تفسير المراد بقوله في حديث الباب « كل شراب أسكر » وأنه لم يرد تخصيص التحريم بحالة الإسكار ، بل المراد أنه إذا كانت فيه صلاحية الإسكار حرم تناوله ولو لم يسكر المتناول بالقدر الذى تناوله منه . ويؤخذ من لفظ السؤال أنه وقع عن حكم جنس البتع لا عن القدر المسكر منه ، لأنه لو أراد السائل ذلك لقال : أخبرنى عما يحل منه وما يحرم ، وهذا هو المعهود من لسان العرب إذا سألوا عن الجنس قالوا : هل هذا نافع أو ضار ؟ مثلاً . وإذا سألوا عن القدر قالوا : كم يؤخذ منه ؟ وفي الحديث أن المفتى يجيب السائل بزيادة عما سأل عنه إذا كان ذلك مما يحتاج إليه السائل . وفيه تحريم كل مسكر سواء كان متخذاً من عصير العنب أو من غيره ، قال المازرى : أجمعوا على أن عصير العنب قبل أن يشتمد حلال ، وعلى أنه إذا اشتد وغلى وقذف بالزبد حرم قليله وكثيره ، ثم لو حصل له تخلل بنفسه حل بالإجماع أيضاً ، فوقع النظر في تبدل هذه الأحكام عند هذه المتخذات فأشعر ذلك بارتباط بعضها ببعض ، ودل على أن علة التحريم الإسكار فاقتضى ذلك أن كل شراب وجد فيه الإسكار حرم تناوله قليله وكثيره انتهى . وما ذكره استنباطاً ثبت التصريح به في بعض طرق الخبر ، فعند أبى داود والنسائى وصححه ابن حبان من حديث جابر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أسكر كثيرة فقليله حرام » وللنسائى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله ، وسنده إلى عمرو صحيح : ولأبى داود من حديث عائشة مرفوعاً « كل مسكر حرام ، وما أسكر منه الفرق فملء الكف منه حرام » ولابن حبان والطحاوى من حديث عامر بن سعد بن أبى وقاص عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « أنهاركم عن قليل ما أسكر كثيره » وقد اعترف الطحاوى بصحة هذه الأحاديث ، لكن قال : اختلفوا في



تأويل الحديث ، فقال بعضهم : أراد به جنس ما يسكر ، وقال بعضهم أراد به ما يقع السكر عنده ، ويؤيده أن القتال لا يسمى قاتلا حتى يقتل ، قال : ويدل له حديث ابن عباس رفعه « حرمت الخمر قليلا وكثيرا ، والسكر من كل شراب » . قلت : وهو حديث أخرجه النسائي ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف في وصله وانقطاعه وفي رفعه ووقفه ، وعلى تقدير صحته فقد رجح الإمام أحمد وغيره أن الرواية فيه بلفظ « والمسكر » بضم الميم وسكون السين لا « السكر » بضم ثم سكون أو بفتحتين ، وعلى تقدير ثبوتها فهو حديث فرد ولفظه محتمل ، فكيف يعارض عموم تلك الأحاديث مع صحتها وكثرتها ؟ وجاء أيضا عن علي عند الدارقطني وعن ابن عمر عند ابن إسحق والطبراني وعن خوات بن جبير عند الدارقطني والحاكم والطبراني وعن زيد بن ثابت عند الطبراني وفي أسانيدھا مقال ، لكنها تزيد الأحاديث التي قبلها قوة وشهرة . قال أبو المظفر بن السمعاني — وكان حنفيا فتحول شافعيًا — : ثبتت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحريم المسكر ، ثم ساق كثيرا منها ثم قال : والأخبار في ذلك كثيرة ولا مساع لأحد في العدول عنها والقول بخلافها ، فإنها حجج قاطعة . قال : وقد زل الكوفيون في هذا الباب ورووا أخبارا معلولة لا تعارض هذه الأخبار بحال ، ومن ظن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب مسكرا فقد دخل في أمر عظيم وباء بإثم كبير ، وإنما الذي شربه كان حلوا ولم يكن مسكرا . وقد روى ثمامة بن حزن القشيري أنه « سأل عائشة عن النبيذ فدعت جارية حبشية فقالت : سل هذه ، فإنها كانت تنبذ لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت الحبشية : كنت أنبذ له في سقاء من الليل وأوكؤه وأعلقه فإذا أصبح شرب منه » أخرجه مسلم . وروى الحسن البصري عن أمه عن عائشة نحوه ثم قال : فقياس النبيذ على الخمر بغلة الإسكار والاضطراب من أجل الأقيسة وأوضحها ، والمفاسد التي توجد في الخمر توجد في النبيذ ، ومن ذلك أن علة الإسكار في الخمر لكون قليله يدعو إلى كثيره موجودة في النبيذ ، لأن السكر مطلوب على العموم ، والنبيذ عندهم عند عدم الخمر يقوم مقام الخمر لأن حصول الفرح والطرب موجود في كل منهما ، وإن كان في النبيذ غلظ وكثرة وفي الخمر رقة وصفاء ، لكن الطبع يحتمل ذلك في النبيذ لحصول السكر كما تحتمل المرارة في الخمر لطلب السكر ، قال : وعلى الجملة فالنصوص المصرحة بتحريم كل مسكر قل أو كثر مغنية عن القياس والله أعلم . وقد قال عبد الله بن المبارك : لا يصح في حل النبيذ الذي يسكر كثيره عن الصحابة شيء ولا عن التابعين ، إلا عن إبراهيم النخعي ، قال : وقد ثبت حديث عائشة « كل شراب أسكر فهو حرام » وأما ما أخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي وائل : كنا ندخل على ابن مسعود فيسقيننا نبيذا شديدا ، ومن طريق علقمة : أكلت مع ابن مسعود فأتينا بنبيذ شديد نبذته سيرين فشربوا منه ، فالجواب عنه من ثلاثة أوجه : أحدها لو حمل على ظاهره لم يكن معارضا للأحاديث الثابتة في تحريم كل مسكر . ثانيها أنه ثبت عن ابن مسعود تحريم المسكر قليله وكثيره ، فإذا اختلف النقل عنه كان قوله الموافق لقول إخوانه من الصحابة مع موافقة الحديث المرفوع أولى . ثالثها يحتمل أن يكون المراد بالشدة شدة الخلاوة أو شدة الحموضة فلا يكون فيه حجة أصلا . وأسند أبو جعفر النحاس عن يحيى بن معين أن حديث عائشة « كل شراب أسكر فهو حرام » أصح شيء في الباب ، وفي هذا تعقب على من نقل عن ابن معين أنه قال : لا أصل له . وقد ذكر الزيلعي في « تخریج أحاديث الهداية » وهو من أكثرهم اطلاعا أنه لم يثبت في شيء من كتب الحديث نقل هذا عن ابن معين اهـ . وكيف يتأتى القول بتضعيفه مع وجود مخالفه الصحيحة ثم مع كثرة طرقه ، حتى قال الإمام أحمد : إنها جاءت عن عشرين صحابيا ، فأورد كثيرا منها في « كتاب الأشربة » المفرد ، فمنها ما تقدم ومنها حديث ابن عمر المتقدم ذكره أول الباب ، وحديث عمر بلفظ « كل مسكر حرام » عند أبي يعلى وفيه الإفریقی ، وحديث علي بلفظ « اجتنبوا ما أسكر » عند أحمد وهو حسن ، وحديث ابن مسعود عند ابن ماجه من طريق لين بلفظ عمر ، وأخرجه أحمد من وجه آخر لين أيضا

بلفظ على ، وحديث أنس أخرجه أحمد بسند صحيح بلفظ « ما أسكر فهو حرام » وحديث أبي سعيد أخرجه البزار بسند صحيح بلفظ عمر ، وحديث الأشج العصري أخرجه أبو يعلى كذلك بسند جيد وصححه ابن حبان ، وحديث ديلم الحميري أخرجه أبو داود بسند حسن في حديث فيه « قال هل يسكر ؟ قال : نعم ، قال : فاجتنبوه » وحديث ميمونة أخرجه أحمد بسند حسن بلفظ « وكل شراب أسكر فهو حرام » وحديث ابن عباس أخرجه أبو داود من طريق جيد بلفظ عمر ، والبزار من طريق لين بلفظ « واجتنبوا كل مسكر » وحديث قيس بن سعد أخرجه الطبراني بلفظ حديث ابن عمر ، وأخرجه أحمد من وجه آخر بلفظ حديث عمر ، وحديث النعمان بن بشير أخرجه أبو داود بسند حسن بلفظ « وإني أنهاكم عن كل مسكر » وحديث معاوية أخرجه ابن ماجه بسند حسن بلفظ عمر ، وحديث وائل بن حجر أخرجه ابن أبي عاصم ، وحديث قرة بن إياس المزني أخرجه البزار بلفظ عمر بسند لين ، وحديث عبد الله بن مغفل أخرجه أحمد بلفظ « اجتنبوا المسكر » وحديث أم سلمة أخرجه أبو داود بسند حسن بلفظ « نهى عن كل مسكر ومفتر » وحديث بريدة أخرجه مسلم في أثناء حديث ولفظه مثل لفظ عمر ، وحديث أبي هريرة أخرجه النسائي بسند حسن كذلك ، ذكر أحاديث هؤلاء الترمذي في الباب ، وفيه أيضا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند النسائي بلفظ عمر ، وعن زيد بن الخطاب أخرجه الطبراني بلفظ على « اجتنبوا كل مسكر » وعن الرسيم أخرجه أحمد بلفظ « اشربوا فيما شئتم ولا تشربوا مسكرا » وعن أبي بردة بن نيار أخرجه ابن أبي شيبة بنحو هذا اللفظ ، وعن طلق بن علي رواه ابن أبي شيبة بلفظ « يا أيها السائل عن المسكر لا تشربه ولا تسقه أحداً من المسلمين » وعن صحار العبدى أخرجه الطبراني بنحو هذا ، وعن أم حبيبة عند أحمد في « كتاب الأشربة » وعن الضحاک بن النعمان عند ابن أبي عاصم في الأشربة وكذا عنده عن خوات بن جبير ، فإذا انضمت هذه الأحاديث إلى حديث ابن عمر وأبي موسى وعائشة زادت عن ثلاثين صحابيا ، وأكثر الأحاديث عنهم جياذ ومضمونها أن المسكر لا يحل تناوله بل يجب اجتنابه والله أعلم . وقد رد أنس الاحتمال الذي جنح إليه الطحاوي فقال أحمد « حدثنا عبد الله بن إدريس سمعت المختار بن قلفل يقول : سألت أنسا فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزفت وقال : كل مسكر حرام . قال فقلت له : صدقت المسكر حرام ، فالشربة والشربتان على الطعام ؟ فقال : ما أسكر كثيره فقليله حرام وهذا سند صحيح على شرط مسلم والصحاحي أعرف بالمراد ممن تأخر بعده ، ولهذا قال عبد الله بن المبارك ما قال ، واستدل بمطلق قوله « كل مسكر حرام » على تحريم ما يسكر ولو لم يكن شرابا ، فيدخل في ذلك الحشيشة وغيرها ، وقد جزم النووي وغيره بأنها مسكرة ، وجزم آخرون بأنها مخدرة ، وهو مكابرة لأنها تحدث بالمشاهدة ما يحدث الخمر من الطرب والنشأة والمداومة عليها والانهماك فيها ، وعلى تقدير تسليم أنها ليست بمسكرة فقد ثبت في أبي داود النهي عن كل مسكر ومفتر وهو بالفاء ، والله أعلم .

**قوله ( وعن الزهري )** هو من رواية شعيب أيضاً عن الزهري ، وهو موصول بالإسناد المذكور . وقد أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » وأفرده عن أبي زرعة الدمشقي عن أبي اليمان شيخ البخاري به ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » عن الطبراني .

**قوله ( وكان أبو هريرة يلحق معهما الحنتم والنقيير )** القائل هذا هو الزهري ، وقع ذلك عند شعيب عنه مرسلًا ، وأخرجه مسلم والنسائي من طريق ابن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ « لاتنبذوا في الدباء ولا في المزفت » ثم يقول أبو هريرة واجتنبوا الحناتم ورفع كفه من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « نهى عن المزفت والحنتم والنقيير » ومثله لابن سعد من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي

سلمة عن أبي هريرة وزاد فيه « والدباء » وقد تقدم ضبط هذه الأشياء في شرح حديث وفد عبد القيس في أوائل الصحيح من كتاب الإيمان ، وأخرج مسلم من طريق زاذان قال « سألت ابن عمر عن الأوعية فقلت : أخبرناه بلغتكم وفسره لنا بلغتنا ، فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحنتمة وهي الجرة ، وعن الدباء وهي القرعة ، وعن النقيز وهي أصل النخلة تنقى نقرا ، وعن المزفت وهو المقير » ، وأخرج أبو داود الطيالسي وابن أبي عاصم والطبراني من حديث أبي بكرة قال « نهينا عن الدباء والنقيز والحنتم والمزفت ، فأما الدباء فإننا معشر ثقيف بالطائف كنا نأخذ الدباء فنحط فيها عناقيد العنب ثم ندفنها ثم نتركها حتى تهدر ثم تموت » وأما النقيز فإن أهل اليمامة كانوا ينقرون أصل النخلة فيشدخون فيه الرطب والبسر ثم يدعونه حتى يهدر ثم يموت ، وأما الحنتم فجزار جاءت تحمل إلينا فيها الخمر ، وأما المزفت فهي هذه الأوعية التي فيها هذا الزيت . وسيأتي بيان نسخ النهي عن الأوعية بعد ثلاثة أبواب إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) قال المهلب : وجه إدخال حديث أنس في النهي في الانتباز في الأوعية المذكورة في ترجمة الخمر من العسر أن العسر لا يكون مسكرا إلا بعد الانتباز ، والعسل قبل الانتباز مباح ، فأشار إلى اجتناب بعض ما ينتبذ فيه لكونه يسرع إليه الإسكار .

### باب مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْخَمْرَ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ مِنَ الشَّرَابِ

[٥٥٨٨] ٥٣٨٧ - حدثني أحمد بن أبي رجاء حدثني يحيى عن أبي حيان التيمي عن الشعبي عن ابن عمر قال : خطب عمر على منبر رسول الله صلى الله عليه فقال : إنه قد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء : العنب ، والتمر ، والحنطة ، والشعير ، والعسل . والخمر ما خامر العقل . وثلاث وددت أن رسول الله صلى الله عليه لم يفارقنا حتى يعهد إلينا عهداً : الجد ، والكاللة ، وأبواب من أبواب الربا . فقال : قلت : يا أبا عمرو ، فشيء يصنع بالسند من الرز؟ قال : ذاك لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه . أو قال : على عهد عمر . وقال حجاج عن حماد عن أبي حيان مكان ( العنب ) : ( الزبيب ) .

[٥٥٨٩] ٥٣٨٨ - حدثنا حفص بن عمر نا شعبة عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن ابن عمر عن عمر قال : الخمر تصنع من خمسة : من الزبيب ، والتمر ، والحنطة ، والشعير ، والعسل .

قوله ( باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب ) كذا قيده بالشراب ، وهو متفق عليه ، ولا يرد عليه أن غير الشراب ما يسكر لأن الكلام إنما هو في أنه هل يسمى خمر أم لا ؟

قوله ( حدثني أحمد بن أبي رجاء ) هو أبو الوليد الهروي واسم أبيه عبد الله بن أيوب ، ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وأبو حيان هو يحيى بن سعيد التيمي .

قوله ( عن الشعبي ) في رواية ابن علية عن أبي حيان « حدثنا الشعبي » أخرجه النسائي .

قوله ( خطب عمر ) في رواية ابن إدريس عن أبي حيان بسنده « سمعت عمر يخطب » وقد تقدمت في التفسير وزاد فيه « أيها الناس » .

قوله ( فقال إنه قد نزل ) زاد مسدد فيه عن القطان فيه « أما بعد » وقد تقدمت في أول الأشربة ، وعند البيهقي من وجه آخر عن مسدد « فحمد الله وأثنى عليه » .

**قوله ( نزل تحريم الخمر ، وهي من خمسة )** الجملة حالية أى نزل تحريم الخمر في حال كونها تصنع من خمسة ، ويجوز أن تكون استثنائية أو معطوفة على ما قبلها ، والمراد أن الخمر تصنع من هذه الأشياء لا أن ذلك يختص بوقت نزولها ، والأول أظهر لأنه وقع في رواية مسلم بلفظ « ألا وإن الخمر نزل تحريمها يوم نزل وهي من خمسة أشياء » نعم وقع في آخر الباب من وجه آخر « وإن الخمر تصنع من خمسة » .

**قوله ( من العنب الخ )** هذا الحديث أورده أصحاب المسانيد والأبواب في الأحاديث المرفوعة لأن له عندهم حكم الرفع لأنه خبر صحابي شهد التنزيل أخير عن سبب نزولها ، وقد خطب به عمر على المنبر بحضور كبار الصحابة وغيرهم فلم ينقل عن أحد منهم إنكاره ، وأراد عمر بنزول تحريم الخمر الآية المذكورة في أول كتاب الأشربة وهي آية المائدة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ﴾ إلى آخرها . فأراد عمر التنبيه على أن المراد بالخمر في هذه الآية ليس خاصا بالمتخذ من العنب بل يتناول المتخذ من غيرها ، ويوافقه حديث أنس الماضي فإنه يدل على أن الصحابة فهموا من تحريم الخمر تحريم كل مسكر سواء كان من العنب أم من غيرها ، وقد جاء هذا الذي قاله عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم صريحاً : فأخرج أصحاب السنن الأربعة وصححه ابن حبان من وجهين عن الشعبي « أن النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن الخمر من العصير والزبيب والتمر والحنطة والشعير والذرة ، وإنى أنهارم عن كل مسكر » لفظ أبي داود ، وكذا ابن حبان ، وزاد فيه أن النعمان خطب الناس بالكوفة . ولأبي داود من وجه آخر عن الشعبي عن النعمان بلفظ « إن من العنب خمراً ، وإن من التمر خمراً ، وإن من العسل خمراً ، وإن من البر خمراً وإن من الشعير خمراً ومن هذا الوجه أخرجهما أصحاب السنن ، والتي قبلها فيها الزبيب دون العسل ، ولأحمد من حديث أنس بسند صحيح عنه قال « الخمر من العنب والتمر والعسل » ولأحمد من حديث أنس بسند صحيح عنه قال « الخمر من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير والذرة » ، أخرجه أبو يعلى من هذا الوجه بلفظ « حرمت الخمر يوم حرمت وهي » فذكرها وزاد الذرة ، وأخرج الخلعى في فوائده من طريق بخلاف بن سائب عن أبيه رفعه مثل الرواية الثانية ، لكن ذكر الزبيب بدل الشعير ، وسنده لا بأس به ، ويوافق ذلك ما تقدم في التفسير من حديث ابن عمر : نزل تحريم الخمر وإن بالمدينة يومئذ خمسة أشربة ما فيها شراب العنب .

**قوله ( الذرة )** بضم المعجمة وتخفيف الراء من الحبوب معروفة ، وقد تقدم ذكرها في حديث أبي موسى في الباب قبله .

**قوله ( والخمر ما خامر العقل )** أى غطاه أو خالطه فلم يتركه على حاله وهو من مجاز التشبيه ، والعقل هو آلة التمييز فلذلك حرم ما غطاه أو غيره ، لأن بذلك يزول الإدراك الذى طلبه الله من عباده ليقوموا بحقوقه ، قال الكرماني : هذا تعريف بحسب اللغة ، وأما بحسب العرف فهو ما يخامر العقل من عصير العنب خاصة ، كذا قال ، وفيه نظر لأن عمر ليس في مقام تعريف اللغة بل هو في مقام تعريف الحكم الشرعى ، فكأنه قال : الخمر الذى وقع تحريمه في لسان الشرع هو ما خامر العقل . على أن عند أهل اللغة اختلافاً في ذلك كما قدمته ، ولو سلم أن الخمر في اللغة يختص بالمتخذ من العنب فالاعتبار بالحقيقة الشرعية وقد تواردت الأحاديث على أن المسكر من المتخذ من غير العنب يسمى خمراً ، والحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب » قال البيهقي : ليس المراد الحصر فيهما لأنه ثبت أن الخمر تتخذ من غيرها في حديث عمر وغيره ، وإنما فيه الإشارة إلى أن الخمر شرعاً لا تختص بالمتخذ من العنب ، قلت : وجعل الطحاوى هذه الأحاديث متعارضة ، وهي حديث أبي هريرة في أن الخمر من شيئين مع حديث عمر ومن وافقه أن الخمر تتخذ من غيرها ، وكذا حديث

ابن عمر «لقد حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء» وحديث أنس يعني المتقدم ذكره وبيان اختلاف ألفاظه منها «أن الخمر حرمت وشرابهم الفضيخ» وفي لفظه له «وإننا نعتها يومئذ خمرًا» وفي لفظ له «إن الخمر يوم حرمت البسر والتمر» قال فلما اختلف الصحابة في ذلك ووجدنا اتفاق الأمة على أن عصير العنب إذا اشتد وغلى وقذف بالزبد فهو خمر وأن مستحله كافر دل على أنهم لم يعملوا بحديث أبي هريرة، إذ لو عملوا به لكفروا مستحل نبذ التمر، فثبت أنه لم يدخل في الخمر غير المتخذ من عصير العنب اهـ. ولا يلزم من كونهم لم يكفروا مستحل نبذ التمر أن يمنعوا تسميته خمرًا فقد يشترك الشيئان في التسمية ويفترقان في بعض الأوصاف، مع أنه هو يوافق على أن حكم المسكر من نبذ التمر حكم قليل العنب في التحريم، فلم تبق المشاححة إلا في التسمية، والجمع بين حديث أبي هريرة وغيره يحمل حديث أبي هريرة على الغالب، أي أكثر ما يتخذ الخمر من العنب والتمر، ويحمل حديث عمر ومن وافقه على إرادة استيعاب ذكر ما عهد حينئذ أنه يتخذ منه الخمر، وأما قول ابن عمر فعلى إرادة تثبيت أن الخمر يطلق على مالا يتخذ من العنب، لأن نزول تحريم الخمر لم يصادف عند من خوطب بالتحريم حينئذ إلا ما يتخذ من غير العنب أو على إرادة المبالغة، فأطلق نفى وجودها بالمدينة وإن كانت موجودة فيها بقلية، فإن تلك القلة بالنسبة لكثرة المتخذ مما عداها كالعدم. وقد قال الراغب في «مفردات القرآن» سمي الخمر لكونه خامرًا للعقل أي ساترًا له، وهو عند بعض الناس اسم لكل مسكر وعند بعضهم للمتخذ من العنب خاصة، وعند بعضهم للمتخذ من العنب والتمر، وعند بعضهم لغير المطبوخ، فرجح أن كل شيء يستر العقل يسمى خمرًا حقيقة، وكذا قال أبو نصر بن القشيري في تفسيره: سميت الخمر خمرًا لسترها العقل أو لاختيارها. وكذا قال غير واحد من أهل اللغة منهم أبو حنيفة الدينوري وأبو نصر الجوهري، ونقل عن ابن الأعرابي قال: سميت الخمر لأنها تركت حتى اختمرت، واختارها تغير رائحتها. وقيل سميت بذلك لخامرتها العقل. نعم جزم ابن سيده في «المحكم» بأن الخمر حقيقة إنما هي للعنب، وغيرها من المسكرات يسمى خمرًا مجازًا. وقال صاحب «الفاوق» في حديث «إياكم والغيراء فإنها خمر العالم» هي نبذ الحيشة متخذة من الذرة سميت الغيراء لما فيها من الغيرة. وقوله «خمر العالم» أي هي مثل خمر العالم لا فرق بينها وبينها. قلت: وليس تأويله هذا بأولى من تأويل من قال: أراد أنها فعظم خمر العالم، وقال صاحب «الهداية» من الحنفية الخمر عندنا ما اعتصر من ماء العنب إذا اشتد، وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم، قال: وقيل هو اسم لكل مسكر لقوله صلى الله عليه وسلم «كل مسكر خمر» وقوله «الخمر من هاتين الشجرتين» ولأنه من مخامرة العقل وذلك موجود في كل مسكر، قال: ولنا إطباق أهل اللغة على تخصيص الخمر بالعنب، ولهذا اشتهر استعمالها فيه، ولأن تحريم الخمر قطعي وتحريم ما عدا المتخذ من العنب ظني، قال: وإنما سمي الخمر خمرًا لتخميره لاختامرة العقل، قال: ولا ينافي ذلك كون الاسم خاصًا فيه، كما في النجم فإنه مشتق من الظهور ثم هو خاص بالثرأيا اهـ. والجواب عن الحجة الأولى ثبوت النقل عن بعض أهل اللغة بأن غير المتخذ من العنب يسمى خمرًا. وقال الخطاطي: زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب، فيقال لهم: إن الصحابة الذين سموا غير المتخذ من العنب خمرًا عرب فصحاء، فلو لم يكن هذا الاسم صحيحًا لما أطلقوه. وقال ابن عبد البر: قال الكوفيون إن الخمر من العنب لقوله تعالى ﴿أعصر خمرًا﴾ قال: فدل على أن الخمر هو ما يعتصر لا ما ينتبذ، قال: ولا دليل فيه على الحصر. وقال أهل المدينة وسائر الحجازيين وأهل الحديث كلهم: كل مسكر خمر وحكمه حكم ما اتخذ من العنب، ومن الحجة لهم أن القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة وهم أهل اللسان أن كل شيء يسمى خمرًا يدخل في النهي فأراقوا المتخذ من التمر والرطب ولم يخصوا ذلك بالمتخذ من العنب. وعلى تقدير التسليم فإذا ثبت تسمية كل مسكر خمرًا من الشرع كان حقيقة شرعية وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية. وعن الثانية ما تقدم من أن اختلاف مشتركين في الحكم في الغلط لا يلزم منه

افتراقهما في التسمية ، كالزنا مثلاً فإنه يصدق على من وطئ أجنبية وعلى من وطئ امرأة جاره ، والثاني أغلظ من الأول ، وعلى من وطئ محرماً له وهو أغلظ ، واسم الزنا مع ذلك شامل الثلاثة ، وأيضاً فالأحكام الفرعية لا يشترط فيها الأدلة القطعية ، فلا يلزم من القطع بتحريم المتخذ من العنب ، وعدم القطع بتحريم المتخذ من غيره ، أن لا يكون حراماً بل يحكم بتحريمه إذا ثبت بطريق ظني تحريمه ، وكذا تسميته خمرًا والله أعلم . وعن الثالثة ثبوت النقل عن أعلم الناس بلسان العرب بما نفاه هو ، وكيف يستجيز أن يقول لا تخامرة العقل مع قول عمر بمحضر الصحابة « الخمر ما خامر العقل » كأن مستنده ما ادعاه من اتفاق أهل اللغة فيحمل قول عمر على المجاز ، لكن اختلف قول أهل اللغة في سبب تسمية الخمر خمرًا ، فقال أبو بكر بن الأنباري : سميت الخمر خمرًا لأنها تخامر العقل أى تخالطه ، قال : ومنه قولهم خامره الداء أى خالطه ، وقيل لأنها تخمر العقل أى تستره ، ومنه الحديث الآتى قريباً « خمروا أنفسكم » ومنه خمار المرأة لأنه يستر وجهها ، وهذا أخص من التفسير الأول لأنه لا يلزم من المخالطة التغطية ، وقيل سميت خمرًا لأنها تخمر حتى تدرك كما يقال خمرت العجين فتخمّر أى تركته حتى أدرك ، ومنه خمرت الرأى أى تركته حتى ظهر وتحرر ، وقيل سميت خمرًا لأنها تغطي حتى تغلى ، ومنه حديث المختار بن فلفل « قلت لأنس : الخمر من العنب أو من غيرها ؟ قال ما خمرت من ذلك فهو الخمر » أخرجه ابن أبى شيبة بسند صحيح ، ولا مانع من صحة هذه الأقوال كلها لثبوتها عن أهل اللغة وأهل المعرفة باللسان ، قال ابن عبد البر : الأوجه كلها موجودة في الخمرة لأنها تركت حتى أدركت وسكنت ، فإذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطي . وقال القرطبي : الأحاديث الواردة عن أنس وغيره — على صحتها وكثرتها — تبطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا يكون إلا من العنب وما كان من غيره لا يسمى خمرًا ولا يتناول اسم الخمر ، وهو قول مخالف للغة العرب ولللسنة الصحيحة وللصحابة ، لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر ، ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره ، بل سوا بينهما وحرّموا كل ما يسكر نوعه ولم يتوقفوا ولا استفصلوا ، ولم يشكل عليهم شيء من ذلك بل بادروا إلى إلتلاف ما كان من غير عصير العنب ، وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإراقة حتى يستكشفوا ويستفصلوا ويتحققوا التحريم لما كان تقرر عندهم من النهي عن إضاعة المال ، فلما لم يفعلوا ذلك وبادروا إلى الإلتلاف علمنا أنهم فهموا التحريم نصاً ، فصار القائل بالتفريق سالكا غير سبيلهم ، ثم انضاف إلى ذلك خطبة عمر بما يوافق ذلك ، وهو ممن جعل الله الحق على لسانه وقلبه ، وسمعه الصحابة وغيرهم فلم ينقل عن أحد منهم إنكار ذلك . وإذا ثبت أن كل ذلك يسمى خمرًا لزم تحريم قليله وكثيره . وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة في ذلك . ثم ذكرها قال : وأما الأحاديث عن الصحابة التي تمسك بها المخالف فلا يصح منها شيء على ما قال عبد الله بن المبارك وأحمد وغيرهم ، وعلى تقدير ثبوت شيء منها فهو محمول على نقيع الزبيب أو التمر من قبل أن يدخل حد الإسكار جمعا بين الأحاديث . قلت : ويؤيده ثبوت مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتى في باب نقيع التمر ، ولأفريق في الحل بينه وبين عصير العنب أول ما يعصر ، وإنما الخلاف فيما اشتد منهما هل يفترق الحكم فيه أو لا ؟ وقد ذهب بعض الشافعية إلى موافقة الكوفيين في دعواهم أن اسم الخمر خاص بما يتخذ من العنب مع مخالفتهم له في تفرقتهم في الحكم وقولهم بتحريم قليل ما أسكر كثيره من كل شراب ، فقال الرافعي : ذهب أكثر الشافعية إلى أن الخمر حقيقة فيما يتخذ من العنب مجاز في غيره ، وخالفه ابن الرفعة فنقل عن المزني وابن أبى هريرة وأكثر الأصحاب أن الجميع يسمى خمرًا حقيقة ، قال : ومن نقله عن أكثر الأصحاب القاضي أبو الطيب والرويات ، وأشار ابن الرفعة إلى أن النقل الذي عزاه الرافعي للأكثر لم يجد نقله عن الأكثر إلا في كلام الرافعي ولم يتعبه النووي في « الروضة » ، لكن كلامه في « شرح مسلم » يوافقه وفي « تهذيب الأسماء » مخالفة وقد نقل ابن المنذر عن الشافعي ما يوافق ما نقلوا عن المزني فقال : قال إن الخمر من العنب ومن غير العنب عمر وعلى وسعيد وابن عمر وأبو موسى وأبو هريرة وابن عباس وعائشة ، ومن التابعين سعيد بن المسيب وعروة والحسن وسعيد بن جبيرة

وآخرون ، وهو قول مالك والأوزاعي والثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق وعامة أهل الحديث ، ويمكن الجمع بأن من أطلق على غير المتخذ من العنب حقيقة يكون أراد الحقيقة الشرعية ، ومن نفى أراد الحقيقة اللغوية . وقد أجاب بهذا ابن عبد البر وقال : إن الحكم إنما يتعلق بالاسم الشرعي دون اللغوي والله أعلم . وقد قدمت في « باب نزول تحريم الخمر » ، وهو من البسر » إلزام من قال يقول أهل الكوفة إن الخمر حقيقة في ماء العنب مجازاً في غيره أنه يلزمهم أن يجوزوا إطلاق اللفظ الواحد على حقيقته ومجازه ، لأن الصحابة لما بلغهم تحريم الخمر أراقوا كل ما كان يطلق عليه لفظ الخمر حقيقة ومجازاً ، وإذا لم يجوزوا ذلك صح أن الكل خمر حقيقة ولا انفكاك عن ذلك ، وعلى تقدير إرخاء العنان والتسليم أن الخمر حقيقة في ماء العنب خاصة فإنما ذلك من حيث الحقيقة اللغوية ، فاما من حيث الحقيقة الشرعية فالكل خمر حقيقة لحديث « كل مسكر خمر » فكل ما اشتد كان خمرًا ، وكل خمر يحرم قليله وكثيره ، وهذا يخالف قولهم وبالله التوفيق

قوله . ( وثلاث ) هي صفة موصوف أى أمور أو أحكام .

قوله ( وددت ) أى تمنيت ، وإنما تمنى ذلك لأنه أبعد من محذور الاجتهاد وهو الخطأ فيه ، فثبت على تقدير وقوعه ، ولو كان مأجوراً عليه فإنه يفوته بذلك الأجر الثانى ، والعمل بالنص إصابة محضة .

قوله ( لم يفارقنا حتى يعهد إلينا عهداً ) فى رواية مسلم « عهداً ينتهى إليه » ، وهذا يدل على أنه لم يكن عنده عن النبى صلى الله عليه وسلم نص فيها ، ويشعر بأنه كان عنده عن النبى صلى الله عليه وسلم فيما أخبر به عن الخمر ما لم يحتج معه إلى شئ غير حتى خطب بذلك جازماً به .

قوله ( الجدد والكلالة وأبواب من أبواب الربا ) أما الجدد فالمراد قدر ما يرث ، لأن الصحابة اختلفوا فى ذلك اختلافاً كثيراً ، فسيأتى فى كتاب الفرائض عن عمر أنه قضى فيه بقضايا مختلفة وأما الكلالة بفتح الكاف وتخفيف اللام فسيأتى بيانها أيضاً فى كتاب الفرائض . وأما أبواب الربا فلعله يشير إلى ربا الفضل لأن ربا النسيئة متفق عليه بين الصحابة ، وسياق عمر يدل على أنه كان عنده نص فى بعض من أبواب الربا دون بعض ، فلهذا تمنى معرفة البقية .

قوله ( قلت يا أبا عمرو ) القائل هو أبو حيان التميمي ، وأبو عمرو هو كنية الشعبي .

قوله ( فشئ يصنع بالسند من الأرز ) زاد الإسماعيلي فى روايته « يقال له السادية ، يدعى الجاهل فيشرب منها شربة فتضرعه » . قلت : وهذا الاسم لم يذكره صاحب « النهاية » لا فى السين المهملة ولا فى الشين المعجمة ، ولا رأيت فى « صحاح الجوهري » وما عرفت ضبطه إلى الآن ، ولعله فارسى ، فإن كان عربياً فلعله الشاذبة بشين وذال معجمتين ثم موحدة ، قال فى « الصحاح » : الشاذب المنتحى عن وطنه ، فلعل الشاذبة تأنيثه ، وسميت الخمر بذلك لكونها إذا خالطت العقل تنحت به عن وطنه .

قوله ( ذاك لم يكن على عهد النبى صلى الله عليه وسلم ) أى اتخاذاً الخمر من الأرز لم يكن على العهد النبوى ، وفى رواية الإسماعيلي « لم يكن هذا على عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، ولو كان لنهى عنه ، ألا ترى أنه قد عم الأشرية كلها فقال : الخمر ما خامر العقل » قال الإسماعيلي : هذا الكلام الأخير فيه دلالة على أن قوله « الخمر ما خامر العقل » من كلام النبى صلى الله عليه وسلم . وقال الخطائى : إنما عد عمر الخمسة المذكورة لاشتهار أسمائها فى زمانه ، ولم تكن كلها توجد بالمدينة الوجود العام ، فإن الخنطة كانت بها عزيزة ، وكذا العسل بل كان أعز ، فقد عمر ما عرف فيها ، وجعل ما فى معناها مما يتخذ من الأرز وغيره خمرًا إن كان مما يخامر العقل ، وفى ذلك دليل على جواز إحداث الاسم بالقياس وأخذه من طريق الاشتقاق ، كذا قال ، ورد ذلك ابن العربى فى الجواب

من زعم أن قوله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر خمر » معناه مثل الخمر ، لأن حذف مثل ذلك مسموع شائع ، قال : بل الأصل عدم التقدير ، ولا يصار إلى التقدير إلا إلى الحاجة ، فإن قيل احتجنا إليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبعث ليبيان الأسماء قلنا : بل بيان الأسماء من جملة الأحكام لمن لا يعلمها . ولا سيما ليقطع تعلق القصد بها . قال : وأيضا لو لم يكن الفضيخ خمرًا ونادى المتأذى حرم الخمر لم يبادروا إلى إراقته ولم يفهموا أنها داخلة في مسمى الخمر ، وهم الفصح اللسان فإن قيل هذا إثبات اسم بقياس ، قلنا : إنما هو إثبات اللغة عن أهلها ، فإن الصحابة عرب فصحاء فهموا من الشرع ما فهموه من اللغة ومن اللغة ما فهموه من الشرع . وذكر ابن حزم أن بعض الكوفيين احتج بما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عمر بسند جيد قال « أما الخمر فحرام لا سبيل إليها ، وأما ما عداها من الأشربة فكل مسكر حرام » قال وجوابه أنه ثبت عن ابن عمر أنه قال « كل مسكر خمر » فلا يلزم من تسمية المتخذ من العنب خمرًا انحصار اسم الخمر فيه ، وكذا احتجوا بحديث ابن عمر أيضا « حرم الخمر وما بالمدينة منها شيء » مراده المتخذ من العنب ، ولم يرد أن غيرها لا يسمى خمرًا ، بدليل حديثه الآخر « نزل تحريم الخمر وإن بالمدينة خمسة أشربة كلها تدعى الخمر ما فيها خمر العنب » . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم ذكر الأحكام على المنبر لتشتهر بين السامعين ، وذكر ما بعد فيها ، والتنبيه بالنداء ، والتنبيه على شرف العقل وفضله ، وتمنى الخير ، وتمنى البيان للأحكام ، وعدم الاستثناء .

**قوله ( وقال حجاج )** هو ابن منهل ، وحامد هو ابن سلمة .

**قوله ( عن أبي حيان مكان العنب الزبيب )** يعني أن حماد بن سلمة روى هذا الحديث عن أبي حيان بهذا السند والمتن فذكر الزبيب بدل العنب ، وهذا التعليق وصله على بن عبد العزيز البغوي في مسنده عن حجاج بن منهل كذلك وليس فيه سؤال أبي حيان الأخير وجواب الشعبي ، وكذلك أخرجه ابن أبي خيثمة عن موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة ، ووقع عند مسلم أيضا من رواية على بن مسهر ومن رواية عيسى بن يونس كلاهما عن أبي حيان الزبيب بدل العنب كما قال حماد بن سلمة ، قال البيهقي : وكذلك قال الثوري عن أبي حيان . قلت : وكذلك أخرجه النسائي من طريق محمد بن قيس عن الشعبي ، والله أعلم

**باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه**

[٥٥٩٠] ٥٣٨٩- وقال هشام بن عمار نا صدقة بن خالد نا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر نا عطية بن قيس الكلبي حدثني عبد الرحمن بن غنم الأشعري حدثني أبو عامر - أو أبو مالك - الأشعري والله ما كذبني سمع النبي صلى الله عليه يقول : « ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف ، ولينزلن أقوام إلى جنب علم تروح عليهم بسارحة لهم ، يأتيهم حاجة فيقولوا : ارجع إلينا غدا فيبيئتهم الله ، ويضع العلم ، ويمسح آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة » .

**قوله ( باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه )** قال الكرماني : ذكره باعتبار الشراب ، وإلا فالخمر مؤنث سماعي . قلت : بل فيه لغة بالتذكير ، قال الكرماني : وفي بعض الروايات تسميتها بغير اسمها . وذكر ابن التين عن الداودي قال : كأنه يريد بالأمة من يتسمى بهم ويستحل مالا يحل لهم ، فهو كافر إن أظهر ذلك ، ومنافق إن أسره ، أو من يرتكب المحارم مجاهرة واستخفا ففهم يقارب الكفر وإن تسمى بالإسلام ، لأن الله لا يخسف بمن تعود عليه رحمته في المعاد . كذا قال ، وفيه نظر يأتي توجيهه . وقال ابن المنير : الترجمة مطابقة للحديث إلا في قوله « ويسميه بغير اسمه » فكأنه قنع بالاستدلال له بقوله في الحديث « من أمتي » لأن من كان



من الأمة المحمدية يبعد أن يستحل الخمر بغير تأويل ، إذ لو كان عنادا ومكابرة لكان خارجاً عن الأمة ، لأن تحريم الخمر قد علم بالضرورة قال : وقد ورد في غير هذا الطريق التصريح بمقتضى الترجمة ، لكن لم يوافق شرطه فافتنع بما في الرواية التي ساقها من الإشارة . قلت : الرواية التي أشار إليها أخرجه أبو داود من طريق مالك بن أنس عن أبي مالك الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم « ليس بين ناس الخمر يسمونها بغير اسمها » وصححه ابن حبان ، وله شواهد كثيرة : منها لابن ماجه من حديث ابن محرز عن ثابت بن السمط عن عبادة بن الصامت رفعه « يشرب ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها » ورواه أحمد بلفظ « ليستحلن طائفة من أمتي الخمر » وسنده جيد ، ولكن أخرجه النسائي من وجه آخر عن ابن محرز فقال « عن رجل من الصحابة » ولابن ماجه أيضاً من حديث خالد ابن معدان عن أبي أمامة رفعه « لا تذهب الأيام والليالي حتى تشرب طائفة من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها » والدرامي بسند لين من طريق القاسم عن عائشة « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن أول ما يكفأ للإسلام كما يكفأ الإناء كفاء الخمر ، قيل : وكيف ذاك يا رسول الله ؟ قال : يسمونها بغير اسمها فيستحلونها » وأخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن عائشة ، ولابن وهب من طريق سعيد بن أبي هلال عن محمد بن عبد الله « أن أبا مسلم الخولاني حج فدخل على عائشة فجعلت تسأله عن الشام وعن بردها فقال : يا أم المؤمنين إنهم يشربون شرباً لهم يقال له الطلاء ، فقالت : صدق رسول الله وبلغ حتى سمعته يقول : إن ناساً من أمتي يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها » وأخرجه البيهقي . قال أبو عبيد : جاءت في الخمر آثار كثيرة بأسماء مختلفة فذكر منها السكر بفتحين قال : وهو نقيع التمر إذا غلى بغير طبخ ، والجمعة بكسر الجيم وتخفيف العين نبذ الشعر ، والسكركة خمر الحبشة من الذرة — إلى أن قال — وهذه الأشربة المسماة كلها عندي كناية عن الخمر ، وهي داخلة في قوله صلى الله عليه وسلم « يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها » ، ويؤيد ذلك قول عمر « الخمر ما خامر العقل » .

قوله ( وقال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد ) هكذا في جميع النسخ من الصحيح من جميع الروايات مع تنوعها عن الفربري ، وكذا من رواية النسفي وحامد بن شاکر ، وذهل الزركشي في توضيحه فقال : معظم الرواة يذكرون هذا الحديث في البخاري معلقاً ، وقد أسنده أبو ذر عن شيوخه فقال « قال البخاري : حدثنا الحسين بن إدريس حدثنا هشام بن عمار » قال : فعلى هذا يكون الحديث صحيحاً على شرط البخاري . وبذلك يرد على ابن حزم دعواه الانقطاع اهـ . وهذا الذي قاله خطأ نشأ عن عدم تأمل ، وذلك أن القائل « حدثنا الحسين بن إدريس » هو العباس بن الفضل شيخ أبي ذر لا البخاري ، ثم هو الحسين بضم أوله وزيادة التحتانية الساكنة وهو الهروي لقبه خرم بضم المعجمة وتشديد الراء ، وهو من المكثرين ، وإنما الذي وقع في رواية أبي ذر من الفائدة أنه استخرج هذا الحديث من رواية نفسه من غير طريق البخاري إلى هشام ، على عادة الحفاظ إذا وقع لهم الحديث عالياً عن الطريق التي في الكتاب المروي لهم يوردونها عالية عقب الرواية النازلة ، وكذلك إذا وقع في بعض أسانيد الكتاب المروي خلل ما من انقطاع أو غيره وكان عندهم من وجه آخر سالماً أوردوه ، فجرى أبو ذر على هذه الطريقة ، فروى الحديث عن شيوخه الثلاثة عن الفربري عن البخاري قال « وقال هشام بن عمار » ولما فرغ من سياقه قال أبو ذر : « حدثنا أبو منصور الفضل بن العباس النضوي حدثنا الحسين بن إدريس حدثنا هشام بن عمار به » وأما دعوى ابن حزم التي أشار إليها فقد سبقه إليها ابن الصلاح في « علوم الحديث » فقال : التعليق في أحاديث من صحيح البخاري قطع إسنادها ، وصورتها صورة الانقطاع وليس حكمه حكمه ولا خارجاً — ما وجد ذلك فيه من قبيل الصحيح — إلى قبيل الضعيف ، ولا التفات إلى أبي محمد بن حزم الظاهري الحافظ في رد ما أخرجه البخاري من حديث أبي عامر وأبي مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليكون في أمتي أقوام يستحلون الحرير والخمر والمعازف » الحديث من جهة أن البخاري أوردته قائلاً « قال هشام بن عمار » وساقه

بإسناده ، فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخارى وهشام وجعله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف ، وأخطأ في ذلك من وجوه ، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح ، والبخارى قد يفعل مثل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مسنداً متصلاً ، وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التى لا يصحها خلل الانقطاع اهـ . ولفظ ابن حزم في « المحلى » : ولم يتصل ما بين البخارى وصدقة بن خالد . وحكى ابن الصلاح في موضع آخر أن الذى يقول البخارى فيه قال فلان ويسمى شيخاً من شيوخه يكون من قبيل الإسناد المعنعن ، وحكى عن بعض الحفاظ أنه يفعل ذلك فيما يتحملة عن شيخه مذاكرة ، وعن بعضهم أنه فيما يرويه منأولة . وقد تعقب شيخنا الحافظ أبو الفضل كلام ابن الصلاح بأنه وجد في الصحيح عدة أحاديث يروها البخارى عن بعض شيوخه قائلًا قال فلان ويوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبين ذلك الشيخ . قلت : الذى يورده البخارى من ذلك على أنحاء : منها ما يصرح فيه بالسماع عن ذلك الشيخ بعينه إما في نفس الصحيح وإما خارجه ، والسبب في الأول إما أن يكون أعاده في عدة أبواب وضاق عليه مخرجه فتصرف فيه حتى لا يعيده على صورة واحدة في مكانين ، وفي الثانى أن لا يكون على شرطه إما لقصور في بعض رواته وإما لكونه موقوفاً ، ومنها ما يورده بواسطة عن ذلك الشيخ والسبب فيه كالأول ، لكنه في غالب هذا لا يكون مكثراً عن ذلك الشيخ ، ومنها ما لا يورده في مكان آخر من الصحيح مثل حديث الباب ، فهذا بما كان أشكل أمره على ، والذى يظهر لى الآن أنه لقصور في سياقه ، وهو هنا تردد هشام في اسم الصحابى ، وسيأتى من كلامه ما يشير إلى ذلك حيث يقول : إن المحفوظ أنه عن عبد الرحمن بن غنم عن أبى مالك ، وساقه في « التاريخ » من رواية مالك بن أبى مريم عن عبد الرحمن بن غنم كذلك ، وقد أشار المهلب إلى شيء من ذلك . وأما كونه سمعه من هشام بلا واسطة وبواسطة فلا أثر له ، لأنه لا يجزم إلا بما يصلح للقبول ، ولا سيما حيث يسوقه مساق الاحتجاج . وأما قول ابن الصلاح إن الذى يورده بصيغة « قال » حكمه حكم الإسناد المعنعن ، والعننة من غير المدلس محمولة على الاتصال ، وليس البخارى مدلساً ، فيكون متصلاً ، فهو بحث وافقه عليه ابن منده والتزمه فقال : أخرج البخارى « قال » وهو تدليس ، وتعقبه شيخنا بأن أحداً لم يصف البخارى بالتدليس ، والذى يظهر لى أن مراد ابن منده أن صورته صورة التدليس لأنه يورده بالصيغة المحتملة ويوجد بينه وبينه واسطة وهذا هو التدليس بعينه ، لكن الشأن في تسليم أن هذه الصيغة من غير المدلس لها حكم العننة فقد قال الخطيب : وهو المرجوع إليه في الفن أن « قال » لا تحمل على السماع إلا ممن عرف من عاداته أنه يأتى بها في موضع السماع ، مثل حجاج بن محمد الأعور ، فعلى هذا ففارقت العننة فلا تعطى حكمها ولا يترتب عليه أثرها من التدليس ولا سيما ممن عرف من عاداته أن يوردها لغرض غير التدليس ، وقد تقرر عند الحفاظ أن الذى يأتى به البخارى من التعاليق كلها بصيغة الجزم يكون صحيحاً إلى من علق عنه ولو لم يكن من شيوخه ، لكن إذا وجد الحديث المعلق من رواية بعض الحفاظ موصولاً إلى من علقه بشرط الصحة أزال الأشكال ، ولهذا عنيت في ابتداء الأمر بهذا النوع وصنفت كتاب « تعليق التعليق » . وقد ذكر شيخنا في شرح الترمذى وفي كلامه على علوم الحديث أن حديث هشام بن عمار جاء عنه موصولاً في « مستخرج الإسماعيلي » قال حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا هشام ابن عمار ، وأخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » فقال حدثنا محمد بن يزيد بن عبد الصمد حدثنا هشام بن عمار ، قال وأخرجه أبو داود في سننه فقال حدثنا عبد الوهاب بن نجدة حدثنا بشر بن بكر حدثنا عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر بسنده انتهى . ونبيه فيه على موضعين : أحدهما أن الطبراني أخرج الحديث في معجمه الكبير عن موسى بن سهل الجويني وعن جعفر بن محمد الفرياني كلاهما عن هشام ، والمعجم الكبير أشهر من مسند الشاميين فعزوه إليه أولى ، وأيضاً فقد أخرجه أبو نعيم في مستخرجه على البخارى من رواية عبدان بن محمد المروزي ومن رواية أبى بكر الباغندي كلاهما عن هشام ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن الحسين بن عبد الله القطان

عن هشام . ثانيهما قوله إن أبا داود أخرجه يوهم أنه عند أبي داود باللفظ الذى وقع فيه النزاع وهو المعازف ، وليس كذلك بل لم يذكر فيه الخمر الذى وقعت ترجمة البخارى لأجله فإن لفظه عند أبي داود بالسند المذكور إلى عبد الرحمن بن يزيد « حدثنا عطية بن قيس سمعت عبد الرحمن بن غنم الأشعرى يقول حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعرى والله ما كذبنى أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر — وذكر كلاماً قال — يمسح منهم قردة وتخازير إلى يوم القيامة » نعم ساق الإسماعيلي الحديث من هذا الوجه من رواية دحيم عن بشر بن بكر بهذا الإسناد فقال « يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف » الحديث .

**قوله ( حدثنا صدقة بن خالد )** هو الدمشقى من موالى آل أبي سفيان ، وليس له فى البخارى إلا هذا الحديث وآخر تقدم فى مناقب أبي بكر ، وهو من رواية هشام بن عمار عنه أيضاً عن زيد بن واقد وصدقة هذا ثقة عند الجميع ، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه ، ثقة ابن ثقة ليس به بأس ، أثبت من الوليد بن مسلم . وذهل شيخنا ابن الملقن تبعاً لغيره فقال : ليته — يعنى ابن حزم — أعل الحديث بصدقة فإن ابن الجنيد روى عن يحيى بن معين : ليس بشيء ، وروى المروزي عن أحمد : ذلك ليس بمستقيم ولم يرضه . وهذا الذى قاله الشيخ خطأ ، وإنما قال يحيى وأحمد ذلك فى صدقة بن عبد الله السمين وهو أقدم من صدقة بن خالد ، وقد شاركه فى كونه دمشقى ، وفى الرواية عن بعض شيوخه كزيد بن واقد ، وأما صدقة بن خالد فقد قدمت قول أحمد فيه ، وأما ابن معين فالمنقول عنه أنه قال : كان صدقة بن خالد أحب إلى أبى مسهر من الوليد بن مسلم ، قال وهو أحب إلى من يحيى بن حمزة ونقل معاوية بن صالح عن ابن معين أن صدقة بن خالد ثقة ، ثم إن صدقة لم ينفرد به عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بل تابعه على أصله بشر بن بكر كما تقدم .

**قوله ( حدثنا عطية بن قيس )** هو شامى تابعى قواه أبو حاتم وغيره ومات سنة عشر ومائة وقيل بعد ذلك ، ليس له فى البخارى ولا لشيخه إلا هذا الحديث ، والإسناد كله شاميون .

**قوله ( عبد الرحمن بن غنم )** بفتح المعجمة وسكون النون ابن كريب بن هانيء مختلف فى صحبته ، قال ابن سعد : كان أبوه ممن قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم صحبة أبى موسى ، وذكر ابن يونس أن عبد الرحمن كان مع أبيه حين وفد ، وأما أبو زرعة الدمشقى وغيره من حفاظ الشام فقالوا : أدرك النبى صلى الله عليه وسلم ولم يلقه ، وقدمه دحيم على الصنائجى ، وقال ابن سعد أيضاً : بعثه عمر يفقه أهل الشام ، ووثقه العجلي وآخرون . ومات سنة ثمان وسبعين . ووقع عند الإسماعيلي من الزيادة عن عطية بن قيس قال « قام ربيعة الجرشي فى الناس — فذكر حديثاً فيه طول — فإذا عبد الرحمن بن غنم فقال : يميناً حلفت عليها حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعرى ، والله يميناً أخرى حدثني أنه سمع » وفى رواية مالك بن أبى مريم « كنا عند عبد الرحمن بن غنم معنا ربيعة الجرشي فذكروا الشراب » فذكر الحديث .

**قوله ( حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعرى )** هكذا رواه أكثر الحفاظ عن هشام بن عمار بالشك ، وكذا وقع عند الإسماعيلي من رواية بشر بن بكر ، لكن وقع عند أبي داود من رواية بشر بن بكر « حدثني أبو مالك » بغير شك ، ووقع عند ابن حبان عن الحسين بن عبد الله عن هشام بهذا السند إلى عبد الرحمن بن غنم « أنه سمع أبا عامر وأبا مالك الأشعرين يقولان » فذكر الحديث ، كذا قال ، وعلى تقدير أن يكون المحفوظ هو الشك فالشك فى اسم الصحابى لا يضر ، وقد أعله بذلك ابن حزم وهو مردود ، وأعجب منه أن ابن بطال حكى عن المهلب أن سبب كون البخارى لم يقل فيه « حدثنا هشام بن عمار » وجود الشك فى اسم الصحابى ، وهو شيء لم يوافق عليه ، والمحفوظ رواية الجماعة . وقد أخرجه البخارى فى « التاريخ » من طريق إبراهيم بن عبد

الحميد عمن أخبره « عن أنى مالك أو أنى عامر » على الشك أيضاً وقال : إنما يعرف هذا عن أنى مالك الأشعرى انتهى . وقد أخرجه أحمد وابن أنى شيبه والبخارى فى « التاريخ » من طريق مالك بن أنى مريم « عن عبد الرحمن بن غنم عن أنى مالك الأشعرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليشرب أناس من أمتى الخمر يسمونها بغير اسمها تغدو عليهم القيان وتروح المعازف » الحديث . فظهر بهذا أن الشك فيه من عطية بن قيس لأن مالك بن أنى مريم — وهو رفيقه فيه عن شيخهما — لم يشك فى أنى مالك ، على أن التردد فى اسم الصحابى لا يضر كما تقرر فى علوم الحديث فلا التفات إلى من أعل الحديث بسبب التردد ، وقد ترجح أنه عن أنى مالك الأشعرى وهو صحابى مشهور .

**قوله ( والله ما كذبنى )** هذا يؤيد رواية الجماعة أنه عن غير واحد لا عن اثنين .

**قوله ( يستحلون الحر )** ضبطه ابن ناصر بالحاء المهملة المكسورة والراء الخفيفة وهو الفرج ، وكذا هو فى معظم الروايات من صحيح البخارى ، ولم يذكر عياض ومن تبعه غيره . وأغرب ابن التين فقال : إنه عند البخارى بالمعجمتين . وقال ابن العرى : هو بالمعجمتين تصحيف ، وإنما رويناه بالمهملتين وهو الفرج والمعنى يستحلون الزنا . قال ابن التين : يريد ارتكاب الفرج بغير حله ، وإن كان أهل اللغة لم يذكروا هذه اللفظة بهذا المعنى ، ولكن العامة تستعمله بكسر المهملة كما فى هذه الرواية . وحكى عياض فيه تشديد الراء ، والتخفيف هو الصواب . وقيل : أصله بالياء بعد الراء فحذفت . وذكره أبو موسى فى « ذيل الغريب » فى ح ر وقال هو بتخفيف الراء وأصله حرح بكسر أوله وتخفيف الراء بعدها مهملة أيضاً وجمعه أحرأح قال : ومنهم من يشدد الراء وليس بجيد . وترجم أبو داود للحديث فى كتاب اللباس « باب ما جاء فى الحر » ووقع فى روايته بمعجمتين والتشديد والراجع بالمهملتين ، ويؤيده ما وقع فى « الزهد لابن المبارك » من حديث على بلفظ « يوشك أن تستحل أمتى فروج النساء والحرير » ووقع عند الداودى بالمعجمتين ثم تعقبه بأنه ليس بمحفوظ ، لأن كثيراً من الصحابة لبسوه ، وقال ابن الأثير : المشهور فى رواية هذا الحديث بالإعجام وهو ضرب من الإبريسم ، كذا قال ، وقد عرف أن المشهور فى رواية البخارى بالمهملتين ، وقال ابن العرى : الحز بالمعجمتين والتشديد مختلف فيه ، والأقوى حله ، وليس فيه وعيد ولا عقوبة بإجماع .

( تنبيه ) : لم تقع هذه اللفظة عند الإسماعيل ولا أبى نعيم من طريق هشام ، بل فى روايتهما « يستحلون الحرير والخمر والمعاذف » وقوله « يستحلون » قال ابن العرى : يحتمل أن يكون المعنى يعتقدون ذلك حلالاً ، ويحتمل أن يكون مجازاً على الاسترسال أى يسترسلون فى شربها كالاسترسال فى الحلال ، وقد سمعنا ورأينا من يفعل ذلك .

**قوله ( والمعاذف )** بالعين المهملة والزأى بعدها فاء جمع معزفة بفتح الزأى وهى آلات الملاحى ونقل القرطبى عن الجوهري أن المعازف الغناء ، والذى فى صحاحه أنها آلات اللهو ، وقيل أصوات الملاحى . وفى حواشى الديماطى : المعازف الدفوف وغيرها مما يضرب به ، ويطلق على الغناء عزف ، وعلى كل لعب عزف ، ووقع فى رواية مالك بن أنى مريم « تغدو عليه القيان وتروح المعازف » .

**قوله ( ولينزلن أقوام إلى جنب علم )** بفتحيتين والجمع أعلام وهو الجبل العالى وقيل رأس الجبل .

**قوله ( يروح عليهم )** كذا فيه بحذف الفاعل ، وهو الراعى بقرينة المقام ، إذ السارحة لا بد لها من حافظ .

**قوله ( بسارحة )** بمهملتين الماشية التى تسرح بالغداة إلى رعيها وتروح أى ترجع بالعشى إلى مآلفها . ووقع فى رواية الإسماعيل « سارحة » بغير موحدة فى أوله ولا حذف فيها .

**قوله ( يأتيهم لحاجة )** كذا فيه بحذف الفاعل أيضاً ، قال الكرماني : التقدير الآتى أو الراعى أو المحتاج أو

الرجل . قلت : وقع عند الإسماعيلي « يأتهم طالب حاجة » فتعين بعض المقدرات .

قوله ( فيبيتهم الله ) أى يهلكهم ليلاً ، والبيات هجوم العدو ليلاً .

قوله ( ويضع العلم ) أى يوقمه عليهم ، وقال ابن بطال : إن كان العلم جبلاً فيدكدكه وإن كان بناءً فيهدمه ونحو ذلك . وأغرب ابن العربي فشرحه على أنه بكسر العين وسكون اللام فقال : وضع العلم إما بذهاب أهله كما سيأتى فى حديث عبد الله بن عمرو ، وإما بإهانة أهله بتسليط الفجرة عليهم .

قوله ( ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة ) يريد ممن لم يهلك فى البيات المذكور ، أو من قوم آخرين غير هؤلاء الذين « بيتوا » ، ويؤيد الأول أن فى رواية الإسماعيلي « ويمسخ منهم آخرين » قال ابن العربي : يحتمل الحقيقة كما وقع للأمم السالفة ، ويحتمل أن يكون كناية عن تبدل أخلاقهم . قلت : والأول أليق بالسياق . وفى هذا الحديث وعيد شديد على من يتحيل فى تحليل ما يحرم بتغيير اسمه ، وأن الحكم يدور مع العلة ، والعلة فى تحريم الخمر الإسكار ، فمهما وجد الإسكار وجد التحريم ولو لم يستمر الاسم . قال ابن العربي : هو أصل فى أن الأحكام إنما تتعلق بمعانى الأسماء لا بألقابها ، رداً على من حمله على اللفظ

### باب الانتباز فى الأوعية والتور

[٥٥٩١] ٥٣٩٠ - حدثنا قتيبة نا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم سمعتُ سهلاً يقول : أتى أبو أسيد

الساعدي فدعا رسول الله صلى الله عليه فى عرسه ، فكانت امرأته خادمهم - وهى العروس - قالت : أتدرون ما سقيت رسول الله صلى الله عليه ؟ أنقعت له تمرات من الليل فى تور .

قوله ( باب الانتباز فى الأوعية والتور ) هو من عطف الخاص على العام ، لأن التور من جملة الأوعية ، وهو بفتح المثناة إناء من حجارة أو من نحاس أو من خشب ، ويقال : لا يقال له تور إلا إذا كان صغيراً ، وقيل هو قذح كبير كالقدر ، وقيل مثل الطست ، وقيل كالإجانة ، وهى بكسر الهمزة وتشديد الجيم وبعد الألف نون : وعاء قوله ( أتى أبو أسيد الساعدي فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى عرسه ) تقدم فى الويلة من هذا الوجه بلفظ « دعا النبى صلى الله عليه وسلم لعرسه » ومن وجه آخر عن أى حازم « فدعا النبى صلى الله عليه وسلم أصحابه » .

قوله ( قال أتدرون ) القائل هو سهل و ( ماسقت ) بفتح القاف وسكون المثناة ، وفى رواية الكشميهنى « قالت وسقيت » بسكون التحتانية بعد القاف وفى آخره مثناة ، وكذا الخلاف فى أنقعت ونقعت وأنقع بالهمزة لغة ، وفيه لغة أخرى نقعت بغير ألف ، وتقدم فى الويلة بلفظ « بلت تمرات » .

قوله ( فى تور ) زاد فى الويلة « من حجارة » وإنما قيده لأنه قد يكون من غيرها كما تقدم ، وفى رواية أشعث عن أبى الزبير عن جابر « كان النبى صلى الله عليه وسلم ينبذ له فى سقاء ، فإذا لم يكن سقاء ينبذ له فى تور » قال أشعث : والتور من لحاء الشجر ، أخرجه ابن أبى شيبة . وعبر المصنف فى الترجمة بالانتباز إشارة إلى أن النقيع يسمى نبيذاً ، فيحمل ما ورد فى الأخبار بلفظ النبيذ على النقيع ، وقد ترجم له بعد قليل « باب نقيع التمر ما لم يسكر » قال المهلب : النقيع حلال ما لم يشتد فإذا اشتد وغلى حرم . وشرط الحنفية أن يقذف بالزبد ، قال : وإذا نزع من الليل وشرب النهار أو بالعكس لم يشتد ، وفيه حديث عائشة ، يشير إلى ما أخرجه مسلم عن عائشة « كانت تنبذ لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى سقاء توكى أعلاه فيشربه عشاءً ، وتنبذه عشاءً فيشربه غدوة » وعند أبى داود من وجه آخر عن عائشة أنها « كانت تنبذ للنبى صلى الله عليه وسلم

غدوة ، فإذا كان من العشي تعشى فشرب على عشائه ، فإن فضل شيء صبته ثم تنبذ له بالليل ، فإذا أصبح وتغدى شرب على غدائه ، قالت نغسل السقاء غدوة وعشية » وفي حديث عبد الله بن الديلمى عن أبيه « قلنا للنبي صلى الله عليه وسلم : ما نصنع بالزبيب ؟ قال : انبذوه على عشائكم ، واشربوه على غدائكم » أخرجه أبو داود والترمذي . فهذه الأحاديث فيها التقييد باليوم والليلة . وأما ما أخرج مسلم من حديث ابن عباس « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينبذ له الزبيب من الليل في السقاء ، فإذا أصبح شربه يومه وليلته ومن الغد ، فإذا كان مساء شربه أو سقاه الخدم ، فإن فضل شيء أراقه » وقال ابن المنذر : الشراب في المدة التي ذكرتها عائشة يشرب حلوا ، وأما الصفة التي ذكرها ابن عباس فقد ينتهي إلى الشدة والغليان ، لكن يحمل ما ورد من أمر الخدم بشربه على أنه لم يبلغ ذلك ولكن قرب منه ، لأنه لو بلغ ذلك لأسكر ولو أسكر لحرم تناوله مطلقاً انتهى . وقد تمسك بهذا الحديث من قال بجواز شرب قليل ما أسكر كثيره ، ولا حجة فيه لأنه ثبت أنه بدأ فيه بعض تغير في طعمه من حمض أو نحوه فسقاه الخدم ، وإلى هذا أشار أبو داود فقال بعد أن أخرجه : قوله « سقاه الخدم » يريد أنه تبادر به الفساد . انتهى . ويحتمل أن يكون « أو » في الخبر للتنويع لأنه قال « سقاه الخدم أو أمر به فأهريق » أي إن كان بدا في طعمه بعض التغير ولم يشتد سقاه الخدم ، وإن كان اشتد أمر بإهراقه ، وبهذا جزم النووي فقال : هو اختلاف على حالين إن ظهر فيه شدة صبه وإن لم تظهر شدة سقاه الخدم لئلا تكون فيه إضاعة مال ، وأما يتركه هو تنزهه . وجمع بين حديث ابن عباس وعائشة بأن شرب النقيع في يومه لا يمنع شرب النقيع في أكثر من يوم ، ويحتمل أن يكون باختلاف حال أو زمان يحمل الذي يشرب في يومه على ما إذا كان قليلاً وذاك على ما إذا كان كثيراً فيفضل منه ما يشربه فيما بعد ، وإما بأن يكون في شدة الحر مثلاً فيسارع إليه الفساد ، وذاك في شدة برد فلا يتسارع إليه

### باب ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم في الأوعية والظروف بعد النهي

[٥٥٩٢] - ٥٣٩١ - حدثنا يوسف بن موسى نا محمد بن عبد الله أبو أحمد الزبيري نا سفيان عن منصور عن سالم عن جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الظروف ، فقالت الأنصار : إنه لا بد لنا منها . قال : « فلا إذن » . وقال خليفة نا يحيى بن سعيد نا سفيان عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بهذا .

[٥٥٩٣] - ٥٣٩٢ - حدثنا علي نا سفيان عن سليمان بن أبي مسلم الأحول عن مجاهد عن أبي عياض عن عبد الله بن عمرو قال : لما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الأسقية قيل للنبي صلى الله عليه وسلم : ليس كل الناس يجد سقاء ، فرخص لهم في الجر غير المزقة .

حدثنا عبد الله بن محمد نا سفيان بهذا ، وقال : لما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الأوعية .

[٥٥٩٤] - ٥٣٩٣ - حدثنا مسدد نا يحيى عن سفيان حدثني سليمان عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن علي قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الدباء والمزقة .

حدثني عثمان نا جرير عن الأعمش بهذا .

[٥٥٩٥] - ٥٣٩٤ - حدثني عثمان نا جرير عن منصور عن إبراهيم قلت للأسود : هل سألت عائشة أم المؤمنين

عَمَّا يُكْرَهُ أَنْ يُتَبَذَّ فِيهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَمَّا نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يُتَبَذَّ فِيهِ؟ قَالَتْ: نَهَانَا أَهْلَ الْبَيْتِ أَنْ نَتَبَذَّ فِي الدُّبَاءِ وَالْمَزْفَةِ. قُلْتُ: أَمَا ذَكَرْتَ الْجُرَّ وَالْحَنْتَمَ؟ قَالَ: إِنَّمَا أَحَدُثُكَ مَا سَمِعْتُ، أَحَدَّثْتُ مَا لَمْ أَسْمَعْ؟.

[٥٥٩٦] ٥٣٩٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ نَا عَبْدُ الْوَاحِدِ نَا الشَّيْبَانِيُّ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَنِ الْجُرِّ الْأَخْضَرِ. قُلْتُ: أَنْشَرَبُ فِي الْأَبْيَضِ؟ قَالَ: «لَا».

**قوله ( باب ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم في الأوعية والظروف بعد النهي )** ذكر فيه خمسة أحاديث . أولا حديث جابر وهو عام في الرخصة ، ثانيا حديث عبد الله بن عمرو وفيه استثناء المزفت ، ثالثا حديث علي في النهي عن الدباء والمزفت ، رابعا حديث عائشة مثله ، خامسا حديث عبد الله بن أبي أوفى في النهي عن الجر الأخضر . وظاهر صنيفه أنه يرى أن عموم الرخصة مخصوص بما ذكر في الأحاديث الأخرى ، وهي مسألة خلاف : فذهب مالك إلى ما دل عليه صنيع البخاري ، وقال الشافعي والثوري وابن حبيب من المالكية : يكره ذلك ولا يحرم وقال سائر الكوفيين : يباح ، وعن أحمد روايتان . وقد أسند الطبري عن عمر ما يؤيد قول مالك وهو قوله « لَأَنْ أَشْرَبَ مِنْ قَمَقَمٍ مَحْمَى فَيَحْرِقُ مَا أَحْرَقَ وَيَقَى مَا أَبْقَى أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَشْرَبَ نَبِيذَ الْجُرِّ » وعن ابن عباس « لَا يَشْرَبُ نَبِيذَ الْجُرِّ وَلَوْ كَانَ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ » وأسند النهي عن جماعة من الصحابة . وقال ابن بطال : النهي عن الأوعية إنما كان قطعاً للذريعة . فلما قالوا لا نجد بدا من الانتباذ في الأوعية قال « انتبذوا . وكل مسكر حرام » . وهكذا الحكم في كل شئ نهى عنه بمعنى النظر إلى غيره فإنه يسقط للضرورة ، كالنهي عن الجلوس في الطرقات ، فلما قالوا لا بد لنا منها قال « فأعطوا الطريق حقها » . وقال الخطابي : ذهب الجمهور إلى أن النهي إنما كان أولا ثم نسخ ، وذهب جماعة إلى أن النهي عن الانتباذ في هذه الأوعية باق ، منهم ابن عمر وابن عباس ، وبه قال مالك وأحمد وإسحاق كذا أطلق ، قال : والأول أصح ، والمعنى في النهي أن العهد بإباحة الخمر كان قريبا ، فلما اشتهر التحريم أبيح لهم الانتباذ في كل وعاء بشرط ترك شرب المسكر ، وكأن من ذهب إلى استمرار النهي لم يبلغه التناسخ . وقال الحازمي : لمن نصر قول مالك أن يقول ورد النهي عن الظروف كلها ثم نسخ منها ظروف الأدم والجرار غير المزفتة ، واستمر ماعداها على المنع ، ثم تعقب ذلك بما ورد من التصريح في حديث بريدة عند مسلم ولفظه « نهيتكم عن الأشربة إلا في ظروف الأدم ، فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكرا » قال وطريق الجمع أن يقال : لما وقع النهي عاما شكوا إليه الحاجة فرخص لهم في ظروف الأدم ، ثم شكوا إليه أن كلهم لا يجد ذلك فرخص لهم في الظروف كلها . الحديث الأول .

**قوله ( سفيان )** هو الثوري ، ومنصور هو ابن المعتز .

**قوله ( عن سالم )** وقع مفسرا في الطريق التي بعدها أنه ابن أبي الجعد . والظروف بظاء مشالة معجمة جمع ظرف بفتح أوله وهو الوعاء .

**قوله ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الظروف )** في رواية مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر « نهى عن الدباء والمزفت » وكأن هذه الطريق لما لم تكن على شرط البخاري أورد عقب حديث جابر أحاديث

عبد الله بن عمرو وعلى وعائشة الدالة على ذلك .

**قوله ( لا بد لنا منها )** في رواية الحفري عن الثوري عند الإسماعيلي « ليس لنا وعاء » . وفي رواية لأحمد في قصة وفد عبد القيس « فقال رجل من القوم : يا رسول الله إن الناس لا ظروف لهم ، فقال : اشربوه إذا طاب فإذا خبث فذروه » وأخرج أبو يعلى وصححه ابن حبان من حديث الأشج العصري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم « مالى أرى وجوهكم قد تغيرت ؟ قالوا : نحن بأرض وخمة ، وكنا نتخذ من هذه الأنبذة ما يقطع اللحمان في بطوننا ، فلما نهيتنا عن الظروف فذلك الذى ترى في وجوهنا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن الظروف لا تحمل ولا تحرم ، ولكن كل مسكر حرام » .

**قوله ( فلا إذا )** جواب وجزاء ، أى إذا كان كذلك لابد لكم منها فلا تدعوها . وحاصله أن النهى كان ورد على تقدير عدم الاحتياج ، أو وقع وحى في الحال بسرعة ، أو كان الحكم في تلك المسألة مفوضاً لرأيه صلى الله عليه وسلم ، وهذه الاحتمالات ترد على من جزم بأن الحديث حجة في أنه صلى الله عليه وسلم كان يحكم بالاجتهاد .

**قوله ( وقال لى خليفة )** هو ابن خياط بمعجمة ثم تحتانية ثقيلة وهو من شيوخ البخارى ، ويحيى بن سعيد هو القطان . الحديث الثانى .

**قوله ( على )** هو ابن المدينى ، وسفيان هو ابن عيينة .

**قوله ( عن سليمان )** في رواية الحميدى عن سفيان « حدثنا سليمان الأحول » وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من رواية الحميدى كذلك .

**قوله ( عن أبى عياض العنسى )** بالنون ، وعياض بكسر المهيمة وتخفيف التحتانية وبعد الألف ضاد معجمة واسمه عمرو بن الأسود ، وقيل قيس بن ثعلبة وبذلك جزم أبو نصر الكلاباذى في رجال البخارى ، وكأنه تبع ما نقله البخارى عن على بن المدينى ، وقال النسائى في « الكنى » أبو عياض عمرو بن الأسود العنسى ، ثم ساق من طريق شرحبيل بن عمرو بن مسلم عن عمرو بن الأسود الحمصى أبى عياض . ثم روى عن معاوية بن صالح عن يحيى بن معين قال عمرو بن الأسود العنسى يكنى أبا عياض . ومن طريق البخارى قال لى على — يعنى ابن المدينى — إن لم يكن اسم أبى عياض قيس بن ثعلبة فلا أدري قال البخارى وقال غيره عمرو بن الأسود . قال النسائى : ويقال كنية عمرو بن الأسود أبو عبد الرحمن . قلت : أورد الحاكم أبو أحمد في « الكنى » محصل ما أورده النسائى إلا قول يحيى بن معين ، وذكر أنه سمع عمر ومعاوية ، وأنه روى عنه مجاهد وخالد بن معدان وأرطاة ابن المنذر وغيرهم ، وذكر في رواية شرحبيل بن مسلم عن عمرو بن الأسود أنه مر على مجلس فسلم فقالوا : لو جلست إلينا يا أبا عياض ، ومن طريق موسى بن كثير عن مجاهد حدثنا أبو عياض في خلافة معاوية . وروى أحمد في الزهد أن عمر أثنى على أبى عياض . وذكره أبو موسى في « ذيل الصحابة » وعزاه لابن أبى عاصم ، وأظنه ذكره لإدراكه ولكن لم تثبت له صحبة . وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، وقال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه كان من العلماء الثقات . وإذا تقرر ذلك فالراجح في أبى عياض الذى يروى عنه مجاهد أنه عمرو بن الأسود وأنه شامى ، وأما قيس بن ثعلبة فهو أبو عياض آخر وهو كوفى ، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال : إنه يروى عن عمر وعلى وابن مسعود وغيرهم ، روى عنه أهل الكوفة . وإنما بسطت ترجمته لأن المزى لم يستوعبها ، وخلط ترجمته بترجمة ، وأنه صغر اسمه فقال : عمير بن الأسود الشامى العنسى صاحب عبادة بن الصامت ، والذى يظهر لى أنه غيره ، فإن كان كذلك فما له في البخارى سوى هذا الحديث ، وإن كان كما قال المزى فإن له عند البخارى حديثاً تقدم ذكره في الجهاد من رواية خالد بن معدان عن عمير بن الأسود عن أم حرام بنت



ملحان ، وكأن عمدته في ذلك أن خالد بن معدان روى عن عمرو بن الأسود أيضاً ، وقد فرق ابن حبان في الثقات بين عمير بن الأسود الذي يكنى أبا عياض وبين عمير بن الأسود الذي يروى عن عبادة بن الصامت وقال كل منهما عمير بالتصغير ، فإن كان ضبطه فلعل أبا عياض كان يقال له عمرو وعمير ، ولكنه آخر غير صاحب عبادة . والله أعلم .

**قوله ( عن عبد الله بن عمرو )** أى ابن العاص ، كذا في جميع نسخ البخارى ، ووقع في بعض نسخ مسلم عبد الله بن عمر بضم العين ، وهو تصحيف نبه عليه أبو علي الجياني .

**قوله ( لما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الأسقية )** كذا وقع في هذه الرواية ، وقد تفتن البخارى لما فيها فقال بعد سياق الحديث « حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان بهذا وقال عن الأوعية » وهذا هو الراجح ، وهو الذي رواه أكثر أصحاب ابن عيينة عنه كأحمد والحميدى في مسندهما وأبى بكر بن أبى شيبة وابن أبى عمر عند مسلم وأحمد بن عبدة عند الإسماعيلي وغيرهم ، وقال عياض : ذكر « الأسقية » وهم من الراوى ، وإنما هو عن « الأوعية » لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينه قط عن الأسقية وإنما نهى عن الظروف وأباح الانتباز في الأسقية ، فقيل له ليس كل الناس يجد سقاء فاستثنى ما يسكر ، وكذا قال لوفد عبد القيس لما نهاهم عن الانتباز في الدباء وغيرها ، قالوا : فقيم نشرب ؟ قال : في أسقية آدم . قال ويحتمل أن تكون الرواية في الأصل كانت لما نهى عن النبيذ إلا في الأسقية ، فسقط من الرواية شيء انتهى . وسبقه إلى هذا الحميدى فقال في « الجمع » : لعله نقص من لفظ المتن ، وكان في الأصل لما نهى عن النبيذ إلا في الأسقية . وقال ابن التين : معناه لما نهى عن الظروف إلا الأسقية وهو عجيب ، والذي قاله الحميدى أقرب ، وإلا فحذف أداة الاستثناء مع المستثنى منه وإثبات المستثنى غير جائز إلا إن ادعى ما قال الحميدى أنه سقط على الراوى . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون معناه لما نهى في مسألة الأنبياء عن الجرار بسبب الأسقية قال : وعجىء « عن » سببية شائع ، مثل يسمنون عن الأكل أى بسبب الأكل ، ومنه « فازلهما الشيطان عنها » أى بسببها . قلت : ولا يخفى ما فيه . ويظهر لى أن لا غلط ولا سقط ، وإطلاق السقاء على كل ما يسقى منه جائز ، فقله « نهى عن الأسقية » بمعنى الأوعية ، لأن المراد بالأوعية الأوعية التى يستقى منها ، واختصاص اسم الأسقية بما يتخذ من آدم إنما هو بالعرف . وقال ابن السكيت : السقاء يكون للبن والماء والوطب بالواو للبن خاصة ، والنحى بكسر النون وسكون المهملة للسمن ، والقرية للماء ، وإلا فمن يميز القياس في اللغة لا يمنع ما صنع سفيان ، فكأنه كان يرى استواء اللفظين ، فحدث به مرة هكذا ومراراً هكذا ، ومن ثم لم يعدّها البخارى وهما :

**قوله ( فرخص لهم في الجر غير المزفت )** في رواية ابن أبى عمر « فأرخص » وهى لغة ، يقال أرخص ورخص . وفي رواية ابن أبى شيبة « فأذن لهم في شيء منه » وفي هذا دلالة على أن الرخصة لم تقع دفعة واحدة ، بل وقع النهى عن الانتباز إلا في سقاء فلما شكوا رخص لهم في بعض الأوعية دون بعض ، ثم وقعت الرخصة بعد ذلك عامة ، لكن يفتقر من قال إن الرخصة وقعت بعد ذلك إلى أن يثبت أن حديث بريدة الدال على ذلك كان متأخراً عن حديث عبد الله بن عمرو هذا .

**قوله ( حدثني عبد الله بن محمد )** هو الجعفى ، وليس هو أبى بكر بن أبى شيبة وإن كان هو أيضاً عبد الله ابن محمد ، لأن قول البخارى بهذا يشعر بأن سياقه مثل سياق على بن المدينى إلا في اللفظة التى اختلفا فيها ، وسياق ابن أبى شيبة لا يشبه سياق على .

**قوله ( بهذا )** أى بهذا الإسناد إلى على والمتن ، وقد أخرجه الإسماعيلي عن عمران بن موسى عن عثمان بن أى شيبة عن جرير عن الأعمش فقال : بإسناده مثله . الحديث الرابع .

**قوله ( عن الأوعية )** فيه حذف تقديره : نهى عن الانتباز في الأوعية ، وقد بين ذلك في رواية زهاد بن فياض عن أى عياض أخرجه أبو داود بلفظ « لاتنبذوا في الدباء والحنتم والنقير » والفرق بين الأسقية من الأدم وبين غيرها أن الأسقية يتخللها الهواء من مسامها فلا يسرع إليها الفساد مثل ما يسرع إلى غيرها من الجرار ونحوها مما نهى عن الانتباز فيه . وأيضا فالسقاء إذا نبذ فيه ثم ربط أمنت مفسدة الإسكار بما يشرب منه لأنه متى تغير وصار مسكرا شق الجلد ، فلما لم يشقه فهو غير مسكر ، بخلاف الأوعية لأنها قد تصير النبيذ فيها مسكراً ولا يعلم به ، وأما الرخصة في بعض الأوعية دون بعض فمن جهة المحافظة على صيانة المال لثبوت النهى عن إضاعته ، لأن التي سبى عنها يسرع التغير إلى ما ينبذ فيها ، بخلاف ما أذن فيه فإنه لا يسرع إليه التغير ، ولكن حدثت بريدة بظاهر في تعميم الإذن في الجميع ، يفيد أن لا تشربوا المسكر ، فكأن الأمن حصل بالإشارة إلى ترك الشرب من الوعاء ابتداء حتى يختبر حاله هل تغير أو لا ، فإنه لا يتعين الاختبار بالشرب بل يقع بغير الشرب ، مثل أن يصير شديد الغليان أو يقذف بالزبد ونحو ذلك .

**قوله ( فقالوا لا بد لنا )** في رواية زياد بن فياض أن قائل ذلك أعراى . الحديث الثالث .

**قوله ( حدثني سليمان )** هو الأعمش ، وإبراهيم التيمي هو ابن يزيد بن شريك .

**قوله ( عن الدباء والمزفت )** زاد في رواية مالك بن عمير عن على عند أى داود « والحنتم والنقير » .

**قوله ( حدثني عثمان )** هو ابن أى شيبة ، وجرير هو ابن عبد الحميد .

**قوله ( عن إبراهيم )** هو النخعي ( قلت للأسود ) هو ابن يزيد النخعي وهو خال إبراهيم الراوى عنه .

**قوله ( عم نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن ينتبذ فيه )** أى أخبرني عما نهى ، و « عما » أصلها « عن ما » فأدغمت ولا تشبع الميم غالباً ، ووقع في رواية الإسماعيلي « ما نهى » بحذف « عن » .

**قوله ( أهل البيت )** بالفتح على الاختصاص ، أو على البدل من الضمير .

**قوله ( أما ذكرت )** القائل هو إبراهيم ، وقوله « قال » أى الأسود ، وقوله « أفنحدث » كذا للأكثر بالنون ، وللكشيميني « أفأحدث » بالإفراد وهو استفهام إنكار ، وفي رواية الإسماعيلي « أفأحدثك ما لم أسمع » وإنما استفهم إبراهيم عن الجر والحنتم لاشتهار الحديث بالنهى عن الانتباز في الأربعة ، ولعل هذا هو السر في التقييد بأهل البيت ، فإن الدباء والمزفت كان عندهم متيسرا ، فلذلك خص نهيهم عنهما . الحديث الخامس .

**قوله ( حدثنا عبد الواحد )** هو ابن زهاد ، والشيباني هو أبو إسحاق سليمان بن فيروز ، ووقع في رواية الإسماعيلي « حدثني سليمان الشيباني » .

**قوله ( عن الجر الأخضر )** في رواية الإسماعيلي « عن نبيذ الجر الأخضر » .

**قوله ( قلت )** القائل هو الشيباني .

**قوله ( قال لا )** يعنى أن حكمه حكم الأخضر ، فدل على أن الوصف بالخضرة لا مفهوم له ، وكأن الجرار الأخضر

حينئذ كانت شائعة بينهم فكان ذكر الأخضر لبيان الواقع لا للاحتراز . وقال ابن عبد البر : هذا عندي كلام خرج على جواب سؤال ، كأنه قيل الجر الأخضر ، فقال : لا تنبذوا فيه ، فسمعه الراوى فقال : نهى عن الجر الأخضر . وقد روى ابن عباس « عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن نبذ الجر » قال : والجر كل ما يصنع من مبر . قلت : وقد أخرج الشافعى عن سفيان عن أبى إسحاق عن ابن أبى أوفى « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبذ الجر الأخضر والابيض والأحمر » فإن كان محفوظا ففى الأول اختصار ، والحديث الذى ذكره ابن عبد البر أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما ، قال الخطائى : لم يعلق الحكم فى ذلك بالخضرة والبياض ، وإنما علق بالإسكار ، وذلك أن الجرار تسرع التغير لما ينبذ فيها ، فقد يتغير من قبل أن يشعر به ، فهوا عنها . ثم لما وقعت الرخصة أذن لهم فى الانتباز فى الأوعية بشرط أن لا يشربوا مسكراً . وقد أخرج ابن أبى شيبه من وجه آخر عن ابن أبى أوفى أنه كان يشرب نبذ الجر الأخضر وأخرج أيضا بسند صحيح عن ابن مسعود « أنه كان ينبذ له فى الجر الأخضر » ومن طريق معقل بن يسار وجماعة من الصحابة نحوه ، وقد خص جماعة النهى عن الجر بالجرار الأخضر كما رواه مسلم عن أبى هريرة ، قال النووى : وبه قال الأكثر — أو الكثير — من أهل اللغة والغريب والمحدثين والفقهاء ، وهو أصح الأقوال وأقواها ، وقيل إنها جرار مقيرة الأجواف يؤتى بها من مصر أخرجه ابن أبى شيبه عن أنس ، وقيل مثله عن عائشة بزيادة : أعناقها فى جنوبها ، وعن ابن أبى ليلى : جرار أفواهاها فى جنوبها يجلب فيها الخمر من الطائف وكانوا ينبذون فيها يضاهاون بها الخمر . وعن عطاء : جرار تعمل من طين ودم وشعر . ووقع عند مسلم عن ابن عباس أنه فسر الجر بكل شيء يصنع من مدر ، وكذا فسر ابن عمر الجر بالجرة وأطلق ، ومثله عن سعيد بن جبير وأبى سلمة بن عبد الرحمن

### باب نقيع التمر ما لم يسكر

[٥٥٩٧] ٥٣٩٦ - حدثنا يحيى بن بكير نا يعقوب بن عبد الرحمن القاري عن أبي حازم سمعت سهل بن سعد الساعدي أن أبا أسيد الساعدي دعا النبي صلى الله عليه لعرسه ، فكانت امرأته خادمهم يومئذ وهي العروس ، فقالت : ما تدرون ما أنقعت لرسول الله صلى الله عليه ؟ أنقعت له تمرات من الليل في تور .

قوله ( باب نقيع التمر ما لم يسكر ) أورد فيه حديث سهل بن سعد فى قصة امرأة أبى أسيد وفيه « أنقعت له تمرات » وقد تقدم التنبيه عليه قريبا ، وتقدم بسنده ومثله فى أبواب الوليمة ، وأشار بالترجمة إلى أن الذى أخرجه ابن أبى شيبه عن عبد الرحمن بن معقل وغيره من كراهة نقيع الزبيب محمول على ما تغير وكاد يبلغ حد الإسكار ، أو أراد قائله حسم المادة كما سياتى عن عبدة السلماني أنه قال « أحدث الناس أشربة لا أدرى ما فيها ، فما لى شراب إلا الماء واللبن » الحديث ، وتقييده فى الترجمة بما لم يسكر مع أن الحديث لا تعرض فيه للسكر لا إثباتاً ولا نفياً ، أما من جهة أن المدة التى ذكرها سهل وهو من أول الليل إلى أثناء نهاره لا يحصل فيها التغير جملة ، وأما خصه بما لا يسكر من جهة المقام ، والله أعلم

### باب الباذق ، ومن نهى عن كل مسكر من الأشربة

ورأى عمر وأبو عبيدة ومعاذ شرب الطلاء على الثلث . وشرب البراء وأبو جحيفة على النصف ، وقال ابن عباس : اشرب العَصِير ما دام طرياً . وقال عمر : وجدت من عبدة الله ريح شراب ، وأنا سائل عنه فإن

كان يُسكرُ جلدتهُ.

[٥٥٩٨] ٥٣٩٧- نا محمد بن كثير أنا سفيان عن أبي الجويرية سألت ابن عباس عن الباذق فقال : سبق محمد

الباذق ، فما أسكر فهو حرام ، قال : الشراب الحلال الطيب . قال : ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث .

[٥٥٩٩] ٥٣٩٨- حدثنا عبد الله بن أبي شيبه نا أبو أسامة نا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : كان

النبي صلى الله عليه يحب الخلواء والعسل .

**قوله ( باب الباذق )** ضبطه ابن التين بفتح المعجمة ، ونقل عن الشيخ أوى الحسن يعنى القابسي أنه حدث به بكسر الذال ، وسئل عن فتحها فقال : ما وقفنا عليه . قال : وذكر أبو عبد الملك أنه الخمر إذا طبخ . وقال ابن التين : هو فارسي معرب . وقال الجواليقي : أصله باذه وهو الطلاء وهو أن يطبخ العصير حتى يصير مثل طلاء الإبل . وقال ابن قرقول : الباذق المطبوخ من عصير العنب إذا أسكر ، أو إذا طبخ بعد أن اشتد . وذكر ابن سيده في « المحكم » أنه من أسماء الخمر ، وأغرب الداودي فقال : إنه يشبه الفقاع إلا أنه ربما اشتد وأسكر ، وكلام من هو أعرف منه بذلك يخالفه ، ويقال للباذق أيضا المثلث إشارة إلى أنه ذهب منه بالطبخ ثلثه ، وكذلك المنصف وهو ما ذهب نصفه ، وتسميه العجم مينختج بفتح الميم وسكون التحتانية وضم الموحدة وسكون المعجمة وفتح المثناة وآخره جيم ، ومنهم من يضم المثناة ، وروايته في « مصنف ابن أبي شيبه » بدال بدل المثناة ويحذف الميم والياء من أوله .

**قوله ( ومن نهى عن كل مسكر من الأثرية )** كأنه أخذه من قول عمر « فإن كان يسكر جلدته » مع نقله عنه تجويز شرب الطلاء على الثلث ، فكأنه يؤخذ من الخمرين أن الذي أباحه مالم يسكر أصلاً ، وأما قوله « من الأثرية » فلأن الآثار التي أوردناها مرفوعها وموقوفها تتعلق بما يشرب ، وقد سبق جمع طرق حديث « كل مسكر حرام » في « باب الخمر من العسل » .

**قوله ( ورأى عمر وأبو عبيدة ومعاذ شرب الطلاء على الثلث )** أى رأوا جواز شرب الطلاء إذا طبخ فصار على الثلث ونقص منه الثلثان ، وذلك بين من سياق ألفاظ هذه الآثار فأما أثر عمر فأخرجه مالك في « الموطأ » من طريق محمد بن لبيد الأنصارى « أن عمر بن الخطاب حين قدم الشام شكاً إليه أهل الشام وباء الأرض وثقلها ، وقالوا لا يصلحنا إلا هذا الشراب ، فقال عمر : اشربوا العسل ، قالوا ما يصلحنا العسل ، فقال رجال من أهل الأرض : هل لك أن نجعل لك من هذا الشراب شيئاً لا يسكر ؟ فقال : نعم ، فطبخوه حتى ذهب منه ثلثان وبقي الثلث ، فأتوا به عمر فأدخل فيه إصبعه ثم رفع يده فتبعها يتمطط ، فقال : هذا الطلاء مثل طلاء الإبل ، فأمرهم عمر أن يشربوه ، وقال عمر : اللهم إني لا أحل لهم شيئاً حرمتهم عليهم وأخرج سعيد بن منصور من طريق أبى مجلز عن عامر بن عبد الله قال « كتب عمر إلى عمار : أما بعد فإنه جاءني عن رجل شرباً أسود كأنه طلاء الإبل ، فذكروا أنهم يطبخونه حتى يذهب ثلثاه الأخيثان : ثلث بريجه وثلث ببيغه . فمر من قبلك أن يشربوه » ومن طريق سعيد بن المسيب « أن عمر أحل من الشراب ما طبخ فذهب ثلثاه وبقي ثلثه » وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن يزيد الخطمي قال « كتب عمر : اطحخوا شربكم حتى يذهب نصيب الشيطان منه ، فإن للشيطان اثنين ولكم واحد » وهذه أسانيد صحيحة ، وقد أفصح بعضها بأن المحذور منه السكر فمتى أسكر لم يحل ، وكأنه أشار بنصيب الشيطان إلى ما أخرجه النسائي من طريق ابن سيرين في قصة نوح عليه السلام قال

« لما ركب السفينة فقد الحيلة فقال له الملك : إن الشيطان أخذها ثم أحضرت له ومعها الشيطان ، فقال له الملك : انه شريكك فيها فأحسن الشركة ، قال : له النصف . قال : أحسن . قال : له الثلثان ولى الثلث . قال : أحسنت وأنت محسان إن تأكله عنياً وتشربه عصيراً ، وما طبخ على الثلث فهو لك ولذريتك ، وما جاز عن الثلث فهو من نصيب الشيطان » وأخرج أيضاً من وجه آخر عن ابن سيرين عن أنس بن مالك فذكره ، ومثله لا يقال بالرأى فيكون له حكم المرفوع ، وأغرب ابن حزم فقال : أنس بن مالك لم يدرك نوحاً فيكون منقطعاً ، وأما أثر أنى عبيدة وهو ابن الجراح ومعاذ وهو ابن جبل فأخرجه أبو مسلم الكجى وسعيد بن منصور وابن أنى شعبة من طريق قتادة عن أنس « أن أبا عبيدة ومعاذ بن جبل وأبا طلحة كانوا يشربون من الطلاء ما طبخ على الثلث وذهب ثلثاه » والطلاء بكسر المهملة والمد هو الدبس شبه بطلاء الإبل وهو القطران الذى يدهن به ، فإذا طبخ عصير العنب حتى تمدد أشبه بطلاء الإبل وهو فى تلك الحالة غالباً لا يسكر . وقد وافق عمر ومن ذكر معه على الحكم المذكور أبو موسى وأبو الدرداء أخرجه النسائى عنهما ، وعلى وأبو أمامة وخالد بن الوليد وغيرهم أخرجه ابن أنى شعبة وغيره ، ومن التابعين ابن المسيب والحسن وعكرمة ، ومن الفقهاء الثورى والليث ومالك وأحمد والجمهور ، وشرط تناوله عندهم ما لم يسكر ، وكرمه طائفة تورعاً .

**قوله ( وشرب البراء وأبو جحيفة على النصف )** أما أثر البراء فأخرجه ابن أنى شعبة من رواية عدى بن ثابت عنه أنه كان يشرب الطلاء على النصف ، أى إذا طبخ فصار على النصف . وأما أثر أنى جحيفة فأخرجه ابن أنى شعبة أيضاً من طريق حصين بن عبد الرحمن قال : رأيت أبا جحيفة ، فذكر مثله . ووافق البراء وأبو جحيفة جرير وأنس ، ومن التابعين ابن الحنفية وشريح ، وأطبق الجميع على أنه إن كان يسكر حرم . وقال أبو عبيدة فى « الأشرية » : بلغنى أن النصف يسكر فإن كان كذلك فهو حرام والذى يظهر أن ذلك يختلف باختلاف أعصاب البلاد ، فقد قال ابن حزم إنه شاهد من العصير ما إذا طبخ إلى الثلث ينعقد ولا يصير مسكراً أصلاً ، ومنه ما إذا طبخ إلى النصف كذلك ، ومنه ما إذا طبخ إلى الربع كذلك ، بل قال : إنه شاهد منه ما يصير رباً خائراً لايسكر ، ومنه ما لو طبخ لا يبقى غير ربه لا يخثر ولا ينفك السكر عنه ، قال : فوجب أن يحمل ما ورد عن الصحابة من أمر الطلاء على ما لا يسكر بعد الطبخ . وقد ثبت عن ابن عباس بسند صحيح « أن النار لا تحل شيئاً ولا تحرمه » أخرجه النسائى من طريق عطاء عنه وقال : إنه يريد بذلك ما نقل عنه فى الطلاء . وأخرج أيضاً من طريق طاوس قال : هو الذى يصير مثل العسل ويؤكل ويصب عليه الماء فيشرب .

**قوله ( وقال ابن عباس : اشرب العصير مادام طرياً )** وصله النسائى من طريق أنى ثابت الثعلبى قال « كنت عند ابن عباس ، فجاءه رجل يسأله عن العصير ، فقال : اشربه ما كان طرياً . قال : إني طبخت شراباً وفى نفسى منه شيء قال : أكنت شاربته قبل أن تطبخه ؟ قال : لا . قال : فإن النار لا تحل شيئاً قد حرم » وهذا يقيد ما أطلق فى الآثار الماضية ، وهو أن الذى يطبخ إنما هو العصير الطرى قبل أن يتخمر ، أما لو صار خمرًا فطبخ فإن الطبخ لا يطهره ولا يحله إلا على رأى من يميز تحليل الخمر ، والجمهور على خلافه ، وحجتهم الحديث الصحيح عن أنس وأبى طلحة أخرجه مسلم ، وأخرج ابن أنى شعبة والنسائى من طريق سعيد بن المسيب والشعبى والنخعى « اشرب العصير مالم يفل » وعن الحسن البصرى « مالم يتغير » وهذا قول كثير من السلف أنه إذا بدأ فيه التغير يمتنع ، وعلامة ذلك أن يأخذ فى الغليان ، وبهذا قال أبو يوسف ، وقيل إذا انتهى غليانه وابتدأ فى

الهدو بعد الغليان ، وقيل إذا سكن غليانه ، وقال أبو حنيفة : لا يحرم عصير العنب النىء حتى يغلى ويقذف بالزبد ، فإذا غلى وقذف بالزبد حرم . وأما المطبوخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فلا يمتنع مطلقاً ولو غلى وقذف بالزبد بعد الطبخ . وقال مالك والشافعي والجمهور : يمتنع إذا صار مسكراً شرب قليله وكثيره سواء غلى أم لم يغلى ، لأنه يجوز أن يبلغ حد الإسكار بأن يغلى ثم يسكن غليانه بعد ذلك ، وهو مراد من قال : حد منع شربه ن يتغير والله أعلم .

**قوله ( وقال عمر )** هو ابن الخطاب ( وجدت من عبيد الله ) بالتصغير وهو ابن عمر .

**قوله ( ربح شراب )** ، وأنا سائل عنه فإن كان يسكر جلده ( وصله مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد أنه أخبره « أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال : إني وجدت من فلان ربح شراب ، فزعم أنه شراب الطلاء ، وإني سائل عما شرب ، فإن كان يسكر جلده . فجلده عمر الحد تأمناً » وسنده صحيح . وفي السياق حذف تقديره : فسأل عنه فوجده يسكر فجلده . وأخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن الزهري سمع السائب بن يزيد يقول « قام عمر على المنبر فقال : ذكر لي أن عبيد الله بن عمر وأصحابه شربوا شراباً ، وأنا سائل عنه ، فإن كان يسكر حدتهم » قال ابن عيينة : فأخبرني معمر عن الزهري عن السائب قال « فرأيت عمر يجلداهم » وهذا الأثر يؤيد ما قدمته أن المراد بما أحله عمر من المطبوخ الذي يسمى الطلاء ما لم يكن بلغ حد الإسكار ، فإن بلغه لم يحل عنده ، ولذلك جلداهم ولم يستفصل هل شربوا منه قليلاً أو كثيراً ، وفي هذا رد على من احتج بعمر في جواز شرب المطبوخ إذا ذهب منه الثلثان ولو أسكر ، فإن عمر أذن في شربه ولم يفصل ، وتعقب بأن الجمع بين الأثرين عنه يقتضى التفصيل ، وقد ثبت عنده أن كل مسكر حرام فاستغنى عن التفصيل ، ويحتمل أن يكون سأل ابنه فاعترف بأنه شرب كذا فسأل غيره عنه فأخبره أنه يسكر ، أو سأل ابنه فاعترف أن الذى شرب يسكر ، وقد بين ذلك عبد الرزاق في روايته عن معمر فقال عن الزهري « عن السائب شهدت عمر صلى على جنازة ثم أقبل علينا فقال : إني وجدت من عبيد الله بن عمر ربح شراب ، وإني سألت عنه فزعم أنه الطلاء ، وإني سائل عن الشراب الذى شرب فإن كان مسكراً جلده . قال : فشهدته بعد ذلك يجلده » قلت : وهذا السياق يوضح أن رواية ابن جريج التى أخرجها عبد الرزاق أيضاً عنه عن الزهري مختصرة من هذه القصة ، ولفظه « عن السائب أنه حضر عمر يجلد رجلاً وجد منه ربح شراب ، فجلده الحد تأمناً ، فإن ظاهره أنه جلده بمجرد وجود الربح منه ، وليس كذلك لما تبين من رواية معمر . وكذلك ما أخرجه ابن أبى شيبة من طريق ابن أبى ذئب عن الزهري عن السائب « أن عمر كان يضرب فى الربح » فإنها أشد اختصاراً وأعظم لبساً ، وقد تبين برواية معمر أن لا حجة فيه لمن يجوز إقامة الحد بوجود الربح ، واستدل به النسائي على أن الذى نقل عنه من أنه كسر النبيذ بالماء لما شرب منه فقطب أن ذلك كان لحموضته لا لاشتداده ، ووجه الدلالة أنه عمم وجوب الحد بشرب المسكر ولم يستفصل منه هل شرب منه قليلاً أو كثيراً ، فدل على أن ذلك النبيذ الذى قطب منه لم يكن بلغ حد الإسكار أصلاً ، واستدل به على جواز إقامة الحد بالرائحة ، وقد مضى فى فضائل القرآن النقل عن ابن مسعود أنه عمل به ، ونقل ابن المنذر عن عمر بن عبد العزيز ومالك مثله . قال مالك : إذا شهد عدلان ممن كان يشرب ثم تابا أنه ربح خمر وجب الحد ، وخالف ذلك الجمهور فقالوا : لا يجب الحد إلا بالإقرار أو البينة على مشاهدة الشرب ، لأن الروائع قد تنفق ، والحد لا يقام مع الشبهة ، وليس فى قصة عمر التصريح أنه جلد بالرائحة ، بل ظاهر سياقه يقتضى أنه اعتمد فى ذلك على الإقرار أو البينة ، لأنه لم يجلداهم حتى سأل . وفى قول عمر « اللهم

لا أحل لهم شيئاً حرمته عليهم » رد على من استدل بإجازته شرب المطبوخ أنه يجوز عنده الشرب منه ولو أسكر شارب ، لكونه لم يفصل بين ما إذا أسكر أو لم يسكر ، فإن بقية أثر عمر الذى ذكرته يدل على أنه فصل ، بخلاف ما قال الطحاوى وغيره .

**قوله ( سفيان ) هو الثورى .**

**قوله ( عن أبى الجويرية )** بالجيم مصغرا اسمه حطان ، وقد تقدم شرح حاله فى سورة المائدة ، ووقع فى رواية عبد الرزاق عن الثورى « حدثنى أبو الجويرية » .

**قوله ( سبق محمد صلى الله عليه وسلم الباذق ، ما أسكر فهو حرام )** قال المهلب : أى سبق محمد بتحريم الخمر تسميتهم لها الباذق ، قال ابن بطال يعنى بقوله « كل مسكر حرام » والباذق شراب العسل ، ويحتمل أن يكون المعنى سبق حكم محمد بتحريم الخمر تسميتهم لها بغير اسمها ، وليس تغييرهم للاسم بمحلل له إذا كان يسكر ، قال : وكأن ابن عباس فهم من السائل أنه يرى أن الباذق حلال ، فحسم مادته وقطع رجاءه وباعد منه أصله وأخبره أن المسكر حرام ولا عبء بالتسمية ، وقال ابن التين : يعنى أن الباذق لم يكن فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قلت : وسياق قصة عمر الأولى يؤيد ذلك . وقال أبو الليث السمرقندى : شارب المطبوخ إذا كان يسكر أعظم ذنبا من شارب الخمر لأن شارب الخمر يشربها وهو يعلم أنه عاص بشرها ، وشارب المطبوخ يشرب المسكر ويراه حلالاً ، وقد قام الإجماع على أن قليل الخمر وكثيره حرام ، وثبت قوله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر حرام » ومن استحل ما هو حرام بالإجماع كفر . قلت : وقد سبق إلى نحو هذا بعض قدماء الشعراء فى أول المائة الثالثة فقال يعرض ببعض من كان يفتى بإباحة المطبوخ :

وأشربها وأزعمها حراماً وأرجو عفو رب ذى امتنان  
ويشربها ويزعمها حلالاً وتلك على المسىء خطيئتان

**قوله ( قال الشراب الحلال الطيب ، قال ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث )** هكذا فى جميع نسخ الصحيح ، ولم يعين القائل هل هو ابن عباس أو من بعده ، والظاهر أنه من قول ابن عباس ، وبذلك جزم القاضى إسماعيل فى أحكامه فى رواية عبد الرزاق ، وأخرج البيهقى الحديث من طريق محمد بن أيوب عن محمد بن كثير شيخ البخارى فيه بلفظ « قال الشراب الحلال الطيب لا الحرام الخبيث » وأخرجه أيضا من طريق ابن أبى خيثمة وهو زهير بن معاوية عن أبى الجويرية قال : قلت لابن عباس افتنى عن الباذق ، فذكر الحديث وفى آخره « فقال رجل من القوم : إنا نعمد إلى العنب فنعصره ثم نطبخه حتى يكون حلالاً طيباً ، فقال : سبحان الله سبحان الله ، اشرب الحلال الطيب فإنه ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث » وأخرجه سعيد بن منصور من طريق أبى عوانة عن أبى الجويرية قال « سألت ابن عباس قلت : نأخذ العنب فنعصره فنشرب منه حلوا حلالا ؟ قال : اشرب الحلو » والباقي مثله . ومعنى هذا أن المشبهات تقع فى حيز الحرام وهو الخبيث ، وما لا شبهة فيه حلال طيب . قال إسماعيل القاضى فى « أحكام القرآن » : هذا الأثر عن ابن عباس يضعف الأثر المروى عنه « حرمت الخمر بعينها » الحديث ، وقد سبق بيانه فى « باب الخمر من العسل » . ثم أسند عن ابن عباس قال « ما أسكر كثيره فقليله حرام » وأخرج البيهقى من طريق إسحاق بن راهويه بسند صحيح إلى يحيى بن عبيد أحد الثقات عن ابن عباس قال « إن النار لا تحل شيئاً ولا تحرمه » وزاد فى رواية أخرى عن يحيى بن عبيد

« عن ابن عباس أنه قال لهم : أيسكر ؟ قالوا : إذا أكثر منه أسكر ، قال : فكل مسكر حرام » . ثم ذكر المصنف حديث عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب الحلواء والعسل » وقد تقدم في الأطعمة ، والحلواء تعقد من السكر ، وعطف العسل عليها من عطف العام على الخاص ، وقد تعقد الحلواء من السكر فيتقاربان . ووجه إيراده في هذا الباب أن الذي يحل من المطبوخ هو ما كان في معنى الحلواء ، والذي يجوز شربه من عصير العنب بغير طبخ هو ما كان في معنى العسل ، فإنهم كانوا يمزجونه بالماء ويشربونه من ساعته ، والله أعلم

- باب مَنْ رَأَى أَنْ لَا يَخْلُطَ الْبُسْرَ وَالتَّمْرَ إِذَا كَانَ مُسْكِرًا ، وَأَنْ لَا يَجْعَلَ إِدَامِينَ فِي إِدَامٍ**
- [٥٦٠٠] ٥٣٩٩- حدثنا مسلم نا هشام نا قتادة عن أنس قال : إني لأسقي أباطلحة وأبادجانة وسهيل بن البيضاء خليط بُسْر وتمر إذ حرمت الخمر ، ففقدتها وأنا ساقيههم وأصغرهم ، وإنا نعدّها يومئذ الخمر . وقال عمرو بن الحارث نا قتادة سمع أنسًا .
- [٥٦٠١] ٥٤٠٠- حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج أخبرني عطاء أنه سمع جابرًا يقول نهى النبي صلى الله عليه عن الزبيب والتمر والبُسْر والرطب .
- [٥٦٠٢] ٥٤٠١- حدثنا مسلم نا هشام نا يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : نهى النبي صلى الله عليه أن يجمع بين التمر والزُّهُو ، والتمر والزبيب ، ولينبذ كل واحدٍ منهما على حدة .

**قوله ( باب مَنْ رَأَى أَنْ لَا يَخْلُطَ الْبُسْرَ وَالتَّمْرَ إِذَا كَانَ مُسْكِرًا )** قال ابن بطلال : قوله « إذا كان مسكرًا » خطأ ، لأن النهي عن الخليطين عام وإن لم يسكر كثيرهما ، لسرعة سريان الإسكار إليهما من حيث لا يشعر صاحبه به ، فليس النهي عن الخليطين لأنهما يسكران حالا ، بل لأنهما يسكران مآلا فإنهما إذا كانا مسكرين في الحال لا خلاف في النهي عنهما . قال الكرماني : فعلى هذا فليس هو خطأ بل يكون أطلق ذلك على سبيل المجاز ، وهو استعمال مشهور . وأجاب ابن المنير بأن ذلك لا يرد على البخاري ، إما لأنه يرى جواز الخليطين قبل الإسكار ، وإما لأنه ترجم على ما يطابق الحديث الأول وهو حديث أنس ، فإنه لا شك أن الذي كان يسقيه القوم حينئذ كان مسكرًا ، ولهذا دخل عندهم في عموم النهي عن الخمر ، حتى قال أنس « وإنا لنعدّها يومئذ الخمر » فدل على أنه كان مسكرًا . قال : وأما قوله « وأن لا يجعل إدامين في إدام » فيطابق حديث جابر وأبي قتادة ، ويكون النهي معللا بعلة مستقلة ، إما تحقيق إسكار الكثير وإما توقع الإسكار بالخلط سريعاً وإما الإسراف والشهوة ، والتعليل بالإسراف مبين في حديث النهي عن قران التمر . قلت : والذي يظهر لي أن مراد البخاري بهذه الترجمة الرد على من أول النهي عن الخليطين بأحد تأويلين : أحدهما حمل الخليط على المخلوط ، وهو أن يكون نبيذ تمر وحده مثلاً قد اشتد ؛ ونبيذ زبيب وحده مثلاً قد اشتد ، فيخلطان ليصيرا خلا ، فيكون النهي من أجل تعمد التخليل ، وهذا مطابق للترجمة من غير تكلف . ثانيهما أن يكون علة النهي عن الخلط الاسراف ، فيكون كالنهي عن الجمع بين إدامين . ويؤيد الثاني قوله في الترجمة « وأن لا يجعل إدامين في إدام » وقد حكى أبو بكر الأثرم عن قوم أنهم حملوا النهي عن الخليطين على الثاني ، وجعلوه نظير النهي عن القران بين التمر كما تقدم في الأطعمة ، قالوا : فإذا ورد النهي عن القران بين التمرتين وهما من نوع واحد فكيف إذا وقع القران بين نوعين ؟ ولهذا عبر المصنف بقوله « مَنْ رَأَى » ولم يجم بالحكم . وقد نصر الطحاوي من حمل النهي عن الخليطين



على منع السرف فقال : كان ذلك لما كانوا فيه من ضيق العيش . وساق حديث ابن عمر في النهي عن القران بين التمرتين ، وتعقب بأن ابن عمر أحد من روى النهي عن الخليطين وكان ينبذ البسر ، فإذا نظر إلى بسرة في بعضها ترطيب قطعه كراهة أن يقع في النهي ، وهذا على قاعدتهم يعتمد عليه ، لأنه لو فهم أن النهي عن الخليطين كالنهي عن القران لما خالفه فدل على أنه عنده على غيره . ثم أورد المصنف حديث أنس الذي تقدم شرحه في أول الباب ، وفيه أنه سقاه خليط بسر وتمر ، فدل على أن المراد بالنهي عن الخليطين ما كانوا يصنعونه قبل ذلك . من خلط البسر بالتمر ونحو ذلك لأن ذلك عادة يقتضى إسراع الإسكار بخلاف المنفردين ، ولا يمكن حمل حديث أنس هذا في الخليطين على ما ادعاه صاحب التأويل الأول ، وحمل علة النهي لخوف الإسراع أظهر من حملها على الإسراف ، لأنه لا فرق بين نصف رطل من تمر ونصف رطل من بسر إذا خلطوا مثلاً ، وبين رطل من زبيب صرف ، بل هو أولى لقلة الزبيب عندهم إذ ذاك بالنسبة إلى التمر والرطب ، وقد وقع الإذن بأن ينبذ كل واحد على حدة ، ولم يفرق بين قليل وكثير ، فلو كانت العلة الإسراف لما أطلق ذلك . وحكى الطحاوي في « اختلاف العلماء » عن الليث قال : لا أرى بأساً أن يخلط نبيذ التمر ونبيذ الزبيب ثم يشربان جميعاً ، وإنما جاء النهي أن ينبذا جميعاً ثم يشربا لأن أحدهما يشتد به صاحبه .

**قوله ( وقال عمرو بن الحارث حدثنا قتادة سمع أنس )** أراد بهذا التعليق بيان سماع قتادة ، لأنه وقع في الرواية التي ساقها قبل معنعنا ، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث ولفظه « نهى أن يخلط التمر والزهر ثم يشرب » وأن ذلك كان عامة خمرهم يومئذ ، وهذا السياق أظهر في المراد الذي حملت عليه لفظ الترجمة والله أعلم . وقوله في الإسناد الأول « حدثنا مسلم » وقع في رواية النسفي « حدثنا مسلم بن إبراهيم » وهشام هو الدستوائي .

الحديث الثاني حديث جابر ، وأورده بلفظ « نهى عن الزبيب والتمر والبسر والرطب » وليس صريحاً في النهي عن الخليط ، وقد بينه مسلم في روايته من طريق عبد الرزاق ويحيى القطان جميعاً عن ابن جريج بلفظ « لا تجمعوا بين الرطب والبسر وبين الزبيب والتمر نبيذاً » وأخرج أيضاً من طريق الليث عن عطاء « نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعاً والرطب والبسر جميعاً » الحديث الثالث حديث أبي قتادة ،

**قوله ( حدثنا مسلم )** هو ابن إبراهيم أيضاً ، وهشام هو الدستوائي أيضاً .

**قوله ( عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه )** هو الأنصاري المشهور .

**قوله ( نهى )** في رواية مسلم من طريق إسماعيل بن علية عن هشام بهذا الإسناد « لا تنبذوا الزهر والرطب جميعاً » الحديث .

**قوله ( كل واحد منهما )** أي من كل اثنين منهما ، فيكون الجمع بين أكثر بطريق الأولى .

**قوله ( على حدة )** بكسر المهملة وفتح الدال بعدها هاء تأنيث أي وحده ، ووقع في رواية الكشمي « على حدة » وهذا مما يؤيد رد التأويل المذكور أولاً كما بينته ، ولمسلم من حديث أبي سعيد « من شرب منكم النبيذ فليشربه زيباً فرداً أو تمرًا فرداً أو بسراً فرداً » وأخرج ابن أبي شيبة وأحمد والنسائي سبب النهي من طريق الحراني عن ابن عمر قال « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بسكران فضربه ثم سأله عن شربه فقال : شربت نبيذ تمر وزبيب ،

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تخلطوهما ، فإن كل واحد منهما يكفى وحده ، قال النووي : وذهب أصحابنا وغيرهم من العلماء إلى أن سبب النهي عن الخليط أن الإسكار يسرع إليه بسبب الخلط قبل أن يشتد فيظن الشارب أنه لم يبلغ حد الإسكار . ويكون قد بلغه . قال : ومذهب الجمهور أن النهي في ذلك للتنزيه . وإنما يمتنع إذا صار مسكرا . ولا تخفى علامته . وقال بعض المالكية : هو للتحريم : واختلف في خلط نبيذ البسر الذي لم يشتد مع نبيذ التمر الذي لم يشتد عند الشرب هل يمتنع أو يختص النهي عن الخلط عند الانتباز ؟ فقال الجمهور : لا فرق . وقال الليث : لا بأس بذلك عند الشرب . ونقل ابن التين عن الداودي أن سبب النهي أن النبيذ يكون حلوا . فإذا أضيف إليه الآخر أسرع إليه الشدة . وهذه صورة أخرى ، كأنه يخص النهي بما إذا نبذ أحدهما ثم أضيف إليه الآخر ، لا ما إذا نبذا معا . واختلف في الخليطين من الأشربة غير النبيذ ، فحكى ابن التين عن بعض الفقهاء أنه كره أن يخلط للمريض شرابين ، ورده بأنهما لا يسرع إليهما الإسكار اجتماعا وانفرادا ، وتعمق باحتمال أن يكون قائل ذلك يرى أن العلة للإسراف كما تقدم ، لكن يقيد كلام هذا في مسألة المريض بما إذا كان المفرد كافيا في دواء ذلك المرض ، وإلا فلا مانع حينئذ من التركيب . وقال ابن الجربى : ثبت تحريم الخمر لما يحدث عنها من السكر ، وجواز النبيذ الحلوا الذي لا يحدث عنه سكر ، وثبت النهي عن الانتباز في الأوعية ثم نسخ ، وعن الخليطين فاختلف العلماء : فقال أحمد وإسحاق وأكثر الشافعية بالتحريم ولو لم يسكر ، وقال الكوفيون بالحل . قال : واتفق علماؤنا على الكراهة ، لكن اختلفوا هل هو للتحريم أو للتنزيه ؟ واختلف في علة المنع : فقيل لأن أحدهما يشد الآخر ، وقيل لأن الإسكار يسرع إليهما . قال : ولا خلاف أن العسل باللبن ليس بخليطين ، لأن اللبن لا ينبذ ، لكن قال ابن عبد الحكم : لا يجوز خلط شرابى سكر كالورد والجلاب وهو ضعيف . قال : واختلفوا في الخليطين لأجل التخليل ، ثم قال : ويتحصل لنا أربع صور : أن يكون الخليطان منصوصين فهو حرام ، أو منصوص ومسكوت عنه فإن كان كل منهما لو انفرد أسكر فهو حرام قياسا على المنصوص ، أو مسكوت عنهما وكل منهما لو انفرد لم يسكر جاز . قال : وهنا مرتبة رابعة وهى مالو خلط شيئين وأضاف إليهما دواء يمنع الإسكار فيجوز في المسكوت عنه ويكره في المنصوص وما نقله عن أكثر الشافعية وجد نص الشافعى بما يوافقه فقال : ثبت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الخليطين ، فلا يجوز بحال . وعن مالك قال : أدركت على ذلك أهل العلم ببلدنا . وقال الخطاى : ذهب إلى تحريم الخليطين وإن لم يكن الشراب منهما مسكرا جماعة عملا بظاهر الحديث ، وهو قول مالك وأحمد وإسحاق ، وظاهر مذهب الشافعى . وقالوا : من شرب الخليطين أثم من جهة واحدة ، فإن كان بعد الشدة أثم من جهتين ، وخص الليث النهي بما إذا نبذا معا . وجرى ابن حزم على عادته في الجمود فخص النهي عن الخليطين بخلط واحد من خمسة أشياء وهى : التمر والرطب والزهر والبسر والزبيب في أحدها أو في غيرها ، فأما لو خلط واحد من غيرها في واحد من غيرها لم يمتنع كاللبن والعسل مثلا ، ويرد عليه ما أخرجه أحمد في الأشربة من طريق المختار بن فلفل عن أنس قال ، « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين شيئين نبيذا مما يغى أحدهما على صاحبه وقال القرطبي : النهي عن الخليطين ظاهر في التحريم ، وهو قول جمهور فقهاء الأمصار ، وعن مالك يكره فقط ، وشذ من قال لا بأس به لأن كلا منهما يحل منفردا فلا يكره مجتمعا ، قال : وهذه مخالفة للنص ، وقياس مع وجود الفارق ، فهو فاسد من وجهين . ثم هو منتقض بجواز كل واحدة من الأختين منفردة وتحريمهما مجتمعتين ، قال : وأعجب من ذلك تأويل من قال منهم إن النهي إنما هو من باب السرف ، قال : وهذا تبديل لا تأويل ، ويشهد بطلانه الأحاديث الصحيحة ،

قال : وتسمية الشراب إداما قول من ذهل عن الشرع واللغة والعرف ، قال : والذي يفهم من الأحاديث التعليل بخوف إسراع الشدة بالخلط ، وعلى هذا يقتصر في النهي عن الخلط على ما يؤثر فيه الإسراع ، قال : وأفرط ببعض أصحابنا فمنع الخلط وإن لم توجد العلة المذكورة ، ويلزمه أن يمنع من خلط العسل واللبن والخل والعسل ، قلت : حكاها ابن العربي عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وقال : إنه حمل النهي عن الخليطين من الأشربة على عمومها ، واستغربه

## باب شُرْبِ اللَّبَنِ

وقول الله عز وجل : ﴿ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ ﴾

[٥٦٠٣] ٥٤٠٢ - حدثنا عبدان أنا عبد الله أنا يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال :

أتى رسول الله صلى الله عليه ليلة أسري به بقدر لبن وقدر خمر .

[٥٦٠٤] ٥٤٠٣ - حدثنا الحميدي سمع سفيان أنا سالم أبو النضر أنه سمع عُميراً مولى أم الفضل يحدث

عن أم الفضل قالت : شك الناس في صيام رسول الله صلى الله عليه يوم عرفة ، فأرسلت إليه أم الفضل بإناء فيه لبن فشرب ، وكان سفيان ربما قال : شك الناس في صيام رسول الله صلى الله عليه ، فأرسلت إليه أم الفضل ، فإذا ووقف عليه قال : هو عن أم الفضل .

[٥٦٠٥] ٥٤٠٤ - حدثنا قتيبة نا جرير عن الأعمش عن أبي صالح وأبي سفيان عن جابر بن عبد الله قال : جاء

أبو حميد بقدر من لبن من النقيع ، فقال له رسول الله صلى الله عليه : « ألا خمرته ، ولو أن تعرض عليه عوداً » .

[الحديث ٥٦٠٥ - طرفه في : ٥٦٠٦] .

[٥٦٠٦] ٥٤٠٥ - حدثنا عمر بن حفص نا أبي نا الأعمش سمعت أبا صالح يذكر - أراه عن جابر - قال : جاء

أبو حميد - رجل من الأنصار - من النقيع بإناء من لبن إلى النبي صلى الله عليه ، فقال النبي صلى الله عليه : « ألا خمرته ، ولو أن تعرض عليه عوداً » . وحدثني أبو سفيان عن جابر عن النبي صلى الله عليه بهذا .

[٥٦٠٧] ٥٤٠٦ - حدثني محمود أنا النضر أنا شعبة عن أبي إسحاق سمعت البراء : قدم النبي صلى الله

عليه من مكة وأبو بكر معه ، قال أبو بكر : مررنا براع - وقد عطش النبي صلى الله عليه - قال أبو بكر : فحلبت كسبة من لبن في قدح ، فشرب حتى رضى . وأناه سراقه بن جعشم على فرس ، فدعا عليه ، فطلب إليه سراقه أن لا يدعوه عليه وأن يرجع ، ففعل النبي صلى الله عليه .

[٥٦٠٨] ٥٤٠٧ - حدثنا أبو اليمان أنا شعيب نا أبو الزناد عن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى

الله عليه قال : « نعم الصدقة اللقحة الصفي منحة ، والشاة الصفي منحة ، تغدو بإناء وتروح بأخر » .

[٥٦٠٩] ٥٤٠٨ - حدثنا أبو عاصم عن الأوزاعي عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه شرب لبنًا فمضمض وقال: «إنَّ له دسماً».

[٥٦١٠] ٥٤٠٩ - وقال إبراهيم بن طهمان عن شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «دُفِعْتُ إِلَى السُّدْرَةِ، فَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهْرَانِ ظَاهِرَانِ، وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ، فَأَمَّا الظَّاهِرَانِ فَالنَّيْلُ وَالْفَرَاتُ، وَأَمَّا الْبَاطِنَانِ فَنَهْرَانِ فِي الْجَنَّةِ. وَأَتَيْتُ بِثَلَاثَةِ أَقْدَاحٍ: قَدَحٍ فِيهِ لَبَنٌ، وَقَدَحٍ فِيهِ عَسَلٌ، وَقَدَحٍ فِيهِ خَمْرٌ. فَأَخَذْتُ الَّذِي فِيهِ اللَّبَنُ فَشَرِبْتُ، فَقِيلَ لِي: أَصَبْتَ الْفَطْرَةَ أَنْتَ وَأُمَّتُكَ». وقال هشامٌ وسعيدٌ وهمامٌ عن قتادة عن أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة عن النبي صلى الله عليه في الأنهار نحوه، ولم يذكروا ثلاثة أقْدَاحٍ.

**قوله (باب شرب اللبن)** قال ابن المنير: أطلال التفتن في هذه الترجمة ليرد قول من زعم أن اللبن يسكر كثيره فرد ذلك بالنصوص، وهو قول غير مستقيم لأن اللبن لا يسكر بمجردده وإنما يتفق فيه ذلك نادراً بصفة تحدث. وقال غيره: قد زعم بعضهم أن اللبن إذا طال العهد به وتغير صار يسكر، وهذا ربما يقع نادراً إن ثبت وقوعه، ولا يلزم منه تأنيب شاربه إلا إن علم أن عقله يذهب به فشربه لذلك. نعم قد يقع السكر باللبن إذا جعل فيه ما يصير باختلاطه معه مسكراً فيحرم. قلت: أخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن سيرين أنه سمع ابن عمر يسأل عن الأشرية فقال: إن أهل كذا يتخذون من كذا وكذا خمراً حتى عد خمسة أشرية لم أحفظ منها إلا العسل والشعير واللبن، قال فكنت أهاب أن أحدث باللبن حتى أنبت أنه بآرمينية يصنع شراب من اللبن لا يلبث صاحبه أن يصرع واستدل بالآية المذكورة أول الباب على أن الماء إذا تغير ثم طال مكثه حتى زال التغير بنفسه ورجع إلى ما كان عليه أنه يطهر بذلك، وهذا في الكثير، وبغير النجاسة من القليل متفق عليه، وأما القليل المتغير بالنجاسة ففيما إذا زال تغيره بنفسه خلاف: هل يطهر؟ والمشهور عند المالكية يطهر، وظاهر الاستدلال يقوى القول بالتطهير، لكن في الاستدلال به لذلك نظر، وقريب منه في البعد استدلال من استدل به على طهارة المنى، وتقديره أن اللبن خالط الفرث والدم ثم استحال فخرج خالصاً طاهراً، وكذلك المنى ينقصر من الدم فيكون على غير صفة الدم فلا يكون نجساً.

**قوله (وقول الله عز وجل: يخرج من بين فرث ودم)** زاد غير أبي ذر ﴿لبناً خالصاً﴾ وزاد غيره وغير النسفي بقية الآية، ووقع بلفظ «يخرج» في أوله في معظم النسخ، والذي في القرآن ﴿نسقيكم مما في بطونه من بين فرث ودم﴾ وأما لفظ «يخرج» فهو في الآية الأخرى من السورة ﴿يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه﴾ ووقع في بعض النسخ وعليه جرى الإسماعيلي وابن بطال وغيرهما بحذف «يخرج» من أوله وأول الباب عندهم: وقول الله ﴿من بين فرث ودم﴾ فكأن زيادة لفظ «يخرج» ممن دون البخاري وهذه الآية صريحة في إحلال شرب لبن الأنعام بجميع أنواعه، لوقوع الامتنان به، فيعم جميع ألبان الأنعام في حال حياتها. والفرث بفتح الفاء وسكون الراء بعدها مثلثة هو ما يجتمع في الكرش، وقال القزاز، هو ما ألقى من الكرش، تقول فرثت الشيء إذا أخرجته من وعائه فشربته، فأما بعد خروجه فإنما يقال له سرجين وزبل. وأخرج القزاز عن ابن عباس أن الدابة إذا أكلت العلف واستقر في كرشها طبخته فكان أسفله فرثاً وأوسطه لبناً وأعلاه دماً، والكبد مسطرة عليه فتقسم الدم وتجريه في العروق وتجري اللبن في الضرع ويبقى الفرث في الكرش وحده، وقوله تعالى

﴿لبننا خالصا﴾ أى من حمرة الدم وقذارة الفرث ، وقوله « سائغا » أى لذيدا هنيئا لا يقص به شارب . وذكر المصنف فى الباب سبعة أحاديث : الأول حديث أى هريرة .

**قوله ( بقدر لبن وقدر خمرة )** تقدم البحث فيه قريبا ، والحكمة فى التخيير بين الخمر مع كونه حراما واللبن مع كونه حلالا إما لأن الخمر حينئذ لم تكن حُرمت . أو لأنها من الجنة وخمر الجنة ليست حراما . وقولم فى الحديث « ليلة أسرى به » حكى فيه تنوين ليلة . والذي أعرفه فى الرواية الإضافة . الحديث الثانى حديث أم الفضل فى شرب اللبن بعرفة . وقد تقدم شرحه فى الصيام . وقوله فى آخره « وكان سفيان ربما قال : شك الناس فى صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرسلت إليه أم الفضل » فإذا وقف عليه قال : هو عن أم الفضل . يعنى أن سفيان كان ربما أرسل الحديث فلم يقل فى الإسناد عن أم الفضل . فإذا سئل عنه هل هو موصول أو مرسل قال : هو عن أم الفضل . وهو فى قوة قوله هو موصول . وهذا معنى قوله وقف عليه . وهو بضم أوله وكسر القاف . ووقع فى رواية أى ذر « ووقف » بزيادة واو ساكنة بعد الواو المضمومة ، والقائل « وكان سفيان » هو الراوى عنه وهو الحميدى ، وقد تقدم فى الحج عن على بن عبد الله عن سفيان بدون هذه الزيادة . وأغرب الداودى فقال : لا مخالفة بين الروایتين ، لأنه يجوز أن تقول أم الفضل عن نفسها « فأرسلت أم الفضل » أى على سبيل التجريد ، كذا قال . الحديث الثالث .

**قوله ( عن أى صالح وأبى سفيان )** كذا رواه أكثر أصحاب الأعمش عنه عن جابر ، ورواه أبو معاوية عن الأعمش عن أى صالح وحده أخرجه مسلم ، وقد أخرجه الإسماعيل من وجه آخر عن حفص بن غياث عن الأعمش عن أى سفيان عن جابر ، وعن أى صالح عن أى هريرة ، وهو شاذ والمحفوظ عن جابر .

**قوله ( من النقيع )** بالنون ، قيل هو الموضع الذى حمى لرعى النعم وقيل غيره ، وقد تقدم فى كتاب الجمعة ذكر نقيع الخضعات فدل على التعدد ، وكان واديا يجتمع فيه الماء ، والماء الناقع هو المجتمع ، وقيل كانت تعمل فيه الآنية ، وقيل هو الباع حكاة الخطاى ، وعن الخليل : الوادى الذى يكون فيه الشجر ، وقال ابن التين : رواه أبو الحسن يعنى القابسى بالموحدة ، وكذا نقله عياض عن أبى بحر بن العاص ، وهو تصحيف ، فإن النقيع بقبة بالمدينة ، وقال القرطبى : الأكثر على النون وهو من ناحية العقيق على عشرين فرسخا من المدينة .

**قوله ( ألا )** بفتح الهمزة والتشديد بمعنى هلا . وقوله « خمرته » بخاء معجمة وتشديد الميم أى غطيته ، ومنه خمار المرأة لأنه يسترها .

**قوله ( تعرض )** بفتح أوله وضم الراء قاله الأصمعى ، وهو رواية الجمهور ، وأجاز أبو عبيد كسر الراء وهو مأخوذ من العرض أى تجعل العود عليه بالعرض ، والمعنى أنه إن لم يقطه فلا أقل من أن يعرض عليه شيئا . وأطن السر فى الاكتفاء بعرض العود أن تعاطى التغطية أو العرض يقترن بالتسمية فيكون العرض علامة على التسليم فتمتنع الشياطين من الدنو منه ، وسيأتى شيء من الكلام على هذا الحكم فى « باب فى تغطية الإناء » بعد أبواب .

( تنبيه ) : وقع لمسلم من طريق أبى معاوية عن الأعمش عن أى صالح وحده عن جابر « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستسقى ، فقال رجل : يا رسول الله ألا نسقيك نبينا ؟ قال : بلى ، فخرج

الرجل يسعى فجاء بقدح فيه نبيذ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا خمرته ، الحديث . ولمسلم أيضا من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرا يقول « أخبرني أبو حميد الساعدي قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بقدح لبن من النقيع ليس مخمرا » الحديث . والذي يظهر أن قصة اللبن كانت لأبي حميد وأن جابرا أحضرها ، وأن قصة النبيذ حملها جابر عن أبي حميد وأبهم أبو حميد صاحبها ، ويحتمل أن يكون هو أبا حميد راويها أبهم نفسه ، ويحتمل أن يكون غيره ، وهو الذي يظهر لي والله أعلم . الحديث الرابع حديث البراء « قدم النبي صلى الله عليه وسلم من مكة وأبو بكر معه » كذا أورده مختصرا فقال البراء إن هذا القدر هو الذي رواه شعبة عن أبي إسحاق قال : ورواه إسرائيل وغيره عن أبي إسحاق مطولا . قلت : وقد تقدم في الهجرة وأوله « إن عازبا باع رجلا لأبي بكر وسأله عن قصته مع النبي صلى الله عليه وسلم في الهجرة » وقوله « فحلبت » وتقدم هناك « فأمرت الراعي فحلب » فتكون نسبة الحلب لنفسه هنا مجازية . وقوله « كسبة » بضم أوله وسكون المثلثة بعدها موحدة قال الخليل : كل قليل جمعه فهو كسبة . وقال ابن فارس : هي القطعة من اللبن أو التمر . وقال أبو زيد : هي من اللبن ملء القدح ، وقيل قدر حلبة ناقة . ومحمود شيخ البخاري فيه هو ابن غيلان والنضر هو ابن شمیل . وأحسن الأجوبة في شرب النبي صلى الله عليه وسلم من اللبن مع كون الراعي أخبرهم أن الغنم لغيره أنه كان في عرفهم التسامح بذلك ، أو كان صاحبها أذن للراعي أن يسقى من يمر به إذا التمس ذلك منه . وقيل فيه احتمالات أخرى تقدمت . الحديث الخامس حديث أبي هريرة « نعم الصدقة اللقحة » بكسر اللام ويجوز فتحها وسكون القاف بعدها مهملة ، وهي التي قرب عهدها بالولادة . والصفي — بمهمله وفاء وزن فاعيل — هي الكثيرة اللبن ، وهي بمعنى مفعول أي مصطفاة مختارة . وفي قوله « تغدو وتروح » إشارة إلى أن المستعير لا يستأصل لبنها . وقد تقدم بيان ذلك مستوفى في كتاب العارية . الحديث السادس حديث ابن عباس في المضمضة من اللبن أي بسبب شرب اللبن ، تقدم شرحه في الطهارة . وقد أخرجه أبو جعفر الطبري من طريق عقيل عن ابن شهاب بصيغة الأمر « تضمضوا من اللبن » . الحديث السابع حديث أنس في الأقداح .

**قوله ( وقال إبراهيم بن طهمان إن )** وصله أبو عوانة والإسماعيلي والطبراني في الصغير من طريقه ، ووقع لنا بعلو في « غرائب شعبة لابن منده » قال الطبراني : لم يروه عن شعبة إلا إبراهيم بن طهمان ، تفرد به حفص بن عبد الله النيسابوري عنه .

**قوله ( رفعت إلى سدره المنتهى )** كذا للأكثر بضم الراء وكسر الفاء وفتح المهملة وسكون المثناة على البناء للمجهول ، والسدره مرفوعة . وللمستملى « دفعت » بدال بدل الراء وسكون العين وضم المثناة بنسبة الفعل إلى المتكلم ، وإلى بالسكون حرف جر .

**قوله ( وقال هشام )** يعني الدستوائي ، وهام يعني ابن يحيى ، وسعيد يعني ابن أبي عروبة ، يعني أنهم اجتمعوا على رواية الحديث عن قتادة فزادواهم في الإسناد بعد أنس بن مالك « مالك بن صعصعة » ولم يذكره شعبة . وقوله « في الأنهار نحوه » يريد أنهم توافقوا من المتن على ذكر الأنهار وزادواهم قصة الإسراء بطولها وليست في رواية شعبة هذه ، ووقع في روايتهم هنا بعد قوله سدره المنتهى « فإذا نبقيها كأنه قلال هجر ، وورقها كأنها آذان القيلة ، في أصلها أربعة أنهار » واقتصر شعبة على « فإذا أربع أنهار » .

**قوله ( ولم يذكروا ثلاثة أقداح )** في رواية الكشميني « ولم يذكر » بالإفراد ، وظاهر هذا النفي أنه لم يقع ذكر الأقداح في رواية الثلاثة ، وهو معترض بما تقدم في بدء الخلق عن هدية عن همام بلفظ « ثم أتيت بإناء من خمر وإناء من لبن وإناء من عسل » فيحتمل أن يكون المراد بالنفي نفي ذكر الأقداح بخصوصها ، ويحتمل أن تكون رواية الكشميني التي بالإفراد هي المحفوظة ، والفاعل هشام الدستوائي فإنه تقدم في بدء الخلق طريق يزيد بن زريع عن سعيد وهشام جميعا عن قتادة بطوله وليس فيه ذكر الآنية أصلا ، لكن أخرجه مسلم من رواية عبد الأعلى عن هشام وفيه « ثم أتيت بإنائين أحدهما خمر والآخر لبن ، فعرضا على » ثم أخرجه من طريق معاذ بن هشام عن أبيه نحوه ولم يسق لفظه ، وقد ساقه النسائي من رواية يحيى القطان عن هشام وليس فيه ذكر الآنية أصلا ، فوضح من هذا أن رواية همام فيها ذكر ثلاثة ، وإن كان لم يصرح بذكر العدد ولا وصف الظرف ، ورواية سعيد فيها ذكر إناءين فقط ، ورواية هشام ليس فيها ذكر شيء من ذلك أصلا ، وقد رجح الإسماعيلي رواية إناءين فقال عقب حديث شعبة هنا : هذا حديث شعبة ، وحديث الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة المذكور أول الباب أصح إسنادا من هذا ، وأولى من هذا . كذا قال ، مع أنه أخرج حديث همام عن جماعة عن هدية عنه كما أخرجه البخاري سواء والزيادة من الحافظ مقبولة ، وقد توبع ، وذكر إناءين لا ينفي الثالث ، مع أنني قدمت في الكلام على حديث الإسراء أن عرض الآنية على النبي صلى الله عليه وسلم وقع مرتين : قبل المعراج وهو في بيت المقدس ، وبعده وهو عند سدرة المنتهى ، وبهذا يرتفع الإشكال جملة . قال ابن المنير : لم يذكر السر في عدوله عن العسل إلى اللبن كما ذكر السر في عدوله عن الخمر ، ولعل السر في ذلك كون اللبن أنفع ، وبه يشتد العظم وينبت اللحم ، وهو بمجرد قوت ، ولا يدخل في السرف بوجه ، وهو أقرب إلى الزهد ، ولا منافاة بينه وبين الورع بوجه . والعسل وإن كان جلالا لكنه من المستلذات التي قد يخشى على صاحبها أن يندرج في قوله تعالى ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ ﴾ . قلت : ويحتمل أن يكون السر فيه ما وقع في بعض طرق الإسراء أنه صلى الله عليه وسلم عطش — كما تقدم في بعض طرقه مبينا هناك — فأقى بالأقداح ، فأثر اللبن دون غيره لما فيه من حصول حاجته دون الخمر والعسل ، فهذا هو السبب الأصلي في إثارة اللبن ، وصادف مع ذلك رجحانه عليهما من أعدة جهات . وقد تقدم شيء من هذا في شرح حديث الإسراء . قال ابن المنير : ولا يعكر على مذكرته ما سيأتي قريبا أنه كان يحب الحلوى والعسل ، لأنه إنما كان يحبه مقتصدا في تناوله لا في جعله ديدنا ولا تنطعا . ويؤخذ من قول جبريل في الخمر « غوت أمتك » أن الخمر ينشأ عنها الغي ، ولا يختص بقدر معين . ويؤخذ من عرض الآنية عليه صلى الله عليه وسلم إرادة إظهار التيسير عليه ، وإشارة إلى تفويض الأمور إليه

### بِاسْتِعْذَابِ الْمَاءِ

[٥٦١١] ٥٤١٠ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول : كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالا من نخل ، وكان أحب ماله إليه بيرحاء ، وكانت مستقبلة المسجد ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب ، قال أنس : فلما نزلت : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ قام أبو طلحة فقال : يا رسول الله ، إن الله تعالى يقول : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ وإن أحب مالي إلي بيرحاء . وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله ،

فضعها يا رسول الله حيث أراك الله. فقال رسول الله صلى الله عليه : « بخ، ذلك مال رابح - أو رايح - » شك عبد الله. « وقد سمعت ما قلت، وإنني أرى أن تجعلها في الأقربين ». فقال أبو طلحة: « أفعل يا رسول الله. فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه ».

**قوله ( باب استعذاب الماء )** بالذال المعجمة أى طلب الماء العذب ، والمراد به الحلو . ذكر فيه حديث أنس في صدقة أى طلحة لقوله فيه « ويشرب من ماء فيها طيب » وقد ورد في خصوص هذا اللفظ — وهو استعذاب الماء — حديث عائشة رضى الله عنها « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعذب له الماء من بيوت السقيا » والسقيا بضم المهملة وبالقاف بعدها تحتانية قال قتيبة : هى عين بينها وبين المدينة يومان ، هكذا أخرجه أبو داود عنه بعد سياق الحديث بسند جيد وصححه الحاكم ، وفي قصة أى الهيثم بن التيهان أن امرأته قالت لئنبنى صلى الله عليه وسلم لما جاءهم يسأل عن أى الهيثم « ذهب يستعذب لنا من الماء » وهو عند مسلم كما سأينيه بعد ، وذكر الواقدي من حديث سلمى امرأة أى رافع « كان أبو أيوب حين نزل عنده النبي صلى الله عليه وسلم يستعذب له الماء من بئر مالك بن النضر والد أنس » ثم كان أنس وهند وحارثة أبناء أسماء يحملون الماء إلى بيوت نسائه من بيوت السقيا ، وكان رياح الأسود عبده يستقى له من بئر عرس مرة ومن بيوت السقيا مرة . قال ابن بطال : استعذاب الماء لا ينافى الزهد ولا يدخل في الترفه المذموم ، بخلاف تطيب الماء بالمسك ونحوه فقد كرهه مالك لما فيه من السرف ، وأما شرب الماء الحلو وطلبه فمباح ، فقد فعله الصالحون . وليس في شرب الماء الملح فضيلة ، قال : وفيه دلالة على أن استطابة الأطعمة جائزة وأن ذلك من فعل أهل الخير ، وقد ثبت أن قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ﴾ نزل في الذين أرادوا الامتناع من لذائذ المطاعم ، قال : ولو كانت مما لا يريد الله تناوله ما امتن بها على عباده ، بل نهيه عن تحريمها يدل على أنه أراد منهم تناولها ليقابلوا نعمته بها عليهم بالشكر لها ، وإن كانت نعمه لا يكافئها شكرهم . وقال ابن المنير : أما أن استعذاب الماء لا ينافى الزهد والورع فواضح ، وأما الاستدلال بذلك على لذيذ الأطعمة فبعيد . وقال ابن التين : هذا الحديث أصل في جواز شرب الماء من البستان بغير ثمن . قلت : المأذون له في الدخول فيه لا شك فيه ، وأما غيره فلما اقتضاه العرف من المسامحة بذلك ، وثبت ذلك بالفعل المذكور فيه نظر . وقوله « ذلك مال رايح أو رايح » الأول بتحتانية والثاني بموحدة والحاء مهملة فيهما ، فالأول معناه أن أجره يروح إلى صاحبه أى يصل إليه ولا ينقطع عنه ، والثاني معناه كثير الربح ، وأطلق عليه صفة صاحبه المتصدق به . وقوله « شك عبد الله بن مسلمة » هو القعنبي ، وقوله « قال إسماعيل » هو ابن أبى أويس ويحيى هو ابن يحيى ، ورايح في روايتهما بالتحتانية وقد تقدم رواية إسماعيل مصرحا فيها بالتحديث في تفسير آل عمران ، ورواية يحيى بن يحيى كذلك في الوكالة ، وتقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الوكالة

### باب شوب اللبن بالماء

[٥٦١٢] ٥٤١١ - حدثنا عبدان أنا عبد الله أنا يونس عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك أنه رأى رسول الله صلى الله عليه شرب لبناً وأتى داره، فحلبت شاة، فشبت لرسول الله صلى الله عليه من البئر، فتناول



[٥٦١٣]

القدح فشرب - وعن يساره أبو بكر وعن يمينه أعرابي فأعطى الأعرابي فضله ثم قال : « الأيمن فالأيمن »  
 ٥٤١٢ - حدثنا عبد الله بن محمد نا أبو عامر نا فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر بن  
 عبد الله أن النبي صلى الله عليه دخل على رجل من الأنصار ومعه صاحب له ، فقال له النبي صلى الله عليه :  
 « إن كان عندك ماء بات هذه الليلة في شنة وإلا كرعنا » ، قال : والرجل يحول الماء في حائطه ، قال : فقال  
 الرجل : يا رسول الله ، عندي ماء بأت ، فانطلق إلى العريش . قال : فانطلق بهما فسكب في قدح ، ثم  
 حلب عليه من داجن له ، قال : فشرب رسول الله صلى الله عليه ثم شرب الرجل الذي جاء معه .  
 [الحديث ٥٦١٣ - طرفه في : ٥٦٢١]

**قوله ( باب شرب اللبن بالماء )** أى ممزوجا ، وإنما قيده بالشرب للاحتراز عن الخلط عند البيع فإنه غش .  
 ووقع في رواية الكشميني بالواو بدل الراء ، والشوب الخلط ، قال ابن المنير : مقصوده أن ذلك لا يدخل في النهي  
 عن الخليطين ، وهو يؤيد ما تقدم من فائدة تقييده الخليطين بالمسكر ، أى إنما ينهى عن الخليطين إذا كان كل  
 واحد منهما من جنس ما يسكر ، وإنما كانوا يمزجون اللبن بالماء لأن اللبن عند الحلب يكون حارا وتلك البلاد في  
 الغالب حارة ، فكانوا يكسرون حر اللبن بالماء البارد . ذكر فيه حديثين : الأول .

**قوله ( حدثنا عبدان )** هو عبد الله بن عثمان ، وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد .

**قوله ( أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لبنا وأتى داره )** أى دار أنس ، وهى جملة حالية أى  
 رآه حين أتى داره ، وقد تقدم فى الهبة من طريق أى طوالة عن أنس بلفظ أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى  
 دارنا هذه فاستسقى ، فحلبنا شاة لنا .

**قوله ( فحلبت )** عين فى هذه الرواية أنه هو الذى باشر الحلب ، وقوله « فشبت » كذا للأكثر من الشوب  
 بلفظ المتكلم ، ووقع فى رواية الأصيلى بكسر المعجمة بعدها تحتانية على البناء للمجهول .

**قوله ( وأبو بكر عن يساره )** زاد فى رواية أى طوالة وعمر تجاهه ، وقد تقدم ضبطها فى الهبة ، وتقدم فى  
 الشرب من طريق شعيب عن الزهرى فى هذا الحديث « فقال عمر وخاف أن يعطيه الأعرابي : أعط أبأ بكر » وفى  
 رواية أى طوالة « فقال عمر : هذا أبو بكر » قال الخطاى وغيره : كانت العادة جارية للملوك الجاهلية ورؤسائهم  
 بتقديم الأيمن فى الشرب ، حتى قال عمرو بن كلثوم فى قصيدة له « وكان الكأس مجراها اليمين » فخشي عمر  
 لذلك أن يقدم الأعرابي على أى بكر فى الشرب فنبه عليه لأنه احتمل عنده أن النبى صلى الله عليه وسلم يؤثر  
 تقديم أى بكر على تلك العادة فتصير السنة تقديم الأفضل فى الشرب على الأيمن ، فبين النبى صلى الله عليه وسلم  
 بفعله وقوله أن تلك العادة لم تغيرها السنة ، وأنها مستمرة ، وأن الأيمن يقدم على الأفضل فى ذلك ، ولا يلزم من  
 ذلك حط رتبة الأفضل ، وكان ذلك لفضل اليمين على اليسار .

**قوله ( فأعطى الأعرابي فضله )** أى اللبن الذى فضل منه بعد شربه ، وقد تقدم فى الهبة ذكر من زعم أن  
 اسم هذا الأعرابي خالد بن الوليد وأنه وهم ، ووقع عند الطبرانى من حديث عبد الله بن أى حبيبة قال « أتانا

رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد قباء ، فجئت فجلست عن يمينه وجلس أبو بكر عن يساره ، ثم دعا بشراب فشرب وناولني عن يمينه « وأخرجه أحمد لكن لم يسم الصحابي ، ولا يمكن تفسير المبهم في حديث أنس به أيضا لأن هذه القصة كانت بقاء وتلك في دار أنس أيضا فهو أنصاري ولا يقال له أعرابي كما استبعد ذلك في حق خالد بن الوليد .

**قوله ( ثم قال : الأيمن فالأيمن )** في رواية الكشميهني « وقالوا بدل « ثم » وفي رواية أنى طوالة « الأيمنون فالأيمنون » وفيه حذف تقديره الأيمنون مقدمون أو أحق أو يقدم الأيمنون . وأما رواية الباب فيجوز الرفع على ما سبق ، والنصب على تقدير قدموا أو أعطوا ، ووقع في الهبة بلفظ « ألا فيمنوا » والكلام عليها . واستنبط بعضهم من تكرار الأيمن أن السنة إعطاء من على اليمين ثم الذي يليه وهلم جرا ، ويلزم منه أن يكون عمر في الصورة التي وردت في هذا الحديث شرب بعد الأعرابي ثم شرب أبو بكر بعده ، لكن الظاهر عن عمر إثاره أبا بكر بتقدمه عليه ، والله أعلم . وفي الحديث من الفوائد غير ما ذكر أن من سبق إلى مجلس علم أو مجلس رئيس لا ينحى منه لجيء من هو أولى منه بالجلوس في الموضع المذكور ، بل يجلس الآتي حيث انتهى به المجلس ، لكن إن أثره السابق جاز ، وأن من استحق شيئا لم يدفع عنه إلا بأذنه كبيرا كان أو صغيرا إذا كان ممن يجوز إذنه . وفيه أن الجلوساء شركاء فيما يقرب إليهم على سبيل الفضل لا اللزوم ، للإجماع على أن المطالبة بذلك لا تجب قاله ابن عبد البر ، ومحل ما إذا لم يكن فيهم الإمام أو من يقوم مقامه ، فإن كان فالتصرف في ذلك له . وفيه دخول الكبير بيت خادمه وصاحبه ولو كان صغير السن وتناوله مما عندهم من طعام وشراب من غير بحث . وسيأتي بقية فوائده بعد ثلاثة أبواب إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد )** هو الجعفي ، وأبو عامر هو العقدي ، وسعيد بن الحارث هو الأنصاري .  
**قوله ( دخل على رجل من الأنصاري )** كنت ذكرت في المقدمة أنه أبو الهيثم بن التيهان الأنصاري ، ثم وقفت عن ذلك لما أخرجه أحمد عن إسحاق بن عيسى عن فليح في أول حديثي الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى قوما من الأنصار يعود مريضاهم ، وقصة أبي الهيثم في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة ، واستوعب ابن مردويه في تفسير التكاثر طريقه فزاد عن ابن عباس وأبي عسيب وأبي سعيد ولم يذكر في شيء من طرقه عبادة ، فالذي يظهر أنها قصة أخرى ، ثم وقفت على المستند في ذلك وهو ما ذكره الواقدي من حديث الهيثم بن نصر الأسلمي قال « خدمت النبي صلى الله عليه وسلم ولزمت بابه ، فكنت آتيه بالماء من بئر جاشم — وهي بئر أبي الهيثم بن التيهان وكان ماؤها طيبا — ولقد دخل يوما صائفا معه أبو بكر على أبي الهيثم فقال : هل من ماء بارد ؟ فأتاه بشجب فيه ماء كأنه الثلج فصبه على لبن عنز له وسقاه ، ثم قال له : إن لنا عريشا باردا فقل فيه يارسول الله عندنا ، فدخله وأبو بكر ، وأتى أبو الهيثم بألوان من الرطب » الحديث . والشجب بفتح المعجمة وسكون الجيم ثم موحدة يتخذ من شنة تقطع ويغرز رأسها .

**قوله ( ومعه صاحبه )** هو أبو بكر الصديق كما ترى .

**قوله ( فقال له )** زاد في رواية الإسماعيلي من قبل هذا « وإلى جانبه ماء في ركي » وهو بفتح الراء وكسر الكاف وبعدها شدة البئر المطوية ، وزاد في رواية ستأتي بعد خمسة أبواب « فسلم النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه فرد الرجل — أي عليهما — السلام »

**قوله ( إن كان عندك ماء بات هذه الليلة في شنة )** بفتح المعجمة وتشديد النون وهى القرية الخلقية ، وقال الداودى : هى التى زال شعرها من البلى ، قال المهلب : الحكمة فى طلب الماء البات أنه يكون أبرد وأصفى ، وأما مزج اللبن بالماء فلعل ذلك كان فى يوم حار كما وقع فى قصة أنى بكر مع الراعى . قلت : لكن القصتان مختلفتان ، فصنع أنى بكر ذلك باللبن لشدة الحر ، وصنع الأنصارى لأنه أراد أن لا يسقى النبى صلى الله عليه وسلم ماء صرفا فأراد أن يضيف إليه اللبن فأحضر له ما طلب منه وزاد عليه من جنس جرت عادته بالرغبة فيه . ويؤيد هذا ما فى رواية الهيثم بن نصر قبل أن الماء كان مثل الثلج .

**قوله ( وإلا كرعنا )** فيه حذف تقديره : فاسقنا ، وإن لم يكن عندك كرعنا . ووقع فى رواية ابن ماجه التصريح بطلب السقى . والكرع بالراء تناول الماء بالفم من غير إناء ولا كف ، وقال ابن التين : حكى أبو عبد الملك أنه الشرب باليدين معا ، قال : وأهل اللغة على خلافه . قلت : ويرده ما أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر قال « مررنا على بركة فجعلنا نكرع فيها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تكرعوا ولكن اغسلوا أيديكم ثم اشربوا بها » الحديث ولكن فى سنده ضعف ، فإن كان محفوظا فالنهي فيه للتنزيه ، والفعل لبيان الجواز ، أو قصة جابر قبل النهى ، أو النهى فى غير حال الضرورة ، وهذا الفعل كان لضرورة شرب الماء الذى ليس ببارد فيشرب بالكرع لضرورة العطش لئلا تكرهه نفسه إذا تكررت الجرع ، فقد لا يبلغ الغرض من الرى ، أشار إلى هذا الأخير ابن بطلال ، وإنما قيل للشرب بالفم كرع لأنه فعل البهائم لشربها بأفواهها والغالب أنها تدخل أكارعها حينئذ فى الماء ، ووقع عند ابن ماجه من وجه آخر عن ابن عمر فقال « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشرب على بطوننا » وهو الكرع ، وسنده أيضا ضعيف ، فهذا إن ثبت احتمل أن يكون النهى خاصا بهذه الصورة ، وهى أن يكون الشارب منبطحا على بطنه ، ويحمل حديث جابر على الشرب بالفم من مكان عال لا يحتاج إلى الانبطاح . ووقع فى رواية أحمد « وإلا تجرعنا » بمشاة وجيم وتشديد الراء أى شربنا جرعة جرعة ، وهذا قد يعكر على الاحتمال المذكور ، والله أعلم

**قوله ( والرجل يحول الماء في حائطه )** أى ينقل الماء من مكان إلى مكان آخر من البستان ليعم أشجاره بالسقى ، وسيأتى بعد خمسة أبواب من وجه آخر بلفظ « وهو يحول فى حائط له » يعنى الماء ، وفى لفظ له « يحول الماء فى الحائط » فيحتمل أن يكون وقع منه تحويل الماء من البئر مثلاً إلى أعلاها ثم حوله من مكان إلى مكان .

**قوله ( إلى العريش )** هو خيمة من خشب وثمام بضم المثناة مخففا ، وهو نبات ضعيف له خواص ، وقد يجعل من الجريد كالقبة أو من العيدان ويظلل عليها .

**قوله ( فسكب فى قدح )** فى رواية أحمد : نسكب ماء فى قدح .

**قوله ( ثم حلب عليه من داجن له )** فى رواية أحمد وابن ماجه فحلب له شاة ثم صب عليه ماء بات فى شن ، والداجن بجيم ونون : الشاة التى تألف البيوت .

**قوله ( ثم شرب الرجل )** فى رواية أحمد « وشرب النبى صلى الله عليه وسلم وسقى صاحبه » وظاهره أن الرجل شرب فضلة النبى صلى الله عليه وسلم ، لكن فى رواية لأحمد أيضا وابن ماجه « ثم سقاه ثم صنع لصاحبه

مثل ذلك « أى حلب له أيضا وسكب عليه الماء البائت ، هذا هو الظاهر ، ويحتمل أن تكون المثلية فى مطلق الشرب . قال المهلب : فى الحديث أنه لا بأس بشرب الماء البارد فى اليوم الحار ، وهو من جملة النعم التى امتن الله بها على عباده ، وقد أخرج الترمذى من حديث أنى هريرة رفعه « أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة : ألم أصح جسمك ، وأرويك من الماء البارد ؟ »

### باب شرب الخلواء والعسل

وقال الزهري : لا يحل شرب بول الناس لشدة تنزل ؛ لأنه رجس ، قال الله عز وجل : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ . وقال ابن مسعود فى السكر : إن الله لم يجعل شفاءكم مما حرم عليكم .  
[٥٦] ٥٤١٣ - حدثنا علي بن عبد الله نا أبو أسامة أخبرني هشام عن أبيه عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه الخلواء والعسل .

**قوله ( باب شرب الخلواء والعسل )** فى رواية المستمل « الخلواء » بالمد ولغيره بالقصر ، وهما لغتان ، قال الخطاى : هى ما يعقد من العسل ونحوه ، وقال ابن التين عن الداودى : هى النقيع الحلو ، وعليه يدل تبويب البخارى « شرب الخلواء » كذا قال ، وإنما هو نوع منها ، والذى قاله الخطاى هو مقتضى العرف ، وقال ابن بطال : الحلوى كل شئ حلو ، وهو كما قال ، لكن استقر العرف على تسمية ما لا يشرب من أنواع الحلو حلوى لأنواع ما يشرب مشروب ونقيع أو نحو ذلك ، ولا يلزم مما قال اختصاص الحلوى بالمشروب .

**قوله ( وقال الزهري : لا يحل شرب بول الناس لشدة تنزل لأنه رجس ، قال الله تعالى ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ )** وصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ووجهه ابن التين أن النبي صلى الله عليه وسلم سمى البول رجسا ، وقال الله تعالى ﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾ والرجس من جملة الخبائث ، ويرد على استدلال الزهري جواز أكل الميتة عند الشدة وهى رجس أيضا ، ولهذا قال ابن بطال : الفقهاء على خلاف قول الزهري ، وأشد حال البول أن يكون فى النجاسة والتحريم مثل الميتة والدم ولحم الخنزير ، ولم يختلفوا فى جواز تناولها عند الضرورة . وأجاب بعض العلماء عن الزهري باحتمال أنه كان يرى أن القياس لا يدخل الرخص ، والرخصة فى الميتة لا فى البول . قلت : وليس هذا بعيدا من مذهب الزهري ، فقد أخرج البيهقي فى « الشعب » من رواية ابن أخى الزهري قال : كان الزهري يصوم يوم عاشوراء فى السفر ، فقليل له أنت تفطر فى رمضان اذا كنت مسافرا ، فقال : ان الله تعالى قال فى رمضان ( فعدة من أيام أخر ) وليس ذلك لعاشوراء . قال ابن التين : وقد يقال ان الميتة لسد الرمق ، والبول لا يدفع العطش ، فإن صح هذا صح ما قال الزهري إذ لا فائدة فيه . قلت : وسيأتى نظيره فى الأثر الذى بعده .

**قوله ( وقال ابن مسعود فى السكر : إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم )** . قال ابن التين : يختلف فى السكر بفتحيتين : فقليل هو الخمر ، وقيل ما يجوز شربه كنقيع التمر قبل أن يشتد وكالحل ، وقيل هو نبيذ التمر إذا اشتد . قلت : وتقدم فى تفسير النحل عن أكثر أهل العلم أن السكر فى قوله تعالى ﴿ تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا ﴾ وهو ما حرم منها ، والرزق الحسن ما أحل . وأخرج الطبرى من طريق أنى رزين أحد كبار التابعين قال : نزلت هذه الآية قبل تحريم الخمر . ومن طريق النخعي نحوه . ومن طريق الحسن البصرى بمعناه . ثم أخرج

من طريق الشعبي قال : السكر نقيع الزبيب يعنى قبل أن يشتد والخل ، واختار الطبرى هذا القول وانتصر له لأنه لا يستلزم منه دعوى نسخ ، ويستمر الامتنان بما تضمنته الآية على ظاهره ، بخلاف القول الأول فإنه يستلزم النسخ والأصل عدمه . قلت : وهذا فى الآية محتمل ، لكنه فى هذا الأثر محمول على المسكر ، وقد أخرج النسائى بأسانيد صحيحة عن النخعى والشعبى وسعيد بن جبير أنهم قالوا : السكر خمر ، ويمكن الجمع بأن السكر بلغة العجم الخمر وبلغة العرب النقيع قبل أن يشتد ، ويؤيده ما أخرجه الطبرانى من طريق قتادة قال : السكر خمر الأعاجم ، وعلى هذا ينطبق قول ابن مسعود « إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » ونقل ابن التين عن الشيخ أبى الحسن يعنى ابن القصار : ان كان أراد مسكر الأشربة فلعله سقط من الكلام ذكر السؤال ، وإن كان أراد السكر بالضم وسكون الكاف قال : فأحسبه هذا أراد ، لأننى أظن أن عند بعض المفسرين سئل ابن مسعود عن التداوى بشيء من المحرمات فأجاب بذلك ، والله أعلم بمراد البخارى . قلت : قد رويت الأثر المذكور فى « فوائد على بن حرب الطائى » عن سفيان بن عيينة عن منصور عن أبى وائل قال : اشتكى رجل منا يقال له خثيم بن العداء داء يبطنه يقال له الصفر فنعت له السكر ، فأرسل إلى ابن مسعود يسأله ، فذكره . وأخرجه ابن أبى شيبة عن جرير عن منصور وسنده صحيح على شرط الشيخين ، وأخرجه أحمد فى كتاب الأشربة والطبرانى فى الكبير من طريق أبى وائل نحوه ، وروينا فى « نسخة داود بن نصير الطائى » بسند صحيح عن مسروق قال « قال عبد الله هو ابن مسعود : لا تسقوا أولادكم الخمر فإنهم ولدوا على الفطرة ، وإن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » وأخرجه ابن أبى شيبة من وجه آخر عن ابن مسعود كذلك ، وهذا يؤيد ما قلناه أولا فى تفسير السكر . وأخرج إبراهيم الحولى فى « غريب الحديث » من هذا الوجه قال : أتينا عبد الله فى مجدرين أو محصبين نعت لهم السكر فذكر مثله . وجواب ابن مسعود شاهد آخر أخرجه أبو يعلى وصححه ابن حبان من حديث أم سلمة قالت « اشتكت بنت لى فنبذت لها فى كوز ، فدخل النبى صلى الله عليه وسلم وهو يغلى فقال : ما هذا ؟ فأخبرته ، فقال : إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » ثم حكى ابن التين عن الداودى قال : قول ابن مسعود حق لأن الله حرم الخمر لم يذكر فيها ضرورة وأباح الميتة وأخواتها فى الضرورة . قال : ففهم الداودى أن ابن مسعود تكلم على استعمال الخمر عند الضرورة وليس كذلك ، وإنما تكلم على التداوى بها فمنعه ، لأن الإنسان يجد مندوحة عن التداوى بها ولا يقطع بنفعه ، بخلاف الميتة فى سد الرمق . وكذا قال النووى فى الفرق بين جواز إساعة اللقمة بلن شرق بها بالجرعة من الخمر فيجوز وبين التداوى بها فلا يجوز ، لأن الإساعة تتحقق بها بخلاف الشفاء فإنه لا يتحقق . ونقل الطحاوى عن الشافعى أنه قال : لا يجوز سد الرمق من الجوع ولا من العطش بالخمر لأنها لا تزيد إلا جوعا وعطشا ، ولأنها تذهب بالعقل . وتعقبه بأنه إن كانت لا تسد من الجوع ولا تروى من العطش لم يرد السؤال أصلا ، وأما إذهابها العقل فليس البحث فيه بل هو فيما يسد به الرمق وقد لا يبلغ إلى حد إذهاب العقل . قلت : والذى يظهر أن الشافعى أراد أن يرد الأمر بأن التناول منها ان كان يسيرا فهو لا يغنى عن الجوع ولا يروى من العطش ، وإن كان كثيرا فهو يذهب العقل ، ولا يمكن القول بجواز التداوى بما يذهب العقل لأنه يستلزم أن يتداوى من شيء فيقع فى أشد منه . وقد اختلف فى جواز شرب الخمر للتداوى وللعطش ، قال مالك لا يشربها لأنها لا تزيد إلا عطشا ، وهذا هو الأصح عند الشافعية ، لكن التعليل يقتضى قصر المنع على المتخذ من شيء يكون بطبعه حارا كالعنب والزبيب ، أما المتخذ من شيء بارد كالشعير فلا . وأما التداوى فإن بعضهم قال أن المنافع التى كانت قبل التحريم سلبت بعد التحريم بدليل الحديث المتقدم ذكره ، وأيضا فتحريمها مجزوم

به ، وكونها دواء مشكوك بل يترجح أنها ليست بدواء بإطلاق الحديث . ثم الخلاف إنما هو فيما لا يسكر منها ، أما ما يسكر منها فإنه لا يجوز تعاطيه في التداوى إلا في صورة واحدة وهو من اضطر إلى إزالة عقله لقطع عضو من الأكلة والعياذ بالله ، فقد أطلق الرافعي تخريجه على الخلاف في التداوى ، وصحح النووي هنا الجواز ، وينبغي أن يكون محله فيما إذا تعين ذلك طريقاً إلى سلامة بقية الأعضاء ولم يجد مرقداً غيرها ، وقد صرح من أجاز التداوى بالثاني ، وأجازه الحنفية مطلقاً لأن الضرورة تبيح الميتة وهي لا يمكن أن تنقلب إلى حالة تحمل فيها ، فالخمر التي من شأنها أن تنقلب خلا فتصير حلالاً أولاً ، وعن بعض المالكية إن دعت إليها ضرورة يغلب على ظنه أنه يتخلص بشرها جاز كما لو غص بلقمة ، والأصح عند الشافعية في الغص الجواز . وهذا ليس من التداوى المحض ، وسيأتي في أواخر الطب ما يدل على النهي عن التداوى بالخمر وهو يؤيد المذهب الصحيح . ثم ساق البخاري حديث عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه الحلواء والعسل » قال ابن المنير : ترجم على شيء وأعقبه بضده وبضدها تبين الأشياء ، ثم عاد إلى ما يطابق الترجمة نصاً ، ويحتمل أن يكون مراده بقول الزهري الإشارة بقوله تعالى ﴿ أحل لكم الطيبات ﴾ إلى أن الحلواء والعسل من الطيبات فهو حلال ، ويقول ابن مسعود الإشارة إلى قوله تعالى ﴿ فيه شفاء للناس ﴾ فدل الامتنان به على حله ، فلم يجعل الله الشفاء فيما حرم ، قال ابن المنير : وبه بقوله شراب الحلواء على أنها ليست الحلوى المعهودة التي يتعاطاها المترفون اليوم ، وإنما هي حلو يشرب إما غسل بماء أو غير ذلك مما يشاكله انتهى . ويحتمل أن تكون الحلوى كانت تطلق لما هو أعم مما يعقد أو يؤكل أو يشرب ، كما أن العسل قد يؤكل إذا كان جامداً وقد يشرب إذا كان مائعاً وقد يخلط فيه الماء ويذاب ثم يشرب ، وقد تقدم في كتاب الطلاق من طريق علي بن مسهر عن هشام بن عروة في حديث الباب زيادة « وإن امرأة من قوم حفصة أهدت لها عكة غسل فشرب النبي صلى الله عليه وسلم منه شربة » الحديث في ذكر المغافير . فقوله « سقته شربة من غسل » محتمل لأن يكون صرفاً حيث يكون مائعاً ، ويحتمل أن يكون ممزوجاً . وقال النووي : المراد بالحلوى في هذا الحديث كل شيء حلو ، وذكر العسل بعدها للتنبيه على شرفه ومزيته ، وهو من الخاص بعد العام ، وفيه جواز أكل لذيق الأطعمة والطيبات من الرزق ، وأن ذلك لا ينافي الزهد والمراقبة ، لا سيما إن حصل اتفاقاً . وروى البيهقي في « الشعب » عن أبي سليمان الداراني قال : قول عائشة « كان يعجبه الحلوى » ليس على معنى كثرة التشهي لها وشدة نزاع النفس إليها وتأنق الصنعة في اتخاذها كفعل أهل الترفه والشرة ، وإنما كان إذا قدمت إليه ينال منها نيلاً جيداً فيعلم بذلك أنه يعجبه طعمها ، وفيه دليل على اتخاذ الحلوات والأطعمة من أخلاط شتى

### باب الشرب قائماً

[٥٦١٥] ٥٤١٤ - حدثنا أبو نعيم نا مسعر عن عبد الملك بن ميسرة عن النزأل قال : أتني علي رضي الله عنه على باب الرحبة فشرب قائماً فقال : إن ناساً يكره أحدكم أن يشرب وهو قائم ، وإني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فعل كما رأيتموني فعلت . [الحديث ٥٦١٥ - طرفه في : ٥٦١٦] .

[٥٦١٦] ٥٤١٥ - حدثنا آدم نا شعبة نا عبد الملك بن ميسرة سمعت النزأل بن سبرة يحدث عن علي بن أبي طالب أنه صلى الظهر ثم قعد في حوائج الناس في رحبة الكوفة حتى حضرت صلاة العصر ، ثم أتني بماء

فشربَ وغسلَ وجهه ويديه - وذكرَ رأسه ورجليه - ثم قامَ فشربَ فضله وهو قائم ، ثم قال : إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُونَ الشَّرْبَ قَائِمًا ، وَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُ .

[٥٦١٧] ٥٤١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ نَافِعُ بْنُ سَفْيَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ الْأَحْوَلِ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : شَرِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمًا مِنْ زَمْرَمَ .

**قوله ( باب الشرب قائما )** قال ابن بطال : أشار بهذه الترجمة إلى أنه لم يصح عنده الأحاديث الواردة في كراهة الشرب قائما . كذا قال ، وليس بجيد ، بل الذي يشبهه صنيعه أنه إذا تعارضت عنده الأحاديث لا يثبت الحكم . وذكر في الباب حديثين : الأول ،

**قوله ( عن النزال )** بفتح النون وتشديد الزاي وآخره لام ، في الرواية الثانية « سمعت النزال بن سبرة » وهو بفتح المهملة وسكون الموحدة ، تقدمت له رواية عن ابن مسعود في فضائل القرآن وغيره ، وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين . وقد روى مسعر هذا الحديث عن عبد الملك بن ميسرة مختصرا ، ورواه عنه شعبة مطولا ، وساقه المصنف في هذا الباب ، ووافق الأعمش شعبة على سياقه مطولا . ومسعر وشيخه وشيخه هلالون كوفيون ، وأبو نعيم أيضا كوفي ، وعلى نزل الكوفة ومات بها ، فالإسناد الأول كله كوفيون . !

**قوله ( أتى على )** وقوله في الرواية التي تليها « عن علي » وقع عند النسائي « رأيت عليا » أخرجه من طريق بهز ابن أسد عن شعبة .

**قوله ( على باب الرحبة )** زاد في رواية شعبة أنه صلى الظهر ثم قعد في حوائج الناس في رحبة الكوفة ، والرحبة بفتح الراء والمهملة والموحدة المكان المتسع ، والرحب بسكون المهملة المتسع أيضا ، قال الجوهري : ومنه أرض رحبة بالسكون أى متسعة ، ورحبة المسجد بالتحريك وهى ساحته ، قال ابن التين : فعلى هذا يقرأ الحديث بالسكون ، ويحتمل أنها صارت رحبة للكوفة بمنزلة رحبة المسجد فيقرأ بالتحريك ، وهذا هو الصحيح . قال : وقوله « حوائج » هو جمع حاجة على غير القياس ، وذكر الأصبغى أنه مولد ، والجمع حاجات وحاج وقال ابن ولاد : الحوارج الحاجة وجمعها حواجى بالتشديد ، ويجوز التخفيف ، قال : فلعل حوائج مقلوبة من حواجى مثل سوائع من سواعى . وقال أبو عبيد الهروى : قيل الأصل حائجة فيصح الجمع على حوائج .

**قوله ( ثم أتى بماء )** في رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عند الإسماعيلي « فدعا بوضوء » وللمزمذى من طريق الأعمش عن عبد الملك بن ميسرة « ثم أتى على بكوز من ماء » ومثله من رواية بهز بن أسد عن شعبة عند النسائي ، وكذا لأبى داود الطيالسى في مسنده عن شعبة .

**قوله ( فشرب وغسل وجهه ويديه ، وذكر رأسه ورجليه )** كذا هنا ، وفي رواية بهز « فأخذ منه كفا فمسح وجهه وذراعيه ورأسه ورجليه » ، وكذلك عند الطيالسى « فغسل وجهه ويديه ومسح على رأسه ورجليه » ومثله في رواية عمرو بن مرزوق عند الإسماعيلي ، ويؤخذ منه أنه في الأصل « ومسح على رأسه ورجليه » وأن آدم توقف في سياقه فعبر بقوله « وذكر رأسه ورجليه » ووقع في رواية الأعمش « فغسل يديه ومضمض واستنشق ومسح بوجهه وذراعيه ورأسه » وفي رواية على بن الجعد عن شعبة عند الإسماعيلي « فمسح بوجهه ورأسه ورجليه » ومن رواية أبى الوليد عن شعبة ذكر الغسل والتلثيث في الجميع ، وهى شاذة مخالفة لرواية أكثر أصحاب شعبة ،

والظاهر أن الوهم فيها من الراوى عنه أحمد بن إبراهيم الواسطى شيخ الإسماعيلي فيها فقد ضعفه الدارقطنى ، والصفة التى ذكرها فى صفة إسباغ الوضوء الكامل ، وقد ثبت فى آخر الحديث قول على : هذا وضوء من لم يحدث كما سأتى بيانه .

**قوله ( ثم قام فشرب فضله )** هذا هو المحفوظ فى الروايات كلها ، والذى وقع هنا من ذكر الشرب مرة قبل الوضوء ومرة بعد الفراغ منه لم أره فى غير رواية آدم ، والمراد بقوله « فضله » بقية الماء الذى توضأ منه .

**قوله ( ثم قال : إن ناسا يكرهون الشرب قائما )** كذا للأكثر ، وكأن المعنى أن ناسا يكرهون أن يشرب كل منهم قائما ، ووقع فى رواية الكشميهنى « قياما » وهى واضحة ، وللطيايسى « أن يشربوا قياما » .

**قوله ( صنع كما صنعت )** أى من الشرب قائما ، وصرح به الإسماعيلي فى روايته فقال « شرب فضله وضوئه قائما كما شربت » ولأحمد ورأيت من طريقين آخرين « عن على أنه شرب قائما فرأى الناس كأنهم أنكروه فقال : ما تنظرون أن أشرب قائما ؟ فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب قائما ، وإن شربت قاعدا فقد رأيت يشرب قاعدا » ووقع فى رواية النسائى والإسماعيلي زيادة فى آخر الحديث من طرق عن شعبة « وهذا وضوء من لم يحدث » وهى على شرط الصحيح ، وكذا ثبت فى رواية الأعمش عند الترمذى . واستدل بهذا الحديث على جواز الشرب للقائم ، وقد عارض ذلك أحاديث صريحه فى النهى عنه ، منها عند مسلم عن أنس « أن النبى صلى الله عليه وسلم زجر عن الشرب قائما » ومثله عنده عن أبى سعيد بلفظ « نهى » ومثله للترمذى وحسنه من حديث الجارود ، ولمسلم من طريق أبى غطفان عن أبى هريرة بلفظ « لا يشربن أحدكم قائما ، فمن نسى فليستقي » ، وأخرجه أحمد من وجه آخر وصححه ابن حبان من طريق أبى صالح عنه بلفظ « لو يعلم الذى يشرب وهو قائم لاستقاء » ولأحمد من وجه آخر عن أبى هريرة « أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يشرب قائما فقال : قه ، قال : لمه ؟ قال : أيسرك أن يشرب معك الهر ؟ قال : لا . قال قد شرب معك من هو شر منه ، الشيطان » وهو من رواية شعبة عن أبى زياد الطحان مولى الحسن بن على عنه ، وأبو زياد لا يعرف اسمه ، وقد وثقه يحيى بن معين . وأخرج مسلم من طريق قتادة عن أنس « أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى أن يشرب الرجل قائما ، قال قتادة فقلنا لأنس : فالأكل ؟ قال ذاك أشد وأخبث » قيل وإنما جعل الأكل أشد لطول زمنه بالنسبة لزمن الشرب . فهذا ما ورد فى المنع من ذلك . قال المازرى : اختلف الناس فى هذا ، فذهب الجمهور إلى الجواز ، وكرهه قوم ، فقال بعض شيوخنا : لعل النهى ينصرف ، لمن أتى أصحابه بماء فبادر لشربه قائما قبلهم استبدادا به وخروجا عن كون ساقى القوم آخرهم شربا . قال : وأيضا فإن الأمر فى حديث أبى هريرة بالاستقاء لا خلاف بين أهل العلم فى أنه ليس على أحد أن يستقي . قال وقال بعض الشيوخ : الأظهر أنه موقوف على أبى هريرة . قال : وتضمن حديث أنس الأكل أيضا ، ولا خلاف فى جواز الأكل قائما . قال : والذى يظهر لى أن أحاديث شربه قائما تدل على الجواز ، وأحاديث النهى تحمل على الاستحباب والحث على ما هو أولى وأكمل ، أو لأن فى الشرب قائما ضررا فأنكره من أجله وفعله هو لأمنه ، قال : وعلى هذا الثانى يحمل قوله « فمن نسى فليستقي » على أن ذلك يحرك خلطا يكون القىء دواءه . ويؤيده قول النخعى : إنما نهى عن ذلك لداء البطن . انتهى ملخصا . وقال عياض : لم يخرج مالك ولا البخارى أحاديث النهى ، وأخرجها مسلم من رواية قتادة عن أنس ومن روايته عن أبى عيسى عن أبى سعيد وهو معنعن ، وكان شعبة يتقى من حديث قتادة مالا يصرح فيه بالتحديث ، وأبو عيسى غير مشهور ، واضطراب



قتادة فيه مما يعله مع مخالفة الأحاديث الأخرى والأئمة له . وأما حديث أبي هريرة ففي سنده عمر بن حمزة ولا يحتمل منه مثل هذا لمخالفة غيره له ، والصحيح أنه موقوف . انتهى ملخصا . ووقع للنووي ما ملخصه : هذه الأحاديث أشكل معناها على بعض العلماء حتى قال فيها أقوالا باطلة ، وزاد حتى تجاسر ورام أن يضعف بعضها ، ولا وجه إشاعة الغلط ، بل يذكر الصواب ويشار إلى التحذير عن الغلط ، وليس في الأحاديث إشكال ولا فيها ضعف ، بل الصواب أن النهي فيها محمول على التنزيه ، وشربه قائما ببيان الجواز ، وأما من زعم نسخا أو غيره فقد غلط ، فإن النسخ لا يصار إليه مع إمكان الجمع لو ثبت التاريخ ، وفعله صلى الله عليه وسلم ، لبيان الجواز لا يكون في حقه مكروها أصلا ، فإنه كان يفعل الشيء للبيان مرة أو مرات . ويواظب على الأفضل ، والأمر بالاستقاة محمول على الاستحباب ، فيستحب لمن شرب قائما أن يستقي هذا الحديث الصحيح الصريح ، فإن الأمر إذا تعذر حمله على الوجوب حمل على الاستحباب وأما قول عياض : لا خلاف بين أهل العلم في أن من شرب قائما ليس عليه أن يتقيا ، وأشار به إلى تضعيف الحديث ، فلا يلتفت إلى إشارته ، وكون أهل العلم لم يوجبوا الاستقاة لا يمنع من استحبابه ، فمن ادعى منع الاستحباب بالإجماع فهو مجازف ، وكيف ترك الهبة الصحيحة بالتوهمات ، والدعاوى والترهات ؟ اهـ . وليس في كلام عياض التعرض للاستحباب أصلا ، بل ونقل الاتفاق المذكور إنما هو كلام المازري كما مضى ، وأما تضعيف عياض للأحاديث فلم يتشاغل النووي بالجواب عنه ، وطريق الإنصاف أن لا تدفع حجة العالم بالصدر ، فأما إشارته إلى تضعيف حديث أنس بكون قتادة مدلسا وقد عنعنه فيجانب عنه بأنه صرح في نفس السند بما يقتضي سماعه له من أنس ، فإن فيه « قلنا لأنس : فالأكل » وأما تضعيفه حديث أبي سعيد بأن أبا عيسى غير مشهور فهو قول سبق إليه ابن المديني لأنه لم يرو عنه إلا قتادة ، لكن وثقه الطبري وابن حبان ، ومثل هذا يخرج في الشواهد ، ودعواه اضطرابه مردودة لأن لقتادة فيه إسنادين وهو حافظ ، وأما تضعيفه لحديث أبي هريرة بعمر بن حمزة فهو مختلف في توثيقه ومثله يخرج له مسلم في المتابعات ، وقد تابعه الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة كما أشرت إليه عند أحمد وابن حبان ، فالحديث بمجموع طرقه صحيح والله أعلم . قال النووي وتبعه شيخنا في « شرح الترمذي » إن قوله « فمن نسي » لا مفهوم له ، بل يستحب ذلك للعماد أيضا بطريق الأولى ، وإنما خص الناسي بالذكر لكون المؤمن لا يقع ذلك منه بعد النهي غالبا إلا نسيانا . قلت : وقد يطلق النسيان ويراد به الترك فيشمل السهو والعمد ، فكأنه قيل من ترك امتثال الأمر وشرب قائما فليستقي . وقال القرطبي في « المفهم » : لم يصير أحدا إلى أن النهي فيه للتحريم وإن كان جاريا على أصول الظاهرية والقول به ، وتعقب بأن ابن حزم منهم جزم بالتحريم ، وتمسك من لم يقل بالتحريم بحديث على المذكور في الباب ، وصحح الترمذي من حديث ابن عمر « كنا نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي ، ونشرب ونحن قيام » وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص أخرجه الترمذي أيضا وعن عبد الله بن أنس أخرجه الطبراني وعن أنس أخرجه البزار والأثرم وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه الترمذي وحسنه وعن عائشة أخرجه البزار وأبو على الطوسي في « الأحكام » وعن أم سليم نحوه أخرجه ابن شاهين وعن عبد الله بن السائب عن خباب عن أبيه عن جده أخرجه ابن أبي حاتم ، وعن كبشة قالت « دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فشرب منه قربة معلقة » أخرجه الترمذي وصححه ، وعن كلفم نحوه أخرجه أبو موسى بسند حسن . وثبت الشرب قائما عن عمر أخرجه الطبري ، وفي « الموطأ » أن عمر وعثمان وعلياً كانوا يشربون قياما وكان سعد وعائشة لا يرون بذلك بأساً ، وثبت الرخصة عن جماعة من التابعين . وسلك العلماء في ذلك مسالك : أحدها الترجيح وأن أحاديث الجواز أثبت من أحاديث النهي ، وهذه طريقة أبي بكر الأثرم فقال : حديث أنس — يعني

في النهي — جيد الإسناد ولكن قد جاء عنه خلافة ، يعنى في الجواز ، قال : ولا يلزم من كون الطريق إليه في النهي أثبت من الطريق إليه في الجواز أن لا يكون الذى يقابله أقوى لأن الثبت قد يروى من هو دونه الشيء فيرجح عليه ، فقد رجح نافع على سالم في بعض الأحاديث عن ابن عمر وسالم مقدم على نافع في الثبت ، وقدم شريك على الثورى في حديثين وسفيان مقدم عليه في جملة أحاديث . ثم أسند عن أنى هريرة قال « لا بأس بالشرب قائما » قال الأثرم : فدل على أن الرواية عنه في النهي ليست ثابتة ، وإلا لما قال لا بأس به ، قال : ويدل على وهاء أحاديث النهي أيضا اتفاق العلماء على أنه ليس على أحد شرب قائما أن يستقى . المسلك الثانى دعوى النسخ ، وإليها جنح الأثرم وابن شاهين فقررنا على أن أحاديث النهي — على تقدير ثبوتها — منسوخة بأحاديث الجواز بقرينة عمل الخلفاء الراشدين ومعظم الصحابة والتابعين بالجواز ، وقد عكس ذلك ابن حزم فادعى نسخ أحاديث الجواز بأحاديث النهي متمسكا بأن الجواز على وفق الأصل وأحاديث النهي مقررة لحكم الشرع ، فمن ادعى الجواز بعد النهي فعليه البيان ، فإن النسخ لا يثبت بالاحتال . وأجاب بعضهم بأن أحاديث الجواز متأخرة لما وقع منه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع كما سيأتى ذكره في هذا الباب من حديث ابن عباس ، وإذا كان ذلك الأخير من فعله صلى الله عليه وسلم دل على الجواز ، ويتأيد بفعل الخلفاء الراشدين بعده . المسلك الثالث الجمع بين الخبرين بضرب من التأويل ، فقال أبو الفرج الثقفى في نصره الصحاح : والمراد بالقيام هنا المشى ، يقال قام فى الأمر إذا مشى فيه ، وقمت فى حاجتى إذا سعت فيها وقضيتها ، ومنه قوله تعالى ﴿ إلا ما دمت عليه قائما ﴾ أى مواظبا بالمشى عليه . وجنح الطحاوى إلى تأويل آخر وهو حمل النهي على من لم يسم عند شربه ، وهذا إن سلم له فى بعض ألفاظ الأحاديث لم يسلم له فى بقيتها . وسلك آخرون فى الجمع حمل أحاديث النهي على كراهة التنزيه وأحاديث الجواز على بيانه ، وهى طريقة الخطاى وابن بطال فى آخرين ، وهذا أحسن المسالك وأسلمها وأبعدها من الاعتراض ، وقد أشار الأثرم إلى ذلك أخيرا فقال ، إن ثبت الكراهة حملت على الإرشاد والتأديب لا على التحريم ، وبذلك جزم الطبرى وأيده بأنه لو كان جائزا ثم حرمه أو كان حراما ثم جوزه لبين النبى صلى الله عليه وسلم ذلك بيانا واضحا ، فلما تعارضت الأخبار بذلك جمعنا بينها بهذا . وقيل إن النهي عن ذلك إنما هو من جهة الطب مخافة وقوع ضرر به ، فإن الشرب قاعدا أمكن وأبعد من الشرق وحصول الوجع فى الكبد أو الحلق ، وكل ذلك قد لا يأمن منه من شرب قائما . وفى حديث على من الفوائد أن على العالم إذا رأى الناس اجتنبوا شيئا زعمو يعلم جوازه أن يوضح لهم وجه الصواب فيه خشية أن يطول الأمر فيظن تحريمه ، وأنه متى خشى ذلك فعليه أن يبادر للإعلام بالحكم ولو لم يسأل ، فإن سئل تأكد الأمر به ، وأنه إذا كره من أحد شيئا لا يشهره باسمه لغير غرض بل يكتفى عنه كما كان صلى الله عليه وسلم يفعل فى مثل ذلك . الحديث الثانى

**قوله ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عاصم الأحول )** قال الكرمانى ذكر الكلاباذى أن أبا نعيم سمع من سفيان الثورى ومن سفيان بن عيينة وأن كلا منهما روى عن عاصم الأحول فيحتمل أن يكون أحدهما . قلت : ليس الاحتمالان فيهما هنا على السواء ، فإن أبا نعيم مشهور بالرواية عن الثورى معروف بملازمته ، وروايته عن ابن عيينة قليلة ، وإذا أطلق اسم شيخه حمل على من هو أشهر بصحبته وروايته عنه أكثر ، ولهذا جزم المزى فى « الأطراف » أن سفيان هذا هو الثورى ، وهذه قاعدة مطردة عند المحدثين فى مثل هذا ، وللخطيب فيه تصنيف سماه « المكمل لبيان المهمل » ، وقد روى هذا الحديث بعينه سفيان بن عيينة عن عاصم الأحول أخرجه أحمد عنه ، وكذا هو عند مسلم رواية ابن عيينة ، وأخرجه أحمد أيضا من وجه آخر عن سفيان الثورى عن عاصم الأحول ، لكن خصوص رواية أنى نعيم فيه إنما هى عن الثورى كما تقدم .

**قوله ( شرب النبي صلى الله عليه وسلم قائما من زمزم )** في رواية ابن ماجه من وجه آخر عن عاصم في هذا الحديث « قال — أى عاصم — فذكرت ذلك لعكرمة فحلف أنه ما كان حينئذ إلا راكبا » وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الحج ، وعند أى داود من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف على بعيره ثم أناخه بعد طوافه فصلى ركعتين « فلعله حينئذ شرب من زمزم قبل أن يعود إلى بعيره ويخرج إلى الصفا ، بل هذا هو الذى يتعين المصير إليه ، لأن عمدة عكرمة في إنكار كونه شرب قائما إنما هو ما ثبت عندنا أنه صلى الله عليه وسلم طاف على بعيره وخرج إلى الصفا على بعيره وسعى كذلك ، لكن لابد من تخلل ركعتي الطواف بين ذلك وقد ثبت أنه صلاهما على الأرض فما المانع من كونه شرب حينئذ من سقاية زمزم قائما كما حفظه الشعبى عن ابن عباس ؟

### باب مَنْ شَرِبَ وَهُوَ واقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ

[٥٦١٨] ٥٤١٧ - حدثنا مالك بن إسماعيل نا عبد العزيز بن أبي سلمة أنا أبو النضر عن عمير مولى ابن عباس عن أم الفضل بنت الحارث أنها أرسلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم على بقدر لبن وهو واقف عشية عرفة ، فأخذته وشربه . زاد مالك عن أبي النضر « على بعيره » .

**قوله ( باب من شرب وهو واقف على بعيره )** قال ابن العري : لا حجة في هذا على الشرب قائما ، لأن الراكب على البعير قاعد غير قائم ، كذا قال ، والذى يظهر لى أن البخارى أراد حكم هذه الحالة وهل تدخل تحت النهى أو لا وإيراده الحديث من فعله صلى الله عليه وسلم يدل على الجواز فلا يدخل في الصورة المنهى عنها ، وكأنه لم يحل بما قال عكرمة أن مراد ابن عباس بقوله في الرواية التى جاءت عن الشعبى في الذى قبله أنه شرب قائما إنما أراد وهو راكب والراكب يشبه القائم من حيث كونه سائرا ، ويشبه القاعد من حيث كونه مستقرا على الدابة .

**قوله ( حدثنا مالك بن إسماعيل )** هو أبو غسان النهدي الكوفي من كبار شيوخ البخارى ، وقوله بعد ذلك « زاد مالك الخ » هو ابن أنس والمراد أن مالكا تابع عبد العزيز بن أبي سلمة على روايته هذا الحديث عن أبي النضر وقال في روايته « شرب وهو واقف على بعيره » وقد تقدمت هذه الرواية تامة في كتاب الصيام مع بقية شرح الحديث

### باب الْإِيْمَنَ فَالْإِيْمَنَ فِي الشَّرْبِ

[٥٦١٩] ٥٤١٨ - حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه أتى بلبن قد شيب بماء ، وعن يمينه أعرابي وعن شماله أبو بكر ، فشرب ثم أعطى الأعرابي وقال : « الْإِيْمَنَ فَالْإِيْمَنَ » .

**قوله ( باب الإيمن فالإيمن في الشرب )** ذكر فيه حديث أنس الماضى قريبا في « باب شرب اللبن » وتقدمت مباحثه هناك . وإسماعيل هو ابن أبي أويس . وكذا في حديث الباب الذى بعده . وقوله « الْإِيْمَنَ فَالْإِيْمَنَ » أى يقدم من على يمين الشارب في الشرب ثم الذى عن يمين الثانى وهلم جرا ، وهذا مستحب عند الجمهور . وقال ابن

حزم : يجب . وقوله في الترجمة « في الشرب » يعم الماء وغيره من المشروبات ، ونقل عن مالك وحده أنه خصه بالماء . قال ابن عبد البر : لا يصح عن مالك . وقال عياض : يشبه أن يكون مراده أن السنة ثبتت نصا في الماء خاصة ، وتقديم الأيمن في غير شرب الماء يكون بالقياس . وقال ابن العري : كأن اختصاص الماء بذلك لكونه قد قيل إنه لا يملك ، بخلاف سائر المشروبات . ومن ثم اختلف هل يجزى الربا فيه ، وهل يقطع في سرقته ؟ وظاهر قوله « في الشرب » أن ذلك لا يجزى في الأكل ، لكن وقع في حديث أنس خلافه كما سيأتي

### باب هل يستأذن الرجل من عن يمينه في الشرب ليعطي الأكبر؟

[٥٦٢٠] ٥٤١٩- حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وآتي بشراب فشرب منه - وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ - فقال للغلام : « أتأذن لي أن أعطي هؤلاء ؟ » فقال الغلام : والله يا رسول الله ، لا أؤثر بنصيبك منك أحدا . قال : فقله رسول الله صلى الله عليه وآله في يده .

قوله ( باب هل يستأذن الرجل من عن يمينه في الشرب ليعطي الأكبر ) ؟ كأنه لم يجزم بالحكم لكونها واقعة عين فيتطرق إليها احتمال الاختصاص ، فلا يطرد الحكم فيها لكل جلسين . وذكر فيه حديث سهل بن سعد في ذلك وقد تقدم في أوائل الشرب ، وفيه تسمية الغلام وبعض الأشياخ . وقوله « أتأذن لي » لم يقع في حديث أنس أنه استأذن الأعرابي الذي عن يمينه ، فأجاب النووي وغيره بأن السبب فيه أن الغلام كان ابن عمه فكان له عليه إدلال وكان من على اليسار أقارب الغلام أيضا ، وطيب نفسه مع ذلك بالاستئذان لبيان الحكم وأن السنة تقديم الأيمن ولو كان مفضولا بالنسبة إلى من على اليسار ، وقد وقع في حديث ابن عباس في هذه القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم تطف به حيث قال له « الشربة لك ، وإن شئت آثرت بها خالدا » كذا في السنن ، وفي لفظ لأحمد « وإن شئت آثرت به عمك » وإنما أطلق عليه عمه لكونه أسن منه ، ولعل سنه كان قريبا من سن العباس ، وإن كان من جهة أخرى من أقرانه لكونه ابن خالته ، وكان خالد مع رياسته في الجاهلية وشرفه في قومه قد تأخر إسلامه فلذلك استأذن له ، بخلاف أبي بكر فإن رسوخ قدمه في الإسلام وسبقه يقتضي طمأنينته بجميع ما يقع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا يتأثر لشيء من ذلك ، ولهذا لم يستأذن الأعرابي له ، ولعله خشى من استئذانه أن يتوهم إرادة صرفه إلى بقية الحاضرين بعد أبي بكر دونه ، فرمما سبق إلى قلبه من أجل قرب عهده بالإسلام شيء فجزى صلى الله عليه وسلم على عادته في تأليف من هذا سبيله ، وليس يبعد أنه كان من كبراء قومه ولهذا جلس عن يمين النبي صلى الله عليه وسلم وأقره على ذلك . وفي الحديث أن سنة الشرب العامة تقديم الأيمن في كل موطن ، وأن تقديم الذي على اليمين ليس لمعنى فيه بل لمعنى في جهة اليمين وهو فضلها على جهة اليسار ، فيؤخذ منه أن ذلك ليس ترجيحاً لمن هو على اليمين بل هو ترجيح لجهته ، وقد تقدم كلام الخطابي في ذلك قبل ثلاثة أبواب . وقد يعارض حديث سهل هذا وحديث أنس الذي في الباب قبله وحديث سهل بن أبي خيثمة الآتي في القسم « كبر كبر » وتقدم في الطهارة حديث ابن عمر في الأمر بمناولة السواك الأكبر ، وأخص من ذلك حديث ابن عباس الذي أخرجه أبو يعلى بسند قوى قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سقى قال أبدءوا بالكبير ، ويجمع بأنه محمول على الحالة التي يجلسون فيها متساوين إما بين يدي الكبير أو عن يساره كلهم أو خلفه أو حيث لا يكون فيهم ، فتخص هذه الصورة من عموم تقديم الأيمن ، أو يخص من عموم هذا

الأمر بالبداة بالكبير ما إذا جلس بعض عن يمين الرئيس وبعض عن يساره ، ففي هذه الصورة يقدم الصغير على الكبير والمفضل على الفاضل . ويظهر من هذا أن الأيمن ما امتاز بمجرد الجلوس في الجهة اليمنى بل بخصوص كونها يمين الرئيس فالفضل إنما فاض عليه من الأفضل . وقال ابن المنير : تفضيل اليمين شرعى وتفصيل اليسار طبعى وإن كان ورد به الشرع لكن الأول أدخل في التعبد ، ويؤخذ من الحديث أنه إذا تعارضت فضيلة الفاعل وفضيلة الوظيفة اعتبرت فضيلة الوظيفة كما لو قدمت جنازتان لرجل وامرأة وولى المرأة أفضل من ولى الرجل قدم ولى الرجل ولو كان مفضولا لأن الجنازة هى الوظيفة فتعتبر أفضليتها لا أفضلية المصلى عليها ، قال : ولعل السر فيه أن الرجولية والميمنة أمر يقطع به كل أحد ، بخلاف أفضلية الفاعل فإن الأصل فيه الظن ولو كان مقطوعا به في نفس الأمر لكنه مما يخفى مثله عن بعض كأتى بكر بالنسبة إلى علم الأعرأى والله أعلم .

**قوله ( أتأذن لى أن أعطى هؤلاء )** ظاهر فى أنه لو أذن له لأعطاهم . ويؤخذ منه جواز الإيثار بمثل ذلك ، وهو مشكل على ما اشتهر من أنه لا إيثار بالقرب ، وعبرة إمام الحرمين فى هذا : لا يجوز التبرع فى العبادات ويجوز فى غيرها . وقد يقال إن القرب أعم من العبادات ، وقد أورد على هذه القاعدة تجويز جذب واحد من الصف الأول ليصلى معه ليخرج الجاذب عن أن يكون مصليا خلف الصف وحده لثبوت الزجر عن ذلك ، ففي مساعدة المجذوب للجاذب إيثار بقربة كانت له وهى تحصيل فضيلة الصف الأول ليحصل فضيلة تحصل للجاذب وهى الخروج من الخلاف فى بطلان صلاته . ويمكن الجواب بانه لا إيثار ، إذ حقيقة الإيثار إعطاء ما استحقه لغيره ، وهذا لم يعط الجاذب شيئا وإنما رجع مصلحته على مصلحته ، لأن مساعدة الجاذب على تحصيل مقصوده ليس فيه إعطاؤه ما كان يحصل للمجذوب لو لم يوافقه ، والله أعلم . وقوله فى هذه الرواية « فتله » بفتح المثناة وتشديد اللام أى وضعه ، وقال الخطائى : وضعه بعنف . وأصله من الرمى على التل وهو المكان العالى المرتفع ثم استعمل فى كل شىء يرمى به وفى كل إلقاء ، وقيل هو من التل بلام ساكنة بين المثنتين المفتوحتين وآخره لام وهو العنق ، ومنه وتله للجبين أى صرعه فالتقى عنقه وجعل جنبه إلى الأرض ، والتفسير الأول أليق بمعنى حديث الباب ، وقد أنكر بعضهم تقييد الخطائى الوضع بالعنق

### باب الكرّع فى الحوض

[٥٦٢١] ٥٤٢٠ - حدثنا يحيى بن صالح نا فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه دخل على رجل من الأنصار ومعه صاحب له ، فسلم النبي صلى الله عليه وصاحبه ، فرد الرجل فقال : يا رسول الله ، أبى أنت وأمى ، وهى ساعة حارة ، وهو يحول فى حائط له - يعنى الماء - فقال النبي صلى الله عليه : « إن كان عندك ماء بات فى شنة وإلا كرّعنا » ، والرجل يحول الماء فى الحائط ، فقال الرجل : يا رسول الله ، عندي ماء بات . فانطلق إلى العريش فسكب فى قدح ماء ، ثم حلب عليه من داجن له ، فشرب النبي صلى الله عليه ، ثم أعاد فشرب الرجل الذي جاء معه .

**قوله ( باب الكرّع فى الحوض )** ذكر فيه حديث جابر ، وقد تقدم شرحه قبل خمسة أبواب مستوفى ، وإنما قيد فى الترجمة بالحوض لما بينته هناك أن جابرا أعاد قوله « وهو يحول الماء » فى أثناء مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم الرجل مرتين ، وأن الظاهر أنه كان ينقله من أسفل البئر إلى أعلاه ، فكأنه كان هناك حوض يجمعه فيه ثم

يحوّله من جانب إلى جانب

### باب خِدْمَةِ الصِّغَارِ الْكِبَارِ

[٥٦٢٢] ٥٤٢١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ نَا مُعْتَمِرٌ عَنْ أَبِيهِ سَمِعَ أَنَسًا قَالَ : كُنْتُ قَائِمًا عَلَى الْحَيِّ أُسْقِيهِمْ عُمُومَتِي

- وَأَنَا أَصْغَرُهُمْ - الْفَضِيخَ ، فَقِيلَ : حُرِّمَتِ الْخَمْرُ ، فَقَالَ : اكْفَيْتُهَا ، فَكَفَانَا . قُلْتُ لِأَنْسَ : مَا شَرَابُهُمْ ؟ قَالَ : رُطْبٌ وَبُسْرٌ . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَنْسٍ : وَكَانَتْ خَمْرُهُمْ . فَلَمْ يُنْكِرْ أَنْسٌ .

وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِي أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ كَانَتْ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ .

قوله ( باب خدمة الصغار الكبار ) ذكر فيه حديث أنس « كنت قائما على الحي أسقيهم وأنا أصغرهم » وهو ظاهر فيما ترجم به ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أوائل الأثرية

### باب تَغْطِيَةِ الْإِنَاءِ

[٥٦٢٣] ٥٤٢٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَنَا رُوْحُ بْنُ عَبَادَةَ أَنَا ابْنُ جَرِيحٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ

عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ - أَوْ أَمْسَيْتُمْ - فَكَفُّوا صَبِيَانَكُمْ ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَنْتَشِرُ حِينَئِذٍ ، فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَخَلُّوهُمْ ، وَأَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَا تَفْتَحُ بَابًا مُغْلَقًا ، وَأَوْكُوا قِرْبَكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ ، وَخَمِّرُوا آيَتَكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ ، وَلَوْ أَنْ تَعْرِضُوا عَلَيْهِ شَيْئًا ، وَأَطْفُوا مَصَابِيحَكُمْ » .

[٥٦٢٤] ٥٤٢٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ نَاهِمَامٌ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ :

« أَطْفُوا الْمَصَابِيحَ إِذَا رَقَدْتُمْ ، وَأَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ ، وَأَوْكُوا الْأَسْقِيَةَ ، وَخَمِّرُوا الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ » - وَأَحْسِبْهُ قَالَ - « وَلَوْ بَعُودَ يَعْزُضُهُ عَلَيْهِ » .

قوله ( باب تغطية الإناء ) ذكر فيه حديث جابر في الأمر بغلق الأبواب وغير ذلك من الآداب ، وفيه « وخمروا آيتكم » وفي الرواية الثانية « وخمروا الطعام والشراب » ومعنى التخمير التغطية ، وقد تقدم شيء من شرح الحديث في بدء الخلق ، ويأتي شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان ، وتقدم في « باب شرب اللبن » شرح قوله « ولو أن تعرض عليه عودا »

### باب اخْتِنَاتِ الْأَسْقِيَةِ

[٥٦٢٥] ٥٤٢٤- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي ذئْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ

الْحُدْرِيِّ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَنْ اخْتِنَاتِ الْأَسْقِيَةِ ، يَعْنِي أَنْ تُكْسَرَ أَفْوَاهُهَا فَيُشْرَبَ مِنْهَا .

[الحديث ٥٦٢٥ - طرفه في: ٥٦٢٦] .

[٥٦٢٦] ٥٤٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ

سمع أباسعيد الخدري يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه ينهى عن اختناث الأسقية.  
قال عبد الله قال معمر أو غيره: هو الشرب من أفواهاها.

قوله ( باب اختناث الأسقية ) افتعال من الخنث بالخاء المعجمة والنون والمثلثة ، وهو الانطواء والتكسر والانثناء . والأسقية جمع السقاء والمراد به المتخذ من الأدم صغيرا كان أو كبيرا ، وقيل القربة قد تكون كبيرة وقد تكون صغيرة ، والسقاء لا يكون إلا صغيرا .

قوله ( عن عبيد الله ) بالتصغير ( ابن عبد الله ) بالتكبير ( ابن عتبة ) بضم المهملة وسكون المثناة بعدها موحدة أى ابن مسعود ، وصرح فى الرواية التى تليها بتحديث عبيد الله للزهرى .

قوله ( عن أبى سعيد ) صرح بالسماع فى التى تليها أيضا .

قوله ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ) فى التى بعدها « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى »

قوله ( يعنى أن تكسر أفواهاها فيشرب منها ) المراد بكسرها ثنيها لا كسرها حقيقة ولا إباتها ، والقائل « يعنى » لم يصرح به فى هذه الطريق ، ووقع عند أحمد عن أبى النضر عن ابن أبى ذئب بحذف لفظ « يعنى » فصار التفسير مدرجا فى الخبر ، ووقع فى الرواية الثانية « قال عبد الله » هو ابن المبارك « قال معمر » هو ابن راشد « أو غيره هو الشرب من أفواهاها » وعبد الله بن المبارك روى المرفوع عن يونس عن الزهرى ، وروى التفسير عن معمر مع التردد ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق ابن وهب عن يونس وابن أبى ذئب معا مدرجا ولفظه « ينهى عن اختناث الأسقية أو الشرب أن يشرب من أفواهاها » كذا فيه بحرف التردد ، وهو عند مسلم من طريق ابن وهب عن يونس وحده بلفظ « عن اختناث الأسقية أن يشرب من أفواهاها » وهذا أشبه ، وهو أنه تفسير الاختناث لا أنه شك من الراوى فى أى اللفظين وقع فى الحديث ، لكن ظاهره أن التفسير فى نفس الخبر ، وأخرجه مسلم أيضا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى ولم يسق لفظه لكن قال « مثله » قال « غير أنه قال واختناثها أن يقلب رأسها ثم يشرب » وهو مدرج أيضا ، وقد جزم الخطاى أن تفسير الاختناث من كلام الزهرى ، ويحمل التفسير المطلق وهو الشرب من أفواهاها على المقيد بكسر فمها أو قلب رأسها ، ووقع فى مسند أبى بكر بن أبى شيبة عن يزيد بن هارون عن ابن أبى ذئب فى أول هذا الحديث « شرب رجل من سقاء فانساب فى بطنه جنان ، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكره ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق أبى بكر وعثمان بن أبى شيبة فرقهما عن يزيد به .

قوله ( أفواهاها ) جمع فم ، وهو على سبيل الرد إلى الأصل فى الفم أنه فوه نقصت منه الهاء لاستثقال هاءين عند الضمير لو قال فوهه ، فلما لم يحتمل حذف الواو بعد حذف الإعراب لسكونها عوضت ميمًا قليل فم ، وهذا إذا أفرد ، ويجوز أن يقتصر على الفاء إذا أضيف لكن تزداد حركة مشبعة يختلف إعرابها بالخروف ، فإن أضيف إلى مضمّر كفت الحركات ، ولا يضاف مع الميم إلا فى ضرورة شعر كقول الشاعر « يصبح عطشان وفى البحر فمه » فإذا أرادوا الجمع أو التصغير رده إلى الأصل فقالوا فويه وأفواه ، ولم يقولوا فميم ولا أفمام

### باب الشرب من فم السقاء

٥٤٢٦ - حدثنا علي بن عبد الله نا سفيان نا أيوب قال لنا عكرمة: ألا أخبركم بأشياء قصار حدثنا [٥٦٢٧]

بها أبو هريرة؟ نهى النبي صلى الله عليه عن الشرب من فم السقاء أو القرية. وأن يمنع جاره أن يغرز خشبة في جداره.

[٥٦٢٨] ٥٤٢٧- حدثنا مسددنا إسماعيل أنا أيوب عن عكرمة عن أبي هريرة نهى النبي صلى الله عليه أن يشرب من في السقاء.

[٥٦٢٩] ٥٤٢٨- حدثنا مسددنا يزيد بن زريع نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال: نهى النبي صلى الله عليه عن الشرب من في السقاء.

**قوله (باب الشرب من فم السقاء)** الفم بتخفيف الميم ويجوز تشديدها، ووقع في رواية «من في السقاء» وقد تقدم توجيهها. قال ابن المنير: لم يقنع بالترجمة التي قبلها لئلا يظن أن النهي خاص بصورة الاختناث، فبين أن النهي يعم ما يمكن اختناثه وما لا يمكن كالفخار مثلا.

**قوله (حدثنا أيوب قال: قال لنا عكرمة)** في رواية الحميدى عن سفيان «حدثنا أيوب السختياني أخبرنا عكرمة» وأخرجه أبو نعيم من طريقه.

**قوله (ألا أخبركم بأشياء قصار حدثنا بها أبو هريرة)** في الكلام حذف تقديره مثلا: فقلنا نعم، أو فقلنا حدثنا أو نحو ذلك فقال حدثنا أبو هريرة. ووقع في رواية ابن أبي عمر عن سفيان بهذا الإسناد «سمعت أبا هريرة» أخرجه الإسماعيلي من طريقه.

**قوله (من فم القرية أو السقاء)** هو شك من الراوى، وكأنه من سفيان، فقد وقع في رواية عبد الجبار ابن العلاء عن سفيان عند الإسماعيلي «من في السقاء» وفي رواية ابن أبي عمر عنده من فم القرية.

**قوله (وأن يمنع جاره إلخ)** تقدم شرحه في أوائل كتاب المظالم، قال الكرماني: «قال ألا أخبركم بأشياء» ولم يذكر إلا شيئين فلهذا أخبر بأكثر فاختصره بعض الرواة أو أقل الجمع عنده اثنان. قلت: واختصاره يجوز أن يكون عمدا ويجوز أن يكون نسيانا، وقد أخرج أحمد الحديث المذكور من رواية حماد بن زيد عن أيوب فذكر بهذا الإسناد الشيئين المذكورين وزاد النهي عن الشرب قائما، وفي مسند الحميدى أيضا ما يدل على أنه ذكر ثلاثة أشياء، فإنه ذكر النهي عن الشرب من في السقاء أو القرية وقال: هذا آخرها، والله أعلم.

**قوله (حدثنا مسدد حدثنا إسماعيل)** هو المعروف بابن علي.

**قوله (أن يشرب من في السقاء)** زاد أحمد عن إسماعيل بهذا الإسناد والمتن «قال أيوب فأنبئت أن رجلا شرب من في السقاء فخرجت حية» وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية عباد بن موسى عن إسماعيل وهم الحاكم فأخرج الحديث في «المستدرك» بزيادته والزيادة المذكورة ليست على شرط الصحيح لأن راويها لم يسم وليست موصولة، لكن أخرجه ابن ماجه من رواية سلمة بن وهرام عن عكرمة بنحو المرفوع، وفي آخره «وإن رجلا قام من الليل بعد النهي إلى سقاء فأختتته فخرجت عليه منه حية» وهذا صريح في أن ذلك وقع بعد النهي، بخلاف ما تقدم من رواية ابن أبي ذئب في أن ذلك كان سبب النهي، ويمكن الجمع بأن يكون ذلك وقع قبل النهي فكان من أسباب النهي، ثم وقع أيضا بعد النهي تأكيدا. وقال النووى: اتفقوا على أن النهي هنا للتنزيه لا للتحريم، كذا قال، وفي نقل الاتفاق نظر لما سأذكره، فقد نقل ابن التين وغيره عن مالك أنه أجاز الشرب من أفواه



القرب وقال : لم يبلغني فيه نهى ، وبالع ابن بطلال في رد هذا القول ، واعتذر عنه ابن المنير باحتمال أنه كان لا يحمل النهى فيه على التحريم ، كذا قال مع النقل عن مالك أنه لم يبلغه فيه نهى ، فالاعتذار عنه بهذا القول أولي ، والحجة قائمة على من بلغه النهى ، قال النووي : ويؤيد كون هذا النهى للتنزيه أحاديث الرخصة في ذلك . قلت : لم أر في شيء من الأحاديث المرفوعة ما يدل على الجواز إلا من فعله صلى الله عليه وسلم ، وأحاديث النهى كلها من قوله ، فهي أرجح إذا نظرنا إلى علة النهى عن ذلك ، فإن جميع ما ذكره العلماء في ذلك يقتضي أنه مأمون منه صلى الله عليه وسلم ، أما أولا فلعصمته ولطيب نكهته ، وأما ثانيا فلرفقه في صب الماء وبيان ذلك بسياق ما ورد في علة النهى ، فمنها ما تقدم من أنه لا يؤمن دخول شيء من الهوام مع الماء في جوف السقاء فيدخل فم الشارب وهو لا يشعر ، وهذا يقتضي أنه لو ملأ السقاء وهو يشاهد الماء يدخل فيه ثم ربطه ربطا محكما ثم لما أراد أن يشرب حله فشربه منه لا يتناوله النهى ، ومنها ما أخرجه الحاكم من حديث عائشة بسند قوى بلفظ « نهى أن يشرب من في السقاء لأن ذلك ينتنه » وهذا يقتضي أن يكون النهى خاصا بمن يشرب فيتنفس داخل الإناء أو باشر بفمه باطن السقاء ، أما من صب من القرية داخل فمه من غير مماسة فلا ، ومنها أن الذي يشرب من فم السقاء قد يغلبه الماء فينصب منه أكثر من حاجته فلا يأمن أن يشرق به أو تبطل ثيابه ، قال ابن العري : وواحدة من الثلاثة تكفي في ثبوت الكراهة ، وبمجموعها تقوى الكراهة جدا . وقال الشيخ محمد بن أبي حمزة ما ملخصه : يختلف في علة النهى فقليل : يخشى أن يكون في الوعاء حيوان أو ينصب بقوة فيشرق به أو يقطع العروق الضعيفة التي بإزاء القلب فرمما كان سبب اهلاك أو بما يتعلق بفم السقاء من بخار النفس أو بما يخالط الماء من ريق الشارب فيتقذره غيره أو لأن الوعاء يفسد بذلك في العادة فيكون من إضاعة المال ، قال : والذي يقتضيه الفقه أنه لا يبعد أن يكون النهى لمجموع هذه الأمور وفيها ما يقتضي الكراهة وفيها ما يقتضي التحريم ، والقاعدة في مثل ذلك ترجيح القول بالتحريم ، وقد جزم ابن حزم بالتحريم لثبوت النهى وحمل أحاديث الرخصة على أصل الإباحة ، وأطلق أبو بكر الأثرم صاحب أحمد أن أحاديث النهى ناسخة للإباحة لأنهم كانوا أولا يفعلون ذلك حتى وقع دخول الحية في البطن الذي شرب من فم السقاء فنسخ الجواز . قلت : ومن الأحاديث الواردة في الجواز ما أخرجه الترمذى وصححه من حديث عبد الرحمن بن أبي عمرة عن جدته كبشة قالت « دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ففهرج من في قرية معلقة » وفي الباب عن عبد الله بن أنيس عند أبي داود والترمذى وعن أم سلمة في « الشمائل » . وفي مسند أحمد والطبراني والمعاني للطحاوى ، قال شيخنا في شرح الترمذى : لو فرق بين ما يكون لعذر كأن تكون القرية معلقة ولم يجد المحتاج إلى الشرب إناء متيسرا ولم يتمكن من تناول بكفه فلا كراهة حينئذ وعلى ذلك تحمل الأحاديث المذكورة ، وبين ما يكون لغير عذر فتحمل عليه أحاديث النهى قلت : ويؤيده أن أحاديث الجواز كلها فيها أن القرية كانت معلقة والشرب من القرية المعلقة أخص من الشرب من مطلق القرية ، ولا دلالة في أخبار الجواز على الرخصة مطلقا بل على تلك الصورة وحدها ، وحملها على حال الضرورة جمعا بين الخبرين أولى من حملها على النسخ والله أعلم . وقد سبق ابن العري إلى نحو ما أشار إليه شيخنا فقال : يحتمل أن يكون شربه صلى الله عليه وسلم في حال ضرورة ، إما عند الحرب وإما عند عدم الإناء أو مع وجوده لكن لم يتمكن لشغله من التفريغ من السقاء في الإناء ، ثم قال : ويحتمل أن يكون شرب من إداوة ، والنهى محمول على ما إذا كانت القرية كبيرة لأنها مظنة وجود الهوام ، كذا قال ، والقرية الصغيرة لا يمتنع وجود شيء من الهوام فيها ، والضرر يحصل به ولو كان حقيقرا ، والله أعلم

### باب النهي عن التنفس في الإناء

[٥٦٣٠] ٥٤٢٩ - حدثنا أبو نعيم نا شيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء ، وإذا بال أحدكم فلا يمسخ ذكره بيمينه ، وإذا تمسخ أحدكم فلا يتمسح بيمينه » .

**قوله ( باب النهي عن التنفس في الإناء )** ذكر فيه حديث أبي قتادة ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة .

**قوله ( فلا يتنفس في الإناء )** زاد ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه النهي عن النفخ في الإناء ، وله شاهد من حديث ابن عباس عند أبي داود والترمذي « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتنفس في الإناء ، وأن ينفخ فيه » وجاء في النهي عن النفخ في الإناء عدة أحاديث ، وكذا النهي عن التنفس في الإناء لأنه ربما حصل له تغير من النفس ، إما لكون المتنفس كان متغير الفم بمأكول مثلاً ، أو لبعد عهده بالسواك والمضمضة ، أو لأن النفس يصعد ببخار المعدة ، والنفخ في هذه الأحوال كلها أشد من التنفس

### باب الشرب بنفسين أو ثلاثة

[٥٦٣١] ٥٤٣٠ - حدثنا أبو عاصم وأبو نعيم قالنا نا عزرة بن ثابت حدثني ثمامة بن عبد الله قال : كان أنس يتنفس في الإناء مرتين أو ثلاثاً ، وزعم أن النبي صلى الله عليه كان يتنفس ثلاثاً .

**قوله ( باب الشرب بنفسين أو ثلاثة )** كذا ترجم ، مع أن لفظ الحديث الذي أورده في الباب « كان يتنفس » فكأنه أراد أن يجمع بين حديث الباب والذي قبله لأن ظاهرهما التعارض ، إذ الأول صريح في النهي عن التنفس في الإناء والثاني يثبت التنفس ، فحملهما على حالتين : فحالة النهي على التنفس داخل الإناء ، وحالة الفعل على من تنفس خارجه ، فالأول على ظاهره من النهي ، والثاني تقديره كان يتنفس في حالة الشرب من الإناء . قال ابن المنذر : أورد ابن بطلال سؤال التعارض بين الحديثين ، وأجاب بالجمع بينهما فأطنب ، ولقد أغنى البخاري عن ذلك بمجرد لفظ الترجمة : فجعل الإناء في الأول ظرفاً للتنفس والنهي عنه لاستقذاره ، وقال في الثاني « الشرب بنفسين » فجعل النفس الشرب ، أي لا يقتصر على نفس واحد بل يفصل بين الشربين بنفسين أو ثلاثة خارج الإناء ، فعرف بذلك انتقاء التعارض . وقال الإسماعيلي : المعنى أنه كان يتنفس أي على الشراب لا فيه داخل الإناء ، قال : وإن لم يحمل على هذا صار الحديثان مختلفين وكان أحدهما منسوخاً لا محالة ، والأصل عدم النسخ ، والجمع مهما أمكن أولى . ثم أشار إلى حديث أبي سعيد ، وهو ما أخرجه الترمذي وصححه والحاكم من طريقة « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النفخ في الشراب ، فقال رجل : القذاة أراها في الإناء ، قال : أهرقها . فإني لا أروى من نفس واحد قال فأبى القدح إذاً عن فيك » ولابن ماجه من حديث أبي هريرة رفعه « إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء ، فإذا أراد أن يعود فليتنع الإناء ثم ليعد إن كان يردد » . قال الأثرم : اختلاف الرواية في هذا دال على الجواز وعلى اختيار الثلاث ، والمراد بالنهي عن التنفس في الإناء أن لا يجعل نفسه داخل الإناء ، وليس المراد أن يتنفس خارجه طلب الراحة . واستدل به لمالك على جواز الشرب بنفس واحد . وأخرج ابن أبي شيبة الجواز عن سعيد بن المسيب وطائفة . وقال عمر بن عبد العزيز : إنما نهى عن التنفس داخل الإناء ، فأما من لم يتنفس فإن شاء فليشرب بنفس واحد . قلت : وهو تفصيل حسن . وقد ورد الأمر بالشرب

بنفس واحد من حديث أبى قتادة مرفوعاً أخرجه الحاكم ، وهو محمول على التفصيل المذكور .

**قوله ( حدثنا عزرة )** بفتح المهملة وسكون الزاى بعدها راء ابن ثابت ، هو تابعى صغير أنصارى أصله من المدينة نزل البصرة ، وقد سمع من جده لأمه عبد الله بن يزيد الخطمى وعبد الله بن أبى أوفى وغيرهما ، فهذا الإسناد له حكم الثلاثيات وإن كان شيخ تابعيه فيه تابعياً آخر .

**قوله ( كان يتنفس فى الإناء مرتين أو ثلاثاً )** يحتمل أن تكون « أو » للتنويع ، وأنه كان صلى الله عليه وسلم لا يقتصر على المرة بل إن روى من نفسين اكتفى بهما وإلا فثلاث ، ويحتمل أن تكون « أو » للشك ، فقد أخرج إسحق بن راهويه الحديث المذكور عن عبد الرحمن بن مهدى عن عزرة بلفظ « كان يتنفس ثلاثاً » ولم يقل أو ، وأخرج الترمذى بسند ضعيف عن ابن عباس رفعه « لا تشربوا واحدة كما يشرب البعير ، ولكن اشربوا ثنتين وثلاث » ، فإن كان محفوظاً فهو يقوى ما تقدم من التنويع . وأخرج أيضاً بسند ضعيف عن ابن عباس أيضاً الإناء النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا شرب تنفس مرتين « وهذا ليس نصاً فى الاقتصار على المرتين بل يحتمل أن يراد به التنفس فى أثناء الشرب فيكون قد شرب ثلاث مرات ، وسكت عن التنفس الأخير لكونه من ضرورة الواقع . وأخرج مسلم وأصحاب السنن من طريق أبى عاصم عن أنس « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يتنفس فى الإناء ثلاثاً ويقول : هو أروى وأمرأ وأبرأ » لفظ مسلم ، وفى رواية أبى داود « أنها » بدل قوله أروى وقوله « أروى » هو من إلى بكسر الراء غير مهموز أى أكثر الرى ، ويجوز أن يقرأ مهموزاً للمشاكلة ، و « أمرأ » بالهمز من المرأة ، يقال مرأ الطعام بفتح الراء يمرأ بفتحها ويجوز كسرهما صار مرياً ، و « أبرأ » بالهمز من البراءة أو من البرء أى يبرئ من الأذى والعطش . و « أنها » بالهمز من الهنء ، والمعنى أنه يصير هنئاً مرياً يبرأ أى سالماً أو مبرئاً من مرض أو عطش أو أذى . ويؤخذ من ذلك أنه أقمع للعطش وأقوى على الهضم وأقل أثراً فى ضعف الأعضاء وبرد المعدة . واستعمال أفعل التفضيل فى هذا يدل على أن للمرتين فى ذلك مدخلاً فى الفضل المذكور ، ويؤخذ منه أن النهى عن الشرب فى نفس واحد للتنزيه ، قال المهلب : النهى عن التنفس فى الشرب كالنهي عن النفخ فى الطعام والشراب ، من أجل أنه قد يقع فيه شيء من الريق فيعافه الشارب ويتقذره . إذ كان التقذر فى مثل ذلك عادة غالبية على طباع أكثر الناس ، ومحل هذا إذا أكل وشرب مع غيره ، وأما لو أكل وحده أو مع أهله أو من يعلم أنه لا يتقذر شيئاً مما يتناوله فلا بأس . قلت : والأولى تعميم المنع ، لأنه لا يؤمن مع ذلك أن تفضل فضلة أو يحصل التقذر من الإناء أو نحو ذلك . وقال ابن العرى : قال علماؤنا هو من مكارم الأخلاق ، ولكن يحرم على الرجل أن يناول أخاه ما يتقذره ، فإن فعله فى خاصة نفسه ثم جاء غيره فناوله إياه فليعلمه ، فإن لم يعلمه فهو غش ، والغش حرام . وقال القرطبى : معنى النهى عن التنفس فى الإناء لثلاث يتقذر به من يزاق أو رائحة كريهة تتعلق بالماء ، وعلى هذا إذا لم يتنفس يجوز الشرب بنفس واحد ، وقيل يمنع مطلقاً لأنه شرب الشيطان ، قال : وقول أنس « كان يتنفس فى الشرب ثلاثاً » قد جعله بعضهم معارضاً للنهى ، وحمل على بيان الجواز ، ومنهم من أومأ إلى أنه من خصائصه لأنه كان لا يتقذر منه شيء .

**( تكملة )** : أخرج الطبرانى فى الأوسط بسند حسن عن أبى هريرة « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يشرب فى ثلاثة أنفاس ، إذا أدنى الإناء إلى فيه يسمى الله ، فإذا أخرجه حمد الله ، يفعل ذلك ثلاثاً ، وأصله فى ابن ماجه ، وله شاهد من حديث ابن مسعود عند البزار والطبرانى ، وأخرج الترمذى من حديث ابن عباس المشار إليه قبل « وسموا إذا أنتم شربتم ، واحمدوا إذا أنتم رفعتم » وهذا يحتمل أن يكون شاهداً لحديث أبى هريرة المذكور ، ويحتمل

أن يكون المراد به في الابتداء والانتفاء فقط ، والله أعلم .

### باب الشرب في آنية الذهب

[٥٦٣٢] ٥٤٣١- حدثنا حفص بن عمر نا شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى قال : كَانَ حُذِيفَةُ بِالمَدَائِنِ ، فَاسْتَسْقَى ، فَأَتَاهُ دِهْقَانٌ بِقَدَحِ فِضَّةٍ ، فَرَمَاهُ بِهِ فَقَالَ : إِنِّي لَمْ أَرْمِهِ إِلَّا أَنِّي نَهَيْتُهُ فَلَمْ يَنْتَهُ ، وَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَهَانَا عَنْ الْحَرِيرِ وَالذَّبْيَاجِ وَالشَّرْبِ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَقَالَ : « هُنَّ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، وَهِنَّ لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ » .

**قوله ( باب الشرب في آنية الذهب )** كذا أطلق الترجمة ، وكأنه استغنى عن ذكر الحكم بما صرح به بعد في كتاب الأحكام أن نهى النبي صلى الله عليه وسلم على التحريم حتى يقوم دليل الإباحة وقد وقع التصريح في حديث الباب بالنهي والإشارة إلى الوعيد على ذلك ، ونقل ابن المنذر الإجماع على تحريم الشرب في آنية الذهب والفضة إلا عن معاوية بن قرة أحد التابعين فكأنه لم يبلغه النهي ، وعن الشافعي في القديم ونقل عن نصه في حرمة أن النهي فيه للتنزيه لأن علته ما فيه من التشبه بالأعاجم ، ونص في الجديد على التحريم ، ومن أصحابه من قطع به عنه ، وهذا اللائق به لثبوت الوعيد عليه بالنار كما سيأتي في الذي يليه ، وإذا ثبت ما نقل عنه فلعله كان قبل أن يبلغه الحديث المذكور ، ويؤيدوهم النقل أيضا عن نصه في حرمة أن صاحب « التقريب » نقل في كتاب الزكاة عن نصه في حرمة تحريم اتخاذ الإناء من الذهب أو الفضة . وإذا حرم اتخاذ فتحريم الاستعمال أولى ، والعلة المشار إليها ليست متفقا عليها ، بل ذكروا للنهي عدة علل : منها ما فيه من كسر قلوب الفقراء ، أو من الخيلاء والسرف ، ومن تضيق النقدين .

**قوله ( عن ابن أبي ليلى )** هو عبد الرحمن ، وفي رواية غندر عن شعبة عن الحكم « سمعت ابن أبي ليلى » أخرجه مسلم والترمذي .

**قوله ( كان حذيفة بالمدائن )** عند أحمد من طريق يزيد عن ابن أبي ليلى « كنت مع حذيفة بالمدائن » والمدائن اسم بلفظ جمع مدينة ، وهو بلد عظيم على دجلة بينها وبين بغداد سبعة فراسخ كانت مسكن ملوك الفرس ، وبها إيوان كسرى المشهور ، وكان فتحها على يد سعد بن أبي وقاص في خلافة عمر سنة ست عشرة وقيل قبل ذلك ، وكان حذيفة عاملا عليها في خلافة عمر ثم عثمان إلى أن مات بعد قتل عثمان .

**قوله ( فاستقى فأتاه دهقان )** بكسر الدال المهملة ويجوز ضمها بعدها هاء ساكنة ثم قاف ، هو كبير القرية بالفارسية ، ووقع في رواية أحمد عن وكيع عن شعبة « استسقى حذيفة من دهقان أو عالج » وتقدم في الأظعمة من طريق سيف عن مجاهد عن ابن أبي ليلى « أنهم كانوا عند حذيفة ، فاستسقى ، فسقاه مجوسى » ولم أقف على اسمه بعد البحث .

**قوله ( بقدر فضة )** في رواية أبي داود عن حفص شيخ البخارى فيه « بإناء من فضة » ولمسلم من طريق عبد الله بن عكيم « كنا عند حذيفة فجاءه دهقان بشراب في إناء من فضة » ويأتي في اللباس عن سليمان بن رب عن شعبة بلفظ « بماء في إناء » .

**قوله ( فرماه به )** في رواية وكيع « فحذفه به » ويأتي في الذى يليه بلفظ « فرمى به في وجهه » ولأحمد من

رواية يزيد عن ابن أبي ليلى « ما يألو أن يصيب به وجهه » زاد في رواية الإسماعيلي وأصله عند مسلم : فرماه به فكسره .

قوله ( فقال : إني لم أرمه إلا أني نهيته فلم ينته ) في رواية الإسماعيلي المذكورة « لم أكسره إلا أني نهيته فلم يقبل » وفي رواية وكيع « ثم أقبل على القوم فاعتذر » وفي رواية يزيد « لولا أني تقدمت إليه مرة أو مرتين لم أفعل به هذا » وفي رواية عبد الله بن عكيم « أني أمرته أن لا يسقيني فيه » ويأتي في الذي بعده مزيد فيه .

قوله ( وأن النبي صلى الله عليه وسلم نهانا عن الحرير والديباج ) سيأتي في اللباس التصريح ببيان النهي عن لبسهما ، وفيه بيان الديباج ماهر .

قوله ( والشرب في آنية الذهب والفضة ) وقع في الذي يليه بلفظ « لا تشربوا ولا تلبسوا » وكذا عند أحمد من وجه آخر عن الحكم ، كذا وقع في معظم الروايات عن حذيفة الاقتصار على الشرب ووقع عند أحمد من طريق مجاهد عن ابن أبي ليلى بلفظ « نهى أن يشرب في آنية الذهب والفضة ، وأن يؤكل فيها » ويأتي نحوه في حديث أم سلمة في الباب الذي يليه .

قوله ( وقال : هن لهم في الدنيا ، وهن لكم في الآخرة ) كذا فيه بلفظ « هن » بضم الهاء وتشديد النون في الموضعين ، وفي رواية أبي داود عن حفص بن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ « هي » بكسر الهاء ثم التحتانية ، وكذا في رواية غندر عن شعبة ، ووقع عند الإسماعيلي وأصله في مسلم « هو » أي جميع ما ذكر . قال الإسماعيلي : ليس المراد بقوله « في الدنيا » إباحة استعمالهم إياه وإنما المعنى بقوله « هن » أي هم الذين يستعملونه مخالفة لرى المسلمين . وكذا قوله ولكم في الآخرة أي تستعملونه مكافأة لكم على تركه في الدنيا ، ومنعه أولئك جزاء لهم على معصيتهم باستعماله . قلت : ويحتمل أن يكون فيه إشارة إلى أن الذي يتعاطى ذلك في الدنيا لا يتعاطاه في الآخرة كما تقدم في شرب الخمر ، ويأتي مثله في لباس الحرير ، بل وقع في هذا بخصوصه ما سأتيه في الذي قبله

### باب آنية الفضة

[٥٦٣٣] ٥٤٣٢ - حدثنا محمد بن المثنى نا ابن أبي عدي عن ابن عون عن مجاهد عن ابن أبي ليلى قال : خرجنا مع حذيفة وذكر النبي صلى الله عليه قال : « لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تلبسوا الحرير والديباج ، فإنها لهم في الدنيا ، ولكم في الآخرة » .

[٥٦٣٤] ٥٤٣٣ - حدثنا إسماعيل حدثني مالك بن أنس عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه أن رسول الله صلى الله عليه قال : « الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجر جر في بطنه نار جهنم » .

[٥٦٣٥] ٥٤٣٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل نا أبو عوانة عن أشعث بن سليم عن معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه بسبع ، ونهانا عن سبع : أمرنا بعبادة المريض ، واتباع الجنابة ، وتشميت العاطس ، وإجابة الداعي ، وإفشاء السلام ونصر المظلوم ، وإبرار المقسم . ونهانا

عن خواتيم الذهب، وعن الشرب في الفضة - أو قال : آنية الفضة - وعن المياثر، والقسي، وعن لبس الحرير، والديباج، والإستبرق.

قوله ( باب آنية الفضة ) ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث حذيفة .

قوله ( خرجنا مع حذيفة وذكر النبي صلى الله عليه وسلم ) كذا ذكره مختصرا ، وقد أخرجه أحمد عن ابن أبي عمير ، وأخرجه البخاري من طريقه ، وأخرجه الإسماعيلي وأصله في مسلم من طريق معاذ بن معاذ وكلاهما عن عبد الله بن عون بلفظ « خرجت مع حذيفة إلى بعض هذا السواد ، فاستسقى ، فأتاه الدهقان بإناء من فضة ، فرمى به في وجهه ، قال فقلنا : اسكتوا ، فإننا إن سألناه لم يحدثنا ، قال : فسكتنا . فلما كان بعد ذلك قال : أتدرون لم رميت بهذا في وجهه ؟ قلنا : لا . قال : ذلك أني كنت نهيت . قال فذلك النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا تشربوا في آنية الذهب والفضة » قال أحمد : وفي رواية معاذ « ولا في الفضة » . الحديث الثاني .

قوله ( عن زيد بن عبد الله بن عمر ) هو تابعي ثقة ، تقدمت روايته عن أبيه في إسلام عمر ، وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين . وهذا الإسناد كله مدنيون ، وقد تابع مالكا عن نافع عليه موسى بن عقبة وأيوب وغيرهما وذلك عند مسلم ، وخالفهم إسماعيل بن أمية عن نافع فلم يذكر زيدا في إسناده ، جعله عن نافع عن عبد الله بن عبد الرحمن ، أخرجه النسائي ، والحكم لمن زاد من الثقات ، ولا سيما وهم حفاظ وقد اجتمعوا وانفرد إسماعيل . وقال محمد بن إسحاق عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن أم سلمة ، ووافقه سعد بن إبراهيم عن نافع في صفية لكن خالفه فقال عن عائشة بدل أم سلمة ، وقول محمد بن إسحاق أقرب ، فإن كان محفوظا فلعل لنافع فيه إسنادين ، وشذ عبد العزيز بن أبي رواد فقال : « عن نافع عن أبي هريرة » وسلك برد بن سنان وهشام ابن الغاز الجادة فقالا عن نافع عن ابن عمر أخرج الجميع النسائي وقال : الصواب من ذلك كله رواية أيوب ومن تابعه .

قوله ( عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ) هو ابن أخت أم سلمة التي روى عنها هذا الحديث ، أمه قريية بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية ، وهو ثقة ماله في البخاري غير هذا الحديث .

قوله ( الذي يشرب في آنية الفضة ) في رواية مسلم من طريق عثمان بن مرة عن عبد الله بن عبد الرحمن « من شرب من إناء ذهب أو فضة » وله من رواية علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر العمرى عن نافع « إن الذي يأكل ويشرب في آنية الذهب والفضة » وأشار مسلم إلى تفرد علي بن مسهر بهذه اللفظة ، أعنى الأكل .

قوله ( إنما يجرجر ) بضم التحتانية وفتح الجيم وسكون الراء ثم جيم مكسورة ثم راء من الجرجرة وهو صوت يردده البعير في حنجرتة إذا هاج نحو صوت اللجام في فك الفرس ، قال النووي : اتفقوا على كسر الجيم الثانية من يجرجر ، وتعقب بأن الموفق بن حمزة في كلامه على المذهب حكى فتحها ، وحكى ابن الفرکاح عن والده أنه قال : روى يجرجر على البناء للفاعل والمفعول ، وكذا جوزة ابن مالك في « شواهد التوضيح » نعم رد ذلك ابن أبي الفتح تلميذه فقال في جزء جمعه في الكلام على هذا المتن : لقد كثرت بحثي على أن أرى أحدا رواه مبنيا للمفعول فلم أجده عند أحد من حفاظ الحديث ، وإنما سمعناه من الفقهاء الذين ليست لهم عناية بالرواية ، وسألت أبا الحسين اليونيني فقال : ما قرأته على والدي ولا على شيخنا المنذري إلا مبنيا للفاعل ، قال : ويبعد اتفاق الحفاظ

قديماً وحديثاً على ترك رواية ثابتة . قال : وأيضاً فإسناده إلى الفاعل هو الأصل وإسناده إلى المفعول فرع فلا يصار إليه بغير حاجة ، وأيضاً فإن علماء العربية قالوا : يحذف الفاعل إما للعلم به أو للجهل به . أو إذا تخوف منه ، أو عليه ، أو لشرفه أو لحقارته ، أو لإقامته وزن ، وليس هنا شيء من ذلك .

**قوله ( في بطنه نار جهنم )** وقع للأكثر بنصب نار على أن الجرجرة بمعنى الصب أو التجرع فيكون « ناراً » نصب على المفعولية والفاعل الشارب أى يصب أو يتجرع ، وجاء الرفع على أن الجرجرة هى التى تصوت فى البطن ، قال النووي : النصب أشهر ، ويؤيده رواية عثمان بن مرة عند مسلم بلفظ « فإنما يجرجر فى بطنه ناراً من جهنم » وأجاز الأزهري النصب على أن الفعل عدى إليه ، وابن السيد الرفع على أنه خبر إن وما موصولة ، قال : ومن نصب جعل « ما » زائدة كافة لأن عن العمل ، وهو نحو ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا ﴾ فقرأ بنصب كيد ورفع ، ويدفعه أنه لم يقع فى شيء من النسخ بفصل ما من إن وقوله إن النار تصوت فى بطنه كما يصوت البعير بالجرجرة مجاز تشبيه ، لأن النار لا صوت لها ، كذا قيل ، وفى النفى نظر لا يخفى . الحديث الثالث حديث البراء « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع » .

**قوله ( وعن الشرب فى الفضة أو قال فى آنية الفضة )** شك من الراوى . زاد مسلم من طريق أخرى عن البراء « فإنه من شرب فيها فى الدنيا لم يشرب فيها فى الآخرة » ومثله فى حديث أبى هريرة رفعه « من شرب فى آنية الفضة والذهب فى الدنيا لم يشرب فيهما فى الآخرة ، وآنية أهل الجنة الذهب والفضة » أخرجه النسائى بسند قوى ، وسيأتى شرح حديث البراء مستوفى فى كتاب الأدب ، ويأتى ما يتعلق باللباس منه فى كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . وفى هذه الأحاديث تحريم الأكل والشرب فى آنية الذهب والفضة على كل مكلف رجلاً كان أو امرأة ، ولا يلتحق ذلك بالحلى للنساء لأنه ليس من التزين الذى أبيع لها فى شيء ، قال القرطبى وغيره : وفى الحديث تحريم استعمال أواني الذهب والفضة فى الأكل والشرب ، ويلحق بهما ما فى معناهما مثل التطيب والتكحل وسائر وجوه الاستعمالات ، وهذا قال الجمهور ، وأغرب طائفة شذت فأباحت ذلك مطلقاً ، ومنهم من قصر التحريم على الأكل والشرب ، ومنهم من قصره على الشرب لأنه لم يقف على الزيادة فى الأكل ، قال : واختلف فى علة المنع فقيل : إن ذلك يرجع إلى عينيهما ، ويؤيده قوله هى لهن وإنها لهن ، وقيل لكونهما الأمان وقيم المتلفات ، فلو أبيع استعمالهما لجاز اتخاذ الآلات منهما فيفضى إلى قتلتهما بأيدي الناس فيجحف بهن ، ومثله الغزالي بالحكام الذين وظيفتهم التصرف لإظهار العدل بين الناس ، فلو منعوا التصرف لأخل ذلك بالعدل ، فكذا فى اتخاذ الأواني من النقدين حبس لهما عن التصرف الذى ينتفع به الناس . ويرد على هذا جواز الحلى للنساء من النقدين ، ويمكن الانفصال عنه . وهذه العلة هى الراجحة عند الشافعية « وبه صرح أبو على السنجى وأبو محمد الجوينى . وقيل علة التحريم السرف والخيلاء ، أو كسر قلوب الفقراء . ويرد عليه جواز استعمال الأواني من الجواهر النفيسة وغالبها أنفس وأكثر قيمة من الذهب والفضة ، ولم يمنعها إلا من شذ . وقد نقل ابن الصباغ فى « الشامل » الإجماع على الجواز ، وتبعه الرافعى ومن بعده ، لكن فى « زوائد العمرانى » عن صاحب « الفروع » نقل وجهين . وقيل : العلة فى المنع التشبه بالأعاجم ، وفى ذلك نظر لثبوت الوعيد لفاعله ، ومجرد التشبه لا يصل إلى ذلك . واختلف فى اتخاذ الأواني دون استعمالها كما تقدم ، والأشهر المنع وهو قول الجمهور ، ورخصت فيه طائفة ، وهو مبنى على العلة فى منع الاستعمال ، ويتفرع على ذلك غرامة أرش ما أفسد منها وجواز الاستئجار عليها

## باب الشُّرب في الأقداح

[٥٦٣٦] ٥٤٣٥ - حدثني عمرو بن عباس نا عبد الرحمن نا سفيان عن سالم أبي النضر عن عمير مولى أم الفضل عن أم الفضل أنهم شكوا في صوم النبي صلى الله عليه يوم عرفة، فبعثت إليه بقدر من لبن فشربه.

قوله ( باب الشرب في الأقداح ) أى هل يباح أو يمنع لكونه من شعار الفسقة ؟ ولعله أشار إلى أن الشرب فيها وإن كان من شعار الفسقة لكن ذلك بالنظر إلى المشروب وإلى الهيئة الخاصة بهم فيكره التشبه بهم ، ولا يلزم من ذلك كراهة الشرب في القدر إذا سلم من ذلك .

قوله ( حدثنا عمرو بن عباس ) بمهملتين وموحدة ، وشيخه عبد الرحمن هو ابن مهدى ، وقد تقدم التنبيه على حديث أم الفضل المذكور قريبا ، وتقدم أنه مر مشروحا في كتاب الصيام

## باب الشُّرب من قَدَحِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

[٥٦٣٧] ٥٤٣٦ - وقال أبو بردة قال لي عبد الله بن سلام : ألا أسقيك في قَدَحِ شَرِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِيهِ ؟ حدثنا سعيد بن أبي مريم نا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد قال : ذُكِرَ للنبي صلى الله عليه امرأة من العرب ، فأمر أبا أسيد الساعدي أن يرسل إليها ، فأرسل إليها ، فقدمت فنزلت في أجمل بني ساعدة ، فخرج النبي صلى الله عليه حتى جاءها فدخل عليها ، فإذا امرأة منكسة رأسها ، فلما كلمها النبي صلى الله عليه قالت : أعود بالله منك . فقال : « قد أعدت لك مني » فقالوا لها : أتدريين من هذا ؟ قالت : لا . قالوا : هذا رسول الله صلى الله عليه جاء ليخطبك . قالت : كنت أنا أشقى من ذلك . فأقبل النبي صلى الله عليه يومئذ حتى جلس في سقيفة بني ساعدة هو وأصحابه ، ثم قال : « اسقينا يا سهل » ، فأخرجت لهم بهذا القدر فأسقيتهم فيه . فأخرج لنا سهل ذلك القدر فشربنا منه ، ثم استوهبه عمر بن عبد العزيز بعد ذلك ، فوهبه له .

[٥٦٣٨] ٥٤٣٧ - حدثني الحسن بن مذكّر حدثني يحيى بن حماد نا أبو عوانة عن عاصم الأحول قال : رأيت قَدَحِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَكَانَ قَدْ انْصَدَعَ فَسَلْسَلَهُ بِفَضَّةٍ . قال : وهو قدح جيد عريض من فخار . قال : قال أنس : لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه في هذا القدر أكثر من كذا وكذا . قال وقال ابن سيرين : إنه كان فيه حلقة من حديد ، فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال له أبو طلحة : لا تُغَيِّرَنَّ شَيْئًا صَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ . فتركه .

قوله ( باب الشرب من قدح النبي صلى الله عليه وسلم ) أى تبركا به ، قال ابن المنر : كأنه أراد بهذه الترجمة دفع توهم من يقع في خياله أن الشرب في قدح النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته تصرف في ملك الغير بغير إذن ، فينبغي أن السلف كانوا يفعلون ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يورث ، وما تركه فهو صدقة . ولا



يقال إن الأغنياء كانوا يفعلون ذلك والصدقة لا تحمل للغنى ، لأن الجواب أن الممتنع على الأغنياء من الصدقة هو المفروض منها ، وهذا ليس من الصدقة المفروضة . قلت : وهذا الجواب غير مقنع ، والذي يظهر أن الصدقة المذكورة من جنس الأوقاف المطلقة ، ينتفع بها من يحتاج إليها ، وتقر تحت يد من يؤتمن عليها ، ولهذا كان عند سهل قدح ، وعند عبد الله بن سلام آخر ، والجنة عند أسماء بنت أبي بكر وغير ذلك ..

قوله ( وقال أبو بردة ) هو ابن أبي موسى الأشعري .

قوله ( قال لي عبد الله بن سلام ) هو الصحابي المشهور ، ولام سلام مخففة .

قوله ( ألا ) بتخفيف اللام للعرض ، وهذا طرف من حديث سيأتي موصولاً في كتاب الاعتصام من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده عن عبد الله بن سلام ، وتقدم في مناقب عبد الله بن سلام من وجه آخر عن أبي بردة . ثم ذكر حديث سهل بن سعد في قصة الجونية بفتح الجيم وسكون الواو ثم نون في قصة استعاذتها لما جاء النبي صلى الله عليه وسلم يخطبها ، وقد تقدم شرح قصتها في أول كتاب الطلاق ، وقوله في هذه الطريق « فنزلت في أجم » بضم الهمزة والجيم هو بناء يشبه القصر ، وهو من حصون المدينة ، والجمع آجام مثل أطم وآطام . قال الخطابي : الأطم والأجم بمعنى ، وأغرب الداودي فقال : الآجام الأشجار والحوائط ، ومثله قول الكرماني : الأجم بفتحيتين جمع أجمة وهي الغيضة .

قوله ( قالت : أنا كنت أشقى من ذلك ) ليس أفعل التفضيل فيه على ظاهره ، بل مرادها إثبات الشقاء لها لما فاتها من الزوج برسول الله صلى الله عليه وسلم .

قوله ( فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم حتى جلس في سقيفة بني ساعدة ) هو المكان الذي وقعت فيه البيعة لأبي بكر الصديق بالخلافة .

قوله ( ثم قال : اسقنا ياسهل ) في رواية مسلم من هذا الوجه « اسقنا لسهل » أي قال لسهل اسقنا ، ووقع عند أبي نعيم « فقال اسقنا يا أبا سعد » والذي أعرفه في كنية سهل بن سعد أبو العباس ، فاعل له كنيته ، أو كان الأصل يا ابن سعد فتحرفت .

قوله ( فأخرجت لهم هذا القدح ) في رواية المستمل « فخرجت لهم بهذا القدح » .

قوله ( فأخرج لنا سهل ) قائل ذلك هو أبو حازم الراوي عنه ، وصرح بذلك مسلم في روايته

قوله ( ثم استوهبه عمر بن عبد العزيز بعد ذلك فوهبه له ) كان عمر بن عبد العزيز حينئذ قد ولي إمارة المدينة ، وليست الهبة هنا حقيقة ، بل من جهة الاختصاص . وفي الحديث على صاحب واستدعاء ما عنده من مأكول ومشروب ، وتعظيمه بدعائه بكنيته ، والتبرك بآثار الصالحين ، واستيهاب الصديق مالا يشق عليه هبته ، ولعل سهلاً سمح بذلك لبدل كان عنده من ذلك الجنس أو لأنه كان محتاجاً فعوضه المستوهب ما يستد به حاجته ، والله أعلم . ومناسبتها للترجمة ظاهرة من جهة رغبة الذين سألوا سهلاً أن يخرج لهم القدح المذكور ليشرّبوا فيه تبركاً به . الحديث الثالث .

**قوله ( حدثنا الحسن بن مدرك حدثنا يحيى بن حماد )** كذا أخرج هنا ، وفي غيره موضع عن يحيى بن حماد « بواسطة » وأخرج عنه في هجرة الحبشة بغير واسطة . والحسن بن مدرك كان صهر يحيى بن حماد فكان عنده عنه ما ليس عند غيره ، ولهذا لم يخرج الإسماعيلي من طريق أبي عوانة ، ولا وجد له أبو نعيم إسنادا غير إسناد البخارى فأخرجه في « المستخرج » من طريق الفربرى عن البخارى ثم قال : رواه البخارى عن الحسن بن مدرك ، ويقال إنه حديثه ، يعنى أنه تفرد به .

**قوله ( رأيت قدح النبي صلى الله عليه وسلم عند أنس بن مالك )** تقدم في فرض الخمس من طريق أبى حمزة السكرى « عن عاصم قال : رأيت القدح وشربت منه » ، وأخرجه أبو نعيم من طريق على بن الحسن بن شقيق عن أبى حمزة ثم قال « قال على بن الحسن : وأنا رأيت القدح وشربت منه » وذكر القرطبي في « مختصر البخارى » أنه رأى في بعض النسخ القديمة من صحيح البخارى « قال أبو عبد الله البخارى : رأيت هذا القدح بالبصرة وشربت منه ، وكان اشترى من ميراث النضر بن أنس بثمانمائة ألف .

**قوله ( وكان قد انصدع )** أى انشق .

**قوله ( فسلسله بفضة )** أى وصل بعضه ببعض ، وظاهره أن الذى وصله هو أنس ، ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو ظاهر رواية أبى حمزة المذكورة بلفظ « أن قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة » لكن رواية البيهقى من هذا الوجه بلفظ « انصدع فجعلت مكان الشعب سلسلة من فضة . قال — يعنى أنسا — هو الذى فعل ذلك » . قال البيهقى كذا في سياق الحديث . ، فما أدرى من قاله من رواه هل هو موسى بن هارون أو غيره . قلت : لم يتعين من هذه الرواية من قال هذا وهو « جعلت » بضم التاء على أنه ضمير القائل وهو أنس ، بل يجوز أن يكون جعلت بضم أوله على البناء للمجهول فتساوى الرواية التى في الصحيح . ووقع لأحمد من طريق شريك عن عاصم « رأيت عند أنس قدح النبي صلى الله عليه وسلم فيه ضبة من فضة » وهذا أيضا يحتمل . والشعب بفتح المعجمة وسكون العين المهملة هو الصدع ، وكأنه سد الشقوق بخيوط من فضة فصارت مثل السلسلة .

**قوله ( وهو قدح جيد عريض من نضار )** القائل هو عاصم راويه ، والعريض الذى ليس بمتناول بل يكون طوله أقصر من عمقه ، والنضار بضم النون وتخفيف الضاد المعجمة الجالص من العود ومن كل شئ ، ويقال أصله من شجر النبع ، وقيل من الأثل ، ولونه يميل إلى الصفرة ، وقال أبو حنيفة الدينورى : هو أجود الخشب للآنية . وقال في « المحكم » النضار التبر والخشب .

**قوله ( قال )** أى عاصم ( قال أنس : لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا القدح أكثر من كذا وكذا ) وقع عند مسلم من طريق ثابت عن أنس « لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بقدحى هذا الشراب كله العسل والنبذ والماء واللبن » وقد تقدمت صفة النبذ الذى كان يشربه ، وأنه نقيع التمر أو الزبيب .

**قوله ( قال )** أى عاصم ( وقال ابن سيرين ) هو محمد ، وقد فصل أبو عوانة في روايته هذه ما حمله عاصم عن أنس مما حمله عن ابن سيرين ، ولم يقع ذلك في رواية أبى حمزة الماضية .

قوله ( إنه كان فيه حلقة من حديد ، فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة ) هو شك من الراوى ، ويحتمل أن يكون التردد من أنس عند إرادة ذلك أو استشارته أبا طلحة فيه .

قوله ( فقال له أبو طلحة ) هو الأنصارى زوج أم سليم . والدة أنس .

قوله ( لا تغير ) كذا للأكثر بالتوكيد ، وللكشميهنى « لا تغير » بصيغة النهى بغير تأكيد ، وكلام أبى طلحة هذا إن كان ابن سيرين سمعه من أنس وإلا فيكون أرسله عن أبى طلحة لأنه لم يلقه ، وفى الحديث جواز اتخاذ ضبة الفضة وكذلك السلسلة والحلقة ، وهو أيضا مما اختلف فيه . قال الخطائى : منعه مطلقا جماعة من الصحابة والتابعين ، وهو قول مالك والليث . وعن مالك : يجوز من الفضة إن كان يسيرا . وكرهه الشافعى قال : لئلا يكون شاربيا على فضة ، فأخذ بعضهم منه أن الكراهة تختص بما إذا كانت الفضة فى موضع الشرب ، وبذلك صرح الحنفية . وقال به أحمد وإسحاق وأبو ثور . وقال ابن المنذر تبعاً لأبى عبيد : المفضض ليس هو إناء فضة . والذى تقرر عند الشافعية أن الضبة إن كانت من الفضة وهى كبيرة للزينة تحرم ، أو للحاجة فتحوز مطلقا ، وتحرم ضبة الذهب مطلقا . ومنهم من سوى بين ضبتى الفضة والذهب . وأما الحديث الذى أخرجه الدارقطنى والحاكم والبيهقى من طريق زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع عن أبيه عن ابن عمر بنحو حديث أم سلمة وزاد فيه « أو فى إناء فيه شيء من ذلك » فإنه معلول بجهالة حال إبراهيم بن عبد الله بن مطيع وولده ، قال البيهقى : الصواب ما رواه عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر موقوفاً أنه « كان لا يشرب فى قدح فيه ضبة فضة » . وقد أخرج الطبرانى فى « الأوسط » من حديث أم عطية « أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الذهب وتفضيض الأقداح ، ثم رخص فى تفضيض الأقداح » وهذا لو ثبت لكان حجة فى الجواز ، لكن فى سنده من لا يعرف . واستدل بقوله « أو إناء فيه شيء من ذلك » على تحريم الإناء من النحاس أو الحديث المطلق بالذهب أو الفضة ، والصحيح عند الشافعية إن كان يحصل منه بالعرض على النار حرم ، وإلا فوجهان أصحهما لا ، وفى العكس وجهان كذلك ، ولو غلف إناء الذهب أو الفضة بالنحاس مثلاً ظاهراً وباطناً فكذلك . وجزم إمام الحرمين أنه لا يحرم كحشو الحبة التى من القطن مثلاً بالحريز ، واستدل بجواز اتخاذ السلسلة والحلقة أنه يجوز أن يتخذ للإناء رأس منفصل عنه ، وهذا ما نقله المتولى والبيهقى والخوارزمى ، وقال الرافعى : فيه نظر . وقال النووى فى « شرح المذهب » : ينبغى أن يجعل كالتضييب ويجرى فيه الخلاف والتفصيل . واختلفوا فى ضابط الصغر فى ذلك فقيل : العرف وهو الأصح ، وقيل ما يلمع على بعد كبير وما لا فصغير ، وقيل ما استوعب جزءاً من الإناء كأسفله أو عروته أو شفته كبير ، وما لا فلا . ومتى شك فالأصل الإباحة . والله أعلم .

### باب شرب البركة . والماء المبارك

[٥٦٣٩] ٥٤٣٨ - حدثنا قتيبة نا جرير عن الأعمش حدثني سالم بن أبى الجعد عن جابر بن عبد الله هذا الحديث قال : قد رأيتنى مع النبى صلى الله عليه وقد حضرت العصر وليس معنا ماء غير فضلة . فجعل فى إناء . فأتى النبى صلى الله عليه به فأدخل يده فيه وفرج أصابعه ثم قال : « حي على أهل الوضوء البركة من الله » . فلقد رأيت الماء ينفجر من بين أصابعه . فتوضأ الناس وشربوا . فجعلت لا آلو ما جعلت فى بطني منه

فعلمت أنه بركة . قلت لجابر : كم كنتم يومئذ ؟ قال : ألف وأربعمائة . تابعه عمرو بن دينار عن جابر وقال حُصَيْنٌ وعمرو بن مُرة عن سالم عن جابر : خمس عشرة مائة . وتابعه سعيد بن المسيب عن جابر .

**قوله** ( باب شرب البركة ، والماء المبارك ) قال المهلب : سمي الماء بركة لأن الشيء إذا كان مباركا فيه يسمى بركة

**قوله** ( عن جابر بن عبد الله ) في رواية حصين « عن سالم بن أبي الجعد سمعت جابرا » وقد تقدمت في المغازي .

**قوله** ( قد رأيتني ) بضم التاء ، وفيه نوع تجريد .

**قوله** ( وحضرت العصر ) أى وقت صلاتها ، والجملة حالية .

**قوله** ( ثم قال : حى على أهل الوضوء ) كذا وقع للأكثر ، وفي رواية النسفى « حى على الوضوء » بإسقاط لفظ « أهل » وهى أصوب ، وقد وجهت على تقدير ثبوتها بأن يكون أهل بالنصب على النداء بحذف حرف النداء كأنه قال : حى على الوضوء المبارك يا أهل الوضوء ، كذا قال عياض ، وتعقب بأن المجرور بعلى غير مذكور ، وقال غيره : الصواب حى هلا على الوضوء المبارك ، فتحرف لفظ « هلا » فصارت « أهل » وحولت عن مكانها ، و « حى » اسم فعل للأمر بالإسراع ، وتفتح لسكون ما قبلها مثل ليت وهلا بتخفيف اللام والتنوين كلمة استعجال .

**قوله** ( فجعلت لا آلو ) بالمد وتخفيف اللام المضمومة أى لا أقصر ، والمراد أنه جعل يستكثر من شربه من ذلك الماء لأجل البركة . قال ابن بطلان : يؤخذ منه أنه لا سرف ولا شه في الطعام أو الشراب الذى تظهر فيه البركة بالمعجزة ، بل يستحب الاستكثار منه . وقال ابن المنير : في ترجمة البخارى إشارة إلى أنه يغتفر في الشرب منه الإكثار دون المعتاد الذى ورد باستحباب جعل الثلث له ، ولئلا يظن أن الشرب من غير عطش ممنوع ، فإن فعل جابر ما ذكر دال على أن الحاجة إلى البركة أكثر من الحاجة إلى الرى ، والظاهر اطلاع النبى صلى الله عليه وسلم على ذلك ولو كان ممنوعا لنهاه .

**قوله** ( فقلت لجابر ) القائل هو سالم بن أبي الجعد راويه عنه .

**قوله** ( كم كنتم يومئذ ؟ قال : ألف وأربعمائة ) كذا لهم بالرفع ، والتقدير نحن يومئذ ألف وأربعمائة ، ويجوز النصب على خبر كان ، وقد تقدم بيان الاختلاف على جابر في عددهم يوم الحديبية في « باب غزوة الحديبية » من المغازي ، وبينت هناك أن هذه القصة كانت هناك ، وتقدم شيء من شرح المتن في علامات النبوة .

**قوله** ( تابعه عمرو بن دينار عن جابر ) وصله المؤلف في تفسير سورة الفتح مختصرا « كنا يوم الحديبية ألفا وأربعمائة » وهذا القدر هو مقصوده بالمتابعة المذكورة لا جميع سياق الحديث .

**قوله** ( وقال حصين وعمرو بن مرة عن سالم ) هو ابن أبي الجعد (خمس عشرة مائة) أما رواية حصين فوصلها المؤلف في المغازي ، وأما رواية عمرو بن مرة فوصلها مسلم وأحمد بلفظ ألف وخمسمائة ، والجمع بين هذا الاختلاف عن جابر أنهم كانوا زيادة على ألف وأربعمائة ، فمن اقتصر عليها ألغى الكسر ، ومن قال ألف وخمسمائة جبره . وقد تقدم بسط ذلك في كتاب المغازي ، وبيان توجيه من قال ألف وثلثائة ، والله الحمد

( خاتمة ) اشتمل كتاب الأشربة من الأحاديث المرفوعة على أحد وتسعين حديثا ، المعلق منها تسعة عشر طريقا والباقي موصول ، المكرر منها فيه وفيما مضى سبعون طريقا والباقي خالص ، وافقه مسلم على تخريجها بسوى حديث أنى مالك وأنى عامر في المعازف ، وحديث ابن أنى أوفى في الجر الأخضر ، وحديث أنس في الأفداح ليلة الإسراء وهو معلق ، وحديث جابر في الكرعر ، وحديث على في الشرب قائما ، وحديث أنى هريرة في النهي عن الشرب من فم السقاء ، وحديث أنى طلحة في قدح النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أربعة عشر أثرا ، والله أعلم

## كتاب المرضى

باب مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْمَرَضِ . وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[٥٦٤٠] ٥٤٣٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَنَا شَعِيبٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عُروَةُ بْنُ الزَّبِيرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَا مِنْ مَصِيبَةٍ تُصِيبُ الْمُسْلِمَ إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُ، حَتَّى الشُّوْكَةُ يُشَاكُّهَا».

[٥٦٤١] ٥٤٤٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ نَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو نَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ حُلْجَلَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا هَمٍّ وَلَا حَزَنٍ وَلَا أَذَى وَلَا غَمٍّ - حَتَّى الشُّوْكَةُ يُشَاكُّهَا - إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ».

[٥٦٤٣] ٥٤٤١- حَدَّثَنِي مُسَدَّدٌ نَا يَحْيَى عَنْ سَفْيَانَ عَنْ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «مِثْلُ الْمُؤْمِنِ كَالْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ: تُفَيْئُهَا <sup>(١)</sup> مَرَّةً، وَتَعْدِلُهَا مَرَّةً. وَمِثْلُ الْمُنَافِقِ كَالْأَرْزَةِ لَا تَزَالُ حَتَّى يَكُونَ انْجِعَافُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً».

وَقَالَ زَكَرِيَّا حَدَّثَنِي سَعْدٌ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.

[٥٦٤٤] ٥٤٤٢- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ هَلَالِ بْنِ عَلِيٍّ مِنْ بَنِي عَامِرِ ابْنِ لُؤَيٍّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مِثْلُ الْمُؤْمِنِ كَمِثْلِ الْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ: مِنْ حَيْثُ أَتَتْهَا الرِّيحُ كَفَّتْهَا، فَإِذَا اعْتَدَلَتْ تَكْفَأُ بِالْبَلَاءِ. وَالْفَاجِرُ كَالْأَرْزَةِ صَمَاءٌ مُعْتَدِلَةٌ، حَتَّى يَقْصِمُهَا اللَّهُ إِذَا شَاءَ».

[الحديث ٥٦٤٤ - طرفه في: ٧٤٦٦].

(١) ذكر الحافظ في الفتح أن الفاعل وهو الريح محذوف.

[٥٦٤٥] ٥٤٤٣- حدثنا عبد الله بن يوسف أنا مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أنه قال : سمعت سعيد بن يسار أبا الحباب يقول : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « من يرد الله به خيراً يصب منه » .

**قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب المرضى . باب ما جاء في كفارة المرض )** كذا لهم ، إلا أن البسملة سقطت لأنى ذر ، وخالفهم النسفى فلم يفرد كتاب المرضى من كتاب الطب ، بل صدر بكتاب الطب ثم بسم ، ثم ذكر « باب ما جاء » واستمر على ذلك إلى آخر كتاب الطب ، ولكل وجه ، وفي بعض النسخ « كتاب » . والمرضى جمع مريض ، والمراد بالمرض هنا مرض البدن ، وقد يطلق المرض على مرض القلب إما للشبهة كقوله تعالى ﴿ في قلوبهم مرض ﴾ وإما للشبهة كقوله تعالى ﴿ فيطمع الذى فى قلبه مرض ﴾ ووقع ذكر مرض البدن فى القرآن فى الوضوء والصوم والحج ، وسيأتى ذكر مناسبة ذلك فى أول الطب . والكفارة صيغة مبالغه من التكفير ، وأصله التغطية والستر ، والمعنى هنا ان ذنوب المؤمن تنغطى بما يقع له من ألم المرض ، قال الكرماني : والإضافة بيانية لأن المرض ليست له كفارة بل هو الكفارة نفسها ، فهو كقولهم شجر الأراك . أو الإضافة بمعنى « فى » أو هو من إضافة الصفة إلى الموصوف ، وقال غيره : هو من الإضافة إلى الفاعل ، وأسند التكفير للمرض لكونه سببه .

**قوله ( وقول الله عز وجل : من يعمل سوءاً يجز به )** قال الكرماني : مناسبة الآية للباب أن الآية أعم ، إذ المعنى أن كل من يعمل سيئة فإنه يجزى بها . وقال ابن المنير : الحاصل أن المرض كما جاز أن يكون مكفراً للخطايا فكذلك يكون جزاء لها . وقال ابن بطال : ذهب أكثر أهل التأويل إلى أن معنى الآية أن المسلم يجزى على خطاياهم فى الدنيا بالمصائب التى تقع له فيها فتكون كفارة لها . وعن الحسن وعبد الرحمن بن زيد : أن الآية المذكورة نزلت فى الكفارة خاصة ، والأحاديث فى هذا الباب تشهد للأول انتهى . وما نقله عنهما أورده الطبرى وتعبه . ونقل ابن التين عن ابن عباس نحوه ، والأول المعتمد . والأحاديث الواردة فى سبب نزول الآية لما لم تكن على شرط البخارى ذكرها ثم أورد من الأحاديث على شرطه ما يوافق ما ذهب إليه الأكثر من تأويلها ، ومنه ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من طريق عبيد بن عمير عن عائشة « أن رجلاً تلا هذه الآية ﴿ من يعمل سوءاً يجز به ﴾ فقال : إنا لنجزى بكل ما عملناه ؟ هلكتنا إذا . فبلغ ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فقال : نعم يجزى به فى الدنيا من مصيبة فى جسده مما يؤذيه » وأخرجه أحمد وصححه ابن حبان أيضاً من حديث أبى بكر الصديق أنه قال « يا رسول الله كيف الصلاح بعد هذه الآية ﴿ ليس بأمانىكم ولا أمانى أهل الكتاب » من يعمل سوءاً يجز به ﴾ ؟ فقال : غفر الله لك يا أبابكر ، ألسنت تمرض ، ألسنت تحزن ؟ قال قلت : بلى . قال : هو ما تجزون به » ولمسلم من طريق محمد بن قيس بن مخزومة عن أبى هريرة « لما نزلت ﴿ من يعمل سوءاً يجز به ﴾ بلغت من المسلمين مبلغاً شديداً ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : قاربوا وسددوا ، ففى كل ما يصاب به المسلم كفارة ، حتى النكبة ينكبها والشوكة يشاكها » . ثم ذكر المصنف فى الباب ستة أحاديث : الحديث الأول حديث عائشة .

**قوله ( ما من مصيبة )** أصل المصيبة الرمية بالسهم ثم استعملت فى كل نازلة . وقال الراغب : أصاب يستعمل فى الخير والشر . قال الله تعالى ﴿ إن تصيبك حسنة تسوهم وإن تصيبك مصيبة ﴾ الآية قال : وقيل الإصابة فى الخير مأخوذة من الصوب وهو المطر الذى ينزل بقدر الحاجة من غير ضرر ، وفى الشر مأخوذة من

إصابة السهم . وقال الكرماني : المصيبة في اللغة ما ينزل بالإنسان مطلقا ، وفي العرف ما نزل به من مكروه خاصة ، وهو المراد هنا .

**قوله ( تصيب المسلم )** في رواية مسلم من طريق مالك ويونس جميعا عن الزهري « ما من مصيبة يصاب بها المسلم ، ولأحمد من طريق عبد الرزاق عن معمر بهذا السند « مامن وجع أو مرض يصيب المؤمن » ولابن حبان من طريق ابن أبي السرى عن عبد الرزاق « ما من مسلم يشاك شوكه فما فوقها » ونحوه لمسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه .

**قوله ( حتى الشوكه )** جوزوا فيه الحركات الثلاثة ، فالجر بمعنى الغاية أى حتى ينتهى إلى الشوكه أو عطفا على لفظ مصيبة ، والنصب بتقدير عامل أى حتى وجدانه الشوكه ، والرفع عطفا على الضمير في تصيب . وقال القرطبي : قيده المحققون بالرفع والنصب ، فالرفع على الابتداء ولا يجوز على المحل . كذا قال ، ووجهه غيره بأنه يسوغ على تقدير أن « من » زائدة .

**قوله ( يشاكها )** بضم أوله أى يشوكه غيره بها ، وفيه وصل الفعل لأن الأصل يشاك بها . وقال ابن النين : حقيقة هذا اللفظ — يعنى قوله يشاكها — أن يدخلها غيره . قلت : ولا يلزم من كونه الحقيقة أن لا يراد ما هو أعم من ذلك حتى يدخل ما إذا دخلت هى بغير إدخال أحد . وقد وقع في رواية هشام بن عروة عند مسلم « لا يصيب المؤمن شوكه » فإضافة الفعل إليها هو الحقيقة ، ويحتمل إرادة المعنى الأعم ، وهى أن تدخل بغير فعل أحد أو بفعل أحد ، فمن لا يمنع الجمع بين إرادة الحقيقة والمجاز باللفظ الواحد يجوز مثل هذا ، ويشاكها ضبط بضم أوله ووقع في نسخة الصغاني بفتحها ، ونسبها بعض شراح المصاييح لصحاح الجوهري ، لكن الجوهري إنما ضبطها لمعنى آخر فقدم لفظ « يشاك » بضم أوله ثم قال : والشوكه حدة الناس وحدة السلاح ، وقد شاك الرجل يشاك شوكا إذا ظهرت فيه شوكته وقويت .

**قوله ( إلا كفر الله بها عنه )** في رواية أحمد « إلا كان كفارة لذنبه » أى يكون ذلك عقوبة بسبب ماكان صدر منه من المعصية ، ويكون ذلك سببا لمغفرة ذنبه . ووقع في رواية ابن حبان المذكورة « إلا رفعه الله بها درجة ، وحطت عنه بها خطيئة » . ومثله لمسلم من طريق الأسود عن عائشة وهذا يقتضى حصول الأمرين معاً : حصول الثواب ورفع العقاب وشاهده ما أخرجه الطبراني في « الأوسط » من وجه آخر عن عائشة بلفظ « ما ضرب على مؤمن عرق قط إلا حط الله به عنه خطيئة ، وكتب له حسنة ، ورفع له درجة » وسنده جيد . وأما ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق عمرة عنها « إلا كتب الله له بها حسنة ، أو حط عنه بها خطيئة » كذا وقع فيه بلفظ « أو » فيحتمل أن يكون شكا من الراوى ، ويحتمل التنوين . وهذا أوجه ، ويكون المعنى . إلا كتب الله بها حسنة إن لم يكن عليه خطايا ، أو حط عنه خطايا إن كان له خطايا . وعلى هذا فمقتضى الأول أن من ليست عليه خطيئة يزداد في رفع درجته بقدر ذلك ، والفضل واسع .

**( تنبيه )** : وقع لهذا الحديث سبب أخرجه أحمد وصححه أبو عوانة والحاكم من طريق عبد الرحمن بن شيبه العبدري « أن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طرده وجع ، فجعل يتقلب على فراشه ويشتكى ، فقالت له عائشة : لو صنع هذا بعضنا لوجدت عليه ، فقال : إن الصالحين يشدد عليهم ، وإنه لا يصيب المؤمن نكبة شوكه » الحديث ، وفي هذا الحديث تعقب على الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث قال : ظن بعض الجهلة أن المصاب



مأجور ، وهو خطأ صريح ، فإن الثواب والعقاب إنما هو على الكسب ، والمصائب ليست منها ، بل الأجر على الصبر والرضا . ووجه التعقب أن الأحاديث الصحيحة صريحة في ثبوت الأجر ، بمجرد حصول المصيبة ، وأما الصبر والرضا فقد زائد يمكن أن يثاب عليهما زيادة على ثواب المصيبة ، قال القرافي : المصائب كفارات جزما سواء اقترن بها الرضا أم لا ، لكن إن اقترن بها الرضا عظم التكفير وإلا قل ، كذا قال ، والتحقيق أن المصيبة كفارة لذنب يوازها ، وبالرضا يؤجر على ذلك ، فإن لم يكن للمصاب ذنب عوض عن ذلك من الثواب بما يوازها . وزعم القرافي أنه لا يجوز لأحد أن يقول للمصاب : جعل الله هذه المصيبة كفارة لذنبك ، لأن الشارع قد جعلها كفارة ، فسؤال التكفير طلب لتحصيل الحاصل ، وهو إساءة أدب على الشارع . كذا قال . وتعقب بما ورد من جواز الدعاء بما هو واقع كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسؤال الوسيلة له . وأجيب عنه بأن الكلام فيما لم يرد فيه شيء ، وأما ماورد فهو مشروع ، ليثاب من امتثل الأمر فيه على ذلك . الحديث الثاني والثالث حديث أبي سعيد وأبي هريرة معا .

**قوله ( عبد الملك بن عمرو )** هو أبو عامر العقدي مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وزهير بن محمد هو أبو المنذر التميمي ، وقد تكلموا في حفظه ، لكن قال البخاري في « التاريخ الصغير » : ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير ، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح . قلت : وقال أحمد بن حنبل كان زهير بن محمد الذي يروى عنه الشاميون آخر لكثرة المناكير انتهى . ومع ذلك فما أخرج له البخاري إلا هذا الحديث وحديثا آخر في كتاب الاستئذان من رواية أبي عامر العقدي أيضا عنه ، وأبو عامر بصرى ، وقد تابعه على هذا الحديث الوليد بن كثير في حديث الباب عن شيخه فيه محمد بن عمرو بن حلحلة عند مسلم ، وحلحلة بمهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة وبعد الثانية لام مفتوحة ثم هاء .

**قوله ( عن النبي صلى الله عليه وسلم )** في رواية الوليد بن كثير « أنهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم »

**قوله ( من نصب )** بفتح النون والمهملة ثم موحدة : هو التعب وزنه ومعناه .

**قوله ( ولا وصب )** بفتح الواو والمهملة ثم الموحدة أى مرض وزنه ومعناه ، وقيل هو المرض اللازم

**قوله ( ولا هم ولا حزن )** هما من أمراض الباطن ، ولذلك ساغ عطفهما على الوصب .

**قوله ( ولا أذى )** هو أعم مما تقدم . وقيل هو خاص بما يلحق الشخص من تعدى غيره عليه .

**قوله ( ولا غم )** بالغين المعجمة هو أيضا من أمراض الباطن وهو ما يضيق على القلب . وقيل في هذه الأشياء الثلاثة وهي الهم والغم والحزن أن الهم ينشأ عن الفكر فيما يتوقع حصوله مما يتأذى به ، والغم كرب يحدث للقلب بسبب ما حصل ، والحزن يحدث لفقد ما يشق على المرء فقده . وقيل الهم والغم بمعنى واحد . وقال الكرماني : الغم يشمل جميع أنواع المكروهات لأنه إما بسبب ما يعرض للبدن أو النفس ، والأول إما بحيث يخرج عن المجرى الطبيعي أو لا ، والثاني إما أن يلاحظ فيه الغير أو لا ، وإما أن يظهر فيه الانقباض أو لا ، وإما بالنظر إلى الماضي أو لا . الحديث الرابع حديث كعب .

**قوله ( حدثنا يحيى )** هو القطان ، وسفيان . الثوري ، وسعد هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف

الزهرى ، وعبد الله بن كعب أى ابن مالك الأنصارى .

**قوله ( كالخامة )** بالجاء المعجمة وتخفيف الميم هى الطاقة الطرية اللينة أو الغضة أو القضة ، قال الخليل : الخامة الزرع أول ما ينبت على ساق واحد والألف منها منقلبة عن واو ، ونقل ابن التين عن القزاز أنه ذكرها بالمهملة والفاء ، وفسرها بالطاقة من الزرع . ووقع عند أحمد فى حديث جابر « مثل المؤمن مثل الخامة تحمر مرة وتصفّر أخرى » .

**قوله ( تفيها )** بفاء وتحتانية مهموز أى تميلها وزنه ومعناه ، قال الزركشى : هنا لم يذكر الفاعل وهو الريح ، وبه يتم الكلام ، وقد ذكره فى « باب كفارة المرض » وهذا من أعجب ما وقع له فإن هذا الباب الذى ذكر فيه ذلك هو « باب كفارة المرض » ولفظ الريح ثابت فيه عند معظم الرواة ، ونقل ابن التين عن أى عبد الملك أن معنى تفيها ترقدّها ، وتعقبه بأنه ليس فى اللغة فاء إذا رقد . قلت : لعل تفسير معنى ، لأن الرقود رجوع عن القيام وفاء بجىء بمعنى رجع .

**قوله ( وتعدّها )** بفتح أوله وسكون المهملّة وكسر الدال ويضم أوله أيضا وفتح ثانيه والتشديد . ووقع عند مسلم « نعيها الريح تصرعها مرة وتعدّها أخرى » وكأن ذلك باختلاف حال الريح : فإن كانت شديدة حركتها فمالت يمينا وشمالا حتى تقارب السقوط ، وإن كانت ساكنة أو إلى السكون أقرب أقامتها . ووقع فى رواية زكريا عند مسلم « حتى تهيج » أى تستوى ويكمل نضجها ، ولأحمد من حديث جابر مثله .

**قوله ( ومثل المنافق )** فى حديث أى هريرة المذكور بعده « الفاجر » وفى رواية زكريا عند مسلم « الكافر » .

**قوله ( كالأرزّة )** بفتح الهمزة وقيل بكسرها وسكون الراء بعدها زاي ، كذا للأكثر ، وقال أبو عبيدة هو بوزن فاعله وهى الثابتة فى الأرض ، وردّه أبو عبيد بأن الرواة اتفقوا على عدم المد ، وإنما اختلفوا فى سكون الراء وتحريكها والأكثر على السكون . وقال أبو حنيفة الدينورى : الراء ساكنة ، وليس هو من نبات أرض العرب ، ولا ينبت فى السباح بل يطول طولا شديداً ويغلظ ، قال : وأخبرنى الخبير أنه ذكر الصنوبر ، وأنه لا يحمل شيئا وإنما يستخرج من أعجازه وعروقه الزيت . وقال ابن سيده : الأرز العرعر ، وقيل شجر بالشام يقال لثمره الصنوبر . وقال الخطاى : الأرزّة مفتوحة الراء واحدة الأرز وهو شجر الصنوبر فيما يقال . وقال القزاز : قاله قوم بالتحريك ، وقالوا : هو شجر معتدل صلب لا يحركه هبوب الريح ، ويقال له الأرزن .

**قوله ( انجعاها )** بجيم ومهملّة ثم فاء ، أى انقلاعاها ، تقول جعفته فانجعت مثل قلعتة فانقلع . ونقل ابن التين عن الداودى أن معناه انكسارها من وسطها أو أسفلها . قال المنهلب : معنى الحديث أن المؤمن حيث جاءه أمر الله انطاع له ، فإن وقع له خير فرح به وشكر ، وإن وقع له مكروه صبر ورجا فيه الخير والأجر ، فإذا اندفع عنه اعتدل شاكرا . والكافر لا يتفقدّه الله باختياره ، بل يحصل له التيسير فى الدنيا ليتعسر عليه الحال فى المعاد ، حتى إذا أراد الله إهلاكه قصمه فيكون موته أشدّ عذابا عليه وأكثر ألما فى خروج نفسه . وقال غيره : المعنى أن المؤمن يتلقى الأعراض الواقعة عليه لضعف حظه من الدنيا ، فهو كأوائل الزرع شديد الميلان لضعف ساقه ، والكافر بخلاف ذلك ، وهذا فى الغالب من حال الإثنين .

**قوله ( وقال زكريا )** هو ابن أى زائدة ، وهذا التعليق عنه وصله مسلم من طريق عبد الله بن نمير ومحمد بن

بشر كلاهما عنه .

**قوله (حدثني سعد )** هو ابن إبراهيم المذكور من قبل .

**قوله (حدثني ابن كعب )** يريد أنه مغاير لرواية سفيان عن سعد في شيئين : أحدهما إيهامه اسم ابن كعب ، والثاني تصريحه بالتحديث ، فيستفاد من رواية سفيان تسميته ومن رواية زكريا التصريح باتصاله . وقد وقع في رواية لمسلم عند سفيان تسميته عبد الرحمن بن كعب ، ولعل هذا هو السر في إيهامه في رواية زكريا . ويستفاد من صنيع مسلم في تخريج الروایتين عن سفيان أن الاختلاف إذا دار على ثقة لا يضر . الحديث الخامس حديث أبي هريرة .

**قوله (حدثني أبي )** هو فليح بن سليمان .

**قوله ( عن هلال بن علي من بنى عامر بن لؤي )** كذا فيه ، وليس هو من أنفسهم وإنما هو من مواليتهم وأسم جده أسامة وقد ينسب إلى جده ، ويقال له أيضا هلال بن أبي ميمونة وهلال بن أبي هلال ، وهو مدني تابعي صغير موثق ، وفي الرواة هلال بن أبي هلال سلمة الفهري تابعي مدني أيضا يروي عن ابن عمر ، روى عنه أسامة ابن زيد الليثي وحده ، ووهب من خلطه بهلال بن علي . وفيهم أيضا هلال بن أبي هلال مذحجي تابعي أيضا يروي عن أبي هريرة ، وهلال بن أبي هلال أبو ظلال بصرى تابعي أيضا ، يأتي ذكره قريبا في « باب فضل من ذهب بصره » وهلال بن أبي هلال شيخ يروي عن أنس أفردته الخطيب في المتفق عن أبي ظلال وقال إنه مجهول ، ولست أستبعد أن يكون واحداً .

**قوله ( من حيث أتتها الريح كفأتها )** بفتح الكاف والفاء والهمز أى أمالتها ، ونقل ابن التين أن منهم من رواه بغير همز ثم قال : كأنه سهل الهمز ، وهو كما ظن والمعنى أمالتها .

**قوله ( فإذا اعتدلت تكفأ بالبلاء )** قال عياض : كذا فيه ، وصوابه فإذا انقلبت ، ثم يكون قوله تكفأ رجوعا إلى وصف المسلم ، وكذا ذكره في التوحيد . وقال الكرماني : كان المناسب : أن يقول فإذا اعتدلت تكفأ بالريح كما يتكفأ المؤمن بالبلاء ، لكن الريح أيضا بلاء بالنسبة إلى الخامة ، أو لأنه لما شبه المؤمن بالخامة أثبت للمشبه به ما هو من خواص المشبه . قلت : ويحتمل أن يكون جواب « إذا » محذوفا ، والتقدير : استقامت ، أى فإذا اعتدلت الريح استقامت الخامة ، ويكون قوله بعد ذلك « تكفأ بالبلاء » رجوعا إلى وصف المسلم كما يقال عياض ، وسياق المصنف في « باب المشيئة والإرادة » من كتاب التوحيد يؤيد ماقلت ، فإنه أخرجه فيه عن محمد ابن سنان عن فليح عاليا بإسناده الذي هنا وقال فيه « فإذا سكنت اعتدلت ، وكذلك المؤمن يكفأ بالبلاء .

**( تنبيه )** : ذكر المزى في « الأطراف » في ترجمة هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة حديث « مثل المؤمن مثل خاماة الزرع خ في الطب عن محمد بن سنان عن فليح وعن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح . عن أبيه عنه به » قال أبو القاسم - يعنى ابن عساكر - لم أجد حديث محمد بن سنان ولا ذكره أبو مسعود فأشار إلى أن خلفا تفرد بذكره . قلت : ورواية إبراهيم بن المنذر في كتاب المرضى كما ترى لا في الطب ، لكن الأمر فيه سهل ، وأما رواية محمد بن سنان فقد بينت أين ذكرها البخارى أيضا ، فيتعجب من خفاء ذلك على هذين الحافظين الكبيرين ابن عساكر والمزى ، والله الحمد على ماأنعم .

**قوله ( والفاجر )** في رواية محمد بن سنان « والكافر » ، وبهذا يظهر أن المراد بالمنافق في حديث كعب بن مالك نفاق الكفر .

**قوله ( صماء )** أى صلبة شديدة بلا تجويف .

**قوله ( يقصمها )** بفتح أوله وبالقاف أى يكسرها ، وكأنه مستند الداودى فيما فسر به الانحعاف ، لكن لا يلزم من التعبير بما يدل على الكسر أن يكون هو الانقلاع . لأن الغرض القدر المشترك بينهما وهو الإزالة ، والمراد خروج الروح من الجسد . الحديث السادس حديث أبى هريرة أيضا .

**قوله ( عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى صعصعة )** هكذا جرد مالك نسبة ، ومنهم من ينسبه إلى جده ، ومنهم من ينسب عبد الله إلى جده . ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق ابن القاسم عن مالك « حدثنى محمد بن عبد الله » فذكره .

**قوله ( أبا الحباب )** بضم المهملة وموحدين مخففا .

**قوله ( من يرد الله به خيرا يصب منه )** كذا للأكثر بكسر الصاد والفاعل الله ، قال أبو عبيد الهروى : معناه يتلوه بالمصائب ليثيبه عليها . وقال غيره : معناه يوجه إليه البلاء فيصيبه . وقال ابن الجوزى : أكثر المحدثين برويه بكسر الصاد ، وسمعت ابن الخشاب يفتح الصاد ، وهو أحسن وأليق . كذا قال ، ولو عكس لكان أولى ، والله أعلم . ووجه الطيبي الفتح بأنه أليق بالأدب لقوله تعالى ﴿ وإذا مرضت فهو يشفين ﴾ . قلت : ويشهد للكسر ما أخرجه أحمد من حديث محمود بن لبيد رفعه « إذا أحب الله قوما ابتلاهم ، فمن صبر فله الصبر ومن جزع فله الجزع » ورواته ثقات ، إلا أن محمود بن لبيد اختلف في سماعه من النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد رآه وهو صغير . وله شاهد من حديث أنس عند الترمذى وحسنه . وفي هذه الأحاديث بشارة عظيمة لكل مؤمن ، لأن الآدمى لا ينفك غالبا من ألم بسبب مرض أو هم أو نحو ذلك مما ذكر ، وإن الأمراض والأوجاع والآلام - بدنية كانت أو قلبية - تكفر ذنوب من تقع له . وسيأتى في الباب الذى بعده من حديث ابن مسعود « ما من مسلم يصيبه أذى إلا حاث الله عنه خطايا » وظاهره تعميم جميع الذنوب ، لكن الجمهور خصوا ذلك بالصغائر ، للحديث الذى تقدم التنبيه عليه فى أوائل الصلاة « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان كفارات لما بينهن ، ما اجتنب الكبائر » فحملوا المطلقات الواردة فى التكفير على هذا المقيد ، ويحتمل أن يكون معنى الأحاديث التى ظاهرها التعميم أن المذكورات صالحة لتكفير الذنوب ، فيكفر الله بها ما شاء من الذنوب ، ويكون كثرة التكفير وقلته باعتبار شدة المرض وخفته . ثم المراد بتكفير الذنب ستره أو محو أثره المرتب عليه من استحقاق العقوبة . وقد استدلل به على أن مجرد حصول المرض أو غيره مما ذكر يترتب عليه التكفير المذكور سواء انضم إلى ذلك صبر المصاب أم لا ، وأنى ذلك قوم كالقرطبى فى « المفهم » فقال : محل ذلك إذا صبر المصاب واحتسب وقال ما أمر الله به فى قوله تعالى ﴿ الذين إذا أصابتهم مصيبة ﴾ الآية ، فحينئذ يصل إلى ما وعد الله ورسوله به من ذلك . وتعقب بأنه لم يأت على دعواه بدليل ، وإن فى تعبيره بقوله « بما أمر الله » نظرا لما يقع هنا صيغة أمر . وأجيب عن هذا بأنه وإن لم يقع التصريح بالأمر فسياقه يقتضى الحث عليه والطلب له ، ففيه معنى الأمر . وعن الأول بأنه حمل الأحاديث الواردة بالتقييد بالصبر على المطلقة ، وهو حمل صحيح ، لكن كان يتم له ذلك لو ثبت شئ منها ، بل هى إما ضعيفة لا يحتج بها وإما قوية لكنها مقيدة بثواب مخصوص ، باعتبار الصبر

فيها إنما هو لحصول ذلك الثواب المخصوص ، مثل ما سيأتي فيمن وقع الطاعون ببلد هو فيها فصير واحتسب فله أجر شهيد ، ومثل حديث محمد بن خالد عن أبيه عن جده وكانت له صحبة « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن العبد إذا سبقت له من الله منزلة فلم يبلغها بعمل ابتلاه الله في جسده أو ولده أو ماله ثم صبر على ذلك حتى يبلغ تلك المنزلة » رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات ، إلا أن خالدًا لم يرو عنه غير ابنه محمد ، وأبوه اختلف في اسمه لكن إبهام الصحابي لا يضر . وحديث سخرية — بمهملة ثم معجمة ثم موحدة وزن مسلمة — رفعه « من أعطى فشكر ، وابتلى فصبر ، وظلم فاستغفر ، وظلم فغفر ، أولئك لهم الأمن وهم مهتدون » أخرجه الطبراني بسند حسن ، والحديث الآتي قريباً « من ذهب بصره » يدخل في هذا أيضاً ، هكذا زعم بعض من لقيناه أنه استقرأ الأحاديث الواردة في الصبر فوجدها لا تعدو أحد الأمرين ، وليس كما قال ، بل صح التقييد بالصبر مع إطلاق ما يترتب عليه من الثواب ، وذلك فيما أخرجه مسلم من حديث صهيب قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم [ عجباً لأمر المؤمن ، إن أمره كله خير <sup>(١)</sup> ] وليس ذلك [ لأحد ] للمؤمن إن أصابته سراء فشكر الله فله أجر ، وإن أصابته ضراء فصبر فله أجر ، فكل قضاء الله للمسلم خير » وله شاهد من حديث سعد بن أبي وقاص بلفظ « عجب من قضاء الله للمؤمن ، إن أصابه خير حمد وشكر ، وإن أصابته مصيبة حمد وصبر فالؤمن يؤجر في كل أمره » الحديث أخرجه أحمد والنسائي . ومن جاء عنه التصريح — بأن الأجر لا يحصل بمجرد حصول المصيبة ، بل إنما يحصل بها التكفير فقط — من السلف الأول أبو عبيدة بن الجراح ، فروى أحمد والبخاري في « الأدب المفرد » وأصله في النسائي بسند جيد وصححه الحاكم من طريق عياض ابن غطيف قال « دخلنا على أبي عبيدة نعوذه من شكوى أصابته فقلنا : كيف بات أبو عبيدة ؟ فقالت امرأته نحيفة . لقد بات بأجر . فقال أبو عبيدة : ما بات بأجر ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من ابتلاه الله ببلاء في جسده فهو له حطة » وكأن أبا عبيدة لم يسمع الحديث الذي صرح فيه بالأجر لمن أصابته المصيبة ، أو سمعه وحمله على التقييد بالصبر ، والذي نفاه مطلق حصول الأجر العاري عن الصبر . وذكر ابن بطال أن بعضهم استدلل على حصول الأجر بالمرض بحديث أبي موسى الماضي في الجهاد بلفظ « إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً » قال : فقد زاد على التكفير ، وأجاب بما حاصله أن الزيادة لهذا إنما هي باعتبار نيته أنه لو كان صحيحاً لدام على ذلك العمل الصالح ، ففضل الله عليه بهذه النية بأن يكتب له ثواب ذلك العمل ، ولا يلزم من ذلك أن يساويه من لم يكن يعمل في صحته شيئاً . ومن جاء عنه أن المريض يكتب له الأجر بمرضه أبو هريرة ، فعند البخاري في « الأدب المفرد » بسند صحيح عنه أنه قال « ما من مرض يصيبني أحب إلي من الحمى ، لأنها تدخل في كل عضو مني ، وإن الله يعطي كل عضو قسطه من الأجر » ومثل هذا لا يقوله أبو هريرة برأيه . وأخرج الطبراني من طريق محمد بن معاذ عن أبيه « عن جده أبي بن كعب أنه قال : يا رسول الله ما جزاء الحمى ؟ قال : تجري الحسنات على صاحبها ما اختلج عليه قدم أو ضرب عليه عرق » الحديث ، والأولى حمل الإثبات والنفي على حالين : فمن كانت له ذنوب مثلاً أفاد المرض تمحيصها ، ومن لم تكن له ذنوب كتب له بمقدار ذلك . ولما كان الأغلب من بني آدم وجود الخطايا فيهم أطلق من أطلق أن المرض كفارة فقط ، وعلى ذلك تحمل الأحاديث المطلقة ، ومن أثبت الأجر به فهو محمول على تحصيل ثواب يعادل الخطيئة ، فإذا لم تكن خطيئة توفر لصاحب المرض الثواب ، والله أعلم بالصواب . وقد استبعد ابن عبد

السلام في « القواعد » حصول الأجر على نفس المصيبة ، وحصر حصول الأجر بسببها في الصبر ، وتعقب بما رواه أحمد بسند جيد عن جابر قال « استأذنت الحمى على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر بها إلى أهل قباء فشكوا إليه ذلك فقال : ما شئتم ، إن شئتم دعوت الله لكم فكشفها عنكم ، وإن شئتم أن تكون لكم طهوراً . قالوا : فدعها » ووجه الدلالة منه أنه لم يؤاخذهم بشكواهم ، ووعدهم بأنها طهور لهم . قلت : والذي يظهر أن المصيبة إذا قارنها الصبر حصل التكفير ورفع الدرجات على ما تقدم تفصيله ، وإن لم يحصل الصبر نظر إن لم يحصل من الجزع ما يذم من قول أو فعل فالفضل واسع ، ولكن المنزلة منحة عن منزلة الصابر السابقة ، وإن حصل فيكون ذلك سبباً لنقص الأجر الموعود به أو التكفير ، فقد يستويان ، وقد يزيد أحدهما على الآخر ، فبقدر ذلك يقضى لأحدهما على الآخر . ويشير إلى التفصيل المذكور حديث محمود بن لبيد الذي ذكرته قريباً ، والله أعلم

### باب شدة المرض

[٥٦٤٦] ٥٤٤٤ - حدثنا قبيصة نا سفيان عن الأعمش ... ح.

وحدثني بشر بن محمد أنا عبد الله أنا شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة قالت : ما رأيت أحداً الوجع عليه أشد من رسول الله صلى الله عليه .

[٥٦٤٧] ٥٤٤٥ - حدثنا محمد بن يوسف نا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبد الله : أتيت النبي صلى الله عليه في مرضه - وهو يوعك وعكاً شديداً - وقلت : إنك لتوعك وعكاً شديداً ، قلت : إن ذاك بأن لك أجرين . قال : « أجل ، ما من مسلم يصيبه أذى إلا حات الله عنه خطاياه كما تحات ورق الشجر » .

[الحديث ٥٦٤٧ - أطرافه في : ٥٦٤٨ ، ٥٦٦٠ ، ٥٦٦١ ، ٥٦٦٧] .

قوله ( باب شدة المرض ) أى وبيان ما فيها من الفضل .

قوله ( وحدثني بشر بن محمد أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك .

قوله ( عن الأعمش ) كذا أعاد الأعمش بعد التحويل ، ولو وقف في السند الأول عند سفيان وحول ثم قال كلاهما عن الأعمش لكان سائغاً ، لكن أظنه فعل ذلك لكونه ساقه على لفظ الرواية الثانية وهى رواية شعبة ، وقد أخرجها الإسماعيلي من طريق حبان بن موسى عن ابن المبارك بلفظ « ما رأيت الوجع على أحد أشد منه على رسول الله صلى الله عليه وسلم » وساقه من رواية أبى بكر بن أبى شيبه عن قبيصة شيخ البخارى فيه بلفظ « ما رأيت أحداً كان أشد عليه الوجع » والباقي سواء ، والمراد بالوجع المرض ، والعرب تسمى كل وجع مرضاً . ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود الآتى في الباب الذى يليه ، وقوله في آخره « إلا حات الله » بجاء مهملة ومد وتشديد المثناة أصله حاتت بمثنتين فأدغمت إحداهما فى الأخرى ، والمعنى فتت وهى كناية عن إذهاب الخطايا .

قوله ( حدثنا محمد بن يوسف هو الفرياني ، وسفيان ) هو الثوري .

## باب أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الأمثل فالأول ثم الأول فالأول

[٥٦٤٨] ٥٤٤٦ - حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبد الله قال: دخلت على النبي صلى الله عليه وهو يوعك فقلت: يا رسول الله، إنك توعك وعكا شديداً. قال: «أجل، إني أوعك كما يوعك رجلان منكم». قلت: ذلك بأن لك أجرين. قال: «أجل، ذلك كذلك، ما من مسلم يصيبه أذى - شوكة فما فوقها - إلا كفر الله بها سيئاته، كما تحط الشجرة ورقها».

قوله (باب أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الأمثل فالأول) كذا للأكثر، وللنفسى «الأول فالأول» وجمعهما المستمل، والمراد بالأول الأولية في الفضل، والأمثل أقبل من المثالة والجمع أمائل وهم الفضلاء. وصدر هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الدارمي والنسائي في «الكبرى» وابن ماجه وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم كلهم من طريق عاصم بن بهدلة عن مصعب بن سعد بن أنى وقاص عن أبيه قال «قلت يا رسول الله أى الناس أشد بلاء؟ قال: الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل، يتلى الرجل على حسب دينه» الحديث وفيه «حتى يمشی على الأرض وما عليه خطيئة»، أخرجه الحاكم من رواية العلاء بن المسيب عن مصعب أيضاً. وأخرج له شاهداً من حديث أنى سعيد ولفظه «قال: الأنبياء، قال: ثم من؟ قال العلماء قال: ثم من؟ قال: الصالحون» الحديث، وليس فيه ما فى آخر حديث سعد، ولعل الإشارة بلفظ «الأول فالأول» إلى ما أخرجه النسائي وصححه الحاكم من حديث فاطمة بنت اليمان أخت حذيفة قالت «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فى نساء نعوذه، فإذا بسقاء يقطر عليه من شدة الحمى، فقال: إن من أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم».

قوله (عن أنى حمزة) هو السكرى بضم المهملة وتشديد الكاف.

قوله (عن إبراهيم التيمي) هو ابن يزيد بن شريك، والحارث بن سويد هو تيمي أيضاً، وفى الإسناد ثلاثة من التابعين فى نسق كوفيون، وليس للحارث بن سويد فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر يأتى فى الدعوات، لكنهما عنده من طرق عديدة، وله عنده ثالث مضى فى الأثرية من روايته عن على بن أنى طالب.

قوله (دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يوعك) فى رواية سفيان التى قبلها «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فى مرضه» والوعك بفتح الواو وسكون العين المهملة الحمى وقد تفتح وقيل ألم الحمى، وقيل تعبها، وقيل إرعادها الموعوك وتحريكها إياه، وعن الأصمعى الوعك الحر، فإن كان محفوظاً فلعل الحمى سميت وعكا لحرارتها.

قوله (ذلك) إشارة إلى مضاعفة الأجر بشدة الحمى، وعرف بهذا أن فى الرواية السابقة فى الباب قبله حذفاً يعرف من هذه الرواية وهو قوله «أتى أوعك كما يوعك رجلان منكم».

قوله (أجل) أى نعم وزنا ومعنى.

قوله (أذى شوكة) التنوين فيه للتقليل لا للجنس ليصح ترتب فوقها ودونها فى العظم والحقارة عليه بالفاء، وهو يحتمل فوقها فى العظم ودونها فى الحقارة وعكسه، والله أعلم.

**قوله ( كما تحط )** بفتح أوله وضم المهمله وتشديد الطاء المهمله أى تلقيه منتثرا . والحاصل أنه أثبت أن المرض إذا اشتد ضاعف الأجر ، ثم زاد عليه بعد ذلك أن المضاعفة تنتهى إلى أن تحط السيئات كلها ، أو المعنى : قال نعم شدة المرض ترفع الدرجات وتحط الخطيئات أيضا حتى لا يبقى منها شيء ، ويشير إلى ذلك حديث سعد الذى ذكرته قبل « حتى يمشى على الأرض وما عليه خطيئة » ومثله حديث أنى هريرة عند أحمد وابن أنى شيبة بلفظ « لا يزال البلاء بالمؤمن حتى يلقي الله وليس عليه خطيئة . قال أبو هريرة : ما من وجع يصيبني أحب إلي من الحمى ، إنها تدخل في كل مفصل من ابن آدم ، وإن الله يعطى بكل مفصل قسطه من الأجر » ووجه دلالة حديث الباب على الترجمة من جهة قياس الأنبياء على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وإلحاق الأولياء بهم لقرهم منهم وإن كانت درجاتهم منحة عنهم ، والسر فيه أن البلاء في مقابلة النعمة ، فمن كانت نعمة الله عليه أكثر كان بلاؤه أشد ، ومن ثم ضعف حد الحر على العبد ، وقيل لأمهات المؤمنين ﴿ من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين ﴾ قال ابن الجوزي : في الحديث دلالة على أن القوى يحمل ما حمل ، والضعيف يرفق به إلا أنه كلما قويت المعرفة بالمبتلى هان عليه البلاء ، ومنهم من ينظر إلى أجر البلاء فيهن عليه البلاء ، وأعلى من ذلك درجة من يرى أن هذا تصرف المالك في ملكه فيسلم ولا يعترض ، وأرفع منه من شغلته المحبة عن طلب رفع البلاء ، وأنهى المراتب من يتلذذ به لأنه عن اختياره نشأ ، والله أعلم

### باب وجوب عيادة المريض

[٥٦٤٩] ٥٤٤٧ - حدثنا قتيبة نا أبو عوانة عن منصور عن أبي وائل عن أبي موسى الأشعري قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « أطعموا الجائع ، وعودوا المريض ، وفكوا العاني » .

[٥٦٥٠] ٥٤٤٨ - حدثنا حفص بن عمر نا شعبة أخبرني أشعث بن سليم سمعت معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب قال : أمرنا النبي صلى الله عليه بسبع ونهانا عن سبع : نهانا عن خاتم الذهب ، ولبس الحرير والديباج والإستبرق ، وعن القسي ، والميثرة . وأمرنا أن نتبع الجنائز ، ونعود المريض ونفشي السلام .

**قوله ( باب وجوب عيادة المريض )** كذا جزم بالوجوب على ظاهر الأمر بالعيادة « وتقدم حديث أنى هريرة في الجنائز » حق المسلم على المسلم خمس « فذكر منها عيادة المريض ، ووقع في رواية مسلم « خمس تجب للمسلم على المسلم » فذكرها منها ، قال ابن بطال : يحتمل أن يكون الأمر على الوجوب بمعنى الكفاية كإطعام الجائع وفك الأسير ، ويحتمل أن يكون للنذب للبحث على التواصل والألفة ، وجزم الداودي بالأول فقال : هي فرض يحمله بعض الناس عن بعض ، وقال الجمهور : هي في الأصل ندب ، وقد تصل إلى الوجوب في حق بعض دون بعض . وعن الطبري : تتأكد في حق من ترجى بركته ، وتسبب فيمن يراعى حاله ، وتباح فيما عدا ذلك ، وفي الكافر خلاف كما سيأتى ذكره في باب مفرد . ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب ، يعنى على الإعيان . وقد تقدم حديث أنى موسى المذكور هنا في الجهاد وفي الولية ، وذكر بعده حديث البراء مختصرا مقتصرنا على بعض الخصال السبع ، ويأتى شرحه مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . واستدل بعموم قوله « عودوا المريض »



على مشروعية العيادة في كل مريض ، لكن استثنى بعضهم الأرمد لكون عائلته قد يرى ما لا يراه هو ، وهذا الأمر خارجي قد يأتي مثله في بقية الأمراض كالمغى عليه ، وقد عقبه المصنف به . وقد جاء في عيادة الأرمد بخصوصها حديث زيد بن أرقم قال « عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجع كان بعيني » أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وهو عند البخاري في « الأدب المفرد » وسياقه أتم ، وأما ما أخرجه البيهقي والطبراني مرفوعا « ثلاثة ليس لهم عيادة : العين والدمل والضرس » فصحح البيهقي أنه موقوف على يحيى بن أبي كثير ، ويؤخذ من إطلاقه أيضا عدم التقيد بزمان يمضي من ابتداء مرضه وهو قول الجمهور ، وجزم الغزالي في « الأحياء » بأنه لا يعاد إلا بعد ثلاث ، واستند إلى حديث أخرجه ابن ماجه عن انس « كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعود مريضا إلا بعد ثلاث » وهذا حديث ضعيف جدا تفرد به مسلمة بن علي وهو متروك ، وقد سئل عنه أبو حاتم فقال : هو حديث باطل ، ووجدت له شاهدا من حديث أبي هريرة عند الطبراني في « الأوسط » وفيه راو متروك أيضا . ويلتحق بعيادة المريض تعهده وتفقد أحواله والتلطف به ، وربما كان ذلك في العادة سببا لوجود نشاطه وانتعاش قوته . وفي إطلاق الحديث أن العيادة لا تنقيد بوقت دون وقت ، لكن جرت العادة بها في طرفي النهار، وترجمة البخاري في الأدب المفرد « العيادة في الليل » وساق عن خالد بن الربيع قال « لما ثقل حذيفة أتوه في جوف الليل أو عند الصبح فقال : أي ساعة هذه ؟ فأخبروه ، فقال : أعوذ بالله من صباح إلى النار » الحديث ونقل الأثر عن أحمد أنه قيل له بعد ارتفاع النهار في الصيف : تعود فلانا ؟ قال : ليس هذا وقت عيادة . ونقل ابن الصلاح عن الفراوي أن العيادة تستحب في الشتاء ليلا وفي الصيف نهارا ، وهو غريب . ومن آدابها أن لا يطيل الجلوس حتى يضجر المريض أو يشق على أهله ، فإن اقتضت ذلك ضرورة فلا بأس كما في حديث جابر الذي بعده . وقد ورد في فضل العيادة أحاديث كثيرة جيا . منها عند مسلم والترمذي من حديث ثوبان « إن المسلم إذا عاد أخاه المسلم لم يزل في خرفة الجنة » وخرفة بضم المعجمة وسكون الراء بعدها فاء ثم هاء هي الثمرة إذا نضجت ، شبه ما يحوزه بعائد المريض من الثواب بما يحوزه الذي يجتنى الثمر . وقيل المراد بها هنا الطريق ، والمعنى أن العائد يمشي في طريق تؤديه إلى الجنة ، والتفسير الأول أولى ، فقد أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » من هذا الوجه وفيه « قلت لأبي قلابة : ما خرفة الجنة ؟ قال جناها » وهو عند مسلم من جملة المرفوع ، وأخرج البخاري أيضا من طريق عمر بن الحكم عن جابر رفعه « من عاد مريضا خاض في الرحمة حتى إذا قعد استقر فيها » وأخرجه أحمد والبخاري وصححه ابن حبان والحاكم من هذا الوجه وألفاظهم فيه مختلفة ، ولأحمد نحوه من حديث كعب بن مالك بسند حسن

### باب عيادة المغمى عليه

[٥٦٥١] ٥٤٤٩ - حدثنا عبد الله بن محمد نا سفيان عن ابن المنكدر سمع جابر بن عبد الله يقول : مرضت مرضا ، فأتاني النبي صلى الله عليه وسلم يهودني وأبو بكر وهما ماشيان ، فوجداني أغمى علي ، فتوضأ النبي صلى الله عليه وسلم ثم صب وضوءه علي ، فأفقت فإذا النبي صلى الله عليه وسلم علي ، فقلت : يا رسول الله ، كيف أصنع في مالي ؟ كيف أقضي في مالي ؟ فلم يجبني بشيء ، حتى نزلت آية الميراث .

قوله ( باب عيادة المغمى عليه ) أي الذي يصيبه غشي تعطل معه قوته الحساسة . قال ابن المنير : فائدة الترجمة أن لا يعتد أن عيادة المغمى عليه ساقطة الفائدة لكونه لا يعلم بعائده ، ولكن ليس في حديث جابر

التصريح بأنهما علما أنه مغمى عليه قبل عيادته ، فلعله وافق حضورهما . قلت : بل الظاهر من السياق وقوع ذلك حال مجيئهما وقبل دخولهما عليه ، ومجرد علم المريض بعائده لا تتوقف مشروعية العيادة عليه ، لأن وراء ذلك جبر خاطر أهله ، ومليرجى من بركة دعاء العائد ووضع يده على المريض والمسح على جسده والنفث عليه عند التعويد إلى غير ذلك . وقد تقدم شرح حديث جابر المذكور في كتاب الطهارة وفي تفسير سورة النساء

### باب فضل من يصرع من الريح

٥٤٥٠ - حدثنا مسدد نا يحيى عن عمران أبي بكر حدثني عطاء بن أبي رباح قال : قال لي ابن عباس : ألا أريك امرأة من أهل الجنة ؟ قلت : بلى . قال : هذه المرأة السوداء أتت النبي صلى الله عليه فقالت : إني أصرعُ وإني أكشفُ ، فادعُ الله لي . قال : « إِنْ شِئْتَ صَبِرْتَ وَلَكِ الْجَنَّةُ ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يَعْافِيكَ » . فقالت : أصبرُ . فقالت : إني أنكشفُ ، فادعُ الله لي أن لا أنكشفُ ، فدعا لها . حدثنا محمد أنا مخلد عن ابن جريج أخبرني عطاء أنه رأى أم زفرَ ، تلك امرأة طويلة سوداء ، على ستر الكعبة .

قوله ( باب فضل من يصرع من الريح ) انحباس الريح قد يكون سببا للصرع ، وهى علة تمنع الأعضاء الرئيسية عن انفعالها منعا غير تام ، وسببه ريح غليظة تنحبس في منافذ الدماغ ، أو بخار ردى يرتفع إليه من بعض الأعضاء ، وقد يتبعه تشنج في الأعضاء فلا يبقى الشخص معه منتصبا بل يسقط ويقذف بالزبد لغلظ الرطوبة ، وقد يكون الصرع من الجن ، ولا يقع إلا من النفوس الخبيثة منهم ، إما لاستحسان بعض الصور الإنسية وإما لإيقاع الأذى به ، والأول هو الذى يشته جميع الأطباء ويذكرون علاجه ، والثاني يجعده كثير منهم ، وبعضهم يشته ولا يعرف له علاج إلا بمقاومة الأرواح الخيرة العلوية لتندفع آثار الأرواح الشريرة السفلية وتبطل أفعالها . ومن نص منهم على ذلك إبقراط فقال لما ذكر علاج المصروع : هذا إنما ينفع في الذى سببه أخلط ، وأما الذى يكون من الأرواح فلا .

قوله ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان .

قوله ( عن عمران أبى بكر ) هو المعروف بالقصير ، واسم أبيه مسلم ، وهو بصرى تابعى صغير .

قوله ( ألا أريك ) ألا بتخفيف اللام قبلها همزة مفتوحة .

قوله ( هذه المرأة السوداء ) ، في رواية جعفر المستغفرى في « كتاب الصحابة » وأخرجه أبو موسى في « الذيل » من طريقه ثم من رواية عطاء الخراسانى عن عطاء بن أبى رباح في هذا الحديث « فأرأى حبشية صفراء عظيمة فقال : هذه سيرة الأسدية » .

قوله ( فقالت إنى هذه المؤتة ) وهو بضم الميم بعدها همزة ساكنة : الجنون ، وأخرجه ابن مردويه في التفسير من هذا الوجه فقال في روايته « إنى هذه المؤتة يعنى الجنون » وزاد في روايته وكذا ابن منده أنها كانت تجمع الصوف والشعر والليف ، فإذا اجتمعت لها كبة عظيمة نقضتها فنزل فيها « ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها » الآية ، وقد تقدم في تفسير النحل أنها امرأة أخرى .

**قوله ( وإني أتكشف )** بمشاة وتشديد المعجمة من التكشف ، وبالنون الساكنة مخففا من الانكشاف ، المراد أنها خشيت أن تظهر عورتها وهي لا تشعر .

**قوله في الطريق الأخرى ( حدثنا محمد )** هو ابن سلام وصرح به في « الأدب المفرد » . ومحمد هو ابن يزيد .

**قوله ( إنه رأى أم زفر )** بضم الزاي وفتح الفاء .

**قوله ( تلك المرأة )** في رواية الكشميهني « تلك امرأة » .

**قوله ( على ستر الكعبة )** بكسر المهملة أي جالسة عليها معتمدة ، ونجوز أن يتعلق بقوله « رأى » . ثم وجدت الحديث في « الأدب المفرد » للبخاري وقد أخرجه بهذا السند المذكور هنا بعينه وقال « على سلم الكعبة » فالله أعلم . وعند البزار من وجه آخر عن ابن عباس في نحو هذه القصة أنها قالت « إني أخاف الخبيث أن يجردني ، فدعا لها فكانت إذا خشيت أن يأتيها تأتي أستار الكعبة فتتعلق بها » وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج هذا الحديث مطولا ، وأخرجه ابن عبد البر في « الاستيعاب » من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم أنه سمع طاوسا يقول « كان النبي صلى الله عليه وسلم يوثق بالمجانين فيضرب صدر أحدهم فيبرأ ، فأثى بمجنونة يقال لها أم زفر ، فضرب صدرها فلم تبرأ ، قال ابن جريج وأخبرني عطاء » فذكر كالذي هنا ، وأخرجه ابن منده في « المعرفة » من طريق حنظلة بن أبي سفيان عن طاوس فزاد « وكان يثنى عليها خيرا » وزاد في آخره « فقال : إن يتبعها في الدنيا فلها في الآخرة خير » وعرف مما أوردته أن اسمها سعيرة وهي بمهملتين مصغر ، ووقع في رواية ابن منده بقاف بدل العين ، وفي أخرى للمستغفري بالكف ، وذكر ابن سعد وعبد الغنى في « المبهمات » من طريق الزبير أن هذه المرأة هي ماشطة خديجة التي كانت تتعاهد النبي صلى الله عليه وسلم بالزيارة كما سيأتي ذكرها في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى ، وقد يؤخذ من الطرق التي أوردتها أن الذي كان بأمر زفر كان من صرع الجن لا من صرع الخلط . وقد أخرج البزار وابن حبان من حديث أبي هريرة شيها بقصتها ولفظه « جاءت امرأة بها لم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : ادع الله . فقال : إن شئت دعوت الله فشفاك وإن شئت صبرت ولا حساب عليك . قالت : بل أصبر ولا حساب على . وفي الحديث فضل من يصرع ، وأن الصبر على بلايا الدنيا يورث الجنة ، وأن الأخذ بالشدة أفضل من الأخذ بالرخصة لمن علم من نفسه الطاقة ولم يضعف عن التزام الشدة ، وفيه دليل على جواز ترك التداوي ، وفيه أن علاج الأمراض كلها بالدعاء والاتجاء إلى الله أنجع وأنفع من العلاج بالعقاقير ، وأن تأثير ذلك وانفعال البدن عنه أعظم من تأثير الأدوية البدنية ، ولكن إنما ينجع بأمرين : أحدهما من جهة العليل وهو صدق القصد ، والآخر من جهة المداوي وهو قوة توجهه وقوة قلبه بالتقوى والتوكل ، والله أعلم

### باب فضل من ذهب بصره

[٥٦٥٣] ٥٤٥١ - حدثنا عبد الله بن يوسف أنا الليث حدثني ابن الهادي عن عمرو مولى المطلب عن أنس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إن الله قال : « إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه ثم صبر عوضته منهما الجنة » . يريد عينيه . تابعه أشعث بن جابر وأبو ظلال عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( باب فضل من ذهب بصره )** سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسفى ، وقد جاء بلفظ الترجمة حديث أخرجه البزار عن زيد بن أرقم بلفظ « ما ابتلى عبد بعد ذهاب دينه بأشد من ذهاب بصره ، ومن ابتلى ببصره فصبر حتى يلقي الله لقي الله تعالى ولا حساب عليه » وأصله عند أحمد بغير لفظه بسند جيد ، وللطبرانى من حديث ابن عمر بلفظ « من أذهب الله بصره » فذكر نحوه .

**قوله ( حدثنى ابن الهاد )** فى رواية المصنف فى « الأدب المفرد » عن عبد الله بن صالح عن الليث « حدثنى يزيد بن الهاد » وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة .

**قوله ( عن عمرو )** أى ابن أئى عمرو ميسرة ( مولى المطلب ) أى ابن عبد الله بن حنطب .

**قوله ( إذا ابتليت عبدى بحبيتيه )** بالثنائية ، وقد فسرهما آخر الحديث بقوله « يريد عينيه » ولم يصرح بالذى فسرهما ، والمراد بالحبيتين المحبوتان لأنهما أحب أعضاء الإنسان إليه ، لما يحصل له بفقدتهما من الأسف على فوات رؤية ما يريد رؤيته من خير فيسر به ، أو شر فيجتنبه .

**قوله ( فصبر )** زاد الترمذى فى روايته عن أنس « واحتسب » ، وكذا لابن حبان والترمذى من حديث أبى هريرة ، ولابن حبان من حديث ابن عباس أيضا ، والمراد أنه يصبر مستحضرا ما وعد الله به الصابر من الثواب ، لا أن يصبر مجردا عن ذلك ، لأن الأعمال بالنيات ، وابتلاء الله عبده فى الدنيا ليس من سخطه عليه بل إما لدفع مكروه أو لكفارة ذنوب أو لرفع منزلة ، فإذا تلقى ذلك بالرضا ثم له المراد وإلا يصبر كما جاء فى حديث سلمان « إن مرض المؤمن يجعله الله له كفارة ومستعتبا ، وإن مرض الفاجر كالبعير عقله أهله ثم أرسلوه فلا يدري لم عقل ولم أرسل » أخرجه البخارى فى « الأدب المفرد » موقوفا .

**قوله ( عوضته منهما الجنة )** وهذا أعظم العوض ، لأن الالتذاذ بالبصر يفنى بفناء الدنيا والالتذاذ بالجنة باق ببقائها ، وهو شامل لكل من وقع له ذلك بالشروط المذكور . ووقع فى حديث أبى أمامة فيه قيد آخر أخرجه البخارى فى « الأدب المفرد » بلفظ « إذا أخذت كريمتيك فصبرت عند الصدمة واحتسبت » فأشار إلى أن الصبر النافع هو ما يكون فى أول وقوع البلاء فيفوض ويسلم ، وإلا فمتى تضجر وتقلق فى أول وهلة ثم يئس فيصبر لا يكون حصل المقصود ، وقد مضى حديث أنس فى الجنائز « إنما الصبر عند الصدمة الأولى » وقد وقع فى حديث العرياض فيما صححه ابن حبان فيه بشرط آخر ولفظه « إذا سلبت من عبدى كريمتيه وهو بهما ضنين لم أرض له ثوابا دون الجنة إذا هو حمدنى عليهما » ولم أر هذه الزيادة فى غير هذه الطريق ، وإذا كان ثواب من وقع له ذلك الجنة فالذى له أعمال صالحة أخرى يزداد فى رفع الدرجات .

**قوله ( تابعه أشعث بن جابر وأبو ظلال بن هلال عن أنس )** أما متابعة أشعث بن جابر وهو ابن عبد الله ابن جابر نسب إلى جده وهو أبو عبد الله الأعمى البصرى الحدانى بضم الحاء وتشديد الدال المهملتين ، وحدان بطن من الأزد ، ولهذا يقال له الأزدى ، وهو الحملى بضم المهملة وسكون الميم وهو مختلف فيه ، وقال الدارقطنى يعتد به وليس له فى البخارى إلا هذا الموضع فأخرجها أحمد بلفظ « قال ربكم من أذهبت كريمتيه ثم صبر واحتسب كان ثوابه الجنة » . وأما متابعة أبى ظلال فأخرجها عبد بن حميد عن يزيد بن هارون عنه قال « دخلت على أنس فقال لى : أدنه ، متى ذهب بصرك ؟ قلت : وأنا صغير . ألا أبشرك ؟ قلت : بلى » فذكر الحديث

بلفظ « ما لمن أخذت كريمته عندى جزاء إلا الجنة » وأخرج الترمذى من وجه آخر عن أبى ظلال بلفظ « إذا أخذت كريمتى عبدى فى الدنيا لم يكن له جزاء عندى إلا الجنة » .

( تنبيه ) : أبو ظلال بكسر الظاء المشالة المعجمة والتخفيف اسمه هلال ، والذي وقع فى الأصل أبو ظلال بن هلال صوابه إما أبو ظلال هلال بحذف « ابن » وإما أبو ظلال بن أبى هلال بزيادة « أبى » واختلف فى اسم أبيه فقيل لميمون وقيل سويد وقيل يزيد وقيل زيد ، وهو ضعيف عند الجميع ، إلا أن البخارى قال إنه مقارب الحديث ، وليس له فى صحيحه غير هذه المتابعة ، وذكر المزي فى ترجمته أن ابن حبان ذكره فى الثقات ، وليس بجيد ، لأن ابن حبان ذكره فى الضعفاء .

فقال : لا يجوز الاحتجاج به ، وإنما ذكر فى الثقات هلال بن أبى هلال آخر روى عنه يحيى بن المتوكّل ، وقد فرق البخارى بينهما ، ولهم شيخ ثالث يقال له هلال بن أبى هلال تابعى أيضا روى عنه ابنه محمد ، وهو أصح حالا فى الحديث منهما ، والله أعلم

### باب عيادة النساء الرجال

وعادت أم الدرداء رجلاً من أهل المسجد من الأنصار .

[٥٦٥٤] ٥٤٥٢ - حدثنا قتيبة عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت : لما قدم رسول الله صلى الله عليه المدينة وعك أبو بكر وبلال . قالت : فدخلت عليهما فقلت : يا أبت كيف تجدك ، ويا بلال كيف تجدك ؟ قالت : وكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول :

كل أمرئ مصبح في أهله والموت أدنى من شرك نعله  
وكان بلال إذا أقلعت عنه يقول :

ألا ليت شعري هل أبیت ليلة  
وهل أردن يوماً مياه مجنة  
بواد وحولي إذ خير وجليل  
وهل يبدون لي شامة وطفيل

قالت عائشة : فجئت إلى رسول الله صلى الله عليه فأخبرته ، فقال : « اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد ، اللهم وصححها ، وبارك لنا في مدنها وصاعها ، وانقل حُماتها فاجعلها بالجحفة » .

قوله ( باب عيادة النساء الرجال ) أى ولو كانوا أجنب بالشرط المعبر .

قوله ( وعادت أم الدرداء رجلاً من أهل المسجد من الأنصار ) قال الكرماني : لأبى الدرداء زوجتان كل منهما أم الدرداء ، فالكبرى اسمها خيرة بالخاء المعجمة المفتوحة بعدها تحتانية ساكنة صحابية ، والصغرى اسمها هجيمة بالجيم والتصغير وهى تابعة ، والظاهر أن المراد هنا الكبرى ، والمسجد مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة . قلت : وما ادعى أنه الظاهر ليس كذلك ، بل هى الصغرى ، لأن الأثر المذكور أخرجه البخارى فى « الأدب المفرد » من طريق الحارث بن عبيد ، وهو شامى تابعى صغير لم يلحق أم الدرداء الكبرى ، فإنها ماتت فى خلافة عثمان قبل موت أبى الدرداء ، قال : رأيت أم الدرداء على رحالة أعواد ليس لها غشاء تعود رجلاً من الأنصار فى المسجد ، وقد تقدم فى الصلاة أن أم الدرداء كانت تجلس فى الصلاة جلسة الرجل ، وكانت

فقيهه ، وبينت هناك أنها الصغرى والصغرى عاشت إلى أواخر خلافة عبد الملك بن مروان وماتت في سنة إحدى وثمانين بعد الكبرى بنحو خمسين سنة . ثم ذكر المصنف حديث عائشة قالت « لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وعك أبو بكر وبلال ، قالت : فدخلت عليهما » الحديث ، وقد اعترض عليه بأن ذلك قبل الحجاب قطعاً . وقد تقدم أن في بعض طرقه « وذلك قبل الحجاب » ، وأجيب بأن ذلك لا يضره فيما ترجم له من عيادة المرأة الرجل فإنه يجوز بشرط التستر ، والذي يجمع بين الأمرين ما قبل الحجاب وما بعده الأمن من الفتنة وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أبواب الهجرة من أوائل المغازي ، وقوله في البيت الذي أوله « ألا ليت شعري هل أبيت ليلة بواد » كذا هو بالتنكير والإبهام ، والمراد به وادي مكة . وذكر الجوهري في الصحاح ما يقتضي أن الشعر المذكور ليس لبلال ، فإنه قال : كان بلال يتمثل به ، وأورده بلفظ « هل أبيت ليلة بمكة حولى » وقوله « شامة وطفيل » هما جبلان عند الجمهور ، وصوب الخطاى أنهما عينان ، وقوله « كيف تجددك ؟ » أى تجد نفسك ، والمراد به الإحساس ، أى كيف تعلم حال نفسك

### باب عيادة الصبيان

٥٤٥٣ - حدثنا حجاج بن منهال نا شعبة أخبرني عاصم سمعت أبا عثمان عن أسامة بن زيد أن ابنة للنبي صلى الله عليه وسلم أرسلت إليه - وهو مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بن كعب - : يحسب أن ابنتي قد حضرت فاشهدنا . فأرسل إليها السلام ويقول : « إن لله ما أخذ وما أعطى ، وكل شيء عنده مسمى ، فلتحسب ولتصبر » . فأرسلت تقسم عليه ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم وقمنا ، فرفع الصبي في حجر النبي صلى الله عليه وسلم ونفسه تقعقع ، ففاضت عينا النبي صلى الله عليه وسلم عليه ، فقال له سعد : ما هذا يا رسول الله ؟ قال : « هذه رحمة وضعها الله في قلوب من شاء من عباده ، ولا يرحم الله من عباده إلا الرحماء » .

**قوله ( باب عيادة الصبيان )** ذكر فيه حديث أسامة بن زيد في قصة ولد بنت النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل كتاب الجنائز . وقوله في هذه الطريق « أن ابنة » في رواية الكشميهني « أن بنتا » وقوله « فأشهدنا » كذا للأكثر وعند الكشميهني « فاشهدا » والمراد به الحضور ، وقوله « هذه الرحمة » في رواية الكشميهني أيضاً « هذه رحمة » بالتنكير

### باب عيادة الأعراب

٥٤٥٤ - حدثنا معلّى بن أسد نا عبد العزيز بن مختار نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على أعرابي يعودّه ، قال : وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل على مريض يعودّه قال : « لا بأس ، طهور إن شاء الله » . قال : قلت : طهور ؟ كلا ، بل هي حمى تفور - أو تنور - على شيخ كبير ، تزيره القبور فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « فنعم إذا » .

**قوله ( باب عيادة الأعراب )** بفتح الهمزة هم سكان البوادي .

قوله ( خالداً ) هو الحذاء .

قوله ( عن عكرمة عن ابن عباس ) قال الإسماعيلي : رواه وهيب بن خالد عن خالد الحذاء عن عكرمة فأرسله . قلت : قد وصله أيضاً عبد العزيز بن مختار كما تقدم قريباً هنا ، وتقدم أيضاً في علامات النبوة ، ووصله أيضاً الثقفى كما سيأتى في التوحيد ، فإذا وصله ثلاثة من الثقات لم يضروه لإرسال واحد .

قوله ( دخل على أعرابي ) تقدم في علامات النبوة بيان اسمه .

قوله ( لا بأس ) أى أن المرض يكفر الخطايا ، فإن حصلت العافية فقد حصلت الفائدتان ، وإلا حصل ربح التكفير . وقوله « طهور » هو خبر مبتدأ محذوف أى هو طهور لك من ذنوبك أى مطهرة ، ويستفاد منه أن لفظ الطهور ليس بمعنى الطاهر فقط ، وقوله « إن شاء الله » يدل على أن قوله طهور دعاء لا خبر . قوله ( قلت ) بفتح التاء على المخاطبة وهو استفهام إنكار .

قوله ( بل هى ) أى الحمى ، وفي رواية الكشميهنى « بل هو » أى المرض .

قوله ( تفور أو تثور ) شك من الراوى هل قالها بالفاء أو بالثالثة وهما بمعنى .

قوله ( تزيره ) بضم أوله من أزاره إذا حمّله على الزيارة بغير اختياره .

قوله ( فنعم إذا ) الفاء فيه معقبة محذوف تقديره إذا آيت فنعم ، أى كان كما ظننت ، قال ابن التين : يحتمل أن يكون ذلك دعاء عليه ويحتمل أن يكون خبراً عما يثول إليه أمره . وقال غيره يحتمل أن يكون النبى صلى الله عليه وسلم علم أنه سيموت من ذلك المرض فدعا له بأن تكون الحمى له طهرة لذنوبه ، ويحتمل أن يكون أعلم بذلك لما أجابه الأعرابي بما أجابه ، وقد تقدم في علامات النبوة أن عند الطبراني من حديث شرحبيل وإدريس بن عبد الرحمن أن الأعرابي المذكور أصبح ميتاً . وأخرجه الدولابي في « الكنى » وابن السكن في « الصحابة » ولفظه « فقال النبى صلى الله عليه وسلم : ما قضى الله فهو كائن » فأصبح الأعرابي ميتاً . وأخرج عبد الرزاق عن معمر بن زيد بن أسلم مرسل نحوه . قال المهلب : فائدة هذا الحديث أنه لا نقص على الإمام في عيادة مريض من رعيته ولو كان أعرابياً جافياً ، ولا على العالم في عيادة الجاهل ليعلمه ويذكره بما ينفعه ، ويأمره بالصبر لئلا يتسخط قدر الله فيسخط عليه ، ويسليه عن ألمه بل يغبطه بسقمه ، إلى غير ذلك من جبر خاطره وخاطر أهله . وفيه أنه ينبغي للمريض أن يتلقى الموعدة بالقبول ، ويحسن جواب من يذكره بذلك

## باب عيادة المشرك

[٥٦٥٧] ٥٤٥٥ - حدثنا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس أن غلاماً ليهود كان يخدم

النبى صلى الله عليه وسلم فمرض ، فأتاه النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : « أسلم » ، فأسلم .

وقال سعيد بن المسيب عن أبيه : لما حضر أبو طالب جاءه النبى صلى الله عليه وسلم .

وقال سعيد بن المسيب عن أبيه « لما حضر أبو طالب جاءه النبى صلى الله عليه وسلم »

**قوله ( باب عيادة المشرئ )** قال ابن بطلال : إنما تشرع عيادته إذا رجبى أن يجيب إلى الدخول في الإسلام ، فأما إذا لم يطمع في ذلك فلا . انتهى . والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف المقاصد ، فقد يقع بعيادته مصلحة أخرى . قال الماوردى : عيادة الذمى جائزة ، والقربة موقوفة على نوع حرمة تقترب بها من جوار أو قرابة . ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة الغلام اليهودى ، وتقدم شرحها مستوفى في كتاب الجنائز ، وذكر قول من زعم أن اسمه عبد القدوس .

**قوله ( وقال سعيد بن المسيب عن أبيه )** تقدم موصولاً في تفسير سورة القصص وفي الجنائز أيضاً ، وتقدم شرحه مستوفى في الجنائز

### باب إذا عاد مريضاً فحضرت الصلاة فصلّى بهم جماعة

[٥٦٥٨] ٥٤٥٦ - حدثني محمد بن المثنى نا يحيى نا هشام أخبرني أبي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه دخل عليه ناس يعودونه في مرضه ، فصلّى بهم جالساً فجعلوا يصلون قياماً ، فأشار إليهم أن اجلسوا فلما فرغ قال : « إن الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا صلى جالساً فصلّوا جلوساً » . قال الحميدى : هذا منسوخ ؛ لأن النبي صلى الله عليه آخر ما صلى صلى قاعداً والناس خلفه قيام .

**قوله ( باب إذا عاد مريضاً فحضرت الصلاة فصلّى )** أى المريض (بهم) أى بمن عاده .

**قوله ( يحيى )** هو الملقطان ، وهشام هو ابن عروة .

**قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليه ناس يعودونه )** تقدم شرحه في أبواب الإمامة من كتاب الصلاة ، وكذا قول الحميدى المذكور في آخره

### باب وضع اليد على المريض

[٥٦٥٩] ٥٤٥٧ - حدثنا المكي بن إبراهيم أنا الجعفي عن عائشة بنت سعد أن أباهما قال : تشكيت بمكة شكوى شديداً ، فجاءني النبي صلى الله عليه يعودني ، فقلت : يا نبي الله ، إني أترك مالا ، وإني لا أترك إلا ابنة واحدة ، فأوصي بثلاثي مالي وأترك الثلث ؟ قال : « لا » . قلت : فأوصي بالنصف وأترك النصف ؟ قال : « لا » . قلت : فأوصي بالثلث وأترك لها الثلثين ؟ قال : « الثلث ، والثلث كثير » . ثم وضع يده على جبهته ، ثم مسح وجهي وبطني ، ثم قال : « اللهم اشف سعداً ، وأتم له هجرته » . فما زلت أجد برده على كيدي فيما يخال إلي حتى الساعة .

[٥٦٦٠] ٥٤٥٨ - نا قتيبة نا جرير عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد قال : قال عبد الله بن مسعود : دخلت على رسول الله صلى الله عليه وهو يوعك ، فمسسته بيدي فقلت : يا رسول الله ، إنك



لتوَعَكَ وَعَكًا شَدِيدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أَجَلٌ، إِنِّي أَوْعَكَ كَمَا يُوَعَكَ رَجُلَانِ مِنْكُمْ». فَقُلْتُ: ذَلِكَ أَنْ لَكَ أَجْرَيْنِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أَجَلٌ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذَى مَرَضٍ فَمَا سِوَاهُ، إِلَّا حَطَّ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِ كَمَا تَحُطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقُهَا».

**قوله (باب وضع اليد على المريض)** قال ابن بطال: في وضع اليد على المريض تأنيس له وتعرف للشدة مرضه ليدعو له بالعافية على حسب ما يبدو له منه، وربما رقاها بيده ومسح على ألمه بما ينتفع به العليل إذا كان العائد صالحا. قلت: وقد يكون العائد عارفا بالعلاج فيعرف العلة فيصنف له ما يناسبه. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين تقدما: أحدهما حديث سعد بن أبي وقاص، وقد تقدم شرحه في الوصايا، وأورده هنا عالها من طريق الجعيد وهو ابن عبد الرحمن، وقوله فيه «تشكى بمكة شكوى شديدة» في رواية المستمل «شديدا» بالتذكير على إرادة المرض والشكوى بالقصر المرض وقوله «وأترك لها الثلثين» قال الداودي: إن كانت هذه الزيادة محفوظة فلعل ذلك كان قبل نزول الفرائض. وقال غيره: قد يكون من جهة الرد، وفيه نظر لأن سعدا كان له حيثذ عصبات وزوجات فيتعين تأويله، ويكون فيه حذف تقديره: وأترك لها الثلثين، أى وغيرها من الورثة، وخصها بالذكر لتقدمها عنده. وأما قوله «ولا يرثى إلا ابنة لى فتقدم أن معناه من الأولاد، ولم يرد ظاهر الحضر». وقوله «ثم وضع يده على جبهته» في رواية الكشميهني «على جبهتي» وبها يتبين أن في الأول تجريدا، وقوله «فما زلت أجد برده» أى برد يده، وذكر باعتبار العضو أو الكف أو المسح. وقوله «فيما يخال إلى» قال ابن التين: صوابه فيما يخيل إلى بالتشديد لأنه من التخيل، قال الله تعالى ﴿يَخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْمَعُ﴾. قلت: وأقره الزركشى، وهو عجيب. فإن الكلمة صواب، وهو بمعنى يخيل قال في «المحكم»: خال الشيء يخاله يظنه وتخيله ظنه، وساق الكلام على المادة. الحديث الثانى حديث ابن مسعود، وقد تقدم شرحه في أوائل كفارة المرضى. وقوله «فمسسته» بيدى بكسر السين الأولى وهى موضع الترجمة، وجاء عن عائشة قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عاد مريضا يضع يده على المكان الذى يألم ثم يقول: بسم الله» أخرجه أبو يعلى بسند حسن، وأخرج الترمذى من حديث أبى أمامة بسند لين رفعة «تمام عيادة المريض أن يضع أحدكم يده على جبهته فيسأله كيف هو» وأخرجه ابن السنى ولفظه «فيقول: كيف أصبحت أو كيف أمسيت؟»

ب ما يُقال للمريض، وما يُجيبُ

[٥٦٦١] ٥٤٥٩- حدثنا قبيصة نا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبد الله قال: أتيت النبي صلى الله عليه في مرضه فمسسته -وهو يوعك وعكا شديدا- فقلت: إنك لتوَعَكَ وَعَكًا شَدِيدًا، وَذَلِكَ أَنْ لَكَ أَجْرَيْنِ. قَالَ: «أَجَلٌ، وَمَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذَى إِلَّا حَاتَتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ، كَمَا تَحَاتُّ وَرَقُ الشَّجَرِ».

[٥٦٦٢] ٥٤٦٠- حدثنا إسحاق قال نا خالد بن عبد الله عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه دخل على رجل يعودُه قال: «لا بأس، طهور إن شاء الله»، فقال: كلا، بل هي حمى تفور، على شيخ كبير، كيما تزيرو القبور، قال النبي صلى الله عليه: «فنعَمْ إِذَا».

**قوله ( باب ما يقال للمريض وما يجب )** ذكر فيه حديث ابن مسعود المذكور في الباب قبله وحديث ابن عباس في قصة الأعرابي الذي قال حمى تغور وقد تقدم أيضا قريبا ، وفيه بيان ما ينبغي أن يقال عند المريض وفائدة ذلك . وأخرج ابن ماجه والترمذي من حديث أبي سعيد رفعه « إذا دخلتم على المريض فنفسوا له في الأجل فإن ذلك لا يرد شيئا وهو يطيب نفس المريض » وفي سنده لين . وقوله نفسوا أى أطعموه في الحياة ففى ذلك تنفيس لما هو فيه من الكرب وطمأنينة لقلبه ، قال النووي هو معنى قوله في حديث ابن عباس للأعرابي لا بأس . وأخرج ابن ماجه أيضا بسند حسن لكن فيه انقطاع عن عمر رفعه إذا دخلت على مريض فمره بدعو لك فإن دعاه كدعاء الملائكة . وقد ترجم المصنف في الأدب المفرد ما يجب به المريض وأورده قول ابن عمر للحجاج لما قال له من أصابك قال أصابني « من أمر يحمل السلاح في يوم لا يحل فيه حمله » وقد تقدم هذا في العيدين

### باب عيادة المريض راكبا ، وماشيا ، وردفا على الحمار

[٥٦٦٣] ٥٤٦١- حدثني يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة أن أسامة بن زيد أخبره أن النبي صلى الله عليه ركب على حمار على أكاف على قطيفة فدكية ، وأردف أسامة وراءه ، يعود سعد بن عباد قبل وقعة بدر ، فسار حتى مر بمجلس فيه عبد الله بن أبي بن سلول ، وذلك قبل أن يسلم عبد الله ، وفي المجلس أخلط من المسلمين والمشركين عبدة الأوثان واليهود ، وفي المجلس عبد الله بن رواحة . فلما غشيت المجلس عجاجة الدابة خمر عبد الله بن أبي أنفه بردائه قال : لا تغبروا علينا . فسلم النبي صلى الله عليه ووقف ونزل فدعاهم إلى الله ، وقرأ عليهم القرآن . فقال له عبد الله بن أبي : يا أيها المرء ، إنه لا أحسن مما تقول إن كان حقاً فلا تؤذنا به في مجالسنا ، وارجع إلى رحلك فمن جاءك فاقصص عليه . قال ابن رواحة : بلى يا رسول الله ، فاغشنا به في مجالسنا فإننا نحب ذلك . فاستب المسلمون والمشركون واليهود حتى كادوا يتشاورون ، فلم يزل النبي صلى الله عليه حتى سكنوا ، فركب النبي صلى الله عليه دابته حتى دخل على سعد بن عباد فقال له : « أي سعد ، ألم تسمع ما قال أبو حباب - يريد عبد الله بن أبي - ؟ » قال سعد : يا رسول الله ، اعف عنه واصفح ، فلقد أعطاك الله ما أعطاك ، ولقد اجتمع أهل هذه البحرة أن يتوجوه فيعصبوه ، فلما رد ذلك بالحق الذي أعطاك شرقي بذلك ، فذلك الذي فعل به ما رأيت .

[٥٦٦٤] ٥٤٦٢- حدثني عمرو بن عباس قال نا عبد الرحمن قال نا سفيان عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : جاءني النبي صلى الله عليه يعودني ليس براكب بغل ولا برذون .

**قوله ( باب عيادة المريض راكبا وماشيا وردفا على الحمار )** ذكر فيه حديث أسامة بن زيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب على حمار » وفيه أنه أردفه يعود سعد بن عباد ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أواخر تفسير آل عمران ، وقوله « على حمار على أكاف على قطيفة » ، « على » الثالثة بدل من الثانية وهي بدل من الأولى . والحاصل أن الإكاف على الحمار والقطيفة فوق الإكاف والراكب فوق القطيفة ، والإكاف بكسر الهمزة وتخفيف الكاف ما يوضع على الدابة كالبرذعة ، والقطيفة كساء ، وقوله « فدكية » بفتح الفاء والدال وكسر

الكاف نسبة إلى فذك القرية المشهورة ، كأنها صنعت فيها ، وحكى بعضهم أن في رواية « فركبه » بفتح الراء والموحدة الخفيفة من الركوب والضمير للحمار وهو تصحيف بين ، وقوله في حديث جابر « جاءني النبي صلى الله عليه وسلم يعودني ليس براكب بغل ولا برذون » هذا القدر أفرده المزني في الأطراف . وجعله الحميدي من جملة الحديث الذي أوله « مرضت فأتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني وأبو بكر وهما ماشيان » وأظن الذي صنعه هو الصواب

**باب ما رخص للمريض أن يقول : إني وجع ، أو وأرأساه ، أو اشتد بي الوجع وقول أيوب : ﴿ مَسْنِيَ الضَّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾**

[٥٦٦٥] ٥٤٦٣- حدثنا قبيصة قال نا سفيان عن ابن أبي نجيح وأيوب عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة : مر بي النبي صلى الله عليه وآله وأنا أوقد تحت القدر ، فقال : « أتؤذيك هوام رأسك ؟ » قلت : نعم . فدعا الحلاق فحلقه ، ثم أمرني بالفداء .

[٥٦٦٦] ٥٤٦٤- حدثنا يحيى بن يحيى أبو زكريا قال أنا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد قال سمعت القاسم بن محمد قال : قالت عائشة : وأرأساه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : « ذاك لو كان وأنا حي فاستغفر لك وأدعو لك » . فقالت عائشة : وأثكلياه ، والله إني لأظنك تحب موتي ، فلو كان ذلك لظلمت آخر يومك معرساً ببعض أزواجك . فقال النبي صلى الله عليه وآله : « بل أنا وأرأساه ، لقد هممت - أو أردت - أن أرسل إلى أبي بكر وابنه وأعهد ، أن يقول القائلون ، أو يتمنى المتمنون ، ثم قلت : يا بئى الله ويدفع المؤمنين . أو يدفع الله ويأبى المؤمنين » . [الحديث ٥٦٦٦ - طرفه في : ٧٢١٧] .

[٥٦٦٧] ٥٤٦٥- حدثنا موسى قال نا عبد العزيز بن مسلم قال نا سليمان عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن ابن مسعود قال : دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وهو يوعك ، فسمعتة فقلت : إنك لتوعلك وعكاً شديداً ، قال : « أجل ، كما يوعك رجلان منكم » . قال : لك أجران ؟ قال : « نعم ، ما من مسلم يصيبه أذى - مرض فما سواه - إلا حط الله سيئاته كما تحط الشجرة ورقها » .

[٥٦٦٨] ٥٤٦٦- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة قال أنا الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه قال : جاءنا رسول الله صلى الله عليه وآله يعودني من وجع اشتد بي زمن حجة الوداع . فقلت : بلغ بي ما ترى ، وأنا ذو مال ، ولا يرثني إلا ابنة لي ، أفأتصدق بثلاثي مالي ؟ قال : « لا » . قال : فالشطر ؟ قال : « لا » . قال : الثلث ؟ قال : « الثلث والثلث كثير ، إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس ، ولن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها ، حتى ما تجعل في امرأتك » .

قوله ( باب ما رخص للمريض أن يقول إني وجع أو وأرأساه أو اشتد بي الوجع ، وقول أيوب عليه السلام : مسني الضر وأنت أرحم الراحمين ) أما قوله « إني وجع » فترجم به في كتاب الأدب المفرد وأورد فيه من طريق

هشام بن عروة عن أبيه قال « دخلت أنا وعبد الله بن الزبير على أسماء - يعني بنت أبي بكر وهي أمهما - وأسماء وجعة ، فقال لها عبد الله : كيف تجدينك ؟ قالت : وجعت » الحديث . وأصرح منه ما روى صالح بن كيسان عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال « دخلت على أبي بكر رضى الله عنه في مرضه الذي توفي فيه ، فسلمت عليه وسألته : كيف أصبحت ؟ فاستوى جالسا ، فقلت : أصبحت بحمد الله بارئا ؟ قال : أما إني على ما ترى وجع » فذكر القصة ، أخرجه الطبراني . وأما قوله « وأرأساه » فصرح في حديث عائشة المذكور في الباب وأما قوله « اشتد لي الوجع » فهو في حديث سعد الذي في آخر الباب ، وأما قول أيوب عليه السلام فاعترض ابن التين ذكره في الترجمة فقال : هذا لا يناسب التبويب ، لأن أيوب إنما قاله داعيا ولم يذكره للمخلوقين . قلت : لعل البخاري أشار إلى أن مطلق الشكوى لا يمنع ردا على من زعم من الصوفية أن الدعاء بكشف البلاء يقدر في الرضا والتسليم ، فنهى على أن الطلب من الله ليس ممنوعا ، بل فيه زيادة عبادة ، لما ثبت مثل ذلك عن المعصوم وأثنى الله عليه بذلك وأثبت له اسم الصبر مع ذلك ، وقد روينا في قصة أيوب في فوائد ميمونة وصححه ابن حبان والحاكم من طريق الزهري عن أنس رفعه « أن أيوب لما طال بلاؤه رفضه القريب والبعيد ، غير رجلين من إخوانه ، فقال أحدهما لصاحبه : لقد أذنب أيوب ذنباً ما أذنبه أحد من العالمين ، فبلغ ذلك أيوب . يعني فجزع من قوله - ودعا ربه فكشف ما به » . وعند ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن عبيد بن نعيم موقوفا عليه نحوه وقال فيه « فجزع من قولهما جزعا شديدا ثم قال : بعزتك لا أرفع رأسي حتى تكشف عني ، وسجد ، فما رفع رأسه حتى كشف عنه » . فكان مراد البخاري أن الذي يجوز من شكوى المريض ما كان على طريق الطلب من الله أو على غير طريق التسخط للقدر والتضجر ، والله أعلم . قال القرطبي : اختلف الناس في هذا الباب ، والتحقيق أن الألم لا يقدر أحد على رفعه ، والنفوس مجبولة على وجدان ذلك فلا يستطيع تغييرها عما جبلت عليه ، وإنما كلف العبد أن لا يقع منه في حال المصيبة ما له سبيل إلى تركه كالمبالغة في التأوه والجزع الزائد كأن من فعل ذلك خرج عن معاني أهل الصبر ، وأما مجرد التشكي فليس مذموما حتى يحصل التسخط للمقدور ، وقد اتفقوا على كراهة شكوى العبد ربه ، وشكواه إنما هو ذكره الناس على سبيل التضجر ، والله أعلم . روى أحمد في « الزهد » عن طاوس أنه قال : أنين المريض شكوى ، وجزم أبو الطيب وابن الصباغ وجماعة من الشافعية أن أنين المريض وتأوّه مكروه ، وتعقبه النووي فقال : هذا ضعيف أو باطل ، فإن المكروه ما ثبت فيه نهى مقصود ، وهذا لم يثبت فيه ذلك . ثم احتج بحديث عائشة في الباب ، ثم قال : فلعلهم أرادوا بالكراهة خلاف الأولى ، فإنه لا شك أن اشتغاله بالذكر أولى اه . ولعلهم أخذوه بالمعنى من كون كثرة الشكوى تدل على ضعف اليقين ، وتشعر بالتسخط للقضاء ، وتورث شماتة الأعداء . وأما إخبار المريض صديقه أو طبيبه عن حاله فلا بأس به اتفاقا . ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث كعب بن عجرة في حلق المحرم رأسه إذا آذاه القمل ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحج ، وقوله « أيؤذيك هوام رأسك » هو موضع الترجمة لنسبة الأذى للهوم ، وهي بتشديد الميم اسم للحشرات لأنها تهم أن تدب ، وإذا أضيف إلى الرأس اختصت بالقمل . الثاني حديث عائشة .

قوله ( حدثنا يحيى بن يحيى أبو زكريا ) هو النيسابوري الإمام المشهور وليس له في البخاري سوى مواضع يسيرة في الزكاة والوكالة والتفسير والأحلام ، وأكثر عنه مسلم ، ويقال إنه تفرد بهذا الإسناد وأن أحمد كان يتمنى لو

أمكنه الخروج إلى نيسابور ليسمع منه هذا الحديث ، ولكن أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من وجهين آخرين عن سليمان بن بلال .

**قوله ( وأرأساه )** وهو تفجع على الرأس لشدة ما وقع به من ألم الصداع ، وعند أحمد والنسائي وابن ماجه من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة « رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من جنازة من البقيع فوجدنى وأنا أجعد صداعا في رأسى وأنا أقول : وأرأساه » .

**قوله ( ذاك لو كان وأنا حى )** ذاك بكسر الكاف إشارة إلى ما يستلزم المرض من الموت ، أى لو مت وأنا حى ، ويرشد إليه جواب عائشة ، وقد وقع مصرحا به في رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ولفظه « ثم قال : ما ضرك لو مت قبلى فكفتك ثم صليت عليك ودفنتك » وقولها « واثكليه » بضم المثلة وسكون الكاف وفتح اللام وبكسرهما مع التحتانية الخفيفة وبعد الألف هاء للندبة ، وأصل الشكل فقد الولد أو من يعز على الفاقد ، وليست حقيقة هنا مرادة ، بل هو كلام كان يجرى على ألسنتهم عند حصول المصيبة أو توقعها . وقولها « والله إني لأظنك تحب موتى » كأنها أخذت ذلك من قوله لها « لو مت قبلى » وقولها « ولو كان ذلك » في رواية الكشميهنى « ذاك » بغير لام أى موتها « لظلمت آخر يومك معرسا » بفتح العين والمهملة وتشديد الراء المكسورة وسكون العين والتخفيف ، يقال أعرس وعرس إذا بنى على زوجته ، ثم استعمل في كل جماع ، والأول أشهر ، فإن التعريس النزول لبلى . ووقع في رواية عبيد الله « لكأنى بك والله لو قد فعلت ذلك لقد رجعت إلى بيتى فأعرست ببعض نسائك . قالت : فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم » وقولها « بل أنا وأرأساه » هى كلمة إضراب ، والمعنى : دعى ذكر ما تجدينه من وجع رأسك واشتغلى بى ، وزاد في رواية عبيد الله « ثم بُدئ فى وجعه الذى مات فيه صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( لقد هممت أو أردت )** شك من الراوى ، ووقع في رواية أبى نعيم « أو وددت » بدل « أردت » .

**قوله ( أن أرسل إلى أبى بكر وابنه )** كذا للأكثر بالواو وألف الوصل والموحدة والنون ، ووقع في رواية مسلم « أو ابنه » بلفظ أو التى للشك وأو للتخير ، وفي أخرى « أو آتية » بهمزة ممدودة بعدها مثناة مكسورة ثم تحتانية ساكنة من الإتيان بمعنى الجىء ، والصواب الأول ، ونقل عياض عن بعض الحديثين تصويبها وخطأه وقال : يوضح الصواب قولها في الحديث الآخر عند مسلم « ادعى لى أباك وأخاك » وأيضا فإن مجيئه إلى أبى بكر كان متعسرا لأنه عجز عن حضور الصلاة مع قرب مكانها من بيته . قلت : فى هذا التعليل نظر ، لأن سياق الحديث يشعر بأن ذلك كان فى ابتداء مرضه صلى الله عليه وسلم ، وقد استمر يصلى بهم وهو مريض ويدور على نسائه حتى عجز عن ذلك وانقطع فى بيت عائشة . ويحتمل أن يكون قوله صلى الله عليه وسلم « لقد هممت الخ » وقع بعد المفاوضة التى وقعت بينه وبين عائشة بمدة ، وإن كان ظاهر الحديث بخلافه . ويؤيد أيضا ما فى الأصل أن المقام كان مقام استئانة قلب عائشة ، فكأنه يقول : كما أن الأمر يفوض لأبيك فإن ذلك يقع بحضور أخيك ، هذا إن كان المراد بالعهد بالعهد بالخلافة ، وهو ظاهر السياق كما سيأتى تقريره فى كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، وإن كان لغیر ذلك فلعله أراد إحضار بعض محارمها حتى لو احتاج إلى قضاء حاجة أو إرسال إلى أحد لوجد من يبادر لذلك .

قوله ( فأعهد ) أى أوصى .

قوله ( أن يقول القائلون ) أى لئلا يقول ، أو كراهة أن يقول .

قوله ( أو يتمنى المتمنون ) بضم النون جمع متمنى بكسرهما ، وأصل المتمنيون فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فاجتمعت كسرة النون بعدها الواو فضمت النون ، وفي الحديث ما طبع عليه المرأة من الغيرة ، وفيه مداعبة الرجل أهله والإفشاء إليهم بما يستره عن غيرهم ، وفيه أن ذكر الوجع ليس بشكاية ، فكم من ساكت وهو ساخط ، وكمن شاك وهو راض ، فالمعول في ذلك على عمل القلب لا على نطق اللسان ، والله أعلم .  
الحديث الثالث حديث ابن مسعود ، وقد تقدم شرحه قريباً . وقوله في هذه الرواية « فمسته » وقع في رواية المستملى « فسمعته » وهو تحريف ، ووجهت بأن هناك حذفاً والتقدير فسمعت أنينه . الحديث الرابع حديث عامر بن سعد عن أبيه وهو سعد بن أبى وقاص .

قوله ( من وجع اشتد لى ) تقدم شرحه مبسوط في كتاب الوصايا ، وقوله « زمن حجة الوداع » موافق لرواية مالك عن الزهرى ، وتقدم أن ابن عيينة قال في روايته « إن ذلك في زمن الفتح » والأول أرجح . والله أعلم .

### باب قول المريض : قُومُوا عَنِّي

[٥٦٦٩] ٥٤٦٧ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام عن معمر... ح. وحدثني عبد الله بن محمد قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : لَمَّا حَضَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - وفي البيت رجالٌ فيهم عمرُ بن الخطاب - قال النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « هَلُمُّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ » . فقال عمرُ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجَعُ ، وَعِنْدَكُمْ الْقُرْآنُ ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ . فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ ، فَاخْتَصَمُوا . مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : قَرَّبُوا يَكْتُبُ لَكُمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ . لَمَّا أَكْثَرُوا اللَّغْوَ وَالْاِخْتِلَافَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « قُومُوا » . قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ : إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ ، مِنْ اخْتِلَافِهِمْ وَلَغْطِهِمْ .

قوله ( باب قول المريض قوموا عنى ) أى إذا وقع من الحاضرين عنده ما يقتضى ذلك .

قوله ( هشام ) هو ابن يوسف الصنعانى ، وقوله « حدثنا عبد الله بن محمد هو المسندى ، وساقه المصنف ثنا على لفظ هشام ، وسبق لفظ عبد الرزاق فى أواخر المغازى ، وتقدم شرحه هناك ، ووقع هنا « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قوموا » وقد تقدم الحديث فى كتاب العلم من رواية يونس بن يزيد عن الزهرى بلفظ « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قوموا عنى » وهو المطابق للترجمة ، ولم أستحضره عند الكلام عليه فى المغازى فنسبت هذه الزيادة لابن سعد ، وعزوها للبخارى أولى . ويؤخذ من هذا الحديث أن الأدب فى العيادة أن لا يطيل العائد عند المريض حتى يضجره ، وأن لا يتكلم عنده بما يزعجه . وجملة آداب العيادة عشرة أشياء ، ومنها ما لا يختص بالعيادة أن لا يقابل الباب عند الاستئذان ، وأن يدق الباب برفق ، وأن لا يبهيم نفسه كأن يقول

أنا ، وأن لا يحضر في وقت يكون غير لائق بالعبادة كوقت شرب المريض الدواء ، وأن يخفف الجلوس ، وأن يهبط البصر ، ويقلل السؤال ، وأن يظهر الرقة ، وأن يخلص الدعاء ، وأن يوسع للمريض في الأمل ، ويشير عليه بالهدير لما فيه من جزيل الأجر ، ويحذره من الجزع لما فيه من الوزر .

قوله ( وكان ابن عباس يقول إن الرزية ) سبق الكلام عليه في الوفاة النبوية .

### باب من ذهب بالصبي المريض ليدعى له

[٥٦٧٠] ٥٤٦٨- حدثنا إبراهيم بن حمزة قال نا حاتم - هو ابن إسماعيل - عن الجعيد قال سمعت السائب يقول: ذهبت بي خالتي إلى رسول الله صلى الله عليه فقالت: يا رسول الله، إن ابن أختي وجع. فمسح رأسي، ودعا لي بالبركة. ثم توضأ فشربت من وضوئه، وقمت خلف ظهره فنظرت إلى خاتم بين كتفيه مثل زرّ الحجلة.

قوله ( باب من ذهب بالصبي المريض ليدعى له ) في رواية الكشميهني « ليدعو له » ذكر فيه حديث الجعيد وهو ابن عبد الرحمن ، والسائب هو ابن يزيد ، وقد تقدم الحديث مشروحا في الترجمة النبوية عن ذكر خاتم النبوة وأن خالة السائب لا يعرف اسمها ، وستأتي الإشارة إلى خصوص المسح على رأس المريض والدعاء بالبركة في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى .

### باب تمنّي المريض الموت

[٥٦٧١] ٥٤٦٩- حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا ثابت البناني عن أنس قال قال النبي صلى الله عليه: « لا يتمنين أحدكم الموت من ضر أصابه ، فإن كان لا بد فاعلاً فليقل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي » .

[الحديث ٥٦٧١- طرفاه في: ٦٣٥١، ٧٢٣٣].

[٥٦٧٢] ٥٤٧٠- حدثنا آدم قال نا شعبة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال: دخلنا على خباب نعوذ - وقد اكتوى بسبع كيّات - فقال: إن أصحابنا الذين سلفوا مضوا ولم تنقصهم الدنيا، وإننا أصبنا ما لا نجد له موضعاً إلا التراب، ولولا أن النبي صلى الله عليه نهانا أن ندعو بالموت لدعوت به، ثم أتينا مرة أخرى وهو يبني حائطاً له فقال: إن المسلم يؤجر في كل شيء ينفعه، إلا في شيء يجعله في هذا التراب .

[الحديث ٥٦٧٢- أطرافه في: ٦٣٥٠، ٦٤٣٠، ٦٤٣١، ٧٢٣٤].

[٥٦٧٣] ٥٤٧١- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف أن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: « لن يدخل أحدًا عمله الجنة ». قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: « ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله بفضل ورحمة فسدودوا وقاربوا، ولا يتمنى أحدكم

الموت، إما مُحسناً فلعله أن يزداد خيراً، وإما مسيئاً فلعله أن يستعقب».

[٥٦٧٤] ٥٤٧٢- حدثني عبد الله بن أبي شيبَةَ قال نا أبو أسامة عن هشام عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال سمعتُ عائشة: سمعتُ النبي صلى الله عليه وهو مستند إليَّ يقول: «اللهم اغفر لي وارحمني وألحمني بالرفيق».

قوله ( باب تمنى المريض الموت ) أى هل يمنع مطلقاً أو يجوز في حالة ؟ ووقع في رواية الكشميهني نهي تمنى المريض الموت ، وكأن المراد منع تمنى المريض . وذكر في الباب خمسة أحاديث : الحديث الأول عن انس

قوله ( لا يتمنين أحدكم الموت من ضر أصابه ) الخطاب للصحابة ، والمراد هم ومن بعدهم من المسلمين عموماً وقوله « من ضر أصابه » حمله جماعة من السلف على الضر الدنيوي ، فإن وجد الضر الأخرى بأن خشى فتنة في دينه لم يدخل في النهي ، ويمكن أن يؤخذ ذلك من رواية ابن حبان « لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به في الدنيا » على أن « في » في هذا الحديث سببية ، أى بسبب أمر من الدنيا ، وقد فعل ذلك جماعة من الصحابة : ففى « الموطأ » عن عمر أنه قال « اللهم كبرت سنى ، وضعفت قوتى ، وانتشرت رعيتى ، فاقبضنى إليك غير مضيع ولا مفطر » ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن عمر ، وأخرج أحمد وغيره من طريق عيسى ويقال عابس الغفارى أنه قال « يا طاعون خذنى . فقال له عليم الكندى : لم تقول هذا ؟ ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يتمنين أحدكم الموت ؟ فقال : إني سمعته يقول : بادروا بالموت ستا ، إمرة السفهاء ، وكثرة الشرط ، وبيع الحكم » الحديث . وأخرج أحمد أيضاً من حديث عوف بن مالك نحوه وأنه « قيل له : ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما عمر المسلم كان خيراً له » الحديث ، وفيه الجواب نحوه ، وأصرح منه في ذلك حديث معاذ الذى أخرجه أبو داود وصححه الحاكم في القول في دبر كل صلاة وفيه « وإذا أردت بقوم فتنة فتوفنى إليك غير مفتون » .

قوله ( فإن كان لابد فاعلا ) في رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما سيأتى في الدعوات « فإن كان لابد متمنيا للموت » .

قوله ( فليقل الخ ) وهذا يدل على أن النهي عن تمنى الموت مقيد بما إذا لم يكن على هذه الصيغة ، لأن في التمنى المطلق نوع اعتراض ومراغمة للقدر المحتوم وفي هذه الصورة المأمور بها نوع تفويض وتسليم للقضاء ، وقوله « فإن كان الخ » فيه ما يصرف الأمر عن حقيقته من الوجوب أو الاستحباب ، ويدل على أنه لمطلق الإذن لأن الأمر بعد الحظر لا يبقى على حقيقته . وقريب من هذا السياق ما أخرجه أصحاب السنن من حديث المقدم بن معد يكرب « حسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه . فإن كان لابد فثلث للطعام » الحديث ، أى إذا كان لابد من الزيادة على اللقيمات فليقتصر على الثلث ، فهو إذن بالاعتصار على الثلث ، لا أمر يقتضى الوجوب ولا الاستحباب .

قوله ( ما كانت الحياة خيراً لى ، وتوفنى إذا كانت ) عبر في الحياة بقوله « ما كانت » لأنها حاصلة ، فحسن أن يأتي بالصيغة المقتضية للاتصاف بالحياة ، ولما كانت الوفاة لم تقع بعد حسن أن يأتي بصيغة الشرط ، والظاهر



أن هذا التفصيل يشمل ما إذا كان الضر دينيا أو دنيويا ، وسيأتى فى التمنى من رواية النضر بن أنس عن أبيه « لولا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمنوا الموت تمنيتيه » فلعله رأى أن التفصيل المذكور ليس من التمنى المنهى عنه . الحديث الثانى حديث خباب .

قوله ( عن إسماعيل بن أبى خالد ) لشعبة فيه إسناد آخر أخرجه الترمذى من رواية غندر عنه عن أبى إسحاق عن حارثة بن مضرب قال « دخلت على خباب » فذكر الحديث نحوه .

قوله ( وقد اکتوى سبع كيات ) فى رواية حارثة « وقد اکتوى فى بطنه فقال : ما أعلم أحدا من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم لقى من البلاء ما لقيت » أى من الوجع الذى أصابه ، وحكى شيخنا فى « شرح الترمذى » احتمال أن يكون أراد بالبلاء ما فتح عليه من المال بعد أن كان لا يجد درهما ، كما وقع صريحا فى رواية حارثة المذكورة عنه قال « لقد كنت وما أجد درهما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفى ناحية بيتى أربعون ألفا » يعنى الآن ، وتعقبه بأن غيره من الصحابة كان أكثر مالا منه كعبد الرحمن بن عوف ، واحتمال أن يكون أراد ما لقي من التعذيب فى أول الإسلام من المشركين ، وكأنه رأى أن اتساع الدنيا عليه يكون ثواب ذلك التعذيب ، وكان يجب أن لو بقى له أجره موفرا فى الآخرة ، قال : ويحتمل أن يكون أراد ما فعل من الكى مع ورود النهى عنه ، كما قال عمران بن حصين « نهينا عن الكى فاکتونا فما أفلحنا » أخرجه (١) قال : وهذا بعيد . وكذلك الذى قبله ، وسيأتى الكلام على حكم الكى قريبا فى كتاب الطب إن شاء الله تعالى .

قوله ( إن أصحابنا الذين سلفوا مضوا ولم تنقصهم الدنيا ) زاد فى الرقاق من طريق يحيى القطان عن إسماعيل ابن أبى خالد « شيئا » أى لم تنقص أجورهم ، بمعنى أنهم لم يتعجلوها فى الدنيا بل بقيت موفرة لهم فى الآخرة ، وكأنه عنى بأصحابه بعض الصحابة ممن مات فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم ، فأما من عاش بعده فإنهم اتسعت لهم الفتوح . ويؤيده حديثه الآخر « هاجرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوقع أجرنا على الله ، فمنا من مضى لم يأكل من أجره شيئا منهم مصعب بن عمير » وقد مضى فى الجنائز وفى المغازى أيضا ، ويحتمل أن يكون عنى جميع من مات قبله ، وأن من اتسعت له الدنيا لم تؤثر فيه إما لكثرة إخراجهم المال فى وجوه البر ، وكان من يحتاج إليه إذ ذاك كثيرا فكانت تقع لهم الموقع ، ثم لما اتسع الحال جدا وشمل العدل فى زمن الخلفاء الراشدين استغنى الناس بحيث صار الغنى لا يجد محتاجا يضع بره فيه ، ولهذا قال خباب « وإنا أصبنا ما لا نجد له موضعا إلا التراب » أى الإنفاق فى البنیان . وأغرب الداودى فقال : أراد خباب بهذا القول الموت أى لا يجد للمال الذى أصابه إلا وضعه فى القبر ، حكاه ابن التين ورده فأصاب ، وقال : بل هو عبارة عما أصابوا من المال . قلت : وقد وقع لأحمد عن يزيد بن هارون عن إسماعيل بن أبى خالد فى هذا الحديث بعد قوله إلا التراب « وكان يبنى حائطا له » ويأتى فى الرقاق نحوه باختصار ، وأخرجه أحمد أيضا عن وكيع عن إسماعيل وأوله « دخلنا على خباب نعوذ وهو يبنى حائطا له وقد اکتوى سبعا » الحديث .

قوله ( ولولا أن النبى صلى الله عليه وسلم نهانا أن ندعو بالموت لدعوت له ) الدعاء بالموت أخص من تمنى الموت ، وكل دعاء تمنى من غير عكس ، فلذلك أدخله فى هذه الترجمة .

قوله ( ثم أتيناها مرة أخرى وهو يبنى حائطاً له ) هكذا وقع في رواية شعبة تكرار المجيء ، وهو أحفظ الجميع فزيادته مقبولة ، والذي يظهر أن قصة بناء الحائط كانت سبب قوله أيضاً « وإنا أصبنا من الدنيا ما لا نجد له موضعاً إلا التراب » .

قوله ( إن المسلم ليؤجر في كل شيء ينفقه إلا في شيء يجعله في هذا التراب ) أى الذى يوضع في البنيان ، وهو محمول على ما زاد على الحاجة ، وسيأتى تقرير ذلك في آخر كتاب الاستبذان إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) هكذا وقع من هذا الوجه موقوفاً ، وقد أخرجه الطبرانى من طريق عمر بن إسماعيل بن مجالد « حدثنا أنى عن بيان بن بشر وإسماعيل بن أنى خالد جميعاً عن قيس عن أنى حازم قال : دخلنا على خباب نعوده » فذكر الحديث ، وفيه « وهو يعالج حائطاً له فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن المسلم يؤجر في نفقته كلها إلا ما يجعله في التراب » وعمر كذبه يحيى بن معين ، الحديث الثالث والرابع حديث أنى هريرة .

قوله ( أخبرنى أبو عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف ) هو أبو عبيد مولى ابن أزهري واسمه سعيد بن عبيد ، وابن أزهري الذى نسب إليه هو عبد الرحمن بن أزهري بن عوف ، وهو ابن أخى عبد الرحمن بن عوف الزهرى ، هكذا اتفق هؤلاء عن الزهرى في روايته عن أنى عبيد ، وخالفهم إبراهيم بن سعد عن الزهرى فقال « عن عبيد الله بن عبد الله عن أنى هريرة » أخرجه النسائى وقال : رواية الزبيدى أولى بالصواب ، وإبراهيم بن سعد ثقة ، يعنى ولكنه خطأ في هذا .

قوله ( لن يدخل أحداً عمله الجنة ) الحديث يأتى الكلام عليه في كتاب الرقاق ، فإنه أورده مفرداً من وجه آخر عن أنى هريرة وغيره ، وإنما أخرجه هنا استطراداً لا قصداً ، والمقصود منه الحديث الذى بعده وهو قوله « ولا يتمنى الخ » وقد أفرد في كتاب التمنى من طريق معمر عن الزهرى ، وكذا أخرجه النسائى من طريق الزبيدى عن الزهرى .

قوله ( ولا يتمنى ) كذا للأكثر بإثبات التحتانية ، وهو لفظ نفى بمعنى النهى . ووقع في رواية الكشميهنى « لا يتمن » على لفظ النهى ، ووقع في رواية معمر الآتية بلفظ « لا يتمنى » للأكثر ولفظ « لا يتمنين » للكشميهنى ، وكذا هو في رواية همام عن أنى هريرة بزيادة نون التأكيد ، وزاد بعد قوله أحكم الموت « ولا يدع به من قبل أن يأتيه » وهو قيد في الصورتين ، ومفهومه أنه إذا حل به لا يمنع من تمنيه رضا بقاء الله ولا من طلبه من الله لذلك وهو كذلك ، وهذه النكتة عقب البخارى حديث أنى هريرة بحديث عائشة « اللهم اغفر لى وارحمنى وألحقنى بالرفيق الأعلى » إشارة إلى أن النهى مختص بالحالة التى قبل نزول الموت ، فله دره ما كان أكثر استحضاره وإثاره للأخفى على الأجل شحذاً للأذهان . وقد خفى صنيعه هذا على من جعل حديث عائشة في الباب معارضاً لأحاديث الباب أو ناسخاً لها ، وقوى ذلك بقول يوسف عليه السلام ﴿ وتوفنى مسلماً وألحقنى بالصالحين ﴾ قال ابن التين : قيل إن النهى منسوخ بقول يوسف فذكره ، ويقول سليمان ﴿ وأدخلنى برحمتك في عبادة الصالحين ﴾ وتحديث عائشة في الباب ، وبدعاء عمر بالموت وغيره . قال : وليس الأمر كذلك لأن هؤلاء إنما سألوا ما قارب الموت . قلت : وقد اختلف في مراد يوسف عليه السلام ، فقال قتادة : لم يتمن الموت أحد إلا يوسف حين تكاملت عليه النعم وجمع له الشمل اشتاق إلى لقاء الله ، أخرجه الطبرانى بسند صحيح عنه . وقال

غيره : بل مراده توفنى مسلما عند حضور أجلى ، كذا أخرجه ابن أبى حاتم عن الضحاک بن مزاحم ، وكذلك مراد سليمان عليه السلام . وعلى تقدير الحمل عل قال قتادة فهو ليس من شرعنا ، وإنما يؤخذ بشرع من قبلنا ما لم يرد فى شرعنا النهى عنه بالاتفاق ، وقد استشكل الإذن فى ذلك عند نزول الموت لأن نزول الموت لا يتحقق ، فكلم من انتهى إلى غاية جرت العادة بموت من يصل إليها ثم عاش . والجواب أنه يحتمل أن يكون المراد أن العبد يكون حاله فى ذلك الوقت حال من يتمنى نزوله به ويرضاه أن لو وقع به ، والمعنى أن يطمئن قلبه إلى ما يرد عليه من ربه ويرضى به ولا يقلق ، ولو لم يتفق أنه يموت فى ذلك المرض .

**قوله ( إما محسنا فلعله أن يزداد خيرا ، وإما مسيئا فلعله أن يستعقب )** أى يرجع عن موجب العتب عليه . ووقع فى رواية همام عن أبى هريرة عند أحمد « وأنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيرا » ، وفيه إشارة إلى أن المعنى فى النهى عن تمنى الموت والدعاء به هو انقطاع العمل بالموت ، فإن الحياة يتسبب منها العمل ، والعمل يحصل زيادة الثواب ، ولو لم يكن إلا استمرار التوحيد فهو أفضل الأعمال . ولا يرد على هذا أنه يجوز أن يقع الارتداد والتفريط بالله تعالى عن الإيمان لأن ذلك نادر ، والإيمان بعد أن تحالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد ، وعلى تقدير وقوع ذلك — وقد وقع لكن نادرا — فمن سبق له فى علم الله خاتمة السوء فلا بد من وقوعها طال عمره أو قصره ، فتعجيله بطلب الموت لا خير له فيه . ويؤيده حديث أبى أمامة « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لسعد : يا سعد إن كنت خلقت للجنة فما طال من عمرك أو حسن من عملك فهو خير لك » أخرجه بسند لين ، ووقع فى رواية همام عن أبى هريرة عند أحمد ومسلم « وأنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيرا » واستشكل بأنه قد يعمل السيئات فيزيد عمره شرا ، وأجيب بأجوبة : أحدها حمل المؤمن على الكامل وفيه بعد . والثانى أن المؤمن بصدد أن يعمل ما يكفر ذنوبه إما من اجتناب الكبائر وإما من فعل حسنات أخر قد تقاوم بتضعيفها سيئاته ، ومادام الإيمان باقى فالحسنات بصدد التضعيف ، والسيئات بصدد التكفير . والثالث يقيد ما أطلق فى هذه الرواية بما وقع فى رواية الباب من الترجى حيث جاء بقوله « لعله » والترجى مشعر بالوقوع غالبا لا جزما ، فخرج الخبر مخرج تحسين الظن بالله ، وأن المحسن يرجو من الله الزيادة بأن يوفقه للزيادة من عمله الصالح ، وأن المسئء لا ينبغي له القنوط من رحمة الله ولا قطع رجائه ، أشار إلى ذلك شيخنا فى « شرح الترمذى » . ويدل على أن قصر العمر قد يكون خيرا للمؤمن حديث أنس الذى فى أول الباب « وتوفنى إذا كان الوفاة خيرا لى » وهو لا يناقى حديث أبى هريرة « إن المؤمن لا يزيده عمره إلا خيرا » إذا حمل حديث أبى هريرة على الأغلب ومقابله على النادر ، وسيأتى الإلزام بشيء من هذا فى كتاب التمنى إن شاء الله تعالى . الحديث الخامس حديث عائشة « وألحقنى بالرفيق الأعلى » تقدم شرحه فى أواخر المغازى فى الوفاة النبوية ، وتقدم فى الذى قبله أن ذلك لا يعارض النهى عن تمنى الموت والدعاء به ، وأن هذه الحالة من خصائص الأنبياء إنه لا يقبض نبى حتى يخير بين البقاء فى الدنيا وبين الموت . وقد تقدم بسطه واضحا هناك والله الحمد .

### باب دُعَاءِ الْعَائِدِ لِلْمَرِيضِ

وقالت عائشة بنت سعد عن أبيها : قال النبى صلى الله عليه : « اللهم اشف سعدا » .

٥٤٧٣ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة [٥٦٧٥] أن رسول الله صلى الله عليه كان إذا أتى مريضا أو أتى به قال : « أذهب الباس ، رب الناس ، اشف أنت

الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقماً».

وقال عمرو بن أبي قيس وإبراهيم بن طهمان عن منصور عن إبراهيم وأبي الضحى: إذا أتى المريض .  
وقال جرير عن منصور عن أبي الضحى وحده وقال: إذا أتى مريضاً .  
[الحديث ٥٦٧٥ - أطرافه في: ٥٧٤٣، ٥٧٤٤، ٥٧٥٠].

**قوله ( باب دعاء العائد للمريض ) أى بالشفاء ونحوه .**

**قوله ( وقالت عائشة بنت سعد )** أى ابن وقاص ، وهذا طرف من حديثه الطويل فى الوصية بالثلث ، وقد تقدم موصولاً فى « باب وضع اليد على المريض » قريباً .

**قوله ( عن منصور )** هو ابن المعتمر ، وإبراهيم هو النخعى .

**قوله ( إذا أتى مريضاً أو أتى به )** شك من الراوى ، وقد حكى المصنف الاختلاف فيه فى الروايات المعلقة بعد .

**قوله ( لا يغادر )** بالغين المعجمة أى لا يترك ، وفائدة التقييد بذلك أنه قد يحصل الشفاء من ذلك المرض فيخلفه مرض آخر يتولد منه ، فكان يدعو له بالشفاء المطلق لا بمطلق الشفاء .

**قوله ( وقال عمرو بن أبى قيس وإبراهيم بن طهمان عن منصور عن إبراهيم وأبى الضحى إذا أتى المريض )**  
وقع فى رواية الكشميهنى « إذا أتى المريض » وهو أصوب ، فأما عمرو بن أبى قيس فهو الرازى وأصله من الكوفة ولا يعرف اسم أبيه وهو صدوق ، ولم يخرج له البخارى إلا تعليقا ، وقد وقع لنا حديثه هذا موصولاً فى « فوائد أبى العباس محمد بن نجيح » من رواية محمد بن سعيد بن سابق القزوينى عنه بلفظ « إذا أتى بالمريض » وأما إبراهيم بن طهمان فوصل طريقه الإسماعيلى من رواية محمد بن سابق التميمى الكوفى نزىل بغداد عنه بلفظ « إذا أتى بمريض » .

**قوله ( وقال جرير عن منصور عن أبى الضحى وحده وقال : إذا أتى مريضاً )** وهذا وصله ابن ماجه عن أبى بكر بن أبى شيبة عن جرير بلفظ « إذا أتى إلى المريض فدعا له » وهى عند مسلم أيضا ، وقد دلت رواية كل من جرير وأبى عوانة على أن عمرو بن أبى قيس وإبراهيم بن طهمان حفظا عن منصور أن الحديث عنده عن شيخين ، وأنه كان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، وقد أخرجه مسلم من طريق إسرائيل عن منصور عنهما كذلك ، ورجح عند البخارى رواية منصور عن إبراهيم وحده لأن الثورى رواها عن منصور كذلك كما سيأتى فى أثناء كتاب الطب ، ووافقه ورقاء عن منصور عند النسائى ، وسفيان أحفظ الجميع ، لكن رواية جرير غير مرفوعة والله أعلم .  
وقد استشكل الدعاء للمريض بالشفاء مع ما فى المرض من كفارة الذنوب والثواب كما تضافرت الأحاديث بذلك ، والجواب أن الدعاء عبادة ، ولا ينافى الثواب والكفارة لأنهما يحصلان بأول مرض وبالصبر عليه ، والداعى بين حستين : إما أن يحصل له مقصوده ، أو يعرض عنه بجلب نفع أو دفع ضرر ، وكل من فضل الله تعالى .

## باب وضوء العائد للمريض

[٥٦٧٦] ٥٤٧٤- حدثنا محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن محمد بن المنكدر سمعت جابر بن عبد الله قال : دخل علي النبي صلى الله عليه وأنا مريض ، فتوضأ وصب علي -أو قال : «صتبوا عليه»- فعقلت فقلت : لا يرثني إلا كلاله ، فكيف الميراث ؟ فنزلت آية الفرائض .  
قوله ( باب وضوء العائد للمريض ) ذكر فيه حديث جابر ، وقد تقدم التنبيه عليه قريبا في باب المغني عليه ، ولا يخفى أن محله إذا كان العائد بحيث يتبرك المريض به .

## باب من دعا برفع الوباء والحمى

[٥٦٧٧] ٥٤٧٥- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت : لما قدم النبي صلى الله عليه وعك أبو بكر وبلال ، قالت : فدخلت عليهما فقلت : يا أبت ، كيف تجددك ؟ ويا بلال ، كيف تجددك ؟ قالت : وكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول :  
كل امرئ مصبح في أهله  
والموت أدنى من شراك نعله  
وكان بلال إذا أفلح عنه يرفع عقيرته فيقول :  
ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة  
وهل أردن يوما مياه مجنة  
قالت عائشة : فجننت رسول الله صلى الله عليه فأخبرته فقال : «اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد ، وصححها ، وبارك لنا في صاعها ومدها ، وانقل حماتها فاجعلها بالجنة» .

قوله ( باب الدعاء برفع الوباء والحمى ) الوباء يهز ولا يهمز ، وجمع المقصور بلا همز أووية ، وجمع المهموز أوباء ، يقال أوبأت الأرض فهي مؤبثة ووبئت فهي وبئة ، ووبئت بضم الواو فهو موبوءة ، قال عياض : الوباء عموم الأمراض ، وقد أطلق بعضهم على الطاعون أنه وباء لأنه من أفرادها ، لكن ليس كل وباء طاعونا ، وعلى ذلك يحمل قول الداودي لما ذكر الطاعون : الصحيح أنه الوباء ، وكذا جاء عن الخليل بن أحمد أن الطاعون هو الوباء ، وقال ابن الأثير في النهاية : الطاعون المرض العام ، والوباء الذي يفسد له الهواء فتفسد به الأمزجة والأبدان . وقال ابن سينا : الوباء ينشأ عن فساد جوهر الهواء الذي هو مادة الروح ومدده . قلت : ويفارق الطاعون الوباء بخصوص سببه الذي ليس هو في شيء من الأوباء ، وهو كونه من طعن الجن كما سأذكره مبينا في « باب ما يذكر من لطاعون » من كتاب الطب إن شاء الله تعالى . وساق المصنف في الباب حديث عائشة « لما قدم النبي صلى الله عليه عليه وسلم المدينة وعك أبو بكر وبلال » ووقع فيه ذكر الحمى ولم يقع في سياقه لفظ الوباء ، لكنه ترجم بذلك إشارة إلى ما وقع في بعض طرقه ، وهو ما سبق في أواخر الحج من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة في حديث الباب « قالت عائشة : قدمنا المدينة وهي أوبأ أرض الله » وهذا مما يؤيد أن الوباء أعم من الطاعون ، فإن وباء

المدينة ما كان إلا بالحمى كما هو مبين في حديث الباب ، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم أن ينقل حماها إلى الجحفة ، وقد سبق شرح الحديث في « باب مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة » في أوائل كتاب المغازي ، ويأتى شيء مما يتعلق به في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى . وقد استشكل بعض الناس الدعاء برفع الوباء لأنه يتضمن الدعاء برفع الموت والموت حتم مقضى فيكون ذلك عبثا ، وأجيب بأن ذلك لا ينافي التعبد بالدعاء لأنه قد يكون من جملة الأسباب في طول العمر أو رفع المرض ، وقد تواترت الأحاديث بالاستعاذة من الجنون والجذام وسئى الأسقام ومنكرات الأخلاق والأهواء والأدواء ، فمن ينكر التداوى بالدعاء يلزمه أن ينكر التداوى بالعقاقير ولم يقل بذلك إلا شذوذ ، والأحاديث الصحيحة ترد عليهم ، وفي الالتجاء إلى الدعاء مزيد فائدة ليست في التداوى بغيره ، لما فيه من الخضوع والتذلل للرب سبحانه ، بل منع الدعاء من جنس ترك الأعمال الصالحة اتكالا على ما قدر ، فيلزم ترك العمل جملة ، ورد البلاء بالدعاء كرد السهم بالترس ، وليس من شرط الإيمان بالقدر أن لا يتترس من رمى السهم ، والله أعلم .

( خاتمة ) اشتمل كتاب المرضى من الأحاديث المرفوعة على ثمانية وأربعين حديثا ، المعلق منها سبعة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى أربعة وثلاثون طريقا والبقية خالصة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبى هريرة « من يرد الله به خيرا يصيب منه » وحديث عطاء أنه رأى أم زفر ، وحديث أنس في الحببتين ، وحديث عائشة أنها « قالت وارأساه — إلى قوله — بل أنا وارأساه » فقط . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ثلاثة آثار ، والله أعلم .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الطب

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الطب ) كذا هم ، إلا النسفى فترجم « كتاب الطب » أول كفارة المرض ولم يفرد كتاب الطب ، وزاد في نسخة الصغاني « والأدوية » . والطب بكسر المهملة وحكى ابن السيد تثلثها . والطبيب هو الحاذق بالطب ، ويقال له أيضا طب بالفتح والكسر ومستطب وامرأة طب بالفتح ، يقال استطب تعانى الطب واستطب استوصفه ، ونقل أهل اللغة أن الطب بالكسر يقال بالاشتراك للمداوى وللتداوى وللداء أيضا فهو من الأضداد ، ويقال أيضا للرفق والسحر ، ويقال للشهوة ولطرائق ترى في شعاع الشمس وللحذق شئ ، والطبيب الحاذق في كل شئ ، وخص به المعالج عرفا ، والجمع في القلة أطبة وفي الكثرة أطباء . والطب نوعان : طب جسد وهو المراد هنا ، وطب قلب ومعالجته خاصة بما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام عن ربه سبحانه وتعالى . وأما طب الجسد فممنه ما جاء في المنقول عنه صلى الله عليه وسلم ومنه ما جاء عن غيره ، وغالبه راجع إلى التجربة . ثم هو نوعان : نوع لا يحتاج إلى فكر والنظر كدفع ما يحدث في البدن مما يخرج عن الحيوانات ، مثل ما يدفع الجوع والعطش . ونوع يحتاج إلى الفكر والنظر كدفع ما يحدث في البدن مما يخرج عن الاعتدال ، وهو إما إلى حرارة أو برودة ، وكل منهما إما إلى رطوبة ، أو ييوسة ، أو إلى ما يتركب منهما . وغالب ما يقاوم الواحد منهما بضده ، والدفع قد يقع من خارج البدن وقد يقع من داخله وهو أعسرهما . والطريق إلى معرفته بتحقيق السبب والعلامة ، فالطبيب الحاذق هو الذى يسعى في تفريق ما يضر بالبدن جمعه أو عكسه ، وفي تنقيص ما يضر بالبدن زيادته أو عكسه ، ومدار ذلك على ثلاثة أشياء : حفظ الصحة ، والاحتواء عن المؤذى ، واستفراغ المادة الفاسدة . وقد أشير إلى الثلاثة في القرآن : فالأول من قوله تعالى ﴿ فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ وذلك أن السفر مظنة النصب وهو من مغيرات الصحة ، فإذا وقع فيه الصيام ازداد فأبيح الفطر بإبقاء على الجسد . وكذا القول في المرض الثانى وهو الحمية من قوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم ﴾ فإنه استنبط منه جواز التيمم عند خوف استعمال الماء البارد . والثالث من قوله تعالى ﴿ أو به أذى من رأسه ففديه ﴾ فإنه أشير بذلك إلى جواز حلق الرأس الذى منع منه المحرم لاستفراغ الأذى الحاصل من البخار المحتقن في الرأس . وأخرج مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم مرسلا « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لرجلين : أيكما أطب ؟ قالا : يا رسول الله وفي الطب خير ؟ قال : أنزل الداء الذى أنزل الدواء » .

### مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً

[٥٦٧٨] ٥٤٧٦- حدثني محمد بن المثني قال نا أبو أحمد الزبيري قال نا عمر بن سعيد بن أبي حسين قال نا عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « ما أنزل الله داءً إلا أنزل له شفاءً » .

**قوله ( باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء )** كذا للإسماعيلي وابن بطلان ومن تبعه ، ولم أر لفظ « باب » من نسخ الصحيح إلا للنسفي .

**قوله ( أبو أحمد الزبيري )** هو محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي ، نسب لجده وهو أسد من بني أسد بن خزيمه ، فقد يلتبس بمن ينسب إلى الزبير بن العوام لكونهم من بني أسد بن عبد العزى ، وهذا من فنون علم الحديث وصنفوا فيه الأنساب المتفقة في اللفظ المتفرقة في الشخص . وقد وقع عند أبي نعيم في الطب من طريق أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة « قالنا حدثنا محمد بن عبد الله الأسدي أبو أحمد الزبيري » وعند الإسماعيلي من طريق هارون بن عبد الله الحمال « حدثنا محمد بن عبد الله الزبيري » .

**قوله ( عن أبي هريرة )** كذا قال عمر بن سعيد عن عطاء ، وخالفه شبيب بن بشر فقال « عن عطاء عن أبي سعيد الخدري » أخرجه الحاكم وأبو نعيم في الطب ورواه طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن عباس ، هذه رواية عبد بن حميد عن محمد بن عبيد عنه ، وقال معتمر بن سليمان « عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة » أخرجه ابن عاصم في الطب وأبو نعيم ، وهذا مما يترجح به رواية عمر بن سعيد .

**قوله ( ما أنزل الله داء )** وقع في رواية الإسماعيلي « من داء » و « من » زائدة ويحتمل أن يكون مفعول « أنزل » محذوفاً فلا تكون من زائدة بل لبيان المحذوف ، ولا يخفى تكلفه .

**قوله ( إلا أنزل له شفاء )** في رواية طلحة بن عمرو من الزيادة في أول الحديث « يا أيها الناس تداووا » ووقع في رواية طارق بن شهاب عن ابن مسعود رفعه « إن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء فتداووا » وأخرجه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم ، ونحوه للطحاوي وأبو نعيم من حديث ابن عباس ، ولأحمد عن أنس « إن الله حيث خلق الداء خلق الدواء ، فتداووا » وفي حديث أسامة بن شريك « تداووا يا عباد الله ، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء ، إلا داء واحداً الهرم » أخرجه أحمد والبخاري في « الأدب المفرد » والأربعة وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم ، وفي لفظ « إلا السام » بمهملة مخففة يعنى الموت . ووقع في رواية أبي عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود نحو حديث الباب وزاد في آخره « علمه من علمه وجهله من جهله » أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم . ولمسلم عن جابر رفعه « لكل داء دواء ، فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله تعالى » ولأبي داود من حديث أبي الدرداء رفعه « إن الله جعل لكل داء دواء فتداووا ، ولا تداووا بحرام » وفي مجموع هذه الألفاظ ما يعرف منه المراد بالإنزال في حديث الباب وهو إنزال علم ذلك على لسان الملك للنبي صلى الله عليه وسلم مثلاً ، أو عبر بالإنزال عن التقدير . وفيها التقييد بالحلال فلا يجوز التداوي بالحرام . وفي حديث جابر منها الإشارة إلى أن الشفاء متوقف على الإصابة بإذن الله ، وذلك أن الدواء قد يحصل معه مجاوزة الحد في الكيفية أو الكمية



فلا ينجع ، بل ربما أحدث داء آخر . وفي حديث ابن مسعود الإشارة إلى أن بعض الأدوية لا يعلمها كل أحد ، وفيها كلها إثبات الأسباب . وأن ذلك لا ينافي التوكل على الله لمن اعتقد أنها بإذن الله وتقديره ، وأنها لا تنجع بذواتها بل بما قدره الله تعالى فيها ، وأن الدواء قد ينقلب داء إذا قدر الله ذلك ، وإليه الإشارة بقوله في حديث جابر « بإذن الله » ، فمدار ذلك كله على تقدير الله وإرادته . والتداوى لا ينافي التوكل كما لا ينافي دفع الجوع والعطش بالأكل والشرب ، وكذلك يجنب المهلكات والدعاء بطلب العافية ودفع المضار وغير ذلك ، وسيأتي مزيد لهذا البحث في « باب الرقية » إن شاء الله تعالى . ويدخل في عمومها أيضا الداء القاتل الذي اعترف حذاق الأطباء بأن لا دواء له ، وأقروا بالعجز عن مداواته ، ولعل الإشارة في حديث ابن مسعود بقوله « وجهله من جهله » إلى ذلك فتكون باقية على عمومها ، ويحتمل أن يكون في الخبر حذف تقديره : لم ينزل داء يقبل الدواء إلا أنزل له شفاء ، والأول أولى . وما يدخل في قوله « جهله من جهله » ما يقع لبعض المرضى أنه يتداوى من داء بدواء فيبرأ ثم يعتريه ذلك الداء بعينه فيتداوى بذلك الدواء بعينه فلا ينجع ، والسبب في ذلك الجهل بصفة من صفات الدواء فرب مرضين تشابها ويكون أحدهما مركبا لا ينجع فيه ما ينجع في الذي ليس مركبا فيقع الخطأ من هنا ، وقد يكون متحدا لكن يريد الله أن لا ينجع فلا ينجع ، ومن هنا تخضع رقاب الأطباء . وقد أخرج ابن ماجه من طريق أئى خزامة وهو بمعجمة وزاى خفيفة « عن أبيه قال : قلت يا رسول الله أرأيت رقى نسترقها ودواء نتداوى به هل يرد من قدر الله شيئا ؟ قال : هي من قدر الله تعالى . والحاصل أن حصول الشفاء بالدواء إنما هو كدفع الجوع بالأكل والعطش بالشرب ، وهو ينجع في ذلك في الغالب ، وقد يتخلف لمانع والله أعلم . ثم الداء والدواء كلاهما يفتح الدال وبالماء ، وحكى كسر دال الدواء . واستثناء الموت في حديث أسامة بن شريك واضح ، ولعل التقدير إلا داء الموت ، أى المرض الذى قدر على صاحبه الموت . واستثناء الهرم في الرواية الأخرى إما لأنه جعله شبيها بالموت والجامع بينهما نقص الصحة ، أو لقربه من الموت وإفضائه إليه . ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعا والتقدير : لكن الهرم لا دواء له ، والله أعلم .

### باب هل يداوى الرجل المرأة والمرأة الرجل

[٥٦٧٩] ٥٤٧٧ - حدثنا قتيبة قال نا بشر بن المفضل عن خالد بن ذكوان عن ربيع بنت معوذ بن غفراء قالت : كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نسقي القوم ونخدمهم ، ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة .

قوله ( باب هل يداوى الرجل المرأة والمرأة الرجل ) ذكر فيه حديث الربيع بالتشديد « كنا نغزو ونسقي القوم ونخدمهم ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة » وليس في هذا السياق تعرض للمداواة ، إلا إن كان يدخل في عموم قولها « نخدمهم » نعم ورد الحديث المذكور بلفظ « ونداوى الجرحى ، ونرد القتلى » وقد تقدم كذلك في « باب مداواة النساء الجرحى في الغزو » من كتاب الجهاد ، فجرى البخارى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض ألفاظ الحديث ، ويؤخذ حكم مداواة الرجل المرأة منه بالقياس ، وإنما لم يجزم بالحكم لاحتمال أن يكون ذلك قبل الحجاب ، أو كانت المرأة تصنع ذلك بمن يكون زوجها أو محرما . وأما حكم المسألة فتجوز مداواة الأجانب

عند الضرورة وتقدر بقدرها فيما يتعلق بالنظر والجلس باليد وغير ذلك ، وقد تقدم في شيء من ذلك في كتاب الجهاد .

### باب الشِّفاء في ثلاث

[٥٦٨٠] ٥٤٧٨ - حدثني الحسين قال نا أحمد بن منيع قال نا مروان بن شجاع قال نا سالم الأفطس عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : « الشفاء في ثلاثة : شربة عسل ، وشرطة محجم ، وكيّة نار . وأنهى أمتي عن الكي » . رفع الحديث .

رواه القمي عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه في العسل والحجم .  
[الحديث ٥٦٨٠ - طرفه في : ٥٦٨١] .

[٥٦٨١] ٥٤٧٩ - حدثني محمد بن عبد الرحيم قال أنا سريج بن يونس أبو الحارث قال نا مروان بن شجاع عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال : « الشفاء في ثلاثة : في شرطة محجم ، أو شربة عسل ، أو كيّة بنار . وأنا أنهى أمتي عن الكي » .

قوله ( باب الشفاء في ثلاث ) سقطت الترجمة للنسفي ، ولفظ « باب » للسرخسي .

قوله ( حدثني الحسين ) كذا لهم غير منسوب ، وجزم جماعة بأنه ابن محمد بن زياد النيسابوري المعروف بالقباني ، قال الكلاباذي : كان يلزم البخاري لما كان بنيسابور وكان عنده مسند أحمد بن منيع سمعه منه يعني شيخه في هذا الحديث ، وقد ذكر الحاكم في تاريخه من طريق الحسين المذكور أنه روى حديثنا فقال : كتب عن محمد بن إسماعيل هذا الحديث . ورأيت في كتاب بعض الطلبة قد سمعه منه عنى اه . وقد عاش الحسين القباني بعد البخاري ثلاثا وثلاثين سنة وكان من أقران مسلم ، فرواية البخاري عنه من رواية الأكاير عن الأصاغر . وأحمد ابن منيع شيخ الحسين فيه من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ، فلو رواه عنه بلا واسطة لم يكن عاليا له . وكانت وفاة أحمد بن منيع - وكنيته أبو جعفر - سنة أربع وأربعين ومائتين وله أربع وثمانون سنة ، واسم جده عبد الرحمن وهو جد أبي القاسم البغوي لأمه ، ولذلك يقال له المنيعي وابن بنت منيع ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وجزم الحاكم بأن الحسين المذكور هو ابن يحيى بن جعفر البيكندی وقد أكثر البخاري الرواية عن أبيه يحيى بن جعفر وهو من صفار شيوخه ، والحسين أصغر من البخاري بكثير ، وليس في البخاري عن الحسين سواء كان القباني أو البيكندی سوى هذا الحديث . وقول البخاري بعد ذلك « حدثنا محمد بن عبد الرحيم » هو المعروف بصاعقة يكنى أبا يحيى وكان من كبار الحفاظ وهو من أصاغر شيوخ البخاري ومات قبل البخاري بسنة واحدة . وسريج بن يونس شيخه بمهملة ثم جيم من طبقة أحمد بن منيع ومات قبله بعشر سنين ، وشيخهما مروان ابن شجاع هو الحراي أبو عمرو ، وأبو عبد الله مولى محمد بن مروان بن الحكم نزل بغداد وقواه أحمد بن حنبل وغيره ، وقال أبو حاتم الرازي : يكتب حديثه وليس بالقوي ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الشهادات ، ولم يتفق وقوع هذا الحديث للبخاري عاليا ، فإنه قد سمع من أصحاب مروان بن شجاع هذا ،

ولم يقع له هذا الحديث عنه إلا بواسطتين ، وشيخه سالم الأفطس هو ابن عجلان وما له في البخارى سوى الحديثين المذكورين من رواية مروان بن شجاع عنه .

**قوله ( حدثنى سالم الأفطس )** وفي الرواية الثانية عن سالم وقع عند الإسماعيلي « عن المنيعي حدثنا جدى هو أحمد بن منيع حدثنا مروان بن شجاع قال ما أحفظه إلا عن سالم الأفطس حدثنى » فذكره ، قال الإسماعيلي . صار الحديث عن مروان بن شجاع بالشك منه فيمن حدثه به . قلت : وكذا أخرجه أحمد بن حنبل عن مروان ابن شجاع سواء ، وأخرجه ابن ماجه عن أحمد بن منيع مثل رواية البخارى الأولى بغير شك ، وكذا أخرجه الإسماعيلي أيضا عن القاسم بن زكريا عن أحمد بن منيع ، وكذا رويناه في « فوائد أبى طاهر المخلص » حدثنا محمد ابن يحيى بن صاعد حدثنا أحمد بن منيع .

**قوله ( عن سعيد بن جبير )** وقع في « مسند دعلج » من طريق محمد بن الصباح « حدثنا مروان بن شجاع عن سالم الأفطس أظنه عن سعيد بن جبير » كذا بالشك أيضا ، وكان ينبغي للإسماعيلي أن يعترض بهذا أيضا ، والحق أنه لا أثر للشك المذكور ، والحديث متصل بلا ريب .

**قوله ( عن ابن عباس قال : الشفاء في ثلاث )** كذا أورده موقوفا ، لكن آخره يشعر بأنه مرفوع لقوله « وأنهى أمتى عن الكى » ولقوله « رفع الحديث » وقد صرح برفعه في رواية سريج بن يونس حيث قال فيه « عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم » ولعل هذا هو السر في إيراد هذه الطريق أيضا مع نزولها ، وإنما لم يكتف بها عن الأولى للتصريح في الأولى بقول مروان « حدثنى سالم » ووقعت في الثانية بالنعنة .

**قوله ( رواه القمى )** بضم القاف وتشديد الميم هو يعقوب بن عبد الله بن سعد بن مالك بن هانئ بن عامر ابن أبى عامر الأشعرى ، لجده أبى عامر صحبة ، وكنية يعقوب أبو الحسن وهو من أهل قم ونزل الرى ، قواه النسائى وقال الدارقطنى ليس بالقوى ، وما له في البخارى سوى هذا الموضع . وليث شيخه هو ابن أبى سليم الكوفى سىء الحفظ . وقد وقع لنا هذا الحديث من رواية القمى موصولا في « مسند البزار » وفي « الغيلانيات » وفي « جزء ابن نجيت » كلهم من رواية عبد العزيز بن الخطاب عنه بهذا السند ، وقصر بعض الشراح فنسبه إلى تخريج أبى نعيم في الطب ، والذي عند أبى نعيم بهذا السند حديث آخر في الحجامة لفظه « احتجموا ، لا يتبيخ بكم الدم فيقتلكم » .

**قوله ( في العسل والحجم )** في رواية الكشميهنى « والحجامة » ووقع في رواية عبد العزيز بن الخطاب المذكورة « إن كان في شىء من أدويتكم شفاء ففي مصة من الحجام ، أو مصة من العسل » وإلى هذا أشار البخارى بقوله « في العسل والحجم » وأشار بذلك إلى أن الكى لم يقع في هذه الرواية . وأغرب الحميدى في « الجمع » فقال في أفراد البخارى : الحديث الخامس عشر عن طاوس عن ابن عباس من رواية مجاهد عنه ، قال : وبعض الرواة يقول فيه عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم « في العسل والحجم الشفاء » وهذا الذى عزاه البخارى لم أره فيه أصلا ، بل ولا في غيره ، والحديث الذى اختلف الرواة فيه هل هو عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس أو عن مجاهد عن ابن عباس بلا واسطة إنما هو في القبرين اللذين كانا يعذبان ، وقد تقدم التنبيه عليه في كتاب الطهارة ، وأما حديث الباب فلم أره من رواية طاوس أصلا ، وأما مجاهد فلم يذكره البخارى عنه

إلا تعليقا كما بينته ، وقد ذكرت من وصله ، وسياق لفظه « قال الخطائى انتظم هذا الحديث على جملة ما يتداوى به الناس ، وذلك أن الحجم يستفرغ الدم وهو أعظم الأخلاط ، والحجم أنجحها شفاء عند هيجان الدم ، وأما العسل فهو مسهل للأخلاط البلغمية ، ويدخل في المعجونات ليحفظ على تلك الأدوية قواها ويخرجها من البدن ، وأما الكى فإنما يستعمل في الخلط الباغي الذى لا تنحسم مادته إلا به ، ولهذا وصفه النبى صلى الله عليه وسلم ثم نهى عنه ، وإنما كرهه لما فيه من الألم الشديد والخطر العظيم ، ولهذا كانت العرب تقول في أمثالها « آخر الدواء الكى » ، وقد كوى النبى صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ وغيره ، واكتوى غير واحد من الصحابة . قلت : ولم يرد النبى صلى الله عليه وسلم الحصر في الثلاثة ، فإن الشفاء قد يكون في غيرها ، وإنما نهى بها على أصول العلاج ، وذلك أن الأمراض المتلائية تكون دموية وصفراوية وبلغمية وسوداوية ، وشفاء الدموية بإخراج الدم ، وإنما خص الحجم بالذكر لكثرة استعمال العرب وإلفهم له ، بخلاف الفصد فإنه وإن كان في معنى الحجم لكنه لم يكن معهودا لها غالبا . على أن في التعبير بقوله « شرطة محجم » ما قد يتناول الفصد ، وأيضا فالحجم في البلاد الحارة أنجح من الفصد ، والفصد في البلاد التى ليست بحارة أنجح من الحجم . وأما الامتلاء الصفراوى وما ذكر معه فدواؤه بالمسهل ، وقد نهى عليه بذكر العسل ، وسيأتى توجيه ذلك في الباب الذى بعده . وأما الكى فإنه يقع آخر إخراج ما يتعسر إخراجة من الفضلات ، وإنما نهى عنه مع إثباته الشفاء فيه إما لكونهم كانوا يرون أنه يحسم المادة بطبعه فكرهه لذلك ، ولذلك كانوا يبادرون إليه قبل حصول الداء لظنهم أنه يحسم الداء فيتعجل الذى يكتوى التعذيب بالنار لأمر مظنون ، وقد لا يتفق أن يقع له ذلك المرض الذى يقطعه الكى . ويؤخذ من الجمع بين كراهته صلى الله عليه وسلم للكى وبين استعماله له أنه لا يترك مطلقا ولا يستعمل مطلقا ، بل يستعمل عند تعينه طريقا إلى الشفاء مع مصاحبة اعتقاد أن الشفاء بإذن الله تعالى ، وعلى هذا التفسير يحمل حديث المغيرة رفعه « من اكتوى أو استرق فقد برئ من التوكل » أخرجه الترمذى والنسائى وصححه ابن حبان والحاكم . وقال الشيخ أبو محمد بن أبى جمرة : علم من مجموع كلامه في الكى أن فيه نفعاً وأن فيه مضرة ، فلما نهى عنه علم أن جانب المضرة فيه أغلب ، وقريب منه إخبار الله تعالى أن في الخمر منافع ثم حرمها لأن المضار التى فيها أعظم من المنافع . انتهى ملخصا . وسيأتى الكلام على كل من هذه الأمور الثلاثة في أبواب مفردة لها . وقد قيل إن المراد بالشفاء في هذا الحديث الشفاء من أحد قسمى المرض ، لأن الأمراض كلها إما مادية أو غيرها ، والمادية كما تقدم حارة وباردة ، وكل منهما وإن انقسم إلى رطبة ويابسة ومركبة فالأصل الحرارة والبرودة وما عداها يفعل من إحداها ، فنبه بالخبر على أصل المعالجة بضرب من المثال ، فالحارة تعالج بإخراج الدم لما فيه من استفراغ المادة وتبريد المزاج ، والباردة بتناول العسل لما فيه من التسخين والإنضاج والتقطيع والتلطيف والجلاء والتلين ، فيحصل بذلك استفراغ المادة برفق ، وأما الكى فخاص بالمرض المزمن لأنه يكون عن مادة باردة فقد تفسد مزاج العضو فإذا كوى خرجت منه ، وأما الأمراض التى ليست بمادية فقد أشير إلى علاجها بحديث « الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء » وسيأتى الكلام عليه عند شرحه إن شاء الله تعالى . وأما قوله « وما أحب أن أكتوى » فهو من جنس تركه أكل الضب مع تقريره أكله على مائدته واعتذاره بأنه يعافه .

## باب الدَّوَاءِ بِالْعَسَلِ ، وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾

[٥٦٨٢] ٥٤٨٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يُعْجِبُهُ الْحُلَاءُ وَالْعَسَلُ .

[٥٦٨٣] ٥٤٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْغَسِيلِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ : « إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ - أَوْ يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ - خَيْرٌ فَفِي شَرْطَةِ مُحَجِّمٍ ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ ، أَوْ لَذْعَةِ بَنَارٍ تَوَافَقَ الدَّاءُ ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتُوِي » .  
[الحديث ٥٦٨٣ - أطرافه في : ٥٦٩٧ ، ٥٧٠٢ ، ٥٧٠٤] .

[٥٦٨٤] ٥٤٨٢ - حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ نَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ نَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ : أَخِي يَشْتَكِي بَطْنَهُ ، فَقَالَ : « اسْقِهِ عَسَلًا » . ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَقَالَ : « اسْقِهِ عَسَلًا » . ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ : « اسْقِهِ عَسَلًا » . ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ : فَعَلْتُ ، فَقَالَ : « صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَّبَ بَطْنُ أَخِيكَ » ، اسْقِهِ عَسَلًا ، فَسَقَاهُ فَبُرَأَ .  
[الحديث ٥٦٨٤ - طرفه في : ٥٧١٦] .

قوله ( باب الدَّوَاءِ بِالْعَسَلِ ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ) كَأَنَّهُ أَشَارَ بِذِكْرِ الْآيَةِ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِيهَا لِلْعَسَلِ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ ، وَزَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ التَّفْسِيرِ أَنَّهُ لِلْقُرْآنِ . وَذَكَرَ ابْنُ بَطَالٍ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾ أَيْ لِبَعْضِهِمْ ، وَحَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ تَنَاوُلَ الْعَسَلِ قَدْ يَضُرُّ بَعْضَ النَّاسِ كَمَنْ يَكُونُ حَارَ الْمَزَاجِ ، ، لَكِنْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي حَمَلِهِ عَلَى الْعَمُومِ مَا يَمْنَعُ أَنَّهُ قَدْ يَضُرُّ بَعْضَ الْأَبْدَانِ بِطَرِيقِ الْعَرَضِ . وَالْعَسَلُ يَذْكُرُ وَيُوثَّقُ ، وَأَسْمَاؤُهُ تَزِيدُ عَلَى الْمِائَةِ ، وَفِيهِ مِنَ الْمَنَافِعِ مَا لَخَصَهُ الْمُؤَلِّفُ الْبَغْدَادِيُّ وَغَيْرُهُ فَقَالُوا : يَجْلُو الْأَوْسَاحَ الَّتِي فِي الْعُرُوقِ وَالْأَمْعَاءِ ، وَيُدْفِعُ الْفُضَالَاتِ ، وَيَغْسِلُ خَمَلَ الْمَعْدَةِ ، وَيَسْخِنُهَا تَسْخِينًا مُعْتَدِلًا ، وَيَفْتَحُ أَقْوَاهُ الْعُرُوقِ وَيَشُدُّ الْمَعْدَةَ وَالْكَبِدَ وَالْكُلَى وَالْمَثَانَةَ وَالْمَنَافَذَ ، وَفِيهِ تَحْلِيلٌ لِلرُّطُوبَاتِ أَكْلًا وَطَلَاءً وَتَغْذِيَةً ، وَفِيهِ حِفْظُ الْمَعْجُونَاتِ وَإِذْهَابُ لِكَيْفِيَةِ الْأَدْوِيَةِ الْمُسْتَكْرَهَةِ ، وَتَنْقِيَةُ الْكَبِدِ وَالصَّدْرِ ، وَإِدْرَارُ الْبَوْلِ وَالطَّمْثِ ، وَنَفْعٌ لِلْسَّهَالِ الْكَائِنِ مِنَ الْبَلْغَمِ ، وَنَفْعٌ لِأَصْحَابِ الْبَلْغَمِ وَالْأَمْزَجَةِ الْبَارِدَةِ ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الْخَلُّ نَفَعَ أَصْحَابَ الصَّفَرَاءِ ، ثُمَّ هُوَ غَذَاءٌ مِنَ الْأَغْذِيَةِ ، وَدَوَاءٌ مِنَ الْأَدْوِيَةِ ، وَشَرَابٌ مِنَ الْأَشْرِيَةِ ، وَحَلَوَى مِنَ الْحَلَاوَاتِ ، وَطَلَاءٌ مِنَ الْأَطْلَمَةِ ، وَمُفْرَحٌ مِنَ الْمَفْرَحَاتِ . وَمِنْ مَنَافِعِهِ أَنَّهُ إِذَا شَرِبَ حَارًا بَدَهْنُ الْوَرْدِ نَفَعَ مِنْ نَهَشِ الْحَيَوَانِ ، وَإِذَا شَرِبَ وَحْدَهُ بِمَاءٍ نَفَعَ مِنْ عَضَةِ الْكَلْبِ لِلْكَلْبِ ، وَإِذَا جَعَلَ فِيهِ اللَّحْمَ الطَّرِيَّ حَفِظَ طَرَاوَتَهُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ، وَكَذَلِكَ الْخِيَارُ وَالْقَهْرُ وَالْبَازَنْجَانُ وَاللِّيمُونُ وَخَوُّ ذَلِكَ مِنَ الْفَوَاكِهِ ، وَإِذَا لَطِخَ بِهِ الْبَدَنُ لِلْقَمَلِ قَتَلَ الْقَمَلَ وَالصَّبَّانَ ، وَطَوَّلَ الشَّعْرَ وَحَسَّنَهُ وَنَعَّمَهُ ، وَإِنْ اكْتَحَلَ بِهِ جَلَا ظِلْمَةُ الْبَصَرِ ، وَإِنْ اسْتَنَ بِهِ صَقَلَ الْأَسْنَانَ وَحَفِظَ صِحَّتَهَا وَهُوَ عَجِيبٌ فِي حِفْظِ جِثَّتِ الْمَوْتِ فَلَا يَسْرِعُ إِلَيْهَا الْبَلَى ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مَأْمُونٌ الْغَائِلَةِ قَلِيلُ الْمَضَرَّةِ ، وَلَمْ يَكُنْ يَعُولُ قَدَمَاءَ الْأَطْبَاءِ فِي الْأَدْوِيَةِ الْمُرْكَبَةِ إِلَّا عَلَيْهِ ، وَلَا ذَكَرَ لِلْمُسْكِرِ فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِمْ أَصْلًا . وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي « الطَّبِّ النَّبَوِيِّ » بِسَنَدٍ

ضعيف من حديث أنى هريرة رفعه وابن ماجه بسند ضعيف من حديث جابر رفعه « من لعق العسل ثلاث غداوت في كل شهر لم يصبه عظيم بلاء » والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه الحلواء والعسل » قال الكرمانى : الإعجاب أعم من أن يكون على سبيل الدواء أو الغذاء . فتؤخذ المناسبة بهذه الطريق ، وقد تقدم باقى الكلام عليه فى كتاب الأطعمة . الحديث لثانى .

**قوله ( عبد الرحمن بن الغسيل )** اسم الغسيل حنظلة بن أبى عامر الأوسى الأنصارى ، استشهد بأحد وهو جنب فغسلته الملائكة فقبل له الغسيل ، وهو فعيل بمعنى مفعول ، وهو جد جد عبد الرحمن ، فهو ابن سليمان ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن حنظلة ، وعبد الرحمن معدود فى صغار التابعين لأنه رأى أنسا وسهل بن سعد ، وجل روايته عن التابعين ، وهو ثقة عند الأكثر اختلف فيه قول النسائى ، وقال ابن حبان : كان يخطئ كثيرا . وكان قد عمر فجاز المائة فلعله تغير حفظه فى الآخر وقد احتج به الشيخان ، وشيخه عاصم بن عمر بن قتادة أى ابن النعمان الأنصارى الأوسى يكنى أبى عامر ما له فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر تقدم فى « باب من بنى مسجداً » فى أوائل الصلاة ، وهو تابعى ثقة عندهم ، وأغرب عبد الحق فقال فى « الأحكام » : وثقه ابن معين وأبو زرعة وضعفه غيرهما . ورد ذلك أبو الحسن بن القطان على عبد الحق فقال : لا أعرف أحدا وضعفه ولا ذكره فى الضعفاء اهـ . وهو كما قال .

**قوله ( إن كان فى شىء من أدويتكم أو يكون فى شىء من أدويتكم )** كذا وقع بالشك ، وكذا لأحمد عن أبى أحمد الزبيرى عن ابن الغسيل ، وسيأتى بعد أبواب باللفظ الأول بغير شك ، وكذا لمسلم ، وذكرت فيه فى « باب الحجامة من الداء » قصة ، وقوله « أو يكون » قال ابن التين صوابه « أو يكن » لأنه معطوف على مجزوم فيكون مجزوما . قلت : وقد وقع فى رواية أحمد « إن كان أو إن يكن » فلعل الراوى أشبع الضمة فظن السامع أن فيها واوا فأنبتها ، ويحتمل أن يكون التقدير : إن كان فى شىء أو إن كان يكون فى شىء ، فيكون التردد لإثبات لفظ يكون وعدمها ، وقرأها بعضهم بتشديد الواو وسكون النون ، وليس ذلك بمحفوظ .

**قوله ( ففى شرطة محجم )** بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم .

**قوله ( أو لدعة بنار )** بذال معجمة ساكنة وعين مهملة ، اللدع هو الخفيف من حرق النار . وأما اللدغ بالبدال المهملة والغين المعجمة فهو ضرب أو عض ذات السم .

**قوله ( توافق الداء )** فيه إشارة إلى أن الكى إنما يشرع منه ما يتعين طريقا إلى إزالة الداء ، وأنه لا ينبغى التجربة لذلك ولا استعماله إلا بعد التحقق ، ويحتمل أن يكون المراد بالموافقة موافقة القدر .

**قوله ( وما أحب أن أكتوى )** سيأتى بيانه بعد أبواب . الحديث الثالث حديث أبى سعيد فى الذى اشتكى بطنه فأمر بشرب العسل ، وسيأتى شرحه فى « باب دواء المبطون » . وشيخه عباس فيه هو بالموحدة ثم مهملة النرسى بنون ومهملة ، وعبد الأعلى شيخه هو ابن عبد الأعلى ، وسعيد هو ابن أبى عروبة ، والإسناد كله بصريون

## باب الدَّوَاءِ بِأَلْبَانِ الْإِبِلِ

[٥٦٨٥] ٥٤٨٣ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ نَا سَلَامٌ بْنُ مَسْكِينٍ قَالَ نَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ نَاسًا كَانَ بِهِمْ سَقَمٌ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، آوْنَا وَأَطْعَمْنَا. فَلَمَّا صَحُّوا قَالُوا: إِنَّ الْمَدِينَةَ وَخْمَةٌ. فَأَنْزَلَهُم الْحَرَّةَ فِي ذَوْطِ لَهُ فَقَالَ: «اشْرَبُوا أَلْبَانَهَا». فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا زَاعِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَاسْتَأَقُوا ذَوْدَهُ. فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَّرَ أَعْيُنَهُمْ، فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنْهُمْ يَكْدُمُ الْأَرْضَ بِلِسَانِهِ حَتَّى يَمُوتَ.

قَالَ سَلَامٌ: فَبَلَغَنِي أَنَّ الْحِجَاجَ قَالَ لَأَنَسٍ: حَدَّثَنِي بِأَشَدِّ عَقُوبَةٍ عَاقِبَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَحَدَّثَنِي بِهِذَا، فَبَلَغَ الْحَسَنَ فَقَالَ: وَدَدْتُ أَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْهُ.

قوله ( باب الدَّوَاءِ بِأَلْبَانِ الْإِبِلِ ) أى فى المرض الملائم له .

قوله ( سلام بن مسكين ) هو الأزدي ، وهو بالتشديد ، وما له فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر سياقى فى كتاب الأدب . ووقع فى اللباس عن موسى بن إسماعيل « حدثنا سلام عن عثمان بن عبد الله » فرعم الكلاباذى أنه سلام بن مسكين ، وليس كذلك بل هو سلام بن أبى مطيع ، وسأذكر الحجة لذلك هناك إن شاء الله تعالى .

قوله ( حدثنا ثابت ) هو البنائى ، ووقع للإسماعيل من رواية بهز بن أسد « عن سلام بن مسكين قال حدث ثابت الحسن وأصحابه وأنا شاهد معهم » فيؤخذ من ذلك أنه لا يشترط فى قول الراوى حدثنا فلان أن يكون فلان قد قصد إليه بالتحديث ، بل إن سمع منه اتفاقا جاز أن يقول حدثنا فلان ، ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون .

قوله ( إن ناسا ) زاد بهز فى روايته « من أهل الحجاز » وقد تقدم فى الطهارة أنهم من عكل أو عرينة بالشك ، وثبت أنهم كانوا ثمانية وأن أربعة منهم كانوا من عكل وثلاثة من عرينة والرابع كان تبعا لهم .

قوله ( كان بهم سقم فقالوا : يا رسول الله آوْنَا وَأَطْعَمْنَا ، فلما صحوا ) فى السياق حذف تقديره فأوَاهم وأطعمهم ، فلما صحوا قالوا إن المدينة وخمة ، وكان السقم الذى بهم أولا من الجوع أو من التعب فلما زال ذلك عنهم خشوا من وخم المدينة إما لكونهم أهل ريف فلم يعتادوا بالحضر ، وإما بسبب ما كان بالمدينة من الحمى ، وهذا هو المراد بقوله فى الرواية التى بعدها « اجتروا المدينة » وتقدم تفسير الجوى فى كتاب الطهارة . ووقع فى رواية بهز بن أسد « بهم ضر وجهد » وهو يشير إلى ما قلناه .

قوله ( فى ذود له ) ذكر ابن سعد أن عدد الذود كان خمس عشرة ، وفى رواية بهز بن أسد : أن الذود كان مع الراعى بجانب الحرة .

قوله ( فقال اشربوا ألبانها ) كذا هنا ، وتقدم من رواية أبى قلابة وغيره عن أنس « من ألبانها وأبوالها » .

قوله ( فلما صحوا ) فى السياق حذف تقديره : فخرجوا فشرَبوا فلما صحوا .

قوله ( وسمر أعينهم ) كذا للأكثر ، وللكشمينى باللام بدل الرائ ، وقد تقدم شرحها .

قوله ( فرأيت الرجل منهم يكدم الأرض بلسانه حتى يموت ) زاد بهز فى روايته « مما يجد من الغم والوجع » وفى

صحيح أى عوانة هنا بعض الأرض ليجد بردها مما يجد من الحر والشدة .

**قوله ( قال سلام )** هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « فبلغنى أن الحجاج » هو ابن يوسف الأمير المشهور ، وفي رواية أنس « فذكر ذلك قوم للحجاج فبعث إلى أنس فقال : هذا خاتمى فليكن بيدك — أى يصير خازنا له — فقال أنس : إني أعجز عن ذلك . قال فحدثني بأشد عقوبة » الحديث .

**قوله ( بأشد عقوبة عاقبه النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا بالتذكير على إرادة العقاب ، وفي رواية بهز « عاقبا » على ظاهر اللفظ .

**قوله ( فبلغ الحسن )** هو ابن أبى الحسن البصرى ( فقال : وددت أنه لم يحدته ) زاد الكشميهنى « بهذا » وفي رواية بهز « فوالله ما انتهى الحجاج حتى قام بها على المنبر فقال : حدثنا أنس » فذكره وقال « قطع النبي صلى الله عليه وسلم الأيدى والأرجل وسمل الأعين في معصية الله ، أفلا تفعل نحن ذلك في معصية الله ؟ » وساق الإسماعيلي من وجه آخر عن ثابت « حدثني أنس قال : ما ندمت على شيء ما ندمت على حديث حدثت به الحجاج » فذكره ، وإنما ندم أنس على ذلك لأن الحجاج كان مسرفا في العقوبة ، وكان يتعلق بأذى شبهة . ولا حجة له في قصة العرنين لأنه وقع التصريح في بعض طرقه أنهم ارتدوا ، وكان ذلك أيضا قبل أن تنزل الحدود كما في الذى بعده ، وقبل النهى عن المثلة كما تقدم في المغازى ، وقد حضر أبو هريرة الأمر بالتعذيب بالنار ثم حضر نسخه والنهى عن التعذيب بالنار كما مر في كتاب الجهاد ، وكان إسلام أبى هريرة متأخرا عن قصة العرنين ، وقد تقدم بسط القول في ذلك في « باب أبوال الإبل والدواب » في كتاب الطهارة ، وإنما أشرت إلى اليسر منه لبعد العهد به .

### باب الدَّوَاءِ بِأَبْوَالِ الْإِبِلِ

[٥٦٨٦] ٥٤٨٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا همام عن قتادة عن أنس أن ناسا اجتأوا في المدينة ، فأمرهم النبي صلى الله عليه أن يلحقوا براعيه - يعني الإبل - فيشربوا من ألبانها وأبوالها . فلحقوا براعيه ، فشربوا من ألبانها وأبوالها حتى صلحت أبدانهم ، فقتلوا الراعي وساقوا الإبل ، فبلغ النبي صلى الله عليه في طلبهم ، فجاء بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم . قال قتادة : فحدثني محمد بن سيرين أن ذلك كان قبل أن تنزل الحدود .

**قوله ( باب الدَّوَاءِ بِأَبْوَالِ الْإِبِلِ )** ذكر فيه حديث العرنين ، ووقع في خصوص التداوى بأبوال الإبل حديث أخرجه ابن المنذر عن ابن عباس رفعه « عليكم بأبوال الإبل فإنها نافعة للذرية بطونهم » والذرية بفتح المعجمة وكسر الراء جمع ذرب ، والذرب بفتححتين فساد المعدة .

**قوله ( إن ناسا اجتأوا في المدينة )** كذا هنا بإثبات « في » وهى ظرفية أى حصل لهم الجوى وهم في المدينة ، ووقع في رواية أبى قلابة عن أنس « اجتأوا المدينة » .



قوله ( أن يلحقوا براعيه يعني الإبل ) كذا في الأصل ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه « أن يلحقوا براعي الإبل »

قوله ( حتى صلحت ) في رواية الكشميهني « صحت » .

قوله ( قال قتادة ) هو موصول بالإسناد المذكور ، وقوله « فحدثني محمد بن سيرين الخ » يعكر عليه ما أخرجه مسلم من طريق سليمان التيمي عن أنس قال « إنما سلمهم النبي صلى الله عليه وسلم لأنهم سملوا الحنن الرعاة » وسيأتي بيان ذلك واضحا في كتاب الدبابة إن شاء الله تعالى

### باب الحبة السوداء

[٥٦٨٧] ٥٤٨٥ - حدثنا عبد الله بن أبي شيبه قال نا عبيد الله قال نا إسرائيل عن منصور عن خالد بن سعيد قال : خرجنا ومعنا غالب بن أبجر ، فمرض في الطريق ، فقدمنا المدينة وهو مريض ، فعاده ابن أبي عتيق فقال لنا : « عليكم بهذه الحبة السوداء فخذوا منها خمسا أو سبعا فاسحقوها ، ثم اقطروها في أنفه بقطرات زيت في هذا الجانب وفي هذا الجانب ، فإن عائشة حدثتني أنها سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « إن هذه الحبة السوداء شفاء من كل داء ، إلا من السام » . قلت وما السام ؟ قال : « الموت » .

[٥٦٨٨] ٥٤٨٦ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني أبو سلمة وسعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبرهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه يقول : « في الحبة السوداء شفاء من كل داء ، إلا السام » . قال ابن شهاب : والسام الموت ، والحبة السوداء : الشونيز .

قوله ( باب الحبة السوداء ) سيأتي بيان المراد بها في آخر الباب .

قوله ( حدثني عبد الله بن أبي شيبه ) كذا سماه ونسبه لجدّه وهو أبو بكر ، مشهور بكنيته أكثر من اسمّه ، وأبو شيبه جده ، وهو ابن محمد بن إبراهيم ، وكان إبراهيم أبو شيبه قاضي واسط .

قوله ( حدثنا عبيد الله ) بالتصغير كذا للجميع غير منسوب ، وكذا أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبه عن عبيد الله غير منسوب ، وجزم أبو نعيم في « المستخرج » بأنه عبيد الله بن موسى ، وقد أخرجه لإسماعيلي من طريق أبي بكر الأعمش والخطيب في كتاب « رواية الآباء عن الأبناء » من طريق أبي مسعود الرازي ، وهو عندنا يعلو من طريقه ، وأخرجه أيضا أحمد بن حازم عن أبي غرزة — بفتح المعجمة والراء والزاي — في مسنده ، ومن طريقه الخطيب أيضا كلهم عن عبيد الله بن موسى ، وهو الكوفي المشهور ، ورجال الإسناد كلهم كوفيون ، وعبيد الله بن موسى من كبار شيوخ البخاري ، وربما حدث عنه بواسطة كالذي هنا .

قوله ( عن منصور ) هو ابن المعتمر .

**قوله ( عن خالد بن سعد )** هو مولى أنى مسعود البدرى الأنصارى ، وما له فى البخارى سوى هذا الحديث ، وقد أخرجه المنجنيقى فى كتاب رواية الأكابر عن الأصاغر عن عبيد الله بن موسى بهذا الإسناد فأدخل بين منصور وخالد بن سعد مجاهدا ، وتعقبه الخطيب بعد أن أخرجه من طريق المنجنيقى بأن ذكر مجاهد فيه وهم . ووقع فى رواية المنجنيقى أيضا « وخالد بن سعيد » بزيادة ياء فى اسم أبيه ، وهو وهم نبه عليه الخطيب أيضا .

**قوله ( ومعنا غالب بن أبجر )** بموحدة وجيم وزن أحمد ، يقال إنه الصحابى الذى سأل النبى صلى الله عليه وسلم عن الحمر الأهلية . وحديثه عند أنى داود .

**قوله ( فعاده ابن أنى عتيق )** فى رواية أنى بكر الأعين « فعاده أبو بكر بن أنى عتيق » وكذا قال سائر أصحاب عبد الله بن أنى موسى إلا المنجنيقى فقال فى روايته « عن خالد بن سعد عن غالب بن أبجر عن أنى بكر الصديق عن عائشة » واختصر القصة ، وسياقها يتبين الصواب ، قال الخطيب : وقوله فى السند « عن غالب بن أبجر » وهم فليس لغالب فيه رواية ، وإنما سمعه خالد مع غالب من أنى بكر بن أنى عتيق ، قال وأبو بكر بن أنى عتيق هذا هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أنى بكر الصديق ، وأبو عتيق كنية أبيه محمد بن عبد الرحمن ، وهو معدود فى الصحابة لكونه ولد فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، وأبوه وجد أبيه صحابة مشهورين .

**قوله ( عليكم بهذه الحبيبة السوداء )** كذا هنا بالتصغير فيهما إلا الكشميهنى فقال « السوداء » وهى رواية الأكثر ممن قدمت ذكره أنه أخرج الحديث .

**قوله ( فإن عائشة حدثتني أن هذه الحبة السوداء شفاء )** وللكشميهنى « أن فى هذه الحبة شفاء » كذا للأكثر ، وفى رواية الأعين « هذه الحبة السوداء التى تكون فى الملح » وكان هذا قد أشكل على ، ثم ظهر أنه يريد الكمون وكانت عادتهم جرت أن يخلط بالملح .

**قوله ( إلا من السام )** بالمهمله بغير همز ، ولابن ماجه « إلا أن يكون الموت » وفى هذا أن الموت داء من جملة الأدواء ، قال الشاعر « داء الموت ليس له دواء » وقد تقدم توجيه إطلاق الداء على الموت فى الباب الأول .

**قوله ( قلت وما السام ؟ قال : الموت )** لم أعرف اسم السائل ولا القائل ، وأظن السائل خالد بن سعد والحبيب ابن أنى عتيق . وهذا الذى أشار إليه ابن أنى عتيق ذكره الأطباء فى علاج الزكام العارض معه عطاس كثير وقالوا : تقلى الحبة السوداء ثم تدق ناعما ثم تنقع فى زيت ثم يقطر منه فى الأنف ثلاث قطرات ، فلعل غالب بن أبجر كان مزكوما فلذلك وصف له ابن أنى عتيق الصفة المذكورة ، وظاهر سياقه أنها موقوفة عليه ، ويحتمل أن تكون عنده مرفوعة أيضا ، فقد وقع فى رواية الأعين عند الإسماعيلى بعد قوله من كل داء « واقطروا عليها شيئا من الزيت » وفى رواية له أخرى « وربما قال واقطروا الخ » وادعى الإسماعيلى أن هذه الزيادة مدرجة فى الخبر ، وقد أوضحت ذلك رواية ابن أنى شيبه ، ثم وجدتها مرفوعة من حديث بريدة ، فأخرج المستغفرى فى « كتاب

الطب « من طريق حسام بن مصك عن عبيد الله بن بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم « إن هذه الحبة السوداء فيها شفاء » الحديث ، قال وفي لفظ « قيل : وما الحبة السوداء ؟ قال : الشونيز . قال : وكيف أصنع بها ؟ قال : تأخذ إحدى وعشرين حبة فتصرها في خرقه ثم تضعها في ماء ليلة ، فإذا أصبحت قطرت في المنخر الأيمن واحدة وفي الأيسر اثنتين ، فإذا كان من الغد قطرات في المنخر الأيمن اثنتين وفي الأيسر واحدة ، فإذا كان اليوم الثالث قطرت في الأيمن واحدة وفي الأيسر اثنتين » ويؤخذ من ذلك أن معنى كون الحبة شفاء من كل داء أنها لا تستعمل في كل داء صرًا بل ربما استعملت مفردة ، وربما استعملت مركبة ، وربما استعملت مسحوقة وغير مسحوقة ، وربما استعملت أكلا وشربا وسعوطا وضمادا وغير ذلك . وقيل إن قوله « كل داء » تقديره يقبل العلاج بها ، فإنها تنفع من الأمراض الباردة ، وأما الحارة فلا . نعم قد تدخل في بعض الأمراض الحارة اليابسة بالعرض فتوصل قوى الأدوية الرطبة الباردة إليها بسرعة تنفيذها ، ويستعمل الحار في بعض الأمراض الحارة فيه لا يستنكر كالعنزروت فإنه حار ويستعمل في أدوية الرمد المركبة ، مع أن الرمد ورم حار باتفاق الأطباء ، وقد قال أهل العلم بالطب : إن طبع الحبة السوداء حار يابس ، وهى مذهبة للنفخ ، نافعة من حمى الربع والبلغم ، مفتحة للسدد والريح ، مجففة لبلة المعدة ، وإذا دقت وعجنت بالعسل وشربت بالماء الحار أذابت الحصاة وأدرت البول والطمث ، وفيها جلاء وتقطيع ، وإذا دقت وربطت بخرقه من كتان وأديم شمسها نفع من الزكام البارد ، وإذا نقع منها سبع حبات في لبن امرأة وسعط به صاحب اليرقان أفاده ، وإذا شرب منها وزن مثقال بماء أفاد من ضيق النفس ، والضماد بها ينفع من الصداع البارد ، وإذا طبخت بخل وتمضمض بها نفعت من وجع الأسنان الكائن عن برد ، وقد ذكر ابن البيطار وغيره ممن صنف في المفردات في منافعها هذا الذى ذكرته وأكثر منه . وقال الخطائى : قوله « من كل داء » هو من العام الذى يراد به الخاص ، لأنه ليس في طبع شىء من النبات ما يجمع جميع الأمور التى تقابل الطبائع في معالجة الأدواء بمقابلها ، وإنما المراد أنها شفاء من كل داء يحدث من الرطوبة . وقال أبو بكر بن العرى : العسل عند الأطباء أقرب إلى أن يكون دواء من كل داء من الحبة السوداء ، ومع ذلك فإن من الأمراض ما لو شرب صاحبه العسل لتأذى به ، فإن كان المراد بقوله في العسل « فيه شفاء للناس » الأكثر الأغلب فيحمل الحبة السوداء على ذلك أولى . وقال غيره : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصف الدواء بحسب ما يشاهده من حال المريض ، فلعل قوله في الحبة السوداء وافق مرض من مزاجه بارد ، فيكون معنى قوله « شفاء من كل داء » أى من هذا الجنس الذى وقع القول فيه ، والتخصيص بالحيشية كثير شائع والله أعلم . وقال الشيخ أبو محمد بن أبى جمرة : تكلم الناس في هذا الحديث وخصوا عمومهم وردوه إلى قول أهل الطب والتجربة ، ولا خفاء بغلط قائل ذلك ، لأننا إذا صدقنا أهل الطب — ومدار علمهم غالبا إنما هو على التجربة التى بناؤها على ظن غالب — فتصديق من لا ينطق عن الهوى أولى بالقبول من كلامهم . انتهى . وقد تقدم توجيه حمله على عمومهم بأن يكون المراد بذلك ما هو أعم من الأفراد والتركيب ، ولا محذور في ذلك ولا خروج عن ظاهر الحديث ، والله أعلم .

قوله ( أخبرني أبو سلمة ) هو ابن عبد الرحمن بن عوف .

قوله ( وسعيد هو ابن المسيب ) كذا في رواية عقيل ، وأخرجه مسلم من وجهين اقتصر في كل منهما على

واحد منهما ، وأخرجه مسلم أيضا من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « ما من داء إلا وفي الحبة السوداء منه شفاء إلا السام » .

**قوله ( والحبة السوداء الشونيز )** كذا عطفه على تفسير ابن شهاب للسام ، فاقضى ذلك أن تفسير الحبة السوداء أيضا له . والشونيز بضم المعجمة وسكون الواو وكسر النون وسكون التحتانية بعدها زاي . وقال القرطبي : قيد بعض مشايخنا الشين بالفتح وحكى عياض عن ابن الأعرابي أنه كسرهما فأبدل الواو بياء فقال الشينيز ، وتفسير الحبة السوداء بالشونيز لشهرة الشونيز عندهم إذ ذاك ، وأما الآن فالأمر بالعكس ، والحبة السوداء أشهر عند أهل هذا العصر من الشونيز بكثير ، وتفسيرها بالشونيز هو الأكثر الأشهر وهي الكمون الأسود ويقال له أيضا الكمون الهندي . ونقل إبراهيم الحري في « غريب الحديث » عن الحسن البصري أنها الخردل ، وحكى أبو عبيد الهروي في « الغريين » أنها ثمرة البطم بضم الموحدة وسكون المهملة ، واسم شجرتها الضرو بكسر المعجمة وسكون الراء . وقال الجوهري : هو صمغ شجرة تدعى الكمكام تجلب من اليمن ، ورائحتها طيبة ، وتستعمل في البخور . قلت : وليست المراد هنا جزما ، وقال القرطبي : تفسيرها بالشونيز أولى من وجهين : أحدهما أنه قول الأكثر ، والثاني كثرة منافعها بخلاف الخردل والبطم

### باب التلبينة للمريض

[٥٦٨٩] ٥٤٨٧- حدثنا حبان بن موسى قال أنا عبد الله قال أنا يونس بن يزيد عن عقیل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها كانت تأمر بالتلبين للمريض ، والمحزون على الهالك ، وكانت تقول : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه عليه يقول : « إن التلبينة تجم فؤاد المريض ، وتذهب ببعض الحزن » .

[٥٦٩٠] ٥٤٨٨- حدثنا فروة بن أبي المغراء قال نا علي بن مسهر قال نا هشام عن أبيه عن عائشة أنها كانت تأمر بالتلبينة وتقول : « هو البغيض النافع » .

**قوله ( باب التلبينة للمريض )** هي بفتح المثناة وسكون اللام وكسر الموحدة بعدها تحتانية ثم نون ثم هاء ، وقد يقال بلا هاء ، قال الأصمعي : هي حساء يعمل من دقيق أو نخالة ويجعل فيه عسل ، قال غيره : أو لبن . سميت تلبينة تشبيها لها باللبن في بياضها ورقتها . وقال ابن قتيبة : وعلى قول من قال يخلط فيها لبن سميت بذلك لمخالطة اللبن لها . وقال أبو نعيم في الطب : هي دقيق بحت . وقال قوم : فيه شحم . وقال الداودي : يؤخذ العجين غير خمير فيخرج ماؤه فيجعل حسوا فيكون لا يخالطه شيء ، فلذلك كثر نفعه . وقال الموفق البغدادي : التلبينة الحساء ويكون في قوام اللبن ، وهو الدقيق النضيج لا الغليظ النيء .

**قوله ( عبد الله )** هو ابن المبارك .

**قوله ( حدثنا يونس بن يزيد عن عقیل )** هو من رواية الأقران . وذكر النسائي فيما رواه أبو علي الأسيوطي

عنه أن عقيلًا تفرد به عن الزهري . ووقع في الترمذي عقب حديث محمد بن السائب بن بركة عن أمه عن عائشة في التليينة ، وقد رواه الزهري عن عروة عن عائشة « حدثنا بذلك الحسين بن محمد حدثنا أبو إسحق الطاهاني حدثنا ابن المبارك عن يونس عن الزهري » قال المزى : كذا في النسخ ليس فيه عقيل . قلت : وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية نعيم بن حماد ومن رواية عبد الله بن سنان كلاهما عن ابن المبارك ليس فيه عقيل ، وأخرجه أيضا من رواية علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك بإثباته ، وهذا هو المحفوظ ، وكأن من لم يذكر فيه عقيلًا جرى على الجادة لأن يونس مكث عن الزهري ، وقد رواه عن عقيل أيضا الليث بن سعد وتقدم حديثه في كتاب الأطعمة .

**قوله ( أنها كانت تأمر بالتلين ) في رواية الإسماعيلي « بالتليينة » بزيادة الهاء .**

**قوله ( للمريض وللمحزون )** أى بصنعه لكل منهما ، وتقدم في رواية الليث عن عقيل « أن عائشة كانت إذا مات الميت من أهلها ثم اجتمع لذلك النساء ثم تفرقن أمرت ببرمة تليينة فطبخت ثم قالت : كلوا منها » .  
**قوله ( عليكم بالتليينة )** أى كلوها .

**قوله ( فإنها نجم )** بفتح المثناة وضم الجيم وبضم أوله وكسر ثانيه وهما بمعنى ، ووقع في رواية الليث « فإنها مجمة » بفتح الميم والجيم وتشديد الميم الثانية هذا هو المشهور ، وروى بضم أوله وكسر ثانيه وهما بمعنى : يقال نجم وأجم ، والمعنى أنها تريح فؤاده وتزيل عنه الهم وتنشطه ، والجم بالتشديد المستريح ، والمصدر الجمام والإجمام ، ويقال جم الفرس وأجم إذا أريج فلم يركب فيكون أدعى لنشاطه . وحكى ابن بطال أنه روى نجم بخاء معجمة قال : والنخمة المكينة .

**قوله في الطريق الثانية ( حدثنا فروة )** بفتح الفاء ( ابن أنى المغراء ) بفتح الميم وسكون المعجمة وبالماء هو الكندى الكوفي ، واسم أنى المغراء معد يكرب ، وكنية فروة أبو القاسم ، من الطبقة الوسطى من شيوخ البخارى ولم يكثر عنه .

**قوله ( إنها كانت تأمرنا بالتليينة وتقول : هو البغيض النافع )** كذا فيه موقوفا ، وقد حذف الإسماعيلي هذه الطريق وضاعت على أنى نعيم فأخرجها من طريق البخارى هذه عن فروة ، ووقع عند أحمد وابن ماجه من طريق كلثم عن عائشة مرفوعا « عليكم بالبغيض النافع التليينة يعنى الحساء » وأخرجه النسائي من وجه آخر عن عائشة وزاد « والذي نفس محمد بيده إنها لتغسل بطن أحدكم كما يغسل أحدكم الوسخ عن وجهه بالماء » وله وهو عند أحمد والترمذي من طريق محمد بن السائب بن بركة عن أمه عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أخذ أهله الوعك أمر بالحساء فصنع ، ثم أمرهم فحسوا منه ثم قال : إنه يرتو فؤاد الحزين ويسرو عن فؤاد السقيم ، كما تسرو إحداكن الوسخ عن وجهها بالماء » . ويرتو بفتح أوله وسكون الراء وضم المثناة ويسرو وزنه بسين مهملة ثم راء ، ومعنى يرتو يقوى ومعنى يسرو يكشف ، والبغيض بوزن عظيم من البغيض أى يبغضه المريض

مع كونه ينفعه كسائر الأدوية . وحكى عياض أنه وقع في رواية أني زهد المروزي بالنون بدل الموحدة ، قال : ولا معنى له هنا . قال الموفق البغدادي : إذا شئت معرفة منافع التليينة فاعرف منافع ماء الشعير ولا سيما إذا كان نخالة ، فإنه يجلو وينفذ بسرعة ويغذى غذاء لطيفا ، وإذا شرب حارا كان أجلى وأقوى نفوذا وأنى للحرارة الغريزية . قال : والمراد بالفؤاد في الحديث رأس المعدة فإن فؤاد الحزبن يضعف باستيلاء اليبس على أعضائه وعلى معدته خاصة لتقليل الغذاء ، والحساء يرطبها ويغذيها ويقويها ، ويفعل مثل ذلك بفؤاد المريض ، لكن المريض كثيرا ما يجتمع في معدته خلط مرارى أو بلغمى أو صديدى ، وهذا الحساء يجلو ذلك عن المعدة . قال : وسماه البغيض النافع لأن المريض يعافه وهو نافع له ، قال : ولا شيء أنفع من الحساء لمن يغلب عليه في غذائه الشعير ، وأما من يغلب على غذائه الحنطة فالأولى به في مرضه حساء الشعير . وقال صاحب « الهدى » : التليينة أنفع من الحساء ، لأنها تطبخ مطحونة فتخرج خاصة الشعير بالطحن ، وهى أكثر تغذية وأقوى فعلا وأكثر جلاء ، وإنما اختار الأطباء النضيج لأنه أرق والطف فلا يثقل على طبيعة المريض ، وينبغى أن يختلف الانتفاع بذلك بحسب اختلاف العادة في البلاد ، ولعل اللائق بالمريض ماء الشعير إذا طبخ صحيحا ، وبالحزبن إذا طبخ مطحونا ، لما تقدمت الإشارة من الفرق بينهما في الخاصية والله أعلم

### بِالسَّعُوطِ

[٥٦٩١] ٥٤٨٩- حدثنا مَعْلَى بن أسد قال نا وَهَيْبٌ عن ابنِ طَاوُسٍ عن أبيهِ عن ابنِ عَبَّاسٍ أنَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: احتجمَ، وأعطى الحجامَ أجرَهُ، واستعَطَ.

قوله ( باب السعوط ) بمهملتين : ما يجعل في الأنف مما يتداوى به .

قوله ( واستعط ) أى استعمل السعوط وهو أن يستلقى على ظهره ويجعل بين كتفيه ما يرفعهما لينحدر رأسه ويقطر في أنفه ماء أو دهن فيه دواء مفرد أو مركب ، ليتمكن بذلك من الوصول إلى دماغه لاستخراج ما فيه من الداء بالعطاس ، وسيأتى ذكر ما يستعط به في الباب الذى يليه . وأخرج الترمذى من وجه آخر عن ابن عباس رفعه « إن خير ماتداوئهم به السعوط »

### بِالسَّعُوطِ بِالْقُسْطِ الْهِنْدِيِّ الْبَحْرِيِّ

وهو الكُسْتُ، مثلُ: الكافور والقافور، مثلُ: كُشِطَتْ نُرْعَتُ . وقرأ عبدُ اللَّهِ: قُشِطَتْ .

[٥٦٩٢] ٥٤٩٠- حدثنا صدقة بن الفضل قال أنا ابنُ عيينة قال سمعتُ الزُّهْرِيَّ عن عُبيدِ اللَّهِ عن أُمِّ قَيْسٍ بنتِ محصن قالت سمعتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ: «عليكم بهذا العُودِ الْهِنْدِيِّ فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ: <sup>(١)</sup> يَسْتَعَطُّ بِهِ مِنَ الْعُذْرَةِ، وَيُلْدُّ بِهِ مِنَ ذَاتِ الْجَنْبِ». ودخلتُ على النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِابْنِ لِي لَمْ يَأْكُلِ

(١) الرقمان ٥٦٩٢ و ٥٦٩٣ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

الطعام ، فبال عليه ، فدعا بماء فرش عليه :

[الحديث ٥٦٩٢ - أطرافه في: ٥٧١٣، ٥٧١٥، ٥٧١٨.]

**قوله ( باب السعوط بالقسط الهندي والبحري )** قال أبو بكر بن العربي القسط نوعان : هندي وهو أسود ، وبحري وهو أبيض ، والهندي أشدهما حرارة .

**قوله ( وهو الكست )** يعني أنه يقال بالقاف والكاف ، ويقال بالطاء والمثناة ، وذلك لقرب كل من الخرجين بالآخر ، وعلى هذا يجوز أيضاً مع القاف بالمثناة ومع الكاف بالطاء ، وقد تقدم في حديث أم عطية عند الطهر من الحيض ، « نبذة من الكست » وفي رواية عنها « من قسط » ومضى للمصنف في ذلك كلام في « باب القسط للحادة » .

**قوله ( مثل الكافور والقافور )** تقدم هذا في « باب القسط للحادة » .

**قوله ( ومثل كشتت وقشطت ، وقرأ عبد الله قشطت )** زاد النسفي « أى نزعت » يريد أن عبد الله بن مسعود قرأ ﴿ وإذا السماء قشطت ﴾ بالقاف ولم تشتهر هذه القراءة ، وقد وجدت سلف البخاري في هذا : فقرأت في كتاب « معاني القرآن للقرآن » في قوله تعالى ﴿ وإذا السماء كشتت ﴾ قال يعني نزعت ، وفي قراءة عبد الله قشطت بالقاف والمعنى واحد ، والعرب تقول : الكافور والقافور والقشط والكشط ، وإذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في المخرج هكذا رأيته في نسخة جيدة منه « الكشط » بالكاف والطاء والله أعلم .

**قوله ( عن عبيد الله )** سيأتي بلفظ « أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة » .

**قوله ( عن أم قيس بنت محصن )** وقع عند مسلم التصريح بسماعه له منها ، وسيأتي أيضاً قريباً .

**قوله ( عليكم بهذا العود الهندي )** كذا وقع هنا مختصراً ، ويأتي بعد أبواب في أوله قصة « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بابن لي وقد أعلقت عليه من العذرة فقال : عليكن بهذا العود الهندي » . وأخرج أحمد وأصحاب السنن من حديث جابر مرفوعاً « أيما امرأة أصاب ولدها عذرة أو وجع في رأسه فلتأخذ قسطاً هندياً فتحكه بماء ثم تسعطه إياه » وفي حديث أنس الآتي بعد باين « إن أمثل ما تداويتم به الحجامة والقسط البحري » وهو محمول على أنه وصف لكل ما يلائمه ، فحيث وصف الهندي كان لاحتياج في المعالجة إلى دواء شديد الحرارة ، وحيث وصف البحري كان دون ذلك في الحرارة ، لأن الهندي كما تقدم أشد حرارة من البحري . وقال ابن سينا : القسط حار في الثالثة يابس في الثانية .

**قوله ( فإن فيه سبعة أشفية )** جمع شفاء كدواء وأدوية .

**قوله ( يسعط به من العذرة ، ويلد به من ذات الجنب )** كذا وقع الاختصار في الحديث من السبعة على اثنين ، فإما أن يكون ذكر السبعة فاختصره الراوى أو اقتصر على الاثنين لوجودهما حينئذ دون غيرهما ، وسيأتى ما يقوى الاحتمال الثانى . وقد ذكر الأطباء من منافع القسط أنه يدر الطمث والبول ويقتل ديدان الأمعاء ويدفع السم وحمى الربع والورد ويسخن المعدة ويحرك شهوة الجماع ويذهب الكلف طلاء ، فذكروا أكثر من سبعة ، وأجاب بعض الشراح بأن السبعة علمت بالوحى ومازاد عليها بالتجربة ، فاقصر على ما هو بالوحى لتحقيقه . وقيل ذكر ما يحتاج إليه دون غيره لأنه لم يبعث بتفاصيل ذلك . قلت : ويحتمل أن تكون السبعة أصول صفة التداوى بها ؛ لأنها إما طلاء أو شرب أو تكميد أو تنطيل أو تبخير أو سعوط أو لدود ، فالطلاء يدخل في المراهم ويحلى بالزيت ويلطخ ، وكذا التكميد ، والشرب يسحق ويجعل في غسل أو ماء أو غيرهما ، وكذا التنطيل ، والسعوط يسحق في زيت ويقطر في الأنف ، وكذا الدهن ، والتبخير واضح ، وتحت كل واحدة من السبعة منافع لأدواء مختلفة ولا يستغرب ذلك ممن أوتى جوامع الكلم . وأما العذرة فهي بضم المهملة وسكون المعجمة وجع في الحلق يعترى الصبيان غالبا ، وقيل هي قرحة تخرج بين الأذن والحلق أو في الخرم الذى بين الأنف والحلق ، قيل سميت بذلك لأنها تخرج غالبا عند طلوع العذرة ، وهي خمسة كواكب تحت الشعرى العبر ، ويقال لها أيضا العذارى ، وطلوعها يقع وسط الحر . وقد استشكل معالجتها بالقسط مع كونه حارا والعذرة إنما تعرض في زمن الحر بالصبيان وأمزجتهم حارة ولاسيما وقطر الحجاز حار ، وأجيب بأن مادة العذرة دم يغلب عليه البلغم ، وفي القسط تخفيف للرطوبة . وقد يكون نفعه في هذا الدواء بالخاصية ، وأيضا فالأدوية الحارة قد تنفع في الأمراض الحارة بالعرض كثيرا ، بل وبالأدوات أيضا . وقد ذكر ابن سينا في معالجة سعوط اللهاة القسط مع الشب اليماني وغيره . على أننا لو لم نجد شيئا من التوجيهات لكان أمر المعجزة خارجا عن القواعد الطبية . وسيأتى بيان ذات الجنب في « باب اللدود » وفيه شرح بقية حديث أم قيس هذا . وقولها « ودخلت على النبی صلى الله عليه وسلم باین لی » تقدم مطولا في الطهارة ، وهو حديث آخر لأم قيس وقع ذكره هنا استطرادا ، والله أعلم .

### باب آية ساعة يحتجم؟ واحتجم أبو موسى ليلاً

[٥٦٩٤] ٥٤٩١ - حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : احتجم النبي صلى الله عليه وهو صائم .

**قوله ( باب أية ساعة يحتجم )** في رواية الكشميني « أى ساعة » بلا هاء ، والمراد بالساعة في الترجمة مطلق الزمان ولا خصوص الساعة المتعارفة .

**قوله ( واحتجم أبو موسى ليلاً )** تقدم موصولا في كتاب الصيام ، وفيه أن امتناعه من الحجامة نهارا كان بسبب الصيام لئلا يدخله خلل ، وإلى ذلك ذهب مالك فكره الحجامة للصائم لئلا يفرغ بصومه ، لا لكون الحجامة تفرط الصائم . وقد تقدم البحث في حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » هناك ، وورد في الأوقاف اللائقة بالحجامة أحاديث ليس فيها شيء على شرطه ، فكأنه أشار إلى أنها تصنع عند الاحتياج ولا تنقيد بوقت دون



وقت ، لأنه ذكر الاحتجام ليلا ، وذكر حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو ضائم » وهو يقتضى كون ذلك وقع منه نهارا ، وعند الأطباء أن أنفع الحجامة ما يقع في الساعة الثانية أو الثالثة ، وأن لا يقع عقب استفراغ عن جماع أو حمام أو غيرهما ولا عقب شبع ولا جوع ، وقد ورد في تعيين الأيام للحجامة حديث لابن عمر عند ابن ماجة رفعه في أثناء حديث وفيه « فاحتجموا على بركة الله يوم الخميس ، واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء ، واجتنبوا الحجامة يوم الأربعاء والجمعة والسبت والأحد » أخرجه من طريقين ضعيفين ، وله طريق ثالثة ضعيفة أيضا عند الدارقطني في « الأفراد » وأخرجه بسند جيد عن ابن عمر موقوفا ، ونقل الخلال عن أحمد أنه كره الحجامة في الأيام المذكورة وإن كان الحديث لم يثبت ، وحكى أن رجلا احتجم يوم الأربعاء فأصابه برص لكونه تهاون بالحديث ، وأخرج أبو داود من حديث أبي بكر أنه كان يكره الحجامة يوم الثلاثاء وقال « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يوم الثلاثاء يوم الدم ، وفيه ساعة لا يرقأ فيها » . وورد في عدد من الشهر أحاديث : منها ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة رفعه « من احتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين كان شفاء من كل داء » وهو من رواية سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن سهيل بن أبي صالح ، وسعيد وثقه الأكثر ولينه بعضهم من قبل حفظه . وله شاهد من حديث ابن عباس عند أحمد والترمذي ورجاله ثقات ، لكنه معلول . وشاهد آخر من حديث أنس عند ابن ماجة ، وسنده ضعيف . وهو عند الترمذي من وجه آخر عن أنس لكن من فعله صلى الله عليه وسلم ، ولكون هذه الأحاديث لم يصح منها شيء قال حنبل بن إسحق : كان أحمد يحتجم أى وقت هاج به الدم وأى ساعة كانت . وقد اتفق الأطباء على أن الحجامة في النصف الثاني من الشهر ثم في الربع الثالث من أرباعه أنفع من الحجامة في أوله وآخره ، قال الموفق البغدادي : وذلك أن الأخلاط في أول الشهر تهيج وفي آخره تسكن ، فأولى ما يكون الاستفراغ في أثناءه . والله أعلم .

### باب الحجْم في السَّفَرِ والإِحْرَامِ

قال ابنُ بَحيّنة عن النبيِّ صلى الله عليه .

[٥٦٩٥] ٥٤٩٢ - حدثنا مسدد قال نا سفيان عن عمرو عن عطاء وطاوس عن ابن عباس قال : احتجم النبي صلى الله عليه وهو محرم .

قوله ( باب الحجْم في السَفَرِ والإِحْرَامِ ، قاله ابن بَحيّنة عن النبي صلى الله عليه وسلم ) كأنه يشير إلى ما أورده في الباب الذي يليه موصولا عن عبد الله بن بَحيّنة « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم في طريق مكة » وقد تبين في حديث ابن عباس أنه كان حينئذ محرما ، فانتزعت الترجمة من الحديثين معا ، على أن حديث ابن عباس وحده كاف في ذلك ، لأن من لازم كونه صلى الله عليه وسلم كان محرما أن يكون مسافرا ، لأنه لم يحرم قط وهو مقيم . وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بحجامة المحرم في كتاب الحج ، وأما الحجامة للمسافر فعلى ما تقدم أنها تفعل عند الاحتياج إليها من هيجان الدم ونحو ذلك فلا يختص ذلك بحالة دون حالة ، والله أعلم

### باب الحجامة من الداء

[٥٦٩٦] ٥٤٩٣ - حدثنا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا حميد الطويل عن أنس أنه سئل عن أجر

الحجام فقال : احتجم رسول الله صلى الله عليه ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ ، وَأَعْطَاهُ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ ، وَكَلِمَ مَوَالِيَهُ فُخْفَفُوا عَنْهُ ، وَقَالَ : « إِنْ أُمِثِلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةَ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ » . وَقَالَ : « لَا تُعَذِّبُوا صَبِيَانَكُمْ بِالْغَمَزِ مِنَ الْعُدْرَةِ ، وَعَلَيْكُمْ بِالْقُسْطِ » .

[٥٦٩٧] ٥٤٩٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ تَلَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ غَيْرَةَ أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَاصِمَ بْنَ عَمْرِ بْنِ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَادَ الْمُقَنَّعَ ثُمَّ قَالَ : لَا أَبْرَحُ حَتَّى تَحْتَجِمَ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ : « إِنْ فِيهِ شِفَاءٌ » .

**قوله ( باب الحجامة من الداء )** أى بسبب الداء ، قال الموفق البغدادي : الحجامة تنقى سطح البدن أكثر من الفصد ، والفصد لأعماق البدن ، والحجامة للصبيان وفي البلاد الحارة أولى من الفصد وآمن غائلة ، وقد تغنى عن كثير من الأدوية ، ولهذا وردت الأحاديث بذكرها دون الفصد ، ولأن العرب غالبا ما كانت تعرف إلا الحجامة . وقال صاحب الهدى : التحقيق في أمر الفصد والحجامة أنهما يختلفان باختلاف الزمان والمكان والمزاج ، فالحجامة في الأزمان الحارة والأمكنة الحارة والأبدان الحارة التي دم أصحابها في غاية النضج أنفع ، والفصد بالعكس ، ولهذا كانت الحجامة أنفع للصبيان ولمن لا يقوى على الفصد .

**قوله ( عبد الله )** هو ابن المبارك .

**قوله ( عن أنس )** في رواية شعبة عن حميد « سمعت أنسا » وقد تقدمت الإشارة إليه في الإجارة .

**قوله ( عن أجرة الحجام )** في رواية أحمد عن يحيى القطان عن حميد « كسب الحجام » .

**قوله ( حجه أبو طيبة )** بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة ، تقدم في الإجارة ذكر تسميته وتعيين مواليه ، وكذا جنس ما أعطى من الأجرة وأنه تمر ، وحكم كسبه ، فأغنى عن إعادته .

**قوله ( وقال : إن أمثل ما تداوئتم به الحجامة )** هو موصول بالإسناد المذكور ، وقد أخرجه النسائي مفردا من طريق زياد بن سعد وغيره عن حميد عن أنس بلفظ « خير ماتداوئتم به الحجامة » ومن طريق معتمر عن حميد بلفظ « أفضل » قال أهل المعرفة : الخطاب بذلك لأهل الحجاز ومن كان في معناتهم من أهل البلاد الحارة ، لأن دماءهم رقيقة وتميل إلى ظاهر الأبدان الجذيب الحرارة الخارجة لها إلى سطح البدن ، ويؤخذ من هذا أن الخطاب أيضا لغیر الشيوخ لقلّة الحرارة في أبدانهم . وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن ابن سيرين قال : إذا بلغ الرجل أربعين سنة لم يحتجم . قال الطبري : وذلك أنه يصير من حيثئذ في انتقاص من عمره وانحلال من قوى جسده ، فلا ينبغي أن يزيده وهيا بإخراج الدم اهـ . وهو محمول على من لم تتعين حاجته إليه ، وعلى من لم يعتد به ، وقد قال ابن سينا في أرجوزته :

ومن يكن تعود الفصاده فلا يكن يقطع تلك العادة

ثم أشار إلى أنه يقلل ذلك بالتدرج إلى أن ينقطع جملة في عشر الثمانين .

**قوله ( وقال لا تعذبوا صبيانكم بالغمز من العذرة ، وعليكم بالقسط )** هو موصول أيضا بالإسناد المذكور إلى حميد عن أنس مرفوعا ، وقد أورده النسائي من طريق يزيد بن زريع عن حميد به مضموما إلى حديث « خير ماتداويتم به الحجام » وقد اشتمل هذا الحديث على مشروعية الحجاماة والترغيب في مداواة بها ولاسيما لمن احتاج إليها ، وعلى حكم كسب الحجام وقد تقدم في الإجارة ، وعلى التداوى بالقسط وقد تقدم قريبا ، وسيأتي الكلام على الأعلام في العذرة والغمزة في « باب اللدود »

**قوله ( حدثنا سعيد بن تليد )** بمثناة ولام وزن سعيد ، وهو سعيد بن عيسى بن تليد نسب لجده ، وهو مصري ، وثقه أبو يونس وقال : كان فقيها ثبنا في الحديث ، وكان يكتب للقضاة .

**قوله ( أخبرني عمرو وغيره )** أما عمرو فهو ابن الحارث ، وأما غيره فما عرفته ، ويغلب على ظني أنه ابن لهيعة ، وقد أخرج الحديث أحمد ومسلم والنسائي وأبو عوانة والطحاوي والإسماعيلي وابن حبان من طرق عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث وحده لم يقل أحد في الإسناد « وغيره » والله أعلم .

**قوله ( أن بكيرا حدثه )** هكذا أفرد الضمير لواحد بعد أن قدم ذكر اثنين ، وبكير هو ابن عبد الله بن الأشج وربما نسب لجده ، مدني سكن مصر ، والإسناد إليه مصريون .

**قوله ( عاد المقنع )** بقاف ونون ثقيلة مفتوحة هو ابن سنان تابعي ، لا أعرفه إلا في هذا الحديث .

**قوله ( أن فيه شفاء )** كذا ذكره بكير بن الأشج مختصرا ، ومضى في « باب الدواء بالعسل » من طريق عبد الرحمن بن الغسيل عن عاصم بن عمر مطولا ، وسيأتي أيضا عن قرب

### باب الحجاماة على الرأس

[٥٦٩٨] ٥٤٩٥ - حدثنا إسماعيل قال حدثني سليمان عن علقمة أنه سمع عبد الرحمن الأعرج أنه سمع عبد الله بن بوحينة يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه احتجم - بلحيي جمل من طريق مكة - وهو محرم في وسط رأسه .

[٥٦٩٩] ٥٤٩٦ - وقال الأنصاري نا هشام بن حسان قال نا عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه احتجم في رأسه .

**قوله ( باب الحجاماة على الرأس )** ورد في فضل الحجاماة في الرأس حديث ضعيف أخرجه ابن عدني من طريق عمر بن رباح عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رفعه « الحجاماة في الرأس تنفع من سبع : من

الجنون والجذام والبرص والنعاس والصداع ووجع الضرس والعين . وعمر متروك رماه الفلاس وغيره بالكذب ، ولكن قال الأطباء : إن الحجامة في وسط الرأس نافعة جدا ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم فعلها كما في أول حديثي الباب وآخرهما وإن كان مطلقا فهو مقيد بأولهما ، وورد أنه صلى الله عليه وسلم احتجم أيضا في الأخدعين والكاهل أخرجه الترمذى وحسنه وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم . قال أهل العلم بالطب : فصد الباسليق ينفع حرارة الكبد والطحال والرئة ومن الشوصة وذات الجنب وسائر الأمراض الدموية العارضة من أسفل الركبة إلى الورك ، وفصد الأكحل ينفع الامتلاء العارض في جميع البدن إذا كان دمويا ولا سيما إن كان فسد ، وفصد القيغال ينفع من علل الرأس والرقبة إذا كثر الدم أو فسد ، وفصد الودجين لوجع الطحال والربو ووجع الجنين ، والحجامة على الكاهل تنفع من وجع المنكب والخلق وتنوب عن فصد الباسليق ، والحجامة على الأخدعين تنفع من أمراض الرأس والوجه كالأذنين والعينين والأسنان والأنف والخلق وتنوب عن فصد القيغال ، والحجامة تحت الذقن تنفع من وجع الأسنان والوجه والخلق وتنقى الرأس ، والحجامة على ظهر القدم تنوب عن فصد الصافن وهو عرق عند الكعب وتنفع من قروح الفخذين والساقين وانقطاع الطمث والحكة العارضة في الأنثيين ، والحجامة على أسفل الصدر نافعة من دماميل الفخذ وجريه وبثوره ومن النقرس والبواسير وداء الفيل وحكة الظهر ، ومحل ذلك كله إذا كان عن دم هائج وصادف وقت الاحتياج إليه ، والحجامة على المقعدة تنفع الأمعاء وفساد الحيض .

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أوىس ، وسليمان هو ابن بلال ، وعلقمة هو ابن أوى علقمة ، والسند كله مدنيون ، وقد تقدم بيان حاله في أبواب المحصر في الحج .

**قوله ( احتجم بلحيي جمل )** كذا وقع بالثنية وتقدم بلفظ الأفراد واللام مفتوحة ويجوز كسرهما ، وجمل بفتح الجيم والميم ، قال ابن وضاح : هى بقعة معروفة وهى عقبة الجحفة على سبعة أميال من السقيا ، وزعم بعضهم أنه الآلة التى احتجم بها أى احتجم بعظم جمل ، والأول المعتمد ، وسأذكر في حديث ابن عباس التصريح بقصة ذلك .

**قوله ( فى وسط رأسه )** بفتح السين المهملة ويجوز تسكينها ، وتقدم بيانه فى كتاب الحج وقول من فرق بينهما .

**قوله ( وقال الأنصارى )** وصله الإسماعيلي قال « حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا عبيد الله بن فضالة حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى » فذكره بلفظ « احتجم احتجامة فى رأسه » ووصله البيهقي من طريق أبى حاتم الرازى حدثنا الأنصارى بلفظ « احتجم وهو محرم من صداع كان به أو داء » واحتجم فيما يقال له لحي جمل « وهكذا أخرجه أحمد عن الأنصارى ، وسيأتى فى الباب الذى بعده فى حديث ابن عباس بلفظ « بما يقال له لحي جمل »

### باب الحجامَةِ مِنَ الشَّقِيقَةِ وَالصَّدَاعِ

- [٥٧٠٠] ٥٤٩٧- حدثني محمد بن بشار قال نا ابن أبي عدي عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس: احتجم النبي صلى الله عليه في رأسه وهو مُحْرَمٌ من وجع كان به بماء يقال له: لحبي جمل.
- [٥٧٠١] ٥٤٩٨- وقال محمد بن سواء أخبرنا هشام عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه احتجم وهو محرم في رأسه من شقيقة كانت به.
- [٥٧٠٢] ٥٤٩٩- حدثنا إسماعيل بن أبان قال نا ابن الغسيل قال حدثني عاصم بن عمر عن جابر بن عبد الله قال سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «إن كان في شيء من أدويتكم خير ففي شربة عسل، أو شربة محجم، أو لذعة من نار، وما أحب أن أكتوي».

**قوله ( باب الحجامَةِ مِنَ الشَّقِيقَةِ وَالصَّدَاعِ )** أى بسببهما ، وقد سقطت هذه الترجمة من رواية النسفي ، وأورد ما فيها في الذى قبله ، وهو متجه . والشقيقة بشين معجمة وقافين وزن عظيمة : وجع يأخذ في أحد جانبي الرأس أو في مقدمه ، وذكر أهل الطب أنه من الأمراض المزمنة ، وسببه أجرة مرتفعة أو أخلاط حارة أو باردة ترتفع إلى الدماغ ، فإن لم تجد منفذا أحدث الصداع ، فإن مال إلى أحد شقي الرأس أحدث الشقيقة ، وإن ملك قمة الرأس أحدث داء البيضة . وذكر الصداع بعده من العام بعد الخاص . وأسباب الصداع كثيرة جدا : منها ما تقدم ، ومنها ما يكون عن ورم في المعدة أو في عروقها ، أو ريح غليظة فيها أو لامتلائها ، ومنها ما يكون من الحركة العنيفة كالجماع والقيء والاستفراغ أو السهر أو كثرة الكلام ، ومنها ما يحدث عن الأعراض النفسانية كالهم والحزن والجوع والحمى ، ومنها ما يحدث عن حادث في الرأس كضربة تصيبه ، أو ورم في صفاق الدماغ ، أو حمل شيء ثقيل يضغط الرأس ، أو تسخينه بلبس شيء خارج عن الاعتدال ، أو تبريده بملاقاة الهواء أو الماء في البرد : وأما الشقيقة بخصوصها فهي في شرايين الرأس وحدها ، وتختص بالموضع الأضعف من الرأس ، وعلاجها بطرد العصاة وقد أخرج أحمد من حديث بريدة « أنه صلى الله عليه وسلم كان ربما أخذته الشقيقة ، فيمكث اليوم واليومين لا يخرج » الحديث . وتقدم في الوفاة النبوية حديث ابن عباس « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عصب رأسه » .

**قوله في الطريق الأولى ( عن هشام )** هو ابن حسان ، وقوله « من وجع » كان قد بينه في الرواية التي بعده .

**قوله ( وقال محمد بن سواء )** بمهملة ومد هو السدوسي ، واسم جده عنبر بمهملة ونون وموحدة ، بصري يكنى أبا الخطاب ، ما له في البخارى سوى حديث موصول مضى في المناقب ، وآخر يأتي في الأدب وهذا المعلق ، وقد وصله الإسماعيلي قال « حدثنا أبو يعلى حدثنا محمد بن عبد الله الأزدي حدثنا محمد بن سواء » فذكره سواء . وقد اتفقت هذه الطرق عن ابن عباس أنه احتجم صلى الله عليه وسلم وهو محرم في رأسه ، ووافقها حديث ابن بحنة ، وخالف ذلك حديث أنس : فأخرج أبو داود والترمذى في « الشمائل » والنسائي وصححه

ابن خزيمة وابن حبان من طريق معمر عن قتادة عنه قال « احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم على ظهر القدم من وجع كان به » ورجاله رجال الصحيح ، إلا أن أبا داود حكى عن أحمد أن سعيد بن أبي عروبة رواه عن قتادة فأرسله ، وسعيد أحفظ من معمر ، وليست هذه بعلة قاذحة ، والجمع بين حديثي ابن عباس وأنس واضح بالحمل على التعدد ، أشار إلى ذلك الطبري . وفي الحديث أيضا جواز الحجامة للمحرم وأن إخراج الدم لا يقدح في إحرامه ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الحج ، وحاصله أن المحرم إن احتجم وسط رأسه لعذر جاز مطلقا ، فإن قطع الشعر وجبت عليه الفدية ، فإن احتجم لغير عذر وقطع حرم ، والله أعلم .

**قوله ( حدثنا إسماعيل بن أبان )** هو الوراق الأزدي الكوفي أبو إسحق - أو أبو إبراهيم - من كبار شيوخ البخاري ، وهو صدوق ، تكلم فيه الجوزجاني لأجل التشيع ، قال ابن عدى : وهو مع ذلك صدوق . وفي عصره إسماعيل بن أبان آخر يقال له الغنوي ، قال ابن معين : الغنوي كذاب والوراق ثقة . وقال ابن المديني : الوراق لا بأس به والغنوي كتبت عنه وتركته ، وضعفه جدا . وكذا فرق بينهما أحمد وعثمان بن أبي شيبة وجماعة ، وغفل من خلطهما . وكانت وفاة الغنوي قبل الوراق بست سنين ، والله أعلم .

**قوله ( حدثنا ابن الغسيل )** هو عبد الرحمن بن سليمان ، تقدم شرح حاله قريبا .

### باب الحلق من الأذى

[٥٧٠٣] ٥٥٠٠ - حدثنا مسدد قال نا حماد عن أيوب قال سمعت مجاهداً عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال : أتى عليّ زمن الحديبية النبي صلى الله عليه وآله وأنا أوقدت تحت برمة والقمل يتناثر على رأسي ، فقال : « أتؤذيك هوأمك ؟ » قلت : نعم . قال : « فاحلق وصم ثلاثة أيام ، أو أطعم ستة ، أو انسك نسيكة » . قال أيوب : لا أدري بأيتهن بدأ .

**قوله ( باب الحلق من الأذى )** أي حلق شعر الرأس وغيره ، ذكر فيه حديث كعب بن عجرة في حلق رأسه وهو محرم بسبب كثرة القمل ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الحج ، وكأنه أورده عقب حديث الحجامة وسط الرأس للإشارة إلى أن جواز حلق الشعر للمحرم لأجل الحجامة عند الحاجة إليها يستنبط من جواز حلق جميع الرأس للمحرم عند الحاجة .

### باب من اكتوى أو كوى غيره ، وفضل من لم يكتو

[٥٧٠٤] ٥٥٠١ - حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال نا عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل قال نا عاصم بن عمر بن قتادة قال : سمعت جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله قال : « إن كان في شيء من أدويتكم شفاء ففي شرطة محجم ، أو لدعة بنار ، وما أحب أن أكتوي » .

[٥٧٠٥] ٥٥٠٢ - حدثنا عمران بن ميسرة قال نا ابن فضيل قال نا حصين عن عامر عن عمران قال : لا رقية

إلا من عين أو حمة . فذكرته لسعيد بن جبير فقال نا ابن عباس فقال رسول الله صلى الله عليه : « عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ وَالنَّبِيَّانِ يَمْرُونَ مَعَهُمُ الرَّهْطَ ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ ، حَتَّى وَقَعَ فِي سَوَادٍ عَظِيمٍ ، قُلْتُ : مَا هَذَا ؟ أَمَتِي هَذِهِ ؟ قِيلَ : هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ . قِيلَ : انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ ، فَإِذَا سَوَادٌ يَمْلَأُ الْأَفْقَ . ثُمَّ قِيلَ لِي : انْظُرْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا - فِي آفَاقِ السَّمَاءِ - فَإِذَا سَوَادٌ قَدْ مَلَأَ الْأَفْقَ ، قِيلَ : هَذِهِ أُمَّتُكَ ، وَيدخل الجنة من هؤلاء سبعون ألفاً بغير حساب » . ثم دخل ولم يبين لهم ، فأفاض القوم وقالوا : نحن الذين آمنّا بالله واتبعنا رسوله فنحن هم ، أو أولادنا الذين ولدوا في الإسلام ، فإننا ولدنا في الجاهلية . فبلغ النبي فخرج فقال : « هم الذين لا يسترقون ، ولا يتطيرون ، ولا يكتوون ، وعلى ربهم يتوكلون » . فقال عكاشة بن محصن : أمنهم أنا يا رسول الله ؟ فقال : « نعم » . فقام آخر فقال : أمنهم أنا ؟ فقال : « سبقك عكاشة » .

قوله ( باب من اکتوى أو كوى غيره ، وفضل من لم يكتو ) كأنه أراد الكى جائز للحاجة ، وأن الأولى تركه إذا لم يتعين ، وأنه إذا جاز كان أعم من أن يباشر الشخص ذلك بنفسه أو بغيره لنفسه أو لغيره ، وعموم الجواز مأخوذ من نسبة الشفاء إليه في أول حديثي الباب ، وفضل تركه من قوله « وما أحب أن أكتوى » . وقد أخرج مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر قال « رمى سعد بن معاذ على أكحله فحسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم » ومن طريق أبي سفيان عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إلى أبي بن كعب طبيباً فقطع منه عرقاً ثم كواه » ، وروى الطحاوي وصححه الحاكم عن أنس قال « كوانى أبو طلحة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم » وأصله في البخاري ، وأنه كوى من ذات الجنب ، وسيأتي قريباً . وعند الترمذي عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كوى أسعد بن زرارَةَ من الشوكة » ولمسلم عن عمران بن حصين « كان يسلم على حتى اکتويت فترك ، ثم تركت الكى فعاد » وله عنه من وجه آخر « أن الذى كان انقطع عني رجع إلى » يعنى تسليم الملائكة ، كذا في الأصل ، وفي لفظ أنه « كان يسلم على فلما اکتويت أمسك عني ، فلما تركته عاد إلى » وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي عن عمران « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكى فاكتونا فما أفلحنا ولا أنجحنا » وفي لفظ « فلم يفلحن ولم ينجن » وسنده قوى ، والنهى فيه محمول على الكراهة أو على خلاف الأولى لما يقتضيه مجموع الأحاديث ، وقيل إنه خاص بعمران لأنه كان به الباسور وكان موضعه خطراً فنهاه عن كيه ، فلما اشتد عليه كواه فلم ينجح . وقال ابن قتيبة : الكى نزعان : كى الصحيح لئلا يعتل فهذا الذى قيل فيه « لم يتوكل من اکتوى » لأنه يريد أن يدفع القدر والقدر لا يدافع ، والثاني كى الجرح إذا نغل أى فهد ، والعضو إذا قطع ، فهو الذى يشرع التداوى به فإن كان الكى لأمر محتمل فهو خلاف الأولى لما فيه من تعجيل التعذيب بالنار لأمر غير محقق . وحاصل الجمع أن الفعل يدل على الجواز ، وعدم الفعل لا يدل على المنع بل يدل على أن تركه أرجح من فعله ، وكذا الثناء على تاركه . وأما النهى عنه فإما على سبيل الاختيار والتنزيه وإما عما لا يتعين طريقاً إلى الشفاء والله أعلم . وقد تقدم شيء من هذا في « باب الشفاء في ثلاث » ولم أر في أثر صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم اکتوى ، إلا أن القرطبي نسب إلى « كتاب أدب النفوس » للطبري أن النبي صلى الله عليه وسلم اکتوى ، وذكره الحلبي بلفظ « روى أنه اکتوى للجرح الذى أصابه بأحد » . قلت : والثابت في الصحيح كما تقدم في غزوة أحد « أن فاطمة أحرقت حصيراً فحشيت به جرحه » وليس هذا الكى المعهود ، وجزم

ابن التين بأنه اكتوى ، وعكسه ابن القيم في الهدى .

**قوله ( حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك ) هو الطيالسي .**

**قوله ( سمعت جابرا )** في رواية الإسماعيلي من طريق محمد بن خلاد عن أبي الوليد بسنده « أتانا جابر في بيتنا فحدثنا » .

**قوله ( ففى شرطة محجم ، أو لدعة بنار )** كذا اقتصر في هذه الطريق على شيئين ، وحذف الثالث وهو العسل ، وثبت ذكره في رواية أبي نعيم من طريق أبي مسعود عن أبي الوليد ، وكذا عند الإسماعيلي لكن لم يسق لفظه بل أحال به على رواية أبي نعيم عن ابن الغسيل ، وقد تقدم عن أبي نعيم تاما في « باب الدواء بالعسل » واختصر من هذه الطريق أيضا قوله « توافق الداء » وقد تقدم بيانها هناك .

**قوله ( عمران بن ميسرة )** بفتح الميم وسكون التحتانية بعدها مهملة .

**قوله ( حصين بالتصغير )** هو ابن عبد الرحمن الواسطي ، وعامر هو الشعبي .

**قوله ( عن عمران بن حصين قال : لا رقية إلا من عين أو حمة )** كذا رواه محمد بن فضيل عن حصين موقوفا ، ووافقه هشيم وشعبة عن حصين على وقفه ، ورواية هشيم عند أحمد ومسلم ، ورواية شعبة عند الترمذي تعليقا ، ووصلها ابن أبي شيبة ولكن قال « عن بريدة » بدل عمران بن حصين ، وخالف الجميع مالك بن مغول عن حصين فرواه مرفوعا وقال « عن عمران بن حصين » أخرجه أحمد وأبو داود ، وكذا قال ابن عيينة « عن حصين » أخرجه الترمذي ، وكذا قال إسحاق بن سليمان « عن حصين » أخرجه ابن ماجه . واختلف فيه على الشعبي اختلافا آخر فأخرجه أبو داود من طريق العباس ابن ذريح بمعجمة وراء وآخره مهملة بوزن عظيم فقال « عن الشعبي عن أنس » ورفع ، وشذ العباس بذلك ، والمحفوظ رواية حصين مع الاختلاف عليه في رفعه ووقفه ، وهل هو عن عمران أو بريدة ، والتحقيق أنه عنده عن عمران وعن بريدة جميعا . ووقع لبعض الرواة عن البخاري قال : حديث الشعبي مرسل ، والمسند حديث ابن عباس ، فأشار بذلك إلى أنه أورد حديث الشعبي استطرادا ولم يقصد إلى تصحيحه ، ولعل هذا هو السر في حذف الحميدى له من « الجمع بين الصحيحين » فإنه لم يذكره أصلا . ثم وجدت في نسخة الصغاني « قال أبو عبد الله هو المصنف : إنما أردنا من حديث ابن عباس ، والشعبي عن عمران مرسل » وهذا يؤيد ما ذكرته .

**قوله ( لا رقية إلا من عين أو حمة )** بضم المهملة وتخفيف الميم ، قال ثعلب وغيره : هي سم العقرب ، وقال القزاز : قيل هي شوكة العقرب ، وكذا قال ابن سيده إنها الإبرة التي تضرب بها العقرب والزنبور . وقال الخطابي : الحمة كل هامة ذات سم من حية أو عقرب . وقد أخرج أبو داود من حديث سهل بن حنيف مرفوعا « لا رقية إلا من نفس ، أو حمة ، أو لدغة » فغاير بينهما ، فيحتمل أن يخرج على أن الحمة خاصة بالعقرب ، فيكون ذكر اللدغة بعدها من العام بعد الخاص . وسيأتي بيان حكم الرقية في « باب رقية الحية والعقرب » بعد أبواب ، وكذلك ذكر حكم العين في باب مفرد .



**قوله ( فلذكرته لسعيد بن جبير )** القائل ذلك حصين بن عبد الرحمن ، وقد بين ذلك هشيم عن حصين بن عبد الرحمن قال « كنت عند سعيد بن جبير فقال : حدثني ابن عباس » وسيأتي ذلك في كتاب الرقاق . وأخرجه أحمد عن هشيم ومسلم من وجه آخر عنه بزيادة قصة قال « كنت عند سعيد بن جبير فقال : أيكم رأى الكوكب الذى انقض الباردة ؟ قلت : أنا . ثم قلت : أما إنى لم أكن فى صلاة ، ولكن لدغت . قال : وكيف فعلت ؟ قلت : استرقيت . قال : وما حملك على ذلك ؟ قلت : حديث حدثناه الشعبي عن بريدة أنه قال لراقية إلا من عين أو حمة . فقال سعيد قد أحسن من انتهى إلى ما سمع ، ثم قال : حدثنا ابن عباس « فذكر الحديث .

**قوله (وعرضت على الأمم )** سيأتي شرحه فى كتاب الرقاق ، وقوله فى هذه الرواية « حتى وقع فى سواد كذا » للأكثر بواو وقاف ، وبلفظ « فى » وللكشميهنى « حتى رفع » براء وفاء ، وهو المحفوظ فى جميع طرق هذا الحديث .

**قوله ( فقال هم الذين لا يسترقون ولا يتطيرون )** سيأتى الكلام على الرقية بعد قليل ، وكذلك يأتى القول فى الطيرة بعد ذلك إن شاء الله تعالى .

### باب الإثمد والكحل من الرمّد

فيه عن أم عطية .

٥٥٠٣ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن شعبة قال حدثني حميد بن نافع عن زينب عن أم سلمة أن امرأة توفي زوجها ، فاشتكت عينها ، فذكروها للنبي صلى الله عليه وذكروا له الكحل وأنه يخاف على عينها ، فقال : « لقد كانت إحداكن تمكث فى بيتها فى شر أحلاسها - أو فى أحلاسها فى شر بيتها - فإذا مر كلب رمت بكرة ، فلا ، أربعة أشهر وعشراً » . [٥٧٠٦]

**قوله ( باب الإثمد والكحل من الرمّد )** أى بسبب الرمّد ، والرمّد بفتح الراء والميم : ورم حار يعرّض فى الطبقة الملتحمة من العين وهو بياضها الظاهر ، وسببه انصباب أحد الأخلاط أو أبخرة تصعد من المعلة إلى الدماغ فإن اندفع إلى الخياشيم أحدث الزكام ، أو إلى العين أحدث الرمّد ، أو إلى اللهاة والمنخرين أحدث الخنان بالحاء المعجمة والنون ، أو إلى الصدر أحدث النزلة ، أو إلى القلب أحدث الشوصة ، وإن لم ينحدر وطلب نفاذا فلم يجد أحدث الصداع كما تقدم .

**قوله ( فيه عن أم عطية )** يشير إلى حديث أم عطية مرفوعاً « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحب فوق ثلاث إلا على زوج » فإنها لا تكتحل ، وقد تقدم فى أبواب العدة ، لكن لم أر فى شيء من طرقه ذكر الإثمد ، فكأنه ذكره لكون العرب غالباً إنما تكتحل به ، وقد ورد التنصيص عليه فى حديث ابن عباس رفعه « اكتمحلوا بالإثمد ، فإنه يجلو البصر وينبت الشعر » أخرجه الترمذى وحسنه واللفظ له ، وابن ماجه وصححه ابن حبان ، وأخرجه الترمذى من وجه آخر عن ابن عباس فى « السمائل » وفى الباب عن جابر عند الترمذى فى « السمائل » وابن ماجه وابن عدى من ثلاث طرق عن ابن المنكدر عنه بلفظ « عليكم بالإثمد ، فإنه يجلو

البصر وينبت الشعر » وعن علي عند ابن أبي عاصم والطبراني ولفظه « عليكم بالإثم فإنه منبته للشعر ، مذهبة للقدى ، مصفاة للبصر » وسنده حسن ، وعن ابن عمر بنحوه عند الترمذى فى « الشمائل » وعن أنس فى « غريب مالك » للدارقطنى بلفظ « كان يأمرنا بالإثم » وعن سعيد بن هوزة عند أحمد بلفظ « اكتحلوا بالإثم فإنه » الحديث ، وهو عند أبى داود من حديثه بلفظ « فإنه أمر بالإثم المروح عند النوم » وعن أبى هريرة بلفظ « خير أكلكم الإثم فإنه » الحديث أخرجه البزار وفى سنده مقال ، وعن أبى رافع « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالإثم » أخرجه البيهقى وفى سنده مقال ، وعن عائشة « كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم إثم يكتحل به عند منامه فى كل عين ثلاثا » أخرجه أبى الشيخ فى كتاب « أخلاق النبى صلى الله عليه وسلم » بسند ضعيف ، والإثم بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء مثلثة ساكنة وحكى فيه ضم الهمزة : حجر معروف أسود يضرب إلى الحمرة يكون فى بلاد الحجاز وأجوده يؤتى به من أصبهان ، واختلف هل هو اسم الحجر الذى يتخذ منه الكحل أو هو نفس الكحل ؟ ذكره ابن سيده وأشار إليه الجوهري ، وفى هذه الأحاديث استحباب الاكتحال بالإثم ووقع الأمر بالاكتحال وترا من حديث أبى هريرة فى « سنن أبى داود » ووقع فى بعض الأحاديث التى أشرت إليها كيفية الاكتحال ، وحاصله ثلاثا فى كل عين ، فيكون الوتر فى كل واحدة على حدة ، أو اثنتين فى كل عين وواحدة بينهما ، أو فى اليمين ثلاثا وفى اليسرى اثنتين فيكون الوتر بالنسبة لهما جميعا وأرجحها الأول والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث أم سلمة من رواية زينب وهى بنتها عنها « أن امرأة توفى زوجها فاشتكت عينها ، فذكروها للنبى صلى الله عليه وسلم وذكروا له الكحل وأنه يخاف على عينها » الحديث ؛ وقد مرت مباحثه فى أبواب الإحداد . وأما قوله فى آخره « فلا ، أربعة أشهر وعشرا » كذا للأكثر وعند الكشميهنى « فهلا أربعة أشهر وعشرا » ؟ وهى واضحة ، وأما الاختصار على حرف النهى فالمنفى مقدر كأنه قال : فلا تكتحل ، ثم قال : تمكث أربعة أشهر وعشرا .

### باب الجذام

[٥٧٠٧] ٥٥٠٤ - قال وقال عفان نا سليم بن حيان قال نا سعيد بن ميناء قال سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر . وفر من المجذوم كما تفر من الأسد » . [الحديث ٥٧٠٧ - أطرافه فى : ٥٧١٧ ، ٥٧٥٧ ، ٥٧٧٠ ، ٥٧٧٣ ، ٥٧٧٥] .

قوله ( باب الجذام ) بضم الجيم وتخفيف المعجمة ، هو علة رديئة تحدث من انتشار المرة السوداء فى البدن كله فتفسد مزاج الأعضاء ، وربما أفسد فى آخره إيصالها حتى يتأكل . قال ابن سيده : سمي بذلك لتجذم الأصابع وتقطعها .

قوله ( وقال عفان ) هو ابن مسلم الصفار ، وهو من شيوخ البخارى لكن أكثر ما يخرج عنه بواسطة ، وهو من المعلقات التى لم يصلها فى موضع آخر ، وقد جزم أبو نعيم أنه أخرجه عنه بلا رواية ، وعلى طريقه ابن الصلاح يكون موصولا . وقد وصله أبو نعيم من طريق أبى داود الطيالسى وأبى قتيبة مسلم بن قتيبة كلاهما عن

سليم بن حيان شيخ عفان فيه ، وأخرجه أيضا من طريق عمرو بن مرزوق عن سليم لكن موقوفا ولم يستخرجه الإسماعيلي . وقد وصله ابن خزيمة أيضا . وسليم يفتح أوله وكسر ثانيه ، وحيان بمهملة ثم تحتانية ثقيلة .

**قوله ( لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر )** كذا جمع الأربعة في هذه الرواية ، ويأتي مثله سواء بعد عدة أبواب في « باب لا هامة » من طريق أبي صالح عن أبي هريرة ، ويأتي بعد خمسة أبواب من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة مثله لكن بدون قوله « ولا طيرة » وأعاده بعد أبواب كثيرة بزيادة قصة ، وبعد عدة أبواب في « باب لا طيرة » من طريق عبيد الله بن عتبة عن أبي هريرة « لا طيرة » حسب ، وفي « باب لا عدوى » من طريق سنان ابن أبي سنان عن أبي هريرة بلفظ « لا عدوى » حسب ، ولمسلم من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « لا عدوى ولا هامة ولا طيرة » وأخرج مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مثل رواية أبي سلمة وزاد « ولا نوء » ويأتي في « باب لا عدوى » من حديث ابن عمر ، ومن حديث أنس « لا عدوى ولا طيرة » ولمسلم وابن حبان من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرا بلفظ « لا عدوى ولا صفر ولا غول » وأخرج ابن حبان من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس مثل رواية سعيد بن ميناء وأبي صالح عن أبي هريرة وزاد فيه القصة التي في رواية أبي سلمة عن أبي هريرة ، وهو في ابن ماجه باختصار . فالحاصل من ذلك ستة أشياء : العدوى ، والطيرة والهامة والصفر والغول والنوء ، والأربعة الأول قد أفرد البخاري لكل واحد منها ترجمة فنذكر شرحها فيه وأما الغول فقال الجمهور : كانت العرب تزعم أن الغيلان في الفلوات ، وهي جنس من الشياطين تترأى للناس وتقول لهم تغولا أي تتلون تلونا فنضلهم عن الطريق فتهلكهم ، وقد كثر في كلامهم « غالته الغول » أي أهلكته أو أضلته ، فأبطل صلى الله عليه وسلم ذلك . وقيل : ليس المراد إبطال وجود الغيلان ، وإنما معناه إبطال ما كانت العرب تزعمه من تلون الغول بالصور المختلفة ، قالوا : والمعنى لا يستطيع الغول أن يضل أحدا ويؤيده حديث « إذا تغولت الغيلان فنادوا بالأذان » أي ادفعوا شرها بذكر الله . وفي حديث أبي أيوب عند قوله « كانت لي سهوة فيها تمر ، فكانت الغول تجيء فتأكل منه » الحديث ، وأما النوء فقد تقدم القول فيه في كتاب الاستسقاء ، وكانوا يقولون « مطرنا بنوء كذا » فأبطل صلى الله عليه وسلم ذلك بأن المطر إنما يقع بإذن الله لا بفعل الكواكب ، وإن كانت العادة جرت بوقوع المطر في ذلك الوقت ، لكن بإرادة الله تعالى وتقديره ، لا صنع للكواكب في ذلك ، والله أعلم .

**قوله ( وفر من المجذوم كما تفر من الأسد )** لم أقف عليه من حديث أبي هريرة إلا من هذا الوجه ، ومن وجه آخر عند أبي نعيم في الطب ، لكنه معلول ، وأخرج ابن خزيمة في « كتاب التوكل » له شاهدا من حديث عائشة ولفظه « لا عدوى إذا رأيت المجذوم ففر منه كما تفر من الأسد » وأخرج مسلم من حديث عمرو بن الشريد الثقفي عن أبيه قال « كان في وفد ثقيف رجل مجذوم ، فأرسل إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنا قد بايعناك ، فارجع » قال عياض : اختلفت الآثار في المجذوم ، فجاء ما تقدم عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل مع مجذوم وقال : ثقة بالله وتوكلا عليه » قال فذهب عمر وجماعة من السلف إلى الأكل معه ورأوا أن الأمر باجتنابه منسوخ ، ومن قال بذلك عيسى بن دينار من المالكية ، قال والصحيح الذي عليه الأكثر ويتعين المصم

إليه أن لا نسخ ، بل يجب الجمع بين الحديثين وحمل الأمر باجتنابه والفرار منه على الاستحباب والاحتياط ، والأكل معه على بيان الجواز اهـ . هكذا اقتصر القاضى ومن تبعه على حكاية هذين القولين ، وحكى غيره قولاً ثالثاً وهو الترجيح ، وقد سلكه فريقان : أحدهما سلك ترجيح الأخبار الدالة على نفى العدوى وتزييف الأخبار الدالة على عكس ذلك مثل حديث الباب فأعلوه بالشنوذ ، وبأن عائشة أنكرت ذلك ، فأخرج الطبرى عنها « أن امرأة سألتها عنه فقالت : ما قال ذلك ، ولكنه قال : لا عدوى ، وقال : فمن أعدى الأول ؟ قالت : وكان لى مولى به هذا الداء فكان يأكل فى صحافى ويشرب فى أقداحى وينام على فراشى » وبأن أبا هريرة تردد فى هذا الحكم كما سيأتى بيانه فيؤخذ الحكم من رواية غيره ، وبأن الأخبار الواردة من رواية غيره فى نفى العدوى كثيرة شهيرة بخلاف الأخبار المرخصة فى ذلك ، ومثل حديث « لا تديموا النظر إلى المجذومين » وقد أخرجه ابن ماجه وسنده ضعيف ، ومثل حديث عبد الله بن أبى أوفى رفعه « كلم المجذوم وبينك وبينه قيد رحمين » أخرجه أبو نعيم فى الطب بسند واه ، ومثل ما أخرجه الطبرى من طريق معمر عن الزهرى « أن عمر قال لمعقيب : اجلس منى قيد رحى » ومن طريق خارجة بن زيد كان عمر يقول نحوه ، وهما أثران منقطعان ، وأما حديث الشريد الذى أخرجه مسلم فليس صريحاً فى أن ذلك بسبب الجذام ، والجواب عن ذلك أن طريق الترجيح لا يصار إليها إلا مع تعذر الجمع ، وهو ممكن ، فهو أولى . الفريق الثانى سلكوا فى الترجيح عكس هذا المسلك ، فردوا حديث لاعدوى بأن أبا هريرة رجع عنه إما لشكه فيه وإما لثبوت عكسه عنده كما سيأتى لإيضاحه فى « باب لا عدوى » قالوا : والأخبار الدالة على الاجتناب أكثر مخارج وأكثر طرقاً فالمصير إليها أولى ، قالوا : وأما حديث جابر « أن النبى صلى الله عليه وسلم أخذ بيد مجذوم فوضعها فى القصعة وقال : كل ثقة بالله وتوكلأ عليه » ففيه نظر ، وقد أخرجه الترمذى وبين الاختلاف فيه على راويه ورجح وقفه على عمر ، وعلى تقدير ثبوته فليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم أكل معه ، وإنما فيه أنه وضع يده فى القصعة ، قاله الكلاباذى فى « معانى الأخبار » . والجواب أن طريق الجمع أولى كما تقدم ، وأيضاً فحديث لا عدوى ثبت من غير طريق أبى هريرة فصح عن عائشة وابن عمر وسعد بن أبى وقاص وجابر وغيرهم ، فلا معنى لدعوى كونه معلولاً ، والله أعلم . وفى طريق الجمع مسالك أخرى . أحدها نفى العدوى جملة وحمل الأمر بالفرار من المجذوم على رعاية خاطر المجذوم ، لأنه إذا رأى الصحيح البدن السليم من الآفة تعظم مصيبته وتزداد حسرته ، ونحوه حديث « لا تديموا النظر إلى المجذومين » فإنه محمول على هذا المعنى ، ثانيها حمل الخطاب بالنفى والإثبات على حالتين مختلفتين ، فحيث جاء « لا عدوى » كان المخاطب بذلك من قوى يقينه وصحح توكله بحيث يستطيع أن يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى ، كما يستطيع أن يدفع التطير الذى يقع فى نفس كل أحد ، لكن القوى اليقين لا يتأثر به ، وهذا مثل ما تدفع قوة الطبيعة العلة فتبطلها ، وعلى هذا يحمل حديث جابر فى أكل المجذوم من القصعة وسائر ما ورد من جنسه ، وحيث جاء « فر من المجذوم » كان المخاطب بذلك من ضعف يقينه ، ولم يتمكن من تمام التوكل فلا يكون له قوة على دفع اعتقاد العدوى ، فأريد بذلك سد باب اعتقاد العدوى عنه بأن لا يباشر ما يكون سبباً لإثباتها . وقريب من هذا كراهيته صلى الله عليه وسلم الكى مع إذنه فيه كما تقدم تقريره ، وقد فعل هو صلى الله عليه وسلم كلا من الأمرين ليتأسى به كل من الطائفتين . ثالث المسالك : قال القاضى أبو بكر الباقلانى : إثبات العدوى فى الجذام ونحوه مخصوص من عموم نفى العدوى ، قال : فيكون معنى قوله « لا عدوى » أى

إلا من الجذام والبرص والجرب مثلاً ، قال : فكأنه قال لا يعدى شيء شيئاً إلا ما تقدم تبيننى له أن فيه العدوى . وقد حكى ذلك ابن بطلال أيضاً . رابعها أن الأمر بالفرار من المجذوم ليس من باب العدوى في شيء ، بل هو لأمر طبيعى وهو انتقال الداء من جسد لجسد بواسطة الملامسة والمخالطة وشم الرائحة ، ولذلك يقع في كثير من الأمراض في العادة انتقال الداء من المريض إلى الصحيح بكثرة المخالطة ، وهذه طريقة ابن قتيبة فقال : المجذوم نشد رائحته حتى يسقم من أطال مجالسته ومحادثته ومضاjectه ، وكذا يقع كثيرا بالمرأة من الرجل وعكسه ، وينزع الولد إليه ، ولهذا يأمر الأطباء بترك مخالطة المجذوم لا على طريق العدوى بل على طريق التأثير بالرائحة لأنها تسقم من واطب اشتامها ، قال : ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لا يورد ممرض على مصح » لأن الجرب الرطب قد يكون بالبعير ، فإذا خالط الإبل أو حككها وأوى إلى مباركها وصل إليها بالماء الذى يسيل منه ، وكذا بالنظر نحو ما به . قال : وأما قوله « لا عدوى » فله معنى آخر ، وهو أن يقع المرض بمكان كالطاعون فيفر منه مخافة أن يصيبه ، لأن فيه نوعاً من الفرار من قدر الله . المسلك الخامس : أن المراد ينفى العدوى أن شيئاً لا يعدى بطبعه نفياً لما كانت الجاهلية تعتقده أن الأمراض تعدى بطبعها من غير إضافة إلى الله ، فأبطل النبي صلى الله عليه وسلم اعتقادهم ذلك وأكل مع المجذوم ليعين لهم أن الله هو الذى يمرض ويشفى ، ونهاهم عن الدنو منه ليعين لهم أن هذا من الأسباب التى أجرى الله العادة بأنها تفضى إلى مسبباتها ، ففى نهيه إثبات الأسباب ، وفى فعله إشارة إلى أنها لا تستقل ، بل الله هو الذى إن شاء سلبها قواها فلا تؤثر شيئاً ، وإن شاء أبقاها فأثرت ، ويحتمل أيضاً أن يكون أكله صلى الله عليه وسلم مع المجذوم أنه كان به أمر يسير لا يعدى مثله في العادة ، إذ ليس الجذمي كلهم سواء ، ولا تحصل العدوى من جميعهم بل لا يحصل منه في العادة عدوى أصلاً كالذى أصابه شيء من ذلك ووقف فلم يعد بقية جسمه فلا يعدى ، وعلى الاحتمال الأول جرى أكثر الشافعية ، قال البيهقي بعد أن أورد قول الشافعى ما نصه : الجذام والبرص يزعم أهل العلم بالطب والتجارب أنه يعدى الزوج كثيراً ، وهو داء مانع للجماع لا تكاد نفس أحد تطيب بمجامعة من هو به ولا نفس امرأة أن يجامعها من هو به ، وأما الولد فبين أنه إذا كان من ولده أجذم أو أبرص أنه قلما يسلم ، وإن سلم أدرك نسله . قال البيهقي : وأما ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا عدوى » فهو على الوجه الذى كانوا يعتقدونه في الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى . وقد يجعل الله بمشيئته مخالطة الصحيح من به شيء من هذه العيوب سبباً لحدوث ذلك ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « فر من المجذوم فرارك من الأسد » وقال « لا يورد ممرض على مصح » وقال في الطاعون « من سمع به بأرض فلا يقدم عليه » وكل ذلك بتقدير الله تعالى . وتبعه على ذلك ابن الصلاح في الجمع بين الحديثين ومن بعده وطائفة ممن قبله . المسلك السادس العمل بنفى العدوى أصلاً ورأساً ، وحمل الأمر بالجناية على حسم المادة وسد الزريعة لئلا يحدث للمخالط شيء من ذلك فيظن أنه بسبب المخالطة فيثبت العدوى التى نفاها الشارع ، وإلى هذا القول ذهب أبو عبيد وتبعه جماعة فقال أبو عبيد : ليس في قوله « لا يورد ممرض على مصح » إثبات العدوى ؛ بل لأن الصحاح لو مرضت بتقدير الله تعالى ربما وقع في نفس صاحبها أن ذلك من العدوى فيفتن ويتشكك في ذلك ، فأمر باجتنابه . قال : وكان بعض الناس يذهب إلى أن الأمر بالاجتناب إنما هو للمخافة على الصحيح من ذوات العاهة ، قال : وهذا شر ما حمل عليه الحديث ، لأن فيه إثبات العدوى التى نفاها الشارع ، ولكن وجه الحديث عندى ما ذكرته ، وأظن ابن خزيمة في هذا في « كتاب التوكل » فإنه أورد حديث « لا

عدوى « عن عدة من الصحابة وحديث « لا يورد ممرض على مصحح » من حديث أنى هريرة وترجم للأول « التوكل على الله في نفى العدوى » وللثاني « ذكر خبر غلط في معناه بعض العلماء ، وأثبت العدوى التي نفاها النبي صلى الله عليه وسلم » ثم ترجم « الدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد بإثبات العدوى بهذا القول » فساق حديث أنى هريرة « لا عدوى » فقال أعرابي : فما بال الإبل يخالطها الأجرب فتجرب ؟ قال : فمن أعدى الأول « ثم ذكر طرقه عن أنى هريرة ، ثم أخرجه من حديث ابن مسعود ، ثم ترجم « ذكر خبر روى في الأمر بالفرار من المجذوم قد يخطر لبعض الناس أن فيه إثبات العدوى وليس كذلك » وساق حديث « فر من المجذوم فرارك من الأسد » من حديث أنى هريرة ومن حديث عائشة ، وحديث عمرو بن الشريد عن أبيه في أمر المجذوم بالرجوع ، وحديث ابن عباس « لا تديموا النظر إلى المجذومين » ثم قال : إنما أمرهم صلى الله عليه وسلم بالفرار من المجذوم كما نهاهم أن يورد الممرض على المصحح شفقة عليهم ، وخشية أن يصيب بعض من يخالطه المجذوم الجذام ، والصحيح من الماشية الجرب فيسبق إلى بعض المسلمين أن ذلك من العدوى فيثبت العدوى التي نفاها صلى الله عليه وسلم ، فأمرهم بتجنب ذلك شفقة منه ورحمة ليسلموا من التصديق بإثبات العدوى ، وبين لهم أنه لا يعدى شيء شيئا . قال : ويؤيد هذا أكله صلى الله عليه وسلم مع المجذوم ثقة بالله وتوكلا عليه ، وساق حديث جابر في ذلك ثم قال : وأما نهيه عن إدامة النظر إلى المجذوم فيحتمل أن يكون لأن المجذوم يغتم ويكره إدمان الصحيح نظره إليه ، لأنه قل من يكون به داء إلا وهو يكره أن يطلع عليه اهـ . وهذا الذي ذكره احتمالا سبقه إليه مالك ، فإنه سئل عن هذا الحديث فقال : ما سمعت فيه بكراهية ، وما أدري ما جاء من ذلك إلا مخافة أن يقع في نفس المؤمن شيء . وقال الطبري : الصواب عندنا القول بما صح به الخبر ، وأن لا عدوى ، وأنه لا يصيب نفسا إلا ما كتب عليها . وأما دنو عليل من صحيح فغير موجب انتقال العلة للصحيح ، إلا أنه لا ينبغي لذى صحة الدنو من صاحب العاهة التي يكرهها الناس ، لا لتحريم ذلك ، بل لخشية أن يظن الصحيح أنه لو نزل به ذلك الداء أنه من جهة دنوه من العليل فيقع فيما أبطله النبي صلى الله عليه وسلم من العدوى . قال : وليس في أمره بالفرار من المجذوم معارضة لأكله معه ، لأنه كان يأمر بالأمر على سبيل الإرشاد أحيانا وعلى سبيل الإباحة أخرى ، وإن كان أكثر الأوامر على الإلزام ، وإنما كان يفعل ما نهى عنه أحيانا لبيان أن ذلك ليس حراما . وقد سلك الطحاوي في « معاني الآثار » مسلك ابن خزيمة فيما ذكره فأورد حديث « لا يورد ممرض على مصحح » ثم قال : معناه أن المصحح قد يصيبه ذلك المرض فيقول الذي أوردته لو أتى ما أوردته عليه لم يصبه من هذا المرض شيء ، والواقع أنه لو لم يورده لأصابه لكون الله تعالى قدره ، فنهى عن إيراده لهذه العلة التي لا يؤمن غالبا من وقوعها في قلب المرء ثم ساق الأحاديث في ذلك فأطنب ، وجمع بينها بنحو ما جمع به ابن خزيمة . ولذلك قال القرطبي في « المفهم » : إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إيراد الممرض على المصحح مخافة الوقوع فيما وقع فيه أهل الجاهلية من اعتقاد العدوى ، أو مخافة تشويش النفوس وتأثير الأوهام ، وهو نحو قوله « فر من المجذوم فرارك من الأسد » وإن كنا نعتقد أن الجذام لا يعدى ، لكننا نجد في أنفسنا نفرة وكراهية لمخالطته ، حتى لو أكره إنسان نفسه على القرب منه وعلى مجالسته لتأذت نفسه بذلك ، فحيث قد فالأولى للمؤمن أن لا يتعرض إلى ما يحتاج فيه إلى مجاهدة ، فيجتنب طرق الأوهام ، ويباعد أسباب الآلام ، مع أنه يعتقد أن لا ينجي حذر من قدر ، والله أعلم . قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : الأمر بالفرار من الأسد ليس للوجوب ، بل للشفقة ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان ينهى أمته عن كل ما فيه ضرر بأى وجه كان ، ويدلهم على كل ما فيه خير . وقد ذكر بعض أهل الطب أن الروائح تحدث في الأبدان خلافاً فكان هذا وجه الأمر بالمجانبة ، وقد أكل هو

مع المجذوم ، فلو كان الأمر بمجانبته على الوجوب لما فعله . قال : ويمكن الجمع بين فعله وقوله بأن القول هو المشروع من أجل ضعف المخاطبين ، وفعله حقيقة الإيمان ، فمن الأول أصاب السنة وهي أثر الحكمة ، ومن فعل الثاني كان أقوى يقينا لأن الأشياء كلها لا تأثير لها إلا بمقتضى إرادة الله تعالى وتقديره ، كما قال تعالى ﴿ وما لهم بضارين به من أحد إلا بإذن الله ﴾ فمن كان قوى اليقين فله أن يتابعه صلى الله عليه وسلم في فعله ولا يضره شيء ، ومن وجد في نفسه ضعفا فليتبع أمره في الفرار لئلا يدخل بفعله في إلقاء نفسه إلى التهلكة . والحاصل أن الأمور التي يتوقع منها الضرر وقد أباحت الحكمة الربانية الحذر منها فلا ينبغي للضعفاء أن يقربوها وأما أصحاب الصدق واليقين فهم في ذلك بالخيار . قال : وفي الحديث أن الحكم للأكثر لأن الغالب من الناس هو الضعف ، فجاء الأمر بالفرار بحسب ذلك . واستدل بالأمر بالفرار من المجذوم لإثبات الخيار للزوجين في فسخ النكاح إذا وجده أحدهما بالآخر ، وهو قول جمهور العلماء . وأجاب فيه من لم يقل بالفسخ بأنه لو أخذ بعمومه لثبت الفسخ إذا حدث الجذام ولا قائل به ، ورد بأن الخلاف ثابت ، بل هو الراجح عند الشافعية ، وقد تقدم في النكاح الإلزام بشيء من هذا . واختلف في أمة الأجدم : هل يجوز لها أن تمتنع نفسها من استمتاعه إذا أرادها ؟ واختلف العلماء في المجذومين إذا كثروا هل يمنعون من المساجد والمجامع ؟ وهل يتخذ لهم مسكان منفرد عن الأصحاء ؟ ولم يختلفوا في النادر أنه لا يمنع ولا في شهود الجمعة

### باب المن شفاء العين

[٥٧٠٨] ٥٥٠٥ - حدثني محمد بن المثنى قال نا محمد بن جعفر غندر قال نا شعبة عن عبد الملك قال سمعت عمرو بن حريث قال سمعت سعيد بن زيد قال سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « الكمأة من المن ، وماؤها شفاء للعين » . وقال شعبة : وأخبرني الحكم بن عتيبة عن الحسن العرني عن عمرو بن حريث عن سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه . قال شعبة : لما حدثني به الحكم لم أنكره من حديث عبد الملك .

**قوله ( باب المن شفاء للعين )** كذا للأكثر ، وفي رواية الأصيلي « شفاء من العين » وعليها شرح ابن بطال ، ويأتي توجيهها . وفي هذه الترجمة إشارة إلى ترجيح القول الصائر إلى أن المراد بالمن في حديث الباب الصنف الخصوص ومن المأكول ، لا المصدر الذي بمعنى الامتتان ، وإنما أطلق على المن شفاء لأن الخبر ورد أن الكمأة منه وفيها شفاء إذا ثبت الوصف للفرع كان ثبوته للأصل أولى .

**قوله ( عن عبد الملك )** هو ابن عمر ، وصرح به أحمد في روايته عن محمد بن جعفر غندر ، وعمرو بن حريث هو المخزومي له صحبة .

**قوله ( سمعت سعيد بن زيد )** أي ابن عمرو بن نفيل العدوي أحد العشرة ، وعمر بن الخطاب بن نفيل ابن عم أبيه . كذا قال عبد الملك بن عمر ومن تابعه ، وخالفهم عطاء بن السائب من رواية عبد الوارث عنه فقال « عن عمرو بن حريث عن أبيه » أخرجه مسدد في مسنده وابن السكن في الصحابة والدارقطني في « الأثر » وقال في « العلل » : الصواب رواية عبد الملك . وقال ابن السكن أظن عبد الوارث أخطأ فيه . وقيل كان سعيد ابن زيد تزوج أم عمرو بن حريث فكأنه قال « حدثني أبي » وأراد زوج أمه مجازا فظنه الراوي أباه حقيقة .

**قوله ( الكمأة )** بفتح الكاف وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة ، قال الخطاطي : وفي الغامة من لايهمزة ،

واحدة الكمء بفتح ثم سكون ثم همزة مثل ثمرة وتمر ، وعكس ابن الأعرابي فقال : الكمء جمع الكمء الواحد على غير قياس ، قال : ولم يقع في كلامهم نظير هذا سوى خبأة وخبء . وقيل الكمء قد تطلق على الواحدة وعلى الجمع ، وقد جمعوها على أكمؤ ، قال الشاعر :

« ولقد جنيتك أكمؤاوعساقلا » والعساقل بمهملتين وقاف ولام الشراب ، وكأنه أشار إلى أن الأكمؤ محل وجدانها الفلوات . والكمء نبات لا ورق لها ولا ساق ، توجد في الأرض من غير أن تزرع . قيل سميت بذلك لاستتارها ، يقال كمأ الشهادة إذا كتمها . ومادة الكمء من جوهر أرضي بخارى يحتقن نحو سطح الأرض ببرد الشتاء وينميه مطر الربيع فيتولد ويندفع متجسدا ، ولذلك كان بعض العرب يسميها جذرى الأرض تشبيها لها بجذرى مادة وصورة ، لأن مادته رطوبة دموية تندفع غالبا عند الترعير وفي ابتداء استيلاء الحرارة ونماء القوة ومشابقتها له في الصورة ظاهر . وأخرج الترمذى من حديث أبى هريرة « أن ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : الكمء جذرى الأرض ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الكمء من المن » الحديث . وللطبرى من طريق ابن المنكدر عن جابر قال « كثرت الكمء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فامتنع قوم من أكلها وقالوا : هي جذرى الأرض ، فبلغه ذلك فقال : إن الكمء ليست من جذرى الأرض ، ألا إن الكمء من المن » والعرب تسمى الكمء أيضا بنات الرعد لأنها تكثر بكثرة ثم تنفطر عنها الأرض . وهي كثيرة بأرض العرب ، وتوجد بالشام ومصر ، فأجودها ما كانت أرضه رملة قليلة الماء ، ومنها صنف قتال يضرب لونه إلى الحمرة . وهي باردة رطبة في الثانية رديئة للمعدة بطيئة الهضم ، وإدمان أكلها يورث القولنج والسكنتة والفالج وعسر البول ، والرطب منها أقل ضررا من اليابس ، وإذا دفنت في الطين الرطب ثم سلفت بالماء والملح والسعتر وأكلت بالزيت والتوابل الحارة قل ضررها ، ومع ذلك ففيها جوهر مائى لطيف بدليل خفتها ، فلذلك كان ماؤها شفاء للعين .

**قوله ( من المن )** قيل في المراد بالمن ثلاثة أقوال : أحدها أن المراد أنها من المن الذى أنزل على بنى إسرائيل ، وهو الطل الذى يسقط على الشجر فيجمع ويؤكل حلوا ، ومنه الترنجبين فكأنه شبه به الكمء بجامع ما بينهما من وجود كل منهما عفوا بغير علاج . قلت : وقد تقدم بيان ذلك واضحا في تفسير سورة البقرة ، وذكرت من زاد في متن هذا الحديث « الكمء من المن الذى أنزل على بنى إسرائيل » . والثاني أن المعنى أنها من المن الذى امتن الله به على عباده عفوا بغير علاج ، قاله أبو عبيد وجماعة ، وقال الخطاى : ليس المراد أنها نوع من المن أنزل على بنى إسرائيل ، فإن الذى أنزل على بنى إسرائيل كان كالترنجبين الذى يسقط على الشجر ، وإنما المعنى أن الكمء شئ ينبت من غير تكلف يبذر ولا سقى ، فهو من قبيل المن الذى كان ينزل على بنى إسرائيل فيقع على الشجر فيتناولونه . ثم أشار إلى أنه يحتمل أن يكون الذى أنزل على بنى إسرائيل كان أنواعا ، منها ما يسقط على الشجر ، ومنها ما يخرج من الأرض فتكون الكمء منه ، وهذا هو القول الثالث وبه جزم الموفق عبد اللطيف البغدادى ومن تبعه فقالوا : إن المن الذى أنزل على بنى إسرائيل ليس هو ما يسقط على الشجر فقط بل كان أنواعا من الله عليهم بها من النبات الذى يوجد عفوا ، ومن الطير التى تسقط عليهم بغير اصطيد ، ومن الطل الذى يسقط على الشجر . والمن مصدر بمعنى المفعول أى ممنون به ، فلما لم يكن للعبد فيه شائبة كسب كان منا محضا ، وإن كانت جميع نعم الله تعالى على عبده منا منه عليهم ، لكن خص هذا باسم المن لكونه لا صنع فيه لأحد ، فجعل



سبحانه وتعالى قوتهم في التيه الكمأة وهي تقوم مقام الخبز ، وأدمهم السلوى وهي تقوم مقام اللحم ، وحلواهم الطل الذي ينزل على الشجر ، فكمّل بذلك عيشهم . ويشير إلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « من المن » فأشار إلى أنها فرد من أفرادها ، فالترجيح كذلك فرد من أفراد المن ، وإن غلب استعمال المن عليه عرفا هو لا يعكر على هذا قولهم ﴿ لن نصبر على طعام واحد ﴾ لأن المراد بالوحدة دوام الأشياء المذكورة من غير تبدل وذلك يصدق على ما إذا كان المطعم أصنافا لكنها لا تتبدل أعيانها .

**قوله ( وماؤها شفاء للعين )** كذا للأكثر وكذا عند مسلم ، وفي رواية المستمل « من العين » أى شفاء من داء العين ، قال الخطائى : إنما اختصت الكمأة بهذه الفضيلة لأنها من الحلال المحض الذى ليس في اكتسابه شبهة ، ويستنبط منه أن استعمال الحلال المحض يجلو البصر ، والعكس بالعكس . قال ابن الجوزى : في المراد بكونها شفاء للعين قولان : أحدهما أنه ماؤها حقيقة ، إلا أن أصحاب هذا القول اتفقوا على أنه لا يستعمل صرفا في العين ، لكن اختلفوا كيف يصنع به على رأيين : أحدهما أنه يخلط في الأدوية التى يكتحل بها حكاه أبو عبيد ، قال : ويصدق هذا الذى حكاه أبو عبيد أن بعض الأطباء قالوا : أكل الكمأة يجلو البصر ، ثانيهما أن تؤخذ فتشق وتوضع على الجمر حتى يغلى ماؤها ، ثم يؤخذ الميل فيجعل في ذلك الشق وهو فاتر فيكتحل بمائها ، لأن النار تطفئه وتذهب فضلاته الرديئة ويبقى النافع منه ، ولا يجعل الميل في مائها وهي باردة يابسة فلا ينجع ، وقد حكى إبراهيم الحرى عن صالح وعبد الله ابني أحمد بن حنبل أنهما اشتكت أعينهما فأخذا كمأة وعصراها واكتخلا بمائها فهاجت أعينهما ورمدا . قال ابن الجوزى : وحكى شيخنا أبو بكر بن عبد الباقي أن بعض الناس عصر ماء كمأة فاكتحل به فذهب عينه . والقول الثانى أن المراد ماؤها الذى تنبت به ، فإنه أول مطر يقع في الأرض فترى به الأكحال حكاه ابن الجوزى عن أبى بكر بن عبد الباقي أيضا ، فتكون الإضافة إضافة الكل لا إضافة جزء . قال ابن القيم : وهذا أضعف الوجوه . قلت : وفيما ادعاه ابن الجوزى من الاتفاق على أنها لا تستعمل صرفا نظير ، فقد حكى عياض عن بعض أهل الطب في التداوى بماء الكمأة تفصيلا ، وهو إن كان لتبريد ما يكون بالعين من الحرارة فتستعمل مفردة ، وإن كان لغير ذلك فتستعمل مركبة ، وبهذا جزم ابن العرى فقال : الصحيح أنه ينفع بصورته في حال ، وبإضافته في أخرى ، وقد جرب ذلك فوجد صحيحا . نعم جزم الخطائى بما قال ابن الجوزى فقال : ترى بها التوتياء وغيرها من الأكحال ، قال : ولا تستعمل صرفا فإن ذلك يؤذى بالعين . وقال الغافقى في « المفردات » : ماء الكمأة أصلح الأدوية للعين إذا عجن به الإثمد واكتحل به ، فإنه يقوى الجفن ، ويزيد الروح الباصر حدة وقوة ، ويدفع عنها النوازل . وقال النووى : الصواب أن ماءها شفاء للعين مطلقا فيعصر ماؤها ويجعل في العين منه ، قال : وقد رأيت أنا وغيرى في زماننا من كان عمى وذهب بصره حقيقة فكحل عينه بماء الكمأة مجردا فشفى وعاد إليه بصره ، وهو الشيخ العدل الأمين الكمال بن عبد الدمشقى صاحب صلاح ورواية فى الحديث ، وكان استعماله لماء الكمأة اعتقادا فى الحديث وتبركا به فنفعه الله به . قلت : الكمال المذكور هو كمال الدين بن عبد العزيز بن عبد المنعم بن الخضر يعرف بن عبد بغير إضافة الحارثى الدمشقى من أصحاب أبى طاهر الخشوعى ، سمع منه جماعة من شيوخ شيوخنا ، عاش ثلاثا وثمانين سنة ومات سنة اثنتين وسبعين وستائة قبل النووى بأربع سنين . وينبغى تقييد ذلك بمن عرف من نفسه قوة اعتقاد فى صحة الحديث والعمل به كما يشير إليه آخر كلامه ، وهو ينافى قوله أولا مطلقا ، وقد أخرج الترمذى فى جامعہ بسند صحيح إلى قتادة قال : حدثت أن

أبا هريرة قال : أخذت ثلاثة أكمؤ أو خمسا أو سبعا ففصرتين فجعلت ماءهن في قارورة فكحلت به جارية لي فبرئت . وقال ابن القيم : اعترف فضلاء الأطباء أن ماء الكمأة يجلو العين ، منهم المسبحي وابن سينا وغيرهما . والذي يزيل الإشكال عن هذا الاختلاف أن الكمأة وغيرها من المخلوقات خلقت في الأصل سليمة من المضار ، ثم عرضت لها الآفات بأمور أخرى من مجاورة أو امتزاج أو غير ذلك من الأسباب التي أرادها الله تعالى ، فالكمأة في الأصل نافعة لما اختصت به من وصفها بأنها من الله ، وإنما عرضت لها المضار بالمجاورة ، واستعمال كل ماوردت به السنة بصدق ينتفع به من يستعمله ، ويدفع الله عنه الضرر بنيته ، والعكس بالعكس ، والله أعلم .

**قوله ( وقال شعبة )** كذا لأبي ذر بواو في أوله وصورته صورة التعليق ، وسقطت الواو لغيره ، وهو أولى فإنه موصول بالإسناد المذكور ، وقد أخرجه مسلم عن محمد بن المثنى شيخ البخاري فيه فأعاد الإسناد من أوله للطريق الثانية ، وكذا أورده أحمد عن محمد بن جعفر بالإسنادين معا .

**قوله ( وأخبرني الحكم )** هو ابن عتيبة بمشاة ثم موحدة مصغر والخسن العرنى بضم المهملة وفتح الراء بعدها نون هو ابن عبد الله البجلي ، كوفي وثقه أبو زرعة والعجلي وابن سعد ، وقال ابن معين صدوق . قلت : وما له في البخاري إلا هذا الموضع .

**قوله ( قال شعبة لما حدثني به الحكم لم أنكره من حديث عبد الملك )** كأنه أراد أن عبد الملك كبر وتغير حفظه ، فلما حدث به شعبة توقف فيه ، فلما تابعه الحكم بروايته ثبت عند شعبة فلم ينكره ، وانتفى عنه التوقف فيه . وقد تكلف الكرمانى لتوجيه كلام شعبة أشياء فيها نظر : أحدها أن الحكم مدلس وقد عنعن ، وعبد الملك صرح بقوله « سمعته » فلما تقوى برواية عبد الملك لم يبق به محل للإنكار . قلت : شعبة ما كان يأخذ عن شيوخه الذين ذكر عنهم التدليس إلا ما يتحقق سماعهم فيه ، وقد جزم بذلك الإسماعيلي وغيره ببعد هذا الاحتمال ، وعلى تقدير تسليمه كان يلزم الأمر بالعكس بأن يقول لما حدثني عبد الملك لم أنكره من حديث الحكم . ثانيها لم يكن الحديث منكورا لي لأني كنت أحفظه . ثالثها يَحْتَمِلُ العكس بأن يراد لم ينكر شيئا من حديث عبد الملك ، وقد ساق مسلم هذه الطريق من أوجه أخرى عن الحكم . ووقع عنده في المتن « من المن الذي أنزل على بنى إسرائيل » وفي لفظ « على موسى » وقد أشرت إلى ما في هذه الزيادة من الفائدة في الكلام على هذا الحديث في تفسير سورة البقرة .

## باب اللدود

٥٥٠٦ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا يحيى بن سعيد قال نا سفيان قال حدثني موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس وعائشة أن أبا بكر قبل النبي صلى الله عليه وهو ميت . قال : وقالت عائشة : لدنأه في مرضه فجعل يشير إلينا أن لا تلدونى ، فقلنا : كراهية المريض لللدواء . فلما أفاق <sup>(١)</sup> [٥٧٠٩] [٥٧١٠] [٥٧١١] [٥٧١٢]

(١) الأرقام ٥٧٠٩ - ٥٧١٠ - ٥٧١١ و ٥٧١٢ هي لحديث واحد جعلها محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

قال : « ألم أنهكم أن تلدوني ؟ » قلنا : كراهية المريض للدواء ، فقال : « لا يبقى أحد في البيت إلا لله وأنا أنظر ، إلا العباس فإنه لم يشهدكم » .

[٥٧١٣] ٥٥٠٧ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله عن أم قيس قالت : دخلت بابن لي على النبي صلى الله عليه وقد أعلقت عليه من العذرة ، فقال : « على ما تدعرون أولاً كن بهذا العلاق ؟ عليكن بهذا العود الهندي فإن فيه سبعة أشفية ، منها ذات الجنب ، ويسقط من العذرة ، ويولد من ذات الجنب » . فسمعت الزهري يقول : بين لنا اثنين ولم يبين لنا خمسة . قلت لسفيان : فإن معمرًا يقول : أعلقت عليه . قال : لم يحفظ ، إنما قال أعلقت عنه ، حفظته من في الزهري ، ووصف سفيان الغلام يحنك بالإصبع ، وأدخل سفيان في حنكه إنما يعني رفع حنكه بإصبعه ، ولم يقل أعلقوا عنه شيئاً .

**قوله ( باب اللدود )** بفتح اللام ومهملتين : هو الدواء الذي يصب في أحد جانبي فم المريض . واللدود بالضم الفعل . ولددت المريض فعلت ذلك به . وتقدم شرح الحديث الأول مستوفى في « باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم » وبيان مالدوه صلى الله عليه وسلم به ، وبيان من عرف اسمه ممن كان في البيت ولد لأمره صلى الله عليه وسلم بذلك فأغنى عن إعادته . وأما الحديث الثاني فسيأتي شرحه في « باب العذرة » قريباً

بـ

[٥٧١٤] ٥٥٠٨ - حدثنا بشر بن محمد ، قال أنا عبد الله ، قال أنا معمر ويونس ، قال الزهري : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه قالت : لما ثقل رسول الله صلى الله عليه واشتد وجعه استأذن أزواجه في أن يمرض في بيتي ، فأذن له ، فخرج بين رجلين - تخط رجلاه في الأرض - بين عباس وآخر . فأخبرت ابن عباس ، فقال : هل تدري من الرجل الآخر الذي لم تسم عائشة ؟ قلت : لا . قال : هو علي . قالت عائشة : فقال النبي صلى الله عليه بعدما دخل بيتها واشتد به وجعه : « هريقوا علي من سبع قرب لم تحلل أوكيتهن ، لعلي أعهد إلى الناس » . قالت : فأجلسناه في مخضب لحفصة زوج النبي صلى الله عليه ، ثم طفقنا نصب عليه من تلك القرب ، حتى جعل يشير إلينا أن قد فعلت . قالت : وخرج إلى الناس فصلّى بهم وخطبهم .

**قوله ( باب )** كذا لهم بغير ترجمة ، وذكر فيه حديث عائشة « لما ثقل النبي صلى الله عليه واشتد به وجعه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي » الحديث ، وقد تقدم شرحه في الوفاة النبوية ، ومن قبل ذلك في كتاب الطهارة ، والغرض منه هنا قوله « هريقوا علي من سبع قرب لم تحلل أوكيتهن » وقد تقدم بيان الحكمة فيه في الطهارة ، وقد استشكل ابن بطلال مناسبة حديث هذا الباب لترجمة الذي قبله بعد أن تقرر أن الباب إذا كان بلا ترجمة يكون كالفصل من الذي قبله ، وأجاب باحتمال أن يكون أشار إلى أن الذي يفعل بالمريض بأمره لا يلزم فاعل ذلك لوم ولا قصاص ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر بصب الماء على كل من حضره بخلاف ما نهى عنه أن لا يفعل به لأن فعله جناية عليه فيكون فيه القصاص . قلت : ولا يخفى بعده . ويمكن أن يقرب بأن يقال أولاً انه أشار إلى أن الحديث عن عائشة في مرض النبي صلى الله عليه وسلم وما اتفق له فيه واحد ذكره بعض الرواة

تاما واقتصر بعضهم على بعضه ، وقصة اللدود كانت عندما أغمى عليه ، وكذلك قصة السبع قرب ، لكن اللدود كان نهي عنه ولذلك عاتب عليه ، بخلاف الصب فإنه كان أمر فلم ينكر عليهم ، فيؤخذ منه أن المريض إذا كان عارفا لا يكره على تناول شيء ينهى عنه ولا يمنع من شيء يأمر به

### باب العذرة

[٥٧١٥] ٥٥٠٩- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن أم قيس بنت محصن الأسدية -أسد خزيمية- وكانت من المهاجرات الأول اللاتي بايعن النبي صلى الله عليه وهي أخت عكاشة أخبرته أنها أتت رسول الله صلى الله عليه بآبن لها قد أعلقت عليه من العذرة ، فقال النبي صلى الله عليه : «علام تدعرن أولادكن بهذا العلاق ؟ عليكم بهذا العود الهندي ، فإن فيه سبعة أشفية ، منها ذات الجنب ، يريد الكُست وهو العود الهندي . وقال يونس وإسحاق بن راشد عن الزهري علق عليه .

**قوله ( باب العذرة )** بضم المهملة وسكون الذال المعجمة : هو وجع الحلق ، وهو الذي يسمى سقوط اللهاة ، وقيل هو اسم اللهاة والمراد جمعها سمي باسمها ، وقيل هو موضع قريب من اللهاة . واللهاة بفتح اللام اللحمية التي في أقصى الحلق .

**قوله ( وما كانت من المهاجرات الخ )** يشبه أن يكون الوصف من كلام الزهري فيكون مدرجا ، ويحتمل أن يكون من كلام شيخه فيكون موصولا وهو الظاهر .

**قوله ( بآبن لها )** تقدم في « باب السعوط » أنه الابن الذي بال في حجر النبي صلى الله عليه وسلم . **قوله ( قد أعلقت عليه )** تقدم قبل بياب من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري بلفظ « أعلقت عنه » وفيه « قلت لسفيان فإن معمرا يقول أعلقت عليه ، قال : لم يحفظ ، إنما قال : أعلقت عنه ، وحفظته من في الزهري » ووقع هنا معلقا من رواية يونس وهو ابن يزيد ، وإسحاق بن راشد عن الزهري علق عليه « بتشديد اللام والصواب « أعلقت » والاسم العلاق بفتح المهملة . وكذا وقع في رواية سفيان الماضية « بهذا العلاق ، كذا للكشميري ، ولغيره « الأعلاق » ورواية يونس المعلقة هنا وصلها أحمد ومسلم ، ورواية إسحاق بن راشد وصلها المؤلف في « باب ذات الجنب » وسيأتي قريبا . ورواية معمرا التي سألت عنها علي بن عبد الله سفيان أخرجها أحمد عن عبد الرزاق عنه لكن بلفظ « جئت بآبن لي قد أعلقت عنه » قال عياض : وقع في البخاري أعلقت وعلقت والعلاق والأعلاق ، ولم يقع في مسلم إلا « أعلقت » وذكر العلاق في رواية والأعلاق في رواية والكل بمعنى جاءت به الروايات ، لكن أهل اللغة إنما يذكرون أعلقت ، والإعلاق رباعي ، وتفسيره غمز العذرة وهي اللهاة بالإصبع ، ووقع في رواية يونس عند مسلم « قال أعلقت غمزت » وقوله في الحديث « علام ، أي لأي شيء

**قوله ( تدعرن )** خطاب للنسوة ، وهو بالغين المعجمة والذال المهملة ، والدغر غمز الحلق .

قوله ( عليكم ) في رواية الكشميهني « عليكن » .

قوله ( بهذا العود الهندي ، يريد الكست ) في رواية إسحق بن راشد « يعني القسط قال وهي لغة » قلت : وقد تقدم ما فيها في « باب السعوط بالقسط الهندي » ، ووقع في رواية سفيان الماضية قريبا « قال فسمعت الزهرى يقول : بين لنا اثنتين ، ولم يبين لنا خمسة » يعنى من السبعة في قوله « فإن فيه سبعة أشفية » فذكر منها ذات الجنب ويسعط من العذرة . قلت : وقد قدمت في « باب السعوط » من كلام الأطباء ما لعله يؤخذ منه الخمسة المشار إليها

### باب دَوَاءِ الْمَبْطُونِ

[٥٧١٦] ٥٥١٠ - حدثنا محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن قتادة عن أبي المتوكل عن أبي سعيد قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه فقال : إن أخي استطلق بطنه ، فقال : « اسقه عسلا » ، فسقاه ، فقال : إنني سقيته فلم يزد إلا استطلاقا ، فقال : « صدق الله وكذب بطن أخيك » . تابعه أنضر عن شعبة .

قوله ( باب دواء المبطون ) المراد بالمبطون من اشتكى بطنه لإفراط الإسهال ، وأسباب ذلك متعددة .

قوله ( قتادة عن أبي المتوكل ) كذا لشعبة وسعيد بن أبي عروبة : وخالفهما شيبان فقال « عن قتادة عن أبي بكر الصديق عن أبي سعيد » أخرجه النسائي ولم يرجح ، والذي يظهر ترجيح طريق أبي المتوكل لاتفاق الشيخين عليها شعبة وسعيد أولا ثم البخاري ومسلم ثانيا ، ووقع في رواية أحمد عن حجاج عن شعبة « عن قتادة سمعت أبا المتوكل »

قوله ( جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن أخي ) لم أقف على اسم واحد منهما .

قوله ( استطلق بطنه ) بضم المثناة وسكون الطاء المهملة وكسر اللام بعدها قاف ، أى كثر خروج ما فيه ، يريد الإسهال . ووقع في رواية سعيد بن أبي عروبة في رابع باب من كتاب الطب « هذا ابن أخي يشتكى بطنه » ولمسلم من طريقه « قد عرب بطنه » وهى بالعين المهملة والراء المكسورة ثم الموحدة أى فسد هضمه لاعتلال المعدة ، ومثله ذرب بالذال المعجمة بدل العين وزنا ومعنى .

قوله ( فقال اسقه عسلا ) وعند الإسماعيلي من طريق خالد بن الحارث عن شعبة « اسقه العسل » واللام عهدية ، والمراد عسل النحل ، وهو مشهور عندهم ، وظاهره الأمر بسقيه صرفا ، ويحتمل أن يكون ممزوجا .

قوله ( فسقاه فقال : إنني سقيته فلم يزد إلا استطلاقا ) كذا فيه ، وفي السياق حذف تقديره . فسقاه فلم يبرأ ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنني سقيته ، ووقع في رواية مسلم « فسقاه ثم جاء فقال : إنني سقيته فلم يزد إلا استطلاقا » أخرجه عن محمد بن بشار الذي أخرجه البخاري عنه ، لكن قرنه بمحمد بن المثني وقال : إن اللفظ لمحمد بن المثني . نعم أخرجه الترمذي عن محمد بن بشار وحده بلفظ « ثم جاء فقال : يا

رسول الله ، إني قد سقيته عسلا فلم يزد إلا استطلاقا » .

**قوله ( فقال صدق الله )** كذا اختصره ، وفي رواية الترمذى « فقال اسقه عسلا ، فسقاه ، ثم جاء » فذكر مثله فقال « صدق الله » وفي رواية مسلم « فقال له ثلاث مرات ، ثم جاء الرابعة فقال : اسقه عسلا فقال سقيته فلم يزد إلا استطلاقا ، فقال صدق الله » وعند أحمد عن يزيد بن هارون عن شعبة « فذهب ثم جاء فقال : قد سقيته فلم يزد إلا استطلاقا ، فقال : اسقه عسلا فسقاه » كذلك ثلاثا وفيه « فقال في الرابعة اسقه عسلا » وعند الإسماعيلي من رواية خالد بن الحارث ثلاث مرات يقول فيهن ما قال في الأولى ، وتقدم في رواية سعيد بن أبي عروبة بلفظ « ثم أتاه الثانية فقال اسقه عسلا ثم أتاه الثالثة » .

**قوله ( فقال صدق الله وكذب بطن أخيك )** زاد مسلم في روايته « فسقاه فبرأ » وكذا للترمذى ، وفي رواية أحمد عن يزيد بن هارون « فقال في الرابعة اسقه عسلا ، قال : فأظنه قال فسقاه فبرأ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرابعة : صدق الله وكذب بطن أخيك » كذا وقع ليزيد بالشك وفي رواية خالد بن الحارث « فقال في الرابعة صدق الله وكذب بطن أخيك » والذي اتفق عليه محمد بن جعفر ومن تابعه أرجح ، وهو أن هذا القول وقع منه صلى الله عليه وسلم بعد الثالثة ، وأمره أن يسقيه عسلا فسقاه في الرابعة فبرأ . وقد وقع في رواية سعيد بن أبي عروبة « ثم أتاه الثالثة فقال اسقه عسلا ، ثم أتاه فقال : قد فعلت ، فسقاه فبرأ » .

**قوله ( تابعه النضر )** يعنى ابن شميل بالمعجمة مصغر ( عن شعبة ) وصله إسحق بن راهويه في مسنده عن النضر ، قال الإسماعيلي : وتابعه أيضا يحيى بن سعيد وخالد بن الحارث ويزيد بن هارون . قلت : رواية يحيى عند النسائي في « الكبرى » ورواية خالد عند الإسماعيلي عن أبي يعلى ، ورواية يزيد عند أحمد وتابعهم أيضا حجاج بن محمد وروح بن عباد وروايتهما عند أحمد أيضا ، قال الخطاطي وغيره : أهل الحجاز يطلقون الكذب في موضع الخطأ ، يقال كذب سمعك أى زل فلم يدرك حقيقة ما قيل له ، فمعنى كذب بطنه أى لم يصلح لقبول الشفاء بل زل عنه ، وقد اعترض بعض الملاحدة فقال : العسل مسهل فكيف يوصف لمن وقع به الإسهال ؟ والجواب أن ذلك جهل من قائله ، بل هو كقوله تعالى ﴿ بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ﴾ فقد اتفق الأطباء على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والعادة والزمان والغذاء المألوف والتدبير وقوة الطبيعة ، وعلى أن الإسهال يحدث من أنواع منها الهیضة التى تنشأ عن تخمة واتفقوا على أن علاجها بترك الطبيعة وفعلها ، فإن احتاجت إلى مسهل معين أعينت مادام بالعليل قوة ، فكأن هذا الرجل كان استطلاق بطنه عن تخمة أصابته فوصف له النبي صلى الله عليه وسلم العسل لدفع الفضول المجتمعة في نواحي المعدة والأمعاء لما في العسل من الجلاء ودفع الفضول التى تصيب المعدة من أخلاط لزجة تمنع استقرار الغذاء فيها وللمعدة حمل كخمل المنشفة ، فإذا علقت بها الأخلاط اللزجة أفسدتها وأفسدت الغذاء الواصل إليها ، فكان دواؤها باستعمال ما يجلو تلك الأخلاط ، ولا شيء في ذلك مثل العسل ، لاسيما إن مزج بالماء الحار ، وإنما لم يفده في أول مرة لأن الدواء يجب أن يكون له مقدار وكمية بحسب الداء ، إن قصر عنه لم يدفعه بالكلية وإن جاوزه أو هى القوة وأحدث ضررا آخر فكأنه شرب منه أولا مقدارا لا يفى بمقاومة الداء ، فأمره بمعاودة سقيه ، فلما تكررت الشرابات بحسب مادة الداء برأ بإذن الله

تعالى . وفي قوله صلى الله عليه وسلم « وكذب بطن أخيك » إشارة إلى أن هذا الدواء نافع ، وأن بقاء الداء ليس لقصور الدواء في نفسه ولكن لكثرة المادة الفاسدة ، فمن ثم أمره بمعاودة شرب العسل لاستفراغها ، فكان كذلك ، وبرأ بإذن الله . قال الخطاى : والطب نوعان ، طب اليونان وهو قياسي ، وطب العرب والهند وهو تجارى ، وكان أكثر ما يصفه النبي صلى الله عليه وسلم لمن يكون عليلاً على طريقة طب العرب ، ومنه ما يكون مما اطلع عليه بالوحى . وقد قال صاحب « كتاب المائة في الطب » إن العسل تارة يجرى سريعاً إلى العروق وينفذ معه جل الغذاء ويدبر البول فيكون قابضاً ، وتارة يبقى في المعدة فيهبجها بلذعها حتى يدفع الطعام ويسهل البطن فيكون مسهلاً . فإنكار وصفه للمسهل مطلقاً قصور من المنكر . وقال غيره : طب النبي صلى الله عليه وسلم متيقن البرء لصدوره عن الوحى ، وطب غيره أكثره حدس أو تجربة ، وقد يتخلف الشفاء عن بعض من يستعمل طب النبوة ، وذلك لما منع قام بالمستعمل من ضعف اعتقاد الشفاء به وتلقيه بالقبول ، وأظهر الأمثلة في ذلك القرآن الذى هو شفاء لما في الصدور ، ومع ذلك فقد لا يحصل لبعض الناس شفاء صدره لقصوره في الاعتقاد والتلقي بالقبول ، بل لا يزيد المناق إلا رجساً إلى رجسه ومرضاً إلى مرضه ، فطب النبوة لا يناسب إلا الأبدان الطيبة ، كما أن شفاء القرآن لا يناسب إلا القلوب الطيبة ، والله أعلم . وقال ابن الجوزى : في وصفه صلى الله عليه وسلم العسل لهذا المنسهل أربعة أقوال : أحدها أنه حمل الآية على عمومها في الشفاء ، وإلى ذلك أشار بقوله « صدق الله » أى في قوله ﴿ فيه شفاء للناس ﴾ فلما نبه على هذه الحكمة تلقاها بالقبول ، فشفى بإذن الله . الثانى أن الوصف المذكور على المؤلف من عادتهم من التداوى بالعسل في الأمراض كلها . الثالث أن الموصوف له ذلك كانت به هيضة كما تقدم تقريره . الرابع يحتمل أن يكون أمره بطبخ العسل قبل شربه فإنه يعقد البلغم ، فلعله شربه أولاً بغير طبخ انتهى . والثانى والرابع ضعيفان وفي كلام الخطاى احتمال آخر ، وهو أن يكون الشفاء يحصل للمذكور ببركة النبي صلى الله عليه وسلم وبركة وصفه ودعائه ، فيكون خاصاً بذلك الرجل دون غيره ، وهو ضعيف أيضاً . ويؤيد الأول حديث ابن مسعود « عليكم بالشفاءين : العسل والقرآن » أخرجه ابن ماجه والحاكم مرفوعاً ، وأخرجه ابن أبى شيبة والحاكم موقوفاً ، ورجاله رجال الصحيح . وأثر على « إذا اشتكى أحدكم فليستوهِب من امرأته من صداقها فليشتر به عسلاً ، ثم يأخذ ماء السماء فيجمع هنيئاً مريئاً شفاء مباركاً » أخرجه ابن أبى حاتم في التفسير بسند حسن ، قال ابن بطلال : يؤخذ من قوله « صدق الله وكذب بطن أخيك » أن الألفاظ لا تحمل على ظاهرها ، إذ لو كان كذلك لبرئ العليل من أول شربة ، فلما لم يبرأ إلا بعد التكرار دل على أن الألفاظ تقتصر على معانيها . قلت : ولا يخفى تكلف هذا الانتزاع . وقال أيضاً فيه أن الذى يجعل الله فيه الشفاء قد يتخلف لتمام المدة التى قدر الله تعالى فيها الداء . وقال غيره : في قوله في رواية سعيد بن أبى عروبة « فسقاه فبراً » بفتح الراء والهمز بوزن قرأ وهى لغة أهل الحجاز ، وغيرهم يقولها بكسر الراء بوزن علم ، وقد وقع في رواية أبى الصديق الناجى في آخره « فسقاه فعافاه الله » والله أعلم .

### باب لا صفر ، وهو داء يأخذ البطن

[٥٧١٧] ٥٥١١ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني أبوسلمة بن عبد الرحمن وغيره أن أباه ريرة قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا عدوى ولا صفر ولا

هامة» ، فقال أعرابي : يا رسول الله ، فما بالُ إيلي تكون في الرمل كأنها الظباء فيأتي البعير الأجرب فيدخل بينها فيجربها ؟ فقال : « فمن أعدى الأول » . رواه الزُّهريُّ عن أبي سلمة وسنان بن أبي سنان .

**قوله ( باب لا صفر وهو داء يأخذ البطن )** كذا جزم بتفسير الصفر ، وهو بفتحتين ، وقد نقل أبو عبيدة معمر بن المثنى في « غريب الحديث » له عن يونس بن عبيد الجرمي أنه سأل رؤية بن العجاج فقال : هي حية تكون في البطن تصيب الماشية والناس ، وهي أعدى من الجرب عند العرب . فعلى هذا فالمراد بنفى الصفر ما كانوا يعتقدونه فيه من العدوى . ورجح عند البخاري هذا القول لكونه قرن في الحديث بالعدوى . وكذا رجح الطبري هذا القول واستشهد له بقول الأعشى « ولا يعض على شرسوفه الصفر » والشرسوف بضم المعجمة وسكون الراء ثم مهملة ثم فاء : الضلع ، والصفر دود يكون في الجوف فربما عض الضلع أو الكبد فقتل صاحبه ، وقيل المراد بالصفر الحية لكن المراد بالنفى نفى ما كانوا يعتقدونه أن من أصابه قتله ، فرد ذلك الشارع بأن الموت لا يكون إلا إذا فرغ الأجل . وقد جاء هذا التفسير عن جابر وهو أحد رواة حديث « لا صفر » قاله الطبري . وقيل في الصفر قول آخر ، وهو أن المراد به شهر صفر ، وذلك أن العرب كانت تحرم صفر وتستحل المحرم كما تقدم في كتاب الحج ، فجاء الإسلام برد ما كانوا يفعلونه من ذلك فلذلك قال صلى الله عليه وسلم « لا صفر » قال ابن بطال : وهذا القول مروى عن مالك ، والصفر أيضا وجع في البطن يأخذ من الجوع ومن اجتماع الماء الذي يكون منه الاستسقاء ، ومن الأول حديث « صفرة في سبيل الله خير من حمر النعم » أي جوعة ، ويقولون صفر الإناء إذا خلا عن الطعام ، ومن الثاني ما سبق في الأشربة في حديث ابن مسعود « أن رجلا أصابه الصفر فنعت له السكر » أي حصل له الاستسقاء فوصف له النبيذ ، وحمل الحديث على هذا لا يتجه ، بخلاف ما سبق . وسيأتى شرح الهامة والعدوى كل منهما في باب مفرد .

**قوله ( عن صالح )** هو ابن كيسان ، وقوله « أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وغيره » وقع في رواية يعقوب ابن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح بن كيسان عند مسلم في هذا الحديث أنه سمع أبا هريرة ، وقوله في آخر الباب « رواه الزهري عن أبي سلمة وسنان بن أبي سنان » يعني كلاهما عن أبي هريرة ، وسيأتى ذلك في « باب لا عدوى » من رواية شعيب عن الزهري عنهما ، وفيه تفصيل لفظ أبي سلمة من لفظ سنان ، ويأتى البحث فيه هناك إن شاء الله تعالى

### باب ذات الجنب

[٥٧١٨] ٥٥١٢ - حدثنا محمد قال أنا عتاب بن بشير عن إسحاق عن الزُّهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن أم قيس بنت محصن - وكانت من المهاجرات الأول اللاتي بايعن رسول الله صلى الله عليه ، وهي أخت عكاشة بن محصن - أخبرته أنها أتت رسول الله صلى الله عليه بابت لابن لها قد علقت عليه من العذرة ، فقال : « اتقوا الله ، على ما تدغرون أولادكم بهذه الأعلاق ؟ عليكم بهذا العود الهندي فإن فيه سبعة أشفية ، منها ذات الجنب » ، يريد الكُسْت ، يعني القسْط ، قال وهي لغة .



[٥٧١٩] ٥٥١٣ - حدثنا عارم قال نا حماد قال قرئ على أيوب من كتب أبي قلابة - منه ما حدث به ، ومنه ما قرئ عليه - فكان هذا في الكتاب : عن أنس أن أباطلحة وأنس بن النضر كوياه ، وكواه أبوطلحة بيده ، وقال عباد بن منصور عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال أذن رسول الله صلى الله عليه لأهل بيت من الأنصار أن يرقوا من الحمة والأذن . فقال أنس : كويت من ذات الجنب ورسول الله صلى الله عليه حي ، وشهدني أبوطلحة وأنس بن النضر وزيد بن ثابت ، وأبوطلحة كواني .  
[الحديث ٥٧١٩ - طرفه في : ٥٧٢١] .

**قوله ( باب ذات الجنب )** هو ورم حار يعرض في الغشاء المستبطن للأضلاع ، وقد يطلق على ما يعرض في نواحي الجنب من رياح غليظة تحتقن بين الصفاق والعضل التي في الصدر والأضلاع نتحدث وجعا ، فالأول هو ذات الجنب الحقيقي الذي تكلم عليه الأطباء ، قالوا ويحدث بسببه خمسة أعراض : الحمى والسعال والنخس وضيق النفس والنبض المنشأري . ويقال لذات الجنب أيضا وجع الحاصرة وهي من الأمراض المخوفة لأنها تحدث بين القلب والكبد وهي من ساء الأسقام ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « ما كان الله ليلسطها علي » والمراد بذات الجنب في حديثي الباب الثاني ، لأن القسط وهو العود الهندي كما تقدم بيانه قريبا هو الذي تداوى به الريح الغليظة ، قال المسبحي : العود حار يابس قابض يجبس البطن ويقوى الأعضاء الباطنة ويطرد الريح ويفتح السدد ويذهب فضل الرطوبة ، قال : ويجوز أن ينفع القسط من ذات الجنب الحقيقي أيضا إذا كانت ناشئة عن مادة بلغمية ، ولا سيما في وقت انحطاط العلة . ثم ذكر المؤلف في الباب حديثين : أحدهما حديث أم قيس بنت محسن في قصة ولدها والأعلاق عليه من العذرة ، وقد تقدم شرح ذلك وبيانه قبل بباين . وقوله في أوله « حدثنا محمد » هو الذهلي ، وقوله « عتاب بن بشير » بمهملة ومثناة ثقيلة وآخره موحدة ومعجمة وزن عظيم وشيخه إسحق هو ابن راشد الجزري وقوله في آخره « يريد الكست يعنى القسط ، قال وهي لغة » هو تفسير العود الهندي بأنه القسط ، والقائل « قال هي لغة » هو الزهري . ثانيهما حديث أنس .

**قوله ( حدثنا عارم )** هو محمد بن الفضل أبو النعمان السدوسي ، وحماد هو ابن زيد .

**قوله ( قرئ على أيوب )** هو السخيتاني .

**قوله ( من كتب أبي قلابة منه ما حدث به ومنه ما قرئ عليه ، فكان هذا في الكتاب )** أي كتاب أبي قلابة ، كذا للأكثر . ووقع في رواية الكشميهني بدل قوله « في الكتاب » : « قرأ الكتاب » وهو تصحيف ووقع عند الإسماعيلي بعد قوله « في الكتاب » : « غير مسموع » ولم أر هذه اللفظة في شيء من نسخ البخاري .

**قوله ( عن أنس )** هو ابن مالك .

**قوله ( أن أباطلحة )** هو زيد بن سهل زوج والددة أنس أم سليم ، وأنس بن النضر هو عم أنس بن مالك .  
**قوله ( كوياه ، وكواه أبو طلحة بيده )** نسب الكي إليهما معا لرضاهما به ، ثم نسب الكي لأبي طلحة

وحده لمباشرته له . وعند الإسماعيلي من وجه آخر عن أيوب « وشهدني أبو طلحة وأنس بن النضر وزيد بن ثابت » .

**قوله ( وقال عباد بن منصور )** هو الناجي بالنون والجيم ، ، وأراد بهذا التعليق فائدة من جهة الإسناد ، وأخرى من جهة المتن ، أما الإسناد فبين أن حماد بن زيد بين في روايته صورة أخذ أيوب هذا الحديث عن أبي قلابة ، وأنه كان قرأه عليه من كتابه ، وأطلق عباد بن منصور روايته بالعننة . وأما المتن فلما فيه من الزيادة ، وهي أن الكي المذكور كان بسبب ذات الجنب ، وأن ذلك كان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن زيد ابن ثابت كان فيمن حضر ذلك ، وفي لرواية عباد بن منصور زيادة أخرى في أوله أفردها بعضهم ، وهي حديث أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل بيت من الأنصار أن يرقوا من الحمة والأذن . وليس لعباد بن منصور — وكنيته أبو سلمة — في البخاري سوى هذا الموضع المعلق ، وهو من كبار أتباع التابعين ، تكلموا فيه من عدة جهات : إحداها أنه رمى بالقدر ، لكنه لم يكن داعية . ثانيها أنه كان يدلس . ثالثها أنه قد تغير حفظه . وقال يحيى القطان : لما رأيته كان لا يحفظ . ومنهم من أطلق ضعفه . وقد قال ابن عدى : هو من جملة من يكتب حديثه . ووصل الحديث المذكور أبو يعلى عن إبراهيم بن سعيد الجوهري عن ربحان بن سعيد عن عباد بطوله ، وأخرجه عند الإسماعيلي كذلك ، وفرقه البزار حديثين وقال في كل منهما : تفرد به عباد بن منصور . والحمة بضم الحاء المهملة وتخفيف الميم وقد تشدد ، وأنكره الأزهرى ، هي السم . وقد تقدم شرحها في « باب من اكتوى » وسأق الكلام على حكمها في « باب رقية الحية والعقرب » بعد أبواب . وأما رقية الأذن فقال ابن بطال : المراد وجع الأذن ، أى رخص في رقية الأذن إذا كان بها وجع ، وهذا يرد على الحصر الماضى في الحديث المذكور في « باب من اكتوى » حيث قال : لا رقية إلا من عين أو حمة ، فيجوز أن يكون رخص فيه بعد أن منع منه ، ويحتمل أن يكون المعنى لا رقية أنفع من رقية العين والحمة ، ولم يرد نفى الرق عن غيرهما . وحكى الكرماني عن ابن بطال أنه ضبطه « الأدر » بضم الهمزة وسكون المهملة بعدها راء . وأنه جمع أدرة وهي نفخة الخصية ، قال : وهو غريب شاذ انتهى . ولم أر ذلك في كتاب ابن بطال ، فليحذر . ووقع عند الإسماعيلي في سياق رواية عباد بن منصور بلفظ « أن يرقوا من الحمة ، وأذن برقية الغين والنفس » فعلى هذا فقوله « والأذن » في الرواية المعلقة تصحيف من قوله « أذن » فعل ماض من الإذن ، لكن زاد الإسماعيلي في رواية من هذا الوجه « وكان زيد بن ثابت يرق من الأذن والنفس » فالله أعلم . وسأق بعد أبواب « باب رقية العين » وغير ذلك . وقوله « رخص لأهل بيت من الأنصار » هم آل عمرو بن حزم ، وقع ذلك عند مسلم من حديث جابر ، والمخاطب بذلك منهم عمارة بن حزم كما بينته في ترجمته في كتاب الصحابة .

### باب حرق الحَصِيرِ لِيَسُدَّ بِهِ الدَّمَ

[٥٧٢٢] ٥٥١٤ - حدثنا سعيد بن عفير قال نا يعقوب بن عبد الرحمن القاري عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي قال : لما كُسرت على رأس رسول الله صلى الله عليه البيضة وأدمي وجهه وكسرت رباعيته ،

وكان عليّ يختلف بالماء في الجنّ، وجاءت فاطمة تغسل عن وجهه الدم، فلما رأت فاطمة الدم يزيد على الماء كثرة عمدت إلى حصير فأحرقتها وألصقتها على جرح النبي صلى الله عليه فرقاً بالدم.

**قوله ( باب حرق الحصير )** كذا هم ، وأنكره ابن التين فقال : والصواب إحراق الحصير لأنه من أحرق ، أو تحريق من حرق ، قال فأما الحرق فهو حرق الشيء يؤذيه . قلت : لكن له توجيه ، وقوله « ليسد به الدم » هو بالسین المهملة أى مجارى الدم ، أو ضمن « سد » معنى قطع وهو الوجه ، وكأنه أشار إلى أن هذا ليس من إضاعة المال لأنه إنما يفعل للضرورة المبيحة ، وقد كان أبو الحسن القابسي يقول : وددنا لو علمنا ذلك الحصير مما كان لتخذه دواء لقطع الدم ، قال ابن بطلان : قد زعم أهل الطب أن الحصير كلها إذا أحقرت تبطل زيادة الدم ، بل الرماد كله كذلك ، لأن الرماد من شأنه القبض ، ولهذا ترجم الترمذى لهذا الحديث « التداوى بالرماد » وقال المهلب : فيه أن قطع الدم بالرماد كان معلوما عندهم ، لا سيما إن كان الحصير من ديس السعد فهى معلومة بالقبض وطيب الرائحة ، فالقبض يسد أفواه الجرح ، وطيب الرائحة يذهب بزهم الدم ، وأما غسل الدم أولاً فينبغى أن يكون إذا كان الجرح غير غائر ، أما لو كان غائراً فلا يؤمن معه ضرر الماء إذا صب فيه . وقال المؤفق عبد اللطيف : الرماد فيه تحفيف وقلة لذع ، والمجفف إذا كان فيه قوة لذع ربما هيج الدم وجلب الورم . ووقع عند ابن ماجه من وجه آخر عن سهل بن سعد « أحقرت له — حين لم يرقأ — قطعة حصير خلق فوضعت رماده عليه » وقد تقدم شرح حديث الباب ، وهو حديث سهل بن سعد فى غسل فاطمة وجهه النبي صلى الله عليه وسلم من الدم لما جرح يوم أحد ، فى كتاب الجهاد . وقوله فى آخر الحديث « فرقاً » بقاف وهمزة أى بطل خروجه ، وفى رواية « فاستمسك الدم »

### باب الحمى من فيح جهنم

[٥٧٢٣] ٥٥١٥ - حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر عن

النبي صلى الله عليه قال : « الحمى من فيح جهنم ، فأطفئوها بالماء » .

قال نافع : وكان عبد الله يقول : اكشف عنا الرجز .

[٥٧٢٤] ٥٥١٦ - نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن هشام عن فاطمة بنت المنذر أن أسماء ابنة أبي بكر كانت

إذا أتيت بالمرأة قد حمت تدعو لها ، أخذت الماء فصبت بين يديها وبين جيبها وقالت : كان رسول الله صلى الله عليه عليه يأمرنا أن نبردها بالماء .

[٥٧٢٥] ٥٥١٧ - حدثنا محمد بن المثني قال نا يحيى قال نا هشام قال أخبرني أبي عن عائشة عن النبي

صلى الله عليه قال : « الحمى من فيح جهنم ، فأبردوها بالماء » .

[٥٧٢٦] ٥٥١٨ - حدثنا مسدد قال نا أبو الأحوص قال نا سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة عن جده رافع

ابن خديج قال سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « الحمى من فيح جهنم ، فأبردوها بالماء » .

**قوله ( باب الحمى من فيح جهنم )** بفتح الفاء وسكون التحتانية بعدها مهملة ، وسيأتى فى حديث رافع آخر الباب « من فوح » بالواو ، وتقدم من حديثه فى صفة النار بلفظ « فور » بالراء بدل الحاء وكلها بمعنى ، والمراد سطوع حرها ووجهه . والحمى أنواع كما سأذكره . واختلف فى نسبتها إلى جهنم فقيل حقيقة ، واللهب الحاصل فى جسم المحموم قطعة من جهنم ، وقدر الله ظهورها بأسباب تقتضيها ليعتبر العباد بذلك ، كما أن أنواع الفرح واللذة من نعيم الجنة ، أظهرها فى هذه الدار عبرة ودلالة . وقد جاء فى حديث أخرجه البزار من حديث عائشة بسند حسن ، وفى الباب عن أنى أمانة عند أحمد ، وعن أنى رجائه عند الطبرانى ، وعن ابن مسعود فى مسند الشهاب « الحمى حظ المؤمن من النار » وهذا كما تقدم فى حديث الأمر بالأبرار أن شدة الحر من فيح جهنم وأن الله أذن لها بنفسين ، وقيل بل الخير ورد مورد التشبيه ، والمعنى أن حر الحمى شبيه بحر جهنم تنبيهاً للنفوس على شدة حر النار ، وأن هذه الحرارة الشديدة شبيهة بفيحها وهو ما يصيب من قرب منها من حرها كما قيل بذلك فى حديث الأبرار ، والأول أولى ، والله أعلم . ويؤيده قول ابن عمر فى آخر الباب . وذكر المصنف فيه أربعة أحاديث : الحديث الأول حديث ابن عمر أخرجه من طريق عبد الله بن وهب عن مالك ، وكذا مسلم ، وأخرجه النسائى من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك ، قال الدارقطنى فى « الموطآت » : لم يروه من أصحاب مالك فى « الموطأ » إلا ابن وهب وابن القاسم وتابعهما الشافعى وسعيد بن عفير وسعيد بن داود ، قال « ولم يأت به معن ولا القعنبي ولا أبو مصعب ولا ابن بكير انتهى . وكذا قال ابن عبد البر فى التقيص » وقد أخرجه شيخنا فى تقريبه من رواية أنى مصعب عن مالك ، وهو ذهول منه ، لأنه اعتمد فيه على الملخص للقابسى ، والقابسى إنما أخرج الملخص من طريق ابن القاسم عن مالك ، وهذا ثانى حديث عثرت عليه فى تقريب الأسانيد لشيخنا عفا الله تعالى عنه من هذا الجنس ، وقد نهت عليه نصيحة لله تعالى والله أعلم ، وقد أخرجه الدارقطنى والإسماعيلى من رواية حرملة عن الشافعى ، وأخرجه الدارقطنى من طريق سعيد بن عفير ، ومن طريق سعيد بن داود ، ولم يخرج به ابن عبد البر فى « التمهيد » لأنه ليس فى رواية يحيى بن يحيى الليثى ، والله أعلم .

**قوله ( فأطفتوها )** بهمزة قطع ثم طاء مهملة وفاء مكسورة ثم همزة أمر بالإطفاء ، وتقدم فى رواية عبيد الله بن عمر عن نافع فى صفة النار من بدء الخلق بلفظ « فأبرئوها » والمشهور فى ضبطها بهمزة وصل والراء مضمومة ، وحكى كسرهما ، يقال بردت الحمى أبردها بردا بوزن قتلتها أقتلها قتلا أى أسكنت حرارتها ، قال شاعر الحماسة :

إذا وجدت لهيب الحب فى كبدى      أقبلت نحو سقاء القوم أبرد  
هبنى بردت ببرد الماء ظاهره      فمن لئار على الأحشاء تنقد

وحكى عياض رواية بهمزة قطع مفتوحة وكسر الراء ، من أبرد الشيء إذا عاجله فصره بارداً ، مثل أسخنه إذا صيره سخناً ، وقد أشار إليها الخطاوى ، وقال الجوهري : إنها لغة رديفة .

**قوله ( بالماء )** فى حديث أنى هريرة عند ابن ماجه « بالماء البارد » ومثله فى حديث سمرة عند أحمد ، ووقع فى حديث ابن عباس « بماء زمزم » كما مضى فى صفة النار من رواية أنى جمرة بالجيم قال « كنت أجالس ابن عباس بمكة فأخذتنى الحمى » وفى رواية أحمد « كنت أدفع الناس عن ابن عباس فاحتبست أياما فقال : ما حبسك ؟

قلت الحمى ، قال : أبردها بماء زمزم ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء أو بماء زمزم « شك همام . كذا في رواية البخارى من طريق أئى عامر العقدى عن همام . وقد تعلق به من قال بأن ذكر ماء زمزم ليس قيذا لشك راويه فيه . ومن ذهب إلى ذلك ابن القيم . وتعقب بأنه وقع في رواية أحمد عن عفان عن همام « فأبردوها بماء زمزم » ولم يشك . وكذا أخرجه النسائى وابن حبان والحاكم من رواية عفان ، وإن كان الحاكم وهم في استدراكه . وترجم له ابن حبان بعد إirاده حديث ابن عمر فقال « ذكر الخبر المفسر للماء المحمل في الحديث الذى قبله ، وهو أن شدة الحمى تبرد بماء زمزم دون غيره من المياه ، وساق حديث ابن عباس ، وقد تعقب — على تقدير أن لا شك في ذكر ماء زمزم فيه — بأن الخطاب لأهل مكة خاصة لتيسر ماء زمزم عندهم ، كما خص الخطاب بأصل الأمر بأهل البلاد الحارة . وخفى ذلك على بعض الناس . قال الخطائى ومن تبعه اعترض بعض سخفاء الأطباء على هذا الحديث بأن قال : اغتسال المحموم بالماء خطر يقربه من الهلاك ، لأنه يجمع المسام ويحقن البخار ويعكس الحرارة إلى داخل الجسم فيكون ذلك سببا للتلف ، قال الخطائى : غلط بعض من ينسب إلى العلم فانغمس في الماء لما أصابته الحمى فاحتقنت الحرارة في باطن بدنه فأصابته علة صعبة كادت تهلكه ، فلما خرج من علته قال قولاً سيئاً لا يحسن ذكره ، وإنما أوقعه في ذلك جهله بمعنى الحديث ، والجواب أن هذا الإشكال صدر عن صدر مراتب في صدق الخبر ، فيقال له أولاً من أين حملت الأمر على الاغتسال وليس في الحديث الصحيح بيان الكيفية فضلاً عن اختصاصها بالغسل ، وإنما في الحديث الإرشاد إلى تبريد الحمى بالماء فإن أظهر الوجود أو اقتضت صناعة الطب أن انغماس كل محموم في الماء أو صبه إياه على جميع بدنه يضره فليس هو المراد ، وإنما قصد صلى الله عليه وسلم استعمال الماء على وجه ينفع ، فليبحث عن ذلك الوجه ليحصل الانتفاع به ، وهو كما وقع في أمره العائن بالاغتسال وأطلق ، وقد ظهر من الحديث الآخر أنه لم يرد مطلق الاغتسال ، وإنما أراد الاغتسال على كيفية مخصوصة ، وأولى ما يحمل عليه كيفية تبريد الحمى ما صنعتته أسماء بنت الصديق ، فإنها كانت ترش على بدن المحموم شيئاً من الماء بين يديه وثوبه فيكون ذلك من باب النشرة المأذون فيها ، والصحاحى ولأسيما مثل أسماء التى هى ممن كان يلزم بيت النبى صلى الله عليه وسلم أعلم بالمراد من غيرها ، ولعل هذا هو السر في إيراد البخارى لحديثها عقب حديث ابن عمر المذكور ، وهذا من بديع ترتيبه . وقال المازرى : ولا شك أن علم الطب من أكثر العلوم احتياجاً إلى التفصيل ، حتى إن المريض يكون الشئ دواءه في ساعة ثم يصير داء له في الساعة التى تليها ، لعارض يعرض له من غضب يحمى مزاجه مثلاً فيتغير علاجه ، ويمثل ذلك كثير ، فإذا فرض وجود الشفاء لشخص بشئ في حالة مالم يلزم منه وجود الشفاء به له أو لغيره في سائر الأحوال ، والأطباء مجمعون على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والزمان والعادة والغذاء المتقدم والتأثير المألوف وقوة الطباع . ثم ذكر نحو ما تقدم . قالوا : وعلى تقدير أن يرد التصريح بالاغتسال في جميع الجسد ، فيجاب بأنه يحتمل أن يكون أراد أنه يقع بعد إقلاع الحمى ، وهو بعيد . ويحتمل أن يكون في وقت مخصوص بعدد مخصوص فيكون من الخواص التى اطلع صلى الله عليه وسلم عليها بالوحى ، ويضمحل عند ذلك جميع كلام أهل الطب . وقد أخرج الترمذى من حديث ثوبان مرفوعاً « إذا أصاب أحدكم الحمى — وهى قطعة من النار — فليطفئها عنه بالماء ، يستنقع في نهر جار ويستقبل جريته وليقل : بسم الله ، اللهم اشف عبدك

وصدق رسولك ، بعد صلاة الصبح قبل طلوع الشمس ، ولينغمس فيه ثلاث غمسات ثلاثة أيام ، فإن لم يبرأ فخمس ، وإلا فسبع وإلا فتسع ، فإنها لا تكاد تجاوز تسعا بإذن الله » قال الترمذى غريب . قلت : وفي سنده سعيد بن زرعة مختلف فيه . قال : ويحتمل أن يكون لبعض الحميات دون بعض ، في بعض الأماكن دون بعض ، لبعض الأشخاص دون بعض . وهذا أوجه . فإن خطابه صلى الله عليه وسلم قد يكون عاما وهو الأكثر ، وقد يكون خاصا كما قال « لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولكن شرقوا أو غربوا » فقله « شرقوا أو غربوا » ليس عاما لجميع أهل الأرض بل هو خاص لمن كان بالمدينة النبوية وعلى سمتها كما تقدم تقريره في كتاب الطهارة ، فكذلك هذا يحتمل أن يكون مخصوصا بأهل الحجاز وما والاها إذ كان أكثر الحميات التي تعرض لهم من العرضية الحادثة عن شدة الحرارة ، وهذه ينفعها الماء البارد شربا واغتسالا ، لأن الحمى حرارة غريبة تشتعل في القلب وتنتشر منه بتوسط الروح والدم في العروق إلى جميع البدن ، وهي قسمان : عرضية وهي الحادثة عن ورم أو حركة أو إصابة حرارة الشمس أو القيظ الشديد ونحو ذلك ، ومرضية وهي ثلاثة أنواع ، وتكون عن مادة ، ثم منها ما يسخن جميع البدن ، فإن كان مبدأ تعلقها بالروح فهي حمى يوم لأنها تقع غالبا في يوم ونهايتها إلى ثلاثة ، وإن كان تعلقها بالأعضاء الأصلية فهي حمى دق وهي أخطرهما ، وإن كان تعلقها بالأخلاط سميت عفنية وهي بعدد الأخلاط الأربعة ، وتحت هذه الأنواع المذكورة أصناف كثيرة بسبب الأفراد والتركيب . وإذا تقرر هذا فيجوز أن يكون المراد النوع الأول فإنها تسكن بالانغماس في الماء البارد وشرب الماء المبرد بالثلج وبغيره ولا يحتاج صاحبها إلى علاج آخر ، وقد قال جالينوس في « كتاب حيلة البرء » لو أن شابا حسن اللحم خصب البدن ليس في أحشائه ورم استحم بماء بارد أو سبح فيه وقت القيظ عند منتهى الحمى لا يتنفع بذلك . وقال أبو بكر الرازي : إذا كانت القوى قوية والحمى حادة والنضج بين ولا ورم في الجوف ولا فتق فإن الماء البارد ينفع شربه ، فإن كان العليل خصب البدن والزمان حارا وكان معتادا باستعمال الماء البارد واغتسالا فليؤذن له فيه . وقد نزل ابن القيم حديث ثوبان على هذه القيود فقال : هذه الصفة تنفع في فصل الصيف في البلاد الحارة في الحمى العرضية أو الغب الخالصة التي لا ورم معها ولا شيء من الأعراض الرديئة . والمراد الفاسدة فيطفئها بإذن الله ، فإن الماء في ذلك الوقت أبرد ما يكون لبعده عن ملاقات الشمس ، ووفور القوى في ذلك الوقت لكونه عقب النوم والسكون وبرء الهواء ، قال : والأيام التي أشار إليها هي التي يقع فيها بجملة الأمراض الحادة غالبا ولا سيما في البلاد الحارة ، والله أعلم . وقد تكرر في الحديث استعماله صلى الله عليه وسلم الماء البارد في علته كما قال « صبوا على من سبغ قرب لم تحلل أو كيتهن » وقد تقدم شرحه : وقال سمرة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حم دعا بقرية من ماء فأفرغها على قرنه فاغتسل » أخرجه البزار وصححه الحاكم ، ولكن في سنده راو ضعيف . وقال أنس « إذا حم أحدكم فليشن عليه من الماء البارد من السحر ثلاث ليال » أخرجه الطحاوي وأبو نعيم في الطب والطبراني في « الأوسط » وصححه الحاكم وسنده قوى ، وله شاهد من حديث أم خالد بنت سعيد أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده وأبو نعيم في الطب من طريقه ، وقال عبد الرحمن بن المرقع رفعه « الحمى رائد الموت ، وهي سجن الله في الأرض فبردوا لها الماء في الشنان ، وصبوه عليكم فيما بين الأذنين المغرب والعشاء . قال ففعلوا

فذهب عنهم » أخرجه الطبراني . وهذه الأحاديث كلها ترد التأويل الذي نقله الخطابي عن ابن الأنباري أنه قال : المراد بقوله فأبردوها الصدقة به ، قال ابن القيم : أظن الذي حمل قائل هذا أنه أشكل عليه استعمال الماء في الحمى فعدل إلى هذا ، وله وجه حسن لأن الجزء من جنس العمل ، فكأنه لما أخذ لهيب العطشان بالماء أخذ الله لهيب الحمى عنه ، ولكن هذا يؤخذ من فقه الحديث وإشارته ، وأما المراد به بالأصل فهو استعماله في البُدن حقيقة كما تقدم ، والله أعلم .

**قوله ( قال نافع وكان عبد الله )** أى ابن عمر ( يقول اكشف عنا الرجز ) أى العذاب ، وهذا موصول بالسند الذى قبله ، وكأن ابن عمر فهم من كون أصل الحمى من جهنم أن من أصابته عذب بها ، وهذا التعذيب يختلف باختلاف محله : فيكون للمؤمن تكفيراً لذنوبه وزيادة في أجوره كما سبق ، وللكافر عقوبة وانتقاماً . وإنما طلب ابن عمر كشفه مع ما فيه من الثواب لمشروعية طلب العافية من الله سبحانه ، إذ هو قادر على أن يكفر سيئات عبده ويعظم ثوابه ، من غير أن يصيبه شيء يشق عليه ، والله أعلم . الحديث الثاني .

**قوله ( عن هشام )** هو ابن عروة بن الزبير ، وفاطمة بنت المنذر أى ابن الزبير هى بنت عمه وزوجته ، وأسماء بنت أبى بكر جدتهما لأبويهما معا .

**قوله ( بينها وبين جيبها )** بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها موحدة : هو ما يكون مفرجا من الثوب كالكم والطوق وفى رواية عبدة عن هشام عند مسلم « فتصبه فى جيبها » .

**قوله ( إن نبردها )** بفتح أوله وضم الراء الخفيفة ، وفى رواية لأبى ذر بضم أوله وفتح الموحدة وتشديد إراء من التبريد ، وهو بمعنى رواية أبرد بهمزة مقطوعة ، زاد عبدة فى روايته « وقال لأنها من فيح جهنم » . الحديث الثالث حديث عائشة .

**قوله ( يحى )** هو القطان ، وهشام هو ابن عروة أيضا . وأشار بإيراد روايته هذه عقب الأولى إلى أنه ليس اختلافا على هشام ، بل له فى هذا المتن إسنادان . بقرينة مغايرة السياقين . الحديث الرابع حديث رافع بن خديج .

**قوله ( من فيح جهنم )** فى رواية السرخسى « من فوح » بالواو ، وتقدم فى صفة النار من بدء الخلق من هذا الوجه بلفظ « من فور » وكلها بمعنى ، وتقدم هناك بلفظ « فأبردوها عنكم » بزيادة « عنكم » وكذا زادها مسلم فى روايته عن هناد بن السرى عن أبى الأحوص بالسند المذكور هنا

### باب مَنْ خَرَجَ مِنْ أَرْضٍ لَا تَلَايِمُهُ

[٥٧٢٧] ٥٥١٩ - حدثنا عبد الأعلى بن حماد قال نا يزيد بن زريع قال نا سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك حدثهم أن ناساً - أو رجلاً - من عُكْلٍ وعُرَيْنَةَ قدموا على رسول الله صلى الله عليه ، وتكلموا بالإسلام ، فقالوا :

يا نبي الله، إنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف. واستوخموا المدينة. فأمر لهم رسول الله صلى الله عليه بذود وبراع، وأمرهم أن يخرجوا فيه فيشربوا من أبوالها وألبانها. فانطلقوا، حتى كانوا ناحية الحرة كفروا بعد إسلامهم وقتلوا راعي رسول الله صلى الله عليه، واستاقوا الذود. فبلغ النبي صلى الله عليه، فبعث الطلب في آثارهم، فأمر بهم فسمروا أعينهم، وقطعوا أيديهم، وتركوا في ناحية الحرة حتى ماتوا على حالهم.

قوله ( باب من خرج من أرض لا تلايمه ) بتحانية مكسورة ، وأصله بالهمز ثم كثر استعماله فسهل ، وهو من الملاءمة بالمدة أى الموافقة وزنا ومعنى . وذكر فيه قصة العرنين ، وقد تقدمت الإشارة إليها قريبا ، وكأنه أشار إلى أن الحديث الذى أورده بعده فى النهى عن الخروج من الأرض التى وقع فيها الطاعون ليس على عمومته . وإنما هو مخصوص بمن خرج فرارا منه كما سيأتى تقريره إن شاء الله تعالى .

### باب ما يذكر فى الطاعون

٥٥٢٠ - حدثنا حفص بن عمر قال نا شعبة قال أخبرني حبيب بن أبي ثابت قال سمعت إبراهيم بن سعد سمعت أسامة بن زيد يحدث سعدا عن النبي صلى الله عليه أنه قال : « إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها » ، فقلت : أنت سمعته يحدث سعدا ولا ينكره ؟ قال : نعم . [٥٧٢٨]

٥٥٢١ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد ابن الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله بن عباس أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام ، حتى إذا كان بسرغ لقيه أمراء الأجناد - أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه - فأخبروه أن الوباء قد وقع بالشام . فقال ابن عباس : فقال عمر : ادع لي المهاجرين الأولين ، فدعاهم فاستشارهم ، وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام ، فاختلفوا : فقال بعضهم : قد خرجت لأمر ، ولا نرى أن ترجع عنه . وقال بعضهم : معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه ، ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء . فقال : ارتفعوا عني . ثم قال : ادعوا لي الأنصار ، فدعوتهم ، فاستشارهم ، فسلخوا سبل المهاجرين ، واختلفوا كاختلافهم . فقال : ارتفعوا عني . ثم قال : ادع لي من كان ها هنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح ، فدعوتهم فلم يختلف منهم عليه رجلان فقالوا : نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء . فنادى عمر في الناس : إني مصبح على ظهر ، فأصبحوا عليه : قال أبو عبيدة بن الجراح : أفرارا من قدر الله ؟ قال عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ، نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله . أريت لو كان لك إبل هبطت وأديا له عدوتان : إحداهما خصبة ، والأخرى جدبة ، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله ، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله ؟ قال : فجاء عبد الرحمن بن عوف - وكان متغيبا في بعض حاجته - فقال : إن عندى في هذا علما ، سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه » . قال : فحمد الله عمر ، ثم انصرف . [الحديث ٥٧٢٩ - طرفاه في : ٥٧٣٠ ، ٦٩٧٣] .



- [٥٧٣٠] ٥٥٢٢- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر أن عمر خرج إلى الشام ، فلما كان بسرغ بلغه أن الوباء وقع بالشام ، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منه فراراً » .
- [٥٧٣١] ٥٥٢٣- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نعيم الجمر عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « لا يدخل المدينة المسيح ولا الطاعون » .
- [٥٧٣٢] ٥٥٢٤- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا عاصم قال حدثني حفصة بنت سيرين قالت : قال لي أنس بن مالك : يحيى بم مات ؟ قلت : من الطاعون . قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « الطاعون شهادة لكل مسلم » .
- [٥٧٣٣] ٥٥٢٥- حدثنا أبو عاصم عن مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « المبطون شهيد ، والمطعون شهيد » .
- قوله ( باب ما يذكر في الطاعون )** أى مما يصح على شرطه . والطاعون بوزن فاعول من الطعن ، عدلوا به عن أصله ووضعه دالا على الموت العام كالوباء ، ويقال طعن فهو مطعون وطعين إذا أصابه الطاعون ، وإذا أصابه الطعن بالريح فهو مطعون ، هذا كلام الجوهري ، وقال الخليل : الطاعون الوباء . وقال صاحب « النهاية » : الطاعون المرض العام الذى يفسد له الهواء ، وتفسد به الأمزجة والأبدان . وقال أبو بكر بن العري : الطاعون الوجع الغالب الذى يطفئ الروح كالذبيحة ، سمي بذلك لعموم مصابه وسرعة قتله . وقال أبو الوليد الباجي : هو مرض يعم الكثير من الناس في جهة من الجهات ، بخلاف المعتاد من أمراض الناس ، ويكون مرضهم واحدا بخلاف بقية الأوقات فتكون الأمراض مختلفة . وقال الداودي : الطاعون حبة تخرج من الأرقاع وفي كل طي من الجسد والصحيح أنه الوباء وقال عياض : أصل الطاعون القروح الخارجة في الجسد ، والوباء عموم الأمراض ، فسميت طاعونا لشبهها بها في الهلاك ، وإلا فكل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا . قال : ويدل على ذلك أن وباء الشام الذى وقع في عمواس إنما كان طاعونا ، وما ورد في الحديث أن الطاعون وخز الجن . وقال ابن عبد البر : الطاعون غدة تخرج في المراق والآباط وقد تخرج في الأيدي والأصابع وحيث شاء الله . وقال النووي في « الروضة » : قيل الطاعون انصباب الدم إلى عضو . وقال آخرون : هو هيجان الدم وانتفاخه . قال المتولي : وهو قريب من الجذام ، من أصابه تأكلت أعضاؤه وتساقط لحمه . وقال الغزالي : هو انتفاخ جميع البدن من الدم مع الحمى أو انصباب الدم إلى بعض الأطراف ، فينتفخ ويحمر ، وقد يذهب ذلك العضو . وقال النووي أيضا في تهذيبه : هو بشر وورم مؤلم جدا ، يخرج مع لب ، ويسود ما حواله أو يخضر أو يحمر حمرة شديدة بنفسجية كدرة ، ويحصل معه خفقان وقيء ، ويخرج غالبا في المراق والآباط ، وقد يخرج في الأيدي والأصابع وسائر الجسد . وقال جماعة من الأطباء منهم أبو على بن سينا : الطاعون مادة سمية تحدث وربما قتالا يحدث في المواضع الرخوة والمغابن من البدن ، واغلب ما تكون تحت الإبط أو خلف الأذن أو عند الأرنبة . قال : وسببه دم ردىء مائل إلى العفونة والفساد يستحيل إلى جوهر سمي يفسد العضو ويغير ما يليه ويؤدى إلى القلب كيفية رديئة

فيحدث القيء والغثيان والغشي والخفقان ، وهو لرداءته لا يقبل من الأعضاء إلا ما كان أضعف بالطبع ، وأردؤه ما يقع في الأعضاء الرئيسية ، والأسود منه قل من يسلم منه ، وأسلمه الأحمر ثم الأصفر . والطواعين تكثر عند الوباء في البلاد الوبئة ، ومن ثم أطلق على الطاعون وباء وبالعكس ، وأما الوباء فهو فساد جوهر الهواء الذي هو مادة الروح ومدده . قلت : فهذا ما بلغنا من كلام أهل اللغة وأهل الفقه والأطباء في تعريفه . والحاصل أن حقيقته ورم ينشأ عن هيجان الدم أو انصباب الدم إلى عضو فيفسده ، وإن غير ذلك من الأمراض العامة الناشئة عن فساد الهواء يسمى طاعونا بطريق المجاز لاشتراكهما في عموم المرض به أو كثرة الموت ، والدليل على أن الطاعون يغير الوباء ما سيأتي في رابع أحاديث الباب « أن الطاعون لا يدخل المدينة » وقد سبق في حديث عائشة « قدمنا المدينة وهي أوبأ أرض الله — وفيه قول بلال — أخرجونا إلى أرض الوباء » وما سبق في الجنائز من حديث أبي الأسود « قدمت المدينة في خلافة عمر وهم يموتون ذريعا » وما سبق في حديث العرنين في الطهارة أنهم استوخموا المدينة ، وفي لفظ أنهم قالوا إنها أرض وبئة ، فكل ذلك يدل على أن الوباء كان موجودا بالمدينة . وقد صرح الحديث الأول بأن الطاعون لا يدخلها فدل على أن الوباء غير الطاعون ، وأن من أطلق على كل وباء طاعونا فبطريق المجاز . قال أهل اللغة : الوباء هو المرض العام ، يقال أوبأت الأرض فهي موبئة ، ووبئت بالفتح فهي وبئة ، وبالضم فهي موبوءة . والذي يفترق به الطاعون من الوباء أصل الطاعون الذي لم يتعرض له الأطباء ولا أكثر من تكلم في تعريف الطاعون وهو كونه من طعن الجن ، ولا يخالف ذلك ما قال الأطباء من كون الطاعون ينشأ عن هيجان الدم أو انصبابه لأنه يجوز أن يكون ذلك يحدث عن الطعنة الباطنة فتحدث منها المادة السمية ويهيج الدم بسببها أو ينصب وإنما لم يتعرض الأطباء لكونه من طعن الجن لأنه أمر لا يدرك بالعقل ، وإنما يعرف من الشارع فتكلموا في ذلك على ما اقتضته قواعدهم . وقال الكلاباذي في « معاني الأخبار » : يحتمل أن يكون الطاعون على قسمين : قسم يحصل من غلبة بعض الأخلاط من دم أو صفراء محترقة أو غير ذلك من غير سبب يكون من الجن ، وقسم يكون من وخز الجن كما تقع الجراحات من القروح التي تخرج في البدن من غلبة بعض الأخلاط وإن لم يكن هناك طعن ، وتقع الجراحات أيضا من طعن الإنس . انتهى . وما يؤيد أن الطاعون إنما يكون من طعن الجن وقوعه غالبا في أعديل الفصول وفي أصح البلاد هواء وأطيبها ماء ، ولأنه لو كان بسبب فساد الهواء لدام في الأرض لأن الهواء يفسد تارة ويصح أخرى ، وهذا يذهب أحيانا ويحيى أخرى غير قياس ولا تجربة ، فرمما جاء سنة على سنة ، وربما أبطأ سنين ، وبأنه لو كان كذلك لعم الناس والحيوان ، والموجود بالمشاهدة أنه يصيب الكثير ولا يصيب من هم بجانبهم مما هو في مثل مزاجهم ، ولو كان كذلك لعم جميع البدن ، وهذا يختص بموضع من الجسد ولا يتجاوز ، ولأن فساد الهواء يقتضي تغير الأخلاط وكثرة الأسقام ، وهذا في الغالب يقتل بلا مرض ، فدل على أنه من طعن الجن كما ثبت في الأحاديث الواردة في ذلك : منها حديث أبي موسى رفعه « فناء أمتي بالطعن والطاعون . قيل : يارسول الله هذا الطعن قد عرفناه ، فما الطاعون ؟ قال : وخز أعدائكم من الجن ، وفي كل شهادة » أخرجه أحمد من رواية زياد بن علاقة عن رجل عن أبي موسى ، وفي رواية له عن زياد « حدثني رجل من قومي قال : كنا على باب عثمان ننتظر الإذن ، فسمعت أبا موسى ، قال زياد : فلم أرض بقوله فسألت سيد الحمى فقال : صدق » وأخرجه البزار والطبراني من وجهين آخرين عن زياد فسميا المبهم يزيد بن الحارث ، وسماه أحمد في رواية أخرى أسامة بن شريك ، فأخرجه من طريق أبي بكر النهشلي عن زياد بن علاقة عن

أسامة بن شريك قال « خرجنا في بضع عشرة نفسا من بنى ثعلبة ، فاذا نحن بأبى موسى » ولا معارضة بينه وبين من سماه يزيد بن الحارث لأنه يحمل على أن أسامة هو سيد الحى الذى أشار إليه في الرواية الأخرى واستثبته فيما حدثه به الأول وهو يزيد بن الحارث ، ورجاله رجال الصحيحين إلا الميهم ، وأسامة بن شريك صحابى مشهور ، والذى سماه وهو أبو بكر النهشلى من رجال مسلم ، فالحديث صحيح بهذا الاعتبار ، وقد صححه ابن خزيمة والحاكم ، وأخرجه أحمد والطبرانى من وجه آخر عن أبى بكر بن أبى موسى الأشعرى قال « سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو وخز أعدائكم من الجن ، وهو لكم شهادة » ورجاله رجال الصحيح ، إلا أبا بلج بفتح الموحدة وسكون اللام بعدها جيم واسمه يحى وثقه ابن معين والنسائى وجماعة ، وضعفه جماعة بسبب التشيع وذلك لا يقدح في قبول روايته عند الجمهور . وللحديث طريق ثالثة أخرجه الطبرانى من رواية عبد الله بن المختار عن كريب بن الحارث بن أبى موسى عن أبيه عن جده ، ورجاله رجال الصحيح إلا كريبا وأباه وكريب وثقه ابن حبان ، وله حديث آخر في الطاعون أخرجه أحمد وصححه الحاكم من رواية عاصم الأحول عن كريب بن الحارث عن أبى بردة بن قيس أخى أبى موسى الأشعرى رفعه « اللهم اجعل فناء أمتى قتلا في سبيلك بالطعن والطاعون » قال العلماء : أراد صلى الله عليه وسلم أن يحصل لأئمة أرفع أنواع الشهادة وهو القتل في سبيل الله بأيدي أعدائهم إما من الإنس وإما من الجن . ولحديث أبى موسى شاهد من حديث عائشة أخرجه أبو يعلى من رواية ليث بن أبى سليم عن رجل عن عطاء عنها ، وهذا سند ضعيف ، وآخر من حديث ابن عمر سنده أضعف منه ، والعمدة في هذا الباب على حديث أبى موسى فإنه يحكم له بالصحة لتعدد طرقه إليه . وقوله « وخز » بفتح أوله وسكون المعجمة بعدها زاي قال أهل اللغة : هو الطعن إذا كان غير نافذ ، ووصف طعن الجن بأنه وخز لأنه يقع من الباطن إلى الظاهر فيؤثر بالباطن أولا ثم يؤثر في الظاهر وقد لا ينفذ ، وهذا بخلاف طعن الأنس فإنه يقع من الظاهر إلى الباطن فيؤثر في الظاهر أولا ثم يؤثر في الباطن ، وقد لا ينفذ .

( تنبيه ) : يقع في الألسنة وهو في « النهاية » لابن الأثير تبعا لغريبى الهروى بلفظ « وخز إخوانكم » ولم أراه بلفظ « إخوانكم » بعد التبع الطويل البالغ في شيء من طرق الحديث المسندة لا في الكتب المشهورة ولا الأجزاء المشورة ، وقد عزا بعضهم لمسند أحمد أو الطبرانى أو كتاب الطوائع لابن أبى الدنيا ولا وجود لذلك في واحد منها والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث : الأول حديث أسامة بن زيد .

قوله ( حبيب بن أبى ثابت سمعت إبراهيم بن سعد ) أى ابن أبى وقاص ، وقع في سياق أحمد فيه قصة عن حبيب قال « كنت بالمدينة ، فبلغنى أن الطاعون بالكوفة ، فلقيت إبراهيم بن سعد فسألته » وأخرجه مسلم أيضا من هذا الوجه وزاد « فقال لى عطاء بن يسار وغيره » فذكر الحديث المرفوع « فقلت : عن من ؟ قالوا عن عامر بن سعد فأتيته فقالوا غائب ، فلقيت أخاه إبراهيم بن سعد فسألته » .

قوله ( سمعت أسامة بن زيد يحدث سعدا ) أى والد إبراهيم المذكور . ووقع في رواية الأعمش عن حبيب عن إبراهيم بن سعد عن أسامة بن زيد وسعد أخرجه مسلم ، ومثله في رواية النورى عن حبيب وزاد « وخزيمة بن ثابت » أخرجه أحمد ومسلم أيضا ، وهذا الاختلاف لا يسر لاحتمال أن يكون سعد تذكر لما حدثه به أسامة أو نسبت الرواية إلى سعد لتصديقه أسامة . وأما خزيمة فيحتمل أن يكون إبراهيم بن سعد سمعه منه بعد

ذلك فضمه إليها تارة وسكت عنه أخرى .

**قوله ( إذا سمعتم بالطاعون )** وقع في رواية عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أسامة في هذا الحديث زيادة على رواية أخيه إبراهيم أخرجها المصنف في « ترك الحيل » من طريق شعيب عن الزهري « أخبرني عامر بن سعد أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعدا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الوجع فقال : رجز أو عذاب عذب به بعض الأمم ، ثم بقي منه بقية ، فيذهب المرة ويأتي الأخرى » الحديث . وأخرجه مسلم من رواية يونس بن يزيد عن الزهري وقال فيه « إن هذا الوجع أو السقم » وأخرجه البخاري في ذكر بني إسرائيل ومسلم أيضا والنسائي من طريق مالك ومسلم أيضا من طريق الثوري ومغيرة بن عبد الرحمن كلهم عن محمد بن المنكدر ، زاد مالك : وسالم أي النضر كلاهما عن عامر بن سعد « أنه سمع أباه يسأل أسامة بن زيد : ماذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطاعون ؟ فقال أسامة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الطاعون رجس أرسل على طائفة من بني إسرائيل ، أو على من كان قبلكم » الحديث كذا وقع بالشك ، ووقع بالجزم عند ابن خزيمة من طريق عمرو بن دينار عن عامر بن سعد بلفظ « فإنه رجز سلط على طائفة من بني إسرائيل » وأصله عند مسلم ، ووقع عند ابن خزيمة بالجزم أيضا من رواية عكرمة بن خالد عن ابن سعد عن سعد لكن قال « رجز أصيب به من كان قبلكم » .

( تنبيه ) : وقع الرجس بالسين المهملة موضع الرجز بالزاي ، والذي بالزاي هو المعروف وهو العذاب ، والمشهور في الذي بالسين أنه الخبيث أو النجس أو القدر ، وجزم الفارابي والجوهري بأنه يطلق على العذاب أيضا ، ومنه قوله تعالى ﴿ ويجعل الرجس على الذين لا يؤمنون ﴾ وحكاها الراغب أيضا . والتنصبص على بني إسرائيل أخص ، فإن كان ذلك المراد فكأنه أشار بذلك إلى ما جاء في قصة بلعام ، فأخرج الطبري من طريق سليمان التيمي أحد صغار التابعين عن سيار : أن رجلا كان يقال له بلعام كان مجاب الدعوة ، وإن موسى أقبل في بني إسرائيل يريد الأرض التي فيها بلعام ، فأتاه قومه فقالوا : ادع الله عليهم ، فقال : حتى أؤامر ربي ، فمنع ، فأتوه بهدية فقبلها وسألوه ثانيا فقال حتى أؤامر ربي ، فلم يرجع إليه بشيء ، فقالوا : لو كره لهلك ، فدعا عليهم فصار يحرق على لسانه ما يدعو به على بني إسرائيل فينقلب على قومه ، فلاموه على ذلك فقال : سأدلكنم على ما فيه هلاكهم أرسلوا النساء في عسكرهم ومروهن أن لا يمتنعن من أحد ، فعسى أن يزونا فيهلكوا ، فكان فيمن خرج بنت الملك فأرادها رأس بعض الأسباط وأخبرها بمكانه فمكنته من نفسها ، فوقع في بني إسرائيل الطاعون ، فمات منهم سبعون ألفا في يوم ، وجاء رجل من بني هارون ومعه الرمح فطعنهما وأيده الله فانتظمهما جميعا . وهذا مرسل جيد وسيار شامي موثق . وقد ذكر الطبري هذه القصة من طريق محمد بن إسحق عن سالم أي النضر فذكر نحوه ، وسمى المرأة كشتا بفتح الكاف وسكون المعجمة بعدها مثناة ، والرجل زمري بكسر الزى وسكون الميم وكسر الراء رأس سبط شمعون ، وسمى الذي طعنهما فنحاص بكسر الفاء وسكون النون بعدها مهملة ثم مهملة ابن هارون ، وقال في آخره : فحسب من هلك من الطاعون سبعون ألفا ، والمقلل يقول عشرون ألفا . وهذه الطريق تعضد الأولى . وقد أشار إليها عياض فقال : قوله أرسل على بني إسرائيل قيل مات منهم في ساعة واحدة عشرون ألفا وقيل سبعون ألفا . وذكر ابن إسحق في « المبتدا » أن الله أوحى إلى داود أن بني إسرائيل كثر عصيانهم ، فخيرهم بين ثلاث : إما أن أبتليهم بالقحط ، أو العدو شهرين ، أو الطاعون ثلاثة أيام . فأخيرهم ، فقالوا : اختر لنا . فاختر الطاعون . فمات منهم إلى أن

زالت الشمس سبعون ألفا وقيل مائة ألف . فتضرع داود إلى الله تعالى ، فرفعه . وورد وقوع الطاعون في غير بنى إسرائيل ، فيحتمل أن يكون هو المراد بقوله « من كان قبلكم » فمن ذلك ما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير قال « أمر موسى بنى إسرائيل أن يذبح كل رجل منهم كبشا ، ثم ليخضب كفه في دمه ، ثم ليضرب به على بابه . ففعلوا . فسألم القبط عن ذلك فقالوا : إن الله سيبعث عليكم عذابا وإنما ننجو منه بهذه العلامة . فأصبحوا وقد مات من قوم فرعون سبعون ألفا ، فقال فرعون عند ذلك لموسى ﴿ ادع لنا ربك بما عهد عندك لننكشف عنا الرجز ﴾ الآية ، فدعا فكشفه عنهم . وهذا مرسل جيد الإسناد . وأخرج عبد الرزاق في تفسيره والطبري من طريق الحسن في قوله تعالى ﴿ ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت ﴾ قال . فروا من الطاعون ﴿ فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم ﴾ ليكملوا بقية آجالهم . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السدي عن أبي مالك قصتهم مطولة . فأقدم من وقفنا عليه في المنقول ممن وقع الطاعون به من بنى إسرائيل في قصة بلعام ، ومن غيرهم في قصة فرعون ، وتكرر بعد ذلك لغيرهم والله أعلم . وسيأتى شرح قوله « إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها إلخ » في شرح الحديث الذي بعده . الحديث الثاني حديث عبد الرحمن بن عوف ، وفيه قصة عمر وأبي عبيدة ، ذكره من وجهين مطولا ومختصرا .

**قوله ( عن عبد الحميد )** هو بتقديم الحاء المهملة على الميم ، وروايته عن شيخه فيه من رواية الأقران ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق ، وصحابييان في نسق ، وكلهم مدنيون .

**قوله ( عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث )** أى ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ، لجد أبيه نوفل ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم صحبة ، وكذا لولده الحارث وولد عبد الله بن الحارث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فعد لذلك في الصحابة فهم ثلاثة من الصحابة في نسق ، وكان عبد الله بن الحارث يلقب ببة بموحدتين مفتوحتين الثانية مثقلة ومعناه الممتلئ البدن من النعمة ، ويكنى أبا محمد ، ومات سنة أربع وثمانين . وأما ولده راوى هذا الحديث فهو ممن وافق اسمه اسم أبيه ، وكان يكنى أبا يحيى ومات سنة تسع وتسعين ، وما له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد وافق مالكاً على روايته عن ابن شهاب هكذا معمر وغيره وخالفهم يونس فقال على بن شهاب عن عبد الله بن الحارث أخرجه مسلم ولم يسق لفظه ، وساقه ابن خزيمة وقال : قول مالك ومن تابعه أصح . وقال الدارقطني : تابع يونس صالح بن نصر عن مالك . وقد رواه ابن وهب عن مالك ويونس جميعا عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث ، والصواب الأول ، وأظن ابن وهب حمل رواية مالك على رواية يونس ، قال : وقد رواه إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير عن مالك كالجماعة ، لكن قال « عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث عن أبيه عن ابن عباس » زاد في السند « عن أبيه » وهو خطأ . قلت : وقد خالف هشام بن سعد جميع أصحاب ابن شهاب فقال « عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه وعمر » أخرجه ابن خزيمة ، وهشام صدوق سيء الحفظ وقد اضطرب فيه فرواه تارة هكذا ومرة أخرى « عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه وعمر » أخرجه ابن خزيمة أيضا ، ولابن شهاب فيه شيخ آخر قد ذكره البخاري أثر هذا السند .

**قوله ( أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام )** ذكر سيف بن عمر في « الفتوح » أن ذلك كان في ربيع الآخر سنة ثمان عشرة ، وأن الطاعون كان وقع أولا في الحرم وفي صفر ثم ارتفع ، فكتبوا إلى عمر فخرج حتى إذا كان قريبا من الشام بلغه أنه أشد ما كان . فذكر القصة . وذكر خليفة بن خياط أن خروج عمر إلى سرغ كان

في سنة سبع عشرة ، فالله أعلم . وهذا الطاعون الذي وقع بالشام حينئذ هو الذي يسمى طاعون عمواس بفتح المهملة والميم وحكى تسكينها وآخره مهملة ، قيل سمي بذلك لأنه عم وواسى .

**قوله ( حتى إذا كان بصرغ )** بفتح المهملة وسكون الراء بعدها معجمة وحكى عن ابن وضاح تحريك الراء وخطأه بعضهم : مدينة افتتحها أبو عبيدة ، وهى واليرموك والجاية متصلات وبينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة . وقال ابن عبد البر : قيل إنه واد بتبوك ، وقيل بقرب تبوك ، وقال الحازمى : هى أول الحجاز ، وهى من منازل حاج الشام ، وقيل بينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة .

**قوله ( لقيه أمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه )** هم خالد بن الوليد ويزيد بن أبى سفيان وشرحبيل ابن حسنة وعمرو بن العاص ، وكان أبو بكر قد قسم البلاد بينهم وجعل أمر القتال إلى خالد ثم رده عمر إلى أبى عبيدة ، وكان عمر رضى الله تعالى عنه قسم الشام أجنادا : الأردن جند ، وحمص جند ، ودمشق جند ، وفلسطين جند ، وقنسرين جند ، وجعل على كل جند أميرا ، ومنهم من قال : إن قنسرين كانت مع حمص فكانت أربعة ، ثم أفردت قنسرين في أيام يزيد بن معاوية .

**قوله ( فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام )** في رواية يونس « الوجع » بدل « الوباء » وفي رواية هشام ابن سعد « أن عمر لما خرج إلى الشام سمع بالطاعون » ولا مخالفة بينها ، فإن كل طاعون وباء ووجع من غير عكس .

**قوله ( فقال عمر : ادع لى المهاجرين الأولين )** في رواية يونس « اجمع لى » .

**قوله ( ارتفعوا عنى )** في رواية يونس « فأمرهم فخرجوا عنه » .

**قوله ( من مشيخة قريش )** ضبط « مشيخة » بفتح الميم والتحتانية بينهما معجمة ساكنة . وفتح الميم وكسر المعجمة وسكون التحتانية جمع شيخ ويجمع أيضا على شيوخ بالضم ، وبالكسر ، وأشياخ ، وشيخه بكسر ثم فتح ، وشيخان بكسر ثم سكون ، ومشايخ ، ومشيوخاء بفتح ثم سكون ثم ضم ومد ، وقد تشعب الضمة حتى تصير واوا فتم عشا .

**قوله ( من مهاجرة الفتح )** أى الذين هاجروا إلى المدينة عام الفتح ، أو المراد مسلمة الفتح ، أو أطلق على من تحول إلى المدينة بعد فتح مكة مهاجرا صورة وإن كانت الهجرة بعد الفتح حكما قد ارتفعت ، وأطلق عليهم ذلك احترازا عن غيرهم من مشيخة قريش ممن أقام بمكة ولم يهاجر أصلا ، وهذا يشعر بأن لمن هاجر فضلا في الجملة على من لم يهاجر وإن كانت الهجرة الفاضلة فى الأصل إنما هى لمن هاجر قبل الفتح لقوله صلى الله عليه وسلم « لا هجرة بعد الفتح » ، وإنما كان كذلك لأن مكة بعد الفتح صارت دار إسلام ، فالذى يهاجر منها للمدينة إنما يهاجر لطلب العلم أو للجهاد لا للفرار بدينه ، بخلاف ما قبل الفتح ، وقد تقدم بيان ذلك .

**قوله ( بقية الناس )** أى الصحابة ، أطلق عليهم ذلك تعظيما لهم أى ليس الناس إلا هم ، ولهذا عطفهم على الصحابة عطف تفسير ، ويحتمل أن يكون المراد ببقية الناس أى الذين أدركوا النبى صلى الله عليه وسلم عموما ، والمراد بالصحابة الذين لازموا وقاتلوا معه .

قوله ( فنأدى عمر في الناس : إني مصبح على ظهر ، فأصبحوا عليه ) زاد يونس في روايته « فإني ماض لما أرى ، فانظروا ما أمركم به فامضوا له ، قال فأصبح على ظهر » .

قوله ( فقال أبو عبيدة ) وهو إذ ذاك أمير الشام ( أفرارا من قدر الله ) ؟ أى أترجع فرارا من قدر الله ؟ وفي رواية هشام بن سعد « وقالت طائفة منهم أبو عبيدة : أمن الموت نفر ؟ إنما نحن بقدر ، لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا » .

قوله ( فقال عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ) أى لعاقبته ، أو لكان أولى منك بذلك ، أو لم أتعجب منه ، ولكنى أتعجب منك مع علمك وفضلك كيف تقول هذا ؟ ويحتمل أن يكون المحدث : لأدبته ، أو هى للتمنى فلا يحتاج إلى جواب ، والمعنى أن غيرك ممن لا فهم له إذا قال ذلك يعذر . وقد بين سبب ذلك بقوله وكان عمر يكره خلافه ، أى مخالفته .

قوله ( نعم ، نفر من قدر الله إلى قدر الله ) في رواية هشام بن سعد « إن تقدمنا فبقدر الله ، وإن تأخرنا فبقدر الله » وأطلق عليه فرارا لشبهه به في الصورة وإن كان ليس فرارا شرعيا . والمراد أن هجوم المرء على ما يهلكه منهى عنه ، ولو فعل لكان من قدر الله ، وتجنبه ما يؤذيه مشروع وقد يقدر الله وقوعه فيما فر منه فلو فعله أو تركه لكان من قدر الله ، فهما مقامان : مقام التوكل ، ومقام التمسك بالأسباب كما سيأتى تقريره . ومحصل قول عمر « نفر من قدر الله إلى قدر الله » أنه أراد أنه لم يفر من قدر الله حقيقة ، وذلك أن الذى فر منه أمر خاف على نفسه منه فلم يهجم عليه ، والذى فر إليه أمر لا يخاف على نفسه منه إلا الأمر الذى لا بد من وقوعه سواء كان ظاعنا أو مقيما .

قوله ( له عدوتان ) بضم العين المهملة وبكسرهما أيضا وسكون الدال المهملة : تشية عدوة ، وهو المكان المرتفع من الوادى ، وهو شاطئه .

قوله ( إحداهما حصيبة ) بوزن عظيمة ، وحكى ابن التين سكون الصاد بغير ياء ، زاد مسلم في رواية معمر « وقال له أيضا : أرأيت لو أنه رعى الجذبة وترك الحصبة أكنت معجزه ؟ وهو بتشديد الجيم قال : نعم . قال : فسر إذا ، فسار حتى أتى المدينة » .

قوله ( فجاء عبد الرحمن بن عوف ) هو موصول عن ابن عباس بالسند المذكور .

قوله ( وكان متغيا في بعض حاجته ) أى لم يحضر معهم المشاورة المذكورة لغيبته .

قوله ( إن عندى في هذا علما ) في رواية مسلم « لعلما » بزيادة لام التأكيد .

قوله ( إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه الخ ) هو موافق للمتن الذى قبله عن أسامة بن زيد وسعد وغيرهما ، فلعلهم لم يكونوا مع عمر في تلك السفرة .

قوله ( فلا تخرجوا فرارا منه ) في رواية عبد الله بن عامر التى بعد هذه وفي حديث أسامة عند النسائى « فلا تفروا منه » وفي رواية لأحمد من طريق ابن سعد عن أبيه مثله ، ووقع في ذكر بنى إسرائيل « إلا فرارا منه » وتقدم

الكلام على إعرابه هناك .

**قوله ( عن عبد الله بن عامر )** هو ابن ربيعة ، وثبت كذلك في رواية القعنبى كما سيأتى في ترك الحيل وعبد الله بن عامر هذا معدود في الصحابة لأنه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وسمع منه ابن شهاب هذا الحديث عاليا عن عبد الرحمن بن عوف وعمر ، لكنه اختصر القصة واقتصر على حديث عبد الرحمن بن عوف ، وفي رواية القعنبى عقب هذه الطريق « وعن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر إنما انصرف » من حديث عبد الرحمن ، وهو لمسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك وقال « إنما رجع بالناس من سرغ » عن حديث عبد الرحمن ابن عوف وكذا هو في الموطأ ، وقد رواه جويرية بن أسماء عن مالك خارج « الموطأ » مطولا أخرجه الدارقطنى في « الغرائب » فزاد بعد قوله عن حديث عبد الرحمن بن عوف « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهي أن يقدم عليه إذا سمع به ، وأن يخرج عنه إذا وقع بأرض هو بها » وأخرجه أيضا من رواية بشر بن عمر عن مالك بمعناه ، ورواية سالم هذه منقطعة لأنه لم يدرك القصة ولاجده عمر ولا عبد الرحمن بن عوف ، وقد رواه ابن أبى ذئب عن ابن شهاب عن سالم فقال « عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عبد الرحمن أخير عمر وهو في طريق الشام لما بلغه أن بها الطاعون » فذكر الحديث أخرجه الطبرانى فإن كان محفوظا فيكون ابن شهاب سمع أصل الحديث من عبد الله بن عامر وبعضه من سالم عنه ، واختصر مالك الوسطة بين سالم وعبد الرحمن والله أعلم ، وليس مراد سالم بهذا الحصر نفى سبب رجوع عمر أنه كان عن رأيه الذى وافق عليه مشيخة قريش من رجوعه بالناس ، وإنما مراده أنه لما سمع الخبر رجع عنده ما كان عزم عليه من الرجوع ، وذلك أنه قال « لى مصبح على ظهر » فبات على ذلك ولم يشرع فى الرجوع حتى جاء عبد الرحمن بن عوف فحدث بالحديث المرفوع فوافق رأى عمر الذى رآه فحضر سالم سبب رجوعه فى الحديث لأنه السبب الأقوى ، ولم يرد نفى السبب الأول وهو اجتihad عمر ، فكأنه يقول : لولا وجود النص لأمكن إذا أصبح أن يتردد فى ذلك أو يرجع عن رأيه ، فلما سمع الخبر استمر على عزمه الأول ، ولولا الخبر لما استمر . فالخاصل أن عمر أراد بالرجوع ترك الإلقاء إلى التهلكة ، فهو كمن أراد الدخول إلى دار فرأى بها مثلا حريقا تعذر طفوه فعدل عن دخولها لئلا يصيبه ، فعدل عمر لذلك ، فلما بلغه الخبر جاء موافقا لرأيه فأعجبه ، فلأجل ذلك قال من قال : إنما رجع لأجل الحديث ، لا لما قضاه نظره فقط . وقد أخرج الطحاوى بسند صحيح « عن أنس أن عمر أتى الشام فاستقبله أبو طلحة وأبو عبيدة فقالا : يا أمير المؤمنين إن معك وجوه الصحابة وخيارهم ، وإن تركنا من بعدنا مثل حريق النار ، فارجع العام . فرجع » وهذا فى الظاهر يعارض حديث الباب ، فإن فيه الجزم بأن أبا عبيدة أنكر الرجوع ويمكن الجمع بأن أبا عبيدة أشار أولا بالرجوع ثم غلب عليه مقام التوكل لما رأى أكثر المهاجرين والأنصار جنحوا إليه فرجع عن رأى الرجوع ، وناظر عمر فى ذلك ، فاستظهر عليه عمر بالحجة فتبعه ، ثم جاء عبد الرحمن بن عوف بالنص فارتفع الإشكال . وفى هذا الحديث جواز رجوع من أراد دخول بلدة فعلم أن بها الطاعون ، وأن ذلك ليس من الطيرة ، وإنما هى من منع الإلقاء إلى التهلكة ، أو سد الذريعة لئلا يعتقد من يدخل إلى الأرض التى وقع بها أن لو دخلها وطعن العدوى المنهى عنها كما سأذكره ، وقد زعم قوم أن النهى عن ذلك إنما هو للتنزيه ، وأنه يجوز الإقدام عليه لمن قوى توكله وصح يقينه ، وتمسكوا بما جاء عن عمر أنه ندم على رجوعه من سرغ كما أخرجه ابن أبى شيبة بسند جيد من رواية عروة بن رويم عن القاسم بن محمد عن ابن عمر قال « جئت عمر حين قدم فوجدته قائلا فى خبائه ، فانتظرت فى ظل الخباء ، فسمعتة يقول حين تضور : اللهم اغفر لى رجوعى من سرغ » وأخرجه إسحاق



ابن راهويه في مسنده أيضا . وأجاب القرطبي في « المفهم » بأنه لا يصح عن عمر ، قال : وكيف يندم على فعل ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ويرجع عنه ويستغفر منه ؟ وأجيب بأن سنده قوى والأخبار القوية لا ترد بمثل هذا مع إمكان الجمع فيحتمل أن يكون كما حكاه البغوي في شرح السنة عن قوم أنهم حملوا النهي على التنزيه ، وأن القدوم عليه جائز لمن غلب عليه التوكل ، والانصراف عنه رخصة . ويحتمل — وهو أقوى — أن يكون سلب ندمه أنه خرج لأمر مهم من أمور المسلمين ، فلما وصل إلى قرب البلد المقصود رجع ، مع أنه كان يمكنه أن يقيم بالقرب من البلد المقصود إلى أن يرتفع الطاعون فيدخل إليها ويقضى حاجة المسلمين ، ويؤيد ذلك أن الطاعون ارتفع عنها عن قرب ، فلعله كان بلغه ذلك فندم على رجوعه إلى المدينة ، لا على مطلق رجوعه ، فرأى أنه لو انتظر لكان أولى لما في رجوعه على العسكر الذي كان صحبتته من المشقة ، والخير لم يرد بالأمر بالرجوع وإنما ورد بالنهي عن القدوم ، والله أعلم . وأخرج الطحاوي بسند صحيح « عن زيد بن أسلم عن أبيه قال قال عمر : اللهم إن الناس قد نخلوني ثلاثا أنا أبرأ إليك منهم : زعموا أني فررت من الطاعون وأنا أبرأ إليك من ذلك » وذكر الطلاء والمكس ، وقد ورد عن غير عمر التصريح بالعمل في ذلك بمحض التوكل ، فأخرج ابن خزيمة بسند صحيح « عن هشام بن عروة عن أبيه أن الزبير بن العوام خرج غازيا نحو مصر ، فكتب إليه أمراء مصر أن الطاعون قد وقع ، فقال : إنما خرجنا للطعن والطاعون ، فدخلها فلقى طعنا في جبهته ثم سلم » وفي الحديث أيضا منع من وقع الطاعون ببلد هو فيها من الخروج منها ، وقد اختلف الصحابة في ذلك كما تقدم ، وكذا أخرج أحمد بسند صحيح إلى أبي منيب « أن عمرو بن العاص قال في الطاعون : إن هذا رجز مثل السيل ، من تنكبه أخطأه . ومثل النار ، من أقام أحرقته ، فقال شرحبيل بن حسنة : إن هذا رحمة ربكم ، ودعوة نبيكم ، وقبض الصالحين قبلكم » وأبو منيب بضم الميم وكسر النون بعدها تختانية ساكنة ثم موحدة وهو دمشقي نزل البصرة يعرف بالأحذب ، وثقه العجلي وابن حبان ، وهو غير أبي منيب الجرشي فيما ترجع عندي ، لأن الأحذب أقدم من الجرشي ، وقد أثبت البخاري سماع الأحذب من معاذ بن جبل ، والجرشي يروي عن سعيد بن المسيب ونحوهم ، وللحديث طريق أخرى أخرجه أحمد أيضا من رواية شرحبيل بن شفعة بضم المعجمة وسكون الفاء عن عمرو بن العاص ، وشرحبيل بن حسنة بمعناه . وأخرجه ابن خزيمة والطحاوي وسنده صحيح . وأخرجه أحمد وابن خزيمة أيضا من طريق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن عمرو بن شرحبيل بمعناه . وأخرج أحمد من طريق أخرى أن المراجعة في ذلك أيضا وقعت من عمرو بن العاص ومعاذ بن جبل . وفي طريق أخرى بينه وبين واثلة الهذلي . وفي معظم الطرق أن عمرو بن العاص صدق شرحبيل وغيره على ذلك . ونقل عياض وغيره جواز الخروج من الأرض التي يقع بها الطاعون عن جماعة من الصحابة ، منهم أبو موسى الأشعري والمغيرة بن شعبة ، ومن التابعين منهم الأسود بن هلال ومسروق ، ومنهم من قال : النهي فيه للتنزيه فيكره ولا يحرم ، وخالفهم جماعة فقالوا : يحرم الخروج منها لظاهر النهي الثابت في الأحاديث الماضية ، وهذا هو الراجح عند الشافعية وغيرهم ، ويؤيده ثبوت الوعيد على ذلك : فأخرج أحمد وابن خزيمة من حديث عائشة مرفوعا في أثناء حديث بسند حسن « قلت يا رسول الله فما الطاعون ؟ قال غدة كغدة الإبل ، المقيم فيها كالشهيد والفار منها كالفار من الزحف » . وله شاهد من حديث جابر رفعه « الفار من الطاعون كالفار من الزحف ، والصابر فيه كالصابر في الزحف » أخرجه أحمد أيضا وابن خزيمة وسنده صالح للمتابعات . وقال الطحاوي استدل من أجاز الخروج بالنهي الوارد عن الدخول إلى الأرض التي يقع بها ، قالوا : وإنما نهى عن ذلك خشية أن يعدى من دخل عليه ، قال : وهو مردود لأنه لو كان النهي لها لجاز لأهل الموضع الذي وقع فيه الخروج ، وقد ثبت النهي أيضا عن ذلك فعرف أن المعنى

الذى لأجله منعوا من القدوم عليه غير معنى العدوى ، والذى يظهر — والله أعلم — أن حكمة النهى عن القدوم عليه لئلا يصيب من قدم عليه بتقدير الله فيقول : لولا أنى قدمت هذه الأرض لما أصابنى ، ولعله لو أقام في الموضع الذى كان فيه لأصابه . فأمر أن لا يقدم عليه حسما للمادة . ونهى من وقع وهو بها أن يخرج من الأرض التى نزل بها لئلا يسلم فيقول مثلا : لو أقمت في تلك الأرض لأصابنى ما أصاب أهلها ، ولعله لو كان أقام بها ما أصابه من ذلك شيء اهـ . ويؤيده ما أخرجه الهيثم بن كليب والطحاوى والبيهقى بسند حسن عن أنى موسى أنه قال « إن هذا الطاعون قد وقع ، فمن أراد أن يتزهر عنه فليفعل ، واحذروا اثنتين : أن يقول قائل خرج خارج فسلم ، وجلس جالس فأصيب فلو كنت خرجت لسلمت كما سلم فلان ، أو لو كنت جلست لأصبت كما أصيب فلان » لكن أبو موسى حمل النهى على من قصد الفرار محضا . ولا شك أن الصور ثلاث : من خرج لقصد الفرار محضا فهذا يتناوله النهى لا محالة ، ومن خرج لحاجة متمحضة لا لقصد الفرار أصلا ، ويتصور ذلك فيمن تها للرحيل من بلد كان بها إلى بلد إقامته مثلا ولم يكن الطاعون وقع فاتفق وقوعه في أثناء تجهيزه فهذا لم يقصد الفرار أصلا فلا يدخل في النهى ، والثالث من عرضت له حاجة فأراد الخروج إليها وانضم إلى ذلك أنه قصد الراحة من الإقامة بالبلد التى وقع بها الطاعون فهذا محل النزاع ، ومن جملة هذه الصورة الأخيرة أن تكون الأرض التى وقع بها وحمه والأرض التى يريد التوجه إليها صحيحة فيتوجه بهذا القصد ، فهذا جاء النقل فيه عن السلف مختلفا : فمن منع نظر إلى صورة الفرار في الجملة ، ومن أجاز نظر إلى أنه مستثنى من عموم الخروج فزارا لأنه لم يتمحض للفرار وإنما هو لقصد التداوى ، وعلى ذلك يحمل ما وقع في أثر أنى موسى المذكور « أن عمر كتب إلى أنى عبيدة إن لى إليك حاجة فلا تضع كتابى من يدك حتى تقبل إلى . فكتب إليه : إني قد عرفت حاجتك ، وإني في جند من المسلمين لا أجد بنفسى رغبة عنهم . فكتب إليه : أما بعد فإنك نزلت بالمسلمين أرضا غميقة ، فارفعهم إلى أرض نزهة . فدعا أبو عبيدة أبا موسى فقال : اخرج فارتد للمسلمين منزلا حتى أنتقل بهم » فذكر القصة في اشتغال أنى موسى بأهله ، ووقوع الطاعون بأبى عبيدة لما وضع رجله في الركاب متوجها ، وأنه نزل بالناس في مكان آخر فارتفع الطاعون ، وقوله « غميقة » بقين معجمة وقاف بوزن عظيمة أى قرية من المياه والنزور ، وذلك مما يعسد غالبا به الهواء لفساد المياه ، والنزهة الفسيحة البعيدة عن الوخم . فهذا يدل على أن عمر رأى أن النهى عن الخروج إنما هو لمن قصد الفرار متمحضا ، ولعله كانت له حاجة بأبى عبيدة في نفس الأمر فلذلك استدعاه ، وظن أبو عبيدة أنه إنما طلبه ليسلم من وقوع الطاعون به فاعتذر عن إجابته لذلك ، وقد كان أمر عمر لأبى عبيدة بذلك بعد سماعهما للحديث المذكور من عبد الرحمن بن عوف ، فتأول عمر فيه ما تأول ، واستمر أبو عبيدة على الأخذ بظااهره . وأيد الطحاوى صنيع عمر بقصة العرنين ، فإن خروجهم من المدينة كان للعلاج لا للفرار ، وهو واضح من قصتهم لأنهم شكوا وخم المدينة وأنها لم توافق أجسامهم ، وكان خروجهم من ضرورة الواقع لأن الإبل التى أمروا أن يتداؤوا بألبانها وأبوالها واستنشاق روائحها ما كانت تنهيا لإقامتها بالبلد ، وإنما كانت في مراعيها فلذلك خرجوا ، وقد لحظ البخارى ذلك فترجم قبل ترجمة الطاعون « من خرج من الأرض التى لا تلائمه » وساق قصة العرنين ، ويدخل فيه ما أخرجه أبو داود من حديث فروة بن مسيك بمهمة وكاف مصغر ، قال « قلت يا رسول الله إن عندنا أرضا يقال له أبين هى أرض ربنا وميرتنا وهى وبة ، فقال : دعها عنك ، فإن من القرف التلف » قال ابن قتيبة القرف القرب من الرباء ، وقال الخطائى : ليس في هذا إثبات العدوى وإنما هو من باب التداوى ، فان استصلاح الأهوية من أنفع الأشياء في تصحيح البدن وبالعكس ، واحتجوا أيضا بالقياس على الفرار من المجدوم وقد ورد الأمر به كما تقدم ، والجواب أن الخروج من البلد التى وقع بها

الطاعون قد ثبت النهى عنه ، والمجنون قد ورد الأمر بالفرار منه فكيف يصح القياس ؟ وقد تقدم في « باب الجذام » من بيان الحكمة في ذلك ما يغني عن إعادته . وقد ذكر العلماء في النهى عن الخروج حكما : منها أن الطاعون في الغالب يكون عاما في البلد الذي يقع به ، فإذا وقع فالظاهر مداخلة سببه لمن بها فلا يفيد الفرار ، لأن المفسدة إذا تعينت — حتى لا يقع الانفكاك عنها — كان الفرار عبثا فلا يليق بالعاقل ، ومنها أن الناس لو تواردوا على الخروج لصار من عجز عنه — بالمرض المذكور أو غيره — ضائع المصلحة لفقد من يتعهده حيا وميتا ، وأيضا فلو شرع الخروج فخرج الأقوياء لكان في ذلك كسر قلوب الضعفاء ، وقد قالوا إن حكمة الوعيد في الفرار من الزحف لما فيه من كسر قلب من لم يفر وإدخال الرعب عليه بخذلانه ، وقد جمع الغزالي بين الأمرين فقال : الهواء لا يضر من حيث ملاقاته ظاهر البدن ، بل من حيث دوام الاستنشاق فيصل إلى القلب والرئة فيؤثر في الباطن ولا يظهر على الظاهر إلا بعد التأثير في الباطن ، فالخارج من البلد الذي يقع به لا يخلص غالبا مما استحکم به ، وينضاف إلى ذلك أنه لو رخص للأصحاء في الخروج لبقى المرضى لا يجدون من يتعاهدنهم فتضيع مصالحهم . ومنها ما ذكره بعض الأطباء أن المكان الذي يقع به الوباء تنكف أمزجة أهله بهواء تلك البقعة وتألفها وتصير لهم كالأهوية الصحيحة لغيرهم ، فلو انتقلوا إلى الأماكن الصحيحة لم يوافقهم ، بل ربما إذا استنشقوا هواءها استصحب معه إلى القلب من الأبخرة الرديئة التي حصل تنكف بدنه بها فأفسدته ، فمنع من الخروج لهذه النكته . ومنها ما تقدم أن الخارج يقول لو أقمت لأصبت ، والمقيم يقول لو خرجت لسلمت ، فيقع في اللو المنهى عنه والله أعلم . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة في قوله « فلا تقدموا عليه » : فيه منع معارضة متضمن الحكمة بالقدر ، وهو من مادة قوله تعالى ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ وفي قوله « فلا تخرجوا قرارا منه » إشارة إلى الوقوف مع المقدور والرضا به ، قال : وأيضا فالبلاء إذا نزل إنما يقصد به أهل البقعة لا البقعة نفسها ، فمن أراد الله إنزال البلاء به فهو واقع به ولا محالة ، فأينما توجه يدركه ، فأرشده الشارع إلى عدم النصب من غير أن يدفع ذلك المحذور . وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : الذي يترجح عندي في الجمع بينهما أن في الإقدام عليه تعريض النفس للبلاء ، ولعلها لا تصبر عليه ، وربما كان فيه ضرب من الدعوى لمقام الطير أو التوكل فمنع ذلك حذرا من اغترار النفس ودعواها مالا تثبت عليه عند الاختبار ، وأما الفرار فقد يكون داخلا في التوغل في الأسباب بصورة من يحاول النجاة بما قدر عليه ، فأمرنا الشارع بترك التكلف في الحالتين ، ومن هذه المادة قوله صلى الله عليه وسلم « لا تتمنوا لقاء العدو ، وإذا لقيتموهم فاصبروا » فأمر بترك التمني لما فيه من التعرض للبلاء ، وخوف اغترار النفس ، إذ لا يؤمن غدرها عند الوقوع ، ثم أمرهم بالصبر عند الوقوع تسليما لأمر الله تعالى . وفي قصة عمر من الفوائد مشروعية المناظرة ، والاستشارة في النوازل ، وفي الأحكام ، وأن الاختلاف لا يوجب حكما ، وأن الاتفاق هو الذي يوجه ، وأن الرجوع عند الاختلاف إلى النص ، وأن النص يسمى علما ، وأن الأمور كلها تجري بقدر الله وعلمه ، وأن العالم قد يكون عنده مالا يكون عند غيره ممن هو أعلم منه . وفيه وجوب العمل بخبر الواحد ، وهو من أقوى الأدلة على ذلك ، لأن ذلك كان باتفاق أهل الحل والعقد من الصحابة فقبلوه من عبد الرحمن بن عوف ولم يطلبوا معه مقويا . وفيه الترجيح بالأكثر عددا والأكثر تجربة لرجوع عمر لقول مشيخة قريش مع ما انضم إليهم ممن وافق رأيهم من المهاجرين والأنصار ، فإن مجموع ذلك أكثر من عدد من خالفه من كل من المهاجرين والأنصار ، ووازن ما عند الذين خالفوا ذلك من مزيد الفضل في العلم والدين ما عند المشيخة من السن والتجارب ، فلما تعادلو من هذه الحيثية رجح بالكثرة ووافق اجتهد النص ، فلذلك حمد الله تعالى على توفيقه لذلك . وفيه تفقد الإمام أحوال رعيته لما فيه من إزالة ظلم

المظلوم وكشف كربة المكروب وردع أهل الفساد وإظهار الشرائع والشعائر وتنزيل الناس منازلهم .

الحديث الثالث حديث أنى هريرة « لا يدخل المدينة المسيح ولا الطاعون » كذا أورده مختصراً وقد أورده في الحج عن إسماعيل بن أنى أويس عن مالك أتم من هذا بلفظ « على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال » وقدمت هناك ما يتعلق بالدجال ، وأخرجه في الفتن عن القعنبي عن مالك كذلك ، ومن حديث أنس رفعه « المدينة يأتيها الدجال فيجد الملائكة فلا يدخلها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله تعالى » وقد استشكل عدم دخول الطاعون المدينة مع كون الطاعون شهادة وكيف قرن بالدجال ومدحت المدينة بعدم دخولها ، والجواب أن كون الطاعون شهادة ليس المراد بوصفه بذلك ذاته وإنما المراد أن ذلك يترتب عليه ويشأ عنه لكونه سببه فإذا استحضروه ماتقدم من أنه طعن الجن حسن مدح المدينة بعدم دخوله إياها ، فإن فيه إشارة إلى أن كفار الجن وشياطينهم ممنوعون من دخول المدينة ومن اتفق دخوله إليها لا يتمكن من طعن أحد منهم ، فإن قيل : طعن الجن لا يختص بكفارهم بل قد يقع من مؤمنهم ، قلنا : دخول كفار الإنس المدينة ممنوع فإذا لم يسكن المدينة إلا من يظهر الإسلام جرت عليه أحكام المسلمين ولو لم يكن خالص الإسلام ، فحصل الأمن من وصول الجن إلى طعنهم بذلك ، فلذلك لم يدخلها الطاعون أصلاً . وقد أجاب القرطبي في « المفهم » عن ذلك فقال : المعنى لا يدخلها من الطاعون مثل الذى وقع في غيرها كطاعون عمواس والجارف ، وهذا الذى قاله يقتضى تسليم أنه دخلها في الجملة ، وليس كذلك فقد جزم ابن قتيبة في « المعارف » وتبعه جمع جم من آخرهم الشيخ محمى الدين النووى في « الأذكار » بأن الطاعون لم يدخل المدينة أصلاً ولا مكة أيضاً ، لكن نقل جماعة أنه دخل مكة في الطاعون العام الذى كان في سنة تسع وأربعين ومبعمائة ، بخلاف المدينة فلم يذكر أحد قط أنه وقع بها الطاعون أصلاً ، ولعل القرطبي بنى على أن الطاعون أعم من الوباء ، أو أنه هو وأنه الذى ينشأ عن فساد الهواء فيقع به الموت الكثير ، وقد مضى في الجنائز من صحيح البخارى قول أنى الأسود « قدمت المدينة وهم يموتون بها موتاً ذريعاً » فهذا وقع بالمدينة وهو وباء بلا شك ، ولكن الشأن في تسميته طاعوناً ، والحق أن المراد بالطاعون في هذا الحديث المنفى دخوله المدينة الذى ينشأ عن طعن الجن فيهبج بذلك الطعن الدم في البدن فيقتل فهذا لم يدخل المدينة قط فلم يتضح جواب القرطبي . وأجاب غيره بأن سبب الترجمة لم ينحصر في الطاعون ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « ولكن عافيتك أوسع لى » فكان منع دخول الطاعون المدينة من خصائص المدينة ولوازم دعاء النبى صلى الله عليه وسلم لها بالصحة . وقال آخر : هذا من المعجزات المحمدية ، لأن الأطباء من أولهم إلى آخرهم عجزوا أن يدفعوا الطاعون من بلد بل عن قرية ، وقد امتنع الطاعون عن المدينة هذه الدهور الطويلة . قلت : وهو كلام صحيح ، ولكن ليس هو جواباً عن الإشكال . ومن الأجوبة أنه صلى الله عليه وسلم عوضهم عن الطاعون بالحمى لأن الطاعون يأتى مرة بعد مرة والحمى تتكرر في كل حين فيتعادلان في الأجر ويتم المراد من عدم دخول الطاعون لبعض ماتقدم من الأسباب ، ويظهر لى جواب آخر بعد استحضار الحديث الذى أخرجه أحمد من رواية أنى عسيب بمهملتين آخره موحدة وزن عظيم رفعه « أتانى جبريل بالحمى والطاعون ، فأمسكت الحمى بالمدينة وأرسلت الطاعون إلى الشام » وهو أن الحكمة في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل المدينة كان في قلة من أصحابه عدداً ومدداً وكانت المدينة وبئة كما سبق من حديث عائشة ثم خير النبى صلى الله عليه وسلم في أمرين يحصل بكل منهما الأجر الجزيل فاختر الحمى حيثئذ لقلة الموت بها غالباً ، بخلاف الطاعون ، ثم لما احتاج إلى جهاد الكفار وأذن له في القتال كانت قضية استمرار الحمى بالمدينة أن تضعف أجساد الذين يحتاجون إلى

التقوية لأجل الجهاد ، فدعا بنقل الحمى من المدينة إلى الجحفة فعادت المدينة أصبح بلاد الله بعد أن كانت بخلاف ذلك ثم كانوا من حيثئذ من فاتته الشهادة بالطاعون ربما حصلت له بالقتل في سبيل الله ، ومن فاتته ذلك حصلت له الحمى التي هي حظ المؤمن من النار ، ثم استمر ذلك بالمدينة تمييزاً لها عن غيرها لتحقيق إجابة دعوته وظهور هذه المعجزة العظيمة بتصديق خيره هذه المدة المتطولة والله أعلم .

( تنبيه ) سيأتى في ذكر الدجال في أواخر كتاب الفتن حديث أنس وفيه « فيجد الملائكة يحرسونها فلا يقرها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله تعالى » وإنه اختلف في هذا الاستثناء قليل : هو للتبرك فيشملمها ، وقيل : هو للتعليق وأنه يختص بالطاعون وأن مقتضاه جواز دخول الطاعون المدينة ، ووقع في بعض طرق حديث أنى هريرة « المدينة ومكة محفوفتان بالملائكة على كل نقب منهما ملك لا يدخلهما الدجال ولا الطاعون » أخرجه عمر ابن شبة في « كتاب مكة » عن شريح عن فليح عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أنى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا ورجاله رجال الصحيح ، وعلى هذا فالذى نقل أنه وجد في سنة تسع وأربعين وسبعمائة منه ليس كما ظن من نقل ذلك ، أو يجاب إن تحقق ذلك بجواب القرطبي المتقدم .

الحديث الرابع ، قوله ( عبد الواحد ) هو ابن زياد ، وعاصم هو ابن سليمان الأحول ، والإسناد كله بصريون .

قوله ( قالت قال لى أنس ) ليس لحفصة بنت سيرين عن أنس في البخارى إلا هذا الحديث .

قوله ( يحيى بم مات ) ؟ أى بأى شىء مات ؟ ووقع في رواية « بما مات » ؟ بإشباع الميم وهو للأصلي ويهى ما الاستفهامية ، لكن اشتهر حذف الألف منها إذا دخل عليها حرف جر ، ويحى المذكور هو ابن سيرين أخو حفصة ، ووقع في رواية مسلم يحيى بن أنى عمرة وهو ابن سيرين لأنها كنية سيرين ، وكانت وفاة يحيى في حدود التسعين من الهجرة على ما يورد من هذا الحديث ، لكن أخرج البخارى في « التاريخ الأوسط » من طريق حماد عن يحيى بن عتيق « سمعت يحيى بن سيرين ومحمد بن سيرين يتذاكران الساعة التي في الجمعة » نقله بعد موت أنس بن مالك ، أراد أن يحيى بن سيرين مات بعد أنس بن مالك فيكون حديث حفصة خطأ ، انتهى . وتخريجه لحديث حفصة في الصحيح يقتضى أنه ظهر له أن حديث يحيى بن عتيق خطأ ، وقد قال في « التاريخ الصغير » حديث يحيى بن عتيق عن حفصة خطأ ، فإذا جوز عليه الخطأ في حديثه عن حفصة جاز تجويزه عليه في لقوله « يحيى بن سيرين » فلعله كان أنس بن سيرين ، والله أعلم .

قوله ( الطاعون شهادة لكل مسلم ) أى يقع به ، هكذا جاء مطلقاً في حديث أنس ، وسيأتى مفيداً بثلاثة قيود في حديث عائشة الذى في الباب بعده ، وكأن هذا هو السر في إيراده عقبه .

الحديث الخامس حديث أنى هريرة رفعه « المبطلون شهيد ، والمطعون شهيد » هكذا أورده مختصراً مقتصراً على هاتين الخصلتين ، وقد أورده في الجهاد من رواية عبد الله بن يوسف عن مالك مطولاً بلفظ « الشهداء خمسة : المطعون والمبطلون والفرق وصاحب الهدم والمقتول في سبيل الله » وأشارت هناك إلى الأخبار الواردة في الزيادة على الخمسة ، والمراد بالمطعون من طعنه الجن كما تقدم تقريره في أول الباب

بـ أَجْرُ الصَّابِرِ فِي الطَّاعُونِ

[٥٧٣٤] ٥٥٢٦ - حدثنا إسحاق قال أنا حبان قال أنا داود بن أبي الفرات قال نا عبد الله بن بريدة عن يحيى

ابن يعمر عن عائشة أنها أخبرته أنها سألت رسول الله صلى الله عليه عن الطاعون، فأخبرها نبي الله صلى الله عليه «أنه كان عذاباً يبعثه الله على من يشاء، فجعله الله رحمةً للمؤمنين، فليس من عبد يقع الطاعون فيمكث في بلده صابراً يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر الشهيد». تابعه النضر عن داود.

قوله (باب أجر الصابر على الطاعون) أى سواء وقع به أو وقع في بلد هو مقيم بها .

قوله (حدثنا إسحق) هو ابن راهويه ، وحيان بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو ابن هلال ويحيى بن يعمر بفتح التحتانية والميم بينهما عين مهملة ساكنة وآخره راء .

قوله (أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطاعون) في رواية أحمد من هذا الوجه عن عائشة « قالت سألت » .

قوله (أنه كان عذاباً يبعثه الله على من يشاء) في رواية الكشميهني «على من شاء» أى من كافر أو عاص كما تقدم في قصة آل فرعون وفي قصة أصحاب موسى مع بلعام .

قوله (فجعله الله رحمة للمؤمنين) أى من هذه الأمة ، وفي حديث أنى عسيب عند أحمد « فالطاعون شهادة للمؤمنين ورحمة لهم ، ورجس على الكافر » وهو صريح في أن كون الطاعون رحمة إنما هو خاص بالمسلمين ، وإذا وقع بالكفار فإنما هو عذاب عليهم يجعل لهم في الدنيا قبل الآخرة ، وأما العاصي من هذه الأمة فهل يكون الطاعون له شهادة أو يختص بالمؤمن الكامل ؟ فيه نظر . والمراد بالعاصي من يكون مرتكب الكبيرة ويهجم عليه ذلك وهو مصر ، فإنه يحتمل أن يقال لا يكرم بدرجة الشهادة لشؤم ما كان متلبساً به لقوله تعالى ﴿ أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾ ؟ وأيضاً فقد وقع في حديث ابن عمر ما يدل على أن الطاعون ينشأ عن ظهور الفاحشة ، أخرجه ابن ماجه والبيهقي بلفظ « لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم ، الحديث ، وفي إسناده خالد بن يزيد بن أوى مالك وكان من فقهاء الشام ، لكنه ضعيف عند أحمد وابن معين وغيرهما ، ووثقه أحمد بن صالح المصري وأبو زرعة الدمشقي وقال ابن حبان : كان يخطئ كثيراً ، وله شاهد عن ابن عباس في « الموطأ » بلفظ « ولا فشا الزنا في قوم قط إلا كثر فيهم الموت » الحديث ، وفيه انقطاع . وأخرج الحاكم من وجه آخر موصولاً بلفظ « إذا ظهر الزنا والربا في قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله » للطبراني موصولاً من وجه آخر عن ابن عباس نحو سياق مالك وفي سنده مقال ، وله من حديث عمرو بن العاص بلفظ « ما من قوم يظهر فيهم الزنا إلا أخذوا بالفناء » الحديث وسنده ضعيف ، وفي حديث بريدة عند الحاكم بسند جيد بلفظ « ولا طهرت الفاحشة في قوم إلا سلط الله عليهم الموت » وأحمد من حديث عائشة مرفوعاً « لا تزال أمتي بخير ما لم يفش فيهم ولد الزنا ، فإذا فشا فيهم ولد الزنا أوشك أن يعمهم الله بعقاب » وسنده حسن . ففي هذه الأحاديث أن الطاعون قد يقع عقوبة بسبب المعصية ، فكيف يكون شهادة ؟ ويحتمل أن يقال : بل تحصل له درجة الشهادة لعموم الأخبار الواردة ، ولا سيما في الحديث الذى قبله عن أنس « الطاعون شهادة لكل مسلم » ولا يلزم من حصول درجة الشهادة لمن اجترح السيئات مساواة المؤمن الكامل في المنزلة ، لأن درجات الشهداء متفاوتة كنظيره

من العصاة إذا قتل مجاهداً في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا مقبلاً غير مدبر ، ومن رحمة الله بهذه الأمة المحمدية أن يجعل لهم العقوبة في الدنيا ، ولا ينافي ذلك أن يحصل لمن وقع به الطاعون أجر الشهادة ، ولا سيما وأكثرهم لم يباشر تلك الفاحشة ، وإنما عمهم — والله أعلم — لتقاعدهم عن إنكار المنكر . وقد أخرج أحمد وصححه ابن حبان من حديث عتبة بن عبيدة رفعه « القتل ثلاثة : رجل جاهد بنفسه وماله في سبيل الله ، حتى إذا لقي العدو قاتلهم حتى يقتل ، فذاك الشهيد المفتخر في خيمة الله تحت عرشه لا يفضلُه النبيون إلا بدرجة النبوة . ورجل مؤمن قرف على نفسه من الذنوب والخطايا ، جاهد بنفسه وماله في سبيل الله ، حتى إذا لقي العدو قاتلهم حتى يقتل فأنمحت خطايا ، إن السيف محاء للخطايا . ورجل منافق جاهد بنفسه وماله حتى يقتل فهو في النار ، إن السيف لا يمحو النفاق » وأما الحديث الآخر الصحيح « إن الشهيد يغفر له كل شيء إلا الدين » فإنه يستفاد منه أن الشهادة لا تكفر التبعات ، وحصول التبعات لا يمنع حصول درجة الشهادة ، وليس للشهادة معنى إلا أن الله يثيب من حصلت له ثواباً مخصوصاً ويكرمه كرامة زائدة ، وقد بين الحديث أن الله يتجاوز عنه ما عدا التبعات ، فلو فرض أن للشهيد أعمالاً صالحة وقد كفرت الشهادة أعماله السيئة غير التبعات فإن أعماله الصالحة تنفعه في موازنة ما عليه من التبعات وتبقى له درجة الشهادة خالصة ، فإن لم يكن له أعمال صالحة فهو في المشيئة ، والله أعلم .

**قوله ( فليس من عبد ) أى مسلم ( يقع الطاعون ) أى فى مكان هو فيه ( فيمكث فى بلده ) فى لؤاية أحمد ( فى بيته ) ، ويأتى فى القدر بلفظ « يكون فيه ويمكث فيه ولا يخرج من البلد » أى التى وقع فيها الطاعون .**

**قوله ( صابراً ) أى غير متزعج ولا قلق ، بل مسلماً لأمر الله راضياً بقضائه ، وهذا قيد فى حصول أجر الشهادة لمن يموت بالطاعون ، وهو أن يمكث بالمكان الذى يقع به فلا يخرج فراراً منه كما تقدم النهى عنه فى الباب قبله صريحاً . وقوله « يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له » قيد آخر ، وهى جملة حالية تتعلق بالإقامة ، فلو مكث وهو قلق أو متندم على عدم الخروج ظاناً أنه لو خرج لما وقع به أصلاً ورأساً وأنه بإقامته يقع به فهذا لا يحصل له أجر الشهيد ولو مات بالطاعون ، هذا الذى يقتضيه مفهوم هذا الحديث كما اقتضى منطوقه أن من اتصف بالصفات المذكورة يحصل له أجر الشهيد وإن لم يموت بالطاعون ويدخل تحته ثلاث صور : أن من اتصف بذلك فوقع به الطاعون فمات به ، أو وقع به ولم يموت به ، أو لم يقع به أصلاً ومات بغيره عاجلاً أو آجلاً .**

**قوله ( مثل أجر الشهيد ) لعل السر فى التعبير بالمثلية مع ثبوت التصريح بأن من مات بالطاعون كان شهيداً أن من لم يموت من هؤلاء بالطاعون كان له مثل أجر الشهيد وإن لم تحصل له درجة الشهادة بعينها وذلك أن من اتصف بكونه شهيداً أعلى درجة ممن وعد بأنه يعطى مثل أجر الشهيد ، ويكون كمن خرج على نية الجهاد فى سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا فمات بسبب غير القتل ، وأما ما اقتضاه مفهوم حديث الباب أن من اتصف بالصفات المذكورة ووقع به الطاعون ثم لم يموت منه أنه يحصل له ثواب الشهيد فيشهد له حديث ابن مسعود الذى أخرجه أحمد من طريق إبراهيم بن عبيد بن رفاعه أن أبا محمد أخبره وكان من أصحاب ابن مسعود أنه حدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن أكثر شهداء امتى لأصحاب الفرش ، ورب قتيل بين الصفين الله أعلم بنيته » والضمير فى قوله أنه لابن مسعود فإن أحمد أخرجه فى مسند ابن مسعود ورجال سنده موثقون ، واستنبط من الحديث أن من اتصف بالصفات المذكورة ثم وقع به الطاعون فمات به أن يكون له أجر شهيدين ، ولا مانع من تعدد الثواب بتعدد الأسباب كمن يموت غريباً بالطاعون ، أو نفساء مع الصبر**

والاحتساب ، والتحقيق فيما اقتضاه حديث الباب أنه يكون شهيداً بوقوع الطاعون به ويضاف له مثل أجر الشهيد لصبره وثباته ، فإن درجة الشهادة شيء وأجر الشهادة شيء ، وقد أشار إلى ذلك الشيخ أبو محمد ابن أبي جرة وقال : هذا هو السر في قوله « والمطعون شهيد » وفي قوله في هذا « فله مثل أجر شهيد » ويمكن أن يقال : بل درجات الشهداء متفاوتة ، فأرفعها من اتصف بالصفات المذكورة ومات بالطاعون ، ودونه في المرتبة من اتصف بها وطعن ولم يمت به ، ودونه من اتصف ولم يطعن ولم يمت به . ويستفاد من الحديث أيضاً أن من لم يتصف بالصفات المذكورة لا يكون شهيداً ولو وقع الطاعون ومات به فضلاً عن أن يموت بغيره ، وذلك ينشأ عن شؤم الاعتراض الذي ينشأ عنه التضجر والتسخط لقدر الله وكراهة لقاء الله ، وما أشبه ذلك من الأمور التي تفوت معها الخصال المشروطة ، والله أعلم . وقد جاء في بعض الأحاديث استواء شهيد الطاعون وشهيد المعركة ، فأخرج أحمد بسند حسن عن عتبة بن عبد السلمي رفعه « يأتي الشهداء والمتوفون بالطاعون ، فيقول أصحاب الطاعون : نحن شهداء ، فيقال : انظروا فإن كان جراحهم كجراح الشهداء تسيل دماً وريحها كريح المسك فهم شهداء ، فيجدونهم كذلك » . وله شاهد من حديث العرياض بن سارية أخرجه أحمد أيضاً والنسائي بسند حسن أيضاً بلفظ « يختصم الشهداء والمتوفون على فرشهم إلى ربنا عز وجل في الذين ماتوا بالطاعون ، فيقول الشهداء : إخواننا قتلوا كما قتلنا ، ويقول الذين ماتوا على فرشهم إخواننا ماتوا على فرشهم كما متنا ، فيقول الله عز وجل : انظروا إلى جراحهم ، فإن أشبهت جراح المقتولين فإنهم منهم ، فإذا جراحهم أشبهت جراحهم » زاد الكلاباذي في « معاني الأخبار » من هذا الوجه في آخره « فيلحقون بهم » .

**قوله ( تابعه النضر عن داود )** النضر هو ابن شميل ، وداود هو ابن أبي الفرات ، وقد أخرج طريق النضر في « كتاب القدر » عن إسحق بن إبراهيم عنه ، وتقدم موصولاً أيضاً في ذكر بنى إسرائيل عن موسى ابن إسماعيل ، وأخرجه أحمد عن عفان وعبد الصمد بن عبد الوارث وأبي عبد الرحمن المقرئ والنسائي من طريق يونس بن محمد المؤدب كلهم عن داود بن أبي الفرات ، وإنما ذكرت ذلك لئلا يتوهم أن البخاري أراد بقوله « تابعه النضر » إزالة توهم تفرد حبان بن هلال به فيظن أنه لم يروه غيرهما ، ولم يرد البخاري ذلك وإنما أراد إزالة توهم التفرد به فقط ، ولم يرد الحصر فيهما ، والله أعلم

### باب الرقي بالقرآن والمعوذات

[٥٧٣٥] ٥٥٢٧- حدثني إبراهيم بن موسى قال أنا هشام عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه كان ينفث على نفسه - في المرض الذي مات فيه - بالمعوذات ، فلما ثقل كنت أنفث عليه بهن ، وأمسح بيد نفسه لبركتها . فسألت الزهري : كيف كان ينفث ؟ فقال : كان ينفث على يديه ثم يمسح بهما وجهه .

**قوله ( باب الرقي )** بضم الراء والقاف مقصور : جمع رقية يسكون القاف ، يقال رقي بالفتح في الماضي يرق بالكسر في المستقبل ، ورقيت فلاناً بكسر القاف أرقيه ، واسترق طلب الرقية ، والجمع بغير همز ، وهو بمعنى التعويد بالذال المعجمة .

**قوله ( بالقرآن والمعوذات )** هو من عطف الخاص على العام ، لأن المراد بالمعوذات سورة الفلق والناس والإخلاص كما تقدم في أواخر التفسير ، فيكون من باب التغليب . أو المراد الفلق والناس وكل ماورد من التعويد في



القرآن كقوله تعالى ﴿وقل رب أعوذ بك من همزات الشياطين﴾ ، ﴿فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ وغير ذلك ، والأول أولى ، فقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من رواية عبد الرحمن ابن حرملة عن ابن مسعود « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره عشر خصال » فذكر فيها الرق إلا بالمعوذات » وعبد الرحمن بن حرملة قال البخاري لا يصح حديثه ، وقال الطبري لا يحتاج بهذا الخبر لجهالة راويه ، وعلى تقدير صحته فهو منسوخ بالإذن في الرقية بفاتحة الكتاب ، وأشار المهلب إلى الجواب عن ذلك بأن في الفاتحة معنى الاستعاذة وهو الاستعانة فعلى هذا يختص الجواز بما يشتمل على هذا المعنى ، وقد أخرج الترمذي وحسنه والنسائي من حديث أبي سعيد « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ من الجن وعين الإنسان حتى نزلت المعوذات فأخذ بها وترك ماسواها » . وهذا لا يدل على المنع من التعوذ بغير هاتين السورتين . بل يدل على الأولوية ، ولأسيما مع ثبوت التعوذ بغيرهما ، وإنما اجتزأ بهما لما اشتملتا عليه من جوامع الاستعاذة من كل مكروه جملة وتفصيلاً ، وقد أجمع العلماء على جواز الرق عند اجتماع ثلاثة شروط : أن يكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته ، وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره ، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بذات الله تعالى . واخلفوا في كونها شرطاً ، والراجح أنه لابد من اعتبار الشروط المذكورة ، ففي صحيح مسلم من حديث عوف ابن مالك قال « كنا نرقى في الجاهلية ، فقلنا : يا رسول الله كيف ترى في ذلك ؟ فقال : اعرضوا علي رقاكم ، لا بأس بالرق ما لم يكن فيه شرك » وله من حديث جابر « نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرق ، فجاء آل عمرو بن حزم فقالوا : يا رسول الله إنه كانت عندنا رقية نرقى بها من العقرب ، قال : فعرضوا عليه فقال : ما أرى بأساً ، من استطاع أن ينفع أخاه فلينفعه . وقد تمسك قوم بهذا العموم فأجازوا كل رقية جربت منفعتها ولو لم يعقل معناها ، لكن دل حديث عوف أنه مهما كان من الرق يؤدي إلى الشرك يمنع ، ومالا يعقل معناه لا يؤمن أن يؤدي إلى الشرك فيمتنع احتياطاً . والشرط الآخر لابد منه . وقال قوم لا تجوز الرقية إلا من العين واللدعة كما تقدم في « باب من اكتوى » من حديث عمران بن حصين « لارقية إلا من عين أو حمة » ، وأجيب بأن معنى الحصر فيه أنهما أصل كل ما يحتاج إلى الرقية ، فيلتحق بالعين جواز رقية من به خبل أو مس ونحو ذلك لاشتراكها في كونها تنشأ عن أحوال شيطانية من إنسي أو جنى ، ويلتحق بالسلم كل ما عرض للبدن من أقرح ونحوه من المواد السمية . وقد وقع عند أبي داود في حديث أنس مثل حديث عمران وزاد « أو دم » وفي مسلم من طريق يوسف بن عبد الله بن الحارث عن أنس قال « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرق من العين والحمة والتملة » وفي حديث آخر « والأذن » ولأبي داود من حديث الشفاء بنت عبد الله « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : ألا تعلمين هذه — يعنى حفصة — رقية التملة » والتملة قروح تخرج في الجنب وغيره من الجلود ، وقيل المراد بالحصر معنى الأفضل ، أى لا رقية أنفع كما قيل : لا سيف إلا ذو الفقار ، وقال قوم : المنهى عنه من الرق ما يكون قبل وقوع البلاء ، والمأذون فيه ما كان بعد وقوعه ، ذكره ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما ، وفيه نظر ، وكأنه مأخوذ من الخبر الذى قرنت فيه التمام بالرق ، فأخرج أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم من طريق ابن أخى زينب امرأة ابن مسعود عنها عن ابن مسعود رفعه « إن الرق والتمايم والتولة شرك » وفي الحديث قصة ، والتمايم جمع تيمة وهى خرز أو قلادة تعلق في الرأس ، كانوا في الجاهلية يعتقدون أن ذلك يدفع الآفات ، والتولة بكسر المثناة وفتح الواو واللام مخففاً شىء كانت المرأة تجلب به محبة زوجها ، وهو ضرب من السحر ، وإنما كان ذلك من الشرك لأنهم أرادوا دفع المضار وجلب المنافع من عند غير الله . ولا يدخل في ذلك ما كان بأسماء الله وكلامه ، فقد ثبت في الأحاديث استعمال ذلك قبل وقوعه كما سيأتى قريباً في « باب المرأة ترقى الرجل » من حديث عائشة أنه

صلى الله عليه وسلم « كان إذا أوى إلى فراشه ينفض بالمعوذات ويمسح بهما وجهه » الحديث ، ومضى في أحاديث الأنبياء حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم « كان يعوذ الحسن والحسين بكلمات الله التامة ، من كل شيطان وهامة » الحديث ، وصحح الترمذى من حديث خولة بنت حكيم مرفوعاً « من نزل منزلاً فقال أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق » لم يضره شيء حتى يتحول ، وعند أبي داود والنسائي بسند صحيح عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن رجل من أسلم « جاء رجل فقال : لدغت الليلة فلم أتم ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : لو قلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضرك » والأحاديث في هذا المعنى موجودة ، لكن يحتمل أن يقال : إن الرق أخص من التعوذ ، وإلا فالخلاف في الرق مشهور ، ولا خلاف في مشروعية الفرع إلى الله تعالى والالتجاء إليه في كل ماقوع وما يتوقع . وقال ابن التين : الرق بالمعوذات وغيرها من أسماء الله هو الطب الروحاني ، إذا كان على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء بإذن الله تعالى ، فلما عز هذا النوع فزع الناس إلى الطب الجسماني وتلك الرق المنهى عنها التي يستعملها المعزم وغيره ممن يدعى تسخير الجن له فيأتي بأمر مشبهة مركبة من حق وباطل يجمع إلى ذكر الله وأسمائه ما يشوبه من ذكر الشياطين والاستعانة بهم والتعوذ بمردتهم ، ويقال : إن الحية لعداوتها للإنسان بالطبع تصادق الشياطين لكونهم أعداء بنى آدم ، فإذا عزم على الحية بأسماء الشياطين أجابت وخرجت من مكانها ، وكذا اللديغ إذا رقى بتلك الأسماء سالت سمومها من بدن الإنسان ، فلذلك كره من الرق ما لم يكن بذكر الله وأسمائه خاصة وباللسان العربي الذي يعرف معناه ليكون بريئاً من الشرك ، وعلى كراهة الرق بغير كتاب الله علماء الأمة . وقال القرطبي : الرق ثلاثة أقسام ، أحدها ما كان يرقى به في الجاهلية مما لا يعقل معناه فيجب اجتنابه لئلا يكون فيه شرك أو يؤدي إلى الشرك . الثاني ما كان بكلام الله أو بأسمائه فيجوز ، فإن كان مأثوراً فيستحب . الثالث ما كان بأسماء غير الله من ملك أو صالح أو معظم من المخلوقات كالعرش ، قال : فهذا ليس من الواجب اجتنابه ولأمن المشروع الذي يتضمن الالتجاء إلى الله والترك بأسمائه فيكون تركه أولى ، إلا أن يتضمن تعظيم المرقى به فينبغي أن يجتنب كالحلف بغير الله تعالى . قلت : ويأتي بسط ذلك في كتاب الإيمان إن شاء الله تعالى . وقال الربيع : سألت الشافعي عن الرقية فقال : لا بأس أن يرقى بكتاب الله وما يعرف من ذكر الله . قلت : أيرقى أهل الكتاب المسلمين ؟ قال : نعم إذا رقوا بما يعرف من كتاب الله وبذكر الله اه . وفي « الموطأ » أن أبا بكر قال لليهودية التي كانت ترقى عائشة : ارقها بكتاب الله . وروى ابن وهب عن مالك كراهة الرقية بالحديدة والملح وعقد الخيط والذي يكتب خاتم سليمان وقال : لم يكن ذلك من أمر الناس القديم . وقال المازري : اختلف في استرقاء أهل الكتاب فأجازها قوم وكرهها مالك لئلا يكون مما بدلوه . وأجاب من أجاز بأن مثل هذا يبعد أن يقولوه ، وهو كالطب سواء كان غير الحاذق لا يحسن أن يقول والحاذق يأنف أن يبدل حرصاً على استمرار وصفه بالحذق لترويج صناعته . والحق أنه يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال . وسئل ابن عبد السلام عن الحروف المقطعة فمنع منها ما لا يعرف لئلا يكون فيها كفر . وسيأتي الكلام على من منع الرق أصلاً في « باب من لم يرق » بعد خمسة أبواب إن شاء الله تعالى .

قوله ( هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني .

قوله ( كان ينفض على نفسه في المرض الذي مات فيه بالمعوذات ) دلالة على المعطوف في الترجمة ظاهرة ، وفي دلالة على المعطوف عليه نظر ، لأنه لا يلزم من مشروعية الرق بالمعوذات أن يشرع بغيرها من القرآن لاحتمال أن يكون في المعوذات سر ليس في غيرها . وقد ذكرنا من حديث أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم ترك ماعداً

المعوذات ، لكن ثبتت الرقية بفاتحة الكتاب فدل على أن لا اختصاص للمعوذات ، ولعل هذا هو السر في تعقيب المصنف هذه الترجمة بباب الرق بفاتحة الكتاب ، وفي الفاتحة من معنى الاستعاذة بالله الاستعانة به ، فمهما كان فيه استعاذة بالله أو استعانة بالله وحده أو ما يعطى معنى ذلك فالاسترقاء به مشروع . وينجذب عن حديث أبي سعيد بأن المراد أنه ترك ما كان يتعوذ به من الكلام غير القرآن ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله في الترجمة « الرق بالقرآن » بعضه فإنه اسم جنس يصدق على بعضه ، والمراد ما كان فيه التجاء إلى الله سبحانه ، ومن ذلك المعوذات ، وقد ثبتت الاستعاذة بكلمات الله في عدة أحاديث كما مضى . قال ابن بطال : في المعوذات جوامع من الدعاء . نعم أكثر المنكروها من السحر والحسد وشر الشيطان ووسوسته وغير ذلك ، فلهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يكتفى بها . قلت : وسيأتى في « باب السحر » شيء من هذا ، وقوله « في المرض الذي مات فيه » ليس قيداً في ذلك وإنما أشارت عائشة إلى أن ذلك وقع في آخر حياته وأن ذلك لم ينسخ .

**قوله ( أنفث عنه )** في رواية الكشميهني « عليه » وسيأتى باب مفرد في النفث في الرقية .

**قوله ( وأمسح بيده نفسه )** بالنصب على المفعولية أي أمسح جسده بيده ، وبالكسر على البدل ، وفي رواية الكشميهني « بيد نفسه » وهو يؤيد الاحتمال الثاني . قال عياض : فائدة النفث التبرك بتلك الرطوبة أو الهواء الذي ماسه الذكر كما يتبرك بغسالة ما يكتب من الذكر ، وقد يكون على سبيل التفاؤل بزوال ذلك الألم عن المريض كانفصال ذلك عن الراق انتهى . وليس بين قوله في هذه الرواية « كان ينفث على نفسه » وبين الرواية الأخرى « كان يأمرني أن أفعل ذلك » معارضة لأنه محمول على أنه في ابتداء المرض كان يفعله بنفسه وفي اشتداده كان يأمرها به وتفعله هي من قبل نفسها .

**قوله ( فسألت الزهري )** القائل معمر ، وهو موصول بالإسناد المذكور ، وفي الحديث التبرك بالرجل الصالح وسائر أعضائه وخصوصاً اليد اليمنى

### باب الرقى بفاتحة الكتاب

ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٥٥٢٨ - حدثني محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن أبي بشر عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري أن ناساً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أتوا على حي من أحياء العرب ، فلم يقرؤهم ، فبيناهم كذلك إذ لدغ سيد أولئك ، فقالوا : هل معكم دواء أو راق ؟ فقالوا : إنكم لم تقرؤنا ، ولا نفعل حتى تجعلوا لنا جعلاً . فجعلوا لهم قطيعاً من الشاء . فجعل يقرأ بأمر القرآن ، ويجمع بزاقه ويتفل ، فبرأ ، فأتوا بالشاء ، فقالوا : لا نأخذُه حتى نسأل النبي صلى الله عليه وسلم ، فسألوه ، فضحك وقال : « وما أدراك أنها رقية ؟ خذوها ، واضربوا لي بسهم » .

**قوله ( باب الرق بفاتحة الكتاب )** ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ( هكذا ذكره بصيغة التمرير ، وهو يعكر على ما تقرر بين أهل الحديث أن الذي يورده البخاري بصيغة التمرير لا يكون على شرطه ، مع أنه أخرج حديث ابن عباس في الرقية بفاتحة الكتاب عقب هذا الباب . وأجاب شيخنا في كلامه على علوم الحديث بأنه قد يصنع ذلك إذا ذكر الخير بالمعنى ، ولا شك أن خبر ابن عباس ليس فيه التصريح عن النبي صلى الله عليه وسلم بالرقية بفاتحة الكتاب وإنما فيه تقريره على ذلك فنسبة ذلك إليه صريحاً تكون نسبة معنوية ، وقد علق البخاري بعض هذا الحديث بلفظه فأتى به مجزوماً كما تقدم في الإجازة في « باب ما يعطى في الرقية

بفاتحة الكتاب « وقال ابن عباس « إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله » ثم قال شيخنا : لعل لابن عباس حديثاً آخر صريحاً في الرقية بفاتحة الكتاب ليس على شرطه فلذلك أتى بصيغة التمهيد . قلت : ولم يقع لي ذلك بعد التتبع . ثم ذكر فيه حديث أتى سعيد في قصة الذين أتوا على الحى فلم يقروهم . فلعل سيد الحى فراقه أبو سعيد بفاتحة الكتاب ، وقد تقدم شرحه في كتاب الإجازة مستوفى . وقال ابن القيم : إذا ثبت أن لبعض الكلام خواص ومنافع فما الظن بكلام رب العالمين ثم بالفاتحة التي لم ينزل في القرآن ولا غيره من الكتب مثلها لتضمنها جميع معاني الكتاب ، فقد اشتملت على ذكر أصول أسماء الله ومجامعها وإثبات المعاد وذكر التوحيد والافتقار إلى الرب في طلب الإعانة به والهداية منه ، وذكر أفضل الدعاء وهو طلب الهداية إلى الصراط المستقيم المتضمن كمال معرفته وتوحيده وعبادته بفعل ما أمر به واجتناب ما نهى عنه والاستقامة عليه ، ولتضمنها ذكر أصناف الخلائق وقسمتهم إلى منهم عليه لمعرفته بالحق والعمل به ، ومغضوب عليه لعدوله عن الحق بعد معرفته ، وضال لعدم معرفته له ، مع ما تضمنته من إثبات القدر والشرع والأسماء والمعاد والتوبة وتركية النفس وإصلاح القلب والرد على جميع أهل البدع ، وحقيق بسورة هذا بعض شأنها أن يستشفى بها من كل داء ، والله أعلم .

### باب الشروط في الرقية بقطيع من الغنم

[٥٧٣٧] ٥٥٢٩- حدثنا سيدان بن مضارب أبو محمد الباهلي قال نا أبو معشر يوسف بن يزيد البراء قال حدثني عبيد الله بن الأحنس أبو مالك عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن نفراً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله مروا بماء فيهم لديدغ - أو سليم - فعرض لهم رجل من أهل الماء فقال : هل فيكم من راقٍ ؟ إن في الماء رجلاً لديدغاً ، أو سليماً . فانطلق رجل منهم فقراً بفاتحة الكتاب على شاء ، فبرأ ، فجاء بالشاء إلى أصحابه ، فكرهوا ذلك وقالوا : أخذت على كتاب الله أجرأ ، حتى قدموا المدينة فقالوا : يا رسول الله ، أخذ على كتاب الله أجرأ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه : « إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله » .

قوله ( باب الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب ) تقدم التنبيه على هذه الترجمة في كتاب الإجازة .

قوله ( حدثنا سيدان ) بكسر المهملة وسكون التحتانية ( ابن مضارب ) بضاد معجمة وموحدة آخره ( أبو محمد الباهلي ) هو بصرى قواه أبو حاتم وغيره ، وشيخه البراء بفتح الموحدة وتشديد الراء نسب إلى يرى العود كان عطاراً ، وقد ضعفه ابن معين ، وثقه المقدمي ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، واتفق الشيخان على التخريج له . ووقع في نسخة الصغاني « أبو معشر البصري وهو صدوق » ، وشيخه عبيد الله بالتصغير ابن الأحنس بخاء معجمة ساكنة ونون مفتوحة هو نخعي كوفي يكنى أبا مالك . ويقال إنه من موالى الأزد ، وثقه الأئمة ، وشذ ابن حبان فقال في الثقات بخطي كثيراً ، وما الثلاثة في البخاري سوى هذا الحديث ؛ ولكن لعبيد الله بن الأحنس عنده حديث آخر في كتاب الحج ، ولأبي معشر آخر في الأشربة .

قوله ( مروا بماء ) أى يقوم نزول على ماء .

قوله ( فيهم لديدغ ) بالعين المعجمة ( أو سليم ) شك من الراوى ، والسليم هو اللديدغ سمي بذلك تفاؤلاً من السلامة لكون غالب من يلدغ يعطب ، وقيل سليم فاعل بمعنى مفعول لأنه أسلم للعطب ، واستعمال اللدغ في ضرب العقرب مجاز ، والأصل أنه الذى يضرب بفيه ، والذى يضرب بمؤخره يقال لسع ، وبأسنانه نهيس بالمهملة

والمعجمة ، وبأنفه نكر بنون وكاف وزاى ، وبنابه نشط ، هذا هو الأصل وقد يستعمل بعضها مكان بعض تجوزاً .

**قوله ( فعرض لهم رجل من أهل الماء ) لم أقف على اسمه .**

**قوله ( فانطلق رجل منهم ) لم أقف على اسمه ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى فى كتاب الإجازة ، وبينت فيه أن حديث ابن عباس وحديث أبى سعيد فى قصة واحدة وأنها وقعت لهم مع الذى لدغ ، وأنه وقعت للصحابه قصة أخرى مع رجل مصاب بعقله فأغنى ذلك عن إعادته هنا**

### باب رقية العين

[٥٧٣٨] ٥٥٣٠ - حدثنا محمد بن كثير قال أنا سفيان قال حدثني معبد بن خالد قال سمعتُ عبد الله بن شداد عن عائشة قالت: أمرني النبي صلى الله عليه - أو أمر - أن نسترقى من العين .

[٥٧٣٩] ٥٥٣١ - حدثنا محمد بن خالد قال نا محمد بن وهب بن عطية الدمشقي قال نا محمد بن حرب قال نا محمد بن الوليد الزبيدي قال أنا الزهري عن عروة بن الزبير عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه رأى في بيتها جارية في وجهها سفة فقال : « استرقوا لها فإن بها النظرة » .

تابعه عبد الله بن سالم عن الزبيدي . وقال عقيل عن الزهري أخبرني عروة عن النبي صلى الله عليه .

**قوله ( باب رقية العين )** أى رقية الذى يصاب بالعين . تقول عنت الرجل أصبته بعينك فهو معين ومعين ورجل عائن ومعين وعيون . والعين نظر باستحسان مشوب بحسد من خبيث الطبع يحصل للمنظور منه ضرر ، وقد وقع عند أحمد - من وجه آخر - عن أبى هريرة رفعه « العين حق ، ويحضرها الشيطان ، وحسد ابن آدم » . وقد أشكل ذلك على بعض الناس فقال : كيف تعمل العين من بعد حتى يحصل الضرر للمعين ؟ والجواب أن طبائع الناس تختلف ، فقد يكون ذلك من سم يصل من عين العائن فى الهواء إلى بدن المعين ، وقد نقل عن بعض من كان معيناً أنه قال : إذا رأيت شيئاً يعجبني وجدت حرارة تخرج من عيني . ويقرب ذلك بالمرأة الحائض تضع يدها فى إناء اللبن فيفسد ، ولو وضعتها بعد طهرها لم يفسد ، وكذا تدخل البستان فتضر بكثير من الغروس من غير أن تمسها يدها ، ومن ذلك أن الصحيح قد ينظر إلى العين الرمضاء فيومد ، ويتشاءب واحد بحضرته فيتشاءب هو ، أشار إلى ذلك ابن بطل . وقال الخطاى : فى الحديث أن للعين تأثيراً فى النفوس ، وإبطال قول الطبائعيين أنه لا شيء إلا ماتدرك الحواس الخمس وماعدا ذلك لا حقيقة له . وقال المازرى : زعم بعض الطبائعيين أن العائن ينبعث من عينه قوة سمية تتصل بالمعين فيهلك أو يفسد ، وهو كإصابة السم من نظر الأفاعى . وأشار إلى منع الحصر فى ذلك مع تجويزه . وأن الذى يتمشى على طريقة أهل السنة أن العين إنما تضر عند نظر العائن بعادة أجراها الله تعالى أن يتحدث الضرر عند مقابلة شخص لآخر ، وهل ثم جواهر خفية أو لا ؟ هو أمر محتمل لا يقطع بإثباته ولا نفيه ، ومن قال ممن ينتمى إلى الإسلام من أصحاب الطبائع بالقطع بأن جواهر لطيفة غير مرئية تنبعث من العائن فتتصل بالمعِين وتتخلل مسام جسمه فيخلق البارئ الهلاك عندها كما يخلق الهلاك عند شرب السموم فقد أخطأ بدعوى القطع ، ولكن جائز أن يكون عادة ليست ضرورة ولا طبيعة اه . وهو كلام سديد وقد بالغ ابن العربى فى إنكاره قال : ذهبت الفلاسفة إلى أن الإصابة بالعين صادرة عن تأثير النفس بقوتها فيه ، فأول ما تؤثر فى نفسها ثم تؤثر فى غيرها . وقيل إنما هو سم فى عين العائن يصيب بلفحه عند

التحديق إليه كما يصيب لفح سم الأفعى من يتصل به ، ثم رد الأول بأنه لو كان كذلك لما تخلفت الإصابة في كل حال ، والواقع خلافه . والثاني بأن سم الأفعى جزء منها وكلها قاتل ، والعائن ليس يقتل منه شيء في قولهم إلا نظره وهو معنى خارج عن ذلك ، قال : والحق أن الله يخلق عند نظر العائن إليه وإعجابه به إذا شاء ما شاء من ألم أو هلكة ، وقد يصرفه قبل وقوعه إما بالاستعاذة أو بغيرها ، وقد يصرفه بعد وقوعه بالرقية أو بالاغتسال أو بغير ذلك . اهـ كلامه ، وفيه بعض ما يتعقب ، فإن الذى مثل بالأفعى لم يرد أنها تلامس المصاب حتى يتصل به من سمها ، وإنما أراد أن جنساً من الأفاعى اشتهر أنها إذا وقع بصرها على الإنسان هلك فكذلك العائن وقد أشار صلى الله عليه وسلم إلى ذلك في حديث أنى لبابة الماضى في بدء الخلق عند ذكر الأبرر وذى الطفتين قال : فإنهما يطمسان البصر ويسقطان الحبل ، وليس مراد الخطأ بالتأثير المعنى الذى يذهب إليه الفلاسفة ، بل ما أجرى الله به العادة من حصول الضرر للمعيون ، وقد أخرج البزار بسند حسن عن جابر رفعه « أكثر من يموت بعد قضاء الله وقدره بالنفس » قال الراوى : يعنى بالعين ، وقد أجرى الله العادة بوجود كثير من القوى والخواص في الأجسام والأرواح كما يحدث لمن ينظر إليه من يحتشمه من الخجل فيرى في وجهه حمرة شديدة لم تكن قبل ذلك ، وكذا الاصفرار عند رؤية من يخافه ، وكثير من الناس يسقم بمجرد النظر إليه وتضعف قواه ، وكل ذلك بواسطة ما خلق الله تعالى في الأرواح من التأثيرات ولشدة ارتباطها بالعين نسب الفعل إلى العين ، وليست هي المؤثرة وإنما التأثير للروح ، والأرواح مختلفة في طبائعها وقواها وكيفياتها وخواصها : فمنها ما يؤثر في البدن بمجرد الرؤية من غير اتصال به لشدة خبث تلك الروح وكيفيتها الخبيثة . والحاصل أن التأثير بإرادة الله تعالى وخلقها ليس مقصوراً على الاتصال الجسماني ، بل يكون تارة به وتارة بالمقابلة ، وأخرى بمجرد الرؤية وأخرى بتوجه الروح كالذى يحدث من الأدعية والرقى والالتجاء إلى الله ، وتارة يقع ذلك بالتوهم والتخيل ، فالذى يخرج من عين العائن سهم معنوى إن صادف البدن لا وقاية له أثر فيه ، وإلا لم ينفذ السهم ، بل ربما رد على صاحبه كالسهم الحسى سؤاء .

**قوله ( سفيان ) هو الثورى .**

**قوله ( حدثني معبد بن خالد )** هو الجدلى الكوفى تابعى ، وشيخه عبد الله بن شداد هو المعروف بابن الهاد له رؤية وأبوه صحابى .

**قوله ( عن عائشة ) كذا للأكثر .** وكذا لمسلم من طريق مسعر عن معبد بن خالد ، ووقع عند الإسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن مهدي مثله ، لكن شك فيه فقال « أو قال عن عبد الله بن شداد أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر عائشة » .

**قوله ( قالت أمرنى النبى صلى الله عليه وسلم ، أو أمر أن يسترقى من العين )** أى يطلب الرقية ممن يعرف الرقى بسبب العين ، كذا وقع بالشك هل قالت « أمر » بغير إضافة أو « أمرنى » وقد أخرجه أبو نعيم في مستخرجهم عن الطبرانى عن معاذ بن المنى عن محمد بن كثير شيخ البخارى فيه فقال « أمرنى » جزماً وكذا أخرجه النسائى والإسماعيلي من طريق أبى نعيم عن سفيان الثورى ، ولمسلم من طريق عبد الله بن نمير عن سفيان « كان يأمرنى أن أسترقى » وعنده من طريق مسعر عن معبد بن خالد « كان يأمرها » ولابن ماجه من طريق وكيع عن سفيان « أمرها أن تسترقى » وهو للإسماعيلي في رواية عبد الرحمن بن مهدي . وفي هذا الحديث مشروعية الرقية لمن أصابه العين ، وقد أخرج الترمذى وصححه والنسائى من طريق عبيد بن رفاعه « عن أسماء بنت عميس

أنها قالت : يا رسول الله إن ولد جعفر تسرع إليهم العين أفأسترق لهم ؟ قال : نعم « الحديث ، وله شاهد من حديث جابر أخرجه مسلم قال « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لآل حزم في الرقية ، وقال لأسماء : مالى أرى أجسام بنى أخى ضارعة ؟ أتصيبهم الحاجة ؟ قالت : لا ، ولكن العين تسرع إليهم ، قال : ارقهم ، فعرضت عليه فقال : ارقهم » وقوله « ضارعة » بمعجمة أوله أى نحيفة ، وورد في مداواة المعيون أيضاً ما أخرجه أبو داود من رواية الأسود عن عائشة أيضاً قالت « كان النبی صلى الله عليه وسلم يأمر العائن أن يتوضأ ثم يغتسل منه المعين » وسأذكر كيفية اغتساله في شرح حديث الباب الذى بعد هذا .

**قوله ( حدثنا محمد بن خالد )** قال الحاكم والجوزقي والكلاباذى وأبو مسعود ومن تبعهم ، هو الذهلي نسب إلى جد أبيه فإنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس ، وقد كان أبو داود يروى عن محمد بن يحيى فينسب أباه إلى جد أبيه أيضاً فيقول : حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ، قالوا وقد حدث أبو محمد بن الجارود بحديث الباب عن محمد بن يحيى الذهلي ؛ وهى قرينة في أنه المراد ، وقد وقع في رواية الأصيلي هنا « حدثنا محمد ابن خالد الذهلي » فانتفى أن يظن أنه محمد بن خالد بن جبلة الرافعي الذى ذكره ابن عدى في شيوخ البخارى ، وقد أخرج الإسماعيلي وأبو نعيم أيضاً حديث الباب من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن محمد ابن وهب بن عطية المذكور ، وكذا هو في « كتاب الزهريات » جمع الذهلي ، وهذا الإسناد مما نزل فيه البخارى في حديث عروة بن الزبير ثلاث درجات ، فإنه أخرج في صحيحه حديثاً عن عبد الله بن موسى عن هشام بن عروة عن أبيه وهو في العتق فكان بينه وبين عروة رجلان ، وهنا بينه وبينه فيه خمسة أنفس ، ومحمد بن وهب بن عطية سلمى قد أدركه البخارى وما أدري لقيه أم لا ، وهو من أقران الطبقة الوسطى من شيوخه ، وماله عنده إلا هذا الحديث ، وقد أخرجه مسلم عالياً بالنسبة لرواية البخارى هذه قال : حدثنا أبو الربيع حدثنا محمد بن حرب فذكره ، ومحمد بن حرب شيخه خولاني حمصي كان كاتباً للزبيدي شيخه في هذا الحديث ؟ وهو ثقة عند الجميع .

( تنبيه ) : اجتمع في هذا السند من البخارى إلى الزهري ستة أنفس في نسق كل منهم اسمه محمد ، وإذا رويناه الصحيح من طريق الفراءى عن الحفصى عن الكشميرى عن الفربرى كانوا عشرة .

**قوله ( رأى في بيتها جارية )** لم أقف على اسمها ، ووقع في مسلم : قال لجارية في بيت أم سلمة .

**قوله ( في وجهها سفعة )** بفتح المهملة ويجوز ضمها وسكون الفاء بعدها عين مهملة وحكى عياض ضم أوله ، قال إبراهيم الحرنى : هو سواد في الوجه ومنه سفعة الفرس سواد ناصيته ، وعن الأصمعى : حمرة يعلوها سواد ، وقيل صفرة ، وقيل سواد مع لون آخر ، وقال ابن قتيبة : لون يخالف لون الوجه ، وكلها متقاربة ، وحاصلها أن بوجهها موضعاً على غير لونه الأصل ، وكأن الاختلاف بحسب اللون الأصل ، فإن كان أحمر فالسفعة سواد صرف ، وإن كان أبيض فالسفعة صفرة وإن كان أسمر فالسفعة حمرة يعلوها سواد . وذكر صاحب « البارع » في اللغة أن السفعة سواد الخدين من المرأة الشاحبة ، والشحوب بمعجمة ثم مهملة : تغير اللون بهزال أو غيره ، ومنه سفعاء الخدين ، وتطلق السفعة على العلامة ، ومنه بوجهها سفعة غضب . وهو راجع إلى تغير اللون ، وأصل السفعة الأخذ بقهر ، ومنه قوله تعالى ﴿ لنسفعا بالناصية ﴾ ويقال إن أصل السفعة الأخذ بالناصية ثم استعمل في غيرها ، وقيل في تفسيرها : لتعلمنه بعلامة أهل النار من سواد الوجه ونحوه ، وقيل معناه لتفادله ، ويمكن رد الجميع إلى معنى واحد فإنه إذا أخذ بناصره بطريق القهر أذله وأحدث له تغير لونه فظهرت فيه تلك العلامة ومنه قوله في حديث الشفاعة « قوم أصابهم سفع من النار » .

قوله ( استرقوا لها ) بسكون الراء .

قوله ( فإن بها النظرة ) بسكون الظاء المعجمة ، وفي رواية مسلم « فقال إن بها نظرة فاسترقوا لها » يعني بوجهها صفرة ، وهذا التفسير ما عرفت قائله إلا أنه يغلب على ظني أنه الزهري ، وقد أنكره عياض من حيث اللغة ، وتوجيهه ما قدمته واختلف في المراد بالنظرة فقيل : عين من نظر الجن ، وقيل من الإنس وبه جزم أبو عبيد الهروي ، والأولى أنه أعم من ذلك وأنها أصيبت بالعين فلذلك أذن صلى الله عليه وسلم في الاسترقاء لها ، وهو دال على مشروعية الرقية من العين على وفق الترجمة .

قوله ( تابعه عبد الله بن سالم ) يعني الحمصي ، وكنيته أبو يوسف ( عن الزبيدي ) أى على وصل الحديث . وقال عقيل عن الزهري « أخبرني عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم » يعني لم يذكر في إسناده زينب ولا أم سلمة ، فأما رواية عبد الله بن سالم فوصلها الذهلي في « الزهريات » والطبراني في « مسند الشاميين » من طريق إسحق بن إبراهيم بن العلاء الحمصي عن عمرو بن الحارث الحمصي عن عبد الله بن سالم به سنداً ومتمناً ، وأما رواية عقيل فرواها ابن وهب عن ابن لهيعة عن عقيل ولفظه « إن جارية دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيت أم سلمة فقال « كأن بها سفة أو خطرت بنار » هكذا وقع لنا مسموعاً في جزء من « فوائد أئى الفضل بن طاهر » بسنده إلى ابن وهب ، ورواه النيث عن عقيل أيضاً ، ووجدته في « مستدرک الحاكم » من حديثه لكن زاد فيه عائشة بعد عروة ، وهو وهم فيما أحسب ، ووجدته في « جامع ابن وهب » عن يونس عن الزهري قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجارية » فذكر الحديث ، واعتمد الشيخان في هذا الحديث على رواية الزبيدي لسلامتها من الاضطراب ولم يلتفتا إلى تقصير يونس فيه ، وقد روى الترمذي من طريق الوليد بن مسلم أنه سمع الأوزاعي يفضل الزبيدي على جميع أصحاب الزهري ، يعني في الضبط ، وذلك أنه كان يلازمه كثيراً حضراً وسفراً ، وقد تمسك بهذا من زعم أن العمدة لمن وصل على من أرسل لاتفاق الشيخين على تصحيح الموصول هنا على المرسل ، والتحقيق أنهما ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد بل هو دائر مع القرينة ، فمهما ترجح بها اعتماده ، وإلا فكم حديث أعرضنا عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله ، وقد جاء حديث عروة هذا من غير رواية الزهري أخرجه البزار من رواية أئى معاوية عن يحيى ابن سعيد عن سليمان بن يسار عن عروة عن أم سلمة ، فسقط من روايته ذكر زينب بنت أم سلمة ، وقال الدارقطني : رواه مالك وابن عيينة وسمى جماعة كلهم عن يحيى بن سعيد فلم يجاوزا به عروة ، وتفرد أبو معاوية بذكر أم سلمة فيه ولا يصح ، وإنما قال ذلك بالنسبة لهذه الطريق لانفراد الواحد عن العدد الجم ، وإذا انضمت هذه الطريق إلى رواية الزبيدي قويت جداً ، والله أعلم .

### باب العين حق

٥٥٣٢ - حدثني إسحاق بن نصر قال أنا عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « العين حق » . ونهى عن الوشم . [٥٧٤٠]

[الحديث ٥٧٤٠ - طرفه في : ٥٩٤٤ .]

قوله ( باب العين حق ) أى الإصابة بالعين شيء ثابت موجود ، أو هو من جملة ما تحقق كونه . قال المازري : أخذ الجمهور بظاهر الحديث ، وأنكره طوائف المبتدعة لغير معنى ، لأن كل شيء ليس محالاً في



نفسه ولا يؤدي إلى قلب حقيقة ولا إفساد دليل . فهو من متجاوزات العقول ، فإذا أخبر الشرع بوقوعه لم يكن لإنكاره معنى ، وهل من فرق بين إنكارهم هذا وإنكارهم ما يخبر به من أمور الآخرة .

**قوله ( العين حق ، ونهى عن الوشم )** لم تظهر المناسبة بين هاتين الجملتين ، فكأنهما حديثان مستقلان ، ولهذا حذف مسلم وأبو داود الجملة الثانية من روايتهما مع أنهما أخرجاه من رواية عبد الرزاق الذي أخرجه البخاري من جهته ، ويحتمل أن يقال : المناسبة بينهما اشتراكهما في أن كلاً منهما يحدث في العضو لوناً غير لونه الأصلي ، والوشم يفتح الواو وسكون المعجمة أن يغرز إبرة أو نحوها في موضع من البدن حتى يسيل الدم ثم يحشى ذلك الموضع بالكحل أو نحوه فيخضر ، وسيأتي بيان حكمه في « باب المستوشمة » من أواخر كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . وقد ظهرت لي مناسبة بين هاتين الجملتين لم أر من سبق إليها ، وهي أن من جملة الباعث على عمل الوشم تغير صفة الموشوم لثلاث تصيبه العين ، فنهى عن الوشم مع إثبات العين ، وأن التحيل بالوشم وغيره مما لا يستند إلى تعليم الشارع لا يفيد شيئاً ، وأن الذي قدره الله سيقع وأخرج مسلم من حديث ابن عباس رفعه « العين حق ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين ، وإذا استغسلتم فاغسلوا » فأما الزيادة الأولى ففيها تأكيد وتنبيه على سرعة نفوذها وتأثيره في الذات ، وفيها إشارة إلى الرد على من زعم من المتصوفة أن قوله « العين حق » يريد به القدر أى العين التي تجرى منها الأحكام ، فإن عين الشيء حقيقته ، والمعنى أن الذي يصيب من الضرر بالعادة عند نظر الناظر إنما هو بقدر الله السابق لا بشيء يحدثه الناظر في المنظور ، ووجه الرد أن الحديث ظاهر في المغايرة بين القدر وبين العين ، وإن كنا نعتقد أن العين من جملة المقدور ، لكن ظاهره إثبات العين التي تصيب إما بما جعل الله تعالى فيها من ذلك وأودعه فيها ، وإما بإجراء العادة بحدوث الضرر عند تحديد النظر ، وإنما جرى الحديث مجرى المبالغة في إثبات العين لا أنه يمكن أن يرد القدر شيء إذ القدر عبارة عن سابق علم الله ، وهو لا راد لأمره ، أشار إلى ذلك القرطبي . وحاصله لو فرض أن شيئاً له قوة بحيث يسبق القدر لكان العين ، لكنها لا تسبق ، فكيف غيرها ؟ وقد أخرج البزار من حديث جابر بسند حسن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أكثر من يموت من أمتي بعد قضاء الله وقدره بالأنفس » قال الراوى : يعنى بالعين . وقال النووي : في الحديث إثبات القدر وصحة أمر العين وأنها قوية الضرر ، وأما الزيادة الثانية وهي أمر العاين بالاعتسال عند طلب المعين منه ذلك ففيها إشارة إلى أن الاعتسال لذلك كان معلوماً بينهم ، فأمرهم أن لا يمتنعوا منه إذا أريد منهم ، وأدنى ما في ذلك رفع الوهم الحاصل في ذلك ، وظاهر الأمر الوجوب . وحكى المازري فيه خلافاً وصحح الوجوب وقال : متى خشي الهلاك وكان اغتسال العائن مما جرت العادة بالشفاء به فإنه يتعين . وقد تقرر أنه يجبر على بذل الطعام للمضطر وهذا أولى ، ولم يبين في حديث ابن عباس صفة الاعتسال ، وقد وقعت في حديث سهل بن حنيف عند أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق الزهري عن أبي أمامة ابن سهل بن حنيف « أن أباه حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج وساروا معه نحو ماء ، حتى إذا كانوا بنسب الخرار من الجحفة اغتسل سهل بن حنيف — وكان أبيض حسن الجسم والجلد — فنظر إليه عامر ابن ربيعة فقال : ما رأيت كاليوم ولا جلد مخبأة ، فلبط — أى صرع وزناً ومعنى — سهل . فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هل تهمون به من أحد ؟ قالوا : عامر بن ربيعة . فدعا عامراً فتغيط عليه فقال : علام يقتل أحدكم أخاه ؟ هلا إذا رأيت ما يعجبك بركت . ثم قال : اغتسل له ، فغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخله إزاره في قدح ، ثم يصب ذلك الماء عليه رجل من خلفه على رأسه وظهره ثم يكفأ القدح ؛

ففعّل به ذلك ، فراح سهل مع الناس ليس به بأس » لفظ أحمد من رواية أبي أويس عن الزهري ، ولفظ النسائي من رواية ابن أبي ذئب عن الزهري بهذا السند أنه يصب صبة على وجهه بيده اليمنى ، وكذلك سائر أعضائه صبة صبة في القدح ، وقال في آخره « ثم يكفأ القدح وراءه على الأرض » ووقع في رواية ابن ماجه من طريق ابن عيينة عن الزهري عن أبي أمامة أن عامر بن ربيعة مر بسهل بن حنيف وهو يغتسل ، فذكر الحديث وفيه « فليدع بالبركة . ثم دعا بماء فأمر عامراً أن يتوضأ فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين وركبتيه وداخلته إزاره ، وأمره أن يصب عليه » قال سفيان قال معمر عن الزهري « وأمر أن يكفأ الإناء من خلفه » قال المازري : المراد بداخلته الإزار الطرف المتدلى الذي يلي حقوه الأيمن ، قال فظن بعضهم أنه كناية عن الفرج انتهى . وزاد عياض أن المراد ما يلي جسده من الإزار ، وقيل أراد موضع الإزار من الجسد ، وقيل أراد وركه لأنه معقد الإزار . والحديث في « الموطأ » وفيه عن مالك « حدثني محمد بن أبي أمامة بن سهل أنه سمع أباه يقول ، اغتسل سهل — فذكر نحوه وفيه — فزرع جبة كانت عليه وعامر بن ربيعة ينظر فقال : ما رأيت كالיום ولا جلد عذراء ، فوعك سهل مكانه واشتد وعكه — وفيه — ألا بركت ؟ إن العين حق ، توضأ له ، فتوضأ له عامر فراح سهل ليس به بأس » .

( تنبيهات ) الأول : اقتصر النووي في « الأذكار » على قوله : الاستغسال أن يقال للعائن : اغسل داخلته إزارك مما يلي الجلد ، فإذا فعل صبه على المنظور إليه . وهذا يوهم الاختصار على ذلك ، وهو عجيب ، ولا سيما وقد نقل في « شرح مسلم » كلام عياض بطوله . الثاني : قال المازري هذا المعنى مما لا يمكن تعليقه ومعرفة وجهه من جهة العقل ، فلا يرد لكونه لا يعقل معناه . وقال ابن العربي : إن توقف فيه متشرع قلنا له : قل الله ورسوله أعلم ، وقد عضدته التجربة وصدقته المعاينة . أو متفلسف فالرد عليه أظهر لأن عنده أن الأدوية تفعل بقواها ، وقد تفعل بمعنى لا يدرك ، ويسمون ماهذا سبيله الخواص . وقال ابن القيم : هذه الكيفية لا ينتفع بها من انكرها ولا من سخر منها ولا من شك فيها أو فعلها مجرباً غير معتقد ، وإذا كان في الطبيعة خواص لا يعرف الأطباء عللها بل هي عندهم خارجة عن القياس وإنما تفعل بالخاصية فما الذي تنكر جهلتهم من الخواص الشرعية ؟ هذا مع أن في المعالجة بالاعتسال مناسبة لا تأباه العقول الصحيحة ، فهذا ترياق سم الحية يؤخذ من لحمها ، وهذا علاج النفس الغضبية توضع اليد على بدن الغضبان فيسكن ، فكأن أثر تلك العين كشعلة نار وقعت على جسد ؛ ففى الاعتسال إطفاء لتلك الشعلة . ثم لما كانت هذه الكيفية الخبيثة تظهر في المواضع الرقيقة من الجسد لشدة النفوذ فيها ، ولا شيء أرق من المغاين ، فكان في غسلها إبطال لعملها ، ولا سيما أن للأرواح الشيطانية في تلك المواضع اختصاصاً . وفيه أيضاً وصول أثر الغسل إلى القلب من أرق المواضع وأسرعها نفاذاً ، فتنتطفئ تلك النار التي أثارها العين بهذا الماء . الثالث : هذا الغسل ينفع بعد استحكام النظرة ، فأما عند الإصابة وقبل الاستحكام فقد أرشد الشارع إلى ما يدفعه بقوله في قصة سهل بن حنيف المذكورة كما مضى « ألا بركت عليه » وفي رواية ابن ماجه « فليدع بالبركة » ومثله عند ابن السني من حديث عامر بن ربيعة ، وأخرج البزار وابن اسني من حديث أنس رفعه « من رأى شيئاً فأعجبه فقال : ما شاء الله لا قوة إلا بالله ، لم يضره » . وفي الحديث من الفوائد أيضاً أن العائن إذا عرف يقضى عليه بالاعتسال ، وأن الاعتسال من النشرة النافعة ، وأن العين تكون مع الإعجاب ولو بغير حسد ، ولو من الرجل المحب ، ومن الرجل الصالح ، وأن الذي يعجبه الشيء ينبغي أن يبادر إلى الدعاء للذي يعجبه بالبركة ، ويكون ذلك رقية منه ، وأن الماء المستعمل طاهر . وفيه جواز الاعتسال بالفضاء ، وأن الإصابة بالعين قد تقتل . وقد اختلف في جريان القصاص بذلك فقال القرطبي : لو أتلّف العائن شيئاً ضمنه . ولو قتل فعليه القصاص أو الدية إذا تكرر ذلك منه بحيث يصير عادة ، وهو في ذلك كالساحر

عند من لا يقتله كفراً ، انتهى . ولم يتعرض الشافعية للقصاص في ذلك ، بل منعه وقالوا : إنه لا يقتل غالباً ولا يعد مهلكاً . وقال النووي في « الروضة » ولا دية فيه ولا كفارة . لأن الحكم إنما يترتب على منضبط عام دون ما يختص ببعض الناس في بعض الأحوال مما لا انضباط له ، كيف ولم يقع منه فعل أصلاً ، وإنما غايته حسد وتمني لزوال نعمة . وأيضاً فالذى ينشأ عن الإصابة بالعين حصول مكروه لذلك الشخص ، ولا يتعين ذلك المكروه في زوال الحياة ، فقد يحصل له مكروه بغير ذلك من أثر العين اهـ . ولا يعكر على ذلك إلا الحكم بقتل الساحر فإنه في معناه ، والفرق بينهما فيه عسر . ونقل ابن أبطال عن بعض أهل العلم فإنه ينبغي للإمام منع العائن إذا عرف بذلك من مداخلته الناس وأن يلزم بيته ، فإن كان فقيراً رزقه ما يقوم به ، فإن ضرره أشد من ضرر المجذوم الذى أمر عمر رضى الله عنه بمنعه من مخالطة الناس كما تقدم واضحاً في بابه ، وأشد من ضرر الثوم الذى منع الشارع آكله من حضور الجماعة . قال النووي : وهذا القول صحيح متعين لا يعرف عن غيره تصريح بخلافه

### باب رُقِيَةِ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ

[٥٧٤١] ٥٥٣٣- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا سليمان الشيباني قال نا عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال : سألت عائشة عن الرقية من الحمة فقالت : رخص النبي صلى الله عليه الرقية من كل ذي حمة .

قوله ( باب رقية الحية والعقرب ) أى مشروعية ذلك ، وأشار بالترجمة إلى ماورد في بعض طرق حديث الباب على ما سآذكره .

قوله ( عبد الواحد ) هو ابن زياد ، وبذلك جزم أبو نعيم حيث أخرج الحديث من طريق محمد بن عبيد ابن حسان عنه  
قوله ( سليمان الشيباني ) هو أبو إسحق مشهور بكنيته أكثر من اسمه .

قوله ( رخص ) فيه إشارة إلى أن النهى عن الرق كان متقدماً ، وقد بينت ذلك في الباب الأول .

قوله ( من كل ذي حمة ) بضم المهملة وتخفيف الميم ، تقدم بيانها في « باب ذات الجنب » وأن المراف بها ذوات السموم ، ووقع في رواية أئى الأحوص عن الشيباني بسنده « رخص في الرقية من الحية والعقرب » .

### باب رُقِيَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

[٥٧٤٢] ٥٥٣٤- حدثنا مسدد قال نا عبد الوارث عن عبد العزيز قال : دخلت أنا وثابت على أنس بن مالك ، فقال ثابت : يا أبا حمزة ، اشتكيت . فقال أنس : ألا أرقيك برقية رسول الله صلى الله عليه ؟ قال : بلى . قال : « اللهم رب الناس ، مذهب الباس ، اشف أنت الشافي ، لا شافي إلا أنت ، شفاء لا يغادر سقماً » .

[٥٧٤٣] ٥٥٣٥- حدثنا عمرو بن علي قال نا يحيى قال نا سفيان قال حدثني سليمان عن مسلم عن مسروق عن عائشة أن النبي صلى الله عليه كان يعود بعض أهله يمسح بيده اليمنى ويقول : « اللهم رب الناس ، أذهب الباس ، واشفه وأنت الشافي . لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاء لا يغادر سقماً » .

قال سفيان حدثت به منصوراً ، فحدثني عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة .. نحوه .

[٥٧٤٤] ٥٥٣٦ - حدثنا أحمد بن أبي رجاء قال نا النضر عن هشام بن عروة قال أخبرني أبي عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه كان يرقى يقول: «امسح الباس، رب الناس، بيدك الشفاء، لا كاشف له إلا أنت».

[٥٧٤٥] ٥٥٣٧ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال حدثني عبد ربه بن سعيد عن عمرة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه كان يقول للمريض: «بسم الله، تربة أرضنا، بريقة بعضنا، يشفى سقيمنا».

[الحديث ٥٧٤٥ - طرفه في: ٥٧٤٦].

[٥٧٤٦] ٥٥٣٨ - حدثنا صدقة قال أنا ابن عيينة عن عبد ربه بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: كان النبي صلى الله عليه يقول في الرقية: «تربة أرضنا، وريقة بعضنا، يشفى سقيمنا، بإذن ربنا».

قوله (باب رقية النبي صلى الله عليه وسلم) أى التى كان يرقى بها . ذكر فيه ثلاثة أحاديث :  
الأول حديث أنس .

قوله (عبد الوارث) هو ابن سعيد ، وعبد العزيز هو ابن صهيب ، والإسناد بصريون .

قوله (فقال ثابت) هو البناني (يا أبا حمزة) هى كنية أنس .

قوله (اشتكت) بضم التاء أى مرضت ، ووقع فى رواية الإسماعيل «إنى اشتكت»

قوله (ألا) بتخفيف اللام للعرض و «أريقك» بفتح الهمزة .

قوله (مذهب الباس) بغير همز للمؤخاة فإن أصله الهمزة .

قوله (أنت الشافي) يؤخذ منه جواز تسمية الله تعالى بما ليس فى القرآن بشرطين : أح.هما أن لا يكون فى ذلك ما يوهم نقصاً ، والثانى أن يكون له أصل فى القرآن وهذا من ذاك ، فإن فى القرآن ﴿ وإذا مرضت فهو يشفين ﴾

قوله (لا شافى إلا أنت) إشارة إلى أن كل ما يقع من الدواء والتداوى إن لم يصادف تقدير الله تعالى وإلا فلا ينجع .

قوله (شفاء) مصدر منصوب بقوله «اشف» ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ ، أى هو .

قوله (لا يغادر) بالغين المعجمة أى لا يترك ، وقد تقدم بيانه والحكمة فيه فى أواخر كتاب المرضى ، وقوله «سقمأ» بضم ثم سكون ، ويفتحين أيضاً . ويؤخذ من هذا الحديث أن الإضافة فى الترجمة للفاعل ، وقد ورد ما يدل على أنها للمفعول ، وذلك فيما أخرجه مسلم من حديث أبى سعيد «أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا محمد اشتكت ؟ قال : نعم . قال : بسم الله أريقك ، من كل شئ يؤذيك . من شر كل نفس أو عين حاسد الله يشفيك» وله شاهد عنده بمعناه من حديث عائشة .

الحديث الثانى ، قوله (يحى) هو القطان ، وسفيان هو الثورى ، وسليمان هو الأعمش ، ومسلم هو أبو الضحى مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وجوز الكرمانى أن يكون مسلم بن عمران لكونه يروى عن مسروق

ويروى الأعمش عنه ، وهو تجويز عقلى محض يمجح سمع المحدث ، على أننى لم أر لمسلم بن عمران البطين رواية عن مسروق وإن كانت ممكنة ، وهذا الحديث إنما هو من رواية الأعمش عن أئى الضحى عن مسروق ، وقد أخرجه مسلم من رواية جرير عن الأعمش عن أئى الضحى عن مسروق به ، ثم أخرجه من رواية هشيم ومن رواية شعبة ومن رواية يحيى القطان عن الثورى كلهم عن الأعمش قال بإسناد جرير ، فوضح أن مسلماً المذكور فى رواية البخارى هو أبو الضحى ، فإنه أخرجه من رواية يحيى القطان ، وغايته أن بعض الرواة عن يحيى هما وبعضهم كناه والله أعلم .

**قوله ( كان يعوذ بعض أهله )** لم أقف على تعيينه .

**قوله ( يمسح بيده اليمنى )** أى على الوجع ، قال الطبرى : هو على طريق التفاؤل لزوال ذلك الوجع .

**قوله ( واشفه وأنت الشافى )** فى رواية الكشمينى بحذف الواو ، والضمير فى اشفه للعليل ، أو هى هاء السكت .

**قوله ( لا شفاء )** بالمد مبنى على الفتح والخبر محذوف والتقدير لنا أو له .

**قوله ( إلا شفاؤك )** بالرفع على أنه بدل من موضع لا شفاء .

**قوله ( قال سفيان )** هو موصول بالإسناد المذكور

**قوله ( حدثت به منصوراً )** هو ابن المعتمر ، وصار بذلك فى هذا الحديث إلى مسروق طريقان ، وإذا ضم الطريق الذى بعده إليه صار إلى عائشة طريقان ، وإذا ضم إلى حديث أنس صار إلى النبى صلى الله عليه وسلم فيه طريقان .

**قوله ( نحوه )** تقدم سياقه فى أواخر كتاب المرضى مع بيان الاختلاف على الأعمش ومنصور فى الوساطة بينهما وبين مسروق ، ومن أفرد ومن جمع وتحرير ذلك واضحاً .

**قوله فى الطريق الأخرى ( النضر )** هو ابن شمیل

**قوله ( كان يرقى )** بكسر القاف ، وهو بمعنى قوله فى الرواية التى قبلها « كان يعوذ » ولعل هذا هو السر أيضاً فى إيراد طريق عروة وإن كان سياق مسروق أتم ، لكن عروة صرح بكون ذلك رقية فيوافق حديث أنس فى أنها رقية النبى صلى الله عليه وسلم

**قوله ( امسح )** هو بمعنى قوله فى الرواية الأخرى « أذهب » والمراد الإزالة .

**قوله ( بيدك الشفاء لا كاشف له )** أى للمرض ( إلا أنت ) وهو بمعنى قوله « اشف أنت الشافى لا شافى إلا أنت » .

الحديث الثالث ، **قوله ( سفيان )** هو ابن عيينة كما صرح به فى الطريق الثانية ، وقدم الأولى لتصريح سفيان بالتحديث ، وصدقة شيخه فى الثانية هو ابن الفضل المروزى .

**قوله ( عبد ربه بن سعيد )** هو الأنصارى أخو يحيى بن سعيد ، هو ثقة ، ويحيى أشهر منه وأكثر حديثاً .

**قوله ( كان يقول للمريض بسم الله )** فى رواية صدقة « كان يقول فى الرقية » وفى رواية مسلم عن

ابن أبي عمير عن سفيان زيادة في أوله ولفظه « كان إذا اشتكى الإنسان أو كانت به قرحة أو جرح قال النبي صلى الله عليه وسلم بأصبعه هكذا - ووضع سفيان سبأته بالأرض ثم رفعها - بسم الله »

**قوله ( تربة أرضنا )** خبر مبتدأ محذوف أى هذه تربة ؛ وقوله « بريقة بعضنا » يدل على أنه يتفل عند الرقية ، قال النووي : معنى الحديث أنه أخذ من ريق نفسه على إصبعه السبابة ثم وضعها على التراب فعلق به شيء منه ثم مسح به الموضع العليل أو الجريح قائلًا الكلام المذكور في حالة المسح ، قال القرطبي : فيه دلالة على جواز الرق من كل الآلام ، وأن ذلك كان أمراً فاشياً معلوماً بينهم ، قال : ووضع النبي صلى الله عليه وسلم سبأته بالأرض ووضعها عليه يدل على استحباب ذلك عند الرقية . ثم قال : وزعم بعض علمائنا أن السر فيه أن تراب الأرض لبرودته ويسه يبرئ الموضع الذى به الألم ويمنع انصباب المواد إليه ليسه مع منفعة في تخفيف الجراح واندمالها . قال وقال في الريق : إنه يختص بالتحليل والانضاج وإبراء الجرح والورم لاسيما من الصائم الجائع ، وتعقبه القرطبي أن ذلك إنما يتم إذا وقعت المعالجة على قوانينها من مراعاة مقدار التراب والريق وملازمة ذلك في أوقاته ، وإلا فالنفث ووضع السبابة على الأرض إنما يتعلق بها مالم يس له بال ولا أثر ، وإنما هذا من باب التبرك بأسماء الله تعالى وآثار رسوله ، وأما وضع الإصبع بالأرض فلعله لخاصية في ذلك ، أو لحكمة إخفاء آثار القدرة بمباشرة الأسباب المعتادة . وقال البيضاوي : قد شهدت المباحث الطبية على أن للريق مدخلاً في النضج وتعديل المزاج ، وتراب الوطن له تأثير في حفظ المزاج ودفع الضرر ، فقد ذكروا أنه ينبغي للمسافر أن يستصحب تراب أرضه إن عجز عن استصحاب مائها ، حتى إذا ورد المياه المختلفة جعل شيئاً منه في سقائه ليأمن مضرة ذلك . ثم إن الرق والعزائم لها آثار عجيبة تتقاعد العقول عن الوصول إلى كنهها . وقال التوريشتي : كأن المراد بالتربة الإشارة إلى فطرة آدم ، والريقة الإشارة إلى النطفة ، كأنه تضرع بلسان الحال إنك اخترعت الأصل الأول من التراب ثم أبدعته منه من ماء مهين فهين عليك أن تشفى من كانت هذه نشأته . وقال النووي : قيل المراد بأرضنا أرض المدينة خاصة لبركتها ، وبعضنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لشرف ريقه ، فيكون ذلك مخصوصاً . وفيه نظر .

**قوله ( يشفى سقيمنا )** ضبط بالوجهين بضم أوله على البناء للمجهول ، وسقيمنا بالرفع وفتح أوله على أن الفاعل مقدر ، وسقيمنا بالنصب على المفعولية .

( تنبيه ) : أخرج أبو داود والنسائي ما يفسر به الشخص المرق ، وذلك في حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على ثابت بن قيس بن شماس وهو مريض فقال : اكشف لباس ، رب الناس . ثم أخذ تراباً من بطحان فجعله في قدح ، ثم نفث عليه ، ثم صبه عليه »

### باب النفث في الرقية

٥٥٣٩ - حدثنا خالد بن مخلد قال نا سليمان عن يحيى بن سعيد قال سمعتُ أباسلمة قال سمعتُ أباقتادة يقول سمعتُ النبي صلى الله عليه يقول : « الرؤيا من الله ، والحلم من الشيطان ، فإذا رأى أحدكم شيئاً يكرهه فلينفث حين يستيقظ ثلاث مرات ، ويتعوذ من شرها ، فإنها لا تضره » . [٥٧٤٧]

وقال أبوسلمة : وإن كنت لأرى الرؤيا أثقل علي من الجبل ، فما هو إلا أن سمعتُ هذا الحديث فما أباليها .

٥٥٤٠ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى قال نا سليمان عن يونس عن ابن شهاب عن عروة ابن الزبير عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه إذا أوى إلى فراشه نفث في كفيه بقل هو الله أحد [٥٧٤٨]

وبالمعوذتين جميعاً، ثم يمسحُ بهما وجهه وما بلغت يدهُ من جسده. قالت عائشة: فلما اشتكى كان يأمرني أن أفعل ذلك به. قال يونس: كنت أرى ابن شهاب يصنع ذلك إذا أتى إلى فراشه.

[٥٧٤٩]

٥٥٤١ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن أبي المتوكل عن أبي سعيد أن رهطاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه انطلقوا في سفرة سافروها حتى نزلوا بحي من أحياء العرب، فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم. فلُدغَ سيّد ذلك الحيّ، فسعوا له بكل شيء، لا ينفعه شيء. فقال بعضهم: لو أتيتهم هؤلاء رهط الذين نزلوا بكم، لعلّه أن يكون عند بعضهم شيء. فأتوهم فقالوا: يا أيها رهط، إن سيدنا لدغ، فسعيناه بكل شيء، لا ينفعه شيء، فهل عند أحد منكم شيء؟ فقال بعضهم: نعم، والله إني لراق، ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا، فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً. فصالحوهم على قطيع من الغنم. فانطلق فجعل يتفل ويقرأ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ حتى لكانما نشط من عقال، فانطلق يمشي ما به قلبه. قال: فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه. فقال بعضهم: اقسموا. فقال الذي رقى: لا تفعلوا حتى نأتي رسول الله صلى الله عليه فنذكر له الذي كان، فننظر ما يأمرنا. فقدموا على رسول الله صلى الله عليه فذكروا له، فقال: «وما يدريك أنها رقية؟ أصبتم، اقتسموا واضربوا لي معكم بسهم».

**قوله (باب النفث)** بفتح النون وسكون الفاء بعدها مثثة (في الرقية). في هذه الترجمة إشارة إلى الرد على من كره النفث مطلقاً — كالأسود بن يزيد أحد التابعين — تمسكاً بقوله تعالى ﴿ومن شر النفثات في العقد﴾، وعلى من كره النفث عند قراءة القرآن خاصة كإبراهيم النخعي، أخرج ذلك ابن أبي شيبة وغيره، فأما الأسود فلا حجة له في ذلك لأن المذموم ما كان من نفث السحرة وأهل الباطل، ولا يلزم منه ذم النفث مطلقاً، ولا سيما بعد ثبوته في الأحاديث الصحيحة، وأما النخعي فالحجة عليه ما ثبت في حديث أبي سعيد الخدري ثالث أحاديث الباب، فقد قصوا على النبي صلى الله عليه وسلم القصة وفيها أنه قرأ بفاتحة الكتاب وتفل ولم ينكر ذلك صلى الله عليه وسلم فكان ذلك حجة، وكذا الحديث الثاني فهو واضح من قوله صلى الله عليه وسلم، وقد تقدم بيان النفث مراراً، أو من قال إنه لا ريق فيه وتصويب أن فيه ريقاً خفيفاً، وذكر فيه ثلاثة أحاديث.

**قوله (سليمان)** هو ابن بلال، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري، والإسناد كله مدنيون.

**قوله (الرؤيا من الله)** يأتي شرحه مستوفى في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى. وقوله «فلينفث» هو المراد من الحديث المذكور في هذه الترجمة لأنه دل على جدواها.

**قوله (وقال أبو سلمة)** هو موصول بالإسناد المذكور وقوله «فإن كنت» في رواية الكشميني بدون الفاء، وقوله «أثقل على من الجبل» أي لما كان يتوقع من شرها.

الحديث الثاني، **قوله (سليمان)** هو ابن بلال أيضاً، ويونس هو ابن يزيد.

**قوله (إذا أوى إلى فراشه نفث في كفه بقل هو الله أحد وبالمعوذتين)** أي يقرؤها وينفث حالة القراءة وقد تقدم بيان ذلك في الوفاة النبوية.

**قوله (ثم يمسح بهما وجهه وما بلغت يده من جسده)** في رواية الفضل بن فضالة. عن عقيل «ثم يمسح

بهما ما استطاع من جسده يبدأ بهما على رأسه ووجهه وما أقبل من جسده يفعل ذلك ثلاث مرات » .

**قوله ( فلما اشتكى كان يأمرني أن أفعل ذلك به )** وهذا مما تفرد به سليمان بن بلال عن يونس ، وقد تقدم في الوفاة النبوية من رواية عبد الله بن المبارك عن يونس بلفظ « فلما اشتكى وجعه الذي توفي فيه طففت أنفث عليه » وأخرجه مسلم من رواية ابن وهب عن يونس فلم يذكرها .

**قوله ( قال يونس : كنت أرى ابن شهاب يصنع ذلك إذا أوى إلى فراشه )** وقع نحو ذلك في رواية عقيل عن ابن شهاب عند عبد بن حميد ، وفيه إشارة إلى الرد على من زعم أن هذه الرواية شاذة ، وأن المحفوظ أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك إذا اشتكى كما في رواية مالك وغيره ، فدلّت هذه الزيادة على أنه كان يفعل ذلك إذا أوى إلى فراشه ، وكان يفعله إذا اشتكى شيئاً من جسده ، فلا منافاة بين الروایتين . وقد تقدم في فضائل القرآن قول من قال إنهما حديثان عن الزهري بسند واحد .

الحديث الثالث حديث أنى سعيد في قصة اللديغ الذي رقاها بفاتحة الكتاب ، وتقدم شرحه مستوفى في كتاب الإجارة ، وتقدمت الإشارة إليه قريباً . ووقع في هذه الرواية « فجعل يتفل ويقراً » وقد قدمت أن النفث دون التفل ، وإذا جاز التفل جاز النفث بطريق الأولى . وفيها « ما به قلبية » بفتح اللام بعدها موحدة ، أى ما به من ألم يقلب لأجله على الفراش ، وقيل أصله من القلاب بضم القاف وهو داء يأخذ البعير فيمسك على قلبه فيموت من يومه

### باب مسح الراقي في الوجع بيده اليمنى

٥٥٤٢ - حدثنا عبد الله بن أبي شيبه قال نا يحيى عن سفيان عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه يعمد بعضهم يمسحهم بيمينه : « أذهب الباس ، رب الناس ، واشف أنت الشافي ، لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاء لا يغادر سقماً » . فذكرته لمنصور فحدثني عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة .. بنحوه .

**قوله ( باب مسح الراقي الوجع بيده اليمنى )** ذكر فيه حديث عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه قريباً ، والقبائل « فذكرته لمنصور » هو سفيان الثوري كما تقدم التصريح به في « باب رقية النبي صلى الله عليه وسلم »

### باب المرأة ترقى الرجل

٥٥٤٣ - حدثني عبد الله بن محمد الجعفي قال نا هشام قال أنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه كان ينفث على نفسه في مرضه الذي قبض فيه بالمعوذات ، فلما ثقل كنت أنا أنفث عليه بهن ، وأمسح بيد نفسه لبركتها . فسألت ابن شهاب : كيف كان ينفث . قال : ينفث على يديه ، ثم يمسح بهما وجهه .

**قوله ( باب المرأة ترقى الرجل )** ذكر فيه حديث عائشة ، وفيه قولها ، « كان ينفث على نفسه في مرضه الذي قبض فيه بالمعوذات ، فلما ثقل كنت أنا أنفث عليه » وقد تقدم قبل بباب من رواية يونس عن ابن شهاب أنه صلى الله عليه وسلم أمرها بذلك ، وزاد في رواية معمر هنا كيفية ذلك فقال « ينفث على يديه ، ثم يمسح بهما وجهه »



## باب من لم يرق

٥٥٤٤ - حدثنا مسدد قال نا حصين بن نمير عن حصين بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه يوماً فقال : «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، فجعل يمر النبي ومعه الرجل والنبي معه الرجلان، والنبي معه الرهط، والنبي ليس معه أحد. ورأيت سواداً كثيراً سد الأفق، فرجوت أن تكون أمتي، فقليل : هذا موسى في قومه. ثم قيل لي : انظر، فرأيت سواداً كثيراً سد الأفق، فقليل لي : انظر هكذا وهكذا، فرأيت سواداً كثيراً سد الأفق، فقليل : هؤلاء أمتك، ومع هؤلاء سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب». فتفرق الناس ولم يبين لهم. فتذاكر أصحاب النبي صلى الله عليه فقالوا : أما نحن فولدنا في الشرك ولكننا آمنا بالله ورسوله، ولكن هؤلاء هم أبناءنا فبلغ النبي صلى الله عليه فقال : «هم الذين لا يتطيرون، ولا يسترقون، ولا يكتون، وعلى ربهم يتوكلون». فقام عكاشة بن محصن فقال : أمنهم أنا يا رسول الله؟ قال : «نعم». فقام آخر فقال : أمنهم أنا؟ فقال : «سبقك بها عكاشة».

قوله ( باب من لم يرق ) هو بفتح أوله ودرس القاف مبنياً للفاعل ، وبضم أوله وفتح القاف مبنياً للمفعول .

قوله ( حصين بن نمير ) بنون مصغر هو الواسطي ، ماله في البخارى سوى هذا الحديث ، وقد تقدم بهذا الإسناد فى أحاديث الأنبياء لكن باختصار ، وتقدم الحديث بعينه من وجه آخر عن حصين بن عبد الرحمن فى « باب من اكتوى » وذكرت من زاد فى أوله قصة وأن شرحه سيأتى فى كتاب الرقاق ، والغرض منه هنا قوله « هم الذين لا يتطيرون ولا يكتون ولا يسترقون » فأما الطيرة فسيأتى ذكرها بعد هذا ؛ وأما الكى فتقدم ذكر مافيه هناك ، وأما الرقية فتعسك بهذا الحديث من كره الرقى والكى من بين سائر الأدوية وزعم أنهما قادحان فى التوكل فدون غيرهما ، وأجاب العلماء عن ذلك بأجوبة : أحدها : قاله الطبرى والمازرى وطائفة أنه محمول على من جانب اعتقاد الطبائعين فى أن الأدوية تنفع بطبعها كما كان أهل الجاهلية يعتقدون ، وقال غيره : الرقى التى يحمّد تركها ماكان من كلام الجاهلية ومن الذى لا يعقل معناه لاحتمال أن يكون كفراً ، بخلاف الرقى بالذكر ونحوه . وتعقبه عياض وغيره بأن الحديث يدل على أن للسبعين ألفاً مزية على غيرهم وفضيلة انفردوا بها عمن شاركهم فى أصل الفضل والديانة ؛ ومن كان يعتقد أن الأدوية تؤثر بطبعها أو يستعمل رقى الجاهلية ونحوها فليس مسلماً فلم يسلم هذا الجواب . ثانيها : قال الداودى وطائفة إن المراد بالحديث الذين يجتنبون فعل ذلك فى الصحة خشية وقوع الداء ، وأما من يستعمل الدواء بعد وقوع الداء به فلا ، وقد قدمت هذا عن ابن قتبية وغيره فى « باب من اكتوى » ، وهذا اختيار ابن عبد البر ، غير أنه معترض بما قدمته من ثبوت الاستعاذة قبل وقوع الداء . ثالثها : قال الحليمى : يحتمل أن يكون المراد بهؤلاء المذكورين فى الحديث من غفل عن أحوال الدنيا ومافيه من الأسباب المدة لدفع العوارض ، فهم لا يعرفون الاكتواء ولا الاسترقاء ، وليس لهم ملجأ فيما يعترهم إلا الدعاء والاعتصام بالله ، والرضا بقضائه ، فهم غافلون عن طب الأطباء ورقى الرقاة ولا يحسنون من ذلك شيئاً ، والله أعلم . رابعها : أن المراد بترك الرقى والكى الاعتماد على الله فى دفع الداء والرضا بقدره ، لا القدح فى جواز ذلك لثبوت وقوعه فى الأحاديث الصحيحة وعن السلف الصالح لكن مقام الرضا والتسليم أعلى من تعاطى الأسباب ، وإلى هذا نحا الخطاى ومن تبعه . قال ابن الأثير : هذا من صفة الأولياء المعرضين عن الدنيا وأسبابها وعلاقتها ، وهؤلاء هم خواص الأولياء . ولا يرد على هذا وقوع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم فعلاً وأمراً ، لأنه كان فى أعلى

مقامات العرفان ودرجات التوكل فكان ذلك منه للتشريع وبيان الجواز ، ومع ذلك فلا ينقص ذلك من توكله ، لأنه كان كامل التوكل يقيناً فلا يؤثر فيه تعاطى الأسباب شيئاً ، بخلاف غيره ولو كان كثير التوكل ، لكن من ترك الأسباب وفوض وأخلص في ذلك كان أرفع مقاماً . قال الطبري : قيل لا يستحق التوكل إلا من لم يخالط قلبه خوف من شيء البتة حتى السبع الضار والعدو العادي ، ولا من لم يسع في طلب رزق ولا في مداواة ألم ، والحق أن من وثق بالله وأيقن أن قضاءه عليه ماض لم يقدح في توكله تعاطيه الأسباب اتباعاً لسنة رسوله ، فقد ظاهر صلى الله عليه وسلم في الحرب بين درعين ، ولبس على رأسه المغفر ، وأقعد الرماة على فم الشعب ، وخندق حول المدينة ، وأذن في الهجرة إلى الحبشة وإلى المدينة ، وهاجر هو ، وتعاطى أسباب الأكل والشرب ، وادخر لأهله قوتهم ولم ينتظر أن ينزل عليه من السماء ، وهو كان أحق الخلق أن يحصل له ذلك ، وقال الذي سأله : أعقل ناقتي أو أدعها ؟ قال « اعقلها وتوكل » فأشار إلى أن الاحتراز لا يدفع التوكل ، والله أعلم

### باب الطيرة

[٥٧٥٣] ٥٥٤٥ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا عثمان بن عمر قال نا يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا عدوى ولا طير ، والشؤم في ثلاث : في المرأة ، والدار ، والدابة » .  
[٥٧٥٤] ٥٥٤٦ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « لا طيرة ، وخيرها الفأل » . قالوا : وما الفأل ؟ قال : « الكلمة الصالحة يسمعونها أحدكم » .

[الحديث ٥٧٥٤ - طرفه في : ٥٧٥٥] .

**قوله ( باب الطيرة )** بكسر المهملة وفتح التحتانية وقد تسكن ، هي التشائم بالشين ، وهو مصدر تطير مثل تحير حيرة . قال بعض أهل اللغة لم يجئ من المصادر هكذا غير هاتين ، وتعقب بأنه سمع طيبة ، وأورد بعضهم التولة وفيه نظر ، وأصل التطير أنهم كانوا في الجاهلية يعتمدون على الطير فإذا خرج أحدهم لأمر فإن رأى الطير طار يمنة تيمن به واستمر ، وإن رآه طار يسرة تشاءم به ورجع ، وربما كان أحدهم يهيج الطير ليطير فيعتمدها ، فجاء الشرع بالنهي عن ذلك ، وكانوا يسمونه السانخ بمهملة ثم نون ثم حاء مهملة ، والبارح بموحدة وآخره مهملة ، فالسانخ ما ولاك ميامنه بأن يمر عن يسارك إلى يمينك ، والبارح بالعكس . وكانوا يتيمنون بالسانخ ويتشاءمون بالبارح ، لأنه لا يمكن رميه إلا بأن ينحرف إليه ، وليس في شيء من سنوح الطير وبروحها ما يقتضى ما اعتقدوه ، وإنما هو تكلف بتعاطى مالا أصل له ، إذ لا نطق للطير ولا تمييز فيستدل بفعله على مضمون معنى فيه ، وطلب العلم من غير مظانه جهل من فاعله ، وقد كان بعض عقلاء الجاهلية ينكر التطير ويتمدح بتركه ، قال شاعر منهم :

ولقد غدوت وكنت لا      أغدو على وائٍ وحاتم  
فإذا الأشائم كالأيـــــ      من والأيامن كالأشائم

وقال آخر :

الزجر والطير والكهان كلهم      مضللون ودون الغيب أقفال

وقال آخر :

وما عاجلات الطير تدنى من الفتى نجاحاً ، ولا عن ريشهن قصور

وقال آخر :

لعمرك ما تدرى الطوارق بالخصى ولا زاجرات الطير ما الله صانع

وقال آخر :

تخير طيرة فيها زياد لتخيره ، وما فيها خبير  
تعلم أنه لا طير إلا على متطير ، وهو الثبور  
بلى شيء يوافق بعض شيء أحياناً ، وباطله كثير

وكان أكثرهم يتطيرون ويعتمدون على ذلك ويصح معهم غالباً لتزيين الشيطان ذلك ، وبقيت من ذلك بقايا في كثير من المسلمين . وقد أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أنس رفعه « لا طيرة ، والطيرة على من تطير » وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل بن أمية عن النبي صلى الله عليه وسلم « ثلاثة لا يسلم منهم أحد : الطيرة ، والظن ، والحسد . فإذا تطيرت فلا ترجع ؛ وإذا حسدت فلا تبغ ، وإذا ظننت فلا تحقق » وهذا مرسل أو معضل ، لكن له شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه البيهقي في « الشعب » وأخرج ابن عدى بسند لين عن أبي هريرة رفعه « إذا تطيرتم فامضوا ، وعلى الله فتوكلوا » وأخرج الطبراني عن أبي الدرداء رفعه « لن ينال الدرجات العلا من تكهن ، أو استقسم ، أو رجع من سفر تطيراً » ورجاله ثقات ، إلا أنني أظن أن فيه انقطاعاً ، وله شاهد عن عمران بن حصين وأخرجه البزار في أثناء حديث بسند جيد ، وأخرج أبو داود والترمذي وصححه هو وابن حبان عن ابن مسعود رفعه « الطيرة شرك ، وما منا إلا تطير ، ولكن الله يذهب بالتوكل » وقوله « وما منا إلا » من كلام ابن مسعود أدرج في الخبر ، وقد بينه سليمان بن حرب شيخ البخاري فيما حكاه الترمذي عن البخاري عنه ، وإنما جعل ذلك شركاً لاعتقادهم أن ذلك يجلب نفعاً أو يدفع ضرراً ، فكأنهم أشركوه مع الله تعالى ، وقوله « ولكن الله يذهب بالتوكل » إشارة إلى أن من وقع له ذلك فسلم لله ولم يعبأ بالطيرة أنه لا يؤاخذ بما عرض له من ذلك . وأخرج البيهقي في « الشعب » من حديث عبد الله بن عمرو موقوفاً « من عرض له من هذه الطيرة شيء فليقل : اللهم لا طير إلا طيرك ، ولا خير إلا خيرك ، ولا إله غيرك » .

**قوله ( لا عدوى ، ولا طيرة ، والشؤم في ثلاث )** قد تقدم شرح هذا الحديث وبيان اختلاف الرواة في سياقه في كتاب الجهاد ، والتطير والتشاؤم بمعنى واحد ، فنفي أولاً بطريق العموم كما نفى العدوى ، ثم أثبت الشؤم في الثلاثة المذكورة ، وقد ذكرت ما قيل في ذلك هناك . وقد وقع في حديث سعد بن أبي وقاص عند أبي داود بلفظ « وإن كانت الطيرة في شيء » الحديث .

**قوله في الحديث الثاني ( لا طيرة ، وخيرها الفأل )** يأتي شرحه في الباب الذي بعده ، وكأنه أشار بذلك إلى أن النفي في الطيرة على ظاهره لكن في الشر ، ويستثنى من ذلك ما يقع فيه من الخير كما سأذكره .

### باب الفأل

[٥٧٥٥] ٥٥٤٧ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا هشام قال نا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « لا طيرة ، وخيرها الفأل » . قال : وما الفأل يا رسول الله ؟ قال : « الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم » .

٥٥٤٨ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال نا هشام قال نا قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « لا عدوى ولا طيرة ، ويعجبني الفأل الصالح ، الكلمة الحسنة » .

[الحديث ٥٧٥٦ - طرفه في : ٥٧٧٦] ..

قوله ( باب الفأل ) بقاء ثم همزة وقد تسهل ، والجمع فتول بالهمزة جزماً .

قوله ( عن عبيد الله بن عبد الله ) أى ابن عتبة بن مسعود ، وقد صرح فى زواية شعيب التى قبل هذه فيه بالإخبار .

قوله ( قال وما الفأل ) ؟ كذا للأكثر بالإفراد ، وللكشميهنى « قالوا » كرواية شعيب .

قوله ( الكلمة الصالحة يسميها أحدكم ) وقال فى حديث أنس ثانى حديثى الباب « ويعجبني الفأل الصالح ، الكلمة الحسنة » . وفى حديث عروة بن عامر الذى أخرجه أبو داود قال « ذكرت الطيرة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : خيرها الفأل ، ولا ترد مسلماً ، فإذا رأى أحدكم ما يكره فليقل : اللهم لا يأتى بالحسنات إلا أنت ، ولا يدفع السيئات إلا أنت ، ولا حول ولا قوة إلا بالله » وقوله « وخيرها الفأل » قال الكرماني تبعاً لغيره : هذه الإضافة تشعر بأن الفأل من جملة الطيرة ، وليس كذلك بل هى إضافة توضيح ، ثم قال : وأيضاً فإن من جملة الطيرة كما تقدم تقريره التيامن ، فبين بهذا الحديث أنه ليس كل التيامن مردوداً كالتشائم ، بل بعض التيامن مقبول . قلت : وفى الجواب الأول دفع فى صدر السؤال ، وفى الثانى تسليم السؤال ودعوى التخصيص وهو أقرب وقد أخرج ابن ماجه بسند حسن عن أبى هريرة رفعه « كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة » وأخرج الترمذى من حديث حابس التميمي أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول « العين حق ، وأصدق الطيرة الفأل » ففى هذا التصريح أن الفأل من جملة الطيرة لكنه مستثنى . وقال الطبيعى : الضمير المؤنث فى قوله « وخيرها » راجع إلى الطيرة ، وقد علم أن الطيرة كلها لا خير فيها ، فهو كقوله تعالى ﴿ أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً ﴾ وهو مبنى على زعمهم ، وهو من إرخاء العنان فى المخادعة بأن يجرى الكلام على زعم الخصم حتى لا يشتمز عن التفكير فيه ، فإذا تفكر فأنصف من نفسه قبل الحق ، فقوله « خيرها الفأل » إطماع للسامع فى الاستماع والقبول ، لا أن فى الطيرة خيراً حقيقة ، أو هو من نحو قولهم « الصيف أحر من الشتاء » أى الفأل فى بابه أبلغ من الطيرة فى بابها . والحاصل أن أفعال التفضيل فى ذلك إنما هو بين القدر المشترك بين الشيئين ، والقدر المشترك بين الطيرة والفأل تأثير كل منهما فيما هو فيه ، والفأل فى ذلك أبلغ . قال الخطائى : وإنما كان ذلك لأن مصدر الفأل عن نطق وبيان ، فكأنه خير جاء عن غيب ، بخلاف غيره فإنه مستند إلى حركة الطائر أو نطقه وليس فيه بيان أصلاً ، وإنما هو تكلف ممن يتعاطاه . وقد أخرج الطبري عن عكرمة قال : كنت عند ابن عباس ، فمر طائر فصاح ، فقال رجل : خير خير ، فقال ابن عباس : ما عند هذا لا خير ولا شر . وقال أيضاً : الفرق بين الفأل والطيرة أن الفأل من طريق حسن الظن بالله ، والطيرة لا تكون إلا فى السوء فلذلك كرهت . وقال النووى : الفأل يستعمل فيما يسوء وفيما يسر ، وأكثره فى السرور . والطيرة لا تكون إلا فى الشؤم ، وقد تستعمل مجازاً فى السرور اهـ . وكأن ذلك بحسب الواقع ، وأما الشرع فخص الطيرة بما يسوء والفأل بما يسر ، ومن شرطه أن لا يقصد إليه فيصير من الطيرة . قال ابن بطال : جعل الله فى فطر الناس محبة الكلمة الطيبة والأنس بها كما جعل فيهم الاتياع بالمنظر الأنيق والماء الصافي وإن كان لا يملكه ولا يشربه . وأخرج الترمذى وصححه من حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج لحاجته

يعجبه أن يسمع : يا نجيح يا راشد » وأخرج أبو داود بسند حسن عن بريدة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يتطير من شيء ، وكان إذا بعث عاملاً يسأل عن اسمه ، فإذا أعجبه فرح به ، وإن كره اسمه رأى كراهة ذلك في وجهه » وذكر البيهقي في « الشعب » عن الحلبي ما ملخصه : كان التطير في الجاهلية في العرب لإزعاج الطير عند إرادة الخروج للحاجة ، فذكر نحو ما تقدم ثم قال : وهكذا كانوا يتطيرون بصوت الغراب وبمرور الظباء فسموا الكل تطيراً ، لأن أصله الأول . قال : وكان التشاؤم في العجم إذا رأى الصبي ذاهباً إلى المعلم تشاءم أو راجعاً تيمن ، وكذا إذا رأى الجمل موقراً حملاً تشاءم فإن رآه واضعاً حملة تيمن ، ونحو ذلك . فجاء الشرع برفع ذلك كله . وقال « من تكهن أو رده عن سفر تطير فليس منا » ونحو ذلك من الأحاديث . وذلك إذا اعتقد أن الذي يشاهده من حال الطير موجباً ما ظنه ولم يضيف التدبير إلى الله تعالى ، فأما إن علم أن الله هو المدبر ولكنه أشفق من الشر لأن التجارب قضت بأن صوتاً من أصواتها معلوماً أو حالاً من أحوالها معلومة يردفها مكروه فإن وطن نفسه على ذلك أساء ، وإن سأل الله الخير واستعاذ به من الشر ومضى متوكلاً لم يضره ما وجد نفسه من ذلك ، وإلا فيؤخذ به ، وربما وقع به ذلك المكروه بعينه الذي اعتقده عقوبة له كما كان يقع كثيراً لأهل الجاهلية ، والله أعلم . قال الحلبي : وإنما كان صلى الله عليه وسلم يعجبه القول لأن التشاؤم سوء ظن بالله تعالى بغير سبب محقق ، والتفاؤل مأمور حسن ظن به ، والمؤمن مأمور بحسن الظن بالله تعالى على كل حال . وقال الطيبي : لمعنى الترخص في القول والمنع من الطيرة هو أن الشخص لو رأى شيئاً فظنه حسناً محرضاً على طلب حاجته فليفعل ذلك . وإن رآه بضد ذلك فلا يقبله بل يمضي لسبيله . فلو قبل وانتهى عن المضي فهو الطيرة التي اختصت بأن تستعمل في الشر . والله أعلم

### باب لا هامة

[٥٧٥٧] ٥٥٤٩- حدثنا محمد بن الحكم قال أنا النضر قال أنا إسرائيل قال أنا أبو حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر » .

قوله ( باب لا هامة ) كذا للجميع ، وذكر فيه حديث أبي هريرة « لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر » ثم ترجم بعد سبعة أبواب « باب لا هامة » وذكر فيه الحديث المذكور مطولاً وليس فيه « ولا طيرة » وهذا من نواذر ما اتفق له أن يترجم للحديث في موضعين بلفظ واحد ، وسأذكر شرح الهامة في الموضع الثاني إن شاء الله تعالى . ثم ظهر لي أنه أشار بتكرار هذه الترجمة إلى الخلاف في تفسير الهامة كما سيأتي بيانه

### باب الكهانة

[٥٧٥٨] ٥٥٥٠- حدثنا سعيد بن عفير قال نا الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قضى في امرأتين من هذيل اقتتلتا ، فرمت إحداهما الأخرى بحجر ، فأصاب بطنها وهي حامل ، فقتلت ولدها الذي في بطنها ، فاخصموا إلى النبي صلى الله عليه ، فقضى أن دية ما في بطنها غرة عبد أو أمة . فقال ولي المرأة التي غرمت : كيف أغرم يا رسول الله من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل ، فمثل ذلك يطل . فقال النبي صلى الله عليه : « إنما هذا من إخوان الكهان » .

[الحديث ٥٧٥٨ - أطرافه في : ٥٧٥٩ ، ٥٧٦٠ ، ٦٧٤٠ ، ٦٩٠٤ ، ٦٩٠٩ ، ٦٩١٠ .]

- [٥٧٥٩] ٥٥٥١- حدثنا قتيبة عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن امرأتين رمت إحداهما الأخرى، فطرحتا جنينها، فقضى فيه النبي صلى الله عليه بغيره عبد أو وليدة.
- [٥٧٦٠] ٥٥٥٢- وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه قضى في الجنين يُقتل في بطن أمه بغيره عبد أو وليدة. فقال الذي قضى عليه: كيف أغرم ما لا أكل ولا شرب ولا نطق ولا استهل، ومثل ذلك يطل. فقال النبي صلى الله عليه: «إنما هذا من إخوان الكهان».
- [٥٧٦١] ٥٥٥٣- حدثني عبد الله بن محمد قال نا ابن عيينة عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أبي مسعود قال: نهى النبي صلى الله عليه عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن.
- [٥٧٦٢] ٥٥٥٤- حدثنا علي بن عبد الله قال نا هشام بن يوسف قال أنا معمر عن الزهري عن يحيى بن عروة ابن الزبير عن عروة عن عائشة قالت: سألت رسول الله صلى الله عليه ناس عن الكهان فقال: «ليس بشيء» قالوا: يا رسول الله، إنهم يحدثون أحياناً بشيء فيكون حقاً، فقال رسول الله صلى الله عليه: «تلك الكلمة من الحق يخطفها الجنى فيقرؤها في أذن وليه، فيخلطون معها مائة كذبة».
- قال علي قال عبد الرزاق: مرسل «الكلمة من الحق»، ثم بلغني أنه أسنده بعد.
- قوله (باب الكهانة) وقع في ابن بطلال هنا «والسحر» وليس هو في نسخ الصحيح فيما وقفت عليه، بل ترجمة السحر في باب مفرد عقب هذه، والكهانة — بفتح الكاف ويجوز كسرهما — ادعاء علم الغيب كالإخبار بما سيقع في الأرض مع الاستناد إلى سبب، والأصل فيه استراق الجنى السمع من كلام الملائكة، فيلقيه في أذن الكاهن. والكاهن لفظ يطلق على العراف، والذي يضرب بالحصى، والمنجم. ويطلق على من يقوم بأمر آخر ويسعى في قضاء حوائجه. وقال في «المحكم»: الكاهن القاضي بالغيب. وقال في «الجامع»: العرب تسمى كل من أذن بشيء قبل وقوعه كاهناً. وقال الخطابي: الكهنة قوم لهم أذهان حادة ونفوس شريرة وطباع نارية، فألفتهم الشياطين لما بينهم من التماس في هذه الأمور، ومساعدتهم بكل ما تصل قدرتهم إليه. وكانت الكهانة في الجاهلية فاشية خصوصاً في العرب لانقطاع النبوة فيهم. وهي على أصناف: منها ما يتلقونه من الجن، فإن الجن كانوا يصعدون إلى جهة السماء فيركب بعضهم بعضاً إلى أن يدنو الأعلى بحيث يسمع الكلام فيلقيه إلى الذي يليه، إلى أن يتلقاه من يلقه في أذن الكاهن فيزيد فيه، فلما جاء الإسلام ونزل القرآن حرست السماء من الشياطين، وأرسلت عليهم الشهب، فبقى من استراقهم ما يتخطفه الأعلى فيلقيه إلى الأسفل قبل أن يصيبه الشهاب، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ﴿إلا من خطف الخطفة فأتبعه شهاب ثاقب﴾. وكانت إصابة الكهان قبل الإسلام كثيرة جداً كما جاء في أخبار شق وسطيح ونحوهما، وأما في الإسلام فقد ندر ذلك جداً حتى كاد يضمحل والله الحمد. ثانيها ما يخبر الجنى به من يواليه بما غاب عن غيره مما لا يطلع عليه الإنسان غالباً. أو يطلع عليه من قرب منه لا من بعد. ثالثها ما يستند إلى ظن وتخمين وحس، وهذا قد يجعل الله فيه لبعض الناس قوة مع كثرة الكذب فيه. رابعها ما يستند إلى التجربة والعادة، فيستدل على الحادث بما وقع قبل ذلك، ومن هذا القسم الأخير ما يضاهاى السحر، وقد يعتضد بعضهم في ذلك بالزجر والطرق والنجوم، وكل ذلك مذموم شرعاً. وورد في ذم الكهانة ما أخرجه أصحاب السنن وصححه الحاكم من حديث أبي هريرة رفعه «من أتى كاهناً أو عرافاً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد» وله شاهد من حديث جابر وعمران ابن حصين أخرجهما البزار بسندين جيدين ولفظهما «من أتى كاهناً» وأخرجه مسلم من حديث امرأة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم —

ومن الرواة من سماها حفصة — بلفظ « من أتى عرافاً » وأخرجه أبو يعلى من حديث ابن مسعود بسند جيد ، لكن لم يصرح برفعه ، ومثله لا يقال بالرأى ، ولفظه « من أتى عرافاً أو ساحراً أو كاهناً » واتفقت ألفاظهم على الوعيد بلفظ حديث أنى هريرة ، إلا حديث مسلم فقال فيه « لم يقبل لهما صلاة أربعين يوماً » . ووقع عند الطبراني من حديث أنس بسند لين مرفوعاً بلفظ « من أتى كاهناً فصدقه بما يقول فقد برئ مما أنزل على محمد ، ومن أتاه غير مصدق له لم تقبل صلاته أربعين يوماً » والأحاديث الأول مع صحتها وكثرتها أولى من هذا ، والوعيد جاء تارة بعدم قبول الصلاة وتارة بالتكفير ، فيحمل على حالين من الآتي أشار إلى ذلك القرطبي . والعراف بفتح المهملة وتشديد الراء من يستخرج الوقوف على المغيبات بضرب من فعل أو قول . ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أنى هريرة ١

**قوله ( عن ابن شهاب عن أنى سلمة عن أنى هريرة )** وساقه بطوله ، كذا قال عبد الرحمن بن خالد ابن مسافر من رواية الليث عنه عن ابن شهاب ، وفصل مالك عن ابن شهاب قصة ولى المرأة فجعله من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب مرسلاً كما بينه المصنف فى الطريق التى تلى طريق ابن مسافر هذه ، وقد روى الليث عن ابن شهاب أصل الحديث بدون الزيادة عن سعيد بن المسيب عن أنى هريرة موصولاً كما سيأتى فى الديات . وكذا أخرج هناك طريق يونس عن ابن شهاب عن أنى سلمة وسعيد معاً عن أنى هريرة بأصل الحديث دون الزيادة ، ويأتى شرح ما يتعلق بالجنين والغرة هناك إن شاء الله تعالى .

**قوله ( فقال ولى المرأة )** هو حمل بفتح المهملة والميم الخفيفة ابن مالك بن النابغة الهذلى ، بينه مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأنى سلمة معاً عن أنى هريرة ، وكنية حمل المذكور أبو نضلة ، وهو صحابى نزل البصرة . وفى رواية مالك « فقال الذى قضى عليه » أى قضى على من هى منه بسبيل ، وفى رواية الليث عن ابن شهاب المذكورة أن المرأة من بنى لحيان ، وبنو لحيان حى من هذيل ، وجاء تسمية الضرتين فيما أخرج أحمد من طريق عمرو بن تميم بن عويم عن أبيه عن جده قال « كانت أختى مليكة وامراً منا يقال لها أم عفيف بنت مسروح تحت حمل بن مالك بن النابغة ، فضربت أم عفيف مليكة بمسطح » الحديث ، لكن قال فيه « فقال العلاء بن مسروح : يا رسول الله ، أغرم من لا شرب ولا أكل » الحديث ، وفى آخره « أسجع كسجع الجاهلية » ويجمع بينهما بأن كلا من زوج المرأة وهو حمل وأخيها وهو العلاء قال ذلك توارداً معاً عليه ، لما تقرر عندهما أن الذى يودى هو الذى يخرج حياً ، وأما السقط فلا يودى ، فأبطل الشرع ذلك وجعل فيه غرة ، وسيأتى بيانه فى كتاب الديات إن شاء الله تعالى . ووقع فى رواية للطبراني أن الذى قال ذلك عثمان ابن عويم ، فلعلها قصة أخرى . وأم عفيف بمهملة وفاءين وزن عظيم ، ووقع فى المهمات للخطيب ، وأصله لعند أنى داود والنسائى من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس أنها أم غطيف بغين ثم طاء مهملة مصغر ، فالله أعلم .

**قوله ( كيف أغرم يا رسول الله من لا شرب ولا أكل )** فى رواية مالك « من لا أكل ولا شرب » والأول أولى لمناسبة السجع . ووقع فى رواية الكشميهنى فى رواية مالك « مالا » بدل « من لا » وهذا هو الذى فى « الموطأ » . وقال أبو عثمان بن جنى : معنى قوله لا أكل أى لم يأكل ، أقام الفعل الماضى مقام المضارع .

**قوله ( فمثل ذلك يطل )** للأكثر بضم المثناة التحتانية وفتح الطاء المهملة وتشديد اللام أى يهدر ، يقال دم فلان هدر إذا ترك الطلب بثأره ، وطل الدم بضم الطاء ويفتحها أيضاً ، وحكى « أطل » ولم يعرفه الأصمعى : ووقع للكشميهنى فى رواية ابن مسافر « يطل » بفتح الموحدة والتخفيف من البطلان ، كذا رأيت فى نسخة

معتمدة من رواية أى ذر ، وزعم عياض أنه وقع هنا للجميع بالموحدة ، قال : وبالوجهين فى الموطأ ، وقد رجح الخطاى أنه من البطلان ، وأنكره ابن بطل فقال : كذا يقوله أهل الحديث ، وإنما هو طل الدم إذا هدر . قلت : وليس لإنكاره معنى بعد ثبوت الرواية ، وهو موجه ، راجع إلى معنى الرواية الأخرى .

**قوله ( إنما هذا من إخوان الكهان )** أى لمشابهة كلامه كلامهم ، زاد مسلم والإسماعيلي من رواية يونس « من أجل سجنه الذى سجع » قال القرطبي : هو من تفسير الراوى ، وقد ورد مستند ذلك فيما أخرجه مسلم فى حديث المغيرة بن شعبه « فقال رجل من عصابة القاتلة يغرم » فذكر نحوه وفيه « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أسجع كسجع الأعراب » ؟ والسجع هو تناسب آخر الكلمات لفظاً ، وأصله الاستواء ؛ وفى الاصطلاح الكلام المقفى والجمع أسجاع وأساجيع ، قال ابن بطل : فيه ذم الكفار وذم من تشبه بهم فى ألفاظهم ، وإنما لم يعاقبه لأنه صلى الله عليه وسلم كان مأموراً بالصفح عن الجاهلين ، وقد تمسك به من كره السجع فى الكلام ، وليس على إطلاقه ، بل المكروه منه ما يقع مع التكلف فى معرض مدافعة الحق ، وأما ما يقع عفواً بلا تكلف فى الأمور المباحة فجائز ، وعلى ذلك يحمل ماورد عنه صلى الله عليه وسلم ، وسيأتى مزيد لذلك فى كتاب الدعوات . والحاصل أنه إن جمع الأمرين من التكلف وإبطال الحق كان مذموماً ، وإن اقتصر على أحدهما كان أخف فى الذم ، ويخرج من ذلك تقسيمه إلى أربعة أنواع : فالمحمود ما جاء عفواً فى حق ، وذونه ما يقع متكلفاً فى حق أيضاً ، والمذموم عكسهما . وفى الحديث من الفوائد أيضاً رفع الجناية للحاكم ، ووجوب الدية فى الجنين ولو خرج ميتاً كما سيأتى تقريره فى كتاب الديات مع استيفاء فوائده .

الحديث الثانى حديث أى مسعود ، وهو عقبة بن عمرو ، فى النهى عن ثمن الكلب ومهر البغى وحلوان الكاهن ، وقد تقدم شرحه فى أواخر كتاب البيع .

الحديث الثالث ، **قوله ( عن يحيى بن عروة بن الزبير عن عروة )** كأن هذا مما فات الزهرى سماعه من عروة فحمله عن ولده عنه ، مع كثرة ما عند الزهرى عن عروة ، وقد وصفه الزهرى بسعة العلم ، ووقع فى رواية معقل ابن عبيد الله عند مسلم عن الزهرى « أخبرنى يحيى بن عروة أنه سمع عروة » وكذا للمصنف فى التوحيد من طريق يونس ، وفى الأدب من طريق ابن جريج كلاهما عن ابن شهاب ، ولم أقف ليحيى بن عروة فى البخارى إلا على هذا الحديث ، وقد روى بعض هذا الحديث محمد بن عبد الرحمن أبو الأسود عن عروة وتقدم موصولاً فى بدء الخلق ، وكذا هشام بن عروة عن أبيه به .

**قوله ( سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم )** فى رواية الكشميهنى « سأل ناس رسول الله صلى الله عليه وسلم » وكذا هو فى رواية يونس ، وعند مسلم من رواية معقل مثله ومن رواية معقل مثل الذى قبله ، وقد سمى ممن سأل عن ذلك معاوية بن الحكم السلمي كما أخرجه مسلم من حديثه « قال قلت يا رسول الله ، أموراً كنا نصنعها فى الجاهلية كنا نأتى الكهان ، فقال : لا تأتوا الكهان » الحديث . وقال الخطاى هؤلاء الكهان فيما علم بشهادة الامتحان قوم لهم أذهان حادة ونفوس شريرة وطبائع نارية ، فهم يفرعون إلى الجن فى أمورهم ويستفتونهم فى الحوادث فيلقون إليهم الكلمات ، ثم تعرض إلى مناسبة ذكر الشعراء بعد ذكرهم فى قوله تعالى ﴿ هل أنبئكم على من تنزل الشياطين ﴾ .

**قوله ( فقال ليس بشيء )** فى رواية مسلم « ليسوا بشيء » وكذا فى رواية يونس فى التوحيد ، وفى نسخة



« فقال لهم ليسوا بشيء » أى ليس قولهم بشيء يعتمد عليه ، والعرب تقول لمن عمل شيئاً ولم يحكمه : ما عمل شيئاً . قال القرطبي : كانوا فى الجاهلية يترافعون إلى الكهان فى الوقائع والأحكام ويرجعون إلى أقوالهم ، وقد انقطعت الكهانة بالبعثة المحمدية ، لكن بقى فى الوجود من يتشبه بهم ، وثبت النهى عن إتيانهم فلا يحل إتيانهم ولا تصديقهم .

**قوله ( إنهم يحدثونا أحياناً بشيء فيكون حقاً )** فى رواية يونس « فإنهم يتحدثون » هذا أورده السائل إشكالاً على عموم قوله « ليسوا بشيء » لأنه فهم منه أنهم لا يصدقون أصلاً فأجابه صلى الله عليه وسلم عن سبب ذلك الصدق ، وأنه إذا اتفق أن يصدق لم يتركه خالصاً بل يشوبه بالكذب .

**قوله ( تلك الكلمة من الحق )** كذا فى البخارى بمهملة وقاف أى الكلمة المسموعة التى تقع حقاً ، ووقع فى مسلم « تلك الكلمة من الجن » قال النوى : كذا فى نسخ بلادنا بالجيم والنون ، أى الكلمة المسموعة من الجن أو التى تصح مما نقلته الجن . قلت : التقدير الثانى يوافق رواية البخارى ، قال النوى : وقد حكى عياض أنه وقع يعنى فى مسلم بالخاء والقاف .

**قوله ( يخطفها الجنى )** كذا للأكثر ، وفى رواية السرخسى « يخطفها من الجنى » أى الكاهن يخطفها من الجنى أو الجنى الذى يلقي الكاهن يخطفها من جنبى آخر فوقه ، ويخطفها بخاء معجمة وطاء مفتوحة وقد تكسر بعدها فاء ومعناه الأخذ بسرعة . وفى رواية الكشميهنى « يحفظها » بتقديم الفاء بعدها طاء معجمة . والأول هو المعروف والله أعلم .

**قوله ( فيقرها )** بفتح أوله وثانيه وتشديد الراء أى يصبها ، تقول قررت على رأسه دلواً إذا صببته ، فكأنه صب فى أذنه ذلك الكلام . قال القرطبي : ويصح أن يقال المعنى ألقاها فى أذنه بصوت ، يقال قر الطائر إذا صوت انتهى . ووقع فى رواية يونس المذكورة « فيقرقرها » أى يردددها ، يقال قرقرت الدجاجة تقرر قرقرة إذا رددت صوتها ، قال الخطاى : ويقال أيضاً قررت الدجاجة تقرر قرأً وقريراً ، وإذا رجعت فى صوتها قيل قرقرت قرقرة وقرقريرة ، قال : والمعنى أن الجنى إذا ألقى الكلمة لوليه تسمع بها الشياطين فتناقلوها كما إذا صوتت الدجاجة فسمعها الدجاج فجأوتها . وتعقبه القرطبي بأن الأشبه بمساق الحديث أن الجنى يلقي الكلمة إلى وليه بصوت خفى مترجع له زمزمة ويرجعه له ، فلذلك يقع كلام الكهان غالباً على هذا النمط ، وقد تقدم شيء من ذلك فى أواخر الجنائز فى قصة ابن صياد وبيان اختلاف الرواة فى قوله « فى قطيفة له فيها زمزمة » وأطلق على الكاهن ولى الجنى لكونه يواليه أو عدل عن قوله الكاهن إلى قوله وليه للتعميم فى الكاهن وغيره ممن يوالى الجن . قال الخطاى بين صلى الله عليه وسلم أن إصابة الكاهن أحياناً إنما هى لأن الجنى يلقي إليه الكلمة التى يسمعها استراقاً من الملائكة فيزيد عليها أكاذيب يقيسها على ما سمع ، فرمى أصاب نادراً وخطؤه الغالب ، وقوله فى رواية يونس « كقرقرة الدجاجة » يعنى الطائر المعروف ، ودالها مثلثة والأشهر فيها الفتح ، ووقع فى رواية المستملى « الزجاجة » بالزاي المضمومة وأنكرها الدارقطنى وعدها فى التصحيف ، لكن وقع فى حديث الباب من وجه آخر تقدم فى « باب ذكر الملائكة » فى كتاب بدء الخلق « فيقرها فى أذنه كما تقرر القارورة » وشرحوه على أن معناه كما يسمع صوت الزجاجة إذا حلت على شيء أو ألقى فيها شيء . وقال القابسي : المعنى أنه يكون لما يلقيه الجنى إلى الكاهن حس كحس القارورة إذا حركت باليد أو على الصفا ، وقال الخطاى : المعنى أنه يطبق به كما يطبق رأس القارورة برأس الوعاء الذى يفرغ فيه منها مافيه . وأغرب شارح « المصاييح » التورنشتى فقال : الرواية بالزاي

أحوط لما ثبت في الرواية الأخرى « كما تقرر القارورة » واستعمال قر في ذلك شائع بخلاف ما فسروا عليه الحديث فإنه غير مشهور ولم نجد له شاهداً في كلامهم ، فدل على أن الرواية بالدال تصحيف أو غلط من السامع . وتعقبه الطيبي فقال : لا ريب أن قوله « قر الدجاجة » مفعول مطلق ، وفيه معنى التشبيه ، فكما يصح أن يشبه إيراد ما اختطفه من الكلام في أذن الكاهن بصب الماء في القارورة يصح أن يشبه ترديد الكلام في أذنه بترديد الدجاجة صوتها في أذن صواحباتها ، وهذا مشاهد ، ترى الديك إذا رأى شيئاً ينكره يقرقر فتسمعه الدجاجة فتجتمع وتقرقر معه ، وباب التشبيه واسع لا يقتصر إلى العلاقة ، غير أن الاختطاف مستعار للكلام من فعل الطير كما قال الله تعالى ﴿ فتخطفه الطير ﴾ فيكون ذكر الدجاجة هنا أنسب من ذكر الزجاجة لحصول الترشيح في الاستعارة . قلت : ويؤيده دعوى الدارقطني وهو إمام الفن أن الذي بالزاي تصحيف ، وإن كنا ما قبلنا ذلك فلا أقل أن يكون أرجح .

**قوله ( فيخلطون معها مائة كذبة )** في رواية ابن جريج « أكثر من مائة كذبة » وهو دال على أن ذكر المائة للمبالغة لا لتعيين العدد ، وقوله كذبة هنا بالفتح وحكى الكسر ، وأنكره بعضهم لأنه بمعنى الهيئة والحالة وليس هذا موضعه ، وقد أخرج مسلم في حديث آخر أصل توصل الجنى إلى الاختطاف فأخرج من حديث ابن عباس « حدثني رجال من الأنصار أنهم بينا هم جلوس ليلاً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ رمى بنجم فاستنار ، فقال : ما كنتم تقولون إذا رمى مثل هذا في الجاهلية ؟ قالوا : كنا نقول ولد الليلة رجل عظيم أو مات رجل عظيم ، فقال : إنها لا يرمى بها لموت أحد ولا لحياته . ولكن ربنا إذا قضى أمراً سبح حملة العرش ثم سبح الذين يلونهم حتى يبلغ التسبيح إلى أهل هذه السماء الدنيا فيقولون : ماذا قال ربكم ؟ فيخبرونهم حتى يصل إلى السماء الدنيا ، فيسترق منه الجنى ، فما جاءوا به على وجهه فهو حق ، ولكنهم يزيدون فيه وينقصون » وقد تقدم في تفسير سبأ وغيرها بيان كيفيتهم عند استراقهم ، وأما ما تقدم في بدء الخلق من وجه آخر عن عروة عن عائشة « أن الملائكة تنزل في الجنان — وهو السحاب — فتذكر الأمر قضى في السماء فتسترق الشياطين السمع » فيحتمل أن يريد بالسحاب السماء كما أطلق السماء على السحاب ، ويحتمل أن يكون على حقيقته وأن بعض الملائكة إذا نزل بالوحي إلى الأرض تسمع منهم الشياطين ، أو المراد الملائكة الموكلة بإنزال المطر .

**قوله ( قال على قال عبد الرزاق مرسل الكلمة من الحق ، ثم بلغني أنه أسنده بعد )** على هذا هو ابن المديني شيخ البخاري فيه ، ومراده أن عبد الرزاق كان يرسل هذا القدر من الحديث ، ثم إنه بعد ذلك وصله بذكر عائشة فيه ، وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حميد والإسماعيلي من طريق فياض بن زهير ، وأبو نعيم من طريق عباس العنبري ثلاثتهم عن عبد الرزاق موصولاً كرواية هشام بن يوسف عن معمر ، وفي الحديث بقاء استراق الشياطين السمع ، لكنه قل وندر حتى كاد يضمحل بالنسبة لما كانوا فيه من الجاهلية . وفيه النهي عن إتيان الكهان قال القرطبي : يجب على من قدر على ذلك من محتسب وغيره أن يقيم من يتعاطى شيئاً من ذلك من الأسواق وينكر عليهم أشد النكير وعلى من يجيء إليهم ولا يغتر بصدقهم في بعض الأمور ولا بكثرة من يجيء إليهم ممن ينسب إلى العلم ، فإنهم غير راسخين في العلم بل من الجهال بما في إتيانهم من المحذور .

( تنبيه ) : إيراد باب الكهانة في كتاب الطب لمناسبته لباب السحر لما يجمع بينهما من مرجع كل منهما للشياطين ، وإيراد باب السحر في كتاب الطب لمناسبته ذكر الرق وغيرها من الأدوية المعنوية ، فناسب ذكر الأدوية التي تحتاج إلى ذلك ، واشتمل كتاب الطب على الإشارة للأدوية الحسية كالحنة السوداء والعسل ثم على

الأدوية المعنوية كالرقى بالدعاء والقرآن . ثم ذكرت الأدوية التي تنفع الأدوية المعنوية في دفعها كالسحر ، كما ذكرت الأدوية التي تنفع الأدوية الحسية في دفعها كالجدام والله أعلم .

### باب السحر

وقول الله عز وجل: ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ ﴾ الآية  
وقوله: ﴿ وَلَا يَفْلَحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى ﴾ ، وقوله: ﴿ أَفْتَاتُونَ السَّحْرَ وَأَنْتُمْ تَبْصُرُونَ ﴾  
وقوله: ﴿ يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴾ ، وقوله: ﴿ وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ﴾  
والنفاثات: السواحر. ﴿ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴾ : تُعمون .

[٥٧٦٣] ٥٥٥٥ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: سحر رسول الله رجل من بني زريق يقال له: لبيد بن الأعصم، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله عليه يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله. حتى إذا كان ذات يوم - أو ذات ليلة - وهو عندي، لكنه دعا ودعا ثم قال: «يا عائشة، أشعرت أن الله أفتاني فيما استفتيته فيه؟ أتاني رجلان، فقعد أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجلي، فقال أحدهما لصاحبه: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب. قال: من طبه؟ قال: لبيد بن الأعصم. قال: في أي شيء؟ قال: في مشط ومشاطة، وجب طلع نخلة ذكر. قال: وأين هو؟ قال: في بئر ذروان. فأتاها رسول الله صلى الله عليه وآله عليه في ناس من أصحابه. فجاء فقال: «يا عائشة، كأن ماءها نقاعة الحناء، وكأن رؤوس نخلها رؤوس الشياطين». قلت: يا رسول الله، أفلا استخرجته؟ قال: «قد عافاني الله، فكرهت أن أثور على الناس فيه شراً. فأمر بها فدُفنت». تابعه أبو أسامة وأبوضمرة وابن أبي الزناد عن هشام. وقال الليث وابن عيينة عن هشام في «في مشط ومشاطة». يقال: المشاطة ما يخرج من الشعر إذا مُشط، والمشاطة من مشاققة الكتان.

قوله (باب السحر) قال الراغب وغيره: السحر يطلق على معان: أحدها ما لطف وودق، ومنه سحرت الصبي خادعته واستملته، وكل من استمال شيئاً فقد سحره ومنه إطلاق الشعراء سحر العيون لاستمالتها النفوس، ومنه قول الأطباء: الطبيعة ساحرة، ومنه قوله تعالى ﴿ بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ ﴾ أي مصرفون عن المعرفة، ومنه حديث «إن من البيان لسحراً» وسيأتي قريباً في باب مفرد. الثاني ما يقع بخداع وتخيلات لا حقيقة لها، نحو ما يفعله المشعوذ من صرف الأبصار عما يتعاطاه بخفة يده، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ﴿ يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴾ وقوله تعالى ﴿ سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ ﴾ ومن هناك سما موسى ساحراً، وقد يستعين في ذلك بما يكون فيه خاصية كاللحجر الذي يجذب الحديد المسمى المغطيس. الثالث ما يحصل بمعاونة الشياطين بضرب من التقرب إليهم، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ ﴾. الرابع ما يحصل بمخاطبة الكواكب واستنزال روحانياتها بزعمهم، قال ابن حزم: ومنه ما يوجد من الطلسمات كالطابع المنقوش فيه صورة عقرب في وقت كون القمر في العقرب فينفع إمساكه من لدغة العقرب، وكالمشاهد ببعض بلاد الغرب - وهي سرقسطة - فإنها لا يدخلها ثعبان قط إلا إن كان بغير إرادته، وقد يجمع بعضهم بين الأمرين الأخيرين كالاستعانة بالشياطين ومخاطبة الكواكب فيكون ذلك أقوى بزعمهم، قال أبو بكر الرازي في الأحكام له: كان أهل بابل قوماً صابئين يعبدون الكواكب السبعة ويسمونها آلهة ويعتقدون أنها الفعالة لكل ما في

العالم ، وعملوا أوثاناً على أسمائها ، ولكل واحد هيكـل فيه صنمه يتقرب إليه بما يوافقه يزعمهم من أدعية وبخور ، وهم الذين بعث إليهم إبراهيم عليه السلام وكانت علومهم أحكام النجوم ، ومع ذلك فكان السحرة منهم يستعملون سائر وجوه السحر وينسبونها إلى فعل الكواكب لئلا يبحث عنها وينكشف تمويههم انتهى . ثم السحر يطلق ويراد به الآلة التي يسحر بها ، ويطلق ويراد به فعل الساحر والآلة تارة تكون معنى من المعاني فقط كالرق والنفث في العقد ، وتارة تكون بالمحسوسات كتصوير الصورة على صورة المسحور . وتارة بجمع الأمرين الحسى والمعنوى وهو أبلغ . واختلف في السحر فقيل : هو تخيل فقط ولا حقيقة له وهذا اختيار أنى جعفر الاستربادى من الشافعية وأنى بكر الرازى من الحنفية وابن حزم الظاهرى وطائفة ؛ قال النووى : والصحيح أنه له حقيقة وبه قطع الجمهور وعليه عامة العلماء ، ويدل عليه الكتاب والسنة الصحيحة المشهورة انتهى . لكن محل النزاع هل يقع بالسحر انقلاب عين أو لا ؟ فمن قال إنه تخيل فقط منع ذلك ، ومن قال إن له حقيقة اختلفوا هل له تأثير فقط بحيث يغير المزاج فيكون نوعاً من الأمراض أو ينتهى إلى الإحالة بحيث يصير الجماد حيواناً مثلاً وعكسه ؟ فالذى عليه الجمهور هو الأول ، وذهبت طائفة قليلة إلى الثانى . فإن كان بالنظر إلى القدرة الإلهية فمسلّم ، وإن كان بالنظر إلى الواقع فهو محل الخلاف ، فإن كثيراً ممن يدعى ذلك لا يستطيع إقامة البرهان عليه ، ونقل الخطاى أن قوماً أنكروا السحر مطلقاً وكأنه عنى الفاتلين بأنه تخيل فقط وإلا فهى مكابرة ، وقال المازرى : جمهور العلماء على إثبات السحر وأن له حقيقة ، ونفى بعضهم حقيقته وأضاف ما يقع منه إلى خيالات باطلة وهو مردود لورود النقل بإثبات السحر ، ولأن العقل لا ينكر أن الله قد يخرق العادة عند نطق الساحر بكلام ملفق أو تركيب أجسام أو مزج بين قوى على ترتيب مخصوص ، ونظير ذلك ما يقع من حذاق الأطباء من مزج بعض العقاقير ببعض حتى ينقلب الضار منها بمفرده فيصير بالتركيب نافعاً ، وقيل لا يزيد تأثير السحر على ما ذكر الله تعالى فى قوله ﴿ يفرقون به بين المرء وزوجه ﴾ لكون المقام مقام تهويل ، فلو جاز أن يقع به أكثر من ذلك لذكره . قال المازرى : . والصحيح من جهة العقل أنه يجوز أن يقع به أكثر من ذلك ، قال : والآية ليست نصاً فى منع الزيادة ، ولو قلنا إنها ظاهرة فى ذلك . ثم قال : والفرق بين السحر والمعجزة والكرامة أن السحر يكون بمعاملة أقوال وأفعال حتى يتم للساحر ما يريد ، والكرامة لا تحتاج إلى ذلك بل إنما تقع غالباً اتفاقاً ، وأما المعجزة فتمتاز عن الكرامة بالتحدى . ونقل إمام الحرمين الإجماع على أن السحر لا يظهر إلا من فاسق ، وأن الكرامة لا تظهر على فاسق . ونقل النووى فى زيادات الروضة عن المتولى نحو ذلك . وينبغى أن يعتبر بحال من يقع الخارق منه ، فإن كان متمسكاً بالشريعة متجنباً للموبقات فالذى يظهر على يده من الخوارق كرامة ، وإلا فهو سحر ، لأنه ينشأ عن أحد أنواعه كإعانة الشياطين . وقال القرطبى : السحر حيل صناعية يتوصل إليها بالاكْتِسَاب ، غير أنها لدقتها لا يتوصل إليها إلا آحاد الناس ، ومادته الوقوف على خواص الأشياء والعلم بوجوه تركيبها وأوقاته ، وأكثرها تخييلات بغير حقيقة وإيهامات بغير ثبوت فيعظم عند من لا يعرف ذلك كما قال الله تعالى عن سحرة فرعون ﴿ وجاءوا بسحر عظيم ﴾ مع أن حيلهم وعصيمهم لم تخرج عن كونها حبالاً وعصياً . ثم قال : . والحق أن لبعض أصناف السحر تأثيراً فى القلوب كالحب والبغض وإلقاء الخير والشر ، وفى الأبدان بالألم والسقم ، وإغما المنكور أن الجماد ينقلب حيواناً أو عكسه بسحر الساحر ونحو ذلك .

قوله ( وقول الله تعالى : ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر الآية ) كذا للأكثر وساق فى رواية كريمة إلى قوله ﴿ من خلاق ﴾ وفى هذه الآية بيان أصل السحر الذى يعمل به اليهود ، ثم هو مما وضعته الشياطين على سليمان بن داود عليه السلام ومما أنزل على هاروت وماروت بأرض بابل ، والثانى متقدم العهد على

الأول لأن قصة هاروت وماروت كانت من قبل زمن نوح عليه السلام على ما ذكر ابن إسحق وغيره ، وكان السحر موجوداً في زمن نوح إذ أخبر الله عن قوم نوح أنهم زعموا أنه ساحر ، وكان السحر أيضاً فاشياً في قوم فرعون وكل ذلك قبل سليمان . واختلف في المراد بالآية ف قيل : إن سليمان كان جمع كتب السحر والكهانة فدفنها تحت كرسیه فلم يكن أحد من الشياطين يستطيع أن يدنو من الكرسي ، فلما مات سليمان وذهبت العلماء الذين يعرفون الأمر جاءهم شيطان في صورة إنسان فقال لليهود : هل أدلكم على كنز لا نظير له ؟ قالوا : نعم قال : فاحفروا تحت الكرسي ، فحفروا — وهو متنع عنهم — فوجدوا تلك الكتب ، فقال لهم : إن سليمان كان يضبط الإنس والجن بهذا ، ففشا فهم أن سليمان كان ساحراً ، فلما نزل القرآن بذكر سليمان في الأنبياء أنكرت اليهود ذلك وقالوا إنما كان ساحراً ، فنزلت هذه الآية . أخرجه الطبري وغيره عن السدي ، ومن طريق سعيد بن جبير بسند صحيح نحوه ، ومن طريق عمران بن الحارث عن ابن عباس موصولاً بمعناه ، وأخرج من طريق الربيع ابن أنس نحوه ولكن قال : إن الشياطين هي التي كتبت كتب السحر ودفنتها تحت كرسیه ، ثم لما مات سليمان استخرجته وقالوا : هذا العلم الذي كان سليمان يكتبه الناس . وأخرجه من طريق محمد بن إسحق وزاد أنهم نقشوا خاتماً على نقش خاتم سليمان وختموا به الكتاب وكتبوا عنوانه « هذا ما كتب آصف بن برخياء الصديق للملك سليمان بن داود من ذخائر كنوز العلم » ثم دفنوه فذكر نحو ما تقدم . وأخرج من طريق العوفي عن ابن عباس نحو ما تقدم عن السدي ولكن قال : إنهم لما وجدوا الكتب قالوا هذا مما أنزل الله على سليمان فأخفاه منا . وأخرج بسند صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : انطلقت الشياطين في الأيام التي ابتلى فيها سليمان ، فكتبت كتباً فيها سحر وكفر ، ثم دفنتها تحت كرسیه ثم أخرجوها بعده فقرعوها على الناس ، وملخص ما ذكر في تفسير هذه الآية أن المحكي عنهم أنهم اتبعوا ما تتلو الشياطين هم أهل الكتاب ، إذا تقدم قبل ذلك في الآيات إيضاح ذلك ، والجملة معطوفة على مجموع الجمل السابقة من قوله تعالى ﴿ ولما جاءهم رسول ﴾ إلى آخر الآية ، و « ما » في قوله ﴿ ما تتلو الشياطين ﴾ موصولة على الصواب ، وغلط من قال إنها نافية لأن نظم الكلام يأباه ، و « تتلو » لفظه مضارع لكن هو واقع موقع الماضي وهو استعمال شائع ، ومعنى تتلو تقول ، ولذلك عداه بعلی ، وقيل معناه تتبع أو تقرأ ، ويحتاج إلى تقدير قيل هو تقرأ على زمان ملك سليمان ، وقوله ﴿ وما كفر سليمان ﴾ ما نافية جزماً ، وقوله ﴿ ولكن الشياطين كفروا ﴾ هذه الواو عاطفة للجملة الاستلزام على ما قبلها ، وقوله ﴿ يعلمون الناس السحر ﴾ الناس مفعول أول والسحر مفعول ثان والجملة حال من فاعل كفروا ، أى كفروا معلمين ، وقيل هي بدل من كفروا ، وقيل استثنائية ، وهذا على إعادة ضمير يعلمون على الشياطين ، ويحتمل عوده على الذين اتبعوا فيكون حالاً من فاعل اتبعوا أو استثنافاً ، وقوله ﴿ وما أنزل ﴾ ما موصولة وحلها النصب عطفاً على السحر ، والتقدير يعلمون الناس السحر ، والمنزل على الملكين ، وقيل الجر عطفاً على ملك سليمان أى تقولاً على ملك سليمان وعلى ما أنزل ، وقيل بل هي نافية عطفاً على ﴿ وما كفر سليمان ﴾ والمعنى ولم ينزل على الملكين إباحة السحر . وهذان الإعرابان ينيان على ما جاء في تفسير الآية عن البعض ، والجمهور على خلافه وأنها موصولة ، ورد الزجاج على الأخفش دعواه أنها نافية وقال : الذي جاء في الحديث والتفسير أولى . وقوله ﴿ نيا بل ﴾ متعلق بما أنزل أى في بابل ، والجمهور على فتح لام الملكين ، وقرئ بكسرهما ، وهاروت وماروت بدل من الملكين وجرا بالفتحة ، أو عطف بيان ، وقيل بل هما بدل من الناس وهو بعيد ، وقيل من الشياطين على أن هاروت وماروت اسمان لقبيلتين من الجن وهو ضعيف ، وقوله ﴿ وما يعلنان ﴾ أحد بالتشديد من التعليم ، وقرئ في الشاذ بسكون العين من الإعلام بناء على أن التضعيف يتعاقب مع

الهمزة ، وذلك أن الملكين لا يعلمان الناس السحر بل يعلمانهم به وينهيانهم عنه ، والأول أشهر ، وقد قال على الملكان يعلمان تعليم إنذار لا تعليم طلب ، وقد استدلل بهذه الآية على أن السحر كفر ومتعلمه كافر ، وهو واضح في بعض أنواعه التي قدمتها وهو التعبد للشياطين أو للكواكب ، وأما النوع الآخر الذي هو من باب الشعوذة فلا يكفر به من تعلمه أصلاً ، قال النووي : عمل السحر حرام وهو من الكبائر بالإجماع ، وقد عده النبي صلى الله عليه وسلم من السبع الموبقات ، ومنه ما يكون كفراً ، ومنه ما لا يكون كفراً بل معصية كبيرة ، فإن كان فيه قول أو فعل يقتضي الكفر فهو كفر وإلا فلا ، وأما تعلمه وتعليمه حرام ، فإن كان فيه ما يقتضي الكفر كفر واستتيب منه ولا يقتل ، فإن تاب قبلت توبته ، وإن لم يكن فيه ما يقتضي الكفر عزر . وعن مالك : الساحر كافر يقتل بالسحر ولا يستتاب بل يتحتم قتله كالزنديق . قال عياض : ويقول مالك قال أحمد وجماعة من الصحابة والتابعين اه . وفي المسألة اختلاف كثير وتفصيل ليس هذا موضع بسطها . وقد أجاز بعض العلماء تعلم السحر لأحد أمرين إما تمييز مافيه كفر عن غيره وإما لإزالته عمن وقع فيه ، فأما الأول فلا محذور فيه إلا من جهة الاعتقاد فإذا سلم الاعتقاد فمعرفة الشيء بمجردة لا تستلزم منعاً ، كمن يعرف كيفية عبادة أهل الأوثان للأوثان لأن كيفية ما يعملها الساحر إنما هي حكاية قول أو فعل ، بخلاف تعاطيه والعمل به . وأما الثاني فإن كان لا يتم كما زعم بعضهم إلا بنوع من أنواع الكفر أو الفسق فلا يحل أصلاً وإلا جاز للمعنى المذكور ، وسيأتي مزيد لذلك في « باب هل يستخرج السحر » قريباً والله أعلم . وهذا فصل الخطاب في هذه المسألة . وفي إيراد المصنف هذه الآية إشارة إلى اختيار الحكم بكفر الساحر لقوله فيها ﴿ وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ﴾ فإن ظاهرها أنهم كفروا بذلك ، ولا يكفر بتعليم الشيء إلا وذلك الشيء كفر ، وكذا قوله في الآية على لسان الملكين ﴿ إنما نحن فتنة فلا تكفر ﴾ فإن فيه إشارة إلى أن تعلم السحر كفر فيكون العمل به كفراً ، وهذا كله واضح على ما قررته من العمل ببعض أنواعه . وقد زعم بعضهم أن السحر لا يصح إلا بذلك ، وعلى هذا فتسميه ما عدا ذلك سحراً مجاز كإطلاق السحر على القول البليغ ، وقصة هاروت وماروت جاءت بسند حسن من حديث ابن عمر في مسند أحمد ، وأظن الطبري في إيراد طرقها يبحث بقضي مجموعها على أن للقصة أصلاً ، خلافاً لمن زعم بطلانها كعياض ومن تبعه ، ومحصلها أن الله ركب الشهوة في ملكين من الملائكة اختباراً لهما وأمرهما أن يحكما في الأرض ، فنزلا على صورة البشر وحكما بالعدل مدة ، ثم افترسا بامرأة جميلة فعوقبا بسبب ذلك بأن حبسا في بئر بين جبلين منكسين وابتليا بالنطق بعلم السحر ، فصار يقصدهما من يطلب ذلك فلا ينطقان بحضرة أحد حتى يحذراه وينهايه ، فإذا أصر تكلموا بذلك ليتعلم منهما ذلك وهما قد عرفا ذلك فيتعلم منهما ما قص الله عنهما . والله أعلم .

**قوله ( وقوله تعالى : ولا يفلح الساحر حيث أتى )** في الآية نفى الفلاح عن الساحر . وليست فيه دلالة على كفر الساحر مطلقاً ، وإن كثر في القرآن إثبات الفلاح للمؤمن ونفيه عن الكافر ، لكن ليس فيه ما ينفي نفى الفلاح عن الفاسق وكذا العاصي .

**قوله ( وقوله أفأتأتون السحر وأنتم تبصرون )** ؟ هذا يخاطب به كفار قريش يستبعدون كون محمد صلى الله عليه وسلم رسولاً من الله لكونه بشراً من البشر ، فقال قائلهم منكراً على من اتبعه : أفأتأتون السحر ، أى أفتتبعونه حتى تصيروا كمن اتبع السحر وهو يعلم أنه سحر .

**قوله ( وقوله : يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى )** هذه الآية عمدة من زعم أن السحر إنما هو تخيل ،

ولا حجة له بها لأن هذه وردت في قصة سحرة فرعون ، وكان سحرهم كذلك ، ولا يلزم منه أن جميع أنواع السحر تخيل ، قال أبو بكر الرازي في « الأحكام » : أخبر الله تعالى أن الذي ظنه موسى من أنها تسعى لم يكن سعيًا وإنما كان تخيلًا ، وذلك أن عصيهم كانت مجوفة قد ملئت زئبقًا ، وكذلك الحبال كانت من آدم مخشوة زئبقًا ، وقد حفروا قبل ذلك أسرابًا وجعلوا لها آراجًا وملأوها نارًا فلما طرحت على ذلك الموضع وحمل الزئبق لحركتها لأن من شأن الزئبق إذا أصابته النار أن يطير ، فلما أثقلته كثافة الحبال والعصى صارت تتحرك بحركته فظن من رآها أنها تسعى . ولم تكن تسعى حقيقة .

**قوله ( ومن شر النفاثات في العقد ، والنفاثات السواحر )** هو تفسير الحسن البصري أخرجه الطبري بسند صحيح ، وذكره أبو عبيدة أيضًا في « المجاز » قال : النفاثات السواحر ينفن . وأخرج الطبري أيضًا عن جماعة من الصحابة وغيرهم أنه النفث في الرقية ، وقد تقدم البحث في ذلك في « باب الرقية » . وقد وقع في حديث ابن عباس فيما أخرجه البيهقي في « الدلائل » بسند ضعيف في آخر قصة السحر الذي سحر به النبي صلى الله عليه وسلم أنهم وجدوا وترًا فيه إحدى عشرة عقدة وأنزلت سورة الفلق والناس وجعل كلما قرأ آية انحلت عقدة ، وأخرجه ابن سعد بسند آخر منقطع عن ابن عباس « أن عليًا وعمارًا لما بعثهما النبي صلى الله عليه وسلم لاستخراج السحر وجدا طلعة فيها إحدى عشرة عقدة » فذكر نحوه .

**قوله ( تسحرون تعمون )** بضم أوله وفتح المهملة وتشديد الميم المفتوحة ، وضبط أيضًا بسكون العين قال أبو عبيدة في كتاب « المجاز » في قوله تعالى ﴿ سَيَقُولُونَ اللَّهُ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴾ : أى كيف تعمون عن هذا وتصدون عنه ؟ قال : ونراه من قوله سحرت أعيننا عنه فلم نبصره ، وأخرج (١) في قوله ﴿ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴾ أى تخدعون أو تصرفون عن التوحيد والطاعة . قلت : وفي هذه الآية إشارة إلى الصنف الأول من السحر الذى قدمته ، وقال ابن عطية : السحر هنا مستعار لما وقع منهم من التخليط ووضع الشيء في غير موضعه كما يقع من المسحور ، والله أعلم .

**قوله ( حدثنا إبراهيم بن موسى )** هو الرازي ، وفي رواية ألى ذر « حدثني » بالإفراد ، وهشام هو ابن عروة ابن الزبير .

**قوله ( عن أبيه )** وقع في رواية يحيى القطان عن هشام « حدثني ألى » وقد تقدمت في الجزية ، وسيأتي في رواية ابن عيينة عن ابن جريج « حدثني آل عروة » ووقع في رواية الحميدى عن سفيان عن ابن جريج « حدثني بعض آل عروة عن عروة » وظاهره أن غير هشام أيضًا حدث به عروة ، وقد رواه غير عروة عن عائشة كما سأبينه . وجاء أيضًا من حديث ابن عباس وزيد بن أرقم وغيرهما .

**قوله ( سحر النبي صلى الله عليه وسلم رجل من بنى زريق )** براهى قبل الرءاء مصغر .

**قوله ( يقال له لبيد )** بفتح اللام وكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة ( ابن الأعصم ) بوزن أحمر بمهملتين ، ووقع في رواية عبد الله بن نمير عن هشام بن عروة عند مسلم « سحر النبي صلى الله عليه وسلم يهودى من يهود بنى زريق » ووقع في رواية ابن عيينة الآتية قريباً « رجل من بنى زريق حليف اليهود وكان منافقاً »

ويجمع بينهما بأن من أطلق أنه يهودى نظر إلى مافى نفس الأمر ، ومن أطلق عليه منافقاً نظر إلى ظاهر أمره . وقال ابن الجوزى هذا يدل على أنه كان أسلم نفاقاً وهو واضح ، وقد حكى عياض فى « الشفاء » أنه كان أسلم ، ويحتمل أن يكون قيل له يهودى لكونه كان من حلفائهم لا أنه كان على دينهم . وبنو زريق بطن من الأنصار مشهور من الخزرج ، وكان بين كثير من الأنصار وبين كثير من اليهود قبل الإسلام حلف وإخاء وود ، فلما جاء الإسلام ودخل الأنصار فيه تبرعوا منهم ، وقد بين الواقدى السنة التى وقع فيها السحر : أخرج عنه ابن سعد بسند له إلى عمر بن الحكم مرسل قال « لما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديبية فى ذى الحجة ودخل المحرم من سنة سبع جاءت رؤساء اليهود إلى لبيد بن الأعصم — وكان حليفاً فى بنى زريق وكان ساحراً — فقالوا له : يا أبا الأعصم ، أنت أسحرنا ، وقد سحرنا محمداً فلم نصنع شيئاً ، ونحن نجعل لك جعلاً على أن تسحره لنا سحراً ينكوه . فجعلوا له ثلاثة دنانير » ووقع فى رواية أبى ضمرة عند الإسماعيل « فأقام أربعين ليلة » وفى رواية وهيب عن هشام عند أحمد « ستة أشهر » ويمكن الجمع بأن تكون الستة أشهر من ابتداء تغير مزاجه والأربعين يوماً من استحكامه ، وقال السهلى : لم أقف فى شيء من الأحاديث المشهورة على قدر المدة التى مكث النبى صلى الله عليه وسلم فيها فى السحر حتى ظفرت به فى « جامع معمر » عن الزهرى أنه لبث ستة أشهر ، كذا قال ، وقد وجدناه موصولاً بإسناد الصحيح فهو المعتمد .

**قوله ( حتى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخيل إليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله )** قال المازرى : أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث وزعموا أنه يحط منصب النبوة ويشكك فيها ، قالوا : وكل ما أدى إلى ذلك فهو باطل ، وزعموا أن تجويز ذلك بعدم الثقة بما شرعوه من الشرائع إذ يحتمل على هذا أن يخيل إليه أنه يرى جبريل وليس هو ثم ، وأنه يوحى إليه بشيء ولم يوح إليه بشيء ، قال المازرى : وهذا كله مردود ، لأن الدليل قد قام على صدق النبى صلى الله عليه وسلم فيما يبلغه عن الله تعالى وعلى عصمته فى التبليغ ، والمعجزات شهادات بتصديقه ، فتجويز ما قام الدليل على خلافه باطل . وأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التى لم يبعث لأجلها ولا كانت الرسالة من أجلها فهو فى ذلك عرضة لما يعترض البشر كالأمرض ؛ فغير بعيد أن يخيل إليه فى أمر من أمور الدنيا مالا حقيقة له مع عصمته عن مثل ذلك فى أمور الدين ، قال : وقد قال بعض الناس إن المراد بالحديث أنه كان صلى الله عليه وسلم يخيل إليه أنه وطئ زوجاته ولم يكن وطأهن ، وهذا كثيراً ما يقع تخيله للإنسان فى المنام فلا يبعد أن يخيل إليه فى اليقظة . قلت : وهذا قد ورد صريحاً فى رواية ابن عيينة فى الباب الذى يلى هذا ولفظه « حتى كان يرى أنه يأتى النساء ولا يأتين » وفى رواية الحميدى « أنه يأتى أهله ولا يأتهم » قال الداودى « يرى » بضم أوله أى يظن ، وقال ابن التين ضبطت « يرى » بفتح أوله . قلت : وهو من رأى لامن الرؤية ، فيرجع إلى معنى الظن . وفى مرسل يحيى بن يعمر عند عبد الرزاق « سحر النبى صلى الله عليه وسلم عن عائشة حتى أنكر بصره » وعنده فى مرسل سعيد بن المسيب « حتى كاد ينكر بصره » قال عياض : فظهر بهذا أن السحر إنما تسلط على جسده وظواهر جوارحه لا على تمييزه ومعتقده . قلت : ووقع فى مرسل عبد الرحمن ابن كعب عند ابن سعد « فقالت أخت لبيد بن الأعصم : إن يكن نبياً فسيخير ، وإلا فسيذهله هذا السحر حتى يذهب عقله . قلت : فوقع الشق الأول كفاً فى هذا الحديث الصحيح . وقد قال بعض العلماء : لا يلزم من أنه كان يظن أنه فعل الشيء ولم يكن فعله أن يجزم بفعله ذلك . وإنما يكون ذلك من جنس الخاطر يخطر ولا يثبت ، فلا يبقى على هذا للملحد حجة . وقال عياض : يحتمل أن يكون المراد بالتخيل المذكور أنه يظهر له من نشاطه



ما ألفه من سابق عاداته من الاقتدار على الوطاء ، فإذا دنا من المرأة فتر عن ذلك كما هو شأن المعقود ، ويكون قوله في الرواية الأخرى « حتى كاد ينكر بصره » أى صار كالذى أنكر بصره بحيث أنه إذا رأى الشيء يخيل أنه على غير صفته ، فإذا تأمله عرف حقيقته . ويؤيد جميع ما تقدم أنه لم ينقل عنه في خبر من الأخبار أنه قال قولاً فكان بخلاف ما أخبر به . وقال المهلب : صون النبي صلى الله عليه وسلم من الشياطين لا يمنع إراداتهم كيده ، فقد مضى في الصحيح أن شيطاناً أراد أن يفسد عليه صلاته فأمكنه الله منه ، فكذلك السحر ما ناله من ضرره ما يدخل نقصاً على ما يتعلق بالتبليغ ، بل هو من جنس ما كان يناله من ضرر سائر الأمراض من ضعف عن الكلام ، أو عجز عن بعض الفعل ، أو حدوث تخيل لا يستمر ، بل يزول ويبطل الله كيد الشياطين . وامتلأ ابن القصار على أن الذى أصابه كان من جنس المرض بقوله في آخر الحديث « أما أنا فقد شفى الله » وفي الامتدلال بذلك نظر ، لكن يؤيد المدعى أن في رواية عمرة عن عائشة عند البيهقي في الدلائل « فكان يدور ولا يدري ما وجهه » ، وفي حديث ابن عباس عند ابن سعد « مرض النبي صلى الله عليه وسلم وأخذ عن النساء والطعام والشراب ، فهبط عليه ملكان » الحديث .

**قوله ( حتى إذا كان ذات يوم أو ذات ليلة )** شك من الراوى ، وأظنه من البخارى لأنه أخرجه في صفة إبليس من بدء الخلق فقال « حتى كان ذات يوم » ولم يشك ، ثم ظهر لى أن الشك فيه من عيسى بن يونس ، وأن إسحق بن راهويه أخرجه في مسنده عنه على الشك ، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم ، فيحمل الجزم الماضى على أن إبراهيم بن موسى شيخ البخارى حدثه به تارة بالجزم وتارة بالشك ، ويؤيده ما سأكره من الاختلاف عنه ، وهذا من نوادر ما وقع في البخارى أن يخرج الحديث تاماً بإسناد واحد بلفعين . ووقع في رواية أبى أسامة الآتية قريباً « ذات يوم » بغير شك « وذات » بالنصب ويجوز الرفع ، ثم قيل إنها مقحمة ، وقيل بل هى من إضافة الشيء لنفسه على رأى من يجيزه .

**قوله ( وهو عندى لكنه دعا ودعا )** كذا وقع ، وفي الرواية الماضية في بدء الخلق « حتى كان ذات يوم دعا ودعا » وكذا علقه المصنف لعيسى بن يونس في الدعوات ، ومثله في رواية الليث ، قال الكرماني : يحتمل أن يكون هذا الاستدراك من قولها « عندى » أى لم يكن مشغولاً لى بل اشتغل بالدعاء ، ويحتمل أن يكون من التخييل ، أى كان السحر أضرمه في بدنه لا في عقله وفهمه بحيث أنه توجه إلى الله ودعا على الوضع الصحيح والقانون المستقيم . ووقع في رواية ابن نمير عند مسلم « فدعا ، ثم دعا ، ثم دعا » ، وهذا هو المعهود منه أنه كان يكرر الدعاء ثلاثاً . وفي رواية وهيب عند أحمد وابن سعد « فرأيت يده يدعو » . قال النووي : فيه استحباب الدعاء عند حصول الأمور المكروهات وتكريره والاتجاء إلى الله تعالى في دفع ذلك . قلت : سلك النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة مسلكى التفويض وتعاطى الأسباب ، ففى أول الأمر فوض وسلم لأمر ربه فاحتسب الآخر في صبره على بلائه ، ثم لما تمادى ذلك وخشى من تماديه أن يضعفه عن فنون عبادته جنح إلى التداوى ثم إلى الدعاء ، وكل من المقامين غاية في الكمال .

**قوله ( أشعرت )** أى علمت ؟ وهى رواية ابن عيينة كما في الباب الذى بعده .

**قوله ( أفأتانى فيما استفتيته )** في رواية الحميدى « أفأتانى في أمر استفتيته فيه » أى أجابنى فيما دعوته ، فأطلق على الدعاء استفتاء لأن الداعى طالب والمجيب مفت ، أو المعنى أجابنى بما سألته عنه ، لأن دعاءه كان أن يطلعه الله على حقيقة ماهو فيه لما اشتبه عليه من الأمر . ووقع في رواية عمرة عن عائشة « أن الله أنبأنى بمرضى »

أى أخيرنى .

**قوله** ( أتانى رجلان ) وقع فى رواية أبى أسامة « قلت : وما ذاك ؟ قال : أتانى رجلان » ووقع فى رواية معمر عند أحمد ومرجأ بن رجاء عند الطبرانى كلاهما عن هشام « أتانى ملكان » وسماهما ابن سعد فى رواية منقطعة جبريل وميكائيل ، وكنت ذكرت فى المقدمة ذلك احتمالاً .

**قوله** ( ففقد أحدهما عند رأسى والآخر عند رجلى ) لم يقع لى أيهما قعد عند رأسه ، لكننى أظنه جبريل لخصوصيته به عليهما السلام . ثم وجدت فى « السيرة للدمايطى » الجزم بأنه جبريل قال : لأنه أفضل . ثم وجدت فى حديث زيد بن أرقم عند النسائى وابن سعد وصححه الحاكم وعبد بن حميد « سحر النبى صلى الله عليه وسلم رجل من اليهود ، فاشتكى لذلك أياماً ، فأتاه جبريل فقال : إن رجلاً من اليهود سحرَكَ ، عقد لك عقد فى بئر كذا » فدل مجموع الطرق على أن المسئول هو جبريل والسائل ميكائيل .

**قوله** ( فقال أحدهما لصاحبه ) فى رواية ابن عيينة الآتية بعد باب « فقال الذى عند رأسى للآخر » وفى رواية الحميدى « فقال الذى عند رجلى للذى عند رأسى » وكأنها أصوب ؛ وكذا هو فى حديث ابن عباس عند البيهقى . ووقع بالشك فى رواية ابن نمير عند مسلم .

**قوله** ( ما وجع الرجل ) ؟ كذا للأكثر ، وفى رواية ابن عيينة « ما بال الرجل » ؟ وفى حديث ابن عباس عند البيهقى « ماترى » وفيه إشارة إلى أن ذلك وقع فى المنام ، إذ لو جاء إليه فى اليقظة لخطابه وسألاه . ويحتمل أن يكون كان بصفة النائم وهو يقظان ، فتخاطبا وهو يسمع . وأطلق فى رواية عمرة عن عائشة أنه كان نائماً ، وكذا فى رواية ابن عيينة عند الإسماعيل « فانتبه من نومه ذات يوم » وهو محمول على ما ذكرت ، وعلى تقدير حملها على الحفيفة فروياً الأنبياء وحى . ووقع فى حديث ابن عباس عند ابن سعد بسند ضعيف جداً « فهبط عليه ملكان وهو بين النائم واليقظان »

**قوله** ( فقال : مطبوب ) أى مسحور ، يقال طب الرجل بالضم إذا سحر ، يقال كنوا عن السحر بالطب تفاؤلاً كما قالوا للدبغ سليم . وقال ابن الأنبارى : الطب من الأضداد ، يقال لعلاج الداء طب ، والسحر من الداء ويقال له طب . وأخرج أبو عبيد من مرسل عبد الرحمن بن أبى ليل قال « احتجم النبى صلى الله عليه وسلم على رأسه بقرن حين طب » قال أبو عبيد يعنى سحر . قال ابن القيم : بنى النبى صلى الله عليه وسلم الأمر أولاً على أنه مرض ، وأنه عن مادة مالت إلى الدماغ وغلبت على البطن المقدم منه فغيرت مزاجه ، فرأى استعمال الحجامة لذلك مناسباً ، فلما أوحى إليه أنه سحر عدل إلى العلاج المناسب له وهو استخراجها ، قال : ويحتمل أن مادة السحر انتهت إلى إحدى قوى الرأس حتى صار يخيل إليه ما ذكر ، فإن السحر قد يكون من تأثير الأرواح الخبيثة ، وقد يكون من انفعال الطبيعة وهو أشد السحر ، واستعمال الحجم لهذا الثانى نافع لأنه إذا هيج الأخلاط وظهر أثره فى عضو كان استفراغ المادة الخبيثة نافعاً فى ذلك . وقال القرطبى : إنما قيل للسحر طب لأن أصل الطب الحذق بالشئ والتفطن له ، فلما كان كل من علاج المرض والسحر إنما يتأتى عن فطنة وحذق أطلق على كل منهما هذا الاسم .

**قوله** ( فى مشط ومشاطة ) أما المشط فهو بضم الميم ، ويجوز كسرها أثبتته أبو عبيد وأنكره أبو زيد ، وبالسكون فهما ، وقد يضم ثانيه مع ضم أوله فقط وهو الآلة المعروفة التى يسرح بها شعر الرأس واللحية ؛ وهذا هو المشهور . ويطلق المشط بالاشتراك على أشياء أخرى : منها العظم العريض فى الكتف ، وسلاميات ظهر القدم ،

ونبت صغير يقال له مشط الذنب . قال القرطبي : يحتمل أن يكون الذى سحر فيه النبی صلى الله عليه وسلم أحد هذه الأربع . قلت : وفاته آله لها أسنان وفيها هراوة يقبض عليها ويغطى بها الإناء ، قال ابن سيده في « المحكم » : إنها تسمى المشط . والمشط أيضاً سمة من سمات البعير تكون في العين والفخذ ، ومع ذلك فالمراد بالمشط هنا هو الأول ، فقد وقع في رواية عمرة عن عائشة « فإذا فيها مشط رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن مراطة رأسه » وفي حديث ابن عباس « من شعر رأسه ومن أسنان مشطه » وفي مرسل عمر بن الحكم « فعمد إلى مشط وما مشط من الرأس من شعر فعقد بذلك عقداً » .

**قوله ( ومشاطة )** سيأتي بيان الاختلاف هل هي بالطاء أو القاف في آخر الكلام على هذا الحديث حيث بينه المصنف .

**قوله ( وجف طلع نخلة ذكر )** قال عياض : وقع للجرجاني — يعنى في البخارى — والعذرى — يعنى في مسلم — بالفاء . ولغيرهما بالموحدة . قلت : أما رواية عيسى بن يونس هنا فوقع للكشميرى بالفاء ولغيره بالموحدة ، وأما روايته في بدء الخلق فالجميع بالفاء ؛ وكذا في رواية ابن عيينة للجميع ، وللمستملى في رواية أمي أسامة بالموحدة ، وللكشميرى بالفاء ، وللجميع في رواية أمي ضمرة في الدعوات بالفاء ، قال القرطبي : روايتنا — يعنى في مسلم — بالفاء ، وقال النووي : في أكثر نسخ بلادنا بالباء يعنى في مسلم ، وفي بعضها بالفاء ، وهما بمعنى واحد وهو الغشاء الذى يكون على الطلع ويطلق على الذكر والأنثى ، فلهذا قيده بالذكر في قوله « طلعة ذكر » وهو بالإضافة انتهى . ووقع في روايتنا هنا بالتثنية فيهما على أن لفظ « ذكر » صفة لجف ، وذكر القرطبي أن الذى بالفاء هو وعاء الطلع وهو الغشاء الذى يكون عليه ، وبالموحدة داخل الطلعة إذا خرج منها الكفرى قاله شمر ، قال : ويقال أيضاً لداخل الركبة من أسفلها إلى أعلاها جف ، وقيل هو من القطع يعنى ما قطع من قشورها . وقال أبو عمرو الشيباني : الجف بالفاء شيء ينقر من جذوع النخل .

**قوله ( قال وأين هو ؟ قال : هو في بئر ذروان )** زاد ابن عيينة وغيره « تحت راعوفة » وسيأتي شرحها بعد باب ، وذروان بفتح المعجمة وسكون الراء ، وحكى ابن التين فتحها وأنه قرأه كذلك قال : ولكنه بالسكون أشبه ، وفي رواية ابن نمير عند مسلم « في بئر ذى أروان » ويأتى في رواية أمي ضمرة في الدعوات مثله ، وفي نسخة الصغاني لكن بغير لفظ بئر ، ولغيره « في ذروان » وذروان بئر في بنى زريق ، فعلى هذا فقوله « بئر ذروان » من إضافة الشيء لنفسه ، ويجمع بينهما وبين رواية ابن نمير بأن الأصل « بئر ذى أروان » ثم لكثرة الاستعمال سهلت الهمزة فصارت « ذروان » ويؤيده أن أبا عبيد البكرى صوب أن اسم البئر « أروان » بالهمز وأن من قال « ذروان » أخطأ . وقد ظهر أنه ليس بخطأ على ما وجهته . ووقع في رواية أحمد عن وهيب وكذا في روايته عن ابن نمير « بئر أروان » كما قال البكرى ، فكأن رواية الأصيل كانت مثلها فسقطت منها الراء ، ووقع عند الأصيل فيما حكاه عياض « في بئر ذى أوان » بغير راء قال عياض : وهو وهم ، فإن هذا موضع آخر على ساعة من المديلة ، وهو الذى بنى فيه مسجد الضرار .

**قوله ( فأتاها رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناس من أصحابه )** وقع في حديث ابن عباس عند ابن سعد « فبعث إلى على فأمرهما أن يأتيا البئر » وعنده في مرسل عمر بن الحكم « فدعا جبير بن إياس الزرق وهو ممن شهد بدرًا فدله على موضعه في بئر ذروان فاستخرجه » قال ويقال الذى استخرجه قيس بن محصن الزرق ، ويجمع بأنه أعان جبيراً على ذلك وياشره بنفسه فنسب إليه ، وعند ابن سعد أيضاً « أن الحارث بن قيس

قال : يا رسول الله ألا يهور البئر « فيمكن تفسير من أبهم بهؤلاء أو بعضهم ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم وجههم أولاً ثم توجه فشاهدها بنفسه .

**قوله ( فجاء فقال يا عائشة )** في رواية وهيب « فلما رجع قال يا عائشة » ونحوه في رواية أنى أسامة ولفظه « فذهب النبي صلى الله عليه وسلم إلى البئر فنظر إليها ثم رجع إلى عائشة فقال » وفي رواية عمرة عن عائشة « فنزل رجل فاستخرجه » وفيه من الزيادة أنه « وجد في الطلعة تمثالاً من شمع ، تمثال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا فيه إبر مغروزة ، وإذا وتر فيه إحدى عشرة عقدة ، فنزل جبريل بالمعوذتين ، فكلما قرأ آية انحلت عقدة ، وكلما نزع إبره وجد لها ألماً ثم يجد بعدها راحة » وفي حديث ابن عباس نحوه كما تقدم التنبيه عليه ، وفي حديث زيد بن أرقم الذى أشرت إليه عند عبد بن حميد وغيره « فأتاه جبريل فنزل عليه بالمعوذتين » وفيه « فأمره أن يخل العقد ويقرأ آية ، فجعل يقرأ ويحل حتى قام كأنما نشط من عقال » وعند ابن سعد من طريق عمر مولى غفرة معضلاً « فاستخرج السحر من الجف من تحت البئر ثم نزع فحله فكشف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( كأن ماءها )** في رواية ابن نمير « والله لكأن ماءها » أى البئر ( نقاعة الحناء ) بضم النون وتخفيف القاف ، والحناء معروف وهو بالمد أى أن لون ماء البئر لون الماء الذى ينقع فيه الحناء . قال ابن التين : يعنى أحمر . وقال الداودى . المراد الماء الذى يكون من غسالة الإناء الذى تعجن فيه الحناء . قلت : ووقع في حديث زيد بن أرقم عند ابن سعد وصححه الحاكم « فوجد الماء وقد اخضر » وهذا يقوى قول الداودى . قال القرطبي : كأن ماء البئر قد تغير إما لرداءته بطول إقامته ، وإما لما خالطه من الأشياء التى ألقيت في البئر . قلت : ويرد الأول أن عند ابن سعد في مرسل عبد الرحمن بن كعب أن الحارث بن قيس هور البئر المذكورة وكان يستعذب منها وحفر بئراً أخرى فأعانه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حفرها .

**قوله ( وكأن رعوس نخلها رعوس الشياطين )** كذا هنا ، وفي الرواية التى في بدء الخلق « نخلها كأنه رعوس الشياطين » وفي رواية ابن عيينة وأكثر الرواة عن هشام « كأن نخلها » بغير ذكر « رعوس » أولاً ، والتشبيه إنما وقع على رعوس النخل فلذلك أفصح به في رواية الباب وهو مقدم في غيرها . ووقع في رواية عمرة عن عائشة « فإذا نخلها الذى يشرب من مائها قد التوى سفعه كأنه رعوس الشياطين » وقد وقع تشبيه طلع شجرة الزقوم في القرآن برعوس الشياطين ، قال الفراء وغيره : يحتمل أن يكون شبه طلوعها في قبحة برعوس الشياطين لأنها موصوفة بالقبح ، وقد تقرر في اللسان أن من قال فلان شيطان أراد أنه خبيث أو قبيح ، وإذا قبحوا مذكراً قالوا شيطان ، أو مؤنثاً قالوا غول ، ويحتمل أن يكون المراد بالشياطين الحيات ، والعرب تسمى بعض الحيات شيطاناً وهو ثعبان قبيح الوجه ، ويحتمل أن يكون المراد نبات قبيح قيل إنه يوجد باليمن .

**قوله ( قلت يا رسول الله أفلا استخرجته )** في رواية أنى أسامة « فقال لا » ووقع في رواية ابن عيينة أنه استخرجه ، وأن سؤال عائشة إنما وقع عن النشرة فأجابها بلا ، وسيأتى بسط القول فيه بعد باب .

**قوله ( فكرهت أن أثير على الناس فيه شراً )** في رواية الكشميهني « سوءاً » ووقع في رواية أنى أسامة « أن أثور » بفتح المثناة وتشديد الواو وهما بمعنى ، والمراد بالناس التعميم في الموجودين قال النووي : خشى من إخراجهم وإشاعته ضرراً على المسلمين من تذكر السحر وتعلمه ونحو ذلك ؛ وهو من باب ترك المصلحة خوف المفسدة ،

ووقع في رواية ابن نمير « على أمتي » وهو قابل أيضاً للتعميم ، لأن الأمة تطلق على أمة الإجابة وأمة الدعوة وعلى ما هو أعم ، وهو يرد على من زعم أن المراد بالناس هنا لبيد بن الأعصم لأنه كان منافقاً فأراد صلى الله عليه وسلم أن لا يثير عليه شراً لأنه كان يؤثر الإغضاء عمن يظهر الإسلام ولو صدر منه ما صدر ، وقد وقع أيضاً في رواية ابن عيينة « وكهت أن أثير على أحد من الناس شراً » نعم وقع في حديث عمرة عن عائشة « فقيل يا رسول الله لو قتلته ، قال : ما وراءه من عذاب الله أشد » وفي رواية عمرة « فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف فعفا عنه » وفي حديث زيد بن أرقم « فما ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك اليهودي شيئاً مما صنع به ولا رآه في وجهه » وفي مرسل عمر بن الحكم « فقال له : ما حملك على هذا ؟ قال : حب الدينار » وقد تقدم في كتاب الجزية قول ابن شهاب أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتله ، وأخرج ابن سعد من مرسل عكرمة أيضاً أنه لم يقتله ، ونقل عن الواقدي أن ذلك أصح من رواية من قال إنه قتله ، ومن ثم حكى عياض في « الشفاء » قولين : هل قتل ، أم لم يقتل ؟ وقال القرطبي لا حجة على مالك من هذه القصة ، لأن ترك قتل لبيد بن الأعصم كان لخشية أن يثير بسبب قتله فتنة ، أو لئلا ينفر الناس عن الدخول في الإسلام ، وهو من جنس ما راعاه النبي صلى الله عليه وسلم من منع قتل المنافقين حيث قال « لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه » .

**قوله ( فأمر بها )** أي بالبئر ( فدفنت ) وهكذا وقع في رواية ابن نمير وغيره عن هشام ، وأورده مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام عقب رواية ابن نمير وقال « لم يقل أبو أسامة في روايته فأمر بها فدفنت » . قلت : وكأن شيخه لم يذكرها حين حدثه ، وإلا فقد أوردها البخاري عن عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة ، كما في الباب بعده ، وقال في آخره « فأمر بها فدفنت » وقد تقدم أن في مرسل عبد الرحمن بن كعب « أن الحارث بن قيس هورها » .

**قوله ( تابعه أبو أسامة )** هو حماد بن أسامة ، وتأتى روايته موصولة بعد باين .

**قوله ( وأبو ضمرة )** هو أنس بن عياض ، وستأتى روايته موصولة في كتاب الدعوات .

**قوله ( وابن أبي الزناد )** هو عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان ، ولم أعرف من وصلها بعد .

**قوله ( وقال الليث وابن عيينة عن هشام في مشط ومشاطة )** كذا لأبي ذر ، ولغيره « ومشاقة » وهو الصواب وإلا لاحتدت الروايات ، ورواية الليث تقدم ذكرها في بدء الخلق ، ورواية ابن عيينة تأتى موصولة بعد باب . وذكر المزني في « الأطراف » تبعاً لخلف أن البخاري أخرجه في الطب عن الحميدي وعن عبد الله بن محمد كلاهما عن ابن عيينة ، وطريق الحميدي ما هي في الطب في شيء من النسخ التي وقفت عليها ، وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق الحميدي وقال بعده « أخرجه البخاري عن عبيد الله بن محمد » لم يزد على ذلك ، وكذا لم يذكر أبو مسعود في أطرافه الحميدي ، والله أعلم .

**قوله ( ويقال المشاطة ما يخرج من الشعر إذا مشط )** هذا لا اختلاف فيه بين أهل اللغة ، قال ابن قتيبة : المشاطة ما يخرج من الشعر الذي سقط من الرأس إذا سرح بالمشط ، وكذا من اللحية .

**قوله ( والمشاطة من مشاطة الكتان )** كذا لأبي ذر كأن المراد أن اللفظ مشترك بين الشعر إذا مشط وبين الكتان إذا سرح ، ووقع في رواية غير أبي ذر « والمشاقة » وهو أشبه ، وقيل المشاقة هي المشاطة بعينها ، والفاء تبدل من الطاء لقرب المخرج ، والله أعلم .

### باب الشُّرْكِ وَالسَّحْرِ مِنَ الْمَوَبِقَاتِ

[٥٧٦٤] ٥٥٥٦- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا سليمان عن ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله والسحر». قوله (باب الشرك والسحر من الموبقات) أى المهلكات.

قوله (اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله والسحر) هكذا أورد الحديث مختصراً وحذف لفظ العدد، وقد تقدم في كتاب الوصايا بلفظ «اجتنبوا السبع الموبقات». وساق الحديث بتمامه، ويجوز نصب الشرك بدلاً من السبع، ويجوز الرفع على الاستئناف فيكون خبر مبتدأ محذوف، والنكتة في اقتصاره على اثنتين من السبع هنا الرمز إلى تأكيد أمر السحر، فظن بعض الناس أن هذا القدر هو جملة الحديث، فقال: ذكر الموبقات وهي صيغة جمع وفسرها باثنتين فقط، وهو من قبيل قوله تعالى ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ فاقترصر على اثنتين فقط، وهذا على أحد الأقوال في الآية، ولكن ليس الحديث كذلك فإنه في الأصل سبعة حذف البخارى منها خمسة وليس شأن الآية كذلك، وقال ابن مالك: تضمن هذا الحديث حذف المعطوف للعلم به، فإن التقدير اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر وأخواتهما وجاز الحذف لأن الموبقات سبع، وقد ثبتت في حديث آخر، واقتصر في هذا الحديث على اثنتين منها تنبيهاً على أنهما أحق بالاجتناب، ويجوز رفع الشرك والسحر على تقدير «منهن». قلت: وظاهر كلامه يقتضى أن الحديث ورد هكذا تارة وتارة ورد بتمامه، وليس كذلك، وإنما الذى اختصره البخارى نفسه كعادته في جواز الاقتصار على بعض الحديث، وقد أخرجه المصنف في كتاب الوصايا في «باب قول الله عز وجل: إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً» عن عبد العزيز بن عبد الله شيخه في هذا الحديث بهذا الإسناد، وساقها سبعة فذكر بعد السحر وقتل النفس الخ، وأعادته في أواخر كتاب المحاريب بهذا الإسناد بعينه بتمامه؛ وأغفل المزى في «الأطراف» ذكر هذا الموضع في ترجمة سالم أى الغيث عن أبى هريرة

### باب هل يستخرج السحر؟

وقال قتادة: قلت لسعيد بن المسيب: رجل به طب - أو يؤخذ عن امرأته - أيحل عنه أو يُنشر؟ قال: لا بأس به؛ إنما يريدون به الإصلاح. فأما ما ينفع فلم يَنْفَعْ عنه.

[٥٧٦٥] ٥٥٥٧- حدثني عبد الله بن محمد قال سمعت ابن عُيينة يقول: أول من حدثنا به ابن جريج يقول: حدثني آل عروة عن عروة، فسألت هشاماً عنه فحدثنا عن أبيه عن عائشة: كان رسول الله صلى الله عليه سحر، حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتيهن. قال سفيان: وهذا أشد ما يكون من السحر إذا كان كذا. فقال: «يا عائشة، أعلمت أن الله قد أفتاني فيما استفتيته فيه؟ أتاني رجلان، فقعده أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي، فقال الذي عند رأسي للآخر: ما بال الرجل؟ قال: مطبوب. قال: ومن طبه؟ قال: لبيد بن الأعصم رجل من بني زريق حليف لليهود وكان منافقاً. قال: وفيه؟ قال: في مُشط ومشاقة. قال: وأين؟ قال: في جف طلعة ذكر تحت رَعُوفَةٍ في بئر ذروان»، قالت: فأتى البئر حتى استخرجهُ، فقال: «هذه البئر التي أريتُها، وكان ماءها نَقَاعَةُ الحِجَاءِ، وكان نخلها رؤوس الشياطين». قال: فاستخرج. قالت: فقلت: أفلا، أي تنشرت؟ فقال: «أما الله فقد شفاني، وأكره أن أثير على أحدٍ من الناس شراً».

**قوله ( باب هل يستخرج السحر ) ؟** كذا أورد الترجمة بالاستفهام إشارة إلى الاختلاف ، وصدر بما نقله عن سعيد بن المسيب من الجواز إشارة إلى ترجيحه .

**قوله ( وقال قتادة قلت لسعيد بن المسيب الخ )** وصله أبو بكر الأثرم في « كتاب السنن » من طريق أبان العطار عن قتادة ؛ ومثله من طريق هشام الدستوائي عن قتادة بلفظ « يلتمس من يداويه ؛ فقال : إنما نهى الله عما يضر ولم ينه عما ينفع » وأخرجه الطبري في « التهذيب » من طريق يزيد بن زريع عن قتادة عن سعيد ابن المسيب أنه كان لا يرى بأساً إذا كان بالرجل سحر أن يمشی إلى من يطلق عنه ، فقال : هو صلاح . قال قتادة : وكان الحسن يكره ذلك يقول : لا يعلم ذلك إلا ساحر ، قال فقال سعيد بن المسيب : إنما نهى الله عما يضر ولم ينه عما ينفع . وقد أخرج أبو داود في « المراسيل » عن الحسن رفعه « النشرة من عمل الشيطان » ووصله أحمد وأبو داود بسند حسن عن جابر ، قال ابن الجوزي : النشرة حل السحر عن المسحور ، ولا يكاد يقدر عليه إلا من يعرف السحر . وقد سئل أحمد عن يطلق السحر عن المسحور فقال : لا بأس به . وهذا هو المعتمد . ويجاب عن الحديث والأثر بأن قوله « النشرة من عمل الشيطان » إشارة إلى أصلها ، ويختلف الحكم بالقصد ، فمن قصد بها خيراً كان خيراً وإلا فهو شر . ثم الحصر المنقول عن الحسن ليس على ظاهره لأنه قد ينحل بالرق والأدعية والتعويد ، ولكن يحتمل أن تكون النشرة نوعين .

**قوله ( به طب )** بكسر الطاء أى سحر ، وقد تقدم توجيهه .

**قوله ( أو يؤخذ )** بفتح الواو مهموز وتشديد الخاء المعجمة وبعدها معجمة أى يجبس عن امرأته ولا يصل إلى جماعها ، والأخذة بضم الهمزة هى الكلام الذى يقوله الساحر ، وقيل خرزة يرقى عليها ، أو هى الرقية نفسها .

**قوله ( أو يحل عنه )** بضم أوله وفتح المهملة .

**قوله ( أو ينشر )** بتشديد المعجمة من النشرة بالضم وهى ضرب من العلاج يعالج به من يظن أن به سحراً أو مساً من الجن ، قيل لها ذلك لأنه يكشف بها عنه ما خالطه من الداء ، ويوافق قول سعيد بن المسيب ما تقدم في « باب الرقية » في حديث جابر عند مسلم مرفوعاً « من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل » ويؤيد مشروعية النشرة ما تقدم في حديث « العين حق » في قصة اغتسال العائن ، وقد أخرج عبد الرزاق من طريق الشعبي قال : لا بأس بالنشرة العربية التى إذا وطئت لا تضره ، وهى أن يخرج الإنسان في موضع عضاه فيأخذ عن يمينه وعن شماله من كل ثم بدقه ويقرأ فيه ثم يغتسل به . وذكر ابن بطلان أن في كتب وهب بن منبه أن يأخذ سبع ورقات من سدر أخضر فيدقه بين حجرين ثم يضربه بالماء ويقرأ فيه آية الكرسي والقوافل ثم يحسو منه ثلاث حسوات ثم يغتسل به فإنه يذهب عنه كل مابه ، وهو جيد للرجل إذا حبس عن أهله ، ومن صرح بجواز النشرة المزنى صاحب الشافعى وأبو جعفر الطبري وغيرهما ، ثم وقفت على صفة النشرة في « كتاب الطب النبوى » للجعفر المستغفرى قال : وجدت في خط نصوح بن واصل على ظهر جزء من « تفسير قتبية بن أحمد البخارى » قال قال قتادة لسعيد بن المسيب : رجل به طب أخذ عن امرأته أيحل له أن ينشر ؟ قال لا بأس ، إنما يريد به الإصلاح ، فأما ما ينفع فلم ينه عنه . قال نصوح : فسألنى حماد بن شاعر : ما الحل وما النشرة ؟ فلم أعرفهما ، فقال : هو الرجل إذا لم يقدر على بجامعة أهله وأطاق ما سواها فإن المبلى بذلك يأخذ حزمة قضبان وفأساً ذا قطارين

ويضعه في وسط تلك الحزمة ثم يوجج نارا في تلك الحزمة حتى إذا ما حوى الفأس استخرجه من النار وبال على حره فإنه يبرأ بإذن الله تعالى ، وأما النشرة فإنه يجمع أيام الربيع ما قدر عليه من ورد المفارة وورد البساتين ثم يلقيها في إناء نظيف ويجعل فيها ماء عذبا ثم يغلي ذلك الورد في الماء غليا يسيرا ثم يمهل حتى إذا فتر الماء أفاضه عليه فإنه يبرأ بإذن الله تعالى . قال حاشد : تعلمت هاتين الفائدتين بالشام . قلت : وحاشد هذا من رواية الصحيح عن البخارى ، وقد أغفل المستغفرى أن أثر قتادة هذا علقه البخارى في صحيحه وأنه وصله الطبرى في تفسيره ، ولو اطلع على ذلك ما اكتفى بعرويه إلى تفسير قتيبة بن أحمد بنغير إسناد ، وأغفل أيضا أثر الشعبى في صفته وهو أعلى ما اتصل بنا من ذلك . ثم ذكر حديث عائشة في قصة سحر النبي صلى الله عليه وسلم وقد سبق شرحه مستوفى قريبا . وقوله فيه « قال سفيان : وهذا أشد ما يكون من السحر » سفيان هو ابن عيينة وهو موصول بالسند المذكور ، ولم أقف على كلام سفيان هذا في مسند الحميدى ولا ابن أبى عمر ولا غيرهما والله أعلم .

**قوله ( في جف طلعة ذكر تحت رعوقة )** في رواية الكشميهني « راعوفة » بزيادة ألف بعد الراء وهو كذلك لأكثر الرواة ، وعكس ابن التين وزعم أن راعوفة للأصيل فقط وهو المشهور في اللغة ، وفي لغة أخرى « أرعوقة » ووقع كذلك في مرسل عمر بن الحكم ، ووقع في رواية معمر عن هشام بن عروة عند أحمد « تحت رعوقة » بثلاثة بدل الفاء وهى لغة أخرى معروفة ، ووقع في النهاية لابن الأثير أن في رواية أخرى « زعوبة » بزاي وموحدة وقال هى بمعنى راعوفة اهـ . والراعوفة حجر يوضع على رأس البئر لا يستطيع قلعه يقوم عليه المستقى . وقد يكون في أسفل البئر ، قال أبو عبيدة : هى صخرة تنزل في أسفل البئر إذا حفرت يجلس عليها الذى ينظف البئر ، وهو حجر يوجد صلبا لا يستطيع نزع فترك ، واختلف في اشتقاقها فقليل : لتقدمها وبروزها يقال جاء فلان يرعف الخيل أى يتقدمها ، وذكر الأزهري في تهذيبه عن شمر قال : راعوفة البئر النظافة ، وهى مثل عين على قدر حجر العقرب فى أعلى الركبة فيجوز فى الحفر خمس قيم وأكثر فرما وجدوا ماء كثيرا ، قال شمر : فمن ذهب بالراعوفة إلى النظافة فكأنه أخذ من رعاف الأنف ، ومن ذهب بالراعوفة إلى الحجر الذى يتقدم طى البئر فهو من رعف الرجل إذا سبق . قلت : وتنزيل الراعوفة على الأخير واضح بخلاف الأول ، والله أعلم .

**قوله ( فأقى النبي صلى الله عليه وسلم البئر حتى استخرجه إلى أن قال فاستخرج )** كذا وقع في رواية ابن عيينة ، وفي رواية عيسى بن يونس « قلت يا رسول الله أفلا استخرجته » وفي رواية وهيب « قلت يا رسول الله فأخرجه للناس » وفي رواية ابن نمير « أفلا أخرجته ؟ قال لا » وكذا في رواية أبى أسامة التى بعد هذا الباب ، قال ابن بطال : ذكر المهلب أن الرواة اختلفوا على هشام فى إخراج السحر المذكور ، فأثبت سفيان وجعل سؤال عائشة عن النشرة ، ونفاه عيسى بن يونس وجعل سؤالها عن الاستخراج ، ولم يذكر الجواب ، وصرح به أبو أسامة ، قال والنظر يقتضى ترجيح رواية سفيان لتقدمه فى الضبط ، ويؤيده أن النشرة لم تقع فى رواية أبى أسامة والزيادة من سفيان مقبولة لأنه أثبتهم ، ولا سيما أنه كرر استخراج السحر فى روايته مرتين فيبعد من الوهم ، وزاد ذكر النشرة وجعل جوابه صلى الله عليه وسلم عنها بلا بدلا من الاستخراج ، قال : ويحتمل وجه آخر فذكر ما محصله : أن الاستخراج المنفى فى رواية أبى أسامة غير الاستخراج المثبت فى رواية سفيان ، فالثبت هو استخراج الجف والمنفى استخراج ما حواه ، قال : وكأن السر فى ذلك أن لا يراه الناس فيتعلمه من أراد استعمال السحر . قلت : وقع فى رواية عمرة « فاستخرج جف طلعة من تحت راعوفة » وفى حديث زيد بن أرقم « فأخرجوه فرموا به » وفى مرسل عمر بن الحكم أن الذى استخرج السحر قيس بن محسن ، وكل هذا



لا يخالف الحمل المذكور . لكن في آخر رواية عمرة وفي حديث ابن عباس أنهم وجدوا وترأ فيه عقد ، وأنها انحلت عند قراءة المعوذتين ، ففيه إشعار باستكشاف ما كان داخل الجف ، فلو كان ثابتاً لقدح في الجمع المذكور ، لكن لا يخلو إسناد كل منهما من ضعف .

( تنبيه ) : وقع في رواية أبي أسامة مخالفة في لفظة أخرى : فرواية البخارى عن عبيد بن إسماعيل عنه « أفلا أخرجته » . وهكذا أخرجه أحمد عن أبي أسامة ، ووقع عند مسلم ، عن أبي كريب . عن أبي أسامة « أفلا أحرقت » بحاء مهملة وقاف ، وقال النووي : كلا الروايتين صحيح ، كأنها طلبت أنه يخرج ثم يحرقه . قلت : لكن لم يقعا معاً في رواية واحدة ، وإنما وقعت اللفظة مكان اللفظة ، وانفرد أبو كريب بالرواية التي بالمهملة والقاف ، فالجاري على القواعد أن روايته شاذة . وأغرب القرطبي فجعل الضمير في أحرقت للبيد ابن أعصم ، قال : واستفهمته عائشة عن ذلك عقوبة له على ما صنع من السحر ، فاجابها بالامتناع ، ونبه على سببه وهو خوف وقوع شر بينهم وبين اليهود لأجل العهد ، فلو قتله لثارت فتنة . كذا قال . ولا أدري ما وجه تعيين قتله بالإحراق ، وأن لو سلم أن الرواية ثابتة وأن الضمير له .

**قوله ( قالت فقلت أفلا ؟ أى تنشرت )** وقع في رواية الحميدى « فقلت : يا رسول الله فهلا ؟ قال سليمان بمعنى تنشرت » فبين الذى فسر المراد بقولها « أفلا » كأنه لم يستحضر اللفظة فذكره بالمعنى ، وظاهر هذا اللفظ أنه من النشرة . وكذا وقع في رواية معمر عن هشام عند أحمد « فقالت عائشة : لو أنك » تعنى تنشر ، وهو مقتضى صنيع المصنف حيث ذكر النشرة في الترجمة ، ويحتمل أن يكون من النشر بمعنى الإخراج فيوافق رواية من رواه بلفظ « فهلا أخرجته » ويكون لفظ هذه الرواية « هلا استخرجت » وحذف المفعول للعلم به ، ويكون المراد بالخروج ما حواه الجف لا الجف نفسه ؛ فيتأيد الجمع المقدم ذكره .

( تكميل ) : قال ابن القيم من أنفع الأدوية وأقوى ما يوجد من النشرة مقاومة السحر الذى هو من تأثيرات الأرواح الخبيثة بالأدوية الإلهية من الذكر والدعاء والقراءة ، فالقلب إذا كان ممتلئاً من الله معموراً بذكره وله ورد من الذكر والدعاء والتوجه لا يغفل به كان ذلك من أعظم الأسباب المانعة من إصابة السحر له . قال : وسلطان تأثير السحر هو فى القلوب الضعيفة ، ولهذا غالب ما يؤثر فى النساء والصبيان والجهال ، لأن الأرواح الخبيثة إنما تنشط على أرواح تلقاها مستعدة لما يناسبها . انتهى ملخصاً . ويعكر عليه حديث الباب ، وجواز السحر على النبي صلى الله عليه وسلم مع عظم مقامه وصدق توجهه وملازمة ورده ، ولكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن الذى ذكره محمول على الغالب ، وأن ما وقع به صلى الله عليه وسلم لبيان تجويز ذلك ، والله أعلم

## باب السحر

[٥٧٦٦] ٥٥٥٨ - حدثنا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : سحر رسول الله صلى الله عليه حتى أنه ليُخِيلَ إليه أنه يفعل الشيء وما فعله ، حتى إذا كان ذات يوم وهو عندي دعا الله ودعاه ثم قال : « أشعرت يا عائشة أن الله قد أفتاني فيما استفتيته فيه ؟ » قلت : وما ذاك يا رسول الله ؟ قال : « جاءني رجلان ، فجلس أحدهما عند رأسي ، والآخر عند رجلي ، ثم قال أحدهما لصاحبه : ما وجع الرجل ؟ قال : مطبوب . قال : ومن طبه ؟ قال : لبيد بن الأعصم اليهودي من بني زريق . قال : فيما ذا ، قال : في مُشطٍ ومشاة وجب طلعة ذكر . قال : فأين هو ؟ قال : في بئر ذي أروان . » قال : فذهب النبي صلى الله

عليه في أناس من أصحابه إلى البئر فنظر إليها وعليها نخل ثم رجع إلى عائشة فقال: «والله لكأن ماءها نقاعة الحناء، ولكأن نخلها رؤوس الشياطين». قلت: يا رسول الله، أفأخرجته؟ قال: «لا، أما أنا فقد عافاني الله وشفاني، وخشيت أن أثور على الناس منه شراً». وأمر بها فدفنت.

**قوله (باب السحر)** كذا وقع هنا للكثير، وسقط لبعضهم، وعليه جرى ابن بطال والإسماعيلي وغيرهما، وهو الصواب لأن الترجمة قد تقدمت بعينها قبل باين، ولا يعهد ذلك للبخاري إلا نادراً عند بعض دون بعض. وذكر حديث عائشة من رواية أبي أسامة فاقصر الكثير منه على بعضه من أوله إلى قوله «يفعل الشيء وما فعله»، وفي رواية الكشميني «أنه فعل الشيء وما فعله»، ووقع سياق الحديث بكماله في رواية الكشميني والمستمل، وكذا صنع النسفي وزاد في آخره طريق يحيى القطان عن هشام إلى قوله «صنع شيئاً ولم يصنعه»، وقد تقدم سنداً ومتمناً لغيره في كتاب الجزية. وأغفل المزني في «الأطراف» ذكرها هنا، وذكر هنا رواية الحميدي عن سفيان ولم أرها ولا ذكرها أبو مسعود في أطرافه، واستدل بهذا الحديث على أن الساحر لا يقتل حداً إذا كان له عهد، وأما ما أخرجه الترمذي من حديث جندب رفعه قال «حد الساحر ضربه بالسيف» ففي سنده ضعف، فلو ثبت لخص منه من له عهد، وتقدم في الجزية من رواية بجالة «أن عمر كتب إليهم أن اقتلوا كل ساحر وساحرة»، وزاد عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار في روايته عن بجالة «فقتلنا ثلاث سواحر» أخرج البخاري أصل الحديث دون قصة قتل السواحر، قال ابن بطال: لا يقتل ساحر أهل الكتاب عند مالك والزهرى إلا أن يقتل بسحره فيقتل، وهو قول أبي حنيفة والشافعي، وعن مالك إن أدخل بسحره ضرراً على مسلم لم يعاهد عليه نقض العهد بذلك فيحل قتله، وإنما لم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم لبيد بن الأعصم لأنه كان لا ينتقم لنفسه، ولأنه خشى إذا قتله أن تثور بذلك فتنة بين المسلمين وبين حلفائه من الأنصار، وهو من غط ما راعاه من ترك قتل المنافقين، سواء كان لبيد يهودياً أو منافقاً على ما مضى من الاختلاف فيه. قال: وعند مالك أن حكم الساحر حكم الزنديق فلا تقبل توبته، ويقتل حداً إذا ثبت عليه ذلك، وبه قال أحمد. وقال الشافعي: لا يقتل إلا إن اعترف أنه قتل بسحره فيقتل به، فإن اعترف أن سحره قد يقتل وقد لا يقتل وأنه سحره وأنه مات لم يجب عليه القصاص ووجب الدية في ماله لا على عاقلته، ولا يتصور القتل بالسحر بالبيئة، وادعى أبو بكر الرازي في «الأحكام» أن الشافعي تفرد بقوله إن الساحر يقتل قصاصاً إذا اعترف أنه قتله بسحره، والله أعلم. قال النووي: إن كان في السحر قول أو فعل يقتضي الكفر كفر الساحر وتقبل توبته إذا تاب عندنا، وإذا لم يكن في سحره ما يقتضي الكفر عزر واستتيب

### باب من البيان السحر

[٥٧٦٧]

٥٥٥٩- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن زيد بن أسلم عن ابن عمر أنه قال: قدم رجلان من المشرق فخطبا، فعجب الناس لبيانهما، فقال رسول الله صلى الله عليه: «إن من البيان لسحراً»، أو «إن بعض البيان لسحر».

**قوله (باب إن من البيان سحراً)** في رواية الكشميني والأصيلي «السحر».

**قوله (قدم رجلان)** لم أقف على تسميتهما صريحاً، وقد زعم جماعة أنهما الزبرقان بكسر الزاي والراء بينهما موحدة ساكنة وبالقف واسمه الحصين ولقب الزبرقان لحسنه، والزبرقان من أسماء القمر، وهو ابن بدر بن امرئ القيس بن خلف، وعمرو بن الأهم واسم الأهم سنان بن سمى يجتمع مع الزبرقان في كعب بن سعد بن زيد مناة

ابن نعيم ، فهما ميميد ، قدما في وفد بنى تميم على النبي صلى الله عليه وسلم سنة تسع من الهجرة ، واستندوا في تعيينهما إلى ما أخرجه البيهقي في « الدلائل » وغيره من طريق مقسم عن ابن عباس قال « جلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الزبيران بن بدر وعمرو بن الأهم وقيس بن عاصم ، ففخر الزبيران فقال : يا رسول الله ، انا سيد بنى تميم والمطاع فيهم والمجلب . أمنعهم من الظلم وأخذ منهم بحقوقهم ، وهذا يعلم ذلك يعني عمرو ابن الأهم ، فقال عمرو : إنه لشديد العارضة مانع لجانبه مطاع في أذنيه . فقال الزبيران والله يا رسول الله لقد علم منى غير ما قال ، وما منعه أن يتكلم إلا الحسد ، فقال عمرو : أنا أحسدك ؟ والله يا رسول الله إنه لئيم الخال ، حديث المال ، أحق الوالد ، مضيع في العشيرة . والله يا رسول الله لقد صدقت في الأولى وما كذبت في الآخرة ، ولكنى رجل إذا رضيت قلت أحسن ما علمت ، وإذا غضبت قلت أقبح ما وجدت . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن من البيان سحراً . وأخرجه الطبراني من حديث أبى بكره قال « كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقدم عليه وفد بنى تميم عليهم قيس بن عاصم والزبيران وعمرو بن الأهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمرو : ما تقول في الزبيران ؟ فذكر نحوه » وهذا لا يلزم منه أن يكون الزبيران وعمرو هما المراد بحديث ابن عمر ، فإن المتكلم إنما هو عمرو بن الأهم وحده ، وكان كلامه في مراجعته الزبيران ، فلا يصح نسبة الخطبة إليهما إلا على طريق التجوز .

**قوله ( من المشرق )** أى من جهة المشرق ، وكانت سكنى بنى تميم من جهة العراق وهى فى شرق المدينة

**قوله ( فخطبا ، فعجب الناس لبيانهما )** قال الخطائى : البيان اثنان : أحدهما ما تقع به الإبانة عن المراد بأى وجه كان ، والآخر ما دخلته الصنعة بحيث يروق للسامعين ويستميل قلوبهم ، وهو الذى يشبه بالسحر إذا خلب القلب وغلب على النفس حتى يحول الشيء عن حقيقته ويصرفه عن جهته ، فيلوح للناظر فى معرض غيره . وهذا إذا صرف إلى الحق يمدح ، وإذا صرف إلى الباطل يذم . قال : فعلى هذا فالذى يشبه بالسحر منه هو المذموم . وتعقب بأنه لا مانع من تسمية الآخر سحراً ، لأن السحر يطلق على الاستمالة كما تقدم تقريره فى أول باب السحر ، وقد حمل بعضهم الحديث على المدح والحث على تحسين الكلام وتحرير الألفاظ ، وهذا واضح إن صح أن الحديث ورد فى قصة عمرو بن الأهم ، وحمله بعضهم على الذم لمن تصنع فى الكلام وتكلف لتحسينه وصرف الشيء عن ظاهره ، فشبّه بالسحر الذى هو تخيل لغير حقيقة ، وإلى هذا أشار مالك حيث أدخل هذا الحديث فى « الموطأ » فى « باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله » وتقدم فى « باب الخطبة » من كتاب النكاح فى الكلام على حديث الباب من قول صعصعة بن صوحان فى تفسير هذا الحديث ما يؤيد ذلك ، وهو أن المراد به الرجل يكون عليه الحق ، وهو ألحن بالحجة من صاحب الحق فيسحر الناس ببيانه فيذهب بالحق ، وحمل الحديث على هذا صحيح ، لكن لا يمنع حمله على المعنى الآخر إذا كان فى تزوين الحق ، وبهذا جزم ابن العربى وغيره من فضلاء المالكية . وقال ابن بطلال : أحسن ما يقال فى هذا أن هذا الحديث ليس ذماً للبيان كله ولا مدحاً لقوله من البيان ، فأتى بلفظة « من » التى للتبعض قال : وكيف يذم البيان وقد امتن الله به على عباده حيث قال ﴿ خلق الإنسان علمه البيان ﴾ انتهى . والذى يظهر أن المراد بالبيان فى الآية المعنى الأول الذى نبه عليه الخطائى ، لا خصوص مانحن فيه . وقد اتفق العلماء على مدح الإيجاز ، والإتيان بالمعانى الكثيرة بالألفاظ اليسيرة ، وعلى مدح الإطناب فى مقام الخطابة بحسب المقام ، وهذا كله من البيان بالمعنى الثانى . نعم الإفراط فى كل شئ مذموم ، وخير الأمور أوسطها . والله أعلم

### باب الدَّوَاءِ بِالْعَجْوَةِ لِلْسَّحَرِ

[٥٧٦٨] ٥٥٦٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ قَالَ نَا مِرْوَانَ قَالَ أَنَا هَاشِمٌ قَالَ أَنَا عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « مِنْ اصْطَبَحَ كُلَّ يَوْمٍ تَمْرَاتٍ عَجْوَةٍ لَمْ يَضُرَّهُ سَمٌّ وَلَا سَحَرٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ » . وَقَالَ غَيْرُهُ : سَبْعَ تَمْرَاتٍ .

[٥٧٦٩] ٥٥٦١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ أَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ نَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ قَالَ سَمِعْتُ عَامِرًا سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ : « مَنْ تَصَبَّحَ سَبْعَ تَمْرَاتٍ عَجْوَةٍ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سَمٌّ وَلَا سَحَرٌ » .

**قوله ( باب الدَّوَاءِ بِالْعَجْوَةِ لِلْسَّحَرِ )** العجوة ضرب من أجود تمر المدينة وألينه . وقال الداودي : هو من وسط التمر . وقال ابن الأثير : العجوة ضرب من التمر أكبر من الصبحاني يضرب إلى السواد ، وهو مما غرسه النبي صلى الله عليه وسلم بيده بالمدينة . وذكر هذا الأخير القزاز .

**قوله ( حدثنا علي )** لم أره منسوباً في شيء من الروايات ، ولا ذكره أبو علي الغساني ، لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه علي بن عبد الله يعني ابن المديني ، وبذلك جزم المزني في « الأطراف » وجزم الكرماني بأنه علي ابن سلمة اللبقي وما عرفت سلفه فيه .

**قوله ( حدثنا مروان )** هو ابن معاوية الفزاري ، جزم به أبو نعيم ، وأخرجه مسلم عن محمد بن يحيى ابن أبي عمر عن مروان الفزاري .

**قوله ( هاشم )** هو ابن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص وعامر بن سعد هو ابن عم أبيه ، ووقع في رواية أبي أسامة في الطريق الثانية في الباب « سمعت عامراً سمعت سعداً » ويأتي بعد قليل من وجه آخر « سمعت عامر ابن سعد سمعت أبي » وهو سعد بن أبي وقاص .

**قوله ( من اصطبح )** في رواية أبي أسامة « من تصبّح » وكذا في رواية جمعة عن مروان الماضية في الأطعمة ، وكذا لمسلم عن ابن عمرو كلاهما بمعنى التناول صباحاً ، وأصل الصبح والاصطباح تناول الشراب صباحاً ، ثم استعمل في الأكل ، ومقابلته الغبوق والاعتباق بالغين المعجمة ؛ وقد يستعمل في مطلق الغذاء أعم من الشرب والأكل ، وقد يستعمل في أعم من ذلك كما قال الشاعر « صبحنا الخزرجية مرهفات » وتصبح مطاوع صبحته بكذا إذا أتيته به صباحاً ، فكان الذي يتناول العجوة صباحاً قد أتى بها ، وهو مثل تغدى وتغشى إذا وقع ذلك في وقت الغذاء أو العشاء .

**قوله ( كل يوم تَمْرَاتٍ عَجْوَةٍ )** كذا أطلق في هذه الرواية ، ووقع مقيداً في غيرها ، ففي رواية جمعة وابن أبي عمر سبع تَمْرَاتٍ ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية دحيم عن مروان ، وكذا هو في رواية أبي أسامة في الباب ، ووقع مقيداً بالعجوة في رواية أبي ضمرة أنس بن عياض عن هاشم بن هاشم عند الإسماعيلي ، وكذا في رواية أبي أسامة ، وزاد أبو ضمرة في روايته التقييد بالمكان أيضاً ولفظه « من تصبّح بسبع تَمْرَاتٍ عَجْوَةٍ من تمر العالية » والعالية القرى التي في الجهة العالية من المدينة وهي جهة نجد ، وقد تقدم لها ذكر في المواقيت من كتاب الصلاة ، وفيه بيان مقدار ما ينجزها وبين المدينة . وللزيادة شاهد عند مسلم من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة بلفظ « في عَجْوَةٍ عالية شفاء في أول البكرة » ووقع لمسلم أيضاً من طريق أبي طوالة عبد الله بن عبد الرحمن

الأنصاري عن عامر بن سعد بلفظ « من أكل سبع تمرات مما بين لابتيها حين يصبح » وأراد لابتي المدينة وإن لم يجر لها ذكر للعلم بها .

**قوله ( لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل )** السم معروف وهو مثلث السين ، والسحر تقدم تحرير القول فيه قريباً ، وقوله « ذلك اليوم » ظرف وهو معمول ليضره ، أو صفة لسحر . وقوله « إلى الليل » فيه تقليد الشفاء المطلق في رواية ابن أبي مليكة حيث قال « شفاء أول البكرة في أو تريق » وتردده في تريق شك من الراوي ، والبكرة بضم الموحدة وسكون الكاف يوافق ذكر الصباح في حديث سعد ، والشفاء أشمل من التريق يناسب ذكر السم ، والذي وقع في حديث سعد شيئان السحر والسم ، فمعه زيادة علم . وقد أخرج النسائي من حديث جابر رفعه « العجوة من الجنة ، وهي شفاء من السم » وهذا يوافق رواية ابن أبي مليكة . والتريق بكسر المثناة وقد تضم وقد تبدل المثناة دالاً أو طاء بالإهمال فيهما ، وهو دواء مركب معروف يعالج به المسموم ، فأطلق على العجوة اسم التريق تشبيهاً لها به ، وأما الغاية في قوله « إلى الليل » فمفهومه أن السر الذي في العجوة من دفع ضرر السحر والسم يرتفع إذا دخل الليل في حق من تناوله من أول النهار ، ويستفاد منه إطلاق اليوم على ما بين طلوع الفجر أو الشمس إلى غروب الشمس ، ولا يستلزم دخول الليل ، ولم أقف في شيء من الطرق على حكم من تناول ذلك في أول الليل هل يكون كمن تناوله أول النهار حتى يندفع عنه ضرر السم والسحر إلى الصباح ، والذي يظهر خصوصية ذلك بالتناول أول النهار لأنه حينئذ يكون الغالب أن تناوله يقع على الريق ، فيحتمل أن يلحق به من تناول الليل على الريق كالصائم ، وظاهر الإطلاق أيضاً المواظبة على ذلك . وقد وقع مقيداً فيما أخرجه الطبري من رواية عبد الله بن نمير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها « كانت تأمر بسبع تمرات عجوة في سبع غدوات » وأخرجه ابن عدي من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن هشام مرفوعاً ، وذكر ابن عدي أنه تفرد به ، ولعله أراد تفرد به برفعه ، وهو من رجال البخاري لكن في المتابعات .

**قوله ( وقال غيره سبع تمرات )** وقع في نسخة الصغاني « يعني غير حديث علي » انتهى ، والغير كأنه أراد به جمعة ، وقد تقدم في الأطعمة عنه أو غيره ممن نهت عليه ممن رواه كذلك .

**قوله في رواية أبي أسامة ( سبع تمرات عجوة )** في رواية الكشميनी « بسبع تمرات » بزيادة الموحدة في أوله ، ويجوز في تمرات عجوة الإضافة فتخفف كما تقول ثياب خز ، ويجوز التنوين على أنه عطف بيان أو صفة لسبع أو تمرات ويجوز النصب منوناً على تقدير فعل أو على التمييز . قال الخطائي : كون العجوة تنفع من السم والسحر إنما هو ببركة دعوة النبي صلى الله عليه وسلم لتمر المدينة لا لخاصية في التمر . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون المراد نخلاً خاصاً بالمدينة لا يعرف الآن . وقال بعض شراح « المصاييح » نحوه وأن ذلك لخاصية فيه ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك خاصاً بزمانه صلى الله عليه وسلم ، وهذا يبعده وصف عائشة لذلك بعده صلى الله عليه وسلم . وقال بعض شراح « المشارق » أما تخصيص تمر المدينة بذلك فواضح من ألفاظ المتن ، وأما تخصيص زمانه بذلك فبعيد ، وأما خصوصية السبع فالظاهر أنه لسر فيها ، وإلا فيستحب أن يكون ذلك وتراً . وقال المازري : هذا مما لا يعقل معناه في طريقة علم الطب ، ولو صح أن يخرج لمنفعة التمر في السم وجه من جهة الطب لم يقدر على إظهار وجه الاختصار على هذا العدد الذي هو السبع ، ولا على الاختصار على هذا الجنس الذي هو العجوة ، ولعل ذلك كان لأهل زمانه صلى الله عليه وسلم خاصة أو لأكثرهم ، إذا لم يثبت استمرار وقوع الشفاء في زماننا غالباً ، وإن وجد ذلك في الأكثر حمل على أنه أراد وصف غالب الحال . وقال عياض : تخصيصه ذلك بعجوة

العالية وبما بين لابتي المدينة يرفع هذا الإشكال ويكون خصوصاً لها ، كما وجد الشفاء لبعض الأدوية في الأدوية التي تكون في بعض تلك البلاد دون ذلك الجنس في غيره ، لتأثير يكون في ذلك من الأرض أو الهواء . قال : وأما تخصيص هذا العدد فلجمعه بين الأفراد والإشفاق ، لأنه زاد على نصف العشرة ، وفيه إشفاق ثلاثة وإوتار أربعة ، وهي من نمط غسل الإناء من ولوغ الكلب سبباً وقوله تعالى ﴿ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾ وكما أن السبعين مبالغة في كثرة العشرات والسبعمائة مبالغة في كثرة المثين . وقال النووي : في الحديث تخصيص عجوة المدينة بما ذكر ، وأما خصوص كون ذلك سبباً فلا يعقل معناه كما في أعداد الصلوات ونصب الزكوات . قال : وقد تكلم في ذلك المازري وعياض بكلام باطل فلا يغتر به انتهى . ولم يظهر لي من كلامهما ما يقتضي الحكم عليه بالبطلان ، بل كلام المازري يشير إلى محصل ما اقتصر عليه النووي ، وفي كلام عياض إشارة إلى المناسبة فقط ، والمناسبات لا يقصد فيها التحقيق البالغ بل يكتفى منها بطرق الإشارة . وقال القرطبي : ظاهر الأحاديث خصوصية عجوة المدينة بدفع السم وإبطال السحر ، والمطلق منها محمول على المقيد ، وهو من باب الخواص التي لا تدرك بقياس ظني . ومن أئمتنا من تكلف لذلك فقال : إن السموم إنما تقتل لإفراط برودتها ، فإذا دام على التصبح بالعجوة تحكمت فيه الحرارة وأعانتها الحرارة الغريزية فقاوم ذلك برودة السم ما لم يستحكم . قال : وهذا يلزم منه رفع خصوصية عجوة المدينة بل خصوصية العجوة مطلقاً بل خصوصية التمر ، فإن من الأدوية الحارة ما هو أولى بذلك من التمر ، والأولى أن ذلك خاص بعجوة المدينة . ثم هل هو خاص بزمان نقطه أو في كل زمان ؟ هذا محتمل ، ويرفع هذا الاحتمال التجربة المتكررة ، فمن جرب ذلك فصح معه عرف أنه مستمر ، وإلا فهو مخصوص بذلك الزمان . قال وأما خصوصية هذا العدد فقد جاء في مواطن كثيرة من الطب كحديث « صبوا عليّ من سبع قرب » وقوله للمفؤذ الذي وجهه للحارث بن كلدة أن يلدّه بسبع تمرات ، وجاء تعويذه سبع مرات ، إلى غير ذلك . وأما في غير الطب فكثير ، فما جاء من هذا العدد في معرض التداوي فذلك لخاصية لا يعلمها إلا الله أو من أطلعه على ذلك ، وما جاء منه في غير معرض التداوي فإن العرب تضع هذا العدد موضع الكثرة وإن لم ترد عدداً بعينه . وقال ابن القيم : عجوة المدينة من أنفع تمر الحجاز ، وهو صنف كريم ملئزمتين الجسم والقوة ، وهو من ألين التمر وألذه . قال : والتمر في الأصل من أكثر الثمار تغذية لما فيه من الجوهر الحار الرطب ، وأكله على الريق يقتل الديدان لما فيه من القوة الترياقية ، فإذا أديم أكله على الريق جفف مادة الدود وأضعفه أو قتله انتهى . وفي كلامه إشارة إلى أن المراد نوع خاص من السم وهو ما ينشأ عن الديدان التي في البطن لا كل السموم ، لكن سياق الخبر يقتضي التعميم لأنه نكرة في سياق النفي ، وعلى تقديم التسليم في السم فماذا يصنع في السحر

### ب لا هامة

[٥٧٧٠] ٥٥٦٢ - حدثنا عبد الله بن محمد قال نا هشام بن يوسف قال أنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه : « لا عدوى ولا صفر ولا هامة » . فقال أعرابي : يا رسول الله ، فما بال الإبل تكون في الرمل وكأنها الظباء فيخالطها البعير الأجرب فيجربها ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه : « فمن أعدى الأول ؟ » .

[٥٧٧١] ٥٥٦٣ - وعن أبي سلمة سمع أبا هريرة بعد يقول : قال النبي صلى الله عليه : « لا يوردن ممرض على مصح » . وأنكر أبو هريرة حديث الأول . قلنا : ألم تحدث أنه لا عدوى ؟ فرطن بالحشية . قال أبو سلمة : فما رأيته نسي حديثاً غيره . [الحديث ٥٧٧١ - طرفه في : ٥٧٧٤] .

**قوله ( باب لا هامة )** قال أبو زيد : هى بالتشديد ، وخالفه الجميع فخففوها ، وهو المحفوظ فى الرواية ، وكأن من شددها ذهب إلى واحدة الهوام وهى ذوات السموم ، وقيل دواب الأرض التى تهم بأذى الناس ، وهذا لا يصح نفيه إلا أن أريد أنها لا تضره لذواتها وإنما تضر إذا أراد الله إيقاع الضرر بمن أصابته . وقد ذكر الزبير ابن بكار فى « الموفقيات » أن العرب كانت فى الجاهلية تقول : إذا قتل الرجل ولم يؤخذ بثأره خرجت من رأسه هامة — وهى دودة — فتدور حول قبره فتقول : اسقونى اسقونى ، فإن أدرك بثأره ذهبت وإلا بقيت ، وفى ذلك يقول شاعرهم :

يا عمرو إلا تدع شتمى ومنقصتى  
أضربك حتى تقول الهامة اسقونى

قال : وكانت اليهود تزعم أنها تدور حول قبره سبعة أيام ثم تذهب . وذكر ابن فارس وغيره من اللغويين أنحو الأول : إلا أنهم لم يعينوا كونها دودة ، بل قال القزاز : الهامة طائر من طير الليل ، كأنه يعنى البومة . وقال ابن الأعرأى : كانوا يتشاءمون بها ، إذا وقعت على بيت أحدهم يقول : نعت إلى نفسى أو أحداً من أهل دارى . وقال أبو عبيد : كانوا يزعمون أن عظام الميت تصير هامة فتطير ، ويسمون ذلك الطائر الصدى . فعلى هذا فالمنى فى الحديث لا حياة لهامة الميت ، وعلى الأول لا شؤم بالبومة ونحوها ، ولعل المؤلف ترجم « لا هامة » مرتين بالنظر لهدين التفسيرين والله أعلم .

**قوله ( عن أبى سلمة )** فى رواية شعيب عن الزهرى « حدثنى أبى سلمة » وهى فى الباب الذى بعده .

**قوله ( لا عدوى )** تقدم شرحه مستوفى فى « باب الجذام » وكيفية الجمع بين قوله « لا عدوى » وبين قوله « لا يورد ممرض على مصح » وكذا تقدم شرح قوله « ولا صفر ولا هامة » .

**قوله ( فقال أعرأى )** لم أقف على اسمه .

**قوله ( تكون فى الرمل كأنها الظباء )** فى رواية شعيب عن الزهرى فى الباب الذى يليه « أمثال الظباء » بكسر المعجمة بعدها موحدة وبالماء جمع ظبى ، شبهها بها فى النشاط والقوة والسلامة من الداء .

**قوله ( فيجربها )** فى رواية مسلم « فيدخل فيها ويجربها » بضم أوله ، وهو بناء على ما كانوا يعتقدون من العدوى ، أى يكون سبباً لوقوع الجرب بها ، وهذا من أوهام الجهال ، كانوا يعتقدون أن المريض إذا دخل فى الأصحاء أمرضهم فنفى الشارع ذلك وأبطله ، فلما أورد الأعرأى الشبهة رد عليه النبى صلى الله عليه وسلم بقوله « فمن أعدى الأول » ؟ وهو جواب فى غاية البلاغة والرشاقة . وحاصله من أين جاء الجرب للذى أعدى بزعمهم ؟ فإن أجيب من بعير آخر لزم التسلسل أو سبب آخر فليفصح به ، فإن أجيب بأن الذى فعله فى الأول هو الذى فعله فى الثانى ثبت المدعى ؛ وهو أن الذى فعل بالجميع ذلك هو الخالق القادر على كل شىء وهو الله سبحانه وتعالى .

**قوله ( وعن أبى سلمة سمع أباً هريرة بعد يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يوردن ممرض على مصح )** كذا فيه بتأكيد النهى عن الإيراد . ولمسلم من رواية يونس عن الزهرى « لا يورد » بلفظ النهى ، وكذا تقدم من رواية صالح وغيره ، وهو خبر بمعنى النهى بدليل رواية الباب . والممرض بضم أوله وسكون ثانيه وكسر الراء بعدها ضاد معجمة هو الذى له إبل مريض ، والمصح بضم الميم وكسر الصاد المهملة بعدها مهملة من

له إيل صحاح ، نهى صاحب الإبل المريضة أن يوردها على الإبل الصحيحة . قال أهل اللغة : الممرض اسم فاعل من أمرض الرجل إذا أصاب ماشيته مرض ، والمصحح اسم فاعل من أصح إذا أصاب ماشيته عاهة ثم ذهب عنها وصحت .

**قوله ( وأنكر أبو هريرة الحديث الأول )** وقع في رواية المستمل والسرخسي « حديث الأول » وهو كفولهم مسجد الجامع ، وفي رواية يونس عن الزهري عن أبي سلمة « كان أبو هريرة يحدّثهما كليهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم صمت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله لا عدوى » .

**قوله ( وقلنا ألم تحدث أنه لا عدوى )** في رواية يونس « فقال الحارث بن أبي ذباب » بضم المعجمة وموحدين وهو ابن عم أبي هريرة « قد كنت أسمعك يا أبا هريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديث لا عدوى ، فأني أن يعرف ذلك » ووقع عند الإسماعيلي من رواية شعيب « فقال الحارث : إنك حدثتنا » فذكره « قال فأنكر أبو هريرة وغضب وقال : لم أحدثك ما تقول » .

**قوله ( فرطن بالحبشية )** في رواية يونس « فما رآه الحارث في ذلك حتى غضب أبو هريرة حتى رطن بالحبشية فقال للحارث : أتدرى ماذا قلت ؟ قال : لا . قال : إني قلت أبيت » .

**قوله ( فما رأيته )** في رواية الكشميهني « فما رأيته » ( نسي حديثاً غيره ) في رواية يونس « قال أبو سلمة : ولعمري لقد كان يحدثنا به فما أدري أنسى أبو هريرة أم نسخ أحد القولين للآخر » ، وهذا الذي قاله أبو سلمة ظاهر في أنه كان يعتقد أن بين الحديثين تمام التعارض ، وقد تقدم وجه الجمع بينهما في « باب الجذام » وحاصله أن قوله « لا عدوى » نهى عن اعتقادها وقوله « لا يورد » سبب النهي عن الإيراد خشية الوقوع في اعتقاد العدوى ، أو خشية تأثير الأوهام ، كما تقدم نظيره في حديث « فر من المجذوم » لأن الذي لا يعتقد أن الجذام يعدى يجد في نفسه نفرة ، حتى لو أكرهها على القرب منه لتألم بذلك ، فالأولى بالعاقل أن لا يتعرض لمثل ذلك بل يباعد أسباب الآلام ويجانب طرق الأوهام والله أعلم . قال ابن التين : لعل أبا هريرة كان يسمع هذا الحديث قبل أن يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم حديث « من بسط رداءه ثم ضمه إليه لم ينس شيئاً سمعه من مقالي » وقد قيل في الحديث المذكور إن المراد أنه لا ينسى تلك المقالة التي قالها ذلك اليوم لا أنه ينتفى عنه النسيان أصلاً . وقيل : كان الحديث الثاني ناسخاً للأول فسكت عن المنسوخ ، وقيل : معنى قوله « لا عدوى » النهي عن الاعتداء ، ولعل بعض من أجلب عليه إبلاً جرباء أراد تضمينه فاحتج عليه في إسقاط الضمان بأنه إنما أصابها ما قدر عليها ولم تكن تنجو منه ، لأن العجماء جبار ، ويحتمل أن يكون قال هذا على ظنه ثم تبين له خلاف ذلك انتهى . فأما دعوى نسيان أبي هريرة للحديث فهو بحسب ما ظن أبو سلمة ، وقد بينت ذلك رواية يونس التي أشرت إليها ، وأما دعوى النسخ فمردودة لأن النسخ لا يصار إليه بالاحتمال ، ولا سيما مع إمكان الجمع ، وأما الاحتمال الثالث فبعيد من مساق الحديث ، والذي بعده أبعد منه ، ويحتمل أيضاً أنهما لما كنا خبيرين متغايرين عن حكمين مختلفين لا ملازمة بينهما جاز عنده أن يحدث بأحدهما ويسكت عن الآخر حسبما تدعو إليه الحاجة ، قاله القرطبي في « المفهم » . قال : ويحتمل أن يكون خاف اعتقاد جاهل يظنهما متناقضين فسكت عن أحدهما ، وكان إذا أمن ذلك حدث بهما جميعاً . قال القرطبي : وفي جواب النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي جواز مشافهة من وقعت له شبهة في اعتقاده بذكر البرهان العقلي إذا كان السائل أهلاً لفهمه ، وأما من كان قاصراً فيخاطب بما يحتمله عقله من الإقناعيات . قال : وهذه الشبهة التي وقعت للأعرابي هي التي وقعت



للطبايعين أولاً وللمعتزلة ثانياً ، فقال الطبايعيون بتأثير الأشياء بعضها في بعض وإيجادها إياها ، وسموا المؤثر طبيعة ، وقال المعتزلة بنحو ذلك في الحيوانات والتولدات وأن قدرهم مؤثرة فيها بالإيجاد ، وأنهم خالقون لأفعالهم مستقلون باختراعها ، واستند الطائفتان إلى المشاهدة الحسية ، ونسبوا من أنكر ذلك إلى إنكار البديهة ، وغلط من قال ذلك منهم غلصاً فاحشاً لالتباس إدراك الحس بإدراك العقل ، فإن المشاهد إنما هو تأثير شيء عند شيء آخر ، وهذا حظ الحس ، فأما تأثيره فهو فيه حظ العقل ، فالحس أدرك وجود شيء عند وجود شيء وارتفاعه عند ارتفاعه ، أما إيجاده به فليس للحس فيه مدخل ، فالعقل هو الذى يفرق فيحكم بتلازمهما عقلاً أو عادة مع حواز التبدل عقلاً والله أعلم . وفيه وقوع تشبيه الشيء بالشيء إذا جمعتهما وصف خاص ولو تباينا في الصورة . وفيه شدة ورع أى هريرة لأنه مع كون الحارث أغضبه حتى تكلم بغير العربية خشى أن يظن الحارث أنه قال فيه شيئاً يكرهه ففسر له في الحال ما قال ، والله أعلم .

### باب لا عدوى

[٥٧٧٢] ٥٥٦٤ - حدثنا سعيد بن عفير قال نا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله وحمزة أن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « لا عدوى ولا طيرة ، إنما الشؤم في ثلاثة : في الفرس والدار والمرأة » .

[٥٧٧٣] ٥٥٦٥ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « لا عدوى » .

[٥٧٧٤] ٥٥٦٦ - قال أبو سلمة سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لا توردوا الممرض غلى المصح » .

[٥٧٧٥] ٥٥٦٧ - وعن الزهري قال أخبرني سنان بن أبي سنان الدؤلي أن أبا هريرة قال : إن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا عدوى » . فقام أعرابي فقال : رأيت الإبل تكون في الرمال أمثال الطباء ، فيأتيه البعير الأجرب فتجرب ؟ قال النبي صلى الله عليه : « فمن أعدى الأول ؟ » .

[٥٧٧٦] ٥٥٦٨ - حدثنا محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « لا عدوى ولا طيرة ، ويعجبني الفأل » ، قالوا : وما الفأل ؟ قال : « كلمة طيبة » . قوله ( باب لا عدوى ) تقدم تفسيرها . وذكر في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول ، قوله ( أخبرني سالم بن عبد الله ) أى ابن عمر .

قوله ( وحمزة ) هو أخو سالم .

قوله ( أن عبد الله بن عمر ) قال في رواية مسلم عن أبي الطاهر وحرمة كلاهما عن ابن وهب بهذا السند عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وتقدم في أوائل النكاح من طريق مالك عن الزهري عن حمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر ، وفي تصريح الزهري بالأخبار فيه في هذه الرواية دفع لتوهم انقطاعه بسبب ما رواه ابن أبي ذئب عن الزهري فأدخل بين الزهري وسالم رجلاً وهو محمد بن زيد

ابن قنفذ ، ويحمل إن كان محفوظاً على أن الزهري حمّله عن محمد بن زيد عن سالم ثم سمعه من سالم  
**قوله ( لا عدوى ولا طيرة ، إنما الشؤم في ثلاث . الحديث )** تقدم الكلام على حديث « الشؤم في ثلاث » في النكاح ، وجمع ابن عمر بين الحديثين يدل على أنه قوى عنده أحد الاحتمالات في المراد بالشؤم . وذكر مسلم أنه لم يقل أحد من أصحاب الزهري عنه في أول هذا الحديث « لا عدوى ولا طيرة » إلا يونس ابن يزيد . قلت : وقد أخرجه النسائي من رواية القاسم بن مبرور عن يونس بدونها ، فكان المنفرد بالزيادة عبد الله ابن وهب .

الحديث الثاني ، **قوله ( أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا عدوى )** قال أبو سلمة بن عبد الرحمن « سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا توردوا المريض على المصحح » وعن الزهري قال أخبرني سنان بن أبي سنان « أن أبا هريرة قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدوى ، فقام أعرابي « فذكر القصة الماضية في الباب قبله ، هكنا أورده من رواية شعيب عن الزهري ، وقد أخرجه مسلم من روايته عن الزهري عن أبي سلمة بالحديثين ، لكن لم يسق لفظه ، أحال به على رواية صالح ابن كيسان ولفظه « لا عدوى » ويحدث مع ذلك « لا يورد المريض على المصحح » قاله بمثل حديث يونس ، وقد بينت ما في رواية يونس من فائدة زائدة في الباب الذي قبله ، وأورد أيضاً رواية شعيب عن الزهري عن سنان ابن أبي سنان بالقصة وأحال بسياقه على رواية يونس ، فظهر بذلك أنها كلها موصولة . وسنان بن أبي سنان مدني ثقة واسم أبيه يزيد بن أمية وليس له في البخاري عن أبي هريرة سوى هذا الحديث الواحد ، وله آخر عن جابر قرنه في كل منهما بأبي سلمة بن عبد الرحمن والله أعلم .  
الحديث الثالث حديث أنس بلفظ « لا عدوى ولا طيرة ، ويعجبني الفأل » وفيه تفسيره ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب مفرد .

بما يذكر في سَمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

رواه عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه .

[٥٧٧٧]

٥٥٦٩ - حدثنا قتيبة قال نا الليث عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة أنه قال : لما فُتحت خيبر أُهديت لرسول الله صلى الله عليه شاة فيها سم ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « اجمعوا لي من كان ها هنا من اليهود » ، فجمعوا له ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه : « إني سألتكم عن شيء ، فهل أنتم صادقون عنه ؟ » . فقالوا : نعم يا أبا القاسم ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه : « من أبوكم ؟ » قالوا : أبونا فلان ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « كذبتكم بل أبوكم فلان » ، فقالوا : صدقت وبررت . فقال : « هل أنتم صادقوني عن شيء إن سألتكم عنه ؟ » فقالوا : نعم يا أبا القاسم ، وإن كذبناك عرفت كذبنا كما عرفت في أبينا . فقال لهم رسول الله صلى الله عليه : « من أهل النار ؟ » فقالوا : نكون فيها يسيراً ثم تخلفونا فيها . فقال لهم رسول الله صلى الله عليه : « اخسؤوا فيها ، والله لا نخلفكم فيها أبداً » . ثم قال لهم : « هل أنتم صادقوني عن شيء إن سألتكم عنه ؟ » فقالوا : نعم . فقال : « هل جعلتم في هذه الشاة سمّاً ؟ » فقالوا : نعم فقال : « ما حملكم على ذلك ؟ » فقالوا : أردنا إن كنت كذاباً أن نستريح منك ، وإن كنت نبياً لم يضرك .  
**قوله ( باب ما يذكر في سم النبي صلى الله عليه وسلم )** الإضافة فيه إلى المفعول .

**قوله ( رواه عروة عن عائشة )** كأنه يشير إلى ما علقه في الوفاة النبوية آخر المغازي فقال « قال يونس عن ابن شهاب قال عروة قالت عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في مرضه الذي مات فيه : يا عائشة ما أزال أجد ألم الطعام الذي أكلت بخير ، فهذا أوان انقطاع أبهري من ذلك السم » وقد ذكرت هناك من وصله وهو البزار وغيره ، وتقدم شرحه مستوفى ، وقوله « أجد ألم الطعام » أى الألم الناشئ عن ذلك الأكل ، لا أن الطعام نفسه بقى إلى تلك الغاية . وأخرج الحاكم من حديث أم مبشر نحو حديث عائشة ثم ذكر حديث أنى هريرة في قصة الشاة المسمومة التى أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم بخير ، وقد تقدم ذكره في غزوة بخير وأنه أخرجه مختصراً وفي أواخر الجزية مطولاً .

**قوله ( أهديت )** بضم أوله على البناء للمجهول ، تقدم في الهبة من رواية هشام بن زيد عن أنس « أن يهودية أتت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة مسمومة فأكل منها فجاء بها » الحديث ، فعرف أن التى أهدت الشاة المذكورة امرأة ، وقدمت في المغازي أنها زينب بنت الحارث امرأة سلام بن مشكم أخرجه ابن إسحق بغير إسناد . وأورده ابن سعد من طرق عن ابن عباس بسند ضعيف ، ووقع في مرسل الزهري أنها أكثر السم في الكتف والذراع لأنه بلغها أن ذلك كان أحب أعضاء الشاة إليه ، وفيه « فتناول رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتف فنهش منها » وفيه « فلما ازدرد لقمته قال : إن الشاة تخبرني » يعنى أنها مسمومة وبينت هناك الاختلاف هل أكلها النبي صلى الله عليه وسلم أو تركها . ووقع في حديث أنس المشار إليه « فليل : ألا تقتلها ؟ قال : لا . فما زلت أعرفها في لهوات رسول الله صلى الله عليه وسلم » وتقدم كيفية الجمع بين الاختلاف المذكور . ومن المستغرب قول محمد بن سحنون : أجمع أهل الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلها .

**قوله ( اجمعوا لى )** لم أقف على تعيين المأمور بذلك .

**قوله ( إني سائلكم عن شيء ، فهل أنتم صادقون عنه )** ؟ كذا وقع في هذا الحديث في ثلاثة مواضع ، قال ابن التين : ووقع في بعض النسخ « صادق » بتشديد الياء بغير نون ، وهو الصواب في العربية لأن أصله صادقون فحذفت النون للإضافة فاجتمع حرفا علة سبق الأول بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت ، ومثله ﴿ وما أنتم بمصرحى ﴾ وفي حديث بدء الوحي « أو مخرجى هم » انتهى . وإنكاره الرواية من جهة العربية ليس بجيد ، فقد وجهها غيره ، قال ابن مالك : مقتضى الدليل أن تصحب نون الوقاية اسم الفاعل وأفعل التفضيل والأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب ، فلما منعت ذلك كانت كأصل متروك ، فنهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل كقول الشاعر :

وليس الموافينى ليرتد خائباً      فإن له أضعاف ما كان أملاً

ومنه في الحديث « غير الدجال أخوفنى عليكم » والأصل فيه : أخوف مخوفاتى عليكم ، فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هى مقامه ، فاتصل أخوف بها مقرونة بالنون ، وذلك أن أفعل التفضيل شبيه بفعل التعجب . وحاصل كلامه أن النون الباقية هى نون الوقاية ونون الجمع حذفت كما تدل عليه الرواية الأخرى بلفظ « صادق » ويمكن تخريجه أيضاً على أن النون الباقية هى نون الجمع فإن بعض النحاة أجاز في الجمع المذكر السالم أن يعرب بالحركات على النون مع الواو ، ويحتمل أن تكون الياء فى محل نصب بناء على أن مفعول اسم الفاعل إذا كان ضميراً بارزاً متصلاً به كان فى محل نصب وتكون النون على هذا أيضاً نون الجمع .

**قوله ( من أبوكم ؟ قالوا : أبونا فلان . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كذبتكم ، بل أبوكم فلان فقالوا صدقت وبررت )** بكسر الراء الأولى وحكى فتحها وهو من البر .

**قوله ( تكون فيها يسيراً ثم تخلفوننا فيها )** بضم اللام مخففاً أى تدخلون فتقيمون فى المكان الذى كنا فيه . وضبطه الكرماني بتشديد اللام ، وقد أخرج الطبرى من طريق عكرمة قال : خاصمت اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فقالوا : لن ندخل النار إلا أربعين ليلة ؛ وسيخلفنا إليها قوم آخرون — يعنون محمداً وأصحابه — فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده على رءوسهم ، بل أنتم خالدون مخلدون لا يخلفكم فيها أحد ، فأنزل الله تعالى ﴿ وقالوا لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة ﴾ الآية ومن طريق ابن إسحق عن سيف بن سليم عن مجاهد عن ابن عباس « أن اليهود كانوا يقولون : هذه الدنيا سبعة آلاف سنة ، وإنما نعذب بكل ألف سنة يوماً فى النار ، وإنما هى سبعة أيام فنزلت » وهذا سند حسن . وأخرج الطبرى أيضاً من وجه آخر عن عكرمة قال « اجتمعت يهود تخاصم النبى صلى الله عليه وسلم فقالوا : لن تصيبنا النار » فذكر نحوه وزاد « فقال النبى صلى الله عليه وسلم : كذبتكم ، بل أنتم خالدون مخلدون ، لا نخلفكم فيها أبداً إن شاء الله تعالى . فنزل القرآن تصديقاً للنبى صلى الله عليه وسلم » ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم حدثنى أبى زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لليهود : أنشدكم الله من أهل النار الذين ذكرهم الله فى التوراة ؟ قالوا : إن الله غضب علينا غضبة فتمكث فى النار أربعين يوماً ثم نخرج فتخلفوننا فيها . فقال : كذبتكم ، والله لا نخلفكم فيها أبداً ، فنزل القرآن تصديقاً له « وهذان خبران مرسلان يقوى أحدهما على الآخر ، ويستفاد منهما تعيين مقدار الأيام المعدودة المذكورة فى الآية ، وكذا فى حديث أبى هريرة حيث قال فيه « أياماً يسيرة » وأخرج الطبرى أيضاً من رواية قتادة وغيره أن حكمة العدد المذكور — وهو الأربعون — أنها المدة التى عبدوا فيها العجل .

**قوله ( اخسئوا فيها )** هو زجر لهم بالطرد والإبعاد ، أو دعاء عليهم بذلك .

**قوله ( والله لا نخلفكم فيها أبداً )** أى لا تخرجون منها ولا نقيم بعدكم فيها ، لأن من يدخل النار من عصاة المسلمين يخرج منها فلا يتصور أنه يخلف غيره أصلاً .

**قوله ( أردنا إن كنت كاذباً )** فى رواية المستملى والسرخسى « إن كنت كاذباً » .

**قوله ( وإن كنت نبياً لم يضرك )** يعنى على الوجه المعهود من السم المذكور . وفى حديث أنس المشار إليه « فقالت أردت لأقتلك . فقال : ما كان الله ليسلطك على ذلك » وفى رواية سفيان بن حسين عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة فى نحو هذه القصة « فقالت أردت أن أعلم إن كنت نبياً فسيطلعك الله عليه ، وإن كنت كاذباً فأريح الناس منك » أخرجه البيهقى وأخرج نحوه موصولاً عن جابر ، وأخرجه ابن سعد بسند صحيح عن ابن عباس ، ووقع عند ابن سعد عن الواقدي بأسانيده المتعددة أنها قالت « قتلت أبى وزوجى وعمى وأخى ونلت من قومى ما نلت ، فقلت : إن كان نبياً فسيخبره الذراع ، وإن كان ملكاً استرحنا منه » وفى الحديث إخباره صلى الله عليه وسلم عن الغيب ، وتكليم الجهاد له ، ومعاندة اليهود لاعترافهم بصدقه فيما أخبر به عن اسم أبيهم وبما وقع منهم من دسيصة السم ، ومع ذلك فعاندوا واستمروا على تكذيبه . وفيه قتل من قتل بالسم قصاصاً ، وعن الحنفية إنما تجب فيه الدية ، ومحل ذلك إذا استكرهه عليه اتفاقاً . وأما إذا دسه عليه ففيه اختلاف للعلماء ، فإن ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قتل اليهودية ببشر بن البراء ففيه حجة لمن يقول بالقصاص

في ذلك ، والله أعلم . وفيه أن الأشياء — كالسموم وغيرها — لا تؤثر بذواتها بل بإذن الله ، لأن السم أثر في بشر فقيل إنه مات في الحال ، وقيل إنه بعد حول ، ووقع في مرسل الزهري في مغازي موسى بن عقبة « أن لونه صار في الحال كالطيلسان » يعني أصفر شديد الصفرة ، وأما قول أنس « فما زلت أعرّفها في لهوات رسول الله صلى الله عليه وسلم » فاللهوات جمع لهاة ويجمع أيضاً على لهى بضم أوله والقصر منون ، ولحيان وزن إنسان ، وقد تقدم بيانها فيما مضى في الطب في الكلام على العذرة وهي اللحمية المعلقة في أصل الحنك ، وقيل هي ما بين منقطع اللسان إلى منقطع أصل الفم ، وهذا هو الذى يوافق الجمع المذكور . ومراد أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتره المرض من تلك الأكلة أحياناً ، وهو موافق لقوله في حديث عائشة « ما أزال أجد ألم الطعام » ووقع في مغازي موسى بن عقبة عن الزهري مرسلًا « ما زلت أجد من الأكلة التي أكلت بخير عداداً حتى كان هذا أوان انقطاع أبهرى » ومثله في الرواية المذكورة عند ابن سعد والعداد بكسر المهملة والتخفيف ما يعتاد ، والأبهر عرق في الظهر تقدم بيانه في الوفاة النبوية ، ويحتمل أن يكون أنس أراد أنه يعرف ذلك في اللهوات بتعير لونها أو بتتوه فيها أو تحفير ، قاله القرطبي

### باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه والخبيث

[٥٧٧٨] ٥٥٧٠ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا خالد بن الحارث قال نا شعبة عن سليمان قال سمعت ذكوان

يحدث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيها خالدًا مخلدًا فيها أبدًا . ومن تحسّى سمًا فقتل نفسه فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدًا . ومن قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يجأ بها في بطنه في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدًا » .

[٥٧٧٩] ٥٥٧١ - حدثنا محمد قال نا أحمد بن بشير أبو بكر قال أنا هاشم بن هاشم قال أخبرني عامر بن

سعد قال سمعت أبي يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « من اصطبح بسبع تمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر » .

قوله ( باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه ) هو بضم أوله ، وقال الكرماني يجوز فتحه ، وهو عطف على السم .

قوله ( والخبيث ) أى الدواء الخبيث ، وكأنه يشير بالدواء بالسم إلى ماورد من النهي عن التداوى بالحرام ، وقد تقدم بيانه في كتاب الأشربة في « باب الباذق » في شرح حديث « إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » وزعم بعضهم أن المراد بقوله « به » منه ، والمراد ما يدفع ضرر السم ، وأشار بذلك إلى ما تقدم قبل من حديث « من تصبح بسبع تمرات » الحديث ، وفيه « لم يضره سم » فيستفاد منه استعمال ما يدفع ضرر السم قبل وصوله ، ولا يخفى بعد ما قال ، لكن يستفاد منه مناسية ذكر حديث العجوة في هذا الباب . وأما قوله « وما يخاف منه » فهو معطوف على الضمير المجرور العائد على السم ، وقوله « منه » أى من الموت به أو استمرار المرض ، فيكون فاعل ذلك قد أعان على نفسه ، وأما مجرد شرب السم فليس بحرام على الإطلاق لأنه يجوز استعمال اليسير منه إذا ركب معه ما يدفع ضرره إذا كان فيه نفع ، أشار إلى ذلك ابن بطال . وقد أخرج ابن أبي شيبة وغيره أن خالد بن الوليد لما نزل الحيرة قيل له احذر السم لا تسقيكه الأعاجم ، فقال : اتقوني به

فأثوه به ، فأخذه بيده ثم قال : بسم الله ، واقتحمه ، فلم يضره . فكان المصنف رمز إلى أن السلامة من ذلك وقعت كرامة لخالد بن الوليد ، فلا يتأسى به في ذلك لئلا يفضى إلى قتل المرء نفسه . ويؤيد ذلك حديث أنى هريرة في الباب ، ولعله كان عند خالد في ذلك عهد عمل به . وأما قوله « والخبيث » فيجوز جره ، والتقدير والتداوى بالخبيث ، ويجوز الرفع على أن الخبر محذوف والتقدير ما حكمه ؟ أو هل يجوز التداوى به ؟ وقد ورد النهي عن تناوله صريحاً ، أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما وصححه ابن حبان من طريق مجاهد عن أنى هريرة مرفوعاً ، قال الخطائى : خبت الدواء يقع بوجهين : أحدهما من جهة نجاسته كالخمر ولحم الحيوان الذى لا يؤكل ، وقد يكون من جهة استقذاره فتكون كراهته لإدخال المشقة على النفس ، وإن كان كثير من الأدوية تكره النفس تناوله ، لكن بعضها في ذلك أيسر من بعض . قلت : وحمل الحديث على ماورد في بعض طرقه أولى ، وقد ورد في آخر الحديث متصلاً به يعنى السم ، ولعل البخارى أشار في الترجمة إلى ذلك .

**قوله ( عن سليمان ) هو الأعمش .**

**قوله ( سمعت ذكوان )** هو أبو صالح السمان وقد أخرجه مسلم من رواية وكيع عن الأعمش عن أنى صالح ثم أرفده برواية شعبة عن سليمان قال « سمعت ذكوان » مثله . وأخرجه الترمذي من رواية أنى داود الطيالسى عن شعبة فقال عن الأعمش « سمعت أبا صالح » به ، وقدم في رواية وكيع « من قتل نفسه بمحيدة » وثلاث بقصة « من تردى » عكس رواية شعبة هنا . ووقع في رواية أنى داود الطيالسى المذكورة كرواية وكيع ، وكذا عند الترمذي من طريق عبيدة بن حميد عن الأعمش ولم يذكر قصة .

**قوله ( من تردى من جبل )** أى أسقط نفسه منه ، لما يدل عليه قوله « فقتل نفسه » على أنه تعمد ذلك ، وإلا فمجرد قوله تردى لا يدل على التعمد .

**قوله ( ومن تحسى )** بمهملتين بوزن تغدى أى تجرع .

**قوله ( يجأ )** بفتح أوله وتخفيف الجيم وبالهمز ، أى يطعن بها ، وقد تسهل الهزمة ، والأصل في يجأ يوجأ قال ابن التين : في رواية الشيخ أنى الحسن يجأ بضم أوله ، ولا وجه له ، وإنما بينى للمجهول بإثبات الواو ويوجأ بوزن يوجد انتهى . ووقع في رواية مسلم « يتوجأ » بمشاة وواو مفتوحتين وتشديد الجيم بوزن يتكبر وهو بمعنى الطعن ، ووقع في رواية أنى الزناد عن الأعرج عن أنى هريرة في أواخر الجناز بلفظ « الذى يطعن نفسه يطعن في النار » وقد تقدم شرحه هناك وبيان تأويل الخلود والتأيد المذكورين . وحكى ابن التين عن غيره أن هذا الحديث ورد في حق رجل بعينه ، وأولى ما حمل عليه هذا الحديث ونحوه من أحاديث الوعيد أن المعنى المذكور جزاء فاعل ذلك إلا أن يتجاوز الله تعالى عنه .

**قوله ( أحمد بن بشر أبو بكر )** هو الكوفي الخزومي مولاهم ، ليس له عند البخارى سوى هذا الموضع ، قال ابن معين : لا بأس به ، هكذا روى عباس الدورى عنه ، وقال عثمان الدارمى عن ابن معين : متروك ، وتعقب ذلك الخطيب بأنه التيس على عثمان بآخر يقال له أحمد بن بشر لكن كنيته أبو جعفر ، وهو بغدادى من طبقة صاحب الترجمة ، وكان هذا هو السر في تسمية المصنف له ليمتاز عن قرينه الضعيف . وقد تقدم شرح حديث سعد قريباً ، وقوله في أول السند « حدثنا محمد » كذا للأكثر ، ووقع لأنى ذر عن المستملى « محمد ابن سلام » .

## باب أَلْبَانِ الْأُتْنِ

[٥٧٨٠] ٥٥٧٢- حدثني عبد الله بن محمد قال نا سفيان عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني قال: نهى رسول الله صلى الله عليه عن أكل كل ذي ناب من السبع. قال الزهري: ولم أسمع حتى أتيت الشام.

[٥٧٨١] ٥٥٧٣- وزاد الليث: حدثني يونس عن ابن شهاب قال: وسألته: هل يتوضأ أو تشرب ألبان الأتني أو مرارة السبع أو أبوال الإبل؟ قال: قد كان المسلمون يتداوون بها فلا يرون بذلك بأساً. فأما ألبان الأتني فقد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه نهى عن لحومها، ولم يبلغنا عن ألبانها أمر ولا نهى. وأما مرارة السبع قال ابن شهاب: حدثني أبو إدريس الخولاني أن أبا ثعلبة الخشني أخبره أن رسول الله صلى الله عليه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع.

قوله (باب ألبان الأتني) بضم الهمزة والمثناة الفوقانية بعدها نون جمع آنان.

قوله (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي، وسفيان هو ابن عيينة.

قوله (من السباع) كذا للأكثر، وللمستملى والسرخسي «من السبع» بلفظ الأفراد والمراد الجنس.

قوله (قال الزهري ولم أسمع حتى أتيت الشام) تقدم الكلام على ذلك في الطب.

قوله (وزاد الليث حدثني يونس عن ابن شهاب) هو الزهري، وهذه الزيادة وصلها الذهلي: «الزهريات» أوردها أبو نعيم في «المستخرج» مطولة من طريق أبي ضمرة أنس بن عياض عن يونس بن يزيد.

قوله (عن ابن شهاب قال وسألته هل نتوضأ؟) هذه الجملة حالية، ووقع في رواية أبي ضمرة «سئل الزهري وأعرض الزهري في جوابه عن الوضوء فلم يجب عنه لشذوذ القول به» وقد تقدمت في الطهارة الإشارة إلى من أجاز الوضوء باللبن والخل.

قوله (قد كان المسلمون) في رواية أبي ضمرة «أما أبوال إبل فقد كان المسلمون».

قوله (ولم يبلغنا عن ألبانها أمر ولا نهى) في رواية أبي ضمرة «ولا أرى ألبانها إلا تخرج من لحومها»

قوله (وأما مرارة السبع قال ابن شهاب حدثني أبو إدريس) في رواية أبي ضمرة «وأما مرارة السبع فإنه أخبرني أبو إدريس» والباقي مثله، وزاد أبو ضمرة في آخره ولم أسمع من علمائنا، فإن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها فلا خير في مراتها. ويؤخذ من هذه الزيادة أن الزهري كان يتوقف في صحة هذا الحديث لكونه لم يعرف له أصلاً بالحجاز كما هي طريقة كثير من علماء الحجاز. وقال ابن بطال: استدلل الزهري على منع مرارة السبع بالنهي عن أكل كل ذي ناب من السباع، ويلزمه مثل ذلك في ألبان الأتني، وغفل رحمه الله عن الزيادة التي أفادتها رواية أبي ضمرة. وقد اختلف في ألبان الأتني، فالجمهور على التحريم، وعند المالكية قول في حلها من القول بحل أكل لحمها، وقد تقدم بسطه في الأطعمة.

## باب إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي الْإِنَاءِ

[٥٧٨٢] ٥٥٧٤- حدثنا قتيبة قال نا إسماعيل بن جعفر عن عتبة بن مسلم مولى بني تميم عن عبيد بن حنين

مولى بنى زريق عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه ، فإن في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء » .

**قوله ( باب إذا وقع الذباب في الإناء )** الذباب يضم المعجمة وموحدتين وتخفيف ، قال أبو هلال العسكري : الذباب واحد والجمع ذبان كغريان ، والعامّة تقول ذباب للجمع وللواحد ذبابة بوزن قرادة ، وهو خطأ ، وكذا قال أبو حاتم السجستاني إنه خطأ ، وقال الجوهري : الذباب واحده ذبابة ولا تقل ذبانة ، ونقل في « المحكم » عن أبي عبيدة عن خلف الأحمر تجويز ما زعم العسكري أنه خطأ ، وحكى سيويه في الجمع ذب . وقرأته بخط البحترى مضبوطاً بضم أوله والتشديد .

**قوله ( عن عتبة بن مسلم مولى بنى تميم )** هو مدني ، وأبوه يكنى أبا عتبة ، وما لعبته في البخاري سوى هذا الموضع .

**قوله ( عن عبيد بن حنين )** مضى في بدء الخلق من طريق سليمان بن بلال عن عتبة بن مسلم « أخبرني عبيد بن حنين » وهو بالمهملة والتونين مصغر وكنيته أبو عبد الله .

**قوله ( مولى بنى زريق )** بزاي ثم راء ثم قاف مصغر ، وحكى الكلاباذي أنه مولى زيد بن الخطاب ؛ وعن ابن عيينة أنه مولى العباس ، وهو خطأ كأنه ظن أنه أخو عبد الله بن حنين وليس كذلك ، وما لعبيد أيضاً في البخاري سوى هذا الحديث أورده في موضعين .

**قوله ( إذا وقع الذباب )** قيل سمي ذباباً لكثرة حركته واضطرابه ، وقد أخرج أبو يعلى عن ابن عمر مرفوعاً « عمر الذباب أربعون ليلة ، والذباب كله في النار إلا النحل » وسنده لا بأس به ، وأخرجه ابن عدى دون أوله من وجع آخر ضعيف ، قال الجاحظ : كونه في النار ليس تعذيباً له ، بل ليعذب أهل النار به . قال الجوهري : يقال إنه ليس شيء من الطيور بلغ إلا الذباب . وقال أفلاطون : الذباب أحرص الأشياء ، حتى إنه يلقي نفسه في كل شيء ولو كان فيه هلاكه . ويتولد من العفونة . ولا جفن للذبابة لصغر حدقتها ، والجفن يصقل الحدقة ، فالذبابة تصقل بيديها فلا تزال تمسح عينيها . ومن عجيب أمره أن رجيعه يقع على الثوب الأسود أبيض وبالعكس . وأكثر ما يظهر في أماكن العفونة ، ومبدأ خلقه منها ثم من التوالد . وهو من أكثر الطيور سفاداً ، ربما بقي عامة اليوم على الأنثى . ويحكى أن بعض الخلفاء سأل الشافعي : لأي علة خلق الذباب ؟ فقال : مذلة للملوك . وكانت ألحت عليه ذبابة ، فقال الشافعي : سألتني ولم يكن عندي جواب فاستنبطه من الهيئة الحاصلة . وقال أبو محمد المالقى : ذباب الناس يتولد من الزبل . وإن أخذ الذباب الكبير فقطعت رأسها وحك بجسدها الشعرة التي في الجفن حكاً شديداً أبرأته وكذا داء الثعلب . وإن مسح لسعة الزنبور بالذباب سكن الوجع .

**قوله ( في إناء أحدكم )** تقدم في بدء الخلق بلفظ « شراب » ووقع في حديث أبي سعيد عند النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان « إذا وقع في الطعام » والتعبير بالإناء أشمل ، وكذا وقع في حديث أنس عند البزار .

**قوله ( فليغمسه كله )** أمر إرشاد لمقاومة الداء بالدواء . وفي قوله « كله » رفع توهم المجاز في الاكتفاء بغمس بعضه .

**قوله ( ثم ليطرحه )** في رواية سليمان بن بلال « ثم لينزعه » وقد وقع في رواية عبد الله بن المثني عن عمه



ثمامة أنه حدثه قال « كنا عند أنس ، فوقع ذباب في إناء فقال أنس بإصبعه فغمسه في ذلك الإناء ثلاثاً ثم قال : بسم الله . وقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يفعلوا ذلك » أخرجه البزار ورجاله ثقات ، ورواه حماد بن سلمة عن ثمامة فقال « عن أنس هريرة » ورجحها أبو حاتم ، وأما الدارقطني فقال : الطريقان محتملان .

**قوله ( فإن في إحدى جناحيه )** في رواية أنس داود « فإن في أحد » والجناح يذكر ويؤنث وقيل أنث باعتبار اليد ، وجزم الصغاني بأنه لا يؤنث وصوب رواية « أحد » وحقيقته للطائر ، ويقال لغيره على سبيل المجاز كما في قوله « واخفض لهما جناح الذل » ووقع في رواية أنس داود وصححه ابن حبان من طريق سعيد المقبري عن أنس هريرة ، وأنه يتقى بجناحه الذي فيه الداء ، ولم يتق في شيء من الطرق تعيين الجناح الذي فيه الشفاء من غيره ، لكن ذكر بعض العلماء أنه تأمله فوجده يتقى بجناحه الأيسر فعرف أن الأيمن هو الذي فيه الشفاء ، والمناسبة في ذلك ظاهرة . وفي حديث أنس سعيد المذكور أنه يقدم السم ويؤخر الشفاء . ويستفاد من هذه الرواية تفسير الداء الواقع في حديث الباب وأن المراد به السم فيستغنى عن التخريج الذي تكلفه بعض الشراح فقال : إن في اللفظ مجازاً وهو كون الداء في أحد الجناحين ، فهو إما من مجاز الحذف والتقدير فإن في أحد جناحيه سبب داء ، وإما مبالغة بأن يجعل كل الداء في أحد جناحيه لما كان سبباً له . وقال آخر يخطر على بال من يعرض في نفس المرء من التكبر عن أكله حتى ربما كان سبباً لترك ذلك الطعام وإتلافه ، والدواء ما يحصل من قمع النفس وحملها على التواضع .

**قوله ( وفي الآخر شفاء )** في رواية أنس ذر « وفي الأخرى » وفي نسخة « والأخرى » بحذف حرف الجر ، وكذا وقع في رواية سليمان بن بلال « في إحدى جناحيه داء والآخر شفاء » واستدل به لمن يجيز العطف على معمولي عاملين كالأخفش ، وعلى هذا فيقرأ بخفض الآخر وينصب شفاء فعطف الآخر على الأحد وعطف شفاء على داء ، والعامل في إحدى حرف في ، والعامل في داء إن ، وهما عاملان في الآخر وشفاء ، وسببوه لا يجيز ذلك ويقول : إن حرف الجر حذف وبقي العمل وقد وقع صريحاً في الرواية الأخرى « وفي الأخرى شفاء » ويجوز رفع شفاء على الاستئناف . واستدل بهذا الحديث على أن الماء القليل لا ينجس بوقوع مالا نفس له سائلة فيه ، ووجه الاستدلال — كما رواه البيهقي عن الشافعي — أنه صلى الله عليه وسلم لا يأمر بغمس ما ينجس الماء إذا مات فيه لأن ذلك إفساد . وقال بعض من خالف في ذلك : لا يلزم من غمس الذباب موته فقد يغمسه ليرفق فلا يموت ، والحى لا ينجس ما يقع فيه كما صرح البغوي باستنباطه من هذا الحديث . وقال أبو الطيب الطبري : لم يقصد النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث بيان النجاسة والطهارة ، وإنما قصد بيان التداوى من ضرر الذباب ، وكذا لم يقصد بالنهي عن الصلاة في معاطن الإبل والإذن في مراح الغنم طهارة ولا نجاسة وإنما أشار إلى أن الخشوع لا يوجد مع الإبل دون الغنم . قلت : وهو كلام صحيح ، إلا أنه لا يمنع أن يستنبط منه حكم آخر ، فإن الأمر بغمسه يتناول صوراً منها أن يغمسه محترراً عن موته كما هو المدعى هنا ، وأن لا يختز بل يغمسه سواء مات أو لم يموت . ويتناول مالهو كان الطعام حاراً فإن الغالب أنه في هذه الصورة يموت بخلاف الطعام البارد ، فلما لم يقع التقييد حمل على العموم ، لكن فيه نظر لأنه مطلق بصدق بصورة فإذا قام الدليل على صورة معينة حمل عليها . واستشكل ابن دقيق العيد إلحاق غير الذباب به في الحكم المذكور بطريق أخرى فقال : ورد النص في الذباب فعده إلى كل مالا نفس له سائلة ، وفيه نظر ، لجواز أن تكون العلة في الذباب قاصرة وهي عموم البلوى به ، وهذه مستنبطة . أو التعليل بأن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء ، وهذه منصوطة .

وهذان المعنيان لا يوجدان في غيره فيبعد كون العلة مجرد كونه لا دم له سائل ، بل الذى يظهر أنه جزء علة لا علة كاملة انتهى . وقد رجح جماعة من المتأخرين أن ما يتم وقوعه في الماء كالذباب والبعوض لا ينجس الماء ، وما لا يعم كالعقارب ينجس ، وهو قوى . وقال الخطاى : تكلم على هذا الحديث من لا خلاق له فقال : كيف يجتمع الشفاء والداء في جناحى الذباب ، وكيف يعلم ذلك من نفسه حتى يقدم جناح الشفاء ، وما ألجأه إلى ذلك ؟ قال : وهذا سؤال جاهل أو متجاهل ؛ فإن كثيراً من الحيوان قد جمع الصفات المتضادة . وقد ألف الله بينها وقهرها على الاجتماع وجعل منها قوى الحيوان ، وإن الذى ألهم النحلة اتخاذ البيت العجيب الصنعة للتعميل فيه ، وألهم النملة أن تدخر قوتها أو أن حاجتها ، وأن تكسر الحبة نصفين لثلاث تستنبت ، لقادر على إلهام الذبابة أن تقدم جناحاً وتؤخر آخر . وقال ابن الجوزى : ما نقل عن هذا القائل ليس بعجيب ، فإن النحلة تعسل من أعلاها وتلقى السم من أسفلها ، والحية القاتل سمها تدخل لحومها في الترياق الذى يعالج به السم ، والذبابة تسحق مع الإتمد لجلاء البصر . وذكر بعض حذاق الأطباء أن في الذباب قوة سمية يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسعه ، وهى بمنزلة السلاح له ، فإذا سقط الذباب فيما يؤذيه تلقاه بسلاحه ، فأمر الشارع أن يقابل تلك السمية بما أودعه الله تعالى في الجناح الآخر من الشفاء فتقابل المادتان فيزول الضرر بإذن الله تعالى . واستدل بقوله « ثم لينزع » على أنها تنجس بالموت كما هو أصح القولين للشافعى ، والقول الآخر كقول أى حنيفة ، أنها لا تنجس ، والله أعلم.

( خاتمة ) اشتمل كتاب الطب من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثمانية عشر حديثاً . المعلق منها ثمانية عشر طريقاً والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى خمسة وثمانون طريقاً والخالص ثلاثة وثلاثون ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أى هريرة في نزول الداء والشفاء ، وحديث ابن عباس الشفاء في ثلاث ، وحديث عائشة في الحبة السوداء ، وحديث أى هريرة « فر من المجذوم » وحديث أنس « رخص لأهل بيت في الرقية » وحديثه أن أبا طلحة كواه ، وحديث عائشة في الصبر على الطاعون ، وحديث أنس « اشف وأنت الشافى » وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ستة عشر أثراً ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب اللباس

وقول الله عز وجل: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾

وقال النبي صلى الله عليه: «كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا، في غير إسراف ولا مخيلة». وقال ابن عباس: كل ما شئت والبس ما شئت، ما أخطأتك اثنتان: سرف أو مخيلة.

٥٥٧٥ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم يخبرونه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال: «لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء».

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب اللباس ) وقول الله تعالى ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ كذا للأكثر ، وزاد ابن نعيم ﴿والطيبات من الرزق﴾ وللنسفي « قال الله تعالى ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ﴾ الآية » وكأنه أشار إلى سبب نزول الآية ، وقد أخرجه الطبري من طريق جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال « كانت قريش تطوف بالبيت عراة يصفرون ويصفقون ، فأنزل الله تعالى ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ﴾ الآية » وسنده صحيح ، وأخرج الطبري وابن أبي حاتم بأسانيد جياد عن أصحاب ابن عباس كمجاهد وعطاء وغيرهما نحوه ، وكذا عن إبراهيم النخعي والسدي والزهري وقائدة وغيرهم أنها نزلت في طواف المشركين بالبيت وهم عراة ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن كثير عن طاوس في هذه الآية قال « لم يأمرهم بالحرير والديباج ولكن كانوا إذا طاف أحدهم وعليه ثيابه ضرب وانتزعت منه » يعني فنزلت . وأخرج مسلم وأبو داود من حديث المسور بن مخرمة « سقط عني ثوبي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : خذ عليك ثوبك ، ولا تمشوا عراة » .

قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم : كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا ، في غير إسراف ولا مخيلة )

ثبت هذا التعليق للمستمل والسرخصي فقط وسقط للباقيين . وهذا الحديث من الأحاديث التي لا توجد في البخاري إلا معلقة ، ولم يصله في مكان آخر ، وقد وصله أبو داود الطيالسي والحاثر بن أبي أسامة في مسنديهما من طريق همام بن يحيى عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به ، ولم يقع الاستثناء في رواية الطيالسي ، وذكره الحارث ولم يقع في روايته « وتصدقوا » وزاد في آخره « فإن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عباده » ووقع لنا موصولاً أيضاً في « كتاب الشكر » لابن أبي الدنيا بتمامه ، وأخرج الترمذي في الفصل الأخير منه — وهي الزيادة المشار إليها — من طريق قتادة بهذا الإسناد ، وهذا مصير من البخاري إلى تقوية شيخه عمرو

ابن شعيب ، ولم أر في الصحيح إشارة إليها إلا في هذا الموضع . وقد قلب هذا الإسناد بعض الرواة فصحف والد عمرو بن شعيب ، وقوله « عن أبيه » ذكر ابن أبي حاتم في « العلل » أنه سأل أباہ عن حديث رواه أبو عبيدة الخداد عن همام عن قتادة عن عمرو بن سعيد عن أنس فذكر هذا الحديث فقال : هذا خطأ ، والصواب عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده . ومناسبة ذكر هذا الحديث والأثر الذي بعده للآية ظاهرة ، لأن في التي قبلها ﴿ كلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ﴾ والإسراف مجاوزة الحد في كل فعل أو قول ، وهو في الإنفاق أشهر ، وقد قال الله تعالى ﴿ قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم ﴾ وقال تعالى ﴿ فلا يسرف في القتل ﴾ والمخيلة بوزن عظيمة وهي بمعنى الخيلاء وهو التكبر ، وقال ابن التين هي بوزن مفعلة من اختال إذا تكبر قال والخيلاء بضم أوله وقد يكسر ممدوداً التكبر . وقال الراغب : الخيلاء التكبر ينشأ عن فضيلة يترأها الإنسان من نفسه ، والتخيل تصوير خيال الشيء في النفس ، ووجه الحصر في الإسراف والمخيلة أن الممنوع من تناوله أكلاً ولبساً وغيرهما إما لمعنى فيه وهو مجاوزة الحد وهو الإسراف ، وإما للتعبد كالحرير إن لم تثبت علة النهي عنه وهو الراجح ، ومجاوزة الحد تتناول مخالفة ما ورد به الشرع فيدخل الحرام . وقد يستلزم الإسراف الكبر وهو المخيلة قال الموفق عبد اللطيف البغدادى : هذا الحديث جامع لفضائل تدبير الإنسان نفسه ، وفيه تدبير مصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة ، فإن السرف في كل شيء يضر بالجسد ويضر بالمعيشة فيؤدى إلى الإتلاف ويضر بالنفس إذ كانت تابعة للجسد في أكثر الأحوال ، والمخيلة تضر بالنفس حيث تكسبها العجب وتضر بالآخرة حيث تكسب الإثم ، وبالذات حيث تكسب المقت من الناس .

**قوله ( وقال ابن عباس : كل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأتك اثنتان : سرف أو مخيلة ) وصله** ابن أبى شيبة في مصنفه والدينورى في « المجالسة » من رواية ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس . أما ابن أبى شيبة فذكره بلفظه . وأما الدينورى فلم يذكر السرف . وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه بلفظ « أحل الله الأكل والشرب ما لم يكن سرف أو مخيلة » وكذا أخرجه الطبرى من رواية محمد بن ثور عن معمر به . وقوله « ما أخطأتك » كذا للجميع بإثبات همزة بعد الطاء ، وأورده ابن التين بحذفها قال : والصواب إثباتها . قال صاحب « الصحاح » أخطأت ولا تقل أخطيت ، وبعضهم يقوله . ومعنى قوله ما أخطأتك أى تناول ما شئت من المباحات ما دامت كل خصلة من هاتين تجاوزك . قال الكرماني ويحتمل أن تكون « ما » نافية أى لم يوقعك في الخطأ اثنتان . قلت : وفيه بعد ، ورواية معمر ترده حيث قال « ما لم تكن سرف أو مخيلة » وقوله « أو » قال الكرماني أتى بأو موضع الواو كقوله تعالى ﴿ ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً ﴾ على تقدير النفي ، أى أن انتفاء الأمرين لازم فيه . وحاصله أن اشتراط منع كل واحد منهما يستلزم اشتراط منعهما مجتمعين بطريق الأولى ، قال ابن مالك : هو جائز عند أمن اللبس كما قال الشاعر :

فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما  
صدر رماح أشرعت أو سلاسل

**قوله ( إسماعيل ) هو ابن أبى أويس .**

**قوله ( عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم ) في « الموطأ » عن نافع وعن عبد الله بن دينار وعن زيد بن أسلم بتكرير « عن » وعند الترمذى من رواية معن عن مالك « سمع كلهم يحدث » هكذا جمع مالك رواية الثلاثة ، وقد روى داود بن قيس رواية زيد بن أسلم عنه بزيادة قصة قال « أرسلنى أبى إلى ابن عمر قلت : أدخل ؟ فعرف صوتى فقال : أبى بنى إذا جئت إلى قوم فقل : السلام عليكم ، فإن ردوا عليك فقل**

أدخل » ؟ قال « ثم رأى ابنه وقد انجر إزاره فقال : ارفع إزارك فقد سمعت » فذكر الحديث . وأخرجه أحمد والحميدى جميعاً عن سفيان بن عيينة عن زيد نحوه ، ساقه الحميدى ، واختصره أحمد ، وسما الابن عبد الله ابن واقد بن عبد الله بن عمر . وأخرجه أحمد أيضاً من طريق معمر عن زيد بن أسلم « سمعت ابن عمر » فذكره بدون هذه القصة ، وزاد قصة أبى بكر المذكورة فى الباب الذى بعده ، وقصة أخرى لابن عمر تأتى الإشارة إليها بعد بابين ، وحديث نافع أخرجه مسلم من رواية أيوب والليث وأسامة بن زيد كلهم عن نافع قال مثل حديث مالك وزادوا فيه « يوم القيامة » . قلت : وهذه الزيادة ثابتة عند رواة « الموطأ » عن مالك أيضاً ، وأخرجها أبو نعيم فى « المستخرج » من طريق القعنبي ، وأخرج الترمذى والنسائى الحديث من طريق أيوب عن نافع وفيه زيادة تتعلق بذيول النساء ، وحديث عبد الله بن دينار أخرجه أحمد من طريق عبد العزيز بن مسلم عنه وفيه « يوم القيامة » وكذا فى رواية سالم وغير واحد عن ابن عمر كما سيأتى فى الباب الذى بعده

### باب من جرَّ إزاره من غير خيلاء

[٥٧٨٤] ٥٥٧٦ - حدثنا أحمد بن يونس قال نا زهير نا موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه قال : « من جرَّ ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة » . فقال أبو بكر : يا رسول الله ، إن أحد شقِّ إزاري يسترخي إلا أن أتعاهد ذلك منه . فقال النبي صلى الله عليه : « لست ممن يصنعه خيلاء » .

[٥٧٨٥] ٥٥٧٧ - حدثني محمد قال أنا عبد الأعلى عن يونس عن الحسن عن أبي بكرة قال : خستفت الشمس ونحن عند النبي صلى الله عليه ، فقام يجرُّ ثوبه مستعجلاً حتى أتى المسجد ، وثاب الناس ، فصلّى ركعتين ، فجُلِّي عنها ، ثم أقبل علينا وقال : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتم منها شيئاً فصلُّوا وادعوا الله حتى يكشفها » .

**قوله ( باب من جرَّ إزاره من غير خيلاء )** أى فهو مستثنى من الوعيد المذكور ، لكن إن كان لعذر فلا حرج عليه ، وإن كان لغير عذر فيأتى البحث فيه . وقد سقطت هذه الترجمة لابن بطال .

**قوله ( زهير بن معاوية )** هو أبو خيثمة الجعفى .

**قوله ( من جرَّ ثوبه )** سيأتى شرحه بعد ثلاثة أبواب .

**قوله ( فقال أبو بكر )** هو الصديق ( إن أحد شقى إزاري ) كذا بالثنية للنسفى والكشميهى ، ولغيرهما « شق » بالافراد ، والشق بكسر المعجمة الجانب ويطلق أيضاً على النصف .

**قوله ( يسترخي )** بالخاء المعجمة ، وكان سبب استرخائه نخافة جسم أبى بكر .

**قوله ( إلا أن أتعاهد ذلك منه )** أى يسترخي إذا غفلت عنه ، ووقع فى رواية معمر عن زيد بن أسلم عند أحمد « إن إزاري يسترخي أحياناً » فكأن شدة كان ينحل إذا تحرك بمشي أو غيره بغير اختياره ، فإذا كان مجافطاً عليه لا يسترخي لأنه كلما كاد يسترخي شدة . وأخرج ابن سعد من طريق طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبى بكر عن عائشة قالت « كان أبو بكر أحني لا يستمسك إزاره يسترخي عن حقويه ، ومن طريق قيس ابن أبى حازم قال « دخلت على أبى بكر وكان رجلاً نحيفاً » .

**قوله ( لست ممن يصنعه خيلاء )** في رواية زيد بن أسلم « لست منهم » وفيه أنه لا حرج على من انجر إزاره بغير قصد مطلقاً ، وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه كان يكره جر الإزار على كل حال فقال ابن بطال هو من تشديداته ، وإلا فقد روى هو حديث الباب فلم يخف عليه الحكم . قلت : بل كراهة ابن عمر محمولة على من قصد ذلك سواء كان عن مخيلة أم لا ، وهو المطابق لروايته المذكورة ، ولا يظن بـابن عمر أنه يؤخذ من لم يقصد شيئاً وإنما يريد بالكراهة من انجر إزاره بغير اختياره ثم تمادى على ذلك ولم يتداركه وهذا متفق عليه ، وإن اختلفوا هل الكراهة فيه للتحريم أو للتنزيه . وفي الحديث اعتبار أحوال الأشخاص في الأحكام باختلافها ، وهو أصل مطرد غالباً .

**قوله ( حدثني محمد )** لم أره منسوباً لأحد من الرواة . وأغفلت التنبيه على هذا الموضوع بخصوصه في المقدمة ، وقد صرح ابن السكن في موضعين غير هذا بأن محمداً الراوي عن عبد الأعلى هو ابن سلام ، فيحمل هذا أيضاً على ذلك . وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن المثني عن عبد الأعلى فيحتمل أن يكون هو المراد هنا والله أعلم . وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامي بالمهملة البصري بالموحدة ، ويونس هو ابن عبيد ، والحسن هو البصري ، وقد تقدم الحديث في صلاة الكسوف مع شرحه ، والغرض منه هنا قوله « فقام يجر ثوبه مستعجلاً » فإن فيه أن الجر إذا كان بسبب الإمراع لا يدخل في النهي ، فيشعر بأن النهي يختص بما كان للخيلاء ، لكن لا حجة فيه لمن قصر النهي على ما كان للخيلاء حتى أجاز لبس القميص الذي ينجر على الأرض لظوله كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى . وقوله « وثاب الناس » بثلاثة ثم موحدة أى رجعوا إلى المسجد بعد أن كانوا خرجوا منه

### باب التَّشْمُرِ فِي الثِّيَابِ

[٥٧٨٦] ٥٥٧٨ - **حدثني إسحاق قال أنا ابن شميل قال أنا عمر بن أبي زائدة قال أنا عون بن أبي جحيفة عن أبيه أبي جحيفة قال ...** فرأيت بلالاً جاء بعنزة فركزها ، ثم أقام الصلاة ، فرأيت رسول الله صلى الله عليه خرج في حلة مشمراً ، فصلّى ركعتين إلى العنزة ، ورأيت الناس والدواب يمرّون بين يديه من وراء العنزة . **قوله ( باب التشمير في الثياب )** هو بالشين المعجمة وتشديد الميم : رفع أسفل الثوب .

**قوله ( حدثني إسحق )** هو ابن راهويه جزم بذلك أبو نعيم في « المستخرج » وابن شميل هو النضر ، وعمر ابن أبي زائدة هو الهمداني بسكون الميم الكوفي أخو زكريا ، واسم أبي زائدة خالد ويقال هبيرة ، ولعمر في البخاري أحاديث يسيرة .

**قوله ( قال فرأيت )** كذا للأكثر هو معطوف على جمل من الحديث ، فإن أوله « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في قبة حمراء من آدم » الحديث ، وفيه « ثم رأيت بلالاً الخ » هكذا أخرجه المصنف في أوائل الصلاة عن محمد بن عرعة عن عمر بن أبي زائدة ، فلما اختصره أشار إلى أن المذكور ليس أول الحديث . ووقع للكشميريين في أوله « رأيت » وكذا في رواية النسفي ، وكذا أخرجه أبو نعيم من مسند إسحق بن راهويه عن النضر ، وأخرجه من وجه آخر عن إسحق قال « أخبرنا أبو عامر العقدي حدثنا عمر بن أبي زائدة » وذكر أن رواية إسحق عن النضر لم يقع فيها قوله « مشمراً » ووقع في روايته عن أبي عامر ، وقد وقعت في الباب عن إسحاق عن النضر فيحتمل أن يكون إسحق هو ابن منصور ، ولم يقع لفظ « مشمراً » للإسماعيلي فإنه أخرجه من طريق يحيى

ابن زكريا بن أوى زائدة عن عمه عمر بلفظ « فخرج النبي صلى الله عليه وسلم كأنى أنظر إلى ويبص ساقيه » ثم قال : ورواه الثورى عن عون بن أوى جحيفة فقال فى حديثه « كأنى أنظر إلى بريق ساقيه » قال الإسماعيلى : وهذا هو التشمير ويؤخذ منه أن النبى عن كف الثياب فى الصلاة محله فى غير ذيل الإزار ، ويحتمل أن تكون هذه الصورة وقعت اتفاقاً ، فإنها كانت فى حالة السفر وهو محل التشمير .

### ب) مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فَهُوَ فِي النَّارِ

[٥٧٨٧] ٥٥٧٩ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه

عليه قال : « ما أسفل من الكعبين من الإزار فى النار » .

**قوله ( باب ) بالتنوين ( ما أسفل من الكعبين فهو فى النار )** كذا أطلق فى الترجمة لم يقيد بالإزار كما فى الخبر إشارة إلى التعميم فى الإزار والقميص وغيرهما ، وكأنه أشار إلى لفظ حديث أبى سعيد ، وقد أخرجه مالك وأبو داود والنسائى وابن ماجه وصححه أبو عوانة وابن حبان كلهم من طريق العلاء بن عبد الرحمن ابن يعقوب عن أبىه عن أبى سعيد ورجاله رجال مسلم ، وكأنه أعرض عنه لاختلاف فيه وقع على العلاء وعلى أبىه فرواه أكثر أصحاب العلاء عنه هكذا ، وخالفهم زيد بن أبى أنيسة فقال « عن العلاء عن نعيم الجمر عن أبى عمر » أخرجه الطبرانى . ورواه محمد بن عمرو ومحمد بن إبراهيم التيمى جميعاً عن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبى هريرة أخرجه النسائى ، وصحح الطريقتين النسائى ورجح الدارقطنى الأول ، وأخرج أبو داود والنسائى وصححه الحاكم من حديث أبى جرى بالجيم والراء مصغر واسمه جابر بن سليم رفعه قال فى أثناء حديث مرفوع « وارفع إزارك إلى نصف الساق ، فإن أبيت فإلى الكعبين ، وإياك وإسبال الإزار فإنه من الخيلة ، وإن الله لا يحب الخيلة » وأخرج النسائى وصحح الحاكم أيضاً من حديث حذيفة بلفظ « الإزار إلى أنصاف الساقين ، فإن أبيت فأسفل ، فإن أبيت فمن وراء الساقين ، ولا حق للكعبين فى الإزار » .

**قوله ( عن أبى هريرة )** فى رواية الإسماعيلى من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سبعة « سمعت سعيداً المقبرى سمعت أباه هريرة » .

**قوله ( ما أسفل من الكعبين من الإزار فى النار )** « ما » موصولة وبعض الصلة محذوف وهو كان ، وأسفل خبره ، وهو منصوب ويجوز الرفع ، أى ما هو أسفل وهو أفعل تفضيل ، ويحتمل أن يكون فعلاً ماضياً ، ويجوز أن تكون « ما » نكرة موصوفة بأسفل ، قال الخطائى : يريد أن الموضع الذى يناله الإزار من أسفل الكعبين فى النار ، فكفى بالشوب عن بدن لابس ، ومعناه أن الذى دون الكعبين من القدم يعذب عقوبة ، وحاصله أنه من تسمية الشيء باسم ما جاوزه أو حل فيه ، وتكون « من » بيانية ، ويحتمل أن تكون سببية ، ويكون المراد الشخص نفسه ، أو المعنى ما أسفل من الكعبين من الذى يسامت الإزار فى النار ، أو التقدير لابس ما أسفل من الكعبين الخ ، أو التقدير أن فعل ذلك محسوب فى أفعال أهل النار ، أو فيه تقديم وتأخير أى ما أسفل من الإزار من الكعبين فى النار ، وكل هذا استبعاد ممن قاله لوقوع الإزار حقيقة فى النار ، وأصله ما أخرج عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبى رواد « أن نافعاً سئل عن ذلك فقال : وما ذنب الثياب ؟ بل هو من القدمين » اهـ . لكن أخرجه الطبرانى من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن عمر قال « رأى النبى صلى الله عليه وسلم أسبلت إزارى فقال : يا ابن عمر ، كل شئ يمس الأرض من الثياب فى النار » وأخرج الطبرانى بسند حسن عن

ابن مسعود أنه « رأى أعرابياً يصلي قد أسبل فقال : المسبل في الصلاة ليس من الله في حل ولا حرام » ومثل هذا لا يقال بالرأى ، فعلى هذا لا مانع من حمل الحديث على ظاهره ، ويكون من وادى ﴿ إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم ﴾ ، أو يكون في الوعيد لما وقعت به المعصية إشارة إلى أن الذي يتعاطى المعصية أحق بذلك .

**قوله ( في النار )** في رواية النسائي من طريق أبي يعقوب وهو عبد الرحمن بن يعقوب « سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تحت الكعبين من الإزار ففي النار » بزيادة فاء ، وكأنها دخلت لتضمن ما معنى الشرط أى ما دون الكعبين من قدم صاحب الإزار المسبل فهو في النار عقوبة له على فعله ، وللطبراني من حديث ابن عباس رفعه « كل شيء جاوز الكعبين من الإزار في النار » وله من حديث عبد الله ابن مغفل رفعه « أزره المؤمن إلى أنصاف الساقين ، وليس عليه حرج فيما بينه وبين الكعبين . وما أسفل من ذلك ففي النار » وهذا الإطلاق محمول على ما ورد من قيد الخلاء ، فهو الذى ورد فيه الوعيد بالاتفاق ، وأما مجرد الإسبال فسيأتى البحث فيه في الباب الذى يليه ، ويستثنى من إسبال الإزار مطلقاً ما أسبله لضرورة كمن يكون بكعبيه جرح مثلاً يؤذيه الذباب مثلاً إن لم يستره بإزاره حيث لا يجد غيره ، نبه على ذلك شيخنا في « شرح الترمذى » واستدل على ذلك بإذنه صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف في لبس القميص الحرير من أجل الحكمة . والجامع بينهما جواز تعاطى ما نهى عنه من أجل الضرورة ، كما يجوز كشف العورة للتداوى ، ويستثنى أيضاً من الوعيد في ذلك النساء كما سيأتى البحث فيه في الباب الذى يليه إن شاء الله تعالى

### بِأَنَّ مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ

٥٥٨٠- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه قال : « لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرَّ إزاره بطراً » . [٥٧٨٨]

٥٥٨١- حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا محمد بن زياد سمعت أبا هريرة يقول : قال النبي صلى الله عليه - أو قال أبو القاسم - : « بينما رجل يمشي في حلة تعجبه نفسه ، مرجل جمته ، إذ خسف الله به ، فهو يتجلجل إلى يوم القيامة » . [٥٧٨٩]

٥٥٨٢- حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن أباه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه قال : « بينما رجل يجرُّ إزاره خسف به ، فهو يتجلجل في الأرض إلى يوم القيامة » . تابعه يونس عن الزهري . ولم يرفعه شعيب عن الزهري . حدثني عبد الله بن محمد نا وهب بن جرير قال نا أبي عن عمه جرير بن زيد قال : كنت مع سالم بن عبد الله بن عمر على باب داره وقال : سمعت أبا هريرة سمع النبي صلى الله عليه . . نحوه . [٥٧٩٠]

٥٥٨٣- حدثنا مطر بن الفضل قال نا شبابة قال نا شعبة قال لقيت محارب بن دثار على فرس وهو يأتي مكانه الذي يقضي فيه ، فسألتُه عن هذا الحديث ، فحدثني قال : سمعت ابن عمر يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « من جرَّ ثوبه من مخيلة لم ينظر الله إليه يوم القيامة » . فقلت لمحارب : أذكر إزاره؟ قال : ما خص إزاراً ولا قميصاً . تابعه جبلة بن سحيم وزيد بن أسلم وزيد بن عبد الله عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه . وقال الليث عن نافع مثله . تابعه موسى بن عقبة وعمر بن محمد وقدامة بن موسى عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه : « من جرَّ ثوبه » . [٥٧٩١]



**قوله ( باب من جر ثوبه من الخيلاء )** أى بسبب الخيلاء ، أورد فيه ثلاثة أحاديث :

الأول حديث أنى هريرة بلفظ « لا ينظر الله إلى من جر إزاره بطراً » ومثله لأنى داود والنسائي في حديث أنى سعيد المذكور قريباً . والبطر بموحدة ومهملة مفتوحين قال عياض : جاء في الرواية « بطراً » بفتح الطاء على المصدر وبكسرها على الحال من فاعل جر أى جره تكبراً وطغياناً ، وأصل البطر الطغيان عند النعمة ، واستعمل بمعنى التكبر ، وقال الراغب : أصل البطر دهش يعتري المرء عند هجوم النعمة عن القيام بحقها .

**قوله ( لا ينظر الله )** أى لا يرحمه ، فالنظر إذا أضيف إلى الله كان مجازاً ، وإذا أضيف إلى المخلوق كان كناية ، ويحتمل أن يكون المراد لا ينظر الله إليه نظر رحمة . وقال شيخنا في « شرح الترمذى » عبر عن المعنى الكائن عند النظر بالنظر لأن من نظر إلى متواضع رحمه ومن نظر إلى متكبر مقته ، فالرحمة والمقت متسبانان عن النظر . وقال الكرماني : نسبة النظر لمن يجوز عليه النظر كناية ، لأن من اعتد بالشخص التفت إليه ، ثم كثر حتى صار عبارة عن الإحسان وإن لم يكن هناك نظر ، ولأن لا يجوز عليه حقيقة النظر وهو تقلب الحدقة والله منزّه عن ذلك ، فهو بمعنى الإحسان مجاز عما وقع في حق غيره كناية ، وقوله « يوم القيامة » إشارة إلى أنه محل الرحمة المستمرة ، بخلاف رحمة الدنيا فإنها قد تنقطع بما يتجدد من الحوادث . ويؤيد ما ذكر من حمل النظر على الرحمة أو المقت ما أخرجه الطبراني وأصله في أنى داود من حديث أنى جرى « إن رجلاً ممن كان قبلكم لبس بردة فتبخرت فيها ، فنظر الله إليه فمقته ، فأمر الأرض فأخذته » الحديث .

**قوله ( من )** يتناول الرجال والنساء في الوعيد المذكور على هذا الفعل المخصوص ، وقد فهمت ذلك أم سلمة رضي الله عنها فأخرج النسائي والترمذى وصححه من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر متصلًا بحديثه المذكور في الباب الأول « فقالت أم سلمة : فكيف تصنع النساء بذيولهن ؟ فقال : يرخين شبراً ، فقالت : إذا تنكشف أقدامهن ؛ قال : فيرخينه ذراعاً لا يزدن عليه » لفظ الترمذى . وقد عزا بعضهم هذه الزيادة لمسلم فوهم ، فإنها ليست عنده ، وكأن مسلماً أعرض عن هذه الزيادة للاختلاف فيها على نافع ، فقد أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبيد الله بن عمر عن سليمان بن يسار عن أم سلمة ، وأخرجه أبو داود من طريق أنى أبكر ابن نافع والنسائي من طريق أيوب بن موسى ومحمد بن إسحق ثلاثتهم عن نافع عن صفية بنت أنى عبيد عن أم سلمة ، وأخرجه النسائي من رواية يحيى بن أنى كثير عن نافع عن أم سلمة نفسها وفيه اختلافات أخرى ، ومع ذلك فله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أبو داود من رواية أنى الصديق عن ابن عمر قال « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمهات المؤمنين شبراً ، ثم استزدنه فزادهن شبراً ، فكان يرسلن إلينا فنذرع لهن ذراعاً » وأفادت هذه الرواية قدر الذراع المأذون فيه وأنه شبران بشبر اليد المعتدلة ، ويستفاد من هذا الفهم التعقب على من قال : إن الأحاديث المطلقة في الزجر عن الإسبال مقيدة بالأحاديث الأخرى المصرحة بمن فعله خيلاء ، قال النووي : ظواهر الأحاديث في تقييدها بالجر خيلاء يقتضى أن التحريم مختص بالخيلاء ، ووجه التعقب أنه لو كان كذلك لما كان في استنساخ أم سلمة عن حكم النساء في جر ذيولهن معنى ، بل فهمت الزجر عن الإسبال مطلقاً سواء كان عن مخيلة أم لا ، فسألت عن حكم النساء في ذلك خارج عن حكم الرجال في هذا المعنى فقط وقد نقل عياض الإجماع على أن المنع في حق الرجال دون النساء ، ومراده منع الإسبال لتقريره صلى الله عليه وسلم أم سلمة على فهمها . إلا أنه بين لها أنه عام مخصوص لتفرقه في الجواب بين الرجال والنساء في الإسبال ، وقبينه

القدر الذى يمنع ما بعده فى حقهم كما بين ذلك فى حق الرجال . والحاصل أن للرجال حالين : حال استحباب ، وهو أن يقتصر بالإزار على نصف الساق وحال جواز وهو إلى الكعبين . وكذلك للنساء حالان حال استحباب وهو ما يزيد على ما هو جائز للرجال بقدر الشبر وحال جواز بقدر ذراع . ويؤيد هذا التفصيل فى حق النساء ما أخرجه الطبرانى فى « الأوسط » من طريق معتمر عن حميد عن أنس « أن النبى صلى الله عليه وسلم شبر لفاطمة من عقبها شبراً وقال : هذا ذيل المرأة » وأخرجه أبو يعلى بلفظ « شبر من ذيلها شبراً أو شبرين وقال لا تزدن على هذا » ولم يسم فاطمة . قال الطبرانى : تفرد به معتمر عن حميد . قلت : و « أو » شك من الراوى ، والذى جزم بالشبر هو المعتمد ، ويؤيده ما أخرجه الترمذى من حديث أم سلمة « أن النبى صلى الله عليه وسلم شبر لفاطمة شبراً » ويستنبط من سياق الأحاديث أن التقييد بالجر خرج للغالب ، وأن البطر والتبختر مذموم ولو لمن شمر ثوبه ، والذى يجتمع من الأدلة أن من قصد باللبوس الحسن إظهار نعمة الله عليه مستحضرها لها شاكراً عليها غير محتقر لمن ليس له مثله لا يضره ما لبس من المباحات ، ولو كان فى غاية النفاسة . ففى صحيح مسلم عن ابن مسعود « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يدخل الجنة من كان فى قلبه مثقال ذرة من كبر ، فقال رجل : إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسنة ، فقال : إن الله جميل يحب الجمال ، الكبر بطر الحق وغمط الناس » . وقوله « وغمط » بفتح المعجمة وسكون الميم ثم مهملة : الاحتقار . وأما ما أخرجه الطبرى من حديث على « إن الرجل يعجبه أن يكون شراك نعله أجود من شراك صاحبه » فيدخل فى قوله تعالى ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ ﴾ الآية فقد جمع الطبرى بينه وبين حديث ابن مسعود بأن حديث على محمول على من أحب ذلك ليتعظم به على صاحبه ، لا من أحب ذلك ابتهاجاً بنعمة الله عليه ، فقد أخرج الترمذى وحسنه من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه « إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده » وله شاهد عند أبى يعلى من حديث أبى سعيد ، وأخرج النسائى وأبو داود وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبى الأحوص عوف بن مالك الجشمى عن أبيه « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال له وراه رث الثياب : إذا أتاك الله مألأ فليز أثره عليك » أى بأن يلبس ثياباً تليق بحاله من النفاضة والنظافة ليعرفه المحتاجون للطلب منه ، مع مراعاة القصد وترك الإصراف جمعاً بين الأدلة .

( تكملة ) : الرجل الذى أبهم فى حديث ابن مسعود هو سواد بن عمرو الأنصارى ، وأخرجه الطبرى من طريقه ، ووقع ذلك الجماعة غيره .

الحديث الثانى ، قوله ( قال النبى صلى الله عليه وسلم ، أو قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم ) شك من آدم شيخ البخارى ، وقد أخرجه مسلم من رواية غندر وغيره عن شعبة فقالوا : « عن النبى صلى الله عليه وسلم » وكذا أخرجه من رواية الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد .

قوله ( بينا رجل ) زاد مسلم من طريق أبى رافع عن أبى هريرة « ممن كان قبلكم » ومن ثم أخرجه البخارى فى ذكر بنى إسرائيل كما مضى ، وخفى هذا على بعض الشراح ، وقد أخرجه أحمد من حديث أبى سعيد وأبو يعلى من حديث أنس وفى روايتهما أيضاً « ممن كان قبلكم » وبذلك جزم النووى ، وأما ما أخرجه أبو يعلى من طريق كريب قال « كنت أقود ابن عباس فقال : حدثنى العباس قال : بينا أنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أقبل رجل يتبختر بين ثوبين » الحديث فهو ظاهر فى أنه وقع فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم فسنده ضعيف ، والأول صحيح ، ويحتمل التعدد ، أو الجمع بأن المراد من كان قبل المخاطبين بذلك كأتى هريرة ، فقد أخرج

أبو بكر بن أنى شيبه وأبو يعلى وأصله عند أحمد ومسلم « أن رجلاً من قريش أتى أبا هريرة في حلة يتبختر فيها فقال : يا أبا هريرة إنك تكثر الحديث ، فهل سمعته يقول في حلتى هذه شيئاً ؟ فقال : والله إنكم لتؤذوننا ، ولولا ما أخذ الله نبي أهل الكتاب ليبيننه للناس ولا يكتمونه ما حدثتكم بشيء ، سمعت « فذكر الحديث وقال في آخره « فوالله ما أدرى لعله كان من قومك » وذكر السهيلي في « مبهمات القرآن » في سورة والصفات عن الطبري أن اسم الرجل المذكور الهيزن وأنه من أعراب فارس . قلت : وهذا أخرجه الطبري في التاريخ من طريق ابن جريج عن شعيب الجبائي وجزم الكلاباذي في « معاني الأخبار » بأنه قارون ، وكذا ذكر الجوهري في « الصحاح » وكأن المستند في ذلك ما أخرجه الحارث بن أنى أسامة من حديث أنى هريرة وابن عباس بسند ضعيف جداً قالوا « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث الطويل وفيه « ومن لبس ثوباً فاختلف فيه خسف به من سفير جهنم فيتجلجل فيها » لأن قارون لبس حلة فاختلف فيها فخسف به الأرض فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة . وروى الطبري في التاريخ من طريق سعيد بن أنى عروبة عن قتادة قال « ذكر لنا أنه يخسف بقارون كل يوم قامة ، وأنه يتجلجل فيها لا يبلغ قعرها إلى يوم القيامة » .

**قوله ( يمشى في حلة )** الحلة ثوبان أحدهما فوق الآخر ، وقيل إزار ورداء وهو الأشهر ، ووقع في رواية الأعرج وهمام جميعاً عن أنى هريرة عند مسلم « بينا رجل يتبختر في برديه » .

**قوله ( تعجبه نفسه )** في رواية الربيع بن مسلم « فأعجبتته جمته وبرده » ومثله لأحمد في رواية أنى رافع ، وفي حديث ابن عمر « بينا رجل يجر إزاره » هكذا هنا ، وتقدم في أواخر ذكر بنى إسرائيل بزيادة « من الخيلاء » والافتقار على الإزار لا يدفع وجود الرداء ، وإنما خص الإزار بالذكر لأنه هو الذى يظهر به الخيلاء غالباً . ووقع في حديث أنى سعيد عند أحمد وأنس عند أنى يعلى « خرج في بردين يختال فيهما » قال القرطبي : إعجاب المرء بنفسه هو ملاحظته لها بعين الكمال مع نسيان نعمة الله ، فإن احتقر غيره مع ذلك فهو الكبر المذموم .

**قوله ( مرجل )** بتشديد الجيم ( جمته ) بضم الجيم وتشديد الميم هى مجتمع الشعر إذا تدلى من الرأس إلى المنكبين وإلى أكثر من ذلك ، وأما الذى لا يتجاوز الأذنين فهو الوفرة ، وترجيل الشعر تسريحه ودهنه .

**قوله ( إذ خسف الله به )** في رواية الأعرج « فخسف الله به الأرض » والأول أظهر في سرعة وقوع ذلك به .

**قوله ( فهو يتجلجل إلى يوم القيامة )** في حديث ابن عمر فهو « يتجلجل في الأرض إلى يوم القيامة » وفي رواية الربيع بن مسلم عند مسلم « فهو يتجلجل في الأرض حتى تقوم الساعة » ومثله في رواية أنى رافع ، ووقع في رواية همام عن أنى هريرة عند أحمد « حتى يوم القيامة » والتجلجل بحيمين التحرك ، وقيل الجلجلة الحركة مع صوت ، وقال ابن دريد : كل شيء خلطت بعضه ببعض فقد جلجلته . وقال ابن فارس : التجلجل أن يسوخ في الأرض مع اضطراب شديد ويندفع من شق إلى شق ، فالمعنى يتجلجل في الأرض أى ينزل فيها مظطرباً متدافعاً . وحكى عياض أنه روى « يتجلجل » بجيم واحدة ولام ثقيلة وهو بمعنى يتغطى ، أى تغطيه الأرض . وحكى عن بعض الروايات أيضاً « يتخلخل » بخاءين معجمتين واستبعدا إلا أن يكون من قولهم خلخلت العظم إذا أخذت ما عليه من اللحم ، وجاء في غير الصحيحين « يتحلحل » بخاءين مهملتين . قلت : والكل تصحيف إلا الأول ، ومقتضى هذا الحديث أن الأرض لا تأكل جسد هذا الرجل فيمكن أن يلغز به فيقال : كافر لا يبلى جسده بعد الموت .

**قوله** ( تابعه يونس ) يعنى ابن يزيد ( عن الزهرى ) وروايته تقدمت موصولة فى أواخر ذكر بنى إسرائيل .  
**قوله** ( ولم يرفعه شعيب عن الزهرى ) وصله الإسماعيلي من طريق أبى الجمان عنه بتمامه ولفظه « جر إزاره مسبلاً من الخيلاء » .

الحديث الثالث ، **قوله** ( وهب بن جرير حدثنا أبى ) هو جرير بن أبى حازم بن زيد الأزدي .

**قوله** ( عن عمه جرير بن زيد ) هو أبو سلمة البصرى قاله أبو حاتم الرازى ، وليس لجرير بن زيد فى البخارى سوى هذا الحديث ، وقد خالف فيه الزهرى فقال عن سالم عن أبى هريرة والزهرى يقول « عن سالم عن أبيه » لكن قوى عند البخارى أنه عن سالم عن أبيه وعن أبى هريرة معاً لشدة إتقان الزهرى ومعرفته بحديث سالم ولقول جرير بن زيد فى روايته « كنت مع سالم على باب داره فقال : سمعت أبا هريرة » فإنها قرينة فى أنه حفظ ذلك عنه . ووقع عند أبى نعيم فى « المستخرج » من طريق على بن سعيد عن وهب بن جرير « فمر به شاب من قريش يجر إزاره فقال : حدثنا أبو هريرة » وهذا أيضاً مما يقوى أن جرير بن زيد ضبطه ، لأن مثل هذه القصة لأبى هريرة قد رواها أبو رافع عنه كما قدمت أن مسلماً أخرجها كذلك ، وقد أخرج النسائى فى الزينة من « السنن » من رواية على بن المدينى عن وهب بن جرير بهذا السند فقال فى روايته « عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن أبى هريرة » وأورده ابن عساكر فى ترجمة عبد الله بن عمر عن أبى هريرة ، وهو وهم نبه عليه المزى ، وكأنه وقع فى نسخته تصحيف « ابن عبد الله » فصارت عن عبد الله بن عمر .

**قوله** ( سمع النبى صلى الله عليه وسلم نحوه ) فى رواية أبى نعيم المذكورة « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بينما رجل يتبختر فى حلة تعجبه نفسه خسف الله به الأرض فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة » . ذكر طرق أخرى للحديث الثانى :

**قوله** ( محارب ) بالمهمله والموحدة وزن مقاتل ، ودار بكسر المهمله وتخفيف المثله .

**قوله** ( مكانه الذى يقضى فيه ) كان محارب قد ولى قضاء الكوفة ، قال عبد الله بن إدريس الأودى عن أبيه « رأيت الحكم وحامداً فى مجلس قضائه » وقال سماك بن حرب « كان أهل الجاهلية إذا كان فى الرجل ست خصال سودوه : الحلم والعقل والسخاء والشجاعة والبيان والتواضع ، ولا يكملن فى الإسلام إلا بالعفاف ، وقد اجتمعن فى هذا الرجل » يعنى محارب بن دثار ، وقال الداودى : لعل ركوبه الفرس كان ليغيب به الكفار ويرهب به العدو . وتعقبه ابن التين بأن ركوب الخيل جائز فلا معنى للاعتذار عنه . قلت : لكن المشى أقرب إلى التواضع ، ويحتمل أن منزله كان بعيداً عن منزل حكمه .

**قوله** ( فقلت لمحارب : أذكر إزاره ؟ قال : ما خص إزاراً ولا قميصاً ) كان سبب سؤال شعبة عن الإزار أن أكثر الطرق جاءت بلفظ الإزار ، وجواب محارب حاصله أن التعبير بالشوب يشمل الإزار وغيره ، وقد جاء التصريح بما اقتضاه ذلك ، فأخرج أصحاب السنن إلا الترمذى واستغربه ابن أبى شيبه من طريق عبد العزيز ابن أبى داود عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « الإسمال فى الإزار والقميص والعمامة من جر منها شيئاً خيلاء » الحديث كحديث الباب . وعبد العزيز فيه مقال . وقد أخرج أبو داود من رواية يزيد بن أبى سمية عن ابن عمر قال « ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الإزار فهو فى القميص » وقال الطبرى : إنما ورد الخبر بلفظ الإزار لأن أكثر الناس فى عهده كانوا يلبسون الإزار والأردية ، فلما

لبس الناس القميص والدرايع كان حكمها حكم الإزار في النهي . قال ابن بطلال : هذا قياس صحيح لو لم يأت النص بالثوب ، فإنه يشمل جميع ذلك ، وفي تصوير جر العمامة نظر ، إلا أن يكون المراد ما جرت به عادة العرب من رخاء العذبات ، فمهما زاد على العادة في ذلك كان من الإسبال . وقد أخرج النسائي من حديث جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه قال « كأني أنظر الساعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وعليه عمامة قد أرخى طرفها بين كتفيه » وهل يدخل في الزجر عن جر الثوب تطويل أكم القميص ونحوه ؟ محل نظر ، والذي يظهر أن من أطاها حتى خرج عن العادة كما يفعل بعض الحجازيين دخل في ذلك . قال شيخنا في « شرح الترمذی » : ما من الأرض منها خيلاء لا شك في تحريمه . قال : ولو قيل بتحريم ما زاد على المعتاد لم يكن بعيداً ، ولكن حدث للناس اصطلاح بتطويلها ، وصار لكل نوع من الناس شعار يعرفون به ، ومهما كان من ذلك على سبيل الخيلاء فلا شك في تحريمه ، وما كان على طريق العادة فلا تحريم فيه ما لم يصل إلى جر الذيل الممنوع . ونقل عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على العادة وعلى المعتاد في اللباس من الطول والسعة . قلت : وسأذكر البحث فيه قريباً .

**قوله ( تابعه جبلة )** بفتح الجيم والموحدة ( ابن سحيم ) بمهملتين مصغر ، وقد وصل روايته النسائي من طريق شعبة عنه عن ابن عمر بلفظ « من جر ثوباً من ثيابه من مخيلة فإن الله لا ينظر إليه » وأخرجه مسلم من طريق شعبة عن محارب بن دثار وجبلة بن سحيم جميعاً عن ابن عمر ولم يسق لفظه .

**قوله ( وزيد بن أسلم )** تقدم الكلام عليه في أول اللباس .

**قوله ( وزيد بن عبد الله )** أي ابن عمر يعني تابعوا محارب بن دثار في روايته عن ابن عمر بلفظ « الثوب » لا بلفظ الإزار ، جزم بذلك الإسماعيلي ، ولم تقع لي رواية زيد موصولة بعد . وقد أخرج أبو عوانة هذا الحديث من رواية ابن وهب عن عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله عن أبيه بلفظ « إن الذي يجز ثيابه من الخيلاء لا ينظر الله إليه يوم القيامة » وسيأتي لمسلم مقروناً بسالم ونافع ، وأخرج البخاري من رواية ابن وهب عن عمر بن محمد ابن زيد عن جده حديثاً آخر ، فلعل مراده بقوله هنا عن أبيه جده والله أعلم .

**قوله ( وقال الليث عن نافع يعني عن ابن عمر مثله )** وصله مسلم عن قتبية عنه ، ولم يسق لفظه بل قال مثل حديث مالك ، وأخرجه النسائي عن قتبية فذكره بلفظ الثوب ، وكذا أخرجه من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع .

**قوله ( وتابعه موسى بن عقبة وعمر بن محمد وقدامة بن موسى عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : من جر ثوبه خيلاء )** أما رواية موسى بن عقبة فتقدمت في أول الباب الثاني من كتاب اللباس ، وأما رواية عمر بن محمد وهو ابن زيد بن عبد الله بن عمر فوصلها مسلم من طريق ابن وهب « أخبرني عمر ابن محمد عن أبيه وسالم ونافع عن ابن عمر » بلفظ « الذي يجز ثيابه من المخيلة » الحديث . وأما رواية قدامة بن موسى وهو ابن عمر بن قدامة بن مظعون الجمحي وهو مدني تابعي صغير وكان إمام المسجد النبوي وليس له في البخاري سوى هذا الموضع فوصلها أبو عوانة في صحيحه ، ووقعت لنا بعلو في « الثقفيات » بلفظ حديث مالك المذكور أول كتاب اللباس . قلت : وكذا أخرجه مسلم من رواية حنظلة بن أبي سفيان عن سالم ، وقد رواه جماعة عن ابن عمر بلفظ « من جر إزاره » منهم مسلم بن يناق بفتح التحتانية وتشديد النون وآخره قاف ومحمد ابن عباد بن جعفر كلاهما عند مسلم وعطية العوفي عند ابن ماجه ، ورواه آخرون بلفظ « الإزار » والرواية بلفظ

« الثوب » أشمل والله أعلم . وفي هذه الأحاديث أن إسمال الإزار للخيلاء كبيرة ، وأما الإسمال لغير الخيلاء فظاهر الأحاديث تحريمه أيضاً ، لكن استدل بالتقييد في هذه الأحاديث بالخيلاء على أن الإطلاق في الزجر الوارد في ذم الإسمال محمول على المقيد هنا ، فلا يحرم الجر والإسمال إذا سلم من الخيلاء . قال ابن عبد البر : مفهومه أن الجر لغير الخيلاء لا يلحقه الوعيد ، إلا أن جر القميص وغيره من الثياب مذموم على كل حال . وقال النووي : الإسمال تحت الكعيبين للخيلاء ، فإن كان لغيرها فهو مكروه ، وهكذا نص الشافعي على الفرق بين الجر للخيلاء ولغير الخيلاء ، قال : والمستحب أن يكون الإزار إلى نصف الساق ، والجائز بلا كراهة ما تحته إلى الكعيبين ، وما نزل عن الكعيبين ممنوع منع تحريم إن كان للخيلاء وإلا فممنوع تنزيه ، لأن الأحاديث الواردة في الزجر عن الإسمال مطلقة فيجب تقييدها بالإسمال للخيلاء انتهى . والنص الذي أشار إليه ذكره البويطي في مختصره عن الشافعي قال : لا يجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها للخيلاء ، ولغيرها خفيف قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر اه ، وقوله « خفيف » ليس صريحاً في نفي التحريم بل هو محمول على أن ذلك بالنسبة للجر خيلاء ، فأما لغير الخيلاء فيختلف الحال ، فإن كان الثوب على قدر لايسه لكنه يسدله فهذا لا يظهر فيه تحريم ، ولا سيما إن كان عن غير قصد كالذي وقع لأبي بكر ، وإن كان الثوب زائداً على قدر لايسه فهذا قد يتجه المنع فيه من جهة الإصراف فينتهي إلى التحريم ، وقد يتجه المنع فيه من جهة التشبه بالنساء وهو أمكن فيه من الأول ، وقد صحح الحاكم من حديث أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الرجل يلبس لبسة المرأة » وقد يتجه المنع فيه من جهة أن لايسه لا يأمن من تعلق النجاسة به ، وإلى ذلك يشير الحديث الذي أخرجه الترمذي في « الشمائل » والنسائي من طريق أشعث بن أبي الشعثاء — واسم أبيه سليم — المحاربي عن عمته واسمها رهم بضم الراء وسكون الهاء وهي بنت الأسود بن حنظلة عن عمها واسمها عبيد بن خالد قال « كنت أمشي وعلى برد أجره ، فقال لي رجل : ارفع ثوبك فإنه أنقى وأبقى ، فنظرت فإذا هو النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إنما هي بردة ملحاء ، فقال : أما لك فئ أسوة ؟ قال « فنظرت فإذا إزاره إلى أنصاف ساقيه » وسنده قبلها جيد ، وقوله « ملحاء » بفتح الميم وبمهملة قبلها سكون ممدودة أى فيها خطوط سود وبيض ، وفي قصة قتل عمر أنه قال للشباب الذي دخل عليه « ارفع ثوبك فإنه أنقى لثوبك وأبقى لربك » وقد تقدم في المناقب ، ويتجه المنع أيضاً في الإسمال من جهة أخرى وهي كونه مظنة الخيلاء ، قال ابن العري : لا يجوز للرجل أن يجاوز بثوبه كعبه ، ويقول لا أجره خيلاء ، لأن النهي قد تناوله لفظاً ، ولا يجوز لمن تناوله اللفظ حكماً أن يقول لا أمثله لأن تلك العلة ليست فئ ، فإنها دعوى غير مسلمة ، بل إطالته ذيله ذالة على تكبره اه ملخصاً . وحاصله أن الإسمال يستلزم جر الثوب وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولو لم يقصد اللابس الخيلاء ، ويؤيده ما أخرجه أحمد بن منيع من وجه آخر عن ابن عمر في أثناء حديث رفعه « وإياك وجر الإزار فإن جر الإزار من المخيلة » وأخرج الطبراني من حديث أنى أمانة « بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لحقنا عمرو بن زرارة الأنصاري في حلة إزار ورداء قد أسبل ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله ويقول : عبدك وابن عبدك وأمتك ، حتى سمعها عمرو فقال : يا رسول الله إني حمش الساقين ، فقال : يا عمرو إن الله قد أحسن كل شيء خلقه ، يا عمرو إن الله لا يحب المسبل » الحديث . وأخرجه أحمد من حديث عمرو نفسه لكن قال في روايته « عن عمرو بن فلان » وأخرجه الطبراني أيضاً فقال « عن عمرو بن زرارة » وفيه « وضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربع أصابع تحت ركة عمرو فقال : يا عمرو هذا موضع الإزار ، ثم ضرب بأربع أصابع تحت الأربع فقال : يا عمرو هذا موضع الإزار » الحديث ورجاله ثقات وظاهره أن عمراً المذكور لم يقصد بإسماله الخيلاء .

وقد منعه من ذلك لكونه مظنة ، وأخرج الطبراني من حديث الشريد الثقفي قال « أبصر النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً قد أسبل إزاره فقال : ارفع إزارك ، فقال : إني أحف تصطك ركبتي ، قال : ارفع إزارك ، فكل خلق الله حسن » وأخرج مسدد وأبو بكر بن أبي شيبة عن ابن مسعود بسند جيد « إنه كان يسبل إزاره ، فقيل له في ذلك مما يساقك » وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود بسند جيد « إنه كان يسبل إزاره ، فقيل له في ذلك فقال : إني حمش الساقين » فهو محمول على أنه أسبله زيادة على المستحب ، وهو أن يكون إلى نصف الساق ، ولا يظن به أنه جاوز به الكعبين والتعليل يرشد إليه ، ومع ذلك فلعله لم تبلغه قصة عمرو بن زرارة والله أعلم . وأخرج النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان من حديث المغيرة بن شعبة « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ برداء سفيان بن سهيل وهو يقول : يا سفيان لا تسبل ، فإن الله لا يحب المسبلين »

### باب الإزار المهدب

ويذكر عن الزهري وأبي بكر بن محمد وحمزة بن أبي أسيد ومعاوية بن عبد الله بن جعفر أنهم لبسوا ثياباً مهدبة . [٥٧٩٢] ٥٥٨٤ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن - عائشة زوج النبي صلى الله عليه - قالت : جاءت امرأة رفاعَةَ القرظي رسول الله صلى الله عليه وأنا جالسة وعنده أبو بكر فقال : يا رسول الله ، إني كنت تحت رفاعَةَ فطلقني فبت طلاقي ، فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير ، وإنه والله ما معه يا رسول الله إلا مثل هُدبة - وأخذت هُدبة من جلبابها - فسمع خالد بن سعيد قولها وهو بالبَاب لم يؤذن له - قالت : فقال خالد : يا أبا بكر ، ألا تنهى هذه عما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه ؟ فلا والله ما يزيد رسول الله صلى الله عليه على التَّبسم . فقال لها رسول الله صلى الله عليه : « لعلك تريدين أن ترجعي إلى رفاعَةَ ، لا ، حتى يذوق عُسَيْلتك وتذوقي عُسَيْلتَهُ » . فصار سنة بعده .

قوله ( باب الإزار المهدب ) بدال مهملة نقيلة مفتوحة ، أى الذى له هذب ؛ وهى أطراف من سدى بغير لحمة ربما قصد بها التجميل ، وقد تفتل صيانة لها من الفساد ، وقال الداودى : هى ما يبقى من الخيوط من أطراف الأردية .

قوله ( ويذكر عن الزهري وأبي بكر بن محمد وحمزة بن أبي أسيد ومعاوية بن عبد الله بن جعفر أنهم لبسوا ثياباً مهدبة ) قال ابن التين : قيل أنها غير مكفوفة الأسفل ، وهذه الآثار لم يقع لى أكثرها موصولاً . أما الزهري فهو ابن شهاب الإمام المعروف ، وأما أبو بكر بن محمد فهو ابن عمرو بن حزم الأنصارى قاضى المدينة ، وأما حمزة ابن أبى أسد وهو بالتصغير الأنصارى الساعدى فوصله ابن سعد قال « أخبرنا معن بن عيسى حدثنا سلمة ابن ميمون مولى أبى أسيد قال : رأيت حمزة بن أبى أسيد الساعدى عليه ثوب مفتول الهدب . وسلمة هذا لم يزد البخارى فى ترجمته على ما فى هذا السند . وذكره ابن حبان فى « الثقات » . وأما معاوية بن عبد الله بن جعفر أى ابن أبى طالب فهو مدنى تابعى ماله فى البخارى سوى هذا الموضع ، ثم ذكر حديث عائشة فى قصة امرأة رفاعَةَ ، والغرض منه قولها « ما معه إلا مثل الهدبة » وقد تقدم شرحه مستوفى فى كتاب الطلاق ، والمراد بالهدبة الخصلة من الهدب . ووقع فى هذا الباب حديث مرفوع أخرجه أبو داود من حديث أبى جرى جابر بن سليم قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو محتب بشملة ، وقد وقع هديها على قدميه » وقوله فى آخر هذه الطريق « فصار سنة بعده » فى رواية الكشميهنى « بعد » بغير ضمير ، وهو من قول الزهري فيما أحسب .

## باب الأردية

وقال أنس: جئنا أعرابي رداء النبي صلى الله عليه.

٥٥٨٥ - حدثنا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال أخبرني علي بن حسين أن حسين بن علي أخبره أن علياً قال: فدعا النبي صلى الله عليه بردائه فارتدى، ثم انطلق يمشي واتبعته أنا وزيد بن حارثة حتى جاء البيت الذي فيه حمزة فاستأذن، فأذنوا لهم.

**قوله (باب الأردية)** جمع رداء بالمد وهو ما يوضع على العاتق أو بين الكتفين من الثياب على أي صفة كان

**قوله (وقال أنس جئنا أعرابي رداء النبي صلى الله عليه وسلم)** بجيم وموحدة ومعجمة. وهذا طرف من حديث وصله المؤلف بعد أبواب في «باب البرود والحبرة» ثم ذكر طرفاً من حديث على قال «فدعا النبي صلى الله عليه وسلم بردائه فارتدى» وهو طرف من حديثه في قصة حمزة والشارفين، وقد تقدم بتمامه في فرض الخمس، وقوله «فدعا» عطف على ما ذكر في أول الحديث وهو قول على «كان لي شارف من نصيبي من المغنم يوم بدر» الحديث بطوله وقوله هنا «فاستأذن فأذنوا لهم» كذا للأكثر بصيغة الجمع والمراد حمزة ومن معه، وفي رواية المستمل «فأذن» بالإنفراد والمراد حمزة لكونه كان كبير القوم.

## باب لبس القميص

وقال يوسف: ﴿اذهبوا بقميصي هذا فآلقوه على وجه أبي﴾

٥٥٨٦ - حدثنا قتيبة قال نا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً قال: يا رسول الله، ما يلبس المحرم من الثياب؟ فقال النبي صلى الله عليه: «لا يلبس المحرم القميص، ولا السراويل، ولا البرنس، ولا الخفين، إلا أن لا يجد النعلين فليلبس ما أسفل من الكعبين».

٥٥٨٧ - حدثنا عبد الله بن عثمان قال نا ابن عيينة عن عمرو سمع جابر بن عبد الله قال: أتى النبي صلى الله عليه عبد الله بن أبي بعد ما أدخل قبره، فأمر به فأخرج ووضع على ركبتيه، ونفث عليه من ريقه، فألبسه قميصه. والله أعلم.

٥٥٨٨ - حدثنا صدقة قال أنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن عبد الله قال: لما توفي عبد الله بن أبي جاء ابنه إلى رسول الله صلى الله عليه فقال: يا رسول الله، أعطني قميصك أكفنه فيه، وصل عليه واستغفر له. فأعطاه قميصه وقال: «إذا فرغت فأذنا». فلما فرغ آذنه به، فجاء ليصلي عليه، فحذبه عمر فقال: أليس قد نهاك الله أن تصلي على المنافقين فقال: ﴿استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم﴾ فنزلت: ﴿ولا تصل على أحد منهم مات أبداً﴾ فترك الصلاة عليهم.

**قوله (باب لبس القميص)** وقال الله تعالى حكاية عن يوسف ﴿اذهبوا بقميصي هذا فآلقوه على وجه أبي﴾. كأنه يشير إلى أن لبس القميص ليس حادثاً، وإن كان الشائع في العرب لبس الإزار والرداء. ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها حديث ابن عمر فيما يلبس المحرم من الثياب، وقد مضى شرحه في الحج مستوفى، وفيه «لا يلبس المحرم القميص» وفيه دلالة على وجود القمصان حينئذ. والثاني حديث جابر في قصة موت عبد



الله بن أبي .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن عثمان )** هو المروزي الملقب عبدان ، زاد القابسي « عبد الله بن عثمان بن محمد » وهو تحريف ، وليس في شيوخ البخاري من اسمه عبد الله بن عثمان إلا عبدان ، وجده هو جبلة بن أبي رواد ، ووقع في رواية أبي زيد المروزي « عبد الله بن محمد » فإن كان ضبطه فلعله اختلاف على البخاري ، وفي شيوخه عبد الله بن محمد الجعفي وهو أشهرهم وابن أبي شيبه ، وأكثر ما يحىء أبوه عنده غير مسمى ، وابن أبي الأسود كذلك ، وعبد الله بن محمد بن أسماء وليست له رواية عنده عن ابن عيينة ، وعبد الله بن محمد النفيلي كذلك ، وقد مضى شرحه في تفسير سورة براءة أورده هنا مختصراً إلى قوله « وألبسه قميصه » فالله أعلم . وهذه الكلمة الأخيرة من جملة الحديث قالها جابر ، وقد وقعت في كلام عمر أيضاً في هذه القصة كما تقدم في تفسير براءة . الثالث خديث ابن عمر في قصة عبد الله بن أبي أيضاً وقد تقدم شرحه أيضاً .

**( تكملة ) :** قال ابن العربي : لم أر للقميص ذكراً صحيحاً إلا في الآية المذكورة وقصة ابن أبي ولم أر لهما ثالثاً فيما يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم ، قال هذا في كتابه « سراج المريدين » وكأنه صنفه قبل « شرح الترمذي » فلم يستحضر حديث أم سلمة ولا حديث أبي هريرة « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا لبس قميصاً بدأ بميامنه » ولا حديث أسماء بنت يزيد « كانت يدكُم النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرسغ » ولا حديث معاوية بن قرة بن إياس المزني « حدثني أبي قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في رهط من مزينة فبايعناه وإن قميصه لمطلق ، فبايعته ، ثم أدخلت يدي في جيب قميصه فمسست الخاتم » ولا حديث أبي سعيد « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استجد ثوباً سماه باسمه قميصاً أو عمامة أو رداء ثم يقول : اللهم لك الحمد » الحديث ، وكلها في السنن ، وأكثرها في الترمذي ، وفي الصحيحين حديث عائشة « كف رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمسة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة » وحديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف في قميص الحرير لحكة كانت به » وحديث ابن عمر رفعه « لا يلبس المحرم القميص ولا العمام » الحديث وغير ذلك

### باب جيب القميص من عند الصدر وغيره

[٥٧٩٧] ٥٥٨٩- **حدثني عبد الله بن محمد قال** نا أبو عامر قال نا إبراهيم بن نافع عن الحسن بن طاوس عن أبي هريرة قال : ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه مثل البخيل والمتصدق كمثلي رجلين عليهما جبتان من حديد قد اضطرت أيديهما إلى تدييهما وتراقيهما ، فجعل المتصدق كلما تصدق بصدقة انبسطت عنه حتى تغشى أنامله وتعفو أثره . فجعل البخيل كلما هم بصدقة قلصت وأخذت كل حلقة بمكانها . قال أبو هريرة : فأننا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بأصبعه هكذا في جيبه ، فلو رأيته يوسعها ولا توسع . تابعه ابن طاوس عن أبيه ، وأبو الزناد عن الأعرج في الجبتين .

وقال جعفر بن حيان <sup>(١)</sup> عن الأعرج : « جبتان » . وقال حنظلة : سمعت طاوساً سمعت أبا هريرة يقول : « جبتان » . **قوله ( باب جيب القميص من عند الصدر وغيره )** الجيب بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها موحدة هو ما يقطع من الثوب ليخرج منه الرأس أو اليد أو غير ذلك ، واعترضه الإسماعيلي فقال : الجيب الذي يخطط بالعنق ، جيب الثوب أي جعل فيه ثقب ، وأورده البخاري على أنه ما يجعل في الصدر ليوضع فيه الشيء ، وبذلك فسره أبو عبيد ، لكن ليس هو المراد هنا ، وإنما الجيب الذي أشار إليه في الحديث هو الأول ، كذا قال ، وكأنه (١) كذا في رواية أبي ذر ، وصوب الحافظ ابن حجر أنه (جعفر بن ربيعة) .

يعنى ما وقع فى الحديث من قوله « ويقول بإصبعه هكذا فى جيبه » فإن الظاهر أنه كان لابس قميص ، وكان فى طوقه فتحة إلى صدره ، ولا مانع من حمله على المعنى الآخر ، بل استدلل به ابن بطلال على أن الجيب فى ثياب السلف كان عند الصدر ، قال : وهو الذى تصنعه النساء بالأندلس . وموضع الدلالة منه أن البخيل إذا أراد إخراج يده أمسكت فى الموضع الذى ضاق عليها وهو الثدى والتراقى ، وذلك فى الصدر ، قال : فبان أن جيبه كان فى صدره ، لأنه لو كان فى يده لم تضطر يده إلى ثدييه وتراقيه . قلت : وفى حديث قرّة بن إياس الذى أخرجه أبو داود والترمذى وصححه هو وابن حبان لما بايع النبى صلى الله عليه وسلم « قال فأدخلت يدي فى جيب قميصه فمست الخاتم » ما يقتضى أن جيب قميصه كان فى صدره لأن فى أول الحديث أنه رآه مطلق القميص أى غير مزور ، وذكر المصنف فى الباب حديث مثل البخيل والمتصدق ، وقد مضى شرحه مستوفى فى كتاب الزكاة ، وقوله فى هذه الرواية « مادت » بتخفيف الدال أى مالت ، ولبعض الرواة « مارت » بالراء بدل الدال أى سالت وقوله « ثديهما » بضم المثلثة على الجمع وفتحها على التثنية ، وقوله « يغشى » بضم أوله والتشديد ويجوز فتح أوله وسكون ثانيه بمعنى ، وعبد الله بن محمد هو الجعفى وأبو عامر هو العقدى والحسن هو ابن مسلم بن يناق وقد تقدم ضبط اسم جده قريباً .

**قوله ( وتراقيهما )** جمع ترقوة بفتح المثناة وضم القاف هى العظم الذى بين ثغرة النحر والعاتق ، وقال ثابت ابن قاسم فى « الدلائل » الترقوتان العظمان المشرفان فى أعلى الصدر إلى طرف ثغرة النحر .

**قوله ( فلو رأيته )** جوابه محذوف وتقديره لتعجبت منه ، أو هو للتمنى ، والأول أوضح .

**قوله ( يقول بإصبعه هكذا فى جيبه )** كذا للأكثر بفتح الجيم وهو الموافق للترجمة ، وكذا فى رواية مسلم وعليه اقتصر الحميدى ، وللكشميهنى وحده بضم الجيم وتشديد الموحدة بعدها مثناة ثم ضمير ، والأول أولى لدلالته على الموضع بخصوصه بخلاف الثانى . والله أعلم .

**قوله ( تابعه ابن طاوس )** يعنى عبد الله ( عن أبيه ) يعنى عن أى هريرة ؛ وقد تقدم موصولاً فى الزكاة ، ولم يسقه بتمامه فيه بل ساقه فى الجهاد .

**قوله ( وأبو الزناد عن الأعرج )** يعنى عن أى هريرة .

**قوله ( فى الجبتين )** يعنى بالموحدة وقد بينت اختلاف الرواة فى ذلك هل هو بالموحدة أو النون فى كتاب الزكاة ، ورواية أى الزناد وصلها المؤلف فى الزكاة .

**قوله ( وقال حنظلة )** هو ابن أى سفيان ، وقد سبق القول فيه أيضاً فى الزكاة .

**قوله ( وقال جعفر بن ربيعة )** كذا للأكثر وهو الصواب ، ووقع فى رواية أى ذر : وقال جعفر بن حيان وكذا وقع عند ابن بطلال وهو خطأ ، وقد ذكرها فى الزكاة أيضاً تعليقاً بزيادة فقال « وقال الليث حدثنى جعفر » وبينت هناك أن الليث فيه إسناداً آخر من رواية عيسى بن حماد عنه عن محمد بن عجلان عن أى الزناد

بِمَنْ لَيْسَ جَبَّةً ضَيِّقَةً الْكُمَيْنِ فِي السَّفَرِ

٥٥٩٠ - حدثنا قيس بن حفص قال نا عبد الواحد قال نا الأعمش قال نا أبو الضحى قال حدثني [٥٧٩٨]

مسروق قال حدثني المغيرة بن شعبة قال : انطلق النبى صلى الله عليه وسلم لحاجته ، ثم أقبل ، فتلقته بماء ،

فتوضأ، وعليه جبة شامية، فمضمض واستنشق وغسل وجهه، فذهب يخرج يديه من كميته، فكانا ضيقين، فأخرج يديه من تحت بدنه فغسلهما، ومسح برأسه وعلى خفيه.

**قوله ( باب من لبس جبة ضيقة الكمين في السفر )** ترجم له في الصلاة « في الجبة الشامية » وفي الجهاد « الجبة في السفر والحرب » وكأنه يشير إلى أن لبس النبي صلى الله عليه وسلم الجبة الضيقة إنما كان لحال السفر لاحتياج المسافر إلى ذلك وأن السفر يغتفر فيه لبس غير المعتاد في الحضر، وقد تواردت الأحاديث عن وصف وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وليس في شيء منها أن كميته ضاقا عن إخراج يديه منها، أشار إلى ذلك ابن بطلال، وأورد فيه حديث المغيرة في مسح الخفين، وقد تقدم شرحه في الطهارة وفيه القصة المذكورة، وفيه « وعليه جبة شامية » وهي بتشديد الباء ويجوز تخفيفها، وعبد الواحد المذكور في سنده هو ابن زياد، وقوله فيه « فأخرج يديه من تحت بدنه » بفتح الموحدة والمهملة بعدها نون أي جبهته، ووقع كذلك في رواية أبي على ابن السكن، والبدن درع ضيقة الكمين

### باب لبس جبة الصوف في الغزو

[٥٧٩٩] ٥٥٩١ - حدثنا أبو نعيم قال نا زكريا عن عامر عن عمرو بن المغيرة عن أبيه قال: كنت مع النبي صلى الله عليه ذات ليلة في سفر، فقال: «أمعك ماء؟» قلت: نعم. فنزل عن راحلته فمشى حتى توارى عني في سواد الليل، ثم جاء فأفرغت عليه الإداوة فغسل وجهه ويديه، وعليه جبة من صوف، فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها حتى أخرجهما من أسفل الجبة، فغسل ذراعيه، ثم مسح برأسه، ثم أهويت لأنزع خفيه. فقال: «دعهما فإنني أدخلتهما طاهرتين»، فمسح عليهما.

**قوله ( باب لبس جبة الصوف )** ذكر فيه حديث المغيرة المشار إليه من وجه آخر عنه وساقه عنه أتم، وزكريا المذكور فيه هو ابن أبي زائدة وعامر هو الشعبي، قال ابن بطلال: كره مالك لبس الصوف لمن يجد غيره لما فيه من الشهرة بالزهد لأن إخفاء العمل أولى، قال ولم ينحصر التواضع في لبسه بل في القطن وغيره ماهو بدون ثمنه

### باب القباء وفروج حرير

وهو القباء، ويقال: هو الذي له شق من خلفه.

[٥٨٠٠] ٥٥٩٢ - حدثنا قتيبة قال حدثني الليث عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة أنه قال: قسم النبي صلى الله عليه وأقبله ولم يعط مخرمة شيئا، فقال مخرمة: يا بني، انطلق بنا إلى رسول الله صلى الله عليه، فانطلقت معه؛ فقال: ادخل فادعه لي، قال: فدعوت له، فخرج إليه وعليه قباء منها فقال: «خبأت هذا لك». قال: فنظر إليه فقال: «رضي مخرمة».

[٥٨٠١] ٥٥٩٣ - حدثنا قتيبة قال نا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر أنه قال: أهدي لرسول الله صلى الله عليه فروج حرير، فلبسه، ثم صلى فيه ثم انصرف فنزعه نزعا شديدا - كالكاره له - ثم قال: «لا ينبغي هذا للمتقين». تابعه عبد الله بن يوسف عن الليث. وقال غيره: فروج حرير.

**قوله ( باب القباء )** بفتح القاف وبالموحدة ممدود فارسي معرب، وقيل عربى واشتقاقه من القبو وهو الضم.

**قوله ( وفروج حرير )** بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم .

**قوله ( وهو القباء )** قلت ووقع كذلك مفسراً في بعض طرق الحديث كما سأبينه .

**قوله ( ويقال هو الذى له شق من خلفه )** أى فهو قباء مخصوص . وبهذا جزم أبو عبيد ومن تبعه من أصحاب الغريب نظراً لاشتقاقه . وقال ابن فارس : هو قميص الصبي الصغير . وقال القرطبي : القباء والفروج كلاهما ثوب ضيق الكمين والوسط مشقوق من خلف يلبس في السفر والحرب لأنه أعون على الحركة . وذكر فيه حديثين :

**أحدهما ، قوله ( عن ابن أبي مليكة )** في رواية أحمد عن أبي النضر هاشم عن الليث حدثني عبد الله ابن عبيد الله بن أبي مليكة وسيأتي كذلك في « باب المزور بالذهب » معلقاً .

**قوله ( عن المسور بن مخرمة )** هكذا أسنده الليث ، وتابعه حاتم بن وردان عن أيوب عن ابن أبي مليكة على وصله كما تقدم في الشهادات ، وأرسله حماد بن زيد كما تقدم في الخمس ، وإسماعيل بن عليه كما سيأتي في الأدب ، كلاهما عن أيوب ، وقد تقدم الكلام على ذلك في « باب قسمة الإمام ما يقدم عليه » من كتاب الخمس .

**قوله ( قسم النبي صلى الله عليه وسلم أقبية )** في رواية حاتم قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم أقبية وفي رواية حماد « أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم أقبية من ديباج مزرورة بالذهب فقسمها في ناس من أصحابه » .

**قوله ( ولم يعط مخرمة شيئاً )** أى في حال تلك القسمة . وإلا فقد وقع في رواية حماد بن زيد متصلاً بقوله من أصحابه « وعزل منها واحداً مخرمة » ومخرمة هو والد المسور ، وهو ابن نوفل الزهرى ، كان من رؤساء قريش ومن العارفين بالنسب وأنصاب الحرم ، وتأخر إسلامه إلى الفتح ، وشهد حنيناً وأعطى من تلك الغنيمة مع المؤلف ، ومات سنة أربع وخمسين وهو ابن مائة وخمس عشرة سنة ذكره ابن سعد .

**قوله ( انطلق بنا )** في رواية حاتم « عسى أن يعطينا منها شيئاً » .

**قوله ( ادخل فادعه لى )** في رواية حاتم « فقام أبى على الباب فتكلم فعرف النبي صلى الله عليه وسلم صوته » قال ابن التين : لعل خروج النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع صوت مخرمة صادف دخول المسور إليه .

**قوله ( فخرج إليه وعليه قباء منها )** ظاهره استعمال الحرير ، قيل ويجوز أن يكون قبل النهي ، ويحتمل أن يكون المراد أنه نشره على أكتافه ليراه مخرمة كله ولم يقصد لبسه . قلت : ولا يتعين كونه على أكتافه بل يكفي أن يكون منشوراً على يديه فيكون قوله عليه من إطلاق الكل على البعض ، وقد وقع في رواية حاتم « فخرج ومعه قباء وهو يريه محاسنه » وفي رواية حماد « فتلقاه به واستقبله بإزاره » .

**قوله ( خبأت هذا لك )** في رواية حاتم تكرار ذلك ، زاد في رواية حماد « يا أبا المسور » هكذا دعاه أبا المسور وكأنه على سبيل التأنيس له بذكر ولده الذى جاء صحبته ، وإلا فكيفيته في الأصل أبو صفوان وهو أكبر أولاده ، ذكر ذلك ابن سعد .

**قوله ( فنظر إليه فقال رضى مخرمة )** زاد فى رواية هاشم « فأعطاه إياه » ، وجزم الداودى أن قوله « رضى مخرمة » من كلام النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد رجحت فى الهبة أنه من كلام مخرمة ، زاد حماد فى آخر الحديث « وكان فى خلقه شدة » قال ابن بطلال : يستفاد منه استتلاف أهل اللبس ومن فى معناهم بالعطية والكلام الطيب ، وفيه الاكتفاء فى الهبة بالقبض ، وقد تقدم البحث فيه هناك ، وتقدم فى كتاب الشهادات الاستدلال به على جواز شهادة الأعمى لأن النبى صلى الله عليه وسلم عرف صوت مخرمة فاعتمد على معرفته به ، وخرج إليه ومعه القباء الذى خبأه له ، واستنبط بعض المالكية منه جواز الشهادة على الخط ، وتعقب بأن الخطوط تشبه أكثر مما تشبه الأصوات ، وقد تقدم بقية ما يتعلق بذلك فى الشهادات ، وفيه رد على من زعم أن المسطور لا صحة له .

الحديث الثانى ، **قوله ( عن يزيد بن أبى حبيب )** فى رواية أحمد عن حجاج هو ابن محمد ، وهاشم هو ابن القاسم عن الليث « حدثنى يزيد بن أبى حبيب » .

**قوله ( عن أبى الخير )** هو مرثد بن عبد الله اليزنى وثبت كذلك فى رواية أحمد المذكورة .

**قوله ( عن عقبة بن عامر )** هو الجهنى وصرح به فى رواية عبد الحميد بن جعفر ومحمد بن إسحاق كلاهما عن يزيد بن أبى حبيب عند أحمد .

**قوله ( فروج حرير )** فى رواية ابن إسحق عند أحمد فروج من حرير .

**قوله ( ثم صلى فيه )** زاد فى رواية ابن إسحق وعبد الحميد عند أحمد « ثم صلى فيه المغرب » .

**قوله ( ثم انصرف )** فى رواية ابن إسحق « فلما قضى صلاته » وفى رواية عبد الحميد « فلما سلم من صلاته » وهو المراد بالانصراف فى رواية الليث .

**قوله ( فزرعه نزعاً شديداً )** زاد أحمد فى روايته عن حجاج وهاشم « عنيماً » أى بقوة ومبادرة لذلك على خلاف عادته فى الرفق والتأني ، وهو مما يؤكد أن التحريم وقع حينئذ .

**قوله ( كالكاره له )** زاد أحمد فى رواية عبد الحميد بن جعفر « ثم ألقاه ، فقلنا يا رسول الله قد لبسته وصليت فيه » .

**قوله ( ثم قال لا ينبغى هذا )** يحتمل أن تكون الإشارة للباس ، ويحتمل أن يكون للحرير فيتناول غير اللبس من الاستعمال كالافتراش .

**قوله ( للمتقين )** قال ابن بطلال : يمكن أن يكون نزع لكونه كان حريراً صرفاً ، ويمكن أن يكون نزع لأنه من جنس لباس الأعاجم ، وقد ورد حديث ابن عمر رفعه « من تشبه بقوم فهو منهم » . قلت : أخرجه أبو داود بسند حسن . وهذا التردد مبنى على تفسير المراد بالمتقين ، فإن كان المراد به مطلق المؤمن حمل على الأول وإن كان المراد به قدرأ زائداً على ذلك حمل على الثانى والله أعلم . قال الشيخ أبو محمد بن أبى حمزة : اسم التقوى بهم جميع المؤمنين ، لكن الناس فيه على درجات ، قال الله تعالى ﴿ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ﴾ الآية . فكل من دخل فى الإسلام فقد اتقى ، أى وقى نفسه من الخلود فى النار ، وهذا مقام العموم ، وأما مقام الخصوص فهو مقام الإحسان كما قال صلى الله عليه وسلم

« أن تعبد الله كأنك تراه » انتهى . وقد رجح عياض أن المنع فيه لكونه حريراً ، واستندت لذلك بحديث جابر الذي أخرجه مسلم في الباب من حديث عقبة ، وقد قدمت ذكره في كتاب الصلاة ، وبينت هناك أن هذه القصة كانت مبتدأ تحريم لبس الحرير . وقال القرطبي في « المفهم » : المراد بالمتقين المؤمنون ، لأنهم الذين خافوا الله تعالى واتقوه بإيمانهم وطاعتهم له . وقال غيره : لعل هذا من باب التهييج للمكلف على الأخذ بذلك ، لأن من سمع أن من فعل ذلك كان غير مثق فهم منه أنه لا يفعله إلا المستخف فيأنف من فعل ذلك لئلا يوصف بأنه غير منق ، واستدل به على تحريم الحرير على الرجال دون النساء لأن اللفظ لا يتناولهن على الراجح ، ودخولهن بطريق التغليب مجاز يمنع منه ورود الأدلة الصريحة على إباحته لهن ، وسيأتي في باب مفرد بعد قريب من عشرين باباً ، وعلى أن الصبيان لا يحرم عليهم لبسه لأنهم لا يوصفون بالتقوى . وقد قال الجمهور بخواز إليساهم ذلك في نحو العيد ، وأما في غيره فكذا في الأصح عند الشافعية ، وعكسه عند الحنابلة ، وفي وجه ثالث يمنع بعد التمييز . وفي الحديث أن لا كراهة في لبس الثياب الضيقة والمفرجة لمن اعتادها أو احتاج إليها ، وقد أشرت إلى ذلك قريباً في « باب لبس الحجة الضيقة » .

**قوله ( تابعه عبد الله بن يوسف عن الليث ، وقال غيره )** يعنى بسنده ( فروج حرير ) . أما رواية عبد الله بن يوسف فوصلها المؤلف رحمه الله في أوائل الصلاة ، وأما رواية غيره فوصلها أحمد عن حجاج بن محمد وهاشم وهو أبو الضر ومسلم والنسائي عن قتيبة والحارث عن يونس بن محمد المؤدب كلهم عن الليث . وقد اختلف في المغايرة بين الروایتين على خمسة أوجه : أحدها التنوين والإضافة كما يقال ثوب خز بالإضافة وثوب خز بتنوين ثوب قاله ابن التين احتمالاً . ثانيها ضم أوله وفتح حكاها ابن التين رواية ، قال : والفتح أوجه لأن فعولاً لم يرد إلا في سبوح وقدوس وفروخ يعنى الفرخ من الدجاج انتهى ، وقد قدمت في كتاب الصلاة حكاية جواز الضم عن أنى العلاء المعرى ، وقال القرطبي في « المفهم » حكى الضم والفتح والضم هو المعروف . ثالثها تشديد الراء وتخفيفها حكاها عياض ومن تبعه . رابعها هل هو بنجيم آخره أو خاء معجمة حكاها عياض أيضاً . خامسها حكاها الكرمانى قال : الأول فروج من حرير بزيادة من والثاني بخذفها . قلت : وزيادة « من » ليست في الصحيحين ، وقد ذكرناها عن رواية لأحمد .

### باب البرانس

[٥٨٠٢] ٥٥٩٤ - وقال لي مسددٌ نا معتمرٌ قال سمعتُ أبي يقول : رأيتُ على أنس بُرنساً أصفرَ من خَزَ .  
[٥٨٠٣] ٥٥٩٥ - حدثنا إسماعيلُ قال حدثني مالكٌ عن نافع عن ابن عمر أنَّ رجلاً قال : يا رسولَ الله ، ما يلبسُ المحرمُ من الثياب ؟ قال رسولُ الله صلى الله عليه : « لا تلبسوا القميص ، ولا العمامة ، ولا السراويلات ، ولا البرانس ، ولا الخفاف ، إلا أحدًا لا يجدُ نعلينِ فليلبسْ خفينِ وليقطعْهُما أسفلَ من الكعبين . ولا تلبسوا من الثيابِ شيئاً مسَّهُ زعفرانٌ ولا الورس » .  
**قوله ( باب البرانس )** جمع برنس بضم الموحدة والنون بينهما راء ساكنة وآخره مهملة . تقدم تفسيره في كتاب الحج وكذا شرح حديث ابن عمر المذكور فيه .

**قوله ( وقال لي مسدد حدثنا معتمر )** يعنى ابن سليمان التيمي وقوله « من خز » بفتح المعجمة وتشديد الزاى هو ما غلظ من الديباج وأصله من وبر الأرنب ، ويقال لذكر الأرنب خرز بوزن عمر ، وسيأتى شرحه وحكمه

في « باب لبس القسم » بعد أربعة عشر باباً . وهذا الأثر موصول لتصريح المصنف بقوله « قال لي » لكن لم يقع في رواية النسفي لفظ لي فهو تعليق ، وقد روياه موصولاً في مسند مسدد رواية معاذ بن المثني عن مسدد ، وكذا وصله ابن أبي شيبة عن ابن علية عن يحيى بن أبي إسحاق قال « رأيت على أنس » فذكر مثله . وقد كره بعض السلف لبس البرنس لأنه كان من لباس الرهبان ، وقد سئل مالك عنه فقال : لا بأس به . قيل : فإنه من لبوس النصاري . قال : كان يلبس ههنا . وقال عبد الله بن أبي بكر : ما كان أحد من القراء إلا له برنس . وأخرج الطبراني من حديث أبي قريظة قال « كساني رسول الله صلى الله عليه وسلم برنساً فقال : البسه » وفي سنده من لا يعرف . ولعل من كرهه أخذ بعموم حديث على رفعه « إياكم ولبوس الرهبان » فإنه من تزيا بهم أو تشبهه فليس مني » أخرجه الطبراني في « الأوسط » بسند لا بأس به .

### باب السراويل

[٥٨٠٤] ٥٥٩٦- حدثنا أبو نعيم قال نا سفيان عن عمرو عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال : « من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل ، ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين » .

[٥٨٠٥] ٥٥٩٧- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا جويرية عن نافع عن عبد الله قام رجل فقال : يا رسول الله ، ما تأمرنا أن نلبس إذا أحرمتنا ؟ قال : « لا تلبسوا القميص والسراويل والعمائم والبرانس والخفاف ، إلا أن يكون رجل ليس له نعلان فليلبس الخفين أسفل من الكعبين . ولا تلبسوا شيئاً من الثياب مسه زعفران ولا ورس » .

**قوله ( باب السراويل )** ذكر فيه حديث ابن عباس رفعه « من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل » وحديث ابن عمر فيما لا يلبس المحرم من الثياب وقد تقدما وشرحهما في كتاب الحج ، ولم يرد فيه حديث على شرطه . وقد أخرج حديث الدعاء للمتسولات للبخاري من حديث على بسند ضعيف ، وصح أنه صلى الله عليه وسلم اشترى رجل سراويل من سويد بن قيس أخرجه الأربعة وأحمد وصححه ابن حبان من حديثه ، وأخرجه أحمد أيضاً من حديث مالك بن عميرة الأسدي قال « قدمت قبل مهاجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشترى مني سراويل فأرجع لي » وما كان ليشتريه عبثاً وإن كان غالب لبسه الإزار ، وأخرج أبو يعلى والطبراني في « الأوسط » من حديث أبي هريرة « دخلت يوماً السوق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس إلى البخاري فاشترى سراويل بأربعة دراهم » الحديث وفيه « قلت يا رسول الله وإنك تلبس السراويل ؟ قال : أجل ، في السفر والحضر والليل والنهار ، فإني أمرت بالتستر » وفيه يونس بن زياد البصري وهو ضعيف . قال ابن القيم في « الهدى » : اشترى صلى الله عليه وسلم السراويل ، والظاهر أنه إنما اشتراه ليلبسه ثم قال : وروى في حديث أنه لبس السراويل ، وكانوا يلبسونه في زمانه وبإذنه . قلت : وتؤخذ أدلة ذلك كله مما ذكرته . ووقع في الإحياء للغزالي أن الثمن ثلاثة دراهم والذي تقدم أنه أربعة دراهم أولى .

### باب العمائم

[٥٨٠٦] ٥٥٩٨- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال سمعت الزهري قال أخبرني سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوباً مسه زعفران ولا ورس ولا الخفين ، إلا لمن لم يجد النعلين فإن لم يجدهما فليقطعهما أسفل من الكعبين » .

**قوله ( باب العمام )** ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبله من وجه آخر ، وقد سبق في الحج ، وكأنه لم يثبت عنده على شرطه في العمامة شيء ، وقد ورد فيها الحديث الماضي في آخر « باب من جر ثوبه من الخيلاء » من حديث عمرو بن حريث أنه قال « كأني أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفها بين كتفيه » أخرجه مسلم ، وعن أبي المليح بن أسامة عن أبيه رفعه « اعتموا تزدادوا حلماً » أخرجه الطبراني والترمذي في « العلل المفرد » وضعفه البخاري ؛ وقد صححه الحاكم فلم يصب ، وله شاهد عند البزار عن ابن عباس ضعيف أيضاً ، وعن ركانة رفعه « فرق ما بيننا وبين المشركين العمام » أخرجه أبو داود والترمذي ، وعن ابن عمر « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتم سدل عمامته بين كتفيه » أخرجه الترمذي ، وفيه أن ابن عمر كان يفعله والقاسم وسالم ، وأما مالك فقال : إنه لم ير أحداً يفعله إلا عامر بن عبد الله بن الزبير . والله أعلم .

### باب التَّقْنَع

وقال ابن عباس : خرج النبي صلى الله عليه وعليه عصابة دسماً .

وقال أنس : عَصَبُ النبي صلى الله عليه وعليه على رأسه حاشية برد .

[٥٨٠٧] ٥٥٩٩ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : هاجر إلى الحبشة من المسلمين ، وتجهز أبو بكر مهاجراً ، فقال النبي صلى الله عليه : « على رسلك ، فإني أرجو أن يؤذن لي » . قال أبو بكر : أو ترجوه بأبي أنت ؟ قال : « نعم » . فحبس أبو بكر نفسه على النبي صلى الله عليه لصحبته ، وعلف راحلتين كانتا عنده ورق السمرة أربعة أشهر . قال عروة : قالت عائشة : فبينما نحن يوماً جلوس في بيتنا في نحر الظهر ، قال قائل لأبي بكر : هذا رسول الله صلى الله عليه مقبلاً متقنعاً في ساعة لم يكن يأتينا فيها . قال أبو بكر : فدا له بأبي وأمي ، والله إن جاء به في هذه الساعة إلا لأمر . فجاء النبي صلى الله عليه فاستأذن ، فأذن له ، فدخل فقال حين دخل لأبي بكر : « أخرج من عندك » . قال : إنما هم أهلك بأبي أنت يا رسول الله . قال : « فإني قد أذن لي في الخروج » . قال : فالصحبة بأبي أنت يا رسول الله . قال : « نعم » . قال : فخذ بأبي أنت يا رسول الله إحدى راحلتي هاتين . قال النبي صلى الله عليه : « بالثمن » . قالت : فجهزناهما أحت الجهاز ، وصنعنا لهما سفرة في جراب ، فقطعت أسماء بنت أبي بكر قطعة من نطاقها فأو كأت به الجراب - ولذلك كانت تسمى ذات النطاقين - ثم لحق النبي صلى الله عليه وأبو بكر بغار في جبل يقال له : ثور ، فمكث فيه ثلاث ليال ، يبيت عندهما عبد الله بن أبي بكر - وهو غلام شاب لَقِنَ ثَقْفَ - فيرحل من عندهما سحراً فيُصبح مع قريش بمكة كبائت ، فلا يسمع أمراً يكادان به إلا وعاه ، حتى يأتيهما بخبر ذلك حين يختلط الظلام ، ويرعى عليهما عامر بن فهيرة مولى أبي بكر منحة من غنم ، فيريعه عليهما حين تذهب ساعة من العشاء ، فيبيتان في رسلهما حتى ينق بهما عامر بن فهيرة بغلس . يفعل ذلك كل ليلة من تلك الليالي الثلاث .

**قوله ( باب التقنع )** بقاف ونون ثقيلة ، وهو تغطية الرأس وأكثر الوجه برداء أو غيره .

**قوله ( وقال ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم وعليه عصابة دسماً )** هذا طرف من حديث مسند عنده في مواضع منها في مناقب الأنصار في « باب اقبلوا من محسنهم » ومن طريق عكرمة « سمعت ابن عباس يقول : خرج النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ملحفة متعطفاً بها على منكبيه وعليه عصابة دسماً »



الحديث ، والدسما بمهملتين والمد ضد النظيفة وقد يكون ذلك لونها في الأصل ، ويؤيده أنه وقع في رواية أخرى « عصابة سوداء » .

**قوله ( وقال أنس : عصب النبي صلى الله عليه وسلم على رأسه حاشية برد )** هو أيضاً طرف من حديث أخرجه في الباب المذكور من طريق هشام بن زيد بن أنس « سمعت أنس بن مالك يقول » فذكر الحديث وفيه « فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وقد عصب على رأسه حاشية برد » ثم ذكر حديث عائشة في شأن الهجره بطوله ، وقد تقدم في السيرة النبوية أتم منه وتقدم شرحه مستوفى ، والغرض منه قوله « قال قائل لأبي بكر : هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقبلاً متقنعاً في ساعة لم يكن يأتينا فيها » وقوله فيه « فدا لك » في رواية الكشميهني « فدا له » وقوله « إن جاء به في هذه الساعة لأمر » بفتح اللام وبالتنوين مرفوعاً واللام للتأكيد لأن إن الساكنة مخففة من الثقيلة ، وللكشميهني « إلا لأمر » و « إن » على هذا نافية . وقوله « أحت » بمهمله ثم مثله ثقله ، في رواية الكشميهني « أحب » بموحدة وأظنه تصحيفاً . وقوله « ويرعى عليهما عامر بن فهيرة منحه من غنم فيريه » أى يريح الذي يرعاه ، وللكشميهني « فيريحها » وقوله « في رسلهما » بالثنية في رواية الكشميهني « في رسلها » وكذا القول في قوله « حتى ينق بهما » عنده « بها » قال الإسماعيلي : ما ذكره من العصابة لا يدخل في التقنع فالتقنع تغطية الرأس والعصابة شد الخرقه على ما أحاط بالعمامة . قلت : الجامع بينهما وضع شيء زائد على الرأس فوق العمامة والله أعلم . ونازع ابن القيم في « كتاب الهدى » من استدلال بحديث التقنع على مشروعية لبس الطيلسان بأن التقنع غير التطيلس ، وجزم بأنه صلى الله عليه وسلم لم يلبس الطيلسان ولا أحد من أصحابه . ثم على تقدير أن يؤخذ من التقنع بأنه صلى الله عليه وسلم لم يتقنع إلا لحاجة ويرد عليه حديث أنس « كان صلى الله عليه وسلم يكثر القناع » وقد ثبت أنه قال « من تشبه بقوم فهو منهم » كما تقدم معلقاً في كتاب الجهاد من حديث ابن عمرو وصله أبو داود ، وعند الترمذي من حديث أنس « ليس منا من تشبه بغيرنا » وقد ثبت عند مسلم من حديث النّوأس بن سمعان في قصة الدجال « يتبعه اليهود وعليهم الطيالة وفي حديث أنس أنه رأى قوماً عليهم الطيالة فقال : كأنهم يهود خبير » وعورض بما أخرجه ابن سعد بسند مرسل « وصف لرسول الله صلى الله عليه وسلم الطيلسان فقال : هذا ثوب لا يؤدى شكره » أخرجه (١) وإنما يصلح الاستدلال بقصة اليهود في الوقت الذي تكون الطيالة من شعارهم ، وقد ارتفع ذلك في هذه الأزمنة فصار دأباً في عموم المباح ، وقد ذكره ابن عبد السلام في أمثلة البدعة المباحة ، وقد يصير من شعائر قوم فيصير تركه من الإخلال بالمروءة كما نبه عليه الفقهاء أن الشيء قد يكون (١) لقوم وتركه بالعكس ، ومثل ابن الرفعة ذلك بالسوق والفقهاء في الطيلسان

### باب المغفر

[٥٨٠٨] ٥٦٠٠ - حدثنا أبو الوليد قال نا مالك عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه دخل عام الفتح وعلى رأسه المغفر .

**قوله ( باب المغفر )** بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الفاء بعدها راء ، تقدم شرحه والكلام على حديث أنس الذي في الباب في كتاب المغازي مستوفى ، وذكر ابن بطال هنا أن بعض المتعسفين أنكروا على مالك قوله في

(١) هكذا بياض بالأصل في الموضعين .

هذا الحديث « وعلى رأسه المغفر » وأنه تفرد به قال : والمحفوظ أنه دخل مكة وعليه عمامة سوداء ، ثم أجاب عن دعوى التفرد أنه وجد في « كتاب حديث الزهري » تصنيف النسائي هذا الحديث من رواية الأوزاعي عن الزهري مثل ما رواه مالك ، وعن الحديث الآخر بأنه « دخل وعلى رأسه المغفر وكانت العمامة السوداء فوق المغفر » قلت : وقد ذكرت في شرح الحديث أن بضعة عشر نفساً رووه عن الزهري غير مالك ، وبينت مخرجها وعللها بما أغنى عن إعادته والحمد لله .

### باب البرود والحبرة والشملة

وقال خباب : شكونا إلى النبي صلى الله عليه وهو متوسد برودة له .

[٥٨٠٩] ٥٦٠١ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ابن مالك قال : كنت أمشي مع رسول الله صلى الله عليه وعليه برود نجراني غليظ الحاشية ، فأدركه أعرابي فجبذه برداءه جبذة شديدة ، حتى نظرت إلى صفحة عاتق رسول الله صلى الله عليه قد أثرت بها حاشية البرد من شدة جبذته ، ثم قال : يا محمد ، مر لي من مال الله الذي عندك ، فالتفت إليه رسول الله صلى الله عليه ثم ضحك ، ثم أمر له بعطاء .

[٥٨١٠] ٥٦٠٢ - حدثنا قتيبة قال نا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : جاءت امرأة ببردة - قال سهل : هل تدرون ما البردة ؟ قال : نعم ، هي الشملة منسوجة في حاشيتها - قالت : يا رسول الله ، إني نسجت هذه بيدي أكسوكها ، فأخذها رسول الله صلى الله عليه محتاجاً إليها ، فخرج إلينا وإنها إزاره ، فجلسها رجل من القوم فقال : يا رسول الله ، اكسنيها ، قال : « نعم » . فجلس ما شاء الله في المجلس ، ثم رجع فطواها ، ثم أرسل بها إليه ، فقال له القوم : ما أحسنت ، سألتها إياه وقد عرفت أنه لا يرد سائلاً ، فقال الرجل : والله ما سألتها إلا لتكون كفني يوم أموت . قال سهل : فكانت كفنه .

[٥٨١١] ٥٦٠٣ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال حدثني سعيد بن المسيب أن أباه ريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « يدخل الجنة من أمتي زمرة هي سبعون ألفاً ، تضيء وجوههم إضاءة القمر » ، فقام عكاشة بن محصن الأسدي يرفع نمرة عليه قال : ادع لي يا رسول الله ، أن يجعلني الله منهم ، فقال : « اللهم اجعله منهم » . ثم قام رجل من الأنصار فقال : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلني منهم ، فقال النبي صلى الله عليه : « سبقك عكاشة » . [الحديث ٥٨١١ - طرفه في ٦٥٤٢] .

[٥٨١٢] ٥٦٠٤ - حدثنا عمرو بن عاصم قال نا همام عن قتادة عن أنس قال : قلت له : أي الثياب كان أحب إلى النبي صلى الله عليه أن يلبسها ؟ قال : الحبرة . [الحديث ٥٨١٢ - طرفه في ٥٨١٣] .

[٥٨١٣] ٥٦٠٥ - حدثنا عبد الله بن أبي الأسود قال نا معاذ قال حدثني أبي عن قتادة عن أنس ابن مالك : كان أحب الثياب إلى النبي صلى الله عليه أن يلبسها الحبرة .

[٥٨١٤] ٥٦٠٦ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه حين توفي سجي ببرد حبرة .

**قوله ( باب البرود )** جمع برودة بضم الموحدة وسكون الراء بعدها مهملة ، قال الجوهري : كساء أسود مربع فيه صور تلبسه الأعراب .

**قوله ( والخبر )** بكسر المهملة وفتح الموحدة بعدها راء جمع خبره ، يأتي شرحها في خامس أحاديث الباب .

**قوله ( والشملة )** بفتح المعجمة وسكون الميم ما يشتمل به من الأكسية أى يلتحف ، وذكر فيه أئمة أحاديث :

الحديث الأول ، **قوله ( وقال خباب )** بخاء معجمة وموحدتين الأولى ثقيلة .

**قوله ( وهو متوسد برده )** في رواية الكشمينى « برده له » وهذا طرف من حديث تقدم موصولاً في المبعث النبوى في « باب ما لقى النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه بمكة » وتقدم شرحه هناك .

الثانى حديث أنس في قصة الأعرابى ، والغرض منه قوله « حتى نظرت إلى صفحة عاتق رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أثرت بها حاشية البرد » وسيأتى شرحه في كتاب الأدب .

الثالث حديث سهل بن سعد « جاءت امرأة بردة » قال سهل : تدرن ما البردة ؟ قال : نعم ، هى الشملة » الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز في « باب من استعد للكفن » .

الرابع حديث أبى هريرة في السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب ، وسيأتى شرحه في كتاب الرقاق ، والغرض منه هنا قوله فيه « يرفع ثمره عليه » والتمر بفتح النون وكسر الميم هى الشملة التى فيها خطوط ملونة كأنها أخذت من جلد التمر لاشتراكهما فى اللون .

الخامس حديث أنس « كان أحب الثياب إلى النبى صلى الله عليه وسلم أن يلبسها الجبة » وفي رواية أخرى أن أنساً قاله جواب سؤال قتادة له عن ذلك ، فتضمن السلامة من تدليس قتادة . قال الجوهري : الجبة بوزن عنية برد يمان . وقال الهروي : موشية مخططة . وقال الداودى : لونها أخضر لأنها لباس أهل الجنة . كذا قال . وقال ابن بطال : هى من برود اليمن تصنع من قطن وكانت أشرف الثياب عندهم . وقال القرطبى : سميت جبة لأنها تحبر أى تزين ، والتحجير التزين والتحسين .

الحديث السادس حديث عائشة « أن النبى صلى الله عليه وسلم حين توفى سجد ببرد جبة » .

**قوله ( سجدى )** بضم أوله وكسر الجيم الثقيلة أى غطى وزناً ومعنى ، يقال سجدت الميت إذا مددت عليه الثوب ، وكان المصنف رمز إلى ما جاء عن عمر بن الخطاب فى ذلك ، فأخرج أحمد من طريق الحسن البصرى أن عمر بن الخطاب أراد أن ينهى عن حلل الجبة لأنها تصبغ بالبول ، فقال له أبى : ليس ذلك لك ، فقد لبسهن النبى صلى الله عليه وسلم ولبسنهن فى عهده . والحسن لم يسمع من عمر

## باب الأكسية والخمائنص

٥٦٠٧ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن

عبد الله بن عتبة أن عائشة وابن عباس قالوا: لما نزل برسول الله صلى الله عليه طفق يطرح خميصة له على وجهه، فإذا اغتم كشفها عن وجهه، فقال: وهو كذلك: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، يحذر ما صنعوا.

[٥٨١٨] ٥٦٠٨- حدثنا مسدد قال نا إسماعيل قال نا أيوب عن حميد بن هلال عن أبي بردة قال: أخرجت إلينا عائشة كساءً وإزاراً غليظاً فقالت: قبض روح النبي صلى الله عليه في هذين.

[٥٨١٧] ٥٦٠٩- نا موسى بن إسماعيل قال نا إبراهيم بن سعد قال نا ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت: صلى رسول الله صلى الله عليه في خميصة له لها أعلام، فنظر إلى أعلامها نظرة، فلما سلم قال: «اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم، فإنها ألهمتني عن صلاتي آنفاً، واثتوني بأنبجانية أبي جهم بن حذيفة بن غانم من بني عدي بن كعب».

قوله (باب الأكسية والخمائنص) جمع خميصة بالخاء المعجمة والصاد المهملة، وهي كساء من صوف أسود أو خز مربعة لها أعلام، ولا يسمى الكساء خميصة إلا إن كان لها علم. ذكر فيه أربعة أحاديث: الأول والثاني عن عائشة وابن عباس قالوا «لما نزل» بضم أوله على البناء للمجهول والمراد نزول الموت، وقوله «طفق يطرح خميصة له على وجهه» أي يجعلها على وجهه من الحمى «فإذا اغتم كشفها» وذكر الحديث في التحذير من اتخاذ القبور مساجد، وقد تقدم شرحه في كتاب الجنائز.

(تنبيه): ذكر أبو علي الجبائي أنه وقع في رواية أبي محمد الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني في هذا الإسناد عن الزهري «عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عائشة وابن عباس قال «وقوله «عن أبيه» وهم وهم زيادة لا حاجة إليها.

الثالث حديث أبي بردة وهو ابن أبي موسى الأشعري قال «أخرجت إلينا عائشة كساءً وإزاراً غليظاً فقالت: قبض روح رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذين» تقدم هذا الحديث في أوائل الخمس، وذكر له طريقاً أخرى تعليقاً زاد فيها وصف الإزار والكساء إزاراً غليظاً مما يصنع باليمن وكساء من هذه التي تدعوها الملبدة، والملبدة اسم مفعول من التلبيد. وقال ثعلب: يقال للرقعة التي يرقع بها القميص لبدة. وقال غيره هي التي ضرب بعضها في بعض حتى تتراكم وتجتمع. وقال الداودي: هو الثوب الضيق ولم يوافق.

الرابع حديث عائشة «في خميصة لها أعلام» وفي آخره «واثتوني بأنبجانية أبي جهم بن حذيفة بن غانم من بني عدي بن كعب» انتهى آخر الحديث عند قوله بأنبجانية أبي جهم وبقية نسبه مدرج في الخبر من كلام ابن شهاب، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل كتاب الصلاة.

### ب) اشتمال الصماء

[٥٨١٩] ٥٦١٠- حدثنا محمد بن بشار قال نا عبد الوهاب قال نا عبيد الله عن خبيب عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة: نهى النبي صلى الله عليه عن الملامسة والمنابذة، وعن صلاتين: بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، وبعد العصر حتى تغيب، وأن يحتبى بالشوب الواحد ليس على فرجه منه شيء بينه وبين السماء، وأن يشتمل الصماء.

[٥٨٢٠]

٥٦١١- حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عامر بن سعد أن أباسعيد الخدري قال: نهى رسول الله صلى الله عليه عن لبستين وعن بيعتين، نهى عن الملامسة والمنابذة في البيع، واللامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل والنهار ولا يقلبه إلا بذلك، والمنابذة أن ينبذ الرجل إلى الرجل بثوبه وينبذ الآخر ثوبه ويكون ذلك بيعهما عن غير نظر ولا تراض. واللبستين اشتمال الصماء -والصماء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه ليس عليه ثوب- واللبسة الأخرى احتباؤه بثوبه وهو جالس ليس على فرجه منه شيء.

قوله (باب اشتمال الصماء) تقدم ضبطه وتفسيره وشرح حديث أبي سعيد في هذا الباب فيما يتعلق بالاشتمال والاحتباء في «باب ما يستتر من العورة» من كتاب الصلاة، وقيل في اشتمال الصماء أن يرمى بطرفي الثوب على شقه الأيسر فيصير جانبه الأيسر مكشوفاً ليس عليه من الغطاء شيء فتتكشف عورته إذا لم يكن عليه ثوب آخر، فإذا خالف بين طرفي الثوب الذي اشتمل به لم يكن صماء، وتقدم الكلام أيضاً على اختلاف الرواة عن الزهري في شيخه فيه وعلى الليث أيضاً، وأما شرح البيهقي فتقدم أيضاً في البيوع، وأما النهي عن الصلاة بعد العصر والصبح فتقدم في أواخر أبواب المواقيت من كتاب الصلاة.

قوله (عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي جزم به المزني في «الأطراف» وقال في «التهذيب» وقع في بعض النسخ «عبد الوهاب بن عطاء» وفيه نظر لأن ابن عطاء لا تعرف له رواية عن عبيد الله وهو ابن عمر العمرى، ولم يذكر أحد في رجال البخاري عبد الوهاب بن عطاء، وقد أخرج أبو نعيم في «المستخرج» هذا الحديث من رواية ابن خزيمة حدثنا بن دار وهو محمد بن بشار شيخ البخاري فيه «حدثنا عبد الوهاب به» ولم ينسبه أيضاً. وأخرجه عن محمد بن المثني عن عبد الوهاب به ولم ينسبه أيضاً وهو الثقفي بلا ريب، وسيأتي بعد قليل نظير هذا، وجزم الإسماعيلي بأنه الثقفي، وقوله فيه «أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه» أي يظهر

### باب الاحتباء في ثوب واحد

[٥٨٢١]

٥٦١٢- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: نهى النبي صلى الله عليه عن لبستين: أن يحتبّي الرجل في الثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء، وأن يشتمل بالثوب الواحد ليس على أحد شقيه، وعن الملامسة والمنابذة.

[٥٨٢٢]

٥٦١٣- حدثنا محمد قال أخبرني مخلد قال أنا ابن جريج قال أخبرني ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه نهى عن اشتمال الصماء، وأن يحتبّي الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء.

قوله (باب الاحتباء في ثوب واحد) ذكر فيه حديثين تقدم شرحهما أيضاً في الباب المشار إليه من كتاب الصلاة، وقوله في أول الإسناد الثاني «حدثنا محمد» غير منسوب هو ابن سلام، وشيخه مخلد بسكون المعجمة هو ابن يزيد

### باب الخميصة السوداء

٥٦١٤- حدثنا أبو نعيم قال نا إسحاق عن أبيه سعيد بن فلان بن سعيد بن العاص عن أم خالد بنت خالد أتت النبي صلى الله عليه بثياب فيها خميصة سوداء صغيرة فقال: «من ترون أن نكسو هذه؟» فسكت القوم. قال: «أئتوني بأم خالد»، فأتي بها تحمّل، فأخذ الخميصة بيده فآلبسها قال: «أبلي وأخلقى». وكان فيه علم أخضر أو أصفر، فقال: «يا أم خالد هذا سناه»، وسناه بالحشية.

٥٦١٥- حدثنا محمد بن المنثى قال نا ابن أبي عدي عن ابن عون عن محمد بن أنس قال: لما ولدت أم سليم قالت لي: يا أنس، انظر هذا الغلام فلا يصيب شيئاً حتى تغدو به إلى النبي صلى الله عليه يحنكه. فغدوت به، فإذا هو في حائط وعليه خميصة حرثية، وهو يسم الظهر الذي قدم عليه في الفتح.

قوله (باب الخميصة السوداء) تقدم تفسير الخميصة في أوائل كتاب الصلاة، قال الأصمعي: الخمائص ثياب خز أو صوف معلمة وهي سود كانت من لباس الناس. وقال أبو عبيد هو كساء مربع له علمان، وقيل هي كساء رقيق من أى لون كان، وقيل لا تسمى خميصة حتى تكون سوداء معلمة. وذكر فيه حديثين:

الحديث الأول قوله (عن أبيه سعيد ابن فلان بن سعيد بن العاص) كذا قال البخارى عن أبى نعيم عن إسحق ابن سعيد عن أبيه فأبهم والد سعيد، وأخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق أبى خيثمة زهير بن حرب عن الفضل بن دكين وهو أبو نعيم «حدثنا إسحق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه» وسيأتى بعد أبواب في «باب ما يدعى لمن لبس ثوباً جديداً» عن أبى الوليد عن إسحق وفيه سياق نسب إسحق إلى العاص مثل هذا، وفيه التصريح بالتحديث من أبيه وتحديث أم خالد أيضاً، وكذا أخرجه ابن سعد عن أبى نعيم وأبى الوليد جميعاً عن إسحق.

قوله (عن أم خالد بنت خالد) هي أمة بفتح الهزرة والميم مخففاً كنيته بولدها خالد بن الزبير بن العوام، وكان الزبير تزوجها فكان لها منه خالد وعمرو ابنا الزبير، وذكر ابن سعد أنها ولدت بأرض الحبشة وقدمت مع أبيها بعد خير وهي تعقل، وأخرج من طريق أبى الأسود المدنى عنها قالت «كنت ممن أقرأ النبي صلى الله عليه وسلم من النجاشي السلام» وأبوها خالد بن سعيد بن العاص بن أمية أسلم قديماً ثالث ثلاثة أو رابع أربعة واستشهد بالشام في خلافة أبى بكر أو عمر.

قوله (أتى النبي صلى الله عليه وسلم بثياب) لم أقف على تعيين اسم الجهة التى حضرت منها الثياب المذكورة.

قوله (فقال: من ترون أن نكسو هذه فسكت القوم) لم أقف على تعيين أسمائهم.

قوله (فأتى بها تحمّل) كذا فيه، وفيه التفات أو تجريد، ووقع في رواية أبى الوليد «فأتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم» وفيه إشارة إلى صغر سنّها إذ ذاك، ولكن لا يمنع ذلك أن تكون حينئذ مميزة. ووقع في أول رواية سفيان بن عيينة الماضية في هجرة الحبشة «قدمت من أرض الحبشة وأنا جويرية» ووقع في رواية خالد بن سعيد «أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أبى وعلى قميص أصفر» ولا معارضة بينهما لأنه يجوز أن يكون حين

طلبها أخته مع أبيها .

**قوله ( فألبسها )** في رواية أبي الوليد « فألبسنيها » على منوال ما تقدم .

**قوله ( قال أبلى وأخلقى )** في رواية أبي الوليد « وقال » بزيادة واو قبل قال ، وقوله « أبلى » بفتح الهمزة وسكون الموحدة وكسر اللام أمر بالإبلاء ، وكذا قوله « أخلقى » بالمعجمة والقاف أمر بالإخلاق وهما بمعنى ، والعرب تطلق ذلك وتريد الدعاء بطول البقاء للمخاطب بذلك ، أى أنها تطول حياتها حتى يبلى الثوب ويخلق ، قال الخليل : أبل وأخلق معناه عش وخرق ثيابك وارقعها ، وأخلقت الثوب أخرجت باليه ولفقته . ووقع في رواية أبي زيد المروزي عن الفربري « وأخلقى » بالفاء وهى أوجه من التى بالقاف لأن الأولى تستلزم التأكيد إذ الإبلاء والإخلاق بمعنى ، لكن جاز العطف لتغاير اللفظين ، والثانية تفيد معنى زائداً وهو أنها إذا أبلته أخلقت غيره ، وعلى ما قال الخليل لا تكون التى بالقاف للتأكيد ، لكن التى بالفاء أيضاً أولى ، ويؤيدها ما أخرجه أبو داود بسند صحيح عن أبي نضرة قال « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لبس أحدهم ثوباً جديداً قيل له : تبلى ويخلف الله » ووقع في رواية أبي الوليد « أبلى وأخلقى » مرتين .

**قوله ( وكان فيها علم أخضر أو أصفر )** وقع في رواية أبي النضر عن إسحق بن سعيد عند أبي داود « أحمر » بدل أخضر ، وكذا عند ابن سعد .

**قوله ( فقال : يا أم خالد هذا سناء ، وسناه بالحبشية )** كذا هنا أى وسناه لفظه بالحبشية ولم يذكر معناها بالعربية ؛ وفي رواية أبي الوليد « فجعل ينظر إلى علم الخميصة ويشير بيده إلى ويقول : يا أم خالد هذا سنا ويا أم خالد هذا سنا ، والسنا بلسان الحبشة الحسن » . ووقع في رواية خالد بن سعيد الماضية في الجهاد « فقال سنه سنه » وهى بالحبشية حسن ، وقد تقدم ضبطها وشرحها هناك . ووقع في رواية ابن عينة المذكورة « ويقول سناء سناء » قال الحميدى : يعنى حسن حسن ، وتقدم — في الجهاد — أن ابن المبارك فسره بذلك . ووقع في رواية ابن سعد التصريح بأنه من تفسير أم خالد ، ووقع في رواية خالد بن سعيد في الجهاد من الزيادة « وذهبت ألعب بخاتم النبوة ، فزبرنى أبى » وسيأتى بيان ذلك وبقية شرح ما اشتمل عليه في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى .

الحديث الثانى حديث أنس ، **قوله ( عن ابن عون )** هو عبد الله ، ومحمد هو ابن سيرين ، والإسناد كله بصريون ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الإسناد فى آخر « باب تسمية المولود » من كتاب العقيدة ، وتقدم حديث أنس فى تسمية الصبى المذكور وتحنيكه فى كتاب الزكاة من طريق إسحق بن أبى طلحة ، وتقدمت له طريق أخرى عن إسحق أتم منها فى كتاب الجنائز .

**قوله ( وعليه خميصة حرثية )** بمهمله وراء ومثلثة مصغر وآخرها هاء تأنيث قال عياض : كذا لرواة البخارى ، وهى منسوبة إلى حرث رجل من قضاة ، ووقع في رواية أبى السكن « خيرية » بالحاء المعجمة والموحدة نسبة إلى خير البلد المعروف ، قال : واختلف رواة مسلم فقيل كالاول ؛ ول بعضهم مثله لكن بووا بدل الرائ ولا معنى لها . ول بعضهم « جونية » بفتح الجيم وسكون الواو بعدها نون نسبة إلى بنى الجون أو إلى لونها من السواد أو الحمرة أو البياض فإن العرب تسمى كل لون من هذه جونا ، ول بعضهم بالتصغير ، ول بعضهم بضم الحاء المهملة والباقي مثله ولا معنى له ، ول بعضهم كذلك لكن بمثناة نسبة إلى الحويت فقيل هى قبيلة ، وقيل

شبهت بحسب الخطوط الممتدة التي في الحوت . قلت : والذي يطابق الترجمة من جميع هذه الروايات « الجونية » بالجيم والنون فإن الأشهر فيه أنه الأسود ، ولا يمنع ذلك وروده في حديث الباب بلفظ « الحريشة » لأن طرق الحديث يفسر بعضها بعضاً ، فيكون لونها أسود وهي منسوبة إلى صانعها ، وقد أخرج أبو داود والنسائي والحاكم من حديث عائشة أنها « صنعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم جبة من صوف سوداء فلبسها » قال في النهاية : المحفوظ المشهور جونية بالجيم والنون أى سوداء ، وأما « حريشة » فلا أعرفها وطالما بحثت عنها فلم أقف لها على معنى ، وفي رواية « حوتكية » ولعلها منسوبة إلى القصر فإن الحوتكى الرجل القصير الخطو ، أو هي منسوبة إلى رجل يسمى حوتكاً . وقال النووي : وقع لجميع رواة البخارى « حونية » بفتح المهملة وسكون الواو وفتح النون بعدها موحدة ثم تحتانية ثقيلة ؛ وفي بعضها بضم المعجمة وفتح الواو وسكون التحتانية بعدها مثلية ، وساق بعض ما تقدم ، ونقل عن صاحب « التحرير » شارح مسلم « حوتية » نسبة إلى الحوت وهي قبيلة أو موضع ، ثم قال القاضي عياض في « المشارق » : هذه الروايات كلها تصحيف إلا الجونية بالجيم والنون فهي منسوبة إلى بنى الجون قبيلة من الأزد ، أو إلى لونها من السواد ، وإلا الحريشة بالراء والمثلية . ووقع في نسخة الصغاني في الحاشية مقابل حريشة : هذا تصحيف ، والصواب حوتكية ، وكذا وقع في رواية الإسماعيلي أى قصيرة وهي في معنى الشملة ، ومنه حديث العرياض بن سارية « كان يخرج علينا في الصفة وعليه حوتكية » .

### باب ثياب الخضر

[٥٨٢٥] ٥٦١٦- حدثنا محمد بن بشار قال نا عبد الوهاب قال نا أيوب عن عكرمة أن رفاعة طلق امرأته، فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير القرظي، قالت عائشة: وعليها خمار أخضر، فشكت إليها، وأرتها خضرة بجلدها. فلما جاء رسول الله صلى الله عليه - والنساء ينصر بعضهن بعضاً- قالت عائشة: ما رأيت مثل ما يلقي المؤمنات لجلدها أشد خضرة من ثوبها. قال وسمع أنها قد أتت رسول الله صلى الله عليه، فجاء معه ابنان له من غيرها، قالت: والله ما لي إليه من ذنب، إلا أن ما معه ليس بأغنى عني من هذه -وأخذت هدبة من ثوبها- فقال: كذبت والله يا رسول الله، إني لأنفضها نفض الأديم، ولكنها ناشز تريد رفاعة، فقال رسول الله صلى الله عليه: «فإن كان ذلك لا تحلين له ولا تصلحين له حتى يذوق من عسيلاتك». قال: وأبصر معه ابنين له فقال: «بنوك هؤلاء؟» قال: نعم. قال: «هذا الذي تزعمين ما تزعمين؟ فوالله لهم أشبه به من الغراب بالغراب».

قوله ( باب الثياب الخضر ) كذا للكشيميني ، والمستملى والسرخسي « ثياب الخضر كقولهم مسجد الجامع . قال ابن بطال : الثياب الخضر من لباس الجنة ، وكفى بذلك شرفاً لها . قلت : وأخرج أبو داود من حديث أنى رمته بكسر الراء وسكون الميم بعدها مثلية أنه « رأى على النبي صلى الله عليه وسلم بردين أخضرين » .

قوله ( حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب ) هو الثقفي وصرح به الإسماعيلي .

قوله ( عن عكرمة ) في رواية أنى يعلى « حدثنا سويد بن سعيد حدثنا عبد الوهاب الثقفي » بسنده وزاد فيه « عن ابن عباس » .

قوله ( أن رفاعة طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير القرظي ، قالت عائشة : وعليها خمار أخضر





وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر». وكان أبو ذر إذا حدث بهذا قال: وإن رغم أنف أبي ذر. قال أبو عبد الله: هذا عند الموت أو قبله إذا تاب وندم وقال: لا إله إلا الله، غفر له.

**قوله (باب الثياب البيض)** كأنه لم يثبت عنده على شرطه فيها شيء صريح، فاكتمى بما وقع في الحديثين اللذين ذكرهما، وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه الحاكم من حديث سمرة رفعه «عليكم بالثياب البيض فالبسوها فإنها أطيب وأظهر، وكفنوا فيها موتاكم» وأخرج أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي وصححه الترمذي وابن حبان من حديث ابن عباس بمعناه وفيه «فإنها من خير ثيابكم». والحديث الأول من حديثي الباب حديث سعد وهو ابن أبي وقاص، تقدم في غزوة أحد وفيه تسمية الرجلين وأنهما جبريل وميكائيل، ولم يصب من زعم أن أحدهما إسرافيل. والحديث الثاني عنه.

**قوله (عن الحسين)** هو ابن ذكوان المعلم البصري.

**قوله (عن عبد الله بن بريدة)** أي ابن الحصيب الأسلمي، وهو تابعي، وشيخه تابعي أيضاً إلا أنه أكبر منه، وأبو الأسود أيضاً تابعي كبير كان في حياة النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً.

**قوله (أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ثوب أبيض)** في هذا القدر الغرض المطلوب من هذا الحديث وبقيته تتعلق بكتاب الرقاق، وقد أورده فيه من وجه آخر مطولاً، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى وفائدة وصفه الثوب وقوله «أتيته وهو نائم ثم أتيته وقد استيقظ» الإشارة إلى استحضاره القصة بما فيها ليدل ذلك على تقائه لها. وقوله «وإن رغم أنف أبي ذر» ويجوز في الغين المعجمة الفتح والكسر أي ذل، كأنه لصق بالرغام وهو التراب، وقوله «قال أبو عبد الله» هو البخاري.

**قوله (هذا عند الموت أو قبله إذا تاب)** أي من الكفر (وندم) يريد شرح قوله «ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة». وحاصل ما أشار إليه أن الحديث محمول على من وحد ربه ومات على ذلك تائباً من الذنوب التي أشير إليها في الحديث، فإنه موعود بهذا الحديث بدخول الجنة ابتداء؛ وهذا في حقوق الله باتفاق أهل السنة، وأما حقوق العباد فيشترط ردها عند الأكثر؛ وقيل بل هو كالأول ويشيب الله صاحب الحق بما شاء، وأما من تلبس بالذنوب المذكورة ومات من غير توبة فظاهر الحديث أنه أيضاً داخل في ذلك، لكن مذهب أهل السنة أنه في مشيئة الله تعالى، ويدل عليه حديث عبادة بن الصامت الماضي في كتاب الإيمان فإن فيه «ومن أتى شيئاً من ذلك فلم يعاقب به فأمره إلى الله تعالى إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه» وهذا المفسر مقدم على المبهم، وكل منهما يرد على المبتدعة من الخوارج ومن المعتزلة الذين يدعون وجوب خلود من مات من مرتكبي الكبائر من غير توبة في النار، أعاذنا الله من ذلك بمنه وكرمه. ونقل ابن التين عن الداودي أن كلام البخاري خلاف ظاهر الحديث فإنه لو كانت التوبة مشترطة لم يقل «وإن زنى وإن سرق» قال: وإنما المراد أنه يدخل الجنة إما ابتداء وإما بعد ذلك. والله أعلم.

بِئْسَ الْحَرِيرُ لِلرِّجَالِ، وَقَدَرُ مَا يَجُوزُ مِنْهُ

[٥٨٢٨] ٥٦١٩ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا قتادة قال سمعت أبا عثمان النهدي: أتانا كتاب عمر ونحن

مع عتبة بن فرقد بأذربيجان أن رسول الله صلى الله عليه نهى عن الحرير إلا هكذا، وأشار بأصبعيه اللتين

تليان الإبهام. قال فيما علمنا أنه يعني: الأعلام.

[الحديث ٥٨٢٨ - أطرافه في: ٥٨٢٩، ٥٨٣٠، ٥٨٣٤، ٥٨٣٥].

٥٨٢٩] ٥٦٢٠ - حدثنا أحمد بن يونس قال نا زهير قال نا عاصم عن أبي عثمان قال: كتب إلينا عمر ونحن بأذربيجان أن النبي صلى الله عليه نهى عن لبس الحرير إلا هكذا - ووصف لنا النبي صلى الله عليه أصبعيه - ورفع زهير الوسطى والسبابة.

٥٨٣٠] ٥٦٢١ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن التيمي عن أبي عثمان قال: كنا مع عتبة، فكتب إليه عمر أن النبي صلى الله عليه قال: «لا يلبس الحرير في الدنيا إلا لم يلبس منه شيء في الآخرة». وأشار أبو عثمان بإصبعيه المسيحة والوسطى. حدثنا الحسن بن عمر قال نا معتمر قال أبي نا أبو عثمان - وأشار أبو عثمان بإصبعيه المسيحة والوسطى.

٥٨٣١] ٥٦٢٢ - نا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى قال: كان حذيفة بالمدائن فاستسقى، فأتاه دهقان بماء في إناء من فضة، فرماه به وقال: إني لم أرمه إلا أني نهيته فلم ينته، قال رسول الله صلى الله عليه: «الذهب والفضة والحرير والديباغ هي لهم في الدنيا ولكم في الآخرة».

٥٨٣٢] ٥٦٢٣ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنساً - قال شعبة: فقلت: أعني النبي صلى الله عليه؟ فقال شديداً: عن النبي صلى الله عليه - قال: «من لبس الحرير في الدنيا فلن يلبسه في الآخرة».

٥٨٣٣] ٥٦٢٤ - نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن ثابت قال سمعت ابن الزبير يخطب يقول: قال محمد صلى الله عليه: «من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة».

٥٨٣٤] ٥٦٢٥ - حدثنا علي بن الجعد قال أنا شعبة عن أبي ذبيان خليفة بن كعب قال سمعت ابن الزبير يقول سمعت عمر يقول: قال النبي صلى الله عليه: «من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة». وقال أبو معمر نا عبد الوارث عن يزيد قالت معاذة أخبرتني أم عمرو بنت عبد الله سمعت عبد الله بن الزبير سمع عمر سمع النبي صلى الله عليه.. نحوه.

٥٨٣٥] ٥٦٢٦ - حدثنا محمد بن بشار قال نا عثمان بن عمر قال نا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن عمران بن حطان قال: سألت عائشة عن الحرير فقالت: أئت ابن عباس فاسأله، قال فسأله فقال: سل ابن عمر، فسألت ابن عمر فقال: أخبرني أبو حفص - يعني عمر بن الخطاب - أن رسول الله صلى الله عليه قال: «إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة». فقلت: صدق وما كذب أبو حفص لم يلى رسول الله صلى الله عليه. وقال عبد الله بن رجاء نا حرب عن يحيى قال حدثني عمران.. وقص الحديث.

قوله (باب لبس الحرير للرجال، وقدر ما يجوز منه) أى فى بعض الثياب. ووقع فى «شرح ابن بطلال» و «مستخرج أنى نعيم» زيادة افتراشه فى الترجمة، والأولى ما عند الجمهور، وقد ترجم للافتراض مستقلاً كما سيأتى بعد أبواب. والحرير معروف، وهو عرى سمى بذلك لخلوصه يقال لكل خالص محمر، وحررت البشى خلصته من الاختلاط بغيره. وقيل هو فارسى معرب، والتقييد بالرجال يخرج النساء، وسيأتى فى ترجمة

مستقلة . قال ابن بطال : اختلف في الحرير فقال قوم : يحرم لبسه في كل الأحوال حتى على النساء ، نقل ذلك عن علي وابن عمر وحذيفة وأبي موسى وابن الزبير ، ومن التابعين عن الحسن وابن سيرين ، وقال قوم يجوز لبسه مطلقاً وحملوا الأحاديث الواردة في النهي عن لبسه على من لبسه خيلاء أو على التنزيه . قلت : وهذا الثاني ساقط لثبوت الوعيد على لبسه . وأما قول عياض : حمل بعضهم النهي العام في ذلك على الكراهة لا على التحريم ، فقد تعقبه ابن دقيق العيد فقال : قد قال القاضي عياض إن الإجماع انعقد بعد ابن الزبير ومن وافقه على تحريم الحرير على الرجال وإباحته للنساء ، ذكر ذلك في الكلام على قول ابن الزبير في الطريق التي أخرجها مسلم « ألا لا تلبسوا نساءكم الحرير ، فإنني سمعت عمر » فذكر الحديث الآتي في الباب ، قال : فإثبات قول بالكراهة دون التحريم إما أن ينقض ما نقله الإجماع وإما أن يثبت أن الحكم العام قبل التحريم على الرجال كان هو الكراهة ثم انعقد الإجماع على التحريم على الرجال والإباحة للنساء ، ومقتضاه نسخ الكراهة السابقة ، وهو بعيد جداً . وأما ما أخرج عبد الرزاق عن معمر عن ثابت عن أنس قال « لقي عمر بن عبد الرحمن بن عوف فنهاه عن لبس الحرير فقال : لو أطعنا للبيته معنا ، وهو يضحك » فهو محمول على أن عبد الرحمن فهم من إذن رسول الله صلى الله عليه وسلم له في لبس الحرير نسخ التحريم ولم ير تقييد الإباحة بالحاجة كما سيأتي . واختلف في علة تحريم الحرير على رأيين مشهورين : أحدهما الفخر والخيلاء ، والثاني لكونه ثوب رفاهية وزينة فيلبق بزي النساء دون شهامة الرجال . ويحتمل علة ثالثة وهي التشبه بالمشركون . قال ابن دقيق العيد : وهذا قد يرجع إلى الأول لأنه من سمة المشركين ، وقد يكون المعنيان معتبرين إلا أن المعنى الثاني لا يقتضي التحريم لأن الشافعي قال في « الأم » : ولا أكره لباس اللؤلؤ إلا للأدب فإنه زى النساء . واستشكل بثبوت اللعن للمتشبهين من الرجال بالنساء فإنه يقتضي منع ما كان مخصوصاً بالنساء في جنسه وهيئته . وذكر بعضهم علة أخرى وهي السرف والله أعلم . والمذكور في هذا الباب خمسة أحاديث :

#### الحديث الأول حديث عمر ذكره من طرق : الأولى

**قوله ( سمعت أبا عثمان النهدي قال : أتانا كتاب عمر )** كذا قال أكثر أصحاب قتادة وشذ عمر بن عامر فقال عن قتادة عن أبي عثمان عن عثمان فذكر المرفوع ، وأخرجه البزار وأشار إلى تفرده به ، فلو كان ضابطاً لقلنا سمعه أبو عثمان من كتاب عمر ثم سمعه من عثمان بن عفان ، لكن طرق الحديث تدل على أنه عن عمر لا عن عثمان ، وقد ذكره أصحاب الأطراف في ترجمة أبي عثمان عن عمر ، وفيه نظر لأن المقصود بالكتابة إليه هو عتبة ابن فرقد ، وأبو عثمان سمع الكتاب يقرأ ، فإما أن تكون روايته له عن عمر بطريق الوجادة وإما أن يكون بواسطة المكتوب إليه وهو عتبة بن فرقد ، ولم يذكره في رواية أبي عثمان عن عتبة ، وقد نبه الدارقطني على أن هذا الحديث أصل في جواز الرواية بالكتابة عند الشيخين ، قال ذلك بعد أن استدركه عليهما ، وفي ذلك رجوع منه عن الاستدراك عليه ، والله أعلم .

**قوله ( ونحن مع عتبة بن فرقد )** صحابي مشهور سمي أبوه باسم النجم ، واسم جده يربوع بن حبيب ابن مالك السلمي ، ويقال إن يربوع هو فرقد وأنه لقب له ، وكان عتبة أميراً لعمر في فتوح بلاد الجزيرة .

**قوله ( بأذربيجان )** تقدم ضبطها في أوائل كتاب فضائل القرآن ، وذكر المعاني في « تاريخ الموصل » أن عتبة هو الذي افتتحها سنة ثمان عشرة . وروى شعبة عن حصين بن عبد الرحمن السلمي عن أم عاصم امرأة

عتبة « أن عتبة غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوتين » وأما قول المعافى إنه شهد خيبر وقسم له رسول الله صلى الله عليه وسلم منها فلم يوافق على ذلك ، وإنما أول مشاهدته حنين وروينا في « المعجم الصغير للطبراني » من طريق أم عاصم امرأة عتبة عن عتبة قال « أخذني الشرى على عهد رسول الله ، فأمرني فتجردت فوضع يده على بطني وظهري فعبق بي الطيب من يومئذ » قالت أم عاصم : كنا عنده أربع نسوة فكنا نجتهد في الطيب وما كان هو يمسسه وأنه كان لأطيننا ريحاً .

**قوله ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم )** زاد الإسماعيلي فيه من طريق علي بن الجعد عن شعبة بعد قوله مع عتبة بن فرقد « أما بعد فاتزروا وارتدوا وانتعلوا وألقوا الخفاف والسراويلات ، وعليكم بلباس أبيكم إسماعيل ، وإياكم والتنعم وزى المعجم ، وعليكم بالشمس فإنها حمام العرب ، وتمعددوا واخشوشنوا واخولقوا واقطعوا الركب وانزوا نزلوا وارموا الأغراض ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم » الحديث .

**قوله ( نهى عن الحرير )** أى عن نيس الحرير كما في الرواية التي تلى هذه .

**قوله ( إلا هكذا )** زاد الإسماعيلي في روايته من هذا الوجه : وهكذا .

**قوله ( وأشار بأصبعيه اللتين تليان الإبهام )** المشير بذلك يأتي في رواية عاصم ما يقتضى أنه النبي صلى الله عليه وسلم كما سألينه . قوله « اللتين تليان الإبهام » يعنى السبابة والوسطى ، وصرح بذلك في رواية عاصم .

**قوله ( فيما علمنا أنه يعنى الأعلام )** بفتح الهمزة جمع علم بالتحريك أى الذى حصل في علمنا أن المراد بالمستثنى الأعلام وهو ما يكون في الثياب من تطريف وتطريز ونحوهما . ووقع في رواية مسلم والإسماعيلي « فما » بفتح الفاء بعدها حرف نفى « عمتنا » بمثناة بدل اللام أى ما أبطانا « في معرفة ذلك لما سمعناه » قال أبو عبيدة العامم البطيء ، يقال عتم الرجل القوى إذا أخره . الطريق الثانية ،

**قوله ( حدثنا أحمد بن يونس )** هو ابن عبد الله بن يونس نسب لجده وهو بذلك أشهر ، وشيخه زهير ابن معاوية أبو خيشمة الجعفي ، وعاصم هو ابن سليمان الأجل ، وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس هذا فبين جميع ذلك في سياقه .

**قوله ( كتب إلينا عمر )** كذا للأكثر وكذا لمسلم ، وللكشيميني « كتب إليه » أى إلى عتبة بن فرقد ، وكلتا الروايتين صواب فإنه كتب إلى الأمير لأنه هو الذى يخاطبه وكتب إليهم كلهم بالحكم .

**قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم )** زاد فيه مسلم قبل هذا « يا عتبة بن فرقد ؛ إنه ليس من كدك ولا كد أبيك ، فأشبع المسلمين في رحاهم مما تشبع منه في رحلك ، وإياكم والتنعم وزى أهل الشرك ولبس الحرير فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى » فذكر الحديث ، وبين أبو عوانة في صحيحه من وجه آخر سبب قول عمر ذلك فعنده في أوله « أن عتبة بن فرقد بعث إلى عمر مع غلام له بسلال فيها خييص عليها اللبود فلما رآه عمر قال : أشبع المسلمون في رحاهم من هذا ؟ قال : لا . فقال عمر : لا أريده . وكتب إلى عتبة « إنه ليس من كدك » الحديث .

**قوله ( ورفع زهير الوسطى والسبابة )** زاد مسلم في روايته « وضمهما » . الطريق الثالثة .

**قوله ( يحيى )** هو ابن سعيد القطان .

قوله ( عن التيمي ) هو سليمان بن طرخان .

قوله ( عن أبي عثمان قال : كنا مع عتبة فكتب إليه عمر ) في رواية مسلم من طريق جرير عن سليمان التيمي « فجاءنا كتاب عمر » وكذا عند الإسماعيلي من طريق معتمر بن سليمان .

قوله ( لا يلبس الحرير في الدنيا إلا لم يلبس منه شيء في الآخرة ) كذا للمستملى والسرخسي « يلبس » بضم أوله في الموضعين ، وكذا للنسفي وقال « في الآخرة منه » وللكشميهني « لا يلبس الحرير في الدنيا إلا من لم يلبس منه شيئاً في الآخرة » بفتح أوله على البناء للفاعل ، والمراد به الرجل المكلف ، وأورده الكرماني بلفظ « إلا من لم يلبسه » قال وفي أخرى « إلا من ليس يلبس منه » اهـ . وفي رواية مسلم المذكورة « لا يلبس الحرير إلا من ليس له منه شيء في الآخرة » .

قوله ( وأشار أبو عثمان بأصبعيه المسبحة والوسطى ) وقع هذا في رواية المستملى وحده ، وهو لا يخالف ما في رواية عاصم ، فيجمع بأن النبي صلى الله عليه وسلم أشار أولاً ثم نقله عنه عمر فبين بعد ذلك بعض رواته صفة الإشارة .

قوله ( حدثنا الحسن بن عمر ) أي ابن شقيق الجرمي بفتح الجيم وسكون الراء أبو علي البلخي ، كذا جزم به الكلاباذي وآخرون ، وشذ ابن عدى فقال : هو ابن عمر بن إبراهيم العبدى . قلت : ولم أقف لهذا العبدى على ترجمة ، إلا أن ابن حبان قال في الطبقة الرابعة من الثقات الحسن بن عمر بن إبراهيم روى عن شعبة ، فلعله هذا . وقد جزم صاحب « المزهر » أنه يكنى أبا بصير وأنه من شيوخ البخارى وأنه أخرج له حديثين وأنه أخرج للحسن بن عمر بن شبة وأكثر من ذلك . قلت : ولم أر في جميع البخارى بهذه الصورة إلا أربعة أحاديث أحدها في « باب الطواف بعد العصر » من كتاب الحج قال فيه « حدثنا الحسن بن عمر البصرى حدثنا يزيد بن زريع » وهذا وآخر مثل هذا في الاستئذان ، والرابع في كتاب الأحكام فساقه كما في سياق الحج سواء فتعين أنه هو ، وأما هذا والذي في الاستئذان فعلى الاحتمال والأقرب أنه كما قال الأكثر .

قوله ( معتمر ) هو ابن سليمان التيمي .

قوله ( وأشار أبو عثمان بأصبعيه المسبحة والوسطى ) يريد أن معتمر بن سليمان رواه عن أبيه عن أبي عثمان عن كتاب عمر وزاد هذه الزيادة ، وهذا مما يؤيد أن رواية الأكثر في الطريق التي قبلها التي خلت عن هذه الزيادة أولى من رواية المستملى التي أوردها فيه ، فإن هذا القدر زاده معتمر بن سليمان في روايته عن أبيه ، ثم ظهر لي أن الذى زاده معتمر تفسير الأصبعين ، فإن الإسماعيلي أخرجه من روايته ومن رواية يحيى القطان جميعاً عن سليمان التيمي وقال في سياقه « كنا مع عتبة بن فرقد فكتب إليه عمر يحدثه بأشياء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال وفيما كتبه إليه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ألا لا يلبس الحرير في الدنيا من له في الآخرة منه شيء ، إلا ، وأشار بأصبعيه » فعرف أن زيادة معتمر تسمية الأصبعين : وقد أخرجه مسلم والإسماعيلي أيضاً من طريق جرير عن سليمان وقال فيه « بأصبعيه اللتين تليان الإبهام فرأيناها أزرار الطيالة حين رأينا الطيالة » قال القرطبي : الأزرار جمع زر بتقديم الزاى : ما يزرر به الثوب بعضه على بعض ، والمراد به هنا أطراف الطيالة ، والطيالة جمع طيلسان وهو الثوب الذى له علم وقد يكون كساء ، وكان للطيالة التي رها أعلام حرير في أطرافها . قلت : وقد أغفل صاحب « المشارق » و « النهاية » في مادة ط ل س ذكر الطيالة

وكأنهما تركا ذلك لشهرته ، لكن المعهود الآن ليس على الصفة المذكورة هنا ، وقد قال عياض في « شرح مسلم » المراد بأزرار الطيالة أطرافها . ووقع في حديث أسماء بنت أبي بكر عند مسلم أنها « أخرجت جبة طيالة كسروانية فقالت : هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهذا يدل على أن المراد بالطيالة في هذا الحديث ما يلبس فيشمل الجسد ، لا المعهود الآن . ولم يقع في رواية أبي عثمان في الصحيحين في استثناء ما يجوز من لبس الحرير إلا ذكر الأصبعين ، لكن وقع عند أبي داود من طريق حماد بن سلمة عن عاصم الأحول في هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن الحرير إلا ما كان هكذا وهكذا إصبعين وثلاثة وأربعة » ولمسلم من طريق سويد بن غفلة بفتح المعجمة والفاء واللام الخفيفتين « أن عمر خطب فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع » و « أو » هنا للتنويع والتخيير ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ « أن الحرير لا يصلح منه إلا هكذا وهكذا وهكذا ، يعني إصبعين وثلاثاً وأربعاً » وجنح الحلبي إلى أن المراد بما وقع في رواية مسلم أن يكون في كل كم قدر إصبعين ، وهو تأويل بعيد من سياق الحديث ، وقد وقع عند النسائي في رواية سويد « لم يرخص في الديباج إلا في موضع أربعة أصابع » .

الحديث الثاني ، قوله ( الحكم ) هو ابن عتبة بمثناة ثم موحدة مصغر ؛ وابن أبي ليلى هو عبد الرحمن ، ووقع في رواية القابسي عن أبي ليلى وهو غلط لكن كتب في الهامش : الصواب ابن أبي ليلى .

قوله ( كان حذيفة ) هو ابن اليمان وقد مضى شرح حديثه هذا في كتاب الأشربة .

قوله ( الذهب والفضة والحرير والديباج هي لهم في الدنيا ولكم في الآخرة ) تمسك به من منع استعمال النساء للحرير والديباج ، لأن حذيفة استدل به على تحريم الشرب في إناء الفضة وهو حرام على النساء والرجال جميعاً فيكون الحرير كذلك . والجواب أن الخطاب بلفظ لكم للمذكر ، ودخول المؤنث فيه قد اختلف فيه ، والراجع عند الأصوليين عدم دخولهن . وأيضاً فقد ثبت إباحة الحرير والذهب للنساء كما سيأتي التنبيه عليه في « باب الحرير للنساء » قريباً ، وأيضاً فإن هذا اللفظ مختصر وقد تقدم بلفظ « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج » ولا تشربوا في آية الذهب والفضة » والخطاب في ذلك للذكور ، وحكم النساء في الافتراش سيأتي في باب افتراش الحرير قريباً ، وقوله « هي لهم في الدنيا » تمسك به من قال إن الكافر ليس مخاطباً بالفروع . وأجيب بأن المراد هي شعارهم وزينهم في الدنيا ، ولا يدل ذلك على الإذن لهم في ذلك شرعاً .

الحديث الثالث ، قوله ( قال شعبة : فقلت أعن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : شديداً عن النبي صلى الله عليه وسلم ) وقع في رواية علي بن الجعد عن شعبة « سألت عبد العزيز بن صهيب عن الحرير فقال : سمعت أنساً . فقلت : عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : شديداً » وهذا الجواب يحتمل أن يكون تقريراً لكونه مرفوعاً وإنما حفظه حفظاً شديداً ، ويحتمل أن يكون إنكاراً أي جزمي برفعه عن النبي صلى الله عليه وسلم يقع شديداً على ، وأبعد من قال : المراد أنه رفع صوته رفعاً شديداً . وقال الكرماني : لفظة « شديداً » صفة لفعل محذوف وهو الغضب أي غضب عبد العزيز من سؤال شعبة غضباً شديداً ، كذا قال وجهه غير وجهه ، والاحتمال الأول عندى أوجه ، ولكنه يؤيد الثاني أن أحمد أخرجه عن محمد بن جعفر عن شعبة فقال فيه « سمعت أنساً يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم » وأخرجه أيضاً عن إسماعيل ابن علية عن عبد العزيز عن أنس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأخرجه مسلم أيضاً من طريق إسماعيل هذا .

الحديث الرابع ، قوله ( عن ثابت ) هو البناني .

قوله ( سمعت ابن الزبير يخطب ) زاد النسائي « وهو على المنبر » أخرجه عن قتيبة عن حماد ابن زيد به . وأخرجه أحمد عن عفان عن حماد بلفظ « يخطبنا » .

قوله ( قال محمد صلى الله عليه وسلم ) هذا من مرسل ابن الزبير ، ومراسيل الصحابة محتج بها عند جمهور من لا يحتج بالمراسيل ، لأنهم إما أن يكون عند الواحد منهم عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي آخر ، واحتمال كونها عن تابعي لوجود رواية بعض الصحابة عن بعض التابعين نادر ، لكن تبين من الروایتين اللتين بعد هذه أن ابن الزبير إنما حمّله عن النبي صلى الله عليه وسلم بواسطة عمر ، ومع ذلك فلم أقف في شيء من الطرق المتفقة عن عمر أنه رواه بلفظ « لن » بل الحديث عنه في جميع الطرق بلفظ « لم » والله أعلم . وابن الزبير قد حفظ من النبي صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث ، منها حديثه « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم افتتح الصلاة فرفع يديه » أخرجه أحمد . ومنها حديثه « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو هكذا وعقد ابن الزبير » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي . ومنها حديثه أنه « سمع النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن نبذ الجر » أخرجه أحمد أيضاً .

قوله ( لن يلبسه في الآخرة ) كذا في جميع الطرق عن ثابت ، وهو أوضح في النفي .

الحديث الخامس ، قوله ( عن أبي ذبيان ) — بكسر المعجمة ويجوز ضمها بعدها موحدة ساكنة ثم تحتانية — هو التميمي البصري ، ماله في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد وثقه النسائي . ووقع في رواية أبي علي ابن السكن عن الفربري « عن أبي ظبيان » بظاء مشالة بدل الذال وهو خطأ ، وأشد خطأ منه ما وقع في رواية أبي زيد المروزي عن الفربري « عن أبي دينار » بمهملة مكسورة بعدها تحتانية ساكنة ونون ثم راء ، نبه على ذلك أبو محمد الأصيلي .

قوله ( سمعت ابن الزبير يقول سمعت عمر يقول ) وقع في رواية النضر بن شميل عن شعبة « حدثنا خليفة ابن كعب سمعت عبد الله بن الزبير يقول : لا تلبسوا نساءكم الحرير ، فإني سمعت عمر » أخرجه النسائي . وقد أخرجه النسائي أيضاً من طريق جعفر بن ميمون عن خليفة بن كعب فلم يذكر عمر في إسناده ، وشعبة أحفظ من جعفر بن ميمون .

قوله ( من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة ) في رواية الكشميهني « لن يلبسه » والمحفوظ من هذا الوجه « لم » وكذا أخرجه مسلم والنسائي ، وزاد النسائي في رواية جعفر بن ميمون في آخره « ومن لم يلبسه في الآخرة لم يدخل الجنة قال الله تعالى ﴿ ولباسهم فيها حرير ﴾ » وهذه الزيادة مدرجة في الخبر ، وهي موقوفة على ابن الزبير ، بين ذلك النسائي أيضاً من طريق شعبة فذكر مثل سند حديث الباب وفي آخره « قال ابن الزبير » فذكر الزيادة ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق علي بن الجعد عن شعبة ولفظه « فقال ابن الزبير من رأيه : ومن لم يلبس الحرير في الآخرة لم يدخل الجنة » وذلك لقوله تعالى ﴿ ولباسهم فيها حرير ﴾ « وقد جاء مثل ذلك عن ابن عمر أيضاً أخرجه النسائي من طريق حفصة بنت سيرين عن خليفة بن كعب قال « خطبنا ابن الزبير » فذكر الحديث المرفوع وزاد « فقال قال ابن عمر إذا والله لا يدخل الجنة ، قال الله ﴿ ولباسهم فيها حرير ﴾ » وأخرج أحمد والنسائي وصححه الحاكم من طريق داود السراج عن أبي سعيد فذكر الحديث المرفوع مثل حديث عمر هذا في الباب وزاد « وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه هو » وهذا يحتمل أن يكون أيضاً مدرجاً ،



وعلى تقدير أن يكون الرفع محفوظاً فهو من العام المخصوص بالمكلفين من الرجال للأدلة الأخرى بجوازه للنساء ، وستأتى الإشارة إلى معنى الوعيد فيه قريباً من طريق أخرى لرواية ابن الزبير عن عمر .

**قوله ( وقال أبو معمر )** هو عبد الله بن معمر بن عمرو بن الحجاج ، وقد أكثر عنه البخارى ، ولم يصرح في هذا الموضع عنه بالتحديث ، وقد أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق يعقوب بن سفيان ، زاد الإسماعيلي ويحيى بن معلى الرازى « قالوا حدثنا أبو معمر » .

**قوله ( حدثنا عبد الوارث )** هو ابن سعيد ، ويزيد هو الضبعي المعروف بالرشك بكسر الراء وسكون المعجمة ، ومعاذة هى العدوية ، والإسناد من مبتدئه إلى معاذة بصريون .

**قوله ( أخبرتنى أم عمرو بنت عبد الله )** جزم أبو نصر الكلاباذى ومن تبعه بأنها بنت عبد الله بن الزبير ، ولم أرها منسوبة فيما وقفت عليه من طرق هذا الحديث .

**قوله ( سمعت عبد الله بن الزبير سمع عمر )** فى رواية الإسماعيلي « سمعت من عبد الله بن الزبير يقول فى خطبته أنه سمع من عمر بن الخطاب » .

**قوله ( نحوه )** ساقه الإسماعيلي بلفظ « فإنه لا يكساه فى الآخرة » وله من طريق شيبان بن فروخ عن عبد الوارث « فلا كساه الله فى الآخرة » طريق أخرى لحديث عمر .

**قوله ( حدثنا محمد بن بشار )** هو بشار ، وعثمان هو ابن عمر بن فارس ، والسند كله إلى عمران ابن حطان بصريون ، وعمران هو السدوسي كان أحد الخوارج من العقديّة بل هو رئيسهم وشاعرهم ، وهو الذى مدح ابن ملجم قاتل على بالآيات المشهورة ، وأبوه حطان بكسر المهملة بعدها طاء مهملة ثقيلة ، وإنما أخرج له البخارى على قاعدته فى تخرّيج أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللهجة متديناً ؛ وقد قيل إن عمران تاب من بدعته وهو بعيد ، وقيل إن يحيى بن أبى كثير حمّله عنه قبل أن يبتدع ، فإنه كان تزوج امرأة من أقاربه تعتقد رأى الخوارج لينقلها عن معتقدها فنقلته هى إلى معتقدها ، وليس له فى البخارى سوى هذا الموضع وهو متابعة ، وآخر فى « باب نقض الصور » .

**قوله ( سألت عائشة عن الحرير فقالت : أتت ابن عباس فسله ، قال فسألته فقال : سل ابن عمر )** كذا فى هذه الطريق ، وفى رواية حرب بن شداد التى تذكر عقب هذه بالعكس أنه سأل ابن عباس فقال : سل عائشة ، فسألها فقالت : سل ابن عمر .

**قوله ( أخبرنى أبو حفص يعنى عمر بن الخطاب )** كذا فى الأصل .

**قوله ( فقلت صدق وما كذب أبو حفص )** هو قول عمران بن حطان .

**قوله ( وقال عبد الله بن رجاء )** هو الغداني بضم المعجمة وتخفيف المهملة ، وهو من شيوخ البخارى أيضاً ، لكن لم يصرح فى هذا بتحديثه .

**قوله ( حدثنا حرب )** هو ابن شداد ، وزعم الكرماني أنه ابن ميمون ، ونسبه لصاحب الكاشف وهو عجيب فإن صاحب الكاشف لم يرقم لحرب بن ميمون علامة البخارى ، وإنما قال فى ترجمة عبد الله بن رجاء

روى عن حرب بن ميمون ، ولا يلزم من كون عبد الله بن رجاء روى عنه أن لا يروى عن حرب بن شداد ، بل روايته عن حرب بن شداد موجودة في غير هذا ويحیی هو ابن أبي كثير ، وأراد البخاري بهذه الرواية تصريح يحيى بتحديث عمران له بهذا الحديث .

**قوله ( وقص الحديث )** ساقه النسائي موصولاً عن عمرو بن منصور عن عبد الله بن رجاء عن حرب ابن شداد بلفظ « من لبس الحرير في الدنيا فلا خلاق له في الآخرة » وقد ذكر الدارقطني أن هذا اللفظ في حديث عمر خطأ ، ولعل البخاري لم يسق اللفظ لهذا المعنى . وفي هذه الأحاديث بيان واضح لمن قال يحرم على الرجال لبس الحرير للوعيد المذكور ، وقد تقدم شرح معناه في كتاب الأشربة في شرح أول حديث منه ، فإن الحكم فيها واحد وهو نفى اللبس ونفى الشرب في الآخرة وفي الجنة . وحاصل أعدل الأقوال أن الفعل المذكور مقتضى للعقوبة المذكورة ، وقد يتخلف ذلك للمانع كالتوبة والحسنات التي توازن والمصائب التي تكفر ، وكدعاء الولد بشرائط ، وكذا شفاعته من يؤذن له في الشفاعة ، وأعم من ذلك كله عفو أرحم الراحمين « وفيه حجة لمن أجاز لبس العلم من الحرير إذا كان في الثوب ، وخصه بالقدر المذكور وهو أربع أصابع ، وهذا هو الأصح عند الشافعية ، وفيه حجة على من أجاز العلم في الثوب مطلقاً ولو زاد على أربعة أصابع ، وهو منقول عن بعض المالكية . وفيه حجة على من منع العلم في الثوب مطلقاً ، وهو ثابت عن الحسن وابن سيرين وغيرهما ، لكن يحتمل أن يكونوا منعه ورعاً وإلا فالحديث حجة عليهم فلعلهم لم يبلغهم ، قال النووي وقد نقل مثل ذلك عن مالك وهو مذهب مردود ، وكذا مذهب من أجاز بغير تقدير والله أعلم . واستدل به على جواز لبس الثوب المطرز بالحرير ، وهو ما جعل عليه طراز حرير مركب ، وكذلك المطرف وهو ما سجدت أطرافه بسجف من حرير بالتقدير المذكور ، وقد يكون التطريز في نفس الثوب بعد النسيج ، وفيه احتمال ستأتي الإشارة إليه . واستدل به أيضاً على جواز لبس الثوب الذي يخالطه من الحرير مقدار العلم سواء كان ذلك القدر مجموعاً أو مفزقاً وهو قوى ، وسيأتي البحث في ذلك في « باب القسي » بعد باين .

**باب مَسِّ الْحَرِيرِ مِنْ غَيْرِ لُبْسٍ**

ويروى فيه عن الزبيدي عن الزهري عن أنس عن النبي صلى الله عليه .

[٥٨٣٦] ٥٦٢٧ - حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال : أهدى للنبي صلى الله عليه ثوب حرير ، فجعلنا نلمسه ونتعجب منه ، فقال النبي صلى الله عليه : « أتعجبون منها ؟ » قلنا : نعم . قال : « مناديل سعد بن معاذ في الجنة خير من هذا » .

**قوله ( باب من مس الحرير من غير لبس )** ويروى فيه عن الزبيدي عن الزهري عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ( ذكر المزي في « الأطراف » أنه أراد بهذا التعليق ما أخرجه أبو داود والنسائي من روايه بنية عن الزبيدي بهذا الإسناد إلى أنس أنه « رأى على أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم برداً سيئاً » كذا قال ، وليس هذا مراد البخاري ، والرؤية لا يقال لها مس ، وأيضاً فلو كان هذا الحديث مراده لجزم به لأنه صحيح عنده على شرطه ، وقد أخرجه في « باب الحرير للنساء » من رواية شعيب عن الزهري كما سيأتي قريباً ، وإنما أراد البخاري ما روياه في « المعجم الكبير » للطبراني وفي « فوائد تمام » من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عن الزبيدي عن الزهري عن أنس قال « أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم حلة من استبرق ، فجعل ناس يلمسونها

بأيديهم ويتعجبون منها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم تعجبكم هذه ؟ فوالله لمناديل سعد في الجنة أحسن منها » قال الدارقطني في « الأفراد » لم يروه عن الزبيدي إلا عبد الله بن سالم : وما يؤكد ما قلته أن البخاري لما أخرج في المناقب حديث البراء بن عازب في قصة سعد بن معاذ في هذا المعنى موصولاً قال بعده « رواه الزهري عن أنس » ولما صدر بحديث الزهري عن أنس — المعلق هنا — عقبه بحديث البراء الموصول بعينه والله أعلم وقوله في حديث البراء « فجعلنا نلمسه » جزم في « المحكم » بأنه بضم الميم في المضارع ، وقوله « مناديل سعد » فيلخص المناديل بالذكر لكونها تتهن فيكون ما فوقها أعلى منها بطريق الأولى ، قال ابن بطال : النهي عن لبس الحرير ليس من أجل نجاسة عينه بل من أجل أنه ليس من لباس المتقين ، وعينه مع ذلك طاهرة فيجوز مسه وبيعه والانتفاع بثمنه ، وقد تقدم شيء مما يتعلق بالحديث المذكور في كتاب الهبة

### باب افتراش الحرير

وقال عبيدة : هو كلبسه .

[٥٨٣٧] ٥٦٢٨ - حدثنا علي قال نا وهب بن جرير قال نا أبي قال : سمعت ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن حذيفة : نهانا النبي صلى الله عليه أن نشرب في آنية الفضة والذهب وأن نأكل فيها ، وعن لبس الحرير والديباج ، وأن نجلس عليه .

قوله ( باب افتراش الحرير ) أى حكمه في الحل والحرمه .

قوله ( وقال عبيدة ) هو ابن عمرو السلماني بسكون اللام وهو بفتح العين المهملة .

قوله ( هو كلبسه ) وصله الحارث بن أبى أسامة من طريق محمد بن سيرين قال « قلت لعبيدة افتراش الحرير كلبسه ؟ قال : نعم » .

قوله ( حدثنا علي ) هو ابن المدينى .

قوله ( حدثنا وهب بن جرير ) أى ابن أبى حازم .

قوله ( أن نشرب في آنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها ) تقدم البحث فيه في الأطعمة .

قوله ( وعن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه ) وقد أخرج البخاري ومسلم حديث حذيفة من عدة أوجه ليس فيها هذه الزيادة ، وهى قوله « وأن نجلس عليه » وهى حجة قوية لمن قال بمنع الجلوس على الحرير وهو قول الجمهور ، خلافاً لابن الماجشون والكوفيين وبعض الشافعية . وأجاب بعض الحنفية بأن لفظ « نهى » ليس صريحاً في التحريم ، وبعضهم باحتمال أن يكون النهى ورد عن مجموع اللبس والجلوس لا عن الجلوس بمفرده وهذا يرد على ابن بطال دعواه أن الحديث نص في تحريم الجلوس على الحرير ، فإنه ليس بنص بل هو ظاهر . وقد أخرج ابن وهب في جامعه من حديث سعد بن أبى وقاص قال : لأن أقعد على جمر الغضا أحب إلى من أن أقعد على مجلس من حرير . وأدار بعض الحنفية الجواز والمنع على اللبس لصحة الإخبار فيه ، قالوا : والجلوس ليس بلبس ، واحتج الجمهور بحديث أنس فقمت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس . ولأن لبس كل شيء بحسبه . واستدل به على منع النساء من افتراش الحرير وهو ضعيف لأن خطاب الذكور لا يتناول المؤنث على الراجح ، ولعل الذى قال بالمنع تمسك فيه بالقياس على منع استعمالهن آنية الذهب مع جواز لبسهن الحلى منه ، فكذلك يجوز لبسهن الحرير ويمتنع من استعماله ، وهذا الوجه صححه الرافعى وصحح النووي الجواز واستدل به

على منع افتراش الرجل الحرير مع امرأته في فراشها ، ووجهه المجيز لذلك من المالكية بأن المرأة فراش الرجل فكما جاز له أن يفتريشها وعليها الحل من الذهب والحرير فكذلك يجوز له أن يجلس وينام معها على فراشها المباح لها .

( تنبيه ) الذى يمنع من الجلوس عليه هو ما منع من لبسه وهو ما صنع من حرير صرف أو كان الحرير فيه أزيد من غيره كما سبق تقريره .

### باب لبس القسي

وقال عاصم عن أبي بردة : قلنا لعلنا : ما القسيّة ؟ قال : ثياب أتتنا من الشام - أو من مصر - مضلعة فيها حرير وفيها أمثال الأترج ، والميشرة كانت النساء تصنعه لبعولتهن مثل القطائف يصفونها . وقال جرير عن يزيد في حديثه : القسيّة ثياب مضلعة يجاء بها من مصر فيها الحرير ، والميشرة : جلود السباع . [٥٨٣٨] ٥٦٢٩ - نا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا سفيان عن أشعث بن أبي الشعثاء قال نا معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب : نهانا النبي صلى الله عليه عن المياثر الحمر والقسي .

قوله ( باب لبس القسي ) بفتح القاف وتشديد المهملة بعدها ياء نسبة ، وذكر أبو عبيد في « غريب الحديث » أن أهل الحديث يقولونه بكسر القاف وأهل مصر يفتحونها ، وهى نسبة إلى بلد يقال لها القس رأيتها ولم يعرفها الأصمعي ، وكذا قال الأكثر هى نسبة للقس قرية بمصر منهم الطبرى وابن سيدة ، وقال الخازمي وهى من بلاد الساحل وقال المهلب هى على ساحل مصر وهى حصن بالقرب من الفرما من جهة الشام ، وكذا وقع في حديث ابن وهب أنها تلى الفرما والفرما بالفاء وراء مفتوحة ، وقال النووى : هى بقرب تنيس وهو متقارب ، وحكى أبو عبيد الهروى عن شمر اللغوى أنها بالزاي لا بالسين نسبة إلى القز وهو الحرير فأبدلت الزاي سينا وحكى ابن الأثير في « النهاية » أن القس الذى نسب إليه هو الصقيع سمي بذلك لبياضه ، وهو الذى قبله كلام من لم يعرف القس القرية .

قوله ( وقال عاصم عن أبى بردة قال : قلنا لعلنا ما القسيّة ؟ الخ ) هذا طرف من حديث وصله مسلم من طريق عبد الله بن إدريس سمعت عاصم بن كليب عن أبى بردة وهو ابن أبى موسى الأشعري عن على قال « نهانى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس القسي وعن المياثر ، قال فأما القسي ثياب مضلعة » الحديث . وأخرج مسلم من وجهين آخرين عن على النهى عن لباس القسي ، لكن ليس فيه تفسيره .

قوله ( ثياب أتتنا من الشام أو من مصر ) فى رواية مسلم : من مصر والشام .

قوله ( مضلعة فيها حرير ) أى فيها خطوط عريضة كالأضلاع ، وحكى المنذرى أن المراد بالمضلع ما نسج بعضه وترك بعضه ، وقوله « فيها حرير » يشعر بأنها ليست حريراً صرفاً ، وحكى النووى عن العلماء أنها ثياب مخلوطة بالحرير ، وقيل من الخز وهو ردىء الحرير .

قوله ( وفيها أمثال الأترج ) أى أن الأضلاع التى فيها غليظة معوجة ؛ ووقع فى رواية مسلم فيها « شبه كذا » على الإبهام ، وقد فسره رواية البخارى المعلقة . ووقع لنا موصولاً فى « أمالى المحاملى » باللفظ الذى علقه البخارى .

**قوله ( والميثة )** هو بكسر الميم وسكون التحتانية وفتح المثناة بعدها راء ثم هاء ولا همز فيها ، وأصلها من الوثارة أو الوثرة بكسر الواو وسكون المثناة ، والوثير هو الفراش الوطىء ، وامرأة وثيرة كثيرة اللحم .

**قوله ( كانت النساء تصنعه لبعولتهن مثل القطائف بصفونها )** أى يجعلونها كالصفة ، وحكى عياض فى رواية « يصفونها » بكسر الفاء ثم راء وأظنه تصحيفاً وإنما قال « يصفونها » بلفظ المذكر للإشارة إلى أن النساء يصنعن ذلك والرجال هم الذين يستعملونها فى ذلك ، وقال الزبيدى اللغوى : والميثة مرفقة كصفة السرج . وقال الطبرى : هو وطاء يوضع على سرج الفرس أو رحل البعير كانت النساء تصنعه لأزواجهن من الأرجوان الأحمر ومن الديباج ، وكانت مراكب العجم ، وقيل هى أغشية للسروج من الحرير ، وقيل هى سروج من الديباج ، فحصلنا على أربعة أقوال فى تفسير الميثة هل هى وطاء للدابة ، أو لراكبها ، أو هى السرج نفسه ، أو غشاوة . وقال أبو عبيد : المياثر الأحمر كانت من مراكب العجم من حرير أو ديباج .

**قوله ( وقال جرير عن يزيد فى حديثه : القسية الخ )** هو طرف أيضاً من حديث وصله إبراهيم الحرنى فى « غريب الحديث » له عن عثمان بن أى شيبه عن جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أى زياد عن الحسن ابن سهيل قال « القسية ثياب مضلعة » الحديث ، وهم الدمياطى فضبط يزيد فى حاشية نسخته بالموحدة والراء مصغر ، فكأنه لما رأى التعليق الأول من رواية أى بردة بن أى موسى ظن أن التعليق الثانى من رواية حفيده يزيد ابن عبد الله بن أى بردة ، وزعم الكرماني — وتبعه بعض من لقيناه — أن يزيد هذا هو ابن رومان ، قال وجرير هو ابن حازم ، وليس كما قال ، والقيصل فى ذلك رواية إبراهيم الحرنى ، وقد أخرج ابن ماجه أصل هذا الحديث من طريق على بن مسهر عن يزيد بن أى زياد عن الحسن بن سهيل عن ابن عمر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المقدم . قال يزيد قلت للحسن بن سهيل : ما المقدم ؟ قال المسبغ بالعصفر » هذا القدر الذى ذكر ابن ماجه منه وبقيته هو هذا الموقوف على الحسن بن سهيل ، وهو المراد بقول البخارى « قال جرير عن يزيد فى حديثه » يريد أنه ليس من قول يزيد بل من روايته عن غيره والله أعلم .

**قوله ( والميثة جلود السباع )** قال النووى : هو تفسير باطل مخالف لما أطبق عليه أهل الحديث . قلت : وليس هو بباطل ، بل يمكن توجيهه ، وهو ما إذا كانت الميثة وطاء صنعت من جلد ثم حشيت ، والنهى حينئذ عنها إما لأنها من زى الكفار ، وإما لأنها لا تعمل فيها الذكاه ، أو لأنها لا تذكى غالباً فيكون فيه حجة لمن منع لبس ذلك ولو دبع ، لكن الجمهور على خلافه ، وأن الجلد يطهر بالدباغ . وقد اختلف أيضاً فى الشعر هل يطهر بالدباغ ؟ لكن الغالب على المياثر أن لا يكون فيها شعر ، وقد ثبت النهى عن الركوب على جلود النمر أخرجه النسائى من حديث المقدام بن معد يكرب ، وهو مما يؤيد التفسير المذكور ، ولأبى داود « لا تصحب الملائكة رفقة فيها جلد نمر » .

**قوله ( قال أبو عبيد الله : عاصم أكثر وأصح فى الميثة )** يعنى رواية عاصم فى تفسير الميثة أكثر طرقاً وأصح من رواية يزيد ، وهذا الكلام لم يقع فى رواية أى ذر ولا النسفى ، وأطلق فى حديث على المياثر وقيدها فى حديث البراء بالحر ، وسيأتى الكلام على ذلك فى « باب الثوب الأحمر » إن شاء الله تعالى . وقوله فى الحديث الثانى « أخبرنا عبد الله » هو ابن المبارك وسفيان هو الثورى ، وقوله « نهانا » فى رواية الكشميهنى « نهى » ، وقوله « عن المياثر الأحمر وعن القسى » هو طرف من حديث أوله « أمرنا بسبع ونهانا عن سبع » وسيأتى بتأمله فى « باب المياثر الأحمر » بعد أبواب . واستدل بالنهى عن لبس القسى على منع لبس ما خالطه الحرير من الثياب

لتفسير القسي بأنه ما خالط غير الحرير فيه الحرير ، ويؤيده عطف الحرير على القسي في حديث البراء ، ووقع كذلك في حديث علي عند أبي داود والنسائي وأحمد بسند صحيح على شرط الشيخين من طريق عبيدة بن عمرو عن علي قال « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن القسي والحرير » ويحتمل أن تكون المغايرة باعتبار النوع فيكون الكل من الحرير كما وقع عطف الديباج على الحرير في حديث حذيفة الماضى قرياً ، ولكن الذى يظهر من سياق طرق الحديث في تفسير القسي أنه الذى يخالط الحرير لا أنه الحرير الصرف ، فعلى هذا يحرم لبس الثوب الذى خالطه الحرير . وهو قول بعض الصحابة كابن عمر والتابعين كابن سيرين ، وذهب الجمهور إلى جواز لبس ما خالطه الحرير إذا كان غير الحرير الأغلب ، وعمدتهم في ذلك ما تقدم في تفسير الحلة السيرة وما انضاف إلى ذلك من الرخصة في العلم في الثوب إذا كان من حرير كما تقدم تقريره في حديث عمر ، قال ابن دقيق العيد : وهو قياس في معنى الأصل ، لكن لا يلزم من جواز ذلك جواز كل مختلط ، وإنما يجوز منه ما كان مجموع الحرير فيه قدر أربع أصابع لو كانت منفردة بالنسبة لجميع الثوب فيكون المنع من لبس الحرير شاملاً للخالص والمختلط ، وبعد الاستثناء يقتصر على القدر المستثنى وهو أربع أصابع إذا كانت منفردة ، ويلتحق بها في المعنى ما إذا كانت مختلطة ، قال وقد توسع الشافعية في ذلك ، ولهم طريقان : أحدهما وهو الراجح اعتبار الوزن ، فإن كان الحرير أقل وزناً لم يحرم أو أكثر حرم ، وإن استويا فوجهان اختلف الترجيح فيهما عندهم . والطريق الثانى أن الاعتبار بالقلة والكثرة بالظهور ، وهذا اختيار القفال ومن تبعه ، وعند المالكية في المختلط ، أقوال ثالثها الكراهة ، ومنهم من فرق بين الخز وبين المختلط بقطن ونحوه فأجاز الخز ومنع الآخر ، وهذا مبنى على تفسير الخز ، وقد تقدم في بعض تفاسير القسي أنه الخز ؛ فمن قال إنه ردىء الحرير فهو الذى يتنزل عليه القول المذكور ؛ ومن قال إنه ما كان من وبر فخلط بحرير لم يتجه التفصيل المذكور ، واحتج أيضاً من أجاز لبس المختلط بحديث ابن عباس « إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من الحرير فأما العلم من الحرير وسدى الثوب فلا بأس به » أخرجه الطبراني بسند حسن هكذا ، وأصله عند أبي داود ، وأخرجه الحاكم بسند صحيح بلفظ « إنما نهى عن المصمت إذا كان حريراً » وللطبراني من طريق ثالث « نهى عن مصمت الحرير فإذا ما كان سداه من قطن أو كتان فلا بأس به » واستدل ابن العرى للجواز أيضاً بأن النهى عن الحرير حقيقة في الخالص ، والإذن في القطن ونحوه صريح ، فإذا خلطاً بحيث لا يسمى حريراً بحيث لا يتناول الاسم ولا تشمله علة التحريم خرج عن الممنوع فجاز ، وقد ثبت لبس الخز عن جماعة من الصحابة وغيرهم ، قال أبو داود : لبسه عشرون نفساً من الصحابة وأكثر ، وأورده ابن أبى شيبة عن جمع منهم وعن طائفة من التابعين بأسانيد جياد ، وأعلى ما ورد في ذلك ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن سعد الدشتكى عن أبيه قال « رأيت رجلاً على بغلة وعليه عمامة خز سوداء وهو يقول : كسانها رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأخرج ابن أبى شيبة من طريق عمار ابن أبى عمار قال « أتت مروان بن الحكم مطارف خز ، فكساها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » والأصح في تفسير الخز أنه ثياب سداها من حرير ولحمتها من غيره ، وقيل تنسج مخلوطة من حرير وصوف أو نحوه ، وقيل أصله اسم دابة يقال لها الخز سمى الثوب المتخذ من وبره خزاً لنعمته ثم أطلق على ما يخلط بالحرير لنعومة الحرير ، وعلى هذا فلا يصح الاستدلال بلبسه على جواز لبس ما يخالطه الحرير مالم يتحقق أن الخز الذى لبسه السلف كان من المخلوط بالحرير والله أعلم . وأجاز الحنفية والحنابلة لبس الخز مالم يكن فيه شهرة ، وعن مالك الكراهة ، وهذا كله في الخز ، وأما القز بالقاف بدل الخاء المعجمة فقال الرافعى : عد الأئمة القز من الحرير وحرموه على الرجال ولو كان كمد اللون ، ونقل الإمام الاتفاق عليه لكن حكى المتولى في « التتمة » وجهاً

أنه لا يحرم لأنه ليس من ثياب الزينة ، قال ابن دقيق العيد : إن كان مراده بالقز ما نطفه نحن الآن عليه فليس يخرج عن اسم الحرير فيحرم ، ولا اعتبار بكمودة اللون ولا بكونه ليس من ثياب الزينة فإن كلاً منهما تعليل ضعيف لا أثر له بعد انطلاق الاسم عليه اهـ كلامه . ولم يتعرض لمقابل التقسيم ؛ وهو وإن كان المراد به شيئاً آخر فنتجه كلامه ، والذي يظهر أن مراده به ردى الحرير ، وهو نحو ما تقدم في الخبز ، ولأجل ذلك وصفه بكمودة اللون . والله أعلم

### باب ما يُرخصُ للرجال من الحرير للحكة

[٥٨٣٩] ٥٦٣٠ - حدثنا محمد قال أنا وكيع قال أنا شعبة عن قتادة عن أنس قال : رخص النبي صلى الله عليه للزبير وعبد الرحمن في لبس الحرير لحكة بهما .

قوله ( باب ما يرخص للرجال من الحرير للحكة ) بكسر المهملة وتشديد الكاف : نوع من الجرب أمّاذا الله تعالى منه ، وذكر الحكة مثلاً لا قيداً ، وقد ترجم له في الجهاد « الحرير للجرب » وتقدم أن الراجع أنه بالمهملة وسكون الراء .

قوله ( حدثني محمد ) كذا للأكثر غير منسوب ووقع في رواية أنى بن السكن « حدثنا محمد بن سلام » وبه جزم المزى في الأطراف .

قوله ( عن أنس ) وقع في رواية يحيى القطان عن شعبة عن قتادة « سمعت أنساً » وقد تقدمت في الجهاد .

قوله ( للزبير وعبد الرحمن في لبس الحرير لحكة بهما ) أى لأجل الحكة ، وفي رواية سعيد عن قتادة « من حكة كانت بهما » وفي رواية همام عن قتادة أنهما شكيا إلى النبي صلى الله عليه وسلم القمل ، وقد تقدمتا في الجهاد ، وكأن الحكة نشأت من أثر القمل ، وتقدمت مباحثه في كتاب الجهاد ، قال الطبري : فيه دلالة على أن النهي عن لبس الحرير لا يدخل فيه من كانت به علة يخففها لبس الحرير انتهى . ويلتحق بذلك ما بقى من الحر أو البرد حيث لا يوجد غيره ، وقد تقدم في الجهاد أن بعض الشافعية خص الجواز بالسفر دون الحضر ، واختاره ابن الصلاح ، وخصه النووي في « الروضة » مع ذلك بالحكة ونقله الرافعي في القمل أيضاً .

( تنبيه ) : وقع في « الوسيط للغزالي » أن الذي رخص له في لبس الحرير حمزة بن عبد المطلب ، وغلطوه . وفي وجه الشافعية أن الرخصة خاصة بالزبير وعبد الرحمن ، وقد تقدم في الجهاد عن عمر ما يوافقه

### باب الحرير للنساء

[٥٨٤٠] ٥٦٣١ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة... ح . وحدثني محمد بن بشار قال نا محمد بن

جعفر قال نا شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن زيد بن وهب عن علي بن أبي طالب قال : كساني النبي صلى الله عليه حلة سيرة ، فخرجت فيها ، فرأيت الغضب في وجهه ، فشققته بين نسائي .

[٥٨٤١] ٥٦٣٢ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا جويرية عن نافع عن عبد الله أن عمر رأى حلة سيرة تباع

فقال : يا رسول الله ، لو ابتعتها تلبسها للوفد إذا أتوك والجمعة . قال : « إنما يلبس هذه من لا خلاق له » . وإن النبي صلى الله عليه بعث بعد ذلك إلى عمر حلة سيرة حرير كساها إياه ، فقال عمر : كسوتنيها ، وقد سمعتك تقول فيها ما قلت ، فقال : « إنما بعثت إليك لتبيعها أو لتكسوها » .

٥٦٣٣- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك أنه رأى على أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه برّد حرير سيرا . [٥٨٤٢]

**قوله** ( باب الحرير للنساء ) كأنه لم يثبت عنده الحديثان المشهوران في تخصيص النهي بالرجال صريحاً فاكتفى بما يدل على ذلك . وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث علي « أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ حريراً وذهباً فقال : هذان حرامان على ذكور أمتي حل لإنائهم » وأخرج أبو داود والنسائي وصححه الترمذي والحاكم من حديث موسى وأعله ابن حبان وغيره بالانقطاع وأن رواية سعيد بن أبي هند لم تسمع من أبي موسى ، وأخرج أحمد والطحاوي وصححه من حديث مسلمة بن مخلد أنه قال لعقبة بن عامر : قم فحدث بما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال « سمعته يقول : الذهب والحرير حرام على ذكور أمتي حل لإنائهم » قال الشيخ أبو محمد بن أبي جمر : إن قلنا إن تخصيص النهي للرجال للحكمة فالذي يظهر أنه سبحانه وتعالى علم قلة صبرهن عن التزين فلفظهن في إباحته ، ولأن تزينهن غالباً إنما هو للأزواج ، وقد ورد أن « حسن التبعل من الإيمان » قال ، ويستنبط من هذا أن الفحل لا يصلح له أن يبالغ في استعمال اللذونات لكون ذلك من صفات الإناث . وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث :

الحديث الأول ، **قوله** ( عن عبد الملك بن ميسرة ) بفتح الميم وتحتانية ساكنة ثم مهملة هو الهلالي أبو زيد الزراد بزي ثم راء ثقيلة ، وقد تقدم في النفقات من وجه آخر عن شعبة أخبرني عبد الملك ، ولشعبة فيه إسناد آخر أخرجه مسلم من رواية معاذ عنه عن أبي عون الثقفي عن أبي صالح الحنفي عن علي .

**قوله** ( عن زيد بن وهب ) كذا للأكثر ، وتقدم كذلك في الهبة والنفقات . وكذا عند مسلم ، ووقع في رواية علي بن السكن هنا وحده عن النزال بن سيرة بدل زيد بن وهب وهو وهم ، كأنه انتقل من حديث إلى حديث لأن رواية عبد الملك عن النزال عن علي إنما هي في الشرب قائماً كما تقدم في الأشربة ، وقد وافق الجماعة في الموضوعين الآخرين ، وزيد بن وهب هو الجهني الثقة المشهور من كبار التابعين ، وماله في البخاري عن علي سوى هذا الحديث ، وتقدم في الهبة بلفظ « سمعت زيد بن وهب » .

**قوله** ( أهدى ) بفتح أوله .

**قوله** ( إلى ) بتشديد الياء ووقع في رواية أبي صالح المذكورة « أهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم حلة فبعث بها إلى » ولمسلم أيضاً من وجه آخر عن أبي صالح عن علي « إن أكيدر دومة أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثوب حرير فأعطاه علياً » وفي رواية للطحاوي « أهدى أمير أذربيجان إلى النبي صلى الله عليه وسلم حلة مسيرة بجرير » وسنده ضعيف .

**قوله** ( حلة سيرا ) قال أبو عبيد اللخلل برود اليمن ، والحلة إزار ورداء ، ونقله ابن الأثير وزاد إذا كان من جنس واحد ، وقال ابن سيده في « المحكم » الحلة برد أو غيره ، وحكى عياض أن أصل تسمية الثوبين حلة أنهما يكونان جديدين كما حل طيهما ، وقيل لا يكون الثوبان حلة حتى يلبس أحدهما فوق الآخر ، فإذا كان فوقه فقد حل عليه والأول أشهر ، والسيرا بكسر المهملة وفتح التحتانية والراء مع المد ، قال الخليل : ليس في الكلام فعلاء



بكسر أوله مع المد سوى سيرا ، وحولاء وهو الماء الذى يخرج على رأس الولد ، وعنباء لغة فى العنب ، قال مالك : هو الوشى من الحرير ، كذا قال ، والوشى يفتح الواو وسكون المعجمة بعدها تحتانية . وقال الأصمعى ثياب فيها خطوط من حرير أو قز ، وإنما قيل لها سيرا لتسيير الخطوط فيها . وقال الخليل : ثوب مضلع بالحرير وقيل مختلف الألوان فيه خطوط ممتدة كأنها السيور . ووقع عند أبى داود فى حديث أنس « أنه رأى على أم كلثوم حلة سيرا » والسيرا المضلع بالقز ، وقد جزم ابن بطال كما سيأتى فى ثالث أحاديث الباب أنه من تفسير الزهرى ، وقال ابن سيده : هو ضرب من البرود ، وقيل ثوب مسير فيه خطوط يعمل من القز ، وقيل ثياب من اليمن ، وقال الجوهري : برد فيه خطوط صفر ، ونقل عياض عن سيبويه قال لم يأت فعلاء صفة لكن اسماً ، وهو الحرير الصافى واختلف فى قوله « حلة سيرا » هل هو بالإضافة أو لا . فوقع عند الأكثر بتنوين حلة على أن سيرا عطف بيان أو نعت ، وجزم القرطبي بأنه الرواية ، وقال الخطاى : قالوا حلة سيرا كما قالوا ناقة عشراء ، ونقل عياض عن أبى مروان بن السراج أنه بالإضافة ، قال عياض : وكذا ضبطناه عن متقنى شيوخنا ، وقال النووى أنه قول المحققين ومتقنى العربية وأنه من إضافة الشيء لصفته كما قالوا ثوب خز .

**قوله ( فخرجت فيها )** فى رواية أبى صالح عن على « فلبستها » .

**قوله ( فرأيت الغضب فى وجهه )** زاد مسلم فى رواية أبى صالح « فقال : إني لم أبعث بها إليك لتلبسها ، إنما بعثت بها إليك لتشققها خمرأ بين النساء » وله فى أخرى « شققها خمرأ بين الفواطم » .

**قوله ( فشققها بين نسائي )** أى قطعها ففرقتها عليهن خمرأ ، والخمر بضم المعجمة والميم جمع خمار بكسر أوله والتخفيف : ما تغطى به المرأة رأسها ، والمراد بقوله « نسائي » ما فسره فى رواية أبى صالح حيث قال « بين الفواطم » ووقع فى رواية النسائي حيث قال « فرجعت إلى فاطمة فشققها ، فقالت : ماذا جئت به ؟ قلت نهانى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبسها فلبسها وأكسى نساءك » وفى هذه الرواية أن علياً إنما شققها بإذن النبى صلى الله عليه وسلم . قال أبو محمد بن قتيبة : المراد بالفواطم فاطمة بنت النبى صلى الله عليه وسلم وفاطمة بنت أسد بن هاشم والدة على ولا أعرف الثالثة . وذكر أبو منصور الأزهري أنها فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب . وقد أخرج الطحاوى وابن أبى الدنيا فى « كتاب الهدايا » وعبد الغنى بن سعيد فى « المهملات » وابن عبد البر كلهم من طريق يزيد بن أبى زياد عن أبى فاختة عن هبيرة بن يريم — بتحتانية أوله ثم راء وزن عظيم — عن على فى نحو هذه القصة قال « فشقت منها أربعة أخمرة » فذكر الثلاث المذكورات ، قال : ونسب يزيد الرابعة . وفى رواية الطحاوى « خماراً لفاطمة بنت أسد بن هاشم أم على ، وخماراً لفاطمة بنت النبى صلى الله عليه وسلم ، وخماراً لفاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب ، وخماراً لفاطمة أخرى قد نسبها » فقال عياض لعلها فاطمة امرأة عقيل بن أبى طالب وهى بنت شيبه بن ربيعة ، وقيل بنت عتبة بن ربيعة ، وقيل بنت الوليد ابن عتبة . وامرأة عقيل هذه هى التى لما تخاصمت مع عقيل بعث عثمان معاوية وابن عباس حكيمين بينهما ذكره مالك فى « المدونة » وغيره ، واستدل بهذا الحديث على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لأن النبى صلى الله عليه وسلم أرسل الحلة إلى على فبنى على على ظاهر الإرسال فانتفع بها فى أشهر ما صنعت له وهو اللبس ، فبين له النبى صلى الله عليه وسلم أنه لم يبح له لبسها وإنما بعث بها إليه ليكسوها غيره ممن تباح له ، وهذا كله إن كانت القصة وقعت بعد النهى عن لبس الرجال الحرير ، وسيأتى مزيد لهذا فى الحديث الذى بعده .

الحديث الثانى ، **قوله ( جوهرية )** بالجيم والراء مصغر وبعد الراء تحتانية مفتوحة .

**قوله ( عن عبد الله ) هو ابن عمر .**

**قوله ( أن عمر رأى حلة سبراء )** هكذا رواه أكثر أصحاب نافع ، وأخرجه النسائي من رواية عبيد الله ابن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه « رأى حلة » فجعله في مسند عمر . قال الدارقطني : المحفوظ أنه من مسند ابن عمر . وسبراء تقدم ضبطها وتفسيرها في الحديث الذي قبله . ووقع في رواية مالك عن نافع كما تقدم في كتاب الجمعة أن ذلك كان على باب المسجد ، وفي رواية ابن إسحق عن نافع عند النسائي « أن عمر كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في السوق فرأى الحلة » ولا تخالف بين الروایتين ، لأن طرف السوق كان يصل إلى قرب باب المسجد .

**قوله ( تباع )** في رواية جرير بن حازم عن نافع عند مسلم « رأى عمر عطاردًا التميمي يقيم حلة بالسوق ، وكان رجلًا يغشى الملوك ويصيب منهم » وأخرج الطبراني من طريق أبي مجاز عن حفصة بنت عمر « أن عطارد ابن حاجب جاء بثوب من ديباج كساه إياه كسرى ، فقال عمر : ألا أشتريه لك يا رسول الله ؟ » ومن طريق عبد الرحمن بن عمرو بن معاذ عن عطارد نفسه أنه أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثوب ديباج كساه إياه كسرى ، والجمع بينهما أن عطاردًا لما أقامه في السوق لبيع لم يتفق له بيعه فأهداه للنبي صلى الله عليه وسلم . وعطارد هذا هو ابن حاجب بن زرار بن عدس بمهمات الدارمي يكنى أبا عكرشة بشين معجمة ، كان من جملة وفد بني تميم أصحاب الحجرات ، وقد أسلم وحسن إسلامه واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على صدقات قومه ، وكان أبوه من رؤساء بني تميم في الجاهلية ، وقصته مع كسرى في رهنه قومه عوضاً عن جمع كثير من العرب عند كسرى مشهورة حتى ضرب المثل بقوس حاجب .

**قوله ( لو ابتعتها فلبستها )** في رواية سالم عن ابن عمر كما تقدم في العيدين « ابتع هذه فتجمل بها » وكان عمر أشار بشرائها وتمناه .

**قوله ( للوفد إذا أتوك )** في رواية جرير بن حازم « لوفود العرب » وكأنه خصه بالعرب لأنهم كانوا إذ ذاك الوفود في الغالب ، لأن مكة لما فتحت بادر العرب بإسلامهم . فكان كل قبيلة ترسل كبارها ليسلموا ويتعلموا ويرجعوا إلى قومهم فيدعوهم إلى الإسلام ويعلموهم .

**قوله ( والجمعة )** في رواية سالم « العيد » بدل « الجمعة » . وجمع ابن إسحق عن نافع ما تضمنته الروايتان ، أخرجه النسائي بلفظ « فتجمل بها لوفود العرب إذا أتوك » وإذا خطبت الناس في يوم عيد وغيره .

**قوله ( إنما يلبس هذه )** في رواية جرير بن حازم « إنما يلبس الحرير » .

**قوله ( من لا خلاق له )** زاد مالك في روايته « في الآخرة » . والخلاق النصيب وقيل الحظ وهو المراد هنا ، ويطلق أيضاً على الحرمة وعلى الدين ، ويحتمل أن يراد من لا نصيب له في الآخرة أي من لبس الحرير قاله الطيبي ، وقد تقدم في حديث أبي عثمان عن عمر في أول حديث من « باب لبس الحرير » ما يؤيده ولفظه « لا يلبس الحرير إلا من ليس له في الآخرة منه شيء » .

**قوله ( وأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث بعد ذلك إلى عمر حلة سبراء )** زاد الإسماعيلي من هذا الوجه « بحلة سبراء من حرير » ومن بيانية . وهو يقتضي أن السبراء قد تكون من غير حرير .

**قوله ( كساه إياه )** كذا أطلق ، وهي باعتبار ما فهم عمر من ذلك ، وإلا فقد ظهر من بقية الحديث أنه

لم يبعث إليه بها ليلبسها ، أو المراد بقوله كساه أعطاه ما يصلح أن يكون كسوة ، وفي رواية مالك الماضية في الجمعة « ثم جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلل فأعطى عمر حلة » وفي رواية جرير بن حازم « فلبسها كان بعد ذلك أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحلل سيرا فبعث إلى عمر بحلة وبعث إلى أسامة بن زيد بحلة وأعطى على بن أبي طالب حلة ، وعرف بهذا جهة الحلة المذكورة في حديث علي المذكور أولاً .

**قوله ( فقال عمر كسوتنيها وقد سمعتك تقول فيها ما قلت )** في رواية جرير بن حازم « فجاء عمر بحلته يحملها فقال : بعثت إلى بهذه وقد قلت بالأمس في حلة عطارده ما قلت ، والمراد بالأمس هنا يحتمل الليلة الماضية أو ما قبلها بحسب ما اتفق من وصول الحلل إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد قصة حلة عطارده ، وفي رواية محمد بن إسحق « فخرجت فرعاً فقلت : يا رسول الله ترسل بها إليّ وقد قلت فيها ما قلت » .

**قوله ( إنما بعثت بها إليك لتبعتها أو تكسوها )** في رواية جرير « لتصيب بها » وفي رواية الزهري عن سالم كما مضى في العيدين « تبعتها وتصيب بها حاجتك » وفي رواية يحيى بن إسحق عن سالم كما سيأتي في الأدب « لتصيب بها مالاً » وزاد مالك في آخر الحديث « فكساها عمر أخاً له بمكة مشركاً » زاد في رواية عبيد الله ابن عمر العمري عند النسائي « أخاً له من أمه » وتقدم في البيوع من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر « فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم » قال النووي هذا يشعر بأنه أسلم بعد ذلك . قلت : ولم أقف على تسمية هذا الأخ إلا فيما ذكره ابن بشكوال في « المبهمات » نقلاً عن ابن الحذاء في رجال الموطأ فقال : اسمه عثمان بن حكيم ، قال الدمياطي : هو السلمي أخو خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص ، قال : وهو أخو زيد بن الخطاب لأمه . فمن أطلق عليه أنه أخو عمر لأمه لم يصب . قلت : بل له وجه بطريق المجاز . ويحتمل أن يكون عمر ارتضع من أم أخيه زيد فيكون عثمان أخاً عمر لأمه من الرضاع وأخا زيد لأمه من النسب . وأفاد ابن سعد أن والدته سعيد بن المسيب هي أم سعيد بن عثمان بن الحكم ، ولم أقف على ذكره في الصحابة ، فإن كان أسلم فقد فاتهم ، فليستدرك ، وإن كان مات كافراً وكان قوله « قبل أن يسلم » لا مفهوم له ، بل المراد أن البعث إليه كان في حال كفره مع قطع النظر عما وراء ذلك ، فلتعد بنته في الصحابة . وفي حديث جابر الذي أوله « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في قباء حرير ثم نزعها فقال نهاني عنه جبريل » كما تقدم التنبيه عليه في أوائل كتاب الصلاة زيادة عند النسائي وهي « فأعطاه لعمر » فقال : لم أعطكه لتلبسه بل لتبعتها ، فباعه عمر « وسنده قوى وأصله في مسلم ، فإن كان محفوظاً أمكن أن يكون عمر باعه بإذن أخيه بعد أن أهدها له ، والله أعلم .

( تنبيه ) وجه إدخال هذا الحديث في « باب الحرير للنساء » يؤخذ من قوله لعمر « لتبعتها أو تكسوها » لأن الحرير إذا كان لبسه محرماً على الرجال فلا فرق بين عمر وغيره من الرجال في ذلك فينحصر الإذن في النساء ، وأما كون عمر كساها أخاه فلا يشكل على ذلك عند من يرى أن الكافر مخاطب بالفروع ويكون أهدي عمر الحلة لأخيه لبيعها أو يكسوها امرأة ، ويمكن من يرى أن الكافر غير مخاطب أن ينفصل عن هذا الإشكال بالتمسك بدخول النساء في عموم قوله أو يكسوها أي إما للمرأة أو للكافر بقرينة قوله « إنما يلبس هذا من لا خلاق له » أي من الرجال . ثم ظهر لي وجه آخر وهو أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكورة فقد أخرج الحديث المذكور الطحاوي من رواية أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر قال « أبصر رسول الله صلى الله عليه وسلم على عطارده حلة فكرهها له ثم إنه كساها عمر مثله » الحديث ، وفيه « إن لم أكسوها

لتلبسها إنما أعطيتها لتلبسها النساء » واستدل به على جواز لبس المرأة الحرير الصنف بناء على أن الحلة السيرة هي التي تكون من حرير صرف ، قال ابن عبد البر : هذا قول أهل العلم ، وأما أهل اللغة فيقولون : هي التي يخالطها الحرير ، قال : والأول هو المعتمد . ثم ساق من طريق محمد بن سيرين عن ابن عمر نحو حديث الباب وفيه « حلة من حرير » وقال ابن بطال : دلت طرق الحديث على أن الحلة المذكورة كانت من حرير محض ، ثم ذكر من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر « أن عمر قال : يا رسول الله ، إني مررت بعطارد يعرض حلة حرير للبيع » الحديث أخرجه أبو عوانة والطبري بهذا اللفظ . قلت : وتقدم في البيوع من طريق أبي بكر بن حفص عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه « حلة حرير أو سيرة » ، وفي العيدين من طريق الزهري عن سالم « حلة من إستبرق » وقد فسر الإستبراق في طريق أخرى بأنه ما غلظ من الديباج ، أخرجه المصنف في الأدب من طريق يحيى بن إسحق قال « سألتني سالم عن الإستبرق فقلت : ما غلظ من الديباج ، فقال : سمعت عبد الله ابن عمر » فذكر الحديث . ووقع عند مسلم من حديث أنس في نحو هذه القصة « حلة من سندس » قال النووي : هذه الألفاظ تبين أن الحلة كانت حريراً محضاً . قلت : الذي يتبين أن السيرة قد تكون حريراً صرفاً وقد تكون غير محض ، فالتى في قصة عمر جاء التصريح بأنها كانت من حرير محض ولهذا وقع في حديثه « إنما يلبس هذه من لا خلاق له » ، والتى في قصة على لم تكن حريراً صرفاً لما روى ابن أبي شيبة من طريق أبي فاختة عن هبيرة بن يريم عن على قال « أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حلة مسيرة بخرير إما سداها أو لحمتها . فأرسل بها إلى فقلت : ما أصنع بها ، ألبسها ؟ قال : لا أرضى لك إلا ما أرضى لنفسى ، ولكن اجعلها خمرأ بين الفواطم » وقد أخرجه أحمد وابن ماجه من طريق ابن إسحق عن هبيرة فقال فيه « حلة من حرير » وهو محمول على رواية أبي فاختة وهو بقاء ومعجمة ثم مثناة اسمه سعيد بن علقمة بكسر المهملة وتخفيف اللام ثم قاف ، ثقة ، ولم يقع في قصة على وعيد على لبسها كما وقع في قصة عمر ، بل فيه « لا أرضى لك إلا ما أرضى لنفسى » ولا ريب أن ترك لبس ما خالطه الحرير أولى من لبسه عند من يقول بجوازه والله أعلم .

الحديث الثالث حديث أنس أنه « رأى على أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم برد حرير سيرة » هكذا وقع في رواية شعيب عن الزهري ووافقه الزبيدي كما تقدمت الإشارة إليه في « باب مس الحرير من غير لبس » وأخرجه النسائي من رواية ابن جريج عن الزهري كالأول ، ومن طريق معمر عن الزهري نحوه لكن قال زينب بدل أم كلثوم ، والمحموظ ما قال الأكثر ، وقد غفل الطحاوي فقال : إن كان أنس رأى ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فيعارض حديث عقبة ، يعنى الذى أخرجه النسائي وصححه ابن حبان « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمنع أهله الحرير والحلة » وإن كان بعد النبي صلى الله عليه وسلم كان دليلاً على نسخ حديث عقبة ، كذا قال ، وخفى عليه أن أم كلثوم ماتت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك زينب فبطل التردد ، وأما دعوى المعارضة فمردودة ، وكذا النسخ . والجمع بينهما واضح بحمل النهى في حديث عقبة على التنزيه وإقرار أم كلثوم على ذلك إما لبيان الجواز وإما لكونها كانت إذ ذاك صغيرة ، وعلى هذا التقدير فلا إشكال في رواية أنس لها ، وعلى تقدير أن تكون كانت كبيرة فيحمل على أن ذلك كان قبل الحجاب أو بعده ، لكن لا يلزم من رؤية الثوب على اللابس رؤية اللابس فلعله رأى ذيل القميص مثلاً ، ويحتمل أيضاً أن السيرة التي كانت على أم كلثوم كانت من غير الحرير الصنف كما تقدم في حلة على ، والله أعلم . واستدل بأحاديث الباب على جواز لبس الحرير للنساء سواء كان الثوب حريراً كله أو بعضه ، وفي الأول عرض المفضول على الفاضل والتابع على

المتبوع ما يحتاج إليه من مصالحه ممن يظن أنه لم يطلع عليه ، وفيه إباحة الطعن لمن يستحقه ، وفيه جواز البيع والشراء على باب المسجد ، وفيه مباشرة الصالحين والفضلاء البيع والشراء . وقال ابن بطال فيه ترك النبي صلى الله عليه وسلم لباس الحرير وهذا في الدنيا . وإرادة تأخير الطيبات إلى الآخرة التي لا انقضاء لها ، إذ تعجيل الطيبات في الدنيا ليس من الحزم ، فزهّد في الدنيا للآخرة ، وأمر بذلك ، ونهى عن كل سرف وحرمة . وتعقبه ابن التيمر بأن تركه صلى الله عليه وسلم لبس الحرير إنما هو لاجتناب المعصية ، وأما الزهد فإنما هو في خالص الحلال ومالا عقوبة فيه ، فالتقلل منه وتركه مع الإمكان هو الذي تتفاضل فيه درجات الزهاد . قلت : ولعل مراد ابن بطال بيان سبب التحريم فيستقيم ما قاله . وفيه جواز بيع الرجال الثياب الحرير وتصرفهم فيها بالهبة والهدية لا اللبس . وفيه جواز صلة القريب الكافر والإحسان إليه بالهدية . وقال ابن عبد البر : فيه جواز الهدية للكافر ولو كان حريباً . وتعقب بأن عطاردًا إنما وفد سنة تسع ولم يبق بمكة بعد الفتح مشرك . وأجيب بأنه لا يلزم من كون وفادة عطارد سنة تسع أن تكون قصة الحلة كانت حينئذ جاز أن تكون قبل ذلك ، وما زال المشركون يقدمون المدينة ويعاملون المسلمين بالبيع وغيره ، وعلى تقدير أن يكون ذلك سنة الوفود فيحتمل أن يكون في المدة التي كانت بين الفتح وحج أبي بكر ، فإن منع المشركين من مكة إنما كان من حجة أبي بكر سنة تسع ففيها وقع النهي أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ، واستدل به على أن الكافر ليس مخاطباً بالفروع لأن عمر لما منع من لبس الحلة أهداها لأخيه المشرك ولم ينكر عليه ، وتعقب بأنه لم يأمر أخاه بلبسها فيحتمل أن يكون وقع الحكم في حقه كما وقع في حق عمر فينتفع بها بالبيع أو كسوة النساء ولا يلبس هو . وأجيب بأن المسلم عنده من الوازع الشرعي ما يحمله بعد العلم بالنهي عن الكف ، بخلاف الكافر فإن كفره يحمله على عدم الكف عن تعاطي المحرم ، فلولا أنه مباح له لبسه لما أهدى له لما في تمكينه منه من الإعانة على المعصية ، ومن ثم يحرم بيع العصير ممن جرت عادته أن يتخذه خمراً وإن احتمل أنه قد يشربه عصيراً ، وكذا بيع الغلام الجميل ممن يشتهر بالمعصية لكن يحتمل أن يكون ذلك كان على أصل الإباحة ، وتكون مشروعية خطاب الكافر بالفروع تراخت عن هذه الواقعة ، والله أعلم

### ب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتجوز من اللباس والبسط

[٥٨٤٣] ٥٦٣٤ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن عبيد بن حنين عن ابن عباس قال : لبثت سنة وأنا أريد أن أسأل عمر عن المرأتين اللتين تظاهرتا على النبي صلى الله عليه وسلم فجعلت أهابه ، فنزل يوماً منزلاً فدخل الأراك ، فلما خرج سألته فقال : عائشة وحفصة . ثم قال : كنّا في الجاهلية لا نعد النساء شيئاً . فلما جاء الإسلام وذكرهن الله رأينا لهن - بذلك - حقاً علينا من غير أن ندخلهن في شيء من أمورنا . وكان بيني وبين امرأتي كلام ، فأغلظت لي ، فقلت لها : وإنك لهنالك ؟ قالت : تقول هذا لي وابنتك تؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فأتيت حفصة فقلت لها : إني أحذرلك أن تعصي الله ورسوله . وتقدمت إليها في أذاها . فأتيت أم سلمة فقلت لها . فقالت : أعجب منك يا عمر ، قد دخلت في أمورنا ، فلم يبق إلا أن تدخل بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه . فرددت . وكان رجل من الأنصار إذا غاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدته أتيته بما يكون ، وإذا غبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وشهد أتانني بما يكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان من حول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقام له ، فلم يبق إلا ملك غسان بالشام كنّا نخاف أن يأتينا . فما شعرت بالأنصاري وهو يقول : إنه قد

حدث أمر، قلت له: وما هو؟ أجاء الغساني؟ قال: أعظم من ذلك، طلق النبي صلى الله عليه نساءه، فجئت، فإذا البكاء من حجرها كلها، وإذا النبي صلى الله عليه في مشربة له. وعلى باب المشربة وصيف، فأتيته فقلت: استأذن لي، فأذن لي فدخلت، فإذا النبي صلى الله عليه على حصير قد أثر في جنبه، وتحت رأسه مرفقة من آدم حشوها ليف، وإذا أهب معلقة وقرظ، فذكرت الذي قلت لحفصة وأم سلمة، والذي ردت علي أم سلمة، فضحك رسول الله صلى الله عليه. فلبث تسعاً وعشرين ليلة ثم نزل.

[٥٨٤٤] ٥٦٣٥- حدثنا عبد الله بن محمد قال نا هشام قال أنا معمر عن الزهري قال أخبرني هند بنت الحارث عن أم سلمة قالت: استيقظ النبي صلى الله عليه من الليل وهو يقول: «لا إله إلا الله، ماذا أنزل الليلة من الفتنة؟ ماذا أنزل من الخزائن؟ من يوقظ صواحب الحجرات؟ كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة». قال الزهري: وكانت هند لها أزرار في كميتها بين أصابعها.

قوله (باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتجوز من اللباس والبسط) معنى قوله «يتجوز» يتوسع فلا يضيق بالاختصار على صنف بعينه، أو لا يضيق بطلب النفيس والغالي، بل يستعمل ما تيسر، ووقع في رواية الكشميني «يتجزي» بجم وزاى أيضاً لكنها ثقيلة مفتوحة بعدها ألف وهى أوضح، والبسط بفتح الموحدة ما يبسط ويجلس عليه. وذكر فيه حديثين:

أحدهما حديث ابن عباس في قصة المراتين اللتين تظاهرتا، وقد تقدم شرحه في الطلاق مستوفى والغرض منه نومه صلى الله عليه وسلم على الحصير وتحت رأسه مرفقة حشوها ليف، وقوله في هذه الرواية «مرفقة» بكسر أوله وسكون الراء وفتح الفاء بعدها قاف ما يرتفق به، وقد تقدم في الرواية الأخرى بلفظ «وسادة» وقوله «فلما شعرت بالأنصاري وهو يقول قد حدث أمر» في رواية الكشميني «فما شعرت إلا بالأنصاري وهو يقول» وفي نسخة عنه «فما شعرت بالأنصاري إلا وهو يقول» قال الكرمانى: سقط حرف الاستثناء من جل النسخ بل من كلها، وهو مقدر والقرينة تدل عليه، أو «ما» زائدة والتقدير شعرت بالأنصاري وهو يقول، أو ما مصدرية وتكون هى المبتدأ وبالأنصاري الخبر أى شعورى متلبس بالأنصاري قائلاً. قلت: ويحتمل أن تكون ما نافية على حالها بغير احتياج لحرف الاستثناء، والمراد المبالغة في نفى شعوره بكلام الأنصاري من شدة ما دهمه من الخير الذى أخبر به، ويكون قد استبته فيه مرة أخرى، ولذلك نقله عنه، لكن رواية الكشميني ترجح الاحتمال الأول وتوضح أن قول الكرمانى بل كلها ليس كذلك، وقوله «وعلى باب المشربة وصيف» بمهمله وفاء وزن عظيم هو الغلام دون البلوغ وقد يطلق على من بلغ الخدمة، يقال وصف الغلام بالضم وصافة. وقول عمر «فتقدمت إليها في أذاه» أى أنذرتها من أذى رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يقع من العقوبة بسبب أذاه.

الحديث الثانى، قوله (كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) قال ابن بطال قرن النبي صلى الله عليه وسلم نزول الخزائن بالفتنة إشارة إلى أنها تسبب عنها، وإلى أن القصد في الأمر خير من الإكثار وأسلم من الفتنة، ومطابقة حديث أم سلمة هذا للترجمة من جهة أنه صلى الله عليه وسلم حذر من لباس الرقيق من الثياب الواصفة لأجسامهم لثلا يعرين في الآخرة، وفيما حكاه الزهري عن هند ما يؤيد ذلك قال: وفيه إشارة إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يلبس الثياب الشفافة لأنه إذا حذر من لبسها من ظهور العورة كان أولى بصفة

الكمال من غيره اهـ ، وهو مبنى على أحد الأقوال في تفسير المراد بقوله « كاسية عارية » كما سيأتي بيانه في كتاب الفتن ، ويحتمل أن يكون الحديثان دالين على الترجمة بالتوزيع . فحديث عمر مطابق للبسط وحديث أم ثعلمة مطابق للباس ، والمراد بقوله يتجزى أى فيما يتعلق بنفسه وبأهله .

قوله ( قال الزهرى : وكانت هند لها أزرار في كمها بين أصابعها ) هو موصول بالإسناد المذكور إلى الزهرى ، وقوله « أزرار » وقع للأكثر وفي رواية أنى أحمد الجرجاني « إزار » براء واحدة وهو غلط ، والمعنى أنها كانت تخشى أن يبدو من جسدها شيء بسبب سعة كمها فكانت ترزرر ذلك لكلا يبدو منه شيء فتدخل في قوله « كاسية عارية » .

### باب ما يدعى لمن لبس ثوباً جديداً

[٥٨٤٥] ٥٦٣٦- حدثنا أبو الوليد قال نا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص قال حدثني أبي قال حدثني أم خالد بنت خالد قالت أتى رسول الله صلى الله عليه بثياب فيها خميصة سوداء ، فقال : « من ترون نكسو هذه الخميصة ؟ » فأسكت القوم ، فقال : « اتوني بأُم خالد » ، فأتني بي النبي صلى الله عليه ، فالبسها بيده وقال : « أبلي وأخلفي » - مرتين - فجعل ينظر إلى علم الخميصة ويشير بيده إلي ويقول : « يا أم خالد ، هذا سنا ويا أم خالد ، هذا سنا » . والسنا بلسان الحبشة : الحسن . قال إسحاق : حدثني امرأة من أهلي أنها رأتُه على أم خالد .

قوله ( باب ما يدعى لمن لبس ثوباً جديداً ) كأنه لم يثبت عنده حديث ابن عمر قال « رأى النبي صلى الله عليه وسلم على عمر ثوباً فقال : البس جديداً ، وعش حميداً ، ومت شهيداً » أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان ، وأعله النسائي . وجاء أيضاً فيما يدعى به من لبس الثوب الجديد أحاديث : منها ما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه من حديث أبي سعيد « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استجد ثوباً سماه باسمه عمامة أو قميصاً أو رداء ثم يقول : اللهم لك الحمد أنت كسوتني ، أسألك خيره وخير ما صنع له وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له » وأخرج الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عمر رفعه « من لبس ثوباً جديداً فقال : الحمد لله الذي كساني ما أوارى به عورتى ، وأنجمل به في حياتى - ثم عمد إلى الثوب الذى أخلق فتصدق به - كان فى حفظ الله وفى كنف الله حياً وميتاً » وأخرج أحمد والترمذي وحسنه من حديث معاذ بن أنس رفعه « من لبس ثوباً فقال : الحمد لله الذى كساني هذا ورزقنيه من غير حول منى ولا قوة ، غفر الله له ما تقدم من ذنبه » وحديث أم خالد بنت سعيد المذكور فى هذا الباب تقدم شرحه فى « باب الخميصة السوداء » قريباً ، وتقدم بيان الاختلاف فى قوله صلى الله عليه وسلم لها « أبلي وأخلفي » هل بالقاف أو الفاء ، وقوله فيه « خميصة سوداء » لا ينافى ما وقع فى كتاب الجهاد أنه كان عليها قميص أصفر ، لأن القميص كان عليها لما جرىء بها ، والخميصة هى التى كسيتها . وقوله فى آخره « قال إسحاق » هو ابن سعيد راوى الحديث عن أبيه ، وهو موصول بالسند المذكور ، وقوله « حدثني امرأة من أهلى » لم أقف على اسمها ، وقوله إنها رأتُه على أم خالد أى الثوب ، ويستفاد من ذلك أنه بقى زماناً طويلاً ، وقد تقدم ما يدل على ذلك صريحاً فى « باب الخميصة » .

## باب التزَعْفَرِ لِلرِّجَالِ

٥٦٣٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ نَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَعْفَرَ الرَّجُلُ. [٥٨٤٦]

قوله ( باب النبي عن التزعفر للرجال ) أى فى الجسد ، لأنه ترجم بعده « باب الثوب المزعفر » وقيده بالرجل ليخرج المرأة .

قوله ( عن عبد العزيز ) هو ابن صهيب .

قوله ( أن يتزعفر الرجل ) كذا رواه عبد الوارث وهو ابن سعيد مقيداً ، ووافقه إسماعيل بن علية وحماد ابن زيد عند مسلم وأصحاب السنن ، ووقع فى رواية حماد بن زيد « نهى عن التزعفر للرجال » . رواه شعبة عن ابن علية عند النسائي مطلقاً فقال « نهى عن التزعفر » وكأنه اختصره وإلا فقد رواه عن إسماعيل فوق العشرة من الحفاظ مقيداً بالرجل ، ويحتمل أن يكون إسماعيل اختصره لما حدث به شعبة والمطلق محمول على المقيد ، ورواية شعبة عن إسماعيل من رواية الأكابر عن الأصاغر . واختلف فى النهى عن التزعفر هل هو لرائحته لكونه من طيب النساء ولهذا جاء الزجر عن المخلوق ؟ أو لونه فيلتحق به كل صفة ؟ وقد نقل البيهقي عن الشافعي أنه قال : أنهى الرجل الحلال بكل حال أن يتزعفر ، وأمره إذا تزعفر أن يغسله . قال : وأرخص فى المعصفى لأننى لم أجد أحداً يحكى عنه إلا ما قال على « نهائى ولا أقول أنهاكم » قال البيهقي : قد ورد ذلك عن غير على ، وساق حديث عبد الله بن عمر وقال « رأى علىّ النبي صلى الله عليه وسلم ثوبين معصفرين فقال : إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسهما » أخرجه مسلم ، وفى لفظ له « فقلت أغسلهما ؟ قال لا بل أحرقهما » قال البيهقي فلو بلغ ذلك الشافعي لقال به اتباعاً للسنة كعادته . وقد كره المعصفر جماعة من السلف ورخص فيه جماعة ، ومن قال بكرهته من أصحابنا الحلبي ، واتباع السنة هو الأولى اه . وقال النووى فى « شرح مسلم » : أتقن البيهقي المسألة والله أعلم ، ورخص مالك فى المعصفر والمزعفر فى البيوت وكرهه فى المحافل ، وسيأتى قريباً حديث ابن عمر فى الصفرة ، وتقدم فى النكاح حديث أنس فى قصة عبد الرحمن بن عوف حين تزوج وجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أثر صفرة ، وتقدم الجواب عن ذلك بأن المخلوق كان فى ثوبه علق به من المرأة ولم يكن فى جسده ، والكرهية لمن تزعفر فى بدنه أشد من الكراهية لمن تزعفر فى ثوبه . وقد أخرج أبو داود والترمذى فى « الشمائل » والنسائي فى « الكبرى » من طريق سلم العلوى عن أنس « دخل رجل على النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أثر صفرة . فكره ذلك ، وقلما كان يواجه أحداً بشئ يكرهه ، فلما قام قال : لو أمرتم هذا أن يترك هذه الصفرة ، وسلم بفتح المهملة وسكون اللام فيه لين ، ولأبى داود من حديث عمار رفعه « لا تحضر الملائكة جنازة كافر ولا مضمخ بالزعفران » وأخرج أيضاً من حديث عمار قال « قدمت على أهلى ليلاً وقد تشققت يداى ، فخلقونى بزعفران ، فسلمت على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرحب بى وقال اذهب فاغسل عنك هذا »

## باب الثوب المزَعْفَرِ

٥٦٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ نَا سَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَلْبِسَ الْحَرَمُ ثَوْباً مَصْبُوغاً بَوْرَسٍ أَوْ زَعْفَرَانٍ. [٥٨٤٧]



قوله ( باب الثوب المزعفر ) ذكر فيه حديث ابن عمر « نهي النبي صلى الله عليه وسلم أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بورس أو زعفران » كذا أورده مختصراً ، وقد تقدم مطولاً مشروحاً في كتاب الحج ، وقد أخذ من التقييد بالمحرم جواز لبس الثوب المزعفر للحلال ، قال ابن بطال : أجاز مالك وجماعة لباس الثوب المزعفر للحلال وقالوا : إنما وقع النهي عنه للمحرم خاصة ، وحمله الشافعي والكوفيون على المحرم وغير المحرم ، وحديث ابن عمر الآتي في « باب النعال السبئية » يدل على الجواز ، فإن فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبغ بالصفرة . وأخرج الحاكم من حديث عبد الله بن جعفر قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثوبان مصبوغان بالزعفران » وفي سنده عبد الله بن مصعب الزبيري وفيه ضعف ، وأخرج الطبراني من حديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صبغ إزاره ورداءه بزعفران ، وفيه راو مجهول ، ومن المستغرب قول ابن العري : لم يرد في الثوب الأصفر حديث ، وقد ورد فيه عدة أحاديث كما ترى ، قال المهلب : الصفرة أبهج الألوان إلى النفس ، وقد أشار إلى ذلك ابن عباس في قوله تعالى ﴿ صفراء فاقع لونها تسر الناظرين ﴾

### باب الثوب الأحمر

[٥٨٤٨] ٥٦٣٩ - حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة عن أبي إسحاق سمع البراء يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم مربوعاً ، وقد رأيته في حلة حمراء ما رأيته شيئاً أحسن منه .

قوله ( باب الثوب الأحمر ) ذكر فيه حديث البراء « كان النبي صلى الله عليه وسلم مربوعاً ، ورأيت في حلة حمراء ما رأيته شيئاً أحسن منه » وقد تقدم في صفة النبي صلى الله عليه وسلم أتم سياقاً من هذا .

قوله ( عن أبي إسحاق ) هو السبيعي ( سمع البراء ) هو ابن عازب ، كذا قال أكثر أصحاب أبي إسحاق ، وخالفهم أشعث فقال « عن أبي إسحاق عن جابر بن سمرة » أخرجه النسائي وأعله الترمذي وحسنه ، ونقل عن البخاري أنه قال : حديث أبي إسحاق عن البراء وعن جابر بن سمرة صحيحان وصححه الحاكم ، وقد تقدم حديث أبي جحيفة قريباً ويأتي ، وفيه « حلة حمراء » أيضاً . ولأبي داود من حديث هلال بن عامر عن أبيه « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب بمنى على بعير وعليه برد أحمر » وإسناده حسن ، وللطبراني بسند حسن عن طارق المحاربي نحوه لكن قال « بسوق ذي الحجاز » وتقدم في « باب التزعفر » ما يتعلق بالمعصر ، فإن غالب ما يصبغ بالمعصر يكون أحمر ، وقد تلخص لنا من أقوال السلف في لبس الثوب الأحمر سبعة أقوال : الأول الجواز مطلقاً جاء عن علي وطلحة وعبد الله بن جعفر والبراء وغير واحد من الصحابة ، وعن سعيد بن المسيب والنخعي والشعبي وأبي قلابة وأبي وائل وطائفة من التابعين . القول الثاني المنع مطلقاً ، لما تقدم من حديث عبد الله ابن عمرو وما نقله البيهقي وأخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر « نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المقدم وهو بالفاء وتشديد الدال وهو المشيع بالمعصر فسر في الحديث ، وعن عمر أنه كان إذا رأى على الرجال ثوباً معصراً جذبته وقال : دعوا هذا للنساء » أخرجه الطبري . وأخرج ابن أبي شيبة من مرسل الحسن « الحمرة من زينة الشيطان والشيطان يحب الحمرة ، وصله أبو علي بن السكن وأبو محمد بن عدي ، ومن طريق البيهقي في « الشعب » من رواية أبي بكر الهذلي وهو ضعيف عن الحسن عن رافع بن يزيد الثقفي رفعه « إن الشيطان يحب الحمرة ، وإياكم والحمرة ، وكل ثوب ذي شهرة » وأخرجه ابن منده وأدخل في رواية له بين الحسن ورافع رجلاً ، فالحدث ضعيف وبالغ الجوزقاني فقال إنه باطل ، وقد وقفت على كتاب الجوزقاني المذكور وترجمه « بالأباطيل »

وهو بخط ابن الجوزي ، وقد تبعه على ما ذكر في أكثر كتابه في « الموضوعات » لكنه لم يوافقه على هذا الحديث فإنه ما ذكره في الموضوعات فأصاب ، وعن عبد الله بن عمرو قال « مر على النبي صلى الله عليه وسلم رجل وعليه ثوبان أحمران فسلم عليه فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم » أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه والبيهقي وقال : لا نعلمه إلا بهذا الإسناد ، وفيه أبو يحيى القتات مختلف فيه ، وعن رافع بن خديج قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى على رواحلنا أكسية فيها خطوط عهن حمر فقال : ألا أرى هذه الحمرة قد غلبتكم ، قال فقمنا سراعاً فترعناها حتى نفر بعض إبلنا » أخرجه أبو داود ، وفي سنده راو لم يسم ، وعن امرأة من بنى أسد قالت « كنت عند زينب أم المؤمنين ونحن نصنع ثياباً لها بمغرة ، إذ طلع النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما رأى المغرة رجع ، فلما رأته ذلك زينب غسلت ثيابها ووارت كل حمرة ، فجاء فدخل » أخرجه أبو داود وفي سنده ضعف . القول الثالث : يكره لبس الثوب المشبع بالحمرة دون ما كان صبغه خفيفاً ، جاء ذلك عن عطاء وطاوس ومجاهد ، وكأن الحجة فيه حديث ابن عمر المذكور قريباً في المقدم . القول الرابع : يكره لبس الأحمر مطلقاً لقصد الزينة والشهرة ، ويجوز في البيوت والمهنة ، جاء ذلك عن ابن عباس ، وقد تقدم قول مالك في باب التزعفر . القول الخامس : يجوز لبس ما كان صبغ غزله ثم نسج ، ويمنع ما صبغ بعد النسج ، جنح إلى ذلك الخطابي واحتج بأن الحلة الواردة في الأخبار الواردة في لبسه صلى الله عليه وسلم الحلة الحمراء إحدى حلل اليمن ، وكذلك البرد الأحمر ، وبرود اليمن يصبغ غزلها ثم ينسج . القول السادس : اختصاص النهي بما يصبغ بالمعصفر لورود النهي عنه ، ولا يمنع ما صبغ بغيره من الأصباغ ؛ ويعكر عليه حديث المغيرة المتقدم . القول السابع : تخصيص المنع بالثوب الذي يصبغ كله ؛ وأما ما فيه لون آخر غير الأحمر من بياض وسواد وغيرهما فلا ، وعلى ذلك تحمل الأحاديث الواردة في الحلة الحمراء فإن الحلل اليمنية غالباً تكون ذات خطوط حمر وغيرها ، قال ابن القيم : كان بعض العلماء يلبس ثوباً مشبعاً بالحمرة يزعم أنه يتبع السنة ، وهو غلط ، فإن الحلة الحمراء من برود اليمن والبرد لا يصبغ أحمر صرفاً . كذا قال . وقال الطبري بعد أن ذكر غالب هذه الأقوال : الذي أراه جواز لبس الثياب المصبغة بكل لون ، إلا أني لا أحب لبس ما كان مشبعاً بالحمرة ولا لبس الأحمر مطلقاً ظاهراً فوق الثياب لكونه ليس من لباس أهل المروءة في زماننا فإن مراعاة زى الزمان من المروءة مالم يكن إثماً ، وفي مخالفة الزى ضرب من الشهرة ، وهذا يمكن أن يلخص منه قول ثامن . والتحقيق في هذا المقام أن النهي عن لبس الأحمر إن كان من أجل أنه لبس الكفار فالقول فيه كالقول في الميثة الحمراء كما سيأتي ، وإن كان من أجل أنه زى النساء فهو راجع إلى الزجر عن التشبه بالنساء فيكون النهي عنه لا لذاته ، وإن كان من أجل الشهرة أو خرم المروءة فيمنع حيث يقع ذلك ، وإلا فيقوى ما ذهب إليه مالك من التفرقة بين المحافل والبيوت.

### باب الميثة الحمراء

[٥٨٤٩]

٥٦٤٠ - حدثنا قبيصة قال نا سفيان عن أشعث عن معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء قال أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بعبادة المريض ، وأتباع الجنائز ، وتشميت العاطس . ونهانا عن سبع عن لبس الحرير ، والديباج ، والقسي ، والإستبرق ، ومياثر الحمر .

قوله ( باب الميثة الحمراء ) ذكر فيه حديث سفيان وهو الثوري عن أشعث وهو ابن أبي الشعثاء عن معاوية بن سويد عن البراء قال « أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع » الحديث وفي آخره « وعن ليس الحرير والديباج والإستبرق والمياثر الحمر » فالحرير قد سبق القول فيه ، والديباج والإستبرق صنفان نفيسان منه ، وأما

المياثر فهي جمع ميثرة تقدم ضبطها في « باب لبس القسي » وقد أخرج أحمد والنسائي وأصله عند أبي داود بسند صحيح عن علي قال « نهى عن المياثر الأرجوان » هكذا عندهم بلفظ « نهى » على البناء للمجهول ، وهو محمول على الرفع ، وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان من طريق هبيرة بن يريم بتحسانية أوله وزن عظيم عن علي قال « نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خاتم الذهب ، وعن لبس القسي ، والميثرة الحمراء » قال أبو عبيد : المياثر الحمر التي جاء النهي عنها كانت من مراكب العجم من ديباج وحرير . وقال الطبري هي وعاء يوضع على سرج الفرس أو رحل البعير من الأرجوان وحكي في « المشارق » قولاً أنها سروج من ديباج ، وقولاً أنها أغشية للسروج من حرير ، وقولاً أنها تشبه المخدة تحشى بقطن أو ريش يجعلها الراكب تحته ، وهذا يوافق تفسير الطبري ، والأقوال الثلاثة يحتمل أن لا تكون متخالفة بل الميثرة تطلق على كل منها ، وتفسير أبي عبيد يحتمل الثاني والثالث ، وعلى كل تقدير فالميثرة وإن كانت من حرير فالنهي فيها كالنهي عن الجلوس على الحرير ، وقد تقدم القول فيه ، ولكن تقييدها بالأحمر أخص من مطلق الحرير فيمتنع إن كانت حريراً ، ويتأكد المنع إن كانت مع ذلك حمراء ، وإن كانت من غير حرير فالنهي فيها للزجر عن التشبه بالأعاجم ، قال ابن بطال : كلام الطبري يقتضي التسوية في المنع من الركوب عليه سواء كانت من حرير أم من غيره ، فكان النهي عنها إذا لم يكن من حرير للتشبه أو للسرف أو التزين ، وبحسب ذلك تفصيل الكراهة بين التحريم والتنزيه ، وأما تقييدها بالحمرة فمن يحمل المطلق على المقيد — وهم الأكثر — يخص المنع بما كان أحمر ، والأرجوان المذكور في الرواية التي أشرت إليها بضم الهمزة والجيم بينهما راء ساكنة ثم واو خفيفة ، وحكي عياض ثم القرطبي فتح الهمزة وأنكره النووي وصوب أن الضم هو المعروف في كتب الحديث واللغة والغريب ، واختلفوا في المراد به فقيل هو صبغ أحمر شديد الحمرة وهو نور شجر من أحسن الألوان ، وقيل الصوف الأحمر ، وقيل كل شيء أحمر فهو أرجوان . ويقال ثوب أرجوان وقطيفة أرجوان ، وحكي السراويل أحمر أرجوان فكأنه وصف للمبالغة في الحمرة كما يقال أبيض بقق وأصفر فاقع . واختلفوا هل الكلمة عربية أو معربة ؟ فإن قلنا باختصاص النهي بالأحمر من المياثر فالمعنى في النهي عنها مافى غيرها كما تقدم في الباب قبله ، وإن قلنا لا يختص بالأحمر فالمعنى بالنهي عنها مافيه من الترفه ، وقد يعتادها الشخص فتعوزه فيشق عليه تركها فيكون النهي نهى إرشاد لمصلحة دينية ، وإن قلنا النهي عنها من أجل التشبه بالأعاجم فهو لمصلحة دينية ، لكن كان ذلك شعارهم حينئذ وهم كفار ثم لما لم يصبر الآن يختص بشعارهم زال ذلك المعنى فتزول الكراهة ، والله أعلم .

### باب النعال السبئية

[٥٨٥٠] ٥٦٤١ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن سعيد أبي مسلمة قال : سألت أنساً : أكان النبي صلى الله عليه يصلّي في نعليه ؟ قال : نعم .

[٥٨٥١] ٥٦٤٢ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن سعيد المقبري عن عبيد بن جريح أنه قال لعبد الله بن عمر : رأيتك تصنع أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يصنعها . قال : ما هي يا ابن جريح ؟ قال : رأيتك لا تقس من الأركان إلا اليمانيين ، ورأيتك تلبس النعال السبئية ، ورأيتك تصبغ بالصفرة ، ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم تهلل أنت حتى كان يوم التروية . فقال له ابن عمر : أما الأركان فإني لم أر رسول الله صلى الله عليه يمس إلا اليمانيين ، وأما النعال السبئية فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه يلبس النعال التي ليس فيها

شعر ويتوضأ فيها فأنا أحب أن ألبسها ، وأما الصفرة فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه يصبغ بها فأنا أحب أن أصبغ بها ، وأما الإهلال فإني لم أر رسول الله صلى الله عليه يهمل حتى تنبعث به راحلته .

[٥٨٥٢] ٥٦٤٣ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بزعفران أو ورس ، وقال : « من لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين » .

[٥٨٥٣] ٥٦٤٤ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال : قال النبي صلى الله عليه : « من لم يكن له إزار فليلبس السراويل ، ومن لم يكن له نعلان فليلبس خفين » .

**قوله ( باب النعال )** جمع نعل وهي مؤنثة ، قال ابن الأثير : هي التي تسمى الآن تاسومة ، وقال ابن العربي : النعل لباس الأنبياء ، وإنما اتخذ الناس غيرها لما في أرضهم من الطين ، وقد يطلق النعل على كل ما يقى القدم . قال صاحب المحكم : النعل والنعلة ما وقيت به القدم .

**قوله ( السبئية )** بكسر المهملة وسكون الموحدة بعدها مثناة منسوبة إلى السبت ، قال أبو عبيد هي المدبوعة ، ونقل عن الأصمعي وعن أبي عمرو الشيباني ، زاد الشيباني بالقرظ ، قال : وزعم بعض الناس أنها التي حلق عنها الشعر . قلت : أشار بذلك إلى مالك نقله ابن وهب عنه ووافقه ، وكأنه مأخوذ من لفظ السبت لأن معناه القطع فالحلق بمعناه ، وأيد ذلك جواب ابن عمر المذكور في الباب ، وقد وافق الأصمعي الخليل وقالوا : قيل لها سبئية لأنها تسبت بالدباغ أي لانت ، قال أبو عبيد : كانوا في الجاهلية لا يلبس النعال المدبوعة إلا أهل السعة ، واستشهد لذلك بشعر ، وذكر في الباب أربعة أحاديث :

الأول حديث أنس في الصلاة في النعلين وقد تقدم شرحه في الصلاة .

الثاني حديث ابن عمر من رواية سعيد المقبري عن عبيد بن جريح وهما تابعيان مدنيان .

**قوله ( رأيتك تصنع أربعاً )** فذكرها ، فأما الاختصار على مس الركنين اليمانيين فتقدم شرحه في كتاب الحج ، وكذلك الإهلال يوم التروية ، وأما الصبغ بالصفرة فتقدم في باب التزعفر ، ووقع في رواية ابن إسحق عن عبيد ابن جريح « تصفر بالورس » وأما لبس النعال السبئية فهو المقصود بالذكر هنا ، وقول ابن عمر « يلبس النعال التي ليس فيها شعر » يؤيد تفسير مالك المذكور ، وقال الخطابي : السبئية التي دبغت بالقرظ وهي التي سبت ما عليها من شعر أي حلق ، قال وقد تمسك بهذا من يدعي أن الشعر ينجس بالموت ، وأنه لا يؤثر فيه الدباغ ، ولا دلالة فيه لذلك ، واستدل بحديث ابن عمر في لباس النبي صلى الله عليه وسلم النعال السبئية ومحبته لذلك على جواز لبسها على كل حال ، وقال أحمد : يكره لبسها في المقابر لحديث بشير بن الخصاصية قال « بينما أنا أمشي في المقابر على نعلان إذا رجل ينادي من خلفي : يا صاحب السبئيتين إذا كنت في هذا الموضع فاخلع نعليك » أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم واحتج به على ما ذكر ، وتعبه الطحاوي بأنه يجوز أن يكون الأمر بخلعهما لأذى فيهما ، وقد ثبت في الحديث أن الميت يسمع قرع نعالهم إذا ولوا عنه مدبرين ، وهو دال على جواز لبس النعال في المقابر ، قال وثبت حديث أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في نعليه ، قال : فإذا أجاز دخول المسجد بالنعل فالمقبرة أولى . قلت : ويحتمل أن يكون النهي لإكرام الميت كما ورد النهي عن الجلوس على القبر ، وليس

ذكر السبيتين للتخصيص بل اتفق ذلك والنهي إنما هو للمشي على القبور بالنعال .

الحديث الثالث والرابع حديث ابن عمر وابن عباس فيما لا يلبس المحرم ، وفيه ذكر النعلين ، وقد تقدم شرحهما في كتاب الحج . وفي هذه الأحاديث استحباب لبس النعل ، وقد أخرج مسلم من حديث جابر رفعه « استكثروا من النعال فإن الرجل لا يزال راكباً ما انتعل ، أى أنه شبهه بالراكب في خفة المشقة وقلة التعب وسلامة الرجل من أذى الطريق ، قاله النووي وقال القرطبي : هذا كلام بليغ ولفظ فصيح بحيث لا ينسج على منواله ولا يؤتى بمثاله ، وهو إرشاد إلى المصلحة وتنبيه على ما يخفف المشقة ، فإن الحافى المديم للمشي يلقي من الآلام والمشقة بالعتار وغيره ما يقطعه عن المشي ويمنعه من الوصول إلى مقصوده كالراكب فلذلك شبه به

### باب يَبْدَأُ بِالنَّعْلِ الْيُمْنَى

[٥٨٥٤] ٥٦٤٥ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مَنْهَالٍ قَالَ نَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحِبُّ الْيُمْنَى فِي طَهْوَرِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَتَنَعْلِهِ .

قوله ( باب يبدأ بالنعل اليمنى ) ذكر فيه حديث عائشة « كان يحب التيمن في طهوره وتنعله » وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، والله أعلم

### باب لَا يَمْشِي فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ

[٥٨٥٥] ٥٦٤٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ ، لِيُخَفِّهَ جَمِيعاً أَوْ لِيُنْعِلَهُمَا جَمِيعاً » .

قوله ( باب لا يمشي في نعل واحدة ) ذكر فيه حديث أبي هريرة من رواية الأعرج عنه ، قال الخطابي : الحكمة في النهي أن النعل شرعت لوقاية الرجل عما يكون في الأرض من شوك أو نحوه ، فإذا انفردت إحدى الرجلين احتاج الماشي أن يتوق لإحدى رجله ما لا يتوق للأخرى فيخرج بذلك عن سجية مشيه ، ولا يأمن مع ذلك من العثار . وقيل لأنه لم يعدل بين جوارحه ، وربما نسب فاعل ذلك إلى اختلال الرأي أو ضعفه . وقال ابن العري : قيل العلة فيها أنها مشية الشيطان ، وقيل لأنها خارجة عن الاعتدال . وقال البيهقي : الكراهة فيه للشبهة فتمتد الأبصار لمن ترى ذلك منه . وقد ورد النهي عن الشهرة في اللباس . فكل شيء صير صاحبه شهرة فحقه أن يجتنب . وأما ما أخرج مسلم من طريق أبي رزين عن أبي هريرة بلفظ ، إذا انقطع شسع أحدكم فلا يمش في نعل واحدة حتى يصلحها » وله من حديث جابر « حتى يصلح نعله » وله ولأحمد من طريق همام عن أبي هريرة « إذا انقطع شسع أحدكم أو شراكه فلا يمش في إحداها بنعل والأخرى حافية ، ليخفها جميعاً أو لينعلها جميعاً » فهذا لا مفهوم له حتى يدل على الإذن في غير هذه الصورة ، وإنما هو تصوير خرج طخرج الغالب ، ويمكن أن يكون من مفهوم الموافقة وهو التنبيه بالأدنى على الأعلى ، لأنه إذا منع مع الاحتياج فمع عدم الاحتياج أولى . وفي هذا التقرير استدراك على من أجاز ذلك حين الضرورة ، وليس كذلك ، وإنما المراد أن هذه الصورة قد يظن أنها أخف لكونها للضرورة المذكورة لكن لعله موجودة فيها أيضاً ، وهو دال على ضعف ما أخرجه الترمذي عن عائشة قالت « ربما انقطع شسع نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فمشى في النعل الواحدة حتى يصلحها » وقد رجح البخاري وغير واحد وقفه على عائشة . وأخرج الترمذي بسند صحيح « عن عائشة أنها

كانت تقول لأخيفن أبا هريرة في نعل واحدة « وكذا أخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً ، وكأنها لم يبلغها النبي وقولها « لأخيفن » معناه لأفعلن فعلاً يخالفه . وقد اختلف في ضبطه فروى « لأخالفن » وهو أوضح في المراد ، وروى « لأحشن » من الحنث بالمهملة والنون والمثلثة واستبعد ، لكن يمكن أن يكون بلغها أن أبا هريرة حلف على كراهية ذلك فأرادت المبالغة في مخالفته ، وروى « لأخيفن » بكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم فاء وهو تصحيف ، وقد وجهت بأن مرادها أنه إذا بلغه أنها خالفته أمسك عن ذلك خوفاً منها وهذا في غاية البعد ، وقد كان أبو هريرة يعلم أن من الناس من ينكر عليه هذا الحكم ، ففي رواية مسلم المذكورة من طريق أبي رزين « خرج إلينا أبو هريرة فضرب يده على جبهته فقال : أما إنكم تحدثون أني أكذب انتهتدوا وأضل ، أشهد لسمعت » فذكر الحديث ، وقد وافق أبا هريرة جابر على رفع الحديث ، فأخرج مسلم من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يقول « إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يمش في نعل واحدة » الحديث ، ومن طريق مالك عن أبي الزبير عن جابر « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يأكل الرجل بشماله أو يمشي في نعل واحدة » ومن طريق أبي خيثمة عن أبي الزبير عن جابر رفعه « إذا انقطع شسع أحدكم فلا يمش في نعل واحدة حتى يصلح شسعه ، ولا يمش في خف واحد » قال ابن عبد البر : لم يأخذ أهل العلم برأى عائشة في ذلك ، وقد ورد عن علي وابن عمر أيضاً أنهما فعلا ذلك ، وهو إما أن يكون بلغهما النهي فحملاه على التنزيه أو كان زمن فعلهما يسيراً بحيث يؤمن معه المخذور أو لم يبلغهما النهي ، أشار إلى ذلك ابن عبد البر . والشسع بكسر المعجمة وسكون المهملة بعدها عين مهملة : السير الذي يجعل فيه إصبع الرجل من النعل ، والشرار بكسر المعجمة وتخفيف الراء وآخره كاف أحد سيور النعل التي تكون في وجهها ، وكلاهما يختل المشي بفقدته ، وقال عياض : روى عن بعض السلف في المشي في نعل واحدة أو خف واحد أثر لم يصح ، أو له تأويل في المشي اليسير بقدر ما يصلح الأخرى ، والتقيد بقوله « لا يمش » قد يتمسك به من أجاز الوقوف بنعل واحدة إذا عرض للنعل ما يحتاج إلى إصلاحها ، وقد اختلف في ذلك فنقل عياض عن مالك أنه قال : يخلع الأخرى ويقف إذا كان في أرض حارة أو نحوها مما يضر فيه المشي فيه حتى يصلحها أو يمشي حافياً إن لم يكن ذلك . قال ابن عبد البر : هذا هو الصحيح في الفتوى ، وفي الأثر وعليه العلماء ، ولم يتعرض لصورة الجلوس . والذي يظهر جوازها بناء على أن العلة في النهي ما تقدم ذكره ، إلا ما ذكر من إرادة العدل بين الجوارح فإنه يتناول هذه الصورة أيضاً .

**قوله ( لينعلهما جميعاً )** قال ابن عبد البر أراد القدمين وإن لم يجز لهما ذكر وهذا مشهور في لغة العرب ، وورد في القرآن أن يؤتى بضمير لم يتقدم له ذكر للدلالة السياق عليه . وينعلهما ضبطه النووي بضم أوله من أنعل ، وتعبه شيخنا في « شرح الترمذي » بأن أهل اللغة قالوا نعل بفتح العين وحكى كسرهما وانتعل أى لبس النعل ، لكن قد قال أهل اللغة أيضاً أنعل رجله ألبسها نعلًا ونعل دابته جعل لها نعلًا ، وقال صاحب « المحكم » أنعل الدابة والبعر ونعلهما بالتشديد وكذا ضبطه عياض في حديث عمر المتقدم « أن غسان تنعل الخيل » بالضم أى تجعل لها نعلًا . والحاصل أن الضمير إن كان للقدمين جاز الضم والفتح . وإن كان للنعلين تعين الفتح .

**قوله ( أو ليخفهما جميعاً )** كذا للأكثر ، ووقع في رواية أبي مصعب في « الموطأ » أو ليخفهما ، وكذا في رواية لمسلم ، والذي في جميع روايات « الموطأ » كالذي في البخارى ، وقال النووي ، وكلا الروايتين صحيح ، وعلى ما وقع في رواية أبي مصعب فالضمير في قوله « أو ليخفهما » يعود على النعلين لأن ذكر النعل قد تقدم والله أعلم .

( تكملة ) : قد يدخل في هذا كل لباس شفع كالحفين وإخراج اليد الواحدة من الكم دون الأخرى والتردى على أحد المنكبين دون الآخر قاله الخطاى . قلت : وقد أخرج ابن ماجه حديث الباب من رواية محمد بن عجلان عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة بلفظ « لا يمش أحدكم في نعل واحدة ولا خف واحد » وهو محمد مسلم أيضاً من حديث جابر ، وعند أحمد من حديث أبى سعيد ، وعند الطبرانى من حديث ابن عباس ، وإلحاق إخراج اليد الواحدة من الكم وترك الأخرى بلبس النعل الواحدة والخف الواحد بعيد ، إلا إن أخذ من الأمر بالعدل بين الجوارح وترك الشهرة ، وكذا وضع طرف الرداء على أحد المنكبين ، والله أعلم

### باب يَنْزَعُ نَعْلَهُ الْيُسْرَى

[٥٨٥٦] ٥٦٤٧- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمنى ، وإذا انتزع فليبدأ بالشمال ، لتكن اليمنى أولهما تنعل ، وآخرهما تنزع » .

قوله ( باب ينزع نعله اليسرى ) وقع ذكر هذه الترجمة قبل التى قبلها عند الجميع إلا أبا ذر ، ولكل منهما وجه

قوله ( إذا انتعل ) أى لبس النعل .

قوله ( باليمن ) فى رواية الكشميهنى باليمنى .

قوله ( وإذا انتزع ) فى رواية مسلم « وإذا خلع » .

قوله ( لتكن اليمنى أولهما تنعل وآخرهما تنزع ) زعم ابن وضاح فيما حكاه ابن التين أن هذا القدر مذبذب وأن المرفوع انتهى عند قوله « بالشمال » وضبط قوله أولهما وآخرهما بالنصب على أنه خبر كان أو على الحال والخبر تنعل وتنزع ، وضبطا بمشتاتين فوقانيتين وتحتانيتين مذكرين باعتبار النعل والخلع ، قال ابن العرى : البداءة باليمن مشروعة فى جميع الأعمال الصالحة لفضل اليمن حساً فى القوة وشرعاً فى النذب إلى تقديمها . وقال النووى : يستحب البداءة باليمن فى كل ما كان من باب التكريم أو الرتبة ، والبداءة باليسار فى ضد ذلك كالدخول إلى الخلاء ونزع النعل والخف والخروج من المسجد والاستنجاء وغيره من جميع المستقذرات ، وقد مر كثير هذا فى كتاب الطهارة فى شرح حديث عائشة : كان يعجبه التيمن . وقال الحلیمى وجه الابتداء بالشمال عند الخلع أن اللبس كرامة لأنه وقاية للبدن ، فلما كانت اليمنى أكرم من اليسرى بدئ بها فى اللبس وأخرت فى الخلع لتكون الكرامة لها أدام وحظها منها أكثر ، قال ابن عبد البر : من بدأ بالانتعال فى اليسرى أساء لمخالفة السنة ، ولكن لا يحرم عليه لبس نعله . وقال غيره : ينبغى أن ينزع النعل من اليسرى ثم يبدأ باليمنى ، ويمكن أن يكون مراد ابن عبد البر ما إذا لبسهما معاً فبدأ باليسرى فإنه لا يشرع له أن ينزعهما ثم يليسهما على الترتيب المأمور به إذ قد فات محله . ونقل عياض وغيره الإجماع على أن الأمر فيه للاستحباب ، والله أعلم

### باب قبالة في نعل ، ومن رأى قبلاً واحداً واسعاً

[٥٨٥٧] ٥٦٤٨- حدثنا حجاج بن منهال قال نا همام عن قتادة قال نا أنس إن نعل النبي صلى الله عليه كان لها قبالة .

[٥٨٥٨] ٥٦٤٩- حدثنا محمد قال أنا عبد الله قال أنا عيسى بن طهمان قال : أخرج إلينا أنس بن مالك نعلين لهما قبالان ، فقال ثابت البناني : هذه نعل النبي صلى الله عليه .

قوله ( باب قبالان في نعل ) أى فى كل فردة ( ومن رأى قبالاً واحداً واسعاً ) أى جائز . القبال بسكر القاف وتخفيف الموحدة وآخره لام هو الزمام وهو السير الذى يعقد فيه الشسع الذى يكون بين إصبعى الرجل .

قوله ( همام ) وقع فى رواية ابن السكن على الفريرى هشام بدل همام ؛ والذى عند الجماعة .أولى .

قوله ( أن نعل النبي صلى الله عليه وسلم ) وقع فى رواية عند الكشميين بالإفراد وكذا فى قوله « لهما » .

قوله ( قبالان ) زاد ابن سعد عن عفان عن همام « من سبت ليس عليهما شعر » وقد أخرجه أحمد عن عفان بدون هذه الزيادة ، وقوله « سبت بكسر المهملة وسكون الموحدة بعدها مثناة وقد فسره فى الحديث .

قوله ( حدثنا محمد ) هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك .

قوله ( عيسى بن طهمان قال : أخرج إلينا أنس بن مالك نعلين لهما قبالان ، فقال ثابت البناني : هذه نعل النبي صلى الله عليه وسلم ) هذا مرسل قاله الإسماعيلي . قلت صورته الإرسال لأن ثابتاً لم يصرح بأن أنساً أخبره بذلك ، فإن كان ثابت قاله بحضرة أنس وأقره أنس على ذلك فيكون أخذ عيسى بن طهمان له عن أنس عرضاً ، لكن قد تقدم هذا الحديث فى الخمس من طريق ابن أحمد الزبيرى عن عيسى بن طهمان بما ينفى هذا الاحتمال ، ولفظه « أخرج إلينا أنس نعلين جرادوتين لهما قبالان ، فحدثنى ثابت البناني بعد عن أنس أنها نعلان النبي صلى الله عليه وسلم » فظهر بهذا أن رواية عيسى عن أنس إخراجها النعلين فقط وأن إضافتهما للنبي صلى الله عليه وسلم من رواية عيسى عن ثابت عن أنس ، وقد أشار الإسماعيلي إلى أن إخراج طريق أنى أحمد أولى ، وكأنه لم يستحضر أنها تقدمت هناك ، والبخارى على عادته إذا صحت الطريق موصولة لا يمتنع من إيراد ما ظاهره الإرسال اعتماداً على الموصول ، وقد أخرج الترمذى فى « الشمائل » وابن ماجه بسند قوى من حديث ابن عباس « كانت لنعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبالان مثني شراكهما » قال الكرماني : دلالة الحديث على الترجمة من جهة أن النعل صادقة على مجموع ما يلبس فى الرجلين . وأما الركن الثانى من الترجمة فمن جهة أن مقابلة الشيء بالشيء يفيد التوزيع ، فلكل واحد من نعل كل رجل قبال واحد . قلت : بل أشار البخارى إلى ما ورد عن بعض السلف ، فقد أخرج البزار والطبرانى فى « الصغير » من حديث أنى هريرة مثل حديث أنس هذا وزاد وكذا لأنى بكر ولعمر ، وأول من عقد عقدة واحدة عثمان بن عفان لفظ الطبرانى وسياق البزار مختصر ، ورجال سنده ثقات ، وله شاهد أخرجه النسائى من رواية محمد بن سيرين عن عمرو بن أوس مثله دون ذكر عثمان

باب القبة الحمراء من آدم

[٥٨٥٩] ٥٦٥٠- حدثنا محمد بن عرعة قال حدثني عمر بن أبي زائدة عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال : أتيت النبي صلى الله عليه وهو فى قبة حمراء من آدم ، ورأيت بلالاً أخذ وضوء النبي صلى الله عليه والناس يتدرون الوضوء فمن أصاب منه شيئاً تمسح به ، ومن لم يصب منه شيئاً أخذ من بلل يد صاحبه .

[٥٨٦٠] ٥٦٥١- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك .

وقال الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أنس بن مالك قال : أرسل النبي صلى الله عليه



إلى الأنصار وجمعهم في قبة من آدم.

**قوله ( باب القبة الحمراء من آدم )** بفتح الهمزة والمهملة هو الجلد المدبوغ ، وكأنه صيغ بحمرة قبل أن يجعل قبة . ذكر فيه طرفاً من حديث أئى جحيفة ، وقد تقدم في أوائل الصلاة بتمامه مشروحاً ، وساقه فيه بهذا الإسناد بعينه ، والغرض منه هنا قوله « وهو في قبة حمراء من آدم » فهو مطابق لما ترجم له ، وتقدم شرح الحلة الحمراء قريباً في « باب الثوب الأحمر » ولعله أراد الإشارة إلى تضعيف حديث رافع المقدم ذكره هناك ، ثم ذكر حديث أنس قال « أرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الأنصار فجمعهم في قبة من آدم » وهو أيضاً طرف من حديث أورده بتمامه في كتاب الخمس عن أئى الإيمان بهذا الإسناد بعينه ، قال الكرماني : هذا لا يدل على أن القبة حمراء ، لكن يكفي أنه يدل على بعض الترجمة ، وكثيراً ما يفعل البخارى ذلك ، قلت : ويمكن أن يقال : لعله حمل المطلق على المقيد وذلك لقرب العهد ، فإن القصة التى ذكرها أنس كانت في غزوة حنين ، والتى ذكرها أبو جحيفة كانت في حجة الوداع ، وبينهما نحو ستين ، فالظاهر أنها هى تلك القبة لأنه صلى الله عليه وسلم ما كان يتأنق في مثل ذلك حتى يستبدل ، وإذا وصفها أبو جحيفة بأنها حمراء في الوقت الثانى فلأن تكون حمرتها موجودة في الوقت الأول أولى .

**قوله ( وقال الليث حدثنى يونس عن ابن شهاب )** هو الزهرى المذكور في السند الذى قبله ، وقد اقتطع هذه الجملة من الحديث فساقها على لفظ الليث ، وأول حديث شعيب عنده في فرض الخمس « إن ناساً من الأنصار قالوا حين أفاء الله على رسوله من أموال هوازن ما أفاء — فذكر القصة قال — فحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم بمقاتلتهم ، فأرسل إلى الأنصار فجمعهم في قبة من آدم » الحديث بطوله ، وقد تقدم شرحه في غزوة حنين . وقد وصل الإسماعيلي رواية الليث من طريق الرمادى « حدثنا أبو صالح حدثنا الليث حدثنى يونس » ومن طريق حرمله عن ابن وهب « أخبرنى يونس » وساقه بلفظ « فحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرسل إلى الأنصار فجمعهم في قبة من آدم » هكذا اقتطعه . وقد أخرجه مسلم عن حرمله ، وأوله عنده « إن ناساً من الأنصار قالوا يوم حنين حين أفاء الله » فذكر الحديث بطوله .

### باب الجلوس على الحَصِيرِ ونحوه

[٥٨٦١] ٥٦٥٢- **حدثنا محمد بن أبي بكر** قال نا معتمر عن عبيد الله عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أن النبي صلى الله عليه كان يحتجر حصيراً بالليل فيصلى ، ويبسطه بالنهار فيجلس عليه . فجعل الناس يثوبون إلى النبي صلى الله عليه فيصلون بصلاته حتى كثروا ، فأقبل فقال : « يا أيها الناس ، خذوا من الأعمال ما تطيقون ، فإن الله لا يملُ حتى تملُّوا ، وإن أحب الأعمال إلى الله ما دام وإن قلَّ » .

**قوله ( باب الجلوس على الحَصِيرِ ونحوه )** أما الحَصِيرُ فمعروف يتخذ من السعف وما أشبهه ، وأما قوله « ونحوه » فيريد من الأشياء التى تبسط وليس لها قدر رفيع . ذكر فيه حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحتجر حصيراً بالليل ويصلى عليه » ومعتمر في إسناده هو ابن سليمان التيمى ، وعبيد الله هو ابن عمر العمرى ، وسعيد هو المقبرى وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق أولهم أبو سلمة وهم مدنيون ، وفيه إشارة إلى ضعف ما أخرجه ابن أئى شيبه من طريق شريح بن هانئ أنه « سأل عائشة : أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى على الحَصِيرِ والله يقول ﴿ وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً ﴾ فقالت : لم يكن يصلى على الحَصِيرِ » ويمكن

لجمع بحمل النفي على المداومة ، لكن يחדش فيه ما ذكر ذكره شرح من الآية ، وقد تقدم شرح حديث عائشة في كتاب الصلاة ، وترجم المصنف في أوائل الصلاة « باب الصلاة على الحصى » وأورد فيه حديث أنس « فقامت إلى حصى لنا قد اسود من طول ما لبس » الحديث ، وسبق ما يتعلق به ، وقوله في حديث عائشة يحتجر بحاء مهملة ثم جيم ثم راء مهملة للأكثر أى يتخذ حجرة لنفسه ، يقال حجرت الأرض واحتجزتها إذا جعلت عليها علامة تمنعها عن غيرك . ووقع في رواية الكشميني بزى في آخره .

**قوله ( يثوبون )** بثلاثة ثم موحدة أى يرجعون ، وقوله فيه « فإن الله لا يمل حتى تملوا » تقدم شرحه أيضاً في كتاب الإيمان ، وأن الملل كناية عن القبول أو الترك ، أو أطلق على سبيل المشاكلة . وقوله « وإن أحب الأعمال إلى الله ما دام » أى ما استمر في حياة العامل ، وليس المراد حقيقة الدوام التى هى شمول جميع الأزمنة . ووقع في رواية الكشميني « ما دام » أى ما دام عليه العامل .

### باب المزرر بالذهب

[٥٨٦٢] ٥٦٥٣- وقال الليث حدثني ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة أن أباه مخرمة قال : يا بني ، إنه بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم قدّم عليه أقبية فهو يقسمها ، فاذهب بنا إليه . فذهبنا فوجدنا النبي صلى الله عليه وسلم في منزله ، فقال لي : يا بني ادع لي النبي صلى الله عليه وسلم . فأعظمت ذلك ، وقلت : أدعو لك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : يا بني إنه ليس بجبار ، فدعوته ، فخرج وعليه قباء من ديباج مزرر بالذهب ، فقال : « يا مخرمة ، هذا خبأناه لك ، فأعطاه إياه » .  
**قوله ( باب المزرر بالذهب )** أى من الثياب .

**قوله ( وقال الليث )** وصله أحمد عن أبي النضر هاشم بن القاسم عن الليث بلفظه ، وللإسماعيلي من رواية كامل بن طلحة « حدثنا الليث » وقد تقدم موصولاً قريباً ، وفي الهبة عن قتيبة عن الليث لكن بغير هذا اللفظ .  
**قوله ( إن أباه مخرمة قال : يا بني )** في رواية الكشميني « قال له » وقد تقدم شرح الحديث قريباً في « باب القباء وفروج من حرير » وقوله « فخرج وعليه قباء من ديباج مزرر بالذهب » هذا يحتمل أن يكون وقع قبل التحريم ، فلما وقع تحريم الحرير والذهب على الرجال لم يبق في هذا حجة لمن يبيع شيئاً من ذلك ، ويحتمل أن يكون بعد التحريم فيكون أعطاه لينتفع به بأن يكسوه النساء أو لبيعه كما وقع لغيره ، ويكون معنى قوله « فخرج عليه قباء أى على يده فيكون من إطلاق الكل على البعض ، وقد تقدم أنه أراد تطيب قلب مخرمة وأنه كان في خطفه شيء ، وفي قوله لولده في هذه الرواية لما قال له « أدعو لك النبي صلى الله عليه وسلم » في معرض الإنكار قوله « ادعه لي » فأجابه بقوله : يا بني إنه ليس بجبار « ما يدل على صحة إيمان مخرمة ، وإن كان قد وصف أنه سيء الخلق ، وفيه تواضع النبي صلى الله عليه وسلم وحسن تلاففه بأصحابه .

### باب خواتيم الذهب

[٥٨٦٣] ٥٦٥٤- حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا أشعث بن سليم قال سمعت معاوية بن سويد بن مقرن قال سمعت البراء بن عازب : نهانا النبي صلى الله عليه وسلم عن سبع : نهانا عن خاتم الذهب - أو قال : حلقة الذهب - وعن الحرير والإستبرق والديباج والميشرة الحمراء والقسي وآنية الفضة . وأمرنا بسبع : بعبادة

- [٥٨٦٤] ٥٦٥٥- حدثني محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه أنه نهى عن خاتم الذهب ، وقال عمرو أنا شعبة عن قتادة سمع النضر سمع بشيراً .. مثله .
- [٥٨٦٥] ٥٦٥٦- حدثنا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه اتخذه خاتماً من ذهب فجعل فصه مما يلي كفه ، فاتخذهُ الناس ، فرمى به واتخذ خاتماً من ورق - أو فضة . [الحديث ٥٨٦٥ - أطرافه في : ٥٨٦٦ ، ٥٨٦٧ ، ٥٨٧٣ ، ٥٨٧٦ ، ٦٦٥١ ، ٧٢٩٨ .]

**قوله ( باب خواتيم الذهب )** جمع خاتم ، ويجمع أيضاً على خواتم بلا ياء ، وعلى خياتيم بياء بدل الواو ، وبلا ياء أيضاً ، وفي الخاتم ثمان لغات : فتح التاء وكسرها وهما واضحتان ، وتقدمهما على الألف مع كسر الحاء ختام ، ويفتحها وسكون التحتانية وضم المثناة بعدها واو خيتوم . ويحذف الياء والواو مع سكون المثناة ختم ، وبألف بعد الحاء وأخرى بعد التاء خاتام ، وبزيادة تحتانية بعد المثناة المكسورة خاتيام ، ويحذف الألف الأولى وتقديم التحتانية خيتام ، وقد جمعتها في بيت وهو :

خاتام خاتم ختم خاتم وختا م خاتيام وخيتوم وخيتام  
 وقبله : خذ نظم عد لغات الخاتم انتظمت ثانياً ما حواها قبل نظام  
 ثم زدت ثالثاً : وهمز مفتوح تاء تاسع وإذا ساغ القياس أتم العشرة : خاتام  
 أما الأول فذكر أبو البقاء في إعراب الشواذ في الكلام على من قرأ العالمين بالهمز قال : ومثله الخاتم بالهمز ، وأما الثاني فهو على الاحتمال ، واقتصر كثيرون منهم النووي على أربعة ، والحق أن الختم والختام مختص بما يختم به فتكمل الثمان فيه ، وأما ما يترين به فليس فيه إلا ستة ، وأنشدوا في الخاتيام وهو أغربها :

أخذت من سعدك خاتياما لموعد تكتسب الأثاما  
 ذكر فيه ثلاثة أحاديث :

الأول حديث البراء قال « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سبع : نهانا عن خاتم الذهب » أو قال « حلقة الذهب » كذا في هذه الطريق من رواية آدم عن شعبة عن أشعث بن سليم وهو ابن أبي الشعثاء « سمعت معاوية بن سويد بن مقرن قال سمعت البراء » فذكره بتقديم النواهي على الأوامر ، وتقدم في أوائل الجناز عن أبي الوليد عن شعبة بتقديم الأوامر على النواهي ، لكن سقط من النواهي ذكر المياثر وقال فيه « خاتم الذهب » ولم يشك . وأورده في المظالم عن سعيد بن الربيع عن شعبة لكن لم يسق فيه المنيهات جملة ، وأورده في الطب عن حفص بن عمر عن شعبة لكن سقط من النواهي آية الفضة ، وذكر من الأوامر ثلاثة فقط : اتباع الجناز وعبادة المريض وإفشاء السلام ، واختصر الباقي . وقال فيه أيضاً « خاتم الذهب » وأورده في أواخر الأدب عن سليمان بن حرب عن شعبة كذلك ، لكن لم يذكر القسي ولا آية الفضة ، وقال بدل الاستبرق السندس . وأخرجه في الأيمان والنذور من طريق غندر عن شعبة مقتصراً على إبرار القسم حسب ، فهذا ما عنده من تغاير السياق في رواية شعبة فقط ، وأما من رواية غيره عن أشعث عنده أيضاً فإنه أخرجه في الأشربة فقط من رواية أبي عوانة عن

الأشعث فقدم الأوامر على النواهي وساقه تاماً وقال فيه « ونهانا عن خواتيم الذهب » وهكذا أخرجه في الوليمة من طريق أئى الأحوص عن أشعث مثله سواء وهو المطابق للترجمة هنا ، وأخرجه في أوائل الاستئذان من طريق جرير عن أشعث كذلك لكن قال « ونهى عن تحتم الذهب » وقد تقدم قريباً في اللباس من رواية سفيان الثوري في آخر « باب القسي » مختصراً جداً « نهانا عن المياثر الحمر وعن القسي » وفي « باب الميثرة الحمراء » من روايته « أمرنا بسبع » فذكر منها العيادة واتباع الجنائز وتشميت العاطس « ونهانا عن سبع فلم يذكر منها خاتم الذهب ولا آنية الفضة » فهذه جميع طرق هذا الحديث عنده ، فأما المنهيات فقد شرحت في أماكنها ومعظمها هذا الكتاب كتاب اللباس ، وتقدم الكلام على آنية الفضة في كتاب الأشرية ، وأما الأوامر فنذكر كل واحدة منها في بابها ، ويأتى بسطها في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى .

الحديث الثانى حديث أئى هريرة ، قوله ( عن بشير بن نهيك ) بفتح الموحدة وكسر المعجمة ، ونهيك بالنون وزنه سواء .

قوله ( عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن خاتم الذهب ) في الكلام حذف تقديره : نهى عن لبس خاتم الذهب .

قوله ( وقال عمرو ) هو ابن مرزوق « أنبأنا شعبة » ساق هذا الإسناد لما فيه من بيان سماع قتادة من النظر وهو ابن أنس بن مالك المذكور في السند الذى قبله ، وسماع النظر من بشير بن نهيك وقد وصله أبو عوانة في صحيحه عن أئى قلابة الرقاشى وقاسم بن أصبغ في مصنفه عن محمد بن غالب بن حرب كلاهما عن عمرو بن مرزوق به ، ووقع التصريح بسماع قتادة من النظر بهذا الحديث أيضاً في رواية أئى داود الطيالسى عن شعبة وأخرجه الإسماعيلى كذلك . قال ابن دقيق العيد : إخبار الصحابى عن الأمر والنهى على ثلاث مراتب : الأولى أن يأتى بالصيغة كقوله أفعلوا أو لا تفعلوا ، الثانية قوله أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا ونهانا عن كذا وهو كالمرتبة الأولى في العمل به أمراً ونهياً ، وإنما نزل عنها لاحتمال أن يكون ظن ما ليس بأمر أمراً ، إلا أن هذا الاحتمال مرجوح للعلم بعدالته ومعرفته بمدلولات الألفاظ لغة . المرتبة الثالثة أمرنا ونهينا على البناء للمجهول وهى كالثانية ، وإنما نزلت عنها لاحتمال أن يكون الأمر غير النبى صلى الله عليه وسلم ، وإذا تقرر هذا فالنهى عن خاتم الذهب أو التحتم به مختص بالرجال دون النساء ، فقد نقل الإجماع على إباحته للنساء . قلت : وقد أخرج ابن أئى شيبه من حديث عائشة « أن النجاشى أهدى للنبى صلى الله عليه وسلم حلية فيها خاتم من الذهب ، فأخذه وإنه لمعرض عنه ، ثم دعا أمامة بنت ابنته فقال : تحلى به » قال ابن دقيق العيد : وظاهر النهى التحريم ، وهو قول الأئمة واستقر الأمر عليه ، قال عياض : وما نقل عن أئى بكر بن محمد بن عمر بن حزم من تحتمه بالذهب فشذوذ ، والأشبه أنه لم تبلغه السنة فيه فالناس بعده مجمعون على خلافه ، وكذا ما روى فيه عن خباب وقد قال له ابن مسعود « أما آن لهذا الخاتم أن يلقي ؟ فقال : إنك لن تراه على بعد اليوم » فكأنه ما كان بلغه النهى ، فلما بلغه رجع . قال : وقد ذهب بعضهم إلى أن لبسه للرجال مكروه كراهة تنزيه لا تحريم كما قال مثل ذلك في الحرير ، قال ابن دقيق العيد : هذا يقتضى إثبات الخلاف في التحريم ، وهو يناقض القول بالإجماع على التحريم ، ولابد من اعتبار وصف كونه خاتماً . قلت : التوفيق بين الكلامين ممكن بأن يكون القائل بكراهة التنزيه انفرض واستقر الإجماع بعده على التحريم ، وقد جاء عن جماعة من الصحابة لبس خاتم الذهب ، ومن ذلك أخرجه ابن أئى شيبه من طريق محمد بن إسماعيل أنه رأى ذلك على سعد بن أئى وقاص وطلحة بن عبيد الله وصهيب وذكر ستة أو

سبعة ، وأخرج ابن أئى شيبه أيضاً عن حذيفة وعن جابر بن سمرة وعن عبد الله بن يزيد الخطمى نحوه ، ومن طريق حمزة بن أئى أسيد « نزعنا من يدى أئى أسيد خاتماً من ذهب » وأغرب ما ورد من ذلك ما جاء عن البراء الذى روى النهى ، فأخرج ابن أئى شيبه بسند صحيح عن أئى السفر قال « رأيت على البراء خاتماً من ذهب » وعن شعبة عن أئى إسحق نحوه أخرجه البغوى فى « الجعديات » ، وأخرج أحمد من طريق محمد بن مالك قال « رأيت على البراء خاتماً من ذهب فقال : قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم قسماً فألبسنيه فقال : الناس ما كسك الله ورسوله ، قال الحازمى : إسناده ليس بذاك ، ولو صح فهو منسوخ . قلت : لو ثبت النسخ عند البراء ما لبسه بعد النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد روى حديث النهى المتفق على صحته عنه ، فالجمع بين روايته وفعله إما بأن يكون حمله على التنزيه أو فهم الخصوصية له من قوله البس ما كسك الله ورسوله ، وهذا أولى من قول الحازمى : لعل البراء لم يبلغه النهى . ويؤيد الاجتهال الثانى أنه وقع فى رواية أحمد « كان الناس يقولون للبراء لم تتختم بالذهب وقد نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فيذكر لهم هذا الحديث ثم يقول : كيف تأمرؤنى أن أضع ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألبس ما كسك الله ورسوله » ومن أدلة النهى أيضاً ما رواه يونس عن الزهرى عن أئى إدريس عن رجل له صحبة قال « جلس رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى يده خاتم من ذهب ففرع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده بقضيب فقال : ألقى هذا » وعموم الأحاديث المقدم ذكرها فى « باب لبس الحرير » حيث قال فى الذهب والحرير « هذان حرامان على رجال أمتى حل لإنائهما » وحديث عبد الله بن عمرو رفعه « من مات من أمتى وهو يلبس الذهب حرم الله عليه ذهب الجنة » الحديث أخرجه أحمد والطبرانى ، وفى حديث ابن عمر ثالث أحاديث الباب ما يستدل به على نسخ جواز لبس الخاتم إذا كان من ذهب ، واستدل به على تحريم الذهب على الرجال قليله وكثيره للنهى عن التختم وهو قليل ، وتعقبه ابن دقيق العيد بأن التحريم يتناول ما هو فى قدر الخاتم وما فوقه كالدملج والمعضد وغيرهما ، فأما ما هو دونه فلا دلالة من الحديث عليه ، وتناول النهى جميع الأحوال فلا يجوز لبس خاتم الذهب لمن فاجأه الحرب لأنه لا تعلق له بالحرب ، بخلاف ما تقدم فى الحرير من الرخصة فى لبسه بسبب الحرب ، وبخلاف ما على السيف أو الترس أو المنطقة من حلية الذهب فإنه لو فاجأه الحرب جاز له الضرب بذلك السيف فإذا انقضت الحرب فلينتقض لأنه كله من متعلقات الحرب بخلاف الخاتم .

الحديث الثالث حديث ابن عمر سيأتى شرحه فى الباب الذى يليه ، وقوله فيه « فاتخذه الناس » أى اتخذوا مثله كما بينه بعد ، وقوله « من ورق أو فضة » شك من الراوى ، وجزم فى الذى يليه بقوله « من فضة وفى الذى يليه بأنه « من ورق » والورق بفتح الواو وكسر الراء يجوز إسكانها ، وحكى الصغانى <sup>(١)</sup> وحكى كبير أوله مع السكون فتلك أربع لغات ، وفيها لغة خامسة الرقة والراء بدل الواو كالوعد والعدة ، وقيل الورق يختص بالمصكوك والرقة أعم .

### باب خاتم الفضة

٥٦٥٧ - حدثنا يوسف بن موسى قال نا أبو أسامة قال نا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله [٥٨٦٦]

صلى الله عليه اتخذه خاتماً من ذهب وجعل فصه مما يلي باطن كفه، ونقش فيه: محمد رسول الله، فاتخذ الناس مثله، فلما رأهم قد اتخذوها رمى به وقال: «لا ألبسه أبداً». ثم اتخذ خاتماً من فضة فاتخذ الناس خواتيم الفضة. قال ابن عمر: فلبس الخاتم بعد النبي صلى الله عليه أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، حتى وقع من عثمان في بئر أريس.

[٥٨٦٧] ٥٦٥٨- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: كان رسول الله صلى الله عليه يلبس خاتماً من ذهب، فنبذه فقال: «لا ألبسه أبداً فنبذ الناس خواتيمهم».

[٥٨٦٨] ٥٦٥٩- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال: حدثني أنس بن مالك أنه رأى في يد رسول الله صلى الله عليه خاتماً من ورق يوماً واحداً، ثم إن الناس اصطنعوا الخواتيم من ورق فلبسوها، فطرح رسول الله صلى الله عليه خاتمته، فطرح الناس خواتيمهم. تابعه إبراهيم بن سعد وزيد وشعيب عن الزهري.

**قوله (باب خاتم الفضة)** أى جواز لبسه، وذكر فيه حديثين:

الأول، قوله (عبيد الله) هو ابن العمرى.

**قوله (اتخذ خاتماً من ذهب)** معنى اتخذه أمر بصياغته فصيح فلبسه، أو وجده مصوغاً فاتخذه. وقوله «مما يلي باطن كفه» فى رواية الكشميهنى «بطن كفه» زاد فى رواية جويرية عن نافع كما سيأتى قريباً «إذا لبسه» وقوله «ونقش فيه محمد رسول الله» كذا فيه بالرفع على الحكاية، ونقش أى أمر بنقشه.

**قوله (فاتخذ الناس مثله)** (يحتمل أن يكون المراد بالمثلية كونه من فضة وكونه على صورة النقش المذكورة، ويحتمل أن يكون لمطلق الاتخاذ. وقوله «فرمى به وقال لا ألبسه أبداً» وقع فى رواية جويرية عن نافع «فرق المنبر فحمد الله وأثنى عليه فقال: إني كنت اصطنعتة، وإني لا ألبسه» وفى رواية المغيرة بن زياد «فرمى به، فلا ندرى ما فعل» وهذا يحتمل أن يكون كرهه من أجل المشاركة، أو لما رأى من زهولهم بلبسه، ويحتمل أن يكون لكونه من ذهب وصادف وقت تحريم لبس الذهب على الرجال، ويؤيد هذا رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر المختصرة فى هذا الباب بلفظ «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس خاتماً من ذهب، فنبذه فقال: لا ألبسه أبداً» وقوله «واتخذ خاتماً من فضة» فى رواية المغيرة بن زياد ثم أمر بخاتم من فضة فأمر أن ينقش فيه «محمد رسول الله».

**قوله (فاتخذ الناس خواتيم الفضة)** لم يذكر فى حديث ابن عمر فى اتخاذ الناس خواتيم الفضة منعاً ولا كراهية، وسيأتى ذلك فى حديث أنس.

**قوله (قال ابن عمر فلبس الخاتم — بعد النبي صلى الله عليه وسلم — أبو بكر ثم عمر ثم عثمان، حتى وقع من عثمان فى بئر أريس)** بفتح الهمزة وكسر الراء وبالسین المهملة وزن عظيم، وهى فى حديقة بالقرب من مسجد قباء، وسيأتى فى «باب نقش الخاتم» قريباً من رواية عبد الله بن نعيم عن عبید الله العمرى بلفظ «ثم كان بعد فى يد أبى بكر» وذكر عمر وعثمان بمثل هذا الترتيب، ويأتى بعد فى «باب هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر» من حديث أنس نحوه وقال فيه «فلما كان عثمان جالس على بئر أريس» زاد ابن سعد عن الأنصارى

بسند المصنف « ثم كان في يد عثمان ست سنين » ثم اتفقا . ووقع في حديث ابن عمر عند أبي داود والنسائي من طريق المغيرة بن زياد عن نافع من الزيادة في آخره عن ابن عمر « فاتخذ عثمان خاتماً ونقش فيه محمد رسول الله فكان يختم به أو يتختم به ، وله شاهد من مرسل علي بن الحسين عند ابن سعد في الطبقات ، وفي رواية أيوب بن موسى عن نافع عند مسلم نحو حديث عبيد الله بن عمر عن نافع إلى قوله « فجعل فسه مما يلي كفه » قال « وهو الذي سقط من معيقب في بئر أريس » وهذا يدل على أن نسبة سقوطه إلى عثمان نسبة مجازية أو بالعكس ، وأن عثمان طلبه من معيقب فختم به شيئاً واستمر في يده وهو مفكر في شيء يعبت به فسقط في البئر أو رده إليه فسقط منه ، والأول هو الموافق للحديث أنس ، وقد أخرج النسائي من طريق المغيرة بن زياد عن نافع هذا الحديث وقال في آخره « وفي يد عثمان ست سنين من عمله ، فلما كثرت عليه دفعه إلى رجل من الأنصار فكان يختم به ، فخرج الأنصاري إلى قلب لعثمان فسقط ، فالتمس فلم يوجد » . الطريق الثانية لحديث ابن عمر .

**قوله ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس خاتماً من ذهب فبذه )** كذا رواه مالك عن عبد الله بن دينار ، ورواه سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار أتم منه وساقه نحو رواية نافع التي قبلها ، وسيأتي في الاعتصام ، وكذا أخرجه أحمد والنسائي من رواية إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار .

الحديث الثاني ، **قوله ( يونس )** هو ابن يزيد الأيلي .

**قوله ( إنه رأى في يد رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ورق يوماً واحداً ، وإن الناس اصطنعوا الخواتيم من ورق فلبسوها فطرح رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتمه ، فطرح الناس خواتيمهم )** هكذا يرى الحديث الزهري عن أنس ، واتفق الشيخان على تخريجه من طريقه ونسب فيه إلى الغلط ، لأن المعروف أن الخاتم الذي طرحه النبي صلى الله عليه وسلم بسبب اتخاذ الناس مثله إنما هو خاتم الذهب كما صرح به في حديث ابن عمر ، قال النووي تبعاً لعياض : قال جميع أهل الحديث هذا وهم من ابن شهاب لأن المطروح ما كان إلا خاتم الذهب ، ومنهم من تأوله كما سيأتي . قلت : وحاصل الأجوبة ثلاثة : أحدها قاله الإسماعيلي فإنه قال بعد أن ساقه : إن كان هذا الخبر محفوظاً فينبغي أن يكون تأويله أن اتخذ خاتماً من ورق على لون من الألوان وكره أن يتخذ غيره مثله ، فلما اتخذوه رمى به حتى رموا به ثم اتخذ بعد ذلك ما اتخذوه ونقش عليه ما نقش ليختم به ، ثانيها أشار إليه الإسماعيلي أيضاً أنه اتخذ زينة فلما تبعه الناس فيه رمى به ، فلما احتاج إلى الختم اتخذ ليختم به ، وبهذا جزم المحب الطبري بعد أن حكى قول المهلب ، وذكر أنه متكلف ، قال : والظاهر من حالهم أنهم اتخذوها للزينة فطرح خاتمه ليطرحوا ، ثم لبسه بعد ذلك للحاجة إلى الختم به واستمر ذلك ، وسيأتي جواب البيهقي عن ذلك في « باب اتخاذ الخاتم » . ثالثها قال ابن بطال : خالف ابن شهاب رواية قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب في كون الخاتم الفضة استقر في يد النبي صلى الله عليه وسلم يختم به الخلفاء بعده ، فوجب الحكم للجماعة ، وإن أوهم الزهري فيه ، لكن قال المهلب قد يمكن أن يتأول لابن شهاب ما ينفي عنه الوهم وإن كان الوهم أظهر ، وذلك أنه يحتمل أن يكون لما عزم على إطراح خاتم الذهب اصطنع خاتم الفضة بدليل أنه كان لا يستغنى عن الختم على الكتب إلى الملوك وغيرهم من أمراء السرايا والعمال ، فلما لبس خاتم الفضة أراد الناس أن يصطنعوا مثله فطرح عند ذلك خاتم الذهب فطرح الناس خواتيم الذهب ، قلت : ولا يخفى على هذا الجواب ، والذي قاله الإسماعيلي أقرب مع أنه يخدش فيه أنه يستلزم اتخاذ خاتم الورق مرتين . وقد نقل عياض نحواً من قول ابن بطال قائلاً : قال بعضهم يمكن الجمع بأنه لما عزم على تحريم خاتم الذهب اتخذ خاتم فضة فلما لبسه أراه الناس في ذلك

اليوم ليعلموا إباحته ثم طرح خاتم الذهب وأعلمهم تحريمه فطرح الناس خواتيمهم من الذهب ، فيكون قوله « فطرح خاتمه وطرحوا خواتيمهم » أى التى من الذهب . وحاصله أنه جعل الموصوف فى قوله « فطرح خاتمه فطرحوا خواتيمهم » خاتم الذهب وإن لم يجر له ذكر . قال عياض : وهذا يسوغ أن لو جاءت الرواية بمجمله . ثم أشار إلى أن رواية ابن شهاب لا تحتل هذا التأويل ، فأما النوى فارتضى هذا التأويل وقال : هذا هو التأويل الصحيح ، وليس فى الحديث ما يمنعه . قال : وأما قوله « فصنع الناس الخواتيم من الورق فلبسوها » ثم قال « فطرح خاتمه فطرحوا خواتيمهم » فيحتمل أنهم لما علموا أنه صلى الله عليه وسلم يريد أن يصطنع لنفسه خاتم فضة اصطنعوا لأنفسهم خواتيم الفضة وبقيت معهم خواتيم الذهب كما بقى معه خاتمه إلى أن استبدل خاتم الفضة وطرح خاتم الذهب فاستبدلوا وطرحوا اهـ . وأيده الكرمانى بأنه ليس فى الحديث أن الخاتم المطروح كان من ورق بل هو مطلق ، فيحمل على خاتم الذهب أو على ما نقش عليه نقش خاتمه ، قال : ومهما أمكن الجمع يجوز توهم الراوى . قلت : ويحتمل وجهاً رابعاً ليس فيه تغيير ولا زيادة اتخاذ وهو أنه اتخذ خاتم الذهب للزينة فلما تتابع الناس فيه وافق وقوع تحريمه فطرحه ولذلك قال « لا ألبسه أبداً » وطرح الناس خواتيمهم تبعاً له ، وصرح بالنهى عن لبس خاتم الذهب كما تقدم فى الباب قبله ، ثم احتاج إلى الخاتم لأجل الختم به فاتخذ من فضة ونقش فيه اسمه الكريم فتبعه الناس أيضاً فى ذلك فرمى به حتى رمى الناس تلك الخواتيم المنقوشة على اسمه لئلا تفوت مصلحة نقش اسمه بوقوع الاشتراك ، فلما عدت خواتيمهم برميها رجع إلى خاتمه الخاص به فصار يختم به ، ويشير إلى ذلك قوله فى رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما سيأتى قريباً فى باب الخاتم فى الخنصر « إنا اتخذنا خاتماً ونقشنا فيه نقشاً فلا ينقش عليه أحد » فلعل بعض من لم يبلغه النهى أو بعض من بلغه ممن لم يرسخ فى قلبه الإيمان من منافق ونحوه اتخذوا ونقشوا فوق ما وقع ويكون طرحه له غضباً ممن تشبه به فى ذلك النقش ، وقد أشار إلى ذلك الكرمانى مختصراً جداً والله أعلم . وقول الزهرى فى روايته إنه رآه فى يده يوماً لا يتنافى ذلك ، ولا يعارضه قوله فى الباب الذى بعده فى رواية حميد « سئل أنس هل اتخذ النبى صلى الله عليه وسلم خاتماً ؟ قال : آخر ليلة صلاة العشاء — إلى أن قال — فكأنى أنظر إلى ويبص خاتمه » فإنه يحمل على أنه رآه كذلك فى تلك الليلة واستمر فى يده بقية يومها ثم طرحه فى آخر ذلك اليوم والله أعلم . وأما ما أخرجه النسائى من طريق المغيرة بن زياد عن نافع عن ابن عمر « اتخذ النبى صلى الله عليه وسلم خاتماً من ذهب فلبسه ثلاثة أيام » فيجمع بينه وبين حديث أنس بأحد أمرين : إن قلنا إن قول الزهرى فى حديث أنس « خاتم من ورق » سهو وإن الصواب خاتم من ذهب ، فقله يوماً واحداً ظرف لرؤية أنس لا لمدة اللبس ، وقول ابن عمر ثلاثة أيام ، ظرف لمدة اللبس . وإن قلنا أن لا وهم فيها وجمعنا بما تقدم فمدة لبس خاتم الذهب ثلاثة أيام كما فى حديث ابن عمر هذا ، ومدة لبس خاتم الورق الأول كانت يوماً واحداً كما فى حديث أنس ثم لما رمى الناس الخواتيم التى نقشوها على نقشه ، ثم عاد فلبس خاتم الفضة واستمر إلى أن مات .

**قوله ( تابعه إبراهيم بن سعد وزياى وشعيب عن الزهرى )** أما متابعة إبراهيم بن سعد وهو الزهرى المدنى فوصلها مسلم وأحمد وأبو داود من طريقه بمثل رواية يونس بن يزيد لا مخالفة إلا فى بعض لفظ ، وأما متابعة زياد — وهو ابن سعد بن عبد الرحمن الخراسانى نزىل مكة ثم اليمن — فوصلها مسلم أيضاً وأشار إليها أبو داود أيضاً ولفظه عنه كذلك لكن قال « اضطربوا واصطنعوا » . وأما متابعة شعيب فوصلها الإسماعيلى كذلك وأشار إليها أبو داود أيضاً .



**قوله ( وقال ابن مسافر عن الزهري : أرى خاتماً من ورق )** هذا التعليق لم أره في أصل من رواية أنى ذكر وهو ثابت للباقيين إلا النسفى . وقد أشار إليه أبو داود أيضاً . وصله الإسماعيلي من طريق سعيد بن عفير عن الليث عن ابن مسافر — وهو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر — عن ابن شهاب عن أنس كذلك وليس فيه لفظ « أرى » فكأنها من البخارى ، قال الإسماعيلي : رواه أيضاً عن ابن شهاب كذلك موسى بن عقبة وابن أنى عتيق ، ثم ساقه من طريق سليمان بن بلال عنهما قال مثل حديث إبراهيم بن سعد . وفي حديثي الباب مبادرة الصحابة إلى الاقتداء بأفعاله صلى الله عليه وسلم فمهما أقر عليه استمروا عليه ومهما أنكره امتنعوا منه . وفي حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم لا يورث وإلا لدفع خاتمة للورثة ، كذا قال النووي ، وفيه نظر لجواز أن يكون الخاتم اتخذ من مال المصالح فانتقل للإمام لينتفع به فيما صنع له . وفيه حفظ الخاتم الذى يختم به تحت يد أمين إذا نزع الكبير من إصبعه . وفيه أن يسير المال إذا ضاع لا يهمل طلبه ولا سيما إذا كان من أثر أهل الخير ، وفيه بحث سيأتى ، وفيه أن العتب اليسير بالشئ حال التفكير لا عيب فيه

### باب فص الخاتم

- [٥٨٦٩] ٥٦٦٠ - حدثنا عبدان قال أنا يزيد بن زريع قال أنا حميد قال : سئل أنس : هل اتخذ النبي صلى الله عليه خاتماً ؟ قال : أخر ليلة صلاة العشاء إلى شطر الليل ، ثم أقبل علينا بوجهه ، فكأنى أنظر إلى وبص خاتمه ، قال : « إن الناس قد صلوا وناموا ، وإنكم لن تزالوا في صلاة منذ انتظروها » . وقال يحيى بن أيوب : حدثني حميد سمع أنساً عن النبي صلى الله عليه .
- [٥٨٧٠] ٥٦٦١ - حدثنا إسحاق قال أنا معتمر قال سمعت حميداً يحدث عن أنس أن نبي الله صلى الله عليه كان خاتمه من فضة ، وكان فضه منه .

**قوله ( باب فص الخاتم )** قال الجوهري : الفص بفتح الفاء والعامية تكسرهما وأثبتها غيره لغة وزاد بعضهم الضم وعليه جرى ابن مالك في المثلث ، ثم ذكر حديث حميد « سئل أنس : هل اتخذ النبي صلى الله عليه وسلم خاتماً ؟ قال أخر ليلة صلاة العشاء » الحديث . وقد تقدم شرحه في المواقيت من كتاب الصلاة . وقوله « وبص » بموحدة وآخره مهملة هو البريق وزناً ومعنى ، وسيأتى من رواية عبد العزيز بن صهيب بلفظ « بريقه » ومن رواية قتادة عن أنس بلفظ « بياضه » ووقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس في آخره « ورفع أنس يده اليسرى » أخرجه مسلم والنسائي ، وله في أخرى « وأشار إلى الخنصر من يده اليسرى » .

**قوله في الطريق الثانية ( كان خاتمه من فضة )** في رواية أنى داود من طريق زهير بن معاوية عن حميد ( من فضة كله ) فهذا نص في أنه كله من فضة ، وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق إياس بن الحارث بن معيقب عن جده قال « كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من حديد ملوياً عليه فضة ، فرمى كان في يدي ، قال : وكان معيقب على خاتم النبي صلى الله عليه وسلم » يعنى كان أميناً عليه فيحمل على التعدد ، وقد أخرج له ابن سعد شاهداً مرسلين عن مكحول « إن خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من حديد ملوياً عليه فضة ، غير أن فضة باد » وآخر مرسل عن إبراهيم النخعي مثله دون ما في آخره . وثالثاً من رواية سعيد بن عمرو ابن سعيد بن العاص « أن خالد بن سعيد — يعنى ابن العاص — أتى وفي يده خاتم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذا ؟ اطرحه ، فطرحه فإذا خاتم من حديد ملوياً عليه فضة . قال : فما نقشه ؟ قال : محمد

رسول الله ، قال فأخذه فلبسه ، ومن وجه آخر عن سعيد بن عمرو المذكور أن ذلك جرى لعمر بن سعيد أخي خالد بن سعيد ، وسأذكر لفظه في « باب هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر ؟ »

**قوله ( وكان فصه منه )** لا يعارضه ما أخرجه مسلم وأصحاب السنن من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أنس « كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من ورق وكان فصه حبشياً » لأنه إما أن يحمل على التعدد وحيث قد يعنى قوله حبشياً أى كان حجراً من بلاد الحبشة ، أو على لون الحبشة ، أو كان جزءاً أو عقيقاً لأن ذلك قد يؤتى به من بلاد الحبشة ويحتمل أن يكون هو الذى فصه منه ونسب إلى الحبشة لصفة فيه إما الصياغة وإما النقش .

**قوله ( وقال يحيى بن أيوب الخ )** أراد بهذا التعليق بيان سماع حميد له من أنس ، وقد تقدم في المواقيت معلقاً أيضاً ، وذكرت من وصله والله الحمد . وقد اعترضه الإسماعيلي فقال : ليس هذا الحديث من الباب الذى ترجمه فى شيء ، وأجيب بأنه أشار إلى أنه لا يسمى خاتماً إلا إذا كان له فص ، فإن كان بلا فص فهو حلقة . قلت : لكن فى الطريق الثانية فى الباب أن فص الخاتم كان منه ، فلعله أراد الرد على من زعم أنه لا يقال له خاتم إلا إذا كان له فص من غيره ، ويؤيده أن فى رواية خالد بن قيس عن قتادة عن أنس عند مسلم « فصاغ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً حلقة من فضة » والذى يظهر لى أنه أشار إلى أن الإجمال فى الرواية الأولى محمول على التبيين فى الرواية الثانية

### باب خاتم الحديد

[٥٨٧١] ٥٦٦٢ - حدثنا عبد الله بن مسلمة قال نا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه أنه سمع سهلاً يقول : جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه فقالت : جئت أهب نفسي . فقامت طويلاً ، فنظر وصوب ، فلما طال مقامها قال رجل : زوجنيها إن لم تكن لك بها حاجة . قال : « عندك شيء تُصدقها ؟ » قال : لا . قال : « انظر » . فذهب ثم رجع فقال : والله إن وجدت شيئاً . قال : « اذهب فالتمس ولو خاتماً من حديد » فذهب ثم رجع فقال : لا والله ولا خاتماً من حديد . وعليه إزار ما عليه رداء ، فقال : أصدقها إزارى . فقال النبي صلى الله عليه : « إزارك لمن لبسته لم يكن عليك منه شيء وإن لبسته لم يكن عليها منه شيء » ، فتنحى الرجل فجلس ، فرأه النبي صلى الله عليه مولىً ، فأمر به فدعي ، فقال : « ما معك من القرآن ؟ » قال : سورة كذا وكذا - لسور عددها - قال : « قد ملكتكها بما معك من القرآن » .

**قوله ( باب خاتم من حديد )** قد ذكرت ما ورد فيه فى الباب الذى قبله ، وكأنه لم يثبت عنده شيء من ذلك على شرطه ، وفيه دلالة على جواز لبس ما كان على صفته . وأما ما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان من رواية عبد الله بن بريدة عن أبيه « أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من شبه فقال : ما لي أجد منك ريح الأصنام ؟ فطره . ثم جاء وعليه خاتم من حديد فقال : ما لي أرى عليك حلية أهل النار ؟ فطره . فقال : يا رسول الله من أى شيء أتخذه ؟ قال : أتخذه من ورق ، ولا تتمه مثقالاً » وفى سنده أبو طيبة بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة اسمه عبد الله بن مسلم المروزي ، قال أبو حاتم الرازي يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال ابن حبان فى الثقات : يخطئ ويخالف ، فإن كان محفوظاً حمل المنع على ما كان حديداً صرفاً . وقد قال التيفاشي فى « كتاب الأحجار » خاتم الفولاذ مطردة للشيطان إذا لوى عليه فضة ، فهذا يؤيد المغيرة فى

الحكم . ثم ذكر حديث سهل بن سعد في قصة الواهبة وقوله فيه « اذهب فالتمس ولو خاتماً من حديد » يستدل به على جواز لبس خاتم الحديد ، ولا حجة فيه لأنه لا يلزم من جواز الاتخاذ جواز اللبس ، فيحتمل أنه أراد وجوده لتنتفع المرأة بقيمته . وقوله « ولو خاتماً » محذوف الجواب للدلالة السياق عليه ، فإنه لما أمره بالتماس منهما وجد كأنه خشى أن يتوهم خروج خاتم الحديد لحقارته فأكد دخوله بالجملة المشعرة بدخول ما بعدها فيما قبلها ، وقوله في الجواب « فقال لا والله ، ولا خاتماً من حديد » انتصب على تقدير لم أجد ، وقد صرح به في الطريق الأخرى

### باب نقش الخاتم

[٥٨٧٢] ٥٦٦٣- حدثنا عبد الأعلى قال نا يزيد بن زريع قال نا سعيد عن قتادة عن أنس أن نبي الله صلى الله عليه وآله عليه أراد أن يكتب إلى الرهط - أو أناس - من الأعاجم ف قيل له : إنهم لا يقبلون كتاباً إلا عليه خاتم ، فلتخذ النبي صلى الله عليه وآله عليه خاتماً من فضة نقشه : محمد رسول الله . فكأنى بوبيص - أو بصيص - الخاتم في أصبع النبي صلى الله عليه وآله عليه ، أو في كفه .

[٥٨٧٣] ٥٦٦٤- حدثنا محمد بن سلام قال أنا عبد الله بن نمير عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : اتخذ رسول الله صلى الله عليه وآله عليه خاتماً من ورق ، وكان في يده ، ثم كان بعد في يد أبي بكر ، ثم كان بعد في يد عمر ، ثم كان بعد في يد عثمان ، حتى وقع بعد في بئر أريس ، نقشه : محمد رسول الله .

قوله ( باب نقش الخاتم ) ذكر فيه حديثين : أحدهما عن أنس .

قوله ( حدثنا عبد الأعلى ) هو ابن حماد وسعيد هو ابن أبي عروبة .

قوله ( أراد أن يكتب إلى رهط أو أناس ) هو شك من الراوى .

قوله ( من الأعاجم ) في رواية شعبة عن قتادة كما يأتي بعد باب « إلى الروم » .

قوله ( ف قيل له ) في مرسل طاوس عند ابن سعد أن قريشاً هم الذين قالوا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( نقشه محمد رسول الله ) زاد ابن سعد من مرسل ابن سيرين « بسم الله محمد رسول الله » ولم يتابع على هذه الزيادة ، وقد أورده من مرسل طاوس والحسن البصرى وإبراهيم النخعى وسالم بن أبي الجعد وغيرهم ليس فيه الزيادة ، وكذا وقع في الباب من حديث ابن عمر ، وأما ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله ابن محمد بن عقيل أنه أخرج لهم خاتماً فزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبسه فيه تمثال أسد قال معمر : فغسله بعض أصحابنا فشربه ، ففيه مع إرساله ضعف ، لأن ابن عقيل مختلف في الاحتجاج به إذا انفرد فكيف إذا خالف ، وعلى تقدير ثبوته فعله لبسه مرة قبل النهي .

قوله ( في إصبع النبي صلى الله عليه وسلم أو في كفه ) شك من الراوى ، ووقع في رواية شعبة « في يده » وسيأتى من وجه آخر عن أنس في الباب الذى بعده « في خنصره » .

الحديث الثانى حديث ابن عمر ، وقد تقدم شرحه في « باب خاتم الفضة »

## الخاتم في الخنصر

[٥٨٧٤] ٥٦٦٥- حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال : اصطنع النبي صلى الله عليه خاتماً فقال : «إنا اتخذنا خاتماً ونقشنا فيه نقشاً ، فلا ينقش عليه أحد» . قال : فإنني لأرى بريقه في خنصره .

**قوله ( باب الخاتم في الخنصر )** أى دون غيرها من الأصابع ، وكأنه أشار إلى ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى من طريق أى بردة بن أى موسى عن على قال « نهانى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ألبس خاتماً في هذه وفي هذه » يعنى السبابة والوسطى ، وسيأتى بيان أى الخنصرين اليمنى أو اليسرى كان يلبس الخاتم فيه بعد باب .

**قوله ( فلا ينقش عليه أحد )** فى رواية الكشميهنى وحده « ينقشن » بالنون المؤكدة ، وإنما نهى أن ينقش أحد على نقشه لأن فيه اسمه وصفته ، وإنما صنع فيه ذلك ليختم به فيكون علامة تختص به وتميز عن غيره ، فلو جاز أن ينقش أحد نظير نقشه لفات المقصود .

اتخاذ الخاتم ليختم به الشيء ، أو ليكتب به إلى أهل الكتاب وغيرهم  
[٥٨٧٥] ٥٦٦٦- حدثنا آدم قال نا شعبة عن قتادة عن أنس قال : لما أراد النبي صلى الله عليه أن يكتب إلى الروم فقليل له : إنهم لن يقرؤوا كتابك إذا لم يكن مختوماً . فاتخذ خاتماً من فضة ونقشه : محمد رسول الله . فكأنما أنظر إلى بياضه في يده .

**قوله ( باب اتخاذ الخاتم )** سقط لفظ « باب » من رواية أى ذر ، قال الخطائى : لم يكن لباس الخاتم من عادة العرب ، فلما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يكتب إلى الملوك اتخذ الخاتم واتخذ من ذهب ، ثم رجع عنه لما فيه من الزينة ولما يخشى من الفتنة ، وجعل فصه مماليى باطن كفه ليكون أبعد من التزين ، قال شيخنا فى « شرح الترمذى » دعواه أن العرب لا تعرف الخاتم عجيبة فإنه عرى وكانت العرب تستعمله انتهى ، ويحتاج إلى ثبوت لبسه عن العرب وإلا فكونه عربياً واستعمالهم له فى ختم الكتب لا يرد على عبارة الخطائى ، وقد قال الطحاوى بعد أن أخرج الحديث الذى أخرجه أحمد وأبو داود والنسائى عن أى ربحانة قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الخاتم إلا لذى سلطان » ذهب قوم إلى كراهة لبس الخاتم إلا لذى سلطان ، وخالفهم آخرون فأباحوه ، ومن حججهم حديث أنس المتقدم « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ألقى خاتمه ألقى الناس خواتيمهم » فإنه يدل على أنه كان يلبس الخاتم فى العهد النبوى من ليس ذا سلطان ، فإن قيل هو منسوخ قلنا الذى نسخ منه لبس خاتم الذهب ، قلت أو لبس خاتم المنقوش عليه نقش خاتم النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم تقريره . ثم أورد عن جماعة من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يلبسون الخواتم ممن ليس له سلطان انتهى . ولم يجب عن حديث أى ربحانة . والذى يظهر أن لبسه لغير ذى سلطان خلاف الأولى ، لأنه ضرب من التزين ، واللائق بالرجال خلافة ، وتكون الأدلة الدالة على الجواز هى الصارقة للنهى عن التحريم ، ويؤيده أن فى بعض طرقه نهى عن الزينة والخاتم الحديث ، ويمكن أن يكون المراد بالسلطان من له سلطنة على شىء ما يحتاج إلى الختم عليه لا السلطان الأكبر ، خاصة والمراد بالخاتم ما يختم به فيكون لبسه عبثاً ، وأما من لبس الخاتم الذى لا يختم به وكان من الفضة للزينة فلا يدخل فى النهى ، وعلى ذلك يحمل حال من لبسه ، ويؤيده ما ورد من صفة نقش خواتم

بعض من كان يلبس الخواتم مما يدل على أنها لم تكن بصفة ما يختم به ، وقد سئل مالك عن حديث أبي ربحانة فضعه وقال : سأل صدقة بن يسار بن المسيب فقال : البس الخاتم ، واخبر الناس أنى قد أفتيتك والله أعلم .

( تكملة ) : جزم أبو الفتح اليعمرى أن اتخاذ الخاتم كان في السنة السابعة ، وجزم غيره بأنه كان في السادسة ويجمع بأنه كان في أواخر السادسة وأوائل السابعة لأنه إنما اتخذه عند إرادته مكاتبة الملوك كما تقدم ، وكان إرساله إلى الملوك في مدة الهدنة ، وكان في ذى القعدة سنة ست ، ورجع إلى المدينة في ذى الحجة ، ووجه الرسل في الحرم من السابعة وكان اتخاذه الخاتم قبل إرساله الرسل إلى الملوك . والله أعلم

باب مَنْ جَعَلَ فَصَّ الْخَاتَمِ فِي بَطْنِ كَفِّهِ

[٥٨٧٦] ٥٦٦٧- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا جويرية عن نافع أن عبد الله حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم اصطنع خاتماً من ذهب ، وجعل فصه في بطن كفه إذا لبسه ، فاصطنع الناس خواتيم من ذهب ، فرقي المنبر ، فحمد الله ، وأثنى عليه فقال : « إني كنت اصطنعته ، وإني لا ألبسه » . فنبذه ، فنبذ الناس .

قال جويرية : ولا أحسبه إلا قال : في يده اليمنى .

قوله ( باب من جعل فص الخاتم في بطن كفه ) سقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر ، قال ابن بطال : قيل لمالك يجعل الفص في باطن الكف ؟ قال لا : قال ابن بطال : ليس في كون فص الخاتم في بطن الكف ولا ظهرها أمر ولا نهى . وقال غيره : السر في ذلك أن جعله في بطن الكف أبعد من أن يظن أنه فعله للفرين به ، وقد أخرج أبو داود من حديث ابن عباس جعله في ظاهر الكف كما سأذكره قريباً .

قوله ( حدثنا جويرية ) هو ابن أسماء ، وعبد الله هو ابن عمر .

قوله ( اصطنع خاتماً من ذهب وجعل ) كذا للأكثر ، وللمستملى والسرخسى « ويجعل » وقد تقدم شرح الحديث في « باب خاتم الفضة » .

قوله ( قال جويرية ولا أحسبه إلا قال في يده اليمنى ) هو موصول بالإسناد المذكور ، قال أبو ذر في روايته . لم يقع في البخارى موضع الخاتم من أى اليدين إلا في هذا . وقال الداودى : لم يجزم به جويرية ، وتواطؤ الروايات على خلافه يدل على أنه لم يحفظه ، وعمل الناس على لبس الخاتم في اليسار يدل على أنه المحفوظ . قلت : وكلامه متعقب فإن الظن فيه من موسى شيخ البخارى ، وقد أخرجه ابن سعد عن مسلم بن إبراهيم ، وأخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن عبد الله بن محمد بن أسماء كلاهما عن جويرية وجزمًا بأنه لبسه في يده اليمنى ، وهكذا أخرج مسلم من طريق عقبة بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في قصة اتخاذ الخاتم من ذهب وفيه « وجعله في يده اليمنى » وأخرجه الترمذى وابن سعد من طريق موسى بن عقبة عن نافع بلفظ « صنع النبي صلى الله عليه وسلم خاتماً من ذهب فتحتم به في يمينه ، ثم جلس على المنبر فقال : إني كنت اتخذت هذا الخاتم في يميني . ثم نبذه » الحديث وهذا صريح من لفظه صلى الله عليه وسلم رافع للبس . وموسى ابن عقبة أحد الثقات الأثبات ، وأما ما أخرجه ابن عدى من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى وأبو داود من طريق عبد العزيز بن أبى رواد كلاهما عن نافع عن ابن عمر « كان النبي صلى الله عليه وسلم يتختم في يساره » فقد قال أبو داود بعده : ورواه ابن إسحق وأسامة بن زيد عن نافع « في يمينه » انتهى . ورواية ابن إسحاق قد أخرجه

أبو الشيخ في « كتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم » من طريقه ، وكذا رواية أسامة . وأخرجها محمد بن سعد أيضاً . فظهر أن رواية اليسار في حديث نافع شاذة ، ومن رواها أيضاً أقل عدداً وألين حفظاً ممن روى اليمين ، وقد أخرج الطبراني في « الأوسط » بسند حسن عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يتختم في يمينه » وأخرج أبو الشيخ في « كتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم » من رواية خالد ابن أبي بكر عن سالم عن ابن عمر نحوه ، فرجحت رواية اليمين في حديث ابن عمر أيضاً . وقد ورد التختم في اليمين أيضاً في أحاديث أخرى : منها عند مسلم من حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم لبس خاتماً من فضة في يمينه فصبه حبشي » وأخرج أبو داود أيضاً من طريق ابن إسحق قال « رأيت على الصلت بن عبد الله خاتماً في خنصره اليمين ، فسألته فقال : رأيت ابن عباس يلبس خاتمه هكذا وجعل فصبه على ظهرها ، ولا إخال ابن عباس إلا ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم » وأورده الترمذي من هذا الوجه مختصراً « رأيت ابن عباس يتختم في يمينه ولا إخاله إلا قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتختم في يمينه » وللطبراني من وجه آخر عن ابن عباس « كان النبي صلى الله عليه وسلم يتختم في يمينه » وفي سننه لين ، وأخرج الترمذي أيضاً من طريق حماد بن سلمة « رأيت ابن أبي رافع يتختم في يمينه وقال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يتختم في يمينه » ثم نقل عن البخاري أنه أصح شيء روى في هذا الباب . وأخرج أبو داود والنسائي والترمذي في « انشمال » وصححه ابن حبان من طريق إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتختم في يمينه ، وفي الباب عن جابر في « الشمال » بسند لين ، وعائشة عند البزار بسند لين ، وعند أبي الشيخ بسند حسن ، وعن أبي أمامة عند الطبراني بسند ضعيف ، وعن أبي هريرة عند الدارقطني في « غرائب مالك » بسند ساقط . وورد التختم في اليسار من حديث ابن عمر كما تقدم ، ومن حديث أنس أيضاً أخرجه مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال « كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم في هذه ، وأشار إلى الخنصر اليسرى » وأخرجه أبو الشيخ والبيهقي في « الشعب » من طريق قتادة عن أنس ، ولأبي الشيخ من حديث أبي سعيد بلفظ « كان يلبس خاتمه في يساره » وفي سننه لين ، وأخرجه ابن سعد أيضاً ، وأخرج البيهقي في الأدب من طريق أبي جعفر الباقر قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعلي والحسن والحسين يتختمون في اليسار » وأخرجه الترمذي موقوفاً على الحسن والحسين حسب ، وأما دعوى الداودي أن العمل على التختم في اليسار فكأنه توهمه من استحباب مالك للتختم وهو يرجح عمل أهل المدينة فظن أنه عمل أهل المدينة ، وفيه نظر ، فإنه جاء عن أبي بكر وعمر وجمع جم من الصحابة والتابعين بعدهم من أهل المدينة وغيرهم التختم في اليمين ، وقال البيهقي في الأدب : يجمع بين هذه الأحاديث بأن الذي لبسه في يمينه هو خاتم الذهب كما صرح به في حديث ابن عمر . والذي لبسه في يساره هو خاتم الفضة ، وأما رواية الزهري عن أنس التي فيها التصريح بأنه كان فضة ولبسه في يمينه فكأنها خطأ ، فقد تقدم أن الزهري وقع له وهم في الخاتم الذي طرحه النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه وقع في روايته أنه الذي كان من فضة ، وأن الذي في رواية غيره أنه الذي كان من ذهب ، فعلى هذا فالذي كان لبسه في يمينه هو الذهب اهـ ، ملخصاً . وجمع غيره بأنه لبس الخاتم أولاً في يمينه ثم حوله إلى يساره ، واستدل له بما أخرجه أبو الشيخ وابن عدي من رواية عبد الله بن عطاء عن نافع عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم تختم في يمينه ، ثم إنه حوله في يساره » فلو صح هذا لكان قاطعاً للنزاع ، ولكن سنده ضعيف . وأخرج ابن سعد من طريق جعفر بن محمد عن أبيه قال « طرح رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتمه الذهب ثم تختم خاتماً من ورق فجعله في يساره » وهذا مرسل أو معضل ، وقد جمع البغوي في « شرح السنة » بذلك وأنه تختم أولاً في يمينه ثم تختم في يساره وكان ذلك

آخر الأمرين ، وقال ابن أوى خاتم : سألت أبا زرعة عن اختلاف الأحاديث في ذلك فقال : لا يثبت هذا ولا هذا ، ولكن في يمينه أكثر ، وقد تقدم قول البخارى أن حديث عبد الله بن جعفر أصبح شئ ورد فيه وصريح فيه بالتختم في اليمين ، وفي المسألة عند الشافعية اختلاف والأصح اليمين . قلت : ويظهر لى أن ذلك يختلف باختلاف القصد ، فإن كان اللبس للترزين به فاليمين أفضل ، وإن كان للتختم به فاليسار أولى لأنه كالمدع فيها ، ويحصل تناوله منها باليمين وكذا وضعه فيها ، ويترجح التختم في اليمين مطلقاً لأن اليسار آلة الاستنجاء فيصان الخاتم إذا كان في اليمين عن أن تصيبه النجاسة ، ويترجح التختم في اليسار بما أشرت إليه من تناول . وجنحت طائفة إلى استواء الأمرين وجمعوا بذلك بين مختلف الأحاديث ، وإلى ذلك أشار أبو داود حيث ترجم « باب التختم في اليمين واليسار » ثم أورد الأحاديث مع اختلافها في ذلك بغير ترجيح ، ونقل النووى وغيره الإجماع على الجواز ثم قال : ولا كراهة فيه — يعنى عند الشافعية — وإنما الاختلاف في الأفضل ، وقال البغوى : كان آخر الأمرين التختم في اليسار . وتعقبه الطبرى بأن ظاهره النسخ ، وليس ذلك مراده بل الإخبار بالواقع اتفاقاً ، والذي يظهر أن الحكمة فيه ما تقدم ، والله أعلم .

باب قول النبي صلى الله عليه : « لا يَنْقَشُ عَلَى نَقْشِ خَاتَمِهِ »

[٥٨٧٧] ٥٦٦٨- حدثنا مسدد قال نا حماد بن زيد عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه اتخذه خاتماً من فضة ، ونقش فيه : محمد رسول الله ، وقال : « إني اتخذت خاتماً من وارق ونقشت فيه : محمد رسول الله ، فلا ينقشن أحد على نقشه » .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا ينقش ) بضم أوله ( على نقش خاتمه ) ذكر فيه حديث أنس من رواية عبد العزيز بن صهيب عنه في اتخاذ الخاتم من فضة وفيه « فلا ينقش أحد على نقشه » وقوله فيه « إنا اتخذنا » بصيغة الجمع وهى للتعظيم هنا ، والمراد إني اتخذت ، وأخرج الترمذى من طريق معمر عن ثابت عن أنس نحوه وقال فيه « ثم قال لا تنقشوا عليه » وأخرج الدارقطنى فى « الأفراد » من طريق سلمة بن وهرام عن عكرمة عن يعلى بن أمية قال « أنا صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم خاتماً لم يشركنى فيه أحد ، نقش فيه محمد رسول الله » فيستفاد منه اسم الذى صاغ خاتم النبي صلى الله عليه وسلم ونقشه . وأما نبيه صلى الله عليه عليه وسلم عن أن ينقش أحد على نقشه أى مثل نقشه فقد تقدمت الإشارة إلى الحكمة فيه فى « باب خاتم الفضة » وقد أخرج ابن أوى شيبه فى « المصنف » عن ابن عمر أنه نقش على خاتمه عبد الله بن عمر ، وكذا أخرج عن سالم عن عبد الله بن عمر أنه نقش اسمه على خاتمه ، وكذا القاسم بن محمد ، قال ابن بطلال : وكان مالك يقول : من شأن الخلفاء والقضاة نقش أسمائهم فى خواتمهم . وأخرج ابن أوى شيبه عن حذيفة وأبى عبيدة أنه كان نقش خاتم كل واحد منهما « الحمد لله » وعن على « والله الملك » وعن إبراهيم النخعى « بالله » وعن مسروق « بسم الله » وعن أبى جعفر الباقر « العزة لله » وعن الحسن والحسين لا بأس بنقش ذكر الله على الخاتم ، قال النووى : هو قول الجمهور ، ونقل عن ابن سيرين وبعض أهل العلم كراهته انتهى . قد أخرج ابن أوى شيبه بسند صحيح عن ابن سيرين أنه لم يكن يرى بأساً أن يكتب الرجل فى خاتمه « حسبى الله » ونحوها ، فهذا يدل على أن الكراهة عنه لم تثبت ، ويمكن الجمع بأن الكراهة حيث يخاف عليه حمله للجنب والحائض والاستنجاء بالكف التى هو فيها ، والجواز حيث حصل الأمن من ذلك ، فلا تكون الكراهة لذلك بل من جهة ما يعرض لذلك ، والله أعلم .

### باب هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر؟

[٥٨٧٨] ٥٦٦٩- حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي عن ثمامة عن أنس أن أبا بكر لما استخلف كتب له ، وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر : محمد سطر ، ورسول سطر ، والله سطر .

[٥٨٧٩] ٥٦٧٠- قال أبو عبد الله وزادني أحمد : قال نا الأنصاري قال نا أبي عن ثمامة عن أنس قال : كان خاتم النبي صلى الله عليه في يده ، وفي يد أبي بكر بعده ، وفي يد عمر بعد أبي بكر ، قال : فلما كان عثمان جلس على بئر أريس فأخرج الخاتم فجعل يعبث به ، فسقط . قال : فاختلفنا ثلاثة أيام مع عثمان فنزح البئر ، فلم يجده .

قوله ( باب هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر ) قال ابن بطال : ليس كون نقش الخاتم ثلاثة أسطر أو سطرين فضل من كونه سطرًا واحدًا ، كذا قال . قلت : قد يظهر أثر الخلاف من أنه إذا كان سطرًا واحدًا يكون الفص مستطيلًا لضرورة كثرة الأحرف ، فإذا تعددت الأسطر أمكن كونه مربعًا أو مستديرًا ، وكل منهما أولى من المستطيل .

قوله ( حدثني أبي ) هو عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس .

قوله ( عن ثمامة ) هو ابن عبد الله بن أنس عم عبد الله بن المثنى الراوى ، والسند كله بصريون من آل أنس .

قوله ( عن أنس ) في رواية الإسماعيلي من طريق علي بن المديني عن محمد بن عبد الله الأنصاري وحدثني أبي حدثنا ثمامة حدثني أنس .

قوله ( إن أبا بكر رضى الله عنه لما استخلف كتب له ) لم يذكر المكتوب وقد تقدمت الإشارة إليه في كتاب الزكاة وأنه كتب له مقادير الزكاة .

قوله ( وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر محمد سطر ورسول سطر والله سطر ) هذا ظاهره أنه لم يكن فيه زيادة على ذلك ، لكن أخرج أبو الشيخ في « أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم » من رواية عرعة بن البرند بكسر الموحدة والراء بعدها نون ساكنة ثم دال عن عزرة بفتح المهملة وسكون الزاى بعدها راء ابن ثابت عن ثمامة عن أنس قال « كان فص خاتم النبي صلى الله عليه وسلم حبشياً مكتوباً عليه لا إله إلا الله محمد رسول الله » وعرة ضعفه ابن المديني ، وزادته هذه شاذة ، وظاهره أيضاً أنه كان على هذا الترتيب ، لكن لم تكن كتابته على السياق العادى فإن ضرورة الاحتياج إلى أن يختم به يقتضى أن تكون الأحرف المنقوشة مقلوبة ليخرج الختم مستوياً ، وأما قول بعض الشيوخ أن كتابته كانت من أسفل إلى فوق يعنى أن الجلالة في أعلى الأسطر الثلاثة ومحمد في أسفلها فلم أر التصريح بذلك فى شيء من الأحاديث ، بل رواية الإسماعيلي يخالف ظاهرها ذلك ، فإنه قال فيها « محمد سطر والسطر الثانى رسول والسطر الثالث الله » ولك أن تقرأ محمد بالتثنية ورسول بالتثنية وعدمه والله بالرفع وبالجر .

قوله ( وزادني أحمد حدثنا الأنصاري إلى آخره ) هذه الزيادة موصولة ، وأحمد المذكور جزم المزى في « الأطراف » أنه أحمد بن حنبل ، لكن لم أر هذا الحديث فى « مسند أحمد » من هذا الوجه أصلاً .



**قوله** ( وفي يد عمر بعد أنى بكر ، فلما كان عثمان جلس على بئر أريس ) وقع في رواية ابن سعد عن الأنصارى « ثم كان في يد عثمان ست سنين ، فلما كان في الست الباقية كنا معه على بئر أريس » .

**قوله** ( فجعل يعث به ) في رواية ابن سعد « فجعل يحوله في يده » .

**قوله** ( فسقط ) في رواية ابن سعد « فوق في البئر » .

**قوله** ( فاختلفنا ثلاثة أيام مع عثمان فنزح البئر فلم نجده ) أى في الذهاب والرجوع والنزول إلى البئر والطلوع منها ، ووقع في رواية ابن سعد « فطلبناه مع عثمان ثلاثة أيام فلم نقدر عليه » قال بعض العلماء : كان في خاتمه صلى الله عليه وسلم من السر شيء مما كان في خاتم سليمان عليه السلام ، لأن سليمان لما فقد خاتمه ذهب ملكه ، وعثمان لما فقد خاتم النبي صلى الله عليه وسلم انتقض عليه الأمر وخرج عليه الخارجون وكان ذلك مبدأ الفتنة التي أفضت إلى قتله واتصلت إلى آخر الزمان . قال ابن بطلال : يؤخذ من الحديث أن يسير المال إذا صاع يجب البحث في طلبه والاجتهاد في تفتيشه ، وقد فعل ذلك لما ضاع عقد عائشة وحبس الجيش على طلبه حتى وجد ، كذا قال ، وفيه نظر ، فأما عقد عائشة فقد ظهر أثر ذلك بالفائدة العظيمة التي نشأت عنه وهي رخصة التيمم فكيف يقاس عليه غيره ؟ وأما فعل عثمان فلا ينهض الاحتجاج به أصلاً لما ذكر ، لأن الذى يظهر إنما بالغ في التفتيش عليه لكونه أثر النبي صلى الله عليه وسلم قد لبسه واستعمله وختم به ، ومثل ذلك يساوى في العادة قدراً عظيماً من المال ، وإلا لو كان غير خاتم النبي صلى الله عليه وسلم لاكتفى بطلبه بدون ذلك ، وبالضرورة يعلم أن قدر المونة التي حصلت في الأيام الثلاثة تزيد على قيمة الخاتم لكن اقتضت صفته عظيم قدره فلا يقاس عليه كل ما ضاع من يسير المال ، قال : وفيه أن من فعل الصالحين العيث بخواتيمهم وما يكون بأيديهم وليس ذلك بعائب لهم ، قلت : وإنما كان كذلك لأن ذلك من مثلهم إنما ينشأ عن فكر ، وفكرتهم إنما هي في الخير قال الكرماني : معنى قوله « يعث به » يحركه أو يخرججه من إصبعه ثم يدخله فيها وذلك صورة العيث ، وإنما يفعل الشخص ذلك عند تفكره في الأمور . قال ابن بطلال : وفيه أن من طلب شيئاً ولم ينجح فيه بعد ثلاثة أيام ، وإنما يفعل الشخص ذلك عند تفكره في الأمور . قال ابن بطلال : وفيه أن من طلب شيئاً ولم ينجح فيه بعد ثلاثة أيام أن له أن يتركه ، ولا يكون بعد الثلاث مضيعةً وأن الثلاث حد يقع بها العذر في تعذر المطلوبات . وفيه استعمال آثار الصالحين ولباس ملابسهم على جهة التبرك والتيمن بها

### باب الخاتم للنساء

وكان على عائشة خواتيم الذهب .

[٥٨٨٠] ٥٦٧١ - حدثنا أبو عاصم قال أنا ابن جريج قال نا الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابن عباس قال : شهدت العيد مع النبي صلى الله عليه قبل الخطبة ، وزاد ابن وهب عن ابن جريج فأتى النساء فجعل يلقيهن الفتخ والخواتيم في ثوب بلال .

**قوله** ( باب الخاتم للنساء ) قال ابن بطلال : الخاتم للنساء من جملة الحلى الذى أبيض هن .

**قوله** ( وكان على عائشة خواتيم الذهب ) وصله ابن سعد من طريق عمرو بن أنى عمرو مولى المطلب قال « سألت القاسم بن محمد فقال : لقد رأيت والله عائشة تلبس المعصفر وتلبس خواتيم الذهب » .

**قوله** ( طاوس عن ابن عباس شهدت العيد مع النبي صلى الله عليه وسلم فصلى قبل الخطبة ) سقط لفظ

« فصلي » من رواية المستملي والسرخسي . وهي مرادة ثابتة في اصل الحديث ، فإنه طرف من حديث تقدم في صلاة العيد طريق عبد الرزاق عن ابن جريج بسنده هنا .

**قوله** ( وزاد ابن وهب عن ابن جريج ) يعني بهذا السند إلى ابن عباس ، وقد تقدم بالزيادة موصولاً في تفسير سورة الممتحنة من روايه هارون بن معروف عن ابن وهب .

**قوله** ( فأق النساء فجعلن يلقين الفتح والخواتيم ) الفتح بفتح الفاء ومثناة فوق بعدها خاء معجمة جمع فتحة وهي الخواتيم التي تلبسها النساء في أصابع الرجلين . قاله ابن السكيت وغيره ، وقيل الخواتيم التي لا فصوص لها ، وقيل الخواتيم الكبار كما تقدم ذلك من تفسير عبد الرزاق في كتاب العيدين مع بسط ذلك

### باب القلائد والسخاب للنساء

يعني قلادة من طيب وسك .

[٥٨٨١] ٥٦٧٢ - حدثنا محمد بن عرعر قال نا شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : خرج النبي صلى الله عليه يوم عيد فصلى ركعتين لم يصل قبل ولا بعد . ثم أتى النساء فأمرهن بالصدقة ، فجعلت المرأة تصدق بخرصها وسخابها .

**قوله** ( باب القلائد والسخاب للنساء ) السخاب بكسر المهملة وتخفيف الخاء المعجمة وبعد الألف موحدة .

**قوله** ( يعني قلادة من طيب وسك ) بضم المهملة وتشديد الكاف ، وفي رواية الكشميهني « ومسك » بكسر الميم وسكون المهملة وكاف خفيفة ، والسخاب جمع سخب بضمتين ، وقد تقدم بيان ما فسره به غيره في « باب ما ذكر في الأسواق » من كتاب البيوع . ثم أورد فيه حديث ابن عباس من رواية سعيد بن جبير عنه قال « خرج النبي صلى الله عليه وسلم - وفيه - فجعلت المرأة تلقى سخابها وخرصها » بضم الخاء المعجمة وسكون الراء ثم صاد مهملة ، هي الحلقة الصغيرة من ذهب أو فضة ، وقد تقدم تفسيره في « باب الخطبة بعد العيد » من كتاب العيدين .

### باب استعارة القلائد

[٥٨٨٢] ٥٦٧٣ - حدثني إسحاق بن إبراهيم قال نا عبدة قال نا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : هلك قلادة لأسماء ، فبعث النبي صلى الله عليه في طلبها رجلاً ، فحضرت الصلاة وليسوا على وضوء ولم يجدوا ماءً ، فصلوا وهم على غير وضوء ، فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه ، فأنزل الله تعالى آية التيمم . زاد ابن نمير عن هشام : استعارت من أسماء .

**قوله** ( باب استعارة القلائد ) ذكر فيه حديث عائشة في قصة قلادة أسماء ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة ، وفيه بيان القلادة المذكورة مم كانت . وقوله « زاد ابن نمير عن هشام » يعني بسنده المذكور « أنها استعارت من أسماء - أي بنت أبي بكر - القلادة المذكورة » وقد وصله المؤلف رحمه الله في كتاب الطهارة من طريقه .

## باب القُرْطِ لِلنِّسَاءِ

وقال ابن عباس: أمرهن النبي صلى الله عليه بالصدقة، فرأيتهن يهوين إلى آذانهن وحلوقهن. [٥٨٨٣] ٥٦٧٤- نا حجاج بن منهال قال نا شعبة قال أخبرني عدي قال سمعت سعيداً عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه صلى يوم عيد ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها، ثم أتى النساء ومعه بلال. فأمرهن بالصدقة، فجعلت المرأة تلقى قرطها.

قوله (باب القُرْطِ لِلنِّسَاءِ) بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة: ما يحلى به الأذن ذهباً كان أو فضة صرفاً أو مع لؤلؤ وغيره ويعلق غالباً على شحمتها.

قوله (وقال ابن عباس. أمرهن النبي صلى الله عليه وسلم بالصدقة، فرأيتهن يهوين إلى آذانهن وحلوقهن) هذا طرف من حديث وصله المؤلف رحمه الله في العيدين وفي الاعتصام وغيرهما من طريق عبد الرحمن بن عابس عن ابن عباس، فأما في الاعتصام فقال في رواية «فجعل النساء يشرن إلى آذانهن وحلوقهن» وقال في العيدين «فرأيتهن يهوين بأيديهن يقذفنه في ثوب بلال» أخرجه قبيل كتاب الجمعة من هذا الوجه بلفظ «فجعلت المرأة تهوى بيدها إلى حلقتها تلقى في ثوب بلال» ومعنى الإهواء الإيماء باليد إلى الشيء ليؤخذ، وقد ظهر أنه في الأذان إشارة إلى الحلق، وأما في الحلوق فالذي يظهر أن المراد القلائد فإنها توضع في العنق وإن كان محلها إذا تدلت الصدر، واستدل به على جواز ثقب أذن المرأة لتجعل فيها القرط وغيره مما يجوز لمن التزين به، وفيه نظر لأنه لم يتعين وضع القرط في ثقب الأذن، بل يجوز أن يشبك في الرأس بسلسلة لطيفة حتى تحاذي الأذن وتنزل عنها، سلمنا لكن إنما يؤخذ من ترك إنكاره عليهن، ويجوز أن تكون آذانهن ثقت قبل مجيء الشرع فيغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء، ونحوه قول أم زرع «أناس من حل أذني» ولا حجة فيه لما ذكرنا. وقال ابن القيم: كره الجمهور ثقب أذن الصبي ورخص بعضهم في الأنثى. قلت: وجاء الجواز في الأنثى عن أحمد للزينة، والكره للصبي. قال الغزالي في «الإحياء» يحرم ثقب أذن المرأة ويحرم الاستئجار عليه إلا إن ثبت فيه شيء من جهة الشرع. قلت: جاء عن ابن عباس فيما أخرجه الطبراني في «الأوسط»: سبعة في الصبي من السنة فذكر السابع منها وثقب أذنه، وهو يستدرك على قول بعض الشارحين: لا مستند لأصحابنا في قولهم إنه سنة.

قوله (أخبرني عدي) هو ابن ثابت، وقد تقدم قبل باين من طريق شعبة أيضاً بهذا الإسناد بلفظ «خرصها» بدل قرطها

## باب السَّخَابِ لِلصِّبْيَانِ

٥٦٧٥- حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال أنا يحيى بن آدم قال نا ورقاء بن عمر عن عبيد الله ابن أبي يزيد عن نافع بن جبير عن أبي هريرة قال: كنت مع رسول الله صلى الله عليه في سوق من أسواق المدينة، فأنصرف وأنصرفت، فقال: «أي لُكْعُ؟» ثلاثاً. ادع الحسن بن علي، فقام الحسن بن علي يمشي وفي عنقه السَّخَاب، فقال النبي صلى الله عليه بيده هكذا، فقال الحسن بيده هكذا، فالتزمه فقال: «اللهم إني أحبه، فأحب من يحبه». قال أبو هريرة: فما كان أحد أحب إلي من الحسن بن علي بعدما قال رسول الله صلى الله عليه ما قال.

**قوله ( باب السخاء للصبيان )** تقديم بيان السخاب ، وحديث أى هريرة المذكور فى الباب تقدم شرحه فى « باب ما ذكر فى الأسواق » من كتاب البيوع مستوفى ، وقوله فيه « أين لكع » ؟ فى رواية المستملى والسرخسى « أى لكع » بصيغة النداء .

### ب المتشبهون بالنساء ، والمتشبهات بالرجال

[٥٨٨٥] ٥٦٧٦- حدثنا محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : لعن النبي صلى الله عليه المتشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال . تابعه عمرو قال أنا شعبة . [الحديث ٥٨٨٥- طرفاه فى : ٥٨٨٦ ، ٦٨٣٤] .

**قوله ( باب المتشبهين بالنساء والمتشبهات بالرجال )** أى ذم الفريقين ، ويدل على ذلك اللعن المذكور فى الخبر .

**قوله ( حدثنا محمد بن جعفر )** كذا لأبى ذر ، ولغيره « حدثنا غندر » وهو هو .

**قوله ( لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين )** قال الطبرى المعنى لا يجوز للرجال التشبه بالنساء فى اللباس والزينة التى تختص بالنساء ولا العكس . قلت : وكذا فى الكلام والمشى ، فأما هيئة اللباس فتختلف باختلاف عادة كل بلد ، فرب قوم لا يفتقر زى نسائهم من رجالهم فى اللبس ، لكن يمتاز النساء بالاحتجاب والاستتار ، وأما ذم التشبه بالكلام والمشى فمختص بمن تعمده ذلك ، وأما من كان ذلك من أصل خلقته فإنما يؤمر بتكليف تركه والإدمان على ذلك بالتدريج ، فإن لم يفعل وتمادى دخله الدم ، ولا سيما إن بدا منه ما يدل على الرضا به ، وأخذ هذا واضح من لفظ المتشبهين . وأما إطلاق من أطلق كالتنوى وأن الخنث الخلقى لا يتجه عليه اللوم فمحمول على ما إذا لم يقدر على تلك الشئ والتكسر فى المشى والكلام بعد تعاطيه المعالجة لترك ذلك ، وإلا متى كان ترك ذلك ممكناً ولو بالتدريج فتركه بغير عذر لحقه اللوم ، واستدل لذلك الطبرى بكونه صلى الله عليه وسلم لم يمنع الخنث من الدخول على النساء حتى سمع منه التدقيق فى وصف المرأة كما فى ثالث أحاديث الباب الذى يليه ، فمنعه حينئذ فدل على أن لا ذم على ما كان من أصل الخلقة . وقال ابن التين : المراد باللعن فى هذا الحديث من تشبه من الرجال بالنساء فى الزى و من تشبه من النساء بالرجال كذلك ، فأما من انتهى فى التشبه بالنساء من الرجال إلى أن يؤتى فى دبره وبالرجال من النساء إلى أن تتعاطى السحق بغيرها من النساء فإن لهذين الصنفين من الذم والعقوبة أشد ممن لم يصل إلى ذلك ، وإنما أمر بإخراج من تعاطى ذلك من البيوت كما فى الباب الذى يليه لئلا يفضى الأمر بالتشبه إلى تعاطى ذلك الأمر المنكر . قال الشيخ أبو محمد بن أى جهرة نفع الله به ما ملخصه : ظاهر اللفظ الزجر عن التشبه فى كل شئ ، لكن عرف من الأدلة الأخرى أن المراد التشبه فى الزى وبعض الصفات والحركات ونحوها ، لا التشبه فى أمور الخير ، وقال أيضاً : اللعن الصادر من النبي صلى الله عليه وسلم على ضربين : أحدهما يراد به الزجر عن الشئ الذى وقع اللعن بسببه وهو مخوف ، فإن اللعن من علامات الكبائر . والآخر يقع فى حال الحرج . وذلك غير مخوف ، بل هو رحمة فى حق من لعنه ، بشرط أن لا يكون الذى لعنه مستحقاً لذلك كما ثبت من حديث ابن عباس عند مسلم ، قال : والحكمة فى لعن من تشبه بإخراجه

الشيء عن الصفة التي وضعها عليه أحكم الحكماء ، وقد أشار إلى ذلك في لعن الواصلات بقوله « المغيرات خلق الله » .

**قوله ( تابعه عمرو قال أخبرنا شعبة )** يعني بالسند المذكور ، وقد وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريق يوسف القاضي قال حدثنا عمرو بن مرزوق به ، واستدل به على أنه يحرم على الرجل لبس الثوب المكلل باللؤلؤ ، وهو واضح لورود علامات التحريم وهو لعن من فعل ذلك ، وأما قول الشافعي ولا أكره للرجل لبس اللؤلؤ إلا لأنه من زى النساء فليس مخالفاً لذلك ، لأن مراده أنه لم يرد في النهي عنه بخصوصه شيء

### باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت

[٥٨٨٦] ٥٦٧٧- حدثنا معاذ بن فضالة قال نا هشام عن يحيى عن عكرمة عن ابن عباس قال : لعن النبي صلى الله عليه الخنثين من الرجال ، والمترجلات من النساء ، فقال : « أخرجوهم من بيوتكم » . قال : فأخرج النبي صلى الله عليه فلانة وأخرج عمر فلاناً .

[٥٨٨٧] ٥٦٧٨- حدثنا مالك بن إسماعيل قال نا زهير قال أنا هشام بن عروة أن عروة أخبره أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أم سلمة أخبرتها أن النبي صلى الله عليه كان عندها وفي البيت مخنث ، فقال لعبد الله أخي أم سلمة : يا عبد الله ، إن فُتح لكم غداً الطائف فإني أدلك على بنت غيلان فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان . فقال النبي صلى الله عليه : « لا يدخلن هؤلاء عليكم » .

**قوله ( باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت )** كذا للأكثر ، وللنسخة « باب إخراجهم » وكذا عند الإسماعيلي وأبي نعيم .

**قوله ( حدثنا هشام )** هو الدستوائي ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير ، وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة وهشام جميعاً عن قتادة عن عكرمة ، وكأن أبا داود حمل رواية هشام على رواية شعبة فإن رواية شعبة عن قتادة هي باللفظ المذكور في الباب الذي قبله ، ورواية هشام عن يحيى هي بهذا اللفظ الذي في هذا الباب ، وقد أخرجه المصنف وأبو داود في « السنن » كلاهما عن مسلم بن إبراهيم ، وأخرجه أحمد عن إسماعيل بن علي ويحيى القطان ويزيد بن هارون كلهم عن هشام عن يحيى بن أبي كثير .

**قوله ( الخنثين من الرجال )** تأتي الإشارة إلى ضبطه عقب هذا .

**قوله ( والمترجلات من النساء )** زاد أبو داود من طريق يزيد بن أبي زياد عن عكرمة زاد أبو داود من طريق يزيد بن أبي زياد عن عكرمة « فقلت له ما المترجلات من النساء ؟ قال : المتشبهات بالرجال » .

**قوله ( فأخرج النبي صلى الله عليه وسلم فلاناً وأخرج عمر فلانة )** كذا في رواية أبي ذر « فلانة » بالتأنيث وكذا وقع في « شرح ابن بطلال » وللباقين « فلاناً » بالتذكير ، وكذا عند أحمد . وقد أخرج الطبراني وقام الرازي في فوائده من حديث وثلة مثل حديث ابن عباس هذا بتمامه وقال فيه « وأخرج النبي صلى الله عليه وسلم أنجشة ، وأخرج عمر فلاناً » وأنجشة هو العبد الأسود الذي كان يحدو بالنساء ، وسيأتي خبره في ذلك في كتاب

الأدب ، وقد تقدم ذكر أسامي من كان في العهد النبوي من المخنثين ، ولم أقف في شيء من الروايات على تسمية الذي أخرجه عمر ، إلى أن ظفرت بكتاب لأبي الحسن المدايني سماه « كتاب المغرّين » بمعجمة وراء مفتوحة ثقيلة ، فوجدت فيه عدة قصص لمن غرّبهم عمر عن المدينة ، وسأذكر ذلك في كتاب أواخر الحدود إن شاء الله تعالى .

**قوله ( حدثنا زهير ) هو ابن معاوية الجعفي .**

**قوله ( وفي البيت مخنث )** تقدم ضبطه وتسميته في أواخر كتاب النكاح ، وشرح الحديث مستوفى ، وبيان ما وقع هنا من كلام البخاري من شرح قوله « تقبل بأربع وتدبر بثمان » وقوله في آخر الحديث « لا يدخلن » بضم أوله وتشديد النون « هؤلاء عليكن » كذا للأكثر وهو الوجه ، وفي رواية المستملى والسرخسي « عليكم بصيغة جمع المذكر ، ويوجه بأنه جمع مع النساء المخاطبات بذلك من يلوذ بهن من صبي ووصيف فجاء التغليب . وقد تفتح التحتانية أوله مخففاً ومثقلاً . وفي هذه الأحاديث مشروعية إخراج كل من يحصل به التأذي للناس عن مكانه إلى أن يرجع عن ذلك أو يتوب .

### باب قصّ الشارب

وكان ابن عمر يحفي شاربهُ حتى تنظر إلى بياض الجلد ويأخذ هذين ، يعني بين الشارب واللحية .

[٥٨٨٨] ٥٦٧٩ - حدثنا مكي بن إبراهيم عن حنظلة عن نافع . قال أصحابنا عن المكي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : « من الفطرة قصّ الشارب » . [الحديث ٥٨٨٨ - طرفه في : ٥٨٩٠] .

[٥٨٨٩] ٥٦٨٠ - حدثنا علي قال نا سفيان قال الزهري نا سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة رواية « الفطرة خمس - أو خمس من الفطرة - الختان والاستحداد ونتف الإبط وتقليم الأظفار وقصّ الشارب » .

[الحديث ٥٨٨٩ - طرفاه في : ٥٨٩١ ، ٦٢٩٧] .

**قوله ( باب قص الشارب )** هذه الترجمة ومابعداها إلى آخر كتاب اللباس لها تعلق باللباس من جهة الاشتراك في الزينة ، فذكر أولاً التراجم المتعلقة بالشعور وما شاكلها ، وثانياً المتعلقة بالتطيب ، وثالثاً المتعلقة بتحسين الصورة ورابعاً المتعلقة بالتصاوير لأنها قد تكون في الثياب ، وختم بما يتعلق بالارتداف وتعلقه به خفي وتعلقه بكتاب الأدب الذي يليه ظاهر والله أعلم . وأصل القص تتبع الأثر ، وقيد ابن سيده في « المحكم » بالليل ، والقص أيضاً إيراد الخبر تاماً على من لم يحضره ، ويطلق أيضاً على قطع شيء من شيء بآلة مخصوصة ، والمراد به هنا قطع الشعر النابت على الشفة العليا من غير استئصال ، وكذا قص الظفر أخذ أعلاه من غير استئصال .

**قوله ( وكان ابن عمر )** كذا لأبي ذر والنسفي وهو المعتمد ، ووقع للباقيين ، وكان عمر « . قلت : وهو خطأ فإن المعروف عن عمر أنه كان يوفّر شاربه .

**قوله ( يحفي شاربه )** بالحاء المهملة والفاء ثلاثياً ورباعياً من الإحفاء أو الحفو والمراد الإزالة .

**قوله ( حتى يرى بياض الجلد )** وصله أبو بكر الأثرم من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه قال « رأيت ابن عمر يحفي شاربه حتى لا يترك منه شيئاً » . وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن أبي عثمان « رأيت ابن عمر يأخذ من شاربه أعلاه وأسفله » وهذا يرد تأويل من تأول في أثر ابن عمر أن المراد به إزالة ما على طرف الشفة فقط .

**قوله ( ويأخذ هذين يعني بين الشارب واللحية )** كذا وقع في التفسير في الأصل ، وقد ذكره رزين في جامعه من طريق نافع عن ابن عمر جازماً بالتفسير المذكور ، وأخرج البيهقي نحوه ، وقوله « بين » كذا للجميع إلا أن عياضاً ذكر أن محمد بن أبي صفرة رواه بلفظ « من » التي للتبويض ، والأول هو المعتمد .

**قوله ( حدثنا المكي بن إبراهيم عن حنظلة عن نافع . قال أصحابنا عن المكي : عن ابن عمر )** كذا للجميع ، والمعنى أن شيخه مكي بن إبراهيم حدثه به عن حنظلة وهو ابن أبي سفيان الجمحي عن نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا لم يذكر ابن عمر في السند ، وحدث به غير البخاري عن مكي موصولاً بذكر ابن عمر فيه وهو المراد بقول البخاري « قال أصحابنا » هذا هو المعتمد وبهذا جزم شيخنا ابن الملقن رحمه الله لكن قال : ظهر لي أنه موقوف على نافع في هذه الطريق ، وتلقى ذلك من الحميدى فإنه جزم بذلك في « الجمع » وهو محتمل وأما الكرماني فزعم أن الرواية الثانية منقطعة لم يذكر فيها بين مكي وابن عمر أحداً فقال : المعنى أن البخاري قال : روى أصحابنا الحديث منقطعاً فقالوا حدثنا مكي عن ابن عمر فطرحوا ذكر الراوي الذي بينهما ، كذا قال ، وهو إن كان ظاهر ما أورد البخاري لكن تبين من كلام الأئمة أنه موصول بين مكي وابن عمر . وقال الزركشي : هذا الموضع مما يجب أن يعتنى به الناظر ، وهو ماذا الذي أراد بقوله « قال أصحابنا عن المكي عن ابن عمر » فيحتمل أنه رواه مرة عن شيخه مكي عن نافع مرسلًا ومرة عن أصحابه عن مكي مرفوعاً عن ابن عمر ، ويحتمل أن بعضهم نسب الراوي عن ابن عمر إلى أنه المكي اهـ . وهذا الثاني هو الذي جزم به الكرماني ، وهو مردود ، ثم قال الزركشي : ويشهد للأول أن البخاري ربما روى عن المكي بالواسطة كما تقدم في البيوع ، ووقع له في كتابه نظائر لذلك ، منها ما سيأتي قريباً في « باب الجعد » حيث قال « حدثنا مالك بن إسماعيل » فذكر حديثاً ثم قال في آخره « قال بعض أصحابي عن مالك بن إسماعيل » فذكر زيادة في المتن ، ونظيره في الاستئذان في « باب قوله قوموا إلى سيدكم » . قلت : وهو قوله « حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة » فذكر حديثاً وقال في آخره « أفهمني بعض أصحابي عن أبي الوليد » فذكر كلمة في المتن . وقريب منه ما سبق في المناقب في ذكر أسامة بن زيد حيث قال « حدثنا سليمان بن عبد الرحمن » فذكر حديثاً وقال في آخره « حدثني بعض أصحابنا عن سليمان » فذكر زيادة في المتن أيضاً . قلت : والفرق بين هذه المواضع وبين حديث الباب أن الاختلاف في الباب وقع في الوصل والإرسال ، والاختلاف في غيره وقع بالزيادة في المتن ، لكن اشترك الجميع في مطلق الاختلاف ، والله أعلم . وقد أورد البخاري الحديث المذكور في الباب الذي يليه من طريق إسحق بن سليمان عن حنظلة موصولاً مرفوعاً ، لكنه نزل فيه درجة ، وطريق مكي وقعت لنا في « مسند ابن عمر » لأبي أمية الطرسوسي قال « حدثنا مكي بن إبراهيم » فذكره موصولاً مرفوعاً وزاد فيه بعد قوله قص الشارب والظفر « وحلق العانة » ، وكذا أخرجه البيهقي في « الشعب » من وجه آخر عن مكي . قلت : وهذا الحديث أغفله المزى في « الأطراف » فلم يذكره في ترجمة حنظلة عن نافع عن ابن عمر لا من طريق مكي ولا من طريق إسحق بن سليمان ، ثم بعد أن كتب هذا ذكر لي محدث حلب الشيخ برهان الدين الحلبي أن شيخنا البلقيني قال له : القائل « قال أصحابنا » هو البخاري ، والمراد بالمكي حنظلة بن أبي سفيان الجمحي فإنه مكي ، قال : والسندان متصلان ، وموضع الاختلاف بيان أن مكي بن إبراهيم لما حدث به البخاري سمى حنظلة ، وأما أصحاب البخاري فلما رواه له عن حنظلة لم يسموه بل قالوا « عن المكي » قال فالسند الأول مكي عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر ، والثاني أصحابنا عن المكي عن نافع عن ابن عمر ، ثم قال : وفي فهم ذلك صعوبة ، وكأنه كان يتبجح بذلك ، ولقد

صدق فيما ذكر من الصعوبة ومقتضاه أن يكون عند البخارى جماعة لقوا حنظلة وليس كذلك ، فإن الذى سمع من حنظلة هذا الحديث لا يحدث البخارى عنه إلا بواسطة وهو إسحق بن سليمان الرازى ، وكانت وفاته قبل طلب البخارى الحديث ، قال ابن سعد مات سنة تسع وتسعين ومائة ، وقال ابن نافع وابن حبان مات سنة مائتين ، وقد أفصح أبو مسعود فى « الأطراف » بالمراد فقال فى ترجمة حنظلة عن نافع عن ابن عمر حديث « من الفطرة حلق العانة وتقليم الأظافر وقص الشارب » خ فى اللباس « عن أحمد بن أبى رجاء عن إسحق بن سليمان عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر ، وعن مكى بن إبراهيم عن حنظلة عن نافع » قال « وقال أصحابنا عن مكى عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر » فصرح بأن مراد البخارى بقوله عن المكى بن إبراهيم وأن مراده بقوله عن ابن عمر بالسند المذكور وهو عن حنظلة عن نافع عنه . والحاصل أنه كما قدمته أن مكى بن إبراهيم لما حدث به ، البخارى أرسله ، ولما حدث به غير البخارى وصله ، فحكى البخارى ذلك ثم ساقه موصولاً من طريق إسحق بن سليمان .

**قوله ( حدثنا على ) هو ابن المدبني وبذلك جزم المزى .**

**قوله ( الزهرى حدثنا )** هو من تقديم الراوى على الصيغة وهو سائح ، وقد رواه الحميدى عن سفيان قال سمعت الزهرى أخرجه أبو عوانة وأبو نعيم فى مستخرجهما من طريقه ، ورواه أحمد عن سفيان عن الزهرى بالنعنة ، وكذا أخرجه مسلم عن أبى بكر بن أبى شيبه وغير واحد ، وأبو داود عن مسدد كلهم عن سفيان .

**قوله ( عن أبى هريرة رواية )** هى كناية عن قول الراوى : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو نحوها ، وقد وقع فى رواية مسدد يبلغ به النبى صلى الله عليه وسلم وفى رواية أبى بكر بن أبى شيبه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبين أحمد فى روايته أن سفيان كان تارة يكتفى وتارة يصرح ، وقد تقرر فى علوم الحديث أن قول الراوى رواية أو يرويه أو يبلغ به ونحو ذلك محمول على الرفع ، وسيأتى فى الباب الذى يليه من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهرى بلفظ « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » ووقع فى رواية محمد بن أبى حفصة عن الزهرى زيادة أبى سلمة مع سعيد بن المسيب فى السند الذى أخرجه أبو الشيخ .

**قوله ( الفطرة خمس ، أو خمس من الفطرة )** كذا وقع هنا ، ولمسلم وأبى داود بالشك وهو من سفيان ، ووقع فى رواية أحمد « خمس من الفطرة » ولم يشك ، وكذا فى رواية معمر عن الزهرى عند الترمذى والنسائى ، ووقع فى رواية إبراهيم بن سعد بالعكس كما فى الباب الذى يليه بلفظ « الفطرة خمس » وكذا فى رواية يونس بن يزيد عن الزهرى عند مسلم والنسائى ، وهى محمولة على الأولى . قال ابن دقيق العيد دلالة « من » على التبعض فيه أظهر من دلالة هذه الرواية على الحصر وقد ثبت فى أحاديث أخرى زيادة على ذلك فدل على أن الحصر فيها غير المراد . واختلف فى الهكته فى الإتيان بهذه الصيغة ، فقليل برفع الدلالة وأن مفهوم العدد ليس بحجة ، وقيل بل كان أعلم أولاً بالخمس ثم أعلم بالزيادة ، وقيل بل الاختلاف فى ذلك بحسب المقام فذكر فى كل موضع اللائق بالمخاطبين ، وقيل أريد بالحصر المبالغة لتأكيد أمر الخمس المذكورة كما حمل عليه قوله « الدين النصيحة » و « الحج عرفة » ونحو ذلك . وبدل على التأكيد ما أخرجه الترمذى والنسائى من حديث زيد بن أرقم مرفوعاً « من لم يؤخذ شاربه فليس منا » وسنده قوى ، وأخرج أحمد من طريق يزيد بن عمرو المعافى نحوه وزاد فيه : حلق العانة وتقليم الأظافر ، وسيأتى فى الكلام على الختان دليل من قال بوجوبه . وذكر ابن العربى أن خصال الفطرة تبلغ ثلاثين خصلة فإذا



أراد خصوص ما ورد بلفظ الفطرة فليس كذلك ، وإن أراد أعم من ذلك فلا تنحصر في الثلاثين بل تزيد كثيراً ، وأقل ما ورد في خصال الفطرة حديث ابن عمر المذكور قبل فإنه لم يذكر فيه إلا ثلاثاً ، وسيأتى في الباب الذى يليه أنه ورد بلفظ الفطرة ولفظ « من الفطرة » وأخرج الإسماعيلي في رواية له بلفظ « ثلاث من الفطرة » وأخرجه في رواية أخرى بلفظ « من الفطرة » فذكر الثلاث وزاد الختان ؛ ولمسلم من حديث عائشة « عشر من الفطرة » فذكر الخمسة التى في حديث أنى هريرة إلا الختان وزاد : إعفاء اللحية والسواك والمضمضة والاستنشاق وغسل البراجم والاستنجاء ، أخرجه من رواية مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عنها ، لكن قال في آخره إن الراوى نسي العاشرة إلا أن تكون المضمضة ، وقد أخرجه أبو عوانة في مستخرجه بلفظ « عشرة من السنة » وذكر الاستنثار بدلا الاستنشاق ، وأخرج النسائي من طريق سليمان التيمي قال « سمعت طلق بن حبيب يذكر عشرة من الفطرة » فذكر مثله إلا أنه قال « وشككت في المضمضة » وأخرج أيضاً من طريق أنى بشر على طلق قال « من السنة عشر » فذكر مثله إلا أنه ذكر الختان بدل غسل البراجم ، ورجح النسائي الرواية المقطوعة على الموصولة المرفوعة . والذى يظهر لى أنها ليست بعلّة قادحة ، فإن راويها مصعب بن شيبة وثقه ابن معين والعجلي وغيرهما ولينه أحمد وأبو حاتم وغيرهما فحديثه حسن ، وله شواهد في حديث أنى هريرة وغيره ، فالحكم بصحته من هذه الحثية سائغ ، وقول سليمان التيمي « سمعت طلق بن حبيب يذكر عشرة من الفطرة » يحتمل أن يريد أنه سمعه يذكرها من قبل نفسه على ظاهر ما فهمه النسائي ، ويحتمل أن يريد أنه سمعه يذكرها وسندها فحذف سليمان السند . وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث عمار بن ياسر مرفوعاً نحو حديث عائشة قال « من الفطرة المضمضة والاستنشاق والسواك وغسل البراجم والانتضاح » وذكر الخمس التى في حديث أنى هريرة ساقه ابن ماجه . وأما أبو داود فأحال به على حديث عائشة ثم قال « وروى نحوه عن ابن عباس » وقال خمس في الرأس وذكر منها الفرق ولم يذكر إعفاء اللحية . قلت : كأنه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق في تفسيره والطبري من طريقه بسند صحيح عن طاووس عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾ قال : ابتلاه الله بالطهارة ، خمس في الرأس ، وخمس في الجسد . قلت : فذكر مثل حديث عائشة كما في الرواية التى قدمتها عن أنى عوانة سواء ولم يشك في المضمضة ، وذكر أيضاً الفرق بدل إعفاء اللحية وأخرجه ابن أنى حاتم من وجه آخر عن ابن عباس فذكر غسل الجمعة بدل الاستنجاء ، فصار مجموع الخصال التى وردت في هذه الأحاديث خمس عشرة خصلة أقصر أبو شامة في « كتاب السواك وما أشبه ذلك » منها على اثني عشر ، وزاد النووي واحدة في « شرح مسلم » وقد رأيت قبل الخوض في شرح الخمس الواردة في الحديث المتفق عليه أن أشير إلى شرح العشر الزائدة عليها : فأما الوضوء والاستنشاق والاستنثار والاستنجاء والسواك وغسل الجمعة فتقدم شرحها في كتاب الطهارة ، وأما إعفاء اللحية فيأتى في الباب الذى يليه ، وأما الفرق فيأتى بعد أبواب ، وأما غسل البراجم فهو بالموحدة والجيم جمع برجة بضمين وهى عقد الأصابع التى في ظهر الكف ، قال الخطاى : هى المواضع التى تتسخ ويجتمع فيها الوسخ ولاسيما ممن لا يكون طرى البدن ، وقال الغزالي : كانت العرب لا تغسل اليد عقب الطعام فيجتمع في تلك الغضون وسخ ، فأمر بغسلها . قال النووي : وهى سنة مستقلة ليست مختصة بالوضوء ، يعنى أنها يحتاج إلى غسلها في الوضوء والغسل والتنظيف ، وقد ألحق بها إزالة ما يجمع من الوسخ في معاطف الأذن وقعر الصماخ فإن في بقائه إضراراً بالسمع ، وقد أخرج ابن عدى من حديث أنس « أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بتعاهد البراجم عند الوضوء لأن الوسخ إليها سريع » وللترمذى الحكيم من حديث عبد الله بن بشر رفعه « قصوا أظفاركم ، وادفئوا قلاماتكم ، ونقوا براجمكم » وفي سنده راو مجهول . ولأحمد من حديث ابن

عباس» أبطأ جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ولم لا يبطيء عنى وأنتم لا تستنون — أى لا تستاكون — ولا تقصون شواربكم ولا تنقون رواجبكم » والرواجب جمع راجبة بحيم وموحدة قال أبو عبيد : البراجم والرواجب مفاصل الأصابع كلها . وقال ابن سيده : البرجمة المفصل الباطن عند بعضهم ، والرواجب بواطن مفاصل أصول الأصابع ، وقيل قصب الأصابع ، وقيل هى ظهور السلاميات ، وقيل ما بين البراجم من السلاميات . وقال ابن الأعرابى : الراجبة البقعة الملساء التى بين البراجم ، والبراجم المسبجات من مفاصل الأصابع ، وفى كل إصبع ثلاث برجمات إلا الإبهام فلها برجتان . وقال الجوهري : الرواجب مفاصل الأصابع اللاتى تلى الأنامل ، ثم البراجم ، ثم الأشاجع اللاتى على الكف . وقال أيضاً : الرواجب رؤوس السلاميات من ظهر الكف ، إذا قبض القابض كفه نشزت وارتفعت ، والأشاجع أصول الأصابع التى تتصل بعصب ظاهر الكف ، وأحدها أشجع . وقيل هى عروق ظاهر الكف . وأما الانتضاح فقال أبو عبيد الهروي : هو أن يأخذ قليلاً من الماء فينضح به مذاكيره بعد الوضوء لينفى عنه الوسواس . وقال الخطائى : انتضاح الماء الاستنجاء به ، وأصله من النضح وهو الماء القليل ، فعلى هذا هو والاستنجاء خصلة واحدة ، وعلى الأول فهو غيره ، ويشهد له ما أخرجه أصحاب السنن من رواية الحكم بن سفيان الثقفى أو سفيان بن الحكم عن أبيه أنه « رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثم أخذ حفنة من ماء فانتضح بها » وأخرج البيهقي من طريق سعيد بن جبير : أن رجلاً أتى ابن عباس فقال إني أجد بلاءً إذا قمت أصلى ، فقال له ابن عباس : انضح بماء ، فإذا وجدت من ذلك شيئاً فقل هو منه . وأما الخصال الواردة فى المعنى لكن لم يرد التصريح فيها بلفظ الفطرة فكثيرة ، منها ما أخرجه الترمذى من حديث أنى أيوب رفعه « أربع من سنن المرسلين : الحياء ، والتعطر ، والسواك ، والنكاح » واختلف فى ضبط الحياء فقليل بفتح المهملة والتحتانية الخفيفة ، وقد ثبت فى الصحيحين أن « الحياء من الإيمان » وقيل هى بكسر المهملة وتشديد النون ، فعلى الأول خصلة معنوية تتعلق بتحسين الخلق ، وعلى الثانى هى خصلة حسية تتعلق بتحسين البدن . وأخرج البزار والبيهقى فى « معجم الصحابة » والحكيم الترمذى فى « نواذر الأصول » من طريق فليح ابن عبد الله الخطمى عن أبيه عن جده رفعه « خمس من سنن المرسلين » فذكر الأربعة المذكورة إلا النكاح وزاد الحلم والحجامة والحلم بكسر المهملة وسكون اللام ، وهو مما يقوى الضبط الأول فى حديث أنى أيوب ، وإذا تتبع ذلك من الأحاديث كثر العدد كما أشرت إليه والله أعلم . ويتعلق بهذه الخصال مصالح دينية ودنيوية تدرك بالتبعية . منها تحسين الهيئة ، وتنظيف البدن جملة وتفصيلاً ، والاحتياط للطهارتين ، والإحسان إلى المخالط والمقارن ككف ما يتأذى به من رائحة كريهة ، ومخالفة شعار الكفار من المجوس واليهود والنصارى وعباد الأوثان ، وامتنال أمر الشارع ، والمحافظة على ما أشار إليه قوله تعالى ﴿ وصوركم فأحسن صوركم ﴾ لما فى المحافظة على هذه الخصال من مناسبة ذلك ، وكأنه قيل قد حسنت صوركم فلا تشوهوها بما يقبحها ، أو حافظوا على ما يستمر به حسنها وفى المحافظة عليها محافظة على المروءة وعلى التالف المطلوب ، لأن الإنسان إذا بدا فى الهيئة الجميلة كان ادعى لانبساط النفس إليه ، فيقبل قوله ، ويحمد رأيه ، والعكس بالعكس . وأما شرح الفطرة فقال الخطائى : ذهب أكثر العلماء إلى أن المراد بالفطرة هنا السنة ، وكذا قال غيره ، قالوا والمعنى أنها من سنن الأنبياء . وقالت طائفة : المعنى بالفطرة الدين وبه جزم أبو نعيم فى المستخرج ، وقال النووى فى « شرح المذهب » وجزم الماوردى والشيخ أبو إسحق بأن المراد بالفطرة فى هذا الحديث الدين ، واستشكل ابن الصلاح ما ذكره الخطائى وقال : معنى الفطرة بعيد من معنى السنة ، لكن لعل المراد أنه على حذف مضاف أى سنة الفطرة . وتعقبه النووى بأن الذى نقله الخطائى هو الصواب . فإن فى صحيح البخارى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من السنة قص الشارب

ونتف الإبط وتقليم الأظفار » قال وأصح ما فسر الحديث بما جاء في رواية أخرى لاسيما في البخاري اهـ . وقد تبعه شيخنا ابن الملقن على هذا ، ولم أر الذي قاله في شيء من نسخ البخاري ، بل الذي فيه من حديث ابن عمر بلفظ « الفطرة » وكذا من حديث أبي هريرة . نعم وقع التعبير بالسنة موضع الفطرة في حديث عائشة عند أبي عوانة في رواية ، وفي أخرى بلفظ الفطرة كما في رواية مسلم والنسائي وغيرهما ، وقال الراغب : أصل الفطر يفتح الفاء الشق طويلاً ، ويطلق على الوهي وعلى الاختراع وعلى الإيجاد ، والفطرة والإيجاد على غير مثل . وقال أبو شامة ، أصل الفطرة الخلقة المبتدأة ، ومنه فاطر السماوات والأرض أو المبتدئ خلقهن ، وقوله صلى الله عليه وسلم « كل مولود يولد على الفطرة » أى على ما ابتدأ الله خلقه عليه ، وفيه إشارة إلى قوله تعالى ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ والمعنى أن كل أحد لو ترك من وقت ولادته وما يؤدبه إليه نظره لأداه إلى الدين الحق وهو التوحيد ، ويؤدبه قوله تعالى قبلها ﴿ فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله ﴾ وإليه يشير في بقية الحديث حيث عقبه بقوله « فأبواه يهودانه وينصرانه » والمراد بالفطرة في حديث الباب أن هذه الأشياء إذا فعلت أتصف فاعلها بالفطرة التي فطر الله العباد عليها وحنهم عليها واستحبها لهم ليكونوا على أكمل الصفات وأشرفها صورة اهـ . وقدر القاضي البيضاوي في حديث الباب إلى مجموع ما ورد في معناها وهو الاختراع والجبله والدين والسنة فقال : هي السنة القديمة التي اختارها الأنبياء واتفقت عليها الشرائع ، وكأنها أمر جيلي فطروا عليها انتهى . وسوغ الابتداء بالنكرة في قوله « خمس من الفطرة » أن قوله « خمس » صفة موصوف محذوف والتقدير خصال خمس ثم فسرها ، أو على الإضافة أى خمس خصال : ويجوز أن تكون الجملة خبر مبتدأ محذوف والتقدير الذى شرع لكم خمس من الفطرة ، والتعبير في بعض روايات الحديث بالسنة بدل الفطرة يراد بها الطريقة لا التي تقابل الواجب ، وقد جزم بذلك الشيخ أبو حامد والمارودي وغيرهما وقالوا : هو كالحديث الآخر « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين » وأعرب القاضي أبو بكر ابن العربي فقال : عندي أن الخصال الخمس المذكورة في هذا الحديث كلها واجبة ، فإن المرء لو تركها لم يبق صورته على صورة الآدميين فكيف من جملة المسلمين، كذا قال في « شرح الموطأ » وتعقبه أبو شامة بأن الأشياء التي مقصودها مطلوب لتحسين الخلق وهي النظافة لا تحتاج إلى ورود أمر بإيجاب للشارع فيها اكتفاء بدواعي الأنفس ، فمجرد الندب إليها كاف . ونقل ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه قال : دل الخبر على أن الفطرة بمعنى الدين ، والأصل فيما أضيف إلى الشيء أنه منه أن يكون من أركانه لا من زوائده حتى يقوم دليل على خلافه ، وقد ورد الأمر باتباع إبراهيم عليه السلام ، وثبت أن هذه الخصال أمر بها إبراهيم عليه السلام ، وكل شيء أمر الله باتباعه فهو على الوجوب لمن أمر به . وتعقب بأن وجوب الاتباع لا يقتضى وجوب كل متبوع فيه بل يتم الاتباع بالامثال ، فإن كان واجباً على المتبوع كان واجباً على التابع أو ندباً فندب ، فيتوقف ثبوت وجوب هذه الخصال على الأمة على ثبوت كونها كانت واجبة على الخليل عليه السلام .

**قوله ( الختان )** بكسر المعجمة وتخفيف المثناة مصدر ختن أى قطع ، والختن يفتح ثم سكون قطع بعض مخصوص من عضو مخصوص . ووقع في رواية يونس عند مسلم « الاختتان » والختام اسم لفعل الختان ولوضع الختان أيضاً كما في حديث عائشة إذا التقى الختانان والأول المراد هنا قال المارودي : ختان الذكر قطع الجلدة التي تغطي الحشفة ، والمستحب أن تستوعب من أصلها عند أول الحشفة ، وأقل ما يجزئ أن لا يبقى منها ما يتغشى به شيء من الحشفة ، وقال إمام الحرمين : المستحق في الرجال قطع القلفة ، وهي الجلدة التي تغطي الحشفة حتى لا يبقى من الجلدة شيء متدل . وقال ابن الصباغ : حتى تنكشف جميع الحشفة . وقال ابن كج فيما نقله الرافعي :

يتأدى الواجب بقطع شيء مما فوق الحشفة وإن قل بشرط أن يستوعب القطع تدوير رأسها . قال النووي : وهو شاذ ، والأول هو المعتمد . قال الإمام : والمستحق من ختان المرأة ما ينطلق عليه الاسم . قال الماوردي ختانها قطع جلدة تكون في أعلى فرجها فوق مدخل الذكر كالنواة أو كعرف الديك ، والواجب قطع الجلدة المستعلية منه دون استئصاله . وقد أخرج أبو داود من حديث أم عطية أن امرأة كانت تختن بالمدينة فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم « لا تنهكي فإن ذلك أحظى للمرأة » وقال : إنه ليس بالقوى . قلت : وله شاهدان من حديث أنس ومن حديث أم أيمن عند أبي الشيخ في كتاب العقيدة وآخر عن الضحاك ابن قيس عند البيهقي ، قال النووي : ويسمى ختان الرجل أعتاراً بذال معجمة ، وختان المرأة خفضاً بخاء وضاد معجمتين . وقال أبو شامة : كلام أهل اللغة يقتضى تسمية الكل أعتاراً والخفض يختص بالأثني ، قال أبو عبيدة : عذرت الجارية والغلام وأعذرتهما جنتهما وأختنتهما وزناً ومعنى : قال الجوهري : والأكثر خفضت الجارية ، قال : وتزعم العرب أن الغلام إذا ولد في القمر فسخت قلفته أى اتسعت فصار كالخثون . وقد استحسب العلماء من الشافعية فيمن ولد مختوناً أن يمر بالموسى على موضع الختان من غير قطع قال أبو شامة : وغالب من يولد كذلك لا يكون ختانه تاماً بل يظهر طرف الحشفة فإن كان كذلك وجب تكميله . وأفاد الشيخ أبو عبد الله بن الحاج في « المدخل » أنه اختلف في النساء هل يخفضن عموماً أو يفرق بين نساء المشرق فيخفضن ونساء المغرب فلا يخفضن لعدم الفضلة فيخفضن لمشروع قطعها منهم ، بخلاف نساء المشرق ، قال : فمن قال إن من ولد مختوناً استحسب إمرار الموسى على الموضع امتثالاً للأمر قال في حق المرأة كذلك ومن لا فلا . وقد ذهب إلى وجوب الختان دون باقي الخصال الخمس المذكورة في الباب الشافعي وجهور أصحابه ، وقال به من القدماء عطاء حتى قال : لو أسلم الكبير لم يتم إسلامه حتى يختن . وعن أحمد وبعض المالكية : يجب . وعن أبي حنيفة واجب وليس بفرض . وعنه سنة يأثم بتركه . وفي وجه للشافعية لا يجب في حق النساء وهو الذى أورده صاحب « المغنى » عن أحمد . وذهب أكثر العلماء وبعض الشافعية إلى أنه ليس بواجب ، ومن حججهم حديث شداد بن أوس رفعه « الختان سنة للرجل مكرمة للنساء » وهذا لا حجة فيه لما تقرر أن لفظ السنة إذا ورد في الحديث لا يراد به التى تقابل الواجب ، لكن لما وقعت التفرقة بين الرجال والنساء في ذلك دل على أن المراد افتراق الحكم . وتعقب بأنه لم ينحصر في الوجوب فقد يكون في حق الذكور أكد منه في حق النساء ، أو يكون في حق الرجال للندب وفي حق النساء للإباحة ، على أن الحديث لا يثبت لأنه من رواية حجاج بن أرطاة ولا يحتج به أخرجه أحمد والبيهقي . لكن له شاهد أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » من طريق سعيد بن بشر عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس ، وسعيد مختلف فيه . وأخرجه أبو الشيخ والبيهقي من وجه آخر عن ابن عباس ، وأخرجه البيهقي أيضاً من حديث أبي أيوب ، واحتجوا أيضاً بأن الخصال المنتظمة مع الختان ليست واجبة إلا عند بعض من شذ فلا يكن الختان واجباً ، وأجيب بأنه لا مانع أن يراد بالفطرة وبالسنة في الحديث القدر المشترك الذى يجمع الوجوب والندب وهو الطلب المؤكد ، فلا يدل ذلك على عدم الوجوب ولا ثبوته فيطلب الدليل من غيره ، وأيضاً فلا مانع من جمع المختلفى الحكم بلفظ أمر واحد كما في قوله تعالى ﴿ كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ فإيتاء الحق واجب ، والأكل مباح . هكذا تمسك بد جماعة ، وتعقبه الفاكهاني في « شرح العمدة » فقال الفرق بين الآية والحديث أن الحديث تضمن لفظة واحدة استعملت في الجميع ، فتعين أن يحمل على أحد الأمرين الوجوب أو الندب ، بخلاف الآية فإن صيغة الأمر تكررت فيها ، والظاهر الوجوب ، فصرف في أحد الأمرين بدليل وبقي الآخر على الأصل . وهذا التعقب إنما يعم على طريقه من يمنع استعمال اللفظ الواحد في معنيين ، وأما من يميزه كالشافعية فلا يرد عليهم . واستدل من

أوجب الاختتان بأدلة : الأول أن القلفة تحبس النجاسة فتمنع صحة الصلاة كمن أمسك نجاسة بفمه ، وتعقب بأن الفم في حكم الظاهر ، بدليل أن وضع المأكول فيه لا يفطر به الصائم ، بخلاف داخل القلفة فإنه في حكم الباطن ، وقد صرح أبو الطيب الطبري بأن هذا القدر عندنا مغتفر . الثاني ما أخرجه أبو داود من حديث كليب جد عثيم بن كثير « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : ألقى عنك شعر الكفر واختن » مع ما تقررا أن خطابه للواحد يشمل غيره حتى يقوم دليل الخصوصية . وتعقب بأن سند الحديث ضعيف وقد قال ابن المنذر : لا يثبت فيه شيء ، الثالث جواز كشف العورة من المختون ، وسيأتى أنه إنما يشرع لمن بلغ أو شارف البلوغ وجواز نظر الختان إليها وكلاهما حرام ، فلولم يجب لما أبيح ذلك ، وأقدم من نقل عنه الاحتجاج بهذا أبو العباس ابن سريج نقله عنه الخطائى وغيره ، وذكره النووي أنه رآه في « كتاب الودائع » المنسوب لابن سريج قال : ولا أظنه يثبت عنه ، قال أبو شامة وقد عبر عنه جماعة من المصنفين بعده بعبارات مختلفة كالشيخ أبى حامد والقاضى الحسين وأبى الفرج السرخسى والشيخ « المهذب » . وتعقبه عياض بأن كشف العورة مباح لمصلحة الجسم والنظر إليها يباح للمداواة ، وليس ذلك واجباً إجماعاً ، وإذا جاز في المصلحة الدنيوية كان في المصلحة الدينية أولى . وقد استشعر القاضى حسين هذا فقال : فإن قيل قد يترك الواجب لغير الواجب كترك الإنصات للخطبة بالتشاغل بركعتى التحية ، وترك القيام فى الصلاة لجود التلاوة ، وكشف العورة للمداواة مثلاً . وأجاب عن الأولين ولم يجب عن الثالث . وأجاب النووي بأن كشف العورة لا يجوز لكل مداواة فلا يتم المراد . وقوى أبو شامة الإيراد بأنهم جوزوا الغاسل الميت أن يخلق عانة الميت ، ولا يتأتى ذلك للغاسل إلا بالنظر وبالمس وهما حرامان ، وقد أجزأ الأمر مستحب الرابع احتج أبو حامد وأتباعه كالماوردى بأنه قطع عضو لا يستخلف من الجسد تعبداً فيكون واجباً كقطع اليد فى السرقة ، وتعقب بأن قطع اليد إنما أبيح فى مقابلة جرم عظيم ، فلم يتم القياس . الخامس قال الماوردى : فى الختان إدخال ألم عظيم على النفس وهو لا يشرع إلا فى إحدى ثلاث خصال : لمصلحة ، أو عقوبة ، أو وجوب . وقد انتهى الأولان فثبت الثالث . وتعقبه أبو شامة بأن فى الختان عدة مصالح كمزيد الطهارة والنظافة فإن القلفة من المستقدرات عند الحرب ، وقد كثر ذم الأقلف فى أشعارهم ، وكان للختان عندهم قدر ، وله وليمة خاصة به ، وأقر الإسلام ذلك . السادس قال الخطائى محتجاً بأن الختان واجب بأنه من شعار الدين ، وبه يعرف المسلم من الكافر ، حتى لو وجد مختون بين جماعة قتلى غير مختونين صلى عليه ودفن فى مقابر المسلمين . وتعقبه أبو شامة بأن شعار الدين ليست كلها واجبة ، وما ادعاه فى المقتول مردود لأن اليهود وكثيراً من النصارى يختنون فليقيد ما ذكره بالقرينة . قلت : قد بطل دليله . السابع قال البيهقى : أحسن الحجج أن يحتج بحديث أبى هريرة الذى فى الصحيحين مرفوعاً « اختن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة بالقدم » وقد قال الله تعالى ﴿ ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم ﴾ وصح عن ابن عباس أن الكلمات التى ابتلى بهن إبراهيم فأتَمهن هى خصال الفطرة ومنهن الختان ، والابتلاء غالباً إنما يقع بما يكون واجباً ، وتعقب بأنه لا يلزم ما ذكر إلا إن كان إبراهيم عليه السلام فعله على سبيل الوجوب ، فإنه من الجائز أن يكون فعله على سبيل الندب فيحصل امتثال الأمر باتباعه على وفق ما فعل ، وقد قال الله تعالى فى حق نبيه محمد ﴿ واتبعوه لعلكم تهتدون ﴾ وقد تقرر فى الأصول أن أفعاله بمجرد ما لا تدل على الوجوب ، وأيضاً فباقى الكلمات العشر ليست واجبة . وقال الماوردى : إن إبراهيم عليه السلام لا يفعل ذلك فى مثل سنه إلا عن أمر من الله اهـ ، وما قاله بحثاً قد جاء منقولاً ، فأخرج أبو الشيخ فى العقيقة من طريق موسى بن على بن رباح عن أبيه : إن إبراهيم عليه السلام أمر أن يختن وهو حينئذ ابن ثمانين سنة فعجل واختن بالقدم فاشتد عليه الوجع فدعا ربه فأوحى الله إليه إنك عجلت قبل أن تأمرك بآلته ،

قال : يارب كرهت أن أؤخر أمرك . قال الماوردي : القدوم جاء مخففاً ومشدداً وهو الفأس الذى اختتن به ، وذهب غيره إلى أن المراد به مكان يسمى القدوم ، وقال أبو عبيد الهروى فى الغريين : يقال هو كان مقيله ، وقيل اسم قرية بالشام ، وقال أبو شامة . هو موضع بالقرب من القرية التى فيها قبره ، وقيل بقرب حلب ، وجزم غير واحد أن الآلة بالتخفيف ، وصرح ابن السكيت بأنه لا يشدد وأثبت بعضهم الوجهين فى كل منهما ، وقد تقدم بعض هذا فى شرح الحديث المذكور فى ذكر إبراهيم عليه السلام من أحاديث الأنبياء ، ووقع عند أبى الشيخ من طريق أخرى أن إبراهيم لما اختتن كان ابن مائة وعشرين سنة وأنه عاش بعد ذلك إلى أن أكمل مائتى سنة ، والأول أشهر ، وهو أنه اختتن وهو ابن ثمانين وعاش بعدها أربعين ، والغرض أن الاستدلال بذلك متوقف كما تقدم على أنه كان فى حق إبراهيم عليه السلام واجباً ، فإن ثبت ذلك استقام الاستدلال به وإلا فالنظر باق ، واختلف فى الوقت الذى يشرع فيه الختان ، قال الماوردي : له وقتان وقت وجوب ووقت استحباب ، فوقت الوجوب البلوغ ووقت الاستحباب قبله ، والاختيار فى اليوم السابع من بعد الولادة ، وقيل من يوم الولادة ، فإن أخر ففى الأربعين يوماً ، فإن أخر ففى السنة السابعة ، فإن بلغ وكان نضواً نخيفاً يعلم من حاله أنه إذا اختتن تلف سقط الوجوب . ويستحب أن لا يؤخر عن وقت الاستحباب إلا لعذر ، وذكر القاضى حسين أنه لا يجوز أن يختتن الصبى حتى يصير ابن عشر سنين لأنه حينئذ يوم ضربه على ترك الصلاة ، وألم الختان فوق ألم الضرب فيكون أولى بالتأخير ، وزيفه النووى فى « شرح المذهب » وقال إمام الحرمين : لا يجب قبل البلوغ لأن الصبى ليس من أهل العبادة المتعلقة بالبدن فكيف مع الألم ، قال : ولا يرد وجوب العدة على الصبية لأنه لا يتعلق به تعب بل هو مضى زمان محض . وقال أبو الفرج السرخسى : فى ختان الصبى وهو صغير مصلحة من جهة أن الجلد بعد التمييز يغلظ ويخشن فمن ثم جوز الأئمة الختان قبل ذلك ، ونقل ابن المنذر عن الحسن ومالك كراهة الختان يوم السابع لأنه فعل اليهود ، وقال مالك : يحسن إذا أنغر أى ألقى ثغره وهو مقدم أسنانه ، وذلك يكون فى السبع سنين وما حولها ، وعن الليث يستحب ما بين سبع سنين إلى عشر سنين ، وعن أحمد لم أسمع فيه شيئاً . وأخرج الطبرانى فى « الأوسط » عن ابن عباس قال : « سبع من السنة فى الصبى يسمى فى السابع ويختن » الحديث وقد قدمت ذكره فى كتاب العقيدة وأنه ضعيف ، وأخرج أبو الشيخ من طريق الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد عن ابن المنكدر أو غيره عن جابر « أن النبى صلى الله عليه وسلم ختن حسناً وحسيناً لسبعة أيام » قال الوليد فسألت مالكا عنه فقال : لأدرى ، ولكن الختان طهرة فكلمنا قدمها كان أحب إلى . وأخرج البيهقى حديث جابر ، وأخرج أيضاً من طريق موسى بن على عن أبيه : أن إبراهيم عليه السلام ختن إسحق وهو ابن سبعة أيام . وقد ذكرت فى أبواب الوليمة من كتاب النكاح مشروعية الدعوة فى الختان ، وما أخرجه أحمد من طريق الحسن بن عثمان بن أبى العاص أنه دعى إلى ختان فقال « ما كنا نأتى الختان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ندعى له » وأخرجه أبو الشيخ من رواية فنين أنه كان ختان جارية ، وقد نقل الشيخ أبو عبد الله بن الحاج فى « المدخل » أن السنة إظهار ختان الذكر وإخفاء ختان الأنثى . والله أعلم .

**قوله ( والاستحداد )** بالحاء المهملة استفعال من الحديد والمراد به استعمال الموسيقى فى حلق الشعر من مكان مخصوص من الجسد ، قيل وفى التعبير بهذه اللفظة مشروعية الكناية عما يستحى منه إذا حصل الإفهام بها وأغنى عن التصريح ، والذى يظهر أن ذلك من تصرف الرواة . وقد وقع فى رواية النسائى فى حديث أبى هريرة هذا التعبير بمحلق العانة ، وكذا فى حديث عائشة وأنس المشار إليهما من قبل عند مسلم ، قال النووى :

المراد بالعانة الشعر الذى فوق ذكر الرجل وحواليه ، وكذا الشعر الذى حوالى فرج المرأة ، ونقل عن أبى العباس بن سريج أنه الشعر النابت حول حلقة الدبر فتحصل من مجموع هذا استحباب حلق جميع ما على القبل والدبر وحولهما ؛ قال وذكر الحلق لكونه هو الأغلب وإلا فيجوز الإزالة بالنورة والتنف وغيرهما . وقال أبو شامة : العانة الشعر النابت على الركب بفتح الراء والكاف وهو ما انحدر من البطن فكانت تحت الثنية وفوق الفرج ، وقيل لكل فخذ ركب ، وقيل ظاهر الفرج وقيل الفرج بنفسه سواء كان من رجل أو امرأة ، قال : ويستحب إمطة الشعر عن القبل والدبر بل هو من الدبر أولى خوفاً من أن يعلق شيء من الغائط فلا يزيله المستنجى إلا بالماء ولا يتمكن من إزالته بالاستجمار ، قال ويقوم التنور مكان الحلق وكذلك التنف والقص ، وقد سئل أحمد عن أخذ العانة بالمقراض فقال أرجو أن يجزى ، قيل فالتنف ؟ قال وهل يقوى على هذا أحد ؟ وقال ابن دقيق العيد قال أهل اللغة : العانة الشعر النابت على الفرج ، وقيل هو منبت الشعر ، قال وهو المراد فى الخبر . وقال أبو بكر بن العرى : شعر العانة أولى الشعور بالإزالة لأنه يكثف ويتلبد فيه الوسخ ، بخلاف شعر الإبط . قال : وأما حلق ما حول الدبر فلا يشرع ، وكذا قال الفاكهى فى « شرح العمدة » أنه لا يجوز ، كذا قال ولم يذكر للمنع مستنداً ، والذى استند إليه أبو شامة قوى ، بل ربما تصور الوجوب فى حق من تعين ذلك فى حقه ، كمن لم يجد من الماء إلا القليل وأمكنه أن لو حلق الشعر أن لا يعلق به شيء من الغائط يحتاج معه إلى غسله وليس معه ماء زائد على قدر الاستنجاء ، وقال ابن دقيق العيد : كأن الذى ذهب إلى استحباب حلق ما حول الدبر ذكره بطريق القياس ، قال : والأولى فى إزالة الشعر هنا الحلق اتباعاً ، ويجوز التنف ، بخلاف الإبط فإنه بالعكس لأنه تحتبس تحته الأبخرة بخلاف العانة ، والشعر من الإبط بالتنف يضعف وبالحلق يقوى فجاء الحكم فى كل من الموضعين بالمناسب . وقال النووى وغيره : السنة فى إزالة شعر العانة الحلق بالموسى فى حق الرجل والمرأة معاً ، وقد ثبت الحديث الصحيح عن جابر فى النهى عن طريق النساء ليلاً حتى تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة ، وقد تقدم شرحه فى النكاح ، لكن يتأدى أصل السنة بالإزالة بكل مزيل . وقال النووى أيضاً : والأولى فى حق الرجل الحلق وفى حق المرأة التنف . واستشكل بأن فيه ضرراً على المرأة بالألم وعلى الزوج باسترخاء المحل فإن التنف يرخى المحل باتفاق الأطباء ، ومن ثم قال ابن دقيق العيد : إن بعضهم مال إلى ترجيح الحلق فى حق المرأة لأن التنف يرخى المحل ، لكن قال ابن العرى : إن كانت شابة فالتنف فى حقها أولى لأنه يربو مكان التنف ، وإن كانت كهلاً فالأولى فى حقها الحلق لأن التنف يرخى المحل ، ولو قيل الأولى فى حقها التنور مطلقاً لما كان بعيداً ، وحكى النووى فى وجوب الإزالة عليها إذا طلب ذلك منها وجهين أحدهما الوجوب ، ويفترق الحكم فى تنف الإبط وحلق العانة أيضاً بأن تنف الإبط وحلقه يجوز أن يتعاطاه الأجنبى ، بخلاف حلق العانة فيحرم إلا فى حق من يباح له المس والنظر كالزوج والزوجة . وأما التنور فسئل عنه أحمد فأجازه ، وذكر أنه يفعله ، وفيه حديث أم سلمة أخرجه ابن ماجه والبيهقى ورأى ثقات . ولكنه أعله بالإرسال وأنكر أحمد صحته ولفظه « أن النبى صلى الله عليه وسلم إذا طلى ولى عانته بيده » ومقابله حديث أنس « إن النبى صلى الله عليه وسلم كان لا يتنور ، وكان إذا كثر شعره حلقه » لكن سنده ضعيف جداً .

**قوله ( وتنف الإبط )** فى رواية الكشميهنى « الآباط » بصيغة الجمع ، والإبط بكسر الهمزة والموحدة وسكونها وهو المشهور وصوبه الجوالقى ، وهو يذكر ويؤنث ، وتأبط الشيء وضعه تحت إبطه . والمستحب

البداء فيه باليمنى ، ويتأدى أصل السنة بالخلق ولا سيما من يؤمله التنف . وقد أخرج ابن أبى حاتم فى « مناقب الشافعى » عن يونس بن عبد الأعلى قال دخلت على الشافعى ورجل يحلق إبطنه فقال : إني علمت أن السنة التنف ، ولكن لا أقوى على الوجع . قال الغزالي : هو الابتداء موجع ولكن يسهل على من اعتاده ، قال : والخلق كاف لأن المقصود النظافة . وتعقب بأن الحكمة فى تنفئه أنه محل للرائحة الكريهة ، وإنما بنشأ ذلك من الوسخ الذى يجتمع بالعرق فيه فيتلبد ويهيج ، فشرع فيه التنف الذى يضعفه فتخفف الرائحة به ، بخلاف الخلق فإنه يقوى الشعر ويهيجه فتكثر الرائحة لذلك . وقال ابن دقيق العيد : من نظر إلى اللفظ وقف مع التنف ، ومن نظر إلى المعنى أجازاه بكل مزيل ، لكن بين أن التنف مقصود من جهة المعنى فذكر نحو ما تقدم ، قال : وهو معنى ظاهر لا يهمل فإن مورد النص إذا احتمل معنى مناسباً يحتمل أن يكون مقصوداً فى الحكم لا يترك والذى يقوم مقام التنف فى ذلك التنوير لكنه يرق الجلد فقد يتأذى صاحبه به ولا سيما إن كان جلده رقيقاً . وتستحب البداءة فى إزالته باليد اليمنى ، ويزيل ما فى اليمنى بأصابع اليسرى وكذا الأظفار اليسرى إن أمكن وإلا فباليسرى .

**قوله ( وتقليم الأظفار )** وهو تفعيل من القلم وهو القطع . ووقع فى حديث ابن عمر « قص الأظفار » كما فى حديث الباب ، ووقع فى حديثه فى الباب الذى يليه بلفظ « تقليم » وفى حديث عائشة وأنس « قص الأظفار » والتقليم أعم ، والأظفار جمع ظفر بضم الظاء والفاء وبسكونها ، وحكى أبو زيد وكسر أوله ، وأنكره ابن سيده ، وقد قيل إنها قراءة الحسن ، وعن أبى السماك أنه قرئ بكسر أوله وثانيه ، والمراد إزالة ما يزيد على ما يلبس رأس الإصبع من الظفر لأن الوسخ يجتمع فيه فيستقدر ، وقد ينتهى إلى حد يمنع من وصول الماء إلى ما يجب غسله فى الطهارة ، وقد حكى أصحاب الشافعى فيه وجهين : فقطع المتولى بأن الوضوء حينئذ لا يصح ، وقطع الغزالي فى « الإحياء » بأنه يعنى عن مثل ذلك ، واحتج بأن غالب الأعراب لا يتعاهدون ذلك ، ومع ذلك لم يرد فى شيء من الآثار أمرهم بإعادة الصلاة وهو ظاهر ، لكن قد يتعلق بالظفر إذا طال النجو لمن استنجى بالماء ولم يمعن غسله فيكون إذا صلى حاملاً للنجاسة ، وقد أخرج البيهقى فى « الشعب » من طريق قيس بن أبى حازم قال « صلى النبى صلى الله عليه وسلم صلاة فأوهم فيها ، فسئل فقال : ما لى لا أوهم . ورفع أحدكم بين ظفري وأملت » رجاله ثقات مع إرساله ، وقد وصله الطبرانى من وجه آخر . والرفع بضم الراء ويفتحها وسكون الفاء بعدها غين معجمة يجمع على أرفاغ وهى مغاير الجسد كالإبط وما بين الأثنين والفخذين وكل موضع يجتمع فيه الوسخ ، فهو من تسمية الشيء باسم ما جاوره ، والتقدير وسخ رفع أحدكم ، والمعنى أنكم لا تقلمون أظفاركم ثم تحكون بها أرفاغكم فيتعلق بها ما فى الأرفاغ من الأوساخ المجمعمة ، قال أبو عبيد : أنكر عليهم طول الأظفار وترك قصها . قلت : وفيه إشارة إلى الندب إلى تنظيف المغاير كلها ، ويستحب الاستقصاء فى إزالتها إلى حد لا يدخل منه ضرر على الإصبع ، واستحب أحمد للمسافر أن يبقى شيئاً لحاجته إلى الاستعانة لذلك غالباً . ولم يثبت فى ترتيب الأصابع عند القص شيء من الأحاديث ، لكن جزم النووى فى « شرح مسلم » بأنه يستحب البداءة بمسبحة اليمنى ثم بالوسطى ثم البنصر ثم الخنصر ثم الإبهام ، وفى اليسرى بالبداءة بخنصرها ثم البنصر إلى الإبهام ، ويبدأ فى الرجلين بخنصر اليمنى إلى الإبهام ، وفى اليسرى بإبهامها إلى الخنصر ، ولم يذكر للاستحباب مستنداً . وقال فى « شرح المهذب » بعد أن نقل عن الغزالي وأن المازرى اشتد إنكاره عليه فيه : لا بأس بما قاله الغزالي إلا فى تأخير إبهام اليد اليمنى فالأولى أن تقدم اليمنى بكماها على اليسرى ، قال : وأما الحديث الذى ذكره الغزالي فلا أصل له اهـ . وقال ابن دقيق العيد : يحتاج من ادعى استحباب تقديم اليد فى القص على الرجل إلى دليل ، فإن الإطلاق يأبى ذلك . قلت : يمكن أن يؤخذ بالقياس على الوضوء



والجامع والتنظيف ، وتوجيه البداءة باليمنى لحديث عائشة الذى مر فى الطهارة « كان يعجبه التيمن فى طهوره وترجله وفى شأنه كله » والبداءة بالمسبحة منها لكونها أشرف الأصابع لأنها آله التشهد ، وأما اتباعها بالوسطى فلأن غالب من يقلم أظفاره يقلمها من قبل ظهر الكف فتكون الوسطى جهة يمينه فيستمر إلى أن يختم بالخنصر ثم يكمل اليد بقص الإبهام ، وأما فى اليسرى فإذا بدأ بالخنصر لزم أن يستمر على جهة اليمين إلى الإبهام ، قال شيخنا فى « شرح الترمذى » وكان ينبغى أن لو أخر إبهام اليمنى ليختم بها ويكون قد استمر على الانتقال إلى جهة اليمنى ، ولعل الأول لحظ فصل كل يد عن الأخرى ، وهذا التوجيه فى اليدين يعكس على ما نقله فى الرجلين إلا أن يقال غالب من يقلم أظفار رجله يقلمها من جهة باطن القدمين فيستمر التوجيه . وقد قال صاحب « الإقليد » قضية الأخذ فى ذلك بالتيامن أن يبدأ بخنصر اليمنى إلى أن ينتهى إلى خنصر اليسرى فى اليدين والرجلين معاً ، وكأنه لحظ أن القص يقع من باطن الكفين أيضاً ، وذكر الدمياطى أنه تلقى عن بعض المشايخ أن من قص أظفاره مخالفاً لم يصبه زُمد وأنه جرب ذلك مدة طويلة . وقد نص أحمد على استحباب قصها مخالفاً ، وبين ذلك أبو عبد الله بن بطه من أصحابهم فقال : يبدأ بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم الإبهام ثم البنصر ثم السبابة ، ويبدأ بإبهام اليسرى على العكس من اليمنى ، وقد أنكر ابن دقيق العيد الهيئة التى ذكرها الغزالي ومن تبعه وقال : كل ذلك لا أصل له وإحداث استحباب لا دليل عليه ، وهو قبيح عندى بالعالم ، ولو تخيل متخيل أن البداءة بمسبحة اليمنى من أجل شرفها فبقية الهيئة لا يتخيل فيه ذلك . نعم البداءة بيمينى اليدين ويمنى الرجلين له أصل وهو كان يعجبه التيامن اهـ . ولم يثبت أيضاً فى استحباب قص الظفر يوم الخميس حديث ، وقد أخرجه جعفر المستغفرى بسند مجهول ، ورويناه فى « مسلسلات التيمى » من طريقه ، وأقرب ما وقفت عليه فى ذلك ما أخرجه البيهقى من مرسل أبى جعفر الباقر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب أن يأخذ من أظفاره وشاربه يوم الجمعة » وله شاهد موصول عن أبى هريرة ، لكن سنده ضعيف أخرجه البيهقى أيضاً فى « الشعب » ، وسئل أحمد عنه فقال : يسن فى يوم الجمعة قبل الزوال ، وعنه يوم الخميس ، وعنه يتخير ، وهذا هو المعتمد أنه يستحب كيف ما احتاج إليه ، وأما ما أخرج مسلم من حديث أنس « وقت لنا فى قص الشارب وتقليم الأظافر ونتف الإبط وحلق العانة أن لا يترك أكثر من أربعين يوماً . كذا وقت فيه على البناء للمجهول ، وأخرجه أصحاب السنن بلفظ « وقت لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأشار العقيلي إلى أن جعفر بن سليمان الضبغى تفرد به ، وفى حفظه شيء ، وصرح ابن عبد البر بذلك فقال : لم يروه غيره ، وليس بحجة وتعقب بأن أبى داود والترمذى أخرجاه من رواية صدقة بن موسى عن ثابت ، وصدقة بن موسى وإن كان فيه مقال لكن تبين أن جعفر لم ينفرد به وقد أخرج ابن ماجه نحوه من طريق على بن زيد بن جدعان عن أنس ، وفى على أيضاً ضعف . وأخرجه ابن عدى من وجه ثالث من جهة عبد الله بن عمر أن شيخ مصرى عن ثابت عن أنس ، لكن أتى فيه بألفاظ مستغربة قال : أن يخلق الرجل عانته كل أربعين يوماً ، وأن ينتف إبطه كلما طلع ، ولا يدع شاربيه يطولان ، وأن يقلم أظفاره من الجمعة إلى الجمعة . وعبد الله الراوى عنه مجهولان . قال القرطبى فى « المفهم » ذكر الأربعين تحديد لأكثر المدة ، ولا يمنع تفقد ذلك من الجمعة إلى الجمعة ، والضابط فى ذلك الاحتياج . وكذا قال النووى : المختار أن ذلك أكله يضبط بالحاجة . وقال فى « شرح المذهب » ينبغى أن يختلف ذلك باختلاف الأحوال والأشخاص ، والضابط الحاجة فى هذا وفى جميع الخصال المذكورة . قلت : لكن لا يمنع من التفقد يوم الجمعة ، فإن المبالغة فى التنظيف فيه مشروع . والله أعلم وفى « سؤالات مهنا » عن أحمد قلت له : يأخذ من شعره وأظفاره أيدفنه أم يليقه ؟ قال : يدفنه . قلت : بلغك فيه شيء ؟ قال : كان ابن عمر يدفنه . وروى أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بدفن

الشعر والأظفار وقال : لا يتلعب به سحرة بنى آدم . قلت وهذا الحديث أخرجه البيهقي من حديث وائل حجر نحوه . وقد استحب أصحابنا دفنها لكونها أجزاء من الآدمي والله أعلم .

( فرع ) : لو استحق قص أظفاره فقص بعضاً وترك بعضاً أبدى فيه ابن دقيق العيد احتمالاً من منع لبس إحدى النعلين وترك الأخرى كما تقدم في بابهِ قريباً .

**قوله ( وقص الشارب )** تقدم القول في القص أول الباب . وأما الشارب فهو الشعر النابت على الشفة العليا . واختلف في جانيبه وهما السبلان فقليل : هما من الشارب ويشرع قصهما معه ، وقيل هما من جملة شعر اللحية وأما القص فهو الذى في أكثر الأحاديث كما هنا ، وفي حديث عائشة وحديث أنس كذلك كلاهما عند مسلم ، وكذا حديث حنظلة عن ابن عمر في أول الباب ، وورد الخبر بلفظ « الحلق » وهى رواية النسائي عن محمد بن عبد الله بن يزيد عن سفيان بن عيينة بسند هذا الباب ، ورواه جمهور أصحاب ابن عيينة بلفظ « القص » وكذا سائر الروايات عن شيخه الزهري . وقع عند النسائي من طريق سعيد المقبري عن أنس هريرة بلفظ « تقصير الشارب » نعم وقع الأمر بما يشعر بأن رواية الحلق محفوظة كحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أنس هريرة عند مسلم بلفظ « جزوا الشوارب » وحديث ابن عمر المذكور في الباب الذى يليه بلفظ « أحفوا الشوارب » وفي الباب الذى يليه بلفظ « أنهكوا الشوارب » فكل هذه الألفاظ تدل على أن المطلوب المبالغة في الإزالة ، لأن الجز وهو بالجيم والزاي الثقيلة قص الشعر والصوف إلى أن يبلغ الجلد ، والإحفاء بالمهملة والفاء الاستقصاء ومنه « حتى أحفوه المسألة » قال أبو عبيد الهروي معناه الزقوا الجز بالبشرة . وقال الخطائى : هو بمعنى الاستقصاء ، والنهك بالنون الكاف المبالغة في الإزالة ، ومنه ما تقدم في الكلام على الختان قوله صلى الله عليه وسلم للخافضة « أشمى ولا تنهكى » أى لا تبالغى في ختان المرأة وجرى على ذلك أهل اللغة . وقال ابن بطال : النهك التأثير في الشيء وهو غير الاستئصال ، قال النووي : المختار في قص الشارب أنه يقصه حتى يبدو طرف الشفة ولا يحفه من أصله ، وأما رواية « أحفوا » فمعناها أزيلوا ما طال على الشفتين ، قال ابن دقيق العيد : ما أدرى هل نقله عن المذهب أو قاله اختياراً منه لمذهب مالك . قلت : صرح « في شرح المذهب » بأن هذا مذهبننا . وقال الطحاوى لم أر عن الشافعى في ذلك شيئاً منصوصاً ، وأصحابه الذين رأيتهم كالمتزنى والربيع كانوا يحفون ، وما أظنهم أخذوا ذلك إلا عنه وكان أبو حنيفة وأصحابه يقولون : الإحفاء أفضل من التقصير . وقال ابن القاسم عن مالك : إحفاء الشارب عندى مثله ، والمراد بالحديث المبالغة في أخذ الشارب حتى يبدو حرف الشفتين وقال أشهب : سألت مالكا عن يحفى شاربهِ فقال : أرى أن يوجع ضرباً . وقال لمن يخلق شاربهِ : هذه بدعة ظهرت في الناس اهـ . وأغرب ابن العرى فنقل عن الشافعى أنه يستحب حلق الشارب ، وليس ذلك معروفاً عند أصحابه ، قال الطحاوى : الحلق هو مذهب أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد اهـ . وقال الأثرم : كان أحمد يحفى شاربهِ إحفاء شديداً ، ونص على أنه أولى من القص . وقال القرطبي : وقص الشارب أن يأخذ ما طال على الشفة بحيث لا يؤذى الآكل ولا يجتمع فيه الوسخ . قال : والجز والإحفاء هو القص المذكور ، وليس بالاستئصال عند مالك . قال : وذبح الكوفيون إلى أنه الاستئصال ، وبعض العلماء إلى التخيير في ذلك . قلت : هو الطبرى ، فإنه حكى قول مالك وقول الكوفيين ونقل عن أهل اللغة أن الإحفاء الاستئصال ثم قال : دلت السنة على الأمرين ، ولا تعارض ، فإن القص يدل على أخذ البعض والإحفاء يدل على أخذ الكل وكلاهما ثابت فيتخير فيما شاء . وقال ابن عبد البر : الإحفاء محتمل لأخذ الكل ، والقص مفسر للمراد ، والمفسر مقدم على المجمل اهـ . ويرجح قول

الطبري ثبوت الأمرين معاً في الأحاديث المرفوعة ، فأما الاختصار على القص ففي حديث المغيرة بن شعبه « ضفت النبي صلى الله عليه وسلم وكان شاربي وفي قصصه على سواك » أخرجه أبو داود . واختلف في المراد بقوله « على سواك » فالراجح أنه وضع سواكاً عند الشفة تحت الشعر وأخذ الشعر بالقص . وقيل المعنى قصه على أثر سواك ، أى بعدما تسوك . ويؤيد الأول ما أخرجه البيهقي في هذا الحديث قال فيه « فوضع السواك تحت الشارب وقص عليه » وأخرج البزار من حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أبصر رجلاً وشاربه طويل فقال : انتوني بـقص وسواك ، فجعل السواك على طرفه ثم أخذ ما جاوزه » وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس وحسنه « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقص شاربه » وأخرج البيهقي والطبراني من طريق شرحبيل بن مسلم الخولاني قال « رأيت خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقصون شواربهم : أبو أمامة الباهلي ، والمقدام بن معدى كرب الكندي ، وعتبة بن عوف السلمى ، والحجاج بن عامر الثمالي ، وعبد الله بن بسر » وأما الإحفاء ففي رواية ميمون بن مهران عن عبد الله بن عمر قال « ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم المجوس فقال : إنهم يوفون سبابهم ، ويخلقون لحاهم فخالقوهم . قال : فكان ابن عمر يستقرض سبلته فيجوزها كما يجز الشاه أو البعير » أخرجه الطبري والبيهقي ، وأخرجنا من طريق عبد الله بن أبي رافع قال « رأيت أبا سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وابن عمر ورافع بن خديج وأبا أسيد الأنصاري وسلمة بن الأكوع وأبا رافع ينهكون شواربهم كالخلق » لفظ الطبري ، وفي رواية البيهقي « يقصون شواربهم من طرف الشفة » وأخرج الطبري من طرق عن عروة وسالم والقاسم وأبي سلمة أنهم كانوا يخلقون شواربهم . وقد تقدم في أول الباب أثر ابن عمر أنه كان يخفى شاربه حتى ينظر إلى بياض الجلد . لكن كل ذلك محتمل لأن يراد استئصال جميع الشعر النابت على الشفة العليا ، ومحتمل لأن يراد استئصال ما يلاقى حمرة الشفة من أعلاها ولا يستوعب بقيتها ، نظراً إلى المعنى في مشروعية ذلك وهو مخالفة المجوس والأمن من التشويش على الآكل وبقاء زهوهم المأكول فيه ، وكل ذلك يحصر بما ذكرنا ، وهو الذي يجمع مفترق الأخبار الواردة في ذلك ، وبذلك جزم الداودي في شرح أثر ابن عمر المذكور ، وهو مقتضى تصرف البخاري لأنه أورد أثر ابن عمر وأورد بعده حديثه وحديث أبي هريرة في قص الشارب ، فكأنه أشار إلى أن ذلك هو المراد من الحديث . وعن الشعبي أنه كان يقص شاربه حتى يظهر حرف الشفة العليا وما قاربه من أعلاه ويأخذ ما يزيد مما فوق ذلك وينزع ما قارب الشفة من جانبي الفم ولا يزيد على ذلك ، وهذا أعدل ما وقفت عليه من الآثار . وقد أبدى ابن العربي لتخفيف شعر الشارب معنى لطيفاً فقال : إن الماء النازل من الأنف يتلبد به الشعر لما فيه من اللزوجة ويعسر تنقيته عند غسله ، وهو بإزاء حاسة شريفة وهي الشم ، فشرع تخفيفه ليتم الجمال والمنفعة به . قلت : وذلك يحصل بتخفيفه ولا يستلزم إحفائه وإن كان أبلغ ، وقد رجح الطحاوي الخلق على القص بتفضيله صلى الله عليه وسلم الخلق على التقصير في السلك ، وهو ابن التين الخلق بقوله صلى الله عليه وسلم « ليس منا من حلق » وكلاهما احتجاج بالخير في غير ما ورد فيه ولا سيما الثاني ، ويؤخذ مما أشار إليه ابن العربي مشروعية تنظيف داخل الأنف وأخذ شعره إذا طال ، والله أعلم . وقد روى مالك عن زيد بن أسلم « أن عمر كان إذا غضب قتل شاربه » فدل على أنه كان يوفره . وحكى ابن دقيق العيد عن بعض الحنفية أنه قال : لا بأس بإبقاء الشوارب في الحرب لإرهاق العدو ، وزيفه .

( فصل ) في فوائد تتعلق بهذا الحديث : الأولى — قال النووي : يستحب أن يبدأ في قص الشارب باليمين . الثانية يتخير بين أن يقص ذلك بنفسه أو يولى ذلك غيره لحصول المقصود من غير هتك مروءة بخلاف الإبط ، ولا

ارتكاب حرمة بخلاف العانة . قلت : محل ذلك حيث لا ضرورة ، وأما من لا يحسن الحلق فقد يباح له إن لم تكن له زوجة تحسن الحلق أن يستعين بغيره بقدر الحاجة ، لكن محل هذا إذا لم يجد ما يتنور به فإنه يغنى عن الحلق ويحصل به المقصود وكذا من لا يقوى على التنف ولا يتمكن من الحلق إذا استعان بغيره في الحلق لم تهتك المروءة من أجل الضرورة كما تقدم عن الشافعي ، وهذا لمن لم يقو على التنور من أجل أن النورة تؤذي الجلد الرقيق كجلد الإبط ، وقد يقال مثل ذلك في حلق العانة من جهة المغايب التي بين الفخذ والأنثيين ، وأما الأخذ من الشارب فينبغي فيه التفصيل بين من يحسن أخذه بنفسه بحيث لا يتشوه وبين من لا يحسن فيستعين بغيره ، وبلتحق به من لا يجد مرآة ينظر وجهه فيها عند أخذه . الثالثة قال النووي : يتأدى أصل السنة بأخذ الشارب بالمقص وبغيره . وتوقف ابن دقيق العيد في قرضه بالسن ثم قال : من نظر إلى اللفظ منع ومن نظر إلى المعنى أجاز . الرابعة قال ابن دقيق العيد : لا أعلم أحداً قال بوجوب قص الشارب من حيث هو هو ، واحترز بذلك من وجوبه بعارض حيث يتعين كما تقدمت الإشارة إليه من كلام ابن العربي ، وكأنه لم يقف على كلام ابن حزم في ذلك فإنه قد صرح بالوجوب في ذلك وفي إعفاء اللحية

### باب تقليم الأظفار

[٥٨٩٠] ٥٦٨١- حدثنا أحمد بن أبي رجاء قال نا إسحاق بن سليمان قال سمعت حنظلة عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « من الفطرة حلق العانة وتقليم الأظفار وقص الشارب » .

[٥٨٩١] ٥٦٨٢- حدثنا أحمد بن يونس قال نا إبراهيم بن سعد قال نا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « الفطرة خمس : الختان والاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظفار ونتف الإبط » .

[٥٨٩٢] ٥٦٨٣- نا محمد بن منهل قال نا يزيد بن زريع قال نا عمر بن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : « خالفوا المشركين ، وقرأوا اللحي واحفوا الشوارب » . وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته ، فما فضل أخذه . [الحديث ٥٨٩٢ - طرفه في : ٥٨٩٣] .

**قوله ( باب تقليم الأظفار )** تقدم بيان ذلك في الذي قبله ، وقد ذكر فيه ثلاثة أحاديث ، الثالث منها لا تعلق بالظفر وإنما هو مختص بالشارب واللحية فيمكن أن يكون مراده في هذه الترجمة والتي قبلها تقليم الأظفار وما ذكر معها وقص الشارب وما ذكر معه ، ويحتمل أن يكون أشار إلى أن حديث ابن عمر في الأول وحديثه في الثالث واحد ، منهم من طوله ومنهم من اختصره .

الحديث الأول ، **قوله ( حدثنا أحمد بن أبي رجاء )** هو أحمد بن عبد الله بن أيوب الهروي ، وإسحق بن سليمان هو الرازي ، وحنظلة هو ابن سفيان الجمحي .

**قوله ( إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال )** كذا للجميع ، وزعم أبو مسعود في « الأطراف » أن البخاري ذكره من هذا الوجه موقوفاً ثم تعقبه بأن أبا سعيد الأشج رواه عن إسحق بن سليمان مرفوعاً ، وتعقب الحميدي كلام أبي مسعود فأجاد .

**قوله ( من الفطرة )** كذا للجميع ، وقد تقدم نقل النووى أنه وقع فيه بلفظ « من السنة » .

**قوله ( وقص الشارب )** فى رواية الإسماعيلي « وأخذ الشارب » وفى أخرى له « وقص الشوارب » قال « وقال مرة الشارب » قال الجياني : وقع فى كلامهم أنه لعظم الشوارب وهو من الواحد الذى فرق وسمى كل جزء منه باسمه فقالوا لكل جانب منه شارباً ثم جمع شوارب وحكى ابن سيده عن بعضهم : من قال الشاربان أخطأ ؛ وإنما الشاربان ما طال من ناحية السبلة ، قال : وبعضهم يسمي السبلة كلها شارباً ؛ ويؤيده أثر عمر الذى أخرجه مالك أنه « كان إذا غضب قتل شاربه » والذى يمكن قتله من شعر الشارب السبال وقد سماه شارباً .

الحديث الثانى حديث أبى هريرة وقد تقدم شرحه مستوفى .

الحديث الثالث ، **قوله ( عمر بن محمد بن زيد )** أى ابن عبد الله بن عمر .

**قوله ( خالفوا المشركين )** فى حديث أبى هريرة عند مسلم « خالفوا المجوس » وهو المراد فى حديث ابن عمر فإنهم كانوا يقصون لحاهم ومنهم من كان يحلقها .

**قوله ( أحفوا الشوارب )** بهزة قطع من الإحفاء للأكثر ، وحكى ابن دريد حفى شاربه حفواً إذا استأصل أخذ شعره ، فعلى هذا فهى همزة وصل .

**قوله ( ووفروا اللحى )** أما قوله « وفروا » فهو بتشديد الفاء من التوفير وهو الإبقاء أى اتركوها وافرة . وفى رواية عبيد الله بن عمر عن نافع فى الباب الذى يليه « اعفوا » وسيأتى تحريره ، وفى حديث أبى هريرة عند مسلم أرجئوا وضبطت بالجيم والهمزة أى أخروها ، وبالحاء المعجمة بلا همز أى أطيلوها ، وله فى رواية أخرى « أوفوا » أى اتركوها وافية ، قال النووى وكل هذه الروايات بمعنى واحد ، واللحى بكسر اللام وحكى ضمها وبالقصر والمد جمع لحية بالكسر فقط وهى اسم لما نبت على الخدين والذقن .

**قوله ( وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته فما فضل أخذه )** هو موصول بالسند المذكور إلى نافع ، وقد أخرجه مالك فى « الموطأ » عن نافع بلفظ « كان ابن عمر إذا حلق رأسه فى حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه » وفى حديث الباب مقدار المأخوذ ، وقوله « فضل » بفتح الفاء والضاد المعجمة ويجوز كسر الضاد كعلم والأشهر الفتح قاله ابن التين ، وقال الكرماني : لعل ابن عمر أراد الجمع بين الحلق والتقصير فى النسك فحلق رأسه كله وقصر من لحيته ليدخل فى عموم قوله تعالى ﴿ محلّقين رءوسكم ومقصرين ﴾ ونخص ذلك من عموم قوله « وفروا اللحى » فحمله على حالة غير حالة النسك . قلت : الذى يظهر أن ابن عمر كان لا يخص هذا التخصيص بالنسك بل كان يحمل الأمر بالإعفاء على غير الحالة التى تتشبه فيها الصورة بإفراط طول شعر اللحية أو عرضه ، فقد قال الطبرى . ذهب قوم إلى ظاهر الحديث فكروها تناول شيء من اللحية من طولها ومن عرضها وقال قوم إذا زاد على القبضة يؤخذ الزائد ، ثم ساق بسنده إلى ابن عمر أنه فعل ذلك ، وإلى عمر أنه فعل ذلك برجل ، ومن طريق أبى هريرة أنه فعله وأخرج أبو داود من حديث جابر بسند حسن قال « كنا نعفى السبال إلا فى حج أو عمرة » وقوله « نعفى » بضم أوله وتشديد الفاء أى نتركه وافرأ وهذا يؤيد ما نقل عن ابن عمر ، فإن السبال بكسر المهملة وتخفيف الموحدة جمع سبلة بفتحيتين وهى ما طال من شعر اللحية ، فأشار جابر إلى أنهم يقصرون منها فى النسك . ثم حكى الطبرى اختلافاً فيما يؤخذ من اللحية هل له حد أم لا ؟ فأسند عن جماعة الاقتصار على أخذ الذى يزيد منها على قدر الكف ، وعن الحسن البصرى أنه يؤخذ من طولها

وعرضها ما لم يفحش ، وعن عطاء نحوه قال : وحمل هؤلاء النهي على منع ما كانت الأعاجم تفعله من قصها وتحفيفها ، قال : وكره آخرون التعرض لها إلا في حج أو عمرة وأسندوه عن جماعة ، واختار قول عطاء ، وقال : إن الرجل لو ترك لحيته لا يتعرض لها حتى أفحش طولها وعرضها لعرض نفسه لمن يسخر به ، واستدل بحديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها » وهذا أخرجه الترمذى ونقل عن البخارى أنه قال في رواية عمر بن هارون : لا أعلم له حديثاً منكراً إلا هذا اهـ وقد ضعف عمر بن هارون مطلقاً جماعة ، وقال عياض : يكره حلق اللحية وقصها وتحفيفها ، وأما الأخذ من طولها وعرضها إذا عظمت فحسن ، بل تكره الشهرة في تعظيمها كما يكره في تقصيرها ، كذا قال ، وتعقبه النووى بأنه خلاف ظاهر الخبر في الأمر بتوفيرها ؛ قال : واختار تركها على حالها وأن لا يتعرض لها بتقصير ولا غيره ، وكأن مراده بذلك في غير النسك لأن الشافعى نص على استحبابه فيه ، وذكر النووى عن الغزالى — وهو في ذلك تابع لأبى طالب المكي في « القوت » — قال : يكره في اللحية عشر خصال : خضبها بالسواد لغير الجهاد ، وبغير السواد إيهاماً للصالح لا لقصد الاتباع ، وتبييضها استعجالاً للشيوخوخة لقصد التعاضم على الأقران ، ونفثها للمروءة وكذا تحذيفها ونفث الشيب . ورجح النووى تحريمه لثبوت الزجر عنه كما سيأتى قريباً ، وتصفيفها طاقة طاقة تصنعاً ومخيلة ، وكذا ترجيلها والتعرض لها طولاً وعرضاً على ما فيه من اختلاف ، وتركها شعثة إيهاماً للزهد ، والنظر إليها إعجاباً ، وزاد النووى : وعقدها ، لحديث رويغ رفعه « من عقد لحيته فإن محمداً منه برىء » الحديث أخرجه أبو داود ، قال الخطائى : قيل المراد عقدها في الحرب وهو من زى الأعاجم ، وقيل المراد معالجة الشعر لينعقد ، وذلك من فعل أهل التأنيث .

( تنبيه ) : أنكر ابن التين ظاهر ما نقل عن ابن عمر فقال : ليس المراد أنه كان يقتصر على قدر القبض من لحيته ، بل كان يمسك عليها فيزيل ما شذ منها ، فيمسك من أسفل ذقنه بأصابعه الأربعة ملتصقة فيأخذ ما سفل عن ذلك ليتساوى طول لحيته . قال أبو شامة : وقد حدث قوم يحلقون لحاهم ، وهو أشد مما نقل عن المجوس أنهم كانوا يقصونها . وقال النووى : يستثنى من الأمر بإعفاء اللحي ما لو نبتت للمرأة لحية فإنه يستحب لها حلقها ، وكذا لو نبت لها شارب أو عنققة ، وسيأتى البحث فيه في « باب المتمصات » .

### باب إعفاء اللحي

عَفَوْا : كَثَرُوا وَكَثُرَتْ أُمُورُهُمْ .

٥٨٩٣ [ ٥٦٨٤ - حدثني محمد قال أنا عبدة قال أنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه عليه : « أنهكوا الشوارب ، وأعفوا اللحي » .

**قوله ( باب إعفاء اللحي )** كذا استعمله من الرباعى ، وهو بمعنى الترك . ثم قال : عَفَوْا كَثَرُوا وَكَثُرَتْ أُمُورُهُمْ وأراد تفسير قوله تعالى في الأعراف ﴿ حتى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضُّرُّ وَالسَّرَّاءُ ﴾ فقد تقدم هناك بيان من فسر قوله عَفَوْا بكثروا ، فإما أن يكون أشار بذلك إلى أصل المادة ، أو إلى أن لفظ الحديث وهو « أعفوا اللحي » جاء بالمعنيين ، فعلى الأول يكون بهمة قطع وعلى الثانى بهمة وصل ، وقد حكى ذلك جماعة من الشراح منهم ابن التين قال : وبهمة قطع أكثر . وقال ابن دقيق العيد : تفسير الإعفاء بالتكثير من إقامة السبب مقام المسبب ، لأن حقيقة الإعفاء الترك ، وترك التعرض للحية يستلزم تكثيرها . وأغرب ابن السيد فقال : حمل بعضهم قوله « أعفوا اللحي » على الأخذ منها بإصلاح ما شذ منها طولاً وعرضاً ، واستشهد بقول زهير « على آثار

من ذهب العفاء » . وذهب الأكثر إلى أنه بمعنى وفروا أو كثروا ، وهو الصواب . قال ابن دقيق العيد : لا أعلم أحداً فهم من الأمر في قوله « أعفوا اللحى » تجويز معالجتها بما يغزرها كما يفعله بعض الناس ، قال : وكأن الصارف على ذلك قرينة السياق في قوله في بقية الخبر « وأحفوا الشوارب » انتهى . ويمكن أن يؤخذ من بقية طرق ألفاظ الحديث الدالة على مجرد الترك ، والله أعلم .

( تنبيه ) : في قوله أعفوا وأحفوا ثلاثة أنواع من البديع : الجناس والمطابقة والموازنة

### ب) ما يذكر في الشيب

[٥٨٩٤] ٥٦٨٥- حدثنا معلى بن أسد قال نا وهيب عن أيوب عن ابن سيرين قال : سألت أنساً : أخضب النبي صلى الله عليه فقال : « لم يبلغ الشيب إلا قليلاً » .

[٥٨٩٥] ٥٦٨٦- حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن ثابت قال : سئل أنس عن خضاب النبي صلى الله عليه فقال : إنه لم يبلغ ما يخضب ، لو شئت أن أعدد شمطاته في لحيته .

[٥٨٩٦] ٥٦٨٧- حدثنا مالك بن إسماعيل قال نا إسرائيل عن عثمان بن عبد الله بن موهب قال : أرسلني أهلي إلى أم سلمة بقدر من ماء ، وقبض إسرائيل ثلاث أصابع من فضة فيه شعر من شعر النبي صلى الله عليه ، وكان إذا أصاب الإنسان عين أو شيء بعث إليها مخضبه ، فاطلعت في الجلجل فرأيت شعرات حمراً . [الحديث ٥٨٩٦- طرفاه في : ٥٨٩٧ ، ٥٨٩٨] .

[٥٨٩٧] ٥٦٨٨- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا سلام عن عثمان بن عبد الله بن موهب قال دخلت على أم سلمة فأخرجت إلينا شعرات من شعر النبي صلى الله عليه مخضوباً .

[٥٨٩٨] ٥٦٨٩- وقال أبو نعيم نا نصير بن أبي الأشعث عن ابن موهب أن أم سلمة أرته شعر النبي صلى الله عليه عليه أحمر .

قوله ( باب ما يذكر في الشيب ) أى هل يخضب أو يترك ؟ .

قوله ( عن ابن سيرين ) هو محمد بن مسلم في روايته عن حجاج بن الشاعر عن معلى شيخ البخارى فيه .

قوله ( سألت أنساً : أخضب النبي صلى الله عليه وسلم ) ؟ يعرف منه أنه المبهم في الرواية التي بعدها حيث قال ثابت « سئل أنس » كذا قوله في هذه الرواية لم يبلغ من الشيب إلا قليلاً يفسره قوله في الثانية « لم يبلغ ما يخضب » وذلك أن العادة أن القليل من الشعر الأبيض إذا بدا في اللحية لم يبادر إلى خضبه حتى يكثر ، ومرجع القلة والكثرة في ذلك إلى العرف ، وزاد أحمد من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين في هذا الحديث « ولكن أبا بكر وعمر بعده خضبا بالحناء والكم ، قال : وجاء أبو بكر بأبيه أى قحافة يوم فتح مكة يحمله حتى وضعه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم ، ولحيته ورأسه كالثغامة بياضاً » وستأتي الإشارة إليه في « باب الخضاب » ولمسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس نحو حديث ابن سيرين وزاد « ولم يخضب ولكن خضب أبو بكر وعمر » .

قوله في الثانية ( لو شئت أن أعد شمطاته في لحيته ) المراد بالشمطات الشعرات اللاتي ظهر فيهن البياض ،

فكان الشعر البياض مع ما يجاورها من شعرة سوداء ثوب أشمط ، والأشمط الذى يخالطه بياض وسواد ، وجواب « لو » فى قوله « لو شئت » محذوف ، والتقدير لعددتها ، وذلك مما يدل على قلتها ، وقد تقدم فى « باب صفة النبى صلى الله عليه وسلم » من المناقب بيان الجمع بين مختلف الأحاديث فى ذلك .

**قوله ( حدثنا مالك بن إسماعيل )** هو ابن غسان النهدى ، وإسرائيل هو ابن يونس بن أبى إسحق ، وعثمان ابن عبد الله بن موهب هو التيمى مولى آل طلحة ، وليس فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر سبق فى الحج وغيره .

**قوله ( أرسلنى أهلى إلى أم سلمة )** يعنى زوج النبى صلى الله عليه وسلم ، ولم أقف على تسمية أهله ، ولكنهم من آل طلحة لأنهم مواليه ، ويحتمل أن يريد بأهله امرأته .

**قوله ( بقدر من ماء ، وقبض إسرائيل ثلاث أصابع من قصة فيها )** وفى رواية الكشميهنى « فيه شعر من شعر النبى صلى الله عليه وسلم » اختلف فى ضبطه « قصة » هو بقاف مضمومة ثم صاد مهملة أو بفاء مكسورة ثم ضاد معجمة ؟ فأما قوله « وقبض إسرائيل ثلاث أصابع » فإن فيه إشارة إلى صغر القدر ، وزعم الكرماني أنه عبارة عن عدد إرسال عثمان إلى أم سلمة وهو بعيد ، وأما قوله « فيها » فضمير لمعنى القدر ، لأن القدر إذا كان فيه مانع يسمى كأساً والكأس مؤنثة ، أو الضمير للقصة كما سيأتى توجيهه . وأما رواية الكشميهنى بالتذكير فواضحة . وقوله « من فضة » إن كان بالفاء والمعجمة فهو بيان لجنس القدر ، قال الكرماني : ويحمل على أنه كان مموهاً بفضة لا أنه كان كله فضة . قلت : وهذا ينبى على أن أم سلمة كانت لا تجيز استعمال آنية الفضة فى غير الأكل والشرب ، ومن أين له ذلك وقد أجاز جماعة من العلماء استعمال الإناء الصغير من الفضة فى غير الأكل والشرب ؟ وإن كان بالقاف والمهملة فهو من صفة الشعر على ما فى التركيب من قلق العبارة ، ولهذا قال الكرماني : عليك بتوجيهه . ويظهر أن « من » سببية أى أرسلونى بقدر من ماء بسبب قصة فيها شعر ، وهذا كله بناء على أن هذه اللفظة محفوظة بالقاف والصاد المهملة ، وقد ذكره الحميدى فى « الجمع بين الصحيحين » بلفظ دال على أنه بالفاء والمعجمة ولفظه « أرسلنى أهلى إلى أم سلمة بقدر من ماء ، فجاءت بجلجل من فضة فيه شعر إلخ » ولم يذكر قول إسرائيل ، فكانه سقط على رواة البخارى قوله « فجاءت بجلجل » وبه ينتظم الكلام ، ويعرف منه أن قوله « من فضة » بالفاء والمعجمة وأنه صفة الجلجل لا صفة القدر الذى أحضره عثمان بن موهب ، قال ابن دحية : وقع لأكثر الرواة بالقاف والمهملة ، والصحيح عند المحققين بالفاء والمعجمة ، وقد بينه وكيع فى مصنفه بعد ما رواه عن إسرائيل فقال « كان جلجلا من فضة صيغ صواناً لشعرات كانت عند أم سلمة من شعر النبى صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( وكان )** الناس ( إذا أصاب الإنسان ) أى منهم ( عين ) أى أصيب بعين ( أو شيء ) أى من أى مرض كان ، وهو موصول من قول عثمان المذكور .

**قوله ( بعث إليها مخضبه )** بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الضاد المعجمة بعدها موحدة هو من جملة الآنية ، وقد تقدم بيانه فى كتاب الطهارة ، والمراد أنه كان من اشتكى أرسل إناء إلى أم سلمة فتجعل فى تلك الشعرات وتغسلها فيه وتعيده فيشربه صاحب الإناء أو يغتسل به استشفاء بها فتحصل له بركتها .

**قوله ( فاطلعت فى الجلجل )** كذا للأكثر بجيمين مضمومتين بينهما لام وآخره أخرى ، هو شبه الجرس ،



وقد تنزع منه الحصة التي تتحرك فيوضع فيه ما يحتاج إلى صيانتها ، والقائل « فاطلعت » هو عثمان ، وقيل أن في بعض الروايات « الجحل » بفتح الجيم وسكون المهمله وفسر بالسقاء الضخم ، وما أظنه تصحيحاً لأنه كان صواناً للشعرات كما جزم به وكيع أحد رواة الخبر كان المناسب لمن الظرف الصغير لا الإناء الضخم ، ولم يفسر صاحب « المشارق » ولا « النهاية » الجللجل كأنهما تركاه لشهرته ، لكن حكى عياض أن في رواية ابن السكن « المخضب » بدل الجللجل فالله أعلم .

**قوله ( فرأيت شعرات حمراء )** في الرواية التي تليها « مخضوباً » ويأتى البحث فيه .

**قوله ( سلام )** هو بالتشديد اتفاقاً ، وجزم أبو نصر الكلاباذي بأنه ابن مسكين ، وخالفه الجمهور فقالوا . هو ابن أوى مطيع ؛ وبذلك جزم أبو علي بن السكن وأبو علي الجبائي ، ووقع التصريح به في هذا الحديث لعند ابن ماجه من رواية يونس بن محمد « عن سلام بن أوى مطيع » وقد أخرجه ابن أوى خيثمة عن موسى شيخ البخارى فيه فقال « حدثنا سلام بن أوى مطيع » .

**قوله ( مخضوباً )** زاد يونس بالحناء والكتم ، وكذا لابن أوى خيثمة ، وكذا لأحمد عن عفان وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سلام ، وله من طريق أوى معاوية وهو شيبان بن عبد الرحمن « شعراً أحمر مخضوباً بالحناء والكتم » وللإسماعيلي من طريق أوى إسحق عن عثمان المذكور « كان مع ام سلمة من شعر لحية النبي صلى الله عليه وسلم فيه أثر الحناء والكتم » والحناء معروف والكتم بفتح الكاف والمثناة سيأتى تفسيره بعد هذا ، قال الإسماعيلي : ليس فيه بيان أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذى خضب ، بل يحتمل أن يكون أحمر بعده لما خالطه من طيب فيه صفرة فغلبت به الصفرة ، قال فإن كان كذلك وإلا فحديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخضب » أصح ، كذا قال ، والذى أبداه احتمالاً قد تقدم معناه موصولاً إلى أنس في « باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم » وأنه جزم بأنه إنما أحمر من الطيب . قلت : وكثير من الشعور التي تفصل عن الجسد إذا طال العهد يتحول سوادها إلى الحمرة ، وما جنح إليه من الترجيع خلاف ما جمع به الطبرى ، وحاصله أن من جزم أنه خضب كما في ظاهر حديث أم سلمة ، وكافى حديث ابن عمر الماضى قريباً أنه صلى الله عليه وسلم خضب بالصفرة — حكى ما شاهده ، وكان ذلك في بعض الأحيان . ومن نفى ذلك كأنس فهو محمود على الأكثر الأغلب من حاله ، وقد أخرج مسلم وأحمد الترمذى والنسائى من حديث جابر بن سمرة قال « ما كان في رأس النبي صلى الله عليه وسلم ولحيته من الشيب إلا شعرات كان إذا دهن وارهه الدهن ، فيحتمل أن يكون الذين أثبتوا الخضاب شاهدوا الشعر الأبيض ، ثم لما وراه الدهن ظنوا أنه خضبه . والله أعلم .

**قوله ( وقال أبو نعيم )** كذا لأوى ذر ، وصرح غيره بوصله فقال « قال لنا أبو نعيم » .

**قوله ( نصير )** بنون مصغر ابن أوى الأشعث [ ويقال الأشعث ] اسمه ، وليس لنصير في البخارى سوى هذا الموضع

### بالخضاب

٥٦٩٠ - حدثنا الحميدي قال نا سفيان قال نا الزهري عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه : « إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم » . [٥٨٩٩]

**قوله ( باب الخضاب )** أى تغيير لون شيب الرأس واللحية .

**قوله ( عن أنى سلمة وسليمان بن يسار )** كذا جمع بينهما ، وتابعه الأوزاعي عن الزهري أخرجه النسائي ، ورواه صالح بن كيسان ويونس ومعمّر عن الزهري عن أنى سلمة وحده ، وقد مضت رواية صالح في أحاديث الأنبياء ، ورواية الآخرين عند النسائي عن أنى هريرة في رواية إسحق بن راهويه عن سفيان بسنده أنهما سمعا أبا هريرة أخرجه النسائي .

**قوله ( إن اليهود والنصارى لا يصبغون ، فخالقوهم )** هكذا أطلق ، ولأحمد بسند حسن عن أنى أمانة قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على مشيخة من الأنصار بيض لحاهم فقال : يا معشر الأنصار حمروا وصبغوا وخالقوا أهل الكتاب » وأخرج الطبراني في « الأوسط » نحوه من حديث أنس ، وفي « الكبير » من حديث عتبة ابن عبد « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بتغيير الشعر مخالفة للأعاجم » وقد تمسك به من أجاز الخضاب بالسواد وقد تقدمت في باب ذكر بنى إسرائيل من أحاديث الأنبياء مسألة استثناء الخضاب بالسواد لحديثي جابر وابن عباس ، وأن من العلماء من رخص فيه في الجهاد ومنهم من رخص فيه مطلقاً وأن الأولى كراهته ، وجنح النووي إلى أنه كراهية تحريم ، وقد رخص فيه طائفة من السلف منهم سعد بن أنى وقاص وعقبة بن عامر والحسن والحسين وجريز وغير واحد واختاره ابن أنى عاصم « في كتاب الخضاب » له وأجاب عن حديث ابن عباس رفعه « يكون قوم يخضبون بالسواد لا يجدون ريح الجنة » بأن لا دلالة فيه على كراهة الخضاب بالسواد بل فيه الإخبار عن قوم هذه صفتهم ، وعن حديث جابر « جنبوه السواد » بأنه في حق من صار شيب رأسه مستتبشعاً ولا يطرد في حق كل أحد انتهى . وما قاله خلاف ما يتبادر من سياق الحديثين . نعم يشهد له ما أخرجه هو عن ابن شهاب قال « كنا نخضب بالسواد إذا كان الوجه جديداً ، فلما نفّض الوجه والأسنان تركناه » وقد أخرج الطبراني وابن أنى عاصم من حديث أنى الدرداء رفعه « من خضب بالسواد سود الله وجهه يوم القيامة » وسنده لين ، ومنهم من فرق ذلك بين الرجل والمرأة فأجازه لها دون الرجل ، واختاره الحلیمی ، وأما خضب اليدين والرجلين فلا يجوز للرجال إلا في التداوى . وقوله « فخالقوهم » في رواية مسلم « فخالقوا عليهم واصبغوا » وللنسائي من حديث ابن عمر رفعه « غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود » ورجاله ثقات ، لكن اختلف على هشام بن عروة فيه كما بينه النسائي وقال إنه غير محفوظ ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » من حديث عائشة وزاد « والنصارى » ولأصحاب السنن وصححه الترمذی من حديث أنى ذر رفعه « إن أحسن ما غيرتم به الشيب الحناء والكتم » وهذا يحتمل أن يكون على التعاقب ويحتمل الجمع ، وقد أخرج مسلم من حديث أنس قال « اختضب أبو بكر بالحناء والكتم ، واختضب عمر بالحناء بحتا » وقوله بحتا بموحدة مفتوحة ومهملة ساكنة بعدها مثناة أى صرفاً ، وهذا يشعر بأن أبا بكر كان يجمع بينهما دائماً . والكتم نبات باليمن يخرج الصبغ أسود يميل الى الحمرة ، وصبغ الحناء أحمر فالصبغ بهما معا يخرج بين السواد والحمرة . واستنبط ابن أنى عاصم من قوله صلى الله عليه وسلم « جنبوه السواد » أن الخضاب بالسواد كان من عادتهم ، وذكر ابن الكلبي أن أول من اختضب بالسواد من العرب عبد المطلب ، وأما مطلقاً ففرعون ، وقد اختلف في الخضب وتركه فخضب أبو بكر وعمر وغيرهما كما تقدم ، وترك الخضاب على وأنى بن كعب وسلمة بن الأكوع وأنس وجماعة ، وجمع الطبري بأن من صبغ منهم كان اللائق به كمن يستشنع شيبه ، ومن ترك كان اللائق به كمن لا يستشنع شيبه ، وعلى ذلك حمل قوله صلى

الله عليه وسلم في حديث جابر الذي أخرجه مسلم في قصة أبي قحافة حيث قال صلى الله عليه وسلم لما رأى رأسه كأنها الثغامة بياضاً « غيروا هذا وجنبوه السواد » ومثله حديث أنس الذي تقدمت الإشارة إليه أول « باب ما يذكر في الشيب » وزاد الطبري وابن أبي عاصم من وجه آخر عن جابر « فذهبوا به فحمره » والثغامة بضم المثلثة وتخفيف المعجمة نبات شديد البياض زهره وثمره ، قال : فمن كان في مثل خال أبي قحافة استحسب له الخضاب لأنه لا يحصل به الغرور لأحد ، ومن كان بخلافه فلا يستحسب في حقه ، ولكن الخضاب مطلقاً أولى لأنه فيه امتثال الأمر في مخالفة أهل الكتاب ، وفيه صيانة للشعر عن تعلق الغبار وغيره به ، إلا إن كان من عادة أهل البلد ترك الصبغ وأن الذي ينفرد بدونهم بذلك يصير في مقام الشهرة فالترك في حقه أولى . ونقل الطبري بعد أن أورد حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه بلفظ « من شاب شيبة فهي له نور إلى أن ينتفها أو يخضبها » وحديث ابن مسعود « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره خضالاً » فذكر منها تغير الشيب ، إذ بعضهم ذهب إلى أن هذه الكراهة تستحب بحديث الباب ، ثم ذكر الجمع وقال : دعوى النسخ لا دليل عليها قلت : وجنح إلى النسخ الطحاوي وتمسك بالحديث الآتي قريباً أنه « كان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ، ثم صار يخالفهم ويحث على مخالفتهم » كما سيأتي تقريره في « باب الفرق » إن شاء الله تعالى . وحديث عمرو بن شعيب المشار إليه أخرجه الترمذي وحسنه ولم أر شياً طرقه الاستثناء المذكور والله أعلم قال ابن العربي : وإنما نهى عن التفت دون الخضب لأن فيه تغيير الخلقة من أصلها ، بخلاف الخضب فإنه لا يغير الخلقة على الناظر إليه والله أعلم ، وقد نقل عن أحمد أنه يجب ، وعنه يجب ولو مرة ، وعنه لا أحب لأحد ترك الخضب ويتشبه بأهل الكتاب ، وفي السواد عنه كالشافعية روايتان المشهورة يكره وقيل يحرم ، ويتأكد المنع لمن دلس به .

### باب الجعد

[٥٩٠٠] ٥٦٩١- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس بن مالك أنه سمعه يقول : كان رسول الله صلى الله عليه ليس بالطويل البائن ولا بالقصير ، وليس بالأبيض الأمهق وليس بالآدم ، وليس بالجعد القطط ولا بالسبط . بعثه الله على رأس أربعين سنة فأقام بمكة عشر سنين ، وبالمدينة عشر سنين ، وتوفاه الله على رأس ستين سنة ، وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء .

[٥٩٠١] ٥٦٩٢- حدثنا مالك بن إسماعيل قال نا إسرائيل عن أبي إسحاق قال : سمعت البراء يقول : ما رأيت أحداً أحسن في حلة حمراء من النبي صلى الله عليه . قال بعض أصحابي عن مالك : إن جمته لتضرب قريباً من منكبيه . قال أبو إسحاق : سمعته يحدثه غير مرة ، ما حدث به قط إلا ضحك . قال شعبة : شعره يبلغ شحمة أذنيه .

[٥٩٠٢] ٥٦٩٣- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « أراني الليلة عند الكعبة ، فرأيت رجلاً آدم كأحسن ما أنت راء من آدم الرجال ، له لمة كأحسن ما أنت راء من اللمم قد رجلها ، فهي تقطر ماء ، متكئاً على رجلين أو على عواتق رجلين ، يطوف بالبيت ،

فسألتُ: من هذا؟ فقيل: المسيحُ بنُ مريمَ، وإذا أنا برجلٍ جعدٍ ققط، أعور العين اليمنى كأنها عنبَةٌ طافية، فسألتُ من هذا؟ فقيل: المسيحُ الدجالُ.

[٥٩٠٣] ٥٦٩٤- حدثنا إسحاقُ قال أنا حبانُ قال نا همامُ قال نا قتادةُ عن أنسٍ: أنَّ النبيَّ صلى الله عليه كان يضربُ شعره منكبيه. [الحديث ٥٩٠٣- طرفه في: ٥٩٠٦].

[٥٩٠٤] ٥٦٩٥- حدثنا موسى بن إسماعيلَ قال نا همامُ عن قتادةَ عن أنسٍ: كان يضربُ شعر النبيِّ صلى الله عليه منكبيه.

[٥٩٠٥] ٥٦٩٦- حدثني عمرو بن علي قال نا وهبُ بن جرير قال حدثني أبي عن قتادةَ قال سألتُ أنسًا عن شعرِ رسولِ الله صلى الله عليه فقال: كان شعرُ رسولِ الله صلى الله عليه رجلاً، ليس بالسبطِ ولا الجعدِ بين أذنيه وعاتقه. [الحديث ٥٩٠٥- طرفه في: ٥٩٠٦].

[٥٩٠٦] ٥٦٩٧- حدثنا مسلمٌ قال نا جريرٌ عن قتادةَ عن أنسٍ: كان النبيُّ صلى الله عليه ضخمَ اليدينِ لم أر بعدهُ مثله، وكان شعرُ النبيِّ صلى الله عليه رجلاً، لا جعد ولا سبط.

[٥٩٠٧] ٥٦٩٨- حدثنا أبو النعمان قال نا جريرٌ بن حازمٍ عن قتادةَ عن أنسٍ: كان النبيُّ صلى الله عليه ضخمَ الرأسِ والقدمين، لم أر بعدهُ ولا قبلهُ مثله، وكان بسطَ الكفين. [الحديث ٥٩٠٧- أطرافه في: ٥٩٠٨، ٥٩١٠، ٥٩١١].

[٥٩٠٨] ٥٦٩٩- حدثني عمرو بن علي قال نا معاذُ بن هانئٍ قال نا همامُ قال نا قتادةُ عن أنسٍ- أو عن رجلٍ عن أبي هريرة- قال: كان النبيُّ صلى الله عليه ضخمَ القدمين - حسن الوجه، لم أر بعدهُ مثله.

[٥٩١٠] ٥٧٠٠- وقال هشامُ عن معمرٍ عن قتادةَ عن أنسٍ: كان النبيُّ صلى الله عليه شثنَ الكفينِ والقدمين.

[٥٩١١] ٥٧٠١- وقال أبو هلال نا قتادةَ عن أنسٍ أو جابر بن عبد الله كان النبيُّ صلى الله عليه ضخمَ الكفينِ والقدمين، لم أر بعدهُ شيئاً له.

[٥٩١٣] ٥٧٠٢- حدثني محمد بن المثنى قال نا ابنُ أبي عدي عن ابنِ عون عن مجاهد كُنا عند ابنِ عباسٍ فذكروا الدجال فقال: إنه مكتوب بين عينيه كافر. وقال ابنُ عباسٍ: لم أسمعهُ قال ذاك ولكنه قال: «أما إبراهيمُ فانظروا إلى صاحبكم، وأما موسى فرجلٌ آدمٌ جعدٌ على جملٍ أحمرٍ مخطومٍ بخُلبة، كأني أنظرُ إليه إذا انحدر في الوادي يلبي».

قوله (باب الجعد) هو صفة الشعر، يقال شعر جعد بفتح الجيم وسكون المهملة وبكسرهما. ذكر فيه سبعة أحاديث:

الحديث الأول حديث أنس في صفة النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم شرحه في المناقب، والمقصود منه هنا قوله «وليس بالجعد الققط ولا بالسبط» أي أن شعره كان بين الجعودة والسبوة، وقد تقدم بيان ذلك في

المناقب ، وأن الشعر الجعد هو الذى يتجعد كشعور السودان ، وأن السبط هو الذى يسترسل فلا يتكسر منه شيء كشعور الهنود ، والقطط — بفتح الطاء — البالغ فى الجعودة بحيث يتفلقل ، وقوله « وليس فى لحيته عشرون شعرة بيضاء » تقدم فى المناقب بيان الاختلاف فى تعيين العدد المذكور وما لم يتقدم هناك أن فى حديث الهيثم بن دهر عند الطبرانى ثلاثون شعرة عدداً وسنده ضعيف ، والمعتمد ما تقدم أنهن دون العشرين . الحديث الثانى حديث البراء .

**قوله ( حدثنا مالك بن إسماعيل ) هو أبو غسان النهدى .**

**قوله ( قال بعض أصحابى عن مالك ) هو ابن إسماعيل المذكور .**

**قوله ( أن جهته )** بضم الجيم وتشديد الميم أى شعر رأسه إذا نزل إلى قرب المنكبين قال الجوهري فى حرف الواو : والوفرة الشعرة إلى شحمة الأذن ، ثم الجملة ثم اللمة إذا ألت بالمنكبين . وقد خالف هذا فى حرف الجيم فقال : إذا بلغت المنكبين فهى جمه ، واللمة إذا جاوزت شحم الأذن . وتقدم نظيره فى ترجمة عيسى من أحاديث الأنبياء فى شرح حديث ابن عمر . قال شيخنا فى « شرح الترمذى » : كلام الجوهري الثانى هو الموافق لكلام أهل اللغة . وجمع ابن بطال بين اللفظين المختلفين فى الحديث بأن ذلك إخبار عن وقتين ، فكان إذا غفل عن تقصيره بلغ قريب المنكبين وإذا قصه لم يجاوز الأذنين ، وجمع غيره بأن الثانى كان إذا اعتمر يقصر والأول فى غير تلك الحالة وفيه بعد . ثم هذا الجمع إنما يصلح لو اختلفت الأحاديث ، وأما هنا فاللفظان وردا فى حديث واحد متحداً المخرج ، وهما من رواية أبى إسحق عن البراء ، فالأولى فى الجمع بينهما الحمل على المقاربة ؛ وقد وقع فى حديث أنس الآتى قريباً كما وقع فى حديث البراء .

**قوله ( لضرب قريباً من منكبيه )** فى رواية شعبة المعلقة عقب هذا « شعره يبلغ شحمة أذنية » وقد تقدم فى المناقب أن فى رواية يوسف بن إسحق بن أبى إسحق ما يجمع بين الروایتين ولفظه « له شعر يبلغ شحمة أذنية إلى منكبيه » وحاصله أن الطويل منه يصل إلى المنكبين وغيره إلى شحمة الأذن ، والمراد ببعض أصحابه الذى أبهمه يعقوب ابن سفيان ، فإنه كذلك أخرجه عن مالك بن إسماعيل بهذا للسند وفيه الزيادة .

**قوله ( قال شعبة : شعره يبلغ شحمة أذنيه )** كذا لأبى ذر والنسفى وغيرهما ، تابعه شعبة « شعره الخ » وقد وصله المؤلف رحمه الله فى « باب صفة النبى صلى الله عليه وسلم » من طريق شعبة عن أبى إسحق عن البراء ، وشرحه الكرماني على رواية الأكثر وأشار إلى أن البخارى لم يذكر شيخ شعبة قال : فيحتمل أنه أبو إسحق لأنه شيخه . الحديث الثالث حديث ابن عمر فى صفة عيسى بن مريم وفيه « له لمة كأحسن ما أنت راء من اللسم » وفى صفة الدجال « وأنه جعد قطط » وقد تقدم شرحه فى أحاديث الأنبياء ، وغلط من استدل بهذا الحديث على أن الدجال يدخل المدينة أو مكة ، إذ لا يلزم من كون النبى صلى الله عليه وسلم رآه فى المنام بمكة أنه دخلها حقيقة ، ولو سلم أنه رأى فى زمانه صلى الله عليه وسلم بمكة فلا يلزم أن يدخلها بعد ذلك إذا خرج فى آخر الزمان ، وقد استدل على ابن صياد أنه ما هو الدجال بكونه سكن المدينة ، ومع ذلك فكان عمر وجابر يخلفان على أنه هو الدجال كما سيأتى فى آخر الفتن . الحديث الرابع حديث أنس أورده من عدة طرق عن قتادة عنه ووقع فى الرواية الأولى « يضرب شعره منكبيه » وفى الثانية « كان شعره بين أذنيه وعاتقه » والجواب عنه كالجواب فى حديث البراء سواء . وقد أخرج مسلم وأبو داود من رواية إسماعيل بن علية عن حميد عن أنس « كان

شعر النبي صلى الله عليه وسلم إلى أنصاف أذنيه « ووقع عند أنى داود وابن ماجه وصححه الترمذى من طريق أنى الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة « كان شعر النبي صلى الله عليه وسلم فوق الوفرة ودون الجمة » لفظ أنى داود ، ولفظ ابن ماجه بنحوه ، ولفظ الترمذى عكسه « فوق الجمة ودون الوفرة » وجمع بينهما شيخنا فى « شرح الترمذى » بأن المراد بقوله فوق ودون بالنسبة إلى المحل ، وتارة بالنسبة إلى الكثرة والقلة ، فقوله « فوق الجمة » أى أرفع فى المحل ، وقوله « دون الجمة » أى فى القدر وكذا بالعكس ، وهو جمع جيد لولا أن مخرج الحديث متحد ، وإسحق فى السند الأول هو ابن راهويه وحبان بفتح المهملة وتشديد المهملة وتشديد الموحدة هو ابن هلال .

**قوله فى رواية جرير بن حازم ( كان شعر النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً )** بفتح الراء وكسر الجيم ، وقد تضم وتفتح ، أى فيه تكسر يسير ، يقال رجل شعره إذا مشطه فكان بين السبوط والعودة ، وقد فسر الراوى كذلك فى بقية الحديث . ثم أورده من طريق أخرى عن جرير وهو ابن حازم أيضاً زاد فيها « كان ضخماً اليدين » وفى ثلاثة « كان ضخماً الرأس والقدمين » ولم يذكر ما فى الروايتين الأوليين من صفة الشعر ، وزاد « لم أر قبله ولا بعده مثله » قال « وكان سبط الكفين » ثم أورده من طريق معاذ بن هانىء عن همام بسند نحوه لمن قال « عن قتادة عن أنس ، أو عن رجل عن أنى هريرة » وهذه الزيادة لا تأثير لها فى صحة الحديث ، لأن الذين جزموا بكون الحديث عن قتادة عن أنس أضبط وأتقن من معاذ بن هانىء ، وهم حبان بن هلال وموسى بن إسماعيل كما هنا ، وكذا جرير ابن حازم كما مضى ومعمّر كما سيأتى حيث جزموا به عن قتادة عن أنس ، ويحتمل أن يكون عند قتادة من الوجهين ؛ والرجل المبهم يحتمل أن يكون هو سعيد بن المسيب فقد أخرج ابن سعد من روايته عن أنى هريرة نحوه ، وقاتدة معروف بالرواية عن سعيد بن المسيب ، وجوز الكرماني أن يكون الحديث من مسند أنى هريرة ، وإنما وقع التردد فى الراوى هل هو أنس أو رجل مبهم ، ثم رجح كون التردد فى كونه من مسند أنس أو من مسند أنى هريرة بأن أنسا خادم النبي صلى الله عليه وسلم وهو أعرف بوصفه من غيره فبعد أن يروى عن رجل عن صحابى آخر هو أقل ملازمة له منه اهـ ، وكلامه الأخير لا يحتمله السياق أصلاً ، وإنما الاحتمال البعيد ما ذكره أولاً ، والحق أن التردد من معاذ بن هانىء هل حدثه به همام عن قتادة عن أنس أو عن قتادة عن رجل عن أنى هريرة ، وبهذا جزم أبو مسعود والحميدى والمزى وغيرهم من الحفاظ .

**قوله ( وقال هشام ) هو ابن يوسف ( عن معمّر عن قتادة عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم شثن الكفين والقدمين )** هذا التعليق وصله الإسماعيلي من طريق على بن بحر عن هشام بن يوسف بن سواء وكذا أخرجه يعقوب بن سفيان عن مهدي بن أنى مهدي عن هشام بن يوسف ، وقوله « شثن » بفتح المعجمة وسكون المثناة وبكسرهما بعدها نون أى غليظ الاصابع والراحة ، قال ابن بطلال : كانت كفه صلى الله عليه وسلم ممتلئة لحماً ، غير أنها مع ضخامتها كانت لينة كما تقدم فى حديث أنس يعنى الذى مضى فى المناقب « ما مسست حريراً ألين من كفه صلى الله عليه وسلم » قال : وأما قول الأصمعى الشثن غلظ الكف مع خشونتها فلم يوافق على تفسيره بالخشونة ، والذى فسره به الخليل وأبو عبيد أولى ، ويؤيده قوله فى الرواية الأخرى « ضخماً الكفين والقدمين » قال ابن بطلال :

وعلى تقدير تسليم ما فسر الأصمعي به الشثن يحتمل أن يكون أنس وصف حالتي كف النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان إذا عمل بكفه في الجهاد أو في مهنة أهله صار كفه خشناً للعارض المذكور ، وإذا ترك ذلك رجع كفه إلى أصل جبلته من النعومة والله أعلم . وقال عياض : فسر أبو عبيد الشثن بالغلظ مع القصر ، وتعقب بأنه ثبت في وصفه صلى الله عليه وسلم أنه كان سائيل الأطراف . قلت : ويؤيده قوله في رواية أبي النعمان في الباب « كان بسط الكفين » ووضع هنا في رواية الكشميهني « سبط الكفين » بتقديم المهملة على الموحدة ، وهو موافق لوصفها باللين . قال عياض : وفي رواية المروزي « سبط أو بسط » بالشك والتحقيق في الشثن أنه الغلظ من غير قيد قصر ولا خشونة ، وقد نقل ابن خالويه أن الأصمعي لما فسر الشثن بما مضى قيل له إنه ورد في صفة النبي صلى الله عليه وسلم قال على نفسه أنه لا يفسر شيئاً في الحديث اهـ . ويجيء شثن الكفين بدل سبط الكفين أو بسط الكفين قال دال على أن المراد وصف الخلقة وأما من فسر بسط العطاء فإنه وإن كان الواقع كذلك لكن ليس مراداً هنا .

**قوله ( وقال أبو هلال أنبأنا قتادة عن أنس أو جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم ضخم الكفين والقدمين لم أر بعده شبيهاً له )** هذا التعليق وصله البيهقي في « الدلائل » ووقع لنا بعلو في « فوائد العيسوي » كلاهما من طريق أبي سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي حدثنا أبو هلال به ، وأبو هلال اسمه محمد بن سليم الراسبي بكسر المهملة والموحدة بصرى صدوق وقد ضعفه من قبل حفظه فلا تأثير لشكه أيضاً ، وقد بينت إحدى روايات جرير بن حازم صحة الحديث بتضريح قتادة بسماعه له من أنس ، وكأن المصنف أراد بسياق هذه الطرق بيان الاختلاف فيه على قتادة وأنه لا تأثير له ولا يقدح في صحة الحديث ، وخفي مراده على بعض الناس فقال : هذه الروايات الواردة في صفة الكفين والقدمين لا تعلق لها بالترجمة ، وجوابه أنها كلها حديث واحد اختلفت رواته بالزيادة فيه والنقص ، والمراد منه بالأصالة صفة الشعر وما عدا ذلك فهو تبع والله أعلم . وما دل عليه الحديث من كون شعره صلى الله عليه وسلم كان إلى قرب منكبيه كان غالب أحواله ، وكان ربما طال حتى يصير ذؤابة ويتخذ منه عقائض وضافائر كما أخرج أبو داود والترمذي بسند حسن من حديث أم هانئ قالت : « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة وله أربع غدائر » وفي لفظ « أربع ضفائر » وفي رواية ابن ماجه « أربع غدائر يعني ضفائر » والغدائر بالغين المعجمة جمع غديرة بوزن عظيمة ، والضافائر بوزنه . فالغدائر هي الذوائب والضافائر هي العقائض ، فحاصل الخبر أن شعره طال حتى صار ذوائب فضفره أربع عقائض ، وهذا محمول على الحال التي يبعد عهده بتعهده شعره فيها وهي حالة الشغل بالسفر ونحوه والله أعلم . وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم ولى شعر طويل فقال ذناب ذباب ، فجرعت فجززته ، ثم أتيت من الغد فقال إني لم أعنك » وهذا أحسن .

الحديث الخامس والحديث السادس عن أبي هريرة وعن جابر ذكراً تبعاً لحديث أنس كما تقدم .

الحديث السابع حديث ابن عباس في ذكر إبراهيم وموسى عليهما السلام وقد تقدم شرحه في أحاديث الأنبياء ،

والغرض منه قوله فيه « وأما موسى فرجل آدم - بالمد - جعد » الحديث ؛ والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم « صاحبكم » نفسه صلى الله عليه وسلم .

### باب التلبيد

[٥٩١٤] ٥٧٠٣ - حدثنا أبو اليمان قال نا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال : سمعت عمر يقول : من ضفر فليحلق ، ولا تشبهوا بالتلبيد ، وكان ابن عمر يقول : لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه ملبداً .

[٥٩١٥] ٥٧٠٤ - وحدثني حبان بن موسى وأحمد بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يهل ملبداً يقول : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » . لا يزيد على هؤلاء الكلمات .

[٥٩١٦] ٥٧٠٥ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه قالت : قلت : يا رسول الله ، ما شأن الناس حلوا بعمرة ولم تحل أنت من عمرتك ؟ قال : « إني لبدت رأسي ، وقلدت هديي ، فلا أحل حتى أنحر » .

قوله ( باب التلبيد ) هو جمع الشعر في الرأس بما يلزق بعضه ببعض كالخطمي والصمغ لكلا يتشعث ويقمل في الإحرام ، وقد تقدم بسطه في الحج .

قوله ( سمعت عمر يقول من ضفر ) بفتح المعجمة والفاء مخففاً ومثقلاً .

قوله ( فليحلق ولا تشبهوا بالتلبيد ) يعني في الحج ( وكان ابن عمر يقول : لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ملبداً ) كذا في هذه الرواية ، وتقدم في أوائل الحج بلفظ « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل ملبداً » كما في الرواية التي تلي هذه في الباب ، وأما قول عمر فحمله ابن بطال على أن المراد إن أراد الإحرام فضفر شعره لينعه من الشعث لم يجز له أن يقصر ، لأنه فعل ما يشبه التلبيد الذي أوجب الشارع فيه الحلق ، وكان عمر يرى أن من لبّد رأسه في الإحرام تعين عليه الحلق والنسك ولا يجزئه التقصير ، فشبهه من ضفر رأسه بمن لبده ، فلذلك أمر من ضفر أن يحلق . ويحتمل أن يكون عمر أراد الأمر بالحلق عند الإحرام حتى لا يحتاج إلى التلبيد ولا إلى الضفر ، أي من أراد أن يضفر أو يلبد فليحلق فهو أولى من أن يضفر أو يلبد ، ثم إذا أراد بعد ذلك التقصير لم يصل إلى الأخذ من سائر النواحي كما هي السنة ، وأما قوله « تشبهوا » فحكى ابن بطال أنه بفتح أوله والأصل لا تشبهوا فحذفت إحدى التاءين ، قال : ويجوز ضم أوله وكسر الموحدة ، والأول أظهر . وأما قول ابن عمر فظاهره أنه فهم عن أبيه أنه كان يرى أن ترك التلبيد أولى ، فأخبر هو أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ، وتقدم شرح التلبيد وحكمه في كتاب الحج ، وكذا حديث ابن عمر في التلبيد ، وحديث حفصة « إني لبدت رأسي وقلدت هديي » الحديث .



## باب الفرق

[٥٩١٧] ٥٧٠٦ - حدثنا أحمد بن يونس قال نا إبراهيم بن سعد قال نا ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله عن ابن عباس قال : كان النبي صلى الله عليه يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه ، وكان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم ، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم ، فسدل النبي صلى الله عليه ناصيته ، ثم فرق بعد .

[٥٩١٨] ٥٧٠٧ - حدثنا أبو الوليد وعبد الله بن رجاء قالوا نا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : كآني أنظر إلى وبيص الطيب في مفارق النبي صلى الله عليه وهو محرم . قال عبد الله : في مفرق النبي صلى الله عليه .

**قوله ( باب الفرق )** الفاء وسكون الراء بعدها قاف ، أى فرق شعر الرأس ، وهو قسمته في المفرق وهو وسط الرأس ، يقال فرق شعره فرقا بالسكون ، وأصله من الفرق بين الشيئين ، والمفرق مكان انقسام الشعر من الجبين إلى دائرة وسط الرأس ، وهو بفتح الميم وبكسرهما ، وكذلك الراء تكسر وتفتح . ذكر فيه حديثين :

**الأول :** قوله ( عن ابن عباس ) كذا وصله إبراهيم بن سعد ويونس ، وقد تقدم في الهجرة وغيرها ، واختلف على معمر في وصله وإرساله ، قال عبد الرزاق في مصنفه « أنبأنا معمر عن الزهري عن عبيد الله لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة » فذكره مرسلًا ، كذا أرسله مالك حيث أخرجه في « الموطأ » عن زياد بن سعد عن الزهري ولم يذكر من فوقه .

**قوله ( كان يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه )** في رواية معمر « وكان إذا شك في أمر لم يؤمر فيه بشيء صنع ما يصنع أهل الكتاب » .

**قوله ( وكان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم )** بسكون السين وكسر الدال المهملتين أى يرسلونها .

**قوله ( وكان المشركون يفرقون )** هو بسكون الفاء وضم الراء وقد شددتها بعضهم حكاها عياض قال : والتخفيف أشهر ، وكذا في قوله « ثم فرق » الأشهر فيه التخفيف ، وكأن السر في ذلك أن أهل الأوثان أبعد عن الإيمان من أهل الكتاب ، ولأن أهل الكتاب يتمسكون بشريعة في الجملة فكان يحب موافقتهم ليتألفهم ولو أدت موافقتهم إلى مخالفة أهل الأوثان ، فلما أسلم أهل الأوثان الذين معه والذين حوله واستمر أهل الكتاب على كفرهم تمحضت المخالفة لأهل الكتاب .

**قوله ( ثم فرق بعد )** في رواية معمر « ثم أمر بالفرق ففرق » وكان الفرق آخر الأمرين ، وما يشبه الفرق والسدل صبغ الشعر وتركه كما تقدم ، ومنها صوم عاشوراء ، ثم أمر بنوع مخالفة لهم فيه بصوم يوم قبله أو بعده ، ومنها استقبال القبلة ، ومخالفتهم في مخالطة الحائض حتى قال « اصنعوا كل شيء إلا الجماع » فقالوا : ما يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه ، وقد تقدم بيانه في كتاب الحيض ، وهذا الذى استقر عليه الأمر . ومنها ما يظهر لى النهى عن صوم يوم السبت ، وقد جاء ذلك من طرق متعددة في النسائي وغيره ، وصرح أبو داود بأنه منسوخ وناسخه حديث أم سلمة « أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم يوم السبت والأحد يتحرى ذلك ويقول إنهما يومنا عيد الكفار وأنا أحب أن أخالفهم » وفي لفظ « ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كان أكثر صيامه

السبت والأحد » أخرجه أحمد والنسائي ، وأشار بقوله « يوما عيد » إلى أن يوم السبت عيد عند اليهود والأحد عيد عند النصارى وأيام العيد لا تصام فخالفهم بصيامها ، ويستفاد من هذا أن الذي قاله بعض الشافعية من كراهة إفراد السبت وكذا الأحد ليس جيدا بل الأولى في المحافظة على ذلك يوم الجمعة كما ورد الحديث الصحيح فيه ، وأما السبت والأحد فالأولى أن يصاما معاً وفرادى امتثالا لعموم الأمر بمخالفة أهل الكتاب ، قال عياض : سدل الشعر إرساله ، يقال سدل شعره وأسدله إذا أرسله ولم يضم جوانبه ، وكذا الثوب ، والفرق تفريق الشعر بعضه من بعض وكشفه عن الجبين ، قال والفرق سنة لأنه الذي استقر عليه الحال . والذي يظهر أن ذلك وقع بوحى ، لقول الراوى في أول الحديث إنه كان يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ، فالظاهر أنه فرق بأمر من الله حتى ادعى بعضهم فيه النسخ ومنع السدل واتخاذ الناصية . وحكى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، وتعقبه القرطبي بأن الظاهر أن الذي كان صلى الله عليه وسلم يفعله إنما هو لأجل استلافهم ، فلما لم ينجح فيهم أحد مخالفتهم فكانت مستحبة لا واجبة عليه . وقول الراوى « فيما لم يؤمر فيه بشيء » أى لم يطلب منه والطلب يشمل الوجوب والندب وأما توهم النسخ في هذا فليس بشيء لإمكان الجمع ، بل يحتمل أن لا يكون الموافقة والمخالفة حكماً شرعياً إلا من جهة المصلحة ، قال : ولو كان السدل منسوخاً لصار إليه الصحابة أو أكثرهم ، والمنقول عنهم أن منهم من كان يفرق ومنهم من كان يسدل ولم يعب بعضهم على بعض ، وقد صح أنه كانت له صلى الله عليه وسلم لمة ، فإن انفردت فرقتها وإلا تركها ، فالصحيح أن الفرق مستحب لا واجب ، وهو قول مالك والجمهور قلت : وقد جزم الحازمي بأن السدل نسخ بالفرق ، واستدل برواية معمر التي أشرت إليها قبل وهو ظاهر ، وقال النووي . الصحيح جواز السدل والفرق . قال : واختلفوا في معنى قوله « يجب موافقة أهل الكتاب » فقيل للاستتلاف كما تقدم ، وقيل المراد أنه كان مأموراً باتباع شرائعهم فيما لم يوح إليه بشيء وما علم أنهم لم يبدلوه ، واستدل به بعضهم على أن شرع من قبلنا شرع لنا حتى يرد في شرعنا ما يخالفه ، وعكس بعضهم فاستدل به على أنه ليس بشرع لنا لأنه لو كان كذلك لم يقل « يجب » بل كان يتحتم الاتباع . والحق أن لا دليل في هذا على المسألة ، لأن القائل به يقصره على ما ورد في شرعنا أنه شرع لهم لا مايؤخذ عنهم هم إذ لا وثوق بنقلهم ، والذي جزم به القرطبي أنه كان يوافقهم لمصلحة التأليف محتمل ، ويحتمل أيضاً — وهو أقرب — أن الحالة التي تدور بين الأمرين لا ثالث لهما إذا لم ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم شيء كان يعمل فيه بموافقة أهل الكتاب لأنهم أصحاب شرع بخلاف عبدة الأوثان فإنهم ليسوا على شريعة ، فلما أسلم المشركون انحصرت المخالفة على أهل الكتاب فأمر بمخالفتهم ، وقد جمعت المسائل التي وردت الأحاديث فيها بمخالفة أهل الكتاب فزادت على الثلاثين حكماً ، وقد أودعتها كتابي الذي سميته « القول الثبت في الصوم يوم السبت » ويؤخذ من قول ابن عباس في الحديث « كان يجب موافقة أهل الكتاب » وقوله « ثم فرق » ، بعد نسخ حكم تلك الموافقة كما قرره والله الحمد ، ويؤخذ منه أن شرع من قبلنا - شرع لنا مالم يرد ناسخ . الحديث الثالث حديث عائشة قالت « كأنى أنظر إلى وبيص الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم » وقد تقدم شرحه في الحج ، وقوله « عبد الله » هو ابن رجاء الذي أخرج الحديث عنه مقروناً بأبي الوليد وهو الطيالسي ، وأراد أن أبا الوليد رواه بلفظ الجمع فقال « وعبد الله بن رجاء رواه بلفظ الأفراد فقال « مفرق » وقد وافق عبد الله بن رجاء آدم عند المصنف في الطهارة ومحمد بن كثير عند الإسماعيلي وكذا عند مسلم من رواية الحسن بن عبيد الله وعند أحمد من رواية منصور وحماة وعطاء بن السائب كلهم عن إبراهيم عنه ، ووافق أبا الوليد محمد بن جعفر غندر عند مسلم والأعمش عند أحمد والنسائي وعبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عند قتيبة مسلم ، وكأن الجمع وقع باعتبار

## باب الذوائب

[٥٩١٩]

٥٧٠٨ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا الفضل بن عنبسة قال نا هشيم قال أنا أبو بشر ... ح .

ونا قتيبة قال نا هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : بت ليلة عند ميمونة بنت الحارث خالتي ، وكان رسول الله صلى الله عليه عندها في ليلتها ، قال : فقام رسول الله صلى الله عليه يصلي من الليل ، فقامت عن يساره ، قال : فأخذ بذؤابتي فجعلني عن يمينه . حدثنا عمرو بن محمد قال نا هشيم قال أنا أبو بشر بهذا قال : بذؤابتي أو برأسي .

**قوله ( باب الذوائب )** جمع ذؤابة ، والأصل ذائب فأبدلت الهمزة واواً ، والذؤابة ما يتدلى من شعر الرأس ذكر فيه حديث ابن عباس في صلاته خلف النبي صلى الله عليه وسلم بالليل ، وقد مضى شرحه في الصلاة ، والغرض منه هنا قوله « فأخذ بذؤابتي » فإن فيه تقريره صلى الله عليه وسلم على اتخاذ الذؤابة ، وفيه دفع الرواية من فسر القرع بالذؤابة كما سألناه في الباب الذي يليه . وأورد الحديث من رواية الفضل بن عنبسة عن هشيم ، ثم أردفها بروايته عالياً عن قتيبة عن هشيم ، وإنما أورده نازلاً من أجل تصريح هشيم فيها بالإخبار ، ثم أردفه بروايته عالياً أيضاً عن عمرو بن محمد الناقد عن هشيم مصرحاً أيضاً ، وكأنه استظهر بذلك لأن الفضل بن عنبسة مقالا لكنه غير قادح ، وليس له في البخاري إلا هذا الموضع

## باب القرع

[٥٩٢٠]

٥٧٠٩ - حدثني محمد قال أخبرني مخلد قال أخبرني ابن جريج قال أخبرني عبيد الله ابن حفص أن عمر بن نافع أخبره عن نافع مولى عبد الله أنه سمع ابن عمر يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه ينهى عن القرع ؟ قال عبيد الله : قلت : وما القرع ؟ فأشار لنا عبيد الله قال : إذا حلق الصبي تركها هنا شعرها هنا وما هنا ، فأشار لنا عبيد الله إلى ناصيته وجانبي رأسه . قيل لعبيد الله : فالجارية والغلام ؟ قال : لا أدري ، هكذا قال : « الصبي » . قال عبيد الله : وعادته فقال : أما القصّة والقفا للغلام فلا بأس بهما ، ولكن القرع أن يترك بناصرته شعر وليس في رأسه غيره . وكذلك شق رأسه هذا أو هذا . [الحديث ٥٩٢٠ - طرفه في : ٥٩٢١] .

[٥٩٢١]

٥٧١٠ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال نا عبد الله بن المنثني بن عبد الله بن أنس بن مالك قال نا عبد الله ابن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه نهى عن القرع .

**قوله ( باب القرع )** بفتح القاف والزاي ثم المهملة جمع قرعة وهي القطعة من السحاب ، وسمى شعر الرأس إذا حلق بعضه وترك بعضه قرعاً تشبيهاً بالسحاب المتفرق .

**قوله ( حدثنا محمد )** هو ابن سلام ، ومخلد بسكون المعجمة هو ابن يزيد .

**قوله ( أخبرني عبيد الله بن حفص )** هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب وهو العمري المشهور ، نسبه ابن جرير في هذه الرواية إلى جده ، وقد أخرجه أبو قرة في « السنن » عن ابن جريج وأبو عوانة من طريقه فقال « عن عبيد الله بن عمر بن حفص » وعبيد الله بن عمر وشيخه هنا عمر بن نافع والراوى

عنه هو ابن جريج أقران متقاربون في السن واللقاء والوفاء ، واشترك الثلاثة في الرواية عن نافع ، فقد نزل ابن جريج في هذا الإسناد درجتين ، وفيه دلالة على قلة تدليس ، وقد وافق مغلل بن يزيد على هذه الرواية أبو قرّة موسى بن طارق في « السنن » عن ابن جريج وأخرجه أبو عوانة وابن حبان في صحيحهما من طريقه وأخرجه أبو عوانة أيضاً من طريق هشام بن سليمان عن ابن جريج ، وكذلك قال حجاج بن محمد عن ابن جريج ، وأخرجه النسائي والإسماعيلي وأبو عوانة وأبو نعيم في « المستخرج » من طريقه ، لكن سقط ذكر عمر بن نافع من رواية النسائي ومن رواية لأبي عوانة أيضاً ، وقد صرح الدارقطني في « العلل » بأن حجاج بن محمد وافق مغلل بن يزيد على ذكر عمر بن نافع وأخرجه النسائي من رواية سفيان الثوري على الاختلاف عليه في إسقاط عمر بن نافع وإثباته وقال إثباته أولى بالصواب وأخرجه الترمذي من رواية حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع لم يذكر عمر بن نافع وهو مفلوب . وإنما هو عند حماد بن زيد عن عبد الرحمن السراج عن نافع أخرجه مسلم ، وقد أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم من طرق متعددة عن عبيد الله بن عمر بإثبات عمر بن نافع ، ورواه سفيان بن عيينة ومعتز بن سليمان ومحمد بن عبيد عن عبيد الله بن عمر بإسقاطه ، وكأنهم سلكوا الجادة لأن عبيد الله بن عمر معروف بالرواية عن نافع مكثراً عنه ، والعمدة على من زاد عمر بن نافع بينهما لأنهم حفاظ ولا سيما فيهم من سمع عن نافع نفسه كابن جريج والله أعلم .

**قوله ( سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن القزع )** في رواية مسلم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن القزع » .

**قوله ( قال عبيد الله قلب وما القزع )** ؟ هو موصول بالإسناد المذكور ، وظاهره أن المستؤل هو عمر بن نافع . لكن بين مسلم أن عبيد الله إنما سأل نافعاً ، وذلك أنه أخرجه من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر « أخبرني عمر بن نافع عن أبيه » فذكر الحديث قال « قلت لنافع وما القزع ؟ » فذكر الجواب « وأشار لنا عبيد الله قال إذا حلق الصبي وترك ههنا شعرة وههنا وههنا فأشار لنا عبيد الله إلى ناصيته وجانبي رأسه » المجيب بقوله « قال إذا حلق » هو نافع وهو ظاهر سياق مسلم من طريق يحيى القطان المذكورة لفظه « قال يخلق بعض رأس الصبي ويترك بعضاً » .

**قوله ( قيل لعبيد الله )** لم أقف على تسمية القائل ، ويحتمل أن يكون هو ابن جريج أبهم نفسه .

**قوله ( فالجارية والغلام )** كأن السائل فهم التخصيص بالصبي الصغير فسأل الجارية الأنثى وعن الغلام والمراد به غالباً المراهق .

**قوله ( قال عبيد الله وعادته )** هو موصول بالسند المذكور ، كأن عبيد الله لما أجاب السائل بقوله لأدري أعاد سؤاله شيخه عنه ، وهذا يشعر بأنه حدث عنه به في حال حياته ، وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر قال وجعل التفسير من قول عبيد الله بن عمر ثم أخرجه من طريق عثمان الغطفاني وروح بن القاسم كلاهما عن عمر بن نافع قال « وألحقاً التفسير في الحديث » يعني أدرجناه ولم يسق مسلم لفظه ، وقد أخرجه أحمد عن عثمان الغطفاني ولفظه « نهى عن القزع ، والقزع أن يخلق » فذكر التفسير مدرجاً ، وأخرجه أبو داود عن أحمد . وأما رواية روح بن القاسم فأخرجها مسلم وأبو نعيم في « المستخرج » وقد أخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن السراج عن نافع ولم يسق لفظه ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من هذا الوجه فحذف التفسير ، وأخرجه مسلم أيضاً من طريق معمر عن أيوب عن نافع ولم يسق لفظه ، وهو عند عبد الرزاق في

مصنفه عن معمر ، وأخرجه أبو داود والنسائي وفي سياقه ما يدل على مستند من رفع تفسير القرع ولفظه « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى صبياً قد حلق بعض رأسه وترك بعضه فنهاهم عن ذلك فقال : احلقوا كله أو ذروا كله » قال النووي : الأصح أن القرع ما فسر به نافع وهو حلق بعض رأس الصبي مطلقاً ، ومنهم من قال : هو حلق مواضع متفرقة منه ، والصحيح الأول لأنه تفسير الراوى وهو غير مخالف للظاهر فوجب العمل به . قلت : إلا أن تخصيصه بالصبي ليس قيداً ، قال النووي أجمعوا على كراهيته إذا كان في مواضع متفرقة إلا للمداواة أو نحوها وهى كراهة تنزيه ولا فرق بين الرجل والمرأة ، وكرهه مالك في الجارية والغلام ؛ وقيل في رواية لهم لا بأس به في القصة والقفا للغلام والجارية ، قال : ومذهبنا كراهته مطلقاً . قلت : حجته ظاهرة لأنه تفسير الراوى ، واختلف في علة النهى فقيل : لكونه يشوه الخلقة ، وقيل لأنه زى الشيطان ، وقيل لأنه زى اليهود ، وقد جاء هذا في رواية لأبي داود .

**قوله ( أما القصة والقفا للغلام فلا بأس بهما )** القصة بضم القاف ثم المهملة والمراد بها هنا شعر الصدغين والمراد بالقفا شعر القفا ، والحاصل منه أن القرع مخصوص بشعر الرأس وليس شعر الصدغين والقفا من الرأس . وأخرج ابن أوى شعبة من طريق إبراهيم النخعى قال « لا بأس بالقصة » وسنده صحيح ، وقد تطلق القصة على الشعر المجتمع الذى يوضع على الأذن من غير أن يوصل شعر الرأس ، وليس هو المراد هنا ، وسيأتى الكلام عليه في « باب الموصولة » ، وأما ما أخرجه أبو داود من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن القرع ، وهو أن يحلق رأس الصبي ويتخذ له ذؤابة » فما أعرف الذى فسر القرع بذلك ، فقد أخرج أبو داود عقب هذا من حديث أنس « كانت لى ذؤابة فقالت أُمى : لا أجزها ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمدّها ويأخذ بها » وأخرج النسائي بسند صحيح عن زياد بن حصين عن أبيه أنه « أتى النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده على ذؤابته وسمت عليه ودعا له » ومن حديث ابن مسعود وأصله في الصحيحين قال « فرأيت من فى رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة وأن زيد بن ثابت لمع الغلمان له ذؤابتان » ويمكن الجمع بأن الذؤابة الجائز اتخاذها ما يفرد من الشعر فيرسل ويجمع ما عداها بالضفر وغيره والتي تمنع أن يحلق الرأس كله ويترك ما فى وسطه فيتخذ ذؤابة ، وقد صرح الخطائى بأن هذا مما يدخل فى معنى القرع . والله أعلم

### ب تطيب المرأة زوجها بيديها

[٥٩٢٢] ٥٧١١ - حدثنا أحمد بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا يحيى بن سعيد قال أنا عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : طيب النبي صلى الله عليه وسلم بيدي حرمة ، وطيبته بمنى قبل أن يفيض .

**قوله ( باب تطيب المرأة زوجها بيديها )** كأن فقه هذه الترجمة من جهة الإشارة إلى الحديث الوارد فى الفرق بين طيب الرجل والمرأة ، وأن طيب الرجل ما ظهر ريحه وخفى لونه والمرأة بالعكس ، فلو كان ذلك ثابتاً لامتعت المرأة من تطيب زوجها بطيبه لما يعلق بيديها وبدنها منه حالة تطيبها له ، وكان يكفيه أن يطيب نفسه ، فاستدل المصنف بحديث عائشة المطابق للترجمة ، وقد تقدم مشروحاً فى الحج ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، والحديث الذى أشار إليه أخرجه الترمذى وصححه الحاكم من حديث عمران بن حصين وله شاهد عن أنى موسى الأشعرى عند الطبرانى فى « الأوسط » ووجه التفرقة أن المرأة مأمورة بالاستتار حالة بروزها من منزلها ، والطيب الذى له رائحة لو

شرع لها لكانت فيه زيادة في الفتنة بها ، وإذا كان الخبر ثابتاً فالجمع بينه وبين حديث الباب أن لها مندوحة أن تغسل أثره إذا أرادت الخروج ، لأن منعها خاص بحالة الخروج والله أعلم . وألحق بعض العلماء بذلك لبسها النعل الصرارة وغير ذلك مما يلفت النظر إليها . وأحمد بن محمد شيخ البخاري فيه هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري .

**قوله ( طيبته يدي لحرمه ، وطيبته يدي بمنى قبل أن يفيض )** سيأتي بعد أبواب من وجه آخر عنها أنها طيبته بذريعة

### باب الطيب في الرأس واللحية

[٥٩٢٣] ٥٧١٢ - حدثنا إسحاق بن نصر قال نا يحيى بن آدم قال نا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة : كنت أطيّب النبي صلى الله عليه بأطيب ما نجد ، حتى أجد وبيص الطيب في رأسه ولحيته .

**قوله ( باب الطيب في الرأس واللحية )** إن كان باب بالتون فيكون ظاهر الترجمة الحصر في ذلك ، وإن كان بالإضافة فالتقدير باب حكم الطيب أو مشروعية الطيب .

**قوله ( حدثني إسحق بن نصر )** هو ابن إبراهيم بن نصر نسبه إلى جده ، وإسرائيل هو ابن يونس ، وأبو إسحق هو السبيعي .

**قوله ( بأطيب ما أجد )** يؤيد ما ذكرته في الباب الذي قبله ، ولعله أشار بالترجمة المذكور في التفرقة بين طيب الرجال والنساء ، وقال ابن بطلال : يؤخذ منه أن طيب الرجال لا يجعل في الوجه بخلاف طيب النساء ، لأنهن يطيبن وجوههن ويتزينن بذلك بخلاف الرجال ، فإن تطيب الرجل في وجهه لا يشرع لمنعه من التشبه بالنساء

### باب الامتشاط

[٥٩٢٤] ٥٧١٣ - حدثنا آدم بن أبي إياس قال نا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سهل بن سعد أن رجلاً أطلع من حجر في دار النبي صلى الله عليه والنبي صلى الله عليه يحك رأسه بالمدري - فقال : « لو علمت أنك تنظر لطعنت بها في عينك ، إنما جعل الإذن من قبل الأبصار » . [الحديث ٥٩٢٤ - طرفاه في : ٦٢٤١ ، ٦٩٠١] . -

**قوله ( باب الامتشاط )** هو افتعال من المشط بفتح الميم وهو تسريح الشعر بالمشط ، وقد أخرج النسائي بسند صحيح عن حميد بن عبد الرحمن لقيت رجلاً صاحب النبي صلى الله عليه وسلم كما صحبه أبو هريرة أربع سنين قال « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نمشط أحدنا كل يوم » ولأصحاب السنن وصححه ابن حبان من حديث عبد الله بن مغفل « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن الترجل إلا غيباً » وفي الموطأ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً نثر الرأس واللحية فأشار إليه بإصلاح رأسه ولحيته » وهو مرسل صحيح السند ، وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو داود والنسائي

بسند حسن ، وسأذكر طرق الجمع بين مختلفى هذه الأخبار في « باب الترجل » .

**قوله ( عن سهل بن سعد )** في رواية الليث عن ابن شهاب أن سهل بن سعد أخبره ، وسيأتى في الديات .

**قوله ( أن رجلاً )** قيل هو الحكم بن أبى العاص بن أمية والد مروان ، وقيل سعد غير منسوب ، وسأوضح ذلك في كتاب الديات إن شاء الله تعالى . وقوله « اطلع » بتشديد الطاء ، والحجر بضم الجيم وسكون المهملة ، والمدرى بكسر الميم وسكون المهملة عود تدخله المرأة في رأسها لتضم بعض شعرها إلى بعض وهو يشبه المسلة يقال مدرت المرأة سرحت شعرها ، وقيل مشط له أسنان يسيرة ، وقال الأصمعى وأبو عبيد هو المشط ، وقال الجوهري أصل المدرى القرن وكذلك المدرة ، وقيل هو عود أو حديدة كالخلال لها رأس محدد ، وقيل خشية على شكل شئ من أسنان المشط ولها ساعد جرت عادة الكبير أن يخك بها مالا تصل إليه يده من جسده ، ويسرح بها الشعر الملبد من لا يحضره المشط ، وقد ورد في حديث لعائشة ما يدل على أن المدرى غير المشط أخرجه الخطيب في الكفاية عنها قالت « خمس لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يدعهن في سفر ولا حضر : المرأة والمكحلة والمشط والمدرى والسواك » وفي إسناده أبو أمية بن يعلى وهو ضعيف وأخرجه ابن عدى من وجه آخر ضعيف أيضاً . وأخرجه الطبرانى في « مسند الشاميين » من وجه آخر عن عائشة أقوى من هذا لكن فيه قارورة ذهبن بدل المدرى ، وأخرج الطبرانى في « الأوسط » من وجه آخر عن عائشة « كان لا يفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم سواكه ومشطه ، وكان ينظر في المرأة إذا سرح لحيته » وفيه سليمان بن أرقم وهو ضعيف وله شاهد من مرسل خالد بن معدان أخرجه ابن سعد ، وقرأت بخط الحافظ البيهقى عن علماء الحجاز : المدرى تطلق على نوعين أحدهما صغير يتخذ من أبنوس أو عاج أو حديد يكون طول المسلة يتخذ لفرق الشعر فقط وهو مستدير الرأس على هيئة نصل السيف بقبضة وهذه صفته ————— ثانيهما كبير وهو عود مخروط من أبنوس أو غيره وفي رأسه قطعة منحوتة في قدر الكف ولها مثل الأصابع أولاهن معوجة مثل حلقة الإبهام المستعمل للتسريح ونحك الرأس والجسد وهذه صفته ————— اهـ ملخصاً .

**قوله ( تنتظر )** كذا هم وللكشميهنى تنظر وهى أولى ، والأخرى بمعناها ، ولإسماعيل « لو علمت أنك تطلع على » وقوله « من قبل » بكسر القاف وفتح الموحدة أى من جهة ، والأبصار بفتح أوله جمع بصر وبكسره مصدر أبصر ، وفي رواية الإسماعيل « من أجل البصر » بفتحيتين أى الرؤية .

### بـ تَرْجِيلُ الْحَائِضِ زَوْجَهَا

[٥٩٢٥] ٥٧١٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة

قالت : كنت أرجل رأس رسول الله صلى الله عليه وأنا حائض .

حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة . . مثله .

**قوله ( باب ترجيل الحائض زوجها )** أى تسريحها شعره ، ذكر فيه حديث مالك عن ابن شهاب وهشام بن عروة فرقهما كلاهما عن عروة عن عائشة ، وقد تقدم في الطهارة عن عبد الله بن يوسف الذى أخرجه عنه هنا عن مالك عن الزهرى فقط ، والحديث في الموطأ هكذا مفرقاً عند أكثر الرواة ، ورواه خالد بن مخلد وابن وهب وممن بن عيسى وعبد الله بن نافع وأبو حذافة عن مالك عن ابن شهاب وهشام بن عروة جميعاً عن عروة أخرجهما الدارقطنى في « الموطآت » .

**قوله** ( كنت أرجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حائض ) كذا عند جميع الرواة عن مالك ، ورواه أبو حذافة عنه عن هشام بلفظ « أنها كانت تغسل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مجاور في المسجد وهي حائض يخرجها إليها » أخرجه الدارقطني أيضاً .

### بَابُ التَّرْجِيلِ ، وَالتَّيْمَنِ

[٥٩٢٦] ٥٧١٥ - حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة عن أشعث بن سليم عن أبيه عن مسروق عن عائشة عن النبي صلى الله عليه أنه كان يعجبه التيمن ما استطاع في ترجمته ووضوئه .

**قوله** ( باب الترجيل والتيمن فيه ) ذكر فيه حديث عائشة « كان يعجبه التيمن في تنعله وترجله » وقد تقدم شرحه في الطهارة ، والتيمن في الترجل أن يبدأ بالجانب الأيمن وأن يفعله باليمنى ، قال ابن بطال : الترجيل تسريح شعر الرأس واللحية ودهنه ، وهو من النظافة وقد ندب الشرع إليها ، وقال الله تعالى ﴿ خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ وأما حديث النهي عن الترجل إلا غيباً يعني الحديث الذي أشرت إليه قريباً فالمراد به ترك المبالغة في الترفه وقد روى أبو أمامة بن ثعلبة رفعه « البذاذة من الإيمان » اهـ . وهو حديث صحيح أخرجه أبو داود ، والبذاذة بموحدة ومعجمتين رثاءة الهيئة ، والمراد بها هنا ترك الترفه والتنطع في اللباس والتواضع فيه مع القدرة لا بسبب جحد نعمة الله تعالى . وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن بريدة « أن رجلاً من الصحابة يقال له عبيد قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن كثير من الإرقاه » قال ابن بريدة الإرقاه الترجل . قلت : الإرقاه بكسر الهمزة وبفاء وآخره هاء التنعم والراحة ، ومنه الرفه بفتحتين وقيده في الحديث بالكثير إشارة إلى أن الوسط المعتدل منه لا يذم ، بذلك يجمع بين الأخبار . وقد أخرج أبو داود بسند حسن عن أنى هريرة رفعه « من كان له شعر فليكرمه » وله شاهد من حديث عائشة في « الغلانيات » وسنده حسن أيضاً .

### بَابُ مَا يَذْكُرُ فِي الْمَسْكِ

[٥٩٢٧] ٥٧١٦ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا هشام قال أنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « كل عمل ابن آدم له ، إلا الصوم وأنا أجزي به ، وخلف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » .

**قوله** ( باب ما يذكر في المسك ) قد تقدم التعريف به في كتاب الذبائح حيث ترجم له « باب المسك » وأورد هنا حديث أنى هريرة رفعه « كل عمل ابن آدم له إلا الصوم » الحديث من أجل قوله « أطيب عند الله من ريح المسك » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام ، وقوله هنا « فإنه لي وأنا أجزي به » ظاهر سياقه أنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وليس كذلك وإنما هو من كلام الله عز وجل ، وهو من رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه عز وجل ، كذلك أخرجه المصنف في التوحيد من رواية محمد بن زياد عن أنى هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يرويه عن ربكم عز وجل ، قال : لكل عمل كفارة فالصوم لي وأنا أجزي به » الحديث . وأخرجه الشيخان من رواية الأعمش عن أنى صالح عن أنى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنه بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف ، قال الله عز وجل : إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به » ولمسلم من طريق ضرار بن مرة عن أنى صالح عن أنى هريرة وأنى سعد قال « قال رسول الله صلى الله



عليه وسلم : إن الله عز وجل يقول : إن الصوم لي وأنا أجزى به » وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الصيام مع الإشارة إلى ما بينت هنا ، وذكرت أقوال العلماء في معنى إضافته سبحانه وتعالى الصيام إليه بقوله « فإنه لي » ونقلت عن أبي الخير الطالقاني أنه أجاب عنه بأجوبة كثيرة نحو الخمسين ، وإنني لم أقف عليه ، وقد يسر الله تعالى الوقوف على كلامه ، وتتبع ما ذكره متأملاً فلم أجد فيه زيادة على الأجوبة العشرة التي حررتها هناك إلا إشارات صوفية وأشياء تكررت معنى وإن تغايرت لفظاً وغالبها يمكن ردها إلى ما ذكرته ، فمن ذلك قوله لأنه عبادة خالية عن السعي ، وإنما هي ترك محض ، وقوله : يقول هو لي فلا يشغلك ما هو لك عما هو لي . وقوله : من شغله مالى عنى أعرضت عنه وإلا كنت له عوضاً عن الكل . وقوله لا يقطعك مالى عنى . وقوله لا يشغلك الملك عن المالك . وقوله فلا تطلب غيرى . وقوله فلا يفسد مالى عليك بك . وقوله فاشكرنى على أن جعلتك محلاً للقيام بما هو لي . وقوله فلا تجعل لنفسك فيه حكماً . وقوله فمن ضديع حرمة ما لي ضيبت حرمة ما له لأن فيه جبر الفرائض والحدود وقوله فمن أداه بما لي وهو نفسه صح البيع . وقوله فكن بحيث تصلح أن تؤدى ما لي . وقوله أضافه إلى نفسه لأن به يتذكر العبد نعمة الله عليه في الشيع . وقوله لأن تقديم رضا الله على هوى النفس . وقوله لأن فيه التمييز بين الصائم المطيع وبين الآكل العاصي . وقوله لأنه كان محل نزول القرآن . وقوله لأن ابتداءه على المشاهدة وانتهاءه على المشاهدة . لحديث « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » وقوله لأن فيه رياضة النفس بترك المألوفات . وقوله لأن فيه حفظ الجوارح عن المخالفات . وقوله لأن فيه قطع الشهوات . وقوله لأن فيه مخالفة النفس بترك محبتها وفي مخالفة النفس موافقة الحق . وقوله لأن فيه فرحة اللقاء . وقوله لأن فيه مشاهدة الأمر به . وقوله لأن فيه مجمع العبادات لأن مدارها على الصبر والشكر وهما حاصلان فيه . وقوله معناه الصائم لي لأن الصوم صفة الصائم وقوله معنى الإضافة الإشارة إلى الحماية لئلا يطعم الشيطان في إفساده . وقوله لأنه عبادة استوى فيها الحر والعبد والذكر والأنثى ، وهذا عنوان ما ذكره مع إسهاب في العبارة ، ولم أستوعب ذلك لأنه ليس على شرط في هذا الكتاب ، وإنما كنت أجد النفس متشوقة إلى الوقوف على تلك الأجوبة ، وغالب من نقل عنه من شيوخنا لا يسوقها وإنما يقتصر على أن الطالقاني أجاب عنه بنحو من خمسين أو ستين جواباً ولا يذكر منه شيئاً ، فلا أدري أتركوه إعراضاً أو مللاً ، أو اكتفى الذي وقف عليه أولاً بالإشارة ولم يقف عليه من جاء من بعده والله أعلم

### ب ما يستحب من الطيب

[٥٩٢٨] ٥٧١٧ - حدثنا موسى قال نا وهيب قال نا هشام عن عثمان بن عروة عن أبيه عن عائشة : كنت أطيّب النبي صلى الله عليه عند إحرامه بأطيب ما أجد .

قوله ( باب ما يستحب من الطيب ) كأنه يشير إلى أنه يندب استعمال أطيب ما يوجد من الطيب ، ولا يعدل إلى الأدنى مع وجود الأعلى ، ويحتمل أن يشير إلى التفرقة بين الرجال والنساء في التطيب كما تقدمت الإشارة إليه قريباً .

قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن إسماعيل وهيب هو ابن خالد وهشام هو ابن عروة .

قوله ( عن عثمان بن عروة ) هكذا أدخل هشام بينه وبين أبيه عروة في هذا الحديث أخاه عثمان ، وذكر الحميدى عن سفيان بن عيينة أن عثمان قال له : ما يروى هشام هذا الحديث إلا عنى اهـ ، وقد ذكر مسلم في مقدمة كتابه أن الليث وداود العطار وأبا أسامة وافقوا وهيب بن خالد عن هشام في ذكر عثمان ، وأن أيوب وابن

المبارك وابن نمير وغيرهم روه عن هشام عن أبيه بدون ذكر عثمان . قلت : ورواية الليث عند النسائي والدارمي ، ورواية داود العطار عند أبي عوانة . ورواية أبي أسامة وصلها مسلم ، ورواية أيوب عند النسائي . وذكر الدارقطني أن إبراهيم بن طهمان وابن إسحق وحماد بن سلمة في آخرين روه أيضاً عن هشام بدون ذكر عثمان ، قال : ورواه ابن عيينة عن هشام عن عثمان قال : ثم لقيت عثمان فحدثني به وقال لي : لم يروه هشام إلا عنى . قال الدارقطني : لم يسمعه هشام عن أبيه إنما سمعه من أخيه عن أبيه ، وأخرج الإسماعيلي عن سفيان قال : لا أعلم عند عثمان إلا هذا الحديث هـ . قد أورد له أحمد في مسنده حديثاً في فضل الصف الأول وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم .

**قوله ( عند إحرامه بأطيب ما أجد )** في رواية أبي أسامة بأطيب ما أقدر عليه قبل أن يحرم ثم يحرم ، وفي رواية أحمد عن ابن عيينة « حدثنا عثمان أنه سمع أباه يقول : سألت عائشة بأى شيء طيب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : بأطيب الطيب » وكذا أخرجه مسلم ، وله من طريق عمرة عن عائشة « لحرمة حين أحرم ولحله قبل أن يفيض بأطيب ما وجدت » ومن طريق الأسود عن عائشة « كان إذا أراد أن يحرم يتطيب بأطيب ما يجد » وله من وجه آخر عن الأسود عنها « كأنى أنظر إلى ويبص المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم » ومن طريق القاسم عن عائشة كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يحرم ويوم النحر قبل أن يطوف بطيب فيه مسك » وقد تقدم بسط هذا الموضع والبحث في أحكامه في كتاب الحج ، والغرض منه هنا أن المراد بأطيب الطيب المسك ، وقد ورد ذلك صريحاً أخرجه مالك من حديث أبي سعيد رفعه قال « المسك أطيب الطيب » وهو عند مسلم أيضاً

### باب مَنْ لَمْ يَرِدْ الطَّيِّبُ

[٥٩٢٩] ٥٧١٨ - حدثنا أبو نعيم قال نا عزرة بن ثابت الأنصاري قال حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس أنه كان لا يرد الطيب ، وزعم أن النبي صلى الله عليه كان لا يرد الطيب .

**قوله ( باب من لم يرد الطيب )** كأنه أشار إلى أن النهي عن رده ليس على التحريم ، وقد ورد ذلك في بعض طرق حديث الباب وغيره .

**قوله ( عزرة )** بفتح المهملة وسكون الزاى بعدها راء ابن ثابت أى ابن أى زيد عمرو بن أخطب ، لجده صعبة .

**قوله ( وزعم )** هو من إطلاق الزعم على القول .

**قوله ( كان لا يرد الطيب )** أخرجه البزار من وجه آخر عن أنس بلفظ « ما عرض على النبي صلى الله عليه وسلم طيب قط فرده » وسنده حسن . وللإسماعيلي من طريق وكيع عن عزرة بسند حديث الباب نحوه وزاد « وقال : إذا عرض على أحدكم الطيب فلا يرد » وهذه الزيادة لم يصرح برفعها . وقد أخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من رواية الأعرج عن أبي هريرة رفعه « من عرض عليه طيب فلا يرد ، فإنه طيب الريح خفيف الحمل » وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن وقع عنده « ريحان » بدل طيب ، والريحان كل بقلة لها رائحة طيبة ، قال المنذرى : ويحتمل أن يراد بالريحان جميع أنواع الطيب يعنى مشتقاً من الرائحة . قلت : مخرج الحديث

واحد ، والذين روه بلفظ الطيب أكثر عدداً وأحفظ فروايتهم أول ، وكان من رواه بلفظ ريحان أراد التعميم حتى لا يخص بالطيب المصنوع ، لكن اللفظ غير واف بالمقصود ، وللحديث شاهد عن ابن عباس أخرجه الطبراني بلفظ « من عرض عليه الطيب فليصب منه » نعم أخرج الترمذي من مرسل أبي عثمان النهدي « إذا أعطى أحدكم الريحان فلا يرده فإنه خرج من الجنة » قال ابن العربي إنما كان لا يرد الطيب لمحبته فيه ولحاجته إليه أكثر من غيره لأنه ينجي من لا تنجى ، وأما نهيه عن رد الطيب هو محمول على ما يجوز أخذه لا على ما لا يجوز أخذه ، لأنه مردود بأصل الشرع

### باب الذريرة

[٥٩٣٠] ٥٧١٩ - حدثنا عثمان بن الهيثم - أو محمد عنه - عن ابن جريج قال أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة سمع عروة والقاسم يخبران عن عائشة : طيب رسول الله صلى الله عليه بيدي بذريرة في حجة الوداع للحل والإحرام.

قوله ( باب الذريرة ) بمعجمة وراعين بوزن عظيمة ، وهي نوع من الطيب مركب ، قال الداودي تجمع مفرداته ثم تسحق وتنخل ثم تذر في الشعر والطوق فلذلك سميت ذريرة ، كذا قال ، وعلى هذا فكل طيب مركب ذريرة ، لكن الذريرة نوع من الطيب مخصوص يعرفه أهل الحجاز وغيرهم ، وجزم غير واحد منهم النوى بأنه فتات قصب طيب يجاء به من الهند .

قوله ( حدثنا عثمان بن الهيثم أو محمد عنه ) أما محمد فهو ابن يحيى الذهلي ، وأما عثمان فهو من شيوخ البخاري ، وقد أخرج عنه عدة أحاديث بلا واسطة منها في أواخر الحج ، وفي النكاح ، وأخرج عنه في الأيمان والنذور كما سيأتي حديثاً آخر بمثل هذا التردد .

قوله ( أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة ) أي ابن الزبير وهو مدني ثقة قليل الحديث ماله في البخاري إلا هذا الحديث الواحد ، وقد ذكره ابن حبان في أتباع التابعين من الثقات .

قوله ( سمع عروة ) هو جده ، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر .

قوله ( بذريرة ) كأن الذريرة كان فيها مسك بدليل الرواية الماضية .

قوله ( للحل والإحرام ) كذا وقع مختصراً هنا وكذا لمسلم ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية روح بن عباد عن ابن جريج بلفظ « حين أحرم وحين رمى الجمرة يوم النحر قبل أن يطوف بالبيت »

### باب المتفلجات للحسن

[٥٩٣١] ٥٧٢٠ - حدثنا عثمان قال نا جريج عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال عبد الله : لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله ، مالي لا ألعن من لعن النبي صلى الله عليه وهو في كتاب الله : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾ .

قوله ( باب المتفلجات للحسن ) أي لأجل الحسن ، والمتفلجات جمع متفلجة وهي التي تطلب الفلج أو تصنعه ، والفلج بالفاء واللام والجيم انفراج ما بين الشئتين ، والتفلج أن يفرج بين المتلاصقين بالمبرد ونحوه ، وهو

مختص عادة بالثنايا والرباعيات ، ويستحسن من المرأة فرما صنعتها المرأة التي تكون أسنانها متلاصقة لتصير متفلجة ، وقد تفعله الكبيرة توهم أنها صغيرة ، لأن الصغيرة غالباً تكون مفلجة جديدة السن ، ويذهب ذلك في الكبير ، وتحديد الأسنان يسمى الوشر بالراء ، وقد ثبت النهي عنه أيضاً في بعض طرق حديث ابن مسعود ومن حديث غيره في السنن وغيرها ، وستأتى الإشارة إليه في آخر « باب الموصولة » فورد النهي عن ذلك لما فيه من تغيير الخلقة الأصلية .

**قوله ( حدثنا عثمان )** هو ابن أوى شبة ، وجريز هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتمر وإبراهيم هو النخعي ، وعلقمة هو ابن قيس ، والإسناد كله كوفيون . وقال الدارقطني : تابع منصور الأعمش . ومن أصحاب الأعمش من لم يذكر عنه علقمة في السند . وقال إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم النخعي عن أم يعقوب عن ابن مسعود ، والمحفوظ قول منصور .

**قوله ( لعن الله الواشمات )** جمع واشمة بالشين المعجمة وهى التى تشم ( والمستوشمات ) جمع مستوشمة وهى التى تطلب الوشم ، ونقل ابن التين عن الداودى أنه قال : الواشمة التى يفعل بها الوشم والمستوشمة التى تفعله ، ورد عليه ذلك . وسيأتى بعد باين من وجه آخر عن منصور بلفظ « المستوشمات » وهو بكسر الشين التى تفعل ذلك ويفتحها التى تطلب ذلك ، ولمسلم من طريق مفضل بن مهلهل عن منصور « والموشومات » وهى من يفعل بها الوشم . قال أهل اللغة : الوشم بفتح ثم سكون أن يغرز فى العضو إبرة أو نحوها حتى يسيل الدم ثم يحشى بنورة أو غيرها فيخضر . وقال أبو داود فى السنن : الواشمة التى تجعل الخيلان فى وجهها بكحل أو مداد ، والمستوشمة المعمول بها انتهى . وذكر الوجه للغالب وأكثر ما يكون فى الشفة وسيأتى عن نافع فى آخر الباب الذى يليه أن يكون فى اللثة ، فذكر الوجه ليس قيداً ، وقد يكون فى اليد وغيرها من الجسد ، وقد يفعل ذلك نقشاً ، وقد يجعل دوائر ، وقد يكتب اسم المحبوب ، وتعاطيه حرام بدلالة اللعن كما فى حديث الباب ، وبصير الموضع الموشوم نجساً لأن الدم انحبس فيه فتجب إزالته إن أمكنت ولو بالجرح إلا أن خاف منه تلفاً أو شيئاً أو فوات منفعة عضو فيجوز إبقاؤه ، وتكفى التوبة فى سقوط الإثم ، ويستوى فى ذلك الرجل والمرأة .

**قوله ( والمتمصصات )** يأتى شرحه فى باب مفرد يلى الباب الذى يليه ، ووقع عند أوى داود عن محمد بن عيسى عن جرير « الواصلات » بدل المتمصصات هنا .

**قوله ( والمتفلجات للحسن )** يفهم منه أن المذمومة من فعلت ذلك لأجل الحسن فلو احتاجت إلى ذلك لمداواة مثلاً جاز .

**قوله ( المغيرات خلق الله )** هى صفة لازمة لمن يصنع الوشم والتمص والفلج وكذا الوصل على إحدى الروايات .

**قوله ( مالى لا ألعن )** كذا هنا باختصار ، ويأتى بعد باب عن إسحق بن إبراهيم عن جرير بزيادة ولفظه « فقالت أم يعقوب ما هذا » وأخرجه مسلم عن عثمان بن أوى شبة وإسحق بن إبراهيم شيخي البخارى فيه أتم سياقاً منه فقال « بلغ ذلك امرأة من بنى أسد يقال لها أم يعقوب ، وكانت تقرأ القرآن ، فأنته فقالت : ما حديث بلغنى عنك أنك لعنت الواشمات الخ ؟ فقال عبد الله : ومالى لا ألعن » وذكر مسلم أن السياق لإسحق « وقد أخرجه أبو داود عن عثمان وسياقه موافق لسياق إسحق إلا فى أحرف يسيرة لا تغير المعنى وسبق فى تفسير سورة

الحشر للمصنف من طريق الثوري عن منصور بتمامه ، لكن لم يقل فيه « وكانت تقرأ القرآن » وما في قول ابن مسعود « مالى لا ألعن » استفهامية ، وجوز الكرمانى أن تكون نافية وهو بعيد .

**قوله ( وهو في كتاب الله )** ﴿ وما آتاكم الرسول ﴾ كذا أورده مختصراً ، وزاد في رواية إسحق « فقالت والله لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته » وفي رواية مسلم عن عثمان « ما بين لوحى المصحف ، والمراد به ما يجعل المصحف فيه ، وكانوا يكتبون المصحف فى الرق ويجعلون له دفتين من خشب ، وقد يطلق على الكرسي الذى يوضع عليه المصحف اسم لوحين .

**قوله ( فقالت والله لقد قرأت )** في رواية مسلم « لكن كنت قرأته لقد وجدته » كذا فيه بإثبات الياء في الموضعين وهى لغة ، والأفصح حذفها في خطاب المؤنث في الماضي .

**قوله ( وما آتاكم الرسول — إلى — فانتها )** في رواية مسلم « قال الله عز وجل وما آتاكم الخ » وزاد « فقالت المرأة إني أرى شيئاً من هذا على امرأتك » وقد تقدم ذلك في تفسير الحشر ، وقد أخرج الطبراني من طريق مسروق عن عبد الله وزاد في آخره « فقال عبد الله ما حفظت وصية شعيب إذا » يعنى قوله تعالى حكاية عن شعيب عليه السلام ﴿ وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه ﴾ وفي إطلاق ابن مسعود نسبة لعن من فعل ذلك إلى كتاب الله وفهم أم يعقوب منه أنه أراد بكتاب الله القرآن وتقريره لها على هذا الفهم ومعارضتها له بأنه ليس في القرآن وجوابه بما أجاب دلالة على جواز نسبة ما يدل عليه الاستنباط إلى كتاب الله تعالى وإلى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم نسبة قوله ، فكما جاز نسبة لعن الواشمة إلى كونه في القرآن لعموم قوله تعالى ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ مع ثبوت لعنه ضلي الله عليه وسلم من فعل ذلك يجوز نسبة من فعل أمراً يندرج في عموم خير نبوى ما يدل على منعه إلى القرآن ، فيقول القائل مثلاً : لعن الله من غير منار الأرض في القرآن ، ويستند في ذلك إلى أنه صلى الله عليه وسلم لعن من فعل ذلك .

( تنبيه ) : أم يعقوب المذكورة في هذا الحديث لا يعرف اسمها وهى من بنى أسد بن خزيمه ، ولم أقف لها على ترجمة ، ومراجعتها ابن مسعود تدل على أن هلا إدراكا ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

### باب الوصل في الشعر

[٥٩٣٢] ٥٧٢١- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج وهو على المنبر يقول -فتناول قصّة من شعر كانت بيد حرسى- : أين علماؤكم؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه ينهى عن مثل هذه ويقول: «إنما هلك بنو إسرائيل حين اتخذ هذه نساؤهم» .

[٥٩٣٣] ٥٧٢٢- وقال ابن أبي شيبه نا يونس بن محمد قال نا فليح عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة » .

[٥٩٣٤] ٥٧٢٣- حدثنا آدم قال نا شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت الحسن بن مسلم بن يثاق يحدث عن صفية بنت شيبه عن عائشة أن جارية من الأنصار تزوجت ، وأنها مرضت فتمعط شعرها ، فأرادوا أن يصلوها ، فسألوا النبي صلى الله عليه فقال : « لعن الله الواصلة والمستوصلة » .

تابعه ابن إسحاق عن أبان بن صالح عن الحسن عن صفية عن عائشة .

[٥٩٣٥] ٥٧٢٤- نا أحمد بن المقدم قال نا فضيل بن سليمان قال نا منصور بن عبد الرحمن قال حدثني أمي عن أسماء بنت أبي بكر أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه فقالت : إني أنكحت ابنتي ، ثم أصابها شكوى فتمرق رأسها ، وزوجها يستحثني بها ، أفأصل رأسها ؟ فسب رسول الله صلى الله عليه الواصلة والمستوصلة .

[الحديث ٥٩٣٥ - طرفاه في : ٥٩٣٦ ، ٥٩٤١] .

[٥٩٣٦] ٥٧٢٥- حدثنا آدم قال نا شعبة عن هشام بن عروة عن امرأته فاطمة عن أسماء بنت أبي بكر قالت : لعن النبي صلى الله عليه الواصلة والمستوصلة .

[٥٩٣٧] ٥٧٢٦- حدثنا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه قال : « لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة » . قال نافع : الوشم في اللثة .

[الحديث ٥٩٣٧ - أطرافه في : ٥٩٤٠ ، ٥٩٤٢ ، ٥٩٤٧] .

(١)

[٥٩٣٨]

**قوله ( باب وصل الشعر )** أى الزيادة فيه من غير غيره ، ذكر فيه خمسة أحاديث : الأول حديث معاوية .

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أويس .

**قوله ( عن حميد بن عبد الرحمن )** فى رواية معمر عن الزهرى « حدثنى حميد بن عبد الرحمن » أخرجه أحمد ، وفى رواية يونس عن الزهرى أنبأنا حميد أخرجه الترمذى . وقد أخرج مسلم روايتى معمر ويونس ، لكن أحال بهما على رواية مالك . وأخرجه الطبرانى من طريق النعمان بن راشد عن الزهرى فقال « عن السائب بن يزيد » بدل حميد بن عبد الرحمن ، وحميد هو المحفوظ .

**قوله ( عام حج )** تقدم فى ذكر بنى إسرائيل من طريق سعيد بن المسيب عن معاوية تعيين العام المذكور .

**قوله ( وتناول قصة من شعر كان بيد حرسى )** القصة بضم القاف وتشديد المهملة الخصلة من الشعر ، وفى رواية سعيد بن المسيب « كبة » ولمسلم من وجه آخر عن سعيد بن المسيب « أن معاوية قال : إنكم أخذتم زى سوء ؛ وجاء رجل بعضاً على رأسها خرقة » والحرسى بفتح الحاء والراء وبالسین والمهملات نسبة إلى الحرس وهم خدم الأمير الذين يحرسونه ، ويقال للواحد حرسى لأنه اسم جنس ، وعند الطبرانى من طريق عروة عن معاوية من الزيادة « قال : وجدت هذه عند أهلى وزعموا أن النساء يزدنه فى شعورهن » وهذا يدل على أنه لم يكن يعرف ذلك فى النساء قبل ذلك . وفى رواية سعيد بن المسيب « ما كنت أرى يفعل ذلك إلا اليهود » .

**قوله ( أين علماؤكم )** ؟ تقدم فى ذكر بنى إسرائيل أن فيه إشارة إلى قلة العلماء يومئذ بالمدينة ، ويحتمل أنه

( ١ ) حسب رواية أبى ذر الهروى لم يرد حديث عند هذه الرقم .

أراد بذلك إحضارهم ليستعين بهم على ما أراد من إنكار ذلك أو لينكر عليهم سكوتهم عن إنكارهم هذا الفعل قبل ذلك .

**قوله ( إنما هلكت بنو إسرائيل )** في رواية معمر عند مسلم إنما عذب بنو إسرائيل ، ووقع في رواية سعيد بن المسيب المذكورة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغه فسماه الزور » وفي رواية قتادة عن سعيد عند مسلم « نهى عن الزور » وفي آخره « ألا وهذا الزور » قال قتادة : يعنى ما تكثرت به النساء أشعارهن من الخرق . وهذا الحديث حجة للجمهور في منع وصل الشعر بشيء آخر سواء كان شعراً أم لا . ويؤيده حديث جابر « زجر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصل المرأة بشعرها شيئاً » أخرجه مسلم . وذهب الليث ونقله أبو عبيدة عن كثير من الفقهاء أن الممتنع من ذلك وصل الشعر بالشعر ، وأما إذا وصلت شعرها بغير الشعر من خرقه وغيرها فلا يدخل في النهي ، وأخرج أبو داود بسند صحيح عن سعيد بن جبير قال : لا بأس بالقرامل ؛ وبه قال أحمد والقرامل جمع قرمل بفتح القاف وسكون الراء نبات طويل الفروع لين ، والمراد به هنا خيوط من حرير أو صوف يعمل ضفائر تصل به المرأة شعرها ، وفصل بعضهم بين ما إذا كان ظاهراً ، فمنع الأول قوم فقط لما فيه من التديليس وهو قوى ، ومنهم من أجاز الوصل مطلقاً سواء كان بشعر آخر أو بغير شعر إذا كان يعلم الزوج وبإذنه ، وأحاديث الباب حجة عليه . ويستفاد من الزيادة في رواية قتادة منع تكثير شعر الرأس بالخرق كما لو كانت المرأة مثلاً قد تمزق شعرها فتضع عوضه خرقاً توهم أنها شعر . وقد أخرج مسلم عقب حديث معاوية هذا حديث أنى هريرة وفيه « ونساء كاسيات عاريات رءوسهن كأسنمة البخت ، قال النووي يعنى يكبرنها ويعظمنها بلف عمامة أو عصابة أو نحوها ، قال : وفي الحديث ذم ذلك . وقال القرطبي : البخت بضم الموحدة وسكون المعجمة ثم مشاة جمع بختية وهى ضرب من الإبل عظام الأسنمة والأسنمة بالنون جمع سنام وهو أعلى ما في ظهر الجمل شبه رءوسهن بها لما رفعن من ضفائر شعورهن على أوساط رءوسهن تزييناً وتصنعاً ، وقد يفعلن ذلك بما يكثرن به شعورهن .

( تنبيه ) : كما يحرم على المرأة الزيادة في شعر رأسها يحرم عليها حلق شعر رأسها بغير ضرورة ، وقد أخرج الطبري من طريق أم عثمان بنت سفيان عن ابن عباس قال « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تحلق المرأة رأسها » وهو عند أنى داود من هذا الوجه بلفظ « ليس على النساء حلق ، إنما على النساء التقصير » والله أعلم . الحديث الثانى حديث أنى هريرة ، **قوله ( وقال ابن أنى شيبة )** هو أبو بكر كذا أخرجه في مسنده ومصنفه بهذا الإسناد . ووصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريقه ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق عثمان بن أنى شيبة عن يونس بن محمد كذلك ، فيحتمل أن يكون هو المراد لأن أبا بكر وعثمان كلاهما من شيوخ البخاري ، ويونس هو المؤدب ، وفليح هو ابن سليمان .

**قوله ( لعن الله الواصلة )** أى التى تصل الشعر سواء كان لنفسها أم لغيرها ( والمستوصلة ) أى التى تطلب فعل ذلك ويفعل بها ، وكذا القول في الواشمة والمستوشمة وتقدم تفسيره . وهذا صريح في حكاية ذلك عن الله تعالى إن كان خيراً فيستغنى عن استنباط ابن مسعود ، ويحتمل أن يكون دعاء من النبي صلى الله عليه وسلم على من فعلت ذلك .

الحديث الثالث حديث عائشة **قوله ( الحسن بن مسلم بن يناق )** بفتح التحتانية وتشديد النون وآخره قاف

كأنه اسم عجمي ، ويحتمل أن يكون اسم فعال من الأنيق وهو الشيء الحسن المعجب فسهلت همزته ياء ، والحسن المذكور تابعي صغير من أهل مكة ثقة عندهم وكان كثير الرواية عن طاووس ومات قبله .

**قوله ( إن جارية من الأنصار تزوجت )** تقدم ما يتعلق بتسميتها وتسمية الزوج في كتاب النكاح .

**قوله ( فمعط )** بالعين والطاء المهملتين أى خرج من أصله ، وأصل المعط المد كأنه مد إلى أن تقطع ، ويطلق أيضاً على من سقط شعره .

**قوله ( فأرادوا أن يصلوها )** أى يصلوا شعرها ، وقوله « فسالوا » تقدم هناك أن السائل أمها ، وهو في حديث أسماء بنت أبى بكر الذى يلى هذا .

**قوله ( تابعه أبو إسحق عن أبان عن صالح عن الحسن )** هو ابن مسلم ، وهذه المتابعة رويناها موصولة في « أمالى المحاملى » من رواية الأصهبانيين عنه ، ثم من طريق إبراهيم بن سعد بن إسحق « حدثنى أبان بن صالح » فذكره وصرح بالتحديث في جميع السند وأول الحديث عنده « أن امرأة سألت عائشة — وهى عندها — عن وصل المرأة رأسها بالشعر » فذكر الحديث وقال فيه « فتمرق بالراء والقاف » وقال فيه « أفأضع على رأسها شيئاً » والباقي مثله . وفائدة هذه المتابعة أن يعلم أن الحديث عند صفية بنت شيبة عن عائشة وعن أسماء بنت أبى بكر جميعاً ، ولأبان بن صالح في هذا المعنى حديث آخر أخرجه أبو داود من رواية أسامة بن زيد عنه عن مجاهد عن ابن عباس فذكر الحديث المرفوع دون القصة وزاد فيه النامصة والتمنصة وقال في آخره « والمستوشمة من غير داء » وسنده حسن ، ويستفاد منه أن من صنعت الوشم عن غير قصد له بل تداوت مثلاً فنشأ عنه الوشم أن لا تدخل في الزجر .

الحديث الرابع حديث أسماء بنت أبى بكر ذكره طريقين :

**الأولى قوله ( منصور بن عبد الرحمن )** هو الحجبى وأمه هى صفية بنت شيبة ، وفضيل بن سليمان رواية عن منصور وإن كان في حفظه شيء ، لكن قد تابعه وهيب بن خالد عن منصور عند مسلم ، وأبو معشر البراء عند الطبرانى .

**قوله ( فتمرق )** بالزاي أى تقطع ، كذا للكشيمهني والحموي وهى رواية مسلم ، وبالراء للباقيين أى مرق من أصله وهو أبلغ ، ويحتمل أن يكون من المرق وهو نتف الصوف ، وللطبرانى من طريق محمد بن إسحق عن فاطمة بنت المنذر « فأصابها الحصبه أو الجدرى فسقط شعرها ، وقد صحت وزوجها يستحشنا وليس على رأسها شعر ، أفنجعل على رأسها شيئاً نجملها به » ؟ الحديث . وقوله « أفأصل رأسها » ؟ في رواية الكشيمهني « شعرها » وهو المراد بالرواية الأخرى .

**قوله ( فسب )** بالمهمله والموحدة أى لعن كما صرح به في الرواية الأخرى . الطريق الثانية :

**قوله ( عن امرأته فاطمة )** هى بنت المنذر بن الزبير بن العوام ، هى بنت عم هشام بن عروة الراوى عنها ، وأسماء بنت أبى بكر هى جدتهما معاً لأنها أم المنذر وأم عروة ، وهذه الطريق تؤكد رواية منصور بن عبد الرحمن عن أمه ، وأن للحديث عن أسماء بنت أبى بكر أصلاً ولو كان مختصراً .



**قوله (الواصلة والمستوصلة)** هذا القدر الذى وجدته من حديث أسماء فكأنها ما سمعت الزيادة التى فى حديث أنى هريرة وفى حديث ابن عمر فى الواشمة والمستوصلة فأخرج الطبرى بسند صحيح عن قيس بن أنى حازم قال « دخلت مع أنى على أنى بكر الصديق فرأست يد أسماء موشومة » قال الطبرى كأنها كانت صنعتها قبل النبى فاستمر فى يدها ، قال : ولا يظن بها أنها فعلته لثبوت النبى عن ذلك . قلت : فيحتمل أنها لم تسمعه ، أو كانت بيدها جراحة فداوتها فبقى الأثر مثل الوشم فى يدها .

**الحديث الخامس قوله (عبد الله)** هو ابن المبارك ، وعبيد الله بالتصغير هو ابن عم عمر العمرى :

**قوله (قال نافع : الوشم فى اللثة)** بكسر اللام وتخفيف المثلة وهى ما على الأسنان من اللحم وقال الداودى : هو أن يعمل على الأسنان صفرة أو غيرها ، كذا قال ، ولم يرد نافع الحصر فى كون الوشم فى اللثة بل مراده أنه قد يقع فيها . وفى هذه الأحاديث حجة لمن قال يحرم الوصل فى الشعر والوشم والتمص على الفاعل والمفعول به ، وهى حجة على من حمل النبى فيه على التنزيه لأن دلالة اللعن على التحريم من أقوى الدلالات ، أما بل عند بعضهم أنه من علامات الكبيرة . وفى حديث عائشة دلالة على بطلان ما روى عنها أنها رخصت فى وصل الشعر بالشعر وقالت : إن المراد بالواصل المرأة تفجر فى شبابها ثم تصل ذلك بالقيادة ، وقد رد ذلك الطبرى وأبطله بما جاء عن عائشة فى قصة المرأة المذكورة فى الباب ، وفى حديث معاوية طهارة شعر آدمى لعدم الاستفصال ، إيقاع المنع على فعل الوصل لا عن كون الشعر نجساً وفيه نظر ، وفيه جواز إبقاء الشعر وعدم وجوب دفنه ، وفيه قيام الإمام بالنهى على المنبر ولاسيما إذا رآه فاشياً فيفشى إنكاره تأكيداً ليحذر منه ، وفيه إنذار من عمل المعصية بوقوع الهلاك بمن فعلها قبله كما قال تعالى ﴿ وما هى من الظالمين ببعيد ﴾ وفيه جواز تناول الشيء فى الخطبة ليراه من لم يكن راه للمصلحة الدينية ، وفيه إباحة الحديث عن بنى إسرائيل وكذا غيرهم من الأمم للتحذير مما عصوه فيه

### بـ المتنمصات

[٥٩٣٩] ٥٧٢٧ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال : لعن عبد الله الواشمت والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله . فقالت أم يعقوب : ما هذا ؟ قال عبد الله : وهالى لا ألعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وفي كتاب الله . قالت : والله لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته . قال : والله لئن قرأتيه لقد وجدته : ﴿ مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ .

**قوله (باب المتنمصات)** جمع متنمصة وحكى ابن الجوزى متنمصة بتقديم الميم على النون وهو مقلوب ، والمتنمصة التى تطلب التماس ، والنامصة التى تفعله ، والتماس إزالة شعر الوجه بالمنقاش ، ويسمى المنقاش مقاصاً لذلك ، ويقال إن التماس يختص بإزالة شعر الحاجبين لترفيعهما أو تسويتيهما ، قال أبو داود فى السنن : النامصة التى تنقص الحاجب حتى ترقه . ذكر فيه حديث ابن مسعود الماضى فى « باب المتفلجات » قال الطبرى : لا يجوز للمرأة تغيير شيء من خلقها التى خلقها الله عليها بزيادة أو نقص التماس الحسن لا للزوج ولا لغيره كمن تكون مقرونة الحاجبين فتزيل ما بينهما توهم البلج أو عكسه ، ومن تكون لها سن زائدة فتقلعها أو طويلة فتقطع منها أو لحية أو شارب أو عنفة فتزيلها بالتنف ، ومن يكون شعرها قصيراً أو حقيراً فتطوله أو تعززه بشعر غيرها ، فكل ذلك داخل فى النهى ، وهو من تغيير خلق الله تعالى . قال : ويستثنى من ذلك ما يحصل به الضرر والأذية كمن يكون لها سن زائدة أو طويلة تعيقها فى الأكل أو إصبع زائدة تؤذيها أو تؤلمها فيجوز ذلك ، والرجل فى هذا

الأخير كالمراة ، وقال النووي : يستثنى من التماس ما إذا نبت للمرأة لحية أو شارب أو عنققة فلا يحرم عليها إزالتها بل يستحب . قلت : وإطلاقه مقيد بإذن الزوج وعلمه ، وإلا فمتى خلا عن ذلك منع للتدليس . وقال بعض الحنابلة : إن كان التمس أشعر شعراً للفواجر امتنع وإلا فيكون تنزيهاً ، وفي رواية يجوز بإذن الزوج وإلا إن وقع به تدليس فيحرم ، قالوا ويجوز الحف والتحمير والنقش والتطريف إذا كان بإذن الزوج لأنه من الزينة . وقد أخرج الطبري من طريق أنى إسحق عن امرأته أنها دخلت على عائشة وكانت شابة يعجبها الجمال فقالت : المرأة تحف جبينها لزوجها فقالت : أميطى عنك الأذى ما استطعت . وقال النووي : يجوز التزين بما ذكر ، وإلا الحف فإنه من جملة التماس .

### باب الموصولة

- [٥٩٤٠] ٥٧٢٨- حدثني محمد قال أنا عبدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : لعن النبي صلى الله عليه والواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة .
- [٥٩٤١] ٥٧٢٩- حدثنا الحميدي قال نا سفيان قال نا هشام أنه سمع فاطمة بنت المنذر تقول سمعت أسماء : سألت امرأة رسول الله صلى الله عليه فقالت : يا رسول الله ، إن ابنتي أصابتها الحصبة فامرق شعرها ، وإنني زوجتها أفأصل فيه ؟ فقال : « لعن الله الواصلة والموصولة » .
- [٥٩٤٢] ٥٧٣٠- حدثنا يوسف بن موسى قال نا الفضل بن دكين قال حدثني صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر قال سمعت النبي - أو : قال النبي صلى الله عليه - « الواشمة والمستوشمة ، والواصلة والمستوصلة » . يعني لعن النبي صلى الله عليه . كان في أصل محمد بن إسماعيل شيء فشك محمد بن يوسف في دكين أو زهير ثم قال زهير وفي كتاب أبي إسحاق الفضل بن زهير . قال أبو إسحاق : رأيت في أصل عتيق : سمع من محمد بن إسماعيل حدثني يوسف بن موسى عن الفضل بن دكين .
- [٥٩٤٣] ٥٧٣١- حدثنا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود : لعن الله الواشمة والمستوشمة والمتنمصات والمتفلجات للحسن ، المغيرات خلق الله ، ما لي لا ألعن من لعنه رسول الله صلى الله عليه وهو في كتاب الله ؟
- قوله ( باب الموصولة ) تقدمت مباحثه قبل بياب ، وذكر فيه ثلاث أحاديث : الأول حديث ابن عمر . قوله ( عبدة ) هو ابن سليمان ، وعبيد الله هو ابن عمر العمرى . قوله ( المستوصلة ) هي التي تطلب وصل شعرها . الثاني حديث أسماء بنت أبي بكر . قوله ( أصابتها ) في رواية الكشمي « أصابها » بالتذكير على إرادة الحب ، والحصبة بفتح الحاء المهملة وسكون الصاد المهملة ويجوز فتحها وكسرها بعدها موحدة : بثرات حمر تخرج في الجلد متفرقة ، وهي نوع من الجدري .
- قوله ( امرق ) بتشديد الميم بعدها راء وأصله انمرق بنون فذهبت في الإدغام ، ووقع في رواية الحموي والشكمي بالزاي بدل الراء كما تقدم .

قوله ( حدثني يوسف بن موسى حدثنا الفضل بن دكين ) كذا للأكثر وهو كذلك في رواية النسفي ، وفي رواية المستمل « الفضل بن زهير » ولبعض رواة القريبي أيضاً « الفضل بن زهير أو الفضل بن دكين »

وجزم مرة أخرى بالفضل بن زهير ، قال أبو علي الغساني : هو الفضل بن دكين بن حماد بن وهيب فنسب مرة إلى جد أبيه وهو أبو نعيم شيخ البخاري ، وقد حدث عنه بالكثير بغير واسطة ، وحدث هنا في مواضع أخرى قليلة بواسطة .

**قوله ( سمعت النبي صلى الله عليه وسلم أو قال قال النبي صلى الله عليه وسلم )** شك من الراوى وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من وجه آخر عن صخر بن جويرية بلفظ « قال النبي صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( لعن الله — ثم قال في آخره — يعنى لعن النبي صلى الله عليه وسلم )** لم يتجه لى هذا التفسير إلا إن كان المراد لعن الله على لسان نبيه أو لعن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله ، وقد سقط الكلام الأخير من بعض الروايات وسقط من بعضها لفظ « لعن الله » من أوله . وقد أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن صخر بن جويرية بلفظ « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم » وكذا في أول الباب ، ويأتى كذلك بعد باب ، وقد تقدم في آخر « باب وصل الشعر » بلفظ « لعن الله » وكلها من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع .

**قوله ( والمستوصلة )** في رواية النسائي من طريق محمد بن بشر عن عبيد الله بن عمر « المتوصلة » وهى بمعناها وكذا في حديث أسماء « الموصولة » .

الحديث الثالث حديث ابن مسعود ، **قوله ( عبد الله )** هو ابن المبارك ، وسفيان هو الثورى « ولم يقع في هذه الرواية للواصله ولا للموصلة ذكر ، وإنما أشار به إلى ما ورد في بعض طرقه وقد تقدم بيانه في « باب المتفلجات » وأنه صرح بذكر الواصله فيه في التفسير ، وعند أحمد والنسائي من طريق الحسن العوفى عن يحيى ابن الخراز عن مسروق « أن المرأة جاءت إلى ابن مسعود فقالت . أثبتت أنك تنهى عن الواصله . قال : نعم » القصة بطولها ، وفي آخره « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن النامصة والواشرة والواصله والواشمة إلا من أذى »

### باب الواشمة

[٥٩٤٤] ٥٧٣٢ - حدثني يحيى قال حدثني عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه : « العين حق » . ونهى عن الوشم .

حدثنا ابن بشار قال نا ابن مهدي قال نا سفيان قال ذكرت لعبد الرحمن بن عابس حديث منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ، فقال : سمعته من أم يعقوب عن عبد الله . . مثل حديث منصور .

[٥٩٤٥] ٥٧٣٣ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن عون بن أبي جحيفة قال : رأيت أبي فقال : إن النبي صلى الله عليه نهى عن ثمن الدم ، وثمن الكلب ، وأكل الربا وموكله والواشمة والمستوشمة .

**قوله ( باب الواشمة )** تقدم شرحه قريباً ، وذكر فيه أيضاً ثلاثة أحاديث :

الأول حديث أنى هريرة « العين حق » ونهى عن الوشم « وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الطب ، ويأتى في

الباب الذى يليه عن أى هريرة بلفظ آخر فى الوشم .

الثانى حديث ابن مسعود أورده مختصراً من وجهين وقد تقدم بيانه فى « باب المتفلجات » ،

الثالث حديث أى جحيفة ، قوله ( رأيت أى فقال إن النبى صلى الله عليه وسلم نهى ) كذا أورده مختصراً وساقه فى البيوع تاماً ولفظه « رأيت أى اشترى حجاماً فكسر محاجمه . فسألته عن ذلك » فذكر الحديث كالذى هنا وزاد « وعن كسب الأمة » وسياقى بآتم من ساقه فى « باب من لعن المصور » .

### بى المستوشمة

[٥٩٤٦] ٥٧٣٤- حدثنا زهير بن حرب قال نا جرير عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال: أتى عمرُ بامرأةٍ تشمُ، فقام وقال: أنشدكم بالله من سمع من النبى صلى الله عليه في الوشم؟ قال أبو هريرة فقمتُ فقلت: يا أمير المؤمنين، أنا سمعتُ. قال: ما سمعتُ؟ قال: سمعتُ النبى صلى الله عليه يقول: «لا تشمن ولا تستوشمن».

[٥٩٤٧] ٥٧٣٥- حدثنا مسدد قال نا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر قال: لعن النبى صلى الله عليه الواصلة والمستوصلة، والواشمة والمستوشمة.

[٥٩٤٨] ٥٧٣٦- حدثني محمد بن المثنى قال نا عبد الرحمن عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله: لعن الله الواشمت والمستوشمت والمتنصصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله. ما لي لا ألعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وهو في كتاب الله.

قوله ( باب المستوشمة ) ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث أى هريرة .

قوله ( عن عمارة ) هو ابن القعقاع بن شبرمة ، وأبو زرعة هو ابن عمر بن جرير .

قوله ( أى عمر بامرأة تشم ) قلت لم تسم هذه المرأة .

قوله ( أنشدكم بالله ) يَحْتَمَلُ أن يكون عمر سمع الزجر عن ذلك فأراد أن يستثبت فيه ، أو كان نسيه فأراد أن يتذكره ، أو بلغه ممن لم يصرح بسماعه فأراد أن يسمعه ممن سمعه من النبى صلى الله عليه وسلم .

قوله ( فقال أبو هريرة ) هو موصول لسند المذكور .

قوله ( لا تشمن ) بفتح أوله وكسر المعجمة وسكون الميم ثم نون خطاب جمع المؤنث بالنهى ، وكذا « ولا تستوشمن » أى لا تطلبن ذلك ، وهذا يفسر قوله فى الباب الذى قبله « نهى عن الوشم » وفائدة ذكر أى هريرة قصة عمر إظهار ضبطه وأن عمر كان يستثبته فى الأحاديث مع تشدد عمر ، ولو أنكر عليه عمر ذلك لنقل . الحديث الثانى والحديث الثالث عن ابن عمر وعن ابن مسعود وقد تقدما . قال الخطائى : إنما ورد الوعيد الشديد فى هذه الأشياء لما فيها من الغش والخداع ، ولو رخص فى شيء منها لكان وسيلة الى استجازه غيرها من أنواع الغش ، ولما فيها من تغيير الخلقة ، وإلى ذلك الإشارة فى حديث ابن مسعود بقوله « المغيرات خلق الله » والله أعلم

## باب التّصاوِير

[٥٩٤٩] ٥٧٣٧- حدثنا آدم قال نا ابنُ أبي ذئبٍ عن الزهري عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبدِ اللَّهِ بن عتبةَ عن ابنِ عباسٍ عن أبي طلحة قال: قال النبيُّ صلى الله عليه: « لا تدخلُ الملائكةُ بيتاً فيه كلبٌ ولا تصاوِير ». وقال الليثُ: حدثني يونس عن ابنِ شهابٍ قال أخبرني عُبَيْدُ اللَّهِ سمعَ ابنَ عباسٍ قال سمعتُ أبا طلحة سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه.

قوله ( باب التّصاوِير ) جمع تصوير بمعنى الصورة والمراد بيان حكمها من جهة مباشرة صنعها ، ثم من جهة استعمالها واتخاذها .

قوله ( عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ) أى ابن مسعود .

قوله ( عن أبى طلحة ) هو زيد بن سهل الأنصارى زوج أم سليم والدة أنس .

قوله ( وقال الليث حدثني يونس إلخ ) وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريق أبى صالح كاتب الليث حدثنا الليث ، وفائدة هذا التعليق تصريح الزهري بن شهاب وتصريح شيخه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وكذا من فوقهما بالتحديث في جميع الإسناد ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عبد الله بن وهب عن يونس وفيه التصريح أيضاً ، ووقع في رواية الأوزاعي عن الزهري عن عبيد الله عن أبى طلحة لم يذكر ابن عباس بينهما ، ورجح الدارقطني رواية من أثبته ، وقد أخرجه مالك في الموطأ عن أبى النضر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه دخل على أبى طلحة يعوده فذكر قصة وفيها المتن المذكور وزاد فيه استثناء الرقم في الثوب كما سيأتى البحث فيه ، ففعل عبيد الله سمعه من ابن عباس عن أبى طلحة ثم لقي أباً طلحة لما دخل يعوده فسمعه منه ، ويؤيده ذلك زيادة القصة في رواية أبى النضر لكن قال ابن عبد البر : الحديث لعبيد الله عن ابن عباس عن أبى طلحة ، فإن عبيد الله لم يدرك أباً طلحة ولا سهل بن حنيف ، كذا قال وكان مستنده في ذلك أن سهل بن حنيف مات في خلافة على وعبيد الله لم يدرك علياً بل قال على بن المدينى أنه لم يدرك زيد بن ثابت ولا رآه ، وزيد مات بعد سهل بن حنيف بمدة ، ولكن روى الحديث المذكور محمد بن إسحق عن أبى النضر فذكر القصة لعثمان بن حنيف لا لسهل أخرجه الطبراني ، وعثمان تأخر بعد سهل بمدة وكذلك أبو طلحة ، فلا يبعد أن يكون عبيد الله أدركهما .

قوله ( لا تدخل الملائكة ) ظاهره العموم ، وقيل يستثنى من ذلك الحفظة فإنهم لا يفارقون الشخص في كل حاله ، وبذلك جزم ابن وضاح والخطابي وآخرون ، لكن قال القرطبي : كذا قال بعض علمائنا ، والظاهر العموم ، والمخصص يعنى الدال على كون الحفظة لا يمتنعون من الدخول ليس نصاً . قلت : ويؤيده أنه ليس من الجائز أن يطلعهم الله تعالى على عمل العبد ويسمعهم قوله وهم بباب الدار التى هو فيها مثلاً ، ويقابل القول بالتعميم القول بتخصيص الملائكة بملائكة الوحى ، وهو قول من ادعى أن ذلك كان من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم كما سأذكره وهو شاذ .

قوله ( بيتا فيه كلب ) المراد بالبيت المكان الذى يستقر فيه الشخص سواء كان بناء أو خيمة أم غير ذلك ، والظاهر العموم في كل كلب لأنه نكرة في سياق النفي ، وذهب الخطابي وطائفة إلى استثناء الكلاب التى أذن في اتخاذها وهى كلاب الصيد والماشية والزرع ، وجنح القرطبي إلى ترجيح العموم ، وكذا قال النووي ، واستدل

لذلك بقصة الجرو التي تأتى الإشارة إليها في حديث ابن عمر بعد ستة أبواب ، قال فامتنع جبريل من دخول البيت الذى كان فيه مع ظهور العذر فيه ، قال فلو كان العذر لا يمنعهم من الدخول لم يمتنع جبريل من الدخول اهـ . ويحتمل أن يقال : لا يلزم من التسوية بين ما علم به أو لم يعلم فيما يؤمر باتخاذ أن يكون الحكم كذلك فيما أذن في اتخاذه ، قال القرطبي : واختلف في المعنى الذى في الكلب حتى منع الملائكة من دخول البيت الذى هو فيه ، فقيل : لكونها نجسة العين ، ويتأيد ذلك بما ورد في بعض طرق الحديث عن عائشة عند مسلم « فأمر بنضح موضع الكلب » وقيل لكونها من الشياطين ، وقيل لأجل النجاسة التي تتعلق بها فإنها تكثر أكل النجاسة وتتلطخ بها فيتنجس ما تعلقت به ، وعلى هذا يحمل من لا يقول إن الكلب نجس العين نضح موضعه احتياطاً لأن النضح مشروع لتطهير المشكوك فيه ، واختلف في المراد بالملائكة فقيل : هو على العموم وأيده النووي بقصة جبريل الآتى ذكرها فقيل يستثنى الحفظة ، وأجاب الأول بجواز أن لا يدخلوا مع استمرار الكتابة بأن يكونوا على باب البيت ، وقيل المراد من نزل منهم بالرحمة ، وقيل من نزل بالوحي خاصة كجبريل ، وهذا نقل عن ابن وضاح والداودي وغيرهما ، ويلزم منه اختصاص النهى بعهد النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن الوحي انقطع بعده وبانقطاعه انقطع نزولهم ، وقيل التخصيص في الصفة أى لا يدخله الملائكة دخول بيت من لا كلب فيه .

**قوله ( ولا تصاوير )** في رواية معمر الماضية في بدء الخلق عن الزهري « ولا صورة » بالإفراد ، وكذا في معظم الروايات . وفائدة إعادة حرف النفي الاحتراز من توهم القصر في عدم الدخول على اجتماع الصنفين ، فلا يمتنع الدخول مع وجود أحدهما ، فلما أعيد حرف النفي صار التقدير ولا تدخل بيتاً فيه صورة ، قال الخطاى : والصورة التي لا تدخل الملائكة البيت الذى هي فيه ما يحرم اقتناؤه ، وهو ما يكون من الصور التي فيها الروح مما لم يقطع رأسه أو لم يمتن على ما سيأتى تقريره في « باب ما وطئ من التصاوير » بعد باين ، وتأتى الإشارة إلى تقوية ما ذهب إليه الخطاى في « باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة » وأغرب ابن حبان فادعى أن هذا الحكم خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم . قال : وهو نظير الحديث الآخر « لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس » قال فإنه محمول على رفقة فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ محال أن يخرج الحاج والمعتمر لقصد بيت الله عز وجل على رواحل لا تصحبها الملائكة وهم وفد الله انتهى . وهو تأويل بعيد جداً لم أره لغيه ، ويزيل شبهته أن كونهم وفد الله لا يمنع أن يؤاخذهم بما يرتكبونه من خطيئة فيجوز أن يحرموا بركة الملائكة بعد مخالطتهم لهم إذا ارتكبوا النهى واستصحبوا الجرس ، وكذا القول فيمن يقتنى الصورة والكلب ، والله أعلم . وقد استشكل كون الملائكة لا تدخل المكان الذى فيه التصاوير مع قوله سبحانه وتعالى عند ذكر سليمان عليه السلام ﴿ يعملون له ما يشاء من محارب وثمانيل ﴾ وقد قال مجاهد : كانت صوراً من نحاس أخرجه الطبرى . وقال قتادة : كانت من خشب ومن زجاج أخرجه عبد الرزاق . والجواب أن ذلك كان جائزاً في تلك الشريعة وكانوا يعملون أشكال الأنبياء والصالحين منهم على هيئتهم في العبادة ليتعبدوا لعبادتهم ، وقد قال أبو العالية ، لم يكن ذلك في شريعتهم حراماً ثم جاء شرعنا بالنهى عنه ، ويحتمل أن يقال إن التماثيل كانت على صورة النقوش لغير ذوات الأرواح ، وإذا كان اللفظ محتملاً لم يتعين الحمل على المعنى المشكل ، وقد ثبت في الصحيحين حديث عائشة في قصة الكنيسة التي كانت بأرض الحبشة وما فيها من التصاوير ، وأنه صلى الله عليه وسلم قال « كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصورة ، أولئك شرار الخلق عند الله » . فإن ذلك يشعر بأنه لو كان جائزاً في ذلك الشرع ما أطلق عليه صلى الله عليه وسلم أن الذى فعله شر الخلق ، فدل على أن فعل صور

الحيوان فعل محدث أحدثه عباد الصور والله أعلم .

### باب عَذَابِ الْمَصُورِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

[٥٩٥٠] ٥٧٣٨- حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ قَالَ نَا سَفْيَانُ قَالَ نَا الْأَعْمَشُ عَنْ مُسْلِمٍ قَالَ : كُنَّا مَعَ مَسْرُوقٍ فِي دَارِ يَسَارِ بْنِ نَعْمَانَ فَرَأَى فِي صُفْتِهِ تَمَائِيلٌ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ : « إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ الْمَصُورُونَ » .

[٥٩٥١] ٥٧٣٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ نَا أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : « إِنَّ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ هَذِهِ الصُّورَ يَعْذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، يُقَالُ لَهُمْ : أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ » . [الحديث ٥٩٥١- طرفه في: ٧٥٥٨] .

قوله ( باب عذاب المصورين يوم القيامة ) أى الذين يصنعون الصور . ذكر فيه حديثين : الأول .

قوله ( عن مسلم ) هو ابن صبيح أبو الضحى وهو بكنيته أشهر ، وجوز الكرماني أن يكون مسلم بن عمران البطين ثم قال إنه الظاهر ، وهو مردود فقد وقع في رواية مسلم في هذا الحديث من طريق وكيع عن الأعمش عن أنس الضحى .

قوله ( كنا مع مسروق ) هو ابن الأجدع .

قوله ( في دار يسار بن نعيم ) هو بتحتانية ومهملة خفيفة ، وأبوه بنون مصغر ؛ ويسار مدني سكن الكوفة وكان مولى عمر وخازنه ، وله رواية عن عمر وعن غيره . وروى عنه أبو وائل وهو من أقرانه ، وأبو بردة بن أنس موسى وأبو إسحق السبيعي ، وهو موثق ولم أر له في البخاري إلا هذا الموضع .

قوله ( فرأى في صفته ) بضم المهمله وتشديد الفاء في رواية منصور عن أنس الضحى عند مسلم « كنت مع مسروق في بيت فيه تماثيل فقال لي مسروق هذه تماثيل كسرى ، فقلت : لا هذه تماثيل مريم » كأن مسروق ظن أن التصوير كان من مجوسى ، وكانوا يصورون صورة ملوكهم حتى في الأواني فظهر أن التصوير كان من نصراني لأنهم يصورون صورة مريم والمسيح وغيرهما ويعبدونها .

قوله ( سمعت عبد الله ) هو ابن مسعود في رواية منصور فقال « أما إن سمعت عبد الله بن مسعود » .

قوله ( إن أشد الناس عذاباً عند الله المصورون ) وقع في رواية الحميدى في مسنده عن سفيان « يوم القيامة » بدل قوله « عند الله » وكذا هو مسند بن أنس عن سفيان ، وأخرجه الإسماعيلي من طريقه ، ففعل الحميدى حدث به على الوجهين بدليل ما وقع في الترجمة ، أو لما حدث به البخاري حدث به بلفظ « عند الله » والترجمة مطابقة للفظ الذى في حديث ابن عمر ثانياً حديث الباب ، والمراد بقوله « عند الله » حكم الله . ووقع عند مسلم من طريق أنس معاوية عن الأعمش إن « من أشد الناس » واختلفت نسخة فقى بعضها « المصورين » وهى للأكثر وفى بعضها « المصورون » وهى لأحمد عن أنس معاوية أيضاً . ووجهت بأن « من » زائدة واسم إن أشد ، ووجهها ابن مالك على حذف ضمير الشأن والتقدير أنه من أشد الناس إلخ . وقد استشكل كون

المصور أشد الناس عذاباً مع قوله تعالى ﴿ ادخلوا آل فرعون أشد العذاب ﴾ فإنه يقتضى أن يكون المصور أشد عذاباً من آل فرعون ، وأجاب الطبرى بأن المراد هنا من يصور ما يعبد من دون الله وهو عارف بذلك قاصداً له فإنه يكفر بذلك ، فلا يبعد أن يدخل مدخل آل فرعون وأما من لا يقصد ذلك فإنه يكون عاصياً بتصويره فقط . وأجاب غيره بأن الرواية بإثبات « من » ثابتة ومخدفة محمولة عليها ، وإذا كان من يفعل التصوير من أشد الناس عذاباً كان مشتركاً مع غيره ، وليس في الآية ما يقتضى اختصاص آل فرعون بأشد العذاب بل هم في العذاب الأشد ، فكذلك غيرهم يجوز أن يكون في العذاب الأشد ، وقوى الطحاوى ذلك بما أخرجه من وجه آخر عن ابن مسعود رفعه « إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل قتل نبياً أو قتل نبى ، وإمام ضلالة ، وممثل من الممثلين » وكذا أخرجه أحمد . وقد وقع بعض هذه الزيادة في رواية ابن أبى عمر التى أشرت إليها فاقصر على المصور وعلى من قتله نبى ، وأخرج الطحاوى أيضاً من حديث عائشة مرفوعاً « أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل هجا رجلاً فهجا القبيلة بأسرها » قال الطحاوى : فكل واحد من هؤلاء يشترك مع الآخر في شدة العذاب . وقال أبو الوليد بن رشد فى « مختصر مشكل الطحاوى » ما حاصله : أن الوعيد بهذه الصيغة إن ورد فى حق كافر فلا إشكال فيه لأنه يكون مشتركاً فى ذلك مع آل فرعون ويكون فيه دلالة على عظيم كفر المذكور ، وإن ورد فى حق عاص فيكون أشد عذاباً من غيره من العصاة ويكون ذلك دالاً على عظم المعصية المذكورة . وأجاب القرطبى فى « المفهم » بأن الناس الذين أضيف إليهم « أشد » لا يراد بهم كل الناس بل بعضهم وهم من يشارك فى المعنى المتوعد عليه بالعذاب ، ففرعون أشد الناس الذين ادعوا الإلهية عذاباً ، ومن يقتدى به فى ضلالة كفره أشد عذاباً ممن يقتدى به فى ضلالة فسقه ، ومن صور صورة ذات روح للعبادة أشد عذاباً ممن يصورها لا للعبادة . واستشكل ظاهر الحديث أيضاً بإبليس وبابن آدم الذى سن القتل ، وأجيب بأنه فى إبليس واضح ، ويتجلب بأن المراد بالناس من ينسب إلى آدم ، وأما فى ابن آدم فأجيب بأن الثابت فى حقه أن عليه مثل أوزار من يقتل ظلماً ، ولا يمتنع أن يشاركه فى مثل تعذيبه من ابتداء الزنا مثلاً فإن عليه مثل أوزار من يزنى بعده لأنه أول من سن ذلك ، ولعل عدد الزناة أكثر من القاتلين . قال النووى قال العلماء : تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو من الكبائر لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد ، وسواء صنعه لما يمتن أم لغيره فصنعه حرام بكل حال ، وسواء كان فى ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو إناء أو حائط أو غيرها ، فأما تصوير ما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام . قلت : ويؤيد التعميم فيما له ظل وفيما لا ظل له ما أخرجه أحمد من حديث على « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : أيكم ينطلق إلى المدينة فلا يدع بها وثناً إلا كسره ولا صورة إلا لطخها أى طمسها » الحديث ؛ وفيه « من عاد إلى صنعة شيء من هذا فقد كفر بما أنزل على محمد » وقال الخطائى : إنما عظمت عقوبة المصور لأن الصور كانت تعبد من دون الله ، ولأن النظر إليها يفتن ، وبعض النفوس إليها تميل . قال : والمراد بالصور هنا التماثيل التى لها روح وقيل يفرق بين العذاب والعقاب ، فالعذاب يطلق على ما يؤلم من قول أو فعل كالعتب والإنكار ، والعقاب يختص بالفعل فلا يلزم من كون المصور أشد الناس عذاباً أن يكون أشد الناس عقوبة . هكذا ذكره الشريف المرتضى فى « الغرر » وتعقب بالآية المشار إليها وعليها انبنى الإشكال ، ولم يكن هو عرج عليها ، فلماذا ارتضى التفرقة ، والله أعلم . واستدل به أبو على الفارسى فى « التذكرة » على تكفير المشبهة فحمل الحديث عليهم وأنهم المراد بقوله المصورون أى الذين يعتقدون أن لله صورة ، وتعقب بالحديث الذى بعده فى الباب بلفظ « إن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون » ومحدث عائشة الآتى بعد باين بلفظ « إن أصحاب هذه الصور يعذبون » وغير ذلك ، ولو سلم له استدلاله لم يرد عليه الإشكال المقدم ذكره . وخص بعضهم الوعيد الشديد بمن



صور قاصداً أن يضاهي ، فإنه يصير بذلك القصد كافراً ، وسيأتى فى « باب ما وطئ من التصاوير » بلفظ « أشد الناس عذابا الذين يضاهون بخلق الله تعالى » وأما من عداه فيحرم عليه ويأثم ، لكن إثمه دون إثم المضاهي . قلت : وأشد منه من يصور ما يعبد من دون الله كما تقدم . وذكر القرطبي أن أهل الجاهلية كانوا يعملون الأصنام من كل شيء حتى إن بعضهم عمل صنمه من عجوة ثم جاع فأكله . الحديث الثانى .

قوله ( عن عبيد الله ) هو ابن عمر العمرى .

قوله ( إن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة ، يقال لهم أحيوا ما خلقتم ) هو أمر تعجيز ، ويستفاد منه صفة تعذيب المصور ، وهو أن يكلف نفخ الروح فى الصورة التى صورها ، وهو لا يقدر على ذلك ، فيستمر تعذيبه كما سيأتى تقريره فى « باب من صور صورة » بعد أبواب .

### باب نقض الصور

[٥٩٥٢] ٥٧٤٠ - حدثنا معاذ بن فضالة قال نا هشام عن يحيى عن عمران بن حطان أن عائشة حدثته أن النبي صلى الله عليه لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه .

[٥٩٥٣] ٥٧٤١ - حدثنا موسى قال نا عبد الواحد قال نا عمارة قال نا أبوزرعة قال : دخلت مع أبي هريرة داراً بالمدينة ، فرأى أعلاها مصوراً بصور ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي ، فليخلقوا حبة ، وليخلقوا ذرة » . ثم دعا بتور من ماء فغسل يديه حتى بلغ إبطه . فقلت : يا أبا هريرة ، أشيء سمعت من النبي صلى الله عليه ؟ قال : منتهى الحلية . [الحديث ٥٩٥٣ - طرفه فى : ٧٥٥٩] .

قوله ( باب نقض الصور ) بفتح النون وسكون القاف بعدها معجمة ، والصور بضم المهملة وفتح الواو جمع صورة ، وحكى سكون الواو فى الجمع أيضاً . ذكر فيه حديثين .

قوله ( هشام ) هو ابن أبي عبد الله الدستوائى .

قوله ( عن يحيى ) هو ابن أى كثير ، وعمران بن حطان تقدم ذكره فى أوائل كتاب اللباس . وفى قوله « أن عائشة حدثته » رد على ابن عبد البر فى قوله إن عمران لم يسمع من عائشة ، وقد أخرج أبو داود الطيالسى فى مسنده من رواية صالح بن سرح عن عمران « سمعت عائشة » فذكر حديثاً آخر . وفى الطبرى الصغير بسند قوى من وجه آخر عن عمران « قالت لى عائشة » وتقدم فى أوائل اللباس له حديث آخر فيه التصريح بسؤاله عائشة .

قوله ( لم يكن يترك فى بيته شيئاً فيه تصاليب ) جمع صليب كأنهم سما ما كانت فيه صورة الصليب تصليباً تسمية بالمصدر ، ووقع فى رواية الإسماعلى « شيئاً فيه تصليب » وفى رواية الكشمينى « تصاوير » بدل تصاليب ، ورواية الجماعة أثبت ؛ فقد أخرجه النسائى من وجه آخر عن هشام فقال « تصاليب » وكذا أخرجه أبو داود من رواية أبان العطار عن يحيى بن أى كثير ، وعلى هذا فيحتاج إلى مطابقة الحديث للترجمة ، والذى يظهر أنه استنبط من نقض الصليب نقض الصورة التى تشترك مع الصليب فى المعنى وهو عبادتهما من دون الله ، فيكون المراد بالصور فى الترجمة خصوص ما يكون من ذوات الأرواح ، بل أخص من ذلك .

**قوله ( إلا نقضه )** كذا للأكثر ، وقع في رواية أبان إلا قضيه ، بتقديم القاف ثم المعجمة ثم الموحدة ، وكذا وقع في رواية ابن أنى شيبه عن يزيد بن هارون عن هشام ورجحها بعض شراح « المصاييح » وعكسه الطيبي فقال : رواية البخارى أضبط والاعتماد عليهم أولى قلت : ويترجح من حديث المعنى أن النقض يزيل الصورة مع بقاء الثوب على حاله ، والنقض وهو القطع يزيل صورة الثوب ، قال ابن بطال : في هذا الحديث دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم كان ينقض الصورة سواء كانت مما له ظل أو لا ، وسواء كانت مما توطأ أم لا ، سوا في الثياب وفي الحيطان وفي الفرش والأوراق وغيرها . قلت : وهذا مبنى على ثبوت الرواية بلفظ « تصاوير » وأما بلفظ « تصاليب » فلا لأن في التصاليب معنى زائداً على مطلق الصور ، لأن الصليب مما عبد من دون الله بخلاف الصور فليس جميعها مما عبد ، فلا يكون فيه حجة على من فرق في الصور بين ماله روح فمنعه ومالا روح فيه فلم يمنعه كما سيأتي تفصيله ، فإذا كان المراد بالنقض الإزالة دخل طمسها فيما لو كانت نقشاً في الحائط أو حكها أو لطخها بما يغيب هيئتها . الحديث الثاني .

**قوله ( عبد الواحد )** هو ابن زياد ، وعمارة هو ابن القعقاع .

**قوله ( حدثنا أبو زرعة )** هو ابن عمرو بن جرير .

**قوله ( دخلت مع أنى هريرة )** جاء عن أنى زرعة المذكور حديث آخر بسند آخر أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من طريق على بن مدرك عن عبد الله بن نجى بنون وجيم مصغر عن أبيه عن على رفعه « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة » .

**قوله ( دار بالمدينة )** هي لمروان بن الحكم ، وقع ذلك في رواية محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عند مسلم من هذا الوجه ، وعند مسلم أيضاً والإسماعيلي من طريق جرير عن عمارة « داراً تبنى لسعيد أو لمروان » بالشك ، وسعيد هو ابن العاص بن سعيد الأموى ، وكان هو ومروان بن الحكم يتعاقبان إمرة المدينة لمعاوية ، والرواية الجازمة أولى .

**قوله ( مصوراً يصور )** لم أقف على اسمه ، وقوله « يصور » بصيغة المضارعة للجميع ، وضبطه الكرمانى بوجهين أحدهما هذا والآخر بكسر الموحدة وضم الصاد المهملة وفتح الواو ثم راء منونة ، وهو بعيد .

**قوله ( سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى )** هكذا في البخارى ، وقد وقع نحو ذلك في حديث آخر لأنى هريرة تقدم قريباً في « باب ما يذكر في المسك » وفيه حذف بينه ما وقع في رواية جرير المذكورة « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى : ومن أظلم » إلخ ، ونحوه في رواية ابن فضيل ، وقوله « ذهب » أى قصد وقوله « كخلقى » التشبيه في فعل الصورة وحدها لا من كل الوجوه ، قال ابن بطال : فهم أبو هريرة أن التصوير يتناول ما له ظل وما ليس له ظل ، فلهذا أنكر ما ينقش في الحيطان . قلت : هو ظاهر من عموم اللفظ ، ويحتمل أن يقصر على ما له ظل من جهة قوله « كخلقى » فإن خلقه الذى اخترعه ليس صورة في حائط بل هو خلق تام ، لكن بقية الحديث تقتضى تعميم الزجر عن تصوير كل شئ وهى قوله « فليخلقوا حبة وليخلقوا ذرة » وهى بفتح المعجمة وتشديد الراء ويجب عن ذلك بأن المراد إيجاد حبة على الحقيقة لا تصويرها . ووقع لابن فضيل من الزيادة « وليخلقوا شعرة » والمراد بالحبة حبة القمح بقرينة ذكر الشعير ، أو الحبة أعم ، والمراد بالذرة التملة ، والغرض تعجييزهم تارة بتكليفهم خلق حيوان وهو أشد وأخرى

بتكليفهم خلق جماد وهو أمون ، ومع ذلك لا قدرة لهم على ذلك .

**قوله** ( ثم دعا بتور ) أى طلب تورا ، وهو بمشاة إناء كالطست تقدم بيانه فى كتاب الطهارة .

**قوله** ( من ماء ) أى فيه ماء .

**قوله** ( فغسل يديه حتى بلغ إبطه ) فى هذه الرواية اختصار وبيانه فى رواية جرير بلفظ « فتوضأ أبو هريرة فغسل يده حتى إبطه وغسل رجله حتى بلغ ركبتيه » أخرجه الإسماعيلي ، وقدم قصة الوضوء على قصة المصطور ، ولم يذكر مسلم قصة الوضوء هنا .

**قوله** ( منتهى الحيلة ) فى رواية جرير انه منتهى الحيلة كأنه يشير الحديث المتقدم فى الطهارة فى فضل الغرة والتحجيل فى الوضوء ، ويؤيده حديث الآخر « تبلغ الحيلة من المؤمن حيث يبلغ الوضوء » وقد تقدم شرحه ، والبحث فى ذلك مستوفى هناك . وليس ما بين ما دل عليه الخبر من الزجر عن التصوير وبين ما ذكر من وضوء أى هريرة مناسبة ، وإنما أخبر أبو زرعة بما شاهد وسمع فى ذلك .

### باب ما وُطئ من التصاوير

[٥٩٥٤] ٥٧٤٢ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم - وما بالمدينة يومئذ أفضل منه - قال : سمعت أبي يقول : سمعت عائشة : قدم رسول الله صلى الله عليه من سفر وقد سترت بقرام لي على سهوة لي فيه تماثيل فلما رآه رسول الله صلى الله عليه هتكه وقال : « أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله » . قالت : فجعلناه وسادة أو وسادتين .

[٥٩٥٥] ٥٧٤٣ - حدثنا مسدد قال نا عبد الله بن داود عن هشام عن أبيه عن عائشة : قدم النبي صلى الله عليه من سفر وعلفت دُرُنوكاً فيه تماثيل ، فأمرني أن أنزعهُ ، فنزعته . وكنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه من إناء واحد . [٥٩٥٦]

**قوله** ( باب ما وُطئ من التصاوير ) أى هل يرخص فيه ؟ ووطئ بضم الواو مبنى للمجهول ، أى صار يداس عليه ويمتن .

**قوله** ( القاسم ) هو ابن محمد بن أبى بكر الصديق .

**قوله** ( من سفر ) فى رواية البيهقي أنها غزوة تبوك ، وفى أخرى لأبى داود وإنسائى غزوة تبوك أو خير على التثنية .

**قوله** ( بقرام ) بكسر القاف وتخفيف الراء : هو ستر فيه رقم ونقش ، وقيل ثوب من صوف ملون يفرش فى المودج أو يغطى به .

**قوله** ( على سهوة ) بفتح المهملة وسكون الهاء هى صفة من جانب البيت ، وقيل الكوة ، وقيل الرف ، وقيل أربع أعواد أو ثلاثة يعارض بعضها ببعض يوضع عليها شئ من الأمتعة ، وقيل أن يبنى من حائط البيت حائط صغير ويجعل السقف على الجميع فما كان وسط البيت فهو السهوة وما كان داخله فهو المخدع ، وقيل دخلة فى ناحية البيت ، وقيل بيت صغير يشبه المخدع ، وقيل بيت صغير منحدر فى الأرض وممكنه مرتفع من الأرض كالخزانة

الصغيرة يكون فيها المتاع ، ورجح هذا الأخير أبو عبيد ، ولا مخالفة بينه وبين الذى قبله . قلت : وقد وقع فى حديث عائشة أيضاً فى ثانى حديثى الباب أنها علقت على بابها ، وكذا فى رواية زيد بن خالد الجهنى عن عائشة عند مسلم ، فتعين أن السهوة بيت صغير علقت الستر على بابه .

**قوله ( فيه تمثيل )** بمثناة ثم مثلثة جمع تمثال وهو الشيء المصور ، أعم من أن يكون شاخصاً أو يكون نقشاً ؟ دهاناً أو نسجاً فى ثوب ، وفى رواية بكير بن الأشج عن عبد الرحمن بن القاسم عند مسلم أنها نصبت ستراً فيه تصاوير .

**قوله ( هتكه )** أى نزع ، وقد وقع فى الرواية التى بعدها « فأمرنى أن أنزعه فنزعته » .

**قوله ( أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله )** أى يشبهون ما يصنعون بما يصنعه الله ، ووقع فى رواية الزهرى عن القاسم عند مسلم « الذين يشبهون بخلق الله » وقد تقدم الكلام على قوله « أشد » قبل بياض .

**قوله ( فجعلناه وسادة أو وسادتين )** تقدم هذا الحديث فى المظالم من طريق عبيد الله العمري عن عبد الرحمن بن القاسم بهذا السند قالت « فاتخذت منه غمرتين فكانتا فى البيت يجلس عليهما » وهو عند مسلم من وجه آخر عن عبيد الله بلفظ « فأخذته فجعلته مرفقتين ، فكان يرتفق بهما فى البيت » والفرقة يأتى ضبطها فى الباب الذى يليه . ولمسلم من طريق بكير بن الأشج « فقطعته وسادتين فقال رجل فى المجلس يقال له ربيعه بن عطاء : أفما سمعت أبا محمد ، يريد القاسم بن محمد ، يذكر أن عائشة قالت : فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرتفق عليهما ؟ قال ابن القاسم يعنى عبد الرحمن : لا . قال : لكنى قد سمعته » .

**قوله ( عبد الله بن داود )** هو الخريبي بمعجمة وراء وموحدة مصغر ، وهشام هو ابن عروة .

**قوله ( درنوكا )** زاد مسلم من طريق أبى أسامة عن هشام « على بابى » والدرنوك بضم الدال المهمل وسكون الراء بعدها نون مضمومة ثم كاف ويقال فيه درموك بالميم بدل النون ، قال الخطائى : هو ثوب غليظ له خمل إذا فرش فهو بساط ، وإذا علق فهو ستر .

**قوله ( فيه تمثيل )** زاد فى رواية أبى أسامة عند مسلم « فيه الخيل ذوات الأجنحة » . واستدل بهذا الحديث على جواز اتخاذ الصور إذا كانت لا ظل لها ، وهى مع ذلك مما يوطأ ويداس أو يمتن بالاستعمال كالنخاد والوسائد ، قال النووي : وهو قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ، وهو قول الثوري ومالك وأبى حنيفة والشافعى ، ولا فرق فى ذلك بين ماله ظل وما لا ظل له ، فإن كان معلقاً على حائط أو ملبوساً أو عمامة أو نحو ذلك مما لا يعد ممتناً فهو حرام . قلت وفيما نقله مؤخذات : منها أن ابن العربى من المالكية نقل أن الصورة إذا كان لها ظل حرم بالإجماع سواء كانت مما يمتن أو لا ، وهذا الإجماع محله غير لعب البنات كما سأذكره فى « باب من صور صورة » وحكى القرطبي فى « المفهم » فى الصور التى لا تتخذ للإبقاء كالنخار قولين أظهرهما المنع . قلت : وهل يلتحق القرطبي فى « المفهم » فى الصور التى لا تتخذ للإبقاء كالنخار قولين أظهرهما المنع . قلت : وهل يلتحق ما يصنع من الحلوى بالنخار ، أو بلعب البنات ؟ محل تأمل . وصحح ابن العربى أن الصورة التى لا ظل لها إذا بقيت على هيئتها حرم سواء كانت مما يمتن أم لا ، وإن قطع رأسها أو فكت هيئتها جاز ، وهذا المذهب

منقول عن الزهري وقواه النووي ، وقد يشهد له حديث الترمذی — يعنى المذكور فى الباب الذى بعده — وسياق ما فيه . ومنها أن إمام الحرمين نقل وجهاً أن الذى يرخص فيه مما لا ظل له ما كان على ستر أو وسادة ، وأما ما على الجدار والسقف فيمنع ، والمعنى فيه أنه بذلك يصير مرتفعاً فيخرج عن هيئة الامتحان بخلاف الثوب فإنه يصدد أن يمتحن وتساعد عبارة « مختصر المزنى » صورة ذات روح إن كانت منصوبة . ونقل الرافعى عن الجمهور أن الصورة إذا قطع رأسها ارتفع المانع . وقال المتولى فى « التتمة » لا فرق . ومنها أن مذهب الحنابلة جواز الصورة فى الثوب ولو كان معلقاً على ما فى خبر أنى طلحة ، لكن إن ستر به الجدار منع عندهم ، قال النووي : وذهب بعض السلف إلى أن الممنوع ما كان إن ستر به الجدار منه عندهم ، قال النووي : وذهب بعض السلف إلى أن الممنوع ما كان له ظل وأما ما لا ظل له فلا بأس باتخاذ مطلقاً ، وهو مذهب باطل ، فإن الستر الذى أنكره النبى صلى الله عليه وسلم كانت الصورة فيه بلا ظل بغير شك ، ومع ذلك فأمر بنزعه . قلت: المذهب المذكور نقله ابن أنى شعبة عن القاسم بن محمد بسند صحيح ولفظه عن ابن عون « قال دخلت على القاسم وهو بأعلى مكة فى بيته ، فرأيت فى بيته حجلة فيها تصاوير القندس والعنقاء » ففى إطلاق كونه مذهباً باطلاً نظراً ، إذ يحتمل أنه تمسك فى ذلك بعموم قوله « إلا رقما فى ثوب » فإنه أعم من أن يكون معلقاً أو مفروشاً ، وكأنه جعل إنكار النبى صلى الله عليه وسلم على عائشة تعليق الستر المذكور مركباً من كونه مصوراً ومن كونه ساتراً للجدار ، يؤيده ما ورد فى بعض طرقه عند مسلم ، فأخرج من طريق سعيد بن يسار عن زيد بن خالد الجهنى قال « دخلت على عائشة » فذكر نحو حديث الباب لكن قال « فجذبه حتى هتكه وقال : إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين . قال فقطعنا منه وسادتين » الحديث ؛ فهذا يدل على أنه كره ستر الجدار بالثوب المصور ، فلا يساويه الثوب الممتحن ولو كانت فيه صورة ، وكذلك الثوب الذى لا يستر به الجدار . والقاسم بن محمد أجد فقهاء المدينة ، وكان من أفضل أهل زمانه ، وهو الذى روى حديث الترمذی ، فلولا أنه فهم الرخصة فى مثل الحجلة ما استجار استعمالها ، لكن الجمع بين الأحاديث الواردة فى ذلك يدل على أنه مذهب مزجوح ، وأن الذى رخص فيه من ذلك ما يمتحن ، لا ما كان منصوباً . وقد أخرج ابن أنى شعبة من طريق أيوب عن عكرمة قال : كانوا يقولون فى التصاوير فى البسط والوسائد التى توطأ ذل لها . ومن طريق عاصم عن عكرمة قال : كانوا يكرهون ما نصب من التماثيل نصباً ، ولا يرون بأساً بما وطئته الأقدام . ومن طريق ابن سيرين وسالم بن عبد الله وعكرمة بن خالد وسعيد ابن جبير فرقمهم أنهم قالوا : لا بأس بالصورة إذا كانت توطأ . ومن طريق عروة أنه كان يتكىء على المرافق فيها التماثيل الطير والرجال .

قوله فى آخر الحديث ( وكنت اغتسل أنا والنبى صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ) كذا أورده عقب حديث التصوير ، هو حديث آخر مستقل قد أفرد فى كتاب الطهارة من وجه آخر عن الزهري عن عروة ، وأخرجه عقب حديث عائشة فى صفة الغسل من طريق عبد الله بن المبارك عن هشام بن عروة به ، وتقدم شرحه هناك ، وكان البخارى سمع الحديث على هذه الصورة فأورده كما هو واعتذر ذلك لكون المتن قصيراً مع أن كثرة عاداته التصرف فى المتن بالاختصار والاقتصار . وقال الكرماني : يحتمل أن الدرموك كان فى باب المغتسل ، أو اقتضى الحال ذكر الاغتسال إما بحسب سؤال وإما بغيره .

بِأَنَّ مَنْ كَرِهَ الْقُعُودَ عَلَى الصُّورِ

فيها تصاوير، فقام النبي صلى الله عليه بالباب فلم يدخل فقلت: أتوب إلى الله مما أذنبت؟ قال: ما هذه النمرقة؟ قلت: لتجلس عليها وتوسدها. قال: «إن أصحاب هذه الصور يُعذبون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم، وإن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه الصور».

[٥٩٥٨] ٥٧٤٥ - حدثنا قتيبة قال نا الليث عن بكير عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد عن أبي طلحة صاحب رسول الله صلى الله عليه أنه قال: إن رسول الله صلى الله عليه قال: «إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة». ثم اشتكى زيد فعُدناه، فإذا على بابهِ ستر فيه صورة، فقلت لعبيد الله ربيب ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم: ألم يخبرنا زيد عن الصور يوم الأول؟ فقال عبيد الله: ألم تسمعه حين قال: إلا رقماً في ثوب. وقال ابن وهب أخبرني عمرو حدثه بكير حدثه بسر حدثه زيد حدثه أبو طلحة عن النبي صلى الله عليه.

**قوله (باب من كره القعود على الصور) أى ولو كانت مما توطأ. ذكر فيه حديثين: الأول حديث عائشة.**

**قوله (جهرية) بالجيم والراء مصغر.**

**قوله (عن عائشة) في رواية مالك عن نافع عن القاسم «عن عائشة أنها أخبرته «وسأني بعد بابين.**

**قوله (غمرة) بفتح النون وسكون الميم وضم الراء بعدها قاف كذا ضبطها القزاز وغيره، وضبطها ابن السكيت بضم النون أيضاً وكسرها وكسر الراء وقيل في النون الحركات الثلاث والراء مضمومة جزماً والجمع غمارق، وهى الوسائد التى يصف بعضها إلى بعض وقيل الغمرة الوسادة التى يجلس عليها.**

**قوله (فلم يدخل) زاد مالك في روايته فعرفت الكراهية في وجهه.**

**قوله (أتوب إلى الله وإلى رسوله ماذا أذنبت) يستفاد منه جواز التوبة من الذنوب كلها إجمالاً وإن لم يستحضر التائب خصوص الذنب الذى حصلت به مؤاخذته.**

**قوله (وما هذه الغمرة) في رواية مالك «ما بال هذه».**

**قوله (قلت لتجلس عليها) في رواية مالك «اشتريتها لتقعد عليها».**

**قوله (وتوسدها) بفتح أوله ويتشديد السين المهملة أصله تتوسدها.**

**قوله (إن أصحاب هذه الصور إلخ) وفيه «أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه الصور» والجملة الثانية هى المطابقة لامتناعه من الدخول، وإنما قدم الجملة الأولى عليها اهتماماً بالزجر عن اتخاذ الصور، لأن الوعيد إذا حصل لصانعه فهو حاصل لمستعملها، لأنها لا تصنع إلا لتستعمل فالصانع متسبب والمستعمل مباشر فيكون أولى بالوعيد، ويستفاد منه أنه لا فرق في تحريم التصوير بين أن تكون الصورة لها ظل أو لا ولا بين أن تكون مدهونة أو منقوشة أو منقورة أو منسوجة، خلافاً لمن استثنى النسخ وادعى أنه ليس بتصوير، وظاهر حديثي عائشة هذا والذي قبله التعارض لأن الذى قبله يدل على أنه صلى الله عليه وسلم استعمل الستر الذى فيه الصورة بعد أن قطع وعملت منه الوسادة، وهذا يدل على أنه لم يستعمله أصلاً، وقد أشار المصنف إلى الجمع بينهما بأنه لا يلزم من**

جواز اتخاذ ما يوطأ من الصور جواز القعود على الصورة فيجوز أن يكون استعمال من الوسادة مالا صورة فيه ، ويجوز أن يكون رأى التفرقة بين القعود والاتكاء وهو بعيد ، ويحتمل أيضاً أن يجمع بين الحديثين بأنها لما قطعت السترة وقع القطع في وسط الصورة مثلاً فخرجت عن هيئتها فلماذا صار يرتفق بها ، ويؤيد هذا الجمع الحديث الذى فى الباب قبله فى نقض الصور وما سياتى فى حديث أنى هريرة المخرج فى السنن ، وسأذكره فى الباب بعده . وسلك الداودى فى الجمع مسلكاً آخر فادعى أن حديث الباب ناسخ لجميع الأحاديث الدالة على الرخصة ، واحتج بأنه خبر والخبر لا يدخله النسخ فيكون هو النسخ . قلت : والنسخ لا يثبت بالاحتمال ، وقد أمكن الجمع فلا يلتفت لدعوى النسخ ، وأما ما احتج به فردة ابن التين بأن الخبر إذا قارنه الأمر جاز دخول النسخ فيه .

**قوله ( عن بكير )** بالموحدة مصغر ، وفى رواية النسائى عن عيسى بن حماد عن الليث « حدثنى بكير بن عبد الله بن الأشج » وكذا عند أحمد عن حجاج بن محمد وهاشم بن القاسم عن الليث .

**قوله ( عن بسر )** بضم الموحدة وسكون المهملة ، فى رواية عمرو بن الحارث عن بكير « أن بسر بن سعيد حدثه » وقد مضت فى بدء الخلق .

**قوله ( عن زيد بن خالد )** هو الجهنى الصحابى ، فى رواية عمرو أيضاً « أن زيد بن خالد الجهنى حدثه ومع بسر بن سعيد عبيد الله الخولانى الذى كان فى حجر ميمونة » .

**قوله ( أبى طلحة )** هو زيد بن سهل الأنصارى الصحابى المشهور ، وفى الإسناد تابعيان فى نسق وصحابيان فى نسق ، وعلى رواية بسر عن عبيد الله الخولانى للزيادة الآتى ذكرها يكون فيه ثلاثة من التابعين فى نسق وكلهم مدنيون . ووقع فى رواية عمرو بن الحارث أن أبى طلحة حدثه .

**قوله ( فيه صورة )** كذا لكريمة وغيرها ، وفى رواية أنى ذكر عن مشايخه إلا المستمل « صور » بصيغة الجمع ، وكذا فى قوله « فإذا على بابه ستر فيه صورة » وقع فى رواية عمرو بن الحارث « فإذا نحن فى بيته بستر فيه تصاوير » وهى تقوى رواية أنى ذكر .

**قوله ( فقلت لعبيد الله الخولانى )** أى الذى كان معه كما بينته رواية عمرو بن الحارث ، وعبيد الله هو ابن الأسود ويقال ابن أسد ، ويقال له ربيب ميمونة لأنها كانت ربه وكان من موالها ولم يكن ابن زوجها ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر تقدم فى الصلاة من روايته عن عثمان .

**قوله ( يوم الأول )** فى رواية الكشميهنى « يوم أول » .

**قوله ( فقال عبيد الله ألم تسمعه حين قال : إلا رقماً فى ثوب )** فى رواية عمرو بن الحارث « فقال إنه قال إلا رقماً فى ثوب ، ألا سمعته ؟ قلت : لا . قال : بلى قد ذكره » .

**قوله ( وقال ابن وهب أخبرنى عمرو بن الحارث )** تقدم أنه وصله فى بدء الخلق ، وقد بينت ما فى روايته من فائدة زائدة ووقع عند النسائى من وجه آخر عن بسر بن سعيد عن عبيدة بن سفيان قال « دخلت أنا وأبو سلمة بن عبد الرحمن على زيد بن خالد نعوذه فوجدنا عنده نمرقتين فيهما تصاوير ، وقال أبو سلمة : أليس حديثنا » فذكر الحديث ، فقال زيد « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إلا رقماً فى

نوب « قال النووي : يجمع بين الأحاديث بأن المراد باستثناء الرقم في الثوب ما كانت الصورة فيه من غير ذوات الأرواح كصورة الشجر ونحوها اهـ . ويحتمل أن يكون ذلك قبل النهي كما يدل عليه حديث أبي هريرة الذي أخرجه أصحاب السنن وسأذكره في الباب الذي يليه ، وقال ابن العربي : حاصل ما في اتخاذ الصور أنها إن كانت ذات أجسام حرم بالإجماع ، وإن كانت رقماً فأربعة أقوال : الأول مطلقاً على ظاهر قوله في حديث الباب إلا رقماً في ثوب ، الثاني المنع مطلقاً حتى الرقم ، الثالث إن كانت الصورة باقية الهيئة قائمة الشكل حرم وإن قطعت الرأس أو تفرقت الأجزاء جاز ، قال وهذا هو الأصح ، الرابع إن كان مما يمتن جاز وإن كان معلقاً لم يجز .

### باب كراهية الصلاة في التصاوير

[٥٩٥٩] ٥٧٤٦ - حدثنا عمران بن ميسرة قال نا عبد الوارث قال نا عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال : كان قرام لعائشة سترت به جانب بيتها ، فقال لها النبي صلى الله عليه : « أميطي عني ، فإنه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي » .

قوله ( باب كراهية الصلاة في التصاوير ) أى في الثياب المصورة

قوله ( عبد الوارث ) هو ابن سعيد ، والإسناد كله بصريون .

قوله ( كان قرام لعائشة سترت به جانب بيتها ) تقدم ضبط القرام قريباً .

قوله ( أميطي ) أى أزيل وزنه ومعناه .

قوله ( تعرض ) بفتح أوله وكسر الراء أى أنظر إليها فتشغلني ، ووقع في حديث عائشة عند مسلم أنها كان لها ثوب فيه تصاوير ممدود إلى سهوة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى إليه ، فقال : أخرجه عني . ووجه انتزاع الترجمة من الحديث أن الصور إذا كانت تلهي المصلى وهى مقابلة فكذا تلهيه وهو لابسها بل حالة اللبس أشد ، ويحتمل أن تكون « في » بمعنى « إلى » فتحصل المطابقة وهو اللائق بمراده ، فإن في المسألة خلافاً ، فنقل عن الحنفية أنه لا تكره الصلاة إلى جهة فيها صورة إذا كانت صغيرة أو مقطوعة الرأس ، وقد استشكل الجمع بين هذا الحديث وبين حديث عائشة أيضاً في التفرقة لأنه يدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يدخل البيت الذي كان فيه الستر المصور أصلاً حتى نزعه وهذا يدل على أنه أقره وصلى وهو منصوب إلى أن أمر بنزعه من أجل ما ذكر من رؤيته الصورة حالة الصلاة ، ولم يتعرض لخصوص كونها صورة . ويمكن الجمع بأن الأول كانت تصاويره من ذوات الأرواح وهذا كانت تصاويره من غير الحيوان كما تقدم تقريره في حديث زيد بن خالد

### باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة

[٥٩٦٠] ٥٧٤٧ - حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال حدثني عمر بن محمد عن سالم عن أبيه قال : وعد جبريل النبي صلى الله عليه ، فراث عليه . حتى اشتد على النبي صلى الله عليه ، فخرج النبي صلى الله عليه ولقيه ، فشكا إليه ما وجد ، فقال له : « إنا لا ندخل بيتاً فيه صورة ولا كلب » .

قوله ( باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ) تقدم البحث في المراد بالصورة في « باب التصاوير » وقال القرطبي في « المفهم » إنما لم تدخل الملائكة البيت الذي فيه الصورة لأن متخذها قد تشبه بالكفار لأنهم يتخذون



الصور في بيوتهم ويعظمونها فكرهت الملائكة ذلك فلم تدخل بيته هجرا له لذلك .

**قوله ( عمر بن محمد )** أى ابن زيد بن عبد الله بن عمر ، وسالم شيخه هو عم أبيه وهو ابن عبد الله بن عمر .

**قوله ( وعد جبريل النبي صلى الله عليه وسلم )** زادت عائشة « في ساعة يأتيه فيها » أخرجه مسلم .

**قوله ( فراث عليه )** بالمثلثة أى أبطأ ، وفي حديث عائشة « فجاءت تلك الساعة ولم يأت » .

**قوله ( حتى اشتد على النبي صلى الله عليه وسلم )** في حديث عائشة « وفي يده عصا فألقاها » من يده وقال « ما يخلف الله وعده ولا رسله » وفي حديث ميمونة عند مسلم نحو حديث عائشة وفيه « أنه أصبح واجماً » بالجيم أى منقبضاً .

**قوله ( فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فلقبه فشكا إليه ما وجد )** أى من إبطائه ( فقال له : إنا لا ندخل بيتاً فيه صورة ولا كلب ) في هذا الحديث اختصار ، وحديث عائشة أتم ففيه « ثم التفت فإذا جرو كلب تحت سريره فقالت : يا عائشة متى دخل هذا الكلب ؟ فقالت : وأيم الله ما دريت . ثم أمر فأخرج ، فجاء جبريل ، فقال : واعدتني فجلست لك فلم تأت . فقال : منعني الكلب الذى كان في بيتك » وفي حديث ميمونة « فظل يومه على ذلك ، ثم وقع في نفسه جرو كلب فأمر به فأخرج ، ثم أخذ بيده ماء فنضح مكانه ، فلما أمسى لقيه جبريل » وزاد فيه الأمر بقتل الكلاب . وحديث أبى هريرة في السنن وصححه الترمذى وابن حبان أتم سياقاً منه ولفظه « أتانى جبريل فقال : أتيتك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخلت إلا أنه كان على الباب تماثيل ، وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل ، وكان في البيت كلب ، فمر برأس التمثال الذى على باب البيت يقطع فيصير كهية الشجرة ، ومر بالستر فليقطع فليجعل منه وسادتان منبوذتان توطآن ، ومر بالكلب فليخرج ، ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية النسائى « إما أن تقطع رءوسهما أو تجعل بسطاً توطأ » وفي هذا الحديث ترجيح قول من ذهب إلى أن الصورة التى تمتنع الملائكة من دخول المكان التى تكون فيه باقية على هيئتها مرفوعة غير ممتنة ، فأما لو كانت ممتنة أو غير ممتنة لكنها غيرت من هيئتها إما بقطعها من نصفها أو بقطع رأسها فلا امتناع ، وقال القرطبى : ظاهر حديث زيد بن خالد عن أبى طلحة الماضى قيل إن الملائكة لا تمتنع من دخول البيت الذى فيه صورة إن كانت رقماً في الثوب ، وظاهر حديث عائشة المنع ويجمع بينهما بأن يحمل حديث عائشة على الكراهة وحديث أبى طلحة على مطلق الجواز وهو لا ينافى الكراهة . قلت : وهو جمع حسن ، لكن الجمع الذى دل عليه حديث أبى هريرة أولى منه ، والله تعالى أعلم

### باب مَنْ لَمْ يَدْخُلْ بَيْتاً فِيهِ صُورَةٌ

[٥٩٦١] ٥٧٤٨ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة أنها أخبرته أنها اشترت نمرة فيها تصاوير ، فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الباب فلم يدخل ، فعرفت في وجهه الكراهية ، وقالت : يا رسول الله ، أتوب إلى الله ، وإلى رسوله ، ماذا أذنبت ؟ فقال : « ما بال هذه النمرة ؟ » فقالت : اشتريتها لتقعد عليها وتوسدّها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أصحاب هذه الصور يعذبون »

يوم القيامة ويقال لهم : أحيوا ما خلقتم». وقال : «إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة».

**قوله ( باب من لم يدخل بيتاً فيه صورة )** ذكر فيه حديث عائشة في التمرقة وقد تقدم بيانه في « باب من كره القعود على التصاوير » قال الرافعي : وفي دخول البيت الذي فيه الصورة وجهان ، قال الأكثر : يكره ، وقال أبو محمد : يحرم ، فلو كانت الصورة في ممر الدار لا داخل الدار كما في ظاهر الحمام أو دهليزها لا يمنع الدخول ؛ قال وكان السبب فيه أن الصورة في الممر ممتنة وفي المجلس مكربة . قلت : وقصة إطلاق نص مختصر وكلام المارودي وابن الصباغ وغيرهما لا فرق .

### باب من لعن المصور

[٥٩٦٢] ٥٧٤٩ - حدثنا محمد بن المنثني قال حدثني محمد بن جعفر غندر قال نا شعبة عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه أنه اشترى غلاماً حجاماً فقال : إن النبي صلى الله عليه نهى عن ثمن الدم ، وثن الكلب ، وكسب البغي ، ولعن آكل الربا وموكله ، والواشمة والمستوشمة ، والمصور .

**قوله ( باب من لعن المصور )** ذكر فيه حديث أبي جحيفة وقد تقدم بيانه في « باب الواشمة » .

### باب من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح ، وليس بنافع

[٥٩٦٣] ٥٧٥٠ - حدثنا عياش بن الوليد قال نا عبد الأعلى قال نا سعيد قال سمعت النضر بن أنس بن مالك يحدثه قتادة كنت عند ابن عباس وهم يسألونه ولا يذكر النبي صلى الله عليه ، حتى سئل فقال : سمعت محمداً صلى الله عليه يقول : « من صور صورة في الدنيا كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح ، وليس بنافع » .

**قوله ( باب من صور صورة الخ )** كذا ترجم بلفظ الحديث ، ووقع عند النسفي « باب » بغير ترجمة ، وثبت الترجمة عند الأكثر ، وسقط الباب والترجمة من رواية الإسماعيلي ، وعلى ذلك جرى ابن بطلال ، ونقل عن المهلب توجيه إدخال حديث الباب في الباب الذي قبله فقال : اللعن في اللغة الإبعاد من رحمة الله تعالى ، ومن كلف أن ينفخ الروح وليس بنافع فقد أبعد من الرحمة .

**قوله ( حدثنا عياش )** هو بالتحانية وبالشين المعجمة ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى ، وسعيد هو ابن أبي عروبة ، والسند كله بصريون .

**قوله ( سمعت النضر بن أنس بن مالك يحدث قتادة )** كان سعيد بن أبي عروبة كثير الملازمة لقتادة فانفق أن قتادة والنضر بن أنس اجتماعاً ، فحدث النضر قتادة فسمعه سعيد وهو معه ، ووقع في رواية المستملي وغيره « يحدثه قتادة » والضمير للحديث ، وقتادة بالنصب على المفعولية والفاعل النضر ، وضبطه بعضهم بالرفع على أن الضمير للنضر وفاعل يحدث قتادة ، وهو خطأ لأنه لا يلائم قوله « سمعت النضر » ولأن قتادة لم يسمع من ابن عباس ولا حضر عنده ، وقد تقدم تصريح البخاري بأن سعيداً سمع من النضر هذا الحديث الواحد ، ووقع في رواية خالد بن الحارث عن سعيد عن قتادة عن النضر بن أنس أخرجهما الإسماعيلي ، وقوله « عن قتادة » من المزيد في متصل الأسانيد فإن كان خالد حفظه احتمل أن يكون سعيد كان سمعه من قتادة عن النضر ثم لقي النضر

فسمعه منه فكان يحدّث بها على الوجهين ، وقد حدث به قتادة عن النضر من غير طريق سعيد أخرجه الإسماعيلي من رواية هشام الدستوائي عن قتادة .

**قوله ( وهم يسألونه ولا يذكر النبي صلى الله عليه وسلم )** أى يجيبهم عما يسألونه بالفتوى من غير أن يذكر الدليل من السنة ، وقد وقع بيان ذلك عند الإسماعيلي من رواية ابن أبى عدى عن سعيد ولفظه « فجعلوا يستفتونه ويفتيهم ولم يذكر فيما يفتيهم النبي صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( حتى سئل فقال : سمعت )** كذا أبهم المسألة ، وبينها ابن أبى عدى عن سعد ففى روايته « حتى أتاه رجل من أهل العراق أراه نجاراً فقال : إني أصور هذه التصاوير فما تأمرني ؟ فقال : إذا سمعت « وتقدم فى البيوع من رواية سعيد بن أبى الحسن قال « كنت عند ابن عباس إذا أتاه رجل فقال : يا أبا عباس ، إني إنسان إنما معيشتي من صنعة يدي » .

**قوله ( من صور صورة فى الدنيا )** كذا أطلق وظاهره التعميم فيتناول صورة مالا روح فيه ، لكن الذى فهم ابن عباس من بقية الحديث التخصيص بصورة ذوات الأرواح من قوله « كلف أن ينفخ فيها الروح » فاستثنى مالا روح فيه كالشجر .

**قوله ( كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ )** فى رواية سعيد بن أبى الحسن « فإن الله يعذبه حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافخ فيها أبداً » واستعمال « حتى » هنا نظير استعمالها فى قوله تعالى ﴿ حتى يبلج الجمل فى سم الخياط ﴾ وكذا قولهم : لا أفعل كذا حتى يشيب الغراب ، قال الكرماني : ظاهره أنه من تكليف مالا يطاق ، وليس كذلك وإنما القصد طول تعذيبه وإظهار عجزه عما كان تعاطاه ومبالغة فى توبيخه وبيان قبح فعله . وقوله « ليس بنافخ » أى لا يمكنه ذلك فيكون معذباً دائماً ، وقد تقدم فى « باب عذاب المصورين » من حديث ابن عمر أنه يقال للمصورين أحيوا ما خلقتم وأنه أمر تعجيز ، وقد استشكل هذا الوعيد فى حق المسلم ، فإن وعيد القاتل عمداً ينقطع عند أهل السنة مع ورود تخليده بحمل التخليد على مدة مديدة ، وهذا الوعيد أشد منه لأنه مغيا بما لا يمكن وهو نفخ الروح ، فلا يصح أن يحمل على أن المراد أنه يعذب زماناً طويلاً ثم يتخلص . والجواب أنه يتعين تأويل الحديث على أن المراد به الزجر الشديد بالوعيد بعقاب الكافر ليكون أبلغ فى الارتداع وظاهره غير مراد ، وهذا فى حق العاصي بذلك ، وأما من فعله مستحلاً فلا إشكال فيه . واستدل به على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى للحقوق الوعيد بمن تشبه بالخالق ، فدل على أن غير الله ليس بخالق حقيقة . وقد أجاب بعضهم بأن الوعيد وقع على خلق الجواهر ، ورد بأن الوعيد لاحق باعتبار الشكل والهيئة ، وليس ذلك بجوهر ، وأما استثناء غير ذى الروح فورد مورد الرخصة كما قرره . وفى قوله « كلف يوم القيامة » رد على من زعم أن الآخرة ليست بدار تكليف ، وأجيب بأن المراد بالنفى أنها ليست بدار تكليف بعمل يترتب عليه ثواب أو عقاب ، وأما مثل هذا التكليف فليس بممتنع لأنه نفسه عذاب ، وهو نظير الحديث الآخر « من قتل نفله بمديدة فحديدة فى يده مجاً بها نفسه يوم القيامة » وسيأتى فى موضعه . وأيضاً فالتكليف بالعمل فى الدنيا حسن لئلا يمتنع أهل علم الكلام ، بخلاف هذا التكليف الذى هو عذاب . واستدل به على جواز التكليف بما لا يطاق ، والجواب ما تقدم . وأيضاً فنفس الروح فى الجماد قد ورد معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم ، فهو يمكن وإن كان فى وقوعه خرق عادة ، والحق أنه خطاب تعجيز لا تكليف كما تقدم ، والله أعلم . وقد تقدم فى « باب بيع التصاوير » فى

أواخر البيوع زيادة سعيد بن أبي الحسن في روايته أن ابن عباس قال للرجل « ويحك إن أبيت إلا أن تصنع فعليك بهذا الشجر » الحديث ، مع ضبط لفظه وإعرابه . واستدل به على جواز تصوير ما لا روح له من شجر أو شمس أو قمر ، ونقل الشيخ أبو محمد الجويني وجها بالمنع لأن من الكفار من عبدها . قلت : ولا يلزم من تعذيب من يصور ما فيه روح بما ذكر تجويز تصوير ما لا روح فيه فإن عدم قوله « الذين يضاهون بخلق الله » وقوله « ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي » يتناول ما فيه روح وما لا روح فيه ، فإن خص ما فيه روح بالمعنى من جهة أنه مما لم تجر عادة الآدميين بصنعه وجرت عادتهم بغرس الأشجار مثلاً امتنع ذلك في مثل تصوير الشمس والقمر ، ويتأكد المنع بما عبد من دون الله فإنه يضاهي صورة الأصنام التي هي الأصل في منع التصوير ، وقد قيد مجاهد صاحب ابن عباس جواز تصوير الشجر بما لا يشمر وأما ما يشمر فألحقه بما له روح ، قال عياض : لم يقله أحد غير مجاهد ، ورده الطحاوي بأن الصورة لما أبيحت بعد قطع رأسها التي لو قطعت من ذى الروح لما عاش دل ذلك على إباحة ما لا روح له أصلاً . قلت : وقضيته أن تجويز تصوير ماله روح بجميع أعضائه إلا الرأس فيه نظر لا يخفى ، وأظن مجاهداً سمع حديث أبي هريرة الماضي فقيه « فليخلقوا ذرة ، وليخلقوا شعيرة » فإن في ذكر الذرة إشارة إلى ماله روح وفي ذكر الشعيرة إشارة إلى ما ينبت مما يؤكل ، وأما ما لا روح فيه ولا يشمر فلا تقع الإشارة إليه . ويقابل هذا التشديد ما حكاه أبو محمد الجويني أن نسج الصورة في الثوب لا يمتنع ، لأنه قد يلبس ، وطرده المتول في التصوير على الأرض ونحوها ، وصحح النووي تحريم جميع ذلك قال النووي : ويستثنى من جواز تصوير ماله ظل ومن اتخاذه لعب البنات لما ورد من الرخصة في ذلك . قلت : وسأذكر ذلك في كتاب الأدب واضحاً إن شاء الله تعالى .

### باب الارتداف على الدابة

[٥٩٦٤] ٥٧٥١- حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا أبو صفوان عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عروة عن أسامة ابن زيد أن رسول الله صلى الله عليه ركب على حمار على أكاف عليه قطيفة فدكية ، وأردف أسامة وراءه .

**قوله ( باب الارتداف على الدابة )** أى إركاب راكب الدابة خلفه غيره ، وقد كنت استشكلت إدخال هذه التراجم في كتاب اللباس ، ثم ظهر لى أن وجهه أن الذى يرتداف لا يأمن من السقوط فينكشف فأشار إلى أن احتمال السقوط لا يمنع من الارتداف إذ الأصل عدمه فيحتفظ المرتداف إذا ارتداف من السقوط ، وإذا سقط فليبادر إلى الستر ، وتلقيت فهم ذلك من حديث أنس في قصة صفية الآتى في « باب إرداف المرأة خلف الرجل » وقال الكرماني الغرض الجلوس على لباس الدابة وإن تعدد أشخاص الراكبين عليها ، والتصريح بلفظ القطيفة في الحديث الثامن مشعر بذلك .

**قوله ( أبو صفوان )** هو عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان الأموى .

**قوله ( ركب على حمار )** هو طرف من حديث طويل تقدم أصله في العلم ، ويأتى بهذا السند في الاستئذان ثم في الرقاق ، وهو ظاهر في مشروعية الارتداف .

## باب الثلاثة على الدابة

[٥٩٦٥] ٥٧٥٢ - حدثنا مسدد قال نا يزيد بن زريع قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال : لما قدم النبي صلى الله عليه مكة استقبله أغيلمة بنى عبد المطلب ، فحمل واحداً بين يديه وآخر خلفه .

**قوله ( باب الثلاثة على الدابة )** كأنه يشير إلى الزيادة التي في حديث الباب الذي بعده ، والأصل في ذلك ما أخرجه الطبراني في « الأوسط » عن جابر « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يركب ثلاثة على دابة » وسنده ضعيف ، وأخرج الطبري عن أبي سعيد رفعه « لا يركب الدابة فوق اثنين » وفي سنده لين . وأخرج ابن أبي شيبة عن مرسل زاذان أنه « رأى ثلاثة على بغل فقال : لينزل أحدهم ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الثالث » . ومن طريق أبي بردة عن أبيه نحوه ولم يصرح برفعه ، ومن طريق الشعبي قوله مثله ، ومن حديث المهاجر بن قنفذ أنه لعن فاعل ذلك وقال : إنا قد نهينا أن يركب الثلاثة على الدابة وسنده ضعيف ، وأخرج الطبري عن علي قال « إذا رأيتم ثلاثة على دابة فارجموهم حتى ينزل أحدهم » وعكسه ما أخرجه الطبري أيضاً بسند جيد عن ابن مسعود قال « كان يوم بدر ثلاثة على بعير » وأخرج الطبري وابن أبي شيبة أيضاً من طريق الشعبي عن ابن عمر قال « ما أبالي أن أكون عاشر عشرة على دابة إذا أطاقت حمل ذلك » وبهذا يجمع بين مختلف الحديث في ذلك فيحمل ما ورد في الزجر عن ذلك على ما إذا كانت الدابة غير مطيقة كالحمار مثلاً ، وعكسه على عكسه كالناقة والبغلة ، قال النووي : مذهبا ومذاهب العلماء كافة جواز ركوب ثلاثة على الدابة إذا كانت مطيقة . وحكى القاضي عياض منعه عن بعضهم مطلقاً ، وهو فاسد . قلت : لم يصرح أحد بالجواز مع العجز ، ولا بالمنع مع الطاقة ، بل المنقول من المطلق في المنع والجواز محمول على المقيد .

**قوله ( خالد )** هو ابن مهران الخذاء .

**قوله ( لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة )** يعني في الفتح .

**قوله ( استقبله )** في رواية الكشمي « استقبلته » وأغيلمة تصغير غلمة وهو جمع غلام على غير قياس والقياس غليمة ، وقال ابن التين كأنهم صغروا أغلمة على القياس وإن كانوا لم ينطقوا بأغلمة قال : ونظيره أصيبية ، وإضافتهم إلى عبد المطلب لكونهم من ذريته .

**قوله ( فحمل واحداً بين يديه وآخر خلفه )** قد فسرهما في الرواية التي بعده هذه ، ووقع عند الطبراني في رواية ابن أبي مليكة عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم كان حينئذ راكباً على ناقته ، ووقع له ذلك في قصة أخرى أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق مؤرق العجلي « حدثني عبد الله بن جعفر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر تلقى بنا ، فيلقى لي وبالحسن أو بالحسين ، فحمل أحداً بين يديه والآخر خلفه ، حتى دخلنا المدينة » وتقدم حديث آخر لعبد الله بن جعفر في المعنى في أواخر الجهاد ، ووقع في قصة أخرى « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان راكباً على بغلته الشهباء عند قدومه المدينة » أخرجه مسلم أيضاً من حديث سلمة بن الأكوع قال « لقد قدت بنبي الله صلى الله عليه وسلم والحسن والحسين بغلته الشهباء حتى أدخلتهم حجرة النبي صلى الله عليه وسلم هذا قدومه وهذا خلفه » ووقع في حديث بريدة الذي سأذكره في الباب بعده أنه ركب على حمار وأردف واحداً خلفه ، وهو يقوى الجمع الذي أشرت إليه في الباب

### باب حمل صاحب الدابة غيره بين يديه

وقال بعضهم: صاحب الدابة أحق بصدر الدابة، إلا أن يأذن له.

[٥٩٦٦] ٥٧٥٣- حدثني محمد بن بشار قال نا عبد الوهاب قال نا أيوب ذكر الأشر الثلاثة عند عكرمة فقال: قال ابن عباس: أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد حمل قُثم بين يديه والفضل خلفه - أو قُثم خلفه والفضل بين يديه - فأيهم أشر أو أيهم أخير؟

**قوله (باب حمل صاحب الدابة غيره بين يديه ، وقال بعضهم : صاحب الدابة أحق بصدر الدابة إلا أن يأذن له )** ثبت هذا التعليق عند النسفي ، وهو لأبي ذر عن المستمل وحده ، والبعض المبهم هو الشعبي أخرجه ابن أبي شيبة عنه ، وقد جاء ذلك مرفوعاً أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد وصححه ابن حبان والحاكم من طريق حسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي إذ جاءه رجل ومعه حمار فقال : يا رسول الله اركب ، وتأخر الرجل ، فقال : لأنت أحق بصدر دابتك إلا أن تجعله لي ، قال : قد جعلته لك . فركب » وهذا الرجل هو معاذ بن جبل بينه حبيب بن الشهيد في روايته عن عبد الله بن بريدة لكنه أرسله ، أخرجه ابن أبي شيبة من طريقه . قال ابن بطلال : كأن البخاري لم يرتض أسناده يعني حديث بريدة فأدخل حديث ابن عباس ليدل على معناه . قلت : ليس هو على شرطه ، فلذلك اقتصر على الإشارة إليه . وقد وجدت له شاهداً من حديث النعمان بن بشير أخرجه الطبراني وفيه زيادة الاستثناء ، وأخرج أحمد من حديث قيس بن سعد بدون هذه الزيادة . وفي الباب عدة أحاديث مرفوعة وموقوفة بمعنى ذلك ، قال ابن العري : إنما كان الرجل أحق بصدر دابته لأنه شرف والشرف حق المالك ، ولأنه يصرفها في المشي حيث شاء وعلى أي وجه أراد من إسراع أو بطء ومن طول أو قصر ، بخلاف غير المالك . وقوله في حديث بريدة « إلا أن تجعله لي » يريد الركوب على مقدم الدابة ، وفيه نظر لأن الرجل قد تأخر وقال له : يا رسول الله اركب ، أي في المقدم ، فدل على أنه جعله له ، ويمكن أن يجاب بأن المراد أنه طلب منه أن يجعله له صريحاً ، أو الضمير للتصرف في الدابة بعد الركوب كيف أراد كما أشار إليه ابن العري في حق صاحب الدابة ، فكأنه قال اجعل حقتك لي كله من الركوب على مقدم الدابة وما يترتب على ذلك .

**قوله ( ذكر شر الثلاثة عند عكرمة )** كذا للمستمل وفي رواية الكشميني « أشر » بزيادة ألف أوله ، وفي رواية الحموي « الأشر » فأما أشر بزيادة ألف فهي لغة تقدم تقريرها في شرح حديث عبد الله بن سلام ، ففيه « قالوا أخيراً وابن أخيراً » وجاء في المثل « صغرها أشرها » وقالوا أيضاً « نعوذ بالله من نفس حري ، وعين شري » أي ملأى من الشر ، وهو مثل أصغر وصغرى . وأما الرواية بزيادة اللام فهو مثل قولهم : الحسن الوجه والواهب المائة ، والمراد بلفظ الأشر الشر لأن أفعّل التفضيل لا يستعمل على هذه الصور إلا نادراً .

**قوله ( أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم )** بفتح الهمزة من أتى ورسول الله بالرفع أي جاء ، وقد حمل قُثم بين يديه والفضل خلفه وهما ولدا العباس بن عبد المطلب وأخو عبد الله بن عباس راوى الحديث .

**قوله ( أو قُثم خلفه )** شك من الراوى ، وقُثم بقات ومثلثة وزن عمر ، ليس له في البخاري رواية ، وهو صحابي ، وذكره الحافظ عبد الغنى مع غير الصحابة فوهم .

**قوله ( فأيهم شر أو أيهم خير )** ؟ هذا كلام عكرمة يرد به على من ذكر له شر الثلاثة . وقال الداودي : إن

ثبت الخبر في ذلك قدم على هذا ويكون ناسخاً له ، لأن الفعل يدخله النسخ ، والخبر لا يدخله النسخ ، كذا ، قال ودعوى النسخ هنا في غاية البعد ، والجمع الذي أشار إليه الطبري أولاً أولى

### باب إِرْدَافِ الرَّجُلِ خَلْفَ الرَّجُلِ

[٥٩٦٧] ٥٧٥٤- حدثنا هُدْبَةُ بن خالد قال نا هَمَّامٌ قال نا قتادة قال نا أنس بن مالك عن معاذ ابن جبل قال : بينا أنا رديفُ النبي صلى الله عليه ليس بيني وبينه إلا آخرةُ الرَّحْلِ فقال : « يا معاذ » ، قلت : لبيك رسول الله وسعديك ، ثم سار ساعةً ثم قال : « يا معاذ » . قلت : لبيك رسول الله وسعديك . قال : ثم سار ساعةً ثم قال : « يا معاذ » ، قلت : لبيك رسول الله وسعديك . قال : « هل تدري ما حقُّ الله على عباده ؟ » قلت : الله ورسوله أعلم . قال : « حقُّ الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً » . ثم سار ساعةً ثم قال : « يا معاذ ابن جبل » . قلت : لبيك رسول الله وسعديك . قال : « هل تدري ما حقُّ العباد على الله إذا فعلوه ؟ » قلت : الله ورسوله أعلم . قال : « حقُّ العباد على الله أن لا يعذبهم » .

قوله ( باب إِرْدَافِ الرَّجُلِ خَلْفَ الرَّجُلِ ) ذكر فيه حديث معاذ بن جبل وقد تقدم في الجهاد ، وأحيل بشرحه على هذا المكان واللائق به كتاب الرقاق فقد ذكره فيه بهذا السند والمتن تاماً فليشرح هناك ، والمقصود منه هنا من الإرداف واضح . ووقع في شرح ابن بطلال « باب » بلا ترجمة وقال : كان ينبغي له أن يورده مع حديث أسامة في « باب الإرداف » وقد عرف جوابه ، وقوله « كنت ردف النبي صلى الله عليه وسلم » الردف والرديف الراكب خلف الراكب بإذنه ، وردف كل شيء مؤخره ، وأصله من الركوب على الردف وهو العجز ، ولهذا قيل للمراكب الأصلي ركب صدر الدابة ، وردفت الرجل إذا ركبت وراءه وأردفته إذا أركبته وراءك . وقد أفرد ابن منده أسماء من أردفه النبي صلى الله عليه وسلم خلفه فبلغوا ثلاثين نفساً

### باب إِرْدَافِ الْمَرْأَةِ خَلْفَ الرَّجُلِ ذِي مَحْرَمٍ

[٥٩٦٨] ٥٧٥٥- حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح قال نا يحيى بن عباد قال نا شعبة قال أخبرني يحيى ابن أبي إسحاق قال : سمعت أنس بن مالك : أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه من خيبر ، وإني لرديف أبي طلحة ، وهو يسيرُ وبعضُ نساء رسول الله صلى الله عليه رديفُ رسول الله صلى الله عليه ، إذ عثرت الناقة ، فقلت : المرأة ، فنزلت ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « إنها أمكم » ، فشددت الرَّحْلَ وركب رسول الله صلى الله عليه فلما دنا - أو رأى المدينة - قال : « آيون ، تائبون ، عابدون ، لربنا حامدون » .

قوله ( باب إِرْدَافِ الْمَرْأَةِ خَلْفَ الرَّجُلِ ذِي مَحْرَمٍ ) كذا للأكثر ، والنصب على الحال ، ول بعضهم ذى محرم على الصفة . واقتصر النسفى على « خلف الرجل » فلم يذكر ما بعده .

قوله ( أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من خيبر ، وإني لرديف أبي طلحة وهو يسير وبعض نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم ) ، إذ عثرت الناقة فقلت المرأة فنزلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنها أمكم » ، فشددت الرحل ( كذا في هذه الرواية وظاهره أن الذى قال ذلك وفعله هو أنس ، وقد تقدم في أواخر الجهاد من وجه آخر عن يحيى بن أبي إسحق وفيه أن الذى فعل

ذلك أبو طلحة وأن الذي قال « المرأة » رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظه أنه « أقبل هو وأبو طلحة ومع النبي صلى الله عليه وسلم صفية يردفها على راحلته ، فلما كان ببعض الطريق عثرت الدابة فصرع النبي صلى الله عليه وسلم والمرأة ، وأن أبا طلحة أحسبه قال اقتحم على بعيره فقال : يا نبي الله هل أصابك من شيء ؟ قال : لا ، ولكن عليك المرأة . فألقى أبو طلحة ثوبه على وجهه فقصده قصدها فألقى ثوبه عليها ، فقامت المرأة فشدها على راحلتهما فركبا » الحديث . وفي أخرى عن يحيى بن أبي إسحاق أيضاً « ورسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته وقد أردف صفية بنت حسي ، فعثرت ناقته » فساقه نحوه . فيستفاد من هاتين الطريقتين تسمية المرأة ، وأن الذي تولى شد الرحل وغير ذلك مما ذكره هو أبو طلحة لا أنس ، والاختلاف فيه على يحيى بن أبي إسحاق رواية عن أنس ، فقال شعبة عنه ما في هذا الباب ، وقال عبد الوارث وبشر بن الفضل كلاهما عنه ما أشرت إليه في الجهاد ، وهو المعتمد فإن القصة واحدة ومخرج الحديث واحد واتفاق اثنين أولى من انفراد واحد ، ولا سيما أن أنسا كان إذ ذاك يصغر عن تعاطي ذلك الأمر ، وإن كان لا يمتنع أن يساعد عمه أبا طلحة على شيء من ذلك ، والله أعلم . فقد يرتفع الاشكال بهذا . وفي الحديث أنه لا بأس للرجل أن يتدرك المرأة الأجنبية إذا سقطت أو كادت تسقط فيعينها على التخلص مما يخشى عليها .

### باب الاستلقاء ووضع الرجل على الأخرى

[٥٩٦٩] ٥٧٥٦- حدثنا أحمد بن يونس قال نا إبراهيم بن سعد قال نا ابن شهاب عن عباد بن تميم عن عمه أنه أبصر النبي صلى الله عليه عليه يضطجع في المسجد رافعاً إحدى رجليه على الأخرى .

**قوله ( باب الاستلقاء ووضع الرجل على الأخرى )** وجه دخول هذه الترجمة في كتاب اللباس من جهة أن الذي يفعل ذلك لا يأمن من الانكشاف ، ولا سيما الاستلقاء يستدعى النوم ، والنائم لا يتحفظ ، فكأنه أشار إلى أن من فعل ذلك ينبغي له أن يتحفظ لئلا ينكشف . وذكر فيه حديث عباد بن تميم عن عمه وهو عبد الله بن زيد ، وفيه ثبوت ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وزاد عند الإسماعيلي في روايته في آخر الحديث « وأن أبا بكر كان يفعل ذلك وعمر وعثمان » وكأنه لم يثبت عنده النهي عن ذلك ، وهو فيما أخرجه مسلم من حديث جابر رفعه « لا يستلقين أحدكم ثم يضع إحدى رجليه على الأخرى » أو ثبت لكنه رآه منسوخاً ، وسيأتى شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى .

( خاتمة ) اشتمل كتاب اللباس من الأحاديث المرفوعة على مائتي حديث واثنين وعشرين حديثاً ، المعلق منها وما أشبهه ستة وأربعون حديثاً والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى مائة واثنان وثمانون حديثاً والخالص أربعون ، وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث أبي هريرة « ما أسفل من الكعبين من الإزار في النار » وحديث الزبير في لبس الحرير ، وحديث أم سلمة في شعر النبي صلى الله عليه وسلم ، وحديث أنس « كان لا يرد الطيب » وحديث أبي هريرة في لعن الباصلة . وحديثه « لا تشمن » ، وحديث عائشة في نقض الصور ، وحديث ابن عمر في وعد جبريل ومنه « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة » وقد أخرجه مسلم من حديث عائشة ، وحديث « صاحب الدابة أحق بصدرها » على أنه لم يصرح برفعه وهو مرفوع على ما بينته . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم تسعة عشر أثراً والله أعلم .



## كتاب الأدب

ب

قَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ﴾

[٥٩٧٠] ٥٧٥٧- حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة قال الوليد بن عيزار أخبرني قال سمعت أبا عمرو الشيباني يقول: أخبرنا صاحب هذه الدار - وأوماً بيده إلى دار عبد الله - قال: سألت النبي صلى الله عليه: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: «الصلاة على وقتها». قال: ثم أي؟ قال: «بر الوالدين». قال: ثم أي؟ قال: «الجهاد في سبيل الله».

قال: حدثني بهن، ولو استزدته لزداني.

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الأدب).

قوله (باب البر والصلة، وقوله سبحانه وتعالى ووصينا الإنسان بالديه حسناً) كذا للأكثر، وحذف بعضهم لفظ البر والصلة وبعضهم البسمة، واقتصر النسفي على قوله كتاب البر والصلة الخ. ووقع في أول «الأدب المفرد للبخاري» باب ما جاء في قول الله تعالى ﴿ووصينا الإنسان بالديه حسناً﴾ وكتاب الأدب المفرد يشتمل على أحاديث زائدة على ما في الصحيح وفيه قليل من الآثار الموقوفة، وهو كثير الفائدة<sup>(١)</sup>. والأدب استعمال ما يحمد قولاً وفعلاً، وعبر بعضهم عنه بأنه الأخذ بمكارم الأخلاق. وقيل الوقوف مع المستحسنات، وقيل هو تعظيم من فوقك، والرفق بمن دونك. وقيل إنه مأخوذ من المأدبة وهي الدعوة إلى الطعام، سمي بذلك لأنه يدعى إليه، وهذه الآية وقعت بهذا اللفظ في العنكبوت وفي الأحقاف لكن المراد هنا التي في العنكبوت، وقال ابن بطلال: ذكر أهل التفسير أن هذه الآية التي في لقمان نزلت في سعد بن أبي وقاص، كذا قال إنها التي في لقمان وليس كذلك، وقد أخرج مسلم من طريق مصعب بن سعد عن أبيه قال حلفت أم سعد: لا تكلمه أبداً حتى يكفر بدينه. قالت: زعمت أن الله أوصاك بالديك، فأنا أملك، وأنا آمرك بهذا، فنزلت ﴿ووصينا الإنسان بالديه حسناً». وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما، وصاحبهما في الدنيا معروفاً﴾ كذا وقع عنده، وفيه انتقال من آية إلى آية، فإن في آية العنكبوت ﴿وإن جاهدك لتشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما - إلى - مرجعكم﴾ والمذكور عنده بعد قوله ﴿وإن جاهدك على الخ﴾ إنما هو في لقمان.

وقد وقع عند الترمذى إلى قوله ﴿حَسَنَ الْآيَةِ﴾ فقط ، مثله عند أحمد لكن لم يقل « الآيَة » ، ووقع في أخرى لأحمد ﴿ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهناً على وهن - وقرأ حتى بلغ - بما كنتم تعملون﴾ وهذا القدر الأخير إنما هو في آية العنكبوت وأوله من آية لقمان ، ويظهر لى أن الآيتين معاً كانتا في الأصل ثابتين فسقط بعضهما على بعض الرواة ، والله أعلم . واسم أم سعد بن أنى وقاص حمته - بفتح المهملة وسكون الميم بعدها نون - بنت سفيان بن أمية ، وهى ابنة عم أنى سفيان بن حرب بن أمية ، ولم أر فى شيء من الأخبار أنها أسلمت . واقتضت الآية الوصية بالوالدين والأمر بطاعتها ولو كانا كافرين ، إلا إذا أمرا بالشرك فتجب معصيتهما فى ذلك ، ففيها بيان ما أجمل فى غيرها ، وكذا فى حديث الباب ، من الأمر بيهما .

**قوله ( قال الوليد بن عيزار أخبرنى )** هو من تقديم اسم الراوى على الصيغة وهو جائز ، وكان شعبة يستعمله كثيراً ، ووقع لبعضهم « العيزار » بزيادة ألف ولام فى أوله . وكذا تقدم فى أوائل الصلاة مع كثير من فوائد الحديث والله الحمد . وقال ابن التين : تقدم البر على الجهاد يحتمل وجهين : أحدهما التعدية إلى نفع الغير ، والثانى أن الذى يفعله يرى أنه مكافأة على فعلهما ، فكأنه يرى أن غيره أفضل منه ، فنبه على إثبات الفضيلة فيه . قلت : والأول ليس بواضح ، ويحتمل أنه قدم لتوقف الجهاد عليه ، إذ من بر الوالدين استثناهما فى الجهاد لثبوت النهى عن الجهاد بغير إذنهما كما يأتى قريباً .

### باب مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ الصُّحْبَةِ؟

[٥٩٧١] ٥٧٥٨- حدثنا قُتَيْبَةُ قَالَ نا جريرٌ عن عمارَةَ بن القَعْقَاعِ بن شَبْرَمَةَ عن أَبِي زُرْعَةَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ :

جاءَ رجلٌ إلى رسولِ الله صلى الله عليه فقال : يا رسولَ الله ، من أحقُّ بحُسْنِ صحابَتِي؟ قال : «أَمْلُكَ» . قال : ثم من؟ قال : «ثُمَّ أَمْلُكَ» ، قال : ثم من؟ قال : «ثُمَّ أَمْلُكَ» . قال : ثم من؟ قال : «ثُمَّ أبوك» .

وقال ابنُ شَبْرَمَةَ ويحيى بن أيوب : نا أبو زُرْعَةَ مثله :

**قوله ( باب من أحق الناس بحسن الصحبة )** الصحبة والصحابة مصدران بمعنى ، وهو المصاحبة أيضاً .

**قوله ( حدثنا جرير )** هو ابن عبد الحميد .

**قوله ( عمارَة بن القَعْقَاعِ بن شَبْرَمَةَ )** بضم المعجمة والراء بينهما موحدة كذا للأكثر ووقع عند النسفى وكذا لأبى ذر عن الحُمَويِّ والمستمل « عن عمارَة بن القَعْقَاعِ وابن شَبْرَمَةَ » بزيادة واو والصواب حذفها فإن رواية ابن شَبْرَمَةَ قد علقها المصنف عقب رواية عمارَة وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق زهير بن حرب عن جرير عن عمارَة حسب .

**قوله ( جاء رجل )** يحتمل أنه معاوية بن حيدة بفتح المهملة وسكون التحتانية ، وهو جد بهز بن حكيم ، فقد أخرج المصنف فى « الأدب المفرد » من حديثه « قال قلت : يا رسول الله من أبر ؟ قال : أملك » الحديث . وأخرجه أبو داود والترمذى .

**قوله ( فقال : يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحابتي )** ؟ فى رواية محمد بن فضيل عن عمارَة عند مسلم « بحسن الصحبة » وعنده فى رواية شريك عن عمارَة وابن شَبْرَمَةَ جميعاً عن أبى زُرْعَةَ قال مثل رواية

جرير ، وزاد « فقال نعم وأبيك لتبأن » وقد أخرجه ابن ماجه من هذا الوجه مطولاً وزاد فيه حديث « أفضل الصدقة أن تصدق وأنت صحيح شحيح » وأخرجه أحمد من طريق شريك فقال في أوله « يا رسول الله نبشني بأحق الناس مني صحبة » ووجدته في النسخة بلفظ « فقال نعم والله » بدل « وأبيك » فلعلها تصحفت . وقوله « وأبيك » لم يقصد به القسم وإنما هي كلمة تجرى لإرادة تثبيت الكلام ، ويحتمل أن يكون ذلك وقع قبل النهي عن الحلف بالآباء .

**قوله ( قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : ثم أمك . قال : ثم من ؟ قال :**  
**أبوك )** كذا للجميع بالرفع ووقع عند مسلم من هذا الوجه وعند المصنف في « الأدب المفرد » من وجه آخر بالنصب ، وفي آخره « ثم أباك » والأول ظاهر ويخرج الثاني على إضمار فعل . ووقع صريحاً عند المصنف في « الأدب المفرد » كما سأنبه عليه ، وهكذا وقع تكرار الأم ثلاثاً وذكر الأب في الرابعة ، وصرح بذلك في الرواية يحيى بن أيوب ولفظه « ثم عاد الرابعة فقال : بر أباك » كذا وقع في رواية بهز بن حكيم وزاد في آخره ثم « الأقرب فالأقرب » وله شاهد من حديث خدش أي سلامة رفعه « أوصى امرأ بأمه ، أوصى امرأ بأمه ، أوصى امرأ بأمه ، أوصى امرأ بآبيه ، أوصى امرأ بمولاه الذي يليه ، وإن كان عليه فيه أذى يؤذيه » أخرجه ابن ماجه والحاكم ، قال ابن بطلال : مقتضاه أن يكون للأم ثلاثة أمثال ما للأب من البر ، قال : وكان ذلك لصعوبة الحمل ثم الوضع ثم الرضاع ، فهذا تنفرد به الأم وتشقى بها ، ثم تشارك الأب في الترية . وقد وقعت الإشارة إلى ذلك في قوله تعالى ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين ﴾ فسوى بينهما في الوصاية ، وخص الأم بالأمر الثلاثة . قال القرطبي : المراد أن الأم تستحق على الولد الحظ الأوفر من البر ، وتقدم في ذلك على حق الأب عند المزاخمة . وقال عياض : وذهب الجمهور إلى أن الأم تفضل البر على الأب ، وقيل يكون برهما سواء ، ونقله بعضهم عن مالك والصواب الأول . قلت : إلى الثاني ذهب بعض الشافعية ، لكن نقل الحارث المحاسبى الإجماع على تفضيل الأم في البر وفيه نظر ، والمنقول عن مالك ليس صريحاً في ذلك فقد ذكره ابن بطلال قال : سئل مالك طلبتي ألى فمعتنى أُمى ، قال : أطلع أباك ولا تعص أمك قال ابن بطلال هذا يدل على أنه يرى برهما سواء ، كذا قال وليست الدلالة على ذلك بواضحة ، قال وسئل الليث يعني عن المسألة بعينها فقال : أطع أمك فإن لها ثلثي البر ، وهذا يشير إلى الطريق التي لم يتكرر ذكر الأم فيه إلا مرتين . وقد وقع كذلك في رواية محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عند مسلم في الباب ، ووقع كذلك في حديث المقدام بن معدى كرب فيما أخرجه المصنف في « الأدب المفرد » وأحمد وابن ماجه وصححه الحاكم ولفظه « إن الله يوصيكم بأمهاتكم ، ثم يوصيكم بأمهاتكم ثم يوصيكم بأمهاتكم ، ثم يوصيكم بآبائكم ، ثم يوصيكم بالأقرب فالأقرب » وكذا وقع في حديث بهز بن حكيم كما تقدم ، وكذا وقع في آخر رواية محمد بن فضيل المذكورة عند مسلم بلفظ « ثم أدناك فأدناك » وفي حديث ألى رمفة بكسر الراء وسكون الميم بعدها مثلثة « انتهيت إلى رسول الله فسمعتة يقول ، أمك وأباك ، ثم أختك وأخاك ، ثم أدناك أدناك » أخرجه الحاكم هكذا ، وأصله عند أصحاب السنن الثلاثة وأحمد وابن حبان ، والمراد بالدنو القرب إلى البار . قال عياض : تردد بعض العلماء في الجد والأخ ، والأكثر على تقديم الجد . قلت : وبه جزم الشافعية ، قالوا : يقدم الجد ثم الأخ ، ثم يقدم من أدلى بأبوين على من أدلى بواحد ، ثم تقدم القرابة من ذوى الرحم ، ويقدم منهم المحارم على من ليس بمحرم ، ثم سائر العصبات ، ثم المصاهرة ثم الولاء ، ثم الجار . وسيأتى الكلام على حكمه بعد . وأشار ابن بطلال إلى أن الترتيب حيث لا يمكن إيصال البر دفعة واحدة وهو واضح ،

وجاء ما يدل على تقديم الأم في البر مطلقاً ، وهو ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث عائشة « سألت النبي صلى الله عليه وسلم أى الناس أعظم حقاً على المرأة ؟ قال : زوجها . قلت فعلى الرجل ؟ قال : أمه » ويؤيد تقديم الأم حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن امرأة قالت : يا رسول الله ، إن ابني هذا كان بطنى له وعاء ، وثديى له سقاء ، وحجرى له حواء ، وأن أباه طلقنى وأراد أن ينزعه منى ، فقال : أنت أحق به ما لم تنكحى » كذا أخرجه الحاكم وأبو داود . فتوصلت لاختصاصها به باختصاصه بها في الأمور الثلاثة .

**قوله ( وقال ابن شبرمة ويحيى بن أيوب حدثنا أبو زرعة مثله )** أما ابن شبرمة فهو عبد الله الفقيه المشهور الكوفي ، وهو ابن عم عمارة بن القعقاع المذكور قبل ، وطريقه هذه وصلها المؤلف في « الأدب المفرد » قال « حدثنا سليمان بن حرب حدثنا وهيب بن خالد عن ابن شبرمة سمعت أبا زرعة » فذكر بلفظ « قيل يا رسول الله من أبر » ، والباقي مثل رواية جرير سواء لكن على سياق مسلم ، وأما يحيى بن أيوب فهو حفيد أنى زرعة بن عمرو بن جرير شيخه في هذا الحديث ولهذا يقال له الجريري ، وطريقه هذه وصلها المؤلف أيضاً في « الأدب المفرد » وأحمد وكلاهما من طريق عبد الله هو ابن المبارك « أنبأنا يحيى بن أيوب حدثنا أبو زرعة » فذكره بلفظ « أتى رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ما تأمرنى ؟ فقال : بر أمك ثم عاد الحديث وكذا هو في « كتاب البر والصلة لابن المبارك » ونقل المحاسبى الإجماع على أن الأم مقدمة في البر على الأب .

### باب لا يجاهد إلا بإذن الأبوين

[٥٩٧٢] ٥٧٥٩ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن سفيان وشعبة قالنا نا حبيب ... ح . وحدثنا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن حبيب عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو قال : قال رجل للنبي صلى الله عليه : « أجاهد ؟ قال : « لك أبوان ؟ » قال : نعم . قال : « ففيهما فجاهد » .

**قوله ( باب لا يجاهد إلا بإذن الأبوين )** ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو وقد تقدم شرحه في كتاب الجهاد ، وحبيب المذكور في السند هو حبيب بن أبى ثابت ، وسفيان في الطريقين هو الثوري ، وترجم له هناك في الجهاد بإذن الأبوين ، ووقع عند أحمد من حديث أبى سعيد « هاجر رجل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل باليمن أبواك ؟ قال : نعم قال : أذن لك ؟ قال : لا . قال ارجع فاستأذنها ، فإن أذن لك وإلا فبرهما » وقوله « ففيهما فجاهد » أى إن كان لك أبوان فابلغ جهدك في برهما والإحسان إليهما ، فإن ذلك يقوم لك مقام قتال العدو .

### باب لا يسب الرجل والديه

[٥٩٧٣] ٥٧٦٠ - حدثنا أحمد بن يونس قال نا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو قال : قال النبي صلى الله عليه : « إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه » . قيل : يا رسول الله ، وكيف يلعن الرجل والديه ؟ قال : « يسب الرجل أباه ، ويسب أمه » .

**قوله ( باب لا يسب الرجل والديه )** أى ولا أحدهما ، أى لا يتسبب إلى ذلك .

**قوله ( إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه )** سيأتى بعد باب عد العقوق في أكبر الكبائر ، والمذكور

هنا فرد من أفراد العقوق ، وإن كان التسبب إلى لعن الوالد من أكبر الكبائر فالتصريح بلعنه أشد ، وترجم بلفظ السب وساقه بلفظ اللعن إشارة إلى ما وقع في بقية الحديث ، وقد وقع أيضاً في بعض طرقه وهو في « الأدب المفرد » من طريق عروة بن عياض سمع عبد الله بن عمرو يقول « من الكبائر عند الله أن يسب الرجل والده » وقد أخرجه المصنف في « الأدب المفرد » من طريق سفيان الثوري ومسلم من طريق يزيد بن الهاد كلاهما عن سعد بن إبراهيم بلفظ « من الكبائر شتم الرجل » وفي رواية المصنف « أن يشتم الرجل والديه » .

**قوله ( قيل يا رسول الله وكيف يلعن الرجل والديه ) ؟** هو استبعاد من السائل ، لأن الطبع المستقيم يأتي ذلك ، فبين في الجواب أنه وإن لم يتعاط السب بنفسه في الأغلب الأكثر لكن قد يقع منه التسبب فيه وهو مما يمكن وقوعه كثيراً . قال ابن بطال هذا الحديث أصل في سد الذرائع ويؤخذ منه أن من آل فعله إلى محرم يحرم عليه ذلك الفعل وإن لم يقصد إلى ما يحرم ، والأصل في هذا الحديث قوله تعالى ﴿ ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله ﴾ الآية . واستنبط منه الماوردي منع بيع الثوب الحرير ممن يتحقق أنه يلبسه ، والغلام الأمرد ممن يتحقق أنه يفعل به الفاحشة ، والعصير ممن يتحقق أن يتخذ خمرأ . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جمر : فيه دليل على عظم حق الأبوين . وفيه العمل بالغالب لأن الذي يسب أبا الرجل يجوز أن يسب الآخر أباه ويجوز أن لا يفعل ، لكن الغالب أن يحببه بنحو قوله . وفيه مراجعة الطالب لشيخه فيما يقوله مما يشكل عليه . وفيه إثبات الكبائر وسيأتي البحث فيه قريباً ، وفيه أن الأصل يفضل الفرع بأصل الوضع ولو فضله الفرع ببعض الصفات .

### ب إجابة دعاء من بر والديه

[٥٩٧٤] ٥٧٦١ - حدثنا سعيد بن أبي مريم قال نا إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة قال أنا نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه قال : « بينما ثلاثة نفر يتماشون أخذهم المطر ، فمالوا إلى غار في الجبل ، فانحطت علي فم غارهم صخرة من الجبل فأطبقت عليهم . وقال بعضهم لبعض : انظروا أعمالاً عملتموها لله صالحة فادعوا الله بها لعله يفرجها . فقال أحدهم : اللهم إنه كان لي والدان شيخين كبيرين ، ولي صبية صغار كنت أرعى عليهم ، فإذا رحت عليهم فحلبت بدأت بوالدي أسقيهما قبل ولدي ، وإنه نأى بي الشجر يوماً فما أتيت حتى أمسيت ، فوجدتهما قد ناما ، فحلبت كما كنت أحلب ، فجتت بالحلاب فقممت عند رؤوسهما ، أكره أن أوقظهما من نومهما ، وأكره أن أبدأ بالصبية قبلهما والصبية يتضاغون عند قدمي ، فلم يزل ذلك دأبي ودأبهم حتى طلع الفجر . فإن كنت تعلم أنني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج لنا فرجة نرى منها السماء ، ففرج الله لهم فرجة حتى يرون منها السماء - وقص الحديث فذكر الحديث بطوله - قال الثاني : اللهم إنه كانت لي بنت عم أحبها كأشد ما يحب الرجل النساء ، فطلبت إليها نفسها فأبت حتى آتيتها بمائة دينار ، فسعيت حتى جمعت مائة دينار فلقيتها بها ، فلما قعدت بين رجلين قالت : يا عبد الله ، اتق الله ولا تفتح الخاتم ، فقممت عنها ، اللهم فإن كنت تعلم أنني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج لنا منها ، ففرج لهم فرجة . وقال الآخر : اللهم إني كنت استأجرت أجيراً بفرق أرز ، فلما قضى عمله قال : أعطني حقي ، فعرضت عليه حقه ، فتركه ورغب عنه ، فلم أزل أرزعه حتى جمعت منه بقرأ وراعيها ، فجاءني فقال : اتق الله ولا تظلمني وأعطني حقي . فقلت : اذهب إلى ذلك البقر وراعيها . فقال : اتق الله ولا تهزأ بي . فقلت : إني لا أهرأ بك ، فخذ ذلك البقر وراعيها ، فأخذها فانطلق بها . فإن كنت تعلم أنني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج ما بقي ، ففرج الله عنهم » .

**قوله** ( باب إجابة دعاء من بر والديه ) ذكر فيه قصة الثلاثة الذين انطبق عليهم فم الغار حتى ذكروا أعمالهم الصالحة ففرج عنهم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الإجارة . وقوله في هذه الرواية « على فم غارهم » في رواية الكشميهني « باب » بدل « فم » . وقوله « فأطبقت » تقدم توجيهه في أواخر أحاديث الأنبياء . ووقع هنا في رواية الكشميهني « فتطابقت » . وقوله « نأى » أى بعد ، والشجر بمعجمة وجيم للأكثر وفي رواية الكشميهني بالمهملتين ، والأول أولى فإن في الخبر أنه رجع بعد أن ناما فأقام ينتظر استيقاظهما إلى الصباح حتى انتبها من قبل أنفسهما ، وإنما قال « بعد في الشجر » أى لطلب المرعى . وقوله « فرجة يرون منها السماء » في روايته « حتى رأوا » ووقع هنا للحموي : وقص الحديث بطوله ، وساقه الباقون . وقوله يحب الرجال النساء ، في رواية الكشميهني « الرجل » بالافراد . وقوله « تلك البقر » في رواية الكشميهني « ذلك البقر في الموضعين ، والإشارة فيه إلى الجنس .

### باب عُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْكِبَائِرِ

قَالَ ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ .

[٥٩٧٥] ٥٧٦٢ - حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ نَا شَيْبَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ وَرَّادٍ عَنِ الْمَغِيرَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ ، وَمَنْعَ وَهَاتِ ، وَوَادَ الْبَنَاتِ . وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ » .

[٥٩٧٦] ٥٧٦٣ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ قَالَ نَا خَالِدُ الْوَاسِطِيُّ عَنِ الْجَرِيرِيِّ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ ؟ » فَقُلْنَا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : « الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ » . وَكَانَ مَتَكِّنًا فَجَلَسَ فَقَالَ : « أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ . وَشَهَادَةُ الزُّورِ . أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ » . فَمَا زَالَ يَقُولُهَا حَتَّى قُلْنَا : لَا يَسْكُتُ .

[٥٩٧٧] ٥٧٦٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ نَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ نَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ : ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْكِبَائِرَ - أَوْ سُئِلَ عَنِ الْكِبَائِرِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ - فَقَالَ : « أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ ؟ » قَالَ : « قَوْلُ الزُّورِ . أَوْ قَالَ : شَهَادَةُ الزُّورِ » . قَالَ شُعْبَةُ : وَأَكْبَرُ ظَنِّي أَنَّهُ قَالَ : شَهَادَةُ الزُّورِ . **قوله** ( باب ) بالتنوين .

**قوله** ( عُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْكِبَائِرِ ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ « عمر » بضم العين ، ولأصلي عمرو بفتحها ، وكذا هو في بعض النسخ عن أبي ذر وهو المحفوظ ، وسيأتي في كتاب الإيمان والنذور موصولاً من رواية الشعبي عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « الْكِبَائِرُ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ ، وَالْبَيْنُ الْغُمُوسُ » . وَابْنُ عُمَرَ حَدِيثُ فِي الْعَاقِ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ أَبِي حَبَانَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ وَالْحَاكِمُ بِلَفْظِ « ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : الْعَاقُ لَوَالِدِيهِ ، وَمَدْمَنُ الْخَمْرِ ، وَالْمُنَانُ » وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ أَيْضاً نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ هَذَا لَكِنْ قَالَ « الدِّيُوثُ » بَدَلُ « الْمُنَانُ » وَالدِّيُوثُ بِمَهْمَلَةٍ ثُمَّ تَحْتَانِيَّةٌ وَآخِرُهُ مِثْلَةُ بُوْزَنٍ فَرُوجٍ وَقَعَ تَفْسِيرُهُ فِي نَفْسِ الْخَبَرِ أَنَّهُ الَّذِي يَقْرَأُ الْخَبْرَ فِي أَهْلِهِ ، وَالْعُقُوقُ بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعَقِّ وَهُوَ

القطع ، والمراد به صدور ما يتأذى به الوالد من ولده من قول أو فعل إلا في شرك أو معصية ما لم يتعنت الوالد ، وضبطه ابن عطية بوجوب طاعتها في المباحات فعلاً وتركاً واستحبابها في المندوبات ، وفروض الكفاية كذلك ، ومنه تقديمها عند تعارض الأمرين وهو كمن دعت أمه ليرضها مثلاً حيث يفوت عليه فعل واجب إن استمر عندها ويفوت ما قصدته من تأنيسه لها وغير ذلك لو تركها وفعله وكان مما يمكن تداركه مع فوات الفضيلة كالصلاة أول الوقت أو في الجماعة . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث أيضاً :

أولها حديث المغيرة بن شعبة : قوله ( عن منصور ) هو ابن المعتمر ، والمسيب هو ابن رافع ، ووراد هو كاتب المغيرة بن شعبة ، والسند كله كوفيون . ووقع التصريح بسماع منصور له من المسيب في الدعوات ، وقد تقدم في الاستقراض من رواية عثمان بن أوى شيبه عن جرير عن منصور كالذى هنا ، وذكر المزى في « الأطراف » أن في رواية منصور عن المسيب عند البخارى ذكر عقوق الأمهات فقط ، وليس كما قال بل هو بتمامه في الموضوعين ، لكنه في الأصل طرف من حديث مطول سيأتى في القدر من طريق عبد الملك بن عمير ، وفي الرقاق من طريق الشعبي كلاهما عن وراد أن معاوية كتب إلى المغيرة أن اكتب إلى بحديث سمعته ، فذكر الحديث في التهليل عقب الصلوات ، قال : وكان ينهى ، فذكر ما هنا ، وسيأتى في الدعوات أوله فقط من رواية قتيبة عن جرير دون ما في آخره . والحاصل أنه فرقه من حديث جرير عن منصور في موضعين ، ويحتمل أنه كان عند شيخه هكذا ، وتقدم في الزكاة من طريق أخرى عن الشعبي مقتصر على الذى هنا أيضاً .

قوله ( إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ) تقدم في الاستقراض الإشارة إلى حكمة اختصاص الأم بالذكر ، وهو من تخصيص الشيء بالذكر إظهاراً لعظم موقعه . والأمهات جمع أمهة وهى لمن يعقل ، بخلاف لفظ الأم فإنه أعم .

قوله ( ومنعاً وهات ) وقع في رواية غير أى ذر وفي الاستقراض « ومنع » بغير تنوين ، وهى في الموضوعين بسكون النون مصدر منع يمنع ، وسيأتى ما يتعلق به في الكلام على « قيل وقال » وأما هات فبكسر المثناة فعل أمر من الإيتاء قال الخليل : أصل هات آت فقلبت الألف هاء ، والحاصل من النهى منع ما أمر بإعطائه وطلب مالا يستحق أخذه ، يحتمل أن يكون النهى عن السؤال مطلقاً كما سيأتى بسط القول فيه قريباً ، ويكون ذكره هنا مع ضده ثم أعيد تأكيداً للنهى عنه ، ثم هو محتمل أن يدخل في النهى ما يكون خطاباً لاثنتين كما ينهى الطالب عن طلب مالا يستحقه وينهى المطلوب منه عن إعطاء مالا يستحقه الطالب لثلاثا يعينه على الإثم .

قوله ( ووأد البنات ) بسكون الهمزة هو دفن البنات بالحياة ، وكان أهل الجاهلية يفعلون ذلك كراهة فيهن ، ويقال إن أول من فعل ذلك قيس بن عاصم التميمي ، وكان بعض أعدائه أغار عليه فأسر بنته فأتخذها لنفسه ثم حصل بينهم صلح فخير ابنته فاختارت زوجها فالى قيس على نفسه أن لا تولد له بنت إلا دفنها حية ، فجمعه العرب في ذلك ، وكان من العرب فريق ثان يقتلون أولادهم مطلقاً ، إما نفاسة منه على ما ينقصه من ماله ، وإما من عدم ما ينفقه عليه . وقد ذكر الله أمرهم في القرآن في عدة آيات ، وكان صعصعة بن ناجية التميمي أيضاً وهو جد الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة أول من فدى الموعودة ، وذلك أنه يعمد إلى من يريد أن يفعل ذلك فيفدى الولد منه بمال يضيقان عليه ، وإلى ذلك أشار الفرزدق بقوله :

وجدى الذى منع الوائدات وأحيا الوئيد فلم يوأد

وهذا محمول على الفريق الثاني ، وقد بقي كل من قيس وصعصعة إلى أن أدركا الإسلام ولهما صحبة ، وإنما خص الهبات بالذكر لأنه كان في الغالب من فعلهم ، لأن الذكور مظنة القدرة على الاكتساب : وكانوا في صفة الرأد على طريقين : أحدهما أن يأمر امرأته إذا قرب وضعها أن تطلق بجانب حفيرة ، فإذا وضعت ذكراً أبقتة وإذا وضعت أنثى طرحتها في الحفيرة ، وهذا ألبق بالفريق الأول . ومنهم من كان إذا صارت البنت سداسية قال لأُمها . طيبها وزينها لأزور بها أقاربها ، ثم يبعد بها في الصحراء حتى يأتي البئر فيقول لها انظري فيها ويدفعها من خلفها ويطمها ، وهذا اللائق بالفريق الثاني ، والله أعلم .

**قوله ( وكره لكم قيل وقال )** في رواية الشعبي « وكان ينهى عن قيل وقال » كذا للأكثر في جميع المواضع بغير تنوين ، ووقع في رواية الكشميهني هنا « قيل وقال » والأول أشهر ، وفيه تعقب على من زعم أنه جائز ولم تقع به الرواية ، قال الجوهري : قيل وقال اسمان ، يقال كثير القيل والقال ، كذا جزم بأنهما اسمان ، وأشار إلى الدليل على ذلك بدخول الألف واللام عليهما . وقال ابن دقيق العيد : لو كانا اسمين بمعنى واحد كالقول لم يكن لعطف أحدهما على الآخر فائدة ، فأشار إلى ترجيح الأول . وقال المحب الطبري في قيل وقال ثلاثة أوجه : أحدهما أنهما مصدران للقول ، تقول قلت قولاً وقيلاً وقالاً والمراد في الأحاديث الإشارة إلى كراهة كثرة الكلام لأنها تتول إلى الخطأ ، قال وإنما كرهه للمبالغة في الزجر عنه ، ثانيها إرادة حكاية أقاويل الناس والبحث عنها ليخبر عنها فيقول : قال فلان كذا وقيل كذا ، والنهي عنه إما للزجر عن الاستكثار منه ، وإما لشيء مخصوص منه وهو ما يكرهه المحكي عنه . ثالثها أن ذلك في حكاية الاختلاف في أمور الدين كقوله : قال فلان كذا وقال فلان كذا ، ومحل كراهة ذلك أن يكثر من ذلك بحيث لا يؤمن مع الإكثار من الزلل ، وهو مخصوص بمن ينقل ذلك من غير تثبت ، ولكن يقلد من سمعه ولا يحتاط له . قلت : ويؤيد ذلك الحديث الصحيح « كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع » أخرجه مسلم ، وفي « شرح المشكاة » قوله قيل وقال من قولهم قيل كذا وقال كذا ، ويناؤهما على كونهما فعلين محكيين متضمنين للضمير والإعراب على إجرائهما مجرى الأسماء خلوين من الضمير ، ومنه قوله « إنما الدنيا قيل وقال » وإدخال حرف التعريف عليهما في قوله ما يعرف القال والقيل لذلك .

**قوله ( وكثرة السؤال )** تقدم كتاب الزكاة بيان الاختلاف في المراد منه وهل هو سؤال المال ، أو السؤال عن المشكلات والمعضلات ، أو أعم من ذلك ؟ وأن الأولى حملة على العموم . وقد ذهب بعض العلماء إلى أن المراد به كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الزمان ، أو كثرة سؤال إنسان بعينه عن تفاصيل حاله ، فإن ذلك مما يكره المستؤل غالباً . وقد ثبت النهي عن الأغلوطات أخرجه أبو داود من حديث معاوية . وثبت عن جمع من السلف كراهة تكلف المسائل التي يستحيل وقوعها عادة أو يندر جداً ، وإنما كرهوا ذلك لما فيه من التنطع والقول بالظن ، إذ لا يخلو صاحب من الخطأ . وأما ما تقدم في اللعان فكره النبي صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها ، وكذا في التفسير في قوله تعالى ﴿ لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤم ﴾ فذلك خاص بزمان نزول الوحى ، ويشير إليه حديث « أعظم الناس جرماً عند الله من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجله مسألة » وثبت أيضاً ذم السؤال للمال ومدح من لا يلحف فيه كقوله تعالى ﴿ لا يسألون الناس إلحافاً ﴾ وتقدم في الزكاة حديث « لا تزال المسألة بالعبد حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم » وفي صحيح مسلم « إن المسألة لا تحل إلا لثلاثة : لذي فقر مدقع ، أو عرم مقطوع ، أو جائحة » وفي السنن قوله صلى الله عليه وسلم لابن عباس « إذا سألت فاسأل الله » وفي سنن أبي داود « إن كنت لابد سائلاً فاسأل الصالحين » وقد اختلف العلماء في



ذلك ، والمعروف عند الشافعية أنه جائز لأنه طلب مباح فأشبهه العارية ، وحملوا الأحاديث الواردة على من سأل من الزكاة الواجبة ممن ليس من أهلها ، لكن قال النووي في « شرح مسلم » : اتفق العلماء على النهي عن السؤال ممن غير ضرورة . قال واختلف أصحابنا في سؤال القادر على الكسب على وجهين أصحهما التحريم لظاهر الأحاديث . والثاني يجوز مع الكراهة بشروط ثلاثة : أن لا يلح ولا يذل نفسه زيادة على ذل نفس السؤال ، ولا يؤذى المستؤل . فإذا فقد شرط من ذلك حرم . وقال الفاكهاني : يتعجب ممن قال بكراهة السؤال مطلقاً مع وجود السؤال في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ثم السلف الصالح من غير نكير ، فالشارع لا يقر بحمل مكرهه . قلت : لعل من كره مطلقاً أراد أنه خلاف الأولى . ولا يلزم من وقوعه أن تتغير صفته ولا من تقريره أيضاً ، وينبغي حمل حال أولئك على السداد ؛ وأن السائل منهم غالباً ما كان يسأل إلا عند الحاجة الشديدة . وفي قوله « من غير نكير » نظر ففي الأحاديث الكثيرة الواردة في ذم السؤال كفاية في إنكار ذلك .

( تنبيه ) : جميع ما تقدم فيما سأل لنفسه ، وأما إذا سأل لغيره فالذي يظهر أيضاً أنه يختلف باختلاف الأحوال .

**قوله ( وإضاعة المال )** تقدم في الاستقراض أن الأكثر حملوه على الإسراف في الإنفاق ، وقيده بعضهم بالإتفاق في الحرام ، والأقوى أنه ما أنفق في غير وجهه المأذون فيه شرعاً سواء كانت دينية أو دنيوية فمنع منه ، لأن الله تعالى جعل المال قياماً لمصالح العباد ، وفي تبذيرها تفويت تلك المصالح ، إما في حق مضيعها وإما في حق غيره ، ويستثنى من ذلك كثرة إنفاقه في وجوه البر لتحصيل ثواب الآخرة ما لم يفوت حقاً أخروياً أهم منه . والحاصل في كثرة الإنفاق ثلاثة أوجه : الأول إنفاقه في الوجوه المذمومة شرعاً فلا شك في منعه ، والثاني إنفاقه في الوجوه المحموده شرعاً فلا شك في كونه مطلوباً بالشرط المذكور ، والثالث إنفاقه في المباخرات بالأصالة كملاذ النفس ، فهذا ينقسم إلى قسمين : أحدهما أن يكون على وجه يليق بحال المنفق ويقدر ملله ، فهذا ليس بإسراف . والثاني ما لا يليق به عرفاً ، وهو ينقسم أيضاً إلى قسمين : أحدهما ما يكون لدفع مفسدة إما ناجزة أو متوقعة ، فهذا ليس بإسراف والثاني ما لا يكون في شيء من ذلك فالجمهور على أنه إسراف ، وذهب بعض الشافعية إلى أنه ليس بإسراف قال : لأنه تقوم به مصلحة البدن وهو غرض صحيح ، وإذا كان في غير معصية فهو لمباح له . قال ابن دقيق العيد : وظاهر القرآن يمنع ما قال اه . وقد صرح بالمنع القاضي حسين فقال في كتاب قسم الصدقات : هو حرام ، وتبعه الغزالي ، وجزم به الرافعي في الكلام على المغارم ، وصحح في باب الحجر من الشرح وفي المحرر أنه ليس بتبذير ، وتبعه النووي . والذي يترجح أنه ليس مذموماً لذاته ، لكنه يفضي غالباً إلى ارتكاب المحذور كسؤال الناس ، وما أدى إلى المحذور فهو محذور . وقد تقدم في كتاب الزكاة البحث في جواز التصدق بجميع المال وأن ذلك يجوز لمن عرف من نفسه الصبر على المضايقة ، وجزم الباجي من المالكية بمنع استيعاب جميع المال بالصدقة قال : ويكره كثرة إنفاقه في مصالح الدنيا ، ولا بأس به إذا وقع نادراً لحادث يحدث كضيف أو عيد أو وليمة . وما لا خلاف في كراهته مجاوزة الحد في الإنفاق على البناء زيادة على قدر الحاجة ، ولاسيما إن أضاف إلى ذلك المبالغة في الزخرفة ومنه احتمال الغبن الفاحش في البياعات بغير سبب . وأما إضاعة المعصية فلا يختص بارتكاب الفواحش ، بل يدخل فيها سوء القيام على الرقيق والبهائم حتى يهلكوا ، ودفع مال من لم يؤنس منه الرشد إليه ، وقسمة مالا ينتفع بجزئه كالجوهر النفيسة . وقال السبكي الكبير في « الحلبيات » : الضابط في إضاعة المال أن لا يكون لغرض ديني ولا دنيوي ، فإن انتفيا حرم قطعاً ، وإن وجد أحدهما وجوداً له

بال وكان الإنفاق لاثقاً بالحال ولا معصية فيه جاز قطعاً ، وبين الرتبين وسائط كثيرة لا تدخل تحت ضابط ، فعلى المفتى أن يرى فيما تيسر منها رأيه ، وأما ما لا يتيسر فقد تعرض له : فالإنفاق في المعصية حرام كله ، ولا نظر إلى ما يحصل في مطلوبه من قضاء شهوة ولذة حسنة . وأما إنفاقه في الملاذ المباحة فهو موضع الاختلاف ، فظاهر قوله تعالى ﴿ والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ﴾ أن الزائد الذي لا يليق بحال المنفق إسراف ثم قال : وبذل مالاً كثيراً في غرض يسير تافه عده العقلاء مضيعاً ، بخلاف عكسه ، والله أعلم . قال الطيبي : هذا الحديث أصل في معرفة حسن الخلق ، وهو تتبع جميع الأخلاق الحميدة والخلال الجميلة .

الحديث الثاني ، قوله ( حدثني إسحق ) هو ابن شاهين الواسطي ، وخالد هو ابن عبد الله الطحان ، والجريري بضم الجيم هو سعيد بن إلياس ، وهو ممن اختلط ولم أر من صرح بأن سماع خالد منه قبل الاختلاط ولا بعده ، لكن تقدم في الشهادات من طريق بشر بن المفضل ويأتي في استتابة المرتدين من رواية إسماعيل بن علي كلاهما عن الجريري ، وإسماعيل ممن سمع من الجريري قبل اختلاطه ، وبين في الشهادات تصريح الجريري في رواية إسماعيل عنه بتحديث عبد الرحمن بن أبي بكرة له به .

قوله ( ألا أنبئكم ) في رواية بشر بن المفضل عن الجريري في الاستئذان « ألا أخبركم » .

قوله ( بأكبر الكبائر ثلاثاً ) أى قالها ثلاث مرات على عادته في تكرير الشيء ثلاث مرات تأكيداً لينبه السامع على إحضار قلبه وفهمه للخبر الذى يذكره وفهم بعضهم منه أن المراد بقوله : « ثلاثاً » عدد الكبائر وهو بعيد ، ويؤيد الأول أن أول رواية إسماعيل بن علي في استتابة المرتدين « أكبر الكبائر الإشراك ، وعقوق الوالدين ، وشهادة الزور ثلاثاً » وقد اختلف السلف فذهب الجمهور إلى أن من الذنوب كبائر ، ومنها صفائر ، وشذت طائفة منهم الأستاذ أبو إسحق الإسفرائيني فقال : ليس في الذنوب صغيرة بل كل ما نهى الله عنه كبيرة ، ونقل ذلك عن ابن عباس ، وحكاها القاضي عياض عن المحققين ، واحتجوا بأن كل مخالفة لله فهى بالنسبة إلى جلاله كبيرة ا هـ . ونسبه ابن بطلال إلى الأشعرية فقال : انقسام الذنوب إلى صفائر وكبائر هو قول عامة الفقهاء ، وخالفهم من الأشعرية أبو بكر بن الطيب وأصحابه فقالوا : المعاصي كلها كبائر ، وإنما يقال لبعضها صغيرة بالإضافة إلى ما هو أكبر منها ، كما يقال القبلة المحرمة صغيرة بإضافتها إلى الزنا وكلها كبائر ، قالوا : ولا ذنب عندنا يغفر واجباً باجتناب ذنب آخر بل كل ذلك كبيرة ، ومرتكبه في المشيئة غير الكفر ، لقوله تعالى ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ . وأجابوا عن الآية التى احتج أهل القول الأول بها وهى قوله تعالى ﴿ إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه ﴾ أن المراد الشرك . وقد قال الفراء : من قرأ « كبائر » فالمراد بها كبير ، وكبير الإثم هو الشرك ، وقد يأتي لفظ الجمع والمراد به الواحد كقوله تعالى ﴿ كذبت قوم نوح المرسلين ﴾ ولم يرسل إليهم غير نوح ، قالوا : وجواز العقاب على الصغيرة كجوازها على الكبيرة ا هـ . وقال النووي : قد تظاهرت الأدلة من الكتاب والسنة إلى القول الأول ، وقال الغزالي في « البسيط » إنكار الفرق بين الصغيرة والكبيرة لا يليق بالفقيه . قلت : قد حقق إمام الحرمين المنقول عن الأشاعرة واختاره وبين أنه لا يخالف ما قاله الجمهور ، فقال في « الإرشاد » : المرضي عندنا أن كل ذنب يعص الله به كبيرة ، فرب شيء يعد صغيرة بالإضافة إلى الأقران ولو كان في حق الملك لكان كبيرة ، والرب أعظم من عصي ، فكل ذنب بالإضافة إلى مخالفته عظيم ، ولكن الذنوب وإن عظمت فهى متفاوتة في رتبها . وظن بعض الناس أن الخلاف لفظي فقال : التحقيق أن للكبيرة اعتبارين :

فبالنسبة إلى مقايضة بعضها لبعض فهي تختلف قطعاً ، بالنسبة إلى الأمر الناهي فكلها كبائر اهـ . والتحقيق أن الخلاف معنوي ، وإنما جرى إليه الأخذ بظاهر الآية ، والحديث الدال على أن الصغائر تكفر باجتناب الكبائر كما تقدم ، والله أعلم . وقال القرطبي : وما أظنه يصح عن ابن عباس أن كل ما نهى الله عز وجل عنه كبيرة لأنه مخالف لظاهر القرآن في الفرق بين الصغائر والكبائر في قوله ﴿ الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللمم ﴾ وقوله ﴿ إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ﴾ فجعل في المنهيات صغائر وكبائر ، وفرق بينهما في الحكم إذ جعل تكفير السيئات في الآية مشروطاً باجتناب الكبائر ، واستثنى اللمم من الكبائر والفواحش ، فكيف يخفى ذلك على حبر القرآن ؟ قلت : ويؤيده ما سيأتي عن ابن عباس في تفسير اللمم ، لكن النقل المذكور عنه ، أخرجه إسماعيل القاضي والطبري بسند صحيح على شرط الشيخين إلى ابن عباس فالأولى أن يكون المراد بقوله « نهى الله عنه » محمولاً على نهى خاص وهو الذي قرن به وعيد كما قيد في الرواية الأخرى عن ابن عباس فيحمل مطلقه على مقيدته جمعاً بين كلاميه . وقال الطيبي : الصغيرة والكبيرة أمران نسيان ، فلا بد من أمر يضافان إليه وهو أحد ثلاثة أشياء : الطاعة أو المعصية أو الثواب . فأما الطاعة فكل ماتكفره الصلاة مثلاً فهو من الصغائر ، وكل ما يكفره الإسلام أو الهجرة فهو من الكبائر . وأما المعصية فكل معصية يستحق فاعلها بسببها وعيداً أو عقاباً أزيد من الوعيد أو العقاب المستحق بسبب معصية أخرى فهي كبيرة وأما الثواب ففاعل المعصية إذا كان من المقربين فالصغيرة بالنسبة إليه كبيرة ، فقد وقعت المعاتبة في حق بعض الأنبياء على أمور لم تعد من غيرهم معصية اهـ . وكلامه فيما يتعلق بالوعيد والعقاب يخصص عموم من أطلق أن علامة الكبيرة ورود الوعيد أو العقاب في حق فاعلها ، لكن يلزم منه أن مطلق قتل النفس مثلاً ليس كبيرة ، كأنه وإن ورد الوعيد فيه أو العقاب لكن ورد الوعيد والعقاب في حق قاتل ولده أشد ، فالصواب ما قاله الجمهور وأن المثل المذكور وما أشبهه ينقسم إلى كبيرة وأكبر ، والله أعلم . قال النووي : واختلفوا في ضبط الكبيرة اختلافاً كثيراً منتشراً ، فروى عن ابن عباس أنها كل ذنب ختمه الله بنار في الآخرة أو أوجب فيه حداً في الدنيا . قلت : ومن نص على هذا الأخير الإمام أحمد فيما نقله القاضي أبو يعلى ، ومن الشافعية الماوردي ولفظه : الكبيرة وما وجبت فيه الحدود ، أو توجه إليها الوعيد . والمنقول عن ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم بسند لا بأس به ، إلا أن فيه انقطاعاً . وأخرج من وجه آخر متصل لا بأس برجاله أيضاً عن ابن عباس قال : كل ما توعده الله عليه بالنار كبيرة . وقد ضبط كثير من الشافعية الكبائر بضوابط أخرى ، منها قول إمام الحرمين : كل جريمة تؤذن بقلة اكتراث مرتكبها بالدين ورقة الديانة . وقول الحلبي : كل محرم لعينه منهي عنه لمعنى في نفسه . وقال الرافعي : هي ما أوجب الحد . وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة . هذا أكثر ما يوجد للأصحاب وهم إلى ترجيح الأول أميل ، لكن الثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر اهـ . وكلامه . وقد استشكل بأن كثيراً مما وردت النصوص بكونه كبيرة لا حد فيه كالعقوق ، وأجاب بعض الأئمة بأن مراد قائله ضبط ما لم يرد فيه نص بكونه كبيرة . وقال ابن عبد السلام في « القواعد » : لم أقف لأحد من العلماء على ضابط للكبيرة لا يسلم من الاعتراض ، والأولى ضبطها بما يشعر بتهاون مرتكبها بدينه إشعاراً دون الكبائر المنصوص عليها . قلت : وهو ضابط جيد . وقال القرطبي في « المفهم » : الراجح أن كل ذنب نص على كبره أو عظمه أو توعده عليه بالعقاب أو علق عليه حد أو شهد النكير عليه فهو كبيرة ؛ وكلام ابن الصلاح يوافق ما نقل أولاً عن ابن عباس ، وزاد بإيجاب الحد ، وعلى هذا يكثر عدد الكبائر . فأما ما ورد النص الصريح بكونه كبيرة فسيأتي القول فيه في الكلام على حديث أبي هريرة « اجتنبوا السبع الموبقات » في كتاب استتابة المرتدين ، ونذكر هناك ما ورد في الأحاديث زيادة على السبع المذكورات مما نص على كونها كبيرة أو موبقة . وقد ذهب آخرون إلى أن الذنوب التي لم ينص على كونها كبيرة مع كونها كبيرة

لا ضابط لها ، فقال الواحدى : ما لم ينص الشارع على كونه كبيرة فالحكمة فى إخفائه أن يمتنع العبد من الوقوع فيه خشية أن يكون كبيرة ، كإخفاء ليلة القدر وساعة الجمعة والاسم الأعظم ، والله أعلم .

(فصل): قوله « أكبر الكبائر » ليس على ظاهره من الحصر بل « من » فيه مقدرة ، فقد ثبت فى أشياء آخر أنها من أكبر الكبائر ، منها حديث أنس فى قتل النفس وسيأتى بيانه فى الذى بعده ، وحديث ابن مسعود « أى الذنب أعظم » فذكر فيه الزنا بحليلة الجار وسيأتى بعد أبواب ، وحديث عبد الله بن أنيس الجهنى مرفوعاً قال « من أكبر الكبائر — فذكر منها — الإيمان الغموس » أخرجه الترمذى بسند حسن ، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد ، وحديث أبى هريرة رفعه « إن من أكبر الكبائر استطالة المرء فى عرض رجل مسلم » أخرجه ابن أبى حاتم بسند حسن ، وحديث بريدة رفعه « من أكبر الكبائر — فذكر منها — منع فضل الماء ومنع الفحل » أخرجه البزار بسند ضعيف ، وحديث ابن عمر رفعه « أكبر الكبائر سوء الظن بالله » أخرجه ابن مردويه بسند ضعيف ، ويقرب منه حديث أبى هريرة مرفوعاً « ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى » الحديث وقد تقدم قريباً فى كتاب اللباس ، وحديث عائشة « أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم » أخرجه الشيخان ، وتقدم قريباً حديث عبد الله بن عمرو « من أكبر الكبائر أن يسب الرجل أباه » ولكنه من جملة العقوق ، قال ابن دقيق العيد : يستفاد من قوله « أكبر الكبائر » انقسام الذنوب إلى كبير وأكبر ، ويستنبط منه أن فى الذنوب صفائر ، لكن فيه نظر ، لأن من قال كل ذنب كبيرة فالكبائر والذنوب عنده متواردان على شىء واحد ، فكأنه قيل : ألا أنبئكم بأكبر الذنوب ؟ قال ولا يلزم من كون الذى ذكر أنه أكبر الكبائر استواؤها فإن الشرك بالله أعظم من جميع ما ذكر معه .

قوله ( الإشراف بالله ) قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يراد به مطلق الكفر ، ويكون تخصيصه بالذكر لغلبته فى الوجود ، لا سيما فى بلاد العرب ، فذكر تنبيهها على غيره من أصناف الكفر . ويحتمل أن يراد به خصوصه إلا أنه يرد على هذا الاحتمال أنه قد يظهر أن بعض الكفر أعظم من الشرك وهو التعطيل فيترجح الاحتمال الأول على هذا :

قوله ( وعقوق الوالدين ) تقدم الكلام عليه قريباً ، وذكر قبله فى حديث أنس الآتى بعده قتل النفس والمراد قتلها بغير حق .

قوله ( وكان متكئاً فجلس ) فى رواية بشر بن المفضل عن الجريرى فى الشهادات « وجلس وكان متكئاً » وأما فى الاستئذان فكالأول .

قوله ( فقال ألا وقول الزور وشهادة الزور ، ألا وقول الزور وشهادة الزور ، فمازال يقولها حتى قلت لا يسكت ) هكذا فى هذه الطريق ، ووقع فى رواية بشر بن المفضل « فقال ألا وقول الزور ، فمازال يكررها حتى قلنا ليته سكت » أى تمنياه يسكت إشفافاً عليه لما رأوا من انزعاجه فى ذلك . وقال ابن دقيق العيد : اهتمامه صلى الله عليه وسلم بشهادة الزور يحتمل أن يكون لأنها أسهل وقوعاً على الناس ، والتهاون بها أكثر ، ومفسدتها أيسر وقوعاً ، لأن الشرك ينبو عنه المسلم ، والعقوق ينبو عنه الطبع ، وأما قول الزور فإن الحوامل عليه كثيرة فحسب الاهتمام بها ، وليس ذلك لعظمها بالنسبة إلى ما ذكر معها . قال : وأما عطف الشهادة على أقول فينبغى أن يكون تأكيداً للشهادة لأننا لو حملناه على الإطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطلقاً كبيرة وليس كذلك ، وإذا كان بعض الكذب منصوباً على عظمه كقوله تعالى ﴿ ومن يكسب

خطيئة أو إثمًا ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً ﴿١٠٢﴾ . وفي الجملة فمراتب الكذب متفاوتة بحسب تفاوت مفااسده ، قال : وقد نص الحديث الصحيح على أن الغيبة والتميمة كبيرة ، والغيبة تختلف بحسب القول المخطأ به ، فالغيبة بالقذف كبيرة ولا تساويها الغيبة بقبح الخلقة أو الهيئة مثلاً ، والله أعلم . وقال غيره : يجوز أن يكون من عطف الخاص على العام ، لأن كل شهادة زور قول زور بغير عكس ويحتمل قول الزور على نوع خاص منه . قلت : والأول ما قاله الشيخ ، ويؤيده وقوع الشك في ذلك في حديث أنس الذي بعده ، فدل على أن المراد شيء واحد . وقال القرطبي : شهادة الزور هي الشهادة بالكذب ليتوصل بها إلى الباطل من إتلاف نفس أو أخذ مال أو تحليل حرام أو تحريم حلال ، فلا شيء من الكبائر أعظم ضرراً منها ولا أكثر فساداً بعد الشرك بالله . وزعم بعضهم أن المراد بشهادة الزور في هذا الحديث الكفر ، فإن الكافر شاهد بالزور وهو ضعيف ، وقيل المراد من يستحل شهادة الزور وهو بعيد ، والله أعلم .

الحديث الثالث ، قوله ( عبيد الله بن أبي بكر ) أي ابن أنس بن مالك ، ووقع كذلك في الشهادات من رواية وهب بن جرير وعبد الملك بن إبراهيم عن شعبة .

قوله ( ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبائر أو سئل عن الكبائر ) كذا في هذه الرواية بالشك ، وحزم في الرواية التي في الشهادات بالثاني قال : سئل الخ ، وقع في الديات عن عمر وهو ابن مرزوق عن شعبة عن ابن أبي بكر « سمع أنساً عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أكبر الكبائر الإشراك بالله » الحديث وكذا رواه في « كتاب الإيمان لابن منده » وفي « كتاب القضاة للنقاش » من طريق أبي عامر العقدي عن شعبة وقد علق البخاري في الشهادات طريق أبي عامر ولم يسق لفظه ، وهذا موافق لحديث أبي بكر في أن المذكورات من أكبر الكبائر لا من الكبائر المطلقة .

قوله ( فقال ألا أنبئكم بأ أكبر الكبائر ؟ قال : قول الزور الخ ) هذا ظاهره أنه خص أكبر الكبائر بقول الزور ، ولكن الرواية التي أشرت إليها قبل تؤذن بأن الأربعة المذكورات مشتركات في ذلك .

قوله ( أو قال شهادة الزور ، قال شعبة وأكثر ظني أنه قال شهادة الزور ) قلت : ووقع الجزم بذلك في رواية وهب بن جرير وعبد الملك بن إبراهيم في الشهادات ، قال قتبية « وشهادة الزور » ولم يشك . ولمسلم من رواية خالد بن الحارث عن شعبة « وقول الزور » ولم يشك أيضاً . وفي هذا الحديث والذي قبله استحباب إعادة الموعظة ثلاثاً لتفهيم ، وانزعاج الواعظ في وعظه ليكون أبلغ في الوعي عنه والزجر عن فعل ما ينهى عنه ، وفيه غلظ أمر شهادة الزور لما يترتب عليها من المفااسد وإن كانت مراتبها متفاوتة ، وقد تقدم بيان شيء من أحكامها في كتاب الشهادات ، وضابط الزور وصف الشيء على خلاف ما هو به . وقد يضاف إلى القول فيشمل الكذب والباطل ؛ وقد يضاف إلى الشهادة فيختص بها ، وقد يضاف إلى الفعل ومنه « لابس ثوبي زور » ومنه تسمية الشعر الموصول زوراً كما تقدم في اللباس ، وتقدم بيان الاختلاف في المراد بقوله تعالى ﴿ والذين لا يشهدون الزور ﴾ وأن الراجح أن المراد به في الآية الباطل والمراد لا يحضرونه ، وفيه التحريض على مجانبة كبائر الذنوب ليحصل تكفير الصغائر بذلك كما وعد الله عز وجل ، وفيه إشفاق التلميذ على شيخه إذا رآه منزعجاً وتمنى عدم غضبه لما يترتب على الغضب من تغير مزاجه . والله أعلم .

### باب صلة الوالد المشرك

[٥٩٧٨] ٥٧٦٥- حدثنا الحميدي قال نا سفيان قال نا هشام بن عروة قال أخبرني أبي قال أخبرني أسماء بنت أبي بكر قالت: أتتني أمي راغبة في عهد النبي صلى الله عليه، فسألت النبي صلى الله عليه أصلها؟ قال: «نعم». قال ابن عيينة: فأنزل الله فيها: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾.

**قوله (باب صلة الوالد المشرك)** ذكر في حديث أسماء بنت أبي بكر «أتتني أمي وهي راغبة» وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الهبة، وتقدم بيان الاختلاف في قوله «راغبة» هل هو بالميم أو الموحدة، قال الطيبي: الذي تحرر أن قولها «راغبة» إن كان بلا قيد فالمراد راغبة في الإسلام لا غير، وإذا قرئت بقوله مشركة أو في عهد قريش فالمراد راغبة في صلتى، وإن كانت الرواية «راغبة» بالميم فمعناها كارهة للإسلام. قلت أما التي بالموحدة فيتعين حمل المطلق فيه على المقيد فإنه حديث واحد في قصة واحدة، ويتعين القيد من جهة أخرى، وهي أنها لو جاءت راغبة في الإسلام لم تحتج أسماء أن تستأذن في صلتها لشيوخ التألف على الإسلام من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأمره فلا يحتاج إلى استثنائه في ذلك.

### باب صلة المرأة أمها ولها زوج

[٥٩٨٠] ٥٧٦٦- حدثنا يحيى قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس أخبره أن أباسفيان أخبره أن هرقل أرسل إليه فقال: يعني النبي صلى الله عليه يأمرنا بالصلاة والصدقة والعفاف والصلة.

[٥٩٧٩] ٥٧٦٧- وقال الليث حدثني هشام عن عروة عن أسماء قالت: قدمت أمي وهي مشركة - في عهد قريش ومدتهم التي عاهدوا النبي صلى الله عليه - مع أبيها، فاستفتت النبي صلى الله عليه فقالت: إن أمي قدمت وهي راغبة أفأصلها، قال: «نعم، صلي أمك».

**قوله (باب صلة المرأة أمها ولها زوج)** ذكر فيه حديثين: أحدهما حديث أبي سفيان في قصة هرقل، أورد منها طرفاً وهو قول أبي سفيان «يأمرنا يعني النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة والصدقة والعفاف والصلة» وقد تقدم شرحه مستوفى في أول الصحيح، وذكرت كثيراً من فوائده أيضاً في تفسير آل عمران، والمراد منه هنا ذكر الصلة فيؤخذ حكم الترجمة من عمومها.

الثاني حديث أسماء بنت أبي بكر المشار إليه في الباب قبله أورده معلقاً فقال «وقال الليث حدثني هشام» وهو ابن عروة، وقد وقع لنا موصولاً في «مستخرج أبي نعيم» إلى الليث، ووقع لنا بعلو في «جزء أبي الجهمم العلاء ابن موسى» عن الليث. قال ابن بطال: فقه الترجمة من حديث أسماء أن النبي صلى الله عليه وسلم أباح لأسماء أن تصل أمها ولم يشترط في ذلك مشاورة زوجها، قال: وفيه حجة لمن أجاز للمرأة أن تتصرف في مالها بدون إذن زوجها. كذا قال، ولا يخفى أن القول بالاشتراط إن ثبت فيه دليل خاص يقدم على ما دل عليه عدم التقيد في حديث أسماء.

## باب صلة الأخ المشرك

[٥٩٨١] ٥٧٦٨- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا عبد العزيز بن مسلم قال نا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر يقول: رأى عمر حلة سيرة تباع، فقال: يا رسول الله، ابتع هذه والبسها يوم الجمعة وإذا تجاءك الوفد، قال: «إنما يلبس هذه من لا خلاق له». فأتي النبي صلى الله عليه وسلم منها بحلل، فأرسل إلى عمر بالحلة فقال: كيف ألبسها وقد قلت فيها ما قلت؟ قال: «إني لم أعطكها لتلبسها، ولكن تبيعها أو تكسوها». فأرسل عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم.

قوله (باب صلة الأخ المشرك) ذكر فيه حديث ابن عمر «رأى عمر حلة سيرة تباع» الحديث، وقد تقدم شرحه في كتاب اللباس. وقوله فيه «ولكن تبيعها» وقع في رواية الكشميهني «لتبيعها».

## باب فضل صلة الرحم

[٥٩٨٢] ٥٧٦٩- حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة قال أخبرني ابن عثمان قال سمعت موسى بن طلحة عن أبي أيوب قال: قيل: يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة... ح. وحدثني عبد الرحمن قال نا بهز قال نا شعبة قال نا ابن عثمان بن عبد الله بن موهب وأبوه عثمان بن عبد الله أنهم سمعا موسى بن طلحة عن أبي أيوب الأنصاري أن رجلاً قال: يا رسول الله، أخبرني بعمل يدخلني الجنة، قال القوم: ما له ما له؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أرب ما له»، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «تعبد الله لا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصل الرحم». ذرها. قال: كأنه كان على راحلته.

قوله (باب فضل صلة الرحم) بفتح الراء وكسر الحاء المهملة، يطلق على الأقارب وهم من بينه وبين الآخر نسب، سواء كان يرثه أم لا، سواء كان ذا محرم أم لا. وقيل هم المحارم فقط، والأول هو المرجح لأن الثاني يستلزم خروج أولاد الأعمام وأولاد الأخوال من ذوى الأرحام وليس كذلك. وذكر فيه حديث أبي أيوب الأنصاري «قال قيل يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة» أوردته من وجهين، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم «أرب ماله» وفيه «تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم» وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة.

## باب إثم القاطع

[٥٩٨٤] ٥٧٧٠- حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن محمد بن جبير بن مطعم أخبره أن جبير بن مطعم أخبره أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يدخل الجنة قاطع». قوله (باب إثم القاطع) أى قاطع الرحم.

قوله (لا يدخل الجنة قاطع) كذا أوردته من طريق عقيل، وكذا عند مسلم من رواية مالك ومعهما كلهم عن الزهري؛ وقد أخرجه المصنف في «الأدب المفرد» عن عبد الله بن صالح عن الليث وقال فيه «قاطع رحم» وأخرجه مسلم والترمذي من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري كرواية مالك، قال سفيان: يعنى قاطع رحم. وذكر ابن بطلال أن بعض أصحاب سفيان رواه عنه كرواية عبد الله بن صالح فأدرج التفسير، وقد ورد بهذا اللفظ

باب مَنْ بَسَطَ لَهُ فِي الرِّزْقِ بَصْلَةَ الرَّحْمِ

٥٧٧١- حدثني إبراهيم بن المنذر قال نا محمد بن معن قال ني أبي عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « من سره أن يسقط له في رزقه ، وأن ينسأ له في أثره فليصل رحمه » .

٥٧٧٢- حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه قال: «من أحب أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أثره فليصل رحمه».

قوله ( باب من بسط له في الرزق لصلة الرحم ) أى لأجل صلة رحمه .

قوله ( محمد بن معن ) أى ابن محمد بن معن بن فضلة بنون مفتوحة ومعجمة ساكنة ابن عمرو ، ولنضلة جده الأعلى صحبة ، وهو قليل الحديث موثق ليس له فى البخارى سوى هذا الحديث ، وكذا أبوه لكن له موضع آخر أو موضعان .

قوله ( سعيد هو ابن أبى سعيد ) المقبرى .

قوله ( من سره أن ييسر له في رزقه ) في حديث أنس « من أحب » وللمترمذى وحسنه من وجه آخر عن أنى هريرة « أن صلة الرحم محبة الأهل ، مثرة في المال ، منسأة في الأثر » وعند أحمد بسند رجاله ثقات عن عائشة مرفوعاً « صلة الرحم وحسن الجوار وحسن الخلق يعمران الديار ويزيدان في الأعمار » وأخرج عبد الله بن أحمد في « زوائد المسند » والبيزار وصححه الحاكم من حديث علي نحو حديثي الباب قال « ويدفع عنه ميتة السوء » ولأنى يعلى من حديث أنس رفعه « أن الصدقة وصلة الرحم يزيد الله بهما العمر ، ويدفع بهما ميتة السوء » فجمع الأمرين ، لكن مسنده ضعيف . وأخرج المؤلف في « الأدب المفرد » من حديث ابن عمر بلفظ « من اتقى ربه ووصل رحمه نسي له في عمره ، وثرى ماله ، وأحبه أهله » .

قوله ( وينسأ ) بضم أوله وسكون النون بعدها مهملة ثم همزة أى يؤخر .

**قوله ( في أثره )** أى فى أجله ، وسمى الأجل أثراً لأنه يتبع العمر ، قال زهير :

والمرء ما عاش ممدود له أمل لا ينقضي العمر حتى ينتهي الأثر



وأصله من أثر مشيه الأرض ، فإن من مات لا يبقى له حركة فلا يبقى لقدمه في الأرض أثر ، قال ابن التين :  
 ظاهر الحديث يعارض قوله تعالى ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ والجمع بينهما من  
 وجهين : أحدهما أن هذه الزيادة كناية عن البركة في العمر بسبب التوفيق إلى الطاعة ، وعمارة وقته بما ينفعه في  
 الآخرة ، وصيانيته عن تضييعه في غير ذلك . ومثل هذا ما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم تقاصر أعمار أمته  
 بالنسبة لأعمار من مضى من الأمم فأعطاه الله للة القدر . وحاصله أن صلة الرحم تكون سبباً للتوفيق للطاعة  
 والصيانة عن المعصية فيبقى بعده الذكر الجميل ، فكأنه لم يميت . ومن جملة ما يحصل له من التوفيق العلم الذي  
 ينتفع به من بعده ، والصدقة الجارية عليه ، والخلف الصالح . وسيأتي مزيد لذلك في كتاب القدر إن شاء الله  
 تعالى . ثانيهما أن الزيادة على حقيقتها ، وذلك بالنسبة إلى علم الملك الموكل بالعمر ، أما الأول الذي دلت عليه  
 الآية فبالنسبة إلى علم الله تعالى ، كأن يقال للملك مثلاً : إن عمر فلان مائة مثلاً إن وصل رحمه ، وستون إن  
 قطعها . وقد سبق في علم الله أنه يصل أو يقطع ، فالذي في علم الله لا يتقدم ولا يتأخر ، والذي في علم الملك  
 هو الذي يمكن فيه الزيادة والنقص وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾  
 فالحو والإثبات بالنسبة لما في علم الملك ، وما في أم الكتاب هو الذي في علم الله تعالى فلا محو فيه البتة . ويقال  
 له القضاء المبرم ، ويقال للأول القضاء المعلق . والوجه الأول أليق بلفظ حديث الباب ، فإن الأثر ما يتبع الشيء ،  
 فإذا أخر حسن أن يحمل على الذكر الحسن بعد فقد المذكور . وقال الطيبي : الوجه الأول أظهر ، وإليه يشير  
 كلام صاحب « الفائق » قال : ويجوز أن يكون المعنى أن الله يبقى أثر واصل الرحم في الدنيا طويلاً فلا يضمحل  
 سريعاً كما يضمحل أثر قاطع الرحم . ولما أنشد أبو تمام قوله في بعض المراثي :

توفيت الآمال بعد محمد وأصبح في شغل عن السفر السفر

قال له أبو دلف : لم يميت من قبل فيه هذا الشعر . ومن هذه المادة قول الخليل عليه السلام ﴿ واجعل لي  
 لسان صدق في الآخرين ﴾ وقد ورد في تفسيره وجه ثالث ، فأخرج الطبراني في « الصغير » بسند ضعيف عن  
 أبي الدرداء قال « ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم من وصل رحمه أنسيء له في أجله ، فقال : إنه ليس  
 زيادة في عمره ، قال الله تعالى ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ ﴾ الآية ، ولكن الرجل تكون له الذرية الصالحة يدعون له من  
 بعده » . وله في « الكبير » من حديث أي مشجعة الجهني رفعه « إن الله لا يؤخر نفساً إذا جاء أجلها ، وإنه زيادة  
 العمر ذرية صالحة » الحديث . وجزم ابن قورك بأن المراد بزيادة العمر نفى الآفات عن صاحب البر في فهمه  
 وعقله . وقال غيره في أعم من ذلك وفي وجود البركة في رزقه وعلمه ونحو ذلك

### ب من وصل وصله الله

[٥٩٨٧] ٥٧٧٣ - حدثنا بشر بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا معاوية بن أبي مزرء قال سمعتُ عمي سعيد  
 ابن يسار يحدث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله خلق الخلق ، حتى إذا فرغ من خلقه  
 قالت الرحم : هذا مقام العائذ بك من القطيعة ، قال : نعم ، أما ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من  
 قطعك ؟ قالت : بلى يا رب . قال : فهو لك » . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فاقروا إن شئتم : ﴿ فَهَلْ  
 عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾ » .

[٥٩٨٨] ٥٧٧٤ - حدثنا خالد بن مخلد قال نا سليمان قال نا عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن

النبي صلى الله عليه قال : «الرحمُ شَجَنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ ، فقال الله : من وصلك وصلته ، ومن قطعك قطعته» . [٥٩٨٩] ٥٧٧٥ - حدثنا سعيد بن أبي مريم قال نا سليمان بن بلال قال أخبرني معاوية بن أبي مزرد عن يزيد ابن رومان عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه قال : «الرحمُ شَجَنَةٌ ، فمن وصلها وصلته ، ومن قطعها قطعته» .

**قوله ( باب من وصل وصله الله ) أى من وصل رحمه .**

**قوله ( عبد الله )** هو ابن المبارك ، ومعاوية هو ابن أى مزرد بضم الميم وفتح الزاى وتشديد الراء بعدها دال مهملة ، تقدم ضبطه وتسميته فى أول الزكاة ، ولعواوية بن أى مزرد فى هذا الباب حديث آخر وهو ثالث أحاديث الباب من طريق عائشة .

**قوله ( إن الله خلق الخلق حتى إذا فرغ )** تقدم تأويل فرغ فى تفسير القتال ، قال ابن أى جمرة : يحتمل أن يكون المراد بالخلق جميع المخلوقات ، ويحتمل أن يكون المراد به المكلفين . وهذا القول يحتمل أن يكون بعد خلق السموات والأرض وإبرازها فى الوجود ، ويحتمل أن يكون بعد خلقها كتباً فى اللوح المحفوظ ولم يبرز بعد إلا اللوح والقلم ، ويحتمل أن يكون بعد انتهاء خلق أرواح بنى آدم عند قوله ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ لما أخرجهم من صلب آدم عليه السلام مثل الذر .

**قوله ( قامت الرحم فقالت )** قال ابن أى جمرة : يحتمل أن يكون بلسان الحال ويحتمل أن يكون بلسان القال قولان مشهوران ، والثانى أرجح . وعلى الثانى فهل تتكلم كما هى أو يخلق الله لها عند كلامها حياة وعقلاً ؟ قولان أيضاً مشهوران ، والأول أرجح لصلاحيه القدرة العامة لذلك ، ولما فى الأولين من تخصيص عموم لفظ القرآن والحديث بغير دليل ، ولما يلزم منه من حصر قدرة القادر التى لا يحصرها شيء . قلت : وقد تقدم فى تفسير القتال حمل عياض له على الجار ، وأنه من باب ضرب المثل ، وقوله أيضاً يجوز أن يكون الذى نسب إليه القول ملكاً يتكلم على لسان الرحم ، وتقدم أيضاً ما يتعلق بزيادة هذا الحديث من وجه آخر عن معاوية بن أى مزرد وهى قوله « فأخذت بحقو الرحمن » ووقع فى حديث ابن عباس عند الطبرانى « إن الرحم أخذت بحجزة الرحمن » وحكى شيخنا فى « شرح الترمذى » أن المراد بالحجزة هنا قائمة العرش ، وأيد ذلك بما أخرجه مسلم من حديث عائشة « إن الرحم أخذت بقائمة من قوائم العرش » وتقدم أيضاً ما يتعلق بقوله « هذا مقام العائذ بك من القطيعة » فى تفسير القتال ، ووقع فى رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك بلفظ « هذا مكان » بدل « مقام » وهو تفسير المراد أخرجه النسائى .

**قوله ( أصل من وصلك وأقطع من قطعك )** فى ثانى أحاديث الباب من وجه آخر عن أى هريرة « من وصلك وصلته ومن قطعك قطعته » قال ابن أى جمرة : الوصل من الله كناية عن عظيم إحسانه ، وإنما خاطب الناس بما يفهمون ، ولما كان أعظم ما يعطيه المحبوب لمحبه الوصال وهو القرب منه وإسعافه بما يريد ومساعدته على ما يرضيه ، وكانت حقيقة ذلك مستحيلة فى حق الله تعالى ، عرف أن ذلك كناية عن عظيم إحسانه لعبده . قال : وكذا القول فى القطع ، هو كناية عن حرمان الإحسان . وقال القرطبى : وسواء قلنا إنه يعنى القول المنسوب إلى الرحم على سبيل المجاز أو الحقيقة أو أنه على جهة التقدير والتمثيل كأن يكون المعنى : لو كانت الرحم ممن يعقل ويتكلم لقاتل كذا ، ومثله ﴿ لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً ﴾ الآية ، وفى آخرها ﴿ وتلك الأمثال نضربها للناس ﴾ فمقصود هذا الكلام الإخبار بتأكيد أمر صلة الرحم ، وأنه تعالى أنزلها منزلة من

استجار به فأجاره فأدخله في حمايته ، وإذا كان كذلك فجار الله غير مخذول ، وقد قال « من صلى الصبح فهو في ذمة الله ، وإن من يطلبه الله بشيء من ذمته يدركه ثم يكبه على وجهه في النار » أخرجه مسلم .

الحديث الثاني قوله ( حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال حدثنا عبد الله بن دينار ) لسليمان في هذا المعنى ثلاث أحاديث : أحدها هذا ، والآخر الحديث الذي قبله — وقد سبق من طريقه في تفسير القتال ويأتي في التوحيد — والثالث حديثه عن معاوية بن أبي مزرد أيضاً عن يزيد بن رومان وهو ثالث أحاديث الباب .

قوله ( الرحم شجنة ) بكسر المعجمة وسكون الجيم بعدها نون ، وجاء بضم أوله وفتح راية ولغة . وأصل الشجنة عروق الشجر المشتبكة ، والشجن بالتحريك واحد الشجون وهي طرق الأودية ، ومنه قولهم « الحديث ذو شجون » أى يدخل بعضه يف بعض . وقوله « من الرحمن » أى أخذ اسمها من هذا الاسم كما في حديث عبد الرحمن بن عوف في السنن مرفوعاً « أنا الرحمن ، خلقت الرحم وشققت لها اسماً من اسمي » والمعنى أنها أثر من آثار الرحمة مشتبكة بها ؛ فالقاطع لها منقطع من رحمة الله . وقال الإسماعيلي : معنى الحديث أن الرحم لمشتق اسمها من اسم الرحمن فلها به علة ، وليس مضاه أنها من ذات الله ، تعالى الله عن ذلك . قال القرطبي : أن الرحم التي توصل عامة وخاصة ، فالعامة رحم الدين وتجب مواصلتها بالتوادد والتناصح والعدل والإنصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحبة . وأما الرحم الخاصة فتزيد النفقة على القريب وتفقد أحوالهم والتغافل عن زلاتهم . وتتفاوت مراتب استحقاقهم في ذلك كما في الحديث الأول من كتاب الأدب « الأقرب فالأقرب » وقال ابن أبي جمرة : تكون صلة الرحم بالمال ، وبالعون على الحاجة ، وبدفع الضرر ، وبطلاقة الوجه ، وبالدعاء . والمعنى الجامع إيصال ما أمكن من الخير ، ودفع ما أمكن من الشر بحسب الطاقة ، وهذا إنما يستمر إذا كان أهل الرحم أهل استقامة ، فإن كانوا كفاراً أو فجاراً فمقاطعتهم في الله هي صلتهم ، بشرط بذل الجهد في وعظهم ، ثم اعلامهم إذا أصروا أن ذلك بسبب تخلفهم عن الحق ، ولا يسقط مع ذلك صلتهم بالدعاء لهم بظهر الغيب أن يعودوا إلى الطريق المثل .

قوله ( فقال الله ) زاد الإسماعيلي في روايته « لها » وهذه الفاء عاطفة على شيء محذوف ، وأحسن ما يقدر له ما في الحديث الذي قبله « فقالت : هذا مقام العائذ بك من القطيعة ، فقال الله الخ »

الحديث الثالث حديث عائشة ، وهو بلفظ حديث أبي هريرة الذي قبله إلا أنه بلفظ الغيبة . وفي الأحاديث الثلاثة تعظيم أمر الرحم ، وأن صلتها مندوب مرغ فيه وأن قطعها من الكبائر لورود الوعيد الشديد فيه . واستدل به على أن الاسماء توقيفية ، وعلى رجحان القول الصائر إلى أن المراد بقوله ﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ﴾ أسماء جميع الأشياء سواء كانت من الذوات أو من الصفات والله أعلم .

### باب يبيلُ الرَّحِمِ بِلَالِهَا

[٥٩٩٠] ٥٧٧٦- حدثني عمرو بن عباس قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم أن عمرو بن العاص قال : سمعتُ النبي صلى الله عليه - جهاراً غير سر - يقول : « إن آل أبي - قال عمرو : في كتاب محمد بن جعفر بياض - ليسوا بأولياء ، إنما وليي الله وصالح المؤمنين » . زاد عنبسة بن عبد الواحد عن بيان عن قيس عن عمرو بن العاص قال : سمعتُ النبي صلى الله عليه - ولكن

لهم رحمٌ أبلاها ببلأها»، قال : كذا وقع ، وبلأها أجود وأصح ، وبلأها لا أعرف له وجهاً .  
**قوله ( باب )** هو بالتثنية ( تبل الرحم ببلأها ) بضم أوله بالثناة ، ويجوز بفتح أوله بالثتانية ، والمراد المكلف .

**قوله ( حدثني )** لغير أي ذكر « حدثنا » وعمرو بن عباس بالموحدة والمهملة هو أبو عثمان الباهلي البصري ويقال له الأهوازي ، أصله من إحداهما وسكن الأخرى ، وهو من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ، وانفرد به عن الستة . وحديث الباب قد حدث به أحمد ويحيى بن معين وغيرهما من شيوخ البخاري عن ابن مهدي ، لكن ناسب تخريجه عند كون صحابه سمية وهو عمرو بن العاص ، ومحمد بن جعفر شيخه هو غندر وهو بصري ، ولم أر الحديث المذكور عند أحد من أصحاب شعبة إلا عنده ، إلا ما أخرجه الإسماعيلي من رواية وهب بن حفص عن عبد الملك بن إبراهيم الجدي عن شعبة ، وهب بن حفص كذبوه .

**قوله ( أن عمرو بن العاص قال )** عند مسلم عن أحمد وعند الإسماعيلي عن يحيى بن معين كلاهما عن غندر بلفظ « عن عمرو بن العاص » ووقع في رواية بيان بن بشر عن قيس « سمعت عمرو بن العاص » وستأتي الإشارة إليها في الكلام على الطريق المعلقة ، وليس لقيس بن أي خازم في الصحيحين عن عمرو بن العاص غير هذا الحديث ، ولعمرو في الصحيحين حديثان آخران حديث « أي الرجال أحب إليك » وقد مضى في المناقب ، وحديث « إذا اجتهدوا الحاكم » وسيأتي في الاعتصام ، وله آخر معلق عند البخاري مضى في المبعث النبوي ، وآخر مضى في التيمم ، وعند مسلم حديث آخر في السحور ، وهذا جميع ماله عندهما من الأحاديث المرفوعة .

**قوله ( سمعت النبي صلى الله عليه وسلم جهاًراً )** يحتمل أن يتعلق بالمفعول أي كان المسموع في حالة الجهر ، ويحتمل أن يتعلق بالفاعل أي أقوال ذلك جهاًراً ، وقوله « غير سر » تأكيد لذلك لدفع توهم أنه جهر به مرة وأخفاه أخرى ، والمراد أنه لم يقل ذلك خفية بل جهر به وأشاعة .

**قوله ( أن آل أي )** كذا للأكثر بخذف ما يضاف إلى أداة الكنية ، وأثبت المستمل في روايته لكن كنى عنه فقال « آل أي فلان » وكذا هو في روايتي مسلم والإسماعيلي ، وذكر القرطبي أنه وقع في أصل مسلم موضع « فلان » بياض ثم كتب بعض الناس فيه « فلان » على سبيل الإصلاح ، وفلان كناية عن اسم علم ، ولهذا وقع لبعض رواته « أن آل أي يعني فلان » ولبعضهم « أن آل أي فلان » بالجرم .

**قوله ( قال عمرو )** هو ابن عباس شيخ البخاري فيه .

**قوله ( في كتاب محمد بن جعفر )** أي غندر شيخ عمرو فيه .

**قوله ( بياض )** قال عبد الحق في كتاب « الجمع بين الصحيحين » : إن الصواب في ضبط هذه الكلمة بالرفع ، أي وقع في كتاب محمد بن جعفر موضع أبيض يعني بغير كتابة ، وفهم منه بعضهم أنه الاسم المكنى عنه في الرواية فقرأه بالجر على أنه في كتاب محمد بن جعفر أن آل أي بياض ، وهو فهم سيء ، ممن فهمه لأنه لا يعرف في العرب قبيلة يقال لها آل أي بياض ، فضلاً عن قريش ، وسيلق الحديث مشعر بأنهم من قبيلة النبي صلى الله عليه وسلم وهي قريش ، بل فيه إشعار بأنهم أخص من ذلك لقوله « إن لهم رحماً » وأبعد من حمله على بني بياضة وهم بطن من الأنصار لما فيه من التغيير أو الترخيم على رأى ، ولا يناسب السياق أيضاً . وقال ابن

التين : حذفت التسمية لئلا يتأذى بذلك المسلمون من أبنائهم . وقال النووي : هذه الكناية من بعض الرواة ، خشي أن يصرح بالاسم فيترتب عليه مفسدة إما في حق نفسه ، وإما في حق غيره ، وإما معاً . وقال عياض : إن المكنى عنه هنا هو الحكم بن أبي العاص . وقال ابن دقيق العيد : كذا وقع مبهماً في السياق ، وحمله بعضهم على بنى أمية ولا يستقيم مع قوله آل أبي ، فلو كان آل بنى لأمكن ، ولا يصح تقدير آل أبي العاص لأنهم أخص من بنى أمية والعام لا يفسر بالخاص . قلت : لعل مراد القائل أنه أطلق العام وأراد الخاص ، وقد وقع في رواية وهب بن حفص التي أشرت إليها « أن آل بنى » لكن وهب لا يعتمد عليه ، وجزم الديمياطي في حواشيه بأنه آل أبي العاص بن أمية ، ثم قال ابن دقيق العيد : أنه رأى في كلام ابن العري في هذا شيئاً يراجع منه . قلت : قال أبو بكر بن العري في « سراج المريدين » كان في أصل حديث عمرو بن العاص « إن آل أبي طالب » فغير « آل أبي فلان » كذا جزم به ، وتعقبه بعض الناس وبالع في التشنيع عليه ونسبه إلى التحامل على آل أبي طالب ، ولم يصب هذا المنكر فإن هذه الرواية التي أشار إليها ابن العري موجودة في « مستخرج أبي نعيم » من طريق الفضل بن الموفق عن عنبسة بن عبد الواحد بسند البخاري عن بيان بن بشر عن قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص رفعه « إن لبنى أبي طالب رجلاً أبلاها ببلاها » وقد أخرجه الإسماعيلي من هذا الوجه أيضاً لكن أبيهم فقط . طالب ، وكأن الحامل لمن أبيهم هذا الموضع ظنهم أن ذلك يقتضي نقصاً في آل أبي طالب ، وليس كما توهموه كما سأوضحه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( ليسوا بأوليائي )** كذا للأكثر وفي نسخة من رواية أبي ذر « بأولياء » فنقل ابن التين عن الداودي أن المراد بهذا النفي من لم يسلم منهم ، أي فهو من إطلاق الكل وإرادة البعض ، والمنفى على هذا المجموع لا الجميع . وقال الخطابي : الولاية المنفية ولاية القرب والاختصاص لا ولاية الدين ، ورجح ابن التين الأول وهو الراجح ، فإن من جملة آل أبي طالب علياً وجعفر أو هما من أخص الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم لما هما من السابقة والقدم في الإسلام ونصر الدين ، وقد استشكل بعض الناس صحة هذا الحديث لما نسب إلى بعض رواة من النصب وهو الانحراف عن علي وآل بيته ، قلت : أما قيس بن أبي حازم فقال يعقوب بن شيبة تكلم أصحابنا في قيس فمنهم من رفع قدرة وعظمة وجعل الحديث عنه من أصح الأسانيد حتى قال ابن معين : هو أوثق من الزهري ومنهم من حمل عليه وقال : له أحاديث منكرة ، وأجاب من أطراه بأنها غرائب وإفراده لا يقدح فيه . ومنهم من حمل عليه في مذهبه وقال : كان يحمل على علي ولذلك تجنب الرواية عنه كثير من قدماء الكوفيين ، وأجاب من أطراه بأنه كان يقدم عثمان على علي فقط . قلت : والمعتمد عليه أنه ثقة مقبول الرواية ، وهو من كبار التابعين ، سمع من أبي بكر الصديق فمن دونه ، وقد روى عنه حديث الباب إسماعيل بن أبي خالد وبيان بن بشر وهما كوفيان ولم ينسبا إلى النصب ، لكن الراوي عن بيان وهو عنبسة بن عبد الواحد أموى قد نسب إلى شيء من النصب ، أما عمرو بن العاص وإن كان بينه وبين علي ما كان فحاشاه أن يتهم ، وللحديث محمل صحيح لا يستلزم نقصاً في مؤمنى آل أبي طالب ، وهو أن المراد بالنفي المجموع كما تقدم ، ويحتمل أن يكون المراد بآل أبي طالب أبو طالب نفسه وهو إطلاق سائغ كقوله في أبي موسى « أنه أوثق مزاراً من مزامير آل داود » وقوله صلى الله عليه وسلم « آل أبي أوفى » وخصه بالذكر مبالغة في الانتفاء ممن لم يسلم لكونه عنه وشقيق أبيه وكان القيم بأمره ونصره وحماته ، ومع ذلك فلما لم يتابعه على دينه انتفى من مولاته .

**قوله ( إنما ولي الله وصالح المؤمنين )** كذا للأكثر بالإفراد وإرادة الجملة ، وهو اسم جنس ، ووقع في رواية

البرقاني « وصالحو المؤمنين » بصيغة الجمع ، وقد أجاز بعض المفسرين أن الآية التي في التحريم كانت في الأصل « فإن الله هو مولاة-وجبريل وصالحوا المؤمنين » لكن حذفت الواو من الخط على وفق النطق ، وهو مثل قوله ﴿ سندع الزبانية ﴾ وقوله ﴿ يوم يدع الداع ﴾ وقوله ﴿ ويمح الله الباطل ﴾ وقال النووي : معنى الحديث أن وليي من كان صالحاً وأن بعد منى نسبه ، وليس وليي من كان غير صالح وإن قرب منى نسبه . وقال القرطبي : فائدة الحديث انقطاع الولاية في الدين بين المسلم والكافر ولو كان قريباً حميماً . وقال ابن بطلال : أوجب في هذا الحديث الولاية بالدين ونفاها عن أهل رحمه إن لم يكونوا من أهل دينه ، فدل ذلك على أن النسب يحتاج إلى الولاية التي يقع بها الموارثة بين المتناسبين ، وأن الأقارب إذا لم يكونوا على دين واحد لم يكن بينهم توارث ولا ولاية ، قال : ويستفاد من هذا أن الرحم المأمور بصلتها والمتوعد على قطعها هي التي شرع لها ذلك ، فأما من أمر بقطعه من أجل الدين يستثنى من ذلك ، ولا يلحق بالوعد من قطعه لأن قطع من أمر الله بقطعه ، لكن لو وصلوا بما يباح من أمر الدنيا لكان فضلاً ، كما دعا صلى الله عليه وسلم لقريش بعد أن كانوا كذبوه فدعا عليهم بالحق ثم استشفعوا به فرق لهم لما سألوه برحمهم فرحمهم ودعا لهم . قلت : ويتعقب كلامه في موضعين : أحدهما يشاركه فيه كلام غيره وهو قصره النفى على من ليس على الدين ، وظاهر الحديث أن من كان غير صالح في أعمال الدين دخل في النفى أيضاً لتقييده الولاية بقوله « وصالح المؤمنين » ، والثاني أن صلة الرحم الكافر ينبغي تقييدها بما إذا أيس منه رجوعاً عن الكفر ، أو رجي أن يخرج من صلبه مسلم كما في الصورة التي استدلل بها وهي دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لقريش بالخصب وعلل بنحو ذلك ، فيحتاج من يترخص في صلة رحمه الكافر أن يقصد إلى شيء من ذلك ، وأما من كان على الدين ولكنه مقصر في الأعمال مثلاً فلا يشارك الكافر في ذلك . وقد وقع في « شرح المشكاة : المعنى أني لا أوالى إلى أحد بالقربة ، وإنما أحب الله تعالى لما له من الحق الواجب على العباد ، وأحب صالح المؤمنين لوجه الله تعالى ، وأوالى من أوالى بالإيمان والصلاح سواء كان من ذوى رحم أو لا . ولكن أرعى لذوى الرحم حقهم لصلة الرحم ، انتهى . وهو كلام منقح . وقد اختلف أهل التأويل في المراد بقوله تعالى ﴿ وصالح المؤمنين ﴾ على أقوال : أحدهما الأنبياء أخرجه الطبري وابن أبي حاتم عن قتادة وأخرجه الطبري ، وذكره ابن أبي حاتم عن سفيان الثوري ، وأخرجه النقاش عن العلاء بن زياد . الثاني الصحابة أخرجه ابن أبي حاتم عن السدي ، ونحوه في تفسير الكلبي قال : هم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأشباههم ممن ليس بمنافق . الثالث خيار المؤمنين أخرجه ابن أبي حاتم عن الضحاك . الرابع أبو بكر وعمر وعثمان أخرجه ابن أبي حاتم عن الحسن البصري . الخامس أبو بكر وعمر أخرجه الطبري وابن مردويه عن ابن مسعود مرفوعاً وسنده ضعيف ، وأخرجه الطبري وابن أبي حاتم عن الضحاك أيضاً وكذا هو في تفسير عد الغني بن سعيد الثقفي أحد الضعفاء بسنده عن ابن عباس موقوفاً ، وأخرجه ابن مردويه من وجه آخر ضعيف عنه كذلك ، قال ابن أبي حاتم : وروى عن عكرمة وسعيد بن جبير وعبد الله بن بريدة ومقاتل بن حبان كذلك . السادس أبو بكر خاصة ذكره القرطبي عن المسيب بن شريك . والسابع عمر خاصة أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عن سعيد بن جبير ، وأخرجه الطبري بسند ضعيف عن مجاهد ، وأخرجه ابن مردويه بسند واه جداً عن ابن عباس . الثامن على أخرجه ابن أبي حاتم بسند منقطع عن علي نفسه مرفوعاً ، وأخرجه للطبري بسند ضعيف عن مجاهد قال : هو علي ، وأخرجه ابن مردويه بسنتين ضعيفين من حديث أسماء بنت عميس مرفوعاً قالت « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صالح المؤمنين على بن أبي طالب » ومن طريق أبي مالك عن ابن عباس مثله موقوفاً وفي سنده راو ضعيف ، وذكره النقاش عن ابن عباس ومحمد بن علي الباقر وابنه جعفر بن محمد الصادق . قلت : فإن ثبت هذا ففيه دفع

توهم من توهم أن في الحديث المرفوع نقصاً من قدر على رضى الله عنه ويكون المنفى أبا طالب ومن مات من آله كافراً ، والمثبت من كان منهم مؤمناً ، وخص على بالذكر لكونه رأسهم ، وأشهر بلفظ الحديث إلى لفظ الآية المذكورة ونص فيها على علوّ تنوّهاً بقدره ودفعاً لظن من يتوهم عليه في الحديث المذكور غضاضة ، ولو تفتن من كنى عن أبى طالب لذلك لاستغنى عما صنع ، والله أعلم .

**قوله ( وزاد عنبة بن عبد الواحد )** أى ابن أمية بن عبد الله بن سعيد بن العاص بن أبى أحيحة بمهملين مصغراً وهو سعيد بن العاص بن أمية ؛ وهو موثق عندهم ، وما له في البخارى سوى هذا الموضع المعلق ، وقد وصله البخارى في كتاب البر والصلة فقال « حدثنا محمد بن عبد الواحد بن عنبة حدثنا جدى » فذكره وأخرجه الإسماعيلي من رواية نهد بن سليمان عن محمد بن عبد الواحد المذكور وساقه بلفظ « سمعت عمرو بن العاص يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادى جهرأ غير سر : إن بنى أبى فلان ليسوا بأوليائى ، إنما وليى الله والذين آمنوا ، ولكن لهم رحم » الحديث وقد قدمت لفظ رواية الفضل بن الموفق عن عنبة من عند أبى نعيم وأنها أخص من هذا

**قوله ( ولكن لها رحم أبلاها ببلها ، يعنى أصلاً بصلتها )** كذا لهم ، لكن سقط التفسير من رواية النسفى ، ووقع عند أبى ذر بعده « أبلاها ببلاتها » وبعد في الأصل : كذا وقع ، وبلاها أجود وأصح ، وبلاها لا أعرف له وجهاً ، انتهى . وأظنه من قوله « كذا وقع الخ » من كلام أبى ذر ، وقد وجه الداودى فيما نقله ابن التين هذه الرواية على تقدير ثبوتها بأن المراد ما أوصله إليها من الأذى على تركهم الإسلام ، وتعقبه ابن التين بأنه لا يقال في الأذى أبلاها ، ووجهها بعضهم بأن البلاء بالمديحى بمعنى المعروف والإنعام ، ولما كانت الرحم مما يستحق المعروف أضيف إليها ذلك ، فكأنه قال : أصلها بالمعروف اللائق بها . والتحقيق أن الرواية إنما هي « ببلها » مشتق من أبلاها ، قال النووي : ضبطنا قوله « ببلها » بفتح الموحدة وبكسرهما وهما وجهان مشهوران . وقال عياض : روئاه بالكسر ، ورأيت للخطائى بالفتح . وقال ابن التين : هو بالفتح للأكثر ولبعضهم بالكسر . قلت : بالكسر أوجه ، فإنه من البلال جمع بلل مثل جمل وجمال ، ومن قاله بالفتح بناء على الكسر مثل قطام وحذام . والبلال بمعنى البلل وهو النداء ، وأطلق ذلك على الصلة كما أطلق اليبس على القطيعة ، لأن النداء من شأنها تجمع ما يحصل فيها وتأليفه ، بخلاف اليبس فمن شأنه التفريق . وقال الخطائى وغيره : بللت الرحم بلاً وبللاً وبلالاً أى نديتها بالصلة . وقد أطلقوا على الإعطاء الندى وقالوا في البخيل ما تندى كفه بخير ، فشبهت قطيعة الرحم بالحرارة ووصلها بالماء الذى يطفىء برده الحرارة ، ومنه الحديث « بلوا أرحامكم ولو بالسلام » وقال الطيبى وغيره : شبهه الرحم بالأرض التى إذا وقع عليها الماء وسقاها حق سقيها أزهرت ورؤيت فيها الخضرة فأثمرت المحبة والصفاء ، وإذا تركت بغير سقى يبست وبطلت منفعتها فلا تثمر إلا البغضاء والجفاء ، ومنه قوله سنة جهاد أى لا مطر فيها ، وناقاة جهاد أى لا لبن فيها . وجوز الخطائى أن يكون معنى قوله « أبلاها ببلها » في الآخرة أى أشفع لها يوم القيامة . وتعقبه الداودى بأن سياق الحديث يؤذن بأن المراد ما يصلهم به في الدنيا ، ويؤيده ما أخرجه مسلم بن طريق موسى بن طلحة عن أبى هريرة قال « لما نزلت ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشاً فاجتمعوا ، فعم وخص — إلى أن قال — يا فاطمة أنقذى نفسك من النار فإنى لا أملك لكم من الله شيئاً غير أن لكم رحماً سأبلاها ببلها » وأصله عند البخارى بدون هذه الزيادة . وقال الطيبى : في قوله « ببلها » مبالغة بديعة وهى مثل قوله ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ أى زلزالها الشديد الذى لا شئ فوقه ، فالمعنى

أبْلِهَا بِمَا اشْتَهَرَ وَشَاعَ بِحَيْثُ لَا أَتْرَكَ مِنْهُ شَيْئاً.

### بابُ لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِي

[٥٩٩١] ٥٧٧٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ نَا سَفِيَّانُ عَنِ الْأَعْمَشِ وَالْحَسَنِ بْنِ عَمْرٍو وَفَطْرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - قَالَ سَفِيَّانُ: لَمْ يَرْفَعَهُ الْأَعْمَشُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَرَفَعَهُ الْحَسَنُ وَفَطْرٌ - عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِي، وَلَكِنَّ الْوَاصِلَ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحْمَةُ وَصْلِهَا».

**قوله (باب ليس الواصل بالمكافئ)** (التعريف فيه للجنس

**قوله (سفيان)** هو الثوري ؛ والحسن بن عمرو الفقيمي بقاء وقاف مصغر ، وفطر بكسر الفاء وسكون المهملة ثم راء هو ابن خليفة .

**قوله (عن مجاهد)** أي الثلاثة عن مجاهد ، وعبد الله بن عمرو هو ابن العاص ، وقوله «قال سفيان» هو الراوي ، وهو موصول بهذا الإسناد . وقوله «لم يرفعه الأعمش ورفعه حسن وفطر» وهذا هو المحفوظ عن الثوري ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان الثوري عن الحسن بن عمرو وحده مرفوعاً من رواية مؤمل ابن إسماعيل عن الثوري عن الحسن بن عمرو موقوفاً وعن الأعمش مرفوعاً ، وتابعه أبو قرعة موسى بن طارق عن الثوري على رفع رواية الأعمش ، وخالفه عبد الرزاق عن الثوري فرفع رواية الحسن بن عمرو وهو المعتمد ، ولم يختلفوا في أن رواية فطر بن خليفة مرفوعة . وقد أخرجه الترمذي من طريق سفيان بن عيينة عن فطر وبشير بن إسماعيل كلاهما عن مجاهد مرفوعاً ، وأخرجه أحمد عن جماعة من شيوخه عن فطر مرفوعاً وزاد في أول الحديث «إن الرحم معلقة بالعرش ، وليس الواصل بالمكافئ» الحديث .

**قوله (ليس الواصل بالمكافئ)** أي الذي يعطى لغيره نظير ما أعطاه ذلك الغير ، وقد أخرج عبد الرزاق عن عمر موقوفاً «ليس الوصل أن تصل من وصلك ، ذلك القصاص ، ولكن الوصل أن تصل من قطعك» .  
**قوله (ولكن)** قال الطيبي الرواية فيه بالتشديد ويجوز التخفيف .

**قوله (الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها)** أي الذي إذا منع أعطى ، و«قطعت» ضبطت في بعض الروايات بضم أوله وكسر ثانيه على البناء للمجهول ، وفي أكثرها بفتحتين ، قال الطيبي : المعنى ليست حقيقة الواصل ومن يعتد بصلته من يكافئ صاحبه بمثل فعله ، ولكنه من يتفضل على صاحبه . وقال شيخنا في «شرح الترمذي» المراد بالواصل في هذا الحديث الكامل ، فإن في المكافأة نوع صلة ، بخلاف من إذا وصله قريبه لم يكافئه فإن فيه قطعاً بإعراضه عن ذلك ، وهو من قبيل «ليس الشديد بالصرعة ، وليس الغنى عن كثرة العرض» انتهى . وأقول : لا يلزم من نفي الوصل ثبوت القطع فهم ثلاث درجات : مواصل ومكافئ وقاطع ، فالواصل من يتفضل ولا يتفضل عليه ، والمكافئ الذي لا يزيد في الإعطاء على ما يأخذ ، والقاطع الذي يتفضل عليه ولا يتفضل . وكما تقع المكافأة بالصلة من الجانبين كذلك تقع بالمقاطعة من الجانبين ، فمن بدأ جيتئذ فهو الواصل ، فإن جوزى سمي من جازاه مكافئاً ، والله أعلم .



## باب مَنْ وَصَلَ رَحِمَهُ فِي الشَّرْكِ ثُمَّ أَسْلَمَ

[٥٩٩٢] ٥٧٧٨- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال: يا رسول الله، أرايت أموراً كنت أتحنثُ بها في الجاهلية، من صلة وعتاقة وصدقة، هل كان لي فيها أجر؟ قال حكيم: قال رسول الله صلى الله عليه: «أسلمت على ما سلف من خير». وقال معمر وصالح وابن المسافر «أتحنثُ» ويقال أيضاً عن أبي اليمان «أتحنثُ». وقال ابن إسحاق: التحنثُ التبرر. تابعه هشام عن أبيه.

**قوله (باب من وصل رحمه في الشرك ثم أسلم)** أي هل يكون له في ذلك ثواب؟ وإنما يجزم بالحكم لوجود الاختلاف في ذلك. وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل كتاب الزكاة، وتقدم البحث في ذلك في كتاب الإيمان في الكلام على حديث أبي سعيد الخدري «إذا أسلم العبد فحسن إسلامه».

**قوله (هل كان لي فيها أجر؟)** وهو تفسير رواية يونس بن يزيد عند مسلم «هل لي فيها من شيء؟» ووقع في رواية صالح بن كيسان «أفيا أجر؟» وفي رواية ابن مسافر «هل لي فيها من أجر؟»

**قوله (ويقال أيضاً عن أبي اليمان أتحنث)** كذا لأبي ذر، ووقع في رواية غيره «وقال أيضاً» وعلى هذا فهو من كلام البخاري وفاعل «قال» هو البخاري.

**قوله (عن أبي اليمان أتحنث)** يعني بالمشاة بدل المثلثة، يشير إلى ما أورده هو في «باب شراء المملوك من الحرى» في كتاب البيوع عن أبي اليمان بلفظ كنت أتحنث أو أتحنث بالشك، وكأنه سمعه منه بالوجهين؛ وتقدم في كتاب الزكاة ما صوبه عياض من ذلك. وقال ابن التين: «أتحنث» بالمشاة لا أعلم له وجهاً انتهى. ووقع عند الإسماعيلي «أتجنب» بجمع وآخره موحدة فقال: قال البخاري «يقال أتجنب» قال الإسماعيلي: والتجنب تصحيف وإنما هو التحنث مأخوذ من الحنث وهو الإثم، فكأنه قال أتوق ما يؤثم. قلت: وبهذا التأويل تقوى رواية «أتجنب» بالجمع والموحدة ويكون التردد في اللفظتين وهما «أتحنث» بمهملة ومثلثة «أتجنب» بجمع وموحدة والمعنى واحد، وهو توق ما يوقع في الإثم، لكن ليس المراد توق الإثم فقط بل أعلى منه وهو تحصيل البر.

**قوله (وقال معمر وصالح وابن المسافر أتحنث)** يعني بالمثلثة، أما رواية معمر فوصلها المؤلف في الزكاة، وهي في «باب فمن تصدق في الشرك ثم أسلم» وعزاها المزني في «الأطراف» للصلاة، ولم أرها فيها، وأما رواية صالح وهو ابن كيسان فأخرجها مسلم، وأما رواية ابن المسافر فكذا وقع هنا بالألف واللام والمشهور فيه بخلافهما، وهو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفهمي المصري أمير مصر، فوصلها الطبراني في «الأوسط» من طريق الليث بن سعد عنه.

**قوله (وقال ابن إسحاق التحنث التبرر)** هكذا ذكره ابن إسحاق في السيرة النبوية فقال «حدثني وهب بن كيسان قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول لعبيد بن عمير: حدثنا كيف كان بدء النبوة؟ قال فقال عبيد وأنا حاضر: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور في حراء من كل سنة شهراً، وكان ذلك مما قنحت به قريش في الجاهلية، والحنث التبرر» وقد تقدم التنبيه على ذلك في بدء الوحي في حديث عائشة في هذا المعنى: فكان بتحنت، وهو التعبد. ومضى التنبيه على ذلك في أول الكتاب

قوله ( وتابعه هشام بن عروة عن أبيه ) في رواية الكشميهني « وتابعهم » بصيغة الجمع ، والأول أرجح فإن المراد بهذه المتابعة خصوص تفسير التحدث بالتبرر ، ورواية هشام وصلها المؤلف في العتق من طريق أبي أسامة عنه ولفظه أن حكيم بن حزام قال ، فذكر الحديث وفيه « كنت أتحدث بها يعني أتبرر » .

باب من ترك صبيّة غيره حتى تلعب به ، أو قبلها أو مازحها

[٥٩٩٣] ٥٧٧٩- حدثنا حبان بن موسى قال أنا عبد الله عن خالد بن سعيد عن أبيه عن أم خالد بنت خالد بن سعيد قالت: أتيت رسول الله صلى الله عليه مع أبي وعلي قميص أصفر، قال رسول الله صلى الله عليه: «سنه سنه». قال عبد الله: وهي بالحشيشة: حسنة. قالت: فذهبت ألعب بخاتم النبوة، فزبرني أبي. قال رسول الله صلى الله عليه: «دعها». ثم قال رسول الله صلى الله عليه: «أبلي وأخلفي، ثم أبلي وأخلفي، ثم أبلي وأخلفي». قال عبد الله: فبقيت حتى ذكر.

قوله ( باب من ترك صبيّة غيره حتى تلعب به ) أى ببعض جسده .

قوله ( أو قبلها أو مازحها ) قال ابن التين : ليس في الخبر المذكور في الباب للتقيل ذكر ، فيحتمل أن يكون لما لم ينهها عن مس جسده صار كالتقيل ، وإلى ذلك أشار ابن بطال ، والذي يظهر لي أن ذكر المزح بعد التقيل من العام بعد الخاص ، وأن الممازحة بالقول والفعل مع الصغيرة إنما يقصد به التأنيس ، والتقيل من جملة ذلك ، وحديث الباب عن أم خالد بنت خالد بن سعيد تقدم شرحه في « باب الخميصة السوداء » من كتاب اللباس ، وعبد الله في هذا السند هو ابن المبارك ، وخالد بن سعيد المذكور في السند تقدم بيان نسبه في كتاب الجهاد .

قوله ( فذهبت ألعب بخاتم النبوة ، فزبرني أبي ) أى نهري ، والزبر بزاي وموحدة ساكنة هو الزجر والمنع وزنه ومعناه .

قوله ( أبلي وأخلفي ) تقدم ضبطه والاختلاف فيه .

قوله ( ثم أبلي وأخلفي ) قال الداودي يستفاد منه مجيء « ثم » للمقارنة ، وأنى ذلك بعض النحاة فقالوا لا تأتى إلا للتراخي ، كذا قال ، وتعقبه ابن التين بأن قال ما علمت أن أحداً قال إن ثم للمقارنة ، وإنما هي للترتيب بالمهملة وقال وليس في الحديث ما ادعاه من المقارنة لأن الإبلاء يقع بعد الخلق أو الخلف . قلت : لعل الداودي أراد بالمقارنة المعاقبة فينتجه كلامه بعض اتجاه .

قوله ( قال عبد الله ) هو ابن المبارك وهو متصل بالإسناد المذكور .

قوله ( فبقي ) أى الثوب المذكور ، كذا للأكثر ، وفي رواية أبي ذر « فبقيت » والمراد أم خالد .

قوله ( حتى ذكر ) كذا للأكثر بذال معجمة ثم كاف خفيفة مفتوحتين ثم راء وفيه اكتفاء ، والتقدير ذكر الراوى زمنًا طويلاً . وقال الكرماني : المعنى صار شيئاً مذكوراً عند الناس بخروج بقائه عن العادة . قلت : وكأنه قرأه « ذكر » بضم أوله لكن لم يقع عندنا في الرواية إلا بالفتح ، وقع في رواية أبي علي بن السكن « حتى ذكر دهرًا » وهو يؤيد ما قدمته وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني « حتى دكن » بدال مهمل وكاف مكسورة ثم نون أى صار أدكن أى أسود ، قال أهل اللغة : الدكن لون يضرب إلى السواد ، وقد دكن الثوب بالكسر يدكن بفتح الكاف وبضمها مع الفتح ، وقد جزم جماعة بأن رواية الكشميهني تصحيف .

**قوله ( يعني من بقائها )** كذا للأصيل والضمير للخميسة أو لأم خالد بحسب التوجيهين المتقدمين

### باب رَحْمَةِ الْوَلَدِ وَتَقْبِيلِهِ وَمُعَانَقَتِهِ

وقال ثابتٌ عن أنسٍ: أخذَ النبيُّ صلى الله عليه وآله إبراهيمَ فقبله وشمه.

[٥٩٩٤] ٥٧٨٠ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا مهديُّ قال نا ابنُ أبي يعقوبَ عن ابنِ أبي نُعم قال: كنتُ

شاهدًا لابنِ عمرَ وسأله رجلٌ عن دم البعوض، فقال: مَن أنت؟ قال: من أهلِ العراق. قال: انظروا إلى هذا يسألني عن دم البعوض، وقد قتلوا ابنَ النبيِّ صلى الله عليه وآله. وسمعتُ النبيَّ صلى الله عليه وآله يقول: «هُمَا رِيحَانِي مِنَ الدُّنْيَا».

[٥٩٩٥] ٥٧٨١ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال حدثني عبدُ الله بن أبي بكرٍ أنَّ عروةَ بن الزبير

أخبره أنَّ عائشةَ حدثته قالت: جاءني امرأةٌ ومعها ابنتانِ تسألني، فلم تجد عندي غيرَ قمرَةٍ واحدةٍ، فأعطيتها، فقسمتها بين ابنتيها، ثم قامت فخرجت، فدخلَ النبيُّ صلى الله عليه وآله فحدثته، فقال: «مَنْ يَلِي مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ شَيْئًا فَأَحْسِنِ إِلَيْهِنَّ كَنْ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ».

[٥٩٩٦] ٥٧٨٢ - حدثنا أبو الوليد قال نا الليثُ قال نا سعيد المقبريُّ قال نا عمرو بن سليم قال نا أبو قتادة قال:

خرج علينا النبيُّ صلى الله عليه وآله وأمامه بنتُ أبي العاصِ على عاتقه فصلَّى، فإذا ركع وضع، وإذا رفع رفعها.

[٥٩٩٧] ٥٧٨٣ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهريُّ قال نا أبو سلمة بن عبد الرحمن أنَّ أبا هريرة قال:

قَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ وَعِنْدَهُ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ التَّمِيمِيُّ جَالِسٌ، فَقَالَ الْأَقْرَعُ: إِنَّ لِي عَشْرَةَ مِنَ الْوَلَدِ مَا قَبَّلْتُ مِنْهُمْ أَحَدًا. فنظر إليه رسولُ الله صلى الله عليه وآله فقال: «مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ».

[٥٩٩٨] ٥٧٨٤ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن هشام عن عروة عن عائشة: جاء أعرابيٌّ إلى النبيِّ

صلى الله عليه وآله فقال: تَقْبَلُونَ الصَّبِيَّانَ فَمَا نُقْبِلُهُمْ، فقال النبيُّ صلى الله عليه وآله: «أَوْ أَمْلِكُ لَكَ أَنْ نَزَعَ اللَّهُ مِنْ قَلْبِكَ الرَّحْمَةَ».

[٥٩٩٩] ٥٧٨٥ - حدثنا ابن أبي مريم قال نا أبو غسان قال نا زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب قدم

على النبيِّ صلى الله عليه وآله سبيًّا، فإذا امرأةٌ من السبيِّ تحلبُ ثديها بسقي إذا وجدت صبيًّا في السبيِّ أخذته فألصقته ببطنها وأرضعته. فقال لنا النبيُّ صلى الله عليه وآله: «أَتُرَوْنَ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ؟» قلنا: لا، وهي تقدر على أن لا تطرحه. فقال: «لِلَّهِ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بَوْلَدِهَا».

**قوله ( باب رَحْمَةِ الْوَلَدِ وَتَقْبِيلِهِ وَمُعَانَقَتِهِ )** قال ابن بطال: يجوز تقبيل الولد الصغير في كل عضو منه كذا

الكبير عند أكثر العلماء ما لم يكن عورة، وتقدم في مناقب فاطمة عليها السلام أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبلها، وكذا كان أبو بكر يقبل ابنته عائشة.

**قوله ( وقال ثابت عن أنس: أخذَ النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم إبراهيمَ فقبله وشمه )** سقط هذا التعليق لأبي

ذر عن غير الكشميهني، وقد وصله المؤلف في الجنايز من طريق قريش بن حبان عن ثابت في حديث طويل.

وإبراهيم هو ابن النبي صلى الله عليه وسلم من مارية القبطية . ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث .  
الحديث الأول حديث ابن عمر .

**قوله ( مهدي )** هو ابن ميمون ، وثبت ذلك في رواية أي ذر .

**قوله ( ابن أبي يعقوب )** هو محمد بن عبد الله الضبي البصري ، وابن أي نعم بضم النون وسكون المهملة هو عبد الرحمن ، واسم أبيه لا يعرف ، والسند كله إلى عبد الرحمن هذا بصريون ، وهو كوفي عابد اتفقوا على توثيقه ، وشذ ابن أي خيثمة فحكى عن ابن معين أنه ضعفه .

**قوله ( كنت شاهداً لابن عمر )** أي حاضراً عنده .

**قوله ( وسأله رجل )** الجملة حالية ، واسم الرجل السائل ما عرفته .

**قوله ( عن دم البعوض )** تقدم في المناقب بلفظ « الذباب بضم المعجمة وموحدتين » قال الكرماني لعله سأل عنهما معاً . قلت : أو أطلق الراوي الذباب على البعوض لقرب شبهه منه وإن كان في البعوض معنى زائد ، قال الجاحظ : العرب تطلق على النحل والدبر وما أشبهه ذلك ذباباً .

**قوله ( وقد قتلوا ابن النبي صلى الله عليه وسلم )** يعني الحسين بن علي .

**قوله ( وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول )** هي جملة حالية .

**قوله ( ريحانتاي )** كذا للأكثر ، ولأي ذر عن المستمل والحموي « ريحاني » بكسر النون والتخفيف على الأفراد وكذا عند النسفي ، ولأي ذر عن الكشمي « ريحانتى » بزيادة تاء التانيث ، قال ابن التين : وهو وهم والصواب « ريحانتاي » . قلت : كأنه قرأه بفتح المثناة وتشديد الياء الأخيرة على التشية فجعله وهماً ، ويجوز أن يكون بكسر المثناة والتخفيف فلا يكون وهماً ، والمراد بالريخان هنا الرزق قاله ابن التين ، وقال صاحب « الفائق » : أي هما من رزق الله الذى رزقنيه ، يقال سبحان الله وريحانه أى أسبح الله وأسترزقه ، ويجوز أن يريد الريخان المشموم يقال حبانى بطاقة ريخان ، والمعنى أنهما مما أكرمنى الله وحبانى به ، لأن الأولاد يشمون ويقبلون فكأنهم من جملة الرياحين . وقوله « من الدنيا » أى نصيبى من الريخان الدنيوى ، وقال ابن بطلال يؤخذ من الحديث أنه يجب تقديم ما هو أوكد على المرء من أمر دينه لإنكار ابن عمر على من سأله عن دم البعوض مع تركه الاستغفار من الكبيرة التى ارتكبها بالإعانة على قتل الحسين فوبخه بذلك ، وإنما خصه بالذكر لعظم قدر الحسين ومكانه من النبي صلى الله عليه وسلم انتهى . والذى يظهر أن ابن عمر لم يقصد ذلك الرجل بعينه بل أراد التنبية على جفاء أهل العراق وغلبة الجهل عليهم بالنسبة لأهل الحجاز ، ولا مانع أن يكون بعد ذلك أفتى السائل عن خصوص ما سأل عنه لأنه لا يحل له كتمان العلم إلا إن حمل السائل متعنتاً . ويؤكد ما قلته أنه ليس في القصة ما يدل على أن السائل المذكور كان ممن أعان على قتل الحسين ، فإن ثبت ذلك فالقول ما قال ابن بطلال والله أعلم .

الحديث الثانى ، **قوله ( عبدالله بن أبي بكر )** أى ابن محمد بن عمرو بن حزم ، ومضى في الزكاة من رواية ابن المبارك عن معمر « عبد الله بن أبي بكر بن حزم » فنسب أباه لجد أبيه وإدخال الزهرى بينه وبين عروة رجلاً مما يؤذن بأنه قليل التدليس ، وقد أخرجه الترمذى مختصراً من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى رواد عن معمر

بإسقاط عبد الله بن أبي بكر من السند ، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون الزهري سمعه من عروة مختصراً وسمعه عنه مطولاً وإلا فالقول ما قال ابن المبارك .

**قوله ( جاءتنى امرأة ومعها بنتان )** لم أقف على أسمائهن . وسقطت الواو لغير أى ذر من قوله « ومعها » وكذا هو فى رواية ابن المبارك .

**قوله ( فلم تجد عندي غير تمر واحدة فأعطيتها فقسمتها بين ابنتيها )** زاد معمر « ولم تأكل منها شيئاً » .

**قوله ( ثم قامت فخرجت فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فحدثته )** هكذا فى رواية عروة . ووقع فى رواية عراك بن مالك عن عائشة « جاءتنى مسكينة تحمل ابنتين لها فأطعمتها ثلاث تمرات فأعطت كل واحدة منهن تمر ، ورفعت تمر إلى فمها لتأكلها فاستطعمتها ابتهاها فشقت التمرة التى كانت تريد أن تأكلها ، فأعجبني شأنها » الحديث أخرجه مسلم . وللطبرانى من حديث الحسن بن على نحوه ، ويمكن الجمع بأن مرادها بقولها فى حديث عروة فلم تجد عندي غير تمر واحدة أى أخصها بها . ويحتمل أنها لم يكن عندها فى أول الحال سوى واحدة فأعطتها ثم وجدت ثنتين ، ويحتمل تعدد القصة .

**قوله ( من يلى من هذه البنات شيئاً )** كذا للأكثر بتحتانية مفتوحة أوله من الولاية ، وللكشميهنى بموحدة مضمومة من البلاء ، وفى رواية الكشميهنى أيضاً « بشيء » وقواه عياض وأيده برواية شعيب بلفظ « من ابتلى » وكذا وقع فى رواية معمر عند الترمذى ، واختلف فى المراد بالابتلاء هل هو نفس وجودهن أو ابتلى بما يصدر منهن ، وكذلك هل هو على العموم فى البنات ، أو المراد من اتصف منهن بالحاجة إلى ما يفعل به .

**قوله ( فأحسن إليهن )** هذا يشعر بأن المراد بقوله فى أول الحديث « من هذه » أكثر من واحدة ، وقد وقع فى حديث أنس عند مسلم « من عال جاريتين » ولأحمد من حديث أم سلمة « من أنفق على ابنتين أو أختين أو ذاتى قرابة يحتسب عليهما » الذى يقع فى أكثر الروايات بلفظ الإحسان وفى رواية عبد المجيد فضير عليهن ، ومثله فى حديث عقبة بن عامر فى « الأدب المفرد » وكذا وقع فى ابن ماجه وزاد « وأطعمهن وسقاهن وكساهن » وفى حديث ابن عباس عند الطبرانى فأنفق عليهن وزوجهن وأحسن أديهن وفى حديث جابر عند أحمد وفى الأدب المفرد « يؤوين ويرحمهن ويكفلهن » زاد الطبرى فيه « ويزوجهن » وله نحوه من حديث أبى هريرة فى « الأوسط » وللترمذى وفى « الأدب المفرد » من حديث أبى سعيد « فأحسن صحبتين واتقى الله فيهن » وهذه الأوصاف يجمعها لفظ « الإحسان » الذى اقتصر عليه فى حديث الباب ، وقد اختلف فى المراد بالإحسان هل يقتصر به على قدر الواجب أو بما زاد عليه ؟ والظاهر الثانى ، فإن عائشة أعطت المرأة التمرة فأثرت بها ابنتيها فوصفها النبي صلى الله عليه وسلم بالإحسان بما أشار إليه من الحكم المذكور ، فدل على أن من فعل معروف لم يكن واجباً عليه أو زاد على قدر الواجب عليه عد محسناً ، والذى يقتصر على الواجب وإن كان يوصف بكونه محسناً لكن المراد من الوصف المذكور قدر زائد ، وشرط الإحسان أن يوافق الشرع لا ما خالفه ، والظاهر أن الثواب المذكور إنما يحصل لفاعله إذا استمر إلى أن يحصل استغناؤه عن بزوج أو غيره كما أشير إليه فى بعض ألفاظ الحديث ، والإحسان إلى كل أحد بحسب حاله ، وقد جاء أن الثواب المذكور يحصل لمن أحسن لواحدة فقط ففى حديث ابن عباس المتقدم « فقال رجل من الأعراب : أو اثنتين ؟ فقال : أو اثنتين » وفى حديث عوف بن مالك عند الطبرانى « فقالت امرأة » وفى حديث جابر « وقيل » وفى حديث أبى هريرة « قلنا » وهذا يدل على تعدد السائلين ، وزاد

في حديث جابر : « فرأى بعض القوم أن لو قال وواحدة لقال وواحدة » وفي حديث أبي هريرة : « قلنا وثنتين ؟ قال : وثنتين . قلنا : وواحدة ؟ قال : وواحدة » وشاهده حديث ابن مسعود رفعه « من كانت له ابنة فأدبها وأحسن أدبها وعلمها فأحسن تعليمها وأوسع عليها من نعمة الله التي أوسع عليه » ، أخرجه الطبراني بسند واه .

**قوله ( ( كن له سترًا من النار ) كذا في أكثر الأحاديث التي أشرت إليها ، ووقع في رواية عبد المجيد « حجاباً » وهو بمعناه . وفي الحديث تأكيد حق البنات لما فيهن من الضعف غالباً عن القيام بمصالح أنفسهن ، بخلاف الذكور لما فيهم من قوة البدن وجزالة الرأي وإمكان التصرف في الأمور المحتاج إليها في أكثر الأحوال . قال ابن بطال : وفيه جواز سؤال المحتاج ، وسخاء عائشة لكونها لم تجد إلا تمرة فأثرت بها ، وأن القليل لا يمتنع التصديق به لحقارته ، بل ينبغي للمتصدق أن يتصدق بما تيسر له قل أو كثير . وفيه جواز ذكر المعروف إن لم يكن على وجه الفخر ولا المنة . وقال النووي تبعاً لابن بطال : إنما سماه ابتلاء لأن الناس يكرهون البنات ، فجاء الشرع بزجرهم عن ذلك ، ورغب في إبقائهن وترك قتلهن بما ذكر من الثواب الموعود به من أحسن إليهن وجاهد نفسه في الصبر عليهن . وقال شيخنا في « شرح الترمذي » : يحتمل أن يكون معنى الابتلاء هنا الاختبار ، أي من اختبر بشيء من البنات لينظر ما يفعل أيحسن إليهن أو يسيء ، ولهذا قيده في حديث أبي سعيد بالتقوى ، فإن من لا يتقى الله لا يأمن أن يتضجر بمن وكله الله إليه ، أو يقصر عما أمر بفعله ، أو لا يقصد بفعله امتثال أمر الله وتحصيل ثوابه والله أعلم .**

الحديث الثالث ، **قوله ( وأمامة بنت أبي العاص )** أي ابن الربيع ، وهي ابنة زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( فإذا ركع وضع )** كذا للأكثر بحذف المفعول ، وللكشيميني « وضعها » وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أوائل الصلاة في أبواب سترة المصلي ، ووقع هنا بلفظ « ركع » وهناك بلفظ « سجد » ولا منافاة بينهما بل يحمل على أنه كان يفعل ذلك في حال الركوع والسجود ، وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة ، وهو رحمة الولد ، وولد الولد ولد . ومن شفقتة صلى الله عليه وسلم ورحمته لأمامة أنه كان إذا ركع أو سجد يخشى عليها أن تسقط فيضعها بالأرض وكأنها كانت لتعلقها به لا تصير في الأرض فتجزع من مفارقتها ، فيحتاج أن يحملها إذا قام . واستنبط منه بعضهم عظم قدر رحمة الولد لأنه تغاض حينئذ المحافظة على المبالغة في الخشوع والمحافظة على مراعاة خاطر الولد فقدم الثاني ، ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم إنما فعل ذلك لبيان الجواز .

الحديث الرابع ، **قوله ( أن أبا هريرة قال )** كذا في رواية شعيب ، ووقع عند مسلم من رواية سفيان بن عيينة ومعه فرقهما كلاهما عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

**قوله ( وعنده الأقرع بن حابس )** الجملة حالية ، وقد تقدم نسب الأقرع في تفسير سورة الحجرات ، وهو من المؤلف ، ومن حسن إسلامه .

**قوله ( إن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحداً )** زاد الإسماعيلي في روايته « ما قبلت إنساناً قط » .

**قوله ( من لا يرحم ولا يرحم )** هو بالرفع فيهما على الخبر ، وقال عياض : هو للأكثر ، وقال أبو البقاء

« من » موصولة ويجوز أن تكون شرطية فيقرأ بالجزم فيهما ، قال السهيلي : جعله على الخبر أشبه بسياق الكلام ، لأنه سبق للرد على من قال « إن لي عشرة من الولد الخ » أى الذى يفعل هذا الفعل لا يرحم ، ولو كانت شرطية لكان فى الكلام بعض انقطاع لأن الشرط وجوابه كلام مستأنف.. قلت : وهو أولى من جهة أخرى ، لأنه بصير من نوع ضرب المثل ، ورجح بعضهم كونها موصولة لكون الشرط إذا أعقبه نفى ينفى غالباً بلم ، وهذا لا يقتضى ترجيحاً إذا كان المقام لا تنافياً بكونها شرطية . وأجاز بعض شراح « المشارق » الرفع فى الجزئين والجزم فيهما والرفع فى الأولى والجزم فى الثانى وبالعكس فيحصل أربعة أوجه ، واستبعد الثالث ، ووجه بأنه يكون فى الثانى بمعنى النبى أى لا ترحموا من لا يرحم الناس ، وأما الرابع فظاهر وتقديره من لا يكن من أهل الرحمة فإنه لا يرحم ، ومثل قول الشاعر :

فقلت له احمل فوق طوقك إنها مطوقة من يأتها لا يضيئها

وفى جواب النبى صلى الله عليه وسلم للأقرع إشارة إلى أن تقبيل الولد وغيره من الأهل والمحارم وغيرهم من الأجانب إنما يكون للشفقة والرحمة لا للذة والشهوة ، وكذا الضم والشم والمعانقة .

الحديث الخامس ، قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفريانى ، وسفيان هو الثورى .

قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة ، ووقع فى رواية الإسماعيلي « عن هشام بن عروة عن أبيه » .

قوله ( جاء أعرابى ) يحتمل أن يكون هو الأقرع المذكور فى الذى قبله ، ويحتمل أن يكون قيس بن عاصم التميمي ثم السعدي ، فقد أخرج أبو الفرج الأصبهاني فى « الأغاني » ما يشعر بذلك ولفظه « عن أى هريرة أن قيس بن عاصم دخل على النبى صلى الله عليه وسلم فذكر قصة فيها « فهل إلا أن تنزع الرحمة منك » فهذا أشبه بلفظ حديث عائشة . ووقع نحو ذلك لعينة بن حصن بن حذيفة الفزارى أخرجه أبو يعلى فى مسنده بسند رجاله ثقات إلى أى هريرة قال « دخل عينة بن حصن على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرآه يقبل الحسن والحسين فقال : أتقبلهما يا رسول الله ؟ إن لي عشرة فما قبلت أحداً منهم » ويحتمل أن يكون وقع ذلك لجميعهم فقد وقع فى رواية مسلم « قدم ناس من الأعراب فقالوا » .

قوله ( تقبلون الصبيان ) كذا للأكثر بحذف أداة الاستفهام ، وثبتت فى رواية الكشميهنى

قوله ( فما تقبلهم ) وفى رواية الإسماعيلي « فوالله ما نقبلهم » وعند مسلم « فقال : نعم . قالوا : لكننا والله ما نقبل » .

قوله ( أو أملك ) هو بفتح الواو والهمزة الأولى للاستفهام الإنكارى ومعناه النبى ، أى لا أملك ، أى لا أقدر أن أجعل الرحمة فى قلبك بعد أن نزعها الله منه . ووقع عند مسلم بحذف الاستفهام وهى مرادة ، وعند الإسماعيلي « وما أملك » وله فى أخرى « ما ذنبى إن كان الخ » .

قوله ( أن نزع ) بفتح الهمزة فى الروايات كلها مفعول أملك وحكى بعض شراح « المصاييح » كسر الهمزة على أنها شرط والجزاء محذوف ، وهو من جنس ما تقدم ، أى إن نزع الله الرحمة من قلبك لا أملك لك ردها إليه . ووقع فى قصة عينة « فقال النبى صلى الله عليه وسلم : من لا يرحم لا يرحم » .

الحديث السادس . قوله ( حدثنا ابن أبى مريم ) هو سعيد ، ومدار هذا الحديث فى الصحيحين عليه . وأبو

غسان هو محمد بن مطرف ، والإسناد منه فصاعداً مدنيون .

**قوله ( قدم على النبي صلى الله عليه وسلم سبي )** في رواية الكشميهني « بسبي » وبضم قاف « قدم » وهذا السبي هو سبي هوزان .

**قوله ( فإذا امرأة من السبي تحلب ثديها تسقى )** كذا للمستمل والسرخسي بسكون المهملة من تحلب وضم اللام وثنديها بالنصب وتسقى بفتح المثناة ويقاف مكسورة ، وللباقين « قد تحلب » بفتح الحاء وتشديد اللام أى تها لأن يحلب ، وثنديها بالرفع فقى رواية الكشميهني بالإفراد وللباقين « ثديها » بالثنية ، وللكشميهني « بسقى » بكسر الموحدة وفتح المهملة وسكون القاف وتنوين التحتانية وللباقين « تسعى » بفتح العين المهملة من السعى وهو المشى بسرعة ، وفي رواية مسلم عن الحلواني وابن عسكر كلاهما عن ابن أبي مريم « تبتغى » بموحدة ساكنة ثم مثناة مفتوحة ثم غين معجمة من الابتغاء وهو الطلب ، قال عياض : وهو وهم ، والصواب ما في رواية البخارى . وتعقبه النووى بأن كلا من الروایتين صواب ، فهي ساعية وطالبة لولدها . وقال القرطبي : لإخفاء بحسن رواية « تسعى » ووضوحها ، ولكن لرواية تبتغى وجهاً وهو تطلب ولدها ؛ وحذف المفعول للعلم به ، فلا يغلط الراوى مع هذا التوجيه .

**قوله ( إذا وجدت صبياً في السبي أخذته فألصقته ببطنها )** كذا للجميع ولمسلم ، وحذف منه شيء بينته رواية الإسماعيلي ولفظه « إذا وجدت صبياً فأخذته فأرضعته فوجدت صبياً فأخذته فالزمته بطنها » وعرف من سياقه أنها كانت فقدت صبيها وتضررت باجتماع اللبن في ثديها ، فكانت إذا وجدت صبياً أرضعته ليخف عنها ، فلما وجدت صبيها بعينه أخذته فالتزمته . ولم أقف على اسم هذا الصبي ولا على اسم أمه .

**قوله ( أترون ) ؟** بضم المثناة أى أتظنون ؟

**قوله ( قلنا لا ، وهى تقدر على أن لا تطرحه )** أى لا تطرحه طائفة أبدأ . وفي رواية الإسماعيلي « قلنا لا والله الخ » .

**قوله ( لله )** بفتح أوله لام تأكيد ، وصرح بالقسم في رواية الإسماعيلي فقال « والله لله أرحم الخ » .

**قوله ( بعباده )** كأن المراد بالعباد هنا من مات على الإسلام ، ويؤيده ما أخرجه أحمد والحاكم من حديث أنس قال « مر النبي صلى الله عليه وسلم في نفر من أصحابه وصبي على الطريق ، فلما رأت أمه القوم خشيت على ولدها أن يوطأ فأقبلت تسعى وتقول : ابني ابني ، وسعت فأخذته ، فقال القوم : يا رسول الله ما كانت هذه لتلقى ابنها في النار ، فقال : ولا الله بطارح حبيبه في النار » فالتعبير بحبيبه يخرج الكافر . وكذا من شاء إدخاله ممن لم يتب من مرتكبي الكبائر . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة : لفظ العباد عام ومعناه خاص بالمؤمنين ، وهو كقوله تعالى ﴿ ورحمتى وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ﴾ فهي عامة من جهة الصلاحية وخاصة بمن كُتبت له قال : ويحتمل أن يكون المراد أن رحمة الله لا يشبهها شيء لمن سبق له منها نصيب من أى العباد كان حتى الحيوانات . وفيه إشارة إلى أنه ينبغي للمرء أن يجعل تعلقه في جميع أموره بالله وحده ، وأن كل من فرض أن فيه رحمة ما حتى يقصد لأجلها فالله سبحانه وتعالى أرحم منه ، فليقصد العاقل لحاجته من هو أشد له رحمة ، قال : وفي الحديث جواز نظر النساء المسييات ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينه عن النظر إلى المرأة المذكورة ، بل



في سياق الحديث ما يقتضى إذنه في النظر إليها . وفيه ضرب المثل بما يدرك بالحواس لما لا يدرك بها لتحصيل معرفة الشيء على وجهه ، وإن كان الذى ضرب به المثل لا يحاط بحقيقته لأن رحمة الله لا تدرك بالعقل ، ومع ذلك فقربها النبي صلى الله عليه وسلم للسامعين بحال المرأة المذكورة . وفيه جواز ارتكاب أخف الضررين ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينه المرأة عن إرضاع الأطفال الذين أرضعتهم مع احتمال أن يكبر بعضهم فيتزوج بعض من أرضعته المرأة معه ، لكن لما كانت حالة الإرضاع ناجزة ، وما يخشى من المحرمية متوهم اغتفر . قلت : ولفظ الصبي بالتركيز في الخبر ينازع في ذلك ، قال : وفيه أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ، وقد يستدل به على عكس ذلك ، فاما الأول فمن جهة أن الأطفال لولا أنهم كان بهم ضرورة إلى الإرضاع في تلك الحالة ما تركها النبي صلى الله عليه وسلم ترضع أحداً منهم ، وأما الثانى وهو أقوى فلأنه أقرها على إرضاعهم من قبل أن تتبين الضرورة إلا هـ ملخصاً ؛ ولا يخفى ما فيه .

### باب جعل الله الرحمة في مائة جزء

[٦٠٠٠] ٥٧٨٦- حدثنا الحكم بن نافع البهراني قال أنا شعيب عن الزهري قال أنا سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « جعل الله الرحمة في مائة جزء ، فأمسك عنده تسعة وتسعين جزءاً ، وأنزل في الأرض جزءاً واحداً ، فمن ذلك الجزء يتراحم الخلق ، حتى ترفع الفلوس حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه » . [الحديث ٦٠٠٠ - طرفه في : ٦٤٦٩] .

**قوله ( باب ) بالتونين ( جعل الله الرحمة في مائة جزء )** هكذا ترجم ببعض الحديث ، وفي رواية النسفي « باب من الرحمة » وللإسماعيلي « باب » بغير ترجمة .

**قوله ( البهراني )** بفتح الموحدة وسكون الهاء نسبة إلى قبيلة من قضاة ينتهى نسبهم إلى بهر بن عمرو بن الحاف بن قضاة ، نزل أكثرهم حمص في الإسلام

**قوله ( جعل الله الرحمة في مائة جزء )** قال الكرماني كان المعنى يتم بدون الظرف فلعل « في » زائدة أو متعلقة بمحذوف ، وفيه نوع مبالغة إذ جعلها مظهراً لها معنى بحيث لا يفوت منها شيء . وقال ابن أبي جمر : يحتمل أن يكون سبحانه وتعالى لما من على خلقه بالرحمة جعلها في مائة وعاء فأهبط منها واحداً للأرض . قلت : خلت أكثر الطرق عن الظرف كرواية سعيد المقبري عن أبي هريرة الآتية في الرقاق « إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة » ولمسلم من رواية عطاء عن أبي هريرة « إن لله مائة رحمة » وله من حديث سلمان « إن الله خلق مائة رحمة يوم خلق السماوات والأرض ، كل رحمة طباق ما بين السماء والأرض » وقال القرطبي : يجوز أن يكون معنى « خلق » اخترع وأوجد ، ويجوز أن يكون بمعنى قدر ، وقد ورد خلق بمعنى قدر في لغة العرب فيكون المعنى أن الله أظهر تقديره لذلك يوم أظهر تقدير السماوات والأرض . وقوله « كل رحمة تسع طباق الأرض » المراد بها التعظيم والتكثير ، وقد ورد التعظيم بهذا اللفظ في اللغة والشرع كثيراً .

**قوله ( فأمسك عنده تسعة وتسعين جزءاً )** في رواية عطاء « وأخر عنده تسعة وتسعين رحمة » وفي رواية العلاء عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن مسلم « وخبأ عنده مائة إلا واحدة » .

**قوله ( وأنزل في الأرض جزءاً واحداً )** في رواية المقبرى « وأرسل في خلقه كلهم رحمة » وفي رواية عطاء « أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والإنس والبهائم » وفي حديث سلمان « فجعل منها في الأرض واحدة » قال القرطبي هذا نص في أن الرحمة يراد بها متعلق الإرادة لا نفس الإرادة ، وأنها راجعة إلى المنافع والنعم .

**قوله ( فمن ذلك الجزء تتراحم الخلق ، حتى ترفع الفرس حافرهما عن والدها خشية أن تصيبه )** في رواية عطاء « فيها يتعاطفون ، وبها يتراحمون ، وبها تعطف الوحش على ولدها » وفي حديث سلمان « فيها تعطف الوالدة على ولدها ، والوحش والطير بعضها على بعض » قال ابن أبي جمرة : خص الفرس بالذكر لأنها أشد الحيوان المألوف الذي يعاين المخاطبون حركته مع ولده ، ولما في الفرس من الخفة والسرعة في التنقل . ومع ذلك تتجنب أن يصل الضرر منها إلى والدها . ووقع في حديث سليمان عند مسلم في آخره من الزيادة « فإذا كان يوم القيامة أكملها بهذه الرحمة مائة » وفيه إشارة إلى أن الرحمة التي في الدنيا بين الخلق تكون فيهم يوم القيامة يتراحمون بها أيضاً ، وصرح بذلك المهلب فقال : الرحمة التي خلقها الله لعباده وجعلها في نفوسهم في الدنيا هي التي يتغافرون بها يوم القيامة التبعات بينهم . قال : ويجوز أن يستعمل الله تلك الرحمة فيهم فيرحمهم بها سوى رحمته التي وسعت كل شيء وهي التي من صفة ذاته ولم يزل موصوفاً بها ، فهي التي يرحمهم بها زائداً على الرحمة التي خلقها لهم ، قال : ويجوز أن تكون الرحمة التي أمسكها عند نفسه هي التي عند ملائكته المستغفرين لمن في الأرض لأن استغفارهم لهم دال على أن في نفوسهم الرحمة لأهل الأرض . قلت : وحاصل كلامه أن الرحمة رحمتان ، رحمة من صفة الذات وهي لا تتعدد ، ورحمة من صفة الفعل وهي المشار إليها هنا . ولكن ليس في شيء من طرق الحديث أن التي عند الله رحمة واحدة بل اتفقت جميع الطرق على أن عنده تسعة وتسعين رحمة ، وزاد في حديث سلمان أن يكملها يوم القيامة مائة بالرحمة التي في الدنيا ، فتعدد الرحمة بالنسبة للخلق . وقال القرطبي : مقتضى هذا الحديث أن الله علم أن أنواع النعم التي ينعم بها على خلقه مائة نوع ، فأنعم عليهم في هذه الدنيا بنوع واحد انتظمت به مصالحهم وحصلت به مرافقهم ، فإذا كان يوم القيامة كمل لعباده المؤمنين ما بقي فبلغت مائة وكلها للمؤمنين ، وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿ وكان بالمؤمنين رحيماً ﴾ فإن رحيماً من أبنية المبالغة التي لا شيء فوقها ، ويفهم من هذا أن الكفار لا يبقى لهم حظ من الرحمة لا من جنس رحمت الدنيا ولا من غيرها إذا كمل كل ما كان في علم الله من الرحمت للمؤمنين ، وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿ فسأكتبها للذين يتقون ﴾ الآية . وقال الكرماني : الرحمة هنا عبارة عن القدرة المتعلقة بإيصال الخير ، والقدرة في نفسها غير متناهية ، والتعلق غير متناه ، لكن حصره في مائة على سبيل التمثيل تسهياً للفهم وتقليلاً لما عند الخلق وتكثيراً لما عند الله سبحانه وتعالى ، وأما مناسبة هذا العدد الخاص فحكى القرطبي عن بعض الشراح أن هذا العدد الخاص أطلق لإرادة التكثير والمبالغة فيه ، وتعقبه بأنه لم تجر عادة العرب بذلك في المائة وإنما جرى في السبعين ؛ كذا قال . وقال ابن أبي جمرة : ثبت أن نار الآخرة تفضل نار الدنيا بتسع وستين جزءاً فإذا قوبل كل جزء برحمة زادت الرحمت ثلاثين جزءاً ، فيؤخذ منه أن الرحمة في الآخرة أكثر من النعمة فيها . ويؤيده قوله « غلبت رحمتي غضبي » . قلت : لكن تبقى مناسبة خصوص هذا العدد ، فيحتمل أن تكون مناسبة هذا العدد الخاص لكونه مثل عدد درج الجنة ، والجنة هي محل الرحمة ، فكأن كل رحمة بإزاء درجة ، وقد ثبت أنه لا يدخل أحد الجنة إلا برحمة الله تعالى ، فمن نالته منها رحمة واحدة كان أدنى أهل الجنة منزلة ، وأعلاهم منزلة من حصلت له جميع الأنواع من الرحمة . وقال ابن أبي جمرة : في الحديث إدخال السرور على المؤمنين ، لأن العبادة أن النفس يكمل فرحها بما وهب لها إذا كان معلوماً

مما يكون موعوداً . وفيه الحث على الإيمان ، واتساع الرجاء في رحمت الله تعالى المدخرة . قلت : وقد وقع في آخر حديث سعيد المقبري في الرقاق « فلو يعلم الكافر بكل ما عند الله من الرحمة لم يئأس من الجنة » وأفرده مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أنس هريرة ، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى .

### باب قتل الولد خشية أن يأكل معه

[٦٠٠١] ٥٧٨٧- حدثنا محمد بن كثير قال نا سفيان عن منصور عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال : قلت : يا رسول الله ، أي الذنب أعظم ؟ قال : « أن تجعل لله نداً وهو خلقك » . قلت : ثم أي ؟ قال : « أن تقتل ولدك خشية أن يأكل معك » . قال : ثم أي ؟ قال : « أن تزاني حليلة جارك » . وأنزل الله عز وجل تصديق قول النبي صلى الله عليه : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ .

**قوله ( باب قتل الولد خشية أن يأكل معه )** تقدير الكلام : قتل المرء ولده الخ فالضمير يعود للمقدر في قوله قتل الولد . ووقع لأنى ذر عن المستمل والكشميني « باب أي الذنب أعظم » وعند النسفي « باب من الرحمة » وذكر فيه حديث ابن مسعود « أي الذنب أعظم » الحديث ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى .  
وَضَعَ الصَّبِيَّ فِي الْحِجْرِ

[٦٠٠٢] ٥٧٨٨- حدثني محمد بن المثنى قال نا يحيى بن سعيد عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وضع صبياً في حجره يحنكه فبال عليه ، فدعا بماء فأتبعه .

**قوله ( باب وضع الصبي في الحجر )** ذكر فيه حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع صبياً في حجره » وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، وتقدم أيضاً قريباً في العقيقة ، ويستفاد منه الرفق بالأطفال والصبر على ما يحدث منهم وعدم مؤاخذتهم لعدم تكليفهم .

### باب وضع الصبي على الفخذ

[٦٠٠٣] ٥٧٨٩- حدثني عبد الله بن محمد قال نا عازم قال نا المعتمر بن سليمان يحدث عن أبيه قال سمعت أبا تيممة يحدث عن أبي عثمان النهدي يحدثه أبو عثمان عن أسامة بن زيد قال : كان رسول الله صلى الله عليه يأخذني فيقعدهني على فخذه ويقعد الحسن على فخذه الأخرى ثم يضمهما ثم يقول : « اللهم أرحمهما فإني أرحمهما » . وعن علي قال نا يحيى قال نا سليمان عن أبي عثمان قال التيمي فوقع في قلبي منه شيء قلت : حدثت به كذا وكذا فلم أسمع من أبي عثمان ، فنظرت فوجدته عندي مكتوباً فيما سمعت .  
**قوله ( باب وضع الصبي على الفخذ )** هذه الترجمة أخص من التي قبلها ، وذكر فيه حديث أسامة بن زيد .

**قوله ( عن أبيه )** هو سليمان بن طرخان التيمي ، وأبو تيممة هو طريف بمهملة بوزن عظيم ابن مجالد بالجيم الهجيمي بالجيم مصغر .

**قوله ( فيقعدهني على فخذه ويقعد الحسن بن علي على فخذه الآخر )** استشكله الداودي فيما نقله ابن

التين فقال : لا أدري ذلك وقع في وقت واحد لأن أسامة أكبر من الحسن ، ثم أخذ يستدل على ذلك ، والأمر فيه أوضح من أن يحتاج إلى دليل فإن أكثر ما قيل في عمر الحسن عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين وأما أسامة فكان في حياة النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً ، وقد أمره على الجيش الذي اشتمل على عدد كثير من كبار المسلمين كعمر كما تقدم بيانه في ترجمته في المناقب ، وصرح جماعة بأنه كان عند موت النبي صلى الله عليه وسلم ابن عشرين سنة ، وذكر الواقدي في المغازي عن محمد بن الحسن بن أسامة عن أهله قالوا « توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسامه ابن تسع عشرة سنة » فيحتمل أن يكون ذلك وقع من النبي صلى الله عليه وسلم وأسامه مراهق والحسن ابن سنتين مثلاً ويكون إقاعده أسامة في حجره لسبب اقتضى ذلك كمرض مثلاً أصاب أسامة ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم لمحبه فيه ومعرته عنده بمرضه بنفسه ، فيحتمل أن يكون أقعده في تلك الحالة ، وجاء الحسن ابن ابنته فأقعده على الفخذ الأخرى وقال معتذراً عن ذلك « إني أحبهما » والله أعلم .

**قوله ( وعن علي قال حدثنا يحيى حدثنا سليمان )** أما علي فهو علي بن عبد الله المدني ، وأما يحيى فهو ابن سعيد القطان ، وأما سليمان فهو التيمي المذكور قبل ، ثم هو معطوف على السند الذي قبله وهو قوله « حدثنا عبد الله بن محمد » فيكون من رواية البخاري عن علي ، ولكنه عبر عنه بصيغة عن فقال « حدثنا عبد الله بن محمد الخ وعن علي الخ » ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله « حدثنا عارم » فيكون من رواية البخاري عن شيخه بواسطة قريبه عبد الله بن محمد ، ولا يستغرب ذلك من رواية الأقران ولا من البخاري فقد حدث بالكثير عن كثير من شيوخه ويدخل أحياناً بينهم الواسطة ، وقد حدث عن عارم بالكثير بغير واسطة منها ما سيأتي قريباً في « باب قول النبي صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا » وأدخل هنا بينه وبين عبد الله بن محمد الجعفي ، ووقع في بعض النسخ في آخر هذا الحديث « قيل لأبي عبد الله : من يقول عن علي ؟ فقال : حدثنا عبد الله بن محمد » انتهى فإن كان محفوظاً صح الاحتمال الأخير وبالله التوفيق .

**قوله ( قال التيمي )** هو موصول بالسند المذكور .

**قوله ( فوقع في قلبي منه شيء )** يعني شك هل سمعه من أبي تيمية عن أبي عثمان أو سمعه من أبي عثمان بغير واسطة ، وفي السند على الأول ثلاثة بصريون من التابعين في نسق من سليمان التيمي فصاعداً . وليس لأبي تيمية في البخاري إلا هذا الحديث وآخر سيأتي في كتاب الأحكام من روايته عن جندب البجلي .

**قوله ( فوجدته عندي مكتوباً فيما سمعت )** أي من أبي عثمان ، فكأنه سمعه من أبي تيمية عن أبي عثمان ثم لقي أبا عثمان فسمعه منه أو كان سمعه من أبي عثمان فثبت فيه أبو تيمية ، وانتزع منه بعضهم جواز الاعتماد في تحديثهم على خطه ولو لم يتذكر السماع ، ولا حجة فيه لاحتمال التذكر في هذه الحالة ، وقد ذكر ابن الصلاح المسألة ونقل الخلاف فيها ، والراجع في الرواية الاعتماد

## باب حُسن العهد من الإيمان

[٦٠٠٤] ٥٧٩٠- حدثني عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : ما غرتُ على امرأةٍ ما غرتُ على خديجة - ولقد هلكت قبل أن يتزوجني بثلاث سنين - لما كنتُ أسمعُهُ يذكرها .

ولقد أمره ربُّه أن يبشرها ببیت في الجنة من قصب . وإن كان رسول الله صلى الله عليه ليذبح الشاة ثم يهدي في خلعتها منها .

**قوله ( باب حسن العهد من الإيمان )** قال أبو عبيد : العهد هنا رعاية الحرمة . وقال عياض : هو الاحتفاظ بالشئ والملازمة له . وقال الراغب : حفظ الشئ ومراعاته حالاً بعد حال . وعهد الله تارة يكون بما ركزه في العقل وتارة بما جاءت به الرسل ، وتارة بما يلتزمه المكلف ابتداء كالنذر ، ومنه قوله تعالى ﴿ ومنهم من عاهد الله ﴾ وأما لفظ « العهد » فيطلق بالاشتراك بإزاء معانٍ أخرى ، منها الزمان والمكان واليمين والذمة والصحة والميثاق والإيمان والنصيحة والوصية والمطر ويقال له العهد أيضاً .

**قوله ( عن عائشة رضی الله عنها قالت : ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة )** قد تقدم شرحه في ترجمة خديجة من كتاب المناقب . وقوله « على خديجة » يريد من خديجة فأقام « على » مقام « من » وحروف الجر تتناوب في رأى . أو « على » سببية أى بسبب خديجة . وقوله فيه « ولقد أمره ربه الخ » تقدم شرحه هناك أيضاً ، ولكن أوردته هناك من حديث عبد الله بن أبى أوفى ، وقوله فيه « وإن كان ليذبح الشاة ثم يهدي في خلعتها منها » أى من الشاة المذبوحة ، وزاد في رواية الليث عن هشام في فضل خديجة ما يسعهن ، وقد تقدم هناك بيان الاختلاف في ضبط هذه اللفظة ، وإن مخففة من الثقلية ، وخلتها بضم المعجمة أى خللائها . وقال الخطابي : الخلعة مصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والجماعة ، تقول : رجل خلعة وامرأة خلعة وقوم خلعة ، ويحتمل أن يكون فيه محذوف تقديره : إلى أهل خلعتها ، أى أهل صداقتها ، والخلعة الصداقة والخليل الصديق . قلت : وقع في رواية مسلم من هذا الوجه بلفظ « ثم نهديها إلى خللائها » وسبق في المناقب من وجه آخر عن هشام بن عروة « وإلى أصدقائها » وللبخارى في « الأدب المفرد » من حديث أنس « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى بالشئ يقول اذهبوا به إلى فلانة فإنها كانت صديقة لخديجة » .

( تنبيه ) : جرى البخارى على عادته في الاكتفاء بالإشارة دون التصريح ، فإن لفظ الترجمة قد ورد في حديث يتعلق بخديجة رضی الله عنها أخرجه الحاكم والبيهقي في « الشعب » من طريق صالح بن رستم عن ابن أبى مليكة عن عائشة قالت « جاءت عجوز إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : كيف أنتم ، كيف حالكم ، كيف كنتم بعدنا ؟ قالت : بخير بأى أنت وأمى يا رسول الله . فلما خرجت قلت : يا رسول الله تقبل على هذه العجوز هذا الإقبال ؟ فقال : يا عائشة إنها كانت تأتينا زمان خديجة ، وإن حسن العهد من الإيمان » وأخرجه البيهقي أيضاً من طريق مسلم بن جنادة عن حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مثله بمعنى القصة وقال : غريب . ومن طريق أبى سلمة عن عائشة نحوه وإسناده ضعيف .

### باب فضل من يعول يتيماً

[٦٠٠٥] ٥٧٩١ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثني عبد العزيز بن أبى حازم قال حدثني أبى قال سمعت سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه قال : « أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا » . وقال بإصبعيه السبابة والوسطى .

**قوله ( باب فضل من يعول يتيماً )** أى يربيه وينفق عليه .

قوله ( عبد العزيز بن أبي حازم ) أى سلمة بن دينار

قوله ( أنا وكافل اليتيم ) أى القيم بأمره ومصالحه ، زاد مالك من مرسل صفوان بن سليم « كافل اليتيم له أو لغيره » ووصله البخارى فى « الأدب المفرد » والطبرانى من رواية أم سعيد بنت مرة الفهرية عن أبيها ، ومعنى قوله بأن يكون جداً أو عماً أو أخاً أو نحو ذلك من الأقارب ، أو يكون أبو المولود قد مات فتقوم أمه مقامه أو ماتت أمه فقام أبوه فى التربية مقامها . وأخرج البراز من حديث أبى هريرة موصولاً « من كفل يتيماً ذا قرابة أو لا قرابة له » وهذه الرواية تفسر المراد بالرواية التى قبلها .

قوله ( وأشار بإصبعه السبابة ) فى رواية الكشميهنى « السبابة » بمهملة بدل الموحدة الثانية ، والسبابة هى الإصبع التى تلى الإبهام سميت بذلك لأنها يسبح بها فى الصلاة فيشار بها فى التشهد لذلك ، وهى السبابة أيضاً لأنها يسب بها الشيطان حينئذ . قال ابن بطال : حق على من سمع هذا الحديث أن يعمل به ليكون رفيق النبى صلى الله عليه وسلم فى الجنة ، ولا منزلة فى الآخرة أفضل من ذلك . قلت : قد تقدم الحديث فى كتاب اللعان وفيه « وفرج بينهما » أى بين السبابة والوسطى ، وفيه إشارة إلى أن بين درجة النبى صلى الله عليه وسلم وكافل اليتيم قدر تفاوت ما بين السبابة والوسطى ، وهو نظير الحديث الآخر « بعثت أنا والساعة كهاتين » الحديث ، وزعم بعضهم أنه صلى الله عليه وسلم لما قال ذلك استوت إصبعاه فى تلك الساعة ثم عادتا إلى حالهما الطبيعية الأصلية تأكيداً لأمر كفالة اليتيم . قلت ومثل هذا لا يثبت بالاحتمال ، ويكفى فى إثبات قرب المنزل من المنزل أنه ليس بين الوسطى والسبابة إصبع أخرى ، وقد وقع فى رواية لأم سعيد المذكورة عند الطبرانى « معى فى الجنة كهاتين » يعنى المسبحة والوسطى « إذ اتقى » ويحتمل أن يكون المراد قرب المنزل حالة دخول الجنة ، لما أخرجه أبو يعلى من حديث أبى هريرة رفعه « أنا أول من يفتح باب الجنة ، فإذا امرأة تبادرنى فأقول : من أنت ؟ فتقول : أنا امرأة تأيمت على أيتام لى » ورواته لا بأس بهم ، وقوله « تبادرنى » أى لتدخل معى أو تدخل فى أثرى ، ويحتمل أن يكون المراد مجموع الأمرين : سرعة الدخول ، وعلو المنزل . وقد أخرج أبو داود من حديث عوف بن مالك رفعه « أنا وامرأة سفعاء الخدين كهاتين يوم القيامة : امرأة ذات منصب وجمال حبست نفسها على يتاماها حتى ماتوا أو بانوا » فهذا فيه قيد زائد وتقييده فى الرواية التى أشرت إليها بقوله « اتقى الله » أى فيما يتعلق باليتيم المذكور . وقد أخرج الطبرانى فى « المعجم الصغير » من حديث جابر « قلت يا رسول الله مم أضرب منه يتيماً ؟ قال : مم كنت ضارباً منه ولدك غير واق مالك بماله » وقد زاد فى رواية مالك المذكورة « حتى يستغنى عنه » فيستفاد منه أن للكفالة المذكورة أمداً . قال شيخنا فى « شرح الترمذى » لعل الحكمة فى كون كافل اليتيم يشبه فى دخول الجنة أو شبه منزلته فى الجنة بالقرب من النبى أو منزلة النبى لكون النبى شأنه أن يبعث إلى قوم لا يعقلون أمر دينهم فيكون كافلاً لهم ومعلماً ومرشداً ، وكذلك كافل اليتيم يقوم بكفالة من لا يعقل أمر دينه بل ولا دنياه ، ويرشده ويعلمه ويحسن أدبه ، فظهرت مناسبة ذلك اهـ ملخصاً .

### باب السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ

[٦٠٠٦] ٥٧٩٢ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن صفوان بن سليم يرفعه إلى النبى صلى الله

عليه قال : « الساعى على الأرملة والمسكين كالمجاهد فى سبيل الله ، أو كالذي يصوم النهار ويقوم الليل » .

فإسماعيل قال ني مالك عن ثور بن زيد الديلي عن أبي الغيث مولى ابن مطيع عن أبي هريرة عن النبى صلى الله عليه . مثله .

قوله ( باب الساعي على الأرملة ) أى فى مصالحها، ذكر فيه حديث أبى هريرة موصولاً وحديث صفوان بن سليم مرسلًا كلاهما من رواية مالك ، وقد تقدم شرحه فى كتاب النفقات .

### باب الساعي على المسكين

[٦٠٠٧] ٥٧٩٣- حدثنا عبد الله بن مسلمة قال نا مالك عن ثور بن زيد عن أبى الغيث عن أبى هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « الساعي على الأرملة والمسكين كالجاهد فى سبيل الله » . وأحسبه قال يشك القعنبى : « كالقائم لا يفتر ، وكالصائم لا يفطر » .

قوله ( باب الساعي على المسكين ) ذكر فيه حديث أبى هريرة المذكور قبله مقتصرًا عليه دون المرسل ، ووقع فى هذه الرواية « كالجاهد فى سبيل الله » وأحسبه قال يشك القعنبى وهو رواية عن مالك « كالقائم لا يفتر » ولفظ الرواية التى قبلها لإسماعيل بن أبى أويس عن مالك « كالجاهد أو كالذى يصوم » الحديث ، وقد تقدم إبان ذلك واضحاً فى كتاب النفقات .

### باب رَحْمَةِ النَّاسِ وَالْبَهَائِمِ

[٦٠٠٨] ٥٧٩٤- حدثنا مسدد قال نا إسماعيل قال نا أيوب عن أبى قلابة عن أبى سليمان مالك بن الحويرث قال : أتينا النبي صلى الله عليه ونحن شَبَّةٌ متقاربون ، فأقمنا عنده عشرين ليلةً ، فظنُّنا اشتقنا إلى أهلنا ، وسألنا عمَّن تركنا فى أهلينا فأخبرناهُ ، وكان رفيقاً رحيماً ، فقال : « ارجعوا إلى أهليكم فعلموهم ، ومروهم ، وصلُّوا كما رأيتموني أصلي ، وإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ، ثم ليؤمكم أكبركم » .

[٦٠٠٩] ٥٧٩٥- نا إسماعيل قال حدثني مالك عن سُمي مولى أبى بكر عن أبى صالح السَّمَّان عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « بينما رجلٌ يمشي بطريق اشتدَّ عليه العطش ، فوجد بئراً فنزل فيها فشرب ، ثم خرج فإذا كلبٌ يلهث يأكل الثرى من العطش ، فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذى كان بلغ بي ، فنزل البئر فملاً خُفَّهُ ثم أمسكه بفيه فسقى الكلب ، فشكر الله له فغفر له » . قالوا : يا رسول الله ، وإن لنا فى البهائم أجراً ؟ فقال : « فى كل ذات كبدٍ رطبة أجر » .

[٦٠١٠] ٥٧٩٦- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : قام رسول الله صلى الله عليه فى صلاة وقمنا معه ، فقال أعرابي وهو فى الصلاة : اللهم ارحمني ومحمداً ، ولا ترحم معنا أحداً . فلما سلَّم النبي صلى الله عليه قال للأعرابي : « لقد حجرتَ واسعاً » . يريدُ رحمة الله .

[٦٠١١] ٥٧٩٧- حدثنا أبو نعيم قال نا زكرياء عن عامر قال سمعته يقول سمعتُ النعمان بن بشير يقول قال رسول الله صلى الله عليه : « ترى المؤمنين فى تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضواً تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى » .

[٦٠١٢] ٥٧٩٨- نا أبو الوليد قال نا أبو عوانة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « ما من مُسلمٍ غرسَ غرساً فأكل منه إنسانٌ أو دابةٌ إلا كان له به صدقة » .

[٦٠١٣] ٥٧٩٩- حدثنا عمر بن حفص قال نا أبى قال نا الأعمش قال نا زيد بن وهب قال سمعتُ جرير بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه قال : « من لا يرحمُ لا يُرحمُ » . [الحديث ٦٠١٣ - طرفه فى : ٧٣٧٦] .

**قوله ( باب رحمة الناس والبهائم )** أى صدور الرحمة من الشخص لغيره ، وكأنه أشار إلى حديث ابن مسعود رفعه قال « لن تؤمنوا حتى ترحموا ، قالوا كلنا رحيم يا رسول الله ، قال : إنه ليس برحمة أحدكم صاحبه ، ولكنها رحمة الناس رحمة العامة » أخرجه الطبراني ورجاله ثقات . وقد ذكر فيه أحاديث : الأول حديث مالك بن الحويرث وفيه « وصلوا كما رأيتموني أصلي » وقد سبق شرحه في كتاب الصلاة ، والغرض منه هنا قوله « وكان رقيقاً رحيماً » وهو للأكثر بقاين من الرقة ، وللقابسي والأصيلي والكشميهني بقاء ثم قاف من الرفق ، وقوله « شبيهة » بفتح المعجمة والموحدة جمع شاب مثل بار وبرة ، وقوله « فقال ارجعوا إلى أهليكم فعلموهم » وفي الرواية الأخرى « لو رجعت إلى أهليكم فعلمتوهم » استدلل به ابن التين على أن الهجرة قبل الفتح لم تكن واجبة على الأعيان بل على البعض ، وفيه نظر ، ومن أين له أن وفود مالك ومن معه كان قبل الفتح ؟ وقوله « وصلوا كما رأيتموني أصلي » حكى ابن التين عن الداودي أنه فيه دلالة على إمامة الصبيان ، وزيفه فأجاد .

الحديث الثاني : حديث أنى هريرة « في كل ذات كبد رطبة أجر » وفيه قصة الرجل الذي سقى الكلب ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الشرب قبيل كتاب الاستقراض ، والرطوبة هنا كناية عن الحياة ، وقيل إن الكبد إذا ظمئت ترطبت بدليل أنها إذا ألقيت في النار ظهر منها الرشح ، والسبب في ذلك أن النار تخرج منها رطوبتها إلى خارج ، وقد تقدم في بدء الخلق أن القصة المذكورة وقع نحوها لامرأة ، وحمل على التعدد .

الحديث الثالث حديث أنى هريرة أيضاً في قصة الأعرابي الذي قال « اللهم ارحمني ومحمداً » وقد تقدمت الإشارة إليه في كتاب الوضوء ، وأنه الذي بال في المسجد ، وأنه ذو الخويصرة اليماني ، وقيل الأقرع بن حابس . وأخرج ابن ماجه وصححه ابن حبان من وجه آخر عن أنى سلمة عن أنى هريرة قال « دخل الأعرابي المسجد فقال : اللهم اغفر لي ولمحمد ولا تغفر لأحد معنا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لقد احتظرت واسعاً ثم تنحى الأعرابي فبال في ناحية المسجد » الحديث .

**قوله ( لقد حجرت واسعاً ، يريد رحمة الله )** حجرت بمهملة ثم جيم ثقيلة ثم راء أى ضيقت وزناً ومعنى ، ورحمة الله واسعة كما قال الله تعالى ، واتفقت الروايات على أن « حجرت » بالراء لكن نقل ابن التين أنها في رواية أنى ذر بالزاي ، قال وهما بمعنى ، والفاء « يريد رحمة الله » بعض رواته وكأنه أبو هريرة ، قال ابن بطال : أنكر صلى الله عليه وسلم على الأعرابي لكونه بخل برحمة الله على خلقه ، وقد أثنى الله تعالى على من فعل خلاف ذلك حيث قال ﴿ والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولأخواننا الذين سبقونا بالإيمان ﴾ وقوله في الرواية الأخرى « احتظرت » ، بجاء مهملة وظاء مشالة بمعنى امتنعت . مأخوذ من الحظار بكسر أوله وهو الذى يمنع ما وراءه .

الحديث الرابع . **قوله ( زكريا )** هو ابن أنى زائدة ، وعامر هو الشعبى .

**قوله ( ترى المؤمنين في تراحمهم )** قال ابن أنى جمرة المراد من يكون إيمانه كاملاً .

**قوله ( وتوادهم )** بتشديد الدال ، والأصل التوادد فأدغم ، والتوادد تفاعل من المودة ، والود والوداد بمعنى وهو تقرب شخص من آخر بما يحب

**قوله ( وتعاطفهم )** قال ابن أنى جمرة : الذى يظهر أن التراحم والتوادد والتعاطف وإن كانت متقاربة في المعنى لكن بينها فرق لطيف ، فأما التراحم فالمراد به أن يرحم بعضهم بعضاً بأخوة الإيمان لا بسبب شيء



آخر ، وأما التوادد فالمراد به التوصل الجالب للمحبة كالتزاور والتهادى ، وأما التعاطف فالمراد به إعانة بعضهم بعضاً كما يعطف الثوب عليه ليقويه اهـ ملخصاً . ووقع في رواية الأعمش عن الشعبي وخيشمة فرقهما عن النعمان عند مسلم « المؤمنون كرجل واحد إذا اشتكى رأسه تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر » وفي رواية خيشمة اشتكى وإن اشتكى رأسه كله .

**قوله ( كمثل الجسد )** أى بالنسبة إلى جميع أعضائه ، ووجه التشبيه فيه التوافق في التعب والراحة .  
**قوله ( تداعى )** أى دعا بعضه بعضاً إلى المشاركة في الألم ، ومنه قولهم تداعت الحيطان أى تساقطت أو كادت .

**قوله ( بالسهر والحمى )** أما السهر فلأن الألم يمنع النوم ، وأما الحمى فلأن فقد النوم يثيرها . وقد عرف أهل الحذق الحمى بأنها حرارة غريزية تشتعل في القلب فتشرب منه في جميع البدن فتشتعل اشتعلاً يضر بالأفعال الطبيعية . قال القاضي عياض : فتشبيه المؤمنين بالجسد الواحد تمثيل صحيح ، وفيه تقريب للفهم وإظهار للمعاني في الصور المرئية ، وفيه تعظيم حقوق المسلمين والحض على تعاونهم وملاطفة بعضهم بعضاً . وقال ابن أبى جمرة : شبه النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان بالجسد وأهله بالأعضاء ، لأن الإيمان أصل وفروعه التكاليف ، فإذا أحل المرء بشيء من التكاليف شأن ذلك الإخلال الأصل ، وكذلك الجسد أصل كالشجرة وأعضاؤه كالأغصان ، فإذا اشتكى عضو من الأعضاء اشتكت الأعضاء كلها كالشجرة إذا ضرب غصن من أغصانها اهتزت كلها بالاضطراب .

الحديث الخامس حديث أنس « ما من مسلم غرس غرساً » تقدم شرحه في المزارعة ، وقوله « أو دابة » إن كان مأخوذاً من دب على الأرض فهو من عطف العام على الخاص ، وإن كان المراد الدابة في العرف فهو من عطف جنس على جنس وهو الظاهر هنا . قال ابن أبى جمرة : يدخل الغارس في عموم قوله إنسان ، فإن فضل الله واسع ، وفيه التنويه بقدر المؤمن وأنه يحصل له الأجر وإن لم يقصد إليه عيناً . وفيه الترغيب في التصرف على لسان المعلم ، والحض على التزام طريق المصلحين ، والإرشاد إلى ترك المقاصد الفاسدة والترغيب في المقاصد الصالحة الداعية إلى تكثير الثواب ، وأن تعاطى الأسباب التي اقتضتها الحكمة الربانية من عساة هذه الدار لا ينافي العبادة ولا طريق الزهد ولا التوكل . وفيه التحريض على تعلم السنة ليعلم المرء ماله من الخير فيرغب فيه ، لأن مثل هذا الفضل المذكور في الغرس لا يدرك إلا من طريق السنة . وفيه إشارة إلى أن المرء قد يصل إليه من الشر ما لم يعمل به ولا قصد إليه فيحذر من ذلك ، لأنه لما جاز حصول هذا الخير بهذا الطريق جاز حصول مقابله اهـ ملخصاً .

الحديث السادس حديث جرير ، **قوله ( عمر بن حفص )** أى ابن غياث ، والسند كله كوفيون .

**قوله ( من لا يرحم لا يرحم )** تقدم هذا المتن في أثناء حديث أبى هريرة في « باب رحمة الولد » ووقع في حديث جرير في رواية لمسلم « من لا يرحم الناس لا يرحمه الله » وهو عند الطبراني بلفظ « من لا يرحم من في الأرض لا يرحمه من في السماء » وله من حديث ابن مسعود رفعه « ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء » ورواته ثقات ، وهو حديث عبد الله بن عمر ، وعند أبى داود والترمذى والحاكم بلفظ « ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء » وهذا الحديث قد اشتهر بالسلسل بالأولية ، وفي حديث الأشعث بن قيس عند الطبراني

في الأوسط « من لم يرحم المسلمين لم يرحمه الله » قال ابن بطال : فيه الحض على استعمال الرحمة لجميع الخلق فيدخل المؤمن والكافر والبهائم المملوك منها وغير المملوك ، ويدخل في الرحمة التعاهد بالإطعام والسقى والتخفيف في الحمل وترك التعدي بالضرب . وقال ابن أبي جمرة : يحتمل أن يكون المعنى من لا يرحم غيره بأى نوع من الإحسان لا يحصل له الثواب كما قال تعالى ﴿ هل جزاء الإحسان إلا الإحسان ﴾ ، ويحتمل أن يكون المراد من لا يكون فيه رحمة الإيمان في الدنيا لا يرحم في الآخرة ، أو من لا يرحم نفسه بامثال أوامر الله واجتناب نواهيه لا يرحمه الله لأنه ليس له عنده عهد ، فتكون الرحمة الأولى بمعنى الأعمال والثانية بمعنى الجزاء ، أى لا يثاب إلا من عمل صالحاً ، ويحتمل أن تكون الأولى الصدقة والثانية البلاء ، أى لا يسلم من البلاء إلا من تصدق ، أو من لا يرحم الرحمة التي ليس فيها شائبة أذى لا يرحم مطلقاً ؛ أو لا ينظر الله بعين الرحمة إلا لمن جعل في قلبه الرحمة ولو كان عمله صالحاً هـ ملخصاً . . قال : وينبغي للمرء أن يتفقد نفسه في هذه الأوجه كلها ، فما قصر فيه لجأ إلى الله تعالى في الإعانة عليه .

### باب الوصاة بالجار

وقول الله عز وجل : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ الآية

[٦٠١٤] ٥٨٠٠ - فإسماعيل بن أبي أويس قال ني مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني أبو بكر بن محمد عن عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه قال : « ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه » .

[٦٠١٥] ٥٨٠١ - حدثنا محمد بن منهال قال نا يزيد بن زريع قال نا عمر بن محمد عن أبيه عن ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه : « ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه » .

قوله (باب الوصاة بالجار) بفتح الواو وتخفيف الصاد المهملة مع المدلغة في الوصية ، وكذا الوصاية بإبدال همزة ياء وهما بمعنى ، لكن الأول من أوصيت والثاني من وصيت .

( تنبيه ) : وقع في شرح شيخنا ابن الملقن هنا بسملة وبعدها كتاب البر والصلة ولم أر ذلك في شيء من الروايات التي اتصلت لنا ، ويؤيد ما عندنا أن أحاديث صلة الرحم تقدمت وأحاديث بر الوالدين قبلها والوصية بالجار وما يتعلق بها ذكرت هنا وتلاها باقي أبواب الأدب وقوله هنا بعد الباب ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ﴾ يؤيد ذلك لأنه يوب على ترتيب ما في هذه الآية ، فبدأ ببر الوالدين وثنى بذى القرى وثلاث بالجار وربيع بالصاحب . ولم يقع ذلك أيضاً في مستخرج الإسماعيلي ولا أى نعم .

قوله ( وقول الله تعالى ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً ﴾ الآية ) كذا لأى ذر وللباقين بعد قوله ﴿ إحساناً ﴾ إلى قوله ﴿ محتالاً فخوراً ﴾ وللنفسى وقوله تعالى ﴿ وبالوالدين إحساناً ﴾ الآية ، والمراد من هذه الآية هنا قوله تعالى ﴿ والجار ذى القرى والجار الجنب ﴾ وثبت للنفسى البسملة قبل الباب وكأنه للانتقال إلى نوع غير الذى قبله ، ورأيت في شرح شيخنا سراج الدين بن الملقن كتاب البر والصلة ولم أر لغيره ، والجار القريب من بينهما قرابة والجار الجنب بخلافه وهذا قول الأكثر ، وأخرجه الطبرى بسند حسن عن ابن عباس ، وقيل الجار القريب المسلم والجار الجنب غيره وأخرجه أيضاً الطبرى عن نوف البكالى أحد التابعين ، وقيل الجار القريب المرأة والجنب الرفيق في السفر . ثم ذكر حديثين :

الأول حديث عائشة ، قوله ( أبو بكر بن محمد ) أى ابن عمرو بن حزم ، وعمره هى أمه ، والسند كله كوفيون وفيه ثلاثة من التابعين فى نسق ، وقد سمع يحيى بن سعيد وهو الأنصارى من عمره كثيراً وربما دخل بينهما واسطة مثل هذا ، وروايته عن أى بكر المذكور فى الأقران .

قوله ( ما زال جبريل يوصينى بالجوار حتى ظننت أنه سيورثه ) أى يأمر عن الله بتوريث الجار من جاره . واختلف فى المراد بهذا التوريث فقليل : يجعل له مشاركة فى المال بفرض سهم يعطاه مع الأقارب ، وقيل المراد أن ينزل منزلة من يرث بالبر والصلة ، والأول أظهر فإن الثانى استمر ، والخبر مشعر بأن التوريث لم يقع . ويؤيده ما أخرجه البخارى من حديث جابر نحو حديث الباب بلفظ « حتى ظننت أنه يجعل له ميراثاً » ، وقال ابن أبى جمر : الميراث على قسمين حسى ومعنوى ، فالحسى هو المراد هنا ، والمعنوى ميراث العلم ، ويمكن أن يلحظ هنا أيضاً فإن حق الجار على الجار أن يعلمه ما يحتاج إليه والله أعلم . واسم الجار يشمل المسلم والكافر والعابد والفاسق والصدىق والعدو والغريب والبلدى والنافع والضار والقريب والأجنبى والأقرب داراً والأبعد ، وله مراتب بعضها أعلى من بعض ، فأعلاها من اجتمعت فيه الصفات الأول كلها ثم أكثرها وهلم جرا إلى الواحد . وعكسه من جتمعت فيه الصفات الأخرى كذلك ، فيعطى كل حقه بحسب حاله ، وقد تتعارض صفتان فأكثر فيرجح أو يساوى ، وقد حملة عبد الله بن عمرو أحد من روى الحديث على العموم ، فأمر لما ذبحت له شاة أن يهدى منها لجاره اليهودى ، أخرجه البخارى فى « الأدب المفرد » والترمذى وحسنه ، وقد وردت الإشارة إلى ما ذكرته فى حديث مرفوع أخرجه الطبرانى من حديث جابر رفعه « الجيران ثلاثة : جار له حق وهو المشرك له حق الجوار ، وجار له حقان وهو المسلم له حق الجوار وحق الإسلام ، وجار له ثلاثة حقوق مسلم له رحم له حق الجوار والإسلام والرحم » قال القرطبى : الجار يطلق ويراد به الداخل فى الجوار ، ويطلق ويراد به المجاور فى الدار وهو الأغلب ، والذى يظهر أنه المراد به فى الحديث الثانى لأن الأول كان يرث ويورث ، فإن كان هذا الخبر صدر قبل نسخ التوريث بين المتعاقدين فقد كان ثابتاً فكيف يترجى وقوعه ؟ وإن كان بعد النسخ فكيف يظن رجوعه بعد رفعه ؟ فتعين أن المراد به المجاور فى الدار . وقال الشيخ أبو محمد بن أبى جمر : حفظ الجار من كمال الإيمان ، وكان أهل الجاهلية يحافظون عليه ، ويحصل امتثال الوصية به بإيصال ضروب الإحسان إليه بحسب الطاقة كالهدية ، والسلام وطلاقة الوجه عند لقائه ، وتفقد حاله ، ومعاونته فيما يحتاج إليه إلى غير ذلك . وكف أسباب الأذى عنه على اختلاف أنواعه حسية كانت أو معنوية . وقد نفى صلى الله عليه وسلم الإيمان عمن لم يأمن جاره بوائقه كما فى الحديث الذى يليه وهى مبالغة تنبئ عن تعظيم حق الجار وأن إضراره من الكبائر ، قال : ويفترق الحال فى ذلك بالنسبة للجار الصالح وغير الصالح : والذى يشمل الجميع إرادة الخير له ، وموعظته بالحسنى ، والدعاء له بالهداية ، وترك الإضرار له إلا فى الموضع الذى يجب فيه الإضرار له بالقول والفعل ، والذى يخص الصالح هو جميع ما تقدم ، وغير الصالح كفه عن الذى يرتكبه بالحسنى على حسب مراتب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ويعظ الكافر بعرض الإسلام عليه ويبين محاسنه والترغيب فيه برفق ، ويعظ الفاسق بما يناسبه بالرفق أيضاً ويستتر عليه زلله عن غيره ، وينهاه برفق ، فإن أفاد فيه وإلا فيهجره قاصداً تأديبه على ذلك مع إعلامه بالسبب ليكف ، وسيأتى القول فى حد الجار فى « باب حق الجوار » قريباً انتهى ملخصاً .

الحديث الثانى ، قوله ( عمر بن محمد ) أى ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وذكر لفظه مثل

لفظ حديث عائشة ، وقد روى هذا المتن أيضاً أبو هريرة وهو في صحيح ابن حبان وعبد الله بن عمرو بن العاص وهو عند أبي داود والترمذي ، وأبو أمامة وهو عند الطبراني . ووقع عنده في حديث عبد الله بن عمرو أن ذلك كان حجة الوداع ، وله في لفظ « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوصي بالجار حتى ظننت أنه سيورثه » ، فأفاد أنه وقع لعبد الله بن عمرو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نظير ما وقع لرسول الله صلى الله عليه وسلم مع جبريل ولأحمد من حديث رجل من الأنصار « خرجت أريد النبي صلى الله عليه وسلم فإذا به قائم ورجل مقبل عليه ، فجلست حتى جعلت أرتى له من طول القيام ، فذكرت له ذلك فقال : أتدري هذا ؟ قلت : لا . قال : هذا جبريل » فذكر مثل حديث ابن عمر سواء ، وأخرج عبد بن حميد نحوه من حديث جابر فأفاد سبب الحديث ، ولم أر في شيء من طرقه بيان لفظ وصية جبريل ، إلا أن الحديث يشعر بأنه بالغ في تأكيد حق الجار . وقال ابن أبي جمرة : يستفاد من الحديث أن من أكثر من شيء من أعمال البر يرجى له الانتقال إلى ما هو أعلى منه ، وأن الظن إذا كان في طريق الخير جاز ولو لم يقع المظنون ، بخلاف ما إذا كان في طريق الشر . وفيه جواز الطمع في الفضل إذا توالى النعم . وفيه جواز التحدث بما يقع في النفس من أمور الخير . والله أعلم .

بَابُ إِثْمٍ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بِوَأَثْقَهُ

يُوبِقُهُنَّ : يُهْلِكُهُنَّ . موبِقاً : مهلكاً .

[٦٠١٦] ٥٨٠٢ - حدثنا عاصم بن علي قال نا ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي شريح أن النبي صلى الله عليه قال : « والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن » . قيل : يا رسول الله ومن ؟ قال : « الذي لا يأمن جاره بوائقه » . تابعه شبابة وأسد بن موسى . وقال حميد بن الأسود وعثمان بن عمر وأبو بكر بن عياش وشعيب بن إسحاق عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة .

قوله ( باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه ) البوائق بالموحدة والقاف جمع بائقة وهي الداهية والشئ المهلك والأمر الشديد الذي يوافي بغتة .

قوله ( يوبقهن يهلكهن ، موبقاً مهلكاً ) هما أثران قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ أو يوبقهن بما كسبوا ﴾ قال : يهلكهن . وقال في قوله تعالى ﴿ وجعلنا بينهم موبقاً ﴾ أى متوعداً . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أنى طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وجعلنا بينهم موبقاً ﴾ أى مهلكاً .

قوله ( عن سعيد ) هو المقبري ، ووقع منسوباً غير مسمى عند الإسماعيلي عن محمد بن يحيى بن سليمان عن عاصم بن علي شيخ البخاري فيه ، وأخرجه أبو نعيم من طريق عمر بن حفص ومن طريق إبراهيم الحري كلاهما عن عاصم بن علي مسمى منسوباً قال « عن سعيد المقبري » .

قوله ( عن أبي شريح ) هو الخزاعي ، ووقع كذلك عند أبي نعيم واسمه علي المشهور خويلد وقيل عمرو وقيل هاني وقيل كعب .

قوله ( والله لا يؤمن ) وقع تكريرها ثلاثاً صريحاً ، ووقع عند أحمد « والله لا يؤمن ثلاثاً » وكأنه اختصار من الراوي ، ولأنه يعلى من حديث أنس « ما هو بمؤمن » وللطبراني من حديث كعب بن مالك « لا يدخل الجنة » ولأحمد نحوه عن أنس بسند صحيح .

قوله ( قيل يا رسول الله ومن ) ؟ هذه الواو يحتمل أن تكون زائدة أو استئنافية أو عاطفة على شيء مقدر أي

عرفنا ما المراد مثلاً ومن المحدث عنه ، ووقع لأحمد من حديث ابن مسعود أنه السائل عن ذلك ، وذكره المنذرى في ترغيبه بلفظ « قالوا يا رسول الله لقد خاب وخسر من هو » وعزاه البخارى وحده ، وما رأيته فيه بهذه الزيادة ولا ذكرها الحميدى في الجمع .

**قوله ( قال : الذى لا يأمن جاره بوائقه )** في حديث أنس « من لم يأمن » وفي حديث كعب « من خاف » زاد أحمد والإسماعيلي « قالوا : وما بوائقه ؟ قال : شره » وعند المنذرى هذه الزيادة للبخارى ولم أرها فيه .  
( تنبيه ) : في المتن جناس بليغ وهو من جناس التحريف ، وهو قوله « لا يؤمن ولا يأمن » فالأول من الإيمان والثاني من الأمان .

**قوله ( تابعه شبابة وأسد بن موسى )** يعنى عن ابن أبى ذئب في ذكر أبى شريح ، فأما رواية شبابة وهو ابن سوار المدائني فأخرجها الإسماعيلي ، وأما رواية أسد بن موسى وهو الأموى المعروف بأسد السنة فأخرجها الطبراني في « مكارم الأخلاق » .

**قوله ( وقال حميد بن الأسود وعثمان بن عمر وأبو بكر بن عياش وشعيب بن إسحق عن ابن أبى ذئب عن المقبرى عن أبى هريرة )** يعنى اختلف أصحاب ابن أبى ذئب عليه في صحاحى هذا الحديث فالثلاثة الأول قالوا فيه عن أبى شريح ، والأربعة قالوا عن أبى هريرة . وقد نقل أبو معين الرازى عن أحمد أن من سمع من ابن أبى ذئب بالمدينة فإنه يقول عن أبى هريرة ، ومن سمع منه ببغداد فإنه يقول عن أبى شريح قلت : ومصدق ذلك أن ابن وهب وعبد العزيز الدراوردى وأبا عمرو العقدي وإسماعيل بن أبى أويس وابن أبى فديك ومعن بن عيسى إنما سمعوا من ابن أبى ذئب بالمدينة وقد قالوا كلهم فيه « عن أبى هريرة » وقد أخرجه الحاكم من رواية ابن وهب ومن رواية إسماعيل ومن رواية الدراوردى ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية معن والعقدي وابن أبى فديك وأما حميد بن الأسود وأبو بكر بن عياش اللذان علقه البخارى من طريقهما فهما كوفيان وسماعهما من ابن أبى ذئب أيضاً بالمدينة لما حجا ، وأما عثمان بن عمر فهو بصرى وقد أخرج أحمد الحديث عنه كذلك ، وأما رواية شعيب بن إسحق فهو شامى وسماعه من ابن أبى ذئب أيضاً بالمدينة . وقد أخرجه أحمد أيضاً عن إسماعيل بن عمر فقال « عن أبى هريرة » وإسماعيل واسطى . ومن سمعه ببغداد من ابن أبى ذئب يزيد بن هارون وأبو داود الطيالسى وحجاج بن محمد وروح بن عباد وآدم بن أبى إياس وقد قالوا كلهم « عن أبى شريح » وهو في مسند الطيالسى كذلك ، وعند الإسماعيلي من رواية يزيد ، وعند الطبراني من رواية آدم ، وعند أحمد من رواية حجاج وروح بن عباد ، ويزيد واسطى سكن بغداد ، وأبو داود وروح بصريان وحجاج بن محمد مصيصى ، وآدم عسقلانى ، وكانوا كلهم يقدمون بغداد ويطلبون بها الحديث ، وإذا تقرر ذلك فالأكثر قالوا فيه « عن أبى هريرة » فكان ينبغي ترجيحهم . ويؤيده أن الراوى إذا حدث في بلده كان أقنن لما يحدث به في حال سفره ، ولكن عارض ذلك أن سعيداً المقبرى مشهور بالرواية عن أبى هريرة فمن قال عنه « عن أبى هريرة » سلك الجادة ، فكانت مع من قال عنه « عن أبى شريح » زيادة علم ليست عند الآخرين ، وأيضاً فقد وجد معنى الحديث من رواية الليث عن سعيد المقبرى عن أبى شريح كما سأتى بعد باب ، فكانت فيه تقوية لمن رآه عن ابن أبى ذئب فقال فيه « عن أبى شريح » ومع ذلك فصنع البخارى يقتضى تصحيح الوجهين ، وإن كانت الرواية عند أبى شريح أصح . وقد أخرجه الحاكم في مستدركه من حديث أبى هريرة ذاهلاً عن الذى أورده البخارى بل وعن تخريج مسلم له من وجه آخر عن أبى هريرة فقال بعد تخريجه : صحيح

على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه بهذا اللفظ وإنما أخرجاه من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ « لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه » وتعقبه شيخنا في أماليه بأنهما لم يخرجا طريق أبي الزناد ولا واحد منهما . وإنما أخرج مسلم طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة باللفظ الذي ذكره الحاكم . قلت : وعلى الحاكم تعقب آخر وهو أن مثل هذا لا يستدرك لقرب اللفظين في المعنى ، قال ابن بطال : في هذا الحديث تأكيد حق الجار لقسمه صلى الله عليه وسلم على ذلك ، وتكريره اليمين ثلاث مرات ، وفيه نفى الإيمان عمن يؤذى جاره بالقول أو الفعل ومراده الإيمان الكامل ، ولا شك أن العاصي غير كامل الإيمان . وقال النووي عن نفى الإيمان في مثل هذا جوابان : أحدهما أنه في حق المستحل ، والثاني أن معناه ليس مؤمناً كاملاً هـ . ويحتمل أن يكون المراد أنه لا يجازى مجازاة المؤمن بدخول الجنة من أول وهلة مثلاً ، أو أن هذا خرج مخرج الزجر والتغليظ ، وظاهره غير مراد والله أعلم ، وقال ابن أبي حمزة : إذا أكد حق الجار مع الحائل بين الشخص وبينه وأمر بحفظه وإيصال الخير إليه وكف أسباب الضرر عنه فينبغي له أن يراعى حق الحافظين اللذين ليس بينه وبينهما جدار ولا حائل فلا يؤذيها بإيقاع المخالفات في مرور الساعات ، فقد جاء أنها يسران بوقوع الحسنات ويحزنان بوقوع السيئات ، فينبغي مراعاة جانبها وحفظ خواطرهما بالتكثير من عمل الطاعات والمواظبة على اجتناب المعصية ، فهما أولى برعاية الحق من كثير من الجيران هـ ملخصاً .

### باب لا تحقرن جارة لجارتها

[٦٠١٧] ٥٨٠٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال نا سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال : كان النبي صلى الله عليه يقول : « يا نساء المسلمين ، لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة » .

**قوله ( باب لا تحقرن جارة لجارتها )** كذا حذف المفعول اكتفاء بشهرة الحديث ، وأورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك ، واتفق أن هذا الحديث ورد من طريق سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة والحديث قبله من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة ليس بينهما واسطة . وكل من الطريقتين صحيح لأن سعيداً أدرك أبا هريرة وسمع منه أحاديث وسمع من أبيه عن أبي هريرة أشياء كان يحدث بها تارة عن أبي هريرة بلا واسطة ، وقد ذكر البخاري بعضها وبين الاختلاف على سعيد فيها ، وهي محمولة على أنه سمعها من أبي هريرة واستثبت أباه فيها ، فكان يحدث بها تارة عن أبيه عن أبي هريرة وتارة عنه بلا واسطة ، ولم يكن مدلساً ، وإلا لحدث بالجميع عن أبي هريرة والله أعلم . وبقية المتن « ولو فرسن شاة » بكسر الفاء وسكون الراء وكسر المهملة ثم نون : حافر الشاة . وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الهبة والكلام على إعراب يا نساء المسلمين ، وحاصله أن فيه اختصاراً ، لأن المخاطبين يعرفون المراد منه ، أي لا تحقرن أن تهدي إلى جارتها شيئاً ولو أنها تهدي لها مالا ينتفع به في الغالب ، ويحتمل أن يكون من باب النهي عن الشيء أمر بضده ، وهو كناية عن التحاب والتوادم ، فكأنه قال : لتوادد الجارة لجارتها بهدية ولو حقرت ، فيتساوى في ذلك الغنى والفقير ، وخص النهي بالنساء لأنهن موارد المودة والبغضاء ، ولأنهن أسرع انفعالاً في كل منهما . وقال الكرماني : : يحتمل أن يكون النهي للمعطية ، ويحتمل أن يكون للمهدي إليها . قلت : ولا يتم حملة على المهدي إليها إلا بجعل اللام في قوله لجارتها بمعنى من ولا يمتنع حملة على المعنيين

## بِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ

[٦٠١٨] ٥٨٠٤ - حدثنا قتيبة قال نا أبو الأحوص عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقِلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمِتْ » .

[٦٠١٩] ٥٨٠٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال نا سعيد المقبري عن أبي شريح العدوي قال : سمعت أذناي وأبصرت عيناي حين تكلم النبي صلى الله عليه فقال : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ » ، قال : وما جائزته يا رسول الله ؟ قال : « يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَالضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهِ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقِلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمِتْ » . [الحديث ٦٠١٩ - طرفاه في : ٦١٣٥ ، ٦٤٧٦] .

قوله ( باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ) ذكر فيه حديثاً لأبي هريرة في ذلك وآخر لأبي شريح .

قوله ( أبو الأحوص ) هو سلام بالتشديد ابن سليم ، وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم ، وأبو صالح هو ذكوان .

قوله ( من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ) المراد بقوله الإيمان الكامل ، وخصه بالله واليوم الآخر إشارة إلى المبدأ أو المعاد ، أى من آمن بالله الذى خلقه وآمن بأنه سيجازيه بعمله فليفعل الخصال المذكورات .

قوله ( فلا يؤذ جاره ) فى حديث أبى شريح « فليكرم جاره » وقد أخرج مسلم حديث أبى هريرة من طريق الأعمش عن أبى صالح بلفظ « فليحسن إلى جاره » وقد ورد تفسير الإكرام والإحسان للجار وترك أذاه فى عدة أحاديث أخرجه الطبرانى من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده والحرائطى فى مكارم الأخلاق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأبو الشيخ فى « كتاب التوبخ » من حديث معاذ بن جبل « قالوا يا رسول الله ما حق الجار على الجار ؟ قال : إن استقرضك أقرضته ، وإن استعانك أعنته ، وإن مرض عذته ، وإن احتاج أعطيته ، وإن افتقر عدت عليه ، وإن أصابه خير هنيته ، وإن أصابته مصيبة عزيتة ، وإذا مات اتبعت جنازته ، ولا تستطيل عليه بالبناء فتحجب عنه الريح إلا بإذنه ، ولا تؤذيه بريح قدرك إلا أن تغفر له ، وإن اشتريت فاكهة فأهد له ، وإن لم تفعل فأدخلها سراً ولا تخرج بها ولدك ليغيظ بها ولده » وألفاظهم متقاربة ، والسياق أكثره لعمرو بن شعيب . وفى حديث بهز بن حكيم « وإن أعوز سترته » وأسانيدهم واهية لكن اختلاف مخارجهم يشعر بأن للحديث أصلاً . ثم الأمر بالإكرام يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال ، فقد يكون فرض عين وقد يكون فرض كفاية وقد يكون مستحباً . ويجمع الجميع أنه من مكارم الأخلاق .

قوله ( ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ) زاد فى حديث أبى شريح « جائزته » . قال : وما جائزته يا رسول الله ؟ قال : يوم وليلة ، والضيافة ثلاثة أيام ، الحديث وسيأتى شرحه بعد نيف وخمسين باباً فى « باب إكرام الضيف » إن شاء الله تعالى .

**قوله ( ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت )** بضم الميم ويجوز كسرهما ، وهذا من

جوامع الكلم لأن القول كله إما خير وإما شر وإما آيل إلى أحدهما ، فدخل في الخير كل مطلوب من الأقوال فرضها وندبها ، فإذن فيه على اختلاف أنواعه ، ودخل فيه ما يؤول إليه ، وما عدا ذلك مما هو شر أو يؤول إلى الشر فأمر عند إرادة الخوض فيه بالصمت ، وقد أخرج الطبراني والبيهقي في « الزهد » من حديث أنى أمانة نحو حديث الباب بلفظ « فليقل خيراً ليغنى ، أو ليسكت عن شر ليسلم » واشتمل حديث الباب من الطريقتين على أمور ثلاثة تجمع مكارم الأخلاق الفعلية والقولية ، أما الأولان فمن الفعلية وأولهما يرجع إلى الأمر بالتخلي عن الرذيلة والثاني يرجع إلى الأمر بالتخلي بالفضيلة ، وحاصله من كان حامل الإيمان فهو متصف بالشفقة على خلق الله قولاً بالخير وسكوتاً عن الشر وفعلاً لما ينفع أو تركاً لما يضر ، وفي معنى الأمر بالصمت عدة أحاديث : منها حديث أنى موسى وعبد الله بن عمرو بن العاص « المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه » وقد تقدما في كتاب الإيمان ، وللطبراني عن ابن مسعود « قلت يا رسول الله أى الأعمال أفضل » فذكر فيها « أن يسلم المسلمون من لسانك » ولأحمد وصححه ابن حبان من حديث البراء رفعه في ذكر أنواع من البر « قال فإن لم تنطق ذلك فكف لسانك إلا من خير » وللترمذي من حديث ابن عمر « من صمت نجا » وله من حديثه « كثرة الكلام بغير ذكر الله تقسي القلب » . وله من حديث سفيان الثقفى « قلت يا رسول الله ما أكثر ما تخاف على ؟ قال : هذا . وأشار إلى لسانه » وللطبراني مثله من حديث الحارث بن هشام وفي حديث معاذ عند أحمد والترمذي والنسائى « أخبرنى بعمل يدخلنى الجنة » فذكر الوصية بطولها وفي آخرها « ألا أخبرك بملاك ذلك كله ؟ كف عليك هذا . وأشار إلى لسانه » الحديث . وللترمذي من حديث عقبة بن عامر « قلت يا رسول الله ما النجاة ؟ قال : أمسك عليك لسانك » .

### باب حق الجوار في قرب الأبواب

٦٠٢٠ - ٥٨٠٦ - حدثنا حجاج بن منهال قال نا شعبة قال أخبرني أبو عمران قال سمعت طلحة عن عائشة قالت : قلت : يا رسول الله ، إن لي جارين ، فإلى أيهما أهدي ؟ قال : « إلى أقربهما منك باباً » .

**قوله ( باب حق الجوار في قرب الأبواب )** ذكر فيه حديث عائشة « قلت يا رسول الله إن لي جارين فإلى أيهما أهدي ؟ قال : إلى أقربهما منك باباً » وقد تقدم الكلام على سنده مستوفى في كتاب الشفاعة ، وقوله « أقربهما » أى أشدهما قرباً . قيل الحكمة فيه أن الأقرب يرى ما يدخل بيت جاره من هدية وغيرها فيتشوف لها بخلاف الأبعد وإن الأقرب أسرع إجابة لما يقع لجاره من المهمات ولا سيما في أوقات الغفلة . وقال ابن أنى جمرة : الإهداء إلى الأقرب مندوب ، لأن الهدية في الأصل ليست واجبة فلا يكون الترتيب فيها واجباً . ويؤخذ من الحديث أن الأخذ في العمل بما هو أعلى أولى ، وفيه تقديم العلم على العمل . واختلف في حد الجوار : فجاء عن علي رضي الله عنه « من سمع النداء فهو جار » وقيل « من صلى معك صلاة الصبح في المسجد فهو جار » وعن عائشة « حد الجوار أربعون داراً من كل جانب » وعن الأوزاعي مثله ، وأخرج البخارى في « الأدب المفرد » مثله عن الحسن ، وللطبراني بسند ضعيف عن كعب بن مالك مرفوعاً « ألا إن أربعين داراً جار » وأخرج ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب « أربعون داراً عن يمينه وعن يساره ومن خلفه ومن بين يديه . وهذا يحتمل كالأولى : ويحتمل أن يريد التوزيع فيكون من كل جانب عشرة



## باب كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ

[٦٠٢١] ٥٨٠٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ قَالَ قَالَ نَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ نِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : « كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ » .

[٦٠٢٢] ٥٨٠٨ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ نَا شُعْبَةُ قَالَ نَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ » . قَالُوا : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ؟ قَالَ : « فَيَعْمَلُ بِيَدَيْهِ ، وَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ » . قَالُوا : فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ ، أَوْ لَمْ يَفْعَلْ ؟ قَالَ : « فَيَعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفِ » . قَالُوا : فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ؟ قَالَ : « فَيَأْمُرُ بِالْخَيْرِ » . أَوْ قَالَ : « بِالْمَعْرُوفِ » . قَالَ : فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ؟ قَالَ : « فَيُمْسِكُ عَنِ الشَّرِّ ، فَإِنَّهُ لَهُ صَدَقَةٌ » .

**قوله ( باب كل معروف صدقة )** أورد فيه حديث جابر بهذا اللفظ ، وقد أخرج مسلم من حديث خذيفة وقد أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق عبد الحميد بن الحسن الهلالى عن ابن المنكدر مثله وزاد فى آخره « وما أنفق الرجل على أهله كتب له به صدقة ، وما وقى به المرء عرضه فهو صدقة » أخرجه البخارى فى « الأدب المفرد » من طريق محمد بن المنكدر عن أبيه كالأول وزاد « ومن المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق ، وأن تلقى من دلوك فى إناء أخيك ، قال ابن بطلال دل هذا الحديث على أن كل شيء يفعله المرء أو يقوله من الخير يكتب له به صدقة ، وقد فسر ذلك فى حديث أبى موسى المذكور فى الباب بعد حديث جابر وزاد عليه « أن الإمساك عن الشر صدقة » وقال الراغب : المعروف اسم كل فعل يعرف حسنه بالشرع والعقل معاً ، ويطلق على الاقتصاد لثبوت النهى عن السرف وقال ابن أبى جمره : يطلق اسم المعروف على ما عرف بأدلة الشرع أنه من أعمال البر سواء جرت به العادة أم لا ، قال : والمراد بالصدقة الثواب ، فإن قارنته النية أجر صاحبه جزماً ، وإلا ففيه احتمال . قال : وفى هذا الكلام إشارة إلى أن الصدقة لا تنحصر فى الأمر المحسوس منه فلا تختص بأهل اليسار مثلاً . بل كل واحد قادر على أن يفعلها فى أكثر الأحوال بغير مشقة ، وقوله « على كل مسلم صدقة » أى فى مكارم الأخلاق ، وليس ذلك بفرض إجماعاً . قال ابن بطلال : وأصل الصدقة ما يخرج المرء من ماله متطوعاً به - وقد يطلق على الواجب لتحرى صاحبه الصدق بفعله ، ويقال لكل ما يحاى به المرء من حقه صدقة لأنه تصدق بذلك على نفسه .

**قوله ( فإن لم يجد ) ؟ أى ما يتصدق به ( قال : فيعمل بيديه )** قال ابن بطلال : فيه التنبيه على العمل والتكسب ليجد المرء ما ينفق على نفسه ويتصدق به ويغنيه عن ذل السؤال . وفيه الحث على فعل الخير مهما أمكن ، وأن من قصد شيئاً منها فتعسر فلينتقل إلى غيره .

**قوله ( فإن لم يستطع ، أو لم يفعل )** هو شك من الراوى .

**قوله ( فيعين ذا الحاجة الملهوف )** أى بالفعل أو بالقول أو بهما .

**قوله ( فإن لم يفعل ) ؟ أى عجزاً أو كسلاً .**

**قوله ( فليأمر بالخير ، أو قال بالمعروف )** هو شك من الراوى أيضاً .

**قوله ( فإن لم يفعل ؟ قال : فليمسك عن الشر الخ )** . قال ابن بطلال : فيه حجة لمن جعل الترك عملاً

وكسباً للعبد خلافاً لمن قال من المتكلمين أن الترك ليس بعمل ، ونقل عن المهلب أنه مثل الحديث الآخر « من هم بسيئة فلم يعملها كتبت له حسنة » . قلت : وسيأتي الكلام على شرح هذا الحديث في كتاب الرقاق « إن الحسنة إنما تكتب لمن هم بالسيئة فلم يعملها إذا قصد بتركها الله تعالى » وحيث يرجع إلى العمل وهو فعل القلب ، وقد مضى هذا مع شرح الحديث مستوفى في كتاب الزكاة ، واستدل بظاهر الحديث الكعبي لقوله : ليس في الشرع شيء يباح ، بل إما أجر إما وزر ، فمن اشتغل بشيء عن المعصية فهو مأجور عليه . قال ابن التين : والجماعة على خلافه ، وقد ألزموه أن يجعل الزاني مأجوراً لأنه يشتغل به عن غيره من المعصية . قلت : ولا يرد هذا عليه لأنه إنما أراد الاشتغال بغير المعصية . نعم يمكن أن يرد عليه ما لو اشتغل بعمل صغيرة عن كبيرة كالقبلة والمعانقة عن الزنا ، وقد لا يرد عليه أيضاً لأن الذي يظهر أنه يريد الاشتغال بشيء مما لم يرد النص بتحريمه

### باب طيب الكلام

وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه : « الكلمة الطيبة صدقة » .

[٦٠٢٣]

٥٨٠٩ - نا أبو الوليد قال نا شعبة قال أخبرني عمرو عن خيشمة عن عدي بن حاتم قال : ذكر النبي صلى الله عليه النار فتعود منها وأشاح بوجهه ، ثم ذكر النار فتعود منها وأشاح بوجهه . قال شعبة : أما مرتين فلا أشك ، ثم قال : « اتقوا النار ولو بشق تمر » ، فإن لم تجد فبكلمة طيبة » .

قوله ( ياب طيب الكلام ) أصل الطيب ما تستلذه الحواس . ويختلف باختلاف متعلقه ، قال ابن بطال : طيب الكلام من جليل عمل البر لقوله تعالى ﴿ ادفع بالتي هي أحسن ﴾ الآية ، والدفع قد يكون بالقول كما يكون بالفعل .

قوله ( وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : الكلمة الطيبة صدقة ) هو طرف من حديث أورده المصنف موصولاً في كتاب الصلح وفي كتاب الجهاد ، وقد تقدم الكلام عليه هناك في « باب من أخذ بالركاب » قال ابن بطال : وجه كون الكلمة الطيبة صدقة أن إعطاء المال يفرح به قلب الذي يعطاه ويذهب ما في قلبه ، كذلك الكلام الطيب فاشتبهت من هذه الحثية . ثم ذكر حديث عدي بن حاتم ، وفيه « اتقوا النار ولو بشق تمر » ، فإن لم تجدوا فبكلمة طيبة » وقوله « أخبرني عمرو » كذا لهم وهو ابن مرة ، وقد تقدم الحديث من طريق شعبة عنه في كتاب الزكاة مع شرحه ، وخيشمة شيخ عمرو هو ابن عبد الرحمن ، وتقدم الحديث مبسوطاً في علامات النبوة .

### باب الرفق في الأمر كله

[٦٠٢٤]

٥٨١٠ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن عائشة قالت : دخل رهط من اليهود على رسول الله صلى الله عليه فقالوا : السام عليكم . قالت عائشة : ففهمتها فقلت : عليكم السام واللعنة . قالت : فقال النبي صلى الله عليه : « مهلاً يا عائشة ، إن الله يحب الرفق في الأمر كله » . فقلت : يا رسول الله ، أو لم تسمع ما قالوا ؟ قال رسول الله صلى الله عليه : « قد قلت عليكم » .

[٦٠٢٥] ٥٨١١- حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا حماد بن زيد قال نا ثابت عن أنس أن أعرابياً بال في المسجد ، فقاموا إليه ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « لا تزموه » ، ثم دعا بدلو من ماء فصب عليه .

**قوله ( باب الرفق في الأمر كله )** الرفق بكسر الراء وسكون الفاء بعدها قاف هو لين الجانب بالقول والفعل ، والأخذ بالأسهل ، وهو ضد العنف . وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث عائشة في قصة اليهود لما قالوا السام عليكم ، وسيأتى شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان ، وقوله « إن الله يحب الرفق في الأمر كله » في حديث عمرة عن عائشة عند مسلم « إن الله رفيق يحب الرفق ، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف » والمعنى أنه يتأتى معه من الأمور ما لا يتأتى مع ضده ، وقيل المراد يثيب عليه ما لا يثيب على غيره ، والأول أولجه . وله في حديث شريح بن هانئ عنها « أن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ، ولا ينزع من شيء إلا شانه » وفي حديث أبي الدرداء « من أعطى حظه من الرفق فقد أعطى حظه من الخير » الحديث ، وأخرجه الترمذى وصححه وابن خزيمة . وفي حديث جرير عند مسلم « من يحرم الرفق يحرم الخير كله » وقوله فيه « عن صالح » هو ابن كيسان . ثانيهما حديث أنس في قصة الذي بال في المسجد ، وقد تقدم مشروحاً في كتاب الطهارة ، وقوله « لا تزموه » بضم أوله وسكون الزاى وكسر الراء من الإزرام ، أى لا تقطعوا عليه بوله ، يقال : زرم البول إذا انقطع وأزرمته قطعته ، وكذلك يقال في الدمع

### ب) تَعَاوُنُ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ بِعَضَاً

[٦٠٢٦] ٥٨١٢- حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن بريد بن أبي بردة قال أخبرني جدي أبو بردة عن أبيه أبي موسى عن النبي صلى الله عليه قال : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » . ثم شبك بين أصابعه . وكان النبي صلى الله عليه جالساً إذ جاء رجل يسأل أو طالب حاجة ، أقبل علينا بوجهه فقال : « اشفعوا فلتؤجروا ، وليقض الله على لسان نبيه ما شاء » .

**قوله ( باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً )** بجر بعضهم على البدل ويجوز الضم .

**قوله ( سفيان )** هو الثوري وبريد بن أبي بردة بموحدة وراء مصغره ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى السب لجدته ، وكنية بريد أبو بردة أيضاً . وقد أخرجه النسائي من طريق يحيى القطان « حدثنا سفيان حدثني أبو بردة بن عبد الله بن أبي بردة » فذكره .

**قوله ( المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً )** اللام فيه للجنس والمراد بعض المؤمنين للبعض ، وقوله « يشد بعضه بعضاً » بيان لوجه التشبيه ، وقال الكرماني نصب بعضاً بنزع الخافض ، وقال غيره بل هو مفعول يشد . قلت : ولكل وجه . قال ابن بطال : والمعونة في أمور الآخرة وكذا في الأمور المباحة من الدنيا مندوب إليها وقد ثبت حديث أبي هريرة « والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه » .

**قوله ( ثم شبك بين أصابعه )** هو بيان لوجه التشبيه أيضاً أى يشد بعضهم بعضاً مثل هذا الشد ، ويستفاد منه أن الذي يريد المبالغة في بيان أقواله يمثلها بحركاته ليكون أوقع في نفس السامع .

(١) الرقمان ٦٠٢٦ و ٦٠٢٧ هما لحديث واحد جعله محمد فزاد عبد الباقي حديثين .

**قوله ( وكان النبي صلى الله عليه وسلم جالساً إذ جاء رجل يسأل أو طالب حاجة أقبل بوجهه فقال اشفعوا )** هكذا وقع في النسخ من رواية محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان الثوري ، وفي تركيبه قلق ، ولعله كان في الأصل : كان إذا كان جالساً إذا جاء رجل الخ فحذف اختصاراً أو سقط على الراوي لفظ « إذا كان » على أننى تتبعت ألفاظ الحديث من الطرق فلم أراه في شيء منها بلفظ جالساً ، وقد أخرجه أبو نعيم من رواية إسحق بن زريق عن الفريابي بلفظ « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جاءه السائل أو طالب الحاجة أقبل علينا بوجهه » الحديث ، وهذا السياق لا إشكال فيه ، وأخرجه النسائي من طريق يحيى القطان عن سفيان مختصراً اقتصر على قوله « اشفعوا تؤجروا الخ » وأخرجه الإسماعيلي من رواية عمر بن علي المقدمي عن سفيان الثوري ، لكنه جعله كله من قول النبي صلى الله عليه وسلم فقال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني أوتى فأسأل أو تطلب إلى الحاجة وأنتم عندي ، فاشفعوا » الحديث . وقد أخرجه المصنف في الباب الذي يليه من رواية أبي أسامة عن بريد ولفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان إذا أتاه السائل أو صاحب الحاجة » ومن هذا الوجه أخرجه مسلم ، وتقدم في الزكاة من رواية عبد الواحد بن زياد عن بريد بلفظ « كان إذا جاءه السائل أو طلبت إليه الحاجة » وكذا أخرجه مسلم من رواية علي بن مسهر وحفص بن غياث كلاهما عن بريد بلفظ « كان إذا أتاه طالب حاجة أقبل على جلسائه فقال » فذكره .

**قوله ( فلتؤجروا )** كذا الأكثر ، وفي رواية كريمة « تؤجروا » وقال القرطبي : وقع في أصل مسلم « اشفعوا تؤجروا » بالجزم على جواب الأمر المضمن معنى الشرط وهو واضح وجاء بلفظ « فلتؤجروا » وينبغي أن تكون هذه اللام مكسورة لأنها لام كي وتكون الفاء زائدة كما زيدت في حديث « قوموا فلاصلي لكم » ويكون معنى الحديث اشفعوا كي تؤجروا ، ويحتمل أن تكون لام الأمر والمأمور به التعرض للأجر بالشفاعة ، فكأنه قال : اشفعوا فتعرضوا بذلك للأجر ، وتكسر هذه اللام على أصل لام الأمر ، ويجوز تسكينها تخفيفاً لأجل الحركة التي قبلها . قلت : ووقع في رواية أبي داود « اشفعوا لتؤجروا » وهو يقوى أن اللام للتعليل ، وجوز الكرماني أن تكون الفاء سببية واللام بالكسر وهي لام كي ، وقال جاز اجتماعهما لأنهما لأمر واحد ، ويحتمل أن تكون جزائية جواباً للأمر ، ويحتمل أن تكون زائدة على رأى أو عاطفة على اشفعوا واللام لام الأمر ، أو على مقدر أى اشفعوا لتؤجروا فلتؤجر أو لفظ اشفعوا تؤجروا في تقدير أن تشفعوا تؤجروا والشرط يتضمن السببية فإذا أتى باللام وقع التصريح بذلك . وقال الطيبي : الفاء واللام زائدتان للتأكيد لأنه لو قيل اشفعوا تؤجروا صح أى إذا عرض المحتاج حاجته على فاشفعوا له إلى فإنكم إن شفعتم حصل لكم الأجر سواء قبلت شفاعتكم أم لا ، ويجرى الله على لسان نبيه ما شاء أى من موجبات قضاء الحاجة أو عدمها ، أى إن قضيتها أو لم أقضها فهو بتقدير الله تعالى وقضائه .

**( تنبيه )** : وقع في حديث عن ابن عباس سنده ضعيف رفعه « من سعى لأخيه المسلم في حاجة قضيت له أو لم تقض غفر له » .

**قوله ( وليقض الله على لسان نبيه ما شاء )** كذا ثبت في هذه الرواية « وليقض » باللام وكذا في رواية أبي أسامة التي بعدها للكشيميني فقط وللباقين « ويقضى » بغير لام ، وفي رواية مسلم من طريق علي بن مسهر وحفص بن غياث « فليقض » أيضاً . قال القرطبي : لا يصح أن تكون هذه اللام لام الأمر لأن الله لا يؤمر ، ولا لام كي لأنه ثبت في الرواية « وليقض » بغير ياء مد ثم قال : يحتمل أن تكون بمعنى الدعاء أى اللهم اقض ، أو الأمر هنا بمعنى الخير . وفي الحديث الحض على الخير بالفعل وبالتسبب إليه بكل وجه ، والشفاعة إلى الكبير في

كشف كربة ومعونة ضعيف ، إذ ليس كل أحد يقدر على الوصول إلى الرئيس ولا التحكن منه ليلج عليه أو يوضح له مراده ليعرف حاله على وجهه ، وإلا فقد كان صلى الله عليه وسلم لا يحتجب . قال عياض ولا يستثنى من الوجوه التي تستحب الشفاعة فيها إلا الحدود ، وإلا فما لأحد فيه تجوز الشفاعة فيه ولا سيما ممن وقعت منه الهفوة أو كان من أهل السر والعتاف . قال وأما المصرون على فسادهم المشتهرون في باطلهم فلا يشفع فيهم ليزجروا عن ذلك .

**باب قول الله عز وجل : ﴿ مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا ﴾**

[٦٠٢٨] ٥٨١٣- حدثني محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه أنه كان إذا أتاه السائل -أو صاحب الحاجة- فقال : « اشفعوا فلتؤجروا ويقضي الله على لسان رسوله ما شاء » .

**قوله (باب قول الله تعالى : من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها)** كذا لآي ذر ، وساق غيره إلى قوله ﴿مقيتاً﴾ وقد عقب المصنف الحديث المذكور قبله بهذه الترجمة إشارة إلى أن الأجر على الشفاعة ليس على العموم بل مخصوص بما تجوز فيه الشفاعة وهي الشفاعة الحسنة ، وضابطها ما أذن فيه الشرع دون ما لم يأذن فيه كما دلت عليه الآية ، وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن مجاهد قال : هي في شفاعة الناس بعضهم لبعض ، وحاصله أن من شفع لأحد في الخير كان له نصيب من الأجر ومن شفع له بالباطل كان له نصيب من الوزر ، وقيل الشفاعة الحسنة الدعاء للمؤمن والسيئة الدعاء عليه .

**قوله (كفل نصيب)** هو تفسير أبي عبيدة ، وقال الحسن وقتادة : الكفل الوزر والإثم . وأراد المصنف أن الكفل يطلق ويراد به النصيب ، ويطلق ويراد به الأجر ، وأنه في آية النساء بمعنى الجزاء ، وفي آية الحديد بمعنى الأجر . ثم ذكر حديث أبي موسى وقد أشرت إلى ما فيه في الذي قبله . ووقع فيه « إذا أتاه صاحب الحاجة » وعند الكشميني « صاحب حاجه » .

**قوله (قال أبو موسى : كفلين أجرين بالحبشية)** وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي إسحق عن أبي الأحوص عن أبي موسى الأشعري في قوله تعالى ﴿يؤتكم كفلين من رحمته﴾ قال : ضعفين بالحبشية أجرين .

**باب لم يكن النبي صلى الله عليه فاحشاً ولا متفحشاً**

[٦٠٢٩] ٥٨١٤- حدثنا حفص بن عمر قال نا شعبة عن سليمان قال سمعت أبا وائل قال سمعت مسروقاً قال عبد الله بن عمرو ... ح . وحدثنا قتيبة قال نا جرير عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن مسروق قال : دخلنا على عبد الله بن عمرو حين قدم مع معاوية إلى الكوفة ، فذكر رسول الله صلى الله عليه فقال : لم يكن فاحشاً ولا متفحشاً . وقال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إن من أخيركم أحسنكم خلقاً » .

[٦٠٣٠] ٥٨١٥- حدثنا محمد بن سلام قال أنا عبد الوهاب عن أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة أن يهوداً أتوا النبي صلى الله عليه فقالوا : السأم عليكم ، فقالت عائشة : عليكم . ولعنكم الله وغضب الله

عليكم. قال: «مهلاً يا عائشة، عليك بالرفق، وإياك والعنف والفحش». قالت: أولم تسمع ما قالوا؟ قال: «أو لم تسمعي ما قلت؟ رددت عليهم، فاستجاب لي فيهم، ولا يستجاب لهم في». [٦٠٣١]

٥٨١٦- فما أصبغ قال نا ابن وهب قال أنا أبو يحيى فليح بن سليمان عن هلال بن أسامة عن أنس بن مالك قال: لم يكن النبي صلى الله عليه سباً ولا فاحشاً ولا لعاناً، كان يقول لأحدنا عند المعتبة: «ما له ترب جبينه؟». [الحديث ٦٠٣١- طرفه في: ٦٠٤٦].

٥٨١٧- حدثنا عمرو بن عيسى قال نا محمد بن سواء قال نا روح بن القاسم عن محمد بن المنكدر عن عبوة عن عائشة أن رجلاً استأذن على النبي صلى الله عليه، فلما رآه قال: «بئس أخو العشيرة وبئس ابن العشيرة». فلما جلس تطلق النبي صلى الله عليه في وجهه وانبسط إليه. فلما انطلق الرجل قالت له عائشة: يا رسول الله، حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلعت في وجهه وانبسطت إليه. فقال رسول الله صلى الله عليه: «يا عائشة، متى عهدتني فحاشاً؟ إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شراً». [الحديث ٦٠٣٢- طرفاه في: ٦٠٥٤، ٦١٣١].

قوله (باب لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشاً ولا متفاحشاً) كذا للأكثر، وللکشميني «ولا متفحشاً» بالتشديد كما في لفظ حديث عبد الله بن عمر وفي الباب وقوع في بعضها بلفظ «متفاحشاً» والفحش كل ما خرج عن مقداره حتى يستقبح، ويدخل في القول والفعل والصفة، يقال طويل فاحش الطول إذا أفرط في طوله، لكن استعماله في القول أكثر. والمتفحش بالتشديد الذي يعتمد ذلك ويكثر منه ويتكلفه. وأغرب الداودي فقال: الفاحش الذي يقول الفحش، والمتفحش الذي يستعمل الفحش ليضحك الناس. ذكر فيه أربعة أحاديث:

الحديث الأول حديث عبد الله بن عمر، وأورده من طريق شعبة عن سليمان وهو الأعمش سمعت أبا وائل، ومن طريق جرير عن الأعمش عن شقيق بن سلمة وهو أبو وائل المذكور، وقد تقدم المتن بتمامه في صفة النبي صلى الله عليه وسلم وما جاء في معناه، وفيه أيضاً قوله «إن من خيركم أحسنكم أخلاقاً» ووقع هنا للکشميني «إن خيركم» وتبين بالرواية الأخرى أن «من» مرادة فيه. ووقع للأكثر «أخيركم» بوزن أفضلكم ومعناه وهي على الأصل، والرواية الأخرى بمعناها، يقال فلان خير من فلان أى أفضل منه، وقد أخرج أحمد والطبراني وصححه ابن حبان من حديث أسامة رفعه «إن الله لا يحب كل فاحش متفحش».

الحديث الثاني حديث عائشة في قصة اليهود، وقد تقدم قريباً في «باب الرفق» وأن شرحه يأتي في الاستئذان، ووقع هنا «يا عائشة عليك بالرفق، وإياك والعنف والفحش» وقد حكى عياض عن بعض شيوخه أن عين العنف مثلثة والمشهور ضمها.

الحديث الثالث حديث أنس قوله (سباً) بالمهملة وموحدتين الأولى ثقيلة.

**قوله ( كان يقول لأحدنا عند المعتبة )** بفتح الميم وسكون المهمل وكسر المثناة الفوقية — ويجوز فتحها — بعدها موحدة وهى مصدر عتب عليه يعتب عتبا وعتاباً ومعتبة ومعاتبه ، قال الخليل : العتاب مخاطبة الإدلال ، ومذاكرة الموحدة .

**قوله ( ما له ترب جيبه )** قال الخطاى : يحتمل أن يكون المعنى خر لوجهه فأصاب التراب جيبه ويحتمل أن يكون دعاء له بالعبادة كأن يصلى فيترب جيبه ، والأول أشبه لأن الجبين لا يصلى عليه ، قال ثعلب : الجبينان يكتنفان الجبهة ومنه قوله تعالى ﴿ وتله للجبين ﴾ أى ألقاه على جيبه . قلت : وأيضاً فالثاني بعيد جداً ، لأن هذه الكلمة استعملها العرب قبل أن يعرفوا وضع الجبهة بالأرض فى الصلاة وقال الداودى : قوله ترب جيبه كلمة تقولها العرب جرت على ألسنتهم ، وهى من التراب ، أى سقط جيبه للأرض ، وهو كقولهم رغم أنفه ، ولكن لا يراد معنى قوله ترب جيبه ، بل هو نظير ما تقدم فى قوله تربت يمينك ، أى أنها كلمة تجرى على اللسان ولا يراد حقيقتها .

الحديث الرابع حديث عائشة ، **قوله ( حدثنا عمرو بن عيسى )** هو أبو عثمان الضبعى البصرى ، ثقة مستقيم الحديث قاله ابن حبان وماله فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر فى كتاب الصلاة . وشيخه محمد بن سواء هو أبو الخطاب السدوسى البصرى ، ثقة أيضاً ، له عند البخارى هذا الحديث وآخر فى المناقب . وشيخه روح بن القاسم مشهور كثير الحديث . وقد تابعه عن محمد بن المنكدر سفيان بن عيينة كما سيأتى فى « باب اغتيال أهل الفساد » وفى « باب المداراة » ومعمّر عند مسلم وسياق روح أتم .

**قوله ( عن عروة عن عائشة )** فى رواية ابن عيينة « سمعت عروة أن عائشة أخبرته » .

**قوله ( أن رجلاً )** قال ابن بطلال هو عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزارى ، وكان يقال له الأحمق المطاع ، ورجا النبى صلى الله عليه وسلم بأقباله عليه تألفه ليسلم قومه لأنه كان رئيسهم ، وكذا فسر به عياض ثم القرطبى والنووى جازمين بذلك ، ونقله ابن التين عن الداودى ولكن احتمالاً لا جزمًا ، وقد أخرجه عبد الغنى بن سعيد فى « المبهمات » من طريق عبد الله بن عبد الحكم عن مالك أنه بلغه عن عائشة « استأذن عيينة بن حصن على النبى صلى الله عليه وسلم فقال : بشئ ابن العشيرة » الحديث ، وأخرجه ابن بشكوال فى « المبهمات » من طريق الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير أن عيينة استأذن فذكره مرسلًا ، وأخرج عبد الغنى أيضاً من طريق أبى عامر الخراز عن أبى يزيد المدنى عن عائشة قالت : « جاء مخزومة بن نوفل يستأذن ، فلما سمع النبى صلى الله عليه وسلم صوته قال : بشئ أخو العشيرة » الحديث . وهكذا وقع لنا فى أواخر الجزء الأول من « فوائد أبى إسحق الهاشمى » وأخرجه الخطيب ، فيحمل على التعدد . وقد حكى المنذر فى مختصره القولين فقال : هو عيينة ، وقيل مخزومة . وأما شيخنا ابن الملقن فاقصر على أنه مخزومة وذكر أنه نقله من حاشية بخط الدمياطى فقصر ، لكنه حكى بعد ذلك عن ابن التين أنه جوز أنه عيينة قال : وصرح به ابن بطلال .

**قوله ( بشئ أخو العشيرة وبشئ ابن العشيرة )** فى رواية معمّر « بشئ أخو القوم وابن القوم » وهى بالمعنى ، قال عياض المراد بالعشيرة الجماعة أو القبيلة ، وقال غيره العشيرة الأدنى إلى الرجل من أهله وهم ولد أبيه وجده .

**قوله ( فلما جلس تطلق )** بفتح الطاء المهملة وتشديد اللام أى أبدى له طلاقه وجهه ، يقال وجهه طلق وطلق أى مسترسل منبسط غير عيوس ، ووقع فى رواية ابن عامر « بش فى وجهه » ولأحمد من وجه آخر عن عائشة « واستأذن آخر فقال نعم أخو العشيرة » فلما دخل لم يبش له ولم ينبسط كما فعل بالآخر ، فسألته فذكر الحديث . قال الخطائى جمع هذا الحديث علماً وأدباً ، وليس فى قول النبى صلى الله عليه وسلم فى أمته بالأمر التى يسميهم بها ' ويضيفها إليهم من المكروه غيبة ، وإنما يكون ذلك من بعضهم فى بعض ، بل الواجب عليه أن يبين ذلك ويفصح به ويعرف الناس أمره ، فإن ذلك من باب النصيحة والشفقة على الأمة ، ولكنه لما جبل عليه من الكرم وأعطيه من حسن الخلق أظهر له البشاشة ولم يجبه بالمكروه هذا لتقتدى به أمته فى اتقاء شر من هذا سبيله ، وفى مداراته ليسلموا من شره وغائلته . قلت : وظاهر كلامه أن يكون هذا من جملة الخصائص ، وليس كذلك ، بل كل من اطلع من حال شخص على شئ وخشى أن غيره يغتر بجميل ظاهره فيقع فى محذور ما فعلية أن يطلعه على ما يحذر من ذلك قاصداً نصيحته ، وإنما الذى يمكن أن يختص به النبى صلى الله عليه وسلم أن يكشف له عن حال من يغتر بشخص من غير أن يطلعه المغتر على حاله فيذم الشخص بخضرتة ليتجنبه المغتر ليكون نصيحة ، بخلاف غير النبى صلى الله عليه وسلم فإن جواز ذمة للشخص يتوقف على تحقق الأمر بالقول أو الفعل ممن يريد نصحه . وقال القرطبى : فى الحديث جواز غيبة المعلن بالفسق أو الفحش ونحو ذلك من الجوارى فى الحكم والدعاء إلى البدعة مع جواز مداراتهم اتقاء شرهم ما لم يؤد ذلك إلى المداينة فى دين الله تعالى . ثم قال تبعاً لعياض : والفرق بين المداراة والمداينة أن المداراة بذل الدنيا لصالح الدنيا أو الدين أو هما معاً ، وهى مباحة ، وربما استحبت ، والمداينة ترك الدين لصالح الدنيا ، والنبى صلى الله عليه وسلم إنما بذل له من دنياه حسن عشرته والرفق فى مكالمته ومع ذلك فلم يمدحه بقول فلم يناقض قوله فيه فعله ، فإن قوله فيه قول حق ، وفعله معه حسن عشرة ، فيزول مع هذا التقرير الإشكال بحمد الله تعالى . وقال عياض : لم يكن عينة والله أعلم حينئذ أسلم ، فلم يكن القول فيه غيبة ، أو كان أسلم ولم يكن إسلامه ناصحاً فأراد النبى صلى الله عليه وسلم أن يبين ذلك لثلاث يغتر به من لم يعرف باطنه ، وقد كانت منه فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم وبعده أمور تدل على ضعف إيمانه فيكون ما وصفه به النبى صلى الله عليه وسلم من جملة علامات النبوة ، وأما إلانة القول له بعد أن دخل فعلى سبيل التألف له . ثم ذكر نحو ما تقدم . وهذا الحديث أصل فى المداراة ، وفى جواز غيبة أهل الكفر والفسق ونحوهم والله أعلم .

**قوله ( متى عهدتنى فاحشاً )** فى رواية الكشميهنى « فحاشا » بصيغة المبالغة .

**قوله ( من تركه الناس )** فى رواية عينية « من تركه أو ودعه الناس » قال المازرى : ذكر بعض النحاة أن العرب أماتوا مصدر يدع وماضيه ، والنبى أفصح العرب ، وقد نطق بالمصدر فى قوله « ليتبين أقوام عن ودعهم الجمعات » وبماضيه فى هذا الحديث . وأجاب عياض بأن المراد بقولهم أماتوه أى تركوا استعماله إلا نادراً ، قال : ولقظ أماتوه يدل عليه ويؤيد ذلك أنه لم ينقل فى الحديث إلا فى هذين الحديثين مع شك الراوى فى حديث الباب مع كثرة استعمال ترك ولم يقل أحد من النحاة إنه لا يجوز .

**قوله ( اتقاء شره )** أى قبح كلامه ، لأن المذكور كان من جفافة العرب . وقال القرطبى : فى هذا الحديث إشارة إلى أن عينة المذكور ختم له بسوء ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم اتقى فحشه وشره ، أخبر أن من يكون كذلك



يكون شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة . قلت : ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال ، فإن الحديث ورد بلفظ العموم فمن اتصف بالصفة المذكورة فهو الذي يتوجه عليه الوعيد ، وشرط ذلك لك أن يموت على ذلك ، ومن أين له أن عينة مات على ذلك ؟ واللفظ المذكور يحتمل لأن يقيد بتلك الحالة التي قيل فيها ذلك ، وما المانع أن يكون تاب وأناب ؟ وقد كان عينة ارتد في زمن أبي بكر وحارب ثم رجع وأسلم وحضر بعض الفتوح في عهد عمر ، وله مع عمر قصة ذكرت في تفسير الأعراف ، ويأتي شرحها في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى ، وفيها ما يدل على جفائه . والحديث الذي فيه أنه « أحق مطاع » أخرجه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم النخعي قال « جاء عينة بن حصن إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعنده عائشة فقال : من هذه ؟ قال : أم المؤمنين . ألا أنزل لك عن أجمل منها . فغضبت عائشة وقالت : من هذا ؟ قال : هذا أحق » . ووصله الطبراني من حديث جرير وزاد فيه : أخرج فاستأذن ، قال : إنها يمين على أن لا أستأذن على مضري . وعلى تقدير أن يسلم له ذلك وللقاضى قبله في عينة لا يسلم له ذلك في مخزومة بن نوفل وسيأتي في « باب المداراة » ما يدل على أن تفسير المهم هنا بمخرمة هو الراجح .

## ب

### حُسْنُ الْخُلُقِ وَالسَّخَاءِ وَمَا يُكْرَهُ مِنَ الْبُخْلِ

وقال ابن عباس : كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس ، وأجود ما يكون في رمضان ، وقال أبوذر لمّا بلغه مبعث النبي صلى الله عليه وسلم ، قال لأخيه : اركب إلى هذا الرادي فاسمع من قوله فرجع فقال : رأيتُهُ يأمرُ بمكارم الأخلاق .

[٦٠٣٣] ٥٨١٨ - حدثنا عمرو بن عون قال نا حماد وهو ابن زيد بن ثابت عن أنس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم

عليه أحسن الناس وأجود الناس وأشجع الناس . ولقد فرغ أهل المدينة ذات ليلة ، فانطلق الناس قبل الصوت ، فاستقبلهم النبي صلى الله عليه وسلم قد سبق الناس إلى الصوت وهو يقول : « لم تُراعوا ، لم تُراعوا » وهو على فرس لأبي طلحة عري ما عليه سرج ، في عنقه سيف ، فقال : لقد وجدته بحراً ، أو إنه لبحر .

[٦٠٣٤] ٥٨١٩ - حدثنا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن ابن المنكدر قال سمعت جابراً يقول : ما سئل

النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء قط فقال : « لا » .

[٦٠٣٥] ٥٨٢٠ - حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي قال نا الأعمش قال ني شقيق عن مسروق قال : كنا

جلوساً مع عبد الله بن عمرو يحدثنا إذ قال : لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحشاً ولا متفحشاً ، وإنه كان يقول : « إن خياركم أحسنكم أخلاقاً » .

[٦٠٣٦] ٥٨٢١- ناسعيد بن أبي مريم قال نا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد قال : جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه بريدة وقال سهل للقوم : أتدرون ما البردة ؟ فقال القوم : هي شملة ، فقال سهل : هي شملة منسوجة فيها حاشيتها فقالت : يا رسول الله ، أكسوك هذه ، فأخذها صلى الله عليه محتاجاً إليها فلبسها ، فرآها عليه رجل من الصحابة فقال : يا رسول الله ، ما أحسن هذه ، فاكسنيها . فقال : « نعم » ، فلما قام النبي صلى الله عليه لأمه أصحابه قالوا : ما أحسنت حين رأيت النبي صلى الله عليه أخذها محتاجاً إليها ثم سألته إياها ، وقد عرفت أنه لا يسأل شيئاً فيمنعه . قال : رجوت بركتها حين لبسها النبي صلى الله عليه لعلي أكفن فيها .

[٦٠٣٧] ٥٨٢٢- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال ني حميد بن عبد الرحمن أن أباه ريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « يتقارب الزمان ، وينقص العمل ، ويلقى الشح ، ويكثر الهرج » . قال : وما الهرج ؟ قال : « القتل ، القتل » .

[٦٠٣٨] ٥٨٢٣- حدثنا موسى بن إسماعيل سمع سلام بن مسكين قال سمعت ثابتاً يقول : نا أنس قال : خدمت النبي صلى الله عليه عشر سنين ، وما قال لي : أف ، ولا لم صنعت ؟ ولا ألا صنعت .

**قوله ( باب حسن الخلق ، والسخاء ، وما يكره من البخل )** جمع في هذه الترجمة بين هذه الأمور الثلاثة لأن السخاء من جملة محاسن الأخلاق ، بل هو من معظمها والبخل ضده ، فأما الحسن فقال الراغب : هو عبارة عن كل مرغوب فيه إما من جهة العقل وإما من جهة العرض وإما من جهة الحسن ، وأكثر ما يقال في عرف العامة فيما يدرك بالبصر ، وأكثر ما جاء في الشرع فيما يدرك بالبصيرة ، انتهى ملخصاً . وأما الخلق فهو بضم الخاء واللام ويجوز سكونها ، قال الراغب : الخلق والخلق يعنى بالفتح والضم في الأصل بمعنى واحد كالشرب والشرب ، لكن خص الخلق الذي بالفتح بالهيئات والصور المدركة بالبصر ، وخص الخلق الذي بالضم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة انتهى . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي » أخرجه أحمد وصححه ابن حبان . وفي حديث علي الطويل في دعاء الافتتاح عند مسلم : « واهدني لأحسن الأخلاق ، لا يهدي لأحسنها إلا أنت » وقال القرطبي في « المفهم » : الأخلاق أوصاف الإنسان التي يعامل بها غيره ، وهي محمودة ومذمومة ، فالمحمودة على الإجمال أن تكون مع غيرك على نفسك فتتصف منها ولا تنصف لها ، وعلى التفصيل العفو والحلم والجود والصبر وتحمل الأذى والرحمة والشفقة وقضاء الحوائج والتوادر ولين الجانب ونحو ذلك ، والمذموم منها ضد ذلك ، وأما السخاء فهو بمعنى الجود ، وهو بذل ما يقتنى بغير عوض ، وعطفه على حسن الخلق من عطف الخاص على العام ، وإنما أفرد للتبويه به . وأما البخل فهو منع ما يطلب مما يقتنى ، وشره ما كان طالبه مستحقاً ولاسيما إن كان من غير مال المسئول . وأشار بقوله : « وما يكره من البخل » إلى أن بعض ما يجوز انطلاق اسم البخل عليه قد لا يكون مذموماً . ثم ذكر المصنف في الباب ثمانية أحاديث : الأولان معلقان .

الحديث الأول ، قوله ( وقال ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس ) تقدم موصولاً في

كتاب الإيمان ، وتقدم شرحه في كتاب الصيام ، وفيه بيان السبب في كثرة جوده في رمضان .

الحديث الثاني ، قوله ( وقال أبو ذر لما بلغه مبعث النبي صلى الله عليه وسلم قال لأخيه الخ ) كذا للأكثر بتكرير قال ، وفي رواية الكشميهني « وكان أبو ذر الخ » وهي أولى ، وهذا طرف من قصة إسلام أبي ذر ، وقد تقدمت موصولة مطولة في المبعث النبوي مشروحة والغرض منه هنا قوله « ويأمر بمكارم الأخلاق » والمكارم جمع مكرمة بضم الراء وهي من الكرم ، قال الراغب : وهو اسم الأخلاق ، وكذلك الأفعال المحمودة ، قال ولا يقال للرجل كريم حتى يظهر ذلك منه ، ولما كان أكرم الأفعال ما يقصد به أشرف الوجوه ، وأشرفها ما يقصد به وجه الله تعالى ، وإنما يحصل ذلك من المتقى قال الله تعالى ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ ﴾ وكل فائق في بابه يقال له كريم .

الحديث الثالث حديث أنس قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس » أي أحسنهم خلقاً وخلقاً « وأجود الناس » أي أكثرهم بذلاً لما يقدر عليه « وأشجع الناس » أي أكثرهم إقداماً مع عدم الفرار ، وقد تقدم شرح الحديث المذكور في كتاب الهبة ، واقتصار أنس على هذه الأوصاف الثلاث مع جوامع الكلم لأنها أمهات الأخلاق ، فإن في كل إنسان ثلاث قوى : أحدها الغضبية وكأها الشجاعة ، ثانيها الشهوانية وكأها الجود ، ثالثها العقلية وكأها النطق بالحكمة . وقد أشار أنس إلى ذلك بقوله « أحسن الناس » لأن الحسن يشمل القول والفعل ، ويحتمل أن يكون المراد بأحسن الناس حسن الخلقة وهو تابع لاعتدال المزاج الذي يتبع صفاء النفس الذي منه جودة القرينة التي تنشأ عنها الحكمة قاله الكرمانى ، وقوله « فرع أهل المدينة » أي سمعوا صوتاً في الليل فخافوا أن يهجم عليهم عدو ، وقوله « فاستقبلهم النبي صلى الله عليه وسلم » قد سبق الناس إلى الصوت « أي إنه سبق فاستكشف الخبر فلم يجد ما يخاف منه فرجع يسكنهم . وقوله « لم ترعوا » هي كلمة تقال عند تسكين الروح تأنيساً ، وإظهاراً للرفق بالمخاطب .

الحديث الرابع حديث جابر ، قوله ( سفيان ) هو الثوري .

قوله ( عن ابن المنكدر ) في رواية الإسماعيلي من طريق أبي الوليد الطيالسي ومن طريق عبد الله وهو ابن المبارك كلاهما عن سفيان « سمعت محمد بن المنكدر .

قوله ( ما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء قط فقال لا ) كذا للجميع ، وكذا في « الأدب المفرد » من طريق ابن عيينة سمعت ابن المنكدر ، ووقع في رواية الإسماعيلي من الطريقين المذكورين ، وكذا عند مسلم من طريق سفيان بن عيينة عن ابن المنكدر بلفظ « ما سئل شيئاً قط فقال لا » قال الكرمانى : معناه ما طلب منه شيء من أمر الدنيا فمنعه ، قال الفرزدق « ما قال لا قط إلا في تشهده » قلت : وليس المراد أنه يعطى ما يطلب منه جزماً ، بل المراد أنه لا ينطق بالرد ، بل إن كان عنده أعطاه إن كان الإعطاء سائغاً وإلا سكت . وقد ورد بيان ذلك في حديث مرسل لابن الحنفية أخرجه ابن سعد ولفظه « إذا سئل فأراد أن يفعل قال نعم ، وإذا لم يرد أن يفعل سكت » وهو قريب من حديث أبي هريرة الماضي في الأطعمة « ما عاب طعاماً قط ، إن اشتهاه أكله وإلا تركه » وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : معناه لم يقل « لا » منعاً للعطاء ، ولا يلزم من ذلك أن لا يقولها اعتذاراً كما في قوله تعالى ﴿ قُلْتُ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ ولا يخفى الفرق بين قول لا أجد ما أحملكم

وبين لا أحملكم . قلت : وهو نظير ما تقدم في حديث أئى موسى الأشعرى لما سأل الأشعريون الحملان فقال النبى صلى الله عليه وسلم « ما عندى ما أحملكم » لكن يشكل على ما تقدم أن في حديث الأشعرى المذكور أنه صلى الله عليه وسلم حلف لا يحملهم فقال « والله لا أحملكم » فيمكن أن يخص من عموم حديث جابر بما إذا سئل ما ليس عنده والسائل يتحقق أنه ليس عنده ذلك ، أو حيث كان المقام لا يقتضى الاقتصار على السكوت من الحالة الواقعة أو من حال السائل ، كأن يكون لم يعرف العادة ، فلو اقتصر في جوابه على السكوت مع حاجة السائل لتماذى على السؤال مثلاً ويكون القسم على ذلك تأكيداً لقطع طمع السائل ، والسر في الجمع بين قوله « لا أجد ما أحملكم » وقوله « والله لا أحملكم » أن الأول لبيان أن الذى سأل لم يكن موجوداً عنده ، والثانى أنه لا يتكلف الإجابة إلى ما سئل بالقرض مثلاً أو بالاستيهاب إذ لا اضطرار حينئذ إلى ذلك ، وسيأتى مزيد لذلك في كتاب الأيمان والنذور . وفهم بعضهم من لازم عدم قول « لا » إثبات « نعم » ورتب عليه أنه يلزم منه تحريم البخل ، لأن من القواعد أنه صلى الله عليه وسلم إذا واطب على شيء كان ذلك علامة وجوبه ، والترجمة تقتضى أن البخل مكروه . وأجيب بأنه إذا تم هذا البحث حملت الكراهة على التحريم ، لكنه لا يتم لأن الذى يحرم من البخل ما يمنع الواجب سلمنا أنه يدل على الوجوب لكن على من هو في مقام النبوة ، إذ مقابله نقص منزه عنه الأنبياء فيختص الوجوب بالنبى صلى الله عليه وسلم ، والترجمة تتضمن أن من البخل ما يكره ، ومقابله أن منه ما يحرم كما أن فيه ما يباح بل ويستحب بل ويجب ، فلذلك اقتصر المصنف على قوله يكره .

الحديث الخامس حديث مسروق « كنا جلوساً عند عبد الله بن عمرو ابن العاص » ورجاله إلى الصحابة كوفيون ، وقد دخلها كما تقدم صريحاً في هذا الحديث في « باب صفة النبى صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( لم يكن فاحشاً )** تقدم شرحه في الباب المذكور وهو الحديث السادس عشر منه ، وقوله فيه « إن خياركم أحاسنكم أخلاقاً » في رواية الكشميهنى « أحسنكم » ووقع في الرواية الماضية « إن من خياركم » وهى مرادة هنا . وقد أخرج أبو يعلى من حديث أنس رفعه « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً » ولترمذى وحسنه والحاكم وصححه من حديث أئى هريرة رفعه « إن من أكمل المؤمنين أحسنهم خلقاً » ولأحمد بسند رجاله ثقات من حديث جابر بن سمرة نحوه بلفظ « أحسن الناس إسلاماً » ولترمذى من حديث جابر رفعه « إن من أحبكم إلى وأقربكم منى مجلساً يوم القيامة أحسنكم أخلاقاً » وأخرجه البخارى في « الأدب المفرد » من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ولأحمد والطبرانى وصححه ابن حبان من حديث أئى ثعلبة نحوه وقال « أحاسنكم أخلاقاً » وسياقه أتم ، وللبخارى في « الأدب المفرد » وابن حبان من حديث أسامة بن شريك « قالوا يا رسول الله من أحب عباد الله إلى الله ؟ قال : أحسنهم خلقاً » وفي رواية عنه « ما خير ما أعطى الإنسان ؟ قال : خلق حسن » ومن الأحاديث الصحيحة في حسن الخلق حديث النواس بن سمعان رفعه « البر حسن الخلق » أخرجه مسلم والبخارى في « الأدب المفرد » وحديث أئى الدرداء رفعه « ما شيء أثقل في الميزان من حسن الخلق » أخرجه البخارى في « الأدب المفرد » وأبو داود والترمذى وصححه وهو ابن حبان وزاد الترمذى فيه وهو عند البزار « وإن صاحب حسن الخلق ليلبغ درجة صاحب الصوم والصلاة » وأخرجه أبو داود وابن حبان أيضاً ، والحاكم من حديث عائشة نحوه ، وأخرجه الطبرانى في « الأوسط » والحاكم من حديث أئى هريرة ، وأخرجه الطبرانى من حديث أنس نحوه ، وأحمد والطبرانى من حديث عبد الله بن عمرو ، وأخرج الترمذى وابن حبان وصححاه

وهو عند البخارى فى « الأدب المفرد » من حديث أبى هريرة « سئل النبى صلى الله عليه وسلم عن أكثر ما يدخل الناس الجنة فقال تقوى الله وحسن الخلق » وللبزار بسند حسن من حديث أبى هريرة رفعه « إنكم لن تسعوا الناس بأموالكم ، ولكن يسعهم منكم بسط الوجه وحسن الخلق » والأحاديث فى ذلك كثيرة . وحكى ابن بطل تبعاً للطبرى خلافاً : هل حسن الخلق غريزة ، أو مكتسب ؟ وتمسك من قال بأنه غريزة بحديث ابن مسعود « إن الله قسم أخلاقكم كما قسم أرزاقكم » الحديث وهو عند البخارى فى « الأدب المفرد » وسيأتى الكلام على ذلك مبسوطاً فى كتاب القدر ، وقال القرطبي فى « المفهم » الخلق جبلة فى نوع الإنسان ، وهم فى ذلك متفاوتون ، فمن غلب عليه شيء منها إن كان محموداً وإلا فهو مأمور بالمجاهدة فيه حتى يصير محموداً ، وكذا إن كان ضعیفاً فيرتاض صاحبه حتى يقوى . قلت : وقع فى حديث الأشج العصري عند أحمد والنسائى والبخارى فى « الأدب المفرد » وصححه ابن حبان أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « إن فيك لخصلتين يحبهما الله : الحلم ، والأناة . قال : يا رسول الله ، قديماً كانا فى أو حديثاً ؟ قال : قديماً . قال : الحمد لله الذى جبلنى على خلقين يحبهما » فترديده السؤال وتقريره عليه يشعر بأن فى الخلق ما هو جبل ، وما هو مكتسب .

الحديث السادس حديث سهل بن سعد فى قصة البردة التى سأل الصحابى لتكون كفته ، والغرض منه قولهم للذى طلبها : سألته إياها وقد عرفت أنه لا يسأل شيئاً فيمنعه ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى فى أوائل الجناز ، وفى قولهم « سألته إياها » استعمال ثانى والضميرين منفصلاً وهو المتعين هنا فراراً من الاستئصال ، إذ لو قاله متصلاً فإنه يصير هكذا سألتموها ، قال ابن مالك : والأصل أن لا يستعمل المنفصل إلا عند تعذر المتصل « لأن الاتصال أخصر وأبين ، لكن إذا اختلف الضميران وتقاربا فالأحسن الانفصال نحو هذا فإن اختلفت فى الرتبة جاز الاتصال والانفصال مثل أعطيتك وأعطيتك إياه .

الحديث السابع حديث أبى هريرة « يتقارب الزمان » وسيأتى شرحه فى كتاب الفتن وقوله فيه « وينقص العمل » وقع فى رواية الكشميى « وينقص العلم » وهو المعروف فى هذا الحديث وللآخر وجه . وقوله فيه « ويلقى الشح » وهو مقصود الباب وهو أخص من البخل فإنه بخل مع حرص . واختلف فى ضبط « يلقي » فالأكثر على أنه بسكون اللام أى يوضع فى القلوب فيكثر ، وهو على هذا بالرفع ، وقيل بفتح اللام وتشديد القاف أى يعطى القلوب الشح ، وهو على هذا بالنصب حكاه صاحب « المظالم » وقال الحميدى : لم تضبط الرواة هذا الحرف ، ويحتمل أن يكون « تلقى » بالتشديد أى يتلقى ويتواصى به ويدعوه إليه من قوله « وما يلقاها إلا الصابرون » أى ما يعلمها وينبه عليها ، قال ولو قيل يلقي مخففة لكان بعيداً لأنه لو ألقى لترك وكان مدحاً والحديث مساق للذم ، ولو كان بالفاء بمعنى يوجد لم يستقم لأنه لم يزل موجوداً اهـ وقد ذكرت توجيه القاف .

الحديث الثامن حديث أنس ، قوله ( خدمت النبى صلى الله عليه وسلم عشر سنين ) تقدم نظيره فى الأولية من وجه آخر عن أنس ، ومثله عند أحمد وغيره عن ثابت عن أنس ، وكذا هو فى معظم الروايات ، ووقع عند مسلم من طريق إسحق بن أبى طلحة عن أنس « والله لقد خدمته تسع سنين » ولا مغايرة بينهما لأن ابتداء خدمته له كان بعد قدومه صلى الله عليه وسلم المدينة وبعد تزوج أمه أم سليم بأبى طلحة ، فقد مضى فى الوصايا من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال « قدم النبى صلى الله عليه وسلم المدينة وليس له خادم ، فأخذ أبو طلحة بيدي » الحديث وفيه « إن أنساً غلام كيس فليخدمك » قال فخدمته فى السفر والحضر « وأشاو بالسفر إلى

ما وقع في المغازي وغيرها من طريق عمرو بن أبي عمرو عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم طلب من أبي طلحة لما أراد الخروج إلى خيبر من يخدمه فأحضر له أنساً » فأشكّل هذا على الحديث الأول لأن بين قدومه المدينة وبين خروجه إلى خيبر ست سنين وأشهرًا . وأجيب بأنه طلب من أبي طلحة من يكون أسن من أنس وأقوى على الخدمة في السفر فعرف أبو طلحة من أنس القوة على ذلك فأحضره ، فلهذا قال أنس في هذه الرواية « خدمته في الحضر والسفر » وإنما تزوجت أم سليم بأبي طلحة بعد قدوم النبي صلى الله عليه وسلم بعدة أشهر ؛ لأنها بادرت إلى الإسلام ووالد أنس حتى فعرف بذلك فلم يسلم وخرج في حاجة له فقتله عدو له ، وكان أبو طلحة قد تأخر إسلامه فاتفق أنه خطبها فاشتترطت عليه أن يسلم فأسلم أخرجه ابن سعد بسند حسن ، فعلى هذا تكون مدة خدمة أنس تسع سنين وأشهرًا ، فألقى الكسر مرة وجبره أخرى . وقوله في هذا الحديث « والله ما قال لي أف قط » قال الراغب : أصل الأف كل مستقذر من وسخ كقلامة الظفر وما يجري مجراها ، ويقال ذلك لكل مستخف به ، ويقال أيضاً عند تكره الشيء وعند التضجر من الشيء ، واستعملوا منها الفعل كأففت بفلان ، وفي أف عدة لغات : الحركات الثلاث بغير تنوين وبالتنوين ، ووقع في رواية مسلم هنا « أفا » بالنصب والتنوين وهي موافقة لبعض القراءات الشاذة كما سيأتي ، وهذا كله مع ضم الهمزة والتشديد ، وعلى ذلك اقتصر بعض الشراح ، وذكر أبو الحسن الرماني فيها لغات كثيرة فبلغها تسعاً وثلاثين ونقلها ابن عطية وزاد واحدة أكملها أربعين ، وقد سردها أبو حيان في « البحر » واعتمد على ضبط القلم ، ولخص ضبطها صاحبه الشهاب السمين ولخصته منه ، وهي الستة المقدمة ، وبالتخفيف كذلك ستة أخرى ، وبالسكون مشدداً ومخففاً ، وبزيادة هاء ساكنة في آخره مشدداً ومخففاً ، وأفي بالإمالة وبين بين وبلا إمالة الثلاثة بلا تنوين ، وأفو بضم ثم سكون وأفي بكسر ثم سكون فذلك ثنتان وعشرون وهذا كله مع ضم الهمزة ويجوز كسرها وفتحها ، فأما بكسرها ففي إحدى عشرة : كسر الفاء وضمها ومشدداً مع التنوين وعدمه أربعة ومخففاً بالحركات الثلاث مع التنوين وعدمه ستة ، وأفي بالإمالة والتشديد ، وأفا بفتح الهمزة ففي ست بفتح الفاء وكسرها مع التنوين وعدمه أربعة وبالسكون وبألف مع التشديد ، والتي زادها ابن عطية أفاه بضم أوله وزيادة ألف وهاء ساكنة ، وقرئ من هذه اللغات ست كلها بضم الهمزة ، فأكثر السبعة بكسر الفاء مشدداً بغير تنوين ، ونافع وحفص كذلك لكن بالتنوين ، وابن كثير وابن عامر بالفتح والتشديد بلا تنوين ، وقرأ أبو السماك كذلك لكن بضم الفاء وزيد بن علي بالنصب والتنوين ، وعن ابن عباس بسكون الفاء . قلت : وبقي من الممكن في ذلك أفي كما مضى لكن بفتح الفاء وسكون الياء ، وأفيه بزيادة هاء ، وإذا ضمنت هاتين إلى التي زادها ابن عطية وأضفتها إلى ما بدى به صارت العدة خمساً وعشرين كلها بضم الهمزة ، فإذا استعملت القياس في اللغة كان الذي بفتح الهمزة كذلك وبكسرها كذلك فتكمل خمساً وسبعين .

**قوله ( ولا لم صنعت ، ولا ألا صنعت )** بفتح الهمزة والتشديد بمعنى هلا ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه « لشيء مما يصنعه الخادم » وفي رواية إسحق بن أبي طلحة « ما علمته قال لشيء صنعته لم فعلت كذا وكذا ، ولشيء تركته هل لا فعلت كذا وكذا » وفي رواية عبد العزيز بن صهيب « ما قال لشيء صنعته لم صنعت هذا كذا ، ولا لشيء لم أصنعه لم لم تصنع هذا كذا » ويستفاد من هذا ترك العتاب على ما فات ؛ لأن هناك مندوحة عنه باستئناف الأمر به إذا احتيج إليه ، وفائدة تنزيه اللسان عن الزجر والذم واستثلاف خاطر الخادم بترك معاتبته ، وكل ذلك في الأمور التي تتعلق بحط الإنسان ، وأما الأمور اللازمة شرعاً فلا يتسامح فيها لأنها من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

## باب كيف يكون الرجل في أهله؟

[٦٠٣٩] ٥٨٢٤- فا حفص بن عمر قال نا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود قال : سألت عائشة : ما كان النبي صلى الله عليه يرضع في أهله؟ قالت : كان في مهنة أهله ، فإذا حضرت الصلاة قام إلى الصلاة .

**قوله ( باب )** بالتونين ( كيف يكون الرجل في أهله ) ؟ ذكر فيه حديث عائشة « كان في مهنة أهله » وقد تقدم شرحه في أبواب صلاة الجماعة من كتاب الصلاة ، وقوله « في مهنة أهله » المهنة بكسر الميم وفتحها ، وأنكر الأصمعي الكسر وفسرها هناك بخدمة أهله ، وبينت أن التفسير من قول الراوي عن شعبة ، وأن جماعة رويوه عن شعبة بدونها ، وكذا أخرجه ابن سعد في الترجمة النبوية عن وهب بن جرير وعفان وأبي قطن ، كلهم عن شعبة بدونها ؛ لكن وقع عنده عن أبي النضر عن شعبة في آخره « يعني بالمهنة في خدمة أهله » وقد وقع في حديث آخر لعائشة أخرجه أحمد وابن سعد وصححه ابن حبان من رواية هشام بن عروة عن أبيه « قلت لعائشة : ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع في بيته ؟ قالت : يخطئ ثوبه ، ويخفف نعله ، ويعمل ما يعمل الرجال في بيوتهم » وفي رواية لابن حبان « ما يعمل أحدكم في بيته » وله ولأحمد من رواية الزهري عن عروة عن عائشة « يخفف نعله ، ويخطئ ثوبه ، ويرقع دلوه » وله من طريق معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة بلفظ « ما كان إلا بشراً من البشر ، كان يفلئ ثوبه ، ويحلب شاته ، ويخدم نفسه » وأخرجه الترمذي في « الشمائل » والبخاري وقال : وروى عن يحيى عن القاسم عن عائشة ، وروى عن يحيى عن حميد المكي عن مجاهد عن عائشة « وفي رواية حارثة بن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة عن أبي سعد « كان ألين الناس ، وأكرم الناس ، وكان رجلاً من رجالكم إلا أنه كان بساماً ، قال ابن بطلان : من أخلاق الأنبياء التواضع ، والبعد عن التعميم ، وامتنان النفس ليستن بهم ولئلا يخلدوا إلى الرفاهية المذمومة ، وقد أشير إلى ذمها بقوله تعالى ﴿ وذري المكثرين أولى النعمة ومهلهم قليلاً ﴾ .

## باب المقة من الله

[٦٠٤٠] ٥٨٢٥- حدثنا عمرو بن علي قال نا أبو عاصم عن ابن جريج قال أخبرني موسى بن عقبة عن نافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا أحب الله العبد نادى جبريل إن الله يحب فلاناً فأحبه ، فيحبه جبريل ، فينادي جبريل في أهل السماء : إن الله يحب فلاناً فأحبه ، فيحبه أهل السماء ، ثم يوضع له القبول في الأرض » .

**قوله ( باب المقة من الله )** أي ابتداؤها من الله . المقة بكسر الميم وتخفيف القاف هي المحبة ، وقد وقع في الأصل الومق والهاء فيه عوض عن الواو ، كعدة ووعد وزنة ووزن . وهذه الترجمة لفظ زيادة وقعت في نحو حديث الباب في بعض طرقه ، لكنها على غير شرط البخاري فأشار إليها في الترجمة كعادته ، أخرجه أحمد والطبراني وابن أبي شيبة من طريق محمد بن سعد الأنصاري عن أبي ظبية بمعجمة عن أبي أمامة مرفوعاً قال « المقة من الله والصيت من السماء ، فإذا أحب الله عبداً » الحديث . وللبخاري من طريق أبي وكيع الجراح بن مليح عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه « ما من عبد إلا وله صيت في السماء ، فإن كان حسناً وضع في الأرض وإن كان سيئاً وضع في الأرض . والصيت بكسر الصاد المهملة وسكون التحتانية بعدها مثناة أصله

الصوت كالريخ من الروح ، والمراد به الذكر الجميل ، وربما قيل لضده لكن بقيد .

**قوله ( أبو عاصم )** هو النبيل ، وهو من كبار شيوخ البخارى وربما روى عنه بواسطة مثل هذا ، فقد علقه في بدء الخلق لأبى عاصم وقد نهت عليه ثم .

**قوله ( عن نافع )** هو مولى ابن عمر ، قال البزار بعد أن أخرجه عن عمرو بن على الفلاس شيخ البخارى فيه : لم يروه عن نافع إلا موسى بن عقبة ، ولا عن موسى إلا ابن جريج . قلت : وقد رواه عن النبى صلى الله عليه وسلم ثوبان عند أحمد والطبرانى في « الأوسط » وأبو أمامة عند أحمد ، ورواه عن أبى هريرة أبو صالح عند المصنف في التوحيد وأخرجه مسلم والبزار .

**قوله ( إذا أحب الله العبد )** وقع في بعض طرقه بيان سبب هذه المحبة والمراد بها ، ففى حديث ثوبان « أن العبد ليلتمس مرضاة الله تعالى فلا يزال كذلك حتى يقول : يا جبريل إن عبدى فلاناً يلتمس أن يرضينى ، ألا وإن رحمتى غلبت عليه » الحديث أخرجه أحمد والطبرانى في « الأوسط » ويشهد له حديث أبى هريرة الآتى في الرقاق ففيه « ولا يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه » الحديث .

**قوله ( إن الله يحب فلاناً فأحبه )** بفتح الموحدة المشددة ويجوز الضم ، ووقع في حديث ثوبان « فيقول جبريل : رحمة الله على فلان ، وتقبله حملة العرش » ..

**قوله ( فينادى جبريل في أهل السماء الخ )** في حديث ثوبان أهل السماوات السبع .

**قوله ( ثم يوضع له القبول في أهل الأرض )** زاد الطبرانى في حديث ثوبان « ثم يهبط إلى الأرض » ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن وداً ﴾ وثبتت هذه الزيادة في آخر هذا الحديث عند الترمذى وابن أبى حاتم من طريق سهيل عن أبيه ، وقد أخرج مسلم إسناده ولم يسق اللفظ ، وزاد مسلم فيه « وإذا أبغض عبداً دعا جبريل » فسأقه على منوال الحب وقال في آخره « ثم يوضع له البغضاء في الأرض » ونحوه في حديث أبى أمامة عند أحمد ، وفي حديث ثوبان عند الطبرانى « وإن العبد يعمل بسخط الله فيقول الله يا جبريل إن فلاناً يستسخطنى » فذكر الحديث على منوال الحب أيضاً وفيه « فيقول جبريل : سخطه الله على فلان » وفي آخره مثل ما في الحب « حتى يقوله أهل السماوات السبع ، ثم يهبط إلى الأرض » وقوله « يوضع له القبول » هو من قوله تعالى ﴿ فتقبلها ربها بقبول حسن ﴾ أى رضيها ، قال المطرزي : القبول مصدر لم أسمع غيره بالفتح ؛ وقد جاء مفسراً في رواية القعنبي « فيوضع له المحبة » والقبول والرضا بالشئ وميل النفس إليه ، وقال ابن القطاع : قبل الله منك قبولاً والشئ والهدية أخذت ، والخبر صدق . وفي التهذيب : عليه قبول إذا كانت العين تقبله ، والقبول من الرئح الصبا لأنها تستقبل الدبور ، والقبول أن يقبل العفو والعافية وغير ذلك ، هو اسم للمصدر أميت الفعل منه . وقال أبو عمرو بن العلاء : القبول بفتح القاف لم أسمع غيره ، يقال فلان عليه قبول إذا قبلته النفس ، وتقبلت الشئ قبولاً . ونحوه لابن الأعرابى وزاد : قبلته قبولاً بالفتح والضم ، وكذا قبلت هديته عن اللحيانى قال ابن بطال : في هذه الزيادة رد على ما يقوله القدريه إن الشر من فعل العبد وليس من خلق الله انتهى . والمراد بالقبول في حديث الباب قبول القلوب له بالمحبة والميل إليه والرضا عنه ، ويؤخذ منه أن محبة قلوب الناس علامة محبة الله ، ويؤيده ما تقدم في الجنائز « أنتم شهداء الله في الأرض » والمراد بمحبة الله إرادة الخير



للعبد وحصول الثواب له ، وبمحبة الملائكة استغفارهم له وإرادتهم خير الدارين له وميل قلوبهم إليه لكونه مطيعاً لله محباً له ، ومحبة العباد له اعتقادهم فيه الخير وإرادتهم دفع الشر عنه ما أمكن ، وقد تطلق محبة الله تعالى للشيء على إرادة إيجادها وعلى إرادة تكميله ، والمحبة التي في هذا الباب من القبيل الثاني ، وحقيقة المحبة عند أهل المعرفة من المعلومات التي لا تحد. وإنما يعرفها من قامت به وجداناً لا يمكن التعبير عنه ، والحب على ثلاثة أقسام : إلهي وروحاني وطبيعي ، وحديث الباب يشتمل على هذه الأقسام الثلاثة ، فحب الله العبد حب إلهي وحب جبريل والملائكة له حب روحاني ، وحب العباد له حب طبيعي .

### باب الحب في الله تعالى

[٦٠٤١] ٥٨٢٦ - حدثنا آدم قال نا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك قال : قال النبي صلى الله عليه : « لا يجد أحد حلاوة الإيمان حتى يحب المرء لا يحبه إلا الله ، وحتى أن يُقذف في النار أحب إليه من أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أنقذه الله ، وحتى يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما » .

قوله ( باب الحب في الله ) ذكر فيه حديث أنس « لا يجد أحد حلاوة الإيمان حتى يحب المرء لا يحبه إلا الله » الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الإيمان ، وبيان أن هذه الترجمة أول حديث أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي أمامة ولفظه « الحب في الله والبغض في الله من الإيمان » وأن له طرقات أخرى . وقوله « أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما » معناه أن من استكمل الإيمان علم أن حق الله ورسوله أكد عليه من حق أبيه وأمه وولده وزوجه وجميع الناس ، لأن الهدى من الضلال والخلاص من النار إنما كان بالله على لسان رسوله ، ومن علامات محبته نصر دينه بالقول والفعل والذب عن شريعته والتخلق بأخلاقه ، والله أعلم .

### باب قول الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ ﴾ الآية

[٦٠٤٢] ٥٨٢٧ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن زمعة قال : نهى النبي صلى الله عليه أن يضحك الرجل مما يخرج من الأنف ، وقال : « لم يضرب أحدكم امرأته ضرب الفحل أو العبد ثم لعله يعانقها » . وقال الثوري وهيب وأبو معاوية عن هشام : « جلد العبد » .

[٦٠٤٣] ٥٨٢٨ - حدثني محمد بن المثنى قال حدثني يزيد بن هارون قال أنا عاصم بن محمد بن زيه عن أبيه عن ابن عمر قال : قال النبي صلى الله عليه بمنى : « أتدرون أي يوم هذا ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « فإن هذا يوم حرام . أفَتدرون أي بلد هذا ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : « بلد حرام . أتدرون أي شهر هذا ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : « شهر حرام » . قال : « فإن الله حرم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا » .

قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ ﴾ الآية ) كذا لأبي ذر والنسفي ، وسقطت الآية لغيرهما وزاد ﴿ وعسى أن يكونوا خيراً منهم — إلى قوله — فأولئك هم الظالمون ﴾ وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث عبد الله بن زمعة « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يضحك الرجل مما يخرج من الأنف » وقد تقدم في تفسير ﴿ والشمس وضحاها ﴾ من وجه آخر عن هشام بن عروة رواه هنا بلفظ « ثم وعظهم في

الضرورة فقال : لم يضحك أحدهم مما يخرج منه « وقوله « لا يسخر » نهى عن السخرية وهى فعل الساخر ، وهو الذى يهزأ منه ، والسخرية تسخير خاص والسخرية سياقه الشئ إلى الغرض المختص به قهراً ، فورد النهى عن استهزاء المرء الآخر تنقيصاً له مع احتمال أن يكون فى نفس الأمر خيراً منه ، وقد أخرج مسلم عن أنى هريرة رفعه فى أثناء حديث « بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم » .

**قوله ( وقال الثورى ووهيب بن خالد وأبو معاوية عن هشام جلد العبد )** يريد أن هؤلاء الثلاثة رَوَوْه عن هشام بن عروة بهذا الإسناد فى قصة النهى عن ضرب المرأة وأن هؤلاء جزموا بقولهم « جلد العبد » موضع شك ابن عيينة هل قال جلد الفحل أو جلد العبد ، والتعاليق الثلاثة تقدم بيان كونها موصولة أما رواية الثورى فوصلها المؤلف فى النكاح وساقها كذلك ، وأما رواية وهيب فوصلها المؤلف فى التفسير كذلك ، وأما رواية أنى معاوية فوصلها أحمد وإسحق كذلك وتقدم التنبيه عليها فى التفسير أيضاً — الحديث الثانى حديث ابن عمر فى خطبة النبى صلى الله عليه وسلم بمنى ، والغرض منه بيان تحريم العرض — وهو موضع المدح والذم من الشخص — أعم من أن يكون فى نفسه أو نسبه أو حسبه . وقال ابن قتيبة : عرض الرجل بدنه ونفسه لا غير ، ومنه استبرأ لدينه وعرضه . قلت : ولا حجة فيه لما ادعاه من الحصر ، ويدل للأول قول حسان :

فإن أنى ووالده وعرضى لعرض محمد منكم وقاء

يخاطب بذلك من كان يهجو النبى صلى الله عليه وسلم ، وأكثر ما يقع تهاجمهم فى مدح الآباء وذمهم ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى فى كتاب الحج ، وعند مسلم من حديث أنى هريرة « كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله »

### باب مَا يُنْهَى مِنَ السَّبَابِ وَاللَّعْنِ

[٦٠٤٤] ٥٨٢٩- حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن منصور قال سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه : « سباب المسلم فسوق ، وقتاله كفر » . تابعه محمد بن جعفر عن شعبة .

[٦٠٤٥] ٥٨٣٠- نا أبو معمر قال نا عبد الوارث عن الحسين عن عبد الله بن بريدة قال نا يحيى بن يعمر أن أبا الأسود الديلي حدثه عن أبي ذر أنه سمع النبي صلى الله عليه يقول : « لا يرمى رجل رجلاً بالفسوق ، ولا يرميه بالكفر ، إلا ارتدت عليه ، إن لم يكن صاحبه كذلك » .

[٦٠٤٦] ٥٨٣١- نا محمد بن سنان قال نا فليح بن سليمان قال نا هلال بن علي عن أنس قال : لم يكن النبي صلى الله عليه فاحشاً ولا لعاناً ولا سباً ، كان يقول عند المعتبة : « ما له تربت جبينه » .

[٦٠٤٧] ٥٨٣٢- حدثنا محمد بن بشار قال نا عثمان بن عمر قال أنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة أن ثابت بن الضحاك - وكان من أصحاب الشجرة - حدثه أن رسول الله صلى الله عليه قال : « من حلف على ملة غير الإسلام فهو كما قال ، وليس على ابن آدم نذر فيما لا يملك ، ومن قتل نفسه بشيء في الدنيا عذب به يوم القيامة ، ومن لعن مؤمناً فهو كقتله ، ومن قذف مؤمناً بكفر فهو كقتله » .

[٦٠٤٨] ٥٨٣٣- حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا عدي بن ثابت قال سمعت

سليمان بن صرد رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه قال : استب رجلان عند النبي صلى الله عليه ، فغضب أحدهما فاشتد غضبه حتى انتفخ وجهه وتغير ، فقال النبي صلى الله عليه : «إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه الذي يجد» . فانطلق إليه الرجل فأخبره بقول النبي صلى الله عليه وقال : «تعوذ بالله من الشيطان» . فقال : أترى بي بأساً ، أمجنون أنا ؟ اذهب .

[٦٠٤٩] ٥٨٣٤- حدثنا مسدد قال نا بشر بن المفضل عن حميد قال : قال أنس بن عباد بن الصامت قال : خرج رسول الله صلى الله عليه ليخبر الناس بليلة القدر ، فتلاحى رجلان من المسلمين ، قال النبي صلى الله عليه : «خرجت لأخبركم فتلاحى فلان وفلان ، وإنها رفعت ، وعسى أن يكون خيراً لكم ، فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة» .

[٦٠٥٠] ٥٨٣٥- نا عمر بن حفص قال نا أبي عن الأعمش عن المعمر بن سويد عن أبي ذر قال : رأيت عليه برداً وعلى غلامه برداً ، فقلت : لو أخذت هذا فلبسته كانت حلة ، وأعطيته ثوباً آخر ، فقال : كان بيني وبين رجل كلام ، وكانت أمه أعجمية ، فملت منها ، فذكرني إلى النبي صلى الله عليه فقال لي : «أسأبت فلاناً ؟» قلت : نعم . قال : «أفملت من أمه ؟» قلت : نعم . قال : «إنك امرؤ فيك جاهلية» . قلت : على ساعتى هذه من كبر السن ؟ قال : «نعم ، هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن جعل الله أخاه تحت يديه فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا يكلفه من العمل ما يغلبه ، فإن كلفه ما يغلبه فليعنه عليه» .

**قوله ( باب ما ينهى من السباب واللعن )** في رواية غير أبي ذر والنسفي « عن » بدل « من » وهى أولى ، وفي الأول حذف تقديره ما ينهى عنه . والسباب بكسر الميملة وتخفيف الموحدة تقدم بيانه مع شرح الحديث الأول في كتاب الإيمان ، وهو محتمل لأن يكون على ظاهر لفظه من التفاعل ، ويحتمل أن يكون بمعنى السب وهو الشتم وهو نسبة الإنسان إلى عيب ما ، وعلى الأول فحكم من بدأ منهما أن الوزر عليه حتى يتعدى الثاني كما ثبت عند مسلم من حديث أبي هريرة وصحح ابن حبان من حديث العرياض بن سارية قال « المستبان شيطانان يتهاوران ويتكاذبان » وقوله في آخر الحديث الأول « تابعه محمد بن جعفر عن شعبة » وصله أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر وهو غندر بهذا الإسناد لكن قال فيه « عن شعبة عن زيد ومنصور » وزاد فيه زييداً وهو بالزاي والوحدة مصغر ، ومعنى اللعن الدعاء بالإبعاد من رحمة الله تعالى .

الحديث الثاني ، **قوله ( عن الحسين )** هو ابن ذكوان المعلم ، والإسناد إلى أبي ذر بصريون وقد دخلها هو أيضاً ، وفي رواية مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث « حدثنا أبي حدثنا الحسين المعلم » .

**قوله ( عن أبي ذر )** في رواية الإسماعيلي من وجهين « عن أبي معمر » شيخ البخاري فيه بالسند إلى أبي الأسود أن أبا ذر حدثه .

**قوله ( لا يرمى رجل رجلاً بالفسوق ولا يرميه بالكفر إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كما قال )** وفي رواية للإسماعيلي « إلا حار عليه » وفي أخرى « إلا ارتدت عليه » يعنى رجعت عليه و « حار » بمهملتين أى رجع ، وهذا يقتضى أن من قال لآخر أنت فاسق أو قال له أنت كافر فإن كان ليس كما قال كان هو المستحق

للوصف المذكور ، وأنه إذا كان كما قال . لم يرجع عليه شيء لكونه صدق فيما قال ، ولكن لا يلزم من كونه لا يصير بذلك فاسقاً ولا كافراً أن لا يكون آثماً في صورة قوله له أنت فاسق بل في هذه الصورة تفصيل : إن قصد نصحه أو نصحه غيره ببيان حاله جاز ، وإن قصد تعييره وشهرته بذلك ومحض أذاه لم يجوز ، لأنه مأمور بالستر عليه وتعليمه وعظته بالحسنى ، فمهما أمكنه ذلك بالرفق لا يجوز له أن يفعله بالعنف لأنه قد يكون سبباً لإغرائه وإصراره على ذلك الفعل كما في طبع كثير من الناس من الأنفة ، لاسيما إن كان الأمر دون المأمور في المنزلة .

ووقع في رواية مسلم بلفظ « ومن دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه » ذكره في أثناء حديث في ذم من ادعى إلى غير أبيه ، وقد تقدم صدره في مناقب قريش بالإسناد المذكور هنا ، فهو حديث واحد فرقه البخاري حديثين ، وسيأتى هذا المتن في « باب من أكفر أخاه بغير تأويل » من حديث أبي هريرة ، ومن حديث ابن عمر بلفظ فقد باء بها أحدهما وهو بمعنى رجع أيضاً ، قال النووي : اختلف في تأويل هذا الرجوع فقيل رجع عليه الكفر إن كان مستحلاً . وهذا بعيد من سياق الخبر ، وقيل محمول على الخوارج لأنهم يكفرون المؤمنين هكذا نقله عياض عن مالك وهو ضعيف ، لأن الصحيح عند الأكثرين أن الخوارج لا يكفرون ببدعتهم . قلت : ولما قاله مالك وجه ، وهو أن منهم من يكفر كثيراً من الصحابة ممن شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة وبالإيمان فيكون تكفيرهم من حيث تكذيبهم للشهادة المذكورة لا من مجرد صدور التكفير منهم بتأويل كما سيأتى إيضاحه في « باب من أكفر أخاه بغير تأويل » والتحقيق أن الحديث سبق لزجر المسلم عن أن يقول ذلك لأخيه المسلم ، وذلك قبل وجود فرقة الخوارج وغيرهم . وقيل معناه رجعت عليه نقيصته لأخيه ومعصيته تكفيره ، وهذا لأبأس به . وقيل يخشى عليه أن يؤول به ذلك إلى الكفر كما قيل المعاصي يريد الكفر فيخاف على من أدامها وأصر عليها سوء الخاتمة ، وأرجح من الجميع أن من قال ذلك لمن يعرف منه الإسلام ولم يقم له شبهة في زعمه أنه كافر فإنه يكفر بذلك كما سيأتى تقريره ، فمعنى الحديث فقد رجع عليه تكفيره ، فالراجع التكفير لا الكفر ، فكأنه كفر نفسه لكونه كفر من هو مثله ، ومن لا يكفره إلا كافر يعتقد بطلان دين الإسلام ، ويؤيده أن في بعض طرقه « وجب الكفر على أحدهما » وقال القرطبي : حيث جاء الكفر في لسان الشرع فهو جحد المعلوم من دين الإسلام بالضرورة الشرعية ، وقد ورد الكفر في الشرع بمعنى جحد النعم وترك شكر المنعم والقيام بحقه كما تقدم تقريره في كتاب الإيمان في « باب كفر دون كفر » وفي حديث أبي سعيد يكفرون الإحسان ويكفرون العشير « قال وقوله باء بها أحدهما أى رجع بإثمها ولازم ذلك ، وأصل البوء اللزوم ، ومنه « أبوء بنعمتك » أى ألزمها نفسي وأقر بها قال : والهاء في قوله « بها » راجع إلى التكفير الواحدة التي هى أقل ما يدل عليها لفظ كافر ، ويحتمل أن يعود إلى الكلمة . والحاصل أن المقول له إن كان كافراً كافراً شرعياً فقد صدق القائل وذهب بها المقول له ، وإن لم يكن رجعت للقائل معرفة ذلك القول وإثمه ، كذا اقتصر على هذا التأويل في رجع ، وهو من أعدل الأجوبة ، وقد أخرج أبو داود عن أبي الدرداء بسند جيد رفعه « أن العبد إذا لعن شيئاً سعدت اللعنة إلى السماء فتغلق أبواب السماء دونها ، ثم تهبط إلى الأرض فتأخذ بمئة ويسرة ، فإن لم تجد مساعاً رجعت إلى الذى لعن ، فإن كان أهلاً وإلا رجعت إلى قائلها ، وله شاهد عند أحمد من حديث ابن مسعود بسند حسن وآخر عند أى داود والترمذى عن ابن عباس ورواته ثقات ، ولكنه أغل بالإنزال .

الحديث الثالث حديث أنس تقدم شرحه في « باب حسن الخلق » .

الحديث الرابع حديث ثابت بن الضحاك وقد اشتمل على خمسة أحكام وسيأتي في « باب من أكفر أنجاه بغير تأويل » بتمامه إلا خصلة واحدة منها ، ويأتي كذلك في الأيمان والنذور ، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى ، ويؤخذ حكم ما يتعلق بتكفير من كفر المسلم من الذى قبله . وقوله « لعن المسلم كقتله » أى لأنه إذا لعنه فكأنه دعا عليه بالهلاك .

الحديث الخامس حديث سليمان بن صرد بضم الصاد وفتح الراء بعدها دال مهملات ، وهو ابن الجون بن أبى الجون الخزاعى ، صحابى شهير يقال كان اسمه يسار بتحتانية ومهملة فغيره النبى صلى الله عليه وسلم ويكنى أبا المطرف ، وقتل فى سنة خمس وستين وله ثلاث وتسعون سنة .

**قوله ( استب رجلان )** لم أعرف أسماءهما ووقع فى صفة إبليس من وجه آخر عن الأعمش بهذا السند « كنت جالسا مع النبى صلى الله عليه وسلم ورجلان يستبان » .

**قوله ( حتى انتفخ وجهه )** فى الرواية المذكورة « فاحمر وجهه وانتفخت أوداجه » وفى رواية مسلم « تحمر عيناه وتنتفخ أوداجه » وقد تقدم تفسير الودج فى صفة إبليس ، وفى حديث معاذ بن جبل عند أحمد وأصحاب السنن ، « حتى إنه ليخيل إلى أن أنفه ليتزعزع من الغضب » .

**قوله ( إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه الذى يجد )** فى الرواية المذكورة « لو قال أعوذ بالله من الشيطان » وفى رواية مسلم « الرجيم » ومثله فى حديث معاذ ولفظه « إني لأعلم كلمة لو يقولها هذا الغضبان لذهب عنه الغضب : اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم » .

**قوله ( فانطلق إليه الرجل )** فى رواية مسلم « فقام إلى الرجل رجل ممن سمع النبى صلى الله عليه وسلم » وفى الرواية المتقدمة « فقالوا له » فدلّت هذه الرواية على أن الذى خاطبه منهم واحد وهو معاذ بن جبل كما بينته رواية أبى داود ولفظه « قال فجعل معاذ يأمره ، فأبى وضحك وجعل يزداد غضبا » .

**قوله ( وقال تعوذ بالله )** فى الرواية المذكورة « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال تعوذ بالله » وهو بالمعنى فإنه صلى الله عليه وسلم أرشده إلى ذلك ، وليس فى الخبر أنه أمرهم أن يأمره بذلك ، لكن استفادوا ذلك من طريق عموم الأمر بالنصيحة للمسلمين .

**قوله ( أترى بى بأس )** بضم التاء أى أتظن ، ووقع « بأس » هنا بالرفع للأكثر وفى بعضها « بأسا » بالنصب وهو أوجه .

**قوله ( أجنون أنا )** فى الرواية المذكورة « وهل بى من جنون » ؟ .

**قوله ( اذهب )** هو خطاب من الرجل للرجل الذى أمره بالتعوذ أى امض فى شغلك . وأخلق بهذا المأمور أن يكون كافرا أو منافقا ، أو كان غلب عليه الغضب حتى أخرجه عن الاعتدال بحيث زجر الناصح الذى دله على ما يزيل عنه ما كان به من وهج الغضب بهذا الجواب السيئ ، وقيل إنه كان من جفاة الأعراب وظن أنه لا يستعيز من الشيطان إلا من به جنون ، ولم يعلم أن الغضب نوع من شر الشيطان ولهذا يخرج به عن صورته ويزين إفساد ماله كتقطيع ثوبه وكسر انيته أو الإقدام على من أغضبه ونحو ذلك مما يتعاطاه من يخرج عن الاعتدال ،

وقد أخرج أبو داود من حديث عطية السعدي رفعه « إن الغضب من الشيطان » الحديث .

الحديث السادس عن عبادة بن الصامت في ذكر ليلة القدر وقد تقدم في أواخر الصيام مشروحاً وأورده هنا لقوله فيه « فتلاحي » أى تنازع ، والتلاحي بالمهملة أى التجادل والتنازع ، وهو يفضى فى الغالب إلى المساببة وتقدم أن الرجلين هما كعب بن مالك وعبد الله بن أبى حذر .

الحديث السابع حديث أبى ذر « سابت رجلاً » وقد تقدم شرحه فى كتاب الإيمان وأن الرجل المذكور هو بلال المؤذن ، وكان اسم أمه حمامة بفتح المهملة وتخفيف الميم . وقوله « إنك امرؤ فيك جاهلية » التنوين للتقليل ، والجاهلية كان قبل الإسلام ، ويحتمل أن يراد بها هنا الجهل أى إن فيك جهلاً . وقوله « قلت على ساعتى هذه من كبر السن » أى هل فى جاهلية أو جهل وأنا شيخ كبير ؟ وقوله « هم إخوانكم » أى العبيد أو الخدم حتى يدخل من ليس فى الرق منهم ، وقرينة قوله « تحت أيديكم » ترشد إليه ، ويؤخذ منه المبالغة فى ذم السب واللعن لما فيه من احتقار المسلم ، وقد جاء الشرع بالتسوية بين المسلمين فى معظم الأحكام ، وأن التفاضل الحقيقى بينهم إنما هو بالتقوى ، فلا يفيد الشريف النسب نسبته إذا لم يكن من أهل التقوى ، ويتنفع الوضع النسب بالتقوى كما قال تعالى ﴿ إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾

بَابُ مَا يَجُوزُ مِنْ ذِكْرِ النَّاسِ نَحْوَ قَوْلِهِمُ الطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ

وقال النبى صلى الله عليه : « ما يقول ذو اليمين » وما لا يراد به شين الرجل .

[٦٠٥١] ٥٨٣٦- نا حفص بن عمر قال نا يزيد بن إبراهيم قال نا محمد بن أبي هريرة قال : صلى بنا النبى

صلى الله عليه الظهر ركعتين ثم سلم ، ثم قام إلى خشبة فى مقدم المسجد ، ووضع يده عليها - وفى القوم يومئذ أبوبكر وعمر ، فهابا أن يكلماه - ويخرج سرعان الناس فقالوا : قصرت الصلاة ، وفى القوم رجل كان النبى صلى الله عليه يدعو ذاليمين ، فقال : يا نبى الله ، أنسيت أم قصرت ؟ قال : « لم أنس ولم تقصُر » ، قالوا : بل نسيت يا رسول الله ، قال : « صدق ذو اليمين » ، فقام فصلّى ركعتين ثم سلم ، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر ، ثم وضع مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر .

قوله ( باب ما يجوز من ذكر الناس ) أى بأوصافهم ( نحو قولهم الطويل والقصير . وقال النبى صلى الله عليه وسلم ما يقول ذو اليمين ، وما لا يراد به شين الرجل ) هذه الترجمة معقودة لبيان حكم الألقاب وما لا يعجب الرجل أن يوصف به مما هو فيه . وحاصله أن اللقب إن كان مما يعجب الملقب ولا إطرأ فيه مما يدخل فى نهى الشرع فهو جائز أو مستحب ، وإن كان مما لا يعجبه فهو حرام أو مكروه ، إلا أن يعين طريقاً إلى التعريف به حيث يشتهر به ولا يتميز عن غيره إلا بذكره . ومن ثم أكثر الرواة من ذكر الأعمش والأعرج ونحوهما وعارم وغندر وغيرهم ، والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لما سلم فى ركعتين من صلاة الظهر فقال « أكما يقول ذو اليمين » وقد أورده المصنف فى الباب ولم يذكر هذه الزيادة ، وقال فى سياق الرواية التى أوردها « وفى القوم رجل كان النبى صلى الله عليه يدعو ذا اليمين » وأما الرواية التى علقها فى الباب فوصلها فى « باب تشييك الأصابع » فى أوائل كتاب الصلاة من طريق ابن عون عن ابن سيرين عن أبى هريرة ولكن لفظه « أكما يقول ذو اليمين » ؟ وقد أخرجه مسلم من طريق أبوب عن ابن سيرين بلفظ « ما يقول ذو اليمين » ؟ وهو المطابق للتعليق المذكور ، وإلى ما ذهب إليه البخارى من التفصيل فى ذلك ذهب الجمهور ، وشذ قوم فشددوا حتى نقل عن الحسن البصرى

أنه كان يقول : أخاف أن يكون قولنا حميداً الطويل غيبة ، وكأن البخارى لمح بذلك حيث ذكر قصة ذى اليمين وفيما « وفي القوم رجل في يديه طول » قال ابن المنير أشار البخارى إلى أن ذكر مثل هذا إن كان للبيان والتمييز فهو جائز وإن كان للتنقيص لم يجز ، قال : وجاء في بعض الحديث عن عائشة في المرأة التي دخلت عليها فأشارت بيدها أنها قصيرة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « اغتبتها » وذلك أنها لم تفعل هذا بياناً وإنما قصدت الإخبار عن صفتها فكان كالاغتيال انتهى . والحديث المذكور أخرجه ابن أبى الدنيا في « كتاب الغيبة » وابن مردويه في « التفسير » (١) وفي (١) من طريق حبان بن مخارق عن عائشة وهو (١)

### باب الغيبة

وقول الله عز وجل : ﴿ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ﴾

[٦٠٥٢] ٥٨٣٧- حدثنا يحيى قال نا وكيع عن الأعمش قال سمعت مجاهداً يحدث عن طاووس عن ابن عباس قال : مر رسول الله صلى الله عليه على قبرين فقال : «إنهما ليُعَذَّبَان وما يُعَذَّبَان في كبير ؛ أما هذا فكان لا يستتر من بوله ، وأما هذا فكان يمشي بالنميمة» . ثم دعا بعسيب رطب فشقه باثنين ، فغرس على هذا واحداً وعلى هذا واحداً ، ثم قال : «لعله أن يخفف عنهما ما لم ييبسا» .

قوله ( باب الغيبة وقول الله تعالى ﴿ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ﴾ الآية ) هكذا اكتفى بذكر الآية المصروفة بالنهي عن الغيبة لم يذكر حكمها كما ذكر حكم التهمة بعد باين حيث جزم بأن التهمة من الكبائر ، وقد اختلف في حد الغيبة وفي حكمها ، فأما حدها فقال الراغب : هي أن يذكر الإنسان عيب غيره من غير محوج إلى ذكر ذلك . وقال الغزالي : حد الغيبة أن تذكر أخاك بما يكرهه لو بلغه . وقال ابن الأثير في النهاية : الغيبة أن تذكر الإنسان في غيبته بسوء وإن كان فيه . وقال النووي في « الأذكار » تبعاً للغزالي : ذكر المرء بما يكرهه ، سواء كان ذلك في بدن الشخص أو دينه أو دنياه أو نفسه أو خلقه أو ماله أو والده أو ولده أو زوجه أو خادمه أو إثوبه أو حركته أو طلاقته أو عبوسه أو غير ذلك مما يتعلق به ، سواء ذكرته باللفظ أو بالإشارة والرمز . قال النووي : ومن يستعمل التعريض في ذلك كثير من الفقهاء في التصانيف وغيرها كقولهم قال بعض من يدعى العلم أو بعض من ينسب إلى الصلاح أو نحو ذلك مما يفهم السامع المراد به ، ومنه قولهم عند ذكره : الله يعافينا ، الله يتوب علينا ، نسأل الله السلامة ونحو ذلك ، فكل ذلك من الغيبة . وتمسك من قال : إنها لا يشترط فيها غيبة الشخص بالحديث المشهور الذي أخرجه مسلم وأصحاب لسنن عن أبي هريرة رفعه « أتدرون ما الغيبة ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : ذكرت أخاك بما يكرهه . قال : أفرأيت إن كان في أخى ما أقول ؟ قال : إن كان في أخيك ما تقول فقد اغتبته ، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته » وله شاهد مرسل عن المطلب بن عبد الله عند مالك ، فلم يقيد ذلك بغيبة الشخص فدل على أن لا فرق بين أن يقول ذلك في غيبته أو في حضوره ، والأرجح اختصاصها بالغيبة مراعاة لاشتقاقها ، وبذلك جزم أهل اللغة . قال ابن التين : الغيبة ذكر المرء بما يكرهه بظهر الغيب . وكذا قيده الزحشرى وأبو نصر القشيري في التفسير وابن خميس في جزء له مفرد في الغيبة والمنذرى وغير واحد من العلماء من آخرهم الكرماني قال : الغيبة أن تتكلم خلف الإنسان بما يكرهه لو سمعه وكان صادقاً . قال : وحكم الكناية والإشارة مع النية كذلك . وكلام من أطلق منهم محمول على المقيد في ذلك . وقد وقع

في حديث سليم بن جابر<sup>(١)</sup> والحديث سيق لبيان صفتها واكتفى باسمها على ذكر محلها . نعم المواجهة بما ذكر حرام لأنه داخل في السب والشتم ، وأما حكمها فقال النووي في « الأذكار » : الغيبة والتمية محرمتان بإجماع المسلمين ، وقد تظاهرت الأدلة على ذلك . وذكر في « الروضة » تبعاً للرافعي أنها من الصغائر ، وتعبه جماعة . ونقل أبو عبد الله القرطبي في تفسيره الإجماع على أنها من الكبائر لأن حد الكبيرة صادق عليها لأنها مما ثبت الوعيد الشديد فيه . وقال الأزرعي لم أر من صرح بأنها من الصغائر إلا صاحب العدة<sup>(٢)</sup> والغزالي . وصرح بعضهم بأنها من الكبائر . وإذا لم يثبت الإجماع فلا أقل من التفصيل ، فمن اغتاب ولياً لله أو عالماً ليس كمن اغتاب مجهول الحالة مثلاً . وقد قالوا : ضابطها ذكر الشخص بما يكره ، وهذا يختلف باختلاف ما يقال فيه ، وقد يشتد تأذيه بذلك وأذى المسلم محرم . وذكر النووي من الأحاديث الدالة على تحريم الغيبة حديث أنس رفعه « لما عرج بي مررت بقوم لهم أظفار من نحاس يخشمون بها وجوههم وصدورهم . قلت : من هؤلاء يا جبريل ؟ قال : هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم » أخرجه أبو داود وله شاهد عن ابن عباس عند أحمد ، وحديث سعيد بن زيد رفعه « إن من أرى الربا الاستطالة في عرض المسلم بغير حق » أخرجه أبو داود ، وله شاهد عند البزار وابن أبي الدنيا من حديث أبي هريرة ، وعند أبي يعلى من حديث عائشة ، ومن حديث أبي هريرة رفعه « من أكل لحم أخيه في الدنيا قرب له يوم القيامة فيقال له كله ميتاً كما أكلته حياً ، فيأكله ويكلج ويصيح » سنده حسن . وفي « الأدب المفرد » عن ابن مسعود قال « ما التقم أحد لقمة شراً من اغتياب مؤمن » الحديث ، وفيه أيضاً وصححه ابن حبان من حديث أبي هريرة في قصة ماعز ورجله في الزنا « وإن رجلاً قال لصاحبه انظر إلى هذا الذي ستر الله عليه فلم يدع نفسه حتى رجم رجم الكلب ، فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم كلا من جيفة هذا الحمار — لحمار ميت — فما نلتما من عرض هذا الرجل أشد من أكل هذه الجيفة » وأخرج أحمد والبخاري في « الأدب المفرد » بسند حسن عن جابر قال « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فهاحت ريح منتنة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذه ريح الذين يغتابون المؤمنين » وهذا الوعيد في هذه الأحاديث يدل على أن الغيبة من الكبائر ، لكن تقييده في بعضها بغير حق قد يخرج الغيبة بحق لما تقرر أنها ذكر المرء بما فيه ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس قال « مر النبي صلى الله عليه وسلم على قبرين يعذبان » الحديث . وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، وليس فيه ذكر الغيبة بل فيه ممشي بالتمية ، قال ابن التين : إنما ترجم بالغيبة وذكر التهمة لأن الجامع بينهما ذكر ما يكرهه المقول فيه بظهور الغيب . وقال الكرماني : الغيبة نوع من التهمة لأنه لو سمع المنقول عنه ما نقل عنه لغمه . قلت : الغيبة قد توجد في بعض صور التهمة ، وهو أن يذكره في غيبته بما فيه مما يسوؤه قاصداً بذلك الإفساد ، فيحتمل أن تكون قصة الذي كان يعذب في قبره كانت كذلك ، ويحتمل أن يكون أشار إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الغيبة صريحاً ، وهو ما أخرجه هو في « الأدب المفرد » من حديث جابر قال « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فأقنى علي قبرين — فذكر فيه نحو حديث الباب وقال فيه — أما أحدهما فكان يغتاب الناس » الحديث . وأخرج أحمد والطبراني بإسناد صحيح عن أبي بكر قال « مر النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين فقال : إنهما يعذبان ، وما يعذبان في كبير وبكى وفيه — وما يعذبان إلا في الغيبة والبول » ولأحمد والطبراني أيضاً من حديث يعلى بن شابة « أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على قبر يعذب صاحبه فقال : إن هذا كان يأكل لحوم الناس ، ثم دعا بجريدة رطبة » الحديث ، ورواته موثقون ، ولأبي داود الطيالسي عن ابن عباس بسند



جيد مثله . وأخرجه الطبراني وله شاهد عن أبي أمامة عند أبي جعفر الطبري في التفسير . وأكل خوم الناس

**باب قول النبي صلى الله عليه : «خيرُ دورِ الأنصار...» .**

٥٨٣٨ - حدثنا قبيصة قال نا سفيان عن أبي الزناد عن أبي سلمة عن أبي أسيد الساعدي قال : قال

النبي صلى الله عليه : «خيرُ دورِ الأنصارِ بنو النجار» .

**قوله (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم خير دور الأنصار)** ذكر فيه أول حديث أبي أسيد الساعدي، وقد تقدم في المناقب بتمامه وفي إيراد هذه الترجمة هنا إشكال ، لأن هذا ليس من الغيبة أصلاً إلا إن أخذ من أن المفضل عليهم يكرهون ذلك فيستثنى ذلك من عموم قوله «ذكرك أخاك بما يكره» ويكون محل الزجر إذا لم يترتب عليه حكم شرعي ، فاما ما يترتب عليه حكم شرعي فلا يدخل في الغيبة ولو كرهه المحدث عنه ، ويدخل في ذلك ما يذكر لقصد النصيحة من بيان غلط من يخشى أن يقلد أو يقترب به في أمر ما، فلا يدخل ذكره بما يكره من ذلك في الغيبة المحرمة كما سيأتي ، وإليه يشير ما ترجم به المصنف عقب هذا . وقال ابن التين : في حديث أبي أسيد دليل على جواز المفاضلة بين الناس لمن يكون عالماً بأحوالهم لينبه على فضل الفاضل ومن لا يلحق بدرجته في الفضل ، فيتمثل أمره صلى الله عليه وسلم بتنزيل الناس منازلهم ، وليس ذلك بغيبة

**باب ما يجوز من اغتيال أهل الفساد والريب**

٥٨٣٩ - حدثنا صدقة بن الفضل قال أنا ابن عيينة سمع ابن المنكدر قال سمعت عروة ابن الزبير أن

عائشة أخبرته : استأذن رجل على النبي صلى الله عليه ، فقال : «إيذنوا له، بشئ أخو العشيرة أو ابن العشيرة» . فلما دخل ألان له الكلام . قلت : يا رسول الله ، قلت الذي قلت ثم ألت له الكلام . قال : «أي عائشة، إن شر الناس من تركه الناس - أو ودعه الناس - اتقاء فحشه» .

**قوله (باب ما يجوز من اغتيال أهل الفساد)** ذكر فيه حديث عائشة في قوله «بشئ أخو العشيرة» وقد تقدم شرحه قريباً في «باب لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشاً» وقد نوزع في كون ما وقع من ذلك غيبة ، وإنما هو نصيحة ليحذر السامع ، وإنما لم يواجه المقول فيه بذلك لحسن خلقه صلى الله عليه وسلم ، ولو واجه المقول فيه بذلك لكان حسناً ولكن حصل القصد بدون مواجهة . والجواب أن المراد أن صورة الغيبة موجودة فيه وإن لم يتناول الغيبة المذمومة شرعاً ، وغايته أن تعريف الغيبة المذكور أولاً هو اللغوي ،

وإذا استثنى منه ما ذكر كان ذلك تعريفها الشرعي . وقوله في الحديث «إن شر الناس» استئناف كلام كالتعليل لتركه مواجهته بما ذكره في غيبته ، ويستنبط منه أن المجاهر بالفسق والشر لا يكون ما يذكر عنه من ذلك من ورائه من الغيبة المذمومة ، قال العلماء : تباح الغيبة في كل غرض صحيح شرعاً حيث يتعين طريقاً إلى الوصول إليه بها : كالظلم ، والاستعانة على تغيير المنكر ، والاستفتاء ، والمحكمة والتحذير من الشر ، ويدخل فيه تجريح الرواة والشهود ، وإعلام من له ولاية عامة بسيرة من هو تحت يده ، وجواب الاستشارة في نكاح أو عقد من العقود وكذا من رأى متفقهاً يتردد إلى مبتدع أو فاسق وخاف عليه الاقتداء به . ومن تجوز غيبتهم من يتجاهر بالفسق أو الظلم أو البدعة . ومما يدخل في ضابط الغيبة وليس بغيبة ما تقدم تفصيله في «باب ما يجوز من ذكر الناس» فيستثنى أيضاً ، والله أعلم

## النَّمِيمَةُ مِنَ الْكَبَائِرِ

[٦٠٥٥] ٥٨٤٠ - حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ قَالَ أَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ حَيَاطَانِ الْمَدِينَةِ، فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يَعْذُبَانِ فِي قُبُورِهِمَا، فَقَالَ: «يَعْذُبَانِ، وَمَا يَعْذُبَانِ فِي كَبِيرٍ، وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ: كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ، وَكَانَ الْآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ». ثُمَّ دَعَا بِجَرِيدَةٍ فَكَسَرَهَا بِكَسْرَتَيْنِ - أَوْ ثَلَاثَتَيْنِ - فَجَعَلَ كِسْرَةً فِي قَبْرِ هَذَا وَكِسْرَةً فِي قَبْرِ هَذَا، فَقَالَ: «لَعَلَّهُ يَخَفُّ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْبَسَا».

**قوله ( باب النَّمِيمَةِ مِنَ الْكَبَائِرِ )** سقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر وحده . ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة القبرين ، وهو ظاهر فيما ترجم به ، لقوله في سياقه « وإنه لكبير » وقد تقدم القول فيه في كتاب الطهارة ، وقد صحح ابن حبان من حديث أبي هريرة بلفظ « وكان الآخر يؤذي الناس بلسانه ويمشي بينهم بالنميمة » .

**( لطيفة )** : أبدى بعضهم للجمع بين هاتين الخصلتين مناسبة ، وهي أن البرزخ مقدمة للأخرة ، وأول ما يقضى فيه يوم القيامة من حقوق الله الصلاة ومن حقوق العباد الدماء ، ومفتاح الصلاة التطهر من الحدث والخبث ومفتاح الدماء الغيبة والسعى بين الناس بالنميمة بنشر الفتن التي يسفك بسببها الدماء .

## مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّمِيمَةِ

وقوله تعالى: ﴿ هَمَّازٍ مَشَاءٍ بَنَمِيمٍ ﴾ ، ﴿ وَيَلُّ لِكُلِّ هَمْزَةٍ لُحْمَةً ﴾

يهمز ويلمز ويعيب: واحد.

[٦٠٥٦] ٥٨٤١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ نَا سَفِيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَامٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ حُذَيْفَةَ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ رَجُلًا يَرْفَعُ الْحَدِيثَ إِلَى عُثْمَانَ. فَقَالَ لَهُ حُذَيْفَةُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ: « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ ».

**قوله ( باب ما يكره من النميمة )** كأنه أشار بهذه الترجمة إلى بعض القول المنقول على جهة الإفساد يجوز إذا كان المقول فيه كافراً مثلاً ، كما يجوز التجسس في بلاد الكفار ونقل ما يضرهم .

**قوله ( وقوله تعالى : هماز مشاء بنميم )** قال الراغب هز الإنسان اغتيابه ، والنم إظهار الحديث بالوشاية ، وأصل النميمة همس والحركة .

**قوله ( ويل لكل همزة لمزة ، يهزم ويلمز يعيب واحد )** كذا للأكثر بكسر العين المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة ، ووقع في رواية الكشميهني ويغتاب بعين معجمة ساكنة ثم مثناة وأظنه تصحيفاً . والهمزة الذي يكثر منه الهمز وكذا اللزمة ، واللمز تتبع المعاييب . ونقل ابن التين أن اللمز العيب في الوجه والهمز في القفا ، وقيل بالعكس ، وقيل الهمز الكسر واللمز الطعن ، فعلى هذا هما بمعنى واحد لأن المراد بالكسر الكسر من الأعراض وبالطعن الطعن فيها ، وحكى في ميم يهزم ويلمز الضم والكسر ، وأسند البيهقي عن ابن جريج قال : الهمز بالعين والشدق واليد ، واللمز باللسان .

**قوله ( سفيان )** هو الثوري ، ومنصور هو ابن معتمر ، وإبراهيم هو النخعي ، وهمام هو ابن الحارث ، والسند كله كوفيون .

**قوله ( إن رجلاً يرفع الحديث )** لم أقف على اسمه ، وعثمان هو ابن عفان أمير المؤمنين .

**قوله ( فقال حذيفة )** في رواية المستملى « فقال له حذيفة » ولمسلم من رواية الأعمش عن إبراهيم « فقال حذيفة وأراد أن يسمعه » .

**قوله ( لا يدخل الجنة )** أى فى أول وهلة كما فى نظائره .

**قوله ( قتات )** بقاف ومثناة ثقيلة وبعد الألف مثناة أخرى هو التمام ، ووقع بلفظ « تمام » فى رواية أبى واثل عن حذيفة عند مسلم ، وقيل الفرق بين القتات والتمام أن التمام الذى يحضر القصة فينقلها والقتات الذى يتسمع من حيث لا يعلم به ثم ينقل ما سمعه . قال الغزالي ما ملخصه : ينبغي لمن حملت إليه غيمة أن لا يصدق من ثم له ولا يظن بمن ثم عنه ما نقل عنه ولا يبحث عن تحقيق ما ذكر له وأن ينهأ ويقبح له فعله وأن يبغضه إن لم ينزجر وأن لا يرضى لنفسه ما نهى التمام عنه فينمى هو على التمام فيصير تماماً ، قال النووي : وهذا كله إذا لم يكن فى النقل مصلحة شرعية وإلا فهي مستحبة أو واجبة ، كمن اطلع من شخص أنه يريد أن يؤذى شخصاً ظلماً فحذره منه ، وكذا من أخبر الإمام أو من له ولاية بسيرة نائبه مثلاً فلا منع من ذلك ، وقال الغزالي ما ملخصه : التهمة فى الأصل نقل القول إلى المقول فيه ، ولا اختصاص لها بذلك بل ضابطها كشف ما يكره كشفه سواء كرهه المنقول عنه أو المنقول إليه أو غيرها ، وسواء كان المنقول قولاً أم فعلاً ، وسواء كان عيباً أم لا ، حتى لو رأى شخصاً يخفى ماله فأفشى كان غيمة . واختلف فى الغيبة والتهمة هل هما متغايرتان أو متحدتان ، والراجح التغاير ، وأن بينهما عمومًا وخصوصًا وجهياً ، وذلك لأن التهمة نقل حال الشخص لغيره على جهة الإفساد ، بغير رضاه سواء كان بعلمه أم بغير علمه ، والغيبة ذكره فى غيبته بما لا يرضيه ، فامتازت التهمة بقصد الإفساد ، ولا يشترط ذلك فى الغيبة ، وامتازت الغيبة بكونها فى غيبة المقول فيه ، واشتركتا فيما عدا ذلك ، ومن العلماء من يشترط فى الغيبة أن يكون المقول فيه غائباً ، والله أعلم .

### باب قول الله عز وجل : ﴿ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾

[٦٠٥٧] ٥٨٤٢ - حدثنا أحمد بن يونس قال نا ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « من لم يدع قول الزور والعمل به والجهل فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه » قال أحمد : أفهمني رجل إسناده .

**قوله ( باب قول الله تعالى واجتنبوا قول الزور )** قال الراغب : الزور الكذب ، قيل له ذلك لكونه مأثلاً عن الحق ، والزور بفتح الزاى الميل . وكان موقع هذه الترجمة للإشارة إلى أن القول المنقول بالتهمة لما كان أعم من أن يكون صدقاً أو كذباً فالكذب فيه أقبح .

**قوله ( حدثنا أحمد بن يونس )** هو أحمد بن عبد الله بن يونس نسب إلى جده ، وقد تقدم حديث الباب فى أوائل الصيام أخرجه عن آدم بن أبى إياس عن ابن أبى ذئب بالسند والمتن وتقدم شرحه هناك ، وقوله هنا فى آخره « قال أحمد أفهمني رجل إسناده » أحمد هو ابن يونس المذكور . والمعنى أنه لما سمع الحديث من ابن أبى ذئب لم يتيقن إسناده من لفظ شيخه فأفهمه إياه رجل كان معه فى المجلس ، وقد خالف أبو داود رواية البخارى فأخرج الحديث المذكور عن أحمد بن يونس هذا لكن قال فى آخره « قال أحمد فهمت إسناده من ابن أبى ذئب ، وأفهمني الحديث رجل إلى جنبه أراه ابن أخيه » وهكذا أخرجه الإسماعيلي عن إبراهيم بن شريك عن أحمد بن يونس ، وهذا عكس

ما ذكره البخارى ، فإن مقتضى روايته أن المتن فهمه أحمد من شيعه ولم يفهم الإسناد منه بخلاف ما قال أبو داود وإبراهيم بن شريك ، فيحمل على أن أحمد بن يونس حدث به على الوجهين . وخطب الكرماني هنا فقال : قال أفهمنى أى كنت نسيت هذا الإسناد فذكرنى رجل إسناده ، ووجه الخطب نسبته إلى أحمد بن يونس نسيان الإسناد وأن التذكير وقع له من الرجل بعد ذلك ، وليس كذلك ، بل أراد أنه لما سمعه من ابن أبى ذئب خفى عنه بعض لفظه أما على رواية البخارى فمن الإسناد ، وأما على رواية أبو داود فمن المتن ، وكان الرجل بجنبه فكأنه استفهمه عما خفى عليه منه فأفهمه ، فلما كان بعد ذلك وتصدى للتحديث به أخبر بالواقع ولم يستجز أن يسنده عن ابن أبى ذئب بغير بيان . وقد وقع مثل ذلك لكثير من المحدثين ، وعقد الخطيب لذلك باباً فى كتاب « الكفاية » وانظر إلى قوله « أفهمنى رجل إلى جنبه » أى إلى جنب ابن أبى ذئب . ثم قال الكرماني : وأراد رجل عظيم والتونين يدل عليه والغرض مدح شيخه ابن أبى ذئب أو رجل آخر غيره أفهمنى اهـ . ولم يتعين أنه تعظيم للرجل الذى أفهمه من مجرد قول رجل ، بل الذى فيه أنه إما نسي اسمه فعبر عنه برجل أو كنى عن اسمه عمداً ، وأما مدح شيخه فليس فى السياق ما يقتضيه . قلت : وابن أبى ذئب هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة المخزومي وكان له أخوان المغيرة وطالوت ، ولم أقف على اسم ابن أخيه المذكور ولا على تعيين أبيه أيهما هو ، قال ابن التين : ظاهر الحديث أن من اغتاب فى صومه فهو مفطر ، وإليه ذهب بعض السلف ، وذهب الجمهور إلى خلافه ، لكن معنى الحديث أن الغيبة من الكبائر وأن إثماً لا يفى له بأجر صومه فكأنه فى حكم المفطر . قلت : وفى كلامه مناقشة لأن حديث الباب لا ذكر للغيبة فيه ، وإنما فيه قول الزور والعمل به والجهل ، ولكن الحكم والتأويل فى كل ذلك ما أشار إليه والله أعلم . وقوله فيه « فليس لله حاجة » هو مجاز عن عدم قبول الصوم .

### باب مَا قِيلَ فِي ذِي الْوَجْهِينِ

[٦٠٥٨] ٥٨٤٣- حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا أبو صالح عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « تجدد من أشر الناس يوم القيامة عند الله ذا الوجهين ، الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه » .

**قوله ( باب ما قيل فى ذى الوجهين )** أورد فيه حديث أبى هريرة وفيه تفسيره وهو من جملة صور التمام .

**قوله ( تجدد من شرار الناس )** كذا وقع فى رواية الكشميهنى « شرار » بصيغة الجمع ، وأخرجه الترمذى من طريق أبى معاوية عن الأعمش بلفظ « إن من شر الناس » وقد تقدم فى أوائل المناقب من طريق عمارة بن القعقاع عن أبى زرعة عنه عن أبى هريرة بلفظ « تجددون شر الناس » وأخرجه مسلم من هذا الوجه و من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عنه بلفظ « تجددون من شر الناس ذا الوجهين » وأخرجه أبو داود من رواية سفيان بن عيينة عن أبى الزناد عن الأعرج عنه بلفظ « من شر الناس ذو الوجهين » ولمسلم من رواية مالك عن أبى الزناد « إن من شر الناس ذا الوجهين » وسيأتى فى الأحكام من طريق عراك بن مالك عنه بلفظ « إن شر الناس ذو الوجهين » وهو عند مسلم أيضاً . وهذه الألفاظ متقاربة ، والروايات التى فيها « شر الناس » محمولة على الرواية التى فيها « من شر الناس » ووصفه بكونه شر الناس أو من شر الناس مبالغة فى ذلك ، ورواية « أشر الناس » بزيادة الألف لغة فى شر يقال خير وأخير وشر وأشر بمعنى ولكن الذى بالألف أقل استعمالاً ، ويحتمل أن يكون المراد بالناس من

ذكر من الطائفتين المتضادتين خاصة ، فإن كل طائفة منهما مجانبة للأخرى ظاهراً فلا يتمكن من الاطلاع على أسرارها إلا بما ذكر من خداعه الفريقتين ليطلع على أسرارهم فهو شرهم كلهم ، والأولى حمل الناس على عمومهم فهو ابلغ في الذم ، وقد وقع في رواية الإسماعيلي من طريق أبي شهاب عن الأعمش بلفظ « من شر خلق الله ذو الوجهين » قال القرطبي : إنما كان ذو الوجهين شر الناس لأن حاله حال المنافق ، إذ هو متملق بالباطل وبالكذب ، مدخل للفساد بين الناس . وقال النووي : هو الذى يأتى كل طائفة بما يرضيها . فيظهر لها أنه منها ومخالف لضدها ، وصنيعة نفاق ومحض كذب وخداع وتحيل على الاطلاع على أسرار الطائفتين ، وهى مدهنة محرمة . قال : فأما من يقصد بذلك الإصلاح بين الطائفتين فهو محمود . وقال غيره : الفرق بينهما أن المذموم من يزين لكل طائفة عملها ويقبحه عند الأخرى ويذم كل طائفة عند الأخرى ، والمحمود أن يأتى لكل طائفة بكلام فيه صلاح الأخرى ويعتذر لكل واحدة عن الأخرى وينقل إليه ما أمكنه من الجميل ويستر القبيح . ويؤيد هذه التفرقة رواية الإسماعيلي من طريق ابن نمير عن الأعمش « الذى يأتى هؤلاء بحديث هؤلاء وهؤلاء بحديث هؤلاء » وقال ابن عبد البر : حملة على ظاهره جماعة وهو أولى ، وتأوله قوم على أن المراد به من يرأى بعمله فيرى الناس خشوعاً واستكانة ويوهمهم أنه يخشى الله حتى يكرموه وهو في الباطن بخلاف ذلك ، قال : وهذا محتمل لو اقتصر في الحديث على صدره فإنه داخل في مطلق ذى الوجهين . لكن بقية الحديث ترد هذا التأويل وهى قوله « يأتى هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه » قلت : وقد اقتصر في رواية الترمذى على صدر الحديث ، لكن دلت بقية الروايات على أن الراوى اختصره ، فإنه عند الترمذى من رواية الأعمش ، وقد ثبت هنا من رواية الأعمش بتمامه ، ورواية ابن نمير التى أشرت إليها هى التى ترد التأويل المذكور صريحاً ، وقد رواه البخارى في « الأدب المفرد » من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « لا ينبغي لذى الوجهين أن يكن أميناً » . وأخرج أبو داود من حديث عمار بن ياسر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان له وجهان في الدنيا كان له يوم القيامة لسانان من نار » وفي الباب عن أنس أخرجه ابن عبد البر بهذا اللفظ ، وهذا يتناول الذى حكاه ابن عبد البر عمن ذكره بخلاف حديث الباب فإنه فسر من يتردد بين طائفتين من الناس . والله أعلم .

### باب من أخبر صاحبه بما يقال فيه

[٦٠٥٩] ٥٨٤٤ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود قال : قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رجل من الأنصار : والله ما أراد محمد بهذا وجه الله ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته ، فتمعر وجهه فقال : « رحم الله موسى ، لقد أودى بأكثر من هذا فصبر » .

قوله ( باب من أخبر صاحبه بما يقال فيه ) قد تقدمت الإشارة إلى أن المذموم من نقلة الأخبار من يقصد الإفساد ، وأما من يقصد النصيحة ويتحرى الصدق ويجتنب الأذى فلا ، وقل من يفرق بين البابين ، فطريق السلامة في ذلك لمن يخشى عدم الوقوف على ما يباح من ذلك مما لا يباح الإمساك عن ذلك ، وذكر فيه حديث ابن مسعود في إخباره النبي صلى الله عليه وسلم بقول القائل « هذه قسمة ما أريد بها وجه الله » وسيأتى شرحه مستوفى في « باب الصبر على الأذى » إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية فتمعر وجهه بالعين المهملة أى تغير من الغضب ، وللكشميهنى فتمغر بالعين المعجمة أى صار لونه لون المغرة ، وأراد البخارى بالترجمة بيان جواز النقل

على وجه النصيحة ، لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على ابن مسعود نقله ما نقل ، بل غضب. من قول المنقول عنه ، ثم حلم عنه وصبر على أذاه اتساء بموسى عليه السلام وامثالاً لقوله تعالى ﴿فبهذا هم اقتده﴾

### باب ما يُكره من التمدّح

[٦٠٦٠] ٥٨٤٥- حدثني محمد بن صباح قال نا إسماعيل بن زكرياء قال نا بُريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبي موسى قال : سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يثنى على رجلٍ ويُطريه في المدح ، فقال : «أهلكم -أو قطعتم- ظهر الرجل» .

[٦٠٦١] ٥٨٤٦- نا آدم قال نا شعبة عن لحالد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أن رجلاً ذكّر عند النبي صلى الله عليه وسلم فأنشئ عليه رجلاً خيراً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : «ويحك ، قطعت عنق صاحبك -يقوله مراراً- إن كان أحدكم مادحاً لا محالة فليقل : أحسب كذا وكذا ، إن كان يرى أنه كذلك ، وحسبهُ الله ، ولا يزكى على الله أحد» . قال وهيب عن خالد فقال : «ويلك» .

**قوله ( باب ما يكره من التمدّح )** هو تفاعل من المدح أى المبالغ ، والتمدح التكلف والممادحة أى مدح كل من الشخصين الآخر ، وكأنه ترجم ببعض ما يدل عليه الخبر لأنه أعم من أن يكون من الجانبين أو من جانب واحد ، ويحتمل أن لا يريد حمل التفاعل فيه على ظاهره ، وقد ترجم له في الشهادات « ما يكره من الإطناب في المدح » أورد فيه حديثين :

الأول حديث أى موسى قال فيه حدثنا محمد بن الصباح بفتح المهملة وتشديد الموحدة وآخره حاء مهملة هو البزار ، ووقع هنا في رواية أى ذر « محمد بن صباح » بغير ألف ولام ، وتقدم الكل في الشهادات بهذا الحديث بعينه ، وأخرجه مسلم عنه فقال « حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح » وهذا الحديث مما اتفق الشيخان على تخريجه عن شيخ واحد ، وما ذكره البخارى بسنده ومثته في موضعين ولم يتصرف في مثته ولا إسناده وهو قليل في كتابه ، وقد أخرجه أحمد في مسنده عن محمد بن الصباح ، وقال عبد الله بن أحمد بعد أن أخرجه عن أبيه عنه : قال عبد الله وسمعت أنا من محمد بن الصباح فذكره ، وإسماعيل بن زكريا شيخه هو الخلقاني بضم المعجمة وسكون اللام بعدها قاف ، وبريدة بموحدة وراء يكنى أبا بردة مثل كنية جده وهو شيخه فيه ، وقوله عن بريد في رواية الإسماعيل « حدثنا بريد » .

**قوله ( سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يثنى على رجل )** لم أقف على اسمها صريحاً ، ولكن أخرج أحمد والبخارى في « الأدب المفرد » من حديث محجن بن الأدرع الأسلمي قال « أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي » فذكر حديثاً قال فيه « فدخل المسجد فإذا رجل يصلى ، فقال لى من هذا ؟ فأنشئت عليه خيراً ، فقال : اسكت لا تُسمعته فتهلكه » وفي رواية له « فقلت يا رسول الله هذا فلان وهذا وهذا » وفي أخرى له « هذا فلان وهو من أحسن أهل المدينة صلاة ، أو من أكثر أهل المدينة » الحديث . والذى أنشئ عليه محجن يشبه أن يكون هو عبد الله ذو النجادين المزنى ، فقد ذكرت في ترجمته في الصحابة ما يقرب ذلك .

**قوله ( ويطريه )** بضم أوله وبالطاء المهملة من الإطراء وهو المبالغة في المدح ، وسأذكر ما ورد في بيان ما وقع

من ذلك في الحديث الذى بعده .

**قوله ( في المدحة )** بكسر الميم ، وفي نسخة مضت في الشهادات « في المدح » بفتح الميم بلا هاء ، وفي أخرى « في مدحه » بفتح الميم وزيادة الضمير والأول هو المعتمد .

**قوله ( لقد أهلكم — أو قطعتم — ظهر الرجل )** كذا فيه بالشك ، وكذا لمسلم ، وسيأتى في حديث أبى بكره الذى بعده بلفظ « قطعت عنق صاحبك » وهما بمعنى ، والمراد بكل منهما الهلاك لأن من يقطع عنقه يقتل ومن يقطع ظهره يهلك .

الحديث الثانى **قوله ( عن خالد )** هو الخذاء وصرح به مسلم في روايته من طريق غندر عن شعبة .

**قوله ( أن رجلاً ذكر عند النبى صلى الله عليه وسلم فأثنى عليه رجل خيراً )** وفي رواية غندر « فقال : يا رسول الله ما من رجل بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل منه في كذا وكذا » لعله يعنى الصلاة لما سيأتى .

**قوله ( ويحك )** هى كلمة رحمة وتوجع ، وويل كلمة عذاب ، وقد تأتى موضع ويج كما سأذكره .

**قوله ( قطعت عنق صاحبك يقوله مراراً )** في رواية يزيد بن زريع عن خالد الخذاء التى مضت في الشهادات « ويحك قطعت عنق صاحبك ، قطعت عنق صاحبك ، مراراً » وبين في رواية وهيب التى سأنبه عليها بعد أنه قال ذلك ثلاثاً .

**قوله ( إن كان أحدكم )** في رواية يزيد بن زريع « وقال إن كان » .

**قوله ( لا محالة )** أى لا سيلة له في ترك ذلك وهى بمعنى لابد والميم زائدة ، ويحتمل أن يكون من الحول أى القوة والحركة .

**قوله ( فليقل أحسب كذا وكذا إن كان يرى )** بضم أوله أى يظن ووقع في رواية يزيد بن زريع « إن كان يعلم ذلك » وكذا في رواية وهيب .

**قوله ( والله حسيه )** بفتح أوله وكسر ثانية وبعد التحتانية الساكنة موحدة أى كافيه ، ويحتمل أن يكون هنا فعيل من الحساب أى محاسبه على عمله الذى يعلم حقيقته ، وهى جملة اعتراضية ، وقال الطيبى : هى من تئمة المقول ، والجملة الشرطية حال من فاعل فليقل ، والمعنى فليقل أحسب أن فلاناً كذا إن كان يحسب ذلك منه والله يعلم سره لأنه هو الذى يجازيه ، ولا يقل أتيقن ولا أتتحقق جازماً بذلك .

**قوله ( ولا يزكى على الله أحد )** كذا لآبى ذر عن المستملى والسرخسى بفتح الكاف على البناء للمجهول وفي رواية الكشميهنى « ولا يزكى » بكسر الكاف على البناء للفاعل وهو المخاطب أولاً المقول له فليقل ، وكذا في أكثر الروايات ، وفي رواية غندر « ولا أزكى » بهزئة بدل التحتانية أى لا أقطع على عاقبة أحد ولا على ما في ضميره لكون ذلك مغيباً عنه ، وجيء بذلك بلفظ الخير ومعناه النهى أى لا تركوا أحداً على الله لأنه أعلم بكم منكم .

**قوله ( قال وهيب عن خالد )** يعنى بسنده المتقدم ( ويلك ) أى وقع في روايته ويلك بدل ويحك ، وسيأتى

رواية وهيب موصولة في « باب ما جاء في قول الرجل ويلك » ويأتى شرح هذه اللفظة هناك . قال ابن بطال : حاصل النهى أن من أفرط في مدح آخر بما ليس فيه لم يأمن على الممدوح العجب لظنه أنه بتلك المنزلة . فربما ضيع العمل والازدياد من الخير اتكالا على ما وصف به ، ولذلك تأول العلماء في الحديث الآخر « احتوا في وجوه المداحين التراب » أن المراد من يمدح الناس في وجوههم بالباطل ، وقال عمر : المدح هو الذبح ، قال : وأما من مدح بما فيه فلا يدخل في النهى ، فقد مدح صلى الله عليه وسلم في الشعر والخطب والمحاطبة ولم يحث في وجه مادحه تراباً . انتهى ملخصاً . فأما الحديث المشار إليه فأخرجه مسلم من حديث المقداد ، وللعلماء فيه خمسة أقوال : أحدها هذا وهو حمله على ظاهره واستعمله المقداد راوى الحديث ، والثاني الخيبة والحرمان كقولهم لمن رجع خائباً رجوع وكفه مملوءة تراباً . والثالث قالوا له بفيك التراب ، والعرب تستعمل ذلك لمن تركه قوله . والرابع أن ذلك يتعلق بالممدوح كأن يأخذ تراباً فيذره بين يديه يتذكر بذلك مصيره إليه فلا يطفئ بالمدح الذى سمعه . والخامس المراد بحشو التراب في وجه المادح إعطاؤه ما طلب لأن كل الذى فوق التراب تراب ، وبهذا جزم البيضاوى وقال : شبه الإعطاء بالحشى على سبيل الترشيح والمبالغة في التقليل والاستهانة ، قال الطيبي : ويحتمل أن يراد دفعه عنه وقطع لسانه عن عرضه بما يرضيه من الرضخ ، والدافع قد يدفع خصمه بحشى التراب على وجهه استهانة به . وأما الأثر عن عمر فورد مرفوعاً أخرجه ابن ماجه وأحمد من حديث معاوية « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « فذكره بلفظ « وإياكم والتمادح فإنه الذبح » وإلى لفظ هذه الرواية رمز البخارى في الترجمة ، وأخرجه البيهقي في « الشعب » مطولاً وفيه « وإياكم والمدح فإنه من الذبح » وأما ما مدح به النبي صلى الله عليه وسلم فقد أرشد مادحيه إلى ما يجوز من ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم » الحديث ، وقد تقدم بيانه في أحاديث الأنبياء ، وقد ضبط العلماء المبالغة الجائزة من المبالغة الممنوعة بأن الجائزة يصحبها شرط أو تقريب ، والممنوعة بخلافها ، ويستثنى من ذلك ما جاء عن المعصوم فإنه لا يحتاج إلى قيد كالألفاظ التى وصف النبي صلى الله عليه وسلم بها بعض الصحابة مثل قوله لابن عمرو « نعم العبد عبد الله » وغير ذلك وقال الغزالي في « الإحياء » آفة المدح فى المادح أنه قد يكذب وقد يرأى الممدوح بمدحه ولا سيما إن كان فاسقاً أو ظالماً ، فقد جاء فى حديث أنس رفعه « إذا مدح الفاسق غضب الرب » أخرجه أبو يعلى وابن أبى الدنيا فى الصمت ، وفى سنده ضعف ، وقد يقول مالا يتحققه مما لا سبيل له إلى الاطلاع عليه ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « فليقل أحسب » وذلك كقوله إنه ورع ومتق وزاهد ، بخلاف مالهو قال : رأيته يصلى أو يحج أو يزكى فإنه يمكنه الاطلاع على ذلك ، ولكن تبقى الآفة على الممدوح ، فإنه لا يأمن أن يحدث فيه المدح كبيراً أو إعجاباً أو يكله على ما شهره به المادح فيفتر عن العمل ، لأن الذى يستمر فى العمل غالباً هو الذى يعد نفسه مقصراً . فإن سلم المدح من هذه الأمور لم يكن به بأس ، وربما كان مستحجاً ، قال ابن عيينة : من عرف نفسه لم يضره المدح ، وقال بعض السلف : إذا مدح الرجل فى وجهه فليقل اللهم اغفر لى مالا يعلمون ، ولا تؤاخذنى بما يقولون ، واجعلنى خيراً مما يظنون ، أخرجه البيهقي فى « الشعب » .

بَابُ مَنْ أَتْنَى عَلَى أَخِيهِ بِمَا يَعْلَمُ

وقال سعد : ما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لأحدٍ يمشی على الأرض إنه من أهل الجنة ، إلا لعبد الله

ابن سلام .



[٦٠٦٢] ٥٨٤٧- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه حين ذكر في الإزار ما ذكر، قال أبو بكر: يا رسول الله، إن إزاري يسقط من أحد شقيه، قال: «إنك لست منهم».

قوله (باب من أثنى على أخيه بما يعلم) أى فهو جائز ومستثنى من الذى قبله، والضابط أن لا يكون في المدح مجازفة، ويؤمن على الممدوح الإعجاب والفتنة كما تقدم.

قوله (وقال سعد) هو ابن أبى وقاص، وقد تقدم الحديث المذكور موصولاً في مناقب عبد الله بن سلام من كتاب المناقب. ثم ذكر فيه حديث ابن عمر موصولاً في قصة جر الإزار «فقال أبو بكر: إن إزاري يسقط من أحد شقيه، قال: إنك لست منهم»، وقد تقدم أبسط من هذا في كتاب اللباس. وفي لفظ «إنك لست ممن يفعل ذلك خيلاء» وهذا من جملة المدح، لكنه لما كان صدقاً محضاً وكان الممدوح يؤمن معه الإعجاب والكبر مدح به، ولا يدخل ذلك في المنع، ومن جملة ذلك الأحاديث المتقدمة في مناقب الصحابة ووصف كل واحد منهم بما وصف به من الأوصاف الجميلة كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر «ما لقيك الشيطان سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غير فجك». وقوله للأتصاري «عجب الله من صنعكما» وغير ذلك من الأخبار.

قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ الآية

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ ﴿ثُمَّ بَغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرْنَهُ اللَّهُ﴾ الآية

وترك إثارة الشر على مسلم أو كافر

[٦٠٦٣] ٥٨٤٨- نا الحميدي قال نا سفيان قال نا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: مكث النبي صلى الله عليه كذا وكذا يخیل إليه أنه يأتي أهله ولا يأتي. قالت عائشة: وقال لي ذات يوم: «يا عائشة، إن الله أفعاني في أمر استفتيته فيه، أتاني رجلان فجلس أحدهما عند رجلي والآخر عند رأسي، فقال الذي عند رجلي للذي عند رأسي: ما بال الرجل؟ قال: مطبوب - يعني مسحور - قال: ومن طبه؟ قال: لبيد بن أعصم قال: وفيهم؟ قال: في جف طلعة ذكر في مشط ومشافة تحت رعوفة في بئر ذروان. فجاء النبي صلى الله عليه فقال: «هذه البئر التي أريتها، كأن رؤوس نخلها رؤوس الشياطين، وكأن ماءها نقاعة الحناء». فأمر به النبي صلى الله عليه فأخرج. قالت عائشة: فقلت: يا رسول الله، فهلا... تعني تنشرت؟ فقال النبي صلى الله عليه: «أما الله فقد شفاني، وأما أنا فأكره أن أثير على الناس شراً». وقال: لبيد بن أعصم رجل من بني زريق، حليف لليهود.

قوله (باب قول الله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ الآية) كذا لأبي ذر والنسفي، وساق الباقيون إلى ﴿تذكرون﴾ وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» من طريق أبي الضحى قال «قال شتير بن شكل لمسروق: حدث يا أبا عائشة وأصدقك. قال: هل سمعت عبد الله بن مسعود يقول: ما في القرآن آية أجمع للحلال وحرام وأمر ونهى من هذه الآية ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾؟ قال نعم» وسنده صحيح.

**قوله ( وقوله : إنما بغيكم على أنفسكم )** أى إن إثم البغى وعقوبة البغى على الباغى إما عاجلاً وإما آجلاً .

**قوله ( وقوله : ثم بغي عليه لينصرنه الله )** كذا فى رواية كريمة والأصلي على وفق التلاوة ، وكذا فى رواية النسفى وأبى ذر . وللباقين « من بغي عليه » وهو سبق قلم إما فى المصنف وإما ممن بعده ، كما أن المطابق للتلاوة وأبى ذر . وللباقين « ومن بغي عليه » وهو سبق قلم إما من المصنف وإما ممن بعده ، كما أن المطابق للتلاوة إما من المصنف وإما من إصلاح من بعده ، وإذا لم تتفق الروايات على شيء فمن جزم بأن الوهم من المصنف فقد تحامل عليه . قال الراغب : البغى مجاوزة القصد فى الشيء ، فمنه ما يحمد ومنه ما يذم ، فالحمود مجاوزة العدل الذى هو الإتيان بالمأمور بغير زيادة فيه ولا نقصان منه إلى الإحسان وهو الزيادة عليه . ومنه الزيادة على الفرض بالتطوع المأذون فيه ، والمذموم مجاوزة العدل إلى الجور والحق إلى الباطل والباح إلى الشبهة ، ومع ذلك فأكثر ما يطلق البغى على المذموم قال الله تعالى ﴿ إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبيغون فى الأرض بغير الحق ﴾ وقال تعالى ﴿ إنما بغيكم على أنفسكم ﴾ وقال تعالى ﴿ فمن اضطر غير باغ ولا عاد ﴾ وإذا أطلق البغى وأريد به المحمود يزداد فيه غالباً التاء كما قال تعالى ﴿ فابتغوا عند الله الرزق ﴾ وقال تعالى ﴿ وإما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها ﴾ وقال غيره : البغى الاستعلاء بغير حق ، ومنه بغي الجرح إذا فسد .

**قوله ( وترك إثارة الشر على مسلم أو كافر )** ثم ذكر فيه حديث عائشة فى قصة الذى سحر النبى صلى الله عليه وسلم قال ابن بطال : وجه الجمع بين الآيات المذكورة وترجمة الباب مع الحديث أن الله لما نهى عن البغى ، وأعلم أن ضرر البغى إنما هو راجع إلى الباغى ، وضمن النصر لمن بغي عليه كان حق من بغي عليه أن يشكر الله على إحسانه إليه بأن يعفو عمن بغي عليه ، وقد امثل النبى صلى الله عليه وسلم فلم يعاقب الذى كاده بالسحر مع قدرته على ذلك . انتهى ملخصاً . ويحتمل أن يكون مطابقة الترجمة للآيات والحديث أنه صلى الله عليه وسلم ترك استخراج السحر خشية أن يثور على الناس منه شر فسلك مسلك العدل فى أن لا يحصل لمن لم يتعاط السحر من أثر الضرر الناشئ عن السحر شر ، وسلك مسلك الإحسان فى ترك عقوبة الجانى كما سبق . وقال ابن التين : يستفاد من الآية الأولى أن دلالة الاقتران ضعيفة ، لجمعه تعالى بين العدل والإحسان فى أمر واحد ، والعدل واجب والإحسان مندوب . قلت : وهو مبنى على تفسير العدل والإحسان ، وقد اختلف السلف فى المراد بهما فى الآية فقيل : العدل لا إله إلا الله ، والإحسان الفرائض . وقيل العدل لا إله إلا الله ، والإحسان الإخلاص . وقيل : العدل خلع الأنداد ، والإحسان أن تعبد الله كأنك تراه . وهو بمعنى الذى قبله . وقيل : العدل الفرائض ، والإحسان النافلة وقيل العدل : العبادة . والإحسان الخشوع فيها . وقيل : العدل الإنصاف ، والإحسان التفضل . وقيل : العدل امتثال المأمورات ، والإحسان اجتناب المنهيات ، وقيل : العدل بذل الحق ، والإحسان ترك الظلم . وقيل : العدل استواء السر والعلانية ، والإحسان فضل العلانية . وقيل : العدل البذل ، والإحسان العفو . وقيل : العدل فى الأفعال ، والإحسان فى الأقوال . وقيل غير ذلك . وأقربها لكلامه الخامس والسادس . وقال القاضى أبو بكر بن العرى : العدل بين العبد وربّه بامتثال أوامره واجتناب مناهيه ، وبين العبد وبين نفسه بمزيد الطاعات وتوقى الشبهات والشهوات ، وبين العبد وبين غيره بالإنصاف . انتهى ملخصاً . وقال الراغب : العدل ضربان مطلق يقتضى العقل حسنه ولا يكون فى شيء من الأزمنة منسوجاً ولا يوصف بالاعتداء بوجه ، نحو أن تحبس لمن أحسن إليك وتكف الأذى عمن كف أذاه عنك . وعدل يعرف بالشرع ويمكن أن يدخله النسخ ويوصف بالاعتداء مقابلة كالمقصاص وأرش الجنائيات وأخذ مال المرتد ، ولذا قال تعالى ﴿ فمن اعتدى عليكم ﴾

الآية ، وهذا النحو هو المعنى بقوله تعالى ﴿ إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ فَإِنَّ الْعَدْلَ هُوَ الْمَسَاوَاةُ فِي الْمَكَافَاةِ فِي خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ ، وَالْإِحْسَانُ مُقَابَلَةُ الْخَيْرِ بِأَكْثَرٍ مِنْهُ وَالشَّرُّ بِالْتَرْكِ أَوْ بِأَقْلٍ مِنْهُ .

**قوله ( سفيان )** هو ابن عيينة .

**قوله ( مطبوب ، يعنى مسحوراً )** هذا التفسير مدرج في الخبر ، وقد بينت ذلك عند شرح الحديث في كتاب الطب . وكذا قوله « فهلا » تعنى تنشرت ، ومن قال هو مأخوذ من النشرة أو من نشر الشيء بمعنى إظهاره . وكيف يجمع بين قولها فأخرج وبين قولها في الرواية الأخرى « هلا استخرجته » وأن حاصله أن الإخراج الواقع كان لأصل السحر والاستخراج المنفى كان لأجزاء السحر ، وقوله في آخره « حليف لليهود » وقع في رواية الكشميهني هنا « لليهود » بزيادة لام .

**باب مَا يُنْهَى عَنِ التَّحَاسُدِ وَالتَّدَابُرِ**

**وقول الله : ﴿ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾**

[٦٠٦٤] ٥٨٤٩- فابشر بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « إياكم والظن ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ . وَلَا تَحَسَّسُوا وَلَا تَحَسَّسُوا ، وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَدَابَرُوا وَلَا تَبَاغَضُوا ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا » .

[٦٠٦٥] ٥٨٥٠- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه عليه قال : « لَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَدَابَرُوا ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا ، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ » . [الحديث ٦٠٦٥- طرفه في : ٦٠٧٦] .

**قوله ( باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير )** كذا للأكثر ، وعند الكشميهني وحده « من » بدل « عن » . وقوله تعالى ﴿ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾ أشار بذكر هذه الآية إلى أن النهي عن التحاسد ليس مقصوراً على وقوعه بين اثنين فصاعداً ، بل الحسد مذموم ومنهى عنه ولو وقع من جانب واحد ، لأنه إذا ذم مع وقوعه مع المكافأة فهو مذموم مع الأفراد بطريق الأولى . وذكر في الباب حديثين :

أحدهما ، **قوله ( بشر بن محمد )** هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك .

**قوله ( إياكم والظن )** قال الخطابي وغيره ليس المراد ترك العمل بالظن الذي تناط به الأحكام غالباً . بل المراد ترك تحقيق الظن الذي يضر بالمظنون به ، وكذا ما يقع في القلب بغير دليل ، وذلك أن أوائل الظنون إنما هي خواطر لا يمكن دفعها ، ومالا يقدر عليه لا يكلف به ، ويؤيده حديث « تجاوز الله للأمة عما حدثت به أنفسها » وقد تقدم شرحه . وقال القرطبي : المراد بالظن هنا التهمة التي لا سبب لها كمن يتهم رجلاً بالفاجشة من غير أن يظهر عليه ما يقتضيها ، ولذلك عطف عليه قوله ﴿ وَلَا تَحَسَّسُوا ﴾ وذلك أن الشخص يقع له مخاطر التهمة فيريد أن يتحقق فيتجسس ويبحث ويستمع ، فنهى عن ذلك ، وهذا الحديث يوافق قوله تعالى ﴿ اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ ، إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ، وَلَا تَحَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا ﴾ فدل سياق الآية على الأمر بطون عرض المسلم غاية الصيانة لتقدم النهي عن الخوض فيه بالظن ، فإن قال الظان أبحث لأتحقق ، قيل له ﴿ وَلَا تَحَسَّسُوا ﴾ فإن قال تحققت من غير تجسس قيل له ﴿ وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا ﴾ وقال عياض : استعمل

بالحديث قوم على منع العمل في الأحكام بالاجتهاد والرأى ، وحمله المحققون على ظن مجرد عن الدليل ليس مبنياً على أصل ولا تحقيق نظر . وقال النووي : ليس المراد في الحديث بالظن ما يتعلق بالاجتهاد الذى يتعلق بالأحكام أصلاً ، بل الاستدلال به لذلك ضعيف أو باطل . وتعقب بأن ضعفه ظاهر وأما بطلانه فلا ، فإن اللفظ صالح لذلك ، ولا سيما إن حمل على ما ذكره القاضى عياض وقد قربه القرطبى في « المفهم » وقال : الظن الشرعى الذى هو تغليب أحد الجانبين أو هو بمعنى اليقين ليس مراداً من الحديث ولا من الآية . فلا يلتفت لمن استدلل بذلك على إنكار الظن الشرعى . وقال ابن عبد البر : احتج به بعض الشافعية على من قال بسد الذريعة في البيع فأبطل بيع العينة ، ووجه الاستدلال النهى عن الظن بالمسلم شراً ، فإذا باع شيئاً حمل على ظاهره الذى وقع العقد به ولم يبطل بمجرد توهم أنه سلك به مسلك الحيلة ، ولا يخفى ما فيه . وأما وصف الظن بكونه أكذب الحديث ، مع أن تعمد الكذب الذى لا يستند إلى ظن أصلاً أشد من الأمر الذى يستند إلى الظن ، فلإشارة إلى أن الظن المنهى عنه هو الذى لا يستند إلى شيء يجوز الاعتماد عليه فيعتمد عليه ويجعل أصلاً ويجزم به ، فيكون الجازم به كاذباً ؛ وإنما صار أشد من الكاذب لأن الكاذب في أصله مستقبح مستغنى عن ذمه ، بخلاف هذا فإن صاحبه يزعمه مستند إلى شيء فوصف بكونه أشد الكذب مبالغه في ذمه والتنفير منه ، وإشارة إلى أن الاغترار به أكثر من الكذب لخفائه غالباً ووضوح الكذب المحض .

**قوله ( فإن الظن أكذب الحديث )** قد استشكلت تسمية الظن حديثاً ، وأجيب بأن المراد عدم مطابقة الواقع سواء كان قولاً أو فعلاً ، ويحتمل أن يكون المراد ما ينشأ عن الظن فوصف الظن به مجازاً .

**قوله ( ولا تحسسوا ولا تجسسوا )** إحدى الكلمتين بالجيم والأخرى بالحاء المهملة ، وفي كل منهما حذف إحدى التاءين تخفيفاً ، وكذا في بقية المناهى التى في حديث الباب ، والأصل تتحسسوا ، قال الخطائى معناه لا تبحثوا عن عيوب الناس ولا تتبعوها ، قال الله تعالى حاكياً عن يعقوب عليه السلام ﴿ اذهبوا فتحسسوا من يوسف وأخيه ﴾ وأصل هذه الكلمة التى بالمهملة من الحاسة إحدى الحواس الخمس ، وبالجيم من الجس بمعنى اختبار الشيء باليد وهى إحدى الحواس ، فتكون التى بالحاء أعم ، وقال إبراهيم الحزنى : هما بمعنى واحد ، وقال ابن الأنبارى : ذكر الثانى للتأكيد كقولهم بعداً وسخطاً . وقيل بالجيم البحث عن عوراتهم وبالحاء استماع حديث القوم ، وهذا رواه الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير أحد صغار التابعين . وقيل وبالجيم البحث عن بواطن الأمور وأكثر ما يقال في الشر ، وبالحاء البحث عما يدرك بحاسة العين والأذن ورجح هذا القرطبى ، وقيل بالجيم تتبع الشخص لأجل غيره وبالحاء تتبعه لنفسه وهذا اختيار ثعلب ، ويستثنى من النهى عن التجسس ماله تعين طريقاً إلى انقاذ نفس من الهلاك مثلاً كأن يخبر ثقة بأن فلاناً خلا بشخص ليقته ظلماً ، أو بامرأة ليزنى بها ، فيشرع في هذه الصورة التجسس والبحث عن ذلك حذراً من فوات استدراكه ، نقله النووي عن « الأحكام السلطانية » للماوردى واستجاده ، وأن كلامه : ليس للمحتسب أن يبحث عما لم يظهر من المحرمات ولو غلب على الظن استمرار أهلها بها إلا هذه الصورة .

**قوله ( ولا تحاسدوا )** الحسد تمنى الشخص زوال النعمة عن مستحق لها أعم من أن يسعى في ذلك أولاً ، فإن سعى كان باغياً ، وإن لم يسع في ذلك ولا أظهره ولا تسبب في تأكيد أسباب الكراهة التى نهى المسلم عنها في حق المسلم نظر : فإن كان المانع له من ذلك العجز بحيث لو تمكن لفعل فهذا مأزور ، وإن كان المانع له

من ذلك التقوى فقد يعذر لأنه لا يستطيع دفع الخواطر النفسانية فيكفيه في مجاهدتها أن لا يعمل بها ولا يعزم على العمل بها ، وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل بن أمية رفعه « ثلاث لا يسلم منها أحد : الطيرة والظن والحسد ، قيل : فما المخرج منها يا رسول الله ؟ قال : إذا تطيرت فلا ترجع ، وإذا ظننت فلا تحقق ، وإذا حسدت فلا تبغ » وعن الحسن البصري قال : ما من آدمى إلا وفيه الحسد ، فمن لم يجاوز ذلك إلى البغى والظلم لم يتبعه منه شيء .

**قوله ( ولا تدابروا )** قال الخطابي : لا تتهاجروا فبهجر أحدكم أخاه ، مأخوذ من تولية الرجل الآخر دبره إذا أعرض عنه حين يراه . وقال ابن عبد البر : قيل للإعراض مدايرة لأن من أبغض أعرض ومن أعرض ولى دبره ، والمحب بالعكس . وقيل معناه لا يستأثر أحدكم على الآخر ، وقيل للمستأثر مستدبر لأنه يولى دبره حين يستأثر بشيء دون الآخر . وقال المازري : معنى التدابر المعادة يقول دابرت أي عاديته . وحكى عياض أن معناه لا تجادلوا ولكن تعاونوا ، والأول أولى . وقد فسره مالك في « الموطأ » بأخص منه فقال إذا ساق حديث الباب عن الزهري بهذا السند : ولا أحسب التدابر إلا الإعراض عن السلام ، يدبر عنه بوجهه . وكأنه أخذه من بقية الحديث « يلتقيان فيعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام » فإنه يفهم أن صدور السلام منهما أو من أحدهما يرفع ذلك الإعراض ، وسيأتى مزيد لهذا في « باب الهجرة » ويؤيده ما أخرجه الحسين بن الحسن المروزي في « زيادات كتاب البر والصلة » لابن المبارك بسند صحيح عن أنس قال : التدابر التصارم .

**قوله ( ولا تباغضوا )** أى لا تتعاطوا أسباب البغض ، لأن البغض لا يكتسب ابتداء . وقيل المراد النهي عن الأهواء المضلة المقتضية للتباغض . قلت : بل هو لأعم من الأهواء لأن تعاطى الأهواء ضرب من ذلك ، وحقيقة التباغض أن يقع بين اثنين وقد يطلق إذا كان من أحدهما ، والمذموم منه ما كان في غير الله تعالى ، فإنه واجب فيه ويثاب فاعله لتعظيم حق الله ولو كانا أو أحدهما عند الله من أهل السلامة ، كمن يؤديه اجتهاده إلى اعتقاد ينافي الآخر فيبغضه على ذلك وهو معذور عند الله .

**قوله ( وكونوا عباد الله إخواناً )** بلفظ المنادى المضاف ، زاد مسلم في آخره من رواية أبي صالح عن أبي هريرة « كما أمركم الله » ومثله عنده من طريق قتادة عن أنس ، وهذه الجملة تشبه التعليل لما تقدم ، كأنه قال إذا برأكم هذه المنهيات كنتم إخواناً ومفهومه إذا لم تركوها تصيروا أعداء ، ومعنى كونوا إخواناً اكتسبوا ما تصيرون به إخواناً مما سبق ذكره وغير ذلك من الأمور المقتضية لذلك إثباتاً ونفيًا ، وقوله « عباد الله » أى يا عباد الله بحذف حرف النداء ، وفيه إشارة إلى أنكم عبيد الله فحققكم أن تتواخوا بذلك ، قال القرطبي : المعنى كونوا كإخوان النسب في الشفقة والرحمة والمحبة والمواساة والمعاونة والنصيحة ، ولعل قوله في الرواية الزائدة « كما أمركم الله » أى بهذه الأوامر المقدم ذكرها فإنها جامعة لمعانى الأخوة ، ونسبتها إلى الله لأن الرسول مبلغ عن الله ، وقد أخرج أحمد بسند حسن عن أبي أمامة مرفوعاً « لا أقول إلا ما أقول » ويحتمل أن يكون المراد بقوله « كما أمركم الله » الإشارة إلى قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ خبر عن الحالة التي شرعت للمؤمنين ، فهو بمعنى الأمر ، قال ابن عبد البر : تضمن الحديث تحريم بغض المسلم والإعراض عنه وقطيعة بعد صحبته بغير ذنب شرعى ، والحسد له على ما أنعم به عليه ، وأن يعامله معاملة الأخ النسب ، وأن لا ينقب عن معايه ، ولا فرق في ذلك بين الحاضر والغائب ، وقد يشترك الميت مع الحي في كثير من ذلك .

( تنبيه ) : وقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن همام في هذا الحديث من الزيادة « ولا تنافسوا » وكذا

وقعت في حديث أبي هريرة من رواية الأعرج وبين الاختلاف فيها في الباب الذي بعده ووقع عند مسلم في رواية أبي صالح عن أبي هريرة في آخره « كما أمركم الله » وقد نهى عليها . ولمسلم أيضاً من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فيه « ولا يبيع بعضكم على بيع بعض » وأفراد هذه الزيادة في البيوع من وجه آخر ، ومثله في رواية أبي سعيد مولى عامر بن كريز عن أبي هريرة وزاد بعد قوله لإخواناً « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره ، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه ، التقوى ههنا ويشير إلى صدره » وزاد في رواية أخرى من هذه الطريق « إن الله لا ينظر إلى أجسادكم ولا إلى صوركم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم » وقد أفردها أيضاً من وجه آخر عن أبي هريرة ، وزاد البخاري من رواية جعفر بن ربيعة عن الأعرج فيه زيادة سآذكرها في الباب الذي بعده . وهذه الطريق من رواية مولى عامر أجمع ما وقفت عليه من طرق هذا الحديث عن أبي هريرة ، وكأنه كان يحدث به أحياناً مختصراً وطوراً بتمامه وقد فرقه بعض الرواة أحاديث ، ومن وقع عنده بعضه مفرقاً ابن ماجه في كتاب الزهد من كتابه وهو حديث عظيم اشتمل على جمل من الفوائد والآداب المحتاج إليها .

الحديث الثاني حديث أنس . قوله ( لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ) هكذا اقتصر الحفاظ من أصحاب الزهري عنه على هذه الثلاثة ، وزاد عبد الرحمن بن إسحق عنه فيه « ولا تنافسوا » ذكر ذلك ابن عبد البر في « التمهيد » والخطيب في « المدرج » قال : وهكذا قال سعيد بن أبي مريم عن مالك عن ابن شهاب ، وقد قال الخطيب وابن عبد البر : خالف سعيد جميع الرواة عن مالك في « الموطأ » وغيره فإنهم لم يدكروا هذه الكلمة في حديث أنس ، وإنما هي عندهم في حديث مالك عن أبي الزناد ، أي الحديث الذي يلي هذا ، فأدرجها ابن أبي مريم في إسناد حديث أنس ، وكذا قال حمزة الكفافي : لا أعلم أحداً قالها عن مالك في حديث أنس غير سعيد ، وسيأتى الكلام على حكم التهاجر ، والتنبيه على زيادة وقعت في آخر حديث أنس هذا بعد ثلاثة أبواب إن شاء الله تعالى .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾

[٦٠٦٦] ٥٨٥١- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث . ولا تجسسوا ولا تحسسوا ، ولا تناجشوا ولا تحاسدوا ، ولا تباغضوا ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخواناً » .

قوله ( باب يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ولا تحسسوا ) كذا للجميع ، إلا أن لفظ « باب » سقط من رواية أبي ذر ، وأورد فيه حديث أبي هريرة من رواية مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عنه فقط ، وزعن ابن بطلال وتبعه ابن التين أن البخاري أورد فيه حديث أنس — أي المذكور في الباب الذي قبله — ثم حكى ابن بطلال عن المهلب أن مطابقته للترجمة من جهة أن البغض والحسد ينشآن عن سوء الظن ، قال ابن التين : وذلك أنهما يتأولان أفعال من يغيضانه ويحسدانه على أسوأ التأويل . والذي وقفت عليه في النسخ التي وقعت لنا كلها أن حديث أنس في الباب الذي قبله ، ولا إشكال فيه .

قوله فيه ( ولا تناجشوا ) كذا في جميع النسخ التي وقفت عليها من البخاري بالجيم والشين المعجمة ، من النجش وهو أن يزيد في السلعة وهو لا يريد شراءها ليقع غيره فيها ، وقد تقدم بيانه وحكمه في كتاب البيوع والذي في جميع الروايات عن

مالك بلفظ « ولا تنافسوا » بالفاء والسين المهملة . وكذا أخرجه الدارقطني في « الموطآت » من طريق ابن وهب ومعن وابن القاسم وإسحق بن عيسى بن الطباع وروح بن عبادة ويحيى بن يحيى التميمي والقعنبي ويحيى بن بكير ومحمد بن الحسن ومحمد بن جعفر الوركاني وأبي مصعب وأبي حذافة كلهم عن مالك وكذا ذكره ابن عبد البر من رواية يحيى بن يحيى الليثي وعمره عن مالك وكذا أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى التميمي ، وكذلك أخرجه مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ولكنه أخرج من طريق الأعمش عن أبي صالح بلفظ « ولا تناجشوا » كما وقع عند البخاري ومن طريق أبي سعيد مولى عامر بن كريز كذلك فاختلف فيها على أبي هريرة ثم على أبي صالح عنه ، فلا يمتنع أن يختلف فيها على مالك ، إلا أني ما وجدت ما يعضد رواية عبد الله بن يوسف هذه ، ويبعد أن يجتمع الجميع على شيء ويغفد واحد بخلافه ويكون محفوظاً ، ولم أر الحديث في نسختي من « المستخرج للإسماعيلي » أصلاً ، فلا أدري سقط عليه أو سقط من النسخة ، وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من رواية الوركاني عن مالك ووقع فيه عنده ولا تنافسوا كالجماعة ، ولكنه قال في آخره : أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك ولم ينه على هذه اللفظة ، فما أدري هل وقع في نسخته على رفاق الجماعة أو على ما عندنا ولم يعن ببيان ذلك ، ولم أر من نهى على هذا الموضع حتى أن الحميدي ساقه من البخاري وحده من رواية جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة ، وهذه الطريق قد مضيت في أوائل النكاح ، وليس فيها هذه اللفظة المختلف فيها ولكن بعد قوله إخواناً « ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك » قال : وأخرجه البخاري أيضاً من حديث مالك فساقه بهذا السند والمتن بتمامه دون اللفظة التي أتكلم عليها وقال : هكذا أخرجه البخاري في الأدب ، وأغفله أبو مسعود ، ولكنه ذكر أنه أخرجه من رواية شعيب عن أبي الزناد ، ولم أجد ذلك فيه إلا من رواية شعيب عن الزهري عن أنس ، قال الحميدي : وأخرجه البخاري من رواية همام عن أبي هريرة نحوه ، ومن رواية طاوس عن أبي هريرة مثل رواية الأعرج سواء . قلت : ورواية طاوس تأتي في الفرائض . قال الحميدي : وقد أخرجه مسلم أيضاً من رواية مالك عن أبي الزناد فساقه وفيه « ولا تنافسوا » قال : فهو متفق عليه من رواية مالك لا من أفراد البخاري وكأنه استدرك ذلك على نفسه ، والغرض من ذلك أن الحميدي مع تتبعه واعتناؤه لم ينه على ما وقع في هذه اللفظة من الاختلاف ، وكذا أغفل ابن عبد البر التنبيه عليها ، وهي على شرط في « التمهيد » وكذلك الدارقطني ، ولو تفتن لها لساقها في « غرائب مالك » كعادته في أنظارها ، ولكنه لم يتعرض لها فلعلها من تغيير بعض الرواة بعد البخاري . والله أعلم

### باب ما يكون من الظن

[٦٠٦٧] ٥٨٥٢- حدثنا سعيد بن عفير قال نا الليث عن عقيّل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت: قال النبي صلى الله عليه: « ما أظنُّ فلاناً وفلاناً يعرفان ديننا شيئاً ». قال ليث: كانا رجلين من المنافقين. [الحديث ٦٠٦٧- طرفه في: ٦٠٦٨].

[٦٠٦٨] ٥٨٥٣- نا ابن بكير قال نا الليث بهذا: وقالت: دخل علي النبي صلى الله عليه يوماً وقال: « يا عائشة، ما أظنُّ فلاناً وفلاناً يعرفان ديننا الذي نحن عليه ». ١

قوله ( باب ما يجوز من الظن ) كذا للنسفي ، ولأبي ذر عن الكشميهني ، وكذا في ابن بطلال ، وفي رواية

للقابسي والجرجاني « ما يكره » للباقيين « ما يكون » والأول أليق بسياق الحديث .

**قوله ( ما أظن فلاناً وفلاناً )** لم أقف على تسميتهما ، وقد ذكر الليث في الرواية الأولى أنهما كانا منافقين **قوله ( يعرفان من ديننا شيئاً )** وفي الرواية الأخرى يعرفان ديننا الذي نحن عليه قال الداودي : تأويل الليث بعيد ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يعرف جميع المنافقين ، كذا قال ، وقال غيره : الحديث لا يطابق الترجمة لأن في الترجمة إثبات الظن وفي الحديث نفى الظن ، والجواب أن النفي في الحديث لظن الفبي لا لنفي الظن فلا تنافي بينه وبين الترجمة ، وحاصل الترجمة أن مثل هذا الذي وقع في الحديث ليس من الظن المنهى عنه ، لأنه في مقام التحذير من مثل من كان حاله كحال الرجلين ، والنهي إنما هو عن الظن السوء بالمسلم السالم في دينه وعرضه ، وقد قال ابن عمر : إنا كنا إذا فقدنا الرجل في عشاء الآخرة أسأنا به الظن ، ومعناه أنه لا يغيب إلا لأمر سيء إما في بدنه وإما في دينه

### باب ستر المؤمن على نفسه

[٦٠٦٩] ٥٨٥٤ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن ابن أخي ابن شهاب عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله قال : سمعت أبا هريرة يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « كل أمتي معافي إلا المجاهرين ، وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح وقد ستره الله فيقول : يا فلان عملت البارحة كذا وكذا ، وقد بات يستره ربه ويصبح يكشف ستر الله عنه » .

[٦٠٧٠] ٥٨٥٥ - نا مسدد قال نا أبو عوانة عن قتادة عن صفوان بن محرز أن رجلاً سأل ابن عمر كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في النجوى ؟ قال : « يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه عليه فيقول : عملت كذا وكذا ؟ فيقول : نعم ، ويقول : عملت كذا وكذا ؟ فيقول : نعم . فيقرره ثم يقول : إني سترت عليك في الدنيا ، وأنا أغفرها لك اليوم » .

**قوله ( باب ستر المؤمن على نفسه )** أي إذا وقع منه ما يعاب فيشرع له ويندب له .

**قوله ( عبد العزيز بن عبد الله )** هو الأوسي .

**قوله ( عن ابن أخي ابن شهاب )** هو محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري ، ووقع في رواية لأبي نعيم في « المستخرج » من وجه آخر عن عبد العزيز شيخ البخاري فيه « حدثنا إبراهيم بن سعد عن محمد بن عبد الله ابن أخي ابن شهاب » وقد روى إبراهيم بن سعد عن الزهري نفسه الكبير ، وربما أدخل بينهما واسطة مثل هذا . **قوله ( عن ابن شهاب )** في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه أخرجه مسلم والإسماعيلي .

**قوله ( كل أمتي معافي )** بفتح الفاء مقصور اسم مفعول من العافية وهو إما بمعنى عفا الله عنه وإما سلمه الله وسلم منه .

**قوله ( إلا المجاهرين )** كذا للأكثر وكذا في رواية مسلم ومستخرجي الإسماعيلي وأبي نعيم بالنصب وفي رواية النسفي « إلا المجاهرين » بالرفع وعليها شرح ابن بطلال وابن التين وقال : وكذا وقع وصوابه عند البصريين بالنصب ، وأجاز الكوفيون الرفع في الاستثناء المنقطع ، كذا قال ، قال ابن مالك « إلا » على هذا بمعنى لكن ،



وعليها خرجوا قراءة ابن كثير وأنى عمرو ﴿ ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ﴾ أى لكن امرأتك ﴿ انه مصيها ما أصابهم ﴾ وكذلك هنا المعنى . لكن المجاهرون بالمعاصى لا يعافون ، فالمجاهرون مبتدأ والخبر محذوف . وقال الكرماني : حق الكلام النصب إلا أن يقال العفو بمعنى الترك وهو نوع من النفى ، ومحصل الكلام واحد من الأمة يعفى عن ذنبه ولا يؤخذ به إلا الفاسق المعلن ا هـ . واختصره من كلام الطيبي فإنه قال : كتب في نسخة « المصاييح » المجاهرون بالرفع وحقه النصب ، وأجاب بعض شراح المصاييح بأنه مستثنى من قوله معافى وهو في معنى النفى ، أى كل أمتى لا ذنب عليهم إلا المجاهرون ، وقال الطيبي : والأظهر أن يقال المعنى كل أمتى يتركون في الغيبة إلا المجاهرون ، والعفو بمعنى الترك وفيه معنى النفى كقوله ﴿ ويأتى الله إلا أن يتم نوره ﴾ والمجاهر الذى أظهر معصيته وكشف ما ستر الله عليه فيحدث بها ، وقد ذكر النورى أن من جاهر بنفسه أو بدعته جاز ذكره بما جاهر به دون ما لم يجاهر به ا هـ . والمجاهر في هذا الحديث يحتمل أن يكون من جاهر بكذا بمعنى جهر به والنكتة في التعبير بفاعل إرادة المبالغة ، ويحتمل أن يكون على ظاهر المفاعلة والمراد الذين يجاهر بعضهم بعضاً بالتحدث بالمعاصى ، وبقية الحديث تؤكد الاحتمال الأول .

**قوله ( وإن من المجاهرة )** كذا لابن السكن والكشميهني وعليه شرح ابن بطال ، وللباقين « المجانة » بدل المجاهرة . ووقع في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد « وإن من الإجهار » كذا عند مسلم ، وفي رواية له « الجهار » وفي رواية الإسماعيلي « الإهجار » وفي رواية لأبي نعيم في المستخرج « وإن من الهجار » فتحصلنا على أربعة أشهرها الجهار ثم تقديم الهاء وزيادة ألف قبل كل منهما ، قال الإسماعيلي : لا أعلم أنى سمعت هذه اللفظة في شيء من الحديث ، يعنى إلا في هذا الحديث . وقال عياض : وقع للعزري والسجزي في مسلم الإجهار وللغفاري الإهجار وقال في آخره : وقال زهير الجهار ، هذه الروايات من طريق ابن سفيان وابن أبي مهران عن مسلم ؛ وفي أخرى عن ابن سفيان في رواية زهير الهجار ، قال عياض : الجهار والإجهار والمجاهرة كله صواب بمعنى الظهور والإظهار ، يقال جهر وأجهر بقوله وقراءته إذا أظهر وأعلن لأنه راجع لتفسير قوله أولاً « إلا المجاهرون » قال وأما المجانة فتصحيف وإن كان معناها لا يبعد هنا ، لأن الماजन هو الذى يستهترى أموره وهو الذى لا يبالي بما قال وما قيل له . قلت : بل الذى يظهر رجحان هذه الرواية لأن الكلام المذكور بعده لا يرتاب أحد أنه من المجاهرة فليس في إعادة ذكره كبير فائدة ، وأما الرواية بلفظ المجانة فتفيد معنى زائداً وهو أن الذى يجاهر بالمعصية يكون من جملة المجان . والمجان مذمومة شرعاً وعرفاً ، فيكون الذى يظهر المعصية قد ارتكب محذورين : إظهار المعصية وتلبسه بفعل المجان ، قال عياض : وأما الإهجار فهو الفحش والخناء وكثرة الكلام ، وهو قريب من معنى المجانة ، يقال أهجر فى كلامه ، وكأنه أيضاً تصحيف من الجهار أو الإجهار وإن كان المعنى لا يبعد أيضاً هنا ، وأما لفظ الهجار فبعيد لفظاً ومعنى لأن الهجار الحبل أو الوتر تشد به يد البعير أو الحلقة التى يتعلم فيها الطعن ولا يصح له هنا معنى ، والله أعلم . قلت : بل له معنى صحيح أيضاً فإنه يقال هجر وأهجر إذا فحش في كلامه فهو مثل جهر وأجهر ، فما صح في هذا صح في هذا ، ولا يلزم من استعمال الهجار بمعنى الحبل أو غيره أن لا يستعمل مصدراً من الهجر بضم الهاء .

**قوله ( البارحة )** هى أقرب ليلة مضت من وقت القول ، تقول لقيته بالبارحة ، وأصلها من برح إذا زال . وورد في الأمر بالستر حديث ليس على شرط البخارى وهو حديث ابن عمر رفعه « اجتنبوا هذه القاذورات التى

نهى الله عنها ، فمن ألم بشيء منها فليست بستر الله » الحديث أخرجه الحاكم ، وهو في « الموطأ » من مرسل زيد بن أسلم ، قال ابن بطال : في الجهر بالمعصية استخفاف بحق الله ورسوله وبصالحى المؤمنين ، وفيه ضرب من العناد لهم ، وفي الستر بها السلامة من الاستخفاف ، لأن المعاصى تذلل أهلها ومن إقامة الحد عليه إن كان فيه حد ومن التعزير إن لم يوجب حداً ، وإذا تمحض حق الله فهو أكرم الأكرمين ورحمته سبقت غضبه ، فلذلك إذا ستره في الدنيا لم يفضحه في الآخرة ، والذي يجاهر يفوته جميع ذلك ، وبهذا يعرف موقع إيراد حديث النجوى عقب حديث الباب ، وقد استشكلت مطابقتها للترجمة من جهة أنها معقودة لستر المؤمن على نفسه والذي في الحديث ستر الله على المؤمن ، والجواب أن الحديث مصرح بدم من جاهر بالمعصية فيستلزم مدح من يستتر ، وأيضاً فإن ستر الله مستلزم لستر المؤمن على نفسه ، فمن قصد إظهار المعصية والمجاهرة بها أغضب ربه فلم يستره ، ومن قصد التستر بها حيأ من ربه ومن الناس من الله عليه بستره إياه ، وقيل إن البخارى [ يشير ] بذكر هذا الحديث في هذه الترجمة إلى تقوية مذهبه أن أفعال العباد مخلوقة لله .

**قوله ( عن صفوان بن محرز )** في رواية شيبان عن قتادة « حدثنا صفوان » وتقدم التنبيه عليها في تفسير سورة هود ، وصفوان مازنى بصرى وأبوه بضم أوله وسكون المهمل وكسر الراء ثم زأى ماله في البخارى سوى هذا الحديث وآخر تقدم في بدء الخلق عنه عن عمران بن حصين وقد ذكرهما في عدة مواضع .

**قوله ( أن رجلاً سأل ابن عمر )** في رواية همام عن قتادة الماضية في المظالم عن صفوان قال « بينا أنا أمشي مع ابن عمر أخذ بيده » وفي رواية سعيد وهشام عن قتادة في تفسير هود : « بينا ابن عمر يطوف إذ عرض له رجل » ولم أقف على اسم السائل لكن يمكن أن يكون هو سعيد بن جبير فقد أخرج الطبرانى من طريقه قال : « قلت لابن عمر حدثنى » فذكر الحديث .

**قوله ( كيف سمعت )** في رواية سعيد وهشام « فقال يا أبا عبد الرحمن » وهى كنية عبد الله بن عمر .  
**قوله ( كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في النجوى )** هى ما تكلم به المرء يسمع نفسه ولا يسمع غيره ، أو يسمع غيره سراً دون من يليه ، قال الراغب : ناجيته إذا سارته ، وأصله أن تخلو في نجوة من الأرض ، وقيل أصله من النجاة وهى أن تنجو بترك من أن يطلع عليه ، والنجوى أصله المصدر ، وقد يوصف بها فيقال هو نجوى وهم نجوى ، والمراد بها هنا المناجاة التى تقع من الرب سبحانه وتعالى يوم القيامة مع المؤمنين ، وقال الكرماني : أطلق على ذلك النجوى لمقابلة مخاطبة الكفار على رعبوس الأشهاد هناك .

**قوله ( يدنو أحدكم من ربه )** في رواية سعيد بن أبى عروبة « يدنو المؤمن من ربه » أى يقرب منه قرب كرامة وعلو منزلة .

**قوله ( حتى يضع كنفه )** بفتح الكاف و النون بعدها فاء أى جانبه ، والكنف أيضاً الستر وهو المراد هنا ، والأول مجاز فى حق الله تعالى كما يقال فلان فى كنف فلان أى فى حمايته وكلاءته . وذكر عياض أن بعضهم صحفه تصحيفاً شنيعاً فقال بالثناة بدل النون ويؤيد الرواية الصحيحة أنه وقع فى رواية سعيد بن جبير بلفظ « يجعله فى حجاب » زاد فى رواية همام « وستره » .

**قوله ( فيقول عملت كذا وكذا )** في رواية همام فيقول « أتعرف ذنب كذا وكذا » زاد في رواية سعيد وهشام « فيقرره بذنوبه » وفي رواية سعيد بن جبير « فيقول له اقرأ صحيفتك فيقرأ ، ويقرره بذنب ذنب ، ويقول أتعرف » .

**قوله ( فيقول نعم )** زاد في رواية همام « أى رب » وفي رواية سعيد وهشام « فيقول أعرف » .

**قوله ( ثم يقول إني سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم )** في رواية سعيد بن جبير « فيلتفت بمنة ويسرة فيقول : لا بأس عليك إنك في سترى لا يطلع على ذنوبك غيرى » زاد همام وسعيد وهشام في روايتهم « فيعطى كتاب حسناته » ووقع في بعض روايات سعيد وهشام « فيطوى » وهو خطأ . وفي رواية سعيد بن جبير « اذهب فقد غفرتها لك » ووقع عند الثلاثة « وأما الكافر المنافق » ولبعضهم « الكفار والمنافقون » وفي رواية سعيد وهشام « وأما الكافر فينادى على رءوس الأشهاد : هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ، ألا لعنة الله على الظالمين » وقد تقدم في تفسير هود أن الأشهاد جمع شاهد مثل أصحاب وصاحب ، وهو أيضاً جمع شهيد كشریف وأشراف ، قال المهلب : في الحديث تفضل الله على عباده بستره لذنوبهم يوم القيامة ، وأنه يغفر ذنوب من شاء منهم ، بخلاف قول من أنفذ الوعيد على أهل الإيمان لأنه لم يستثنى في هذا الحديث ممن يضع عليه كنفه وستره أحداً إلا الكفار والمنافقين فإنهم الذين ينادى عليهم على رؤوس الأشهاد باللعنة . قلت : قد استشعر البخارى هذا فأورد في كتاب المظالم هذا الحديث ومعه حديث أبى سعيد « إذا خلص المؤمنون من النار حبسوا بقنطرة بين الجنة والنار يتقاصون مظالم كانت بينهم في الدنيا ، حتى إذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة » الحديث ، فدل هذا الحديث على أن المراد بالذنوب في حديث ابن عمر ما يكون بين المرء وربه سبحانه وتعالى دون مظالم العباد ، فمقتضى الحديث أنها تحتاج إلى المقاصصة ودل حديث الشفاعة أن بعض المؤمنين من العصاة يعذب بالنار ثم يخرج منها بالشفاعة كما تقدم تقريره في كتاب الإيمان ، فدل مجموع هذه الأحاديث على أن العصاة من المؤمنين في القيامة على قسمين : أحدهما من معصيته بينه وبين ربه ، فدل حديث ابن عمر على أن هذا القسم على قسمين : قسم تكون معصيته مستورة في الدنيا فهذا الذى يسترها الله عليه في القيامة وهو بالمنطوق ، وقسم تكون معصيته مجاهرة فدل مفهومه على أنه بخلاف ذلك . والقسم الثانى من تكون معصيته بينه وبين العباد فهم على قسمين أيضاً : قسم ترجح سيئاتهم على حسناتهم فهؤلاء يقعون في النار ثم يخرجون بالشفاعة ، وقسم تتساوى سيئاتهم وحسناتهم فهؤلاء لا يدخلون الجنة حتى يقع بينهم التقاص كما دل عليه حديث أبى سعيد ، وهذا كله بناء على ما دلت عليه الأحاديث الصحيحة أن<sup>(١)</sup> يفعل به باختياره ، وإلا فلا يجب على الله شيء وهو يفعل في عباده ما يشاء

### باب الكبير

قال مجاهد : ﴿ ثَانِي عَطْفِهِ ﴾ : مستكبر في نفسه . عطفه : رقبته .

[٦٠٧١] ٥٨٥٦- فامحمد بن كثير قال أنا سفيان قال نا معبد بن خالد القيسي عن حارثة بن وهب الخزاعي عن النبي صلى الله عليه قال : « ألا أخبركم بأهل الجنة ؟ كل ضعيف متضعف لو يقسم على الله لأبره . ألا أخبركم بأهل النار ؟ كل عتل جواظ مستكبر » .

[٦٠٧٢] ٥٨٥٧- وقال محمد بن عيسى نا هشيم قال أنا حميد الطويل قال نا أنس بن مالك قال : كانت الأمة من إماء أهل المدينة لتأخذ بيد رسول الله صلى الله عليه فتنتلق به حيث شاءت .

**قوله ( باب الكبر )** بكسر الكاف وسكون الموحدة ثم راء قال الراغب : الكبر والتكبر والاستكبار متقارب ، فالكبر الحالة التي يختص بها الإنسان من إعجابه نفسه . وذلك أن يرى نفسه أكبر من غيره ، وأعظم ذلك أن يتكبر على ربه بأن يمتنع من قبول الحق والإذعان له بالتوحيد والطاعة . والتكبر يأتي على وجهين : أحدهما أن تكون الأفعال الحسنة زائدة على محاسن الغير ومن ثم وصف سبحانه وتعالى بالمتكبر ، والثاني أن يكون متكلفاً لذلك متشعباً بما ليس فيه ، وهو وصف عامة الناس نحو قوله ﴿ كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار ﴾ والمستكبر مثله ، وقال الغزالي : الكبر على قسمين : فإن ظهر على الجوارح يقال تكبر ، وإلا قيل : في نفسه كبر . والأصل هو الذي في النفس وهو الاسترواح إلى ( رؤية النفس ) ، والكبر يستدعي متكبراً عليه يرى نفسه فوقه ومتكبراً به وبه ينفصل الكبر عن العجب ، فمن لم يخلق إلا وحده يتصور أن يكون معجباً لا متكبراً .

**قوله ( وقال مجاهد )** ﴿ ثاني عطفه ﴾ مستكبراً في نفسه ، عطفه رقبته ( وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال في قوله تعالى ﴿ ثاني عطفه ﴾ قال رقبته . وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، في قوله ﴿ ثاني عطفه ﴾ قال مستكبراً في نفسه ، ومن طريق قتادة قال : لاوى عنقه . ومن طريق السدي ﴿ ثاني عطفه ﴾ أي معرض من العظمة . وعن طريق أبي صخر المدني قال : كان محمد بن كعب يقول : هو الرجل يقول هذا شيء ثنيت عليه رجلى ، فالعطف هو الرجل ، قال أبو صخر : والعرب تقول العطف العنق . وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن مجاهد أنها نزلت في النضر بن الحارث . ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث حارثة بن وهب وقد تقدم شرحه في تفسير سورة ن ، والغرض منه وصف المستكبر بأنه من أهل النار . وقوله « ألا أخبركم بأهل الجنة ؟ كل ضعيف » هو برفع كل لأن التقدير هم كل ضعيف الخ ولا يجوز أن يكون بدلاً من أهل . ثانيهما حديث أنس .

**قوله ( وقال محمد بن عيسى )** أي ابن أبي نجيح المعروف بابن الطباع بمهملة مفتوحة وموحدة ثقيلة ، وهو أبو جعفر البغدادي نزيل أذنه بفتح الهمزة والمعجمة والنون ، وهو ثقة عالم بحديث هشيم حتى قال علي بن المديني سمعت يحيى القطان وابن مهدي يسألانه عن حديث هشيم ، وقال أبو حاتم : حدثنا محمد بن عيسى بن الطباع الثقة المأمون ، ورجحه على أخيه إسحاق بن عيسى وإسحاق أكبر من محمد . قال أبو داود : كان يتفقه ، وكان يحفظ نحو أربعين ألف حديث ، ومات سنة أربع وعشرين ومائتين ، وحدث عنه أبو داود وبلا واسطة . وأخرج الترمذي في الشمائل والنسائي وابن ماجه من حديثه بواسطة ، ولم أر له في البخاري سوى هذا الموضع وموضع آخر في الحج « قال محمد بن عيسى حدثنا » قال حماد ولم أر في شيء من نسخ البخاري تصريحه عنه بالتحديث ، وقد قال أبو نعيم بعد تخريجه ذكره البخاري بلا رواية ، وأما الإسماعيلي فإنه قال : قال البخاري قال محمد بن عيسى فذكره ولم يخرج له سنداً ، وقد ضاق مخرجه على أبي نعيم أيضاً ، فساقه في مستخرجه من طريق البخاري ، وغفل عن كونه في مسند أحمد . وأخرجه أحمد عن هشيم شيخ محمد بن عيسى فيه ، وإنما عدل البخاري عن تخريجه عن أحمد ابن حنبل لتصريح حميد في رواية محمد بن عيسى بالتحديث ، فإنه عنده عن هشيم « أنبأنا حميد عن أنس » وحميد مدلس ، والبخاري يخرج له ما صرح فيه بالتحديث .

**قوله ( فتطلق به حيث شاءت )** في رواية أحمد « فتطلق به في حاجتها » وله من طريق علي بن زيد عن أنس « إن كانت الوليدة من ولائد أهل المدينة لتجيء فتأخذ بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم فما ينزع يده من

يدها حتى تذهب به حيث شاءت » وأخرجه ابن ماجه من هذا الوجه ، والمقصود من الأخذ باليد لازمه وهو الرفض والانقياد . وقد اشتمل على أنواع من المبالغة في التواضع لذكره المرأة دون الرجل ، والأمة دون الحرة وحيث عمم بلفظ الإماء أى أمة كانت ، ويقول « حيث شاءت » أى من الأمكنة . والتعبير بالأخذ باليد إشارة إلى غاية التصرف حتى لو كانت حاجتها خارج المدينة واتمست منه مساعدتها في تلك الحاجة لمساعد على ذلك ، وهذا دال على مزيد تواضعه وبراءته من جميع أنواع الكبر صلى الله عليه وسلم . وقد ورد في ذم الكبر ومدح التواضع أحاديث ، من أصحها ما أخرجه مسلم عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر فقليل : إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسناً ، قال : الكبر بطر الحق وغمط الناس » والغمط بفتح المعجمة وسكون الميم بعدها مهملة ، هو الازدراء والاحتقار ، وقد أخرجه الحاكم بلفظ « الكبر من بطر الحق وازدري الناس » والسائل المذكور يحتمل أن يكون ثابت بن قيس فقد روى الطبراني بسند حسن عنه أن سأل عن ذلك ، وكذا أخرج من حديث سواد بن عمرو أنه سأل عن ذلك ، وأخرج عبد بن حميد من حديث ابن عباس رفعه « الكبر السفه عن الحق ، وغمص الناس . فقال : يا نبي الله وما هو ؟ قال : السفه أن يكون لك على رجل مال فينكره فيأمره رجل بتقوى الله فيأبى ، والغمص أن يجيء شامخاً بأنفه ، وإذا رأى ضعفاء الناس وفقراءهم لم يسلم عليهم ولم يجلس إليهم مخففة لهم » وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم من حديث ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم « من مات وهو يرى من الكبر والغلول والدّين دخل الجنة » وأخرج أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان من حديث أنس بن سويد رفعه « من تواضع لله درجة رفعه الله درجة حتى يجعله الله في أعلى عليين ، ومن تكبر على الله درجة وضعه الله درجة حتى يجعله في أسفل سافلين » وأخرج الطبراني في « الأوسط » عن ابن عمر رفعه « إياكم والكبر ، فإن الكبر يكون في الرجل وإن عليه العباءة » ورواته ثقات . وحكى ابن بطلال عن الطبري أن المراد بالكبر في هذه الأحاديث الكفر ، بدليل قوله في الأحاديث « على الله » ثم قال : ولا ينكر أن يكون من الكبر ما هو استكبار على غير الله تعالى ولكنه غير خارج عن معنى ما قلناه ، لأن معتقد الكبر على ربه يكون لخلق الله أشد استحقاقاً انتهى . وقد أخرج مسلم من حديث عياض بن حمار بكسر المهملة وتخفيف الميم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن الله أوحى إليّ أن تواضعوا حتى لا يغنى أحد على أحد » الحديث . والأمر بالتواضع نهى عن الكبر فإنه ضده ، وهو أعم من الكفر وغيره . واختلف في تأويل ذلك في حق المسلم فقليل : لا يدخل الجنة مع أول الداخلين ، وقيل لا يدخلها بدون مجازاة ، وقيل جزاؤه أن لا يدخلها ولكن قد يعفى عنه ، وقيل ورد مورد الزجر والتغليظ ، وظاهره غير مراد . وقيل معناه لا يدخل الجنة حال دخولها وفي قلبه كبر ، حكاه الخطابي . واستضعفه النووي فأجاد لأن الحديث سيقى لدم الكبر وصاحبه لا للأخبار عن صفة دخول أهل الجنة الجنة . قال الطيبي : المقام يقتضى حمل الكبر على من يرتكب الباطل ، لأن تحرير الجواب إن كان استعمال الزينة لإظهار نعمة الله فهو جائز أو مستحب ، وإن كان للبطر المؤدى إلى تسفيه الحق وتحقير الناس والصد عن سبيل الله فهو المذموم .

باب الهجرة وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يحلُّ لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث »

٥٨٥٨ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال قالني عوف بن الطفيل وهو ابن أخي عائشة زوج

[٦٠٧٣]

[٦٠٧٤]

[٦٠٧٥]

النبي صلى الله عليه وآله - أن عائشة حدثت أن عبد الله بن الزبير قال في بيع أو عطاء أعطته عائشة: والله لتنتهين عائشة أو لأحجرن عليها، فقالت: أهو قال هذا؟ قالوا: نعم. قالت: هو الله علي نذر أن لا أكلم ابن الزبير أبداً. فاستشفع ابن الزبير إليها حتى طالت الهجرة، فقالت: لا والله لا أشفع فيه أبداً ولا أتحث إلى نذري. فلما طال ذلك على ابن الزبير كلم المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث - وهما من بني زهرة، وقال لهما: أنشدكما بالله لما أدخلتاني على عائشة فإنها لا يحل لها أن تنذر قطيعتي. فأقبل به المسور وعبد الرحمن مُشتملين بأرديتهما حتى استأذنا على عائشة فقالا: السلام عليك ورحمة الله وبركاته، أندخل؟ قالت عائشة: ادخلوا. قالوا: كلنا؟ قالت: نعم ادخلوا كلكم - ولا تعلم أن معهما ابن الزبير - فلما دخلوا دخل ابن الزبير الحجاب فاعتنق عائشة فطفق يناشدها ويبكي، وطفق المسور وعبد الرحمن يناشدونها إلا ما كلمت وقبلت منه، ويقولان: إن النبي صلى الله عليه وآله قد نهى عما قد علمت من الهجرة، وإنه لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال، فلما أكثروا على عائشة من التذكرة والتحريض طفقت تذكرهما وتبكي وتقول: إني نذرت والنذر شديد. فلم يزل بها حتى كلمت ابن الزبير. وأعتقت في نذرها ذلك أربعين رقبة. وكانت تذكر نذرها بعد ذلك فتبكي حتى تبل دموعها خمارها.

[٦٠٧٦] ٥٨٥٩ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخواناً. ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال».

[٦٠٧٧] ٥٨٦٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال، يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام». [الحديث ٦٠٧٧ - طرفه في: ٦٢٣٧].

**قوله (باب الهجرة)** بكسر الهاء وسكون الجيم، أن ترك الشخص مكاملة الآخر إذا تلاقيا، وهي في الأصل الترك فعلاً كان أو قولاً، وليس المراد بها مفارقة الوطن فإن تلك تقدم حكمها.

**قوله (وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال)** قد وصله في الباب عن أبي أيوب، وأراد هنا أن يبين أن عموم مخصص بمن هجر أخاه بغير موجب لذلك، قال النووي قال العلماء تحرم الهجرة بين المسلمين أكثر من ثلاث ليال بالنص وتباح في الثلاث بالمفهوم، وإنما عفى عنه في ذلك لأن الآدمي مجبول على الغضب، فسومح بذلك القدر ليرجع ويحول ذلك العارض. وقال أبو العباس القرطبي: المعتبر ثلاث ليال، حتى لو بدأ بالهجرة في أثناء النهار ألغى البعض وتعتبر ليلة ذلك اليوم، وينقضي العفو بانقضاء الليلة الثالثة. قلت: وفي الجزم باعتبار الليالي دون الأيام جمود، وقد مضى في «باب ما نهى عن التحاسد» وفي رواية شعيب في حديث أبي أيوب بلفظ: «ثلاثة أيام» فالمعتمد أن المرحص فيه ثلاثة أيام بلياليها، فحيث أطلقت الليالي أريد بأيامها وحيث أطلقت الأيام أريد بلياليها، ويكون الاعتبار مضى ثلاثة أيام بلياليها ملفقة، إذا ابتدئت مثلاً من الظهر يوم السبت كان آخرها الظهر يوم الثلاثاء، ويحتمل أن يلغى الكسر، ويكون أول العدد من ابتداء اليوم أو الليلة، والأول أحوط. ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول، وفيه عن ثلاثة من الصحابة شيء مرفوع وباقيه عنهم وعن رابع موقوف.

**قوله ( حدثني عوف بن الطفيل وهو ابن أخى عائشة )** كذا عند النسفى وأى ذر ، وعند غيرهما وكذا أخرجه أحمد عن أى اليمان شيخ البخارى فيه فقال « عوف بن مالك بن الطفيل ، وهو ابن أخى عائشة لأمها » وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق على بن المدينى من رواية الأوزاعى وصالح بن كيسان ومعه ثلاثتهم عن الزهرى ، فى رواية الأوزاعى عنه « حدثني الطفيل بن الحارث وكان من أزد شنوءة وكان أخاً لها من أمها أم رومان » وفى رواية صالح عنه « حدثني عوف بن الطفيل بن الحارث وهو ابن أخى عائشة لأمها » وفى رواية معمر « عوف بن الحارث بن الطفيل » قال على بن المدينى : هكذا اختلفوا والصواب عندى وهو المعروف عوف بن الحارث بن الطفيل بن سخبيرة يعنى بفتح المهملة والموحدة بينهما معجمة ساكنة ، قال : والطفيل أبوه هو الذى روى عبد الملك بن عمير عن ربعى بن حراش عنه ، يعنى حديث « لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان » أخرجه النسائى وابن ماجه ، وكذا أخرج أحمد طريق معمر والأوزاعى ، قال إبراهيم الحرنى فى « كتاب النهى عن الهجران » بعد أن أورد من طريق معمر وشعيب وصالح والأوزاعى كما تقدم ، ومن طريق عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهرى عن عوف بن الحارث بن الطفيل ، ومن طريق النعمان بن راشد عن الزهرى عن عروة عن المسور : هذا وهم ، قال : وكذا وهم الأوزاعى فى قوله الطفيل بن الحارث وصالح فى قوله عوف بن الطفيل بن الحارث ، وأصاب معمر وعبد الرحمن بن خالد فى قولهما عوف بن الحارث بن الطفيل ، كذا قال ، ثم قال : الذى عندى أن الحارث بن سخبيرة الأزدى قدم مكة ومعه امرأته أم رومان بنت عامر الكنانية فحالف أى بكر الصديق ، ثم مات فخلف أبو بكر على أم رومان فولدت له عبد الرحمن وعائشة وكان لها من الحارث بن الطفيل بن الحارث فهو أخو عائشة لأمها ؛ وولد الطفيل بن الحارث عوفاً ، وله عن عائشة رواية غير هذه ، وهو الذى حدث عنه الزهرى انتهى . فعلى هذا يكون الذى أصاب فى تسميته ونسبه صالح بن كيسان ، وأما معمر وعبد الرحمن بن خالد فلقباه ، والأول هو الذى صوبه على بن المدينى . وقد اختلف على الأوزاعى ، فالرواية التى ذكرها الحرنى عنه هى رواية الوليد بن مسلم ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية ابن كثير عن الأوزاعى على وفق رواية معمر وابن خالد ، وأما شعيب فى رواية أحمد فقلب الحارث أيضاً فسماه مالكا ، وحذفه البخارى فى رواية أى ذر فأصاب وسكت عن تسمية جده ، وقد أخرج البخارى فى « الأدب المفرد » رواية عبد الرحمن بن خالد كذلك . وإذا تحرر ذلك ظهر أن الذى جزم به ابن الأثير فى « جامع الأصول » من أنه عوف بن مالك بن الطفيل ليس بجيد ، والاختلاف المذكور كله فى تحرير اسم الراوى هنا عن عائشة ونسبه إلا رواية النعمان بن راشد فإنها شاذة ، لأنه قلب شيخ الزهرى فجعله عروة بن الزبير والمحفوظ رواية الجماعة ، على أن للخبر من رواية عروة أصلاً كما تقدم فى أوائل مناقب قريش لكنه من غير رواية الزهرى عنه . .

**قوله ( إن عائشة حدثت )** كذا للأكثر بضم أوله ويحذف المفعول ، ووقع فى رواية الأصبلي « حدثته » والأول أصح ، ويؤيده أن فى رواية الأوزاعى « أن عائشة بلغها » ووقع فى رواية معمر على الوجهين ، ووقع فى رواية صالح ابن الزبير بيع تلك الدار . .

**قوله ( فى بيع أو عطاء أعطته عائشة )** فى رواية الأوزاعى « فى دار لها باعها ، فسخط عبد الله بن الزبير أيضاً » حدثته . .

**قوله ( لتنتهين عائشة )** زاد فى رواية الأوزاعى « فقال : أما والله لتنتهين عائشة عن بيع رباعها » وهذا مفسر لما

أبهم في رواية غيره ، وكذا لما تقدم في مناقب قريش من طريق عروة قال « كانت عائشة لا تمسك شيئاً ، فما جاءها من رزق الله تصدقت به » وهذا لا يخالف الذى هنا لأنه يحتمل أن تكون باعت الرباغ لتصدق بضمنها ، وقوله « لتنتهين أو لأحجرن عليها » هذا أيضاً يفسر قوله في رواية عروة « ينبغى أن يؤخذ على يدها » .

**قوله ( الله على نذر أن لا أكلم ابن الزبير أبداً )** في رواية عبد الرحمن بن خالد « كلمة أبداً » وفي رواية معمر « بكلمة » وفي رواية الإسماعيلي من طريق الأوزاعي بدل قوله أبداً « حتى يفرق الموت بيني وبينه » قال ابن التين : قولها « أن لا أكلم » تقديره على نذر إن كلمته هـ ووقع في بعض الروايات بحذف « لا » وشرح عليها الكرماني وضبطها بالكسر بصيغة الشرط ، قال : وهو الموافق للرواية المتقدمة في مناقب قريش بلفظ « الله على نذر إن كلمته » فعلى هذا يكون النذر معلقاً على كلامه لا أنها نذرت ترك كلامه ناجزاً .

**قوله ( فاستشفع ابن الزبير إليها حين طالت الهجرة )** كذا للأكثر ، ووقع في رواية السرخسي والمستمل « حتى » بدل « حين » والاول الصواب ، ووقع في رواية معمر على الصواب ، وزاد في رواية الأوزاعي « فطالت هجرتها إياه فنقصه الله بذلك في أمره كله » فاستشفع بكل جدير أنها تقبل عليه « وفي الرواية الأخرى عنه « فاستشفع عليها بالناس فلم تقبل » وفي رواية عبد الرحمن بن خالد « فاستشفع ابن الزبير بالمهاجرين » وقد أخرج إبراهيم الحري من طريق حميد بن قيس بن عبد الله بن الزبير قال فذكر نحو هذه القصة قال « فاستشفع إليها بعبيد ابن عمير فقال لها : أين حديث أخبرتني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الصوم فوق ثلاث » .

**قوله ( فقالت لا والله لا أشفع )** بكسر الفاء الثقيلة .

**قوله ( فيه أحداً )** في رواية الكشميهني « أبداً » بدل قوله « أحداً » وجمع بين اللفظين في رواية عبد الرحمن ابن خالد وكذا في رواية معمر .

**قوله ( ولا أتحنت إلى نذرى )** في رواية معمر « ولا أحنث في نذرى » وفي رواية الأوزاعي « فقالت والله لا آثم فيه » أى في نذرها أو في ابن الزبير وتكون في سببه .

**قوله ( فلما طال ذلك على ابن الزبير كلم المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث وهما من بنى زهرة )** أما المسور فهو ابن مخرمة بن نوفل بن أهيب بن زهرة بن كلاب ، وأما عبد الرحمن فجده يغوث بفتح التحتانية وضم المعجمة وسكون الواو بعدها مثله وهو ابن وهيب بن عبد مناف بن زهرة ، يجتمع مع المسور في عبد مناف بن زهرة ، وهيب وأهيب أخوان ، ومات الأسود قبل الهجرة ولم يسلم ، ومات النبي صلى الله عليه وسلم وعبد الرحمن صغير فذكر في الصحابة ، وله في البخارى غير هذا الموضع حديث عن أبي بن كعب سياتى قريباً ، ووقع في رواية عروة المتقدمة « فاستشفع إليها برجال من قريش وبأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة » وقد بينت هناك معنى هذه الختلة وصفة قرابة بنى زهرة برسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل أبيه وأمه .

**قوله ( أنشدكم بالله لما )** بالتخفيف و « ما » زائدة ، ويجوز التشديد حكاه عياض ، يعنى إلا ، أى لا أطلب إلا الإدخال عليها ، ونظره بقوله تعالى ﴿ لما جميع لدينا محضرون ﴾ وقوله تعالى ﴿ لما عليها حافظ ﴾ فقد قرنا بالوجهين ، وفي رواية الكشميهني « إلا أدخلتاني » زاد الأوزاعي فسألها أن يشتملا عليه بأرديتهما .



قوله ( فإنها ) في رواية الكشميهني « فإنه » وإخاء ضمير الشأن .

قوله ( لا يحل لها أن تنذر قطيعتي ) لأنه كان ابن أختها وهي التي كانت تتولى تربيته غالباً .

قوله ( فقالا السلام عليك ورحمة الله وبركاته ) في رواية معمر « فقالا السلام على النبي ورحمة الله » فيحتمل أن تكون الكاف في الأول مفتوحة .

قوله ( أندخل ؟ قالت : نعم . قالوا : كلنا ؟ قالت : نعم ) في رواية الأوزاعي « قالوا : ومن معنا ؟ قالت : ومن معكما » .

قوله ( فاعتق عائشة وطفق يناشدها ويبكي ) في رواية الأوزاعي « فبكى إليها وبكت إليه وقبلها » وفي روايته الأخرى عند الإسماعيلي « وناشدها ابن الزبير الله والرحم » .

قوله ( ويقولان إن النبي صلى الله عليه وسلم قد نبى عما علمت من الهجرة وأنه لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال ) في رواية معمر « أنه لا يحل » بخذف الواو وهو كالتفسير لما قبله ويؤيد ذلك ورود الحديث مرفوعاً من طريق أخرى كحديثي أنس وأبي أيوب اللذين بعده .، وهذا القدر هو المرفوع من الحديث ، وهو هنا من مسند المسور وعبد الرحمن بن الأسود وعائشة جميعاً فإنها أقرتهما على ذلك ، وقد غفل أصحاب الأطراف عن ذكره في مسند عبد الرحمن بن الأسود لكونه مرسلاً ، ولكن ذكروا أنظاره فيلزمهم من هذه الحيشية ، وله عن عائشة طريق أخرى تقدم ببيانها وأنها من رواية حميد بن قيس عن عبيد عن عمير عنهما ، وأخرجه أيضاً أبو داود من طريق أخرى عن عائشة ، وجاء المتن عن جماعة كثيرة من الصحابة يزيد بعضهم على بعض كما سألني بعد .

( تنبيه ) : ادعى الحب الطبري أن الهجران المنهى عنه ترك السلام إذا التقيا ، ولم يقع ذلك من عائشة في حق ابن الزبير ، ولا يخفى ما فيه ، فإنها حلفت أن لا تكلمه والحالف يحرص على أن لا يخنث وترك السلام داخل في ترك الكلام ، وقد ندمت على سلامها عليه فدل على أنها اعتقدت أنها حنثت ، ويؤيده ما كانت تعتقه في نذرها ذلك .

قوله ( فلما أكثروا على عائشة من التذكرة ) أى التذكير بما جاء في فضل صلة الرحم والعفو وكظم الغيظ

قوله ( والتحريج ) بحاء مهملة ثم الجيم أى الوقوع في الحرج وهو الضيق لما ورد في القطيعة من النهي ، وفي رواية معمر « التخويف » .

قوله ( فلم يزالا بها حتى كلمت ابن الزبير ) في رواية الأوزاعي « فكلمته بعد ما خشى أن لا تكلمه . وقبلت منه بعد أن كادت أن لا تقبل منه » .

قوله ( وأعتقت في نذرها ذلك أربعين رقة ) في رواية الأوزاعي « ثم بعثت إلى اليمن بمال فابتيه لها به أربعون رقة فاعتقتها كفارة لنذرها » ووقع في رواية عمرو المتقدمة « فأرسل إليها بعشر رقاب فاعتقتهم ، وظهره أن عبد الله بن الزبير أرسل إليها بالعشرة أولاً ، ولا يناق رواية الباب أن تكون هي اشترت بعد ذلك تمام الأربعين فاعتقتهم ، وقد وقع في الرواية الماضية « ثم لم تنزل حتى بلغت أربعين » .

**قوله ( وكانت تذكر نذرهما )** في رواية الأوزاعي « قال عوف بن الحارث ثم سمعتها بعد ذلك تذكر نذرهما ذلك » ووقع في رواية عروة أنها قالت « وددت أني جعلت حين حلقت عملاً فأعمله فأفرغ منه » . وبينت هناك ما يحتمله كلامها هذا . الحديث الثاني والثالث حديث الزهري عن أنس عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب ، وقد تقدم حديث أنس في « باب التحاسد » وأراد بإيرادهما معاً أنه عند الزهري على الوجهين لأنه أخرج من طريق مالك عن شيخه ، وأول حديث أبي أيوب عنه « لا يحل لرجل » كما علقه أولاً وزاد فيه « يلتقيان » وفي رواية الكشميني « فيلتقيان » بزيادة فاء .

**قوله ( عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب )** هكذا اتفق أصحاب الزهري ، وخالفهم عقيل فقال « عن عطاء ابن يزيد عن أبي » وخالفهم كلهم شبيب بن سعيد عن يونس عنه فقال « عن عبيد الله أو عبد الرحمن عن أبي بن كعب » قال إبراهيم الحري : أما شبيب فلم يضبط سنده ، وقد ضبطه ابن وهب عن يونس فساقه على الصواب أخرجه مسلم ، وأما عقيل فلعله سقط عليه لفظ أيوب فصار عن أبي فسيبه من قبل نفسه فقال ابن كعب فوهم في ذلك .

**قوله ( فوق ثلاث )** ظاهره إباحة ذلك في الثلاث ، وهو من الرفق ، لأن الآدمي في طبعه الغضب وسوء الخلق ونحو ذلك ، والغالب أن يزول أو يقل في الثلاث .

**قوله ( فيعرض هذا ويعرض هذا ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام )** زاد الطبري من طريق أخرى عن الزهري « يسبق إلى الجنة » ولأبي داود بسند صحيح من حديث أبي هريرة « فإن مرت في ثلاث فلقه فليسلم عليه ، فإن رد عليه فقد اشتركا في الأجر ، وإن لم يرد عليه فقد باء بالإثم ، وخرج المسلم من الهجرة » ولأحمد والمصنف في « الأدب المفرد » ، وصححه ابن حبان من حديث هشام بن عامر « فإنهما ناكثان عن الحق ماداما على صرامهما ، وأولهما فيثا يكون سبقه كفارة » فذكر نحو حديث أبي هريرة وزاد في آخره « فإن ماتا على صرامهما لم يدخل الجنة جميعاً » .

**قوله ( وخيرهما الذي يبدأ بالسلام )** قال أكثر العلماء : تزول الهجرة بمجرد السلام ورده . وقال أحمد : لا يبرأ من الهجرة إلا بعوده إلى الحال التي كان عليها أولاً . وقال أيضاً . ترك الكلام إن كان يؤذيه لم تنقطع الهجرة بالسلام . كذا قال ابن القاسم وقال عياض : إذا اعتزل كلامه لم تقبل شهادته عليه عندنا ولو سلم عليه ، يعني وهذا يؤيد قول ابن القاسم . قلت : ويمكن الفرق بأن الشهادة يتوق فيها ، وترك المكالمة يشعر بأن في باطنه عليه شيئاً فلا تقبل شهادته عليه ، وأما زوال الهجرة بالسلام عليه بعد تركه ذلك في الثلاث فليس بممتنع ، واستدل للجمهور بما رواه الطبراني من طريق زيد بن وهب عن ابن مسعود في أثناء حديث موقوف وفيه « ورجوعه أن يأتي فيسلم عليه » واستدل بقوله « أخاه » على أن الحكم يختص بالمؤمنين . وقال النووي : لا حجة في قوله « لا يحل لمسلم » لمن يقول الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة ، لأن التقييد بالمسلم لكونه الذي يقبل خطاب الشرع وينتفع به . وأما التقييد بالأخوة فдал على أن للمسلم أن يهجر الكافر من غير تقييد . واستدل بهذه الأحاديث على أن من أعرض عن أخيه المسلم وامتنع من مكالمته والسلام عليه أثم بذلك ، لأن نفي الحل يستلزم التحريم . ومرتكب الحرام آثم . قال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه لا يجوز الهجران فوق ثلاث إلا لمن خاف من مكالمته ما يفسد عليه دينه أو يدخل منه على نفسه أو دنياه مضرة ، فإن كان كذلك جاز ، ورب هجر جميل خير من مخالطة

مؤذية . وقد استشكل على هذا ما صدر من عائشة في حق ابن الزبير قال ابن التين : إنما يعقد النذر إذا كان في طاعة كالله على أن أعتق أو أن أصلي ، وأما إذا كان في حرام أو مكروه أو مباح فلا نذر ، ترك الكلام يفضي إلى التهاجر وهو حرام أو مكروه وأجاب الطبري بأن المحرم إنما هو ترك السلام فقط ، وأن الذي صدر من عائشة ليس فيه أنها امتنعت من السلام على ابن الزبير ولا من رد السلام عليه لما بدأها بالسلام ، وأطال في تقرير ذلك وجعله نظير من كانا في بلدين لا يجتمعان ، ولا يكلم أحدهما الآخر وليس مع ذلك متهاجرين . قال : وكانت عائشة لا تأذن لأحد من الرجال أن يدخل عليها إلا بإذن ، فكانت في تلك المدة منعت ابن الزبير من الدخول عليها ، كذا قال ، ولا يخفى ضعف المأخذ الذي سلكه من أوجه لا فائدة للإطالة بها ، والصواب ما أجاب به غيره أن عائشة رأت أن ابن الزبير ارتكب بما قال أمراً عظيماً وهو قوله لأحجرن عليها ، فإن فيه تنقيصاً لقدرها ونسبه لها ارتكاب ما لا يجوز من التبذير الموجب لمنعها من التصرف فيما رزقها الله تعالى ، مع ما انضاف إلى ذلك من كونها أم المؤمنين وخالته أخت أمه ولم يكن أحد عندها في منزلته كما تقدم التصريح به في أوائل مناقب قريش ، فكأنها رأت أن في ذلك الذي وقع منه نوع عقوق ، والشخص يستعظم ممن يلوذ به ، ما لا يستعظمه من الغريب ، فرأت أن مجازاته على ذلك بترك مكالمته ، كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كلام كعب بن مالك وصاحبيه عقوبة لهم لتخلفهم عن غزوة تبوك بغير عذر ، ولم يمنع من كلام من تخلف عنها من المنافقين مؤاخذه للثلاثة لعظيم منزلتهم وازدراء بالمنافقين لحقارتهم ، فعلى هذا يحمل ما صدر من عائشة . وقد ذكر الخطابي أن هجر الوالد ولده والزوج زوجته ونحو ذلك لا يتضيق بالثلاث ، واستدل بأنه صلى الله عليه وسلم هجر نساءه شهراً . وكذلك ما صدر من كثير من السلف في استجازتهم ترك مكالمته بعضهم بعضاً مع علمهم بالنهي عن المهاجرة . ولا يخفى أن هنا مقامين أعلى وأدنى ، فالأعلى اجتناب الإعراض جملة فيبذل السلام والكلام والمواددة بكل طريق ، والأدنى الاقتصار على السلام دون غيره ، والوعيد الشديد إنما هو لمن يترك المقام الأدنى ، وأما الأعلى فمن تركه أمن الأجانب فلا يلحقه اللوم ، بخلاف الأقارب فإنه يدخل فيه قطيعة الرحم ، وإلى هذا أشار ابن الزبير في قوله « فإنه لا يخل لها قطيعتي » أي إن كانت هجرتي عقوبة على ذنبي فليكن لذلك أمد ، وإلا فتأييد ذلك يفضي إلى قطيعة الرحم ، وقد كانت عائشة علمت بذلك لكنها تعارض عندها هذا والنذر الذي التزمته ، فلما وقع من اعتذار ابن الزبير واستشفاعه ما وقع رجح عندها ترك الإعراض عنه ، واحتاجت إلى التكفير عن نذرهما بالعتق الذي تقدم ذكره ، ثم كانت بعد ذلك يعرض عندها شك في أن التكفير المذكور لا يكفيها فتظهر الأسف على ذلك إما ندماً على ما صدر منها من أصل النذر المذكور وإما خوفاً من عاقبة ترك الوفاء به ، والله أعلم .

### باب ما يجوز من الهجران لمن عصى

وقال كعب بن كعب حين تخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم : ونهى النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين عن كلامنا ، وذكر خمسين ليلة .

[٦٠٧٨] ٥٨٦١ - حدثنا محمد أنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إني لأعرف غضبك ورضاك» . قالت : وقلت : وكيف تعرف ذلك يا رسول الله ؟ قال : «إنك إذا كنت راضية قلت : بلى ورب محمد ، وإذا كنت ساخطة قلت : لا ورب إبراهيم» . قالت : قلت : أجل ، لست أهاجر إلا اسمك .

**قوله ( باب ما يجوز من الهجران لمن عصى )** أراد بهذه الترجمة بيان الهجران الجائز ، لأن عموم النهي مخصوص بمن لم يكن لهجره سبب مشروع ، فتبين هنا السبب المسوغ للهجر وهو لمن صدرت منه معصية ، فيسوغ لمن اطلع عليها منه هجره عليها ليكف عنها .

**قوله ( وقال كعب )** أى ابن مالك الأنصارى ( حين تخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم : ونهى النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين عن كلامنا . وذكر خمسين ليلة ) وهذا طرف من الحديث الطويل ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى أواخر المغازى ، وذكر حديث عائشة « إني لأعرف غضبك ورضاك » وقد تقدم شرحه فى باب غيرة النساء ووجدن فى كتاب النكاح ، قال المهلب : غرض البخارى فى هذا الباب أن يبين صفة الهجران الجائز ، وأنه يتنوع بقدر الجرم ، فمن كان من أهل العصيان يستحق الهجران بترك المكالمة كما فى قصة كعب وصاحبيه ، وما كان من المغاضبة بين الأهل والإخوان فيجوز الهجر فيه بترك التسمية مثلاً أو بترك بسط الوجه مع عدم هجر السلام والكلام . وقال الكرماني : لعله أراد قياس هجران من يخالف الأمر الشرعى على هجران اسم من يخالف الأمر الطبيعى . وقال الطبري : قصة كعب بن مالك أصل فى هجران أهل المعاصي ، وقد استشكل كون هجران الفاسق أو المبتدع مشروعاً ولا يشرع هجران الكافر وهو أشد جرماً منهما لكونهما من أهل التوحيد فى الجملة ، وأجاب ابن بطال بأن الله أحكاماً فيها مصالح للعباد وهر أعلم بشأنها وعليهم التسليم لأمره فيها ، فجنح إلى أنه تعبد لا يعقل معناه . وأجاب غيره بأن الهجران على مرتبتين : الهجران بالقلب ، والهجران باللسان . فهجران الكافر بالقلب وبترك التودد والتعاون والتناصر ، لا سيما إذا كان حربياً ، وإنما لم يشرع هجرانه بالكلام لعدم ارتداعه بذلك عن كفره ، بخلاف العاصي المسلم فإنه ينزجر بذلك غالباً ، ويشترك كل من الكافر والعاصي فى مشروعية مكالمته بالدعاء إلى الطاعة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإنما المشروع ترك المكالمة بالمادة ونحوها . وقال عياض : إنما اغتفرت مغاضبة عائشة للنبي صلى الله عليه وسلم مع ما فى ذلك من الحرج — لأن الغضب على النبي صلى الله عليه وسلم ومعصية كبيرة — لأن الحامل لها على ذلك الغيرة التى جبلت عليها النساء ، وهى لا تنشأ إلا عن فرط المحبة ، فلما كان الغضب لا يستلزم بغض اغتفر ، لأن البغض هو الذى يفضى إلى الكفر أو المعصية ، وقد دل قولها « لا أهجر إلا اسمك » على أن قلبها مملوء بمحبتته صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( أجل )** بوزن نعم ومعناه . وقال الأخفش : إلا أن نعم أحسن من أجل فى جواب الاستفهام ، أجل أحسن من نعم فى التصديق . قلت : وهى فى هذا الحديث على وفق ما قال .

**ب** هل يزور صاحبه كل يوم ، بكرة وعشياً ؟

[٦٠٧٩] ٥٨٦٢ - حدثني إبراهيم قال أنا هشام عن معمر ... ح . وقال الليث حدثني عقيل قال ابن شهاب فأخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت : لم أعقل أبوي إلا وهما يدينان الدين ، ولم يمر عليهما يوم إلا يأتينا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى النهار بكرة وعشياً . فبينما نحن جلوس فى بيت أبي بكر فى نحر الظهيرة قال قائل : هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فى ساعة لم يكن يأتينا فيها ؛ قال أبو بكر : ما جاء به فى هذه الساعة إلا أمر . قال : « إني أذن لي فى الخروج » .

**قوله ( باب هل يزور صاحبه كل يوم ، أو بكرة وعشياً )** قيل : العشى من الزوال إلى العتمة وقيل إلى

الفجر فقال ابن فارس : العشاء بالفتح والمد الطعام وبالكسر من الزوال إلى العتمة ، والعشى من الزوال إلى الفجر .

قوله ( هشام ) هو ابن يوسف .

قوله ( عن معمر وقال الليث حدثني عقيل ) وفي بعض النسخ ح « وقال الليث » وهذا التعليق سبق مطولاً في « باب الهجرة إلى المدينة » موصولاً عن يحيى بن بكير عن الليث .

قوله ( قال ابن شهاب فأخبرني عروة ) كأن هذا سياق معمر ، وكأنه كان عنده قبل قوله « لم أعقل أبوي » كلام آخر فعطف هذا عليه . وقد وقع عند أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب « قال وأخبرني عروة » كذا رأيته فيه بالواو ، أما رواية عقيل فلفظه في « باب الهجرة إلى المدينة » عن ابن شهاب « أخبرني عروة عن عائشة قالت لم أعقل » الخ وقد استشكل كون أي بكر كان يحوج النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن يتكلف الجيء إليه وكان يمكنه هو أن يفعل ذلك ، وأجاب ابن التين بأنه لم يكن يجيء إلى أي بكر لمجرد الزيارة بل لما يت،أيد عنده من علم الله ، ولم يتضح لي هذا الجواب ، ويحتمل أن يقال : إنه ليس في الخبر ما يمنع أن أبا بكر كان يجيء إليه صلى الله عليه وسلم في الليل والنهار أكثر من مرتين ، ويحتمل أن يقال : كان سبب ذلك أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جاء إلى بيت أي بكر يأمن من أذى المشركين بخلاف ما لو جاء أبو بكر إليه . ويحتمل أن يكون منزل أبو بكر كان بين بيت النبي صلى الله عليه وسلم وبين المسجد فكان يمر به والمقصود المسجد وكان يشهده كلما مر به ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى بطوله في « باب الهجرة إلى المدينة » وكأن البخاري رمز بالترجمة إلى توهم الحديث المشهور « زرغباً تزدد حباً » وقد ورد من طرق أكثرها غرائب لا يخلو واحد منها من مقال ، وقد جمع طرقه أبو نعيم وغيره ، وجاء من حديث علي وأبي ذر وأبي هريرة وعبد الله بن عمر وأبي برزة وعبد الله بن عمر وأنس وجابر وحبيب بن مسلمة ومعاوية بن حيدة ، وقد جمعها في جزء مفرد ، وأقوى طرقه ما أخرجه الحاكم في « تاريخ نيسابور » والخطيب في « تاريخ بغداد » والحافظ أبو محمد بن السقاء في فوائده ثم طريق أي عقيل يحيى بن حبيب بن إسماعيل بن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن جعفر بن عون عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، وأبو عقيل كوفي مشهور بكنيته ، قال ابن أبي حاتم : سمع منه أي وهو صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : ربما أخطأ وأغرب . قلت : واختلف عليه في رفعه ووقفه ، وقد رفعه أيضاً يعقوب بن شيبة عن جعفر بن عون رويناه في « فوائد أبي محمد بن السقاء » أيضاً عن أي بكر بن أي شيبة عن جده يعقوب ، واختلف فيه على جعفر بن عون فرواه عبد بن حميد في تفسيره عنه عن أي حبان الكلبي عن عطاء عن عبيد بن عمير موقوفاً في قصه له مع عائشة ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق عبد الملك بن أي سليمان عن عطاء قال « دخلت أنا وعبيد بن عمير على عائشة فقالت : يا عبيد بن عمير ما يمنعك أن تزورنا ؟ قال : قول الأول زرغباً تزدد حباً . فقال عبد الله بن عمير : دعونا من بظالتكم هذه وأخبرنا بأعجب شيء رأيته من رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكرت الحديث في صلاته ، وذكر أبو عبيدة في الأمثال بأنه من أمثال العرب ، وكان هذا الكلام شائعاً في المتقدمين ، فرويناه في فوائده أبي محمد السقاء قال أنشدونا لهلal بن العلاء .

لك أخلص الثقلين قلبا

زوروا على الأيام غبا

الله يعلم أننى

لكن لقول نيينا

ولقوله من زار غداً  
قلت : وكان يمكنه أن يوجز فيقول « لكن لقول نبينا من زار غداً زاد حبا »  
وقد أنشدونا لأبي محمد بن هارون القرطبي راوي الموطأ :

أقل زيارة الإخوان  
فإن المصطفى قد قا  
ن تردد عندهم قريبا  
ل زار غداً تردد حبا

قلت : ولا منافاة بين هذا الحديث وحديث الباب لأن عمومه يقبل التخصيص فيحمل على من ليست له خصوصية ومودة ثابتة فلا ينقص كثرة زيارته من منزلته . قال ابن بطال : الصديق الملائف لا يزيده كثرة الزيارات إلا محبة ، بخلاف غيره .

باب الزيارة ومن زار قوماً فطعم عندهم

وزار سلمان أبا الدرداء في عهد النبي صلى الله عليه فأكّل عنده .

٥٨٦٣ - حدثني محمد بن سلام قال أنا عبد الوهاب عن خالد الحذاء عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه زار أهل بيت من الأنصار فطعم عندهم طعاماً ، فلما أراد أن يخرج أمر بمكان من البيت فنضح له على بساط ، فصلّى عليه ودعا لهم . [٦٠٨٠]

قوله ( باب الزيارة ) أى مشروعيتها ( ومن زار قوماً فطعم عندهم ) أى من تمام الزيارة أن يقدم للزائر ما حضر ، قاله ابن بطال ، وهو مما يثبت المودة ويزيد المحبة . قلت : وقد ورد في ذلك حديث أخرجه الحاكم وأبو يعلى من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير قال « دخل على جابر نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقدم إليهم خبزاً وخللاً فقال : كلوا : فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : نعم الإدام الخل . إنه هلاك بالرجل أن يدخل إليه نفر من إخوانه فيحتقر ما في بيته أن يقدمه إليهم ، وهلاك بالقوم أن يحتقروا ما قدم إليهم » . وورد في فضل الزيارة أحاديث : منها عند الترمذى وحسنه وصححه ابن حبان من حديث أبى هريرة رفعه « من عاد مريضاً أو زار أخاً له في الله ناداه مناد طبت وطاب ممشاك وتبأت من الجنة منزلاً » وله شاهد عند البزار من حديث أنس بسند جيد ، وعند مالك وصححه ابن حبان من حديث معاذ بن جبل مرفوعاً « حقت محبتي للمتزاويرين فى » الحديث وأخرجه أحمد بسند صحيح من حديث عتبان بن مالك ، وعند الطبرانى من حديث صفوان بن عسال رفعه « من زار أخاه المؤمن خاض فى الرحمة حتى يرجع » .

قوله ( وزار سلمان أبا الدرداء في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأكّل عنده ) هو طرف من حديث لأبى جحيفة تقدم مستوفى مشروحاً فى كتاب الصيام .

قوله ( عبد الوهاب ) هو ابن عبد المجيد الثقفى .

قوله ( زار أهل بيت من الأنصار ) هم أهل عتبان بن مالك كما مضى فى الصلاة من وجه آخر عن أنس بن سيرين بأنهم من هذا السياق وأوله « قال رجل من الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم إني لا أستطيع الصلاة معك ، وصنع طعاماً » الحديث ، وأورده فى صلاة الضحى ، وقصة عتبان وطلبه من النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلى فى بيته قد تقدمت فى الصلاة أيضاً مطولة ، وفيها أنه صلى الله عليه وسلم بعد أن صلى فى بيته تأخر

حتى أكل عندهم ، وفيه قصة مالك بن الدخشم ، ووقع له صلى الله عليه وسلم نحو القصة التي في هذا الباب في بيت أنى طلحة كما سيأتى في « باب كنية الصبي » من طريق أنى التياح عن أنس ، فإن فيه ذكر البساط ونضغته ، لكن ليس فيه ذكر الطعام ، نعم في رواية إسحق بن عبد الله بن أنى طلحة عن أنس أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته ، وفيه ذكر نضح الحسير الصلاة بهم ولكن ليس في أوله القصة في رواية أنس بن سيرين عن أنس أن الرجل قال « لا أستطيع الصلاة معك » فإن هذا القدر مختص بقصة عتبان ، فتعين الحمل عليه ، ووهم من رجح أنه بيت أنى طلحة . وفي الحديث استحباب الزيارة ودعاء الزائر لمن أزاره وطعم عنده

### بَابُ مَنْ تَجَمَّلَ لِلْوُفُودِ

[٦٠٨١] ٥٨٦٤ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا عبد الصمد قال ني أبي قال ني يحيى بن أبي إسحاق قال : قال لي سالم بن عبد الله : ما الإستبرق ؟ قلت : ما غلظ من الديباج وحسن منه . قال : سمعت عبد الله يقول : رأى عمر على رجل حلة من إستبرق ، فأتى بها النبي صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، اشتر هذه فالبسها لوفد الناس إذا قدموا عليك . فقال : « إنما يلبس هذه <sup>(١)</sup> الحرير من لأخلاق له » . فمضى من ذلك ما مضى . ثم إن النبي صلى الله عليه بعث إليه بحلة ، فأتى بها النبي صلى الله عليه فقال : بعثت إلي بهذه ، وقد قلت في مثلها ما قلت : قال : « إنما بعثت إليك لتصيب بها مالا » . فكان ابن عمر يكره العلم في الثوب لهذا الحديث .

**قوله ( باب من تجمل للوفود )** أى حسن هيئته بالملبوس ونحوه لمن يقدم عليه ، والوفود جمع وافد وهو من يقدم على من له أمر أو سلطان زائراً أو مسترفداً ، والمراد هنا من قول عمر « للوفود » من كان يرد على النبي صلى الله عليه وسلم ممن يرسلهم قبائلهم يبايعون لهم على الإسلام ويتعلمون أمور الدين حتى يعلموهم ، وإنما أورد للترجمة بصورة الاستفهام لأن النبي صلى الله عليه وسلم أنكر على عمر ، فالظاهر أنه إنما أنكر لبس الحرير بقرينة قوله « إنما يلبس هذه » ولم ينكر أصل التجمل ، لكنه محتمل مع ذلك ، ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة حلة عطارد ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب اللباس . وعبد الصمد في سنده هو ابن عبد الوارث . وقوله « وخشن » بفتح الخاء وضم الشين المعجمتين للأكثر ، ولبعضهم بالمهملتين ، وشاهد الترجمة منه قول عمر « تجمل بها الوفود » وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك . وقد اعترضها الداودى فقال : كان ينبغي أن يقول التجمل للوفود لأنه لا يقال فعل كذا إلا لمن صدر منه الفعل ، وليس في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ، وجوابه أن معنى الترجمة من فعل ذلك متمسكاً بما دل عليه الحديث المذكور ، وقوله في آخر الحديث « وكان ابن عمر يكره العلم في الثوب لهذا الحديث » قال الخطاى : مذهب ابن عمر في هذا مذهب الورع ، وكان ابن عباس يقول في روايته « إلا علماً في ثوب » وذلك لأن مقدار العلم لا يقع عليه اسم اللبس ، قال : ولو أن رجلاً حلف لا يلبس غزل فلانة فأخذ ثوباً فنسج فيه من غزلها ومن غزل غيرها وكان الذى من غزلها لو انفرد لم يبلغ إذا نسج أنه يحصل منه شيء مما يقع على مثله اسم اللبس لم يحنث ، كذا قال ، وقد تقدم في كتاب اللباس من رواية أنى عثمان عن عمر في النهى عن لبس الحرير « إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع » وتقدم شرح ذلك مستوفى هناك .

(١) الإشارة بهذه الموضوعة للمؤنث ؛ لأن المشار إليه هي الحلة .

## باب الإخاء والحلف

وقال أبو جحيفة: آخى النبي صلى الله عليه بين سلمان وأبي الدرداء.

وقال عبد الرحمن بن عوف: لما قدمنا المدينة آخى النبي صلى الله عليه بيني وبين سعد بن الربيع.

٥٨٦٥- نا مسدد قال نا يحيى عن حميد عن أنس قال: قدم علينا عبد الرحمن، فأخى النبي صلى الله عليه بينه وبين سعد بن الربيع، فقال النبي صلى الله عليه: «أولم ولو بشاة».

٥٨٦٦- حدثنا محمد بن صباح قال نا إسماعيل بن زكرياء قال نا عاصم قلت لأنس بن مالك: أبلغك أن النبي صلى الله عليه قال: «لا حلف في الإسلام؟» فقال: قد حالف النبي صلى الله عليه بين قريش والأنصار في داري.

قوله (باب الإخاء والحلف) بكسر المهملة وسكون اللام ويفتح المهملة وكسر اللام هو المعاهدة، وقد تقدم بيانها في أوائل الهجرة.

قوله (آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبي الدرداء) هو طرف من الحديث الذي أشرت إليه في الباب الذي قبله، وقد تقدم في «باب الهجرة إلى المدينة» أنه صلى الله عليه وسلم آخى بين الصحابة، وأخرج أحمد والبخاري في «الأدب المفرد» بسند صحيح عن أنس قال «آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين ابن مسعود والزبير» والأحاديث في ذلك كثيرة شهيرة، وذكر غير واحد أنه آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه مرتين مرة بين المهاجرين فقط ومرة بين المهاجرين والأنصار.

قوله (وقال عبد الرحمن بن عوف: لما قدمنا المدينة آخى النبي صلى الله عليه وسلم بيني وبين سعد بن الربيع، فقال النبي صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة) هذا طرف من حديث تقدم موصولاً في فضائل الأنصار، وقدمت شيئاً يتعلق به في أبواب الوليمة.

قوله (حدثنا إسماعيل بن زكريا) محمد بن الصباح فيه شيخ آخر، فإن مسلماً أخرجه عنه عن حفص بن غياث عن عاصم.

قوله (عاصم) هو ابن سليمان الأحول.

قوله (قلت لأنس بن مالك أبلغك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا حلف في الإسلام فقال: قد حالف النبي صلى الله عليه وسلم بين قريش والأنصار في داري) ووقع في رواية أبي داود من رواية سفيان بن عيينة عن عاصم قال «سمعت أنس بن مالك يقول حالف» فذكره بلفظ المهاجرين بدل قريش، فقليل له أليس قال لا حلف في الإسلام؟ قال: قد حالف فذكر مثله وزاد مرتين أو ثلاثاً. وأخرجه مسلم بنحوه مختصراً، وعرف من رواية الباب تسمية السائل عن ذلك، وذكره المصنف في الاعتصام مختصراً خالياً عن السؤال وزاد في آخره «وقنت شهراً يدعو على أحياء من بني سليم» وحديث القنوت من طريق عاصم مضى في الوتر وغيره. وأما الحديث المسئول عنه فهو حديث صحيح أخرجه مسلم عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا حلف في الإسلام، وأبما حلف كان في الجاهلية لم يزد الإسلام إلا شدة» وأخرجه الترمذي من حديث



عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ولفظه<sup>(١)</sup> وأخرج البخارى فى «الأدب المفرد» عن عبد الله بن أبى أوفى نحوه باختصار ، وأخرج أيضاً أحمد وأبو يعلى وصححه ابن حبان والحاكم من حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً «شهدت مع عمومى حلف المطيين ، فما أحب أن أنكثه» وحلف المطيين كان قبل المبعث بمدة ، ذكره ابن إسحق وغيره ، وكان جمع من قريش اجتمعوا فتعاقدوا على أن ينصروا المظلوم وينصفوا بين الناس ونحو ذلك من خلال الخبر ، واستمر ذلك بعد المبعث ، ويستفاد من حديث عبد الرحمن بن عوف أنهم استمروا على ذلك فى الإسلام ، وإلى ذلك الإشارة فى حديث جبير بن مطعم . وتضمن جواب أنس إنكار صدر الحديث لأن فيه نفى الحلف وفيما قاله هو إثباته ، ويمكن الجمع بأن النفى ما كانوا يعتبرونه فى الجاهلية من نصر الحليف ولو كان ظالماً ومن أخذ الثأر من القبيلة بسبب قتل واحد منها ومن التوارث ونحو ذلك ، والمثبت ما عدا ذلك من نصر المظلوم والقيام فى أمر الدين ونحو ذلك من المستحبات الشرعية كالمصادقة والمواودة وحفظ العهد ، وقد تقدم حديث ابن عباس فى نسخ التوارث بين المتعاقدين ، وذكر الداودى أنهم كانوا يورثون الحليف السدس دائماً فنسخ ذلك . وقال ابن عيينة : حمل العلماء قول أنس «حالف» على المؤاخاة . قلت : لكن سياق عاصم عنه يقتضى أنه أراد المخالفة حقيقة ، وإلا لما كان الجواب مطابقاً ، وترجمة البخارى ظاهرة فى المغايرة بينهما وتقدم فى الهجرة إلى المدينة «باب كيف آخى النبى صلى الله عليه وسلم بين أصحابه» وذكر الحديثين المذكورين هنا أولاً ولم يذكر حديث الحلف ، وتقدم ما يتعلق بالمؤاخاة المذكورة هناك . قال النووى : النفى حلف التوارث وما يمنع منه الشرع ، وأما التحالف على طاعة الله ونصر المظلوم والمؤاخاة فى الله تعالى فهو أمر مرغّب فيه .

### باب التَّبَسُّمِ وَالضَّحِكِ

وقالت فاطمة : أسرّ إليّ النبىُّ صلى الله عليه فضحكك . وقال ابن عباس : إن الله هو أضحك وأبكى . [٦٠٨٤] ٥٨٦٧ - حدثني حبان بن موسى قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أن رفاة القرظي طلق امرأته فبت طلاقها ، فتزوجها بعده عبد الرحمن بن الزبير ، فجاءت النبى صلى الله عليه فقالت : يا رسول الله ، إنها كانت عند رفاة فطلقها آخر ثلاث تطليقات ، فتزوجها بعده عبد الرحمن بن الزبير ، وإنه والله ما معه يا رسول الله إلا مثل هذه الهدبة - لهدبة أخذتها من جلبابها - وأبو بكر جالس عند النبى صلى الله عليه عليه وابن سعيد بن العاص جالس بباب الحجرة ليؤذن له ، فطفق خالد ينادي يا أبا بكر ، يا أبا بكر ألا تزجر هذه عما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه ؟ وما يزيد رسول الله صلى الله عليه عليه على التبسم ، ثم قال : «لعلك تريد أن ترجعي إلى رفاة؟ لا ، حتى تدوقي عسيلته ويدوق عسيلتك» .

[٦٠٨٥] ٥٨٦٨ - فإسماعيل قال ني إبراهيم عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن محمد بن سعد عن أبيه قال : استأذن عمر بن الخطاب على رسول الله صلى الله عليه ، وعنده نسوة من قريش يسألنه ويستكثرنه عالية أصواتهن على صوته ، فلما استأذن عمر

تبادرن الحجاب، فأذن له النبي صلى الله عليه، فدخل، والنبي صلى الله عليه يضحك، فقال: أضحك الله سنك يا رسول الله، بأبي أنت وأمي. فقال: «عجبت من هؤلاء اللائي كن عندي، لما سمعن صوتك تبادرن الحجاب». فقال: أنت أحق أن يهين يا رسول الله. ثم أقبل عليهن فقال: يا عدوات أنفسهن، أتهبنني ولا تهبن رسول الله صلى الله عليه؟ قلن: أنت أفظ وأغلظ من رسول الله صلى الله عليه. قال رسول الله صلى الله عليه: «إيه يابن الخطاب، والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكا فجا إلا سلك غير فجك».

[٦٠٨٦] ٥٨٦٩- نا قتيبة بن سعيد قال نا سفيان عن عمرو عن أبي العباس عن عبد الله بن عمر قال: لما كان رسول الله صلى الله عليه بالطائف قال: «إنا قافلون غدا إن شاء الله». فقال ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه: لا نبرح أو نفتحها. فقال النبي صلى الله عليه: «فاغدوا على القتال». قال: فغدوا فقاتلهم قتالا شديدا، وكثر فيهم الجراحات، فقال رسول الله صلى الله عليه: «إنا قافلون غدا إن شاء الله». قال: فسكتوا فضحك رسول الله صلى الله عليه. قال الحميدي: نا سفيان كله بالخبر.

[٦٠٨٧] ٥٨٧٠- حدثنا موسى قال نا إبراهيم قال نا ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أن أباه ريرة قال: أتى رجل النبي صلى الله عليه فقال: هلكت، وقعت على أهلي في رمضان. قال: «أعتق رقبة». قال: ليس لي. قال: «فصم شهرين متتابعين». قال: لا أستطيع. قال: «فأطعم ستين مسكينا». قال: لا أجد. فأتى بعرق فيه تمر - قال إبراهيم: العرق: المكتل - فقال: «أين السائل؟ تصدق بها». قال: على أفقر مني؟ والله ما بين لابتيها أهل بيت أفقر منا. فضحك حتى بدت نواجذه، قال: «فأنتم إذا».

[٦٠٨٨] ٥٨٧١- نا عبد العزيز بن عبد الله قال نا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال: كنت أمشي مع النبي صلى الله عليه وعليه برد نجراني غليظ الحاشية، فأدركه أعرابي فجذب بردائه جبدة شديدة، قال أنس: فنظرت إلى صفحة عاتق النبي صلى الله عليه فقد أثرت بها حاشية الرداء من شدة جبذته، ثم قال: يا محمد، مر لي من مال الله الذي عندك. فالتفت إليه فضحك، ثم أمر له بعتاء.

[٦٠٨٩] ٥٨٧٢- حدثني ابن نمير قال نا ابن إدريس عن إسماعيل عن قيس عن جرير قال: ما حجبني النبي صلى الله عليه منذ أسلمت، ولا رآني إلا تبسم في وجهي. ولقد شكوت إليه أني لا أثبت على الخيل، فضرب بيده في صدري وقال: «اللهم ثبتته واجعله هاديا مهديا».

[٦٠٩٠] ٥٨٧٣- حدثني محمد بن المثني قال نا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة أن أم سليم قالت: يا رسول الله، إن الله لا يستحي من الحق، هل على المرأة غسل إذا احتلمت؟ قال: «نعم إذا رأت الماء». فضحكت أم سلمة فقالت: أتحتلم المرأة؟ فقال النبي صلى الله عليه: «فيم شبه الولد؟».

[٦٠٩٢] ٥٨٧٤- نا يحيى بن سليمان قال نا ابن وهب قال أنا عمرو أن أبا النضر حدثه عن سليمان بن يسار

عن عائشة قالت: ما رأيت النبي صلى الله عليه مستجمعاً قط ضحكاً حتى أرى منه لهواته، إنما كان يتبسم.

[٦٠٩٣] ٥٨٧٥- فامحمد بن محبوب قال نا أبو عوانة عن قتادة عن أنس... ح. وقال لي خليفة نا يزيد بن زريع قال نا سعيد عن قتادة عن أنس أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه يوم الجمعة وهو يخطب بالمدينة فقال: قحط المطر، فاستسقى ربك. فنظر إلى السماء، وما نرى من سحاب، فاستسقى، فنشأ السحاب بعضه إلى بعض، ثم مطروا حتى سألت مشاعب المدينة، فما زالت إلى الجمعة المقبلة ما تفلح ثم قام ذاك الرجل، أو غيره - والنبي صلى الله عليه يخطب - فقال: غرقنا، فادع ربك يحبسها عنا، فضحك ثم قال: «اللهم حوالينا ولا علينا» - مرتين أو ثلاثة، فجعل السحاب يتصدع عن المدينة يمينا وشمالاً يطرأ ما حوالينا، ولا نُمطر منها شيء، يريهم الله كرامة نبيه وإجابة دعوته.

قوله (باب التبسم والضحك) قال أهل اللغة: التبسم مبادئ الضحك، والضحك انبساط الوجه حتى تظهر الأسنان من السرور، فإن كان بصوت وكان بحيث يسمع من بعد فهو القهقهة وإلا فهو الضحك، وإن كان بلا صوت فهو التبسم، وتسمى الأسنان في مقدم الفم الضواحك وهي الثنايا والأنياب وما يليها وتسمى النواجد.

قوله (وقالت فاطمة أسر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فضحكت) هو طرف من حديث لعائشة عن فاطمة عليها السلام مر بتامه وشرحه في الوفاة النبوية.

قوله (وقال ابن عباس: إن الله هو أضحك وأبكى) أى خلق في الإنسان الضحك والبكاء، وهذا طرف من حديث لابن عباس تقدم في الجنائز، وأشار فيه ابن عباس - بجواز البكاء بغير نياحة - إلى قوله تعالى في سورة النجم ﴿وأنه هو أضحك وأبكى﴾ ثم ذكر في الباب تسعة أحاديث تقدم أكثرها وفي جميعها ذكر التبسم أو الضحك، وأسبابها مختلفة لكن أكثرها للتعجب، وبعضها للإعجاب، وبعضها للملاطفة.

الأول حديث عائشة في قصة امرأة رفاعه، والغرض منه قولها فيه «وما يزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلى التبسم» وقد مر شرحه مستوفى في كتاب الصلاة، وقوله فيه «وابن سعيد بن العاص جالس» وقع في رواية الأصيلي عن الجرجاني «وسعيد بن العاص» والصواب الأول وهو خالد وقد وقع منسماً فيما مضى.

الثاني حديث سعد «استأذن عمر» تقدم شرحه مستوفى في مناقب عمر، والغرض منه قوله «والنبي صلى الله عليه عليه وسلم يضحك، فقال: أضحك الله سنك» ويستفاد منه ما يقال للكبير إذا ضحك، وإسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أويس كما جزم به المزني وقال أبو علي الجبائي: لعله ابن أبي أويس. قلت: وقد تقدم في فضائل الأنصار حديث قال فيه البخاري «حدثنا إسماعيل بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعد» وإسماعيل هذا هو ابن أبي أويس جزمًا، وهو يؤيد ما جزم به المزني.

الحديث الثالث حديث عمرو هو ابن دينار عن أبي العباس وهو الشاعر عن عبد الله بن عمر، كذا للأكثر بضم العين، وللحموي وحده هنا «عمرو» بفتحها والصواب الأول، وقد تقدم بيان في غزوة الطائف مع شرح الحديث، والغرض منه هنا قوله «فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم». وقوله فيه «لا نبرح أو نفتحها»

قال ابن التين : ضبطناه بالرفع والصواب النصب ، لأن « أو » إذا كانت بمعنى « حتى » أو « إلى أن » نصبت وهي هنا كذلك .

قوله ( قال الحميدى حدثنا سفيان بالخبر كله ) تقدم بيان من وصله في غزوة الطائف ، ووقع في رواية الكشميهني « حدثنا سفيان كله بالخبر » والمعنى أنه ذكر بصريح الأخبار في جميع السند لا بالنعنة .

الحديث الرابع ، قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن إسماعيل وإبراهيم هو ابن سعد .

قوله ( حدثنا ابن شهاب ) هذا إنما سمعه إبراهيم بن سعد من الزهري ، وقد سبق في الحديث الثاني أنه روى عنه بواسطة صالح بن كيسان بينهما . وقصة الجامع في رمضان تقدم شرحها في كتاب الصيام ، وقوله فيه « قال إبراهيم » هو ابن سعد وهو موصول بالسند المذكور ، وقوله « والعرق المكث » فيه بيان لما أدرجه غيره فجعل تفسير العرق من نفس الحديث ، والغرض منه قوله « فضحك حتى بدت نواجذه » والنواجذ جمع ناجذة بالنون والجيم والمعجمة هي الأضراس ، ولا تكاد تظهر إلا عند المبالغة في الضحك ، ولا منافاة بينه وبين حديث عائشة ثامن أحاديث الباب « ما رأيته صلى الله عليه وسلم مستجمعاً قط ضاحكاً حتى أرى منه لهواته » لأن المثبت مقدم على النافي قاله ابن بطلال ، وأقوى منه أن الذي نفته غير الذي أثبتته أبو هريرة ، ويحتمل أن يريد بالنواجذ الأنياب مجازاً أو تسامحاً بالأنياب مرة . فقد تقدم في الصيام في هذا الحديث بلفظ « حتى بدت أنيابه » والذي يظهر من مجموع الأحاديث أنه صلى الله عليه وسلم كان في معظم أحواله لا يزيد على التبسم ، وربما زاد على ذلك فضحك ، والمكروه من ذلك إنما هو الإكثار منه أو الإفراط فيه لأنه يذهب الوقار ، قال ابن بطلال : والذي ينبغي أن يقتدى به من فعله ما واطب عليه من ذلك ، فقد روى البخاري في « الأدب المفرد » وابن ماجه من وجهين عن أبي هريرة رفعه « لا تكثر الضحك فإن كثرة الضحك تميت القلب » .

الحديث الخامس حديث أنس .

قوله ( مالك ) قال الدارقطني لم أر هذا الحديث عند أحد من رواة الموطأ إلا عند يحيى بن بكير ومعن بن عيسى ، ورواه جماعة من رواة الموطأ عن مالك لكن خارج الموطأ ، وزاد ابن عبد البر أنه رواه في الموطأ أيضاً مصعب بن عبد الله الزبيري وسليمان بن صرد . قلت : ولم يخرج البخاري إلا من رواية مالك ، وأخرجه مسلم أيضاً من رواية الأوزاعي ومن رواية همام ومن رواية عكرمة بن عمارة كلهم عن إسحق بن أبي طلحة ، وساقه على لفظ مالك وبين بعض لفظ غيره .

قوله ( كنت أمشي ) في رواية الأوزاعي « أدخل المسجد » .

قوله ( وعليه برد ) في رواية الأوزاعي « رداء » .

قوله ( نجراني ) بفتح النون وسكون الجيم نسبة إلى نجران بلد معروف بين الحجاز واليمن ، وتقدم في أواخر المغازي .

**قوله ( غليظ الحاشية )** في رواية الأوزاعي « الصنفة » بفتح المهملة وكسر النون بعدها فاء وهي طرف الثوب مما يلي طرته .

**قوله ( فأدركه أعرابي )** زاد همام « من أهل البادية » وفي رواية الأوزاعي « فجاء أعرابي من خلفه » .

**قوله ( فجذب )** بفتح الجيم والموحدة بعدها ذال معجمة ، وفي رواية الأوزاعي « فجذب » وهي بمعنى جذب .

**قوله ( جذبة شديدة )** في رواية عكرمة « حتى رجع النبي صلى الله عليه وسلم في نحر الأعرابي » .

**قوله ( قال أنس فنظرت إلى صفحة عاتق )** في رواية مسلم « عتق » وكذا عند جميع الرواة عن مالك ، وكذا في رواية الأوزاعي .

**قوله ( أثرت فيها )** في رواية الكشميهني « بها » وكذا لمسلم من رواية مالك ، وفي رواية همام « حتى انشق البرد وذهبت حاشيته في عنقه » وزاد أن ذلك وقع من الأعرابي لما وصل النبي صلى الله عليه وسلم إلى حجرته ويجمع بأنه لقيه خارج المسجد فأدركه لما كاد يدخل فكلمه أو مسك بثوبه لما دخل ، فلما كاد يدخل الحجرة خشي أن يفوته فجذبته .

**قوله ( مر لي )** في رواية الأوزاعي « أعطنا » .

**قوله ( فضحك )** في رواية الأوزاعي « فتبسم ثم قال مرواه » وفي رواية همام « وأمر له بشيء » وفي هذا الحديث بيان حلمه صلى الله عليه وسلم وصبره على الأذى في النفس والمال والتجاوز على جفاء من يريد تألفه على الإسلام ، وليتأسي به الولاة بعده في خلقه الجميل من الصفح والإغضاء والدفع بالتي هي أحسن .

الحديث السادس حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي ، وابن نمير هو محمد بن عبد الله بن نمير ، وابن إدريس هو عبد الله ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، والجميع كوفيون ، والغرض منه قوله « ولا رآني إلا تبسم » وتقدم في المناقب بلفظ « إلا ضحك » وهما متقاربان ، والتبسم أوائل الضحك كما تقدم ، وبقيته شرحه هناك .

الحديث السابع حديث أم سلمة في سؤال أم سليم « هل على المرأة من غسل » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة والغرض منه قوله « فضحكت أم سلمة » لوقوع ذلك بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليها ضحكها وإنما أنكر عليها إنكارها احتلام المرأة .

الحديث الثامن ، **قوله ( عمرو )** هو ابن الحارث المصري ، وأبو النضر هو سالم .

**قوله ( مستجمعا قط ضاحكاً )** في رواية الكشميهني « مستجمعا ضحكاً » أي مبالغاً في الضحك لم يترك منه شيئاً ، يقال استجمع السيل : اجتمع من كل موضع ، واستجمعت للمرأة أموره : اجتمع له ما يحبه ، فعلى هذا قوله « ضاحكاً منصوب على التمييز ، وإن كان مشتقاً مثل لله دره فارساً أي مارأيته مستجمعا من جهة الضحك بحيث يضحك ضحكاً تاماً مقبلاً بكليته على الضحك ، واللهوات بفتح الميم والهاء جمع لهاء وهي اللحم التي بأعلى الخنجرة من أقصى الفم ، وهذا القدر المذكور طرف من حديث تقدم بتأمله وشرحه في تفسير منورة الأحقاف .

الحديث التاسع حديث أنس في قصة الذي طلب الاستقاء ثم الاستصحاء ، والغرض منه ضحكه صلى الله عليه وسلم عند قوله « غرقنا » أورده من وجهين عن قتادة ، وساقه هنا على لفظ سعيد بن أنس عروبة ، وساقه في الدعوات على لفظ أنس عوانة ، ومحمد بن محبوب شيخه هو أبو عبد الله البناني البصري ، وهو غير محمد بن الحسن الذي لقيه محبوب ، وهم من وحدهما كشيخنا ابن الملقن فإنه جزم بذلك وزعم أن البخاري روى عنه هنا وروى عن رجل عنه ، وليس كذلك بل هما اثنان أحدهما في عداد شيوخ الآخر ، وشيخ البخاري اسمه محمد واسم أبيه محبوب والآخر اسمه محمد واسم أبيه الحسن ومحبوب لقب محمد لا لقب الحسن ، وقد أخرج له البخاري في كتاب الأحكام حديثاً واحداً قال فيه « حدثنا محبوب بن الحسن » وسبب الوهم أنه وقع في بعض الأسانيد ، حدثنا محمد بن الحسن محبوب « فظنوا أنه لقب الحسن وليس كذلك .

**باب قول الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾**  
وَمَا يُنْهَى عَنِ الْكُذْبِ

[٦٠٩٤] ٥٨٧٦- نا عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه قال : « إن الصدق يهدي إلى البر ، وإن البر يهدي إلى الجنة ، وإن الرجل ليصدق حتى يكون صديقاً وإن الكذب يهدي إلى الفجور ، وإن الفجور يهدي إلى النار ، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً » .

[٦٠٩٥] ٥٨٧٧- حدثني محمد بن سلام قال أنا إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان » .

[٦٠٩٦] ٥٨٧٨- نا موسى بن إسماعيل قال نا جرير قال نا أبو رجاء عن سمرة بن جندب قال قال النبي صلى الله عليه : « رأيت الليلة رجلين أتياني قالاً : الذي رأيته يشق شدة فكذاب يكذب بالكذبة تحمل عنه حتى تبلغ الآفاق فيصنع به إلى يوم القيامة » .

**قوله ( باب قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ وما ينهى عن الكذب )** قال الراغب أصل الصدق والكذب في القول ماضياً كان أو مستقبلاً وعداً كان أو غيره ولا يكونان بالقصد الأول إلا في الخير ، وقد يكونان في غيره كالاستفهام والطلب ، والصدق مطابقة القول للضمير والخبر عنه ، فإن انخرم شرط لم يكن صدقاً ، بل إما أن يكون كذباً أو متردداً بينهما على اعتبارين ، كقول المنافق : محمد رسول الله فإنه يصح أن يقال صدق لكون الخبر عنه كذلك ، ويصح أن يقال كذب لمخالفة قوله لضميره . والصدق من كثر منه الصدق ، وقد يستعمل الصدق والكذب في كل ما يخفى في الاعتقاد ويحصل نحو صدق ظني ، وفي الفعل نحو صدق في القتال ، ومنه ﴿ قد صدقت الرؤيا ﴾ اهـ ملخصاً . وقال ابن التين : اختلف في قوله ﴿ كُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ فقيل معناه مثلهم وقيل منهم . قلت : وأظن المصنف لمح بذكر الآية إلى قصة كعب بن مالك وما أداه صدقه في الحديث إلى الخير الذي ذكره في الآية بعد أن وقع له ما وقع من ترك المسلمين كلامه تلك المدة التي ضاقت عليه الأرض بما رحبت ثم من الله عليه بقبول توبته ، وقال في قصته : ما أنعم الله علي من نعمة بعد إذ

هدانى للإسلام أعظم من نفسى من صدق أن لا أكون كذبت فأهلك كما هلك الذين كذبوا ، وقال الغزالي : الكذب من قبائح الذنوب ، وليس حراماً لعينه بل لما فيه من الضرر ، ولذلك يؤذن فيه حيث يتعين طريقاً إلى المصلحة . وتعقب بأنه يلزم أن يكون الكذب — إذا لم ينشأ عنه ضرر — مباحاً ، وليس كذلك ، ويمكن الجواب بأنه يمنع من ذلك حسماً للمادة فلا يباح منه إلا ما يترتب عليه مصلحة ، فقد أخرج البيهقي في « الشعب » بسند صحيح عن أنى بكر الصديق قال « الكذب يجانب الإيمان » وأخرجه عنه مرفوعاً وقال : الصحيح موقوف ، وأخرج البزار من حديث سعد بن أنى وقاص رفعه قال « يطبع المؤمن على كل شيء ، إلا الخيانة والكذب » وسنده قوى ، وذكر الدارقطني في « العلل » أن الأشبه أنه موقوف ، وشاهد المرفوع من مرسل صفوان بن سليم في الموطأ قال ابن التين : ظاهره يعارض حديث ابن مسعود ، والجمع بينهما حمل حديث صفوان على المؤمن الكامل .

**قوله ( جرير )** هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتمر ، وأما جرير المذكور في ثالث أحاديث الباب فهو ابن حازم .

**قوله ( إن الصدق يهدى )** بفتح أوله من الهداية وهى الدلالة الموصولة إلى المطلوب ، هكذا وقع أول الحديث من رواية منصور عن أنى وائل ، ووقع في أوله من رواية الأعمش عن أنى وائل عند مسلم وأبى داود والترمذى « عليكم بالصدق فإن الصدق » وفيه « وإياكم والكذب فإن الكذب الخ » .

**قوله ( إلى البر )** بكسر الموحدة أصله التوسع في فعل الخير ، وهو اسم جامع للخيرات كلها ، ويطلق على العمل الخالص الدائم .

**قوله ( وإن البر يهدى إلى الجنة )** قال ابن بطلال : مصداقه في كتاب الله تعالى ﴿ إن الأبرار لفي نعيم ﴾ .

**قوله ( وإن الرجل ليصدق )** زاد في رواية الأعمش « ويتحرى الصدق » وكذا زادها في الشق الثانى .

**قوله ( حتى يكون صدقاً )** في رواية الأعمش « حتى يكتب عنه الله صديقاً » قال ابن بطلال : المراد أنه يتكرر منه الصدق حتى يستحق اسم المبالغة في الصدق .

**قوله ( إن الكذب يهدى إلى الفجور )** قال الراغب : أصل الفجر الشق ، فالفجور شق ستر الديانة ، ويطلق على الميل إلى الفساد وعلى الانبعاث فى المعاصى ، وهو اسم جامع للشر .

**قوله ( إن الرجل ليكذب حتى يكتب )** فى رواية الكشميهنى « يكون وهو وزن الأول ، والمراد بالكتابة الحكم عليه بذلك وإظهاره للمخلوقين من الملائة الأعلى وإلقاء ذلك فى قلوب أهل الأرض ، وقد ذكره مالك بلاغاً عن ابن مسعود وزاد فيه زيادة مفيدة ولفظه « لا يزال العبد يكذب ويتحرى الكذب فينكت فى قلبه نكتة سوداء حتى يسود قلبه فيكتب عند الله من الكاذبين » قال النووى قال العلماء : فى هذا الحديث حث على تحرى الصدق وهو قصده والاعتناء به وعلى التحذير من الكذب والتساهل فيه ، فإنه إذا تساهل فيه كثر منه فيعرف به . قلت : والتقييد بالتحرى وقع فى رواية أبى الأحوص عن منصور بن المعتمر عند مسلم ولفظه « وإن العبد ليتحرى الصدق » وكذا قال فى الكذب ، وعنده أيضاً فى رواية الأعمش عن شقيق وهو أبى وائل وأوله عنده

« عليكم بالصدق » وفيه « وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق » وقال فيه « وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب » فذكره ، وفي هذه الزيادة إشارة إلى أن من توقى الكذب بالقصد الصحيح إلى الصدق صار له الصدق سجية حتى يستحق الوصف به ، وكذلك عكسه ، وليس المراد أن الحمد والذم فيهما يختص بمن يقصد إليهما فقط ، وإن كان الصادق في الأصل ممدوحاً والكاذب مذموماً . ثم قال النووي : واعلم أن الموجود في نسخ البخارى ومسلم في بلادنا وغيرها أنه ليس في متن الحديث إلا ما ذكرناه قاله القاضى عياض ، وكذا نقله الحميدى ، ونقل أبو مسعود عن كتاب مسلم في حديث ابن مثنى وابن بشار زيادة وهى « إن شر الروايا روايا الكذب ، لأن الكذب لا يصلح منه جد ولا هزل ، ولا يعد الرجل صبيه ثم يخلفه » فذكر أبو مسعود أن مسلماً روى هذه الزيادة في كتابه ، وذكرها أيضاً أبو بكر البرقاني في هذا الحديث ، قال الحميدى : وليست عندنا في كتاب مسلم ، والروايا جمع روية بالتشديد وهو ما يتروى فيه الإنسان قبل قوله أو فعله ، وقيل هو جمع رواية أى للكذب والهاء للمبالغة قلت : لم أر شيئاً من هذا في « الأطراف لأبى مسعود » ولا في « الجمع بين الصحيحين للحميدى » فلعلهما ذكراه في غير هذين الكتابين . ثم ذكر حديث أبى هريرة « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب » الحديث ، وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان ، وطرفه من حديث سمرة في المنام الطويل المقدم ذكره وشرحه في كتاب الجنائز ، وفيه « الذى رأيت يشق شذقه الكذاب » قال ابن بطال : إذا كرر الرجل الكذب حتى استحق اسم المبالغة بالوصف بالكذب لم يكن من صفات كملة المؤمنين بل من صفات المنافقين ، يعنى فلهذا عقب البخارى حديث ابن مسعود بحديث أبى هريرة . قلت : وحديث أبى هريرة المذكور هنا في صفة المنافق يشمل الكذب في القول والفعل ، والقصد الأول في حديثه والثاني في أمارته والثالث في وعده ، قال : وأخبر في حديث سمرة بعقوبة الكاذب بأنه يشق شذقه وذلك في موضع المعصية وهو فمه الذى كذب به . قلت : ومناسبتة للحديث الأول أن عقوبة الكاذب أطلقت في الحديث الأول بالنار فكان في حديث سمرة بيانها .

**قوله في حديث سمرة ( قالوا الذى رأيت يشق شذقه فكذاب )** هكذا وقع بالفاء واستشكل بأن الموصول الذى يدخل خبره الفاء يشترط أن يكون مبهما عاماً ، وأجاب ابن مالك بأنه نزل المعين المبهم منزلة العام إشارة إلى اشتراك من يتصف بذلك في العقاب المذكور ، والله أعلم

### باب الهدي الصالح

[٦٠٩٧] ٥٨٧٩ - حدثني إسحاق بن إبراهيم قلت لأبي أسامة حدثكم الأعمش قال سمعت شقيقاً يقول : سمعت حذيفة يقول : إن أشبه الناس دلاً وسمتاً وهدياً برسول الله صلى الله عليه وآله لابن أم عبد ، من حين يخرج من بيته إلى أن يرجع إليه لا ندري ما يصنع في أهله إذا خلا .

[٦٠٩٨] ٥٨٨٠ - نا أبو الوليد قال نا شعبة عن مخارق قال سمعت طارقاً قال : قال عبد الله إن أحسن الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه وآله . [الحديث ٦٠٩٨ - طرفه في : ٧٢٧٧] .

**قوله ( باب الهدي الصالح )** بفتح الهاء وسكون الدال هو الطريقة الصالحة ، وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه البخارى في « الأدب المفرد » من وجهين من طريق قابوس بن أوى ظبيان عن أبيه عن ابن عباس رفعه



« الهدى الصالح والسمت الصالح والاقتصاد جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة » وفي الطريق الأخرى « جزء من سبعين جزءاً من النبوة » وأخرجه أبو داود وأحمد باللفظ الأول وسنده حسن، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن ابن عباس بلفظ « خمسة وأربعين » وسنده ضعيف ، وستأتي الإشارة إلى طريق الجمع بين هذه الروايات في التعبير في شرح حديث الرؤيات الصالحة، قال التوريشتي: الاقتصاد على ضربين: أحدهما ما كان متوسطاً بين محمود ومذموم كالتوسط بين الجور والعدل ، وهذا المراد بقوله تعالى ﴿ ومنهم مقتصد ﴾ ، وهذا محمود ومذموم بالنسبة ، والثاني متوسط بين طرفي الإفراط والتفريط كالجود فإنه متوسط بين الإسراف والبخل ، وكالشجاعة فإنها متوسطة بين التهور والجبن ، وهذا هو المراد في الحديث .

قوله ( حدثني إسحق بن إبراهيم ) هو ابن راهويه ونص البخاري لفظه ، ولكنه حذف من آخره قول أبي أسامة وهو ثابت في مسند إسحق فقال في آخر الحديث « فأقر به أبو أمامة وقال نعم » وشقيق هو أبو وائل .

قوله ( دلاً ) بفتح المهملة وتشديد اللام هو حسن الحركة في المشي والحديث وغيرهما ، ويطلق أيضاً على الطريق .

قوله ( وسمناً ) بفتح المهملة وسكون الميم هو حسن المنظر في أمر الدين ويطلق أيضاً على القصد في الأمر وعلى الطريق والجهة .

قوله ( وهذا ) قال أبو عبيد : الهدى والدل متقاربان ، يقال في السكينة والوقار وفي الهيبة والمنظر والشماثل قال : والسمت يكون في حسن الهيئة والمنظر من جهة الخير والدين لا من جهة الجمال والزينة ، ويطلق على الطريق ، وكلاهما جيد بأن يكون له هيئة أهل الخير على طريقة أهل الإسلام .

قوله ( لابن أم عبد ) بفتح اللام وهي تأكيد بعد التأكيد بأن المكسورة التي في أول الحديث وابن أم عبد فهو عبد الله بن مسعود، ووقع في رواية محمد بن عبيد عن الأعمش عند الإسماعيلي بلفظ « عبد الله بن مسعود » وفي الحديث فضيلة لابن مسعود جليلة لشهادة حذيفة له بأنه أشد الناس شبيهاً برسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الخصال ، وفيه توقي حذيفة حيث قال « من حين يخرج إلى أن يرجع » فإنه اقتصر في الشهادة له بذلك على ما يمكنه مشاهدته ، وإنما قال « لا أدري ما يصنع في أهله » لأنه جوز أن يكون إذا خلا يكون في انبساطه لأهله يزيد أو ينقص عن هيئة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهله ، ولم يرد بذلك إثبات نقص في حق عبد الله رضي الله عنه . وقد أخرج أبو عبيد في « غريب الحديث » أن أصحاب عبد الله بن مسعود كانوا ينظرون إلى سمته وهديه ودله فيتشبهون به ، فكان الحامل لهم على ذلك حديث حذيفة . وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » من طريق زيد بن وهب « سمعت ابن مسعود قال : اعلّموا أن حسن الهدى في آخر الزمان خير من بعض العمل » وسنده صحيح ، ومثله لا يقال من قبل الرأي ، فكان ابن مسعود لأجل هذا كان يحرص على حسن الهدى ، وقد استشكل الداودي الشارح بقول حذيفة في ابن مسعود قول مالك « كان عمر أشبه الناس بهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشبه الناس بعمر ابنه عبد الله ، وبعبد الله ابنه سالم » قال الداودي : وقول حذيفة يقدم على قول مالك ، ويمكن الجمع باختلاف متعلق الشبه بحمل شبه ابن مسعود بالسمت وما ذكر معه ، وقول مالك بالقوة في الدين ونحوها ، ويحتمل أن تكون مقالة حذيفة وقعت بعد موت عمر ، ويؤيد قول مالك ما أخرج البخاري في

« كتاب رفع اليدين » عن جابر قال « لم يكن أحد منهم ألزم لطريق النبي صلى الله عليه وسلم من عمر » وفي السنن ومستدرک الحاكم عن عائشة قالت « مارأيت أحداً كان أشبه سمتاً وهدياً ودلاً برسول الله صلى الله عليه وسلم من فاطمة عليها السلام . قلت : ويجمع بالحمل في هذا على النساء وأخرج أحمد عن عمر « من سره أن ينظر إلى هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلينظر إلى هدى عمرو بن الأسود » . قلت : ويجمع بالحمل على من بعد الصحابة ، وعن عبد الرحمن بن جبير بن نفير « جج عمرو بن الأسود فرآه ابن عمر يصلي فقال : ما رأيت أشبه صلاة ولا هدياً ولا خشوعاً ولا لبسة برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الرجل » انتهى . وعمرو المذكور<sup>(١)</sup>

قوله ( عن مخارق ) هو ابن عبد الله ويقال ابن خليفة الأحمسي وطارق هو ابن شهاب الأحمسي .

قوله ( قال قال عبد الله ) في رواية الإسماعيلي « كان عبد الله يقول » وعبد الله هو ابن مسعود ؛ وحزم ابن بطلان بأن عبد الله هذا هو ابن عمر فوهم في ذلك .

قوله ( إن أحسن الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدى هدى محمد ) هو بفتح الهاء كما في الترجمة وروى بضمها ضد الضلال ، زاد أبو خليفة عن أبي الوليد شيخ البخاري فيه في آخره : وشر الأمور محدثاتها « وإن ما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين » أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » وسيأتي في كتاب الاعتصام من وجه آخر عن ابن مسعود وفيه هذه الزيادة بلفظها وسأذكر شرحها هناك إن شاء الله تعالى . هكذا رأيت هذا الحديث في جميع الطرق موقوفاً ، وقد ورد بعضه مرفوعاً من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود أخرجه أصحاب السنن ، وجاء أكثره مرفوعاً من حديث جابر أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وأحمد وابن ماجه وغيرهم من طريق جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر بألفاظ مختلفة ، منها لأحمد عن يحيى القطان عن جعفر به « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في خطبته بعد التشهد : إن أحسن الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدى هدى محمد » قال يحيى ولا أعلمه إلا قال « وشر الأمور محدثاتها » الحديث ، وفي لفظ لمسلم من طريق عبد الوهاب الثقفي عن جعفر بن محمد في أثناء حديث قال فيه « ويقول : أما بعد إن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدى هدى محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة » الحديث

بـ الصَّبْرُ فِي الْأَذَى . وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾

[٦٠٩٩] ٥٨٨١- نا مسدد قال نا يحيى بن سعيد عن سفيان قال نا الأعمش عن سعيد بن جبير عن أبي عبد الرحمن السلمي عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه قال : « ليس أحد - أو ليس شيء - أصبر على الأذى سمعه من الله ، إنهم ليدعون له ولداً ، وإنه يعافيههم ويرزقهم » .

[الحديث ٦٠٩٩ - طرفه في : ٧٣٧٨]

[٦١٠٠] ٥٨٨٢- حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال سمعت شقيقاً يقول قال عبد الله : قسم النبي صلى الله عليه قسمة - كبعض ما كان يقسم - فقال رجل من الأنصار : والله إنها لقسمة ما أريد بها وجه الله . قلت : أما لأقولن للنبي صلى الله عليه . فأتيت - وهو في أصحابه - فساررت ، فشق ذلك على النبي صلى الله

عليه وتغير وجهه وغضب، حتى وددت أن لم أكن أخبرته. ثم قال: «قد أؤدي موسى بأكثر من ذلك فصيراً».

**قوله (باب الصبر في الأذى)** أى حبس النفس عن المجازاة على الأذى قولاً أو فعلاً، وقد يطلق على الحلم (وقول الله تعالى: إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب). قال بعض أهل العلم: الصبر على الأذى جهاد النفس، وقد جبل الله الأنفس على التألم بما يفعل بها ويقال فيها، ولهذا شق على النبي صلى الله عليه وسلم نسبتهم له إلى الجور في القسمة، لكنه حلم عن القاتل فصبر لما علم من جزيل ثواب الصابرين وأن الله تعالى يأجره بغير حساب، والصابر أعظم أجراً من المنفق لأن حسنته مضاعفة إلى سبعمائة، والحسنة في الأصل بعشر أمثالها إلا من شاء الله أن يزيده، وقد تقدم في أوائل الإيمان حديث ابن مسعود «الصبر نصف الإيمان». وقد ورد في فضل الصبر على الأذى حديث ليس على شرط البخاري، وهو ما أخرجه ابن ماجه بسند حسن عن ابن عمر رفعه «المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم» وأخرجه الترمذي من حديث صحابي لم يسم.

**قوله حديث أى موسى (ليس أحد أو ليس شيء)** هو شك من الراوى، وقد أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد بسند البخاري وقال فيه «أحد» بغير شك.

**قوله (أصبر على أذى)** هو بمعنى الحلم، أو أطلق الصبر لأنه بمعنى الحبس والمراد به حبس العقوبة على مستحقها عاجلاً وهذا هو الحلم.

**قوله (على أذى سمعه من الله)** قد بينه في بقية الحديث، وهو أنهم يشركون به ويرزقهم، وسيأتى شرحه مستوفى في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

**قوله (قال عبد الله)** هو ابن مسعود ووقع في رواية سفيان عن الأعمش الماضية في «باب من أخبر صاحبه بما يعلم» بلفظ «عن ابن مسعود».

**قوله (قسم النبي صلى الله عليه وسلم قسماً)** في رواية شعبة عن الأعمش أنها قسمة غنائم حنين، وفي رواية منصور عن أبي وائل «لما كان يوم حنين أثار النبي صلى الله عليه وسلم ناساً في القسمة أعطى الأقرع بن حابس مائة من الإبل وأعطى عيينة بن حصن مائة من الإبل وأعطى ناساً من أشراف العرب» وقد تقدم إيضاح ذلك في غزوة حنين.

**قوله (فقال رجل من الأنصار)** تقدمت تسميته في غزوة حنين والرد على من زعم أنه حرقصر بن زهير.

**قوله (والله إنها لقسمة ما أريد بها وجه الله)** قد تقدم في غزوة حنين من وجه آخر بلفظ «ما أريد» على البناء للفاعل وفي رواية منصور «ما عدل فيها» وهو بضم أوله على البناء للمجهول.

**قوله (قلت أما لأقولن)** قال ابن التين: هي بتخفيف الميم ووقع في رواية «أما» بتشديدها وليس بين. قلت: وقع للكشمية «أم» بغير ألف وهو يؤيد التخفيف، ويوجه التشديد على أن في الكلام حذفاً تقديره أما إذ قلت ذلك لأقولن.

**قوله (فشق ذلك عليه وتغير وجهه)** قد تقدم قبل بأكثر من عشرة أبواب بلفظ «فتمعر وجهه» وهو

بالعين المهملة ويجوز المعجمة .

**قوله ( حتى وددت أني لم أكن )** في رواية أن بفتح وتخفيف .

**قوله ( ثم قال قد أودى موسى بأكثر من هذا فصير )** في رواية شعبة عن الأعمش « يرحم الله موسى قد أودى » فذكره وزاد في رواية منصور « فقال فمن يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله ، رحم الله موسى » الحديث . وفي هذا الحديث جواز إخبار الإمام وأهل الفضل بما يقال فيهم مما لا يليق بهم ليحذروا القاتل ، وفيه بيان ما يباح من الغيبة والتمية لأن صورتها موجودة في صنع ابن مسعود هذا ولم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك أن قصد ابن مسعود كان نصيح النبي صلى الله عليه وسلم وإعلامه بمن يطعن فيه ممن يظهر الإسلام ويطعن النفاق ليحذر منه ، وهذا جائز كما يجوز التجسس على الكفار ليؤمن من كيدهم ، وقد ارتكب الرجل المذكور بما قال إثماً عظيماً فلم يكن له حرمة . وفيه أن أهل الفضل قد يفضيهم ما يقال فيهم مما ليس فيهم ، ومع ذلك فيتلقون ذلك بالصبر والحلم كما صنع النبي صلى الله عليه وسلم اقتداء بموسى عليه السلام ، وأشار بقوله « قد أودى موسى » إلى قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى ﴾ قد حكى في صفة أذاهم له ثلاث قصص : إحداها قولهم هو آدر ، وقد تقدم ضبط ذلك وشرحه في قصة موسى من أحاديث الأنبياء . ثانياً في قصة موت هارون ، وقد أوضحته أيضاً في قصة موسى . ثالثها في قصته مع قارون حيث أمر البغي أن تزعم أن موسى راودها حتى كان ذلك سبب هلاك قارون ، وقد تقدم ذلك في قصة قارون في آخر أخبار موسى من أحاديث الأنبياء .

### باب مَنْ لَمْ يُوَاجِهِ النَّاسَ بِالْعِتَابِ

[٦١٠١] ٥٨٨٣- ناعم بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا مسلم عن مسروق قالت عائشة : صنع النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً فرخص فيه ، ففتنزه عنه قوم ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فخطب فحمد الله ثم قال : « ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنعهُ ، فوالله إني لأعلمهم بالله وأشدَّهُم له خشيةً » .  
[الحديث ٦١٠١ - طرفه في : ٧٣٠١] .

[٦١٠٢] ٥٨٨٤- ناعم بن حفص قال نا عبد الله قال نا شعبة عن قتادة قال سمعتُ عبد الله مولى أنس عن أبي سعيد الخدري قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم أشدَّ حياءً من العذراء في خدرها ، فإذا رأى شيئاً يكرهه عرفناه في وجهه .

**قوله ( باب من لم يواجه الناس بالعتاب )** أي حياء منهم .

**قوله ( مسلم )** هو ابن صبيح أبو الضحى ، وروى عن زعم أنه ابن عمران البطين ، وقد أخرجه مسلم من طريق جرير عن الأعمش فقال « عن أبي الضحى » ومن طريق حفص بن غياث التي أخرجه البخاري من طريقه فقال نحو جرير ، ومن طريق عيسى بن يونس عن الأعمش كذلك ، ومن طريق أبي معاوية عن الأعمش عن مسلم .

**قوله ( صنع النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً فرخص فيه )** في رواية مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش « رخص النبي صلى الله عليه وسلم في أمر » .

**قوله** ( فتزهر عنه قوم ) في رواية مسلم من طريق جرير عن الأعمش « فبلغ ذلك ناساً من أصحابه فكأنهم كرهوه وتنزهوا » .

**قوله** ( فخطب ) في رواية أنى معاوية « فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فغضب حتى بان الغضب في وجهه » .

**قوله** ( ما بال أقوام ) في رواية جرير « ما بال رجال » قال ابن بطلال : هذا لا ينافي الترجمة ، لأن المراد بها المواجهة مع التعيين كأن يقول ما بالك يا فلان تفعل كذا ، وما بال فلان يفعل كذا . فأما مع الإبهام فلم تحصل المواجهة وإن كانت صورتها موجودة وهي مخاطبة من فعل ذلك ، لكنه لما كان من جملة المخاطبين ولم يميز عنهم صار كأنه لم يخاطب .

**قوله** ( يتزهون عن الشيء أصنعه ) في رواية جرير « بلغهم عنى أمر ترخصت فيه فكرهوه وتنزهوا عنه » وفي رواية أنى معاوية « يرغبون عما رخص لي فيه » .

**قوله** ( فوالله إني لأعلمهم بالله وأشدهم له خشية ) جمع بين القوة العلمية والقوة العملية ، أى أنهم توهموا أن رغبتهم عما أفعل أقرب لهم عند الله ، وليس كذلك إذ هو أعلمهم بالقرية وأولاهم بالعمل بها . وقد تقدم معنى هذا الحديث في كتاب الإيمان في رواية هشام بن عروة عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمرهم أمرهم من الأعمال بما يطيقون » الحديث ، وفيه « فيغضب ثم يقول إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا » وقد أوضحت شرحه هناك وذكرت فيه أن الحديث من أفراد هشام عن أبيه عروة عن عائشة ، وطريق مسروق هذه متابعة جيدة لأصل هذا الحديث ، قال ابن بطلال : كان النبي صلى الله عليه وسلم رفيقاً بأمرته فلذلك خفف عنهم العتاب ، لأنهم فعلوا ما يجوز لهم من الأخذ بالشدّة ، ولو كان ذلك حراماً لأمرهم بالرجوع إلى فعله . قلت : أما المعاتبة فقد حصلت منه لهم بلا ريب ، وإنما لم يميز الذي صدر منه ذلك سترأ عليه ، فحصل منه

الرفق من هذه الحيثية لا بترك العتاب أصلاً . وأما استدلاله بكون ما فعلوه غير حرام فواضح من جهة أنه لم يلزمهم بفعل ما فعله هو . وفي الحديث الحث على الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وذم التعمق والتنزه عن المباح ، وحسن العشرة عند الموعظة ، والإنكار والتلطف في ذلك ، ولم أعرف أعيان القوم المشار إليهم في هذا الحديث ، ولا الشيء الذي ترخص فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم وجدت ما يمكن أن يعرف به ذلك وهو ما أخرجه مسلم في كتاب الصيام من وجه آخر عن عائشة « أن رجلاً قال : يا رسول الله إني أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فأغتسل وأصوم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم ، فقال : يا رسول الله إنك لست مثلنا ، قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : إني أرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقى » ونحو هذا في حديث أنس المذكور في كتاب النكاح « أن ثلاثة رهط سألوا عن عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في السر » الحديث وفيه قولهم « وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر » وفيه قوله لهم « والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له ، لكنني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء » . وثالث أحاديث الباب حديث أنى سعيد يأتي في « باب الحياء » بعد أربعة أبواب وقد تقدم شرحه أيضاً في « باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم » قال ابن بطلال يستفاد منه

الحكم بالدليل ، لأنهم جزموا بأنهم كانوا يعرفون ما يكرهه بتغير وجهه ، ونظيره أنهم كانوا يعرفون أنه يقرأ في الصلاة باضطراب لحيته كما تقدم في موضعه

باب مَنْ أَكْفَرَ أَخَاهُ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ فَهُوَ كَمَا قَالَ

[٦١٠٣] ٥٨٨٥- حدثني محمد وأحمد بن سعيد قالنا نا عثمان بن عمر قال أنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إذا قال الرجل لأخيه : كافر ، فقد باء به أحدهما » . وقال عكرمة بن عمار عن يحيى عن عبد الله بن يزيد سمع أبا سلمة سمع أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه .

[٦١٠٤] ٥٨٨٦- نا إسماعيل قال ني مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « أيما رجل قال لأخيه كافر فقد باء بها أحدهما » .

[٦١٠٥] ٥٨٨٧- نا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا أيوب عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك عن النبي صلى الله عليه قال : « من حلف بجملة غير الإسلام كاذباً فهو كما قال . ومن قتل نفسه بشيء عذب به في نار جهنم ، لعن المؤمن كقتله . ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله » .

قوله ( باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال ) كذا قيد مطلق الخبر بما إذا صدر ذلك بغير تأويل من قائله . واستدل لذلك في الباب الذي يليه .

قوله ( حدثنا محمد وأحمد بن سعيد قالنا حدثنا عثمان بن عمر ) أما محمد فهو ابن يحيى الذهلي ، وأما أحمد ابن سعيد فهو ابن سعيد بن صخر أبو جعفر الدارمي ، جزم بذلك أبو نصر الكلاباذي .

قوله ( عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ) كذا في رواية الجميع بالنعنة .

قوله ( عن أبي هريرة ) في رواية عكرمة بن عمار المعلقة أنه « سمع أبا هريرة » .

قوله ( إذا قال الرجل لأخيه يا كافر ) تقدم شرحه في « باب ما ينهى عنه من السباب واللعن » .

قوله ( وقال عكرمة بن عمار عن يحيى ) هو ابن أبي كثير ( عن عبد الله بن يزيد ) هو المدني مولى الأسود ابن سفيان ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث المعلق وحديث آخر موصول مضى في التفسير .

قوله ( عن النبي صلى الله عليه وسلم ) يعني بهذا الحديث ، وقد وصله الحارث بن أبي أسامة في مسنده وأبو نعيم في « المستخرج » من طريقه عن النضر بن محمد اليماني عن عكرمة بن عمار به ، وقد أخرج مسلم في كتاب الإيمان من طريق النضر بن محمد عن عكرمة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة حديثاً غير هذا ليس فيه بين يحيى وأبي سلمة واسطة ، وأخرج الإسماعيلي حديث الباب من رواية أبي حذيفة عن عكرمة بن عمار بهذا السند وقال : إنه موقوف لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه . انتهى . وقد رفعه النضر بن محمد عن عكرمة كما ترى . ودل صنيع البخاري على أن زيادة عبد الله بن يزيد بين يحيى وأبي سلمة في هذه الرواية المعلقة لم تقدم في رواية علي بن المبارك عن يحيى بدون ذكر عبد الله بن يزيد عنده ، إما لاحتمال أن يكون يحيى سمعه من

أى سلمة بواسطة ثم سمعه من أى سلمة ، وإما أن يكون لم يعتد بزيادة عكرمة بن عمار لضعف حفظه عنده . وقد استدرك الدارقطني عليه إخراج لرواية على بن المبارك ، وقال : يخفى بن أى كثير مدلس ، وقد زاد فيه عكرمة رجلاً ، والحق أن مثل هذا لا يتعقب به البخارى لأنه لم تحف عليه العلة بل عرفها وأبرزها وأشار إلى أنها لا تقدر ، وكان ذلك لأن أصل الحديث معروف ومتمه مشهور مروى من عدة طرق ، فيستفاد منه أن مراتب العلل متفاوتة ، وأن ما ظاهره القدح منها إذا انجبر زال عنه القدح ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في المعنى ، وحديث ثابت بن الضحاك كذلك ، وتقدم شرحهما في الباب المشار إليه . قال ابن بطال : كتبت أسأل المهلب كثيراً عن هذا الحديث لصعوبته فيجيبني بأجوبة مختلفة والمعنى واحد قال : قوله « فهو كما قال » يعنى فهو كاذب لا كافر ، إلا أنه لما تعدد الكذب الذى حلف عليه والتزم الملة التى حلف بها قال عليه السلام « فهو كما قال » من التزام تلك الملة إن صح قصده بكذبه إلى التزامها في تلك الحالة ، لا في وقت ثان إذا كان ذلك على سبيل الخديعة للمحلف له . قلت : وحاصله أنه لا يصير بذلك كافراً وإنما يكون كالكافر في حال حلفه بذلك خاصة ، وسيأتى أن غيره حمل الحديث على الزجر والتغليظ ، وأن ظاهره غير مراد ، وفيه غير ذلك من التاويلات .

ب) مَنْ لَمْ يَرَ إِكْفَارَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ مُتَأَوِّلاً أَوْ جَاهِلاً

وقال عمر بن الخطاب لحاطب بن أبى بلتعة : إنه نافع ، فقال النبي صلى الله عليه : « وما يدريك لعل الله أطلع على أهل بدر . فقال : قد غفرت لكم » .

[٦١٠٦] - ٥٨٨٨ - حدثنا محمد بن عبادة قال نا يزيد قال أنا سليم قال نا عمرو بن دينار قال نا جابر بن عبد الله أن معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي صلى الله عليه ثم يأتي قومه فيصلي بهم الصلاة ، فقرأ بهم البقرة ، قال : فتجوز رجل فصل صلاة خفيفة ، فبلغ ذلك معاذاً فقال : إنه منافق ، فبلغ ذلك الرجل فأتى النبي صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، إنا قوم نعمل بأيدينا ، ونسقي بنواضحنا ، وإن معاذاً صلى بنا البارحة فقرأ البقرة فتجوزت ، فزعم أنني منافق . فقال النبي صلى الله عليه : « يا معاذ ، أفتأنت أنت ؟ » ثلاثاً . « اقرأ والشمس وضحاها ، وسبح اسم ربك الأعلى ونحوها » .

[٦١٠٧] - ٥٨٨٩ - حدثني إسحاق قال أنا أبو المغيرة قال نا الأوزاعي قال نا الزهري عن حميد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « من حلف منكم فقال في حلفه : باللات والعزى فليقل : لا إله إلا الله ، ومن قال لصاحبه : تعال أقامرك فليصدق » .

[٦١٠٨] - ٥٨٩٠ - حدثنا قتيبة قال نا الليث عن نافع عن ابن عمر أنه أدرك عمر بن الخطاب في ركب وهو يحلف بأبيه ، فناداهم رسول الله صلى الله عليه : « ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، فمن كان حالفاً فليحلف بالله ، وإلا فليصمت » . قوله ( باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً ) أى بالحكم أو بحال المقول فيه .

قوله ( وقال عمر لحاطب بن أبى بلتعة إنه نافع ) كذا للأكثر بلفظ الفعل الماضي ، وفي رواية الكشميهني « منافق » باسم الفاعل . وهذا طرف من حديث على في قصة حاطب بن أبى بلتعة ، وقد تقدم موصولاً مع شرحه في تفسير سورة الممتحنة . ثم ذكر حديث جابر في قصة معاذ بن جبل حيث طول في صلاة الصبح ففارقه

الرجل فصلى وحده . فقال معاذ إنه منافق . وقد تقدم شرحه مستوفى في صلاة الجماعة ، ومحمد بن عبادة شيخ البخارى فيه أبوه بفتح العين المهملة وتخفيف الموحدة . وقوله « فتجوز رجل » بالجيم والزاي للجميع ، وحكى ابن التين أنه روى بالحاء المهملة أى انحاز فصلى وحده .

**قوله ( حدثني إسحق )** هو ابن راهويه، وأبو المغيرة هو عبد القدوس بن الحجاج الحمصى ، وهو من شيوخ البخارى قد حدث عنه كثيراً بلا واسطة . وتقدم الحديث في تفسير سورة النجم مع شرحه ، ووجه دخوله في هذا الباب واضح ، قال ابن بطال عن المهلب : أمره صلى الله عليه وسلم للحالف باللات والعزى بقوله لا إله إلا الله خشية أن يستديم حاله على ما قال فيخشى عليه من حبوط عمله فيما نطق به من كلمة الكفر بعد الإيمان ، قال : ومثله قوله « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن » نفى عنه الإيمان في حالة الزنا خاصة انتهى . وقال في موضع آخر ليس في هذا الحديث إطلاق الحلف بغير الله وإنما فيه تعليم من نسي أو جهل فحلف بذلك أن يبادر إلى ما يكفر عنه ما وقع فيه . وحاصله أنه أرشد من تلفظ بشيء مما لا ينبغي له التلفظ به أن يبادر إلى ما يرفع الحرج عن القائل أن لو قال ذلك قاصداً إلى معنى ما قال ، وقد قدمت توجيه هذا في شرح الحديث المذكور ، ومناسبة الأمر بالصدقة لمن قال أقامرك من حيث إنه أراد إخراج المال في الباطل ، فأمر بإخراجه في الحق ، ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في حلف عمر بأبيه ، وفيه النهى عن ذلك ، وسيأتى شرحه مستوفى في كتاب الأيمان والنذور ، وقصد بذكره هنا الإشارة إلى ما ورد في بعض طرقه « من حلف بغير الله فقد أشرك » لكن لما كان حلف عمر بذلك قبل أن يسمع النهى كان معذوراً فيما صنع ، فلذلك اقتصر على نهيهِ ولم يؤاخذه بذلك لأنه تأول أن حق أبيه عليه يقتضى أنه يستحق أن يحلف به ، فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن الله لا يحب لعبده أن يحلف بغيره ، والله أعلم .

### باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله

وقال الله عز وجل : ﴿ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾

[٦١٠٩] ٥٨٩١- نايصرة بن صفوان قال نا إبراهيم عن الزهري عن القاسم عن عائشة قالت : دخل علي النبي صلى الله عليه وفي البيت قرام فيه صور ، فتلون وجهه ، ثم تناول الستر فهتكه . وقالت : قال النبي صلى الله عليه : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يصورون هذه الصور » .

[٦١١٠] ٥٨٩٢- فامسدد قال نا يحيى عن إسماعيل بن أبي خالد قال نا قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود قال : أتى رجل النبي صلى الله عليه فقال : إني أتأخر عن صلاة الغداة من أجل فلان مما يطيل بنا ، قال : فما رأيت النبي صلى الله عليه قط اشتد غضباً في موعظة منه يومئذ . قال : فقال : « يا أيها الناس إن منكم منفرين ، فأياكم ما صلى بالناس فليجتوز ، فإن فيهم المريض والكبير وذا الحاجة »

[٦١١١] ٥٨٩٣- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا جويرية عن نافع عن عبد الله قال : بينا النبي صلى الله عليه عليه يصلي رأى في قبلة المسجد نخامة فحكها بيده ، فتغيظ ثم قال : « إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإن الله حيال وجهه ، فلا يتنخمّن حيال وجهه في الصلاة » .

[٦١١٢] ٥٨٩٤- حدثني محمد قال نا إسماعيل بن جعفر قال أنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى



المنبعت عن زيد بن خالد الجهني أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه عن اللقطة، قال: «عرفها سنة ثم اعرف وكاءها وعفاصها ثم استنفق بها، فإن جاء ربها فأدّها إليه». قال: يا رسول الله، فضالة الغنم؟ قال: «خذها فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب». قال: يا رسول الله، فضالة الإبل؟ قال: فغضب رسول الله صلى الله عليه حتى احمرت وجنتاه - أو احمر وجهه - ثم قال: «ما لك ولها؟ معها حذاؤها وسقاؤها حتى يلقاها ربها».

[٦١١٣] ٥٨٩٥- قال: وقال المكي نا عبد الله بن سعيد... ح. وحدثني محمد بن زياد قال قال نا محمد بن جعفر قال نا عبد الله بن سعيد قال ني سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله عن بسر ابن سعيد عن زيد بن ثابت قال: احتجز رسول الله صلى الله عليه حجيّة مخصفة - أو حصيراً - فخرج رسول الله صلى الله عليه يصلي فيها، قال: فاتبع إليه رجالٌ وجاؤوا يصلّون بصلاته، ثم جاؤوا ليلة فحضرُوا، وأبطأ رسول الله صلى الله عليه عنهم فلم يخرج إليهم، فرفعوا أصواتهم فحصبوا الباب، فخرج إليهم مغضباً فقال لهم رسول الله صلى الله عليه: «ما زال بكم صنيعكم حتى ظننت أنه سيكتب عليكم، فعليكم بالصلاة في بيوتكم، فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة».

**قوله (باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله تعالى)** وقال الله تعالى ﴿جاهد الكفار والمنافقين واغلب عليهم﴾ كأنه يشير إلى أن الحديث الوارد في أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبر على الأذى إنما هو فيما كان من حق نفسه، وأما إذا كان لله تعالى فإنه يمثل فيه أمر الله من الشدة. وذكر فيه خمسة أحاديث تقدمت كلها وفي كل منها ذكر غضب النبي صلى الله عليه وسلم في أسباب مختلفة مرجعها إلى أن ذلك كله كان في أمر الله، وأظهر الغضب فيها ليكون أؤكد في الزجر عنها. الحديث الأول حديث عائشة في القرام، وقد تقدم شرحه في اللباس، ويسرة شيخه بفتح الياء المثناة من تحت والمهمله. الثاني حديث أنس مسعود في قصة تطويل الإمام في صلاة الغداة، وتقدم شرحه في صلاة الجماعة. الثالث حديث ابن عمر في النخامة في القبلة، وقد تقدم شرحه في أوائل كتاب الصلاة، وقوله «حيال وجهه» بكسر المهمله بعدها تحتانية خفيفة أي تلقاءه. الرابع حديث زيد بن خالد في اللقطة، وتقدم شرحه هناك، الخامس حديث زيد بن ثابت «احتجز رسول الله صلى الله عليه وسلم حجيّة» وقد تقدم شرحه في أبواب الإمامة، وحجيّة تصغير حجرة بالراء، وقد تقدم فيه رواية بالزاي، ويقال بفتح أوله وكسر ثانيه، والمخصفة بفتح الخاء المعجمة والصاد المهمله ثم فاء: ما يتخذ من خوص المقل أو النخل، وقوله فيه «وقال المكي» هو ابن إبراهيم البلخي أحد مشايخه، وقد وصله أحمد والدارمي في مسنديهما عن المكي بن إبراهيم بن تمامه، ومحمد بن زياد شيخه في الطريق الثانية هو الزيادي ماله في البخاري سوى هذا الحديث، قال الكلاباذي: أخرج له شبه المقرون، وكذا قال ابن عدى: روى له استشهاداً، وكانت وفاته قبل البخاري بقليل، مات في حدود الخمسين ويقال سنة اثنتين وخمسين ذكر ذلك الدمياطي في حواشيه، ومحمد بن جعفر هو غندر وعبد الله بن سعيد هو ابن أبي هند، وسياق الحديث في هذا الباب على لفظ محمد بن جعفر. والغرض منه قوله «فخرج عليهم مغضباً» والظاهر أن غضبه لكونهم اجتمعوا بغير أمره فلم يكتبوا بالإشارة منه لكونه لم يخرج عليهم بل بالغوا فحصبوا بابه وتبعوه، أو غضب لكونه تأخر إشفاقاً عليهم لئلا تفرض عليهم وهم يظنون غير ذلك، وأبعد من قال «صلى في مسجده بغير أمره» وقوله في آخره «أفضل صلاة المرء في بيته إلا

المكتوبة» دال على أن المراد بالصلاة أى في قوله في الحديث الآخر «اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً» صلاة النافلة ، وحكى ابن التين عن قوم أنه يستحب أن يجعل في بيته من فريضة، وزيفه بحديث الباب ، والله أعلم

### باب الحذر من الغضب

لقوله جل وعز: ﴿وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ ﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ﴾ الآية .

[٦١١٤] ٥٨٩٦- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « ليس الشديد بالصرعة ، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب » .

[٦١١٥] ٥٨٩٧- حدثني عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن الأعمش عن عدي بن ثابت قال نا سليمان بن صرد قال : استب رجلان عند النبي صلى الله عليه ونحن عنده جلوس ، فأحدهما يسب صاحبه مغضباً قد احمر وجهه ، فقال النبي صلى الله عليه : «إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجد ، لو قال : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» . فقالوا للرجل : ألا تسمع ما يقول النبي صلى الله عليه ؟ قال : إني لست بمجنون .

[٦١١٦] ٥٨٩٨- حدثني يحيى بن يوسف قال أنا أبو بكر عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه : أوصني . قال : « لا تغضب » . فردد مراراً قال : « لا تغضب » .

قوله ( باب الحذر من الغضب لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ وقوله عز وجل ﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ﴾ الآية ) كذا لأى ذر ، وساق في رواية كريمة إلى قوله ﴿المحسنين﴾ وكأنه أشار بالآية الثانية إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الأول في الباب فعند أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بقوم يصطرون فقال : ما هذا ؟ قالوا : فلان ما يصارع أحداً إلا صرعه ، قال : أفلا أدلكم على من هو أشد منه ؟ رجل كلمه رجل فكظم غيظه فغلبه وغلب شيطانه وغلب شيطان صاحبه » رواه البزار بسند حسن ، وليس في الآيتين دلالة على التحذير من الغضب إلا أنه لما ضم من يكظم غيظة إلى من يجتنب الفواحش كان في ذلك إشارة إلى المقصود .

قوله ( ليس الشديد بالصرعة ) بضم الصاد المهملة وفتح الراء : الذى يصرع الناس كثيراً بقوته ، والهاء للمبالغة في الصفة ، والصرعة بسكون الراء بالعكس وهو من يصرعه غيره كثيراً ، وكل ما جاء بهذا الوزن بالضم وبالسكون فهو كذلك كهزمة ولمزة وحفظة وخدعة وضحكة ، ووقع بيان ذلك في حديث ابن مسعود عند مسلم وأوله « ما تعدون الصرعة فيكم ؟ قالوا : الذى لا يصرعه الرجال » قال ابن التين : ضبطناه بفتح الراء . وقرأه بعضهم بسكونها ، وليس بشيء لأنه عكس المطلوب ، قال : وضبط أيضاً في بعض الكتب بفتح الصاد وليس بشيء .

**قوله ( إنما الشديد الذى يملك نفسه عند الغضب )** فى رواية أحمد من حديث رجل لم يسمه شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « الصرعة كل الصرعة — كررها ثلاثاً — الذى يغضب فيشتد غضبه ويحمر وجهه فيصرع غضبه » .

الحديث الثانى حديث سليمان بن صرد ، تقدم شرحه فى باب السباب واللعن .

الحديث الثالث ، **قوله ( حدثنى يحيى بن يوسف )** هو الزمى بكسر الزاى وتشديد الميم ، لم أر له فى البخارى رواية إلا عن أبى بكر بن عياش ، وأبو حصين بفتح أوله .

**قوله ( عن أبى صالح عن أبى هريرة )** خالفه الأعمش فقال « عن أبى صالح عن أبى سعيد » أخرجه مسند فى مسنده عن عبد الواحد بن زياد عن الأعمش ، وهو على شرط البخارى أيضاً لولا عننة الأعمش .

**قوله ( أن رجلاً )** هو جارية بالجيم بن قدامة أخرجه أحمد وابن حبان والطبرانى من حديثه مبهماً ومفسراً ، ويحتمل أن يفسر بغيره ، ففى الطبرانى من حديث سفيان بن عبد الله الثقفى « قلت يا رسول الله قل لى قولاً أنتفع به وأقل ، قال : لا تغضب ، ولك الجنة » وفيه عن أبى الدرداء « قلت : يا رسول الله دلنى على عمل يدخلنى الجنة ، قال : لا تغضب » وفى حديث ابن عمر عند أبى يعلى « قلت يا رسول الله قل قولاً وأقل لعل أعقله » .

**قوله ( أوصنى )** فى حديث أبى الدرداء « دلنى على عمل يدخلنى الجنة » وفى حديث ابن عمر عند أحمد « ما يباعدنى من غضب الله » زاد أبو كريب عن أبى بكر بن عياش عند الترمذى « ولا تكثر على لعل أعبه » وعند الإسماعيلى من طريق عثمان بن أبى شيبه عن أبى بكر بن عياش نحوه .

**قوله ( فردد مراراً )** أى ردد السؤال يلتمس أنفع من ذلك أو أبلغ أو أعم فلم يزد على ذلك .

**قوله ( قال لا تغضب )** فى رواية أبى كريب « كل ذلك يقول لا تغضب » وفى رواية عثمان بن أبى شيبه قال « لا تغضب ثلاث مرات » وفيها بيان عدد المرات ، وقد تقدم حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان يعيد الكلمة ثلاثاً لتفهم عنه ، وأنه كان لا يراجع بعد ثلاث ، وزاد أحمد وابن حبان فى رواية عن رجل لم يسم قال « تفكرت فيما قال فإذا الغضب يجمع الشر كله » قال الخطابى معنى قوله « لا تغضب » اجتنب أسباب الغضب ولا تتعرض لما يجلبه . وأما نفس الغضب فلا يتأتى النهى عنه لأنه أمر طبيعى لا يزول من الجبلة ، وقال غيره : ما كان من قبيل الطبع الحيوانى لا يمكن دفعه ، فلا يدخل فى النهى لأنه من تكليف المحال ، وما كان من قبيل ما يكتسب بالرياضة فهو المراد . وقيل : معناه لا تغضب لأن أعظم ما ينشأ عنه الغضب الكبر لكونه يقع عند مخالفة أمر يريده فيحمله الكبر على الغضب ، فالذى يتواضع حتى يذهب عنه عزة النفس يسلم من شر الغضب . وقيل : معناه لا تفعل ما يأمرك به الغضب . وقال ابن بطال : فى الحديث الأول أن مجاهدة النفس أشد من مجاهدة العدو ، لأنه صلى الله عليه وسلم جعل الذى يملك نفسه عند الغضب أعظم الناس قوة . وقال غيره : لعل السائل كان غضوباً ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم يأمر كل أحد بما هو أولى به ، فلهذا اقتصر فى وصيته له على ترك الغضب . وقال ابن التين : جمع صلى الله عليه وسلم فى قوله « لا تغضب » خير الدنيا والآخرة لأن الغضب يؤول إلى التقاطع ومنع الرفق ، وربما آل إلى أن يؤذى المغضوب عليه فيتنقص ذلك من

الدين . وقال البيضاوى : لعله لما رأى أن جميع المفاصد التى تعرض للإنسان إنما هى من شهوته ومن غضبه ، وكانت شهوة السائل مكسورة فلما سأل عما يحترز به عن القبائح نهاه عن الغضب الذى هو أعظم ضرراً من غيره ، وأنه إذا ملك نفسه عند حصوله كان قد قهر أقوى أعدائه انتهى . ويحتمل أن يكون من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى ، لأن أعدى عدو للشخص شيطانه ونفسه ، والغضب إنما ينشأ عنهما ؛ فمن جاهدتهما حتى يغلبهما مع ما فى ذلك من شدة المعالجة كان لقهر نفسه عن الشهوة أيضاً أقوى . وقال ابن حبان بعد أن أخرجه : أراد لا تعمل بعد الغضب شيئاً مما نهيت عنه ؛ لا أنه نهاه عن شيء جبل عليه ولا حيلة فى دفعه . وقال بعض العلماء : خلق الله الغضب من النار وجعله غريزة فى الإنسان ، فمهما قصد أو نوزع فى غرض ما اشتعلت نار الغضب وثارت حتى يحمر الوجه والعينان من الدم ، لأن البشرة تحكى لون ما وراءها ، وهذا إذا غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه ، وإن كان ممن فوقه تولد منه انقباض الدم من ظاهر الجلد إلى جوف القلب فيصفر اللون حزناً ، وإن كان على النظير تردد الدم بين انقباض وانبساط فيحمر ويصفر ويترب على الغضب تغير الظاهر والباطن كتغير اللون والرعدة فى الأطراف وخروج الأفعال عن غير ترتيب واستحالة الخلقة حتى لو رأى الغضبان نفسه فى حال غضبه لكان غضبه حياء من قبح صورته واستحالة خلقته ، هذا كله فى الظاهر ، وأما الباطن فقبحه أشد من الظاهر ، لأنه يولد الحقد فى القلب والحسد وإضرار السوء على اختلاف أنواعه ، بل أولى شيء يقبح منه باطنه ، وتغير ظاهره ثمرة تغير باطنه ، وهذا كله أثره فى الجسد ، وأما أثره فى اللسان فانطلاقه بالشتم والفحش الذى يستحى منه العاقل ويندم قائله عند سكون الغضب ويظهر أثر الغضب أيضاً فى الفعل بالضرب أو القتل ، وإن فات ذلك بهرب المغضوب عليه رجع إلى نفسه فيمزق ثوب نفسه ويلطم خده ، وربما سقط صريعاً ، وربما أغمى عليه وربما كسر الآنية وضرب من ليس له فى ذلك جريمة . ومن تأمل هذه المفاصد عرف مقدار ما اشتملت عليه هذه الكلمة اللطيفة من قوله صلى الله عليه وسلم « لا تغضب » من الحكمة واستجلاب المصلحة فى درء المفسدة مما يتعذر إحصاؤه والوقوف على نهايته ، وهذا كله فى الغضب الدنيوى لا الغضب الدينى كما تقدم تقريره فى الباب الذى قبله ، ويعين على ترك الغضب استحضار ما جاء فى كظم الغيظ من الفضل ، وما جاء فى عاقبة ثمرة الغضب من الوعيد ، وأن يستعيز من الشيطان كما تقدم فى حديث سليمان بن صرد ، وأن يتوضأ كما تقدمت الإشارة إليه فى حديث عطية ، والله أعلم . وقال الطوفى : أقوى الأشياء فى دفع الغضب استحضار التوحيد الحقيقى ، وهو أن لا فاعل إلا الله ، وكل فاعل غيره فهو آله له ، فمن توجه إليه بمكروه من جهة غيره فاستحضر أن الله لو شاء لم يمكن ذلك الغير منه اندفع غضبه ؛ لأنه لو غضب والحالة هذه كان غضبه على ربه جل وعلا وهو خلاف العبودية . قلت : وهذا يظهر السر فى أمره صلى الله عليه وسلم الذى غضب بأن يستعيز من الشيطان لأنه إذا توجه إلى الله فى تلك الحالة بالاستعاذة به من الشيطان أمكنه استحضار ما ذكر ، وإذا استمر الشيطان متلبساً متمكناً من الوسوسة لم يمكنه من استحضار شيء من ذلك ، والله أعلم

### باب الحياء

[٦١١٧] ٥٨٩٩ - حدثنا آدم قال نا شعبة عن قتادة عن أبي السَّوَّارِ العدوي قال سمعتُ عمرانَ ابنَ حصينٍ قال : قال النبيُّ صلى الله عليه : « الحياءُ لا يأتي إلا بخير » . فقال بُشَيْرُ بن كعبٍ : مكتوبٌ فى الحكمة : إنَّ

من الحياء وقاراً وإن من الحياء سكينَةً. فقال له عمران بن حصين: أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وتحدثني عن صحيفتك؟.

[٦١١٨] ٥٩٠٠- نا أحمد بن يونس قال ني عبد العزيز بن أبي سلمة قال أنا ابن شهاب عن سالم عن عبد الله ابن عمر: مر النبي صلى الله عليه على رجل وهو يعاتب في الحياء يقول: إنك تستحيي - حتى كأنه يقول: قد أضربك - وقال رسول الله صلى الله عليه: «دعه فإن الحياء من الإيمان».

[٦١١٩] ٥٩٠١- نا علي بن الجعد قال نا شعبة عن قتادة عن مولى أنس - قال أبو عبد الله: اسمه عبد الله بن أبي عتبة - قال سمعت أباسعيد الخدري يقول: كان النبي صلى الله عليه أشد حياء من العذراء في خدرها.

**قوله (باب الحياء بالمد)** تقدم تعريفه في أول كتاب الإيمان، ووقع لابن دقيق العيد في «شرح العمدة» أن أصل الحياء الامتناع ثم استعمل في الانقباض، والحق أن الامتناع من لوازم الحياء ولازم الشيء لا يكون أصله، ولما كان الامتناع لازم الحياء كان في التحريض على ملازمة الحياء حض على الامتناع عن فعل ما يعاب، والحياء بالقبض المطر، وذكر فيه ثلاثة أحاديث:

**الأول، قوله (عن قتادة)** كذا قال أكثر أصحاب شعبة، وخالفهم شعبة بن سوار فقال «عن شعبة عن خالد بن رباح» بدل قتادة، أخرجه ابن منده. ووقع نظير هذه القصة عن عمران بن حصين أيضاً للعلامة بن زياد أخرجه ابن المبارك في «كتاب البر والصلة».

**قوله (عن أبي السوار)** بفتح المهملة وتشديد الواو وبعد الألف راء اسمه حريث على الصحيح، وقيل حجير ابن الربيع، وقيل غير ذلك، ووقع في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عند مسلم «سمعت أبا السوار».

**قوله (الحياء لا يأتي إلا بخير)** في رواية خالد بن رباح عن أبي السوار عند أحمد وكذلك في رواية أبي قتادة العدوي عن عمران عند مسلم «الحياء خير كله» وللطبراني من حديث قرة بن إياس «قيل لرسول الله: الحياء من الدين؟ فقال: بل الدين كله» وللطبراني من وجه آخر عن عمران بن حصين «الحياء من الإيمان، والإيمان في الجنة».

**قوله (بشير بن كعب)** بالموحدة والمعجمة مصغر تابعي جليل، يأتي ذكره في الدعوات.

**قوله (مكتوب في الحكمة)** في رواية محمد بن جعفر «إنه مكتوب في الحكمة» وفي رواية أبي قتادة العدوي عند مسلم «فقال بشير بن كعب إنا لنجد في بعض الكتب أو الحكمة» بالشك، والحكمة في الأصل إصابة الحق بالعلم، وسيأتي بسط القول في ذلك في «باب ما يجوز من الشعر» إن شاء الله تعالى.

**قوله (إن من الحياء وقاراً، وإن من الحياء سكينَةً)** في رواية الكشميني «السكينَةُ» بزيادة ألف ولام، وفي رواية أبي قتادة العدوي «إن منه سكينَةً ووقاراً لله» وفيه ضعف، وهذه الزيادة متعينة ومن أجلها غضب عمران، وإلا فليس في ذكر السكينَةِ والوقار ما ينافي كونه خيراً، أشار إلى ذلك ابن بطال لكن يحتمل أن يكون غضب من قوله منه «لأن التبعض يفهم أن منه ما يضاد ذلك، وهو قد روى أنه كله خير وقال القرطبي: معنى كلام بشير أن من الحياء ما يحمل صاحبه على الوقار بأن يوقر غيره ويتوقر هو في نفسه. ومنه ما يحمله على أن يسكن عن

كثير مما يتحرك الناس فيه من الأمور التي لا تليق بذى المروءة ، ولم ينكر عمران عليه هذا القدر من حيث معناه ، وإنما أنكره عليه من حيث أنه ساقه في معرض من يعارض كلام الرسول بكلام غيره وقيل إنما أنكر عليه لكونه خاف أن يخلط السنة بغيرها . قلت : ولا يخفى حسن التوجيه السابق .

**قوله ( وتحدثني عن صحيفتك )** في رواية أبي قتادة « فغضب عمران حتى احمرت عيناه وقال : لا أراى أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعارض فيه » وفي رواية أحمد « وتعرض فيه بمحدث الكتب » وهذا يؤيد الاحتمال الماضي، وقد ذكر مسلم في مقدمة صحيحه لبشير بن كعب هذا قصة مع ابن عباس تشعر بأنه كان يتساهل في الأخذ عن كل من لقيه . الحديث الثاني .

**قوله ( عبد العزيز بن أبي سلمة )** هو الماجشون .

**قوله ( مر النبي صلى الله عليه وسلم على رجل يعظ أخاه في الحياء )** تقدم في أول كتاب الإيمان مع شرحه ، ولم أعرف اسم الرجل ولا اسم أخيه إلى الآن ، والمراد بوعظه أنه يذكر له ما يترتب على ملازمته من المفسدة .

**قوله ( الحياء من الإيمان )** حكى ابن التين عن أبي عبد الملك أن المراد به كمال الإيمان ، وقال أبو عبيد الهروي : معناه أن المستحي ينقطع بحياؤه عن المعاصي وإن لم يكن له تقية فصار ، كالإيمان القاطع بينه وبين المعاصي . قال عياض وغيره : إنما جعل الحياء من الإيمان وإن كان غريزة لأن استعماله على قانون الشرع يحتاج إلى قصد واكتساب وعلم ، وأما كونه خيراً كله ولا يأتي إلا بخير فأشكك حمله على العموم لأنه قد يصد صاحبه عن مواجهة من يرتكب المنكرات ويحمله على الإخلال ببعض الحقوق . والجواب أن المراد بالحياء في هذه الأحاديث ما يكون شرعياً ، والحياء الذي ينشأ عنه الإخلال بالحقوق ليس حياءً شرعياً بل هو عجز ومهانة ، وإنما يطلق عليه حياءً لمشايبته للحياء الشرعى ، وهو خلق يبعث على ترك القبيح . قلت : ويحتمل أن يكون أشير إلى أن من كان الحياء من خلقه أن الخير يكون فيه أغلب فيضمحل ما لعله يقع منه مما ذكر في جنب ما يحصل له بالحياء من الخير ، أو لكونه إذا صار عادة وتخلق به صاحبه يكون سبباً لجلب الخير إليه فيكون منه الخير بالذات والسبب . وقال أبو العباس القرطبي : الحياء المكتسب هو الذي جعله الشارع من الإيمان ، وهو المكلف به دون الغريزي ، غير أن من كان فيه غريزة منه فإنها تعينه على المكتسب ، وقد ينطبع بالمكتسب حتى يصير غريزاً ، قال : وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد جمع له النوعان فكان في الغريزي أشد حياءً من العذراء في خدرها وكان في الحياء المكتسب في الذروة العليا صلى الله عليه وسلم انتهى . وبهذا تعرف مناسبة ذكر الحديث الثالث هنا ، وقد تقدم شرحه في « باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم » وقوله « عن مولى أنس » قال أبو عبد الله اسمه عبد الله بن أبي عتبة . كذا للأكثر ؛ وحكى الجياني أنه وقع لبعض رواة الفريرى عبد الله بدل عبد الرحمن ، وأبو عبد الله المذكور هو البخاري ، هكذا جزم بتسميته هنا ، وتقدم كذلك مسمى هناك ، وفي اسمه خلاف فقيل عبد الرحمن وقيل عبيد الله بالتصغير والمعتمد أنه عبد الله مكبراً ، وقوله « العذراء » بفتح المهملة وسكون الذال المعجمة ثم راء ومد هي البكر ، والخدر بكسر المعجمة وسكون المهملة الموضع الذي تحبس فيه وتستتر ، والله أعلم .

بِإِذَا لَمْ تَسْتَحْيَ فَاَصْنَعْ مَا شِئْتَ

٥٩٠٢ - حدثنا أحمد بن يونس قال نا زهير قال نا منصور عن ربعي بن حراش قال نا أبو مسعود قال : [٦١٢٠]

قال النبي صلى الله عليه : « إنَّ ما أدرك الناسُ من كلام النبوة الأولى : إذا لم تستحي فاصنع ما شئت » .

**قوله ( باب إذا لم تستحي فاصنع ما شئت )** كذا ترجم بلفظ الحديث وضمه في « الأدب المفرد » إلى ترجمة الحياء

**قوله ( زهير )** هو ابن معاوية أبو خيثمة ، ومنصور هو ابن المعتمر ، والإسناد كله كوفيون ، وقد تقدم الاختلاف فيه على ربيعي في آخر ذكر بنى إسرائيل .

**قوله ( إن ما أدرك الناس )** وقع في حديث حذيفة عند أحمد والبخاري « إن آخر ما تعلق به أهل الجاهلية من كلام النبوة الأولى » والناس يجوز فيه الرفع ، والعائد على « ما » محذوف ، ويجوز النصب وللعائد ضمير الفاعل ، و« أدرك » بمعنى بلغ و « إذا لم تستح » اسم الكلمة المشبهة بتأويل هذا القول .

**قوله ( فاصنع ما شئت )** قال الخطابي : الحكمة في التعبير بلفظ الأمر دون الخبر في الحديث أن الذي يكف الإنسان عن موقعة الشر هو الحياء فإذا تركه صار كالمأمور طبعاً بارتكاب كل شر ، وقد سبق هذا الحديث والإشارة إلى شرحه في ذكر بنى إسرائيل في أواخر أحاديث الأنبياء ، وأشير هنا إلى زيادة على ذلك ، قال النووي في « الأربعين » : الأمر فيه للإباحة ، أى إذا أردت فعل شيء فإن كان مما لا تستحي إذا فعلته من الله ولا من الناس فافعله وإلا فلا ، وعلى هذا مدار الإسلام ، وتوجيه ذلك أن المأمور به الواجب والمندوب يستحي من تركه . والمنهى عنه الحرام والمكروه يستحي من فعله ، وأما المباح فالحياء من فعله جائز وكذا من تركه ، فتضمن الحديث الأحكام الخمسة . وقيل هو أمر تهديد كما تقدم توجيهه ، ومعناه إذا نزع منك الحياء فافعل ما شئت فإن الله مجازيك عليه ، وفيه إشارة إلى تعظيم أمر الحياء ، وقيل هو أمر بمعنى الخبر ، أى من لا يستحي يصنع ما أراد

**بما لا يستحي من الحق ، للتفقه في الدين**

[٦١٢١] ٥٩٠٣ - حدثنا إسماعيل قال ني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت : جاءت أم سليم إلى رسول الله صلى الله عليه فقالت : يا رسول الله ، إن الله لا يستحيي من الحق ، فهل على المرأة غسل إذا احتلمت ؟ فقال : « نعم ، إذا رأت الماء » .

[٦١٢٢] ٥٩٠٤ - فأدّم قال نا شعبة قال نا محارب بن دثار قال : سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه : « مثل المؤمن كمثل شجرة خضراء لا يسقط ورقها ولا يتحات » . فقال القوم : هي شجرة كذا ، هي شجرة كذا ، فأردت أن أقول هي النخلة - وأنا غلام شاب - فاستحييت ، وقال : « هي النخلة » . وعن شعبة قال نا خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن ابن عمر . . مثله وزاد فحدثت به عمر فقال : لو كنت قلتها لكان أحب إلي من كذا وكذا .

[٦١٢٣] ٥٩٠٥ - فأمسد قال نا مرحوم قال سمعت ثابتاً أنه سمع أنساً يقول : جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه تعرض عليه نفسها فقالت : هل لك في حاجة ؟ فقالت ابنته : ما أقل حياءها . فقال : هي خير منك ، عرضت على رسول الله صلى الله عليه نفسها .

**قوله ( باب ما لا يستحي من الحق للتفقه في الدين )** هذا تخصيص للعموم الماضي في الذي قبله أن الحياء

خير كله ، أو يحمل الحياء في الخبر الماضي على الحياء الشرعى فيكون ما عداه مما يوجد فيه حقيقة الحياء لغة ليس مراداً بالوصف المذكور . وذكر فيه ثلاثة أحاديث تقدمت وهى ظاهرة فيما ترجم له : أحدها حديث أم سلمة في سؤال أم سليم عن احتلام المرأة ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة . ثانياً حديث ابن عمر « مثل المؤمن مثل شجرة خضراء » أورده من وجهين ، ومناسبتة للترجمة من إنكار عمر على ابنه تركه قوله الذى ظهر له لكونه استحي ، وتمنيه أن لو كان قال ذلك ، وقوله « أحب إلى من كذا » أى من حمر النعم كما تقدم صريحاً ، وقد تقدم شرحه في كتاب العلم . ثالثها حديث أنس .

**قوله ( مرحوم )** هو ابن عبد العزيز العطار .

**قوله ( جاءت امرأة )** لم أقف على تعيين اسمها ، وقوله « فقالت ابنته » الضمير لأنس ، واسم ابنته فيما أظن أمينة بنون مصغر ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب النكاح .

**باب قول النبي صلى الله عليه : « يسروا ولا تعسروا »**

وكان يحب التخفيف واليسر على الناس .

[٦١٢٥] ٥٩٠٦ - حدثنا آدم قال نا شعبة عن أبي التياح قال سمعت أنس بن مالك قال : قال النبي صلى الله عليه : « يسروا ولا تعسروا ، وسكنوا ولا تنفروا » .

[٦١٢٤] ٥٩٠٧ - حدثنا إسحاق قال أنا النضر قال أنا شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده : لما بعثه رسول الله صلى الله عليه ومعاذ بن جبل قال لهما : « يسرا ولا تعسرا ، وبشرا ولا تنفرا ، ونطاوعا » . قال أبو موسى : يا رسول الله ، إنا بأرض نصنع بها شراباً من العسل يقال له : البتع ، وشراب من الشعير يقال له : المزر ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « كل مسكر حرام » .

[٦١٢٦] ٥٩٠٨ - نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت : ما خير رسول الله صلى الله عليه بين أمرين قط إلا أخذ أيسرهما ، ما لم يكن إثماً ، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه . وما انتقم رسول الله صلى الله عليه لنفسه في شيء قط ، إلا أن تنتهك حرمة الله ، فينتقم لله بها .

[٦١٢٧] ٥٩٠٩ - نا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن الأزرق بن قيس قال : كنا على شاطئ نهر بالأهواز قد نصب عنه الماء ، فجاء أبو برزة الأسلمي على فرس فصلى وخلى فرسه فانطلقت الفرس ، فترك صلاته وتبعها حتى أدركها فأخذها ، ثم جاء فقضى صلاته ، وفيما رجل له رأي ، فأقبل يقول : انظروا إلى هذا الشيخ ترك صلاته من أجل فرس ، فأقبل فقال : ما عئني أحد منذ فارقته رسول الله صلى الله عليه ، قال : وقال : إن منزلي متراخ . فلو صليت وتركته لم أت أهلي إلى الليل . وذكر أنه صحب رسول الله صلى الله عليه ورأى من تيسيره .

[٦١٢٨] ٥٩١٠ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري . . . ح . وقال الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أباه ريرة أخبره أن أعرابياً بال في المسجد ، فثار إليه الناس ليقعوا به ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه : « دعوه وأهريقوا على بوله ذنوباً من ماء - أو سجلاً من



ماء- فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين».

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : يسروا ولا تعسروا ، وكان يجب التخفيف والتسري على الناس )** أما حديث يسروا فوصله في الباب ، وأما الحديث الآخر فأخرجه مالك في الموطأ عن الزهري عن عروة عن عائشة فذكر حديثاً في صلاة الضحى وفيه « وكان يجب ما خف على الناس » وفي حديث أيمن المخزومي عن عائشة في قصة الصلاة بعد العصر وفيه « وما كان يصلحها في المسجد مخافة أن تثقل على أمته ، وكان يجب ما خفف عليهم » وقد تقدم في « باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت » من كتاب الصلاة ، وقد وصل في الباب حديث أنى برزة وفيه « أنه صحب النبي صلى الله عليه وسلم ورأى من » وذكر في الباب أيضاً خمسة أحاديث .

الأول حديث أنس « يسروا ولا تعسروا وسكنوا ولا تنفروا » .

الحديث الثاني حديث أنى موسى « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ولعاذ لما بعثهما إلى اليمن : يسروا ولا تعسروا وبشرا ولا تنفروا » .

**قوله ( يسروا )** هو أمر بالتيسير والمراد به الأخذ بالتسكين تارة وبالتيسير أخرى من جهة أن التفتير يصاحب المشقة غالباً وهو ضد التسكين ، والتيسير يصاحب التسكين غالباً وهو ضد التفتير ، وقد تقدم بيان الوقت الذي بعث فيه أبو موسى ومعاذ رضي الله عنهما إلى اليمن في أواخر كتاب المغازي ، وتقدم الكلام على البتة وهو بكسر الموحدة وسكون المثناة بعدها مهملة في كتاب الأشربة ، قال الطبري : المراد بالأمر بالتيسير فيما كان من النوافل مما كان شاقاً لئلا يفضى بصاحبه إلى الملل فيتركه أصلاً ، أو يعجب بعمله فيحبط فيما رخص فيه من الفرائض كصلاة الفرض قاعداً للعاجز والفطر في الفرض لمن سافر فيشق عليه ، وزاد غيره في ارتكاب أخف الضررين إذا لم يكن من أحدهما بد كما في قصة الأعرابي حيث بال في المسجد . وإسحق في حديث أنى موسى هو ابن راهويه كما وقع في رواية ابن السكن ، وجزم به أبو نعيم ، وتردد الكلاباذي وتبعه أبو علي الجبائي هل هو ابن راهويه أو هو ابن منصور .

الحديث الثالث حديث عائشة « ماخير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين » الحديث ، وقد تقدم شرحه في صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، قال البيضاوي : يتصور التخيير بين ما فيه إثم ومالا إثم فيه إذا صدر من الكفار مثلاً ، وفيه توجيه آخر تقدم هناك .

الحديث الرابع حديث أنى برزة .

**قوله ( وفيما رجل له رأى )** لم أقف على اسمه ، وحكى ابن التين عن الداودي أن معنى قوله « له رأى » يظن أنه محسن وليس كذلك . وقوله « نضب عنه الماء » بنون وضاد معجمة ثم موحدة أى زال ، وقد تقدم في أول آخر الصلاة بلفظ « فجعل رجل من الخوارج يقول » فهذا هو المعتمد ، وأن المراد بالرأى رأى الخوارج ، والتنوين فيه للتحقير ، أى رأى فاسد وقد تقدم شرح الحديث هناك .

الحديث الخامس حديث أنى هريرة في قصة الأعرابي الذي بال في المسجد ، وقد سبقت الإشارة إليه في « باب الفرق » وأن شرحه تقدم في كتاب الطهارة . وفي هذه الأحاديث أن الغلو ومجاوزة القصد في العبادة وغيرها

مذموم ، وأن المحمود من جميع ذلك ما أمكنت المواظبة معه وأمن صاحبه العجب وغيره من المهلكات .

### باب الانبساط إلى الناس

وقال ابن مسعود : خالط الناس ، ودينك لا تكلمنه ، والدعابة مع الأهل .

[٦١٢٩] ٥٩١١- نا آدم قال نا شعبة قال نا أبو التياح قال سمعت أنس بن مالك يقول : إن كان رسول الله صلى الله

عليه ليخالطنا حتى يقول لأخ لي صغير : « يا أبا عمير ، ما فعل التغير ؟ » . [الحديث ٦١٢٩- طرفه في : ٦٢٠٣] .

[٦١٣٠] ٥٩١٢- حدثني محمد قال أنا أبو معاوية قال نا هشام عن أبيه عن عائشة قالت : كنت أَلعبُ

بالبنات عند النبي صلى الله عليه ، وكان لي صواحب يلعبن معي ، فكان رسول الله صلى الله عليه إذا دخل يتقمعن منه ، فيُسربهن إلي فيلعبن معي .

قوله ( باب الانبساط إلى الناس ) في رواية الكشميني « مع الناس » .

قوله ( وقال ابن مسعود : خالط الناس ودينك لا تكلمنه ) بفتح أوله وسكون الكاف وكسر اللام وفتح الميم من الكلم بفتح الكاف وسكون اللام وهو الجرح وزناً ومعنى ، وروى بالثلثة بدل الكاف والنون مشددة للتأكيد . وقوله « ودينك » يجوز فيه النصب والرفع . وهذا الأثر وصله الطبراني في الكبير من طريق عبد الله بن باباه بمحدثين عن ابن مسعود قال « خالطوا الناس وصافوهم بما يشتهون ، ودينكم لا تكلمنه » وهذه بضم الميم للجميع . وأخرجه ابن المبارك في « كتاب البر والصلة » من وجه آخر عن ابن مسعود بلفظ « خالطوا الناس وزايلوهم في الأعمال » وعن عمر مثله لكن قال « وانظروا ألا تكلموا دينكم » .

قوله ( والدعابة مع الأهل ) هو بقية الترجمة معطوف على الانبساط فهو بالجر ، ويجوز أن يعطف على « باب » فيقرأ بالرفع ، والدعابة بضم الدال وتخفيف العين المهملتين وبعد الألف موحدة هي الملائمة في القول بالمزاح وغيره ، وقد أخرج الترمذي وحسنه من حديث أبي هريرة قال « قالوا يا رسول الله إنك تداعبنا ، قال : إني لا أقول إلا حقاً » وأخرج من حديث ابن عباس رفعه « لا تمار أخاك ولا تمازجه » الحديث ، والجمع بينهما أن المنهى عنه ما فيه إفراط أو مداومة عليه لما فيه من الشغل عن ذكر الله والتفكير في مهمات الدين ويثقل كثيراً إلى قسوة القلب والإيذاء والحقد وسقوط المهابة والوقار ، والذي يسلم من ذلك هو المباح ، فإن صادف مصلحة مثل تطيب نفس المخاطب وموانسته فهو مستحب ، قال الغزالي : من الغلط أن يتخذ المزاح حرفة ، ويتمسك بأنه صلى الله عليه وسلم مزح فهو كمن يدور مع الريح حيث دار ، وينظر رقصهم ويتمسك بأنه صلى الله عليه وسلم أذن لعائشة أن تنظر إليهم ، وذكر فيه حديث أنس في قصة التغير وسيأتي شرحه مستوفى في « باب ما يجوز من الشعر » قريباً إن شاء الله تعالى ، وحديث عائشة « كنت أَلعبُ بالبنات » ومحمد شيخه فيه هو ابن سلام .

قوله ( وكان لي صواحب يلعبن معي ) أي من أقرائها .

قوله ( يتقمعن ) بمثناة وتشديد الميم المفتوحة وفي رواية الكشميني بنون ساكنة وكسر الميم ومعناه أنهم يتغيبن منه ويدخلن من وراء الستر ، وأصاه من قمع التمرة أي يدخلن في الستر كما يدخلن التمرة في قمعها .

**قوله ( فيسر بن إليّ )** بسين مهملة ثم موحدة آى يرسلهن . واستدل بهذا الحديث على جواز اتخاذ ضور البنات واللعب من أجل لعب البنات بهن ، وخص ذلك من عموم النهى عن اتخاذ الصور ، وبه جزم عياض ونقله عن الجمهور ، وأنهم أجازوا بيع اللعب للبنات لتدريهن من صغرهن على أمر بيوتهن وأولادهن . قال وذهب بعضهم إلى أنه منسوخ ، وإليه مال ابن بطلال ، وحكى عن ابن أئى زيد عن مالك أنه كره أن يشتري الرجل لابنته الصور ، ومن ثم رجح الداودى أنه منسوخ ، وقد ترجم ابن حبان الإباحة لصغار النساء باللعب ، ترجم إباحة الرجل لزوجته اللعب بالبنات فلم يقيد بالصغر وفيه نظر . قال البيهقى بعد تخريجه ثبت النهى عن اتخاذ الصور ، فيحمل على أن الرخصة لعائشة في ذلك كان قبل التحريم وبه جزم ابن الجوزى ، وقال المنذرى إن كانت اللعب كالصورة فهو قبل التحريم وإلا فقد يسمى ما ليس بصورة لعبة ، وبهذا جزم الحلیمی فقال : إن كانت صورة كالوثن لم يجز وإلا جاز ، وقيل معنى الحديث اللعب مع البنات أى الجوارى والباء هنا بمعنى مع حكاه ابن التين عن الداودى ، ورده . قلت : ويرده ما أخرجه ابن عيينة في « الجامع » من رواية سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه عن هشام بن عروة في هذا الحديث « وكن جوارى يأتين فيلعبن بها معى » وفي رواية جرير عن هشام « كنت ألعب بالبنات وهن اللعب » أخرجه أبو عوانة وغيره ، وأخرج أبو داود والنسائى من وجه آخر عن عائشة قالت « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك أو خيبر » فذكر الحديث في هتكه السر الذى نصبته على بابها قالت « فكشف ناحية السر على بنات لعائشة لعب فقال : ما هذا يا عائشة ، قالت : بناتى . قالت : ورأى فيها فرساً مربوطاً له جناحان فقال : ما هذا ؟ قلت فرس . قال فرس له جناحان ؟ قلت : ألم تسمع أنه كان لسليمان خيل لها أجنحة ؟ فضحك فهذا صريح في أن المراد باللعب غير الآدميات . قال الخطائى : في هذا الحديث أن اللعب بالبنات ليس كالتلهى بسائر الصور التى جاء فيها الوعيد : وإنما أخص لعائشة فيها لأنها إذ ذاك كانت غير بالغ . قلت : وفي الجزم به نظر لكنه محتمل ، لأن عائشة كانت في غزوة خيبر بنت أربع عشرة سنة إما أكملتها أو جاوزتها أو قاربتها ، وأما في غزوة تبوك فكانت قد بلغت قطعاً فيترجح في رواية من قالم في خيبر ، ويجمع بما قال الخطائى لأن ذلك أولى من التعارض .

### بى المداراة مع الناس

ويذكر عن أبي الدرداء : إنا لنكشُرُ في وجوه أقوام وإن قلوبنا لتلعنهم .

[٦١٣١] ٥٩١٣ - نا قتيبة قال نا سفيان عن ابن المنكدر حدثه عروة بن الزبير أن عائشة أخبرته أنه استأذن على النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال : « ائذنوا له ، فبئس ابن العشيرة - أو بئس أخو العشيرة - » فلما دخل لأن له في الكلام . فقلت : يا رسول الله ، قلت ما قلت ، ثم ألت له في القول . فقال : « أي عائشة ، إن بشر الناس منزلة عند الله من تركه - أو ودعه - الناس اتقاء فحشه . »

[٦١٣٢] ٥٩١٤ - نا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا ابن علية قال أنا أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة أن النبي صلى الله عليه وسلم أهديت له أقبية من ديباج مزررة بالذهب ، فقسمها في ناس من أصحابه ، وعزل منها واحدة لخرمة ، فلما جاء قال : « خبأت هذا لك » . قال أيوب بثوبه وإنه يريه إياه . وكان في خلقه شيء . رواه حماد بن زيد عن أيوب . وقال حاتم بن وردان نا أيوب عن ابن أبي مليكة عن المسور قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم أقبية .

**قوله ( باب المداراة مع الناس )** هو بغير همز ، وأصله الهمز لأنه من المدافعة ، والمراد به الدفع برفق . وأشار المصنف بالترجمة إلى ما ورد فيه على غير شرطه واقتصر على إيراد ما يؤدي معناه ، فمما ورد فيه صريحاً حديث لجابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مداراة الناس صدقة » أخرجه ابن عدى والطبراني في الأوسط ، وفي سنده يوسف بن محمد بن المنكدر ضعفه « وقال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به » وأخرجه ابن أبي عاصم في « آداب الحكماء » بسند أحسن منه ، وحديث أبي هريرة « رأس العقل بعد الإيمان بالله مداراة الناس » أخرجه البزار بسند ضعيف .

**قوله ( ويذكر عن أبي الدرداء : إنا لنكشر )** بالكاف الساكنة وكسر المعجمة .

**قوله ( في وجوه أقوام وإن قلوبنا لتلعنهم )** كذا للأكثر بالعين المهملة واللام الساكنة والنون ، وللكشميهني بالقاف الساكنة قبل اللام المكسورة ثم تحتانية ساكنة من القلا بكسر القاف مقصور وهو البغض ، وبهذه الرواية جزم ابن التين ، ومثله في تفسير المزمل من « الكشف » . وهذا الأثر وصله ابن أبي الدنيا وإبراهيم الحري في « غريب الحديث » والدينوري في « المجالسة » من طريق أبي الزاهرية عن جبير بن نفيير عن أبي الدرداء فذكر مثله وزاد « ونضحك إليهم » وذكره بلفظ اللعن ولم يذكر الدينوري في إسناده جبير بن نفيير ، ورويناه في « فوائد أبي بكر بن المقرئ » من طريق كامل أبي العلاء عن أبي صالح عن أبي الدرداء قال « إنا لنكشر أقواماً » فذكر مثله وهو منقطع ، وأخرجه أبو نعيم في « الحلية » من طريق خلف بن حوشب قال قال أبو الدرداء فذكر اللفظ المعلق سواء ، وهو منقطع أيضاً والكشر بالشين المعجمة وفتح أوله ظهور الأسنان ، وأكثر ما يطلق عند الضحك ، والاسم الكشرة كالعشرة قال ابن بطال : المداراة من أخلاق المؤمنين ، وهي خفض الجناح للناس ولين الكلمة وترك الإغلاظ لهم في القول وذلك من أقوى أسباب الألفة . وظن بعضهم أن المداراة هي المداينة فغلط ، لأن المداراة مندوب إليها والمداينة محرمة ، والفرق أن المداينة من الدهان وهو الذي يظهر على الشيء ويستتر باطنه ، وفسرها العلماء بأنها معاشرة الفاسق وإظهار الرضا بما هو فيه من غير إنكار عليه ، والمداينة هي الرفق بالجاهل في التعليم وبالفاسق في النهي عن فعله ، وترك الإغلاظ عليه حيث لا يظهر ما هو فيه ، والإنكار عليه بلطف القول والفعل ، ولا سيما إذا احتيج إلى تألفه ونحو ذلك . ثم ذكر حديثين تقدماً : أحدهما حديث عائشة « استأذن على النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال : ائذنوا له فبئس ابن العشرة » وقد تقدم بيان موضع شرحه في « باب ما يجوز من اغتيال أهل الفساد » ، والنكتة في إيراد ههنا التلميح إلى ما وقع في بعض الطرق بلفظ المداراة ، وهو عند الحارث بن أبي أسامة من حديث صفوان بن عسال نحو حديث عائشة وفيه « فقال : إنه منافق أداريه عن نفاقه » وأخشى أن يفسد على غيره . والثاني حديث المسور بن مخرمة « قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم أقبية » وفيه قصة أبيه مخرمة وقد تقدم شرحه في كتاب اللباس ، ووقع في هذه الطريق « وكان في خلقه شيء » وقد رمز البخاري بإيراده عقب الحديث الذي قبله بأنه المبهم فيه كما أشرت إلى ذلك قبل ، ووقع في رواية مسروق عن عائشة « مر رجل برسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : بئس عبد الله وأخو العشرة » ثم دخل عليه فرأيته أقبل عليه بوجهه كأن له عنده منزلة أخرجه النسائي ، وشرح ابن بطال الحديث على أن المذكور كان منافقاً ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كأن مأموراً بالحكم بما ظهر ، لا بما يعلمه في نفس الأمر ، وأطال في تقرير ذلك ، ولم يقل أحد في المبهم في حديث عائشة أنه كان منافقاً لا مخرمة بن نوفل ولا عيينة بن حصن ، وإنما قيل في مخرمة ما قيل لما كان في خلقه من الشدة فكان لذلك في لسانه بذاعة ، وأما عيينة فكان إسلامه ضعيفاً وكان مع ذلك أهوج فكان

مطاعاً في قومه كما تقدم ، والله أعلم . وقوله في هذه الرواية « فلما جاء قال خبأت هذا لك » وفي رواية الكشميهني « قد خبأت » ، وقوله « قال أيوب » هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « بثوبه وأنه يريه إياه » والمعنى أشار أيوب بثوبه ليرى الحاضرين كيفية ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم عند كلامه مع مخزومة ، ولفظ القول يطلق ويراد به الفعل ، وقوله « رواه حماد بن زيد عن أيوب » تقدم موصولاً في « باب فرض الخمس » وصورته مرسل أيضاً .

**قوله ( وقال حاتم بن وردان الخ )** أراد بهذا التعليق بيان وصل الخبر ، وأن رواية ابن علي وحماد وإن كانت صورتها الإرسال لكن الحديث في الأصل موصول ، وقد مضى بيان وصل رواية حاتم هذه في الشهادات

### باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين

وقال معاوية : لا حلم إلا بتجربة .

[٦١٣٣] ٥٩١٥ - ناقتيبة قال نا الليث عن عقيل عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه أنه قال : « لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين » .

**قوله ( باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين )** اللدغ بالدال المهمل والغين المعجمة ما يكون من ذوات السموم ، واللدغ بالدال المعجمة والعين المهمل ما يكون من النار ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الطب ، والجحر بضم الجيم وسكون المهمل .

**قوله ( وقال معاوية لا حكيم إلا بتجربة )** كذا للأكثر بوزن عظيم ، وفي رواية الأصيلي « إلا ذو تجربة » وفي رواية أبي ذر عن غير الكشميهني « لا حلم » بكسر المهمل وسكون اللام « إلا بتجربة » وفي رواية الكشميهني « إلا لذى تجربة » وهذا الأثر وصله أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن أبيه قال « قال معاوية : لا حلم إلا بالتجارب » وأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » من طريق علي بن مسهر عن هشام عن أبيه قال « كنت جالسا عند معاوية فحدث نفسه ثم انتبه فقال : لا حلم إلا ذو تجربة ، قالها ثلاثاً » وأخرج من حديث أبي سعيد مرفوعاً « لا حلم إلا ذو عثرة ولا حكيم إلا ذو تجربة » وأخرجه أحمد وصححه ابن حبان ، قال ابن الأثير ، معناه : لا يحصل الحلم حتى يرتكب الأمور ويعثر فيها فيعتبر بها ويستبين مواضع الخطأ ويجتنبها . وقال غيره : المعنى لا يكون حليماً كاملاً إلا من وقع في زلة وحصل منه خطأ فحينئذ يتجمل ، فينبغي لمن كان كذلك أن يستر من رآه على عيب فيعفو عنه ، وكذلك من جرب الأمور علم نفعها وضررها فلا يفعل شيئاً إلا عن حكمة . قال الطيبي . ويمكن أن يكون تخصيص الحلم بذي التجربة للإشارة إلى أن غير الحكيم بخلافه ، وأن الحلم الذي ليس له تجربة قد يعثر في مواضع لا ينبغي له فيها الحلم بخلاف الحلم المحرب ، وبهذا تظهر مناسبة أثر معاوية لحديث الباب ، والله تعالى أعلم .

**قوله ( عن ابن المسيب )** في روايه يونس عن الزهري « أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة حدثه » أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » وكذا قال أصحاب الزهري فيه ، وخالفهم صالح بن أبي الأخضر وزمعة بن صالح وهما ضعيفان فقالا « عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه » أخرجه ابن عدي من طريق المعافي بن عمران عن زمعة وابن أبي الأخضر ، واستغربه من حديث المعافي قال : وأما زمعة فقد رواه عنه أيضاً أبو نعيم . قلت : أخرجه أحمد عنه ، ورواه عن زمعة أيضاً أبو داود الطيالسي في مسنده وأبو أحمد الزبيري أخرجه ابن ماجه . **قوله ( لا يلدغ )** هو بالرفع عن ضيغة الخبر ، قال الخطابي هذا لفظه خبر ومعناه أمر ، أي ليكن المؤمن

حازماً حذراً لا يؤق من ناحية الغفلة فيخدع مرة بعد أخرى ، وقد يكون ذلك في أمر الدين كما يكون في أمر الدنيا وهو أولاً بالخذر ، وقد روى بكسر الغين في الوصل فيتحقق معنى النهي عنه ، قال ابن التين : وكذلك قرأناه ، قيل معنى لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين أن من أذنب ذنباً فعوقب به في الدنيا لا يعاقب به في الآخرة . قلت : إن أراد قائل هذا أن عموم الخبر يتناول هذا فيمكن وإلا فسبب الحديث يأبى ذلك ، ويؤيده قول من قال : فيه تحذير من التغفيل ، وإشارة إلى استعمال الفطنة . وقال أبو عبيد : معناه ولا ينبغي للمؤمن إذا نكب من وجه أن يعود إليه . قلت وهذا هو الذى فهمه الأكثر ومنهم الزهرى راوى الخبر ، فأخرج ابن حبان من طريق سعيد بن عبد العزيز قال « قيل للزهرى لما قدم من عند هشام بن عبد الملك : ماذا صنع بك ؟ قال : أوفى عنى دينى ، ثم قال : يا ابن شهاب تعود تدان ؟ قلت : لا » وذكر الحديث . وقال أبو داود الطيالسى بعد ترجمته : لا يعاقب في الدنيا بذنوب يعاقب به في الآخرة ، وحمله غيره على غير ذلك . قيل المراد بالمؤمن في هذا الحديث الكامل الذى قد أوقفته معرفته على غوامض الأمور حتى صار يحذر مما سيقع . وأما المؤمن المغفل فقد يلدغ مراراً .

**قوله ( من جحر )** زاد في رواية الكشميهنى والسرخسى « واحد » ووقع في بعض النسخ من « جحر حية » وهى زيادة شاذة . قال ابن بطلال : وفيه أدب شريف أدب به النبى صلى الله عليه وسلم أمته ونبيهم كيف يحذرون مما يخافون سوء عاقبته ، وفي معناه حديث « المؤمن كيس حذر » أخرجه صاحب « مسند الفردوس » من حديث أنس بسند ضعيف قال : وهذا الكلام مما لم يسبق إليه النبى صلى الله عليه وسلم ، وأول ما قاله لأبى عزة الجمحى وكان شاعراً فأسر بيدر فشكى عائلة وقرأ فمن عليه النبى صلى الله عليه وسلم وأطلقه بغير فداء ، فظفر به بأحد فقال من على وذكر فقره وعياله : لا تمسح عارضيك بمكة تقول سخرت بمحمد مرتين ، وأمر به فقتل . وأخرج قصته ابن إسحق في المغازى بغير إسناد . وقال ابن هشام فى « تهذيب السيرة » بلغنى عن سعيد ابن المسيب أن النبى صلى الله عليه وسلم قال حينئذ « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » وصنيع أبى عبيد فى كتاب الأمثال مشكل على قول ابن بطلال أن النبى صلى الله عليه وسلم أول من قال ذلك ، ولذلك قال ابن التين : أنه مثل قديم . وقال التوريشتى : هذا السبب يضعف الوجه الثانى يعنى الرواية بكسر الغين على النهى . وأجاب الطيبى بأنه يوجه بأن يكون صلى الله عليه وسلم لما رأى من نفسه الزكية الميل إلى الحلم جرد منها مؤمناً حازماً فنهاه عن ذلك ، يعنى ليس من شيمة المؤمن الحازم الذى يغضب لله أن ينخدع من الغادر المتعبد فلا يستعمل الحلم فى حقه ، بل ينتقم منه . ومن هذا قول عائشة « ما انتقم لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم لله بها » قال فيستفاد من هذا أن الحلم ليس محموداً مطلقاً ، كما أن الجود ليس محموداً مطلقاً ، وقد قال تعالى فى وصف الصّحابة « أشداء على الكفار رحماء بينهم » قال وعلى الوجه الأول وهو الرواية بالرفع فيكون إخباراً محضاً لا يفهم هذا الغرض المستفاد من هذه الرواية ، فتكون الرواية بصيغة النهى أرجح والله أعلم . قلت : ويؤيده حديث « احترسوا من الناس بسوء الظن » أخرجه الطبرانى فى الأوسط من طريق أنس ، وهو من رواية بقية بالنعنة عن معاوية بن يحيى وهو ضعيف ، فله علتان . وصح من قول مطرف التابعى أخرجه مسدد .

### بى حق الضيف

[٦١٣٤] ٥٩١٦ - حدثنا إسحاق بن منصور قال أنا روح بن عبادة قال نا حسين عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو قال : دخل على رسول الله صلى الله عليه فقال : « ألم أخبر أنك تقوم

الليل وتصوم النهار؟» قلت: بلى. قال: «فلا تفعل، قم ونم، وصم وأفطر، فإن لجسدك عليك حقاً وإن لعينيك عليك حقاً، وإن لزورك عليك حقاً، وإن لزوجك عليك حقاً. وإنك عسى أن يطول بك عمر، وإن من حسبك أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام، فإن بكل حسنة عشر أمثالها، فذلك الدهر كله». قال: فشددت فشددت علي. قال: قلت: إني أطيق غير ذلك، قال: «فصم من كل جمعة ثلاثة أيام». قال: فشددت فشددت علي، قال: وقلت: أطيق غير ذلك، قال: «فصم صوم نبي الله داود»، قلت: وما صوم نبي الله داود؟ قال: «نصف الدهر». قوله (باب حق الضيف).

قوله (حسين) هو المعلم، وقد تقدم الحديث مشروحاً في كتاب الصيام، والغرض منه قوله «وإن لزورك عليك حقاً» والزور بفتح الزاى وسكون الواو بعدها راء الزائر، وقد بسط القول فيه في الباب الذى يليه.

ب (إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه وقوله تعالى: ﴿ضَيْفَ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾ : قال أبو عبد الله: يقال: هو زور، وهؤلاء زور، وضيف ومعناه أضيافه وزواره، لأنها مصدر مثل: قوم رضا وعدل. يقال: ماء غور، وبئر غور، وماءان غور ومياه غور. ويقال: الغور الغائر لا تناله الدلاء، كل شيء غرت فيه فهو مغارة. تزاور: تميل من الزور، والأزور الأميل.

[٦١٣٥] ٥٩١٧- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه قال: «من كان يؤمن بالله واليوم فليكرم ضيفه جائزته يوم وليلة، والضيافة ثلاثة أيام فما بعد ذلك فهو صدقة، ولا يحل له أن يثوي عنده حتى يخرجه».

نا إسماعيل قال ني مالك... مثله وزاد: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت».

[٦١٣٦] ٥٩١٨- حدثني عبد الله بن محمد قال أنا ابن مهدي قال أنا سفيان عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت».

[٦١٣٧] ٥٩٢٠- حدثنا قتيبة قال نا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عامر أنه قال: قلنا: يا رسول الله، إنك تبعثنا فننزل بقوم فلا يقرؤنا، فما ترى؟ فقال لنا رسول الله صلى الله عليه: «إذا نزلتم بقوم فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لكم».

[٦١٣٨] ٥٩٢١- حدثني عبد الله بن محمد قال نا هشام قال أنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل رحمه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت».

قوله (باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه وقوله تعالى: ضيف إبراهيم المكرمين) يشير إلى أن لفظ ضيف يكون واحداً وجمعاً وجمع القلة أضياف والكثرة ضيوف وضيغان.

قوله (قال أبو عبد الله يقال هو زور وضيف ومعناه أضيافه وزواره، لأنها مصدر مثل قوم رضا وعدل، ويقال ماء غور وبئر غور وماآن غور ومياه غور). قلت: ثبت هذا في رواية أبي ذر عن المسهمل

والكشميين فقط ، وهو مأخوذ من كلام الفراء قال في « معاني القرآن » قوله تعالى ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ العرب تقول ماء غور وما آن غور ومياه غور ولا يجمعون غوراً ولا يشنونه فلم يقولوا ما آن غوران ولا مياه أغوار ، وهو بمنزلة الزور يقال هؤلاء زور فلان وضيع فلان معناه أضيافه وزواره ، وذلك لأنه مصدر فأجرى على مثل قولهم قوم عدل وقوم رضا ومقتنع وقال غيره : الزور جمع زائر كراكب وركب . قلت : وهذا قول أى عبدة وجزم به في الصحاح .

**قوله ( ويقال الغور الغائر لا تناله الدلاء ، كل شيء غرت فيه فهو مغارة )** هو كلام أى عبدة أيضاً ، وقال أبو عبدة : غور أى غائر والغور مصدر .

**قوله ( تراور تميل من الزور والأزور الأميل )** . قلت : هو كلام أى عبدة قاله في تفسير سورة الكهف في قوله تعالى ﴿ وترى الشمس إذا طلعت تراور عن كهفهم ذات اليمين ﴾ أى تميل ، وهو من الزور يعنى بفتح الواو وهو العوج والميل . ثم ذكر ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أى شريح « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه » وقوله في الطريق الثانية « حدثنا إسماعيل أنبأنا مالك مثله » يعنى بإسناده ، وقوله « أو ليصمت » ، ضبطه النووى بضم الميم وقال الطوفى سمعناه بكنسها وهو القياس كضرب يضرب ، وقد استشكل التخيير الذى فى قوله « فليقل خيراً أو ليصمت » لأن المباح إذا كان فى أحد الشقين لزم أن يكون مأموراً به فيكون واجباً أو منهيّاً فيكون حراماً ، والجواب عن ذلك أن صيغة أفعّل فى قوله « فليقل » وفى قوله « ليسكت » لمطلق الإذن الذى هو أعم من المباح وغيره ، نعم يلزم من ذلك أن يكون المباح حسناً لدخوله فى الخير ، ومعنى الحديث أن المرء إذا أراد أن يتكلم فليفكر قبل كلامه ، فإن علم أنه لا يترتب عليه مفسدة ولا يجزى إلى محرم ولا مكروه فليتكلم ، وإن كان مباحاً فالسلامة فى السكوت لثلا يجزى المباح إلى المحرم والمكروه . وفى حديث أى ذر البطويل الذى صححه ابن حبان « ومن حسب كلامه من عمله قل كلامه إلا فيما يعنيه » . ثانياً حديث أى هريرة فيه أورده من وجهين عنه وفى أحدهما ما ليس فى الآخر ، وقد تقدم كل ذلك فى « باب إكرام الجار » باختلاف ألفاظه وبيان المراد به . قال الطوفى : ظاهر الحديث انتفاء الإيمان عمن قال ذلك ، وليس مراداً بل أريد به المبالغة كما يقول القائل : إن كنت ابنى فأطعنى ، تهييجاً له على الطاعة ، لا أنه بانتفاء طاعته ينتفى أنه ابنه . ثالثاً حديث عقبة بن عامر « قلنا يا رسول الله إنك تبعنا فتنزل بقوم فلا يقروننا » الحديث وقد تقدم شرحه فى كتاب المظالم .

**قوله فى حديث أى شريح ( جائزته يوم وليلة )** قال السهيلي : روى جائزته بالرفع على الابتداء وهو واضح ، وبالنصب على بدل الاشتغال أى يكرم جائزته يوماً وليلة .

**قوله ( والضيافة ثلاثة أيام فما بعد ذلك فهو صدقة )** قال ابن بطال سئل عنه مالك فقال : يكرمه ويتحفه يوماً وليلة وثلاثة أيام ضيافة . قلت : واختلفوا هل الثلاث غير الأول أو بعد منها ؟ فقال أبو عبيد يتكلف له فى اليوم الأول بالبر والإلطف ، وفى الثانى والثالث يقدم له ما حضره ولا يزيده على عادته ، ثم يعطيه ما يجوز به مسافة يوم وليلة وتسمى الجيزة ، وهى قدر ما يجوز به المسافر من منهل إلى منهل ، ومنه الحديث الآخر « أجزوا الوفد بنحو ما كنت أجزهم » وقال الخطائى : معناه أنه إذا نزل به الضيف أن يتحفه ويزيده فى البر على ما يحضرته يوماً وليلة ، وفى اليومين الآخرين يقدم له ما يحضره ، فإذا مضى الثلاث فقد قضى حقه فما زاد عليها مما يقدمه له يكون صدقة . وقد وقع فى رواية عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبرى عن أى شريح عند أحمد ومسلم بلفظ



« الضيافة ثلاثة أيام ، وجائزته يوم وليلة » وهذا يدل على المغايرة ، ويؤيده ما قال أبو عبيد . وأجاب الطيبي بأنها جملة مستأنفة بيان للجملة الأولى ، كأنه قيل كيف يكرمه ؟ قال : جائزته . ولابد من تقدير مضاف أى زمان جائزته أى بره والضيافة يوم وليلة ، فهذه الرواية محمولة على اليوم الأول ، ورواية عبد الحميد على اليوم الأخير أى قدر ما يجوز به المسافر ما يكفيه يوم وليلة ، فينبغى أن يحمل على هذا عملاً بالرويتين انتهى . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « وجائزته » بياناً لحالة أخرى وهى أن المسافر تارة يقيم عند من ينزل عليه فهذا لا يزداد على الثلاث بتفاصيلها ، وتارة لا يقيم فهذا يعطى ما يجوز به قدر كفايته يوماً وليلة ، ولعل هذا أعدل الأوجه والله أعلم . واستدل بجعل ما زاد على الثلاث صدقة على أن الذى قبلها واجب ، فإن المراد بتسميته صدقة التنفير عنه لأن كثيراً من الناس خصوصاً الأغنياء يأنفون غالباً من أكل الصدقة ، وقد تقدمت أجوبة من لم يوجب الضيافة فى شرح حديث عقبة ، واستدل ابن بطال لعدم الوجوب بقوله « جائزته » قال : والجائزة تفضل وإحسان ليست واجبة . وتعقب بأنه ليس المراد بالجائزة فى حديث أى شريح العطية بالمعنى المصطلح وهى ما يعطاه الشاعر والوافد ، فقد ذكر فى الأوائل أن أول من سماها جائزة بعض الأمراء من التابعين وأن المراد بالجائزة فى الحديث أنه يعطيه ما يغنيه عن غيره كما تقدم تقريره قبل . قلت : وهو صحيح فى المراد من الحديث ، وأما تسمية العطية للشاعر ونحوه جائزة فليس بحادث : للحديث الصحيح « أجزوا الوفد » كما تقدمت الإشارة إليه ، ولقوله صلى الله عليه وسلم للعباس « ألا أعطيك ، ألا أمنحك ، ألا أجيزك ؟ » فذكر حديث صلاة التسبيح فدل على أن استعمالها كذلك ليس بحادث .

**قوله ( ولا يحل له أن يثوى عنده )** قال ابن التين : هو بكسر الواو وبفتحها فى الماضى وبكسرها فى المضارع .

**قوله ( حتى يخرجه )** بجاء مهملة ثم جيم من الحرج وهو الضيق . والثواء بالتخفيف والمد الإقامة بمكان معين ، قال النووي فى رواية لمسلم « حتى يؤتمه » أى يوقعه فى الإثم ، لأنه قد يغتابه لطول مقامه أو يعرض له بما يؤذيه أو يظن به ظناً سيئاً ، وهذا كله محمول على ما إذا لم تكن الإقامة باختيار صاحب المنزل بأن يطلب منه الزيادة فى الإقامة أو يغلب على ظنه أنه لا يكره ذلك ، وهو مستفاد من قوله « حتى يخرجه » لأن مفهومه إذا ارتفع الحرج أن ذلك يجوز . ووقع عند أحمد فى رواية عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبرى عن أى شريح « قيل يا رسول الله وما يؤتمه ؟ قال : يقيم عنده لا يجد شيئاً يقدمه » أخرجه أحمد والحاكم وفيه قصة لسلمان مع ضيفه حيث طلب منه زيادة على ما قدم له فرفض مطهرته بسبب ذلك ثم قال : الحمد لله . قال ابن بطال إنما كره له المقام بعد الثلاث لئلا يؤذيه فتصير الصدقة منه على وجه المن والأذى . قلت : وفيه نظر ، فإن فى الحديث « فما زاد فهو صدقة » فمفهومه أن الذى فى الثلاث لا يسمى صدقة ، فالأولى أن يقول لئلا يؤذيه فيوقعه فى الإثم بعد أن كان مأجوراً .

### باب صَنِيعِ الطَّعَامِ ، وَالتَّكْلُفِ لِلضَّيْفِ

[٦١٣٩] ٥٩٢٢ - حدثني محمد بن بشار قال نا جعفر بن عون قال نا أبو العميس عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال : أخى النبي صلى الله عليه بين سلمان وأبي الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء ، فرأى أم الدرداء

مُتَبَدِّلَةً فَقَالَ لَهَا : مَا شَأْنُكَ ؟ قَالَتْ : أَخُوكَ أَبُو الدَّرْدَاءِ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّنْيَا ، فَجَاءَ أَبُو الدَّرْدَاءِ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا فَقَالَ : كُلْ ، فَإِنِّي صَائِمٌ . قَالَ : مَا أَنَا بِأَكْلٍ حَتَّى تَأْكُلَ ، فَأَكَلَ . فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ ، قَالَ : نَمَ ، فَنَامَ . ثُمَّ ذَهَبَ يَقُومُ ، قَالَ : نَمَ . فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ قَالَ سَلْمَانُ : قُمْ الْآنَ . قَالَ : فَصَلَّيَا . فَقَالَ سَلْمَانُ : إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلَأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « صَدَقَ سَلْمَانُ » .

**قوله ( باب صنع الطعام والتكلف للضيف )** ذكر فيه حديث أُنِي جحيفة في قصة سلمان وأُنِي الدرداء ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم إيضاح ذلك مع بقية شرحه في كتاب الصيام .

**قوله ( أبو جحيفة وهب السوائي )** يعني بضم المهملة والمد ( وهب الخير ) أي كان يقال له وهب الخير ، وهذا لم يقع في رواية أُنِي ذر . ووقع في التكلف للضيف حديث سلمان « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتكلف للضيف » أخرجه أحمد والحاكم ، فيه قصة سلمان مع ضيفه حيث طلب منه زيادة على ما قدم له فرهن مطهرته بسبب ذلك ، ثم قال الرجل لما فرغ « الحمد لله الذي قنعنا بما رزقنا . فقال له سلمان : لو قنعت ما كانت مطهرتي مرهونة » .

### ب ما يكره من الغضب والجزع عند الضيف

[٦١٤٠] ٥٩٢٣ - حدثني عياش بن الوليد قال نا عبد الأعلى قال نا سعيد الجريري عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر أن أبا بكر تضيّف رهطاً فقال لعبد الرحمن : دونك أضيافك فإنني منطلق إلى النبي صلى الله عليه ، فافرغ من قراهم قبل أن أجيء . فانطلق عبد الرحمن فأتاهم بما عنده فقال : اطعموا . فقالوا : أين ربّ منزلنا ؟ قال : اطعموا . قالوا : ما نحن بأكلين حتى يجيء ربّ منزلنا . قال : اقبلوا عنا قراكم ، فإنه إن جاء ولم تطعموا للنلقين منه . فأبوا فعرفت أنه يجد علي . فلما جاء تنحيت عنه ، قال : ما صنعتم ، فأخبروه ، فقال : يا عبد الرحمن ، فسكت . ثم قال : يا عبد الرحمن ، فسكت . فقال : يا غنثر ، أقسمت عليك إن كنت تسمع صوتي لمّا جئت . فخرجت فقلت : سل أضيافك . قالوا : صدق ، أتانا به . قال : فإنما انتظرتوني ، والله لا أطعمه الليلة . فقال الآخرون : والله لا نطعمه حتى تطعمه . قال : لم أر في الشرّ كالليلة . ويلكم ، ما أنتم ؟ ألا تقبلون عنا قراكم ؟ هات طعامك . فجاء به ، فوضع يده فقال : باسم الله ، الأولى للشيطان ، فأكل وأكلوا .

**قوله ( باب ما يكره من الغضب والجزع عند الضيف )** ذكر فيه حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق في قصة أضياف أبي بكر ، وقد تقدم شرحه في علامات النبوة من الترجمة النبوية ، وأخذ الغضب منه من قول عبد الرحمن فعرفت أنه يجد علي وهو من الموحدة وهي الغضب ، وقد وقع التصريح بذلك في الطريق التي بعد هذه حيث قال فيه « فغضب أبو بكر » .

### ب قول الضيف لصاحبه : لا آكل حتى تأكل

فيه حديث أبي جحيفة عن النبي صلى الله عليه .

[٦١٤١] ٥٩٢٤ - نا محمد بن المثني قال نا ابن أبي عدي عن سليمان عن أبي عثمان قال : عبد الرحمن بن أبي بكر :

جاء أبو بكرٍ بضيفٍ له - أو أضيافٍ له - فأمسى عند النبي صلى الله عليه . فلما جاء قالت له أمي : احتبست عن ضيفك - أو عن أضيافك - الليلة ، قال : ما عشتهم ؟ فقالت : عرضنا عليه - أو عليهم - فأبوا ، أو فأبى . فغضب أبو بكرٍ فسبَّ وجزع وحلف لا يطعمه . فاخبتُ أنا ، فقال : يا غنثر ، فحلفت المرأة لا تطعمه حتى يطعمه ، فحلف الضيفُ أو الأضيافُ أن لا يطعمه - أو يطعموه - حتى يطعموه . فقال أبو بكرٍ : كأن هذه من الشيطان ، فديعا بالطعام فأكل وأكلوا . فجعلوا لا يرفعون لقمة إلا ربت من أسفلها أكثر منها . فقال : يا أخت بني فراس ما هذا ؟ فقالت : وقرّة عيني إنها الآن لأكثر قبل أن نأكل ، فأكلوا ، وبعث بها إلى النبي صلى الله عليه فذكر أنه أكل منها . قوله ( باب قول الضيف لصاحبه والله لا أكل حتى تأكل ) ذكر فيه حديث أبي جحيفة ، يشير إلى قصة أئى الدرداء وسلمان وقد تقدم شرحهما في كتاب الصيام ، ولم تقع هذه الترجمة ولا هذا التعليق في رواية أئى ذر ، وإنما ساق قصة أضياف أئى بكر تلو الطريق التى قبلها ، وهى من هذا الوجه مختصرة ، وسليمان في سندها هو التيمى . وقوله « الأولى للشيطان » أى الحالة التى غضب فيها وحلف ، وتقدم له توجيه متعقب .

### بإكرام الكبير ، ويبدأ الأكبر بالكلام والسؤال

[٦١٤٢] ٥٩٢٥ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار مولى الأنصار عن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة أنهما حدثاه أو حدثا أن عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود أتيا خيبر فتفرقا في النخل فقتل عبد الله بن سهل ، فجاء عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحبيصة ابنا مسعود إلى النبي صلى الله عليه فتكلموا في أمر صاحبهم ، فبدأ عبد الرحمن - وكان أصغر القوم - فقال له النبي صلى الله عليه : « كبر الكبر » . قال يحيى : يعنى ليلى الكلام الأكبر . فتكلموا في أمر صاحبهم ، فقال له النبي صلى الله عليه : « أتستحقون قتلكم - أو قال : صاحبكم - بأيمان خمسين منكم ؟ » قالوا : يا رسول الله ، أمر لم نره ، قال : « فبئركم يهود في أيمان خمسين منهم » . قالوا : يا رسول الله ، قوم كفار : ففداهم رسول الله صلى الله عليه من قبله . قال سهل : فأدركت ناقة من تلك الإبل فدخلت مريدا لهم فركضتني برجلها ، وقال الليث حدثني يحيى عن بشير عن سهل ، قال يحيى : حسبت أنه قال : مع رافع بن خديج . وقال ابن عيينة نا يحيى عن بشير عن سهل . قال يحيى : حسبت أنه قال : مع رافع بن خديج . وقال ابن عيينة نا يحيى عن بشير عن سهل وحده .

[٦١٤٤] ٥٩٢٦ - نا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « أخبروني بشجرة مثلها مثل المسلم تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها ، ولا تحت ورقها » ، فوقع في نفسي أنها النخلة ، فكرهت أن أتكلم وثم أبو بكر وعمر . فلما لم يتكلمنا قال النبي صلى الله عليه : هي النخلة . فلما خرجت مع أبي قلت : يا أبتاه وقع في نفسي النخلة . قال : ما منعك أن تقولها ؟ لو كنت قلتها كان أحب إلي من كذا وكذا . قال : ما منعني إلا أني لم أرك ولا أبا بكر تكلمتما ، فكرهت .

قوله ( باب إكرام الكبير ، ويبدأ الأكبر بالكلام والسؤال ) المراد الأكبر في السن إذا وقع التساوى في الفضل ، وإلا فيقدم الفاضل في الفقه والعلم إذا عارضه السن . وذكر فيه حديث سهل بن أبي حنيفة ورافع بن خديج في قصة محبيصة وحويصة ، وسيأتى شرحه في كتاب القسامة ، وقوله « فوداهم » هو للأكثر ويروى بالفاء بدل الواو ، وقوله « من قبله » بكسر القاف وفتح الموحدة على الصحيح .

**قوله** ( قال الليث حدثني يحيى ) هو ابن سعيد الأنصاري ، ويشير بالموحدة والمعجمة مصغر هو ابن يسار بتحتانية ثم مهملة خفيفة . وهذا التعليق وصله مسلم والترمذي والنسائي من حديث الليث به .

**قوله** ( وقال ابن عيينة حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد أيضاً ، وهذا التعليق وصله مسلم والنسائي من حديث ابن عيينة . ثم ذكر حديث ابن عمر « أخبروني بشجرة مثلها مثل المسلم » الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب العلم مستوفى ، وكأنه أشار بإيزاده إلى أن تقديم الكبير حيث يقع التساوي ، أما لو كان عند الصغير ما ليس عند الكبير فلا يمنع من الكلام بحضرة الكبير ، لأن عمر تأسف حيث لم يتكلم ولده مع أنه اعتذر له بكونه بحضوره وحضور أبي بكر ومع ذلك تأسف على كونه لم يتكلم .

**باب** مَا يَجُوزُ مِنَ الشَّعْرِ وَالرَّجَزِ وَالْحُدَاءِ وَمَا يُكْرَهُ مِنْهُ ، وقوله تعالى : ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴾ إلى آخر السورة

قال ابن عباس : ﴿ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴾ : في كل لغو يخوضون .

[٦١٤٥] ٥٩٢٧- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن أن مروان بن الحكم أخبره أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث أخبره أن أبي بن كعب أخبره أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ حِكْمَةً » .

[٦١٤٦] ٥٩٢٨- نا أبو نعيم قال نا سفيان عن الأسود بن قيس قال : سمعت جندباً يقول : بينما النبي صلى الله عليه يمشي إذ أصابه حجر فعرث ، فدميت إصبعه فقال :

هل أنت إلا إصبع دُميت وفي سبيل الله ما لقيت

[٦١٤٧] ٥٩٢٩- حدثني محمد بن بشار قال نا ابن مهدي قال نا سفيان عن عبد الملك قال نا أبو سلمة عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه : « أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ : أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ . وكاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم » .

[٦١٤٨] ٥٩٣٠- نا قتيبة قال نا حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه إلى خيبر ، فسرنا ليلاً ، فقال رجل من القوم لعامر بن الأكوع : ألا تسمعنا من هنيهاتك ؟ وكان عامر رجلاً شاعراً ، فنزل يحدو بالقوم يقول :

اللهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا  
فاغفر فداً لك ما اقتفينا  
والقين سكينه علينا  
وإنا إذا صيح بنا أتينا

وبالصياح عولوا علينا

فقال رسول الله صلى الله عليه : « من هذا السائق ؟ » فقالوا : عامر بن الأكوع . فقال : « يرحمه الله » فقال رجل من القوم : وجبت يا نبي الله ، لولا أمتعتنا به . قال : فأتينا خيبر فحاصرناهم حتى أصابتنا مخمصة شديدة ، ثم إن الله فتحها عليهم ، فلما أمسى الناس مساء اليوم الذي فتحت عليهم أوقدوا نيراناً كثيرة ،

فقال رسول الله صلى الله عليه: «ما هذه النيران، على أي شيء توقدون؟» فقالوا: على لحم، قال: «على أي لحم؟» قالوا: على لحم حمر الإنسية، فقال رسول الله صلى الله عليه: «أهرقوها واكسروها». فقال رجل: يا رسول الله، أو نهريقها ونغسلها؟ قال: «أو ذاك» فلما تصاف القوم، كان سيف عامر فيه قصر، فتناول به يهودياً ليضربه، ويرجع ذباب سيفه، فأصاب رُكبة عامر فمات منه. فلما قفلوا قال سلمة: رأني رسول الله صلى الله عليه شاحباً فقال لي: «ما لك؟» قلت: فدى لك أبي وأمي، زعموا أن عامراً حبط عمله. قال: «من قاله؟» قال: قلت: قاله فلان وفلان وفلان وأسيد بن الحضير الأنصاري، فقال رسول الله صلى الله عليه: «كذب من قال، إن له لأجرين - وجمع بين إصبعيه - إنه لجاهد مجاهد، قل عربي مشى بها مثله».

[٦١٤٩] ٥٩٣١ - فامسدد قال نا إسماعيل قال نا أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال: أتى النبي صلى الله عليه على بعض نسائه - ومعهن أم سليم - فقال: «ويحك يا أنجشة، رويدك سوقك بالقوارير» قال أبو قلابة: فتكلم النبي صلى الله عليه بكلمة لو تكلم بعضكم لعبتموها عليه. قولك: سوقك بالقوارير. [الحديث ٦١٤٩ - أطرافه في: ٦١٦١، ٦٢٠٢، ٦٢٠٩، ٦٢١٠، ٦٢١١].

**قوله (باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء)** أما الشعر فهو في الأصل اسم لما دق ومنه «ليت شعري» ثم استعمل في الكلام المقفى الموزون قصداً، ويقال أصله الشعر بفتحين يقال شعرت أصبت الشعر وشعرت بكذا علمت علماً دقيقاً كإصابة الشعر، وقال الراغب: قال بعض الكفار عن النبي صلى الله عليه وسلم إنه شاعر، فقليل لما وقع في القرآن من الكلمات الموزونة والقوافي، وقيل أرادوا أنه كاذب لأنه أكثر ما يأتي به الشاعر كذب، ومن ثم سما الأدلة الكاذبة شعراً، وقيل في الشعر: أحسنه وأكذبه، ويؤيد ذلك قوله تعالى ﴿وأنهم يقولون ما لا يفعلون﴾ ويؤيد الأول ما ذكر في حد الشعر أن شرطه القصد إليه، وأما ما وقع موزوناً اتفاقاً فلا يسمى شعراً، وأما الرجز فهو بفتح الراء والجيم بعدها زاي، وهو نوع من الشعر عند الأكثر، وقيل ليس بشعر لأنه يقال راجز لا شاعر سمي رجزاً لتقارب أجزائه واضطراب اللسان به، ويقال رجز البعير إذا تقارب خطوه واضطرب لضعف فيه، وأما الحداء فهو بضم الحاء وتخفيف الدال المهملتين يمد ويقصر: سوق الإبل بضرب مخصوص من الغناء، والحداء في الغالب إنما يكون بالرجز وقد يكون بغيره من الشعر ولذلك عطفه على الشعر والرجز، وقد جرت عادة الإبل أنها تسرع السير إذا حدى بها. وأخرج ابن سعد بسند صحيح عن طائوس مرسلًا، وأورده البراء موصولاً عن ابن عباس دخل حديث بعضهم في بعض: إن أول من حدا الإبل عبد لمضر ابن نزار بن معد بن عدنان كان في إبل لمضر فقصر، فضربه مضر على يده فأوجعه فقال: يا يدها يا يدها، وكان حسن الصوت فأسرعت الإبل لما سمعته في السير، فكان ذلك مبدأ الحداء. ونقل ابن عبد البر الاتفاق على إباحة الحداء، وفي كلام بعض الحنابلة إشعار بنقل خلاف فيه، ومانعه محجوج بالأحاديث الصحيحة، ويلتحق بالحداء هنا الحجيج المشتمل على التشوق إلى الحج بذكر الكعبة وغيرها من المشاهد، ونظيره ما يخرض أهل الجهاد على القتال، ومنه غناء المرأة لتسكين الولد في المهد.

**قوله (وقوله تعالى: والشعراء يتبعهم الغاؤون، ألم تر أنهم في كل واد يميمون)** ساق في رواية كريمة والأصيل إلى آخر السورة، ووقع في رواية أخرى ذر بين الآيتين المذكورتين لفظة «وقوله» وهي زيادة لا يحتاج إليها، قال المفسرون في هذه الآية: المراد بالشعراء شعراء المشركين، يتبعهم غواة الناس ومردة الشياطين وعصاة الجن ويروون شعرهم لأن الغاوى لا يتبع إلا غاویاً مثله، وسمى الثعلبي منهم عبد الله بن الزبير وهبيرة بن أبي

وهب ومسافع وعمرو بن أمية بن أوى الصلت ، وقيل نزلت في شاعرين تهاجيا فكان مع كل واحد منهما جماعة وهم الغواة السفهاء ، وأخرج البخارى في « الأدب المفرد » وأبو داود من طريق يزيد النحوى عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ والشعراء يتبعهم الغاؤون ﴾ إلى قوله — مالا يفعلون ﴿ قال ففسخ من ذلك واستثنى فقال ﴿ إلا الذين آمنوا ﴾ إلى آخر السورة ، وأخرج ابن أوى شيبه — من طريق مرسله — قال : لما نزلت ﴿ والشعراء يتبعهم الغاؤون ﴾ جاء عبد الله بن رواحة وحسان بن ثابت وكعب بن مالك وهم ييكون فقالوا : يا رسول الله أنزل الله هذه الآية وهو يعلم أنا شعراء . فقال اقرعوا ما بعدها ﴿ إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾ أنتم ﴿ وانتصروا من بعد ما ظلموا ﴾ أنتم . وقال السهيلي : نزلت الآية في الثلاثة ، وإنما وردت بالإبهام ليدخل معهم من اقتدى بهم ، وذكر الثعلبي مع الثلاثة كعب بن زهير بغير إسناد ، والله أعلم .

**قوله ( قال ابن عباس : في كل لغو يخوضون )** وصله ابن أوى حاتم والطبرى من طريق معاوية بن صالح عن على بن أوى طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ في كل واد ﴾ قال : في كل لغو ، وفي قوله ﴿ يهيمن ﴾ قال : يخوضون . وقال غيره يهيمن أى يقولون في الممدوح والمذموم ما ليس فيه ، فهم كالهائم على وجهه والهائم المخالف للقصص .

**قوله ( وما يكره منه )** هو قسم قوله « ما يجوز » والذي يتحصل من كلام العلماء في حد الشعر الجائر ، أنه إذا لم يكثر منه في المسجد ، وخلا عن هجو ، وعن الإغراق في المدح والكذب المحض . والتغزل بمعين لا يحل . وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على جوازه إذا كان كذلك ، واستدل بأحاديث الباب وغيرها وقال : ما أنشد بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم أو استنشده لم ينكره . قلت : وقد جمع ابن سيد الناس شيخ شيوينا مجلداً في أسماء من نقل عنه من الصحابة شيء من شعر متعلق بالنبى صلى الله عليه وسلم خاصة ، وقد ذكر في الباب خمسة أحاديث دالة على الجواز وبعضها مفصل لما يكره مما لا يكره ، وترجم في « الأدب المفرد » ما يكره من الشعر وأورد فيه حديث عائشة مرفوعاً « إن أعظم الناس فرية الشاعر يهجو القبيلة بأسرها » وسنده حسن ، وأخرجه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ « أعظم الناس فرية رجل هاجى رجلاً فهجا القبيلة بأسرها » وصححه ابن حبان . وأخرج البخارى في « الأدب المفرد » عن عائشة أنها كانت تقول : الشعر منه حسن ومنه قبيح ، خذ الحسن ودع القبيح ، ولقد رويت من شعر كعب بن مالك أشعاراً منها القصيدة فيها أربعون بيتاً ، وسنده حسن . وأخرج أبو يعلى أوله من حديثها من وجه آخر مرفوعاً ، وأخرجه البخارى في « الأدب المفرد » أيضاً من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً بلفظ « الشعر بمنزلة الكلام ، فحسنه كحسن الكلام ، وقبيحه كقبيح الكلام » وسنده ضعيف . وأخرجه الطبرانى في الأوسط وقال : لا يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد . وقد اشتهر هذا الكلام عن الشافعى . واقتصر ابن بطلال على نسبته إليه فقصر ، وعاب القرطبى المفسر على جماعة من الشافعية الاقتصار على نسبة ذلك للشافعى وقد شاركهم في ذلك ابن بطلال وهو مالكى ، وأخرج الطبرى من طريق ابن جريج قال : سألت عطاء عن الحداء والشعر والغناء فقال : لا بأس به ما لم يكن فاحشاً .

**الحديث الأول ، قوله ( عن الزهرى أخبرنى أبو بكر بن عبد الرحمن )** يعنى ابن الحارث بن هشام الخزومى ، وفي هذا الإسناد أربعة من التابعين قرشيون مدنيون في نسق ، فالزهرى من صغار التابعين وأبو بكر ومن فوقه من كبارهم ؛ ولمروان وعبد الرحمن مزية إدراك النبى صلى الله عليه وسلم ولكنهما من حيث الرواية معلودان في

التابعين، وقد تقدم قريباً أن لعبد الرحمن رؤية وأنه عد لذلك في الصحابة، وكذا ذكر بعضهم مروان في الصحابة لإدراكه، وقد تقدم ذلك في الشروط. وقد اختلف على الزهري في سنده: فالأكثر على ما قال شعيب. وقال معمر في المشهور عنه «عن الزهري عن عروة» بدل أبي بكر موصولاً، وأخرجه ابن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة «عن الزهري عن عروة» مرسلأ، ووافق رياح بن زيد عن معمر الجماعة، وكذا قال هشام بن يوسف عن معمر، لكن قال عبد الله بن الأسود وكذا قال إبراهيم بن سعيد: عن الزهري، وحذف يزيد بن هارون عن إبراهيم بن سعد مروان من السند والصواب إثباته.

**قوله (إن من الشعر حكمة)** أى قولاً صادقاً مطابقاً للحق. وقيل أصل الحكمة المنع فالمعنى أن من الشعر كلاماً نافعاً يمنع من السفه. وأخرج أبو داود من رواية صخر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن من البيان سحراً، وإن من العلم جهلاً وإن من الشعر حكماً، وإن من القول عياً» فقال صعصعة بن صوحان: صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم. أما قوله «إن من البيان سحراً» فالرجل يكون عليه الحق وهو ألحن بالحجج من صاحب الحق فيسحر القوم ببيانه فيذهب بالحق. وإن قوله «إن من العلم جهلاً» فيكلف العالم إلى علمه ما لا يعلم فيجهل ذلك. وأما قوله «إن من الشعر حكماً» فهي هذه المواعظ والأمثال التي يتعظ بها الناس. وأما قوله «إن من القول عياً» فعرضك كلامك على من لا يريد. وقال ابن التين: مفهومه أن بعض الشعر ليس كذلك، لأن «من» تغيضية. ووقع في حديث ابن عباس عند البخاري في «الأدب المفرد» وأبي داود والترمذي وحسنه وابن ماجه بلفظ «إن من الشعر حكماً» وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن مسعود، وأخرجه أيضاً من حديث بريدة مثله، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير قال قال أبو بكر: ربما قال الشاعر الكلمة الحكيمة. وقال ابن بطلال: ما كان في الشعر والرجز ذكر الله تعالى وتعظيم له ووحدانيته وإيثار طاعته والاستسلام له فهو حسن مرغّب فيه، وهو المراد في الحديث بأنه حكمة، وما كان كذباً وفحشاً فهو مذموم. قال الطبري: في هذا الحديث رد على من كره الشعر مطلقاً واحتج بقول ابن مسعود «الشعر مزامير الشيطان» وعن مسروق أنه تمثل بأول بيت شعر ثم سكت، فقيل له فقال: أخاف أن أجد في صحيفتي شعراً، وعن أبي أمامة رفعه «إن أبلّس لما أهبط إلى الأرض قال: رب اجعل لي قرآناً، قال قرآنك الشعر» ثم أجاب على ذلك بأنها أخبار واهية، وهو كذلك، فحديث أبي أمامة فيه على بن يزيد الهائي وهو ضعيف، وعلى تقدير قوتها فهو محمول على الإفراط فيه والإكثار منه كما سيأتي تقريره بعد باب، ويدل على الجواز سائر أحاديث الباب. وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» عن عمر ابن الشريد عن أبيه قال «استنشدني النبي صلى الله عليه وسلم من شعر أمية بن أبي الصلت فأنشدته حتى أنشدته مائة قافية». وعن مطرف: قال: صحبت عمران بن حصين من الكوفة إلى البصرة فقل منزل نزل إلا وهو ينشدني شعراً. وأسند الطبري عن جماعة من كبار الصحابة ومن كبار التابعين أنهم قالوا الشعر وأنشدوه واستنشدوه. وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» عن خالد بن كيسان قال: كنت عند ابن عمر فوقف عليه إياس بن خثيمة فقال: ألا أنشدك من شعري؟ قال: بلى ولكن لا تنشدني إلا حسناً. وأخرج ابن أبي شيبة بسند حسن عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال «لم يكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منحرفين ولا متماوتين، وكانوا يتناشدون الأشعار في مجالسهم ويذكرون أمر جاهليتهم، فإذا أريد أحدهم على شيء من دينه دارت حماليق عينيه» ومن طريق عبد الرحمن بن أبي بكر قال «كنت أجالس أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أبي في المسجد

فيتناشدون الأشعار ويذكرون حديث الجاهلية » وأخرج أحمد وابن أبي شيبة والترمذي وصححه من حديث جابر ابن سمره قال « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتذكرون الشعر وحديث الجاهلية عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينههم ، وربما يتبسم » .

الحديث الثاني قوله ( سفيان ) هو الثوري .

قوله ( سمعت جندباً ) في رواية أبي عوانة عن الأسود الماضية في أوائل الجهاد « جندب بن سفيان البجلي » .

قوله ( بينا النبي صلى الله عليه وسلم يمشي ) في رواية أبي عوانة « كان في بعض المشاهد » وفي رواية شعبة عن الأسود « خرج إلى الصلاة » وأخرجه الطيالسي وأحمد في رواية ابن عيينة عن الأسود عن جندب « كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غار » .

قوله ( فعثر ) بالعين المهملة والطاء المثناة .

قوله ( فقال : هل أنت إلا أصعب دميت وفي سبيل الله ما لقيت ) هذان قسمان من رجز والتاء في آخرهما مكسورة على وفق الشعر ، وجزم الكرمانى بأنهما في الحديث بالسكون وفيه نظر ، وزعم غيره أن النبي صلى الله عليه وسلم تعمد إسكانهما ليخرج القسمين عن الشعر ، وهو مردود فإنه يصير من ضرب إلى آخر من الشعر وهو من ضروب البحر الملقب الكامل ، وفي الثاني زحاف جائز . قال عياض : وقد غفل بعض الناس فروى دميت ولقيت بغير مد فخالف الرواية ليسلم من الإشكال فلم يصب ، وقد اختلف هل قاله النبي صلى الله عليه وسلم متمثلاً أو قاله من قبل نفسه غير قاصد لإنشائه فخرج موزوناً ، وبالأول جزم الطبري وغيره ، ويؤيده أن ابن أبي الدنيا في « محاسبة النفس » أوردهما لعبد الله بن رواحة فذكر أن جعفر بن أبي طالب لما قتل في غزوة مؤتة بعد أن قتل زيد بن حارثة أخذ اللواء عبد الله بن رواحة فقاتل فأصيب إصابته ، فارتجز وجعل يقول هذين القسمين وزاد :

يا نفس إن لا تقتلى تموتى      هذى حياض الموت قد صليت  
وما تمنيت فقد لقيت      إن تفعل فعلهما هديت

وهكذا جزم ابن التين بأنهما من شعر ابن رواحة. وذكر لواقدي أن الوليد بن الوليد بن المغيرة كان رافق أبا بصير في صلح الحديبية على ساحل البحر، ثم إن الوليد رجع إلى المدينة فعثر بالحرة فانقطعت إصابته فقال هذين القسمين. وأخرجه الطبراني من وجه آخر موصول بسند ضعيف، وقال ابن هشام في زيادات السيرة « حدثني من أثق به أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من لى بعباس بن أبي ربيعة ، فقال الوليد بن الوليد أنا » فذكر قصة فيها « فعثر فدميت إصابته فقالهما » وهذا إن كان محفوظاً احتمل أن يكون ابن رواحة ضمنهما شعره وزاد عليهما ، فإن قصة الحديبية قبل قصة مؤتة ، وقد تقدم نحو هذا الاحتمال في أوائل غزوة خيبر في الرجز المنسوب لعامر بن الأكوع « اللهم لولا أنت ما اهتدينا » وأنه نسب في رواية أخرى لابن رواحة . وقد اختلف في جواز تمثيل النبي صلى الله عليه وسلم بشيء من الشعر وإنشاده حاكياً عن غيره فالصحيح جوازه . وقد أخرج البخاري في « الأدب المفرد » والترمذي وصححه والنسائي من رواية المقدم بن شريح عن أبيه « قلت لعائشة : أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتمثل بشيء من الشعر ؟ قالت : كان يتمثل من شعر ابن رواحة : ويأتيك بالأخبار من لم تزود » وأخرج ابن أبي شيبة نحوه من حديث ابن عباس وأخرج أيضاً من مرسل أبي جعفر الخطمي قال « كان رسول



الله صلى الله عليه وسلم يبنى المسجد وعبد الله بن رواحة يقول : أفلح من يعالج المساجدا . فيقولها رسول الله صلى الله عليه وسلم . فيقول ابن رواحة : يتلو القرآن قائماً وقاعداً . فيقولها رسول الله صلى الله عليه وسلم « وأما ما أخرج الخليل في التاريخ عن عائشة :

تفاعل بما تهوى تكن ، فلقلما يقال لشيء كان إلا تحقفا

قال : وإنما لم يعربه لثلاث يكون شعراً ، فهو شيء لا يصح . وما يدل على وهائه التعليل المذكور ، والحديث الثالث في الباب يؤيد ذلك ، وأنه صلى الله عليه وسلم « أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب » وأنه دل على جواز وقوع الكلام منه منظوماً من غير قصد إلى ذلك ولا يسمى ذلك شعراً . وقد وقع الكثير من ذلك في القرآن العظيم ، لكن غالبها أشطار أبيات والقليل منها وقع وزن بيت تام ، فمن التام قوله تعالى ﴿ الحمدون السائحون الراكفون الساجدون — أوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم — مسلمات مؤمنات قانتات ثابتات عابدات سائحات — فراغ إلى أهلها فجاء بعجل سمين — نبى عبادى أنى أنا الغفور الرحيم — لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون — قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم — وجفان كالجواى وقدر راسيات — واتقون يا أولى الألباب — إن هذا لرزقنا ما له من نفاد — تظاهرون عليهم بالإثم والعدوان — فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله — ومن الليل فسيحه وأدبار النجوم . وكذلك السجود — والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم — إني وجدت امرأة تملكهم وأوتيت من كل شيء ولها — يأتىكم التابوت فيه سكينه من ربكم وبقية مما ترك — وأزواج مطهرة ورضوان من الله — ويخزمهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين — ولقد ضل قبلهم أكثر الأولين — ودانية عليهم ظلالها وذللت قطوفها تذليلاً — ويأكلون التراث أكلاً لما يحبون المال حباً جماً ﴾ والواو في كل منهما وإن كانت زائدة على الوزن لكنه يجوز في النظم ويسمى الخزم بالزاي بعد الحاء المعجمة . وأما الأشطار فكثيرة جداً فمنها ﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر — ليقضى الله أمراً كان مفعولاً — فأصبحوا لا ترى إلا مساكينهم — في أمة قد خلت من قبلها أم — فذلكن الذى لمتننى فيه — فانبذ إليهم على سواء — ادخلوها بسلام آمين — إنه كان وعد مفعولاً — حسداً من عند أنفسهم — ألا بعداً لعاد قوم هود — ويعلم ما جرحتهم بالنهار — وتراهم يعرضون عليها — وكفى الله المؤمنين القتال — والله أركسهم بما كسبوا — حتى يخوضوا في حديث غيره — قل هو الرحمن آمناً به — ألا إلى الله تصير الأمور — نصر من الله وفتح قريب — ذلك تقدير العزيز العليم — نقذف بالحرق على الباطل — اليوم أكملت لكم دينكم — يا أيها الناس اتقوا ربكم — لكن شكرتم لأزيدنكم — قتل الإنسان ما أكفره — ثانی اثنين إذ هما في الغار — قد علمنا ما تنقص الأرض منهم — إن قارون كان من قوم موسى — إن ربي بكيدهم عليم — وينصرك الله نصراً عزيزاً — خلق الإنسان من علق — وآخردعواهم أن الحمد لله — وأحلوا قومهم دار البوار — ولا تقتلوا النفس التى حرم الله — التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكفون الساجدون — قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم — كلما أضاء لهم — ونحشر المجرمين يومئذ — يا أيها الإنسان إنك كادح — يا أيها الإنسان ما غرك — وهب لنا من لدنك رحمة — وينصرك الله نصراً عزيزاً — والطير محشورة كل له أبواب — وعندهم قاصرات الطرف أتراب — فإن عدنا فإننا ظالمون — زلزلة الساعة شيء عظيم — أنطعم من لو يشاء الله أطعمه — ثمرات النخيل والأعناب — ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴿ ومن التام أيضاً ﴿ وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس . ونزلناه تنزيلاً ﴿ وإذا انتهى إلى «الناس» تم أيضاً ، وأيضاً ﴿ لتقرأه على الناس ونزلناه تنزيلاً ﴿ وقيل في

الجواب عن الحديث : إن وقوع البيت الواحد من الفصح لا يسمى شعراً ، ولا يسمى قائله شاعراً .

الحديث الثالث حديث أبي هريرة « أصدق كلمة قالها الشاعر » تقدم شرحه في أيام الجاهلية ، وقوله « عن أبي سلمة عن أبي هريرة » وقع في رواية زائدة بن قدامة « عن عبد الملك بن عمير عن موسى بن طلحة عن أبي هريرة » به وزاد بعد قوله كلمة لييك ثم تمثل أوله وترك آخره . وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن زائدة مثل رواية سفيان ومن تابعه وهو المحفوظ .

الحديث الرابع حديث سلمة بن الأكوع في قصة عامر بن الأكوع ، تقدم شرحه مستوفى في غزوة خيبر في كتاب المغازي ، وقوله فيه « وكان عامر رجلاً فنزل يحدو بالقوم » يؤخذ منه جميع الترجمة لاشتغاله على الشعر والرجز والحداء ويؤخذ منه الرجز من جملة الشعر ، وقوله « اللهم لولا أنت ما أهدتينا » قال ابن التين : هذا ليس بشعر ولا رجز لأنه ليس بموزون ، وليس كما قال بل رجز موزون ، وإنما زيد في أوله سبب خفيف ويسمى الخزم بالمعجمتين وقوله « فاغفر فداء لك ما اقتفينا » أما فداء بكسر الفاء والمد منون ، ومنهم من يقوله بالقصر ، وشرط اتصاله بحرف الجر كالذي هنا ، قاله ابن التين : وقال المازري لا يقال لله فداء لك لأنها كلمة تستعمل عند توقع مكروه لشخص فيختار شخص آخر أن يحل به دون ذلك الآخر ويفديه ، فهو إما مجاز عن الرضا كأنه قال : نفسي مبذولة لرضاك أو هذه الكلمة وقعت خطأً لسامع الكلام ، وقد تقدم له توجيه آخر في غزوة خيبر . وقال ابن بطال : معناه اغفر لنا ما ارتكبناه من الذنوب ، وفداء لك دعاء أى افدنا من عقابك على ما اقترفنا من ذنوبنا كأنه قال : اغفر لنا وافدنا منك فداء لك ، أى من عندك فر تعاقبنا به . وحاصله أنه جعل اللام للتبيين مثل هيت لك ، واستدل بجواز الحداء على جواز غناء الركبان المسمى بالنصب ، وهو ضرب من النشيد بصوت فيه تمطيط ، وأفرط قوم فاستدلوا به على جواز الغناء مطلقاً بالألحان التى تشتمل عليها الموسيقى ، وفيه نظر . وقال الماوردى : اختلف فيه ، فأباحه قوم مطلقاً ، ومنعه قوم مطلقاً ، وكرهه مالك والشافعى فى أصح القولين ، ونقل عن أبى حنيفة المنع ، وكذا أكثر الحنابلة . ونقل ابن طاهر فى « كتاب السماع » الجواز عن كثير من الصحابة ، لكن لم يثبت من ذلك شيء إلا فى النصب المشار إليه أولاً . قال ابن عبد البر : الغناء الممنوع ما فيه تمطيط وإفساد لوزن الشعر طلباً للضرب وخروجاً من مذاهب العرب . وإنما وردت الرخصة فى الضرب الأول دون ألحان العجم . وقال الماوردى : هو الذى لم يزل أهل الحجاز يرخصون فيه من غير نكير إلا فى حالتين : أن يكثر منه جداً وأن يصحبه ما يمنعه منه . واحتج من أباحه بأن فيه ترويحاً للنفس ، فإن فعله ليقوى على الطاعة فهو مطيع أو على المعصية فهو عاص ، وإلا فهو مثل التنزه فى البستان والتفرج على المارة . وأظن الغزالي فى الاستدلال ، ومحصله أن الحداء بالرجز والشعر لم يزل يفعل فى الحضرة النبوية ، وربما التمس ذلك ، وليس هو إلا أشعار توزن بأصوات طيبة وألحان موزونة ، كذلك الغناء أشعار موزونة بأصوات مستلذة وألحان موزونة . وقد تقدم له بوجه آخر فى غزوة خيبر <sup>(١)</sup> والحليمى ما تعين طريقاً إلى الدواء أو شهد به طبيب عدل عارف .

الحديث الخامس قوله ( إسماعيل ) هو ابن علي .

قوله ( أتى النبى صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه ) يأتى فى « باب المعارض » فى رواية حماد بن زيد عن أيوب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فى سفر ، وفى رواية شعبة عن ثابت عن أنس « كان فى منزله

فحدى الحادى « وسياقى ذلك فى « باب المعارض » وأخرجه النسائى والإسماعيلى من طريق شعبة بلفظ « وكان معهم سائق وحاد » ولأبى داود الطيالسى عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس « كان أنجشة يحدو بالنساء ، وكان البراء بن مالك يحدو بالرجال » وأخرجه أبو عوانة من رواية عفان عن حماد ، وفى رواية قتادة عن أنس « كان للنبي صلى الله عليه وسلم حاد يقال له أنجشة وكان حسن الصوت » وسياقى فى « باب المعارض » وفى رواية وهيب « وأنجشة غلام النبى صلى الله عليه وسلم يسوق بهن » وفى رواية حميد عن أنس ، « فاشتد بهن السياق » أخرجه أحمد عن ابن عدى عنه ، وفى رواية حماد ابن سلمة عن ثابت « فإذا أغنقت الإبل » وهى بعين مهملة ونون وقاف أى أسرع وزنه ومعناه ، والعنق بفتححتين قد تقدم بيانه فى كتاب الحج .

**قوله ( ومعهن أم سليم )** فى رواية حميد عن أنس عند الحارث « وكان يحدو بأمهات المؤمنين ونسائهم » وفى رواية وهيب عن أيوب كما سياقى بعد عشرين باباً « كانت أم سليم فى الثقل » وفى رواية سليمان التيمى عن أنس عند مسلم « كانت أم سليم مع نساء النبى صلى الله عليه وسلم » أخرجه من طريق يزيد بن زريع عنه ، وأخرجه النسائى من طريق زهير والرامهرمزي فى « الأمثال » من طريق حماد بن مسعدة كلاهما عن سليمان فقال « عن أنس عن أم سليم » ، جعله من مسند أم سليم ، والأول هو المحفوظ ، وحكى عياض أن فى رواية السمر قندى فى مسلم « أم سلمة » بدل أم سليم قال وقوله فى الرواية الأخرى « مع نساء النبى صلى الله عليه وسلم » يقوى أنها ليست من نسائه . قلت : وتضافر الروايات على أنها أم سليم يقضى بأن قوله أم سلمة تصحيف .

**قوله ( فقال ويحك يا أنجشة )** فى رواية حماد « كان فى سفر له وكان غلام يحدو بهن يقال له أنجشة » وسياقى فى « باب المعارض » وفى رواية مسلم من هذا الوجه « كان فى بعض أسفاره وغلام أسود » وفى رواية للنسائى عن قتيبة عن حماد « وغلام له يقال له أنجشة » وهو بتفتح الهمز وسكرن النون وفتح الجيم بعدها شين معجمة ثم هاء تانيث ، ووقع فى رواية وهيب « يا أنجش » على الترخيم ، قال البلاذرى : كان أنجشة حبشياً يكنى أبا مارية . وأخرج الطبرانى من حديث واثلة أنه كان ممن نفاهم النبى صلى الله عليه وسلم من المختئين .

**قوله ( رويدك )** كذا للأكثر وفى رواية سليمان التيمى « رويداً » وفى رواية شعبة « ارفق » ووقع فى رواية حميد « رويدك ارفق » جمع بينهما رويناه فى « جزء الأنصارى » عن حميد . وأخرجه الحارث عن عبد الله بن بكر عن حميد فقال « كذلك سوقك » وهى بمعنى كفك . قال عياض : قوله رويداً منصوب على أنه صفة لمحذوف دل عليه اللفظ أى سق سوقاً رويداً ، أو احد حدواً رويداً . أو على المصدر أى أورد رويداً مثل ارفق رفقاً ، أو على الحال أى سر رويداً ، أو رويدك منصوب على الإغراء ، أو مفعول بفعل مضمر أى الزم رفقك ، أو على المصدر أى أورد رويدك . وقال الراغب : رويداً أورد كأهمل يهمل وزنه ومعناه ، وهو من الرود بفتح الراء وسكون ثانية وهو التردد فى طلب الشيء برفق راد وارتاد ، والرائد طالب الكلا ، ورادت المرأة ترود إذا مشت على هيتها . وقال الرامهرمزي : رويداً تصغير رود وهو مصدر فعل الرائد ، وهو المبعوث فى طلب الشيء ، ولم يستعمل فى معنى المهمل إلا مصغراً ، قال وذكر صاحب العين « إنه إذا أريد به معنى التزويد فى الوعيد لم ينون وقال السهيلي : قوله رويداً أى أرفق ، جاء بلفظ التصغير لأن المراد التقليل أى ارفق قليلاً ، وقد يكون من تصغير المرخم وهو أن يصغر الاسم بعد حرف الزوائد كما قالوا فى أسود سويد فكذا فى أرود رويد .

**قوله ( سوقك )** كذا للأكثر وفى رواية حميد « سيرك » وهو بالنصب على نزع الخافض أى ارفق فى سوقك ،

أو سقهن كسوقك . وقال القرطبي في « المفهم » : رويدا أى ارفق ، وسوقك مفعول به . ووقع في رواية مسلم « سوقاً » وكذا الإسماعيلي في رواية شعبة ، وهو منصوب على الإغراء بقوله ارفق سوقاً ، أو على المصدر أى سق سوقاً . وقرأت بخط ابن الصائغ المتأخر : رويدك إما مصدر والكاف في محل خفض ، وإما اسم فعل والكاف حرف خطاب ، وسوقك بالنصب على الوجهين والمراد به حدوك إطلاقاً لاسم المسبب على السبب . وقال ابن مالك : رويدك اسم فعل بمعنى أرود أى أمهل ، والكاف المتصلة به حرف خطاب ، وفتحة دالة بنائية . و لك أن تجعل رويدك مصدراً مضافاً إلى الكاف ناصبها سوقك وفتحة داله على هذا إعرابية . وقال أبو البقاء : الوجه النصب برويداً والتقدير أمهل سوقك ، والكاف حرف خطاب وليست اسماً ، ورويداً يتعدى إلى مفعول واحد .

**قوله ( بالقوارير )** في رواية هشام عن قتادة « رويدك سوقك ولا تكسر القوارير » وزاد حماد في روايته عن أيوب قال أبو قلابة : يعنى النساء ، ففي رواية همام عن قتادة « ولا تكسروا القوارير » قال قتادة : يعنى ضعفة النساء والقوارير جمع قارورة وهى الزجاجية سميت بذلك لاستقرار الشراب فيها . وقال الراهزمي : كنى عن النساء بالقوارير لرقتهن وضعفهن عن الحركة ، والنساء يشبهن بالقوارير فى الرقة واللطافة وضعف البنية ، وقيل : المعنى سقهن كسوقك القوارير لو كانت محمولة على الإبل ، وقال غيره : شبههن بالقوارير لسرعة انقلابهن عن الرضا ، وقلة دوامهن على الوفاء ، كالقوارير يسرع إليها الكسر ولا تقبل الجبر ، وقد استعملت الشعراء ذلك ، قال بشار :

ارفق بعمرى إذا حركت نسبته فإنه عرى من قوارير

قال أبو قلابة : فتكلم النبی صلى الله عليه وسلم بكلمة لو تكلم بها بعضكم لعتموها عليه : قوله « سوقك بالقوارير » قال الداودي : هذا ما قاله أبو قلابة لأهل العراق لما كان عندهم من التكلف ومعارضة الحق بالباطل . وقال الكرماني : لعله نظر إلى أن شرط الاستعارة أن يكون وجه الشبه جلياً ، وليس بين القارورة والمرأة وجه التشبيه من حيث ذاتهما ظاهر ، لكن الحق أنه كلام في غاية الحسن والسلامة عن العيب ؛ ولا يلزم في الاستعارة أن يكون جلاء وجه الشبه من حيث ذاتهما ، بل يكفى الجلاء الحاصل من القرائن الحاصلة ، وهو هنا كذلك . قال : ويحتمل أن يكون قصد أى قلابة أن هذه الاستعارة من مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم في البلاغة ، ولو صدرت من غيره ممن لا بلاغة له لعتموها . قال وهذا هو اللائق بمنصب أى قلابة . قلت : وليس ما قاله الداودي بعيداً ولكن المراد من كان ينتطع في العبارة ويتجنب الألفاظ التى تشتمل على شئ من الهزل . وقريب من ذلك قول شداد بن أوس الصحابي لغلامه : اثنتا بسفرة نعبث بها ، فأنكرت عليه ، أخرجه أحمد والطبراني . قال الخطابي : كان أنجشة أسود وكان في سوقه عنف ، فأمره أن يرفق بالمطايا . وقيل كان حسن الصوت بالحذاء فكره أن تسمع النساء الحذاء فإن حسن الصوت يحرك من النفوس ، فشبه ضعف عزائمهن وسرعة تأثير الصوت فيهن بالقوارير في سرعة الكسر إليها . وجزم ابن بطل بالآول فقال : القوارير كناية عن النساء اللاتي كن على الإبل التى تساق حينئذ ، فأمر الحادى بالرفق فى الحذاء لأنه يحث الإبل حتى تسرع فإذا أسرع لم يؤمن على النساء السقوط ، وإذا مشت رويداً أمن على النساء السقوط ، قال : وهذا من الاستعارة البديعة ، لأن القوارير أسرع ثنىء تكسيراً ، فأفادت الكناية من الحظ على الرفق بالنساء في السير ما لم تفده الحقيقة لو قال ارفق بالنساء . وقال الطيبي : هى استعارة لأن المشبه به غير مذكور ، والقرينة حالية لا مقالية ، ولفظ الكسر ترشيح لها . وجزم ابو عبيد الهوى بالثاني وقال : شبه النساء بالقوارير لضعف عزائمهن ، والقوارير يسرع إليها بكسر ، فخشى من سماعهن التشديد الذى يحدو به أن يقع بقلوبهن منه فأمره بالكف ، فشبه عزائمهن بسرعة تأثير الصوت فيهن بالقوارير في إسراع

الكسر إليها . ورجح عياض هذا الثاني فقال هذا أشبه بمساق الكلام ، وهو الذى يدل عليه كلام أبى قلابه ، وإلا فلو عبر عن السقوط بالكسر لم يعبه أحد . وجوز القرطبى فى « المفهم » الأمرين فقال : شبهن بالقوارير لسرعة تأثرهن وعدم تجلدهن ، فخاف عليهن من حث السير بسرعة السقوط أو التألم من كثرة الحركة والاضطراب الناشئ عن السرعة ، أو خاف عليهن الفتنة من سماع النشيد . قلت : والراجح عند البخارى الثانى ، ولذلك أدخل هذا الحديث فى « باب المعاريض » ، ولو أريد المعنى الأول لم يكن فى لفظ القوارير تعريض .

### باب هجاء المشركين

[٦١٥٠] ٥٩٣٢- حدثني محمد قال أنا عبدة قال أنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : استأذن حسان بن ثابت رسول الله صلى الله عليه في هجاء المشركين . فقال رسول الله صلى الله عليه : « فكيف بنسبي ؟ » . فقال حسان : لأسئلك منهم كما تسأل الشعرة من العجين . وعن هشام بن عروة عن أبيه قال : ذهبت أسب حسان عند عائشة فقالت : لا تسبه ، فإنه كان ينافح عن رسول الله صلى الله عليه .

[٦١٥١] ٥٩٣٣- نا أصبغ قال أخبرني ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب أن الهيثم بن أبي سنان أخبره أنه سمع أبا هريرة في قصصه يذكر النبي صلى الله عليه يقول : « إن أخا لكم لا يقول الرفث - يعني بذلك ابن رواحة - قال :

فينا رسول الله يتلو كتابه	إذا انشق معروف من الفجر ساطع
أرانا الهدى بعد العمى ، فقلوبنا	به موقنات أن ما قال واقع
يبست يجافي جنبه عن فراشه	إذا استثقلت بالكافرين المضاجع

تابعه عقيل عن الزهري وقال الزبيدي عن الزهري عن سعيد والأعرج عن أبي هريرة .

[٦١٥٢] ٥٩٣٤- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري ... ح . وحدثنا إسماعيل قال ني أخي عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع حسان بن ثابت الأنصاري يستشهد أبا هريرة فيقول : يا أبا هريرة ، نشدتك الله هل سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « يا حسان ، أجب عن رسول الله ، اللهم أيد بروح القدس ؟ » قال أبو هريرة : نعم .

[٦١٥٣] ٥٩٣٥- نا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن عدي بن ثابت عن البراء أن النبي صلى الله عليه قال لحسان : « اهجهم - أو قال : وهاجهم - وجبريل معك » .

قوله ( باب هجاء المشركين ) الهجاء والهجو بمعنى ، ويقال هجوته ولا تقل هجيته . وأشار بهذه الترجمة إلى أن بعض الشعر قد يكون مستحبا ، وقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث أنس رفعه « جاهدوا المشركين بألسنتكم » وتقدم في مناقب قريش الإشارة إلى حديث كعب بن مالك وغيره في ذلك ، وللطبراني من حديث عمار بن ياسر « نا هجانا المشركون قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : قولوا كما يقولون لكم » فإن كنا لتعلمه إماء أهل المدينة وذكر فيه خمسة أحاديث .

الحديث الأول والثاني : قوله ( حدثنا محمد ) هو ابن سلام نسبة أبو على بن السكن وصرح به البخارى في

« الأدب المفرد » وعبد هو ابن سليمان ، وتقدم شرح حديث عائشة هذا في مناقب قريش . وقوله استأذن حسان ، ووقع في طريق مرسله بيان ذلك وسببه : فروى ابن وهب في جامعه وعبد الرزاق في مصنفه من طريق محمد بن سيرين قال « هجا رهط من المشركين النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، فقال المهاجرون : يا رسول الله ألا تأمر علينا فيهبجو هؤلاء القوم ؟ فقال : إن القوم الذين نصرروا بأيديهم أحق أن ينصروا بأنستهم . فقالت الأنصار : أرادنا والله . فارسلوا إلى حسان ، فأقبل فقال : يا رسول الله والذي بعثك بالحق ما أحب أن لي بمقولى ما بين صنعاء وبصرى ، فقال : أنت لها ، فقال لا علم لي بقريش ، فقال لأبي بكر أخبره عنهم ونقب له في مثالبهم . وقد تقدم بعض هذا موصولاً من حديث عائشة وهو عند مسلم ، وقوله « لأسلنك » أى لأخلصن نسبك من هجوهم بحيث لا يبقى شيء من نسبك فينال الهجو ، كالشجرة إذا انسلت لا يبقى عليها شيء من العجين . وفى الحديث جواز سب المشرك جواباً عن سبه للمسلمين ، ولا يعارض ذلك مطلق النهى عن سب المشركين لثلاث أسباب المسلمين لأنه محمول على البداءة به ، لا على من أجاب منتصراً . وقوله في الحديث الثانى « ينافح » بفاء ومهملة أى يخاصم بالمدافعة ، والمنافح المدافع ، تقول نافحت عن فلان أى دافعت عنه .

الحديث الثالث حديث أبى هريرة فى شعر عبد الله بن رواحة ، وقد تقدم شرحه فى قيام الليل فى أواخر كتاب الصلاة ، وكذا بيان متابعة عقيل ومن وصلها ورواية الزبيدى ومن وصلها . قال ابن بطال : فيه أن الشعر إذا اشتمل على ذكر الله والأعمال الصالحة كان حسناً ولم يدخل فيما ورد فيه الذم من الشعر ، قال الكرماني : فى البيت الأول إشارة إلى علمه ، وفى الثالث إلى عمله . وفى الثانى إلى تكميله غيره صلى الله عليه وسلم فهو كامل مكمل .

( تنبيه ) : وقع للجميع فى البيت الثالث « إذا استثقلت بالكافرين المضاجع » إلا الكشميين فقال « بالمشركين » واستثقلت بالمثلثة والقاف من الثقل . وزعم عياض أنه وقع فى رواية أبى ذر « استثقلت » بمشاة فقط وتشديد اللام قال : وهو فاسد الرواية والنظم والمعنى . قلت : وروايتنا من طريق أبى ذر متقنة وهى كالجادة .

الحديث الرابع ، قوله ( وحديثنا إسماعيل ) هو ابن أبى أويس وأخوه أبو بكر واسمه عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، ومحمد بن أبى عتيق هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق ، وأبو عتيق كنية جده محمد . وقد تقدمت رواية شعيب مفردة فى « باب الشعر فى المسجد » فى أوائل الصلاة وقرنها هنا برواية ابن أبى عتيق ولفظهما واحد ، إلا أنه قال هناك « أنشدك الله هل سمعت » وقال هنا « نشدتك الله » وفى رواية الكشميين « نشدتك بالله يا أبا هريرة » والباقي سواء . وقد تقدم بيان الاختلاف على الزهرى فى شيخه فى هذا الحديث هناك ، وتوجيه الجمع ، والإشارة إلى شرح الحديث ، وقوله « هل سمعت » وقال فى آخره « نعم » يستفاد منه مشروعية تحمل الحديث بهذه الصيغة ، وعد المزى هذا الحديث فى « الأطراف » من مسند حسان وهو صريح فى كونه من مسند أبى هريرة ، ويحتمل أن يكون من مسند حسان .

الحديث الخامس ، قوله ( عن البراء أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لحسان ) هكذا رواه أكثر أصحاب شعبة فقال فيه « عن البراء عن حسان » جعله من مسند حسان أخرجه النسائى ، وقد أوردت هذا فى الملائكة من بدء الخلق معزواً إلى الترمذى ، وهو سهو كأن سببه التباس الرقم ، فإنه للترمذى وللنسائى ن وهما يلتبسان ، وقد تقدم بيان الوقت الذى وقع ذلك فيه لحسان فى المغازى فى غزوة بنى قريظة

## باب مَا يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ الْغَالِبَ عَلَى الْإِنْسَانِ الشَّعْرُ

حَتَّى يَصْدَهُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَالْعِلْمِ وَالْقُرْآنِ

[٦١٥٤] - ٥٩٣٦ - حدثنا عبيد الله بن موسى قال أنا حنظلة عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : «لأن يمتلى جوف أحدكم قيحاً خيراً له من أن يمتلى شعراً» .

[٦١٥٥] - ٥٩٣٧ - نا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال سمعت أبا صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : «لأن يمتلى جوف رجل قيحاً يريه خير من أن يمتلى شعراً» .

**قوله ( باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصد عنه ذكر الله والعلم والقرآن )** هو في هذا الحمل متابع لأبي عبيد كما سأذكره ، ووجهه أن الذم إذا كان للامتلاء وهو الذي لا بقية لغيره معه دل على أن ما دون ذلك لا يدخله الذم . ثم ذكر فيه حديث « لأن يمتلى جوف أحدكم قيحاً خيراً له من أن يمتلى شعراً » من حديث ابن عمر ومن حديث أبي هريرة ، وزاد أبو ذر في روايته عن الكشميين في حديث أبي هريرة « حتى يريه » وهذه الزيادة ثابتة في « الأدب المفرد » عن الشيخ الذي أخرجه عنه هنا ، وكذلك رواية النسفي ، ونسبها بعضهم للأصيلي ، ولسائر رواة الصحيح « قيحاً يريه » بإسقاط حتى ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأبو عوانة وابن حبان من طرق عن الأعمش في أكثرها « حتى يريه » ووقع عند الطبراني من وجه آخر عن سالم عن ابن عمر بلفظ « حتى يريه » أيضاً . قال ابن الجوزي : وقع في حديث سعد عند مسلم « حتى يريه » وفي حديث أبي هريرة عند البخاري بإسقاط « حتى » فعلى ثبوتها يقرأ « يريه » بالنصب وعلى حذفها بالرفع ، قال : ورأيت جماعة من المبتدئين يقرءونها حتى جريا على المألوف ، وهو غلط إذ ليس هنا ما ينقلب . وذكر أن ابن الخشاب نبه على ذلك . ووجه بعضهم النصب على بدل الفعل من الفعل وإجراء إعراب يمتلى على يريه ، ووقع في حديث عوف بن مالك عند الطحاوي والطبراني « لأن يمتلى جوف أحدكم من عانته إلى لاهاته قيحاً يتخضخض خيراً له من أن يمتلى شعراً » وسنده حسن ، ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم لهذا الحديث سبب ولفظه « بينما نحن نسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعرج إذ عرض لنا شاعر ينشد فقال : أمسكوا الشيطان ، لأن يمتلى » فذكره . ويريه بفتح الياء آخر الحروف بعدها راء ثم ياء أخرى ، قال الأصمعي : هو من الوري بوزن الرمي يقال منه رجل موري غير مهموز وهو أن يوري جوفه وأنشد « قالت له وريراً إذا تنحنحنا » تدعو عليه بذلك . وقال أبو عبيد : الوري هو أن يأكل القيح جوفه . وحكى ابن التين فيه الفتح بوزن الفري وهو قول الفراء ، وقال ثعلب : هو بالسكون المصدر ، وبالفتح الاسم . وقيل معنى قوله « حتى يريه » أي يصيب رئته ، وتعقب بأن الرئة مهموزة فإذا بنيت منه فعلاً قلت رآه يراه فهو مرئ انتهى ، ولا يلزم من كون أصلها مهموزاً أن لا تستعمل مسهلة ، ويقرب ذلك أن الرئة إذا امتلأت قيحاً يحصل الهلاك ، وأما قوله « جوف أحدكم » فقال ابن أبي جرة يحتمل ظاهره أن يكون المراد جوفه كله وما فيه من القلب وغيره ، ويحتمل أن يريد به القلب خاصة وهو الأظهر لأن أهل الطب يزعمون أن القيح إذا وصل إلى القلب شيء منه وإن كان يسيراً فإن صاحبه يموت لا محالة ، بخلاف غير القلب مما في الجوف من الكبد والرئة . قلت : ويقوى الاحتمال الأول رواية عوف بن مالك « لأن يمتلى جوف أحدكم من عانته إلى لاهاته » وتظهر مناسبتة للثاني لأن مقابله - وهو الشعر - محلة القلب لأنه ينشأ عن الفكر ، وأشار ابن أبي جرة إلى عدم الفرق في امتلاء الجوف

من الشعر بين من ينشئه أو يتعاني حفظه من شعر غيره وهو ظاهر ، وقوله « قيحاً » بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها مهملة المدة لا يخالطها دم ، وقوله « شعراً » ظاهره العموم في كل شعر ، لكنه مخصوص بما لم يكن مدحاً حقاً كمدح الله ورسوله وما اشتمل على الذكر والزهد وسائر المواعظ مما لا إفراط فيه ، ويؤيده حديث عمرو بن الشريد عن أبيه عند مسلم كما أشرت إليه قريباً ، قال ابن بطلال : ذكر بعضهم أن معنى قوله « خير له من أن يمتلىء شعراً » يعنى الشعر الذى هجى به النبي صلى الله عليه وسلم . وقال أبو عبيد : والذى عندى في هذا الحديث غير هذا القول ، لأن الذى هجى به النبي صلى الله عليه وسلم لو كان شطربيت لكان كفرًا ، فكأنه إذا حمل وجه الحديث على امتلاء القلب منه أنه قد رخص في القليل منه ، ولكن وجهه عندى أن يمتلىء قلبه من الشعر حتى يغلب عليه فيشغله عن القرآن وعن ذكر الله فيكون الغالب عليه ، فأما إذا كان القرآن والعلم الغالبين عليه فليس جوفه ممتلئاً من الشعر . قلت : وأخرج أبو عبيد التأويل المذكور من رواية مجالد عن الشعبي مرسلًا فذكر الحديث وقال في آخره : يعنى من الشعر الذى هجى به النبي صلى الله عليه وسلم . وقد وقع لنا ذلك موصولاً من وجهين آخرين ، فعند أنى يعلى من حديث جابر في الحديث المذكور « قيحاً أو دماً خير له من أن يمتلىء شعراً هجيت به » وفي سنده راو لا يعرف ، وأخرجه الطحاوى وابن عدى من رواية ابن الكلبي عن أنى صالح عن أنى هريرة مثل حديث الباب ، قال « فقالت عائشة لم يخف أن يمتلىء شعراً هجيت به » ، وابن الكلبي وأهى الحديث ، وأبو صالح شيخه ما هو الذى يقال له السمان المتفق على تخريج حديثه في الصحيح عن أنى هريرة ، بل هذا آخر ضعيف يقال له باذان ، فلم تثبت هذه الزيادة . ويؤيد تأويل أنى عبيد ما أخرجه البغوى في « معجم الصحابة » والحسن بن سفيان في مسنده والطبرانى في « الأوسط » من حديث مالك بن عمير السلمى أنه شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتح وغيرها وكان شاعراً فقال « يا رسول الله أفنتى في الشعر » فذكر الحديث وزاد « قلت يا رسول الله امسح على رأسى ، قال فوضع يده على رأسى فماقلت بيت شعر بعد » وفي رواية الحسن بن سفيان بعد قوله « على رأسى » ثم أمرها على كبدى وبطنى ، وزاد البغوى في روايته « فإن رابك منه شيء فاشبب بامراتك وامدح راحلتك » فلو كان المراد الامتلاء من الشعر لما أذن له في شيء منه . بل دلت الزيادة الأخيرة على الإذن في المباح منه . وذكر السهيلي في غزوة ودان عن جامع بن وهب أنه روى فيه أن عائشة رضيت الله عنها تأملت هذا الحديث على ما هجى به النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنكرت على من حمله على العموم في جميع الشعر ، قال السهيلي : فإن قلنا بذلك فليس في الحديث إلا عيب امتلاء الجوف منه ، فلا يدخل في النهى رواية اليسير على سبيل الحكاية ، ولا الاستشهاد به في اللغة . ثم ذكر استشكال أنى عبيد وقال : عائشة أعلم منه ، فإن الذى يروى ذلك على سبيل الحكاية لا يكفر ، ولا فرق بينه وبين الكلام الذى ذموا به النبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو الجواب عن صنيع ابن إسحق في إيراده بعض أشعار الكفرة في هجو المسلمين ، والله أعلم . واستدل بتأويل أنى عبيد على أن مفهوم الصفة ثابت باللغة ، لأنه فهم منه أن غير الكثير من الشعر ليس كالكثير فخص الذم بالكثير الذى دل عليه الامتلاء دون القليل منه فلا يدخل في الذم . وأما من قال إن أبا عبيد بنى هذا التأويل على اجتهاده فلا يكون ناقلاً للغة ، فجوابه أنه إنما فسر حديث النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه على ما تلقفه من لسان العرب لا على ما يعرض في خاطره لما عرف من تحرزه في تفسير الحديث النبوى وقال النوى : استدل به على كراهة الشعر مطلقاً وإن قل وإن سلم من الفحش . وتعلق بقوله في حديث أنى سعيد « خذوا الشيطان » . وأجيب باحتمال أن يكون كافراً ، أو كان الشعر هو الغالب عليه ،



أو كان شعره الذى ينشده إذ ذاك من المذموم . وبالجمله فهى واقعة عين يتطرق إليها الاحتمال ولا عموم لها فلا حجة فيها ، وألحق ابن أئى جمرة بامتلاء الجوف بالشعر المذموم حتى يشغله عما عداه من الواجبات والمستحبات الامتلاء من السجع مثلاً ومن كل علم مذموم كالسحر وغير ذلك من العلوم التى تقسى القلب وتشغله عن الله تعالى وتحدث الشكوك فى الاعتقاد وتفضى به إلى التباغض والتنافس .

( تنبيه ) : مناسبة هذه المبالغة فى ذم الشعر أن الذين خوطبوا بذلك كانوا فى غاية الإقبال عليه والأشتغال به ، فزجرهم عنه ليقبلوا على القرآن وعلى ذكر الله تعالى وعبادته ، فمن أخذ من ذلك ما أمر به لم يضره ما بقى عنده مما سوى ذلك ، والله أعلم .

باب قول النبي صلى الله عليه : « تَرَبَّتْ يَمِينُكَ » « عَقْرَى ، حَلْقَى »

[٦١٥٦] ٥٩٣٨- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : إن أفلح أبا القعيس استأذن علياً بعدما أنزل الحجاب ، فقلت : والله لا أذن له حتى استأذن رسول الله صلى الله عليه ، فإن أبا القعيس ليس هو أرضعني ، ولكن أرضعني امرأة أبي القعيس . فدخل علياً رسول الله صلى الله عليه فقلت : يا رسول الله ، إن الرجل ليس هو أرضعني ، ولكن أرضعني امرأته . قال : « ائذني له فإنه عمك ، تربت يمينك » . قال عروة : فبذلك كانت عائشة تقول : حرّموا من الرضاعة ما يحرم من النسب .

[٦١٥٧] ٥٩٣٩- نا آدم قال نا شعبة قال نا الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : أراد النبي صلى الله عليه أن ينفر فرأى صفية على باب خبائها كئيبه حزينة لأنها حاضت ، فقال : « عَقْرَى ، حَلْقَى » لغة لقريش . « إنك لحابستنا » . ثم قال : « كنت أفضت يوم النحر ؟ » يعني الطواف . قالت : نعم . قال : « فانفري إذا » .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم تربت يمينك ، وعقرى ، حلقى ) ذكر فيه حديثين العائشة مقدماً فيهما ما ترجم به : أحدهما حديثهما فى قصة أئى القعيس فى الرضاعة ، وقد تقدم شرحه فى كتاب النكاح فى « باب الأكفاء فى الدين » فى شرح حديث أئى هريرة « تنكح المرأة لأربع » الحديث . قال ابن السكيت : أصل تربت افتقرت ، ولكنها كلمة تقال ولا يراد بها الدعاء وإنما أراد التحريض على الفعل المذكور ، وأنه إن خالف أساء . وقال النحاس معناه إن لم تفعل لم يحصل فى يديك إلا التراب . وقال ابن كيسان : هو مثل جرى على أنه إن فاتك ما أمرتك به افتقرت إليه ، فكأنه قال افتقرت إن فاتك ، فاختصر . وقال الداودى : معناه افتقرت من العلم . وقيل هى كلمة تستعمل فى المدح عند المبالغة كما قالوا للشاعر قاتله الله لقد أجاد ، وقيل غير ذلك مما تقدم بيانه فى حديث أئى هريرة . ثانيهما حديثهما فى قصة صفية لما حاضت فى الحج ، وقد تقدم شرحه فى كتاب الحج فى « باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت » وضبطه أبو عبيدة فى « غريب الحديث » بالقصر وبالتنوين ، وذكر فى « الأمثال » أنه فى كلام العرب بالمد وفى كلام المحدثين بالقصر ، وقال أبو على القالى هو بالمد والقصر معاً ، قالوا : والمعنى عقرها الله وحلقها . وفيه من القول نحو ما تقدم فى تربت .

باب ما جاء فى « زعموا »

[٦١٥٨] ٥٩٤٠- نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبید الله أن أبامرة مولى أم هانئ

بنت أبي طالب أخبره أنه سمع أم هانئ بنت أبي طالب تقول ذهبتُ إلى رسول الله صلى الله عليه عام الفتح فوجدته يغتسلُ وفاطمة ابنته تسترهُ، فسلمتُ عليه فقال: «من هذه؟» فقلتُ: أنا أم هانئ بنت أبي طالب فقال: «مرحباً بأم هانئ». فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمان ركعات مُلتحفاً في ثوبٍ واحدٍ. فلما انصرف قلتُ: يا رسول الله، زعم ابنُ أُمِّي أنه قاتل رجلاً قد أجزته، فلانُ بن هُبيرة، فقال رسول الله صلى الله عليه: «قد أجزنا من أجزت يا أم هانئ». قالت أم هانئ: وذلك ضحى.

**قوله (باب ما جاء في زعموا)** كأنه يشير إلى حديث أبي قلابة قال «قيل لأبي مسعود: ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في زعموا؟ قال: بش مطية الرجل» أخرجه أحمد وأبو داود ورجالهم ثقات، إلا أن فيه انقطاعاً. وكان البخاري أشار إلى ضعف هذا الحديث بإخراجه حديث أم هانئ وفيه قولها «زعم ابن أُمِّي» فإن أم هانئ أطلقت ذلك في حق علي ولم ينكر عليها النبي صلى الله عليه وسلم، والأصل في زعم أنها تقال في الأمر الذي لا يوقف على حقيقته. وقال ابن بطلال: معنى حديث أبي مسعود أن من أكثر من الحديث بما لا يتحقق صحته لم يؤمن عليه الكذب. وقال غيره: كثر استعمال الزعم بمعنى القول، وقد وقع في حديث ضمام بن ثعلبة الماضي في كتاب العلم «زعم رسولك» وقد أكثر سيويه في كتابه من قوله في أشياء يرتضيها «زعم الخليل»

### باب ما جاء في قول الرجل: «ويلك»

[٦١٥٩] ٥٩٤١- نا موسى بن إسماعيل قال نا همام عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه رأى رجلاً يسوقُ بدنةً فقال: «اركبها». قال: إنها بدنة. قال: «اركبها»، قال: إنها بدنة، قال: «اركبها ويلك».

[٦١٦٠] ٥٩٤٢- نا قتيبة عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه رأى رجلاً يسوقُ بدنةً فقال: «اركبها». قال: يا رسول الله، إنها بدنة. قال: «اركبها، ويلك»، في الثانية أو في الثالثة.

[٦١٦١] ٥٩٤٣- نا مسدد قال نا حماد عن ثابت عن أنس. وأيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك: كان رسول الله صلى الله عليه في سفر، وكان معه غلام له أسود يُقال له أنجشة يحدو، فقال له رسول الله صلى الله عليه: «ويلك يا أنجشة، رويدك بالقوارير».

[٦١٦٢] ٥٩٤٤- نا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب عن خالد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال: أثنى رجلٌ على رجلٍ عند النبي صلى الله عليه فقال: «ويلك، قطعت عنق أخيك». ثلاثاً. «من كان منكم مادحاً لا محالة فليقل: أحسب فلاناً والله حسيبه، ولا أزكي على الله أحداً، إن كان يعلم».

[٦١٦٣] ٥٩٤٥- حدثني عبد الرحمن بن إبراهيم قال نا الوليد عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة والضحاك عن أبي سعيد الخدري قال: بينما النبي صلى الله عليه يقسم ذات يوم قسمًا، فقال ذو الخويصرة -رجل من بني تميم-: يا رسول الله، اعدل. قال: «ويلك من يعدل إذا لم أعدل؟» قال عمر: ائذن لي فلاضرب عنقه. قال: «لا، إن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم،

يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَرْوَقِ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَةِ، يُنْظَرُ إِلَى نَصْلِهِ فَلَا يَوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى رِصَافِهِ فَلَا يَوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، وَيُنْظَرُ إِلَى نَضِيِّهِ فَلَا يَوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى قُدْذِهِ فَلَا يَوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، سَبَقَ الْفَرْثُ وَالْدَّمُ. يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، آيَتُهُمْ رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلُ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ - أَوْ مِثْلُ الْبِضْعَةِ - تَدْرُدُ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ لِسَمْعَتِهِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَشْهَدُ أَنِّي كُنْتُ مَعَ عَلِيٍّ حِينَ قَاتَلَهُمْ، فَالْتَمَسَ فِي الْقَتْلِ فَأَتَى بِهِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.

[٦١٦٤] ٥٩٤٦- نَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ قَالَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ نِي ابْنُ شَهَابٍ عَنْ حَمِيدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ. فَقَالَ: «وَيْحَكَ!» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي رَمَضَانَ قَالَ: «أَعْتَقَ رَقَبَةً». قَالَ: مَا أَجِدُهَا. قَالَ: «فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ». قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ. قَالَ: «فَاطْعُمْ سِتِينَ مَسْكِينًا» قَالَ: مَا أَجِدُ. فَأَتَى بِعَرَقٍ، فَقَالَ: «خُذْهُ فَتَصَدَّقْ بِهِ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعَلَى غَيْرِ أَهْلِي؟ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا بَيْنَ طُنْبِي الْمَدِينَةَ أَحْوَجُ مِنِّي. فَضَحَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ. ثُمَّ قَالَ: «خُذْهُ». تَابَعَهُ يُونُسُ عَنْ الزَّهْرِيِّ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ: «وَيْلَكَ».

[٦١٦٥] ٥٩٤٧- نَا سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ نَا الْوَلِيدُ قَالَ نَا أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ نِي ابْنُ شَهَابٍ الزَّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْهَجْرَةِ. قَالَ: «وَيْحَكَ إِنَّ شَأْنَ الْهَجْرَةِ شَدِيدٌ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَهَلْ تُؤَدِّي صَدَقَتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَتْرِكْ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا».

[٦١٦٦] ٥٩٤٨- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ نَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ نَا شُعْبَةُ عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «وَيْلَكُمْ - أَوْ وَيْحَكُمْ، قَالَ شُعْبَةُ: شَكُّ هُوَ - لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

وَقَالَ النَّضَرُ عَنْ شُعْبَةَ: «وَيْحَكُمْ». وَقَالَ عَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ: «وَيْلَكُمْ، أَوْ وَيْحَكُمْ».

[٦١٦٧] ٥٩٤٩- نَا عَمْرُ بْنُ عَاصِمٍ قَالَ نَا هَمَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ قَائِمَةٌ؟ قَالَ: «وَيْلَكَ مَا أَعْدَدْتُ لَهَا؟» قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا إِلَّا أَنِّي أَحَبُّ اللَّهِ وَرَسُولُهُ. قَالَ: «إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحَبَّيْتُ». فَقُلْنَا: وَنَحْنُ كَذَلِكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَفَرَحْنَا يَوْمَئِذٍ فَرَحًا شَدِيدًا. فَمَرَّ غُلَامٌ لِلْمَغِيرَةِ - وَكَانَ مِنْ أَقْرَانِي - فَقَالَ: «إِنْ أَخَّرَ هَذَا فَلَنْ يَدْرِكَهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ» وَاخْتَصَرَهُ شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ سَمِعْتُ أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ...

**قوله (باب ما جاء في قول الرجل ويلك)** تقدم شرح هذه الكلمة في كتاب الحج عند شرح أول أحاديث الباب، وقد قيل إن أصل «ويل» وي وهي كلمة تأوّه فلما كثر قولهم وي لفلان وصلوها باللام وقدروها أنها منها فأعربوها. وعن الأصمعي: ويل للتقبيح على المخاطب فعله. وقال الراغب: ويل قبوح، وقد تستعمل بمعنى التحسر. وويح ترحم. وويس استصغار. وأما ما ورد ويل واد في جهنم فلم يرد أنه معناه في اللغة، وإنما أراد من قال الله ذلك فيه فقد استحق مقرأ من النار. وفي «كتاب من حدث ونسى» عن معتمر بن سليمان قال قال إلى

أنت حدثتني عنى عن الحسن قال ويح كلمة رحمة . وأكثر أهل اللغة على أن ويل كلمة عذاب فويح كلمة رحمة . وعن اليزيدى : هما بمعنى واحد ، تقول ويح لزيد وويل لزيد . ولك أن تنصبهما بإضمار فعل كأنك قلت ألزمه الله ويلاً أو ويحاً . قلت : وتصرف البخارى يقتضى أنه على مذهب اليزيدى فى ذلك ، فإنه ذكر فى بعض الأحاديث فى الباب ما ورد بلفظ ويل فقط وما ورد بلفظ ويح فقط وما وقع التردد فيهما ، ولعله رمز إلى تضعيف الحديث الوارد عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لها فى قصة « لا تجزعى من الريح فإنه كلمة رحمة ، ولكن اجزعى من الويل » أخرجه الخرائطى فى « مساوى الأخلاق » بسند واه وهو آخر حديث فيه . وقال الداودى ويل وويح وويس كلمات تقولها العرب عند الذم ، قال : ويح مأخوذ من الحزن وويس من الأسى وهو الحزن . وتعقبه ابن التين بأن أهل اللغة إنما قالوا ويل كلمة تقال عند الحزن ، وأما قول ابن عرفة : الويل الحزن فكأنه أخذ من أن الدعاء بالويل إنما يكون عند الحزن ، والأحاديث التى ساقها المؤلف رحمه الله هنا فيها ما اختلف الرواة فى لفظه هل هى ويل أو ويح ، وفيها ما تردد الراوى فقال ويل أو ويح ، وفيها ما جزم فيه بأحدهما ، وبمجموعها يدل على أن كلاهما كلمة توجع يعرف هل المراد الذم أو غيره من السياق ، فإن فى بعضها الجزم بويل وليس حملة على العذاب بظاهر . والحاصل أن الأصل فى كل منهما ما ذكر ، وقد تستعمل إحداها موضع الأخرى . وقوله ويس مأخوذ من الأسى متعقب لاختلاف تصريف الكلمتين . وذكر المصنف فى الباب تسعة أحاديث تقدمت كلها :

الحديث الأول والثانى لأنى هريرة وأنس فى قوله صلى الله عليه وسلم لسائق البدنة « اركبها ويلك » هذا لفظ أنس ، زاد فى رواية أنى هريرة « فى الثانية أو فى الثالثة » وقد تقدم شرحه فى « باب ركوب البدن » من كتاب الحج ، وما وقع فى حديث أنس من اختلاف ألفاظه فى قوله ثلاثاً أو فى الثالثة أو الرابعة وهل قال له ويلك أو ويحك .

الحديث الثالث حديث أنس فى قصة أنجشة ، وقد تقدم شرحه قريباً قبل أربعة أبواب .

الحديث الرابع حديث أنى بكرة « أثنى رجل » وفيه « ويلك قطعت عنق أخيك » وقد تقدم شرحه فى « باب مايكره من التماذج » .

الحديث الخامس حديث أنى سعيد فى قصة ذى الخويصرة وقوله « يا رسول الله اعدل ، قال : ويلك من يعدل إذا لم أعدل » وقد تقدم بعض شرحه فى علامات النبوة وفى أواخر المغازى ، ويأتى تمامه فى استتابة المرتدين . وقوله هنا « على حين فرقة » بالحاء المهملة المكسورة والنون ، ووقع فى رواية الكشميهنى « خير فرقة » بخاء معجمة وراء . والضحاك المذكور فى السند هو ابن شريحيل المشرقى بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء منسوب إلى بطن من همدان .

الحديث السادس حديث أنى هريرة فى الذى وقع على امرأته فى رمضان ، وقد تقدم شرحه فى كتاب الصيام ، وأورده هنا لقوله فى بعض طرقه « فقال ويلك » كما سأبينه . وقوله عبد الله هو ابن المبارك ، وقوله أخيرنا الأوزاعى قال حدثنى الزهرى فيه رد على من أعلل هذه الطريق بأن الأوزاعى لم يسمعه من الزهرى لرواية عقبة بن علقمة له عن الأوزاعى قال « بلغنى عن الزهرى » هكذا رويناه فى الجزء الثانى من حديث أنى العباس الأصم ، وعقبة لا بأس به فيحتمل أن يكون الأوزاعى لقي الزهرى فحدثه به بعد أن كان بلغه منه فحدث به على الوجهين ، وقوله « ما بين طنبي

المدينة » بضم الطاء والمهملة وسكون النون بعدها موحدة تثنية طنب أى ناحيتى المدينة ، قال ابن التين : ضبط فى رواية الشيخ أى الحسن بفتحيتين وفى رواية أى ذر بضميتين ، والأصل ضم النون وتسكن تخفيفاً ، وأصل الطنب الحبل للخيمة فاستعير للطرف من الناحية . وقوله « أحوج منى » وقع فى رواية الكشميهنى « أفقر » وقوله فى آخره « وقال خذه » فى رواية الكشميهنى « ثم قال أطعمه أهلك » .

**قوله** ( تابعه يونس ) يعنى ابن يزيد ( عن الزهرى ) يعنى بسنده فى قوله « فقال ويحك . قال وقعت على أهلى » وهذه المتابعة وصلها البيهقى من طريق عنيسة بن خالد عن يونس بن زيد عن الزهرى بتمامه ، وقال فى روايته « فقال ويحك وما ذاك ؟ » .

**قوله** ( وقال عبد الرحمن بن خالد عن الزهرى ويلك ) يعنى بدل قوله ويحك ، وهذا التعليق وصله الطحاوى من طريق الليث حدثنى عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب الزهرى بسنده المذكور فيه « فقال مالك ويلك ؟ قال : وقعت على أهلى » .

الحديث السابع حديث أى سعيد فى رواية الوليد هو ابن مسلم .

**قوله** ( أخبرنى عن الهجرة ، قال : ويحك إن الهجرة شأنها شديد ) الحديث وقد تقدم فى « باب الهجرة إلى المدينة » وإن الهجرة كانت واجبة على أهل مكة على الأعيان قبل فتح مكة فكان النبى صلى الله عليه وسلم يحذرهم شدة الهجرة ومفارقة الأهل والوطن ، وقد تقدم شرح حديثه صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح « وقوله « من وراء البحار » بموحدة ثم مهملة للأكثر أى من وراء القرى ، والقرية يقال لها البحرة لاتساعها ، ووقع فى رواية الكشميهنى بمشاة ثم جيم وهو تصحيف ، وقوله « أن يترك » بفتح أوله وسكون ثانيه من الترك وللكاف أصلية ، وبفتح أوله وكسر ثانيه ونصب الراء وفتح الكاف أى لن ينقصك .

الحديث الثامن حديث ابن عمر

**قوله** ( قال ويلكم أو ويحكم قال شعبة شك هو ) يعنى شيخه واقد بن محمد .

**قوله** ( وقال النضر ) هو ابن شميل ( عن شعبة ) يعنى بهذا السند ( ويحكم ) يعنى لم يشك : وقوله ( وقال عمر بن محمد ) هو أخو واقد المذكور .

**قوله** ( عن أبيه ) هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن جده ابن عمر ( ويلكم أو ويحكم ) يعنى مثل ما قال أخوه واقد ، فدل على أن الشك فيه من محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر أو ممن فوقه ، وقد تقدمت طريق عمر هذه موصولة فى أواخر المغازى من طريق ابن وهب عنه ، وتقدم حديث عمر هذا من وجه آخر عن ابن عمر مطولاً فى « باب قوله : يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم » ويأتى شرحه فى كتاب الفتن إن شاء الله تعالى .

الحديث التاسع ، **قوله** ( همام عن قتادة عن أنس ) صرح شعبة فى روايته عن قتادة بسماعه له من أنس ، ويأتى بيانه عقب هذا .

**قوله** ( إن رجلاً من أهل البادية ) فى رواية الزهرى عن أنس عند مسلم « إن رجلاً من الأعراب » وفى رواية

إسحق بن أبي طلحة عن أنس عنده نحوه ؛ وفي رواية سالم بن أبي الجعد الآتية في كتاب الأحكام عن أنس « بينما أنا والنبي صلى الله عليه وسلم خارجين من المسجد فلقينا رجلاً عند سدة المسجد » وقد بينت في مناقب عمر أنه ذو الخويصرة اليماني الذي بال في المسجد ، وأن حديثه بذلك مخرج عند الدارقطني ، وأن من زعم أنه أبو موسى أو أبو ذر فقد وهم فإنهما وإن اشتركا في معنى الجواب وهو أن المرء مع من أحب ، فقد اختلف سؤالهما فإن كلاً من أبي موسى وأبي ذر إنما سأل عن الرجل يحب القوم ولم يلحق بهم ، وهذا سأل متى الساعة ؟

**قوله ( متى الساعة قائمة )** يجوز فيه الرفع والنصب . وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند مسلم « متى تقوم الساعة » ؟ وكذا في أكثر الروايات .

**قوله ( ويليك ما أعددت لها ؟ قال : ما أعددت لها )** زاد معمر عن الزهري عن أنس عند مسلم « من كثير عمل أحمد عليه نفسي » وفي رواية سفيان عن الزهري عند مسلم « فلم يذكر كثيراً » وفي رواية سالم بن أبي الجعد المذكورة « فكأن الرجل استكان ثم قال : ما أعددت من كبير صلاة ولا صوم ولا صدقة » .

**قوله ( إلا أني أحب الله ورسوله )** قال الكرمانى : هذا الاستثناء يحتمل أن يكون متصلاً وأن يكون منقطعاً .

**قوله ( إنك مع من أحببت )** أى ملحق بهم حتى تكون من زميرهم ، وبهذا يدفع إيراد أن منازلهم متفاوتة فكيف تصح المعية ، فيقال إن المعية تحصل بمجرد الاجتماع في شيء ما ولا تلزم في جميع الأشياء ، فإذا اتفق أن الجميع دخلوا الجنة صدقت المعية ، وإن تفاوتت الدرجات . ويأتى بقية شرحه في الباب الذى بعده .

**قوله ( فقلنا : ونحن كذلك ؟ قال : نعم )** هذا يؤيد ما بينت به المعية لأن درجات الصحابة متفاوتة .

**قوله ( وفرحنا يومئذ فرحاً شديداً )** في رواية أخرى عن أنس « فلم أر المسلمين فرحوا فرحاً أشد منه .

**قوله ( فمر غلام للمغيرة )** في رواية مسلم « للمغيرة بن شعبة » أخرجه من رواية عفان عن همام قال « مر غلام » ولم يذكر ما قبله من هذه الطريق .

**قوله ( وكان من أقراني )** أى مثلى فى السن ، قال ابن اتين : القرن المثل فى السن « وهو بفتح القاف وبكسرهما المثل فى الشجاعة قال : وفعل بفتح أوله وسكون ثانيه إذا كان صحيحاً لا يجمع على أفعال إلا ألفاظ لم يعدوا هذا فيها . ووقع في رواية معبد بن هلال عند مسلم عن أنس « وذلك الغلام من أترابي يومئذ » والأثراب جمع ترب بكسر المثناة وسكون الراء بعدها موحدة وهم المتأثلون ، شبهوا بالثراب التى هى ضلوع الصدر . ووقع في رواية الحسن عن أنس في آخره « وأنا يومئذ بعد غلام » قال ابن بشكوال اسم هذا الغلام محمد ، واحتج بما أخرجه مسلم من رواية حماد ابن سلمة عن ثابت عن أنس « أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم : متى تقوم الساعة ؟ وغلام من الأنصار يقال له محمد » الحديث . قال : وقيل اسمه سعد . ثم أخرج من طريق الحسن عن أنس « أن رجلاً سأل عن الساعة — فذكر حديثاً — قال فنظر إلى غلام من دوس يقال له سعد » وهذا أخرجه البارودى فى الصحابة « وسنده حسن ، وأخرجه أيضاً من طريق أبى قلابة عن أنس نحوه ، وأخرجه ابن منده من طريق قيس بن وهب عن أنس وقال فيه « مر سعد الدوسى » قال ورواه قره بن خالد عن الحسن فقال فيه « فقال لشاب من دوس يقال له ابن سعد » قلت وقد وقع عند مسلم فى رواية معبد بن هلال عن أنس « ثم نظر إلى غلام من أزد شنوءة »

فيحتمل التعدد ، أو كان اسم الغلام سعداً ويدعى محمداً أو بالعكس ، ودوس من أزد شنوءة فيحتمل أن يكون حالف الأنصار .

**قوله ( فقال إن آخر هذا فلم يدركه الهرم حتى تقوم الساعة )** في رواية الكشميهني « فلن » وكذا لمسلم وهي أولى . وفي رواية حماد بن سلمة « إن يعيش هذا الغلام فعسى أن لا يدركه الهرم » وفي رواية معبد بن هلال « لكن عمر هذا لم يدركه الهرم ، كذا في الطرق كلها بإسناد الإدراك للهرم ، ولو أسند للغلام لكان سائعاً . ولكن أشير . بالأول إلى أن الأجل كالتقاصد للشخص .

**قوله ( حتى تقوم الساعة )** وقع في رواية البارودي التي أشرت إليها بدل قوله حتى تقوم الساعة « لا يبقى منكم عين تطرف » وبهذا يتضح المراد . وله في أخرى « ما من نفس منقوسة يأتى عليها مائة سنة » وهذا نظير قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي تقدم بيانه في العلم أنه قال لأصحابه في آخر عمره « رأيتمكم ليلتكم هذه فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحد » وكان جماعة من أهل ذلك العصر يظنون أن المراد أن الدنيا تنقضى بعد مائة سنة ، فلذلك قال الصحابي « فوهل الناس فيما يتحدثون من مائة سنة » وإنما أراد صلى الله عليه وسلم بذلك انخرام قرنه ، أشار إلى ذلك عياض مختصراً . قلت : ووقع في الخارج كذلك « فلم يبق من كان موجوداً عند مقالته تلك عند استكمال مائة سنة من سنة موته أحد » وكان آخر من رأى النبي صلى الله عليه وسلم موتاً أبو الطفيل عامر بن واثلة كما ثبت في صحيح مسلم ، وقال الإسماعيلي بعد أن إقر أن المراد بالساعة ساعة الذين كانوا حاضرين عند النبي صلى الله عليه وسلم وأن المراد موتهم وأنه أطلق على يوم موتهم اسم الساعة لإفضائه بهم إلى أمور الآخرة ، ويؤيد ذلك أن الله استأثر بعلم وقت قيام الساعة العظمى كما دلت عليه الآيات والأحاديث الكثيرة ، قال : ويحتمل أن يكون المراد بقوله « حتى تقوم الساعة » المبالغة في تقريب قيام الساعة لا التحديد ، كما قال في الحديث الآخر « بعثت أنا والساعة كهاتين » ولم يرد أنها تقوم عند بلوغ المذكور الهرم . قال : وهذا عمل شائع للعرب يستعمل للمبالغة عند تفخيم الأمر وعند تحقيره وعند تقريب الشيء وعند تبعيده ، فيكون حاصل المعنى أن الساعة تقوم قريباً جداً ، وبهذا الاحتمال الثاني جزم بعض شراح « المصابيح » واستبعده بعض شراح « المشارق » وقال الداودي : المحفوظ أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك للذين خاطبهم بقوله تأتيكم ساعتكم ، يعني بذلك موتهم ، لأنهم كانوا أعراباً فخشى أن يقول لهم لا أدري متى الساعة فيرتابوا فكلمهم بالمعاريض ، وكأنه أشار إلى حديث عائشة الذي أخرجه مسلم « كان الأعراب إذا قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم سألوه عن الساعة متى الساعة؟ فينظر إلى أحدث إنسان منهم سناً فيقول إن يعيش هذا حتى يدركه الهرم قامت عليكم ساعتكم . قال عياض ، وتبعه القرطبي : هذه رواية واضحة تفسر كل ما ورد من الألفاظ المشككة في غيرها ، وأما قول النووي : يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم أراد أن الغلام المذكور لا يؤخر ولا يعمر ولا يهرم ، أي فيكون الشرط لم يقع فكذلك لم يقع الجزاء ، فهو تأويل بعيد ، ويلزم منه استمرار الإشكال لأنه إن حمل الساعة على انقراض الدنيا وحلول أمر الآخرة كان مقتضى الخبر أن القدر الذي كان بين زمانه صلى الله عليه وسلم وبين ذلك بمقدار مالو عمر ذلك الغلام إلى أن يبلغ الهرم ، والمشاهد خلاف ذلك ، وإن حمل الساعة على زمن مخصوص رجع إلى التأويل المتقدم ، وله أن ينفصل عن ذلك بأن سن الهرم لا حد لقدره . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون الجزاء محذوفاً ، كذا قال .

قوله ( واختصره شعبة عن قتادة سمعت أنساً ) وصله مسلم من رواية محمد بن جعفر عن شعبة ، ولم يسق لفظه بل أحال به على رواية سالم بن أبي الجعد عن أنس ، وساقها أحمد في مسنده عن محمد بن جعفر ولفظه « جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : متى الساعة ؟ قال : ما أعددت لها ؟ قال : حب الله ورسوله . قال : أنت مع من أحببت » وهو موافق لرواية همام ، فكأن مراد البخاري بالاختصار ما زاده همام في آخر الحديث من قوله « فقلنا : ونحن كذلك ؟ قال : نعم . ففرحنا يومئذ فرحاً شديداً فمر غلام الخ » .

**باب علامة الحب في الله لقوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾**

[٦١٦٨] ٥٩٥٠- نا بشر بن خالد قال نا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه أنه قال : « المرء مع من أحب » . [الحديث ٦١٦٨- طرفه في : ٦١٦٩] .

[٦١٦٩] ٥٩٥١- نا قتيبة قال نا جرير عن الأعمش عن أبي وائل قال : قال عبد الله بن مسعود جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، كيف تقول في رجل أحب قوماً ولم يلحق بهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه : « المرء مع من أحب » .

تابعه جرير بن حازم وسليمان بن قرم وأبو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه .

[٦١٧٠] ٥٩٥٢- نا أبو نعيم قال نا سفيان قال نا الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى قال : قيل للنبي صلى الله عليه : الرجل يحب القوم ولمّا يلحق بهم . قال : « المرء مع من أحب » . تابعه أبو معاوية ومحمد بن عبيد .

[٦١٧١] ٥٩٥٣- حدثنا عبدان قال أنا أبي عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن أنس بن مالك أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه فقال : متى الساعة يا رسول الله ؟ قال : « ما أعددت لها ؟ » قال : ما أعددت لها من كبير صلاة ولا صيام ولا صدقة ، ولكنني أحب الله ورسوله . فقال : « أنت مع من أحببت » .

**قوله ( باب علامة الحب في الله لقوله تعالى : إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ )** ذكر فيه حديث « المرء مع من أحب » قال الكرماني : يحتمل أن يكون المراد بالترجمة محبة الله للعبد ، أو محبة العبد لله ، أو المحبة بين العباد في ذات الله بحيث لا يشوبها شيء من الرياء ، والآية مساعدة للأولين ، واتباع الرسول علامة للأولى لأنها مسببة للاتباع ، والثانية لأنها سببه انتهى . ولم يتعرض لمطابقة الحديث للترجمة . وقد توقف فيه غير واحد . والمشكل منه جعل ذلك علامة الحب في الله ، وكأنه محمول على الاحتمال الثاني الذي أبداه الكرماني ، وأن المراد علامة حب العبد لله ، فدلّت الآية أنها لا تحصل إلا باتباع الرسول ، ودل الخير على أن اتباع الرسول وإن كان الأصل أنه لا يحصل إلا بامتنال جميع ما أمر به أنه قد يحصل من طريق التفضل باعتقاد ذلك وإن لم يحصل استيفاء العمل بمقتضاه ، بل محبة من يعمل ذلك كافية في حصول أصل النجاة ، والكون مع العاملين بذلك لأن محبتهم إنما هي لأجل طاعتهم . والمحبة من أعمال القلوب فأثاب الله محبتهم على معتقده ، إذ النية هي الأصل والعمل تابع لها ، وليس من لازم المعية الاستواء في الدرجات . وقد اختلف في سبب نزول الآية : فأخرج ابن أبي



حاتم عن الحسن البصري قال : كان قوم يزعمون أنهم يحبون الله ، فأراد الله أن يجعل لقولهم تصديقا من عمل فأنزل الله هذه الآية . وذكر الكلبي في تفسيره عن ابن عباس أنها نزلت حين قال اليهود ﴿ نحن أبناء الله وأحباؤه ﴾ وفي تفسير محمد بن إسحق عن محمد بن جعفر بن الزبير : نزلت في نصارى نجران ، قالوا إنما نعبد المسيح حبا لله وتعظيمًا له . وفي تفسير الضحاك عن ابن عباس أنها نزلت في قريش ، قالوا إنما نعبد الأصنام حبا لله لتقربنا إليه زلفى فنزلت .

**قوله ( شعبة عن سليمان )** هو الأعمش . وفي رواية أوى داود الطيالسي « عن شعبة عن الأعمش » .

**قوله ( عن أوى وائل )** في رواية الطيالسي « عن شعبة عن الأعمش سمع أبا وائل » وكذا في رواية عمرو بن مرزوق « عن شعبة عن الأعمش سمعت أبا وائل » .

**قوله ( عن عبد الله )** هكذا رواه أصحاب شعبة فقالوا « عن عبد الله » ولم ينسبوه منهم ابن أوى عدى عند مسلم وأبو داود الطيالسي عند أوى عوانة وعمرو بن مرزوق عند أوى نعيم وأبو عامر العقدي ووهب بن جرير عند الإسماعيلي ، وحكى الإسماعيلي عند بندار أنه عبد الله بن قيس أبو موسى الأشعري ، واستدل برواية سفيان الثوري عن الأعمش الآتية عقب هذا ، وسيأتى ما يؤيده ، ولكن صنيع البخارى يقتضى أنه كان عند أوى وائل عن ابن مسعود وعن أوى موسى جميعاً وأن الطريقين صحيحان لأنه بين الاختلاف في ذلك ولم يرجح ، ولذا ذكر أبو عوانة في صحيحه عن عثمان بن أوى شعبة أن الطريقين صحيحان . قلت : ويؤيد ذلك أن له عند ابن مسعود أصلاً ، فقد أخرج أبو نعيم في « كتاب المحبين » من طريق عطية عن أوى سعيد قال « أتيت أنا وأخى عبد الله بن مسعود فقال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث . وأخرجه أيضاً من طريق مسروق عن عبد الله به .

**قوله ( جرير عن الأعمش عن أوى وائل قال قال عبد الله بن مسعود — ثم قال في آخره — تابعه جرير ابن حازم )** فيه إشارة إلى أن جريراً الأول هو ابن عبد الحميد ، وأما متابعة جرير بن حازم فوصلها أبو نعيم في « كتاب المحبين » من طريق أوى الأزهر أحمد بن الأزهر عن وهب عن جرير بن حازم حدثنا أوى سمعت الأعمش عن أوى وائل عن عبد الله ، فذكره ولم ينسب عبد الله .

**قوله ( وسليمان بن قرم )** هو بفتح القاف وسكون الراء ، ومتابعته هذه وصلها مسلم من طريق أوى الجواب عمار بن رزق بتقديم الراء عنه عن عبد الله وعطفها على رواية شعبة فقال مثله ، وساق أبو عوانة في صحيحه لفظها ولم ينسب عبد الله أيضاً ، وساقها الخطيب في كتاب « المكمل » مطولة .

**قوله ( وأبو عوانة عن الأعمش )** يعنى أن الثلاثة روه عن الأعمش عن أوى وائل عن عبد الله ، وأبو عوانة هذا هو الواضح ، وأما أبو عوانة صاحب الصحيح فاسمه يعقوب ومتابعة أوى عوانة الواضح وصلها أبو عوانة يعقوب والخطيب في كتاب « المكمل » من طريق يحيى بن حماد عنه وقال فيه أيضاً « عن عبد الله » ولم ينسبه .

**قوله ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان )** هو الثوري .

**قوله ( عن أوى موسى )** هكذا صرح به أبو نعيم ، وأخرجه أبو عوانة من رواية قبيصة عن سفيان الثوري فقال « عن عبد الله » ولم ينسبه ، وهذا يؤيد قول بندار أن عبد الله حيث لم ينسب فالمراد به في هذا الحديث أبو موسى ، وأن من نسبته ظن أنه ابن مسعود لكثرة مجيء ذلك على هذه الصورة في رواية أوى وائل ، ولكنه هنا خرج

عن القاعدة ، وتبين برواية من صرح أنه أبو موسى الأشعري أن المراد بعبد الله بن قيس وهو أبو موسى الأشعري ، ولم أر من صرح في روايته عن الأعمش أنه عبد الله بن مسعود إلا ما وقع في رواية جرير بن عبد الحميد هذه عند البخاري عن قتيبة عنه ، وقد أخرجه مسلم عن إسحق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة كلاهما عن جرير فقال « عن عبد الله » حسب ، وكذا قال أبو يعلى عن أبي خثيمة ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية جعفر بن العباس وأبو عوانة من رواية إسحق بن إسماعيل كلهم عن جرير ، وكل من كر البخاري أنه تابعه إنما جاء من روايته أيضاً عن عبد الله غير منسوب ، وكذا أخرجه أبو عوانة من رواية شيبان عن الأعمش فقال عبد الله ولم ينسبه .

**قوله ( تابعه أبو معاوية ومحمد بن عبيد )** يعني عن الأعمش ، وهذه المتابعة وصلها مسلم عن محمد بن عبد الله بن نمير عنهما وقال في روايته « عن أبي موسى » وهكذا أخرجه أبو عوانة من طريق محمد بن كناسة عن الأعمش ، ووجدت للأعمش فيه إسناداً آخر أخرجه الحسن بن رشيق في « شيوخ مكة » له عن جعفر بن محمد السوسي عن سهل بن عثمان عن حفص بن غياث عن الأعمش عن الشعبي عن عروة بن مضر بن به وقال : غريب تفرد به سهل ، قلت : ورجاله ثقات ، إلا أني لا أعرف جعفر بن محمد ، ولعله دخل عليه متن حديث في إسناد حديث .

**قوله ( جاء رجل )** في حديث أبي موسى « قيل للنبي صلى الله عليه وسلم » ووقع في رواية أبي معاوية ومحمد ابن عبيد « أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل » وأولى ما فسر به هذا المبهم أنه أبو موسى راوى الحديث ، فعند أبي عوانة من رواية محمد بن كناسة عن الأعمش في هذا الحديث عن شقيق « عن أبي موسى قلت يا رسول الله » فذكر الحديث ، ولكن يعكر عليه ما وقع في رواية وهب بن جرير التي تقدم ذكرها من عند أبي نعيم فإن لفظه « عن عبد الله قال جاء أعرابي فقال : يا رسول الله إني أحب قوماً ولا ألحق بهم » الحديث ، وأبو موسى إن جاز أن يهيم نفسه فيقول أتى رجل فغير جائز أن يصف نفسه بأنه أعرابي ، وقد وقع في حديث صفوان بن عسال : الذي أخرجه الترمذي والنسائي وصححه ابن خزيمة من طريق عاصم بن بهدلة عن زر بن حبیش قال « قلت لصفوان بن عسال هل سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الهوا شيئاً ؟ قال : نعم ، كنا مع رسول الله في مسير ، فناداه أعرابي بصوت له جهورى فقال : أيا محمد ، فأجابه النبي صلى الله عليه وسلم على قدر ذلك فقال : هاؤم . قال : أرأيت المرء يحب القوم » الحديث وأخرج أبو نعيم في « كتاب المحبين » من طريق مسروق عن عبد الله وهو ابن مسعود قال « أتى أعرابي فقال : يا رسول الله والذي بعثك بالحق إني لأحبك » فذكر الحديث فهذا الأعرابي يحتمل أن يكون هو صفوان بن قدامة ، فقد أخرج الطبراني وصححه أبو عوانة من حديثه قال « قلت يا رسول الله إني أحبك قال : المرء مع من أحب » وقد وقع هذا السؤال لغير من ذكر ، فعند أبي عوانة أيضاً وأحمد وأبي داود وابن حبان من طريق عبد الله بن الصامت « عن أبي ذر قال : قلت يا رسول الله الرجل يحب القوم » الحديث ورجاله ثقات ، فإن كان مضبوطاً أمكن أن يفسر به المبهم في حديث ابن موسى ، لكن المحفوظ بهذا الإسناد عن أبي ذر « لرجل يعمل العمل من الخير ويحمد الناس عليه » كذا أخرجه مسلم وغيره ، فلعل بعض رواته دخل عليه حديث في حديث .

**قوله ( كيف تقول في رجل أحب قوماً ولم يلحق بهم )** في رواية سفيان الآتي « ولما يلحق بهم » وهي أبلغ فإن النفي بلما أبلغ من النفي بلم ، فيؤخذ منه أن الحكم ثابت ولو بعد اللحاق . ووقع في حديث أنس عند مسلم « ولم يلحق بعملهم » وفي حديث أبي ذر المشار إليه قبل « ولا يستطيع أن يعمل بعملهم » وفي بعض طرق

حديث صفوان بن عسال عند أبي نعيم « ولم يعمل بمثل عملهم » وهو يفسر المراد .

**قوله ( المرء من أحب )** قد جمع أبو نعيم طرق هذا الحديث في جزء سماه « كتاب المحبين مع المحبوبين » وبلغ الصحابة فيه نحو العشرين ، وفي رواية أكثرهم بهذا اللفظ ، وفي بعضها بلفظ أنس الآتي عقب هذا .

**قوله ( حدثنا عبدان )** هو عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد ، ويقال إن أباه تفرد برواية هذا الحديث عن شعبة ، وضاق مخرجه على الإسماعيلي وأبي نعيم فأخرجاه من طريق البخاري عنه وأخرجه مسلم عن واحد عن عبدان ، ووقع لي من رواية أخرى عن شعبة أخرجه أبو نعيم في المحبين من طريق السميدي بن واهب عنه وقد رواه منصور عن سالم بن أبي الجعد كما سيأتي في كتاب الأحكام ، وأخرجه أبو عوانة من رواية الأعمش عن سالم واستغفريه .

**قوله ( إن رجلاً )** تقدم القول في تسميته في الباب الذي قبله .

**قوله ( متى الساعة )** هكذا في أكثر الروايات عن أنس ، ووقع في رواية جرير عن منصور في أوله « بينا أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم خارجين من المسجد فلقينا رجلاً عند سدة المسجد فقال : يا رسول الله متى الساعة ؟ وفي رواية أبي المليح الرقي عن الزهري عن أنس « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فتعرض له أعرابي » أخرجه أبو نعيم ، وله من طريق شريك عن أبي نعيم عن أنس « دخل رجل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب » ومن رواية أبي ضمرة عن حميد عن أنس « جاء رجل فقال : متى الساعة ؟ فقام النبي صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة ثم صلى . ثم قال : أين السائل على الساعة ؟ » ويجمع بينهما بأن سأله النبي صلى الله عليه وسلم يخطب فلم يجبه حينئذ ، فلما انصرف من الصلاة ثم صلى ثم قال : أين السائل عن الساعة ؟ » ويجمع بينهما بأن سأله النبي صلى الله عليه وسلم يخطب فلم يجبه حينئذ ، فما انصرف من الصلاة وخرج من المسجد رآه فتذكر سؤاله ، أو عاوده الأعرابي في السؤال فأجابه حينئذ .

**قوله ( ما أعددت لها )** قال الكرماني : سلك مع السائل أسلوب الحكيم ، وهو تلقى السائل بغير ما يطلب مما يهيم أو هو أهم .

**قوله ( أنت مع من أحببت )** زاد سلام بن أبي الصهباء عن ثابت عن أنس « إنك مع من أحببت ، ولك ما احتسبت » أخرجه أبو نعيم ، وله مثله من طريق قرّة بن خالد عن الحسن عن أنس ، وأخرج أيضاً من طريق أشعث عن الحسن عن أنس « المرء مع من أحب ، وله ما اكتسب » ومن طريق مسروق عن عبد الله « أنت مع من أحببت ، وعليك ما اكتسبت ، وعلى الله ما احتسبت »

### باب قول الرجل للرجل : اخسأ

[٦١٧٢] ٥٩٥٤- نا أبو الوليد قال سلم بن زرير قال سمعت أبارجاء قال سمعت ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وآله لابن صائد : « قد خبأت لك خبئاً ، فما هو ؟ » قال : الدُّخ . قال : « اخسأ » .

[٦١٧٣] ٥٩٥٥- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر أخبره أن عمر بن الخطاب انطلق مع رسول الله صلى الله عليه وآله في رهط من أصحابه قبل ابن صياد ، حتى

وجدوه يلعب مع الغلمان في أطم بني مغالة - وقد قارب ابن صياد يومئذ الحلم - فلم يشعر حتى ضرب رسول الله صلى الله عليه ظهره بيده ثم قال : «أتشهد أني رسول الله؟» فنظر إليه فقال : أشهد أنك رسول الأميين . ثم قال ابن صياد : أتشهد أني رسول الله؟ فرضه النبي صلى الله عليه ثم قال : «آمنت بالله ورسله» . ثم قال لابن صياد : «ماذا ترى؟» قال : يأتيني صادق وكاذب . قال رسول الله صلى الله عليه : «خلط عليك الأمر» . قال النبي صلى الله عليه : «إني خبأت لك خبئاً» . قال : هو الدخ . قال : «اخساً ، فلن تعدو قدرك» . قال عمر : يا رسول الله ، أأذن لي فيه أضرب عنقه؟ قال رسول الله صلى الله عليه : «إن يكن هو لا تسلط عليه ، وإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله» . قال سالم فسمعت عبد الله بن عمر يقول : انطلق رسول الله صلى الله عليه بعد ذلك وأبي بن كعب يؤمان النخل التي فيها ابن صياد ، حتى إذا دخل رسول الله صلى الله عليه عليه طفق رسول الله صلى الله عليه يتقي بجذوع النخل - وهو يختل أن يسمع من ابن صياد شيئاً قبل أن يراه ، وابن صياد مضطجع على فراشه في قطيفة له فيها رمرمة - أو زمزمة - فرأت أم ابن صياد النبي صلى الله عليه وهو يتقي بجذوع النخل ، فقالت لابن صياد : أي صاف - وهو اسمه - هذا محمد . فتناهى ابن صياد . قال رسول الله صلى الله عليه : «لو تركته بين» . قال سالم قال عبد الله : قام رسول الله صلى الله عليه في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم ذكر الدجال فقال : «إني أندركموه ، وما من نبي إلا وقد أندرته قومه ، لقد أندرته نوح قومه ، ولكن سأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه : تعلمون أنه أعور ، وأن الله ليس بأعور» . قال أبو عبد الله : خسأت الكلب : بعدته ، خاستين : مبعدين .

**قوله ( باب قول الرجل للرجل اخساً )** سيأتي بيانه في آخر الباب ، قال ابن بطال : اخساً زجر للكلب وإبعاد له ، هذا أصل هذه الكلمة ، واستعملتها العرب في كل من قال أو فعل مالا ينبغي له مما يسخط الله . ذكر فيه حديث ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن صياد : قد خبأت لك خبئاً ، قال : فما هو ؟ قال : الدخ . قال : «اخساً» وأخرجه من رواية عبد الله بن عمر قال « انطلق عمر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رهط من أصحابه قبل ابن صياد » فذكر الحديث مطولاً وفيه « اخساً فلن تعدو قدرك » وقد سبق مطولاً في أواخر كتاب الجنائز . وقوله في هذه الرواية « فرضه النبي صلى الله عليه وسلم » قال الخطابي : وقع هنا بالضاد المعجمة وهو غلط والصواب بالصاد المهملة أي قبض عليه بثوبه يضم بعضه إلى بعض ، وقال ابن بطال : من رواه بالمعجمة فمعناه دفعه حتى وقع فتكسر ، يقال رض الشيء فهو رضيع ومرضوض إذا انكسر .

**قوله ( قال أبو عبد الله : خسأت الكلب بعدته ، خاستين مبعدين )** ثبت هذا في رواية المستمل وحده ، وهو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى ﴿ كُونُوا قردة خاسئين ﴾ أي قاصرين مبعدين ، يقال : خسأته عنى وخساً هو ، يعنى يتعدى ولا يتعدى . وقال في قوله تعالى ﴿ ينقلب إليك البصر خاسئاً ﴾ أي مبعداً وقال الراغب : خساً البصر انقبض عن مهانة ، وخسأت الكلب فخساً أي زجرته مستهيناً به فانزجر . وقال ابن التين في قوله في حديث الباب « اخساً » معناه اسكت صاغراً مطروداً . وثبتت الهمة في آخر اخساً في رواية وحذفت في أخرى بلفظ « اخس » وهو تخفيف .

### باب قول الرجل : مَرَحَبًا

وقالت عائشة : قال النبي صلى الله عليه لفاطمة : « مَرَحَبًا بابنتي » . وقالت أم هانئ : جئت النبي صلى الله عليه فقال : « مَرَحَبًا بأم هانئ » .

[٦١٧٦] ٥٩٥٦- نا عمران بن ميسرة قال نا عبد الوارث قال نا أبو التياح عن أبي جمرة عن ابن عباس قال : لما قدم وفد عبد القيس على النبي صلى الله عليه قال : « مَرَحَبًا بالوفد الذين جاؤوا غير خزايا ولا ندامى » . فقالوا : يا رسول الله ، إنا حي من ربيعة ، وبيننا وبينك مضر ، وإنا لا نصل إليك إلا في الشهر الحرام ، فمرنا بأمر فصل ندخل به الجنة ، ندعوه به من وراءنا . فقال : « أربع وأربع : أقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وصوموا رمضان ، وأعطوا خمس ما غنمتم . ولا تشربوا في الدُّبَاء ، والحنتم ، والنقير ، والمزقت » .

قوله ( باب قول الرجل مَرَحَبًا ) كذا للأكثر ، وفي رواية المستمل « باب قول النبي صلى الله عليه وسلم مَرَحَبًا » قال الأصمعي : معنى قوله « مَرَحَبًا » لقيت رحباً وسعة . وقال الفراء : نصب على المصدر ، وفيه معنى الدعاء بالرحب والسعة ، وقيل هو مفعول به أى لقيت سعة لا ضيقاً .

قوله ( وقالت عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة : مَرَحَبًا بابنتي ) هذا طرف من حديث تقدم موصولاً في علامات النبوة من رواية مسروق عن عائشة قالت « أقبلت فاطمة تمشي » الحديث ، وفيه القدر المعلق ، وقد تقدم شرحه هناك .

قوله ( وقالت أم هانئ جئت النبي صلى الله عليه وسلم فقال مَرَحَبًا بأم هانئ ) هذا طرف من حديث تقدم موصولاً في مواضع : منها في أوائل الصلاة من رواية أبي مرة مولى عقيل عن أم هانئ وفيه اغتسال النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك . ثم ذكر حديث ابن عباس في وفد عبد قيس وفيه قوله صلى الله عليه وسلم « مَرَحَبًا بالوفد » وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان وفي كتاب الأشربة مستوفى ، وأخرجه هنا من طريق أبي التياح بالمشاة الفوقانية المفتوحة وتشديد التحتانية وآخره مهملة واسمه يزيد بن حميد عن أبي جمرة بالجيم والراء ، ووقع في سياق متنه ألفاظ ليست في رواية غيره ، منها قوله « مَرَحَبًا بالوفد الذين جاءوا » ومنها قوله « أربع وأربع ، وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأعطوا خمس ما غنمتم ولا تشربوا ، الحديث . والمعنى آمركم بأربع وأنهم عن أربع كما في رواية غيره . ومنها جعله إعطاء الخمس من جملة الأربع ، وفي سائر الروايات هي زائدة على الأربع . وقد أخرج ابن أبي عاصم في هذا الباب حديث بريدة « أن علياً لما خطب فاطمة قال له النبي صلى الله عليه وسلم : مَرَحَبًا وأهلاً » وهو عند النسائي وصححه الحاكم ، وأخرج فيه أيضاً من حديث علي « استأذن عمار بن ياسر على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : مَرَحَبًا بالطيب المطيب » وهو عند الترمذي وابن ماجه والمصنف في « الأدب المفرد » وصححه ابن حبان والحاكم ، وأخرج ابن أبي عاصم وابن السنن في أحاديث أخرى غير هذه

### باب يُدْعَى النَّاسُ بِأَبَائِهِمْ

[٦١٧٧] ٥٩٥٧- حدثنا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : « الغادر يُرفع له لواء يوم القيامة يقال : هذه غدره فلان ابن فلان » .

[٦١٧٨] ٥٩٥٨- نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إن الغادر ينصب له لواء يوم القيامة ، فيقال : هذه غدره فلان ابن فلان » .

**قوله ( باب ما يدعى الناس بآبائهم )** كذا للأكثر ، وذكره ابن بطلال بلفظ « هل يدعى الناس » زاد في أوله هل ، وقد ورد في ذلك حديث لأُم الدرداء سأنبه عليه في « باب تحويل الاسم » واستغنى المصنف عنه لما لم يكن على شرطه بحديث الباب وهو حديث ابن عمر في الغادر يرفع له لواء لقوله فيه « غدره فلان ابن فلان » فتضمن الحديث أنه ينسب إلى أبيه في الموقف الأعظم . ووقع في رواية الكشميهني في الرواية الأولى « ينصب » بدل « يرفع » قال الكرماني : الرفع والنصب هنا بمعنى واحد ، يعني لأن الغرض إظهار ذلك . وقال ابن بطلال : في هذا الحديث رد لقول من زعم أنهم لا يدعون يوم القيامة إلا بأمهاتهم سترأ على آبائهم . قلت : هو حديث أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس وسنده ضعيف جداً ، وأخرج ابن عدى من حديث أنس مثله وقال : منكر . أورده في ترجمة إسحق بن إبراهيم الطبري . قال ابن بطلال . والدعاء بالآباء أشد في التعريف وأبلغ في التمييز . وفي الحديث جواز الحكم بظواهر الأمور . قلت : وهذا يقتضى حمل الآباء على من كان ينسب إليه في الدنيا لا على ما هو في نفس الأمر وهو المعتمد ، وينظر كلامه من شرحه . وقال ابن أبي جمرة : والغدر على عموميه في الجليل والحقير . وفيه أن لصاحب كل ذنب من الذنوب التي يريد الله إظهارها علامة يعرف بها صاحبها ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ يعرف المجرمون بسيماهم ﴾ قال : وظاهر الحديث أن لكل غدره لواء ، فعلى هذا يكون للشخص الواحد عدة ألوية بعدد غدراته : قال : والحكمة في نصب اللواء أن العقوبة تقع غالباً بضد الذنب ، فلما كان الغدر من الأمور الخفية ناسب أن تكون عقوبته بالشهرة ، ونصب اللواء أشهر الأشياء عند العرب

### باب لا يقل : خبثت نفسي

[٦١٧٩] ٥٩٥٩- نا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يقولن أحدكم خبثت نفسي ولكن ليقل : لقيست نفسي » .

[٦١٨٠] ٥٩٦٠- نا عبدان قال أنا عبد الله عن يونس عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يقولن أحدكم خبثت نفسي ، ولكن ليقل : لقيست نفسي » .

**قوله ( باب لا يقل خبثت نفسي )** بفتح الحاء المعجمة وضم الموحدة بعدها مثلثة ثم مشاة ، ويقال بفتح الموحدة والضم أصوب . قال الراغب : الخبث يطلق على الباطل في الاعتقاد ، والكذب في المقال ، والقيح في الفعال . قلت : وعلى الحرام والصفات المذمومة القولية والفعالية . أورد حديث عائشة بلفظ « لا يقولن أحدكم خبثت نفسي ، ولكن ليقل لقيست نفسي » ، وحديث سهل بن حنيف مثله سواء . قال الخطابي تبعاً لأبي عبيد : لقيست وخبثت بمعنى واحد . وإنما كره صلى الله عليه وسلم من ذلك اسم الخبث فاختر اللفظة السالمة من ذلك ، وكان من سنته تبديل الاسم القبيح بالحسن . وقال غيره . معنى لقيست غثت بغين معجمة ثم مثلثة ، وهو يرجع أيضاً إلى معنى خبثت ، وقيل : معناه ساء خلقها ، وقيل مالت به إلى الدعة : وقال ابن بطلال : هو على معنى الأدب وليس على سبيل الإيجاب . وقد تقدم في الصلاة في الذي يعقد الشيطان على قافية رأسه فيصبح خبيث النفس . ونطق القرآن بهذه اللفظة فقال تعالى ﴿ ومثل كلمة خبيثة ﴾ . قلت : لكن لم يرد ذلك إلا في معرض الذم ، فلا ينافي ذلك ما دل عليه حديث الباب من كراهة وصف الإنسان نفسه بذلك . وقد سبق لهذا عياض فقال : الفرق أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر عن صفة شخص مذموم الحال فلم يمتنع إطلاق ذلك اللفظ عليه . وقال ابن أبي جمرة : النهي عن ذلك للندب ، والأمر بقوله « لقيست » للندب أيضاً ، فإن عبر بما

يؤدى معناه كفى ، ولكن ترك الأولى . قال : ويؤخذ من الحديث استحباب نجانية الألفاظ القبيحة والأسماء ، والعدول إلى مالا قبح فيه ، والخبث واللقس وإن كان المعنى المراد يتأدى بكل منهما لكن لفظ الخبث قبيح وبجمع أموراً زائدة على المراد ، بخلاف اللقس فإنه يختص بامتلاء المعدة . قال وفيه أن المرء يطلب الخير حتى بالفعال الحسن ، ويضيف الخير إلى نفسه ولو بنسبة ما ، ويدفع الشر عن نفسه مهما أمكن ، ويقطع الوصلة بينه وبين أهل الشر حتى في الألفاظ المشتركة . قال : ويلتحق بهذا أن الضعيف إذا سئل عن حاله لا يقول لست بطيب بل يقول ضعيف ، ولا يخرج نفسه من الطيبين فيلحقها بالخبثين .

( تنبيه ) : أخرج أبو نعيم في « المستخرج » حديث سهل من طريق شبيب بن سعيد عن يونس بن يزيد عن الزهرى ثم قال : أخرجه البخارى عن عبدان عن ابن المبارك عن موسى ، وقال : هو موسى بن عقبة ، والصحيح يونس . قلت : لم أقف عليه في الأصول المعتمدة من رواية أى ذر إلا عن يونس وكذا في رواية النسفى .

قوله ( تابعه عقيل ) يعنى عن الزهرى بسنده المذكور والمتن ، وهذه المتابعة وصلها الطبرانى من طريق نافع ابن يزيد عن عقيل وسقطت من رواية أى ذر ، وثبت للنسفى والباقيين .

### باب لا تسبوا الدهر

[٦١٨١] ٥٩٦١- نايحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة قال : قال أبو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه : « قال الله : يسب بنو آدم الدهر ، وأنا الدهر ، بيدي الليل والنهار » . [٦١٨٢] ٥٩٦٢- حدثني عياش بن الوليد قال نا عبد الأعلى قال أنا معمر عن الزهرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لا تسموا العنب الكرم ، ولا تقولوا : خيبة الدهر ، فإن الله هو الدهر » . [الحديث ٦١٨٢ - طرفه في : ٦١٨٣] .

قوله ( باب لا تسبوا الدهر ) هذا اللفظ أخرجه مسلم من حديث هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أى هريرة فذكر ، وبعده « فإن الله هو الدهر » .

قوله ( الليث عن يونس عن ابن شهاب ) قال أبو على الجياني هكذا للجميع إلا لأبى على بن السكن فقال فيه « الليث عن عقيل عن ابن شهاب » وهكذا وقع في « الزهريات للذهلى » من روايته عن أى صالح عن الليث ، ولكن لفظه « لا يسب ابن آدم الدهر » قال أبو على الجياني الحديث محفوظ ليونس عن ابن شهاب أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عنه . قلت الحديث عند الليث عن شيخين ، وقد أخرجه يعقوب بن سفيان وأبو نعيم من طريقه قال « حدثنا أبو صالح وابن بكير قالوا حديثا الليث حدثني يونس به » .

قوله ( قال الله يسب بنو آدم الدهر ، وأنا الدهر ، بيدي الليل والنهار ) هذه رواية يونس بن يزيد عن الزهرى ، ورواية معمر بعدها بلفظ « ولا تقولوا يا خيبة الدهر ، فإن الله هو الدهر » أوله « لا تسموا العنب الكرم » ويأتى شرحه في الباب الذى بعده وقد اختلف على معمر في شيخ الزهرى فقال عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن معمر عنه عن أى سلمة ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أى هريرة ولفظه « قال الله يؤذنى ابن آدم يقول يا خيبة الدهر » الحديث أخرجه مسلم ، وهكذا قال سفيان بن عيينة عن الزهرى عن

سعيد أخرجه أحمد عنه ولفظه « يؤذيني ابن آدم ينسب الدهر وأنا الدهر ، بيدى الأمر أقلب الليل والنهار » وقد مضى في التفسير من هذا الوجه ، وسيأتى في التوحيد ، وهكذا أخرجه مسلم وغيره من رواية سفيان بن عيينة . قال ابن عبد البر الحديثان للزهري عن أنى سلمة وعن سعيد بن المسيب جميعاً صحيحان قلت قد قال النسائي كلاهما محفوظ ، لكن حديث أنى سلمة أشهرهما ، قلت ولعبد الرزاق فيه عن معمر إسناد آخر أخرجه مسلم أيضاً من طريقه فقال « عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أنى هريرة » بلفظ « لا يسب أحدكم الدهر ، فإن الله هو الدهر ؛ ولا يقولن أحدكم العنب الكرم » الحديث ، وأخرجه أحمد من رواية همام عن أنى هريرة بلفظ « لا يقل ابن آدم يا خيبة الدهر ، إني أنا الدهر ، أرسل الليل والنهار ، فإذا شئت قبضتهما ، وأخرجه مالك في « الموطأ » عن أنى الزناد عن الأعرج عن أنى هريرة بلفظ « لا يقولن أحدكم » والباقي مثل رواية عبد الأعلى عن معمر ، لكن وقع في رواية يحيى ابن يحيى الليثي عن مالك في آخره « فإن الدهر هو الله » قال ابن عبد البر خالف جميع الرواة عن مالك ، وجميع رواة الحديث مطلقاً ، فإن الجميع قالوا « فإن الله هو الدهر » وأخرجه أحمد من وجه آخر عن أنى هريرة بلفظ « لا تسبوا الدهر فإن الله قال : أنا الدهر ، الأيام والليالي لي أجدها وأبليها ، وآتى بملوك بعد ملوك » وسنده صحيح .

**قوله ( ولا تقولوا خيبة الدهر )** كذا للأكثر ، وللنفسى « يا خيبة الدهر » وفي غير البخارى « واخيبة الدهر » الخيبة بفتح الخاء المعجمة وإسكان التحتانية بعدها موخدة الحرمان ، وهى بالنصب على الندبة ، كأنه فقد الدهر لما يصدر عنه مما يكرهه فندبه متفجعاً عليه أو متوجعاً منه . وقال الداودى : هو دعاء على الدهر بالخيبة وهو كقولهم قحط الله نوءها يدعون على الأرض بالقحط وهى كلمة هذا أصلها ثم صارت تقال لكل مذموم . ووقع في رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أنى هريرة عند مسلم بلفظ « وادهره وادهره » ومعنى النهى عن سب الدهر أن من اعتقد أنه الفاعل للمكروه فسيب أخطأ فإن الله هو الفاعل ، فإذا سببتم من أنزل ذلك بكم رجع السب إلى الله . وقد تقدم شرح الحديث في تفسير سورة الجاثية . ومحصل ما قيل في تأويله ثلاثة أوجه : أحدها أن المراد بقوله « إن الله هو الدهر » أى المدبر للأمور . ثانياً أنه على حذف مضاف أى صاحب الدهر . ثالثها التقدير مقلب الدهر ، ولذلك عقبه بقوله « بيدى الليل والنهار » ووقع في رواية زيد بن أسلم عن أنى صالح عن أنى هريرة بلفظ « بيدى الليل والنهار أجده وأبليه وأذهب بالملوك » أخرجه أحمد . وقال المحققون : من نسب شيئاً من الأفعال إلى الدهر حقيقة كفر ، ومن جرى هذا اللفظ على لسانه غير معتقد لذلك فليس بكافر ، لكنه يكره له ذلك لشبهة بأهل الكفر في الإطلاق ، وهو نحو التفصيل الماضى في قولهم : مطرنا بكذا ، وقال عياض : زعم بعض من لا تحقيق له أن الدهر من أسماء الله ، وهو غلط فإن الدهر مدة زمان الدنيا ، وعرفه بعضهم بأنه أمد مفعولات الله في الدنيا أو فعله لما قبل الموت ، وقد تمسك الجهلة من الدهرية والمعطلة بظاهر هذا الحديث واحتجوا به على من لا رسوخ له في العلم ، لأن الدهر عندهم حركات الفلك وأمد العالم ولا شئ عندهم ولا صانع سواه ، وكفى في الرد عليهم قوله في بقية الحديث « أنا الدهر أقلب ليله ونهاره » فكيف يقلب الشئ نفسه ؟ تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً . وقال الشيخ أبو محمد بن أنى حمزة : لا يخفى أن من سب الصنعة فقد سب صانعها ، فمن سب نفس الليل والنهار أقدم على أمر عظيم بغير معنى ، ومن سب ما يجرى فيهما من الحوادث ، وذلك هو أغلب ما يقع من الناس ، وهو الذى يعطيه سياق الحديث حيث نفى عنهما التأثير ، فكأنه قال : لا ذنب لهما في ذلك ، وأما الحوادث فمنها ما يجرى بواسطة العاقل المكلف فهذا يضاف شرعاً ولغة إلى الذى جرى على يديه ،



ويضاف إلى الله تعالى لكونه بتقديره ، فأفعال العباد من أكسابهم ، وهذا ترتبت عليها الأحكام ، وهى فى الالتداء خلق الله . ومنها ما يجرى بغير وساطة فهو منسوب إلى قدرة القادر ، وليس الليل والنهار فعل ولا تأثير لا لغة ولا عقلاً ولا شرعاً ، وهو المعنى فى هذا الحديث . ويلتحق بذلك ما يجرى من الحيوان غير العاقل . ثم أشار بأن النبى عن سب الدهر تنبيه بالأعلى على الأدنى ، وأن فيه إشارة إلى ترك سب كل شىء مطلقاً إلا ما أذن الشرع فيه ، لأن العلة واحدة . والله أعلم انتهى ملخصاً . واستنبط منه أيضاً منع الحيلة فى البيوع كالعينة لأنه نبى عن سب الدهر لما يقول إليه من حيث المعنى وجعله سباً لخالقه

باب قول النبى صلى الله عليه : « إِنَّمَا الْكَرَمُ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ »

وقد قال : « إِنَّمَا الْمَفْلَسُ الَّذِي يَفْلِسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » كقوله : « إِنَّمَا الصَّرْعَةُ الَّتِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ » . لقوله : « لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ » ، فوصفه بانتهاى الملك ، ثم ذكر الملوك أيضاً : « إِنْ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا » . [٦١٨٣] ٥٩٦٣ - فاعلى بن عبد الله قال نا سفيان نا الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « ويقولون : الكرم ، إِنَّمَا الْكَرَمُ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ » .

قوله ( باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : إِنَّمَا الْكَرَمُ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ ، وقد قال : إِنَّمَا الْمَفْلَسُ الَّذِي يَفْلِسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كقوله : إِنَّمَا الصَّرْعَةُ الَّتِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ ، كقوله : لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ فوصفه بانتهاى الملك . ثم ذكر الملوك أيضاً فقال : إِنْ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا ) غرض البخارى أن الحصر ليس على ظاهره ، وإنما المعنى أن الأحق باسم الكرم قلب المؤمن ، ولم يرد أن غيره لا يسمى كرم ، كما أن المراد بقوله « إِنَّمَا الْمَفْلَسُ مَنْ ذَكَرَ » ولم يرد أن من يفلس فى الدنيا لا يسمى مفلساً ، ويقول « إِنَّمَا الصَّرْعَةُ » كذلك ، وكذا قوله « لَا أَمْلِكُ إِلَّا اللَّهُ » لم يرد أنه لا يجوز أن يسمى غيره ملكاً ، وإنما أراد الملك الحقيقى وإن سمي غيره ملكاً ، واستشهد لذلك بقوله تعالى « إِنْ الْمُلُوكَ » وفى القرآن من ذلك عدة أمثلة كقوله تعالى « وقال الملك » فى صاحب يوسف وغيره ، وأشار ابن بطل إلى أنه يؤخذ من ذلك ترك المبالغة والإغراق فى الوصف إذا كان الموصوف لا يستحق ذلك ، وحديث « إِنَّمَا الْمَفْلَسُ » يأتى الكلام عليه فى الرقاق ، وحديث « إِنَّمَا الصَّرْعَةُ » تقدم قريباً ، وحديث « لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ » يأتى الكلام عليه فى « باب أبغض الأسماء إلى الله » ووقع لبعض الرواة هنا بلفظ « لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ » بضم الميم وسكون اللام وحذف الألف بعد قوله إلا ، والأول هو اللائق للسياق .

قوله ( ويقولون الكرم إِنَّمَا الْكَرَمُ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ ) هكذا وقع فى هذه الرواية من طريق سفيان بن عيينة قال حدثنا الزهري عن سعيد ، ووقع فى الباب الذى قبله من رواية معمر عن الزهري عن أبى سلمة بلفظ « لَا تَلْعَبُوا الْعَنْبَ كَرَمًا » وهى رواية ابن سيرين عن أبى هريرة عند مسلم ، وعنده من طريق همام عن أبى هريرة « لَا يَقْل أَحَدُكُمْ لِلْعَنْبِ الْكَرَمَ ، إِنَّمَا الْكَرَمُ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ » وله من حديث وائل بن حجر « لَا تَقُولُوا الْكَرَمَ ، وَلَكِنْ قُولُوا الْعَنْبَ وَالْحَبْلَةَ » قالوا وفى قوله فى الباب « ويقولون » عاطفة على شىء حذف هنا وكأنه الحديث الذى قبله ، وقد أخرجه ابن عمر فى مسنده عن سفيان ومن طريقه الإسماعيلى فقال فى أوله « يقولون » بغير واو أخرجه الحميدى فى مسنده ومن طريقه أبو نعيم وذكره بالواو كما ذكره البخارى عن على بن عبد الله ، وكذا أخرجه أحمد فى مسنده عن سفيان ولكن قال فيه « عن أبى هريرة رفعه » وقال مرة « يبلغ به » وقال مرة « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم »

الله عليه وسلم « وأخرجه مسلم عن ابن أبي عمير وعمرو الناقد قالا : حدثنا سفيان بهذا السند قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقولوا كرم فإن الكرم قلب المؤمن » وقوله « ويقولون الكرم » وهو مبتدأ وخبره محذوف أى يقولون الكرم شجر العنب . وقد أخرج الطبراني والبرار من حديث سمرة رفعه « إن اسم الرجل المؤمن فى الكتب الكرم من أجل ما أكرمه الله على الخليقة ، وإنكم تدعون الحائط من العنب الكرم » الحديث قال الخطاطى ما ملخصه ، إن المراد بالنهى تأكيد تحريم الخمر بمحو اسمها ، ولأن فى تبقية هذا الاسم لها تقريراً لما كانوا يتوهمونه من تكريم شاربها فنهى عن تسميتها كرمًا وقال « إنما الكرم قلب المؤمن » لما فيه من نور الإيمان وهدى الإسلام ، وحكى ابن بطلال عن ابن الأنبارى أنهم سمو العنب كرمًا لأن الخمر المتخذة منه تحت على السخاء وتأمّر بمكارم الأخلاق حتى قال شاعرهم « والخمر مشتقة المعنى من الكرم » وقال آخر :

شقت من الصبى واشتق منى كما اشتقت من الكرم الكروم

فلذلك نهى عن تسمية العنب بالكرم حتى لا يسموا أصل الخمر باسم مأخوذ من الكرم ، وجعل المؤمن الذى يتقى شربها ويرى الكرم فى تركها أحق بهذا الاسم انتهى . وأما قول الأزهري : سمي العنب كرمًا لأنه ذلل لقاطفه وليس فيه سلاء يعقر جانبيه ويحمل الأصل منه مثل ما تحمل النخلة فأكثر ، وكل شيء كثر فقد كرم ، فهو صحيح أيضاً من حيث الاشتقاق لكن المعنى الأول أنسب للنهى وقال النووي : النهى فى هذا الحديث عن تسمية العنب كرمًا وعن تسمية شجرها أيضاً للكراهية . وحكى القرطبي عن المازرى أن السبب فى النهى أنه لما حرمت عليهم الخمر وكانت طباعهم تحبهم على الكرم كره صلى الله عليه وسلم أن يسمى هذا المحرم باسم تبهج طباعهم إليه عند ذكره فيكون ذلك كالحرك لهم ، وتعبه بأن محل النهى إنما هو تسمية العنب كرمًا ، وليست العنبه محرمة ، والخمر لا تسمى عنبه بل العنب قد يسمى خمرًا باسم ما يقول إليه . قلت : والذى قاله المازرى موجه ، لأنه يحمل على إرادة حسم المادة بترك تسمية أصل الخمر بهذا الاسم الحسن ، ولذلك ورد النهى تارة عن العنب وتارة عن شجرة العنب فيكون التفسير بطريق الفحوى ، لأنه إذا نهى عن تسمية ما هو حلال فى الحال بالاسم الحسن لما يحصل منه بالقوة مما ينهى عنه فلائذ ينهى عن تسمية ما ينهى عنه بالاسم الحسن أخرى . وقال الشيخ أبو محمد بن أبى حمزة ما ملخصه : لما كان اشتقاق الكرم من الكرم ، والأرض الكريمة هى أحسن الأرض فلا يليق أن يعبر بهذه الصفة إلا عن قلب المؤمن الذى هو خير الأشياء لأن المؤمن خير الحيوان ، وخير ما فيه قلبه ، لأنه إذا صلح صلح الجسد كله ، وهو أرض لنبات شجرة الإيمان . قال : ويؤخذ منه أن كل خير — باللفظ أو المعنى أو بهما أو مشتقاً منه أو مسمى به — إنما يضاف بالحقيقة الشرعية . لأن الإيمان وأهله وإن أضيف إلى ما عدا ذلك فهو بطريق المجاز ، وفى تشبيه الكرم بقلب المؤمن معنى لطيف ، لأن أوصاف الشيطان تجرى مع الكرم كما يجرى الشيطان فى بنى آدم مجرى الدم ، فإذا غفل المؤمن عن شيطانه أوقعه فى المخالفة ، كما أن من غفل عن عصير كرمه تخمر فتنجس . ويقوى التشبه أيضاً أن الخمر يعود خلأً من ساعته بنفسه أو بالتخليل فيعود طاهراً ، وكذا المؤمن يعود من ساعته بالتوبة النصوح طاهراً من خبث الذنوب المتقدمة التى كان متنجساً باتصافه بها إما بباعث من غيره من موعظة ونحوها وهو كالتخليل ، أو بباعث من نفسه وهو كالتخليل . فينبغى للعاقل أن يتعرض لمعالجة قلبه لئلا يهلك وهو على الصفة المذمومة .

( تنبيه ) : الحيلة المذكورة فى حديث وائل عند مسلم بفتح المهملة وحكى ضمها وسكون الموحدة وفتحها أيضاً وهو أشهر : هى شجرة العنب ، وقيل أصل الشجرة ، وقيل القضيب منها ، وقال فى « المحكم » الحبل

بفتحتين شجر العنب ، الواحد حبله ، وبالضم ثم السكون الكرم ، وقيل الأصل من أصوله ، وهو أيضاً اسم شمر السمر والعضاه

### باب قول الرجل : فداك أبي وأمي

فيه الزبير عن النبي صلى الله عليه .

[٦١٨٤] ٥٩٦٤- ناسد قال نا يحيى عن سفيان قال ني سعد بن إبراهيم عن عبد الله بن شداد عن علي قال : ما سمعت رسول الله صلى الله عليه يفدي أحداً غير سعد ، سمعته يقول : « ارم فداك أبي وأمي » ، أظنه يوم أحدا . قوله ( باب قول الرجل فداك أبى وأمى ) تقدم ضبط فداك ومعناه فى « باب ما يجوز من الرجز والشعر » قريباً

قوله ( فيه الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم ) يشير إلى ما وصله فى مناقب الزبير بن العوام من طريق عبد الله بن الزبير قال « جعلت أنا وعمر بن أبى سلمة يوم الأحزاب فى النساء » الحديث . وفيه قول الزبير « فلما رجعت جمع لى النبي صلى الله عليه وسلم أبويه فقال : فداك أبى وأمى » . قوله ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان وسفيان هو الثورى .

قوله ( يفدى ) بفتح أوله وسكون الفاء للكشمينى ، ولغيره بضم أوله والفاء المفتوحة والتشديد ، وقد تقدم فى مناقب سعد بن أبى وقاص بيان الجمع بين حديث الزبير المذكور فى الباب فى إثبات التفدية له وبين حديث على هذا فى نفى ذلك عن غير سعد ، وكأن البخارى رمز بذلك إلى هذا الجمع ، وغفل من خص حديث الزبير بتخريج مسلم مع إخراج البخارى له ورمزه إليه فى هذا الباب ، وقوله فى آخر هذا الحديث « أظنه يوم أحد » تقدم الجزم بذلك فى رواية إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه فى غزوة أحد من كتاب المغازى ولفظه « فإنى سمعته يقول : ارم سعد ، فداك أبى وأمى » وتقدم هناك سبب هذا القول لسعد بن أبى وقاص رضى الله عنه

### باب قول الرجل : جعلني الله فداك

قال أبو بكر للنبي صلى الله عليه : فديناك بآبائنا وأمهاتنا .

[٦١٨٥] ٥٩٦٥- نا علي بن عبد الله قال نا بشر بن المفضل قال نا يحيى بن أبى إسحاق عن أنس بن مالك أنه أقبل هو وأبو طلحة مع النبي صلى الله عليه ، ومع النبي صلى الله عليه صفية مُردفها على راحلته . فلما كانوا ببعض الطريق عثرت الناقة ، فصزع النبي صلى الله عليه والمرأة ، وأن أباطلحة قال : أحسب اقتحم عن بعيره ، فأتى رسول الله صلى الله عليه فقال : يا نبي الله ، جعلني الله فداك ، هل أصابك من شيء ؟ قال : « لا ، ولكن عليك بالمرأة » ، فألوى أبو طلحة ثوبه على وجهه فقصد قصدها فألقى ثوبه عليها ، فقامت المرأة ، فشدا لهما على راحلتهما فركبا فساروا ، حتى إذا كانوا بظهر المدينة قال النبي صلى الله عليه : « آيبن ، تائبون ، عابدون لربنا حامدون » . فلم يزل يقولها حتى دخل المدينة .

قوله ( باب قول الرجل جعلني الله فداك ) أى هل يباح أو يكره ؟ وقد استوعب الأخبار الدالة على الجواز

أبو بكر بن أبي عاصم في أول كتابه « آداب الحكماء » وجزم بجواز ذلك فقال : للمرء أن يقول ذلك لسلطانة ولكبيره ولذوى العلم ولن أحب من إخوانه غير محظور عليه ذلك ، بل يثاب عليه إذا قصد توقيره واستعطافه ، ولو كان ذلك محظوراً لنهى النبي صلى الله عليه وسلم قائل ذلك ولأعلمه أن ذلك غير جائز أن يقال لأحد غيره .

**قوله ( وقال أبو بكر للنبي صلى الله عليه وسلم : فدينك بآبائنا وأمهاتنا )** هو طرف من حديث لأبي سعيد رفعه « أن عبداً خيره الله بين الدنيا وبين ما عنده ، فاختار ما عنده . فقال أبو بكر : فدينك بآبائنا وأمهاتنا » الحديث ، وقد تقدم موصولاً في مناقب أبي بكر مع شرحه . ثم ذكر حديث أنس في إرداف صفية ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب اللباس ، والمراد منه قول أبي طلحة « يا نبي الله جعلني الله فداك ، هل أصابك شيء ؟ » وقد ترجم أبو داود نحو هذه الترجمة وساق حديث أبي ذر « قلت للنبي صلى الله عليه وسلم : لبيك وسعديك ، جعلني الله فداك » الحديث ، وكذا أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » في الترجمة . قال الطبراني : في هذه الأحاديث دليل على جواز قول ذلك . وأما ما رواه مبارك بن فضالة عن الحسن قال « دخل الزبير على النبي صلى الله عليه وسلم وهو شاك فقال : كيف تجدك جعلني الله فداك ؟ قال : ما تركت أعرايتك بعد » ثم ساقه من هذا الوجه ومن وجه آخر ثم قال : لا حجة في ذلك على المنع ، لأنه لا يقاوم تلك الأحاديث في الصحة . وعلى تقدير ثبوت ذلك فليس فيه صريح المنع ، بل فيه إشارة إلى أنه ترك الأولى في القول للمريض إما بالتأنيس والملاطفة وإما بالدعاء والتوجع . فإن قيل : إنما ساغ ذلك لأن الذي دعا بذلك كان أبواه مشركين ، فالجواب أن قول أبي طلحة كان بعد أن أسلم ، وكذا أبو ذر . وقول أبي بكر كان بعد أن أسلم أبواه . انتهى ملخصاً . ويمكن أن يعترض بأنه لا يلزم من تسويغ قول ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم أن يسوغ لغيره ، لأن نفسه أعز من أنفس القائلين وآبائهم ولو كانوا أسلموا ، فالجواب ما تقدم من كلام ابن أبي عاصم ، فإن فيه إشارة إلى أن الأصل عدم الخصوصية . وأخرج ابن أبي عاصم من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة « فداك أبوك » ومن حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه « فداكم أبي وأمي » ومن حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم قال مثل ذلك للأنصار.

### ب) أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ

[٦١٨٦] ٥٩٦٦- فاصدقة بن الفضل قال أنا ابن عيينة قال نا ابن المنكدر عن جابر قال : ولد لرجل منا غلام فسماه القاسم ، فقلنا : لا نكنيك أبا القاسم ولا كرامة . فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم قال : « سم ابنك عبد الرحمن ».

**قوله ( باب أحب الأسماء إلى الله عز وجل )** ورد بهذا اللفظ حديث أخرجه مسلم من طريق نافع عن ابن عمر رفعه « إن أحب أسمائكم إلى الله عبد الله وعبد الرحمن » وله شاهد من حديث أبي وهب الجشمي وسيأتي التنبيه عليه بعد باب ، وآخر عن مجاهد عند ابن أبي شيبه مثله ، قال القرطبي : يلتحق بهذين الاسمين ما كان مثلهما كعبد الرحيم وعبد الملك وعبد الصمد ، وإنما كانت أحب إلى الله لأنها تضمنت ما هو وصف واجب لله وما هو وصف للإنسان وواجب له وهو العبودية ثم أضيف العبد إلى الرب إضافة حقيقية فصدت أفراد هذه الأسماء وشرفت بهذا التركيب فحصلت لها هذه الفضيلة . وقال غيره : الحكمة في الاختصار على الاسمين أنه لم يقع في القرآن إضافة عبد إلى اسم من أسماء الله تعالى غيرها ، قال الله تعالى ﴿ وإنه لما قام عبد الله يدعوه ﴾ وقال في

آية أخرى ﴿وعباد الرحمن﴾ ويؤيده قوله تعالى ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن﴾ وقد أخرج الطبراني من حديث أبي زهير الثقفي رفعه «إذا سميتم فعبدوا» ومن حديث ابن مسعود رفعه «أحب الأسماء إلى الله ما تعبد به» وفي إسناده كل منهما ضعف .

**قوله ( عن جابر ولد لرجل منا غلام ) اسم الرجل المذكور لم أقف عليه .**

**قوله ( فسماه القاسم )** مقتضى رواية مسلم عن رفاعه بن الهيثم عن خالد الواسطي بالسند المذكور هنا « فسماه محمداً » إلا أنه أورد عقب رواية عبث وهو بوزن جعفر بعين مهملة ثم موحدة ساكنة ثم مثناة عن حصين بالسند المذكور فسماه محمداً فذكر الحديث ، وفي آخره « سمو باسمي ولا تكونوا بكنتي ، فإنما بعثت قاسماً أقسم بينكم » ثم ساق رواية خالد وقال بهذا الإسناد ولم يذكر « فإنما بعثت قاسماً أقسم بينكم » وكأن الاختلاف فيه على خالد ، فإن الإسماعيلي أخرجه من رواية وهيب بن بقية عن خالد فقال « فسماه القاسم » وأخرجه أحمد عن هشيم عن حصين فقال « سماه القاسم » وأخرجه أيضاً من رواية معمر عن منصور كذلك ، وأخرجه أبو نعيم من رواية يوسف القاضي عن مسدد عن خالد فقال « سماه باسم النبي صلى الله عليه وسلم » وهكذا قال أبو عوانة عن حصين أخرجه أبو نعيم في « المستخرج على مسلم » ، وهذا يقتضي ترجيح رواية رفاعه بن الهيثم ، وأخرجه أحمد عن زياد البكائي عن منصور كما قال رفاعه ، وقد وقع الاختلاف فيه على شعبة أيضاً في « باب قوله تعالى : ﴿ فإن لله خمسه وللرسول ﴾ » يعني قسم ذلك من كتاب فرض الخمس فأخرجه البخاري هناك عن أبي الوليد عن شعبة عن سليمان وهو الأعمش ومنصور وقتادة قالوا سمعنا سالم بن أبي الجعد عن جابر قال « ولد لرجل منا غلام فأراد أن يسميه محمداً قال وقال عمرو يعني ابن مرزوق عن شعبة عن قتادة بسنده « أراد أن يسميه القاسم » وأورده من رواية سفيان الثوري عن الأعمش فقال « أراد أن يسميه القاسم » وأخرجه مسلم من رواية جرير عن منصور فقال فيه « ولد لرجل منا غلام فسماه محمداً » فقال له قومه لا ندعك تسميه باسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانطلق إليه بابنه حامله على ظهره فقال : « يا رسول الله ولد لي غلام فسميته محمداً » فذكر الحديث ، وقد بين شعبة أن في رواية منصور عن سالم عن جابر أن الأنصاري قال « حملته على عنقي » أورده البخاري في فرض الخمس ، وقد تقدم أنه يقتضي أن يكون من مسند الأنصاري من رواية جابر عنه ، وسائر الروايات عن سالم بن أبي الجعد يقتضي أنه من مسند جابر ، وفيه أورده أصحاب المسانيد والأطراف ، وقدمت في فرض الخمس أن رواية من قال أراد أن يسميه القاسم أرجح ، وذكرت وجه رجحانه . ويؤيده أنه لم يختلف على محمد بن المنكدر عن جابر في ذلك كما أخرجه المؤلف في آخر الباب الذي يليه .

**قوله ( لا نكنيك أبا القاسم ولا كرامة )** في الرواية التي في الباب بعده من هذا الوجه « ولا نعنمك عيلاً » هو من الإنعام أي لا نعنم عليك بذلك فتقر به عينك ، ويؤخذ منه مشروعية تسمية المرء بمن يولد له ولا يختص بأول أولاده .

**قوله ( فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا للأكثر بضم الهمزة على البناء للمجهول ، ولبعضهم بالبناء للفاعل ، ويؤيده ما في الباب الذي بعده بلفظ « فأق النبي صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( فقال سم ابنك عبد الرحمن )** في مطابقة الترجمة لحديث جابر عسر ، وأقرب ما قيل أنهم لما أنكروا

عليه التكنى بكنية النبي صلى الله عليه وسلم اقتضى مشروعية الكنية ، وأنه لما أمره أن يسميه عبد الرحمن اختار له اسماً يطيب خاطره به إذ غير الاسم فاقضى الحال أنه لا يشير عليه إلا باسم حسن ، وتوجيه كونه أحسن تقدم في أول الباب ، قال بعض شراح « المشارق » ، لله الأسماء الحسنى ، وفيها أصول وفروع أى من حيث الاشتقاق قال : وللاصول أصول أى من حيث المعنى ، فأصول الأصول اسمان الله والرحمن ، لأن كلا منهما مشتمل على الأسماء كلها ، قال الله تعالى ﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ﴾ ولذلك لم يتسم بهما أحد . وما ورد من رحمن الإمامة غير وارد لأنه مضاف ، وقول شاعرهم « وأنت غيث الورى لازلت رحماناً » تعالى في الكفر ، وليس بوارد ، لأن الكلام في أنه لم يتسم به أحد ، ولا يرد إطلاق من أطلقه وصفاً لأنه لا يستلزم التسمية بذلك ، وقد لقب غير واحد الملك الرحيم ولم يقع مثل ذلك في الرحمن ، وإذا تقرر ذلك كانت إضافة العبودية إلى كل منهما حقيقة محضة ، فظهر وجه الأحيية ، والله أعلم .

قول النبي صلى الله عليه : « سَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكُنُّوا بِكُنِّيَّتِي »

قال أنس عن النبي صلى الله عليه .

[٦١٨٧] ٥٩٦٧- نا مسدد قال نا خالد قال نا حصين عن سالم عن جابر قال : وَلِدَ لِرَجُلٍ مِنَّا غُلَامٌ فَسَمَاهُ

القاسم ، فقالوا : لا نكنيه حتى نسأل النبي صلى الله عليه ، قال : « سَمُوا بِاسْمِي وَلَا تَكُنُّوا بِكُنِّيَّتِي » .

[٦١٨٨] ٥٩٦٨- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين قال سمعت أبا هريرة قال

أبو القاسم صلى الله عليه : « سَمُوا بِاسْمِي وَلَا تَكُنُّوا بِكُنِّيَّتِي » .

[٦١٨٩] ٥٩٦٩- نا عبد الله بن محمد قال نا سفيان قال سمعت ابن المنكدر قال : سمعت جابر بن عبد الله :

وَلِدَ لِرَجُلٍ مِنَّا غُلَامٌ فَاسْمَاهُ الْقَاسِمُ ، فَقُلْنَا : لا نكنيك بأبي القاسم ولا ننعملك عينا . فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : « أَسْمِ ابْنَكَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ » .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم سموا باسمي ولا تكونوا )** بفتح الكاف وتشديد النون وهو على حذف إحدى التائين أو بسكون الكاف وضم النون ، وفي رواية الكشميهني « ولا تكتنوا » بسكون الكاف وفتح المثناة بعدها نون .

**قوله ( بكنيتي )** في رواية الأصيل « بكنوتى » بالواو بدل التحتانية وهى بمعناها كنوته وكنيته بمعنى ، قال عياض روه كلهم في عدة مواضع بالياء ، وقد تقدم معنى الكنية والتعريف بها في أوائل المناقب في « باب كنية النبي صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( فيه أنس )** يشير إلى ما تقدم موصولاً في البيوع ثم في صفة النبي صلى الله عليه وسلم من طريق حميد عن أنس بهذا ، وفيه قصة سيأتى التنبيه عليها ولفظه « سموا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي » . ثم ذكر فيه حديث جابر في ذلك ثم حديث أى هريرة ثم حديث جابر من وجه آخر ، فأما حديث أى هريرة فاقتصر فيه على المتن ولفظه كحديث أنس المذكور ، وأما حديث جابر ففي الرواية الأولى من طريق سالم وهو ابن أى الجعد عنه « ولد لرجل

منا غلام فسماه القاسم فقالوا « لا نكنيك حتى نسأل النبي صلى الله عليه وسلم » وفي الرواية الثانية من طريق محمد بن المنكدر عنه « فقلنا لا نكنيك بأبي القاسم ولا ننعمك عيناً » . فيجمع بين هذا الاختلاف إما بأن بعضهم قال هذا وبعضهم قال هذا ، وإما أنهم منعوا أولاً مطلقاً ثم استدركوا فقالوا حتى نسأل . وفي الرواية الأولى أيضاً « فقال سمو باسمي ولا تكونوا بكنيتي » وفي الرواية الثانية « فقال سم ابنك عبد الرحمن » ويجمع بينهما بأن أحد الراويين ذكر ما لم يذكر الآخر . وقوله « لا نكنيك » بفتح أوله مع التخفيف وبضمه مع التشديد ، و « ننعمك » بضم أوله . قال النووي : اختلف في التكني بأبي القاسم على ثلاثة مذاهب : الأول المنع مطلقاً سواء كان اسمه محمداً أم لا ، ثبت ذلك عن الشافعي . والثاني الجواز مطلقاً ، ويختص النهي بحياته صلى الله عليه وسلم ، والثالث لا يجوز لمن اسمه محمد ويجوز لغيره . قال الرافعي : يشبه أن يكون هذا هو الأصح ، لأن الناس لم يزلوا يفعلونه في جميع الأعصار من غير إنكار . قال النووي : هذا مخالف لظاهر الحديث ، وأما إطباق الناس عليه ففيه تقوية للمذهب الثاني ، وكأن مستندهم ما وقع في حديث أنس المشار إليه قبل « أنه صلى الله عليه وسلم كان في السوق ، فسمع رجلاً يقول : يا أبا القاسم ، فالتفت إليه فقال : لم أعنك ، فقال : سمو باسمي ولا تكونوا بكنيتي » قال : ففهموا من النهي الاختصاص بحياته للسبب المذكور ، وقد زال بعده صلى الله عليه وسلم . انتهى ملخصاً . وهذا السبب ثابت في الصحيح ، فما خرج صاحب القول المذكور عن الظاهر إلا بدليل . وما ننبه عليه أن النووي أورد المذهب الثالث مقلوباً فقال : يجوز لمن اسمه محمد دون غيره ، وهذا لا يعرف به قائل ، وإنما هو سبق قلم ، وقد حكى المذاهب الثلاثة في « الأذكار » على الصواب ، وكذا هي في الرافعي . وما تعقبه السبكي عليه أنه رجع منع التكنية بأبي القاسم مطلقاً ؛ ولما ذكر الرافعي في خطبة المنهاج كناه فقال المحرر للإمام أبي القاسم الرافعي ، وكان يمكنه أن يقول للإمام الرافعي فقط أو يسميه باسمه ولا يكنيه بالكنية التي يعتقد المصنف منعها . وأجيب باحتمال أن يكون أشار بذلك إلى اختيار الرافعي الجواز ، أو إلى أنه مشتهر بذلك ، ومن شهر بشيء لم يمتنع تعريفه به ، ولو كان بغير هذا القصد فإنه لا يسوغ والله أعلم . وبالمذهب الأول قال الظاهرية ، وبالع بعضهم فقال : لا يجوز لأحد أن يسمي ابنه القاسم لئلا يكنى أبا القاسم . وحكى الطبري مذهباً رابعاً وهو المنع من التسمية بمحمد مطلقاً ، وكذا التكني بأبي القاسم مطلقاً ، ثم ساق من طريق سالم بن أبي الجعد « كتب عمر : لا تسموا أحداً باسم نبي » واحتج لصاحب هذا القول بما أخرجه من طريق الحكيم بن عطية عن ثابت عن أنس رفعه « يسمونهم محمداً ثم يلعنونهم » وهو حديث أخرجه البزار وأبو يعلى أيضاً وسنده لين ، قال عياض : والأشبه أن عمر إنما فعل ذلك إعظاماً لاسم النبي صلى الله عليه وسلم لئلا ينتهك وقد كان سمع رجلاً يقول لمحمد بن زيد بن الخطاب : يا محمد فعل الله بك وفعل ، فدعاه وقال : لا أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسب بك ، فغير اسمه . قلت : أخرجه أحمد والطبراني من طريق عبد الرحمن بن ابن أبي ليلى « نظر عمر إلى ابن عبد الحميد وكان اسمه محمداً ورجل يقول له : فعل الله بك يا محمد ، فأرسل إلى ابن زيد بن الخطاب فقال : لا أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسب بك ، فسماه عبد الرحمن . وأرسل إلى بني طلحة وهم سبعة ليغير أسماءهم فقال له محمد وهو كبيرهم : والله لقد سمانى النبي صلى الله عليه وسلم محمداً ، فقال : قوموا فلا سبيل إليكم » فهذا يدل على رجوعه عن ذلك . وحكى غيره مذهباً خامساً وهو المنع مطلقاً في حياته التفصيل بعده بين من اسمه محمد وأحمد فيمتنع وإلا فيجوز وقد ورد ما يؤيد المذهب الثالث الذي ارتضاه الرافعي هاهنا النووي ، وذلك فيما أخرجه أحمد وأبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان من طريق أبي الزبير عن

جابر رفعه « من تسمى باسمي فلا يكتني بكنيتي . ومن اكتنى بكنيتي فلا يتسمى باسمي » لفظ أبي داود وأحمد من طريق هشام الدستوائي عن أبي الزبير ، ولفظ الترمذي وابن حبان من طريق حسين بن واقد عن أبي الزبير « إذا سميت بي فلا تكنوا بي ، وإذا كنيت بي فلا تسموا بي » قال أبو داود ورواه الثوري عن ابن جريج مثل رواية هشام ، ورواه معقل عن أبي الزبير مثل رواية ابن سيرين عن أبي هريرة ، قال ورواه محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة مثل رواية أبي الزبير . قلت : ووصله البخاري في « الأدب المفرد » وأبو يعلى ولفظه « لا تجمعوا بين اسمي وكنيتي » وللترمذي من طريق الليث عنه ولفظه « إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يجمع بين اسمه وكنيته وقال : أنا أبو القاسم ، الله يعطى وأنا أقسم » قال أبو داود : واختلف على عبد الرحمن بن أبي عمرة وعلى أبي زرعة بن عمرو وموسى بن يسار عن أبي هريرة على الوجهين قلت : وحديث ابن أبي عمرة أخرجه أحد وابن أبي شيبه من طريقه عن عمه رفعه « لا تجمعوا بين اسمي وكنيتي » وأخرج الطبراني من حديث محمد بن فضالة قال « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وأنا ابن أسبوعين ، فأتى بي إليه فمسح على رأسي وقال : سموه باسمي ولا تكنوه بكنيتي » ورواية أبي زرعة عند أبي يعلى بلفظ « من تسمى باسمي فلا يكتني بكنيتي » ، واحتج للمذهب الثاني بما أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث علي قال « قلت يا رسول الله إن ولد لي من بعدك ولد أسميه باسمك وأكنيه بكنيتك ؟ قال : نعم » وفي بعض طرقه « فسماني محمداً وكناني أبا القاسم » وكان رخصة من النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب ، رويها هذه الرخصة في « أمالي الجوهري » وأخرجها ابن عساكر في الترجمة النبوية من طريقه وسندها قوى ، قال الطبري : في إباحة ذلك لعلي ثم تكنية على ولده أبا القاسم إشارة إلى أن النهي عن ذلك كان على الكراهة لا على التحريم ، قال ويؤيد ذلك أنه لو كان على التحريم لأنكره الصحابة ولما مكثوا أن يكنى ولده أبا القاسم أصلاً ، فدل على أنهم إنما فهموا من النهي التنزيه . وتعقب بأنه لم ينحصر الأمر فيما قال ، فلعلهم علموا الرخصة له دون غيره كما في بعض طرقه ، أو فهموا تخصيص النهي بزمانه صلى الله عليه وسلم ، وهذا أقوى لأن بعض الصحابة سمى ابنه محمداً وكناه أبا القاسم وهو طلحة بن عبيد الله ، وقد جزم الطبراني أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي كناه ، وأخرج ذلك من طريق عيسى بن طلحة عن ظئر محمد بن طلحة وكذا يقال لكنية كل من محمد بن أبي بكر وابن سعد وابن جعفر بن أبي طالب وابن عبد الرحمن بن عوف وابن حاطب بن أبي بلتعة وابن الأشعث بن قيس أبو القاسم وأن أباؤهم كنوهم بذلك ، قال عياض : وبه قال جمهور السلف والخلف وفقهاء الأمصار ، وأما ما أخرجه أبو داود من حديث عائشة « أن امرأة قالت : يا رسول الله إني سميت ابني محمداً وكنيته أبا القاسم فذكر لي أنك تكره ذلك ، قال : ما الذي أحل اسمي وحرم كنيتي » . فقد ذكر الطبراني في « الأوسط » أن محمد بن عمران الحجبي تفرد به عن صفية بنت شيبة عنها ، ومحمد المذكور مجهول ، وعلى تقدير أن يكون محفوظاً فلا دلالة فيه على الجواز مطلقاً ، لا احتمال أن يكون قبل النهي . وفي الجملة أعدل المذاهب المذهب المفصل المحكي أخيراً مع غرابته . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة بعد أن أشار إلى ترجيح المذهب الثالث من حيث الجواز : لكن الأولى الأخذ بالمذهب الأول فإنه أبرأ للذمة وأعظم للحرمة والله أعلم .

### باسم الحزن

٥٩٧٠ - حدثنا إسحاق بن نصر قال ناعبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبيه أن



أباه جاء إلى النبي صلى الله عليه فقال: «ما اسمك؟» قال: حزن. قال: «أنت سهل»، قال: لا أغير اسماً سمانيه أبي. قال ابن المسيب: فما زالت الحزونة فينا بعده. نا علي بن عبد الله ومحمود قالنا نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبيه عن جده... بهذا. [الحديث ٦١٩٠-٦١٩٣ طرفه في: ٦١٩٣].

**قوله (باب اسم الحزن)** بفتح المهملة وسكون الزاي: ما غلظ من الأرض، وهو ضد السهل، واستعمل في الخلق يقال: في فلان حزونة أى في خلقه غلظة وقساوة.

**قوله (عن ابن المسيب)** هو سعيد، وسماه أحمد في روايته عن عبد الرزاق، وكذا محمود بن غيلان وأحمد بن صالح وغيرهما.

**قوله (عن أبيه أن أباه جاء)** كذا رواه إسحق بن نصر عن عبد الرزاق، وتابعه أحمد عن عبد الرزاق قال في روايته، «عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لجده» وكذا أخرجه ابن حبان من طريق محمد بن أبي السرى عن عبد الرزاق وأورده المصنف عن عقبة عن محمود بن غيلان وعلى بن عبد الله كلاهما عن عبد الرزاق فقالا في روايتهما «عن أبيه عن جده» وكذا أورده أبو داود عن أحمد بن صالح والإسماعيلي من طريق إسحق بن الضيف كلاهما عن عبد الرزاق وفيه «عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له» وهذا الاختلاف على عبد الرزاق وبحسبه يكون الحديث إما من مسند المسيب بن حزن على الرواية الأولى، وإما من مسند حزن بن أبي وهب والده على الرواية الثانية، وإقدا أعرض الحميدى تبعاً لأبى مسعود عن الرواية الثانية وأورد الحديث فى مسند المسيب، وأما الكلاباذى فجزم بأن الحديث من مسند حزن، وهذا الذى ينبغى أن يعتمد، لأن الزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما وفيهم ابن المدينى.

**قوله (قال أنت سهل)** فى رواية الإسماعيلي من طريق محمود بن غيلان، ومن طريق إسحق بن الضيف جميعاً قال «بل اسمك سهل».

**قوله (لا أغير اسماً)** فى رواية أحمد بن صالح «فقال: لا السهل يوطأ ويمتن» ويجمع بأنه قال كلاً من الكلامين فنقل بعض الرواة ما لم يتقله الآخر.

**قوله (فما زالت الحزونة فينا بعد)** فى رواية أحمد بن صالح «فظننت أنه سيصينا بعده حزونة».

**قوله (حدثنا على بن عبد الله ومحمود هو ابن غيلان)** كذا ثبت للأكثر، وسقط محمود من رواية الأصيل عن أبى أحمد الجرجاني، وقد أخرجه الإسماعيلي عن الهيثم بن خلف عن محمود بن غيلان كما قال البخارى ولفظه كما قدمته، وأخرجه أبو نعيم عن أبى أحمد وهو الغطريفى عن الهيثم فقال فى السند «عن أبيه أن أباه جاء» والمعتمد ما قال الإسماعيلي. قال ابن بطال: فيه أن الأمر بتحسين الأسماء وتغيير الاسم إلى أحسن منه ليس على الوجوب، وسيأتى مزيد لهذا فى الباب الذى يليه. وقال ابن التين: معنى قول ابن المسيب «فما زالت الحزونة» يريد اتساع التسهيل فيما يريدونه. وقال الداودى: يريد الصعوبة فى أخلاقهم، إلا أن سعيداً أفضى به ذلك إلى الغضب فى الله. وقال غيره: يشير إلى الشدة التى بقيت فى أخلاقهم. فقد ذكر أهل النسب أن فى

ولده سوء خلق معروف فيهم لا يكاد يعدم منهم .

( تنبيه ) قال الكرماني هنا : قالوا لم يرو عن المسيب بن حزن — وهو وأبوه صحابيان — إلا ابنه سعيد بن المسيب ، وهذا خلاف المشهور من شرط البخاري أنه لم يرو عن واحد ليس له إلا راو واحد . قلت : وهذا المشهور راجع إلى غرابته ، وذلك أنه لم يذعه إلا الحاكم ومن تلقى كلامه ، وأما المحققون فلم يلتزموا ذلك ، وحجتهم أن ذلك لم ينقل عن البخاري صريحاً ، وقد وجد عمله على خلافه في عدة مواضع : منها « هذا فلان يعتد به » وقد قررت ذلك في « النكت على علوم الحديث » وعلى تقدير تسليم الشرط المذكور ، فالجواب عن هذا الموضوع أن الشرط المذكور إنما هو في غير الصحابة ، وأما الصحابة فكلهم عدول فلا يقال في واحد منهم بعد أن ثبتت صحبته مجهول ، وإن وقع ذلك في كلام بعضهم فهو مرجوح ، ويحتاج من لدعي الشرط في بقية المواضع إلى الأجوبة .

### باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه

[٦١٩١] ٥٩٧١- حدثنا سعيد بن أبي مريم قال نا أبو غسان قال ني أبو حازم عن سهل قال : أتني بالمنذر بن أبي أسيد إلى النبي صلى الله عليه حين ولد ، فوضعه على فخذه - وأبو أسيد جالس - فلهي النبي صلى الله عليه بشيء بين يديه ، فأمر أبو أسيد بابنه فاحتمل من فخذ النبي صلى الله عليه . فاستفاق النبي صلى الله عليه فقال : « أين الصبي ؟ » فقال أبو أسيد : قلبناه يا رسول الله . قال : « ما اسمه ؟ » قال : فلان . قال : « لكن اسمه المنذر » فسماه يومئذ المنذر .

[٦١٩٢] ٥٩٧٢- نا صدقة بن الفضل قال أنا محمد بن جعفر عن شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة عن أبي رافع عن أبي هريرة أن زينب كان اسمها برة ، فقيل : تزكي نفسها ، فسمها رسول الله صلى الله عليه زينب .

[٦١٩٣] ٥٩٧٣- نا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام أن ابن جريح أخبرهم قال أخبرني عبد الحميد بن جبير بن شيبه قال : جلست إلى سعيد بن المسيب فحدثني أن جدّه حزناً قدّم على النبي صلى الله عليه ، فقال : « ما اسمك ؟ » قال : اسمي حزن ، قال : « بل أنت سهل » ، قال : ما أنا بغير اسم سمانيه أبي . قال ابن المسيب : فما زالت فينا الحزونة بعده .

**قوله ( باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه )** هذه الترجمة منتزعة مما أخرج ابن أبي شيبة من مرسل عروة « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سمع الاسم القبيح حوله إلى ما هو أحسن منه وقد وصله الترمذي من وجه آخر عن هشام بذكر عائشة فيه ، وفيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث سهل بن سعد .

**قوله ( أتى بالمنذر بن أبي أسيد إلى النبي صلى الله عليه وسلم حين ولد )** أبو أسيد بالتصغير صحابي مشهور ، وله أحاديث في الصحيح ، وتقدم ذكر ولده هذا في صلاة الجماعة في المغازي ، وتقدمت روايته عن أبيه في كتاب الطلاق ، وكان الصحابة إذا ولد لأحدهم الولد أتى به النبي صلى الله عليه وسلم ليحنكه ويبارك عليه ، وقد تكرر ذلك في الأحاديث .

**قوله ( فوضعه على فخذه )** يعني إكراماً له .

قوله ( فلهي النبي صلى الله عليه وسلم بشيء بين يديه ) أى اشتغل ، وكل ما شغلك عن شيء فقد أهلك عن غيره . قال ابن التين : روى لى بوزن علم وهى اللغة المشهورة ، وبالفصح لغة طيىء .

قوله ( فاستفاق النبي صلى الله عليه وسلم ) أى انقضى ما كان مشتغلاً به فأفاق من ذلك فلم ير الصبي فسأل عنه ، يقال أفاق من نومه ومن مرضه والاستفاق بمعنى .

قوله ( قلبناه ) بفتح القاف وتشديد اللام بعدها موحدة ساكنة أى صرفناه إلى منزله ، وذكر ابن التين أنه وقع فى روايته أقلبناه بزيادة همزة أوله ، قال والصواب حذفها وأثبتها غيره لغة .

قوله ( ما اسمه ؟ قال فلان ) لم أقف على تعيينه ، فكأنه كان سماه اسماً ليس مستحسنًا فسكت عن تعيينه ، أو سماه فنسيه بعض الرواة .

قوله ( ولكن اسمه المنذر ) أى ليس هذا الاسم الذى سمّيته به اسمه الذى يليق به بل هو المنذر ، قال الداودى : سماه المنذر تفاؤلاً أن يكون له علم ينذر به . قلت : وتقدم فى المغازى أنه سمى المنذر بالمنذر بن عمرو الساعدى الخزرجى وهو صحابى مشهور من رهط أنى أسيد .

الحديث الثانى : قوله ( عطاء بن أوى ميمونة ) هو ابن هلال مولى أنس ، وأبو رافع هو نفيح الصانع .

قوله ( أن زينب كان اسمها برة ) بفتح الموحدة وتشديد الراء كذا فى رواية محمد بن جعفر وهو غندر عن شعبه ، ووافقه جماعة . وقال عمرو بن مرزوق عن شعبة بهذا السند عن أوى هريرة « كان اسم ميمونة برة » أخرجه المصنف فى « الأدب المفرد » عنه ، والأول أكبر ، وزينب هى بنت جحش أو بنت أوى سلمة ، والأولى زوج النبي صلى الله عليه وسلم والثانية ربيبته ، وكل منهما كان اسمها أولاً برة فغيره النبي صلى الله عليه وسلم ، كذا قال ابن عبد البر ، وقصة زينب بنت جحش أخرجه مسلم وأبو داود فى أثناء حديث عن زينب بنت أم سلمة قالت « سميت برة فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تركوا أنفسكم فإن الله أعلم بأهل البر منكم . قالوا : ما نسّميا ؟ قال : سموها زينب » وفى بعض روايات مسلم « وكان اسم زينب بنت جحش برة » وقد أخرجه الدارقطنى فى « المؤتلف » بسند فيه ضعف « أن زينب بنت جحش قالت : يا رسول الله اسمى برة فلو غيرته ، فإن البرة صغيرة ، فقالوا كان مسلماً<sup>(١)</sup> لسميته باسم من أسمائها ، ولكن هو جحش فالجحش أكبر من البرة . وقد وقع مثل ذلك لجويرية بنت الحارث أم المؤمنين ، فأخرج مسلم وأبو داود والمصنف فى « الأدب المفرد » عن ابن عباس قال « كان اسم جويرية بنت الحارث برة ، فحول النبي اسمها فسمها جويرية ، كره أن يقول خرج من عند برة » .

قوله ( فقيل تزكى نفسها ) أى لأن لفظة « برة » مشتقة من البر ، وكذلك وقع فى قصة جويرية « كره أن يقال خرج من عند برة » وقال فى قصة زينب « الله أعلم بأهل البر منكم »

الحديث الثالث ، قوله ( هشام ) هو ابن يوسف ، وعبد الحميد بن جبير بن شيبه أى ابن عثمان الحنفى .

قوله ( فخذثنى أن جده حزناً ) هكذا أرسل سعيد الحديث لما حدث به عبد الحميد ، ولما حدث به الزهرى

وصله عن أبيه كما تقدم بيانه في الباب الذي قبله ، وهذا على قاعدة الشافعي أن المرسل إذا جاء موصولاً من وجه آخر تبين صحة مخرج المرسل ، وقاعدة البخاري أن الاختلاف في الوصل والإرسال لا يقدر المرسل في الموصول إذا كان الواصل أحفظ من المرسل ، كالذي هنا فإن الزهري أحفظ من عبد الحميد ، قال الطبري لا تنبغي التسمية باسم قبيل المعنى ، ولا باسم يقتضي التزكية له ، ولا باسم معناه السب . قلت : الثالث أخص من الأول ، قال : ولو كانت الأسماء إنما هي أعلام للأشخاص لا يقصد بها حقيقة الصفة ، لكن وجه الكراهة أن يسمع سامع بالاسم فيظن أنه صفة للمسمى ، فلذلك كان صلى الله عليه وسلم يحول الاسم إلى ما إذا دعى به صاحبه كان صدقاً ، قال : وقد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم عدة أسماء ، وليس ما غير من ذلك على وجه المنع من التسمية بها بل على وجه الاختيار ؛ قال : ومن ثم أجاز المسلمون أن يسمى الرجل القبيح بحسن والفاسد بصالح ، ويدل عليه أنه صلى الله عليه وسلم لم يلزم حزناً لما امتنع من تحويل اسمه إلى سهل بذلك ، ولو كان ذلك لازماً أقره على قوله « لا أغير اسماً سماه أبى » انتهى ملخصاً . وقد ورد الأمر بتحسين الأسماء ، وذلك فيما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي الدرداء رفعه « إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم ، فأحسنوا أسمائكم » ورجاله ثقات ، إلا أن في سنده انقطاعاً بين عبد الله بن أبي زكريارأويه عن أبي الدرداء [ وأبى الدرداء ] فإنه لم يدركه ، قال أبو داود : وقد غير النبي صلى الله عليه وسلم العاص وعتلة بفتح المهملة والمثناة بعدها لام وشيطان وغراب وحجاب بضم المهملة وتخفيف الموحدة وشهاب وحرب وغير ذلك قلت : والعاصي الذي ذكره هو مطيع بن الأسود العدوي والد عبد الله بن مطيع ، ووقع مثله لعبد الله بن الحارث بن جزء وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر أخرجه البزار والطبراني من حديث عبد الله بن الحارث بسند حسن والأخبار في مثل ذلك كثيرة ، وعتلة هو عتبة بن عبد السلمي ، وشيطان هو عبد الله ، وغراب هو مسلم أبو ربيعة ، وحجاب هو عبد الله بن عبد الله بن أبي ، وشهاب هو هشام بن عامر الأنصاري ، وحرب هو الحسن بن علي سماه على أولاً حرباً وأسانيدها مبنية في كتابي في الصحابة .

### باب مَنْ سَمِيَ بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ

وقال أنس : قَبْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِبراهيمَ ، يعني ابنه .

[٦١٩٤] ٥٩٧٤- نا ابن نمير قال نا محمد بن بشر قال نا إسماعيل قال : قلت لابن أبي أوفى : رأيت إبراهيم ابن

النبي صلى الله عليه ؟ قال : مات صغيراً ، ولو قُضِيَ أن يكون بعد محمد نبي عاش ابنه ، ولكن لا نبي بعده .

[٦١٩٥] ٥٩٧٥- نا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن عدي بن ثابت قال : سمعت البراء : لما مات إبراهيم

قال النبي صلى الله عليه : « إِنَّ لَهُ مَرْضِعاً فِي الْجَنَّةِ » .

[٦١٩٦] ٥٩٧٦- حدثنا آدم قال نا شعبة عن حصين بن عبد الرحمن عن سالم بن أبي الجعد عن جابر قال :

قال النبي صلى الله عليه : « سَمَوْا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي ، فَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ » . رواه أنس عن

النبي صلى الله عليه .

[٦١٩٧] ٥٩٧٧- نا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة قال نا أبو حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة عن

النبي صلى الله عليه قال : « سَمَوْا بِاسْمِي ، وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي ، وَمَنْ رَأَنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَنِي ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ

لا يتمثلُ صورتِي ، فمن كذبَ عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعدهُ من النارِ .

[٦١٩٨] ٥٩٧٨ - حدثنا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى قال : ولِدَ لي غلام ، فأتيتُ به إلى النبيِّ صلى الله عليه ، فسماهُ إبراهيمَ ، فحنَّكَهُ بتمرّة ودعا له بالبركة ودفعهُ إليَّ ، وكان أكبرَ ولد أبي موسى .

[٦١٩٩] ٥٩٧٩ - نا أبو الوليد قال نا زائدة قال نا زياد بن علاقة قال سمعتُ المغيرة بن شعبة انكسفتِ الشمسُ يومَ مات إبراهيمُ . رواه أبو بكره عن النبيِّ صلى الله عليه .

**قوله ( باب من سمي بأسماء الأنبياء )** في هذه الترجمة حديثان صريحان : أحدهما أخرجه مسلم من حديث المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إنهم كانوا يسمون بأسماء أنبيائهم والصالحين قبلهم » ثانيهما أخرجه أبو داود والنسائي والمصنف في « الأدب المفرد » من حديث أبي وهب الجشمي بضم الجيم وفتح المعجمة رفعه « تسَمُّوا بأسماء الأنبياء ، وأحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن ، وأصدقها حارث وهمام ، وأقبحها حرب ومرة » قال بعضهم : أما الأولان فلما تقدم في « باب أحب الأسماء إلى الله » وأما الآخران فلأن العبد في حرث الدنيا أو حرث الآخرة ولأنه لا يزال يهتم بالشئ بعد الشئ ، وأما الأخيران فلما في الحرب من المكارة ولما في مرة من المارة . وكأن المؤلف رحمه الله لما لم يكونا على شرطه اكتفى بما استنبطه من أحاديث الباب وأشار بذلك إلى الرد على من كره ذلك ، كما تقدم عن عمر أنه أراد أن يغير أسماء أولاد طلحة وكان سماهم بأسماء الأنبياء . وأخرج البخاري أيضاً في « الأدب المفرد » في مثل ترجمة هذا الباب حديث يوسف بن عبد الله بن سلام قال « سماني النبي صلى الله عليه وسلم يوسف » الحديث وسنده صحيح وأخرجه الترمذي في « الشمائل » وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال « أحب الأسماء إليه أسماء الأنبياء » . ثم ذكر فيه أحد عشر حديثاً موصولة ومعلقة .

الأول حديث أنس ، **قوله ( وقال أنس : قبل النبي صلى الله عليه وسلم إبراهيم ، يعني ابنه )** ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر عن الكشميهني وحده ، وهو في رواية النسفي أيضاً ، وهو طرف من حديث طويل تقدم موصولاً في الجناز .

الحديث الثاني ، **قوله ( حدثنا ابن نمير )** هو محمد بن عبد الله بن نمير نسب لجده ، ومحمد بن بشر هو العبدى ، وإسماعيل هو ابن خالد ، والإسناد كله كوفيون .

**قوله ( قلت لابن أبي أوفى )** هو عبد الله الصحابي ابن الصحابي .

**قوله ( رأيت إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال مات صغيراً )** تضمن كلامه جواب السؤال بالإشارة إليه وصرح بالزيادة عليه كأنه قال : نعم رأيته لكن مات صغيراً . ثم ذكر السبب في ذلك . وقد رواه إبراهيم بن حميد عن إسماعيل عن أبي خالد بلفظ « قال نعم كان أشبه الناس به ، مات وهو صغير » أخرجه ابن منده وإسماعيلي من طريق جرير عن إسماعيل « سألت ابن أبي أوفى عن إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم مثل أى شئ كان حين مات ؟ قال : كان صبيّاً » .

**قوله ( ولو قضى أن يكون بعد محمد نبي عاش ابنه ) إبراهيم ( ولكن لا نبي بعده )** هكذا جزم به عبد الله ابن أبي أوفى . ومثل هذا لا يقال بالرأى ، وقد توارد عليه جماعة : فأخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس قال « لما مات إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه وقال : إن له مرضعاً في الجنة ، لو عاش لكان صديقاً نبياً ، ولأعتقت أحواله القبط » وروى أحمد وابن منده من طريق السدى « سألت أنسا كم بلغ إبراهيم ؟ قال كان قد ملأ المهدي ، ولو بقي لكان نبياً ، ولكن لم يكن ليبقى ، لأن نبيكم آخر الأنبياء » ولفظ أحمد « ولو عاش إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم لكان صديقاً نبياً » ولم يذكر القصة فهذه عدة أحاديث صحيحة عن هؤلاء الصحابة أنهم أطلقوا ذلك ، فلا أدري ما الذي حمل النووي في ترجمة إبراهيم المذكور من كتاب تهذيب الأسماء واللغات على استنكار ذلك ومبالغته حيث قال : هو باطل ، وجسارة في الكلام على المغيبات ، ومجازفة وهجوم على عظيم من الزلل . ويحتمل أن يكون استحضر ذلك عن الصحابة المذكورين ، فرواه عن غيرهم ممن تأخر عنهم فقال ذلك ، وقد استنكر قبله ابن عبد البر في « الاستيعاب » الحديث المذكور فقال هذا لا أدري ما هو ، وقد ولد نوح من ليس بنبي ، وكذا ولد غير النبي نبياً فكذا يجوز عكسه ، حتى نسب قائله إلى المجازفة والخوض في الأمور المغيبة بغير علم إلى غير ذلك ، مع أن الذي نقل عن الصحابة المذكورين إنما أتوا فيه بقضية شرطية .

الحديث الثالث حديث البراء « لما مات إبراهيم قال النبي صلى الله عليه وسلم إن له مرضعاً في الجنة » قال الخطابي : هو بضم الميم على أنه اسم فاعل من أرضع أى من يتم إرضاعه ، وبفتحها أى إن له رضاعاً في الجنة . وقال ابن التين قال في الصحاح : امرأة مرضع أى لها ولد ترضعه ، فهي مرضعة بضم أوله ، فإن وصفتها بإرضاعه قلت مرضعة يعنى بفتح الميم ، قال : والمعنى هنا يصح ، ولكن لم يروه أحد بفتح الميم . قلت : وقع في رواية الإسماعيلي « إن له مرضعاً ترضعه في الجنة » والمعنى تكمل إرضاعه ، لأنه لما مات كان ابن ستة عشر شهراً أو ثمانية عشر شهراً على اختلاف الروايتين ، وقيل إنما عاش سبعين يوماً .

الحديث الرابع حديث جابر « سموا باسمي » ذكره مختصراً عن آدم عن شعبة عن حصين ، وقد تقدم شرحه قريباً ، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن شعبة عن حصين بتمامه .

الحديث الخامس ، **قوله ( ورواه أنس )** تقدم التنبيه عليه قريباً في « باب قول النبي صلى الله عليه وسلم سموا باسمي » .

الحديث السادس والسابع والثامن حديث أبي هريرة « سموا باسمي ولا تكونوا بكنتي » ووقع في رواية المستملي والسرخسي هنا « بكنوتى » وقد تقدم توجيهه قريباً .

**قوله ( ومن رأى في المنام . الحديث )** هو حديث آخر جمعتهما الراوى بهذا الإسناد ، وسيأتى شرحه في كتاب التعبير .

**قوله ( ومن كذب على متعمداً . . الحديث )** هو حديث آخر تقدم شرحه في كتاب العلم .

الحديث التاسع عن أبي موسى هو الأشعري قال « ولد لى غلام » .

**قوله ( وكان أكبر ولد أبي موسى )** هذا يشعر بأن أبا موسى كنى قبل أن يولد له . وإلا فلو كان الأمر على غير ذلك لكنى بابنه إبراهيم المذكور ، ولم ينقل أنه كان يكنى أبا إبراهيم .

الحديث العاشر حديث المغيرة « انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم » كذا أورده مختصراً ، وقد تقدم في الكسوف بهذا الإسناد مطولاً من وجه آخر عن زياد بن علاقة مطولاً أيضاً وتقدم شرحه هناك .

الحديث الحادى عشر ، قوله ( رواه أبو بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ) يشير إلى ما أخرجه موصولاً في الكسوف ومعلقاً ، لكن لم أر في شيء من طرق حديث أبى بكرة التصريح بأن ذلك كان يوم مات إبراهيم ، إلا في رواية أسندها في « باب كسوف القمر » مع أن مجموع الأحاديث تدل على ذلك كما قاله البيهقي ، قال ابن بطلال : في هذه الأحاديث جواز التسمية بأسماء الأنبياء ، وقد ثبت عن سعيد بن المسيب أنه قال « أحب الأسماء إلى الله أسماء الأنبياء » وإنما كره عمر ذلك ، لئلا يسب أحد المسمى بذلك فأراد تعظيم الاسم لئلا يتنزل في ذلك وهو قصد حسن ، وذكر الطبري أن الحجة في ذلك حديث أنس « يسمونهم محمداً ويلعنونهم » قال : وهو ضعيف ، لأنه من رواية الحكم بن عطية عن ثابت عنه ، وعلى تقدير ثبوته فلا حجة فيه للمنع ، بل فيه النهي عن لعن من يسمى محمداً ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الحديث في « باب سمووا باسمي » قال يقال إن طلحة قال للزبير : أسماء بنى أسماء الأنبياء وأسماء بنيك أسماء الشهداء ، فقال : أنا أرجو أن يكون بنى شهداء ، وأنت لا ترجو أن يكون بنوك أنبياء ، فأشار إلى أن الذى فعله أولى من الذى فعله طلحة .

### باب تسمية الوليد

[٦٢٠٠] ٥٩٨٠- نا أبو نعيم قال نا ابن عيينة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة قال : لما رفع النبي صلى الله عليه وآله رأسه من الركعة قال : اللهم أنج الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام ، وعياش بن أبي ربيعة ، والمستضعفين بمكة . اللهم أشدد وطأتك على مضر ، اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف .

قوله ( باب تسمية الوليد ) ورد في كراهة هذا الاسم حديث أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسمى الرجل عبده أو ولده حرباً أو مرة أو وليداً » الحديث وسنده ضعيف جداً ، وورد فيه أيضاً حديث آخر مرسل أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه والبيهقي في « الدلائل » من طريقه قال « حدثنا محمد بن خالد بن العباس السكسكى حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا أبو عمرو الأوزاعي » وأخرجه البيهقي في « الدلائل » أيضاً من رواية بشر بن بكر عن الأوزاعي ، وأخرجه عبد الرزاق في الجزء الثاني من أماليه عن معمر كلاهما عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال « ولد لأخي أم سلمة ولد فسماه الوليد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سميتوه بأسماء فراعنتكم ، ليكونن في هذه الأمة رجل يقال له الوليد هو أشرف على هذه الأمة من فرعون لقومه » قال الوليد بن مسلم في روايته قال الأوزاعي : فكانوا يروونه الوليد بن عبد الملك . ثم رأينا أنه الوليد بن يزيد لفتنة الناس به حين خرجوا عليه فقتلوه وانفتحت الفتن على الأمة بسبب ذلك وكثر فيهم القتل ، وفي رواية بشر بن بكر من الزيادة « غيروا اسمه فسموه عبد الله » وبين في روايته أنه أخو أم سلمة لأُمها ، وهكذا أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عن إسماعيل بن أبي إسماعيل عن إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب أخرجه أبو نعيم في « الدلائل » من رواية الحارث ، وأخرجه أحمد عن أبي المغيرة عن إسماعيل بن عياش فزاد فيه « قال حدثني الأوزاعي وغيره عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمر به » فزاد فيه عمر ، فادعى ابن حبان أنه لا أصل له ، فقال في كتاب « الضعفاء » في ترجمة إسماعيل بن عياش : هذا خبر

باطل ، ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رواه عمر ، ولا حدث به سعيد ولا الزهري ولا هو من حديث الأوزاعي . ثم أعله بإسماعيل بن عياش واعتمد ابن الجوزي على كلام ابن حبان فأورد الحديث في « الموضوعات » فلم يصن ، فإن إسماعيل لم ينفرد به ، وعلى تقدير انفراده فإنما انفرد بزيادة عمر في الإسناد ، وإلا فأصله كما ذكرت عند الوليد وغيره من أصحاب الأوزاعي عنه ، وعند معمر وغيره من أصحاب الزهري ، فإن كان سعيد بن المسيب تلقاه عن أم سلمة فهو على شرط الصحيح ويؤيد ذلك أن له شاهداً عن أم سلمة أخرجه إبراهيم الحري في « غريب الحديث » من رواية محمد بن إسحق عن محمد بن عمرو عن عطاء عن زينب بنت أم سلمة عن أمها قالت « دخل عليّ النبي صلى الله عليه وسلم وعندى غلام من آل المغيرة اسمه الوليد ، فقال : من هذا ؟ قلت : الوليد ، قال : قد اتخذتم الوليد حناناً ، غيروا اسمه فإنه سيكون في هذه الأمة فرعون يقال له الوليد » وقد أخرجه الحاكم من وجه آخر عن الوليد موصولاً بذكر أنى هريرة فيه أخرجه من طريق نعيم بن حماد عن الوليد بن مسلم وقال في آخره « قال الزهري إن استخلف الوليد بن يزيد وإلا فهو الوليد بن عبد الملك » . قلت : وعندى أن ذكر أنى هريرة فيه من أوهام نعيم بن حماد والله أعلم . ولما لم يكن هذا الحديث المذكور على شرط البخاري أو ما إليه كعادته وأورد فيه الحديث الدال على الجواز ، فإنه لو كان مكروهاً لغيره النبي صلى الله عليه وسلم كعادته ، فإن في بعض طرق الحديث المذكور الدلالة على أن الوليد بن الوليد المذكور قد قدم بعد ذلك المدينة مهاجراً كما مضى في المغازي ولم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم غير اسمه ، وأما ما تقدم أنه أمر بتغيير اسم الوليد فذلك اسم ولد المذكور فغيره فسماه عبد الله ، وأخرج الطبراني في ترجمة الوليد بن الوليد بن المغيرة من طريق إسماعيل بن أيوب المخزومي في قصة موت الوليد بن الوليد بعد أن جاء إلى المدينة مهاجراً ؛ وأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة بعد موته وهي تقول : أبك الوليد بن الوليد أبا الوليد بن المغيرة ، فقال « إن كدتم لتتخذون الوليد حناناً فسماه عبد الله » ووصله ابن منده من وجه واه إلى أيوب بن سلمة بن عبد الله بن الوليد بن المغيرة عن أبيه عن جده أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكره . ومن شواهد الحديث ما أخرجه الطبراني أيضاً من حديث معاذ بن جبل قال « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر حديثاً فيه قال « الوليد اسم فرعون هادم شرائع الإسلام ، يئو بدمه رجل من أهل بيته » ولكن سنده ضعيف جداً .

باب مَنْ دَعَا صَاحِبَهُ فَنَقَصَ مِنْ اسْمِهِ حَرْفًا

وقال أبو حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : قال لي النبي صلى الله عليه : « يا أبا هريرة » .

[٦٢٠١] ٥٩٨١- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال قال لي أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه قالت : قال رسول الله صلى الله عليه : « يا عائشة ، هذا جبريل يقرئك السلام » . قالت : وعليه السلام ورحمة الله . قالت : وهو يرى ما لا أرى .

[٦٢٠٢] ٥٩٨٢- نا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال : كانت أم سليم في الثقل وأنجشة غلام النبي صلى الله عليه يسوق بهن . فقال النبي صلى الله عليه : « يا أنجشة ، رويدك سوقك بالقوارير » .

قوله ( باب من دعا صاحبه فنقص من اسمه حرفاً ) كذا اقتصر على حرف ، وهو مطابق لحديث عائشة و



« عائش » ولحديث أنس في « أنجش » . وأما حديث أنى هريرة فنازع ابن بطال في مطابقته فقال : ليس من الترخيم ، وإنما هو نقل اللفظ من التصغير والتأنيث إلى التكبير والتذكير وذلك أنه كان كناه أبا هريرة وهريرة تصغير هرة فخاطبه باسمها مذكراً ، فهو نقصان في اللفظ وزيادة في المعنى . قلت : فهو نقص في الجملة . لكن كون النقص منه حرفاً فيه نظر ، وكأنه لحظ الاسم قبل التصغير وهى هرة فإذا حذف الياء الأخيرة صدق أنه نقص من الاسم حرفاً ، وقد ترجم في « الأدب المفرد » مثله ، لكن قال « شيئاً » بدل « حرفاً » وأورد فيه حديث عائشة « رأيت عثمان والنبي صلى الله عليه وسلم يضرب كتفه يقول : أكنت عثم » وجبريل يوحى إليه .

**قوله ( وقال أبو حازم عن أنى هريرة : قال لى النبي صلى الله عليه وسلم يا أبا هر )** بتشديد الراء ويجوز تخفيفها ، وهذا طرف من حديث وصله المصنف رحمه الله في الأظعمة أوله « أصابنى جهد شديد — وفيه — فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على رأسى فقال : يا أبا هر » ويأتى في الرقاق حديث أوله « والذي لا إله إلا هو إن كنت لأعتمد على الأرض بكبدى من الجوع » وفيه مثله .

**قوله ( يا أنجش رويدك )** تقدم شرحه في « باب ما يجوز من الشعر » وأكثر ما وقع في الروايات بغير ترخيم ، ويجوز في الشين الضم والفتح كما في الذى قبله

### باب الكنية للصبي وقيل أن يولد للرجل

[٦٢٠٣] ٥٩٨٣- فامسدد قال نا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس قال : كان النبي صلى الله عليه أحسن الناس خلقاً ، وكان لي أخ يقال له : أبو عمير - قال : أحسبه فطيماً - وكان إذا جاء قال : « يا أبا عمير ، ما فعل النغير ؟ » نغراً كان يلعب به ، فربما حضر الصلاة وهو في بيتنا ، فيأمر بالبساط الذي تحته فيكنس وينضح ، ثم يقوم ونقوم خلفه فيصلي بنا .

**قوله ( باب الكنية للصبي ، وقيل أن يولد للرجل )** في رواية الكشميهني « يلد الرجل » ذكر فيه قصة أنى عمير وهو مطابق لأحد ركني الترجمة ، والركن الثاني مأخوذ من الإلحاق بل بطريق الأولى ، وأشار بذلك إلى الرد على من منع تكنية من لم يولد له مستنداً إلى أنه خلاف الواقع ، فقد أخرج ابن ماجه وأحمد والطحطاوى وصححه الحاكم من حديث صهيب « أن عمر قال له : مالك تكنى أبا يحيى وليس لك ولد ؟ قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم كنانى » وأخرج سعيد بن منصور من طريق فضيل بن عمرو « قلت لإبراهيم إني أكنى أبا النضر وليس لي ولد ، وأسمع الناس يقولون : من اكنى وليس له ولد فهو أبو جعر ، فقال إبراهيم : كان علقمة يكنى أبا شبل وكان عقيماً لا يولد له وقوله جعر بفتح الجيم وسكون المهملة ، وشبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة . وأخرج المصنف في « الأدب المفرد » عن علقمة قال : كنانى عبد الله بن مسعود قبل أن يولد لي . وقد كان ذلك مستعملاً عند العرب ، قال الشاعر « لها كنية عمرو وليس لها عمرو » . وأخرج ابن أنى شبية عن الزهرى قال : كان رجال من الصحابة يكتنون قبل أن يولد لهم . وأخرج المصنف في « باب ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وسلم » من كتاب الجنائز عن هلال الوزان قال : كنانى عروة قبل أن يولد لي . قلت : وكنية هلال المذكور أبو عمرو ويقال أبو أمية ويقال غير ذلك . وأخرج الطبراني عن علقمة عن ابن مسعود « أن النبي صلى الله عليه وسلم كناه أبا عبد الرحمن قبل أن يولد له » وسنده صحيح . قال العلماء : كانوا يكونون الصبي تفاعلاً بأنه سيعيش حتى يولد له ، ولأنهم من التلقيب ، لأن الغالب أن من يذكر أبناءكم شخصاً فيعظمه أن لا يذكره باسمه

الخاص به فإذا كانت له كنية أمن من تلقيه ، ولهذا قال قائلهم : بادروا أبناءكم بالكنى قبل أن تغلب عليها الألقاب . وقالوا : الكنية للعرب كاللقب للعجم ، ومن ثم كره للشخص أن يكنى نفسه إلا إن قصد التعريف .

**قوله ( عبد الوارث )** هو ابن سعيد ، وأبو التياح بمشاة فوقانية ثم تحتانية ثقيلة مفتوحتين ثم مهملة هو يزيد ابن حميد ، والإسناد كله بصريون ، وقد تقدم من رواية شعبة عن أبي التياح في « باب الانبساط إلى الناس » وقد أخرجه النسائي من طريق شعبة هكذا ، ومن وجه آخر عن شعبة عن قتادة عن أنس ، ومن وجه ثالث عن شعبة عن محمد بن قيس عن حميد عن أنس والمشهور الأول ، ويحتمل أن يكون لشعبة فيه طرق .

**قوله ( كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقاً )** هذا قاله أنس توطئة لما يريد يذكره من قصة الصبي ، وأول حديث شعبة المذكور عن أنس قال « إن كان النبي صلى الله عليه وسلم ليخالطنا » ولأحمد من طريق المثني بن سعيد عن أبي التياح عن أنس « كان النبي صلى الله عليه وسلم يزور أم سليم » وفي رواية محمد بن قيس المذكور « كان النبي صلى الله عليه وسلم قد اختلط بنا أهل البيت » يعنى لبيت أبي طلحة وأم سليم ، ولأبي يعلى من طريق محمد بن سيرين عن أنس « كان النبي صلى الله عليه وسلم يغشانا ويخالطنا » وللنسائي من طريق إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس « كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي أبا طلحة كثيراً » ولأبي يعلى من طريق خالد بن عبد الله عن حميد « كان يأتي أم سليم وينام على فراشها ، وكان إذا مشى يتوكأ » ولابن سعد وسعيد بن منصور عن ربعي بن عبد الله بن الجارود عن أنس « كان يزور أم سليم ففتحفه بالشئ تصنعه له » .

**قوله ( وكان لي أخ يقال له أبو عمير )** هو بالتصغير ، وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند أحمد « كان لي أخ صغير » وهو أخو أنس بن مالك من أمه ، ففي رواية المثني بن سعيد المذكورة « وكان لها أي أم سليم ابن صغير » وفي رواية حميد ، عند أحمد « وكان لها من أبي طلحة ابن يكنى أبا عمير » وفي رواية مروان بن معاوية عن حميد عند ابن أبي عمر « كان بني لأبي طلحة » وفي رواية عمارة بن زاذان عن ثابت عند ابن سعد « أن أبا طلحة كان له ابن قال أحسبه فطيماً » في بعض النسخ « فطيم » بغير ألف وهو محمول على طريقة من يكتب المنسوب المنون بلا ألف والأصل فطيم لأنه صفة أخ وهو مرفوع ، لكن تخلل بين الصفة والموصوف « أحسبه » وقد وقع عند أحمد من طريق المثني بن سعيد مثل ما في الأصل فطيم بمعنى مفطوم أي انتهى إرضاعه .

**قوله ( وكان )** أي النبي صلى الله عليه وسلم ( إذا جاء ) زاد مروان بن معاوية في روايته « إذا جاء لأُم سليم يمازحه » ولأحمد في روايته عن حميد مثله ، وفي أخرى « يضاحكه » وفي رواية محمد بن قيس يهازله ، وفي رواية المثني بن سعيد عند أبي عوانة « يفاكهه » .

**قوله ( يا أبا عمير )** في رواية ربعي بن عبد الله « فزارنا ذات يوم فقال : يا أم سليم ما شأنى أرى أبا عمير ابنك خائر النفس » بمعجمة ومثثلة أي ثقل النفس غير نشيط ، وفي رواية مروان بن معاوية وإسماعيل بن جعفر كلاهما عن حميد « فجاء يوماً وقد مات غيره » زاد مروان « الذى كان يلعب به » زاد إسماعيل « فوجده حزناً » فسأل عنه فأخبرته فقال : يا أبا عمير « وساقه أحمد عن يزيد بن هارون عن حميد بتمامه ، وفي رواية حماد بن سلمة المشار إليها « فقال ما شأن أبا عمير حزناً » وفي رواية ربعي بن عبد الله « فجعل يمسح رأسه ويقول » في رواية عمارة بن زاذان « فكان يستقبله ويقول » .

**قوله ( ما فعل النغير )** بنون ومعجمة وراء مصغر ، وكرر ذلك في رواية حماد بن سلمة .

**قوله ( نغير كان يلعب به )** وهو طير صغير واحده نغرة وجمعه نغران ، قال الخطابي طوير له صوت ، وفيه نظر فإنه ورد في بعض طرقه أنه الصعو بمهملتين بوزن العفو كما في رواية ريعي « فقالت أم سليم ماتت صعوته التي كان يلعب بها ، فقال : أي أبا عمير مات النغير » فدل على أنهما شيء واحد ، والصعو لا يوصف بحسن الصوت ، قال الشاعر :

كالصعو يرتع في الرياض وإنما حبس الهزار لأنه يترنم

قال عياض : النغير طائر معروف يشبه العصفور ، وقيل هي فراخ العصفير ، وقيل هي نوع من الحمر بضم المهملة وتشديد الميم ثم راء ، قال : والراجح أن النغير طائر أحمر المنقار . قلت : هذا الذي جزم به الجوهري ، وقال صاحب « العين والمحكم » : الصعو صغير المنقار أحمر الرأس .

**قوله ( فرمما حضر الصلاة وهو في بيتنا الخ )** تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصلاة ، وتقدمت الإشارة إليه قريباً أيضاً . وفي هذا الحديث عدة فوائد جمعها أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن القاص الفقيه الشافعي صاحب التصانيف في جزء مفرد ، بعد أن أخرجه من وجهين عن شعبة عن أبي التياح ، ومن وجهين عن حميد عن أنس ، ومن طريق محمد بن سيرين ، وقد جمعت في هذا الموضع طرقه وتبعت ما في رواية كل منهم من فائدة زائدة . وذكر ابن القاص في أول كتابه أن بعض الناس عاب على أهل الحديث أنهم يروون أشياء لا فائدة فيها ، ومثل ذلك بحديث أبي عمير هذا قال : وما درى أن في هذا الحديث من وجوه الفقه وفنون الأدب والفائدة ستين وجهاً . ثم ساقها مبسطة ، فلخصتها مستوفياً مقاصده ، ثم أتبعته بما تيسر من الزوائد عليه فقال : فيه استحباب التأني في المشي ، وزيارة الإخوان ، وجواز زيارة الرجل للمرأة الأجنبية إذا لم تكن شابة وأمنبت الفتنة ، وتخصيص الإمام بعض الرعية بالزيارة ، ومخالطة بعض الرعية دون بعض ، ومشى الحاكم وحده ، وأن كثرة الزيارة لا تنقص المودة ، وأن قوله « زر غباً تزدد حباً » مخصوص بمن يزور لطمع ، وأن النهي عن كثرة مخالطة الناس مخصوص بمن يخشى الفتنة أو الضرر . وفيه مشروعية المصافحة لقول أنس فيه « ما مسست كفأ ألين من كف رسول الله صلى الله عليه وسلم » وتخصيص ذلك بالرجل دون المرأة ، وأن الذي مضى في صفته صلى الله عليه وسلم أنه « كان شثن الكفين » خاص بعبالة الجسم لا بخشونة اللبس . وفيه استحباب صلاة الزائر في بيت المزور ولا سيما إن كان الزائر ممن يترك به ، وجواز الصلاة على الحصر ، وترك التقزز لأنه علم أن في البيت صغيراً صلى مع ذلك في البيت وجلس فيه . وفيه أن الأشياء على يقين الطهارة لأن نضحهم البساط إنما كان للتنظيف . وفيه أن الاختيار للمصلى أن يقوم على أرواح الأحوال وأمكنها ، خلافاً لمن استحسب من المشددين في العبادة أن يقوم على أجهدها . وفيه جواز حمل العالم علمه إلى من يستفيده منه ، وفضيلة لآل أبي طلحة ووليته إذا صار في بيتهم قبله يقطع بصحتها . وفيه جواز الممازحة وتكرير المزح وأنها إباحة سنة لا رخصة ، وأن ممازجة الصبي الذي لم يميز جائزة ، وتكرير زيارة المزروح معه . وفيه ترك التكبر والترفع ، والفرق بين كون الكبير في الطريق فيتواقر أو في البيت فيمزح ، وأن الذي ورد في صفة المنافق أن سره يخالف علانيته ليس على عمومه . وفيه الحكم على ما يظهر من الأمارات في الوجه من حزنه أو غيره . وفيه جواز الاستدلال بالعين على حال صاحبها ، إذا استدل الله صلى الله عليه وسلم بالحزن الظاهر على الحزن الكامن حتى حكم بأنه حزين فسأل أمه عن حزنه ،

وفيه التلطف بالصديق صغيراً كان أو كبيراً ، والسؤال عن حاله ، وأن الخير الوارد في الزجر عن بكاء الصبي محمول على ما إذا بكى عن سبب عامداً ومن أذى بغير حق . وفيه قبول خبر الواحد لأن الذي أجاب عن سبب حزن أبي عمير كان كذلك . وفيه جواز تكتية من لم يولد له ، وجواز لعب الصغير بالطير ، وجواز ترك الأبوين ولدهما الصغير يلعب بما أبيح اللعب به ، وجواز إنفاق المال فيما يتلهى به الصغير من المباحات ، وجواز إمساك الطير في القفص ونحوه ، وقص جناح الطير إذ لا يخلو حال طير أبي عمير من واحد منهما وأيهما كان الواقع التحق به الآخر في الحكم . وفيه جواز إدخال الصيد من الحل إلى الحرم وإمساكه بعد إدخاله ، خلافاً لمن منع من إمساكه وقاسه على من صاد ثم أحرم فإنه يجب عليه الإرسال . وفيه جواز تصغير الاسم ولو كان لحيوان ، وجواز مواجهة الصغير بالخطاب خلافاً لمن قال : الحكيم لا يواجه بالخطاب إلا من يعقل ويفهم ، قال : والصواب الجواز حيث لا يكون هناك طلب جواب ، ومن ثم لم يخاطبه في السؤال عن حاله بل سأل غيره . وفيه معاشره الناس على قدر عقولهم . وفيه جواز قيلولة الشخص في بيت غير بيت زوجته ، ولو لم تكن فيه زوجته ومشروعية القيلولة ، وجواز قيلولة الحاكم في بيت بعض رعيته ولو كانت امرأة ، وجواز دخول الرجل بيت المرأة وزوجها غائب ولو لم يكن محرماً إذا انتفت الفتنة . وفيه إكرام الزائر وأن التعم الخفيف لا ينافي السنة ، وأن تشييع المزور الزائر ليس على الوجوب . وفيه أن الكبير إذا زار قوماً واسى بينهم ، فإنه صافح أنساً ، ومازح أبا عمير ، ونام على فراش أم سليم ، وصلى بهم في بيتهم حتى نالوا كلهم من بركته ، انتهى ما لخصته من كلامه فيما استنبط من فوائد حديث أنس في قصة أبي عمير . ثم ذكر فصلاً في فائدة تتبع طرق الحديث ، فمن ذلك الخروج من خلاف من شرط في قبول الخبر أن تتعدد طرقه ، فقيل لاثنتين وقيل لثلاثة وقيل لأربعة وقيل حتى يستحق اسم الشهرة ، فكان في جميع الطرق ما يحصل المقصود لكل أحد غالباً ، وفي جميع الطرق أيضاً ، ومعرفة من رواها ، وكميتها العلم بمراتب الرواة في الكثرة والقلة . وفيها الاطلاع على علة الخبر بانكشاف غلط الغالط وبيان تدليس المدلس وتوصيل المعنعن . ثم قال وفيما يسره الله تعالى من جمع طرق هذا الحديث واستنباط فوائده ما يحصل به التمييز بين أهل الفهم في النقل وغيرهم ممن لا يتهدى لتحصيل ذلك ، مع أن العين المستنبط منها واحدة ، ولكن من عجائب اللطيف الخبير أنها تسقى بماء واحد ، ونفضل بعضها على بعض في الأكل هذا آخر كلامه ملخصاً . وقد سبق إلى التنبيه على فوائد قصة أبي عمير بخصوصها من القدماء أبو حاتم الرازي أحد أئمة الحديث وشيوخ أصحاب السنن ، ثم تلاه الترمذي في « الشمائل » ثم تلاه الخطابي ، وجميع ما ذكره يقرب من عشرة فوائد فقط ، وقد ساق شيخنا في « شرح الترمذي » ما ذكره ابن القاص بتامه ، ثم قال : ومن هذه الأوجه ما هو واضح ، ومنها الخفى ، ومنها المتعسف . قال : والفوائد التي ذكرها آخرها وأكمل بها الستين هي من فائدة جمع طرق الحديث لا من خصوص هذا الحديث . وقد بقي من فوائد هذا الحديث أن بعض المالكية والخطابي من الشافعية استدلوا به على أن صيد المدينة لا يحرم ، وتعقب باحتمال ما قاله ابن القاص أنه صيد في الحل ثم أدخل الحرم فلذلك أبيح إمساكه ، وبهذا أجاب مالك في « المدونة » ونقله ابن المنذر عن أحمد والكوفيين ، ولا يلزم منه أن حرم المدينة لا يحرم صيده . وأجاب ابن التين بأن ذلك كان قبل تحريم صيد حرم المدينة ، وعكسه بعض الحنفية فقال قصة أبي عمير تدل على نسخ الخبر الدال على تحريم صيد المدينة ، وكلا القولين متعقب . وما أجاب به ابن القاص من مخاطبة من لا يميز التحقيق فيه جواز مواجهته بالخطاب إذا فهم الخطاب وكان في ذلك فائدة ولو بالتأنيس له ، وكذا في تعليمه الحكم الشرعي عند قصد تمرينه عليه من الصغر كما في قصة الحسن بن علي لما وضع التمرة في فيه قال له « كخ

كخ ، أما علمت أنا لا نأكل الصدقة » كما تقدم بسطه في موضعه ، ويجوز أيضاً مطلقاً إذا كان القصد بذلك خطاب من حضر أو استفهامه ممن يعقل ، وكثيراً ما يقال للصغير الذى لا يفهم أصلاً إذا كان ظاهر الوجود : كيف أنت ؟ والمراد سؤال كافله أو حامله . وذكر ابن بطل من فوائد هذا الحديث أيضاً استحباب النضح فيما لم يتيقن طهارته . وفيه أن أسماء الأعلام لا يقصد معانيها ، وأن إطلاقها على المسمى لا يستلزم الكذب ، لأن الصبى لم يكن أباً وقد دعى أبا عمير ، وفيه جواز السجع في الكلام إذا لم يكن متكلفاً ، وأن ذلك لا يمتنع من النبى كما امتنع منه إنشاء الشعر . وفيه إتحاف الزائر بصنيع ما يعرف أنه يعجبه من مأكول أو غيره . وفيه جواز الرواية بالمعنى ، لأن القصة واحدة وقد جاءت بألفاظ مختلفة . وفيه جواز الاختصار على بعض الحديث ، وجواز الإتيان به تارة مطولاً وتارة ملخصاً ، وجميع ذلك يحتمل أن يكون من أنس ويحتمل أن يكون ممن بعده ، والذى يظهر أن بعض ذلك منه والكثير منه ممن بعده ، وذلك يظهر من اتحاد المخارج واختلافها . وفيه مسح رأس الصغير للملاطفة ، وفيه دعاء الشخص بتصغير اسمه عند عدم الإيذاء ، وفيه جواز السؤال عما السائل به عالم لقوله « ما فعل النغير » ؟ بعد علمه بأنه مات . وفيه إكرام أقارب الخادم وإظهار المحبة لهم ، لأن جميع لم ذكر من صنيع النبى صلى الله عليه وسلم مع أم سليم وذويها كان غالبه بواسطة خدمة أنس له . وقد توزع ابن القاص في الاستدلال به على إطلاق جواز لعب الصغير بالطير ، فقال أبو عبد الملك : يجوز أن يكون ذلك منسوخاً بالنهى عن تعذيب الحيوان ، وقال القرطبي : الحق أن لا نسخ ، بل الذى رخص فيه للصبى إمساك الطير لينتهى به ، وأما تمكينه من تعذيبه ولا سيما حتى يموت فلم يبيح قط . ومن الفوائد التى لم يذكرها ابن القاص ولا غيره في قصة أبا عمير أن عند أحمد في آخر رواية عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس « فرض الصبى فهلك » فذكر الحديث في قصة موته وما وقع لأم سليم من كتمان ذلك عن أبا طلحة حتى نام معها ، ثم أخبرته لما أصبح فأخبر النبى صلى الله عليه وسلم بذلك فدعا لهما فحملت ثم وضعت غلاماً ، فأحضره أنس إلى النبى صلى الله عليه وسلم فحنكه وسماه عبد الله ، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في كتاب الجنائز ، وتأتى الإشارة إلى بعضه في « باب المعارض » قريباً . وقد جزم الدمياطى في « أنساب الخزرج » بأن أبا عمير مات صغيراً ، وقال ابن الأثير في ترجمته في الصحابة : لعله الغلام الذى جرى لأم سليم وأبا طلحة في أمره ما جرى ، وكأنه لم يستحضر رواية عمارة بن زاذان المصرحة بذلك فذكره احتمالاً ، ولم أر عند من ذكر أبا عمير في الصحابة له غير قصة النغير ، ولا ذكروا له اسماً ، بل جزم بعض الشراح بأن اسمه كنيته ، فعلى هذا يكون ذلك من فوائد هذا الحديث ، وهو جعل الاسم المصدر بأب أو أم اسماً علماً من غير أن يكون له اسم غيره ، لكن قد يؤخذ من قول أنس في رواية ربيع بن عبد الله « يكنى أبا عمير » أن له اسماً غير كنيته . وأخرج أبو داود والنسائى وابن ماجه من رواية هشيم عن أبا عمير بن أنس بن مالك عن عمومة له حديثاً ، وأبو عمير هذا ذكروا أنه كان أكبر ولد أنس وذكروا أن اسمه عبد الله كما جزم به الحاكم أبو أحمد وغيره ، فلعل أنساً سماه باسم أخيه لأمه وكناه بكنيته ، ويكون أبو طلحة سمي ابنه الذى رزقه خلفاً من أبا عمير باسم أبا عمير لكنه لم يكن بكنيته ، والله أعلم . ثم وجدت في « كتاب النساء » لأبى الفرج بن الجوزى قد أخرج في أواخره في ترجمة أم سليم من طريق محمد بن عمرو وهو أبو سهل البصرى وفيه مقال عن حفص بن عبيد الله عن أنس أن أبا طلحة زوج أم سليم كان له منها ابن يقال له حفص غلام قد ترعرع فأصبح أبو طلحة وهو صائم في بعض شغله فذكر قصة نحو القصة التى في الصحيح بطولها في موت الغلام ونومها مع أبا طلحة وقولها له « رأيت لو أن رجلاً أعارك عارية الخ » وإعلامها النبى صلى الله عليه

وسلم بذلك ودعائه لهما وولادتهما وإرسالها الولد إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليحنكه . وفي القصة مخالفة لما في الصحيح : منها أن الغلام كان صحيحاً فمات بغتة ، ومنها أنه ترعرع ، والباقي بمعناه . فعرف بهذا أن اسم أبي عمير حفص ، وهو وارد على من صنف في الصحابة وفي المبهمات ، والله أعلم . ومن النوادر التي تتعلق بقصة أبي عمير ما أخرجه الحاكم في « علوم الحديث » عن أبي حاتم الرازي أنه قال : حفظ الله أخانا صالح بن محمد — يعني الحافظ الملقب جزرة — فإنه لا يزال ييسطنا غائباً وحاضراً ، كتب إلى أنه لما مات الذهلي — يعني بنيسابور — أجلسوا شيخاً لهم يقال له محمش فأملئ عليهم حديث أنس هذا فقال : يا أبا عمير ما فعل البعير ؟ قاله بفتح عين عمير بوزن عظيم وقال بموحدة مفتوحة بدل النون وأهمل العين بوزن الأول فصحف الاسمين معاً . قلت : ومحمش هذا لقب وهو بفتح الميم الأولى وكسر الثانية بينهما حاء مهملة ساكنة وآخره معجمة ، واسمه محمد ابن يزيد بن عبد الله النيسابوري السلمي ذكره ابن حبان في الثقات وقال : روى عن يزيد بن هارون وغيره وكانت فيه دعاة .

### باب التكني بأبي تراب، وإن كانت له كنية أخرى

[٦٢٠٤] ٥٩٨٤- حدثنا خالد بن مخلد قال نا سليمان قال ني أبو حازم عن سهل بن سعد قال : إن كانت أحب أسماء علي بن أبي طالب إليه لأبوتراب ، وإن كان ليفرح أن ندعوها ، وما سماه أبوتراب إلا النبي صلى الله عليه ؛ غاضب يوماً فاطمة ، فخرج فاضطجع إلى الجدار إلى المسجد ، وجاءه النبي صلى الله عليه يتبعه فقال : هو ذا مضطجع في الجدار ، فجاءه النبي صلى الله عليه - فامتلاً ظهره تراباً - فجعل النبي صلى الله عليه يمسح التراب عن ظهره ويقول : « اجلس يا أباتراب » .

**قوله ( باب التكني بأبي تراب وإن كانت له كنية أخرى )** وذكر فيه قصة علي بن أبي طالب في ذلك ، وقد تقدمت بآتم من هذا السياق في مناقبه ، وفيه بيان الاختلاف في سبب ذلك وأن الجمع بينهما ممتنع ، ثم ظهر لي إمكان الجمع وقد ذكرته في بابه من كتاب الاستئذان ، وقد ثبت في حديث عبد المطلب بن ربيعة عند مسلم في قصة طويلة أن علياً رضي الله عنه قال : أنا أبو حسن . وقوله في السند « سليمان » هو ابن بلال ، وقوله « عن سهل بن سعد » في رواية الإسماعيلي وأبي نعيم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد شيخ البخاري فيه بهذا السند « سمعت سهل بن سعد » وقوله وما سماه أبو تراب إلا النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن التين : صوابه أبا تراب . قلت : وليس الذي وقع في الأصل خطأ بل هو موجه على الحكاية ، أو على جعل الكنية اسماً وقد وقع في بعض النسخ « أبا تراب » ونبه على اختلاف الروايات في ذلك الإسماعيلي . ووقع في رواية أبي بكر المشار إليها آنفاً بالنصب أيضاً . وقوله « إن كانت لأحب أسمائه إليه » فيه إطلاق الاسم على الكنية ، وأنت « كانت » باعتبار الكنية . قال الكرماني : إن مخفة من الثقيلة وكانت زائدة ، وأحب منصوب على أنه اسم إن ، وهي إن خفت لكن لا يوجب تخفيفها إلغائها . قلت : ولم يتعين ما قال ، بل كانت على حالها . وأشار سهل بذلك إلى انقضاء محبته بموته ، وسهل إنما حدث بذلك بعد موت علي بدهر . وقال ابن التين : وأنت كانت على تأنيث الأسماء مثل ﴿ وجاءت كل نفس ﴾ ومثل « كما شرقت صدر القناة » كذا قال ، وما تقدم أولى . وقوله « وإن كان ليفرح أن ندعوها » بنون مفتوحة ودال ساكنة والواو محركة بمعنى نذكرها كذا للنفسى ، ولأبي ذر عن المستملى والسرخسى ووقع في روايتنا من طريق أبي الوقت « أن يدعاها » وهو بتحتانية أوله مضمومة ، ولسائر الرواة

« يدعى بها » بضم أوله أى ينادى بها وهى رواية المصنف فى « الأدب المفرد » عن شيخه المذكور هنا بهذا الإسناد ، وكذا لأبى نعيم من طريق أبى بكر بن أبى شيبه المذكورة ، وفى رواية عثمان بن أبى شيبه عن خالد بن مخلد « أن يدعوه بها » وقوله « فاضطجع إلى الجدار فى المسجد » فى رواية الكشميهنى « إلى جدار المسجد » وعنه « فى » بدل « إلى » وفى رواية النسفى « إلى الجدار إلى المسجد » وقد تقدم فى أبواب المساجد بلفظ « فإذا هو راقد فى المسجد » وهو يقوى رواية الأكثر هنا . وقوله « يتبعه » بتشديد المثناة والعين مهملة ، وللكشميهنى « يتبعه » بتقديم الموحدة ثم مثناة والغين معجمة بعدها تحتانية . ويستفاد من الحديث جواز تكنية الشخص بأكثر من كنية ، والتلقيب بلفظ الكنية وبما يشتق من حال الشخص ، وأن اللقب إذا صدر من الكبير فى حق الصغير تلقاه بالقبول ولو لم يكن لفظه لفظ مدح ، وأن من حمل ذلك على التنقيص لا يلتفت إليه ، وهو كما كان أهل الشام ينتقصون ابن الزبير يزعمهم حيث يقولون له : ابن ذات النطاقين ، فيقول « تلك شكاة ظاهر عنك عارها » قال ابن بطال : وفيه أن أهل الفضل قد يقع بين الكبير منهم وبين زوجته ما طبع عليه البشر من الغضب ، وقد يدعوه ذلك إلى الخروج من بيته ولا يعاب عليه . قلت : ويحتمل أن يكون سبب خروج على خشية أن يبدو منه فى حالة الغضب ما لا يليق بجناب فاطمة رضى الله عنهما فحسم مادة الكلام بذلك إلى أن تسكن فورة الغضب من كل منهما . وفيه كرم خلق النبى صلى الله عليه وسلم لأنه توجه نحو على ليرضاه ، ومسح التراب عن ظهره ليبسطه ، وداعبه بالكنية المذكورة المأخوذة من حاله ، ولم يعاتبه على مغاضبته لابتهم مع رفيع منزلتها عنده ، فيؤخذ منه استحباب الرفق بالأصهار وترك معاتبتهم إبقاء لمودتهم ، لأن العتاب إنما يخشى ممن يخشى منه الحقد لا ممن هو منزّه عن ذلك .

( تنبيه ) أخرج ابن إسحق والحاكم من طريقه من حديث عمار أنه « كان هو وعلى فى غزوة العشيرة فجاء النبى صلى الله عليه وسلم فوجد علياً نائماً وقد علاه تراب فأيقظه وقال له مالك أبا تراب ، ثم قال : ألا أحدثك بأشقى الناس » الحديث . وغزوة العشيرة كانت فى أثناء السنة الثانية قبل وقعة بدر ، وذلك قبل أن يتزوج على فاطمة ، فإن كان محفوظاً أمكن الجمع بأن يكون ذلك تكرر منه صلى الله عليه وسلم فى حق على ، والله أعلم . وقد ذكر ابن إسحق عقب القصة المذكورة قال « حدثنى بعض أهل العلم أن علياً كان إذا غضب على فاطمة فى شىء لم يكلمها ، بل كان يأخذ تراباً فيضعه على رأسه ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم إذا رأى ذلك عرف فيقول : مالك يا أبا تراب ؟ فهذا سبب آخر يقوى التعدد . والمعتمد فى ذلك كله حديث سهل فى الباب والله أعلم .

### باب أَبْغَضُ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ

- [٦٢٠٥] ٥٩٨٥- نا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال النبى صلى الله عليه : « أضع الأسماء عند الله يوم القيامة رجلٌ تسمى ملك الأملاك » . [الحديث ٦٢٠٥- طرفه فى : ٦٢٠٦] .
- [٦٢٠٦] ٥٩٨٦- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رواية قال : « أضع اسم عند الله - وقال سفيان غير مرة : أضع الأسماء عند الله - رجلٌ تسمى بملك الأملاك » .
- قال سفيان : يقول غيره : تفسيره شاهان شاه .

**قوله ( باب أبغض الأسماء إلى الله عز وجل )** كذا ترجم بلفظ « أبغض » وهو بالمعنى ، وقد ورد بلفظ « أخبث » بمعجمة وموحدة ثم مثثلة ، ولفظ « أغبط » وهما عند مسلم من وجه آخر عن أنى هريرة ، ولابن أنى شيبه عن مجاهد بلفظ « أكره الأسماء » ونقل ابن التين عن الداودى قال : ورد فى بعض الأحاديث « أبغض الأسماء إلى الله خالد ومالك » قال وما أراه محفوظاً لأن فى الصحابة من تسمى بهما ، قال : وفى القرآن تسمية خازن النار مالكاً قال : والعباد وإن كانوا يموتون فإن الأرواح لا تفنى ، انتهى كلامه . فأما الحديث الذى أشار إليه فما وقفت عليه بعد البحث ، ثم رأيت فى ترجمة إبراهيم بن الفضل المدنى أحد الضعفاء من مناكيره عن سعيد المقبرى عن أنى هريرة رفعه « أحب الأسماء إلى الله ما سُمى به ، وأصدقها الحارث وهمام ، وأكذب الأسماء خالد ومالك ، وأبغضها إلى الله ما سُمى لغيره ، فلم يضبط الداودى لفظ المتن ، أو هو متن آخر اطلع عليه ، وأما استدلاله على ضعفه بما ذكر من تسمية بعض الصحابة وبعض الملائكة فليس بواضح ، لاحتمال اختصاص المنع بمن لا يملك شيئاً . وأما احتجاجه لجواز التسمية بخالد بما ذكر من أن الأرواح لا تفنى فعلى تقدير التسليم فليس بواضح أيضاً . لأن الله سبحانه وتعالى قد قال لنبيه صلى الله عليه وسلم ﴿ وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ﴾ والخلد البقاء الدائم بغير موت ، فلا يلزم من كون الأرواح لا تفنى أن يقال صاحب تلك الروح خالد .

**قوله ( عن أبى الزناد )** فى رواية الحميدى فى مسنده عن سفيان « حدثنا أبو الزناد » وهى عند أنى عوناة فى صحيحة أيضاً من طريقه .

**قوله ( رواية )** كذا فى رواية على هنا ، وفى رواية أحمد عن سفيان « يبلغ به » أخرجها مسلم وأبو داود ، وعند الترمذى عن محمد بن ميمون عن سفيان مثله ، وكلاهما كناية عن الرفع بمعنى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . ووقع التصريح بذلك فى رواية الحميدى .

**قوله ( أخنى )** كذا فى رواية شعيب بن أنى حمزة للأكثر من الخنا بفتح المعجمة وتخفيف النون مقصور وهو الفحش فى القول ، ويحتمل أن يكون من قولهم أخنى عليه الدهر أى أهلكه ، ووقع عند المستمل « أخنع » بعين مهملة وهو المشهور فى رواية سفيان بن عيينة وهو من الخنوع وهو الذل ، وقد فسره بذلك الحميدى شيخ البخارى عقب روايته له عن سفيان قال « أخنع : أذل » وأخرج مسلم عن أحمد بن حنبل قال : سألت أبا عمرو الشيبانى معنى إسحق اللغوى عن أخنع فقال : أوضع ، قال عياض : معناه أنه أشد الأسماء صغارا . وينحو ذلك فسره أبو عبيد ، والخانع الذليل وخنع الرجل ذل ، قال ابن بطال : وإذا كان الاسم أذل الأسماء كان من تسمى به أشد ذلاً ، وقد فسر الخليل أخنع بأفجر فقال : الخنع الفجور ، يقال أخنع الرجل إلى المرأة إذا دعاها للفجور . قلت : وهو قريب من معنى الخنا وهو الفحش . ووقع عند الترمذى فى آخر الحديث « أخنع أقبح » وذكر أبو عبيد أنه ورد بلفظ « أننع » بتقديم النون على المعجمة وهو بمعنى أهلك لأن الننع الذبح والقتل الشديد ، وتقدم أن فى رواية همام « أغبط » بغين وطاء معجمتين ، ويؤيده « اشتد غضب الله على من زعم أنه ملك الأملاك » أخرجه الطبرانى . ووقع فى شرح شيخنا ابن الملقن أن فى بعض الروايات « أفحش الأسماء » ولم أرها ، وإنما ذكر ذلك بعض الشراح فى تفسير أخنى وقوله « أخنع اسم عند الله ، وقال سفيان غير مرة أخنع الأسماء » أى قال ذلك أكثر من مرة ، وهذا لفظ يستعمل كثيراً فى إرادة الكثرة وسأذكر توجيه الروایتين .

**قوله ( عند الله )** زاد أبو داود والترمذى فى روايتهما « يوم القيامة » وهذه الزيادة ثابتة هنا فى رواية شعيب التى



قبل هذه .

**قوله ( تسمى )** أى سمي نفسه أو سمي بذلك فرضى به واستمر عليه .

**قوله ( بملك الأملاك )** بكسر اللام من ملك ، والأملاك جمع ملك بالكسر وبالفتح وجمع ملك .

**قوله ( قال سفيان يقول غيره )** أى غير أبى الزناد .

**قوله ( تفسيره شاهان شاه )** هكذا ثبت لفظ تفسيره فى رواية الكشميهنى ، ووقع عند أحمد عن سفيان قال سفيان « مثل شاهان شاه » فلعل سفيان قاله مرة نقلاً ومرة من قبل نفسه ، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن الصباح عن سفيان مثله وزاد مثل ذلك الصين ، وشاهان شاه بسكون النون وبهاء فى آخره وقد تنون وليست هاء تأنيث فلا يقال بالمشناة أصلاً . وقد تعجب بعض الشراح من تفسير سفيان بن عيينة اللفظة العربية باللفظة العجمية وأنكر ذلك آخرون ، وهو عقلة منهم عن مراده وذلك أن لفظ شاهان شاه كان قد كثر التسمية به فى ذلك العصر فنبه سفيان على أن الاسم الذى ورد الخبر بزمه لا ينحصر فى ملك الأملاك بل كل ما أدى معناه بأى لسان كان فهو مراد بالذم ، ويؤيد ذلك أنه وقع عند الترمذى « مثل شاهان شاه » وقوله شاهان شاه هو المشهور فى روايات هذا الحديث ، وحكى عياض عن بعض الروايات « شاه شاه » بالتنوين بغير إشباع فى الأولى والأصل هو الأولى ، وهذه الرواية تخفيف منها ، وزعم بعضهم أن الصواب شاه شاهان وليس كذلك لأن قاعدة العجم تقديم المضاف إليه على المضاف ، فإذا أرادوا قاضى القضاة بلسانهم قالوا موبدان موبد ، فموبد هو القاضى وموبدان جمعه فكذا شاه هو الملك وشاهان هو الملوك ، قال عياض : استدل به بعضهم على أن الاسم غير المسمى ، ولا حجة فيه بل المراد من الاسم صاحب الاسم ، ويدل عليه رواية « همام أغيط رجل » فكأنه من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، ويؤيده قوله « تسمى » فالتقدير أن أختع اسم اسم رجل تسمى بدليل الرواية الأخرى « وأن أختع الأسماء » واستدل بهذا الحديث على تحريم التسمى بهذا الاسم لوورد الوعيد الشديد ، ويلتحق به ما فى معناه مثل خالق الخلق وأحكم الحاكمين وسلطان السلاطين وأمير الأمراء ، وقيل يلتحق به أيضاً من تسمى بشيء من أسماء الله الخاصة به كالرحمن والقدوس والجبار . وهل يلتحق به من تسمى قاضى القضاة أو حاكم الحكام ؟ اختلف العلماء فى ذلك فقال الزمخشري فى قوله تعالى ﴿ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴾ : أى أعدل الحكام وأعلمهم ، إذ لا فضل الحاكم على غيره إلا بالعلم والعدل ، قال : ورب غريق فى الجهل والجور من مقلدى زماننا فى لقب أفضى القضاة ومعناه أحكم الحاكمين فاعتبر واستعبر ، وتعقبه ابن المنير بحديث « أفضاكم على » قال : فيستفاد منه أن لا حرج على من أطلق على قاضى يكون أعدل القضاة أو أعلمهم فى زمانه أفضى القضاة ، أو يريد إقيلمه أو بلده . ثم تكلم فى الفرق بين قاضى القضاة وأفضى القضاة ، وفى اصطلاحهم على أن الأول فوق الثانى وليس من غرضنا هنا . وقد تعقب كلام ابن المنير علم الدين العراقى فصوب ما ذكره الزمخشري من المنع ورد ما احتج به من قضية على بأن التفضيل فى ذلك وقع فى حق من خوطب به ومن يلتحق بهم فليس مساوياً لإطلاق التفضيل بالألف واللام ، قال ولا يخفى ما فى إطلاق ذلك من الجراءة وسوء الأدب ، ولا عبرة بقول من ولى القضاء فنعت بذلك فلذ فى سمعه فاحتال فى الجواز فإن الحق أحق أن تتبع ، انتهى كلامه . ومن النوادر أن القاضى عز الدين بن جماعة قال أنه رأى أباه فى المنام فسأله عن حاله فقال : ما كان على أضر من هذا الاسم ، فأمر الموقعين أن لا يكتبوا له فى السجلات قاضى القضاة بل قاضى المسلمين ، وفهم من قول

أيّيه أنه أشار إلى هذه التسمية مع احتمال أنه أشار إلى الوظيفة ، بل هو الذى يترجح عندى ، فإن التسمية بقاضى القضاة وجدت فى العصر القديم من عهد أبى يوسف صاحب أبى حنيفة ، وقد منع الماوردى من جواز تلقيب الملك الذى كان فى عصره بملك الملوك مع أن الماوردى كان يقال له أقضى القضاة ، وكأن وجه التفرقة بينهما الوقوف مع الخبر وظهور إرادة العهد الزمانى فى القضاة ، وقال الشيخ أبو محمد بن أبى جمرة : يلتحق بملك الأملاك قاضى القضاة وإن كان اشتهر فى بلاد الشرق من قديم الزمان إطلاق ذلك على كبير القضاة ، وقد سلم أهل المغرب من ذلك فاسم كبير القضاة عندهم قاضى الجماعة ، قال : وفى الحديث مشروعية الأدب فى كل شىء ، لأن الزجر عن ملك الأملاك والوعيد عليه يقتضى المنع منه مطلقاً ، سواء أراد من تسمى بذلك أنه ملك على ملوك الأرض أم على بعضها ، سواء كان محققاً فى ذلك أم مبطلاً ، مع أنه لا يخفى الفرق بين من قصد ذلك وكان فيه صادقاً ومن قصده وكان فيه كاذباً .

### باب كنية المشرك

وقال مسور : سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه يقولُ : «إلا أن يُريدَ ابنُ أبى طالبٍ» .

[٦٢٠٧] ٥٩٨٧ - نا أبو اليمان قال شعيب عن الزهري ... ح . ونا إسماعيل قال ني أخي عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن أسامة بن زيد أخبره أن رسول الله صلى الله عليه ركب على حمار على قطيفة فذكية وأسامة وراءه يعود سعد بن عباد في بني حارث بن خزرج قبل وقعة بدر ، فسارا ، حتى مرّا بمجلس فيه عبد الله بن أبي بن سلول ، وذلك قبل أن يسلم عبد الله بن أبي في إذا في المجلس أخلاط من المسلمين والمشركين عبدة الأوثان واليهود ، وفي المسلمين عبد الله بن رواحة . فلما غشيت المجلس عجاجة الدابة خمر ابن أبي أنفه بردائه وقال : لا تغبروا علينا ، فسلم رسول الله صلى الله عليه عليهم ثم وقف فنزل فدعاهم إلى الله وقرأ عليهم القرآن فقال له عبد الله بن أبي : أيها المرء ، لا أحسن مما تقول ، إن كان حقاً فلا تؤذنا به في مجالسنا ، فمن جاءك فاقصص عليه ، قال عبد الله بن رواحة : بلى يا رسول الله ، فاعشنا في مجالسنا ، فإننا نحب ذلك . فاستب المسلمون والمشركون واليهود حتى كادوا يتثارون . فلم يزل رسول الله صلى الله عليه يخفضهم حتى سكتوا . ثم ركب رسول الله صلى الله عليه دابته ، فسار حتى دخل على سعد بن عباد فقال النبي صلى الله عليه : «أي سعد ، ألم تسمع ما قال أبو حباب ؟» يريد عبد الله بن أبي . «قال كذا وكذا» . فقال سعد بن عباد : يا رسول الله ، بأبي أنت ، اعف عنه واصفح ، فوالذي أنزل عليك الكتاب ، لقد جاء الله بالحق الذي أنزل عليك ، ولقد اصطلح أهل هذه البحرة على أن يتوجوه ويعصبوه بعصابة ، فلما رد الله ذلك بالحق الذي أعطاك شرق بذلك ، فذلك فعل به ما رأيت . فعفا عنه رسول الله صلى الله عليه ، وكان رسول الله صلى الله عليه وأصحابه يعفون عن المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله ويصبرون على الأذى ، قال الله عز وجل : ﴿ وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ الْآيَةَ . وَقَالَ : ﴿ وَكَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ فكان رسول الله صلى الله عليه يتأول في العفو عنهم ما أمره الله به ، حتى أذن له فيهم ، فلما غزا رسول الله صلى الله عليه بدرًا فقتل الله بها من قتل من صناديد الكفار وسادة قريش ، ففعل رسول الله صلى الله عليه وأصحابه منصورين غانمين معهم أسارى من صناديد الكفار وسادة قريش قال ابن أبي بن سلول ومن معه من المشركين عبدة الأوثان : هذا أمر قد توجه ، فبايعوا رسول الله فبايعوا على الإسلام ، فأسلموا .

[٦٢٠٨] ٥٩٨٨- فاموسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة قال نا عبد الملك عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عباس بن عبد المطلب قال : يا رسول الله ، هل نفعت أباطالب بشيء ؟ فإنه كان يحوطك ويغضب لك . قال : « نعم ، هو في ضحضاح من نار ، لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار » .

**قوله ( باب كنية المشرك )** أى هل يجوز ابتداء ، وهل إذا كانت له كنية تجوز مخاطبته أو ذكره بها ؟ وأحاديث الباب مطابقة لهذا الأخير ، ويلتحق به الثانى فى الحكم .

**قوله ( وقال مسور )** هو ابن مخزومة الزهرى كذا للجميع إلا النسفى فسقط هذا التعليق من روايته ، ووقع فى « مستخرج أبى نعيم » وقال المسور وهو الأشهر .

**قوله ( إلا أن يريد ابن أبى طالب )** هذا طرف من حديث تقدم موصولاً فى باب فرض الخمس .

**قوله ( وحدثنا إسماعيل )** هو ابن أبى أويس ، وهو معطوف على السند الذى قبله وساق المتن على لفظه ، وسليمان هو ابن بلال وقوله « عن عروة » فى رواية شعيب « أخبرنا عروة بن الزبير » وتقدم سياق لفظ شعيب فى تفسير آل عمران مع شرح الحديث ، والغرض منه قوله « ألم تسمع ما قال أبو حباب » ؟ بضم المهمله وتخفيف الموحدة وآخره موحدة وهى كنية عبد الله بن أبى ، وكان حينئذ لم يظهر الإسلام كما هو بين من سياق الحديث ، وظاهر فى آخره . ثم ذكر حديث العباس بن عبد المطلب « قال يا رسول الله هل نفعت أباطالب بشيء ؟ وقد تقدم شرحه فى الترجمة النبوية قبيل الإسراء ، وكأنه أراد بإيراده الأول لأنه من لفظ النبى صلى الله عليه وسلم وهذا سمعه وأقره ، قال النووى فى « الأذكار » بعد أن قرر أنه لا تجوز تكنية الكافر إلا بشرطين ذكرهما : وقد تكرّر فى الحديث ذكر أبى طالب واسمه عبد مناف وقال الله تعالى ﴿ تَبَتَّ يَدَايَ أَيْ لَهَبٌ ﴾ . ثم ذكر الحديث الثانى وقوله فيه « أبو حباب » قال : ومحل ذلك إذا وجد فيه الشرط ، وهو أن لا يعرف إلا بكنيته أو خيف من ذكر اسمه فتنة ، ثم قال : وقد كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى هرقل فسماه باسمه ولم يكنه ولا لقبه بلقبه وهو قيصر ، وقد أمرنا بالإغلاظ عليهم فلا نكنيهم ولا نلين لهم قولاً ولا نظهر لهم ودأ ، وقد تعقب كلامه بأنه لا حصر فيما ذكر بل قصة عبد الله بن أبى فى ذكره بكنيته دون اسمه وهو باسمه أشهر ليس لخوف الفتنة ، فإن الذى ذكر بذلك عنده كان قوياً فى الإسلام فلا يخشى معه أن لو ذكر عبد الله باسمه أن يجرب بذلك فتنة ، وإنما هو محمول على التألف كما جزم به ابن بطال فقال : فيه جواز تكنية المشركين على وجه التألف إما رجاء إسلامهم أو لتحصيل منفعة منهم ، وأما تكنية أبى طالب فالظاهر أنه من القبيل الأول وهو اشتهاه بكنيته دون اسمه ، وأما تكنية أبى لهب فقد أشار النووى فى شرحه إلى احتمال رابع وهو اجتناب نسبته إلى عبودية الصنم لأنه كان اسمه عبد العزى ، وهذا سبق إليه ثعلب ونقله عنه ابن بطال ، وقال غيره : إنما ذكر بكنيته دون اسمه للإشارة إلى أنه سيصلى ناراً ذات لهب ﴿ قِيلَ وَإِنْ تَكْنِيْتَهُ بِذَلِكَ مِنْ جِهَةِ التَّجْنِيسِ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ الْبَلَاغَةِ أَوْ الْمَجَازَةِ ، أَشِيرَ إِلَى أَنَّ الَّذِي نَفَخَ بِهِ فِي الدُّنْيَا مِنَ الْجَمَالِ وَالْوَلَدِ كَانَ سَبَباً فِي خَزْبِهِ وَعَقَابِهِ . وَحَكَى ابْنُ بَطَالٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَمَنِينَ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ اسْمُ أَبِي لَهَبٍ عَبْدِ الْعَزَى وَكُنْيَتُهُ أَبُو عَتْبَةَ ، وَأَمَّا أَبُو لَهَبٍ فَلَقِبَ بِهِ لِأَنَّ جِهَهُ كَانَ يَتَلَأَلُ وَيَلْتَهَبُ جَمَالاً ، قَالَ فَهُوَ لَقِبٌ وَلَيْسَ بِكُنْيَةٍ ، وَتَعَقَّبَ بِأَنَّ ذَلِكَ يَقْوَى الْإِشْكَالَ الْأَوَّلَ لِأَنَّ اللَّقَبَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ الذَّمِّ لِلْكَافِرِ لَمْ يَصْلَحْ مِنَ الْمُسْلِمِ ، وَأَمَّا قَوْلُ الزُّمَّخْشَرِيِّ : هَذِهِ التَّكْنِيَةُ لَيْسَتْ لِلْإِكْرَامِ بَلْ لِلْإِهَانَةِ إِذْ هِيَ كُنَايَةٌ عَنِ الْجَهَنَّمِيِّ إِذْ مَعْنَاهُ تَبَتَّ يَدَا الْجَهَنَّمِيِّ ، فَهُوَ مُتَعَقَّبٌ لِأَنَّ الْكُنْيَةَ لَا نَظَرَ فِيهَا إِلَى مَدْلُولِ اللَّفْظِ ، بَلْ

الاسم إذا صدر بأم أو أب فهو كنية ، سلمنا لكن اللهب لا يختص بجهنم وإنما المعتمد ما قاله غيره أن النكته في ذكره بكنيته أنه لما علم الله تعالى أن مآله إلى النار ذات اللهب ووافقت كنيته حاله حسن أن يذكر بها ، وأما ما استشهد به النووي من الكتاب إلى هرقل فقد وقع في نفس الكتاب ذكره بعظيم الروم ، وهو مشعر بالتعظيم ، واللقب لغير العرب كالكنى العرب ، وقد قال النووي في موضع آخر : فرع إذا كتب إلى مشرك كتاباً وكتب فيه سلاماً أو نحوه فينبغي أن يكتب كما كتب النبي إلى هرقل ، فذكر الكتاب وفيه « عظيم الروم » وهذا ظاهره التناقض ، وقد جمع أي رحمه الله في نكت له على « الأذكار » بأن قوله عظيم الروم صفة لازمة لهرقل فإنه عظيمهم فاكتمى به صلى الله عليه وسلم عن قوله ملك الروم ، فإنه لو كتبها لأمكن هرقل أن يتمسك بها في أنه أقره على المملكة . قال : ولا يرد مثل ذلك في قوله تعالى حكاية عن صاحب مصر ﴿ وقال الملك ﴾ لأنه حكاية عن أمر مضى وانقضى ، بخلاف هرقل انتهى . وينبغي أن يضم إليه أن ذكر عظيم الروم والعدول عن ملك الروم حيث كان لا بد له من صفة تميزه عند الاختصار على اسمه ، لأن من يتسمى بهرقل كثير ، فقبل عظيم الروم ليميز عمن يتسمى بهرقل ، فعلى هذا فلا يحتاج به على جواز الكتابة لكل ملك مشرك بلفظ عظيم قومه إلا إن احتيج إلى مثل ذلك للتمييز . وعلى عموم ما تقدم من التألف أو من خشية الفتنة يجوز ذلك بلا تقييد والله أعلم . وإذا ذكر قيصر وأنه لقب لكل من ملك الروم فقد شاركه في ذلك جماعة من الملوك ككسرى لملك الفرس ، وخاقان لملك الترك ، والنجاشي لملك الحبشة ، وتبع لملك اليمن ، وبطليوس لملك اليونان ، والقطنون لملك اليهود وهذا في القديم ثم صار يقال له رأس الجالوت ، وتمرود لملك الصابئة ودهمي لملك الهند ، وقور لملك السند ، ويعبور لملك الصين ، وذو يزن وغيره من الأدواء لملك حمير ، وهياج لملك الزنج ، وزنبيل لملك الخزر ، وشاه أرمن لملك أخلاط ، وكابل لملك النوبة ، والأفشين لملك فرغانة وأسرؤ سنة ، وفرعون لملك مصر ، والعزيز لمن ضم إليها الإسكندرية ، وجالوت لملك العمالة ثم البربر ، والنعمان لملك الغرب من قبل الفرس ، نقل أكثر هذا الفصل من السيرة لمغلطاي وفي بعضه نظر .

### بالمعاريض مندوحة عن الكذب

وقال إسحاق : سمعت أنساً : مات ابن أبي طلحة ، فقال : كيف الغلام ؟ قالت أم سليم : هدا نفسه ، وأرجو أن قد استراح . وظن أنها صادقة .

[٦٢٠٩] ٥٩٨٩ - فأدّم قال نا شعبة عن ثابت البناني عن أنس قال : كان النبي صلى الله عليه في مسير له ، فحدا الحادي . فقال النبي صلى الله عليه : « ارفق يا أنجشة - ويحك - بالقوارير » .

[٦٢١٠] ٥٩٩٠ - نا سليمان بن حرب قال نا حماد عن ثابت عن أنس . . . ح . وأيوب عن أبي قلابة عن أنس أن النبي صلى الله عليه كان في سفر وكان غلام يحدو بهن يقال له : أنجشة ، فقال النبي صلى الله عليه : « رويدك ، يا أنجشة سوقك بالقوارير » . قال أبو قلابة : يعني النساء .

[٦٢١١] ٥٩٩١ - حدثني إسحاق قال أنا حبان قال أنا همام قال نا قتادة قال نا أنس بن مالك قال : كان للنبي صلى الله عليه حدّ يقال له : أنجشة ، وكان حسن الصوت ، فقال له النبي صلى الله عليه : « رويدك يا أنجشة ، لا تكسر بالقوارير » ، قال قتادة : يعني ضعفة النساء .

[٦٢١٢] ٥٩٩٢ - نا مسدد قال نا يحيى عن شعبة قال نا قتادة عن أنس قال : كان بالمدينة قزع ، فركب رسول

الله صلى الله عليه فرساً لأبي طلحة فقال : « ما رأينا من شيء ، وإن وجدناه لبحراً » .

**قوله ( باب ) بالتنون ( المعارض )** وقع عند ابن التين المعارض بغير ياء وصوابه بإثبات الياء قال : وثبت كذلك في رواية أبي ذر وهو من التعريض خلاف التصريح .

**قوله ( مندوحة )** بوزن مفعولة بنون ومهملة أى فسحة ومتسع ندحت الشيء وسعته وانتدح فلان بكذا اتسع وانتدحت الغنم في مرايضها إذا اتسعت من البطنة ، والمعنى أن في المعارض من الاتساع ما يغنى عن الكذب . وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه المصنف في « الأدب المفرد » من طريق قتادة عن مطرف بن عبد الله قال : صحبت عمران بن حصين من الكوفة إلى البصرة فما أتى عليه يوم إلا أنشدنا فيه شعراً وقال : إن في معارض الكلام مندوحة عن الكذب . وأخرجه الطبري في « التهذيب » والطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات ، وأخرجه ابن عدى من وجه آخر عن قتادة مرفوعاً وواه ، وأخرجه أبو بكر بن كامل في فوائده والبيهقي في الشعب أمن طريقة كذلك ، وأخرجه ابن عدى أيضاً من حديث على مرفوعاً بسند واه أيضاً ، وللمصنف في « الأدب المفرد » من طريق أبي عثمان النهدي عن عمر قال : أما في المعارض ما يكفى المسلم من الكذب ؟ والمعارض والمعارض بإثبات الياء أو بحذفها كما تقدم جمع معارض من التعريض بالقول ، قال الجوهري : هو خلاف التصريح ، وهو التورية بالشيء عن الشيء . وقال الراغب : التعريض كلام له وجهان في صدق وكذب ، أو باطن وظاهر . قلت : والأولى أن يقال : كلام له وجهان يطلق أحدهما والمراد لازمه . وبما يكثر السؤال عنه الفرق بين التعريض والكناية وللشيخ تقي الدين السبكي جزء جمعه في ذلك .

**قوله ( وقال إسحق )** هو ابن أبي طلحة التابعي المشهور ، وهذا التعليق سقط من رواية النسفي ، وهو طرف من حديث طويل أخرجه المصنف في الجنايز ، وشاهد الترجمة منه قول أم سليم « هداً نفسه » وأرجو أن قد استراح « فإن أبا طلحة فهم من ذلك أن الصبي المريض تعافى ، لأن قولها « هداً » مهموز بوزن سكن ومعناه ، والنفس بفتح الفاء مشعر بالنوم ، والعليل إذا نام أشعر بزوال مرضه أو خفته ، وأرادت هي أنه انقطع بالكلية بالموت ، وذلك قولها « وأرجو أنه استراح » فهم منه أنه استراح من المرض بالعافية ، ومرادها أنه استراح من نكد الدنيا وألم المرض ، فهي صادقة باعتبار مرادها ، وخبرها بذلك غير مطابق للأمر الذي فهمه أبو طلحة ، فمن ثم قال الراوى « ظن أنها صادقة » أى باعتبار ما فهم هو . ثم ذكر حديث أنس في قصة أنجشة وقد تقدم شرحه في « باب ما يجوز من الشعر » والمراد منه قوله « رفقا بالقوارير » فإنه كنى بذلك عن النساء كما تقدم تقريره هناك ، وحديث أنس في فرس أبي طلحة والمراد منه « إنا وجدناه لبحراً » أى لسرعة جريه ، وقد تقدم شرحه في كتاب الجهاد ، وكأنه استشهد بحديثي أنس لجواز التعريض ، والجامع بين التعريض وبين ما دل عليه اللفظ في غير ما وضع له المعنى جامع بينهما . قال ابن المنير : حديث القوارير والفرس ليس من المعارض بل من المجاز ، فكأنه لما رأى ذلك جائزاً قال : فالمعارض التى هى حقيقة أولى بالجواز . قال ابن بطال : شبه جرى الفرس بالبحر إشارة إلى أنه لا ينقطع ، يعنى ثم أطلق صفة الجرى على نفس الفرس مجازاً ، قال : وهذا أصل في جواز استعمال المعارض ؛ ومحل الجواز فيما يخلص من الظلم أو يحصل الحق ، وأما استعمالها في عكس ذلك من إبطال الحق أو تحصيل الباطل فلا يجوز . وأخرج الطبري من طريق محمد بن سيرين قال « كان رجل من باهلة عيوناً — أى كثير الإصابة بالعين — فرأى بغلة لشريح فأعجب بها ، فخشى شريح عليها فقال : إنها إذا ربيضت لا تقوم حتى

تقام ، فقال ، أف أف ، فسلمت منه ، وإنما أراد شريح بقوله « حتى تقام » أى حتى يقيمها الله تعالى  
**باب قول الرجل للشيء : ليس بشيء وهو ينوي أنه ليس بحق**

وقال ابن عباس : قال النبي صلى الله عليه وسلم للقبرين : « يعذبان بلا كبير وإنه لكبير » .

٥٩٩٣- حدثني محمد بن سلام قال نا مخلد بن يزيد قال أنا ابن جريج قال ابن شهاب أخبرني  
 يحيى بن عروة أنه سمع عروة يقول : قالت عائشة : سألت أناس رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكهان ، فقال  
 لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليسوا بشيء » . قالوا : يا رسول الله ، فإنهم يحدثون أحياناً بالشيء يكون  
 حقاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تلك الكلمة من الحق يخطفها الجن فيقرأها في أذن وليه قرأ  
 الدجاجة ، فيخلطون فيها أكثر من مائة كذبة » . [٦٢١٣]

**قوله ( باب قول الرجل للشيء : ليس بشيء ، وهو ينوي أنه ليس بحق ) ذكر فيه حديثين .**

الأول ، قوله ( وقال ابن عباس قال النبي صلى الله عليه وسلم للقبرين : يعذبان بلا كبير ، وأنه لكبير )  
 وهذا طرف من حديث تقدم في كتاب الطهارة ، وتقدم شرحه أيضاً ، وتقدم أيضاً في « باب التهمة من الكبائر »  
 من كتاب الأدب بلفظ « وما يعذبان في كبير ، وإنه لكبير » .

الثاني حديث عائشة في الكهان ليسوا بشيء ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الطب ، قال الخطابي : معنى  
 قوله « ليسوا بشيء » فيما يتعاطونه من علم الغيب ، أى ليس قولهم بشيء صحيح يعتمد كما يعتمد قول النبي صلى  
 الله عليه وسلم الذى يخبر عن الوحي ، وهو كما يقال لمن عملاً عملاً غير متقن أو قال قولاً غير سديد : ما عملت  
 أو ما قلت شيئاً . وقال ابن بطال نحوه وزاد : إنهم يريدون بذلك المبالغة في النفي ، وليس ذلك كذباً . وقال كثير  
 من المفسرين في قوله تعالى ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً ﴾ والمراد بالذكر هنا القدر  
 والشرف أى كان موجوداً ، ولكن لم يكن له قدر يذكر به ، أما وهو مصور من طين على قول من قال المراد به آدم  
 أو في بطن أمه على قول من قال أن المراد به الجنس .

**باب رفع البصر إلى السماء ، وقوله : ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾**

وقال أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة رفع النبي صلى الله عليه وسلم رأسه إلى السماء .

٥٩٩٤- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال سمعت أبا سلمة بن  
 عبد الرحمن يقول أخبرني جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ثم فتر عني الوحي ،  
 فبينما أنا أمشي سمعت صوتاً من السماء ، فرفعت بصري إلى السماء فإذا الملك الذي جاءني بحراء قاعد  
 على كرسي بين السماء والأرض » . [٦٢١٤]

٥٩٩٥- نا ابن أبي مريم قال أنا محمد بن جعفر قال : أخبرني شريك عن كريب عن ابن عباس قال :  
 بت في بيت ميمونة والنبي صلى الله عليه وسلم عندها ، فلما كانت ثلث الليل الآخر أو بعضه قعد فنظر إلى  
 السماء فقرأ : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ الآية . [٦٢١٥]

**قوله ( باب رفع البصر إلى السماء )** ، وقوله تعالى ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ كذا لأبي ذر ، وزاد الأصيلي وغيره ﴿ وإلى السماء كيف رفعت ﴾ وهذا القدر هو المراد من الترجمة ، وكأن المصنف أشار إلى ما جاء في النهي عن ذلك . وقال ابن التين : غرض البخاري الرد على من كره أن يرفع بصره إلى السماء كما أخرجه الطبري عن إبراهيم التيمي وعن عطاء السلمي أنه مكث أربعين سنة لا ينظر إلى السماء تخشعاً . نعم صح النهي عن رفع البصر إلى السماء في حالة الصلاة كما تقدم في الصلاة عن أنس رفعه « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتي قال : لينتهن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم » ولمسلم عن جابر بن سمرة نحوه ، ولابن ماجه عن ابن عمر نحوه وقال « أن تلتمع » وصححه ابن حبان . وحاصل طريق الجمع بين الحديثين أن النهي خاص بحالة الصلاة ، وقد تكلم أهل التفسير في تخصيص الإبل بالذكر دون غيرها من الدواب بأشياء امتازت به ، وذكر بعضهم أنه اسم السحاب ، فإن ثبت فمناستها للسماء والأرض ظاهرة ، فكأنه ذكر شيئين من الأفق العلوي وشيئين من الأفق السفلي في كل منهما ما يعتبر به من وفقه الله تعالى إلى الحق .

**قوله ( وقال أيوب )** هو السخيتاني ( عن ابن أبي مليكة عن عائشة : رفع النبي صلى الله عليه وسلم رأسه إلى السماء ) ، وقع هذا التعليق لأبي ذر عن المستمل والكشميني فقط وسقط للباقين ، وهو طرف من حديث أوله « مات رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي ويومي وبين سحري ونحري » الحديث وفيه « لرفع بصره إلى السماء وقال : الرفيق الأعلى » أخرجه هكذا أحمد عن إسماعيل بن علية عن أيوب ، وأخرجه ابن حبان من وجه آخر عن إسماعيل ، وقد تقدم للمصنف في الوفاة النبوية من طريق حماد بن زيد عن أيوب بتمامه لكن فيه « فرفع رأسه إلى السماء » وقد تقدم شرحه مستوفى هناك . ثم ذكر حديث جابر في فترة الوحي والغرض منه قوله « فرفعت بصرى إلى السماء » وقد تقدم شرحه في أول الكتاب ، وحديث ابن عباس « بت في بيت ميمونة » والغرض منه قوله « فنظر إلى السماء » وقد تقدم بتمامه مشروحاً في « باب التهجد » في أواخر كتاب الصلاة وفي الباب حديث أبي موسى « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً ما يرفع بصره إلى السماء » الحديث أخرجه مسلم ، وحديث عبد الله بن سلام « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس يتحدث يكثر أن يرفع بصره إلى السماء » أخرجه أبو داود . فحاصل طريق الجمع أن النهي خاص بحالة الصلاة ، والله أعلم .

### باب مَنْ نَكَتَ الْعُودَ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ

[٦٢١٦] ٥٩٩٦- فامسدد قال نا يحيى عن عثمان بن غياث قال ني أبو عثمان عن أبي موسى أنه كان مع النبي صلى الله عليه في حائط من حيطان المدينة وفي يد النبي صلى الله عليه عود يضرب به بين الماء والطين ، فجاء رجل يستفتح فقال النبي صلى الله عليه : « افتح وبشرة بالجنة » ، فذهبت فإذا أبو بكر ففتحت له وبشرته بالجنة ، ثم استفتح رجل آخر فقال : « افتح له وبشره بالجنة » فإذا عمر ، ففتحت له وبشرته بالجنة . ثم استفتح رجل آخر - وكان متكئاً فجلس - فقال : « افتح وبشرة بالجنة على بلوى تصيبه - أو تكون - » فذهبت فإذا عثمان ، فقامت ففتحت له ، وبشرته بالجنة ، وأخبرته بالذي قال ، قال : الله المستعان .

**قوله ( باب من نكت العود في الماء والطين )** النكت بالنون والمثناة الضرب المؤثر ، ذكر فيه حديث أبي موسى في قصة القف وقد تقدم شرحه في المناقب وهو ظاهر فيما ترجم له ، وأورده هنا بلفظ عود يضرب به بين الماء والطين ، وفي رواية الكشميني في الماء والطين وأورده بلفظ « ينكت » في مناقب أبي بكر الصديق ، وعثمان بن

غياث المذكور في السند بكسر الغين المعجمة ثم تحتانية خفيفة وآخره مثثة ، وحكى الكرماني أنه وقع في بعض النسخ يحى بن عثمان وهو غلط ، قال ابن بطال من عادة العرب إمساك العصا والاعتداد عليها عند الكلام وغيره وقد عاب ذلك عليهم بعض من يتعصب للعجم ، وفي استعمال النبي صلى الله عليه وسلم له الحجة البالغة ، وكأن المراد بالعود هنا المخصرة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوكأ عليها وليس مصرحاً به في هذا الحديث . قلت : وفقه الترجمة أن ذلك لا يعد من العتب المذموم لأن ذلك إنما يقع من العاقل عند التفكير في الشيء ثم لا يستعمله فيما لا يضر تأثيره فيه ، بخلاف من يتفكر وفي يده سكين فيستعملها في خشبة تكون في البناء الذي فيها فساداً ، فذاك هو العتب المذموم .

### باب الرجل ينكت الشيء بيده في الأرض

[٦٢١٧] ٥٩٩٧- حدثنا محمد بن بشار قال نا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان ومنصور عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي: كنا مع النبي صلى الله عليه في جنازة، فجعل ينكت في الأرض بعود، وقال: «ليس منكم من أحد إلا وقد فرغ من مقعده من الجنة والنار». قالوا: أفلا نتكل؟ قال: «اعملوا فكل ميسر» ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ الآية .

قوله ( باب الرجل ينكت الشيء بيده في الأرض ) ذكر فيه حديث علي بن أبي طالب « اعملوا فكل ميسر لما خلق له » وسيأتي شرحه في كتاب القدر ، ومضى الحديث بأتم من هذا السياق في تفسير سورة الليل ، والغرض منه قوله « ينكت في الأرض بعود » وقوله في السند « شعبة عن سليمان » هو الأعمش ومنصور هو ابن المعتز ، وقد أخرجه الإسماعيلي عن عمران بن موسى عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه فقال « عن الأعمش وذهل الكرماني حيث زعم أن سليمان هو التيمي .

### باب

### التكبير والتسبيح عند التعجب

[٦٢١٩] ٥٩٩٨- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري ... ح . وحدثنا إسماعيل قال نا أخي عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن علي بن حسين أن صفية بنت حيي زوج النبي صلى الله عليه أخبرته أنها جاءت رسول الله صلى الله عليه تزوره - وهو معتكف في المسجد في العشر الغواير من رمضان - فتحدثت عنده ساعة من العشاء ، ثم قامت تنقلب فقام معها النبي صلى الله عليه يقلبها ، حتى إذا بلغت باب المسجد الذي عند مسكن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه مر بهما رجلان من الأنصار فسلما على رسول الله صلى الله عليه ثم نفذا ، فقال لهما رسول الله صلى الله عليه : « علي رسلكما ، إنما هي صفية بنت حيي » . قالوا : سبحان الله يا رسول الله ، وكبر عليهما ما قال ، « إن الشيطان يبلغ من الإنسان مبلغ الدم ، وإنني خشيت أن يقذف في قلوبكما » .

[٦٢١٨] ٥٩٩٩- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال حدثني هند بنت الحارث أن أم سلمة قالت :



استيقظ النبي صلى الله عليه فقال : « سبحان الله ، ماذا أنزل من الخزائن وماذا أنزل من الفتنة ، من يؤقظ صواحِبَ الحجر - يريد أزواجه - حتى يصلين . رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة » . وقال ابن أبي ثور عن ابن عباس عن عمر قال : قلت للنبي صلى الله عليه : طَلَّقْتَ نِسَاءَكَ ؟ قال : « لا » . قلت : الله أكبر .

قوله ( باب التكبر والتسبيح عند التعجب ) قال ابن بطال : التسبيح والتكبر معناه تعظيم الله وتنزيهه من السوء ، واستعمال ذلك عند التعجب واستعظام الأمر حسن ، وفيه تمرين اللسان على ذكر الله تعالى ، وهذا توجيه جيد ، كأن البخاري رمز إلى الرد على من منع من ذلك . وذكر المصنف فيه حديث صفية بنت يحيى في قصة الرجلين اللذين قال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم « على رسلكما إنها صفية ، فقالا : سبحان الله » أورده من طريق شعيب ابن أبي حمزة ومن طريق ابن أبي عتيق ، وساقه على لفظ ابن أبي عتيق ، وقد تقدم شرحه في الاعتكاف ، وقوله « العشر الغواير » ، بالغين المعجمة ثم الموحدة المراد بها هنا البواق ، وقد تطلق أيضاً على المواضي وهو من الأضداد ، وهو مطابق لما ترجم له لأن الظاهر أن مرادهما بقولهما « سبحان الله » التعجب من القول المذكور بقرينة قوله « وكبر عليهما » أى عظم وشق وقوله « يقذف في قلوبكما » كذا هنا يحذف المفعول ، وقد سبق في الاعتكاف بلفظ « في قلوبكما شر » وحديث أم سلمة « استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ماذا أنزل من الفتن » وقد تقدم بعض شرحه في العلم . وتأتي بقيته في الفتن ، وقوله من الخزائن قيل عبر بها عن الرحمة كقوله « خزائن رحمة ربى » كما عبر بالفتن عن العذاب لأنها أسباب مؤدية إليه ، أو المراد بالخزائن إعلامه بما سيفتح على أمته من الأموال بالغنائم من البلاد التي يفتحونها وإن الفتن تنشأ عن ذلك ، فهو من جملة ما أخبر به مما وقع قبل وقوعه . وقد تعرض له البيهقي في « دلائل النبوة » .

قوله ( وقال ابن أبي ثور ) هو عبيد الله بن عبد الله فذكر حديث عمر حيث قال « أطلقت نساءك ؟ قال : لا . قلت الله أكبر » وهو طرف من حديث طويل تقدم موصولاً في كتاب العلم ، وتقدم شرحه في كتاب النكاح ، وقد وردت عدة أحاديث صحيحة في قول « سبحان الله » عند التعجب كحديث أنى هريرة « لقبنى النبي صلى الله عليه وسلم وأنا جنب » وفيه فقال « سبحان الله » إن المؤمن لا ينجس . متفق عليه . وحديث عائشة « أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها من المحيض » وفيه « قال تطهري بها » ، قالت : كيف ؟ قال : سبحان الله » الحديث متفق عليه ، وعند مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة المرأة التي نذرت أن تنحر ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فقال « سبحان الله بشما جزيتها » وكلاهما من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي الصحيحين أيضاً من قول جماعة من الصحابة كحديث عبد الله بن سلام لما قيل له إنك من أهل الجنة قال : سبحان الله . ما ينبغي لأحد أن يقول ما لا يعلم .

( تنبيه ) : وقع في حديث صفية في رواية غير أنى ذكر مؤخراً آخر هذا الباب والخطب فيه سهل ، ووقع في شرح ابن بطال إيراد حديث صفية المذكور عقب حديث على في الباب الذي قبله متصلاً به ، ثم استشكل مطابقته للترجمة وقال : سألت المهلب عنه فقال إنما أورده لحديث على حيث قال فيه « ليس منكم أحد إلا وقد فرغ من مقعده من الجنة والنار » فقواه بخديث أم سلمة ، أشار إلى أن أقوى أسباب النار الفتن والعصية فيها والتقاتل على المال وما يفتح من الخزائن اهـ . ولم أقف في شيء من نسخ البخاري على وفق ما نقل ابن بطال ، وإنما وقع

حديث أم سلمة في باب التسبيح والتكبير للتعجب وهو ظاهر فيما ترجم له مستغن عن التكلف ، والجواب المذكور لا يفيد مطابقة الحديث للترجمة ، وإنما هو مطابق لحديث الترجمة فيما لا يتعلق بالترجمة .

### باب النهي عن الحذف

[٦٢٢٠] ٦٠٠٠ - نا آدم قال نا شعبة عن قتادة قال سمعت عقبة بن صهبان الأزدي يحدث عن عبد الله بن مغفل المزني : نهى النبي صلى الله عليه عن الحذف وقال : «إنه لا يقتل الصيد ولا ينكي العدو ، وإنه يفقأ العين ويكسر السن» .

**قوله ( باب النهي عن الحذف )** بفتح المعجمة وسكون الذال المهملة بعدها فاء ، تقدم بيانه وشرح الحديث في كتاب الصيد والذبائح .

### باب الحمد للعاطس

[٦٢٢١] ٦٠٠١ - حدثنا محمد بن كثير قال نا سفيان قال نا سليمان عن أنس قال : عطس رجلان عند النبي صلى الله عليه فسمت أحدهما ولم يسمت الآخر ، ف قيل له ، فقال : «هذا حمد الله ، وهذا لم يحمد» . [الحديث ٦٢٢١ - طرفه في ٦٢٢٥] .

**قوله ( باب الحمد للعاطس )** أى مشروعيته . وظاهر الحديث يقتضى وجوبه لثبوت الأمر الصريح به ، ولكن نقل النوروى الاتفاق على استحبابه ، وأما لفظه فنقل ابن بطل وغيره عن طائفة أنه لا يزيد على الحمد لله كما في حديث أى هريرة الآتى بعد باين ، وعن طائفة يقول الحمد لله على كل حال . قال وقد جاء النهي عن ابن عمر وقال فيه : هكذا علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخرجه البزار والطبراني ، وأصله عند الترمذى وعند الطبراني من حديث أى مالك الأشعرى رفعه «إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال» ومثله عند أى داود من حديث أى هريرة كما سأتى التنبيه عليه ، وللنسائي من حديث على رفعه «يقول العاطس الحمد لله على كل حال» ولابن السني من حديث أى أيوب مثله ، ولأحمد والنسائي من حديث سالم بن عبيد رفعه «إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال ، أو الحمد لله رب العالمين» وعن طائفة «يقول الحمد لله رب العالمين» .

قلت : ورد ذلك في حديث لابن مسعود أخرجه المصنف في «الأدب المفرد» والطبراني ، وورد الجمع بين اللفظين فعنده في «الأدب المفرد» عن على قال «من قال عند عطسة سمعها : الحمد لله رب العالمين على كل حال ما كان لم يجد وجع الضرس ولا الأذن أبداً» وهذا موقف رجاله ثقات ، ومثله لا يقال من قبل الرأى فله حكم الرفع ، وقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن على مرفوعاً بلفظ «من باذر العاطس بالحمد عوفى من وجع الخاصرة ولم يشتك ضره أبداً» وسنده ضعيف ، وللمصنف أيضاً في «الأدب المفرد» والطبراني بسند لا بأس به عن ابن عباس قال «إذا عطس الرجل فقال : الحمد لله قال الملك : رب العالمين ، فإن قال رب العالمين قال الملك : يرحمك الله» وعن طائفة ما زاد من الثناء فيما يتعلق بالحمد كان حسناً ، فقد أخرج أبو جعفر الطبري في «التهذيب» بسند لا بأس به عن أم سلمة قالت «عطس رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال : الحمد لله ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم يرحمك الله . وعطس آخر فقال : الحمد لله رب العالمين حمداً طيباً

كثيراً مباركاً فيه ، فقال : ارتفع هذا على هذا تسع عشرة درجة » ويؤيده ما أخرجه الترمذى وغيره من حديث رفاعه بن رافع قال « صليت مع النبى صلى الله عليه وسلم فعطست فقلت : الحمد لله حمداً طيباً مباركاً فيه مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى ، فلما انصرف قال : من المتكلم ؟ ثلاثاً . فقلت : أنا . فقال : والذى نفسى بيده لقد ابتدرها بضعة وثلاثون ملكاً أيهم يصعد بها » وأخرجه الطبرانى وبين أن الصلاة المذكورة المغرب ، وسنده لا بأس به . وأصله فى صحيح البخارى لكن ليس فيه ذكر العطاس وإنما فيه « كنا نصلى مع النبى صلى الله عليه وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال : سمع الله لمن حمده ، فقال رجل وراءه ربنا لك الحمد » الخ بنحوه ، وقد تقدم فى صفة الصلاة بشرحه . ولمسلم وغيره من حديث أنس « جاء رجل فدخل فى الصف وقد حفزه النفس فقال : الله أكبر ، الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه » الحديث وفيه « لقد رأيت اثنى عشر ملكاً يتدرونها أيهم يرفعها » وأخرج الطبرانى وابن السنن من حديث عامر بن ربيعة نحوه بسند لا بأس به ، وأخرجه ابن السنن بسند ضعيف عن أنى رافع قال « كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فعطس ، فخلى يدي ثم قام فقال شيئاً لم أفهمه ، فسأله فقال : أتانى جبريل فقال إذا أنت عطست فقل : الحمد لله لكرمه الحمد لله لعز جلاله ، فإن الله عز وجل يقول : صدق عبدى ثلاثاً مغفوراً له » وأما الشاء الخارج عن الحمد فورد فيه ما أخرجه البيهقى فى « الشعب » من طريق الضحاك بن قيس الشكرى قال « عطس رجل عند ابن عمر فقال : الحمد لله رب العالمين ، فقال ابن عمر لو تمتها : والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأخرجه من وجه آخر عن ابن عمر نحوه ، ويعارضه ما أخرجه الترمذى قال « عطس رجل فقال : الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال ابن عمر : الحمد لله والصلاة على رسول الله ، ولكن ليس هكذا علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال الترمذى : غريب لا نعرفه إلا من رواية زياد بن الربيع . قلت : وهو صدوق . قال البخارى : وفيه نظر . وقال ابن عدى : لا أرى به بأساً ورجح البيهقى ما تقدم على رواية زياد والله أعلم . ولا أصل لما اعتاده كثير من الناس من استكمال قراءة الفاتحة بعد قوله الحمد لله رب العالمين ، وكذا العدول من الحمد إلى أشهد أن لا إله إلا الله أو تقديمها على الحمد فمكروه ، وقد أخرج المصنف فى « الأدب المفرد » بسند صحيح عن مجاهد « أن ابن عمر سمع ابنه عطس فقال أب ، فقال : وما أب ؟ إن الشيطان جعلها بين العطسة والحمد . وأخرجه ابن أبى شيبة بلفظ أش بدل أب . ونقل ابن بطال عن الطبرانى أن العاطس يتخير أن يقول الحمد لله أو يزيد رب العالمين أو على كل حال ، والذى يتحرر من الأدلة أن كل ذلك مجزئ ، لكن ما كان أكثر ثناء أفضل بشرط أن يكون مأثوراً . وقال النووى فى « الأذكار » اتفق العلماء على أنه يستحب للعاطس أن يقول عقب عطاسه الحمد لله ، ولو قال الحمد لله رب العالمين لكان أحسن ، فلو قال الحمد لله على كل حال كان أفضل ، هكذا قال ، والأخبار التى ذكرتها تقتضى التخيير ثم الأولوية كما تقدم والله أعلم .

قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثورى وسليمان هو التيمى .

قوله ( عن أنس ) فى رواية شعبة عن سليمان التيمى سمعت أنساً .

قوله ( عطس ) بفتح الطاء فى الماضى وبكسرهما وضمها فى المضارع .

قوله ( رجلان ) فى حديث أبى هريرة عند المصنف فى « الأدب المفرد » وصححه ابن حبان أحدهما أشرف من الآخر وإن الشريف لم يحمد ، وللطبرانى من حديث سهل بن سعد أنهما عامر بن الطفيل وابن أخيه .

**قوله ( فشمت )** بالمعجمة وللرخسي بالمهمله ، ووقع في رواية أحمد عن يحيى القطان عن سليمان التيمي « فشمت أو سمت » بالشك في المعجمة أو المهمله وهو من التشميت ، قال الخليل وأبو عبيد وغيرهما : يقال بالمعجمة وبالمهمله ، وقال ابن الأنباري كل داغ بالخير مشمت بالمعجمة وبالمهمله ، والعرب تجعل الشين والشين في اللفظ الواحد بمعنى ا هـ . وهذا ليس مطردا بل هو في مواضع معدودة وقد جمعها شيخنا شمس الدين الشيرازي صاحب القاموس في جزء لطيف . قال أبو عبيد : التشميت بالمعجمة أعلى وأكثر ، وقال عياض : هو كذلك للأكثر من أهل العربية وفي الرواية . وقال ثعلب : الاختيار أنه بالمهمله لأنه مأخوذ من سمت وهو القصد والطريق القويم . وأشار ابن دقيق العيد في « شرح الإمام » إلى ترجيحه ، وقال القزاز : التشميت التبرك والعرب تقول شمته إذا دعا له بالبركة وسمت عليه إذا برك عليه ، وفي الحديث في قصة تزويج علي بفاطمة « شمت عليهما » إذا دعا لهما بالبركة . ونقل ابن التين عن أبي عبد الملك قال : التسميت بالمهمله أفصح وهو من سمت التين الإبل في المرعى إذا جمعت ، فمعناه على هذا جمع الله شملك . وتعقبه بأن سمت الإبل إنما هو بالمعجمة وكذا نقله غير واحد أنه بالمعجمة فيكون معنى سمته دعا له بأن يجمع شمله ، وقيل هو بالمعجمة من الشماتة وهو فرح الشخص بما يسوء عدوه فكأنه دعا له أن لا يكون في حال من يشمت به ، أو أنه إذا حمد الله أدخل على الشيطان ما يتسوه فشمت هو بالشيطان ، وقيل هو من الشوامت جمع شامته وهي القائمة ، يقال لا ترك الله له شامته أى قائمة . وقال ابن العري في « شرح الترمذى » ، تكلم أهل اللغة على اشتقاق اللفظين ولم يبينوا المعنى فيه وهو بديع ، وذلك أن العاطس ينحل كل عضو في رأسه وما يتصل به من العنق ونحوه ، فكأنه إذا قيل له رحمك الله كان معناه أعطاه الله رحمة يرجع بها بذلك العضو إلى حاله قبل العطاس ويقم على حاله من غير تغيير ، فإن كان التسميت بالمهمله فمعناه رجع كل عضو إلى سمته الذى كان عليه ، وإن كان بالمعجمة فمعناه صان الله شوامته أى قوائمه التى بها قوام بدنه عن خروجها عن الاعتدال ، قال : وشوامت كل شئ قوائمه التى بها قوامه ، فقوام الدابة بسلامة قوائمها التى ينتفع بها إذا سلمت ، وقوام الآدمى بسلامة قوائمه التى بها قوامه وهى رأسه وما يتصل به من عنق وصدر ا هـ ملخصاً .

**قوله ( فقيل له )** السائل عن ذلك هو العاطس الذى لم يحمد ، وقع كذلك في حديث أنى هريرة المشار إليه بلفظ « فسأله الشريف » وكذا في رواية شعبة الآتية بعد باين بلفظ « فقال الرجل : يا رسول الله شمت هذا ولم تشمتنى » وهذا قد يعكر على ما في حديث سهل بن سعد أن الشريف المذكور هو عامر بن الطفيل فإنه كان كافراً ومات على كفره ، فيبعد أن يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم بقوله يا رسول الله ، ويحتمل أن يكون قالها غير معتقداً بل باعتبار ما يخاطبه المسلمون ، ويحتمل أن تكون القصة لعامر بن الطفيل المذكور ، ففي الصحابة عامر بن الطفيل الأسلمى له ذكر في الصحابة وحديث رواه عنه عبد الله بن بريدة الأسلمى « حدثنى عمى عامر ابن الطفيل » ، وفي الصحابة أيضاً عامر بن الطفيل الأزدي ذكره وثيمة في « كتاب الردة » وورد له مرثية في النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن لم يكن في سياق حديث سهل بن سعد ما يدل على أنه عامر المشهور احتمل أن يكون أحد هذين . ثم راجعت « معجم الطبراني » فوجدت في سياق حديث سهل بن سعد الدلالة الظاهرة على أنه عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب الفارس المشهور ، وكان قدم المدينة وجرى بينه وبين ثابت بن قيس بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كلام « ثم عطس ابن أخيه فحمد فشمته النبي صلى الله عليه وسلم ثم عطس عامر فلم يحمد فلم يشمته ، فسأله » الحديث ، وفيه قصة غزوة بئر معونة وكان هو السبب فيها ، ومات

عامر بن الطفيل بعد ذلك كافرا في قصة له مشهورة في موته ذكرها ابن إسحق وغيره .

**قوله (هذا حمد الله وهذا لم يحمد)** في حديث أبي هريرة «إن هذا ذكر الله فذكرته ، وأنت نسيت الله فنسيتك» وقد تقدم أن النسيان يطلق ويراد به الترك . قال الحلبي : الحكمة في مشروعية الحمد للعاطس أن العطاس يدفع الأذى من الدماغ الذي فيه قوة الفكر ، ومنه منشأ الأعصاب التي هي معدن الحس وبسلامته تسلم الأعضاء ، فيظهر بهذا أنها نعمة جليلة فناسب أن تقابل بالحمد لله لما فيه من الإقرار لله بالخلق والقدرة وإضافة الخلق إليه لا إلى الطبائع هـ . وهذا بعض ما ادعى ابن العربي أنه انفرد به فيحتمل أنه لم يطلع عليه ؛ وفي الحديث أن التشميت إنما يشرع لمن حمد الله ، قال ابن العربي : وهو مجمع عليه ، وسيأتي تقريره في الباب الذي بعده ، وفيه جواز السؤال عن علة الحكم وبيانها للسائل ولا سيما إذا كان له في ذلك منفعة . وفيه أن العطاس إذا لم يحمد الله لا يلقن الحمد ليحمد فيشمت ، كذا استدلل به بعضهم وفيه نظر ، وسيأتي البحث فيه بعد ثالث باب . ومن آداب العطاس أن يخفض بالعطس صوته ويرفعه بالحمد ، وأن يغطي وجهه لئلا يبدو من فيه أو أنفه ما يؤذي جلسيه ، ولا يلوى عنقه يمينا ولا شمالا لئلا يتضرر بذلك . قال ابن العربي : الحكمة في خفض الصوت بالعطاس أن في رفعه إزعاجا للأعضاء ، وفي تغطية الوجه أنه لو بدر منه شيء آذى جلسيه ، ولو لوى عنقه صيانة لجلسيه لم يأمن من الالتواء ، وقد شاهدنا من وقع له ذلك . وقد أخرج أبو داود والترمذي بسند جيد عن أبي هريرة قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا عطس وضع يده على فيه وخفض صوته» وله شاهد من حديث ابن عمر بنحوه عند الطبراني ، قال ابن دقيق العيد : ومن فوائد التشميت تحصيل المودة والتأليف بين المسلمين ، وتأديب العطاس بكسر النفس عن الكبر ، والحمل على التواضع ، لما في ذكر الرحمة من الإشعار بالذنب الذي لا يعرى عنه أكثر المكلفين .

### باب تشميت العطاس إذا حمد الله

فيه أبو هريرة .

[٦٢٢٢] ٦٠٠٢ - فاسليمان بن جرب قال نا شعبة عن أشعث بن سليم قال سمعت معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهانا عن سبع : أمرنا بعيادة المريض ، وأتباع الجبازة ، وتشميت العطاس ، وإجابة الداعي ، ورد السلام ، ونصر المظلوم ، وإبرار المقسم . ونهانا عن سبع : عن خاتم الذهب - أو قال : حلقة الذهب - وعن الحرير ، والديباج ، والمياثر ، والسندس .

**قوله (باب تشميت العطاس إذا حمد الله)** أي مشروعية التشميت بالشرط المذكور ولم يعين الحكم ، وقد ثبت الأمر بذلك كما في حديث الباب . قال ابن دقيق العيد : ظاهر الأمر الوجوب ، ويؤيده قوله في حديث أبي هريرة الذي في الباب الذي يليه «فحق على كل مسلم سماعه أن يشمته» وفي حديث أبي هريرة عند مسلم «حق المسلم على المسلم ست» فذكر فيها «وإذا عطس فحمد الله فشمته» وللبخاري من وجه آخر عن أبي هريرة «خمس تحب للمسلم على المسلم» فذكر منها التشميت ، وهو عند مسلم أيضاً . وفي حديث عائشة عند أحمد وأبي يعلى «إذا عطس أحدكم فليقل : الحمد لله ، وليقل من عنده : يرحمك الله» ونحوه عند الطبراني من حديث أبي مالك ، وقد أخذ بظاهرها ابن مزين من المالكية ، وقال به جمهور أهل الظاهر ، وقال ابن أبي جرة : قال جماعة من علمائنا إنه فرض عين ، وقواه ابن القيم في حواشي السنن فقال : جاء بلفظ الوجوب الصريح ، وبلغ

« الحق » الدال عليه ، ولفظ « على » الظاهرة فيه ، وبصيغة الأمر التي هي حقيقة فيه ، ويقول الصحابي « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ولا ريب أن الفقهاء أثبتوا وجوب أشياء كثيرة بدون مجموع هذه الأشياء . وذهب آخرون إلى أنه فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقي ، ورجحه أبو الوليد بن رشد وأبو بكر بن العربي وقال به الحنفية وجمهور الحنابلة وذهب عبد الوهاب وجماعة من المالكية إلى أنه مستحب ، ويجزئ الواحد عن الجماعة وهو قول الشافعية ، والراجح من حيث الدليل القول الثاني ، والأحاديث الصحيحة الدالة على الوجوب لا تنافي كونه على الكفاية ، فإن الأمر بتشमित العاطس وإن ورد في عموم المكلفين ففرض الكفاية يخاطب به الجميع على الأصح ويسقط بفعل البعض ، وأما من قال إنه فرض على مبهم فإنه يناق كونه فرض عين .

**قوله ( فيه أبو هريرة )** يحتمل أن يريد به حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي بعده ، ويحتمل أن يريد به حديث أبي هريرة الذي أوله « حق المسلم على المسلم ست » وقد أشرت إليه قبل وأن مسلماً أخرجه . ثم ذكر المصنف حديث البراء « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ، ونهانا عن سبع : أمرنا بعبادة المريض . واتباع الجنائز ، وتشमित العاطس » الحديث ، وقد تقدم شرح معظمه في كتاب اللباس . قال ابن بطال : ليس في حديث البراء التفصيل الذي في الترجمة ، وإنما ظاهره أن كل عاطس يشمت على التعميم ، قال : وإنما التفصيل في حديث أبي هريرة الآتي قال : وكان ينبغي له أن يذكره بلفظه في هذا الباب ويذكر بعده حديث البراء ليدل على أن حديث البراء وإن كان ظاهره العموم لكن المراد به الخصوص ببعض العاطسين وهم الحامدون ، قال : وهذا من الأبواب التي أعجلته المنية عن تهذيبها . كذا قال . والواقع أن هذا الصنيع لا يختص بهذه الترجمة بل قد أكثر منه البخاري في الصحيح ، فطالما ترجم بالتقييد والتخصيص كما في حديث الباب من إطلاق أو تعميم ، ويكتفى من دليل التقييد والتخصيص بالإشارة إما لما وقع في بعض طرق الحديث الذي يورده أو في حديث آخر كما صنع في هذا الباب ، فإنه أشار بقوله « فيه أبو هريرة » إلى ما ورد في حديثه من تقييد الأمر بتشमित العاطس ، بما إذا حمد ، وهذا أدق التصرفين ، ودل إكثاره من ذلك ، على أنه عن عمد منه لا أنه مات قبل تهذيبه ، بل عن العلماء ذلك من دقيق فهمه وحسن تصرفه ، في إثبات الأخصى على الأجل شحذاً للذهن وبعثاً للطالب على تتبع طرق الحديث ، إلى غير ذلك من الفوائد . وقد خص من عموم الأمر بتشमित العاطس جماعة : الأول من لم يحمد كما تقدم . وسياً في باب مفرد . الثاني الكافر فقد أخرج أبو داود وصححه الحاكم من حديث أبي موسى الأشعري قال « كانت اليهود يتعاطسون عند النبي صلى الله عليه وسلم رجاء أن يقول يرحمكم الله فكان يقول يهديكم الله ويصلح بالكم » قال ابن دقيق العيد : إذا نظرنا إلى قول من قال من أهل اللغة إن التشमित الدعاء بالخير دخل الكفار في عموم الأمر بالتشमित ، وإذا نظرنا إلى من خص التشमित بالرحمة لم يدخلوا قال : ولعل من خص التشमित بالدعاء بالرحمة بناء على الغالب لأنه تقييد لوضع اللفظ في اللغة . قلت : وهذا البحث أنشأه من حيث اللغة ، وأما من حيث الشرع فحديث أبي موسى دال على أنهم يدخلون في مطلق الأمر بالتشमित ، لكن لهم تشमित مخصوص وهو الدعاء لهم بالهداية ، وإصلاح البال وهو الشأن ولا مانع من ذلك ، بخلاف تشमित المسلمين فإنهم أهل الدعاء بالرحمة بخلاف الكفار ، الثالث المزكوم إذا تكرر منه العطاس فزاد على الثلاث فإن ظاهر الأمر بالتشमित يشمل من عطس واحدة أو أكثر لكن أخرج البخاري في « الأدب المفرد » من طريق محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال « يشمتة واحدة وثنتين وثلاثاً ، وما كان بعد

ذلك فهو زكام» هكذا أخرجه موقوفاً من رواية سفيان بن غيينة عنه ، وأخرجه أبو داود من طريق يحيى القطان عن ابن عجلان كذلك ولفظه « شمت أحاك » وأخرجه من رواية الليث عن ابن عجلان وقال فيه « لا أعلمه إلا رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم » قال أبو داود : ورفعته موسى بن قيس عن ابن عجلان أيضاً . وفي الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه رفعه « إن عطس فشمته ، ثم إن عطس فشمته ، ثم إن عطس فقل إنك مضنوك » قال ابن أبي بكر : لا أدرى بعد الثالثة أو الرابعة ، وهذا مرسل جيد . وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه قال « فشمته ثلاثاً ، فما كان بعد ذلك فهو زكام » وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن العاص « شمتوه ثلاثاً ، فإن زاد فهو داء يخرج من رأسه » موقوف أيضاً ، ومن طريق عبد الله بن الزبير : أن رجلاً عطس عنده فشمته ثم عطس فقال له في الرابعة أنت مضنوك ، موقوف أيضاً . ومن طريق عبد الله بن عمر مثله لكن قال « في الثالثة » ، ومن طريق علي بن أبي طالب « شمت ما بينك وبينه ثلاث ، فإن زاد فهو ريح » ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة يشمت العاطس إذا تابع عليه العطاس ثلاثاً ، قال النووي في « الأذكار » إذا تكرر العطاس متتابعاً فالسنة أن يشمت لكل مرة إلى أن يبلغ ثلاث مرات ، روي في صحيح مسلم وأبي داود والترمذي عن سلمة بن الأكوع أنه « سمع النبي صلى الله عليه وسلم وعطس عنده رجل فقال له يرحمك الله ، ثم عطس أخرى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : الرجل مزكوم » هذا لفظ رواية مسلم ، وأما أبو داود والترمذي فقالا قال سلمة « عطس رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم وأنا شاهد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : يرحمك الله ، ثم عطس الثانية أو الثالثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يرحمك الله ، هذا رجل مزكوم » اهـ كلامه ونقلته من نسخة عليها خطه بالسماع عليه ، والذي نسبته إلى أبي داود والترمذي من إعادة قوله صلى الله عليه وسلم للعاطس يرحمك الله ليس في شيء من نسخهما كما سألني ، فقد أخرجه أيضاً أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما والنسائي وابن ماجه والدارمي وأحمد وابن أبي شيبة وابن السني وأبو نعيم أيضاً في « عمل اليوم والليلة » وابن حبان في صحيحه والبيهقي في « الشعب » كلهم من رواية عكرمة بن عمار عن إياس بن سلمة عن أبيه وهو الوجه الذي أخرجه منه مسلم وألفاظهم متفاوتة ، وليس عند أحد منهم إعادة يرحمك الله في الحديث ، وكذلك ما نسبته إلى أبي داود والترمذي أن عندهما « ثم عطس الثانية أو الثالثة » فيه نظر ، فإن لفظ أبي داود « أن رجلاً عطس » والباقي مثل سياق مسلم سواء إلا أنه لم يقل أخرى ، ولفظ الترمذي مثل ما ذكره النووي إلى قوله « ثم عطس » فإنه ذكره بعده مثل أبي داود سواء ، وهذه رواية ابن المبارك عنده وأخرجه من رواية يحيى القطان فأحال به على رواية ابن المبارك فقال نحوه إلا أنه قال له في الثانية أنت مزكوم . وفي رواية شعبة قال يحيى القطان . وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي « قال له في الثالثة أنت مزكوم » وهؤلاء الأربعة روه عن عكرمة بن عمار وأكثر الروايات المذكورة ليس فيها تعرض للثالثة ، وزجج الترمذي رواية من قال « في الثالثة » على رواية من قال « في الثانية » وقد وجدت الحديث من رواية يحيى القطان يوافق ما ذكره النووي ، وهو ما أخرجه قاسم بن أصبغ في مصنفه وابن عبد البر من طريقه قال حدثنا محمد بن عبد السلام حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى القطان حدثنا عكرمة فذكره بلفظ « عطس رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم فشمته ، ثم عطس فشمته ، ثم عطس فقال له في الثالثة : أنت مزكوم » هكذا رأيت فيه « ثم عطس فشمته » وقد أخرجه الإمام أحمد عن يحيى القطان ولفظه « ثم عطس الثانية والثالثة فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الرجل مزكوم » وهذا اختلاف شديد في لفظ هذا الحديث لكن الأكثر على ترك ذكر التشميت بعد الأول ، وأخرجه ابن ماجه من طريق وكيع عن عكرمة بلفظ آخر قال « يشمت

العاطس ثلاثاً ، فما زاد فهو مزكوم » وجعل الحديث كله من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وأفاد تكرير التشميت ، وهى رواية شاذة لمخالفة جميع أصحاب عكرمة بن عمار فى سياقه ، ولعل ذلك من عكرمة المذكور لما حدث به وكيعاً فإن فى حفظه مقلداً ، فإن كانت محفوظة فهو شاهد قوى لحديث أى هريرة ، ويستفاد منه مشروعية تشميت العاطس ما لم يزد على ثلاث إذا حمد الله سواء نتابع عطاسه أم لا ، فلو نتابع ولم يحمد لغلبة العطاس عليه ثم كرر الحمد بعدد العطاس فهل يشمت بعدد الحمد ؟ فيه نظر . وظاهر الخبر نعم . وقد أخرج أبو يعلى وابن السنن من وجه آخر عن أى هريرة النهى عن التشميت بعد ثلاث ، ولفظه « إذا عطس أحدكم فليشمته جليسه ، فإن زاد على ثلاث فهو مزكوم ، ولا يشمته بعد ثلاث ، قال النووى : فيه رجل لم أتأكد حاله ، وباقى إسناده صحيح . قلت : الرجل المذكور هو سليمان بن أى داود الحرانى ، والحديث عندهما من رواية محمد بن سليمان عن أبيه ، ومحمد موثق وأبوه يقال له الحرانى ضعيف قال فيه النسائى : ليس بثقة ولا مأمون . قال النووى : وأما الذى رويناه فى سنن أى داود والترمذى عن عبيد بن رفاعة الصحابى قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يشمت العاطس ثلاثاً ، فإن زاد فإن شئت فشمته وإن شئت فلا » فهو حديث ضعيف قال فيه الترمذى : هذا حديث غريب ، وإسناده مجهول . قلت : إطلاقه عليه الضعف ليس بجيد ، إذ لا يلزم من الغرابة الضعف ، وأما وصف الترمذى إسناده بكونه مجهولاً فلم يرد جميع رجال الإسناد فإن معظمهم موثقون ، وإنما وقع فى روايته تغيير اسم بعض رواته وإيهام اثنين منهم ، وذلك أن أبى داود والترمذى أخرجاه معاً من طريق عبد السلام بن حرب عن يزيد بن عبد الرحمن ، ثم اختلفا فأما رواية أى داود ففيها عن يحيى بن إسحق بن أى طلحة عن أمه حميدة — أو عبيدة — بنت عبيد بن رفاعة عن أبيها ، وهذا إسناده حسن ، والحديث مع ذلك مرسل كما سألناه ، وعبد السلام بن حرب من رجال الصحيح ، ويزيد هو أبو خالد الدالانى وهو صدوق فى حفظه شئ ، ويحيى بن إسحاق وثقه يحيى بن معين وأمهم حميدة روى عنها أيضاً زوجها إسحق بن أى طلحة ، وذكرها ابن حبان فى ثقات التابعين ، وأبوها عبيد بن رفاعة ذكره فى الصحابة لكونه ولد فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وله رؤية ، قاله ابن السكن ، قال : ولم يصح سماعه . وقال البغوى : روايته مرسله وحديثه عن أبيه عند الترمذى والنسائى وغيرهما ، وأما رواية الترمذى ففيها عن عمر بن إسحاق بن أى طلحة عن أمه عن أبيها كذا سماه عمر ولم يسم أمه ولا أباه ، وكأنه لم يمعن النظر فمن ثم قال إنه إسناده مجهول وقد تبين أنه ليس بمجهول ، وأن الصواب يحيى بن إسحق لا عمر ، فقد أخرجه الحسن بن سفيان وابن السنن وأبو نعيم وغيرهم من طريق عبد السلام بن حرب فقالوا يحيى بن إسحق ، وقالوا : حميدة بغير شك وهو المعتمد ، وقال ابن العرى هذا الحديث وإن كان فيه مجهول لكن يستحب العمل به لأنه دعاء بخير وصله وتودد للجليس ، فالأولى العمل به والله أعلم . وقال ابن عبد البر : دل حديث عبيد بن رفاعة على أنه يشمت ثلاثاً ويقال أنت مزكوم بعد ذلك ، وهى زيادة يجب قبولها فالعمل بها أولى . ثم حكى النووى عن ابن العرى أن العلماء اختلفوا هل يقول لمن نتابع عطاسه أنت مزكوم فى الثانية أو الثالثة أو الرابعة ؟ على أقوال ، والصحيح فى الثالثة قال : ومعناه أنك لست ممن يشمت بعدها لأن الذى بك مرض وليس من العطاس المحمود الناشئ عن خفة البدن كما سيأتى تقريره فى الباب الذى يليه ، قال : فإن قيل فإذا كان مرضاً فينبغى أن يشمت بطريق الأولى لأنه أحوج إلى الدعاء من غيره ، قلنا نعم لكن يدعى له بدعاء يلائمه لا بالدعاء المشروع للعاطس بل من جنس دعاء المسلم للمسلم بالعافية ، وذكر ابن دقيق العيد عن بعض الشافعية أنه قال : يكرر التشميت إذا تكرر العطاس إلا أن يعرف أنه مزكوم فيدعو له بالشفاء ، قال : وتقريره أن العموم يقتضى التكرار إلا فى موضع العلة



وهو الزكّام ، قال وعند هذا يسقط الأمر بالتشميت عند العلم بالزكّام لأن التعليل به يقتضى أن لا يشمت من علم أن به زكّاماً أصلاً ، وتعقبه بأن المذكور هو العلة دون التعليل وليس المعلل هو مطلق الترك ليعم الحكم عليه بعموم علته ، بل المعلل هو الترك بعد التكرير ، فكأنه قيل لا يلزم تكرار التشميت لأنه مزكوم ، قال ويتأيد بمناسبة المشقة الناشئة عن التكرار . الرابع ممن يخص من عموم العاطسين من يكره التشميت ، قال ابن دقيق العيد : ذهب بعض أهل العلم إلى أن من عرف من حاله أنه يكره التشميت أنه لا يشمت إجلالاً للتشميت أن يؤهل له أن يكرهه . فإن قيل : كيف يترك السنة لذلك ؟ قلنا : هي سنة لمن أحبها ، فأما من كرهها ورغب عنها فلا : قال : ويطرد ذلك في السلام والعبادة . قال ابن دقيق العيد : والذي عندي أنه لا يمتنع من ذلك إلا من خاف منه ضرراً ، فأما غيره فيشمت امتثالاً للأمر ومناقضة للمتكرر في مراده وكسراً لسورته في ذلك ، وهو أولى من إجلال التشميت ، قلت : ويؤيده أن لفظ التشميت دعاء بالرحمة فهو يناسب المسلم كائناً من كان والله أعلم . الخامس قال ابن دقيق العيد يستثنى أيضاً من عطس والإمام يخطب ، فإنه يتعارض الأمر بتشميت من سمع العطس والأمر بالإنصات لمن سمع الخطيب ، والراجع الإنصات لإمكان تدارك التشميت بعد فراغ الخطيب ولا سيما إن قيل بتحريم الكلام والإمام يخطب . وعلى هذا فهل يتعين تأخير التشميت حتى يفرغ الخطيب أو يشرع له التشميت بالإشارة ؟ فلو كان العطس الخطيب فحمد واستمر في خطبته فالحكم كذلك وإن حمد فوقف قليلاً ليشمت فلا يمتنع أن يشرع تشميته . السادس ممن يمكن أن يستثنى من كان عند عطاسه في حالة يمتنع عليه فيها ذكر الله ، كما إذا كان على الخلاء أو في الجماعة فيؤخر ثم يحمد الله فيشمت ، فلو خالف فحمد في تلك الحالة هل يستحق التشميت ؟ فيه نظر .

### باب ما يستحب من العطاس ، وما يكره من التثاؤب

[٦٢٢٣] ٦٠٠٣ - حدثنا آدم بن أبي إياس قال نا ابن أبي ذئب قال نا سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب ، فإذا عطس فحمد الله فحق على كل مسلم سماعه أن يسمته . وأما التثاؤب فإنما هو من الشيطان ، فليرده ما استطاع ، فإذا قال : ها ضحك منه الشيطان » .

قوله ( باب ما يستحب من العطاس ، وما يكره من التثاؤب ) قال الخطاى : معنى المحبة والكراهة فهما منصرف إلى سببهما ، وذلك أن العطاس يكون من خفة البدن وانفتاح المسام وعدم الغاية في الشبع وهو بخلاف التثاؤب فإنه يكون من علة امتلاء البدن وثقله مما يكون ناشئاً عن كثرة الأكل والتخليط فيه ، والأول يستدعى النشاط للعبادة والثاني على عكسه .

قوله ( سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ) هكذا قال آدم بن أبي إياس عن ابن أبي ذئب ، وتابعه عاصم ابن على كما سيأتى بعد باب ، والحجاج بن محمد عند النسائي وأبو داود الطيالسي ويزيد بن هارون عند الترمذي وابن أبي فديك عند الإسماعيلي وأبو عامر العقدي عند الحاكم كلهم عن ابن أبي ذئب ، وخالفهم القاسم بن يزيد عند النسائي فلم يقل فيه « عن أبيه » وكذا ذكره أبو نعيم من طريق الطيالسي . وكذلك أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من رواية محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ولم يقل « عن أبيه » ورجح الترمذي رواية من قال « عن أبيه » وهو المعتمد .

**قوله ( إن الله يحب العطاس )** يعنى الذى لا ينشأ عن زكام ، لأنه المأمور فيه بالتحميد والتشميت ، ويحتمل التعميم فى نوعى العطاس والتفصيل فى التشميت خاصة ، وقد ورد ما يخص بعض أحوال العاطسين ، فأخرج الترمذى من طريق أبى القبطان عن عدى بن ثابت عن أبيه عن جده رفعه قال « العطاس والنعاس والتثاؤب فى الصلاة من الشيطان » وسنده ضعيف ، وله شاهد عن ابن مسعود فى الطبرانى لكن لم يذكر النعاس ، وهو موقوف وسنده ضعيف أيضاً . قال شيخنا فى « شرح الترمذى » لا يعارض هذا حديث أبى هريرة يعنى حديث الباب فى محبة العطاس وكراهة التثاؤب لكونه مقيداً بحال الصلاة فقد يتسبب الشيطان فى حصول العطاس للمصلى ليشغله عن صلاته ، يقال إن العطاس إنما لم يوصف بكونه مكروهاً فى الصلاة لأنه لا يمكن رده بخلاف التثاؤب ، ولذلك جاء فى التثاؤب كما سيأتى بعد « فليرده ما استطاع » ولم يأت ذلك فى العطاس . وأخرج ابن أبى شيبه عن أبى هريرة « إن الله يكره التثاؤب ويحب العطاس فى الصلاة » وهذا يعارض حديث جد عدى وفى سنده ضعف أيضاً وهو موقوف والله أعلم . وما يستحب للعاطس أن لا يبالغ فى إخراج العطسة فقد ذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال « سبغ من الشيطان » فذكر منها شدة العطاس .

**قوله ( فحق على كل مسلم سمعه أن يشمته )** استدل به على استحباب مبادرة العاطس بالتحميد ، ونقل ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه ينبغى أن يتأنى فى حقه حتى يسكن ولا يعاجله بالتشميت ، قال وهذا فيه غفلة عن شرط التشميت وهو توقفه على حمد العاطس . وأخرج البخارى فى « الأدب المفرد » عن مكحول الأزدى « كنت إلى جنب ابن عمر فعطس رجل من ناحية المسجد فقال ابن عمر يرحمك الله إن كنت حمدت الله . واستدل به على أن التشميت إنما يشرع لمن سمع العاطس وسمع حمده ، فلز سمع من يشمت غيره ولم يسمع هو عطاسه ولا حمده هل يشرع له تشميته ؟ سيأتى قريباً .

**قوله ( وأما التثاؤب )** سيأتى شرحه بعد بابين .

**بإِذَا عَطَسَ كَيْفَ يُشَمَّتُ**

٦٢٢٤ [ ٦٠٠٤ - ] فاما مالك بن إسماعيل قال نا عبد العزيز بن أبي سلمة قال نا عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله ، وليقل له أخوه - أو صاحبه - يرحمك الله ، فإذا قال له يرحمك الله ، فليقل : يهديكم الله ويصلح بالكم » .  
**قوله ( باب إذا عطس كيف يشمت )** ؟ بضم أوله وتشديد الميم المفتوحة .

**قوله ( عن أبى صالح )** هو السمان ، والإسناد كله مدنيون إلا شيخ البخارى ، وهو من رواية تابعى عن تابعى .

**قوله ( إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله )** كذا فى جميع نسخ البخارى ، وكذا أخرجه النسائى من طريق يحيى بن حسان ، والإسماعيلى من طريق بشر بن المفضل وأبى النصر ، وأبو نعيم فى « المستخرج » من طريق عاصم بن على ، وفى « عمل يوم وليلة » من طريق عبد الله بن صالح كلهم عن عبد العزيز بن أبى سلمة ، وأخرجه أبو داود عن موسى بن إسماعيل عن عبد العزيز المذكور به بلفظ « فليقل الحمد لله على كل حال » . قلت : ولم أر هذه الزيادة من هذا الوجه فى غير هذه الرواية . وقد تقدم ما يتعلق بحكمها ، واستدل بأمر العاطس بحمد الله

أنه يشرع حتى للمصلى ، وقد تقدمت الإشارة إلى حديث رفاعه بن رافع في « باب الحمد للعاطس » وبذلك قال الجمهور من الصحابة والأئمة بعدهم ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد ، ونقل الترمذى عن بعض التابعين أن ذلك يشرع في النافلة لا في الفريضة ، ويحمد مع ذلك في نفسه . وجوز شيخنا في « شرح الترمذى » أن يكون مراده أنه يسر به ولا يجهر به ، وهو متعقب مع ذلك بحديث رفاعه بن رافع فإنه جهر بذلك ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم عليه . نعم يفرق بين أن يكون في قراءة الفاتحة أو غيرها من أجل اشتراط الموالاة في قراءتها ، وجزم ابن العرى من المالكية بأن العاطس في الصلاة يحمد في نفسه ، ونقل عن سحنون أنه لا يحمد حتى يفرغ وتعقبه بأنه غلو .

**قوله ( وليقل له أخوه أو صاحبه )** هو شك من الراوى وكذا وقع للأكثر من رواية عاصم بن على « فليقل له أخوه » ولم يشك والمراد بالأخوة أخوة الإسلام .

**قوله ( يرحمك الله )** قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون دعاء بالرحمة ، ويحتمل أن يكون إخباراً على طريق البشارة كما قال في الحديث الآخر « طهور إن شاء الله » أى هى طهر لك ، فكأن المشمت بشعر العاطس بحصول الرحمة له في المستقبل بسبب حصولها له في الحال لكونها دفعت ما يضره ، قال : وهذا ينبى على قاعدة ، وهى أن اللفظ إذا أريد به معناه لم ينصرف لغيره ، وإن أريد به معنى يحتمله انصرف إليه ، وإن أطلق انصرف إلى الغالب ، وإن لم يستحضر القائل المعنى الغالب . وقال ابن بطلال : ذهب إلى هذا قوم فقالوا : يقول له يرحمك الله يخصه بالدعاء وحده وقد أخرج البيهقي في « الشعب » وصححه ابن حبان من طريق حفص بن عاصم عن أبى هريرة رفعه « لما خلق الله آدم عطس ، فألمه ربه أن قال : الحمد لله ، فقال له ربه : يرحمك الله » وأخرج الطبرى عن ابن مسعود قال « يقول يرحمنا الله وإياكم » وأخرجه ابن أبى شيبه عن ابن عمر نحوه ، وأخرج البخارى في « الأدب المفرد » بسند صحيح عن أبى جمره بالجيم « سمعت ابن عباس إذا شمت يقول : عافانا الله وإياكم من النار ، يرحمكم الله » وفي الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنه « كان إذا عطس فقليل له : يرحمك الله ، قال : يرحمنا الله وإياكم ويغفر الله لنا ولكم » قال ابن دقيق العيد : ظاهر الحديث أن السنة لا تتأدى إلا بالمخاطبة ، وأما ما اعتاده كثير من الناس من قولهم للرئيس يرحم الله سيدنا فخلافاً السنة ، وبلغنى عن بعض الفضلاء أنه شمت رئيساً فقال له يرحمك الله يا سيدنا فجمع الأمرين وهو حسن .

**قوله ( فإذا قال له يرحمك الله فليقل يهديكم الله ويصلح بالكم )** مقتضاه أنه لا يشرع ذلك إلا لمن شمت وهو واضح ، وأن هذا اللفظ هو جواب التشميت ، وهذا يختلف فيه ، قال ابن بطلال : ذهب الجمهور إلى هذا وذهب الكوفيون إلى أنه يقول يغفر الله لنا ولكم ، وأخرجه الطبرى عن ابن مسعود وابن عمر وغيرهما . قلت : وأخرجه البخارى في « الأدب المفرد » والطبرانى من حديث ابن مسعود وهو في حديث سالم بن عبيد المشاور إليه قبل فقيه « وليقل يغفر الله لنا ولكم » قلت : وقد وافق حديث أبى هريرة في ذلك حديث عائشة عند أحمد وأبى يعلى وحديث أبى مالك الأشعرى عند الطبرانى وحديث على عند الطبرانى أيضاً وحديث ابن عمر عند البزار وحديث عبد الله بن جعفر بن أبى طالب عند البيهقي في « الشعب » . وقال ابن بطلال : ذهب مالك والشافعي إلى أنه يتخير بين اللفظين ، وقال أبو الوليد بن رشد : الثانى أولى ، لأن المكلف يحتاج إلى طلب المغفرة ، ولجميع بينهما أحسن إلا للذى ، وذكر الطبرى أن الذين منعوا من جواب التشميت بقول « يهديكم الله ويصلح بالكم »

احتجوا بأنه تشميت اليهود كما تقدمت الإشارة إليه من تخريج أى داود من حديث أبى موسى ، قال : ولا حجة فيه إذ لاتضاد بين خبر أبى موسى وخبر أبى هريرة — يعنى حديث الباب — لأن حديث أبى هريرة فى جواب التشميت وحديث أبى موسى فى التشميت نفسه ، وأما ما أخرجه البيهقى فى « الشعب » عن ابن عمر قال : اجتمع اليهود والمسلمون فعطس النبى صلى الله عليه وسلم فشتمته الفريقان جميعاً فقال للمسلمين : يغفر الله لكم ويرحمنا وإياكم ، وقال لليهود : يهديكم الله ويصلح بالكم . فقال : تفرد به عبد الله بن عبد العزيز بن أبى رواد عن أبيه عن نافع ، وعبد الله ضعيف . واحتج بعضهم بأن الجواب المذكور مذهب الخوارج لأنهم لا يرون الاستغفار للمسلمين ، وهذا منقول عن إبراهيم النخعى ، وكل هذا لا حجة فيه بعد ثبوت الخبر بالأمر به ، قال البخارى بعد تخريجهم فى « الأدب المفرد » : وهذا أثبت ما يروى فى هذا الباب . وقال الطبرى : هو من أثبت الأخبار . وقال البيهقى : هو أصح شئ ورد فى هذا الباب . وقد أخذ به الطحاوى من الحنفية واحتج له بقول الله تعالى ﴿ وَإِذَا حَيَّيْتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾ قال : والذى يجب بقوله « غفر الله لنا ولكم » ولا يزيد المشمت على معنى قوله يرحمك الله ، لأن المغفرة ستر الذنب والرحمة ترك المعاقبة عليه ، بخلاف دعائه له بالهداية والإصلاح فإن معناه أن يكون سالماً من مواجهة الذنب صالح الحال ، فهو فوق الأول فيكون أولى . واختار ابن أبى حمزة أن يجمع المحجب بين اللفظين فيكون أجمع للخير ويخرج من الخلاف ، ورجحه ابن دقيق العيد . وقد أخرج مالك فى « الموطأ » عن نافع عن ابن عمر أنه « كان إذا عطس فقبل له يرحمك الله قال : يرحمنا الله وإياكم ، يغفر الله لنا ولكم » قال ابن أبى حمزة : وفى الحديث دليل على عظيم نعمة الله على العاطس ؛ يؤخذ ذلك مما رتب عليه من الخير ، وفيه إشارة إلى عظيم فضل الله على عبده ، فإنه أذهب عنه الضرر بنعمة العطاس ثم شرع له الحمد الذى يثاب عليه ، ثم الدعاء بالخير بعد الدعاء بالخير ، وشرع هذه النعم المتواليات فى زمن يسير فضلاً منه وإحساناً ، وفى هذا لمن رآه بقلب له بصيرة زيادة قوة فى إيمانه حتى يحصل له من ذلك مالا يحصل بعبادة أيام عديدة ، ويدخله من حب الله الذى أنعم عليه بذلك مالم يكن فى باله ، ومن حب الرسول الذى جاءت معرفة هذا الخير على يده والعلم الذى جاءت به سنته مالا يقدر قدره . قال : وفى زيادة ذرة من هذا ما يفوق الكثير مما عده من الأعمال والله الحمد كثيراً . وقال الخليمى : أنواع البلاء والآفات كلها مؤاخذات ، وإنما المؤاخذة عن ذنب ، فإذا حصل الذنب مغفوراً وأدركت العبد الرحمة لم تقع المؤاخذة ، فإذا قيل للعاطس : يرحمك الله ، فمعناه جعل الله لك ذلك لتدوم السلامة . وفيه إشارة إلى تنبيه العاطس على طلب الرحمة والتوبة من الذنب ، ومن ثم شرع له الجواب بقوله « غفر الله لنا ولكم » .

لَا يُسَمَّتُ الْعَاطِسُ إِذَا لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ

[٦٢٢٥] ٦٠٠٥ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا سليمان التيمي قال : سمعت أنس بن مالك يقول : عطس رجلان عند النبي صلى الله عليه ، فسمت أحدهما ولم يسمت الآخر ، فقال الرجل : يا رسول الله ، شمت هذا ولم تشمتني ، قال : « إن هذا حمد الله ولمحمد الله » .

**قوله ( باب لا يشمت العاطس إذا لم يحمد الله )** أورد فى حديث أنس الماضى فى « باب الحمد للعاطس » وكأنه أشار إلى أن الحكم عام وليس مخصوصاً بالرجل الذى وقع له ذلك وإن كانت واقعة حال لاعموم فيها ، لكن

ورد الأمر بذلك فيما أخرجه مسلم من حديث أئى موسى بلفظ « إذا عطس أحدكم فحمد الله فشمته » ، وإن لم يحمد الله فلا تشمته » قال النووي : مقتضى هذا الحديث أن من لم يحمد الله لم يشمته . قلت : هو منطوقه ، لكن هل النهى فيه للتحريم أو للتنزيه ؟ الجمهور على الثانى ، قال : وأقل الحمد والتشميت أن يسمع صاحبه ، ويؤخذ منه أنه إذا أتى بلمظ آخر غير الحمد لا يشمته . وقد أخرج أبو داود والنسائى وغيرهما من حديث أسلم ابن عبيد الأشجعى قال « عطس رجل فقال السلام عليكم فقال النبى صلى الله عليه وسلم عليك وعلى أهلك ، وقال : إذا عطس أحدكم فليحمد الله » واستدل به على أنه يشرع التشميت لمن حمد إذا عرف السامع أنه حمد الله وإن لم يسمعه ، كما لو سمع العطسة ولم يسمع الحمد بل سمع من شمت ذلك العاطس فإنه يشرع له التشميت لعموم الأمر به لمن عطس فحمد . وقال النووي : المختار أنه يشمته من سمعه دون غيره ، وحكى ابن العربى اختلافاً فيه ورجح أنه يشمته . قلت : وكذا نقله ابن بطلال وغيره عن مالك ، واستثنى ابن دقيق العيد من علم أن الذين عند العاطس جهلة لا يفرقون بين تشميت من حمد وبين من لم يحمد ، والتشميت متوقف على من علم أنه حمد فيمتنع تشميت هذا ولو شتمته من عنده لأنه لا يعلم هل حمد أو لا ، فإن عطس وحمد ولم يشمته أحد فسمعه من بعد عنه استحباب له أن يشمته حتى يسمعه . وقد أخرج ابن عبد البر بسند جيد عن أئى داود صاحب السنن أنه كان فى سفينة فسمع عاتساً على الشط حمد فاكترى قارباً بدرهم حتى جاء إلى العاطس فشمته ثم رجع ، فنبش عن ذلك فقال : لعله يكون مجاب الدعوة ، فلما رقدوا سمعوا قائلاً يقول : يا أهل السفينة إن أبا داود اشترى الجنة من الله بدرهم . قال النووي : ويستحب لمن حضر من عطس فلم يحمد أن يذكره بالحمد ليحمد فيشمته ، وقد ثبت ذلك عن إبراهيم النخعى ، وهو من باب النصيحة والأمر بالمعروف . وزعم ابن العربى أنه جهل من فاعله ، قال : وأخطأ فيما زعم بل الصواب استحبابه . قلت : احتج ابن العربى لقوله بأنه إذا نهم ألزم نفسه مالم يلزمها ، قال : فلو جمع بينهما فقال الحمد لله يرحمك الله جمع جهالتين : ما ذكرناه أولاً وإيقاعه التشميت قبل وجود الحمد من العاطس . وحكى ابن بطلال عن بعض أهل العلم — وحكى غيره أنه الأوزاعى — أن رجلاً عطس عنده فلم يحمد فقال له : كيف يقول من عطس ؟ قال : الحمد لله ، قال : يرحمك الله . قلت : وكأن ابن العربى أخذ بظاهر حديث الباب لأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يذكر الذى عطس فلم يحمد لكن تقدم فى « باب الحمد للعاطس » احتمال أنه لم يكن مسلماً ، فلعل ترك ذلك لذلك ، لكن يحتمل أن يكون كما أشار إليه ابن بطلال أراد تأديبه على ترك الحمد بترك تشميته ، ثم عرفه الحكم وأن الذى يترك الحمد لا يستحق التشميت . وهذا الذى فهمه أبو موسى الأشعرى ففعل بعد النبى صلى الله عليه وسلم مثل ما فعل النبى صلى الله عليه عليه وسلم ، شمت من حمد ولم يشمته من لم يحمد ، كما ساق حديثه مسلم

### بِإِذَا تَثَاءَبَ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ

[٦٢٢٦] ٦٠٠٦- نا عاصم بن علي قال نا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبى صلى الله عليه قال : « إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب ، فإذا عطس أحدكم وحمد الله كان حقاً على كل مسلم سمعه أن يقول له : يرحمك الله . وأما التثاؤب فإنما هو من الشيطان ، فإذا تثاءب أحدكم فليزده ما استطاع ، فإن أحدكم إذا تثاءب ضحك منه الشيطان » .

قوله ( باب إذا تثاوب ) كذا للأكثر ، وللمستملى « تثاءب » بهمزة بدل الواو ، قال شيخنا فى « شرح :

الترمذى « وقع في رواية المحبوى عند الترمذى بالواو ، وفي رواية السبنجى بالهمز ، ووقع عند البخارى وأبى داود بالهمز ، وكذا في حديث أبى سعيد عند أبى داود ، وأما عند مسلم فبالواو ، قال . وكذا هو في أكثر نسخ مسلم ، وفي بعضها بالهمز . وقد أنكر الجوهري كونه بالواو وقال : تقول تناءبت على وزن تفاعلت ولا تقل تناوبت ، قال : والتناوب أيضاً مهموز ، وقد يقلبون الهمزة المضمومة واواً والاسم التؤاء بضم ثم همز على وزن الخيلاء ، وجزم ابن دريد وثابت بن قاسم في « الدلائل » بأن الذى بغير واو بوزن تيممت فقال ثابت : لا يقال تناءب بالمد مخففاً بل يقال تنأب بالتشديد . وقال ابن دريد : أصله من تنب فهو مثوب إذا استرخى وكسل وقال غير واحد : لئنا لغتان . وبالهمز والمد أشهر .

**قوله ( فليضع يده على فيه )** أورد فيه حديث أبى هريرة بلفظ فليده ما استطاع . قال الكرماني : عموم الأمر بالرد يتناول وضع اليد على الفم فيطابق الترجمة من هذه الحيشة . قلت : وقد ورد في بعض طرقه صريحاً أخرجه مسلم وأبو داود من طريق سهيل بن أبى صالح عن عبد الرحمن بن أبى سعيد الخدرى عن أبيه بلفظ « إذا تناءب أحدكم فليمسك بيده على فمه » ولفظ الترمذى مثل لفظ الترجمة .

**قوله ( إن الله يحب العطاس )** تقدم شرحه قريباً .

**قوله ( وأما التناوب فإنما هو من الشيطان )** قال ابن بطال إضافة التناوب إلى الشيطان بمعنى إضافة الرضا والإرادة ، أى أن الشيطان يحب أن يرى الإنسان متناوباً لأنها حالة تتغير فيها صورته فيضحك منه . لا أن المراد أن الشيطان فعل التناوب ، وقال ابن العرى : قد بينا أن كل فعل مكروه نسبه الشرع إلى الشيطان لأنه واسطته ، وأن كل فعل حسن نسبة الشرع إلى الملك لأنه واسطته ، قال : والتناوب من الامتلاء وينشأ عنه التكاسل وذلك بواسطة الشيطان ، والعطاس من تقليل الغذاء وينشأ عنه النشاط وذلك بواسطة الملك . وقال النووى : أضيف التناوب إلى الشيطان لأنه يدعو إلى الشهوات إذ يكون عن ثقل البدن واسترخائه وامتلائه ، والمراد التحذير من السبب الذى يتولد منه ذلك وهو التوسع في المأكول .

**قوله ( فإذا تناءب أحدكم فليده ما استطاع )** أى يأخذ في أسباب رده ، وليس المراد به أن يملك دفعه لأن الذى وقع لا يرد حقيقة ، وقيل معنى إذا تناءب إذا أراد أن يتنأب ، وجوز الكرماني أن يكون الماضى فيه بمعنى المضارع .

**قوله ( فإن أحدكم إذا تناءب ضحك منه الشيطان )** في رواية ابن عجلان « فإن قال آه ضحك منه الشيطان » وفي حديث أبى سعيد « فإن الشيطان يدخل » وفي لفظه « إذا تناءب أحدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع فإن الشيطان يدخل » هكذا قيده بحالة الصلاة ، وكذا أخرجه الترمذى من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة بلفظ « التناوب في الصلاة من الشيطان » فإذا تناءب أحدكم فليكظم ما استطاع » وللترمذى والنسائي من طريق محمد بن عجلان عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة نحوه ، ورواه ابن ماجه من طريق عبد الله بن سعيد المقبرى عن أبيه بلفظ « إذا تناءب أحدكم فليضع يده على فيه ولا يعوى ، فإن الشيطان يضحك منه » قال شيخنا في شرح الترمذى أكثر روايات الصحيحين فيها إطلاق التناوب ، ووقع في الرواية الأخرى تقييده بحالة الصلاة فيحتمل أن يحمل المطلق على المقيد ، وللشيطان غرض قوى في التشويش على المصلى في صلاته ، ويحتمل أن تكون كراهته في الصلاة أشد ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكره في

غير حالة الصلاة . وقد قال بعضهم : إن المطلق إنما يحمل على المقيد في الأمر لا في النهي ، ويؤيد كراهته مطلقاً كونه من الشيطان ، وبذلك صرح النووي ، قال ابن العربي : ينبغي كظم التأؤب في كل حالة ، وإنما خص الصلاة لأنها أولى الأحوال بدفعه لما فيه من الخروج عن اعتدال الهيئة واعوجاج الخلقة . وأما قوله في رواية أبي سعيد في ابن ماجه « ولا يعوى » فإنه بالعين المهملة ، شبه التأؤب الذي يسترسل معه بعواء الكلب تنفيراً عنه واستقباحاً له فإن الكلب يرفع رأسه ويفتح فاه ويعوى ، والمتأؤب إذا أفرط في التأؤب شابهه . ومن هنا تظهر النكتة في كونه يضحك منه ، لأنه صيره ملعبة له بتشويه خلقه في تلك الحالة . وأما قوله في رواية مسلم « فإن الشيطان يدخل » فيحتمل أن يراد به الدخول حقيقة ، وهو وإن كان يجري من الإنسان مجرى الدم لكنه لا يتمكن منه ما دام ذاكر الله تعالى ، والمتأؤب في تلك الحالة غير ذاكر فيتمكن الشيطان من الدخول فيه حقيقة . ويحتمل أن يكون أطلق الدخول وأراد التمكن منه ، لأن من شأن من دخل في شيء أن يكون متمكناً منه . وأما الأمر بوضع اليد على الفم فيتناول ما إذا انفتح بالتأؤب فيغطي بالكف ونحوه وما إذا كان منطبقاً حفظاً له عن الانفتاح بسبب ذلك . وفي معنى وضع اليد على الفم وضع الثوب ونحوه مما يحصل ذلك المقصود ، وإنما تعين اليد إذا لم يرد التأؤب بدونها ، ولا فرق في هذا الأمر بين المصلي وغيره ، بل يتأكد في حال الصلاة كما تقدم ويستثنى ذلك من النهي عن وضع المصلي يده على فمه . ومما يؤمر به المتأؤب إذا كان في الصلاة أن يمسك عن القراءة حتى يذهب عنه لثلا يتغير نظم قراءته ، وأسند ابن أبي شيبة نحو ذلك عن مجاهد وعكرمة والتابعين المشهورين ، ومن الخصائص النبوية ما أخرجه ابن أبي شيبة والبخاري في « التاريخ » من مرسل يزيد بن الأصم قال « ما تئأب النبي صلى الله عليه وسلم قط » وأخرج الخطابي من طريق مسلمة بن عبد الملك بن مروان قال « ما تئأب نبي قط » ومسلمة أدرك بعض الصحابة وهو صدوق . ويؤيد ذلك ما ثبت أن التأؤب من الشيطان . وقع في « الشفاء لابن سبع » أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يتمطي ، لأنه من الشيطان ، والله أعلم

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الأدب من الأحاديث المرفوعة على مائتين وستة وخمسين حديثاً ، المعلق منها خمسة وسبعون والبقية موصولة . المكرر منها فيه وفيما مضى مائتا حديث وحديث ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عبد الله بن عمرو في عقوق الوالدين ، وحديث أبي هريرة « من سره أن ييسط له في رزقه » وحديث « الرحم شجنة » ، وحديث ابن عمرو « ليس الواصل بالمكافئ » ، وحديث أبي هريرة « قام أعرابي فقال اللهم ارحمنا » ، وحديث أبي شريح « من لا يأمن جاره » وحديث جابر « كل معروف صدقة » ، وحديث أنس « لم يكن فاحشاً » ، وحديث عائشة « ما أظن فلاناً وفلاناً يعرفان ديننا » ، وحديث أنس « إن كانت الأمة » وحديث حذيفة « إن أشبه الناس دلاً وممتاً » ، وحديث ابن مسعود « إن أحسن الحديث كتاب الله » ، وحديث أبي هريرة « إذا قال الرجل يا كافر » وحديث ابن عمر فيه ، وحديث أبي هريرة « لا تغضب » وحديث ابن عمر « لأن يمتلئ » ، وحديث ابن عباس في ابن صياد ، وحديث سعيد بن المسيب عن أبيه في اسم الحزن ، وحديث ابن أبي أوفى في إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أحد عشر أثراً بعضها موصول وبعضها معلق . والله أعلم بالصواب

تم الجزء العاشر ، ويليه الحادى عشر إن شاء الله تعالى وأوله « كتاب الاستئذان »

فہرس





# فهرس

## الجزء العاشر من فتح الباري

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
كتاب الأضاحي		ترخيص النبي صلى الله عليه في الأوعية	
سنة الأضحية	٥	والظروف بعد النهي	٥٩
قسمة الإمام الأضاحي بين الناس	٦	نقيع التمر ما لم يسكر	٦٤
الأضحية للمسافر والنساء	٧	الباذق ومن نهى عن كل مسكر من الأشربة	٦٤
ما يشتهى من اللحم يوم النحر	٨	من رأى أن لا يخلط البسر والتمر إذا كان مسكراً	
من قال الأضحى يوم النحر	١٠	وأن لا يجعل إدامين في إدام	٦٩
الأضحى والنحر بالمصلى	١١	شرب اللبن وقول الله عز وجل: ﴿من بين فرث	
ضحية النبي صلى الله عليه بكبشين أقرنين ويذكر		ودم﴾	٧٢
سمينين	١١	استعذاب الماء	٧٦
قول النبي صلى الله عليه لأبي بردة ضح بالجذع		شوب اللبن بالماء	٧٧
من المعز ولن تجزي عن أحد بعدك	١٥	شراب الحلواء والعسل	٨١
من ذبح الأضاحي بيده	٢٠	الشرب قائماً	٨٣
من ذبح ضحية غيره	٢١	من شرب وهو واقف على بعيره	٨٨
الذبح بعد الصلاة	٢٢	الأيمن فالأيمن في الشرب	٨٨
من ذبح قبل الصلاة أعاد	٢٢	هل يستأذن الرجل من عن يمينه في الشرب	
وضع القدم على صفح الذبيحة	٢٥	ليعطي الأكبر	٨٩
التكبير عند الذبح	٢٥	الكرع في الخوض	٩٠
إذا بعث بهديه ليذبح لم يحرم عليه شيء	٢٥	خدمة الصغار الكبار	٩١
ما يؤكل من لحوم الأضاحي وما يتزود منها	٢٦	تغطية الإناء	٩١
كتاب الأشربة		اختناث الأسقية	٩١
وقول الله عز وجل: ﴿إنما الخمر والميسر		الشرب من فم السقاء	٩٢
والأنصاب والأزلام رجس من عمل		النهي عن التنفس في الإناء	٩٥
الشیطان﴾	٣٣	الشرب بنفسين أو ثلاثة	٩٥
الخمر من العنب وغيره	٣٨	الشرب في آنية الذهب	٩٧
نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر	٤٠	آنية الفضة	٩٨
الخمر من العسل وهو البتع	٤٤	الشرب في الأقداح	١٠١
ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب	٤٨	الشرب من قدح النبي صلى الله عليه وآنيته	١٠١
ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه	٥٣	شرب البركة والماء المبارك	١٠٤
الانتباذ في الأوعية والتور	٥٨	كتاب المرضى	
		ما جاء في كفارة المرض	١٠٧



الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
التقنع	٢٨٥	الفسأل	٢٢٤
المغفر	٢٨٦	لا هامة	٢٢٦
البرود والحبرة والشملة	٢٨٧	الكهانة	٢٢٦
الأكسية والخمائنص	٢٨٨	السحر وقول الله عز وجل: ﴿ولكن الشياطين	
اشتغال الصماء	٢٨٩	كفروا يعلمون الناس السحر﴾	٢٣٢
الاحتباء في ثوب واحد	٢٩٠	الشرك والسحر من الموبقات	٢٤٣
الخميصة السوداء	٢٩١	هل يستخرج السحر	٢٤٣
ثياب الخضر	٢٩٣	السحر	٢٤٦
الثياب البيض	٢٩٤	من البيان السحر	٢٤٧
لبس الحرير للرجال وقدر ما يجوز منه	٢٩٥	الدواء بالعجوة للسحر	٢٤٩
مس الحرير من غير لبس	٣٠٣	لا هامة	٢٥١
افتراش الحرير	٣٠٤	لا عدوى	٢٥٤
لبس القسي	٣٠٥	ما يذكر في سم النبي صلى الله عليه	٢٥٥
ما يرخص للرجال من الحرير للحكة	٣٠٨	شرب السم والدواء به وما يخاف منه	٢٥٨
الحرير للنساء	٣٠٨	ألبان الأتن	٢٦٠
ما كان النبي صلى الله عليه يتجوز من اللباس		إذا وقع الذباب في الإناء	٢٦٠
والبسطة	٣١٤		
ما يدعى لمن لبس ثوباً جديداً	٣١٦		
التزعفر للرجال	٣١٧		
الثوب المزعفر	٣١٧		
الثوب الأحمر	٣١٨		
الميشرة الحمراء	٣١٩		
النعال السبئية	٣٢٠		
يبدأ بالنعل اليمنى	٣٢٢		
لا يمشي في نعل واحدة	٣٢٢		
يتزع نعله اليسرى	٣٢٤		
قبالان في نعل	٣٢٤		
القبة الحمراء من آدم	٣٢٥		
الجلوس على الحصير ونحوه	٣٢٦		
المرزر بالذهب	٣٢٧		
خواتيم الذهب	٣٢٧		
خاتم الفضة	٣٣٠		
فص الخاتم	٣٣٤		
خاتم الحديد	٣٣٥		
نقش الخاتم	٣٣٦		
		كتاب اللباس	
		وقول الله عز وجل: ﴿قل من حرم زينة الله التي	
		أخرج لعباده﴾	٢٦٤
		من جر إزاره من غير خيلاء	٢٦٦
		التشمير في الثياب	٢٦٧
		ما أسفل من الكعبين فهو في النار	٢٦٨
		من جر ثوبه من الخيلاء	٢٦٩
		الإزار المهدب	٢٧٦
		الأردية	٢٧٧
		لبس القميص وقال يوسف: ﴿اذهبوا بقميصي	
		هذا فألقوه على وجه أبي﴾	٢٧٧
		جيب القميص من عند الصدر وغيره	٢٧٨
		من لبس جبة ضيقة الكمين في السفر	٢٧٩
		لبس جبة الصوف في الغزو	٢٨٠
		القباء وفروج حرير وهو القباء	٢٨٠
		البرانس	٢٨٣
		السراويل	٢٨٤
		العمائم	٢٨٤

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الخاتم في الخنصر .....	٣٣٧	المتنمصات .....	٣٩٠
اتخاذ الخاتم ليختم به الشيء أو ليكتب به إلى		الموصولة .....	٣٩١
أهل الكتاب وغيرهم .....	٣٣٧	الواشمة .....	٣٩٢
من جعل فص الخاتم في بطن كفه .....	٣٣٨	المستوشمة .....	٣٩٣
قول النبي صلى الله عليه: «لا ينقش على نقش		التصاوير .....	٣٩٤
خاتمه» .....	٣٤٠	عذاب المصورين يوم القيامة .....	٣٩٦
هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر .....	٣٤١	نقض الصور .....	٣٩٨
الخاتم للنساء .....	٣٤٢	ما وطي من التصاوير .....	٤٠٠
القلائد والسخاب للنساء .....	٣٤٣	من كره القعود على الصور .....	٤٠٢
استعارة القلائد .....	٣٤٣	كراهية الصلاة في التصاوير .....	٤٠٥
القرط للنساء .....	٣٤٤	لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة .....	٤٠٥
السخاب للصبيان .....	٣٤٤	من لم يدخل بيتاً فيه صورة .....	٤٠٦
المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال .....	٣٤٥	من لعن المصور .....	٤٠٧
إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت .....	٣٤٦	من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها	
قص الشارب .....	٣٤٧	الروح وليس بنافخ .....	٤٠٧
تقليم الأظفار .....	٣٦١	الارتداف على الدابة .....	٤٠٩
إعفاء اللحى .....	٣٦٣	الثلاثة على الدابة .....	٤١٠
ما يذكر في الشيب .....	٣٦٤	حمل صاحب الدابة غيره بين يديه .....	٤١١
الخطاب .....	٣٦٦	إرداف الرجل خلف الرجل .....	٤١٢
الجمع .....	٣٦٨	إرداف المرأة خلف الرجل ذي محرم .....	٤١٢
التليد .....	٣٧٣	الاستلقاء، ووضع الرجل على الأخرى .....	٤١٣
الفرق .....	٣٧٤		
الذوائب .....	٣٧٦		
القزع .....	٣٧٦		
تطيب المرأة زوجها بيديها .....	٣٧٨		
الطيب في الرأس واللحية .....	٣٧٩		
الامتشاط .....	٣٧٩		
ترجيل الحائض زوجها .....	٣٨٠		
الترجيل والتمن .....	٣٨١		
ما يذكر في المسك .....	٣٨١		
ما يستحب من الطيب .....	٣٨٢		
من لم يرد الطيب .....	٣٨٣		
الذريعة .....	٣٨٤		
المفعلجات للحسن .....	٣٨٤		
الوصل في الشعر .....	٣٨٦		

### كتاب الأدب

قول الله: «ووصينا الإنسان بوالديه» .....	٤١٤
من أحق الناس بحسن الصحبة .....	٤١٥
لا يجاهد إلا بإذن الأبوين .....	٤١٧
لا يسب الرجل والديه .....	٤١٧
إجابة دعاء من بر والديه .....	٤١٨
عقوق الوالدين من الكبائر .....	٤١٩
صلة الوالد المشرك .....	٤٢٧
صلة المرأة أمها ولها زوج .....	٤٢٧
صلة الأخ المشرك .....	٤٢٨
فضل صلة الرحم .....	٤٢٨
إثم القاطع .....	٤٢٨
من بسط له في الرزق بصلة الرحم .....	٤٢٩

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
من وصل وصله الله	٤٣٠	ما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم الطويل	
بيل الرحم ببلالها	٤٣٢	والقصير	٤٨٣
ليس الواصل بالمكافئ	٤٣٧	الغيبة وقول الله عز وجل: ﴿ولا يغتب بعضكم بعضاً﴾	٤٨٤
من وصل رحمه في الشرك ثم أسلم	٤٣٨	قول النبي صلى الله عليه خير دور الأنصار	٤٨٦
من ترك صبيبة غيره حتى تلعب به أو قبلها أو	٤٣٩	ما يجوز من اغتياح أهل الفساد والريب	٤٨٦
مازحها	٤٤٠	النميمة من الكبائر	٤٨٧
رحمة الولد وتقبيله ومعانقته	٤٤٠	ما يكره من النميمة	٤٨٧
جعل الله الرحمة في مائة جزء	٤٤٦	قول الله عز وجل: ﴿واجتنبوا قول الزور﴾	٤٨٨
قتل الولد خشية أن يأكل معه	٤٤٨	ما قيل في ذي الوجهين	٤٨٩
وضع الصبي في الحجر	٤٤٨	من أخبر صاحبه بما يقال فيه	٤٩٠
وضع الصبي على الفخذ	٤٤٨	ما يكره من التمداح	٤٩١
حسن العهد من الإيمان	٤٤٩	من أثنى على أخيه بما يعلم	٤٩٣
فضل من يعول يتيماً	٤٥٠	قول الله عز وجل: ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان﴾	٤٩٤
الساعي على الأرملة	٤٥١	ما ينهى عن التحاسد والتدابير	٤٩٦
الساعي على المسكين	٤٥٢	﴿يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا﴾	٤٩٩
رحمة الناس والبهائم	٤٥٢	ما يكون من الظن	٥٠٠
الوصاة بالجار	٤٥٥	ستر المؤمن على نفسه	٥٠١
إثم من لا يأمن جاره بوائقه	٤٥٧	الكبر	٥٠٤
لا تحقرن جارة لجارتها	٤٥٩	الهجرة وقول نبي الله صلى الله عليه: «لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث»	٥٠٦
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره	٤٦٠	ما يجوز من الهجران لمن عصى	٥١٢
حق الجوار في قرب الأبواب	٤٦١	هل يزور صاحبه كل يوم بكرة وعشيماً	٥١٣
كل معروف صدقة	٤٦٢	الزيارة ومن زار قوماً فطعم عندهم	٥١٥
طيب الكلام	٤٦٣	من تجمل للوفود	٥١٦
الرفق في الأمر كله	٤٦٣	الإخاء والحلف	٥١٧
تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً	٤٦٤	التبسم والضحك	٥١٨
قول الله عز وجل: ﴿من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها﴾	٤٦٦	باب قول الله عز وجل: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾، وما ينهى عن الكذب	٥٢٣
لم يكن النبي صلى الله عليه فاحشاً ولا متفحشاً	٤٦٦	باب الهدى الصالح	٥٢٥
حسن الخلق والسخاء، وما يكره من البخل	٤٧٠	الصبر في الأذى	٥٢٧
كيف يكون الرجل في أهله	٤٧٦	من لم يواجه الناس بالعتاب	٥٢٩
المقة من الله تعالى	٤٧٦	من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال	٥٣١
الحب في الله تعالى	٤٧٨		
قول الله عز وجل: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم﴾	٤٧٨		
ما ينهى من السباب واللعن	٤٧٩		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً . .	٥٣٢	قول النبي صلى الله عليه : «إنما الكرم قلب المؤمن»	٥٨٢
ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله	٥٣٣	قول الرجل : فذاك أبي وأمي	٥٨٤
الحذر من الغضب	٥٣٥	قول الرجل : جعلني الله فداءك	٥٨٤
الحياء	٥٣٧	أحب الأسماء إلى الله	٥٨٥
إذا لم تستحي فاصنع ما شئت	٥٣٩	قول النبي صلى الله عليه : «سموا باسمي ولا تكونوا بكنيتي»	٥٨٧
ما لا يستحيا من الحق للفتقه في الدين	٥٤٠	اسم الحزن	٥٨٩
قول النبي صلى الله عليه : «يسروا ولا تعسروا»	٥٤١	تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه	٥٩١
الانبساط إلى الناس	٥٤٣	من سمي بأسماء الأنبياء	٥٩٣
المداراة مع الناس	٥٤٤	تسمية الوليد	٥٩٦
لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين	٥٤٦	من دعا صاحبه فنقص من اسمه حرفاً	٥٩٧
حق الضيف	٥٤٧	الكنية للضيبي وقبل أن يولد للرجل	٥٩٨
إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه	٥٤٨	التكني بأبي تراب وإن كانت له كنية أخرى	٦١٣
صنع الطعام والتكلف للضيف	٥٥٠	أبغض الأسماء إلى الله	٦١٤
ما يكره من الغضب والجزع عند الضيف	٥٥١	كنية المشرك	٦١٧
قول الضيف لصاحبه لا أكل حتى تأكل	٥٥١	المعاريض مندوحة عن الكذب	٦١٩
إكرام الكبير، ويبدأ الأكبر بالكلام والسؤال	٥٥٢	قول الرجل للشيء ليس بشيء وهو ينوي أنه ليس بحق	٦٢١
ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه	٥٥٣	رفع البصر إلى السماء	٦١١
هجاء المشركين	٥٦٢	من نكت العود في الماء والطين	٦١٢
ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر		الرجل ينكت الشيء بيده في الأرض	٦١٣
حتى يصدده عن ذكر الله والعلم والقرآن	٥٦٤	التكبير والتسبيح عند التعجب	٦١٣
قول النبي صلى الله عليه : «تربت يمينك، عقرى حلقى»	٥٦٦	النهي عن الخذف	٦١٥
ما جاء في زعموا	٥٦٦	الحمد للعاطس	٦١٥
ما جاء في قول الرجل : ويلك	٥٦٧	تشميت العاطس إذا حمد الله	٦١٨
علامة الحب في الله	٥٧٣	ما يستحب من العطاس وما يكره من التثاؤب	٦٢٢
قول الرجل للرجل إخصاً	٥٧٦	إذا عطس كيف يشمت	٦٢٣
قول الرجل مرحباً	٥٧٨	لا يشمت العاطس إذا لم يحمد الله	٦٢٥
يدعى الناس بأبائهم	٥٧٨	إذا تشاءب فليضع يده على فيه	٦٢٦
لا يقل خبيث نفسي	٥٧٩		
لا تسبو الدهر	٥٨٠		

# فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

برواية أبي ذر الهروي  
عن مشايخه الثلاثة السرخسي والمستملي والكشميني

للإمام الحافظ  
أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني  
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

الجزء الحادي عشر

تقديم وتحقيق وتعليق  
عبد القادر شيبه أحمد  
عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا  
بالجامعة الإسلامية سابقاً  
والمدرس بالمسجد النبوي الشريف

طبع على نفقة  
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود  
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام  
حفظه الله في موازين حسناته وأمنه بعونه



ح) عبد القادر شيبه الحمد، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي

فتح الباري شرح صحيح البخاري / تحقيق عبد القادر شيبه الحمد - الرياض .

٦٣١ ص، ٢٨×٢١ سم .

ردمك : ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٤-٨٣٥-٢٠-٩٩٦٠ (ج ١١)

١- الحديث الصحيح

٢- الحديث - شرح

أ- شيبه الحمد، عبد القادر (محقق)

ب- العنوان

٢١/٤٤٤٣

ديوي ١، ٢٣٥

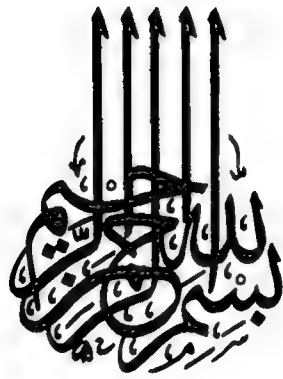
ردمك : ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع : ٢١/٤٤٤٣

٤-٨٣٥-٢٠-٩٩٦٠ (ج ١١)

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ / ٢٠٠١م





## كتاب الاستئذان

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

#### بَدءُ السَّلَامِ

[٦٢٢٧] ٦٠٠٧- نا يحيى بن جعفر قال نا عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ ، طُولُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا . فَلَمَّا خَلَقَهُ اللَّهُ قَالَ : اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلَئِكَ نَفَرٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ جُلُوسٍ ، فَاسْتَمِعَ مَا يُحْيُونُكَ ، فَإِنَّهَا تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ . فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، فَقَالُوا : السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، فَرَادَوْهُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ - يَعْنِي الْجَنَّةَ - عَلَى صُورَةِ آدَمَ ، فَلَمْ يَزَلِ الْخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتَّى الْآنَ » .

**قوله ( كتاب الاستئذان — باب بدء السلام )** الاستئذان طلب الإذن في الدخول لمحل لا يملكه المستأذن : وبدء بفتح أوله والهمز بمعنى الابتداء أى أول ما وقع السلام ، وإنما ترجم للسلام مع الاستئذان للإشارة إلى أنه لا يؤمن لمن لم يسلم . وقد أخرج أبو داود وابن أبي شيبة بسند جيد عن ربعي بن حراش « حدثني رجل أنه استأذن على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فقال : أَلَيْحُ ؟ » فقال لخادمه : اخرج لهذا فعلمه « فقال : قل السلام عليكم أدخل » الحديث وصححه الدارقطني . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق زيد بن أسلم « بعثنى أبى إلى ابن عمر فقلت : أَلَيْحُ ؟ فقال : لا تقل كذا ، ولكن قل : السلام عليكم ، فإذا رد عليك فادخل » . ومن طريق ابن أبي بريدة « استأذن رجل على رجل من الصحابة ثلاث مرات يقول أدخل ؟ وهو ينظر إليه لا يأذن له فقال : السلام عليكم أدخل ؟ قال : نعم ، ثم قال : لو أقمت إلى الليل .. » وسيأتى مزيد لذلك في الباب الذى يليه .

**قوله ( حدثنا يحيى بن جعفر هو البيهقي )** .

**قوله ( خلق الله آدم على صورته )** تقدم بيانه في بدء الخلق ، واختلف إلى ماذا يعود الضمير ؟ فقيل : إلى آدم أى خلقه على صورته التي استمر عليها إلى أن أهبط وإلى أن مات ، دفعاً لتوهم من يظن أنه لما كان في الجنة كان على صفة أخرى ، أو ابتداء خلقه كما وجد لم ينتقل في النشأة كما ينتقل ولده من حالة إلى حالة . وقيل للرد على الدهرية أنه لم يكن إنسان إلا من نطفة ولا تكون نطفة إنسان إلا من إنسان ولا أول لذلك ، فبين أنه خلق من أول الأمر على هذه الصورة . وقيل للرد على الطبائعيين الزاعمين أن الإنسان قد يكون من فعل الطبع وتأثيره ، وقيل للرد على القدرية الزاعمين أن الإنسان يخلق فعل نفسه ، وقيل إن لهذا الحديث سبباً حذف من هذه الرواية وأن أوله قصة الذي ضرب عبده فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال له إن الله خلق آدم على صورته ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب العتق ، وقيل الضمير لله وتمسك قائل ذلك بما ورد في بعض طرقه « على صورة الرحمن » والمراد بالصورة الصفة ، والمعنى أن الله خلقه على صفته من العلم والحياة والسمع والبصر وغير ذلك ، وإن كانت صفات الله تعالى لا يشبهها شيء .

**قوله ( اذهب فسلم على أولئك )** فيه إشعار بأنهم كانوا على بعد ، واستدل به على إيجاب ابتداء السلام لورود الأمر به ، وهو بعيد بل ضعيف لأنها واقعة حال لا عموم لها ، وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على أن الابتداء بالسلام سنة ، ولكن في كلام المازري ما يقتضي إثبات خلاف في ذلك ، كذا زعم بعض من أدركناه وقد راجعت كلام المازري وليس فيه ذلك فإنه قال : ابتداء السلام سنة ورده واجب . هذا هو المشهور عند أصحابنا ، وهو من عبادات الكفاية ، فأشار بقوله المشهور إلى الخلاف في وجوب الرد هل هو فرض عين أو كفاية ؟ وقد صرح بعد ذلك بخلاف أبي يوسف كما سأذكره بعد ، نعم وقع في كلام القاضي عبد الوهاب فيما نقله عنه عياض قال : لا خلاف أن ابتداء السلام سنة أو فرض على الكفاية فإن سلم واحد من الجماعة أجزأ عنهم ، قال عياض : معنى قوله فرض على الكفاية مع نقل الإجماع على أنه سنة أن إقامة السنن وإحياءها فرض على الكفاية .

**قوله ( نفر من الملائكة )** بالخفض في الرواية ، ويجوز الرفع والنصب ، ولم أقف على تعيينهم .

**قوله ( فاستمع )** في رواية الكشميهني « فاستمع » .

**قوله ( ما يحيونك )** كذا للأكثر بالمهملة من التحية ، وكذا تقدم في خلق آدم عن عبد الله بن محمد عن عبد الرزاق ، وكذا عند أحمد ومسلم عن محمد بن رافع كلاهما عن عبد الرزاق ، وفي رواية أبي ذر هنا بكسر الجيم وسكون التحتانية بعدها موحدة من الجواب ، وكذا هو في « الأدب المفرد » للمصنف عن عبد الله بن محمد بالسند المذكور .

**قوله ( فإنها )** أى الكلمات التي يحيون بها أو يحييون .

**قوله ( تحيتك وتحية ذريتك )** أى من جهة الشرع ، أو المراد بالذرية بعضهم وهم المسلمون . وقد أخرج البخاري في « الأدب المفرد » وابن ماجه وصححه ابن خزيمة من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة مرفوعاً « ما حسدتمكم اليهود على شيء ما حسدوكم على السلام والتأمين » وهو يدل على أنه شرع لهذه الأمة دونهم . وفي حديث أبي ذر الطويل في قصة إسلامه قال « وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث وفيه « فكنيت أول من حياه بتحية الإسلام فقال : وعليك ورحمة الله » أخرجه مسلم ، وأخرج الطبراني والبيهقي في « الشعب » من حديث أبي أمامة رفعه « جعل الله السلام تحية لأمتنا وأماناً لأهل ذمتنا » وعند أبي داود من حديث عمران بن حصين « كنا نقول في الجاهلية : أنعم بك عينا ، وأنعم صباحاً » فلما جاء الإسلام نهينا عن ذلك ورجاله ثقات ، لكنه منقطع . وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان قال « كانوا في الجاهلية يقولون : حيت مساءً ، حيت صباحاً ، فغير الله ذلك بالسلام » .

**قوله ( فقال السلام عليكم )** قال ابن بطلال : يحتمل أن يكون الله علمه كيفية ذلك تنصيصاً ، ويحتمل أن يكون فهم ذلك من قوله له « فسلم » قلت : ويحتمل أن يكون ألهمه ذلك ، ويؤيده ما تقدم في « باب الحمد العاطس » في الحديث الذي أخرجه ابن حبان من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه « أن آدم لما خلقه الله عطس فألهمه الله أن قال الحمد لله » الحديث فلعله ألهمه أيضاً صفة السلام . واستدل به على أن هذه الصيغة هي المشروعة لابتداء السلام لقوله « فهى تحيتك وتحية ذريتك » . وهذا فيما لو سلم على جماعة ، فلو سلم على واحد فسيأتي حكمه بعد أبواب ، ولو حذف اللام فقال « سلام عليكم » أجزأ ، قال الله تعالى ﴿ والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم ﴾ وقال تعالى ﴿ فقل سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة ﴾ وقال تعالى ﴿ سلام على نوح في العالمين ﴾ إلى غير ذلك ، لكن باللام أولى لأنها للتفخيم والتكثير ، وثبت في حديث

التشهد « السلام عليك أيها النبي » قال عياض : ويكره أن يقول في الابتداء : عليك السلام ، وقال النووي في « الأذكار » : إذا قال المبتدئ وعليكم السلام لا يكون سلاماً ولا يستحق جواباً ، لأن هذه الصيغة لاتصلح للابتداء قاله المتولى ، فلو قاله بغير واو فهو سلام ، قطع بذلك الواحدي ، وهو ظاهر . قال النووي : ويحتمل أن لا يجزئ كما قيل به في التحلل من الصلاة ، ويحتمل أن لا يعد سلاماً ولا يستحق جواباً لما روينا في سنن أبي داود والترمذي وصححه وغيرهما بالأسانيد الصحيحة عن أبي جري بالجيم والراء مصغر الهجيمي بالجيم مصغراً قال « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : عليك السلام يارسول الله ، قال : لاتقل عليك السلام فإن عليك السلام تحية الموتى » قال ويحتمل أن يكون ورد لبيان الأكمل ، وقد قال الغزالي في « الإحياء » : يكره للمبتدئ أن يقول عليكم السلام ، قال النووي : والمختار لا يكره ، ويجب الجواب لأنه سلام . قلت : وقوله بالأسانيد الصحيحة يؤهم أن له طوقاً إلى الصحابي المذكور ، وليس كذلك فإنه لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي جري ، ومع ذلك فمداره عند جميع من أخرجه على أبي تيممة الهجيمي راويه عن أبي جري ، وقد أخرجه أحمد أيضاً والنسائي وصححه الحاكم ، وقد اعترض هو مادل عليه الحديث بما أخرجه مسلم من حديث عائشة في خروج النبي صلى الله عليه وسلم إلى البقيع ، الحديث . وفيه « قلت : كيف أقول ؟ قال : قل السلام على أهل الديار من المؤمنين » . قلت : وكذا أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما أتى البقيع « السلام على أهل الديار من المؤمنين » الحديث . قال الخطابي : فيه أن السلام على الأموات والأحياء سواء ، بخلاف ما كانت عليه الجاهلية من قولهم : « عليك سلام الله قيس بن عاصم » . قلت : ليس هذا من شعر أهل الجاهلية ، فإن قيس بن عاصم صحابي مشهور عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، والمروثة المذكورة لمسلم معروف قالها لما مات قيس ، ومثله ما أخرج ابن سعد وغيره أن الجن رثوا عمر بن الخطاب بأبيات منها :

عليك السلام من أمر وباركت يد الله في ذاك الأديم الممزق

وقال ابن العربي في السلام على أهل البقيع : لا يعارض النهي في حديث أبي جري لاحتمال أن يكون الله أحياءهم لنبيه صلى الله عليه وسلم فسلم عليهم سلام الأحياء ، كذا قال ، ويرده حديث عائشة المذكور قال : ويحتمل أن يكون النهي مخصوصاً بمن يرى أنها تحية الموتى ومن يتطير بها من الأحياء فإنها كانت عادة أهل الجاهلية وجاء الإسلام بخلاف ذلك ، قال عياض وتبعه ابن القيم في « الهدى » فنقح كلامه فقال : كان من هدى النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول في الابتداء السلام عليكم ، ويكره أن يقول عليكم السلام ، فذكر حديث أبي جري وصححه ثم قال : أشكل هذا على طائفة وظنوه معارضاً لحديث عائشة وأبي هريرة وليس كذلك ، وإنما معنى قوله « عليك السلام تحية الموتى » إخبار عن الواقع لا عن الشرع ، أي أن الشعراء ونحوهم يحيون الموتى به واستشهد بالبيت المتقدم وفيه مافيه ، قال : فكره النبي صلى الله عليه وسلم أن يحيى بتحية الأموات . وقال عياض أيضاً : كانت عادة العرب في تحية الموتى تأخير الاسم ، كقولهم عليه لعنة الله وغضبه عند الذم ، وكقوله تعالى ﴿ وَأَنْ عَلَيْكَ اللَّعْنَةُ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ، وتعقب بأن النص في الملاعنة ورد بتقديم اللعنة والغضب على الاسم ، وقال القرطبي : يحتمل أن يكون حديث عائشة لمن زار المقبرة فسلم على جميع من بها ، وحديث أبي جري إثباتاً ونفيّاً في السلام على الشخص الواحد ، ونقل ابن دقيق العيد عن بعض الشافعية أن المبتدئ لو قال عليكم السلام لم يجز ، لأنها صيغة جواب ، قال : والأولى الإجزاء لحصول مسمى السلام ، ولأنهم قالوا : إن المصلى ينوي بإحدى التسليمتين الرد على من حضر ، وهي بصيغة الابتداء . ثم حكى عن أبي الوليد بن رشد أنه

يجوز الابتداء بلفظ الرد وعكسه ، وسيأتي مزيد لذلك في « باب من رد فقال عليك السلام » إن شاء الله تعالى .  
**قوله ( فقالوا السلام عليك ورحمة الله )** كذا للأكثر في البخاري هنا ، وكذا للجميع في بدء الخلق ، ولأحمد ومسلم من هذا الوجه من رواية عبد الرزاق ، ووقع هنا للكشميري فقالوا وعليك السلام ورحمة الله ، وعليها شرح الخطابي ، واستدل برواية الأكثر لمن يقول يجزئ في الرد أن يقع باللفظ الذي يتبدأ به كما تقدم ، قيل ويكفي أيضا الرد بلفظ الأفراد ، وسيأتي البحث في ذلك في « باب من رد فقال عليك السلام » .

**قوله ( فزادوه ورحمة الله )** فيه مشروعية الزيادة في الرد على الابتداء ، وهو مستحب بالاتفاق لوقوع التحية في ذلك في قوله تعالى ﴿ فحيوا بأحسن منها أو ردوها ﴾ فلو زاد المبتدئ « ورحمة الله » استحسب أن يزداد « وبركاته » فلو زاد « وبركاته » فهل تشرع الزيادة في الرد ؟ وكذا لو زاد المبتدئ على « وبركاته » هل يشرع له ذلك ؟ أخرج مالك في الموطأ عن ابن عباس قال « انتهى السلام إلى البركة » وأخرج البيهقي في « الشعب » من طريق عبد الله بن بابيه<sup>(١)</sup> قال « جاء رجل إلى ابن عمر فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومغفرته ، فقال : حسبك إلى وبركاته » انتهى إلى « وبركاته » ومن طريق زهرة بن معبد قال « قال عمر : انتهى السلام إلى وبركاته » ورجاله ثقات . وجاء عن ابن عمر الجواز ، فأخرج مالك أيضا في « الموطأ » عنه أنه زاد في الجواب « والغاديات والرائحات » وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » من طريق عمرو بن شعيب عن سالم مولى ابن عمر قال « كان ابن عمر يزيد إذا رد السلام ، فأتيته مرة فقلت : السلام عليكم ، فقال : السلام عليكم ورحمة الله . ثم أتيته فزدت « وبركاته » فرد وزاد « وطيب صلواته » ومن طريق زيد بن ثابت أنه كتب إلى معاوية « السلام عليكم بالأمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته ومغفرته وطيب صلواته » ونقل ابن دقيق العيد عن أبي الوليد بن رشد أنه يؤخذ من قوله تعالى ﴿ فحيوا بأحسن منها ﴾ الجواز في الزيادة على البركة إذا انتهى إليها المبتدئ . وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي بسند قوي عن عمران بن حصين قال « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : السلام عليكم ، فرد عليه وقال : عشر . ثم جاء آخر ، فقال السلام عليكم ورحمة الله ، فرد عليه وقال : عشرون . ثم جاء آخر فزاد وبركاته ، فرد وقال : ثلاثون » وأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » من حديث أبي هريرة وصححه ابن حبان وقال « ثلاثون حسنة » وكذا فيما قبلها ، صرح بالعدد . وعند أبي نعيم في « عمل يوم ليلة » من حديث علي أنه هو الذي وقع له مع النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، وأخرج الطبراني من حديث سهل بن حنيف بسند ضعيف رفعه « من قال السلام عليكم كتب له عشر حسنات ، ومن زاد ورحمة الله كتب له عشرون حسنة ، ومن زاد وبركاته كتبت له ثلاثون حسنة » . وأخرج أبو داود من حديث سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه بسند ضعيف نحو حديث عمران وزاد في آخره « ثم جاء آخر فزاد ومغفرته ، فقال أربعون ، وقال : هكذا تكون الفضائل » وأخرج ابن السني في كتابه بسند واه من حديث أنس قال « كان رجل يمر فيقول السلام عليك يا رسول الله فيقول له وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته ورضوانه » وأخرج البيهقي في « الشعب » بسند ضعيف أيضا من حديث زيد بن أرقم « كنا إذا سلم علينا النبي صلى الله عليه وسلم قلنا : وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته » وهذه الأحاديث الضعيفة إذا انضمت قوى ما اجتمعت عليه من مشروعية الزيادة على وبركاته . واتفق العلماء على أن الرد واجب على الكفاية ، وجاء عن أبي يوسف أنه قال : يجب الرد على كل فرد فرد ، واحتج له بحديث الباب لأن فيه « فقالوا السلام عليك » وتعقب بجواز أن يكون نسب إليهم والمتكلم به

بعضهم ، واحتج له أيضا بالاتفاق على أن من سلم على جماعة فرد عليه واحد من غيرهم لا يجزئ عنهم ، وتعقب بظهور الفرق . واحتج للجمهور بحديث عليّ رفعه « يجزى عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ، ويجزى عن الجلوس أن يرد أحدهم » أخرجه أبو داود والبخاري ، وفي سنده ضعف لكن له شاهد من حديث الحسن ابن علي عند الطبراني وفي سنده مقال ، وآخر مرسل في « الموطأ » عن زيد بن أسلم . واحتج ابن بطال بالاتفاق على أن المبتدئ لا يشترط في حقه تكرير السلام بعدد من يسلم عليهم كما في حديث الباب من سلام آدم وفي غيره من الأحاديث ، قال : فكذلك لا يجب الرد على كل فرد فرد إذا سلم الواحد عليهم . واحتج الماوردي بصحة الصلاة الواحدة على العدد من الجنائز ، وقال الحلبي : إنما كان الرد واجبا لأن السلام معناه الأمان ، فإذا ابتدأ به المسلم أخاه فلم يجبه فإنه يتوهم منه الشر ، فيجب عليه دفع ذلك التوهم عنه . انتهى كلامه . وسيأتي بيان معاني لفظ السلام في « باب السلام اسم من أسماء الله تعالى » ويؤخذ من كلامه موافقة القاضي حسين حيث قال : لا يجب رد السلام على من سلم عند قيامه من المجلس إذا كان سلم حين دخل ، ووافقه المتولي ، وخالفه المستظهرى فقال : السلام سنة عند الانصراف فيكون الجواب واجبا ، قال النووي : هذا هو الصواب ، كذا قال .

**قوله ( فكل من يدخل الجنة )** كذا للأكثر هنا وللجميع في بدء الخلق ، ووقع هنا لأبي ذر « فكل من يدخل يعني الجنة » وكأن لفظ الجنة سقط من روايته فزاد فيه يعني .

**قوله ( على صورة آدم )** تقدم شرح ذلك في بدء الخلق ، قال المهلب : في هذا الحديث أن الملائكة يتكلمون بالعربية ويتحيون بتحية الإسلام . قلت : وفي الأول نظر لاحتمال أن يكون في الأزل بغير اللسان العربي ، ثم لما حكى للعرب ترجم بلسانهم ، ومن المعلوم أن من ذكرت قصصهم في القرآن من غير العرب نقل كلامهم بالعربي فلم يتعين أنهم تكلموا بما نقل عنهم بالعربي ، بل الظاهر أن كلامهم ترجم بالعربي . وفيه الأمر بتعلم العلم من أهله والأخذ بنزول مع إمكان العلو ، والاكتفاء في الخبر مع إمكان القطع بما دونه . وفيه أن المدة التي بين آدم والبعثة المحمدية فوق ما نقل عن الإخباريين من أهل الكتاب وغيرهم بكثير ، وقد تقدم بيان ذلك ووجه الاحتجاج به في بدء الخلق .

**باب** قوله تعالى : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴾

وقال سعيد بن أبي الحسن للحسن : إن نساء العجم يكشفن صدورهن ورؤوسهن . قال : اصرف بصرك .

وقول الله عز وجل : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾

وقال قتادة : عما لا يحل لهم .

﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ﴾

خاتمة الأعين : النظر إلى ما نهى عنه . وقال الزهري : في النظر إلى التي لم تحض من النساء : لا يصلح النظر إلى شيء منهن ممن يشتهى النظر إليه وإن كانت صغيرة ، وكره عطاء النظر إلى الجواني التي تباع بمكة إلا أن يريد أن يشتري .



[٦٢٢٨] ٦٠٠٨ - فابو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سليمان بن يسار قال أخبرني عبد الله بن عباس قال : أردف رسول الله صلى الله عليه الفضل بن عباس يوم النحر خلفه على عجز راحلته ، وكان الفضل رجلاً وضيقاً فوقف النبي صلى الله عليه للناس يفتيهم ، وأقبلت امرأة من خثعم وضيفة تستفتي رسول الله صلى الله عليه ، فطفق الفضل ينظر إليها وأعجبه حسنُها ، فالتفت النبي صلى الله عليه والفضل ينظر إليها ، فأخلف بيده فأخذ بذقن الفضل فعدل وجهه عن النظر إليها فقالت : يا رسول الله ، إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستوي على الراحلة ، فهل يقضي عنه أن أحج عنه ؟ قال : « نعم » .

[٦٢٢٩] ٦٠٠٩ - حدثني عبد الله بن محمد قال أنا أبو عامر قال نا زهير عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه قال : « إياكم والجلوس بالطرقات » . فقالوا : يا رسول الله : ما لنا من مجالسنا بد ، نتحدث فيها . فقال : « فإذا أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه » . قالوا : وما حق الطريق يا رسول الله ؟ قال : « غص البصر ، وكف الأذى ، ورد السلام ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » .

**قوله ( باب قول الله تعالى )** في رواية أبي ذر « قوله تعالى » . ﴿ لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم ﴾ إلى قوله تعالى ﴿ وما تكتُمون ﴾ ، وساق في رواية كريمة والأصيلي الآيات الثلاث ، والمراد بالاستئناس في قوله تعالى ﴿ حتى تستأنسوا ﴾ الاستئذان بتحنج ونحوه عند الجمهور ، وأخرج الطبري من طريق مجاهد « حتى تستأنسوا تتحنجوا أو تتنخمو » ومن طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود « كان عبد الله إذا دخل الدار استأنس يتكلم ويرفع صوته » وأخرج ابن أبي حاتم بسند ضعيف من حديث أبي أيوب قال « قلت يا رسول الله هذا السلام ، فما الاستئناس ؟ قال : يتكلم الرجل بتسييحة أو تكبيرة ويتحنج فيؤذن أهل البيت » وأخرج الطبري من طريق قتادة قال : الاستئناس هو الاستئذان ثلاثاً ، فالأولى ليسمع ، والثانية ليتأهبوا له ، والثالثة إن شاعوا أذنوا له وإن شاعوا ردوا . والاستئناس في اللغة طلب الإيناس وهو من الأنس بالضم ضد الوحشة ، وقد تقدم في أواخر النكاح في حديث عمر الطويل في قصة اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نساءه وفيه « فقلت أستأنس يا رسول الله ؟ قال : نعم . قال فجلس » وقال البيهقي : معنى تستأنسوا تستبصروا ليكون الدخول على بصيرة ، فلا يصادف حالة يكره صاحب المنزل أن يطلعوا عليها . وأخرج من طريق الفراء قال : الاستئناس في كلام العرب معناه انظروا من في الدار . وعن الحليمي : معناه حتى تستأنسوا بأن تسلموا . وحكى الطحاوي أن الاستئناس في لغة اليمن الاستئذان وجاء عن ابن عباس إنكار ذلك ، فأخرج سعيد بن منصور والطبري والبيهقي في الشعب بسند صحيح أن ابن عباس « كان يقرأ حتى تستأذنوا » ويقول : أخطأ الكاتب . وكان يقرأ على قراءة أبي بن كعب ، ومن طريق مغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال : في مصحف ابن مسعود « حتى تستأذنوا » وأخرج سعيد بن منصور من طريق مغيرة عن إبراهيم في مصحف عبد الله « حتى تسلموا على أهلها وتستأذنوا » وأخرجه إسماعيل بن إسحق في « أحكام القرآن » عن ابن عباس واستشكله ، وكذا طعن في صحته جماعة ممن بعده ، وأجيب بأن ابن عباس بناها على قراءته التي تلقاها عن أبي بن كعب ، وأما اتفاق الناس على قراءتها بالسین فلموافقة خط المصحف الذي وقع الاتفاق على عدم الخروج عما يوافقه ، وكان قراءة أبي من الأحرف التي تركت للقراءة بها كما تقدم تقريره في فضائل القرآن . وقال البيهقي : يحتمل أن يكون ذلك كان في القراءة الأولى ثم

نسخت تلاوته ، يعنى ولم يطلع ابن عباس على ذلك .

قوله ( وقال سعيد بن أبى الحسن ) هو البصري أخو الحسن .

قوله ( للحسن ) أى لأخيه .

قوله ( إن نساء العجم يكشفن صدورهن ورءوسهن ، قال : اصرف بصرك عنهن ، يقول الله عز وجل ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ﴾ قال قتادة : عما لا يحل لهم ) كذا وقع في رواية الكشميهنى : ووقع في رواية غيره بعد قوله « اصرف بصرك » وقول الله عز وجل ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ﴾ إلخ ، فعلى رواية الكشميهنى يكون الحسن استدلل بالآية . وأورد المصنف أثر قتادة تفسيراً لها ، وعلى رواية الأكثر تكون ترجمة مستأنفة ، والنكتة في ذكرها في هذا الباب على الحالين للإشارة إلى أن أصل مشروعية الاستئذان للاحتراز من وقوع النظر إلى مالا يريد صاحب المنزل النظر إليه لو دخل بغير إذن ، وأعظم ذلك النظر إلى النساء الأجنبية ، وأثر قتادة عند ابن أبى حاتم وصله من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبى عروة عنه في قوله تعالى ﴿ ويحفظوا فروجهم ﴾ قال : عما لا يحل لهم .

قوله ( وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ) كذا للأكثر تخلل أثر قتادة بين الآيتين ، وسقط جميع ذلك من رواية النسفى فقال بعد قوله ﴿ حتى تستأنسوا ﴾ الآيتين وقول الله عز وجل ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ﴾ الآية ﴿ وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ﴾ .

قوله ( خائنة الأعين من النظر إلى ما نهى عنه ) كذا للأكثر بضم نون « نهى » على البناء للمجهول ، وفي رواية كريمة « إلى ما نهى الله عنه » وسقط لفظ « من » من رواية أنى ذكر ، وعند ابن أبى حاتم من طريق ابن عباس في قوله تعالى ﴿ يعلم خائنة الأعين ﴾ قال هو الرجل ينظر إلى المرأة الحسناء تمر به أو يدخل بيتاً هي فيه فإذا فطن له غض بصره ، وقد علم الله تعالى أنه يود لو اطلع على فرجها وإن قدر عليها لو زنى بها ، ومن طريق مجاهد وقاتدة نحوه ، وكأنهم أرادوا أن هذا من جملة خائنة الأعين . وقال الكرماني . معنى ﴿ يعلم خائنة الأعين ﴾ أن الله يعلم النظرة المستترقة إلى ما لا يحل ، وأما خائنة الأعين التي ذكرت في الخصائص النبوية فهي الإشارة بالعين إلى أمر مباح لكن على خلاف ما يظهر منه بالقول . قلت : وكذا السكوت المشعر بالتقرير فإنه يقوم مقام القول . وبيان ذلك في حديث مصعب بن سعد بن أبى وقاص عن أبيه قال « لما كان يوم فتح مكة أمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس إلا أربعة نفر وامرأتين ، فذكر منهم عبد الله بن سعد بن أبى سرح ، إلى أن قال « فأما عبد الله فاخْتَبَأَ عند عثمان ، فجاء به حتى أوقفه فقال : يا رسول الله بايعه ، فأعرض عنه ، ثم بايعه بعد الثلاث مرات ، ثم أقبل على أصحابه فقال : أما كان فيكم رجل يقوم إلى هذا حيث رأي كفت يدي عنه فيقتله : فقالوا : هلا أومات قال . إنه لا ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين » أخرجه الحاكم من هذا الوجه ، وأخرجه ابن سعد في « الطبقات » من مرسل سعيد بن المسيب أخصر منه وزاد فيه « وكان رجل من الأنصار نذر إن رأى ابن أبى سرح أن يقتله ، فذكر بقية الحديث نحو حديث ابن عباس . وأخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن يربوع . وله طرق أخرى يشد بعضها بعضاً .

قوله ( وقال الزهري في النظر إلى التي لم تحض من النساء : لا يصلح النظر إلى شيء منهن ممن يشتبه النظر إليه وإن كانت صغيرة ) كذا للأكثر ، وفي رواية الكشميهنى « في النظر إلى مالا يحل من النساء لا يصلح

الخ « وقال « النظر إليهن » وسقط هذا الأثر والذي بعده من رواية النسقي .

**قوله ( وكره عطاء النظر إلى الجوّاري التي يعن بمكة إلا أن يريد أن يشتري )** وصله ابن أبي شيبة من طريق الأوزاعي قال « سئل عطاء بن أبي رباح عن الجوّاري التي يعن بمكة ، فكره النظر إليهن ، إلا لمن يريد أن يشتري » ووصله الفاكهي في « كتاب مكة » من وجهين عن الأوزاعي وزاد « اللاتي يطاف بهن حول البيت » قال الفاكهي « زعموا أنهم كانوا يلبسون الجارية ويطوفون بها مسفرة حول البيت ليشبهوا أمرها ويرغبوا الناس في شرائها . ثم ذكر فيه حديثين مرفوعين الأول حديث ابن عباس .

**قوله ( أردف النبي صلى الله عليه وسلم الفضل )** هو ابن عباس ، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج ، قال ابن بطال : في الحديث الأمر بغض البصر خشية الفتنة ، ومقتضاه أنه إذا أمنت الفتنة لم يمتنع ، قال : ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم لم يحول وجه الفضل حتى أدمن النظر إليها لإعجابها بها فخشي الفتنة عليه ، قال : وفيه مغالطة طبع البشر لابن آدم وضعفه عما ركب فيه من الميل إلى النساء والإعجاب بهن . وفيه دليل على أن نساء المؤمنين ليس عليهن من الحجاب ما يلزم أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ لو لزم ذلك جميع النساء لأمر النبي صلى الله عليه وسلم الخثعمية بالاستتار ولما صرف وجه الفضل ، قال : وفيه دليل على أن ستر المرأة وجهها ليس فرضاً لإجماعهم على أن للمرأة أن تبدى وجهها في الصلاة ولو رآه الغباء ، وأن قوله ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ﴾ على الوجوب في غير الوجه . قلت : وفي استدلاله بقصة الخثعمية لما ادعاه نظر لأنها كانت محرمة ، وقوله « عجز راحلته » بفتح العين المهملة وضم الجيم بعدها زأى أى مؤخرها ، وقوله « وضياً » أى لحسن وجهه ونظافة صورته ، وقوله « فأخلف يده » أى أدارها من خلفه ، وقوله « بذقن الفضل » بفتح الذال المعجمة والقاف بعدها نون ، قال ابن التين : أخذ منه بعضهم أن الفضل كان حينئذ أمرد ، وليس بصحيح ، لأن في الرواية الأخرى « وكان الفضل رجلاً وضياً » . فإن قيل سماه رجلاً باعتبار ما آل إليه أمره قلنا : بل الظاهر أنه وصف حالته حينئذ ، ويقويه أن ذلك كان في حجة الوداع والفضل كان أكبر من أخيه عبد الله وقد كان عبد الله حينئذ راهق الاحتلام . قلت : وثبت في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عمه أن يزوج الفضل لما سألته أن يستعمله على الصدقة ليصيب مايتزوج به ، فهذا يدل على بلوغه قبل ذلك الوقت ولكن لا يلزم منه أن تكون نبتت لحيته كما لا يلزم من كونه لا لحية له أن يكون صبيّاً . الحديث الثاني حديث أبي سعيد .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد )** هو الجعفي ، وأبو عامر هو العقدي ، وزهير هو ابن محمد التميمي ، وزيد ابن أسلم هو مولى ابن عمر ، وهكذا أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي عامر ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق أخرى عن أبي عامر كذلك ، وأخرجه أحمد وعبد بن حميد جميعاً عن أبي عامر العقدي عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ، فكان لأبي عامر فيه شيخين ، وهو عند أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن زهير به ، وأخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن زهير ، وقد مضى في المظالم من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم .

**قوله ( إياكم )** هو للتحذير .

**قوله ( والجلوس )** بالنصب وقوله بالطرقات في رواية الكشميهني « في الطرقات » وفي رواية حفص بن ميسرة « على الطرقات » وهى جمع الطرق بضمتين وطرق جمع طريق . وفي حديث أبي طلحة عند مسلم « كنا قعوداً بالأفنية » جمع فناء بكسر الفاء ونون ومد وهو المكان المتسع أمام الدار « فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال : مالكم ولجالس الصعدات « بضم الصاد والعين المهملتين جمع صعيد وهو المكان الواسع وتقدم بيانه في كتاب المظالم ، ومثله لابن حبان من حديث أبي هريرة ، زاد سعيد بن منصور من مرسل يحيى بن يعمر « فإنها سبيل من سبيل الشيطان أو النار » .

**قوله ( فقالوا يارسول الله مالنا من مجالسنا بد ، نتحدث فيها )** قال عياض : فيه دليل على أن أمره لم يكن للوجوب ، وإنما كان على طريق الترغيب والأولى ، إذ لو فهموا الوجوب لم يراجعوه هذه المراجعة ، وقد يحتاج به من لا يرى الأوامر على الوجوب . قلت : ويحتمل أن يكونوا رجوا وقوع النسخ تخفيفاً لما شكوا من الحاجة إلى ذلك ، ويؤيده أن في مرسل يحيى بن يعمر « فظن القوم أنها عزمة » ووقع في حديث أبي طلحة « فقالوا إنما قعدنا لغير ما بؤس ، قعدنا نتحدث وتذاكر » .

**قوله ( فإذا أتيتم )** في رواية الكشميهني « إذا أتيتم » بحذف الفاء .

**قوله ( إلا المجلس )** كذا للجميع هنا بلفظ « إلا » بالتشديد ، وتقدم في أواخر المظالم بلفظ فإذا أتيتم إلى المجالس بالثناة بدل الموحدة في أتيتم وتخفيف اللام من إلى ، وذكر عياض أنه للجميع هناك هكذا ، وقد بينت هناك أنه للكشميهني هناك كالذي هنا ، ووقع في حديث أبي طلحة « إما لا » بكسر الهمزة « ولا » نافية وهي ممالاة في الرواية ، ويجوز ترك الإمالة . ومعناه إلا تتركوا ذلك فافعلوا كذا ، وقال ابن الأنباري افعل كذا إن كنت لاتفعل كذا ، ودخلت « ما » صلة . وفي حديث عائشة عند الطبراني في الأوسط « فإن أتيتم إلا أن تفعلوا » وفي مرسل يحيى بن يعمر « فإن كنتم لابد فاعلين » .

**قوله ( فأعطوا الطريق حقه )** في رواية حفص بن ميسرة « حقها » والطريق يذكر ويؤنث ، وفي حديث أبي شريح عند أحمد « فمن جلس منكم على الصعيد فليعطه حقه » .

**قوله ( قالوا وما حق الطريق ) ؟** في حديث أبي شريح « قلنا : يارسول الله وما حقه ؟ » .

**قوله ( غص البصر ، وكف الأذى ، ورد السلام ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر )** في حديث أبي طلحة الأولى والثانية وزاد « وحسن الكلام » وفي حديث أبي هريرة الأولى والثالثة وزاد « وإرشاد ابن السبيل وتشميت العاطس إذا حمد » وفي حديث عمر عند أبي داود وكذا في مرسل يحيى بن يعمر من الزيادة وتغشوا الملهوف وتهدوا الضال ، وهو عند البزار بلفظ وإرشاد الضال ، وفي حديث البراء عند أحمد والترمذي « اهدوا السبيل وأعينوا المظلوم وأفشوا السلام » وفي حديث ابن عباس عند البزار من الزيادة « وأعينوا على الحمولة » . وفي حديث سهل بن حنيف عند الطبراني من الزيادة « ذكر الله كثيراً » وفي حديث وحشي بن حرب عند الطبراني من الزيادة « واهدوا الأغبياء وأعينوا المظلوم » ومجموع ما في هذه الأحاديث أربعة عشر أدباً وقد نظمتهما في ثلاثة أبيات وهي :

جمعت آداب من رام الجلوس على الطر	يق من قول خير الخلق إنسانا
افش السلام وأحسن في الكلام	وشمت عاطساً وسلاماً رد إحسانا
في الحمل عاون ومظلوماً أعن وأغث	لهفان اهد سبيلاً واهد حيرانا
بالعرف مروانه عن نكر وكف أذى	وغض طرفاً وأكثر ذكر مولانا

وقد اشتملت على معنى علة النهي عن الجلوس في الطرق من التعرض للفتن بخطر النساء الشواب وخوف ما

يلحق من النظر إليهن من ذلك ، إذ لم يمنع النساء من المرور في الشوارع لحوائجهن ، ومن التعرض لحقوق الله وللمسلمين مما لا يلزم الإنسان إذا كان في بيته وحيث لا ينفرد أو يشتغل بما يلزمه ، ومن رؤية المناكير وتعطيل المعارف ، فيجب على المسلم الأمر والنهي عند ذلك فإن ترك ذلك فقد تعرض للمعصية ، وكذا يتعرض لمن يمر عليه ويسلم عليه فإنه ربما كثر ذلك فيعجز عن الرد على كل مار ، ورده فرض فيأثم ، والمرء مأمور بأن لا يتعرض للفتن والإزام نفسه ما لعله لا يقوى عليه ، فندبهم الشارع إلى ترك الجلوس حسماً للمادة ، فلما ذكروا له ضرورتهم إلى ذلك لما فيه من المصالح من تعاهد بعضهم بعضاً ومذاكرتهم في أمور الدين ومصالح الدنيا وترويح النفوس بالمحادثة في المباح دهم على ما يزيل المفسدة من الأمور المذكورة ، ولكل من الآداب المذكورة شواهد في أحاديث أخرى : فأما إفشاء السلام فسيأتي في باب مفرد ، وأما إحسان الكلام فقال عياض فيه ندب إلى حسن معاملة المسلمين بعضهم لبعض ، فإن الجالس على الطريق يمر به العدد الكثير من الناس فرما سألوه عن بعض شأنهم ووجه طرقتهم فيجب أن يتلقاهم بالجميل من الكلام ، ولا يتلقاهم بالضجر وخشونة اللفظ ، وهو من جملة كف الأذى قلت : وله شواهد من حديث أبي شريح هانيء رفعه « من موجبات الجنة إطعام الطعام وإفشاء السلام وحسن الكلام » ومن حديث أبي مالك الأشعري رفعه « في الجنة غرف لمن أطاب الكلام » الحديث ، وفي الصحيحين من حديث غدي بن حاتم رفعه « اتقوا النار ولو يشق تمر ، فمن لم يجد فبكلمة طيبة » . وأما تسميت العاطس فمضى مبسوطاً في أواخر كتاب الأدب ، وأما رد السلام فسيأتي أيضاً قريباً ، وأما المعاونة على الحمل فله شاهد في الصحيحين من حديث أبي هريرة رفعه « كل سلامي من الناس عليه صدقة » الحديث ، وفيه « ويعين الرجل على دابته فيحمله عليها ويرفع له عليها متاعه صدقة » وأما إعانة المظلوم فتقدم في حديث البراء قريباً ، وله شاهد آخر تقدم في كتاب المظالم ، وأما إغاثة الملهوف فله شاهد في الصحيحين من حديث أبي موسى فيه « ويعين ذا الحاجة الملهوف » وفي حديث أبي ذر عند ابن حبان « وتسعى بشدة ساقيك مع اللهفان المستغيث » وأخرج المروهي في العلم من حديث أنس رفعه في حديث « والله يحب إغاثة اللهفان » وسنده ضعيف جداً ، لكن له شاهد من حديث ابن عباس أصلح منه « والله يحب إغاثة اللهفان » وأما إرشاد السبيل فروى الترمذي وصححه ابن حبان من حديث أبي ذر مرفوعاً « وإرشادك الرجل في أرض الضلال صدقة » وللبخاري في « الأدب المفرد » والترمذي وصححه من حديث البراء رفعه « من منح منيحة أو هدى زقاقاً كان له عدل عتق نسمة » وهدي بفتح الهاء وتشديد المهملة ، والزقاق بضم الزاي وتخفيف القاف وآخره قاف معروف ، والمراد من دل الذي لا يعرفه عليه إذا احتاج إلى دخوله ، وفي حديث أبي ذر عند ابن حبان « ويسمع الأصم ويهتدي الأعشى ويدل المستدل على حاجته » وأما هداية الحيران فله شاهد في الذي قبله ، وأما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ففيهما أحاديث كثيرة منها في حديث أبي ذر المذكور قريباً وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر صدقة ، وأما كف الأذى فالمراد به كف الأذى عن المارة بأن لا يجلس حيث يضيق عليهم الطريق أو على باب منزل من يتأذى بجلوسه عليه أو حيث يكشف عياله أو ما يريد التستر به من حاله قاله عياض ، قال : ويحتمل أن يكون المراد كف أذى الناس بعضهم عن بعض انتهى . وقد وقع في الصحيح من حديث أبي ذر رفعه « فكف عن الشر فإنها لك الصدقة » وهو يؤيد الأول ، وأما غض البصر فهو المقصود من حديث الباب ، وأما كثرة ذكر الله ففيه عدة أحاديث يأتي بعضها في الدعوات

بِالسَّلَامِ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾

٦٠١٠- فَاَعْمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ نَا أَبِي قَالَ نَا الْأَعْمَشُ قَالَ نِي شَقِيقٌ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قُلْنَا : السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ قَبْلَ عِبَادِهِ ، السَّلَامُ عَلَى جَبْرِيلَ ، السَّلَامُ عَلَى مِيكَائِيلَ السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ . فَلَمَّا انْصَرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ ، فَإِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ - فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ ذَلِكَ أَصَابَ كُلَّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ - أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . ثُمَّ يَتَخَيَّرُ بَعْدَ مِنَ الْكَلَامِ مَا شَاءَ » . [٦٢٣٠]

**قوله ( باب السلام اسم من أسماء الله تعالى )** هذه الترجمة لفظ بعض حديث مرفوع له طرق ليس منها شيء على شرط المصنف في الصحيح ، فاستعمله في الترجمة وأورد مايؤدي معناه على شرطه وهو حديث التشهد لقوله فيه « فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ » وكذا ثبت في القرآن في أسماء الله ﴿ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمُ ﴾ ومعنى السلام السالم من النقائص ، وقيل المسلم لعباده ، وقيل المسلم على أوليائه . وأما لفظ الترجمة فأخرجه في « الأدب المفرد » من حديث أنس بسند حسن وزاد « وضعه الله في الأرض ، فأفشوه بينكم » وأخرجه البزار والطبراني من حديث ابن مسعود موقوفاً ومرفوعاً ، وطريق الموقوف أقوى . وأخرج البيهقي في « الشعب » من حديث أبي هريرة مرفوعاً بسند ضعيف وألفاظهم سواء . وأخرج البيهقي في « الشعب » عن ابن عباس موقوفاً « السلام اسم الله وهو تحية أهل الجنة » وشاهده حديث المهاجر بن قنفذ أنه سلم على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد عليه حتى توضأ وقال « إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر » أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره ، ويحتمل أن يكون أراد ما في رد السلام من ذكر اسم الله صريحاً في قوله « ورحمة الله » . وقد اختلف في معنى السلام : فنقل عياض أن معناه اسم الله أى كلاءة الله عليك وحفظه ، كما يقال الله معك ومصاحبك . وقيل : معناه إن الله مطلع عليك فيما تفعل . وقيل : معناه إن اسم الله يذكر على الأعمال توقعاً لاجتماع معاني الخيرات فيها وانتفاء عوارض الفساد عنها . وقيل : معناه السلامة كما قال تعالى : ﴿ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ وكما قال الشاعر :

تحى بالسلامة أم عمرو وهل لي بعد قومي من سلام

فَكَانَ الْمُسْلِمُ أَعْلَمَ مِنْ سَلِمَ عَلَيْهِ أَنَّهُ سَالِمٌ مِنْهُ وَأَنْ لَا خَوْفَ عَلَيْهِ مِنْهُ . وقال ابن دقيق العيد في « شرح الإلمام » : السلام يطلق بإزاء معان ، منها السلامة ، ومنها التحية ، ومنها أنه اسم من أسماء الله . قال وقد يأتي بمعنى التحية محضاً . وقد يأتي بمعنى السلامة محضاً ، وقد يأتي متردداً بين المعنيين كقوله تعالى ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ﴾ فإنه يحتمل التحية والسلامة ، وقوله تعالى ﴿ وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ سَلَامًا قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ ﴾ .

**قوله ( ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رَدُّوهُ﴾ )** لم يقع في رواية أبي ذر ﴿ أَوْ رَدُّوهُ ﴾ ومناسبة ذكر هذه الآية في هذه الترجمة للإشارة إلى أن عموم الأمر بالتحية مخصوص بلفظ السلام كما دلت عليه الأحاديث المسار إليها في الباب الأول . واتفق العلماء على ذلك إلا ماحكاه ابن التين عن ابن خوير منداد عن مالك أن المراد بالتحية في الآية الهدية لكن حكى القرطبي عن ابن خوير منداد أنه ذكره احتلالاً ، وادعى أنه قول الخنفية فإنهم احتجوا بذلك بأن السلام لا يمكن رده بعينه بخلاف الهدية فإن الذي يهدى له إن أمكنه أن يهدي أحسن منها فعل وإلا ردها بعينها . وتعقب بأن المراد بالرد المثل لا رد العين ، وذلك سائق كثير . ونقل القرطبي

أيضاً عن ابن القاسم وابن وهب عن مالك أن المراد بالتحية في الآية تشميت العاطس والرد على المشمت ، قال : وليس في السياق دلالة على ذلك ، ولكن حكم التشميت والرد مأخوذ من حكم السلام والرد عند الجمهور ، ولعل هذا هو الذي نحا إليه مالك ، ثم ذكر حديث ابن مسعود في التشهد ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصلاة ، والغرض منه قوله فيه « إن الله هو السلام » وهو مطابق لما ترجم له . واتفقوا على أن من سلم لم يجزئ في جوابه إلا السلام ، ولا يجزئ في جوابه -صبحت بالخير أو بالسعادة ونحو ذلك . واختلف فيمن أتى في التحية بغير لفظ السلام هل يجب جوابه ، أم لا ؟ وأقل ما يحصل به وجوب الرد أن يسمع المبتدئ ، وحينئذ يستحق الجواب ، ولا يكفي الرد بالإشارة ، بل ورد الزجر عنه ، وذلك فيما أخرجه الترمذى من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه « لا تشبهوا باليهود والنصارى ، فإن تسليم الإشارة بالإصبع ، وتسليم النصارى بالأكف » قال الترمذى : غريب . قلت : وفي سنده ضعف ، لكن أخرج النسائي بسند جيد عن جابر رفعه « لا تسلموا تسليم اليهود ، فإن تسليمهم بالرؤوس والأكف والإشارة » قال النووي : لا يرد على هذا حديث أسماء بنت يزيد « مر النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد وعصبة من النساء قعود فألوى يده بالتسليم » فإنه محمول على أنه جمع بين اللفظ والإشارة ، وقد أخرجه أبو داود من حديثها بلفظ « فسلم علينا » انتهى . والنهي عن السلام بالإشارة مخصوص بمن قدر على اللفظ حساً وشرعاً ، وإلا فهي مشروعة لمن يكون في شغل يمنعه من التلفظ بجواب السلام كالمصلي والبعيد والأخرس ، وكذا السلام على الأصم ، ولو أتى بالسلام بغير اللفظ العربي هل يستحق الجواب ؟ فيه ثلاثة أقوال للعلماء ، ثالثها يجب لمن يحسن بالعربية . وقال ابن دقيق العيد : الذي يظهر أن التحية بغير لفظ السلام من باب ترك المستحب وليس بمكروه إلا إن قصد به العدول عن السلام إلى ما هو أظهر في التعظيم من أجل أكابر أهل الدنيا ، ويجب الرد على الفور ، فلو أخر ثم استدرك فرد لم يعد جواباً قاله القاضي حسين وجماعة ، وكأن عمله إذا لم يكن عذر . ويجب رد جواب السلام في الكتاب ومع الرسول ، ولو سلم الصبي على بالغ وجب عليه الرد ، ولو سلم على جماعة فهم صبي فأجاب أجراً عنهم في وجه

### باب تسليم القليل على الكثير

[٦٢٣١] ٦٠١١ - فامحمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن همام بن منبه : عن أبي هريرة عن النبي

صلى الله عليه قال : « يسلم الصغير على الكبير ، والمارة على القاعد ، والقليل على الكثير » .

[الحديث ٦٢٣١ - أطرافه في : ٦٢٣٢ ، ٦٢٣٣ ، ٦٢٣٤ .]

**قوله ( باب تسليم القليل على الكثير )** هو أمر نسبي يشمل الواحد بالنسبة للإثنين فصاعداً والإثنين بالنسبة للثلاثة فصاعداً وما فوق ذلك .

**قوله ( عبد الله )** هو ابن المبارك .

**قوله ( يسلم )** كذا للجميع بصيغة الخير وهو بمعنى الأمر ، وقد ورد صريحاً في رواية عبد الرزاق عن معمر عند أحمد بلفظ « ليسلم » ويأتي شرحه فيما بعده ، قال الماوردي : لو دخل شخص مجلساً فإن كان الجمع قليلاً يعمهم سلام واحد فسلم كفاً ، فإن زاد فخصص بعضهم فلا بأس ، ويكفي أن يرد منهم واحد ، فإن زاد فلا بأس ، وإن كانوا كثيراً بحيث لا ينتشر فيهم فيبتدىء أول دخوله إذا شاهدتهم ، وتتأدى سنة السلام في حق جميع من يسمعه ، ويجب على من سمعه الرد على الكفاية . وإذا جلس سقط عنه سنة السلام فيمن لم يسمعه من

الباقين ، وهل يستحب أن يسلم على من جلس عندهم ممن لم يسمعه ؟ وجهان : أحدهما إن عاد فلا بأس ، وإلا فقد سقطت عنه سنة السلام لأنهم جمع واحد ، وعلى هذا يسقط فرض الرد بفعل بعضهم ، والثاني أن سنة السلام باقية في حق من لم يبلغهم سلامه المتقدم فلا يسقط فرض الرد من الأوائل عن الآخر .

### باب يُسَلِّمُ الراكبُ على الماشي

[٦٢٣٢] ٦٠١٢ - حدثني محمد بن سلام قال أنا مَخْلَدٌ قال أنا ابن جُريج قال أنا زيادٌ أنه سمعَ ثابتاً مولى ابن زيد أنه سمعَ أبا هريرة يقول : قال رسولُ الله صلى الله عليه : « يسلم الراكب على الماشي ، والماشي على القاعد ، والقليل على الكثير » .

قوله ( باب يسلم الراكب على الماشي ) في رواية الكشميهني « تسليم » على وفق الترجمة التي قبلها .

قوله ( مخلد ) هو ابن يزيد .

قوله ( زياد ) هو ابن سعد الخراساني نزيل مكة ، وقد وقع في رواية الإسماعيلي هنا « زياد بن سعد » .

قوله ( أنه سمع ثابتاً مولى ابن يزيد ) في رواية غير أبي ذر « عبد الرحمن بن زيد » ووقع في رواية روح التي بعدها « أن ثابتاً أخبره وهو مولى عبد الرحمن بن زيد » وزيد المذكور هو ابن الخطاب أخو عمر بن الخطاب ولذلك نسبوا ثابتاً عدوياً ، وحكى أبو على الجبائي أن في رواية الأصيلي عن الجرجاني « عبد الرحمن بن يزيد » بزيادة ياء في أوله وهو وهم ، وثابت هو ابن الأحنف وقيل ابن عياض بن الأحنف وقيل إن الأحنف لقب عياض ، وليس لثابت في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في المصنوعة من كتاب البيوع .

قوله ( يسلم الراكب على الماشي ) كذا ثبت في هذه الرواية ، ولم يذكر ذلك في رواية همام كما ذكر في رواية همام الصغير على الكبير ولم يذكر في هذه ، فكان كلا منهما حفظ مالم يحفظ الآخر ، وقد وافق هماماً عطاء بن يسار كما سيأتي بعده ، واجتمع من ذلك أربعة أشياء وقد اجتمعت في رواية الحسن عن أبي هريرة عند الترمذي وقال : روى من غير وجه عن أبي هريرة ، ثم حكى قول أيوب وغيره أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة .

### باب يسلم الماشي على القاعد

[٦٢٣٣] ٦٠١٣ - حدثني إسحاق بن إبراهيم قال أنا رَوْحُ بن عُبَادَةَ قال نا ابن جُريج قال أخبرني زياد أن ثابتاً أخبره - وهو مولى عبد الرحمن بن زيد - عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه أنه قال : « يسلم الراكب على الماشي ، والماشي على القاعد ، والقليل على الكثير » .

قوله ( باب يسلم الماشي على القاعد ) ذكر فيه الحديث الذي قبله من وجه آخر عن ابن جريج ؛ وله شاهد من حديث عبد الرحمن بن شبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة بعدها لام بزيادة أخرجه عبد الرزاق وأحمد بسند صحيح بلفظ « يسلم الراكب على الراجل ، والراجل على الجالس والأقل على الأكثر . فمن أجاب كان له ومن لم يجب فلا شيء له » .



## باب يسلم الصغير على الكبير

[٦٢٣٤] ٦٠١٤- وقال إبراهيم عن موسى بن عقيب عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « يسلم الصغير على الكبير ، والمار على القاعد ، والقليل على الكثير » .

**قوله ( باب يسلم الصغير على الكبير )** وقال إبراهيم هو ابن طهمان : وثبت كذلك في رواية أبي ذر . وقد وصله البخاري في « الأدب المفرد » قال « حدثنا أحمد بن أبي عمرو حدثني أبي حدثني إبراهيم بن طهمان به سواء » وأبو عمرو هو حفص بن عبد الله بن راشد السلمي قاضي نيسابور ، ووصله أيضا أبو نعيم من طريق عبد الله بن العباس ، والبيهقي من طريق أبي حامد بن الشرفي كلاهما عن أحمد بن حفص به ، وأما قول الكرماني : عبر البخاري بقوله « وقال إبراهيم » لأنه سمع منه في مقام المذاكرة فغلط عجيب ، فإن البخاري لم يدرك إبراهيم بن طهمان فضلا عن أن يسمع منه ، فإنه مات قبل مولد البخاري بست وعشرين سنة ، وقد ظهر بروايته في الأدب أن بينهما في هذا الحديث رجلين .

**قوله ( والمار على القاعد )** هو كذا في رواية همام ، وهو أشمل من رواية ثابت التي قبلها بلفظ « الماشي » لأنه أعم من أن يكون المار ماشياً أو راكباً ، وقد اجتمعا في حديث فضالة بن عبيد عند البخاري في « الأدب المفرد » والترمذي وصححه والنسائي وصحیح ابن حبان بلفظ « يسلم الفارس على الماشي والماشي على القائم » وإذا حمل القائم على المستقر كان أعم من أن يكون جالساً أو واقفاً أو متكئاً أو مضطجعا ، وإذا أضيفت هذه الصورة إلى الراكب تعددت الصور ، وتبقى صورة لم تقع منصوبة وهي ما إذا تلاقى ماران راكبان أو ماشيان وقد تكلم عليها المازري فقال : يبدأ الأدنى منهما الأعلى قدراً في الدين إجلالا لفضله ، لأن فضيلة الدين مرغّب فيها في الشرع ، وعلى هذا لو التقى راكبان ومركوب أحدهما أعلى في الحس من مركوب الآخر كالجمل والفرس فيبدأ راكب الفرس ، أو يكتفي بالنظر إلى أعلاه قدراً في الدين فيبتدؤه الذي دونه ، هذا الثاني أظهر كما لا نظر إلى من يكون أعلاه قدراً من جهة الدنيا ، إلا أن يكون سلطاناً يخشى منه ، وإذا تساوى المتلاقيان من كل جهة فكل منهما مأمور بالابتداء ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام كما تقدم في حديث المهاجرين في أبواب الأدب . وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » بسند صحيح من حديث جابر قال « الماشيان إذا اجتمعا فأيهما بدأ بالسلام فهو أفضل » ذكره عقب رواية ابن جريج عن زياد بن سعد عن ثابت عن أبي هريرة بسنده المذكور عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر وصرح فيه بالسماع ، وأخرج أبو عوانة وابن حبان في صحيحيهما والبخاري من وجه آخر عن ابن جريج الحديث بتمامه مرفوعاً بالزيادة ، وأخرج الطبراني بسند صحيح عن الأغر المزني « قال لي أبو بكر لا يسبقك أحد إلى السلام » والترمذي من حديث أبي أمامة رفعه « إن أولى الناس بالله من بدأ بالسلام » وقال : حسن . وأخرج الطبراني من حديث أبي الدرداء « قلنا : يا رسول الله إنا نلتقي فأينا يبدأ بالسلام ؟ قال : أطوعمكم الله .

**قوله ( والقليل على الكثير )** تقدم تقريره ، لكن لو عكس الأمر فمر جمع كثير على جمع قليل ، وكذا لو مر الصغير على الكبير ، لم أر فيهما نصاً . واعتبر النووي المرور فقال الواردي « سواء كان صغيراً أم كبيراً قليلاً أم كثيراً ، وبوافة قول المهلب : إن المار في حكم الداخل ، وذكر الماوردي أن من مشى في الشوارع المطروقة

كالسوق أنه لا يسلم إلا على البعض ، لأنه لو سلم على كل من لقي لتشاغل به عن المهم الذي خرج لأجله  
 ولخرج به عن العرف . قلت : ولا يعكر على هذا ما أخرجه البخارى في « الأدب المفرد » عن الطفيل بن أبي  
 ابن كعب قال : كنت أغدو مع ابن عمر إلى السوق فلا يمر على بيع ولا أحد إلا سلم عليه . فقلت : ما  
 تصنع بالسوق وأنت لا تقف على البيع ولا تسأل عن السلع ؟ قال : إنما نغدو من أجل السلام على من لقينا ،  
 لأن مراد الماوردى من خرج في حاجة له فتشاغل عنها بما ذكر ، والأثر المذكور ظاهر في أنه خرج لقصد  
 تحصيل ثواب السلام . وقد تكلم العلماء على الحكمة فيمن شرع لهم الابتداء ، فقال ابن بطال عن المهلب :  
 تسليم الصغير لأجل حق الكبير لأنه أمر بترقيده والتواضع له ، وتسليم القليل لأجل حق الكثير لأن حقهم  
 أعظم ، وتسليم المار لشبهه بالداخل على أهل المنزل ، وتسليم الراكب لئلا يتكبر بركوبه فيرجع إلى التواضع .  
 وقال ابن العرى : حاصل ما في هذا الحديث أن المفضول بنوع ما يبدأ الفاضل . وقال المازرى : أما أمر  
 الراكب فلأن له مزية على الماشى فعوض الماشى بأن يبدأ الراكب بالسلام احتياطاً على الراكب من الزهو أن لو  
 حاز الفضيلتين ، وأما الماشى فلما يتوقع القاعد منه من الشر ولا سيما إذا كان راكباً ، فإذا ابتدأه بالسلام أمن  
 منه ذلك وأنس إليه ، أو لأن في التصرف في الحاجات امتناناً فصار للقاعد مزية فأمر بالابتداء ، أو لأن القاعد  
 يشق عليه مراعاة المارين مع كثرتهم فسقطت البداءة عنه للمشقة ، بخلاف المار فلا مشقة عليه ، وأما القليل  
 فلفضيلة الجماعة أو لأن الجماعة لو ابتدعوا الخيف على الواحد الزهو فاحتيط له ، ولم يقع تسليم الصغير على  
 الكبير في صحيح مسلم وكأنه لمراعاة السن فإنه معتبر في أمور كثيرة في الشرع ، فلو تعارض الصغير المعنوى  
 والخصى كأن يكون الأصغر أعلم مثلاً فيه نظر ، ولم أر فيه نقلاً . والذي يظهر اعتبار السن لأنه الظاهر ، كما  
 تقدم الحقيقة على المجاز . ونقل ابن دقيق العيد عن ابن رشد أن محل الأمر في تسليم الصغير على الكبير إذا التقيا  
 فإن كان أحدهما راكباً والآخر ماشياً بدأ الراكب ، وإن كانا راكبين أو ماشيين بدأ الصغير . وقال المازرى  
 وغيره : هذه المناسبات لا يعترض عليها بجزئيات تخالفها لأنها لم تنصب نصب العلل الواجبة الاعتبار حتى  
 لا يجوز أن يعدل عنها ، حتى لو ابتدأ الماشى فسلم على الراكب لم يمتنع لأنه يمثل للأمر بإظهار السلام وإفشائه ،  
 غير أن مراعاة مائت في الحديث أولى وهو خير بمعنى الأمر على سبيل الاستحباب ، ولا يلزم من ترك  
 المستحب الكراهة ، بل يكون خلاف الأولى ، فلو ترك المأمور بالابتداء فبدأ الآخر كان المأمور تاركاً  
 للمستحب والآخر فاعلاً للسنة ، إلا إن بادر فيكون تاركاً للمستحب أيضاً . وقال المتولى : لو خالف  
 الراكب أو الماشى ما دل عليه الخبر كره ، قال : والوارد يبدأ بكل حال . وقال الكرماني : لو جاء أن الكبير  
 يبدأ الصغير والكثير يبدأ القليل لكان مناسباً ، لأن الغالب أن الصغير يخاف من الكبير والقليل من الكثير ، فإذا  
 بدأ الكبير والكثير أمن منه الصغير والقليل ، لكن لما كان من شأن المسلمين أن يأمن بعضهم بعضاً اعتبر جانب  
 التواضع كما تقدم ، وحيث لا يظهر رجحان أحد الطرفين باستحقاقه التواضع له اعتبر الإعلام بالسلامة والدعاء  
 له رجوعاً إلى ما هو الأصل ، فلو كان المشاة كثيراً والقعود قليلاً تعارضاً ويكون الحكم حكم اثنين تلاقيا معاً  
 فأيهما بدأ فهو أفضل ، ويحتمل ترجيح جانب الماشى كما تقدم ، والله أعلم

#### إفشاء السلام

٦٠١٥ - فاقْتَبَةُ قَالَ نَا جَرِيرٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ عَنْ معاوية بن سُوَيْدٍ بن مِقْرَنٍ [٦٢٣٥]

عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ : أَمَرَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِشِ ، وَنَصْرِ الضَّعِيفِ ، وَعَوْنِ الْمَظْلُومِ ، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ ، وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ . وَنَهَى عَنِ الشُّرْبِ فِي الْفَضَةِ ، وَنَهَى عَنِ تَخْتُمِ الذَّهَبِ ، وَعَنِ رُكُوبِ الْمِيَاثِرِ ، وَعَنِ لِبْسِ الْحَرِيرِ وَالْدِيْبَاجِ ، وَالْقَسِيِّ وَالْإِسْتَبْرَقِ .

**قوله ( باب إفشاء السلام )** كذا للنسفي وأبى الوقت ، وسقط لفظ « باب » للباقيين . وإفشاء الإظهار ، والمراد نشر السلام بين الناس ليحيوا سنته . وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » بسند صحيح عن ابن عمر « إذا سلمت فأسمع فإنها تحية من عند الله » قال النووي : أقله أن يرفع صوته بحيث يسمع المسلم عليه ، فإن لم يسمعه لم يكن آتياً بالسنة . ويستحب أن يرفع صوته بقدر ما يتحقق أنه سمعه ، فإن شك استظهر . ويستثنى من رفع الصوت بالسلام ما إذا دخل على مكان فيه أيقاظ ونيام فالسنة فيه ماثبت في صحيح مسلم عن المقداد قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يجيء من الليل فيسلم تسليماً لا يوقظ نائماً ويسمع اليقظان » ونقل النووي عن المتولي أنه قال « يكره إذا لقي جماعة أن يخص بعضهم بالسلام . لأن القصد بمشروعية السلام تحصيل الألفة ، وفي التخصيص إجحاش لغير من خص بالسلام

**قوله ( جرير )** هو ابن عبد الحميد ، والشيباني هو أبو إسحق ، وأشعث هو ابن أبي الشعثاء بمعجمة ثم مهملة ثم مثناة فيه وفي أبيه ، واسم أبيه سليم بن أسود .

**قوله ( عن معاوية بن قرة )** كذا للأكثر وخالفهم جعفر بن عوف فقال عن الشيباني عن أشعث عن سفيان بن غنم عن البراء وهي رواية شاذة أخرجه الإسماعيلي .

**قوله ( أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع : بعيادة المريض الحديث )** تقدم في اللباس أنه ذكر في غدة مواضع لم يسقه بتمامه في أكثرها ، وهذا الموضع مما ذكر فيه سبعاً وأمورات وسبعاً منهيات ، والمراد منه هنا إفشاء السلام ، وتقدم شرح عيادة المريض في الطب واتباع الجنائز فيه وعون المظلوم في كتاب المظالم وتشميت العاطس في أواخر الأدب وسيأتي إبرار القسم في كتاب الأيمان والنذور ، وسبق شرح المناهي في الأشربة وفي اللباس ، وأما نصر الضعيف المذكور هنا فسبق حكمه في كتاب المظالم ، ولم يقع في أكثر الروايات في حديث البراء هذا ، وإنما وقع بدله إجابة الداعي ، وقد تقدم شرحه في كتاب الوليمة من كتاب النكاح . قال الكرماني : نصر الضعيف من جملة إجابة الداعي لأنه قد يكون ضعيفاً وإجابته نصره ، أو أن لا مفهوم للعدد المذكور وهو السبع فتكون المأمورات ثمانية ، كذا قال ؛ والذي يظهر لي أن إجابة الداعي سقطت من هذه الرواية ، وأن نصر الضعيف المراد به عون المظلوم الذي ذكر في غير هذه الطريق ، ويؤيد هذا الاحتمال أن البخاري حذف بعض المأمورات من غالب المواضع التي أورد الحديث فيها اختصاراً .

**قوله ( وإفشاء السلام )** تقدم في الجنائز بلفظ ورد السلام ، ولا مغايرة في المعنى لأن ابتداء السلام ورده متلازمان ، وإفشاء السلام ابتداء يستلزم إفشاءه جواباً ، وقد جاء إفشاء السلام من حديث البراء بلفظ آخر وهو عند المصنف في « الأدب المفرد » وصححه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن عوسجة عنه رفعه « أفشوا السلام تسلموا » وله شاهد من حديث أبي الدرداء مثله عند الطبراني ، ولمسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً « ألا أدلكم

على ما تحابون به ؟ أفشوا السلام بينكم » قال ابن العري : فيه أن من فوائد إفشاء السلام حصول المحبة بين المتسالمين ، وكان ذلك لما فيه من ائتلاف الكلمة لتعم المصلحة بوقوع المعاونة على إقامة شرائع الدين وإخزاء الكافرين ، وهي كلمة إذا سمعت أخلصت القلب الواعى لها عن النفور إلى الإقبال على قائلها . وعن عبد الله بن سلام رفعه « أطعموا الطعام وأفشوا السلام » الحديث وفيه « تدخلوا الجنة بسلام » أخرجه البخارى فى « الأدب المفرد » وصححه الترمذى والحاكم ، ولالأولين وصححه ابن حبان من حديث عبد الله بن عمرو رفعه « اعبدوا الرحمن ، وأفشوا السلام » الحديث وفيه « تدخلوا الجنان » والأحاديث فى إفشاء السلام كثيرة منها عند البزار من حديث الزبير وعند أحمد من حديث عبد الله بن الزبير وعند الطبرانى من حديث ابن مسعود وأبى موسى وغيرهم ، ومن الأحاديث فى إفشاء السلام ما أخرجه النسائى عن أبى هريرة رفعه « إذا قعد أحدكم فليسلم وإذا قام فليسلم فليست الأولى أحق من الآخرة » وأخرج ابن أبى شيبه من طريق مجاهد عن ابن عمر قال « إن كنت لأخرج إلى السوق ومالى حاجة إلا أن أسلم ويسلم على » وأخرج البخارى فى « الأدب المفرد » من طريق الطفيل بن أبى كعب عن ابن عمر نحوه لكن ليس فيها شيء على شرط البخارى فاكتمى بما ذكره من حديث البراء ، واستدل بالأمر بإفشاء السلام على أنه لا يكفى السلام سرّاً بل يشترط الجهر وأقله أن يسمع فى الابتداء وفى الجواب ، ولا تكفى الإشارة باليد ونحوه . وقد أخرج النسائى بسند جيد عن جابر رفعه « لاتسلموا تسليم اليهود فإن تسليمهم بالرعوس والأكف » ويستثنى من ذلك حالة الصلاة فقد وردت أحاديث جيدة أنه صلى الله عليه وسلم رد السلام وهو يصلى إشارة ، منها حديث أبى سعيد « أن رجلاً سلم على النبى صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فرد عليه إشارة » ومن حديث ابن مسعود نحوه ، وكذا من كان بعيداً بحيث لا يسمع التسليم يجوز السلام عليه إشارة ويتلفظ مع ذلك بالسلام وأخرج ابن أبى شيبه عن عطاء قال « يكره السلام باليد ولا يكره بالرأس » وقال ابن دقيق العيد : استدل بالأمر بإفشاء السلام من قال بوجوب الابتداء بالسلام ، وفيه نظر إذ لا سبيل إلى القول بأنه فرض عين على التعميم من الجانبين وهو أن يجب على كل أحد أن يسلم على كل من لقيه لما فى ذلك من الحرج والمشقة ، فإذا سقط من جانبى العمومين سقط من جانبى الخصوصيين إذ لا قائل يجب على واحد دون الباقين ، ولا يجب السلام على واحد دون الباقين ، قال : وإذا سقط على هذه الصورة لم يسقط الاستحباب لأن العموم بالنسبة إلى كلا الفريقين ممكن انتهى . وهذا البحث ظاهر فى حق من قال إن ابتداء السلام فرض عين ، وأما من قال فرض كفاية فلا يرد عليه إذا قلنا إن فرض الكفاية ليس واجباً على واحد بعينه ، قال ويستثنى من الاستحباب من ورد الأمر بترك ابتدائه بالسلام كالكافر . قلت : ويدل عليه قوله فى الحديث المذكور قبل « إذا فعلتموه تحابتم » والمسلم مأمور بمعاودة الكافر فلا يشرع له فعل ما يستدعى محبته ومواددته . « وسياقى البحث فى ذلك فى « باب التسليم على مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركون » ، وقد اختلف أيضاً فى مشروعية السلام على الفاسق وعلى الصبى ، وفى سلام الرجل على المرأة وعكسه ، وإذا جمع المجلس كافراً ومسلماً هل يشرع السلام مراعاة لحق المسلم ؟ أو يسقط من أجل الكافر ؟ وقد ترجم المصنف لذلك كله . وقال النووى يستثنى من العموم بابتداء السلام من كان مشغلاً بأكل أو شرب أو جماع ، أو كان فى الخلاء أو الحمام أو نائماً أو ناعساً أو مصلياً أو مؤذناً مادام متلبساً بشيء مما ذكر ، فلو لم تكن اللقمة فى فم الآكل مثلاً شرع السلام عليه ، ويشرع فى حق المتابعين وسائر المعاملات ، واحتج له ابن دقيق العيد بأن الناس غالباً يكونون فى أشغالهم فلو روعى ذلك لم يحصل امتثال الإفشاء . وقال ابن دقيق العيد : احتج من منع السلام على من فى الحمام بأنه بيت

الشیطان وليس موضع التحية لأشتغال من فيه بالتنظيف ، قال وليس هذا المعنى بالقوى فى الكراهة ، بل يدل على عدم الاستحباب . قلت : وقد تقدم فى كتاب الطهارة من البخارى « إن كان عليهم إزار فيسلم وإلا فلا » وتقدم البحث فيه هناك . وقد ثبت فى صحيح مسلم عن أم هانئ « أتيت النبى صلى الله عليه وسلم وهو يغتسل وفاطمة تستره فسلمت عليه » الحديث . قال النووى : وأما السلام حال الخطبة فى الجمعة فيكره للأمر بالإنصات ، فلو سلم لم يجب الرد عند من قال الإنصات واجب ، ويجب عند من قال إنه سنة ، وعلى الوجهين لا ينبغى أن يرد أكثر من واحد ، وأما المشتغل بقراءة القرآن فقال الواحدى الأولى ترك السلام عليه فإن سلم عليه كفاه الرد بالإشارة ، وإن رد لفظاً استأنف الاستعاذة وقرأ . قال النووى : وفيه نظر ، والظاهر أنه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد ، ثم قال : وأما من كان مشغولاً بالدعاء مستغرقاً فيه مستجمع القلب فيحتمل أن يقال هو كالقارئ ، والأظهر عندى أنه يكره السلام عليه لأنه يتأكد به ويشق عليه أكثر من مشقة الأكل . وأما الملبى فى الإحرام فيكره أن يسلم عليه لأن قطعه التلبية مكروه ، ويجب عليه الرد مع ذلك لفظاً أن لو سلم عليه ، قال : ولو تبرع واحد من هؤلاء برد السلام إن كان مشغولاً بالبول ونحوه فيكره « وإن كان آكلاً ونحوه فيستحب فى الموضع الذى لا يجب ، وإن كان مصلياً لم يجز أن يقول بلفظ المخاطبة كعليك السلام أو عليك فقط ، فلو فعل بطلت إن علم التحريم لا إن جهل فى الأصح ، فلو أتى بضمير الغيبة لم تبطل ، ويستحب أن يرد بالإشارة ، وإن رد بعد فراغ الصلاة لفظاً فهو أحب ، وإن كان مؤذناً أو ملبياً لم يكره له الرد لفظاً لأنه قدر يسير لا يبطل الموالاة . وقد تعقب والذى رحمه الله فى نكته على الأذكار ما قاله الشيخ فى القارئ لكونه يأتى فى حقه نظير ما أبداه هو فى الداعى ، لأن القارئ قد يستغرق فكره فى تدبر معانى ما يقرؤه ، ثم اعتذر عنه بأن الداعى يكون مهتماً بطلب حاجته فيغلب عليه التوجه طبعاً ، والقارئ إنما يطلب منه التوجه شرعاً فالوساوس مسلطة عليه ولو فرض أنه يوفق للحالة العلية فهو على ندور انتهى . ولا يخفى أن التعليل الذى ذكره الشيخ من تنكده الداعى يأتى نظيره فى القارئ ، وما ذكره الشيخ فى بطلان الصلاة إذا رد السلام بالخطاب ليس متفقاً عليه ، فعن الشافعى نص فى أنه لا تبطل لأنه لا يريد حقيقة الخطاب بل الدعاء ، وإذا عذرنا الداعى والقارئ بعدم الرد فرد بعد الفراغ كان مستحباً . وذكر بعض الحنفية أن من جلس فى المسجد للقراءة أو التسبيح أو لانتظاره الصلاة لا يشرع السلام عليهم ، وإن سلم عليهم لم يجب الجواب ، قال وكذا الخصم إذا سلم على القاضى لا يجب عليه الرد . وكذلك الأستاذ إذا سلم عليه تلميذه لا يجب الرد عليه ، كذا قال . وهذا الأخير لا يوافق عليه . ويدخل فى عموم إفشاء السلام ، السلام على النفس لمن دخل مكاناً ليس فيه أحد ، لقوله تعالى ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتاً فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ الآية ، وأخرج البخارى فى « الأدب المفرد » وابن أبى شيبه بسند حسن عن ابن عمر « فيستحب إذا لم يكن أحد فى البيت أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، وأخرج الطبرى عن ابن عباس ومن طريق كل من علقمة وعطاء ومجاهد نحوه ، ويدخل فيه من مر على من ظن أنه إذا سلم عليه لا يرد عليه فإنه يشرع له السلام ولا يتركه لهذا الظن لأنه قد يخطئ ، قال النووى : وأما قول من لا تحقيق عنده أن ذلك يكون سبباً لتأثيم الآخر فهو غباوة ، لأن المأمورات الشرعية لا تترك بمثل هذا ، ولو أعملنا هذا لبطل إنكار كثير من المنكرات . قال : وينبغى لمن وقع له ذلك أن يقول له بعبارة لطيفة رد السلام واجب ، فينبغى أن ترد ليسقط عنك الفرض ، وينبغى إذا تمادى على الترك أن يحلله من ذلك لأنه حق آدمى ، ورجح ابن دقيق العيد فى « شرح الإلام » المقالة التى زيفها النووى بأن مفسدة توريط المسلم فى المعصية أشد من ترك مصلحة السلام عليه ، ولا سيما وامتنال الإفشاء قد حصل مع غيره .

## باب السلام للمعرفة وغير المعرفة

[٦٢٣٦] ٦٠١٦- نا عبد الله بن يوسف قال نا أليث قال ني يزيد عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه : أي الإسلام خير؟ قال : «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ».

[٦٢٣٧] ٦٠١٧- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن الزُّهري عن عطاء بن يزيد أليثي عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه قال : «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ، يَلْتَقِيَانِ فَيَصُدُّ هَذَا وَيَصُدُّ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ». وذكر سفيان أنه سمعه منه ثلاث مرّات.

**قوله ( باب السلام للمعرفة وغير المعرفة )** أى من يعرفه المسلم ومن لا يعرفه ، أى لا يخص بالسلام من يعرفه دون من لا يعرفه . وصدر الترجمة لفظ حديث أخرجه البخارى فى « الأدب المفرد » بسند صحيح عن ابن مسعود أنه « مر برجل فقال السلام عليك يا أبا عبد الرحمن ، فرد عليه ثم قال : إنه سيأتى على الناس زمان يكون السلام فيه للمعرفة » وأخرجه الطحاوى والطبرانى والبيهقى فى « الشعب » من وجه آخر عن ابن مسعود مرفوعاً ولفظه « إن من أشراط الساعة أن يمر الرجل بالمسجد لا يصلى فيه ، وأن لا يسلم إلا على من يعرفه » ولفظ الطحاوى « إن من أشراط الساعة السلام للمعرفة » ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث عبد الله بن عمر ، **قوله ( حدثني يزيد )** هو ابن أبى حبيب كما ذكر فى رواية قتيبة عن الليث فى كتاب الإيمان .

**قوله ( عن أبى الخير )** هو مرثد بفتح الميم والمثلثة بينهما راء ساكنة وآخره دال مهملة والإسناد كله بصريون ، وقد تقدم شرح الحديث فى أوائل كتاب الإيمان ، قال النووى معنى قوله « على من عرفت ومن لم تعرف » تسلم على من لقيته ولا تخص ذلك بمن تعرف ، وفى ذلك إخلاص العمل لله واستعمال التواضع وإفشاء السلام الذى هو شعار هذه الأمة . قلت : وفيه من الفوائد أنه لو ترك السلام على من لم يعرف احتمل أن يظهر أنه من معارفه ، فقد يوقعه فى الاستيحاش منه ، قال : وهذا العموم مخصوص بالمسلم ، فلا يبتدئ السلام على كافر . قلت : قد تمسك به من أجاز ابتداء الكافر بالسلام ، ولا حجة فيه لأن الأصل مشروعية السلام للمسلم فيحمل قوله « من عرفت عليه » وأما « من لم تعرف » فلا دلالة فيه ، بل إن عرف أنه مسلم فذاك وإلا فلو سلم احتياطاً لم يمتنع حتى يعرف أنه كافر ، وقال ابن بطال فى مشروعية السلام على غير المعرفة استفتاح للمخاطبة للتأنيس ليكون المؤمنون كلهم إخوة فلا يستوحش أحد من أحد ، وفى التخصيص ما قد يوقع فى الاستيحاش ، ويشبهه صدور المهاجرين المنهى عنه . وأورد الطحاوى فى « المشكل » حديث أبى ذر فى قصة إسلامه وفيه « فأنتهيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم — وقد صلى هو وصاحبه — فكنت أول من حياه بتحية الإسلام » قال الطحاوى وهذا لا ينافى حديث ابن مسعود فى ذم السلام للمعرفة ، لاحتمال أن يكون أبو ذر سلم على أبى بكر قبل ذلك ، أو لأن حاجته كانت عند النبي صلى الله عليه وسلم دون أبى بكر . قلت : والاحتمال الثانى لا يكفى فى تخصيص السلام ، وأقرب منه أن يكون ذلك قبل تقرير الشرع بتعميم السلام ، وقد ساق مسلم قصة إسلام

أبي ذر بطولها ولفظه « وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى استلم الحجر وطاف بالبيت هو وصاحبه ثم صلى فلما قضى صلاته قال أبو ذر : فكنيت أول من حيّاه بتحية السلام فقال : وعليك ورحمة الله » الحديث وفي لفظ قال « وصلى ركعتين خلف المقام فأتيته فإني لأول الناس حيّاه بتحية الإسلام فقال : وعليك السلام . من أنت ؟ » وعلى هذا فيحتمل أن يكون أبو بكر توجه بعد الطواف إلى منزله ودخل النبي صلى الله عليه وسلم منزله فدخل عليه أبو ذر وهو وحده ، ويؤيده ما أخرجه مسلم ، وقد تقدم للبخاري أيضا في المبعث من وجه آخر عن أبي ذر في قصة إسلامه أنه قام يلتمس النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعرفه ويكره أن يسأل عنه فراه على معرفه أنه غريب ، فاستتبعه حتى دخل به على النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم . الحديث الثاني حديث أبي أيوب « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه » الحديث تقدم شرحه في كتاب الأدب مستوفى ، وهو متعلق بالركن الأول من الترجمة

### باب آية الحجاب

[٦٢٣٨] ٦٠١٨ - حدثني يحيى بن سليمان قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أنس بن مالك أنه كان ابن عشر سنين مقدم النبي صلى الله عليه المدينة ، فخدمت رسول الله صلى الله عليه عشرًا حياته ، وكنت أعلم الناس بشأن الحجاب حين أنزل ، وقد كان أبي بن كعب يسألني عنه ، وكان أول ما نزل في مبنتي رسول الله صلى الله عليه بزينب بنت جحش : أصبح النبي صلى الله عليه بها عروسًا ، فدعا القوم فأصابوا من الطعام ، ثم خرجوا وبقي منهم رهط عند رسول الله صلى الله عليه فأطالوا المكث ، فقام رسول الله صلى الله عليه فخرج وخرجت معه كي يخرجوا ، فمشى رسول الله صلى الله عليه ومشييت معه ، حتى جاء عتبة حجرة عائشة ، ثم ظن رسول الله صلى الله عليه أنهم خرجوا فرجع ورجعت معه ، حتى دخل على زينب فإذا هم جلوس لم يتفرقوا ، فرجع النبي صلى الله عليه ورجعت معه حتى بلغ عتبة حجرة عائشة ، فظن أن قد خرجوا ، فرجع ورجعت معه فإذا هم قد خرجوا ، فأنزل الحجاب ، فضرب بيني وبينه ستراً .

[٦٢٣٩] ٦٠١٩ - نا أبو النعمان قال نا معتمر قال أبي نا أبو مجلز عن أنس قال : لما تزوج النبي صلى الله عليه زينب دخل القوم فطمعوا ، ثم جلسوا يتحدثون ، فأخذ كأنه يتهيأ للقيام فلم يقوموا ، فلما رأى قام ، فلما قام قام من القوم ، وقعد بقية القوم ، وأن النبي صلى الله عليه جاء ليدخل ، فإذا القوم جلوس ، ثم إنهم قاموا فانطلقوا ، فأخبرت النبي صلى الله عليه ، فجاء حتى دخل ، فذهبت أدخل فالتقى الحجاب بيني وبينه ، وأنزل الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ ﴾ الآية .

قال أبو عبد الله : فيه من الفقه أنه لم يستأذنهم حين قام وخرج ، وفيه أنه تهيأ للقيام وهو يريد أن يقوموا .

[٦٢٤٠] ٦٠٢٠ - حدثني إسحاق قال أنا يعقوب قال نا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت : كان عمر بن الخطاب يقول لرسول الله صلى الله عليه : احجب نساءك . قالت : فلم

يفعل . وكان أزواجُ النبي صلى الله عليه يخرُجنَ ليلاً إلى ليلِ قِبلِ المنَاصِعِ ، فخرجتُ سودةُ بنتُ زَمعة - وكانت امرأة طويَلة - فرآها عمرُ بن الخطاب وهو في المجلس فقال : عرفتُكِ يا سودة - حرصاً على أن ينزلَ الحجابُ - قالت : فَأَنزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ الحجاب .

**قوله ( باب آية الحجاب )** أى الآية التى نزلت فى أمر نساء النبي صلى الله عليه وسلم بالاحتجاب من الرجال ، وقد ذكر فيه حديث أنس من وجهين عنه . وتقدم شرحه مستوفى فى سورة الأحزاب ، وقوله فى آخره « فَأَنزَلَ اللهُ تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي ﴾ الآية » كذا اتفق عليه الرواة عن معتمر بن سليمان وخالفهم عمرو بن على الفلاس عن معتمر فقال « فَأَنزَلَتْ : لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا » أخرجه الإسماعيلي وأشار إلى شدوذه فقال « جاء بآية غير الآية التى ذكرها الجماعة » .

**قوله فى أول الطريق الأول ( عن ابن شهاب أخبرنى أنس بن مالك أنه قال كان )** قال الكرمانى فيه التفات أو تجريد ، وقوله « خدمت رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرَ حياتِه » أى بقية حياته إلى أن مات ، وقوله « وكنت أعلم الناس بشأن الحجاب » أى بسبب نزوله ، وإطلاق مثل ذلك جائز للإعلام لا للإعجاب . وقوله « وقد كان أبى بن كعب يسألنى عنه » فيه إشارة إلى اختصاصه بمعرفته ، لأن أبى بن كعب أكبر منه علماً وسناً وقدرًا ، وقوله فى الطريق الأخرى « معتمر » هو ابن سليمان التيمي ، وقوله « قال أبى » بفتح الهمزة وكسر الموحدة مخففاً والقائل هو معتمر ، ووقع فى الرواية المتقدمة فى سورة الأحزاب « سمعت أبى » .

**قوله ( حدثنا أبو مجلز عن أنس )** قد تقدم فى « باب الحمد للعاطس » لسليمان التيمي حديث عن أنس بلا واسطة ، وقد سمع من أنس عدة أحاديث ، وروى عن أصحابه عنه عدة أحاديث ، وفيه دلالة على أنه لم يدلس .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** هو البخارى .

**قوله ( فيه )** أى فى حديث أنس هذا .

**قوله ( من الفقه أنه لم يستأذنه حين قام وخرج ، وفيه أنه تهاً للقيام وهو يريد أن يقوموا )** ثبت هذا كله للمستمل وحده هنا وسقط للباقيين ، وهو أولى فإنه أفرد لذلك ترجمة كما سيأتى بعد اثنين وعشرين باباً .

**قوله ( حدثنى إسحق )** هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم فى « المستخرج » .

**قوله ( أخبرنا يعقوب بن إبراهيم )** أى ابن سعد الزهري .

**قوله ( عن صالح )** هو ابن كيسان وقد سمع إبراهيم بن سعد الكثير من ابن شهاب ربما أدخل بينه وبينه واسطة كهذا .

**قوله ( كان عمر بن الخطاب يقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم احجب نساءك )** تقدم شرحه مستوفى فى كتاب الطهارة ، وقوله فى آخره « قد عرفناكِ ياسودة ، حرصاً على أن ينزل الحجاب » فَأَنزَلَ اللهُ عز وجل الحجاب ، ويجمع بينه وبين حديث أنس فى نزول الحجاب بسبب قصة زَيْنب أن عمر حرص على ذلك حتى قال



لسودة ما قال ، فاتفقت القصة للذين قعدوا في البيت في زواج زينب فنزلت الآية ، فكان كل من الأمرين سبباً لنزولها ، وقد تقدم تقرير ذلك بزيادة فيه في تفسير سورة الأحزاب ، وقد سبق إلى الجمع بذلك القرطبي : فقال : يحمل على أن عمر تكرر منه هذا القول قبل الحجاب وبعده ، ويحتمل أن بعض الرواة ضم قصة إلى أخرى . قال والأول أولى فإن عمر قامت عنده أنفة من أن يطلع أحد على حرم النبي صلى الله عليه وسلم فسأله أن يحجبهن ، فلما نزل الحجاب كان قصده أن لا يخرجن أصلاً فكان في ذلك مشقة فأذن لهن أن يخرجن لحاجتهن التي لا بد منها . قال عياض : خص أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بستر الوجه والكفين ، واختلف في نديه في حق غيرهن ، قالوا : فلا يجوز لهن كشف ذلك لشهادة ولا غيرها ، قال : ولا يجوز إبراز أشخاصهن وإن كن مستترات إلا فيما دعت الضرورة إليه من الخروج إلى البراز ، وقد كن إذا حدثن جلسن للناس من وراء الحجاب وإذا خرجن لحاجة حجبهن وسترن انتهى . وفي دعوى وجوب حجب أشخاصهن مطلقاً إلا في حاجة البراز نظر ، فقد كن يسافرن للحج وغيره ومن ضرورة ذلك الطواف والسعى وفيه بروز أشخاصهن ، بل وفي حالة الركوب والنزول لا بد من ذلك ، وكذا في خروجهن إلى المسجد النبوي وغيره .

( تنبيه ) حكى ابن التين عن الداودي أن قصة سودة هذه لا تدخل في باب الحجاب وإنما هي في لباس الجلابيب ، وتعقب بأن إرخاء الجلابيب هو الستر عن نظر الغير إليهن وهو من جملة الحجاب

### باب الاستئذان من أجل البصر

[٦٢٤١] ٦٠٢١- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال الزهري حفظته كما أنك ها هنا عن سهل بن سعد قال : اطلع رجل من حُجَر النبي صلى الله عليه وسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم مدري يحك به رأسه فقال : « لو أعلم أنك تنتظر لَطَعْتُ به في عينك ، إنما جعل الاستئذان من أجل البصر » .

[٦٢٤٢] ٦٠٢٢- نا مُسَدَّدٌ قال نا حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس أن رجلاً أطلع من بعض حُجَر النبي صلى الله عليه وسلم ، فقام إليه النبي صلى الله عليه وسلم بمشاقص - أو بمشاقص - فكأنني أنظر إليه يختل الرجل ليطعنه .

[الحديث ٦٢٤٢ - طرفاه في : ٦٨٨٩ ، ٦٩٠٠ .]

قوله ( باب الاستئذان من أجل البصر ) أى شرع من أجله ، لأن المستأذن لو دخل بغير إذن لرأى بعض ما يكره من يدخل إليه أن يطلع عليه ، وقد ورد التصريح بذلك فيما أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » وأبو داود والترمذي وحسنه من حديث ثوبان رفعه « لا يحل لامرئ مسلم أن ينظر إلى جوف بيت حتى يستأذن فإن فعل فقد دخل » أى صار في حكم الداخل ، وللأولين من حديث أبي هريرة بسند حسن رفعه « إذا دخل البصر فلا إذن » وأخرج البخاري أيضاً عن عمر من قوله « من ملأ عينه من قاع بيت قبل أن يؤذن له فقد فسق » .

قوله ( سفيان ) قال الزهري كانت عادة سفيان كثيراً حذف الصيغة فيقول فلان عن فلان ، لا يقول حدثنا ولا أخبرنا ولا عن ، وقوله « حفظته كما أنك ههنا » هو قول سفيان وليس في ذلك تصريح بأنه سمعه من الزهري ، لكن قد أخرج مسلم والترمذي الحديث المذكور من طرق عن سفيان فقالوا « عن الزهري » ورواه الحميدي وابن

أبى عمر في مسنديهما عن سفيان فقالا « حدثنا الزهري » أخرجه أبو نعيم من طريق الحميدي والإسماعيلي من طريق ابن أبي عمر ، وقوله « كما أنك ههنا » أى حفظته حفظاً كالحسوس لاشك فيه .

**قوله ( عن سهل )** في رواية الحميدي « سمعت سهل بن سعد » ويأتي في الديات من رواية الليث عن الزهري أن سهلاً أخبره ، وقد تقدم بعض هذا في كتاب اللباس ووعدت بشرحه في الديات ، وقوله في هذه الرواية « من جحر في حجر » الأول بضم الجيم وسكون المهملة وهو كل ثقب مستدير في أرض أو حائط ، وأصلها مكان الوحش ، والثاني بضم المهملة وفتح الجيم جمع حجرة وهى ناحية البيت . ووقع في رواية الكشميهنى « حجرة » بالافراد . وقوله « مدري يحك به » في رواية الكشميهنى « بها » والمدرى تذكر وتؤنث . وقوله « لو أعلم أنك تنتظر » كذا للأكثر بوزن تفتعل ، وللكشميهنى « تنظر » . وقوله « من أجل البصر » وقع فيه عند أبى داود بسبب آخر من حديث سعد ، كذا عنده مبهم ، وهو عند الطبراني عن سعد بن عباد « جاء رجل فقام على باب النبى صلى الله عليه وسلم يستأذن مستقبل الباب ، فقال له : هكذا عنك ، فإنما الاستئذان من أجل النظر » وأخرج أبو داود بسند قوى من حديث ابن عباس « كان الناس ليس لبيوتهم ستور فأمرهم الله بالاستئذان ، ثم جاء الله بالخير فلم أر أحداً يعمل بذلك » قال ابن عبد البر : أظنهم اكتفوا بقرع الباب . وله من حديث عبد الله بن بسر « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى باب قوم لم يستقبل الباب من تلقاء وجهه ولكن من ركنه الأيمن أو الأيسر ، وذلك أن الدور لم يكن عليها ستور » وقوله في حديث أنس « بمشقص أو مشاقص » بشين معجمة وقاف وصاد مهملة وهو شك من الراوي هل قاله شيخه بالافراد أو بالجمع ، والمشقص بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه : نصل السهم إذا كان طويلاً غير عريض . وقوله « يختل » بفتح أوله وسكون المعجمة وكسر المثناة أى يطعنه وهو غافل ، وسيأتي حكم من أصيبت عينه أو غيرها بسبب ذلك في كتاب الديات وهو مخصوص بمن تعمد النظر ، وأما من وقع ذلك منه عن غير قصد فلا حرج عليه ، ففي صحيح مسلم « أن النبى صلى الله عليه وسلم سئل عن نظرة الفجأة فقال : اصرف بصرك » وقال لعل « لا تتبع النظرة النظرة ، فإن لك الأولى وليست لك الثانية » واستدل بقوله « من أجل البصر » على مشروعية القياس والعلل ، فإنه دل على أن التحريم والتحليل يتعلق بأشياء متى وجدت في شئ وجب الحكم عليه ، فمن أوجب الاستئذان بهذا الحديث وأعرض عن المعنى الذي لأجله شرع لم يعمل بمقتضى الحديث ، واستدل به على أن المرء لا يحتاج في دخول منزله إلى الاستئذان لفقد العلة التي شرع لأجلها الاستئذان ، نعم لو احتمل أن يتجدد فيه ما يحتاج معه إليه شرع له ، ويؤخذ منه أنه يشرع الاستئذان على كل أحد حتى المحارم لئلا تكون منكشفة العورة ، وقد أخرج البخاري في « الأدب المفرد » عن نافع « كان ابن عمر إذا بلغ بعض ولده الحلم لم يدخل عليه إلا بإذن » ومن طريق علقمة « جاء رجل إلى ابن مسعود فقال : أستاذن على أمى ؟ فقال : ماعلى كل أحيانها تريد أن تراها » ومن طريق مسلم بن نذير بالنون مصغر « سأل رجل حذيفة : أستاذن على أمى ؟ قال : إن لم تستأذن عليها رأيت ما تكره » ومن طريق موسى بن طلحة « دخلت مع أبى على أمى فدخل واتبعتة فدفعت في صدري وقال : تدخل بغير إذن ؟ » ومن طريق عطاء « سألت ابن عباس : أستاذن على أختي ؟ قال : نعم . قلت : إنها في حجرى ، قال : أتحب أن تراها عريانة ؟ وأسانيد هذه الآثار كلها صحيحة . وذكر الأصوليون هذا الحديث مثلاً للتصيص على العلة التي هى أحد أركان القياس .

### باب زنا الجوارح دون الفرج

[٦٢٤٣] ٦٠٢٣- نا الحميدي قال نا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس لم أر شيئاً أشبه باللمم من قول أبي هريرة... ح. وحدثني محمود قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال: ما رأيت شيئاً أشبه باللمم مما قال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه: «إن الله كتب على ابن آدم حظاً من الزنا أدرك ذلك لا محالة، فزنا العين النظر، وزنا اللسان المنطق، والنفس تمنى وتشتتهي، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه».

[الحديث ٦٢٤٣ - طرفه في: ٦٦١٢].

قوله (باب زنا الجوارح دون الفرج) أي أن الزنا لا يختص بإطلاقه بالفرج، بل يطلق على مادون الفرج من نظر وغيره. وفيه إشارة إلى حكمة النهي عن رؤية ما في البيت بغير استئذان لتظهر مناسبتة الذي قبله.

قوله (عن ابن طاوس) هو عبد الله، وفي مسند الحميدي عن سفيان «حدثنا عبد الله بن طاوس» وأخرجه أبو نعيم من طريقه.

قوله (لم أر شيئاً أشبه باللمم من قول أبي هريرة) هكذا اقتصر البخاري على هذا القدر من طريق سفيان ثم عطف عليه رواية معمر عن ابن طاوس فساقه مرفوعاً بتمامه، وكذا صنع الإسماعيلي فأخرجه من طريق ابن أبي عمر عن سفيان ثم عطف عليه رواية معمر، وهذا يوهم أن سياقهما سواء، وليس كذلك فقد أخرجه أبو نعيم من رواية بشر بن موسى عن الحميدي ولفظه «سئل ابن عباس عن اللمم فقال: لم أر شيئاً أشبه به من قول أبي هريرة: كتب على ابن آدم حظاً من الزنا» وساق الحديث موقوفاً، فعرف من هذا أن رواية سفيان موقوفة ورواية معمر مرفوعة، ومحمود شيخه فيه هو ابن غيلان، وقد أفرد عنه في كتاب القدر وعلقه فيه لورقاء عن ابن طاوس فلم يذكر فيه ابن عباس بين طاوس وأبي هريرة، فكأن طاوساً سمعه من أبي هريرة بعد ذكر ابن عباس له ذلك، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب القدر إن شاء الله تعالى. قال ابن بطلال: سمى النظر والمنطق زناً لأنه يدعو إلى الزنا الحقيقي، ولذلك قال «والفرج يصدق ذلك ويكذبه» قال ابن بطلال: استدلل أشهب بقوله «والفرج يصدق ذلك أو يكذبه» على أن القاذف إذا قال زنت يدك لا يحد، وخالفه ابن القاسم فقال يحد، وهو قول للشافعي وخالفه بعض أصحابه، واحتج للشافعي فيما ذكر الخطابي بأن الأفعال تضاف للأيدي لقوله تعالى ﴿فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ وقوله ﴿بِمَا قَدَمْتِ يَدَاكَ﴾ وليس المراد في الآيتين جنابة الأيدي فقط بل جميع الجنابات اتفاقاً فكأنه إذا قال زنت يدك وصف ذاته بالزنا لأن الزنا لا يتبعض اهـ. وفي التعليل الأخير نظر، والمشهور عند الشافعية أنه ليس صريحاً.

### باب التسليم والاستئذان ثلاثاً

[٦٢٤٤] ٦٠٢٤- نا إسحاق قال نا عبد الصمد قال نا عبد الله بن المثنى قال نا ثمامة بن عبد الله عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه كان إذا سلم سلم ثلاثاً، وإذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً.

[٦٢٤٥] ٦٠٢٥- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا يزيد بن خُصيفة عن بسر بن سعيد عن أبي

سعيد الخُدري قال : كنتُ في مجلس من مجالس الأنصار ، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور ، فقال : استأذنتُ على عمرَ ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت ، قال : ما منعك ؟ قلت : استأذنتُ ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت ، وقال رسولُ الله صلى الله عليه : « إذا استأذنَ أحدُكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع » . فقال : والله لتُقيمَنَّ عليه بيّنة . أمّنكم أحدٌ سمعه من النبي صلى الله عليه ؟ قال أبي بن كعب : والله لا يقومُ معك إلا أصغرُ القوم ، فكنتُ أصغرَ القوم ، فقمْتُ معه فأخبرتُ عمرَ أن النبي صلى الله عليه قال ذلك . وقال ابنُ المبارك : أخبرني ابنُ عيينة قال ني يزيدُ عن بسرٍ قال سمعتُ أبا سعيد بهذا .

**قوله ( باب التسليم والاستئذان ثلاثاً )** أى سواء اجتمعا أو انفردا ، وحديث أنس شاهد للأول وحديث أبي موسى شاهد للثاني ، وقد ورد في بعض طرقه الجمع بينهما ، واختلف هل السلام شرط في الاستئذان أو لا ؟ فقال المازري : صورة الاستئذان أن يقول : السلام عليكم آدخل ؟ ثم هو بالخيار أن يسمي نفسه أو يقتصر على التسليم ، كذا قال ، وسيأتي ما يعكس عليه في « باب إذا قال من ذا ؟ فقال : أنا » .

**قوله ( حدثنا إسحق )** هو ابن منصور وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث وعبد الله بن المثني أى ابن عبد الله ابن أنس تقدم القول فيه في « باب من أعاد الحديث ثلاثاً » في كتاب العلم ، وقدم هنا السلام على الكلام وهناك بالعكس ، وتقدم شرحه ، وقول الإسماعيلي : إن السلام إنما يشرع تكراره إذا اقترن بالاستئذان ، والتعقب عليه ، وأن السلام وحده قد يشرع تكراره إذا كان الجمع كثيراً ولم يسمع بعضهم وقصد الاستيعاب ، وبهذا جزم النووي في معنى حديث أنس ، وكذا لو سلم وظن أنه لم يسمع فتسن الإعادة فيعيد مرة ثانية وثالثة ولا يزيد على الثالثة . وقال ابن بطلال : هذه الصيغة تقتضي العموم ولكن المراد الخصوص وهو غالب أحواله ، كذا قال ، وقد تقدم من كلام الكرماني مثله وفيه نظر ، و « كان » بمجرد أنها لا تقتضي مداومة ولا تكراراً ، لكن ذكر الفعل المضارع بعدها يشعر بالتكرار . واختلف فيمن سلم ثلاثاً فظن أنه لم يسمع ، فعن مالك له أن يزيد حتى يتحقق ، وذهب الجمهور وبعض المالكية إلى أنه لا يزيد اتباعاً لظاهر الخبر ، وقال المازري : اختلفوا فيما إذا ظن أنه لم يسمع هل يزيد على الثلاث ؟ فقول : لا ، وقيل : نعم . وقيل : إذا كان الاستئذان بلفظ السلام لم يزد وإن كان بغير لفظ السلام زاد . الحديث الثاني .

**قوله ( حدثنا يزيد بن خصيفة )** بخاء معجمة وصاد مهملة وفاء مصغر ، ووقع لمسلم عن عمرو الناقد « حدثنا سفيان حدثني والله يزيد بن خصيفة » وشيخه بسر بضم الموحدة وسكون المهملة ، وقد صرح بسماعه من أبي سعيد في الرواية الثانية المعلقة .

**قوله ( كنت في مجلس من مجالس الأنصار )** في رواية مسلم عن عمرو الناقد عن سفيان بسنده هذا إلى أبي سعيد قال « كنت جالساً بالمدينة » وفي رواية الحميدي عن سفيان « إني لقي حلقة فيها أبي بن كعب » أخرجه الإسماعيلي .

**قوله ( إذا جاء أبو موسى كأنه مذعور )** في رواية عمرو الناقد « فأتانا أبو موسى فزعا أو مذعوراً » وزاد « قلنا ما شأنك ؟ فقال : إن عمر أرسل إليّ أن آتية فأتيت بابه » .

**قوله ( فقال استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت )** في رواية مسلم « فسلمت على بابه ثلاثاً فلم

يردوا على فرجعت » وتقدم في البيوع من طريق عبيد بن عمير « أن أبا موسى الأشعري استأذن على عمر بن الخطاب فلم يؤذن له وكأنه كان مشغولا ، فرجع أبو موسى ، ففرع عمر فقال : ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس ؟ ائذنوا له . قيل إنه رجع » وفي رواية بكير بن الأشج عن بسر عند مسلم « استأذنت على عمر أمس ثلاث مرات فلم يؤذن لي فرجعت ، ثم جئت اليوم فدخلت عليه فأخبرته أنني جئت أمس فسلمت ثلاثا ثم انصرفت ، قال قد سمعناك ونحن حينئذ على شغل ، فلو ما استأذنت حتى يؤذن لك ؟ قال استأذنت كما سمعت » وله من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد « أن أبا موسى أتى باب عمر فاستأذن ، فقال عمر واحدة ثم استأذن فقال عمر ثنتان ثم استأذن فقال عمر ثلاث ثم انصرف فاتبعه فرده » وله من طريق طلحة بن يحيى عن أبي بردة « جاء أبو موسى إلى عمر فقال : السلام عليكم هذا عبد الله بن قيس . فلم يأذن له ، فقال : السلام عليكم هذا أبو موسى ، السلام عليكم هذا الأشعري ، ثم انصرف . فقال : ردوه على » وظاهر هذين السياقين التغاير ، فإن الأول يقتضي أنه لم يرجع إلى عمر إلا في اليوم الثاني ، وفي الثاني أنه أرسل إليه في الحال . وقد وقع في رواية للمالك في الموطأ « فأرسل في أثره » ويجمع بينهما بأن عمر لما فرغ من الشغل الذي كان فيه تذكره فسأل عنه فأخبر برجوعه فأرسل إليه فلم يجده الرسول في ذلك الوقت وجاء هو إلى عمر في اليوم الثاني .

**قوله ( فقال : ما منعك ؟ قلت : استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي )** في رواية عبيد بن حنين عن أبي موسى عند البخاري في الأدب المفرد « فقال : يا عبد الله اشتد عليك أن تحتبس على بابي ؟ أعلم أن الناس كذلك يشتد عليهم أن يحتبسوا على بابك ، فقلت بل استأذنت الخ » وفي هذه الزيادة دلالة على أن عمر أراد تأديبه لما بلغه أنه قد يحتبس على الناس في حال إمرته ، وقد كان عمر استخلفه على الكوفة ، مع ما كان عمر فيه من الشغل .

**قوله ( إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع )** وقع في رواية عبيد بن عمير « كنا نؤمر بذلك » وفي رواية عبيد بن حنين عن أبي موسى « فقال عمر ممن سمعت هذا ؟ قلت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وفي رواية أبي نضرة « إن هذا شيء حفظته من رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( فقال والله لتقيمن عليه بينة )** زاد مسلم « وإلا أوجعتك » ، وفي رواية بكير بن الأشج « فوالله لأوجعن ظهرك ويطنك أو لتأتيني بمن يشهد لك على هذا » وفي رواية عبيد بن عمير لتأتيني على ذلك بالبينة ، وفي رواية أبي نضرة « وإلا جعلتك عظة » .

**قوله ( أمنكم أحد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم )** في رواية عبيد بن عمير « فانطلق إلى مجلس الأنصار فسألهم » وفي رواية أبي نضرة فقال « ألم تعلموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الاستئذان ثلاث ؟ قال فجعلوا يضحكون ، فقلت أتاكم أحوكم وقد أفرع فتضحكون .

**قوله ( فقال أبي )** هو ابن كعب وهو في رواية مسلم كذلك .

**قوله ( لا يقوم معي إلا أصغر القوم )** في رواية بكير بن الأشج « فوالله لا يقوم معك إلا أحدثنا سنا ، قم يا أبا سعيد » .

**قوله ( فأخبرت عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك )** في رواية مسلم « فقمت معه فذهبت إلى عمر فشهدت » وفي رواية أبي نضرة « فقال أبو سعيد : انطلق ، وأنا شريكك في هذه العقوبة » وفي رواية بكير

ابن الأشج « فقامت حتى أتيت عمر فقلت : قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا » واتفق الرواة على أن الذي شهد لأبي موسى عند عمر أبو سعيد ، إلا ما عند البخارى في « الأدب المفرد » من طريق عبيد ابن حنين فإن فيه « فقام معي أبو سعيد الخدرى أو أبو مسعود إلى عمر » هكذا بالشك ، وفي رواية لمسلم من طريق طلحة بن يحيى عن أبي بردة في هذه القصة « فقال عمر إن وجد بينه تجدوه عند المنبر عشية ، وإن لم يجد بينه فلن تجدوه ، فلما أن جاء بالعشى وجده قال : يا أبا موسى ماتقول ، أقد وجدت ؟ قال : نعم أبي بن كعب ، قال : عدل . قال : يا أبا الطفيل — وفي لفظ له يا أبا المنذر — مايقول هذا ؟ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك يا ابن الخطاب ، فلا تكون عذاباً على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : سبحان الله ، أنا سمعت شيئاً فأحببت أن أثبت » هكذا وقع في هذه الطريق ، وطلحة بن يحيى فيه ضعف ، ورواية الأكثر أولى أن تكون محفوظة ، ويمكن الجمع بأن أبي بن كعب جاء بعد أن شهد أبو سعيد . وفي رواية عبيد بن حنين التى أشرت إليها في « الأدب المفرد » زيادة مفيدة وهى أن أبا سعيد أو أبا مسعود قال لعمر « خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم يوماً وهو يريد سعد بن عبادة حتى أتاه فسلم فلم يؤذن له ثم سلم الثانية فلم يؤذن له ثم سلم الثالثة فلم يؤذن له فقال : قضينا ما علينا ثم رجع ، فأذن له سعد » الحديث ، فثبت ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم ومن فعله . وقصة سعد بن عبادة هذه أخرجها أبو داود من حديث قيس بن سعد ابن عبادة مطولة بمعناه ، وأحمد من طريق ثابت عن أنس أو غيره كذا فيه ، وأخرجه البزار عن أنس بغير تردد ، وأخرجه الطبرانى من حديث أم طارق مولاة سعد ، واتفق الرواة على أن أبا سعيد حدث بهذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم . وحكى قصة أبي موسى عنه إلا ما أخرجه مالك في الموطأ عن الثقة عن بكير بن الأشج عن بسر عن أبي سعيد عن أبي موسى بالحديث مختصراً دون القصة ، وقد أخرج مسلم من طريق عمرو بن الحارث عن بكير بطوله وصرح في روايته بسماع أبي سعيد له من النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا وقع في رواية أخرى عنده « فقال أبو موسى إن كان سمع ذلك منكم أحد فليقم معي ، فقالوا لأبي سعيد قم معه » وأغرب الداودى فقال : روى أبو سعيد حديث الاستئذان عن أبي موسى وهو يشهد له عند عمر فأدى إلى عمر ما قال أهل المجلس ، وكأنه نسى أسماءهم بعد ذلك فحدث به عن أبي موسى وحده لكونه صاحب القصة . وتعقبه ابن التين بأنه مخالف لما في رواية الصحيح لأنه قال « فأخبرت عمر بأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله » . قلت : وليس ذلك صريحاً في رد ما قال الداودى . وإنما المعتمد في التصريح بذلك رواية عمرو بن الحارث وهى من الوجه الذى أخرجه منه مالك ، والتحقيق أن أبا سعيد حكى قصة أبى موسى عنه بعد وقوعها بدهر طويل ، لأن الذين رووها عنه لم يدركوها ، ومن جملة قصة أبى موسى الحديث المذكور ، فكأن الراوى لما اختصرها واقتصر على المرفوع خرج منها أن أبا سعيد ذكر الحديث المذكور عن أبى موسى وغفل عما في آخرها من رواية أبى سعيد المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير واسطة ، وهذا من آفات الاختصار ، فينبغي لمن اقتصر على بعض الحديث أن يتفقد مثل هذا وإلا وقع في الخطأ وهو كحذف ما للمتن به تعلق ، وتختلف الدلالة بحذفه ، وقد اشتهر إنكار ابن عبد البر على من زعم أن هذا الحديث إنما رواه أبو سعيد عن أبى موسى وقال إن الذى وقع في الموطأ لهما هو من النقلة لاختلاط الحديث عليهم . وقال في موضع آخر : ليس المراد أن أبا سعيد روى هذا الحديث عن أبى موسى ، وإنما المراد عن أبى سعيد عن قصة أبى موسى والله أعلم . ومن وافق أبا موسى على رواية الحديث المرفوع جندب بن عبد الله أخرجه الطبرانى عنه بلفظ « إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع » .

قوله ( وقال ابن المبارك ) هو عبد الله ، وابن عيينة هو سفيان المذكور في الإسناد الأول ، وأراد بهذا التعليق

بيان سماع بسر له من أبي سعيد ، وقد وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريق الحسن بن سفيان حدثنا جليان ابن موسى حدثنا عبد الله بن المبارك ، وكذا وقع التصريح به عند مسلم عن عمرو الناقد ، وأخرجه الحميدي عن سفيان . حدثنا يزيد بن خصيفة سمعت بسر بن سعيد يقول حدثني أبو سعيد « وقد استشكل ابن العربي إنكار عمر على أبي موسى حديثه المذكور مع كونه وقع له مثل ذلك مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك في حديث ابن عباس الطويل في هجر النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في المشربة ، فإن فيه أن عمر استأذن مرة بعد مرة فلما لم يؤذن له في الثالثة رجع حتى جاءه الإذن وذلك بين في سياق البخاري ، قال : والجواب عن ذلك أنه لم يقض فيه بعلمه ، أو لعله نسي ما كان وقع له . ويؤيده قوله « شغلني الصنف بالأسواق » . قلت : والصورة التي وقعت لعمر ليست مطابقة لما رواه أبو موسى ، بل استأذن في كل مرة فلم يؤذن له فرجع فلما رجع في الثالثة استدعى فأذن له ، ولفظ البخاري الذي أحال عليه ظاهر فيما قلته ، وقد استوفيت طرقه عند شرح الحديث في أواخر النكاح ، وليس فيه ما ادعاه . وتعلق بقصة عمر من زعم أنه كان لا يقبل خبر الواحد ، ولا حجة فيه لأنه قبل خبر أبي سعيد المطابق لحديث أبي موسى ولا يخرج بذلك عن كونه خير واحد ، واستدل به من ادعى أن خبر العدل بمفرده لا يقبل حتى ينضم إليه غيره كما في الشهادة ، قال ابن بطال : وهو خطأ من قائله وجهل بمذهب عمر ، فقد جاء في بعض طرقه أن عمر قال لأبي موسى « أما إني لم أتهمك ولكني أردت أن لا يتجرأ الناس على الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » . قلت : وهذه الزيادة في الموطأ عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم أن أبا موسى .. فذكر القصة وفي آخره « فقال عمر لأبي موسى : أما إني لم أتهمك ، ولكني خشيت أن يقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية عبيد بن حنين التي أشرت إليها آنفا « فقال عمر لأبي موسى والله إن كنت لأميناً على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن أحببت أن أستثبت » ونحوه في رواية أبي بردة حين قال أبي بن كعب لعمر « لاتكن عذاباً على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : سبحان الله ، إنما سمعت شيئاً فأحببت أن أثبت » قال ابن بطال : فيؤخذ منه الثبوت في خبر الواحد لما يجوز عليه من السهو وغيره ، وقد قبل عمر خبر العدل الواحد بمفرده في توريث المرأة من دية زوجها وأخذ الجزية من المجوس إلى غير ذلك ، لكنه كان يستثبت إذا وقع له ما يقتضي ذلك . وقال ابن عبد البر : يحتمل أن يكون حضر عنده من قرب عهده بالإسلام فخشى أن أحدهم يختلق الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الرغبة والرغبة طلباً للمخرج مما يدخل فيه ، فأراد أن يعلمهم أن من فعل شيئاً من ذلك ينكر عليه حتى يأتي بالخارج . وادعى بعضهم أن عمر لم يعرف أبا موسى ، قال ابن عبد البر : وهو قول خرج بغير روية من قائله ولا تدبر ، فإن منزلة أبي موسى عند عمر مشهورة . وقال ابن العربي : اختلف في طلب عمر من أبي موسى البيِّن على عشرة أقوال فذكرها ، وغالبها متداخل ، ولا تزيد على ما قدمته . واستدل بالخبر المرفوع على أنه لا تجوز الزيادة في الاستئذان على الثلاث ، قال ابن عبد البر : فذهب أكثر أهل العلم إلى ذلك وقال بعضهم : إذا لم يسمع فلا بأس أن يزيد . وروى سحنون عن ابن وهب عن مالك : لا أحب أن يزيد على الثلاث إلا من علم أنه لم يسمع . قلت : وهذا هو الأصح عند الشافعية . قال ابن عبد البر : وقيل تجوز الزيادة مطلقاً بناء على أن الأمر بالرجوع بعد الثلاث للإباحة والتخفيف عن المستأذن ، فمن استأذن أكثر فلا حرج عليه قال : الاستئذان أن يقول السلام عليكم أَدْخَلَ ؟ كذا قال ، ولا يتغين هذا اللفظ . وحكى ابن العربي، إن كان بلفظ الاستئذان لا يعيد ، وإن كان بلفظ آخر أعاد ، قال : والأصح لا يعيد ، وقد تقدم ما حكاه المازري في ذلك . وأخرج البخاري في

« الأدب المفرد » عن أبي العالية قال : أتيت أبا سعيد فسلمت فلم يؤذن لي ثم سلمت فلم يؤذن لي فتنحيت ناحية فخرج على غلام فقال : ادخل ، فدخلت فقال لي أبو سعيد : أما إنك لو زدت — يعني على الثلاث — لم يؤذن لك . واختلف في حكمة الثلاث فروى ابن أبي شيبة من قول علي بن أبي طالب : الأولى إعلام ، والثانية مؤامرة ، والثالثة عزمة إما أن يؤذن له وإما أن يرد . قلت : ويؤخذ من صنع أبي موسى حيث ذكر اسمه أولاً وكنيته ثانياً ونسبته ثالثاً أن الأولى هي الأصل والثانية إذا جوز أن يكون التيسر على من استأذن عليه والثالثة إذا غلب على ظنه أنه عرفة ، قال ابن عبد البر : وذهب بعضهم إلى أن أصل الثلاث في الاستئذان قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات ﴾ قال : وهذا غير معروف في تفسيرها . وإنما أطبق الجمهور على أن المراد بالمرات الثلاث الأوقات . قلت : وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حبان قال « بلغنا أن رجلاً من الأنصار وامرأته أسماء بنت مرثد صنعا طعاماً ، فجعل الناس يدخلون بغير إذن ، فقالت أسماء : يا رسول الله ما أقبح هذا ، إنه ليدخل على المرأة وزوجها غلامهما وهما في ثوب واحد بغير إذن ، فنزلت » وأخرج أبو داود وابن أبي حاتم بسند قوى من حديث ابن عباس أنه سئل عن الاستئذان في العورات الثلاث فقال : إن الله ستر يحب الستة ، وكان الناس ليس لهم ستور على أبوابهم فرموا فجاء الرجل خادمه أو ولده وهو على أهله فأمرؤا أن يستأذنوا في العورات الثلاث . ثم بسط الله الرزق فاتخذوا الستور والحججال فرأى الناس أن ذلك قد كفاهم الله به مما أمرؤا به . ومن وجه آخر صحيح عن ابن عباس : لم يعمل بها أكثر الناس ، وإني لأمر جارىتي أن تستأذن على . وفي الحديث أيضاً أن لصاحب المنزل إذا سمع الاستئذان أن لا يأذن سواء سلم مرة أم مرتين أم ثلاثاً إذا كان في شغل له ديني أو دنيوي يتعذر بترك الإذن معه للمستأذن . وفيه أن العالم المتبحر قد يخفي عليه من العلم ما يعلمه من هو دونه ولا يقدر ذلك في وصفه بالعلم والتبحر فيه . قال ابن بطال : وإذا جاز ذلك على عمر فما ظنك بمن هو دونه . وفيه أن لمن تحقق براءة الشخص مما يخشى منه وأنه لا يناله بسبب ذلك مكروه أن يمازحه ولو كان قبل إعلامه بما يطمئن به خاطره مما هو فيه ، لكن بشرط أن لا يطول الفصل لئلا يكون سبباً في إدامة تأذى المسلمين بالهم الذي وقع له كما وقع للأنصار مع أبي موسى ، وأما إنكار أبي سعيد عليهم فإنه اختار الأولى وهو المبادرة إلى إزالة ما وقع فيه قبل التشاغل بالممازحة .

### باب إذا دعى الرجل فجاء هل يستأذن ؟

وقال سعيد عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه : « هو إذنه » . [٦٢٤٦] ٦٠٢٦ - نا أبو نعيم قال نا عمر بن ذر ... ح . وحدثني محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا عمر بن ذر قال أنا مجاهد عن أبي هريرة : دخلت مع رسول الله صلى الله عليه فوجد لبناً في قدح فقال : أبا هر ، الحق أهل الصفة فادعهم إلي . فأتيتهم فدعوتهم ، فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم ، فدخلوا .

قوله ( باب إذا دعى الرجل فجاء هل يستأذن ) ؟ يعني أو يكتفي بقرينة الطلب .

قوله ( وقال سعيد عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : هو إذنه ) كذا للأكثر ووقع للكشميني « وقال شعبة » والأول هو المحفوظ . وقد أخرجه المصنف في « الأدب المفرد » وأبو



داود من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة وأخرجه البيهقي من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن ابن أبي عروبة ، ولفظ البخاري « إذا دعى أحدكم فجاء مع الرسول فهو إذنه » ولفظ أبي داود مثله وزاد « إلى طعام » قال أبو داود لم يسمع قتادة من أبي رافع ، كذا في اللؤلؤي عن أبي داود ولفظه في رواية أبي الحسن بن العبد يقال لم يسمع قتادة من أبي رافع شيئاً . كذا قال ، وقد ثبت سماعه منه في الحديث الذي سيأتي في البخاري في كتاب التوحيد من رواية سليمان التيمي عن قتادة أن أبا رافع حدثه ، وللحديث مع ذلك متابع أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « رسول الرجل إلى الرجل إذنه » وأخرج له شاهداً موقوفاً على ابن مسعود قال « إذا دعى الرجل فهو إذنه » وأخرجه ابن أبي شيبة مرفوعاً . واعتمد المنذري على كلام أبي داود فقال : أخرجه البخاري تعليقاً لأجل الانقطاع ، كذا قال ، ولو كان عنده منقطعاً لعلقه بصيغة التمرىض كما هو الأغلب من صنيعه ، وهو غالباً يجرم إذا صح السند إلى من علق عنه كما قال في الزكاة « وقال طاوس قال معاذ » فذكر أثراً وطاوس لم يدرك معاذاً . وكذا إذا كان فوق من علق عنه من ليس على شرطه كما قال في الطهارة « وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده » وحيث وقع فيما طواه من ليس على شرطه مرضه كما قال في النكاح « ويذكر عن معاوية بن حيدة » ، فذكر حديثاً ، ومعاوية هو جد بهز بن حكيم ، وقد أوضحت ذلك في المقدمة . ثم أورد المصنف طرفاً من حديث مجاهد عن أبي هريرة قال « دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد لنا في قدح فقال : أبا هر ، الحق أهل الصفة فادعهم إلى . قال : فأتيتهم فدعوتهم فأقبلوا ، فاستأذنوا فأذن لهم ، فدخلوا ، اقتصر منه على هذا القدر لأنه الذي احتاج إليه هنا ، وساقه في الرقاق بتمامه كما سيأتي ، وظاهره يعارض الحديث الأول ومن ثم لم يجرم بالحكم . وجمع المهلب وغيره بتنزيل ذلك على اختلاف حالين : إن طال العهد بين الطلب والجمي احتاج إلى استئذان الاستئذان ، وكذا إن لم يطل لكن كان المستدعى في مكان يحتاج معه إلى الإذن في العادة ، وإلا لم يحتج إلى استئذان إذن . وقال ابن التين : لعل الأول فيمن علم أنه ليس عنده من يستأذن لأجله ، والثاني بخلافه . قال : والاستئذان على كل حال أحوط . وقال غيره : إن حضر صحبه الرسول أغناه استئذان الرسول « ويكفيه سلام الملاقاة » ، وإن تأخر عن الرسول احتاج إلى الاستئذان . وهذا جمع الطحاوي ، واحتج بقوله في الحديث الثاني « فأقبلوا فاستأذنوا » فدل على أن أبا هريرة لم يكن معهم وإلا لقال فأقبلنا ، كذا قال

### التَّسْلِيمُ عَلَى الصَّبِيَّانِ

[٦٢٤٧] ٦٠٢٧- فاعلى بن الجعد قال أنا شعبة عن سيار عن ثابت البناني عن أنس بن مالك أنه مر على صبيان فسلم عليهم وقال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل .

قوله ( باب التسليم على الصبيان ) سقط لفظ « باب » لأبي ذر وكأنه ترجم بذلك للرد على من قال لا يشرع لأن الرد فرض وليس الصبي من أهل الفرض ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أشعث قال : كان الحسن لا يرى التسليم على الصبيان ، وعن ابن سيرين أنه كان يسلم على الصبيان ولا يسمعهم .

قوله ( عن سيار ) بفتح المهملة وتشديد التحتانية هو أبو الحكم مشهور باسمه وكنيته معا فيجيء غالباً هكذا عن سيار أبي الحكم ، وهو عنزي بفتح المهملة والنون بعدها زاي واسطى من طبقة الأعمش ، وتقدمت

وفاته على وفاة شيخه ثابت البناني بسنة وقيل أكثر ، وليس له في الصحيحين عن ثابت إلا هذا الحديث . وقال الزار : لم يسند سيار عن ثابت غيره . قلت : ورواية شعبة عنه من رواية الأقران ، وقد حدث شعبة عن ثابت نفسه بعدة أحاديث ، وكأنه لم يسمع هذا منه فأدخل بينهما واسطة . وقد روى شعبة أيضا عن آخر اسمه سيار وهو ابن سلامة أبو المنهال وليس هو المراد هنا ، ولم نقف له على رواية عن ثابت . وأخرج النسائي حديث الباب من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت بأتم من سياقه ولفظه « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزور الأنصار فيسلم على صبيانهم ويمسح على رؤوسهم ويدعو لهم » وهو مشعر بوقوع ذلك منه غير مرة ، بخلاف سياق الباب حيث قال « مر على صبيان فسلم عليهم » فإنها تدل على أنها واقعة حال ، ولم أقف على أسماء الصبيان المذكورين ، وأخرجه مسلم والنسائي وأبو داود من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت بلفظ « غلمان » بدل صبيان ، ووقع لابن السني وأبي نعيم في « عمل يوم ليلة » من طريق عثمان بن مطر عن ثابت بلفظ « فقال السلام عليكم يا صبيان » وعثمان واه . ولأبي داود من طريق حميد عن أنس « انتهى إلينا النبي صلى الله عليه وسلم وأنا غلام في الغلمان فسلم علينا ، فأرسلني برسالة » الحديث ، وسيأتي في « باب حفظ السر » وللبخاري في « الأدب المفرد » نحوه من هذا الوجه ولفظه « ونحن صبيان فسلم علينا ، وأرسلني في حاجة ، وجلس في الطريق ينتظرني حتى رجعت » قال ابن بطلال : في السلام على الصبيان تدرهمهم على آداب الشريعة . وفيه طرح الأكابر رداء الكبير وسلوك التواضع ولين الجانب . قال أبو سعيد المتولي في « التتمة » من سلم على صبي لم يجب عليه الرد لأن الصبي ليس من أهل الفرض ، وينبغي لوليه أن يأمره بالرد ليمتنع على ذلك ، ولو سلم على جمع فهم صبي فرد الصبي دونهم لم يسقط عنهم الفرض ، وكذا قال شيخه القاضي حسين ، ورده المستظهر . وقال النووي : الأصح لا يجزئ ، ولو ابتداء الصبي بالسلام وجب على البالغ الرد على الصحيح . قلت : ويستثنى من السلام على الصبي ما لو كان وضيا وخشى من السلام عليه الافتتان فلا يشرع ولا سيما إن كان مراهما منفردا .

### باب تسليم الرجال على النساء، والنساء على الرجال

[٦٢٤٨] ٦٠٢٨ - نا عبد الله بن مسلمة قال نا ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال : كنا نفرح يوم الجمعة . قلت : ولم ؟ قال : كانت لنا عجوز ترسل إلى بضاعة - قال ابن مسلمة : نخل بالمدينة - فتأخذ من أصول السلق فتطرحه في قدر وتكركر حبات من شعير ، فإذا صلينا الجمعة انصرفنا نسلم عليها ، فتقدمه إلينا ، فنفرح من أجله ، وما كنا نقييل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة .

[٦٢٤٩] ٦٠٢٩ - نا ابن مقاتل قال نا عبد الله قال نا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه : « يا عائشة ، هذا جبريل يقرأ عليك السلام » . قالت : قلت : وعليه السلام ورحمة الله ، ترى ما لا نرى . تريد رسول الله صلى الله عليه . تابعة شعيب . وقال يونس والنعمان عن الزهري « وبركاته » .

قوله ( باب تسليم الرجال على النساء والنساء على الرجال ) أشار بهذه الترجمة إلى رد ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير : بلغني أنه يكره أن يسلم الرجال على النساء والنساء على الرجال . وهو

مقطوع أو معضل . والمراد بجوازه أن يكون عند أمن الفتنة . وذكر في الباب حديثين يؤخذ الجواز منهما . ووُرد فيه حديث ليس على شرطه ، وهو حديث أسماء بنت يزيد « مر علينا النبي صلى الله عليه وسلم في نسوة فسلم علينا » حسنه الترمذى وليس على شرط البخاري فاكتفى بما هو على شرطه . وله شاهد من حديث جابر عند أحمد . وقال الحلبي : كان النبي صلى الله عليه وسلم للعصمة مأمونا من الفتنة ، فمن وثق من نفسه بالسلامة فليسلم وإلا فالصمت أسلم . وأخرج أبو نعيم في « عمل يوم وليلة » من حديث وائلة مرفوعا « يسلم الرجال على النساء ولا يسلم النساء على الرجال » وسنده واه ومن حديث عمرو بن حريث مثله موقوفا عليه وسنده جيد ، وثبت في مسلم حديث أم هانئ « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يفتسل فسلمت عليه » . الحديث الأول .

**قوله ( ابن أبي حازم )** هو عبد العزيز ، واسم أبي حازم سلمة بن دينار

**قوله ( كنا نفرح يوم الجمعة )** في رواية الكشميهني يوم بزيادة موحدة في أوله ، وتقدم في الجمعة من وجه آخر عن أبي حازم بلفظ « كنا نتمنى يوم الجمعة » وذكر سبب الحديث ثم قال في آخره « كنا نفرح بذلك » .  
**قوله ( قلت لسهل ولم )** ؟ بكسر اللام للاستفهام ، والقائل هو أبو حازم راوي الحديث والمجيب هو سهل .

**قوله ( كانت لنا عجوز )** في الجمعة « امرأة » ولم أقف على اسمها .

**قوله ( ترسل إلى بضاعة )** بضم الموحدة على المشهور وحكى كسرهما وتخفيف المعجمة وبالعين المهملة وذكره بعضهم بالصاد المهملة .

**قوله ( قال ابن مسلمة نخل بالمدينة )** القائل هو عبد الله بن مسلمة شيخ البخاري فيه وهو القعني ، وفسر بضاعة بأنها نخل بالمدينة ، والمراد بالنخل البستان ، ولذلك كان يؤتى منها بالسلق ، وقد تقدم في كتاب الجمعة أنه كانت مزرعة للمرأة المذكورة ، وفسرها غيره بأنها دور بنى ساعدة ، وبها بئر مشهورة وبها مال من أموال المدينة ، كذا قال عياض ومراده بالمال البستان وقال الإسماعيلي : في هذا الحديث بيان أن بئر بضاعة بئر بستان ، فيدل على أن قول أبي سعيد في حديثه يعني الذي أخرجه أصحاب السنن أنها كانت تطرح فيها خرق الحيض وغيرها أنها كانت تطرح في البستان فيجرها المطر ونحوه إلى البئر . قلت : وذكر أبو داود في « السنن » أنه رأى بئر بضاعة وزرعها ورأى ماءها وبسط ذلك في كتاب الطهارة من سننه ، وادعى الطحاوي أنها كانت سيحا وروى ذلك عن الواقدي ، وليس هذا موضع استيعاب ذلك .

**قوله ( في قدر )** في رواية الكشميهني في القدر ( وتكرر ) أى تطحن كما تقدم في الجمعة ، قال الخطابي : الكركرة الطحن والجش . وأصله الكر ، وضويف لتكرار عود الرحي في الطحن مرة أخرى ، وقد تكون الكركرة بمعنى الصوت كالجرجرة ، والكركرة أيضا شدة الصوت للضحك حتى يفحش وهو فوق القرقرة .

**قوله ( حبات من شعير )** بين في الرواية التي في الجمعة أنها قبضة ، وقد تقدمت بقية شرحه هناك . الحديث

الثاني .

قوله ( ابن مقاتل ) هو محمد وعبد الله هو ابن المبارك .

قوله ( ياعائشة هذا جبريل يقرأ عليك السلام ) تقدم شرحه في المناقب ، وحكى ابن التين أن الداودي اعترض فقال : لا يقال للملائكة رجال ، ولكن الله ذكرهم بالتذكير . والجواب أن جبريل كان يأتي النبي صلى الله عليه وسلم على صورة الرجل ، كما تقدم في بدء الوحي وقال ابن بطلان عن المهلب : سلام الرجال على النساء والنساء على الرجال جائز إذا أمنت الفتنة ، وفرق المالكية بين الشابة والعجوز سداً للذريعة ، ومنع منه ربيعة مطلقاً . وقال الكوفيون : لا يشرع للنساء ابتداء السلام على الرجال لأنهن من الأذان والإقامة والجهر بالقراءة ، قالوا : ويستثنى المحرم فيجوز لها السلام على محرماً . قال المهلب : وحجة مالك حديث سهل في الباب ، فإن الرجال الذين كانوا يزورونها وتطعمهم لم يكونوا من محارمها انتهى . وقال المتولي : إن كان للرجل زوجة أو محرم أو أمة فكالرجل مع الرجل ، وإن كانت أجنبية نظر : إن كانت جميلة يخاف الافتتان بها لم يشرع السلام لا ابتداءً ولا جواباً ، فلو ابتداءً أحدهما كرهه للآخر الرد ، وإن كانت عجوزاً لا يفتتن بها جاز . وحاصل الفرق بين هذا وبين المالكية التفصيل في الشابة بين الجمال وعدمه ، فإن الجمال مظنة الافتتان ، بخلاف مطلق الشابة . فلو اجتمع في المجلس رجال ونساء جاز السلام من الجانبين عند أمن الفتنة .

قوله ( تابعه شعيب ، وقال يونس والنعمان عن الزهري : وبركاته ) أما متابعة شعيب فوصلها المؤلف في الرقاق ، وأما زيادة يونس وهو ابن يزيد فتقدم في الحديث بتمامه موصولاً في كتاب المناقب ، وأما متابعة النعمان وهو ابن راشد فوصلها الطبراني في الكبير ، ووقعت لنا بعلو في « جزء هلال الحفار » قال الإسماعيلي : قد أخرجنا فيه من حديث ابن المبارك « وبركاته » وكان ساقه من طريق أبي إبراهيم البنان ومن طريق حبان بن موسى كلاهما عن ابن المبارك وكذا قال عقيل وعبيد الله بن أبي زياد عن الزهري

إذا قال : مَنْ ذَا ؟ فقال : أَنَا

[٦٢٥٠] ٦٠٣٠- نا أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال نا شعبة عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله يقول : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في دين كان على أبي ، فدفعته الباب ، فقال : « مَنْ ذَا ؟ » فقلت : أنا . فقال : « أنا أنا » . كأنه كرهها .

قوله ( باب إذا قال : من ذا ؟ فقال : أنا ) سقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر ، وكأنه لم يجزم بالحكم لأن الخبر ليس صريحاً في الكراهة .

قوله ( عن محمد بن المنكدر ) في رواية الإسماعيلي « عن أحمد بن محمد بن منصور وغيره عن علي بن الجعد شيخ البخاري فيه عن شعبة أخبرني محمد بن المنكدر عن جابر » .

قوله ( أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في دين كان على أبي ) تقدم بيانه في كتاب البيوع من وجه آخر مطولاً .

قوله ( فدققت ) بقافين للاكثر ، وللمستملى والسرخسى « فدفعت » بفاء وعين مهملة ، وفي رواية

الإسماعيلي « فضربت الباب » . وهي تؤيد رواية فدققت بالقافين ، وله من وجه آخر وهي عند مسلم « استأذنت على النبي صلى الله عليه وسلم » ولمسلم في أخرى « دعوت النبي صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( فقلت : أنا . فقال : أنا أنا . كأنه كرهها ) وفي رواية لمسلم « فخرج وهو يقول أنا أنا » وفي أخرى « كأنه كره ذلك » ولأبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة « كره ذلك » بالجزم . قال المهلب : إنما كره قول أنا لأنه ليس فيه بيان إلا أن كان المستأذن ممن يعرف المستأذن عليه صوته ولا يلتبس بغيره ، والغالب الالتباس . وقيل إنما كره ذلك لأن جابراً لم يستأذن بلفظ السلام ، وفيه نظر لأنه ليس في سياق حديث جابر أنه طلب الدخول ، وإنما جاء في حاجته فدق الباب ليعلم النبي صلى الله عليه وسلم بمجيئه ، فلذلك خرج له . وقال الداودي إنما كرهه لأنه أجابه بغير ما سأله عنه ، لأنه لما ضرب الباب عرف أن ثم ضارباً ، فلما قال أنا كأنه أعلمه أن ثم ضارباً فلم يزد على ما عرف من ضرب الباب ، قال : وكان هذا قبل نزول آية الاستئذان . قلت : وفيه نظر لأنه لا تنافي بين القصة وبين ما دلت عليه الآية ، ولعله رأى أن الاستئذان ينوب عن ضرب الباب وفيه نظر لأن الداخل قد يكون لا يسمع الصوت بمجردة فيحتاج إلى ضرب الباب ليبلغه صوت الدق فيقرب أو يخرج فيستأذن عليه حينئذ ، وكلامه الأول سبقه إليه الخطابي فقال : قوله « أنا » لا يتضمن الجواب ولا يفيد الغلم بما استعلمه وكان حق الجواب أن يقول أنا جابر ليقع تعريف الاسم الذي وقعت المسألة عنه . وقد أخرج المصنف في « الأدب المفرد » وصححه الحاكم من حديث بريدة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى المسجد وأبو موسى يقرأ . قال فجئت فقال : من هذا ؟ . قلت : أنا بريدة » وتقدم حديث أم هانئ « جئت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أنا أم هانئ » الحديث في صلاة الضحى ، قال النووي : إذا لم يقع التعريف إلا بأن يكني المرء نفسه لم يكره ذلك ، وكذا لأبأس أن يقول : أنا الشيخ فلان أو القارئ فلان أو القاضي فلان إذا لم يحصل التمييز إلا بذلك . وذكر ابن الجوزي أن السبب في كراهة قول « أنا » أن فيها نوعاً من الكبر ، كأن قائلها يقول أنا الذي لا أحتاج أذكر اسمي ولا نسبي . وتعقبه مغلطاي بأن هذا لا يتأتى في حق جابر في مثل هذا المقام . وأجيب بأنه ولو كان كذلك فلا يمنع من تعليمه ذلك لئلا يستمر عليه ويعتاده والله أعلم . قال ابن العربي : في حديث جابر مشروعية دق الباب ، ولم يقع في الحديث بيان هل كان بألة أو بغير آلة . قلت : وقد أخرج البخاري في « الأدب المفرد » من حديث أنس « أن أبواب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تفرع بالأظافر » وأخرجه الحاكم في « علوم الحديث » من حديث المغيرة بن شعبة ، وهذا محمول منهم على المبالغة في الأدب ، وهو حسن لمن قرب محله من بابه ، أما من بعد عن الباب بحيث لا يبلغه صوت القرع بالظفر فيستحب أن يقرع بما فوق ذلك بحسبه . وذكر السهيلي أن السبب في قرعهم بابه بالأظافر أن بابه لم يكن فيه حلق فلاجل ذلك فعلوه ، والذي يظهر أنهم إنما كانوا يفعلون ذلك توقيراً وإجلالاً وأدباً .

بِ مِنْ رَدَّ فَقَالَ : عَلَيْكَ السَّلَامُ

وقالت عائشة : وعليه السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « رَدَّ الْمَلَائِكَةُ عَلَى آدَمَ :

السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ » .

٦٠٣١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ قَالَ نَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ

المقبري عن أبي هريرة أن رجلاً دخل المسجد - ورسول الله صلى الله عليه جالس في ناحية المسجد - فصلّى ثم جاء فسلم عليه، فقال له رسول الله صلى الله عليه: «وعليك السلام، أرجع فصلّ، فإنك لم تصلّ». فرجع فصلّى، ثم جاء فسلم، فقال: «وعليك السلام، فأرجع فصلّ فإنك لم تصلّ». فصلّى ثم جاء فسلم فقال: «وعليك السلام فأرجع فصلّ فإنك لم تصلّ»، فقال في الثانية - أو في التي بعدها - : علّمني يا رسول الله. فقال: «إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء، ثم استقبل القبلة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راکعاً، ثم ارفع حتى تستوي قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، ثم افعّل ذلك في صلاتك كلها». وقال أبو أسامة في الأخير: «حتى تستوي قائماً».

[٦٢٥٢] ٦٠٣٢ - فابن بشار قال نا يحيى عن عبيد الله قال ني سعيد عن أبيه عن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه: «ثم ارفع حتى تطمئن جالساً».

**قوله ( باب من رد فقال : عليك السلام )** يحتمل أن يكون أشار إلى من قال : لا يقدّم على لفظ السلام شيء ، بل يقول في الابتداء والرد : السلام عليك ، أو من قال لا يقتصر على الأفراد بل يأتي بصيغة الجمع ، أو من قال لا يحذف الواو بل يجب بواو العطف فيقول «وعليك السلام» ، أو من قال يكفي في الجواب أن يقتصر على «عليك» بغير لفظ السلام ، أو من قال لا يقتصر على «عليك السلام» بل يزيد «ورحمة الله» . وهذه خمسة مواضع جاءت فيها آثار تدل عليها ، فأما الأول فيؤخذ من الحديث الماضي «أن السلام اسم الله» فينبغي أن لا يقدم على اسم الله شيء ، نبه عليه ابن دقيق العيد ، ونقل عن بعض الشافعية أن المبتدئ لو قال «عليك السلام» لم يجزئ . وذكر النووي عن المتولي أن من قال في الابتداء «وعليكم السلام» لا يكون سلاماً ولا يستحق جواباً ، وتعقبه بالرد فإنه يشرع بتقديم لفظ عليكم ، قال النووي فلو أسقط الواو فقال عليكم السلام قال الواحدي فهو سلام ، ويستحق الجواب ، وإن كان قلب اللفظ المعتاد . هكذا جعل النووي الخلاف في إسقاط الواو وإثباتها ، والمتبادر أن الخلاف في تقديم عليكم على السلام كما يشعر به كلام الواحدي . قال النووي : ويحتمل وجهين كالوجهين في التحلل بلفظ عليكم السلام ، والأصح الحصول . ثم ذكر حديث أبي جرى وقد تقدم الكلام عليه في الباب الأول ، وأما الثاني فأخرج البخاري في «الأدب المفرد» من طريق معاوية بن قرة قال : قال لي أبي قرة بن إياس المزني الصحابي : إذا مر بك الرجل فقال السلام عليكم ، فلا تقل وعليك السلام فتخصه وحده ، فإنه ليس وحده . وسنده صحيح . ومن فروع هذه المسألة لو وقع الابتداء بصيغة الجمع فإنه لا يكفي الرد بصيغة الأفراد ، لأن صيغة الجمع تقتضي التعظيم فلا يكون امتثل الرد بالمثل فضلاً عن الأحسن ، نبه عليه ابن دقيق العيد . وأما الثالث فقال النووي : اتفق أصحابنا أن الجيب لو قال «عليك» بغير واو لم يجزئ ، وإن قال بالواو فوجهان . وأما الرابع فأخرج البخاري في «الأدب المفرد» بسند صحيح عن ابن عباس أنه كان إذا سلم عليه يقول «وعليك ورحمة الله» وقد ورد مثل ذلك في أحاديث مرفوعة سأذكرها في «باب كيف الرد على أهل الذمة» . وأما الخامس فتقدم الكلام عليه في الباب الأول .

**قوله ( وقالت عائشة : وعليه السلام ورحمة الله وبركاته )** هذا طرف من حديث تقدم ذكره قريباً في «باب تسليم الرجال والنساء» وفيه بيان من زاد فيه «وبركاته» .

**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم : رد الملائكة على آدم السلام عليك ورحمة الله )** هذا طرف من الحديث الآخر الذي تقدم في أول كتاب الاستئذان ، وجزم المصنف بهذا اللفظ مما يقوي رواية الأكثر بخلاف رواية الكشميني .

**قوله ( عبيد الله )** هو ابن عمر بن حفص العمري .

**قوله ( عن أبي هريرة )** قد قال فيه بعض الرواة « عن أبيه عن أبي هريرة » وهي رواية يحكي القطان المذكورة في آخر الباب ، وبينت في كتاب الصلاة أى الروايتين أرجح .

**قوله ( إن رجلاً دخل المسجد )** الحديث في قصة المسيء صلاته ، والغرض منه قوله فيه « ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : وعليك السلام ، ارجع » وتقدم في الصلاة بلفظ « فرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم » وفي رواية أخرى « فقال وعليك » وسقط ذلك أصلاً من الرواية الآتية في الأيمان والنذور ، وقد تقدم ما فيه مع بقية شرحه مستوفى في « باب أمر الذي لا يتم ركوعه بالإعادة » من كتاب الصلاة .

**قوله ( وقال أبو أسامة في الأخير : حتى تستوي قائماً )** وصل المصنف رواية أبي أسامة هذه في كتاب الأيمان والنذور كما سيأتي ، وقد بينت في صفة الصلاة النكتة في اقتصار البخاري على هذه اللفظة من هذا الحديث . وحاصله أنه وقع هنا في الأخير « ثم ارفع حتى تطمئن جالساً » فأراد البخاري أن يبين أن راويها خولف فذكر رواية أبي أسامة مشيراً إلى ترجيحها . وأجاب الداودي عن أصل الإشكال بأن الجالس قد يسمى قائماً لقوله تعالى ﴿ مَادَمْتُ عَلَيْهِ قَائِماً ﴾ . وتعقبه ابن التين بأن التعليم إنما وقع لبيان ركعة واحدة والذي يليها هو القيام ، يعني فيكون قوله حتى تستوي قائماً هو المعتمد ، وفيه نظر لأن الداودي عرف ذلك وجعل القيام محمولاً على الجلوس واستدل بالآية ، والإشكال إنما وقع في قوله في الرواية الأخرى « حتى تطمئن جالساً » وجلسة الاستراحة على تقدير أن تكون مرادة لا تشرع الطمأنينة فيها ، فلذلك احتاج الداودي إلى تأويله ، لكن الشاهد الذي أتى به عكس المراد ، والمحتاج إليه هنا أن يأتي بشاهد يدل على أن القيام قد يسمى جلوساً ، وفي الجملة المعتمد للترجيح كما أشار إليه البخاري وصرح به البيهقي ، وجوز بعضهم أن يكون المراد به التشهد والله أعلم .

**قوله في الطريق الأخيرة ( قال النبي صلى الله عليه وسلم ثم ارفع حتى تطمئن جالساً )** هكذا اقتصر على هذا القدر من الحديث ، وساقه في كتاب الصلاة بتمامه .

**بإِذَا قَالَ : فَلَا يُقْرَأُ السَّلَامُ**

[٦٢٥٣] ٦٠٣٣ - فَا بُؤْنَعِيمَ قَالَ نَا زَكَرِيَّا قَالَ سَمِعْتُ عَامِراً يَقُولُ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ لَهَا : « إِنَّ جِبْرِيلَ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ » . قَالَتْ : وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ .

**قوله ( باب إذا قال فلان يقرئك السلام )** في رواية الكشميني « يقرأ عليك السلام » وهو لفظ حديث الباب وقد تقدم شرحه في مناقب عائشة ؛ وتقدم شرح هذه اللفظة وهي « اقرأ السلام » في كتاب الإيمان ، قال

النووي : في هذا الحديث مشروعية إرسال السلام ، ويجب على الرسول تبليغه لأنه أمانة ، وتعقب بأنه بالوديعة أشبه ، والتحقيق أن الرسول إن التزمه أشبه الأمانة وإلا فوديعة والودائع إذا لم تقبل لم يلزمه شيء . قال : وفيه إذا أتاه شخص بسلام من شخص أو في ورقة وجب الرد على الفور ، ويستحب أن يرد على المبلغ كما أخرج النسائي عن رجل من بنى تميم أنه بلغ النبي صلى الله عليه وسلم سلام أبيه ، فقال له « وعليك وعلى أهلك السلام » وقد تقدم في المناقب أن خديجة لما بلغها النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل سلام الله عليها قالت « إن الله هو السلام ومنه السلام ، وعليك وعلى جبريل السلام » ولم أر في شيء من طرق حديث عائشة أنها ردت على النبي صلى الله عليه وسلم ، فدل على أنه غير واجب ، وقد ورد بلفظ الترجمة حديث من قول النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم من حديث أنس « أن فتى من أسلم قال : يا رسول الله إني أريد الجهاد ، فقال انت فلاناً فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرئك السلام ويقول : ادفع إلى ما تجهزت به » .

### باب التسليم في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين

٦٠٣٤ - حدثني إبراهيم بن موسى قال أنا هشام عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير قال أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب حماراً عليه إكاف تحته قطيفة فذكية ، وأردف وراءه أسامة بن زيد وهو يعود سعد بن عبادة في بني الحارث بن الخزرج - وذلك قبل وقعة بدر - حتى مر في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين عبدة الأوثان واليهود ، وفيهم عبد الله بن أبي بن سلول ، وفي المجلس عبد الله بن رواحة . فلما غشيت المجلس عجاجة الدابة خمر عبد الله بن أبي أنفه بردائه ، ثم قال : لا تغبروا علينا . فسلم عليهم النبي صلى الله عليه وسلم ثم وقف فنزل فدعاهم إلى الله ، وقرأ عليهم القرآن . فقال عبد الله بن أبي : أيها المرء لا أحسن من هذا إن كان ما تقول حقاً ، فلا تؤذنا في مجالسنا ، ارجع إلى رحلك فمن جاءك منا فاقصص عليه . قال عبد الله بن رواحة : اغشنا في مجالسنا فينا نحب ذلك . فاستب المسلمون والمشركون واليهود حتى هموا أن يتوائبوا ، فلم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يخفضهم ، ثم ركب دابته حتى دخل على سعد بن عبادة فقال : « أي سعد ، ألم تسمع ما قال أبو حباب » - يريد عبد الله بن أبي - « قال كذا وكذا » . قال : اعف عنه يا رسول الله واصفح ، فوالله لقد أعطاك الله الذي أعطاك ، ولقد اصطلح أهل هذه البحرة على أن يتوجوه فيعصبونه بالعصاة ، فلما رد الله ذلك بالحق الذي أعطاك شريك بذلك ، فذلك فعل به ما رأيت . فعفا عنه النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( باب التسليم في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين ) أورد فيه حديث أسامة بن زيد في قصة عبد الله بن أبي . قال ابن التين : قوله « ابن سلول » هي قبيلة من هوازن وهو اسم أمه يعني عبد الله فعلى هذا لا ينصرف . قلت : ومراده أن اسم أم عبد الله بن أبي وافق اسم القبيلة المذكورة لا أنها مسمى واحد . وفيه « حتى مر في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين » وفيه « فسلم عليهم النبي صلى الله عليه وسلم » وقد تقدمت الإشارة إليه قريباً في « باب كنية المشرك » من كتاب الأدب . قال النووي : السنة إذا مر بمجلس فيه مسلم وكافر أن يسلم بلفظ التعميم ويقصد به المسلم . قال ابن العربي : ومثله إذا مر بمجلس يجمع أهل السنة والبدعة ،



ويعجل فيه عدول وظلمة ، ويعجل فيه محب ومبغض . واستدل النووي على ذلك بحديث الباب ، وهو مفرع على منع ابتداء الكافر بالسلام ، وقد ورد النهي عنه صريحاً فيما أخرجه مسلم والبخاري في « الأدب المفرد » من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رفعه « لا تبدءوا اليهود والنصارى بالسلام ، واضطروهم إلى أضيق الطريق » والبخاري في « الأدب المفرد » والنسائي من حديث أبي بصرة وهو بفتح الموحدة وسكون المهملة الغفاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إني راكب غداً إلى اليهود ؛ فلا تبدءوهم بالسلام » . وقالت طائفة يجوز ابتداءهم بالسلام ، فأخرج الطبري من طريق ابن عيينة قال : يجوز ابتداء الكافر بالسلام لقوله تعالى ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ﴾ وقول إبراهيم لأبيه ﴿ سلام عليك ﴾ . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عون ابن عبد الله عن محمد بن كعب أنه سأل عمر بن عبد العزيز عن ابتداء أهل الذمة بالسلام فقال : نرد عليهم ولا نبدؤهم . قال عون فقلت له : فكيف تقول أنت ؟ قال : ما أرى بأساً أن نبدؤهم . قلت لم ؟ قال لقوله تعالى ﴿ فاصفح عنهم وقل سلام ﴾ وقال البيهقي بعد أن ساق حديث أبي أمامة أنه كان يسلم على كل من لقيه ، فسئل عن ذلك فقال : إن الله جعل السلام تحية لأمتنا وأماناً لأهل ذمتنا . هذا رأى أبي أمامة ، وحديث أبي هريرة في النهي عن ابتداءهم أولى . وأجاب عياض عن الآية وكذا عن قول إبراهيم عليه السلام لأبيه بأن القصد بذلك المتاركة والمباعدة وليس القصد فيهما التحية . وقد صرح بعض السلف بأن قوله تعالى ﴿ وقل سلام فسوف يعلمون ﴾ نسخت بآية القتال . وقال الطبري : لا مخالفة بين حديث أسامة في سلام النبي صلى الله عليه وسلم على الكفار حيث كانوا مع المسلمين وبين حديث أبي هريرة في النهي عن السلام على الكفار ، لأن حديث أبي هريرة عام وحديث أسامة خاص ، فيختص من حديث أبي هريرة ما إذا كان الابتداء لغير سبب ولا حاجة من حق صحبة أو مجاورة أو مكافأة أو نحو ذلك ، والمراد منع ابتداءهم بالسلام المشروع ، فأما لو سلم عليهم باللفظ يقتضي خروجهم عنه كأن يقول : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو جائز كما كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل وغيره « سلام على من اتبع الهدى » . وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال « السلام على أهل الكتاب إذا دخلت عليهم بيوتهم » السلام على من اتبع الهدى » وأخرج ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين مثله . ومن طريق أبي مالك : إذا سلمت على المشركين فقل « السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فيحسبون أنك سلمت عليهم وقد صرفت السلام عنهم » قال القرطبي في قوله « وإذا لقيتموهم في طريق فاضطروهم إلى أضيقه » معناه لا تنتحوا لهم عن الطريق الضيق إكراماً لهم واحتراماً ، وعلى هذا فتكون هذه الجملة مناسبة للجملة الأولى في المعنى ، وليس المعنى إذا لقيتموهم في طريق واسع فألجئوهم إلى حرفة حتى يضيق عليهم لأن ذلك أذى لهم وقد نهينا عن أذاهم بغير سبب

ب) مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ عَلَى مَنْ اقْتَرَفَ ذَنْبًا

ولم يرد سلامه حتى تتبين توبته وإلى متى تتبين توبة العاصي ؟

وقال عبد الله بن عمرو : لا تسلموا على شربة الخمر .

٦٠٣٥ - ٦٢٥٥ [٦٢٥٥] قال ابن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب أن عبد الله بن كعب قال سمعت كعب بن مالك يحدث حين تخلف عن تبوك ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كلامنا وآتي رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ، فأقول في نفسي : هل حرّك شفّتيه برد السلام أم

لا؟ حتى كملت خمسون ليلة، وآذن النبي صلى الله عليه بتوبة الله علينا حين صلى الفجر .

**قوله ( باب من لم يسلم على من اقترف ذنباً ، ومن لم يرد سلامه حتى تتبين توبته ، وإلى متى تتبين توبة العاصي ) ؟** أما الحكم الأول فأشار إلى الخلاف فيه ، وقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يسلم على الفاسق ولا المبتدع . قال النووي : فإن اضطر إلى السلام بأن خاف ترتب مفسدة في دين أو دنيا إن لم يسلم سلم ، وكذا قال ابن العربي ، وزاد : وينوي أن السلام اسم من أسماء الله تعالى ، فكأنه قال الله رقيب عليكم . وقال المهلب : ترك السلام على أهل المعاصي سنة ماضية ، وبه قال كثير من أهل العلم في أهل البدع ، وخالف في ذلك جماعة كما تقدم في الباب قبله . وقال ابن وهب يجوز ابتداء السلام على كل أحد ولو كان كافراً ، واحتج بقوله تعالى ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ وتعقب بأن الدليل أعم من الدعوى . وألحق بعض الحنفية بأهل المعاصي من يتعاطى خوارم المروءة ، ككثرة المزاح واللهو وفحش القول ، والجلوس في الأسواق لرؤية من يمر من النساء ونحو ذلك ، وحكى ابن رشد قال قال مالك : لا يسلم على أهل الأهواء . قال ابن دقيق العيد : ويكون ذلك على سبيل التأديب لهم والتبري منهم . وأما الحكم الثاني فاختلف فيه أيضاً فقيل : يستبرأ حاله سنة وقيل ستة أشهر وقيل خمسين يوماً كما في قصة كعب ، وقيل ليس لذلك حد محدود بل المدار على وجود القرائن الدالة على صدق مدعاه في توبته ، ولكن لا يكفي ذلك في ساعة ولا يوم ، ويختلف ذلك باختلاف الجناية والجاني . وقد اعترض الداودي على من حده بخمسين ليلة أخذاً من قصة كعب فقال : لم يحده النبي صلى الله عليه وسلم بخمسين ، وإنما أخر كلامهم إلى أن أذن الله فيه ؛ يعني فتكون واقعة حال لا عموم فيها . وقال النووي : وأما المبتدع ومن اقترف ذنباً عظيماً ولم يتب منه فلا يسلم عليهم ولا يرد عليهم السلام كما قال جماعة من أهل العلم ، واحتج البخاري لذلك بقصة كعب بن مالك انتهى . والتقييد بمن لم يتب جيد لكن في الاستدلال لذلك بقصة كعب نظر ، فإنه ندم على ماصدر منه وتاب ، ولكن أخر الكلام معه حتى قبل الله توبته ، وقضيته أن لا يكلم حتى تقبل توبته ، ويمكن الجواب بأن الاطلاع على القبول في قصة كعب كان ممكناً ، وأما بعده فيكفي ظهور علامة الندم والإقلاع وأمارة صدق ذلك .

**قوله ( اقترف )** أى اكتسب وهو تفسير الأكثر ، وقال أبو عبيدة الاقتراف التهمة .

**قوله ( وقال عبد الله بن عمرو : لا تسلموا على شربة الخمر )** بفتح الشين المعجمة والراء بعدها موحدة جمع شارب ، قال ابن التين : لم يجمعه اللغويون كذلك وإنما قالوا شارب وشرب مثل صاحب وصحب انتهى . وقد قالوا فسقة وكذبة في جمع فاسق وكاذب ، وهذا الأثر وصله البخاري في « الأدب المفرد » من طريق حبان بن أبي جبلة بفتح الجيم والموحدة عن عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ « لا تسلموا على شراب الخمر » وبه إليه قال « لا تعودوا شراب الخمر إذا مرضوا » وأخرج الطبري عن علي موقوفاً نحوه ، وفي بعض النسخ من الصحيح « وقال عبد الله بن عمر » بضم العين وكذا ذكره الإسماعيلي ، وأخرج سعيد بن منصور بسند ضعيف عن ابن عمر « لا تسلموا على من شرب الخمر ولا تعودوهم إذا مرضوا ولا تصلوا عليهم إذا ماتوا » وأخرجه ابن عدى بسند أضعف منه عن ابن عمر مرفوعاً .

**قوله ( حدثنا ابن بكير )** هو يحيى بن عبد الله بن بكير ، وذكر قطعاً يسيرة من حديث كعب بن مالك في قصة توبته في غزوة تبوك ، وقد ساقه في المغازي بطوله عن يحيى بن بكير بهذا الإسناد . وقوله « وآتى » هو بم

الهمزة فعل مضارع من الإتيان ، وبين قوله « عن كلامنا » وبين هذه الجملة كلام كثير آخره « فكننت أخرج فأشهد الصلاة مع المسلمين وأطوف في الأسواق ولا يكلمني أحد » وفي الحديث أيضاً قصته مع أبي قتادة وتسوره عليه الحائض وامتناع أبي قتادة من رد السلام عليه ومن جوابه له عما سأله عنه . واقتصر البخاري على القدر الذي ذكره لحاجته إليه هنا ، وفيه ما ترجم به من ترك السلام تأديباً وترك الرد أيضاً ، وهو مما يخص به عموم الأمر بإفشاء السلام عند الجمهور ، وعكس ذلك أبو أمامة فأخرج الطبري بسند جيد عنه أنه كان لا يمر بمسلم ولا نصراني ولا صغير ولا كبير إلا سلم عليه ، فقليل له ، فقال : إنا أمرنا بإفشاء السلام ، وكأنه لم يطلع على دليل الخصوص . واستثنى ابن مسعود ما إذا احتاج لذلك المسلم لضرورة دينية أو دنيوية كقضاء حق المرافقة ، فأخرج الطبري بسند صحيح عن علقمة قال « كنت ردفاً لابن مسعود ، فصحبنا دهقان ، فلما انشعبت له الطريق أخذ فيها ، فأتبعه عبد الله بصره فقال : السلام عليكم . فقلت : ألسنت تكره أن يبدؤا بالسلام ؟ قال : نعم ولكن حق الصحبة . وبه قال الطبري وحمل عليه سلام النبي صلى الله عليه وسلم على أهل مجلس فيه أخلاط من المسلمين والكفار ، وقد تقدم الجواب عنه في الباب الذي قبله

### باب كيف الرد على أهل الذمة بالسلام؟

[٦٢٥٦] ٦٠٣٦- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت : دخل رهط من اليهود على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : السام عليك ، ففهمتها فقلت : عليكم السام واللعنة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مهلاً يا عائشة . فإن الله يحب الرفق في الأمر كله » ، فقلت : يا رسول الله ، أو لم تسمع ما قالوا ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فقد قلت : عليكم » .

[٦٢٥٧] ٦٠٣٧- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سلم عليكم اليهود فإنما يقول أحدهم : السام عليك ، فقل : وعليك » .  
[الحديث ٦٢٥٧ = طرفه في : ٦٩٢٨] .

[٦٢٥٨] ٦٠٣٨- حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال نا هشيم قال أنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس قال نا أنس بن مالك قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم » .  
[الحديث ٦٢٥٨ - طرفه في : ٦٩٢٦] .

قوله ( باب كيف الرد على أهل الذمة بالسلام ) ؟ في هذه الترجمة إشارة إلى أنه لا منع من رد السلام على أهل الذمة فلذلك ترجم بالكيفية ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ فحيوا بأحسن منها أو ردوها ﴾ فإنه يدل على أن الرد يكون وفق الابتداء إن لم يكن أحسن منه كما تقدم تقريره ، ودل الحديث على التفرقة في الرد على المسلم والكافر ، قال ابن بطال : قال قوم رد السلام على أهل الذمة فرض لعموم الآية ، وثبت عن ابن عباس أنه قال « من سلم عليك فرد عليه ولو كان مجوسياً » وبه قال الشعبي وقتادة ، ومنع من ذلك مالك والجمهور ، وقال عطاء : الآية

مخصوصة بالمسلمين فلا يرد السلام على الكافر مطلقاً ، فإن أراد منع الرد بالسلام وإلا فأحاديث الباب ترد عليه . الحديث الأول .

**قوله ( أن عائشة قالت )** كذا قال صالح بن كيسان مثله كما تقدم في الأدب ، وقال سفيان عن الزهري عن عروة « عن عائشة قالت » وسيأتي في استنباط المرتدين .

**قوله ( دخل رهط من اليهود )** لم أعرف أسماءهم ، لكن أخرج الطبراني بسند ضعيف عن زيد بن أرقم قال « بينا أنا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أقبل رجل من اليهود يقال له ثعلبة بن الحارث فقال : السام عليك يا محمد . فقال : وعليكم . فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون أحد الرهط المذكورين ، وكان هو الذي باشر الكلام عنهم كما جرت العادة من نسبة القول إلى جماعة والمباشر له واحد منهم ، لأن اجتماعهم ورضاهم به في قوة من شاركه في النطق .

**قوله ( فقالوا السام عليك )** كذا في الأصول بألف ساكنة ، وسيأتي في الكلام على الحديث الثاني أنه جاء بالهمز ، وقد تقدم تفسير السوم بالموت في كتاب الطب ، وقيل هو الموت العاجل .

**قوله ( ففهمتها فقلت : عليكم السام واللعنة )** في رواية ابن أبي مليكة عن عائشة كما تقدم في أوائل الأدب « فقالت عليكم ولعنكم الله وغضب عليكم » ولمسلم من طريق أخرى عنها « بل عليكم السام والذام » بالذال المعجمة وهو لغة في الذم ضد المدح يقال ذم بالتشديد وذام بالتخفيف وذيم بتحتانية ساكنة ، وقال عياض : لم يختلف الرواة أن الذام في هذا الحديث بالمعجمة ، ولو روى بالمهملة من الدوام لكان له وجه ولكن كان يحتاج لحذف الواو ليصير صفة للسام ، وقد حكى ابن الأعرابي الدام لغة في الدائم ، قال ابن بطلان : فسر أبو عبيد السام بالموت وذكر الخطابي أن قتادة تأوله على خلاف ذلك ، ففي رواية عبد الوارث بن سعيد عن سعيد بن أبي عروبة قال : كان قتادة يقول تفسير السام عليكم تسامون دينكم وهو — يعني السام — مصدر سئمه سامة وساماً مثل رضعه رضاعة ورضاعاً . قال ابن بطلان : ووجدت هذا الذي فسره قتادة مروياً عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه بقى بن مخلد في تفسيره من طريق سعيد عن قتادة عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم بينا هو جالس مع أصحابه إذ أتى يهودي فسلم عليه فردوا عليه فقال : هل تدرون ما قال ؟ قالوا : سلم يارسول الله ، قال : قال سام عليكم أى تسامون دينكم . قلت : يحتمل أن يكون قوله أى تسامون دينكم تفسير قتادة كما بينته رواية عبد الوارث التي ذكرها الخطابي ، وقد أخرج البزار وابن حبان في صحيحه من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس « مر يهودي بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فسلم عليهم فرد عليه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هل تدرون ما قال ؟ قالوا نعم سلم علينا . قال فإنه قال السام عليكم أى تسامون دينكم ، ردوه على ، فردوه فقال كيف قلت قال قلت السام عليكم . فقال إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا عليكم ما قلتم » لفظ البزار وفي رواية ابن حبان « أن يهودياً سلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم أتدرون » والباقي نحوه ولم يذكر قوله « ردوه الخ » وقال في آخره « فإذا سلم عليكم رجل من أهل الكتاب فقولوا وعليك » .

**قوله ( واللعنة )** يحتمل أن تكون عائشة فهمت كلامهم بفطنتها فأنكرت عليهم وظنت أن النبي صلى الله عليه وسلم ظن أنهم تلفظوا بلفظ السلام فبالغت في الإنكار عليهم ، ويحتمل أن يكون سبق لها سماع ذلك من

النبي صلى الله عليه وسلم كما في حديثي ابن عمر وأنس في الباب ، وإنما أطلقت عليهم اللعنة إما لأنها كانت ترى جواز لعن الكافر المعين باعتبار الحالة الراهنة لا سيما إذا صدر منه ما يقتضي التأديب ، وإما لأنها تقدم لها علم بأن المذكورين يموتون على الكفر فأطلقت اللعن ولم تقيده بالموت ، والذي يظهر أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن لا يعود لسانها بالفحش ، أو أنكر عليها الإفراط في السب ، وقد تقدم في أوائل الأدب في « باب الرفق » ما يتعلق بذلك ، وسيأتي الكلام على جواز لعن المشرك المعين الحي في « باب الدعاء على المشركين » من كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى .

**قوله ( مهلا يا عائشة )** تقدم بشرحه في « باب الرفق » من كتاب الأدب .

**قوله ( فقد قلت عليكم )** وكذا في رواية معمر وشعيب عن الزهري عند مسلم بحذف الواو ، وعنده في رواية سفيان ، وعند النسائي من رواية أخرى عن الزهري بإثبات الواو . قال المهلب : في هذا الحديث جواز اتخذ الكبير للمكاييد ومعارضته من حيث لا يشعر إذا رُجى رجوعه . قلت : في تقييده بذلك نظر ، لأن اليهود حينئذ كانوا أهل عهد ، فالذي يظهر أن ذلك كان لمصلحة التألف . الحديث الثاني .

**قوله ( عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر )** يأتي في استتابة المرتدين من وجه آخر بلفظ « حدثني عبد الله ابن دينار سمعت ابن عمر » .

**قوله ( إذا سلم عليكم اليهود فإنما يقول أحدهم السام عليك ، فقل : وعليك )** هكذا هو في جميع نسخ البخاري ، وكذا أخرجه في « الأدب المفرد » عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك ، والذي عند جميع رواة الموطأ بلفظ « فقل عليك » ليس فيه الواو ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق يحيى بن بكير ، ومن طريق عبد الله بن نافع كلاهما عن مالك بإثبات الواو ، وفيه نظر فإنه في الموطأ عن يحيى بن بكير بغير واو ، ومقتضى كلام ابن عبد البر أن رواية عبد الله بن نافع بغير واو لأنه قال : لم يدخل من رواية الموطأ عن مالك الواو . قلت : لكن وقع عند الدارقطني في « الموطآت » من طريق روح بن عباد عن مالك بلفظ « فقل وعليكم » بالواو وبصيغة الجمع ، قال الدارقطني : القول الأول أصح يعني عن مالك . قلت : أخرجه الإسماعيلي من طريق روح ومعن وقيية ثلاثهم عن مالك بغير واو وبالإفراد كرواية الجماعة ، وأخرجه البخاري في استتابة المرتدين من طريق يحيى القطان عن مالك والثوري جميعاً عن عبد الله بن دينار بلفظ « قل عليك » بغير واو ، لكن وقع في رواية السرخسي وحده « فقل عليكم » بصيغة الجمع بغير واو أيضاً ، وأخرجه مسلم والنسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري وحده بلفظ « فقولوا وعليكم » بإثبات الواو وبصيغة الجمع ، وأخرجه مسلم والنسائي من طريق إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار بغير واو ، وفي نسخة صحيحة من مسلم بإثبات الواو ، وأخرجه النسائي من طريق ابن عيينة عن ابن دينار بلفظ « إذا سلم عليكم اليهودي والنصراني فإنما يقول السام عليكم فقل : عليكم » بغير واو وبصيغة الجمع . وأخرجه أبو داود من رواية عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار مثل ابن مهدي عن الثوري ، وقال بعده وكذا رواه مالك والثوري عن عبد الله بن دينار قال فيه « وعليكم » قال المنذري في الحاشية : حديث مالك أخرجه البخاري وحديث الثوري أخرجه البخاري ومسلم وهذا يدل على أن رواية مالك عندهما بالواو ، فأما أبو داود فاعلمه حمل رواية مالك على رواية الثوري أو اعتمد رواية روح بن عباد عن مالك ، وأما المنذري فتجاوز في عزوه للبخاري لأنه عنده بصيغة الأفراد ، ولحديث ابن عمر هذا سبب أذكره في الذي

بعده . الحديث الثالث أوردته من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس حدثنا أنس بن مالك يعني جده بلفظ « إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم » كذا رواه مختصراً ، ورواه قتادة عن أنس أتم منه أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق شعبة عنه بلفظ « إن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا إن أهل الكتاب يسلمون علينا فكيف نرد عليهم ؟ قال قولوا : وعليكم » وأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » من طريق همام عن قتادة بلفظ « مر يهودي فقال السام عليكم ، فرد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام فقال قال السام عليكم ، فأخذ اليهودي فاعترف فقال : ردوا عليه » وأخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق شيبان نحو رواية همام وقال في آخره « ردوه . فردوه ، فقال : أقلت : السام عليكم ؟ قال : نعم ، فقال عند ذلك : إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم » وتقدم في الكلام على حديث عائشة من وجه آخر عن قتادة بزيادة فيه ، وسيأتي في استتابة المرتدين من طريق هشام بن زيد بن أنس « سمعت أنس بن مالك يقول : مر يهودي بالنبي صلى الله عليه وسلم فقال : السام عليك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعليك . ثم قال : أندرون ماذا يقول ؟ قال : السام عليك . قالوا : يا رسول الله ألا نقتله ، قال : إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم » وفي رواية الطيالسي أن القائل ألا نقتله عمر . والجمع بين هذه الروايات أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، وأتمها سياقاً رواية هشام بن زيد هذه ، وكأن بعض الصحابة لما أخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن اليهود تقول ذلك سألوا حينئذ عن كيفية الرد عليهم كما رواه شعبة عن قتادة ، ولم يقع هذا السؤال في رواية هشام بن زيد ، ولم تختلف الرواة عن أنس في لفظ الجواب وهو « وعليكم » بالواو وبصيغة الجمع . قال أبو داود في السنن وكذا رواية عائشة وأبي عبد الرحمن الجهنى وأبي بصرة . قال المنذري : أما حديث عائشة فمتفق عليه . قلت : هو أول أحاديث الباب . قال : وأما حديث أبي عبد الرحمن فأخرجه ابن ماجه ، وأما حديث أبي بصرة فأخرجه النسائي . قلت : هما حديث واحد اختلف فيه على يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير ، فقال عبد الحميد بن جعفر : عن أبي بصرة ، أخرجه النسائي والطحاوي ، وقال ابن إسحق : عن أبي عبد الرحمن ، أخرجه أحمد وابن ماجه والطحاوي أيضاً . وقد قال بيض أصحاب ابن إسحق عنه مثل ما قال عبد الحميد أخرجه الطحاوي ، والمحفوظ قول الجماعة ، ولفظ النسائي « فإن سلموا عليكم فقولوا وعليكم » وقد اختلف العلماء في إثبات الواو وإسقاطها في الرد على أهل الكتاب لاختلافهم في أي الروايتين أرجح . فذكر ابن عبد البر عن ابن حبيب لا يقوؤها بالواو لأن فيها تشريكا ، وبسقط ذلك أن الواو في مثل هذا التركيب يقتضي تقرير الجملة الأولى وزيادة الثانية عليها كمن قال زيد كاتب فقلت وشاعر فإنه يقتضي ثبوت الوصفين لزيد ، قال وخالفه جمهور المالكية ، وقال بعض شيوخهم : يقول عليكم السلام بكسر السين يعني الحجارة ، وواه ابن عبد البر بأنه لم يشرع لنا سب أهل الذمة . ويؤيد إنكار النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة لما سبتهم . وذكر ابن عبد البر عن ابن طاوس قال : يقول علاكم السلام ، بالألف أي ارتفع . وتعبه . وذهب جماعة من السلف إلى أنه يجوز أن يقال في الرد عليهم « عليكم السلام » كما يرد على المسلم ، واحتج بعضهم بقوله تعالى ﴿ فاصفح عنهم وقل سلام ﴾ وحكاها الماوردي وجها عن بعض الشافعية لكن لا يقول ورحمة الله ، وقيل يجوز مطلقاً ، وعن ابن عباس وعلقمة يجوز ذلك عند الضرورة ، وعن الأوزاعي : إن سلمت فقد سلم الصالحون ، وإن تركت فقد تركوا . وعن طائفة من العلماء : لا يرد عليهم السلام أصلاً . وعن بعضهم التفرقة بين أهل الذمة وأهل الحرب . والراجح من هذه الأقوال كلها ما دل عليه الحديث ولكنه مختص بأهل الكتاب . وقد أخرج أحمد بسند جيد عن حميد بن زادويه وهو غير حميد

الطويل في الأصح عن أنس « أميرنا أن لا نزيد على أهل الكتاب على : وعليكم » ونقل ابن بطلال عن الخطابي نحو ما قال ابن حبيب فقال ، رواية من روى عليكم بغير واو أحسن من الرواية بالواو لأن معناه رددت ما قلتموه عليكم ، وبالواو يصير المعنى على وعليكم لأن الواو حرف التشريك انتهى . وكأنه نقله من « معالم السنن للخطابي » فإنه قال فيه هكذا يرويه عامة المحدثين وعليكم بالواو ، وكان ابن عيينة يرويه بحذف الواو وهو الصواب ، وذلك أنه بحذفها يصير قولهم بعينه مردوداً عليهم ، وبالواو يقع الاشتراك والدخول فيما قالوه انتهى . وقد رجع الخطابي عن ذلك فقال في الإعلام من شرح البخاري لما تكلم على حديث عائشة المذكور في كتاب الأدب من طريق ابن أبي مليكة عنها نحو حديث الباب وزاد في آخره « أو لم تسمعي ما قلت ؟ رددت عليهم ، فيستجاب لي فيهم ولا يستجاب لهم في » قال الخطابي ما ملخصه : إن الداعي إذا دعا بشيء ظلماً فإن الله لا يستجيب له ولا يجذبه دعاءه محلاً في المدعو عليه انتهى . وله شاهد من حديث جابر قال « سلم ناس من اليهود على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : السلام عليكم . قال وعليكم . قالت عائشة وغضبت : ألم تسمع ما قالوا ؟ قال : بلى قد رددت عليهم فنجاب عليهم ولا يجابون فينا » أخرجه مسلم والبخاري في « الأدب المفرد » من طريق ابن جريج أخبرني أنه سمع جابراً . وقد غفل عن هذه المراجعة من عائشة وجواب النبي صلى الله عليه وسلم لها من أنكر الرواية بالواو ، وقد تجاسر بعض من أدركناه فقال في الكلام على حديث أنس في هذا الباب : الرواية الصحيحة عن مالك بغير واو ، وكذا رواه ابن عيينة وهي أصوب من التي بالواو ، لأنه بحذفها يرجع الكلام عليهم وبإثباتها يقع الاشتراك انتهى . وما أفهمه من تضعيف الرواية بالواو وتخطئها من حيث المعنى مردود عليه بما تقدم . وقال النووي : الصواب أن حذف الواو وإثباتها ثابتان جائزان وبإثباتها أجود ولا مفسدة فيه وعليه أكثر الروايات ، وفي معناها وجهان : أحدهما أنهم قالوا عليكم الموت فقال وعليكم أيضاً أى نحن وأنتم فيه سواء أكلنا نموت . والثاني أن الواو للاستئناف لا للعطف والتشريك والتقدير : وعليكم ما تستحقونه من الذم . وقال البيضاوي : في العطف شيء مقدر ، والتقدير وأقول عليكم ماتريدون بنا أو ماتستحقون ، وليس هو عطفاً على « عليكم » في كلامهم . وقال القرطبي : قيل الواو للاستئناف وقيل زائدة ، وأولى الأجوبة أنا نجاب عليهم ولا يجابون علينا . وحكى ابن دقيق العيد عن ابن رشد تفصيلاً يجمع الروایتين لإثبات الواو وحذفها فقال : من تحقق أنه قال السلام أو السلام بكسر السين فليرد عليه بحذف الواو ومن لم يتحقق منه فليرد بإثبات الواو . فيجتمع من مجموع كلام العلماء في ذلك ستة أقوال . وقال النووي تبعاً لعياض : من فسر السلام بالموت فلا يبعد ثبوت الواو ومن فسرها بالسامة فإسقاطها هو الوجه . قلت : بل الرواية بإثبات الواو ثابتة وهي ترجح التفسير بالموت ، وهو أولى من تغليب الثقة . واستدل بقوله « إذا سلم عليكم أهل الكتاب » بأنه لا يشرع للمسلم ابتداء الكافر بالسلام حكاه الباجي عن عبد الوهاب ، قال الباجي : لأنه بين حكم الرد ولم يذكر حكم الابتداء ، كذا قال ، ونقل ابن العربي عن مالك : لو ابتداء شخصاً بالسلام وهو يظنه مسلماً فبان كافراً كان ابن عمر يسترد منه سلامه ، وقال مالك : لا . قال ابن العربي : لأن الاسترداد حيث لا فائدة له لأنه لم يحصل له منه شيء لكونه قصد السلام على المسلم . وقال غيره له فائدة وهو إعلام الكافر بأنه ليس أهلاً للابتداء بالسلام . قلت : ويتأكد إذا كان هناك من يخشى إنكاره لذلك أو اقتداؤه به إذا كان الذي سلم ممن يقتدي به . واستدل به على أن هذا الرد خاص بالكفار فلا يجزئ في الرد على المسلم ، وقيل : إن أجاب بالواو أجزأ وإلا فلا . وقال ابن دقيق العيد التحقيق أنه كاف في حصول معنى السلام لا في امتثال الأمر في قوله ﴿ فحيوا بأحسن منها أو ردوها ﴾ وكأنه أراد

الذي بغير واو ، وأما الذي بالواو فقد ورد في عدة أحاديث : منها في الطبراني عن ابن عباس « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : سلام عليكم فقال وعليك ورحمة الله » وله في الأوسط عن سلمان « أتى رجل فقال : السلام عليك يا رسول الله ، فقال : وعليك » . قلت : لكن لما اشتهرت هذه الصيغة للرد على غير المسلم ينبغي ترك جواب المسلم بها وإن كانت مجزئة في أصل الرد ، والله أعلم

ب) مَنْ نَظَرَ فِي كِتَابٍ مِنْ يُحَذِّرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لَيْسَتَيْنِ أَمْرُهُ

[٦٢٥٩] ٦٠٣٩- حدثني يوسف بن بهلول قال نا ابن إدريس قال حدثني حصين بن عبد الرحمن عن سعد ابن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه والزبير بن العوام وأبا مرثد الغنوي - وكلنا فارس - فقال : « انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ ، فإن بها امرأة من المشركين معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين » قال : فأدركناها تسير على جمل لها حيث قال لنا رسول الله صلى الله عليه . قال : قلنا : أين الكتاب الذي معك ؟ قالت : ما معي كتاب ، فأخذنا بها فابتغيها في رحلها ، فما وجدنا شيئاً . قال صاحبها : ما نرى كتاباً . قال : قلت : لقد علمت ما كذب رسول الله صلى الله عليه ، والذي نحلف به لتخرجن الكتاب أو لأجردنك . قال : فلما رأته الجدة مني أهوت بيدها إلى حجزتها - وهي محتجزة بكساء - فأخرجت الكتاب . قال : فانطلقنا به إلى رسول الله صلى الله عليه . فقال : « ما حملك يا حاطب على ما صنعت ؟ » قال : ما بي إلا أن أكون مؤمناً بالله وبرسوله ، وما غيرت ولا بدلت . أردت أن يكون لي عند القوم يد يدفع الله بها عن أهلي ومالي ، وليس من أصحابك هناك إلا وله من يدفع الله به عن أهله وماله . قال : « صدق ، فلا تقولوا له إلا خيراً » . قال : فقال عمر بن الخطاب : إنه قد خان الله ورسوله والمؤمنين ، فدعني فأضرب عنقه : قال : فقال : « يا عمر ، وما يدريك لعل الله قد اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم ، فقد وجبت لكم الجنة » ، قال : فدمعت عينا عمر فقال : الله ورسوله أعلم .

قوله ( باب من نظر في كتاب من يحذر على المسلمين ليستين أمره ) كأنه يشير إلى أن الأثر الوارد في النهي عن النظر في كتاب الغير يخص منه ما يتعين طريقاً إلى دفع مفسده هي أكثر من مفسدة النظر ، والأثر المذكور أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس بلفظ « من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فكأنما ينظر في النار » وسنده ضعيف . ثم ذكر في الباب حديث علي في قصة حاطب بن أبي بلتعة وقد تقدم شرحه في تفسير سورة الممتحنة . ويوسف بن بهلول شيخه فيه بضم الموحدة وسكون الهاء شيخ كوفي أصله من الأنبار ، ولم يرو عنه من الستة إلا البخاري ، وماله في الصحيح إلا هذا الحديث ، وقد أورده من طرق أخرى في المغازي والتفسير ، منها في المغازي عن إسحق بن إبراهيم عن عبد الله بن إدريس بالسند المذكور هنا ، وبقية رجال الإسناد كلهم كوفيون أيضاً . قال ابن التين : معنى بهلول الضحاك وسمى به ولا يفتح أوله لأنه ليس في الكلام فعلول بالفتح . وقال المهلب : في حديث علي هتك ستر الذنب ، وكشف المرأة العاصية ، وما روى أنه لا يجوز النظر في كتاب أحد إلا بإذنه إنما هو في حق من لم يكن متهماً على المسلمين ، وأما من كان متهماً فلا حرمة له . وفيه أنه يجوز النظر إلى عورة المرأة للضرورة التي لا يجد بداً من النظر إليها . وقال ابن التين : قول عمر دعني أضرب عنقه مع قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا له إلا خيراً يحمل على أنه لم يسمع ذلك أو كان قوله قبل قول النبي صلى الله عليه وسلم



انتهى . ويحتمل أن يكون عمر لشدة في أمر الله حمل النهي على ظاهره من منع القول السيء له ولم ير ذلك مانعاً من إقامة ماوجب عليه من العقوبة للذنوب الذي ارتكبه ، فبين النبي صلى الله عليه وسلم أنه صادق في اعتدله ، وأن الله عفا عنه .

### ب) كَيْفَ يُكْتَبُ إِلَى أَهْلِ الْكِتَابِ ؟

[٦٢٦٠] ٦٠٤٠- فاما محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال أخبرني عبد الله ابن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس أخبره أن أباسفيان بن حرب أخبره أن هرقل أرسل إليه في نفر من قريش - وكانوا تجاراً بالشام - فأتوه . فذكر الحديث - قال : ثم دعا بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه فقريء ، فإذا فيه : « بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد عبد الله ورسوله ، إلى هرقل عظيم الروم . السلام على من اتبع الهدى . أما بعد ... » .

**قوله ( باب كيف يكتب إلى أهل الكتاب )** ذكر فيه طرفاً من حديث أبي سفيان في قصة هرقل ، وهو واضح فيما ترجم له . قال ابن بطال : فيه جواز كتابة بسم الله الرحمن الرحيم إلى أهل الكتاب ، وتقديم اسم الكاتب على المكتوب إليه . قال : وفيه حجة لمن أجاز مكاتبة أهل الكتاب بالسلام عند الحاجة ، قلت : في جواز السلام على الإطلاق نظر ، والذي يدل عليه الحديث السلام المقيد مثل ما في الخبر : السلام على من اتبع الهدى ، أو السلام على من تمسك بالحق أو نحو ذلك . وقد تقدم نقل الخلاف في ذلك في أوائل كتاب الاستئذان .

### ب) بِمَنْ يُبْدَأُ فِي الْكِتَابِ

[٦٢٦١] ٦٠٤١- وقال الليث : حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل أخذ خشبة فنقرها فأدخل فيها ألف دينار وصحيفة منه إلى صاحبه . وقال عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وسلم : « نجر خشبة فجعل المال في جوفها وكتب إليه صحيفة : من فلان إلى فلان » .

**قوله ( باب . بمن يبدأ في الكتاب )** أي بنفسه أو بالمكتوب إليه ؟ ذكر فيه طرفاً من حديث الرجل من بني إسرائيل الذي اقترض ألف دينار ، وكأنه لما لم يجد فيه حديثاً على شرطه مرفوعاً اقتصر على هذا ، وهو على قاعدته في الاحتجاج بشرع من قبلنا إذا وردت حكايته في شرعنا ولم ينكر ، ولا سيما إذا سيق مساق المدح لفاعله ، والحجة فيه كون الذي عليه الدين كتب في الصحيفة من فلان إلى فلان وكان يمكنه أن يحتج بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل المشار إليه قريباً لكن قد يكون تركه لأن بداءة الكبير بنفسه إلى الصغير والعظيم إلى الحقير هو الأصل ، وإنما يقع التردد فيما هو بالعكس أو المساوي . وقد أورد في « الأدب المفرد » من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن كبراء آل زيد بن ثابت هذه الرسالة لعبد الله معاوية أمير المؤمنين لزيد بن ثابت سلام عليك « وأورد عن ابن عمر نحو ذلك ، وعند أبي داود من طريق ابن سيرين عن أبي العلاء بن الحضرمي عن العلاء أنه كتب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فبدأ بنفسه ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب « قرأت كتاباً

من العلاء بن الحضرمي إلى محمد رسول الله وعن نافع كان ابن عمر يأمر غلمانهم إذا كتبوا إليه أن يبدعوا بأنفسهم . وعن نافع كان عمال عمر إذا كتبوا إليه بدعوا بأنفسهم . قال المهلب : السنة أن يبدأ الكاتب بنفسه . وعن معمر عن أيوب أنه كان ربما بدأ باسم الرجل قبله إذا كتب إليه . وسئل مالك عنه فقال : لا بأس به وقال . هو كما لو أوسع له في المجلس . فقيل له إن أهل العراق يقولون لا تبدأ بأحد قبلك ولو كان أباك أو أمك أو أكبر منك ، فعاب ذلك عليهم . قلت : والمنقول عن ابن عمر كان في أغلب أحواله ، وإلا فقد أخرج البخاري في « الأدب المفرد » بسند صحيح عن نافع كانت لابن عمر حاجة إلى معاوية فأراد أن يبدأ بنفسه فلم يزالوا به حتى كتب ، بسم الله الرحمن الرحيم إلى معاوية . وفي رواية زيادة أما بعد ، بعد البسملة . وأخرج فيه أيضاً من رواية عبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر كتب إلى عبد الملك يبايعه « بسم الله الرحمن الرحيم لعبد الملك أمير المؤمنين من عبد الله بن عمر سلام عليك الخ » وقد ذكر في كتاب الاعتصام طرفاً منه ، ويأتي التنبيه عليه هناك إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال الليث ) تقدم في الكفالة بيان من وصله .**

**قوله ( أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل أخذ خشبة )** كذا أورده مختصراً ، وأورده في الكفالة وغيرها مطولاً .

**قوله ( وقال عمر بن أبي سلمة )** أي ابن عبد الرحمن بن عوف « وعمر هذا مدني قدم واسط ، وهو صدوق فيه ضعف ، وليس له عند البخاري سوى هذا الموضع المعلق ، وقد وصله البخاري في « الأدب المفرد » قال « حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة حدثنا عمر » فذكر مثل اللفظ المعلق هنا . وقد رويناه في الجزء الثالث من « حديث أبي طاهر المخلص » مطولاً فقال « حدثنا البغوي حدثنا أحمد بن منصور حدثنا موسى » وقد ذكرت فوائده عند شرحه من كتاب الكفالة .

**قوله ( عن أبي هريرة )** في رواية إلكشميهني « سمع أبا هريرة » وكذا للنسفي والأصيلي وكرمة .

**قوله ( نجر )** كذا للأكثر بالجيم وللكشميهني بالقاف ، قال ابن التين : قيل في قصة صاحب الخشبة إثبات كرامات الأولياء ، وجمهور الأشعرية على إثباتها ، وأنكرها الإمام أبو إسحق الشيرازي من الشافعية والشيخان أبو محمد بن أبي زيد وأبو الحسن القابسي من المالكية . قلت : أما الشيرازي فلا يحفظ عنه ذلك . وإنما نقل ذلك عن أبي إسحق الإسفرائيني ، وأما الآخرون فإنما أنكروا ما وقع معجزة مستقلة لنبي من الأنبياء كما إيجاد ولد عن غير والد والإسراء إلى السماوات السبع بالجسد في اليقظة ، وقد صرح إمام الصوفية أبو القاسم القشيري في رسالته بذلك ، وبسط هذا يليق بموضع آخر ، وعسى أن يتييس ذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى

**ب قول النبي صلى الله عليه : « قوموا إلى سيّدكم »**

٦٠٤٢ - حدثنا أبو الوليد قال نا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبي سعيد أن أهل قريظة نزلوا على حكم سعد ، فأرسل النبي صلى الله عليه إليه فجاء ، فقال : « قوموا إلى سيّدكم » - أو قال : « خيركم » - فقعد عند النبي صلى الله عليه ، فقال : « هؤلاء نزلوا على حكمكم » ، قال : فإنني أحكم أن تقتل مقاتلتهم ، وتسبى ذراريهم . فقال : « لقد حكمت بما حكم به الملك » .

قال أبو عبد الله: أفهمني بعض أصحابي عن أبي الوليد من قول أبي سعيد: «إلى حكمك».

**قوله (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم قوموا إلى سيدكم)** هذه الترجمة معقودة لحكم قيام القاعد للدخل، ولم يجزم فيها بحكم للاختلاف، بل اقتصر على لفظ الخير كمادته.

**قوله (عن سعد بن إبراهيم عن أبي أمامة بن سهل)** تقدم بيان الاختلاف في ذلك في غزوة بنى قريظة من كتاب المغازي مع شرح الحديث، وما لم يذكر هناك أن الدارقطني حكى في «العلل» أن أبا معاوية رواه عن عياض بن عبد الرحمن عن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن جده، والمخفوف عن سعد عن أبي أمامة عن أبي سعيد.

**قوله (على حكم سعد)** هو ابن معاذ كما وقع التصريح به فيما تقدم.

**قوله في آخره (قال أبو عبد الله)** هو البخاري (أفهمني بعض أصحابي عن أبي الوليد) يعني شيخه في هذا الحديث بسنده هذا (من قول أبي سعيد إلى حكمك) يعني من أول الحديث إلى قوله فيه «على حكمك» وصاحب البخاري في هذا الحديث يحتمل أن يكون محمد بن سعد كاتب الواقدي فإنه أخرجه في الطبقات عن أبي الوليد بهذا السند، أو ابن الضريس فقد أخرجه البيهقي في «الشعب» من طريق محمد بن أيوب الرازي عن أبي الوليد، وشرحه الكرماني على وجه آخر فقال، قوله «إلى حكمك» أي قال البخاري سمعت أنا من أبي الوليد بلفظ «على حكمك» وبعض أصحابي نقلوا لي عنه بلفظ «إلى» بصيغة الانتهاء بدل حرف الاستعلاء. كذا قال، قال ابن بطال، في هذا الحديث أمر الإمام الأعظم بإكرام الكبير من المسلمين، ومشروعية إكرام أهل الفضل في مجلس الإمام الأعظم والقيام فيه لغیره من أصحابه، وإلزام الناس كافة بالقيام إلى الكبير منهم. وقد منع من ذلك قوم واحتجوا بحديث أبي أمامة قال «خرج علينا النبي صلى الله عليه وسلم متوكئاً على عصاً فقمنا له فقال: لا تقوموا كما تقوم الأعاجم بعضهم لبعض» وأجاب عنه الطبري بأنه حديث ضعيف مضطرب السند فيه من لا يعرف، واحتجوا أيضاً بحديث عبد الله بن بريدة أن أباه دخل على معاوية فأخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً وجبت له النار» وأجاب عنه الطبري بأن هذا الخبر إنما فيه نهى من يقام له عن السرور بذلك، لا نهى من يقوم له إكراماً له. وأجاب عنه ابن قتيبة بأن معناه من أراد أن يقوم الرجال على رأسه كما يقام بين يدي ملوك الأعاجم، وليس المراد به نهى الرجل عن القيام لأخيه إذا سلم عليه. واحتج ابن بطال للجواز بما أخرجه النسائي من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى فاطمة بنته قد أقبلت رحب بها ثم قام فقبلها ثم أخذ بيدها حتى يجلسها في مكانه. قلت: وحديث عائشة هذا أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه ابن حبان والحاكم وأصله في الصحيح كما مضى في المناقب وفي الوفاة النبوية لكن ليس فيه ذكر القيام. وترجم له أبو داود «باب القيام» وأورد معه فيه حديث أبي سعيد، وكذا صنع البخاري في «الأدب المفرد» وزاد معهما حديث كعب بن مالك في قصة توبته وفيه «فقام إلى طلحة بن عبيد الله يهرول» وقد أشار إليه في الباب الذي يليه، وحديث أبي أمامة المبدأ به أخرجه أبو داود وابن ماجه، وحديث ابن بريدة أخرجه الحاكم من رواية حسين المعلم عن عبد الله ابن بريدة عن معاوية فذكره وفيه «ما من رجل يكون على الناس فيقوم على رأسه الرجال يحب أن يكثر عنده الخصوم فيدخل الجنة» وله طريق أخرى عن معاوية أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه والمصنف في «الأدب المفرد» من طريق أبي مجلز قال «خرج معاوية على ابن الزبير وابن عامر، فقام ابن عامر وجلس ابن الزبير، فقال

معاوية لابن عامر : اجلس فإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار « هذا لفظ أبي داود ؛ وأخرجه أحمد من رواية حماد بن سلمة عن حبيب بن الشهيد عن أبي مجلز وأحمد عن إسماعيل بن علية عن حبيب مثله وقال « العباد » بدل « الرجال » ومن رواية شعبة عن حبيب مثله وزاد فيه « ولم يقم ابن الزبير وكان أرزنها ، قال : فقال مه « فذكر الحديث وقال فيه « من أحب أن يتمثل له عباد الله قياماً » وأخرجه أيضاً عن مروان بن معاوية عن حبيب بلفظ « خرج معاوية فقاموا له » وباقيه كلفظ حماد . وأما الترمذى فإنه أخرجه من رواية سفيان الثوري عن حبيب ، ولفظه « خرج معاوية فقام عبد الله بن الزبير وابن صفوان حين رأوه فقال اجلسا » فذكر مثل لفظ حماد ، وسفيان وإن كان من رجال الحفاظ إلا أن العدد الكثير وفيهم مثل شعبة أولى بأن تكون روايتهم محفوظة من الواحد ، وقد اتفقوا على أن ابن الزبير لم يقم ، وأما إبدال ابن عامر بابن صفوان فسهل لاحتمال الجمع بأن يكونا معاً وقع لهما ذلك ، ويؤيده الإتيان فيه بصيغة الجمع وفي رواية مروان بن معاوية المذكورة ، وقد أشار البخاري في « الأدب المفرد » إلى الجمع المنقول عن ابن قتيبة فترجم أولاً « باب قيام الرجل لأخيه » وأورد الأحاديث الثلاثة التي أشرت إليها ، ثم ترجم « باب قيام الرجل للرجل القاعد » و « باب من كره أن يقعد ويقوم له الناس » وأورد فيهما ، حديث جابر « اشتكى النبي صلى الله عليه وسلم فصلينا وراءه وهو قاعد ، فالتفت إلينا فرآنا قياماً ، فأشار إلينا فقعنا ، فلما سلم قال ، إن كدتم لتفعلوا فعل فارس والروم ، يقومون على ملوكهم وهم قعود ، فلا تفعلوا » وهو حديث صحيح أخرجه مسلم ، وترجم البخاري أيضاً قيام الرجل للرجل تعظيماً ، وأورد فيه حديث معاوية من طريق أبي مجلز ، وحصل المنقول عن مالك إنكار القيام مادام الذي يقام لأجله لم يجلس ولو كان في شغل نفسه ، فإنه سئل عن المرأة تبالغ في إكرام زوجها فتتلقاه وتنزع ثيابه وتقف حتى يجلس فقال : أما التلقى فلا بأس به ، وأما القيام حتى يجلس فلا فإن هذا فعل الجبابة وقد أنكره عمر بن عبد العزيز . وقال الخطابي في حديث الباب « جواز إطلاق السيد » على الخير الفاضل ، وفيه أن قيام المرعوس للرئيس الفاضل والإمام العادل والمتعلم للعالم مستحب ، وإنما يكره لمن كان بغير هذه الصفات . ومعنى حديث « من أحب أن يقام له » أى بأن يلزمهم بالقيام له صفوفاً على طريق الكبر والنخوة ، ورجح المنذرى ما تقدم من الجمع عن ابن قتيبة والبخاري وأن القيام المنهى عنه أن يقام عليه وهو جالس ، وقد رد ابن القيم في « حاشية السنن » على هذا القول بأن سياق حديث معاوية يدل على خلاف ذلك ، وإنما يدل على أنه كره القيام له لما خرج تعظيماً ، ولأن هذا لا يقال له القيام للرجل وإنما هو القيام على رأس الرجل أو عند الرجل ، قال : والقيام ينقسم إلى ثلاث مراتب : قيام على رأس الرجل وهو فعل الجبابة ، وقيام إليه عند قدومه ولا بأس به ، وقيام له عند رؤيته وهو المتنازع فيه . قلت : وورد في خصوص القيام على رأس الكبير الجالس ما أخرجه الطبراني في « الأوسط » عن انس قال « إنما هلك من كان قبلكم بأنهم عظموا ملوكهم بأن قاموا وهم قعود » ثم حكى المنذرى قول الطبري ، وأنه قصر النهي على من سره القيام له لما في ذلك من محبة التعاضم ورؤية منزلة نفسه ، وسيأتي ترجيح النووي لهذا القول ، ثم نقل المنذرى عن بعض من منع ذلك مطلقاً أنه رد الحجة بقصة سعد بأنه صلى الله عليه وسلم إنما أمرهم بالقيام لسعد لينزلوه عن الحمار لكونه كان مريضاً ، قال : وفي ذلك نظر . قلت : كأنه لم يقف على مستند هذا القائل ، وقد وقع في مسند عائشة عند أحمد من طريق علقمة بن وقاص عنها في قصة غزوة بني قريظة وقصة سعد بن معاذ ومجيئه مطولاً وفيه « قال أبو سعيد فلما طلع قال النبي صلى الله عليه وسلم : قوموا إلى سيدكم ، فأنزلوه » وسنده حسن ، وهذه الزيادة تخدش في

الاستدلال بقصة سعد على مشروعية القيام المتنازع فيه ، وقد احتج به النووي في كتاب القيام ونقل عن البخاري ومسلم وأبي داود أنهم احتجوا به ، ولفظ مسلم : لا أعلم في قيام الرجل للرجل حديثاً أصح من هذا ، وقد اعترض عليه الشيخ أبو عبد الله بن الحاج فقال ما ملخصه : لو كان القيام المأمور به لسعد هو المتنازع فيه لما خص به الأنصار ، فإن الأصل في أفعال القرب التعميم ، ولو كان القيام لسعد على سبيل البر والإكرام لكان هو صلى الله عليه وسلم أول من فعله وأمر به من حضر من أكابر الصحابة ، فلما لم يأمر به ولا فعله ولا فعلوه دل ذلك على أن الأمر بالقيام لغیر ما وقع فيه النزاع ، وإنما هو لينزله عن دابته لما كان فيه من المرض كما جاء في بعض الروايات ، ولأن عادة العرب أن القبيلة تخدم كبيرها فلذلك خص الأنصار بذلك دون المهاجرين مع أن المراد بعض الأنصار لا كلهم وهم الأوس منهم لأن سعد بن معاذ كان سيدهم دون الخزرج ، وعلى تقدير تسليم أن القيام المأمور به حيث لم يكن للإعانة فليس هو المتنازع فيه ، بل لأنه غائب قدم والقيام للغائب إذا قدم مشروع قال : ويحتمل أن يكون القيام المذكور إنما هو لتهنئته بما حصل له من تلك المنزلة الرفيعة من تحكيمه والرضا بما يحكم به ، والقيام لأجل التهنئة مشروع أيضاً . ثم نقل عن أبي الوليد بن رشد أن القيام يقع على أربعة أوجه : الأول محظور وهو أن يقع لمن يريد أن يقام إليه تكبراً وتعاضماً على القائمين إليه ، والثاني مكروه وهو أن يقع لمن لا يتكبر ولا يتعاضد على القائمين ، ولكن يخشى أن يدخل نفسه بسبب ذلك ما يحذر ، ولما فيه من التشبه بالجبابرة . والثالث جائز ، وهو أن يقع على سبيل البر والإكرام لمن لا يريد ذلك ويؤمن معه التشبه بالجبابرة . والرابع مندوب وهو أن يقوم لمن قدم من سفر فرحاً بقدومه ليسلم عليه ، أو إلى من تجددت له نعمة فیهته بمحبوبها أو مصنيبة فيعزيه بسببها . وقال التوريشتي في « شرح المصاييح » معنى قوله « قوموا إلى سيدكم » أي إلى إعائته وإنزاله من دابته ، ولو كان المراد التعظيم لقال : قوموا لسيدكم . وتعقبه الطيبي بأنه لا يلزم من كونه ليس للتعظيم أن لا يكون للإكرام ، وما اعتل به من الفرق بين إلى واللام ضعيف لأن في هذا المقام أقبح من اللام كأنه قيل قوموا وامشوا إليه تلقياً وإكراماً ، وهذا مأخوذ من ترتب الحكم على الوصف المناسب المشعر بالعلية ، فإن قوله سيدكم حلة للقيام له ، وذلك لكونه شريفاً عَليُّ القدر . وقال البيهقي : القيام على وجه البر والإكرام جائز كقيام الأنصار لسعد وطلحة لكعب ، ولا ينبغي لمن يقام له أن يعتقد استحقيقه لذلك حتى إن ترك القيام له حنق عليه أو عاتبه أو شكاه قال أبو عبد الله وضابط ذلك أن كل أمر ندب الشرع المكلف بالمشي إليه فتأخر حتى قدم المأمور لأجله فالقيام إليه يكون عوضاً عن المشي الذي فات ، واحتج النووي أيضاً بقيام طلحة لكعب بن مالك . وأجاب ابن الحاج بأن طلحة إنما قام لتهنئته ومصافحته ولذلك لم يحتج به البخاري للقيام ، وإنما أورده في المصافحة ، ولو كان قيامه محل النزاع لما انفرد به ، فلم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم قام له ولا أمر به ولا فعله أحد ممن حضر ، وإنما انفرد طلحة لقوة المودة بينهما على ما جرت به العادة أن التهنئة والبشارة ونحو ذلك تكون على قدر المودة والخلطة ، بخلاف السلام فإنه مشروع على من عرفت ومن لم تعرف . والتفاوت في المودة يقع بسبب التفاوت في الحقوق وهو أمر معهود . قلت : ويحتمل أن يكون من كان لكعب عنده من المودة مثل ما عند طلحة لم يطلع على وقوع الرضا عن كعب واطلع عليه طلحة ، لأن ذلك عقب منع الناس من كلامه مطلقاً ، وفي قول كعب « لم يقم إلئى من المهاجرين غيره » إشارة إلى أنه قام إليه غيره من الأنصار ثم قال ابن الحاج : وإذا حمل فعل طلحة على محل النزاع لزم أن يكون من حضر من المهاجرين قد ترك المنسوب ، ولا يظن بهم ذلك . واحتج النووي بحديث عائشة المتقدم في حق فاطمة . وأجاب عنه ابن الحاج باحتمال أن يكون القيام لها لأجل إجلالها

في مكانه إكراما لها لا على وجه القيام المنازع فيه ، ولا سيما ما عرف من ضيق بيوتهم وقلة الفرش فيها ، فكانت إرادة إجلاسها في موضعه مستلزمة لقيامه . وأمعن في بسط ذلك . واحتج النووي أيضا بما أخرجه أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان جالسا يوماً فأقبل أبوه من الرضاعة فوضع له بعض ثوبه فجلس عليه ثم أقبلت أمه فوضع لها شق ثوبه من الجانب الآخر ثم أقبل أخوه من الرضاعة فقام فأجلسه بين يديه . واعترضه ابن الحاج بأن هذا القيام لو كان محل النزاع لكان الوالدان أولى به من الأخ ، وإنما قام للأخ إما لأن يوسع له في الرداء أو في المجلس . واحتج النووي أيضا بما أخرجه مالك في قصة عكرمة بن أبي جهل أنه لما فر إلى اليمن يوم الفتح ورحلت امرأته إليه حتى أعادته إلى مكة مسلماً فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم وثب إليه فرحاً وما عليه رداء ، وقيام النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم جعفر من الحبشة فقال : مأدري بأيهما أنا أسر بقدم جعفر أو بفتح خير ، ومحدث عائشة « قدم زيد بن حارثة المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم في بيتي فقرع الباب فقام إليه فاعتنقه وقبله » وأجاب ابن الحاج بأنها ليست من محل النزاع كما تقدم . واحتج أيضا بما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدثنا فإذا قام قمنا قياماً حتى نراه قد دخل . وأجاب ابن الحاج بأن قيامهم كان لضرورة الفراغ ليتوجهوا إلى أشغالهم ، ولأن بيته كان بابه في المسجد والمسجد لم يكن واسعاً إذ ذاك فلا يتأتى أن يستووا قياماً إلا وهو قد دخل . كذا قال . والذي يظهر لي في الجواب أن يقال : لعل سبب تأخيرهم حتى يدخل لما يحتمل عندهم من أمر يحدث له حتى لا يحتاج إذا تفرقوا أن يتكلف استدعاءهم . ثم راجعت سنن أبي داود فوجدت في آخر الحديث ما يؤيد ما قلته ، وهو قصة الأعرابي الذي جبد رداءه صلى الله عليه وسلم فدعا رجلاً فأمره أن يحمل له على بعيه تمرأ وشعيماً ، وفي آخره « ثم التفت إلينا فقال : انصرفوا رحمكم الله تعالى » ثم احتج النووي بعمومات تنزيل الناس منازلهم وإكرام ذى الشبهة وتوقير الكبير . واعترضه ابن الحاج بما حاصله أن القيام على سبيل الإكرام داخل في العمومات المذكورة ، لكن محل النزاع قد ثبت النهى عنه فيخص من العمومات . واستدل النووي أيضا بقيام المغيرة بن شعبة على رأس النبي صلى الله عليه وسلم بالسيف واعترضه ابن الحاج بأنه كان بسبب الذب عنه في تلك الحالة من أذى من يقرب منه من المشركين ، فليس هو من محل النزاع . ثم ذكر النووي حديث معاوية وحديث أبي أمامة المتقدمين ، وقدم قبل ذلك ما أخرجه الترمذى عن أنس قال « لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانوا إذا رأوه لم يقوموا لما يعلمون من كراهيته لذلك » قال الترمذى حسن صحيح غريب ، وترجم له « باب كراهية قيام الرجل للرجل » وترجم لحديث معاوية « باب كراهية القيام للناس » قال النووي : وحديث أنس أقرب ما يحتج به ، والجواب عنه من وجهين : أحدهما أنه خاف عليهم الفتنة إذا أفرطوا في تعظيمه فكره قيامهم له لهذا المعنى كما قال « لاتطروني » ولم يكره قيام بعضهم لبعض ، فإنه قد قام لبعضهم وقاموا لغيره بحضرته فلم ينكر عليهم بل أقره وأمر به . ثانيهما أنه كان بينه وبين أصحابه من الأنس وكال الود والصفاء ما لا يحتل زيادة بالإكرام بالقيام ، فلم يكن في القيام مقصود ، وإن فرض للإنسان صاحب هذه الحالة لم يحتج إلى القيام . واعترض ابن الحاج بأنه لا يتم الجواب الأول إلا لو سلم أن الصحابة لم يكونوا يقومون لأحد أصلاً ، فإذا خصوه بالقيام له دخل في الإطراء ، لكنه قرر أنهم يفعلون ذلك لغيره فكيف يسوغ لهم أن يفعلوا مع غيره ما لا يؤمن معه الإطراء ويتكروه في حقه ؟ فإن كان فعلهم ذلك للإكرام فهو أولى بالإكرام لأن المنصوص على الأمر بتوقيه فوق غيره ، فالظاهر أن قيامهم لغيره إنما كان لضرورة قدوم أو تهنئة أو نحو ذلك من الأسباب المتقدمة لا على صورة محل النزاع ، وأن كراهته لذلك إنما هي في

صورة محل النزاع أو للمعنى المذموم في حديث معاوية . قال : والجواب عن الثاني أنه لو عكس فقال : إن كان صاحب لم تتأكد صحبته له ولا عرف قدره فهو معذور بترك القيام بخلاف من تأكدت صحبته له وعظمت منزلته منه وعرف مقداره لكان متجهاً فإنه يتأكد في حقه مزيد البر والإكرام والتوقير أكثر من غيره ، قال : ويلزم على قوله أن من كان أحق به وأقرب منه منزلة كان أقل توقيراً له ممن بعد لأجل الأئس وكال الود ، والواقع في صحيح الأخبار خلاف ذلك كما وقع في قصة السهو وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا أن يكلماه ، وقد كلمه ذو اليدين مع بعد منزلته منه بالنسبة إلى أبي بكر وعمر ، قال : ويلزم على هذا أن خواص العالم والكبير والرئيس لا يعظمونه ولا يوقرونه لا بالقيام ولا بغيره ، بخلاف من بعد منه ، وهذا خلاف ما عليه عمل السلف والخلف انتهى كلامه . وقال النووي في الجواب عن حديث معاوية : إن الأصح والأولى ، بل الذي لاجابة إلى ماسواه ، أن معناه زجر المكلف أن يحب قيام الناس له . قال : وليس فيه تعرض للقيام بمنهى ولا غيره ، وهذا متفق عليه . قال : والمنهى عنه محبة القيام ، فلو لم يخطر بباله فقاموا له أو لم يقوموا فلا لوم عليه ، فإن أحب ارتكب التحريم سواء قاموا أو لم يقوموا . قال : فلا يصح الاحتجاج به لترك القيام . فإن قيل : فالقيام سبب للوقوع في المنهى عنه ، قلنا : هذا فاسد ، لأننا قدمنا أن الوقوع في المنهى عنه يتعلق بالحبة خاصة انتهى ملخصاً . ولا يخفى مافيه . واعترضه ابن الحاج بأن الصحابي الذي تلقى ذلك من صاحب الشرع قد فهم منه النهي عن القيام الموقع للذى يقام له في المحذور ، فصوب فعل من امتنع من القيام دون من قام ، وأقروه على ذلك ، وكذا قال ابن القيم في حواشي السنن : في سياق حديث معاوية رد على من زعم أن النهي إنما هو في حق من يقوم الرجال بحضرته ، لأن معاوية إنما روى الحديث حين خرج فقاموا له . ثم ذكر ابن الحاج من المفاسد التي تترتب على استعمال القيام أن الشخص صار لا يتمكن فيه من التفصيل بين من يستحب إكرامه وبره كأهل الدين والخير والعلم . أو يجوز كالمستورين ، وبين من لا يجوز كالظالم المعلن بالظلم أو يكره كمن لا يتصف بالعدالة وله جاه ، فلولا اعتياد القيام ما احتاج أحد أن يقوم لمن يحرم إكرامه أو يكره ، بل جر ذلك إلى ارتكاب النهي لما صار يترتب على الترك من الشر . وفي الجملة متى صار ترك القيام يشعر بالاستهانة أو يترتب عليه مفسدة امتنع ، وإلى ذلك أشار ابن عبد السلام . ونقل ابن كثير في تفسيره عن بعض المحققين التفصيل فيه فقال : المحذور أن يتخذ ديدناً كعادة الأعاجم كما دل عليه حديث أنس ، وأما إن كان لقادم من سفر أو لحاكم في محل ولايته فلا بأس به . قلت : ويلتحق بذلك ما تقدم في أجوبة ابن الحاج كالتهنئة لمن حدث له نعمة أو لإعانة العاجز أو لتوسيع المجلس أو غير ذلك والله أعلم . وقد قال الغزالي : القيام على سبيل الإعظام مكروه وعلى سبيل الإكرام لا يكره . وهذا تفصيل حسن . قال ابن التين : قوله في هذه الرواية « حكمت فيهم بحكم الملك » ضبطناه في رواية القابسي بفتح اللام أي جبريل فيما أخبر به عن الله ، وفي رواية الأصيلي بكسر اللام أي بحكم الله أي صادفت حكم الله

### باب المصافحة

وقال كعب بن مالك : دخلت المسجد فإذا برسول الله صلى الله عليه ، فقام إلي طليحة بن عبيد الله يهرول حتى صافحني وهتأني .

[٦٢٦٣] ٦٠٤٣- فاعمرؤ بن عاصم قال نا همأم عن قتادة قال : قلت لأنس بن مالك : أكانت المصافحة في أصحاب النبي صلى الله عليه ؟ قال : نعم .

[٦٢٦٤] ٦٠٤٤- فايحيى بن سليمان قال نا ابن وهب قال أخبرني حيوة قال ني أبو عقيل زهرة بن معبد سمع جدّه عبد الله بن هشام : كنا مع النبي صلى الله عليه وهو آخذ بيد عمر بن الخطاب .

**قوله ( باب المصافحة )** هي مفاعلة من الصفحة والمراد بها الإفضاء بصفحة اليد إلى صفحة اليد ، وقد أخرج الترمذى بسند ضعيف من حديث أبي أمامة رفعه « تمام تحيتكم بينكم المصافحة » وأخرج المصنف في « الأدب المفرد » وأبو داود بسند صحيح من طريق حميد عن أنس رفعه « قد أقبل أهل اليمن وهم أول من حيانا بالمصافحة » وفي « جامع ابن وهب » من هذا الوجه « وكانوا أول من أظهر المصافحة » .

**قوله ( وقال ابن مسعود : علمني النبي صلى الله عليه وسلم التشهد وكفى بين كفيه )** سقط هذا التعليق من رواية أبي ذر وحده وثبت للباقيين ، وسيأتي موصولا في الباب الذي بعده .

**قوله ( وقال كعب بن مالك دخلت المسجد فإذا برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقام إلى طلحة بن عبيد الله يهرول حتى صافحني وهنأني )** هو طرف من قصة كعب بن مالك الطويل في غزوة تبوك في قصة توبته ، وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله ، وجاء ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم كما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث أبي ذر كما سيأتي في أثناء « باب المعانقة » .

**قوله ( عن قتادة قلت لأنس بن مالك : أكانت المصافحة في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم )** زاد الإسماعيلي في روايته عن همام « قال قتادة وكان الحسن يعني البصري يصافح » وجاء من وجه آخر عن أنس « قيل يا رسول الله الرجل يلقي أخاه أينحنى له ؟ قال : لا . قال : فيأخذ بيده ويصافحه ؟ قال : نعم » أخرجه الترمذى وقال حسن . قال ابن بطال : المصافحة حسنة عند عامة العلماء ، وقد استحباها مالك بعد كراهته . وقال النووي : المصافحة سنة مجمع عليها عند التلاقي . وقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذى عن البراء رفعه « ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر لهما قبل أن يتفرقا » وزاد فيه ابن السني « وتكاشرا بود ونصيحة » وفي رواية لأبي داود ، وحدها الله واستغفراه ، وأخرجه أبو بكر الروياني في مسنده من وجه آخر عن البراء « لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فصافحني ، فقلت : يا رسول الله كنت أحسب أن هذا من زى العجم ، فقال : نحن أحق بالمصافحة » فذكر نحو سياق الخبر الأول . وفي مرسل عطاء الخراساني في الموطأ « تصافحوا يذهب الغل » ولم نقف عليه موصولا ، واقتصر ابن عبد البر على شواهد من حديث البراء وغيره ، قال النووي : وأما تخصيص المصافحة بما بعد صلاتي الصبح والعصر فقد مثل ابن عبد السلام في « القواعد » البدعة المباحة بها . قال النووي : وأصل المصافحة سنة ، وكونهم حافظوا عليها في بعض الأحوال لا يخرج ذلك عن أصل السنة . قلت : وللنظر فيه مجال ، فإن أصل صلاة النافلة سنة مرغّب فيها ، ومع ذلك فقد كرهه المحققون تخصيص وقت بها دون وقت ، ومنهم من أطلق تحريم مثل ذلك كصلاة الرغائب التي لا أصل لها ، ويستثنى من عموم الأمر بالمصافحة المرأة الأجنبية والأمرد الحسن .

**قوله ( أخبرني حيوة )** بفتح المهملة والواو بينهما تحتانية ساكنة وآخرها هاء تأنيث هو ابن شريح المصري .



**قوله ( سمع جده عبد الله بن هشام )** أى ابن زهرة بن عثمان من بنى تميم بن مرة .

**قوله ( كما مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو آخذ بيد عمر بن الخطاب )** كذا اختصره ، وكذا أورده في مناقب عمر بن الخطاب ، وساقه بتمامه في الأيمان والنذور ، وسيأتي البحث فيه هناك . وأغفل المزى ذكره هنا . ولم يقع في رواية النسفي أيضاً . وذكره الإسماعيلي هنا من رواية رشد بن سعد وابن لهيعة جميعاً عن زهرة بن معبد بتمامه ، وأسقطه من كتاب الأيمان والنذور . وابن لهيعة ورشد بن ليسا من شرط الصحيح ، ولم يقع لأبي نعيم أيضاً من طريق ابن وهب عن حيوة ، فأخرجه في الأيمان والنذور بتمامه من طريق البخاري ، وأخرج القدر المختصر هنا من رواية أبي زرعة وهب الله بن راشد عن زهرة بن معبد ، وهب الله هذا مختلف فيه ، وليس من رجال الصحيح ، ووجه إدخال هذا الحديث في المصافحة أن الأخذ باليد يستلزم التقاء صفحة اليد بصفحة اليد غالباً ومن ثم أفردا بترجمة تلى هذه لجواز وقوع الأخذ باليد من غير حصول المصافحة ، قال ابن عبد البر : روى ابن وهب عن مالك أنه كره المصافحة والمعانقة ، وذهب إلى هذا سحنون وجماعة ، وقد جاء عن مالك جواز المصافحة ، وهو الذي يدل عليه صنيعه في الموطأ ، وعلى جوازه جماعة العلماء سلفاً وخلفاً ، والله أعلم .

### باب الأخذ باليد

وصافح حماد بن زيد ابن المبارك بيديه .

[٦٢٦٥] ٦٠٤٥- نا أبو نعيم قال نا سيف قال سمعت مجاهداً يقول حدثني عبد الله بن سخبرة أبو معمر قال سمعت ابن مسعود يقول : علمني النبي صلى الله عليه - وكفي بين كفي - التشهد كما يعلمني السورة من القرآن : « التحيات لله إلى قوله : عبده ورسوله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » - وهو بين ظهرانينا ، فلما قبض قلنا : السلام على ، يعني : على النبي صلى الله عليه .

**قوله ( باب الأخذ باليد )** كذا في رواية أبي ذر عن الحموي والمستمل ، وللباقين « باليدين » وفي نسخة « باليمين » وهو غلط . وسقطت هذه الترجمة وأثرها وحديثها من رواية النسفي .

**قوله ( وصافح حماد بن زيد بن المبارك بيديه )** وصله غنجار في « تاريخ بخاري » من طريق إسحاق بن أحمد بن خلف قال : سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول سمع أبي من مالك ، ورأى حماد بن زيد يصافح ابن المبارك بكلتا يديه . وذكر البخاري في « التاريخ » في ترجمة أبيه نحوه وقال في ترجمة عبد الله بن سلمة المزدي حدثني أصحابنا يحيى وغيره عن أبي إسماعيل بن إبراهيم قال : رأيت حماد بن زيد وجاءه ابن المبارك بمكة فصافحه بكلتا يديه ، ويحيى المذكور هو ابن جعفر البككندي ، وقد أخرج الترمذي من حديث ابن مسعود رفعه « من أتمم التحية الأخذ باليد » وفي سنده ضعف ، وحكى الترمذي عن البخاري أنه رجح أنه موقوف على عبد الرحمن بن يزيد النخعي أحد التابعين . وأخرج ابن المبارك في « كتاب البر والصلة » من حديث أنس « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا لقي الرجل لا يزع يده حتى يكون هو الذي ينزع يده ، ولا يصرف وجهه عن وجهه حتى يكون هو الذي يصرفه » .

قوله ( علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفى بين كفيه التشهد ) كذا عنده بتأخير المفعول عن الجملة الحالية . وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة الآتي التنبيه عليها بتقديم المفعول وهو لفظ التشهد .

قوله في آخره ( وهو بين ظهرائنا ) يفتح النون وسكون التحتانية ثم نون أصله ظهرنا والتننية باعتبار المتقدم عنه والتأخر أى كائن بيننا والألف والنون زيادة للتأكيد ولا يجوز كسر النون الأولى قاله الجوهري وغيره .

قوله ( فلما قبض قلنا السلام يعني على النبي صلى الله عليه وسلم ) هكذا جاء في هذه الرواية ، وقد تقدم الكلام على حديث التشهد هذا في أواخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة من رواية شقيق بن سلمة عن ابن مسعود وليست فيه هذه الزيادة ، وتقدم شرحه مستوفى وأما هذه الزيادة فظاهرها أنهم كانوا يقولون « السلام عليك أيها النبي » بكاف الخطاب في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم تركوا الخطاب وذكروه بلفظ الغيبة فصاروا يقولون « السلام على النبي » وأما قوله في آخره « يعني على النبي » فالقائل « يعني » هو البخاري ، وإلا فقد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده ومصنفه عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه فقال في آخره « فلما قبض صلى الله عليه وسلم قلنا السلام على النبي » وهكذا أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق أبي بكر ، وقد أشبعت القول في هذا عند شرح الحديث المذكور ، قال ابن بطلال : الأخذ باليد هو مبالغة المصافحة وذلك مستحب عند العلماء ، وإنما اختلفوا في تقبيل اليد فأنكره مالك وأنكر ماروي فيه ، وأجازه آخرون واحتجوا بما روى عن عمر أنهم « لما رجعوا من الغزو حيث فروا قالوا نحن الفرارون ، فقال : بل أنتم العكارون أنا فئة المؤمنين ، قال فقبلنا يده » قال « وقبّل أبو لبابة وكعب بن مالك وصاحبا يد النبي صلى الله عليه وسلم حين تاب الله عليهم » ذكره الأبهري ، وقبل أبو عبيدة يد عمر حين قدم ، وقبل زيد بن ثابت يد ابن عباس حين أخذ ابن عباس بركابه ، قال الأبهري : وإنما كرهها مالك إذا كانت على وجه التكبر والتعظيم ، وأما إذا كانت على وجه القرية إلى الله لدينه أو لعلمه أو لشرفه فإن ذلك جائز . قال ابن بطلال : وذكر الترمذي من حديث صفوان بن عسال « أن يهوديين أتيا النبي صلى الله عليه وسلم فسألاه عن تسع آيات » الحديث وفي آخره « فقبلنا يده ورجله » قال الترمذي حسن صحيح قلت : حديث ابن عمر أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » وأبو داود ، وحديث أبي لبابة أخرجه البيهقي في « الدلائل » وابن المقري ، وحديث كعب وصاحبيه أخرجه ابن المقري ، وحديث أبي عبيدة أخرجه سفيان في جامعه ، وحديث ابن عباس أخرجه الطبري وابن المقري ، وحديث صفوان أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وصححه الحاكم . وقد جمع الحافظ أبو بكر بن المقري جزءاً في تقبيل اليد سمعناه ، أورد فيه أحاديث كثيرة وآثاراً ، فمن جيدها حديث الزارع العبدي وكان في وقد عبد القيس قال « فجعلنا نتبادر من رواحلنا فنقبل يد النبي صلى الله عليه وسلم ورجله » أخرجه أبو داود ، ومن حديث

مزينة العصري مثله ، ومن حديث أسامة بن شريك قال « قمنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقبلنا يده » وسنده قوي ومن حديث جابر « أن عمر قام إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقبل يده » ومن حديث بريدة في قصة الأعرابي والشجرة فقال « يا رسول الله ائذن لي أن أقبل رأسك ورجليك فأذن له » وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » من رواية عبد الرحمن بن رزين قال « أخرج لنا سلمة بن الأكوع كفاً له ضخمة كأنها كف بعير فقمنا إليها فقبلناها » وعن ثابت أنه قبل يد أنس ، وأخرج أيضاً أن علياً قبل يد العباس ورجله ، وأخرج ابن المقري ، وأخرج من طريق أبي مالك الأشجعي قال : قلت لابن أبي أوفى ناولني يدك التي بايعت بها رسول الله صلى

الله عليه وسلم فناولنيها فقبلتها . قال النووي : تقبيل يد الرجل لزهده وصلاحه أو علمه أو شرفه أو صيانيته أو نحو ذلك من الأمور الدينية لا يكره بل يستحب ، فإن كان لغناه أو شوكته أو جاهه عند أهل الدنيا فمكروه شديد الكراهة وقال أبو سعيد المتولي : لا يجوز .

ب

### قَوْلُ الرَّجُلِ : كَيْفَ أَصْبَحْتُ ؟

[٦٢٦٦] ٦٠٤٦ - حدثنا إسحاق قال نا بشر بن شعيب قال ني أبي عن الزهري ... ح .

وحدثنا أحمد بن صالح قال نا عنبسة قال نا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عبد الله بن كعب بن مالك أن ابن عباس أخبره أن علي بن أبي طالب خرج من عند النبي صلى الله عليه في وجعه الذي توفي فيه ، فقال الناس : يا أبا حسن ، كيف أصبح رسول الله صلى الله عليه ؟ قال : أصبح بحمد الله بارئاً . فأخذ بيده العباس ، فقال : ألا تراه ؟ أنت والله بعد ثلاث عبد العصا ، والله إني لأرى رسول الله صلى الله عليه سيتوفي في وجعه ، وإني لأعرف في وجوه بني عبد المطلب الموت . فاذهب بنا إلى رسول الله صلى الله عليه فنسأله فيمن يكون الأمر ؟ فإن كان فينا علمنا ذلك ، وإن كان في غيرنا فأوصى بنا . قال علي : والله لئن سألتها رسول الله صلى الله عليه فيمنعنا لا يعطيناها الناس أبداً ، وإني لا أسأله رسول الله صلى الله عليه عليه أبداً .

قوله ( باب المعانقة وقول الرجل كيف أصبحت ) كذا للأكثر ، وسقط لفظ « المعانقة » وواو العطف من رواية النسفي ومن رواية أبي ذر عن المستملي والسرخسي وضرب عليها الدمياطي في أصله .

قوله ( حدثنا إسحاق ) هو ابن راهويه كما بينته في الوفاة النبوية ، وقال الكرمانى لعله ابن منصور لأنه روى عن بشر بن شعيب في « باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم » . قلت : وهو استدلال على الشيء بنفسه لأن الحديث المذكور هناك وهنا واحد والصيغة في الموضعين واحدة فكان حقه إن قام الدليل عنده على أن المراد بإسحاق هناك ابن منصور أن يقول هنا كما تقدم بيانه في الوفاة النبوية .

قوله ( وحدثنا أحمد بن صالح ) هو إسناد آخر إلى الزهري يرد على من ظن انفراد شعيب به ، وقد بينت هناك أن الإسماعيلي أخرجه أيضاً من رواية صالح بن كيسان ، ولم أستحضر حيث ذكر رواية يونس هذه ، فهم على هذا ثلاثة من حفاظ أصحاب الزهري روه عنه ، وسياق المصنف على لفظ أحمد بن صالح هذا ، وسياقه هناك على لفظ شعيب ، والمعنى متقارب وقد ذكرت شرحه هناك . قال ابن بطال عن المهلب : ترجم للمعانقة ولم يذكرها في الباب ، وإنما أراد أن يدخل فيه معانقة النبي صلى الله عليه وسلم للحسن الحديث الذي تقدم ذكره في « باب مذكر من الأسواق » في كتاب البيوع فلم يجد له سنداً غير السند الأول فمات قبل أن يكتب فيه شيئاً فبقى الباب فارغاً من ذكر المعانقة ، وكان بعده « باب قول الرجل كيف أصبحت » وفيه حديث علي ، فلما وجد ناسخ الكتاب الترجمتين متواليتين ظنهما واحدة إذ لم يجد بينهما حديثاً . وفي الكتاب مواضع من الأبواب فلوغزة لم يدرك أن يتمها بالأحاديث ، منها في كتاب الجهاد انتهى ، وفي جزئه بذلك نظر ، والذي يظهر أنه أراد ما أخرجه

في « الأدب المفرد » فإنه ترجم فيه « باب المعانقة » وأورد فيه حديث جابر أنه بلغه حديث عن رجل من الصحابة قال « فابتعت بعيراً فشددت إليه رحلي شهراً حتى قدمت الشام ، فإذا عبد الله بن أنيس فبعثت إليه فخرج ، فاعتقني واعتقته » الحديث فهذا أولى بمراده . وقد ذكر طرفاً منه في كتاب العلم معلقاً فقال « ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر في حديث واحد » وتقدم الكلام على سنده هناك . وأما جزؤه بأنه لم يجد الحديث أبي هريرة سنداً آخر ففيه نظر « لأنه أورد في كتاب اللباس بسند آخر وعلقه في مناقب الحسن فقال : وقال نافع بن جبير عن أبي هريرة ، فذكر طرفاً منه ، فلو كان أراد ذكره لعلق منه موضع حاجته أيضاً بمحذوف أكثر السند أو بعضه كأن يقول : وقال أبو هريرة ، أو قال عبيد الله بن أبي يزيد عن نافع بن جبير عن أبي هريرة ، وأما قوله إنها ترجمتان خلت الأولى عن الحديث فضمهما الناسخ فإنه محتمل — ولكن في الجزم به نظر . وقد ذكرت في المقدمة عن أبي ذر راوي الكتاب ما يؤيد ما ذكره من أن بعض من سمع الكتاب كان يضم بعض التراجم إلى بعض ويسد البياض وهي قاعدة يفزع إليها عند العجز عن تطبيق الحديث على الترجمة ، ويؤيده إسقاط لفظ المعانقة من رواية من ذكرنا ، وقد ترجم في الأدب « باب كيف أصبحت » وأورد فيه حديث ابن عباس المذكور وأورد باب المعانقة عن هذا الباب وأورد فيه حديث جابر كما ذكرت ، وقوى ابن التين ما قال ابن بطلان بأنه وقع عنده في رواية « باب المعانقة » قول الرجل كيف أصبحت بغير واو فدل على أنها ترجمتان . وقد أخذ ابن جماعة كلام ابن يطال جازماً به واختصره وزاد عليه فقال : ترجم بالمعانقة ولم يذكرها وإنما ذكرها في كتاب البيوع ، وكأنه ترجم ولم يتفق له حديث يوافقه في المعنى ولا طريق آخر لسند معانقة الحسن ، ولم ير أن يرويه بذلك السند لأنه ليس من عادته إعادة السند الواحد ، أو لعله أخذ المعانقة من عادتهم عند قولهم كيف أصبحت فاكتمى بكيف أصبحت لاقتران المعانقة به عادة . قلت : وقد قدمت الجواب عن الاحتمالين الأولين ، وأما الاحتمال الأخير فدعوى العادة تحتاج إلى دليل وقد أورد البخاري في « الأدب المفرد » في « باب كيف أصبحت » حديث محمود بن لبيد « أن سعد بن معاذ لما أصيب انحله كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا مر به يقول : كيف أصبحت » الحديث ، وليس فيه للمعانقة ذكر ، وكذلك أخرج النسائي من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال « دخل أبو بكر على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : كيف أصبحت ؟ فقال : صالح من رجل لم يصبح صائماً » وأخرج ابن أبي شيبة من طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن أبي عمر نحوه ، وأخرج البخاري أيضاً في « الأدب المفرد » من حديث جابر قال « قيل للنبي صلى الله عليه وسلم كيف أصبحت ؟ قال بخير » الحديث . ومن حديث مهاجر الصائغ « كنت أجلس إلى رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكان إذا قيل له كيف أصبحت ؟ قال : لانشرك بالله » ومن طريق أبي الطفيل قال « قال رجل لحذيفة : كيف أصبحت ، أو كيف أمسيت يا أبا عبد الله ؟ قال : أحمد الله » ومن طريق أنس أنه « سمع عمر سلم عليه رجل فرد ثم قال له : كيف أنت ؟ قال أحمد الله . قال هذا الذي أردت منك » وأخرج الطبراني في « الأوسط » نحو هذا من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً ، فهذه عدة أخبار لم تقترن فيها المعانقة بقول كيف أصبحت ونحوها بل ولم يقع في حديث الباب أن اثنين تلاقيا فقال أحدهما للآخر كيف أصبحت حتى يستقيم الحمل على العادة في المعانقة حينئذ ، وإنما فيه أن من حضر باب النبي صلى الله عليه وسلم لما رأوا خروج علي من عند النبي صلى الله عليه وسلم سألوه عن حاله في مرضه فأخبرهم ، فالراجع أن ترجمة المعانقة كانت خالية من الحديث كما تقدم ، وقد ورد في المعانقة أيضاً حديث أبي ذر أخرجه أحمد وأبو داود من طريق رجل من عترة لم يسم قال « قلت لأبي ذر

هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصافحكم إذ لقيتموه . قال : مآلقته قط إلا صافحني ، وبعث إلي ذات يوم فلم أكن في أهلي ، فلما جئت أخبرت أنه أرسل إلى فأتيته وهو على سريره فالتزمني ، فكانت أجود وأجود » ورجاله ثقات ، إلا هذا الرجل المبهم . وأخرج الطبراني في « الأوسط » من حديث أنس « كانوا إذا تلاقوا تصافحوا ، وإذا قدموا من سفر تعانقوا » وله في الكبير « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا لقي أصحابه لم يصافحهم حتى يسلم عليهم » قال ابن بطلان : اختلف الناس في المعانقة ، فكرهاها مالك ، وأجازها ابن عيينة . ثم ساق قصتهما في ذلك من طريق سعيد بن إسحق وهو مجهول عن علي بن يونس الليثي المدني وهو كذلك ، وأخرجها ابن عساكر في ترجمة جعفر من تاريخه من وجه آخر عن علي بن يونس قال : استأذن سفيان بن عيينة على مالك فأذن له فقال : السلام عليكم فردوا عليه ، ثم قال : السلام خاص وعام ، السلام عليك يا أبا عبد الله ورحمة الله وبركاته ، فقال : وعليك السلام يا أبا محمد ورحمة الله وبركاته . ثم قال : لولا أنها بدعة لعانقتك . قال قد عانق من هو خير منك قال جعفر ؟ قال : نعم . قال : ذاك خاص قال : ماعمه يعننا . ثم ساق سفيان الحديث عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال « لما قدم جعفر من الحبشة اعتنقه النبي صلى الله عليه وسلم » الحديث . قال الذهبي في « الميزان » : هذه الحكاية باطلة ، وإسنادها مظلم . قلت : والمحفوظ عن ابن عيينة بغير هذا الإسناد ، فأخرج سفيان بن عيينة في جامعه عن الأجلح عن الشعبي « أن جعفرًا لما قدم تلقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل جعفرًا بين عيينة » وأخرج البغوي في « معجم الصحابة » من حديث عائشة « لما قدم جعفر استقبله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل ما بين عيينة » وسنده موصول لكن في سنده محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير وهو ضعيف ، وأخرج الترمذي عن عائشة قالت « قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي ، فقرع الباب ، فقام إليه النبي صلى الله عليه وسلم عريانا يجر ثوبه فاعتنقه وقبله » قال الترمذي : حديث حسن . وأخرج قاسم بن أصبغ « عن أبي الهيثم بن التيهان أن النبي صلى الله عليه وسلم لقيه فاعتنقه وقبله » وسنده ضعيف . قال المهلب : في أخذ العباس بيد علي جواز المصافحة والسؤال عن حال العليل كيف أصبح ، وفيه جواز اليمين على غلبة الظن ، وفيه أن الخلافة لم تذكر بعد النبي صلى الله عليه وسلم لعل أصلًا لأن العباس حلف أنه يصير مأمورًا لا أمرًا لما كان يعرف من توجيه النبي صلى الله عليه وسلم بها إلى غيره ، وفي سكوت علي دليل على علم علي بما قال العباس ، قال : وأما قول علي لو صرح النبي صلى الله عليه وسلم بصرها عن بني عبد المطلب لم يمكنهم أحد بعده منها فليس كما ظن ، لأنه صلى الله عليه وسلم قال « مروا أبا بكر فليصل بالناس » وقيل له لو أمرت عمر فامتنع ثم لم يمنع ذلك عمر من ولايتها بعد ذلك . قلت : وهو كلام من لم يفهم مراد علي . وقد قدمت في شرح الحديث في الوفاة النبوية بيان مراده ، وحاصله أنه إنما خشي أن يكون منع النبي صلى الله عليه وسلم لهم من الخلافة حجة قاطعة بمنعهم منها على الاستمرار تمسكًا بالمنع الأول لو رده بمنع الخلافة نصًا ، وأما منع الصلاة فليس فيه نص على منع الخلافة وإن كان في التنصيص على إمامة أبي بكر في مرضه إشارة إلى أنه أحق بالخلافة فهو بطريق الاستنباط لا النص ، ولولا اقترينه كونه في مرض الموت ما قوى ، وإلا فقد استتاب في الصلاة قبل ذلك غيره في أسفاره والله أعلم . وأما ما استنبطه أولاً ففيه نظر ، لأن مستند العباس في ذلك الفراسة وقرائن الأحوال ، ولم ينحصر ذلك في أن معه من النبي صلى الله عليه وسلم النص على منع علي من الخلافة ، وهذا بين من سياق القصة ، وقد قدمت هناك أن في بعض طرق هذا الحديث أن العباس قال لعل بعد أن مات النبي صلى الله عليه وسلم : أبسط يدك أبايعك فيبايعك الناس

فلم يفعل ، فهذا دال على أن العباس لم يكن عنده في ذلك نص والله أعلم . وقول العباس في هذه الرواية لعل « ألا تراه : أنت والله بعد ثلاث الخ » قال ابن التين : الضمير في تراه للنبي صلى الله عليه وسلم وتعقب بأن الأظهر أنه ضمير الشأن وليست الرؤية هنا الرؤية البصرية ، وقد وقع في سائر الروايات « ألا ترى » بغير ضمير . وقوله « لو لم تكن الخلافة فينا آمرناه » قال ابن التين : فهو بمد الحمزة أى شاورناه ، قال وقرأناه بالقصر من الأمر . قلت : وهو المشهور . والمراد سألناه ، لأن صيغة الطلب كصيغة الأمر ، ولعله أراد أنه يؤكد عليه في السؤال حتى يصير كأنه أمر له بذلك . وقال الكرماني : فيه دلالة على أن الأمر لا يشترط فيه العلو ولا الاستعلاء . وحكى ابن التين عن الداودي أن أول ما استعمل الناس « كيف أصبحت » في زمن طاعون عمواس ، وتعقبه بأن العرب كانت تقوله قبل الإسلام . وبأن المسلمين قالوه في هذا الحديث . قلت : والجواب حمل الأولية على ما وقع في الإسلام ، لأن الإسلام جاء بمشروعية السلام للمتلاقين ، ثم حدث السؤال عن الحال ، وقل من صار يجمع بينهما ، والسنة البداءة بالسلام ، وكأن السبب فيه ما وقع من الطاعون فكانت الداعية متوفرة على سؤال الشخص من صديقه عن حاله فيه ثم كثر ذلك حتى اكتفوا به عن السلام ، ويمكن الفرق بين سؤال الشخص عن حاله ممن عرف أنه متوجع وبين سؤال من حاله يحتمل الحدوث

### ب من أجاب بلييك وسعديك

[٦٢٦٧] ٦٠٤٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا همام عن قتادة عن أنس عن معاذ قال : أنا رديف رسول الله صلى الله عليه فقال : « يا معاذ » ، قلت لبك وسعديك - ثم قال مثله ثلاثاً - « هل تدري ما حق الله على العباد ؟ أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً » . ثم سار ساعة فقال : « يا معاذ » ، قلت : لبك وسعديك . قال : « هل تدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك ؟ ألا يعذبهم » . حدثنا هبة قال نا همام قال نا قتادة عن أنس عن معاذ . بهذا .

[٦٢٦٨] ٦٠٤٨ - نا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا زيد بن وهب قال نا - والله - أبوذر بالربذة قال : كنت أمشي مع رسول الله صلى الله عليه في حرّة المدينة عشاء استقبلنا أحد فقال : « يا أباذر ، ما أحب أن أحداً لي ذهباً تأتي علي ليلة أو ثلاث عندي منه دينار لا أرصده لدين ، إلا أن أقول به في عباد الله هكذا وهكذا وهكذا » - وأرانا بيده - ثم قال : « يا أباذر » ، قلت : لبك وسعديك يا رسول الله . قال : « الأكثرون هم الأقلون ، إلا من قال هكذا وهكذا » . ثم قال لي : « مكانك لا تبرح يا أباذر حتى أرجع » . فانطلق حتى غاب عني فسمعت صوتاً ، فتخوفت أن يكون عرض لرسول الله صلى الله عليه ، فأردت أن أذهب ثم ذكرت قول رسول الله صلى الله عليه : « لا تبرح » . فمكثت . قلت : يا رسول الله ، سمعت صوتاً حسبت أن يكون عرض لك ، ثم ذكرت قولك فمكثت . فقال النبي صلى الله عليه : « ذاك جبريل أتاني فأخبرني أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة » . قلت : يا رسول الله ، وإن زنى وإن سرق . قال : « وإن زنى وإن سرق » . قلت : لزيد : إنه بلغني أنه أبو الدرداء فقال : أشهد لحديثيه أبوذر بالربذة . قال الأعمش : وحدثني أبو صالح عن أبي الدرداء نحوه . قال أبو شهاب عن الأعمش : « يمكث عندي فوق ثلاث » .

**قوله ( باب من أجاب بليك وسعديك )** ذكر فيه حديث أنس عن معاذ قال ( أنا رديف النبي صلى الله عليه وسلم فقال يامعاذ ، قلت : لبيك وسعديك ) وقد تقدم شرح هاتين الكلمتين في كتاب الحج وتقدم شرح بعض حديث معاذ في كتاب العلم وفي الجهاد ويأتي مستوفى في كتاب الرقاق ، وكذلك حديث أبي ذر المذكور في الباب بعده وقوله فيه « قلت لزيد » أي ابن وهب ، والقائل هو الأعمش وهو موصول بالإسناد المذكور ، وقد بين في الرواية التي تليها أن الأعمش رواه عن أبي صالح عن أبي الدرداء ، وقوله « وقال أبو شهاب عن الأعمش » يعني عن زيد بن وهب عن أبي ذر كما تقدم موصولاً في كتاب الاستقراض ، والمراد أنه أتى بقوله « يمكث عندي فوق ثلاث » بدل قوله في رواية هذا الباب « تأتي على ليلة أو ثلاث عندي منه دينار » وبقية سياق الحديث سواء إلا الكلام الأخير في سؤال الأعمش زيد بن وهب إلى آخره ، وقوله « أرصده » بضم أوله ، وقوله « فمكث » أي أقمت في موضعي وهو كقوله تعالى ﴿ وإذا أظلم عليهم قاموا ﴾ وقد ورد ذلك من قول النبي صلى الله عليه وسلم فأخرج النسائي وصححه ابن حبان من حديث محمد بن حاطب قال « انطلقت في أمي إلى رجل جالس فقالت له : يا رسول الله قال : لبيك وسعديك » . قلت : وأمه هي أم جميل بالجيم بنت المحلل بمهمله ولامين الأولى ثقيلة .

### ب ( لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه )

[٦٢٦٩] ٦٠٤٩ - نا إسماعيل بن عبد الله قال ني مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه » .

**قوله ( باب لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه )** هكذا ترجم بلفظ الخبر وهو خير معناه النهي ، وقد رواه ابن وهب بلفظ النهي « لا يقيم » وكذا رواه ابن الحسن ، ورواه القاسم بن يزيد وطاهر بن مدرار بلفظ « لا يقيمن » وكذا وقع في رواية الليث عند مسلم بلفظ النهي المؤكد ، وكذا عنده من رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه .

**قوله ( حدثنا إسماعيل بن عبد الله )** هو ابن أبي أويس « وهذا الحديث ليس في الموطأ إلا عند ابن وهب ومحمد بن الحسن ، وقد أخرجه الدارقطني من رواية إسماعيل وابن وهب وابن الحسن والوليد بن مسلم والقاسم بن يزيد وطاهر بن مدرار كلهم عن مالك ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية القاسم بن يزيد الجرمي وعبد الله بن وهب جميعاً عن مالك ؛ وضاق على أبي نعيم فأخرجه من طريق البخاري نفسه ، وقد تقدم في كتاب الجمعة من رواية ابن جريج عن نافع ، ويأتي في الباب الذي يليه من رواية عبد الله بن عمر العمرى عن نافع وسياقه أتم ويأتي شرحه فيه .

### ب ( إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا )<sup>(١)</sup>

[٦٢٧٠] ٦٠٥٠ - نا خلاد بن يحيى قال نا سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه أنه نهى أن يُقام الرجل من مجلسه ويجلس فيه آخر ، ولكن تفسَّحوا وتوسَّعوا . وكان ابن عمر يكره أن يقوم الرجل من مجلسه ثم يجلس مكانه .

(١) ﴿ الْمَجَالِسِ ﴾ : قرأ عاصم : ﴿ الْمَجَالِسِ ﴾ على الجمع ، والباقون : ﴿ الْمَجْلِسِ ﴾ على الإفراد .

**قوله ( باب إذا قيل لكم تفسّحوا في المجالس فافسحوا )** كذا لأبي ذر ، وزاد غيره ﴿ وإذا قيل انشزوا فانشزوا ﴾ الآية . اختلف في معنى الآية ف قيل إن ذلك خاص بمجلس النبي صلى الله عليه وسلم ، قال ابن بطال قال بعضهم : هو مجلس النبي صلى الله عليه وسلم خاصة عن مجاهد وقادة قلت : لفظ الطبري عن قتادة « كانوا يتنافسون في مجلس النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأوه مقبلاً ضيقوا مجلسهم ، فأمرهم الله تعالى أن يوسع بعضهم لبعض . قلت : لا يلزم من كون الآية نزلت في ذلك الاختصاص . وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان بفتح المهملة والتحتانية الثقيلة قال « نزلت يوم الجمعة أقبل جماعة من المهاجرين والأنصار من أهل بدر فلم يجدوا مكاناً ، فأقام النبي صلى الله عليه وسلم ناساً ممن تأخر إسلامه فأجلسهم في أماكنهم ، فشق ذلك عليهم ، وتكلم المنافقون في ذلك ، فأنزل الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسّحوا في المجالس فافسحوا ﴾ وعن الحسن البصري : المراد بذلك مجلس القتال ، قال : ومعنى قوله ﴿ انشزوا ﴾ انهضوا للقتال . وذهب الجمهور إلى أنها عامة في كل مجلس من مجالس الخير ، وقوله ﴿ افسحوا يفسح الله ﴾ أى وسعوا يوسع الله عليكم في الدنيا والآخرة .

**قوله ( سفيان )** هو الثوري .

**قوله ( أنه نهي أن يقام الرجل من مجلسه ويجلس فيه آخر )** كذا في رواية سفيان ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ « لا يُقيم الرجل الرجل من مقعده ثم يجلس فيه » .

**قوله ( ولكن تفسحوا وتوسعوا )** هو عطف تفسيري ، ووقع في رواية قبيصة عن سفيان عند ابن مردويه « ولكن ليقل افسحوا وتوسعوا » وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية قبيصة وليس عنده « ليقل » وهذه الزيادة أشار مسلم إلى أن عبيد الله بن عمر تفرد بها عن نافع ، وأن مالكاً والليث وأيوب وابن جريج رووه عن نافع بدونها ، وأن ابن جريج زاد قلت لنافع : في الجمعة ؟ قال : وفي غيرها ، وقد تقدمت زيادة ابن جريج هذه في كتاب الجمعة ووقع في حديث جابر عند مسلم « لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالف إلى مقعده فيقعده فيه ، ولكن يقول افسحوا » فجمع بين الزيادتين ورفعهما ، وكان ذلك سبب سؤال ابن جريج لنافع . قال ابن أبي جمرة : هذا اللفظ عام في المجالس ، ولكنه مخصوص بالمجالس المباحة إما على العموم كالمساجد ومجالس الحكام والعلم ، وإما على الخصوص كمن يدعو قوماً بأعيانهم إلى منزله لوليمة ونحوها ، وأما المجالس التي ليس للشخص فيها ملك ولا إذن له فيها فإنه يقام ويخرج منها ، ثم هو في المجالس العامة ، وليس عاماً في الناس بل هو خاص بغير المجانين ومن يحصل منه الأذى كأكل الثوم النوى إذا دخل المسجد ، والسفيه إذا دخل مجلس العلم أو الحكم . قال : والحكمة في هذا النهي منع استنفاص حق المسلم المقتضى للضغائن ، والحث على التواضع المقتضى للمواددة ، وأيضاً فالناس في المباح كلهم سواء ، فمن سبق إلى شيء استحقه ، ومن استحق شيئاً فأخذ منه بغير حق فهو غصب والغصب حرام ، فعلى هذا قد يكون بعض ذلك على سبيل الكراهة وبعضه على سبيل التحريم ، قال : فأما قوله « تفسحوا وتوسعوا » فمعنى الأول أن يتوسعوا فيما بينهم ومعنى الثاني أن ينضم بعضهم إلى بعض حتى يفضل من الجمع مجلس للداخل . انتهى ملخصاً .

**قوله ( وكان ابن عمر )** هو موصول بالسند المذكور .

**قوله ( يكره أن يقوم الرجل من مجلسه ثم يجلس مكانه )** أخرجه البخاري في الأدب المفرد عن قبيصة عن



سفيان وهو الثوري بلفظ « وكان ابن عمر إذا قام له رجل من مجلسه لم يجلس فيه » ، وكذا أخرجه مسلم من رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، وقوله « يجلس » في روايتنا بفتح أوله ، وضبطه أبو جعفر الغرناطي في نسخته بضم أوله على وزن « يقام » وقد ورد ذلك عن ابن عمر مرفوعاً أخرجه أبو داود من طريق أبي الخصيب بفتح المعجمة وكسر المهملة آخره موحدة بوزن عظيم واسمه زياد بن عبد الرحمن عن ابن عمر « جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام له رجل من مجلسه ، فذهب ليجلس فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم » وله أيضاً من طريق سعيد بن أبي الحسن « جاءنا أبو بكرة فقام له رجل من مجلسه فأبى أن يجلس فيه وقال : إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذا » وأخرجه الحاكم وصححه من هذا الوجه لكن لفظه مثل لفظ ابن عمر الذي في الصحيح ، فكان أبا بكرة حمل النهى على المعنى الأعم ، وقد قال البزار إنه لا يعرف له طريق إلا هذه ، وفي سنده أبو عبد الله مولى أبي بردة بن أبي موسى وقيل مولى قريش وهو بصرى لا يعرف ، قال ابن بطال : اختلف في النهى فقيل للأدب ، وإلا فالذى يجب للعالم أن يليه أهل الفهم والنهى ، وقيل هو على ظاهره ، ولا يجوز لمن سبق إلى مجلس مباح أن يقام منه ، واحتجوا بالحديث يعنى الذي أخرجه مسلم عن أبي هريرة رفعه « إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به » قالوا فلما كان أحق به بعد رجوعه ثبت أنه حقه قبل أن يقوم ، ويتأيد ذلك بفعل ابن عمر المذكور فإنه راوي الحديث وهو أعلم بالمراد منه . وأجاب من حمله على الأدب أن الموضع في الأصل ليس ملكه قبل الجلوس ولا بعد المفارقة فدل على أن المراد بالحقية في حالة الجلوس الأولوية ، فيكون من قام تاركاً له قد سقط حقه جملة ، ومن قام ليرجع يكون أولى . وقد سئل مالك عن حديث أبي هريرة فقال : ماسمعت به ، وإنه لحسن إذا كانت أوبته قريبة ، وإن بعد فلا أرى ذلك له ولكنه من محاسن الأخلاق . وقال القرطبي في « المفهم » : هذا الحديث يدل على صحة القول بوجوب اختصاص الجالس بموضعه إلى أن يقوم منه ، وما احتج به من حمله على الأدب لكونه ليس ملكاً له لا قبل ولا بعد ليس بحجة ، لأننا نسلم أنه غير ملك له لكن يختص به إلى أن يفرغ غرضه ، فصار كأنه ملك منفعتة فلا يزاحمه غيره عليه ، قال النووي : قال أصحابنا هذا في حق من جلس في موضع من المسجد أو غيره لصلاة مثلاً ثم فارقه ليعود إليه كإرادة الوضوء مثلاً أو لشغل يسير ثم يعود لا يبطل اختصاصه به ، وله أن يقيم من خالفه وقعد فيه ، وعلى القاعد أن يطيعه . واختلف هل يجب عليه ؟ على وجهين أحدهما الوجوب ، وقيل يستحب وهو مذهب مالك ، قال أصحابنا : وإنما يكون أحق به في تلك الصلاة دون غيرها ، قال : ولا فرق بين أن يقوم منه ويترك له فيه سجادة ونحوها أم لا والله أعلم . وقال عياض : اختلف العلماء فيمن اعتاد بموضع من المسجد للتدريس والفتوى ، فحكى عن مالك أنه أحق به إذا عرف به قال : والذي عليه الجمهور أن هذا استحسان وليس بحق واجب ، ولعله مراد مالك . وكذا قالوا في مقاعد الباعة من الألفية والطرق التي هي غير متملكة ، قالوا : من اعتاد بالجلوس في شيء منها فهو أحق به حتى يتم غرضه . قال : وحكاها الماوردي عن مالك قطعاً للتنازع . وقال القرطبي : الذي عليه الجمهور أنه ليس بواجب . وقال النووي : استثنى أصحابنا من عموم قول « لا يقيمن أحدكم الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه » من ألف من المسجد موضعاً يفتي فيه أو يقرئ فيه قرآناً أو علماً فله أن يقيم من سبقه إلى القعود فيه . وفي معناه من سبق إلى موضع من الشوارع ومقاعد الأسواق لمعاملة . قال النووي : وأما ما نسب إلى ابن عمر فهو ورع منه ، وليس قعوده فيه حراماً إذا كان ذلك برضا الذي قام ولكنه تورع منه لاحتمال أن يكون الذي قام لأجله استحيى منه فقام عن غير طيب قلبه فسد الباب ليسلم من هذا أو رأى أن الإيثار بالقرب مكروه أو

خلاف الأولى ، فكان يمتنع لأجل ذلك لئلا يرتكب ذلك أحد بسببه . قال علماء أصحابنا : وإنما يحمّد الإِثَارَ بحفظ النفس وأُمُور الدنيا

## باب

مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ أَوْ بَيْتِهِ وَلَمْ يَسْتَأْذِنْ أَصْحَابَهُ ، أَوْ تَهَيَّأَ لِلْقِيَامِ لِيَقُومَ النَّاسُ

[٦٢٧١] ٦٠٥١- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ قَالَ نَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَذْكُرُ عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : لَمَّا تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ دَعَا النَّاسَ طَعَمُوا ثُمَّ جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ ، قَالَ : فَأَخَذَ كَأَنَّهُ تَهَيَّأَ لِلْقِيَامِ ، فَلَمْ يَقُومُوا ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَامَ ، فَلَمَّا قَامَ قَامَ مِنْ قَامَ مَعَهُ مِنَ النَّاسِ وَبَقِيَ ثَلَاثَةٌ . وَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ جَاءَ لِيَدْخُلَ فَإِذَا الْقَوْمُ جُلُوسٌ ؛ ثُمَّ إِنَّهُمْ قَامُوا فَانْطَلَقُوا ، قَالَ : فَجِئْتُ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُمْ قَدْ انْطَلَقُوا فَجَاءَ حَتَّى دَخَلَ فَذَهَبْتُ أَدْخُلُ فَأَرَخَيْتُ الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ عَظِيمًا ﴾ .

قوله ( باب من قام من مجلسه أو بيته ولم يستأذن أصحابه ، أو تهيأ للقيام ليقوم الناس ) ذكر فيه حديث أنس في قصة زواج زينب بنت جحش ونزول آية الحجاب ، وفيه « فأخذ كأنه تهيأ للقيام فلم يقوموا ، فلما رأى ذلك قام ، فلما قام قام من قام معه من الناس وبقي ثلاثة » الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير سورة الأحزاب . قال ابن بطال : فيه أنه لا ينبغي لأحد أن يدخل بيت غيره إلا بإذنه ، وأن المأذون له لا يطيل الجلوس بعد تمام ما أذن له فيه لئلا يؤذي أصحاب المنزل ويمنعهم من التصرف في حوائجهم . وفيه أن من فعل ذلك حتى تضرر به صاحب المنزل أن لصاحب المنزل أن يظهر التأقل به وأن يقوم بغير إذن حتى يتفطن له ، وأن صاحب المنزل إذا خرج من منزله لم يكن للمأذون له في الدخول أن يقيم إلا بإذن جديد ، والله أعلم .

## باب الاحتباء باليد ، وهو القرفصاء

[٦٢٧٢] ٦٠٥٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي غَالِبٍ قَالَ نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ قَالَ نَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِفَنَاءِ الْكَعْبَةِ مُحْتَبِيًا بِيَدِهِ هَكَذَا .

قوله ( باب الاحتباء باليد وهو ) وقع في رواية الكشميهني « وهى » ( القرفصاء ) بضم القاف والفاء بينهما راء ساكنة ثم صاد مهملة ومد ، وقال الفراء : إن ضمنت القاف والفاء مددت وإن كسرت قصرت ، والذي فسر به البخاري الاحتباء أخذه من كلام أبي عبيدة فإنه قال : القرفصاء جلسة المحتبى ، ويدير ذراعيه ويديه على ساقيه . وقال عياض : قيل هى الاحتباء ، وقيل جلسة الرجل المستوفز ، وقيل جلسة الرجل على أليتيه . قال : وحديث قيلة يدل عليه لأن فيه « وبیده عسیب نخلة » فدل على أنه لم يحتب بيديه . قلت : ولا دلالة فيه على نفى الاحتباء فإنه تارة يكون باليدين وتارة بثوب ، فلعلة في الوقت الذي رآته قيلة كان محتبياً بثوبه ، وقد قال ابن فارس وغيره : الاحتباء أن يجمع ثوبه ظهره وركبتيه . قلت : وحديث قيلة وهى بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها لام

أخرجه أبو داود والترمذى في « الشمائل » والطبراني وطوله بسند لا بأس به أنها قالت .. فذكر الحديث وفيه « قالت فجاء رجل فقال السلام عليك يا رسول الله ، فقال : عليك السلام ورحمة الله ، وعليه أسمال مليتين قد كانتا بزعفران فنفضتا ، وبيده عسيب نخلة مقشرة قاعداً القرفصاء . قالت : فلما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم المتخشع في الجلسة أرعدت من الفرق ، فقال له جليسه : يا رسول الله أرعدت المسكينة ، فقال ولم ينظر إلى : يا مسكينة عليك المسكينة ، فذهب عنى ما أجده من الرعب » الحديث . وقوله فيه « وعليه أسمال » بمهمله جمع سمل بفتحين وهو الثوب البالى و « مليتين » بالتصغير تشبيهه بملاءة وهى الرداء . وقيل القرفصاء الاعتماد على عقبه ومس أليته بالأرض ، والذي يتحرر من هذا كله أن الاحتباء قد يكون بصورة القرفصاء ، لا أن كل احتباء قرفصاء والله أعلم

**قوله ( حدثني محمد بن أبي غالب )** هو القومسي بضم القاف وسكون الواو وبالسین المهمله ، نزل بغداد ، وهو من صغار شيوخ البخاري ومات قبله بست سنين ، وليس له عنده سوى هذا الحديث وحديث آخر في كتاب التوحيد . ولهم شيخ آخر يقال له محمد بن أبي غالب الواسطي نزيل بغداد ، قال أبو نصر الكلاباذي : سمع من هشيم ومات قبل القومسي بست وعشرين سنة .

**قوله ( محمد بن فليح عن أبيه )** هو فليح بن سليمان المدني ، وقد نزل البخاري في حديثه هذا درجتين لأنه سمع الكثير من أصحاب فليح مثل يحيى بن صالح ونزل في حديث إبراهيم بن المنذر درجة لأنه سمع منه الكثير وأخرج عنه بغير واسطة .

**قوله ( بفناء الكعبة )** بكسر الفاء ثم نون ثم مد أى جانبها من قبل الباب .

**قوله ( محتبياً بيده هكذا )** كذا وقع عنده مختصراً ، ورويناه في الجزء السادس من « فوائد أبي محمد بن صاعد » عن محمود بن خالد عن أبي غزوة وهو بفتح المعجمة وكسر الزاى وتشديد التحتانية وهو محمد بن موسى الأنصاري القاضي عن فليح نحوه وزاد « فأرانا فليح موضع يمينه على يساره موضع الرسغ » وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية أبي موسى محمد بن المثنى عن أبي غزوة بسند آخر قال « حدثنا إبراهيم بن سعد عن عمر بن محمد بن زيد عن نافع » فذكر نحو حديث الباب دون كلام فليح ، وأخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن أبي غزوة عن فليح ولم يذكر كلام فليح أيضاً ، والذي يظهر أن لأبي غزوة فيه شيخين ، وأبو غزوة ضعفه ابن معين وغيره ، ووقع عند أبي داود من حديث أبي سعيد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس احتبى بيديه » زاد البزار « ونصب ركبتيه » وأخرج البزار أيضاً من حديث أبي هريرة بلفظ « جلس عند الكعبة فضم رجله فأقامهما واحتبى بيديه » ويستثنى من الاحتباء باليدين ما إذا كان في المسجد ينتظر الصلاة فاحتبى بيديه فينبغى أن يمسك إحداها بالأخرى كما وقعت الإشارة إليه في هذا الحديث من وضع إحداها على رسغ الأخرى ، ولاشبك بين أصابعه في هذه الحالة ، فقد ورد النهى عن ذلك عند أحمد من حديث أبي سعيد بسند لا بأس به والله أعلم . وتقدمت مباحث التشبيك في المسجد في أبواب المساجد من كتاب الصلاة . وقال ابن بطال : لا يجوز للمحتبى أن يصنع بيديه شيئاً ويتحرك للصلاة أو غيرها لأن عورته تبدو إلا إذا كان عليه ثوب يستر عورته فيجوز ، وهذا بناء على أن الاحتباء قد يكون باليدين فقط وهو المعتمد ، وفرق الداودي فيما حكاه عنه ابن التين بين الاحتباء والقرفصاء فقال : الاحتباء أن يقيم رجله ويفرج بين ركبتيه ويدير عليه ثوباً ويعقده ، فإن كان عليه قميص أو غيره فلا ينهى عنه ، وإن لم يكن عليه شيء فهو القرفصاء . كذا قال والمعتمد ما تقدم .

## باب

من اتكأ بين يدي أصحابه

قال خَبَابٌ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بِبِرْدَةٍ، فَقُلْتُ: أَلَا تَدْعُو اللَّهَ؟ فَقَعَدَ.

[٦٢٧٣] ٦٠٥٣- نا عليُّ بن عبد الله قال نا بشرُ بن المفضل قال نا الجريريُّ عن عبد الرحمن بن أبي بكرٍ عن أبيه قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأكْبَرِ الْكَبَائِرِ؟» قالوا: بلى يا رسولَ الله قال: «الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ».

[٦٢٧٤] ٦٠٥٤- نا مسددٌ قال نا بشرٌ مثله وكان مُتَكِنًا فجلس، فقال: أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ، فما زال يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ.

**قوله ( باب من اتكأ بين يدي أصحابه )** قيل: الاتكاء الاضطجاع، وقد مضى في حديث عمر في كتاب الطلاق « وهو متكئ على سرير » أى مضطجع، بدليل قوله « قد أثر السرير في جنبه » كذا قال عياض، وفيه نظر لأنه يصح مع عدم تمام الاضطجاع، وقد قال الخطائى: كل معتمد على شيء متمكن منه فهو متكئ، وإيراد البخارى حديث خباب المعلق يشير به إلى أن الاضطجاع اتكاء وزيادة، وأخرج الدارمى والترمذى وصححه هو وأبو عوانة وابن حبان عن جابر بن سمرة « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم متكئا على وسادة » ونقل ابن العربي عن بعض الأطباء أنه كره الاتكاء، وتعقبه بأن فيه راحة كالاستناد والاحتباء.

**قوله ( وقال خباب )** بفتح المعجمة وتشديد الموحدة وآخره موحدة أيضا هو ابن الأرت الصحابي، وهذا القدر المعلق طرف من حديث له تقدم موصولاً في علامات النبوة. ثم ذكر حديث أبي بكر في أكبر الكبائر وأورده من طريقين لقوله فيه « وكان متكئاً فجلس » وقد تقدمت الإشارة إليه في أوائل كتاب الأدب، وورد في مثل ذلك حديث أنس في قصة ضمام بن ثعلبة لما قال « أيكم ابن عبد المطلب؟ فقالوا: ذلك الأبيض المتكئ » قال المهلب: يجوز للعالم والمفتي والإمام الاتكاء في مجلسه بحضرة الناس لألم يجده في بعض أعضائه أو لراحة يرتفق بذلك ولا يكون ذلك في عامة جلوسه.

## باب من أسرع في مشيه حاجة أو قصد

[٦٢٧٥] ٦٠٥٥- نا أبو عاصم عن عمر بن سعيد عن ابن أبي مليكة أن عتبة بن الحارث حدثه قال: صلى النبي صلى الله عليه العصر، فأسرع ثم دخل البيت.

**قوله ( باب من أسرع في مشيه حاجة )** أى لسبب من الأسباب، وقوله « أو قصد » أى لأجل قصد شيء معروف، والقصد هنا بمعنى المقصود، أى أسرع لأمر المقصود. ذكر فيه طرفاً من حديث عتبة بن الحارث، قال ابن بطال: فيه جواز إسراع الإمام في حاجته، وقد جاء أن إسراعه عليه الصلاة والسلام في دخوله إنما كان لأجل صدقة أحب أن يفرقها في وقته. قلت: وهذا الذي أشار إليه متصل في حديث عتبة بن الحارث المذكور كما تقدم واضحاً في كتاب الزكاة، فإنه أخرجه هناك بالإسناد الذي ذكره هنا تأمناً، وتقدم أيضاً في صلاة

الجماعة ، وقال في الترجمة « لحاجة أو قصد » لأن الظاهر من السياق أنه كان لتلك الحاجة الخاصة فيشعر بأن مشيه لغير الحاجة كان على هيئته ، ومن ثم تعجبوا من إسرعه ، فدل على أنه وقع على غير عادته . فحاصل الترجمة أن الإسراع في المشي إن كان لحاجة لم يكن به بأس ، وإن كان عمداً لغير حاجة فلا . وقد أخرج ابن المبارك في كتاب الاستئذان بسند مرسل أن مشية النبي صلى الله عليه وسلم كانت مشية السوق لا العاجز ولا الكسلان ، وأخرج أيضاً « كان ابن عمر يسرع في المشي ويقول هو أبعد من الزهو ، وأسرع في الحاجة » . قال غيره : وفيه اشتغال عن النظر إلى مالا ينبغي التشاغل به . وقال ابن العربي : المشي على قدر الحاجة هو السنة إسرعاً وبطأً ، لا التصنيع فيه ولا التهور

### السريـر

[٦٢٧٦] ٦٠٥٦- ناقتيبة قال نا جرير عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يَصلي وسط السرير وأنا مضطجعة بينة وبين القبلة ، تكون لي الحاجة فأكره أن أقوم فاستقبله ، فأنسل أنسلالاً .

قوله ( باب السرير ) بمهمات وزن عظيم معروف . ذكر الراغب أنه مأخوذ من السرور لأنه في الغالب لأولى النعمة . قال : وسرير الميت لشبهه به في الصورة وللتفاؤل بالسرور ، وقد يعبر بالسرير عن الملك ، وجمعه أسرة وسرر بضمين ، ومنهم من يفتح الراء استقلاً للضمين ، ذكر فيه حديث عائشة وهو ظاهر فيما ترجم له . قال ابن بطال : فيه جواز اتخاذ السرير والنوم عليه ونوم المرأة بحضرة زوجها . وقال ابن التين : وقوله فيه وسط السرير قرأناه بسكون السين ، والذي في اللغة المشهورة بفتحها . وقال الراغب وسط الشيء يقال بالفتح للكمية المتصلة كالجسم الواحد نحو وسطه صلب ، ويقال بالسكون للكمية المنفصلة بين جسمين نحو وسط القوم . قلت : وهذا مما يرجع الرواية بالتحريك ، ولا يمنع السكون . ووجه إيراد هذه الترجمة وما قبلها وما بعدها في كتاب الاستئذان أن الاستئذان يستدعى دخول المنزل فذكر متعلقات المنزل استطراداً

### باب من ألقى له وسادة

[٦٢٧٧] ٦٠٥٧- حدثني إسحاق قال نا خالد... ح. وحدثني عبد الله بن محمد قال نا عمرو بن عون قال نا خالد عن خالد عن أبي قلابة قال أخبرني أبو المريح قال : دخلت مع أبيك زيد على عبد الله بن عمرو فحدثنا أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر له صومي ، فدخل علي فألقيت له وسادة من آدم حشوها ليف ، فجلس على الأرض وصارت الوسادة بيني وبينه . فقال لي : « أما يكفيك من كل شهر ثلاثة أيام » قلت : يا رسول الله . قال : « خمساً » . قلت : يا رسول الله . قال : « سبعا » . قلت : يا رسول الله . قال : « تسعاً » . قلت : يا رسول الله . قال : « إحدى عشرة » . قلت : يا رسول الله . قال : « لا صوم فوق صوم داود ، شطر الدهر ، صيام يوم وإفطار يوم » .

[٦٢٧٨] ٦٠٥٨- نبي يحيى بن جعفر قال نا يزيد عن شعبة عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة أنه قدم الشام... ح. وحدثنا أبو الوليد قال نا شعبة عن مغيرة عن إبراهيم قال : ذهب علقمة إلى الشام ، فأتى

المسجد فصلى ركعتين فقال : اللهم ارزقني جليساً ، فقعد إلى أبي الدرداء . فقال : ممن أنت ؟ قال : من أهل الكوفة ، قال : أليس فيكم صاحب السر الذي كان لا يعلمه غيره - يعني حذيفة - أليس فيكم ، أو كان فيكم ، الذي أجاره الله على لسان رسوله من الشيطان - يعني عماراً - أو ليس فيكم صاحب السواك والوسادة - يعني ابن مسعود . كيف كان عبد الله يقرأ ﴿ وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى ﴾ قال : ( والذكر والأنثى ) فقال : مازال هؤلاء حتى كادوا يشككوني ، وقد سمعتها من رسول الله صلى الله عليه .

**قوله ( باب من ألقى له وسادة )** ألقى بضم أوله على البناء للمجهول ، وذكره لأن التأنيث ليس حقيقياً . ويقال وسادة ووساد وهي بكسر الواو وتقولها هذيل بالهمز بدل الواو ما يوضع عليه الرأس وقد يتكأ عليه وهو المراد هنا .

**قوله ( حدثنا إسحق )** هو ابن شاهين الواسطي ، وخالد شيخه هو ابن عبد الله الطحان ، وقوله « وحدثني عبد الله بن محمد » هو الجعفي ، وعمرو بن عون من شيوخ البخاري وقد أخرج عنه في الصلاة وغيرها بغير واسطة ، وشيخه هو الطحان المذكور ، وشيخه خالد هو ابن مهران الحذاء ، وقد نزل البخاري في هذا الإسناد الثاني درجة ، وقد تقدم هذا الحديث عن إسحق بن شاهين بهذا الإسناد في كتاب الصلاة ، وتقدمت مباحث المتن في الصيام ، وساقه المصنف هنا على لفظ عمرو بن عون ، وهذا هو السر في إirاده له من هذا الوجه النازل حتى لا تتمحض إعادته بسند واحد على صفة واحدة ، وقد أطرده هذا الصنيع إلا في مواضع يسيرة إما ذهولاً وإما لضيق المخرج .

**قوله ( أخبرني أبو المليح )** بوزن عظيم اسمه عامر وقيل زيد بن أسامة الهذلي .

**قوله ( دخلت مع أليك زيد )** هذا الخطاب لأبي قلابة واسمه عبد الله بن زيد ، ولم أر لزيد ذكراً إلا في هذا الخبر ، وهو ابن عمرو وقيل ابن عامر بن ناتل بنون ومثانة ابن مالك بن عبيد الجرمي .

**قوله ( فألقيت له وسادة )** قال المهلب فيه إكرام الكبير ، وجواز زيارة الكبير تلميذه وتعليمه في منزله ما يحتاج إليه في دينه ، وإيثار التواضع وحمل النفس عليه ، وجواز رد الكرامة حيث لا يتأذى بذلك من تردد عليه .

**قوله ( حدثنا يحيى بن جعفر )** هو البيكندی ، ويزيد هو ابن هارون ، ومغيرة هو ابن مقسم ، وإبراهيم هو النخعي ، وقد تقدم الحديث في مناقب عمار مشروحاً ، وقوله فيه « ارزقني جليساً » في رواية سليمان بن حرب عن شعبة في مناقب عمار « جليساً صالحاً » وكذا في معظم الروايات وقوله « أو ليس فيكم صاحب السواك والوساد » في رواية الكشميهني « الوسادة » . يعني أن ابن مسعود كان يتولى أمر سواك رسول الله صلى الله عليه وسلم ووساده ، ويتعاهد خدمته في ذلك بالإصلاح وغيره ، وقد تقدم في المناقب بزيادة « والمطهرة » وتقدم الرد على الداودي في زعمه أن المراد أن ابن مسعود لم يكن في ملكه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم سوى هذه الأشياء الثلاثة ، وقد قال ابن التين هنا : المراد أنه لم يكن له سواهما جهازاً وأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه إياهما ، وليس ذلك مراد أبي الدرداء ، بل السياق يرشد إلى أنه أراد وصف كل واحد من الصحابة بما كان اختص به من الفضل دون غيره من الصحابة ، وقضية مقاله الداودي هناك وابن التين هنا أن يكون وصفه

بالتقليل ، وتلك صفة كانت لغالب من كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضلاء الصحابة والله أعلم . وقوله فيه « أليس فيكم أو كان فيكم » هو شك من شعبة ، وقد رواه إسرائيل عن مغيرة بلفظ « وفيكم » وهي في مناقب عمار ، ورواه أبو عوانة عن مغيرة بلفظ « أو لم يكن فيكم » وهي في مناقب ابن مسعود .

**قوله ( الذي أجاره الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من الشيطان يعني عماراً )** في رواية إسرائيل « الذي أجاره الله من الشيطان » يعني على لسان رسوله ، وفي رواية أبي عوانة « ألم يكن فيكم الذي أجير من الشيطان » وقد تقدم بيان المراد بذلك في المناقب ، ويحتمل أن يكون أشير بذلك إلى ماجاء عن عمار أن كان ثابتاً ، فإن الطبراني أخرج من طريق الحسن البصري قال : كان عمار يقول قاتلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجن والإنس ، أرسلني إلى بحر بدر فلقيت الشيطان في صورة إنسي فصارعني فصرعتني الحديث . وفي سننه الحكم بن عطية مختلف فيه ، والحسن لم يسمع من عمار

### القائلة بعد الجمعة

[٦٢٧٩] ٦٠٥٩- فامحمد بن كثير قال أنا سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : كنّا نَقِيلُ ونتغدّى بعد الجمعة...

**قوله ( باب القائلة بعد الجمعة )** أى بعد صلاة الجمعة ، وهي النوم في وسط النهار عند الزوال وما قاربه من قبل أو بعد ، قيل لها قائلة لأنها يحصل فيها ذلك ، وهي فاعلة بمعنى مفعولة مثل ﴿ عيشة راضية ﴾ ويقال لها أيضاً القيلولة . وأخرج ابن ماجه وابن خزيمة من حديث ابن عباس رفعه استعينوا على صيام النهار بالسحور ، وعلى قيام الليل بالقيلولة وفي سننه زمعة بن صالح وفيه ضعف ، وقد تقدم شرح حديث سهل المذكور في الباب في أواخر كتاب الجمعة ، وفيه إشارة إلى أنهم كانت عاداتهم ذلك في كل يوم ، وورود الأمر بها في الحديث الذي أخرجه الطبراني في « الأوسط » من حديث أنس رفعه قال « قيلوا فإن الشياطين لا تقيل » وفي سننه كثير بن مروان وهو متروك ، وأخرج سفيان بن عيينة في جامعه من حديث خوات بن جبير رضى الله عنه موقوفاً قال « نوم أول النهار حرق ، وأوسطه خلق ، وآخره حمق » وسنده صحيح

### ب القائلة في المسجد

[٦٢٨٠] ٦٠٦٠- فاقتيبة قال نا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : ما كان لعلي اسم أحب إليه من أبي تراب ، وإن كان ليفرح إذا دعي بها . جاء رسول الله صلى الله عليه بيت فاطمة فلم يجد علياً في البيت ، فقال : « أين ابن عمك ؟ » فقالت : كان بيني وبينه شيء ، فغاضبني ، فخرج ، فلم يقل عندي . فقال رسول الله صلى الله عليه عليه لإنسان : « انظر أين هو ؟ » فجاء فقال : يا رسول الله ، هو في المسجد راقداً . فجاء رسول الله صلى الله عليه وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن شقه فأصابه تراب ، فجعل رسول الله صلى الله عليه يمسحه عنه وهو يقول : « قم أبأتراب ، قم أبأتراب » .

**قوله ( باب القائلة في المسجد )** ذكر فيه حديث على في سبب تكتيته أبا تراب ، وقد تقدم في أواخر كتاب الأدب ، والغرض منه قول فاطمة عليها السلام « فغاضبني فخرج فلم يقل عندى » وهو بفتح أوله وكسر القاف .

**قوله ( هو في المسجد راقداً )** قال المهلب : فيه جواز النوم في المسجد من غير ضرورة إلى ذلك ، وعكسه غيره وهو الذى يظهر من سياق القصة .

باب

مَنْ زَارَ قَوْمًا فَقَالَ عِنْدَهُمْ

[٦٢٨١] ٦٠٦١ - فَأَقْبَبَهُ قَالَ نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ نِي أَبِي عَنْ ثَمَامَةَ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ كَانَتْ تَبْسُطُ

لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَطْعًا فَيَقِيلُ عِنْدَهَا عَلَى ذَلِكَ النَّطْعِ ، قَالَ : فَإِذَا قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَخَذَتْ مِنْ عَرَقِهِ وَشَعْرِهِ فَجَمَعَتْهُ فِي قَارُورَةٍ ، ثُمَّ جَمَعَتْهُ فِي سُكٍّ . قَالَ : فَلَمَّا حَضَرَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْوَفَاةَ أَوْصَى إِلَيَّ أَنْ يُجْعَلَ فِي حَنَوطِهِ مِنْ ذَلِكَ السُّكِّ ، قَالَ : فَجُعِلَ فِي حَنَوطِهِ .

[٦٢٨٢] ٦٠٦٢ - فَأِإِسْمَاعِيلُ قَالَ نِي مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ :

[٦٢٨٣] كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِذَا ذَهَبَ إِلَى قُبَاءٍ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامَ بِنْتِ مِلْحَانَ فَتُطْعِمُهُ - وَكَانَتْ تَحْتَ

عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ - فَدَخَلَ يَوْمًا فَأُطْعِمَتْهُ ، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ يَضْحَكُ ، قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا يُضْحِكُكَ ؟ فَقَالَ : « نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، يَرَكِبُونَ ثَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ مُلُوكًا عَلَى الْأُسْرَةِ » - أَوْ قَالَ : « مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأُسْرَةِ » يَشْكُ إِسْحَاقُ - قُلْتُ : ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ ، فِدْعًا ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ يَضْحَكُ . فَقُلْتُ : مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي يَرَكِبُونَ ثَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ مُلُوكًا عَلَى الْأُسْرَةِ » - أَوْ قَالَ : « مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأُسْرَةِ » . فَقُلْتُ : ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ ، قَالَ : « أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ » . فَرَكِبْتُ الْبَحْرَ زَمَانَ مَعَاوِيَةَ ، فَصُرِعْتُ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجْتُ مِنَ الْبَحْرِ ، فَهَلَكْتُ .

**قوله ( باب من زار قوماً فقالَ عندهم )** أى رقد وقت القيلولة ، والفعل الماضي منه ومن القول مشترك بخلاف المضارع ، فقال يقل من القائلة وقال يقول من القول ، وقد تلطف النضير المناوى حيث قال في لغز :

قال قال النبي قولاً صحيحاً قلت قال النبي قولاً صحيحاً

فسره السراج الوراق في جوابه حيث قال :

فابن منه مضارعاً يظهر الخا في ويبدو الذي كنيت صريحاً

ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما قصة أم سليم في العرق .

**قوله ( حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الأنصاري )** هو محمد بن عبد الله بن المثني بن عبد الله بن أنس بن مالك قاضي البصرة وقد أكثر البخاري الرواية عنه بلا واسطة كالذى هنا ، وثمالة هو عم عبد الله بن المثني الراوى عنه .



**قوله ( إن أم سليم )** هذا ظاهره أن الإسناد مرسل ، لأن ثمامة لم يلحق جدة أبيه أم سليم والددة أنس ، لكن دل قوله في أواخره « فلما حضر أنس بن مالك الوفاة أوصى إليّ » على أن ثمامة حمله عن أنس فليس هو مرسلًا ولا من مسند أم سليم بل هو من مسند أنس ، وقد أخرج الإسماعيلي من رواية محمد بن المثني عن محمد بن عبد الله الأنصاري فقال في روايته عن ثمامة عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل على أم سليم » وذكر الحديث وقد أخرج مسلم معنى الحديث من رواية ثابت ومن رواية إسحق بن أبي طلحة ومن رواية أبي قلابة كلهم عن أنس ، ووقع عنده في رواية أبي قلابة عن أنس عن أم سليم ، وهذا يشعر بأن أنسا إنما حمله عن أمه .

**قوله ( فيقيل )** بفتح أوله وكسر القاف ( عندها ) في رواية إسحق بن أبي طلحة عن أنس عند مسلم « كان النبي صلى الله عليه وسلم يدخل بيت أم سليم فينام على فراشها وليست فيه ، فجاء ذات يوم فقيل لها فجاءت وقد عرق فاستنقع عرقه » وفي رواية أبي قلابة المذكورة « كان يأتيها فيقيل عندها فتبسط له نطعا فيقيل عليه وكان كثير العرق » .

**قوله ( أخذت من عرقه وشعره فجعلته في قارورة )** في رواية مسلم « في قوارير » ولم يذكر الشعر وفي ذكر الشعر غرابة في هذه القصة ، وقد حمله بعضهم على ما ينتثر من شعره عند الترحل ثم رأيت في رواية محمد بن سعد ما يزيل اللبس ، فإنه أخرج بسند صحيح عن ثابت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حلق شعره بمنى أخذ أبو طلحة شعره فألقى به أم سليم فجعلته في سكها ، قالت أم سليم « وكان يحىء فيقيل عندي على نطع فجعلت أسلت العرق » الحديث فيستفاد من هذه الرواية أنها لما أخذت العرق وقت قيلولته أضافته إلى الشعر الذي عندها ، لا أنها أخذت من شعره لما نام . ويستفاد منها أيضا أن القصة المذكورة كانت بعد حجة الوداع لأنه صلى الله عليه وسلم إنما حلق رأسه بمنى فيها .

**قوله ( في سك )** بضم المهملة وتشديد الكاف هو طيب مركب ، وفي النهاية طيب معروف يضاف إلى غيره من الطيب ويستعمل ، وفي رواية الحسن بن سفيان المذكورة « ثم تجعله في سكها » وفي رواية ثابت المذكورة عند مسلم « دخل علينا النبي صلى الله عليه وسلم فقال عندنا فرق ، وجاءت أمي بقارورة فجعلت تسلت العرق فيها ، فاستيقظ فقال : يا أم سليم ما هذا الذي تصنعين ؟ قالت : هذا عرقك نجعله في طيبنا وهو من أطيب الطيب » . وفي رواية إسحق بن أبي طلحة المذكورة « عرق فاستنقع عرقه على قطعة أديم ، ففتحت عتيدها فجعلت تنشف ذلك العرق فتعصره في قواريرها ، فأفاق فقال : ما تصنعين ؟ قالت نرجو بركته لصبياننا . فقال أصبت » والعتيدة بمهملة ثم مثناة وزن عظيمة : السلة أو الحق ، وهي مأخوذة من العتاد وهو الشيء المعد للأمر المهم . وفي رواية أبي قلابة المذكورة « فكانت تجمع عرقه فتجعله في الطيب والقوارير ، فقال : ما هذا ؟ قالت : عرقك أذوف به طيب » وأذوف بمعجمة مضمومة ثم فاء أى أخلط . ويستفاد من هذه الروايات اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على فعل أم سليم وتصويبه . ولا معارضة بين قولها إنها كانت تجمع له لأجل طيبه وبين قولها للبركة بل يحمل على أنها كانت تفعل ذلك للأمرين معا . قال المهلب : في هذا الحديث مشروعية القائلة للكبير في بهوت معارفه لما في ذلك من ثبوت المودة وتأكيد المحبة ، قال : وفيه طهارة شعر الآدمي وعرقه وقال غيره : لا دلالة فيه لأنه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ودليل ذلك متمكن في القوة ولا سيما أن ثبت الدليل على عدم طهارة كل منهما . الحديث الثاني قصة أم حرام بنت ملحان أخت أم سليم .

قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس .

قوله ( إذا ذهب إلى قباء ) لم يذكر أحد من رواة الموطأ هذه الزيادة إلا ابن وهب ، قال الدارقطني قال وتابع إسماعيل عليها عتيق بن يعقوب عن مالك .

قوله ( أم حرام ) بفتح المهملتين وهي خالة أنس وكان يقال لها الرميضاء ولأم سليم الغميضاء بالغين المعجمة والباقي مثله . قال عياض : وقيل بالعكس . وقال ابن عبد البر الغميضاء والرميضاء هي أم سليم ، ويرده ما أخرج أبو داود بسند صحيح عن عطاء بن يسار عن الرميضاء أخت أم سليم فذكر نحو حديث الباب . ولأبي عوانة من طريق الدراوردي عن أبي طوالة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع رأسه في بيت بنت ملحان إحدى خالات أنس ، ومعنى الرميض والغميض متقارب وهو اجتماع القذى في مؤخر العين وفي هديها ، وقيل استرخاؤها وانكسار الجفن ، وقد سبق حديث الباب في أول الجهاد في عدة مواضع منه ، واختلف فيه عن أنس : فمنهم من جعله من مسنده ، ومنهم جعله من مسند من أم حرام ، والتحقيق أن أوله من مسند أنس وقصة المنام من مسند أم حرام ، فإن أنسا إنما حمل قصة المنام عنها ، وقد وقع في أثناء هذه الرواية « قالت فقلت يارسول الله ما يضحكك » ؟ وتقدم بيان من قال فيه عن أنس عن أم حرام في « باب الدعاء بالجهاد » لكنه حذف ما في أول الحديث وابتدأه بقوله « استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم من نومه إلى آخره » وتقدم في « باب ركوب البحر » من طريق محمد بن يحيى بن حبان بفتح المهملة وتشديد الموحدة عن أنس « حدثني أم حرام بنت ملحان أخت أم سليم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوما في بيتها فاستيقظ » الحديث .

قوله ( وكانت تحت عبادة بن الصامت ) هذا ظاهره أنها كانت حينئذ زوج عبادة ، وتقدم في « باب غزو المرأة في البحر » من رواية أبي طوالة عن أنس قال « دخل النبي صلى الله عليه وسلم على ابنة ملحان » فذكر الحديث إلى أن قال « فتزوجت عبادة بن الصامت » وتقدم أيضا في « باب ركوب البحر » من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن أنس « فتزوج بها عبادة فخرج بها إلى الغزو » وفي رواية مسلم من هذا الوجه ، فتزوج بها عبادة بعد ، وقد تقدم بيان الجمع في « باب غزو المرأة في البحر » وأن المراد بقوله هنا « وكانت تحت عبادة » الأخبار عما آل إليه الحال بعد ذلك ، وهو الذي اعتمده النووي وغيره تبعاً لعياض ، لكن وقع في ترجمة أم حرام من طبقات ابن سعد أنها كانت تحت عبادة فولدت له محمداً ثم خلف عليها عمرو بن قيس بن زيد الأنصاري النجاري فولدت له قيسا وعبد الله وعمرو بن قيس هذا اتفق أهل المغازي أنه استشهد بأحد ، وكذا ذكر ابن إسحق أن ابنه قيس بن عمرو بن قيس استشهد بأحد فلو كان الأمر كما وقع عند ابن سعد لكان محمد صحابيا لكونه ولد لعبادة قبل أن يفارق أم حرام ثم اتصلت بمن ولدت له قيسا فاستشهد بأحد فيكون محمد أكبر من قيس ابن عمرو ، إلا أن يقال إن عبادة سمي ابنه محمداً في الجاهلية كما سمي بهذا الاسم غير واحد ومات محمد قبل إسلام الأنصار فلماذا لم يذكره في الصحابة ، ويعكر عليه أنهم لم يعدوا محمد بن عبادة فيمن سمي بهذا الاسم قبل الإسلام ، ويمكن الجواب وعلى هذا فيكون عبادة تزوجها أولا ثم فارقها فتزوجت عمرو بن قيس ثم استشهد فرجعت إلى عبادة ، والذي يظهر لي أن الأمر بعكس ما وقع في الطبقات وأن عمرو بن قيس تزوجها أولا فولدت له ثم استشهد هو وولده قيس منها وتزوجت بعده بعبادة . وقد تقدم في باب ما قيل في قتال الروم ، بيان المكان الذي نزلت به أم حرام مع عبادة في الغزو ولفظه من طريق عمير بن الأسود « أنه أتى عبادة بن الصامت

وهو نازل بساحل حمص ومعه أم حرام ، قال عمير فحدثتنا أم حرام فذكر المنام .

**قوله ( فدخل يوما )** زاد القعنبي عن مالك « عليها » أخرجه أبو داود .

**قوله ( فأطعمته )** لم أقف على تعيين ما أطعمته يومئذ ، زاد في « باب الدعاء إلى الجهاد » وجعلت تفلي رأسه ، وتفلي بفتح المثناة وسكون الفاء وكسر اللام أى تفتش ما فيه ، وتقدم بيانه في الأدب .

**قوله ( فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم )** زاد في رواية الليث عن يحيى بن سعيد في الجهاد « فنام قريبا منى » وفي رواية أبي طوالة في الجهاد « فاتكأ » ولم يقع في روايته ولا في رواية مالك بيان وقت النوم المذكور وقد زاد غيره أنه كان وقت القائلة ففي رواية حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد في الجهاد « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوما في بيتها » ولمسلم من هذا الوجه « أتانا النبي صلى الله عليه وسلم فقال عندنا » ولأحمد وابن سعد من طريق حماد بن سلمة عن يحيى « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائلا في بيتي » ولأحمد من رواية عبد الوارث بن سعيد عن يحيى « فنام عندهما أو قال » بالشك وقد أشار البخاري في الترجمة إلى رواية يحيى بن سعيد .

**قوله ( ثم استيقظ يضحك )** تقدم في الجهاد من هذا الوجه بلفظ « وهو يضحك » وكذا هو في معظم الروايات التي ذكرتها .

**قوله ( فقلت ما يضحكك )** ؟ في رواية حماد بن زيد عند مسلم « بأبى أنت وأمي » وفي رواية أبي طوالة « لم تضحك » ولأحمد من طريقه « مم تضحك » ؟ وفي رواية عطاء بن يسار عن الرميضاء « ثم استيقظ وهو يضحك وكانت تغسل رأسها فقالت : يارسول الله أتضحك من رأسي ؟ قال : لا » أخرجه أبو داود ، ولم يسق المتن بل أحال به على رواية حماد بن زيد وقال : يزيد وينقص ، وقد أخرجه عبد الرزاق من الوجه الذي أخرجه منه أبو داود فقال عن عطاء بن يسار « أن امرأة حدثته » وساق المتن ولفظه يدل على أنه في قصة أخرى غير قصة أم حرام فالله أعلم .

**قوله ( فقال : ناس من أمتي عرضوا على غزاة )** في رواية حماد بن زيد « فقال : عجبت من قوم من أمتي » ولمسلم من هذا الوجه « أريت قوما من أمتي » وهذا يشعر بأن ضحكه كان إعجابا بهم وفرحا لما رأى لهم من المنزلة الرفيعة .

**قوله ( يركبون ثبج هذا البحر )** في رواية الليث « يركبون هذا البحر الأخضر » وفي رواية حماد بن زيد « يركبون البحر » ولمسلم من طريقه « يركبون ظهر البحر » وفي رواية أبي طوالة « يركبون البحر الأخضر في سبيل الله » والثبج بفتح المثناة والموحدة ثم جيم ظهر الشيء ، هكذا فسره جماعة ، وقال الخطابي : متن البحر وظهره ، وقال الأصمعي : ثبج كل شيء وسطه ، وقال أبو على في أماليه : قيل ظهره وقيل معظمه وقيل هوله ، وقال أبو زيد في نوادره : ضرب ثبج الرجل بالسيف أى وسطه ، وقيل ما بين كتفيه ، والراجح أن المراد هنا ظهره كما وقع التصريح به في الطريق التي أشرت إليها ؛ والمراد أنهم يركبون السفن التي تجري على ظهره . ولما كان جرى السفن غالبا إنما يكون في وسطه قيل المراد وسطه وإلا فلا اختصاص لوسطه بالركوب ، وأما قوله « الأخضر » فقال الكرماني هي صفة لازمة للبحر لا مخصصة انتهى ، ويحتمل أن تكون مخصصة لأن البحر يطلق على الملح والغدب فجاء لفظ الأخضر لتخصيص الملح بالمراد ، قال والماء في الأصل لا لون له وإنما تنعكس الخضرة من انعكاس

الهواء وسائر مقابلاته إليه ، وقال غيره : إن الذي يقابله السماء ، وقد أطلقوا عليها الخضراء لحديث « ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء » والعرب تطلق الأخضر على كل لون ليس بأبيض ولا أحمر ، قال الشاعر :

وأنا الأخضر من يعرفني أخضر الجلدة من نسل العرب

يعنى أنه ليس بأحمر كالعجم ، والأحمر يطلقونه على كل من ليس بعربى . ومنه « بعثت إلى الأسود والأحمر » .

**قوله ( ملوكا على الأسرة ) كذا للأكثر ، ولانى ذر « ملوك » بالرفع .**

**قوله ( أو قال مثل الملوك على الأسرة يشك إسحق )** يعنى راويه عن أنس ، ووقع في رواية الليث وحماد المشار إليهما قبل « كالمملوك على الأسرة » من غير شك ، وفي رواية أبى طوالة « مثل الملوك على الأسرة » بغير شك ، أيضاً ، ولأحمد من طريقه « مثلهم كمثل الملوك على الأسرة » وهذا الشك من إسحق وهو ابن عبد الله بن أبى طلحة يشعر بأنه كان يحافظ على تأدية الحديث بلفظه ولا يتوسع في تأديته بالمعنى كما توسع غيره كما وقع لهم في هذا الحديث في عدة مواضع تظهر مما سقته وأسوقه ، قال ابن عبد البر ، أراد والله أعلم أنه رأى الغزاة في البحر من أمته ملوكا على الأسرة في الجنة ، ورؤياه وحى ، وقد قال الله تعالى في صفة أهل الجنة ﴿ على سرر متقابلين ﴾ وقال ﴿ على الأرائك متكئون ﴾ والأرائك السرر في الحجال . وقال عياض : هذا محتمل ، ويحتمل أيضاً أن يكون خبراً عن حالهم في الغزو من سعة أحوالهم وقوام أمرهم وكثرة عددهم وجودة عددهم فكأنهم الملوك على الأسرة . قلت : وفي هذا الاحتمال بعد ، والأول أظهر لكن الإتيان بالتمثيل في معظم طرقه يدل على أنه رأى ما يؤول إليه أمرهم لا أنهم نالوا ذلك في تلك الحالة ، أو موقع التشبيه أنهم فيما هم من النعيم الذي أثبوا به على جهادهم مثل ملوك الدنيا على أسرهم ، والتشبيه بالمحسوسات أبلغ في نفس السامع .

**قوله ( فقلت ادع الله أن يجعلني منهم ، فدعا )** تقدم في أوائل الجهاد بلفظ « فدعا لها » ومثله في رواية الليث ، وفي رواية أبى طوالة « فقال اللهم اجعلها منهم » ووقع في رواية حماد بن زيد . « فقال أنت منهم » ولمسلم من هذا الوجه « فإنك منهم » وفي رواية عمير بن الأسود « فقلت : يا رسول الله أنا منهم ؟ قال أنت منهم » ويجمع بأنه دعا لها فأجيب فأخبرها جازماً بذلك .

**قوله ( ثم وضع رأسه فنام )** في رواية الليث « ثم قام ثانية ففعل مثلها ، فقالت مثل قولها فأجابها مثلها » وفي رواية حماد بن زيد « فقال ذلك مرتين أو ثلاثة » وكذا في رواية أبى طوالة عند أبى عوانة من طريق الدراوردي عنه ، وله من طريق إسماعيل بن جعفر عنه « ففعل مثل ذلك مرتين آخرين » وكل ذلك شاذ والمحفوظ من طريق أنس ما اتفقت عليه روايات الجمهور أن ذلك كان مرتين مرة بعد مرة وأنه قال لها في الأولى « أنت منهم » وفي الثانية « لست منهم » ويؤيده ما في رواية عمير بن الأسود حيث قال في الأولى « يغزون هذا البحر » وفي الثانية « يغزون مدينة قيصر » .

**قوله ( أنت من الأولين )** زاد في رواية الدراوردي عن أبى طوالة « ولست من الآخرين » وفي رواية عمير بن الأسود في الثانية « فقلت يا رسول الله أنا منهم ؟ قال لا » . قلت : وظاهر قوله فقال مثلها أن الفرقة الثانية يركبون البحر أيضاً ولكن رواية عمير بن الأسود تدل على أن الثانية إنما غزت في البر لقوله « يغزون مدينة قيصر » وقد حكى ابن التين أن الثانية وردت في غزاة البر وأقره ، وعلى هذا يحتاج إلى حملة المثلية في الخبر على معظم

ما اشتركت فيه الطائفتان لا خصوص ركوب البحر ويحتمل أن يكون بعض العسكر الذين غزوا مدينة قيصر ركبوا البحر إليها ؟ وعلى تقدير أن يكون المراد ما حكى ابن التين فتكون الأولى مع كونها في البر مقيدة بقصد مدينة قيصر ، وإلا فقد غزوا قبل ذلك في البر مرارا . وقال القرطبي ، الأولى في أول من غزا البحر من الصحابة ، والثانية في أول من غزا البحر من التابعين . قلت : بل كان في كل منهما من الفريقين لكن معظم الأولى من الصحابة والثانية بالعكس ، وقال عياض والقرطبي في السياق دليل على أن رؤياه الثانية غير رؤياه الأولى ، وأن في كل تنومة عرضت طائفة من الغزاة . وأما قول أم حرام « ادع الله أن يجعلني منهم » في الثانية فلظنها أن الثانية تساوي الأولى في المرتبة فسألت ثانيا ليتضاعف لها الأجر ، لا أنها شكت في إجابة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لها في المرة الأولى وفي جزمه بذلك . قلت : لا تنافي بين إجابة دعائه وجزمه بأنها من الأولين وبين سؤالها أن تكون من الآخرين لأنه لم يقع التصريح لها أنها تموت قبل زمان الغزوة الثانية فجوزت أنها تدركها فتغزو معهم ويحصل لها أجر الفريقين ، فأعلمها أنها لا تدرك زمان الغزوة الثانية فكان كما قال صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( فركبت البحر في زمان معاوية )** في رواية الليث « فخرجت مع زوجها عبادة بن الصامت غازيا أول مازكب المسلمون البحر مع معاوية » وفي رواية حماد « فتزوج بها عبادة ، فخرج بها إلى الغزو » وفي رواية أبي طولة « فتزوجت عبادة ، فركبت البحر مع بنت قرظة » وقد تقدم اسمها في « باب غزوة المرأة في البحر » وتقدم في باب فضل من يسرع في سبيل الله بيان الوقت الذي ركب فيه المسلمون البحر للغزو أولا وأنه كان في سنة ثمان وعشرين ، وكان ذلك في خلافة عثمان ومعاوية يومئذ أمير الشام ، وظاهر سياق الخبر يوهم أن ذلك كان في خلافته وليس كذلك . وقد اغتر بظاهره بعض الناس فوهم ، فإن القصة إنما وردت في حق أول من يغزو في البحر ، وكان عمر ينهي عن ركوب البحر ، فلما ولي عثمان استأذنه معاوية في الغزو في البحر فأذن له . ونقله أبو جعفر الطبري عن عبد الرحمن بن يزيد بن أسلم ، وكفي في الرد عليه التصريح في الصحيح بأن ذلك كان أول ما غزا المسلمون في البحر ، ونقل أيضا من طريق خالد بن معدان قال « أول من غزا البحر معاوية في زمن عثمان وكان استأذن عمر فلم يأذن له ، فلم يزل بعثمان حتى أذن له وقال : لا تنتخب أحدا ، بل من اختار الغزو فيه طائعا فأعنه ففعل » وقال خليفة بن خياط في تاريخه في حوادث سنة ثمان وعشرين : وفيها غزا معاوية البحر ومعه امرأته فاخنة بنت قرظة ومع عبادة بن الصامت امرأته أم حرام ، وأرخها في سنة ثمان وعشرين غير واحد ، وبه جزم ابن أبي حاتم ، وأرخها يعقوب بن سفيان في المحرم سنة سبع وعشرين قال : كانت فيه غزاة قبرس الأولى . وأخرج الطبري من طريق الواقدي أن معاوية غزا الروم في خلافة عثمان فصالح أهل قبرس ، وسمى امرأته كبرة بفتح الكاف وسكون الموحدة وقيل فاخنة بنت قرظة وهما أختان كان معاوية تزوجهما واحدة بعد أخرى ، ومن طريق ابن وهب عن ابن لهيعة أن معاوية غزا بامرأته إلى قبرس في خلافة عثمان فصالحهم . ومن طريق أبي معشر المدني أن ذلك كان في سنة ثلاث وثلاثين . فتحصلنا على ثلاثة أقوال والأول أصح وكلها في خلافة عثمان أيضا لأنه قتل في آخر سنة خمس وثلاثين .

**قوله ( فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلك )** في رواية الليث « فلما انصرفوا من غزوهم قافلن إلى الشام قربت إليها دابة لتركبها فصرعت فماتت » وفي رواية حماد بن زيد عند أحمد « فوقصتها بغلة لها شهباء فوقعت فماتت » وفي رواية عنه مضت في « باب ركوب البحر » فوقعت فاندقت عنقها . وقد جمع بينهما في « باب فضل من يصرع في سبيل الله » والحاصل أن البغلة الشهباء قربت إليها لتركبها فصرعت لتركب فسقطت فاندقت عنقها فماتت ، وظاهر رواية الليث أن وقعت كانت بساحل الشام لما خرجت من البحر بعد رجوعهم من

غزاة قبرس ، لكن أخرج ابن أبي عاصم في كتاب الجهاد عن هشام بن عمار عن يحيى بن حمزة بالسند الماضي لقصة أم حرام في « باب ما قيل في قتال الروم » وفيه « وعبادة نازل بساحل حمص » قال هشام بن عمار رأيت قبرها بساحل حمص ، وجزم جماعة بأن قبرها بجزيرة قبرس ، فقال ابن حبان بعد أن أخرج الحديث من طريق الليث بن سعد بسنده « قبر أم حرام بجزيرة في بحر الروم يقال لها قبرس بين بلاد المسلمين وبينها ثلاثة أيام » وجزم ابن عبد البر بأنها حين خرجت من البحر إلى جزيرة قبرس قربت إليها دابتها فصرعتها . وأخرج الطبري من طريق الواقدي أن معاوية صالحهم بعد فتحها على سبعة آلاف دينار في كل سنة ، فلما أرادوا الخروج منها قربت لأم حرام دابة لتركبها فسقطت فماتت فقبرها هناك يستسقون به ويقولون قبر المرأة الصالحة ، فعلى هذا فلعل مراد هشام بن عمار بقوله « رأيت قبرها بالساحل » أى ساحل جزيرة قبرس ، فكأنه توجه إلى قبرس لما غزاها الرشيد في خلافته . ويجمع بأنهم لما وصلوا إلى الجزيرة بادرت المقاتلة وتأخرت الضعفاء كالنساء ، فلما غلب المسلمون وصالحوهم طلعت أم حرام من السفينة قاصدة البلد لترأها وتعود راجعة للشام فوقعت حينئذ ، ويحمل قول حماد ابن زيد في روايته « فلما رجعت » وقول أبي طوالة « فلما قفلت » أى أرادت الرجوع ، وكذا قول الليث في روايته « فلما انصرفوا من غزوهم قافلين » أى أرادوا الانصراف . ثم وقفت على شيء يزول به الإشكال من أصله وهو ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن امرأة حدثته قالت « نام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استيقظ وهو يضحك ، فقلت : تضحك منى يارسول الله ؟ قال : لا ولكن من قوم من أمتي يخرجون غزاة في البحر ، مثلهم كمثل الملوك على الأسرة . ثم نام ثم استيقظ فقال مثل ذلك سواء لكن قال فيرجعون قليلة غنائمهم مغفوراً لهم . قالت فادع الله أن يجعلني منهم ، فدعا لها » قال عطاء فرأيتها في غزاة غزاها المنذر بن الزبير إلى أرض الروم فماتت بأرض الروم ، وهذا إسناد على شرط الصحيح . وقد أخرج أبو داود من طريق هشام بن يوسف عن معمر فقال في روايته « عن عطاء بن يسار عن الرميضاء أخت أم سليم » وأخرجه ابن وهب عن حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم فقال في روايته « عن أم حرام » وكذا قال زهير بن عباد عن زيد بن أسلم . والذي يظهر لي أن قول من قال في حديث عطاء بن يسار هذا عن أم حرام وهم ، وإنما هي الرميضاء ، وليست أم سليم وإن كانت يقال لها أيضاً الرميضاء كما تقدم في المناقب من حديث جابر ، لأن أم سليم لم تمت بأرض الروم ولعلها أختها أم عبد الله بن ملحان فقد ذكرها ابن سعد في الصحاحيات وقال : إنها أسلمت وبايعت . ولم أقف على شيء من خبرها إلا ما ذكر ابن سعد . فيحتمل أن تكون هي صاحبة القصة التي ذكرها ابن عطاء ابن يسار وتكون تأخرت حتى أدركها عطاء ، وقصتها مغايرة لقصة أم حرام من أوجه : الأول أن في حديث أم حرام أنه صلى الله عليه وسلم لما نام كانت تفلي رأسه ، وفي حديث الأخرى أنها كانت تغسل رأسها كما قدمت ذكره من رواية أبي داود . الثاني ظاهر رواية أم حرام أن الفرقة الثانية تغزو في البر وظاهر رواية الأخرى أنها تغزو في البحر . الثالث أن في رواية أم حرام أنها من أهل الفرقة الأولى وفي رواية الأخرى أنها من أهل الفرقة الثانية . الرابع أن في حديث أم حرام أن أمير الغزوة كان معاوية وفي رواية الأخرى أن أميرها كان المنذر بن الزبير . الخامس أن عطاء بن يسار ذكر أنها حدثته وهو يصغر عن إدراك أم حرام وعن أن يغزو في سنة ثمان وعشرين بل وفي سنة ثلاث وثلاثين ، لأن مولده على ما جزم به عمرو بن علي وغيره كان في سنة تسع عشرة . وعلى هذا فقد تعددت القصة لأم حرام ولأختها أم عبد الله فلعل إحداها دفنت بساحل قبرس والأخرى بساحل حمص ، ولم أر من حرر ذلك والله الحمد على جزيل نعمه . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم الترغيب في الجهاد والحض عليه ، وبيان

فضيلة المجاهد وفيه جواز ركوب البحر الملح للغزو ، وقد تقدم بيان الاختلاف فيه وأن عمر كان يمنع منه أذن فيه عثمان ، قال أبو بكر بن العربي : ثم منع منه عمر بن عبد العزيز ثم أذن فيه من بعده واستقر الأمر عليه ، ونقل عن عمر أنه إنما منع ركوبه لغیر الحج والعمرة ونحو ذلك ، ونقل ابن عبد البر أنه يحرم ركوبه عند ارتجاعه اتفاقا ، وكره مالك ركوب النساء مطلقا البحر لما يخشى من اطلاعهن على عورات الرجال فيه إذ يتعسر الاحتراز من ذلك ، وخص أصحابه ذلك بالسفن الصغار وأما الكبار التي يمكنهن فيهن الاستتار بأماكن تخصهن فلا حرج فيه . وفي الحديث جواز تمنى الشهادة وأن من يموت غازيا يلحق بمن يقتل في الغزو ، كذا قال ابن عبد البر وهو ظاهر القصة ، لكن لا يلزم من الاستواء في أصل الفضل الاستواء في الدرجات ، وقد ذكرت في « باب الشهداء » من كتاب الجهاد كثيرا ممن يطلق عليه شهيد وإن لم يقتل . وفيه مشروعية القائلة لما فيه من الإعانة على قيام الليل ، وجواز إخراج ما يؤدي البدن من قمل ونحوه عنه ، ومشروعية الجهاد مع كل أمام لتضمنه الثناء على من غزا مدينة قيصر وكان أمير تلك الغزوة يزيد بن معاوية يزيد بن يزيد ، وثبت فضل الغازي إذا صلحت نيته ، وقال بعض الشراح في فضل المجاهدين إلى يوم القيامة لقوله فيه « ولست من الآخرين » ولا نهاية للآخرين إلى يوم القيامة . والذي يظهر أن المراد بالآخرين في الحديث الفرقة الثانية ، نعم يؤخذ منه فضل المجاهدين في الجملة لا خصوص الفضل الوارد في حق المذكورين ، وفيه ضرور من أخبار النبي صلى الله عليه وسلم بما سيقع فوقه كما قال ، وذلك معدود من علامات نبوته : منها إعلامه ببقاء أمته بعده وأن فيهم أصحاب قوة وشوكة ونكاية في العدو ، وأنهم يتمكنون من البلاد حتى يغزوا البحر ، وأن أم حرام تعيش إلى ذلك الزمان ، وأنها تكون مع من يغزو البحر ، وأنها لا تدرك زمان الغزوة الثانية . وفيه جواز الفرح بما يحدث من النعم ، والضحك عند حصول السرور لضحكته صلى الله عليه وسلم إعجابا بما رأى من امتثال أمته أمره لهم بجهاد العدو ، وما أثابهم الله تعالى على ذلك ، وما ورد في بعض طرقه بلفظ التعجب محمول على ذلك . وفيه جواز قائلة الضيف في غير بيته بشرطه كالإذن وأمن الفتنة ، وجواز خدمة المرأة الأجنبية للضيف بإطعامه والتمهيد له ونحو ذلك ، وإباحة ما قدمته المرأة للضيف من مال زوجها لأن الأغلب أن الذي في بيت المرأة هو من مال الرجل ، كذا قال ابن بطال ؛ قال : وفيه أن الوكيل والمؤمن إذا علم أنه يسر صاحبه ما يفعله من ذلك جاز له فعله ، ولا شك أن عبادة كان يسره أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قدمته له امرأته ولو كان بغير إذن خاص منه ، وتعبه القرطبي بأن عبادة حينئذ لم يكن زوجها كما تقدم . قلت : لكن ليس في الحديث ما ينفي أنها كانت حينئذ ذات زوج ، إلا أن في كلام ابن سعد ما يقتضي أنها كان حينئذ عزبا . وفيه خدمة المرأة الضيف بتفلية رأسه ، وقد أشكل هذا على جماعة فقال ابن عبد البر : أظن أن أم حرام أرضعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أختها أم سليم فصارت كل منهما أمه أو خالته من الرضاعة فلذلك كان ينام عندها وتناول منه ما يجوز للمحرم أن يناله من محارمه ، ثم ساق بسنده إلى يحيى بن إبراهيم بن مزين قال : إنما استجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقلى أم حرام رأسه لأنها كانت منه ذات محرم من قبل خالاته ، لأن أم عبد المطلب جده كانت من بنى النجار . ومن طريق يونس بن عبد الأعلى قال : قال لنا ابن وهب أم حرام إحدى خالات النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاعة فلذلك كان يقبل عندها وينام في حجرها وتقلى رأسه . قال ابن عبد البر وأيهما كان فهي محرم له . وحزم أبو القاسم بن الجوهري والدودي والمهلب فيما حكاه ابن بطال عنه بما قال ابن وهب قال : وقال غيره إنما كانت خالة لأبيه أو جده عبد المطلب ، وقال ابن الجوزي سمعت بعض الحفاظ يقول : كانت أم سليم أخت أمينة بنت وهب أم رسول الله صلى الله عليه

وسلم من الرضاعة . وحكى ابن العربي ما قال ابن وهب ثم قال : وقال غيره بل كان النبي صلى الله عليه وسلم معصوماً يملك أربه عن زوجته فكيف عن غيرها مما هو المنزه عنه ، وهو المبرأ عن كل فعل قبيح وقول رث ، فيكون ذلك من خصائصه . ثم قال : ويحتمل أن يكون ذلك قبل الحجاب ، ورد بأن ذلك كان بعد الحجاب جزماً ، وقد قدمت في أول الكلام على شرحه أن ذلك كان بعد حجة الوداع ورد عياض الأول بأن الخصائص لا تثبت بالاجتماع ، وثبتت العصمة مسلم لكن الأصل عدم الخصوصية ، وجواز الاقتداء به في أفعاله حتى يقوم على الخصوصية دليل . وبالحق الدمياطي في الرد على من ادعى المحرمية فقال : ذهل كل من زعم أن أم حرام إحدى حالات النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاعة أو من النسب وكل من أثبت لها خولة تقتضي محرمة ، لأن أمهاته من النسب واللاتي أرضعته معلومات ليس فیهن أحد من الأنصار البتة ، سوى أم عبد المطلب وهي سلمى بنت عمرو بن زيد بن لبيد بن خراش بن عامر بن غنم بن عدی بن النجار ، وأم حرام هي بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر المذكور ، فلا تجتمع أم حرام وسلمى إلا في عامر بن غنم جدهما الأعلى ، وهذه خولة لا تثبت بها محرمة لأنها خولة مجازية ، وهي كقوله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص « هذا خالي » لكونه من بنى زهرة وهم أقارب أمه آمنة ، وليس سعد أخاً لآمنة لا من النسب ولا من الرضاعة . ثم قال وإذا تقرر هذا فقد ثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه ، إلا على أم سليم فقيل له فقال : أرحمها قتل أخوها معي ، يعني حرام بن ملحان ، وكان قد قتل يوم بئر معونة . قلت : وقد تقدمت قصته في الجهاد في « باب فضل من جهز غازياً » وأوضحت هناك وجه الجمع بين ما أفهمه هذا الحصر وبين ما دل عليه حديث الباب في أم حرام بما حاصله أنهما أختان كانتا في دار واحدة كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار ، وحرام بن ملحان أخوها معا فالعلة مشتركة فيهما . وإن ثبت قصة أم عبد الله بنت ملحان التي أشرت إليها قريباً فالقول فيها كالقول في أم حرام ، وقد انضاف إلى العلة المذكورة كون أنس خادم النبي صلى الله عليه وسلم وقد جرت العادة بمخالطة المخدم وأهل خادمه ورفع الخشمة التي تقع بين الأجانب عنهم ، ثم قال الدمياطي : على أنه ليس في الحديث ما يدل على الخلوة بأم حرام ، ولعل ذلك كان مع ولد أو خادم أو زوج أو تابع . قلت : وهو احتمال قوى ، لكنه لا يدفع الإشكال من أصله لبقاء الملامسة في تغلية الرأس ، وكذا النوم في الحجر ، وأحسن الأجوبة دعوى الخصوصية ولا يردها كونها لا تثبت إلا بدليل ، لأن الدليل على ذلك واضح ، والله أعلم

### الجلوس كيفما تيسر

[٦٢٨٤] ٦٣٠ - ٦٣١ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبستين وعن بيعتين : اشتمال الصماء ، والاحتباء في ثوب واحد ليس على فرج الإنسان منه شيء . والمامسة ، والمنابذة .  
تابعه معمر ومحمد بن أبي حفصة وعبد الله بن بديل عن الزهري .

قوله ( باب الجلوس كيف ما تيسر ) سقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر ، فيه حديث أبي سعيد في



النهي عن لبستين وبيعتين ، وقد تقدم شرحه في ستر العورة من كتاب الصلاة وفي كتاب البيوع ، قال المهلب : هذه الترجمة قائمة من دليل الحديث ، وذلك أنه نهي عن حالتين ففهم منه إباحة غيرهما مما تيسر من الهيئات والملابس إذا ستر العورة . قلت : والذي يظهر لي أن المناسبة تؤخذ من جهة العدول عن النهي عن هيئة الجلوس إلى النهي عن لبستين يستلزم كل منهما انكشاف العورة ، فلو كانت الجلسة مكروهة لذاتها لم يتعرض للذكر اللبس . فدل على أن النهي عن جلسة تفضي إلى كشف العورة وما لا يفضي إلى كشف العورة يباح في كل صورة ، ثم ادعى المهلب أن النهي عن هاتين اللبستين خاص بحالة الصلاة لكونهما لا يستران العورة في الخفض والرفع ، وأما الجالس في غير الصلاة فإنه لا يصنع شيئاً ولا يتصرف بيديه فلا تنكشف عورته فلا حرج عليه ، قال : «وقد سبق في باب الاحتباء أنه صلى الله عليه وسلم احتبى . قلت : وغفل رحمه الله عما وقع من التقييد في نفس الخبر ، فإن فيه « والاحتباء في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء » وتقدم في « باب اشتال الصماء » من كتاب اللباس وفيه « والصماء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه » وستر العورة مطلوب في كل حالة وإن تأكد في حالة الصلاة لكونها قد تبطل بتركه ، ونقل ابن بطال عن ابن طاوس أنه كان يكره التربع ويقول هي جلسة مملكة ، وتعقب بما أخرجه مسلم والثلاثة من حديث جابر بن سمرة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى الفجر تربع في مجلسه حتى تطلع الشمس » ويمكن الجمع .

قوله ( تابعه معمر ومحمد بن أبي حفص وعبد الله بن بديل عن الزهري ) أما متابعة معمر فوصلها المؤلف في البيوع ، وأما متابعة محمد بن أبي حفص فهي عند أبي أحمد بن عدى في نسخة أحمد بن حفص النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان عن محمد بن أبي حفص ، وأما متابعة عبد الله بن بديل فأظنها في « الزهريات » جمع الذهلي ، والله أعلم .

ب من ناجى بين يدي الناس ، ولم يخبر بسر صاحبه ، فإذا مات أخبر به .

[٦٢٨٥] ٦٠٦٤ - فاموسى عن أبي عوانة قال نا فراس عن عامر عن مسروق قال حدثتني عائشة : إنا كنا أزواج النبي صلى الله عليه عنده جميعاً لم يغادر منا واحدة ، فأقبلت فاطمة تمشي ، لا والله ما تخفى مشيتها من مشية رسول الله صلى الله عليه . فلما رآها رحب قال : مرحباً بابنتي ، ثم أجلسها عن يمينه - أو عن شماله - ثم سارها . فبكت بكاء شديداً ، فلما رأى حزنها سارها الثانية . فإذا هي تضحك . فقلت لها - أنا من نسائه - خصك رسول الله صلى الله عليه بالسر من بيننا ثم أنت تبكين . فلما قام رسول الله صلى الله عليه سألتها عما سارك ؟ قالت : ما كنت لأفشي على رسول الله صلى الله عليه سره ، فلما توفي قلت لها : عزمت عليك - بمالي عليك من الحق - لماً أخبرتيني . قالت : أما الآن فنعم ؛ فأخبرتني قالت : أما حين سارني في الأمر الأول فأخبرني أن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة مرة ، وأنه قد عارضني به العام مرتين ، فلا أرى الأجل إلا قد اقترب ، فاتقي الله واصبري ، فإني نعم السلف أنا لك . قالت : فبكيت بكائي الذي رأيت . فلما رأى جزعي سارني الثانية قال : « يا فاطمة ، ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين ؟ أو سيدة نساء هذه الأمة » .

**قوله ( باب من ناجى بين يدي الناس ولم يخبر بسر صاحبه ، فإذا مات أخبر به )** ذكر فيه حديث عائشة في قصة فاطمة رضى الله عنها إذ بكت لما سارها النبي صلى الله عليه وسلم ثم ضحكت لما سارها ثانياً فسألتها عن ذلك فقالت : ما كنت لأفشي ، وفيه أنها أخبرت بذلك بعد موته ، وقد تقدم شرحه في المناقب وفي الوفاة النبوية . قال ابن بطال : مسارة الواحد مع الواحد بحضرة الجماعة جائز لأن المعنى الذي يخاف من ترك الواحد لا يخاف من ترك الجماعة . قلت : وسيأتي إيضاح هذا بعد باب ، قال : وفيه أنه لا ينبغي إفشاء السر إذا كانت فيه مضرة على السر ، لأن فاطمة لو أخبرت عن الحزن لذلك حزناً شديداً ، وكذا لو أخبرت أنها سيدة نساء المؤمنين لعظم ذلك عليهن واشتد حزنهن ، فلما أمنت من ذلك بعد موتين أخبرت به . قلت : أما الشق الأول فحق العبارة أن يقول فيه جواز إفشاء السر إذا زال ما يترتب على إفشائه من المضرة ، لأن الأصل في السر الكتمان وإلا فما فائدته ؟ وأما الشق الثاني فالعلة التي ذكرها مردودة ، لأن فاطمة رضى الله تعالى عنها ماتت قبلهن كلهن وما أدرى كيف خفى عليه هذا ؟ ثم جوزت أن يكون في النسخة سقم وأن الصواب فلما أمنت من ذلك بعد موته ، وهو أيضاً مردود لأن الحزن الذي علل به لم ينزل بموت النبي صلى الله عليه وسلم بل لو كان كما زعم لاستمر حزنهن على ما فاتهن من ذلك . وقال ابن التين يستفاد من قول عائشة « عزمت عليك بما لي عليك من الحق » جواز العزم بغير الله ، قال : وفي المدونة عن مالك إذا قال أعزم عليك بالله فلم يفعل لم يحنث ، وهو كقوله أسألك بالله ، وإن قال أعزم بالله أن تفعل فلم يفعل حنث ، لأن هذا يمين انتهى . والذي عند الشافعية أن ذلك في صورتين يرجع إلى قصد الخالف ، فإن قصد يمين نفسه فيمين ، وإن قصد يمين المخاطب أو الشفاعة أو أطلق فلا .

### باب الاستلقاء

[٦٢٨٧] ٦٥٠ - ٦٥١ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا الزهري قال أخبرني عباد بن تميم عن عمه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه في المسجد مستلقياً واضعاً إحدى رجليه على الأخرى .

**قوله ( باب الاستلقاء )** هو الاضطجاع على القفا سواء كان معه نوم أم لا . وقد تقدمت هذه الترجمة وحديثها في آخر كتاب اللباس قبيل كتاب الأدب ، وتقدم بيان الحكم في أبواب المساجد من كتاب الصلاة ، وذكرت هناك قول من زعم أن النهي عن ذلك منسوخ وأن الجمع أولى ، وأن محل النهي حيث تبدو العورة والجواز حيث لا تبدو ، وهو جواب الخطابي ومن تبعه . ونقل قول من ضعف الحديث الوارد في ذلك وزعم أنه لم يخرج في الصحيح ، وأوردت عليه بأنه غفل عما في كتاب اللباس من الصحيح والمراد بذلك صحيح مسلم ، وسبق القلم هناك فكتبت صحيح البخاري وقد أصلحته في أصلي ، ولحديث عبد الله بن زيد في الباب شاهد من حديث أبي هريرة صححه ابن حبان .

### لا يتناجى اثنان دون الثالث

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَاجَوْا ﴾ إلى قوله : ﴿ الْمُؤْمِنُونَ ﴾  
 وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً ﴾  
 إلى قوله : ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾

[٦٢٨٨] ٦٦٠٦٦ - نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك ... ح . وحدثنا إسماعيل قال ني مالك عن نافع عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إذا كانوا ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون الثالث » .

قوله ( باب لا يتناجى اثنان دون الثالث ) أى لا يتحدثان سرا ، وسقط لفظ باب من رواية أبي ذر .  
قوله ( وقال عز وجل : يا أيها الذين آمنوا إذا تناجيتم فلا تتناجوا — إلى قوله — المؤمنون ) كذا لأبي ذر ، وساق في رواية الأصيلي وكرمة الآيتين بتمامهما ، وأشار بإيراد هاتين الآيتين إلى أن التناجى الجائز المأخوذ من مفهوم الحديث مقيد بأن لا يكون في الإثم والعدوان .

قوله ( وقوله : يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة — إلى قوله — بما تعملون ) كذا لأبي ذر ، وساق في رواية الأصيلي وكرمة الآيتين أيضا . وزعم ابن التين أنه وقع عنده « وإذا تناجيتم » قال : والتلاوة ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم ﴾ . قلت : ولم أقف في شيء من نسخ الصحيح على ما ذكره ابن التين . وقوله تعالى ﴿ فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾ أخرج الترمذي عن علي أنها منسوخة ، وأخرج سفيان بن عيينة في جامعهم عن عاصم الأحول قال : لما نزلت كان لا يتناجى النبي صلى الله عليه وسلم أحد إلا تصدق ، فكان أول من ناجاه علي بن أبي طالب فتصدق بدينار ، ونزلت الرخصة ﴿ فإذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم ﴾ الآية . وهذا مرسل رجاله ثقات . وجاء مرفوعا على غير هذا السياق عن علي أخرجه الترمذي وابن حبان وصححه وابن مردويه من طريق علي بن علقمة عنه قال « لما نزلت هذه الآية قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تقول ؟ دينار ، قلت : لا يطيقونه ، قال : في نصف دينار ، قلت : لا يطيقونه . قال فكم ؟ قلت : شعيرة قال : إنك لرهيد . قال : فنزلت أأشفقتم الآية ، قال علي : فبى خفف عن هذه الأمة » وأخرج ابن مردويه من حديث سعد بن أبي وقاص له شاهدا .

قوله ( عن نافع ) كذا أورده هنا عن مالك عن نافع ؛ ولما لك فيه شيخ آخر عن ابن عمر ، وفيه قصة سأذكرها بعد باب إن شاء الله تعالى .

قوله ( إذا كانوا ثلاثة ) كذا للأكثر بنصب ثلاثة على أنه الخبر ، ووقع في رواية لمسلم « إذا كان ثلاثة » بالرفع على أن كان تامة .

قوله ( فلا يتناجى اثنان دون الثالث ) كذا للأكثر بألف مقصورة ثابتة في الخط صورة ياء وتسقط في اللفظ لالتقاء الساكنين ، وهو بلفظ الخبر ومعناه النهي . وفي بعض النسخ بحجم فقط بلفظ النهي ومعناه ، زاد أيوب عن نافع كما سيأتي بعد باب « فإن ذلك يحزنه » وبهذه الزيادة تظهر مناسبة الحديث للآية الأولى من قوله ﴿ ليحزن الذين آمنوا ﴾ وسيأتي بسطه بعد أبواب

### باب كتمان السر

[٦٢٨٩] ٦٦٠٦٧ - نا عبد الله بن صباح قال نا معتمر بن سليمان قال سمعت أبي قال سمعت أنس بن مالك : أسر إلي النبي صلى الله عليه سراً فما أخبرت به أحداً بعده ، ولقد سألتني أم سليم فما أخبرت بها به .

قوله ( باب حفظ السر ) أى ترك إفشائه .

قوله ( معتمر بن سليمان ) هو التيمي .

قوله ( أسرَّ إلَيَّ النبي صلى الله عليه وسلم سرا ) في رواية ثابت عن أنس عند مسلم في أثناء حديث « فبعثنى في حاجة فأبطأت على أمي فلما جئت قالت ما حبسك » ولأحمد وابن سعد من طريق حميد عن أنس فأرسلنى في رسالة فقالت أم سليم ما حبسك .

قوله ( فما أخبرت به أحدا بعده ولقد سألتني أم سليم ) في رواية ثابت فقالت « ما حاجته ؟ قلت : إنها سر ، قالت : لا تخبر بسر رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا » وفي رواية حميد عن أنس « فقالت احفظ سر رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية ثابت « والله لو حدثت به أحدا لحدثتك يا ثابت » . قال بعض العلماء : كأن هذا السر كان يختص بنساء النبي صلى الله عليه وسلم ، وإلا فلو كان من العلم ما وسع أنسا كتمانها . وقال ابن بطال : الذي عليه أهل العلم أن السر لا يباح به إذا كان على صاحبه منه مضرة ، وأكثرهم يقول : إنه إذا مات لا يلزم من كتمانها ما كان يلزم في حياته إلا أن يكون عليه فيه غضاضة قلت : الذي يظهر انقسام ذلك بعد الموت إلى ما يباح ، وقد يستحب ذكره ولو كرهه صاحب السر ، كأن يكون فيه تزكية له من كرامة أو منقبة أو نحو ذلك وإلى ما يكره مطلقا وقد يحرم وهو الذي أشار إليه ابن بطال ، وقد يجب كأن يكون فيه ما يجب ذكره كحق عليه كان يعذر بترك القيام به فيرجى بعده إذا ذكر لمن يقوم به عنه أن يفعل ذلك . ومن الأحاديث الواردة في حفظ السر حديث أنس « احفظ سرى تكن مؤمنا » أخرجه أبو يعلى والخرائطي ، وفيه على ابن زيد وهو صدوق كثير الأوهام ، وقد أخرج أصله الترمذى وحسنه ؛ ولكن لم يسق هذا المتن بل ذكر بعض الحديث ثم قال : وفي الحديث طول . وحديث « إنما يتجالس المتجالسان بالأمانة ، فلا يحل لأحد أن يفشى على صاحبه ما يكره » أخرجه عبد الرزاق من مرسل أبي بكر بن حزم ، وأخرج القضايعي في « مسند الشهاب » من حديث على مرفوعا « المجالس بالأمانة » وسنده ضعيف . ولأبي داود من حديث جابر مثله وزاد « إلا ثلاثة مجالس : ماسفك فيه دم حرام ، أو فرج حرم أو اقتطع فيه مال بغير حق » وحديث جابر رفعه « إذا حدث الرجل بالحديث ثم التفت فهي أمانة » أخرجه ابن أبي شيبة وأبو داود والترمذى ، وله شاهد من حديث أنس عند أبي يعلى

إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا بأس بالمسارعة والمناجاة

[٦٢٩٠] ٦٠٦٨ - حدثني عثمان قال نا جريز عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله قال النبي صلى الله عليه : « إذا كنتم ثلاثة فلا يتناج رجلان دون الآخر حتى تختلطوا بالناس ، أجل أن يحزنه » .

[٦٢٩١] ٦٠٦٩ - نا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال : قسم النبي صلى الله عليه يوما قسمة ، فقال رجل من الأنصار : إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله . قلت : أما والله لآتين النبي صلى الله عليه فأتيته وهو في ملاء فساررتة ، فغضب حتى احمر وجهه ، ثم قال : « رحمة الله على موسى ، أودي بأكثر من هذا فصبر » .

**قوله ( باب إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا بأس بالمسارة والمناجاة )** أى مع بعض دون بعض ، وسقط « باب » لأنى ذر ، وعطف المناجاة على المسارة من عطف الشيء على نفسه إذا كان بغير لفظه لأنها بمعنى واحد ، وقيل بينهما مغايرة وهى أن المسارة وإن اقتضت المفاعلة لكنها باعتبار من يلقي السر ومن يلقي إليه ، والمناجاة تقتضي وقوع الكلام سرا من الجانبين ، فالمناجاة أخص من المسارة فتكون من عطف الخاص على العام .

**قوله ( عن عبد الله )** هو ابن مسعود .

**قوله ( فلا يتناجى )** فى رواية الكشميهنى بحيم ليس بعدها ياء وقد تقدم بيانه قبل باب .

**قوله ( حتى تختلطوا بالناس )** أى يختلط الثلاثة بغيرهم . والغیر أعم من أن يكون واحداً أو أكثر فطابقت الترجمة ، ويؤخذ منه أنهم إذا كانوا أربعة لم يمتنع تناجي اثنين لإمكان أن يتناجى الاثنان الآخران ، وقد ورد ذلك صريحاً فيما أخرجه المصنف فى « الأدب المفرد » وأبو داود وصححه ابن حبان من طريق أبى صالح عن ابن عمر رفعه « قلت فإن كانوا أربعة ؟ قال : لا يضره » وفى رواية مالك عن عبد الله بن دينار « كان ابن عمر إذا أراد أن يسارر رجلاً وكانوا ثلاثة دعا رابعاً ثم قال للآخرين : استريحاً شيئاً فإنى سمعت » فذكر الحديث . وفى رواية سفيان فى جامعه عن عبد الله بن دينار نحوه ولفظه « فكان ابن عمر إذا أراد أن يتناجى رجلاً دعا آخر ثم ناجى الذى أراد » وله من طريق نافع « إذا أراد أن يتناجى وهم ثلاثة دعا رابعاً » ويؤخذ من قوله « حتى تختلطوا بالناس » أن الزائد على الثلاثة يعنى سواء جاء اتفاقاً أم عن طلب كما فعل ابن عمر .

**قوله ( أجل أن ذلك يحزنه )** أى من أجل ، وكذا هو فى « الأدب المفرد » بالإسناد الذى فى الصحيح بزيادة « من » قال الخطابي : قد نطقوا بهذا اللفظ بإسقاط « من » وذكر لذلك شاهداً ، ويجوز كسر همزة « إن ذلك » والمشهور فتحها . قال : وإنما قال يحزنه لأنه قد يتوهم أن نجواهما إنما هى لسوء رأيهما فيه أو لدسياسة غائلة له . قلت : ويؤخذ من التعليل استثناء صورة مما تقدم عن ابن عمر من إطلاق الجواز إذا كانوا أربعة ، وهى مما لو كان بين الواحد الباقي وبين الاثنين مقاطعة بسبب يعذران به أو أحدهما فإنه يصير فى معنى المفرد ، وأرشد هذا التعليل إلى أن المناجى إذا كان ممن إذا خص أحداً بمناجاته أحزن الباقيين امتناع ذلك ، إلا أن يكون فى أمر مهم لا يقدح فى الدين . وقد نقل ابن بطلال عن أشهب عن مالك قال : لا يتناجى ثلاثة دون واحد ولا عشرة لأنه قد نهى أن يترك واحداً قال : وهذا مستنبط من حديث الباب ، لأن المعنى فى ترك الجماعة للواحد كترك الاثنين للواحد ، قال : وهذا من حسن الأدب لئلا يتباغضوا ويتقاطعوا . وقال المازرى ومن تبعه : لا فرق فى المعنى بين الاثنين والجماعة لوجود المعنى فى حق الواحد ، زاد القرطبي : بل وجوده فى العدد الكثير أمكن وأشد ، فليكن المنع أولى ، وإنما خص الثلاثة بالذكر لأنه أول عدد يتصور فيه ذلك المعنى ، فمهما وجد المعنى فيه ألحق به فى الحكم . قال ابن بطلال : وكلما كثرت الجماعة مع الذى لا يتناجى كان أبعد لحصول الحزن ووجود التهمة ، فيكون أولى . واختلف فيما إذا انفرد جماعة بالتناجى دون جماعة ، قال ابن التين : وحديث عائشة فى قصة فاطمة دال على الجواز . ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود فى قصة الذى قال « هذه قسمة ما أريد بها وجه الله » والمراد منه قول ابن مسعود « فأتيته وهو فى ملا فساررت » فإن فى ذلك دلالة على أن المنع يرتفع إذا بقى جماعة لا يتأذون بالسرار ، ويستثنى من أصل الحكم ما إذا أذن من يبقى سواء كان واحداً أم أكثر للاثنين فى التناجى دونه أو دونهم فإن المنع يرتفع لكونه حق من يبقى ، وأما إذا انتجى اثنان ابتداءً وثم ثالث كان بحيث لا يسمع كلامهما لو

تكلموا جهراً فأق لستم عليهما فلا يجوز كما لو لم يكن حاضراً معهما أصلاً . وقد أخرج المصنف في « الأدب المفرد » من رواية سعيد المقبري قال « مرت على ابن عمر ومعه رجل يتحدث فقمت إليهما ، فلطم صدري وقال : إذا وجدت اثنين يتحدثان فلا تقم معهما حتى تستأذنها » زاد أحمد في روايته من وجه آخر عن سعيد « وقال : أما سمعت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا تناجى اثنان فلا يدخل معهما غيرهما حتى تستأذنها » قال ابن عبد البر : لا يجوز لأحد أن يدخل على المتناجين في حال تناجيهما . قلت : ولا ينبغي لداخل القعود عندهما ولو تباعد عنهما إلا بإذنها ، لما افتتحا حديثهما سرا وليس عندهما أحد دل على أن مرادهما ألا يطلع أحد على كلامهما . ويتأكد ذلك إذا كان صوت أحدهما جهورياً لا يتأق له إخفاء كلامه ممن حضره ، وقد يكون لبعض الناس قوة فهم بحيث إذا سمع بعض الكلام استدل به على باقية ، فالمحافظة على ترك ما يؤذي المؤمن مطلوبة وإن تفاوتت المراتب . وقد أخرج سفيان بن عيينة في جامعه عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال « قال ابن عمر في زمن الفتنة : ألا ترون القتل شيئاً ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول » فذكر حديث الباب وزاد في آخره « تعظيماً لحرمة المسلم » وأظن هذه الزيادة من كلام ابن عمر استنبطها من الحديث فأدرجت في الخبر والله أعلم . قال النووي : النهي في الحديث للتحريم إذا كان بغير رضاه . وقال في موضع آخر : إلا بإذنه أى صريحاً كان أو غير صريح ، والإذن أخص من الرضا لأن الرضا قد يعلم بالقرينة فيكتفي بها عن التصريح ، والرضا أخص من الإذن من وجه آخر لأن الإذن قد يقع مع الإكراه ونحوه ، والرضا لا يطلع على حقيقته ، لكن الحكم لا يناط إلا بالإذن الدال على الرضا ، وظاهر الإطلاق أنه لا فرق في ذلك بين الحضر والسفر وهو قول الجمهور ، وحكى الخطاى عن أبى عبيد بن حريبه أنه قال : هو مختص بالسفر في الموضع الذي لا يأمن فيه الرجل على نفسه ، فأما في الحضر وفي العمارة فلا بأس . وحكى عياض نحوه ولفظه : قيل إن المراد بهذا الحديث السفر والمواضع التي لا يأمن فيها الرجل رفيقه أو لا يعرفه أو لا يثق به ويخشى منه ، قال : وقد روى في ذلك أثر ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه أحمد من طريق أبى سالم الجيشاني عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ولا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة أن يتناجى اثنان دون صاحبهما » الحديث ، وفي سنده ابن لهيعة ، وعلى تقدير ثبوته فتقيده بأرض الفلاة يتعلق بإحدى علتى النهي . قال الخطاى إنما قال يحزنه لأنه إما أن يتوهم أن نجواهما إنما هى لسوء رأيهما فيه ، أو أنهما يتفقان على غائلة تحصل له منهما . قلت : فحديث الباب يتعلق بالمعنى الأول ، وحديث عبد الله بن عمرو يتعلق بالثاني ؛ وعلى هذا المعنى عول ابن حريبه وكأنه ما استحضر الحديث الأول . قال عياض : قيل كان هذا في أول الإسلام ، فلما فشا الإسلام وأمن الناس سقط هذا الحكم ، وتعقبه القرطبي بأن هذا تحكم وتخصيص لا دليل عليه . وقال ابن العربي : الخبر عام اللفظ والمعنى ، والعلة الحزن وهى موجودة في السفر والحضر ، فوجب أن يعمهما النهي جميعاً .

طُول النَّجْوَى وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾

مصدر من ناجيت ، فوصفهم بها ، والمعنى يتناجون .

[٦٢٩٢] ٦٠٧٠- حدثني محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عبد العزيز عن أنس قال :

أقيمت الصلاة ورجلٌ يناجي رسول الله صلى الله عليه ، فما زال يُناجيه حتى نام أصحابه ، ثم قام فصلى .

قوله ( باب طول النجوى ﴿ وإذ هم نجوى ﴾ مصدر من ناجيت فوصفهم بها والمعنى يتناجون ) هذا التفسير في رواية المستمل وحده ، وقد تقدم بيانه في تفسير الآية في سورة « سبحان » ، وتقدم منه أيضا في تفسير سورة يوسف في قوله تعالى ﴿ خلصوا نجيا ﴾ ثم ذكر حديث أنس « أقيمت الصلاة ورجل يناجي النبي صلى الله عليه وسلم » الحديث وعبد العزيز راويه عن أنس هو ابن صهيب ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في « باب الإمام تعرض له الحاجة » وهو قبيل صلاة الجماعة .

قوله ( حتى نام أصحابه ) تقدم هناك بلفظ « حتى نام بعض القوم » فيحمل الإطلاق في حديث الباب على ذلك

### باب لا تترك النار في البيت عند النوم

[٦٢٩٣] ٦٠٧١- نا أبو نعيم قال نا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه قال : « لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون » .

[٦٢٩٤] ٦٠٧٢- نا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن برید بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى قال : احترق بيت بالمدينة على أهل من الليل ، فحدث بشأنهم النبي صلى الله عليه فقال : « إن هذه النار إنما هي عدو لكم ، فإذا نمت فأطفئوها عنكم » .

[٦٢٩٥] ٦٠٧٣- حدثنا قتيبة قال نا حماد عن كثير - هو ابن شنظير - عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « خمروا الآنية ، وأجیفوا الأبواب ، وأطفئوا المصابيح فإن الفويسقة أربما جرت الفتيلة فأحرقت أهل البيت » .

قوله ( باب لا تترك النار في البيت عند النوم ) بضم أول « تترك » ومثناة فوقانية على البناء للمجهول وبفتحة ومثناة تحتانية بصيغة النهي المفرد . ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث ابن عمر في النهي عن ذلك . الثاني حديث أبي موسى وفيه بيان حكمة النهي وهي خشية الاحتراق . الثالث حديث جابر وفيه بيان علة الخشية المذكورة . فأما حديث ابن عمر فقوله في السند « ابن عيينة عن الزهري » وقع في رواية الحميدى « عن سفيان حدثنا الزهري » وقوله « حين ينامون » قيده بالنوم لحصول الغفلة به غالبا ، ويستنبط منه أنه متى وجدت الغفلة حصل النهي وأما حديث أبي موسى فقوله « احترق بيت بالمدينة على أهل » لم أقف على تسميتهم ، قال ابن دقيق العيد : يؤخذ من حديث أبي موسى سبب الأمر في حديث جابر بإطفاء المصابيح ، وهو فن حسن غريب ، ولو تتبع لحصل منه فوائد . قلت : قد أفرده أبو حفص العكبري من شيوخ أبي يعلى بن الفراء بالتصنيف وهو في المائة الخامسة ، ووقفت على مختصر منه ، وكأن الشيخ ما وقف عليه فلذلك تمنى أن لو تتبع ، وقوله « إن هذه النار إنما هي عدو لكم » هكذا أورده بصيغة الحصر مبالغة في تأكيد ذلك ، قال ابن العري : معنى كون النار عدوا لنا أنها تنافي أبداننا وأموالنا منافاة العدو ، وإن كانت لنا بها منفعة ، لكن لا يحصل لنا منها إلا بواسطة ، فأطلق أنها عدو لنا لوجود معنى العداوة فيها والله أعلم . وأما حديث جابر فقوله في السند « كثير » كذا للأكثر غير منسوب ، زاد أبو ذر في روايته « هو ابن شنظير » وهو كذلك ، وشنظير بكسر الشين والطاء المعجمتين

بينهما نون ساكنة تقدم ضبطه والكلام عليه في « باب ذكر الجن » من كتاب بدء الخلق وشرح حديثه هذا وأنه ليس له في الصحيح غير هذا الحديث ، ووقع في رجال الصحيح للكلاباذي أن البخاري أخرج له أيضا في « باب استعانة اليد في الصلاة » فراجعت الباب المذكور من الصحيح وهو قبيل كتاب الجنائز فما وجدت له هناك ذكرا . ثم وجدت له بعد الباب المذكور بأحد عشر بابا حديثا آخر بسنده هذا وقد تبث عليه في « باب ذكر الجن » والشنظير في اللغة السيء الخلق ، وكثير المذكور يكنى أبا قره وهو بصرى ، وقال القرطبي : الأمر والنهي في هذا الحديث للإرشاد ، قال : وقد يكون للندب ، وجزم النووي بأنه للإرشاد لكونه لمصلحة دنيوية ، وتعقب بأنه قد يفضي إلى مصلحة دينية وهي حفظ النفس المحرم قتلها والمال المحرم تبذيره ، وقال القرطبي : في هذه الأحاديث أن الواحد إذا بات بيت ليس فيه غيره وفيه نار فعليه أن يطفئها قبل نومه أو يفعل بها ما يؤمن معه الاحتراق ، وكذا إن كان في البيت جماعة فإنه يتعين على بعضهم وأحقهم بذلك آخرهم نوما ، فمن فرط في ذلك كان للسنة مخالفا ولأدائها تاركا . ثم أخرج الحديث الذي أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم من طريق عكرمة عن ابن عباس قال « جاءت فأرة فجرت الفتيلة فألقتها بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم على الخمرة التي كان قاعدا عليها فأحرقت منها مثل موضع الدرهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا نمت فأطفئوا سراجكم فإن الشيطان يدل مثل هذه على هذا فيحرقكم » وفي هذا الحديث بيان سبب الأمر أيضا ؛ وبيان الحامل للفوسقة — وهي الفأرة — على جر الفتيلة وهو الشيطان ، فيستعين وهو عدو الإنسان عليه بعدو آخر وهي النار ، أعاذنا الله بكرمه من كيد الأعداء إنه رءوف رحيم . وقال ابن دقيق العيد : إذا كانت العلة في إطفاء السراج الحذر من جر الفوسقة الفتيلة فمقتضاه أن السراج إذا كان على هيئة لا تصل إليها الفأرة لا يمنع إبقائه ، كما لو كان على منارة من نحاس أملس لا يمكن الفأرة الصعود إليه ، أو يكون مكانه بعيدا عن موضع يمكنها أن تثب منه إلى السراج . قال : وأما ورود الأمر بإطفاء النار مطلقا كما في حديثي ابن عمر وأبي موسى — وهو أعم من نار السراج — فقد يتطرق منه مفسدة أخرى غير جر الفتيلة كسقوط شيء من السراج على بعض متاع البيت ، وكسقوط المنارة فينثر السراج إلى شيء من المتاع فيحرقه ، فيحتاج إلى الاستيثاق من ذلك ، فإذا استوثق بحيث يؤمن معه الاحتراق فيزول الحكم بزوال علته . قلت : وقد صرح النووي بذلك في القنديل مثلا لأنه يؤمن معه الضرر الذي لا يؤمن مثله في السراج . وقال ابن دقيق العيد أيضا : هذه الأوامر لم يحملها الأكثر على الوجوب ، ويلزم أهل الظاهر حملها عليه ، قال : وهذا لا يختص بالظاهري بل الحمل على الظاهر إلا لمعارض ظاهر يقول به أهل القياس ، وإن كان أهل الظاهر أولى بالالتزام به لكونهم لا يلتفتون إلى المفهومات والمناسبات ، وهذه الأوامر تتنوع بحسب مقاصدها : فمنها ما يحمل على الندب وهو التسمية على كل حال ، ومنها ما يحمل على الندب والإرشاد معا كإغلاق الأبواب من أجل التعليل بأن الشيطان لا يفتح بابا مغلقا ، لأن الاحتراز من مخالطة الشيطان مندوب إليه وإن كان تحته مصالح دنيوية كالحراسة ، وكذا إيكاء السقاء وتخميم الإناء . والله أعلم

### باب غلق الأبواب بالليل

[٦٢٩٦] ٦٠٧٤- نا حسان بن أبي عباد قال نا همام قال نا عطاء عن جابر قال : قال النبي صلى الله عليه : «أطفئوا المصابيح بالليل إذا رقدتم، وغلقوا الأبواب، وأوكوا الأسقية، وخمروا الطعام والشراب». قال همام: وأحسبه قال: «ولو بعود».



قوله ( باب غلق الأبواب بالليل ) في رواية الأصيل. والجرجاني وكذا لكريمة عن الكشميني «إغلاق» وهو الفصيح ، وقال عياض هو الصواب . قلت : لكن الأول ثبت في لغة نادرة .

قوله ( همام ) هو ابن يحيى ، وعطاء هو ابن أبي رباح .

قوله ( أطفئوا المصاييح بالليل ) تقدم شرحه في الذي قبله .

قوله ( وأغلقوا الأبواب ) في رواية المستملى والسرخسى « وغلقوا » بتشديد اللام ، وتقدم في الباب الذي قبله بلفظ « أجيفوا » بالجيم والفاء وهي بمعنى أغلقوا وتقدم شرحها في « باب ذكر الجن » وكذا بقية الحديث . قال ابن دقيق العيد : في الأمر بإغلاق الأبواب من المصالح الدينية والدنيوية حراسة الانفس والاموال من أهل العيب والفساد ولا سيما الشياطين ، وأما قوله « فإن الشيطان لا يفتح بابا مغلقا » فإشارة إلى أن الأمر بالإغلاق لمصلحة إبعاد الشيطان عن الاختلاط بالإنسان ، وخصه بالتعليل تنبيها على ما يخفى مما لا يطلع عليه إلا من جانب النبوة ، قال : واللام في الشيطان للجنس إذ ليس المراد فردا بعينه ، وقوله في هذه الرواية « وخمروا الطعام والشراب » قال همام : وأحسبه قال « ولو يعود يعرضه » وهو بضم الراء بعدها ضاد معجمة ، وقد تقدم الجزم بذلك عن عطاء في رواية ابن جريج في الباب المذكور ، ولفظه « وخمر إناءك ولو يعود تعرضه عليه » وزاد في كل من الأوامر المذكورة « واذكر اسم الله تعالى » وتقدم في « باب شرب اللبن » من كتاب الأشربة بيان الحكمة في ذلك ، وقد حملة ابن بطال على عمومته وأشار إلى استشكله فقال : أخبر صلى الله عليه وسلم أن الشيطان لم يعط قوة على شيء من ذلك ، وإن كان أعطى ما هو أعظم منه وهو لوجه في الأماكن التي لا يقدر آدمي أن يلج فيها . قلت : والريادة التي أشرت إليها قبل ترفع الإشكال ، وهو أن ذكر اسم الله يحول بينه وبين فعل هذه الأشياء . ومقتضاه أنه يتمكن من كل ذلك إذا لم يذكر اسم الله ، ويؤيده ما أخرجه مسلم والأربعة عن جابر رفعه « إذا دخل الرجل بيته فذكر الله عند دخوله وعند طعامه قال الشيطان : لا مبيت لكم ولا عشاء ، وإذا دخل فلم يذكر الله عند دخوله قال الشيطان : أدركتم » وقد تردد ابن دقيق العيد في ذلك فقال في شرح الإلام : يحتمل أن يؤخذ قوله « فإن الشيطان لا يفتح بابا مغلقا » على عمومته ، ويحتمل أن يخص بما ذكر اسم الله عليه ، ويحتمل أن يكون المنع لأمر يتعلق بجسمه ، ويحتمل أن يكون لمانع من الله بأمر خارج عن جسمه ، قال : والحديث يدل على منع دخول الشيطان الخارج ، فأما الشيطان الذي كان داخلا فلا يدل الخبر على خروجه ، قال : فيكون ذلك لتخفيف المفسدة لا رفعها ، ويحتمل أن تكون التسمية عند الإغلاق تقتضي طرد من في البيت من الشياطين ، وعلى هذا فينبغي أن تكون التسمية من ابتداء الإغلاق إلى تمامه . واستنبط منه بعضهم مشروعية غلق الفم عند الثأوب لدخوله في عموم الأبواب مجازا .

### باب الختان بعد الكبر وتنف الإبط

[٦٢٩٧] ٦٠٧٥ - حدثنا يحيى بن قزعة قال نا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « الفطرة خمس : الختان ، والاستحدا ، وتنف الإبط ، وقص الشارب وتقليم الأظفار » .

[٦٢٩٨] ٦٠٧٦ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب بن أبي حمزة قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه قال : « اخْتَنَ إبراهيمُ بعدَ ثمانينَ سنة ، واختنَ بالقَدومِ » مخففة . قال أبو عبد الله : نا قتيبة قال نا مغيرةُ عن أبي الزناد قال : « بالقَدومِ » وهو موضع .

[٦٢٩٩] ٦٠٧٧ - وقال ابنُ إدريسَ عن أبيه عن أبي إسحاقَ عن سعيدِ بنِ جبيرَ عن ابنِ عباس : قُبِضَ النبيُّ صلى الله عليه وأنا خَتِن .

[٦٣٠٠] ٦٠٧٨ - حدثنا محمدُ بن عبد الرحيم قال أنا عبادُ بن موسى قال أنا إسماعيلُ بن جعفر عن إسرائيلَ عن أبي إسحاق عن سعيدِ بن جبير قال : سئل ابنُ عباسٍ مثلُ من أنت حين قُبِضَ النبيُّ صلى الله عليه ؟ قال : أنا يومئذٍ مَخْتون . قال : وكانوا لا يَخْتَنون الرجلَ حتى يُدْرِكَ .  
[الحديث ٦٢٩٩ - طرفه في : ٦٣٠٠] .

**قوله ( باب الختان بعد الكبر )** بكسر الكاف وفتح الموحدة ، قال الكرمانى : وجه مناسبة هذه الترجمة بكتاب الاستئذان أن الختان يستدعى الاجتماع في المنازل غالبا .

**قوله ( الفطرة خمس )** تقدم شرحه في أواخر كتاب اللباس ، وكذلك حكم الختان . واستدل ابن بطال على عدم وجوبه بأن سلمان لما أسلم لم يؤمر بالاختتان ، وتعقب باحتمال أن يكون ترك لعذر أو لأن قصته كانت قبل إيجاب الختان أو لأنه كان مختنا . ثم لا يلزم من عدم النقل عدم الوقوع ، وقد ثبت الأمر لغيره بذلك .

**قوله في الحديث الثاني ( اختن إبراهيم عليه السلام بعد ثمانين سنة )** تقدم بيان ذلك والاختلاف في سنة حين اختن وبيان قدر عمره في شرح الحديث المذكور في ترجمة إبراهيم عليه السلام ، وذكرت هناك أنه وقع في الموطأ من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة موقوفاً على أبي هريرة أن إبراهيم أول من اختن وهو ابن عشرين ومائة ، واختن بالقدم ، وعاش بعد ذلك ثمانين سنة ، ورويناه في « فوائد ابن السماك » من طريق أبي أويس عن أبي الزناد بهذا السند مرفوعاً ، وأبو أويس فيه لين ، وأكثر الروايات على ما وقع في حديث الباب أنه عليه السلام اختن وهو ابن ثمانين سنة ، وقد حاول الكمال بن طلحة في جزء له في الختان الجمع بين الرويتين فقال : نقل في الحديث الصحيح أنه اختن لثمانين ، وفي رواية أخرى صحيحة أنه اختن لمائة وعشرين ، والجمع بينهما أن إبراهيم عاش مائتي سنة منها ثمانين سنة غير مختن ومنها مائة وعشرين وهو مختن ، فمعنى الحديث الأول اختن لثمانين مضت من عمره ، والثاني لمائة وعشرين بقيت من عمره . وتعقبه الكمال بن العديم في جزء سماه « الملحة في الرد على ابن طلحة » بأن في كلامه وهما من أوجه : أحدها تصحيحه لرواية مائة وعشرين وليست بصحيحة ، ثم أوردها من رواية الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعة وتعقبه بتدليس الوليد ، ثم أورده من « فوائد ابن المقرئ » من رواية جعفر بن عون عن يحيى بن سعيد به موقوفاً ، ومن رواية على بن مسهر وعكرمة بن إبراهيم كلاهما عن يحيى بن سعيد كذلك . ثانياً قوله في كل منهما لثمانين لمائة وعشرين ، ولم يرد في طريق من الطرق باللام وإنما ورد بلفظ اختن وهو ابن ثمانين وفي الأخرى وهو ابن مائة وعشرين ، وورد الأول أيضاً بلفظ « على رأس ثمانين » ونحو ذلك . ثالثاً أنه صرح في أكثر الروايات أنه عاش بعد ذلك ثمانين سنة ، فلا يوافق الجمع المذكور أن المائة وعشرين هي التي بقيت من عمره . ورابعاً أن العرب لا

تزال تقول خلون إلى النصف. فإذا تجاوزت النصف قالوا بقين ، والذي جمع به ابن طلحة يقع بالعكس ، ويلزم أن يقول فيما إذا مضى من الشهر عشرة أيام لعشرين بقين وهذا لا يعرف في استعمالهم . ثم ذكر الاختلاف في سن إبراهيم وجزم بأنه لا يثبت منها شيء . منها قول هشام بن الكلبي عن أبيه قال : دعا إبراهيم الناس إلى الحج ثم رجع إلى الشام فمات به وهو ابن مائتي سنة . وذكر أبو حذيفة البخاري أحد الضعفاء في « المبتدأ » بسند له ضعيف أن إبراهيم عاش مائة وخمسا وسبعين سنة ، وأخرج ابن أبي الدنيا من مرسل عبيد بن عمير في وفاة إبراهيم وقصته مع ملك الموت ودخوله عليه في صورة شيخ فاضاه ، فجعل يضع اللقمة في فيه فتتناثر ولا تثبت في فيه ، فقال له : كم أتى عليك ؟ قال : مائة واحد وستون سنة . فقال إبراهيم في نفسه وهو يومئذ ابن ستين ومائة : ما بقي أن أصير هكذا إلا سنة واحدة فكره الحياة ، فقبض ملك الموت حينئذ روحه برضاه . فهذه ثلاثة أقوال مختلفة يتعسر الجمع بينها ، لكن أرجحها الرواية الثالثة . وخطر لي بعد أنه يجوز الجمع بأن يكون المراد بقوله « وهو ابن ثمانين » أنه من وقت فارق قومه وهاجر من العراق إلى الشام ، وأن الرواية الأخرى « وهو ابن مائة وعشرين » أي من مولده ، أو أن بعض الرواة رأى مائة وعشرين فظنها إلا عشرين أو بالعكس ، والله أعلم . قال المهلب : ليس اختتان إبراهيم عليه السلام بعد ثمانين مما يوجب علينا مثل فعله ، إذ عامة من يموت من الناس لا يبلغ الثمانين ، وإنما اختتن وقت أوحى الله إليه بذلك وأمره به ، قال : والنظر يقتضي أنه لا ينبغي الاختتان إلا قرب وقت الحاجة إليه لاستعمال العضو في الجماع ، كما وقع لابن عباس حيث قال « كانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك » ثم قال : والاختتان في الصغر لتسهيل الأمر على الصغير لضعف عضوه وقلة فهمه . قلت : يستدل بقصة إبراهيم عليه السلام لمشروعية الختان حتى لو أخر لمانع حتى بلغ السن المذكور لم يسقط طلبه ، وإلى ذلك أشار البخاري بالترجمة ، وليس المراد أن الختان يشرع تأخيره إلى الكبر حتى يحتاج إلى الاعتذار عنه . واما التعليل الذي ذكره من طريق النظر ففيه نظر ، فإن حكمة الختان لم تنحصر في تكميل ما يتعلق بالجماع بل ولما يخشى من انحباس بقية البول في الغرلة ولاسيما للمستحجر فلا يؤمن أن يسيل فينجس الثوب أو البدن ، فكانت المبادرة لقطعها عند بلوغ السن الذي يؤمر به الصبي بالصلاة أليق الأوقات ، وقد بينت الاختلاف في الوقت الذي يشرع فيه فيما مضى .

**قوله ( واختن بالقدم مخففة )** ثم أشار إليه من طريق أخرى مشددة وزاد « وهو موضع » وقد قدمت بيانه في شرح الحديث المذكور في ترجمة إبراهيم عليه السلام من أحاديث الأنبياء ، وأشرت إليه أيضا في أثناء اللباس ، وقال المهلب : القدم بالتخفيف الآلة كقول الشاعر « على خطوط مثل نحت القدم » وبالتشديد الموضع ، قال : وقد يتفق لإبراهيم عليه السلام الأمران يعني أنه اختن بالآلة وفي الموضع . قلت : وقد قدمت الراجح من ذلك هناك ، وفي المتفق للجوزق بسند صحيح عن عبد الرزاق قال : القدم القرية . وأخرج أبو العباس السراج في تاريخه عن عبيد الله بن سعيد عن يحيى بن سعيد عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة رفعه « اختن إبراهيم بالقدم » فقلت ليحيى : ما القدم ؟ قال الفأس . قال الكمال بن العديم في الكتاب المذكور . الأكثر على أن القدم الذي اختن به إبراهيم هو الآلة ، يقال بالتشديد والتخفيف والأفصح التخفيف ، ووقع في روايتي البخاري بالوجهين ، وجزم النضر بن شميل أنه اختن بالآلة المذكورة ، فقليل له : يقولون قدم قرية بالشام ، فلم يعرفه وثبت على الأول . وفي صحاح الجوهري : القدم الآلة والموضع بالتخفيف معا . وأنكر ابن السكيت التشديد مطلقا . ووقع في متفق البلدان للحازمي : قدم قرية كانت عند حلب وكانت مجلس إبراهيم .

**قوله** ( حدثنا محمد بن عبد الرحيم ) هو البغدادي المعروف بصاعقة ، وشيخه عباد بن موسى هو الختلي بضم المعجمة وتشديد المشاة الفوقانية وفتحها بعدها لام من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ، وقد نزل البخاري في هذا الإسناد درجة بالنسبة لإسماعيل بن جعفر فإنه أخرج الكثير عن إسماعيل بن جعفر بواسطة واحدة كقتيبة وعلى بن حجر ، ونزل فيه درجتين بالنسبة لإسرائيل فإنه أخرج عنه بواسطة واحدة كعبد الله بن موسى ومحمد بن سابق .

**قوله** ( أنا يومئذ مختون ) أى وقع له الختان ، يقال صبى مختون ومختن وختين بمعنى .

**قوله** ( وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك ) أى حتى يبلغ الحلم ، قال الإسماعيلي : لا أدري من القائل « وكانوا لا يختنون » أهو أبو إسحق أو إسرائيل أو من دونه ، وقد قال أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « قبض النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر » وقال الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بمنى وأنا قد ناهزت الاحتلام » قال : والأحاديث عن ابن عباس في هذا مضطربة . قلت : وفي كلامه نظر ، أما أولاً فلأن الأصل أن الذي يثبت في الحديث معطوفاً على ما قبله فهو مضاف إلى من نقل عنه الكلام السابق حتى يثبت أنه من كلام غيره . ولا يثبت الإدراج بالاحتلال . وأما ثانياً فدعوى الاضطراب مردودة مع إمكان الجمع أو الترجيح ، فإن المحفوظ الصحيح أنه ولد بالشعب وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين فيكون له عند الوفاة النبوية ثلاث عشرة سنة ، وبذلك قطع أهل السير وصححه ابن عبد البر وأورد بسند صحيح عن ابن عباس أنه قال « ولدت وبنو هاشم في الشعب » وهذا لا ينافي قوله « ناهزت الاحتلام » أى قاربته ولا قوله « وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك » لاحتمال أن يكون أدرك فختن قبل الوفاة النبوية وبعد حجة الوداع ، وأما قوله « وأنا ابن عشر » فمحمول على إلغاء الكسر ، وروى أحمد من طريق أخرى عن ابن عباس أنه كان حينئذ ابن خمس عشرة ، ويمكن رده إلى رواية ثلاث عشرة بأن يكون ابن ثلاث عشرة وشيء وولد في أثناء السنة فجبر الكسرين بأن يكون ولد مثلاً في شوال فله من السنة الأولى ثلاثة أشهر فأطلق عليها سنة وقبض النبي صلى الله عليه وسلم في ربيع فله من السنة الأخيرة ثلاثة أخرى وأكمل بينهما ثلاث عشرة ، فمن قال ثلاث عشرة ألغى الكسرين ومن قال خمس عشرة جبرهما والله أعلم .

**قوله** ( وقال ابن إدريس ) هو عبد الله وأبوه هو ابن يزيد الأودي ، وشيخه أبو إسحق هو السبيعي .

**قوله** ( قبض النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ختين ) أى مختون كقتيل ومقتول ، وهذا الطريق وصله الإسماعيلي من طريق عبد الله بن إدريس

**ب** كل لهو باطل إذا شغلته عن طاعة الله

ومن قال لصاحبه : تعال أقامرك . وقوله : « وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ » الآية

[٦٣٠١] ٦٠٧٩ - نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عُقَيْل عن ابن شهاب قال أخبرني حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « من حلف منكم فقال في حلفه : باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله . ومن قال لصاحبه : تعال أقامرك فليتصدق » .

**قوله ( باب كل هو باطل إذا شغله )** أى شغل اللاهية به ( عن طاعة الله ) أى كمن النهى بشيء من الأشياء مطلقا سواء كان مأذونا في فعله أو منهيًا عنه كمن اشتغل بصلاة نافلة أو بتلاوة أو ذكر أو تفكر في معاني القرآن مثلا حتى خرج وقت الصلاة المفروضة عمدا فإنه يدخل تحت هذا الضابط ، وإذا كان هذا في الأشياء المرغب فيها المطلوب فعلها فكيف حال مادونها ، وأول هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد والأربعة وصححه ابن خزيمة والحاكم من حديث عقبة بن عامر رفعه « كل ما يلهو به المرء المسلم باطل إلا رمية بقوسه وتأديبه فرسه وملاعبته أهله » الحديث . وكأنه لما لم يكن على شرط المصنف استعماله لفظ ترجمة ، واستنبط من المعنى ما قيد به الحكم المذكور . وإنما أطلق على الرمي أنه هو لإمالة الرغبات إلى تعليمه لما فيه من صورة اللهو لكن المقصود من تعلمه الإعانة على الجهاد ، وتأديب الفرس إشارة إلى المسابقة عليها ، وملاعبة الأهل للتأنيس ونحوه ، وإنما أطلق على ماعداها البطلان من طريق المقابلة لا أن جميعها من الباطل المحرم .

**قوله ( ومن قال لصاحبه تعال أقامرك )** أى ما يكون حكمه .

**قوله ( وقوله تعالى ومن الناس من يشتري هو الحديث الآتية )** كذا في رواية أبي ذر والأكثر ، وفي رواية الأصيلي وكريمة ﴿ ليضل عن سبيل الله ﴾ الآية . وذكر ابن بطال أن البخاري استنبط تقييد اللهو في الترجمة من مفهوم قوله تعالى ﴿ ليضل عن سبيل الله ﴾ فإن مفهومه أنه إذا اشتراه لا ليضل لا يكون مذموما ، وكذا مفهوم الترجمة أنه إذا لم يشغله اللهو عن طاعة الله لا يكون باطلا . لكن عموم هذا المفهوم يخص بالمنطوق ، فكل شيء نص على تحريمه مما يلهي يكون باطلا سواء شغل أو لم يشغل ، وكأنه رمز إلى ضعف ما ورد في تفسير اللهو في هذه الآية بالغناء . وقد أخرج الترمذي من حديث أبي أمامة رفعه « لا يحل بيع المغنيات ولا شراؤهن » الحديث ، وفيه « وفيهن أنزل الله ﴾ ومن الناس من يشتري هو الحديث ﴾ الآية ، وسنده ضعيف ، وأخرج الطبراني عن ابن مسعود موقوفا أنه فسر اللهو في هذه الآية بالغناء ، وفي سنده ضعف أيضا . ثم أورد حديث أبي هريرة وفيه « ومن قال لصاحبه تعال أقامرك » الحديث . وأشار بذلك إلى أن القمار من جملة اللهو ، ومن دعا إليه دعا إلى المعصية ، فلذلك أمر بالتصدق ليكفر عنه تلك المعصية ، لأن من دعا إلى معصية وقع بدعائه إليها في معصية . وقال الكرماني : وجه تعلق هذا الحديث بالترجمة والترجمة بالاستئذان أن الداعي إلى القمار لا ينبغي أن يؤذن له في دخول المنزل ، ثم لكونه يتضمن اجتماع الناس ، ومناسبة بقية حديث الباب للترجمة أن الحلف باللات هو يشغل عن الحق بالخلق فهو باطل انتهى . ويحتمل أن يكون لما قدم ترجمة ترك السلام على من اقترف ذنبا أشار إلى ترك الإذن لمن يشغل باللهو عن الطاعة ، وقد تقدم شرح حديث الباب في تفسير سورة والنجم ، قال مسلم في صحيحه . بعد أن أخرج هذا الحديث : هذا الحرف « تعال أقامرك » لا يرويه أحد إلا الزهري ، وللزهري نحو تسعين حرفا لا يشاركه فيها غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد جياد . قلت : وإنما قيد التفرد بقوله « تعال أقامرك » لأن لبقية الحديث شاهدا من حديث سعد بن أبي وقاص يستفاد منه سبب حديث أبي هريرة أخرجه النسائي بسند قوى قال « كنا حديثي عهد ببجاهلية ، فحلفت باللات والعزى ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، وانفث عن شمالك وتعوذ بالله ثم لاتعد » فيمكن أن يكون المراد بقوله في حديث أبي هريرة « فليقل لا إله إلا الله » إلى آخر الذكر المذكور إلى قوله « قدير » ويحتمل الاكتفاء بلا إله إلا الله لأنها كلمة التوحيد ، والزيادة المذكورة في حديث سعد تأكيد .

## باب ما جاء في البناء

- وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه: «من أشرط الساعة إذا تطاول رعاة البهيم في البنيان».
- [٦٣٠٢] ٦٠٨٠- نا أبو نعيم قال نا إسحاق هو ابن سعيد عن سعيد عن ابن عمر قال: رأيتني مع النبي صلى الله عليه بنيت بيدي بيتا يكتني من المطر ويظلني من الشمس، ما أعاني عليه أحد من خلق الله.
- [٦٣٠٣] ٦٠٨١- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال عمرو قال ابن عمر: والله ما وضعت لبننة على لبننة ولا غرست نخلة منذ قبض النبي صلى الله عليه. قال سفيان: فذكرته لبعض أهله قال: والله لقد بنى. قال سفيان: قلت: فلعله قال قبل أن يبنى.

**قوله (باب ما جاء في البناء) أى من منع وإباحة. والبناء أعم من أن يكون بطين أو مدر أو بخشب أو من قصب أو من شعر.**

**قوله (قال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من أشرط الساعة إذا تطاول رعاة البهيم في البنيان)** كذا للأكثر بضم الراء وبهاء تأنيث في آخره، وفي رواية الكشميى «رعاة» بكسر الراء وبالهز مع المد، وقد تقدم هذا الحديث موصولا مطولا مع شرحه في كتاب الإيمان، وأشار بإيراد هذه القطعة إلى ذم التطاول في البنيان، وفي الاستدلال بذلك نظر، وقد ورد في ذم تطويل البناء صريحا ما أخرج ابن أبى الدنيا من رواية عمارة ابن عامر «إذا رفع الرجل بناء فوق سبعة أذرع نودى يافاسق إلا، أين؟» وفي سنده ضعف مع كونه موقوفا. وفي ذم البناء مطلقا حديث خباب رفعه قال «يؤجر الرجل في نفقته كلها إلا التراب» أو قال «البناء» أخرجه الترمذى وصححه وأخرج له شاهدا عن أنس بلفظ «إلا البناء فلا خير فيه» وللطبراني من حديث جابر رفعه «إذا أراد الله بعبد شرا خضر له في اللبن والطين حتى يبنى» ومعنى «خضر» بمجمعتين حسن، وزنا ومعنى. وله شاهد في «الأوسط» من حديث أبى بشر الأنصارى بلفظ «إذا أراد الله بعبد سوءا أنفق ماله في البنيان» وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال «مرى النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أطين حائطا فقال: الأمر أعجل من ذلك» وصححه الترمذى وابن حبان، وهذا كله محمول على مالا تمس الحاجة إليه مما لا بد منه للتوطن وما يقى البرد والحر، وقد أخرج أبو داود أيضا من حديث أنس رفعه «أما أن كل بناء وبال على صاحبه إلا ما لا، إلا ما لا، أى إلا ما لا بد منه، ورواته موثقون إلا الراوى عن أنس وهو أبو طلحة الأسدى فليس بمعروف، وله شاهد عن وائلة عند الطبراني.

**قوله (حدثنا إسحق هو ابن سعيد)** كذا في الأصل وسعيد المذكور هو ابن عمرو بن سعيد بن العاص الأموى، ونسب كذلك عند الإسماعيلي من وجه آخر عن أبى نعيم شيخ البخارى فيه، وعمرو بن سعيد هو المعروف بالاشدق وإسحق بن سعيد يقال له السعيدى سكن مكة. وقد روى هذا الحديث عن والده وهو المراد بقوله «عن سعيد».

**قوله (رأيتني)** بضم المثناة كأنه استحضر الحالة المذكورة فصار لشدة علمه بها كأنه يرى نفسه يفعل ما ذكر.

**قوله ( مع النبي صلى الله عليه وسلم )** أى في زمن النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( يكنى )** بضم أوله وكسر الكاف وتشديد النون من أكن إذا وقى ، وجاء بفتح أوله من كن ، وقال أبو زيد الأنصاري : كنته وأكنته بمعنى أى سترته وأسرته ، وقال الكسائي كنته صنته وأكنته أسرته .

**قوله ( ما أعانى عليه أحد من خلق الله )** هو تأكيد لقوله « بنيت بيدي » وإشارة إلى خفة مؤنته . ووقع في رواية يحيى بن عبد الحميد الحماني بكسر المهملة وتشديد الميم عن إسحق بن سعيد السعدي بهذا السند عند الإسماعيلي وأبى نعيم في المستخرجين « بيتا من شعر » ، واعترض الإسماعيلي على البخاري بهذه الزيادة فقال أدخل هذا الحديث في البناء بالطين والمدر والخبر إنما هو في بيت الشعر ، وأجيب بأن راوي الزيادة ضعيف عندهم ، وعلى تقدير ثبوتها فليس في الترجمة تقييد بالطين والمدر .

**قوله ( قال عمرو )** هو ابن دينار .

**قوله ( لبنة )** بفتح اللام وكسر الموحدة مثل كلمة ، ويجوز كسر أوله وسكون الموحدة .

**قوله ( ولا غرست نخلة )** قال الداودي : ليس الغرس كالبناء ، لأن من غرس ونيته طلب الكفاف أو لفصل ما ينال منه ففي ذلك الفضل لا الإثم . قلت : لم يتقدم للإثم في الخبر ذكر حتى يعترض به ، وكلامه يوهم أن في البناء كله الإثم ، وليس كذلك بل فيه التفصيل ، وليس كل مازاد منه على الحاجة يستلزم الإثم ، ولا شك أن في الغرس من الأجر من أجل ما يؤكل منه مالمس في البناء ، وإن كان في بعض البناء ما يحصل به الأجر مثل الذي يحصل به النفع لغير الباني فإنه يحصل للباني به الثواب ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

**قوله ( فذكرته لبعض أهله )** لم أقف على تسميته ، والقائل هو سفيان .

**قوله ( قال والله لقد بنى )** زاد الكشميني في روايته « بيتا » .

**قوله ( قال سفيان قلت فله قال قبل )** أى قال ما وضعت لبنة الخ قيل أن يبنى الذي ذكرت ، وهذا إعتذار حسن من سفيان راوي الحديث ، ويحتمل أن يكون ابن عمر نفى أن يكون بنى بيده بعد النبي صلى الله عليه وسلم وكان في زمنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ، والذي أثبتته بعض أهله كان بنى بأمره فنسبه إلى فعله مجازاً ، ويحتمل أن يكون بناؤه بيتا من قصب أو شعر ، ويحتمل أن يكون الذي نفاه ابن عمر مازاد على حاجته ، والذي أثبتته بعض أهله بناء بيت لا بد له منه أو إصلاح ما وهى من بيته ، قال ابن بطال : يؤخذ من جواب سفيان أن العالم إذا جاء عنه قولان مختلفان أنه ينبغي لسامعهما أن يتأولهما على وجه ينفي عنهما التناقض تنزيهاً له عن الكذب انتهى . ولعل سفيان فهم من قول بعض أهل ابن عمر الإنكار على ما رواه له عن عمرو بن دينار عن ابن عمر ، فبادر سفيان إلى الانتصار لشيخه ولنفسه وسلك الأدب مع الذي خاطبه بالجمع الذي ذكره ، والله سبحانه وتعالى أعلم

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الاستذان من الأحاديث المرفوعة على خمسة وثمانين حديثاً ، المعلق منها وما في معناه اثنا عشر حديثاً والبقية موصولة ، المكرر منه فيه وفيما مضى خمسة وستون حديثاً والخالص عشرون ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث لأبى هريرة « رسول الرجل إذنه » وحديث أنس في المصافحة ، وحديث ابن عمر في الاحتباء ، وحديثه في البناء ، وحديث ابن عباس في ختانه . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة آثار . والله أعلم

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الدعوات

وقول الله عز وجل: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ الآية

**قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الدعوات )** بفتح المهملتين جمع دعوة بفتح أوله وهي المسألة الواحدة ، والدعاء الطلب ، والدعاء إلى الشيء الحث على فعله ودعوت فلانا سألته ودعوته استغثته ويطلق أيضا على رفعة القدر كقوله تعالى ﴿ ليس له دعوة في الدنيا ولا في الآخرة ﴾ كذا قال الراغب ، ويمكن رده إلى الذي قبله ، ويطلق الدعاء أيضا على العبادة ، والدعوى بالقصر الدعاء كقوله تعالى ﴿ وآخر دعواهم ﴾ والادعاء كقوله تعالى ﴿ فما كان دعواهم إذ جاءهم بأسنا ﴾ وقال الراغب : الدعاء على التسمية كقوله تعالى ﴿ لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا ﴾ وقال الراغب : الدعاء والنداء واحد ، لكن قد يتجرد النداء عن الاسم والدعاء لا يكاد يتجرد ، وقال الشيخ أبو القاسم القشيري في « شرح الأسماء الحسنى » ما ملخصه : جاء الدعاء في القرآن على وجوه : منها العبادة ﴿ ولا تدع من دون الله مالا ينفعك ولا يضرك ﴾ ومنها الاستغاثة ﴿ وادعوا شهداءكم ﴾ ، ومنها السؤال ﴿ ادعوني أستجب لكم ﴾ ، ومنها القول ﴿ دعواهم فيها سبحانك اللهم ﴾ والنداء ﴿ يوم يدعوك ﴾ ، والثناء ﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ﴾ .

**قوله ( وقول الله تعالى : ادعوني أستجب لكم الآية )** كذا لأبي ذر ، وساق غيره الآية إلى قوله ﴿ داخرين ﴾ وهذه الآية ظاهرة في ترجيح الدعاء على التفويض . وقالت طائفة : الأفضل ترك الدعاء والاستسلام للقضاء ، وأجابوا عن الآية بأن آخرها دل على أن المراد بالدعاء العبادة لقوله ﴿ إن الذين يستكبرون عن عبادتي ﴾ واستدلوا بحديث النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الدعاء هو العبادة » ثم قرأ ﴿ وقال ربكم ادعوني أستجب لكم ، إن الذين يستكبرون عن عبادتي ﴾ الآية أخرجه الأربعة وصححه الترمذى والحاكم . وشذت طائفة فقالوا : المراد بالدعاء في الآية ترك الذنوب ، وأجاب الجمهور أن الدعاء من أعظم العبادة فهو كالحديث الآخر « الحج عرفه » أى معظم الحج وركنه الأكبر ، ويؤيده ما أخرجه الترمذى من حديث أنس رفعه « الدعاء مخ العبادة » وقد تواردت الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم بالترغيب في الدعاء والحث عليه كحديث أبي هريرة رفعه « ليس شيء أكرم على الله من الدعاء » أخرجه الترمذى وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم وحديثه رفعه « من لم يسأل الله يغضب عليه » أخرجه أحمد والبخاري في « الأدب المفرد » والترمذى وابن ماجه والبخاري والحاكم كلهم من رواية أبي صالح الخوزى بضم الخاء المعجمة وسكون الواو ثم زأى عنه ، وهذا الخوزى مختلف فيه ضعفه ابن معين وقواه أبو زرعة ، وظن الحافظ ابن كثير أنه أبو صالح السمان فجزم بأن أحمد تفرد بتخريجه ، وليس كما قال فقد جزم شيخه المزنى في « الأطراف » بما قلته . ووقع في رواية البخاري والحاكم عن أبي



صالح الخوزي « سمعت أبا هريرة » قال الطيبي : معنى الحديث أن من لم يسأل الله ييغضه ، والمبغوض مغضوب عليه والله يحب أن يسأل انتهى . ويؤيده حديث ابن مسعود رفعه « سلوا الله من فضله فإن الله يحب أن يسأل » أخرجه الترمذى ، وله من حديث ابن عمر رفعه « إن الدعاء ينفع مما نزل وما لم ينزل ، فعليكم عباد الله بالدعاء » وفي سننه لين ، وقد صححه مع ذلك الحاكم . وأخرج الطبراني في الدعاء بسند رجاله ثقات إلا أن فيه غنعة بقية عن عائشة مرفوعا « إن الله يحب الملحين في الدعاء » وقال الشيخ تقي الدين السبكي : الأولى حمل الدعاء في الآية على ظاهره ، وأما قوله بعد ذلك ﴿ عن عبادتي ﴾ فوجه الربط أن الدعاء أخص من العبادة ، فمن استكبر عن العبادة استكبر عن الدعاء ، وعلى هذا فالوعيد إنما هو في حق من ترك الدعاء استكبارا ومن فعل ذلك كفر ، وأما من تركه لمقصد من المقاصد فلا يتوجه إليه الوعيد المذكور ، وإن كنا نرى أن ملازمة الدعاء والاستكثار منه أرجح من الترك لكثرة الأدلة الواردة في الحث عليه . قلت : وقد دلت الآية الآتية قريبا في السورة المذكورة أن الإجابة مشترطة بالإخلاص ، وهو قوله تعالى ﴿ فادعوه مخلصين له الدين ﴾ وقال الطيبي : معنى حديث النعمان أن تحمل العبادة على المعنى اللغوي ، إذ الدعاء هو إظهار غاية التذلل والافتقار إلى الله والاستكانة له ، وما شرعت العبادات إلا للخصوع للباري وإظهار الافتقار إليه ، ولهذا ختم الآية بقوله تعالى ﴿ إن الذين يستكبرون عن عبادتي ﴾ حيث عبر عن عدم التذلل والخصوع بالاستكبار ، ووضع عبادتي موضع دعائي وجعل جزاء ذلك الاستكبار الصغار والهوان . وحكى القشيري في « الرسالة » الخلاف في المسألة فقال : يختلف أى الأمرين أولى : الدعاء أو السكوت والرضا ؟ فقل : الدعاء ، وهو الذي ينبغي ترجيحه لكثرة الأدلة ، لما فيه من إظهار الخضوع والافتقار . وقيل السكوت والرضا أولى لما في التسليم من الفضل . قلت : وشبهتهم أن الداعي لا يعزف ما قدر له فدعاؤه إن كان على وفق المقدور فهو تحصيل الحاصل ، وإن كان على خلافه فهو معاندة . والجواب عن الأول أن الدعاء من جملة العبادة لما فيه من الخضوع والافتقار ، وعن الثاني أنه إذا اعتقد أنه لا يقع إلا ما قدر الله تعالى كان إذعانا لا معاندة ، وفائدة الدعاء تحصيل الثواب بامتنال الأمر ، ولاحتمال أن يكون المدعو به موقوفا على الدعاء لأن الله خالق الأسباب ومسبباتها ، قال وقالت طائفة : ينبغي أن يكون داعيا بلسانه راضيا بقلبه ، قال : والأولى أن يقال إذا وجد في قلبه إشارة الدعاء فالدعاء أفضل وبالعكس . قلت : القول الأول أعلى المقامات أن يدعو بلسانه ويرضى بقلبه ، والثاني لا يتأتى من كل أحد بل ينبغي أن يختص به الكمل . قال القشيري : ويصح أن يقال ما كان لله أو للمسلمين فيه نصيب فالدعاء أفضل ، وما كان للنفس فيه حظ فالسكوت أفضل ،

وعبر ابن بطال عن هذا القول لما حكاه بقوله : يستحب أن يدعو لغيره ويترك لنفسه ، وعمدة من أول الدعاء في الآية بالعبادة أو غيرها قوله تعالى ﴿ فيكشف ما تدعون إليه إن شاء ﴾ وإن كثيرا من الناس يدعو فلا يستجاب له ، فلو كانت على ظاهرها لم يتخلف . والجواب عن ذلك أن كل داع يستجاب له ، لكن تتنوع الإجابة : فإما تقع بعين ما دعا به ، وإما بعوضه . وقد ورد في ذلك حديث صحيح أخرجه الترمذى والحاكم من حديث عبادة ابن الصامت رفعه « ما على الأرض مسلم يدعو بدعوة إلا آتاه الله إياها ، أو صرف عنه من السوء مثلها » ولأحمد من حديث أبي هريرة « إما أن يعجلها له ، وإما أن يدخرها له » وله في حديث أبي سعيد رفعه « مامن مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث : إما أن يعجل له دعوته ، وإما أن يدخرها له في الآخرة ، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها » وصححه الحاكم . وهذا شرط ثان للإجابة ، ولها شروط أخرى منها أن يكون طيب المطعم والملبس لحديث « فأنى يستجاب لذلك » وسيأتي بعد عشرين بابا من

حديث أبي هريرة ، ومنها ألا يكون يستعجل الحديث « يستجاب لأحدكم ما لم يقل دعوت فلم يستجب لي » أخرجه مالك .

### لكل نبي دعوة مستجابة

[٦٣٠٤] ٦٠٨٢- فاإسماعيل قال ني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لكل نبي دعوة مستجابة يدعو بها ، وأريد أن أختبئ دعوتي شفاعة لأمتي في الآخرة . » [الحديث ٦٣٠٤ - طرفه في : ٧٤٧٤] .

[٦٣٠٥] ٦٠٨٣- وقال معتمر سمعت أبي عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « كل نبي سأل سُؤلاً - أو قال : لكل نبي دعوة قد دعا بها - فاستجيب . فجعلت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة . »

**قوله ( باب لكل نبي دعوة مستجابة )** كذا لأبي ذر وسقط لفظ « باب » لغيره فصار من جملة الترجمة الأولى . ومناسبتها للآية الإشارة إلى أن بعض الدعاء لا يستجاب عينا .

**قوله ( إسماعيل )** هو ابن أبي أويس .

**قوله ( مستجابة )** كذا لأبي ذر ولم أرها عند الباقرين ولا في شيء من نسخ الموطأ .

**قوله ( يدعو بها )** زاد في رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة « فيعجل كل نبي دعوته » وفي حديث أنس ثاني حديثي الباب « فاستجيب له » .

**قوله ( وأريد أن أختبئ دعوتي شفاعة لأمتي في الآخرة )** وفي رواية أبي سلمة عن أبي هريرة الآتية في التوحيد « فأريد إن شاء الله أن أختبئ » وزيادة « إن شاء الله » في هذا للتبرك . ولمسلم « من رواية أبي صالح عن أبي هريرة « وإني اختبأت » وفي حديث أنس « فجعلت دعوتي » وزاد « يوم القيامة » وزاد أبو صالح فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئا » وقوله « من مات » في محل نصب على المفعولية و « لا يشرك بالله » في محل نصب على الحال ، والتقدير شفاعتني نائلة من مات غير مشرك ، وكأنه صلى الله عليه وسلم أراد أن يؤخرها ثم عزم ففعل ورجا وقوع ذلك فأعلمه الله به فجزم به ، وسيأتي تنمة الكلام على الشفاعة وأنواعها في أول كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . وقد استشكل ظاهر الحديث بما وقع لكثير من الأنبياء من الدعوات المجابة ولا سيما نبينا صلى الله عليه وسلم ، وظاهره أن لكل نبي دعوة مستجابة فقط ، والجواب أن المراد بالإجابة في الدعوة المذكورة القطع بها ، وما عدا ذلك من دعواتهم فهو على رجاء الإجابة . وقيل معنى قوله « لكل نبي دعوة » أي أفضل دعواته ، ولهم دعوات أخرى ، وقيل لكل منهم دعوة عامة مستجابة في أمتة إما بإهلاكهم وإما بنجاتهم ، وأما الدعوات الخاصة فمنها ما يستجاب ومنها مالا يستجاب ، وقيل لكل منهم دعوة تخصه لدنياه أو لنفسه كقول نوح ﴿ لا تذر على الأرض ﴾ وقول زكريا ﴿ هب لي من لدنك وليا يرثني ﴾ وقول سليمان ﴿ وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي ﴾ حكاه ابن التين . وقال بعض شراح « المصاييح » ما لفظه : اعلم أن جميع دعوات الأنبياء مستجابة ، والمراد بهذا الحديث أن كل نبي دعا على أمتة بالإهلاك إلا أنا فلم أدع فأعطيت. الشفاعة

عوضاً عن ذلك للصبر على أذاهم ، والمراد بالأمة أمة الدعوة لا أمة الاجابة . وتعقبه الطيبي<sup>(١)</sup> بأنه صلى الله عليه وسلم دعا على أحياء من العرب ودعا على أناس من قريش بأسمائهم ودعا على رعل وذكوان ودعا على مضر ، قال : والأولى أن يقال إن الله جعل لكل نبي دعوة تستجاب في حق أمته فأنها كل منهم في الدنيا ، وأما نبينا فإنه لما دعا على بعض أمته نزل عليه ﴿ ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم ﴾ فبقى تلك الدعوة المستجابة مدخرة للآخرة ، وغالب من دعا عليهم لم يرد إهلاكهم وإنما أراد ردعهم ليتوبوا . وأما جزمه أولاً بأن جميع أدعيتهم مستجابة ففيه غفلة عن الحديث الصحيح « سألت الله ثلاثاً فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة » الحديث « قال ابن بطال : في هذا الحديث بيان فضل نبينا صلى الله عليه وسلم على سائر الأنبياء حيث أثر أمته على نفسه وأهل بيته بدعوته المجابة ، ولم يجعلها أيضاً دعاء عليهم بالهلاك كما وقع لغيره ممن تقدم . وقال ابن الجوزي : هذا من حسن تصرفه صلى الله عليه وسلم لأنه جعل الدعوة فيما ينبغي ، ومن كثرة كرمه لأنه أثر أمته على نفسه ، ومن صحة نظره لأنه جعلها للمذنبين من أمته لكونهم أحوج إليها من الطائعين . وقال النووي : فيه كمال شفقتة صلى الله عليه وسلم على أمته ورأفته بهم واعتناؤه بالنظر في مصالحهم ، فجعل دعوته في أهم أوقات حاجتهم . وأما قوله « فهي نائلة » ففيه دليل لأهل السنة أن من مات غير مشرك لا يخلد في النار ، ولو مات مصراً على الكبائر .

**قوله ( وقال معتمر )** هو ابن سليمان التيمي ، كذا للأكثر وبه جزم الإسماعيلي والحميدي ، لكن عند الأصلي وكريمة في أوله « قال لي خليفة حدثنا معتمر » فعلى هذا هو متصل ، وقد وصله أيضاً مسلم عن محمد بن عبد الأعلى عن معتمر .

**قوله ( لكل نبي سأل سؤلاً أو قال لكل نبي دعوة )** هكذا وقع بالشك ، ولم يسق مسلم لفظه بل أحال به على طريق قتادة عن أنس ، وقد أخرجه ابن منده في كتاب الإيمان من طريق محمد بن عبد الأعلى به ، ومن طريق الحسن بن الربيع ومسدد وغيرهما عن معتمر بالشك ، ولفظه « كل نبي قد سأل سؤلاً أو قال لكل نبي دعوة قد دعا بها » الحديث ولفظ قتادة عند مسلم « لكل نبي دعوة لأمره » فذكره ولم يشك

### أفضل الاستغفار

وقوله عز وجل : ﴿ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً ﴾ الآية

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ الآية

[٦٣٠٦] - ٦٠٨٤ - نا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا الحسين قال نا عبد الله بن بريدة قال ني بشير بن كعب العدوي قال ني شداد بن أوس عن النبي صلى الله عليه قال : « سيد الاستغفار أن تقول : اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت ، خلقتني وأنا عبدك ، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت ، أعوذ بك من شر ما صنعت ، أبوء لك بنعمتك علي ، وأبوء بذنبي ، فاغفر لي ، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت » . قال : « ومن قالها من النهار

مُوقِنًا بِهَا فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يَمْسِيَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصْبَحَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ » .

[الحديث ٦٣٠٦ - طرفه في ٦٣٢٣] .

**قوله ( باب أفضل الاستغفار )** سقط لفظ « باب » لأبي ذر . ووقع في شرح ابن بطال بلفظ « فضل الاستغفار » وكأنه لما رأى الآيتين في أول الترجمة وهما دالتان على الحث على الاستغفار ظن أن الترجمة لبيان فضيلة الاستغفار ، ولكن حديث الباب يؤيد ما وقع عند الأكثر ، وكان المصنف أراد إثبات مشروعية الحث على الاستغفار بذكر الآيتين . ثم بين بالحديث أولى ما يستعمل من ألفاظه ، وترجم بالأفضلية . ووقع الحديث بلفظ السيادة وكأنه أشار إلى أن المراد بالسيادة الأفضلية ومعناها الأكثر نفعا لمستعمله ، ومن أوضح ما وقع في فضل الاستغفار ما أخرجه الترمذى وغيره من حديث يسار وغيره مرفوعا « من قال أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب إليه غفرت ذنوبه وإن كان فر من الزحف » قال أبو نعيم الأصبهاني : هذا يدل على أن بعض الكبائر تغفر ببعض العمل الصالح ، وضابطه الذنوب التي لا توجب على مرتكبها حكما في نفس ولا مال ، ووجه الدلالة منه أنه مثل بالفرار من الزحف وهو من الكبائر ، فدل على أن ما كان مثله أو دونه يغفر إذا كان مثل الفرار من الزحف ، فإنه لا يوجب على مرتكبه حكما في نفس ولا مال .

**قوله ( وقوله تعالى : واستغفروا ربكم إنه كان غفارا الآية )** كذا رأيت في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر ، وسقطت الواو من رواية غيره وهو الصواب . فإن التلاوة ﴿ فقلت استغفروا ربكم ﴾ وساق غير أبي ذر الآية إلى قوله تعالى ﴿ أنها را ﴾ وكان المصنف لمح بذكر هذه الآية إلى أثر الحسن البصري : إن رجلا شكى إليه الجذب فقال استغفر الله ، وشكى إليه آخر فقال استغفر الله ، وشكى إليه آخر جفاف بستانه فقال استغفر الله ، وشكى إليه آخر عدم الولد فقال استغفر الله ، ثم تلا عليهم هذه الآية . وفي الآية حث على الاستغفار وإشارة إلى وقوع المغفرة لمن استغفر وإلى ذلك أشار الشاعر بقوله :

لو لم ترد نيل ما أرجو وأطلبه من جود كفيك ما علمتني الطلب

**قوله ( والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم الآية )** كذا لأبي ذر ، وساق غيره إلى قوله ﴿ وهم يعلمون ﴾ واختلف في معنى قوله ﴿ ذكروا الله ﴾ فقيل إن قوله ﴿ فاستغفروا ﴾ تفسير للمراد بالذكر ، وقيل هو على حذف تقديره ذكروا عقاب الله ، والمعنى تفكروا في أنفسهم أن الله سائلهم فاستغفروا لذنوبهم أى لأجل ذنوبهم وقد ورد في حديث حسن صفة الاستغفار المشار إليه في الآية أخرجه أحمد والأربعة وصححه ابن حبان من حديث علي بن أبي طالب قال « حدثني أبو بكر الصديق رضى الله عنهما وصدق أبو بكر : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ما من رجل يذنب ذنبا ثم يقوم فيتطهر فيحسن الطهور ثم يستغفر الله عز وجل إلا غفر له » ثم تلا ﴿ والذين إذا فعلوا فاحشة ﴾ الآية . وقوله تعالى ﴿ ولم يصروا على ما فعلوا ﴾ فيه إشارة إلى أن من شرط قبول الاستغفار أن يقلع المستغفر عن الذنب ، وإلا فالاستغفار باللسان مع التلبس بالذنوب كالتلاعب . وورد في فضل الاستغفار والحث عليه آيات كثيرة ، وأحاديث كثيرة ، منها حديث أبي سعيد رفعه « قال إبليس : يارب لا أزال أغويهم مادامت أرواحهم في أجسادهم . فقال الله تعالى : وعزى لا أزال أغفر لهم ما استغفروني » أخرجه أحمد ، وحديث أبي بكر الصديق رفعه « ما أصر من استغفر ولو عاد في اليوم سبعين مرة » أخرجه أبو

داود والترمذى وذكر السبعين للمبالغة ، وإلا ففي حديث أبي هريرة الآتي في التوحيد مرفوعا « أن عبدا أذنب ذنبا فقل رب إني أذنبت ذنبا فاغفر لي فغفر له » الحديث وفي آخره « علم عبدى أن له ربا يغفر الذنب ويأخذ به ، إعمل ما شئت فقد غفرت لك » .

**قوله ( حدثنا الحسين )** هو ابن ذكوان المعلم ، ووقع عند النسائي من رواية غندر حدثنا الحسين المعلم ، وكذا عند الإسماعيلي من طريق يحيى القطان عن حسين المعلم .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن بريدة )** أى ابن الحبيب الأسلمي .

**قوله ( حدثنا بشير )** بالموحدة ثم المعجمة مصغر ، وقد تابع حسينا على ذلك ثابت البناني وأبو العوام عن بريدة ولكنهما لم يذكرنا بشير بن كعب بل قالوا عن ابن بريدة عن شداد أخرجه النسائي ، وخالفهم الوليد بن ثعلبة فقال : عن ابن بريدة عن أبيه أخرجه الأربعة إلا الترمذى وصححه ابن حبان والحاكم لكن لم يقع في رواية الوليد أول الحديث ، قال النسائي حسين المعلم أثبت من الوليد بن ثعلبة وأعلم بعبد الله بن بريدة وحديثه أولى بالصواب . قلت : كأن الوليد سلك الجادة ، لأن جل رواية عبد الله بن بريدة عن أبيه ، وكأن من صححه جوز أن يكون عن عبد الله بن بريدة على الوجهين ، والله أعلم .

**قوله ( حدثني شداد بن أوس )** أى ابن ثابت بن المنذر بن حرام بمهملتين الأنصاري ابن أخى حسان بن ثابت الشاعر ، وشداد صحابي جليل نزل الشام وكنيته أبو يعلى . واختلف في صحبة أبيه وليس لشداد في البخاري إلا هذا الحديث الواحد .

**قوله ( سيد الاستغفار )** قال الطيبي : لما كان هذا الدعاء جامعا لمعاني التوبة كلها استعير له اسم السيد ، وهو في الأصل الرئيس الذي يقصد في الحوائج ، ويرجع إليه في الأمور .

**قوله ( أن يقول )** أى العبد ، وثبت في رواية أحمد والنسائي « إن سيد الاستغفار أن يقول العبد » ولترمذى من رواية عثمان بن ربيعة عن شداد « ألا أدلك على سيد الاستغفار » وفي حديث جابر عند النسائي « تعلموا سيد الاستغفار » .

**قوله ( لا إله إلا أنت أنت خلقتني )** كذا في نسخة معتمدة بتكرير أنت ، وسقطت الثانية من معظم الروايات ، ووقع عند الطبراني من حديث أبي أمامة « من قال حين يصبح : اللهم لك الحمد لا إله إلا أنت » والباقي نحو حديث شداد وزاد فيه « آمنت لك مخلصا لك ديني » .

**قوله ( وأنا عبدك )** قال الطيبي : يجوز أن تكون مؤكدة ، ويجوز أن تكون مقدرة ، أى أنا عابد لك ، ويؤيده عطف قوله « وأنا على عهدك » .

**قوله ( وأنا على عهدك )** سقطت الواو في رواية النسائي ، قال الخطابي : يريد أنا على ما عهدتك عليه ووعدتك من الإيمان بك وإخلاص الطاعة لك ما استطعت من ذلك . ويحتمل أن يريد أنا مقيم على ما عهدت إلى من أمرك وتمسك به ومنتجز وعدك في المثوبة والأجر . واشتراط الاستطاعة في ذلك معناه الاعتراف بالعجز والقصور عن كنه الواجب من حقه تعالى . وقال ابن بطال : قوله « وأنا على عهدك ووعدك » يريد العهد الذي أخذه الله على عباده حيث أخرجهم أمثال الذر وأشهدهم على أنفسهم ألاست بربكم فأقروا له بالربوبية وأذعنوا له

بالوحدانية . وبالوعد ما قال على لسان نبيه « أن من مات لا يشرك بالله شيئا وأدى ما افترض عليه أن يدخله الجنة » . قلت : وقوله وأدى ما افترض عليه زيادة ليست بشرط في هذا المقام لأنه جعل المراد بالعهد الميثاق المأخوذ في عالم الذر وهو التوحيد خاصة ، فالوعد هو إدخال من مات على ذلك الجنة . قال وفي قوله « ما استطعت » إعلام لأمته أن أحدا لا يقدر على الإتيان بجميع ما يجب عليه لله . ولا الوفاء بكمال الطاعات والشكر على النعم ، فرفق الله بعباده فلم يكلفهم من ذلك إلا وسعهم . وقال الطيبي : يحتمل أن يراد بالعهد والوعد ما في الآية المذكورة ، كذا قال : والتفريق بين العهد والوعد أوضح .

**قوله ( أبوء لك بنعمتك عليّ )** سقط لفظ لك من رواية النسائي ، وأبوء بالموحدة والهمز ممدود معناه أعترف . ووقع في رواية عثمان بن ربيعة عن شداد « وأعترف بذنوبي » وأصله البواء ومعناه اللزوم ، ومنه بواه الله منزلا إذا أسكنه فكأنه ألزمه به .

**قوله ( وأبوء لك بذنبي )** أى أعترف أيضا ، وقيل معناه أحمله برغمى لا أستطيع صرفه عنى . وقال الطيبي : اعترف أولا بأنه أنعم عليه ، ولم يقيده لأنه يشمل أنواع الإنعام ، ثم اعترف بالتقصير وأنه لم يقم بأداء شكرها ، ثم بالغ فعده ذنبا مبالغة في التقصير وهضم النفس . قلت : ويحتمل أن يكون قوله « أبوء لك بذنبي » اعترف بوقوع الذنب مطلقا ليصح الاستغفار منه ، لا أنه عد ما قصر فيه من أداء شكر النعم ذنبا .

**قوله ( فاغفر لي لا يغفر الذنوب إلا أنت )** يؤخذ منه أن من اعترف بذنبه غفر له ، وقد وقع صريحا في حديث الإفك الطويل وفيه « العبد إذا اعترف بذنبه وتاب تاب الله عليه » .

**قوله ( من قالها موقنا بها )** أى غلصا من قلبه مصدقا بشواها ، وقال الداودي يحتمل أن يكون هذا من قوله إن الحسنات يذهبن السيئات ومثل قول النبي صلى الله عليه وسلم في الوضوء وغيره ، لأنه بشر بالثواب ثم بشر بأفضل منه فثبت الأول وما زيد عليه ، وليس ينشر بالشئ ثم يبشر بأقل منه مع ارتفاع الأول ، ويحتمل أن يكون ذلك ناسخا وأن يكون هذا فيمن قالها ومات قبل أن يفعل ما يغفر له به ذنوبه ، أو يكون ما فعله من الوضوء وغيره لم ينتقل منه بوجه ما ، والله سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء . كذا حكاه ابن التين عنه ، وبعضه يحتاج إلى تأمل .

**قوله ( ومن قالها من النهار )** في رواية النسائي « فإن قالها حين يصبح » وفي رواية عثمان بن ربيعة « لا يقوها أحدكم حين يمسي فيأتي عليه قدر قبل أن يصبح ، أو حين يصبح فيأتي عليه قدر قبل أن يمسي » .

**قوله ( فهو من أهل الجنة )** في رواية النسائي « دخل الجنة » وفي رواية عثمان بن ربيعة « إلا وجبت له الجنة » قال ابن أبي جرة : جمع صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث من بديع المعاني وحسن الألفاظ ما يحق له أنه يسمى سيد الاستغفار ، ففيه الإقرار لله وحده بالإلهية والعبودية ، والاعتراف بأنه الخالق ، والإقرار بالعهد الذى أخذه عليه ، والرجاء بما وعده به ، والاستعاذة من شر ما جنى العبد على نفسه ، وإضافة النعماء إلى موجدتها ، وإضافة الذنب إلى نفسه ، ورغبته في المغفرة ، واعترافه بأنه لا يقدر أحد على ذلك إلا هو ، وفي كل ذلك الإشارة إلى الجمع بين الشريعة والحقيقة ، فإن تكاليف الشريعة لا تحصل إلا إذا كان في ذلك عون من الله تعالى . وهذا القدر الذي يكنى عنه بالحقيقة . فلو اتفق أن العبد خالف حتى يجزى عليه ما قدر عليه وقامت الحجة عليه ببيان المخالفة لم يبق إلا أحد أمرين : إما العقوبة بمقتضى العدل أو العفو بمقتضى الفضل ، انتهى ملخصا .

أيضا : من شروط الاستغفار صحة النية ، والتوجه والأدب ، فلو أن أحدا حصل الشروط واستغفر بغير هذا اللفظ الوارد واستغفر آخر بهذا اللفظ الوارد لكن أدخل بالشروط هل يستويان ؟ فالجواب أن الذي يظهر أن اللفظ المذكور إنما يكون سيد الاستغفار إذا جمع الشروط المذكورة ، والله أعلم .

### باب استغفار النبي صلى الله عليه في اليوم والليلة

[٦٣٠٧] ٦٠٨٥ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال : قال أبو هريرة : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « والله إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة » .

قوله ( باب استغفار النبي صلى الله عليه وسلم ) أى وقوع الاستغفار منه . أو التقدير مقدار استغفاره في كل يوم ، ولا يحمل على الكيفية لتقدم بيان الأفضل وهو لا يترك الأفضل .

قوله ( قال : قال أبو هريرة ) في رواية يونس بن يزيد عن الزهري « أخبرني أبو سلمة أنه سمع أبا هريرة » أخرجه النسائي .

قوله ( والله إني لأستغفر الله ) فيه القسم على الشيء تأكيدا له وإن لم يكن عند السامع فيه شك .

قوله ( لأستغفر الله وأتوب إليه ) ظاهره أنه يطلب المغفرة ويعزم على التوبة « ويحتمل أن يكون المراد يقول هذا اللفظ بعينه ، ويرجح الثاني ما أخرجه النسائي بسند جيد من طريق مجاهد عن ابن عمر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول « أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب إليه في المجلس قبل أن يقوم مائة مرة » وله من رواية محمد بن سوقة عن نافع عن ابن عمر بلفظ « إنا كنا لنعد لرسول الله صلى الله عليه وسلم في المجلس : رب اغفر لي وتب علي إنك أنت التواب الغفور ، مائة مرة » .

قوله ( أكثر من سبعين مرة ) وقع في حديث أنس « إني لأستغفر الله في اليوم سبعين مرة ، فيحتمل أن يريد المبالغة ويحتمل أن يريد العدد بعينه . وقوله « أكثر » مبهم فيحتمل أن يفسر بحديث ابن عمر المذكور وأنه يبلغ المائة . وقد وقع في طريق أخرى عن أبي هريرة من رواية معمر عن الزهري بلفظ « إني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة » لكن خالف أصحاب الزهري في ذلك . نعم أخرج النسائي أيضا من رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة بلفظ « إني لأستغفر الله وأتوب إليه كل يوم مائة مرة » وأخرج النسائي أيضا من طريق عطاء عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع الناس فقال : يا أيها الناس توبوا إلى الله ، فإني أتوب إليه في اليوم مائة مرة » وله في حديث الأغر المزني رفعه مثله ، وهو عنده وعند مسلم بلفظ « إنه ليغان على قلبي وإني لأستغفر الله كل يوم مائة مرة » قال عياض : المراد بالغين فترات عن الذكر الذي شأنه أن يداوم عليه ، فإذا فتر عنه لأمر ماعد ذلك ذنباً فاستغفر عنه . وقيل هو شيء يعتري القلب مما يقع من حديث النفس ، وقيل هو السكينة التي تغشى قلبه والاستغفار لإظهار العبودية لله والشكر لما أولاه ، وقيل هي حالة خشية وإعظام والاستغفار شكرها ، ومن ثم قال المحاسبي : خوف المتقربين خوف إجلال وإعظام . وقال الشيخ شهاب الدين السهروردي : لا يعتقد أن الغين في حالة نقص ، بل هو كمال أو تمتة كمال . ثم مثل ذلك بجفن العين حين يسبل ليدفع القذى عن العين

مثلاً فإنه يمنع العين من الرؤية ، فهو من هذه الحيشة نقص ، وفي الحقيقة هو كمال . هذا محصل كلامه بعبارة طويلة ، قال : فهكذا بصيرة النبي صلى الله عليه وسلم متعرضة للأغيرة النائرة من أنفاس الأغيار فدعت الحاجة إلى الستر على حدة بصيرته صيانة لها ووقاية عن ذلك انتهى . وقد استشكل وقوع الاستغفار من النبي صلى الله عليه وسلم وهو معصوم ، والاستغفار يستدعى وقوع معصية . وأجيب بعبارة أجوبة : منها ما تقدم في تفسير الغين ، ومنها قول ابن الجوزي : هفوات الطباع البشرية لا يسلم منها أحد ، والأنبياء وإن عصموا من الكبائر فلم يعصموا من الصغائر . كذا قال ، وهو مفرع على خلاف المختار ، والراجح عصمتهم من الصغائر أيضاً . ومنها قول ابن بطال : الأنبياء أشد الناس اجتهداً في العبادة لما أعطاهم الله تعالى من المعرفة ، فهم دائبون في شكره معترفون له بالتقصير انتهى . ومحصل جوابه أن الاستغفار من التقصير في أداء الحق الذي يجب لله تعالى ، ويحتمل أن يكون لاشتغاله بالأمور المباحة من أكل أو شرب أو جماع أو نوم أو راحة ، أو لمخاطبة الناس والنظر في مصالحهم ، ومحاربة عدوهم تارة ومداراته أخرى ، وتأليف المؤلفة وغير ذلك مما يحجبه عن الاشتغال بذكر الله والتضرع إليه ومشاهدته ومراقبته ، فيرى ذلك ذنباً بالنسبة إلى المقام العلى وهو الحضور في حظيرة القدس . ومنها أن استغفاره تشريع لأمره ، أو من ذنوب الأمة فهو كالشفاعة لهم . وقال الغزالي في « الإحياء » كان صلى الله عليه وسلم دائم الترقى ، فإذا ارتقى إلى حال رأى ما قبلها دونها فاستغفر من الحالة السابقة ، وهذا مفرع على أن العدد المذكور في استغفاره كان مفرقاً بحسب تعدد الأحوال ، وظاهر ألفاظ الحديث يخالف ذلك . وقال الشيخ السهروردي : لما كان روح النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل في الترقى إلى مقامات القرب يستتبع القلب ، والقلب يستتبع النفس ، ولا ريب أن حركة الروح والقلب أسرع من نهضة النفس فكانت خطا النفس تقصر عن مداها في العروج ، فاقتضت الحكمة إبطاء حركة القلب لئلا تنقطع علاقة النفس عنه فيبقى العباد محرومين ، فكان صلى الله عليه وسلم يفزع إلى الاستغفار لقصور النفس عن شأو ترقى القلب ، والله أعلم .

### التَّوْبَةُ

وقال قتادة : توبة نصوحاً : الصادقة الناصحة .

[٦٣٠٨] ٦٠٨٦ - نا أحمد بن يونس قال نا أبو شهاب عن الأعمش عن عُمارة بن عُمر عن الحارث بن سُويد قال نا عبد الله حديثين : أحدهما عن النبي صلى الله عليه ، والآخر عن نفسه . قال : إن المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعدٌ تحت جبلٍ يخاف أن يقع عليه ، وإن الفاجر يرى ذنوبه كذبابٍ مرَّ على أنفه فقال به هكذا - قال أبو شهاب بيده فوق أنفه - ثم قال : لله أفرحُ بتوبة العبد من رجلٍ نزل منزلاً وبه مهلكة ومعه راحلته عليها طعامه وشرابه ، فوضع رأسه فنام نومةً ، فاستيقظ وقد ذهبت راحلته حتى إذا اشتدَّ عليه الحرُّ والعطش أو ما شاء الله ، قال : أرجع إلى مكاني ، فرجع فنام نومةً ثم رفع رأسه فإذا راحلته عنده . تابعه أبو عوانة وجريز عن الأعمش . وقال أبو أسامة نا الأعمش قال نا عُمارة قال سمعت الحارث . وقال شعبة : وأبومسلم اسمه عبيد الله كوفي قائد الأعمش عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سُويد . وقال أبو معاوية : نا الأعمش عن عُمارة عن الأسود عن عبد الله ، وعن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سُويد عن عبد الله .

[٦٣٠٩] ٦٠٨٧ - حدثني إسحاق قال أنا حبان قال أنا همام قال نا أنس عن النبي صلى الله عليه . ح . وحدثني هُدبة قال نا همام قال نا قتادة عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « الله أفرحُ



بتوبة عبده من أحدكم سقط على بعيره وقد أضله في أرض فلاة».

**قوله ( باب التوبة )** أشار المصنف بإيراد هذين البابين — وهما الاستغفار ثم التوبة — في أوائل كتاب الدعاء إلى أن الإجابة تسرع إلى من لم يكن متلبساً بالمعصية ، فإذا قدم التوبة والاستغفار قبل الدعاء كان أمكن لإجابته . وما ألطف قول ابن الجوزي ، إذ سئل أأسبح أو أستغفر ؟ فقال : الثوب الوسخ أحوج إلى الصابون من البخور . والاستغفار استفعال من الغفران وأصله الغفر وهو إلbas الشيء ما يصونه عما يدنس ، وتدنيس كل شيء يحسبه والغفران من الله للعبد أن يصونه عن العذاب ، والتوبة ترك الذنب على أحد الأوجه . وفي الشرع ترك الذنب لقبحه ، والندم على فعله ، والعزم على عدم العود ، ورد المظلمة إن كانت أو طلب البراءة من صاحبها ، وهي أبلغ ضروب الاعتذار ، لأن المعتذر إما أن يقول لا أفعل فلا يقع الموقع عند من اعتذر له لقيام احتمال أنه فعل ، لاسيما إن ثبت ذلك عنده عنه ، أو يقول فعلت لأجل كذا ويذكر شيئا يقيم عذره وهو فوق الأول ، أو يقول فعلت ولكن أسأت وقد أقلعت وهذا أعلاه انتهى من كلام الراغب ملخصاً . وقال : القرطبي في « المفهم » : اختلفت عبارات المشايخ فيها ، فقائل يقول إنها الندم ، وآخر يقول إنها العزم على أن لا يعود ، وآخر يقول الإقلاع عن الذنب ، ومنهم من يجمع بين الأمور الثلاثة وهو أكملها غير أنه مع مافيه غير مانع ولا جامع . أما أولاً فلا أنه قد يجمع الثلاثة ولا يكون تائباً شرعاً ، إذ قد يفعل ذلك شحاً على ماله أو لئلا يعيره الناس به ؟ ولا تصح التوبة الشرعية إلا بالإخلاص ، ومن ترك الذنب لغير الله لا يكون تائباً اتفاقاً . وأما ثانياً فلا أنه يخرج منه من زنى مثلاً ثم جب ذكره فإنه لا يتأتى منه غير الندم على ما مضى ، وأما العزم على عدم العود فلا يتصور منه ، قال : وبهذا اغتر من قال إن الندم يكفي في حد التوبة ، وليس كما قال لأنه لو ندم ولم يقلع وعزم على العود لم يكن تائباً اتفاقاً ، قال : وقال بعض المحققين هي اختيار ترك ذنب سبق حقيقة أو نقديراً لأجل الله ، قال : وهذا أسد العبارات وأجمعها ، لأن التائب لا يكون تاركاً للذنب الذي فرغ لأنه غير متمكن من عينه لا تركاً ولا فعلاً ، وإنما هو متمكن من مثله حقيقة ، وكذا من لم يقع منه ذنب إنما يصح منه اتقاء ما يمكن أن يقع لا ترك مثل ما وقع فيكون متقياً لا تائباً ، قال : والباعث على هذا تنبيه إلهي لمن أراد سعادته لقبح الذنب وضرره ، لأنه سم مهلك يفوت على الإنسان سعادة الدنيا والآخرة ، ويحجبه عن معرفة الله تعالى في الدنيا وعن تقريبه في الآخرة . قال : ومن تفقد نفسه وجدها مشحونة بهذا السم ، فإذا وفق انبعث منه خوف هجوم الهلاك عليه فيبادر بطلب ما يدفع به عن نفسه ضرر ذلك ، فحينئذ ينبعث منه الندم على ماسبق والعزم على ترك العود عليه ، قال : ثم اعلم أن التوبة إما من الكفر وإما من الذنب ، فتوبة الكافر مقبولة قطعاً ، وتوبة العاصي مقبولة بالوعد الصادق ، ومعنى القبول الخلاص من ضرر الذنوب حتى يرجع كمن لم يعمل . ثم توبة العاصي إما من حق الله وإما من حق غيره ، فحق الله تعالى يكفي في التوبة منه الترك على ما تقدم ، غير أن منه ما لم يكتف الشرع فيه بالترك فقط بل أضاف إليه القضاء أو الكفارة ، وحق غير الله يحتاج إلى إيصالها لمستحقها وإلا لم يحصل الخلاص من ضرر ذلك الذنب ، لكن من لم يقدر على الإيصال بعد بذله الوسع في ذلك فعفو الله مأمول ، فإنه يضمن التبعات ويبدل السيئات حسنات ، والله أعلم . قلت : حكى غيره عن عبد الله بن المبارك في شروط التوبة زيادة فقال : الندم ، والعزم على عدم العود ، ورد المظلمة ، وأداء ماضيع من الفرائض ، وأن يعمد إلى البدن الذي رياه بالسحت فيذيبه بالهم والحزن حتى ينشأ له لحم طيب ، وأن يذيق نفسه ألم الطاعة كما أذاقها لذة المعصية . قلت : وبعض هذه الأشياء مكملات . وقد تمسك من فسر التوبة بالندم بما أخرجه أحمد وابن ماجه وغيرهما من حديث ابن مسعود

رفعه « الندم توبة » ولا حجة فيه لأن المعنى الحض عليه وأنه الركن الأعظم في التوبة لا أنه التوبة نفسها ، وما يؤيد اشتراط كونها لله تعالى وجود الندم على الفعل ولا يستلزم الإقلاع عن أصل تلك المعصية ، كمن قتل ولده مثلاً وندم لكونه ولده ، وكمن بذل مالا في معصية ثم ندم على نقص ذلك المال مما عنده . واحتج من شرط في صحة التوبة من حقوق العباد أن يرد تلك المظلمة بأن من غصب أمة فزنى بها لا تصح توبته إلا بردها لمالكها ، وأن من قتل نفساً عمداً لا تصح توبته إلا بتمكين نفسه من ولى الدم ليقترض أو يعفو . قلت : وهذا من جهة التوبة من الغصب ومن حق المقتول واضح ، ولكن يمكن أن تصح التوبة من العود إلى الزنا وإن استمرت الأمة في يده ، ومن العود إلى القتل وإن لم يمكن من نفسه . وزاد بعض من أدركناه في شروط التوبة أموراً أخرى : منها أن يفارق موضع المعصية ، وأن لا يصل في آخر عمره إلى الغرغرة ، وأن لا تطلع الشمس من مغربها ، وأن لا يعود إلى ذلك الذنب ، فإن عاد إليه بان أن توبته باطلة . قلت : والأول مستحب ، والثاني والثالث داخلان في حد التكليف والرابع الأخير عزى للقاضي أبى بكر الباقلاني . ويرده الحديث الآتى بعد عشرين باباً وقد أشرت إليه في « باب فضل الإستغفار » وقد قال الحليمي في تفسير التواب في الأسماء الحسنى : أنه العائد على عبده بفضل رحمته ، كلما رجع لطاعته وندم على معصيته فلا يحبط عنه ما قدمه من خير ولا يجرمه ما وعد به الطائع من الإحسان . وقال الخطابي : التواب الذي يعود إلى القبول كلما عاد العبد إلى الذنب وتاب .

**قوله ( وقال قتادة توبة نصوحاً : الصادقة الناصحة )** وصله عبد بن حميد من طريق شيبان عن قتادة مثله ، وقيل سميت ناصحة لأن العبد ينصح نفسه فيها ، فذكرت بلفظ المبالغة . وقرأ عاصم « نصوحاً » بضم النون أى ذات نصح . وقال الراغب : النصح تحرى قول أو فعل فيه صلاح ، تقول : نصحت لك الود أى أخلصته ، ونصحت الجلد أى خطته ، والناصح الخياط ، والنصاح الخيط ، فيحتمل أن يكون قوله « توبة نصوحاً » مأخوذاً من الإخلاص أو من الإحكام ، وحكى القرطبي المفسر أنه اجتمع له من أقوال العلماء في تفسير التوبة النصوح ثلاثة وعشرون قولاً : الأول قول عمر « أن يذنب الذنب ثم لا يرجع » وفي لفظ ثم « لا يعود فيه » أخرجه الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود مثله ، وأخرجه أحمد مرفوعاً ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق زر بن حبیش عن أبى بن كعب أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال « أن يندم إذا أذنب فيستغفر ثم لا يعود إليه » وسنده ضعيف جداً . الثاني : أن يفيض الذنب ويستغفر منه كلما ذكره ، أخرجه ابن أبي حاتم عن الحسن البصرى . الثالث قول قتادة المذكور قبل . الرابع أن يخلص فيها . الخامس أن يصير من عدم قبولها على وجل . السادس أن لا يحتاج معها إلى توبة أخرى . السابع أن يشتمل على خوف ورجاء ويدمن الطاعة . الثامن مثله وزاد : وأن يهاجر من أعانه عليه . التاسع أن يكون ذنبه بين عينيه . العاشر أن يكون وجهاً بلا قفاً كما كان في المعصية قفاً بلا وجه . ثم سرد بقية الأقوال من كلام الصوفية بعبارات مختلفة ومعان مجتمعة ترجع إلى ما تقدم ، وجميع ذلك من المكملات لا من شرائط الصحة ، والله أعلم .

**قوله ( حدثنا أحمد بن يونس )** هو ابن عبد الله بن يونس نسب إلى جده واشتهر بذلك ، وأبو شهاب شيخه اسمه عبد ربه بن نافع الخناط بالمهمله والنون وهو أبو شهاب الخناط الصغير ، وأما أبو شهاب الخناط الكبير فهو في طبقة شيوخ هذا واسمه موسى بن نافع ، وليسا أخوين وهما كوفيان ، وكذا بقية رجال هذا السند .

**قوله ( عن عمارة بن عمير )** فذكر المصنف تصریح الأعمش بالتحديث وتصريح شيخه عمارة ، وفي رواية

أبى أسامة المعلقة بعد هذا ، وعمارة تيمى من بنى تيم اللات ابن ثعلبة كوفى من طبقة الأعمش ، وشيخه الحارث ابن سويد تيمى أيضاً ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق أولهم الأعمش وهو من صغار التابعين ، وعمارة من أوساطهم ، والحارث من كبارهم .

**قوله ( حديثين أحدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم والآخر عن نفسه قال إن المؤمن )** فذكره إلى قوله « فوق أنفه » ثم قال « لله أفرح بتوبة عبده » هكذا وقع في هذه الرواية غير مصرح برفع أحد الحديثين إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، قال النووي : قالوا المرفوع « لله أفرح إنخ » والأول قول ابن مسعود ، وكذا جزم ابن بطلان بأن الأول هو الموقوف والثاني هو المرفوع وهو كذلك ، ولم يقف ابن التين على تحقيق ذلك فقال : أحد الحديثين عن ابن مسعود والآخر عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزد في الشرح على الأصل شيئا ، وأغرب الشيخ أبو محمد بن أبى جمرة في مختصره فأفرد أحد الحديثين من الآخر وعبر في كل منهما بقوله « عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم » وليس ذلك في شيء من نسخ البخاري ، ولا التصريح برفع الحديث الأول إلى النبي صلى الله عليه وسلم في شيء من نسخ كتب الحديث إلا ما قرأت في شرح مغلطى أنه روى مرفوعاً من طريق ومأها أبو أحمد الجرجاني يعنى ابن عدى ، وقد وقع بيان ذلك في الرواية المعلقة ، وكذا وقع البيان في رواية مسلم مع كونه لم يسق حديث ابن مسعود الموقوف ولفظه من طريق جرير عن الأعمش عن عمارة عن الحارث قال « دخلت على ابن مسعود أعوده وهو مريض فحدثنا بحديثين : حديثاً عن نفسه ، وحديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لله أشد فرحاً » الحديث .

**قوله ( إن المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل يخاف أن يقع عليه )** قال ابن أبى جمرة : السبب في ذلك أن قلب المؤمن منور ، فإذا رأى من نفسه ما يخالف ما ينور به قلبه عظم الأمر عليه ، والحكمة في التثليل بالجبل أن غيره من المهلكات قد يحصل التسبب إلى النجاة منه ، بخلاف الجبل إذا سقط على الشخص لا ينجو منه عادة . وحاصله أن المؤمن يغلب عليه الخوف لقوة ما عنده من الإيمان فلا يأمن العقوبة بسببها ، وهذا شأن المسلم أنه دائم الخوف والمراقبة ، يستصغر عمله الصالح ويخشى من صغير عمله السيئ .

**قوله ( وأن الفاجر يرى ذنوبه كذباب )** في رواية أبى الربيع الزهراني عن أبى شهاب عند الإسماعيلي « يرى ذنوبه كأنها ذباب مر على أنفه » أى ذنوبه سهل عنده لا يعتقد أنه يحصل له بسببه كبير ضرر ، كما أن ضرر الذباب عنده سهل ، وكذا دفعه عنه . والذباب بضم المعجمة وموحدين الأولى خفيفة بينهما ألف جمع ذبابة وهى الطير المعروف .

**قوله ( فقال به هكذا )** أى نحاه بيده أو دفعه ، هو من إطلاق القول على الفعل قالوا وهو أبلغ :

**قوله ( قال أبو شهاب )** هو موصول بالسند المذكور .

**قوله ( بيده على أنفه )** هو تفسير منه لقوله « فقال به » قال المحب الطبرى : إنما كانت هذه صفة المؤمن لشدة خوفه من الله ومن عقوبته ، لأنه على يقين من الذنب وليس على يقين من المغفرة ، والفاجر قليل المعرفة بالله فلذلك قل خوفه واستهان بالمعصية . وقال ابن أبى جمرة : السبب في ذلك أن قلب الفاجر مظلم فوقوع الذنب خفيف عنده ، ولهذا تجد من يقع في المعصية إذا وعظ يقول هذا سهل ، قال : ويستفاد من الحديث أن قلة خوف المؤمن ذنوبه وخفته عليه يدل على فجوره ، قال : والحكمة في تشبيه ذنوب الفاجر بالذباب كون الذباب

أخف الطير وأحقره ؛ وهو مما يعاين ويدفع بأقل الأشياء ، قال : وفي ذكر الأنف مبالغة في اعتقاده خفة الذنب عنده . لأن الذباب قلما ينزل على الأنف وإنما يقصد غالبا العين ، قال : وفي إشارته بيده تأكيد للخفة أيضا لأنه بهذا القدر اليسير يدفع ضرره ، قال : وفي الحديث ضرب المثل بما يمكن ، وإرشاد إلى الحظ على محاسبة النفس ، واعتبار العلامات الدالة على بقاء نعمة الإيمان ، وفيه أن الفجور أمر قلبي كالإيمان ، وفيه دليل لأهل السنة لأنهم لا يكفرون بالذنوب ، ورد على الخوارج وغيرهم ممن يكفر بالذنوب . وقال ابن بطال : يؤخذ منه أنه ينبغي أن يكون المؤمن عظيم الخوف من الله تعالى من كل ذنب صغيراً كان أو كبيراً ، لأن الله تعالى قد يعذب على القليل فإنه لا يسأل عما يفعل سبحانه وتعالى .

**قوله ( ثم قال : لله أفرح بتوبة العبد من رجل نزل منزلاً )** في رواية أبي الربيع المذكورة « بتوبة عبده المؤمن » وعند مسلم من رواية جرير ، ومن رواية أبي أسامة « لله أشد فرحاً بتوبة عبده المؤمن » وكذا عنده من حديث أبي هريرة ، وإطلاق الفرح في حق الله مجاز عن رضاه ، قال الخطابي : معنى الحديث أن الله أرضى بالتوبة وأقبل لها ، والفرح الذي يتعارفه الناس بينهم غير حائز على الله ، وهو كقوله تعالى ﴿ كل حزب بما لديهم فرحون ﴾ أي راضون . وقال ابن فورك : الفرح في اللغة السرور . ويطلق على البطر ، ومنه ﴿ إن الله لا يحب الفرحين ﴾ وعلى الرضا ، فإن كل من يسر بشيء ويرضى به يقال في حقه فرح به . قال ابن العربي : كل صفة تقتضي التغير لا يجوز أن يوصف الله بحقيقتها ، فإن ورد شيء من ذلك حمل على معنى يليق به ، وقد يعبر عن الشيء بسببه أو ثمرته الحاصلة عنه ، فإن من فرح بشيء جاد لفاعله بما سأل وبذل له ما طلب ، فعبر عن عطاء الباري وواسع كرمه بالفرح . وقال ابن أبي جمرة : كثر عن إحسان الله للتائب وتجاوزه عنه بالفرح لأن عادة الملك إذا فرح بفعل أحد أن يبالغ في الإحسان إليه . وقال القرطبي في « المفهم » : هذا مثل قصد به بيان سرعة قبول الله توبة عبده التائب ، وأنه يقبل عليه بمغفرته ويعامله معاملة من يفرح بعمله ، ووجه هذا المثل أن العاصي حصل بسبب معصيته في قبضة الشيطان وأسره وقد أشرف على الهلاك ، فإذا لطف الله به ووقفه للتوبة خرج من شؤم تلك المعصية وتخلص من أسر الشيطان ومن المهلكة التي أشرف عليها فأقبل الله عليه بمغفرته وبرحمته ، وإلا فالفرح الذي هو من صفات المخلوقين محال على الله تعالى لأنه اهتزاز وطرب يجده الشخص من نفسه عند ظفرك بغرض يستكمل به نقصانه ويسد به خلته ، أو يدفع به عن نفسه ضرراً أو نقصاً ، وكل ذلك محال على الله تعالى فإنه الكامل بذاته الغنى بوجوده الذي لا يلحقه نقص ولا قصور ، لكن هذا الفرح له عندنا ثمرة وفائدة وهو الإقبال على الشيء المفروح به وإحلاله المحل الأعلى ، وهذا هو الذي يصح في حقه تعالى ، فعبر عن ثمرة الفرح بالفرح على طريقة العرب في تسمية الشيء باسم ما جاوره أو كان منه بسبب ، وهذا القانون جار في جميع ما أطلقه الله تعالى على صفة من الصفات التي لا تليق به ، وكذا ما ثبت بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( وبه مهلكة )** كذا في الروايات التي وقفت عليها من صحيح البخاري وبواو مفتوحة ثم موحدة خفيفة مكسورة ثم هاء ضمير ، ووقع عند الإسماعيلي في رواية أبي الربيع عن أبي شهاب بسند البخاري فيه « بدوية » بموحدة مكسورة ودال مفتوحة ثم واو ثقيلة مكسورة ثم تحتانية مفتوحة ثم هاء تأنيث ، وكذا في جميع الروايات خارج البخاري عند مسلم وأصحاب السنن والمسانيد وغيرهم ، وفي رواية لمسلم « في أرض دوية مهلكة » وحكى الكرماني أنه وقع في نسخة من البخاري « وبئة » وزن فعيلة من الوباء ولم أقف أنا على ذلك في كلام غيره ، ويلزم عليه أن يكون وصف المذكور وهو المنزل بصفة المؤنث في قوله « وبئة مهلكة » وهو جائز على إرادة البقعة ،

والدوية هي القفر والمفاضة ، وهي الداوية بإشباع الدال ، ووقع كذلك في رواية لمسلم وجمعها داوى قال الشاعر « أروع خراج من الداوى » .

قوله ( مهلكة ) بفتح الميم واللام بينهما هاء ساكنة يهلك من حصل بها ، وفي بعض النسخ بضم الميم وكسر اللام من الرباعي أى تهلك هي من يحصل بها .

قوله ( عليها طعامه وشرابه ) زاد أبو معاوية عن الأعمش « وما يصلحه » أخرجه الترمذى وغيره .

قوله ( وقد ذهبت راحلته ) في رواية أبى معاوية « فأضلها فخرج في طلبها » وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم « فطلبها » .

قوله ( حتى إذا اشتد عليه الحر والعطش أو ماشاء الله ) شك من أبى شهاب ، واقتصر جرير على ذكر العطش ، ووقع في رواية أبى معاوية « حتى إذا أدركه الموت » .

قوله ( قال أرجع ) بهزة قطع بلفظ المتكلم .

قوله ( إلى مكاني فرجع فنام ) في رواية جرير « أرجع إلى مكاني الذي كنت فيه فأنام حتى أموت فوضع رأسه على ساعده ليموت » وفي رواية أبى معاوية « أرجع إلى مكاني الذي أضللنا فيه فأموت فيه ، فرجع إلى مكانه فغلقت عينه » .

قوله ( فنام نومة ثم رفع رأسه فإذا راحلته عنده ) في رواية جرير « فاستيقظ وعنده راحلته عليها زاده طعامه وشرابه » وزاد أبو معاوية في روايته « وما يصلحه » .

قوله ( تابعه أبو عوانة ) هو الواضح ، وجرير هو ابن عبد الحميد ( عن الأعمش ) فأما متابعة أبى عوانة فوصلها الإسماعيلي من طريق يحيى بن حماد عنه ، وأما متابعة جرير فوصلها مسلم وقد ذكرت اختلاف لفظها .

قوله ( وقال أبو أسامة ) هو حماد بن أسامة ( حدثنا الأعمش حدثنا عمارة حدثنا الحارث ) يعنى عن ابن مسعود بالحديثين ، ومراده أن هؤلاء الثلاثة وافقوا أبا شهاب في إسناد هذا الحديث ، إلا أن الأولين عنقه ، وصرح فيه أبو أسامة ، ورواية أبى أسامة وصلها مسلم أيضاً وقال مثل حديث جرير .

قوله ( وقال شعبة وأبو مسلم ) زاد المستمل في روايته عن الفربرى « اسمه عبيد الله » أى بالتصغير كوفى قائد الأعمش . قلت : واسم أبيه سعيد بن مسلم كوفى ضعفه جماعة ، لكن لما وافقه شعبة ترخص البخارى في ذكره ، وقد ذكره في تاريخه وقال : في حديثه نظر وقال العقيلي : يكتب حديثه وينظر فيه ، ومراده أن شعبة وأبا مسلم خالفا أبا شهاب ومن تبعه في تسمية شيخ الأعمش فقال الأولون عمارة ، وقال هذان إبراهيم التيمى ، وقد ذكر الإسماعيلي أن محمد بن فضيل وشجاع بن الوليد وقطبة بن عبد العزيز وافقوا أبا شهاب على قوله عمارة عن الحارث ، ثم ساق رواياتهم ، وطريق قطبة عند مسلم أيضاً .

قوله ( وقال أبو معاوية حدثنا الأعمش عن عمارة عن الأسود عن عبد الله وعن إبراهيم التيمى عن الحارث بن سويد عن عبد الله ) يعنى أن أبا معاوية خالف الجميع فجعل الحديث عند الأعمش عن عمارة بن عمير وإبراهيم التيمى جميعاً ، لكنه عند عمارة عن الأسود وهو ابن يزيد النخعى ، وعند إبراهيم التيمى عن الحارث

ابن سويد ، وأبو شهاب ومن تبعه جعلوه عند عمارة عن الحارث بن سويد ، ورواية أبي معاوية لم أقف عليها في شيء من السنن والمسانيد على هذين الوجهين ، فقد أخرجه الترمذى عن هناد بن السرى والنسائي عن محمد بن عبيد والإسماعيلي من طريق أبي همام ومن طريق أبي كريب ومن طريق محمد بن طريف كلهم عن أبي معاوية كما قال أبو شهاب ومن تبعه ، وأخرجه النسائي عن أحمد بن حرب الموصلى عن أبي معاوية فجمع بين الأسود والحارث بن سويد . وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي كريب ، ولم أره من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي ، وإنما وجدته عند النسائي من رواية على بن مسهر عن الأعمش كذلك ، وفي الجملة فقد اختلف فيه على عمارة في شيخه هل هو الحارث بن سويد أو الأسود ، وتبين مما ذكرته أنه عنده عنهما جميعاً ، واختلف على الأعمش في شيخه هل هو عمارة أو إبراهيم التيمي ، وتبين أيضاً أنه عنده عنهما جميعاً ، والراجح من لاختلاف كله ما قال أبو شهاب ومن تبعه ، ولذلك اقتصر عليه مسلم ، وصدر به البخاري كلامه فأخرجه موصولاً ، وذكر الاختلاف معلقاً كعادته في الإشارة إلى أن مثل هذا الخلاف ليس بقادح ، والله أعلم .

( تنبيه ) : ذكر مسلم من حديث البراء لهذا الحديث المرفوع سبباً وأوله « كيف تقولون في رجل انفلتت منه راحلته بأرض قفر ليس بها طعام ولا شراب وعليها له طعام وشراب فطلبها حتى شق عايه » فذكر معناه . وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة مختصراً « ذكروا الفرخ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم والرجل يجد ضالته فقال : لله أشد فرحاً » الحديث .

**قوله ( حدثني إسحق )** قال أبو علي الجياني : يحتمل أن يكون ابن منصور ، فإن مسلماً أخرج عن إسحق ابن منصور عن حبان بن هلال حديثاً غير هذا . قلت : وتقدم في البيوع في « باب البيعان بالخيار » في رواية أبي علي بن شبيب « حدثنا إسحق بن منصور حدثنا حبان بن هلال » فذكر حديثاً غير هذا ، وهذا مما يقوى ظن أبي علي ، والله أعلم . وحبان بفتح المهملة ثم الموحدة الثقيلة ، وهمام هو ابن يحيى ، وقد نزل البخاري في حديثه في السند الأول ثم علاه بدرجة في السند الثاني ، والسبب في ذلك أنه وقع في السند النازل تصريح قتادة بتحديث أنس له ، ووقع في السند العالي بالعننة .

**قوله ( سقط على بعيره )** أى صادفه وعثر عليه من غير قصد فظفر به ، ومنه قولهم « على الخبير سقطت » وحكى الكرماني أن في رواية « سقط إلى بعيره » أى انتهى إليه والأول أولى .

**قوله ( وقد أضله )** أى ذهب منه بغير قصده ، قال ابن السكيت : أضلت بعيرى أى ذهب منى ، وضللت بعيرى أى لم أعرف موضعه .

**قوله ( بفلاة )** أى مفازة . إلى هنا انتهت رواية قتادة . وزاد إسحق بن أبي طلحة عن أنس فيه عند مسلم « فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه ، فأيس منها ، فأتى شجرة فاضطجع في ظلها ، فبينما هو كذلك إذا بها قائمة عنده ، فأخذ بخنطامها ثم قال من شدة الفرخ : اللهم أنت عبدى وأنا ربك . أخطأ من شدة الفرخ » قال عياض : فيه أن ما قاله الإنسان من مثل هذا في حال دهشته وذهوله لا يؤاخذ به ، وكذا حكايته عنه على طريق علمى وفائدة شرعية لا على الهزل والمحاكاة والعبث ، ويدل على ذلك حكاية النبی صلى الله عليه وسلم ذلك ولو كان منكراً ماحكاه والله أعلم . قال ابن أبي جمرة : وفي حديث ابن مسعود من الفوائد جواز سفر المرء وحده لأنه لا يضرب الشارع المثل إلا بما يجوز ، ويحمل حديث النهى على الكراهة جمعاً ، ويظهر من هذا الحديث حكمة

النبي . قلت : والحصص الأول مردود ، وهذه القصة تؤكد النبي . قال : وفيه تسمية المفازة التي ليس فيها ما يؤكل ولا يشرب مهلكة . وفيه أن من ركن إلى ماسوى الله يقطع به أحوج ما يكون إليه ، لأن الرجل مانام في القلاة وحده إلا ركونا إلى مامعه من الزاد ، فلما اعتمد على ذلك خانه ، لولا أن الله لطف به وأعاد عليه ضالته قال بعضهم :

من سره أن لا يرى ماسوؤه فلا يتخذ شيئا يخاف له فقدا

قال : وفيه أن فرح البشر وغمهم إنما هو على ما جرى به أثر الحكمة من العوائد ، يؤخذ من ذلك أن حزن المذكور إنما كان على ذهاب راحلته لخوف الموت من أجل فقد زاده ، وفرحه بها إنما كان من أجل وجدانه ما فقد مما تنسب الحياة إليه في العادة ، وفيه بركة الاستسلام لأمر الله ، لأن المذكور لما أيس من وجدان راحلته استسلم للموت فمن الله عليه برد ضالته . وفيه ضرب المثل بما يصل إلى الأفهام من الأمور المحسوسة ، والإرشاد إلى الحضر على محاسبة النفس ، واعتبار العلامات الدالة على بقاء نعمة الإيمان .

## باب

### الضجع على الشق الأيمن

[٦٣١٠] ٦٠٨٨ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا هشام بن يوسف قال أنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة ، فإذا طلع الفجر صلى ركعتين خفيفتين ، ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يجيء المؤذن فيؤذنه .

قوله ( باب الضجع على الشق الأيمن ) الضجع بفتح أوله وسكون الجيم مصدر ؛ يقال ضجع الرجل يضجع ضجعا وضجوعا فهو ضاجع والمعنى وضع جنبه بالأرض ، وفي رواية باب الضجعة وهو بكسر أوله لأن المراد الهيئة ويجوز الفتح أى المرة . وذكر فيه حديث عائشة في اضطجاعه صلى الله عليه وسلم بعد ركعتي الفجر ، وقد مضى شرحه في كتاب الصلاة ، وترجم له « باب الضجع على الشق الأيمن بعد ركعتي الفجر » قال ابن التين : أصل اضطجع اضجع بمثناة فأبدلوا طاء ، ومنهم من أبقاها ولم يدغموا الضاد فيها ، وحكى المازني الضجع بلام ساكنة قبل الضاد كراهة للجمع بين الضاد والطاء في النطق لثقله فجعل بدلها اللام . وذكر المصنف هذا الباب والذي بعده توطئة لما يذكر بعدهما من القول عند النوم .

## باب إذا بات طاهراً وفضله

[٦٣١١] ٦٠٨٩ - نا مسدد قال نا معتمر قال سمعت منصوراً عن سعد بن عبيدة قال نا البراء بن عازب قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ، ثم اضطجع على شقك الأيمن وقُل : اللهم أسلمت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك ، رهبة ورغبة إليك ، لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك ، آمنت بكتابك الذي أنزلت ، وبنبيك الذي أرسلت ، فإن مت مت على الفطرة ، واجعلهن آخر ما تقول » فقلت أستذكرهن : وبرسولك الذي أرسلت . قال : « لا ، وبنبيك الذي أرسلت » .

**قوله ( باب إذا بات طاهراً )** زاد أبو ذر في روايته « وفضله » وقد ورد في هذا المعنى عدة أحاديث ليست على شرطه ، منها حديث معاذ رفعه « مامن مسلم يبيت على ذكر وطهارة فيتعار من الليل فيسأل الله خيراً من الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه » أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وأخرجه الترمذى من حديث أبي أمامة نحوه وأخرج ابن حبان في صحيحه عن ابن عمر رفعه « من بات طاهراً بات في شعاره ملك فلا يستيقظ إلا قال الملك : اللهم اغفر لعبدك فلان » وأخرج الطبراني في « الأوسط » من حديث ابن عباس نحوه بسند جيد .

**قوله ( معتمر )** هو ابن سليمان التيمي ، ومنصور هو ابن المعتمر .

**قوله ( عن سعد بن عبيدة )** كذا قال الأكثر ، وخالفهم إبراهيم بن طهمان فقال « عن منصور عن الحكم عن سعد بن عبيدة » زاد في الإسناد الحكم أخرجه النسائي ، وقد سأل ابن أبي خاتم عنه أباه فقال : هذا خطأ ليس فيه الحكم . قلت : فهو من المزيد في متصل الأسانيد .

**قوله ( قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم )** كذا لأبي ذر وأبي زيد المروزي ، وسقط لفظ « لي » من رواية الباقيين ، وفي رواية أبي إسحق كما في الباب الذي يليه « أمر رجلاً » وفي أخرى له « أوصي رجلاً » وفي رواية أبي الأحوص عن أبي إسحق الآتية في كتاب التوحيد عن البراء « قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا فلان إذا أويت إلى فراشك » الحديث . وأخرجه الترمذى من طريق سفيان بن عيينة عن أبي إسحق عن البراء « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ألا أعلمك كلمات تقول إذ أويت إلى فراشك » .

**قوله ( إذا أتيت مضجعك )** أى إذا أردت أن تضطجع ، ووقع صريحاً كذلك في رواية أبي إسحاق المذكورة ، ووقع في رواية فطر بن خليفة عن سعد بن عبيدة عند أبي داود والنسائي « إذا أويت إلى فراشك وأنت طاهر فتوسد يمينك » الحديث نحو حديث الباب وسنده جيد ، ولكن ثبت ذلك في أثناء حديث آخر سأشير إليه في شرح حديث حذيفة الآتي في الباب بعده ، وللنسائي من طريق الربيع بن البراء بن عازب قال قال البراء فذكر الحديث بلفظ « من تكلم بهؤلاء الكلمات حين يأخذ جنبه من مضجعه بعد صلاة العشاء » فذكر نحو حديث الباب .

**قوله ( فتوضاً وضوءك للصلاة )** الأمر فيه للندب . وله فوائد : منها أن يبيت على طهارة لئلا ييغته الموت فيكون على هيئة كاملة ، ويؤخذ منه الندب إلى الاستعداد للموت بطهارة القلب لأنه أولى من طهارة البدن . وقد أخرج عبد الرزاق من طريق مجاهد قال « قال لي ابن عباس : لا تبتن إلا على وضوء ، فإن الأرواح تبعث على ما قبضت عليه » ورجاله ثقات إلا أبا يحيى القتات هو صدوق فيه كلام . ومن طريق أنى مراية العجلي قال من أوى إلى فراشه طاهراً ونام ذاكراً كان فراشه مسجداً وكان في صلاة وذكر حتى يستيقظ « ومن طريق طاوس نحوه . ويتأكد ذلك في حق المحدث ولا سيما الجنب وهو أنشط للعود ، وقد يكون منشطاً للغسل فيبيت على طهارة كاملة . ومنها أن يكون أصدق لرؤياه وأبعد من تلعب الشيطان به . قال الترمذى : ليس في الأحاديث ذكر الوضوء عند النوم إلا في هذا الحديث .

**قوله ( ثم اضطجع على شقك )** بكسر المعجمة وتشديد القاف أى الجانب ، وخص الأيمن لفوائد : منها أنه أسرع إلى الانتباه ، ومنها أن القلب متعلق إلى جهة اليمين فلا ينقل بالنوم ، ومنها قال ابن الجوزى : هذه الهيئة نص الأطباء على أنها أصلح للبدن ، قالوا يبدأ بالاضطجاع على الجانب الأيمن ساعة ثم ينقلب إلى الأيسر لأن الأول



سبب لاختدار الطعام ، والنوم على اليسار يهضم لاشتغال الكبد على المعدة .

( تنبيه ) : هكذا وقع في رواية سعد بن عبيدة وأبى إسحق عن البراء ، ووقع في رواية العلاء بن المسيب عن أبيه عن البراء من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه كما سيأتي قريباً « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أوى إلى فراشه نام على شقه الأيمن » ثم قال : الحديث فيستفاد مشروعية هذا الذكر من قوله صلى الله عليه وسلم ومن فعله ، ووقع عند النسائي من رواية حصين بن عبد الرحمن عن سعد بن عبيدة عن البراء وزاد في أوله « ثم قال : بسم الله اللهم أسلمت نفسي إليك » ووقع عند الخرائطي في « مكارم الأخلاق » من وجه آخر عن البراء بلفظ « كان إذا أوى إلى فراشه قال : اللهم أنت ربي ومليكي وإلهي لا إله إلا أنت ، إليك وجهت وجهي » الحديث .

**قوله ( قل : اللهم أسلمت وجهي إليك )** كذا لأبى ذر وأبى زيد وغيرهما « أسلمت نفسي » قيل الوجه والنفس هنا بمعنى الذات والشخص ، أى أسلمت ذاتي وشخصي لك ، وفيه نظر للجمع بينهما في رواية أبى إسحق عن البراء الآتية بعد باب ولفظه أسلمت نفسي إليك وفوضت أمري إليك ووجهت وجهي إليك « وجمع بينهما أيضاً في رواية العلاء بن المسيب وزاد خصلة رابعة ولفظه « أسلمت نفسي إليك ووجهت وجهي إليك وفوضت أمري وألجأت ظهري إليك » فعلى هذا فالمراد بالنفس هنا الذات وبالوجه القصد ، وأبدى القرطبي هذا احتمالاً بعد جزمه بالأول .

**قوله ( أسلمت )** أى استسلمت وانقدت ، والمعنى جعلت نفسي منقاداً لك تابعة لحكمك إذ لا قدرة لي على تدبيرها إلا على جلب ما ينفعها إليها ولا دفع ما يضرها عنها ، وقوله « وفوضت أمري إليك » أى توكلت عليك في أمري كله ؛ وقوله « وألجأت » أى اعتمدت في أموري عليك لتعينني على ما ينفعني ، لأن من استند إلى شيء تقوى به واستعان به ، وخصه بالظهر لأن العادة جرت أن الإنسان يعتمد بظهره إلى ما يستند إليه ، وقوله « رغبة ورهبة إليك » أى رغبة في رفدك وثوابك « ورهبة » أى خوفاً من غضبك ومن عقابك . قال ابن الجوزي : أسقط « من » مع ذكر الرهبة وأعمل « إلى » مع ذكر الرغبة وهو على طريق الاكتفاء كقول الشاعر « وزججن الحواجب والعيوناً » والعيون لا تزجج ، لكن لما جمعهما في نظم حمل أحدهما على الآخر في اللفظ ، وكذا قال الطيبي ، ومثل بقوله « متقلداً سيفاً ورحاً » . قلت : ولكن ورد في بعض طرقه بإثبات « من » ولفظه « رهبة منك ورغبة إليك » أخرجه النسائي وأحمد من طريق حصين بن عبد الرحمن عن سعد بن عبيدة .

**قوله ( لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك )** أصل ملجأ بالهمز ومنجأ بغير همز ولكن لما جمعا جاز أن يهزما للازدواج ، وأن يترك الهمز فيهما ، وأن يهز المهموز ويترك الآخر ، فهذه ثلاثة أوجه ، ويجوز التنوين مع التقصر فتصير خمسة . قال الكرماني : هذان اللفطان إن كانا مصدرين يتنازعا في « منك » وإن كانا ظرفين فلا ، إذ اسم المكان لا يعمل ، وتقديره لا ملجأ منك إلى أحد إلا إليك ولا منجأ منك إلا إليك . وقال الطيبي : في نظم هذا الذكر عجائب لا يعرفها إلا المتقن من أهل البيان ، فأشار بقوله « أسلمت نفسي » إلى أن جوارحه منقاداً لله تعالى في أوامره ونواهيه ، وبقوله « وجهت وجهي » إلى أن ذاته مخلصة له بريئة من النفاق ، وبقوله « فوضت أمري » إلى أن أموره الخارجة والداخلية مفوضة إليه لا مدبر لها غيره ، وبقوله « ألجأت ظهري » إلى أنه بعد التفويض يلتجئ إليه مما يضره ويؤذيه من الأسباب كلها . قال : وقوله رغبة ورهبة منصوبان على المفعول له على طريق اللف والنشر ، أى فوضت أموري إليك رغبة وألجأت ظهري إليك رهبة .

**قوله ( آمنت بكتابك الذي أنزلت )** يحتمل أن يريد به القرآن ، ويحتمل أن يريد اسم الجنس فيشمل كل كتاب أنزل .

**قوله ( ونيك الذي أرسلت )** وقع في رواية أبي زيد المروزي « أرسلته وأنزلته » في الأول بزيادة الضمير فيهما .

**قوله ( فإن مات على الفطرة )** في رواية أبي الأحوص عن أبي إسحق الآتية في التوحيد « من ليلتك » وفي رواية المسيب بن رافع « من قالهن ثم مات تحت ليلته » قال الطيبي : فيه إشارة إلى وقوع ذلك قبل أن ينسلخ النهار من الليل وهو تحتته ، أو المعنى بالتحت أى مات تحت نازل ينزل عليك في ليلتك ، وكذا معنى « من » في الرواية الأخرى أى من أجل ما يحدث في ليلتك ، وقوله « على الفطرة » أى على الدين القويم ملة إبراهيم ، فإنه عليه السلام أسلم واستسلم ، قال الله تعالى عنه ﴿ جاء ربه بقلب سليم ﴾ وقال عنه ﴿ أسلمت لرب العالمين ﴾ وقال ﴿ فلما أسلما ﴾ وقال ابن بطال وجماعة : المراد بالفطرة هنا دين الإسلام ، وهو بمعنى الحديث الآخر « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة » قال القرطبي في « المفهم » : كذا قال الشيوخ وفيه نظر ، لأنه إذا كان قائل هذه الكلمات مقتضية للمعاني التي ذكرت من التوحيد والتسليم والرضا إلى أن يموت كمن يقول لا إله إلا الله ممن لم يخطر له شيء من هذه الأمور فأين فائدة هذه الكلمات العظيمة وتلك المقامات الشريفة ؟ ويمكن أن يكون الجواب أن كلا منهما وإن مات على الفطرة فبين الفطرتين ما بين الحالتين ، ففطرة الأول فطرة المقرين وفطرة الثاني فطرة أصحاب اليقين . قلت : وقع في رواية حصين بن عبد الرحمن عن سعد بن عبيدة في آخره عند أحمد بدل قوله : مات على الفطرة « بنى له بيت في الجنة » وهو يؤيد ما ذكره القرطبي ، ووقع في آخر الحديث في التوحيد من طريق أبي إسحق عن البراء « وإن أصبحت أصبت خيراً » وكذا لمسلم والترمذي من طريق ابن عيينة عن أبي إسحق « فإن أصبحت أصبحت وقد أصبت خيراً » وهو عند مسلم من طريق حصين عن سعد بن عبيدة ولفظه « وإن أصبح أصاب خيراً » أى صلاحاً في المال وزيادة في الأعمال .

**قوله ( فقلت )** كذا لأبي ذر وأبي زيد المروزي ، ولغيرهما « فجعلت أستذكرهن » أى أتخفظهن . ووقع في رواية الثوري عن منصور الماضية في آخر كتاب الوضوء « فردتها » أى رددت تلك الكلمات لأحفظهن . ولمسلم من رواية جرير عن منصور « فرددتهن لأستذكرهن » .

**قوله ( وبرسولك الذي أرسلت ، قال : لا . ونيك الذي أرسلت )** في رواية جرير عن منصور « فقال قل ونيك » قال القرطبي تبعاً لغيره : هذا حجة لمن لم يجز نقل الحديث بالمعنى ، وهو الصحيح من مذهب مالك ، فإن لفظ النبوة والرسالة مختلفان في أصل الوضع ، فإن النبوة من النبأ وهو الخبر فالنبي في العرف هو المنبأ من جهة الله بأمر يقتضى تكليفاً ، وأن أمر بتبليغه إلى غيره فهو رسول ، وإلا فهو نبي غير رسول ، وعلى هذا فكل رسول نبي بلا عكس ، فإن النبي والرسول اشتراكاً في أمر عام وهو النبأ واقتربا في الرسالة ، فإذا قلت : فلان رسول تضمن أنه نبي رسول ، وإذا قلت : فلان نبي لم يستلزم أنه رسول ، فأراد صلى الله عليه وسلم أن يجمع بينهما في اللفظ لاجتماعهما فيه حتى يفهم من كل واحد منهما من حيث النطق ما وضع له وليخرج عما يكون شبه التكرار في اللفظ من غير فائدة ، فإنه إذا قال « ورسولك » فقد فهم منه أنه أرسله ، فإذا قال « الذي أرسلت » صار كالحشو الذي لافائدة فيه ، بخلاف قوله « ونيك الذي أرسلت » فلا تكرار فيه لا متحققاً

ولامتوهما ، انتهى كلامه . وقوله صار كالحشو متعقب لثبوته في أفصح الكلام كقوله تعالى ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه — إنا أرسلنا إليكم رسولا شاهداً عليكم — هو الذي أرسل رسوله بالهدى ﴾ ومن غير هذا اللفظ ﴿ يوم ينادى المنادى ﴾ إلى غير ذلك ، فالأولى حذف هذا الكلام الأخير والاقتصار على قوله « ونبئك الذي أرسلت » في هذا المقام أفيد من قوله ورسولك الذي أرسلت لما ذكر ، والذي ذكره في الفرق بين الرسول والنبى مقيد بالرسول البشرى ، وإلا فإطلاق الرسول كما في اللفظ هنا يتناول الملك كجبريل مثلاً فيظهر لذلك

فائدة أخرى وهى تعيين البشرى دون الملك فيخلص الكلام من اللبس . وأما الاستدلال به على منع الرواية بالمعنى ففيه نظر ، لأن شرط الرواية بالمعنى أن يتفق اللفظان في المعنى المذكور ، وقد تقرر أن النبى والرسول متغايران لفظاً ومعنى فلا يتم الاحتجاج بذلك . قيل وفي الاستدلال بهذا الحديث لمنع الرواية بالمعنى مطلقاً نظر ، وخصوصاً إبدال الرسول بالنبى وعكسه إذا وقع في الرواية ، لأن الذات المحدث عنها واحدة ، فالمراد يفهم بأى صفة وصف بها الموصوف إذا ثبتت الصفة له ، وهذا بناء على أن السبب في منع الرواية بالمعنى أن الذي يتسجيز ذلك قد يظن يوفى بمعنى اللفظ الآخر ولا يكون كذلك في نفس الأمر كما عهد في كثير من الأحاديث ، فالاحتياط الإتيان باللفظ ، فعلى هذا إذا تحقق بالقطع أن المعنى فيهما متحد لم يضر ، بخلاف ما إذا اقتصر على الظن ولو كان غالباً وأولى ما قيل في الحكمة في رده صلى الله عليه وسلم على من قال الرسول بدل النبى أن ألفاظ الأذكار توقيفية ، ولها خصائص وأسرار لا يدخلها القياس ، فتجب المحافظة على اللفظ الذي وردت به ، وهذا اختيار المازرى قال : فيقتصر فيه على اللفظ الوارد بحروفه . وقد يتعلق الجزاء بتلك الحروف ، ولعله أوحى إليه بهذه الكلمات فيتعين أداؤها بحروفها . وقال النووي : في الحديث ثلاث سنن إحداها الوضوء عند النوم ، وإن كان متوضئاً كفاه لأن المقصود النوم على طهارة . ثانيها النوم على اليمن . ثالثها الختم بذكر الله . وقال الكرماني : هنا الحديث يشتمل على الإيمان بكل ما يجب الإيمان به إجمالاً من الكتب والرسول من الإلهيات والنبويات ، وعلى إسناد الكل إلى الله من الذوات والصفات والأفعال ، لذكر الوجه والنفس والأمر وإسناد الظهر مع ما فيه من التوكل على الله والرضا بقضائه ، وهذا كله بحسب المعاش ، وعلى الاعتراف بالثواب والعقاب خيراً وشرّاً وهذا بحسب المعاد .

( تنبيه ) : وقع عند النسائي في رواية عمرو بن مرة عن سعد بن عبيدة في أصل الحديث « آمنت بكتابتك الذي أنزلت وبرسولك الذي أرسلت » وكأنه لم يسمع من سعد بن عبيدة الزيادة التي في آخره فروى بالمعنى ، وقد وقع في رواية أبى إسحق عن البراء نظير ما في رواية منصور عن سعد بن عبيدة أخرجه الترمذى من طريق سفيان بن عيينة عن أبى إسحق ، وفي آخره « قال البراء : فقلت وبرسولك الذي أرسلت ، فطعن بيده في صدرى ثم قال : ونبئك الذي أرسلت . وكذا أخرج النسائي من طريق فطر بن خليفة عن أبى إسحق ولفظه « فوضع يده في صدرى » نعم أخرج الترمذى من حديث رافع بن خديج أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « إذا اضطجع أحدكم على يمينه ثم قال « فذكر نحو الحديث ، وفي آخره « أؤمن بكتابتك الذي أنزلت وبرسولك الذي أرسلت » هكذا فيه بصيغة الجمع ، وقال : حسن غريب . فإن كان محفوظاً فالسر فيه حصول التعميم الذي دلت عليه صيغة الجمع صريحاً فدخل فيه جميع الرسل من الملائكة والبشر فأمن اللبس ، ومنه قوله تعالى ﴿ كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ﴾ والله أعلم

## باب ما يقول إذا نام

[٦٣١٢] ٦٠٩٠ - فاقْبِصَةَ قال نا سفيان عن عبد الملك عن ربعي بن حراش عن حذيفة بن اليمان قال : كان النبي صلى الله عليه إذا أوى إلى فراشه قال : « باسمك أحيًا وأموت » . وإذا قام قال : « الحمد لله الذي أحيانا بعدما أماتنا ، وإليه النُّشُور » ننشرها : نخرجها .  
[الحديث ٦٣١٢ - أطرافه في : ٦٣١٤ ، ٦٣٢٤ ، ٧٣٩٤] .

[٦٣١٣] ٦٠٩١ - فاسْعِدُ بن الربيع ومحمد بن عرعة قالنا نا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه أمر رجلاً ... ح . وحدثنا آدم قال نا شعبة حدثنا أبو إسحاق الهمداني عن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه أوصى رجلاً فقال : « إذا أردت مضجعك فقل : اللهم أسلمت نفسي إليك ، وفوضت أمري إليك ، ووجهت وجهي إليك ، وألجأت ظهري إليك ، رغبةً ورهبةً إليك ، لا منجا ولا ملجأ منك إلا إليك . آمنت بكتابك الذي أنزلت ، وبنبيك الذي أرسلت . فإن متَّ متَّ على الفطرة » .

قوله ( باب ما يقول إذا نام ) سقطت هذه الترجمة لبعضهم وثبتت للأكثر .

قوله ( سفيان ) هو الثوري ، وعبد الملك هو ابن عمير ، وثبت في رواية أبي ذر وأبي زيد المروزي عن عبد الملك بن عمير .

قوله ( إذا أوى إلى فراشه ) أى دخل فيه ، وفي الطريق الآتية قريباً « إذا أخذ مضجعه » وأوى بالقصر . وأما قوله « الحمد لله الذي آوانا » فهو بالمد ويجوز فيه القصر ، والضابط في هذه اللفظة أنها مع اللزوم تمد في الألفصح ويجوز القصر ، وفي التعدى بالعكس .

قوله ( باسمك أموت وأحيًا ) أى بذكر اسمك أحيًا ما حييت وعليه أموت . وقال القرطبي : قوله « باسمك أموت » يدل على أن الاسم هو المسمى ، وهو كقوله تعالى ﴿ سُبْحَ اسم ربك الأعلى ﴾ أى سبح ربك ، هكذا قال جل الشارحين ، قال : واستفدت من بعض المشايخ معنى آخر وهو أن الله تعالى سمي نفسه بالأسماء الحسنى ومعانيها ثابتة له فكل ما صدر في الوجود فهو صادر عن تلك المقتضيات ، فكأنه قال باسمك المحيى أحيًا وباسمك المميت أموت انتهى ملخصاً . والمعنى الذي صدرت به أليق ، وعليه فلا يدل ذلك على أن الاسم غير المسمى ولا عينه ، ويحتمل أن يكون لفظ الاسم هنا زائداً كما في قول الشاعر :  
« إلى الحول ثم اسم السلام عليكما » .

قوله ( وإذا قام قال الحمد لله الذي أحيانا بعدما أماتنا ) قال أبو إسحق الزجاج : النفس التي تفارق الإنسان عند النوم هي التي للتمييز ، والتي تفارقه عند الموت هي التي للحياة وهي التي يزول معها التنفس ، وسمى النوم موتاً لأنه يزول معه العقل والحركة تمثيلاً وتشبيهاً قاله في النهاية ، ويحتمل أن يكون المراد بالموت هنا السكون كما قالوا ماتت الريح أى سكنت ، فيحتمل أن يكون أطلق الموت على النائم بمعنى إزالته سكون حركته لقوله تعالى ﴿ وهو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه ﴾ قاله الطيبي : قال : وقد يستعار الموت للأحوال الشاقة كالفقر

والذل والسؤال والهرم والمعصية والجهل ، وقال القرطبي في « المفهم » : « النوم والموت يجمعهما انقطاع تعلق الروح بالبدن » وذلك قد يكون ظاهراً وهو النوم ولذا قيل النوم أخو الموت ، وباطناً وهو الموت ، فإطلاق الموت على النوم يكون مجازاً لاشتراكهما في انقطاع تعلق الروح بالبدن . وقال الطيبي : الحكمة في إطلاق الموت على النوم أن انتفاع الإنسان بالحياة إنما هو لتحرى رضا الله عنه وقصد طاعته واجتناب سخطه وعقابه ، فمن نام زال عنه هذا الانتفاع فكان كالميت فحمد الله تعالى على هذه النعمة وزوال ذلك المانع ، قال : وهذا التأويل موافق للحديث الآخر الذي فيه « وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين » وينتظم معه قوله « وإليه النشور » أي وإليه المرجع في نيل الثواب بما يكتسب في الحياة . قلت : والحديث الذي أشار إليه سيأتي مع شرحه قريباً .

**قوله ( وإليه النشور )** أي البعث يوم القيامة والإحياء بعد الإمامة ، يقال نشر الله الموتى فنشروا أي أحياهم فحيوا .

**قوله ( تنشرها تخرجها )** كذا ثبت هذا في رواية السرخسي وحده ، وقد أخرجه الطبري من طريق علي بن أنى طلحة عن ابن عباس بذلك وذكرها بالزاي من أنشره إذا رفعه بتدرج وهي قراءة الكوفيين وابن عامر ، وأخرج من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : ننشرها أي نحياها ، وذكرها بالراء من أنشرها أي أحيها ومنه ﴿ ثم إذا شاء أنشره ﴾ وهي قراءة أهل الحجاز وأبي عمرو قال : والقراءتان متقاربتان في المعنى ؛ وقرئ في الشاذ بفتح أوله بالراء وبالزاي أيضاً وبضم التحتانية معهما أيضاً .

**قوله ( عن أبي إسحق )** هو السبيعي ( سمعت البراء أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً ح . وحدثننا آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو إسحق الهمداني عن البراء بن عازب ) كذا للأكثر ، وفي رواية السرخسي « عن أبي إسحق سمعت البراء » والأول أصوب وإلا لكان موافقاً للرواية الأولى من كل جهة ، ولأحمد عن عفان عن شعبة « أمر رجلاً من الأنصار » وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في الباب قبله .

( تنبيهان ) : الأول لشعبة في هذا الحديث شيخ آخر أخرجه النسائي من طريق غندر عنه عن مهاجر أبي الحسن عن البراء ، وغندر من أثبت الناس في شعبة ولكن لا يقدح ذلك في رواية الجماعة عن شعبة ، فكأن لشعبة فيه شيخين الثاني وقع في رواية شعبة عن أبي إسحق في هذا الحديث عن البراء « لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك » وهذا القدر من الحديث مدرج لم يسمعه أبو إسحق من البراء وإن كان ثابتاً في غير رواية أبي إسحق عن البراء ، وقد بين ذلك إسرائيل عن جده أبي إسحق ، وهو من أثبت الناس فيه ، أخرجه النسائي من طريقه فساق الحديث بتمامه ثم قال . كان أبو إسحق يقول « لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك » لم أسمع هذا من البراء سمعته يذكرونه عنه ، وقد أخرجه النسائي أيضاً من وجه آخر عن أبي إسحق عن هلال بن يساف عن البراء

**باب وَضْعُ الْيَدِ تَحْتَ الْخَدِّ الْيُمْنَى**

[٦٣١٤] ٦٠٩٢ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن عبد الملك عن ربعي عن حذيفة قال : كان النبي صلى الله عليه إذا أخذ مضجعه من الليل وضع يده تحت خده ثم يقول : « اللهم باسمك أموت وأحيا » . وإذا استيقظ قال : « الحمد لله الذي أحيانا بعدما أماتنا ، وإليه النشور » .

**قوله** ( باب وضع اليد تحت الخد اليمنى ) كذا فيه بتأنيث الخد وهو لغة ، ذكر فيه حديث حذيفة المذكور في الباب للذى قبله وفيه « وضع يده تحت خده » قال الإسماعيلي : ليس فيه ذكر اليمنى وإنما ذلك وقع في رواية شريك ومحمد بن جابر عن عبد الملك بن عمير . قلت : جرى البخارى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث وطريق شريك هذه أخرجها أحمد من طريقه ، وفي الباب عن البراء أخرجه النسائي من طريق أبي خيثمة والثوري عن أبي إسحق عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أوى إلى فراشه وضع يده اليمنى تحت خده الأيمن وقال : اللهم قنّ عذابك يوم تبعث عبادك » وسنده صحيح . وأخرجه أيضاً بسند صحيح عن حفصة وزاد « يقول ذلك ثلاثاً » .

### باب النوم على الشق الأيمن

[٦٣١٥] ٦٠٩٣ - نا مُسَدَّدٌ قال نا عبد الواحد بن زياد قال نا العلاء بن المسيب قال ني أبي عن البراء بن عازب كان رسول الله صلى الله عليه إذا أوى إلى فراشه نام على شقه الأيمن ثم قال : « اللَّهُمَّ أَسَلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ . آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ » . وقال رسول الله صلى الله عليه : « من قالهن ثم مات تحت ليلته مات على الفطرة » .

**قوله** ( باب النوم على الشق الأيمن ) تقدمت فوائد هذه الترجمة قريباً ، وبين النوم والضجع عموم وخصوص وجهي .

**قوله** ( العلاء بن المسيب عن أبيه ) هو ابن رافع الكاهلي ويقال الثعلبي بمثلثة ثم مهملة يكنى أبا العلاء ، وكان من ثقات الكوفيين ، وما لولده العلاء في البخارى إلا هذا الحديث وآخر تقدم في غزوة الحديبية وهو ثقة ، قال الحاكم : له أوام .

( تنبيه ) : وقع في « مستخرج أبي نعيم » في هذا الموضع ما نصه « لتسترهبوهم من الرهبة . ملكوت ملك مثل رهبت ورحموت ، تقول : ترهب خير من أن ترحم » انتهى ولم أره لغيره هنا . وقد تقدم قوله « استرهبوهم من الرهبة » في تفسير سورة الأعراف وبقية تقدم في تفسير الأنعام ، وتكلمت عليه هناك وبينت ما وقع في سياق أبي ذر فيه من تغيير وأن الصواب كالذى وقع هنا ، والله أعلم .

### باب الدعاء إذا انتبه بالليل

[٦٣١٦] ٦٠٩٤ - نا علي بن عبد الله قال نا ابن مهدي عن سفيان عن سلمة عن كريب عن ابن عباس قال : بت عند ميمونة ، فقام النبي صلى الله عليه فأتى حاجته فغسل وجهه ويديه ، ثم نام ثم قام فأتى القربة فأطلق شناقها ، ثم توضأ وضوءاً بين وضوءين لم يكثّر وقد أبلغ ، فصلى فتمطّيت كراهية أن يرى أنني كنت أرقبه ، فتوضأت ، فقام يصلي فقامت عن يساره ، فأخذ بأذني فأدارني عن يمينه ، فتتامت صلاته ثلاث عشرة ركعة ، ثم اضطجع فنام حتى نفخ - وكان إذا نام نفخ - فأذنه بلال بالصلاة ، فصلى ولم يتوضأ . وكان في دعائه : « اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُوراً ، وَفِي بَصَرِي نُوراً ، وَفِي سَمْعِي نُوراً ، وَعَنْ يَمِينِي نُوراً ، وَعَنْ يَسَارِي نُوراً وَفَوْقِي نُوراً ، وَتَحْتِي نُوراً ،

وأمامي نوراً، وخلفي نوراً، واجعل لي نوراً». قال كُريب: وسبع في التابوت فلقيت رجلاً من ولد العباس فحدثني بهن، فذكر عصبي ولحمي ودمي وشعري وبشري، وذكر خصلتين.

[٦٣١٧] ٦٠٩٥ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا سفيان قال سمعت سليمان بن أبي مسلم عن طاروس عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه إذا قام من الليل يتهجّد وقال: «اللهم لك الحمد، أنت نور السماوات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت قيم السماوات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت الحق ووعدك حق، وقولك حق ولقاءك حق، والجنة حق والنار حق والساعة حق، والنبون حق ومحمد حق، اللهم لك أسلمت وعليك توكلت وبك آمنت وإليك أنبت وبك خاصمت وإليك حاكمت، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت؛ وما أسررت وما أعلنت، أنت المقدم وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت -أو- لا إله غيرك».

**قوله (باب الدعاء إذا انتبه من الليل)** في رواية الكشميनी «بالليل» ووقع عندهم في أول التهجد في أواخر كتاب الصلاة بالعكس. ذكر فيه حديثين عن ابن عباس. الأول:

**قوله (عن سفيان)** هو الثوري، وسلمة هو ابن كهيل.

**قوله (بت عند ميمونة)** تقدم شرحه مضموماً إلى ما في ثاني حديثي الباب في أول أبواب الوتر دون ما في آخره من الدعاء فأحلت به على ما هنا. وقوله فيه «فغسل وجهه» كذا لأبي ذر، ولغيره «غسل» بغير فاء. وقوله «شناقها» بكسر المعجمة وتخفيف النون ثم قاف هو رباط القرية يشد عنقها فشبه بما يشنق به، وقيل هو ما تعلق به، ورجح أبو عبيد الأول.

**قوله (وضوءاً بين وضوءين)** قد فسر بقوله «لم يكثر وقد أبلغ» وهو يحتمل أن يكون قلل من الماء مع التثليث أو اقتصر على دون الثلاث، ووقع في رواية شعبة عن سلمة عن مسلم «وضوءاً حسناً» ووقع عند الطبراني من طريق منصور بن معتمر عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه في هذه القصة «وإلى جانبه مخضب من برام مطبق عليه سواك فاستن به ثم توضأ».

**قوله (أتقيه)** بمثناة ثقيلة وقاف مكسورة كذا للنسفي وطائفة، قال الخطابي: أي ارتقبه. وفي رواية بتخفيف النون وتشديد القاف ثم موحدة من التنقيب وهو التفتيش. وفي رواية القاسبي «أبغيه» بسكون الموحدة بعدها معجمة مكسورة ثم تحتانية أي أطلبه، ولأكثر «أرقبه» وهي أوجه.

**قوله (فتامت)** بمثنتين أي تكاملت، وهي رواية شعبة عن سلمة عن مسلم.

**قوله (فنام حتى نفخ، وكان إذا نام نفخ)** في رواية مسلم ثم نام حتى نفخ وكنا نعرفه إذا نام بنفخه.

**قوله (وكان يقول في دعائه)**<sup>(١)</sup> فيه إشارة إلى أن دعاءه حينئذ كان كثيراً، وكان هذا من جملة، وقد ذكر في ثاني حديثي الباب قوله «اللهم أنت نور السماوات والأرض إلخ» ووقع في رواية شعبة عن سلمة «فكان يقول في صلاته وسجوده» وسأذكر أن في رواية الترمذي زيادة في هذا الدعاء طويلة، ووقع عند مسلم أيضاً في رواية علي ابن عبد الله بن عباس عن أبيه أنه قال الذكر الآتي في الحديث الثاني أول ما قام قبل أن يدخل في الصلاة، وقال هذا

(١) قوله: (وكان يقول في دعائه): هذا يدل على أن كلمة (يقول) من زيادة النسخ، لأنها لو كانت ثابتة ما كانت هنا إشارة

الدعاء المذكور في الحديث الأول وهو ذاهب إلى صلاة الصبح ، فأفاد أن الحديثين في قصة واحدة وأن تفريقهما صنيع الرواة . وفي رواية الترمذي التي سيأتى التنبيه عليها أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك حين فرغ من صلاته ، ووقع عند البخاري في « الأدب المفرد » من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل يصلى فقصى صلاته يثنى على الله بما هو أهله ، ثم يكون آخر كلامه اللهم اجعل في قلبي نوراً الحديث » ويجمع بأنه كان يقول ذلك عند القرب من فراغه .

**قوله ( اللهم اجعل في قلبي نوراً الخ )** قال الكرمانى : التنوين فيها للتعظيم أى نوراً عظيماً كذا قال ، وقد اقتصر في هذه الرواية على ذكر القلب والسمع والبصر والجهات الست وقال في آخره « واجعل لي نوراً » . ولمسلم عن عبد الله بن هاشم عن عبد الرحمن بن مهدي بسند حديث الباب « وأعظم لي نوراً » بتشديد الظاء المعجمة . ولأبى يعلى عن أبى خيثمة عن عبد الرحمن « وأعظم لي نوراً » أخرجه الإسماعيلي ، وأخرجه أيضاً من رواية بNDAR عن عبد الرحمن . وكذا لأبى عوانة من رواية أبى حذيفة عن سفيان ومسلم في رواية شعبة عن سلمة « واجعل لي نوراً » أو قال « واجعلني نوراً » هذه رواية غندر عن شعبة ، وفي رواية النضر عن شعبة « واجعلني » ولم يشك . وللطبراني في الدعاء من طريق المنهال بن عمرو عن على بن عبد الله بن عباس عن أبيه في آخره « واجعل لي يوم القيامة نوراً » .

**قوله ( قال كريب : سبع في التابوت )** قلت : حاصل ما في هذه الرواية عشرة ، وقد أخرجه مسلم من طريق عقيل عن سلمة بن كهيل « فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بتسع عشرة كلمة حدثنيها كريب فحفظت منها ثنتي عشرة ونسيت مابقي » فذكر ما في رواية الثوري هذه وزاد « وفي لساني نوراً » بعد قوله « في قلبي » وقال في آخره « واجعل لي في نفسي نوراً وأعظم لي نوراً » وهاتان ثنتان من السبع التي ذكر كريب أنها في التابوت مما حدثه بعض ولد العباس . وقد اختلف في مراده بقوله التابوت فجزم الدمياطي في حاشيته بأن المراد به الصدر الذي هو وعاء القلب ، وسبق ابن بطلال والداودي إلى أن المراد بالتابوت الصدر ، وزاد ابن بطلال : كما يقال لمن يحفظ العلم : علمه في التابوت مستودع ، وقال النووي تبعاً لغيره : المراد بالتابوت الأضلاع وما تحويه من القلب وغيره تشبيهاً بالتابوت الذي يحرز فيه المتاع ، يعنى سبع كلمات في قلبي ولكن نسيها ، قال : وقيل المراد سبعة أنوار كانت مكتوبة في التابوت الذي كان لبنى إسرائيل فيه السكينة ، وقال ابن الجوزي يريد بالتابوت الصندوق أى سبع مكتوبة في صندوق عنده لم يحفظها في ذلك الوقت . قلت : ويؤيده ما وقع عند أبى عوانة من طريق أبى حذيفة عن الثوري بسند حديث الباب « قال كريب وستة عندي مكتوبات في التابوت » وجزم القرطبي في « المفهم » وغير واحد بأن المراد بالتابوت الجسد أى أن السبع المذكورة تتعلق بجسد الإنسان بخلاف أكثر ما تقدم فإنه يتعلق بالمعاني كالجهات الست وإن كان السمع والبصر من الجسد ، وحكى ابن التين عن الداودي أن معنى قوله « في التابوت » أى في صحيفة في تابوت عند بعض ولد العباس ، قال : والخصلتان العظيم والمخ ، وقال الكرمانى : لعلهما الشحم والعظم ، كذا قالوا وفيه نظر ، سأوضحه .

**قوله ( فلفيت رجلاً من ولد العباس )** قال ابن بطلال : ليس كريب هو القائل « فلفيت رجلاً من ولد العباس » وإنما قاله سلمة بن كهيل الراوي عن كريب . قلت : هو محتمل ، وظاهر رواية أبى حذيفة أن القائل هو كريب ، قال ابن بطلال : وقد وجدت الحديث من رواية على بن عبد الله بن عباس عن أبيه قال فذكر الحديث مطولاً ، وظهرت منه معرفة الخصلتين اللتين نسيهما فإن فيه « اللهم اجعل في عظامي نوراً وفي قبري نوراً » .



قلت : بل الأظهر أن المراد بهما اللسان والنفس وهما اللذان زادهما عقيل في روايته عند مسلم وهما من جملة الجسد ، وينطبق عليه التأويل الأخير للتأبوت ، وبذلك جزم القرطبي في « المفهم » ولا ينافيه ماعداه ، والحديث الذي أشاره إليه أخرجه الترمذى من طريق داود بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده « سمعت نبي الله صلى الله عليه وسلم ليلة حين فرغ من صلاته يقول : اللهم إني أسألك رحمة من عندك » فساق الدعاء بطوله وفيه « اللهم اجعل لي نوراً في قبري » ثم ذكر القلب ثم الجهات الست والسمع والبصر ثم الشعر والبشر ثم اللحم والدم والعظام ثم قال في آخره « اللهم عظم لي نوراً وأعطني نوراً واجعلني نوراً » قال الترمذى غريب . وقد روى شعبة وسفيان عن سلمة عن كريب بعض هذا الحديث ولم يذكره بطوله انتهى . وأخرج الطبري من وجه آخر عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه في آخره « وزدني نوراً » قالها ثلاثاً » وعند ابن أبي عاصم في كتاب الدعاء من طريق عبد الحميد بن عبد الرحمن عن كريب في آخر الحديث « وهب لي نوراً على نور » ويجمع من اختلاف الروايات كما قال ابن العربي خمس وعشرون خصلة .

**قوله ( فذكر عصبى )** بفتح المهملتين وبعدهما موحدة قال ابن التين هي أطناب المفاضل ، وقوله « وبشرى » بفتح الموحدة والمعجمة : ظاهر الجسد .

**قوله ( وذكر خصلتين )** أى تكملة السبعة ، قال القرطبي : هذه الأنوار التي دعا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يمكن حملها على ظاهرها فيكون سأل الله تعالى أن يجعل له في كل عضو من أعضائه نوراً يستضيء به يوم القيامة في تلك الظلم هو ومن تبعه أو من شاء الله منهم ، قال والأولى أن يقال : هي مستعارة للعلم والهداية كما قال تعالى ﴿ فهو على نور من ربه ﴾ وقوله تعالى ﴿ وجعلنا له نوراً يمشى به في الناس ﴾ ثم قال : والتحقيق في معناه أن النور مظهر ما نسب إليه ، وهو يختلف بحسبه : فنور السمع مظهر للمسموعات ، ونور البصر كاشف للمبصرات ، ونور القلب كاشف عن المعلومات ، ونور الجوارح ما يبدو عليها من أعمال الطاعات . قال الطيبى : معنى طلب النور للأعضاء عضواً عضواً أن يتحلى بأنوار المعرفة والطاعات ويتعزى عما عداها ، فإن الشياطين تحيط بالجهات الست بالوساوس فكان التخلص منها بالأنوار السادة لتلك الجهات . قال : وكل هذه الأمور راجعة إلى الهداية والبيان وضياء الحق ، وإلى ذلك يرشد قوله تعالى ﴿ الله نور السماوات والأرض — إلى قوله تعالى — نور على نور ، يهدي الله لنوره من يشاء ﴾ انتهى ملخصاً . وكان في بعض ألفاظه مالا يليق بالمقام فحذفته . وقال الطيبى أيضاً : خص السمع والبصر والقلب بلفظ « لي » لأن القلب مقر الفكرة في آلاء الله ، والسمع والبصر مسارح آيات الله المصونة ، قال : وخص اليمين والشمال بعن إيدانا بتجاوز الأنوار عن قلبه وسمعه وبصره إلى من عن يمينه وشماله من أتباعه ، وعبر عن بقية الجهات بمن يشمل استنارته وإنارته من الله والخلق . وقوله في آخره « واجعل لي نوراً » هي فذلكلة لذلك وتأكيده .

**قوله ( سفيان )** هو ابن عيينة .

**قوله ( كان إذا قام من الليل يتهجد )** تقدم شرحه مستوفى في أوائل التهجد ، وقوله في آخره « لا إله إلا أنت أو لا إله غيرك » شك من الراوي . ووقع في رواية للطبراني في آخره « ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم »

### باب التكبير والتسبيح عند المنام

[٦٣١٨] ٦٠٩٦- نا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي : أن فاطمة شكت ما تلقى في يدها من الرحي فأتى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله خادماً ، فلم تجده ، فذكرت ذلك لعائشة ، فلما جاء أخبرته ، قال : فجاءنا وقد أخذنا مضاجعنا ، فذهبت أقوم ، فقال : « مكانك » ، فجلس بيننا حتى وجدت برد قدميه على صدري ، فقال : « ألا أدلكما على ما هو خير لكما من خادم ؟ إذا أويتما إلى فراشكما - أو أخذتما مضاجعكما - فكبرا ثلاثاً وثلاثين ، وسبحا ثلاثاً وثلاثين واحمداً ثلاثاً وثلاثين ، فهذا خير لكما من خادم » . وعن شعبة عن خالد عن ابن سيرين قال : « التسبيح أربع وثلاثون » .

قوله ( باب التكبير والتسبيح عند المنام ) أى والتحميد .

قوله ( عن الحكم ) هو ابن عتيبة بمشاة وموحدة مصغر فقيه الكوفة . وقوله « عن ابن أبي ليلى » هو عبد الرحمن . وقوله « عن علي » قد وقع في النفقات « عن بدل بن الحبر عن شعبة أخبرني الحكم سمعت عبد الرحمن ابن أبي ليلى أنبأنا على » .

قوله ( إن فاطمة شكت ما تلقى في يدها من الرحي ) زاد بدل في روايته « مما تطحن » وفي رواية القاسم مولى معاوية عن علي عند الطبراني « وأرته أثراً في يدها من الرحي » وفي زوائد عبد الله بن أحمد في مسند أبيه وصححه ابن حبان من طريق محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو عن علي « اشتكت فاطمة مجل يدها » وهو بفتح الميم وسكون الجيم بعدها لام معناه التقطيع ، وقال الطبري : المراد به غلط اليد ، وكل من عمل عملاً بكفه فغلظ جلدها قيل مجلت كفه . وعند أحمد من رواية هبيرة بن يريم عن علي « قلت لفاطمة لو أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسألتيه خادماً ، فقد أجهدك الطحن والعمل » وعنده وعند ابن سعد من رواية عطاء بن السائب عن أبيه عن علي « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما زوجه فاطمة » فذكر الحديث وفيه « فقال علي لفاطمة ذات يوم : والله لقد سنوت حتى اشتكيت صدري ، فقالت : وأنا والله لقد طحنت حتى مجلت يداي » وقوله « سنوت » بفتح المهملة والنون أى استقيت من البئر فكنت مكان السانية وهى الناقة ، وعند أبي داود من طريق أبي الورد بن ثمامة عن علي بن أعبد عن علي قال « كانت عندي فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم ، فجزت بالرحى حتى أثرت بيدها ، واستقت بالقربة حتى أثرت في عنقها ، وقمت البيت حتى اغبرت ثيابها » وفي رواية له « وخبرت حتى تغير وجهها » .

قوله ( فأتى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله خادماً ) أى جارية تخدمها ، ويطلق أيضاً على الذكر . وفي رواية السائب « وقد جاء الله أباك بسبي ، فاذهبي إليه فاستخدميه » أى إسأله خادماً . وزاد في رواية يحيى القطان عن شعبة كما تقدم في النفقات « وبلغها أنه جاءه رقيق » وفي رواية بدل « وبلغها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بسبي » .

قوله ( فلم تجده ) في رواية القطان « فلم تصادفه » وفي رواية بدل فلم توافقه وهى بمعنى تصادفه ، وفي رواية أبي الورد « فأتته فوجدت عنده حدثاً » بضم المهملة وتشديد الدال وبعد الألف مثلثة أى جماعة يتحدثون « فاستحييت فرجعت » فيحمل على أن المراد أنها لم تجده في المنزل بل في مكان آخر كالمسجد وعنده من يتحدث معه .

**قوله ( فذكرت ذلك لعائشة ، فلما جاء أخبرته )** في رواية القطان « أخبرته عائشة » زاد غندر عن شعبة في المناقب « بمجىء فاطمة » وفي رواية بدل « فذكرت ذلك عائشة له » وفي رواية مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عند جعفر الفرياني في « الذكر » والدارقطني في « العلل » وأصله في مسلم « حتى أتت منزل النبي صلى الله عليه وسلم فلم توافقه ، فذكرت ذلك له أم سلمة بعد أن رجعت فاطمة » ويجمع بأن فاطمة التمسته في بيتي أمي المؤمنين ، وقد وردت القصة من حديث أم سلمة نفسها أخرجها الطبري في تهذيبه من طريق شهر بن حوشب عنها قالت « جاءت فاطمة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تشكو إليه الخدمة » فذكرت الحديث مختصراً ، وفي رواية السائب « فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ماجاء بك يابنية ؟ قالت : جئت لأسلم عليك ، واستحييت أن تسأله ورجعت ، فقلت : ما فعلت ؟ قالت : استحييت » . قلت : وهذا مخالف لما في الصحيح ، ويمكن الجمع بأن تكون لم تذكر حاجتها أولاً على ما في هذه الرواية ، ثم ذكرتها ثانياً لعائشة لما لم تجده ، ثم جاءت هي وعلى ما في رواية السائب فذكر بعض الرواة ما لم يذكر بعض . وقد اختصروا بعضهم ، ففي رواية مجاهد الماضية في النفقات « أن فاطمة أتت النبي صلى الله عليه وسلم تسأله خادماً فقال : ألا أخبرك ما هو خير لك منه » وفي رواية هبيرة « فقالت انطلق معي ، فانطلقت معها فسألناه فقال : ألا أدلكما » الحديث . ووقع عند مسلم من حديث أبي هريرة « أن فاطمة أتت النبي صلى الله عليه وسلم تسأله خادماً وشكت العمل فقال : ما ألفتته عندنا » وهو بالفاء أى ما وجدته ، ويحمل على أن المراد ما وجدته عندنا فاضلاً عن حاجتنا إليه لما ذكر من إنفاق أثمان السبي على أهل الصفة .

**قوله ( فجاءنا وقد أخذنا مضاجعنا )** زاد في رواية السائب « فأتيناه جميعاً ، فقلت بأبي يارسول الله ، والله لقد سنوت حتى اشتكيت صدري . وقالت فاطمة : لقد طحنت حتى مجلت يداي ، وقد جاءك الله بنسبي وسعة فأخدمنا . فقال : والله لا أعطيكم وأدع أهل الصفة تطوي بطونهم لا أجدا ما أنفق عليهم ، ولكني أبيعهم وأنفق عليهم أثمانهم » وقد أشار المصنف إلى هذه الزيادة في فرض الخمس وتكلمت على شرحها هناك . ووقع في رواية عبيدة بن عمرو عن علي عند ابن حبان من الزيادة « فأتانا وعلينا قطيفة إذا لبسناها طولاً خرجت منها جنوبنا وإذا لبسناها عرضاً خرجت منها رءوسنا وأقدامنا » وفي رواية السائب « فرجعا فأتاهما النبي صلى الله عليه وسلم وقد دخلا في قطيفة لهما إذا غطيا رءوسهما تكشفت أقدامهما ، وإذا غطيا أقدامهما تكشفت رءوسهما » .

**قوله ( فذهبت أقوم )** وافقه غندر ، وفي رواية القطان « فذهبنا نقوم » وفي رواية بدل « لنقوم » وفي رواية السائب « فقاما » .

**قوله ( فقال مكانك )** وفي رواية غندر « مكانكما » وهو بالنصب أى الزما مكانكما ، وفي رواية القطان وبديل « فقال على مكانكما » أى استمرا على ما أنتما عليه .

**قوله ( فجلس بيننا )** في رواية غندر « فقعده » بدل جلس ، وفي رواية القطان « فقعده بيني وبينها » وفي رواية عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى عند النسائي « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى وضع قدمه بيني وبين فاطمة .

**قوله ( حتى وجدت برد قدميه )** هكذا هنا بالثنية وكذا في رواية غندر وعند مسلم أيضاً ، وفي رواية القطان

بالإفراد ، وفي رواية بدل كذلك بالإفراد للكشميين ، وفي رواية للطبري « فسختنهما » وفي رواية عطاء عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عند جعفر في الذكر وأصله في مسلم من الزيادة « فخرج حتى أتى منزل فاطمة وقد دخلت هي وعلى في اللحاف فلما استأذن هما أن يلبسا فقال : كما أنتما ، إني أخبرت أنك جئت تطلبين ، فما حاجتك ؟ قالت : بلغني أنه قدم عليك خدم ، فأحببت أن تعطيني خادما يكفيني الخبز والعجن فإنه قد شق عليّ ، قال : فما جئت تطلبين أجب إليك أو ماهو خير منه ؟ قال علي : فغمزتها فقلت قولي ماهو خير منه أحب إلى ، قال : فإذا كنتما على مثل حالكما الذي أنتما عليه فذكر التسييح . وفي رواية علي بن أعبد « فجلس عند رأسها فأدخلت رأسها في اللفاح حياء من أبيها » ويحمل على أنه فعل ذلك أولاً ، فلما تأنست به دخل معهما في الفراش مبالغة منه في التأنيس ، وزاد في رواية علي بن أعبد « فقال ما كان حاجتك أمس ؟ فسكتت مرتين ، فقلت : أنا والله أحدثك يارسول الله فذكرته له » ويجمع بين الروایتين بأنها أولاً استحيت فتكلم عليّ عنها ، فأنشطت للكلام فأكملت القصة . واتفق غالب الرواة على أنه صلى الله عليه وسلم جاء إليهما . ووقع في رواية شبت وهو بفتح المعجمة والموحدة بعدها مثلثة ابن ربيع عن علي بن أبي داود وجعفر في الذكر والسياق له « قدم علي النبي صلى الله عليه وسلم سبي ، فانطلق علي وفاطمة حتى أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما أتى بكما ، قال علي : شق علينا العمل . فقال : ألا أدلكما » وفي لفظ جعفر « فقال علي لفاطمة : اتت أباك فاسأليه أن يخدمك ، فأنت أباه حين أمست فقال : ما جاء بك يابنية ؟ قالت : جئت أسلم عليك . واستحيت . حتى إذا كانت القابلة قال : اتت أباك » فذكر مثله « حتى إذا كانت الليلة الثالثة قال لها علي : امشي فخرجاً معاً » الحديث ، وفيه « ألا أدلكما على خير لكما من حمر النعم » وفي مرسل علي بن الحسين عند جعفر أيضاً « إن فاطمة أتت النبي صلى الله عليه وسلم تسأله خادماً ويدها أثر الطحن من قطب الرحي ، فقال : إذا أويت إلى فراشك » الحديث . فيحتمل أن تكون قصة أخرى . فقد أخرج أبو داود من طريق أم الحكم أو ضباعة بنت الزبير أي ابن عبد المطلب قالت « أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سبياً ، فذهبت أنا وأختي فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم نشكو إليه مانحن فيه ، وسألناه أن يأمر لنا بشيء من السبي فقال : سيفكن يتامى بدر » فذكر قصة التسييح إثر كل صلاة ولم يذكر قصة التسييح عند النوم ، فلعله علم فاطمة في كل مرة أحد الذكرين . وقد وقع في تهذيب الطبري من طريق أبي أمامة عن علي في قصة فاطمة من الزيادة « فقال اصبري يافاطمة ، إن خير النساء التي نفعت أهلها » .

**قوله ( فقال ألا أدلكما على ماهو خير لكما من خادم )** في رواية بدل « خير مما سألتماه » وفي رواية غندر « مما سألتاني » وللقطان نحوه ، وفي رواية السائب « ألا أخبرك بخير مما سألتاني ؟ فقالا : بلى . فقال : كلمات علمنهن جبريل » .

**قوله ( إذا أويتا إلى فراشكما أو أخذتما مضاجعكما )** هذا شك من سليمان بن حرب ، وكذا في رواية القطان ، وجزم بدل وغندر بقوله « إذا أخذتما مضاجعكما » ولمسلم من رواية معاذ عن شعبة « إذا أخذتما مضاجعكما من الليل » وجزم في رواية السائب بقوله « إذا أويتا إلى فراشكما » وزاد في رواية « تسبحان دبر كل صلاة عشراً وتحمدان عشراً وتكبران عشراً » وهذه الزيادة ثابتة في رواية عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أصحاب السنن الأربعة في حديث أوله « خصلتان لا يحصيها عبد إلا دخل الجنة » وصححه الترمذي وابن حبان ، وفيه ذكر ما يقال عند النوم أيضاً . ويحتمل إن كان حديث السائب عن علي

محفوظاً أن يكون على ذكر القصتين اللتين أشرت إليهما قريباً معاً . ثم وجدت الحديث في « تهذيب الآثار » للطبري فساقه من رواية حماد بن سلمة عن عطاء كما ذكرت ، ثم ساقه من طريق شعبة عن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر علياً وفاطمة إذا أخذوا مضاجعهما بالتسبيح والتحميد والتكبير » فساق الحديث فظهر أن الحديث في قصة علي وفاطمة ، وأن من لم يذكرهما من الرواة اختصر الحديث ، وأن رواية السائب إنما هي عن عبد الله بن عمرو ، وأن قول من قال فيه عن علي لم يرد الرواية عن علي وإنما معناه عن قصة علي وفاطمة كما في نظائره .

**قوله ( فكبرا أربعاً وثلاثين وسبحا ثلاثاً وثلاثين واحداً ثلاثاً وثلاثين )** كذا هنا بصيغة الأمر والجزم بأربع في التكبير ، وفي رواية بدل مثله ولفظه « فكبرا الله » ومثله للقطان لكن قدم التسبيح وآخر التكبير ولم يذكر الجلالة ، وفي رواية عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى وفي رواية السائب كلاهما مثله ، وكذا في رواية هبيرة عن علي وزاد في آخره « فتلك مائة باللسان وألف في الميزان » وهذه الزيادة ثبتت أيضاً في رواية هبيرة وعمارة بن عبد معاً عن علي عند الطبراني ، وفي رواية السائب كما مضى ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم كالأول لكن قال تسبحين بصيغة المضارع ، وفي رواية عبيدة بن عمرو « فأمرنا عند منامنا بثلاث وثلاثين وثلاث وثلاثين وأربع وثلاثين من تسبيح وتحميد وتكبير » وفي رواية غندر للكشيميني مثل الأول ، وعن غير الكشيميني « تكبران » بصيغة المضارع وثبوت النون ، وحذفت في نسخة وهي إما على أن إذا تعمل عمل الشرط وإما حذفت تخفيفاً . وفي رواية مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى في النفقات بلفظ « تسبحين الله عند منامك » وقال في الجميع « ثلاثاً وثلاثين » ثم قال في آخره قال سفيان رواية إحداهن أربع « وفي رواية النسائي عن قتبية عن سفيان « لا أدري أيها

أربع وثلاثون » وفي رواية الطبري من طريق أبي أمامة الباهلي عن علي في الجميع « ثلاثاً وثلاثين . واختارها بلا إله إلا الله » وله من طريق محمد بن الحنفية عن علي « وكبراه وهلاه أربعاً وثلاثين » وله من طريق أبي مريم عن علي « احداً أربعاً وثلاثين » وكذا له في حديث أم سلمة ، وله من طريق هبيرة أن التهليل أربع وثلاثون ولم يذكر التحميد ، وقد أخرجه أحمد من طريق هبيرة كالجماعة وما عدا ذلك شاذ ، وفي رواية عطاء عن مجاهد عند جعفر وأصله عند مسلم « أشك أيها أربع وثلاثون غير أني أظنه التكبير » وزاد في آخره « قال علي فما تركتها بعد فقالوا له : ولا ليلة صفين ؟ فقال : ولا ليلة صفين » وفي رواية القاسم مولى معاوية عن علي « فليل لي » وفي رواية عمرو ابن مرة « فقال له رجل » وكذا في رواية هبيرة ، ولمسلم في رواية من طريق مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى « قلت ولا ليلة صفين » وفي رواية جعفر الفريابي في الذكر من هذا الوجه « قال عبد الرحمن : قلت ولا ليلة صفين ؟ قال : ولا ليلة صفين » وكذا أخرجه مطين في مسند علي من هذا الوجه ، وأخرجه أيضاً من رواية زهير ابن معاوية عن أبي إسحق « حدثني هبيرة وهاتئ بن هاتئ وعمارة بن عبد أنهم سمعوا علياً يقول » فذكر الحديث وفي آخره « فقال له رجل قال زهير أراه الأشعث بن قيس : ولا ليلة صفين ؟ قال : ولا ليلة صفين » وفي رواية السائب فقال له ابن الكواء : ولا ليلة صفين ؟ فقال : قاتلكم الله يا أهل العراق . نعم : ولا ليلة صفين ، وللبزار من طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب « فقال له عبد الله بن الكواء » والكواء بفتح الكاف وتشديد الواو مع المد وكان من أصحاب علي لكنه كان كثير التعنت في السؤال . وقد وقع في رواية زيد بن أبي أنيسة عن الحكم بسند حديث الباب « فقال ابن الكواء : ولا ليلة صفين ؟ فقال : ويحك ما أكثر ما تعنتني ، لقد أدركتها من السحر » وفي رواية علي بن أعبد « ما تركتهن منذ سمعتهن إلا ليلة صفين فإني ذكرتها من آخر الليل فقلتها »

وفي رواية له وهي عند جعفر أيضاً في الذكر « إلا ليلة صفين فأني أنسيها حتى ذكرتها من آخر الليل » وفي رواية شئت بن ربيع مثله وزاد « فقلتها » ولا اختلاف فإنه نفى أن يكون قالها أول الليل وأثبت أنه قالها في آخره ، وأما الاختلاف في تسمية السائل فلا يؤثر لأنه محمول على التعدد بدليل قوله في الرواية الأخرى « فقالوا » وفي هذا تعقب على الكرماني حيث فهم من قول علي « ولا ليلة صفين » أنه قالها من الليل فقال : مراده أنه لم يشتغل مع ما كان فيه من الشغل بالحرب عن قول الذكر المشار إليه ، فإن في قول علي « فأنسيها » التصريح بأنه نسيها أول الليل وقالها في آخره . والمراد بليلة صفين الحرب التي كانت بين علي ومعاوية بصفين ، وهي بلد معروف بين العراق والشام ، وأقام الفريقان بها عدة أشهر ، وكانت بينهم وقعات كثيرة ، لكن لم يقاتلوا في الليل إلا مرة واحدة وهي ليلة الهريز بوزن عظيم ، سميت بذلك لكثرة ما كان الفرسان يهرون فيها ، وقتل بين الفريقين تلك الليلة عدة آلاف ، وأصبحوا وقد أشرف على النصر فرفع معاوية وأصحابه المصاحف ، فكان ما كان من الاتفاق على التحكيم وانصراف كل منهم إلى بلاده . واستفدنا من هذه الزيادة أن تحديث علي بذلك كان بعد وقعة صفين بمدة ، وكانت صفين سنة سبع وثلاثين ، وخرج الخوارج على علي عقب التحكيم في أول سنة ثمان وثلاثين وقتلهم بالنهروان ، وكل ذلك مشهور مبسوط في تاريخ الطبري وغيره

( فائدة ) : زاد أبو هريرة في هذه القصة مع الذكر المأثور دعاء آخر لفظه عند الطبري في تهذيبه من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه « جاءت فاطمة إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله خادماً فقال : ألا أدلك على ما هو خير من خادم ؟ تسبحين » فذكره وزاد « وتقولين : اللهم رب السماوات السبع ورب العرش العظيم ، ربنا ورب كل شيء ، منزل التوراة والإنجيل والزبور والفرقان ، أعوذ بك من شر كل ذي شر ، ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها ، أنت الأول فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر فليس بعدك شيء ، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء ، اقض عني الدين وأغنني من الفقر » وقد أخرجه مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه لكن فرقه حديثين . وأخرجه الترمذي من طريق الأعمش لكن اقتصر على الذكر الثاني ولم يذكر التسبيح وما معه .

**قوله ( وعن شعبة عن خالد ) هو الخذاء ( عن ابن سيرين ) هو محمد ( قال التسبيح أربع وثلاثون ) هذا** موقوف على ابن سيرين ، وهو موصول بسند حديث الباب . وضمن بعضهم أنه من رواية ابن سيرين بسنده إلى علي وأنه ليس من كلامه ، وذلك أن الترمذي والنسائي وابن حبان أخرجوا الحديث المذكور من طريق ابن عون عن ابن سيرين عن عبيدة بن عمرو عن علي ، لكن الذي ظهر لي أنه من قول ابن سيرين موقوف عليه ، إذ لم يتعرض المصنف لطريق ابن سيرين عن عبيدة ، وأيضاً فإنه ليس في روايته عن عبيدة تعيين عدد التسبيح وقد أخرجه القاضي يوسف في كتاب الذكر عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه بسنده هذا إلى ابن سيرين من قوله فثبت ما قلته والله الحمد . ووقع في مرسل عروة عند جعفر أن التحميد أربع ، واتفاق الرواة على أن الأربع للتكبير أرجح ، قال ابن بطلال : هذا نوع من الذكر عند النوم ، ويمكن أن يكون صلى الله عليه وسلم كان يقول جميع ذلك عند النوم وأشار لأئمة بالاكْتفاء ببعضها إعلاماً منه أن معناه الحض والندب لا الوجوب . وقال عياض : جلست عن النبي صلى الله عليه وسلم أذكرك عند النوم مختلفة بحسب الأحوال والأشخاص والأوقات ، وفي كل فضل ، قال ابن بطلال : وفي هذا الحديث حجة لمن فضل الفقر على الغنى لقوله « ألا أدلكما على ما هو خير لكما من خادم » فعلمهما الذكر ، فلو كان الغنى أفضل من الفقر لأعطاهما الخادم وعلمهما الذكر فلما منعهما

الخادم وقصرهما على الذكر علم أنه إنما اختار لهما الأفضل عند الله . قلت : وهذا إنما يتم أن لو كان عنده صلى الله عليه وسلم من الخدام فضلة ، وقد صرح في الخبر أنه كان محتاجاً إلى بيع ذلك الرقيق لنفقته على أهل الصفة ، ومن ثم قال عياض : لا وجه لمن استدل به على أن الفقير أفضل من الغنى ، وقد اختلف في معنى الخيرية في الخبر فقال عياض : ظاهره أنه أراد أن يعلمهما أن عمل الآخرة أفضل من أمور الدنيا على كل حال ، وإنما اقتصر على ذلك لما لم يمكنه إعطاء الخادم ، ثم علمهما إذ فاتهما ما طلباه ذكراً يحصل لهما أجراً أفضل مما سأله . وقال القرطبي : إنما أحالهما على الذكر ليكون عوضاً عن الدعاء عند الحاجة ، أو لكونه أحب لابنته ما أحب لنفسه من إثارة الفقر وتحمل شدته بالصبر عليه تعظيماً لأجرها . وقال المهلب : علم صلى الله عليه وسلم ابنته من الذكر ما هو أكثر نفعاً لها في الآخرة ، وأثر أهل الصفة لأنهم كانوا وقفوا أنفسهم لسماع العلم وضبط السنة على شيع بطونهم لا يرغبون في كسب مال ولا في عيال ، ولكنهم اشتروا أنفسهم من الله بالقوت . ويؤخذ منه تقديم طلبه العلم على غيرهم في الخمس . وفيه ما كان عليه السلف الصالح من شطف العيش وقلة الشيء وشدة الحال . وأن الله حماهم الدنيا مع إمكان ذلك صيانة لهم من تبعاتها ، وتلك سنة أكثر الأنبياء والأولياء . وقال إسماعيل القاضي : في هذا الحديث أن للإمام أن يقسم الخمس حيث رأى ، لأن السبي لا يكون إلا من الخمس ، ولأما الأربعة أخماس فهو حق الغانمين انتهى . وهو قول مالك وجماعة ، وذهب الشافعي وجماعة إلى أن لآل البيت سهماً من الخمس ، وقد تقدم بسط ذلك في فرض الخمس في أواخر الجهاد . ثم وجدت في تهذيب الطبري من وجه آخر ما لعله يعكر على ذلك ، فساق من طريق أبي أمامة الباهلي عن علي قال « أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم رقيق ، أهداهم له بعض ملوك الأعاجم ، فقلت لفاطمة : أت أباك فاستخدميه » فلو صح هذا لأزال الإشكال من أصله ، لأنه حينئذ لا يكون للغانمين فيه شيء . وإنما هو من مال المصالح يصرفه الإمام حيث يراه . وقال المهلب : فيه حمل الإنسان أهله على ما يحمل عليه نفسه من إثارة الآخرة على الدنيا إذا كانت لهم قدرة على ذلك . قال : وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وزوجها بغير استئذان وجلوسه بينهما في فراشهما ، ومباشرة قداميه بعض جسدهما . قلت : وفي قوله بغير استئذان نظر ، لأنه ثبت في بعض طرقه أنه استأذن كما قدمته من زوايا عطاء عن مجاهد في الذكر لجعفر ، وأصله عند مسلم ، وهو في « العلل » للدارقطني أيضاً بطوله . وأخرج الطبري في تهذيبه من طريق أبي مریم « سمعت علياً يقول : إن فاطمة كانت تدق الدرمك بين حجرين حتى مجلت يداها » فذكر الحديث ، وفيه « فأتانا وقد دخلنا فراشنا فلما استأذن علينا تحششنا لنلبس علينا ثيابنا ، فلما سمع ذلك قال : كما أنتم في لحافكما » . ودفع بعضهم الاستدلال المذكور لعصمته صلى الله عليه وسلم فلا يلحق به غيره ممن ليس بمعصوم . وفي الحديث منقبة ظاهرة لعل وفاطمة عليهما السلام . وفيه بيان إظهار غاية التعطف والشفقة على البنت والصحراء ونهاية الاتحاد برفع الحشمة والحجاب حيث لم يزعجهما عن مكانهما فتركهما على حالة اضطجاعهما ، وبالغ حتى أدخل رجله بينهما ومكث بينهما حتى علمهما ما هو الأولى بخالهما من الذكر عوضاً عما طلباه من الخادم ، فهو من باب تلقي المخاطب بغير ما يطلب إيذاناً بأن الأهم من المطلوب هو التزود للمعاد والصبر على مشاق الدنيا والتجافي عن دار الغرور . وقال الطيبي : فيه دلالة على مكانة أم المؤمنين من النبي صلى الله عليه وسلم حيث خصتها فاطمة بالسفارة بينها وبين أبيها دون سائر الأزواج . قلت : ويحتمل أنها لم ترد التخصيص بل الظاهر أنها قصدت أباهما في يوم عائشة في بيتها فلما لم تجده ذكرت حاجتها لعائشة ، ولو اتفق أنه كان يوم غيرها من الأزواج لذكرت لها ذلك ، وقد تقدم أن في بعض طرقه أن أم سلمة ذكرت للنبي صلى الله عليه

وسلم ذلك أيضاً ، فيحتمل أن فاطمة لما لم تجده في بيت عائشة مرت على بيت أم سلمة فذكرت لها ذلك ، ويحتمل أن يكون تخصيص هاتين من الأزواج لكون باقيهن كن حزين كل حزب يتبع واحدة من هاتين كما تقدم صريحاً في كتاب الهبة . وفيه أن من واطب على هذا الذكر عند النوم لم يصبه إعياء لأن فاطمة شكت التعب من العمل فأحالتها صلى الله عليه وسلم على ذلك ، كذا أفاده ابن تيمية ، وفيه نظر ولا يتعين رفع التعب بل يحتمل أن يكون من واطب عليه لا يتضرر بكثرة العمل ولا يشق عليه ولو حصل له التعب ، والله أعلم .

### باب التَعَوُّذِ والقِرَاءَةِ عِنْدَ النَّوْمِ

[٦٣١٩] ٦٠٩٧- فَا عَبَدُ اللَّهَ بِنِ يُوسُفَ قَالَ نَا اللَّيْثُ قَالَ نِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَانَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ نَفَثَ فِي يَدِهِ ، وَقَرَأَ بِالْمَعْوِذَاتِ ، وَمَسَحَ بِهِمَا جَسَدَهُ .

**قوله ( باب التعوذ والقراءة عند النوم )** ذكر فيه حديث عائشة في قراءة المعوذات ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطب ، وبينت اختلاف الرواة في أنه كان يقول ذلك دائماً أو بقيد الشكوى ، وأنه ثبت عن عائشة أنه يفيد الأمان معاً لما في رواية عقيل عن الزهري بلفظ « كان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة » وبينت فيه أن المراد بالمعوذات الإخلاص والفلق والناس ، وأن ذلك وقع صريحاً في رواية عقيل المذكورة وأنها تعين أحد الاحتمالات الماضي ذكرها ثمة ، وفيها كيفية مسح جسده بيديه ، وقد ورد في القراءة عند النوم عدة أحاديث صحيحة : منها حديث أبي هريرة في قراءة آية الكرسي وقد تقدم في الوكالة وغيرها ، وحديث ابن مسعود الآيتان من آخر سورة البقرة وقد تقدم في فضائل القرآن ، وحديث فروة بن نوفل عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لنوفل اقرأ قل يا أيها الكافرون في كل ليلة ونم على خاتمتها فإنها براءة من الشرك » أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وابن حبان والحاكم ، وحديث العرياض بن سارية « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ المسبحات قبل أن يرقد ويقول فيهن آية خير من ألف آية » أخرجه الثلاثة ، وحديث جابر رفعه « كان لا ينام حتى يقرأ ألم تنزيل وتبارك » أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » وحديث شداد بن أوس رفعه « ما من امرئ مسلم يأخذ مضجعه فيقرأ سورة من كتاب الله إلا بعث الله ملكاً يحفظه من كل شيء يؤذيه حتى يهب » أخرجه أحمد والترمذي ، وورد في التعوذ أيضاً عدة أحاديث : منها حديث أبي صالح عن رجل من أسلم رفعه « لو قلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامة من شر ما خلق لم يضرك شيء » وفيه قصة . ومنهم من قال عن أبي صالح عن أبي هريرة أخرجه أبو داود وصححه الحاكم . وحديث أبي هريرة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا أخذ أحدنا مضجعه أن يقول : اللهم رب السماوات ورب الأرض » الحديث ، وفي لفظ « اللهم فاطر السماوات والأرض عالم الغيب والشهادة رب كل شيء ومليكه أشهد أن لا إله إلا أنت أعوذ بك من شر نفسي ومن شر الشيطان الرجيم وشركه » أخرجه أبو داود والترمذي ، وحديث علي رفعه « كان يقول عند مضجعه : اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم وكلماتك التامات من شر كل شيء أنت آخذ بناصيته » أخرجه أبو داود والنسائي ، قال ابن بطال : في حديث عائشة رد على من منع استعمال العوذ والرقى إلا بعد وقوع المرض انتهى ، وقد تقدم تقرير ذلك والبحث فيه في كتاب الطب .



[٦٣٢٠] ٦٠٩٨ - نا أحمد بن يونس قال نا زهير قال نا عبيد الله بن عمر قال نا سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « إذا أوى أحدكم إلى فراشه فلينفذ فراشه بداخلة إزاره ، فإنه لا يدري ما خلفه عليه ، ثم يقول : باسمك ربي وضعت جنبي ، وبك أرفعه ، إن أمسكت نفسي فارحمها ، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين » . تابعه أبو ضمرة وإسماعيل بن زكرياء عن عبيد الله . وقال يحيى وبشر عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه . ورواه مالك وابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه .

[الحديث ٦٣٢٠ - طرفه في : ٧٣٩٣] .

**قوله ( باب )** كذا للأكثر بغير ترجمة ، وسقط لبعضهم ، وعليه شرح ابن بطلال ومن تبعه ، والراجح إثباته . ومناسبتة لما قبله عموم الذكر عند النوم ، وعلى إسقاطه ، فهو كالفصل من الباب الذي قبله لأن في الحديث معنى التعويد وإن لم يكن بلفظه .

**قوله ( زهير )** هو ابن معاوية أبو خيشمة الجعفي ، وعبيد الله بن عمر هو العمري ، وهو تابعي صغير وشيخه تابعي وسط وأبوه تابعي كبير ، ففيه ثلاثة من التابعين في نسق مدنيون .

**قوله ( إذا أوى )** بالقصر وقد تقدم بيانه قريبا

**قوله ( فلينفذ فراشه بداخلة إزاره )** كذا للأكثر ، وفي رواية أبي زيد المروزي « بداخل » بلا هاء ، ووقع في رواية مالك الآتية في التوحيد « بصنفة ثوبه » وكذا للطبراني من وجه آخر ، وهي بفتح الصاد المهملة وكسر النون بعدها فاء هي الحاشية التي تلي الجلد ، والمراد بالدخلة طرف الإزار الذي يلي الجسد ، قال مالك : داخل الإزار ما يلي داخل الجسد منه . ووقع في رواية عبدة بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عند مسلم « فليحل داخل إزاره فلينفذ بها فراشه » وفي رواية يحيى القطان كما سيأتي « فلينزح » وقال عياض : داخل الإزار في هذا الحديث طرفه ، ودخلة الإزار في حديث الذي أصيب بالعين ما يليها من الجسد ، وقيل : كنى بها عن الذكر وقيل عن الورك ، وحكى بعضهم أنه على ظاهره وأنه أمر بغسل طرف ثوبه ، والأول هو الصواب . وقال القرطبي في « المفهم » : حكمة هذا النفذ قد ذكرت في الحديث ، وأما اختصاص النفذ بدخلة الإزار فلم يظهر لنا ، ويقع لي أن في ذلك خاصية طبية تمنع من قرب بعض الحيوانات كما أمر بذلك العائن ، ويؤيده ما وقع في بعض طرقه « فلينفذ بها ثلاثا » فحذا بها حذو الرق في التكرير انتهى . وقد أبدى غيره حكمة ذلك ، وأشار الداودي فيما نقله ابن التين إلى أن الحكمة في ذلك أن الإزار يستر بالثياب فيتوارى بما يناله من الوسخ ، فلو نال ذلك بكفه صار غير لذن الثوب ، والله يحب إذا عمل العبد عملا أن يحسنه . وقال صاحب النهاية : إنما أمر بدخلة دون خارجته لأن المؤنزر يأخذ طرفي إزاره بيمينه وشماله ويلصق ما بشماله وهو الطرف الداخلي على جسده ويضع ما بيمينه فوق الأخرى ، فتمت عاجله أمر أو خشي سقوط إزاره أمسكه بشماله ودفع عن نفسه بيمينه ، فإذا صار إلى فراشه فحل إزاره فإنه يحل بيمينه خارج الإزار وتبقى الدخلة معلقة وبها يقع النفذ . وقال البيضاوي : إنما أمر بالنفذ بها لأن الذي يريد النوم يحل بيمينه خارج الإزار وتبقى الدخلة معلقة فينفذ بها وأشار الكرماني إلى أن

الحكمة فيه أن تكون يده حين النفض مستورة لئلا يكون هناك شيء فيحصل في يده ما يكره انتهى . وهي حكمة النفض بطرف الثوب دون اليد لا خصوص الداخلة .

**قوله ( فإنه لا يدري ما خلفه عليه )** بتخفيف اللام أى حدث بعده فيه ، وهي رواية ابن عجلان عند الترمذى ، وفي رواية عبدة « فإنه لا يدري من خلفه في فراشه » وزاد في روايته « ثم ليضطجع على شقه الأيمن » وفي رواية يحيى القطان « ثم ليتوسد يمينه » ووقع في رواية أبى ضمرة في « الأدب المفرد » : « وليسم الله فإنه لا يعلم ما خلفه بعده على فراشه » أى ماصار بعده خلفا وبدلا عنه إذا غاب . قال الطيبى : معناه لا يدري ما وقع في فراشه بعدما خرج منه من تراب أو قذاة أو هوام .

**قوله ( ثم يقول باسمك ربى وضعت جنبى وبك أرفعه )** في رواية عبدة « ثم ليقبل » بصيغة الأمر وفي رواية يحيى القطان « اللهم باسمك » وفي رواية أبى ضمرة « ثم يقول سبحانك ربى وضعت جنبى »

**قوله ( إن أمسكت )** في رواية يحيى القطان « اللهم إن أمسكت » وفي رواية ابن عجلان « اللهم فإن أمسكت » وفي رواية عبدة « فإن احتبست » .

**قوله ( فارحها )** في رواية مالك « فاغفر لها » وكذا في رواية ابن عجلان عند الترمذى ، قال الكرمانى : الإمساك كناية عن الموت ، فالرحمة أو المغفرة تناسبه ، والإرسال كناية عن استمرار البقاء والحفظ يناسبه ، قال الطيبى : هذا الحديث موافق لقوله تعالى ﴿ الله يتوفى الأنفس حين موتها ﴾ الآية ، قلت : ووقع التصريح بالموت والحياة في رواية عبد الله بن الحارث عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر رجلا إذا أخذ مضجعه أن يقول : اللهم أنت خلقت نفسى وأنت تتوفاه ، لك مماتها ومحياها إن أحييتها فاحفظها وإن أمتها فاغفر لها » أخرجه النسائى وصححه ابن حبان .

**قوله ( بما تحفظ به عبادك الصالحين )** قال الطيبى : هذه الباء هي مثل الباء في قولك كتبت بالقلم وما مبهمة ، وببائها مادلت عليه صلتها . وزاد ابن عجلان عند الترمذى في آخره شيئا لم أره عند غيره وهو قوله « وإذا استيقظ فليقل : الحمد لله الذي عافاني في جسدي ، ورد إلى روحي » وهو يشير إلى ما ذكره الكرمانى . وقد نقلت قول الزجاج في ذلك في أواخر الكلام على حديث البراء فيما مضى قريبا ، وكذلك كلام الطيبى . قال ابن

بطلال : في هذا الحديث أدب عظيم ، وقد ذكر حكمته في الخبر وهو خشية أن يأوى إلى فراشه بعض الهوام الضارة فتؤذيه . وقال القرطبى : يؤخذ من هذا الحديث أنه ينبغي لمن أراد المنام أن يسمح فراشه لاحتمال أن يكون فيه شيء يخفى من رطوبة أو غيرها . وقال ابن العربي : هذا من الحذر ومن النظر في أسباب دفع سوء القدر أو هو من الحديث الآخر « اعقلها وتوكل » . قلت : وما ورد ما يقال عند النوم حديث أنس « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا أوى إلى فراشه قال : الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وكفانا وآوانا ، فكم ممن لا كافي له ولا مؤوى » أخرجه مسلم والثلاثة ، ولأبى داود من حديث ابن عمر نحوه وزاد « والذي من على فأفضل ، والذي أعطاني فأجزل » ولأبى داود والنسائى من حديث على « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند مضجعه : اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم وكلماتك التامة من شر ما أنت آخذ بناصيته ، اللهم أنت تكشف المأثم والمغرم ، اللهم لا يهزم جندك ، ولا يخلف وعدك ولا ينفع ذا الجد منك الجد ، سبحانك وبحمدك » ولأبى داود من حديث أبى الأزهر الأعماري « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا أخذ مضجعه من الليل : بسم الله

وضعت جنبي ، اللهم اغفر لي ذنبي ، وأخسئ شيطاني ، وفك رهاني واجعلني في النداء الأعلى ، وصححه الحاكم والترمذى ، وحسنه من حديث أبي سعيد رفعه « من قال حين يأوى إلى فراشه : أستغفر الله الذى لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب إليه ثلاث مرات غفرت له ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر وإن كانت عدد رمل عالج ، وإن كانت عدد أيام الدنيا » ولأبى داود والنسائي من حديث حفصة « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يرقد وضع يده اليمنى تحت خده ثم يقول : اللهم قنى عذابك يوم تبعث عبادك ثلاثا » وأخرجه الترمذى من حديث البراء وحسنه ومن حديث حذيفة وصححه .

**قوله ( تابعه أبو ضمرة وإسماعيل بن زكريا عن عبيد الله )** هو ابن عمر المذكور في الإسناد ، وأبو ضمرة هو أنس بن عياض ، ومراده أنهما تابعا زهير بن معاوية في إدخال الوسطة بين سعيد المقبرى وأبى هريرة ، فأما متابعة أبى ضمرة فوصلها مسلم والبخاري في « الأدب المفرد » وأما متابعة إسماعيل بن زكريا فوصلها الحارث بن أبى أسامة عن يونس بن محمد عنه ، كذا رأيته في شرح مغلطى ، وكنت وقفت عليها في « الأوسط للطبراني » وأوردتها منه في « تعليق التعليق » ثم خفى على مكانها الآن . ووقع عند أبى نعيم في « المستخرج » هنا وعبدية وهو ابن سليمان ولم أرها لغيره ، فإن كانت ثابتة فإنها عند مسلم موصولة . وقد ذكر الإسماعيلي أن الأكثر لم يقولوا في السند « عن أبيه » وأن عبد الله بن رجاء رواه عن إسماعيل بن أمية وعبيد الله بن عمر عن سعيد عن أبيه أو عن أخيه عن أبى هريرة ، ثم ساقه بسنده إليه . وهذا الشك لا تأثير له لاتفاق الجماعة على أنه ليس لأخى سعيد فيه ذكر ، واسم أخى سعيد المذكور عباد . وذكر الدارقطني أن أبا بدر شجاع بن الوليد والحسن بن صالح وهريم وهو بالراء المهمل مصغر ابن سفيان وجعفر بن زياد وخالد بن حميد تابعا زهير بن معاوية في قوله فيه « عن أبيه » .

**قوله ( وقال يحيى بن سعيد )** هو القطان ( وبشر بن المفضل عن عبيد الله عن سعيد عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم ) أما رواية يحيى القطان فوصلها النسائي ، وأما رواية بشر بن المفضل فأخرجها مسدد في مسنده الكبير عنه ، وذكر الدارقطني أن هشام بن حسان ومعتز بن سليمان وعبد الله بن كثير روه عن عبيد الله بن عمر كذلك ، وكذا ذكر الإسماعيلي أن عبد الله بن غير ، والطبراني أن معتز بن سليمان ويحيى ابن سعيد الأموي وأبا أسامة روه كلهم عن عبيد الله بن عمر كذلك ، وأشار البخاري بقوله « عن النبى صلى الله عليه وسلم » إلى أن بعضهم رواه عن عبيد الله عن سعيد عن أبى هريرة موقوفا ، منهم هشام بن حسان والحمادان وابن المبارك وبشر بن المفضل ذكره الدارقطني ، قلت : فلعله اختلف على بشر في وقفه ورفع ، وكذا على هشام ابن حسان . ورواية ابن المبارك وصلها النسائي موقوفة .

**قوله ( ورواه مالك وابن عجلان عن سعيد عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم )** أما رواية مالك فوصلها المصنف في كتاب التوحيد عن عبد العزيز بن عبد الله الأويسى عنه ، وقصر مغلطى فعزاها لتخريج الدارقطني في غرائب مالك مع وجودها في الصحيح الذي شرحه ، وتبعه شيخنا ابن الملقن . وقد ذكر المصنف في التوحيد أكثر هذه التعاليق المذكورة هنا أيضا عقب رواية مالك ، ولما ذكر الدارقطني حديث مالك المذكور قال : هذا حدث غريب لا أعلم أسنده عن مالك إلا الأويسى ، ورواه إبراهيم بن طهمان عن مالك عن سعيد مرسلا . وأما رواية محمد بن عجلان فوصلها أحمد عنه ، ووصلها أيضا الترمذى والنسائي والطبراني في الدعاء من طرق عنه ، وقد ذكرت الزيادة التي عند الترمذى فيه قبل .

( تنبيه ) : قال الكرمانى عبر أولاً بقوله « تابعه » ثم بقوله « وقال » لأنهما للتحمل ، وعبر بقوله « رواه » لأنها تستعمل عند المذاكرة . قلت : وهذا ليس بمطرد ، لما بينت أنه وصل رواية مالك في كتاب التوحيد بصيغة التحمل وهي « حدثنا » لابصيغة المذاكرة كقال وروى ، إن سلمنا أن ذلك للمذاكرة ، والله أعلم

### باب الدعاء نصف الليل

[٦٣٢١] ٦٠٩٩ - نا عبد العزيز بن عبد الله قال نا مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الله الأغر وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « يَتَنَزَّلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ ، يَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ؟ » .

قوله ( باب الدعاء نصف الليل ) أى بيان فضل الدعاء في ذلك الوقت على غيره إلى طلوع الفجر ، قال ابن بطال : هو وقت شريف ، خصه الله بالتزليل فيه ، فيفضل على عباده بإجابة دعائهم ، وإعطاء سؤلهم ، وغفران ذنوبهم ، وهو وقت غفلة وخلوة واستغراق في النوم واستلذاذ له ، ومفارقة اللذة والدعة صعب ، لاسيما أهل الرفاهية وفي زمن البرد . وكذا أهل التعب ولاسيما في قصر الليل ، فمن أثر القيام لمناجاة ربه والتضرع إليه مع ذلك دل على خلوص نيته وصحة رغبته فيما عند ربه ، فلذلك نبه الله عباده على الدعاء في هذا الوقت الذي تخلو فيه النفس من خواطر الدنيا وعلقها ، ليستشعر العبد الجد والإخلاص لربه .

قوله ( يتنزل ربنا ) كذا للأكثر هنا بوزن يتفعل مشددا ، وللنسفى والكشميهنى « ينزل » بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر الزاى .

قوله ( حين يبقى ثلث الليل ) قال ابن بطال : ترجم بنصف الليل وساق في الحديث أن التنزل يقع ثلث الليل ، لكن المصنف عول على ما في الآية وهي قوله تعالى ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نَفَسَهُ أَوْ انْقَصَ مِنْهُ ﴾ فأخذ الترجمة من دليل القرآن ، وذكر النصف فيه يدل على تأكيد المحافظة على وقت التنزل قبل دخوله ليأتي وقت الإجابة والعبد مرتقب له مستعد للقاءه . وقال الكرمانى : لفظ الخبر « حين يبقى ثلث الليل » وذلك يقع في النصف الثاني انتهى . والذي يظهر لي أن البخاري جرى على عادته فأشار إلى الرواية التي وردت بلفظ النصف ، فقد أخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن محمد بن عمر ، وعن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ « ينزل الله إلى السماء الدنيا نصف الليل الأخير أو ثلث الليل الآخر » وأخرجه الدارقطني في كتاب الرؤيا من رواية عبيد الله العمري عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة نحوه ، ومن طريق حبيب بن أبي ثابت عن الأغر عن أبي هريرة بلفظ « شطر الليل » من غير تردد ، وسأستوعب ألفاظه في التوحيد إن شاء الله تعالى . وقال أيضا : النزول محال على الله لأن حقيقته الحركة من جهة العلو إلى السفلى ، وقد دلت البراهين القاطعة على تنزيهه على ذلك فليتأول ذلك بأن المراد نزول ملك الرحمة ونحوه أو يفوز مع اعتقاد التنزيه ، وقد تقدم شرح الحديث في الصلاة في « باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل » من أبواب التهجد ؛ ويأتي مابقى منه في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

### باب الدعاء عند الخلاء

[٦٣٢٢] ٦١٠٠- نا محمد بن عريرة قال نا شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال : كان النبي صلى الله عليه إذا دخل الخلاء قال : «اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث» .

قوله ( باب الدعاء عند الخلاء ) أى عند إرادة الدخول ، ذكر فيه حديث أنس وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، وفيه ذكر من رواه بلفظ « إذا أراد أن يدخل » .

### باب ما يقول إذا أصبح

[٦٣٢٣] ٦١٠١- نا مسدد قال نا يزيد بن زريع قال نا حسين قال نا عبد الله بن بريدة عن بشير بن كعب عن شداد بن أوس عن النبي صلى الله عليه قال : «سيد الاستغفار : اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت ، خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت ، أبوء لك بنعمتك ، وأبوء لك بذنبي ، فاغفر لي ، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، أعوذ بك من شر ما صنعت . إذا قال حين يمسي فمات دخل الجنة - أو كان من أهل الجنة - وإذا قال حين يصبح فمات من يومه مثله » .

[٦٣٢٤] ٦١٠٢- نا أبو نعيم قال نا سفيان عن عبد الملك بن عمير عن ربعي بن حراش عن حذيفة قال : كان النبي صلى الله عليه إذا أراد أن ينام قال : «باسمك اللهم أموت وأحيا» . وإذا استيقظ من منامه قال : «الحمد لله الذي أحيانا بعدما أماتنا وإليه النشور» .

[٦٣٢٥] ٦١٠٣- حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن منصور عن ربعي بن حراش عن خرشة بن الحر عن أبي ذر قال : كان النبي صلى الله عليه إذا أخذ مضجعه من الليل قال : «اللهم باسمك أموت وأحيا» . وإذا استيقظ قال : «الحمد لله الذي أحيانا بعدما أماتنا وإليه النشور» .  
[الحديث ٦٣٢٥ - طرقة في : ٧٣٩٥] .

قوله ( باب ما يقول إذا أصبح ) ذكر فيه ثلاثة أحاديث : أجدها حديث شداد بن أوس وقد تقدم شرحه قريبا في « باب أفضل الاستغفار » . ثانيا حديث حذيفة وقد تقدم شرحه بعد ذلك في « باب ما يقول إذا نام » . ثالثا حديث أبي ذر وهو بلفظ حذيفة سواء من مخرجه ، فإنه من طريق أبي حمزة وهو السكري عن منصور وهو ابن المعتمر عن ربعي بن حراش عن خرشة بفتح المعجمة والراء ثم شين معجمة ثم هاء تأنيث ابن الحر . بضم المهمله ضد العبد عن أبي ذر ، وحديث حذيفة هو من طريق عبد الملك بن عمير عن ربعي عنه ، فكأنه وضع للبخاري أن لربعي فيه طريقين ، وكأن مسلما أعرض عن حديث أبي ذر من أجل هذا الاختلاف ، وقد وافق أبا حمزة على هذا الإسناد شيان النحوي أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في المستخرجين من طريقه ، وهذا الموضع ما كان للدارقطني ذكره في التتبع ، وقد ورد فيما يقال عند الصباح عدة أحاديث : منها حديث أنس رفعه « من قال حين يصبح : اللهم إني أصبحت أشهدك وأشهد حملة عرشك وملائكتك وجميع خلقك أنك أنت الله لا إله إلا أنت وأن محمدا عبدك ورسولك ، أعتق الله ربه من النار ، ومن قالها مرتين أعتق الله نفسه من النار » الحديث

رواه الثلاثة وحسنه الترمذى . وحديث أبى سلام عن خدم رسول الله صلى الله عليه وسلم رفعه « من قال إذا أصبح وإذا أمسى : رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولا إلا كان حقاً على الله أن يرضيه » أخرجه أبو داود وسنده قوى . وهو عند الترمذى بنحوه من حديث ثوبان بسند ضعيف ، وحديث عبد الله بن غنام البياضى رفعه « من قال حين يصبح : اللهم ما أصبح لي من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك ، فلك الحمد ولك الشكر ، فقد أدى شكر يومه » الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان ، وحديث أنس « قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة : مامنك أن تسمعى ما أوصيك به أن تقولي إذا أصبحت وإذا أمسيت : يا حى يا قيوم برحمتك أستغيث أصلح لي شأني كله ولا تكلني إلى نفسي طرفة عين » أخرجه النسائي والبخاري .

### باب الدعاء في الصلاة

[٦٣٢٦] ٦١٠٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال نا يزيد عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو عن أبي بكر الصديق أنه قال للنبي صلى الله عليه : علمني دعاء أدعوه به في صلاتي ، قال : « قل : اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ، ولا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمني ، إنك أنت الغفور الرحيم » .

وقال عمرو بن الحارث عن يزيد عن أبي الخير سمع عبد الله بن عمرو قال أبو بكر للنبي صلى الله عليه .

[٦٣٢٧] ٦١٠٥ - نا علي قال نا مالك بن سعيم قال نا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : « ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها » أنزلت في الدعاء .

[٦٣٢٨] ٦١٠٦ - حدثني عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله قال : كنا نقول في الصلاة : السلام على الله ، السلام على فلان . فقال لنا النبي صلى الله عليه ذات يوم : « إن الله هو السلام ، فإذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل : التحيات لله - إلى قوله - الصالحين . فإذا قالها أصاب كل عبد لله في السماء والأرض صالح . أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ثم يتخير من الشاء ما شاء » .

قوله ( باب الدعاء في الصلاة ) . ذكر فيه ثلاثة أحاديث : وهي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص « عن أبي بكر الصديق أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم علمني دعاء أدعوه به في صلاتي » وقد تقدم الكلام عليه في « باب الدعاء قبيل السلام » في أواخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة بما فيه كفاية .

قوله ( وقال عمرو ) هو ابن الحارث ( عن يزيد ) هو ابن أبي حبيب وهو المذكور في السند الأول ، وأبو الخير هو مرثد بفتح الميم والمثلثة بينهما راء مهملة .

قوله ( قال أبو بكر رضى الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم ) وصله في التوحيد من رواية عبد الله بن

وهب عن عمرو بن الحارث ولفظه « أن أبا بكر قال : يارسول الله » وقد بينت ذلك في شرحه . قال الطبري : في حديث أبي بكر دلالة على رد قول من زعم أنه لا يستحق اسم الإيمان إلا من لا خطيئة له ولا ذنب ، لأن الصديق من أكبر أهل الإيمان . وقد علمه النبي صلى الله عليه وسلم يقول « إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت » . وقال الكرماني : هذا الدعاء من الجوامع ، لأن فيه الاعتراف بغاية التقصير وطلب غاية الإنعام ، فالمغفرة ستر الذنوب ومحوها ، والرحمة إيصال الخيرات ، ففي الأول طلب الزحزحة عن النار وفي الثاني طلب إدخال الجنة وهذا هو الفوز العظيم . وقال ابن أبي جرة ما ملخصه : في الحديث مشروعية الدعاء في الصلاة ، وفضل الدعاء المذكور على غيره ، وطلب التعليم من الأعلى وإن كان الطالب يعرف ذلك النوع ، وخص الدعاء بالصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » وفيه أن المرء ينظر في عبادته إلى الأرفع فيتسبب في تحصيله . وفي تعليم النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر هذا الدعاء إشارة إلى إثارة أمر الآخرة على أمر الدنيا ، ولعله فهم ذلك من حال أبي بكر وإثارته أمر الآخرة قال : وفي قوله « ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت » أى ليس لي حيلة في دفعه فهي حالة افتقار ، فأشبه حال المضطر الموعود بالإجابة ، وفيه هضم النفس والاعتراف بالتقصير ، وتقدمت بقية فوائده هناك . وحديث عائشة في قوله تعالى ﴿ ولا تجهروا بصلاتك ولا تخافت بها ﴾ قال : أنزلت في الدعاء ، وقد تقدم شرحه في تفسير سبحان ، وعلى شيخه هو ابن سلمة كما أشرت إليه في تفسير المائدة . وحديث عبد الله وهو ابن مسعود في التشهد ، وقد تقدم شرحه في أواخر صفة الصلاة ، وأخذ الترجمة من هذه الأحاديث إلا أن الأول نص في المطلوب ، والثاني يستفاد منه صفة من صفات الداعي وهي عدم الجهر والتخافت فيسمع نفسه ولا يسمع غيره ، وقيل للدعاء صلاة لأنها لا تكون إلا بدعاء فهو من تسمية بعض الشيء باسم كله . والثالث فيه الأمر بالدعاء في التشهد وهو من جملة الصلاة ، والمراد بالثناء الدعاء ، فقد تقدم في باب التشهد بلفظ « فليتحير من الدعاء ماشاء » وقد ورد الأمر بالدعاء في السجود في حديث أبي هريرة رفعه « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثرُوا من الدعاء » وورد الأمر أيضاً بالدعاء في التشهد في حديث أبي هريرة وفي حديث فضالة بن عبيد عند أبي داود والترمذي وصححه ، وفيه أنه أمر رجلاً بعد التشهد أن يثنى على الله بما هو أهله ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليدع بما شاء ، ومحصل ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من المواضع التي كان يدعو فيها داخل الصلاة ستة مواطن : الأول عقب تكبيرة الإحرام ففيه حديث أبي هريرة في الصحيحين « اللهم باعد بيني وبين خطاياي » الحديث الثاني في الاعتدال ففيه حديث ابن أبي أوفى عند مسلم أنه كان يقول بعد قوله من شيء بعد « اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البارد » . الثالث في الركوع وفيه حديث عائشة « كان يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي » أخرجاه . الرابع في السجود وهو أكثر ما كان يدعو فيه وقد أمر به فيه . الخامس بين السجدين « اللهم اغفر لي » السادس في التشهد وسياقي ، وكان أيضاً يدعو في القنوت وفي حال القراءة إذا مر بآية رحمة سأل ، وإذا مر بآية عذاب استعاذ

### ب الدعاء بعد الصلاة

[٦٣٢٩] ٦١٠٧ - حدثني إسحاق قال أنا يزيد قال أنا ورقاء عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة : قالوا : يارسول الله ، ذهب أهل الدثور بالدرجات والنعم المقيم . قال : « كيف ذلك ؟ » قال : صلوا كما صلينا ،

وجاهدوا كما جاهدنا، وأنفقوا من فضول أموالهم، وليست لنا أموال. قال: «أفلا أخبركم بأمر تُدركون من كان قبلكم وتسبقون من جاء بعدكم، ولا يأتي أحد بمثل ما جئتم به إلا من جاء بمثله: تُسبحون في دُبر كل صلاة عشراً، وتُحمدون عشراً، وتكبرون عشراً». تابعه عُبَيْدُ اللَّهِ بن عمر عن سُمَيٍّ. ورواه ابن عَجَلان عن سُمَيٍّ ورجاء بن حيوة. ورواه جرير عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي الدرداء. ورواه سُهَيْلٌ عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه.

[٦٣٣٠] ٦١٠٨ - فاقْتِيبَةُ قال نا جرير عن منصور عن المسيب بن رافع عن وراد مولى المغيرة بن شعبه قال: كَتَبَ المغيرة إلى معاوية بن أبي سفيان أن رسول الله صلى الله عليه كان يقول في دُبر كل صلاته إذا سلم: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير. اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا مُعطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد». وقال شعبه عن منصور سمعت المسيب.

**قوله (باب الدعاء بعد الصلاة)** أي المكتوبة، وفي هذه الترجمة رد على من زعم أن الدعاء بعد الصلاة لا يشرع، متمسكا بالحديث الذي أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن الحارث عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم «إذا سلم لا يثبت إلا قدر ما يقول: اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام». والجواب أن المراد بالنفي المذكور نفى استمراره جالسا على هيئته قبل السلام إلا بقدر أن يقول ما ذكر، فقد ثبت أنه «كان إذا صلى أقبل على أصحابه» فيحمل ماورد من الدعاء بعد الصلاة على أنه كان يقوله بعد أن يقبل بوجهه على أصحابه. قال ابن القيم في «الهدى النبوي»: وأما الدعاء بعد السلام من الصلاة مستقبل القبلة سواء الإمام والمنفرد والمأموم فلم يكن ذلك من هدى النبي صلى الله عليه وسلم أصلا، ولا روى عنه بإسناد صحيح ولا حسن، وخص بعضهم ذلك بصلاتي الفجر والعصر، ولم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا الخلفاء بعده ولا أرشد إليه أمته، وإنما هو استحسان رآه من رآه عوضا من السنة بعدهما، قال: وعامة الأدعية المتعلقة بالصلاة إنما فعلها فيها وأمر بها فيها، قال، وهذا اللائق بحال المصلي، فإنه مقبل على ربه مناجية، فإذا سلم منها انقطعت المناجاة وانتهى موقفه وقربه، فكيف يترك سؤاله في حال مناجاته والقرب منه وهو مقبل عليه ثم يسأل إذا انصرف عنه؟ ثم قال: لكن الأذكار الواردة بعد المكتوبة يستحب لمن أتى بها أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن يفرغ منها ويدعو بما شاء، ويكون دعاؤه عقب هذه العبادة الثانية وهي الذكر لا لكونه دبر المكتوبة. قلت: وما ادعاه من النفي مطلقا مردود، فقد ثبت عن سعاد بن جبيل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له «يامعاذ إني والله لأحبك، فلا تدع دبر كل صلاة أن تقول: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك» أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم، وحديث أبي بكر في قول «اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر»، كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو بهن دبر كل صلاة» أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وصححه الحاكم، وحديث سعد الآتي في «باب التعوذ من البخل» قريبا، فإن في بعض طرقه المطلوب. وحديث زيد بن أرقم «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو في دبر كل صلاة: اللهم ربنا ورب كل شيء» الحديث أخرجه أبو داود والنسائي، وحديث صهيب رفعه «كان يقول إذا انصرف من الصلاة: اللهم أصلح لي ديني» الحديث أخرجه النسائي وصححه ابن حبان وغير ذلك. فإن قيل: المراد بدبر كل صلاة



قرب آخرها وهو التشهد ، قلنا قد ورد الأمر بالذكر دبر كل صلاة ، والمراد به بعد السلام إجماعا ، فكذا هذا حتى يثبت ما يخالفه . وقد أخرج الترمذى من حديث أبى أمامة « قيل يا رسول الله أى الدعاء أسمع ؟ قال : جوف الليل الأخير ودبر الصلوات المكتوبات » وقال حسن . وأخرج الطبرى من رواية جعفر بن محمد الصادق قال « الدعاء بعد المكتوبة أفضل من الدعاء بعد النافلة كفضل المكتوبة على النافلة » وفهم كثير ممن لقيناه من الحنابلة أن مراد ابن القيم نفى الدعاء بعد الصلاة مطلقا ، وليس كذلك فإن حاصل كلامه أنه نفاه بقيد استمرار استقبال المصلى القبلة وإيراده بعد السلام ، وأما إذا انتقل بوجهه أو قدم الأذكار المشروعة فلا يمتنع عنده الإتيان بالدعاء حينئذ . ثم ذكر المصنف حديث أبى هريرة فى التسبيح بعد الصلاة ، وحديث المغيرة فى قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وقد ترجم فى أواخر الصلاة « باب الذكر بعد التشهد » وأورد فيه هذين الحديثين ، وتقدم شرحهما هناك مستوفى ، ومناسبة هذه الترجمة لهما أن الذاكر يحصل له ما يحصل للداعى إذا شغله الذكر عن الطلب كما فى حديث ابن عمر رفعه « يقول الله تعالى من شغله ذكرى عن مسألتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين » أخرجه الطبراني بسند لين ، وحديث أبى سعيد بلفظ « من شغله القرآن وذكرى عن مسألتى » الحديث أخرجه الترمذى وحسنه ، وقوله فى الحديث الأول « حدثنا إسحق » هو ابن راهويه أو ابن منصور ، ويزيد هو ابن هارون ، وورقاء هو ابن عمر اليشكرى ، وسمى هو مولى أبى صالح .

**قوله ( تابعه عبيد الله بن عمر )** هو العمري ( عن سمي ) يعنى فى إسناده ، وفى أصل الحديث لا فى العدد المذكور ، وقد بينت هناك عند شرحه أن ورقاء خالف غيره فى قوله عشرا وإن الكل قالوا « ثلاثا وثلاثين » وأن منهم من قال المجموع هذا القدر . قلت : قد ورد بذكر العشر فى حديث عبد الله بن عمرو وجماعة ، وحديث عبيد الله بن عمر تقدم موصولا هناك ، وأغرب الكرماني فقال لما جاء هناك بلفظ الدرجات فقيدها بالعلا وقيد أيضا زيادة فى الأعمال من الصوم والحج والعمرة زاد فى عدة الأذكار ، يعنى ولما خلت هذه الرواية من ذلك نقص العدد ، ثم قال : على أن مفهوم العدد لا اعتبار به انتهى . وكلا الجوابين متعقب : أما الأول فمخرج الحديثين واحد وهو من رواية سمي عن أبى صالح عن أبى هريرة ، وإنما اختلف الرواة عنه فى العدد المذكور فى الزيادة والنقص ، فإن أمكن الجمع وإلا فيؤخذ بالراجح . فإن استووا فالذي حفظ الزيادة مقدم . وأظن سبب الوهم أنه وقع فى رواية ابن عجلان « يسبحون ويكبرون ويحمدون فى دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين مرة » فحملة بعضهم على أن العدد المذكور مقسوم على الأذكار الثلاثة فروى الحديث بلفظ إحدى عشرة ، وألغى بعضهم الكسر فقال عشر والله أعلم . وأما الثانى فمرتب على الأول ، وهو لائق بما إذا اختلف مخرج الحديث أما إذا اتحد المخرج فهو من تصرف الرواة ، فإذا أمكن الجمع وإلا فالترجيح .

**قوله ( ورواه ابن عجلان عن سمي ورجاء بن حيوة )** وصله مسلم قال « حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن ابن عجلان » فذكره مقرونا برواية عبيد الله بن عمر كلاهما عن سمي عن أبى صالح به وفى آخره « قال ابن عجلان : فحدثت به رجاء بن حيوة فحدثنى بمثله عن أبى صالح عن أبى هريرة » ووصله الطبراني من طريق حيوة بن شريح عن محمد بن عجلان عن رجاء بن حيوة وسمى كلاهما عن أبى صالح به وفيه « تسبحون الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتحمدونه ثلاثا وثلاثين وتكبرونه أربعا وثلاثين » وقال فى « الأوسط » لم يروه عن رجاء إلا ابن عجلان .

**قوله ( ورواه جرير )** يعنى ابن عبد الحميد ( عن عبد العزيز بن رفيع عن أبى صالح عن أبى الدرداء )

وصله أبو يعلى في مسنده والإسماعيلي عنه عن أبي خيثمة عن جرير ، ووصله النسائي من حديث جرير بهذا وفيه مثل ما في رواية ابن عجلان من تريع التكبير ، وفي سماع أبي صالح من أبي الدرداء نظر ، وقد بين النسائي الاختلاف فيه على عبد العزيز بن ربيع فأخرجه من رواية الثوري عنه عن أبي عمر الضبي عن أبي الدرداء ، وكذا رواه شريك عن عبد العزيز بن ربيع عن أبي عمر لكن زاد أم الدرداء بين أبي الدرداء وبين أبي عمر أخرجه النسائي أيضا ، ولم يوافق شريك على هذه الزيادة فقد أخرجه النسائي أيضا من رواية شعبة عن الحكم عن أبي عمر عن أبي الدرداء ، ومن رواية زيد بن أبي أنيسة عن الحكم لكن قال « عن عمر الضبي » فإن كان اسم أبي عمر عمر اتفقت الروايتان ، لكن جزم الدارقطني بأنه لا يعرف اسمه فكأنه تحرف على الراوي والله أعلم .

**قوله ( ورواه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة )** وصله مسلم من رواية روح بن القاسم عن سهيل فساق الحديث بطوله لكن قال فيه « تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين ، قال سهيل : إحدى عشرة وإحدى عشرة وإحدى عشرة فذلك كله ثلاث وثلاثون » وأخرجه النسائي من رواية الليث عن ابن عجلان عن سهيل بهذا السند بغير قصة ، ولفظ آخر قال فيه « من قال خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين تكبيرة وثلاثين تسبيحة وثلاثا وثلاثين تحميدة ويقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له يعني تمام المائة غفرت له خطاياه » أخرجه النسائي ، وأخرجه أيضا من وجه آخر عن الليث عن ابن عجلان عن سهيل عن عطاء بن يزيد عن بعض الصحابة ، ومن طريق زيد بن أبي أنيسة عن سهيل عن أبي عبيد عن عطاء بن يزيد عن أبي هريرة ، وهذا اختلاف شديد على سهيل ، والمعتمد في ذلك رواية سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة والله أعلم . ورواية أبي عبيد عن عطاء بن يزيد عن أبي هريرة أخرجه مالك في الموطأ لكن لم يرفعه ، وأوردها مسلم من طريق خالد بن عبد الله وإسماعيل بن زكريا كلاهما عن سهيل عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك .

**قوله في حديث المغيرة ( جرير )** هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتمر .

**قوله ( في دبر كل صلاة )** في رواية الحموي والمستمل « في دبر صلاته » .

**قوله ( وقال شعبة عن منصور قال سمعت المسيب )** يعني ابن رافع بالسند المذكور وصله أحمد عن محمد ابن جعفر حدثنا شعبة به ولفظه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سلم قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له » الحديث قال ابن بطال : في هذه الأحاديث الحض على الذكر في أدبار الصلوات « وأن ذلك يوازي إنفاق المال في طاعة الله لقوله « تدركون به من سبقكم » وسئل الأوزاعي هل الذكر بعد الصلاة أفضل أم تلاوة القرآن ؟ فقال : ليس شيء يعدل القرآن ، ولكن كل من هدى السلف الذكر . وفيها أن الذكر المذكور يلي الصلاة المكتوبة ولا يؤخر إلى أن يصلي الراتبة لما تقدم ، والله أعلم

**باب قول الله عز وجل : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾**

ومن خص أخاه بالدعاء دون نفسه

وقال أبو موسى قال النبي صلى الله عليه : « اللهم اغفر لعبيد أبي عامر ، اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه » .

٦١٠٩ - فامسدد قال نا يحيى عن يزيد بن أبي عبيد مولى سلمة قال نا سلمة بن الأكوع قال : خرجنا مع

النبي صلى الله عليه إلى خيبر ، قال رجل من القوم : أي عامر لو أسمعنا من هنيهاك ، فنزل يحدو بهن

يذكر : تالله لولا الله ما اهتدينا وذكر شعراً غير هذا ولكني لم أحفظه . قال رسول الله صلى الله عليه : « من هذا السائق ؟ » قالوا : عامر بن الأكوع . قال : « يرحمه الله » . وقال رجل من القوم : يا رسول الله ، لولا متعتنا به . فلما صاف القوم قاتلوهم ، فأصيب عامر بقائمة سيف نفسه ، فمات . فلما أمسوا أوقدوا ناراً كثيرة . فقال رسول الله صلى الله عليه : « ما هذه النار ، على أي شيء توقدون ؟ » قالوا : على حُمُر إنسية . فقال : « أهريقوا ما فيها واكسروها » . قال رجل : يا نبي الله ، ألا نهريق ما فيها ونغسلها ؟ قال : « أو ذاك » .

[٦٣٣٢] ٦١١٠ - فامسك قال نا شعبة عن عمرو - هو ابن مرة - قال سمعت ابن أبي أوفى قال : كان النبي صلى الله عليه إذا أتاه رجل بصدقة فقال : « اللهم صل على آل فلان » ، فأتاه أبي فقال : « اللهم صل على آل أبي أوفى » .

[٦٣٣٣] ٦١١١ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن إسماعيل عن قيس قال سمعت جريراً قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه : « ألا تريحي من ذي الخلصة » - وهو نصب كانوا يعبدونه يسمى الكعبنة اليمانية - قلت : يا رسول الله ، إني رجل لا أثبت على الخيل . فصلك في صدري فقال : « اللهم ثبته ، واجعله هادياً مهدياً » . قال : فخرجت في خمسين من أحمر من قومي - وربما قال سفيان : فانطلقت في عصبة من قومي - فأتيتها فأحرقتها ، ثم أتيت النبي صلى الله عليه فقلت : يا رسول الله ، والله ما أتيتك حتى تركتها مثل الجمل الأجرب . فدعا لأحمس وخيلها .

[٦٣٣٤] ٦١١٢ - فامسك بن الربيع قال نا شعبة عن قتادة قال سمعت أنساً قال : قالت أم سليم للنبي صلى الله عليه : أنس خادمك . قال : « اللهم أكثر ماله وولده ، وبارك له فيما أعطيته » .

[٦٣٣٥] ٦١١٣ - حدثني عثمان بن أبي شيبة قال نا عبدة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : سمع النبي صلى الله عليه رجلاً يقرأ في المسجد ، قال : « رحمه الله ، لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطتها من سورة كذا وكذا »

[٦٣٣٦] ٦١١٤ - فامسك بن عمر قال نا شعبة قال أخبرني سليمان عن أبي وائل عن عبد الله قال : قسم النبي صلى الله عليه قسماً ، فقال رجل : إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله ، فأخبرت النبي صلى الله عليه ، فغضب حتى رأيت الغضب في وجهه قال : « يرحم الله موسى أودي بأكثر من هذا فصبر » .

**قوله ( باب قول الله تبارك وتعالى : وصل عليهم ) كذا للجمهور ، ووقع في بعض النسخ زيادة : إن صلواتك سكن لهم ، واتفقوا على أن المراد بالصلاة هنا الدعاء ، وثالث أحاديث الباب يفسر ذلك ، وتقدم في السورة قريباً من هذه الآية قوله تعالى ﴿ ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول ﴾ وفسرت الصلوات هنا أيضاً بالدعوات لأنه صلى الله عليه وسلم كان يدعو لمن يتصدق .**

**قوله ( ومن خص أخاه بالدعاء دون نفسه ) في هذه الترجمة إشارة إلى رد ما جاء عن ابن عمر : أخرج ابن أبي شيبة والطبري من طريق سعيد بن يسار قال : ذكرت رجلاً عند ابن عمر فترحم عليه فلهز في صدري وقال لي : ابدأ بنفسك . وعن إبراهيم النخعي : كان يقال إذا دعوت فابدأ بنفسك ، فإنك لا تدري في أي دعاء**

يستجاب لك . وأحاديث الباب ترد على ذلك ، ويؤيدها ما أخرجه مسلم وأبو داود من طريق طلحة بن عبد الله ابن كريب عن أم الدرداء عن أبي الدرداء رفعه « ما من مسلم يدعو لأخيه بظهر الغيب إلا قال الملك : ولك مثل ذلك » وأخرج الطبري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رفعه « خمس دعوات مستجابات » وذكر فيها « ودعوة الأخ لأخيه » وأخرجه أيضا ، هكذا استدلل بهما ابن بطلال ، وفيه نظر لأن الدعاء بظهر الغيب ودعاء الأخ لأخيه أعم من أن يكون الداعي خصه أو ذكر نفسه معه ، وأعم من أن يكون بدأ به أو بدأ بنفسه . وأما ما أخرجه الترمذي من حديث أبي بن كعب رفعه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ذكر أحدا فدعا له بدأ بنفسه » وهو عند مسلم في أول قصة موسى والخضر ولفظه « وكان إذا ذكر أحدا من الأنبياء بدأ بنفسه » ويؤيد هذا القيد أنه صلى الله عليه وسلم دعا لغير نبي فلم يبدأ بنفسه كقوله في قصة هاجر الماضية في المناقب « يرحم الله أم إسماعيل لو تركت زمزم لكانت عينا معنا » وقد تقدم حديث أبي هريرة « اللهم أيده بروح القدس » يريد حسان بن ثابت وحديث ابن عباس « اللهم فقهه في الدين » وغير ذلك من الأمثلة ، مع أن الذي جاء في حديث أبي لم يطرد فقد ثبت أنه دعا لبعض الأنبياء فلم يبدأ بنفسه كما مر في المناقب من حديث أبي هريرة « يرحم الله لوطا لقد كان يأوى إلى ركن شديد » وقد أشار المصنف إلى الأول بسادس أحاديث الباب ، وإلى الثاني بالذي بعده . وذكر المصنف فيه سبعة أحاديث : الحديث الأول .

**قوله ( وقال أبو موسى قال النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم اغفر لعبيد أبي عامر ، اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه )** هذا طرف من حديث لأبي موسى تقدم بطوله موصولا في غزوة أوطاس من المغازي ، وفيه قصة قتل أبي عامر وهو عم أبي موسى الأشعري ، وفيه قول أبي موسى للنبي صلى الله عليه وسلم « أن أبا عامر قال له : قل للنبي صلى الله عليه وسلم استغفر لي ، قال فدعا بماء فتوضأ ثم رفع يديه فقال : اللهم اغفر لعبيد أبي عامر » وفيه « فقلت : ولى فاستغفر ، فقال : اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه ، وأدخله يوم القيامة مدخلا كريما » . الحديث الثاني .

**قوله ( يحیی )** هو ابن سعيد القطان .

**قوله ( خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى خير فقال رجل من القوم )** هو عمر بن الخطاب ، وعامر هو ابن الأكوع عم سلمة راوي الحديث ، وقد تقدم بيان ذلك كله في غزوة خير من كتاب المغازي ، وسبب قول عمر « لولا متعتنا به » وأن ذلك ورد مصححا به في صحيح مسلم ، وأما ابن عبد البر فأورده مورد الاستقراء فقال « كانوا عرفوا أنه ما استرحم لإنسان قط في غزاة تخصه إلا استشهد ، فلذا قال عمر لولا أمتعتنا بعامر » .

**قوله ( وذكر شعرا غير هذا ولكني لم أحفظه )** تقدم بيانه في المكان المذكور من طريق حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد ، ويعرف منه أن القائل « وذكر شعرا » هو يحيى بن سعيد راويه ، وأن الذاكر هو يزيد بن أبي عبيد . وقوله « من هناتك » بفتح الهاء والتون جمع هنة ، ويروى « هنياتك » وهنياتك « والمراد الأراجيز القصار ، وتقدم شرح الحديث مستوفى هناك .

**قوله ( فلما أمسوا أوقدوا نارا كثيرة )** الحديث في قصة الحمر الأهلية في رواية حاتم بن إسماعيل « فلما أمسى الناس مساء اليوم الذي فتحت عليهم فيه » يعني خير وذكر الحديث بطوله وقد تقدم شرحه . الحديث الثالث .

**قوله ( حدثنا مسلم )** هو ابن إبراهيم ، وعمرو شيخ شعبة فيه هو ابن مرة ، وابن أبي أوفى هو عبد الله .  
**قوله ( صل على آل أبي أوفى )** أى عليه نفسه وقيل عليه وعلى أتباعه ، وسيأتى الكلام في الصلاة على غير الأنبياء بعد ثلاثة عشر بابا . الحديث الرابع .

**قوله في حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي ( وهو نصب )** بضم النون وبصاد مهملة ثم موحدة هو الصنم ، وقد تقدم بيان ذلك في تفسير سورة سأل ، وقوله يسمى « الكعبة اليمانية » في رواية الكشميهني « كعبة اليمانية » وهى لغة وقوله « فخرجت في خمسين من قومي » في رواية الكشميهني « فارسا » والقائل ( وربما قال سفيان ) هو على بن عبد الله شيخ البخاري فيه ، وسفيان هو ابن عيينة ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في أواخر

المغازي . الحديث الخامس في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لأنس أن يكثر ماله وولده ، وسيأتى شرحه قريبا بعد ثمانية وعشرين بابا ، وقد بين مسلم — في رواية سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس — أن ذلك كان في آخر دعائه لأنس ولفظه « فقالت أُمِّي يارسول الله خويدمك ادع الله له ، فدعا لي بكل خير ، وكان في دعائه أن قال » فذكره . قال الداودي هذا يدل على بطلان الحديث الذي ورد « اللهم من آمن بى وصدق ماجئت به فاقلل له من المال والولد » الحديث قال : وكيف يصح ذلك وهو صلى الله عليه وسلم يحض على النكاح والتمانس الولد . قلت : لا منافاة بينهما لاحتمال أن يكون ورد في حصول الأمرين معا ، لكن يعكر عليه حديث الباب فيقال : كيف دعا لأنس وهو خادمه بما كرهه لغيره ، ويحتمل أن يكون مع دعائه له بذلك قرنه بأن لا يناله من قبل ذلك ضرر ، لأن المعنى في كرامة اجتماع كثرة المال والولد إنما هو لما يخشى من ذلك من الفتنة بهما ، والفتنة لا يؤمن معها الهلكة . الحديث السادس .

**قوله ( عبدة )** هو ابن سليمان .

**قوله ( رجلا يقرأ في المسجد )** هو عباد بن بشر كما تقدم في الشهادات ، وتقدم شرح المتن في فضائل القرآن . وقوله فيه « لقد أذكرنى كذا وكذا آية » قال الجمهور : يجوز على النبي صلى الله عليه وسلم أن ينسى شيئا من القرآن بعد التبليغ لكنه لا يقر عليه ، وكذا يجوز أن ينسى ما لا يتعلق بالإبلاغ ، ويدل عليه قوله تعالى ﴿ سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ﴾ . الحديث السابع .

**قوله ( سليمان )** هو ابن مهران الأعمش .

**قوله ( عن أبي وائل )** هو شقيق بن سلمة وقد تقدم في الأدب من طريق حفص بن غياث عن الأعمش « سمعت شقيقا » .

**قوله ( فقال رجل )** هو معتب بمهملة ثم مثناة ثقيلة ثم موحدة ، أو حرقوص كما تقدم بيانه في غزوة حنين هناك ، والمراد منه هنا قوله « يرحم الله موسى » فخصه بالدعاء فهو مطابق لأحد ركني الترجمة ، وقوله « وجهه الله » أى الإخلاص له .

ب ما يُكره من السَّجْع في الدُّعَاء

٦١١٥ - فايحيى بن محمد بن السَّكَن قال نا حَبَّانُ بن هلالٍ أبو حبيبٍ قال نا هارونُ المقرئ قال نا

الزبير بن الخريت عن عكرمة عن ابن عباس قال : حدث الناس كل جمعة مرة ، فإن أبيت فمرتين ، فإن أكثرت فثلاث مرات ، ولا تمل الناس هذا القرآن ، ولا ألفينك تأتي القوم وهم في حديث من حديثهم فتقص عليهم فتقطع عليهم حديثهم فتملهم ، ولكن أنصت ، فإذا أمروك فحدثهم وهم يشتبهونه . وانظر السجع من الدعاء فاجتنبه ، فإني عهدت رسول الله صلى الله عليه وأصحابه لا يفعلون إلا ذلك .

**قوله ( باب ما يكره من السجع في الدعاء )** السجع بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها عين مهملة هو موالاة الكلام على روى واحد ، ومنه سجعت الحمامة إذا رددت صوتها ، قاله ابن دريد . وقال الأزهري : هو الكلام المقفى من غير مراعاة وزن .

**قوله ( هارون المقرئ )** هو ابن موسى النحوى .

**قوله ( حدثنا الزبير بن الخريت )** بكسر المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ثم مثناة .

**قوله ( حدث الناس كل جمعة مرة ، فإن أبيت فمرتين )** هذا إرشاد وقد بين حكمته .

**قوله ( ولا تمل الناس هذا القرآن )** هو بضم أول تمل من الرباعي ، والممل والسامة بمعنى ، وهذا القرآن منصوب على المفعولية ، وقد تقدم في كتاب العلم حديث ابن مسعود « كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخولنا بالموعظة كراهة السامة علينا » .

**قوله ( فلا ألفينك )** بضم الهمزة وبالفاء أى لا أجدنك ، والنون مثقلة للتأكيد ، وهذا النهى بحسب الظاهر للمتكلم ، وهو في الحقيقة للمخاطب وهو كقولهم لا أرينك ههنا . وفيه كراهة التحديث عند من لا يقبل عليه ؛ والنهى عن قطع حديث غيره ، وأنه لا ينبغي نشر العلم عند من لا يحرص عليه ويحدث من يشتهى بسماعه لأنه أجدر أن ينتفع به .

**قوله ( فتملهم )** يجوز في محله الرفع والنصب .

**قوله ( وانظر السجع من الدعاء فاجتنبه )** أى لا تقصد إليه ولا تشغل فكرك به لما فيه من التكلف المانع للخشوع المطلوب في الدعاء ، وقال ابن التين : المراد بالنهى المستكره منه ، وقال الداودي الاستكثار منه .

**قوله ( لا يفعلون إلا ذلك )** أى ترك السجع . ووقع عند الإسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن يحيى بن محمد شيخ البخاري بسنده فيه « لا يفعلون ذلك » بإسقاط إلا ، وهو واضح ، وكذا أخرجه البزار في مسنده عن يحيى والطبراني عن البزار ، ولا يرد على ذلك ما وقع في الأحاديث الصحيحة لأن ذلك كان يصدر من غير قصد إليه ولأجل هذا يحجى في غاية الانسجام كقوله صلى الله عليه وسلم في الجهاد « اللهم منزل الكتاب ، سريع الحساب ، هازم الأحزاب » وكقوله صلى الله عليه وسلم « صدق وعده ، وأعز جنده » الحديث وكقوله « أعوذ بك من عين لا تدمع ، ونفس لا تشبع ، وقلب لا يخشع » وكلها صحيحة . قال الغزالي : المكروه من السجع هو المتكلف لأنه لا يلائم الضراعة والذلة ، وإلا ففى الأدعية المأثورة كلمات متوازئة لكنها غير متكلفة ، قال الأزهري : وإنما كرهه صلى الله عليه وسلم لمشاكلته كلام الكهنة كما في قصة المرأة من هذيل . وقال أبو زيد وغيره : أصل السجع القصد المستوى ، سواء كان في الكلام أم غيره .

## باب ليعزم المسألة، فإنه لا مكره له

[٦٣٣٨] ٦١١٦- حدثنا مسدد قال نا إسماعيل قال أنا عبد العزيز عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه : «إذا دعا أحدكم فليعزم المسألة، ولا يقولنَّ: اللهم إن شئت فأعطني، فإنه لا مُستكره له». [الحديث ٦٣٣٨ - طرفه في: ٧٤٦٤].

[٦٣٣٩] ٦١١٧- نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «لا يقولنَّ أحدكم اللهم اغفر لي اللهم ارحمني إن شئت، ليعزم المسألة، فإنه لا مُكره له». [الحديث ٦٣٣٩ - طرفه في: ٧٤٧٧].

**قوله ( باب ليعزم المسألة فإنه لا مكره له )** المراد بالمسألة الدعاء ، والضميران لله تعالى ، أو الأول ضمير الشأن والثاني لله تعالى جزماً . ومكره بضم أوله وكسر ثالثه .

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو المعروف بابن عليه ، وعبد العزيز هو ابن صهيب ، ونسب في رواية أبي زيد المروزي وغيره .

**قوله ( فليعزم المسألة )** في رواية أحمد عن إسماعيل المذكور « الدعاء » ومعنى الأمر بالعزم الجد فيه ، وأن يجزم بوقوع مطلوبه ولا يعلق ذلك بمشيئة الله تعالى ، وإن كان مأموراً في جميع ما يريد فعله أن يعلقه بمشيئة الله تعالى . وقيل : معنى العزم أن يحسن الظن بالله في الإجابة .

**قوله ( ولا يقولنَّ اللهم إن شئت فأعطني )** في حديث أبي هريرة المذكور بعده « اللهم اغفر لي إن شئت » ، اللهم ارحمني إن شئت » وزاد في رواية همام عن أبي هريرة الآتية في التوحيد « اللهم ارزقني إن شئت » وهذه كلها أمثلة ، ورواية العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم تتناول جميع ما يدعى به . ولمسلم من طريق عطاء بن ميناء عن أبي هريرة « ليعزم في الدعاء » وله من رواية العلاء « ليعزم وليعظم الرغبة » ومعنى قوله ليعظم الرغبة أى يبالغ في ذلك بتكرار الدعاء والإلحاح فيه ، ويحتمل أن يراد به الأمر بطلب الشيء العظيم الكثير ، ويؤيده ما في آخر هذه الرواية « فإن الله لا يتعاضمه شيء » .

**قوله ( فإنه لا مستكره له )** في حديث أبي هريرة « فإنه لا مكره له » وهما بمعنى ، والمراد أن الذي يحتاج إلى التعليق بالمشيئة ما إذا كان المطلوب منه يتأتى إكراهه على الشيء فيخفف الأمر عليه ويعلم بأنه لا يطلب منه ذلك الشيء إلا برضاه ، وأما الله سبحانه فهو منزّه عن ذلك فليس للتعليق فائدة . وقيل : المعنى أن فيه ضرورة الاستغناء عن المطلوب والمطلوب منه ، والأول أولى . وقد وقع في رواية عطاء بن ميناء « فإن الله صانع ما شاء » وفي رواية العلاء « فإن الله لا يتعاضمه شيء أعطاه » قال ابن عبد البر : لا يجوز لأحد أن يقول اللهم أعطني إن شئت وغير ذلك من أمور الدين والدنيا لأنه كلام مستحيل لا وجه له لأنه لا يفعل إلا ما شاءه ، وظاهره أنه حمل النهي على التحريم ، وهو الظاهر ، وحمل النووي النهي في ذلك على كراهة التنزيه وهو أولى ، ويؤيده ما سيأتي في حديث الاستخارة . قال ابن بطال : في الحديث أنه ينبغي للداعي أن يجتهد في الدعاء ويكون على رجاء الإجابة ، ولا يقنط من الرحمة فإنه يدعو كريماً . وقد قال ابن عيينة : لا يمنع أحداً الدعاء ما يعلم في نفسه — يعنى من

التقصير — فإن الله قد أجاب دعاء شر خلقه وهو إبليس حين قال ﴿ رب أنظرني إلى يوم يبعثون ﴾ وقال الداودي : معنى قوله « ليعزم المسألة » أن يجتهد ويلج ولا يقل إن شئت كالمستثنى ، ولكن دعاء البائس الفقير . قلت : وكأنه أشار بقوله كالمستثنى إلى أنه إذا قالها على سبيل التبرك لا يكره وهو جيد .

### باب يُسْتَجَابُ للعبد ما لم يَعَجَلْ

[٦٣٤٠] ٦١١٨- حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزهري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « يُسْتَجَابُ لأحدكم ما لم يَعَجَلْ ، يقول : دعوت فلم يُسْتَجَبْ لي » . قوله ( باب يستجاب للعبد ) أى إذا دعا ( ما لم يعجل ) والتعبير بالعبد وقع في رواية أبي إدريس كما سأنبه عليه .

قوله ( عن أبي عبيد ) هو سعد بن عبيد .

قوله ( مولى ابن أزهري ) اسمه عبد الرحمن .

قوله ( يستجاب لأحدكم ما لم يعجل ) أى يجاب دعاؤه . وقد تقدم بيان ذلك في التفسير في قوله تعالى ﴿ الذين استجابوا لله ﴾ .

قوله ( يقول دعوت فلم يستجب لي ) في رواية غير أبي ذر « فيقول » بزيادة فاء واللام منصوبة ، قال ابن بطال : المعنى أنه يسألم فيترك الدعاء فيكون كالمان بدعائه ، أو أنه أتى من الدعاء ما يستحق به الإجابة فيصير كالمبخل للرب الكريم الذي لا تعجزه الإجابة ولا ينقصه العطاء . وقد وقع في رواية أبي إدريس الخولاني عن أبي هريرة عند مسلم والترمذي « لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع بائس أو قطيعة رحم ، وما لم يستعجل . قيل : وما الاستعجال ؟ قال : يقول قد دعوت وقد دعوت فلم أر يستجاب لي ، فيستحسر عند ذلك ويدع الدعاء » ومعنى قوله يستحسر وهو بمهمات ينقطع . وفي هذا الحديث أدب من آداب الدعاء ، وهو أنه يلزم الطلب ولا يئس من الإجابة لما في ذلك من الانقياد والاستسلام وإظهار الافتقار ، حتى قال بعض السلف لأنا أشد خشية أن أحرم الدعاء من أن أحرم الإجابة ، وكأنه أشار إلى حديث ابن عمر رفعه « من فتح له منكم باب الدعاء فتحت له أبواب الرحمة » الحديث أخرجه الترمذي بسند لين وصححه الحاكم فوهم ، قال الداودي : يخشى على من خالف وقال قد دعوت فلم يستجب لي أن يحرم الإجابة وما قام مقامها من الادخار والتكفير انتهى . وقد قدمت في أول كتاب الدعاء الأحاديث الدالة على أن دعوة المؤمن لا ترد ، وأنها إما أن تعجل له الإجابة ، وإما أن تدفع عنه من سوء مثلها ، وإما أن يدخر له في الآخرة خير مما سأل . فأشار الداودي إلى ذلك ، وإلى ذلك أشار ابن الجوزي بقوله : أعلم أن دعاء المؤمن لا يرد ، غير أنه قد يكون الأولى له تأخير الإجابة أو يعرض بما هو أولى له عاجلاً أو آجلاً ، فينبغي للمؤمن أن لا يترك الطلب من ربه فإنه متعبد بالدعاء كما هو متعبد بالتسليم والتفويض . ومن جملة آداب الدعاء تحرى الأوقات الفاضلة كالسجود ، وعند الأذان ، ومنها تقديم الوضوء والصلاة ، واستقبال القبلة ، ورفع اليدين ، وتقديم التوبة ، والاعتراف بالذنب ، والإخلاص ، وافتتاحه بالحمد والثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسؤال بالأسماء الحسنى ، وأدلة ذلك ذكرت في هذا الكتاب .



وقال الكرماني ما ملخصه : الذي يتصور في الإجابة وعدمها أربع صور : الأولى عدم العجلة وعدم القول المذكور ، الثانية وجودهما ، الثالثة والرابعة عدم أحدهما ووجود الآخر ، فدل الخبر على أن الإجابة تختص بالصورة الأولى دون ثلاث ، قال : ودل الحديث على أن مطلق قوله تعالى ﴿ أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَا ﴾ مقيد بما دل عليه الحديث . قلت : وقد أول الحديث المشار إليه قبل على أن المراد بالإجابة ماهو أعم من تحصيل المطلوب بعينه أو مايقوم مقامه ويزيد عليه ، والله أعلم

### رفع الأيدي في الدعاء

وقال أبو موسى : دعا النبي صلى الله عليه ، ثم رفع يديه ورأيت بياض إبطيه .  
وقال ابن عمر : رفع النبي صلى الله عليه يديه : « اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد » .  
[٦٣٤١] ٦١١٩- وقال الأويسى حدثني محمد بن جعفر عن يحيى بن سعيد وشريك سمعا أنسا عن النبي صلى الله عليه رفع يديه حتى رأيت بياض إبطيه .

قوله ( باب رفع الأيدي في الدعاء ) أى على صفة خاصة ، وسقط لفظ « باب » لأبى ذر .

قوله ( وقال أبو موسى ) هو الأشعري ( دعا النبي صلى الله عليه وسلم ثم رفع يديه ورأيت بياض إبطيه ) هذا طرف من حديثه الطويل في قصة قتل عمه أى عامر الأشعري ، وقد تقدم موصولا في المغازي في غزوة حنين ، وأشرت إليه قبل بثلاثة أبواب في « باب قول الله تعالى وصل عليهم » .

قوله ( وقال ابن عمر رفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه وقال : اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد ) وهذا طرف من قصة غزوة بنى جذيمة بمعجم ومعجمة وزن عظيمة ، وقد تقدم موصولا مع شرحه في المغازي بعد غزوة الفتح ، وخالد المذكور هو ابن الوليد .

قوله ( وقال الأويسى ) هو عبد العزيز بن عبد الله ، ومحمد بن جعفر أى ابن أى كثير ، ويحيى بن سعيد هو الانصاري . وهذا طرف أيضا من حديث أنس في الاستسقاء وقد تقدم هناك بهذا السند معلقا ، ووصله أبو نعيم من رواية أبى زرعة الرازي قال حدثنا الأويسى به ، وأورد البخاري قصة الاستسقاء مطولة من رواية شريك بن أبي نمر وحده عن أنس من طرق في بعضها « ورفع يديه » وليس في شيء منها « حتى رأيت بياض إبطيه » إلا هذا . وفي الحديث الأول رد من قال لا يرفع كذا إلا في الاستسقاء ، بل فيه وفي الذي بعده رد على من قال لا يرفع اليدين في الدعاء غير الاستسقاء أصلا ، وتمسك بحديث أنس « لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء » وهو صحيح ، لكن جمع بينه وبين أحاديث الباب وما في معناها بأن المنفى صفة خاصة لا أصل الرفع وقد أشرت إلى ذلك في أبواب الاستسقاء ، وحاصله أن الرفع في الاستسقاء يخالف غيره إما بالمبالغة إلى أن تصير اليدين في حذو الوجه مثلا وفي الدعاء إلى حذو المنكبين ، ولا يعكر على ذلك أنه ثبت في كل منهما « حتى يرى بياض إبطيه » بل يجمع بأن تكون رؤية البياض في الاستسقاء أبلغ منها في غيره ، وإما أن الكفين في الاستسقاء يليان الأرض وفي الدعاء يليان السماء ، قال المنذري : وتقدير تعذر الجمع فجانب الإتيان أرجح . قلت : ولاسيما مع كثرة الأحاديث الواردة في ذلك ، فإن فيه أحاديث كثيرة أفردا المنذري في جزء سرد منها النووي في « الأذكار » وفي « شرح المذهب » جملة . وعقد لها البخاري أيضا في « الأدب المفرد »

بابا ذكر فيه حديث أبي هريرة « قدم الطفيل بن عمرو على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن دوسا عصت فادع الله عليها ، فاستقبل القبلة ورفع يديه فقال : اللهم اهد دوسا » وهو في الصحيحين دون قوله « ورفع يديه » وحديث جابر « أن الطفيل بن عمرو هاجر » فذكر قصة الرجل الذي هاجر معه وفيه « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم وليديه فاغفر ورفع يديه » وسنده صحيح ، وأخرجه مسلم . وحديث عائشة أنها « رأت النبي صلى الله عليه وسلم يدعو رافعا يديه يقول : اللهم إنما أنا بشر » الحديث وهو صحيح الإسناد . ومن الأحاديث الصحيحة في ذلك ما أخرجه المصنف في « جزء رفع اليدين » : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم رافعا يديه يدعو لعثمان » ولمسلم من حديث عبد الرحمن بن سمرة في قصة الكسوف « فانتبهت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو رافع يديه يدعو » وعنده في حديث عائشة في الكسوف أيضا « ثم رفع يديه يدعو » وفي حديثها عنده في دعائه لأهل البقيع « فرفع يديه ثلاث مرات » الحديث . ومن حديث أبي هريرة الطويل في فتح مكة « فرفع يديه وجعل يدعو » وفي الصحيحين من حديث أبي حميد في قصة ابن اللبية « ثم رفع يديه حتى رأيت عفرة إبطيه يقول : اللهم هل بلغت » ومن حديث عبد الله بن عمرو « أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قول إبراهيم وعيسى فرفع يديه وقال : اللهم أمتي » وفي حديث عمر « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزل عليه الوحي يسمع عند وجهه كدوى النحل ، فأنزل الله عليه يوماً ، ثم سرى عنه فاستقبل القبلة ورفع يديه ودعا » الحديث أخرجه الترمذي واللفظ له والنسائي والحاكم ، وفي حديث أسامة « كنت ردف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات فرفع يديه يدعو ، فمالت به ناقته فسقط خطامها ، فتناوله بيده وهو رافع اليد الأخرى » أخرجه النسائي بسند جيد ، وفي حديث قيس بن سعد عند أبي داود « ثم رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه وهو يقول : اللهم صلواتك ورحمتك على آل سعد بن عباد » الحديث وسنده جيد . والأحاديث في ذلك كثيرة : وأما ما أخرجه مسلم من حديث عمارة بن ربيعة براء وموحدة مصغر أنه « رأى بشر بن مروان يرفع يديه ، فأنكر ذلك وقال : لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يزيد على هذا يشير بالسبابة » فقد حكى الطبري عن بعض السلف أنه أخذ بظااهره وقال : السنة أن الداعي يشير بإصبع واحدة ، ورده بأنه إنما ورد في الخطيب حال الخطبة ، وهو ظاهر في سياق الحديث فلا معنى للتمسك به في منع رفع اليدين في الدعاء مع ثبوت الأخبار بمشروعيتها ، وقد أخرج أبو داود والترمذي وحسنه وغيرهما من حديث سلمان رفعه « إن ربكم حي كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفراً » بكسر المهملة وسكون الفاء أى خالية وسنده جيد ، قال الطبري : وكره رفع اليدين في الدعاء ابن عمر وجبير بن مطعم ، ورأى شريح رجلا يرفع يديه داعياً فقال : من تتناول بهما لا أم لك ؟ وساق الطبري ذلك بأسانيد عنهم . وذكر ابن التين عن عبد الله بن عمر بن غانم أنه نقل عن مالك أن رفع اليدين في الدعاء ليس من أمر الفقهاء ، قال : وقال في « المدونة » ويختص الرفع بالاستسقاء ويجعل بطونهما إلى الأرض . وأما ما نقله الطبري عن ابن عمر فإنما أنكر رفعهما إلى حذو المنكبين وقال : ليجعلهما حذو صدره ، كذلك أسنده الطبري عنه أيضا . وعن ابن عباس أن هذه صفة الدعاء . وأخرج أبو داود والحاكم عنه من وجه آخر قال : المسألة أن ترفع يديك حذو منكبيك ، والاستغفار أن تشير بإصبع واحدة ، والابتهاال أن تمد يديك جميعاً . وأخرج الطبري من وجه آخر عنه قال : يرفع يديه حتى يجاوز بهما رأسه . وقد صح عن ابن عمر خلاف ما تقدم أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » من طريق القاسم بن محمد « رأيت ابن عمر يدعو عند القاص يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه باطنهما مما يليه وظاهرهما مما يلي وجهه » .

### باب الدعاء غير مُستقبل القبلة

[٦٣٤٢] ٦١٢٠- فامحمد بن محبوب قال نا أبو عوانة عن قتادة عن أنس : بينا النبي صلى الله عليه يخطب يوم الجمعة فقام رجل فقال : يا رسول الله ، ادع الله أن يسقينا . فتغيّمت السماء ومطّرنا حتى ما كاد الرجل يصل إلى المنزل . فلم تزل تمطر إلى الجمعة المقبلة ، فقام ذلك الرجل -أو غيره- فقال : ادع الله أن يصرفه عنا ، فقد غرقنا . فقال : « اللهم حوالينا ولا علينا » . فجعل السحاب تنقطع حول المدينة ولا يمطر أهل المدينة .

**قوله ( باب الدعاء غير مستقبل القبلة )** ذكر فيه حديث قتادة عن أنس « بينا النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فقام رجل فقال : يا رسول الله ادع الله أن يسقينا » الحديث وفيه « فقام ذلك الرجل أو غيره فقال : ادع الله أن يصرف عنا فقد غرقنا ، فقال : اللهم حوالينا ولا علينا » الحديث ، وقد تقدم شرحه في الاستسقاء ، وفي بعض طرقه في الأول « فقال : اللهم اسقنا » ووجه أخذه من الترجمة من جهة أن الخطيب من شأنه أن يستدبر القبلة ، وأنه لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم لما دعا في المرتين استدار ، وقد تقدم في الاستسقاء من طريق إسحق بن أبي طلحة عن أنس في هذه القصة في آخره « ولم يذكر أنه حوّل رداءه ، ولا استقبال القبلة »

### باب الدعاء مُستقبل القبلة

[٦٣٤٣] ٦١٢١- فاموسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا عمرو بن يحيى عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد قال : خرج رسول الله صلى الله عليه إلى هذا المصلّى يستسقي ، فدعا واستسقى ، ثم استقبال القبلة وقلب رداءه .

**قوله ( باب الدعاء مستقبل القبلة )** ذكر فيه حديث عبد الله بن زيد قال « خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى المصلّى يستسقى فدعا واستسقى ، ثم استقبال القبلة وقلب رداءه » قال الإسماعيلي هذا الحديث مطابق للترجمة التي قبل هذا ، يريد أنه قدم الدعاء قبل الاستسقاء ، ثم قال : لكن لعل البخاري أراد أنه لما تحول وقلب رداءه دعا حينئذ أيضاً ، قلت : وهو كذلك ، فأشار كعاداته إلى ماورد في بعض طرق الحديث ، وقد مضى في الاستسقاء من هذا الوجه بلفظ « وأنه لما أراد أن يدعو استقبال القبلة وحول رداءه » وترجم له « استقبال القبلة في الدعاء » والجمع بينه وبين حديث أنس أن القصة التي في حديث أنس كانت في خطبة الجمعة بالمسجد ، والقصة التي في حديث عبد الله بن زيد كانت بالمصلّى ، وقد سقطت هذه الترجمة من رواية أبي زيد المروزي فصار حديثها من جملة الباب الذي قبله ، ويسقط بذلك اعتراض الإسماعيلي من أصله . وقد ورد في استقبال القبلة في الدعاء من فعل النبي صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث : منها حديث عمر عند الترمذى وقد قدمته في « باب رفع اليدين في الدعاء » ولمسلم والترمذى من حديث ابن عباس عن عمر « لما كان يوم بدر نظر رسول الله صلى الله عليه إلى المشركين فاستقبل القبلة ثم مد يديه فجعل يهتف بربه » الحديث ، وفي حديث ابن مسعود « استقبال النبي صلى الله عليه وسلم الكعبة فدعا على نفر من قريش » الحديث متفق عليه ، وفي حديث عبد الرحمن بن طارق عن أبيه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جاز مكاناً من دار يعلي استقبال القبلة فدعا » أخرجه أبو داود والنسائي واللفظ له ، وفي حديث ابن مسعود « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في

قبر عبد الله ذى النجادين ، الحديث وفيه « فلما فرغ من دفنه استقبل القبلة رافعاً يديه » أخرجه أبو عوانة في صحيحه .

### باب دعوة النبي صلى الله عليه لخادمه بطول العمر وكثرة ماله

[٦٣٤٤] ٦١٢٢- نا عبد الله بن أبي الأسود قال نا حرمي قال نا شعبة عن قتادة عن أنس قال : قالت أمي : يا رسول الله ، خادمك أدع الله له . قال : « اللهم أكثر ماله وولده ، وبارك له فيما أعطيته » .

قوله ( باب دعوة النبي صلى الله عليه وسلم لخادمه بطول العمر وبكثرة ماله ) ذكر فيه حديث أنس « قالت أمي يا رسول الله خادمك أدع الله له ، قال : اللهم أكثر ماله وولده » الحديث . وقد مضى قريباً ، وذكره في عدة أبواب . وليس في شيء منها ذكر العمر ، فقال بعض الشراح : مطابقة الحديث للترجمة أن الدعاء بكثرة الولد يستلزم حصول طول العمر ، وتعقب بأنه لا ملازمة بينهما إلا بنوع من المجاز بأن يراد أن كثرة الولد في العادة تستدعي بقاء ذكر الولد ما بقي أولاده ، فكأنه حتى . والأول في الجواب أنه أشار كعادته إلى ماورد في بعض طرقه ، فأخرج في « الأدب المفرد » من وجه آخر عن أنس قال « قالت أم سليم - وهي أم أنس - خويدمك ألا تدعو له ؟ فقال : اللهم أكثر ماله وولده وأطول حياته واغفر له » فأما كثرة ولد أنس وماله فوقع عند مسلم في آخر هذا الحديث من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس « قال أنس : فو الله إن مالي لكثير ، وإن ولدي وولد ولدي ليتعادون على نحو المائة اليوم » ، وتقدم في حديث « الطاعون شهادة لكل مسلم » في كتاب الطب قول أنس « أخبرتنى ابنتي أمينة أنه دفن من صلى إلى يوم مقدم الحجاج البصرة مائة وعشرون » وقال النووي في ترجمته : كان أكثر الصحابة أولاداً . وقد قال ابن قتيبة في « المعارف » : كان بالبصرة ثلاثة ماماتوا حتى رأى كل واحد منهم من ولده مائة ذكر لصلبه : أبو بكرة وأنس وخليفة بن بدر ، وزاد غيره رابعاً وهو المهلب بن أبي صفرة . وأخرج الترمذي عن أبي العالية في ذكر أنس : وكان له بستان يأتي في كل سنة الفاكهة مرتين ، وكان فيه ريحان يجيء منه ريح المسك ، ورجاله ثقات . وأما طول عمر أنس فقد ثبت في الصحيح أنه كان في الهجرة ابن تسع سنين وكانت وفاته سنة إحدى وتسعين فيما قيل وقيل سنة ثلاث وله مائة وثلاث سنين قاله خليفة وهو المعتمد ، وأكثر ما قيل في سنه أنه بلغ مائة وسبع سنين ، وأقل ما قيل فيه تسعا وتسعين سنة .

### باب الدعاء عند الكرب

[٦٣٤٥] ٦١٢٣- نا مسلم بن إبراهيم قال نا هشام قال نا قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس قال : كان النبي صلى الله عليه يدعو عند الكرب : « لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله رب السماوات والأرض ورب العرش العظيم » .

[الحديث ٦٣٤٥ - أطرافه في : ٦٣٤٦ ، ٧٤٢٦ ، ٧٤٣١] .

[٦٣٤٦] ٦١٢٤- وحدثنا مسدد قال نا يحيى عن هشام بن أبي عبد الله عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه كان يقول عند الكرب : « لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله رب »

العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السماوات ورب الأرض رب العرش الكريم». وقال وهب نا شعبة عن قتادة .. مثله.

**قوله ( باب الدعاء عند الكرب )** بفتح الكاف وسكون الراء بعدها موحدة ، هو مايدهم المرء مما يأخذ بنفسه فيغمه ويحزنه .

**قوله ( هشام )** وفي الطريق الثانية « هشام بن أبي عبد الله » وهو الدستوائي ، وأبو العالية هو الرياحي بتحتانية ثم مهملة واسمه رفيع ، وقد رواه قتادة عنه بالعننة وهو مدلس ، وقد ذكر أبو داود في السنن في كتاب الطهارة عقب حديث أبي خالد الدالاني عن قتادة عن أبي العالية قال شعبة : إنما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث : حديث يونس بن متى ، وحديث ابن عمر في الصلاة ، وحديث القضاة ثلاثة . وحديث ابن عباس شهد عندي رجال مرضيون ، وروى ابن أبي حاتم في « المراسيل » بسنده عن يحيى القطان عن شعبة قال : لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أحاديث فذكرها بنحوه ولم يذكر حديث ابن عمر ، وكأن البخاري لم يعتبر بهذا الحصر لأن شعبة ما كان يحدث عن أحد من المدلسين إلا بما يكون ذلك المدلس قد سمعه من شيخه ، وقد حدث شعبة بهذا الحديث عن قتادة ، وهذا هو السر في إيراده له معلقاً في آخر الترجمة من رواية شعبة . وأخرج مسلم الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن أبا العالية حدثه ، وهذا صريح في سماعه له منه . وأخرج البخاري أيضاً من رواية قتادة عن أبي العالية غير هذا ، وهو حديث رؤية موسى وغيره ليلة أسرى به ، وأخرج مسلم أيضاً . وقوله في هذا المعلق « وقال وهب » كذا للأكثر ، وللمستمل وحده « وهيب » بالتصغير ، وقال أبو ذر : الصواب الأول . قلت : ووقع في رواية أبي زيد المروزي « وهب بن جرير » أي ابن حازم فأزال الإشكال ، ويؤيده أن البخاري أخرج الحديث المذكور في التوحيد من طريق وهيب بالتصغير وهو ابن خالد فقال : سعيد بن أبي عروبة عن قتادة . فظهر أنه عند وهيب بالتصغير عن سعيد بالمهملة والدال ، وعند وهب بسكون الهاء عن شعبة بالمعجمة والموحدة .

**قوله ( كان يدعو عند الكرب )** أي عند حلول الكرب ، وعند مسلم من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة « كان يدعو بهن ويقولهن عند الكرب » وله من رواية يوسف بن عبد الله بن الحارث عن أبي الحارث عن أبي العالية « كان إذا حزبه أمر » وهو بفتح المهملة والزاي وبالموحدة أي هجم عليه أو غلبه ، وفي حديث علي عند النسائي وصححه الحاكم « لقنني رسول الله صلى الله عليه وسلم هؤلاء الكلمات وأمرني إن نزل بي كرب أو شدة أن أقولها » .

**قوله ( لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله رب السماوات والأرض ورب العرش العظيم )** ووقع في الرواية التي بعدها بلفظ « ورب الأرض ورب العرش الكريم » وقال في أوله « رب العرش الكريم » بدل « العظيم الحليم » ووقع جميع ما تضمنته هاتان الروايتان في رواية وهيب بن خالد التي أشرت إليها ، لكن قال « العليم الحليم » باللام بدل الظاء المعجمة ، وكذا هو لمسلم من طريق معاذ بن هشام وقال « العظيم » بدل « العليم » .

**قوله ( رب العرش العظيم )** نقل ابن التين عن الداودي أنه رواه برفع العظيم ، وكذا برفع الكريم في قوله « رب العرش الكريم » على أنهما نعتان للرب ، والذي ثبت في رواية الجمهور بالجر على أنه نعت للعرش ، وكذا قرأ الجمهور في قوله تعالى ﴿ رب العرش العظيم ﴾ — ورب العرش الكريم ﴿ بالرفع ، وقرأ ابن محيصن بالجر فيهما ،

وجاء ذلك أيضا عن ابن كثير وعن أبي جعفر المدني ، وأعرب بوجهين أحدهما ماتقدم والثاني أن يكون مع الرفع نعتاً للعرش على أنه خير لمبتدأ محذوف قطع عما قبله للمدح ، ورجح لحصول توافق القراءتين ، ورجح أبو بكر الأصم الأول لأن وصف الرب بالعظيم أولى من وصف العرش ، وفيه نظر لأن وصف ما يضاف للعظيم بـ "عظيم أقوى في تعظيم العظيم ، فقد نعت الهدهد عرش بلقيس بأنه عرش عظيم ولم ينكر عليه سليمان ، قال العلماء الحليم الذي يؤخر العقوبة مع القدرة ، والعظيم الذي لا شيء يعظم عليه ، والكريم المعطى فضلاً ، وسيأتي لذلك مزيد في شرح الأسماء الحسنى قريباً . وقال الطيبي : صدر هذا الثناء بذكر الرب ليناسب كشف الكرب ، لأنه مقتضى الترية ، وفيه التهليل المشتمل على التوحيد ، وهو أصل التنزيهات الجلالية ، والعظمة التي تدل على تمام القدرة ، والحلم الذي يدل على العلم ، إذ الجاهل لا يتصور منه حلم ولا كرم ، وهما أصل الأوصاف الإكرامية . ووقع في حديث على الذي أشرت إليه « لا إله إلا الله الكريم العظيم ، سبحان الله تبارك الله رب العرش العظيم ،

والحمد لله رب العالمين » وفي لفظ « الحليم الكريم » في الأول وفي لفظ « لا إله إلا الله وحده لا شريك له العلي العظيم ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له الحليم الكريم » وفي لفظ « لا إله إلا الله الحليم الكريم سبحانه تبارك وتعالى رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين » أخرجهما كلها النسائي . قال الطبري : معنى قول ابن عباس « يدعو » وإنما هو تهليل وتعظيم يحتمل أمرين : أحدهما أن المراد تقديم ذلك قبيل الدعاء كما ورد من طريق يوسف ابن عبد الله بن الحارث المذكورة وفي آخره « ثم يدعو » . قلت : وكذا هو عند أبي عوانة في مستخرجه من هذا الوجه ، وعند عبد بن حميد من هذا الوجه « كان إذا حزبه أمر قال « فذكر الذكر المأثور وزاد » ثم دعا » وفي « الأدب المفرد » من طريق عبد الله بن الحارث « سمعت ابن عباس » فذكره وزاد في آخره « اللهم اصرف عني شره » قال الطبري : ويؤيد هذا ما روى الأعمش عن إبراهيم قال : كان يقال إذا بدأ الرجل بالثناء قبل الدعاء استجيب ؛ وإذا بدأ بالدعاء قبل الثناء كان على الرجاء . ثانيهما ما أجاب به ابن عيينة فيما حدثنا حسين بن حسن المروزي قال « سألت ابن عيينة عن الحديث الذي فيه أكثر ما كان يدعو به النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة لا إله إلا الله وحده لا شريك له » الحديث فقال سفيان : هو ذكر ، وليس فيه دعاء ، ولكن قال النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه عز وجل . من شغله ذكرى عن مسألتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين » قال وقال أمية ابن أبي الصلت في مدح عبد الله بن جدعان :

أذكر حاجتي أم قد كفاني حياؤك إن شيمتك الحياء  
إذا أثنى عليك المرء يوماً كفاه من تعرضك الثناء

قال سفيان : فهذا مخلوق حين نسب إلى الكرم اكتفى بالثناء عن السؤال فكيف بالخالق ؟ قلت : ويؤيد الاحتمال الثاني حديث سعد بن أبي وقاص رفعه « دعوة ذي النون إذ دعا وهو في بطن الحوت : لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين ، فإنه لم يدع بها رجل مسلم في شيء قط إلا استجاب الله تعالى له » أخرجه الترمذي والنسائي والحاكم ، وفي لفظ للحاكم « فقال رجل : أكانت ليونس خاصة أم للمؤمنين عامة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا تسمع إلى قول الله تعالى ﴿ وكذلك نجى المؤمنين ﴾ . وقال ابن بطلال : حدثني أبو بكر الرازي قال كنت بأصبهان عند أبي نعيم أكتب الحديث ، وهناك شيخ يقال له أبو بكر بن علي عليه مدار الفتيا فسعى به عند السلطان فسجن ، فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام وجبريل عن يمينه يحرك شفثيه بالتسبيح لا يفتر ، فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم : قل لأبي بكر بن علي يدعو بدعاء الكرب الذي

في صحيح البخاري حتى يفرج الله عنه . قال فأصبحت فأخبرته فدعا به فلم يكن إلا قليلا حتى أخرج انتهى . وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب « الفرج بعد الشدة » له من طريق عبد الملك بن عمير قال : كتب الوليد بن عبد الملك إلى عثمان بن حيان أنظر الحسن بن الحسن فاجلده مائة جلدة وأوقفه للناس ، قال فبعث إليه فجاء به فقام إليه على بن الحسين فقال : يا ابن عم تكلم بكلمات الفرج يفرج الله عنك ، فذكر حديث على باللفظ الثاني ، فقالها ، فرفع إليه عثمان رأسه فقال : أرى وجه رجل كذب عليه ، خلوا سبيله ، فسأكتب إلى أمير المؤمنين بعذره فأطلق . وأخرج النسائي والطبري من طريق الحسن بن الحسن بن علي قال : لما زوج عبد الله بن جعفر ابنته قال لها إن نزل بك أمر فاستقبليه بأن تقولى : لا إله إلا الله الحليم الكريم ، سبحان الله رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين . قال الحسن : فأرسل إلى الحجاج فقلتاه فقال : والله لقد أرسلت إليك ، وأنا أريد أن أقتلك ، فلأنت اليوم أحب إلى من كذا وكذا . وزاد في لفظ : فسل حاجتك . وما ورد من دعوات الكرب ما أخرجه أصحاب السنن إلا الترمذي عن أسماء بنت عميس قالت « قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أعلمك كلمات تقولين عند الكرب ؟ الله الله ربى لا أشرك به شيئا » وأخرجه الطبري من طريق أبي الجوزاء عن ابن عباس مثله . ولأبي داود وصححه ابن حبان عن أبي بكره رفعه « دعوات المكروب : اللهم رحمتك أرجو فلا تكلني إلى نفسي طرفة عين ، وأصلح لي شأني كله لا إله إلا أنت » .

### بِالتَّعَوُّذِ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ

[٦٣٤٧] ٦١٢٥- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا سفيان عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتعوذ من جهد البلاء ، ودرك الشقاء ، وسوء القضاء ، وشماتة الأعداء . قال سفيان : الحديث ثلاث ، زدت أنا واحدة لا أدري أيتها هي .

[الحديث ٦٣٤٧ - طرفه في : ٦٦١٦] .

**قوله ( باب التعوذ من جهد البلاء )** الجهد بفتح الجيم وبضمها المشقة ، وتقدم ما فيه في حديث بدء الوحي أول الكتاب ، والبلاء بالفتح مع المد ويجوز الكسر مع القصر .

**قوله ( سمى )** بالمهمله مصغر هو مولى أبي بكر بن عبد الرحمن الخزومي .

**قوله ( كان يتعوذ )** كذا للأكثر ، ورواه مسدد عن سفيان بسنده هذا بلفظ الأمر « تعوذوا » وسيأتي في كتاب القدر ، وكذا وقع في رواية الحسن بن علي الواسطي عن سفيان عند الإسماعيلي وأبي نعيم .

**قوله ( ودرك الشقاء )** بفتح الدال والراء المهملتين ويجوز سكون الراء وهو الإدراك واللاحاق ، والشقاء بمعجمة ثم قاف هو الهلاك ، ويطلق على السبب المؤدي إلى الهلاك .

**قوله ( قال سفيان )** هو ابن عيينة راوي الحديث المذكور ، وهو موصول بالسند المذكور .

**قوله ( الحديث ثلاث ، زدت أنا واحدة لا أدري أيتها )** أى الحديث المرفوع المروى يشتمل على ثلاث جمل من الجمل الأربع ؛ والرابعة زادها سفيان من قبل نفسه ثم خفى عليه تعيينها ، ووقع عند الحميدي في مسنده

عن سفيان « الحديث ثلاث من هذه الأربع » وأخرجه أبو عوانة والإسماعيلي وأبو نعيم من طريق الحميدي ولم يفصل ذلك بعض الرواة عن سفيان ، وفي ذلك تعقب على الكرماني حيث اعتذر عن سفيان في جواب من استشكل جواز زيادته الجملة المذكورة في الحديث مع أنه لا يجوز الإدراج في الحديث فقال : يجاب عنه بأنه كان يميزها إذا حدث ، كذا قال وفيه نظر ، فسيأتي في القدر عن مسدد وأخرجه مسلم عن أبي خيثمة وعمرو الناقد والنسائي عن قتبية والإسماعيلي من رواية العباس بن الوليد وأبو عوانة من رواية عبد الجبار بن العلاء وأبو نعيم من طريق سفيان بن وكيع كلهم عن سفيان بالخصال الأربعة بغير تمييز ، إلا أن مسلماً قال عن عمرو الناقد : قال سفيان أشك أني زدت واحدة منها . وأخرجه الجوزقي من طريق عبد الله بن هاشم عن سفيان فاقتصر على ثلاثة ثم قال : قال سفيان وشماته الأعداء . وأخرجه الإسماعيلي من طريق ابن أبي عمر عن سفيان ، وبين أن الخصلة المزيدة هي شماته الأعداء ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق شجاع بن مخلد عن سفيان مقتصراً على الثلاثة دونها ، وعرف من ذلك تعيين الخصلة المزيدة ، ويجاب عن النظر بأن سفيان كان إذا حدث ميزها ثم طال الأمر فطره السهو عن تعيينها فحفظ بعض من سمع تعيينها منه قبل أن يطره السهو ؛ ثم كان بعد أن خفى عليه تعيينها يذكر كونها مزيدة مع إبهامها ، ثم بعد ذلك إما أن يحمل الحال حيث لم يقع تمييزها لا تعيينها ولا إبهاماً أن يكون ذهل عن ذلك أو عين أو ميز فذهل عنه بعض من سمع ، ويترجح كون الخصلة المذكورة هي المزيدة بأنها تدخل في عموم كل واحدة من الثلاثة ثم كل واحدة من الثلاثة مستقلة ، فإن كل أمر يكره يلاحظ فيه جهة المبدأ وهو سوء القضاء وجهة المعاد وهو درك الشقاء لأن شقاء الآخرة هو الشقاء الحقيقي وجهة المعاش وهو جهد البلاء وأما شماته الأعداء فتقع لكل من وقع له كل من الخصال الثلاثة . وقال ابن بطلال وغيره : جهد البلاء كل ما أصاب المرء من شدة مشقة وما لا طاقة له بحمله ولا يقدر على دفعه . وقيل المراد بجهد البلاء قلة المال وكثرة العيال كذا جاء عن ابن عمر . والحق أن ذلك فرد من أفراد جهد البلاء . وقيل هو ما يختار الموت عليه ، قال : ودرك الشقاء يكون في أمور الدنيا وفي أمور الآخرة ، وكذلك سوء القضاء عام في النفس والمال والأهل والولد والخاتمة والمعاد ، قال : والمراد بالقضاء هنا المقضى ، لأن حكم الله كله حسن لا سوء فيه . وقال غيره : القضاء الحكم بالكلييات على سبيل الإجمال في الأزل ، والقدر الحكم بوقوع الجزئيات التي لتلك الكليات على سبيل التفصيل ، قال ابن بطلال : وشماته الأعداء ما ينكأ القلب ويبلغ من النفس أشد مبلغ ، وإنما تعوذ النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك تعليماً لأئمة ، فإن الله تعالى كان آمناً من جميع ذلك ، وبذلك جزم عياض . قلت : ولا يتعين ذلك ، بل يحتمل أن يكون استعاذ بربه من وقوع ذلك بأئمة ، ويؤيده رواية مسدد المذكورة بصيغة الأمر كما قدمته ، وقال النووي : شماته الأعداء فرحهم ببلية تنزل بالمعادي ، قال : وفي الحديث دلالة لاستحباب الاستعاذة من الأشياء المذكورة ، وأجمع على ذلك العلماء في جميع الأعصار والأمصار ، وشدت طائفة من الزهاد . قلت : وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل كتاب الدعوات . وفي الحديث أن الكلام المسجوع لا يكره إذا صدر عن غير قصد إليه ولا تكلف ، قاله ابن الجوزي ، قال : وفيه مشروعية الاستعاذة ، ولا يعارض ذلك كون ماسبق في القدر لايرد لاحتمال أن يكون مما قضى ، فقد يقضى على المرء مثلاً بالبلاء ويقضى أنه إن دعا كشف ، فالقضاء محتمل للدافع والمدفوع ، وفائدة الاستعاذة والدعاء إظهار العبد فاقتة لربه وتضرعه إليه ، وقد تقدم ذلك مبسوطاً في أوائل كتاب الدعوات .



### باب دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى

[٦٣٤٨] ٦١٢٦- نَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ نَبِيُّ اللَّيْثُ قَالَ نَبِيُّ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ - فِي رِجَالٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ - أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ وَهُوَ صَحِيحٌ : « لَنْ يُقْبَضَ نَبِيٌّ قَطُّ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ ، ثُمَّ يُخَيَّرُ » . فَلَمَّا نَزَلَ بِهِ - وَرَأْسُهُ عَلَى فَخْذِي - غُشِيَ عَلَيْهِ سَاعَةٌ ، ثُمَّ أَفَاقَ ، فَأَشْخَصَ بَصَرَهُ إِلَى السَّقْفِ ثُمَّ قَالَ : « اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى » ، قُلْتُ : إِذَا لَا يَخْتَارُنَا ، وَعَلِمْنَا أَنَّهُ الْحَدِيثُ الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُنَا وَهُوَ صَحِيحٌ ، قَالَتْ : فَكَانَتْ تِلْكَ آخِرَ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا : « اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى » .

**قوله ( باب )** كذا للأكثر بغير ترجمة ، ذكر فيه حديث عائشة في الوفاة النبوية ، وفيه قوله عليه الصلاة والسلام « الرفيق الأعلى » وقد تقدم شرحه في أواخر المغازي ، وتعلقه بما قبله من جهة أن فيه إشارة إلى حديث عائشة أنه كان إذا اشتكى نفث على نفسه بالمعوذات ، وقضية سياقها هنا أنه لم يتعوذ في مرض موته بذلك ، بل تقدم في الوفاة النبوية من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة « فذهبت أعوده فرفع رأسه إلى السماء وقال : في الرفيق الأعلى » .

**قوله ( أخبرني سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير في رجال من أهل العلم أن عائشة رضى الله عنها قالت )** لم أفق على تعيين أحد منهم صريحاً ، وقد روى أصل الحديث المذكور عن عائشة ابن أبي مليكة وذكروا مولى عائشة وأبو سلمة بن عبد الرحمن والقاسم بن محمد ، فيمكن أن يكون الزهري عناهم أو بعضهم |

### باب الدُّعَاءِ بِالْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ

[٦٣٤٩] ٦١٢٧- نَا مُسَدَّدٌ قَالَ نَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ قَالَ : أَتَيْتُ خُبَّابًا وَقَدْ اِكْتَوَى سَبْعًا ، قَالَ : لَوْلَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَهَانَا أَنْ نَدْعُو بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ .

[٦٣٥٠] ٦١٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ نَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ نَبِيُّ قَيْسٍ قَالَ أَتَيْتُ خُبَّابًا وَقَدْ اِكْتَوَى سَبْعًا فِي بَطْنِهِ ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : لَوْلَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَهَانَا أَنْ نَدْعُو بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ .

[٦٣٥١] ٦١٢٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ أَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ الْمَوْتَ لَضُرِّ نَزَلَ بِهِ ، فَإِنْ كَانَ لَا بَدَأَ مُتَمَنَّيَاً لِلْمَوْتِ فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي ، وَتَوَقَّئِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي » .

**قوله ( باب الدعاء بالموت والحياة )** في رواية أبي زيد المروزي وبالحياة وهو أوضح ، وفيه حديثان : الأول حديث خباب ، ويحيى في سنده هو ابن سعيد القطان ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، وإنما أعاده عن محمد بن المثني بعد أن أورده عن مسدد وكلاهما يرويه عن يحيى القطان لما في رواية محمد بن المثني من الزيادة وهي قوله « في بطنه فسمعتة يقول » وباقي سياقهما سواء ، ووقعت الزيادة المذكورة عند الكشميهني وحده في رواية مسدد وهي غلط ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب عيادة المرضى . الثاني حديث أنس « لا يتمنين أحدكم الموت » في رواية الكشميهني « أحد منكم » وقد تقدم شرحه أيضا هناك

## باب

### الدُّعَاءُ لِلصَّبْيَانِ بِالْبَرَكَةِ، وَمَسْحَ رُؤُوسِهِمْ

وقال أبو موسى: وَلَدَ لِي مَوْلُودٌ وَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ بِالْبَرَكَةِ

[٦٣٥٢] ٦١٣٠- نَاقُتِيبَةُ قَالَتْ نَا حَاتِمٌ عَنِ الْجَعْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: ذَهَبَتْ بِي

خَالَتِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَ أُخْتِي وَجَعَ، فَمَسَحَ رَأْسِي وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ. ثُمَّ تَوَضَّأَ فَشَرِبْتُ مِنْ وَضُوئِهِ، ثُمَّ قَمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ فَنَظَرْتُ إِلَى خَاتَمِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ مِثْلَ زُرِّ الْحِجْلَةِ.

[٦٣٥٣] ٦١٣١- نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ نَا ابْنُ وَهَبٍ قَالَ نَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي عَقِيلٍ أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ

بِهِ جَدُّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ مِنَ السُّوقِ - أَوْ إِلَى السُّوقِ - فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ، فَيَلْقَاهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ عُمَرَ فَيَقُولَانِ: أَشْرَكْنَا، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا لَكَ بِالْبَرَكَةِ فَيُشْرِكُهُمْ، فَرُبَّمَا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَمَا هِيَ، فَيَبِيعُهَا بِهَا إِلَى الْمَنْزِلِ.

[٦٣٥٤] ٦١٣٢- نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ

أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَهُوَ الَّذِي مَجَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَجْهِهِ وَهُوَ غُلَامٌ مِنْ بَنِيهِمْ.

[٦٣٥٥] ٦١٣٣- نَا عَبْدَانُ قَالَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ يُؤْتِي الصَّبْيَانَ فَيَدْعُو لَهُمْ، فَأَتِي بِصَبِيٍّ فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَتْبَعَهُ إِيَّاهُ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ.

[٦٣٥٦] ٦١٣٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنُ صُعَيْرٍ - وَكَانَ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ مَسَحَ عَنْهُ - أَنَّهُ رَأَى سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يُؤْتِرُ بِرُكْعَةٍ.

**قوله ( باب الدعاء للصبيان بالبركة ومسح رؤوسهم )** في رواية أبي زيد المروزي « ومسح رأسه » بالإنفراد

وورد في فضل مسح رأس اليتيم حديث أخرجه أحمد والطبراني عن أبي أمامة بلفظ « من مسح رأس يتيماً لا يمسحه إلا الله كان له بكل شعرة تمر يده عليها حسنة » وسنده ضعيف . ولأحمد من حديث أبي هريرة « أن رجلاً شكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم قسوة قلبه فقال : أطعم المسكين وامسح رأس اليتيم » وسنده حسن ، وذكر في الباب أحاديث : الحديث الأول .

**قوله ( وقال أبو موسى ولد لي مولود )** هذا طرف من حديث تقدم موصولاً في كتاب العقيدة ، واسم الولد

المذكور إبراهيم . الثاني .

**قوله ( حاتم )** هو ابن إسماعيل ، والجعد يقال فيه الجعيد بالتصغير ، والسائب بن يزيد يعرف بابن أخت

التمر ، وقد تقدم في « باب خاتم النبوة » في أوائل الترجمة النبوية قبل المبعث ، وتقدم شرح الحديث هناك وفي « باب استعمال فضل وضوء الناس » من كتاب الطهارة . الثالث .

**قوله ( عن أبي عقيل )** بفتح أوله واسمه زهرة بن معبد ، وعبد الله بن هشام هو التيمي من بنى تيم بن مرة ، تقدم شرح حديثه في الشركة . الرابع .

**قوله ( محمود بن ربيع وهو الذي حج رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجهه وهو غلام من بثرهم )** كذا أورده مختصراً ، وأورده من هذا الوجه في الطهارة كذلك ، ولم يذكر الخبر الذي أخبر به محمود وهو حديثه عن عتب بن مالك في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في بيته ، وقد أورده في « باب إذا دخل بيتا صلى حيث شاء » من كتاب الصلاة من هذا الوجه مختصراً فقال « حدثنا عبد الله بن مسلمة أنبأنا إبراهيم بن سعد » فذكر بإسناده الذي أورده هنا إلى محمود بن ربيع فزاد « عن عتب بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه إلى منزله فقال : أين تحب أن أصلي في بيتك » الحديث . وأورده عنه من طريق عقيل عن ابن شهاب « أخبرني محمود ابن الربيع عن عتب بن مالك » فذكره مطولاً ولم يذكر قول محمود في الجهة ، وذكر في العلم من طريق الزبيدي عن الزهري عن محمود مقتصراً على قصة الجهة أتم مما هنا قال « عقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم بجة » وقد شرحته هناك وأورده قبل « باب الذكر في الصلاة » من طريق معمر عن الزهري مطولاً بقصة الجهة وحديث عتب ، وأورده في الرقاق من هذا الوجه كذلك لكن باختصار ، وقد أورد مسلم حديث عتب بن مالك عن الزهري منها للأوزاعي عنه قصة محمود في الجهة ، ولم يتنبه لذلك الحميدي في جمعه فرجم لمحمود بن الربيع في الصحابة الذين انفرد البخاري بتخريج حديثهم وساق له حديث الجهة المذكورة ، وكأنه لما رأى البخاري أفرداه ولم يفرداه مسلم ظن أنه حديث مستقل . الخامس حديث عائشة في قصة الغلام الذي بال في حجر النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الصلاة . السادس حديث عبد الله بن ثعلبة بن صغير بمهملتين مصغر وهو صحابي صغير ، وأبوه ثعلبة صحابي أيضاً ، ويقال فيه ابن أبي صغير أيضاً .

**قوله ( وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح عينه )** كذا هنا باختصار ، وتقدم معلقاً في غزوة الفتح من طريق يونس عن الزهري بلفظ « مسح وجهه عام الفتح » وتقدم شرحه هناك . ووقع في « الزهريات للذهلي » عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه بلفظ مسح وجهه زمن الفتح ، كذا أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » عن أبي زرعة الدمشقي عن أبي اليمان .

**قوله ( إنه رأى سعد بن أبي وقاص يوتر بركعة )** سبقت الإشارة إلى هذا في كتاب الوتر ، ووقع في رواية الطبراني بعد قوله : « ركعة واحدة بعد صلاة العشاء لا يزيد عليها حتى يقوم من جوف الليل » وسبق بيان الاختلاف في الوتر بركعة فردة مستوفى .

### بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

[٦٣٥٧] ٦١٣٥- نَا آدَمُ قَالَ نَا شُعْبَةُ قَالَ نَا الْحَكَمُ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ : لَقِيتُ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ فَقَالَ : أَلَا أَهْدِي لَكَ هَدِيَّةً ؟ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ خَرَجَ عَلَيْنَا فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ ؟ قَالَ : « قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ » .

[٦٣٥٨] ٦١٣٦- نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ قَالَ نَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّارُورْدِيُّ عَنْ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ عَنْ أَبِي

سَعِيدُ الْخُدْرِيِّ قَالَ : قلنا : يا رسولَ الله ، هذا السلامُ عليكَ فكيفَ نُصَلِّي عليكَ ؟ قال : « قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ » .

**قوله ( باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم )** هذا الإطلاق يحتمل حكمها وفضلها وصفتها ومحلها ، والاقتصار على ما أورده في الباب يدل على إرادة الثالث ، وقد يؤخذ منه الثاني ، أما حكمها فحاصل ما وقفت عليه من كلام العلماء فيه عشرة مذاهب : أولها قول ابن جرير الطبري إنها من المستحبات وادعى الإجماع على ذلك . ثانيها مقابله وهو نقل ابن القصار وغيره الإجماع على أنها تجب في الجملة بغير حصر لكن أقل ما يحصل به الإجزاء مرة . ثالثها تجب في العمر في صلاة أو في غيرها وهي مثل كلمة التوحيد قاله أبو بكر الرازي من الحنفية وابن حزم وغيرهما . وقال القرطبي المفسر : لا خلاف في وجوبها في العمر مرة وأنها واجبة في كل حين وجوب السنن المؤكدة ، وسبقه ابن عطية . رابعها تجب في القعود آخر الصلاة بين قول التشهد وسلام التحلل قاله الشافعي ومن تبعه . خامسها تجب في التشهد وهو قول الشعبي وإسحق بن راهويه . سادسها تجب في الصلاة من غير تعيين على نقل ذلك عن أبي جعفر الباقر . سابعها يجب الإكثار منها من غير تقييد بعدد فاه أبو بكر بن بكير من المالكية : ثامنها كلما ذكر قاله الطحاوي وجماعة من الحنفية والخلعي وجماعة من الشافعية ، وقال ابن العربي من المالكية إنه الأحوط ، وكذا قال الزنجشيري . تاسعها في كل مجلس مرة ولو تكرر ذكره مراراً حكاه الزنجشيري . عاشرها في كل دعاء حكاه أيضاً . وأما محلها فيؤخذ مما أورده من بيان الآراء في حكمها ، وسأذكر ماورد فيه عند الكلام على فضلها ، وأما صفتها فهي أصل مايعول عليه في حديثي الباب .

**قوله ( حدثنا الحكم )** لم أقف عليه في جميع الطرق عن شعبة إلا هكذا غير منسوب ، وهو فقيه الكوفة في عصره وهو ابن عتية بمشاة وموحدة مصغر ، ووقع عند الترمذي والطبراني وغيرهما من رواية مالك بن مغول وغيره منسوباً قالوا « عن الحكم بن عتية » وعبد الرحمن بن أبي ليلى تابعي كبير وهو والد ابن أبي ليلى فقيه الكوفة محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى ينسب إلى جده .

**قوله ( لقيني كعب بن عجرة )** في رواية فطر بن خليفة عن ابن أبي ليلى « لقيني كعب بن عجرة الأنصاري » أخرجه الطبراني ، ونقل ابن سعد عن الواقدي أنه أنصاري من أنفسهم ، وتعقبه فقال : لم أجده في نسب الأنصار ، والمشهور أنه بلوي ، والجمع بين القولين أنه بلوي حالف الأنصار ، وعين المحاربي عن مالك بن مغول عن الحكم المكان الذي التقيا به ، فأخرجه الطبري من طريقه بلفظ أن كعباً قال له وهو يطوف بالبيت .

**قوله ( ألا أهدى لك هدية )** زاد عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن جده كما تقدم في أحاديث الأنبياء « سمعتها من النبي صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج علينا )** يجوز في أن الفتح والكسر ؛ وقال الفاكهاني في « شرح العمدة » : في هذا السياق إضمار تقديره فقال عبد الرحمن نعم فقال كعب إن النبي صلى الله عليه وسلم . قلت : وقع ذلك صريحاً في رواية شعبة وعفان عن شعبة بلفظ « قلت بلى قال » أخرجه الخلعي في فوائده ، وفي رواية عبد الله بن عيسى المذكورة ولفظه « فقلت بلى فاهدها لي ، فقال » .

**قوله ( فقلنا يا رسول الله )** كذا في معظم الروايات عن كعب بن عجرة « قلنا » بصيغة الجمع ، وكذا وقع في حديث أبي سعيد في الباب ، ومثله في حديث أبي بريدة عند أحمد وفي حديث طلحة عند النسائي وفي حديث أبي هريرة عند الطبري ، ووقع عند أبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة بسند حديث الباب « قلنا أو قالوا يا رسول الله » بالشك والمراد الصحابة أو من حضر منهم ، ووقع عند السراج والطبراني من رواية قيس بن سعد عن الحكم به « أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا » وقال الفاكهاني : الظاهر أن السؤال صدر من بعضهم لا من جميعهم ففيه التعبير عن البعض بالكل . ثم قال : ويبعد جداً أن يكون كعب هو الذي باشر السؤال منفرداً فأتى بالنون التي للتعظيم ، بل لا يجوز ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم أجاب بقوله « أقولوا فلو كان السائل واحداً لقال له قل ولم يقل قولوا » انتهى ، ولم يظهر لي وجه نفى الجواز وما المانع أن يسأل الصحابي الواحد عن الحكم فيجيب صلى الله عليه وسلم بصيغة الجمع إشارة إلى اشتراك الكل في الحكم ، ويؤكد أنه في نفس السؤال « قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي » كلها بصيغة الجمع فدل على أنه سأل لنفسه ولغيره . فحسن الجواب بصيغة الجمع ، لكن الإتيان بنون العظمة في خطاب النبي صلى الله عليه وسلم لا يظن بالصحابي ، فإن ثبت أن السائل كان متعدداً فواضح ، وإن ثبت أنه كان واحداً فالحكمة في الإتيان بصيغة الجمع الإشارة إلى أن السؤال لا يختص به بل يريد نفسه ومن يوافقه على ذلك ، فحملة على ظاهره من الجمع هو المعتمد ، على أن الذي نفاه الفاكهاني قد ورد في بعض الطرق ، فعند الطبري من طريق الأجلح ، عن الحكم بلفظ « قمت إليه فقلت : السلام عليك قد عرفناه ، فكيف الصلاة عليك يا رسول الله ؟ قال قل اللهم أصل على محمد الحديث » وقد وقفت من تعيين من باشر السؤال على جماعة : وهم كعب بن عجرة وبشير بن سعد والد النعمان وزيد بن خارجة الأنصاري وطلحة بن عبيد الله وأبو هريرة وعبد الرحمن بن بشير ، أما كعب فوقع عند الطبراني من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم بهذا السند بلفظ « قلت يا رسول الله قد علمنا » وأما بشير ففي حديث أبي مسعود عند مالك ومسلم وغيرهما أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس سعد بن عباد ، فقال له بشير بن سعد « أمرنا الله أن نصلي عليك » الحديث ، وأما زيد بن خارجة فأخرج النسائي من حديثه قال « أنا سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : صلوا على واجتهدوا في الدعاء وقولوا : اللهم صل على محمد » الحديث . وأخرج الطبري من حديث طلحة قال « قلت يا رسول الله كيف الصلاة عليك » ومخرج حديثهما واحد ، وأما حديث أبي هريرة فأخرج الشافعي من حديثه أنه قال « يا رسول الله كيف نصلي عليك » وأما حديث عبد الرحمن بن بشير فأخرجه إسماعيل القاضي في كتاب « فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم » قال « قلت أو قيل للنبي صلى الله عليه وسلم » هكذا عنده على الشك ، وأبهم أبو عوانة في صحيحه من رواية الأجلح وحمزة الزيات عن الحكم السائل ولفظه « جاء رجل فقال : يا رسول الله قد علمنا » ووقع لهذا السؤال سبب أخرجه البيهقي والخلعي من طريق الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني « حدثنا إسماعيل بن زكريا عن الأعمش ومسر ومالك بن مغول عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال : لما نزل ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ۚ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ﴾ قلنا : يا رسول الله ، قد علمنا » الحديث . وقد أخرج مسلم هذا الحديث عن محمد بن بكر عن إسماعيل ابن زكريا ولم يسق لفظه بل أحال به على ما قبله فهو على شرطه ، وأخرجه السراج من طريق مالك بن مغول وحده . كذلك ، وأخرج أحمد والبيهقي وإسماعيل القاضي من طريق يزيد بن أبي زياد والطبراني من طريق محمد بن

عبد الرحمن بن أنى ليل والطبرى من طريق الأجلح والسراج من طريق سفيان وزائدة فرقهما وأبو عوانة فى صحيحه من طريق الأجلح وحمزة الزيات كلهم عن الحكم مثله ، وأخرج أبو عوانة أيضاً من طريق مجاهد عن عبد الرحمن ابن أنى ليل مثله ، وفى حديث طلحة عند الطبرى « أتى رجل النبى صلى الله عليه وسلم فقال : سمعت الله يقول ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ﴾ الآية فكيف الصلاة عليك » .

**قوله ( قد علمنا )** المشهور فى الرواية بفتح أوله وكسر اللام مخففاً ، وجوز بعضهم ضم أوله والتشديد على البناء للمجهول ، ووقع فى رواية ابن عيينة عن يزيد بن أنى زياد وبالشك ولفظه « قلنا قد علمناه أو علمنا » رويناه فى « الخلیعات » وكذا أخرج السراج من طريق مالك بن مغول عن الحكم بلفظ « علمنا » أو علمناه ووقع فى رواية حفص بن عمر المذكورة « أمرتنا أن نصلى عليك ، وأن نسلم عليك ، فأما السلام فقد عرفناه » وفى ضبط عرفناه ماتقدم فى علمناه وأراد بقوله « أمرتنا » أى بلغتنا عن الله تعالى أنه أمر بذلك ، ووقع فى حديث أنى مسعود « أمرنا الله » وفى رواية عبد الله بن عيسى المذكورة « كيف الصلاة عليكم أهل البيت فإن الله قد علمنا كيف نسلم » أى علمنا الله كيفية السلام عليك على لسانك وبواسطة بيانك . وأما إتيانه بصيغة الجمع فى قوله « عليكم » فقد بين مراده بقوله ، أهل البيت ، لأنه لو اقتصر عليها لاحتمل أن يريد بها التعظيم ، وبها تحصل مطابقة الجواب للسؤال حيث قال « على محمد وعلى آل محمد » وبهذا يستغنى عن قول من قال : فى الجواب زيادة على السؤال لأن السؤال وقع عن كيفية الصلاة عليه فوقع الجواب عن ذلك بزيادة كيفية الصلاة على آله .

**قوله ( كيف نسلم عليك )** قال البيهقى : فيه إشارة إلى السلام الذى فى التشهد وهو قول « السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته » فيكون المراد بقولهم « فكيف نصلى عليك » أى بعد التشهد . انتهى . وتفسير السلام بذلك هو الظاهر . وحكى ابن عبد البر فيه احتمالاً ، وهو أن المراد به السلام الذى يتحلل به من الصلاة وقال : إن الأول أظهر ، وكذا ذكر عياض وغيره ، ورد بعضهم الاحتمال المذكور بأن سلام التحلل لا يتقيد به اتفاقاً ، كذا قيل ، وفى نقل الاتفاق نظر ، فقد جزم جماعة من المالكية بأنه يستحب للمصلى أن يقول عند سلام التحلل ، السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته السلام عليكم ، ذكره عياض وقبلة ابن أنى زيد وغيره .

**قوله ( فكيف نصلى عليك )** زاد أبو مسعود فى حديثه ، فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا أنه لم يسأله وإنما تمنوا ذلك خشية أن يكون لم يعجبه السؤال المذكور لما تقرر عندهم من النهى عن ذلك ، فقد تقدم فى تفسير قوله تعالى ﴿ لا تسألوا عن أشياء ﴾ من سورة المائدة بيان ذلك ، ووقع عند الطبرى من وجه آخر فى هذا الحديث ، فسكت حتى جاءه الوحي فقال « تقولون » واختلف فى المراد بقولهم « كيف » فقيل المراد السؤال عن معنى الصلاة المأمور بها بأى لفظ يؤدى ، وقيل عن صفتها ، قال عياض : لما كان لفظ الصلاة المأمور بها فى قوله تعالى ﴿ صلوا عليه ﴾ يحتمل الرحمة والدعاء والتعظيم سألوها بأى لفظ تؤدى ؟ هكذا قال بعض المشايخ ، ورجح الباجى أن السؤال إنما وقع عن صفتها لا عن جنسها ، وهو أظهر لأن لفظ « كيف » ظاهر فى الصفة ، وأما الجنس فيستل عنه بلفظ « ما » وبه جزم القرطبى فقال : هذا سؤال من أشكلت عليه كيفية ما فهم أصله ، وذلك أنهم عرفوا المراد بالصلاة فسألوا عن الصفة التى تليق بها ليستعملوها انتهى . والحامل لهم على ذلك أن السلام لما تقدم بلفظ مخصوص وهو « السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته » فهموا منه أن الصلاة أيضاً تقع بلفظ مخصوص ، وعدلوا عن القياس لإمكان الوقوف على النص ولا سيما فى ألفاظ الأذكار

فإنها تحيىء خارجة عن القياس غالباً ، فوقع الأمر كما فهموا فإنه لم يقل لهم قولوا الصلاة عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ولا قولوا الصلاة والسلام عليك الخ بل علمهم صيغة أخرى .

**قوله ( قال قولوا اللهم )** هذه كلمة كثر استعمالها في الدعاء وهو بمعنى يا الله ، والميم عوض عن حرف النداء فلا يقال اللهم غفور رحيم مثلاً وإنما يقال اللهم اغفر لي وارحمني ، ولا يدخلها حرف النداء إلا في نادر كقول الراجز

« إني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا للهما »

واختص هذا الاسم بقطع الهمزة عند النداء ووجوب تفخيم لاه ويدخول حرف النداء عليه مع التعريف ، وذهب الفراء ومن تبعه من الكوفيين إلى أن أصله يا الله وحذف حرف النداء تخفيفاً والميم مأخوذ من جملة محذوفة مثل أمنا بخير ، وقيل بل زائدة كما في زرقم للشديد الزرقه ، وزيدت في الاسم العظيم تفخيماً ، وقيل بل هو كالواو الدالة على الجمع كأن الداعي قال : يا من اجتمعت له الأسماء الحسنی ، ولذلك شددت الميم لتكون عوضاً عن علامة الجمع ، وقد جاء عن الحسن البصري : اللهم مجتمع الدعاء ، وعن النضر بن شميل : من قال اللهم فقد سأل الله بجمع أسمائه .

**قوله ( صل )** تقدم في أواخر تفسير الأحزاب عن أبي العالية أن معنى صلاة الله على نبيه ثناؤه عليه عند ملائكته ، ومعنى صلاة الملائكة عليه الدعاء له . وعند ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حبان قال : صلاة الله مغفرته وصلاة الملائكة الاستغفار . وعن ابن عباس أن معنى صلاة الرب الرحمة وصلاة الملائكة الاستغفار . وقال الضحاك بن مزاحم : صلاة الله رحمته ، وفي رواية عنه مغفرته ، وصلاة الملائكة الدعاء أخرجهما إسماعيل القاضي عنه ، وكأنه يريد الدعاء بالمغفرة ونحوها . وقال المبرد : الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة رقة تبعث على استدعاء الرحمة . وتعقب بأن الله غاير بين الصلاة والرحمة في قوله ﴿ أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ﴾ وكذلك فهم الصحابة المغايرة من قوله تعالى ﴿ صلوا عليه وسلموا ﴾ حتى سألوا عن كيفية الصلاة مع تقدم ذكر الرحمة في تعليم السلام حيث جاء بلفظ « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فلو كانت الصلاة بمعنى الرحمة لقال لهم قد علمتم ذلك في السلام ، وجوز الحلیمی أن تكون الصلاة بمعنى السلام عليه ، وفيه نظر وحديث الباب يرد على ذلك ، وأولى الأقوال ما تقدم عن أبي العالية أن معنى صلاة الله على نبيه ثناؤه عليه وتعظيمه ، وصلاة الملائكة وغيرهم عليه طلب ذلك له من الله تعالى والمراد طلب الزيادة لا طلب أصل الصلاة ، وقيل صلاة الله على خلقه تكون خاصة وتكون عامة فصلاته على أنبيائه هي ما تقدم من الثناء والتعظيم ، وصلاته على غيرهم الرحمة فهي التي وسعت كل شيء . ونقل عياض عن بكر القشيري قال : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من الله تشريف وزيادة تكرامة وعلى من دون النبي رحمة ، وبهذا التقرير يظهر الفرق بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين سائر المؤمنين حيث قال الله تعالى ﴿ إن الله وملائكته يصلون على النبي ﴾ وقال قبل ذلك في السورة المذكورة ﴿ هو الذي يصلى عليكم وملائكته ﴾ ومن المعلوم أن القدر الذي يليق بالنبي صلى الله عليه وسلم من ذلك أرفع مما يليق بغيره ، والإجماع منعقد على أن في هذه الآية من تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم والتنويه به ما ليس في غيرها . وقال الحلیمی في الشعب معنى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تعظيمه ، فمعنى قولنا اللهم صل على محمد عظم محمداً . والمراد تعظيمه في الدنيا بإعلاء ذكره وإظهار دينه وإبقاء شريعته وفي الآخرة بإجزال مثوبته وتشفيعه في أمته وإبداء فضيلته بالمقام المحمود ،

وعلى هذا فالمراد بقوله تعالى ﴿ صلوا عليه ﴾ ادعوا ربكم بالصلاة عليه انتهى . ولا يعكر عليه عطف آله وأزواجه وذريته عليه فإنه لا يمتنع أن يدعى لهم بالتعظيم ، إذ تعظيم كل أحد بحسب ما يليق به ، وما تقدم عن أبي العالية أظهر ، فإنه يحصل به استعمال لفظ الصلاة بالنسبة إلى الله وإلى ملائكته وإلى المؤمنين المأمورين بذلك بمعنى واحد ، ويؤيده أنه لا خلاف في جواز الترحم على غير الأنبياء ، واختلف في جواز الصلاة على غير الأنبياء ، ولو كان معنى قولنا اللهم صلى على محمد اللهم ارحم محمداً أو ترحم على محمد لجاز لغير الأنبياء ، وكذا لو كانت بمعنى البركة وكذا الرحمة لسقط الوجوب في التشهد عند من يوجبه بقول المصلي في التشهد « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » ويمكن الانفصال بأن ذلك وقع بطريق التعبد فلا بد من الإتيان به ولو سبق الإتيان بما يدل عليه .

**قوله ( على محمد وعلى آل محمد )** كذا وقع في الموضعين في قوله صل وفي قوله وبارك ، ولكن وقع في الثاني وبارك على آل إبراهيم ، ووقع عند البيهقي من وجه آخر عن آدم شيخ البخاري فيه على إبراهيم ولم يقل على آل إبراهيم ، وأخذ البيضاوي من هذا أن ذكر الآل في رواية الأصل مقحم كقوله على آل أبي أوفى . قلت : والحق أن ذكر محمد وإبراهيم وذكر آل محمد وآل إبراهيم ثابت في أصل الخبر . وإنما حفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر ، وسأبين من ساقه تاماً بعد قليل . وشرح الطيبي على ما وقع في رواية البخاري هنا فقال : هذا اللفظ يساعد قول من قال إن معنى قول الصحابي « علمنا كيف السلام عليك » أي في قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ﴾ فكيف نصلى عليك أي على أهل بيتك ، لأن الصلاة عليه قد عرفت مع السلام من الآية ، قال : فكان السؤال عن الصلاة على الآل تشريفاً لهم . وقد ذكر محمد في الجواب لقوله تعالى ﴿ لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ﴾ وفائدته الدلالة على الاختصاص ، قال : وإنما ترك ذكر إبراهيم لينبه على هذه النكتة ، ولو ذكر لم يفهم أن ذكر محمد على سبيل التمهيد انتهى . ولا يخفى ضعف ما قال . ووقع في حديث أبي مسعود عند أبي داود والنسائي « على محمد النبي الأمي » وفي حديث أبي سعيد في الباب « على محمد عبدك ورسولك كما صليت على إبراهيم » ولم يذكر آل محمد ولا آل إبراهيم ، وهذا إن لم يحمل على ما قلته أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر والأظهر فساد ما بحثه الطيبي . وفي حديث أبي حميد في الباب بعده « على محمد وأزواجه وذريته » ولم يذكر الآل في الصحيح ، ووقعت في رواية ابن ماجه وعند أبي داود من حديث أبي هريرة « اللهم صلى على محمد النبي وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته » وأخرجه النسائي من الوجه الذي أخرجه منه أبو داود ولكن وقع في السند اختلاف بين موسى بن إسماعيل شيخ أبو داود فيه وبين عمرو بن عاصم شيخ شيخ النسائي فيه فروياه معا عن حبان بن يسار وهو بكسر المهملة وتشديد الموحدة وأبوه بمثناة ومهملة خفيفة فوقع في رواية موسى عنه عن عبيد الله بن طلحة عن محمد بن علي عن نعيم المجر عن أبي هريرة ، وفي رواية عمرو بن عاصم عنه عن عبد الرحمن بن طلحة عن محمد بن علي عن محمد بن الحنفية عن أبيه علي بن أبي طالب ، ورواية موسى أرجح ، ويحتمل أن يكون لحبان فيه سندان . ووقع في حديث أبي مسعود وحده في آخره « في العالمين إنك حميد مجيد » ومثله في رواية داود بن قيس عن نعيم المجر عن أبي هريرة عند السراج ، قال النووي في « شرح المذهب » : ينبغي أن يجمع ما في الأحاديث الصحيحة فيقول « اللهم صل على محمد النبي الأمي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم وبارك » مثله وزاد في آخره « في العالمين » وقال في « الأذكار » مثله وزاد عبدك ورسولك بعد قوله محمد في صل ولم يزد في بارك ، وقال في « التحقيق » و « الفتاوى » مثله إلا أنه أسقط النبي



الأمي في وبارك ، وفاته أشياء لعلها توازي قدر ما زاده أو تزيد عليه ، منها قوله « أمهات المؤمنين » بعد قوله أزواجه ومنها « وأهل بيته » بعد قوله وذريته ، وقد وردت في حديث ابن مسعود عند الدارقطني ، ومنها « ورسولك » في وبارك ، ومنها « في العالمين » في الأولى ، ومنها « إنك حميد مجيد » قبل وبارك ، ومنها « اللهم » قبل وبارك فإنهما ثبتا معاً في رواية للنسائي ، ومنها « وترحم على محمد إلخ » وسيأتي البحث فيها بعد ، ومنها في آخر التشهد « وعلينا معهم » وهي عند الترمذي من طريق أبي أسامة عن زائدة عن الأعمش عن الحكم نحو حديث الباب ، قال في آخره : قال عبد الرحمن ونحن نقول ، وعلينا معهم ، وكذا أخرجه السراج من طريق زائدة ، وتعقب ابن العربي هذه الزيادة قال : هذا شيء انفرد به زائدة فلا يعول عليه ، فإن الناس اختلفوا في معنى الآل اختلافاً كثيراً ومن جملة أنهم أمته فلا يبقى للتكرار فائدة ، واختلفوا أيضاً في جواز الصلاة على غير الأنبياء فلا نرى أن نشرك في هذه الخصوصية مع محمد وآله أحداً . وتعقبه شيخنا في « شرح الترمذي » بأن زائدة من الأثبات فانفراده لو انفرد لا يضر مع كونه لم ينفرد ، فقد أخرجه إسماعيل القاضي في كتاب فضل الصلاة من طريقين عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ويزيد استشهد به مسلم ، وعند البيهقي في « الشعب » من حديث جابر نحو حديث الباب وفي آخره « وعلينا معهم » وأما الإيراد الأول فإنه يختص بمن يرى أن معنى الآل كل الأمة ، ومع ذلك فلا يمتنع أن يعطف الخاص على العام ولا سيما في الدعاء ، وأما الإيراد الثاني فلا نعلم من منع ذلك تبجاً ، وإنما الخلاف في الصلاة على غير الأنبياء استقلالاً ، وقد شرع الدعاء للآحاد بما دعاه به النبي صلى الله عليه وسلم لنفسه في حديث « اللهم إني أسألك من خير ما سألك منه محمد » وهو حديث صحيح أخرجه مسلم انتهى ملخصاً . وحديث جابر ضعيف . ورواية يزيد أخرجه أحمد أيضاً عن محمد بن فضيل عنه وزاد في آخره : قال يزيد فلا أدرى أشيء زاده عبد الرحمن من قبل نفسه أو رواه عن كعب ، وكذا أخرجه الطبري من رواية محمد ابن فضيل ، ووردت هذه الزيادة من وجهين آخرين مرفوعين أحدهما عند الطبراني من طريق فطر بن خليفة عن الحكم بلفظ : يقولون اللهم صل على محمد إلى قوله وآل إبراهيم وصل علينا معهم ، وبارك على محمد مثله ، وفي آخره وبارك علينا معهم ، ورواته موثقون لكنه فيما أحسب مدرج لما بينه زائدة عن الأعمش . ثانيهما عند الدارقطني من وجه آخر عن ابن مسعود مثله لكن قال اللهم بدل الواو في وصل وفي وبارك ، وفيه عبد الوهاب بن مجاهد وهو ضعيف ، وقد تعقب الأسنوي ما قاله النووي فقال : لم يستوعب ما ثبت في الأحاديث مع اختلاف كلامه . وقال الأذرعى : لم يسبق إلى ما قال . والذي يظهر أن الأفضل لمن تشهد أن يأتي بأكمل الروايات ويقول كل ما ثبت هذا مرة وهذا مرة ، وأما التلفيق فإنه يستلزم إحداث صفة في التشهد لم ترد مجموعة في حديث واحد انتهى . وكأنه أخذه من كلام ابن القيم فإنه قال : إن هذه الكيفية لم ترد مجموعة في طريق من الطرق ، والأولى أن يستعمل كل لفظ ثبت على حدة فبذلك يحصل الإتيان بجميع ماورد بخلاف ما إذا قال الجميع دفعة واحدة فإن الغالب على الظن أنه صلى الله عليه وسلم لم يقله كذلك . وقال الأسنوي أيضاً : كان يلزم الشيخ أن يجمع الألفاظ الواردة في التشهد . وأجيب بأنه لا يلزم من كونه لم يصرح بذلك أن لا يلتزمه . وقال ابن القيم أيضاً : قد نص الشافعي على أن الاختلاف في ألفاظ التشهد ونحوه كالاختلاف في القراءات ، ولم يقل أحد من الإمامة باستحباب التلاوة بجميع الألفاظ المختلفة في الحرف الواحد من القرآن وإن كان بعضهم أجاز ذلك عند التعليم للتمرين انتهى . والذي يظهر أن اللفظ إن كان بمعنى اللفظ الآخر سواء كما في أزواجه وأمهات المؤمنين فالأولى الاختصار في كل مرة على أحدهما وإن كان اللفظ يستقل بزيادة معنى ليس في اللفظ الآخر البتة ، فالأولى الإتيان

به ، ويحمل على أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر كما تقدم ، وإن كان يزيد على الآخر في المعنى شيئاً ما فلا بأس بالإتيان به احتياطاً . وقالت طائفة منهم الطبري : إن ذلك الاختلاف المباح ، فأى لفظ ذكره المرء أجراً ، والأفضل أن يستعمل أكمله وأبلغه . واستدل على ذلك باختلاف النقل عن الصحابة فذكر ما نقل عن علي ، وهو حديث موقوف طويل أخرجه سعيد بن منصور والطبري والطبراني وابن فارس وأوله « اللهم داحي المدحوات » إلى أن قال « اجعل شرائف صلواتك وتوامي بركاتك ورأفة تحيتك على محمد عبدك ورسولك » الحديث . وعن ابن مسعود بلفظ « اللهم اجعل صلواتك وبركاتك ورحمتك على سيد المرسلين إمام المتقين وخاتم النبيين محمد عبدك ورسولك » الحديث أخرجه ابن ماجه والطبري ، وادعى ابن القيم أن أكثر الأحاديث بل كلها مصرحة بذكر محمد وآل محمد وبذكر آل إبراهيم فقط أو بذكر إبراهيم فقط قال : ولم يجيء في حديث صحيح بلفظ إبراهيم وآل إبراهيم معاً إنما أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن السباق عن رجل من بني الحارث عن ابن مسعود ، ويحيى مجهول وشيخه مبهم فهو سند ضعيف ، وأخرجه ابن ماجه من وجه آخر قوى لكنه موقوف على ابن مسعود ، وأخرجه النسائي والدارقطني من حديث طلحة . قلت : وغفل عما وقع في صحيح البخاري كما تقدم في أحاديث الأنبياء في ترجمة إبراهيم عليه السلام من طريق عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى بلفظ « كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد » وكذا في قوله « كما باركت » وكذا وقع في حديث أبي مسعود البدرى من رواية محمد بن إسحق عن محمد بن إبراهيم عن محمد بن عبد الله بن زيد عنه أخرجه الطبري ، بل أخرجه الطبري أيضاً في رواية الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه من طريق عمرو بن قيس عن الحكم بن عتيبة فذكره بلفظ « على محمد وآل محمد إنك حميد مجيد » ولفظ « على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد » وأخرجه أيضاً من طريق الأجلح عن الحكم مثله سواء ، وأخرج أيضاً من طريق حنظلة ابن علي عن أبي هريرة ما سأذكره ، وأخرجه أبو العباس السراج من طريق داود بن قيس عن نعيم الجمر عن أبي هريرة « أنهم قالوا يا رسول الله كيف نصلى عليك ؟ قال : قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد » ومن حديث بريرة رفعه « اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على محمد وعلى آل محمد كما جعلتها على إبراهيم وعلى آل إبراهيم » وأصله عند أحمد ، ووقع في حديث ابن مسعود المشار إليه زيادة أخرى وهي « ورحم محمداً وآل محمد كما صليت وباركت وترحمتم على إبراهيم » الحديث ، وأخرجه الحاكم في صحيحه من حديث ابن مسعود فاغتر بتصحيحه قوم فوهوا ، فإنه من رواية يحيى بن السباق وهو مجهول ، عن رجل مبهم . نعم أخرج ابن ماجه ذلك عن ابن مسعود من قوله « قال قولوا : اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على محمد عبدك ورسولك » الحديث وبالغ ابن العري في إنكار ذلك فقال : حذار مما ذكره ابن أبي زيد من زيادة « وترحم » فإنه قريب من البدعة لأنه صلى الله عليه وسلم علمهم كيفية الصلاة عليه بالوحي ففى الزيادة على ذلك استدراك عليه انتهى . وابن أبي زيد ذكر ذلك في صفة التشهد في « الرسالة » لما ذكر ما يستحب في التشهد ومنه « اللهم صل على محمد وآل محمد » فزاد « وترحم على محمد وآل محمد ، وبارك على محمد وآل محمد الخ » فإن كان إنكاره لكونه لم يصح فمسلم ، وإلا فدعوى من ادعى أنه لا يقال ارحم محمداً مردودة لثبوت ذلك في عدة أحاديث أصحها في التشهد « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » ثم وجدت لابن أبي زيد مستنداً ، فأخرج الطبري في تهذيبه من طريق حنظلة بن علي عن أبي هريرة رفعه « من قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، وترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحمتم على إبراهيم

وعلى آل إبراهيم شهدت له يوم القيامة وشفعت له « ورجال سنده رجال الصحيح إلا سعيد بن سليمان مولى سعيد بن العاص الراوى له عن خنظلة بن علي فإنه مجهول .

( تنبيه ) : هذا كله فيما يقال مضموماً إلى السلام أو الصلاة ، وقد وافق ابن العربي الصيدلاني من الشافعية على المنع ، وقال أبو القاسم الأنصارى شارح « الإرشاد » يجوز ذلك مضافاً إلى الصلاة ولا يجوز مفرداً ، ونقل عياض عن الجمهور الجواز مطلقاً ، وقال القرطبي في « المفهم » إنه الصحيح لورود الأحاديث به ، وخالفه غيره : ففي « الذخيرة » من كتب الحنفية عن محمد يكره ذلك لإيهامه النقص لأن الرحمة غالباً إنما تكون عن فعل ما يلام عليه ، وجزم ابن عبد البر بمنعه فقال : لا يجوز لأحد إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول رحمه الله لأنه قال من صلى على ، ولم يقل من ترحم على ولا من دعا لي ، وإن كان معنى الصلاة الرحمة ، ولكنه خص هذا اللفظ تعظيماً له فلا يعدل عنه إلى غيره ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً ﴾ انتهى . وهو بحث حسن لكن في التعليل الأول نظر ، والمعتمد الثاني ، والله أعلم .

**قوله ( وعلى آل محمد )** قيل أصل « آل » أهل قلبت الهاء همزة ثم سهلت ولهذا إذا صغر رد إلى الأصل فقالوا أهيل ، وقيل بل أصله أول من آل إذا رجع ، سمي بذلك من يتول إلى الشخص ويضاف إليه ، ويقويه أنه لا يضاف إلا إلى معظم فيقال آل القاضي ولا يقال آل الحجام بخلاف أهل ، ولا يضاف آل أيضاً غالباً إلى غير العاقل ولا إلى المضر عند الأكثر ، وجوزه بعضهم بقلة ، وقد ثبت في شعر عبد المطلب في قوله في قصة أصحاب الفيل من أبيات « وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك » . وقد يطلق آل فلان على نفسه وعليه وعلى من يضاف إليه جميعاً وضابطه أنه إذا قيل فعل آل فلان كذا دخل هو فيهم إلا بقرينة ، ومن شواهد قوله صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي ، إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة ، وإن ذكراً معاً فلا ، وهو كالفقير والمسكين ، وكذا الإيمان والإسلام والفسوق والعصيان ، ولما اختلفت ألفاظ الحديث في الإتيان بهما معاً وفي أفراد أحدهما كان أولى المحامل أن يحمل على أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك كله ، ويكون بعض الرواة حفظ بما لم يحفظ الآخر ، وأما التعدد فبعيد لأن غالب الطرق تصرح بأنه وقع جواباً عن قولهم « كيف نصلى عليك » ويحتمل أن يكون بعض من اقتصر على آل إبراهيم بدون ذكر إبراهيم رواه بالمعنى بناء على دخول إبراهيم في قوله آل إبراهيم كما تقدم . واختلف في المراد بآل محمد في هذا الحديث ، فالراجح أنهم من حرمت عليهم الصدقة ، وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك واضحاً في كتاب الزكاة ، وهذا نص عليه الشافعي واختاره الجمهور ، ويؤيده قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي « إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة » وقد تقدم في البيوع من حديث أبي هريرة ، ولمسلم من حديث عبد المطلب بن ربيعة في أثناء حديث مرفوع « إن هذه الصدقة إنما هي أوساخ الناس وإنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد » وقال أحمد : المراد بآل محمد في حديث التشهد أهل بيته ، وعلى هذا فهل يجوز أن يقال أهل عوض آل ؟ روايتان عندهم . وقيل المراد بآل محمد أزواجه وذريته لأن أكثر طرق هذا الحديث جاء بلفظ « وآل محمد » وجاء في حديث أبي حميد موضعه « وأزواجه وذريته » فدل على أن المراد بالآل الأزواج والذرية ، وتعقب بأنه ثبت الجمع بين الثلاثة كما في حديث أبي هريرة ، فيحمل على أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ غيره فالمراد بالآل في التشهد الأزواج ومن حرمت عليهم الصدقة ويدخل فيهم الذرية ، فبذلك يجمع بين الأحاديث . وقد أطلق على أزواجه صلى الله عليه وسلم آل محمد في حديث عائشة « ما شيع آل محمد من نجبر مأدوم ثلاثاً » وقد تقدم ويأتى في الرقاق ، وفيه أيضاً من حديث أبي هريرة « اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً »

وكان الأزواج أفردوا بالذكر تنويها بهم وكذا الذرية ، وقيل المراد بالآل ذرية فاطمة خاصة حكاه النووي في « شرح المهذب » . وقيل هم جميع قريش حكاه ابن الرفعة في « الكفاية » . وقيل المراد بالآل جميع الأمة أمة الإجابة ، وقال ابن العري : مال إلى ذلك مالك واختاره الأزهرى وحكاه أبو الطيب الطبرى عن بعض الشافعية ورجحه النووي في شرح مسلم ، وقيده القاضى حسين والراغب بالأتقياء منهم ، وعليه يحمل كلام من أطلق ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ إِن أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ ﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم « إن أوليائي منكم المتقون » وفي « نوارى أنى العينة » إنه غرض من بعض الهاشميين فقال له أتغض منى وأنت تصلى على فى كل صلاة فى قولك اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، فقال : إنى أريد الطيبين الطاهرين ولست منهم . ويمكن أن يحمل كلام من أطلق على أن المراد بالصلاة الرحمة المطلقة فلا تحتاج إلى تقييد ، وقد استدلل لهم بحديث أنس رفعه « آل محمد كل تقى » أخرجه الطبرانى ولكن سنده واه جداً ، وأخرج البيهقى عن جابر نحوه من قوله بسند ضعيف .

**قوله ( كما صليت على آل إبراهيم )** اشترى السؤال عن موقع التشبيه مع أن المقرر أن المشبه دون المشبه به ، والواقع هنا عكسه لأن محمداً صلى الله عليه وسلم وحده أفضل من آل إبراهيم ومن إبراهيم ولا سيما قد أضيف إليه آل محمد ، وقضية كونه أفضل أن تكون الصلاة المطلوبة أفضل من كل صلاة حصلت أو تحصل لغيره ، وأجيب عن ذلك بأجوبة : الأول أنه قال ذلك قبل أن يعلم أنه أفضل من إبراهيم ، وقد أخرج مسلم من حديث أنس « أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم : يا خير البرية ، قال : ذاك إبراهيم » أشار إليه ابن العري وأيده بأنه سأل لنفسه التسوية مع إبراهيم وأمر أمته أن يسألوا له ذلك فزاده الله تعالى بغير سؤال أن فضله على إبراهيم . وتعقب بأنه لو كان كذلك لغير صفة الصلاة عليه بعد أن علم أنه أفضل . الثانى أنه قال ذلك تواضعاً وشرع ذلك لأمره ليكتسبوا بذلك الفضيلة . الثالث أن التشبيه إنما هو لأصل الصلاة بأصل الصلاة لا للقدر بالقدر فهو كقوله تعالى ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ ﴾ وقوله ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامَ كَمَا كَتَبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ وهو كقول القائل أحسن إلى ولدك كما أحسنت إلى فلان ويريد بذلك أصل الإحسان لا قدره ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ ورجح هذا الجواب القرطبى فى « المفهم » . الرابع أن الكاف للتعليل كما فى قوله ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ ﴾ وفى قوله تعالى ﴿ فَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ ، وقال بعضهم : الكاف على بابها من التشبيه ثم عدل عنه للإعلام بخصوصية المطلوب . الخامس أن المراد أن يجعله خليلاً كما جعل إبراهيم ، وأن يجعل له لسان صدق كما جعل لإبراهيم مضافاً إلى ما حصل له من المحبة ، ويرد عليه ما ورد على الأول ، وقربه بعضهم بأنه مثل رجلين يملك أحدهما ألفاً ويملك الآخر ألفين فسأل صاحب الألفين أن يعطى ألفاً أخرى نظير الذى أعطى الأول فيصير المجموع للثانى أضعاف ما للأول . السادس أن قوله « اللهم صل على محمد » مقطوع عن التشبيه فسيكون التشبيه متعلقاً بقوله « وعلى آل محمد » وتعقب بأن غير الأنبياء لا يمكن أن يساوا الأنبياء فكيف تطلب لهم صلاة مثل الصلاة التى وقعت لإبراهيم والأنبياء من آله ؟ ويمكن الجواب عن ذلك بأن المطلوب الثواب الحاصل لهم لا جميع الصفات التى كانت سبباً للثواب ، وقد نقل العمرانى فى « البيان » عن الشيخ أنى حامد أنه نقل هذا الجواب عن نص الشافعى ، واستبعد ابن القيم صحة ذلك عن الشافعى لأنه مع فصاحته ومعرفته بلسان العرب لا يقول هذا الكلام الذى يستلزم هذا التركيب الركيك المعيب من كلام العرب ، كذا قال ، وليس التركيب المذكور بركيك بل التقدير اللهم صل على محمد وصل على آل محمد كما صليت إلى آخره فلا يمتنع تعلق التشبيه بالجملة الثانية . السابع أن التشبيه إنما هو للمجموع بالمجموع فإن فى الأنبياء من آل

إبراهيم كثرة ، فإذا قوبلت تلك الذوات الكثيرة من إبراهيم وآل إبراهيم بالصفات الكثيرة التي لمحمد أمكن انتفاء التفاضل . قلت : ويعكر على هذا الجواب أنه وقع في حديث أنى سعيد ثاني حديثي الباب مقابلة الاسم فقط بالاسم فقط ولفظه « اللهم صل على محمد كما صليت على إبراهيم » . الثامن أن التشبيه بالنظر إلى ما يحصل لمحمد وآل محمد من صلاة كل فرد فرد ، فيحصل من مجموع صلاة المصلين من أول التعليم إلى آخر الزمان أضعاف ما كان لآل إبراهيم ، وعبر ابن العربي عن هذا بقوله : المراد دوام ذلك واستمراره . التاسع أن التشبيه راجع إلى المصلي فيما يحصل له من الثواب لا بالنسبة إلى ما يحصل للنبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا ضعيف لأنه يصير كأنه قال اللهم أعطني ثوابا على صلاتي على النبي صلى الله عليه وسلم كما صليت على آل إبراهيم ، ويمكن أن يجاب بأن المراد مثل ثواب المصلي على آل إبراهيم . العاشر دفع المقدمة المذكورة أولا وهي أن المشبه به يكون أرفع من المشبه ، وأن ذلك ليس مطردا ، بل قد يكون التشبيه بالمثل بل وبالدون كما في قوله تعالى ﴿ مثل نوره كمشكاة ﴾ وأين يقع نور المشكاة من نوره تعالى ؟ ولكن لما كان المراد من المشبه به أن يكون شيئا ظاهرا واضحا للسامع حسن تشبيه النور بالمشكاة ، وكذا هنا لما كان تعظيم إبراهيم وآل إبراهيم بالصلاة عليهم مشهورا واضحا عند جميع الطوائف حسن أن يطلب لمحمد وآل محمد بالصلاة عليهم مثل ما حصل لإبراهيم وآل إبراهيم ، وبذلك ختم الطلب المذكور بقوله « في العالمين » أى كما أظهرت الصلاة على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين ، ولهذا لم يقع قوله في العالمين إلا في ذكر آل إبراهيم دون ذكر آل محمد على ما وقع في الحديث الذي ورد فيه وهو حديث أنى مسعود فيما أخرجه مالك ومسلم وغيرهما ، وعبر الطيبي عن ذلك بقوله : ليس التشبيه المذكور من باب إلحاق الناقص بالكامل بل من باب إلحاق ما لم يشتهر بما اشتهر . وقال الحلبي : سبب هذا التشبيه أن الملائكة قالت في بيت إبراهيم ﴿ رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت إنه حميد مجيد ﴾ وقد علم أن محمدا وآل محمد من أهل بيت إبراهيم فكأنه قال : أجب دعاء الملائكة الذين قالوا ذلك في محمد وآل محمد كما أجبها عندما قالوها في آل إبراهيم الموجودين حينئذ ، ولذلك ختم بما ختمت به الآية وهو قوله « إنك حميد مجيد » . وقال النووي بعد أن ذكر بعض هذه الأجوبة : أحسنها ما نسب إلى الشافعي والتشبيه لأصل الصلاة بأصل الصلاة أو للمجموع بالمجموع . وقال ابن القيم بعد أن زيف أكثر الأجوبة إلا تشبيه المجموع بالمجموع : وأحسن منه أن يقال هو صلى الله عليه وسلم من آل إبراهيم ، وقد ثبت ذلك عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى ﴿ إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين ﴾ قال : محمد من آل إبراهيم فكأنه أمرنا أن نصلي على محمد وعلى آل محمد خصوصا بقدر ما صلينا عليه مع إبراهيم وآل إبراهيم عموما فيحصل لآله ما يليق بهم ويبقى الباقي كله له ، وذلك القدر أزيد مما لغيره من آل إبراهيم قطعاً ، ويظهر حينئذ فائدة التشبيه ، وأن المطلوب له بهذا اللفظ أفضل من المطلوب بغيره من الألفاظ . ووجدت في مصنف لشيخنا مجد الدين الشيرازي اللغوي جواباً آخر نقله عن بعض أهل الكشف حاصله أن التشبيه لغير اللفظ المشبه به لا لعينه ، وذلك أن المراد بقولنا « اللهم صل على محمد » اجعل من أتباعه من يبلغ النهاية في أمر الدين كالعلماء بشرعه بتقريرهم أمر الشريعة « كما صليت على إبراهيم » بأن جعلت في أتباعه أنبياء يقررون الشريعة ، والمراد بقوله « وعلى آل محمد » اجعل من أتباعه ناساً محدثين بالفتح يخبرون بالمغيبات كما صليت على إبراهيم بأن جعلت فيهم أنبياء يخبرون بالمغيبات ، والمطلوب حصول صفات الأنبياء لآل محمد وهم أتباعه في الدين كما كانت حاصلة بسؤال إبراهيم ، وهذا محصل ما ذكره ، وهو جيد إن سلم أن المراد بالصلاة هنا ما ادعاه ، والله أعلم . وفي نحو هذه الدعوى جواب آخر : المراد اللهم

استجبت دعاء محمد في أمته كما استجبت دعاء إبراهيم في بنيته ، ويعكر على هذا عطف الآل في الموضوعين .

**قوله ( على آل إبراهيم )** هم ذريته من إسماعيل وإسحق كما جزم به جماعة من الشراح ، وإن ثبت أن إبراهيم كان له أولاد من غير سارة وهاجر فهم داخلون لا محالة . ثم إن المراد المسلمون منهم بل المتقون ، فيدخل فيهم الأنبياء والصديقون والشهداء والصالحون دون من عداهم ، وفيه ما تقدم في آل محمد .

**قوله ( وبارك )** المراد بالبركة هنا الزيادة من الخير والكرامة ، وقيل المراد التطهير من العيوب والتركية ، وقيل المراد إثبات ذلك واستمراره من قولهم بركت الإبل أى ثبتت على الأرض ، وبه سميت بركة الماء بكسر أوله وسكون ثانية لإقامة الماء فيها . والحاصل أن المطلوب أن يعطوا من الخير أوفاه ، وأن يثبت ذلك ويستمر دائماً . والمراد بالعالمين فيما رواه أبو مسعود في حديثه أصناف الخلق ، وفيه أقوال أخرى : قيل ما حواه بطن الفلك ، وقيل كل محدث ، وقيل ما فيه روح ، وقيل بقيد العقلاء ، وقيل الإنس والجن فقط .

**قوله ( إنك حميد مجيد )** أما الحميد فهو فعيل من الحمد بمعنى محمود ، وأبلغ منه وهو من حصل له من صفات الحمد أكملها ، وقيل هو بمعنى الحامد أى يحمد أفعال عباده . وأما المجيد فهو من المجد وهو صفة من كمل في الشرف ، وهو مستلزم للعظمة والجلال كما أن الحمد يدل على صفة الإكرام ، ومناسبة ختم هذا الدعاء بهذين الاسمين العظيمين أن المطلوب تكريم الله لنبيه وثناؤه عليه والتنويه به وزيادة تقيده ، وذلك مما يستلزم طلب الحمد والمجد ففى ذلك إشارة إلى أنهما كالتعليل للمطلوب ، أو هو كالتذليل له ، والمعنى إنك فاعل ما تستوجب به الحمد من النعم المترادفة ، تكريم بكثرة الإحسان إلى جميع عبادك . واستدل بهذا الحديث على إيجاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلاة لما وقع في هذا الحديث من الزيادة في بعض الطرق عن أبي مسعود ، وهو ما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن خزيمة والحاكم كلهم من طريق محمد بن إسحق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد عنه بلفظ « فكيف نصلى عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا » وقد أشرت إلى شيء من ذلك في تفسير سورة الأحزاب . وقال الدارقطنى : إسناده حسن متصل . وقال البيهقى : إسناده حسن صحيح . وتعقبه ابن التركانى بأنه قال في « باب تحريم قتل ماله روح » بعد ذكر حديث فيه ابن إسحق : الحفاظ يتوقون ما ينفرد به . قلت : وهو اعتراض متجه لأن هذه الزيادة تفرد بها ابن إسحق ، لكن ما ينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو في درجة الحسن إذا صرح بالتحديث وهو هنا كذلك ، وإنما يصحح له من لا يفرق بين الصحيح والحسن ويجعل كل ما يصلح للحجة صحيحاً وهذه طريقة ابن حبان ومن ذكر معه ، وقد احتج بهذه الزيادة جماعة من الشافعية كابن خزيمة والبيهقى لإيجاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد بعد التشهد وقبل السلام ، وتعقب بأنه لا دلالة فيه على ذلك ، بل إنما يفيد إيجاب الإتيان بهذه الألفاظ على من صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد ، وعلى تقدير أن يدل على إيجاب أصل الصلاة فلا يدل على هذا المحل المخصوص ، ولكن قرب البيهقى ذلك بما تقدم أن الآية لما نزلت وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد علمهم كيفية السلام عليه في التشهد والتشهد داخل الصلاة فسألوا عن كيفية الصلاة فعلمهم ، فدل على أن المراد بذلك إيقاع الصلاة عليه في التشهد بعد الفراغ من التشهد الذى تقدم تعليمه لهم ، وأما احتمال أن يكون ذلك خارج الصلاة فهو بعيد كما قال عياض وغيره . وقال ابن دقيق العيد : ليس فيه تنصيص على أن الأمر به مخصوص بالصلاة ، وقد كثر الاستدلال به على وجوب الصلاة ، وقرر بعضهم الاستدلال بأن

الصلاة عليه واجبة بالإجماع وليست الصلاة عليه خارج الصلاة واجبة بالإجماع فتعين أن تجب في الصلاة ، قال : وهذا ضعيف ، لأن قوله لا تجب في غير الصلاة بالإجماع إن أراد به عينا فهو صحيح لكن لا يفيد المطلوب لأنه يفيد أن تجب في أحد الموضوعين لا بعينه ، وزعم القرافي في « الذخيرة » أن الشافعي هو المستدل بذلك ، ورده بنحو ما رد به ابن دقيق العيد ، ولم يصب في نسبة ذلك للشافعي ، والذي قاله الشافعي في « الأم » : فرض الله الصلاة على رسوله بقوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ فلم يكن فرض الصلاة عليه في موضع أولى منه في الصلاة ، ووجدنا الدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك : أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني صفوان بن سليم عن أنس بن مالك عن عبد الرحمن بن أبي هريرة أنه قال : يا رسول الله كيف نصلي عليك — يعني في الصلاة — قال : تقولون اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم ، الحديث ، أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « كان يقول في الصلاة : اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم » الحديث ، قال الشافعي : فلما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم التشهد في الصلاة ، وروى عنه أنه علمهم كيف يصلون عليه في الصلاة ، لم يجز أن نقول التشهد في الصلاة واجب والصلاة عليه فيه غير واجبة . وقد تعقب بعض المخالفين هذا الاستدلال من أوجه : أحدها ضعف إبراهيم بن أبي يحيى والكلام فيه مشهور ، الثاني على تقدير صحته فقله في الأول « يعني في الصلاة » لم يصرح بالقائل « يعني » الثالث قوله في الثاني « إنه كان يقول في الصلاة » وإن كان ظاهره أن الصلاة المكتوبة لكنه يحتمل أن يكون المراد بقوله في الصلاة أى في صفة الصلاة عليه ، وهو احتمال قوى ، لأن أكثر الطرق عن كعب بن عجرة كما تقدم تدل على أن السؤال وقع عن صفة الصلاة لا عن محلها ، الرابع ليس في الحديث ما يدل على تعيين ذلك في التشهد خصوصاً بينه وبين السلام من الصلاة ، وقد أطنب قوم في نسبة الشافعي في ذلك إلى الشذوذ ، منهم أبو جعفر الطبري وأبو جعفر الطحاوي وأبو بكر بن المنذر والخطاطي ، وأورد عياض في « الشفاء » مقالاتهم وعاب عليه ذلك غير واحد لأن موضوع كتابه يقتضى تصويب ما ذهب إليه الشافعي لأنه من جملة تعظيم المصطفى ، وقد استحسّن هو القول بطهارة فضلاته مع أن الأكثر على خلافه لكنه استجاده لما فيه من الزيادة في تعظيمه ، وانتصر جماعة للشافعي فذكروا أدلة نقلية ونظرية ، ودفعوا دعوى الشذوذ فنقلوا القول بالوجوب عن جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وأصح ما ورد في ذلك عن الصحابة والتابعين ما أخرجه الحاكم بسند قوى عن ابن مسعود قال « يتشهد الرجل ثم يصلي على النبي ثم يدعو لنفسه » وهذا أقوى شيء يحتج به للشافعي ، فإن ابن مسعود ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم علمهم التشهد في الصلاة وأنه قال « ثم ليتخير من الدعاء ما شاء » فلما ثبت عن ابن مسعود الأمر بالصلاة عليه قبل الدعاء دل على أنه اطلع على زيادة ذلك بين التشهد والدعاء ، واندفعت حجة من تمسك بحديث ابن مسعود في دفع ما ذهب إليه الشافعي مثل ما ذكر عياض قال : وهذا تشهد ابن مسعود الذي علمه له النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيه ذكر الصلاة عليه ، وكذا قول الخطاطي أن في آخر حديث ابن مسعود « إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك » لكن رد عليه بأن هذه الزيادة مدرجة ، وعلى تقدير ثبوتها فتحمل على أن مشروعية الصلاة عليه وردت بعد تعليم التشهد ، ويتقوى ذلك بما أخرجه الترمذي عن عمر موقوفاً « الدعاء موقوف بين السماء والأرض لا يصعد منه شيء حتى يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم » قال ابن العربي : ومثل هذا لا يقال من قبل الرأي فيكون له حكم الرفع انتهى . وأورد

له شاهد مرفوع في « جزء الحسن بن عرفة » وأخرج العمري في « عمل يوم وليلة » عن ابن عمر بسند جيد قال « لا تكون صلاة إلا بقراءة وتشهد وصلاة على » وأخرج البيهقي في « الخلافيات » بسند قوى عن الشعبي وهو من كبار التابعين قال « من لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد فليعد صلاته » وأخرج الطبري بسند صحيح عن مطرف بن عبد الله بن الشخير وهو من كبار التابعين قال « كنا نعلم التشهد فإذا قال وأشهد أن محمداً عبده ورسوله يحمد ربه ويشئ عليه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسأل حاجته » وأما فقهاء الأمصار فلم يتفقوا على مخالفة الشافعي في ذلك بل جاء عن أحمد روايتان ، وعن إسحق الجزم به في العمد فقال : إذا تركها يعيد والخلاف أيضاً عند المالكية ذكرها ابن الحاجب في سنن الصلاة ثم قال : على الصحيح ، فقال شارحه ابن عبد السلام : يريد أن في وجوبها قولين ، وهو ظاهر كلام ابن المواز منهم . وأما الحنفية فالزم بعض شيوخنا من قال بوجوب الصلاة عليه كما ذكر كالطحاوي ونقله السروجي في « شرح الهداية » عن أصحاب « المحيط » و « العقد » و « التحفة » و « المغيث » من كتبهم أن يقولوا بوجوبها في التشهد لتقدم ذكره في آخر التشهد ، لكن لهم أن يلتزموا ذلك لكن لا يجعلونه شرطاً في صحة الصلاة . وروى الطحاوي أن حرمة انفراد عن الشافعي بإيجاب ذلك بعد التشهد وقبل سلام التحلل قال : لكن أصحابه قبلوا ذلك وانتصروا له وناظروا عليه انتهى . واستدل له ابن خزيمة ومن تبعه بما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه ، وكذا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، من حديث فضالة بن عبيد قال « سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يدعو في صلاته لم يحمد الله ولم يصل على النبي فقال : عجل هذا ، ثم دعاه فقال : إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد ربه والثناء عليه ثم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء » وهذا مما يدل على أن قول ابن مسعود المذكور قريباً مرفوع فإنه بلفظه ، وقد طعن ابن عبد البر في الاستدلال بحديث فضالة للوجوب فقال : لو كان كذلك لأمر المصلي بالإعادة كما أمر المسيء صلاته ، وكذا أشار إليه ابن حزم . وأجيب باحتيال أن يكون الوجوب وقع عند فراغه . ويكفي التمسك بالأمر في دعوى الوجوب . وقال جماعة منهم الجرجاني من الحنفية : لو كانت فرضاً للزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ، لأنه علمهم التشهد وقال « فيتخير من الدعاء ما شاء » ولم يذكر الصلاة عليه . وأجيب باحتيال أن لا تكون فرضت حينئذ . وقال شيخنا في « شرح الترمذي » : قد ورد هذا في الصحيح بلفظ « ثم ليتخير » و « ثم » للتراخي فدل على أنه كان هناك شيء بين التشهد والدعاء . واستدل بعضهم بما ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رفعه « إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليستعذ بالله من أربع » . الحديث وعلى هذا عول ابن حزم في إيجاب هذه الاستعاذة في التشهد وفي كون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مستحبة عقب التشهد لا واجبة ، وفيه ما فيه ، والله أعلم . وقد انتصر ابن القيم للشافعي فقال : أجمعوا على مشروعية الصلاة عليه في التشهد ، وإنما اختلفوا في الوجوب والاستحباب ، وفي تمسك من لم يوجبه بعمل السلف الصالح نظر لأن عملهم كان بوقافه ، إلا إن كان يريد بالعمل الاعتقاد فيحتاج إلى نقل صريح عنهم بأن ذلك ليس بواجب وأنى يوجد ذلك ؟ قال : وأما قول عياض أن الناس شنعوا على الشافعي فلا معنى له ، فأى شناعة في ذلك لأنه لم يخالف نصاً ولا إجماعاً ولا قياساً ولا مصلحة راجحة ؟ بل القول بذلك من محاسن مذهبه . وأما نقله للإجماع فقد تقدم رده ، وأما دعواه أن الشافعي اختار تشهد ابن مسعود فيدل على عدم معرفة باختيارات الشافعي فإنه إنما اختار تشهد ابن عباس وأما ما احتج به جماعة من الشافعية من الأحاديث المرفوعة الصريحة في ذلك فإنها ضعيفة كحديث سهل بن سعد وعائشة وأبي مسعود وبريدة وغيرهم ، وقد استوعبها البيهقي في « الخلافيات » ولا بأس



بذكرها للتقوية لا أنها تنهض بالحجة . قلت : ولم أر عن أحد من الصحابة والتابعين التصريح بعدم الوجوب إلا ما نقل عن إبراهيم النخعي ، ومع ذلك فلفظ المنقول عنه كما تقدم يشعر بأن غيره كان قائلاً بالوجوب فإنه عبر بالأجزاء .

**قوله** في ثانی حدیثی الباب ( ابن أبی حازم والدراوردی ) اسم کل منهما عبد العزیز ، وابن أبی حازم یمن یحتج به البخاری ، والدراوردی إنما یخرج له فی المتابعات أو مقروناً بآخر ، ویزید شیخهما هو ابن عبد الله بن الهاد ، وعبد الله بن خباب بمعجمة وموحدتين الأولى ثقيلة .

**قوله** ( هذا السلام عليك ) أى عرفناه كما وقع تقريره فى الحديث الأول وتقدمت بقية فوائده فى الذى قبله ، واستدل بهذا الحديث على تعيين هذا اللفظ الذى علمه النبى صلى الله عليه وسلم لأصحابه فى امتثال الأمر سواء قلنا بالوجوب مطلقاً أو مقيداً بالصلاة ، وأما تعيينه فى الصلاة فعن أحمد فى رواية ، والأصح عند أتباعه لا تحجب ، واختلف فى الأفضل : فعن أحمد أكمل ماورد ، وعنه يتخير ، وأما الشافعية فقالوا يكفى أن يقول « اللهم صل على محمد » واختلفوا هل يكفى الإتيان بما يدل على ذلك كأن يقوله بلفظ الخبر فيقول : صلى الله على محمد مثلاً ، والأصح إجزاؤه . وذلك أن الدعاء بلفظ الخبر أكد فيكون جائزاً بطريق الأولى . ومن منع وقف عند التعبد . وهو الذى رجحه ابن العربى . بل كلامه يدل على أن الثواب الوارد لمن صلى على النبى صلى الله عليه وسلم إنما يحصل لمن صلى عليه بالكيفية المذكورة . واتفق أصحابنا على أنه لا يجزئ أن يقتصر على الخبر كأن يقول الصلاة على محمد ، إذ ليس فيه إسناد الصلاة إلى الله تعالى ، واختلفوا فى تعيين لفظ محمد ، لكن جوزوا الاكتفاء بالوصف دون الاسم كالنبى ورسول الله لأن لفظ محمد وقع التعبد به فلا يجزئ عنه إلا ما كان أهلاً منه ، ولهذا قالوا لا يجزئ الإتيان بالضمير ولا بأحمد مثلاً فى الأصح فيهما مع تقدم ذكره فى التشهد بقوله اللبى ويقول محمد ، وذهب الجمهور إلى الاجتزاء بكل لفظ أدى المراد بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم حتى قال بعضهم : ولو قال فى أثناء التشهد الصلاة والسلام عليك أيها النبى أجزأ ، وكذا لو قال أشهد أن محمداً صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله ، بخلاف ما إذا قدم عبده ورسوله ، وهذا ينبغى أن ينبى على أن ترتيب ألفاظ التشهد لا يشترط وهو الأصح ، ولكن دليل مقابله قوى لقولهم « كما يعلمنا السورة » وقول ابن مسعود « عدهن فى يدي » ورأيت لبعض المتأخرين فيه تصنيفاً ، وعمدة الجمهور فى الاكتفاء بما ذكر أن الوجوب ثبت بنص القرآن بقوله تعالى ﴿ صلوا عليه وسلموا تسليماً ﴾ فلما سأل الصحابة عن الكيفية وعلمها لهم النبى صلى الله عليه وسلم واختلف النقل لتلك الألفاظ اقتصر على ما اتفقت عليه الروايات وترك ما زاد على ذلك كما فى التشهد ، إذ لو كان المتروك واجباً لما سكنت عنه انتهى . وقد استشكل ذلك ابن الفركاح فى « الإقليد » فقال : جعلهم هذا هو الأقل يحتاج إلى دليل على الاكتفاء بسمى الصلاة ، فإن الأحاديث الصحيحة ليس فيها الاختصار ، والأحاديث التى فيها الأمر بمطلق الصلاة ليس فيها ما يشير إلى ما يجب من ذلك فى الصلاة ، وأقل ما وقع فى الروايات « اللهم صل على محمد كما صليت على إبراهيم » ومن ثم حكى الفورانى عن صاحب الفروع فى إيجاب ذكر إبراهيم وجهين ، واحتج لمن لم يوجبه بأنه ورد بدون ذكره فى حديث زيد بن خارجة عند النسائى بسند قوى ولفظه « صلوا على » وقولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد « وفيه نظر لأنه من اختصار بعض الرواة فإن النسائى أخرجه من هذا الوجه بتمامه ، وكذا الطحاوى واختلف فى إيجاب الصلاة على آل فى تعينها أيضاً عند الشافعية والحنابلة روايتان ، والمشهور عندهم لا ، وهو قول الجمهور وادعى كثير منهم فيه الإجماع وأكثر من أثبت الوجوب من

الشافعية نسبوه إلى الترغبي ، ونقل البيهقي في « الشعب » عن أبي إسحاق المروزي وهو من كبار الشافعية قال : أنا أعتقد وجوبها ، قال البيهقي : وفي الأحاديث الثابتة دلالة على صحة ما قال . قلت : وفي كلام الطحاوي في مشكلة ما يدل على أن حرمة نقله عن الشافعي واستدل به على مشروعية الصلاة على النبي وآله في التشهد الأول والمصحح عند الشافعية استحباب الصلاة عليه فقط لأنه مبني على التخفيف وأما الأول فبناه الأصحاب على حكم ذلك في التشهد الأخير إن قلنا بالوجوب . قلت : واستدل بتعليمه صلى الله عليه وسلم لأصحابه الكيفية بعد سؤلهم عنها بأنها أفضل كفيات الصلاة عليه ، لأنه لا يختار لنفسه إلا الأشرف الأفضل ؛ ويترتب على ذلك لو حلف أن يصلي عليه أفضل الصلاة فطريق البر أن يأتي بذلك هكذا صوبه النووي في « الروضة » بعد ذكر حكاية الرافعي عن إبراهيم المروزي أنه قال : يبر إذا قال : كلما ذكره الذاكرون ، وكلما سها عن ذكره الغافلون . قال النووي وكأنه أخذ ذلك من كون الشافعي ذكر هذه الكيفية . قلت : وهي في خطبة الرسالة ، لكن بلفظ غفل بدل سها . وقال الأذري : إبراهيم المذكور كثير النقل من تعليقه القاضي حسين ، ومع ذلك فالقاضي قال : في طريق البر يقول اللهم صل على محمد كما هو أهله ومستحقه ، وكذا نقله البغوي في تعليقه . قلت : ولو جمع بينها فقال ما في الحديث وأضاف إليه أثر الشافعي وما قاله القاضي لكان أشمل ، ويحتمل أن يقال : يعتمد إلى جميع ما اشتملت عليه الروايات الثابتة فيستعمل منها ذكراً يحصل به البر ، وذكر شيخنا مجد الدين الشيرازي في جزء له في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عن بعض العلماء أنه قال : أفضل الكيفيات أن يقول : اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آله وأزواجه وذريته وسلم عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك . وعن آخر نحوه لكن قال : عدد الشفع والوتر وعدد كلماتك التامة . ولم يسم قائلها . والذي يرشد إليه الدليل أن البر يحصل بما في حديث أبي هريرة لقوله صلى الله عليه وسلم « من سره أن يكتب بالميال الأوفى إذا صلى علينا فليقل اللهم صل على محمد النبي وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على إبراهيم » الحديث والله أعلم .

( تنبيه ) إن كان مستند المروزي ما قاله الشافعي فظاهر كلام الشافعي أن الضمير لله تعالى ، فإن لفظه « وصلى الله على نبيه كلما ذكره الذاكرون » فكان حق من غير عبارته أن يقول : اللهم صل على محمد كلما ذكرك الذاكرون إلخ ، واستدل به على جواز الصلاة على غير الأنبياء ، وسيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده ، واستدل به على أن الواو لا تقتضي الترتيب لأن صيغة الأمر وردت بالصلاة والتسليم بالواو في قوله تعالى ﴿ صلوا عليه وسلموا ﴾ وقدم تعليم السلام قبل الصلاة كما قالوا « علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك » واستدل به على رد قول النخعي : يجيء في امتثال الأمر بالصلاة قوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته في التشهد ، لأنه لو كان كما قال لأرشد النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه إلى ذلك ولما عدل إلى تعليمهم كيفية أخرى ، واستدل به على أن أفراد الصلاة عن التسليم لا يكره وكذا العكس ، لأن تعليم التسليم تقدم قبل تعليم الصلاة كما تقدم فأفرد التسليم مدة في التشهد قبل الصلاة عليه ، وقد صرح النووي بالكراهة ، واستدل بورود الأمر بهما معاً في الآية ، وفيه نظر . نعم يكره أن يفرد الصلاة ولا يسلم أصلاً أما لو صلى في وقت وسلم في وقت آخر فإنه يكون ممثلاً ، واستدل به على فضيلة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من جهة ورود الأمر بها واعتناء الصحابة بالسؤال عن كيفيتها ، وقد ورد في التصريح بفضلها أحاديث قوية لم يخرج البخاري منها شيئاً ، منها ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رفعه « من صلى على واحدة صلى الله عليه عشراً » وله شاهد عن أنس عند

أحمد والنسائي وصححه ابن حبان ، وعن أبي بردة بن نيار وأبي طلحة كلاهما عند النسائي ورواهما ثقات ، ولفظ أبي بردة « من صلى على من أمتى صلاة مخلصاً من قلبه صلى الله عليه بها عشر صلوات ورفعه بها عشر درجات وكتب له بها عشر حسنات ومحا عنه عشر سيئات » ولفظ أبي طلحة عنده نحوه وصححه ابن حبان ، ومنها حديث ابن مسعود رفعه « إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم على صلاة » وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان ، وله شاهد عند البيهقي عن أبي أمامة بلفظ « صلاة أمتي تعرض علي في كل يوم جمعة ، فمن كان أكثرهم على صلاة كان أقربهم مني منزلة » ولا بأس بسنده ، وورد الأمر بالكثرة الصلاة عليه يوم الجمعة من حديث أوس بن أوس وهو عند أحمد وأبي داود وصححه ابن حبان والحاكم ، ومنها حديث « البخيل من ذكرت عنده فلم يصل علي » أخرجه الترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم وإسماعيل القاضي وأطنب في تخرجه ظرقه وليان الاختلاف فيه من حديث علي ومن حديث ابنه الحسين ولا يقصر عن درجة الحسن ، ومنها حديث « من نسي الصلاة على خطي طريق الجنة » أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس والبيهقي في « الشعب » من حديث أبي هريرة وابن أبي حاتم من حديث جابر والطبراني من حديث حسين بن علي ، وهذه الطرق يشد بعضها بعضاً وحديث « برغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل علي » أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة بلفظ « من ذكرت عنده ولم يصل علي فمات فدخل النار فأبعده الله » وله شاهد عنده ، وصححه الحاكم ، وله شاهد من حديث أبي ذر في الطبراني وآخر عن أنس عند ابن أبي شيبة وآخر مرسل عن الحسن عند سعيد بن منصور ، وأخرجه ابن علبان من حديث أبي هريرة ومن حديث مالك بن الحويرث ومن حديث عبد الله بن عباس عند الطبراني ومن حديث عبد الله بن جعفر عند الفريابي وعند الحاكم من حديث كعب بن عجرة بلفظ « بعد من ذكرت عنده فلم يصل علي » وعند الطبراني من حديث جابر رفعه « شقي عبد ذكرت عنده فلم يصل علي » وعند عبد الرزاق من مرسل قتادة « من الجفاء أن أذكر عند رجل فلا يصلي علي » ومنها حديث أبي بن كعب « أن رجلاً قال يا رسول الله إني أكثر الصلاة فما أجعل لك من صلاتي ؟ قال : ما شئت . قال الثالث ؟ قال ما شئت ، وإن زدت فهو خير » إلى أن قال « أجعل لك كل صلاتي ؟ قال : إذا تكفي همك » الحديث أخرجه أحمد وغيره بسند حسن ، فهذا الجيد من الأحاديث الواردة في ذلك ، وفي الباب أحاديث كثيرة ضعيفة وواهي ، وأما ما وضعه القصاص في ذلك فلا يحصى كثرة وفي الأحاديث القوية غنية عن ذلك . قال الحلبي : المقصود بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم التقرب إلى الله بامتثال أمره وقضاء حق النبي صلى الله عليه وسلم علينا . وتبعه ابن عبد السلام فقال : ليست صلاتنا على النبي صلى الله عليه وسلم شفاعته له ، فإن مثلنا لا يشفع لمثله ، ولكن الله أمرنا بمكافأة من أحسن إلينا ، فإن عجزنا عنها كافأناه بالدعاء ، فأرشدنا الله لما علم عجزنا عن مكافأة منينا إلى الصلاة عليه . وقال ابن العربي : فائدة الصلاة عليه ترجع إلى الذي يصلي عليه لدلالة ذلك على نصوص العقيدة وخلوص النية وإظهار المحبة والمداومة على الطاعة والاحترام للواسطة الكريمة صلى الله عليه وسلم ، وقد تمسك بالأحاديث المذكورة من أوجب الصلاة عليه كلما ذكر ، لأن الدعاء بالرغم والإبعاد والشقاء والوصف بالبخل والجفاء يقتضي الوعيد والوعيد على الترك من علامات الوجوب ، ومن حيث المعنى أن فائدة الأمر بالصلاة عليه مكافأته على إحسانه وإحسانه مستمر في تأكيد إذا ذكر وتمسكوا أيضاً بقوله « لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً » فلو كان إذا ذكر لا يصلي عليه لكان كأحاد الناس . ويتأكد ذلك إذا كان المعنى بقوله « دعاء الرسول » الدعاء المتعلق بالرسول . وأجاب من لم يوجب ذلك بأجوبة : منها أنه قول لا يعرف عن أحد

من الصحابة والتابعين فهو قول مخترع ، ولو كان ذلك على عمومته للزم المؤذن إذا أذن وكذا سامعه وللزم القارئ إذا مر ذكره في القرآن وللزم الداخل في الإسلام إذا تلفظ بالشهادتين ولكان في ذلك من المشقة والخرج ما جاءت الشريعة السمحة بخلافه ، ولكان الثناء على الله كلما ذكر أحق بالوجوب ولم يقولوا به . وقد أطلق القدوري وغيره من الحنفية أن القول بوجوب الصلاة عليه كلما ذكر مخالف للإجماع المنعقد قبل قائله ، لأنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة أنه خاطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله صلى الله عليه ، ولأنه لو كان كذلك لم يتفرغ السامع لعبادة أخرى ، وأجابوا عن الأحاديث بأنها خرجت مخرج المبالغة في تأكيد ذلك وطلبه وفي حق من اعتاد ترك الصلاة عليه ديدنا . وفي الجملة لا دلالة على وجوب تكرار ذلك بتكرار ذكره صلى الله عليه وسلم في المجلس الواحد واحتج الطبري لعدم الوجوب أصلاً مع ورود صيغة الأمر بذلك بالاتفاق من جميع المتقدمين والمتأخرين من علماء الأمة على أن ذلك غير لازم فرضاً حتى يكون تاركه عاصياً ، قال : فدل ذلك على أن الأمر فيه للنذب ويحصل الامتثال لمن قاله ولو كان خارج الصلاة . وما ادعاه من الإجماع معارض بدعوى غيره الإجماع على مشروعية ذلك في الصلاة إما بطريق الوجوب وإما بطريق النذب ، ولا يعرف عن السلف لذلك مخالف إلا ما أخرجه ابن أبي شيبة والطبري عن إبراهيم أنه كان يرى أن قول المصلي في التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته يجزئ عن الصلاة ، ومع ذلك لم يخالف في أصل المشروعية وإنما ادعى أجزاء السلام عن الصلاة ، والله أعلم . ومن المواطن التي اختلفت في وجوب الصلاة عليه فيها التشهد الأول وخطبة الجمعة وغيرها من الخطب وصلاة الجنازة ، وما يتأكد ووردت فيه أخبار خاصة أكثرها بأسانيد جيدة عقب إجابة المؤذن وأول الدعاء وأوسطه وآخره وفي أوله أكد وفي آخر القنوت وفي أثناء تكبيرات العيد وعند دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والتفرق وعند السفر والقدوم وعند القيام لصلاة الليل وعند ختم القرآن وعند الهم والكرب وعند التوبة من الذنب وعند قراءة الحديث وتبليغ العلم والذكر وعند نسيان الشيء ، وورد ذلك أيضاً في أحاديث ضعيفة وعند استلام الحجر وعند طنين الأذن وعند التلبية وعقب الوضوء وعند الذبح والعطاس ، وورد المنع منها عندهما أيضاً ، وورد الأمر بالإكثار منها يوم الجمعة في حديث صحيح كما تقدم .

باب هل يُصَلَّى عَلَى غَيْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ؟

وقول الله عز وجل : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup>

٦١٣٧- فَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ نَا شُعْبَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ : كَانَ إِذَا أَتَى رَجُلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِصَدَقَتِهِ قَالَ : «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ» . وَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَةٍ فَقَالَ : «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى» . [٦٣٥٩]

٦١٣٨- فَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو حَمِيدٍ السَّاعِدِيُّ أَنَّهُمْ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ نُصَلِّيُ عَلَيْكَ ؟ قَالَ : «قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ» . [٦٣٦٠]

قوله ( باب هل يصلى على غير النبي صلى الله عليه وسلم ) أى استقلالاً أو تبعاً ، ويدخل في الغير الأنبياء والملائكة والمؤمنون ، فأما مسألة الأنبياء فورد فيها أحاديث : أحدها حديث على في الدعاء بحفظ القرآن فيه

(١) ﴿ صَلَاتِكَ ﴾ : قرأ الأخوان وحفص بالإفراد : ﴿ صَلَاتِكَ ﴾ والباقيون بالجمع : ﴿ صَلَاتِكَ ﴾ .

« وصل على وعلى سائر النبيين » أخرجه الترمذى والحاكم ، وحديث بريدة رفعه « لا تترك في التشهد الصلاة على وعلى أنبياء الله » الحديث أخرجه البيهقي بسند واو ، وحديث أبي هريرة رفعه « صلوا على أنبياء الله » الحديث أخرجه إسماعيل القاضي بسند ضعيف ، وحديث ابن عباس رفعه « إذا صليتم على فصلوا على أنبياء الله ، فإن الله بعثهم كما بعثني » أخرجه الطبراني ورويناه في « فوائد العيسوى » وسنده ضعيف أيضاً ، وقد ثبت عن ابن عباس اختصاص ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم أخرجه ابن أبي شيبه من طريق عثمان بن حكيم عن عكرمة عنه قال « ما أعلم الصلاة تنبغي على أحد من أحد إلا على النبي صلى الله عليه وسلم » وهذا سند صحيح ، وحكى القول به عن مالك وقال : ما تعبدنا به وجاء نحوه عن عمر بن عبد العزيز ، وعن مالك يكره ، وقال عياض : عامة أهل العلم على الجواز ، وقال سفيان يكره أن يصلى إلا على نبي ، ووجدت بخط بعض شيوخي مذهب مالك لا يجوز أن يصلى إلا على محمد ، وهذا غير معروف عن مالك ، وإنما قال أكره الصلاة على غير الأنبياء وما ينبغي لنا أن نتعدى ما أمرنا به . وخالفه يحيى بن يحيى فقال : لا بأس به ، واحتج بأن الصلاة دعاء بالرحمة فلا يمنع إلا بنص أو إجماع ، قال عياض : والذى أميل إليه قول مالك وسفيان وهو قول المحققين من المتكلمين والفقهاء قالوا : يذكر غير الأنبياء بالرضا والغفران والصلاة على غير الأنبياء يعني استقلالاً لم تكن من الأمر المعروف وإنما أحدثت في دولة بني هاشم ، وأما الملائكة فلا أعرف فيه حديثاً نصاً ، وإنما يؤخذ ذلك من الذى قبله إن ثبت ، لأن الله تعالى سماهم رسلاً ، وأما المؤمنون فاختلف فيه فقيل : لا تجوز إلا على النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، وحكى عن مالك كما تقدم ، وقالت طائفة لا تجوز مطلقاً استقلالاً وتجوز تبعاً فيما ورد به النص أو ألحق به لقوله تعالى ﴿ لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً ﴾ ولأنه لما علمهم السلام قال « السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين » ولما علمهم الصلاة قصر ذلك عليه وعلى أهل بيته ، وهذا القول اختاره القرطبي في « المفهم » وأبو المعالي من الخنابلة ، وقد تقدم تقريره في تفسير سورة الأحزاب ، هو اختيار ابن تيمية من المتأخرين . وقالت طائفة : تجوز تبعاً مطلقاً ولا تجوز استقلالاً ، وهذا قول أبي حنيفة وجماعة ، وقالت طائفة تكره استقلالاً لا تبعاً وهي رواية عن أحمد ، وقال النووي : هو خلاف الأولى وقالت طائفة : تجوز مطلقاً ، وهو مقتضى صنيع البخارى فإنه صدر بالآية وهي قوله ﴿ وصل عليهم ﴾ ثم علق الحديث الدال على الجواز مطلقاً وعقبه بالحديث الدال على الجواز تبعاً ، فأما الأول وهو حديث عبد الله بن أبي أوفى فتقدم شرحه في كتاب الزكاة ، ووقع مثله عن قيس بن سعد بن عباد « أن النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه وهو يقول : اللهم اجعل صلواتك ورحمتك على آل سعد بن عباد » أخرجه أبو داود والنسائي وسنده جيد ، وفي حديث جابر « إن امرأته قالت للنبي صلى الله عليه وسلم صل على وعلى زوجي ففعل » أخرجه أحمد مطولاً ومختصراً وصححه ابن حبان ، وهذا القول جاء عن الحسن ومجاهد ونص عليه أحمد في رواية أبي داود وبه قال إسحق وأبو ثور وداود والطبري ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ هو الذى يصلى عليكم وملائكته ﴾ وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً « إن الملائكة تقول لروح المؤمن صلى الله عليك وعلى جسدك » وأجاب المانعون عن ذلك كله بأن ذلك صدر من الله ورسوله ولهما أن يخصا من شاء بما شاء وليس ذلك لأحد غيرهما . وقال البيهقي : يحمل قول ابن عباس بالمنع إذا كان على وجه التعظيم لا ما إذا كان على وجه الدعاء بالرحمة والبركة . وقال ابن القيم : المختار أن يصلى على الأنبياء والملائكة وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم وآله وذريته وأهل الطاعة على سبيل الإجمال ، وتكره في غير الأنبياء لشخص مفرد بحيث يصير شعاراً ولا سيما إذا ترك في حق مثله أو أفضل منه كما يفعله الرافضة ، فلو اتفق وقوع

ذلك مفرداً في بعض الأحايين من غير أن يتخذ شعاراً لم يكن به بأس ، ولهذا لم يرد في حق غير من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقول ذلك لهم وهم من أدى زكاته إلا نادراً كما في قصة زوجة جابر وآل سعد بن عباد .

( تميمه ) : اختلف في السلام على غير الأنبياء بعد الاتفاق على مشروعيته في تحية الحى فقيل : يشرع مطلقاً ، وقيل بل تبعاً ، ولا يفرد لواحد لكونه صار شعاراً للرافضة ، ونقله النووي عن الشيخ أنى محمد الجوينى .

**قوله في ثاني حديثي الباب ( عبد الله بن أنى بكر عن أبيه )** هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى ، اختلف في اسمه وقيل كنيته اسمه ، وروايته عن عمرو بن سليم من الأقران ، وولده من صغار التابعين ، ففي السند ثلاثة من التابعين في نسق ، والسند كله مدنيون .

**قوله ( وذريته )** بضم المعجمة وحكى كسرهما هى النسل ، وقد يختص بالنساء والأطفال ، وقد يطلق على الأصل ، وهى من ذراً بالهمز أى خلق ، إلا أن الهمزة سهلت لكثرة الاستعمال ، وقيل بل هى من الذر أى خلقوا أمثال الذر وعليه فليس مهموز الأصل ، والله أعلم . واستدل به على أن المراد بآل محمد أزواجه وذريته كما تقدم البحث فيه في الكلام على آل محمد في الباب الذى قبله ، واستدل به على أن الصلاة على الآل لا تجب لسقوطها في هذا الحديث ، وهو ضعيف لأنه لا يخلو أن يكون المراد بالآل غير أزواجه وذريته أو أزواجه وذريته ، وعلى تقدير كل منهما لا ينهض الاستدلال على عدم الوجوب ، أما على الأول فاثبت الأمر بذلك في غير هذا الحديث ، وليس في هذا الحديث المنع منه بل أخرج عبد الرزاق من طريق ابن طاوس عن أنى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن رجل من الصحابة الحديث المذكور بلفظ « صل على محمد وأهل بيته وأزواجه وذريته » وأما على الثانى فواضح ، واستدل به البيهقى على أن الأزواج من أهل البيت وأيده بقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ .

**باب قول النبي صلى الله عليه : « مَنْ آذَيْتُهُ فَاجْعَلْهُ لَهُ زَكَاةً وَرَحْمَةً »**

٦١٣٩- فإحمد بن صالح قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه سمع النبي صلى الله عليه يقول : « اللَّهُمَّ فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ سَبَبْتُهُ فَاجْعَلْ ذَلِكَ لَهُ قُرْبَةً إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . [٦٣٦١]

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من آذيته فاجعله له زكاة ورحمة )** كذا ترجم بهذا اللفظ ، وأورده بلفظ : « اللهم فأَيُّمَا مُؤْمِنٍ سَبَبْتُهُ فَاجْعَلْ ذَلِكَ لَهُ قُرْبَةً إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » أورده من طريق يونس وهو ابن يزيد عن ابن شهاب ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه مثله ، وظاهر سياقه أنه حذف منه شيء من أوله ، وقد بينه مسلم من طريق ابن أخى ابن شهاب عن عمه بهذا الإسناد بلفظ « اللهم إني اتخذت عندك عهداً لن تخلفنيه ، فأَيُّمَا مُؤْمِنٍ سَبَبْتُهُ أَوْ جَلَدْتُهُ فَاجْعَلْ ذَلِكَ كَفَّارَةً لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ومن طريق أنى صالح عن أنى هريرة بلفظ « اللهم إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ سَبَبْتُهُ أَوْ لَعَنْتُهُ أَوْ جَلَدْتُهُ فَاجْعَلْهُ لَهُ زَكَاةً وَرَحْمَةً » ومن طريق الأعرج عن أنى هريرة مثل رواية ابن أخى ابن شهاب لكن قال « فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ آذَيْتُهُ شَتَمْتُهُ لَعَنْتُهُ جَلَدْتُهُ فَاجْعَلْهَا لَهُ صَلَاةً وَزَكَاةً وَقُرْبَةً تَقْرِبُهُ بِيَّ إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ومن طريق سالم عن أنى هريرة بلفظ « اللهم إِنَّمَا مُحَمَّدٌ بَشَرٌ يَغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُ الْبَشَرُ ، وَإِنِّي قَدْ اتَّخَذْتُ عِنْدَكَ عَهْداً » الحديث وفيه « فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ آذَيْتُهُ » والباقي بمعناه بلفظ « أَوْ »

وأخرج من حديث عائشة بيان سبب هذا الحديث قالت « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان فكلماه بشيء لا أدرى ماهو فأغضباه فسيهما ولعنهما ، فلما خرجا قلت له ، فقال : أما علمت ماشارطت عليه ربي ؟ قلت : اللهم إنما أنا بشر فأى المسلمين لعنته أو سببته فاجعله له زكاة وأجراً » وأخرجه من حديث جابر نحوه ، وأخرجه من حديث أنس وفيه تقييد المدعو عليه بأن يكون ليس لذلك بأهل ولفظه « إنما أنا بشر أرضى كما يرضى البشر وأغضب كما يغضب البشر ؛ فأيا أحد دعوت عليه من أمتى بدعوة ليس لها بأهل أن يجعلها له ظهوراً وزكاة وقربة يقربه بها منه يوم القيامة » وفيه قصة لأم سليم .

**قوله ( اللهم فأيا مؤمن )** الفاء جواب الشرط المحذوف لدلالة السياق عليه ، قال المازرى : إن قيل كيف يدعو صلى الله عليه وسلم بدعوة على من ليس لها بأهل ؟ قيل : المراد بقوله « ليس لها بأهل » عندك في باطن أمره لا على ما يظهر مما يقتضيه حاله وجنائته حين دعائى عليه ، فكأنه يقول : من كان باطن أمره عندك أنه ممن ترضى عنه فاجعل دعوتى عليه التى اقتضاها ما ظهر لى من مقتضى حاله حينئذ طهوراً وزكاة ، قال : وهذا معنى صحيح لا إحالة فيه ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان متعبداً بالظواهر ، وحساب الناس فى البواطن على الله انتهى . وهذا مبنى على قول من قال : إنه كان يجتهد فى الأحكام ويحكم بما أدى إليه اجتهاده ، وأما من قال : كان لا يحكم إلا بالوحي فلا يأتى منه هذا الجواب . ثم قال المازرى : فإن قيل فما معنى قوله وأغضب كما يغضب البشر ؟ فإن هذا يشير إلى أن تلك الدعوة وقعت بحكم سؤرة الغضب ، لا أنها على مقتضى الشرع ، فيعود السؤال ، فالجواب أنه يحتمل أنه أراد أن دعوته عليه أو سبه أو جلده كان مما خير بين فعله له عقوبة للجاني أو تركه والزجر له بما سوى ذلك ، فيكون الغضب لله تعالى بعثه على لعنه أو جلده ، ولا يكون ذلك خارجاً عن شرعه . قال : ويحتمل أن يكون ذلك خرج مخرج الإشفاق وتعليم أمة الخوف من تعدى حدود الله ، فكأنه أظهر الإشفاق من أن يكون الغضب يحمله على زيادة فى عقوبة الجاني لولا الغضب ما وقعت ، أو إشفاقاً من أن يكون الغضب يحمله على زيادة يسيرة فى عقوبة الجاني لولا الغضب ما زادت ، ويكون من الصغائر على قول من يجوزها ، أو يكون الزجر يحصل بدونها . ويحتمل أن يكون اللعن والسب يقع منه من غير قصد إليه فلا يكون فى ذلك كاللعة الواقعة رغبة إلى الله وطلباً للاستجابة . وأشار عياض إلى ترجيح هذا الاحتمال الأخير فقال : يحتمل أن يكون ما ذكره من سب ودعاء غير مقصود ولا منوى ، ولكن جرى على عادة العرب فى دعم كلامها وصللة خطابها عند الحرج والتأكيد للعتب لا على نية وقوع ذلك ، كقولهم عقرى حلقى وتربت يمينك ، فأشفتهم من موافقة أمثالها القدر ، فعاهد ربه ورغب إليه أن يجعل ذلك القول رحمة وقربة انتهى . وهذا الاحتمال حسن إلا أنه يرد عليه قوله « جلده » فإن هذا الجواب لا يتمشى فيه ، إذ لا يقع الجلد عن غير قصد ، وقد ساق الجميع مساقاً واحداً إلا إن حمل على الجلدة الواحدة فيتجه . ثم أبدى القاضى احتجالاته آخر فقال : كان لا يقول ولا يفعل صلى الله عليه وسلم فى حال غضبه إلا الحق ، لكن غضبه لله قد يحمله على تعجيل معاقبة مخالفه وترك الإغضاء والصفح ، ويؤيده حديث عائشة « ما انتقم لنفسه قط إلا أن تنتهك حرمت الله » وهو فى الصحيح . قلت : فعلى هذا فمعنى قوله « ليس لها بأهل » أى من جهة تعين التعجيل . وفى الحديث كمال شفقتة صلى الله عليه وسلم على أمة وجميل خلقه وكرم ذاته حيث قصد مقابلة ما وقع منه بالجبر والتكريم ، وهذا كله فى حق معين فى زمنه واضح ، وأما ما وقع منه بطريق التعميم لغير معين حتى يتناول من لم يدرك زمنه صلى الله عليه وسلم فما أظنه يشملها ، والله أعلم

### باب التَّعوذِ مِنَ الْفِتَنِ

[٦٣٦٢] ٦١٤٠- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ نَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حَتَّى أَحْفَوْهُ الْمَسْأَلَةَ، فَغَضِبَ، فَصَعِدَ الْمَنِيرَ فَقَالَ: «لَا تَسْأَلُونِي الْيَوْمَ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا بَيْنَتْهُ لَكُمْ». فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَإِذَا كُلُّ رَجُلٍ لَأَفَأَ رَأْسَهُ فِي ثَوْبِهِ يَبْكِي، فَإِذَا رَجُلٌ كَانَ إِذَا لَاحَى الرِّجَالَ يَدْعِي لَغِيرِ أَبِيهِ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «حُذَافَةُ». ثُمَّ أَنشَأَ عُمَرُ فَقَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا. نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَا رَأَيْتُ فِي الْخَيْرِ وَالْشَّرِّ كَالْيَوْمِ قَطُّ، إِنَّهُ صُورَتْ لِي الْجَنَّةُ وَالنَّارُ حَتَّى رَأَيْتُهُمَا وَرَاءَ الْحَائِطِ». وَكَانَ قَتَادَةُ يَذْكُرُ عِنْدَ هَذَا الْحَدِيثِ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾، الْآيَةَ.

قوله (باب التَّعوذِ مِنَ الْفِتَنِ) ستأتى هذه الترجمة وحديثها في كتاب الفتن، وتقدم شيء من شرحه يتعلق بسبب نزول الآية المذكورة في آخر الحديث في تفسير سورة المائدة، وقوله «أحفوه» بجاء مهملة ساكنة وفاء مفتوحة أى ألحوا عليه، يقال أحفيته إذا حملته على أن يبحث عن الخير، وقوله: «لا» بالرفع ويجوز النصب على الحال، وقوله «إذا لاحى» بمهملة خفيفة أى خاصم، وفي الحديث أن غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنع من حكمه فإنه لا يقول إلا الحق في الغضب والرضا، وفيه فهم عمر وفضل علمه

### باب التَّعوذِ مِنْ غَلْبَةِ الرِّجَالِ

[٦٣٦٣] ٦١٤١- نَا قَتِيبَةُ قَالَ نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لِأَبِي طَلْحَةَ: «الْتَمِسْ لَنَا غُلَامًا مِنْ غِلْمَانِكُمْ يَخْدُمُنِي». فَخَرَجَ بِي أَبُو طَلْحَةَ يُرِدُّنِي وَرَاءَهُ، فَكُنْتُ أَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كُلَّمَا نَزَلَ، فَكُنْتُ أَسْمَعُهُ يَكْثُرُ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ، وَالْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ وَالْجُبْنِ، وَضَلَعِ الدِّينِ وَغَلْبَةِ الرِّجَالِ». فَلَمْ أَزَلْ أَخْدُمُهُ حَتَّى أَقْبَلْنَا مِنْ خَيْبَرَ وَأَقْبَلَ بِصَفِيَّةَ بِنْتُ حَبِيبٍ قَدْ حَارَزَهَا، فَكُنْتُ أَرَاهُ يَحْوِي وَرَاءَهُ بَعَاءَةً - أَوْ بَكْسَاءً - ثُمَّ يُرِدُّهَا وَرَاءَهُ. حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ صَنَعَ حَيْسًا فِي نَطْعٍ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَدَعَوْتُ رَجُلًا فَأَكَلُوا، وَكَانَ ذَلِكَ بِنَاءَهُ بِهَا. ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى إِذَا بَدَأَ لَهُ أَحَدٌ، قَالَ: «هَذَا جَبَلٌ يُحْبِنَا وَنُحْبَهُ». فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا، مِثْلَ مَا حَرَّمَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ. اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَدَّهِمْ وَصَاعِهِمْ».

قوله (باب التَّعوذِ مِنْ غَلْبَةِ الرِّجَالِ) ذكر فيه حديث أنس في قصة خير، وذكر صفية بنت حبي، وتقدم شرح ذلك في المغازي وغيرها، وسيأتى منه التَّعوذُ مفرداً بعد أبواب.

قوله (فكنت أسمعهم يكثر أن يقول) استدل به على أن هذه الصيغة لا تدل على الدوام ولا الإكثار، وإلا لما كان لقوله «يكثر» فائدة، وتعقب بأن المراد بالدوام أعم من الفعل والقوة، ويظهر لى أن الحاصل أنه لم يعرف لذلك مزيلاً، ويفيد قوله «يكثر» وقوع ذلك من فعله كثيراً.

قوله (من الهم والحزن إلى قوله والجبن) يأتي شرحه قريباً.

قوله (وضلع الدين) أصل الضلع وهو بفتح المعجمة واللام الاعوجاج، يقال ضلع بفتح اللام يضلح أى



مال ، والمراد به هنا ثقل الدين وشدته وذلك حيث لا يجد من عليه الدين وفاء ولا سيما مع المطالبة . وقال بعض السلف ما دخل هم الدين قلباً إلا أذهب من العقل ما لا يعود إليه .

**قوله ( وغلبة الرجال )** أى شدة تسلطهم كاستيلاء الرعاع هرجاً ومرجاً . قال الكرماني : هذا الدعاء من جوامع الكلم ، لأن أنواع الرذائل ثلاثة : نفسانية وبدنية وخارجية ، فالأولى بحسب القوى التي للإنسان وهي ثلاثة : العقلية والغضبية والشهوانية ، فالهم والحزن يتعلق بالعقلية ، والجبن بالغضبية ، والبخل بالشهوانية . والعجز والكسل بالبدنية . والثاني يكون عند سلامة الأعضاء وتام الآلات والقوى ، والأول عند نقصان عضو ونحوه ، والضعف والغلبة بالخارجية فالأول مالى والثاني جاهى ، والدعاء مشتمل على جميع ذلك .

### باب التَّعَوُّذِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ

[٦٣٦٤] ٦١٤٢- فَاَلْحَمِيدُ قَالَ نَا سُفْيَانُ قَالَ نَا مُوسَى بْنُ عَقْبَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أُمَّ خَالِدِ بِنْتَ خَالِدٍ - قَالَ : وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - قَالَتْ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ عَذَّبَ الْقَبْرِ .

**قوله ( باب التعوذ من عذاب القبر )** تقدم الكلام عليه في أواخر كتاب الجنائز .

**قوله ( سفیان )** هو ابن عيينة ، وأم خالد بنت خالد اسمها أمة بتخفيف الميم بنت خالد بن سعيد بن العاص ، تقدم ذكرها في اللباس وأنها ولدت بأرض الحبيشة لما هاجر أبواها إليها ، ثم قدموا المدينة وكانت صغيرة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد حفظت عنه .

[٦٣٦٥] ٦١٤٣- فَأَادَمُ قَالَ نَا شُعْبَةُ قَالَ نَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ مُصْعَبٍ قَالَ كَانَ سَعْدُ يَأْمُرُ بِخَمْسٍ وَيَذْكُرُهُنَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِهِنَ : «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمَرِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا - يَعْنِي فِتْنَةَ الدَّجَالِ - وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ» .

[٦٣٦٦] ٦١٤٤- فِي عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ نَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : دَخَلْتُ عَلَى عَجُوزَانِ مِنْ عَجُزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ فَقَالَتَا لِي : إِنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ ، فَكَذَبْتُهُمَا ، وَلَمْ أَنْعَمْ أَنْ أَصَدِّقَهُمَا . فَخَرَجَتَا . وَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ عَجُوزَيْنِ .. وَذَكَرْتُ لَهُ . فَقَالَ : «صَدَقْتَا ، إِنَّهُمَا يُعَذَّبُونَ عَذَابًا تَسْمَعُهُ الْبَهَائِمُ كُلُّهَا» . فَمَا رَأَيْتُهُ بَعْدُ فِي صَلَاةٍ إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ .

**قوله ( باب التعوذ من البخل )** كذا وقعت هذه الترجمة هنا للمستمل وحده ، وهي غلط من وجهين : أحدهما أن الحديث الأول في الباب وإن كان فيه ذكر البخل لكن قد ترجم لهذه الترجمة بعينها بعد أربعة أبواب وذكر فيه الحديث المذكور بعينه ، ثانيهما أن الحديث الثاني مختص بعذاب القبر لا ذكر للبخل فيه أصلاً فهو بقية من الباب الذي قبله وهو اللائق به ، وقوله « عن عبد الملك » هو ابن عمير كما سيأتي منسوباً في الباب المشار إليه .

**قوله ( عن مصعب )** هو ابن سعد بن أبي وقاص ، وسيأتي قريباً من رواية غندر عن شعبة عن عبد الملك عن مصعب بن سعد ، ولعبد الملك بن عمير فيه شيخ آخر ، فقد تقدم في كتاب الجهاد من طريق أبي عوانة عن عبد الملك بن عمير عن عمرو بن ميمون عن سعد وقال في آخره « قال عبد الملك : فحدثت به مصعباً فصدقه » وأورده الإسماعيلي من طريق زائدة عن عبد الملك عن مصعب وقال في آخره « فحدثت به عمرو بن ميمون فقال وأنا حدثني بهن سعد » وقد أورده الترمذي من طريق عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الملك عن مصعب بن سعد وعمرو بن ميمون جميعاً عن سعد وساقه على لفظ مصعب ، وكذا أخرجه النسائي من طريق زائدة عن عبد الملك عنهما ، وأخرجه البخاري من طريق زائدة عن عبد الملك عن مصعب وحده ، وفي سياق عمرو أنه كان يقول ذلك دبر الصلاة ، وليس ذلك في رواية مصعب ، وفي رواية مصعب ذكر البخل وليس في رواية عمرو ، وقد رواه أبو إسحق السبيعي عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود هذه رواية زكريا عنه ، وقال إسرائيل عنه عن عمرو عن عمر بن الخطاب ، ونقل الترمذي عن الدارمي أنه قال : كان أبو إسحق يضطرب فيه . قلت : لعل عمرو بن ميمون سمعه من جماعة ، فقد أخرجه النسائي من رواية زهير عن أبي إسحق عن عمرو عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سمي منهم ثلاثة كما ترى ، وقوله إنه « كان سعد يأمر » في رواية الكشميهني « يأمرنا » بصيغة الجمع ، وجري المذکور في الحديث الثاني هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتمر من صغار التابعين ، وأبو وائل هو شقيق بن سلمة وهو مسروق شيخه من كبار التابعين ، ورجال الإسناد كلهم كوفيون إلى عائشة ، ورواية أبي وائل عن مسروق من الأقران ، وقد ذكر أبو علي الجبائي أنه وقع في رواية أبي إسحق المستمل عن الفريزي في هذا الحديث « منصور عن أبي وائل ومسروق عن عائشة » بواو بدل عن قال : والصواب الأول ، ولا يحفظ لأبي وائل عن عائشة رواية . قلت أما كونه الصواب فصواب لاتفاق الرواة في البخاري على أنه من رواية أبي وائل عن مسروق ، وكذا أخرجه مسلم وغيره من رواية منصور ، وأما النفي فمردود فقد أخرج الترمذي من رواية أبي وائل عن عائشة حديثين أحدهما « ما رأيت الوجع على أحد أشد منه على رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهذا أخرجه الشيخان والنسائي وابن ماجه من رواية أبي وائل عن مسروق عن عائشة ، والثاني « إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها » الحديث أخرجه أيضاً من رواية عمرو بن مرة « سمعت أبا وائل عن عائشة » وهذا أخرجه الشيخان أيضاً من رواية منصور والأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة ، وهذا جميع ما في الكتب الستة لأبي وائل عن عائشة ، وأخرج ابن حبان في صحيحه من رواية شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عائشة حديث « ما من مسلم يشاك شوكة فما دونها إلا رفعه الله بها درجة » الحديث ، وفي بعض هذا ما يرد إطلاق أبي علي .

**قوله ( دخلت علي عجزوزان من عجز يهود المدينة )** عجز بضم العين المهملة والجيم بعدها زاي جمع عجزوز مثل عمود وعمد ، ويجمع أيضاً على عجائر ، وهذه رواية الإسماعيلي عن عمران بن موسى عن عثمان بن أبي شيبة شيخ البخاري فيه ، قال ابن السكيت : ولا يقال عجزوزة ، وقال غيره : هي لغة رديئة . وقوله « ولم أنعم » هو رباعي من أنعم والمراد أنها لم تصدقهما أولاً .

**قوله ( فقلت يا رسول الله إن عجزوزين وذكرته له فقال صدقتا )** قال الكرماني حذف خبر « إن » للعلم به والتقدير دخلتا . قلت : ظهر لي أن البخاري هو الذي اختصره ، فقد أخرجه الإسماعيلي عن عمران بن موسى عن عثمان بن أبي شيبة شيخ البخاري فيه فساقه ولفظه « فقلت له : يا رسول الله إن عجزوزين من عجائر يهود

المدينة دخلتا على فزعمتا أن أهل القبور يعذبون في قبورهم ، فقال : صدقتا » وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن جرير شيخ عثمان فيه ، فعلى هذا فيضبط « وذكرت » له بضم التاء وسكون الراء أى ذكرت له ما قالتا ، وقوله « تسمعه البهائم » تقدم شرحه مستوفى ، وبينت طريق الجمع بين جزمه صلى الله عليه وسلم هنا بتصديق اليهوديتين في إثبات عذاب القبر وقوله في الرواية « عائداً بالله من ذلك » وكلا الحديثين عن عائشة ، وحاصله أنه لم يكن أوحى إليه أن المؤمنين يفتنون في القبور فقال « إنما يفتن يهود » فجرى على ما كان عنده من علم ذلك ، ثم لما علم بأن ذلك يقع لغير اليهود استعاذ منه وعلمه وأمر بإيقاعه في الصلاة ليكون أنجح في الإجابة ، والله أعلم

### باب التَّعَوُّذِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ

[٦٣٦٧] ٦١٤٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ نَا الْمُعْتَمِرُ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ : «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَالْجُبْنِ وَالْهَرَمِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْحَيَا وَالْمَمَاتِ».

قوله ( باب التعوذ من فتنة الحيا ) أى زمن الحياة ( والممات ) أى زمن الموت من أول النزع وهلم جرا ، ذكر فيه حديث أنس وفيه ذكر العجز والكسل والجبن ، وقد تقدم الكلام عليه في الجهاد والبخل ، وسيأتى بعد بابين ، والهزم والمراد به الزيادة في كبر السن ، وعذاب القبر وقد مضى في الجناز . وأما فتنة الحيا والممات فقال ابن بطال هذه كلمة جامعة لمعان كثيرة ، وينبغي للمرء أن يرغب إلى ربه في رفع ما نزل ودفع ما لم ينزل ، ويستشعر الافتقار إلى ربه في جميع ذلك ، وكان صلى الله عليه وسلم يتعوذ من جميع ما ذكر دفعا عن أمته وتشريعا لهم ليبين لهم صفة المهمل من الأدعية . قلت : وقد تقدم شرح المراد بفتنة الحيا وفتنة الممات في « باب الدعاء قبل السلام » في أواخر صفة الصلاة قبل كتاب الجمعة ، وأصل الفتنة الامتحان والاختبار ، واستعملت في الشرع في اختبار كشف ما يكره ، ويقال فتنت الذهب إذا اختبرته بالنار لتتغير جودته ، وفي الغفلة عن المطلوب كقوله ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ وتستعمل في الإكراه على الرجوع عن الدين كقوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ . قلت : واستعملت أيضا في الضلال والإثم والكفر والعذاب والفضيحة ، ويعرف المراد حيثما ورد بالسياق والقرائن

### باب التَّعَوُّذِ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ

[٦٣٦٨] ٦١٤٦ - نَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ نَا وَهَيْبٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَانَ يَقُولُ : «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَالْهَرَمِ، وَالْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ النَّارِ وَعَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْغَنَى، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسْلُوحِ الدَّجَالِ. اللَّهُمَّ اغْسِلْ عَنِّي خَطَايَايَ بِمَاءِ الثَّلْجِ وَالْبَرْدِ، وَنَقِّ قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يَنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَبَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ».

قوله ( باب التعوذ من المأثم والمغرم ) بفتح الميم فيهما وكذا الراء والمثلثة وسكون الهمزة والغين المعجمة ، والمأثم ما يقتضى الإثم والمغرم ما يقتضى الغرم ، وقد تقدم بيانه في « باب الدعاء قبل السلام » من كتاب الصلاة .

**قوله ( من الكسل والمغم )** تقدما في الباب الذي قبله

**قوله ( والمأثم والمغم )** والمراد الإثم والغرامة ، وهى ما يلزم الشخص أداؤه كاللدين . زاد في رواية الزهري عن عروة كما مضى في « باب الدعاء قبل السلام » فقال له قائل « ما أكثر ما تستعيز من المأثم والمغم » هكذا . به من طريق شعيب عن الزهري ، وكذا أخرجه النسائي من طريق سليمان بن سليم الحمصي عن الزهري فذكر الحديث مختصراً وفيه « فقال له يا رسول الله إنك تكثر التعوذ » الحديث ، وقد تقدم بيانه هناك وقلت إنى لم أقف حينئذ على تسمية القائل ، ثم وجدت تفسير المبهم في الاستعاذة للنسائي أخرجه من طريق سلمة بن سعيد بن عطية عن معمر عن الزهري فذكر الحديث مختصراً ولفظه « كان يتعوذ من المغم والمأثم » قلت : يا رسول الله ما أكثر ما تتعوذ من المغم ، قال : « إنه من غرم حدث فكذب ووعد فأخلف » فعرف أن السائل له عن ذلك عائشة راوية الحديث .

**قوله ( ومن فتنه القبر )** هى سؤال الملكين ، وعذاب القبر تقدم شرحه .

**قوله ( ومن فتنه النار )** هى سؤال الخزنة على سبيل التوبيخ ، وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿ كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير ﴾ وسيأتى الكلام عليه في « باب الاستعاذة من أرذل العمر » بعد ثلاثة أبواب .

**قوله ( ومن شر فتنه الغنى وأعوذ بك من فتنه الفقر )** تقدم الكلام على ذلك أيضاً في « باب الدعاء قبل السلام » قال الكرماني : صرح في فتنه الغنى بذكر الشر إشارة إلى أن مضرتة أكثر من مضرة غيره ، أو تغليظاً على أصحابه حتى لا يغتروا فيغفلوا عن مفاسده ، أو إيماء إلى أن صورته لا يكون فيها خير ، بخلاف صورة الفقر فإنها قد تكون خيراً انتهى . وكل هذا غفلة عن الواقع ، فإن الذى ظهر لى أن لفظ « شر » في الأصل ثابتة في الموضوعين وإنما اختصرها بعض الرواة ، فسيأتى بعد قليل في « باب الاستعاذة من أرذل العمر » من طريق وكيع وأبى معاوية مرفقاً عن هشام بسنده هذا بلفظ « شر فتنه الغنى وشر فتنه الفقر » ويأتى بعد أبواب أيضاً من رواية سلام بن أبى مطيع عن هشام بإسقاط « شر » في الموضوعين ، والتقييد في الغنى والفقر بالشئ لا بد منه لأن كلا منهما فيه خير باعتبار ، فالتقييد في الاستعاذة منه بالشئ يخرج ما فيه من الخير سواء قل أم كثر ، قال الغزالي : فتنه الغنى الحرص على جمع المال وجهه حتى يكسبه من غير حله بمنعه من واجبات إنفاقه وحقوقه ، وفتنة الفقر يراد به الفقر المدقع الذى لا يصحبه خير ولا ورع حتى يتورط صاحبه بسببه فيما لا يليق بأهل الدين والمروءة ، ولا يبالي بسبب فاقته على أى حرام وثب ، ولا فى أى حالة تورط . وقيل المراد به فقر النفس الذى لا يردده ملك الدنيا بخذافيها ، وليس فيه ما يدل على تفضيل الفقر على الغنى ولا عكسه .

**قوله ( وأعوذ بك من فتنه المسيح الدجال )** فى رواية وكيع « ومن شر فتنه المسيح الدجال » وقد تقدم أيضاً فى « باب الدعاء قبل السلام » .

**قوله ( اللهم اغسل عني خطاياى بماء الثلج والبرد الخ )** تقدم شرحه فى الكلام على حديث أبى هريرة فى أوائل صفة الصلاة ، وحكمة العدول عن الماء الحار إلى الثلج والبرد مع أن الحار فى العادة أبلغ فى إزالة الوسخ الإشارة إلى أن الثلج والبرد ما آن طاهران لم تمسهما الأيدى ولم يمتنهما الاستعمال ، فكان ذكرهما أكد فى هذا

المقام ، أشار إلى هذا الخطأ . وقال الكرماني : وله توجيه آخر وهو أنه جعل الخطايا بمنزلة النار لكونها تؤدي إليها فعبر عن إطفاء حرارتها بالغسل تأكيداً في إطفائها ، وبالع في استعمال المبردات ترقياً عن الماء إلى أبرد منه وهو الثلج ثم إلى أبرد منه وهو البرد بدليل أنه قد يجمد ويصير جليداً ، بخلاف الثلج فإنه يذوب . وهذا الحديث قد رواه الزهري عن عروة كما أشرت إليه ، وقيده بالصلاة ولفظه « كان يدعو في الصلاة » وذكرت هناك توجيه إدخاله في الدعاء قبل السلام ، ولم يقع في رواية شعيب عن الزهري عند المصنف ذكر المأثم والمغرم ، ووقع ذلك عند مسلم من وجه آخر عن الزهري ، ولم يقع عندهما معاً فيه قوله « اللهم اغسل عني خطاياي إلخ » وهو حديث واحد ذكر فيه كل من هشام بن عروة والزهري عن عروة ما لم يذكره الآخر . والله أعلم .

### باب الاستعاذة من الجبن والكسل . كَسَالِي وَكَسَالِي وَاحِدٌ

[٦٣٦٩] ٦١٤٧- نا خالد بن مخلد قال نا سليمان قال حدثني عمرو بن أبي عمرو قال سمعت أنس بن مالك : كان النبي صلى الله عليه يقول : « اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن ، والعجز والكسل ، والجبن والبخل ، وضلع الدين ، وغلبة الرجال » .

قوله ( باب الاستعاذة من الجبن والكسل ) تقدم شرحهما في كتاب الجهاد .

قوله ( كَسَالِي وَكَسَالِي وَاحِدٌ ) بفتح الكاف وضمها ، قلت : وهما قراءتان قرأ الجمهور بالضم وقرأ الأعرج بالفتح ، وهى لغة بنى تميم ، وقرأ ابن السميع بالفتح أيضاً لكن أسقط الألف وسكن السين ووصفهم بما يوصف به المؤنث المفرد للملاحظة معنى الجماعة ، وهو كما قرئ ﴿ وترى الناس سكرى ﴾ . والكسل القصور والتواني وهو ضد النشاط .

قوله ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال ، ووقع التصريح به في رواية أنس بن مالك المروزي .

قوله ( عمرو بن أبي عمرو ) هو مولى المطلب الماضي ذكره في « باب التعوذ من غلبة الرجال » .

قوله ( فكنت أسمعهم يكثر أن يقول : اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن ) تقدم شرح هذه الأمور الستة ، ومحصله إن الهم لما يتصوره العقل من المكروه في الحال ، والحزن لما وقع في الماضي ، والعجز ضد الاقتدار ، والكسل ضد النشاط ، والبخل ضد الكرم ، والجبن ضد الشجاعة . وقوله « وضلع الدين » تقدم ضبطه وتفسيره قبل ثلاثة أبواب ، وقوله « وغلبة الرجال » هى إضافة للفاعل ، استعاذ من أن يغلبه الرجال لما في ذلك من الوهن في النفس والمعايش .

### باب التَّعَوُّذِ مِنَ الْبُخْلِ

البُّخْلُ وَالْبُخْلُ وَاحِدٌ ، مَثَلُ : الْحُزْنُ وَالْحُزْنُ .

[٦٣٧٠] ٦١٤٨- حدثنا محمد بن المثنى قال نا غندر قال نا شعبة عن عبد الملك بن عمير عن مصعب بن سعد عن سعد بن أبي وقاص كان يأمر بهؤلاء الخمس ويحدثهن عن النبي صلى الله عليه : « اللهم إني أعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك من أن أُرَدَّ إلى أرذل العمر ، وأعوذ بك من فتنة الدنيا ، وأعوذ بك من عذاب القبر » .

قوله ( باب التعوذ من البخل ) تقدم الكلام عليه قبل .

قوله ( البخل والبخل واحد ) يعنى بضم أوله وسكون ثانيه ويفتحهما .

قوله ( مثل الحزن والحزن ) يعنى فى وزنهما .

قوله ( وأعوذ بك أن أرد إلى أرذل العمر ) فى رواية السرخسى « وأعوذ بك من أن أرد » بزيادة « من » وسيأتى شرحه فى الباب الذى بعده .

قوله ( وأعوذ بك من فتنه الدنيا ) كذا للأكثر ، وأخرجه أحمد عن روح عن شعبة وزاد فى رواية آدم الماضية قريباً عن شعبة « يعنى فتنه الدجال » وحكى الكرماني أن هذا التفسير من كلام شعبة ، وليس كما قال فقد بين يحيى بن أبى كثير عن شعبة أنه من كلام عبد الملك بن عمير راوى الخبر أخرجه الإسماعيلي من طريقه ولفظه « قال شعبة فسألت عبد الملك بن عمير عن فتنه الدنيا فقال : الدجال » ووقع فى رواية زائدة بن قدامة عن عبد الملك بن عمير بلفظ « وأعوذ بك من فتنه الدجال » أخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن عثمان ابن أبى شيبة عن حسن بن على الجعفى ، وقد أخرجه البخارى فى الباب الذى بعده عن إسحق عن حسين بن على بلفظ « من فتنه الدنيا » فلعل بعض رواته ذكره بالمعنى الذى فسر به عبد الملك بن عمير ، وفى إطلاق الدنيا على الدجال إشارة إلى أن فتنته أعظم الفتن الكائنة فى الدنيا ، وقد ورد ذلك صريحاً فى حديث أبى أمامة قال « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث وفيه « إنه لم تكن فتنه فى الأرض منذ ذرأ الله ذرية آدم أعظم من فتنه الدجال » أخرجه أبو داود وابن ماجه .

باب التَّعَوُّذِ مِنْ أَرْذَلِ الْعُمَرِ ، أَرَاذِلُنَا : سَقَاطُنَا

[٦٣٧١] ٦١٤٩- نا أبو معمر قال نا عبد الوارث عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه يتعوذ يقول : « اللهم إني أعوذ بك من الكسل ، وأعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك من الهرم ، وأعوذ بك من البخل » .

قوله ( باب التعوذ من أرذل العمر أراذلنا سقاطنا ) بضم المهملة وتشديد القاف جمع ساقط وهو اللثيم حسبه ونسبه ، وهذا قد تقدم القول فيه فى أوائل تفسير سورة هود ، وأورد فيه حديث أنس وليس فيه لفظ الترجمة لكنه أشار بذلك إلى أن المراد بأرذل العمر فى حديث سعد بن أبى وقاص الذى قبله الهرم الذى فى حديث أنس لمجيئها موضع الأخرى من الحديث المذكور .

باب الدُّعَاءِ بِرَفْعِ الْوَبَاءِ وَالْوَجَعِ

[٦٣٧٢] ٦١٥٠- نا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : قال النبي صلى الله عليه : « اللهم حَبِّبْ إلينا المدينة كما حُببت إلينا مكة أو أشد ، وانقل حُمَاهَا إلى الجُحْفَةِ . اللهم بارك لنا فى مَدَنَّا وصَاعِنَا » .

[٦٣٧٣] ٦١٥١- نا موسى بن إسماعيل قال نا إبراهيم بن سعد قال أنا ابن شهاب عن عامر بن سعد أن أباه قال : عادني رسول الله صلى الله عليه فى حَجَّةِ الْوَدَاعِ من شَكْوَى أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، بَلِّغْ بِي مَا تَرَى مِنَ الْوَجَعِ ، وَأَنَا ذُو مَالٍ ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا بِنْتُ لِي وَاحِدَةٌ ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلَاثِي مَالِي ؟ قَالَ :

« لا ». قلت : فبشطره ؟ قال : « الثُّلُثُ كبير ، إنك أن تذر ورثتك أغنياء خيرٌ من أن تذرهم عائلة يتكفون الناس ، وإنك لن تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي وَجَهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ ، حتى ما تجعل في امرأتك ». قلت : خلف بعد أصحابي ؟ قال : « إنك لن تُخَلَّفَ فتعمل عملاً تبتغي به وجه الله إلا ازددت درجة ورفعة . ولعلك تُخَلَّفُ حتى ينتفع بك أقوامٌ ويضر بك آخرون . اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ، ولا تردهم على أعقابهم . لَئِنْ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ ». قال سعد : رثي له رسول الله صلى الله عليه من أن توفي بمكة .

**قوله ( باب الدعاء برفع الوباء والوجع )** أى برفع المرض عمن نزل به سواء كان عاماً أو خاصاً ، وقد تقدم بيان الوباء وتفسيره في « باب ما يذكر في الطاعون » من كتاب الطب ، وأنه أعم من الطاعون ، وأن حقيقته مرض عام ينشأ عن فساد الهواء وقد يسمى طاعوناً بطريق المجاز ، وأوضحته هناك الرد على من زعم أن الطاعون والوباء مترادفان بما ثبت هناك أن الطاعون لا يدخل المدينة وأن الوباء وقع بالمدينة كما في قصة العرنيين ، وكما في حديث أبي الأسود أنه كان عند عمر فوقع بالمدينة بالناس موت ذريع وغير ذلك ، وذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث عائشة « اللهم حُبِّ إلينا المدينة » الحديث وفيه « انقل حماها إلى الجحفة » وهو يتعلق بالركن الأول من الترجمة وهو الوباء لأنه المرض العام ، وأشار به إلى ما ورد في بعض طرقه حيث قالت في أوله « قدمنا المدينة وهي أوبأ أرض الله » وقد تقدم بهذا اللفظ في آخر كتاب الحج . ثانيهما حديث سعد بن أبي وقاص « عادني النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من شكاوى » الحديث وهو متعلق بالركن الثاني من الترجمة وهو الوجع ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الوصايا ، وقوله في آخره « قال سعد رثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم إنخ » يرد قول من زعم أن في الحديث إدراجاً ، وأن قوله « يرثي له إنخ » من قول الزهري متمسكاً بما ورد في بعض طرقه وفيه قال الزهري إنخ فإن ذلك يرجع إلى اختلاف الرواة عن الزهري هل وصل هذا القدر عن سعد أو قال من قبل نفسه : والحكم للوصل لأن مع رواته زيادة علم وهو حافظ ، وشاهد الترجمة من قوله صلى الله عليه وسلم « اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم » فإن فيه إشارة إلى الدعاء لسعد بالعافية ليرجع إلى دار هجرته وهي المدينة ولا يستمر مقيماً بسبب الوجع بالبلد التي هاجر منها وهي مكة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله « لكن البائس سعد بن خولة إنخ » وقد أوضحت في أوائل الوصايا ما يتعلق بسعد بن خولة . ونقل ابن المزيّن المالكي أن الرثاء لسعد بن خولة بسبب إقامته مكة ولم يهاجر ، وتعقب . بأنه شهد بدرًا ولكن اختلفوا متى رجع إلى مكة حتى مرض بها فمات ؟ فقيل إنه سكن مكة بعد أن شهد بدرًا وقيل مات في حجة الوداع ، وأغرب الداودي فيما حكاه ابن التين فقال : لم يكن للمهاجرين أن يقيموا بمكة إلا ثلاثاً بعد الصدر ، فدل ذلك أن سعد بن خولة توفي قبل تلك الحجة ، وقيل مات في الفتح بعد أن أطل المقام بمكة بغير عذر ، إذ لو كان له عذر لم يأثم ، وقد قال صلى الله عليه وسلم حين قيل له إن صفية حاضت « أحاسنتا هي » فدل على أن للمهاجر إذا كان له عذر أن يقيم أزيد من الثلاث المشروعة للمهاجرين ، وقال : يحتمل أن تكون هذه اللفظة قالها صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع ثم حج فقرنها الراوي بالحديث لكونها من تكلمته انتهى . وكلامه متعقب في مواضع : منها استشهاد بقصة صفية ولا حجة فيها لاحتمال أن لا تتجاوز الثلاث المشروعة ، والاحتباس الامتناع وهو يصدق باليوم بل بدونه . ومنها جزمه بأن سعد بن خولة أطل المقام بمكة ورمزه إلى أنه أقام بغير عذر وإنه أثم بذلك إلى غير ذلك مما يظهر فساده بالتأمل

### باب الاستعاذة من أرذل العمر ، ومن فتنة الدنيا ، وفتنة النار

[٦٣٧٤] ٦١٥٢- حدثني إسحاق بن إبراهيم قال أنا الحسين عن زائدة عن عبد الملك عن مُصعب عن أبيه قال : تعوذوا بكلمات كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعوذ بهن : « اللهم إني أعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك من أن أُرذل إلى أرذل العمر ، وأعوذ بك من فتنة الدنيا وعذاب القبر » .

[٦٣٧٥] ٦١٥٣- نا يحيى بن موسى قال نا وكيع قال نا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : « اللهم إني أعوذ بك من الكسل والهَرَم ، والمَغْرَم والمَأْثَم . اللهم إني أعوذ بك من عذاب النار وفتنة النار وفتنة القبر وعذاب القبر ، وشر فتنة الغنى ، وشر فتنة الفقر ، ومن شر فتنة المسيح الدجال . اللهم اغسل خطاياي بماء الثلج والبرد ، ونق قلبي من الخطايا كما نقي الثوب الأبيض من الدنس ، وباعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب » .

قوله ( باب الاستعاذة من أرذل العمر ومن فتنة الدنيا ومن فتنة النار ) في رواية الكشميهني « ومن عذاب النار » بدل فتنة النار .

قوله ( أنبأنا الحسين ) هو ابن علي الجعفي الزاهد المشهور ، وإسحق الراوي عنه هو ابن راهويه ، وشيخه زائدة ، هو ابن قدامة ، وعبد الملك هو ابن عمير ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى قبل قليل ، وكذا حديث عائشة ثاني حديثي الباب .

### باب الاستعاذة من فتنة الغنى

[٦٣٧٦] ٦١٥٤- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا سلام بن أبي مطيع عن هشام عن أبيه عن خالته أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ : « اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار ، ومن عذاب النار . وأعوذ بك من فتنة القبر ، وأعوذ بك من عذاب القبر . وأعوذ بك من فتنة الغنى ، وأعوذ بك من فتنة الفقر . وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال » .

قوله ( باب الاستعاذة من فتنة الغنى ) ذكر فيه حديث عائشة المذكور مختصراً من رواية وكيع عن هشام بن عروة ، وقد تقدم شرحه

### باب التعوذ من فتنة الفقر

[٦٣٧٧] ٦١٥٥- حدثنا محمد قال نا أبو معاوية قال نا هشام عن أبيه عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه يقول : اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار وعذاب النار ، وفتنة القبر وعذاب القبر وشر فتنة الغنى وشر فتنة الفقر . اللهم إني أعوذ بك من فتنة المسيح الدجال . اللهم اغسل قلبي بماء الثلج والبرد ، ونق قلبي من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس . وباعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب . اللهم إني أعوذ بك من الكسل والمأثم والمغرم » .

قوله ( باب التعوذ من فتنة الفقر ) ذكر فيه حديث عائشة من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة ، وقد تقدم شرحه أيضاً مستوفى



### باب الدعاء بكثرة المال مع البركة

[٦٣٧٨] ٦١٥٦ - حدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس عن أم سليم أنها قالت: يا رسول الله، أنس خادمك ادع الله له. فقال: «اللهم أكثر ماله وولده، وبارك له فيما أعطيته». وعن هشام بن زيد قال سمعت أنس بن مالك... بمثله.

[الحديث ٦٣٧٩ - طرفه في: ٦٣٨١].

قوله ( باب الدعاء بكثرة المال والولد مع البركة ) سقط هذا الباب والترجمة من رواية السرخسي والصلوب إثباته .

قوله ( شعبة قال سمعت قتادة عن أنس عن أم سليم أنها قالت يا رسول الله أنس خادمك ادع الله له . الحديث ) وفي آخره ( وعن هشام بن زيد سمعت أنس بن مالك مثله ) قلت هكذا قال غندر عن شعبة جعل الحديث من مسند أم سليم ، وكذا أخرجه الترمذي عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه عن محمد بن جعفر وهو غندر هذا فذكر مثله ، ولكنه لم يذكر رواية هشام بن زيد التي في آخره ، وقال : حسن صحيح ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية حجاج بن محمد عن شعبة فقال فيه « عن أم سليم » كما قال غندر ، وكذا أخرجه أحمد عن حجاج بن محمد وعن محمد بن جعفر كلاهما عن شعبة ، وأخرجه في « باب من خص أخاه بالدعاء » من رواية سعيد بن الربيع عن شعبة عن قتادة قال « سمعت أنساً قال قالت أم سليم » وظاهره أنه من مسند أنس وهو في الباب الذي يلي هذا كذلك ، وكذا تقدم في « باب دعوة النبي صلى الله عليه وسلم لخادمه بطول العمر » من طريق حرمي بن عمار عن شعبة عن قتادة عن أنس قال « قالت أُمِّي » وكذا أخرجه مسلم من رواية أبي داود الطيالسي والإسماعيلي من رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة . وهذا الاختلاف لا يضر فإن أنساً حضر ذلك بدليل ما أخرجه مسلم من رواية إسحق بن أبي طلحة عن أنس قال « جاءت بي أُمِّي أم سليم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : هذا ابني أنس يخدمك ، فادع الله له ، فقال : اللهم أكثر ماله وولده » وأما رواية هشام بن زيد المعطوفة هنا فإنها معطوفة على رواية قتادة ، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية حجاج بن محمد عن شعبة عن قتادة وهشام بن زيد جميعاً عن أنس ، وكذا صنيع مسلم حيث أخرجه من رواية أبي داود عن شعبة . ( تنبيه ) : ذكر الكرماني أنه وقع هنا « وعن هشام بن عروة قال » والأول هو الصحيح .

قوله ( أنها قالت يا رسول الله أنس خادمك ادع الله له ) تقدم لهذا الحديث مبدأ من رواية حميد عن أنس في كتاب الصيام في « باب من زار قوماً فلم يفطر عندهم » وقد بسطت شرحه هناك بما يغني عن إعادته ، وذكرت طرفاً منه قريباً في « باب دعوة النبي صلى الله عليه وسلم لخادمه بطول العمر » .

### باب الدعاء بكثرة الولد مع البركة

[٦٣٨٠] ٦١٥٧ - نا أبو زيد سعيد بن الربيع قال نا شعبة عن قتادة قال سمعت أنساً قال : قالت أم سليم : أنس خادمك . قال : « اللهم أكثر ماله وولده ، وبارك له فيما أعطيته » . [٦٣٨١]

قوله ( باب الدعاء بكثرة الولد مع البركة ) تقدم شرحه في الذي قبله ، وتقدم الحديث سنداً ومثلاً في « باب قول الله تعالى وصل عليهم ، ومن خص أخاه بالدعاء » .

### باب الدعاء عند الاستخارة

[٦٣٨٢] ٦١٥٨- فَاُطْرَفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو مُصْنَعِبٍ قَالَ نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الْمَوَالِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يُعَلِّمُنَا الْإِسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَالسُّورَةِ مِنَ الْقُرْآنِ : « إِذَا هُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ ، وَأَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ . اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ : فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاقْدِرْهُ لِي . وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ ، وَاقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ ، وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ » .

**قوله ( باب الدعاء عند الاستخارة )** هي استفعال من الخير أو من الخيرة بكسر أوله وفتح ثانيه بوزن العنية ، اسم من قولك خار الله له ، واستخار الله طلب منه الخيرة ، وخار الله له أعطاه ما هو خير له ، والمراد طلب خير الأمرين لمن احتاج إلى أحدهما .

**قوله ( حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالي )** بفتح الميم وتخفيف الواو جمع مولى ، واسمه زيد ، ويقال زيد جد عبد الرحمن وأبوه لا يعرف اسمه ، وعبد الرحمن من ثقات المدنيين ، وكان ينسب إلى ولاء آل علي بن أبي طالب ، وخرج مع محمد بن عبد الله بن الحسن في زمن المنصور ، فلما قتل محمد حبس عبد الرحمن المذكور بعد أن ضرب . وقد وثقه ابن المعين وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ، وذكره ابن عدي في « الكامل » في الضعفاء ، وأسند عن أحمد بن حنبل أنه قال : كان محبوباً في المطبق حين هزم هؤلاء يعني بني حسن ، قال : وروى عن محمد بن المنكدر حديث الاستخارة وليس أحد يرويه غيره ، وهو منكر ، وأهل المدينة إذا كان حديث غلطاً يقولون : ابن المنكدر عن جابر ، كما أن أهل البصرة يقولون : ثابت عن أنس يحملون عليهما . وقد استشكل شيخنا في « شرح الترمذي » هذا الكلام وقال : ما عرفت المراد به ، فإن ابن المنكدر وثابتاً ثقتان متفق عليهما . قلت : يظهر لي أن مرادهم التهكم والنكته في اختصاص الترجمة للشهرة والكثرة . ثم ساق ابن عدي لعبد الرحمن أحاديث وقال : هو مستقيم الحديث والذي أنكر عليه حديث الاستخارة ، وقد رواه غير واحد من الصحابة كما رواه ابن أبي الموالي . قلت : يريد أن للحديث شواهد ، وهو كما قال مع مشاححه في إطلاقه . قال الترمذي بعد أن أخرجه : حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي الموالي ، وهو مدني ثقة روى عنه غير واحد . وفي الباب عن ابن مسعود وأبي أيوب . قلت : وجاء أيضاً عن أبي سعيد وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر ، فحديث ابن مسعود أخرجه الطبراني وصححه الحاكم ، وحديث أبي أيوب أخرجه الطبراني وصححه ابن حبان والحاكم ، وحديث أبي سعيد وأبي هريرة أخرجهما ابن حبان في صحيحه ، وحديث ابن عمر وابن عباس حديث واحد أخرجه الطبراني من طريق إبراهيم بن أبي عيلة عن عطاء عنهما ، وليس في شيء منها ذكر الصلاة سوى حديث جابر ، إلا أن لفظ أبي أيوب « أكم الخطبة وتوضاً فأحسن الوضوء ثم صل ما كتب الله لك » الحديث ، فالتقيد برَكَعَتَيْنِ خاص بحديث جابر ، وجاء ذكر الاستخارة في حديث سعد رفعه « من سعادة ابن آدم استخارته الله » أخرجه أحمد وسنده حسن ، وأصله عند الترمذي لكن بذكر الرضا والسخط لا بلفظ الاستخارة ، ومن حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أمراً قال : اللهم خر لي واختر لي » وأخرجه الترمذي وسنده ضعيف ، وفي

حديث أنس رفعه « ما خاب من استخار » والحديث أخرجه الطبراني في « الصغير » بسند واه جداً .

**قوله ( عن محمد بن المنكدر عن جابر )** وقع في التوحيد من طريق معن بن عيسى عن عبد الرحمن « سمعت محمد بن المنكدر يحدث عبد الله بن الحسن — أى ابن الحسن بن علي بن أبي طالب — يقول أخبرني جابر السلمي « وهو بفتح السين المهملة واللام نسبة إلى بني سلمة بكسر اللام بطن من الأنصار وعند الإسماعيلي من طريق بشر بن عمير « حدثني عبد الرحمن سمعت ابن المنكدر حدثني جابر » .

**قوله ( كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة )** في رواية معن « يعلم أصحابه » وكذا في طريق بشر بن عمير .

**قوله ( في الأمور كلها )** قال ابن أبي جمرة : هو عام أريد به الخصوص ، فإن الواجب والمستحب لا يستخار في فعلهما والحرام والمكروه لا يستخار في تركهما ، فانحصر الأمر في المباح وفي المستحب إذا تعارض منه أمران أيهما يبدأ به ويقتصر عليه . قلت : وتدخل الاستخارة فيما عدا ذلك في الواجب والمستحب الخير ، وفيما كان زمنه موسعاً ويتناول العموم العظيم من الأمور والحقير ، فرب حقير يترتب عليه الأمر العظيم .

**قوله ( كالسورة من القرآن )** في رواية فتيبة عن عبد الرحمن الماضية في صلاة الليل « كما يعلمنا السورة من القرآن » قبل وجه التشبيه عموم الحاجة في الأمور كلها إلى الاستخارة كعموم الحاجة إلى القرآن في الصلاة ويحتمل أن يكون المراد ما يقع في حديث ابن مسعود في التشهد « علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كفى بين كفيه » أخرجه المصنف في الاستئذان ، وفي رواية الأسود بن يزيد عن ابن مسعود « أخذت التشهد من رسول الله كلمة كلمة » أخرجها الطحاوي ، وفي حديث سلمان نحوه وقال حرفاً حرفاً ، أخرجه الطبراني . وقال ابن أبي جمرة : التشبيه في تحفظ حروفه وترتب كلماته ومنع الزيادة والنقص منه والدرس له والمحافظة عليه ، ويحتمل أن يكون من جهة الاهتمام به والتحقيق لبركته والاحترام له ، ويحتمل أن يكون من جهة كون كل منهما يعلم بالوحي . قال الطيبي : فيه إشارة إلى الاعتناء التام البالغ بهذا الدعاء وهذه الصلاة لجعلهما تلوين للفریضة والقرآن .

**قوله ( إذا هم )** فيه حذف تقديره يعلمنا قائلاً إذا هم ، وقد ثبت ذلك في رواية فتيبة « يقول إذا هم » وزاد في رواية أبي داود عن فتيبة « لنا » قال ابن أبي جمرة ترتيب الوارد على القلب على مراتب المهمة ثم اللمة ثم الخطيئة ثم النية ثم الإرادة ثم العزيمة ، فالثلاثة الأولى لا يؤخذ بها بخلاف الثلاثة الأخرى ، فقوله « إذا هم » يشير إلى أول ما يرد على القلب يستخير فيظهر له ببركة الصلاة والدعاء ما هو الخير ، بخلاف ما إذا تمكن الأمر عنده وقويت فيه عزمته وإرادته فإنه يصير إليه له ميل وحب فيخشى أن يخفى عنه وجه الأرشدية لقلبية ميله إليه . قال : ويحتمل أن يكون المراد بالهم العزيمة لأن الخاطر لا يثبت فلا يستمر إلا على ما يقصد التصميم على فعله وإلا لو استخار في كل خاطر لاستخار فيما لا يعبأ به فتضيع عليه أوقاته . ووقع في حديث ابن مسعود « إذا أراد أحدكم أمراً فليقل » .

**قوله ( فليركع ركعتين )** يقيد مطلق حديث أبي أيوب حيث قال « صل ما كتب الله لك » ويمكن الجمع بأن المراد أنه لا يقتصر على ركعة واحدة للتخصيص على الركعتين ويكون ذكرهما على سبيل التنبيه بالأدنى على الأعلى ،

فلو صلى أكثر من ركعتين أجزاً ، والظاهر أنه يشترط إذا أراد أن يسلم من كل ركعتين ليحصل مسمى ركعتين ، ولا يجزئ لو صلى أربعاً مثلاً بتسليمة ، وكلام النووي يشعر بالإجزاء .

**قوله ( من غير الفريضة )** فيه احتراز عن صلاة الصبح مثلاً ، ويحتمل أن يريد بالفريضة عينها وما يتعلق بها ، فيحتراز عن الراتبة كركعتي الفجر مثلاً . وقال النووي في « الأذكار » : لو دعا بدعاء الاستخارة عقب راتبة صلاة الظهر مثلاً أو غيرها من النوافل الراتبة والمطلقة سواء اقتصر على ركعتين أو أكثر أجزاً . كذا أطلق وفيه نظر . ويظهر أن يقال : إن نوى تلك الصلاة بعينها وصلاة الاستخارة معاً أجزاً ، بخلاف ما إذا لم ينو ، ويفارق صلاة تحية المسجد لأن المراد بها شغل البقية بالدعاء والمراد بصلاة الاستخارة أن يقع الدعاء عقبها أو فيها ، ويبعد الأجزاء لمن عرض له الطلب بعد فراغ الصلاة لأن ظاهر الخبر أن تقع الصلاة والدعاء بعد وجود إرادة الأمر . وأفاد النووي أنه يقرأ في الركعتين الكافرون والإخلاص ، قال شيخنا في « شرح الترمذى » : لم أقف على دليل ذلك ، ولعله أحقهما . في الفجر والركعتين بعد المغرب ، قال : ولهما مناسبة بالحال لما فيهما من الإخلاص والتوحيد والمستخير محتاج لذلك . قال شيخنا : ومن المناسب أن يقرأ فيهما مثل قوله ﴿ وربك يخلق ما يشاء ويختار ﴾ وقوله ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة ﴾ . قلت : والأكمل أن يقرأ في كل منهما السورة والآية الأوليين في الأولى والأخرين في الثانية ، ويؤخذ من قوله « من غير الفريضة » أن الأمر بصلاة ركعتي الاستخارة ليس على الوجوب قال شيخنا في « شرح الترمذى » : ولم أر من قال بوجوب الاستخارة لورود الأمر بها ولتشبيهها بتعليم السورة من القرآن كما استدلل بمثل ذلك في وجوب التشهد في الصلاة لورود الأمر به في قوله « فليقل » ، ولتشبيهه بتعليم السورة من القرآن ، فإن قيل الأمر تعلق بالشرط وهو قوله « إذا هم أحكم بالأمر » قلنا : وكذلك في التشهد إنما يؤمر به من صلى ، ويمكن الفرق وإن اشتراكا فيما ذكر أن التشهد جزء من الصلاة فيؤخذ الوجوب من قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » ودل على عدم وجوب الاستخارة مادل على عدم وجوب صلاة زائدة على الخمس في حديث « هل على غيرها ؟ قال : لا ، إلا إن تطوع » انتهى ، وهذا وإن صلح للاستدلال به على عدم وجوب ركعتي الاستخارة لكن لا يمنع من الاستدلال به على وجوب دعاء الاستخارة ، فكأنهم فهموا أن الأمر فيه للإرشاد فعدلوا به عن سنن الوجوب ، ولما كان مشتملاً على ذكر الله والتفويض إليه كان مندوباً والله أعلم . ثم نقول : هو ظاهر في تأخير الدعاء عن الصلاة ، فلو دعا به في أثناء الصلاة احتل الإجراء ، ويحتمل الترتيب على تقديم الشروع في الصلاة قبل الدعاء ، فإن موطن الدعاء في الصلاة السجود أو التشهد . وقال ابن أبي جمرة . الحكمة في تقديم الصلاة على الدعاء أن المراد بالاستخارة حصول الجمع بين خيري الدنيا والآخرة فيحتاج إلى قرع باب الملك ، ولا شيء لذلك أنجع ولا أنجح من الصلاة لما فيها من تعظيم الله والثناء عليه والافتقار إليه مآلاً وحالاً .

**قوله ( اللهم إني أستخيرك بعلمك )** الباء للتعليل أى لأنك أعلم ، وكذا هي في قوله « بقدرتك » ويحتمل أن تكون للاستعانة كقوله ﴿ بسم الله مجراها ﴾ ويحتمل أن تكون للاستعطاف كقوله ﴿ قال رب بما أنعمت عليّ ﴾ الآية . وقوله « وأستمدرك » أى أطلب منك أن تجعل لي على ذلك قدرة ، ويحتمل أن يكون المعنى أطلب منك أن تقدره لي ، والمراد بالتقدير التيسير .

**قوله ( وأسألك من فضلك )** إشارة إلى أن إعطاء الرب فضل منه ، وليس لأحد عليه حق في نعمه كما هو مذهب أهل السنة .

**قوله ( فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم )** إشارة إلى أن العلم والقدرة لله وحده ، وليس للعبد من ذلك إلا ما قدر الله له ، وكأنه قال : أنت يارب تقدر قبل أن تخلق في القدرة وعندما تخلقها في وبعد ما تخلقها .

**قوله ( اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر )** في رواية معن وغيره « فإن كنت تعلم هذا الأمر » زاد أبو داود في رواية عبد الرحمن بن مقاتل عن عبد الرحمن بن أبي الموالي « الذي يريد » وزاد في رواية معن « ثم يسميه بعينه » وقد ذكر ذلك في آخر الحديث في الباب ، وظاهر سياقه أن ينطق به ، ويحتمل أن يكتفى باستحضاره بقلبه عند الدعاء ، وعلى الأول تكون التسمية بعد الدعاء ، وعلى الثاني تكون الجملة حالية والتقدير فليدع مسمى حاجته . وقوله « إن كنت » استشكل الكرماني الإتيان بصيغة الشك هنا ولا يجوز الشك في كون الله عالماً : وأجاب بأن الشك في أن العلم متعلق بالخير أو الشر لا في أصل العلم .

**قوله ( ومعاشي )** زاد أبو داود « ومعادي » وهو يؤيد أن المراد بالمعاش الحياة ، ويحتمل أن يريد بالمعاش ما يعاش فيه ولذلك وقع في حديث ابن مسعود في بعض طرقه عند الطبراني في الأوسط « في ديني ودنياي » وفي حديث أبي أيوب عند الطبراني « في دنياي وآخرتي » زاد ابن حبان في روايته « وديني » وفي حديث أبي سعيد في ديني ومعيشتي .

**قوله ( وعاقبة أمري أو قال في عاجل أمري وآجله )** هو شك من الراوي ولم تختلف الطرق في ذلك ، واقتصر في حديث أبي سعيد على « عاقبة أمري » وكذا في حديث ابن مسعود ، وهو يؤيد أحد الاحتمالين في أن العاجل والآجل المذكوران بدل الألفاظ الثلاثة أو بدل الأخمين فقط ، وعلى هذا فقول الكرماني : لا يكون الداعي جازماً بما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا إن دعا ثلاث مرات يقول مرة في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، ومرة في عاجل أمري وآجله ، ومرة في ديني وعاجل أمري وآجله . قلت : ولم يقع ذلك أي الشك في حديث أبي أيوب ولا أبي هريرة أصلاً .

**قوله ( فاقدره لي )** قال أبو الحسن القاسبي : أهل بلدنا يكسرون الدال ، وأهل الشرق يضمونها . وقال الكرماني : معنى قوله اجعله مقدوراً لي أو قدّره ، وقيل معناه يسره لي . زاد معن « ويسره لي وبارك لي فيه » .

**قوله ( فاصرفه عني واصرفني عنه )** أي حتى لا يبقى قلبه بعد صرف الأمر عنه متعلقاً به ، وفيه دليل لأهل السنة أن الشر من تقدير الله على العبد لأنه لو كان يقدر على اختراعه لقدر على صرفه ولم يحتج إلى طلب صرفه عنه .

**قوله ( واقدر لي الخير حيث كان )** في حديث أبي سعيد بعد قوله واقدر لي الخير أينما كان « لا حول ولا قوة إلا بالله » .

**قوله ( ثم رضني )** بالتشديد ، وفي رواية قتيبة « ثم ارضني » به أي اجعلني به راضياً ، وفي بعض طرق حديث ابن مسعود عند الطبراني في الأوسط « ورضني بقضائك » وفي حديث أبي أيوب « ورضني بقدرك » والسر فيه أن لا يبقى قلبه متعلقاً به فلا يطمئن خاطره . والرضا سكون النفس إلى القضاء . وفي الحديث شفقة النبي صلى الله عليه وسلم على أمته وتعليمهم جميع ما ينفعهم في دينهم ودنياهم ، ووقع في بعض طرقه عند الطبراني في حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم كان يدعو بهذا الدعاء إذا أراد أن يصنع أمراً . وفيه أن العبد لا يكون

قادراً إلا مع الفعل لا قبله ، والله هو خالق العلم بالشيء للعبد وهمه به واقتداره عليه ، فإنه يجب على العبد رد الأمور كلها إلى الله والتبني من الحول والقوة إليه وأن يسأل ربه في أموره كلها . واستدل به على أن الأمر بالشيء ليس نهيّاً عن ضده لأنه لو كان كذلك لاكتفى بقوله « إن كنت تعلم أنه خير لي » عن قوله « وإن كنت تعلم أنه شر لي الخ » لأنه إذا لم يكن خيراً فهو شر ، وفيه نظر لاحتمال وجود الواسطة . واختلف فيماذا يفعل المستخير بعد الاستخارة ، فقال ابن عبد السلام : يفعل ما اتفق ، ويستدل له بقوله في بعض طرق حديث ابن مسعود وفي آخره ، ثم يعزم ، وأول الحديث « إذا أراد أحدكم أمراً فليقل » وقال النووي في « الأذكار » : يفعل بعد الاستخارة ما ينشرح به صدره . ويستدل له بحديث أنس عند ابن السني « إذا هممت بأمر فاستخر ربك سبعاً ثم انظر إلى الذي يسبق في قلبك فإن الخير فيه » وهذا لو ثبت لكان هو المعتمد ، لكن سنده واه جداً ، والمعتمد أنه لا يفعل ما ينشرح به صدره مما كان له فيه هوى قوى قبل الاستخارة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في آخر حديث أبي سعيد « ولا حول ولا قوة إلا بالله » .

### باب الدعاء عند الوضوء

[٦٣٨٣] ٦١٥٩- حدثني محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى قال : دعا النبي صلى الله عليه بقاء فتوضأ ، ثم رفع يديه فقال : « اللهم اغفر لعبيد أبي عامر » - ورأيت بياض إبطيه - فقال : « اللهم اجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك من الناس » .

قوله ( باب الدعاء عند الوضوء ) ذكر فيه حديث أبي موسى قال « دعا النبي صلى الله عليه وسلم بقاء فتوضأ به ، ثم رفع يديه فقال : اللهم اغفر لعبيد أبي عامر » الحديث ، ذكره مختصراً ، وقد تقدم بطوله في المغازي في « باب غزوة أوطاس » .

### باب الدعاء إذا علا عتبة

[٦٣٨٤] ٦١٦٠- فاسليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي عثمان عن أبي موسى : كنا مع النبي صلى الله عليه في سفر ، فكنا إذا علونا كبرنا ، فقال النبي صلى الله عليه : « أيها الناس ، أربعوا على أنفسكم ، فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً ، ولكن تدعون سميعاً بصيراً » . ثم أتى علي وأنا أقول في نفسي : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فقال : « يا عبد الله بن قيس ، قل : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فإنها كنز من كنوز الجنة » . أو قال : « ألا أدلك على كلمة هي كنز من كنوز الجنة ؟ لا حول ولا قوة إلا بالله » .

قوله ( باب الدعاء إذا علا عتبة ) كذا ترجم بالدعاء ، وأورد في الحديث التكبير ؛ وكأنه أخذه من قوله في الحديث « إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً » فسمى التكبير دعاء .

قوله ( أيوب ) هو السخيتاني ، وأبو عثمان هو النهدي .

قوله ( كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر ) لم أقف على تعيينه .

قوله ( اربعوا ) بهزة وصل مكسورة ثم موحدة مفتوحة أى ارققوا ولا تجهدوا أنفسكم .

قوله ( فإنكم لا تدعون أصم ) يأتي بيانه في التوحيد .

قوله ( كنز ) سمي هذه الكلمة كنزاً لأنها كالكنز في نفاسته وصيانتها عن أعين الناس .

قوله ( أو قال ألا أدلك على كلمة هي كنز إلخ ) شك من الراوى هل قال « قل لا حول ولا قوة إلا بالله فإنها كنز من كنوز الجنة » أو قال « ألا أدلك إلخ » وسيأتى في كتاب القدر من رواية خالد الحذاء عن أنى عثمان بلفظ « ثم قال يا عبد الله بن قيس ألا أعلمك كلمة إلخ » وسيأتى في أواخر كتاب الدعوات أيضاً من طريق سليمان التيمي عن أنى عثمان بلفظ « ثم قال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس ألا أدلك إلخ » ولم يتردد . ووقع في هذين الطريقين بيان سبب قوله « إنكم لا تدعون أصم » فإن في رواية سليمان « فلما علا عليها رجل نادى فرفع صوته » وفي رواية خالد « فجعلنا لا نصعد شرفاً إلا رفعنا أصواتنا بالتكبير » ووقع في بعض النسخ « أصمها » وكأنه لمناسبة « غائباً » وقوله « بصيراً » ووقع في تلك الرواية « قريباً » ويأتى شرح الحديث مستوفى في كتاب القدر إن شاء الله تعالى . وقوله « لا حول » يجوز أن يكون في موضع جر على البدل من قوله « على كنز » وفي موضع نصب بتقدير أعنى ، وفي موضع رفع بتقدير هو

### باب الدعاء إذا هبط وادياً

فيه حديث جابر .

قوله ( باب الدعاء إذا هبط وادياً فيه حديث جابر ) كذا ثبت عند المستمل والكشميني وسقط لغيرهما ، والمراد بحديث جابر ما تقدم في الجهاد وفي « باب التسييح إذا هبط وادياً » من حديثه بلفظ « كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبحنا » . وقال بعده « باب التكبير إذا علا شرفاً » وأورد فيه حديث جابر أيضاً لكن بلفظ « وإذا تصوبنا » بدل « نزلنا » والتصويب الانحدار . وقد ورد بلفظ « هبطنا » في هذا الحديث عند النسائي وابن خزيمة وأشرت إلى شرحه هناك ، ومناسبة التكبير عند الصعود إلى المكان المرتفع أن الاستعلاء والارتفاع محبوب للنفوس لما فيه من استشعار الكبرياء ، فشرع لمن تلبس به أن يذكر كبرياء الله تعالى وأنه أكبر من كل شيء فيكبره ليشكر له ذلك فيزيده من فضله ، ومناسبة التسييح عند الهبوط لكون المكان المنخفض محل ضيق فيشرع فيه التسييح لأنه من أسباب الفرج ، كما وقع في قصة يونس عليه السلام حين سبح في الظلمات فتجى من الغم

### باب الدعاء إذا أراد سفراً ، أو رجع

فيه يحيى بن أبي إسحاق عن أنس .

٦١٦١ - ٦٣٨٥ [ ٦٣٨٥ ] - فإسماعيل قال ني مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه كان إذا قفل من غزو أو حج أو عمرة يكبر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات ثم يقول : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . آيئون تائبون عابدون ، لربنا حامدون . صدق الله وعده ، ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده » .

قوله ( باب الدعاء إذا أراد سفراً أو رجع ، فيه يحيى بن أبي إسحاق عن أنس ) كذا وقع في رواية الحموي عن الفربري ، ومثله في رواية أنى زيد المروزي عنه لكن بالواو العاطفة بدل لفظ « باب » . والمراد بحديث يحيى بن أنى إسحاق فيما أظن الحديث الذى أوله « إن النبى صلى الله عليه وسلم أقبل من خير وقد أردف صفية ، فلما كان ببعض الطريق عثرت الناقة » فإن في آخره « فلما أشرفنا على المدينة قال : آيئون تائبون عابدون لربنا حامدون . فلم يزل يقولها حتى دخل المدينة » وقد تقدم موصولاً في أواخر الجهاد وفي الأدب وفي أواخر اللباس وشرحته هناك . إلا الكلام الأخير هنا فوعدت بشرحه هنا . وإسماعيل في الحديث الموصول هو ابن أنى أويس .

**قوله ( كان إذا قفل )** بقاف ثم فاء أى رجع وزنه ومعناه ، ووقع عند مسلم في رواية على بن عبد الله الأزدي عن ابن عمر في أوله من الزيادة « كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفر كبير ثلاثاً ثم قال : سبحان الذي سخر لنا هذا » فذكر الحديث إلى أن قال « وإذا رجع قاهن وزاد : آيئون تائبون » الحديث ، وإلى هذه الزيادة أشار المصنف في الترجمة بقوله « إذا أراد سफراً » .

**قوله ( من غزو أو حج أو عمرة )** ظاهره اختصاص ذلك بهذه الأمور الثلاث ، وليس الحكم كذلك عند الجمهور ، بل يشرع قول ذلك في كل سفر إذا كان سفر طاعة كصلة الرحم وطلب العلم ، لما يشمل الجميع من اسم الطاعة ، وقيل يتعدى أيضاً إلى المباح لأن المسافر فيه لا ثواب له فلا يمتنع عليه فعل ما يحصل له الثواب ، وقيل يشرع في سفر المعصية أيضاً لأن مرتكبها أحوج إلى تحصيل الثواب من غيره ، وهذا التعليل متعقب ، لأن الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنع من سافر في مباح ولا في معصية من الإكثار من ذكر الله وإنما النزاع في خصوص هذا الذكر في هذا الوقت المخصوص ، فذهب قوم إلى الاختصاص لكونها عبادات مخصوصة شرع لها ذكر مخصوص فتختص به كالذكر المأثور عقب الأذان وعقب الصلاة ، وإنما اقتصر الصحابي على الثلاث لانحصار سفر النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، ولهذا ترجم بالسفر ، على أنه تعرض لما دل عليه الظاهر فترجم في أواخر أبواب العمرة « ما يقول إذا رجع من الغزو أو الحج أو العمرة » .

**قوله ( يكبر على كل شرف )** بفتح المعجمة والراء بعدها فاء هو المكان العالي ، ووقع عند مسلم من رواية عبيد الله بن عمر العمري عن نافع بلفظ « إذا أوفى » أى ارتفع « على ثنية » بثلاثة ثم نون ثم تحتانية ثقيلة هي العقبة « أو فدفة » بفتح الفاء بعدها دال مهملة ثم فاء ثم دال والأشهر تفسيره بالمكان المرتفع وقيل هو الأرض المستوية وقيل الفلاة الخالية من شجر وغيره وقيل غليظ الأودية ذات الحصى .

**قوله ( ثم يقول لا إله إلا الله الخ )** يحتمل أنه كان يأتي بهذا الذكر عقب التكبير وهو على المكان المرتفع ، ويحتمل أن التكبير يختص بالمكان المرتفع وما بعده إن كان متسعاً أكمل الذكر المذكور فيه ، وإلا فإذا هبط سبح كما دل عليه حديث جابر . ويحتمل أن يكمل الذكر مطلقاً عقب التكبير ثم يأتي بالتسبيح إذا هبط ، قال القرطبي : وفي تعقيب التكبير بالتهليل إشارة إلى أنه المتفرد بإيجاد جميع الموجودات ، وأنه المعبود في جميع الأماكن .

**قوله ( آيئون )** جمع آيب أى راجع وزنه ومعناه ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير نحن آيئون ، وليس المراد الإخبار بمحض الرجوع فإنه تحصيل الحاصل ، بل الرجوع في حالة مخصوصة وهي تلبسهم بالعبادة المخصوصة والانصاف بالأوصاف المذكورة ، وقوله تائبون فيه إشارة إلى التقصير في العبادة ، وقاله صلى الله عليه وسلم على سبيل التواضع أو تعليماً لأمته ، أو المراد أمتة كما تقدم تقريره . وقد تستعمل التوبة لإرادة الاستمرار على الطاعة فيكون المراد أن لا يقع منهم ذنب .

**قوله ( صدق الله وعده )** أى فيما وعد به من إظهار دينه في قوله ﴿ وعدكم الله مغائم كثيرة ﴾ وقوله ﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض ﴾ الآية . وهذا في سفر الغزو ومناسبته لسفر الحج والعمرة قوله تعالى ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين ﴾ .

**قوله ( ونصر عبده )** يريد نفسه .



**قوله ( وهزم الأحزاب وحده )** أى من غير فعل أحد من الآدميين . واختلف في المراد بالأحزاب هنا فقليل هم كفار قريش ومن وافقهم من العرب واليهود الذين تحزبوا أى تجمعوا في غزوة الخندق ونزلت في شأنهم سورة الأحزاب ، وقد مضى خبرهم مفصلاً في كتاب المغازي . وقيل المراد أعم من ذلك . وقال النووي . المشهور الأول ، وقيل فيه نظر لأنه يتوقف على أن هذا الدعاء إنما شرع من بعد الخندق ، والجواب أن غزوات النبي صلى الله عليه وسلم التي خرج فيها بنفسه محصورة ، والمطابق منها لذلك غزوة الخندق لظاهر قوله تعالى في سورة الأحزاب ﴿ ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيراً وكفى الله المؤمنين القتال ﴾ وفيها قبل ذلك ﴿ إذ جاءكم جنود فارسنا عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها ﴾ الآية . والأصل في الأحزاب أنه مع حزب وهو القطعة المجتمع من الناس . فاللام إما جنسية والمراد كل من تحزب من الكفار ، وإما عهدية والمراد من تقدم وهو الأقرب ، قال القرطبي : ويحتمل أن يكون هذا الخبر بمعنى الدعاء أى اللهم اهزم الأحزاب ، والأول أظهر .

### باب الدعاء للمتزوج

[٦٣٨٦] ٦١٦٢- نا مُسَدَّدٌ قال نا حَمَادُ بن زَيْدٍ عن ثَابِتٍ عن أَنَسٍ قال : رأى النبي صلى الله عليه وسلم على عبد الرحمن بن عوف أثرَ صُفْرَةٍ فقال : « مَهِيمٌ - أو مَهْ - » قال : تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب . فقال : « بارك الله لك . أولم ، ولو بشاة » .

[٦٣٨٧] ٦١٦٣- نا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن عمرو عن جابر قال : هلك أبي وترك سبع - أو تسع - بنات ، فتزوجت امرأة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « تزوجت يا جابر ؟ » قلت : نعم قال : « أبكراً أم ثيباً » قلت : ثيباً . قال : « هلا جارية تلاعبها وتلاعبك ، وتضحكها أو تضاحكك ؟ » قلت : هلك أبي وترك سبع - أو تسع - بنات ، فكرهت أن أجيئن بمثلهن ، فتزوجت امرأة تقوم عليهن . قال : « فبارك الله عليك » . لم يقل ابن عيينة ومحمد بن مسلم عن عمرو : « بارك الله عليك » .

**قوله ( باب الدعاء للمتزوج )** فيه حديث أنس في تزويج عبد الرحمن بن عوف ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النكاح ، والمراد هنا قوله « بارك الله لك » وقوله « فقال مهيم أو مه » شك من الراوى ، والمعتمد ما في الرواية المتقدمة وهو الجزم بالأول ومعناه ما حالك ، ومه في هذه الرواية استفهامية انقلبت الألف هاء . . وحديث جابر في تزويجه الثيب وفيه « هلا جارية تلاعبها » وقد تقدم شرحه أيضاً في النكاح ، والمراد منه قوله فيه « بارك الله عليك » وقوله فيه « تزوجت يا جابر قلت نعم ، قال بكراً أم ثيباً » انتصب على حذف فعل تقديره أتزوجت ، وقوله في الجواب « قلت ثيب » بالرفع على أن التقدير مثلاً التي تزوجتها ثيب ، قيل وكان الأحسن النصب على نسق الأول أى تزوجت ثيباً . قلت : ولا يمتنع أن يكون منصوباً فكتب بغير ألف على تلك اللغة ، وقوله فيه « أو تضاحكها » شك من الراوى « وهو يعين أحد الاحتمالين في تلاعبها هل من اللعب أو من اللعاب » وقد تقدم بيانه عند شرحه .

**قوله ( لم يقل ابن عيينة ومحمد بن مسلم عن عمرو بارك الله عليك )** أما رواية سفيان بن عيينة فتقدمت موصولة في المغازي وفي النفقات من طريقه ، وأما رواية محمد بن مسلم وهو الطائفي فتقدم الكلام عليها في المغازي ، ومناسبة قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن « بارك الله لك » ولجابر « بارك الله عليك » أن المراد بالأول اختصاصه بالبركة في زوجته وبالثاني شمول البركة له في جودة عقله حيث قدم مصلحة أخواته على حظ

نفسه فعدل لأجلهن عن تزوج البكر مع كونها أرفع رتبة للمتزوج الشاب من الثيب غالباً .

بما يقول إذا أتى أهله

[٦٣٨٨] ٦١٦٤ - نا عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن سالم عن كريب عن ابن عباس قال : قال النبي صلى الله عليه : « لو أن أحدهم إذا أراد أن يأتي أهله قال : باسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا ، فإنه إن يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره الشيطان أبداً » .

**قوله ( باب ما يقول إذا أتى أهله )** ذكر فيه حديث ابن عباس ، وفي لفظه ما يقتضي أن القول المذكور يشرع عند إرادة الجماع فيرفع احتمال ظاهر الحديث أنه يشرع عند الشروع في الجماع ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النكاح . وقوله « لم يضره شيطان أبداً » أى لم يضر الولد المذكور بحيث يتمكن من إضراره في دينه أو بدنه ، وليس المراد رفع الوسوسة من أصلها .

بما قول النبي صلى الله عليه : « ربنا آتنا في الدنيا حسنة »

[٦٣٨٩] ٦١٦٥ - نا مسدد قال نا عبد الوارث عن عبد العزيز عن أنس قال : كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه : « اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم ربنا آتنا في الدنيا حسنة )** كذا ذكره بلفظ الآية ، وأورد الحديث من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس بلفظ « كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وسلم اللهم آتنا في آخر الآية » وقد أوردته في تفسير البقرة عن أنس بن مالك عن عبد الوارث بسنده هذا ولكن لفظه « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول » ولللباق مثله وأخرجه مسلم من طريق إسماعيل بن علي عن عبد العزيز قال « سألت قتادة أنسا أى دعوة كان يدعو بها النبي صلى الله عليه وسلم أكثر ؟ قال : اللهم آتنا في الدنيا حسنة إلى آخره . قال : وكان أنس إذا أراد أن يدعو بدعوة دعا بها » وهذا الحديث سمعه شعبة من إسماعيل بن علي عن عبد العزيز عن أنس مختصراً رواه عنه يحيى بن أبي بكير قال يحيى فلقيت إسماعيل فحدثني به فذكره كما عند مسلم ، وأورده مسلم من طريق شعبة عن ثابت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ﴿ ربنا آتنا في الدنيا حسنة ﴾ الآية . وهذا مطابق للترجمة . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق أنس بن مالك عن عبد السلام أبو طالب « كنت عند أنس فقال له ثابت : إن إخوانك يسألونك أن تدعو لهم ، فقال : اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، فذكر القصة وفيها : إذا آتاكم الله ذلك فقد آتاكم الخير كله » قال عياض إنما كان يكثر الدعاء بهذه الآية لجمعها معاني الدعاء كله من أمر الدنيا والآخرة ، قال : والحسنة عندهم ههنا النعمة ، فسأل أنس في الدنيا والآخرة والوقاية من العذاب ، نسأل الله تعالى أن يمن علينا بذلك ودوامه . قلت قد اختلفت عبارات السلف في تفسير الحسنة ، فمن الحسن قال : هي العلم والعبادة في الدنيا أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح ، وعنه بسند ضعيف : الرزق الطيب والعلم النافع ، وفي الآخرة الجنة . وتفسير الحسنة في الآخرة بالجنة نقله ابن أبي حاتم أيضاً عن السدي ومجاهد وإسماعيل بن أبي خالد ومقاتل بن حيان ، وعن ابن الزبير يعملون في دنياهم لدنياهم وآخرتهم ، وعن قتادة هي العافية في الدنيا والآخرة ، وعن محمد بن كعب القرظي الزوجة الصالحة من الحسنات ونحوه عن يزيد بن أبي مالك ، وأخرج ابن المنذر من طريق سفيان الثوري قال : الحسنة في الدنيا الرزق الطيب والعلم وفي الآخرة الجنة . ومن طريق سالم بن عبد الله بن عمر قال : الحسنة في الدنيا المنى ، ومن طريق

السدى قال المال . ونقل الثعلبي عن السدى ومقاتل : حسنة الدنيا الرزق الحلال الواسع والعمل الصالح ، وحسنة الآخرة المغفرة والثواب . وعن عطية : حسنة الدنيا العلم والعمل به وحسنة الآخرة تيسير الحساب ودخول الجنة . ويسنده عن عوف قال : من آتاه الله الإسلام والقرآن والأهل والمال والولد فقد آتاه في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة . ونقل الثعلبي عن سلف الصوفية أقوالاً أخرى متغايرة اللفظ متوافقة المعنى حاصلها السلامة في الدنيا وفي الآخرة . واقتصر الكشف على ما نقله الثعلبي عن علي أنها في الدنيا المرأة الصالحة وفي الآخرة الحوراء ، وعذاب النار المرأة السوء . وقال الشيخ عماد الدين ابن كثير : الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوى فمن عافية ودار رجة وزوجة حسنة وولد بار ورزق واسع وعلم نافع وعمل صالح ومركب هنئ وثناء جميل إلى غير ذلك مما شملته عباراتهم فإنها كلها مندرجة في الحسنة في الدنيا ، وأما الحسنة في الآخرة فأعلاها دخول الجنة وتوابعه من الأمن من الفزع الأكبر في العرصات وتيسير الحساب وغير ذلك من أمور الآخرة ، وأما الوقاية من عذاب النار فهو يقتضى تيسير أسبابه في الدنيا من اجتناب المحارم وترك الشبهات . قلت : أو العفو محضاً ، ومراده بقوله وتوابعه ما يلتحق به في الذكر لا ما يتبعه حقيقة

### التعوذ من فتنة الدنيا

[٦٣٩٠] ٦١٦٦- فأفروة بن أبي المغراء قال نا عبدة هو ابن حميد عن عبد الملك بن عمير عن مُصعب بن سعد ابن أبي وقاص عن أبيه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمنا هؤلاء الكلمات كما تعلم الكتابة : « اللهم إني أعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك من أن نرد إلى أرذل العمر ، وأعوذ بك من فتنة الدنيا وعذاب القبر » .

قوله ( باب التعوذ من فتنة الدنيا ) تقدمت هذه الترجمة ضمن ترجمة وذلك قبل اثني عشر باباً ، وتقدم شرح الحديث أيضاً

### باب تكرير الدعاء

[٦٣٩١] ٦١٦٧- حدثني إبراهيم بن المنذر قال نا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طُبَّ حتى إنه ليخيل إليه أنه قد صنع الشيء وما صنعه . وإنه دعا ربه ، ثم قال : « أشعرت أن الله أفتاني فيما استفتيته فيه ؟ » فقالت عائشة : وما ذاك يا رسول الله ؟ قال : « جاءني رجلان فجلس أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي ، فقال أحدهما لصاحبه : ما وجع الرجل ؟ قال : مطبوب . قال : من طبه . قال : لبيد بن الأعصم . قال : في ماذا ؟ قال : في مشط ومشاطة وجف طلعة . قال : فأين هو ؟ قال : في ذروان . وذروان بئر في بني زريق . قالت : فأناها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم رجع إلى عائشة فقال : « والله لكأن ماءها نفاقة الحق ، ولكأن نخلها رؤوس الشياطين » . قالت : فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرها عن البئر . فقلت : يا رسول الله ، فهلا أخرجته ؟ قال : « أما أنا فقد شفاني الله ، وكرهت أن أثير على الناس شراً » . زاد عيسى بن يونس والليث عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا ودعا . وساق الحديث .

قوله ( باب تكرير الدعاء ) ذكر فيه حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم طب ، بضم الطاء أي سحر ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الطب . وأخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث ابن

مسعود : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعجبه أن يدعو ثلاثاً ويستغفر ثلاثاً ، وتقدم في الاستئذان حديث أنس : كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً .

قوله ( زاد عيسى بن يونس والليث بن سعد عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : سحر النبي صلى الله عليه وسلم ، فدعا ودعا . وساق الحديث ) كذا للأكثر ، وسقط كل ذلك لأبي زيد المروزي ، ورواية عيسى ابن يونس تقدمت موصولة في الطب مع شرح الحديث ، وهو المطابق للترجمة بخلاف رواية أنس بن عياض التي أوردها في الباب فليس فيها تكرير الدعاء . ووقع عند مسلم من رواية عبيد الله بن نعيم عن هشام في هذا الحديث « فدعا ثم دعا ثم دعا » ، وتقدم توجيه ذلك ، وتقدم الكلام على طريق الليث في صفة إبليس من بدء الخلق الدعاء على المشركين

وقال ابن مسعود قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اللهم أعني عليهم بسبع كسبع يوسف » . وقال : « اللهم عليك بأبي جهل » . وقال ابن عمر : دعا النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة : « اللهم العن فلاناً وفلاناً » ، حتى أنزل الله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ۚ ﴾ .

[٦٣٩٢] ٦١٦٨ - حدثني ابن سلام قال أنا وكيع عن ابن أبي خالد قال سمعت ابن أبي أوفى قال : دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الأحزاب قال : « اللهم منزل الكتاب ، سريع الحساب ، اهزم الأحزاب » . اهزمهم وزلزلهم .

[٦٣٩٣] ٦١٦٩ - نا معاذ بن فضالة قال نا هشام عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قال : « سمع الله لمن حمده » في الركعة الآخرة من صلاة العشاء قنت . « اللهم أنج عياش بن أبي ربيعة ، اللهم أنج الوليد بن الوليد ، اللهم أنج سلمة بن هشام ، اللهم أنج المستضعفين من المؤمنين . اللهم اشدد وطأتك على مضر ، اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف » .

[٦٣٩٤] ٦١٧٠ - نا الحسن بن الربيع قال نا أبو الأحوص عن عاصم عن أنس : بعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية يقال لهم : القراء ، فأصيبوا ، فما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وجد على شيء ما وجد عليهم ، فقتل شهراً في صلاة الفجر ، ويقول : « إن عصية عصوا الله ورسوله » .

[٦٣٩٥] ٦١٧١ - نا عبد الله بن محمد قال نا هشام قال أنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : كانت اليهود يسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم تقول : السام عليك . ففطنت عائشة إلى قولهم فقالت : عليكم السام واللعنة . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « مهلاً يا عائشة ، إن الله يحب الرفق في الأمر كله » . فقالت : يا نبي الله ، أولم تسمع ما يقولون ؟ قال : « أولم تسمعي أرد ذلك عليهم فأقول : عليكم » .

[٦٣٩٦] ٦١٧٢ - نا محمد بن المثني قال نا الأنصاري قال نا هشام بن حسان قال نا محمد بن سيرين قال نا عبيدة قال نا علي بن أبي طالب قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق فقال : « ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً كما شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس » . وهي صلاة العصر .

قوله ( باب الدعاء على المشركين ) كذا أطلق هنا ، وقيده في الجهاد بالهزيمة والزلزلة وذكر فيه أحاديث : الأول .

**قوله ( وقال ابن مسعود : اللهم أعني بسبع كسبع يوسف )** وهذا طرف من حديث تقدم موصولاً في كتاب الاستسقاء وتقدم شرحه هناك . الثاني .

**قوله ( وقال : اللهم عليك بأبي جهل )** أى بإهلاكه ، وسقط هذا التعليق من رواية أبى زيد ، وهو طرف من حديث لابن مسعود أيضاً في قصة سلى الجزور التى ألقاها أشقى القوم على ظهر النبى صلى الله عليه وسلم وقد تقدم موصولاً في الطهارة ، وهو رابع الأحاديث المذكورة في الترجمة التى أشرت إليها آنفاً في كتاب الجهاد . الثالث .

**قوله ( وقال ابن عمر : دعا النبى صلى الله عليه وسلم في الصلاة وقال : اللهم العن فلاناً وفلاناً ، حتى أنزل الله عز وجل : ليس لك من الأمر شيء )** هذا أيضاً طرف من حديث تقدم موصولاً في غزوة أحد وفي تفسير آل عمران وتقدم شرحه وتسمية من أبهم من المدعو عليهم . الحديث الرابع .

**قوله ( حدثنا ابن سلام )** هو محمد بن أبى خالد اسمه إسماعيل . وابن أبى أوفى هو عبد الله .

**قوله ( على الأحزاب )** تقدم المراد به قريباً ، وسريع الحساب أى سريع فيه أو المعنى أن مجيء الحساب سريع ، وتقدم شرح الحديث مستوفى في « باب لا تتمنوا لقاء العدو » من كتاب الجهاد . الحديث الخامس حديث أبى هريرة في الدعاء في القنوت للمستضعفين من المسلمين ، وفيه « اللهم اشد وطأتك على مضر » أى خذهم بشدة ، وأصلها من الوطء بالقدم والمراد الإهلاك ، لأن من يطأ على الشيء برجله فقد استقصى في هلاكه والمراد بمضر القبيلة المشهورة التى منها جميع بطون قيس وقريش وغيرهم ، وهو على حذف مضاف أى كفار مضر ، وقد تقدم في الجهاد أنه يشرح في المغازى فلم يتهياً ذلك فشرح في تفسير سورة النساء ، وقوله فيه « اللهم أنج سلمة ابن هشام » نقل ابن التين عن الداودى أنه قال : هو عم أبى جهل ، قال : فعلى هذا فاسم أبى جهل هشام واسم جده هشام . قلت : وهو خطأ من عدة أوجه فإن اسم أبى جهل عمرو واسم أبيه هشام ، وسلمة أخوه بلا خلاف بين أهل الإخبار في ذلك ، فلعله كان فيه « فاسم أبى أبى جهل » فيستقيم ، لكن قوله وسلمة عم أبى جهل خطأ فيرجع الخطأ . الحديث السادس حديث أنس « بعث النبى صلى الله عليه وسلم سرية يقال لهم القراء » الحديث ، وقد تقدم شرحه في غزوة بئر معونة من كتاب المغازى ، وقوله « وجد » من الوجد بفتح ثم سكون أى حزن . الحديث السابع حديث عائشة « كانت اليهود يسلمون » ، وقد تقدم شرحه في كتاب الاستئذان . الحديث الثامن حديث على « كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم يوم الخندق » الحديث وفيه « ملأ الله قبورهم ويوتهم ناراً » وقد تقدم شرحه في تفسير سورة البقرة ، وأشرت إلى اختلاف العلماء في الصلاة الوسطى وبلغته إلى عشرين قولاً . وقد تعسف أبو الحسن بن القصار في تأويله فقال : إنما تسمية العصر وسطى يختص بذلك اليوم لأنهم شغلوا عن الظهر والعصر والمغرب فكانت العصر بالنسبة إلى الثلاثة التى شغلوا عنها وسطى ، لا أن المراد بالوسطى تفسير ما وقع في سورة البقرة . قلت : وقوله في هذه الرواية « وهى صلاة العصر » جزم الكرماني بأنه مدرج في الخير من قول بعض رواة ، وفيه نظر ، فقد تقدم في الجهاد من رواية عيسى بن يونس وفي المغازى من رواية روح بن عباد وفي التفسير من رواية يزيد بن هارون ومن رواية يحيى بن سعيد كلهم عن هشام ولم يقع عنده ذكر صلاة العصر عن أحد منهم ، إلا أنه وقع في المغازى « إلى أن غابت الشمس » وهو مشعر بأنها العصر ، وأخرجه مسلم من رواية أبى أسامة ومن رواية المعتمر بن سليمان ومن رواية يحيى بن سعيد ثلاثتهم عن

هشام كذلك ولكن بلفظ « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر » وكذا أخرجه من طريق شتير بن شكل عن علي ومن طريق مرة عن عبد الله بن مسعود مثله سواء ، وأصرح من ذلك ما أخرجه من حديث حذيفة مرفوعاً « شغلونا عن صلاة العصر » وهو ظاهر في أنه من نفس الحديث ، وقوله في السند « حدثنا الأنصاري » يريد محمد بن عبد الله بن المثني القاضي وهو من شيوخ البخاري ، ولكن ربما أخرج عنه بواسطة كالذي هنا ، وقوله « حدثنا هشام بن حسان » يرجح قول من قال في الرواية التي مضت في الجهاد من طريق عيسى بن يونس « حدثنا هشام » أنه ابن حسان ، وقد كنت ظننت أنه الدستوائي ورددت على الأصيل حيث جزم بأنه ابن حسان ثم نقل تضعيف هشام بن حسان يروم رد الحديث فتعقبته هناك ، ثم وقفت على هذه الرواية فرجعت عما ظننته ، لكن أجيب الآن عن تضعيفه لهشام بأن هشام بن حسان وإن تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه لكن لم يضعفه بذلك أحد مطلقاً بل بقيد بعض شيوخه ، واتفقوا على أنه ثبت في الشيخ الذي حدث عنه بحديث الباب وهو محمد بن سيرين ، قال سعيد بن أبي عروبة : ما كان أحد أحفظ عن ابن سيرين من هشام ، وقال يحيى القطان : هشام بن حسان ثقة في محمد بن سيرين ، وقال أيضاً : هو أحب إلى في ابن سيرين من عاصم الأحوال وخالد الحذاء ، وقال علي بن المديني : كان يحيى القطان يضعف حديث هشام بن حسان عن عطاء وكان أصحابنا يثبونه ، قال : وأما حديثه عن محمد بن سيرين فصحيح ، وقال يحيى بن معين : كان ينفي حديثه عن عطاء وعن عكرمة وعن الحسن . قلت : قد قال أحمد ما يكاد ينكر عليه شيء إلا وجدت غيره قد حدث به ، إما أيوب وإما عوف . وقال ابن عدى : أحاديثه مستقيمة ، ولم أر فيها شيئاً منكراً انتهى . وليس له في الصحيحين عن عطاء شيء ، وله في البخاري شيء يسير عن عكرمة وتوبع عليه ، والله أعلم

### باب الدعاء للمشركين

[٦٣٩٧] ٦١٧٣- نا علي قال نا سفيان قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة : قدم الطفيل بن عمرو على رسول الله صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، إن دوساً قد عصت وأبت ، فادع الله عليها . فظن الناس أنه يدعو عليهم ، فقال : « اللهم اهد دوساً ، وأت بهم » .

**قوله ( باب الدعاء للمشركين )** تقدمت هذه الترجمة وحديث أبي هريرة فيها في كتاب الجهاد ، لكن زاد « بالهدى ليتألفهم » وقد تقدم شرحه هناك ، وذكرت وجه الجمع بين الترجمتين : والدعاء على المشركين والدعاء للمشركين وأنه باعتبارين ، وحكى ابن بطل أن الدعاء للمشركين ناسخ للدعاء على المشركين ودليله قوله تعالى ﴿ ليس لك من الأمر شيء ﴾ قال : والأكثر على أن لا نسخ ، وأن الدعاء على المشركين جائز ، وإنما النهي عن ذلك في حق من يرجى تألفهم ودخولهم في الإسلام ، ويحتمل في التوفيق بينهما أن الجواز حيث يكون في الدعاء ما يقتضي زجرهم عن تماديهم على الكفر ، والمنع حيث يقع الدعاء عليهم بالهلاك على كفرهم ، والتقييد بالهداية يرشد إلى أن المراد بالمغفرة في قوله في الحديث الآخر « اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون » العفو عما جنوه عليه في نفسه لا محو ذنوبهم كلها لأن ذنب الكفر لا يمحي ، أو المراد بقوله « اغفر لهم » اهدهم إلى الإسلام الذي تصح معه المغفرة ، أو المعنى اغفر لهم إن أسلموا ، والله أعلم

**باب قول النبي صلى الله عليه : « اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت »**

[٦٣٩٨] ٦١٧٤- حدثني محمد بن بشار قال نا عبد الملك بن صباح قال نا شعبة عن أبي إسحاق عن ابن أبي

موسى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه أنه كان يدعو بهذا الدعاء: «رب اغفر لي خطيئتي وجهلي، وإسرافي في أمري كله وما أنت أعلم به مني، اللهم اغفر لي خطاياي وعمدي، وجهلي وهزلي، وكل ذلك عندي، اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، أنت المقدم وأنت المؤخر، وأنت على كل شيء قدير» وقال عبيد الله بن معاذ: نا أبي قال نا شعبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه .. [الحديث ٦٣٩٨ - طرفه في: ٦٣٩٩].

[٦٣٩٩] ٦١٧٥- حدثني محمد بن المثنى قال نا عبيد الله بن عبد المجيد قال نا إسرائيل قال نا أبو إسحاق عن أبي بكر بن أبي موسى وأبي بردة - أحسبه عن أبي موسى - عن النبي صلى الله عليه أنه كان يدعو: «اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي، وإسرافي في أمري، وما أنت أعلم به مني. اللهم اغفر لي هزلي وجلدي، وخطاياي وعمدي، وكل ذلك عندي».

**قوله (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت) كذا ترجم ببعض الخبر، وهذا القدر منه يدخل فيه جميع ما اشتمل عليه لأن جميع ما ذكر فيه لا يخلو عن أحد الأمرين:**

**قوله (عبد الملك بن الصباح) ماله في البخاري سوى هذا الموضع، وقد أورد طريق معاذ عن معاذ بن شعبة عقبه إشارة إلى أنه لم ينفرد به، وعكس مسلم فصدر بطريق معاذ ثم أتبعه بطريق عبد الملك هذا، قال أبو حاتم الرازي: عبد الملك بن الصباح صالح. قلت: وهي من ألفاظ التوثيق لكنها من الرتبة الأخيرة عند أبي حاتم. وقال: إن من قيل فيه ذلك يكتب حديثه للاعتبار، وعلى هذا فليس عبد الملك بن الصباح من شرط الصحيح، لكن اتفاق الشيخين على التخريج له يدل على أنه أرفع رتبة من ذلك، ولا سيما وقد تابعه معاذ بن معاذ وهو من الأثبات. ووقع في الإرشاد للخليل: عبد الملك بن الصباح الصنعاني عن مالك متهم بسرقة الحديث حكاها الذهبي في الميزان، وقال: هو المسمعى مصرى صدوق خرج له صاحب الصحيح انتهى. والذي يظهر لي أنه غير المسمعى فإن الصنعاني إما من صنعاء اليمن أو صنعاء دمشق. وهذا بصرى قطعاً فافترقا.**

**قوله (عن أبي إسحق) هو السبيعي.**

**قوله (عن ابن أبي موسى) هكذا جاء مبهما في رواية عبد الملك، وهكذا أورده الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان والقاسم بن زكريا كلاهما عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه، وأخرجه ابن حبان في النوع الثاني عشر من القسم الخامس من صحيحه عن عمر بن محمد بن بشار «حدثنا عبد الملك بن الصباح المسمعى» فذكره، وسماه معاذ عن شعبة فقال في روايته عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه.**

**قوله (وقال عبيد الله بن معاذ إلخ) أخرجه مسلم بصريح التحديث فقال «حدثنا عبيد الله بن معاذ» وكذا قال الإسماعيلي «حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا عبيد الله بن معاذ به» وأشار الإسماعيلي إلى أن في السند علة أخرى فقال: سمعت بعض الحفاظ يقول إن أبا إسحق لم يسمع هذا الحديث من أبي بردة وإنما سمعه من سعيد بن أبي بردة عن أبيه. قلت وهذا تعليل غير قادح، فإن شعبة كان لا يروى عن أحد من المدلسين إلا ما يتحقق أنه سمعه من شيخه.**

قوله في الطريق الثالثة ( إسرائيل حدثنا أبو إسحق عن أبي بكر بن أبي موسى وأبي بردة أحسبه عن أبي موسى الأشعري ) لم أجد طريق إسرائيل هذه في « مستخرج الإسماعيلي » وضاعت على أبي نعيم فأوردها من طريق البخاري ولم يستخرجها من وجه آخر ، وأفاد الإسماعيلي أن شريكا وأشعث وقيس بن الربيع روه عن أبي إسحق عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه ، وقد وقعت لي طريق إسرائيل من وجه آخر أخرجها أبو محمد بن صاعد في فوائده عن محمد بن عمرو الهروي عن عبيد الله بن عبد المجيد الذي أخرجه البخاري من طريقه بسنده وقال في روايته « عن أبي بكر وأبي بردة ابني أبي موسى عن أبيهما » ولم يشك وقال : غريب من حديث أبي بكر بن أبي موسى . قلت : وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحق وهو من أثبت الناس في حديث جده .

( تنبيه ) : حكى الكرماني أن في بعض نسخ البخاري : وقال عبد الله بن معاذ بالتكبير . قلت : وهو خطأ محض ، وكذا حكى أن في بعض النسخ من طريق إسرائيل عبد الله بن عبد الحميد بتأخير الميم وهو خطأ أيضاً ، وهذا هو أبو علي الحنفي مشهور من رجال الصحيحين .

قوله ( إنه كان يدعو بهذا الدعاء ) لم أر في شيء من طرقه محل الدعاء بذلك وقد وقع معظم آخره في حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوله في صلاة الليل ، وقد تقدم بيانه قبل . ووقع أيضاً في حديث علي عند مسلم أنه كان يقوله في آخر الصلاة ، واختلفت الرواية : هل كان يقوله قبل السلام أو بعده ، ففي رواية لمسلم « ثم يكون من آخر ما يقول بين التشهد والسلام : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أسرفت وما أعلنت وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت » وفي رواية له « وإذا سلم قال : اللهم اغفر لي ما قدمت إلخ » ويجمع بينهما الرواية الثانية على إرادة السلام لأن مخرج الطريقين واحد . وأورده ابن حبان في صحيحه بلفظ « كان إذا فرغ من الصلاة وسلم » وهذا ظاهر في أنه بعد السلام ، ويحتمل أنه كان يقول ذلك قبل السلام وبعده ، وقد وقع في حديث ابن عباس نحو ذلك كما بينته عند شرحه .

قوله ( رب اغفر لي خطيئتي ) الخطيئة الذنب ، يقال خطيء يخطيء ، ويجوز تسهيل الهمة فيقال خطيئة بالتشديد .

قوله ( وجهلي ) الجهل ضد العلم .

قوله ( وإسرافي في أمري كله ) الإسراف مجاوزة الحد في كل شيء ، قال الكرماني : يحتمل أن يتعلق بالإسراف فقط ، ويحتمل أن يتعلق بجميع ما ذكر .

قوله ( اغفر لي خطاياي وعمدي ) وقع في رواية الكشميني في طريق إسرائيل « خطيئي » وكذا أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » بالسند الذي في الصحيح ، وهو المناسب لذكر العمد ولكن جمهور الرواة على الأول ، والخطايا جمع خطيئة ، وعطف العمد عليها من عطف الخاص على العام ، فإن الخطيئة أعم من أن تكون عن خطأ وعن عمد ، أو هو من عطف أحد العامين على الآخر .

قوله ( وجهلي وجدى ) وقع في مسلم « اغفر لي هزلي وجدى » وهو أنسب ، والجد بكسر الجيم ضد الهزل .

قوله ( وكل ذلك عندي ) أى موجود أو ممكن .

قوله ( اللهم اغفر لي ما قدمت إلخ ) تقدم سر المراد به وبيان تأويله .



**قوله ( أنت المقدم وأنت المؤخر )** في رواية مسلم « اللهم أنت المقدم الخ » .

**قوله ( وأنت على كل شيء قدير )** في حديث على الذي أشرت إليه قبل « لا إله إلا أنت » بدل قوله « وأنت على كل شيء قدير » قال الطبري بعد أن استشكل صدور هذا الدعاء من النبي صلى الله عليه وسلم مع قوله تعالى ﴿ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ﴾ ما حاصله : أنه صلى الله عليه وسلم امتثل ما أمره الله به من تسيحه وسؤاله المغفرة إذا جاء نصر الله والفتح ، قال : وزعم قوم أن استغفاره عما يقع بطريق السهو والغفلة أو بطريق الاجتهاد مما لا يصادف ما في نفس الأمر ، وتعقب بأنه لو كان كذلك للزم منه أن الأنبياء يؤاخذون بمثل ذلك فيكونون أشد حالاً من أمهم . وأجيب بالتزامه . قال المحاسبى : الملائكة والأنبياء أشد الله خوفاً ممن دونهم ، وخوفهم خوف إجلال وإعظام ، واستغفارهم من التقصير لا من الذنب المحقق . وقال عياض : يحتمل أن يكون قوله « اغفر لى خطيئتي » وقوله « اغفر لى ما قدمت وما أخرت » على سبيل التواضع والاستكانة والخضوع والشكر لربه ، لما علم أنه قد غفر له . وقيل هو محمول على ما صدر من غفلة أو سهو . وقيل على ما مضى قبل النبوة . وقال قوم وقوع الصغيرة جائز منهم فيكون الاستغفار من ذلك . وقيل هو مثل ما قال بعضهم في آية الفتح ﴿ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك ﴾ أى من ذنب أدم ﴿ وما تأخر ﴾ أى من ذنوب أمتك . وقال القرطبي في « المفهم » وقوع الخطيئة من الأنبياء جائز لأنهم مكلفون فيخافون وقوع ذلك ويتعوذون منه . وقيل قاله على سبيل التواضع والخضوع لحق الربوبية ليقترن به في ذلك .

( تكميل ) : نقل الكرماني تبعاً لمغلطاي عن القرافي أن قول القائل في دعائه « اللهم اغفر لجميع المسلمين » دعاء بالتحال لأن صاحب الكبيرة قد يدخل النار ودخول النار ينافي الغفران . وتعقب بالمنع وأن المنافي للغفران الخلود في النار ، وأما الإخراج بالشفاعة أو العفو فهو غفران في الجملة . وتعقب أيضاً بالمعارضة بقول نوح عليه السلام ﴿ رب اغفر لى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمناً وللمؤمنين والمؤمنات ﴾ وقول إبراهيم عليه السلام ﴿ رب اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ﴾ وبأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك في قوله تعالى ﴿ واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ﴾ . والتحقيق أن السؤال بلفظ التعميم لا يستلزم طلب ذلك لكل فرد بطريق التعيين ، فلعل مراد القرافي منع ما يشعر بذلك لا منع أصل الدعاء بذلك . ثم أنى لا يظهر لى مناسبة ذكر هذه المسألة في هذا الباب ، والله أعلم

### باب الدعاء في الساعة التي في يوم الجمعة

[٦٤٠٠] ٦١٧٦- فامسدد قال نا إسماعيل بن إبراهيم قال نا أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال : قال أبو القاسم صلى الله عليه : « في الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم وهو قائم يصلي يسأل خيراً إلا أعطاه » . وقال بيده ، قلنا : يقللها ، يزهدا .

**قوله ( باب الدعاء في الساعة التي في يوم الجمعة )** أى التى ترجى فيها إجابة الدعاء . وقد ترجم في كتاب الجمعة « باب الساعة التى في يوم الجمعة » ولم يذكر في الباين شيئاً يشعر بتعيينها . وقد اختلف في ذلك كثيراً ، واقتصر الخطاى منها على وجهين : أحدهما أنها ساعة الصلاة ، والآخر أنها ساعة من النهار عند دنو الشمس للغروب ، وتقدم سياق الحديث في كتاب الجمعة من طريق الأعرج عن أبى هريرة بلفظ « فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلى يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه ، وأشار بيده يقللها » وقد ذكرت شرحه هناك ،

واستوعبت الخلاف الوارد في الساعة المذكورة فزاد على الأربعين قولاً ، واتفق لى نظير ذلك ليلة القدر . وقد ظفرت بحديث يظهر منه وجه المناسبة بينهما في العدد المذكور ، وهو ما أخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة من طريق سعيد بن الحارث عن أنى سلمة قال « قلت يا أبا سعيد إن أبا هريرة حدثنا عن الساعة التى في الجمعة فقال : سألت عنها النبى صلى الله عليه وسلم فقال إني كنت أعلمتها ثم أنسيتها كما أنسيت ليلة القدر » . وفي هذا الحديث إشارة إلى أن كل رواية جاء فيها تعيين وقت الساعة المذكورة مرفوعاً وهم ، والله أعلم .

**قوله ( يسأل الله خيراً )** يقيد قوله في رواية الأعرج « شيئاً » وأن الفضل المذكور لمن يسأل الخير ، فيخرج الشر مثل الدعاء بالإثم وقطيعة الرحم ونحو ذلك . وقوله « وقال بيده » فيه إطلاق القول على الفعل ، وقد وقع في رواية الأعرج « وأشار بيده » .

**قوله ( قلنا يقللها يزهدا )** يحتمل أن يكون قوله يزهدا وقع تأكيداً لقوله يقللها ، وإلى ذلك أشار الخطاى . ويحتمل أن يكون قال أحد اللفظين فجمعهما الراوى . ثم وجدته عند الإسماعيلي من رواية أنى خيثمة زهير بن حرب « يقللها يزهدا » فجمع بينهما ، وهو عطف تأكيد . وقد أخرجه مسلم عن زهير بن حرب عن إسماعيل شيخ مسدد فيه فلم يقع عنده « قلنا » ولفظه « وقال بيده يقللها يزهدا » وأخرجه أبو عوانة عن الزعفرانى عن إسماعيل بلفظ « وقال بيده هكذا قلنا يزهدا أو يقللها » وهذه أوضح الروايات والله أعلم .

**باب قول النبى صلى الله عليه : « يُسْتَجَابُ لَنَا فِي الْيَهُودِ ، وَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ فِينَا »** [٦٤٠١] ٦١٧٧ - نَافِثِيَّةُ قَالَ نَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ نَا أَيُّوبُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ الْيَهُودَ أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالُوا : السَّامُ عَلَيْكَ . قَالَ : « وَعَلَيْكُمْ » . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : السَّامُ عَلَيْكُمْ وَلَعَنَكُمْ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْكُمْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « مَهْلًا يَا عَائِشَةُ ، عَلَيْكَ بِالرَّفْقِ ، وَإِيَّاكَ وَالْعُنْفَ - أَوْ الْفُحْشَ - » قَالَتْ : أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا ؟ قَالَ : « أَوَلَمْ تَسْمَعِي مَا قُلْتُ ؟ رَدَدْتُ عَلَيْهِمْ ، فَيُسْتَجَابُ لِي فِيهِمْ ، وَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ فِيَّ » .

**قوله ( باب قول النبى صلى الله عليه وسلم يستجاب لنا في اليهود ولا يستجاب لهم فينا )** أى لأننا ندعو عليهم بالحق وهم يدعون علينا بالظلم . ذكر فيه حديث عائشة في قول اليهود السام عليكم وفي قولها لهم « السام عليكم واللعنة » وفي آخره « رددت عليهم فيستجاب لى فيهم ولا يستجاب لهم فى » ولمسلم من حديث جابر « وإنا نجاب عليهم ولا يجابون علينا » ، ولأحمد من طريق محمد بن الأشعث عن عائشة في نحو حديث الباب « فقال : مه ، إن الله لا يحب الفحش ولا التفحش ، قالوا قولاً فرددناه عليهم ، فلم يضرنا شيء ولزمهم إلى يوم القيامة » وقد تقدم شرحه في كتاب الاستئذان وفيه بيان الاختلاف في المراد بذلك ، ويستفاد منه أن الداعى إذا كان ظالماً على من دعا عليه لا يستجاب دعاؤه ، ويؤيده قوله تعالى : ﴿ وما دعاء الكافرين إلا في ضلال ﴾ وقوله هنا : « وإياك والعنف » بضم العين ويجوز كسرهما وفتحها ، وهو ضد الرفق .

**باب التأمين**

[٦٤٠٢] ٦١٧٨ - نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَا سَفِيَّانُ قَالَ الزُّهْرِيُّ نَاهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ



قوله ( باب فضل التهليل ) أى قول لا إله إلا الله ، وسيأتى بعد باب شيء مما يتعلق بذلك .

قوله ( عن مالك عن سمي ) بمهمل مصغر ، وفي رواية أنى بكر بن أنى شيبه في مسنده عن زيد بن الحباب عن مالك « حدثنى سمي مولى أنى بكر » أخرجه ابن ماجه . وفي رواية عبد الله بن سعيد عن أنى هند عن سمي مولى أنى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث .

قوله ( عن أنى صالح ) هو السمان .

قوله ( عن أبى هريرة ) في رواية عبد الله بن سعيد « إنه سمع أبا هريرة » .

قوله ( من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ) هكذا في أكثر الروايات ، وورد في بعضها زيادة « يحى ويميت » وفي أخرى زيادة « بيده الخير » وسأذكر من زاد ذلك .

قوله ( مائة مرة ) في رواية عبد الله بن يوسف عن مالك الماضية في بدء الخلق « في يوم مائة مرة » وفي رواية عبد الله بن سعيد « إذا أصبح » ومثله في حديث أنى أمامة عند جعفر الفريانى في الذكر ، ووقع في حديث أنى ذر تقيده بأن ذلك « في دبر صلاة الفجر قبل أن يتكلم » لكن قال « عشر مرات » وفي سندهما شهر بن حوشب وقد اختلف عليه وفيه مقال .

قوله ( كانت له ) في رواية الكشميهنى من طريق عبد الله بن يوسف الماضية كان بالتذكير أى القول المذكور .

قوله ( عدل ) بفتح العين ، قال الفراء : العدل بالفتح ما عدل الشيء من غير جنسه ، وبالكسر المثل .

قوله ( عشر رقاب ) في رواية عبد الله بن سعيد « عدل رقة » ويوافقه رواية مالك حديث البراء بلفظ « من قال لا إله إلا الله » وفي آخره « عشر مرات كن له عدل رقة » أخرجه النسائى وصححه ابن حبان والحاكم ونظيره في حديث أنى أيوب الذى في الباب كما سيأتى التنبيه عليه ، وأخرج جعفر الفريانى في الذكر من طريق الزهرى أخبرنى عكرمة بن محمد الدؤلى أن أبا هريرة قال « من قالها فله عدل رقة ، ولا تعجزوا أن تستكثروا من الرقاب » ومثله رواية سهيل بن أنى صالح عن أبيه لكنه خالف في صحايه فقال عن أنى عياش الزرق أخرجه النسائى .

قوله ( وكتب ) في رواية الكشميهنى « وكتب » بالتذكير .

قوله ( وكانت له حرزا من الشيطان ) في رواية عبد الله بن سعيد « وحفظ يومه حتى يمسى » وزاد « ومن قال مثل ذلك حين يمسى كان له مثل ذلك » ومثل ذلك في طرق أخرى يأتى التنبيه عليها بعد .

قوله ( ولم يأت أحد بأفضل مما جاء ) كذا هنا « وفي رواية عبد الله بن يوسف » مما جاء به .

قوله ( إلا رجل عمل أكثر منه ) في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « لم يحى أحد بأفضل من عمله إلا من قال أفضل من ذلك » أخرجه النسائى بسند صحيح إلى عمرو ، والاستثناء في قوله « إلا رجل » منقطع والتقدير لكن رجل قال أكثر مما قاله فإنه يزيد عليه ، ويجوز أن يكون الاستثناء متصلاً .

قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو المسندى ، وعبد الملك بن عمرو هو أبو عامر العقدى بفتح المهملة

والقاف مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وعمر بن أبي زائدة اسم أبيه خالد وقيل ميسرة ، وهو أخو زكريا بن أبي زائدة ، وزكريا أكثر حديثاً منه وأشهر .

**قوله ( عن أبي إسحق )** هو السبيعي تابعي صغير ، وعمرو بن ميمون هو الأودي تابعي كبير مخضرم أدرك الجاهلية .

**قوله ( من قال عشراً كان كمن أعتق رقبة من ولد إسماعيل )** هكذا ذكره البخاري مختصراً وساقه مسلم عن سليمان بن عبيد الله الغيلاني والإسماعيلي من طريق علي بن مسلم قالاً « حدثنا أبو عامر بالسند المذكور ولفظه : من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات كان كمن أعتق أربعة أنفس من ولد إسماعيل » وهكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق روح بن عباد ، ومن طريق عمرو بن عاصم فرقهما قالاً « حدثنا عمرو بن أبي زائدة » فذكر مثله سواء .

**قوله ( قال عمر )** كذا لأبي ذر غير منسوب ، ولغيره « عمر بن أبي زائدة » وهو الراوي المذكور في أول السند .

**قوله ( وحدثنا عبد الله بن أبي السفر )** بفتح المهملة والفاء ، وسكن بعض المغاربة الفاء وهو خطأ ، وهو معطوف على قوله « عن أبي إسحق » وقد أوضح ذلك مسلم والإسماعيلي في روايتهما المذكورة فأعاد مسلم السند من أوله إلى عمر بن أبي زائدة قال « حدثنا عبد الله بن أبي السفر » فذكره . وكذا وقع عند أحمد عن روح بن عباد ، وعند أبي عوانة من روايته واقتصر على الموصول في رواية عمرو بن عاصم المذكورة عن الشعبي عن الربيع ابن خثيم بمجمعه ومثله مصنف .

**قوله ( مثله )** أي مثل رواية أبي إسحق عن عمرو بن ميمون الموقوفة . وحاصل ذلك أن عمرو بن أبي زائدة أسنده عن شيخين : أحدهما عن أبي إسحق عن عمرو بن ميمون موقوفاً ، والثاني عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن الربيع عن عمرو بن ميمون عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي أيوب مرفوعاً .  
( تنبيه ) : وقع قوله « قال عمرو حدثنا عبد الله بن أبي السفر إلخ » مؤخراً في رواية أبي ذر عن التعاليق عن موسى وعن إسماعيل وعن آدم وعن الأعمش وحسين ، وقدم هذه التعاليق كلها على الطريق الثانية لعمر بن أبي زائدة فصار ذلك مشكلاً لا يظهر منه وجه الصواب ، ووقع قوله « وقال عمر بن أبي زائدة » مقدماً معقباً بروايته عن أبي إسحق عند غير أبي ذر في جميع الروايات عن الفربري ، وكذا في رواية إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري وهو الصواب ، ويؤيد ذلك رواية الإسماعيلي ورواية أبي عوانة المذكورتان .

**قوله ( وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه )** هو ابن أبي إسحق السبيعي ( عن أبي إسحق ) هو جد إبراهيم ابن يوسف .

**قوله ( حدثني عمرو بن ميمون إلخ )** أفادت هذه الرواية التصريح بتحديث عمرو لأبي إسحق ، وأفادت زيادة ذكر عبد الرحمن بن أبي ليلى وأبي أيوب في السند .

**قوله ( وقال موسى حدثنا وهيب إلخ )** مرفوعاً وصله أبو بكر بن أبي خيثمة في ترجمة الربيع بن خثيم من تاريخه فقال « حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب بن خالد عن داود بن أبي هند عن عامر الشعبي » فذكره

ولفظه « كان له من الأجر مثل من أعتق أربعة أنفس من ولد إسماعيل » وقد أخرجه جعفر في الذكر من رواية خالد الطحان عن داود بن أبي هند بسنده لكن لفظه « كان له عدل رقة أو عشر رقاب » ثم أخرجه من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد عن داود قال : مثله ، ومن طريق محمد بن أبي عدي ويزيد بن هارون كلاهما عن داود نحوه ، وأخرجه النسائي من رواية يزيد وهو عند أحمد عن يزيد بلفظ « كن له كعدل عشر رقاب » ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق خلف بن راشد قال : وكان ثقة صاحب سنة ، عن داود بن أبي هند مثله وزاد في آخره « قال قلت من حدثك ؟ قال : عبد الرحمن ، قلت لعبد الرحمن : من حدثك ؟ قال : أبو أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم » لم يذكر فيه الربيع بن خثيم ، ورواية وهيب تؤيد رواية عمر بن أبي زائدة وإن كان اختصر القصة فإنه وافقه في رفعه وفي كون الشعبي رواه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي أيوب .

**قوله ( وقال إسماعيل عن الشعبي عن الربيع بن خثيم قوله )** إسماعيل هو ابن أبي خالد ، واقتصار البخاري على هذا القدر يوهم أنه خالف داود في وصله ، وليس كذلك وإنما أراد أنه جاء في هذه الطريق عن الربيع من قوله ثم لما سئل عنه وصله وليس كذلك ، وقد وقع لنا ذلك واضحاً في زيادات الزهد لابن المبارك ورواية الحسين بن الحسين المروزي « قال الحسين حدثنا المعتمر بن سليمان سمعت إسماعيل بن أبي خالد يحدث عن عامر هو الشعبي سمعت الربيع بن خثيم يقول : من قال لا إله إلا الله » فذكره بلفظ « فهو عدل أربع رقاب ، فقلت عمن ترويه ؟ فقال : عن عمرو بن ميمون ، فقلت عَمراً فقلت : عمن ترويه ؟ فقال : عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، فقلت عبد الرحمن فقلت : عمن ترويه ؟ فقال : عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم » وكذا أخرجه جعفر في الذكر من رواية خالد الطحان عن إسماعيل بن أبي خالد عن عامر قال « قال الربيع بن خثيم أخبرته أنه من قال » فذكره وزاد بعد قوله أربع رقاب « يعتقها . قلت : عمن تروى هذا ؟ فذكر مثله لكن ليس فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم » ومن طريق عبدة بن سليمان عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي « سمعت الربيع ابن خثيم يقول : من قال » فذكره دون قوله يعتقها « فقلت له : عمن تروى هذا ؟ فذكره » وكذا أخرجه النسائي عن رواية يعلى بن عبيد عن إسماعيل مثله سواء . وذكر الدارقطني أن ابن عيينة ويزيد بن عطاء ومحمد بن إسحاق ويحيى بن سعيد الأموي رووه عن الربيع بن خثيم كما قال يعلى بن عبيد وأن على بن عاصم رفعه عن إسماعيل وأخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن إسحاق عن إسماعيل عن جابر سمعت الربيع بن خثيم يقول فذكره قال « قلت : فمن أخبرك ؟ قال عمرو بن ميمون ، قال فقلت عَمراً فقلت : إن الربيع روى لي عنك كذا وكذا أفأنت أخبرته ؟ قال : نعم . قلت : من أخبرك ؟ قال : عبد الرحمن » فذكر ذلك إلخ .

**قوله ( وقال آدم حدثنا شعبة إلخ )** هكذا للأكثر ، ووقع عند الدارقطني أن البخاري قال فيه « حدثنا آدم » وكذا رويناه في نسخة آدم بن أبي إياس عن شعبة رواية القلانسي عنه ، وكذا أخرجه النسائي من رواية محمد ابن جعفر والإسماعيلي من رواية معاذ بن معاذ كلاهما عن شعبة بسنده المذكور وساقا المتن ولفظهما « عن عبد الله هو ابن مسعود قال : لأن أقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له » الحديث وفيه « أحب إلى من أن أعتق أربع رقاب » وأخرجه النسائي من طريق منصور بن المعتمر عن هلال بن يساف عن الربيع وحده عن عبد الله بن مسعود قال « من قال » فذكر مثله لكن زاد « بيده الخير » وقال في آخره « كان له عدل أربع رقاب من ولد إسماعيل » .

**قوله ( وقال الأعمش وحسين عن هلال عن الربيع عن عبد الله قوله )** أما رواية الأعمش فوصلها النسائي

من طريق وكيع عنه ولفظه « عن عبد الله بن مسعود قال : من قال أشهد أن لا إله إلا الله » وقال فيه « كان له عدل أربع رقاب من ولد إسماعيل » . وأما رواية حصين وهو ابن عبد الرحمن فوصلها محمد بن فضيل في كتاب الدعاء له « حدثنا حصين بن عبد الرحمن » فذكره ولفظه « قال عبد الله : من قال أول النهار لا إله إلا الله » فذكره بلفظ « كن له كعدل أربع محزرين من ولد إسماعيل » ، قال فذكرته لإبراهيم يعني النخعي فزاد فيه « بيده الخير » . وهكذا أخرجه النسائي من طريق محمد بن فضيل ، ورويناها بعلو في « فوائد أبي جعفر بن البختری » من طريق علي بن عاصم عن حصين ولفظه « عن هلال قال : ما قعد الربيع بن خثيم إلا كان آخر قوله قال ابن مسعود » فذكره ، وهكذا رواه منصور بن المعتمر عن هلال وقال في آخره « كان له عدل أربع رقاب من ولد إسماعيل » وزاد فيه « بيده الخير » ولم يفصل كما فصل حصين أخرجه النسائي من رواية يحيى بن يعلى عن منصور ، وأخرجه النسائي أيضا من رواية زائدة عن منصور عن هلال عن الربيع عن عمرو بن ميمون عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن امرأة عن أبي أيوب قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال لا إله إلا الله » مثل الأول وزاد « عشر مرات كن عدل نسمة » وهذه الطريق لا تقدر في الإسناد الأول ، لأن عبد الرحمن صرح بأنه سمعه من أبي أيوب كما في رواية الأصيلي وغيره ، فلعله كان سمعه من المرأة عنه ثم لقيه فحدثه به أو سمعه منه ثم ثبتته فيه المرأة .

**قوله ( ورواه أبو محمد الحضرمي عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا لأبي ذر ووافقه النسفي ، ولغيرهما « وقال أبو محمد الخ » وأبو محمد لا يعرف اسمه كما قال الحاكم أبو أحمد ، وكان يخدم أبا أيوب ، وذكر المزني أنه أفلح مولى أبي أيوب ، وتعبق بأنه مشهور باسمه مختلف في كنيته . وقال الدارقطني لا يعرف أبو محمد إلا في هذا الحديث ، وليس لأبي محمد الحضرمي إلا هذا الموضع . وقد وصله الإمام أحمد والطبراني من طريق سعيد بن إياس الحريري عن أبي الورد وهو بفتح الواو وسكون الراء واسمه ثمامة بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها نون القشيري عن أبي محمد الحضرمي عن أبي أيوب الأنصاري قال « لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة نزل على فقال لي : يا أبا أيوب ألا أعلمك ، قلت : بلى يا رسول الله ، قال : ما من عبد يقول إذا أصبح لا إله إلا الله » فذكره « إلا كتب الله له بها عشر حسنات ، ومحام عنه عشر سيئات ، وإلا كن له عند الله عدل عشر رقاب محزرين ، وإلا كان في جنة من الشيطان حتى يمسي . ولا قالها حين يمسي إلا كان كذلك ، قال فقلت لأبي محمد : أنت سمعتها من أبي أيوب ؟ قال : والله لقد سمعتها من أبي أيوب » وروى أحمد أيضا من طريق عبد الله بن يعيش عن أبي أيوب رفعه « من قال إذا صلى الصبح لا إله إلا الله » فذكره بلفظ « عشر مرات كن كعدل أربع رقاب وكتب له بهن عشر حسنات ، ومحام عنه بهن عشر سيئات ، ورفع له بهن عشر درجات ، وكن له حرسا من الشيطان حتى يمسي . وإذا قالها بعد المغرب فمثل ذلك » وسنده حسن . وأخرجه جعفر في الذكر من طريق أبي رهم السمعاني بفتح المهملة والميم عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قال حين يصبح » فذكر مثله لكن زاد « يحى ويميت » وقال فيه « كعدل عشر رقاب ، وكان له مسلحة من أول نهاره إلى آخره ، ولم يعمل عملا يومئذ يقهرهن . وإن قالهن حين يمسي فمثل ذلك » وأخرجه أيضا من طريق لقاسم بن عبد الرحمن عن أبي أيوب بلفظ « من قال غداة » فذكر نحوه وقال في آخره « وأجاره الله يومه من النار ، ومن قالها عشية كان له مثل ذلك » .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** هو البخاري : ( والصحيح قول عمرو ) كذا وقع في رواية أبي ذر عن المستمل

وحده ، ووقع عنده « عمرو » بفتح العين ونيه على أن الصواب عمر بضم العين ، وهو كما قال : ووقع عند أى زيد المروزي في روايته : الصحيح قول عبد الملك بن عمرو . وقال الدارقطني : الحديث حديث ابن أى السفر عن الشعبي ، وهو الذى ضبط الإسناد ، ومراد البخارى ترجيح رواية عمر بن أى زائدة عن أى إسحق على رواية غيره عنه ، وقد ذكر هو ممن رواه عن أى إسحق حفيده إبراهيم بن يوسف كما بينته ، ورواه عن أى إسحق أيضاً حفيده الآخر إسرائيل بن يونس أخرجه جعفر في الذكر من طريقه عن أى إسحق فزاد في روايته بين عمرو وعبد الرحمن الربيع بن خثيم . ووقفه أيضاً ، ولفظه عنده « كان له من الأجر مثل من أعتق أربعة أنفس من ولد إسماعيل » ورواه عن أى إسحق أيضاً زهير بن معاوية كذلك أخرجه النسائي من طريقه لكن قال « كان أعظم أجراً وأفضل » والباقي مثل إسرائيل ، وأخرجه أيضاً من رواية زيد بن أى أنيسة عن أى إسحق لكن لم يذكر عبد الرحمن بين الربيع وأى أيوب ، وأخرجه جعفر في الذكر من طريق أى الأحوص عن أى إسحق فقال « عن عمرو بن ميمون حدثنا من سمع أبا أيوب » فذكر مثل لفظ زهير بن معاوية . واختلاف هذه الروايات في عدد الرقاب مع اتحاد المخرج يقتضى الترجيح بينها ، فالأكثر على ذكر أربعة ، ويجمع بينه وبين حديث أى هريرة بذكر عشرة لقولها مائة فيكون مقابل كل عشر مرات رقبة من قبل المضاعفة ، فيكون لكل مرة بالمضاعفة رقبة ، وهى مع ذلك لمطلق الرقاب ، ومع وصف كون الرقبة من بنى إسماعيل يكون مقابل العشرة من غيرهم أربعة منهم لأنهم أشرف من غيرهم من العرب فضلاً عن العجم ، وأما ذكر رقبة بالافراد في حديث أى أيوب فشاذ ، والمحفوظ أربعة كما بينته ، وجمع القرطبي في « المفهم » بين الاختلاف على اختلاف أحوال الذاكرين فقال : إنما يحصل الثواب الجسيم لمن قام بحق هذه الكلمات فاستحضر معانيها بقلبه وتأملها بفهمه ، ثم لما كان الذاكرون في إدراكاتهم وفهومهم مختلفين كان ثوابهم بحسب ذلك ، وعلى هذا ينزل اختلاف مقادير الثواب في الأحاديث ، فإن في بعضها ثواباً معيناً ونجد ذلك الذكر بعينه في رواية أخرى أكثر أو أقل كما اتفق في حديث أى هريرة وأى أيوب . قلت : إذا تعددت مخارج الحديث فلا بأس بهذا الجمع ، وإذا اتحدت فلا ، وقد يتعين الجمع الذى قدمته ، ويحتمل فيما إذا تعددت أيضاً أن يختلف المقدار بالزمان كالتهنيد بما بعد صلاة الصبح مثلاً وعدم التقييد إن لم يحمل المطلق في ذلك على المقيد ، ويستفاد منه جواز استرقاق العرب خلافاً لمن منع ذلك ، قال عياض : ذكر هذا العدد من المائة دليل على أنها غاية للثواب المذكور ، وأما قوله « إلا أحد عمل أكثر من ذلك » فيحتمل أن تراد الزيادة على هذا العدد فيكون لقائله من الفضل بحسابه لئلا يظن أنها من الحدود التى نهى عن اعتدائها وأنه لا فضل في الزيادة عليها كما في ركعات السنن المحدودة وأعداد الطهارة ، ويحتمل أن تراد الزيادة من غير هذا الجنس من الذكر أو غيره إلا أن يزيد أحد عملاً آخر من الأعمال الصالحة . وقال النووى : يحتمل أن يكون المراد مطلق الزيادة سواء كانت من التهليل أو غيره وهو الأظهر ، يشير إلى أن ذلك يختص بالذكر ، ويؤيده ما تقدم أن عند النسائي من رواية عمرو بن شعيب « إلا من قال أفضل من ذلك » قال : وظاهر إطلاق الحديث أن الأجر يحصل لمن قال هذا التهليل في اليوم متوالياً أو متفرقاً في مجلس أو مجالس في أول النهار أو آخره ، لكن الأفضل أن يأتى به أول النهار متوالياً ليكون له حرزاً في جميع نهاره ، وكذا في أول الليل ليكون له حرزاً في جميع ليله .

( تنبيه ) : أكمل ما ورد من ألفاظ هذا الذكر في حديث ابن عمر عن عمر رفعه « من قال حين يدخل السوق لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت ، بيده الخير وهو على كل شئ قدير » الحديث أخرجه الترمذى وغيره ، وهذا لفظ جعفر في الذكر وفي سنده لين ، وقد ورد جميعه في حديث الباب على ما أوضحته مفرقاً إلا قوله « وهو حي لا يموت »



## باب فضل التسبيح

[٦٤٠٥] ٦١٨١- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «من قال سبحان الله وبحمده في يوم مائة مرة حطت خطاياهُ وإن كانت مثل زبد البحر».

[٦٤٠٦] ٦١٨٢- نا زهير بن حرب قال نا ابن فضيل عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله العظيم، سبحان الله وبحمده».

[الحديث ٦٤٠٦- طرفاه في: ٦٦٨٢، ٧٥٦٣].

**قوله (باب فضل التسبيح)** يعنى قول سبحان الله ، ومعناه تنزيه الله عما لا يليق به من كل نقص ، فيلزم نفى الشريك والصاحبة والولد وجميع الرذائل . ويطلق التسبيح ويراد به جميع ألفاظ الذكر ، ويطلق ويراد به صلاة النافلة . وأما صلاة التسبيح فسميت بذلك لكثرة التسبيح فيها . وسبحان اسم منصوب على أنه واقع لموقع المصدر لفعل محذوف تقديره سبحت الله سبحاناً ، كسبحت الله تسبيحة ولا يستعمل غالباً إلا مضافاً ، وهو مضاف إلى المفعول أى سبحت الله ، ويجوز أن يكون مضافاً إلى الفاعل أى نزه الله نفسه والمشهور الأول ، وقد جاء غير مضاف في الشعر كقوله : سبحانه ثم سبحاناً أنزهه .

**قوله (من قال سبحان الله وبحمده في يوم مائة مرة حطت خطاياهُ وإن كانت مثل زبد البحر)** زاد في رواية سهيل بن أبي صالح عن سمي عن أبي صالح «من قال حين يمسي وحين يصبح» وبأق في ذلك ما ذكره النووي من أن الأفضل أن يقول ذلك متوالياً في أول النهار وفي أول الليل ، والمراد بقوله «وإن كانت مثل زبد البحر» الكناية عن المبالغة في الكثرة ، قال عياض قوله «حطت خطاياهُ وإن كانت مثل زبد البحر» مع قوله في التهليل «محيت عنه مائة سيئة» قد يشعر بأفضلية التسبيح على التهليل ، يعنى لأن عدد زيد البحر أضعاف أضعاف المائة ، لكن تقدم في التهليل «ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به» فيحتمل أن يجمع بينهما بأن يكون التهليل أفضل وأنه بما زيد من رفع الدرجات وكتب الحسنات ثم ما جعل مع ذلك من فضل عتق الرقاب قد يزيد على فضل التسبيح وتكفيره جميع الخطايا لأنه قد جاء «من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار» فحصل بهذا العتق تكفير جميع الخطايا عموماً بعد حصر ما عدد منها خصوصاً مع زيادة مائة درجة وما زاده عتق الرقاب الزيادة على الواحدة ، ويؤيده الحديث الآخر «أفضل الذكر التهليل» وأنه أفضل ما يقاله والنبيون من قبله وهو كلمة التوحيد والإخلاص ، وقيل إنه اسم الله الأعظم ، وقد مضى شرح التسبيح وإنه التنزيه عما لا يليق بالله تعالى وجميع ذلك داخل في ضمن «لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير» انتهى ملخصاً . قلت : وحديث «أفضل الذكر لا إله إلا الله» أخرجه الترمذى والنسائى وصححه ابن حبان والحاكم من حديث جابر ، ويعارضه في الظاهر حديث أبى ذر «قلت يا رسول الله أخبرنى بأحب الكلام إلى الله ، قال : إن أحب الكلام إلى الله سبحان الله وحمده» أخرجه مسلم ، وفي رواية «بمثل أى الكلام أفضل؟ قال : ما اصطفاه الله للملائكة : سبحان الله وحمده» وقال الطيبى في الكلام على حديث أبى ذر : فيه تلميح بقوله تعالى حكاية عن الملائكة ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ ويمكن أن يكون قوله

« سبحان الله وبحمده » مختصراً من الكلمات الأربع وهي سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، لأن « سبحان الله » تنزيه له عما لا يليق بجلاله وتقديس لصفاته من النقائص . فيندرج فيه معنى لا إله إلا الله ، وقوله « وبحمده » صريح في معنى والحمد لله لأن الإضافة فيه بمعنى اللام في الحمد ، ويستلزم ذلك معنى الله أكبر لأنه إذا كان كل الفضل والأفضال لله ومن الله وليس من غيره شيء من ذلك فلا يكون أحد أكبر منه ، ومع ذلك كله فلا يلزم أن يكون التسبيح أفضل من التهليل لأن التهليل صريح في التوحيد والتسبيح متضمن له ، ولأن نفى الآلهة في قول « لا إله » نفى لمضمونها من فعل الخلق والرزق والإثابة والعقوبة ، وقول « إلا الله » إثبات لذلك ، ويلزم منه نفى ما يضاده ويخالفه من النقائص ، فمنطوق سبحان الله تنزيه ومفهومه توحيد ومنطوق لا إله إلا الله توحيد ومفهومه تنزيه ، يعني فيكون لا إله إلا الله أفضل لأن التوحيد أصل والتنزيه ينشأ عنه والله أعلم . وقد جمع القرطبي بما حاصله : إن هذه الأذكار إذا أطلق على بعضها أنه أفضل الكلام أو أحبه إلى الله فالمراد إذا انضمت إلى أخواتها ، بدليل حديث سمرة عند مسلم « أحب الكلام إلى الله أربع لا يضرك بأين بدأت : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر » ويحتمل أن يكتفى في ذلك بالمعنى فيكون من اقتصر على بعضها كفى ، لأن حاصلها التعظيم والتنزيه ، ومن نزهه فقد عظمه ومن عظمه فقد نزهه ، انتهى . وقال النووي : هذا الإطلاق في الأفضلية محمول على كلام الآدمي ، وإلا فالقرآن أفضل الذكر . وقال البيضاوي : الظاهر أن المراد من الكلام كلام البشر ، فإن للثلاث الأول وإن وجدت في القرآن لكن الرابعة لم توجد فيه ، ولا يفضل ما ليس فيه على ما هو فيه . قلت ويحتمل أن يجمع بأن تكون « من » مضمرة في قوله « أفضل الذكر لا إله إلا الله » وفي قوله « أحب الكلام » بناء على أن لفظ أفضل وأحب متساويان في المعنى ، لكن يظهر مع ذلك تفضيل لا إله إلا الله لأنها ذكرت بالتنصيص عليها بالأفضلية الصريحة وذكرت مع أخواتها بالأحبية فحصل لها التفضيل تنصيصاً وانضماماً والله أعلم . وأخرج الطبري من رواية عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال « إن الرجل إذا قال لا إله إلا الله فهي كلمة الإخلاص التي لا يقبل الله عملاً حتى يقولها ، وإذا قال الحمد لله فهي كلمة الشكر التي لم يشكر الله عبد حتى يقولها » ومن طريق الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال « من قال لا إله إلا الله فليقل على أثرها الحمد لله رب العالمين » .

( تكميل ) : أخرج النسائي بسند صحيح عن أبي سعيد « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال موسى يا رب علمني شيئاً أذكرك به ، قال : قل لا إله إلا الله » الحديث وفيه « لو أن السماوات السبع وعمارهن والأرضين السبع جعلن في كفة ولا إله إلا الله في كفة لمالت بهن لا إله إلا الله » فيؤخذ منه أن الذكر بلا إله إلا الله أرجح من الذكر بالحمد لله ، ولا يعارضه حديث أبي مالك الأشعري رفعه « والحمد لله تملأ الميزان » فإن الملاء يدل على المساواة والرجحان صريح في الزيادة فيكون أولى ، ومعنى « ملأ الميزان » أن ذاكرها يمتلئ ميزانه ثواباً . وذكر ابن بطال عن بعض العلماء أن الفضل الوارد في حديث الباب وما شابهه إنما هو لأهل الفضل في الدين والطهارة من الجرائم العظام ، وليس من أصر على شهواته وانتهك دين الله وحرماته بلا حق بالأفاضل المطهرين في ذلك . ويشهد له قوله تعالى ﴿ أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون ﴾ .

قوله ( حدثنا ابن فضيل ) هو محمد ، وأبوه بالفاء والمعجمة مصغر ، وعمارة هو ابن القعقاع بن شبيرة ، وأبو زرعة هو ابن عمرو بن جرير ، ورجال الإسناد ما بين زهير بن حرب وأبي هريرة كوفيون .

**قوله ( خفيفتان على اللسان إنخ )** قال الطيبي الخفة مستعارة للسهولة ، شبه سهولة جريان هذا الكلام على اللسان بما يخف على الحامل من بعض المحمولات فلا يشق عليه ، فذكر المشبه وأراد المشبه به ، وأما الثقل فعلى حقيقته لأن الأعمال تتجسم عند الميزان ، والخفة والسهولة من الأمور النسبية . وفي الحديث حث على المواظبة على هذا الذكر وتحريض على ملازمته ، لأن جميع التكاليف شاقة على النفس . وهذا سهل ومع ذلك يثقل في الميزان كما تنقل الأفعال الشاقة فلا ينبغي التفریط فيه . وقوله « حبيبتان إلى الرحمن » تشبه حبيبة وهى المحبوبة ، والمراد أن قائلها محبوب لله ، ومحبة الله للعبد إرادة إيصال الخير له والتكريم ، وخص الرحمن من الأسماء الحسنی للتنبيه على سعة رحمة الله ، حيث يجازى على العمل القليل بالثواب الجزيل ، ولما فيها من التنزيه والتحميد والتعظيم ، وفي الحديث جواز السجع في الدعاء إذا وقع بغير كلفة ، وسيأتى بقية شرح هذا الحديث في آخر الصحيح حيث ختم به المصنف إن شاء الله تعالى

### باب فضل ذكر الله تعالى

[٦٤٠٧] ٦١٨٣- حدثني محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى قال : قال النبي صلى الله عليه : « مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر مثل الحي والميت » .

[٦٤٠٨] ٦١٨٤- حدثنا قتيبة قال نا جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إن لله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر ، فإذا وجدوا قوماً يذكرون الله تناهوا هلموا إلى حاجتكم ، قال : فيحفونهم بأجنحتهم إلى السماء الدنيا ، قال : يسألهم ربهم - وهو أعلم منهم - : ما يقول عبادي ؟ قال : يقول : يسبحونك ويكبرونك ويحمدونك ويمجدونك . قال : فيقول : هل رأوني ؟ قال : يقولون : لا والله ما رأوك . قال فيقول : كيف لو رأوني ؟ قال : يقولون : لو رأوك كانوا أشد لك عبادة ، وأشد لك تمجيداً وأكثر لك تسبيحاً . قال : فيقول الله : فما يسألوني ؟ قال : يسألونك الجنة . قال : يقول : وهل رأوها ؟ قال : يقولون : لا والله يا رب ما رأوها . قال : يقول : فكيف لو أنهم رأوها ؟ قال : يقولون : لو أنهم رأوها كانوا أشد عليها حرصاً ، وأشد لها طلباً ، وأعظم فيها رغبة . قال : فممتنعون ؟ قال : يقولون : من النار ، قال : يقول : وهل رأوها ؟ قال : يقولون : لا والله يا رب ما رأوها . قال : يقول : فكيف لو رأوها ؟ قال : يقولون : لو رأوها كانوا أشد منها فراراً ، وأشد لها مخافة . قال : يقول : فأشهدكم أنني قد غفرت لهم . قال : يقول ملك من الملائكة : فيهم فلان ليس منهم ، إنما جاء لحاجة . قال : هم الجلساء لا يشقى جلسهم . رواه شعبه عن الأعمش ولم يرفعه ، ورواه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه .

**قوله ( باب فضل ذكر الله عز وجل )** ذكر فيه حديثي أبي موسى وأبي هريرة وهما ظاهران فيما ترجم لهما ، والمراد بالذكر هنا الإتيان بالألفاظ التي ورد الترغيب في قولها والإكثار منها مثل الباقيات الصالحات وهى « سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر » وما يلتحق بها من الحوقلة والبسملة والحسيلة والاستغفار ونحو ذلك والدعاء بخيرى الدنيا والآخرة ، ويطلق ذكر الله أيضاً ويراد به المواظبة على العمل بما أوجبه أو ندب إليه كتلاوة القرآن وقراءة الحديث ومدارسة العلم والتفعل بالصلاة ، ثم الذكر يقع تارة باللسان ويؤجر عليه الناطق ، ولا يشترط استحضاره لمعناه ولكن يشترط أن لا يقصد به غير معناه ، وإن انضاف إلى النطق الذكر بالقلب فهو أكمل ، فإن انضاف إلى ذلك استحضار معنى الذكر وما اشتمل عليه من تعظيم الله تعالى ونفى النقائص عنه

ازداد كمالاً ، فإن وقع ذلك في عمل صالح مهما فرض من صلاة أو جهاد أو غيرهما ازداد كمالاً ، فإن صحح التوجه وأخلص لله تعالى في ذلك فهو أبلغ الكمال . وقال الفخر الرازي : المراد بذكر اللسان الألفاظ الدالة على التسبيح والتحميد والتمجيد ، والذكر بالقلب التفكير في أدلة الذات والصفات وفي أدلة التكالييف من الأمر والنهي حتى يطلع على أحكامها ، وفي أسرار مخلوقات الله . والذكر بالجوارح هو أن تصير مستغرقة في الطاعات ، ومن ثم سمي الله الصلاة ذكراً فقال ﴿ فاسعوا إلى ذكر الله ﴾ ونقل عن بعض العارفين قال : الذكر على سبعة أنحاء : فذكر العينين بالبكاء ، وذكر الأذنين بالإصغاء ، وذكر اللسان بالثناء ، وذكر اليدين بالعطاء ، وذكر البدن بالوفاء ، وذكر القلب بالخوف والرجاء ، وذكر الروح بالتسليم والرضاء . وورد في فضل الذكر أحاديث أخرى منها ما أخرجه المصنف في أواخر كتاب التوحيد عن أبي هريرة « قال النبي صلى الله عليه وسلم : يقول الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي » الحديث . ومنها ما أخرجه في صلاة الليل من حديث أبي هريرة أيضاً رفعه « يعقد الشيطان » الحديث وفيه « فإن قام فذكر الله انحلت عقدة » ومنها ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعاً « لا يقعد قوم يذكرون الله تعالى إلا حفتهم الملائكة ، وغشيتهم الرحمة ، ونزلت عليهم السكينة » الحديث . ومن حديث أبي ذر رفعه « أحب الكلام إلى الله ما اصطفى لملائكته : سبحان ربي وبحمده » الحديث . ومن حديث معاوية رفعه أنه قال لجماعة جلسوا يذكرون الله تعالى « أتاني جبريل فأخبرني أن الله يباهي بكم الملائكة » . ومن حديث سمرة رفعه « أحب الكلام إلى الله أربع : لا إله إلا الله والله أكبر وسبحان الله والحمد لله لا يضررك بأيهن بدأت » ومن حديث أبي هريرة رفعه « لأن أقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر أحب إلى مما طلعت عليه الشمس » وأخرج الترمذي والنسائي وصححه الحاكم عن الحارث بن الحارث الأشعري في حديث طويل وفيه « فأمركم أن تذكروا الله ، وإن مثل ذلك كمثل رجل خرج العدو في أثره سراعاً حتى إذا أتى على حصن حصين أحرز نفسه منهم ، فكذلك العبد لا يحرز نفسه من الشيطان إلا بذكر الله تعالى » . وعن عبد الله بن بسر « أن رجلاً قال : يا رسول الله إن شرائع الإسلام قد كثرت علي . فأخبرني بشيء أتشبث به . قال « لا يزال لسانك رطباً من ذكر الله » أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم . وأخرج ابن حبان نحوه أيضاً من حديث معاذ بن جبل وفيه أنه السائل عن ذلك . وأخرج الترمذي من حديث أنس رفعه « إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا . قالوا : وما رياض الجنة ؟ قال : حلق الذكر » وأخرج الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء مرفوعاً « ألا أخبركم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليككم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من إنفاق الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم ؟ قالوا : بلى . قال : ذكر الله عز وجل » وقد أشرت إليه مستشكلاً في أوائل الجهاد مع ما ورد في فضل المجاهد أنه كالصائم لا يفطر وكالقائم لا يفتر وغير ذلك مما يدل على أفضليته على غيره من الأعمال الصالحة ، وطريق الجمع — والله أعلم — أن المراد بذكر الله في حديث أبي الدرداء الذكر الكامل وهو ما يجتمع فيه ذكر اللسان والقلب بالتفكير في المعنى واستحضار عظمة الله تعالى ، وأن الذي يحصل له ذلك يكون أفضل ممن يقاتل الكفار مثلاً من غير استحضار لذلك . وأن أفضلية الجهاد إنما هي بالنسبة إلى ذكر اللسان المجرد ، فمن اتفق له أنه جمع ذلك كمن يذكر الله بلسانه وقلبه واستحضاره ، وكل ذلك حال صلته أو في صيامه أو تصدقه . أو قتاله الكفار مثلاً فهو الذي بلغ الغاية القصوى ، والعلم عند الله تعالى . وأجاب القاضي أبو بكر بن العربي بأنه ما من عمل صالح إلا والذكر مشروط في تصحيحه ، فمن لم يذكر الله بقلبه عند صدقته أو صيامه مثلاً فليس عمله كاملاً ، فصار الذكر أفضل الأعمال من هذه الحيثية . ويشير إلى ذلك حديث

« نية المؤمن أبلغ من عمله » . الحديث الأول .

**قوله** ( مثل الذى يذكر ربه والذى لا يذكر ربه مثل الحى والميت ) سقط لفظ « ربه » الثانية من رواية غير أبى ذر ، هكذا وقع فى جميع نسخ البخارى ، وقد أخرجه مسلم عن أبى كريب وهو محمد بن العلاء شيخ البخارى فيه بسنده المذكور بلفظ « مثل البيت الذى يذكر الله فيه والبيت الذى لا يذكر الله فيه مثل الحى والميت » وكذا أخرجه الإسماعيلى وابن حبان فى صحيحه جميعا عن أبى يعلى عن أبى كريب ، وكذا أخرجه أبو عوانة عن أحمد بن عبد الحميد والإسماعيلى أيضا عن الحسن بن سفيان عن عبد الله بن براد ، وعن القاسم ابن زكريا عن يوسف بن موسى وإبراهيم بن سعيد الجوهري وموسى بن عبد الرحمن المسروقي والقاسم بن دينار كلهم عن أبى أسامة ، فتوارد هؤلاء على هذا اللفظ يدل على أنه هو الذى حدث به بريد بن عبد الله شيخ أبى أسامة ، وانفراد البخارى باللفظ المذكور دون بقية أصحاب أبى كريب وأصحاب أبى أسامة يشعر بأنه رواه من حفظه أو تجوز فى روايته بالمعنى الذى وقع له وهو أن الذى يوصف بالحياة والموت حقيقة هو الساكن لا السكّن وإن إطلاق الحى والميت فى وصف البيت إنما يراد به ساكن البيت فشبه الذاكر بالحى الذى ظاهره متزين بنور الحياة وباطنه بنور المعرفة وغير الذاكر بالبيت الذى ظاهره عاطل وباطنه باطل ؛ وقيل موقع التشبيه بالحى والميت لما فى الحى من النفع لمن يواليه والضرر لمن يعاديه وليس ذلك فى الميت .

الحديث الثانى ، **قوله** ( حدثنا قتيبة ) هو ابن سعيد ، وصرح بذلك فى غير رواية أبى ذر .

**قوله** ( جرير ) هو ابن عبد الحميد .

**قوله** ( عن أبى صالح ) لم أره من حديث الأعمش إلا بالعنعنة لكن اعتمد البخارى على وصله لكون شعبة رواه عن الأعمش كما سأذكره . فإن شعبة كان لا يحدث عن شيوخه المنسوين للتدليس إلا بما تحقق أنهم سمعوه .

**قوله** ( عن أبى هريرة ) كذا قال جرير ، وتابعه الفضيل بن عياض عند ابن حبان وأبو بكر بن عياش عند الإسماعيلى كلاهما عن الأعمش ، وأخرجه الترمذى عن أبى كريب عن أبى معاوية عن الأعمش فقال « عن أبى صالح عن أبى هريرة أو عن أبى سعيد » هكذا بالشك للأكثر ، وفى نسخة « وعن أبى سعيد » بواو العطف ، والأول هو المعتمد ، فقد أخرجه أحمد عن أبى معاوية بالشك وقال : شك الأعمش ، وكذا قال ابن أبى الدنيا عن إسحق بن إسماعيل عن أبى معاوية ، وكذا أخرجه الإسماعيلى من رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة أو عن أبى سعيد وقال شك سليمان يعنى الأعمش ، قال الترمذى : حسن صحيح ، وقد روى عن أبى هريرة من غير هذا الوجه يعنى كما تقدم بغير تردد .

**قوله** بعد سياق المتن ( رواه شعبة عن الأعمش ) يعنى بسنده المذكور .

**قوله** ( ولم يرفعه ) هكذا وصله أحمد قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة قال بنحوه ولم يرفعه ، وهكذا أخرجه الإسماعيلى من رواية بشر بن خالد عن محمد بن جعفر موقوفاً .

**قوله** ( ورواه سهيل عن أبيه عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم ) وصله مسلم وأحمد من طريقه ، وسأذكر ما فى روايته من فائدة .

**قوله** ( إن الله ملائكة ) زاد الإسماعيلى من طريق عثمان بن أبى شيبه وابن حبان من طريق إسحق بن راهويه

كلاهما عن جرير « فضلاً » وكذا لابن حبان من طريق فضيل بن عياض ، وكذا لمسلم من رواية سهيل ، قال عياض في « المشارق » ما نصه : في روايتنا عن أكثرهم بسكون الضاد المعجمة وهو الصواب ، ورواه العذري والهوزني « فضل » بالضم وبعضهم بضم الضاد ، ومعناه زيادة على كتاب الناس هكذا جاء مفسراً في البخاري ، قال : وكان هذا الحرف في كتاب ابن عيسى « فضلاً » بضم أوله وفتح الضاد والمدة وهو هنا وإن كانت هذه صفتهم عليهم السلام ، وقال في « الإكمال » الرواية فيه عند جمهور شيوخنا في مسلم والبخاري بفتح الفاء وسكون الضاد فذكر نحو ما تقدم وزاد : هكذا جاء مفسراً في البخاري في رواية أبي معاوية الضرير ، وقال ابن الأثير في « النهاية » فضلاً أى زيادة عن الملائكة المرتبين مع الخلائق ، ويرى بسكون الضاد وبضمها قال بعضهم والسكون أكثر وأصوب ، وقال النووي : ضبطوا فضلاً على أوجه أرجحها بضم الفاء والضاد والثاني بضم الفاء وسكون الضاد ورجحه بعضهم وادعى أنها أكثر وأصوب ، والثالث بفتح الفاء وسكون الضاد ، قال القاضي عياض : هكذا الرواية عند جمهور شيوخنا في البخاري ومسلم ، والرابع بضم الفاء والضاد كالأول لكن برفع اللام يعنى على أنه خبر إن ، والخامس فضلاً بالمد جمع فاضل قال العلماء ومعناه على جميع الروايات أنهم زائدون على الحفظة وغيرهم من المرتبين مع الخلائق لا وظيفة لهم إلا خلق الذكر ، وقال الطيبي فضلاً بضم الفاء وسكون الضاد جمع فاضل كنز ونازل انتهى ، ونسبة عياض هذه اللفظة للبخاري وهم فإنها ليست في صحيح البخاري هنا في جميع الروايات إلا أن تكون خارج الصحيح ، ولم يخرج البخاري الحديث المذكور عن أبي معاوية أصلاً وإنما أخرجه من طريقه الترمذي ، وزاد ابن أبي الدنيا والطبراني في رواية جرير فضلاً عن كتاب الناس ، ومثله لابن حبان من رواية فضيل ابن عياض وزاد « سياحين في الأرض » وكذا هو في رواية أبي معاوية عند الترمذي والإسماعيلي عن كتاب الأيدي ، ولمسلم من رواية سهيل عن أبيه « سيارة فضلاً » .

قوله ( يطوفون في الطريق يلتمسون أهل الذكر ) في رواية سهيل « يتبعون مجالس الذكر » . وفي حديث جابر بن أبي يعلى « إن لله سرايا من الملائكة تقف وتحل بمجالس الذكر في الأرض » .

قوله ( فإذا وجدوا قوماً ) في رواية فضيل بن عياض « فإذا رأوا قوماً » وفي رواية سهيل « فإذا وجدوا مجلساً فيه ذكر » .

قوله ( تنادوا ) في رواية الإسماعيلي « يتنادون » .

قوله ( هلموا إلى حاجتكم ) في رواية أبي معاوية « بغيتكم » وقوله « هلموا » على لغة أهل نجد ، وأما أهل الحجاز فيقولون للواحد والاثنين والجمع هلم بلفظ الأفراد ، وقد تقدم تقرير ذلك في التفسير . واختلف في أصل هذه الكلمة فقيل هل لك في الأكل أم ، أى اقصد ، وقيل أصله لم بضم اللام وتشديد الميم وهما للتنبيه حذفت ألفها تخفيفاً .

قوله ( فيحفونهم بأجنحتهم ) أى يدنون بأجنحتهم حول الذاكرين ، والباء للتعدية وقيل للاستعانة .

قوله ( إلى السماء الدنيا ) في رواية الكشمي « إلى سماء الدنيا » وفي رواية سهيل « قعدوا معهم وحف بعضهم بعضاً بأجنحتهم حتى يملؤا ما بينهم وبين سماء الدنيا » .

قوله ( قال فيسألهم بهم عز وجل وهو أعلم منهم ) في رواية الكشمي « بهم » كذا للإسماعيلي ، وهي

جملة معترضة وردت لرفع التوهم ، زاد في رواية سهيل « من أين جئتم ؟ فيقولون : جئنا من عند عباد لك في الأرض » وفي رواية الترمذى « فيقول الله : أى شئ تركتم عبادى يصنعون » .

**قوله ( ما يقول عبادى ؟ قال : تقول يسبحونك )** كذا لأبى ذر بالإفراد فيهما ، ولغيره « قالوا يقولون » ولأبى الدنيا « قال يقولون » وزاد سهيل في روايته « فإذا تفرقوا » أى أهل المجلس « عرجوا » أى الملائكة « وصعدوا إلى السماء » .

**قوله ( يسبحونك ويكبرونك ويمجدونك )** زاد إسحق وعثمان عن جرير « ويمجدونك » وكذا لابن أبى الدنيا ، وفي رواية أبى معاوية « فيقولون تركناهم يمدونك ويمجدونك ويذكرونك » وفي رواية الإسماعيل « قالوا ربنا مررنا بهم وهم يذكرونك الخ » وفي رواية سهيل « جئنا من عند عباد لك في الأرض يسبحونك ويكبرونك ويهللونك ويمجدونك ويسألونك » وفي حديث أنس عند البزار « ويعظمون آلاءك ويتلون كتابك ويصلون على نبيك ويسألونك لآخرتهم ودنياهم » ويؤخذ من مجموع هذه الطرق المراد بمجالس الذكر وأنها التى تشتمل على ذكر الله بأنواع الذكر الواردة من تسبيح وتكبير وغيرها وعلى تلاوة كتاب الله سبحانه وتعالى وعلى الدعاء بخيرى الدنيا والآخرة ، وفى دخول قراءة الحديث النبوى ومدارسة العلم الشرعى ومذاكرته والاجتماع على صلاة النافلة فى هذه المجالس نظر ، والأشبه اختصاص ذلك بمجالس التسبيح والتكبير ونحوهما والتلاوة حسب ، وإن كانت قراءة الحديث ومدارسة العلم والمناظرة فيه من جملة ما يدخل تحت مسمى ذكر الله تعالى .

**قوله ( قال فيقول هل رأونى ؟ قال فيقولون لا والله ما رأوك )** كذا ثبت لفظ الجلالة فى جميع نسخ البخارى وكذا فى بقية المواضع ، وسقط لغيره .

**قوله ( كانوا أشد لك عبادة وأشد لك تمجيذاً )** زاد أبو ذر فى روايته « وتحميداً » وكذا لابن أبى الدنيا ، وزاد فى رواية الإسماعيل « وأشد لك ذكراً » وفى رواية ابن أبى الدنيا « وأكثر لك تسبيحاً » .

**قوله ( قال يقول )** فى رواية أبى ذر « فيقول » .

**قوله ( فما يسألونى )** فى رواية أبى معاوية « فأى شئ يطلبون » .

**قوله ( يسألونك الجنة )** فى رواية سهيل « يسألونك جنتك »

**قوله ( كانوا أشد عليها حرصاً )** زاد أبو معاوية فى روايته « عليها » وفى رواية ابن أبى الدنيا « كانوا أشد حرصاً وأشد طلباً وأعظم لها رغبة » .

**قوله ( قال فممن يتعوذون ؟ قال يقولون من النار )** فى رواية أبى معاوية « فمن أى شئ يتعوذون ؟ فيقولون من النار » وفى رواية سهيل « قالوا يستجيرونك . وقال وم يستجيروننى ؟ قالوا من نارك » .

**قوله ( كانوا أشد منها فراراً وأشد لها مخافة )** فى رواية أبى معاوية « كانوا أشد منها هرباً وأشد منها تعوذاً وخوفاً » وزاد سهيل فى روايته « قالوا ويستغفرونك » « قال فيقول : قد غفرت لهم وأعطيهم ما سألوا » وفى حديث أنس « فيقول غشوهم رحمتى » .

**قوله ( يقول ملك من الملائكة : فيهم فلان ليس منهم إنما جاء لحاجة )** فى رواية أبى معاوية « فيقولون إن

فيهم فلاناً الخطأ لم يردهم إنما جاء لحاجة « وفي رواية سهيل » قال يقولون : رب فيهم فلان عبد خطاء إنما مر فجلس معهم « وزاد في روايته » قال وله قد غفرت » .

**قوله ( هم الجلساء )** في رواية أوى معاوية وكذا في رواية سهيل « هم القوم » وفي اللام إشعار بالكمال أى هم القوم كل القوم :

**قوله ( لا يشقى جلسهم )** كذا لأى ذر ، ولغيره « لا يشقى بهم جلسهم » وللترمذى « لا يشقى لهم جلس » وهذه الجملة مستأنفة لبيان المقتضى لكونهم أهل الكمال ، وقد أخرج جعفر في الذكر من طريق أوى الأشهب عن الحسن البصرى قال « بينا قوم يذكرون الله إذ أتاهم رجل فقعد إليهم ، قال فنزلت الرحمة ثم ارتفعت ، فقالوا ربنا فهم عبدك فلان ، قال غشوه رحمتي ، هم القوم لا يشقى بهم جلسهم » وفي هذه العبارة مبالغة في نفى الشقاء عن جلس الذاكرين ، فلو قيل لسعد بهم جلسهم لكان ذلك في غاية الفضل ، لكن التصريح بنفى الشقاء أبلغ في حصول المقصود .

( تنبيه ) : اختصر أبو زهد المروزي في روايته عن الفربرى متن هذا الحديث فساق منه إلى قوله « هلموا إلى حاجتكم » ثم قال : فذكر الحديث . وفي الحديث فضل مجالس الذكر والذاكرين ؛ وفضل الاجتماع على ذلك ، وأن جلسهم يندرج معهم في جميع ما يتفضل الله تعالى به عليهم لإكرامهم ولو لم يشاركهم في أصل الذكر . وفيه محبة الملائكة بنى آدم واعتناؤهم بهم ، وفيه أن السؤال قد يصدر من السائل وهو أعلم بالمسئول عنه من المسئول لإظهار العناية بالمسئول عنه والتنويه بقدره والإعلان بشرف منزلته . وقيل إن في خصوص سؤال الله الملائكة عن أهل الذكر الإشارة إلى قولهم ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ » فكأنه قيل لهم : انظروا إلى ما حصل منهم من التسبيح والتقديس مع ما سلط عليهم من الشهوات ووساوس الشيطان ، وكيف عاجلوا ذلك وضاهوكم في التسبيح والتقديس ، وقيل إنه يؤخذ من هذا الحديث أن الذكر الحاصل من بنى آدم أعلى وأشرف من الذكر الحاصل من الملائكة لحصول ذكر الآدميين مع كثرة الشواغل ووجود الصوارف وصدوره في عالم الغيب ، بخلاف الملائكة في ذلك كله . وفيه بيان كذب من ادعى من لزناقة أنه يرى الله تعالى جهرًا في دار الدنيا ، وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أوى أمانة رفعه « واعلموا أنكم لم تروا ربكم حتى تموتوا » . وفيه جواز القسم في الأمر المحقق تأكيداً له وتنوياً به . وفيه أن الذى اشتملت عليه الجنة من أنواع الخيرات والنار من أنواع المكروهات فوق ما وصفتا به ، وإن الرغبة والطلب من الله والمبالغة في ذلك من أسباب الحصول .

### باب قول لا حول ولا قوة إلا بالله

[٦٤٠٩] ٦١٨٥ - حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أنا عبد الله قال أنا سليمان التيمي عن أبي عثمان عن أبي موسى الأشعري قال : أخذ النبي صلى الله عليه في عقبه - أو قال : ثنية - قال : فلما علا عليها رجل نادى فرفع صوته : لا إله إلا الله والله أكبر . قال : ورسول الله صلى الله عليه على بغلته قال : « فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً » ثم قال : « يا أبا موسى - أو يا عبد الله - ألا أدلك على كلمة من كنز الجنة ؟ » قلت : بلى ، قال : « لا حول ولا قوة إلا بالله » .



**قوله ( باب قول لا حول ولا قوة إلا بالله )** ذكر فيه حديث أنى موسى ، وقد تقدم قريباً في « باب الدعاء إذا علا عقبة » ووعدت بشرحه في كتاب القدر ، وسيأتى إن شاء الله تعالى .

باب

لله مائة اسم غير واحدة

٦٤١٠- ٦١٨٦- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال حفظناه من أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رواية

قال : « لله تسعة وتسعون اسماً - مائة إلا واحدة - لا يحفظها أحد إلا دخل الجنة ، وهو وتر يحب الوتر » .  
**قوله ( باب لله مائة اسم غير واحدة )** كذا لأبي زر ، ولغيره « مائة غير واحد » بالتذكير ، وكذا اختلف الرواة في هذا في لفظ المتن .

**قوله ( حفظناه من أبي الزناد )** في رواية الحميدى في مسنده عن سفيان « حدثنا أبو الزناد » وكذا أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريقه .

**قوله ( رواية )** في رواية الحميدى « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولمسلم عن عمرو بن محمد الناقد عن سفيان بهذا السند عن النبي صلى الله عليه وسلم وللمصنف في التوحيد من رواية شعيب « عن أبي الزناد بسنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال » وقع عند الدارقطني في « غرائب مالك » من رواية عبد الملك بن يحيى ابن بكير عن أبيه عن ابن وهب عن مالك بالسند المذكور « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله عز وجل : لى تسعة وتسعون اسماً » . قلت : وهذا الحديث رواه عن الأعرج أيضاً موسى بن عقبة عند ابن ماجه من رواية زهير بن محمد عنه وسرد الأسماء ، ورواه عن أبي الزناد أيضاً شعيب بن أبي حمزة كما مضى في الشروط ، ويأتى في التوحيد ، وأخرجه الترمذى من رواية الوليد بن مسلم عن شعيب وسرد الأسماء ، ومحمد بن عجلان عن أبي عوانة ، ومالك عند ابن خزيمة والنسائى ، والدارقطني في « غرائب مالك » وقال : صحيح عن مالك وليس في الموطأ قدر ما عند أبي نعيم في طرق الأسماء الحسنى ، وعبد الرحمن بن أبي الزناد عند الدارقطني ، وأبو عوانة ومحمد ابن إسحق عند أحمد وابن ماجه ، وموسى بن عقبة عند أبي نعيم من رواية حفص بن ميسرة عنه . ورواه عن أبي هريرة أيضاً همام بن منبه عند مسلم وأحمد ، ومحمد بن سيرين عند مسلم والترمذى والطبرانى في الدعاء وجعفر الفريانى في الذكر ، وأبو رافع عند الترمذى ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن عند أحمد ، وابن ماجه وعطاء بن يسار وسعيد المقبرى وسعيد بن المسيب وعبد الله بن شقيق ومحمد بن جبير بن مطعم والحسن البصرى أخرجه أبو نعيم بأسانيد عنهم كلها ضعيفة ، وعراك بن مالك عند البزار لكن شك فيه ، ورويناها في « جزء المعالى » وفي « أمالى الجرفى » من طريقه بغير شك ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي هريرة سلمان الفارسى وابن عباس وابن عمر وعلى وكلها عند أبي نعيم أيضاً بأسانيد ضعيفة ، وحديث على في « طبقات الصوفية » لأبى عبد الرحمن السلمى ، وحديث ابن عباس وابن عمر معاً في الجزء الثالث عشر من « أمالى أبى القاسم بن بشران » وفي « فوائد أبى عمر بن حيويه » انتقاء الدارقطني ، هذا جميع ما وقفت عليه من طرق . وقد أطلق ابن عطية في تفسيره أنه تواتر عن أبي هريرة فقال : في سرد الأسماء نظر ، فإن بعضها ليس في القرآن ولا في الحديث الصحيح ، ولم يتواتر الحديث من أصله وإن خرج في الصحيح ، ولكنه تواتر عن أبي هريرة ، كذا قال ولم يتواتر عن أبي هريرة أيضاً بل

غاية أمره أن يكون مشهوراً ، ولم يقع في شيء من طرقه سرد الأسماء إلا في رواية الوليد بن مسلم عند الترمذی ، وفي رواية زهير بن محمد عن موسى بن عقبة عند ابن ماجه ، وهذان الطريقان يرجعان إلى رواية الأعرج ، وفيهما اختلاف شديد في سرد الأسماء والزيادة والنقص على ما سأشير إليه . ووقع سرد الأسماء أيضاً في طريق ثالثة أخرجها الحاكم في « المستدرک » وجعفر الفرياني في الذكر من طريق عبد العزيز بن الحصين عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ، واختلف العلماء في سرد الأسماء هل هو مرفوع أو مدرج في الخبر من بعض الرواة ، فمشى كثير منهم على الأول واستدلوا به على جواز تسمية الله تعالى بما لم يرد في القرآن بصيغة الاسم ، لأن كثيراً من هذه الأسماء كذلك . وذهب آخرون إلى أن التعيين مدرج لخلو أكثر الروايات عنه . ونقله عبد العزيز النخشبي عن كثير من العلماء ، قال الحاكم بعد تخريج الحديث من طريق صفوان بن صالح عن الوليد بن مسلم : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه بسياق الأسماء الحسنى ، والعلة فيه عندهما تفرد الوليد بن مسلم ، قال ولا أعلم خلافاً عند أهل الحديث أن الوليد أوثق وأحفظ وأجل وأعلم من بشر بن شعيب وعلى بن عياش وغيرهما من أصحاب شعيب ، يشير إلى أن بشراً وعلياً وأبا اليمان رَوَوْه عن شعيب بدون سياق الأسماء فرواية أبي اليمان عند المصنف ، ورواية علي عند النسائي ، ورواية بشر عند البيهقي ، وليست العلة عند الشيخين تفرد الوليد فقط بل الاختلاف فيه والاضطراب وتدليسه واحتمال الإدراج ، قال البيهقي : يحتمل أن يكون التعيين وقع من بعض الرواة في الطريقين معاً ، ولهذا وقع الاختلاف الشديد بينهما ، ولهذا الاحتمال ترك الشيخان تخريج التعيين . وقال الترمذی بعد أن أخرجه من طريق الوليد : هذا حديث غريب حدثنا به غير واحد عن صفوان ولا نعرفه إلا من حديث صفوان وهو ثقة ، وقد روى من غير وجه عن أبي هريرة ولا نعلم في شيء من الروايات ذكر الأسماء إلا في هذه الطريق وقد روى بإسناد آخر عن أبي هريرة فيه ذكر الأسماء وليس له إسناد صحيح انتهى . ولم ينفرد به صفوان فقد أخرجه البيهقي من طريق موسى بن أيوب النصيبی وهو ثقة عن الوليد أيضاً ، وقد اختلف في سنده على الوليد فأخرجه عثمان الدارمي في « النقض على المريسي » عن هشام بن عمار عن الوليد فقال : عن خليل بن دعلج عن قتادة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة فذكره بدون التعيين ، قال الوليد وحدثنا سعيد بن عبد العزيز مثل ذلك وقال : كلها في القرآن ﴿ هو الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ﴾ وسرد الأسماء وأخرجه أبو الشيخ ابن حبان من رواية أبي عامر القرشي عن الوليد بن مسلم بسند آخر فقال : حدثنا زهير بن محمد عن موسى بن عقبة عن الأعرج عن أبي هريرة ، قال زهير : فبلغنا أن غير واحد من أهل العلم قال إن أولها أن تفتح بلا إله إلا الله وسرد الأسماء وهذه الطريق أخرجه ابن ماجه وابن أبي عاصم والحاكم من طريق عبد الملك بن محمد الصنعاني عن زهير بن محمد لكن سرد الأسماء أولاً فقال بعد قوله من حفظها دخل الجنة : الله الواحد الصمد الخ ثم قال بعد أن انتهى العد : قال زهير فبلغنا عن غير واحد من أهل العلم أن أولها يفتح بلا إله إلا الله له الأسماء الحسنى . قلت : والوليد بن مسلم أوثق من عبد الملك بن محمد الصنعاني ، ورواية الوليد تشعر بأن التعيين مدرج ، وقد تكرر في رواية الوليد عن زهير ثلاثة أسماء وهي « الأحد الصمد الهادي » ووقع بدلها في رواية عبد الملك « المقسط القادر الوالي » وعند الوليد أيضاً « الوالي الرشيد » وعند عبد الملك « الوالي الراشد » وعند الوليد « العادل المنير » وعند عبد الملك « الفاطر القاهر » واتفقا في البقية . وأما رواية الوليد عن شعيب وهي أقرب الطرق إلى الصحة وعليها عول غالب من شرح الأسماء الحسنى فسياقها عند الترمذی ، هو الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور الغفار القهار الوهاب الرزاق الفتاح العليم القابض الباسط الخافض الرافع المعز المذل السميع البصير الحكم العدل اللطيف الخبير الحليم العظيم

الغفور الشكور العلي الكبير الحفيظ المقيت الحسيب الجليل الكريم الرقيب المحيب الواسع الحكيم الودود المجيد الباعث الشهيد الحق الوكيل القوى المتين الولي الحميد المحصى المبدئ المعيد المحيي المميت الحي القيوم الواحد الماجد الواحد الصمد القادر المقتدر المقدم المؤخر الأول الآخر الظاهر الباطن الوالي المتعالى البر التواب المنتقم الغفور الرعوف مالك الملك ذو الجلال والإكرام المقسط الجامع الغنى المغنى المانع الضار النافع النور الهادى البديع الباقي الوارث الرشيد الصبور . وقد أخرجه الطبراني عن أنى زرة الدمشقى عن صفوان بن صالح فخالف فى عدة أسماء فقال « القائم الدائم » بدل « القابض الباسط » و « الشديد » بدل « الرشيد » و « الأعلى المحيط مالك يوم الدين » بدل « الودود المجيد الحكيم » ووقع عند ابن حبان عن الحسن بن سفيان عن صفوان « الرفع » بدل « المانع ووقع فى صحيح ابن خزيمة فى رواية صفوان أيضاً مخالفة فى بعض الأسماء ، قال « الحاكم » بدل « الحكيم » و « القريب » بدل « الرقيب » و « المولى » بدل « الوالى » و « الأحد » بدل « المغنى » ووقع فى رواية البيهقى وابن منده من طريق موسى بن أيوب عن الوليد « المغيث » بالمعجمة والمثلثة بدل « المقيت » بالقاف والمثناة ، ووقع بين رواية زهير وصفوان المخالفة فى ثلاثة وعشرين اسماً ، فليس فى رواية زهير « الفتح القهار الحكم العدل الحسيب الجليل المحصى المقتدر المقدم المؤخر البر المنتقم المغنى النافع الصبور البديع الغفار الحفيظ الكبير الواسع الأحد مالك الملك ذو الجلال والإكرام » وذكر بدلها « الرب الفرد الكافى القاهر المبين بالموحدة الصادق الجميل البادى بالدال القديم البار بتشديد الراء الوفى البرهان الشديد الواقى بالقاف التقدير الحافظ العادل المعطى العالم الأحد الأبدى الوتر ذو القوة » ووقع فى رواية عبد العزيز بن الحصين اختلاف آخر فسقط فيها مما فى رواية صفوان من « القهار » إلى تمام خمسة عشر اسماً على الولاء ، وسقط منها أيضاً « القوى الحليم الماجد القابض الباسط الخافض الرفع المعز المذل المقسط الجامع الضار النافع الوالى الرب » فوقع فيها مما فى رواية موسى بن عتبة المذكورة آنفا ثمانية عشر اسماً على الولاء ، وفيها أيضاً « الحنان المنان الجليل الكفيل المحيط القادر الرفيع الشاكر الأكرم الفاطر الخلاق الفاتح الميثب بالمثلثة ثم الموحدة العلامة المولى النصير ذو الطول ذو المعارج ذو الفضل الإله المدبر بتشديد الموحدة » قال الحاكم : إنما أخرجت رواية عبد العزيز بن الحصين شاهداً لرواية الوليد عن شعبة لأن الأسماء التى زادها على الوليد كلها فى القرآن ، كذا قال ، وليس كذلك ، وإنما تؤخذ من القرآن بضرب من التكلف لا أن جمعها ورد فيه بصورة الأسماء . وقد قال الغزالي فى « شرح الأسماء » له : لا أعرف أحداً من العلماء عنى بطلب أسماء وجمعها سوى رجل من حفاظ المغرب يقال له على بن حزم فإنه قال : صح عندى قريب من ثمانين اسماً يشتمل عليها كتاب الله والصحاح من الأخبار ، فلتطلب البقية من الأخبار الصحيحة . قال الغزالي : وأظنه لم يبلغه الحديث يعنى الذى أخرجه الترمذى أو بلغه فاستضعف إسناده ، قلت : الثانى هو مراده ، فإنه ذكر نحو ذلك فى « المحلى » ثم قال : والأحاديث الواردة فى سرد الأسماء ضعيفة لا يصح شئ منها أصلاً ، وجميع ما تتبعته من القرآن ثمانية وستون اسماً . فإنه اقتصر على ما ورد فيه بصورة الاسم لا ما يؤخذ من الاشتقاق كالباقى من قوله تعالى ﴿ ويبقى وجه ربك ﴾ ولا ماورد مضافاً كالبديع من قوله تعالى ﴿ بديع السموات والأرض ﴾ وسأبين الأسماء التى اقتصر عليها قريباً . وقد استضعف الحديث أيضاً جماعة فقال الداودى : لم يثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم عين الأسماء المذكورة ، وقال ابن العرى يحتمل أن تكون الأسماء تكملة الحديث المرفوع ، ويحتمل أن تكون من جمع بعض الرواة وهو الأظهر عندى ، وقال أبو الحسن القابسى : أسماء الله وصفاته لا تعلم إلا بالتوقيف من الكتاب أو السنة أو الإجماع ، ولا يدخل فيها القياس ولم يقع فى الكتاب ذكر عدد معين ، وثبت فى السنة أنها تسعة وتسعون ، فأخرج بعض الناس من الكتاب تسعة وتسعين اسماً ، والله أعلم بما أخرج من ذلك ، لأن بغضها

ليست أسماء يعنى صريحة . ونقل الفخر الرازي عن أنى زيد البلخي أنه طعن في حديث الباب فقال : أما الرواية التي لم يسرد فيها الأسماء وهى التي اتفقوا على أنها أقوى من الرواية التي سردت فيها الأسماء فضعيفة من جهة أن الشارع ذكر هذا العدد الخاص ويقول إن

من أحصاه دخل الجنة ثم لا يسأله السامعون عن تفصيلها ، وقد علمت شدة رغبة الخلق في تحصيل هذا المقصود ، فيمتنع أن لا يطالبوه بذلك ، ولو طالبوه لبيها لهم ولو بينها لما أغفلوه ونقل ذلك عنهم . وأما الرواية التي سردت فيها الأسماء فيدل على ضعفها عدم تناسبها في السياق ولا في التوقيف ولا في الاشتقاق ، لأنه إن كان المراد الأسماء فقط فغالبا صفات ، وإن كان المراد الصفات فالصفات غير متناهية . وأجاب الفخر الرازي عن الأول بجواز أن يكون المراد من عدم تفسيرها أن يستمروا على المواظبة بالدعاء بجميع ما ورد من الأسماء رجاء أن يقعوا على تلك الأسماء المخصوصة ، كما أبهت ساعة الجمعة وليلة القدر والصلاة الوسطى . وعن الثانى بأن سردها إنما وقع بحسب التبع والاستقراء على الراجح فلم يحصل الاعتناء بالتناسب ، وبأن المراد من أحصى هذه الأسماء دخل الجنة بحسب ما وقع الاتفاق في تفسير المراد بالإحصاء فلم يكن القصد حصر الأسماء انتهى . وإذا تقرر رجحان أن سرد الأسماء ليس مرفوعاً فقد اعتنى جماعة بتتبعها من القرآن من غير تقييد بعدد ، فروينا في « كتاب المائتين » لأبى عثمان الصابوني بسنده إلى محمد بن يحيى الذهلى أنه استخرج الأسماء من القرآن ، وكذا أخرج أبو نعيم عن الطبراني عن أحمد بن عمرو الخلال عن ابن أبى عمرو « حدثنا محمد بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين سألت أبا جعفر بن محمد الصادق عن الأسماء الحسنى فقال : هى في القرآن . وروينا في « فوائد تمام » من طريق أبى الطاهر بن السرح عن حبان بن نافع عن سفيان بن عيينة الحديث ، يعنى حديث « إن لله تسعة وتسعين اسما » قال فوجدنا سفيان أن يخرجها لنا من القرآن فأبطأ ، فأتينا أبا زيد فأخرجها لنا فعرضناها على سفيان فنظر فيها أربع مرات وقال : نعم هى هذه ، وهذا سياق ما ذكره جعفر وأبو زيد قالوا : ففى الفاتحة خمسة « الله رب الرحمن الرحيم مالك » وفى البقرة « محيط قدير عليم حكيم على عظيم ثواب بصير ولى واسع كاف يعوف بديع شاكر واحد سميع قابض باسط حى قيوم غنى حميد غفور حلیم » وزاد جعفر « إله قريب مجيب عزيز نصير قوى شديد سريع خبير » قالوا : وفى آل عمران « وهاب قائم » زاد جعفر الصادق « باعث منعم متفضل » وفى النساء « رقيب حسيب شهيد مقيت وكيل » زاد جعفر « على كبير » وزاد سفيان « عفو » وفى الأنعام « فاطر قاهر » وزاد جعفر « ميمت غفور برهان » وزاد سفيان « لطيف خبير قادر » وفى الأعراف « محيى مميت » وفى الأنفال « نعم المولى ونعم النصير » وفى هود « حفيظ مجيد ودود فعال لما يريد » زاد سفيان « قريب مجيب » وفى الرعد « كبير متعال » وفى إبراهيم « منان » زاد جعفر « صادق وارث » وفى الحجر « خلاق » وفى مريم « صادق وارث » زاد جعفر « فرد » وفى طه عند جعفر وحده « غفار » وفى المؤمنين « كريم » وفى النور « حق مبين » زاد سفيان « نور » وفى الفرقان « هاد » وفى سبأ « فتاح » وفى الزمر « عالم » عند جعفر وحده ، وفى المؤمن « غافر قابل ذو الطول » زاد سفيان « شديد » وزاد جعفر « رفيع » وفى الذاريات « رزاق ذو القوة المتين » بالثناء وفى الطور « بر » وفى اقترت « مقتدر » زاد جعفر « مليك » وفى الرحمن « ذو الجلال والإكرام » زاد جعفر « رب المشرقين ورب المغربين باقى معين » وفى الحديد « أول آخر ظاهر باطن » وفى الحشر « قدوس سلام مؤمن مهيمن عزيز جبار متكبر خالق بارئ مصور » زاد جعفر « ملك » وفى البروج « مبدئ معيد » وفى الفجر « وتر » عند جعفر وحده ، وفى الإخلاص « أحد صمد » هذا آخر ما روينا عن جعفر وأبى زيد وتقرير سفيان من تتبع الأسماء من القرآن ، وفيها اختلاف شديد وتكرار وعدة أسماء لم ترد بلفظ الاسم وهى « صادق منعم

متفضل منان مبدئ معيد باعث قابض باسط برهان معين مميت باق « ووقفت في كتاب « المقصد الأسنى » لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الزاهد أنه تتبع الأسماء من القرآن فتأملته فوجدته كرر أسماء وذكر مما لم أراه فيه بصيغة الاسم « الصادق والكاشف والعلام » وذكر من المضاف « الفائق » من قوله « فائق الحب والنوى » وكان يلزمه أن يذكر القابل من قوله « قابل التوب » وقد تتبع ما بقى من الأسماء مما ورد في القرآن بصيغة الاسم مما لم يذكر في رواية الترمذى وهى « الرب الإله المحيط القدير الكافى الشاكر الشديد القائم الحاكم الفاطر الغافر القاهر المولى النصير الغالب الخالق الرفيع المليك الكفيل الخلاق الأكرم الأعلى المبين بالوحدة الحفى بالحاء المهملة والفاء القريب الأحد الحافظ » فهذه سبعة وعشرون اسماً إذا انضمت إلى الأسماء التى وقعت في رواية الترمذى مما وقعت في القرآن بصيغة الاسم تكمل بها التسعة والتسعون وكلها في القرآن ، لكن بعضها بإضافة كالشديد من « شديد العقاب » والرفيع من « رفيع الدرجات » والقائم من قوله « قائم على كل نفس بما كسبت » والفاطر من « فاطر السماوات » والقاهر من « وهو القاهر فوق عباده » والمولى والنصير من « نعم المولى ونعم النصير » والعالم من « عالم الغيب » والخالق من قوله « خالق كل شيء » والغافر من « غافر الذنب » والغالب من « والله غالب على أمره » والرفيع من « رفيع الدرجات » والحافظ من قوله « فإله خير حافظاً » ومن قوله « وإنا له لحافظون » وقد وقع نحو ذلك من الأسماء التى في رواية الترمذى وهى المحيى من قوله « المحيى الموتى » والمالك من قوله « مالك الملك » والنور من قوله « نور السماوات والأرض » والبديع من قوله « بديع السموات والأرض » والجامع من قوله « جامع الناس » والحكم من قوله « أغير الله أبغى حكماً » والوارث من قوله « ونحن الوارثون » والأسماء التى تقابل هذه مما وقع في رواية الترمذى مما لم تقع في القرآن بصيغة الاسم وهى سبعة وعشرون اسماً « القابض الباسط الخافض الرافع المعز المذل العدل الجليل الباعث المحصى المبدئ المعيد المميت الواجد الماجد المقدم المؤخر الوالى ذو الجلال والإكرام المقسط المغنى المانع الضار النافع الباقي الرشيد الصبور » فإذا اقتصر من رواية الترمذى على ما عدا هذه الأسماء وأبدلت بالسبعة والعشرين التى ذكرتها خرج من ذلك تسعة وتسعون اسماً وكلها في القرآن واردة بصيغة الاسم ومواضعها كلها ظاهرة من القرآن إلا قوله الحفى فإنه في سيورة مريم في قول إبراهيم « سأستغفر لك ربي إنه كان من حفيّاً » وقل من نبي على ذلك ، ولا يبقى بعد ذلك إلا النظر في الأسماء المشتقة من صفة واحدة مثل « القدير والمقتدر والقادر والغفور والغفار والغافر والعلی والأعلى والمنعالم والمليك والمالك والكريم والأكرم والقاهر والقهار والخالق والخالق والشاكر والشكور والعالم والعليم » فأما أن يقال لا يمنع ذلك من عدها فإن فيها التغاير في الجملة فإن بعضها يزيد بخصوصية على الآخر ليست فيه ، وقد وقع الاتفاق على أن الرحمن الرحيم اسمان مع كونهما مشتقين من صفة واحدة ولو منع من عد ذلك للزم أن لا يعد ما يشترك الاسمان فيه مثلاً من حيث المعنى مثل الخالق الباري المصور لكنها عدت لأنها ولو اشتركت في معنى الإيجاد والاختراع فهى مغايرة من جهة أخرى وهى أن الخالق يفيد القدرة على الإيجاد والبارئ يفيد الموجد لجوهر المخلوق والمصور يفيد خالق الصورة في تلك الذات المخلوقة وإذا كان ذلك لا يمنع المغايرة لم يتمتع عدها أسماء مع ورودها والعلم بمعد الله تعالى . وهذا سردها لتحفظ ولو كان في ذلك إعادة لكنه يغتفر لهذا القصد « الله الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق الباري المصور الغفار القهار التواب الوهاب الخلاق الرزاق الفتاح العليم الحليم العظيم الواسع الحكيم الحى القيوم السميع البصير اللطيف الخبير العلى الكبير المحيط القدير المولى النصير الكريم الرقيب القريب المحيى الوكيل الحسيب الحفيظ المقيت الودود المجيد الوارث الشهيد الولي الحميد الحق المبين القوى المتين الغنى المالك الشديد القادر المقتدر القاهر الكافى الشاكر المستعان الفاطر البديع الغافر الأول

الآخر الظاهر الباطن الكفيل الغالب الحكم العالم الرفيع الحافظ المنتقم القائم المحيى الجامع المليك المتعالى النور الهادى الغفور الشكور العفو الرؤوف الأكرم الأعلى البر الحفى الرب الإله الواحد الأحد الصمد الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد .

**قوله ( لله تسعة وتسعون )** فى رواية الحميدى « إن لله تسعة وتسعين » وكذا فى رواية شعيب .

**قوله ( اسما )** كذا فى معظم الروايات بالنصب على التمييز ، وحكى السهيلي أنه روى بالجر وخرجه على لغة من يجعل الإعراب فى النون ويلزم الجمع الياء فيقول كم سنينك برفع النون وعددت سنينك بالنصب وكم مر من سنينك بكسر النون ومنه قول الشاعر « وقد جاوزت حد الأربعين » بكسر النون فعلامه النصب فى الرواية فتح النون وحذف التنوين لأجل الإضافة ، وقوله مائة بالرفع والنصب على البدل فى الروايتين .

**قوله ( إلا واحدة )** قال ابن بطال كذا وقع هنا ولا يجوز فى العربية ، قال : ووقع فى رواية شعيب فى الاعتصام « إلا واحداً » بالتذكير وهو الصواب كذا قال ، وليست الرواية المذكورة فى الاعتصام بل فى التوحيد ، وليست الرواية التى هنا خطأ بل وجهوها . وقد وقع فى رواية الحميدى هنا « مائة غير واحد » بالتذكير أيضاً ، وخرج الثاثير على إرادة التسمية . وقال السهيلي بل أنت الاسم لأنه كلمة ، واحتج بقول سيويه : الكلمة اسم أو فعل أو حرف ، فسمى الاسم كلمة وقال ابن مالك : أنت باعتبار معنى التسمية أو الصفة أو الكلمة . وقال جماعة من العلماء : الحكمة فى قوله « مائة غير واحد » بعد قوله « تسعة وتسعون » أن يتقرر ذلك فى نفس السامع جمعاً بين جهتي الإجمالى والتفصيل أو دفعاً للتصحيف الخطي والسعوى ، واستدل به على صحة استثناء القليل من الكثير وهو متفق عليه ، وأبعد من استدل به على جواز الاستثناء مطلقاً حتى يدخل استثناء الكثير حتى لا يبقى إلا القليل . وأغرب الداودى فيما حكاه عنه ابن التين فنقل الاتفاق على الجواز ، وأن من أقر ثم استثنى عمل باستثنائه حتى لو قال له على ألف إلا تسعمائة وتسعة وتسعين أنه لا يلزمه إلا واحد . وتعقبه ابن التين فقال : ذهب إلى هذا فى الإقرار جماعة ، وأما نقل الاتفاق فمردود فالخلاف ثابت حتى فى مذهب مالك ، وقد قال أبو الحسن اللخمي منهم : لو قال أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين وقع عليه ثلاث ، ونقل عبد الوهاب وغيره عن عبد الملك وغيره أنه لا يصح استثناء الكثير من القليل . ومن لطيف أدلتهم أن من قال صمت الشهر إلا تسعاً وعشرين يوماً يستهجن لأنه لم يصم إلا يوماً واليوم لا يسمى شهراً ، وكذا من قال لقيت القوم جميعاً إلا بعضهم ويكون مالمقى إلا واحداً . قلت : والمسألة مشهورة فلا يحتاج إلى الإطالة فيها . وقد اختلف فى هذا العدد هل المراد به حصر الأسماء الحسنى فى هذه العدة أو أنها أكثر من ذلك ولكن اختصت هذه بأن من أحصاها دخل الجنة ؟ فذهب الجمهور إلى الثانى ، ونقل النووي اتفاق العلماء عليه فقال : ليس فى الحديث حصر أسماء الله تعالى ، وليس معناه أنه ليس له اسم غير هذه التسعة والتسعين ، وإنما مقصود الحديث أن هذه الأسماء من أحصاها دخل الجنة ، فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بإحصائها لا الإخبار بحصر الأسماء ، ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث ابن مسعود الذى أخرجه أحمد وصححه ابن حبان « أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته فى كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به فى علم الغيب عندك » وعند مالك عن كعب الأبار فى دعاء « وأسألك بأسمائك الحسنى ما علمت منها وما لم أعلم » وأورد الطبرى عن قتادة نحوه ، ومن حديث عائشة أنها دعت بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم بنحو ذلك . وسيأتى فى الكلام على الاسم الأعظم . وقال الخطائى : فى هذا الحديث إثبات هذه الأسماء المخصوصة بهذا العدد وليس فيه منع ما عداها من

الزيادة ، وإنما التخصيص لكونها أكثر الأسماء وأبينها معاني ، وخبر المبتدأ في الحديث هو قوله « من أحصاها » لا قوله « لله » وهو كقولك لزيد ألف درهم أعدتها للصدقة أو لعمرو مائة ثوب من زاره ألبسه إياها . وقال القرطبي في « المفهم » نحو ذلك ونقل ابن بطل عن القاضي أبي بكر بن الطيب قال ليس في الحديث دليل على أنه ليس لله من الأسماء إلا هذه العدة وإنما معنى الحديث أن من أحصاها دخل الجنة ، ويدل على عدم الحصر أن أكثرها صفات وصفات الله لا تنتهى . وقيل إن المراد الدعاء بهذه الأسماء لأن الحديث مبنى على قوله ﴿ لله الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾ فذكر النبي صلى الله عليه وسلم أنها تسعة وتسعون فيدعى بها ولا يدعى بغيرها حكاه ابن بطل عن المهلب ، وفيه نظر لأنه ثبت في أخبار صحيحة الدعاء بكثير من الأسماء التي لم ترد في القرآن كما في حديث ابن عباس في قيام الليل « أنت المقدم وأنت المؤخر » وغير ذلك ، وقال الفخر الرازي : لما كانت الأسماء من الصفات وهى إما ثبوتية حقيقية كالحى أو إضافية كالعظيم وإما سلبية كالقدوس وإما من حقيقية وإضافية كالقدير لم من سلبية إضافية كالأول والآخر وإما من حقيقة وإضافية سلبية كالملك ، والسلوب غير متناهية لأنه عالم بلا نهاية قادر على ما لا نهاية له فلا يمتنع أن يكون له من ذلك اسم فيلزم أن لا نهاية لأسمائه . وحكى القاضي أبو بكر ابن العرى عن بعضهم أن لله ألف اسم ، قال ابن العرى وهذا قليل فيها ، ونقل الفخر الرازي عن بعضهم أن لله أربعة آلاف اسم استأثر بعلم ألف منها وأعلم الملائكة بالبقية والأنبياء بألفين منها وسائر الناس بألف ، وهذه دعوى تحتاج إلى دليل . واستدل بعضهم لهذا القول بأنه ثبت في نفس حديث الباب أنه وتر يحب الوتر ، والرواية التى سردت فيها الأسماء لم يعد فيها الوتر فدل على أن له اسما آخر غير التسعة والتسعين . وتعبه من ذهب إلى الحصر في التسعة والتسعين كابن حزم بأن الخبر الوارد لم يثبت رفعه وإنما هو مدرج كما تقدمت الإشارة إليه ، واستدل أيضاً على عدم الحصر بأنه مفهوم عدد وهو ضعيف ، وابن حزم ممن ذهب إلى الحصر في العدد المذكور ، وهو لا يقول بالمفهوم أصلاً ولكنه احتج بالتأكيد في قوله صلى الله عليه وسلم « مائة إلا واحداً » قال لأنه لو جاز أن يكون له اسم زائد على العدد المذكور لزم أن يكون له مائة اسم فيبطل قوله مائة إلا واحداً ، وهذا الذى قاله ليس بحجة على ما تقدم ، لأن الحصر المذكور عندهم باعتبار الوعد الحاصل لمن أحصاها ، فمن ادعى على أن الوعد وقع لمن أحصى زائداً على ذلك خطأ ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هناك اسم زائد ، واحتج بقوله تعالى ﴿ لله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون فى أسمائه ﴾ وقد قال أهل التفسير : من الإلحاد فى أسمائه تسميته بما لم يرد فى الكتاب أو السنة الصحيحة ، وقد ذكر منها فى آخر سورة الحشر عدة ، وختم ذلك بأن قال له الأسماء الحسنى ، قال : وما يتخيل من الزيادة فى العدة المذكور لعله مكرر معنى وإن تغاير لفظاً كالغافر والغفار والغفور مثلاً فيكون المعدود من ذلك واحداً فقط ، فإذا اعتبر ذلك جمعت الأسماء الواردة نصاً فى القرآن وفى الصحيح من الحديث لم تزد على العدد المذكور ، وقال غيره : المراد بالأسماء الحسنى فى قوله تعالى ﴿ لله الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾ ما جاء فى الحديث « إن لله تسعة وتسعين اسماً » فإن ثبت الخبر الوارد فى تعيينها وجب المصير إليه وإلا فليتبع من الكتاب العزيز والسنة الصحيحة ، فإن التعريف فى الأسماء للعهد فلا بد من المعهود فإنه أمر بالدعاء بها ونهى عن الدعاء بغيرها فلا بد من وجود المأمور به . قلت : والحالة على الكتاب العزيز أقرب ، وقد حصل بحمد الله تتبعها كما قدمته وبقي أن يعمد إلى ما تكرر لفظاً ومعنى من القرآن فيقتصر عليه ويتبع من الأحاديث الصحيحة تكملة العدة المذكورة فهو غلط آخر من التبع عسى الله أن يعين عليه بخوله وقوته آمين

( فصل ) وأما الحكمة في القصر على العدد المخصوص فذكر الفخر الرازي عن الأكثر أنه تعبد لا يعقل معناه كما قيل في عدد الصلوات وغيرها ، ونقل عن أبي خلف محمد بن عبد الملك الطبري السلمي قال : إنما خص هذا العدد إشارة إلى أن الأسماء لا تؤخذ قياساً . وقيل الحكمة فيه أن معاني الأسماء ولو كانت كثيرة جداً موجودة في التسعة والتسعين المذكورة ، وقيل الحكمة فيه أن العدد زوج وفرد ، والفرد أفضل من الزوج ، ومنتهى الأفراد من غير تكرار تسعة وتسعون لأن مائة وواحداً يتكرر فيه الواحد . وإنما كان الفرد أفضل من الزوج لأن الوتر أفضل من الشفع لأن الوتر من صفة الخالق والشفع من صفة المخلوق ، والشفع يحتاج للوتر من غير عكس . وقيل الكمال في العدد حاصل في المائة لأن الأعداد ثلاثة أجناس : آحاد وعشرات ومئات ، والألف مبتدأ لآحاد آخر ، فأسماء الله مائة استأثر الله منها بواحد وهو الاسم الأعظم فلم يطلع عليه أحد فكانه قليل مائة لكن واحد منها عند الله وقال غيره : ليس الاسم الذي يكمل المائة مخفياً بل هو الجلالة ، ومن جزم بذلك السهيلي فقال : الأسماء الحسنى مائة على عدد درجات الجنة والذي يكمل المائة ، الله ، وبؤيده قوله تعالى ﴿ ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾ فالتسعة والتسعون لله فهي زائدة عليه وبه تكمل المائة . واستدل بهذا الحديث على أن الاسم هو المسمى حكاه أبو القاسم القشيري في « شرح أسماء الله الحسنى » فقال : في هذا الحديث دليل على أن الاسم هو المسمى ، إذ لو كان غيره كانت الأسماء غيره لقوله تعالى ﴿ ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾ ثم قال : والمخلص من ذلك أن المراد بالاسم هنا التسمية . وقال الفخر الرازي : المشهور من قول أصحابنا أن الاسم نفس المسمى وغير التسمية ، وعند المعتزلة الاسم نفس التسمية وغير المسمى ، واختار الغزالي أن الثلاثة أمور متباينة . وهو الحق عندي ، لأن الاسم إن كان عبارة عن اللفظ الدال على الشيء بالوضع وكان المسمى عبارة عن نفس ذلك الشيء المسمى فالعلم الضروري حاصل بأن الاسم غير المسمى وهذا مما لا يمكن وقوع النزاع فيه . وقال أبو العباس القرطبي في « المفهم » : الاسم في العرف العام هو الكلمة الدالة على شيء مفرد ، وبهذا الاعتبار لا فرق بين الاسم والفعل والحرف إذ كل واحد منها يصدق عليه ذلك ، وإنما التفرقة بينها باصطلاح النحاة وليس ذلك من غرض المبحث هنا ، وإذا تقرر هذا عرف غلط من قال إن الاسم هو المسمى حقيقة كما زعم بعض الجهلة فألزم أن من قال نار احترق ، فلم يقدر على التخلص من ذلك . وأما النحاة فمرادهم بأن الاسم هو المسمى أنه من حيث إنه لا يدل إلا عليه ولا يقصد إلا هو ، فإن كان ذلك الاسم من الأسماء الدالة على ذات المسمى دل عليها من غير مزيد أمر آخر ، وإن كان من الأسماء الدالة على معنى زائد دل على أن تلك الذات منسوبة إلى ذلك الزائد خاصة دون غيره ، وبيان ذلك أنك إذا قلت زيد مثلاً فهو يدل على ذات متشخصة في الوجود من غير زيادة ولا نقصان ، فإن قلت العالم دل على أن تلك الذات منسوبة للعلم ، ومن هذا صح عقلاً أن تتكثر الأسماء المختلفة على ذات واحدة ولا توجب تعدداً فيها ولا تكثيراً قال : وقد خفي هذا على بعضهم ففر منه هرباً من لزوم تعدد في ذات الله تعالى فقال : إن المراد بالاسم التسمية ، ورأى أن هذا يخلصه من التكثر ، وهذا فرار من غير مفر إلى مفر . وذلك أن التسمية إنما هي وضع الاسم وذكر الاسم فهي نسبة الاسم إلى مسماه ، فإذا قلنا لفلان تسميتان اقتضى أن له اسمين نسبهما إليه ، فبقى الإلزام على حاله من ارتكاب التعسف . ثم قال القرطبي : وقد يقال الاسم هو المسمى على إرادة أن هذه الكلمة التي هي الاسم تطلق ويراد بها المسمى ، كما قيل ذلك في قوله تعالى : ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ أى سبح ربك فأريد بالاسم المسمى . وقال غيره : التحقيق في ذلك أنك إذا سميت شيئاً باسم فالنظر في ثلاثة أشياء : ذلك الاسم وهو اللفظ ، ومعناه قبل التسمية ، ومعناه بعدها وهو الذات التي أطلق عليها اللفظ ، والذات واللفظ متغايران قطعاً ، والنحاة إنما يطلقونه على اللفظ لأنهم إنما يتكلمون في الألفاظ ، وهو غير



مسمى قطعاً والذات هي المسمى قطعاً وليست هي الاسم قطعاً ، والخلاف في الأمر الثالث وهو معنى اللفظ قبل التلقيب ، فالمتكلمون يطلقون الاسم عليه ثم يختلفون في أنه الثالث أو لا ، فالخلاف حينئذ إنما هو في الاسم المعنوي هل هو المسمى أو لا ، لا في الاسم اللفظي ، والنحو لا يطلق الاسم على غير اللفظ لأنه محط صناعته ، والمتكلم لا ينازعه في ذلك ولا يمنع إطلاق اسم المدلول على الدال . وإنما يزيد عليه شيئاً آخر دعاه إلى تحقيقه ذكر الأسماء والصفات وإطلاقها على الله تعالى ، قال : ومثال ذلك أنك إذا قلت جعفر لقبه أنف الناقة فالتحوي يريد باللقب لفظ أنف الناقة ، والمتكلم يريد معناه وهو ما يفهم منه من مدح أو ذم ، ولا يمنع ذلك قول النحوى اللقب لفظ يشعر بضعة أو رفعة ، لأن اللفظ يشعر بذلك لدلالته على المعنى والمعنى في الحقيقة هو مقتضى للضعة والرفعة ، وذات جعفر هي الملقبة عند الفريقين ، وبهذا يظهر أن الخلاف في أن الاسم هو المسمى أو غير المسمى خاص بأسماء الأعلام المشتقة . ثم قال القرطبي : فأسماء الله وإن تعددت فلا تعدد في ذاته ولا تركيب ، لا محسوساً كالجسميات ولا عقلياً كالمحدودات ، وإنما تعددت الأسماء بحسب الاعتبار الزائدة على الذات ، ثم هي من جهة دلالتها على أربعة ضرب : الأول ما يدل على الذات مجردة كالجلالة فإنه يدل عليه دلالة مطلقة غير مقيدة وبه يعرف جميع أسمائه فيقال الرحمن مثلاً من أسماء الله ولا يقال الله من أسماء الرحمن ، ولهذا كان الأصح أنه اسم علم غير مشتق وليس بصفة . الثاني ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعليم والقدير والسميع والبصير . الثالث ما يدل على إضافة أمر ما إليه كخالق والرازق . الرابع ما يدل على سلب شيء عنه كالعلي والقدوس . وهذه الأقسام الأربعة منحصرة في النفي والإثبات . واختلف في الأسماء الحسنى هل هي توقيفية بمعنى أنه لا يجوز لأحد أن يشتق من الأفعال الثابتة لله أسماء ، إلا إذا ورد نص إما في الكتاب أو السنة ، فقال الفخر : المشهور عن أصحابنا أنها توقيفية . وقالت المعتزلة والكرامية : إذا دل العقل على أن معنى اللفظ ثابت في حق الله جاز إطلاقه على الله . وقال القاضي أبو بكر والغزالي : الأسماء توقيفية دون الصفات ، قال : وهذا هو المختار . واحتج الغزالي بالاتفاق على أنه لا يجوز لنا أن نسمى رسول الله صلى الله عليه وسلم باسم لم يسم به أبوه ولا سمي به نفسه وكذا كل كبير من الخلق ، قال : فإذا امتنع ذلك في حق المخلوقين فامتناعه في حق الله أولى . واتفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق عليه اسم ولا صفة توهم نقصاً ولو ورد ذلك نصاً ، فلا يقال ماهد ولا زارع ولا فالح ولا نحو ذلك وإن ثبت في قوله ﴿ فنعم الماهدون ، أم نحن الزارعون ، فالح الحب والنوى ﴾ ونحوها ، ولا يقال له ماكر ولا بناء وإن ورد ﴿ ومكر الله ، والسماء بيناها ﴾ وقال أبو القاسم القشيري : الأسماء تؤخذ توقيفاً من الكتاب والسنة والإجماع ، فكل اسم ورد فيها وجب إطلاقه في وصفه ، وما لم يرد لا يجوز ولو صح معناه . وقال أبو إسحق الزجاج : لا يجوز لأحد أن يدعو الله بما لم يصف به نفسه ، والضابط أن كل ما أذن الشرع أن يدعى به سواء كان مشتقاً أو غير مشتق فهو من أسمائه ، وكل ما جاز أن ينسب إليه سواء كان مما يدخله التأويل أو لا فهو من صفاته ويطلق عليه اسماً أيضاً . قال الحليني : الأسماء الحسنى تنقسم إلى العقائد الخمس : الأولى إثبات الباري رداً على المعطلين وهي الحى والباقي والوارث وما في معناها . والثانية توحيد رداً على المشركين وهي الكافي والعلی والقادر ونحوها ، والثالثة تنزيه رداً على المشبهة وهي القدوس والمجيد والمحيط وغيرها . والرابعة اعتقاد أن كل موجود من اختراعه رداً على القول بالعلة والمعلول وهي الخالق والبارئ والمصور والقوى وما يلحق بها . والخامسة أنه مدبر لما اخترع ومصرفه على ما شاء وهو القيوم والعليم والحكيم وشبهها . وقال أبو العباس بن معد : من الأسماء ما يدل على الذات عيناً وهو الله ، وعلى الذات مع سلب كالقدوس والسلام ، ومع إضافة كالعلي العظيم ، ومع سلب وإضافة كالمالك والعزیز . ومنها ما يرجع إلى صفة كالعليم والقدير ، ومع إضافة كالحليم والحخير ، أو إلى

القدرة مع إضافة كالقهار ، وإلى الإزادة مع فعل وإضافة كالرحمن الرحيم . وما يرجع إلى صفة فعل كخالق والبارئ ، ومع دلالة على الفعل كالكريم واللطيف . قال : فالأسماء كلها لا تخرج عن هذه العشرة ، وليس فيها شيء مترادف إذ لكل اسم خصوصية ما وإن اتفق بعضها مع بعض في أصل المعنى انتهى كلامه . ثم وقفت عليه منتزعا من كلام الفخر الرازي في شرح الأسماء الحسنى . وقال الفخر أيضاً : الألفاظ الدالة على الصفات ثلاثة : ثابتة في حق الله قطعاً ، وممتنعة قطعاً ، وثابتة لكن مقرونة بكيفية ، فالقسم الأول منه ما يجوز ذكره مفرداً ومضافاً وهو كثير جداً كالقادر والقاهر ، ومنه ما يجوز مفرداً ولا يجوز مضافاً إلا بشرط كخالق فيجوز خالق ويجوز خالق كل شيء مثلاً ولا يجوز خالق القردة ، ومنه عكسه يجوز مضافاً ولا يجوز مفرداً كالمُنشئ يجوز منشيء الخلق ولا يجوز منشيء فقط . والقسم الثاني إن ورد السمع بشيء منه أطلق وحمل على ما يليق به . والقسم الثالث إن ورد السمع بشيء منه أطلق ما ورد منه ولا يقاس عليه ولا يتصرف فيه بالاشتقاق كقوله تعالى ﴿ ومكر الله — ويستهيء بهم ﴾ فلا يجوز ماكر ومستهيء .

( تكميل ) : وإذا جرى ذكر الاسم الأعظم في هذه المباحث فليقع الإمام بشيء من الكلام عليه ، وقد أنكره قوم كأبي جعفر الطبري وأبي الحسن الأشعري وجماعة بعدهما كأبي حاتم بن حبان والقاضي أبي بكر الباقلاني فقالوا : لا يجوز تفضيل بعض الأسماء على بعض ، ونسب ذلك بعضهم لما لك لكرهيته أن تعاد سورة أو تردد دون غيرها من السور لئلا يظن أن بعض القرآن أفضل من بعض فيؤذن ذلك باعتقاد نقصان المفضل عن الأفضل ، وحملوا ماورد من ذلك على أن المراد بالأعظم العظيم وأن أسماء الله كلها عظيمة ، وعبرة أبي جعفر الطبري : اختلفت الآثار في تعيين الاسم الأعظم ، والذي عندي أن الأقوال كلها صحيحة إذ لم يرد في خبر منها أنه الاسم الأعظم ولا شيء أعظم منه ، فكأنه يقول كل اسم من أسمائه تعالى يجوز وصفه بكونه أعظم فيرجع إلى معنى عظيم كما تقدم . وقال ابن حبان الأعظمية الواردة في الأخبار إنما يراد بها مزيد ثواب الداعي بذلك كما أطلق ذلك في القرآن والمراد به . مزيد ثواب القارئ وقيل المراد بالاسم الأعظم كل اسم من أسماء الله تعالى دعا العبد به مستغفرًا بحيث لا يكون في فكره حاشد غير الله تعالى فإن من تأتى له ذلك استجيب له . ونقل معنى هذا عن جعفر الصادق وعن الجنيد وعن غيرهما . وقال آخرون : استأثر الله تعالى بعلم الاسم الأعظم ولم يطلع عليه أحداً من خلقه ، وأثبت آخرون معيناً واضطربوا في ذلك وجملة ما وقفت عليه من ذلك أربعة عشر قولاً : الأول الاسم الأعظم « هو » نقله الفخر الرازي عن بعض أهل الكشف ، واحتج له بأن من أراد أن يعبر عن كلام معظم حضرته لم يقل له : أنت قلت كذا ، وإنما يقول هو يقول تأدياً معه . الثاني « الله » لأنه اسم لم يطلق على غيره ، ولأنه الأصل في الأسماء الحسنى ومن ثم أضيفت إليه . الثالث « الله الرحمن الرحيم » ولعل مستنده ما أخرجه ابن ماجه عن عائشة أنها « سألت النبي صلى الله عليه وسلم أن يعلمها الاسم الأعظم فلم يفعل ، فصلت ودعت : اللهم إني أدعوك الله وأدعوك الرحمن وأدعوك الرحيم وأدعوك بأسمائك الحسنى كلها ما علمت منها وما لم أعلم » الحديث وفيه أنه صلى الله عليه وسلم قال لها « إنه لفي الأسماء التي دعوت بها » . قلت : وسنده ضعيف وفي الاستدلال به نظر لا يخفى . الرابع « الرحمن الرحيم الحى القيوم » لما أخرجه الترمذى من حديث أسماء بنت يزيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين ﴾ وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ﴾ وفاتحة سورة آل عمران ﴿ الله لا إله إلا هو الحى القيوم ﴾ أخرجه أصحاب السنن إلا النسائي وحسنه الترمذى وفي نسخة صحيحة : وفيه نظر لأنه من رواية شهر بن حوشب . الخامس « الحى القيوم » أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة « الاسم الأعظم في ثلاث سور : البقرة وآل عمران وطه » قال

القاسم الراوى عن أبى أمامة : التمسته منها فعرفت أنه الحى القيوم ، وقواه الفخر الرازى واحتج بأنهما يدلان من صفات العظمة بالربوبية ما لا يدل على ذلك غيرهما كدلالتهما . السادس « الحنان المنان بديع السماوات والأرض ذو الجلال والإكرام الحى القيوم » ورد ذلك مجموعاً فى حديث أنس عند أحمد والحاكم وأصله عند أبى داود النسائى وصححه ابن حبان . السابع « بديع السماوات والأرض ذو الجلال والإكرام » أخرجه أبو يعلى من طريق السرى ابن يحيى عن زجل من طى وأثنى عليه قال « كنت أسأل الله أن يربنى الاسم الأعظم فأرثته مكتوباً فى الكواكب فى السماء » . الثامن . « ذو الجلال والإكرام » أخرج الترمذى من حديث معاذ بن جبل قال « سمع النبى صلى الله عليه وسلم رجلاً يقول : يا ذا الجلال والإكرام ، فقال ، قد استجيب لك فسل » واحتج له الفخر بأنه يشغل جميع الصفات المعتبرة فى الإلهية ، لأن فى الجلال إشارة إلى جميع السلوب ، وفى الإكرام إشارة إلى جميع الإضافات . التاسع « الله لا إله إلا هو الأحد الصمد الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد » أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث بريدة ، وهو أرجح من حيث السند من جميع ما ورد فى ذلك . العاشر « رب رب » أخرجه الحاكم من حديث أبى الدرداء وابن عباس بلفظ « اسم الله الأكبر رب رب » وأخرج ابن أبى الدنيا عن عائشة « إذا قال العبد يارب يارب ، قال الله تعالى : لبيك عبدى سل تعط » رواه مرفوعاً وموقوفاً . الحادى عشر « دعوة ذى النون » أخرج النسائى والحاكم عن فضالة بن عبيد رفعه « دعوة ذى النون فى بطن الحوت لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين ، لم يدع بها رجل مسلم قط إلا استجاب الله له » . الثانى عشر نقل الفخر الرازى عن زين العابدين أنه سأل الله أن يعلمه الاسم الأعظم فرأى فى النوم « هو الله الله الذى لا إله إلا هو رب العرش العظيم » . الثالث عشر هو مخفى فى الأسماء الحسنى ، ويؤيده حديث عائشة المتقدم « لما دعت ببعض الأسماء وبالأسماء الحسنى . فقال لها صلى الله عليه وسلم : إنه لفى الأسماء التى دعوت بها » . الرابع عشر « كلمة التوحيد » نقله عياض كما تقدم قبل هذا . واستدل بحديث الباب على انعقاد اليمين بكل اسم ورد فى القرآن أو الحديث الثابت وهو وجه غريب حكاه ابن كج من الشافعية ؛ ومنع الأكثر لقوله صلى الله عليه وسلم « من كان حالفاً فليحلف بالله » وأجيب بأن المراد الذات لا خصوص هذا اللفظ ، وإلى هذا الإطلاق ذهب الحنفية والمالكية وابن حزم وحكاه ابن كج أيضاً ، والمعروف عند الشافعية والحنابلة وغيرهم من العلماء أن الأسماء ثلاثة أقسام : أحدها ما يختص بالله كالجلالة والرحمن ورب العالمين فهذا ينعقد به اليمين إذا أطلق ولو نوى به غير الله . ثانيها ما يطلق عليه وعلى غيره لكن الغالب إطلاقه عليه وأنه يقيد فى حق غيره بضرب من التقييد كالجنار والحق والرب ونحوها فالخلف به يمين ، فإن نوى به غير الله فليس بيمين . ثالثها ما يطلق فى حق الله وفى حق غيره على حد سواء كالخى والمؤمن ، فإن نوى به غير الله أو أطلق فليس بيمين ، وإن نوى الله تعالى فوجهان صحح النووى أنه يمين وكذا فى المحرر . وخالف فى الشرحين فصحح أنه ليس بيمين . واختلف الحنابلة فقال القاضى أبو يعلى ليس بيمين وقال المجذ ابن تيمية فى المحرر إنها يمين .

**قوله ( من حفظها )** هكذا رواه على بن المدينى ووافقه الحميدى وكذا عمرو الناقد عند مسلم ، وقال ابن أبى عمر عن سفيان « من أحصاها » أخرجه مسلم والإسماعيلى من طريقه ، وكذا قال شعبة عن أبى الزناد كما تقدم فى الشروط ويأتى فى التوحيد ، قال الخطائى : الإحصاء فى مثل هذا يحتمل وجوهاً : أحدها أن يعدها حتى يستوفىها يريد أنه لا يقتصر على بعضها لكن يدعو الله بها كلها ويثنى عليه بجميعها فيستوجب الموعود عليها من الثواب . ثانيها المراد بالإحصاء الإطاعة كقوله تعالى ﴿ علم أن لن تحصوه ﴾ ومنه حديث « استقيموا ولن تحصوا » أى لن

تبلغوا كنه الاستقامة ، والمعنى من أطاق القيام بحق هذه الأسماء والعمل بمقتضاها وهو أن يعتبر معانيها فيلزم نفسه بواجبها فإذا قال « الرزاق » وثق بالرزق وكذا سائر الأسماء . ثالثها المراد بالإحصاء الإحاطة بمعانيها من قول العرب فلان ذو حصة أى ذو عقل ومعرفة انتهى ملخصاً . وقال القرطبي : المرجو من كرم الله تعالى أن من حصل له إحصاء هذه الأسماء على إحدى هذه المراتب مع صحة النية أن يدخله الله الجنة ، وهذه المراتب الثلاثة للسابقين والصدّيقين وأصحاب اليمين . وقال غيره : معنى أحصاها عرفها ، لأن العارف بها لا يكون إلا مؤمناً والمؤمن يدخل الجنة . وقيل معناه عدها معتقداً ، لأن الدهرى لا يعترف بالخالق . والفلسفى لا يعترف بالقادر . وقيل أحصاها يريد بها وجه الله وإعظامه . وقيل معنى أحصاها عمل بها ، فإذا قال « الحكيم » مثلاً سلم جميع أوامره لأن جميعها على مقتضى الحكمة وإذا قال « القدوس » استحضر كونه منزها عن جميع النقائص ، وهذا اختيار أبى الوفا بن عقيل . وقال ابن بطال : طريق العمل بها أن الذى يسوغ الاقتداء به فيها كالرحيم والكريم فإن الله يحب أن يرى حلالها على عبده ، فليمرن العبد نفسه على أن يصح له الاتصاف بها ، وما كان يختص بالله تعالى كالجبار والعظيم فيجب على العبد الإقرار بها والخضوع لها وعدم التحلى بصفة منها ، وما كان فيه معنى الوعد نقف منه عند الطمع والرغبة ، وما كان فيه معنى الوعيد نقف منه عند الخشية والرهبة ، فهذا معنى أحصاها وحفظها ، ويؤيده أن من حفظها عدا وأحصاها سرداً ولم يعمل بها يكون كمن حفظ القرآن ولم يعمل بما فيه ، وقد ثبت الخبر فى الخوارج أنهم يقرءون القرآن ولا يجاوز حناجرهم . قلت : والذى ذكره مقام الكمال ، ولا يلزم من ذلك أن لا يرد الثواب لمن حفظها وتعبد بتلاوتها والدعاء بها وإن كان متلبساً بالمعاصى كما يقع مثل ذلك فى قارئ القرآن سواء ، فإن القارئ ولو كان متلبساً بمعضية غير ما يتعلق بالقراءة يثاب على تلاوته عند أهل السنة ، فليس ما بحثه ابن بطال بدافع لقول من قال إن المراد حفظها سرداً والله أعلم . وقال النووى قال البخارى وغيره من المحققين : معناه حفظها ، وهذا هو الأظهر لثبوته نصاً فى الخبر . وقال فى « الأذكار » هو قول الأكثرين . وقال ابن الجوزى : لما ثبت فى بعض طرق الحديث « من حفظها » بدل « أحصاها » اخترنا أن المراد العد أى من عدها ليستوفىها حفظاً . قلت : وفيه نظر ، لأنه لا يلزم من محيئه بلفظ حفظها تعين السرد عن ظهر قلب ، بل يحتمل الحفظ المعنوى . وقيل المراد بالحفظ حفظ القرآن لكونه مستوفياً لها ، فمن تلاه ودعا بما فيه من الأسماء حصل المقصود . قال النووى : وهذا ضعيف ، وقيل المراد من تتبعها من القرآن . وقال ابن عطية : معنى أحصاها عدها وحفظها ، ويتضمن ذلك الإيمان بها والتعظيم لها والرغبة فيها والاعتبار بمعانيها . وقال الأصيلي : ليس المراد بالإحصاء عدها فقط لأنه قد يعدها الفاجر ، وإنما المراد العمل بها . وقال أبو نعيم الأصبهاني : الإحصاء المذكور فى الحديث ليس هو التعداد ، وإنما هو العمل والتعقل بمعانى الأسماء والإيمان بها . وقال أبو عمر الطلمنكى من تمام المعرفة بأسماء الله تعالى وصفاته التى يستحق بها الداعى والحافظ ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المعرفة بالأسماء والصفات وما تتضمن من الفوائد وتدل عليه من الحقائق ، ومن لم يعلم ذلك لم يكن عالماً لمعانى الأسماء ولا مستفيداً بذكرها ما تدل عليه من المعانى . وقال أبو العباس بن معد : يحتمل الإحصاء معنيين أحدهما أن المراد تتبعها من الكتاب والسنة حتى يحصل عليها ، والثانى أن المراد أن يحفظها بعد أن يجدها محصاة . قال : ويؤيده أنه ورد فى بعض طرقه « من حفظها » قال : ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم أطلق أولاً قوله « من أحصاها دخل الجنة » وكل العلماء إلى البحث عنها ثم يسر على الأمة الأمر فألقاها إليهم محصاة وقال « من حفظها دخل الجنة » قلت : وهذا الاحتمال بعيد جداً لأنه يتوقف على أن النبى صلى الله عليه وسلم حدث بهذا الحديث مرتين إحداها قبل الأخرى ، ومن أين يثبت ذلك ومخرج اللفظين واحد ؟ وهو عن أبى هريرة ، والاختلاف عن

بعض الرواة عنه في أى اللفظين قاله . قال : وللإحصاء معان أخرى ، منها الإحصاء الفقهي وهو العلم بمعانيها من اللغة وتنزيهاها على الوجوه التي تحملها الشريعة ومنها الإحصاء النظري وهو أن يعلم معنى كل اسم بالنظر في الصيغة ويستدل عليه بآثره الساري في الوجود فلا تمر على موجود إلا ويظهر لك فيه معنى من معاني الأسماء وتعرف خواص بعضها وموقع القيد ومقتضى كل اسم ، قال : وهذا أرفع مراتب الإحصاء ، قال : وتام ذلك أن يتوجه إلى الله تعالى من العمل الظاهر والباطن بما يقتضيه كل اسم ، من الأسماء فيعبد الله بما يستحقه من الصفات المقدسة التي وجبت لذاته ، قال فمن حصلت له جميع مراتب الإحصاء حصل على الغاية ، ومن منح منحى من مناجيها فتوايه بقدر ما نال والله أعلم .

( تنبيه ) : وقع في تفسير ابن مردويه وعند أنى نعيم من طريق ابن سيرين عن أنى هريرة بدل قوله من أحصاها دخل الجنة « من دعا بها دخل الجنة » وفي سنده حصين بن مخارق وهو ضعيف ، وزاد خلود بن دعلج في روايته التي تقدمت الإشارة إليها « وكلها في القرآن » وكذا وقع من قول سعيد بن عبد العزيز ، وكذا وقع في حديث ابن عباس وابن عمر معاً بلفظ « من أحصاها دخل الجنة وهي في القرآن » وسيأتى في كتاب التوحيد شرح معاني كثير من الأسماء حيث ذكرها المصنف في تراجمه إن شاء الله تعالى . وقوله « دخل الجنة » عبر بالماضي تحقيقاً لوقوعه وتنبهاً على أنه وإن لم يقع فهو في حكم الواقع لأنه كائن لا محالة .

**قوله ( وهو وتر يحب الوتر )** في رواية مسلم « والله وتر يحب الوتر » وفي رواية شعيب بن أنى حمزة « أنهم وتر يحب الوتر » ويجوز فتح الواو وكسرهما ، والوتر الفرد ومعناه في حق الله أنه الواحد الذي لا نظير له في ذاته ولا انقسام ، وقوله « يحب الوتر » قال عياض معناه أن الوتر في العدد فضلاً على الشفع في أسمائه لكونه دالاً على الوجدانية في صفاته ، وتعقب بأنه لو كان المراد به الدلالة على الوجدانية لما تعددت الأسماء ، بل المراد أنه الله يحب الوتر من كل شيء وإن تعدد ما فيه الوتر ، وقيل هو منصرف إلى من يعبد الله بالوجدانية والتفرد على سبيل الإخلاص ، وقيل لأنه أمر بالوتر في كثير من الأعمال والطاعات كما في الصلوات الخمس ووتر الليل وإعداد الطهارة وتكفين الميت وفي كثير من المخلوقات كالسماوات والأرض انتهى ملخصاً . وقال القرطبي : الظاهر أن الوتر هنا للجنس ، إذ لا معهود جرى ذكره حتى يحمل عليه فيكون معناه أنه وتر يحب كل وتر شرعه ، ومعنى محبته له أنه أمر به وأثاب عليه ، ويصلح ذلك العموم ما خلقه وتراً من مخلوقاته أو معنى محبته له أنه خصصه بذلك لحكمة يعلمها ، ويحتمل أن يريد بذلك وترأ بعينه وإن لم يجر له ذكر . ثم اختلف هؤلاء فقيل : المراد صلاة الوتر ، وقيل صلاة الجمعة ، وقيل يوم الجمعة ، وقيل يوم عرفة ، وقيل آدم ، وقيل غير ذلك . قال : والأشبه ما تقدم من حمله على العموم . قال : ويظهر لي وجه آخر وهو أن الوتر يراد به التوحيد فيكون المعنى أن الله في ذاته وكأله وأفعاله واحد ويحب التوحيد ، أى أن يوحد ويعتقد انفراده بالالوهية دون خلقه فيلتزم أول الحديث وآخره . والله أعلم . قلت : لعل من حمله على صلاة الوتر استند إلى حديث على « أن الوتر ليس بحتم كالمكتوبة ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر ثم قال أوتروا يا أهل القرآن فإن الله وتر يحب الوتر » أخرجه في السنن الأربعة وصححه ابن خزيمة واللفظ له ، فعلى هذا التأويل تكون اللام في هذا الخبر للعهد لتقدم ذكر الوتر المأمور به ، لكن لا يلزم أن يحمل الحديث الآخر على هذا بل العموم فيه أظهر ، كما أن العموم في حديث على محتمل أيضاً . وقد طعن حفظ ألفاظ تعد في أيسر مدة ؟ وتعقب بأن الشرط المذكور ليس مطرداً ولا حصر فيه ، بل قد تحصل الجنة بغير ذلك كما ورد في كثير من الأعمال غير الجهاد أن فاعله يدخله الجنة . وأما دعوى أن حفظها يحصل في أيسر مدة

فإنما يرد على من حمل الحفظ والإحصاء على معنى أن يسردها عن ظهر قلب ، فأما من أوله على بعض الوجوه المتقدمة فإنه يكون في غاية المشقة ، ويمكن الجواب عن الأول بأن الفضل واسع .

### ب) الموعظة ساعة بعد ساعة

[٦٤١١] ٦١٨٧- فاعمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال ني شقيق قال : كنا ننتظر عبد الله إذ جاء يزيد بن معاوية فقلنا : ألا تجلس ؟ قال : لا ، ولكن أدخل فأخرج إليكم صاحبكم ، وإلا جئت أنا فجلست . فخرج عبد الله وهو آخذ بيده ، فقام علينا فقال : أما إني أخبر بمكانكم ، ولكنه يمنعني من الخروج إليكم أن رسول الله صلى الله عليه كان يتخولنا بالموعظة في الأيام كراهية السامة علينا .

**قوله ( باب الموعظة ساعة بعد ساعة )** مناسبة هذا الباب لكتاب الدعوات أن الموعظة يخاطبها غالباً التذكير بالله ، وقد تقدم أن الذكر من جملة الدعاء ، ونختم به أبواب الدعوات التي عقبها بكتاب الرقاق لأخذه من كل منهما شوباً .

**قوله ( حدثني شقيق )** هو أبو وائل ، ووقع كذلك في كتاب العلم من طريق الثوري عن الأعمش ، وقد ذكرت هناك ما يتعلق بسماع الأعمش له من أبي وائل .

**قوله ( كنا ننتظر عبد الله )** يعني ابن مسعود .

**قوله ( إذ جاء يزيد بن معاوية )** في رواية مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن شقيق « كنا جلوساً عند باب عبد الله ننتظره فمر بنا يزيد بن معاوية النخعي » . قلت : وهو كوفي تابعي ثقة عابد ، ذكر العجلي أنه من طبقة الربيع بن خثيم ، وذكر البخاري في تاريخه أنه قتل غازياً بفارس كأنه في خلافة عثمان ، وليس له في الصحيحين ذكر إلا في هذا الموضع ، ولا أحفظ له رواية ، وهو نخعي كما وقع عند مسلم ، وفيه رد على ابن التين في حكايته أنه عيسى بالموحدة .

**قوله ( قلت ألا تجلس ؟ قال : لا ، ولكن أدخل فأخرج إليكم صاحبكم )** في رواية أبي معاوية « فقلنا أعلمه بمكاننا فدخل عليه » .

**قوله ( أما إني )** بتخفيف الميم ( أخبر ) بضم أوله وفتح الموحدة على البناء للمجهول ، وقد تقدم في العلم أن هذا الكلام قاله ابن مسعود جواب قولهم وددنا أنك لو ذكرتنا كل يوم ، وأنه كان يذكرهم كل خميس ، وزاد فيه أن ابن مسعود قال : إني أكره أن أملككم .

**قوله ( كان يتخولنا بالموعظة )** تقدم البحث فيه وبيان معناه وقول من حدث به بالنون بدل اللام من « يتخولنا » . قال الخطابي : المراد أنه كان يراعي الأوقات في تعليمهم ووعظهم ولا يفعله كل يوم خشية الملل ، والتحول التمهيد ، وقيل إن بعضهم رواه بالخاء المهملة وفسره بأن المراد يتفقد أحوالهم التي يحصل لهم فيها النشاط للموعظة فيعظهم فيها ولا يكثر عليهم لئلا يملوا ، حكى ذلك الطيبي ثم قال : ولكن الرواية في الصحاح بالخاء المعجمة .

**قوله ( في الأيام )** يعني فيذكرهم أياماً ويتركهم أياماً ، فقد ترجم له في كتاب العلم « باب من جعل لأهل العلم أياماً معلومة » .

**قوله ( كراهية السامة علينا )** أى أن تقع منا السامة ، وقد تقدم توجيه « علينا » فى كتاب العلم وأن السامة ضمنت معنى المشقة فعدت بعل . وفيه رفق النبى صلى الله عليه وسلم بأصحابه وحسن التوصل إلى تعليمهم وتفهمهم ليأخذوا عنه بنشاط لا عن ضجر ولا ملل ، ويقتدى به فى ذلك ، فإن التعليم بالتدريج أخف مؤنة وأدعى إلى الثبات من أخذه بالكد والمغالبة . وفيه منقبة لابن مسعود لمتابعة النبى صلى الله عليه وسلم فى القول والعمل ومحافظته على ذلك

**( خاتمة ) :** اشتمل كتاب الدعوات من الأحاديث المرفوعة على مائة وخمسة وأربعين حديثاً ، منها أحد وأربعون معلقة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى مائة وأحد وعشرون حديثاً والبقية خالصة وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث شداد فى سيد الاستغفار وحديث أبى هريرة فى عدد الاستغفار كل يوم وحديث حذيفة فى القول عند النوم وحديث أبى ذر فى ذلك وحديث أبى الدرداء فى من شهد أن لا إله إلا الله وحديث ابن عباس فى اجتناب السجع فى الدعاء وحديث جابر فى الاستخارة وحديث أبى أيوب فى التهليل ، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين تسعة آثار . والله أعلم .

## كتاب الرقاق

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

#### الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ وَلَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ

- [٦٤١٢] ٦١٨٨- نا المكيُّ بن إبراهيم قال أنا عبدُ اللَّهِ بن سعيدٍ -هو ابنُ أبي هندٍ- عن أبيه عن ابنِ عباسٍ قال : قال النبيُّ صلى الله عليه : «نعمتانِ مغبونٌ فيهما كثيرٌ من الناسِ : الصحَّةُ، والفراغُ» .
- قال عباسُ العنبريُّ نا صفوانُ بن عيسى عن عبدِ اللَّهِ بن سعيدٍ هو ابنُ أبي هندٍ عن أبيه قال سمعتُ ابنَ عباسٍ عن النبيِّ صلى الله عليه . . مثلهُ .
- [٦٤١٣] ٦١٨٩- حدثني محمدُ بن بشارٍ قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبةُ عن معاويةَ بن قرّة عن أنسٍ عن النبيِّ صلى الله عليه : «اللهم لا عيشَ إلا عيشُ الآخرةِ ، فأصلحِ الأنصارَ والمهاجرةَ» .
- [٦٤١٤] ٦١٩٠- نا أحمدُ بن المقدم قال نا الفضيلُ بن سليمان قال نا أبو حازمٍ قال نا سهلُ بن سعدٍ الساعديُّ : كنّا مع رسولِ اللَّهِ صلى الله عليه في الخندقِ ، وهو يحفرُ ونحنُ ننقلُ الترابَ وبصرُ بنا ، فقال : «اللهم لا عيشَ إلا عيشُ الآخرةِ ، فاغفرُ للأنصارِ والمهاجرةَ» .

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الرقاق . الصحّة والفراغ ولا عيش إلا عيش الآخرة ) كذا لأبي ذر عن السرخسي وسقط عنده عن المستمل والكشميني « الصحّة والفراغ » ومثله للنسفي ، وكذا للإسماعيلي لكن قال « وأن لا عيش » وكذا لأبي الوقت لكن قال « باب لا عيش » وفي رواية كريمة عن الكشميني « ما جاء في الرقاق وأن لا عيش إلا عيش الآخرة » قال مغلطاي : عبر جماعة من العلماء في كتبهم بالرقائق . قلت : منهم ابن المبارك والنسائي في « الكبرى » وروايته كذلك في نسخة معتمدة من رواية النسفي عن البخاري والمعنى واحد والرقاق والرقائق جمع رقيقة وسميت هذه الأحاديث بذلك لأن في كل منها ما يحدث في القلب رقة . قال أهل اللغة : الرقة الرحمة وضد الغلظ ، ويقال للكثير الحياء رق وجهه استحياء . وقال الراغب : متى كانت الرقة في جسم فضدها الصفاقة كثوب رقيق وثوب صفيق ، ومتى كانت في نفس فضدها القسوة كرقيق القلب وقاسى القلب . وقال الجوهري : وترقيق الكلام تحسينه .



**قوله ( أخبرنا المكي )** كذا للأكثر بالالف واللام في أوله ، وهو اسم بلفظ النسب ، وهو من الطبقة العليا من شيوخ البخارى ، وقد أخرج أحمد عنه هذا الحديث بعينه .

**قوله ( هو ابن أوى هند )** الضمير لسعيد لا لعبد الله ، وهو من تفسير المصنف ، ووقع في رواية أحمد عن مكي ووكيع جميعاً « حدثنا عبد الله بن سعيد بن أوى هند » وعبد الله المذكور من صغار التابعين لأنه لقي بعض صغار الصحابة وهو أبو أمانة بن سهل .

**قوله ( عن أبيه )** في رواية يحيى القطان عن عبد الله بن سعيد « حدثنى أوى » أخرجه الإسماعيلي

**قوله ( عن ابن عباس )** في الرواية التى بعدها « سمعت ابن عباس » .

**قوله ( نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس : الصحة والفراغ )** كذا لسائر الرواة ، لكن عند أحمد « الفراغ والصحة » وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق إسماعيل بن جعفر وابن المبارك ووكيع كلهم عن عبد الله ابن سعيد بسنده « الصحة والفراغ نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس » ولم يبين لمن اللفظ ، وأخرجه الدارمي عن مكي بن إبراهيم شيخ البخارى فيه كذلك بزيادة ولفظه « إن الصحة والفراغ نعمتان من نعم الله » والباقي سواء ، وهذه الزيادة وهى قوله « من نعم الله » وقعت في رواية ابن عدى المشار إليها ، وقوله « نعمتان » تشية نعمة وهى الحالة الحسنة ، وقيل هى المنفعة المفعولة على جهة الإحسان للغير ، والغبن بالسكون والتحريك ، وقال الجوهري : هو في البيع بالسكون وفي الرأى بالتحريك ، وعلى هذا فيصح كل منهما في هذا الخبر فإن من لا يستعملهما فيما ينبغي فقد غبن لكونه باعهما ببخس ولم يحمد رأيه في ذلك قال ابن بطلال : معنى الحديث أن المرء لا يكون فارغاً حتى يكون مكفياً صحيح البدن فمن حصل له ذلك فليحرص على أن لا يغبن بأن يترك شكر الله على ما أنعم به عليه ، ومن شكره امتثال أوامره واجتناب نواهيه ، فمن فرط في ذلك فهو المغبون . وأشار بقوله « كثير من الناس » إلى أن الذى يوفق لذلك قليل . وقال ابن الجوزي : قد يكون الإنسان صحيحاً ولا يكون متفرغاً لشغله بالمعاش ، وقد يكون مستغنياً ولا يكون صحيحاً ، فإذا اجتمعا فغلب عليه الكسل عن الطاعة فهو المغبون ، وتام ذلك أن الدنيا مزرعة الآخرة ، وفيها التجارة التى يظهر بها في الآخرة ، فمن استعمل فراغه وصحته في طاعة الله فهو المغبوط ، ومن استعملهما في معصية الله فهو المغبون ، لأن الفراغ يعقبه الشغل والصحة يعقبها السقم ، ولو لم يكن إلا الهرم كما قيل :

يسر الفتى طول السلامة والبقا فكيف ترى طول السلامة يفعل  
يرد الفتى بعد اعتدال وصحة ينوء إذا رام القيام ويحمل

وقال الطيبى : ضرب النبى صلى الله عليه وسلم للمكلف مثلاً بالتاجر الذى له رأس مال ، فهو يتفنى الربح مع سلامة رأس المال ، فطريقه في ذلك أن يتحرى فيمن يعامله ويلزم الصدق والخذق لئلا يغبن ، فالصحة والفراغ رأس المال ، ويتفنى له أن يعامل الله بالإيمان ، ومجاهدة النفس وعدو الدين ، ليربح خيري الدنيا والآخرة وقريب منه قول الله تعالى ﴿ هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ﴾ الآيات . وعليه أن يجتنب مطاوعة النفس ومعاملة الشيطان لئلا يضيع رأس ماله مع الربح . وقوله في الحديث « مغبون فيهما كثير من الناس » كقوله تعالى ﴿ وقليل من عبادى الشكور ﴾ فالكثير في الحديث في مقابلة القليل في الآية . وقال القاضى وأبو بكر بن العرى : اختلف في أول نعمة الله على العبد فقليل الإيمان ، وقيل الحياة ، وقيل الصحة ، والأول أولى فإنه نعمة مطلقة ، وأما الحياة والصحة فإنهما نعمة دنيوية ، ولا تكون نعمة حقيقة إلا إذا صاحبت الإيمان وحينئذ يغبن فيها كثير من

الناس أى يذهب ربحهم أو ينقص ، فمن استرسل مع نفسه الأمانة بالنسبة الخالدة إلى الراحة فترك المحافظة على الحدود والمواظبة على الطاعة فقد غبن ، وكذلك إذا كان فارغاً فإن المشغول قد يكون له معذرة بخلاف الفارغ فإنه يرتفع عنه المعذرة وتقوم عليه الحجة .

**قوله ( وقال عباس العنبري )** هو بالمهملة والموحدة ابن عبد العظيم أحد الحفاظ ، بصرى من أوساط شيوخ البخارى ، وقد أخرجه ابن ماجه عن العباس المذكور فقال فى كتاب الزهد من السنن فى « باب الحكمة منه » : حدثنا العباس بن عبد العظيم العنبري فذكره سواء ، قال الحاكم : هذا الحديث صدر به ابن المبارك كتابه فأخرجه عن عبد الله بن سعيد بهذا الإسناد . قلت : وأخرجه الترمذى والنسائى من طريقه قال الترمذى رواه غير واحد عن عبد الله بن سعيد فرفعه ، ووقفه بعضهم على ابن عباس ، وفى الباب عن أنس انتهى وأخرجه الإسماعيلى من طريق عن ابن المبارك ، ثم من وجهين عن إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن سعيد ، ثم من طريق بندار عن يحيى بن سعيد القطان عن عبد الله به ثم قال : قال بندار ربما حدث به يحيى بن سعيد ولم يرفعه . وأخرجه ابن عدى من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً .

**قوله ( عن معاوية بن قرة )** أى ابن إياس المزنى ، ولقرة صحبة ، ووقع فى رواية آدم فى فضائل الأنصار عن شعبة « حدثنا أبو إياس معاوية بن قرة » وإياس هو القاضى المشهور بالدكاء .

**قوله ( عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة )** فى رواية المستمل « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال » .

**قوله ( فأصلح الأنصار والمهاجرة )** تقدم فى فضل الأنصار بيان الاختلاف على شعبة فى لفظه وأنه عطف عليه رواية شعبة عن قتادة عن أنس وزيادة من زاد فيه أن ذلك كان يوم الخندق فطابق حديث سهل بن سعد المذكور فى الذى بعده وزيادة من زاد فيه أنهم كانوا يقولون « نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً . فأجابهم بذلك » وتقدم فى غزوة الخندق من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس أتم من ذلك كله ، وفيه من طريق حميد عن أنس أن ذلك كان فى غداة باردة ولم يكن لهم عبيد يعملون ذلك لهم . فلما رأى ما بهم من النصب والجوع قال ذلك .

**قوله ( الفضيل بن سليمان )** هو بالتصغير وهو التميمي ، صدوق فى حفظه شيء .

**قوله ( وهو يحفر ونحن ننقل التراب )** تقدم فى فضل الأنصار من رواية عبد العزيز بن أبى حازم عن أبيه عن سهل « خرج النبى صلى الله عليه وسلم وهم يحفرون الخندق » الحديث ، ويجمع بأن منهم من كان يحفر مع النبى صلى الله عليه وسلم ومنهم من كان ينقل التراب .

**قوله ( وبصر بنا )** بفتح أوله وضم الصاد المهملة ، وفى رواية الكشميهنى « وبمر بنا » من المرور .

**قوله ( فاغفر )** تقدم فى غزوة الخندق بلفظ « فاغفر للمهاجرين والأنصار » وأن الألفاظ المنقولة فى ذلك بعضها موزون وأكثرها غير موزون ، ويمكن رده إلى الوزن بضرب من الزحاف ، وهو غير مقصود إليه بالوزن فلا يدخل هو فى الشعر . وفى هذين الحديثين إشارة إلى تحقير عيش الدنيا لما يعرض له من التكدير وسرعة الفناء . قال ابن المنير مناسبة لإيراد حديث أنس وسهل مع حديث ابن عباس الذى تضمنته الترجمة أن الناس قد غبن

كثير منهم في الصحة والفراغ لإيثارهم لعيش الدنيا على عيش الآخرة ، فأراد الإشارة إلى أن العيش الذي اشتغلوا به ليس بشيء بل العيش الذي شغلوا عنه هو المطلوب ، ومن فاتته فهو المغبون

### باب مثل الدنيا في الآخرة

وقوله : ﴿ أُنَمَّا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ﴾ إلى قوله : ﴿ مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴾

[٦٤١٥] - ٦١٩١ - نا عبد الله بن مسلمة قال نا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها ، ولغدوة في سبيل الله أو راحة خير من الدنيا وما فيها » .

**قوله ( باب مثل الدنيا في الآخرة )** هذه الترجمة بعض لفظ حديث أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق قيس بن أبي حازم عن المستورد بن شداد رفعه « والله ما الدنيا في الآخرة إلا مثل ما يجعل أحدكم إصبعه في اليم ، فلينظر بم يرجع » وسنده إلى التابعي على شرط البخاري لأنه لم يخرج للمستورد ، واقتصر على ذكر حديث سهل ابن سعد « موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها » فإن قدر السوط من الجنة إذا كان خيراً من الدنيا فيكون الذي يساويها مما في الجنة دون قدر السوط فيوافق ما دل عليه حديث المستورد ، وقد تقدم شرح قوله « غدوة في سبيل الله » في كتاب الجهاد . قال القرطبي : هذا نحو قوله تعالى ﴿ قل متاع الدنيا قليل ﴾ وهذا بالنسبة إلى ذاتها وأما بالنسبة إلى الآخرة فلا قدر لها ولا خطر ، وإنما أورد ذلك على سبيل التمثيل والتقريب وإلا فلا نسبة بين المتناهي وبين ما لايتناهى ، وإلى ذلك الإشارة بقوله « فلينظر بم يرجع » ووجهه أن القدر الذي يتعلق بالإصبع من ماء البحر لا قدر له ولا خطر وكذلك الدنيا بالنسبة إلى الآخرة والحاصل أن الدنيا كالماء الذي يعلق في الإصبع من البحر والآخرة كسائر البحر .

( تنبيه ) : اختلف في ياء « يرجع » فذكر الرامهرمزي أن أهل الكوفة رواه بالمشاة قال فجعلوا الفعل للإصبع وهى مؤنثة ، ورواه أهل البصرة بالتحانية قال فجعلوا الفعل لليم . قلت : أو اللواضع .

**قوله ( وقوله تعالى : إنما الحياة الدنيا لعب ولهو — إلى قوله — متاع الغرور )** كذا في رواية أبي ذر ، وساق في رواية كريمة الآية كلها ، وعلى هذا فتفتح الهمزة في أنما محافظة على لفظ التلاوة ، فإن أول الآية ﴿ اعلموا أنما الحياة الدنيا الخ ﴾ ولولا ما وقع من سياق بقية الآية لجوزت أن يكون المصنف أراد الآية التي في القتال وهى قوله تعالى ﴿ إنما الحياة الدنيا لعب ولهو ، وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ﴾ الآية . قال ابن عطية : المراد بالحياة الدنيا في هذه الآية ما يختص بدار الدنيا من تصرف ، وأما ما كان فيها من الطاعة وما لا بد منه مما يقيم الأود ويعين على الطاعة فليس مراداً هنا ، والزينة ما يتزين به مما هو خارج عن ذات الشيء مما يحسن به الشيء ، والتفاخر يقع بالنسب غالباً كعادة العرب ، والتكاثر ذكر متعلقه في الآية ، وصورة هذا المثال أن المرء يولد فينشأ فيقوى فيكسب المال والولد ويرأس ، ثم يأخذ بعد ذلك في الانحطاط فيشيب ويضعف ويسقم وتصبية النوائب من مرض ونقص مال وعز ، ثم يموت فيضمحل أمره ويصير ماله لغيره وتغير رسومه ، فحاله كحال أرض أصابها مطر فنبت عليها العشب نباتاً معجباً أنيقاً ثم هاج أى يبس ، واصفر ثم تحطم وتفرق إلى أن اضمحل ، قال : واختلف في المراد بالكفار ، فقيل : جمع كافر بالله لأنهم أشد تعظيماً للدنيا وإعجاباً بمحاسنها . وقيل :

المراد بهم الزراع مأخوذ من كفر الحب في الأرض أى ستره بها ، وخصهم بالذكر لأنهم أهل البصر بالنبات فلا يعجبهم إلا المعجب حقيقة ، انتهى ملخصاً . وقوله في آخر الآية ﴿ وفي الآخرة عذاب شديد ﴾ قال الفراء : لا يوقف على شديد لأن تقدير الكلام أنها إما عذاب شديد وإما مغفرة من الله ورضوان . واستحسن غيره الوقف على شديد لما فيه من المبالغة في التنفير من الدنيا والتقدير للكافرين ، ويستدعى ﴿ ومغفرة من الله ورضوان ﴾ أى للمؤمنين . وقيل : إن قوله ﴿ وفي الآخرة ﴾ قسم لقوله ﴿ إنما الحياة الدنيا لعب ولهو ﴾ والأول صفة الدنيا وهى اللعب وسائر ما ذكر ، والثاني صفة الآخرة وهى عذاب شديد لمن عصى ومغفرة ورضوان لمن أطاع . وأما قوله ﴿ وما الحياة الدنيا إلخ ﴾ فهو تأكيد لما سبق أى تفر من ركن إليها ، وأما التقى فهى له بلاغ إلى الآخرة . ولما أورد الغزالي حديث المستورد في الإحياء عقبه بأن قال ما ملخصه : اعلم أن مثل أهل الدنيا في غفلتهم كمثل قوم ركبوا سفينة فانتهاوا إلى جزيرة معشبة فخرجوا لقضاء الحاجة فحذرهم الملاح من التأخر فيها وأمرهم أن يقيموا بقدر حاجتهم وحذرهم أن يقلع بالسفينة ويتركهم ، فبادر بعضهم فرجع سريعاً فصادف أحسن الأمكنة وأوسعها فاستقر فيه ، وانقسم الباقيون فرقاً الأولى استغرقت في النظر إلى أزهارها المونقة وأنهارها المطردة وثمارها الطيبة وجواهرها ومعادنها ، ثم استيقظ فبادر إلى السفينة فلقى مكاناً دون الأول فنجا في الجملة ، الثانية كالأولى لكنها أعبت على تلك الجواهر والثار والأزهار ولم تسمح لنفسه لتركها فحمل منها ما قدر عليه فتشاغل بجمعه وحمله فوصل إلى السفينة فوجد مكاناً أضيق من الأول ولم تسمح لنفسه برمي ما استصعبه فصار مثقلاً به ، ثم لم يلبث أن ذبلت الأزهار وبيست الثار وهاجت الرياح فلم يجد بداً من إلقاء ما استصعبه حتى نجا بحشاشة نفسه ، الثالثة تولجت في الغياض وغفلت عن وصية الملاح ثم سمعوا نداءه بالرحيل فمرت فوجدت السفينة سارت فبقيت بما استصعبت في البر حتى هلكت ، والرابعة اشتدت بها الغفلة عن سماع النداء وسارت السفينة فتقسموا فرقاً منهم من افترسته السباع ومنهم من تاه على وجهه حتى هلك ومنهم من مات جوعاً ومنهم من نهشته الحيات ، قال : فهذا مثل أهل الدنيا في اشتغالهم بمحظوظهم العاجلة وغفلتهم عن عاقبة أمرهم . ثم ختم بأن قال : وما أقبح من يزعم أنه بصير عاقل أن يغتر بالأحجار من الذهب والفضة والهشيم من الأزهار والثار وهو لا يصحبه شيء من ذلك بعد الموت . والله المستعان .

### باب قول النبي صلى الله عليه : « كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ »

[٦٤١] ٦١٩٢ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا محمد بن عبد الرحمن أبو المنذر الطفاوي عن الأعمش قال حدثني مجاهد عن ابن عمر قال : أخذ رسول الله صلى الله عليه بمنكبي فقال : « كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ » . وكان ابن عمر يقول : إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح ، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء . وخذ من صحتك لمرضك ، ومن حياتك لموتك .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : كن في الدنيا كأنك غريب ) هكذا ترجم ببعض الخبر إشارة إلى ثبوت رفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأن من رواه موقوفاً قصر فيه .

قوله ( عن الأعمش حدثني مجاهد ) أنكر العقيلي هذه اللفظة وهى « حدثني مجاهد » وقال : إنما رواه الأعمش بصيغة « عن مجاهد » كذلك رواه أصحاب الأعمش عنه وكذا أصحاب الطفاوى عنه ، وتفرد ابن المدينى بالتصريح قال ولم يسمعه الأعمش من مجاهد وإنما سمعه من ليث بن أبى سليم عنه فدلسه ، وأخرجه ابن

حبان في صحيحه من طريق الحسن بن قزعة « حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوى عن الأعمش عن مجاهد ، بالعننة وقال : قال الحسن بن قزعة ما سألتى يحيى بن معين إلا عن هذا الحديث ، وأخرجه ابن حبان في « روضة العقلاء » من طريق محمد بن أبى بكر المسمى عن الطفاوى بالعننة أيضاً وقال : مكثت مدة أظن أن الأعمش دلّسه عن مجاهد وإنما سمعه من ليث حتى رأيت على بن المدينى رواه عن الطفاوى فصرح بالتحديث ، يشير إلى رواية البخارى التى فى الباب . قلت : وقد أخرجه أحمد والترمذى من رواية سفيان الثورى عن ليث بن أبى سليم عن مجاهد ، وأخرجه ابن عدى فى الكامل من طريق حماد بن شعيب عن أبى يحيى القتات عن مجاهد ، وليث وأبو يحيى ضعيفان والعمدة على طريق الأعمش ، وللحديث طريق أخرى أخرجه النسائى من رواية عبدة بن أبى لبابة عن ابن عمر مرفوعاً ، وهذا مما يقوى الحديث المذكور لأن رواه من رجال الصحيح ، وإن كان يختلف فى سماع عبدة من ابن عمر .

**قوله ( أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنكبى )** فيه تعيين ما أبهم فى رواية ليث عند الترمذى « أخذ ببعض جسدى » والمنكب بكسر الكاف يجمع العضد والكتف ، وضبط فى بعض الأصول بالثنية .

**قوله ( كن فى الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل )** قال الطيبى : ليست أو للشك بل للتخيير والإباحة ، والأحسن أن تكون بمعنى بل ، فشبه الناسك السالك بالغريب الذى ليس له مسكن يأويه ولا مسكن يسكنه ، ثم ترقى وأضرب عنه إلى عابر السبيل لأن الغريب قد يسكن فى بلد الغربة بخلاف عابر السبيل القاصد لبلد شاسع وبينهما أودية مردية ومفاوز مهلكة وقطاع طريق فإن من شأنه أن لا يقيم لحظة ولا يسكن لحظة ، ومن ثم عقبه بقوله « إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح الخ » وبقوله « وعد نفسك فى أهل القبور » والمعنى استمر سائراً ولا تقتر ، فإنك إن قصرت انقطعت وهلكت فى تلك الأودية ، وهذا معنى المشبه به ، وأما المشبه فهو قوله « ونخذ من صحتك لمرضك » أى أن العمر لا يخلو عن صحة ومرض ، فإذا كنت صحيحاً فسر سير القصد وزد عليه بقدر قوتك ما دامت فىك قوة بحيث يكون ما بك من تلك الزيادة قائماً مقام ما لعله يفوت حالة المرض والضعف ، زاد عبدة فى روايته عن ابن عمر « اعبد الله كأنك تراه وكن فى الدنيا » الحديث ، وزاد ليث فى روايته « وعد نفسك فى أهل القبور » وفى رواية سعيد بن منصور « وكأنك عابر سبيل » وقال ابن بطال : لما كان الغريب قليل الانبساط إلى الناس بل هو مستوحش منهم إذ لا يكاد يمر بمن يعرفه مستأنس به فهو ذليل فى نفسه خائف ، وكذلك عابر السبيل لا ينفذ فى سفره إلا بقوته عليه وتخفيفه من الأثقال غير مثبت بما يمنعه من قطع سفره معه زاده وراحته يبلغانه إلى بغيته من قصده شبه بهما ، وفى ذلك إشارة إلى إثبات الزهد فى الدنيا وأخذ البلغة منها والكفاف ، فكما لا يحتاج المسافر إلى أكثر مما يبلغه إلى غاية سفره فكذلك لا يحتاج المؤمن فى الدنيا إلى أكثر مما يبلغه الخلل . وقال غيره : هذا الحديث أصل فى الحث على الفراغ عن الدنيا والزهد فيها والاحتقار لها والقناعة فيها بالبلغة . وقال النووى : معنى الحديث لا تركز إلى الدنيا ولا تتخذها وطناً ولا تحدث نفسك بالبقاء فيها ولا تتعلق منها بما لا يتعلق به الغريب فى غير وطنه . وقال غيره : عابر السبيل هو المار على الطريق طالباً وطنه ، فالمرء فى الدنيا كعبد أرسله سيده فى حاجة إلى غير بلده ، فشأنه أن يبادر بفعل ما أرسل فيه ثم يعود إلى وطنه ولا يتعلق بشئ غير ما هو فيه . وقال غيره : المراد أن ينزل المؤمن نفسه فى الدنيا منزلة الغريب فلا يعلق قلبه بشئ ، من بلد الغربة ، بل قلبه متعلق بوطنه الذى يرجع إليه ، ويجعل إقامته فى الدنيا ليقضى حاجته وجهازه للرجوع إلى وطنه ، وهذا شأن الغريب . أو يكون كالمسافر لا يستقر فى مكان بعينه بل هو دائم السير إلى بلد الإقامة . واستشكل

عطف عابر السبيل على الغريب وقد تقدم جواب الطيبى ، وأجاب الكرماني بأنه من عطف العام على الخاص ، وفيه نوع من الترقى لأن تعلقاته أقل من تعلقات الغريب المقيم .

**قوله ( وكان ابن عمر يقول )** فى رواية ليث « وقال لى ابن عمر إذا أصبحت » الحديث .

**قوله ( وخذ من صحتك )** أى زمن صحتك ( لمرضك ) فى رواية ليث « لسقمك » والمعنى اشتغل فى الصحة بالطاعة بحيث لو حصل تقصير فى المرض لا يجبر بذلك .

**قوله ( ومن حياتك لموتك )** فى رواية ليث « قبل موتك » وزاد « فإنك لا تدري يا عبد الله ما اسمك غداً » أى هل يقال له شقى أو سعيد ، ولم يرد اسمه الخاص به فإنه لا يتغير . وقيل المراد هل هو حى أو ميت . وهذا القدر الموقوف من هذا تقدم محصل معناه فى حديث ابن عباس أول كتاب الرقاق ، وجاء معناه من حديث ابن عباس أيضاً مرفوعاً أخرجه الحاكم « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لرجل وهو يعظه : اغتنم خمساً قبل خمس ، شبابك قبل هرمك ، وصحتك قبل سقمك ، وغناك قبل فقرك ، وفراغك قبل شغلك ، وحياتك قبل موتك » وأخرجه ابن المبارك فى الزهد بسند صحيح من مرسل عمرو بن ميمون ، قال بعض العلماء : كلام ابن عمر منتزع من الحديث المرفوع ، وهو متضمن لنهاية قصر الأمل ، وأن العاقل ينبغي له إذا أمسى لا ينتظر الصباح وإذا أصبح لا ينتظر المساء ، بل يظن أن أجله مدركه قبل ذلك . قال : وقوله « خذ من صحتك إلخ » أى اعمل ما تلقى نفعه بعد موتك ، وبادر أيام صحتك بالعمل الصالح فإن المرض قد يطراً فيمتنع من العمل فيخشى على من فرط فى ذلك أن يصل إلى المعاد بغير زاد . ولا يعارض ذلك الحديث الماضى فى الصحيح « إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً » لأنه ورد فى حق من يعمل ، والتحذير الذى فى حديث ابن عمر فى حق من لم يعمل شيئاً ، فإنه إذا مرض ندم على تركه العمل ، وعجز لمرضه عن العمل فلا يفيد الندم . وفى الحديث من المعلم أعضاء المعلم عند التعليم والموعوظ عند الموعظة وذلك للتأنيس والتنبيه ، ولا يفعل ذلك غالباً إلا بمن يميل إليه ، وفيه مخاطبة الواحد وإرادة الجمع ، وحرص النبى صلى الله عليه وسلم على إيصال الخير لأمته ، والحض على ترك الدنيا والاقتصار على ما لا بد منه

**باب فى الأمل وطوله وقوله جل وعلا : ﴿ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾**

**﴿ ذَرُّهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُ ﴾ الآية**

وقال علي بن أبي طالب : ارتحلت الدنيا مدبرة ، وارتحلت الآخرة مقبلة ، ولكل واحدة منهما بنون ، فكونوا من أبناء الآخرة ، ولا تكونوا من أبناء الدنيا ، فإن اليوم عمل ولا حساب ، وغداً حساب ولا عمل .  
بمزحزه : بمباعدة .

[٦٤١٧] ٦١٩٣ - حدثنا صدقة بن الفضل قال أنا يحيى عن سفيان قال حدثني أبي عن منذر عن ربيع بن خثيم عن عبد الله قال : خط النبى صلى الله عليه وسلم خطاً مربعاً ، وخط خطاً فى الوسط خارجاً منه ، وخط خطاً صغيراً إلى هذا الذى فى الوسط من جانبه الذى فى الوسط فقال : « هذا الإنسان ، وهذا أجله محيط به - أو قد أحاط به - وهذا الذى هو خارج أمله ، وهذه الخطط الصغار الأعراض ، فإن أخطأه هذا نهشه هذا ، وإن أخطأه هذا نهشه هذا » .

٦١٩٤- حدثنا مسلم قال نا همام عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال : خط النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « هذا الأمل ، وهذا أجله ، فبينما هو كذلك إذ جاءه الخطُّ الأقرب » .

**قوله ( باب في الأمل وطوله )** الأمل بفتحين رجاء ما تحبه النفس من طول عمر وزيادة غنى ، وهو قريب المعنى من التمني . وقيل الفرق بينهما أن الأمل ما تقدم له سبب والتمنى بخلافه . وقيل لا ينفك الإنسان من أمل ، فإن فاتته ما أمله عول على التمني . ويقال الأمل لإرادة الشخص تحصيل شيء يمكن حصوله فإذا فاتته تمناه .

**قوله ( وقوله تعالى فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز الآية )** كذا للنسفي وساق في رواية كريمة وغيرها إلى الغرور ، وقع في رواية أبي ذر إلى قوله « فقد فاز » والمطلوب هنا ما سقط من روايته وهو الإشارة إلى أن متعلق الأمل ليس بشيء لأنه متاع الغرور ، شبه الدنيا بالمتاع الذي يدلس به على المستام ويغره حتى يشتريه ثم يتبين له فسادته ورداءته ، والشيطان هو المدلس وهو الغرور بالفتح الناشئ عنه الغرور بالضم ، وقد قرئ في الشاذ هنا بفتح الغين أى متاع الشيطان ، ويجوز أن يكون بمعنى المفعول وهو المخدوع فتتفق القراءتان .

**قوله ( بمزحزحه : بمباعدة )** وقع هذا في رواية النسفي وكذا لأبي ذر عن المستملي والكشميهني ، والمراد أن معنى قوله ﴿ زحزح ﴾ في هذه الآية فمن زحزح بوعده ، وأصل الزحزجة الإزالة ، ومن أزيل عن الشيء فقد بوعده منه . وقال الكرماني : مناسبة هذه الآية للترجمة أن في أول الآية ﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ وفي آخرها ﴿ وما الحياة الدنيا ﴾ أو أن قوله ﴿ فمن زحزح ﴾ مناسب لقوله ﴿ وما هو بمزحزحه ﴾ وفي تلك الآية ﴿ أيود أحدهم لو يعمر ألف سنة ﴾ .

**قوله ( وقوله ذرهم يأكلوا ويتمتعوا الآية )** كذا لأبي ذر ، وساق في رواية كريمة وغيرها إلى ﴿ يعلمون ﴾ وسقط قوله « وقوله » للنسفي ، قال الجمهور هي عامة ، وقال جماعة هي في الكفار خاصة والأمر فيه للتهديد ، وفيه زجر عن الانهماك في ملاذ الدنيا .

**قوله ( وقال علي بن أبي طالب ارتحلت الدنيا مدبرة الخ )** هذه قطعة من أثر لعلى جاء عنه موقوفاً ومرفوعاً ، وفي أوله شيء مطابق للترجمة صريحاً ، فعند ابن أبي شيبة في « المصنف » وابن المبارك في « الزهد » من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد وزيد الأيامي عن رجل من بني عامر ، وسمى في رواية لابن أبي شيبة مهاجر العامري ، وكذا في « الحلية » من طريق أبي مريم عن زيد عن مهاجر بن عمير قال : قال علي « إن أخوف ما أخاف عليكم اتباع الهوى وطول الأمل ، فأما اتباع الهوى فيصد عن الحق ، وأما طول الأمل فينسى الآخرة . ألا وإن الدنيا ارتحلت مدبرة » الحديث كالذي في الأصل سواء ، ومهاجر المذكور هو العامري المبهم قبله وما عرفت حاله ، وقد جاء مرفوعاً أخرجه ابن أبي الدنيا في « كتاب قصر الأمل » من رواية اليمان بن حذيفة عن علي بن أبي حفصة مولى علي « عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن أشد ما أتخوف عليكم خصلتين » فذكر معناه واليمان وشيخه لا يعرفان ، وجاء من حديث جابر أخرجه أبو عبد الله بن منده من طريق المنكدر بن محمد ابن المنكدر عن أبيه عن جابر مرفوعاً ، والمنكدر ضعيف ، وتابعه علي بن أبي الدنيا عن أبيه عن علي بن أبي الدنيا عن أبيه عن جابر مرفوعاً ، وهو ضعيف أيضاً وفي بعض طرق هذا الحديث « فاتباع الهوى يصرف بقلوبكم عن الحق ، وطول الأمل يصرف همكم إلى الدنيا » . ومن كلام علي أخذ بعض الحكماء قوله « الدنيا مدبرة والآخرة مقبلة فعجب لمن يقبل على المدبرة ويدبر على المقبلة » وورد في ذم الاسترسال مع الأمل حديث أنس رفعه « أربعة من الشقاء : جمود العين ،

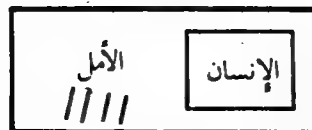
وقسوة القلب ، وطول الأمل ، والحرص على الدنيا « أخرجه البزار : وعن عبد الله بن عمرو رفعه « صلاح أول هذه الأمة بالزهادة واليقين ، وهلاك آخرها بالبخل والأمل » أخرجه الطبراني وابن أبي الدنيا ، وقيل إن قصر الأمل حقيقة الزهد ، وليس كذلك بل هو سبب ، لأن من قصر أمله زهد ، ويتولد من طول الأمل الكسل عن الطاعة ، والتسوية بالتوبة ، والرغبة في الدنيا ، والنسيان للآخرة ، والقسوة في القلب ، لأن رفته وصفاء إنما يقع بتذكير الموت والقبر والثواب والعقاب وأحوال القيامة كما قال تعالى ﴿ فطال عليهم الأمد فقسست قلوبهم ﴾ وقيل : من قصر أمله قل همه وتنور قلبه ، لأنه إذا استحضر الموت اجتهد في الطاعة ، وقل همه ، ورضى بالقليل . وقال ابن الجوزي : الأمل مذموم للناس إلا للعلماء ، فلولاً أملهم لما صنفوا ولا ألفوا . وقال غيره : الأمل مطبوع في جميع بني آدم كما سيأتي في الحديث الذي في الباب بعده « لا يزال قلب الكبير شاباً في اثنتين حب الدنيا وطول الأمل » وفي الأمل سر لطيف لأنه لولا الأمل ما تهنى أحد بعيش ولا طابت نفسه أن يشرع في عمل من أعمال الدنيا ، وإنما المذموم منه الاسترسال فيه وعدم الاستعداد لأمر الآخرة ، فمن سلم من ذلك لم يكلف بإزالته . وقوله في أثر على « فإن اليوم عمل ولا حساب ، وغداً حساب ولا عمل » جعل اليوم نفس العمل والمحاسبة مبالغة وهو كقولهم نهاره صائم ، والتقدير في الموضعين ولا حساب فيه ولا عمل فيه ، وقوله « ولا حساب » بالفتح بغير تنوين ويجوز الرفع منوناً ، وكذا قوله ولا عمل

قوله ( يحيى بن سعيد ) هو القطان ، وسفيان هو الثوري ، وأبوه سعيد بن مسروق ، ومنذر هو ابن يعلى الثوري ووقع في رواية الإسماعيلي « أبو يعلى » فقط ، والربيع بن خثيم بمعجمة ومثلثة مصغر ، وعبد الله هو ابن مسعود ومن الثوري فصاعداً كوفيون .

قوله ( خط النبي صلى الله عليه وسلم خطاً مربعاً ) الخط الرسم والشكل ، والمربع المستوى الزوايا قوله ( وخط خطاً في الوسط خارجاً منه وخط خطاً صغيراً إلى هذا الذي في الوسط من جانبه الذي في الوسط ) قيل هذه صفة الخط :



الأجل



ورسمه ابن التين هكذا :

الأمل

الإنسان



والأول المعتمد ، وسياق الحديث ينتزل عليه ، فالإشارة بقوله « هذا الإنسان » إلى النقطة الداخلة ، ويقول « وهذا أجله محيط به » إلى المربع ، ويقول « وهذا الذى هو خارج أمله » إلى الخط المستطيل المنفرد ، ويقول « وهذه إلى الخطوط » وهى مذكورة على سبيل المثال لا أن المراد انحصارها فى عدد معين ، ويؤيده قوله فى حديث أنس بعده « إذ جاءه الخط الأقرب » فإنه أشار به إلى الخط المحيط به ، ولا شك أن الذى يحيط به أقرب إليه من الخارج عنه ، وقوله « خططاً » بضم المعجمة والطاء الأولى للأكثر ويجوز فتح الطاء ، وقوله « هذا إنسان » مبتدأ وخبر أى هذا الخط هو الإنسان على التمثيل .

**قوله ( وهذه الخطط )** بالضم فهما أيضاً ، وفى رواية المستملى والسرخسى « وهذه الخطوط » .

**قوله ( الأعراض )** جمع عرض بفتحيتين وهو ما ينتفع به فى الدنيا فى الخير وفى الشر ، والعرض بالسكون ضد الطويل ، ويطلق على ما يقابل التقدين والمراد هنا الأول .

**قوله ( نهشه )** بالنون والشين المعجمة أى أصابه . واستشكلت هذه الإشارات الأربع مع أن الخطوط ثلاثة فقط وأجاب الكرماني بأن للخط الداخل اعتبارين : فالمقدار الداخل منه هو الإنسان والخارج أمله ، والمراد بالأعراض الآفات العارضة له فإن سلم من هذا لم يسلم من هذا وإن سلم من الجميع ولم تصبه آفة من مرض أو فقد مال أو غير ذلك بغته الأجل . والحاصل أن من لم يمت بالسبب مات بالأجل . وفى الحديث إشارة إلى الحى على قصر الأمل والاستعداد لبغته الأجل . وعبر بالنهش وهو لدغ ذات السم مبالغة فى الإصابة والإهلاك .

**قوله ( حدثنا مسلم )** هو ابن إبراهيم ، وثبت كذلك فى رواية الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن عبد العزيز بن سلام عنه .

**قوله ( همام )** هو ابن يحيى وثبت كذلك فى رواية الإسماعيلي .

**قوله ( عن إسحق )** فى رواية الإسماعيلي « حدثنا إسحق » وهو ابن أخى أنس لأمه .

**قوله ( خطوطاً )** قد فسر فى حديث ابن مسعود .

**قوله ( فيينا هو كذلك )** فى رواية الإسماعيلي « يأمل » وعند البيهقي فى الزهد من وجه عن إسحق سياق المتن أتم منه ولفظه « خَطَّ خطوطاً وَخَطَّ خطاً ناحية ثم قال هل تدرون ما هذا ؟ هذا مثل ابن آدم ومثل التمنى ، وذلك الخط الأمل ، بينا يأمل إذ جاءه الموت » وإنما جمع الخطوط ثم اقتصر فى التفصيل على اثنين اختصاراً ، والثالث الإنسان ، والرابع الآفات . وقد أخرج الترمذى حديث أنس من رواية حماد بن سلمة عن عبيد الله بن أبى بكر ابن أنس عن أنس بلفظ « هذا ابن آدم وهذا أجله ، ووضع يده عند فقاهه ثم بسطها فقال : وثم أمله ، وثم أجله » إن أجله أقرب إليه من أمله . قال الترمذى : وفى الباب عن أبى سعيد . قلت : أخرجه أحمد من رواية على بن على عن أبى المتوكل عنه ولفظه « إن النبى صلى الله عليه وسلم غرز عوداً بين يديه ثم غرز إلى جنبه آخر ثم غرز الثالث فأبعده ثم قال : هذا الإنسان وهذا أجله وهذا أمله ، والأحاديث متوافقة على أن الأجل أقرب من الأمل

باب مَنْ بَلَغَ سِتِينَ سَنَةً فَقَدْ أَعَذَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ

لِقَوْلِهِ: ﴿أَوْ لَمْ نَعْمَرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ﴾

[٦٤١٩] ٦١٩٥- حدثنا عبد السلام بن مطهر قال نا عمر بن علي عن معن بن محمد الغفاري عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «أعذر الله إلى امرئ آخر أجله حتى بلغه ستين سنة». تابعه أبو حازم وابن عجلان عن المقبري.

[٦٤٢٠] ٦١٩٦- حدثنا علي بن عبد الله قال نا أبو صفوان عبد الله بن سعيد قال أنا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «لا يزال قلب الكبير شاباً في اثنتين: في حب الدنيا، وطول الأمل». قال ليث: حدثني يونس - وابن وهب عن يونس - عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد وأبو سلمة.

[٦٤٢١] ٦١٩٧- نا مسلم بن إبراهيم قال نا هشام قال نا قتادة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنان: حب المال، وطول العمر». رواه شعبه عن قتادة.

قوله (باب من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر، لقوله تعالى: «أَوْ لَمْ نَعْمَرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرُ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ») كذا للأكثر، وسقط قوله «لقوله تعالى» وفي رواية النسفي «يعنى الشيب» وثبت قوله يعنى الشيب في رواية أبي ذر وحده، وقد اختلف أهل التفسير فيه فالأكثر على أن المراد به الشيب لأنه يأتي في سن الكهولة فما بعدها، وهو علامة لمفارقة سن الصبي الذي هو مظنة اللهو، وقال علي: المراد به النبي صلى الله عليه وسلم، واختلفوا أيضاً في المراد بالتعمير في الآية على أقوال: أحدها أنه أربعون سنة، نقله الطبري عن مسروق وغيره، وكأنه أخذه من قوله «بلغ أشده وبلغ أربعين سنة». والثاني ست وأربعون سنة أخرجه ابن مردويه من طريق مجاهد عن ابن عباس وتلا الآية، ورواه رجال الصحيح، إلا ابن خثيم فهو صدوق وفيه ضعف. والثالث سبعون سنة أخرجه ابن مردويه من طريق عطاء عن ابن عباس ﴿أَوْ لَمْ نَعْمَرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرُ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ﴾ فقال نزلت تعبيراً لأبناء السبعين، وفي إسناده يحيى بن ميمون وهو ضعيف الرابع ستون، وتمسك قائله بحديث الباب وورد في بعض طرقه التصريح بالمراد، فأخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق سعيد بن سليمان عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة بلفظ «العمر الذي أعذر الله فيه لابن آدم ستون سنة: «أَوْ لَمْ نَعْمَرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرُ» وأخرجه ابن مردويه من طريق حماد بن زيد عن أبي حازم عن سهل بن سعد مثله. الخامس التردد بين الستين والسبعين أخرجه ابن مردويه من طريق أبي معشر عن سعيد عن أبي هريرة بلفظ «من عمر ستين أو سبعين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر» وأخرجه أيضاً من طريق معتمر بن سليمان عن معمر عن رجل من غفار يقال له محمد عن سعيد عن أبي هريرة بلفظ «من بلغ الستين والسبعين» ومحمد الغفاري هو ابن معن الذي أخرجه البخاري من طريقه اختلف عليه في لفظه، كما اختلف على سعيد المقبري في لفظه، وأصح الأقوال في ذلك ما ثبت في حديث الباب ويدخل في هذا حديث «معتك المنايا ما بين ستين وسبعين» أخرجه أبو يعلى من طريق إبراهيم بن الفضل عن سعيد عن أبي هريرة، وإبراهيم ضعيف. قوله (حدثنا عبد السلام بن مطهر) بضم أوله وفتح المهمله وتشديد الهاء المفتوحة وشيخه عمر بن علي هو المقدمي، وقد تقدم بهذا الإسناد إلى أبي هريرة حديث آخر وذكرت أن عمر مدلس وأنه أورده بالنعنة وبينت

عذر البخارى فى ذلك أنه وجد من وجه آخر مصرح فيه بالسماح ، وأما هذا الحديث فقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن رجل من بنى غفار عن سعيد المقبرى بنحوه ، وهذا الرجل المبهم هو معن بن محمد الغفارى ، فهى متابعة قوية لعمر بن على أخرجه الإسماعيلى من وجه آخر عن معمر ، ووقع لشيخه فيه وهم ليس هذا موضع بيانه .

**قوله ( أعذر الله )** الإعذار إزالة العذر ، والمعنى أنه لم يبق له اعتذار كأن يقول لو مد لى فى الأجل لفعلت ما أمرت به ، يقال أعذر إليه إذا بلغه أقصى الغاية فى العذر ومكنه منه . وإذا لم يكن له عذر فى ترك الطاعة مع تمكنه منها بالعمر الذى حصل له فلا ينبغى له حيثئذ إلا الاستغفار والطاعة والإقبال على الآخرة بالكلية ، ونسبة الإعذار إلى الله مجازية والمعنى أن الله لم يترك للعبد سببا فى الاعتذار يتمسك به . والحاصل أنه لا يعاقب إلا بعد حجة .

**قوله ( آخر أجله )** يعنى أطاله ( حتى بلغه ستين سنة ) وفى رواية معمر « لقد أعذر الله إلى عبد أخياه حتى يبلغ ستين سنة أو سبعين سنة ، لقد أعذر الله إليه ، لقد أعذر الله إليه » .

**قوله ( تابعه أبو حازم وابن عجلان عن المقبرى )** أما متابعة أبى حازم وهو سلمة بن دينار فأخرجها الإسماعيلى من طريق عبد العزيز بن أبى حازم « حدثنى أبى عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة » كذا أخرجه الحفاظ عن عبد العزيز بن أبى حازم وخالفهم هارون بن معروف فرواه عن ابن أبى حازم عن أبيه عن سعيد المقبرى عن أبيه عن أبى هريرة أخرجه الإسماعيلى ، وإدخاله بين سعيد وأبى هريرة فيه رجلا من المزيديين متصل الأسانيد ، وقد أخرجه أحمد والنسائى من رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبى حازم عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة بغير واسطة . وأما طريق محمد بن عجلان فأخرجه أحمد من رواية سعيد بن أبى أيوب عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبى هريرة بلفظ « من أتت عليه ستون سنة فقد أعذر الله إليه فى العمر » قال ابن بطال : إنما كانت الستون حدا لهذا لأنها قريبة من المعتكك وهى سن الإنابة والخشوع وترقب المنية فهذا إعذار بعد إعذار لطفاً من الله بعباده حتى نقلهم من حالة الجهل إلى حالة العلم ، ثم أعذر إليهم فلم يعاقبهم إلا بعد الحجج الواضحة وإن كانوا فطروا على حب الدنيا وطول الأمل لكنهم أمروا بمجاهدة النفس فى ذلك ليمثلوا ما أمروا به من الطاعة وينزجروا عما نهوا عنه من المعصية . وفى الحديث إشارة إلى أن استكمال الستين مظنة لانقضاء الأجل . وأصرح من ذلك ما أخرجه الترمذى بسند حسن إلى أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة رفعه « أعمار أمتى ما بين الستين إلى السبعين ، وأقلهم من يجوز ذلك » . قال بعض الحكماء الأسنان أربعة سن الطفولية ، ثم الشباب ، ثم الكهولة ، ثم الشيخوخة وهى آخر الأسنان ، وغالب ما يكون ما بين الستين والسبعين فحينئذ يظهر ضعف القوة بالنقص والانحطاط ، فينبغى له الإقبال على الآخرة بالكلية لاستحالة أن يرجع إلى الحالة الأولى من النشاط والقوة . وقد استنبط منه بعض الشافعية أن من استكمل ستين فلم يحج مع القدرة فإنه يكون مقصراً ويأثم إن مات قبل أن يحج ، بخلاف ما دون ذلك . الحديث الثانى ،

**قوله ( يونس )** هو ابن يزيد الأئلى .

**قوله ( لا يزال قلب الكبير شاباً فى اثنتين : فى حب الدنيا وطول الأمل )** المراد بالأمل هنا محبة طول

العمر ، فسره حديث أنس الذى بعده فى آخر الباب ، وسماه شاباً إشارة إلى قوة استحكام حبه للمال ، أو هو من باب المشاكلة والمطابقة .

**قوله ( قال ليث عن يونس ، وابن وهب عن يونس ، عن ابن شهاب أخبرنى سعيد )** هو ابن المسيب ( وأبو سلمة ) يعنى كلاهما عن أى هريرة . أما رواية ليث وهو ابن سعد فوصلها الإسماعيلى من طريق أى صالح كاتب الليث « حدثنا الليث حدثنى يونس هو ابن يزيد عن ابن شهاب أخبرنى سعيد وأبو سلمة عن أى هريرة بلفظه إلا أنه قال « المال » بدل الدنيا . وأما رواية ابن وهب فوصلها مسلم عن حرمة عنه بلفظ « قلب الشيخ شاب على حب اثنتين طول الحياة وحب المال » وأخرجه الإسماعيلى من طريق أيوب بن سويد عن يونس مثل رواية ابن وهب سواء ، وأخرجه البيهقى من وجه آخر عن أى هريرة بزيادة فى أوله قال « إن ابن آدم يضعف جسمه وينحل لحمه من الكبر وقلبه شاب » . الحديث الثالث .

**قوله ( حدثنا مسلم )** كذا لأى ذر غير منسوب ولغيره « حدثنا مسلم بن إبراهيم » وهشام هو الدستوائى .

**قوله ( يكبر )** بفتح الموحدة أى يطعن فى السن .

**قوله ( ويكبر معه )** بضم الموحدة أى يعظم ، ويجوز الفتح ، ويجوز الضم فى الأول تعبيراً عن الكثرة وهى كثرة عدد السنين بالعظم .

**قوله ( اثنتان حب المال وطول العمر )** فى رواية أى عوانة عن قتادة عند مسلم « يهرم ابن آدم ويشب معه اثنتان الحرص على المال ، والحرص على العمر » ثم أخرجه من طريق معاذ بن هشام عن أبيه قاله بمثله .

**قوله ( رواه شعبة عن قتادة )** وصله مسلم من رواية محمد بن جعفر عن شعبة ولفظه « سمعت قتادة يحدث عن أنس ، بنحوه » وأخرجه أحمد عن محمد بن جعفر بلفظ « يهرم ابن آدم ويشب منه اثنتان » وفائدة هذا التعليق دفع توهم الانقطاع فيه لكون قتادة مدلساً وقد عنعنه ، لكن شعبة لا يحدث عن المدلسين إلا بما علم أنه داخل فى سماعهم فيستوى فى ذلك التصريح والعنونة بخلاف غيره . قال النووى هذا مجاز واستعارة ومعناه : أن قلب الشيخ كامل الحب للمال متحكم فى ذلك كاحتكام قوة الشاب فى شبابه ، هذا صوابه ، وقيل فى تفسيره غير هذا مما لا يرتضى ، وكأنه أشار إلى قول عياض : هذا الحديث فيه من الطائفة ويدع الكلام الغاية ، وذلك أن الشيخ من شأنه أن تكون آماله وحرصه على الدنيا قد بليت على بلاء جسمه إذا انقضى عمره ولم يبق له إلا انتظار الموت ، فلما كان الأمر بضده ذم . قال : والتعبير بالشاب إشارة إلى كثرة الحرص وبعد الأمل الذى هو فى الشباب أكثر وبهم أليق لكثرة الرجاء عادة عندهم فى طول أعمارهم ودوام استمتاعهم ولذاتهم فى الدنيا . قال القرطبى : فى هذا الحديث كراهة الحرص على طول العمر وكثرة المال وأن ذلك ليس بمحمود . وقال غيره : الحكمة فى التخصيص بهذين الأمرين أن أحب الأشياء إلى ابن آدم نفسه ، فهو راغب فى بقائها فأحب لذلك طول العمر ، وأحب المال لأنه من أعظم الأسباب فى دوام الصحة التى ينشأ عنها غالباً طول العمر ، فكلما أحس بقرب نفاد ذلك أشتد حبه له ورغبته فى دوامه . واستدل به على أن الإرادة فى القلب خلافاً لمن قال إنها فى الرأس ، قاله المازرى .

( تنبيه ) : قال الكرماني كان ينبغى له أن يذكر هذا الحديث فى الباب السابق يعنى « باب فى الأمل وطوله » .

قلت : ومناسبته للباب الذى ذكره فيه ليست ببعيدة ولا خفية .

## باب العمل الذي يُبتَغى به وجهُ الله، فيه سعدٌ

[٦٤٢٢] ٦١٩٨- فامعاذُ بن أسد قال أنا عبدُ الله قال أنا معمرٌ عن الزُّهري قال أخبرني محمودُ بن الربيع - وزعم محمود أنه عقل رسولُ الله صلى الله عليه، وعقلُ مَجَّةٍ مَجَّها من دلو كانت في دارهم. قال سمعتُ عتبَانَ بن مالك الأنصاري ثم أحد بني سالم قال: غدا علي رسولُ الله صلى الله عليه فقال: «لن يُوافي عُبد يومَ القيامة يقولُ لا إله إلا الله يبتغي بها وجهَ الله إلا حرمَ الله عليه النارَ».

[٦٤٢٤] ٦١٩٩- ناقيةُ قال نا يعقوبُ بن عبد الرحمن عن عمرو عن سعيدِ المقبري عن أبي هريرة أن رسولَ الله صلى الله عليه قال: «يقولُ الله: ما لعبدٍ المؤمنِ عندي جزاء إذا قبضتُ صفيهُ من أهل الدنيا ثم احتسبهُ إلا الجنة».

**قوله (باب العمل الذي يبتغي به وجه الله تعالى)** ثبتت هذه الترجمة للجميع، وسقطت من شرح ابن بطل فاضاف حديثها عن عتبان الذي قبله، ثم أخذ في بيان المناسبة لترجمة من بلغ ستين سنة فقال: خشي المصنف أن يظن أن من بلغ الستين وهو مواظب على المعصية أن ينفذ عليه الوعيد، فأورد هذا الحديث المشتمل على أن كلمة الإخلاص تنفع قائلها، إشارة إلى أنها لا تخص أهل عمر دون عمر ولا أهل عمل دون عمل، قال: ويستفاد منه أن التوبة مقبولة ما لم يصل إلى الحد الذي ثبت النقل فيه أنها لا تقبل معه وهو الوصول إلى الغرغرة. وتبعه ابن المنير فقال: يستفاد منه أن الأعذار لا تقطع التوبة بعد ذلك وإنما تقطع الحجة التي جعلها الله للعبد بفضلها، ومع ذلك فالرجاء باقٍ بدليل حديث عتبان وما ذكر معه. قلت: وعلى ما وقع في الأصول فهذه مناسبة تعقيب الباب الماضي بهذا الباب.

**قوله (فيه سعد)** كذا للجميع، وسقط للنسفي وللإسماعيلي وغيرهما، وسعد فيما يظهر لي هو ابن أبي وقاص، وحديثه المشار إليه ما تقدم في المغازي وغيرها من رواية عامر بن سعد عن أبيه في قصة الوصية وفيه «الثالث والثلاث كثير» وفيه قوله «فقلت يا رسول الله أخلف بعد أصحابي؟ قال: إنك لن تخلف فتعمل عملاً تبتغي به وجه الله إلا ازدادت به درجة ورفعة» الحديث، وقد تقدم هذا اللفظ في كتاب الهجرة إلى المدينة. ثم ذكر المصنف طرفاً من حديث محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك.

**قوله (حدثنا معاذ بن أسد)** هو المروزي، وشيخه عبد الله هو ابن المبارك.

**قوله (غدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لن يوافي)** هكذا أورده مختصراً، وليس هذا القول معقباً بالغدو بل بينهما أمور كثيرة من دخول النبي صلى الله عليه وسلم منزله وصلاته فيه وسؤالهم أن يتأخر عندهم حتى يطعموه وسؤاله عن مالك بن الدخشم وكلام من وقع في حقه والمراجعة في ذلك، وفي آخره ذلك القول المذكور هنا، وقد أورده في «باب المساجد في البيوت» في أوائل الصلاة وأورده أيضاً مطولاً من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري في أبواب صلاة التطوع، وأخرج منه أيضاً في أوائل الصلاة في «باب إذا زار قوماً فطلى عندهم» عن معاذ بن أسد بالسند المذكور في حديث الباب من المتن طرفاً غير المذكور هنا، وقوله في هذه الرواية «حرم الله عليه النار» وقع في الرواية الماضية «حرمه الله على النار» قال الكرماني ما ملخصه: والمعنى واحد لوجود التلازم بين الأمرين، واللفظ الأول هو الحقيقة لأن النار تأكل ما يلقي فيها، والتحرير يناسب الفاعل فيكون اللفظ الثاني مجازاً.

قوله ( يعقوب بن عبد الرحمن ) هو الإسكندراني .

قوله ( عن عمرو ) هو ابن أوى عمرو مولى المطلب .

قوله ( إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يقول الله تعالى ما لعبدى المؤمن عندى جزاء ) أى ثواب ولم أر لفظ جزاء فى رواية الإسماعيل عن الحسن بن سفيان ، ولأوى نعيم من طريق السراج كلاهما عن قتيبة .

قوله ( إذا قبضت صفيه ) بفتح الصاد المهملة وكسر الفاء وتشديد التحتانية وهو الحبيب المصافى كالولد والأخ وكل من يحبه الإنسان ، والمراد بالقبض قبض روحه وهو الموت .

قوله ( ثم احتسبه إلا الجنة ) قال الجوهري احتسب ولده إذا مات كبيراً . فإن مات صغيراً قيل أفرطه ، وليس هذا التفصيل مراداً هنا بل المراد باحتسبه صبر على فقدته راجياً الأجر من الله على ذلك ، وأصل الحسبة بالكسر الأجرة ، والاحتساب طلب الأجر من الله تعالى خالصاً . واستدل به ابن بطال على أن من مات له ولد واحد يلتحق بمن مات له ثلاثة وكذا اثنان ، وأن قول الصحابي كما مضى فى « باب فضل من مات له ولد » من كتاب الجنائز « ولم نسأله عن الواحد » لا يمنع من حصول الفضل لمن مات له واحد ، فلعنه صلى الله عليه وسلم سئل بعد ذلك عن الواحد فأخبر بذلك ، أو أنه أعلم بأن حكم الواحد حكم ما زاد عليه فأخبر به . قلت : وقد تقدم فى الجنائز تسمية من سأل عن ذلك ، والرواية التى فيها « ثم لم نسأله عن الواحد » ولم يقع لى إذ ذاك وقوع السائل عن الواحد . وقد وجدت من حديث جابر ما أخرجه أحمد من طريق محمود ابن أسد عن جابر وفيه « قلنا يا رسول الله واثنان ؟ قال : واثنان . قال محمود فقلت لجابر أراكم لو قلتم واحداً لقال واحد ، قال وأنا والله أظن ذاك » ورجاله موثقون . وعند أحمد والطبرانى من حديث معاذ رفعه « أوجب ذو الثلاثة . فقال له معاذ : وذو الاثنان ؟ قال : وذو الاثنان » زاد فى رواية الطبرانى قال « أو واحد » وفى سنده ضعف . وله فى الكبير والأوسط من حديث جابر بن سمرة رفعه « من دفن له ثلاثة فصبر » الحديث وفيه « فقالت أم أيمن : وواحد ؟ فسكت ثم قال : بأمر أيمن من دفن واحداً فصبر عليه واحتسبه وجبت له الجنة » وفى سندهما ناصح بن عبد الله وهو ضعيف جداً . ووجه الدلالة من حديث الباب أن الصفى أعم من أن يكون ولداً أم غيره وقد أفرد ورتب الثواب بالجنة لمن مات له فاحتسبه ، ويدخل فى هذا ما أخرجه أحمد والنسائى من حديث قره بن إياس « أن رجلاً كان يأتى النبى صلى الله عليه وسلم ومعه ابن له ، فقال : أتجبه ؟ قال : نعم . ففقده فقال ما فعل فلان ؟ قالوا : يا رسول الله مات ابنه ، فقال : ألا تحب أن لا تأتى باباً من أبواب الجنة ، إلا وجدته ينتظرك . فقال رجل : يا رسول الله أله خاصة أم لكلنا ؟ قال : بل لكلكم » وسنده على شرط الصحيح وقد صححه ابن حبان والحاكم .

بما يحذر من زهرة الدنيا ، والتنافس فيها

[٦٤٢٥]

٦٢٠٠- نا إسماعيل بن عبد الله قال نا إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة عن موسى بن عتبة قال ابن شهاب حدثني عروة بن الزبير أن المسور بن مخرمة أخبره أن عمرو بن عوف - وهو حليف لبني عامر بن لؤي كان شهيداً بدرًا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأتي بجزيتهما، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو صالح أهل البحرين فأمر عليهم

العلاء بن الحضرمي، فقدم أبو عبيدة بمال من البحرين، فسمعت الأنصارُ بقدومه، فوافَتْ صلاةُ الصبحِ مع رسول الله صلى الله عليه، فلما انصرفَ تعرَّضوا له، فتبسم رسول الله صلى الله عليه حينَ رآهم وقال: «أظنَّكم سمعتم بقدوم أبي عبيدة وأنه جاء بشيءٍ»، فقالوا: أجل يا رسول الله، قال: «فأبشروا وأملوا ما يسرُّكم، فوالله ما الفقر أخشى عليكم، ولكن أخشى عليكم أن تبسطَ عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها، وتلهيكم كما ألهمهم».

[٦٤٢٦] ٦٢٠١- نا قتيبة قال نا ليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه خرج يوماً فصلَّى على أهل أحدٍ صلاته على الميت، ثم انصرف إلى المنبر فقال: «إني فرط لكم وأنا شهيدٌ عليكم، وإني والله لأنظرُ إلى حوضي الآن، وإني قد أعطيتُ مفاتيحَ خزائن الأرض - أو مفاتيحَ الأرض - وإني والله ما أخافُ عليكم أن تشركوا بعدي، ولكني أخافُ عليكم أن تنافسوا فيها».

[٦٤٢٧] ٦٢٠٢- نا إسماعيل قال نا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «إنَّ أكثرَ ما أخافُ عليكم ما يخرجُ الله لكم من بركات الأرض» قيل: ما بركات الأرض؟ قال: «زهرة الدنيا». فقال له رجل: هل يأتي الخيرُ بالشرِّ؟ فصمت النبي صلى الله عليه حتى ظننتُ أنه يُنزَلُ عليه، ثم جعل يمسحُ عن جبينه، قال: «أين السائل؟» قال: أنا. قال أبو سعيد: لقد حمدناه حين طلع ذلك، قال: «لا يأتي الخيرُ إلا بالخير. إن هذا المال خضرةٌ حلوة، وإن كلَّ ما أُنبت الربيعُ يقتل حَبَطاً أو يُلْمُ، إلا آكلة الخضرة، أكلت حتى إذا امتدَّتْ خاصرتها استقبلت الشمس فاجترتْ وثلطت وبالت، ثم عادت وأكلت، وإنَّ هذا المال حلوة: من أخذه بحقه، ووضعه في حقه، فنعم المعونة هو. وإن أخذه بغير حقه كان كالذي يأكل ولا يشبع».

[٦٤٢٨] ٦٢٠٣- حدثني محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة قال سمعت أبا جمرَةَ قال نا زهيد بن زهير قال سمعتُ عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه قال: «خيركم قرني، ثم الذين يلونهم؛ ثم الذين يلونهم» مرتين، قال عمران: فما أدري قال النبي صلى الله عليه بعد قوله مرتين أو ثلاثاً، «ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن».

[٦٤٢٩] ٦٢٠٤- نا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه قال: «خيرُ الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قومٌ من بعدهم تسبقُ شهادتهم أيمانهم وأيمانهم شهادتهم».

[٦٤٣٠] ٦٢٠٥- نا يحيى بن موسى قال نا وكيع قال نا إسماعيل عن قيس قال سمعتُ خباباً وقد اکتوى يومئذٍ سبْعاً في بطنه وقال: لولا أن رسول الله صلى الله عليه نهانا أن ندعو بالموت لدعوتُ بالموت، إن أصحاب محمد مضوا ولم تنقصهم الدنيا بشيءٍ، وإنَّا أصبنا من الدنيا ما لا نجدُ له موضعاً إلا التراب.

[٦٤٣١] ٦٢٠٦- حدثني محمد بن المثنى قال نا يحيى عن إسماعيل قال نا قيس قال: أتيتُ خباباً وهو

يبنى حائطاً له فقال : إن أصحابنا الذين مضوا لم تنقصهم الدنيا شيئاً ، وإننا أصبنا من بعدهم شيئاً لا نجد له موضعاً إلا في التراب .

[٦٤٣٢] ٦٢٠٧- نا محمد بن كثير عن سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن خباب قال : هاجرنا مع النبي صلى الله عليه .

قوله ( باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ) المراد بزهرة الدنيا بهجتها ونضارتها وحسنها والتنافس يأتي بيانه في الباب . ذكر فيه سبعة أحاديث : الحديث الأول ،

قوله ( إسماعيل بن عبد الله ) هو ابن أوى أويس .

قوله ( عن موسى بن عقبة هو عم إسماعيل الراوى عنه ) .

قوله ( قال : قال ابن شهاب ) هو الزهرى

قوله ( أن عمرو بن عوف ) تقدم بيان نسبه في الجزية . وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق وهم موسى وابن شهاب وعروة وصحبايان وهما المسور وعمرو ، وكلهم مدنيون وكذا بقية رجال الإسناد من إسماعيل فصاعداً .

قوله ( إلى البحرين ) سقط « إلى » من رواية الأكثر وثبت للكشميهنى .

قوله ( فوافقت ) في رواية المستمل والكشميهنى « فواف » .

قوله ( فوالله ما الفقر أخشى عليكم ) بنصب الفقر أى ما أخشى عليكم الفقر ، ويجوز الرفع بتقدير ضمير أى ما الفقر أخشاه عليكم ، والأول هو الراجح ، وخص بعضهم جواز ذلك بالشعر ، وهذه الخشية يحتمل أن يكون سببها علمه أن الدنيا ستفتح عليهم ويحصل لهم الغنى بالمال ، وقد ذكر ذلك في أعلام النبوة مما أخر صلي الله عليه وسلم بوقوعه قبل أن يقع فوقه . وقال الطيبى : فائدة تقديم المفعول هنا الاهتمام بشأن الفقر ، فإن الوالد المشفق إذا حضره الموت كان اهتمامه بحال ولده في المال ، فأعلم صلي الله عليه وسلم أصحابه أنه وإن كان لهم في الشفقة عليهم كالأب لكن حاله في أمر المال يخالف حال الوالد ، وأنه لا يخشى عليهم الفقر كما يخشاه الوالد ، ولكن يخشى عليهم من الغنى الذى هو مطلوب الوالد لولده . والمراد بالفقر العهدى وهو ما كان عليه الصحابة من قلة الشيء ويحتمل الجنس والأول أولى ، ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى أن مضرة الفقر دون مضرة الغنى ، لأن مضرة الفقر دنيوية غالباً ومضرة الغنى دينية غالباً .

قوله ( فتنافسوها ) بفتح المثناة فيها ، والأصل فتنافسوا فحذفت إحدى التاءين ، والتنافس من المنافسة وهى الرغبة فى الشيء ومحبة الانفراد به والمغالبة عليه ، وأصلها من الشيء النفيس فى نوعه ، يقال نافست فى الشيء منافسة ونفاسة ونفاساً ، ونفس الشيء بالضم نفاسة صار مرغوباً فيه ، ونفست به بالكسر بخلت ، ونفست عليه لم أره أهلاً لذلك .

قوله ( فتهلككم ) أى لأن المال مرغوب فيه فترتاح النفس لطلبه فتمنع منه فتقع العداوة المقتضية للمقاتلة المفضية إلى الهلاك . قال ابن بطال : فيه أن زهرة الدنيا ينبغى لمن فتحته عليه أن يحذر من سوء عاقبتها وشر فتنها ، فلا يطمئن إلى زخرفها ولا ينافس غيره فيها ، ويستدل به على أن الفقر أفضل من الغنى لأن فتنة الدنيا



مقرونة بالغنى والغنى مظنة الوقوع فى الفتنة التى قد تجر إلى هلاك النفس غالباً والفقير آمن من ذلك .  
الحديث الثانى حديث عقبة بن عامر فى صلاته صلى الله عليه وسلم على شهداء أحد بعد ثمان سنين ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى أواخر كتاب الجنائز وعلامات النبوة ، وقوله « أنا فرطكم » بفتح الفاء والراء أى السابق إليه .  
الحديث الثالث حديث أبى سعيد .

**قوله ( إسماعيل )** هو ابن أبى أويس ، وقد وافقه فى رواية هذا الحديث عن مالك بن عامر ابن وهب وإسحق بن محمد وأبو قرّة ، ورواه معن بن عيسى والوليد بن مسلم عن مالك مختصراً كل منهما طرفاً ، وليس هو فى الموطأ قاله الدارقطنى فى « الغرائب » .

**قوله ( عن أبى سعيد الخدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أكثر ما أخاف عليكم )** فى رواية هلال بن أبى ميمونة عن عطاء بن يسار الماضية فى كتاب الزكاة فى أوله « إنه سمع أباً سعيد الخدرى يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله فقال : إن مما أخاف عليكم من بعدى ما يفتح عليكم » وفى رواية السرخسى « إنى مما أخاف » وما فى قوله ما يفتح فى موضع نصب لأنها اسم أن ، و« مما » فى قوله « إن مما » فى موضع رفع لأنها خبر .

**قوله ( زهرة الدنيا )** زاد هلال « وزينتها » وهو عطف تفسير ، وزهرة الدنيا بفتح الزاى وسكون الهاء . وقد قرئ فى الشاذ عن الحسن وغيره بفتح الهاء فليل هما بمعنى مثل جهرة وجهرة ، وقيل بالتحريك جمع زاهر كفاجر وفجرة ، والمراد بالزهرة الزينة والبهجة كما فى الحديث ، والزهرة مأخوذة من زهرة الشجر وهو نورها بفتح النون ، والمراد ما فيها من أنواع المتاع والعين والثياب والزروع وغيرها مما يفتخر الناس بحسنه مع قلة البقاء .

**قوله ( فقال رجل )** لم أقف على اسمه .

**قوله ( هل يأتى )** فى رواية هلال « أو يأتى » وهى بفتح الواو والهمزة للاستفهام والواو عاطفة على شئ مقدر أى أنصير النعمة عقوبة ؟ لأن زهرة الدنيا نعمة من الله فهل تعود هذه النعمة نقمة ؟ وهو استفهام استرشاد لا إنكار ، والباء فى قوله « بالشر » صلة ليأتى ، أى هل يستجلب الخير الشر ؟ .

**قوله ( ظننت )** فى رواية الكشميهنى « ظننا » وفى رواية هلال « فرئنا » بضم الراء وكسر الهمزة وفى رواية الكشميهنى « فأرئنا » بضم الهمزة .

**قوله ( ينزل عليه )** أى الوحي ، وكأنهم فهموا ذلك بالقرينة من الكيفية التى جرت عادته بها عندما يوحى إليه .

**قوله ( ثم جعل يمسح على جبينه )** فى رواية الدارقطنى « العرق » وفى رواية هلال « فيمسح عنه الرخصاء » بضم الراء وفتح المهملة ثم المعجمة والمد هو « العرق » وقيل الكثير ، وقيل عرق الحمى ، وأصل الرخص بفتح ثم سكون الغسل ، ولهذا فسره الخطائى أنه عرق يرحض الجلد لكثرة .

**قوله ( قال أبو سعيد لقد حمدناه حين طلع لذلك )** فى رواية المستملى « حين طلع ذلك » وفى رواية هلال « وكأنه حمده » . والحاصل أنهم لاموه أولاً حيث رأوا سبوت النبى صلى الله عليه وسلم فظنوا أنه أغضبه ، ثم

حمدوه آخر لما رأوا مسأله سبباً لاستفادة ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم . وأما قوله « وكأنه حمده » فأخذه من قرينة الحال .

**قوله ( لا يأتي الخير إلا بالخير )** زاد في رواية الدارقطني تكرار ذلك ثلاث مرات ، وفي رواية هلال « إنه لا يأتي الخير بالشر » ويؤخذ منه أن الرزق ولو كثر فهو من جملة الخير ، إنما يعرض له الشر بعارض البخل به عمن يستحقه والإسراف في إنفاقه فيما لم يشرع ، وأن كل شيء قضى الله أن يكون خيراً فلا يكون شراً وبالعكس ، ولكن يخشى على من رزق الخير أن يعرض له في تصرفه فيه ما يجلب له الشر . ووقع في مرسل سعيد المقبري عند سعيد بن منصور « أو خير هو ؟ ثلاث مرات » وهو استفهام إنكار ، أي أن المال ليس خيراً حقيقياً وإن سمي خيراً لأن الخير الحقيقي هو ما يعرض له من الإنفاق في الحق ، كما أن الشر الحقيقي فيه ما يعرض له من الإمساك عن الحق والإخراج في الباطل ، وما ذكر في الحديث بعد ذلك من قوله « إن هذا المال خضرة حلوة » كضرب المثل بهذه الجملة .

**قوله ( أن هذا المال )** في رواية الدارقطني « ولكن هذا المال الخ » ومعناه أن صورة الدنيا حسنة موقنة ، والعرب تسمى كل شيء مشرق ناضر أخضر ، وقال ابن الأنباري : قوله « المال خضرة حلوة » ليس هو صفة المال وإنما هو للتشبيه . كأنه قال : المال كالبقلة الخضراء الحلوة ، أو التاء في قوله خضرة وحلوة باعتبار ما يشتمل عليه المال من زهرة الدنيا ، أو على معنى فائدة المال أي أن الحياة به أو العيشة ، أو أن المراد بالمال هنا الدنيا لأنه من زينتها ، قال الله تعالى ﴿ المال والبنون زينة الحياة الدنيا ﴾ وقد وقع في حديث أبي سعيد أيضاً المخرج في السنن « الدنيا خضرة حلوة » فيتوافق الحديثان ، ويحتمل أن تكون التاء فيهما للمبالغة .

**قوله ( وإن كل ما أنبت الربيع )** أي الجدول ، وإسناد الإثبات إليه مجازي والمنبت في الحقيقة هو الله تعالى ، وفي رواية هلال « وإن مما ينبت » ومما في قوله مما ينبت للتكثير وليست من للتبعية لتوافق رواية « كل ما أنبت » وهذا الكلام كله وقع كالمثل للدنيا ، وقد وقع التصريح بذلك في مرسل سعيد المقبري .

**قوله ( يقتل حبطاً أو يلم )** أما حبطاً فبفتح المهملة والموحدة والطاء مهملة أيضاً ، والحبط انتفاخ البطن من كثرة الأكل يقال حبطت الدابة تحبط حبطاً إذا أصابت مرعى طيباً فأمعنت في الأكل حتى تنتفخ فتموت ، وروى بالخاء المعجمة من التخبط وهو الاضطراب والأول المعتمد ، وقوله « يلم » بضم أوله أي يقرب من الهلاك .

**قوله ( إلا )** بالتشديد على الاستثناء ، وروى بفتح الهمة وتخفيف اللام للاستفتاح .

**قوله ( آكلة )** بالمد وكسر الكاف ، « الخضرة » بفتح الخاء وكسر الضاد المعجمتين للأكثر وهو ضرب من الكلاء يعجب الماشية وواحدة خضرة وفي رواية الكشميني بضم الخاء وسكون الضاد وزيادة الهاء في آخره ، وفي رواية السرخسي « الخضراء » بفتح أوله وسكون ثانيه وبالمد ، ولغيرهم بضم أوله وفتح ثانيه جمع خضرة .

**قوله ( امتلأت خاصرتها )** تشبيه خاصة بخاء معجمة وصاد مهملة وهما جانباً البطن من الحيوان ، وفي رواية الكشميني « خاصرتها » بالإنفراد .

**قوله ( أتت )** بمشاة أي جاءت وفي رواية هلال « استقبلت » .

**قوله ( اجترت )** بالجيم أى استرفعت ما أدخلته فى كرشها من العلف فأعادت مضغه .

**قوله ( وثلثت )** بثلاثة ولام مفتوحتين ثم طاء مهملة وضبطها ابن التين بكسر اللام أى ألقت ما فى بطنها رقيقا ، زاد الدارقطنى « ثم عادت فأكلت » والمعنى أنها إذا شبع فتثقل عليها ما أكلت تحيلت فى دفعه بأن تجتر فيزداد نعومة ، ثم تستقبل الشمس فتحمى بها فيسهل خروجه ؛ فإذا خرج زال الانتفاخ فسلمت ، وهذا بخلاف من لم يتمكن من ذلك فإن الانتفاخ يقتلها سريعا ، قال الأزهري : هذا الحديث إذا فرق لم يكذب يظهر معناه ، وفيه مثان أحدهما للمفرط فى جمع الدنيا المانع من إخراجها فى وجهها وهو ما تقدم أى الذى يقتل حبطا . والثانى المقتصد فى جمعها وفى الانتفاع بها وهو آكلة الخضر فإن الخضر ليس من أحرار البقول التى ينبتها الربيع ولكنها الحبة والحبة ما فوق البقل ودون الشجر التى ترعاها المواشى بعد هيج البقول ، فضرب آكلة الخضر من المواشى مثلاً لمن يقتصد فى أخذ الدنيا وجمعها ولا يحمله الحرص على أخذها بغير حقها ولا منعها من مستحقها ، فهو ينجو من وبالها كما نجت آكلة الخضر ، وأكثر ما تحبط الماشية إذا انحبس رجييعها فى بطنها . وقال الزين بن المنير : آكلة الخضر هى بهيمة الأنعام التى ألف الخاطبون أحوالها فى سومها ورعيها وما يعرض لها من البشم وغيره ، والخضر والنبات الأخضر وقيل حرار العشب التى تستلذ الماشية أكله فتستكثر منه ، وقيل هو ما ينبت بعد إدراك العشب وهياجه فإن الماشية تقتطف منه مثلاً شيئاً فشيئاً ولا يصينها منه ألم ، وهذا الأخير فيه نظر فإن سياق الحديث يقتضى وجود الحبط للجميع إلا لمن وقعت منه المداومة حتى اندفع عنه ما يضره ، وليس المراد أن آكلة الخضر لا يحصل لها من أكله ضرر ألبتة ، والمستثنى آكلة الخضر بالوصف المذكور لا كل من اتصف بأنه آكلة الخضر ، ولعل قائله وقعت له رواية فيها « يقتل أو يلم إلا آكلة الخضر » ولم يذكر ما بعده فشرحه على ظاهر هذا الاختصار .

**قوله ( فنعم المعونة )** هو فى رواية هلال « فنعم صاحب المسلم هو » .

**قوله ( وإن أخذه بغير حقه )** فى رواية هلال « وأنه من يأخذه بغير حقه » .

**قوله ( كالذى يأكل ولا يشبع )** زاد هلال « ويكون شهيداً عليه يوم القيامة » يحتمل أن يشهد عليه حقيقة بأن ينطقه الله تعالى ، ويجوز أن يكون مجازاً ، والمراد شهادة الملك الموكل به . ويؤخذ من الحديث التمثيل لثلاثة أصناف ، لأن الماشية إذا رعت الخضر للتغذية إما أن تقتصر منه على الكفاية ، وإما أن تستكثر ، الأول الزهاد والثانى إما أن يحتال على إخراج ما لو بقى لضر فإذا أخرجه زال الضر واستمر النفع ، وإما أن يهمل ذلك ، الأول العاملون فى جميع الدنيا بما يجب من إمساك وبذل ، والثانى العاملون فى ذلك بخلاف ذلك . وقال الطيبى : يؤخذ منه أربعة أصناف : فمن أكل منه أكل مستلذ مفرط منهمك حتى تنتفخ أضلاعه ولا يقلع فيسرع إليه الهلاك ، ومن أكل كذلك لكنه أخذ فى الاحتياط لدفع الداء بعد أن استحكم فغلبه فأهلكه ، ومن أكل كذلك لكنه أبادر إلى إزالة ما يضره وتحيل فى دفعه حتى انهضم فيسلم ، ومن أكل غير مفرط ولا منهمك وإنما اقتصر على ما يسد جوعته ويمسك ريقه ، فالأول مثال الكافر والثانى مثال العاصى الغافل عن الإقلاع والتوبة إلا عند فوتها والثالث مثال للمخلط المبادر للتوبة حيث تكون مقبولة والرابع مثال الزاهد فى الدنيا الراغب فى الآخرة ، وبعضها لم يصرح به فى الحديث وأخذه منه محتمل ، وقوله « فنعم المعونة » كالتذليل للكلام المتقدم ، وفيه حذف تقديره إن عمل فيه بالحق . وفيه إشارة إلى عكسه ، وهو بئس الرفيق هو لمن عمل فيه بغير الحق ، وقوله « كالذى يأكل ولا يشبع »

ذكر في مقابلة « فنعم المعونة هو » وقوله « ويكون شهيداً عليه » أى حجة يشهد عليه بحرصه وإسرافه وإنفاقه فيما لا يرضى الله . وقال الزين بن المنير : فى هذا الحديث وجوه من التشبيهات بديعة : أولها تشبيه المال ونموه بالنبات وظهوره ، ثانياً تشبيه المهمل في الاكتساب والأسباب بالبهايم المنهمكة في الأعشاب ، وثالثها تشبيه الاستكثار منه والادخار له بالشرة في الأكل والامتلاء منه ، ورابعها تشبيه الخارج من المال مع عظمتها في النفوس حتى أدى إلى المبالغة في البخل به بما تطرحه البهيمة من السلاح ففيه إشارة بديعة إلى استقذاره شرعاً ، وخامسها تشبيه المتقاعد عن جمعه وضمه بالشاه إذا استراحت وحطت جانبها مستقبلية عين الشمس فإنها من أحسن حالاتها سكوناً وسكينة وفيه إشارة إلى إدراكها لمصالحها ، وسادسها تشبيه موت الجامع المانع بموت البهيمة الغافلة عن دفع ما يضرها ، وسابعها تشبيه المال بالصاحب الذي لا يؤمن أن ينقلب عدواً ، فإن المال من شأنه أن يحرز ويشد وثاقه حباً له وذلك يقتضى منعه من مستحقه فيكون سبباً لعقاب مقتنيه ، وثامنها تشبيه أخذه بغير حق بالذى يأكل ولا يشبع . وقال الغزالي : مثل المال مثل الحية التى فيها ترياق نافع وسم نافع ، فإن أصابها العارف الذى يحترز عن شرها ويعرف استخراج ترياقها كان نعمة ، وإن أصابها الغبي فقد لقي البلاء المهلك . وفى الحديث جلوس الإمام على المنبر عند الموعظة في غير خطبة الجمعة ونحوها . وفيه جلوس الناس حوله والتحذير من المنافسة في الدنيا . وفيه استفهام العالم عما يشكل وطلب الدليل لدفع المعارضة . وفيه تسمية المال خيراً ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ وإنه لحب الخير لشديد ﴾ وفى قوله تعالى ﴿ إن ترك خيراً ﴾ . وفيه ضرب المثل بالحكمة وإن وقع في اللفظ ذكر ما يستهجن كالبول فإن ذلك يغتفر لما يترتب على ذكره من المعاني اللائقة بالمقام . وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان ينتظر الوحي عند إرادة الجواب عما يسئل عنه ، وهذا على ما ظنّه الصحابة ، ويجوز أن يكون سكوته ليأتى بالعبارة الوجيزة الجامعة المفهومة . وقد عد ابن دريد هذا الحديث وهو قوله « إن مما ينبت الربيع يقتل حبطاً أو يلم » من الكلام المفرد الوجيز الذى لم يسبق صلى الله عليه وسلم إلى معناه ، وكل من وقع شيء منه في كلامه فإنما أخذه منه . ويستفاد منه ترك العجلة في الجواب إذا كان يحتاج إلى التأمل . وفيه لوم من ظن به تعنت في السؤال وحمد من أجاد فيه ، ويؤيد أنه من الوحي قوله يسمح العرق فإنها كانت عادته عند نزول الوحي كما تقدم في بدء الوحي « وإن جبينه ليتفصد عرقاً » وفيه تفضيل الغنى على الفقر ، ولا حجة فيه لأنه يمكن التمسك به لمن لم يرجح أحدهما على الآخر . والعجب أن النووي قال : فيه حجة لمن رجح الغنى على الفقر ، وكان قبل ذلك شرح قوله « لا يأتى الخير إلا بالخير » على أن المراد أن الخير الحقيقي لا يأتى إلا بالخير ، لكن هذه الزهرة ليست خيراً حقيقياً لما فيها من الفتنة والمنافسة والاشتغال عن كمال الإقبال على الآخرة . قلت : فعلى هذا يكون حجة لمن يفضل الفقر على الغنى والتحقيق أن لا حجة فيه لأحد القولين . وفيه الحض على إعطاء المسكين واليتيم وابن السبيل . وفيه أن المكتسب للمال من غير حله لا يبارك له فيه لتشبيهه بالذى يأكل ولا يشبع . وفيه ذم الإسراف وكثرة الأكل والنهم فيه ، وأن اكتساب المال من غير حله وكذا إمساكه عن إخراج الحق منه سبب لمحقة فيصير غير مبارك كما قال تعالى ﴿ يمحى الله الربا ويرى الصدقات ﴾ . الحديث الرابع حديث عمران بن حصين ،

**قوله ( سمعت أبا حمزة )** هو بالجيم والراء وهو الضبعي نصر بن عمران ، وقد روى شعبة عن أبي حمزة بالمهمل والزاي حديثاً لكنه عند مسلم دون البخارى ، وليس لشعبة في البخارى عن أبي حمزة بهذه الصورة إلا عن نصر بن عمران . وزهدم بالزاي وزن جعفر ومضرب بالضاد المعجمة ثم الموحدة والتشديد باسم الفاعل ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في الشهادات وفى أول فضائل الصحابة ، وكذا الحديث الذى بعده ، الحديث الخامس حديث ابن مسعود .

**قوله ( عن أبي حمزة ) بالمهمله والزاي هو محمد بن ميمون السكري ، وإبراهيم هو النخعي ، وعبيدة بفتح أوله هو ابن عمرو .** الحديث السادس حديث خباب أورده من طريقين في الأولى زيادة على ما في الثانية ، وهو حديث واحد ذكر فيه بعض الرواة ما لم يذكر بعض وأبهم شيئاً قاله شعبة ، وقد تقدمت روايته له عن إسماعيل بن أبي خالد في أواخر كتاب المرضى قبل كتاب الطب وشرح هناك وزاد أحمد عن وكيع بهذا السند في هذا المتن فقال في أوله « دخلنا على خباب نعوذه وهو يبنى حائطاً له فقال : إن المسلم يؤجر في كل شيء إلا ما يجعله في هذا التراب » وقد تقدم شرح هذه الزيادة هناك . وإسماعيل في الطريقين هر ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ورجال الإسناد من وكيع فصاعداً كوفيون ، ويحيى في السند الثاني هو ابن سعيد القطان وهو بصرى . الحديث السابع حديث خباب أيضاً ، ورجاله من شيخ البخاري فصاعداً كوفيون ، وسفيان هو الثوري .

**قوله ( عن شقيق أبي وائل عن خباب )** تقدم في الهجرة من طريق يحيى بن سعيد القطان عن الأعمش « سمعت أبا وائل حدثنا خباب . »

**قوله ( هاجرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم قصه )** كذا لأبي ذر ، وهو بفتح القاف وتشديد المهملة بعدها ضمير ، والمراد أن الراوى قص الحديث وأشار به إلى ما أخرجه بتمامه في أول الهجرة إلى المدينة عن محمد بن كثير بالسند المذكور هنا وقرنه برواية يحيى القطان عن الأعمش وساقه بتمامه وقال بعد المذكور هنا « فوقع أجرونا على الله تعالى ، فمننا من مضى لم يأخذ من أجره شيئاً منهم مصعب بن عمير » الحديث ، وقد تقدم ذكره في الجنايز وأحلت شرحه على ما هنا ، وذكر في الهجرة في موضعين وفي غزوة أحد في موضعين وأحلت به في الهجرة على المغازي ، ولم يتيسر في المغازي التعرض لشرحه ذهولاً والله المستعان . وسيأتى بعد ثمانية أبواب في « باب فضل الفقر » إن شاء الله تعالى .

ب

قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ الْآيَةُ

[٦٤٣٣] ٦٢٠٨- نا سعد بن حفص قال نا شيبان عن يحيى عن محمد بن إبراهيم القرشي قال أخبرني معاذ ابن عبد الرحمن أن ابن أبيان أخبره قال : أتيت عثمان بطهور وهو جالس على المقاعد فتوضأ فأحسن الوضوء ثم قال : رأيت النبي صلى الله عليه يتوضأ وهو في هذا المجلس فأحسن الوضوء ، ثم قال : « من توضأ مثل هذا الوضوء ثم أتى المسجد فركع ركعتين ثم جلس غفر له ما تقدم من ذنبه » . قال : وقال النبي صلى الله عليه : « لا تغتروا » .

**قوله ( باب قول الله تعالى : يا أيها الناس إن وعد الله حق الآية إلى قوله السعير )** كذا لأبي ذر ، وساق في رواية كريمة الآيتين .

**قوله ( جمعه سعر )** بضمين يعنى السعير ، وهو فعيل بمعنى مفعول من السعر بفتح أوله وسكون ثانيه وهو الشهاب من النار .

**قوله ( وقال مجاهد : الغرور الشيطان )** ثبت هذا الأثر هنا في رواية الكشميهني وحده ، ووصله الفريابي في

تفسيره عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، وهو تفسير قوله تعالى ﴿ لا يغرنكم بالله الغرور ﴾ وهو فعل بمعنى فاعل تقول غررت فلاناً أصبت غرته ونلت ما أردت منه « والغرة » بالكسر غفلة في اليقظة والغرور كل ما يغر الإنسان ، وإنما فسر بالشیطان لأنه رأس في ذلك .

**قوله ( شيان )** هو ابن عبد الرحمن ، و ( يحيى ) هو ابن كثير ، و ( محمد بن إبراهيم ) هو التيمي واسم جده الحارث بن خالد وكانت له صحبة .

**قوله ( أخبرني معاذ بن عبد الرحمن )** أي ابن عثمان بن عبيد الله التيمي ، وعثمان جده هو أخو طلحة بن عبيد الله ، ووالده عبد الرحمن صحابي أخرج له مسلم ، وكان يلقب شارب الذهب ، وقتل مع ابن الزبير . ووقع في رواية الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن إبراهيم عن شقيق بن سلمة . هذه رواية الوليد بن مسلم عند النسائي وابن ماجه ، وفي رواية عبد الحميد بن حبيب عن الأوزاعي بسنده « عن عيسى بن طلحة » بدل شقيق بن سلمة . قال المزني في « الأطراف » : رواية الوليد أصوب . قلت : ورواية شيان أرجح من رواية الأوزاعي لأن نافع بن جبير وعبد الله بن أبي سلمة وافقا محمد بن إبراهيم التيمي في روايته له عن معاذ بن عبد الرحمن ، ويحتمل أن يكون الطريقان محفوظين لأن محمد بن إبراهيم صاحب حديث فعليه سمعه من معاذ ومن عيسى بن طلحة وكل منهما من رهطه ومن بلده المدينة النبوية ، وأما شقيق بن سلمة فليس من رهطه ولا من بلده . والله أعلم .

**قوله ( أن ابن أبان أخبره )** قال عياض وقع لأبي ذر والنسفي والكافة « أن ابن أبان أخبره » ووقع لابن السكن « أن حمران بن أبان » ووقع للجرجاني وحده « أن أبان أخبره » وهو خطأ . قلت : ووقع في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر « أن ابن أبان » وقد أخرجه أحمد عن الحسن بن موسى عن شيان بسند البخاري فيه ووقع عنده « أن حمران بن أبان أخبره » .

**قوله ( فأحسن الوضوء )** في رواية نافع بن جبير عن حمران « فأسيغ الوضوء » وتقدم في الطهارة من وجه آخر عن حمران بيان صفة الإسباغ المذكور والتثليث فيه وقول عروة « إن هذا أسيغ الوضوء » .

**قوله ( ثم قال من توضأ مثل هذا الوضوء )** تقدم هناك توجيهه وتعقب من نفى ورود الرواية بلفظ « مثل » وأن الحكمة في ورودها بلفظ « نحو » التعذر على كل أحد أن يأتي بمثل وضوء النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( ثم أتى المسجد فركع ركعتين ثم جلس )** هكذا أطلق صلاة ركعتين ، وهو نحو رواية ابن شهاب الماضية في كتاب الطهارة ، وقيده مسلم في روايته من طريق نافع بن جبير عن حمران بلفظ « ثم مشى إلى الصلاة المكتوبة فصلها مع الناس أو في المسجد » وكذا وقع في رواية هشام بن عروة عن أبيه عن حمران عنده « فيصل الصلاة » وفي أخرى له عنه « فيصل الصلاة المكتوبة » وزاد « إلا غفر الله له ما بينها وبين الصلاة التي تليها » أي التي سبقتها ، وفيه تقييد لما أطلق في قوله في الرواية الأخرى « غفر الله له ما تقدم من ذنبه » وإن التقدم خاص بالزمان الذي بين الصلاتين ، وأصرح منه في رواية أبي صخرة عن حمران عند مسلم أيضاً « ما من مسلم يتطهر فيتم الطهور الذي كتب عليه فيصل هذه الصلوات الخمس إلا كانت كفارة لما بينهما » ، وتقدم من طريق عروة عن حمران « إلا غفر له ما بينه وبين الصلاة حتى يصلها » وله من طريق عمرو بن سعيد بن العاص عن عثمان بنحوه ، وفيه تقييده بمن لم يغش الكبيرة ، وقد بينت توجيه ذلك في كتاب الطهارة واضحاً ، والحاصل أن حمران

عن عثمان حديثين في هذا : أحدهما مقيد بترك حديث النفس وذلك في صلاة ركعتين مطلقاً غير مقيد بالمكتوبة ، والآخر في الصلاة المكتوبة في الجماعة أو في المسجد من غير تقييد بترك حديث النفس .

**قوله ( قال وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تغتروا )** قدمت شرحه في الطهارة وحاصيله لا تحملوا الغفران على عموميه في جميع الذنوب فتسترسلوا في الذنوب اتكالاً على غفرانها بالصلاة ، فإن الصلاة التي تكفر الذنوب هي المقبولة ولا اطلاع لأحد عليه . وظهر لي جواب آخر وهو أن المكفر بالصلاة هي الصغائر فلا تغتروا فتعملوا الكبيرة بناء على تكفير الذنوب بالصلاة فإنه خاص بالصغائر ، أو لا تستكثروا من الصغائر فإنها بالإصرار تعطى حكم الكبيرة فلا يكفرها ما يكفر الصغيرة ، أو أن ذلك خاص بأهل الطاعة فلا يناله من هو مرتبك في المعصية . والله أعلم

### باب ذهاب الصالحين

ويقال : الذهاب : المطر .

[٦٤٣٤] ٦٢٠٩ - نا يحيى بن حماد قال نا أبو عوانة عن بيان عن قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي قال النبي صلى الله عليه : « يذهب الصالحون الأول فالأول ، وتبقى حفالة كحفالة الشعير أو التمر لا يباليه الله بالة » .  
**قوله ( باب ذهاب الصالحين )** أى موتهم .

**قوله ( ويقال الذهاب المطر )** ثبت هذا في رواية السرخسي وحده ومراده أن لفظ الذهاب مشترك على الماضي وعلى المطر . وقال بعض أهل اللغة : الذهاب الأمطار اللينة ، وهو جمع ذهبة بكسر أوله وسكون ثانيه .

**قوله ( حدثني يحيى بن حماد )** هو من قدماء مشايخه ، وقد أخرج عنه بواسطة في كتاب الخيض !

**قوله ( عن بيان )** بموحدة ثم تحتانية خفيفة وهو ابن بشر ، وقيس هو ابن أبي حازم ، ومرداس الأسلمي هو ابن مالك ، زاد الإسماعيلي : رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي عنده في رواية محمد بن فضيل عن بيان ، وتقدم من وجه آخر في غزوة الحديبية من كتاب المغازي أنه كان من أصحاب الشجرة أى الذين بايعوا بيعة الرضوان ، وذكر مسلم في الوجدان وتبعه جماعة ممن صنف فيها أنه لم يرو عنه إلا قيس بن أبي حازم ، ووقع في « التهذيب للمزى » في ترجمة مرداس هذا أنه روى عنه زياد بن علاقة أيضاً ، وتعقب بأنه مرداس آخر أفردته أبو على بن السكن في الصحابة عن مرداس بن مالك وقال : إنه مرداس بن غروة . ومن فرق بينهما البخاري والرازي والبستي ورجحه ابن السكن .

**قوله ( يذهب الصالحون الأول فالأول )** في رواية عبد الواحد بن غياث عن أبي عوانة عند الإسماعيلي « يقبض » بدل يذهب والمراد قبض أرواحهم ، وعنده من رواية خالد الطحان عن بيان « يذهب الصالحون أسلفاً ويقبض الصالحون الأول فالأول » والثانية تفسير للأولى .

**قوله ( ويبقى حفالة أو حفالة )** هو شك هل هي بالثاء المثلثة أو بالفاء والحاء المهملة في الحالين ووقع في رواية عبد الواحد « حفالة » بالمثلثة جزماً .

**قوله ( كحفالة الشعير أو التمر )** يحتمل الشك ويحتمل التنوين ، وقع في رواية عبد الواحد « كحفالة

الشعير « فقط ، وفي رواية « حتى لا يبقى إلا مثل حثالة التمر والشعير » زاد غير أبي ذر من رواية البخاري : قال أبو عبد الله وهو البخاري حثالة وحفالة يعني أنهما بمعنى واحد . وقال الخطابي : الحثالة بالفاء وبالمثلثة الرديء من كل شيء ، وقيل آخر ما يبقى من الشعير والتمر وأرداه ، وقال ابن التين : الحثالة سقط الناس ، وأصلها ما يتساقط من قشور التمر والشعير وغيرهما . وقال الداودي : ما يسقط من الشعير عند الغرلة ويبقى من التمر بعد الأكل . ووجدت لهذا الحديث شاهداً من رواية الفزارية امرأة عمر بلفظ « تذهبون الخير فالخير حتى لا يبقى منكم إلا حثالة كحثة التمر ينزو بعضهم على بعض نزو المعز » أخرجه أبو سعيد بن يونس في « تاريخ مصر » وليس فيه تصريح برفعه لكن له حكم المرفوع .

**قوله ( لا يبالهم الله بالة )** قال الخطابي : أي لا يرفع لهم قدراً ولا يقيم لهم وزناً ، يقال باليت بفلان وما باليت به مبالاة وبالية وبالة . وقال غيره : أصل بالة بالية فحذفت الياء تخفيفاً . وتعقب قول الخطابي بأن بالية ليس مصدراً لباليت وإنما هو اسم مصدره . وقال أبو الحسن القابسي : سمعته في الوقف بالة ، ولا أدري كيف هو في الدرج ، والأصل باليته بالالة فكأن الألف حذفت في الوقف . كذا قال ، وتعقبه ابن التين بأنه لم يسمع في مصدره بالالة . قال : ولو علم القابسي ما نقله الخطابي أن بالة مصدر مصار لما احتاج إلى هذا التكلف . قلت : تقدم في المغازي من رواية عيسى بن يونس عن بيان بلفظ « لا يعبا الله بهم شيئاً » وفي رواية عبد الواحد « لايبالي الله عنهم » وكذا في رواية خالد الطحان ، و « عن » هنا بمعنى الباء يقال ما باليت به وما بليت عنه ، وقوله يعبا بالمهملة الساكنة والموحدة مهموز أي لا يبالي ، وأصله من العبء بالكسر ثم الموحدة مهموز وهو الثقل فكأن معنى لا يعبا به أنه لا وزن له عنده . ووقع في آخر حديث الفزارية المذكور أنفا « على أولئك تقوم الساعة » قال ابن بطال : في الحديث أن موت الصالحين من أشراط الساعة . وفيه النذب إلى الاقتداء بأهل الخير ، والتحذير من مخالفتهم خشية أن يصير من خالفهم ممن لا يعبا الله به . وفيه أنه يجوز انقراض أهل الخير في آخر الزمان حتى لا يبقى إلا أهل الشر ، واستدل به على جواز خلو الأرض من عالم حتى لا يبقى إلا أهل الجهل صرفاً . ويؤيده الحديث الآتي في الفتن « حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً » وسيأتي بسط القول في هذه المسألة هناك إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) : وقع في نسخة الصغاني هنا قال أبو عبد الله حفالة وحثالة أي أنها رويت بالفاء وبالمثلثة ، وهما بمعنى واحد .

**باب ما يتقى من فتنة المال ، وقوله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾**

[٦٤٣٥] ٦٢١٠ - حدثني يحيى بن يوسف قال أخبرني أبو بكر عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « تعس عبد الدينار والدرهم والقطيفة والخميص ، إن أعطي رضي ، وإن لم يعط لم يرض » .

[٦٤٣٦] ٦٢١١ - حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن عطاء قال سمعت ابن عباس يقول : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب » . [الحديث ٦٤٣٦ - طرفه في : ٦٤٣٧] .



[٦٤٣٧] ٦٢١٢ - حدثني محمدٌ قال أخبرنا مخلصٌ أخبرنا ابنُ جريجٍ قال سمعتُ عطاءً يقولُ سمعتُ ابنَ عباسٍ يقولُ سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه يقولُ: «لو أن لابنَ آدمَ مِلءَ وادٍ مَالاً لأحبَّ أنْ له إليه مثله، ولا يَمْلَأُ عَيْنَ ابنِ آدمَ إلا الترابُ، ويتوبُ الله على من تاب». قال ابنُ عباسٍ: فلا أدري من القرآن هو أم لا. قال: وسمعتُ ابنَ الزبيرِ يقولُ ذلكَ على المنبرِ.

[٦٤٣٨] ٦٢١٣ - حدثنا أبو نعيمٍ قال نا عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل عن عباس بن سهل ابن سعد قال سمعتُ ابنَ الزبيرِ على منبرِ مكة في خطبته يقولُ: أيها الناسُ، إنَّ النبيَّ صلى الله عليه كان يقولُ: «لو أنَّ ابنَ آدمَ أُعطيَ وادياً مَلأً من ذهبٍ أحبَّ إليه ثانياً، ولو أُعطيَ ثانياً أحبَّ إليه ثالثاً، ولا يسدُّ جوفَ ابنِ آدمَ إلا الترابُ. ويتوبُ الله على من تاب».

[٦٤٣٩] ٦٢١٤ - نا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني أنسُ ابن مالك أنَّ النبيَّ صلى الله عليه قال: «لو أنَّ لابنَ آدمَ وادياً من ذهبٍ أحبَّ أن يكونَ له واديانِ، ولن يَمْلَأُ فاه إلا الترابُ، ويتوبُ الله على من تاب».

[٦٤٤٠] ٦٢١٥ - وقال لنا أبو الوليد نا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عن أبي قال: كنا نرى هذا من القرآن حتى نزلت: ﴿أَلْهَاكُمْ التَّكَاثُرُ﴾.

قوله (باب ما يتقى) بضم أوله وبالمثناة والقاف .

قوله (من فتنة المال) أى الالتئام به .

قوله (وقول الله تعالى: إنما أموالكم وأولادكم فتنة) أى تشغل البال عن القيام بالطاعة، وكأنه أشار بذلك إلى ما أخرجه الترمذى وابن حبان والحاكم وصححوه من حديث كعب بن عياض «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن لكل أمة فتنة وفتنة أمتى المال» وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور عن جبير بن نفير مثله وزاد «ولو سيل لابن آدم واديان من مال تمنى إليه ثالثاً» الحديث وبها تظهر المناسبة جداً؛ وقوله سيل بكسر المهملة بعدها تحتانية ساكنة ثم لام على البناء للمجهول يقال سال الوادى إذا جرى مأؤه، وأما الفتنة بالولد فورد فيه ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث بريدة قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب، فجاء الحسن والحسين عليهما قميصان أحمران يعثران فنزل عن المنبر فحملهما فوضعهما بين يديه ثم قال: صدق الله ورسوله، إنما أموالكم وأولادكم فتنة» الحديث وظاهر الحديث أن قطع الخطبة والنزول لهما فتنة دعا إليها محبة الولد فيكون مرجوحاً، والجواب أن ذلك إنما هو في حق غيره، وأما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فهو لبيان الجواز فيكون في حقه راجحاً، ولا يلزم من فعل الشيء لبيان الجواز أن لا يكون الأولى ترك فعله ففيه تنبيه على أن الفتنة بالولد مراتب، وإن هذا من أدناها، وقد يجزى إلى ما فوقه فيحذر. وذكر المصنف في الباب أحاديث: الأول

قوله (حدثني يحيى بن يوسف) هو الزمى بكسر الزاى وتشديد الميم ويقال له ابن أبى كريمة فقيل هى كنية أبيه وقيل هو جده واسمه كنيته، أخرج عنه البخارى بغير واسطة فى الصحيح وأخرج عنه خارج الصحيح بواسطة .

قوله ( أخبرني أبو بكر بن عياش ) بمهملة وتحتانية ثقيلة ثم معجمة ، ووقع في رواية غير أبي ذر « حدثنا » .

قوله ( عن أبي حصين ) بمهملتين يفتح أوله هو عثمان بن عاصم ، وفي رواية غير أبي ذر أيضاً « حدثنا » .

قوله ( قال النبي صلى الله عليه وسلم ) في رواية الإسماعيلي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال الإسماعيلي وافق أبا بكر على رفعه شريك القاضي وقيس بن الربيع عن أبي حصين ، وخالفهم إسرائيل فرواه عن أبي حصين موقوفاً . قلت : إسرائيل أثبت منهم ، ولكن اجتماع الجماعة يقاوم ذلك ، وحيث تم المعارضة بين الرفع والوقف فيكون الحكم للرفع والله أعلم . وقد تقدم هذا الحديث سنداً ومتناً في باب الحراسة في الغزو من كتاب الجهاد ، وهو من نوادر ما وقع في هذا الجامع الصحيح .

قوله ( تعس ) بكسر العين المهملة ويجوز الفتح أى سقط والمراد هنا هلك ، وقال ابن الأنباري : التعس الشر ، قال تعالى ﴿ فتعساً لهم ﴾ أراد ألزهمهم الشر ، وقيل التعس البعد أى بعداً لهم . وقال غيره قولهم تعسا لفلان نقيض قولهم لعا له ، فتعسا دعاء عليه بالعترة ولعا دعاء له بالانتقاش .

قوله ( عبد الدينار ) أى طالبه الحريص على جمعه القائم على حفظه ، فكأنه لذلك خادمه وعبد . قال الطيبي : قيل خص العبد بالذكر ليؤذن بانغماسه في محبة الدنيا وشهواتها كالأسير الذي لا يجد خلاصاً ، ولم يقل مالك الدينار ولا جامع الدينار لأن المذموم من الملك والجمع الزيادة على قدر الحاجة . وقوله « إن أعطى الخ » يؤذن بشدة الحرص على ذلك . وقال غيره : جعله عبداً لهما لشغفه وحرصه ، فمن كان عبداً لهواه لم يصدق في حقه ﴿ إياك نعبد ﴾ فلا يكون من اتصف بذلك صديقاً .

قوله ( والقطيفة ) هي الثوب الذي له خمل « والخميصة الكساء المربع » وقد تقدم الحديث ، في كتاب الجهاد من رواية عبد الله بن دينار عن أبي صالح بلفظ « تعس عبد الدينار وعبد الدرهم وعبد الخميصة ، تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش » وقوله وانتكس أى عاوده المرض فعلى ما تقدم من تفسير التعس بالسقوط يكون المراد أنه إذا قام من سقطته عاوده السقوط ، ويحتمل أن يكون المعنى بانتكس بعد تعس انقلب على رأسه بعد أن سقط . ثم وجدته في شرح الطيبي ، قال في قوله « تعس وانتكس » فيه الترقى في الدعاء عليه لأنه إذا تعس انكب على وجهه فإذا انتكس انقلب على رأسه ، وقيل التعس الخرج على الوجه والنعكس الخرج على الرأس . وقوله في الرواية المذكورة « وإذا شيك » بكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم كاف أى إذا دخلت فيه شوكة لم يجد من يخرجها بالانتقاش وهو معنى قوله فلا انتقش ، ويحتمل أن يريد لم يقدر الطبيب أن يخرجها . وفيه إشارة إلى الدعاء عليه بما يشبطه عن السعى والحركة ، وسوغ الدعاء عليه كونه قصر عمله على جمع الدنيا واشتغل بها عن الذي أمر به من التشاغل بالواجبات والمندوبات . قال الطيبي : وإنما خص انتقاش الشوكة بالذكر لأنه أسهل ما يتصور من المعاونة ، فإذا انتفى ذلك الأسهل انتفى ما فوقه بطريق الأولى .

قوله ( إن أعطى ) بضم أوله .

قوله ( وإن لم يعط لم يرض ) وقع من وجه آخر عن أبي بكر بن عياش عند ابن ماجه والإسماعيلي بلفظ الوفاء عوض الرضا وأحدهما ملزوم للآخر غالباً . الحديث الثاني .

قوله ( عن عطاء ) هو ابن أبي رباح ، وصرح في الرواية الثانية بسماع ابن جريج له من عطاء ، وهذا هو

الحكمة في إيراد الإسناد النازل عقب العالی إذ بينه وبين ابن جريج في الأول راو واحد وفي الثاني اثنان ، وفي السند الثاني أيضاً فائدة أخرى وهي الزيادة في آخره ، ومحمد في الثاني هو ابن سلام وقد نسب في رواية أمي زيد المروزي كذلك ، ويخلد بفتح الميم واللام بينهما خاء معجمة .

**قوله ( سمعت النبي صلى الله عليه وسلم )** هذا من الأحاديث التي صرح فيها ابن عباس بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي قليلة بالنسبة لمرويه عنه ، فإنه أحد المكثرين ، ومع ذلك فتحمله كان أكثره عن كبار الصحابة .

**قوله ( لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى ثالثاً )** في الرواية الثانية « لو أن لابن آدم وادياً ماله لأحب أن له إليه مثله » ونحوه في حديث أنس في الباب وجمع بين الأمرين في الباب أيضاً ، ومثله في مرسل جبير بن نفير الذي قدمته وفي حديث أبي الذي سأذكره ، وقوله « من مال » فسر في حديث ابن الزبير بقوله « من ذهب » ومثله في حديث أنس في الباب وفي حديث زيد بن أرقم عند أحمد وزاد « وفضة » وأوله مثل لفظ رواية ابن عباس الأولى ، ولفظه عند أبي عبيدة في فضائل القرآن « كنا نقرأ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو كان لابن آدم واديان من ذهب وفضة لابتغى الثالث » وله من حديث جابر بلفظ « لو كان لابن آدم وادياً نخل » وقوله « لابتغى » بالغين المعجمة وهو افتعل بمعنى الطلب ، ومثله في حديث زيد بن أرقم ، وفي الرواية الثانية « أحب » وكذا في حديث أنس ، وقال في حديث أنس « لتمنى مثله ثم تمنى مثله حتى يتمنى أودية » .

**قوله ( ولا يملأ جوف ابن آدم )** في رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عند الإسماعيلي « نفس » بدل « جوف » وفي حديث جابر كالأول ، وفي مرسل جبير بن نفير « ولا يشبع » بضم أوله « جوف » وفي حديث ابن الزبير « ولا يسد جوف » وفي الرواية الثانية في الباب « ولا يملأ عين » وفي حديث أنس فيه « ولا يملأ فاه » ومثله في حديث أبي واقد عند أحمد ، وله في حديث زيد بن أرقم « ولا يملأ بطن » قال الكرماني : ليس المراد الحقيقة في عضو بعينه بقريضة عدم الانحصار في التراب إذ غيره يملؤه أيضاً ، بل هو كناية عن الموت لأنه مستلزم للامتلاء ، فكأنه قال لا يشبع من الدنيا حتى يموت ، فالغرض من العبارات كلها واحد وهي من التفتن في العبارة . قلت : وهذا يحسن فيما إذا اختلفت مخارج الحديث ، وأما إذا اتحدت فهو من تصرف الرواة ، ثم نبهة الامتلاء للجوف واضحة ، والبطن بمعناه ، وأما النفس فعبر بها عن الذات وأطلق الذات وأراد البطن من إطلاق الكل وإرادة البعض ، وأما بالنسبة إلى الفم فلكونه الطريق إلى الوصول للجوف ، ويحتمل أن يكون المراد بالنفس العين ، وأما العين فلأنها الأصل في الطلب لأنه يرى ما يعجبه فيطلبه ليحوزه إليه ، وخص البطن في أكثر الروايات لأن أكثر ما يطلب المال لتحصيل المستلذات وأكثرها يكون للأكل والشرب ، وقال الطيبي : وقع قوله « ولا يملأ الخ » موقع التذييل والتقرير للكلام السابق كأنه قيل ولا يشبع من خلق من التراب إلا بالتراب . ويحتمل أن تكون الحكمة في ذكر التراب ، دون غيره أن المرء لا ينقضي طمعه حتى يموت ، فإذا مات كان من شأنه أن يدفن فإذا دفن صب عليه التراب فملأ جوفه وفاه وعينه ولم يبق منه موضع يحتاج إلى تراب غيره . وأما النسبة إلى الفم فلكونه الطريق إلى الوصول للجوف .

**قوله في الطريق الثانية لابن عباس ( ويتوب الله على من تاب )** أي أن الله يقبل التوبة من الحريص كما يقبلها من غيره ، قيل وفيه إشارة إلى ذم الاستكثار من جمع المال وتمنى ذلك والحرص عليه ، للإشارة إلى أن الذي يترك

ذلك يطلق عليه أنه تاب ، ويحتمل أن يكون تاب بالمعنى اللغوي وهو مطلق الرجوع أى رجوع عن ذلك الفعل والتنى . وقال الطيبى : يمكن أن يكون معناه أن آدمى مجبول على حب المال وأنه لا يشبع من جمعه إلا من حفظه الله تعالى ووقفه لإزالة هذه الجبلية عن نفسه وقليل ما هم ، فوضع « ويتوب » موضعه إشعاراً بأن هذه الجبلية مذمومة جارية مجرى الذنب ، وأن إزالتها ممكنة بتوفيق الله وتسديده ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ﴿ ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ﴾ ففى إضافة الشح إلى النفس دلالة على أنه غريزة فيها ، وفى قوله ﴿ ومن يوق ﴾ إشارة إلى إمكان إزالة ذلك ، ثم رتب الفلاح على ذلك قال : وتؤخذ المناسبة أيضاً من ذكر التراب ، فإن فيه إشارة إلى أن آدمى خلق من التراب ومن طبعه القبض واليس ، وأن إزالته ممكنة بأن يمطر الله عليه ما يصلحه حتى يثمر الخلال الزكية والخصال المرضية ، قال تعالى ﴿ والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه ، والذي خبث لا يخرج إلا نكداً ﴾ فوقع قوله « ويتوب الله الخ » موقع الاستدراك ، أى أن ذلك العسر الصعب يمكن أن يكون يسيراً على من يسره الله تعالى عليه .

**قوله ( قال ابن عباس : فلا أدري من القرآن هو أم لا )** يعنى الحديث المذكور ، وسيأتى بيان ذلك فى الكلام على حديث أبى .

**قوله ( قال وسمعت ابن الزبير )** القائل هو عطاء ، وهو متصل بالسند المذكور . وقوله « على المنبر » بين فى الرواية التى بعدها أنه منبر مكة ، وقوله « ذلك » إشارة إلى الحديث ، وظاهره أنه باللفظ المذكور بدون زيادة ابن عباس . الحديث الثالث .

**قوله ( عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل )** أى غسيل الملائكة وهو حنظلة بن أبى عامر الأوسى ، وهو جد سليمان المذكور لأنه ابن عبد الله بن حنظلة ، ولعبد الله صحبة وهو من صفار الصحابة وقتل يوم الحرة وكان الأمير على طائفة الأنصار يومئذ ، وأبوه استشهد بأحد وهو من كبار الصحابة وأبوه أبو عامر يعرف بالراهب وهو الذى بنى مسجد الضرار بسببه ونزل فيه القرآن . وعبد الرحمن معدود فى صفار التابعين لأنه لقي بعض صفار الصحابة ، وهذا الإسناد من أعلى ما فى صحيح البخارى لأنه فى حكم الثلاثيات وإن كان رابعاً ، وعباس بن سهل بن سعد هو ولد الصحابى المشهور . الحديث الرابع ،

**قوله ( عبد العزيز )** هو الأوسى ، وصالح هو ابن كيسان ، وابن شهاب هو الزهري .

**قوله ( أحب أن يكون )** كذا وقع بغير لام وهو جائز ، وقد تقدم من رواية ابن عباس بلفظ « لأحب » . الحديث الخامس ،

**قوله ( وقال لنا أبو الوليد )** هو الطيالسى هشام بن عبد الملك ، وشيخه حماد بن سلمة لم يعدوه فيمن خرج له البخارى موصولاً ، بل علم المزى على هذا السند فى « الأطراف » علامة التعليق ، وكذا رقم لحامد بن سلمة فى التهذيب علامة التعليق ولم ينبه على هذا الموضع ، وهو مصير منه إلى استواء قال فلان وقال لنا فلان ، وليس بجيد لأن قوله قال لنا ظاهر فى الوصل وإن كان بعضهم قال إنها للإجازة أو للمناولة أو للمذاكرة فكل ذلك فى حكم الموصول ، وإن كان التصريح بالتحديث أشد اتصالاً ، والذى ظهر لى بالاستقراء من صنيع البخارى أنه لا يأتى بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن ليس على شرطه فى أصل موضوع كتابه ، كأن يكون ظاهره الوقف ، أو فى السند من ليس على شرطه فى الاحتجاج ، فمن أمثلة الأول قوله فى كتاب النكاح فى « باب ما يحل من النساء

وما يحرم : « قال لنا أحمد بن حنبل حدثنا يحيى بن سعيد هو القطان » فذكر عن ابن عباس قال « حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع » الحديث ، فهذا من كلام ابن عباس فهو موقوف ، وإن كان يمكن أن يتلمح له ما يلحقه بالمرفوع . ومن أمثلة الثاني قوله في المزارعة « قال لنا مسلم بن إبراهيم حدثنا أبان العطار » فذكر حديث أنس « لا يغرس مسلم غرساً » الحديث ، فأبان ليس على شرطه كحماد بن سلمة ، وعبر في التخريج لكل منهما بهذه الصيغة لذلك ، وقد علق عنهما أشياء بخلاف الوساطة التي بينه وبينه وذلك تعليق ظاهر ؛ وهو أظهر في كونه لم يسقه مساق الاحتجاج من هذه الصيغة المذكورة هنا ، لكن السر فيه ما ذكرت وأمثلة ذلك في الكتاب كثيرة تظهر لمن تتبعها .

**قوله ( عن ثابت )** هو البناني ويقال إن حماد بن سلمة كان أثبت الناس في ثابت ، وقد أكثر مسلم من تخريج ذلك محتجاً به ولم يكثر من الاحتجاج بحماد بن سلمة كما كثاره في احتجاجة بهذه النسخة .

**قوله ( عن أبي )** هو ابن كعب ، وهذا من رواية صحابي عن صحابي وإن كان أبي أكبر من أنس .

**قوله ( كنا نرى )** بضم النون أوله أى نظن ، ويجوز فتحها من رأى أى نعتقد .

**قوله ( هذا )** لم يبين ما أشار إليه بقوله هذا ، وقد بينه الإسماعيلي من طريق موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة ولفظه « كنا نرى هذا الحديث من القرآن : لو أن لابن آدم واديين من مال تمنى وادياً ثالثاً » الحديث دون قوله « ويتوب الله الخ » .

**قوله ( حتى نزلت ألهاكم التكاثر )** زاد في رواية موسى بن إسماعيل « إلى آخر السورة » وللإسماعيلي أيضاً من طريق عفان ومن طريق أحمد بن إسحق الحضرمي قالاً « حدثنا حماد بن سلمة » فذكر مثله وأوله « كنا نرى أن هذا من القرآن الخ » .

( تنبيه ) : هكذا وقع حديث أبي بن كعب من رواية ثابت عن أنس عنه مقدماً على رواية ابن شهاب عن أنس في هذا الباب عند أبي ذر ، وعكس ذلك غيره وهو الأنسب ، قال ابن بطلال وغيره : قوله ﴿ ألهاكم التكاثر ﴾ خرج على لفظ الخطاب لأن الله فطر الناس على حب المال والولد فلهم رغبة في الاستكثار من ذلك ، ومن لازم ذلك الغفلة عن القيام بما أمروا به حتى يفجأهم الموت . وفي أحاديث الباب ذم الحرص والشه ومثل ثم أثر أكثر السلف التقلل من الدنيا والقناعة باليسير والرضا بالكفاف ، ووجه ظنهم أن الحديث المذكور من القرآن ما تضمنه من ذم الحرص على الاستكثار من جمع المال والتقريع بالموت الذي يقطع ذلك ولا بد لكل أحد منه ، فلما نزلت هذه السورة وتضمنت معنى ذلك مع الزيادة عليه علموا أن الأول من كلام النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم ، وقد شرحه بعضهم على أنه كان قرآناً ونسخت تلاوته لما نزلت ﴿ ألهاكم التكاثر ﴾ حتى زرم المقابر ﴿ فاستمرت تلاوتها فكانت ناسخة لتلاوة ذلك . وأما الحكم فيه والمعنى فلم ينسخ إذ نسخ التلاوة لا يستلزم المعارضة بين الناسخ والمنسوخ كنسخ الحكم ، والأول أولى ، وليس ذلك من النسخ في شيء . قلت : يؤيد ما رده ما أخرجه الترمذي من طريق زر بن حبيش « عن أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن فقرأ عليه ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب ﴾ قال وقرأ فيها : إن الدين عند الله الحنيفية السمحة » الحديث ، وفيه « وقرأ عليه : لو أن لابن آدم وادياً من مال » الحديث وفيه « ويتوب الله على من تاب » وسنده جيد ، والجمع بينه وبين حديث أنس عن أبي المذكور أنفاً أنه يحتمل أن يكون أبي لما قرأ عليه

النبي صلى الله عليه وسلم ﴿لم يكن﴾ وكان هذا الكلام في آخر ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم احتمال عنده أن يكون بقية السورة واحتمل أن يكون من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتهياً له أن يستفصل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك حتى نزلت ﴿أهلأكم التكاثر﴾ فلم ينتف الاحتمال . ومنه ما وقع عند أحمد وأبي عبيد في « فضائل القرآن » من حديث أبي واقد الليثي قال « كنا نأتى النبي صلى الله عليه وسلم إذا نزل عليه فيحدثنا ، فقال لنا ذات يوم : إن الله قال إنما أنزلنا المال لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، ولو كان لابن آدم واد لأحب أن يكون له ثان » الحديث بتمامه ، وهذا يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أخبر به عن الله تعالى على أنه من القرآن ، ويحتمل أن يكون من الأحاديث القدسية ، والله أعلم وعلى الأول فهو مما نسخت تلاوته جزماً وإن كان حكمه مستمراً . ويؤيد هذا الاحتمال ما أخرج أبو عبيد في « فضائل القرآن » من حديث أبي موسى قال « قرأت سورة نحو براءة فغبت وحفظت منها : ولو أن لابن آدم وادين من مال لتمنى وادياً ثالثاً » الحديث ، ومن حديث جابر « كنا نقرأ لو أن لابن آدم ملء واد مالا لأحب إليه مثله » الحديث

### باب قول النبي صلى الله عليه عليه : « هذا المال خضرة حلوة »

وقوله تعالى : ﴿ زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ ﴾ الآية .

وقال عمر : اللهم إنا لا نستطيع إلا أن نفرح بما زينتنا لنا ، اللهم إني أسألك أن أنفقه في حقه .

[٦٤٤١] ٦٢١٦ - فاعلى بن عبد الله قال نا سفيان قال سمعتُ الزهري قال أخبرني عروة وسعيد بن المسيب عن

حكيم بن حزام قال : سألتُ النبي صلى الله عليه فاعطاني ، ثم سألتُه فاعطاني ثم سألتُه فاعطاني ، ثم قال : « هذا المال - وربما قال سفيان : قال لي : يا حكيم ، إن هذا المال - خضرة حلوة ، فمن أخذه بطيب نفس يورث له فيه ، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه ، وكان كالذي يأكل ولا يشبع . واليد العليا خير من اليد السفلى » .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : إن هذا المال خضرة حلوة ) تقدم شرحه قريباً في « باب ما يحذر من زهرة الدنيا » في شرح حديث أبي سعيد الخدري .

قوله ( وقوله تعالى : زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين الآية ) كذا لأبي ذر ، ولأبي زيد المروزي « حب الشهوات الآية » ولإسماعيل مثل أبي ذر وزاد « إلى قوله ذلك متاع الحياة الدنيا » وساق ذلك في رواية كريمة . وقوله « زين » قيل الحكمة في ترك الإفصاح بالذي زين أن يتناول اللفظ جميع من تصح نسبة التزين إليه ، وإن كان العلم أحاط بأنه سبحانه وتعالى هو الفاعل بالحقيقة ، فهو الذي أوجد الدنيا وما فيها وهياها للانتفاع وجعل القلوب مائلة إليها ، وإلى ذلك الإشارة بالتزين ليدخل فيه حديث النفس ووسوسة الشيطان ، ونسبة ذلك إلى الله تعالى باعتبار الخلق والتقدير والتهيئة ، ونسبة ذلك للشيطان باعتبار ما أقدره الله عليه من التسلط على الآدمي بالوسوسة الناشئة عنها حديث النفس . وقال ابن التين بدأ في الآية بالنساء لأنهن أشد الأشياء فتنة للرجال ، ومنه حديث « ما تركت بعدى فتنة أضرب على الرجال من النساء » قال : ومعنى تزينها إعجاب الرجل بها وطواعيته لها . والقناطير جمع قطار ، واختلف في تقديره فليل سبعون ألف دينار وقيل سبعة آلاف دينار وقيل مائة وعشرون رطلاً وقيل مائة رطل وقيل ألف مثقال وقيل ألف ومائتا أوقية ، وقيل معناه الشيء الكثير مأخوذ من عقد الشيء وإحكامه . وقال ابن عطية : القول الأخير قيل هذا أصح الأقوال لكن يختلف القنطار في البلاد باختلافها في قدر الوقية .

**قوله ( وقال عمر : اللهم إنا لا نستطيع إلا أن نفرح بما زنته لنا ، اللهم إلى أسألك أن أنفقه في حقه )** سقط هذا التعليق في رواية أبي زيد المروزي ، وفي هذا الأثر إشارة إلى أن فاعل التزوين المذكور في الآية هو الله ، وأن تزوين ذلك بمعنى تحسينه في قلوب بني آدم وأنهم جبلوا على ذلك ، لكن منهم من استمر على ما طبع عليه من ذلك وأنهمك فيه وهو المذموم ، ومنهم من راعى فيه الأمر والنهي ووقف عند ما حد له من ذلك وذلك بمجاهدة نفسه بتوفيق الله تعالى له فهذا لم يتناوله الذم ، ومنهم من ارتقى عن ذلك فزهده فيه بعد أن قدر عليه وأعرض عنه مع إقباله عليه وتمكنه منه ، فهذا هو المقام المحمود ، وإلى ذلك الإشارة بقول عمر « اللهم إني أسألك أن أنفقه في حقه » وأثره هذا وصله الدارقطني في غرائب مالك من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن يحيى بن سعيد هو الأنصاري « أن عمر بن الخطاب أتى بجال من المشرق يقال له نفل كسرى ، فأمر به فصب وغطى ، ثم دعا الناس فاجتمعوا ثم أمر به فكشف عنه ، فإذا حلى كثير وجوه ومتاع ، فبكى عمر وحمد الله عز وجل فقالوا له : ما يبكيك يا أمير المؤمنين ؟ هذه غنائم غنمها الله لنا ونزعها من أهلها ، فقال : ما فتح من هذا على قوم إلا سفكوا دماءهم واستحلوا حرماتهم . قال فحدثني زيد بن أسلم أنه بقي من ذلك المال مناطق وخواتم فرفع ، فقال له عبد الله بن أرقم : حتى متى تحبسه لا تقسمه ؟ قال : بلى إذا رأيته فارغاً فأذني به ، فلما رآه فارغاً بسط شيئاً في حش نخلة ثم جاء به في مكنل فصبه . فكأنه استكثره ثم قال : اللهم أنت قلت زين للناس حب الشهوات ، فتلا الآية حتى فرغ منها ثم قال : لا نستطيع إلا أن نحب ما زينت لنا ، فقضى شره وارتضى أن أنفقه في حقه . فما قام حتى ما بقي منه شيء » وأخرجه أيضاً من طريق عبد العزيز بن يحيى المدني عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه نحوه ، وهذا موصول لكن في سنده إلى عبد العزيز ضعف . وقال بعد قوله واستحلوا حرماتهم وقطعوا أرحامهم : فما رام حتى قسمه ، وبقيت منه قطع . وقال بعد قوله لا نستطيع إلا أن يتزين لنا ما زينك لنا . والباقي نحوه ، وزاد في آخره قصة أخرى .

**قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة .**

**قوله ( ثم قال : إن هذا المال ، ربما قال سفيان : قال لي يا حكيم إن هذا المال )** فاعل قال أولاً هو النبي صلى الله عليه وسلم والقائل « ربما » هو علي بن المدايني راويه عن سفيان ، والقائل قال لي هو حكيم بن حزام صحابي الحديث المذكور ، وحكيم بالرفع بغير تنوين منادى مفرد حذف منه حرف النداء ، وظاهر السياق إن حكيماً قال لسفيان وليس كذلك لأنه لم يدركه لأن بين وفاة حكيم ومولد سفيان نحو الخمسين سنة ولهذا لا يقرأ حكيم بالتنوين وإنما المراد أن سفيان رواه مرة بلفظ « ثم قال » أي النبي صلى الله عليه وسلم « إن هذا المال » ومرة بلفظ « ثم قال لي يا حكيم إن هذا المال الخ » وقد وقع بإثبات حرف النداء في معظم الروايات ، وإنما سقط من رواية أبي زيد المروزي ، وتقدم شرح قوله « فمن أخذه بطيب نفس الخ » في باب « الاستعفاف عن المسألة » من كتاب الزكاة ، وتقدم شرح قوله في آخره « واليد العليا خير من اليد السفلى » في « باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى » من كتاب الزكاة أيضاً ، وقوله « بورك له فيه » زاد الإسماعيلي من رواية إبراهيم بن يسار عن سفيان بسنده ومثله ، وإبراهيم كان أحد الحفاظ وفيه مقال .

بِأَيِّ مَا قَدَّمَ مِنْ مَالِهِ فَهُوَ لَهُ

قال عبد الله: قال النبي صلى الله عليه: «أيكم مال وارثه أحب إليه من ماله؟» قالوا: يا رسول الله، ما منا أحد إلا ماله أحب إليه، قال: «فإن ماله ما قدم، ومال وارثه ما أخر».

**قوله (باب ما قدم من ماله فهو له)** الضمير للإنسان المكلف، وحذف للعلم به وإن لم يجر له ذكر.

**قوله (عمر بن حفص)** أي ابن غياث. وعبد الله هو ابن مسعود، ورجال السند كلهم كوفيون.

**قوله (أيكم مال وارثه أحب إليه من ماله)** أي أن الذي يخلفه الإنسان من المال وإن كان هو في الحال منسوباً إليه فإنه باعتبار انتقاله إلى وارثه يكون منسوباً للوارث، فنسبته للمالك في حياته حقيقية ونسبته للوارث في حياة المورث مجازية ومن بعد موته حقيقية.

**قوله (فإن ماله ما قدم)** أي هو الذي يضاف إليه في الحياة وبعد الموت بخلاف المال الذي يخلفه، وقد أخرجه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عن الأعمش به سنداً ومثلاً وزاد في آخره «ما تعدون الصرعة فيكم» الحديث وزاد فيه أيضاً «ما تعدون الرقوب فيكم» الحديث. قال ابن بطال وغيره: فيه التحريض على تقديم ما يمكن تقديمه من المال في وجوه القرية والبر لينتفع به في الآخرة، فإن كل شيء يخلفه المورث يصير ملكاً للوارث فإن عمل فيه بطاعة الله اختص بثواب ذلك وكان ذلك الذي تعب في جمعه ومنعه، وإن عمل فيه بمعصية الله فذاك أبعد للمالكة الأول من الانتفاع به إن سلم من تبعته. ولا يعارضه قوله صلى الله عليه وسلم لسعد «إني أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة» لأن حديث سعد محمول على من تصدق بماله كله أو معظمه في مرضه، وحديث ابن مسعود في حق من يتصدق في صحته وشحه.

### باب المكثرون هم المقلون

وقوله عز وجل: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ الآية

٦٤٤٣ [٦٤٤٣] - ٦٢١٨ - فاقْتَبَيْتُ قَالَ نَا جَرِيرٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: خَرَجْتُ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَمْشِي وَحْدَهُ لَيْسَ مَعَهُ إِنْسَانٌ، قَالَ: فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَمْشِيَ مَعَهُ أَحَدٌ، قَالَ: فَجَعَلْتُ أَمْشِي فِي ظِلِّ الْقَمَرِ، فَالتَفْتُ فَرَأَنِي فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟» فَقُلْتُ: أَبُو ذَرٍّ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ. قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، تَعَالِ». قَالَ: فَمَشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً، فَقَالَ: «إِنَّ الْمَكْثَرِينَ هُمُ الْمُقْلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ خَيْرًا فَنَفَحَ فِيهِ يَمِينَهُ وَشِمَالَهُ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ وَوَرَاءَهُ، وَعَمِلَ فِيهِ خَيْرًا». قَالَ: فَمَشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً فَقَالَ لِي: «اجْلِسْ هَاهُنَا»، قَالَ: فَأَجْلَسَنِي فِي قَاعٍ حَوْلَهُ حِجَارَةً، فَقَالَ لِي: «اجْلِسْ هَاهُنَا حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكَ». قَالَ: فَاَنْطَلَقَ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى لَا أَرَاهُ، فَلَبِثْتُ عِنِّي فَأَطَالَ اللَّبْثُ، ثُمَّ إِنِّي سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُقْبِلٌ وَهُوَ يَقُولُ: «وَأِنْ سَرَقَ، وَإِنْ زَنَى». قَالَ: فَلَمَّا جَاءَ لَمْ أَصْبِرْ حَتَّى قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، مَنْ تَكَلَّمُ فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ؟ مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَرْجِعُ إِلَيْكَ شَيْئًا. قَالَ: «ذَلِكَ جَبْرِيلُ عَرَضَ لِي فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ، قَالَ: بِشَرِّ أَمْتِكَ أَنَّهُ مِنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ، وَإِنْ سَرَقَ، وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ: نَعَمْ وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى، قُلْتُ: وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ: نَعَمْ وَإِنْ شَرِبَ



الخمر». قال النضر أنا شعبة قال نا حبيب بن أبي ثابت والأعمش وعبد العزيز بن رُفيع قال نا زيد بن وهب بهذا.

**قوله ( باب المكثرون هم المقلون )** كذا للأكثر ، وللكشميني « الأقلون » وقد ورد الحديث باللفظين ، ووقع في رواية المعرور عن أبي ذر « الأخسرون » بدل « المقلون » وهو بمعناه بناء على أن المراد بالقلّة في الحديث قلة الثواب وكل من قل ثوابه فهو خاسر بالنسبة لمن كثر ثوابه .

**قوله ( وقوله من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها الآيتين )** كذا لأبي ذر ، وفي رواية أبي زيد بعد قوله وزينتها « نواف إليهم أعمالهم فيها الآية » ومثله للإسماعيلي لكن قال « إلى قوله وباطل ما كانوا يعملون » ولم يقل الآية . وساق الآيتين في رواية الأصيلي وكريمة . واختلف في الآية فقيل : هي على عمومها في الكفار وفيمن يُرائى بعمله من المسلمين ، وقد استشهد بها معاوية لصحة الحديث الذي حدث به أبو هريرة مرفوعاً في المجاهد والقاري والمتصدق « لقوله تعالى لكل منهم : إنما عملت ليقال فقد قيل فبكي معاوية لما سمع هذا الحديث ثم تلا هذه الآية » أخرجه الترمذي مطولاً وأصله عند مسلم ، وقيل بل هي في حق الكفار خاصة بدليل الحصر في قوله في الآية التي تليها ﴿ أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار ﴾ والمؤمن في الجملة مآله إلى الجنة بالشفاعة أو مطلق العفو ، والوعيد في الآية بالنار وإحباط العمل وبطلانه إنما هو للكافر . وأجيب عن ذلك بأن الوعيد بالنسبة إلى ذلك العمل الذي وقع الرياء فيه فقط فيجزي فاعله بذلك إلا أن يعفو الله عنه ، وليس المراد إحباط جميع أعماله الصالحة التي لم يقع فيها رياء . والحاصل أن من أراد بعمله ثواب الدنيا عجل له وجوزى في الآخرة بالعذاب لتجريد قسده إلى الدنيا وإعراضه على الآخرة ، وقيل نزلت في المجاهدين خاصة وهو ضعيف ؛ وعلى تقدير ثبوته فعمومها شامل لكل مرء ، وعموم قوله ﴿ نواف إليهم أعمالهم فيها ﴾ أى في الدنيا مخصوص بمن لم يقدر الله له ذلك لقوله تعالى ﴿ من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد ﴾ فعلى هذا التقييد يحمل ذلك المطلق ، وكذا يقيد مطلق قوله ﴿ من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وما له في الآخرة من نصيب ﴾ وبهذا يندفع إشكال من قال قد يوجد بعض الكفار مقتراً عليه في الدنيا غير موسع عليه من المال أو من الصحة أو من طول العمر ، بل قد يوجد من هو منحوس الحظ من جميع ذلك كمن قيل في حقه ﴿ خسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين ﴾ ومناسبة ذكر الآية في الباب لحديثه أن في الحديث إشارة إلى أن الوعيد الذي فيها محمول على التأقيت في حق من وقع له ذلك من المسلمين لا على التأييد لدلالة الحديث على أن مرتكب جنس الكبيرة من المسلمين يدخل الجنة ، وليس فيه ما ينفي أنه قد يعذب قبل ذلك ، كما أنه ليس في الآية ما ينفي أنه قد يدخل الجنة بعد التعذيب على معصية الرياء .

**قوله ( حدثنا جرير )** هو ابن عبد الحميد ، وقد روى جرير بن حازم هذا الحديث لكن عن الأعمش عن زيد بن وهب كما سيأتي بيانه ، لكن قتيبة لم يدركه ابن حازم ، وعبد العزيز بن رُفيع بقاء ومهملة مصغر مكى بسكن الكوفة وهو من صغار التابعين لقي بعض الصحابة كأنس .

**قوله ( عن أبي ذر )** في رواية الأعمش الماضية في الاستئذان عن زيد بن وهب « حدثنا والله أبو ذر بالريذة » بفتح الراء والموحدة بعدها معجمة مكان معروف من عمل المدينة النبوية وبينهما ثلاث مراحل من طريق العراق ،

سكنه أبو ذر بأمر عثمان ومات به في خلافته ، وقد تقدم بيان سبب ذلك في كتاب الزكاة .

**قوله ( خرجت ليلة من الليالي فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى وحده ليس معه إنسان )** هو تأكيد لقوله « وحده » ويحتمل أن يكون لرفع توهم أن يكون معه أحد من غير جنس الإنسان من ملك أو جنى ، وفي رواية الأعمش عن زيد بن وهب عنه « كنت أمشي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حرة المدينة عشاء » فأفادت تعيين الزمان والمكان ، والحرة مكان معروف بالمدينة من الجانب الشمالي منها وكانت به الوقعة المشهورة في زمن يزيد بن معاوية . وقيل الحرة الأرض التي حجارها سود ، وهو يشمل جميع جهات المدينة التي لا عمارة فيها ، وهذا يدل على أن قوله في رواية المعمر بن سويد عن أبي ذر « انتهيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في ظل الكعبة وهو يقول هم الأخسرون ورب الكعبة » فذكر قصة المكثرون وهي قصة أخرى مختلفة الزمان والمكان والسياق

**قوله ( فظننت أنه يكره أن يمشى معه أحد فجعلت أمشي في ظل القمر )** أي في المكان الذي ليس للقمر فيه ضوء ليخفى شخصه ، وإنما استمر يمشى لاحتمال أن يطرأ للنبي صلى الله عليه وسلم حاجة فيكون قريباً منه .

**قوله ( فالتفت فرآني فقال : من هذا )** كأنه رأى شخصه ولم يتميز له .

**قوله ( فقلت أبو ذر )** أي أنا أبو ذر .

**قوله ( جعلني الله فداءك )** في رواية أبي الأحوص في الباب بعده عن الأعمش وكذا لأبي معاوية عن الأعمش عند أحمد « فقلت لبيك يا رسول الله » وفي رواية حفص عن الأعمش كما مضى في الاستئذان « فقلت لبيك وسعديك » .

**قوله ( فقال أبا ذر تعال )** في رواية الكشميهني « تعال » بهاء السكت ؛ قال الداودي : فائدة الوقوف على هاء السكت أن لا يقف على ساكنين نقله ابن التين ، وتعقب بأن ذلك غير مطرد ، وقد اختصر أبو زيد المروزي في روايته سياق الحديث في هذا الباب فقال بعد قوله « ليس معه أحد » فذكر الحديث وقال فيه « إن المكثرين هم المقلون يوم القيامة » : هكذا عنده وساق الباقر الحديث بتمامه ، ويأتي شرحه مستوفى في الباب الذي بعده .

**قوله ( وقال النضر )** بن شميل « أنبأنا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت والأعمش وعبد العزيز بن رفيع قالوا حدثنا زيد بن وهب بهذا » الغرض بهذا التعليق تصريح الشيوخ الثلاثة المذكورين بأن زيد بن وهب حدثهم ، والأولان نسباً إلى التدليس مع أنه لو ورد من رواية شعبة بغير تصريح لأمن فيه التدليس لأنه كان لا يحدث عن شيوخه إلا بما لا تدليس فيه ، وقد ظهرت فائدة ذلك في رواية جرير بن حازم عن الأعمش فإنه زاد فيه بين الأعمش وزيد بن وهب رجلاً مبهماً ، ذكر ذلك الدارقطني في « العلل » فأفادت هذه الرواية المصراحة أنه من المزيّد في متصل الأسانيد . وقد اعترض الإسماعيلي على قول البخاري في هذا السند « بهذا » فأشار إلى رواية عبد العزيز بن رفيع ، واقتضى ذلك أن رواية شعبة هذه نظير روايته فقال : ليس في حديث قصة المقلين والمكثرين ، إنما فيه قصة من مات لا يشرك بالله شيئاً قال : والعجب من البخاري كيف أطلق ذلك ثم ساقه موصولاً من طريق حميد بن زنجويه حدثنا النضر بن شميل عن شعبة ولفظه « أن جبريل بشرني أن من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة . قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال وإن زنى وإن سرق » . قيل لسليمان يعني الأعمش إنما روى هذا الحديث عن أبي الدرداء ، فقال : إنما سمعته عن أبي ذر . ثم أخرجه من طريق معاذ حدثنا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت وبلال

والأعمش وعبد العزيز بن ربيع سمعوا زيد بن وهب عن أبي ذر زاد فيه راويا وهو بلال وهو ابن مرداس الفزاري ، شيخ كوفي أخرج له أبو داود ، وهو صدوق لا بأس به . وقد أخرجه أبو داود الطيالسي عن شعبة كرواية النضر ليس فيه بلال ، وقد تبع الإسماعيلي على اعتراضه المذكور جماعة منهم مغلطاي ومن بعده ، والجواب عن البخاري واضح على طريقة أهل الحديث لأن مراده أصل الحديث ، فإن الحديث المذكور في الأصل قد اشتمل على ثلاثة أشياء فيجوز إطلاق الحديث على كل واحد من الثلاثة إذا أريد بقول البخاري « بهذا » أي بأصل الحديث لا خصوص اللفظ المساق ، فالأول من الثلاثة « ما يسرني أن لي أحدا ذهابا » وقد رواه عن أبي ذر أيضا بنحوه الأحنف بن قيس وتقدم في الزكاة ، والنعمان الغفاري وسالم بن أبي الجعد وسويد بن الحارث كلهم عن أبي ذر ، وروياتهم عند أحمد ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أيضا أبو هريرة وهو في آخر الباب من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنه ، وسيأتي في كتاب التمني من طريق همام ، وأخرجه مسلم من طريق محمد بن زياد وهو عند أحمد من طريق سليمان بن يسار كلهم عن أبي هريرة كما سألينه . الثاني حديث المكثرين والمقلين ، وقد رواه عن أبي ذر أيضا المعمر بن سويد كما تقدمت الإشارة إليه والنعمان الغفاري وهو عند أحمد أيضا . الثالث حديث « من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة » وفي بعض طرقه « وإن زنى وإن سرق » وقد رواه عن أبي ذر أيضا أبو الأسود الدؤلي وقد تقدم في اللباس ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أيضا أبو هريرة كما سيأتي بيانه لكن ليس فيه بيان « وإن زنى وإن سرق » وأبو الدرداء كما تقدمت الإشارة إليه من رواية الإسماعيلي ، وفيه أيضا فائدة أخرى وهو أن بعض الرواة قال عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء ، فلذلك قال الأعمش لزيد ما تقدم في رواية حفص بن غياث عنه : قلت لزيد بلغني أنه أبو الدرداء ، فأفادت رواية شعبة أن حبيباً وعبد العزيز وافقا الأعمش على أنه عن زيد بن وهب عن أبي ذر لا عن أبي الدرداء ، ومن رواه عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء محمد بن إسحق فقال عن عيسى بن مالك عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء أخرجه النسائي ، والحسن بن عبيد الله النخعي أخرجه الطبراني من طريقه عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء بلفظ « من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة » فقال أبو الدرداء « وإن زنى وإن سرق » قال : « وإن زنى وإن سرق » فكررها ثلاثاً وفي الثالثة « وإن رغم أنك أبي الدرداء » وسأذكر بقية طرقه عن أبي الدرداء في آخر الباب الذي يليه . وذكره الدارقطني في « العلل » فقال يشبه أن يكون القولان صحيحين . قلت : وفي حديث كل منهما في بعض الطرق ما ليس في الآخر .

ب قول النبي صلى الله عليه : « ما أحب أن لي أحدا ذهابا »

[٦٤٤٤] ٦٢١٩- نا الحسن بن الربيع قال نا أبو الأحوص عن الأعمش عن زيد بن وهب قال : قال أبوذر : كنت أمشي مع النبي صلى الله عليه في حرة المدينة فاستقبلنا أحد فقال : « يا أباذر » ، فقلت : لبيك يا رسول الله ، قال : « ما يسرني أن عندي مثل أحد هذا ذهابا تمضي علي ثلاثة وعندي منه دينار ، إلا شيء أرصده لديني ، إلا أن أقول به في عباد الله هكذا وهكذا وهكذا » - عن يمينه ، وعن شماله ، ومن خلفه - ثم مشى ثم قال : « إن الأكثرين هم الأقلون يوم القيامة ، إلا من قال هكذا وهكذا وهكذا » - عن يمينه ، وعن شماله ، ومن خلفه - « وقليل ما هم » . ثم قال لي : « مكانك ، لا تبرح حتى آتيك » . ثم انطلق في سواد الليل حتى توارى ، فسمعت صوتا قد ارتفع ، فتخوفت أن يكون أحد عرض للنبي صلى الله عليه ، فأردت أن آتيه ، فذكرت قوله : « لا تبرح حتى آتيك » ، فلم أبرح حتى أتاني ، قلت : يا رسول الله ، لقد سمعت صوتا تخوفت ، فذكرت له ، فقال : « وهل سمعته ؟ » قلت : نعم . قال : « ذاك جبريل أتاني فقال : من مات من أمته لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة » . قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : « وإن زنى وإن سرق » .

٦٢٢٠- فأحمد بن شبيب قال نا أبي عن يونس... ح. وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال أبو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه : « لو كان لي مثل أحد ذهباً لسرني أن لا تمرّ عليه ثلاث ليال وعندي منه شيء إلا شيء أرصده لدين ».

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : ما يسرني أن عندى مثل أحد هذا ذهباً )** لم أر لفظ هذا في رواية الأكثر ، لكنه ثابت في لفظ الخبر الأول ، وذكر فيه حديثين : الأول .

**قوله ( حدثنا الحسن بن الربيع )** هو أبو على البوراني بالموحدة والراء وبعد الألف نون ، وأبو الأحوص هو سلام بالتشديد ابن سليم .

**قوله ( فاستقبلنا أحد )** في رواية عبد العزيز بن رفيع « فالتفت فرأني » كما تقدم وتقدم قصة المكثرين والمقلين ، وقوله « فاستقبلنا أحد » هو بفتح اللام ، وأحد بالرفع على الفاعلية ، وفي رواية حفص بن غياث « فاستقبلنا أحداً » بسكون اللام وأحداً بالنصب على المفعولية .

**قوله ( فقال يا أبا ذر ، فقلت : ليك يا رسول الله )** زاد في رواية سالم بن أبي الجعد ومنصور عن زيد بن وهب عند أحمد « فقال : يا أبا ذر أى جبل هذا ؟ قلت : أحد » وفي رواية الأحنف الماضية في الزكاة « يا أبا ذر أتبصر أحداً ؟ قال : فنظرت إلى الشمس ما بقى من النهار ، وأنا أرى أن يرسلنى في حاجة له فقلت : نعم » .

**قوله ( ما يسرني أن عندى مثل أحد هذا ذهباً تمضى على ثلاثة وعندى منه دينار في رواية حفص بن غياث ما أحب أن لي أحداً ذهباً يأتي على يوم وليلة أو ثلاث عندى منه دينار )** وفي رواية أبى معاوية عن الأعمش عن أحمد « ما أحب أن لي أحداً ذاك ذهباً » وفي رواية أبى شهاب عن الأعمش في الاستئذان « فلما أبصر أحداً قال : ما أحب أنه تحول لي ذهباً يمكث عندى منه دينار فوق ثلاث » قال ابن مالك تضمن هذا الحديث استعمال حول بمعنى صير وأعمالها عملها ، وهو استعمال صحيح خفى على أكثر النحاة ، وقد جاءت هذه الرواية مبينة لما لم يسم فاعله فرفعت أول المفعولين وهو ضمير عائد على أحد ونصب ثانيهما وهو قوله « ذهباً » فصارت بينائهما لما لم يسم فاعله جارية مجرى صار في رفع المبتدأ ونصب الخبر . انتهى كلامه . وقد اختلفت ألفاظ هذا الحديث ، وهو متحد المخرج فهو من تصرف الرواة فلا يكون حجة في اللغة ، ويمكن الجمع بين قوله « مثل أحد » وبين قوله « تحول لي أحد » يحمل المثلية على شيء يكون وزنه من الذهب وزن أحد ، والتحويل على أنه إذا انقلب ذهباً كان قدر وزنه أيضاً . وقد اختلفت ألفاظ رواته عن أبى ذر أيضاً : ففي رواية سالم ومنصور عن زيد بن وهب بعد قوله قلت أحد قال « والذي نفسى بيده ما يسرني أنه ذهب قطعاً أنفق في سبيل الله أدع منه قيراطاً » وفي رواية سويد بن الحارث عن أبى ذر « ما يسرني أن لي أحداً ذهباً أموت يوم أموت وعندى منه دينار أو نصف دينار » . واختلفت ألفاظ الرواة أيضاً في حديث أبى هريرة ثاني حديثي الباب كما سأذكره .

**قوله ( تمضى على ثلاثة )** أى ليلة ثلاثة ، قيل وإنما قيد بالثلاث لأنه لا يتيهاً تفريق قدر أحد من الذهب في أقل منها غالباً ، ويعكر عليه رواية « يوم وليلة » فالأولى أن يقال الثلاثة أقصى ما يحتاج إليه في تفرقة مثل ذلك ، والواحدة أقل ما يمكن .

**قوله ( إلا شيئاً أرصده لدين )** أى أعداه أو أحفظه . وهذا الإرصاء أعم من أن يكون لصاحب دين غائب حتى يحضر فيأخذه ، أو لأجل وفاء دين مؤجل حتى يحل فيوفى . ووقع في رواية حفص وأبى شهاب جميعاً

للإشارة وخص عن اليمين والشمال لأن الغالب في الإعطاء صدوره باليدين ، وزاد في رواية عبد العزيز بن ربيع « وعمل فيه خيراً » أى حسنة وفي سياقه جناس تام في قوله أعطاه الله خيراً ، وفي قوله وعمل فيه خيراً ، فمعنى الخير الأول المال والثاني الحسنة .

**قوله ( وقليل ما هم )** ما زائدة مؤكدة للقلة ، ويحتمل أن تكون موصوفة ، ولفظ قليل هو الخبر وهم هو المبتدأ والتقدير وهم قليل ، وقدم الخبر للمبالغة في الاختصاص .

**قوله ( ثم قال لى : مكانك )** بالنصب أى إلزم مكانك ، وقوله « لا تبرح » تأكيد لذلك ، ورفع لتوهم أن الأمر بلزوم المكان ليس عاماً فى الأزمنة ، وقوله « حتى آتيتك » غاية للزوم المكان المذكور ، وفي رواية حفص « لا تبرح يا أبا ذر حتى أرجع » ووقع في رواية عبد العزيز بن ربيع « فمشيت معه ساعة ، فقال لى اجلس ههنا ، فأجلسنى فى قاع » أى أرض سهلة مطمئنة .

**قوله ( ثم انطلق فى سواد الليل )** فيه إشعار بأن القمر كان قد غاب .

**قوله ( حتى توارى )** أى غاب شخصه ، زاد أبو معاوية « عنى » وفي رواية حفص « حتى غاب عنى » وفي رواية عبد العزيز « فانطلق فى الحرة — أى دخل فيها — حتى لا أراه » وفي رواية أبى شهاب « فتقدم غير بعيد » زاد فى رواية عبد العزيز « فأطال اللبث » .

**قوله ( فسمعت صوتاً قد ارتفع )** فى رواية أبى معاوية « فسمعت لغطاً وصوتاً » .

**قوله ( فتخوفت أن يكون أحد عرض للنبي صلى الله عليه وسلم )** أى تعرض له بسوء . ووقع فى رواية عبد العزيز « فتخوفت أن يكون عرض لرسول الله صلى الله عليه وسلم » وهو بضم أول عرض على البناء للمجهول .

**قوله ( فأردت أن آتيه )** أى أتوجه إليه ، ووقع فى رواية عبد العزيز « فأردت أن أذهب » أى إليه ولم يرد أن يتوجه إلى حال سبيله بدليل رواية الأعمش فى الباب .

**قوله ( فذكرت قوله لا تبرح فلم أبرح حتى أتانى )** فى رواية أبى معاوية عن الأعمش « فانتظرته حتى جاء » .

**قوله ( قلت يا رسول الله لقد سمعت صوتاً تخوفت فذكرت له )** فى رواية أبى معاوية « فذكرت له الذى سمعت » وفى رواية أبى شهاب « فقلت يا رسول الله الذى سمعت أو قال الصوت الذى سمعت » كذا فيه بالشك وفى رواية عبد العزيز « ثم إني سمعته وهو يقول وإن سرق وإن زنى ، فقلت يا رسول الله من تكلم فى جانب الحرة ما سمعت أحداً يرجع إليك شيئاً » .

**قوله ( فقال وهل سمعته ؟ قلت نعم . قال ذاك جبريل )** أى الذى كنت مخاطبه ، أو ذلك صوت جبريل .

**قوله ( أتانى )** زاد فى رواية حفص « فأخبرنى » . ووقع فى رواية عبد العزيز « عرض لى — أى ظهر — فقال : بشر أمتك » ولم أر لفظ التبشير فى رواية الأعمش .

**قوله ( من مات لا يشرك بالله شيئاً )** زاد الأعمش « من أمتك » .

عن الأعمش « إلا دينار » بالرفع ، والنصب والرفع جائزان لأن المستثنى منه مطلق عام والمستثنى مقيد خاص فاتجه النصب ، وتوجيه الرفع أن المستثنى منه في سياق النفي وجواب لو هنا في تقدير النفي ، ويجوز أن يحمل النفي الصريح في أن لا يمر على حمل إلا على الصفة ، وقد فسر الشيء في هذه الرواية بالدينار ، ووقع في رواية سويد بن الحارث عن أبي ذر « وعندي منه دينار أو نصف دينار » وفي رواية سالم ومنصور « أدع منه قراطاً . قال قلت : قنطاراً ؟ قال : قيراطاً » وفيه « ثم قال يا أبا ذر إنما أقول الذي هو أقل » ووقع في رواية الأحنف « ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً أنفقه كله إلا ثلاثة دنائير » فظاهره نفي محبة حصول المال ولو مع الإنفاق وليس مراداً ، وإنما المعنى نفي إنفاق البعض مقتصراً عليه ، فهو يجب إنفاق الكل إلا ما استثنى ، وسائر الطرق تدل على ذلك ، ويؤيده أن في رواية سليمان بن يسار عن أبي هريرة عند أحمد « ما يسرنى أن أحكم هذا ذهباً أنفق منه كل يوم في سبيل الله فيمر بي ثلاثة أيام وعندي منه شيء إلا شيء أرصده لدين » ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد بالكراهة الإنفاق في خاصة نفسه لا في سبيل الله فهو محبوب .

**قوله ( إلا أن أقول به في عباد الله )** هو استثناء بعد استثناء فيفيد الإثبات ، فيؤخذ منه أن نفي محبة المال مقيدة بعدم الإنفاق فيلزم محبة وجوده مع الإنفاق ، فمادام الإنفاق مستمرا لا يكره وجود المال ، وإذا انتفى الإنفاق ثبتت كراهية وجود المال ، ولا يلزم من ذلك كراهية حصول شيء آخر ولو كان قدر أحد أو أكثر مع استمرار الإنفاق .

**قوله ( هكذا وهكذا وهكذا ، عن يمينه وعن شماله ومن خلفه )** هكذا اقتصر على ثلاث ، وحمل على المبالغة لأن العطية لمن بين يديه هي الأصل ، والذي يظهر لي أن ذلك من تصرفات الرواة ، وأن أصل الحديث مشتمل على الجهات الأربع ، ثم وجدته في الجزء الثالث من « البشرايات » من رواية أحمد بن ملاعب عن عمر ابن حفص بن غياث عن أبيه بلفظ « إلا أن أقول به في عباد الله هكذا وهكذا وهكذا ، وأرانا بيده » كذا فيه بإثبات الأربع ، وقد أخرجه المصنف في الاستئذان عن عمر بن حفص مثله ، لكن اقتصر من الأربع على ثلاث ، وأخرجه أبو نعيم من طريق سهل بن بحر عن عمر بن حفص فاقتصر على ثنتين .

**قوله ( ثم مشى ثم قال : ألا إن الأكثرين هم المقلون يوم القيامة )** في رواية أبي شهاب في الاستقراض ورواية حفص في الاستئذان « هم الأقلون » بالهمز في الموضعين ، وفي رواية عبد العزيز بن رفيع الماضية في الباب قبله « إن الأكثرين هم المقلون » بالميم في الموضعين ، ولأحمد من رواية النعمان الغفاري عن أبي ذر « إن الأكثرين الأقلون » والمراد الإكثار من المال والإقلال من ثواب الآخرة وهذا في حق من كان مكثراً ولم يتصف بما دل عليه الاستثناء بعده من الإنفاق .

**قوله ( إلا من قال هكذا وهكذا وهكذا ، عن يمينه وعن شماله ومن خلفه )** في رواية أبي شهاب « إلا من قال بالمال هكذا وهكذا ، وأشار أبو شهاب بين يديه وعن يمينه وعن شماله » وفي رواية أبي معاوية عن الأعمش عند أحمد « إلا من قال هكذا وهكذا وهكذا فحشا عن يمينه ومن بين يديه وعن يساره » فاشتملت هذه الروايات على الجهات الأربع وإن كان كل منها اقتصر على ثلاث ، وقد جمعها عبد العزيز بن رفيع في روايته ولفظه « إلا من أعطاه الله خيراً — أى مالا — فنفع بنون وفاء ومهملة أى أعطى كثيراً بغير تكلف يميناً وشمالاً وبين يديه ووراءه » وبقي من الجهات فوق وأسفل ، والإعطاء من قبل كل منهما ممكن ، لكن حذف لندوره . وقد فسر بعضهم الإنفاق من وراء بالوصية ، وليس قيماً فيه بل قد يقصد الصحيح الإخفاء فيدفع لمن وراءه مالا يعطى به من هو أمامه . وقوله « هكذا » صفة لمصدر محذوف أى أشار إشارة مثل هذه الإشارة ، وقوله « من خلفه » بيان

**قوله ( دخل الجنة )** هو جواب الشرط . رتب دخول الجنة على الموت بغير إشراك بالله ، وقد ثبت الوعيد بدخول النار لمن عمل بعض الكبائر ، وبعدم دخول الجنة لمن عملها فلذلك وقع الاستفهام .

**قوله ( قلت وإن زنى وإن سرق )** قال ابن مالك : حرف الاستفهام في أول هذا الكلام مقدر ولابد من تقديره . وقال غيره التقدير أو إن زنى أو إن سرق دخل الجنة . وقال الطيبي : أدخل الجنة وإن زنى وإن سرق . والشرط حال ، ولا يذكر الجواب مبالغة ، وتسميها لمعنى الإنكار قال وإن زنى وإن سرق . ووقع في رواية عبد العزيز ابن ربيع « قلت يا جبريل وإن سرق وإن زنى ؟ قال : نعم » . وكررها مرتين للأكثر وثلاثاً للمستمل وزاد في آخر الثالثة « وإن شرب الخمر » وكذا وقع التكرار ثلاثاً في رواية أبي الأسود عن أبي ذر في اللباس ، لكن بتقديم الزنا على السرقة كما في رواية الأعمش ، ولم يقل « وإن شرب الخمر » ولا وقعت في رواية الأعمش ، وزاد أبو الأسود « على رغم أنف أبي ذر » قال وكان أبو ذر إذا حدث بهذا الحديث يقول « وإن رغم أنف أبي ذر » وزاد حفص ابن غياث في روايته عن الأعمش : قال الأعمش قلت لزيد بن وهب إنه بلغني أنه أبو الدرداء قال أشهد لحديثه أبو ذر بالريذة . قال الأعمش : وحدثني أبو صالح عن أبي الدرداء نحوه . وأخرجه أحمد عن أبي نعيم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي الدرداء بلفظ « إنه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة » نحوه ، وفيه « وإن رغم أنف أبي الدرداء » ، قال البخاري في بعض النسخ عقب رواية حفص : حديث أبي الدرداء مرسل لا يصح إنما أردنا للمعرفة أى إنما أردنا أن نذكره للمعرفة بحاله . قال : والصحيح حديث أبي ذر قيل له : فحديث عطاء ابن يسار عن أبي الدرداء ؟ فقال : مرسل أيضاً لا يصح . ثم قال : اضربوا على حديث أبي الدرداء . قلت : فلهذا هو ساقط من معظم النسخ ، وثبت في نسخة الصغاني ، وأوله قال أبو عبد الله حديث أبي صالح عن أبي الدرداء مرسل ، فساقه الخ . وزواية عطاء بن يسار التي أشار إليها أخرجها النسائي من رواية محمد بن أبي حرملة عن عطاء بن يسار عن أبي الدرداء أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم هو يقص على المنبر يقول ﴿ ولئن خاف مقام ربي جنتان ﴾ فقلت : وإن زنى وإن سرق يا رسول الله ؟ قال : وإن زنى وإن سرق ، فأعدت فأعاد فقال في الثالثة قال : نعم وإن رغم أنف أبي الدرداء « وقد وقع التصريح بسماع عطاء بن يسار له من أبي الدرداء في رواية ابن أبي حاتم في « التفسير » والطبراني في « المعجم » والبيهقي في « الشعب » قال البيهقي : حديث أبي الدرداء هذا غير حديث أبي ذر وإن كان فيه بعض معناه . قلت : وهما قصتان متغايرتان ، وإن اشتركتا في المعنى الأخير وهو سؤال الصحابي بقوله وإن زنى وإن سرق ، واشتركا أيضاً في قوله وإن رغم ، ومن المغايرة بينهما أيضاً وقوع المراجعة المذكورة بين النبي صلى الله عليه وسلم وجبريل في رواية أبي ذر دون أبي الدرداء ، وله عن أبي الدرداء طرق أخرى منها للنسائي من رواية محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبي الدرداء نحو رواية عطاء بن يسار ، ومنها للطبراني من طريق أم الدرداء عن أبي الدرداء رفعه بلفظ « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة ، فقال أبو الدرداء : وإن زنى وإن سرق ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي الدرداء » ومن طريق أبي مريم عن أبي الدرداء نحوه ، ومن طريق كعب بن ذهل « سمعت أبا الدرداء رفعه . أتاني آت من ربي فقال من يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً ، فقلت : يا رسول الله وإن زنى وإن سرق ؟ قال : نعم ثم ثلث فقال على رغم أنف عويمر فرددها ، قال فأنا رأيت أبا الدرداء يضرب أنفه بإصبعه » ومنها لأحمد من طريق واهب بن عبد الله المغافري « عن أبي الدرداء رفعه : من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير دخل الجنة ، قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق . قلت : وإن

زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق ، على رغم أنف أى الدرداء . قال فخرجت لأنادى بها فى الناس ، فلقينى عمر فقال : ارجع ، فإن الناس إن تعلموا بهذا اتكلوا عليها ، فرجعت فأخبرت النبى صلى الله عليه وسلم فقال : صدق عمر « قلت : وقد وقعت هذه الزيادة الأخيرة لأى هريرة ، ويأتى بسط ذلك فى « باب من جاهد فى طاعة الله تعالى » قريباً . الحديث الثانى .

**قوله ( حدثنا أحمد بن شبيب )** بفتح المعجمة وموحدين مثل حبيب ، وهو الخطبى بفتح المهملة والموحدة ثم الطاء المهملة نسبة إلى الخطبات من بنى تميم ، وهو بصرى صدوق ضعفه ابن عبد البر تبعاً لأى الفتح الأزدى والأزدى غير مرضى فلا يتبع فى ذلك ، وأبوه يكنى أبا سعيد ، روى عنه ابن وهب وهو من أقرانه ، ووثقه ابن المدينى .

**قوله ( وقال الليث حدثنى يونس )** هذا التعليق وصله الذهلى فى « الزهريات » عن عبد الله بن صالح عن الليث ، وأراد البخارى بإيراده تقوية رواية أحمد بن شبيب ، ويونس هو ابن يزيد .

**قوله ( لو كان لى )** زاد فى رواية الأعوج عن أى هريرة عند أحمد فى أوله « والذى نفسى بيده » وعنده فى رواية همام عن أى هريرة « والذى نفس محمد بيده » .

**قوله ( مثل أحد ذهباً )** فى رواية الأعرج لو أن أحكم عندى ذهباً .

**قوله ( ما يسرنى أن لا تمر على ثلاث ليال وعندى منه شيء إلا شيئاً أرصده لدين )** فى رواية الأعرج « إلا أن يكون شيء أرصده فى دين على » وفى رواية همام « وعندى منه دينار أجد من يقبله ليس شيئاً أرصده فى دين على » قال ابن مالك : فى هذا الحديث وقوع التمنى بعد مثل ، وجواب لو مضارعاً منفياً بما ، وحق جوابها أن يكون ماضياً مثبتاً نحو لو قام لقمت ، أو بلم نحو لو قام لم أقم . والجواب من وجهين : أحدهما أن يكون وضع المضارع موضع الماضى الواقع جواباً كما وقع موضعه وهو شرط فى قوله تعالى ﴿ لو يطيعكم فى كثير من الأمر لعنتم ﴾ ، ثانيهما أن يكون الأصل ما كان يسرنى فحذف كان وهو جواب وفيه ضمير وهو الاسم ويسرنى خبر ، وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كثير نظماً ونثراً ومنه « المرء مجزى بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر » قال وأشبه شيء بحذف كان قبل يسرنى حذف جعل قبل يجادلنا فى قوله تعالى ﴿ فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا ﴾ أى جعل يجادلنا ، والوجه الأول أولى . وفيه أيضاً وقوع لا بين أن وتمر وهى زائدة والمعنى ما يسرنى أن تمر ، وقال الطيبى : قوله « ما يسرنى » هو جواب « لو » الامتناعية فيفيد أنه لم يسره المذكور بعده لأنه لم يكن عنده مثل أحد ذهباً ، وفيه نوع مبالغة لأنه إذا لم يسره كثرة ما ينفقه فكيف ما لا ينفقه قال : وفى التقييد بالثلاثة تنميم ومبالغة فى سرعة الإنفاق ، فلا تكون لا زائدة كما قال ابن مالك بل النفى فيها على حاله . قلت : ويؤيد قول ابن مالك الرواية الماضية قبل فى حديث أى ذر بلفظ « ما يسرنى أن عندى مثل أحد ذهباً تمضى على ثلاثة » . وفى حديث الباب من الفوائد أدب أى ذر مع النبى صلى الله عليه وسلم وترقبه أحواله وشفقته عليه حتى لا يدخل عليه أدنى شيء مما يتأذى به . وفيه حسن الأدب مع الأكابر وأن الصغير إذا رأى الكبير منفرداً لا يتصور عليه ولا يجلس معه ولا يلزمه إلا بإذن منه . وهذا بخلاف ما إذا كان فى مجمع كالمسجد والسوق فيكون جلوسه معه بحسب ما يليق به . وفيه جواز تكتية المرء نفسه لغرض صحيح كأن يكون أشهر من اسمه ، ولا سيما إن كان اسمه مشتركاً بغيره وكنيته فردة . وفيه جواز تقدية الصغير الكبير بنفسه وبغيرها ، والجواب



بمثل لبك وسعديك زيادة في الأدب . وفيه الانفراد عند قضاء الحاجة . وفيه أن امتثال أمر الكبير والوقوف عنده أولى من ارتكاب ما يخالفه بالرأى ولو كان فيما يقتضيه الرأى توهم دفع مفسدة حتى يتحقق ذلك فيكون دفع المفسدة أولى . وفيه استفهام التابع من متبوعه على ما يحصل له فائدة دينية أو علمية أو غير ذلك . وفيه الأخذ بالقرائن لأن أبا ذر لما قال له النبي صلى الله عليه وسلم ، « أتبصر أحداً » فهم منه أنه يريد أن يرسله في حاجة فنظر إلى ما على أحد من الشمس ليعلم هل يبقى من النهار قدر يسعها . وفيه أن محل الأخذ بالقرينة إن كان في اللفظ ما يخص ذلك ، فإن الأمر وقع على خلاف ما فهمه أبو ذر من القرينة ، فيؤخذ منه أن بعض القرائن لا يكون دالاً على المراد وذلك لضعفه . وفيه المراجعة في العلم بما تقرر عند الطالب في مقابلة ما يسمعه مما يخالف ذلك ، لأنه تقرر عند أبي ذر من الآيات والآثار الواردة في وعيد أهل الكبائر بالنار والعذاب ، فلما سمع أن من مات لا يشرك دخل الجنة استفهم عن ذلك بقوله « وإن زنى وإن سرق » واقتصر على هاتين الكبيرتين لأنهما كالمتالين فيما يتعلق بحق الله وحق العباد ، وأما قوله في الرواية الأخرى « وإن شرب الخمر » فالإشارة إلى فحش تلك الكبيرة لأنها تؤدي إلى خلل العقل الذي شرف به الإنسان على البهائم ، وبوقوع الخلل فيه قد يزول التوق الذي يحجز عن ارتكاب بقية الكبائر . وفيه أن الطالب إذا ألح في المراجعة يزجر بما من يليق به أخذاً من قوله « وإن رغم أنف أبي ذر » وقد حملته البخارى كما مضى في اللباس على من تاب عند الموت ، وحمله غيره على أن المراد بدخول الجنة أعم من أن يكون ابتداء أو بعد المجازاة على المعصية ، والأول هو وفق ما فهمه أبو ذر ، والثاني أولى للجمع بين الأدلة ، ففي الحديث حجة لأهل السنة ورد على من زعم من الخوارج والمعتزلة أن صاحب الكبيرة إذا مات عن غير توبة يخلد في النار ، لكن في الاستدلال به لذلك نظر ، لما مر من سياق كعب بن ذهل عن أبي الدرداء أن ذلك في حق من عمل سوءاً أو ظلم نفسه ثم استغفر ، وسنده جيد عند الطبراني . وحمله بعضهم على ظاهره وخص به هذه الأمة لقوله فيه « بشر أمتك » وإن من مات من أمتي ، وتعقب بالأخبار الصحيحة الواردة في أن بعض عصاة هذه الأمة يعذبون ، ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة « المفلس من أمتي » الحديث . وفيه تعقب على من تأول في الأحاديث الواردة في أن « من شهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة » وفي بعضها « حرم على النار » أن ذلك كان قبل نزول الفرائض والأمر والنهي ، وهو مروى عن سعيد بن المسيب والزهرى ، ووجه التعقب ذكر الزنا والسرقه فيه فذكر على خلاف هذا التأويل ، وحمله الحسن البصري على من قال الكلمة وأدى حقها بأداء ما وجب واجتناب ما نهى ، ورجحه الطيبى إلا أن هذا الحديث يخدش فيه ، وأشكل الأحاديث وأصعبها قوله « لا يلقى الله بهما عبد غير شاك فيهما إلا دخل الجنة » وفي آخره وإن زنى وإن سرق « وقيل أشكلها حديث أبي هريرة عند مسلم بلفظ « ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله إلا حرمه الله على النار » لأنه أتى فيه بأداة الحصر ومن الاستغرافية وصرح بتحريم النار ، بخلاف قوله « دخل الجنة » فإنه لا ينفي دخول النار أولاً ، قال الطيبى : لكن الأول يترجح بقوله « وإن زنى وإن سرق » لأنه شرط لمجرد التأكيد ، ولا سيما وقد كرره ثلاثاً مبالغة وختم بقوله « وإن رغم أنف أبي ذر » تنميماً للمبالغة ، والحديث الآخر مطلق يقبل التقييد فلا يقاوم قوله « وإن زنى وإن سرق » وقال النووي بعد أن ذكر المتون في ذلك والاختلاف في هذا الحكم : مذهب أهل السنة بأجمعهم أن أهل الذنوب في المشيئة ، وأن من مات موقناً بالشهادتين يدخل الجنة ، فإن كان ديناً أو سليماً من المعاصي دخل الجنة برحمة الله وحرم على النار ، وإن كان من المخلطين بتضييع الأوامر أو بعضها وارتكاب النواهي أو بعضها ومات عن غير توبة فهو في خطر المشيئة ، وهو بصدد أن يمضى عليه الوعيد إلا أن يشاء الله أن يعفو عنه ، فإن شاء أن يعذبه فمقصده إلى الجنة بالشفاعة ، انتهى . وعلى هذا فتقييد اللفظ الأول تقديره وإن زنى وإن سرق دخل الجنة ، لكنه

قبل ذلك إن مات مصراً على المعصية في مشيئة الله ، وتقدير الثاني حرمة الله على النار إلا أن يشاء الله أو حرمة على نار الخلود والله أعلم . قال الطيبي : قال بعض المحققين قد يتخذ من أمثال هذه الأحاديث المبطللة ذريعة إلى طرح التكاليف وإبطال العمل ظناً أن ترك الشرك كاف ، وهذا يستلزم طي بساط الشريعة وإبطال الحدود ، وأن الترغيب في الطاعة والتحذير عن المعصية لا تأثير له بل يقتضى الانحلال عن الدين والانحلال عن قيد الشريعة والخروج عن الضبط والولوج في الخبط وترك الناس سدى مهملين وذلك يفضى إلى خراب الدنيا بعد أن يفضى إلى خراب الآخرة ، مع أن قوله في بعض طرق الحديث « أن يعبدوه » يتضمن جميع أنواع التكاليف الشرعية وقوله « ولا يشركوا به شيئاً » يشمل مسمى الشرك الجلى والخفى ، فلا راحة للتمسك به في ترك العمل لأن الأحاديث إذا ثبتت وجب ضم بعضها إلى بعض فإنها في حكم الحديث الواحد ، فيحمل مطلقها على مقيدها ليحصل العمل بجميع ما في مضمونها وبالله التوفيق . وفيه جواز الحلف بغير تحليف ، ويستحب إذا كان لمصلحة كتأكيد أمر مهم وتحقيقه ونفى المجاز عنه ، وفي قوله في بعض طرقه والذي نفس محمد بيده تعبير الإنسان عن نفسه باسمه دون ضميره ، وقد ثبت بالضمير في الطريق الأخرى « والذي نفسى بيده » وفي الأول نوع تجريد ، وفي الحلف بذلك زيادة في التأكيد لأن الإنسان إذا استحضر أن نفسه وهى أعز الأشياء عليه بيد الله تعالى يتصرف فيها كيف يشاء استشعر الخوف منه فارتدع عن الحلف على ما لا يتحققه ، ومن ثم شرع تغليظ الأيمان بذكر الصفات الإلهية ولا سيما صفات الجلال . وفيه الحث على الإنفاق في وجوه الخير ، وأن النبى صلى الله عليه وسلم كان في أعلى درجات الزهد في الدنيا بحيث إنه لا يحب أن يبقى بيده شيء من الدنيا إلا لإنفاقه فيمن يستحقه ، وإما لإرضاءه لمن له حق ، وإما لتعذر من يقبل ذلك منه لتقييده في رواية همام عن أبى هريرة الآتية في كتاب التمنى بقوله « أجد من يقبله » ومنه يؤخذ جواز تأخير الزكاة الواجبة عن الإعطاء إذا لم يوجد من يستحق أخذها ، وينبغي لمن وقع له ذلك أن يعزل القدر الواجب من ماله ويجهتد في حصول من يأخذها ، فإن لم يجد فلا حرج عليه ولا ينسب إلى تقصير في حبسه . وفيه تقديم وفاء الدين على صدقة التطوع . وفيه جواز الاستقراض وقبده ابن بطال باليسير أخذاً من قوله « إلا ديناراً » قال ولو كان عليه أكثر من ذلك لم يرصد لأدائه ديناراً واحداً لأنه كان أحسن الناس قضاء . قال ويؤخذ من هذا أنه لا ينبغي الاستغراق في الدين بحيث لا يجد له وفاء فيعجز عن أدائه ، وتعقب بأن الذى فهمه من لفظ الدينار من الوحدة ليس كما فهم ، بل إنما المراد به الجنس ، وأما قوله في الرواية الأخرى « ثلاثة دنانير » فليست الثلاثة فيه للتقليل بل للمثال أو لضرورة الواقع ، وقد قيل إن المراد بالثلاثة أنها كانت كفايته فيما يحتاج إلى إخراجه في ذلك اليوم ، وقيل بل هى دينار الدين كما في الرواية الأخرى ودينار للإنفاق على الأهل ودينار للإنفاق على الضيف ، ثم المراد بدينار الدين الجنس ويؤيده تعبيره في أكثر الطرق بالشئ على الإيهام فيتناول القليل والكثير . وفي الحديث أيضاً الحث على وفاء الديون وأداء الأمانات وجواز استعمال « لو » عند تمنى الخير وتخصيص الحديث الوارد عن استعمال « لو » على ما يكون في أمر غير محمود شرعاً . وادعى المهلب أن قوله في رواية الأحنف عن أبى ذر « أتبصر أحداً ؟ » قال فنظرت ما عليه من الشمس » الحديث أنه ذكر للتمثيل في تعجيل إخراج الزكاة وأن المراد ما أحب أن أحبس ما أوجب الله على إخراجه بقدر ما بقى من النهار ، وتعقبه عياض فقال : هو بعيد في التأويل ، وإنما السياق بين في أنه صلى الله عليه وسلم أراد أن ينبه على عظم أحد ليضرب به المثل في أنه لو كان قدره ذهباً ما أحب أن يؤخر عنده إلا لما ذكر من الإنفاق والإرصاد ، فظن أبو ذر يريد أن يبعثه في حاجة ولم يكن ذاك مراداً إذ ذاك كما تقدم . وقال القرطبي : إنما استفهمه عن رؤيته ليستحضر قدره حتى يشبه له ما أراد بقوله « إن لى مثله ذهباً » . وقال عياض : قد يحتج به

من يفضل الفقر على الغنى ، وقد يحتج به من يفضل الغنى على الفقر ، ومأخذ كل منهما واضح من سياق الخبر . وفيه الحضي على إنفاق المال في الحياة وفي الصحة وترجيحه على إنفاقه عند الموت ، وقد مضى فيه حديث « أن تصدق وأنت صحيح صحيح » وذلك أن كثيراً من الأغنياء يشح بإخراج ما عنده ما دام في عافية فيأمل البقاء ويخشى الفقر ، فمن خالف شيطانه وقهر نفسه إثارة لثواب الآخرة فاز ، ومن بخل بذلك لم يأمن الجور في الوصية ، وإن سلم لم يأمن تأخير تنجيز ما أوصى به أو تركه أو غير ذلك من الآفات ولا سيما إن خلف وراثاً غير موفق فيبذره في أسرع وقت ويبقى وباله على الذي جمعه ، والله المستعان

**باب الغنى غنى النفس** وقال الله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنَ إِلَى : ﴾ ﴿ عَامِلُونَ ﴾ قال ابن عيينة : لم يعملوها ، لا بد من أن يعملوها .

[٦٤٤٦] ٦٢٢١ - نا أحمد بن يونس قال نا أبو بكر قال نا أبو حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « ليس الغنى عن كثرة العرض ، ولكن الغنى غنى النفس » .

**قوله ( باب ) بالتين ( الغنى غنى النفس )** أى سواء كان المتصف بذلك قليل المال أو كثيره ، والغنى بكسر أوله مقصور وقد مد في ضرورة الشعر ، ويفتح أوله مع المد هو الكفاية .

**قوله ( وقال الله تعالى : أَيْحَسِبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنَ إِلَى قوله — هم لها عاملون )** في رواية أبى ذر « إلى عاملون » وهذه رأس الآية التاسعة من ابتداء الآية المبدأ بها هنا ، والآيات التى بين الأولى والثانية وبين الأخيرة والتي قبلها اعترضت في وصف المؤمنين ، والضمير في قوله ﴿ بل قلوبهم في غمرة من هذا ﴾ للمذكورين في قوله ﴿ نُمِدُّهُمْ ﴾ والمراد به من ذكر قبل ذلك في قوله ﴿ فتقطعوا أمرهم بينهم زبراً ﴾ والمعنى : أيعظنون أن المال الذى نرزقهم إياه لكرامتهم علينا ؟ إن ظنوا ذلك أخطوا ، بل هو استدراج كما قال تعالى ﴿ ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم خير لأنفسهم ، إنما نملى لهم ليزدادوا إثماً ﴾ والإشارة في قوله ﴿ بل قلوبهم في غمرة من هذا ﴾ أى من الاستدراج المذكور . وأما قوله ﴿ ولهم أعمال من دون ذلك هم لها عاملون ﴾ فالمراد به ما يستقبلون من الأعمال من كفر أو إيمان ، وإلى ذلك أشار ابن عيينة في تفسيره بقوله : لم يعملوها لابد أن يعملوها ، وقد سبقه إلى مثل ذلك أيضاً السدى وجماعة فقالوا : المعنى كتبت عليهم أعمال سيئة لابد أن يعملوها قبل موتهم لتحقق عليهم كلمة العذاب . ثم مناسبة الآية للحديث أن خيرية المال ليست لذاته بل بحسب ما يتعلق به وإن كان يسمى خيراً في الجملة ، وكذلك صاحب المال الكثير ليس غنياً لذاته بل بحسب تصرفه فيه . فإن كان في نفسه غنياً لم يتوقف في صرفه في الواجبات والمستحبات من وجوه البر والقربات ، وإن كان في نفسه فقيراً أمسكه وأمتنع من بذله فيما أمر به خشية من نفاذه ، فهو في الحقيقة فقير صورة ومعنى وإن كان المال تحت يده ، لكونه لا ينتفع به لا في الدنيا ولا في الآخرة ، بل ربما كان وبالا عليه .

**قوله ( حدثنا أبو بكر )** هو ابن عياش بمهملة وتحتانية ثم معجمة ، وهو القارئ المشهور . وأبو حصين بفتح أوله اسمه عثمان . والإسناد كله كوفيون إلى أبى هريرة .

**قوله ( عن كثرة العرض )** بفتح المهمله والراء ثم ضاد معجمة ، أما عن فهي سببية ، وأما العرض فهو ما ينتفع به من متاع الدنيا ، ويطلق بالاشتراك على ما يقابل الجوهر وعلى كل ما يعرض للشخص من مرض ونحوه . وقال أبو

عبد الملك البوني فيما نقله ابن التين عنه قال : اتصل لي عن شيخ من شيوخ القيرونة أنه قال : العرض بتحريك الرء الواحد من العروض التي يتجر فيها ، قال : وهو خطأ ، فقد قال الله تعالى : ﴿ يأخذون عرض هذا الأدنى ﴾ ولا خلاف بين أهل اللغة في أنه ما يعرض فيه ، وليس هو أحد العروض التي يتجر فيها بل واحدها عرض بالإسكان وهو ما سوى النقيدين . وقال أبو عبيد : العروض الأمتعة وهي ما سوى الحيوان والعقار وما لا يدخله كيل ولا وزن ، وهكذا حكاه عياض وغيره ، وقال ابن فارس : العرض بالسكون كل ما كان من المال غير نقد وجمعه عروض ، وأما بالفتح فما يصيبه الإنسان من حظه في الدنيا ، قال تعالى : ﴿ تريدون عرض الدنيا ﴾ وقال : ﴿ وإن يأتهم عرض مثله يأخذوه ﴾ .

**قوله ( إنما الغنى غنى النفس )** في رواية الأعرج عن أبي هريرة عند أحمد وسعيد بن منصور وغيرهما « إنما الغنى في النفس » وأصله في مسلم ، ولابن حبان من حديث أبي ذر « قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أبا ذر أترى كثرة المال هو الغنى ؟ قلت : نعم . قال : وترى قلة المال هو الفقر ؟ قلت : نعم يا رسول الله . قال : إنما الغنى غنى القلب ، والفقر فقر القلب » قال ابن بطال معنى الحديث ليس حقيقة الغنى كثرة المال لأن كثيراً ممن وسع الله عليه في المال لا يقنع بما أوتي فهو يجتهد في الازدياد ولا يبالي من أين يأتيه ، فكأنه فقير لشدة حرصه ، وإنما حقيقة الغنى غنى النفس ، وهو من استغنى بما أوتي وقنع به ورضى ولم يحرص على الازدياد ولا ألح في الطلب ، فكأنه غنى . وقال القرطبي : معنى الحديث إن الغنى النافع أو العظيم أو الممدوح هو غنى النفس ، وبيانه أنه إذا استغنت نفسه كفت عن المطامع فعزت وعظمت وحصل لها من الحظوة والنزاهة والشرف والمدح أكثر من الغنى الذي يناله من يكون فقير النفس لحرصه فإنه يورطه في رذائل الأمور وخسائس الأفعال لدناءة همته وبخله ، ويكثر من يذمه من الناس ويصغر قدره عندهم فيكون أحقر من كل حقير وأذل من كل ذليل . والحاصل أن المتصف بغنى النفس يكون قانعاً بما رزقه الله ، لا يحرص على الازدياد لغير حاجة ولا يلح في الطلب ولا يلحف في السؤال ، بل يرضى بما قسم الله له ، فكأنه واجد أبداً ، والمتصف بفقر النفس على الضد منه لكونه لا يقنع بما أعطى بل هو أبداً في طلب الازدياد من أي وجه أمكنه ، ثم إذا فاته المطلوب حزن وأسف ، فكأنه فقير من المال لأنه لم يستغن بما أعطى ، فكأنه ليس بغنى ، ثم غنى النفس إنما ينشأ عن الرضا بقضاء الله تعالى والتسليم لأمره علماً بأن الذي عند الله خير وأبقى ، فهو معرض عن الحرص والطلب ، وما أحسن قول القائل :

غنى النفس ما يكفيك من سد حاجة      فإن زاد شيئا عاد ذاك الغنى فقراً

وقال الطيبي : يمكن أن يراد بغنى النفس حصول الكمالات العلمية والعملية ، وإلى ذلك أشار القائل :

ومن ينفق الساعات في جمع ماله      مخافة فقر فالذى فعل الفقر

أي ينبغي أن ينفق أوقاته في الغنى الحقيقي وهو تحصيل الكمالات ، لا في جمع المال فإنه لا يزداد بذلك إلا فقراً انتهى . وهذا وإن كان يمكن أن يراد لكن الذي تقدم أظهر في المراد ، وإنما يحصل غنى النفس بغنى القلب بأن يفتقر إلى ربه في جميع أموره فيتحقق أنه المعطى المانع فيرضى بقضائه ويشكره على نعمائه ويفزع إليه في كشف ضرائه ، فينشأ عن افتقار القلب لربه غنى نفسه عن غير ربه تعالى ، والغنى الوارد في قوله ﴿ ووجدك عائلاً فأغنى ﴾ ينتزل على غنى النفس ، فإن الآية مكية ولا يخفى ما كان فيه النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن تفتح عليه خير وغيرها من قلة المال . والله أعلم .

## فَضْلُ الْفَقْرِ

- [٦٤٤٧] ٦٢٢٢- نا إسماعيل قال نا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد الساعدي أنه قال : مرَّ رجلٌ على رسول الله صلى الله عليه فقال لرجلٍ عنده جالسٍ : « ما رأيك في هذا؟ » فقال : رجلٌ من أشرفِ الناسِ ، هذا والله حريٌّ إنْ خطبَ أنْ يُنكحَ ، وإنْ شفعَ أنْ يُشفعَ . قال فسكتَ النبيُّ صلى الله عليه ثم مرَّ رجلٌ ، فقال له رسولُ الله صلى الله عليه : « ما رأيك في هذا؟ » فقال : يا رسولَ الله ، هذا رجلٌ من فقهاء المسلمين ، هذا حريٌّ إنْ خطبَ أنْ لا يُنكحَ ، وإنْ شفعَ أنْ لا يشفعَ ، وإنْ قال أنْ لا يُسمعَ لقوله . فقال رسولُ الله صلى الله عليه : « هذا خيرٌ من مِلاء الأرضِ مثلَ هذا » .
- [٦٤٤٨] ٦٢٢٣- نا الحميديُّ قال نا سفيانُ قال نا الأعمشُ قال سمعتُ أبواثِلَ قال : عُدنا خباباً فقال : هاجرنا معَ النبيِّ صلى الله عليه نريدُ وجهَ الله ، فوقَ أجرنا على الله ، فمنّا من مضى لم يأخذْ من أجره شيئاً ، منهم مصعبُ ابنِ عميرٍ قُتلَ يومَ أحدٍ وتركَ ثَمرةً ، فإذا غطينا رأسَهُ بدتِ رجلاه ، وإذا غطينا رجله بدأ رأسه ، فأمرنا النبيُّ صلى الله عليه أنْ نُغطيَ رأسه ونجعلَ على رجله شيئاً من الإذخر . ومنا من أينعتْ له ثمرته فهو يهدبُها .
- [٦٤٤٩] ٦٢٢٤- نا أبو الوليدٍ قال نا سلمٌ بن زريقٍ قال نا أبو رجاءٍ عن عمران بن حصينٍ عن النبيِّ صلى الله عليه قال : « اطلعتُ في الجنةِ فرأيتُ أكثرَ أهلها الفقراء ، واطلعتُ في النارِ فرأيتُ أكثرَ أهلها النساء » . تابعه أيوبٌ وعوفٌ . وقال صخرٌ وحمادٌ بن نجيح : عن أبي رجاءٍ عن ابنِ عباسٍ .
- [٦٤٥٠] ٦٢٢٥- نا أبو معمرٍ قال نا عبد الوارثُ قال نا سعيدُ بن أبي عروبةٍ عن قتادةٍ عن أنسٍ قال : لم يأكلِ النبيُّ صلى الله عليه على خوانٍ حتى مات ، وما أكلَ خبزاً مرققاً حتى مات .
- [٦٤٥١] ٦٢٢٦- نا عبد الله بن أبي شيبَةَ قال نا أبو أسامة قال نا هشامٌ عن أبيه عن عائشةَ قالت : لقد تُوفيَ النبيُّ صلى الله عليه وما في رقبتي من شيءٍ يأكله ذو كبد ، إلا شطرُ شعيرٍ في رقبتي ، فأكلتُ منه حتى طالَ عليّ ، فكلتهُ ففني .

**قوله ( باب فضل الفقر )** قيل أشار بهذه الترجمة عقب التي قبلها إلى تحقيق محل الخلاف في تفضيل الفقر على الغنى أو عكسه ، لأن المستفاد من قوله « الغنى غنى النفس » الحصر في ذلك ، فيحمل كل ما ورد في فضل الغنى على ذلك ، فمن لم يكن غنى النفس لم يكن ممدوحاً بل يكون مذموماً فكيف يفضل ، وكذا ما ورد من فضل الفقر لأن من لم يكن غنى النفس فهو فقير النفس ، وهو الذي تعود النبي صلى الله عليه وسلم منه . والفقر الذي وقع فيه النزاع عدم المال والتقلل منه ، وأما الفقر في قوله تعالى ﴿ يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغنى الحميد ﴾ فالمراد به احتياج المخلوق إلى الخالق ، فالفقر للمخلوقين أمر ذاتي لا يتفكون عنه ، والله هو الغنى ليس بمحتاج لأحد . ويطلق الفقر أيضاً على شيء اصطلاح عليه الصوفية وتفاوتت فيه عباراتهم وحاصله كما قال أبو إسماعيل الأنصاري نفى اليد من الدنيا ضبطاً وطلباً ، مدحاً وذمماً ، وقالوا : إن المراد بذلك أن لا يكون ذلك في قلبه سواء حصل في يده أم لا ، وهذا يرجع إلى ما تضمنه الحديث الماضي في الباب قبله أن الغنى غنى النفس على ما تقدم تحقيقه ، والمراد بالفقر هنا الفقر من المال . وقد تكلم ابن بطلال هنا على مسألة التفضيل بين الغنى

والفقر فقال : طال نزاع الناس في ذلك ، فمنهم من فضل الفقر واحتج بأحاديث الباب وغيرها من الصحيح والواهي ، واحتج من فضل الغنى بما تقدم قبل هذا بياب في قوله « إن المكثين هم الأقلون إلا من قال بالمال هكذا » وحديث سعد الماضي في الوصايا « إنك أن تذر ورثك أغنياء خير من أن تذرهم عالة » وحديث كعب ابن مالك حيث استشار في الخروج من ماله كله فقال « أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك » وحديث « ذهب أهل الدثور بالأجور » وفي آخره « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء » وحديث عمرو بن العاص « نعم المال الصالح للرجل الصالح » أخرجه مسلم وغير ذلك . قال : وأحسن ما رأيت في هذا قول أحمد بن نصر الداودي : الفقر والغنى محتان من الله يختبر بهما عباده في الشكر والصبر كما قال تعالى ﴿ إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملاً ﴾ وقال تعالى ﴿ ونبلوكم بالشر والخير فتنة ﴾ ، وثبت أنه صلى الله عليه وسلم « كان يستعيد من شر فتنة الفقر ومن شر فتنة الغنى » ثم ذكر كلاماً طويلاً حاصله أن الفقير والغنى متقابلان لما يعرض لكل منهما في فقره وغناه من العوارض فيمدح أو يذم والفضل كله في الكفاف لقوله تعالى ﴿ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط ﴾ وقال صلى الله عليه وسلم « اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً » وسيأتى قريباً ، وعليه يحمل قوله « أسألك غنى هؤلاء » . وأما الحديث الذي أخرجه الترمذى « اللهم أحيني مسكيناً وأمتي مسكيناً » الحديث فهو ضعيف وعلى تقدير ثبوته فالمراد به أن لا يجاوز به الكفاف . انتهى ملخصاً . ومن جنح إلى تفضيل الكفاف القرطبي في « المفهم » فقال : جمع الله سبحانه وتعالى لنبيه الحالات الثلاث : الفقر والغنى والكفاف ، فكان الأول أول حالاته فقام بواجب ذلك من مجاهدة النفس ، ثم فتحت عليه الفتوح فصار بذلك في حد الأغنياء فقام بواجب ذلك من بذله لمستحقه والمواساة به والإيثار مع اقتصاره منه على ما يسد ضرورة عياله ، وهى صورة الكفاف التى مات عليها . قال : وهى حالة سليمة من الغنى المطفئ والفقر المؤلم ، وأيضاً فصاحبها معدود في الفقراء لأنه لا يترفع في طيبات الدنيا ، بل يجاهد نفسه في الصبر عن القدر الزائد على الكفاف ، فلم يفته من حال الفقر إلا السلامة من قهر الحاجة وذل المسألة انتهى . ويؤيده ما تقدم من الترغيب في غنى النفس ، وما أخرجه الترمذى عن أبى هريرة رفعه « وارض بما قسم لك تكن أغنى الناس » وأصح ماورد في ذلك ما أخرجه مسلم عن عبد الله بن عمرو رفعه « قد أفلح من هدى إلى الإسلام ، ورزق الكفاف وقنع » وله شاهد عن فضالة بن عبيد نحوه عند الترمذى وابن حبان وصحاحه قال النووي : فيه فضيلة هذه الأوصاف ، والكفاف الكفاية بلا زيادة ولا نقصان . وقال القرطبي : هو ما يكف عن الحاجات ويدفع للضرورات ولا يلحق بأهل الترفهات ، ومعنى الحديث أن من اتصف بتلك الصفات حصل على مطلوبه وظفر برغوبه في الدنيا والآخرة ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً » أى اكفهم من القوت بما لا يرهقهم إلى ذل المسألة ، ولا يكون فيه فضول تبعث على الترفه والتبسط في الدنيا . وفيه حجة لمن فضل الكفاف لأنه إنما يدعو لنفسه وآله بأفضل الأحوال ، وقد قال « خير الأمور أوسطها » انتهى . ويؤيده ما أخرجه ابن المبارك في « الزهد » بسند صحيح عن القاسم بن محمد بن أبى بكر عن ابن عباس أنه سئل عن رجل قليل العمل قليل الذنوب أفضل ، أو رجل كثير العمل كثير الذنوب ؟ فقال : « لا أعدل بالسلامة شيئاً » فمن حصل له ما يكفيه واقتنع به أمن من آفات الغنى وآفات الفقر ، وقد ورد حديث لو صح لكان نصاً في المسألة وهو ما أخرجه ابن ماجه من طريق نفع — وهو ضعيف — عن أنس رفعه « ما من غنى ولا فقير إلا ود يوم القيامة أنه أوتى من الدنيا قوتاً » قلت : وهذا كله صحيح ، لكن لا يدفع أصل السؤال عن أيهما أفضل : الغنى أو الفقر ؟ لأن النزاع إنما ورد في حق من اتصف بأحد الوصفين أيهما في حقه أفضل ؟ ولهذا قال الداودي في آخر كلامه المذكور أولاً : إن السؤال أيهما أفضل لا يستقيم ، لاحتمال أن يكون لأحدهما من العمل الصالح

ماليس للآخر ، فيكون أفضل ، وإنما يقع السؤال عنهما إذا استويا بحيث يكون لكل منهما من العمل ما يقاوم به عمل الآخر ، قال : فعلم أيهما أفضل عند الله انتهى . وكذا قال ابن تيمية ، لكن قال : إذا استويا في التقوى فهما في الفضل سواء . وقد تقدم كلام ابن دقيق العيد في الكلام على حديث أهل الدثور قبيل كتاب الجمعة ، وحصل كلامه أن الحديث يدل على تفضيل الغنى على الفقر لما تضمنه من زيادة الثواب بالقرب المالية . إلا إن فسر الأفضل بمعنى الأشرف بالنسبة إلى صفات النفس فالذى يحصل للنفس من التطهير للأخلاق والرياضة لهو الطباع بسبب الفقر أشرف فيترجح الفقر ، ولهذا المعنى ذهب جمهور الصوفية إلى ترجيح الفقير الصابر ، لأن مدار الطريق على تهذيب النفس ورياضتها ، وذلك مع الفقر أكثر منه في الغنى انتهى . وقال ابن الجوزي : صورة الاختلاف في فقير ليس بحريص وغنى ليس بممسك إذ لا يخفى أن الفقير القانع أفضل من الغنى البخيل ، وأن الغنى المنفق أفضل من الفقير الحريص ، قال : وكل ما يزداد لغيره ولا يرد لعينه ينبغي أن يضاف إلى مقصوده فيه يظهر فضله . فالمال ليس محذوراً لعينه بل لكونه قد يعوق عن الله وكذا العكس ، فكم من غنى لم يشغله غناه عن الله ، وكم من فقير شغله فقره عن الله . إلى أن قال : وإن أخذت بالأكثر فالفقير عن الخطر أبعد لأن فتنة الغنى أشد من فتنة الفقر ، ومن العصمة أن لا تجرد ، انتهى . وصرح كثير من الشافعية بأن الغنى الشاكر أفضل ، وأما قول أنى على الدقاق شيخ أنى القاسم القشيري : الغنى أفضل من الفقير ، لأن الغنى صفة الخالق والفقر صفة المخلوق وصفة الحق أفضل من صفة الخلق فقد استحسنته جماعة من الكبار ، وفيه نظر لما قدمته أول الباب ، ويظهر منه أن هذا لا يدخل في أصل النزاع إذ ليس هو في ذات الصفتين وإنما هو في عوارضهما . وبين بعض أن فضل الغنى على الفقير كالطبري جهته بطريق أخرى فقال : لاشك أن محنة الصابر أشد من محنة الشاكر غير أنى أقول كما قال مطرف بن عبد الله : لأن أعافى فأشكر أحب إلي من أن أبتلى فأصبر . قلت : وكأن السبب فيه ما جبل عليه طبع آدمي من قلة الصبر ، ولهذا يوجد من يقوم بحسب الاستطاعة بحق الصبر أقل ممن يقوم بحق الشكر بحسب الاستطاعة . وقال بعض المتأخرين فيما وجد بخط أنى عبد الله بن مرزوق : كلام الناس في أصل المسألة مختلف ، فمنهم من فضل الفقر ومنهم من فضل الغنى ومنهم من فضل الكفاف وكل ذلك خارج عن محل الخلاف وهو أى الحالين أفضل عند الله للعبد حتى يتكسب ذلك ويتخلق به ؟ هل التقلل من المال أفضل ليتفرغ قلبه من الشواغل وينال لذة المناجاة ولا ينهمك في الاكتساب ليستريح من طول الحساب ، أو التشاغل باكتساب المال أفضل ليستكثر به من التقرب بالبر والصلة والصدقة لما في ذلك من النفع المتعدى ؟ قال : وإذا كان الأمر كذلك فالأفضل ما اختاره النبي صلى الله عليه وسلم وجمهور أصحابه من التقلل في الدنيا والبعد عن زهاتها ، ويبقى النظر فيمن حصل له شيء من الدنيا بغير تكسب منه كالميراث وسهم الغنيمة هل الأفضل أن يبادر إلى إخراجه في وجوه البر حتى لا يبقى منه شيء ، أو يتشاغل بثميره ليستكثر من نفعه المتعدى ؟ قال : وهو على القسمين الأولين . قلت : ومقتضى ذلك أن يبذل إلى أن يبقى في حالة الكفاف ولا يضره ما يتجدد من ذلك إذا سلك هذه الطريقة . ودعوى أن جمهور الصحابة كانوا على التقلل والزهد ممنوعة بالمشهور من أحوالهم ، فإنهم كانوا على قسمين بعد أن فتحت عليهم الفتوح ، فمنهم من أبقي ما بيده مع التقرب إلى ربه بالبر والصلة والمواناة مع الاتصاف بغنى النفس ، ومنهم من استمر على ما كان عليه قبل ذلك فكان لا يبقى شيئاً مما فتح عليه به وهم قليل بالنسبة للطائفة الأخرى ، ومن تبحر في سير السلف علم صحة ذلك ، فأخبارهم في ذلك لا تحصى كثرة ، وحديث خباب في الباب شاهد لذلك . والأدلة الواردة في فضل كل من الطائفتين كثيرة : فمن الشق الأول بغض أحاديث الباب وغيرها ، ومن الشق الثاني حديث سعد بن أبي وقاص رفعه « إن الله يحب الغنى التقى الخفي » أخرجه مسلم ، وهو دال لما قلته سواء حملنا الغنى فيه على المال أو على غنى النفس ، فإنه على الأول ظاهر وعلى

الثاني يتناول القسمين فيحصل المطلوب . والمراد بالتقى وهو بالمشاة من يترك المعاصي امثالاً للمأمور به واجتناباً للمنهى عنه ، والخفي ذكر للتتميم إشارة إلى ترك الرياء والله أعلم . ومن المواضع التي وقع فيها التردد من لا شيء له فالأولى في حقه أن يتكسب للصون عن ذل السؤال ، أو يترك وينتظر ما يفتح عليه بغير مسألة ، فصح عن أحمد مع ما اشتهر من زهده وورعه أنه قال لمن سأل عن ذلك : الزم السوق . وقال لآخر : استغن عن الناس ، فلم أر مثل الغنى عنهم . وقال : ينبغي للناس كلهم أن يتكسبوا على الله وأن يعودوا أنفسهم التكسب ، ومن قال بترك التكسب فهو أحمق يريد تعطيل الدنيا . نقله عنه أبو بكر المروزي . وقال : أجرة التعليم والتعلم أحب إلى من الجلوس لانتظار ما في أيدي الناس . وقال أيضاً : من جلس ولم يحترف دعت نفسه إلى ما في أيدي الناس . وأسند عن عمر « كسب فيه بعض الشيء خير من الحاجة إلى الناس » وأسند عن سعيد بن المسيب أنه قال عند موته وترك مالا « اللهم إنك تعلم أني لم أجمعه إلا لأصون به ديني » وعن سفيان الثوري وأبي سليمان الداراني ونحوهما من السلف نحوه ، بل نقله البرهاري عن الصحابة والتابعين وأنه لا يحفظ عن أحد منهم أنه ترك تعاطى الرزق مقتصراً على ما يفتح عليه . واحتج من فضل الغنى بآية الأمر في قوله تعالى ﴿ وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ الآية قال : وذلك لا يتم إلا بالمال . وأجاب من فضل الفقر بأنه لا مانع أن يكون الغنى في جانب أفضل من الفقر في حالة مخصوصة ، ولا يستلزم أن يكون أفضل مطلقاً وذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث : الحديث الأول .

قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس كما صرح به أبو نعيم ، وأبو حازم هو سلمة بن دينار .

قوله ( مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لرجل عنده : ما رأيك في هذا ) ؟ تقدم في « باب الأكل في الدين » من أوائل النكاح عن إبراهيم بن حمزة عن أبي حازم « فقال ما تقولون في هذا » وهو خطاب لجماعة . ووقع في رواية جبير بن نفير عن أبي ذر عند أحمد وأبي يعلى وابن حبان بلفظ « قال لي النبي صلى الله عليه وسلم انظر إلى أرفع رجل في المسجد في عينيك ، قال فنظرت إلى رجل في حلة » الحديث ، فعرف منه أن المسئول هو أبو ذر ، ويجمع بينه وبين حديث سهل أن الخطاب وقع لجماعة منهم أبو ذر ووجه إليه فأجاب ولذلك نسبته لنفسه ، وأما المار فلم أقف على اسمه ، ووقع في رواية أخرى لابن حبان « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل من قريش فقال : هل تعرف فلاناً ؟ قلت : نعم » الحديث ووقع في المغازي لابن إسحق ما قد يؤخذ منه أنه عيينة بن حصن الفزاري أو الأقرع بن حابس التميمي كما سأذكره .

قوله ( فقال ) أي المسئول .

قوله ( رجل من أشرف الناس ) أي هذا رجل من أشرف الناس ، ووقع كذلك عند ابن ماجه عن محمد ابن الصباح عن أبي حازم .

قوله ( هذا والله حري ) بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين وتشديد آخره ، أي جدير وحقيق وزناً ومعنى ، ووقع في رواية إبراهيم بن حمزة « قالوا حري » .

قوله ( إن خطب أن ينكح ) بضم أوله وفتح ثالثه أي تجاب خطبته ( وإن شفع أن يشفع ) بتشديد الفاء أي تقبل شفاعته ، وزاد إبراهيم بن حمزة في روايته « وإن قال أن يستمع » وفي رواية ابن حبان « إذا سأل أعطى



وإذا حضر أدخل .

**قوله ( ثم مر رجل )** زاد إبراهيم « من فقراء المسلمين » وفي رواية ابن حبان « مسكين من أهل الصفة » .

**قوله ( هذا خير من ملء )** بكسر الميم وسكون اللام مهموز .

**قوله ( مثل )** بكسر اللام ويجوز فتحها ، قال الطيبى : وقع التفضيل بينهما باعتبار مميزه وهو قوله بعد هذا لأن البيان والمبين شيء واحد ، زاد أحمد وابن حبان « عند الله يوم القيامة » وفي رواية ابن حبان الأخرى « خير من طلاع الأرض من الآخر » وطلاع بكسر المهملة وتخفيف اللام وآخره مهملة أى ما طلعت عليه الشمس من الأرض كذا قال عياض ، وقال غيره : المراد ما فوق الأرض ، وزاد في آخر هذه الرواية « فقلت يا رسول الله أفلا يعطى هذا كما يعطى الآخر ؟ قال : إذا أعطى خيراً فهو أهله وإذا صرف عنه فقد أعطى حسنة » وفي رواية أبى سالم الجيشانى عن أبى ذر فيما أخرجه محمد بن هارون الرويانى فى مسنده وابن عبد الحكم فى « فتوح مصر » ومحمد ابن الربيع الجيزى فى « مسند الصحابة الذين نزلوا مصر » ما يؤخذ منه تسمية المار الثانى ولفظه « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال له كيف ترى جعيلاً ؟ قلت : مسكيناً كمشكله من الناس ، قال : فكيف ترى فلاناً ؟ قلت : سيداً من السادات ، قال : فجعل خير من ملء الأرض مثل هذا . قال فقلت يا رسول الله فلان هلكذا وتصنع به ما تصنع ؟ قال : إنه رأس قومه فأتألفهم » . وذكر ابن إسحق فى المغازى عن محمد بن إبراهيم التميمى مرسلأ أو معضلاً قال « قيل يا رسول الله أعطيت عينة والأقرع مائة مائة وتركت جعيلاً . قال : والذي نفسى بيده لجعل بن سراقه خير من طلاع الأرض مثل عينة والأقرع ، ولكنى أتألفهما وأكل جعيلاً إلى إيمانه » ولجعل المذكور ذكر فى حديث أخيه عوف بن سراقه فى غزوة بنى قريظة وفى حديث العرياض بن سارية فى غزوة تبوك ، وقيل فيه جعل بكسر أوله وتخفيف ثانيه ولعله صغر وقيل بل هما أخوان . وفى الحديث بيان فضل جعل جليل المذكور وأن السيادة بمجرد الدنيا لا أثر لها ، وإنما الاعتبار فى ذلك بالآخرة كما تقدم « أن العيش عيش الآخرة » وأن الذى يفوته الحظ من الدنيا يعاض عنه بحسنة الآخرة ففيه فضيلة للفقير كما ترجم به ، لكن لا حجة فيه لتفضيل الفقير على الغنى كما قال ابن بطال لأنه إن كان فضل عليه لفقره فكان ينبغى أن يقول : خير من ملء الأرض مثله لا فقير فيهم ، وإن كان لفضله فلا حجة فيه . قلت يمكنهم أن يلتزموا الأول والحشية مرعية ، لكن تبين من سياق طرق القصة أن جهة تفضيله إنما هى لفضله بالتقوى وليست المسألة مفروضة فى فقير متق وغنى غير متق بل لا بد من استوائهما أولاً فى التقوى ، وأيضاً فما فى الترجمة تصریح بتفضيل الفقير على الغنى ، إذ لا يلزم من ثبوت فضيلة الفقر أفضليته ، وكذلك لا يلزم من ثبوت أفضلية فقير على غنى أفضيلة كل فقير على كل غنى . الحديث الثانى حديث خباب بن الارت ، وقد تقدم بعض شرحه فى الجنائز فيما يتعلق بالكفر ونحو ذلك ، وذكر فى موضعين من الهجرة ، وأحلت بشرحه على المغازى فلم يتفق ذلك ذهولاً .

**قوله ( حدثنا الحميدى حدثنا سفيان )** هو ابن عيينة ( عن الأعمش ) وقع فى أوائل الهجرة بهذا السند سواء « حدثنا الأعمش » .

**قوله ( عدنا )** بضم المهملة من العبادة .

**قوله ( هاجرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة )** أى بأمره وإذنه ، أو المراد بالمعة الاشتراك

في حكم الهجرة إذ لم يكن معه حسا إلا الصديق وعامر بن فهيرة .

**قوله ( نبتغى وجه الله )** أى جهة ما عنده من الثواب لا جهة الدنيا .

**قوله ( فوق )** في رواية الثوري كما مضى في الهجرة عن الأعمش « فوجب » وإطلاق الوجوب على الله بمعنى إيجابه على نفسه بوعده الصادق وإلا فلا يجب على الله شيء .

**قوله ( أجرنا على الله )** أى إثابتنا وجزاؤنا .

**قوله ( لم يأكل من أجره شيئا )** أى من عرض الدنيا ، وهذا مشكل على ما تقدم من تفسير ابتغاء وجه الله ، ويجمع بأن إطلاق الأجر على المال في الدنيا بطريق المجاز بالنسبة لثواب الآخرة ؛ وذلك أن القصد الأول هو ما تقدم لكن منهم من مات قبل الفتوح كمصعب بن عمير ومنهم من عاش إلى أن فتح عليهم ، ثم انقسموا فمنهم من أعرض عنه وواسى به المحاويج أولاً فأولاً بحيث بقى على تلك الحالة الأولى وهم قليل منهم أبو ذر ، وهؤلاء ملتحقون بالقسم الأول ، ومنهم من تبسط في بعض المباح فيما يتعلق بكثرة النساء والسرارى أو الخدم والملابس ونحو ذلك ولم يستكثر وهم كثير ومنهم ابن عمر ، ومنهم من زاد فاستكثر بالتجارة وغيرها مع القيام بالحقوق الواجبة والمندوبة وهم كثير أيضاً منهم عبد الرحمن بن عوف ، وإلى هذين القسمين أشار خباب ، فالقسم الأول وما التحلق به توفر له أجره في الآخرة ، والقسم الثانى مقتضى الخبر أنه يحسب عليهم ما وصل إليهم من مال الدنيا من ثوابهم في الآخرة ، ويؤيده ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رفعه « ما من غازية تغزو فتغنم وتسلم إلا تعجلوا ثلثي أجرهم » الحديث ، ومن ثم أثر كثير من السلف قلة المال وقتعوا به إما ليتوفر لهم ثوابهم في الآخرة وإما ليكون أقل لحسابهم عليه .

**قوله ( منهم مصعب بن عمير )** بصيغة التصغير هو ابن هشام بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي . يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في قصي ، وكان يكنى أبا عبد الله ، من السابقين إلى الإسلام وإلى هجرة المدينة . قال البراء : أول من قدم علينا مصعب بن عمير وابن أم مكتوم وكانا يقرئان القرآن أخرجه المصنف في أوائل الهجرة ، وذكر ابن إسحق أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسله مع أهل العقبة الأولى يقرئهم ويعلمهم ، وكان مصعب وهو بمكة في ثروة ونعمة فلما هاجر صار في قلة ، فأخرج الترمذى من طريق محمد بن كعب حدثني من سمع علياً يقول « بينا نحن في المسجد إذ دخل علينا مصعب بن عمير وما عليه إلا بردة له مرقوعة بفروة ، فبكى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رآه للذى كان فيه من النعم والذى هو فيه اليوم » .

**قوله ( قتل يوم أحد )** أى شهيداً ، وكان صاحب لواء رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ ثبت ذلك في مرسل عبيد بن عمير بسند صحيح عند ابن المبارك في كتاب الجهاد .

**قوله ( وترك ثمة )** بفتح النون وكسر الميم ثم راء هى إزار من صوف مخطط أو بردة .

**قوله ( أينعت )** بفتح الهمزة وسكون التحتانية وفتح النون والمهملة أى انتهت واستحقت القطف ، وفي بعض الروايات ينعت بغير ألف وهى لغة ، قال القزاز وأينعت أكثر .

**قوله ( فهو يهدبها )** بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر المهملة ويجوز ضمها بعدها موحدة أى يقطفها . قال ابن

بطلال : في الحديث ما كان عليه السلف من الصدق في وصف أحوالهم . وفيه أن الصبر على مكابدة الفقر وصعوبته من منازل الأبرار . وفيه أن الكفن يكون ساتراً لجميع البدن وأن الميت يصير كله عورة ، ويحتمل أن يكون ذلك بطريق الكمال ، وقد تقدم سائر ما يتعلق بذلك في كتاب الجنائز . ثم قال ابن بطلال : ليس في حديث خباب تفضيل الفقير على الغنى ، وإنما فيه أن هجرتهم لم تكن لدنيا يصيبها ولا نعمة يتعجلونها وإنما كانت لله خالصة ليثيبهم عليها في الآخرة فمن مات منهم قبل فتح البلاد توفر له ثوابه ، ومن بقى حتى نال من طيبات الدنيا خشي أن يكون عجل لهم أجر طاعتهم ، وكانوا على نعيم الآخرة أحرص . الحديث الثالث .

**قوله ( سلم )** بفتح المهملة وسكون اللام ( ابن زريق ) بزاي ثم راء وزن عظيم ، وأبو رجاء هو العطاردى ، وقد تقدم بهذا السند والمتن في صفة الجنة من بدء الخلق ، ويأتى شرحه في صفة الجنة والنار من كتاب الرقاق هذا .

**قوله ( تابعه أيوب وعوف )** ، وقال حماد بن نجيح وصخر عن أبي رجاء عن ابن عباس ( أما متابعة أيوب فوصلها النسائي وتقدم بيان ذلك واضحاً في كتاب النكاح . وأما متابعة عوف فوصلها المؤلف في كتاب النكاح . وأما متابعة حماد بن نجيح — وهو الإسكاف — البصرى فوصلها النسائي من طريق عثمان بن عمر بن فارس عنه ، وليس له في الكتابين سوى هذا الحديث الواحد ، وقد وثقه وكيع وابن معين وغيرهما . وأما متابعة صخر — وهو ابن جويرية — فوصلها النسائي أيضاً من طريق المعافى بن عمران عنه وابن منده في كتاب التوحيد من طريق مسلم بن إبراهيم حدثنا صخر بن جويرية وحماد بن نجيح قالوا حدثنا أبو رجاء ، وقد وقعت لنا بعلو في « الجعديات » من رواية على بن الجعد عن صخر قال سمعت أبا رجاء حدثنا ابن عباس به ، قال الترمذى بعد أن أخرجه من طريق عوف : وقال أيوب عن أبي رجاء عن ابن عباس ، وكلا الإسنادين ليس فيه مقال ، ويحتمل أن يكون عن أبي رجاء عند كل منهما . وقال الخطيب في « المدرج » : روى هذا الحديث أبو داود الطيالسي عن أبي الأشهب وجريز بن حازم وسلم بن زريق وحماد بن نجيح وصخر بن جويرية عن أبي رجاء عن عمران وابن عباس به ، ولا نعلم أحداً جمع بين : هؤلاء فإن الجماعة روه عن أبي رجاء عن ابن عباس ، وسلم إنما رواه عن أبي رجاء عن عمران ، ولعل جريزاً كذلك ، وقد جاءت الرواية عن أيوب عن أبي رجاء بالوجهين ، ورواه سعيد بن أبي عروبة عن فطر عن أبي رجاء عن عمران ، فالحديث عن أبي رجاء عنهما والله أعلم . قال ابن بطلال : ليس قوله « اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء » يوجب فضل الفقير على الغنى ، وإنما معناه أن الفقراء في الدنيا أكثر من الأغنياء فأخبر عن ذلك كما تقول أكثر أهل الدنيا الفقراء إخباراً عن الحال ، وليس الفقر أدخلهم الجنة وإنما دخلوا بصلاحتهم مع الفقر ، فإن الفقير إذ لم يكن صالحاً لا يفضل . قلت : ظاهر الحديث التحريض على ترك التوسع من الدنيا كما أن فيه تحريض النساء على المحافظة على أمر الدين لئلا يدخلن النار كما تقدم تقرير ذلك في كتاب الإيمان في حديث « تصدقن فإني رأيتكن أكثر أهل النار » ، قيل : بم ؟ قال : بكفرن ، قيل يكفرن بالله ؟ قال : يكفرون بالإحسان . الحديث الرابع ،

**قوله ( حدثنا أبو معمر )** هو عبد الله بن محمد بن عمرو بن الحجاج .

**قوله ( عن أنس )** في رواية همام عن قتادة « كنا نأتى أنس بن مالك » وسيأتى في الباب الذى بعده .

**قوله ( على خوان )** بكسر المعجمة وتخفيف الواو وتقدم شرحه في كتاب الأطعمة .

**قوله ( وما أكل خبزاً مرققاً حتى مات )** قال ابن بطلال : تركه عليه الصلاة والسلام الأكل على الخوان وأكل

المرقق إنما هو لدفع طيبات الدنيا اختياراً لطيبات الحياة الدائمة ، والمال إنما يرغب فيه ليستعان به على الآخرة فلم يحتج النبي صلى الله عليه وسلم إلى المال من هذا الوجه . وحاصله أن الخير لا يدل على تفضيل الفقر على الغنى بل يدل على فضل القناعة والكفاف وعدم التبسط في ملاذ الدنيا ، ويؤيده حديث ابن عمر « لا يصيب عبد من الدنيا شيئاً إلا نقص من درجاته ، وإن كان عند الله كريماً » أخرجه ابن أبي الدنيا قال المنذرى وسنده جيد والله أعلم . الحديث الخامس .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن أبي شيبه )** هو أبو بكر وأبو شيبه جده لأبيه وهو ابن محمد بن أبي شيبه واسمه إبراهيم ، أصله من واسط وسكن الكوفة وهو أحد الحفاظ الكبار ، وقد أكبر عنه المصنف وكذا مسلم لكن مسلم يكنيه دائماً والبخارى يسميه وقل أن كناه .

**قوله ( وما في بيتي شيء الخ )** لا يخالف ما تقدم في الوصايا من حديث عمرو بن الحارث المصطلقى « ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته ديناراً ولا درهماً ولا شيئاً » لأن مراده بالشيء المنفى ما تخلف عنه مما كان يختص به ، وأما الذى أشارت إليه عائشة فكان بقية نفقتها التى تختص بها فلم يتحد الموردان .  
**قوله ( يأكله ذو كبد )** شمل جميع الحيوان وانتفى جميع المأكولات .

**قوله ( إلا شطر شعير )** المراد بالشطرن هنا البعض ، والشطرن يطلق على النصف وعلى ما قاربه وعلى الجهة وليست مرادة هنا ، ويقال أرادت نصف وسق .

**قوله ( فى رف لى )** قال الجوهري الرف شبه الطاق فى الحائط ، وقال عياض : الرف خشب يرتفع عن الأرض فى البيت يوضع فيه ما يراد حفظه . قلت : والأول أقرب للمراد .

**قوله ( فأكلت منه حتى طال على ، فكلته )** بكسر الكاف ( ففنى ) أى فرغ . قال ابن بطال حديث عائشة هذا فى معنى حديث أنس فى الأخذ من العيش بالاعتصام وما يسد الجوعة . قلت : إنما يكون كذلك لو وقع بالقصد إليه ، والذى يظهر أنه صلى الله عليه وسلم كان يؤثر بما عنده ، فقد ثبت فى الصحيحين أنه كان إذا جاءه ما فتح الله عليه من خير وغيرها من تمر وغيره يدخر قوت أهله سنة ثم يجعل ما بقى عنده عدة فى سبيل الله تعالى ، ثم كان مع ذلك إذا طرأ عليه طارئ أو نزل به ضيف يشير على أهله بإيثارهم فرمما أدى ذلك إلى نفاد ما عندهم أو معظمه ، وقد روى البيهقى من وجه آخر عن عائشة قالت « ما شبع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام متوالية ، ولو شئنا لشبعنا ، ولكنه كان يؤثر على نفسه » ، وأما قولها « فكلته ففنى » قال ابن بطال : فيه أن الطعام المكمل يكون فناءه معلوماً للعلم بكيله ، وأن الطعام غير المكمل فيه البركة لأنه غير معلوم مقداره . قلت : فى تعميم كل الطعام بذلك نظر ، والذى يظهر أنه كان من الخصوصية لعائشة ببركة النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد وقع مثل ذلك فى حديث جابر الذى أذكره آخر الباب ، ووقع مثل ذلك فى مزود أبى هريرة الذى أخرجه الترمذى وحسنه والبيهقى فى « الدلائل » من طريق أبى العالية عن أبى هريرة « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمرات فقلت : ادع لى فيهن بالبركة ، قال فقبض ثم دعا ثم قال : خذهن فاجعلهن فى مزود فإذا أردت أن تأخذ منهن فأدخل يدك فخذ ولا تنثر بهن نثرأ ، فحملت من ذلك كذا وكذا وسقاً فى سبيل الله ، وكنا نأكل ونطعم وكان المزود معلقاً بحقوى لا يفارقه ، فلما قتل عثمان انقطع » وأخرجه البيهقى أيضاً من طريق سهل ابن زياد عن أبوب عن محمد عن أبى هريرة مطولاً وفيه « فأدخل يدك فخذ ولا تكفىء فيكفأ عليك » ومن طريق يزيد بن أبى منصور عن أبيه عن أبى هريرة نحوه ، ونحوه ما وقع فى عكة المرأة وهو ما أخرجه مسلم من طريق

أبى الزبير عن جابر « أن أم مالك كانت تهدي للنبي صلى الله عليه وسلم في عكة لها سمناً فيأتيها بنوها فيسألون الأدم فتعمد إلى العكة فتجد فيها سمناً فما زال يقيم لها آدم بيتها حتى عصرته فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لو تركتها ما زال قائماً » وقد استشكل هذا النهي مع الأمر بكييل الطعام وترتيب البركة على ذلك كما تقدم في البيوع من حديث المقدام بن معد يكرب بلفظ « كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه » ، وأجيب بأن الكيل عند المبايعة مطلوب من أجل تعلق حق المتبايعين فلهذا القصد يندب ، وأما الكيل عند الإنفاق فقد يبعث عليه الشرح فلذلك كره ، ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق معقل بن عبيد الله عن أبى الزبير عن جابر « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم يستطعمه ، فأطعمه شطر وسق شعير ، فما زال الرجل يأكل منه وامرأته وضييفهما حتى كاله ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لو لم تكله لأكلتم منه ولقام لكم » قال القرطبي : سبب رفع الثناء من ذلك عند العصر والكيل — والله أعلم — الالتفات بعين الحرص مع معاينة إدارار نعم الله ومواهب كراماته وكثرة بركاته ، والغفلة عن الشكر عليها والثقة بالذی وهبها والميل إلى الأسباب المعتادة عند مشاهدة لحرق العادة . ويستفاد منه أن من رزق شيئاً أو أكرم بكرامة أو لطف به في أمر ما فالمتعين عليه موالاة الشكر ورؤية المنة لله تعالى ، ولا يحدث في تلك الحالة تغييراً والله أعلم .

### باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه ، وتخليهم من الدنيا

[٦٤٥٢] ٦٢٢٧- حدثنا أبو نعيم بنحو من نصف هذا الحديث قال نا عمر بن ذر قال نا مجاهد أن أبا هريرة كان يقول : الله الذي لا إله إلا هو ، إن كنت لأعتمد بكبدي على الأرض من الجوع ، وإن كنت لأشد الحاجر على بطني من الجوع ، ولقد قعدت يوماً على طريقهم الذي يخرجون منه ، فمر أبو بكر فسأله عن آية من كتاب الله ، ما سأله إلا ليشبعني ، فمر فلم يفعل ، ثم مر بي عمر فسأله عن آية من كتاب الله ، ما سأله إلا ليشبعني ، فمر فلم يفعل ، ثم مر بي أبو القاسم صلى الله عليه وآله حين رأيته وعرف ما في نفسي وما في وجهي ، ثم قال : « أبا هريرة » ، قلت : لبيك رسول الله ، قال : « الحق » ، ومضى . فاتبعته فدخل فاستأذن فأذن لي ، فدخل فوجد لبناً في قدح فقال : « من أين هذا اللبن ؟ » قالوا : أهدته لك فلان - أو فلانة - قال : « أبا هريرة » ، قلت : لبيك رسول الله ، قال : « الحق » إلى أهل الصفة فادعهم لي . قال : وأهل الصفة أضياف الإسلام ، لا يأوون على أهل ولا مال ولا على أحد ، إذا أتته صدقة بعث بها إليهم ولم يتناول منها شيئاً ، وإذا أتته هدية أرسل إليهم وأصاب منها وأشركهم فيها ، فسأني ذلك ، فقلت : وما هذا اللبن في أهل الصفة ؟ كنت أحق أن أصيب من هذا اللبن شربة أتقوى بها ، فإذا جاؤوا أمرني فكنت أنا أعطيهم ، وما عسى أن يبلغني من هذا اللبن ، ولم يكن من طاعة الله وطاعة رسوله بد ، فأتيتهم فدعوتهم ، فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم وأخذوا مجالسهم من البيت . قال : « يا أبا هريرة » ، قلت : لبيك يا رسول الله ، قال : « خذ أعطهم » ، فأخذت القدح فجعلت أعطي الرجل فيشرب حتى يروى ، ثم يرد علي القدح ثم أعطي الرجل فيشرب حتى يروى ، ثم يرد علي القدح ، حتى انتهيت إلى النبي صلى الله عليه وآله وقد روي القوم كلهم ، فأخذ القدح فوضعه على يده ، فنظر إلي فتبسم فقال : « يا أبا هريرة » ، فقلت : لبيك يا رسول الله . قال : « بقيت أنا وأنت » . قلت : صدقت يا رسول الله ، فقال : « اقعد واشرب » . فقعدت فشربت ، فقال : « اشرب » . فشربت فما زال يقول :

«اشرب». حتى قلت: لا والذي بعثك بالحق، ما أجد له مسلماً. قال: «فأرني»، فأعطيته القدح، فحمد الله وسمى وشرب الفضلة.

[٦٤٥٣] ٦٢٢٨- نا مسدد قال نا يحيى عن إسماعيل قال نا قيس قال سمعت سعداً يقول: إني لأول العرب

رمى بسهم في سبيل الله، ورأيتنا نغزو وما لنا طعام إلا ورق الحبله وهذا السم، وإن أحدنا ليضع كما تضع الشاة ما له خلط، ثم أصبحت بنو أسد تعزرنى على الإسلام، خبت إذا وضل سعيي.

[٦٤٥٤] ٦٢٢٩- نا عثمان قال نا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: ما شبع آل

محمد مذ قدم المدينة من طعام بر ثلاث ليال تباعاً حتى قبض.

[٦٤٥٥] ٦٢٣٠- حدثني إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن قال نا إسحاق هو الأزرق عن مسعر بن كدام

عن هلال عن عروة عن عائشة قالت: ما أكل آل محمد أكلتين في يوم إلا إحداهما تمر.

[٦٤٥٦] ٦٢٣١- نا أحمد بن أبي رجاء قال نا النضر عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة قالت: كان فراش

رسول الله صلى الله عليه من آدم حشوه من ليف.

[٦٤٥٧] ٦٢٣٢- نا هذبة بن خالد قال نا همام بن يحيى قال نا قتادة قال: كنا نأتي أنس بن مالك وخبازه قائم

فقال: كلوا فما أعلم النبي صلى الله عليه رأى رغيفاً مرققاً حتى لحق بالله، ولا رأى شاة سميطاً بعينه قط.

[٦٤٥٨] ٦٢٣٣- حدثني محمد بن المثني قال نا يحيى قال نا هشام قال أخبرني أبي عن عائشة قالت: كان

يأتي علينا الشهر ما نوقد فيه ناراً، إنما هو التمر والماء، إلا أن نؤتى باللحيم.

(١)

[٦٤٥٩] ٦٢٣٤- حدثني عبد الله بن محمد قال نا محمد بن فضيل عن أبيه عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي

هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه: «اللهم ارزق آل محمد قوتاً».

[٦٤٦٠] قوله (باب) بالتنوين (كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه)؟ أى فى حياته (وتخليهم

عن الدنيا) أى عن ملاذها والتبسط فيها، ذكر فيه ثمانية أحاديث، الحديث الأول.

قوله (حدثنا أبو نعيم بنحو من نصف هذا الحديث) قال الكرمانى: يستلزم أن يكون الحديث بغير إسناد

يعنى غير موصول، لأن النصف المذكور مبهم لا يدري أهو الأول أو الثانى. قلت: يحتمل أيضاً أن يكون قدر

النصف الذى حدثه به أبو نعيم ملفقا من الحديث المذكور، والذى يتبادر من الإطلاق أنه النصف الأول، وقد

جزم مغلطاي وبعض شيوخنا، أن القدر المسموع له منه هو الذى ذكره فى «باب إذا دعى الرجل فجاء هل

يستأذن» من كتاب الاستئذان حيث قال «حدثنا أبو نعيم حدثنا عمر بن ذر ح.، وأخبرنا محمد بن مقاتل

أنبأنا عبد الله هو ابن المبارك أنبأنا عمر بن ذر أنبأنا مجاهد عن أبى هريرة قال: دخلت مع رسول الله صلى الله

عليه وسلم فوجد لبنا فى قدح فقال: أباهر الحق أهل الصفة فادعهم إلى. قال فأتيتهم فدعوتهم فأقبلوا فاستأذنوا

فأذن لهم فدخلوا» قال مغلطاي: فهذا هو القدر الذى سمعه البخارى من أبى نعيم، واعترضه الكرمانى فقال

ليس هذا ثلث الحديث ولا ريعه فضلاً عن نصفه . قلت : وفيه نظر من وجهين آخرين : أحدهما احتمال أن يكون هذا السياق لابن المبارك فإنه لا يتعين كونه لفظ أى نعيم ، ثانيهما أنه متترع من أثناء الحديث فإنه ليس فيه القصة الأولى المتعلقة بأى هريرة ولا ما فى آخره من حصول البركة فى اللبن الخ . نعم ، المحرر قول شيخنا فى « النكت على ابن الصلاح » ما نصه : القدر المذكور فى الاستئذان بعض الحديث المذكور فى الرقاق ، قلت : فهو مما حدثه به أبو نعيم سواء كان بلفظه أم بمعناه ، وأما باقيه الذى لم يسمعه منه فقال الكرمانى إنه يصير بغير إسناد فيعود المحذور ، كذا قال . وكأن مراده أنه لا يكون متصلاً لعدم تصريحه بأن أبا نعيم حدثه به ، لكن لا يلزم من ذلك محذور بل يحتمل كما قال شيخنا أن يكون البخارى حدث به عن أى نعيم بطريق الوجادة أو الإجازة أو حملة عن شيخ آخر غير أى نعيم ، قلت : أو سمع بقية الحديث من شيخ سمعه من أى نعيم ، ولهذا الاحتمالين الآخرين أوردته فى « تعليق التعليق » فأخرجته من طريق على بن عبد العزيز عن أى نعيم تاماً ومن طريقه أخرجه أبو نعيم فى « المستخرج » والبيهقى فى « الدلائل » وأخرجه النسائى فى « السنن الكبرى » عن أحمد بن يحيى الصوفى عن أى نعيم بتمامه ، واجتمع لى ممن سمعه من عمر بن ذر شيخ أى نعيم أيضاً جماعة : منهم روح بن عباد أخرجه أحمد عنه وعلى بن مسهر ومن طريقه أخرجه الإسماعيلى وابن حبان فى صحيحه ويونس بن بكير ومن طريقه أخرجه الترمذى والإسماعيلى والحاكم فى المستدرک والبيهقى . وسأذكر ما فى رواياتهم من فائدة زائدة . ثم قال الكرمانى مجيباً عن المحذور الذى ادعاه ما نصه : اعتمد البخارى على ما ذكره فى الأظعمة عن يوسف بن عيسى فإنه قريب من نصف هذا الحديث . فعلمه أراد بالنصف هنا ما لم يذكره ثمه فيصير الكل مسنداً بعضه عن يوسف وبعضه عن أى نعيم قلت : سند طريق يوسف مغاير لطريق أى نعيم إلى أى هريرة فيعود المحذور بالنسبة إلى خصوص طريق أى نعيم فإنه قال فى أول كتاب الأظعمة « حدثنا يوسف بن عيسى حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أى حازم عن أى هريرة قال أصابنى جهد » فذكر سؤاله عمر عن الآية وذكر مرور رسول الله صلى الله عليه وسلم به ، وفيه « فانطلق لى إلى رحله فأمر لى بعس من لبن فشربت منه ثم قال عد » فذكره ولم يذكر قصة أصحاب الصفة ولا ما يتعلق بالبركة التى وقعت فى اللبن ، وزاد فى آخره مادار بين أى هريرة وعمر وندم عمر على كونه ما استتبعه ، فظهر بذلك المغايرة بين الحديثين فى السندين ، وأما المتن ففى أحد الطريقين ما ليس فى الآخر لكن ليس فى طريق أى حازم من الزيادة كبير أمر ، والله أعلم .

**قوله ( عمر بن ذر ) بفتح المعجمة وتشديد الراء .**

**قوله ( إن أبا هريرة كان يقول ) فى رواية روح ويونس بن بكير وغيرهما « حدثنا مجاهد عن أى هريرة » .**

**قوله ( الله الذى لا إله إلا هو ) كذا للأكثر بحذف حرف الجر من القسم ، وهو فى روايتنا بالخفض ، وحكى بعضهم جواز النصب ، وقال ابن التين رويناه بالنصب ، وقال ابن جنى : إذا حذف حرف القسم نصب الاسم بعده بتقدير الفعل ، ومن العرب من يجر اسم الله وحده مع حذف حرف الجر فيقول : الله لأقوهن ، وذلك لكثرة ما يستعملونه . قلت : وثبت فى رواية روح ويونس بن بكير وغيرهما بالواو فى أوله فتعين الجر فيه .**

**قوله ( إن كنت ) بسكون النون مخففة من الثقيلة ، وقوله « لأعتمد بكبدى على الأرض من الجوع » أى ألصق بطنى بالأرض ، وكأنه كان يستفيد بذلك ما يستفيدة من شد الحجر على بطنه ، أو هو كناية عن سقوطه إلى الأرض مغشياً عليه كما وقع فى رواية أى حازم فى أول الأظعمة « فلقيت عمر بن الخطاب فاستقرأته آية »**

فذكره ، قال « فمشيت غير بعيد فخررت على وجهي من الجهد والجوع ، فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم على رأسي » الحديث . وفي حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة الآتي في كتاب الاعتصام « لقد رأيتني وإني لأخرب ما بين المنبر والحجرة من الجوع مغشياً على ، فيجئ الجاني فيضع رجله على عنقي يرى أني الجنون وما لي إلا الجوع » وعند ابن سعد من طريق الوليد بن رباح عن أبي هريرة « كنت من أهل الصفة ، وإن كان ليغشى على فيما بين بيت عائشة وأم سلمة من الجوع » ومضى أيضاً في مناقب جعفر من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة « وإني كنت ألزم رسول الله صلى الله عليه وسلم لشيع بطني » وفيه « وكنت ألصق بطني بالخصي من الجوع ، وإن كنت لأستقرئ الرجل الآية وهي معي كي ينقلب لي فيطعمني » وزاد فيه الترمذي « وكنت إذا سألت جعفر بن أبي طالب لم يجبني حتى يذهب لي إلى منزله »

**قوله ( وإن كنت لأشد الحجر على بطني من الجوع )** عند أحمد في طريق عبد الله بن شقيق « أقمت مع أبي هريرة سنة فقال : لو رأيتنا وإنه ليأتي على أحدنا الأيام ما يجد طعاماً يقيم به صلبه ، حتى إن كان أحدنا ليأخذ الحجر فيشد به على أخمص بطنه ثم يشده بثوبه ليقم به صلبه » قال العلماء فائدة شد الحجر المساعدة على الاعتدال والانتصاب ، أو المنع من كثرة التحلل من الغذاء الذي في البطن لكون الحجر بقدر البطن فيكون الضعف أقل ، أو لتقليل حرارة الجوع يبرد الحجر ، أو لأن فيه الإشارة إلى كسر النفس . وقال الخطابي أشكل الأمر في شد الحجر على البطن من الجوع على قوم فتوهوا أنه تصحيف ، وزعموا أنه الحجز بضم أوله وفتح الجيم بعدها زاي جمع الحجرة التي يشد بها الوسط ، قال : ومن أقام بالحجاز وعرف عاداتهم عرف أن الحجر واحد الحجارة . وذلك أن الجماعة تعترهم كثيراً فإذا خوى بطنه لم يمكن معه الانتصاب فيعمد حينئذ إلى صفائح رقاق في طول الكف أو أكبر فيربطها على بطنه وتشد بعصابة فوقها فتعتدل قامته بعض الاعتدال ، والاعتدال بالكبد على الأرض مما يقارب ذلك . قلت : سبقه إلى الإنكار المذكور أبو حاتم بن حبان في صحيحه ، فعله أشار إلى الرد عليه ، وقد ذكرت كلامه وتعبه في « باب التنكيل لمن أراد الوصال » من كتاب الصيام .

**قوله ( ولقد قعدت يوماً على طريقهم الذي يخرجون منه )** الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم وبعض أصحابه ممن كان طريق منازلهم إلى المسجد متحدة .

**قوله ( فمر أبو بكر فسألته عن آية ما سألته إلا ليشعني )** بالمعجمة والموحدة من الشيع ، ووقع في رواية الكشميني « ليستعني » بمهملة ومثلاثين وموحدة أي يطلب مني أن أتبعه ليطعمني ، وثبت كذلك في رواية روح وأكثر الرواة .

**قوله ( فمر ولم يفعل )** أي الإشباع أو الاستباع .

**قوله ( حتى مر بي عمر )** يشير إلى أنه استمر في مكانه بعد ذهاب أبي بكر إلى أن مر عمر ، ووقع في قصة عمر من الاختلاف في قوله « ليشعني » نظير ما وقع في التي قبلها ، وزاد في رواية أبي حازم « فدخل داره وفتحها على » أي قرأ الذي استفهمته عنه ، ولعل العذر لكل من أبي بكر وعمر حمل سؤال أبي هريرة على ظاهره أو فهما ما أراداه ولكن لم يكن عندهما إذ ذاك ما يطعمانه ، لكن وقع في رواية أبي حازم من الزيادة أن عمر تأسف على عدم إدخاله أبا هريرة داره ولفظه « فلقيت عمر فذكرت له وقلت له ولي الله ذلك من كان أحق به منك يا عمر » وفيه « قال عمر والله لأن أكون أدخلتك أحب إلي من أن يكون لي حمر النعم » فإن فيه إشعاراً بأنه كان عنده



ما يطعمه إذ ذاك فيرجح الاحتمال الأول ، ولم يعرج على ما رمزه أبو هريرة من كنياته بذلك عن طلب ما يؤكل . وقد استنكر بعض مشايخنا ثبوت هذا عن أبي هريرة لاستبعاد مواجهة أبي هريرة لعمر بذلك ، وهو استبعاد مستبعد .

**قوله** ( ثم مر بي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم فتبسم حين رآني وعرف ما في نفسي ) استدل أبو هريرة بتبسمه صلى الله عليه وسلم على أنه عرف ما به ، لأن التبسم تارة يكون لما يعجب وتارة يكون لإيناس من تبسم إليه ولم تكن تلك الحال معجبة فتوى الحمل على الثاني .

**قوله** ( وما في وجهي ) كأنه عرف من حال وجهه ما في نفسه من احتياجه إلى ما يسد رمقه . ووقع في رواية على بن مسهر وروح « وعرف ما في وجهي أو نفسي » بالشك .

**قوله** ( ثم قال لي يا أبا هر ) في رواية على بن مسهر « فقال أبو هر » وفي رواية روح « فقال أبا هر » فأما النصب فواضح ، وأما الرفع فهو على لغة من لا يعرف لفظ الكنية ، أو هو للاستفهام أي أنت أبو هر ؟ وأما قوله « هر » فهو بتشديد الراء وهو من رد الاسم المؤنث إلى المذكر والمصغر إلى الكبير ، فإن كنيته في الأصل أبو هريرة تصغير هرة مؤنثا وأبو هر مذكر مكبر ، وذكر بعضهم أنه يجوز فيه تخفيف الراء مطلقاً فعلى هذا يسكن ، ووقع في رواية يونس بن بكير « فقال أبو هريرة ، أي أنت أبو هريرة ، وقد ذكرت توجيهه قبل .

**قوله** ( قلت لييك رسول الله ) كذا فيه بحذف حرف النداء ، ووقع في رواية على بن مسهر « فقلت لييك يا رسول الله وسعديك » .

**قوله** ( الحق ) بهزة وصل وفتح المهملة أي اتبع .

**قوله** ( ومضى فاتبعته ) زاد في رواية على بن مسهر فلحقته .

**قوله** ( فدخل ) زاد على بن مسهر إلى أهله .

**قوله** ( فاستأذن ) بهزة بعد الفاء والتون مضمومة فعل متكلم وعبر عنه بذلك مبالغة في التحقق . ووقع في رواية على بن مسهر ويونس وغيرهما « فاستأذنت » .

**قوله** ( فأذن لي فدخل ) كذا فيه وهو إما تكرار لهذه اللفظة لوجود الفصل أو التفات ، ووقع في رواية على ابن مسهر « فدخلت » وهي واضحة .

**قوله** ( فوجد لبنا في قدح ) في رواية على بن مسهر « فإذا هو بلبن في قدح » وفي رواية يونس « فوجد قدحاً من اللبن » .

**قوله** ( فقال : من أين هذا اللبن ؟ ) زاد روح « لكم » وفي رواية ابن مسهر « فقال لأهله : من أين لكم هذا » .

**قوله** ( قالوا أهداه لك فلان أو فلانة ) كذا بالشك ، ولم أقف على اسم من أهداه ، وفي رواية روح « أهداه لنا فلان أو آل فلان » وفي رواية يونس « أهداه لنا فلان » .

**قوله ( الحق إلى أهل الصفة )** كذا عدى الحق بإلى وكأنه ضمنها معنى انطلق ، ووقع في رواية روح بلفظ « انطلق » .

**قوله ( قال وأهل الصفة من أضياف الإسلام )** سقط لفظ « قال » من رواية روح ولا بد منها فإنه كلام أبي هريرة قاله شارحاً لحال أهل الصفة وللسبب في استدعائهم فإنه صلى الله عليه وسلم كان يخصهم بما يأتيه من الصدقة ويشركهم فيما يأتيه من الهدية ، وقد وقع في رواية يونس بن بكير هذا القدر في أول الحديث ولفظه عن أبي هريرة « قال كان أهل الصفة أضياف الإسلام لا يأوون على أهل ولا مال والله الذي لا إله إلا هو الخ » وفيه إشعار بأن أبا هريرة كان منهم .

**قوله ( لا يأوون على أهل ولا مال )** في رواية روح والأكثر « إلى » بدل على .

**قوله ( ولا على أحد )** تعميم بعد تخصيص فشمل الأقارب والأصدقاء وغيرهم . وقد وقع في حديث طلحة ابن عمرو عند أحمد وابن حبان والحاكم « كان الرجل إذا قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وكان له بالمدينة عريف نزل عليه ، فإذا لم يكن له عريف نزل مع أصحاب الصفة » وفي مرسل يزيد بن عبد الله بن قسيط عند ابن سعد « كان أهل الصفة ناساً فقراء لا منازل لهم ، فكانوا ينامون في المسجد لا مأوى لهم غيره » وله من طريق نعيم الجمر عن أبي هريرة « كنت من أهل الصفة » وكنا إذا أمسينا حضرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيأمر كل رجل فينصرف برجل أو أكثر فيبقى من بقى عشرة أو أقل أو أكثر فيأتي النبي صلى الله عليه وسلم بعشائه فتتبعني معه فإذا فرغنا قال : ناموا في المسجد ، وتقدم في « باب علامات النبوة » وغيره حديث عبد الرحمن بن أبي بكر « أن أصحاب الصفة كانوا ناساً فقراء ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث » الحديث ، ولأبي نعيم في « الحلية » من مرسل محمد بن سيرين « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى قسم ناساً من أصحاب الصفة بين ناس من أصحابه فيذهب الرجل بالرجل والرجل بالرجلين حتى ذكر عشرة » الحديث ، وله من حديث معاوية بن الحكم « بينا أنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصفة فجعل يوجه الرجل مع الرجل من الأنصار والرجلين والثلاثة حتى بقيت في أربعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم خامسنا فقال : انطلقوا بنا ، فقال : يا عائشة عشنا » الحديث .

**قوله ( إذا أتته صدقة بعث بها إليهم ولم يتناول منها شيئاً )** أي لنفسه ، وفي رواية روح « ولم يصب منها شيئاً » وزاد « ولم يشركهم فيها »

**قوله ( وإذا أتته هدية أرسل إليهم وأصاب منها وأشركهم فيها )** في رواية علي بن مسهر « وشركهم » بالتشديد وقال « فيها أو منها » بالشك ووقع عند يونس « الصدقة والهدية » بالتعريف فيهما ، وقد تقدم في الزكاة وغيرها بيان أنه صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة ، وتقدم في الهبة من حديث أبي هريرة مختصراً من رواية محمد بن زياد عنه « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى بطعام سأل عنه فإن قيل صدقة قال لأصحابه كلوا ، ولم يأكل . وإن قيل هدية ضرب بيده فأكل معهم » ولأحمد وابن حبان من هذا الوجه « إذا أتى بطعام من غير أهله » ويجمع بين هذا وبين ما وقع في حديث الباب بأن ذلك كان قبل أن تبنى الصفة ، فكان يقسم الصدقة فيمن يستحقها ويأكل من الهدية مع من حضر من أصحابه ، وقد أخرج أبو نعيم في « الحلية » من مرسل الحسن قال « بنيت صفة في المسجد لضعفاء المسلمين » ويحتمل أن يكون ذلك باختلاف حالين : فيحمل حديث الباب على ما إذا لم يحضره أحد فإنه يرسل ببعض الهدية إلى أهل الصفة أو يدعوهم إليه كما في

قصة الباب ، وإن حضره أحد يشركه في الهدية فإن كان هناك فضل أرسله إلى أهل الصفة أو دعاهم . ووقع في حديث طلحة بن عمرو الذي ذكرته آنفاً « وكنت فيمن نزل الصفة فوافقت رجلاً فكان يجري علينا من رسول الله صلى الله عليه وسلم كل يوم مد من تمر بين كل رجلين » وفي رواية أحمد « فنزلت في الصفة مع رجل فكان بيني وبينه كل يوم مد من تمر » وهو محمول أيضاً على اختلاف الأحوال : فكان أولاً يرسل إلى أهل الصفة بما حضره أو يدعوهم أو يفرقهم على من حضر إن لم يحضره ما يكفيهم ، فلما فتحت فذك وغيرها صار يجري عليهم من التمر في كل يوم ما ذكر : وقد اعتنى بجمع أسماء أهل الصفة أبو سعيد بن الأعرابي وتبعه أبو عبد الرحمن السلمي فزاد أسماء ، وجمع بينهما أبو نعيم في أوائل « الحلية » فسرد جميع ذلك . ووقع في حديث أبي هريرة الماضي في علامات النبوة أنهم كانوا سبعة ، وليس المراد حصصهم في هذا العدد وإنما هي عدة من كان موجوداً لحين القصة المذكورة ، وإلا فمجموعهم أضعاف ذلك كما بينا من اختلاف أحوالهم .

**قوله ( فسألت ذلك )** زاد في رواية على بن مسهر « والله » والإشارة إلى ما تقدم من قوله « ادعهم لي » وقد بين ذلك بقوله ( فقلت ) أي في نفسي ( وما هذا اللين ) ؟ أي ما قدره ( في أهل الصفة ) ؟ والواو عاطفة على شيء محذوف ، ووقع في رواية يونس بحذف الواو زاد في روايته « وأنا رسوله إليهم » وفي رواية على بن مسهر ، « وأين يقع هذا اللين من أهل الصفة وأنا ورسول الله » ؟ وهو بالجر عطفاً على أهل الصفة ويجوز الرفع والتقدير وأنا ورسول الله معهم .

**قوله ( وكنت أرجو أن أصيب من هذا اللين شربة أتقوى بها )** زاد في رواية روح يومى وليلتى .

**قوله ( فإذا جاء )** كذا فيه بالإفراد أي من أمرني بطلبه ، ولأكثر « فإذا جاعوا » بصيغة الجمع .

**قوله ( أمرني )** أي النبي صلى الله عليه وسلم ( فكنت أنا أعطيهم ) وكأنه عرف بالعادة ذلك لأنه كان يلزم النبي صلى الله عليه وسلم ويخدمه ، وقد تقدم في مناقب جعفر من حديث طلحة بن عبيد الله « كان أبو هريرة مسكيناً لا أهل له ولا مال ، وكان يدور مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حيثما دار » أخرجه البخاري في تاريخه ، وتقدم في البيوع وغيره من وجه آخر عن أبي هريرة « وكنت امرأة مسكيناً ألزم رسول الله صلى الله عليه وسلم لشبع بطني » ووقع في رواية يونس بن بكير « فسيأمرني أن أدبره عليهم فما عسى أن يصيبني منه ، وقد كنت أرجو أن أصيب منه ما يغنيني » أي عن جوع ذلك اليوم .

**قوله ( وما عسى أن يبلغني من هذا اللين )** أي يصل إلي بعد أن يكتفوا منه . وقال الكرماني تلفظ « عسى » زائد .

**قوله ( ولم يكن من طاعة الله وطاعة رسوله بد )** يشير إلى قوله تعالى ﴿ من يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾ .

**قوله ( فأتيتهم فدعوتهم )** قال الكرماني : ظاهره أن الإتيان والدعوة وقع بعد الإعطاء ، وليس كذلك ، ثم أجاب بأن معنى قوله « فكنت أنا أعطيهم » عطف على جواب « فإذا جاعوا » فهو بمعنى الاستقبال ، قلت : وهو ظاهر من السياق .

**قوله ( فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم ، فأخذوا مجالسهم من البيت )** أي فقعده كل منهم في المجلس الذي يليق به ، ولم أقف على عددهم إذ ذاك ، وقد تقدم في أبواب المساجد في أوائل كتاب الصلاة من طريق أبي حازم عن

أبى هريرة « رأيت سبعين من أصحاب الصفة » الحديث وفيه إشعار بأنهم كانوا أكثر من ذلك ، وذكرت هناك أن أباً عبد الرحمن السلمي وأباً سعيد بن الأعرابي والحاكم اعتنوا بجمع أسمائهم فذكر كل منهم من لم يذكر الآخر ، وجمع الجميع أبو نعيم في « الحلية » وعدتهم تقرب من المائة لكن الكثير من ذلك لا يثبت ، وقد بين كثيراً من ذلك أبو نعيم ، وقد قال أبو نعيم : كان عدد أهل الصفة يختلف بحسب اختلاف الحال فرمما اجتمعوا فكثروا وربما تفرقوا إما لغزو أو سفر أو استفتاء فقلوا . ووقع في عوارف السهروردي أنهم كانوا أربعمائة .

قوله ( فقال يا أبا هر ) في رواية على بن مسهر « فقال أبو هريرة » وقد تقدم توجيه ذلك .

قوله ( خذ فأعطهم ) أى القدح الذى فيه اللبن ، وصرح به في رواية يونس .

قوله ( أعطيه الرجل فيشرب حتى يروى ثم يرد على القدح فأعطيه الرجل ) أى الذى إلى جنبه ، قال الكرماني : هذا فيه أن المعرفة إذا أعيدت معرفة لا تكون عين الأول ، والتحقيق أن ذلك لا يطرد بل الأصل أن تكون عينه إلا أن تكون هناك قرينة تدل على أنه غيره مثل ما وقع هنا من قوله « حتى انتهت إلى النبي صلى الله عليه وسلم » فإنه يدل على أنه أعطاهم واحداً بعد واحد إلى أن كان آخرهم النبي صلى الله عليه وسلم . قلت : وقع في رواية يونس « ثم يرده فأناوله الآخر » وفي رواية على بن مسهر « قال خذ فناولهم ، قال فجعلت أناول الإناء رجلاً رجلاً فيشرب ، فإذا روى أخذته فناولته الآخر ، حتى روى القوم جميعاً » وعلى هذا فاللفظ المذكور من تصرف الرواة ، فلا حجة فيه لحرم القاعدة .

قوله ( حتى انتهت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى القوم كلهم ) أى فأعطيته القدح .

قوله ( فأخذ القدح ) زاد روح « وقد بقيت فيه فضلة » .

قوله ( فوضعه على يده فنظر إلى فتبسم ) في رواية على بن مسهر « فرفع رأسه فتبسم » كأنه صلى الله عليه وسلم كان تفرس في أبى هريرة ما كان وقع في تومئه أن لا يفضل له من اللبن شيء كما تقدم تقريره فلذلك تبسم إليه إشارة إلى أنه لم يفته شيء .

قوله ( فقال أبا هر ) كذا فيه بحذف حرف النداء ، وفي رواية على بن مسهر « فقال أبو هريرة » وقد تقدم توجيهه .

قوله ( بقيت أنا وأنت ) كأن ذلك بالنسبة إلى من حضر من أهل الصفة ، فأما من كان في البيت من أهل النبي صلى الله عليه وسلم فلم يتعرض لذكرهم . ويحتمل أن البيت إذ ذاك ما كان فيه أحد منهم أو كانوا أخذوا كفايتهم وكان اللبن الذى في ذلك القدح نصيب النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( أقعد فاشرب ) في رواية على بن مسهر « قال خذ فاشرب » .

قوله ( فما زال يقول اشرب ) في رواية روح « فما زال يقول لى » .

قوله ( ما أجد له مسلماً ) في رواية روح « في مسلماً » .

قوله ( فأرى ) في رواية روح « فقال ناولنى القدح » .

**قوله ( فحمد الله وسمى )** أى حمد الله على ما من به من البركة التى وقعت فى اللبن المذكور مع قلته حتى روى القوم كلهم وأفضلوا ، وسمى فى ابتداء الشرب .

**قوله ( وشرب الفضلة )** أى البقية ، وهى رواية على بن مسهر وفى رواية روح « فشرب من الفضلة » وفيه إشعار بأنه بقى بعد شربه شيء ، فإن كانت محفوظة فلعله أعدها لمن بقى فى البيت إن كان . وفى الحديث من الفوائد غير ما تقدم : استحباب الشرب من قعود ، وأن خادماً القوم إذا دار عليهم بما يشربون يتناول الإناء من أكل واحد فيدفعه هو إلى الذى يليه ولا يدع الرجل يتناول رفيقه لما فى ذلك من نوع امتهان الضيف . وفيه معجزة عظيمة ، وقد تقدم لها نظائر فى علامات النبوة من تكثير الطعام والشراب ببركته صلى الله عليه وسلم . وفيه جواز الشبع ولو بلغ أقصى غايته أخذاً من قول أى هريرة « لا أجده له مسلماً » وتقرير النبى صلى الله عليه وسلم على ذلك خلافاً لمن قال بتحريمه ، وإذا كان ذلك فى اللبن مع رفته ونفوذه فكيف بما فوقه من الأغذية الكثيفة ، لكن يحتمل أن يكون ذلك خاصاً بما وقع فى تلك الحال فلا يقاس عليه . وقد أورد الترمذى عقب حديث أى هريرة هذا حديث ابن عمر رفعه « أكثرهم فى الدنيا شعباً أطولهم جوعاً يوم القيامة » وقال : حسن . وفى الباب عن أى جحيفة . قلت : وحديث أى جحيفة أخرجه الحاكم وضعفه أحمد . وفى الباب أيضاً حديث المقدام بن معد يكرب رفعه « ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه » الحديث أخرجه الترمذى أيضاً وقال حسن صحيح ويمكن الجمع بأن يحمل الزجر على من يتخذ الشبع عادة لما يترتب على ذلك من الكسل عن العبادة وغيرها ، ويحمل الجواز على من وقع له ذلك نادراً ولا سيما بعد شدة جوع واستبعاد حصول شيء بعده عن قرب . وفيه أن كتان الحاجة والتلويح بها أولى من إظهارها والتصريح بها . وفيه كرم النبى صلى الله عليه وسلم وإيثاره على نفسه وأهله وخادمه . وفيه ما كان بعض الصحابة عليه فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم من ضيق الحال ، وفضل أى هريرة وتعففه عن التصريح بالسؤال واكتفاؤه بالإشارة إلى ذلك ، وتقديمه طاعة النبى صلى الله عليه وسلم على حفظ نفسه مع شدة احتياجه ، وفضل أهل الصفة . وفيه أن المدعو إذا وصل إلى دار الداعى لا يدخل بغير استئذان ، وقد تقدم البحث فيه فى كتاب الاستئذان مع الكلام على حديث « رسول الرجل إذنه » . وفيه جلوس كل أحد فى المكان اللائق به . وفيه إشعار بملازمة أى بكر وعمر للنبى صلى الله عليه وسلم . ودعاء الكبير خادمه بالكنية . وفيه ترخيم الاسم على ما تقدم ، والعمل بالفراصة ، وجواب المنادى بليلىك ، واستئذان الخادم على مخدومه إذا دخل منزله ، وسؤال الرجل عما يجده فى منزله مما لا عهد له به ليرتب على ذلك مقتضاه ، وقبول النبى صلى الله عليه وسلم الهدية وتناوله منها وإيثاره ببعضها الفقراء ، وامتناعه من تناول الصدقة ووضعه لها فيمن يستحقها ، وشرب الساقى آخرأ وشرب صاحب المنزل بعده ، والحمد على النعم ، والتسمية عند الشرب .

( تنبيه ) : وقع لأى هريرة قصة أخرى فى تكثير الطعام مع أهل الصفة ، فأخرج ابن حبان من طريق سليم ابن حبان عن أبيه عنه قال « أتت على ثلاثة أيام لم أطعم ، فجئت أريد الصفة فجعلت أسقط ، فجعل الصبيان يقولون : جن أبو هريرة ؛ حتى انتهيت إلى الصفة فوافقت رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بقصعة من ثريد فدعا عليها أهل الصفة هم يأكلون منها ، فجعلت أتناول كى يدعونى ، حتى قاموا وليس فى القصعة إلا شيء فى نواحيها ، فجمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فصار لقمة فوضعها على أصابعه فقال لى : كل باسم الله ، فو الذى نفسى بيده ما زلت أكل منها حتى شبع » الحديث الثانى .

**قوله ( يحيى )** هو ابن سعيد القطان ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، وسعد هو ابن أبي وقاص .

**قوله ( إني لأول العرب رمى بسهم في سبيل الله )** زاد الترمذى من طريق بيان عن قيس « سمعت سعداً يقول إني لأول رجل أهرق دماً في سبيل الله » وفي رواية ابن سعد في الطبقات من وجه آخر عن سعد أن ذلك كان في السرية التي خرج فيها مع عبيدة بن الحارث في ستين ركباً ، وهي أول السرايا بعد الهجرة .

**قوله ( ورأيتنا )** بضم المثناة .

**قوله ( ورق الحبل )** بضم المهملة والموحدة وسكون الموحدة أيضاً ، ووقع في مناقب سعد بالتردد بين الرفع والنصب .

**قوله ( وهذا السمر )** بفتح المهملة وضم الميم ، قال أبو عبيد وغيره : هما نوعان من شجر البادية ، وقيل الحبله ثم العضاء بكسر المهملة وتخفيف المعجمة شجر الشوك كالطلح والعوسج ، قال النووي : وهذا جيد على رواية البخاري لعطفه الورق على الحبله . قلت : هي رواية أخرى عند البخاري بلفظ « إلا الحبله وورق السمر » وكذا وقع عند أحمد وابن سعد وغيرهما ، وفي رواية بيان عند الترمذى « ولقد رأيتني أغزو في العصابة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نأكل إلا ورق الشجر والحبله » وقال القرطبي وقع في رواية الأكثر عند مسلم « إلا ورق الحبله هذا السمر » وقال ابن الأعرابي : الحبله ثم السمر يشبه اللوية ، وفي رواية التيمي والطبري في مسلم « وهذا السمر » بزيادة واو ، قال القرطبي : ورواية البخاري أحسنها للفرقة بين الورق والسمر ، ووقع في حديث عتبة بن غزوان عند مسلم « لقد رأيتني سابع سبعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لنا طعام إلا ورق الشجر حتى قرحت أشداقنا » .

**قوله ( ليضع )** بالضاد المعجمة كناية عن الذي يخرج منه في حال التغوط .

**قوله ( كما تضع الشاة )** زاد بيان في روايته « والبعر » .

**قوله ( ماله خلط )** بكسر المعجمة وسكون اللام أى يصير بعرأ لا يختلط من شدة اليبس الناشئ عن قشف العيش ، وتقدم بيانه في شرح الحديث المذكور في مناقب سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

**قوله ( ثم أصبحت بنو أسد )** أى ابن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ، وبنو أسد هم إخوة كنانة بن خزيمة جد قريش ، وبنو أسد كانوا فيمن ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وتبعوا طليحة بن خويلد الأسدي لما ادعى النبوة ، ثم قاتلهم خالد بن الوليد في عهد أبي بكر وكسرهم ورجع بقيتهم إلى الإسلام ، وتاب طليحة وحسن إسلامه ، وسكن معظمهم الكوفة بعد ذلك ، ثم كانوا ممن شكوا سعد بن أبي وقاص وهو أمير الكوفة إلى عمر حتى عزله ، وقالوا في جملة ما شكوه إنه لا يحسن الصلاة ، وقد تقدم بيان ذلك واضحاً في باب « وجوب القراءة على الإمام والمأموم » من أبواب صفة الصلاة ، وبينت أسماء من كان منهم من بنى أسد المذكورين . وأغرب النووي فنقل عن بعض العلماء أن مراد سعد بقوله « فأصبحت بنو أسد » بنو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي ، وفيه نظر ، لأن القصة إن كانت هي التي وقعت في عهد عمر فلم يكن للزبير إذ ذاك بنون يصفهم سعد بذلك ولا يشكو منهم ، فإن أباهم الزبير كان إذ ذاك موجوداً وهو صديق سعد ، وإن كانت بعد

ذلك فيحتاج إلى بيان .

**قوله ( تعزرنى )** أى توقفى ، والتعزير التوقيف على الأحكام والفرائض قاله أبو عبيد الهروى ، وقال الطبرى : معناه تقومنى وتعلمنى ، ومنه تعزير السلطان وهو التقوم بالتأديب ، والمعنى أن سعداً أنكر أهلية بنى أسد لتعليمه الأحكام مع سابقته وقدم صحبته . وقال الحرى : معنى تعزرنى تلومنى وتعتبى ، وقيل توخىنى على التقصير . وقال القرطبى بعد أن حكى ذلك : فى هذه الأقوال بعد عن معنى الحديث ، قال : والذى يظهر لى أن الأليق بمعناه أن المراد بالتعزير هنا الإعظام والتوقير كأنه وصف ما كانت عليه حالتهم فى أول الأمر من شدة الحال وخشونة العيش والجهد ، ثم إنهم اتسعت عليهم الدنيا بالفتوحات وولوا الولايات ، فعظمهم الناس لشهرتهم وفضلهم ، فكأنه كره تعظيم الناس له ، وخص بنى أسد بالذكر لأنهم أفرطوا فى تعظيمه ، قال : ويؤيده أن فى حديث عتبة ابن غزوان الذى بعده فى مسلم نحو حديث سعد فى الإشارة إلى ما كانوا فيه من ضيق العيش ثم قال فى آخره : فالتقطت بردة فشققتها بينى وبين سعد بن مالك — أى ابن أبى وقاص — فانزرت بنصفها وانزرت سعد بنصفها . فما أصبح منا أحد إلا وهو أمير على مصر من الأمصار انتهى . وكان عتبة يومئذ أمير البصرة وسعد أمير الكوفة . قلت : وهذا كله مردود لما ذكرته من أن بنى أسد شكوه وقالوا فيه ما قالوا ، ولذلك خصهم بالذكر . وقد وقع فى رواية خالد بن عبد الله الطحان عن إسماعيل بن أبى خالد فى آخر هذا الحديث فى مناقب سعد بعد قوله : وضل عملى « وكانوا وشوا به إلى عمر قالوا لا يحسن يضى » ، ووقع كذلك هنا فى رواية معتمر بن سليمان عن إسماعيل عند الإسماعيلي ، ووقع فى بعض طرق هذا الحديث الذى فيه أنهم شكوه عند مسلم « فقال سعد : أتعلمنى الأعراب الصلاة » فهذا هو المعتمد ، وتفسير التعزير على ما شرحه من تقدم مستقيم ، وأما قصة عتبة بن غزوان فإنما قال فى آخر حديثه ما قال لأنه خطب بذلك وهو يومئذ أمير ، فأراد إعلام القوم بأول أمره وآخره إظهاراً منه للتواضع والتحدث بنعمة الله والتحذير من الاعتزاز بالدنيا . وأما سعد فقال ذلك بعد أن عزل وجاء إلى هجر فاعتذر ، وأنكر على من سعى فيه بما سعى .

**قوله ( على الإسلام )** فى رواية بيان « على الدين » .

**قوله ( خبت إذا وضل سعى )** فى رواية خالد « عملى كما ترى » وكذا هو فى معظم الروايات ؛ وفى رواية بيان « لقد خبت إذا وضل عملى » . ووقع عند ابن سعد عن يعلى ومحمد ابنى عبيد عن إسماعيل بسنده فى آخره « وضل عمليه » بزيادة هاء فى آخره وهى هاء السكت ، قال ابن الجوزى : إن قيل كيف ساغ لسعد أن يمدح نفسه ومن شأن المؤمن ترك ذلك لثبوت النهى عنه ، فالجواب أن ذلك ساغ له لما عيره الجهال بأنه لا يحسن الصلاة ، فاضطر إلى ذكر فضله ، والمدحة إذا خلعت عن البغى والاستطالة وكان مقصود قائلها إظهار الحق وشكر نعمة الله لم يكره ، كما لو قال القائل : إني لحافظ لكتاب الله عالم بتفسيره وبالفقه فى الدين ، قاصداً إظهار الشكر أو تعريف ما عنده ليستفاد ولو لم يقل ذلك لم يعلم حاله ، ولهذا قال يوسف عليه السلام « إني حفيظ عليم » وقال على : سلونى عن كتاب الله . وقال ابن مسعود : لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله لمتى لأتيته ، وساق فى ذلك أخباراً وآثاراً عن الصحابة والتابعين تؤيد ذلك . الحديث الثالث .

**قوله ( حدثنى عثمان )** هو ابن أبى شيبة ، وجريه هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتمر ، وإبراهيم هو النخعى ، والأسود هو ابن يزيد ، وهؤلاء كلهم كوفيون .

قوله ( ما شبع آل محمد ) أى النبى صلى الله عليه وسلم ( منذ قدم المدينة ) يخرج ما كانوا فيه قبل الهجرة ( من طعام بر ) يخرج ما عدا ذلك من أنواع المأكولات ( ثلاث ليال ) أى بأيامها ( تباعاً ) يخرج التفريق ( حتى قبض ) إشارة إلى استمراره على تلك الحال مدة إقامته بالمدينة وهى عشر سنين بما فيها من أيام أسفاره في الغزو والحج والعمرة ، وزاد ابن سعد من وجه آخر عن إبراهيم « وما رفع عن مائدته كسرة خبز فضلاً حتى قبض » ووقع في رواية الأعمش عن منصور فيه بلفظ « ما شبع رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية عبد الرحمن بن عابس عن أبيه عن عائشة « ما شبع آل محمد من خبز بر مأدوم » أخرجه مسلم ، وفي رواية عبد الرحمن بن يزيد عن الأسود عن عائشة « ما شبع آل محمد صلى الله عليه وسلم من خبز الشعير يومين متتابعين حتى قبض » أخرجاه ، وعند مسلم من رواية يزيد بن قسيط عن عروة عن عائشة « ما شبع رسول الله صلى الله عليه وسلم من خبز وزيت في يوم واحد مرتين » وله من طريق مسروق عنها « والله ما شبع من خبز ولحم في يوم مرتين » وعند ابن سعد أيضاً من طريق الشعبي عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تأتي عليه أربعة أشهر ما يشبع من خبز البر » وفي حديث أى هريرة نحو حديث الباب ذكره المصنف في الأطعمة من طريق سعد المقبرى عنه « ما شبع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام تباعاً من خبز حنطة حتى فارق الدنيا » وأخرجه مسلم أيضاً عن أى هريرة « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير في اليوم الواحد غداءً وعشاءً » ، وتقدم أيضاً في حديث سهل بن سعد « ما شبع رسول الله صلى الله عليه وسلم شبعتين في يوم حتى فارق الدنيا » أخرجه ابن سعد والطبراني ، وفي حديث عمران بن حصين « ما شبع من غداء أو عشاء حتى لقي الله » أخرجه الطبراني . قال الطبرى : استشكل بعض الناس كون النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يطوون الأيام جوعاً مع ما ثبت أنه كان يرفع لأهله قوت سنة ، وأنه قسم بين أربعة أنفس ألف بعير مما أفاء الله عليه ، وأنه ساق في عمرته مائة بدنة فنحرها وأطعمها المساكين ، وأنه أمر لأعرابي بقطع من الغنم وغير ذلك ، مع من كان معه من أصحاب الأموال كأبى بكر وعمر وعثمان وطلحة وغيرهم مع بذلهم أنفسهم وأموالهم بين يديه ، وقد أمر بالصدقة فجاء أبو بكر بجميع ماله وعمر بنصفه ، وحث على تجهيز جيش العسرة فجهزهم عثمان بألف بعير إلى غير ذلك ، والجواب أن ذلك كان منهم في حالة دون حالة لا لعوز وضيق بل تارة للإيثار وتارة لكرهية الشيع ولكثره الأكل انتهى . وما نفاه مطلقاً فيه نظر لما تقدم من الأحاديث آنفاً ، وقد أخرج ابن حبان في صحيحه عن عائشة « من حدثكم أنا كنا نشيع من التمر فقد كذبكم ، فلما افتتحت قريظة أصبنا شيئاً من التمر والودك » وتقدم في غزوة خيبر من رواية عكرمة عن عائشة « لما فتحت خيبر قلنا الآن نشيع من التمر » وتقدم في كتاب الأطعمة حديث منصور بن عبد الرحمن عن أمه صفية بنت شيبة عن عائشة « توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين شبعنا من التمر » وفي حديث ابن عمر « لما فتحت خيبر شبعنا من التمر » والحق أن الكثير منهم كانوا في حال ضيق قبل الهجرة حيث كانوا بمكة ، ثم لما هاجروا إلى المدينة كان أكثرهم كذلك فواساهم الأنصار بالمنازل والمناجح ، فلما فتحت لهم النضير وما بعدها ردوا عليهم منائحهم كما تقدم ذلك واضحاً في كتاب الهبة . وقريب من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لقد أخفت في الله وما يخاف أحد ، ولقد أوديت في الله وما يؤذى أحد ، ولقد أتت على ثلاثون من يوم وليلة مالى ولبلال طعام يأكله أحد إلا شئاً يواريه إبط بلال » أخرجه الترمذى وصححه ، وكذا أخرجه ابن حبان بمعناه . نعم كان صلى الله عليه وسلم يختار ذلك مع إمكان حصول التوسع والتبسط في الدنيا له ، كما أخرج الترمذى من حديث أبى أمامة « عرض على ربي ليجعل لى بطحاء مكة ذهباً فقلت : لا يارب ، ولكن أشبع يوماً وأجوع يوماً ، فإذا جعت



تضرعت إليك ، وإذا شبت شكرتك » وسأذكر حديث عائشة في ذلك .

الحديث الرابع ، قوله ( إسحق بن إبراهيم بن عبد الرحمن ) هو البغوى ، وهلال المذكور في السند هو الوزان وهو ابن حميد .

قوله ( ما أكل آل محمد ) في رواية أحمد بن منيع عن إسحق الأزرق بسنده المذكور هنا « ما شبع محمد » بحذف لفظ آل ، وقد تقدم أن آل محمد قد يطلق ويراد به محمد نفسه .

قوله ( أكلتين في يوم إلا إحداهما تمر ) فيه إشارة إلى أن التمر كان أيسر عندهم من غيره والسبب ما تقدم في الأحاديث التي قبله ، وفيه إشارة إلى أنهم ربما لم يجدوا في اليوم إلا أكلة واحدة ، فإن وجدوا أكلتين فأحداهما تمر ، ووقع عند مسلم من طريق وكيع عن مسعر بلفظ « ما شبع آل محمد يومين من خبز البر إلا وأحداهما تمر » وقد أخرج ابن سعد من طريق عمران بن يزيد المدني « حدثني والدي قال دخلنا على عائشة فقالت : خرج — تعنى النبي صلى الله عليه وسلم — من الدنيا ولم يملأ بطنه في يوم من طعامين ، كان إذا شبع من التمر لم يشبع من الشعير وإذا شبع من الشعير لم يشبع من التمر » وليس في هذا ما يدل على ترك الجمع بين لونين ، فقد ترجم المصنف في الأطعمة للجواز ، وأورد حديث « كان يأكل القثاء بالرطب » وتقدم شرحه هناك وبيان ما يتعلق بذلك .

الحديث الخامس ، قوله ( النضر ) هو ابن شميل بالمعجمة مضمر .

قوله ( كان فراش رسول الله صلى الله عليه وسلم من آدم ) بفتح الهمة والموحدة ( حشوه ليف ) في رواية ابن نمير عن هشام عند ابن ماجه بلفظ « كان ضجاع رسول الله صلى الله عليه وسلم أدما حشوه ليف » والضجاع بكسر الضاد المعجمة بعدها جيم ما يرقد عليه ، وتقدم في « باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتجوز من اللباس والبسط » من كتاب اللباس حديث عمر الطويل في قصة المرأتين اللتين تظاهرتا على النبي صلى الله عليه وسلم وفيه « فإذا النبي صلى الله عليه وسلم على حصير قد أثر في جنبه وتحت رأسه مرفقة من آدم حشوها ليف وأخرجه البيهقي في « الدلائل » من حديث أنس بنحوه وفيه « وسادة » بدل مرفقة ، ومن طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة « دخلت على امرأة فرأت فراش النبي صلى الله عليه وسلم عباءة مشية ، فبعثت إلى بفراش حشوه صوف ، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فراه فقال : رديه يا عائشة ، والله لو شئت أجزى الله معي جبال الذهب والفضة » وعند أحمد وأبو داود الطيالسي من حديث ابن مسعود « اضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم على حصير فأثر في جنبه ، فقيل له : ألا نأتيك بشيء يقيك منه ؟ فقال مالى وللدنيا ، إنما أنا والدنيا كراكب استظل تحت شجرة ثم راح وتركها .

الحديث السادس حديث أنس ، قوله ( وخبازه قائم ) لم أقف على اسمه ، وقد تقدم شرحه مستوفى في « باب الخبز المرقى » من كتاب الأطعمة .

الحديث السابع ذكره من طريقين وقد سقطت الثانية للنسفي وأبى ذر وثبت للباقرين وهى عند الجميع في كتاب الهبة .

قوله في الطريق الأولى ( يحى ) هو القطان ، وهشام هو ابن عروة .

قوله ( كان يأتي علينا الشهر ما نوقد فيه ناراً إنما هو التمر والماء ، إلا أن نؤتي باللحم ) كذا فيه بالتصغير

إشارة إلى قلته . وقوله في الطريق الثانية « ابن أئى حازم » هو عبد العزيز بن سلمة بن دينار ، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق من أهل المدينة : أبو حازم ويزيد وعروة .

**قوله ( ابن أختى )** يحذف حرف النداء أى يا ابن أختى ، لأن أمه أسماء بنت أبى بكر .

**قوله ( إن كنا لننظر إلى الهلال ثلاثة أهلة في شهرين )** المراد بالهلال الثالث هلال الشهر الثالث ، وهو يرى عند انقضاء الشهرين ، وبرؤيته يدخل أول الشهر الثالث . ووقع في رواية سعيد عن أبى هريرة عند ابن سعد « كان يمر برسول الله صلى الله عليه وسلم هلال ثم هلال ثم هلال لا يوقد فى شىء من بيوته نار لا لخبز ولا لطبخ .

**قوله ( فقلت ما كان يعيشكم ) ؟** بضم أوله ، يقال أعاشه الله أى أعطاه العيش ، وفي رواية أبى سلمة عن عائشة نحوه وفيه قلت فما كان طعامكم ؟ قالت : الأسودان التمر والماء وفي حديث أبى هريرة قالوا بأى شىء كانوا يعيشون نحوه . وفي هذا إشارة إلى ثانى الحال بعد أن فتحت قريظة وغيرها ، ومن هذا ما أخرجه الترمذى من حديث الزبير قال لما نزلت ﴿ ثم لتسألن يومئذ عن النعيم ﴾ قلت : وأى نعيم نسأل عنه ؟ وإنما هو الأسودان التمر والماء ، قال : إنه سيكون . قال الصحافى : الأسودان يطلق على التمر والماء ، والأسود للتمر دون الماء فنعتا بنعت واحد تغليبا ، وإذا اقترن الشيطان سميا باسم أشهرهما . وعن أبى زيد : الماء يسمى الأسود واستشهد لذلك بشعر . قلت : وفيه نظر ، وقد تقع الخفة أو الشرف موضع الشهرة كالعمرين لأبى بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر .

**قوله ( إلا أنه قد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم جيران من الأنصار )** زاد أبو هريرة فى حديثه جزاهم الله خيرا .

**قوله ( كان لهم منائح )** جمع منيحة بنون وحاء مهملة ، وعند الترمذى وصححه من حديث ابن عباس « كان النبى صلى الله عليه وسلم يبيت الليالى المتتابعة وأهله طاوين لا يجدون عشاء » . وعند ابن ماجه من حديث أبى هريرة « أتى النبى صلى الله عليه وسلم بطعام سخن فأكل ، فلما فرغ قال : الحمد لله ، ما دخل بطنى طعام منذ كذا وكذا » وسنده حسن . ومن شواهد الحديث ما أخرجه ابن ماجه بسند صحيح عن أنس « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مراراً : والذى نفس محمد بيده ما أصبح عند آل محمد صاع حب ولا صاع تمر ، وإن له يومئذ لتسع نسوة » وله شاهد عند ابن ماجه عن ابن مسعود .

**الحديث الثامن قوله ( عن أبيه )** هو فضيل بن غزوان وعمارة هو ابن القعقاع ، وأبو زرعة هو ابن عمرو بن جرير .

**قوله ( اللهم ارزق آل محمد قوتاً )** هكذا وقع هنا ، وفي رواية الأعمش عن عمارة عند مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه « اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً » وهو المعتمد ، فإن اللفظ الأول صالح لأن يكون دعاء بطلب القوت فى ذلك اليوم وأن يكون طلب لهم القوت ، بخلاف اللفظ الثانى فإنه يعين الاحتمال الثانى وهو الدليل على الكفاف ، وقد تقدم تقرير ذلك فى الباب الذى قبله ، وعلى ذلك شرحه ابن بطال فقال : فيه دليل على فضل الكفاف وأخذ البلغة من الدنيا والزهد فيما فوق ذلك رغبة فى توفر نعيم الآخرة وإيثاراً لما يبقى على ما يفنى ، فينبغى أن تقتدى به أمتة فى ذلك . وقال القرطبى : معنى الحديث أنه طلب الكفاف ، فإن القوت ما يقوت البدن ويكف عن الحاجة ، وفى هذه الحالة سلامة من آفات الغنى والفقر جميعاً ، والله أعلم .

## باب القصد والمداومة على العمل

[٦٤٦١] ٦٢٣٥- حدثنا عبدان قال أخبرني أبي عن شعبة عن أشعث قال سمعت أبي قال سمعت مسروقاً قال سألت عائشة: أي العمل كان أحب إلى النبي صلى الله عليه؟ قالت: الدائم. قلت: فأَيُّ حين كان يقوم؟ قالت: يقوم إذا سمع الصارخ.

[٦٤٦٢] ٦٢٣٦- فاقتيبة عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت: كان أحب العمل إلى رسول الله صلى الله عليه الذي يدوم عليه صاحبه.

[٦٤٦٣] ٦٢٣٧- فآدم قال نا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «لن يُنجي أحداً منكم عمله». قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمته. سدّدوا وقربوا، واغدّوا وروحوا، وشيء من الدلجة، والقصد القصد تبلغوا».

[٦٤٦٤] ٦٢٣٨- فآدم العزير بن عبد الله قال نا سليمان عن موسى بن عقبة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «سدّدوا وقاربوا، واعلموا أن لن يدخل أحدكم عمله الجنة، وإن أحب الأعمال أدومها إلى الله وإن قل». [الحديث ٦٤٦٤- طرفه في: ٦٤٦٧].

[٦٤٦٥] ٦٢٣٩- حدثنا محمد بن عرعة قال نا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن عائشة أنها قالت: سئل النبي صلى الله عليه: أي الأعمال أحب إلى الله؟ قال: «أدومه وإن قل». وقال: «اكلفوا من الأعمال ما تطيقون».

[٦٤٦٦] ٦٢٤٠- حدثني عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال: سألت أم المؤمنين عائشة قلت: يا أم المؤمنين، كيف كان عمل النبي صلى الله عليه، هل كان يخص شيئاً من الأيام؟ قالت: لا، كان عمله ديمةً، وأيكم يستطيع ما كان النبي صلى الله عليه يستطيع؟

[٦٤٦٧] ٦٢٤١- فآدم بن علي بن عبد الله قال نا محمد بن الزبرقان قال نا موسى بن عقبة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة عن النبي صلى الله عليه قال: «سدّدوا وقاربوا وأبشروا، فإنه لا يدخل الجنة أحدٌ عمله»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله بمغفرة ورحمة». قال: أظنه عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة. قال مجاهد: قولاً سديداً وسداداً: صدقاً، وقال عفان نا وهيب عن موسى بن عقبة قال سمعت أبا سلمة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه: «سدّدوا وأبشروا».

[٦٤٦٨] ٦٢٤٢- فآدم بن إبراهيم بن المنذر قال نا محمد بن فليح قال نا أبي عن هلال بن علي عن أنس سمعته يقول: إن رسول الله صلى الله عليه صلى لنا يوماً الصلاة، ثم رقي المنبر فأشار بيده قبل قبله المسجد فقال: «أريت الآن - منذ صليت لكم الصلاة - الجنة والنار مثلتين في قبل هذا الجدار فلم أر كالיום في الخير والشر، فلم أر كالיום في الخير والشر».

قوله ( باب القصد ) بفتح القاف وسكون المهملة ، هو سلوك الطريق المعتدلة ، أى استحباب ذلك ؛

وسياتى أنهم فسروا السداد بالقصد وبه تظهر المناسبة .

**قوله ( والمداومة على العمل )** أى الصالح . ذكر فيه ثمانية أحاديث أكثرها مكرر وفي بعضها زيادة على بعض ، ومحصل ما اشتملت عليه الحث على مداومة العمل الصالح وإن قل ، وأن الجنة لا يدخلها أحد بعمله بل برحمة الله ، وقصة رؤية النبي صلى الله عليه وسلم الجنة والنار في صلاته ، والأول هو المقصود بالترجمة والثاني ذكر استطراداً وله تعلق بالترجمة أيضاً والثالث يتعلق بها أيضاً بطريق خفى .

**الحديث الأول قوله (حدثنا عبدان )** هو عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبى رواد ، وأشعث هو ابن سليم بن الأسود وأبوه يكنى أبا الشعثاء بمعجمة ثم مهملة ثم مثناة وهو بها أشهر ، وقد تقدم هذا الحديث بهذا الإسناد فى « باب من نام عند السحر » من كتاب التهجد ، وتقدم شرحه هناك . والمراد بالصارخ الديك . وقوله هنا « قلت فى أى حين كان يقوم » وقع فى رواية الكشميهنى « فأى حين » وقد تقدم هناك بلفظ « قلت متى كان يقوم » وأعقبه برواية أبى الأحوص عن أشعث بلفظ « إذا سمع الصارخ قام . فصلى » اختصره ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه بتمامه وقال فيه : « قلت أى حين كان يصلى » فذكره .

**الحديث الثانى حديث عائشة** أيضاً من طريق عروة عنها أنها قالت : « كان أحب العمل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى يدوم عليه صاحبه » وهذا يفسر الذى قبله ، وقد ثبت هذا من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم كما فى الحديث الذى يلى الذى بعده .

**الحديث الثالث حديث أبى هريرة** من رواية سعيد المقبرى عنه .

**قوله ( لن ينجى أحداً منكم عمله )** فى رواية أبى داود الطيالسى عن ابن أبى ذئب « ما منكم من أحد ينجيه عمله » وأخرجه أبو نعيم من طريقه ، وتقدم فى كفارة المرض من طريق أبى عبيد عن أبى هريرة بلفظ : « لم يدخل أحداً عمله الجنة » وأخرجه مسلم أيضاً وهو كلفظ عائشة فى الحديث الرابع هنا ، ولمسلم من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة « ليس أحد منكم ينجيه عمله » ومن طريق الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة أنه « لن ينجو أحد منكم بعمله » وله من حديث جابر « لا يدخل أحداً منكم عمله الجنة ولا ينجيه من النار » ومعنى قوله ينجى أى يخلص والنجاة من الشئ التخلص منه ، قال ابن بطال فى الجمع بين هذا الحديث وقوله تعالى ﴿ وتلك الجنة التى أوردتموها بما كنتم تعملون ﴾ ما محصله أن تحمل الآية على أن الجنة تنال المنازل فيها بالأعمال ، فإن درجات الجنة متفاوتة بحسب تفاوت الأعمال ، وأن يحمل الحديث على دخول الجنة والخلود فيها . ثم أورد على هذا الجواب قوله تعالى ﴿ سلام عليكم ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ﴾ فصرح بأن دخول الجنة أيضاً بالأعمال ، وأجاب بأنه لفظ مجمل بينه الحديث ، والتقدير ادخلوا منازل الجنة وقصورها بما كنتم تعملون ، وليس المراد بذلك أصل الدخول . ثم قال : ويجوز أن يكون الحديث مفسراً للآية ، والتقدير ادخلوها بما كنتم تعملون مع رحمة الله لكم وتفضله عليكم ، لأن اقتسام منازل الجنة برحمته ، وكذا أصل دخول الجنة هو برحمته حيث ألهم العاملين ما نالوا به ذلك ، ولا يخلو شئ من مجازاته لعباده من رحمته وتفضله ، وقد تفضل عليهم ابتداء بإيجادهم ثم برزقهم ثم بتعليمهم . وقال عياض طريق الجمع أن الحديث فسر ما أجمل فى الآية ، فذكر نحوه من كلام ابن بطال الأخير وأن من رحمة الله توفيقه للعمل وهدايته للطاعة وكل ذلك لم يستحقه العامل بعمله . وإنما هو بفضل الله وبرحمته . وقال ابن الجوزى : يتحصل عن ذلك أربعة أجوبة : الأول أن التوفيق للعمل من رحمة الله ، ولولا رحمة الله السابقة ما حصل الإيمان ولا الطاعة التى يحصل بها النجاة . الثانى أن منافع العبد لسيدته

فعمله مستحق لمولاه ، فمهما أنعم عليه من الجزاء فهو من فضله . الثالث جاء في بعض الأحاديث أن نفس دخول الجنة برحمة الله ، واقتسام الدرجات بالأعمال . الرابع أن أعمال الطاعات كانت في زمن يسير والوفاء لا ينفد فالإنعام الذي لا ينفذ في جزاء ما ينفذ بالفضل لا بمقابلة الأعمال . وقال الكرماني الباء في قوله ﴿ بما كنتم تعملون ﴾ ليست للسببية بل للإلصاق أو المصاحبة ، أي أورتتموها ملابسة أو مصاحبة ، أو للمقابلة نحو أعطيت الشاة بالدرهم ، وبهذا الأخير جزم الشيخ جمال الدين بن هشام في « المغنى » فسبق إليه فقال : ترد الباء للمقابلة وهي الداخلة على الأعواض كاشتريته بألف ، ومنه ﴿ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ﴾ وإنما لم تقدر هنا للسببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » لأن المعطى بعوض قد يعطى مجاناً بخلاف المسبب فلا يوجد بدون السبب ، قال : وعلى ذلك ينتفى التعارض بين الآية والحديث . قلت : سبقه إلى ذلك ابن القيم فقال في كتاب « مفتاح دار السعادة » : الباء المقتضية للدخول غير الباء الماضية ، فالأولى السببية الدالة على أن الأعمال سبب الدخول المقتضية له كإقتضاء سائر الأسباب لمسبباتها ، والثانية بالمعاوضة نحو اشتريت منه بكذا فأخبر أن دخول الجنة ليس في مقابلة عمل أحد ، وأنه لولا رحمة الله لعبده لما أدخله الجنة لأن العمل بمجردة ولو تناهى لا يوجب بمجردة دخول الجنة ولا أن يكون عوضاً لها ، لأنه ولو وقع على الوجه الذي يحبه الله لا يقاوم نعمة الله ، بل جميع العمل لا يوازي نعمة واحدة ، فتبقى سائر نعمه مقتضية لشكرها وهو لم يوفها حق شكرها ، فلو عذبه في هذه الحالة لعذبة وهو غير ظالم ، وإذا رحمه في هذه الحالة كانت رحمته خيراً من عمله كما في حديث أبي بن كعب الذي أخرجه أبو داود وابن ماجه في ذكر القدر ففيه « لو أن الله عذب أهل سمواته وأرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ، ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم » الحديث ، قال وهذا فصل الخطاب مع الجبرية الذين أنكروا أن تكون الأعمال سبباً في دخول الجنة من كل وجه ، والقدرية الذين زعموا أن الجنة عوض العمل وأنها ثمنه وأن دخولها بمحض الأعمال ، والحديث يبطل دعوى الطائفتين والله أعلم . قلت : وجوز الكرماني أيضاً أن يكون المراد أن الدخول ليس بالعمل ، والإدخال المستفاد من الإرث بالعمل ، وهذا إن مشى في الجواب عن قوله تعالى ﴿ أورتتموها بما كنتم تعملون ﴾ لم يمش في قوله تعالى ﴿ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ﴾ ويظهر لي في الجمع بين الآية والحديث جواب آخر وهو أن يحمل الحديث على أن العمل من حيث هو عمل لا يستفيد به العامل دخول الجنة ما لم يكن مقبولاً . وإذا كان كذلك فأمر القبول إلى الله تعالى ، وإنما يحصل برحمة الله لمن يقبل منه ، وعلى هذا فمعنى قوله ﴿ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ﴾ أي تعملونه من العمل المقبول ، ولا يضر بعد هذا أن تكون الباء للمصاحبة أو للإلصاق أو للمقابلة ، ولا يلزم من ذلك أن تكون سببية . ثم رأيت النووي جزم بأن ظاهر الآيات أن دخول الجنة بسبب الأعمال ، والجمع بينها وبين الحديث أن التوفيق للأعمال والهداية للإخلاص فيها وقبولها إنما هو برحمة الله وفضله ، فيصح أنه لم يدخل بمجرد العمل ، وهو مراد الحديث ، ويصح أنه دخل بسبب العمل وهو من رحمة الله تعالى . ورد الكرماني الأخير بأنه خلاف صريح الحديث . وقال المازري : ذهب أهل السنة إلى أن إثابة الله تعالى من أطاعه بفضل منه ، وكذلك انتقامه ممن عصاه بعدل منه ، ولا يثبت واحد منهما إلا بالسمع ، وله سبحانه وتعالى أن يعذب الطائع وينعم العاصي ، ولكنه أخبر أنه لا يفعل ذلك وخبره صدق لا خلف فيه . وهذا الحديث يقوى مقالته ويرد على المعتزلة حيث أثبتوا بعقوبهم أعواض الأعمال ، ولهم في ذلك خبط كثير وتفصيل طويل .

قوله ( قالوا ولا أنت يا رسول الله ) ؟ وقع في رواية بشر بن سعيد عن أبي هريرة عند مسلم « فقال رجل » ولم أقف على تعيين القائل قال الكرماني : إذا كان كل الناس لا يدخلون الجنة إلا برحمة الله فوجه تخصيص رسول

الله صلى الله عليه وسلم بالذكر أنه إذا كان مقطوعاً له بأنه يدخل الجنة ثم لا يدخلها إلا برحمة الله فغيره يكون في ذلك بطريق الأولى . قلت : وسبق إلى تقرير هذا المعنى الرافعي في أماليه فقال : لما كان أجر النبي صلى الله عليه وسلم في الطاعة أعظم وعمله في العبادة أقوم قيل له « ولا أنت » أى لا ينجيك عملك مع عظم قدره ، فقال « لا إلا برحمة الله » وقد ورد جواب هذا السؤال بعينه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم عند مسلم من حديث جابر بلفظ « لا يدخل أحداً منكم عمله الجنة ولا ينجيه من النار ، ولا أنا إلا برحمة من الله تعالى » .

**قوله ( إلا أن يتغمدنى الله )** في رواية سهيل « إلا أن يتداركنى » .

**قوله ( برحمة )** في رواية أبى عبيد « بفضل ورحمة » وفي رواية الكشميهنى من طريقه « بفضل رحمته » وفي رواية الأعمش « برحمة وفصل » وفي رواية بشر بن سعيد « منه برحمة » وفي رواية ابن عون « بمغفرة ورحمة » . وقال ابن عون بيده هكذا « وأشار على رأسه » وكأنه أراد تفسير معنى « يتغمدنى » قال أبو عبيد : المراد بالتغمد الستر ، وما أظنه إلا مأخوذاً من غمد السيف لأنك إذا أغمدت السيف فقد ألبيسته الغمد وسترته به . قال الرافعي : في الحديث أن العامل لا ينبغي أن يتكل على عمله في طلب النجاة ونيل الدرجات لأنه إنما عمل بتوفيق الله ، وإنما ترك المعصية بعصمة الله ، فكل ذلك بفضل ورحمته .

**قوله ( سدودوا )** في رواية بشر بن سعيد عن أبى هريرة عند مسلم « ولكن سدودوا » ومعناه اقصدوا السداد أى الصواب ، ومعنى هذا الاستدراك أنه قد يفهم من النفي المذكور نفي فائدة العمل ، فكأنه قيل بل له فائدة وهو أن العمل علامة على وجود الرحمة التى تدخل العامل الجنة فاعملوا واقصدوا بعملكم الصواب أى اتباع السنة من الإخلاص وغيره ليقبل عملكم فينزل عليكم الرحمة .

**قوله ( وقاربوا )** أى لا تفرطوا فتجهدوا أنفسكم في العبادة لئلا يفضى بكم ذلك إلى الملل فتركوا العمل ففرطوا ، وقد أخرج البزار من طريق محمد بن سوقة عن ابن المنكدر عن جابر ولكن صوب لإرساله ، وله شاهد في الزهد لابن المبارك من حديث عبد الله بن عمرو موقوف « إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق ، ولا تبغضوا إلى أنفسكم عبادة الله فإن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى » والمنبت بنون ثم موحدة ثم مشاة ثقيلة أى الذى عطب مركوبه من شدة السير ، مأخوذ من البت وهو القطع أى صار منقطعاً لم يصل إلى مقصوده وفقد مركوبه الذى كان يوصله لو رفق به . وقوله « أوغلوا » بكسر المعجمة من الوغول وهو الدخول فى الشيء .

**قوله ( واغدوا وروحوا وشيئاً من الدلجة )** في رواية الطيالسى عن ابن أبى ذئب « وخطا من الدلجة » والمراد بالغدو السير من أول النهار ، وبالروح السير من أول النصف الثانى من النهار ، والدلجة بضم المهملة وسكون اللام ويجوز فتحها وبعد اللام جيم سير الليل يقال سار دلجة من الليل أى ساعة فلذلك قال شيئاً من الدلجة لعسر سير جميع الليل ، فكأن فيه إشارة إلى صيام جميع النهار وقيام بعض الليل وإلى أعم من ذلك من سائر أوجه العبادة ، وفيه إشارة إلى الحث على الرفق في العبادة وهو الموافق للترجمة ، وعبر بما يدل على السير لأن العابد كالسائر إلى محل إقامته وهو الجنة ، وشيئاً منصوب بفعل محذوف أى افعلوا ، وقد تقدم بأبسط من هذا في كتاب الإيمان في « باب الدين يسر » .

**قوله ( والقصد القصد )** بالنصب على الإغراء أى الزموا الطريق الوسط المعتدل ، ومنه قوله في حديث جابر ابن سمرة عند مسلم « كانت خطبته قصداً » أى لا طويلة ولا قصيرة ، واللفظ الثانى للتأكيد ، ووقفت على سبب

لهذا الحديث : فأخرج ابن ماجه من حديث جابر قال « مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يصلي على صخرة فأنى ناحية فمكث ثم انصرف فوجده على حاله فقام فجمع يديه ثم قال : أيها الناس عليكم القصد ، عليكم القصد » .

الحديث الرابع ، قوله ( حدثنا عبد العزيز بن عبد الله ) هو الأوسي ، وسليمان هو ابن بلال .

قوله ( عن موسى بن عقبة ) قال الإسماعيلي بعد أن أخرجه من طريق محمد بن الحسين المخزومي عن سليمان ابن بلال عن عبد العزيز بن المطلب عن موسى بن عقبة : لم أر في كتاب البخاري « عن عبد العزيز بن المطلب » بين سليمان وموسى . قلت : وهو المحفوظ ، والذي زاده غير معتمد لأنه متفق على ضعفه وهو المعروف بابن زبالة بفتح الزاى وتخفيف الموحدة المدنى ، وهذا من الأمثلة لما تعقبته على ابن الصلاح في جزمه بأن الزيادات التي تقع في المستخرجات يحكم بصحتها لأنها خارجة مخرج الصحيح ، ووجه التعقب أن الذين استخرجوا لم يصزحوا بالتزام ذلك ، سلمنا أنهم التزموا ذلك لكن لم يفوا به ، وهذا من أمثلة ذلك فإن ابن زبالة ليس من شرط الصحيح .

قوله ( عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ) سيأتى ما يتعلق باتصاله بعد حديثين ، وقد تقدم شرح المتن في الذى قبله .

قوله ( وإن أحب الأعمال الخ ) خرج هذا جواب سؤال سيأتى بيانه في الذى بعده .

الحديث الخامس ، قوله ( عن سعد بن إبراهيم ) أى ابن عبد الرحمن بن عوف ، وأبو سلمة شيخه هو عمه .

قوله ( عن عائشة ) وقع عند النسائي من طريق ابن إسحق وهو السبيعي عن أبي سلمة عن أم سلمة فذكر معنى حديث عائشة ، ورواية سعد بن إبراهيم أقوى لكون أبي سلمة بلديه وقرية ، بخلاف ابن إسحق في الأمرين ؛ ويحتمل أن يكون عند أبي سلمة عن أمى المؤمنين لاختلاف السياقين ، فإن لفظه عن أم سلمة بعد زيادة في أوله « وكان أحب الأعمال إليه الذى يدوم عليه العبد وإن كان يسيراً » وقد تقدم من طريق القاسم بن محمد عن عائشة نحو سياق أبي سلمة عن عائشة .

قوله ( سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الأعمال أحب إلى الله ) لم أقف على تعيين السائل عن ذلك ، لكن (١)

قوله ( قال أدومها وإن قل ) فيه سؤال وهو أن المسئول عنه أحب الأعمال ، وظهره السؤال عن ذات العمل فلم يتطابقا ، ويمكن أن يقال إن هذا السؤال وقع بعد ذنبه في الحديث الماضى في الصلاة وفي الحج وفي بر الوالدين حيث أجاب بالصلاة ثم بالبر الخ ثم ختم ذلك بأن المداومة على عمل من أعمال البر ولو كان مفضولاً أحب إلى الله من عمل يكون أعظم أجراً لكن ليس فيه مداومة .

قوله ( وقال ) أى النبى صلى الله عليه وسلم ، هو موصول بالسند المذكور .

قوله ( اكلفوا ) بفتح اللام وبضمها أيضاً ، قال ابن التين هو في اللغة بالفتح ورويناه بالضم ، والمرام به

الإبلاغ بالشئ إلى غايته ، يقال كلفت بالشئ إذا أولعت به ، ونقل بعض الشراح أنه روى بفتح الهمزة وكسر اللام من الرباعى ، ورد بأنه لم يسمع أكلف بالشئ ، قال المحب الطبرى : الكلف بالشئ التولع به فاستعير للعمل للالتزام والملابسة ، وألفه ألف وصل ، والحكمة فى ذلك أن المديم للعمل يلزم الخدمة فيكثر التردد إلى باب الطاعة كل وقت ليجازى بالبر لكثرة تردده ، فليس هو كمن لازم الخدمة مثلاً ثم انقطع . وأيضاً فالعامل إذا ترك العمل صار كالمعرض بعد الوصل فيتعرض للذم والجفاء ، ومن ثم ورد الوعيد فى حق من حفظ القرآن ثم نسيه ، والمراد بالعمل هنا الصلاة والصيام وغيرهما من العبادات .

**قوله ( ما تطيقون )** أى قدر طاقتكم . والحاصل أنه أمر بالجد فى العبادة والإبلاغ بها إلى حد النهاية ، لكن بقيد مالا تقع معه المشقة المفضية إلى السأم والملال .

الحديث السادس ، **قوله ( جرير )** هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز ، وإبراهيم هو النخعى ، وعلقمة هو ابن قيس وهو خال إبراهيم ، والسند كله إلى عائشة كوفيون .

**قوله ( هل كان يخص شيئاً من الأيام )** أى بعبادة مخصوصة لا يفعل مثلها فى غيره ( قالت لا ) ، وقد استشكل ذلك بما ثبت عنها أن أكثر صيامه كان فى شعبان كما تقدم تقريره فى كتاب الصيام ، وبأنه كان يصوم أيام البيض كما ثبت فى السنن وتقدم بيانه أيضاً . وأجيب بأن مرادها تخصيص عبادة معينة فى وقت خاص ، وإكثاره الصيام فى شعبان إنما كان لأنه كان يعتريه الوعك كثيراً وكان يكثر السفر فى الغزو فيفطر بعض الأيام التى كان يريد أن يصومها فيفتق أن لا يتمكن من قضاء ذلك إلا فى شعبان فيصير صيامه فى شعبان بحسب الصورة أكثر من صيامه فى غيره . وأما أيام البيض فلم يكن يواظب على صيامها فى أيام بعينها . بل كان ربما صام من أول الشهر وربما صام من وسطه وربما صام من آخره ، ولهذا قال أنس « ما كنت تشاء أن تراه صائماً من النهار إلا رأيته ، ولا قائماً من الليل إلا رأيته » . وقد تقدم هذا كله بأبسط من هذا فى كتاب الصيام أيضاً .

**قوله ( كان عمله ديمة )** بكسر الدال المهملة وسكون التحتانية أى دائماً ، والديمة فى الأصل المطر المستمر مع سكون بلا رعد ولا برق ، ثم استعمل فى غيره ، وأصلها الواو فانقلبت بالكسرة قبلها ياء .

**قوله ( وأيكم يستطيع الخ )** أى فى العبادة كمية كانت أو كيفية من خشوع وخضوع وإخبات وإخلاص والله أعلم .

الحديث السابع ، **قوله ( محمد بن الزبير )** بكسر الزاى والراء بينهما باء موحدة وبالقاف هو أبو همام الأهوازى ، وثقه على بن المدينى والدارقطنى وغيرهما وقال أبو حاتم الرازى : صدوق ، وذكره ابن حبان فى الثقات وقال : ربما أخطأ ؛ وما له فى البخارى سوى هذا الحديث الواحد وقد توبع فيه .

**قوله ( قال أظنه عن أبى النضر )** هو سالم بن أبى أمية المدنى التيمى ، وفاعل أظنه هو على بن المدينى شيخ البخارى فيه ، وكأنه جوز أن يكون موسى بن عقبة لم يسمع هذا الحديث من أبى سلمة بن عبد الرحمن وأن بينهما فيه واسطة وهو أبو النضر ، لكن قد ظهر من وجه آخر أن لا واسطة لتصريح وهيب وهو ابن خالد عن موسى بن عقبة بقوله « سمعت أبا سلمة » وهذا هو النكتة فى إيراد الرواية المعلقة بعدها عن عفان عن وهيب ، وطريق عفان هذه وصلها أحمد فى مسنده قال « حدثنا عفان بسنده » وأخرجها البيهقى فى « الشعب » من طريق إبراهيم



الحرثي عن عفان ، وأخرج مسلم الحديث المذكور من طريق بهز بن أسد عن وهيب .

**قوله ( سدّدوا وأبشروا )** هكذا اقتصر على طرف المتن ، لأن غرضه منه بيان اتصال السند فاكتفى ، وقد ساقه أحمد بتمامه عن عفان مثل رواية أبي همام سواء لكن قدم وأخر في بعض ألفاظه ، وكذا لمسلم في رواية بهز وزاد في آخره « واعلموا أن أحب العمل إلى الله أدومه وإن قل » ومضى لنحو هذا الحديث في كتاب اللباس سبب وهو من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة « عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يختنجر حصيراً بالليل فيصلّي عليه ويبسطه في النهار فيجلس عليه ، فجعل الناس يصلون عليه بصلاته حتى كثروا ، فأقبل عليهم فقال : يا أيها الناس عليكم من الأعمال بما تطيقون » ووقفت له على سبب آخر وهو عند ابن حبان من حديث أبي هريرة قال « مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على رهط من أصحابه وهم يضحكون فقال : لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً ، فأتاه جبريل فقال : إن ربك يقول لك لا تقنط عبادي ، فرجع إليهم فقال : سدّدوا وقاربوا ، قال ابن حزم في كلامه على مواضع من البخاري : معنى الأمر بالسداد والمقاربة أنه صلى الله عليه وسلم أشار بذلك إلى أنه بعث ميسراً مسهلاً ، فأمر أمته بأن يقتصدوا في الأمور لأن ذلك يقتضي الاستدامة عادة .

**قوله ( وقال مجاهد : سديداً سداداً صدقاً )** كذا ثبت للأكثر ، والذي ثبت عن مجاهد عند الفريراني والطبري وغيرهما من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ قَوْلاً سَدِيداً ﴾ قال : سداداً والسداد بفتح أوله العدل المعتدل الكافي وبالكسر ما يسد الخلل . والذي وقع في الرواية بالفتح . وزعم مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن أن الطبري وصل تفسير مجاهد عن موسى بن هارون بن عمرو بن طلحة عن أسباط عن السدي عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، وهذا وهم فاحش ، فما للسدي عن ابن أبي نجيح رواية ، ولا أخرجه الطبري من هذا الوجه ، وإنما أخرج من وجه آخر عن السدي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله ﴿ قَوْلاً سَدِيداً ﴾ قال : القول السديد أن يقول لمن حضره الموت : قدم لنفسك واترك لولدك . وأخرج أثر مجاهد من رواية ورقاء عن ابن أبي نجيح . وأخرج أيضاً من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال في قوله تعالى ﴿ قَوْلاً سَدِيداً ﴾ قال : عدلاً يعني في منطقته وفي عمله . قال والسداد الصدق . وكذا أخرجه ابن أبي حاتم عن قتادة ، ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن البصري في قوله ﴿ قَوْلاً سَدِيداً ﴾ قال : صدقاً . وأخرج الطبري من طريق الكلبي مثله ، والذي أظنه أنه سقط من الأصل لفظة والتقدير قال مجاهد : سداداً . وقال غيره صدقاً . أو الساقط منه لفظة أي كأن المصنف أراد تفسير ما فسر به مجاهد السديد .

الحديث الثامن ، **قوله ( فليح )** هو ابن سليمان ، والإسناد كله مدنيون .

**قوله ( صلى لنا يوماً الصلاة )** وقع في رواية الزهري عن أنس أنها الظهر .

**قوله ( ثم رقى )** بفتح أوله وكسر القاف من الارتقاء أي صعد وزناً ومعنى .

**قوله ( من قبل )** أي من جهة وزناً ومعنى .

**قوله ( أريت )** بضم الهمزة وكسر الراء وفي بعضها « رأيت » بفتحيتين .

**قوله ( ممثلتين )** أي مصورتين وزناً ومعنى ، يقال مثله إذا صورته كأنه ينظر إليه .

**قوله ( في قبل )** بضم القاف والموحدة ، والمراد بالجدار جدار المسجد .

**قوله ( فلم أر كاليوم في الخير والشر )** وقع هنا مكرراً تأكيداً ، وقد تقدم شرح هذا اللفظ في « باب وقت الظهر » من أبواب المواقيت ، ويأتى شرح الحديث مستوفى في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . وفي الحديث إشارة إلى الحث على مداومة العمل ، لأن من مثل الجنة والنار بين عينيه كان ذلك باعثاً له على المواظبة على الطاعة والانكفاف عن المعصية . وبهذا التقريب تظهر مناسبة الحديث للترجمة

### باب الرجاء مع الخوف

وقال سفيان: ما في القرآن آية أشد عليّ من ﴿لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ .

[٦٤٦٩] ٦٢٤٣- نا قتيبة قال نا يعقوب بن عبد الرحمن عن عمرو بن أبي عمرو عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الرَّحْمَةَ يَوْمَ خَلَقَهَا مِائَةَ رَحْمَةٍ، فَأَمْسَكَ عَنْدَهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً، وَأَرْسَلَ فِي خَلْقِهِ كُلَّهُمْ رَحْمَةً وَاحِدَةً؛ وَلَوْ يَعْلَمُ الْكَافِرُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الرَّحْمَةِ لَمْ يَيْأَسْ مِنَ الْجَنَّةِ، وَلَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعَذَابِ لَمْ يَأْمَنْ مِنَ النَّارِ» .

**قوله ( باب الرجاء مع الخوف )** أى استحباب ذلك ، فلا يقطع النظر في الرجاء عن الخوف ولا في الخوف عن الرجاء لثلا يفضى في الأول إلى المكر وفي الثاني إلى القنوط وكل منهما مذموم ، والمقصود من الرجاء أن من وقع منه تقصير فليحسن ظنه بالله ويرجو أن يمحو عنه ذنبه ، وكذا من وقع منه طاعة يرجو قبولها ، وأما من انهمك على المعصية راجياً عدم المؤاخذه بغير ندم ولا إقلاع فهذا في غرور ، وما أحسن قول أبي عثمان الجيزي : من علامة السعادة أن تطيع ، وتخاف أن لا تقبل . ومن علامة الشقاء أن تعصى ، وترجو أن تنجو . وقد أخرج ابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن أبيه « عن عائشة قلت : يا رسول الله الذين يؤتون ما أتوا وقلوبهم وجلة أهو الذى يسرق ويبنى ؟ قال : لا ، ولكنه الذى يصوم ويتصدق ويصلى ويخاف أن لا يقبله منه » وهذا كله متفق على استحبابه في حالة الصحة ، وقيل الأول أن يكون الخوف في الصحة أكثر وفي المرض عكسه ، وأما عند الإشراف على الموت فاستحب قوم الاقتصاد على الرجاء لما يتضمن من الافتقار إلى الله تعالى ، ولأن المخذور من ترك الخوف قد تعذر فبتعين حسن الظن بالله برجاء عفو ومغفرته ، ويؤيده حديث « لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله » ، وسيأتى الكلام عليه في كتاب التوحيد . وقال آخرون : لا يهمل جانب الخوف أصلاً بحيث يجزم بأنه آمن ، ويؤيده ما أخرجه الترمذي عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على شاب وهو في الموت فقال له : كيف تجددك ؟ فقال : أرجو الله وأخاف ذنوبى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يجتمعان في قلب عبد في هذا الوطن إلا أعطاه الله ما يرجو وأمنه مما يخاف » ولعل البخارى أشار إليه في الترجمة ، ولما لم يوافق شرطه أورد ما يؤخذ منه ، وإن لم يكن مساوياً له في التصريح بالمقصود .

**قوله ( وقال سفيان )** هو ابن عيينة ( ما في القرآن آية أشد عليّ ) من قوله تعالى : ﴿ قل يا أهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليكم من ربكم ﴾ وقد تقدم الكلام على هذا الأثر وبيانه والبحث فيه في تفسير المائدة ومناسبته للترجمة من جهة أن الآية تدل على أن من لم يعمل بما تضمنه الكتاب الذى أنزل عليه لم تحصل له النجاة ، لكن يحتمل أن يكون ذلك من الإصر الذى كان كتب على من قبل هذه الأمة ،

فيحصل الرجاء بهذه الطريق مع الخوف .

**قوله ( حدثنا قتيبة )** هو ابن سعيد ، وثبت كذلك لغير أبي ذر ، وعمرو هو ابن أبي عمرو مولى المطلب وهو تابعي صغير ، وشيخه تابعي وسط ، وهما مدنيان .

**قوله ( إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة )** قال ابن الجوزي : رحمة الله صفة من صفات ذاته ، وليس هي بمعنى الرقة التي في صفات الآدميين ، بل ضرب ذلك مثلاً لما يعقل من ذكر الأجزاء ورحمة المخلوقين والمراد أنه أرحم الراحمين . قلت : المراد بالرحمة هنا ما يقع من صفات الفعل كما سأقرره فلا حاجة للتأويل ، وقد تقدم في أوائل الأدب جواب آخر مع مباحث حسنة وهو في « باب جعل الله الرحمة مائة جزء » .

**قوله ( وأرسل في خلقه كلهم )** كذا لهم وكذا للإسماعيلي عن الحسن بن سفيان ولأبي نعيم من طريق السراج كلاهما عن قتيبة ، وذكر الكرماني أن في بعض الروايات « في خلقه كله » .

**قوله ( فلو يعلم الكافر )** كذا ثبت في هذه الطريق بالفاء إشارة إلى ترتيب ما بعدها على ما قبلها ، ومن ثم قدم ذكر الكافر لأن كثرتها وسعتها تقتضي أن يطمع فيها كل أحد ، ثم ذكر المؤمن استطراداً . وروى هذا الحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فقطعه حديثين أخرجهما مسلم من طريقه ، فذكر حديث الرحمة بلفظ « خلق الله مائة رحمة ، فوضع واحدة بين خلقه وخبأ عنده مائة إلا واحدة » وذكر الحديث الآخر بلفظ « لو يعلم المؤمن الخ » والحكمة في التعبير بالمضارع دون الماضي الإشارة إلى أنه لم يقع له علم ذلك ولا يقع ، لأنه إذا امتنع في المستقبل كان ممتنعاً فيما مضى .

**قوله ( بكل الذي )** استشكل هذا التركيب لكون كل إذا أضيفت إلى الموصول كانت إذ ذاك لعموم الأجزاء لا لعموم الأفراد ، والغرض من سياق الحديث تعميم الأفراد ، وأجيب بأنه وقع في بعض طرقه أن الرحمة قسّمت مائة جزء فالتعميم حينئذ لعموم الأجزاء في الأصل ، أو نزلت الأجزاء منزلة الأفراد مبالغة .

**قوله ( لم ييأس من الجنة )** قيل المراد أن الكافر لو علم سعة الرحمة لغطى على ما يعلمه من عظم العذاب فيحصل له الرجاء ، أو المراد أن متعلق علمه بسعة الرحمة مع عدم التفاته إلى مقابلها يطمعه في الرحمة ، ومطابقة الحديث للترجمة أنه اشتمل على الوعد والوعيد المقتضيين للرجاء والخوف ، فمن علم أن من صفات الله تعالى الرحمة لمن أراد أن يرحمه والانتقام ممن أراد أن ينتقم منه لا يأمن انتقامه من يرجو رحمته ولا ييأس من رحمته من يخاف انتقامه ، وذلك باعث على مجانبة السيئة ولو كانت صغيرة وملازمة الطاعة ولو كانت قليلة ، قيل في الجملة الأولى نوع إشكال ، فإن الجنة لم تخلق للكافر ولا طمع له فيها فغير مستبعد أن يطمع في الجنة من لا يعتقد كفر نفسه فيشكل ترتب الجواب على ما قبله ، وأجيب بأن هذه الكلمة سبقت لترغيب المؤمن في سعة رحمة الله التي لو علمها الكافر الذي كتب عليه أنه يختم عليه أنه لا حظ له في الرحمة لتطاول إليها ولم ييأس منها ، إما بإيمانه المشروط وإما لقطع نظره عن الشرط مع تيقنه بأنه على الباطل واستمراره عليه عناداً ، وإذا كان ذلك حال الكافر فكيف لا يطمع فيها المؤمن الذي هداه الله للإيمان ؟ وقد ورد « أن إبليس يتطاول للشفاعة لما يرى يوم القيامة من سعة الرحمة » أخرجه الطبراني في « الأوسط » من حديث جابر ، ومن حديث حذيفة وسند كل منهما ضعيف ، وقد تكلم الكرماني هنا على « لو » بما حاصله : أنها هنا لانتفاء الثاني وهو الرجاء لانتفاء الأول وهو العلم ، فأشبهت لو جئتنى أكرمك ، وليست لانتفاء الأول لانتفاء الثاني كما بحثه ابن الحاجب في قوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة ﴾

إلا الله لفسدتا ﴿ والعلم عند الله . قال : والمقصود من الحديث أن المكلف ينبغي له أن يكون بين الخوف والرجاء حتى لا يكون مفرطاً في الرجاء بحيث يصير من المرجئة القائلين لا يضر مع الإيمان شيء ، ولا في الخوف بحيث لا يكون من الخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد صاحب الكبيرة إذا مات عن غير توبة في النار ، بل يكون وسطاً بينهما كما قال الله تعالى : ﴿ يرجون رحمته ويخافون عذابه ﴾ ومن تتبع دين الإسلام وجد قواعده أصولاً وفروعاً كلها في جانب الوسط ، والله أعلم .

**باب الصبر عن محارم الله وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُوقَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾**  
وقال عمر : وجدنا خير عيشنا بالصبر .

[٦٤٧٠] ٦٢٤٤- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عطاء بن يزيد الليثي أن أباسعيد الخدري أخبره أن أناساً من الأنصار سألوا رسول الله صلى الله عليه ، فلم يسأله أحد منهم إلا أعطاه ، حتى نفذ ما عنده ، فقال لهم حين نفذ كل شيء أنفق بيده : « ما يكن عندي من خير لا أدخره عنكم ؛ وإنه من يستعف يعفه الله ، ومن يتصبر يصبره الله ، ومن يستغن يغنه الله ، ولن تعطوا عطاء خيراً وأوسع من الصبر » .

[٦٤٧١] ٦٢٤٥- نا خلاد بن يحيى قال نا مسعر قال نا زياد بن علاقة قال : سمعت المغيرة بن شعبه يقول : كان النبي صلى الله عليه يصلي حتى ترم - أو تنتفخ - قدماه ، فيقال له ، فيقول : « أفلا أكون عبداً شكوراً ؟ » .

**قوله ( باب الصبر عن محارم الله )** يدخل في هذا المواظبة على فعل الواجبات والكف عن المحرمات ، وذلك ينشأ عن علم العبد بقبحها وأن الله حرمها صيانة لعبده عن الرذائل ، فيحمل ذلك العاقل على تركها ولو لم يرد على فعلها وعيد ، ومنها الحياء منه والخوف منه أن يوقع وعيده فيتركها لسوء عاقبتها وأن العبد منه بمراى ومسمع فيعته ذلك على الكف عما نهى عنه ، ومنها مراعاة النعم فإن المعصية غالباً تكون سبباً لزوال النعمة ، ومنها محبة الله فإن المحب يصبر نفسه على مراد من يحب ، وأحسن ما وصف به الصبر أنه حبس النفس عن المكروه وعقد اللسان عن الشكوى والمكابدة في تحمله وانتظار الفرج ، وقد أثنى الله على الصابرين في عدة آيات ، وتقدم في أوائل كتاب الإيمان حديث « الصبر نصف الإيمان » معلقاً . قال الراغب : الصبر الإمساك في ضيق ، صبرت الشيء حبسته ، فالصبر حبس النفس على ما يقتضيه العقل أو الشرع . وتختلف معانيه بتعلقاته : فإن كان عن مصيبة سمي صبراً فقط ، وإن كان في لقاء عدو سمي شجاعة ، وإن كان عن كلام سمي كتماناً ، وإن كان عن تعاطى ما نهى عنه سمي عفة . قلت : وهو المقصود هنا .

**قوله ( إنما يوقى الصابرون أجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ )** كذا للأكثر ، ولأى ذر « وقوله تعالى » وفي نسخة « عز وجل » . ومناسبة هذه الآية للترجمة أنها صدرت بقوله تعالى ﴿ قل يا عبادى الذين آمنوا اتقوا ربكم ﴾ ومن اتقى ربه كف عن المحرمات وفعل الواجبات ، والمراد بقوله ﴿ بغير حساب ﴾ المبالغة في التكثير .

**قوله ( وقال عمر : وجدنا خير عيشنا بالصبر )** كذا للأكثر ، وللكشميهنى بحذف الموحدة وهو بالنصب على نزع الخافض ، والأصل في الصبر والباء بمعنى فى ، وقد وصله أحمد فى « كتاب الزهد » بسند صحيح عن مجاهد قال قال عمر « وجدنا خير عيشنا بالصبر » وأخرجه أبو نعيم فى « الحلية » من طريق أحمد كذلك ،

وأخرجه عبد الله بن المبارك في « كتاب الزهد » من وجه آخر عن مجاهد به ، وأخرجه الحاكم من رواية مجاهد عن سعيد بن المسيب عن عمر . والصبر إن عدى بعن كان في المعاصي ، وإن عدى بعلى كان في الطاعات ، وهو في الآية والحديث وفي أثر عمر شامل للأمرين ، والترجمة لبعض ما دل عليه الحديث . وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي سعيد الخدري :

**قوله ( أن أناساً من الأنصار )** لم أقف على أسمائهم ، وتقدم في الزكاة من طريق مالك عن ابن شهاب الإشارة إلى أن منهم أبا سعيد ، ووقع عند أحمد من طريق أبي بشر عن أبي نضرة عن أبي سعيد « إن رجلاً كان ذا حاجة فقال له أهله : أئت النبي صلى الله عليه وسلم فاسأله ، فأتاه » فذكر نحو المتن المذكور هنا . ومن طريق عمارة بن غزية عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال « سرحتنى أُمى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أسأله ، فأتيته فقال « الحديث ، فعرف المراد بقوله « أهله » ومن طريق هلال بن حصين قال « نزلت على أبي سعيد فحدث أنه أصبح وقد عصب على بطنه حجراً من الجوع ، فقالت له امرأته أو أمه : أئت النبي صلى الله عليه وسلم فاسأله ، فقد أتاه فلان فأسأله فأعطاه » الحديث ووقع عند البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف أنه وقع له نحو ما وقع لأبي سعيد ، وأن ذلك حين افتتحت قريظة .

**قوله ( أن ناساً )** في بعض النسخ « أن أناساً » والمعنى واحد .

**قوله ( فلم يسأله أحد منهم )** كذا للكشيميني ، ولغيره بحذف الضمير ، وتقدم في الزكاة بلفظ « سألوا فأعطاهم » ، ثم سألوهم فأعطاهم » وفي رواية معمر عن الزهري عند أحمد « فجعل لا يسأله أحد منهم إلا أعطاه » .

**قوله ( حتى نفذ )** بفتح النون وكسر الفاء استثنائية . والباء تتعلق بقوله « شيء » ويحتمل أن تتعلق بقوله « أنفق » ووقع في رواية معمر « فقال لهم حين أنفق كل شيء بيده » وسقطت هذه الزيادة من رواية مالك . **قوله ( ما يكون عندي من خير )** أى مال وما موصولة متضمنة معنى الشرط ، وفي رواية صوبها الديمياطى « ما يكن » وما حينئذ شرطية وليست الأولى خطأ .

**قوله ( لا أخره عنكم )** بالإدغام وبغيره ، وفي رواية مالك « فلم » وعنه « فلن أخره عنكم » أى أجعله ذخيرة لغيركم معرضاً عنكم ، وداله مهملة ، وقيل معجمة .

**قوله ( وإنه من يستعف )** كذا للأكثر بتشديد الفاء ، وللکشمينى « يستعفف » بفاءين ، وقوله « يعفه الله » بتشديد الفاء المفتوحة .

**قوله ( ومن يستغن يغنه الله )** قدم في رواية مالك الاستغناء على التصبر ، ووقع في رواية عبد الرحمن بن أبي سعيد بدل التصبر « ومن استكفى كفاه الله » وزاد « ومن سأل وله قيمة أوقية فقد ألحف » وزاد في رواية هلال « ومن سألنا إما أن نبذل له وإما أن نواسيه ، ومن يستعف أو يستغن أحب إلينا ممن يسألنا » .

**قوله ( ولن تعطوا عطاء )** في رواية مالك « وما أعطى أحد عطاء » وأعطي بضم أوله على البناء للمجهول .

**قوله ( خيراً وأوسع من الصبر )** كذا بالنصب في هذه الرواية وهو متجه ، ووقع في رواية مالك « هو خير » بالرفع ولمسلم « عطاء خير » قال النووي : كذا في نسخ مسلم خير بالرفع وهو صحيح ، والتقدير هو خير لما في

رواية البخارى ، معنى من طريق مالك . وفى الحديث الحىض على الاستغناء عن الناس والتعفف عن سؤالهم بالصبر والتوكل على الله وانتظار ما يرزقه الله ، وأن الصبر أفضل ما يعطاه المرء لكون الجزاء عليه غير مقدر ولا محدود . وقال القرطبى : معنى قوله « من يستغف » أى يمتنع عن السؤال ، وقوله « يعفه الله » أى إنه يجازيه على استغفائه بصيانة وجهه ودفع فاقته ، وقوله « ومن يستغن » أى بالله عن سواه ، وقوله « يغنه » أى فإنه يعطيه ما يستغنى به عن السؤال ويخلق فى قلبه الغنى فإن الغنى غنى النفس كما تقدم تقريره وقوله « ومن يتصبر » أى يعالج نفسه على ترك السؤال ويصبر إلى أن يحصل له الرزق وقوله « يصبره الله » أى فإنه يقويه ويمكنه من نفسه حتى تنقاد له ويدعن لتحمل الشدة ، فعند ذلك يكون الله معه فيظفره بمطلوبه . وقال ابن الجوزى : لما كان التعفف يقتضى ستر الحال عن الخلق وإظهار الغنى عنهم فيكون صاحبه معاملاً لله فى الباطن فيقع له الربح على قدر الصدق فى ذلك ، وإنما جعل الصبر خيراً العطاء لأنه حبس النفس عن فعل ما تحبه وإلزامها بفعل ما تكره فى العاجل مما لو فعله أو تركه لتأذى به فى الآجل . وقال الطيبى : معنى قوله « من يستغف يعفه الله » أى إن عف عن السؤال ولو لم يظهر الاستغناء عن الناس ، لكنه إن أعطى شيئاً لم يتركه بملاً لله قلبه غنى بحيث لا يحتاج إلى سؤال ، ومن زاد على ذلك فأظهر الاستغناء فتصبر ولو أعطى لم يقبل فذاك أرفع درجة ، فالصبر جامع لمكارم الأخلاق . وقال ابن التين : معنى قوله « يعفه الله » إما أن يرزقه من المال ما يستغنى به عن السؤال ، وإما أن يرزقه القناعة والله أعلم .

الحديث الثانى حديث المغيرة

قوله ( حتى ترم ) بكسر الراء ، وقوله « أو تنتفخ » شك من الراوى وهو بمعناه ، وقوله « فيقال له » القائل له ذلك عائشة .

قوله ( أفلا أكون عبداً شكوراً ) تقدم شرحه مع شرح بقية الحديث مستوفى فى أوائل أبواب التهجد ، ووجه مناسبتة للترجمة أن الشكر واجب وترك الواجب حرام ، وفى شغل النفس بفعل الواجب صبر على فعل الحرام . والحاصل أن الشكر يتضمن الصبر على الطاعة والصبر عن المعصية ، قال بعض الأئمة : الصبر يستلزم الشكر لا يتم إلا به ، وبالعكس فمتى ذهب أحدهما ذهب الآخر ، فمن كان فى نعمة ففرضه الشكر والصبر ، أما الشكر فواضح وأما الصبر فعن المعصية ، ومن كان فى بلية ففرضه الصبر والشكر ، أما الصبر فواضح وأما الشكر فالقيام بحق الله عليه فى تلك البلية ، فإن لله على العبد عبودية فى البلاء كما له عليه عبودية فى النعماء . ثم الصبر على ثلاثة أقسام : صبر عن المعصية فلا يرتكبها ، وصبر على الطاعة حتى يؤديها ، وصبر على البلية فلا يشكو ربه فيها . والمرء لا بد له من واحدة من هذه الثلاث ، فالصبر لازم له أبداً لا خروج له عنه ، والصبر سبب فى حصول كل كمال ، وإلى ذلك أشار صلى الله عليه وسلم بقوله فى الحديث الأول « إن الصبر خير ما أعطيه العبد » . وقال بعضهم : الصبر تارة يكون لله ، وتارة يكون بالله . فالأول الصابر لأمر الله طلباً لمرضاته فيصبر على الطاعة ويصبر عن المعصية ، والثانى المقفوض لله بأن يبرأ من الحول والقوة ويضيف ذلك إلى ربه . وزاد بعضهم الصبر على الله ، وهو الرضا بالمقدور ، فالصبر لله يتعلق بإلهيته ومحبه ، والصبر به يتعلق بمشيئته وإرادته ، والثالث يرجع إلى القسمين الأولين عند التحقيق ، فإنه لا يخرج عن الصبر على أحكامه الدينية وهى أوامره ونواهيه ، والصبر على ابتلائه وهو أحكامه الكونية والله أعلم

[٦٤٧٢]

**باب** ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ قال الربيع بن خثيم: من كل ما ضاق على الناس .  
٦٢٤٦- نا إسحاق قال روح بن عباد قال نا شعبة قال سمعت حصين بن عبد الرحمن قال : كنت قاعداً عند سعيد بن جبير فقال : عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه قال : «يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب : هم الذين لا يسترقون ، ولا يتطيرون ، وعلى ربهم يتوكلون» .

**قوله ( باب ومن يتوكل على الله فهو حسبه )** استعمل لفظ الآية ترجمة لتضمنها الترغيب في التوكل ، وكأنه أشار إلى تقييد ما أطلق في حديث الباب قبله ، وأن كلا من الاستغناء والتصبر والتعفف إذا كان مقروناً بالتوكل على الله فهو الذي ينفع وينجع . وأصل التوكل الوكول ، يقال وكلت أمرى إلى فلان أى ألقأته إليه واعتمدت فيه عليه ، ووكل فلان فلاناً استكفاه أمره ثقة بكفأته . والمراد بالتوكل اعتقاد ما دلت عليه هذه الآية ﴿ وما من أداة في الأرض إلا على الله رزقها ﴾ وليس المراد به ترك التسبب والاعتماد على ما يأتي من المخلوقين ، لأن ذلك قد يجر إلى ضد ما يراه من التوكل . وقد سئل أحمد عن رجل جلس في بيته أو في المسجد وقال لا أعمل شيئاً حتى يأتي رزقي ، فقال : هذا رجل جهل العلم ، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله جعل رزقك تحت ظل رحبي » وقال « لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خفافاً وتروح بطاناً » فذكر أنها تغدو وتروح في طلب الرزق قال : وكان الصحابة يتجرون ويعملون في تحيلهم ، والقنود بهم . انتهى . والحديث الأول سبق الكلام عليه في الجهاد ، والثاني أخرجه الترمذي والحاكم وصححاه .  
**قوله ( وقال الربيع بن خثيم )** بمعجمة ومثلثة مصغر .

**قوله ( من كل ما ضاق على الناس )** وصله الطبراني وابن أبي حاتم من طريق الربيع بن منذر الثوري عن أبيه عن الربيع بن خثيم قال في قوله تعالى ﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ﴾ الآية قال : من كل شيء ضاق على الناس . والربيع المذكور من كبار التابعين . صحب ابن مسعود ، وكان يقول له : لو رآك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحبك . أورد ذلك أحمد في « الزهد » بسند جيد ، وحديثه مخرج في الصحيحين وغيرهما ، والربيع بن منذر لم يخرجوا عنه ، لكن ذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكر في جرحاً ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وأبوه متفق على توثيقه والتخريج عنه .

**قوله ( حدثني إسحق )** هو ابن منصور كما أوضحته في المقدمة ، وغلط من قال إنه ابن إبراهيم وسنأق شرح الحديث مستوفى في « باب يدخل الجنة سبعون ألفاً » بعد ثمانية وعشرين باباً إن شاء الله تعالى .

**باب** مَا يُكْرَهُ مِنْ قِيلٍ وَقَالَ

[٦٤٧٣]

٦٢٤٧- نا علي بن مسلم قال نا هشيم قال أنا غير واحد منهم مغيرة وفلان ورجل ثالث أيضاً عن الشعبي عن وراد كاتب المغيرة بن شعبة أن معاوية كتب إلى المغيرة أن اكتب إلي بحديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه ، قال : فكتب إليه المغيرة : إني سمعته يقول عند انصرافه من الصلاة : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير » . وكان ينهى عن قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال ، ومنع وهات ، وعقوق الأمهات ووأد البنات . وعن هشيم قال أنا عبد الملك بن عمير قال سمعت وراداً يحدث هذا الحديث عن المغيرة عن النبي صلى الله عليه .

**قوله ( باب ما يكره من قيل وقال )** ذكر فيه حديث المغيرة بن شعبة في ذلك ، قال أبو عبيد : جعل

القال مصدراً كأنه قال نهى عن قيل وقول تقول قلت قولاً وقيلاً و قالاً ، والمراد أنه نهى عن الإكثار بما لا فائدة فيه من الكلام ، وهذا على أن الرواية فيه بالتنوين ، وقال غيره اسمان يقال كثير القيل والقال ، وفي حرف ابن مسعود « ذلك عيسى بن مريم قال الحق » بضم اللام ، وقال ابن دقيق العيد : الأشهر منه فتح اللام فيهما على سبيل الحكاية وهو الذى يقتضيه المعنى ، لأن القيل والقال إذا كانا اسمين كانا بمعنى واحد كالقول فلا يكون فى عطف أحدهما على الآخر كبير فائدة ، بخلاف ما إذا كانا فعلين . وقال المحب الطبرى : إذا كانا اسمين يكون الثانى تأكيداً . والحكمة فى النهى عن ذلك أن الكثرة من ذلك لا يؤمن معها وقوع الخطأ ، قلت : وفى الترجمة إشارة إلى أن جميع ذلك لا يكره لأن من عمومها ما يكون فى الخبر المحض فلا يكره والله أعلم . وذهب بعضهم إلى أن المراد حكاية أقاويل الناس والبحث عنها كما يقال قال فلان كذا وقيل عنه كذا مما يكره حكايته عنه ، وقيل هو أن يذكر للحادثة عن العلماء أقوالاً كثيرة ثم يعمل بأحدها بغير مرجح أو يطلقها من غير تثبت ولا احتياط لبيان الراجح ، والنهى عن كثرة السؤال يتناول الإلحاف فى الطلب والسؤال عما لا يعنى السائل . وقيل المراد بالنهى المسائل التى نزل فيها ﴿ لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤم ﴾ وقيل يتناول الإكثار من تفريع المسائل ، ونقل عن مالك أنه قال : والله إني لأخشى أن يكون هذا الذى أنتم فيه من تفريع المسائل . ومن ثم كره جماعة من السلف السؤال عما لم يقع لما يتضمن من التكلف فى الدين والتنطع والرجم بالظن من غير ضرورة . وقد تقدم كثير من هذه المباحث عند شرح الحديث فى كتاب الصلاة ، وأن المراد بالنهى عن كثرة السؤال فى المال . ورجحه بعضهم لمناسبته لقوله « وإضاعة المال » وتقدم شيء من هذا فى كتاب الزكاة . وأما من فسره بكثرة سؤال الناس عن أحوالهم وما فى أيديهم أو عن أحداث الزمان وما لا يعنى السائل فإنه بعيد ، لأنه داخل فى قوله « نهى عن قيل وقال » والله أعلم .

**قوله ( حدثنا على بن مسلم ) كذا للأكثر ووقع للكشميين وحده » وقال على بن مسلم « وجزم أبو نعيم فى المستخرج » بما عليه الجمهور .**

**قوله ( أنبأنا غير واحد منهم مغيرة )** هو ابن مقسم الضبى وفلان ورجل ثالث ، المراد بفلان مجالد بن سعيد فقد أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه عن زياد بن أيوب ويعقوب بن إبراهيم الدورقي قالاً « حدثنا هشيم أنبأنا غير واحد منهم مغيرة ومجالد » وكذا أخرجه أبو نعيم فى « المستخرج » من طريق أبى خيثمة عن هشيم ، وكذا أخرجه أحمد عن هشيم ، وأخرجه النسائي عن يعقوب الدورقي لكن قال فى روايته « عن غير واحد منهم مغيرة » ولم يسم مجالداً . وأخرجه أيضاً عن الحسن بن إسماعيل عن هشيم أنبأنا مغيرة وذكر آخر ولم يسمه وكأنه مجالد ، وأخرجه أبو يعلى عن زكريا بن يحيى عن هشيم عن مغيرة عن الشعبي ولم يذكر مع مغيرة أحداً وأما الرجل الثالث فيحتمل أنه داود بن أبى هند ، فقد أخرجه ابن حبان فى صحيحه من طريق يحيى بن أبى بكر الكرماني عن هشيم قال أنبأنا داود بن أبى هند وغيره عن الشعبي به ، ويحتمل أن يكون زكريا بن أبى زائدة أو إسماعيل بن أبى خالد فقد أخرجه الطبراني من طريق الحسن بن على بن راشد الواسطي عن هشيم عن مغيرة وزكريا بن أبى زائدة ومجالد وإسماعيل بن أبى خالد كلهم عن الشعبي ، والحسن المذكور ثقة من شيوخ أبى داود تكلم فيه عبدان بما لا يقدح فيه ، وقال ابن عدى : لم أر له حديثاً منكراً .

**قوله ( فكتب إليه المغيرة )** ظاهره أن المغيرة باشر الكتابة ، وليس كذلك ، فقد أخرجه ابن حبان من طريق عاصم الأحوال عن الشعبي « إن معاوية كتب إلى المغيرة اكتب إلى بحديث سمعته ، فدعا غلامه وراداً فقال :



اكتب » فذكره . وقوله لا إله إلا الله — إلى قوله — وهو على كل شيء قدير زاد في نسخة الصغاني هنا « ثلاث مرات » وأخرجه الطبراني من طريق عبد الملك بن عمير عن وراد « كتب معاوية إلى المغيرة : اكتب إلى بشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال فكتبت إليه بخطي » ولم أقف على تسمية من كتب لمعاوية صريحاً إلا أن المغيرة كان معاوية أمره على الكوفة في سنة إحدى وأربعين إلى أن مات سنة خمسين أو في التي بعدها وكان كاتب معاوية إذ ذاك عبيد بن أوس الغساني . وفي الحديث حجة على من لم يعمل في الرواية بالمكاتبة ، واعتل بعضهم بأن العمدة حيثئذ على الذي بلغ الكتاب كأن يكون الذي أرسله أمره أن يوصل الكتاب وأن يبلغ ما فيه مشافهة ، وتعقب بأن هذا يحتاج إلى نقل ، وعلى تقدير وجوده فتكون الرواية عن مجهول ولو فرض أنه ثقة عند من أرسله ومن أرسل إليه ، فتجىء فيه مسألة التعديل على الإبهام والمرجح عدم الاعتماد به .

قوله ( وعن هشيم أنبأنا عبد الملك بن عمير ) هو موصول بالطريق التي قبله ، وقد وصله الإسماعيلي من رواية يعقوب الدورقي وزيد بن أيوب قالا « حدثنا هشيم عن عبد الملك به » .

قوله ( عن النبي صلى الله عليه وسلم ) كذا أطلق ، وظهره أن الرواية كالتى قبلها ، وهو كذلك عند الإسماعيلي ، وأخرجه أبو نعيم من طريق أبي الربيع الزهراني عن هشيم فقال في سياقه « كتب معاوية إلى المغيرة أن اكتب إلى بشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكره

باب حفظ اللسان وقول النبي صلى الله عليه : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ

خَيْرًا أَوْ لِيَصْمِتْ » ، وقوله جل ذكره : ﴿ مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾

[٦٤٧٤] ٦٢٤٨ - حدثني محمد بن أبي بكر المقدمي قال نا عمر بن علي سمع أبا حازم عن سهل ابن سعد عن رسول الله صلى الله عليه قال : « من يضمن لي ما بين لحييه وما بين رجليه أضمن له الجنة » . [الحديث ٦٤٧٤ - طرفه في : ٦٨٠٧] .

[٦٤٧٥] ٦٢٤٩ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمِتْ » ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه » .

[٦٤٧٦] ٦٢٥٠ - نا أبو الوليد قال نا ليث قال نا سعيد المقبري عن أبي شريح الخزاعي قال : سمع أذناي ووعاه قلبي النبي صلى الله عليه يقول : « الضيافة ثلاثة أيام جائزته » . قيل : ما جائزته ؟ قال : « يومٌ وليلة ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه » . ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليسكت » .

[٦٤٧٧] ٦٢٥١ - حدثني عبد الله بن منير سمع أبا النضر قال نا عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه عن أبي صالح ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « إِنَّ الْعَبْدَ لِيَتَكَلَّمَ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بِالًا يَرْفَعُ اللَّهَ بِهَا دَرَجَاتٍ ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لِيَتَكَلَّمَ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بِالًا يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ » .

[٦٤٧٨] ٦٢٥٢ - نا ابن حمزة نا ابن أبي حازم عن يزيد عن محمد بن إبراهيم عن عيسى بن طلحة التيمي عن أبي هريرة سمع رسول الله صلى الله عليه يقول : « إِنَّ الْعَبْدَ لِيَتَكَلَّمَ بِالْكَلِمَةِ مَا يَتَّبِعُ فِيهَا ، يَزُلُّ بِهَا فِي النَّارِ

أبعد مما بين المشرق والمغرب» . [الحديث ٦٤٧٧ - طرفه في: ٦٤٧٨] .

**قوله ( باب حفظ اللسان )** أى عن النطق بما لا يسوغ شرعاً مما لاجاجة للمتكلم به . وقد أخرج أبو الشيخ في « كتاب الثواب » والبيهقي في « الشعب » من حديث أبي جحيفة رفعه « أحب الأعمال إلى الله حفظ اللسان » .

**قوله ( ومن كان يؤمن بالله الخ )** وقع عند أبي ذر « وقول النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان يؤمن بالله الخ » وقد أورده موصولاً في الباب بلفظه .

**قوله ( وقول الله تعالى ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد )** كذا لأبي ذر ، ولأكثر « وقوله ما يلفظ الخ » وابن بطلال « وقد أنزل الله تعالى ما يلفظ الآية » وقد تقدم ما يتعلق بتفسيرها في تفسير سورة ق . وقال ابن بطلال جاء عن الحسن أنهما يكتبان كل شيء ، وعن عكرمة يكتبان الخير والشر فقط ، ويقوى الأول تفسير أبي صالح في قوله تعالى ﴿ يحو الله ما يشاء ويثبت ﴾ قال : تكتب الملائكة كل ما يتلفظ به الإنسان ثم يثبت الله من ذلك ما له وما عليه ويمحو ما عدا ذلك . قلت : هذا لو ثبت كان نصاً في ذلك ، ولكنه من رواية الكلبي وهو ضعيف جداً ، والرقيب هو الحافظ والعتيد هو الحاضر وورد في فضل الصمت عدة أحاديث منها حديث سفیان بن عبد الله الثقفي « قلت يا رسول الله ما أخوف ما تخاف على ؟ قال : هذا ، وأخذ بلسانه » أخرجه الترمذی وقال حسن صحيح ، وتقدم في الإيمان حديث « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » ولأحمد وصححه ابن حبان من حديث البراء « وكف لسانك إلا من خير » وعن عقبة بن عامر « قلت يا رسول الله ما النجاة ؟ قال : أمسك عليك لسانك » الحديث أخرجه الترمذی وحسنه ، وفي حديث معاذ مرفوعاً « ألا أخبرك بملاك الأمر كله ، كف هذا ، وأشار إلى لسانه . قلت يا رسول الله وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به ؟ قال : وهل يكب الناس في النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم » أخرجه أحمد والترمذی وصححه والنسائي وابن ماجه كلهم من طريق أبي وائل عن معاذ مطولاً ، وأخرجه أحمد أيضاً من وجه آخر عن معاذ ، وزاد الطبرانی في رواية مختصرة « ثم إنك لن تزال سالماً ما سكت ، فإذا تكلمت كتب عليك أو لك » وفي حديث أبي ذر مرفوعاً « عليك بطول الصمت فإنه مطردة للشيطان » أخرجه أحمد والطبرانی وابن حبان والحاكم وصححاه ، وعن ابن عمر رفعه « من صمت نجاً » أخرجه الترمذی ورواته ثقات ، وعن أبي هريرة رفعه « من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه » أخرجه الترمذی وحسنه وذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث :

**الأول ، قوله ( حدثني )** كذا لأبي ذر وللباقين « حدثنا » وكذا للجميع في هذا السند بعينه في المحاريرين ، وعمر بن علي المقدمي بفتح القاف وتشديد الدال هو عم محمد بن أبي بكر الراوى عنه ، وقد تقدم أن عمر مدلس لكنه صرح هنا بالسماع .

**قوله ( عن سهل بن سعد )** هو الساعدي .

**قوله ( من يضمن )** بفتح أوله وسكون الضاد المعجمة والجزم من الضمان بمعنى الوفاء بترك المعصية فأطلق الضمان وأراد لازمه وهو أداء الحق الذي عليه ، فالعنى من أدى الحق الذى على لسانه من النطق بما يجب عليه أو الصمت عما لا يعنيه وأدى الحق الذى على فرجه من وضعه في الحلال وكفه عن الحرام ، وسيأتى في المحاريرين عن خليفة بن خياط عن عمر بن علي بلفظ « من توكل » وأخرجه الترمذی عن محمد بن عبد الأعلى عن عمر بن علي بلفظ « من تكفل » وأخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفیان قال « حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي وعمر ابن علي هو الفلاس وغيرهما قالوا : حدثنا عمر بن علي « بلفظ » من حفظ » عند أحمد وأبي يعلى من حديث أبي

موسى بسند حسن ، وعند الطبراني من حديث أنى رافع بسند جيد لكن قال « فقميه » بدل « لحيه » وهو بمعناه ، والفقم بفتح الفاء وسكون القاف .

**قوله ( لحيه )** بفتح اللام وسكون المهملة والتثنية هما العظمان في جانبي الفم والمراد بما بينهما اللسان وما يتأق به النطق ، وبما بين الرجلين الفرج . وقال الداودي المراد بما بين اللحيين الفم ، قال : فيتناول الأظفار والأكل والشرب وسائر ما يتأق بالفم من الفعل ، قال : ومن تحفظ من ذلك أمن من الشر كله لأنه لم يبق إلا السمع والبصر ، كذا قال وخفى عليه أنه بقى البطش باليدين ، وإنما يحمل الحديث على أن النطق باللسان أصل في حصول كل مطلوب فإذا لم ينطق به إلا في خير سلم . وقال ابن بطال : دل الحديث على أن أعظم البلاء على المرء في الدنيا لسانه وفرجه ، فمن وقى شرهما وقى أعظم الشر .

**قوله ( أضمن له )** بالجزم جواب الشرط ، وفي رواية خليفة « توكلت له بالجنة » ووقع في رواية الحسن « تكفلت له » قال الترمذى : حديث سهل بن سعد حسن صحيح ، وأشار إلى أن أبا حازم تفرد به عن سهل فأخرجه من طريق محمد بن عجلان عن أنى حازم عن أنى هريرة بلفظ « من وقاه الله شر ما بين لحيه وشر ما بين رجله دخل الجنة » وحسنه ، ونبه على أن أبا حازم الراوى عن سهل غير أنى حازم الراوى عن أنى هريرة . قلت : وهما مديان تابعيان ، لكن الراوى عن أنى هريرة اسمه سلمان وهو أكبر من الراوى عن سهل واسمه سلمة ؛ ولهذا اللفظ شاهد من مرسل عطاء بن يسار في الموطأ .

الحديث الثانى حديث أنى هريرة تقدم شرحه في أوائل كتاب الأدب ، وفيه الحث على إكرام الضيف ومنع أذى الجار ، وفيه « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت »

الحديث الثالث حديث أنى شريح ، وقد تقدم شرحه أيضاً هناك ، وفيه « فليقل خيراً أو ليسكت » وفيه إكرام الضيف. أيضاً ، وتوقيت الضيافة بثلاثة أيام ، وقوله « الضيافة ثلاثة أيام جائزته » قيل وما جائزته ؟ قال : يوم وليلة « وقد تقدم في الأدب بلفظ « فليكرم ضيفه جائزته » قال : وما جائزته ؟ قال : يوم وليلة « وعلى ما هنا فالمعنى أعطوه جائزته ، فإن الرواية بالنصب ، وإن جاءت بالرفع فالمعنى توجه عليكم جائزته ، وقد تقدم بيان الاختلاف في توجيهه ، ووقع قوله « يوم وليلة » خيراً عن الجائزة وفيه حذف تقديره زمان جائزته أو تضييف يوم وليلة .

الحديث الرابع أورده من طريقين .

**قوله ( حدثنا )** كذا لأنى ذر ولغيره « حدثنى » بالإفراد في الموضعين .

**قوله ( ابن أنى حازم )** هو عبد العزيز بن دينار ، ووقع عند أنى نعيم في « المستخرج » من طريق إسماعيل القاضي عن إبراهيم بن حمزة شيخ البخارى فيه « أن عبد العزيز بن أنى حازم وعبد العزيز بن محمد الدراودى حدثاه عن يزيد » فيحتمل أن يكون إبراهيم لما حدث به البخارى اقتصر على ابن أنى حازم ، ويحتمل أن يكون حدث عنهما فحذف البخارى ذكر عبد العزيز الدراودى ، وعلى الأول لا إشكال ، وعلى الثانى يتوقف الجواز على أن اللفظ للاثنتين سواء وإن المذكور ليس هو لفظ المحذوف ، أو أن المعنى عليهما متحد تفريعاً على جواز الرواية بالمعنى ، ويؤيد الاحتمال الأول أن البخارى أخرج بهذا الإسناد بعينه إلى محمد بن إبراهيم حديثاً جمع فيه بين ابن أنى

حازم والدراردي وهو في « باب فضل الصلاة » في أوائل كتاب الصلاة .

**قوله ( عن يزيد )** هو ابن عبد الله المعروف بابن الهاد ، ووقع منسوباً في رواية إسماعيل المذكورة ، ومحمد بن إبراهيم هو التيمي ، ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق ، وعيسى بن طلحة هو ابن عبيد الله التيمي ، وثبت كذلك في رواية أبي ذر ، وطلحة هو أحد العشرة .

**قوله ( إن العبد ليتكلم )** كذا للأكثر ، ولأبي ذر « يتكلم » بحذف اللام .

**قوله ( بالكلمة )** أى الكلام المشتغل على ما يفهم الخير أو الشر سواء طال أم قصر ، كما يقال كلمة الشهادة ، وكما يقال للقسيمة كلمة فلان .

**قوله ( ما يتبين فيها )** أى لا يتطلب معناها ، أى لا يشتبه بفكره ولا يتأملها حتى يثبت فيها فلا يقولها إلا إن ظهرت المصلحة في القول . وقال بعض الشراح : المعنى أنه لا يبينها بعبارة واضحة ، وهذا يلزم منه أن يكون بين وتبين بمعنى واحد . ووقع في رواية الدراردي عن يزيد بن الهاد عند مسلم « ما يتبين ما فيها » وهذه أوضح ، و« ما » الأولى نافية و« ما » الثانية موصولة أو موصوفة ووقع في رواية الكشميهني « ما يتقى بها » ومعناها يؤول لما تقدم .

**قوله ( يزل بها )** بفتح أوله وكسر الزاى بعدها لام أى يسقط .

**قوله ( أبعد ما بين المشرق )** كذا في جميع النسخ التي وقعت لنا في البخاري ، وكذا في رواية إسماعيل القاضي عن إبراهيم بن حمزة شيخ البخاري فيه عند أبي نعيم ، وأخرجه مسلم والإسماعيلي من رواية بكر بن مضر عن يزيد بن الهاد بلفظ « أبعد ما بين المشرق والمغرب » وكذا وقع عند ابن بطال وشرحه الكرماني على ما وقع عند البخاري فقال : قوله « ما بين المشرق » لفظ بين يقتضي دخوله على المتعدد والمشرق متعدد معنى إذ مشرق الصيف غير مشرق الشتاء وبينهما بعد كبير ، ويحتمل أن يكون اكتفى بأحد المتقابلين عن الآخر مثل ﴿ سرايل تقيكم الحر ﴾ قال : وقد ثبت في بعضها بلفظ « بين المشرق والمغرب » قال ابن عبد البر : الكلمة التي يهوى صاحبها بسببها في النار هي التي يقولها عند السلطان الجائر ، وزاد ابن بطال : بالبغى أو بالسعى على المسلم فتكون سبباً لهلاكه وإن لم يرد القائل ذلك لكنها ربما أدت إلى ذلك فيكتب على القائل إثمها ، والكلمة التي ترفع بها الدرجات ويكتب بها الرضوان هي التي يدفع بها عن المسلم مظلمة أو يفرج بها عنه كربة أو ينصر بها مظلوماً . وقال غيره في الأولى : هي الكلمة عند ذي السلطان يرضيه بها فيما يسخط الله ، قال ابن التين : هذا هو الغالب ، وربما كانت عند غير ذي السلطان ممن يتأق منه ذلك . ونقل عن ابن وهب أن المراد بها التلطف بالنساء والفحش ما لم يرد بذلك الجحد لأمر الله في الدين . وقال القاضي عياض : يحتمل أن تكون تلك الكلمة من الخنى والرفث ، وأن تكون في التعريض بالمسلم بكبيرة أو بمجون ، أو استخفاف بحق النبوة والشرعة وإن لم يعتقد ذلك . وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : هي الكلمة التي لا يعرف القائل حسناتها من قبحها ، قال : فيحرم على الإنسان أن يتكلم بما لا يعرف حسنه من قبحه . قلت : وهذا الذي يجري على قاعدة مقدمة الواجب . وقال النووي : في هذا الحديث حث على حفظ اللسان ، فينبغي لمن أراد أن ينطق أن يتدبر ما يقول قبل أن ينطق ، فإن ظهرت فيه مصلحة تكلم وإلا أمسك . قلت : وهو صريح الحديث الثاني والثالث .

( تنبيه ) : وقع في رواية أبي ذر تأخير طريق عيسى بن طلحة عن الطريق الأخرى ، ولغيره بالعكس ، وسقط طريق عيسى بن طلحة عند النسفي أصلاً . والله أعلم .

**قوله** في الطريق الثانية ( سمع أبا النصر ) هو هاشم بن القاسم ، والتقدير أنه سمع ، ويحذف لفظ أنه في الكتابة غالباً .

**قوله** ( عن أبي صالح ) هو ذكوان ، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق .

**قوله** ( لا يلقي لها بالاً ) بالقاف في جميع الروايات أى لا يتأملها بخاطره ولا يتفكر في عاقبتها ولا يظن أنها تؤثر شيئاً ، وهو من نحو قوله تعالى ﴿ وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم ﴾ وقد وقع في حديث بلال بن الحارث المزني الذي أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم بلفظ « إن أحدكم ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما يظن أن تبلغ ما بلغت يكتب الله له بها رضوانه إلى يوم القيامة » وقال في السخط مثل ذلك .

**قوله** ( يرفع الله بها درجات ) كذا في رواية المستملى والسرخسى ، وللنسفي والأكثر « يرفع الله له بها درجات » وفي رواية الكشميني « يرفعه الله بها درجات » .

**قوله** ( يهوى ) بفتح أوله وسكون الهاء وكسر الواو ، قال عياض : المعنى ينزل فيها ساقطاً . وقد جاء بلفظ « ينزل بها في النار » لأن دركات النار إلى أسفل ، فهو نزول سقوط . وقيل أهوى من قريب وهوى من بعيد . وأخرج الترمذى هذا الحديث من طريق محمد بن إسحق قال « حدثني محمد بن إبراهيم التيمي » بلفظ « لا يرى بها بأساً يهوى بها في النار سبعين خريفاً »

### باب البكاء من خشية الله

[٦٤٧٩] ٦٢٥٣ - حدثني محمد بن بشار قال نا يحيى عن عبيد الله قال نا نبي حبيب بن عبد الرحمن عن حفص ابن عاصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « يظللهم الله : رجل ذكر الله ففاضت عيناه » .

**قوله** ( باب البكاء من خشية الله عز وجل ) ذكر فيه طرفاً من حديث السبعة الذين يظللهم الله في ظله ، ولفظه « رجل ذكر الله ففاضت عيناه » كذا اقتصر عليه ، وتقدم بيّانه في أبواب المساجد مع شرحه وفيه « ذكر الله خالياً » وورد هنا بدونها ، وثبتت في رواية ابن خزيمة عن محمد بن بشار شيخ البخارى فيه أخرجه الإسماعيلي عنه مختصراً كما هنا ، ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وعبيد الله هو ابن عمر العمرى ، وخبيب بمعجمة وموحدتين مصغر ، ووقع هنا « في ظله » وبينت هناك من رواه بلفظ « في ظل عرشه » وظل كل شيء بحسبه ويطلق أيضاً بمعنى النعيم ومنه ﴿ أكلها دائم وظلها ﴾ وبمعنى الجانب ومنه « يسير الراكب في ظلها مائة عام » وبمعنى البستر والكنف والخاصة ومنه : أنا في ظلك ، وبمعنى العز ومنه : أسبغ الله ظلك . وقد ورد في البكاء من خشية الله على وفق لفظ الترجمة حديث أبي ربحانة رفعه « حرمت النار على عين بكت من خشية الله » الحديث أخرجه أحمد والنسائي وصححه الحاكم ، وللترمذى نحوه عن ابن عباس ولفظه « لا تمسها النار » وقال حسن غريب ، وعن أنس نحوه عن أبي يعلى ، وعن أبي هريرة بلفظ « لا يلج النار رجل بكى من خشية الله » الحديث وصححه الترمذى والحاكم

## باب الخوف من الله

- [٦٤٨٠] ٦٢٥٤ - ناعثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن ربعي عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه قال : « كان رجل من كان قبلكم يسيء الظن بعمله ، فقال لأهله : إذا أنا مت فخذوني فذروني في البحر في يوم صائف . ففعلوا به ، فجمعه الله ثم قال : ما حملك على الذي صنعت ؟ قال : ما حملني إلا مخافتك . فغفر له » .
- [٦٤٨١] ٦٢٥٥ - نا موسى قال نا معتمر سمعت أبي نا قتادة عن عقبة بن عبد الغافر عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه ذكر رجلاً فيمن كان سلف - أو قبلكم - آتاه الله مالاً وولداً ، يعني أعطاه ، قال : فلما حضر قال لبنيه : أي أب كنت ؟ قالوا : خير أب . قال : فإنه لم يبتئر عند الله خيراً . فسرها قتادة : لم يدخر . « وإن يقدم على الله يعذبه . فانظروا ، فإذا مت فأحرقوني ، حتى إذا صرت فحماً فاسحقوني » - أو قال : فاسهكوني - « ثم إذا كان ريح عاصف فأذروني فيها ، فأخذ مواليقهم على ذلك وربي . ففعلوا . فقال الله : كن . فإذا رجل قائم . فقال : أي عبدي ، ما فعلت ؟ قال : مخافتك . أو فرق منك . فما تلافاه أن رحمه . فحدثت أبا عثمان فقال : سمعت سلمان ، غير أنه زاد « فأذروني في البحر » أو كما حدث . وقال معاذ نا شعبة عن قتادة قال سمعت عقبة سمعت أبا سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه .

**قوله ( باب الخوف من الله عز وجل )** هو من المقامات العلية ، وهو من لوازم الإيمان ، قال الله تعالى ﴿ وخافون إن كنتم مؤمنين ﴾ وقال تعالى ﴿ فلا تخشوا الناس واخشون ﴾ وقال تعالى ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾ وتقدم حديث « أنا أعلمكم بالله وأشدكم له خشية » وكلما كان العبد أقرب إلى ربه كان أشد له خشية ممن دونه ، وقد وصف الله تعالى الملائكة بقوله ﴿ يخافون ربهم من فوقهم ﴾ والأنبياء بقوله ﴿ الذين يلبغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله ﴾ وإنما كان خوف المقربين أشد لأنهم يطالبون بما لا يطالب به غيرهم فيراعون تلك المنزلة ، ولأن الواجب لله منه الشكر على المنزلة فيضاعف بالنسبة لعلو تلك المنزلة ، فالعبد إن كان مستقيماً فخوفه من سوء العاقبة لقوله تعالى ﴿ يحول بين المرء وقلبه ﴾ أو نقصان الدرجة بالنسبة ، وإن كان مائلاً فخوفه من سوء فعله . وينفعه ذلك مع الندم والإقلاع ، فإن الخوف ينشأ من معرفة قبح الجناية والتصديق بالوعيد عليها ، وأن يحرم التوبة ، أو لا يكون ممن شاء الله أن يغفر له ، فهو مشفق من ذنبه طالب من ربه أن يدخله فيمن يغفر له . ويدخل في هذا الباب الحديث الذي قبله ، وفيه أيضاً « ورجل دعت امرأته ذات جمال ومال فقال إني أخاف الله » ، وحديث الثلاثة أصحاب الغار فإن أحدهم الذي عفا عن المرأة خوفاً من الله وترك لها المال الذي أعطاه ، وقد تقدم بيانه في ذكر بني إسرائيل من أحاديث الأنبياء . وأخرج الترمذي وغيره من حديث أبي هريرة قصة الكفل وكان من بني إسرائيل ، وفيه أيضاً أنه عفا عن المرأة وترك المال الذي أعطاه خوفاً من الله ثم ذكر قصة الذي أوصى بأن يحرق بعد موته من حديث حذيفة وأبي سعيد ، وقد تقدم شرحه في ذكر بني إسرائيل أيضاً .

**قوله ( جرير )** هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز . وربي هو ابن حراش بالحاء المهملة وآخره شين معجمة ، والسند كله كوفيون .

**قوله ( عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم )** تقدم في ذكر بنى إسرائيل تصريح حذيفة بسماعه له من النبي صلى الله عليه وسلم ، ووقع في صحيح أبى عوانة من طريق والآن العبدى عن حذيفة عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه ذكر هذه القصة بعد ذكر حديث الشفاعة بطوله ، وذكر فيه أن الرجل المذكور آخر أهل النار خروجاً منها ، وسيأتى التنبيه عليه في الشفاعة إن شاء الله تعالى ، ويتبين شذوذ هذه الرواية من حيث المتن كما ظهر شذوذها من حيث السند .

**قوله ( كان رجل ممن كان قبلكم )** تقدم أنه من بنى إسرائيل ، ومن ثم أورده المصنف هناك .

**قوله ( يسمى الظن بعمله )** تقدم هناك أنه كان نباشاً .

**قوله ( فذرولى )** قدمت هناك فيه ثلاث روايات بالتخفيف بمعنى الترك والتشديد بمعنى التفريق ، وهو ثلاثى مضاعف تقول ذررت الملح أذره ومنه الذريرة نوع من الطيب . قال ابن التين : ويحتمل أن يكون بفتح أوله ، وكذا قرأناه ورويناه بضمها وعلى الأول هو من الذر وعلى الثانى من التذرية وبهمزة قطع وسكون المعجمة من أذرت العين دمعها وأذرت الرجل عن الفرس وبالوصل من ذروت الشيء ومنه تذروه الرياح .

**قوله ( فى البحر )** سيأتى نظيره فى حديث سلمان وفى حديث أبى سعيد « فى الريح » ووقع فى حديث أبى هريرة الآتى فى التوحيد « وأذروا نصفه فى البر ونصفه فى البحر » .

**قوله ( فى يوم صائف )** تقدم فى رواية عبد الملك بن عمر عن ربيعى بلفظ « فذرولى فى اليم فى يوم حار » بجاء مهملة وزاى ثقيلة كذا للمروزي والأصلي ، ولأبى ذر عن المستملى والسرخسى وكريمة عن الكشميى بالراء المهملة وهو المناسب لرواية الباب ، ووجهة الأولى بأن المعنى أنه يحز البدن لشدة حره ، ووقع فى حديث أبى سعيد الذى بعده « حتى إذا كان ربيع عاصف » وذكر بعضهم رواية المروزي بنون بدل الزاى أى حان ريحه ، قال ابن فارس : الحون ربيع تحن كحنين الإبل .

**قوله فى الحديث ( عن أبى سعيد )** تقدم القول فى تابعيه ، وموسى هو ابن إسماعيل التبوذكى ، ومعتصم هو ابن سليمان التيمى ، والسند كله بصريون .

**قوله ( فيمن سلف أو فيمن كان قبلكم )** شك من الراوى عن قتادة ، وتقدم فى رواية أبى عوانة عن قتادة بلفظ « أن رجلاً كان قبلكم » .

**قوله ( آتاه الله مالاً وولداً )** يعنى أعطاه كذا للأكثر وهو تفسير للفظ آتاه ، وهى بالمد بمعنى العطاء وبالقصر بمعنى الحجى ، ووقع فى رواية الكشميى هنا « مالاً » ولا معنى لإعادتها بمفردها .

**قوله ( فإنه لم ييثر عند الله خيراً فسرهما قتادة لم يدخر )** كذا وقع هنا ييثر بفتح أوله وسكون الموحدة وفتح المثناة بعدها تحتانية مهموزة ثم راء مهملة ، وتفسير قتادة صحيح وأصله من البثرة بمعنى الذخيرة والخبيثة ، قال أهل اللغة : بارت الشيء وابتأرته أبأره وأبثره إذا خبأته ، ووقع فى رواية ابن السكن « لم يأتثر » بتقديم الهمزة على الموحدة حكاه عياض ، وهما صحيحان بمعنى الأول أشهر ، ومعناه لم يقدم خيراً كما جاء مفسراً فى الحديث ، يقال بارت الشيء وابتأرته وابتثرته إذا ادخرته ، ومنه قيل للحفرة البر ووقع فى التوحيد وفى رواية أبى زيد المروزي فيما اقتصر عليه عياض وقد ثبت عندنا كذلك فى رواية أبى ذر « لم ييثر أو لم ييثر » بالشك فى الزاى أو الراء ، وفى

رواية الجرجاني بنون بدل الموحدة والزاي قال : وكلاهما غير صحيح وفي بعض الروايات في غير البخارى ينتهز بالهاء بدل الهمزة وبالزاي ، ويمتث بالميم بدل الموحدة وبالراء أيضاً قال وكلاهما صحيح أيضاً كالأولين .

**قوله ( وإن يقدم على الله يعذبه )** كذا هنا بفتح الدال وسكون القاف من القдом وهو بالجزم على الشرطية ، وكذا يعذبه بالجزم على الجزاء ، والمعنى إن بعث يوم القيامة على هيئته يعرفه كل أحد فإذا صار رماداً مبثوثاً في الماء والريح لعله يخفى ، ووقع في حديث حذيفة عند الإسماعيلي من رواية أنى خيشمة عن جرير بسند حديث الباب « فإنه إن يقدر على ربي لا يغفر لي » وكذا في حديث أنى هريرة « لئن قدر الله عليّ » وتقدم توجيهه مستوفى في ذكر بنى إسرائيل . ومن اللطائف أن من جملة الأجوبة عن ذلك ما ذكره شيخنا ابن الملقن في شرحه أن الرجل قال ذلك لما غلبه من الخوف وغطى على فهمه من الجزع فيعذر في ذلك ، وهو نظير الخبر المروى في قصة الذى يدخل الجنة آخر من يدخلها فيقال : إن لك مثل الدنيا وعشرة أمثالها فيقول للفرح الذى دخله : أنت عبدى وأنا ربك . أخطأ من شدة الفرح . قلت وتما هذا أن أبا عوانة أخرج في حديث حذيفة عن أنى بكر الصديق أن الرجل المذكور في حديث الباب هو آخر أهل الجنة دخولاً الجنة ، فعلى هذا يكون وقع له من الخطأ بعد دخول الجنة نظير ما وقع له من الخطأ عند حضور الموت ، لكن أحدهما من غلبة الخوف والآخر من غلبة الفرح . قلت : والمحفوظ أن الذى قال أنت عبدى هو الذى وجد راحلته بعد أن ضلت ، وقد نهت عليه فيما مضى .

**قوله ( فأحرقونى )** في حديث حذيفة هناك « فاجمعوا لى حطباً كثيراً ثم أورو ناراً حتى إذا أكلت لحمى وخلصت إلى عظمى » .

**قوله ( فاسحقونى ، أو قال فاسهكونى )** هو شك من الراوى ووقع في رواية أنى عوانة ، « اسحقونى » بغير شك ، والسهك بمعنى السحق ويقال هو دونه ؛ ووقع في حديث حذيفة عند الإسماعيلي « أحرقونى ثم اطحنونى ثم ذرونى » .

**قوله ( ثم إذا كان )** في رواية الكشميهنى « حتى إذا كان » .

**قوله ( فأخذ مواليقهم على ذلك ورى )** هو من القسم المحذوف جوابه ، ويحتمل أن يكون حكاية الميثاق الذى أخذه ، أى قال لمن أوصاه قل ورى لأفعلن ذلك ، ويؤيده أن عند مسلم « فأخذ منهم ميثاقاً » لكن يؤيد الأول أنه وقع في رواية مسلم أيضاً « ففعلوا به ذلك ورى » فتعين أنه قسم من الخبر ، وزعم بعضهم أن الذى في البخارى هو الصواب ، ولا يخفى أن الذى عند مسلم لعله أصوب ، ووقع في بعض النسخ من مسلم « وذرى » بضم المعجمة وتشديد الراء المكسورة بدل « ورى » أى فعلوا ما أمرهم به من التذرية ، قال عياض : إن كانت محفوظة فهي الوجه ، ولعل الذال سقطت لبعض النساخ ثم صحفت اللفظة ، كذا قال . ولا يخفى أن الأول أوجه لأنه يلزم من تصويب هذه الرواية تحطئة الحفاظ بغير دليل ، ولأن غايتها أن تكون تفسيراً أو تأكيداً لقوله « ففعلوا به ذلك » بخلاف قوله « ورى » فإنها تزيد معنى آخر غير قوله « وذرى » وأبعد الكرمانى فجوز أن يكون قوله في رواية البخارى « ورى » بصيغة الماضى من التربية أى رى أخذ الموائيق بالتأكيدات والمبالغات ، قال لكنه موقوف على الرواية .

**قوله ( فقال الله كن )** في رواية أنى عوانة وكذا في حديث حذيفة الذى قبله « فجمعه الله » وفي حديث أنى هريرة « فأمر الله الأرض فقال اجمعى ما فيك منه ففعلت » .



**قوله ( فإذا رجل قائم )** قال ابن مالك جاز وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد إذا المفاجأة لأنها من القرائن التي تحصل بها الفائدة كقولك : خرجت فإذا سبيع .

**قوله ( مخافتك ، أو فرق منك )** بفتح الفاء والراء وهو شك من الراوى . وفي رواية أوى عوانة « مخافتك » بغير شك ، وتقدم بلفظ « خشيتك » في حديث حذيفة . وبيان الاختلاف فيه فيما مضى وهو بالرفع ، ووقع في حديث حذيفة « من خشيتك » ولبعضهم « خشيتك » بغير من وهى بفتح التاء ، وجوزوا الكسر على تقدير حذفها وإبقاء عملها .

**قوله ( فما تلافاه أن رحمه )** أى تداركه و « ما » موصولة أى الذى تلافاه هو الرحمة ، أو نافية وصليغة الاستثناء محذوفة ، أو الضمير فى تلافاه لعمل الرجل ، وقد تقدم بيان الاختلاف فى هذه اللفظة هناك ، وفى حديث حذيفة « فغفر له » وكذا فى حديث أوى هريرة ، قالت المعتزلة : غفر له لأنه تاب عند موته وندم على فعله ، وقالت المرجئة : غفر له بأصل توحيدته الذى لا تضر معه معصية ، وتعقب الأول بأنه لم يرد أنه رد المظلمة بالمغفرة حيث فضل الله لا بالتوبة لأنها لا تتم إلا بأخذ المظلوم حقه من الظالم ، وقد ثبت أنه كان نباشاً . وتعقب الثانى بأنه وقع فى حديث أوى بكر الصديق المشار إليه أولاً أنه عذب ، فعلى هذا فتحمل الرحمة والمغفرة على إرادة ترك الخلود فى النار ، وبهذا يرد على الطائفتين معاً : على المرجئة فى أصل دخول النار وعلى المعتزلة فى دعوى الخلود فيها . وفيه أيضاً رد على من زعم من المعتزلة أنه بذلك الكلام تاب فوجب على الله قبول توبته ، قال ابن أبى جمره : كان الرجل مؤمناً لأنه قد أيقن بالحساب وأن السيآت يعاقب عليها . وأما ما أوصى به فعله فكان جائزاً فى شرعهم ذلك لتصحيح التوبة ، فقد ثبت فى شرع بنى إسرائيل قتلهم أنفسهم لصحة التوبة . قال : وفى الحديث جواز تسمية الشيء بما قرب منه ، لأنه قال حضره الموت وإنما الذى حضره فى تلك الحالة علاماته ، وفيه فضل الأمة المحمدية لما خفف عنهم من وضع مثل هذه الآصار ، ومن عليهم بالحنيفية السمحة ، وفيه عظم قدرة الله تعالى أن جمع جسده المذكور بعد أن تفرق ذلك التفريق الشديد . قلت وقد تقدم أن ذلك لإخبار عما يكون يوم القيامة ، وتقدير ذلك مستوفى .

**قوله ( قال فحدثت أبا عثمان )** القائل هو سليمان التيمى والد معتمر وأبو عثمان هو النهدي عبد الرحمن بن مل ، وقوله « سمعت سلمان غير أنه زاد » حذف المسموع الذى استثنى منه ما ذكر ، والتقدير سمعت سلمان يحدث عن النبى صلى الله عليه وسلم بمثل هذا الحديث غير أنه زاد .

**قوله ( أو كما حدث )** شك من الراوى يشير إلى أنه بمعنى حديث أوى سعيد لا بلفظه كله ، وقد أخرج الإسماعيلي حديث سلمان من طريق صالح بن حاتم بن وردان وحيد بن مسعدة قال « حدثنا معتمر سمعت أوى سمعت أبا عثمان سمعت هذا من سلمان » فذكره .

**قوله ( وقال معاذ إلخ )** وصله مسلم ، وقد مضى التنبيه عليه أيضاً هناك .

### باب الانتهاء عن المعاصي

[٦٤٨٢] ٦٢٥٦- حدثني محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بُريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي موسى قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « مثلي ومثل ما بعثني الله كمثلي رجل أتى قوماً فقال : رأيتُ

الجيش بعيني ، وإني أنا النذيرُ العريانُ ، فالتَّجاءُ فالتَّجاءُ . فأطاعهُ طائفةٌ فادَّجُوا على مهلهم فنجوا ، وكذَّبته طائفةٌ فصَبَّحَهُمُ الجيشُ فاجتاحهم» . [الحديث ٦٤٨٢ - طرفه في : ٧٢٨٣] .

[٦٤٨٣] ٦٢٥٧- نا أبو اليمان قال أنا شعيبٌ قال نا أبو الزناد عن عبد الرحمن أنه حدثه أنه سمعَ أبا هريرة أنه سمعَ رسولَ الله صلى الله عليه يقولُ : «إنما مثلي ومثل الناسِ كمثُل رجلٍ استوقدَ ناراً ، فلما أضاءت ما حوله جعلَ الفراشُ وهذه الدوابُّ التي تقعُ في النارِ يقعنَ فيها ، فجعلَ ينزعُهنَّ ويغلبنَّ فيقتحمنَ فيها فأنا أخذٌ بحُجَزِكُم عن النارِ وهم يقتحمونَ فيها» .

[٦٤٨٤] ٦٢٥٨- نا أبو نعيم قال نا زكرياء عن عامر قال : سمعتُ عبدَ الله بن عمرو يقولُ قال النبيُّ صلى الله عليه : «المسلمُ من سلمَ المسلمونَ من لسانه ويده ، والمهاجرُ من هجرَ ما نهى الله عنه» .

**قوله ( باب الانتهاء عن المعاصي )** أى تركها أصلاً ورأساً والإعراض عنها بعد الوقوع فيها . ذكر فيه ثلاثة أحاديث :

**الأول ، قوله ( يريد )** بموحدة وراء مهملة مصغر .

**قوله ( مثلى )** بفتح الميم والمثلثة ، والمثل الصفة العجيبة الشأن يوردها البليغ على سبيل التشبيه لإرادة التقريب والتفهم .

**قوله ( ما بعثنى الله )** العائد محذوف والتقدير بعثنى الله به إليكم .

**قوله ( أتى قوماً )** التنكير فيه للشيوع .

**قوله ( رأيت الجيش )** بالجيم والشين المعجمة واللام فيه للعهد .

**قوله ( بعينى )** بالإفراد ، وللكشميهنى بالثنية بفتح النون والتشديد ، قيل ذكر العينين لإرشاداً إلى أنه تحقق عنده جميع ما أخبر عنه تحقق من رأى شيئاً بعينه لا يعتريه وهم ولا يخالطه شك .

**قوله ( وإني أنا النذير العريان )** قال ابن بطال النذير العريان رجل من خثعم حمل عليه رجل يوم ذى الخلصة فقطع يده ويد امرأته فانصرف إلى قومه فحذروهم فضرب به المثل في تحقيق الخبر . قلت : وسبق إلى ذلك يعقوب ابن السكيت وغيره ، وسمى الذى حمل عليه عوف بن عامر اليشكري ، وأن المرأة كانت من بنى كنانة . وتعقب باستبعاد تنزيل هذه القصة على لفظ الحديث ، لأنه ليس فيها أنه كان عرياناً . وزعم ابن الكلبي أن النذير العريان امرأة من بني عامر بن كعب لما قتل المنذر بن ماء السماء أولاد أوى داود وكان جار المنذر خشيت على قومها فركبت جملًا ولحقت بهم وقالت : أنا النذير العريان . ويقال أول من قاله أبرهة الحبشى لما أصابته الرمية بتهامة ورجع إلى اليمن ، وقد سقط لحمه وذكر أبو بشر الأمدى أن زنبراً بزأى ونون ساكنة ثم موحدة ابن عمرو الخثعمي كان ناكحاً فى آل زبيد ، فأرادوا أن يغزوا قومه وخشوا أن ينذر بهم فحرسه أربعة نفر ، فصادف منهم غرة فقتلوه ثيابه وعدا وكان من أشد الناس عدواً فأنذر قومه . وقال غيره : الأصل فيه أن رجلاً لقي جيشاً فسلبوه وأسروه فانفلت إلى قومه فقال : إني رأيت الجيش فسلبوني ، فأروهم عرياناً فتحققوا صدقه ، لأنهم كانوا يعرفونه ولا يتهمونهم

في النصيحة ولا جرت عادته بالتعري ، فقطعوا بصدقه لهذه القرائن ، فضرب النبي صلى الله عليه وسلم لنفسه ولما جاء به مثلاً بذلك لما أبداه من الخوارق والمعجزات الدالة على القطع بصدقه تقريباً لأفهام المخاطبين بما يألّفونه ويعرفونه . قلت : ويؤيده ما أخرجه الرامهرمزي في « الأمثال » وهو عند أحمد أيضاً بسند جيد من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال « خرج النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فنادى ثلاث مرات : أيها الناس مثلثي ومثلثكم مثل قوم خافوا عدواً أن يأتيهم فبعثوا رجلاً يترايا لهم ، فبينما هم كذلك إذ أبصر العدو فأقبل لينذر قومه فخشي أن يدركه العدو قبل أن ينذر قومه فأهوى بثوبه أيها الناس أتيت ثلاث مرات . وأحسن ما فسر به الحديث من الحديث ، وهذا كله يدل على أن العريان من التعري وهو المعروف في الرواية ، وحكى الخطابي أن محمد بن خالد رواه بالموحدة قال : فإن كان محفوظاً فمعناه الفصيح بالإنذار لا يكتفى ولا يورى ، يقال رجل عريان أي فصيح اللسان .

قوله ( فالتجاء النجاء ) بالمد فيهما ويمد الأول وقصر الثانية وبالقصر فيهما تخفيفاً . وهو منصوب على الإغراء ، أي اطلبوا النجاء بأن تسرعوا الهرب ، إشارة إلى أنهم لا يطيقون مقاومة ذلك الجيش . قال الطيبي : في كلامه أنواع من التأكيدات أحدها « بعيني » ثانيها قوله « وإني أنا » ثالثها قوله « العريان » لأنه الغاية في قرب العدو ، ولأنه الذي يختص في إنذاره بالصدق .

قوله ( فأطاعه طائفة ) كذا فيه بالتذكير لأن المراد بعض القوم .

قوله ( فأدلجوا ) بهمزة قطع ثم سكون أي ساروا أول الليل أو ساروا الليل كله على الاختلاف في مدلول هذه اللفظة ، وإما بالوصل والتشديد على أن المراد به سير آخر الليل فلا يناسب هذا المقام .

قوله ( على مهلهم ) بفتحيتين والمراد به الهينة والسكون ، وفتح أوله وسكون ثانيه الإمهال وليس مراداً هنا ، وفي رواية مسلم « على مهلتهم » بزيادة تاء تأنيث ، وضبطه النورى بضم الميم وسكون الهاء وفتح اللام .

قوله ( وكذبت طائفة ) قال الطيبي : عبر في الفرقة الأولى بالطاعة وفي الثانية بالكذب ليؤذن بأن الطاعة مسبوقة بالتصديق ويشعر بأن التكذيب مستتبع للعصيان .

قوله ( فصبحهم الجيش ) أي أتاهاهم صباحاً ، هذا أصله ثم كثر استعماله حتى استعمل فيمن طرق بغتة في أي وقت كان .

قوله ( فاجتاحهم ) بجيم ثم حاء مهملة أي استأصلهم من جحت الشيء أجرحه إذا استأصلته ، والاسم الجائحة وهي الهلاك ، وأطلقت على الآفة لأنها مهلكة ، قال الطيبي : شبه صلى الله عليه وسلم نفعه بالرجل وإنذاره بالعذاب القريب بإنذار الرجل قومه بالجيش المصبح وشبه من أطاعه من أمته ومن عصاه بمن كذب الرجل في إنذاره ومن صدقه .

الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، جزم المزى في الأطراف ، بأن البخارى ذكره في أحاديث الأنبياء ولم يذكر أنه أورده في الرقاق ، فوجدته في أحاديث الأنبياء في ترجمة سليمان عليه السلام لكنه لم يذكر إلا طرفاً منه ولم استحضره إذ ذاك في الرقاق فشرحته هناك ، ثم ظفرت به هنا فأذكر الآن من شرحه ما لم يتقدم .

قوله ( استوفد ) بمعنى أوقد وهو أبلغ ، والإضاءة فرط الإنارة .

**قوله ( فلما أضاءت ما حوله )** اختصرها المؤلف هناك ونسبتها أنا لتخريج أحمد ومسلم من طريق ممام وهي في رواية شعيب كما ترى ، وكأنه ترك بلفظ الآية . ووقع في رواية مسلم « ما حولها » والضمير للنار : والأول للذي أوقد النار ، وحول الشيء جانبه الذي يمكن أن ينتقل إليه ، وسمى بذلك إشارة إلى الدوران ، ومنه قيل للعام حول .

**قوله ( الفراش )** جزم المازرى بأنها الجنادب ، وتعقبه عياض فقال الجندب هو الصرار ، قلت والحق أن الفراش اسم لنوع من الطير مستقل له أجنحة أكبر من جثته ، وأنواعه مختلفة في الكبر والصغر وكذا أجنحته وعطف الدواب على الفراش يشعر بأنها غير الجنادب والجراد ، وأغرب ابن قتيبة فقال : الفراش ما تهافت في النار من البعوض ، ومقتضاه أن بعض البعوض هو الذي يقع في النار ويسمى حينئذ الفراش . وقال الخليل الفراش كالبعوض وإنما شبه به لكونه يلقي نفسه في النار لا أنه يشارك البعوض في القرص .

**قوله ( وهذه الدواب التي تقع في النار يقعن فيها )** القول فيه كالقول في الذي قبله ، اختصره هناك فنسبته لتخريج أبي نعيم وهو في رواية شعيب كما ترى ، ويدخل فيما يقع في النار البعوض والبرغش ، ووقع في كلام بعض الشراح البق والمراد به البعوض .

**قوله ( فجعل )** في رواية الكشميهني « وجعل » ومن هذه الكلمة إلى آخر الحديث لم يذكره المصنف هناك .

**قوله ( فجعل الرجل يزعهن )** بفتح التحتانية والزاي وضم العين المهملة أي يدفعهن ، وفي رواية ينزعهن بزيادة نون ، وعند مسلم من طريق ممام عن أبي هريرة « وجعل يحجزهن ويغلبهن فيقتحمن فيها » .

**قوله ( فيقتحمن فيها )** أي يدخلن ، وأصله القحم وهو الإقدام والوقوع في الأمور الشاقة من غير تثبت ، ويطلق على رمي الشيء بغتة ، واقتحم الدار هجم عليها .

**قوله ( فأنا آخذ )** قال النووي : روى باسم الفاعل ، ويروى بصيغة المضارعة من المتكلم . قلت : هذا في رواية مسلم ، والأول هو الذي وقع في البخاري ، وقال الطيبي : الفاء فيه فصيحة ، كأنه لما قال « مثل ومثل الناس » ألغ أتي بما هو أهم وهو قوله « فأنا آخذ بحجزكم » ومن هذه الدقيقة التفت من الغيبة في قوله « مثل الناس » إلى الخطاب في قوله « بحجزكم » كما أن من أخذ في حديث من له بشأنه عناية وهو مشغول في شيء يورطه في الهلاك يجد لشدة حرصه على نجاته أنه حاضر عنده ، وفيه إشارة إلى أن الإنسان إلى النذير أحوج منه إلى البشير ، لأن جبلته مائلة إلى الحظ العاجل دون الحظ الآجل . وفي الحديث ما كان فيه صلى الله عليه وسلم من الرأفة والرحمة والحرص على نجاة الأمة ، كما قال تعالى ﴿ حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم ﴾ .

**قوله ( بحجزكم )** بضم المهملة وفتح الجيم بعدها زاي جمع حجرة وهي معقد الإراز ، ومن السراويل موضع التكة ، ويجوز ضم الجيم في الجمع .

**قوله ( عن النار )** وضع المسبب موضع السبب لأن المراد أنه يمنعهم من الوقوع في المعاصي التي تكون سبباً لولوج النار .

**قوله ( وأنتم )** في رواية الكشميهني « وهم » وعليها شرح الكرماني فقال : كان القياس أن يقول وأنتم ، ولكنه قال وهم وفيه التفات ، وفيه إشارة إلى أن من أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجزته لا اقتحام له فيها ، قال : وفيه أيضاً احتراز عن مواجهتهم بذلك . قلت والرواية بلفظ « وأنتم » ثابتة تدفع هذا . ووقع في رواية مسلم

« وأنتم تفتنون » بفتح أوله والفاء واللام الثقيلة وأصله تفتلتون ، وبضم أوله وسكون الفاء وفتح اللام ضبطوه بالوجهين وكلاهما صحيح ، تقول تفلت منى وأفلت منى لمن كان بيدك فعالج الهرب منك حتى هرب ، وقد تقدم بيان هذا التمثيل ، وحاصله أنه شبه تهافت أصحاب الشهوات في المعاصي التي تكون سبباً في الوقوع في النار بتهافت الفراش بالوقوع في النار اتباعاً لشهواتها ، وشبه ذبّ العصاة عن المعاصي بما حذرهم به وأنذرهم بذب صاحب النار الفراش عنها . وقال عياض : شبه تساقط أهل المعاصي في نار الآخرة بتساقط الفراش في نار الدنيا .

**قوله ( تقحمون فيها )** في رواية همام عند مسلم « فيغلبوني » النون مثقلة لأن أصله فيغلبونني ، والفاء سببية ، والتقدير أنا آخذ بحجزكم لأخلصكم من النار فجعلتم الغلبة مسببة عن الأخذ .

**قوله ( تقحمون )** بفتح المثناة والقاف والمهملة المشددة والأصل تقحمون فحذفت إحدى التائين ، قال الطيبي : تحقيق التشبيه الواقع في هذا الحديث يتوقف على معرفة معنى قوله ﴿ ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ﴾ وذلك أن حدود الله محارمه ونواهيه كما في الحديث الصحيح « ألا إن حمى الله محارمه » ورأس المحارم حب الدنيا وزينتها واستيفاء لذتها وشهواتها ، فشبه صلى الله عليه وسلم إظهار تلك الحدود ببياناته الشافية الكافية من الكتاب والسنة باستنقاذ الرجال من النار ، وشبه فشو ذلك في مشارق الأرض ومغاربها بإضاءة تلك النار ما حول المستوقد . وشبه الناس وعدم مبالاتهم بذلك البيان والكشف ، وتعديهم حدود الله وحرصهم على استيفاء تلك اللذات والشهوات ومنعه إياهم عن ذلك بأخذ حجزهم بالفراش التي تقحمون في النار وتغلبون المستوقد على دفعهن عن الاقتحام ، كما أن المستوقد كان غرضه من فعله انتفاع الخلق به من الاستضاءة والاستدفاء وغير ذلك ، والفراش لجهلها جعلته سبباً لهلاكها ، فكذلك كان القصد بتلك البيانات اهتداء الأمة واجتنابها ما هو سبب هلاكهم وهم مع ذلك لجهلهم جعلوها مقتضية لترديهم . وفي قوله « آخذ بحجزكم » استعارة مثل حالة منعه الأمة عن الهلاك بحالة رجل أخذ بحجرة صاحبه الذي يكاد يهوى في مهواة مهلكة .

الحديث الثالث ، **قوله ( زكراً )** هو ابن أوى زائدة وعامر هو الشعبي .

**قوله ( المسلم )** تقدم شرحه في أوائل كتاب الإيمان .

**قوله ( والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه )** قيل خص المهاجر بالذكر تطبيحاً لقلب من لم يهاجر من المسلمين لفوات ذلك بفتح مكة ، فأعلمهم أن من هجر ما نهى الله عنه كان هو المهاجر الكامل ، ويحتمل أن يكون ذلك تنبيهاً للمهاجرين أن لا يتكلموا على الهجرة فيقصروا في العمل . وهذا الحديث من جوامع الكلم التي أوتىها صلى الله عليه وسلم . والله أعلم

**باب قول النبي صلى الله عليه : « لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً »**

[٦٤٨٥] ٦٢٥٩- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة كان يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً » .

[الحديث ٦٤٨٥- طرفه في: ٦٦٣٧.]

[٦٤٨٦] ٦٢٦٠- نا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن موسى بن أنس عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً » .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : لو تعلمون ما أعلم الخ )** ذكر فيه حديث أبي هريرة بلفظ الترجمة ، وقوله ( عن سعيد بن المسيب ) في رواية حجاج بن محمد عن الليث بسنده « أخبرني سعيد » وحديث أنس كذلك ، وهو طرف من حديث تقدم في تفسير المائدة ويأتي شرحه في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى ، والمراد بالعلم هنا ما يتعلق بعظمة الله وانتقامه ممن يعصيه والأهوال التي تقع عند النزاع والموت وفي القبر ويوم القيامة ، ومناسبة كثرة البكاء وقلة الضحك في هذا المقام واضحة ، والمراد به التخويف . وقد جاء لهذا الحديث سبب أخرجه سنيد في تفسيره بسند واه والطبراني عن ابن عمر « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المسجد فإذا يقوم يتحدثون ويضحكون ، فقال : والذي نفسي بيده » فذكر هذا الحديث . وعن الحسن البصري « من علم أن الموت مورده ، والقيامة موعده ، والوقوف بين يدي الله تعالى مشهده ، فحقه أن يطول في الدنيا حزنه » قال الكرمانى : في هذا الحديث من صناعة البديع مقابلة الضحك بالبكاء والقلة بالكثرة ومطابقة كل منهما

### باب حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ

[٦٤٨٧] ٦٢٦١- نا إسماعيل قال ني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ ، وَحُجِبَتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ » .

**قوله ( باب حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ )** كذا للجميع ، ووقع عند أبي نعيم « حفت » بدل « حُجِبَتِ » أى غطيت بها فكانت الشهوات سبباً للوقوع في النار .

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أبي أويس .

**قوله ( حدثني مالك )** هذا الحديث ليس في الموطأ ، وقد ضاق على الإسماعيلي مخرجه فأخرجه عن الهيثم بن خلف عن البخاري ، وأخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن إسماعيل ، وأخرجه الدارقطني في « الغرائب » من رواية إسماعيل ، ومن طريق سعيد بن داود وإسحق بن محمد الفروي أيضاً عن مالك ، وأخرجه أيضاً من رواية عبد الله ابن وهب عن مالك به لكن وقفه .

**قوله ( عن أبي الزناد )** في رواية سعيد بن داود « أخبرنا أبو الزناد » .

**قوله ( عن الأعرج عن أبي هريرة )** في رواية سعيد بن داود « أن عبد الرحمن بن هرمز أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول » .

**قوله ( حُجِبَتِ )** كذا للجميع في الموضعين إلا الفروي فقال « حفت » في الموضعين ، وكذا هو عند مسلم من رواية ورقاء بن عمر عن أبي الزناد ، وكذا أخرجه مسلم والترمذي من حديث أنس . وهو من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم وبديع بلاغته في ذم الشهوات وإن مالت إليها النفوس ، والحض على الطاعات وإن كرهتها النفوس وشق عليها . وقد ورد إيضاح ذلك من وجه آخر عن أبي هريرة ، فأخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه « لما خلق الله الجنة والنار أرسل جبريل إلى الجنة فقال : انظر إليها ،

قال فرجع إليه فقال وعزتك لا يسمع بها أحد إلا دخلها ، فأمر بها فحفت بالمكاه ، فقال : ارجع إليها ، فرجع فقال : وعزتك لقد خفت أن لا يدخلها أحد . قال : اذهب إلى النار فانظر إليها ، فرجع فقال : وعزتك لا يسمع بها أحد فيدخلها ، فأمر بها فحفت بالشهوات فقال : ارجع إليها ، فرجع فقال : وعزتك لقد خشيت أن لا ينجو منها أحد ، فهذا يفسر رواية الأعرج ، فإن المراد بالمكاه هنا ما أمر المكلف بمجاهدة نفسه فيه فعلاً وتركاً كالإتيان بالعبادات على وجهها والمحافظة عليها واجتناب المنهيات قولاً وفعلاً ، وأطلق عليها المكاه لمشتقتها على العامل وصعوبتها عليه ومن جعلتها الصبر على المصيبة والتسليم لأمر الله فيها ، والمراد بالشهوات ما يستلذ من أمور الدنيا مما منع الشرع من تعاطيه إما بالأصالة وإما لكون فعله يستلزم ترك شيء من المأمورات ، ويلتحق بذلك الشبهات والإكثار مما أبيح خشية أن يقع في المحرم ، فكأنه قال : لا يوصل إلى الجنة إلا بارتكاب المشقات المعبر عنها بالمكروهات ، ولا إلى النار إلا بتعاطي الشهوات ، وهما معجوبتان فمن هتك الحجاب اقتحم . ويحتمل أن يكون هذا الخبر وإن كان بلفظ الخير فالمراد به النهي . وقوله « حفت » بالمهمله والفاء من الحفاف وهو ما يحيط بالشيء حتى لا يتوصل إليه إلا بتخطيه فالجنة لا يتوصل إليها إلا بقطع مفاوز المكاه ، والنار لا ينجي منها إلا بترك الشهوات . وقال ابن العري : معنى الحديث أن الشهوات جعلت على حفاف النار وهي جوانبها ، وتوهم بعضهم أنها ضرب بها المثل فجعلها في جوانبها من خارج ، ولو كان ذلك ما كان مثلاً صحيحاً ، وإنما هي من داخل ، وهذه صورتها :

الشهوات

المكاه

فمن اطلع الحجاب فقد واقع ما وراءه ؛ وكل من تصورهما من خارج فقد ضل عن معنى الحديث . ثم قال : فإن قيل فقد جاء في البخاري « حجبت النار بالشهوات » فالجواب أن المعنى واحد ، لأن الأعمى عن التقوى الذي قد أخذت الشهوات سمعه وبصره يراها ولا يرى النار التي هي فيها ، وذلك لاستيلاء الجهالة والغفلة على قلبه ، فهو كالطائر يرى الحبة في داخل الفخ وهي محبوبة به ولا يرى الفخ لقلبه شهوة الحبة على قلبه وتعلقه به . قلنا : قلت : بالغ كعادته في تضليل من حمل الحديث على ظاهره ، وليس ما قاله غيره ببعيد ، وأن الشهوات على جانب النار من خارج فمن واقعها وخرق الحجاب دخل النار ، كما أن الذي قاله القاضي محتمل والله أعلم .

( تنبيه ) : أدخل ابن بطال في هذا الباب حديثي الباب الذي بعده وحذف الترجمة التي تليه وهي ثابتة في جميع الأصول ، وفيها الحديثان وليس في الذي قبلها إلا حديث أبي هريرة .

باب الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله ، والنار مثل ذلك

[٦٤٨٨] ٦٢٦٢- فاموسى بن مسعود قال نا سفيان عن منصور والأعمش عن أبي وائل عن عبد الله قال : قال

النبي صلى الله عليه : « الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله ، والنار مثل ذلك » .

[٦٤٨٩] ٦٢٦٣- حدثني محمد بن المثني قال نا غندر قال نا شعبة عن عبد الملك بن عمير عن أبي سلمة عن

أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : «أصدق بيت قاله الشاعر : ألا كل شيء ما خلا الله باطل» .

**قوله ( باب الجنة أقرب إلى أحدكم من شرك نعله )** هذه الترجمة حذفها ابن بطل ، وذكر الحديثين اللذين فيها في الباب الذي قبلها ، والمناسبة ظاهرة لكن الذي ثبت في الأصول التفرقة .

**الحديث الأول ، قوله ( حدثنا موسى بن مسعود )** هو أبو حذيفة النهدي وهو بكنيته أشهر ، وسفيان شيخه هو الثوري ، وعبد الله هو ابن مسعود ، والسند كله كوفيون .

**قوله ( شرك )** تقدم ضبطه وبيانه في أواخر كتاب اللباس وأنه السير الذي يدخل فيه إصبع الرجل ، ويطلق أيضاً على كل سير وقى به القدم . قال ابن بطل : فيه أن الطاعة موصلة إلى الجنة وإن المعصية مقربة إلى النار ، وإن الطاعة والمعصية قد تكون في أيسر الأشياء . وتقدم في هذا المعنى قريباً حديث « إن الرجل ليتكلم بالكلمة » الحديث ، فينبغي للمرء أن لا يزهد في قليل من الخير أن يأتيه ، ولا في قليل من الشر أن يجتنبه ، فإنه لا يعلم الحسنة التي يرحمها الله بها ولا السيئة التي يسخط عليه بها . وقال ابن الجوزي : معنى الحديث أن تحصيل الجنة سهل بتصحيح القصد وفعل الطاعة ، والنار كذلك بموافقة الهوى وفعل المعصية .

الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، وقد تقدم في أوائل السيرة النبوية وفي الأدب .

**قوله ( أصدق بيت )** أطلق البيت على بعضه مجازاً ، فإن الذي ذكره نصفه وهو المصراع الأول المسمى عروض البيت ، وأما نصفه الثاني وهو المسمى بالضرب فهو « وكل نعيم لا محالة زائل » . ويحتمل أن يكون على سبيل الاكتفاء فأشار بأول البيت إلى بقيته والمراد كله ، وعكسه ما مضى في « باب ما يجوز من الشعر » في كتاب الأدب بلفظ « أصدق كلمة » فإن المراد بها القصيدة وقد أطلقها وأراد البيت ، وتقدم شرح هذا الحديث في أيام الجاهلية ، وأورده فيها أيضاً بلفظ « أصدق كلمة » وهو المشهور . وذكرت هناك أن في رواية شريك عند مسلم بلفظ « أشعر كلمة تكلمت بها العرب » ويحث السهيلي في ذلك ، وذكرت أيضاً ما أورده ابن إسحق في السيرة فيما جرى لعثمان بن مظعون مع لبيد بن ربيعة ناظم هذا البيت حيث قال له لما أنشد المصراع الأول : صدقت ، ولما أنشد المصراع الثاني : كذبت ، ثم قال له : نعيم الجنة لا يزول . وذكرت توجيه كل من الأمرين ، وأن كل من صدق بأن ما خلا الله باطل فقد صدق ببطلان ما سواه ، فيدخل نعيم الجنة ، بما حاصله أن المراد بالباطل هنا الهالك ، وكل شيء سوى الله جائز عليه الفناء وإن خلق فيه البقاء بعد ذلك كنعيم الجنة ، والله أعلم . وقال ابن بطل هنا : قوله « ما خلا الله باطل » لفظ عام أريد به الخصوص ، والمراد أن كل ما قرب من الله فليس بباطل . وأما أمور الدنيا التي لا تتول إلى طاعة الله فهي الباطل انتهى . ولعل الأول أولى .

( تنبيه ) : مناسبة هذا الحديث الثاني للترجمة خفية ، وكأن الترجمة لما تضمنت ما في الحديث الأول من التحريض على الطاعة ولو قلت والزجر عن المعصية ولو قلت فيفهم أن من خالف ذلك إنما يخالفه لرغبة في أمر من أمور الدنيا ، وكل ما في الدنيا باطل كما صرح به الحديث الثاني ، فلا ينبغي للعاقل أن يؤثر الفاني على الباقي .

بَلِّغْ لِيَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ ، وَلَا يَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَهُ

٦٢٦٤ - حدثنا إسماعيل قال نا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى



الله عليه قال : « إذا نظر أحدكم إلى من فُضِّلَ عليه في المال والخلق فلينظر إلى من هو أسفل منه » .

**قوله ( باب لينظر إلى من هو أسفل منه ، ولا ينظر إلى من هو فوقه )** هذا لفظ حديث أخرجه مسلم بنحوه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « انظروا إلى من هو أسفل منكم ، ولا تنظروا إلى من هو فوقكم » .

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أبي أويس .

**قوله ( عن أبي الزناد )** في رواية ابن وهب عن مالك « حدثني أبو الزناد » أخرجه الدارقطني في « الغرائب » .

**قوله ( عن الأعرج )** في رواية سعيد بن داود عن مالك « حدثني أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز أخبره أنه سمع أبا هريرة » أخرجه الدارقطني أيضاً ، وضاق مخرجه على أبي نعيم فأخرجه من طريق القاسم بن زكريا عن البخاري ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق حميد بن قتيبة عن إسماعيل والدارقطني من وجهين عن إسماعيل .

**قوله ( إذا نظر أحدكم إلى من فضل )** بالفاء والمعجمة على البناء للمجهول .

**قوله ( في المال والخلق )** بفتح الخاء أى الصورة ، ويحتمل أن يدخل في ذلك الأولاد والأتباع وكل ما يتعلق بزيينة الحياة الدنيا ، ورأيت في نسخة معتمدة من « الغرائب » للدارقطني « والخلق » بضم الخاء واللام .

**قوله ( فلينظر إلى من هو أسفل منه )** في رواية عبد العزيز بن يحيى عن مالك « فلينظر إلى من تحته » أخرجه الدارقطني أيضاً . ويجوز في أسفل الرفع والنصب والمراد بذلك ما يتعلق بالدنيا .

**قوله ( ممن فضل عليه )** كذا ثبت في آخر هذا الحديث عند مسلم من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد ، وكذا ثبت لمالك الذي أخرجه البخاري من طريقه عند الدارقطني من رواية سعيد بن داود عنه بسند صحيح ، وزاد مسلم من طريق أبي صالح المذكورة « فهو أجدر أن لا تزدروا نعمة الله عليكم » أى هو حقيق بعدم الازدراء وهو افتعال من زريت عليه وأزريت به إذا تنقصته ، وفي معناه ما أخرجه الحاكم من حديث عبد الله ابن الشخير رفعه « أقلوا الدخول على الأغنياء فإنه أحرى أن لا تزدروا نعمة الله » ، قال ابن بطال : هذا الحديث جامع لمعانى الخير لأن المرء لا يكون بحال تتعلق بالدين من عبادة ربه مجتهداً فيها إلا وجد من هو فوقه ، فتمتى طلبت نفسه للحاق به استقصر حاله فيكون أبدأ في زيادة تقربه من ربه ، ولا يكون على حال خسيصة من الدنيا إلا وجد من أهلها من هو أحسن حالاً منه . فإذا تفكر في ذلك علم أن نعمة الله وصلت إليه دون كثير ممن فضل عليه بذلك من غير أمر أوجبه ، فيلزم نفسه الشكر ، فيعظم اغتباطه بذلك في معاده . وقال غيره : في هذا الحديث دواء الداء لأن الشخص إذا نظر إلى من هو فوقه لم يأمن أن يؤثر ذلك فيه حسداً ، ودواؤه أن ينظر إلى من هو أسفل منه ليكون ذلك داعياً إلى الشكر . وقد وقع في نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه قال « خصلتان من كانتا فيه كتبه الله شاكراً صابراً : من نظر في دنياه إلى من هو دونه فحمد الله على ما فضله به عليه ، ومن نظر في دينه إلى من هو فوقه فاقتدى به » . وأما من نظر في دنياه إلى من هو فوقه فأسف على ما فاتته فإنه لا يكتب شاكراً ولا صابراً

### باب مَنْ هُمْ بِحَسَنَةٍ أَوْ بِسَيِّئَةٍ

[٦٤٩١] ٦٢٦٥- نا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا جعد أبو عثمان قال نا أبو رجاء العطاردي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه فيما يروي عن ربه قال : قال : « إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ ، فَمَنْ هُمْ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً ، فَإِنْ هُمْ بِهَا وَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضَعَفَ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ . وَمَنْ هُمْ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً ، فَإِنْ هُوَ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً » .

قوله ( باب من هم بحسنة أو بسيئة ) الم ترجيح قصد الفعل ، تقول هممت بكذا أى قصدته بهمتى ، وهو فوق مجرد خطور الشيء بالقلب .

قوله ( حدثنا أبو معمر ) هو عبد الله بن عمرو بن الحجاج المنقري بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف ، وعبد الوارث هو ابن سعيد ، والسند كله بصريون ، وجعد بن دينار تابعي صغير وهو الجعد أبو عثمان الراوى عن أنس في أواخر النفقات وفي غيرها .

قوله ( عن ابن عباس ) في رواية الحسن بن ذكوان عن أبى رجاء « حدثنى ابن عباس » أخرجه أحمد .

قوله ( عن النبي صلى الله عليه وسلم ) في رواية مسدد عند الإسماعيلي « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولم أر في شيء من الطرق التصريح بسماع ابن عباس له من النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( فيما يروى عن ربه ) هذا من الأحاديث الإلهية ، ثم هو محتمل أن يكون مما تلقاه صلى الله عليه وسلم عن ربه بلا واسطة ويحتمل أن يكون مما تلقاه بواسطة الملك وهو الراجح ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون من الأحاديث القدسية ويحتمل أن يكون للبيان لما فيه من الإسناد الصريح إلى الله حيث قال : « إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ » ويحتمل أن يكون لبيان الواقع وليس فيه أن غيره ليس كذلك لأنه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، بل فيه أن غيره كذلك إذ قال « فيما يرويه » أى في جملة ما يرويه انتهى ملخصاً . والثاني لا ينافي الأول وهو المعتمد ، فقد أخرجه مسلم من طريق جعفر بن سليمان عن الجعد ولم يسق لفظه ، وأخرجه أبو عوانة من طريق عفان ، وأبو نعيم من طريق قتبية كلاهما عن جعفر بلفظ « فيما يروى عن ربه قال : إن ربكم رحيم ، من هم بحسنة » وسأق في التوحيد من طريق الأعرج عن أبى هريرة بلفظ « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يقول الله عز وجل إذا أراد عبدى أن يعمل » وأخرجه مسلم بنحوه من هذا الوجه ومن طرق أخرى منها عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قال الله عز وجل إذا هم عبدى » .

قوله ( إن الله عز وجل كتب الحسنات والسيئات ) يحتمل أن يكون هذا من قول الله تعالى فيكون التقدير قال الله إن الله كتب ، ويحتمل أن يكون من كلام النبي صلى الله عليه وسلم يحكيه عن فعل الله تعالى وفاعل « ثم بين ذلك » هو الله تعالى ، وقوله « فمن هم » شرح ذلك .

قوله ( ثم بين ذلك ) أى فصله بقوله « فمن هم » والمجمل قوله « كتب الحسنات والسيئات » وقوله كتب قال الطوفي أى أمر الحفظ أن تكتب ، أو المراد قدر ذلك في علمه على وفق الواقع منها . وقال غيره المراد قدر

ذلك وعرف الكتبة من الملائكة ذلك التقدير ، فلا يحتاج إلى الاستفسار في كل وقت عن كيفية الكتابة لكونه أمراً مفروغاً منه انتهى . وقد يعكر على ذلك ما أخرجه مسلم من طريق همام عن أبي هريرة رفعه قال : « قالت الملائكة : رب ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة ، وهو أبصر به ، فقال : أرقبوه فإن عملها فاكتبوها » فهذا ظاهره وقوع المراجعة لكن ذلك مخصوص بإرادة عمل السيئة ، ويحتمل أن يكون ذلك وقع في ابتداء الأمر فلما حصل الجواب استقر ذلك فلا يحتاج إلى المراجعة بعده . وقد وجدت عن الشافعي ما يوافق ظاهر الخبر ، وأن المؤاخذه إنما تقع لمن هم على الشيء فشرع فيه . لا من هم به ولم يتصل به العمل ، فقال في صلاة الخوف لما ذكر العمل الذي يطلها ما حاصله : إن من أحرم بالصلاة وقصد القتال فشرع فيه بطلت صلاته ، ومن تحرم وقصد إلى العدو لو دمه دفعه بالقتال لم تبطل .

**قوله ( فمن هم )** كذا في رواية ابن سيرين عن أبي هريرة عند مسلم ، وفي رواية الأعرج في التوحيد « إذا أراد » وأخرجه مسلم من هذا الوجه بلفظ « إذا هم » وكذا عنده من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فهما بمعنى واحد ، ووقع لمسلم أيضاً من رواية همام عن أبي هريرة بلفظ « إذا تحدث » وهو محمول على حديث النفس لتوافق الروايات الأخرى ، ويحتمل أن يكون على ظاهره ولكن ليس قيداً في كتابة الحسنة بل بمجرد الإرادة تكتب الحسنة ، نعم ورد ما يدل على أن مطلق الهم والإرادة لا يكفي ، فعند أحمد وصححه ابن حبان والحاكم من حديث خريم بن فاتك رفعه « ومن هم بحسنة يعلم الله أنه قد أشعر بها قلبه وحرص عليها » وقد تمسك به ابن حبان فقال بعد إيراد حديث الباب في صحيحه : المراد بالهم هنا العزم . ثم قال : ويحتمل أن الله يكتب الحسنة بمجرد الهم بها وإن لم يعزم عليها زيادة في الفضل .

**قوله ( فلم يعملها )** يتناول نفى عمل الجوارح ، وأما عمل القلب فيحتمل نفيه أيضاً إن كانت الحسنة تكتب بمجرد الهم كما في معظم الأحاديث ، لا أن قيدت بالتصميم كما في حديث خريم ، ويؤيد الأول حديث أبي ذر عند مسلم أن الكف عن الشر صدقة .

**قوله ( كتبها الله له )** أي للذي هم بالحسنة ( عنده ) أي عند الله ( حسنة كاملة ) كذا ثبت في حديث ابن عباس دون حديث أبي هريرة وغيره وصف الحسنة بكونها كاملة ، وكذا قوله « عنده » وفيهما نوعان من التأكيد : فأما العندية فإشارة إلى الشرف ، وأما الكمال فإشارة إلى رفع توهم نقصها لكونها نشأت عن الهم المجرد . فكأنه قيل بل هي كاملة لا نقص فيها . قال النووي : أشار بقوله « عنده » إلى مزيد الاعتناء به ، وبقوله « كاملة » إلى تعظيم الحسنة وتأكيد أمرها ، وعكس ذلك في السيئة فلم يصفها بكاملة بل أكدها بقوله « واحدة » إشارة إلى تخفيفها مبالغة في الفضل والإحسان . ومعنى قوله : « كتبها الله » أمر الحفظة بكتابتها بدليل حديث أبي هريرة الآتي في التوحيد بلفظ : « إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة فلا تكتبوها عليه حتى يعملها » وفيه دليل على أن الملك يطلع على ما في قلب الآدمي إما بإطلاع الله إياه أو بأن يخلق له علماً يدرك به ذلك ، ويؤيد الأول ما أخرجه ابن أبي الدنيا عن أبي عمران الجوني قال : « ينادي الملك اكتب لفلان كذا وكذا ، فيقول يارب إنه لم يعمل ، فيقول إنه نواه » وقيل بل يمجّد الملك للهم بالسيئة رائحة خبيثة وبالحسنة رائحة طيبة ، وأخرج ذلك الطبري عن أبي معشر المدني ، وجاء مثله عن سفيان بن عيينة ورأيت في شرح مغلطاي أنه ورد مرفوعاً ، قال الطوفي إنما كتبت الحسنة بمجرد الإرادة لأن إرادة الخير سبب إلى العمل وإرادة الخير خير لأن إرادة الخير من عمل القلب ، واستشكل بأنه إذا كان كذلك فكيف لا تضاعف لعموم قوله : ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾ وأجيب بحمل الآية على

عمل الجوارح والحديث على الهم المجرد واستشكل أيضاً بأن عمل القلب إذا اعتبر في حصول الحسنة فكيف لم يعتبر في حصول السيئة ؟ وأجيب بأن ترك عمل السيئة التي وقع الهم بها يكفرها لأنه قد نسخ قصده السيئة وخالف هواه ، ثم إن ظاهر الحديث حصول الحسنة بمجرد الترك سواء كان ذلك مانع أم لا ، ويتجه أن يقال : يتفاوت عظم الحسنة بحسب المانع فإن كان خارجياً مع بقاء قصد الذي هم بفعل الحسنة فهي عظيمة القدر ، ولا سيما إن قارنها ندم على تفويتها واستمرت النية على فعلها عند القدرة ، وإن كان الترك من الذي هم من قبل نفسه فهي دون ذلك إلا إن قارنها قصد الإعراض عنها جملة والرغبة عن فعلها ، ولا سيما إن وقع العمل في عكسها كأن يريد أن يتصدق بدرهم مثلاً فصرفه بعينه في معصية ، فالذي يظهر في الأخير أن لا تكتب له حسنة أصلاً ، وأما ما قبله فعلى الاحتمال . واستدل بقوله حسنة كاملة على أنها تكتب حسنة مضاعفة لأن ذلك هو الكمال لكنه مشكل يلزم منه مساواة من نوى الخير بمن فعله في أن كلا منهما يكتب له حسنة . وأجيب بأن التضعيف في الآية يقتضى اختصاصه بالعامل لقوله تعالى : ﴿ من جاء بالحسنة ﴾ والجمي بها هو العمل وأما النوى فإنما ورد أنه يكتب له حسنة ومعناه يكتب له مثل ثواب الحسنة ، والتضعيف قدر زائد على أصل الحسنة ، والعلم عند الله تعالى .

**قوله ( فإن هم بها وعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات )** يؤخذ منه رفع توهم أن حسنة الإرادة تضاف إلى عشرة التضعيف فتكون الجملة إحدى عشرة على ما هو ظاهر رواية جعفر بن سليمان عند مسلم ولفظه : « فإن عملها كتبت له عشر أمثالها » وكذا في حديث أبي هريرة وفي بعض طرقه احتمال ، ورواية عبد الوارث في الباب ظاهرة فيما قلته وهو المعتمد ، قال ابن عبد السلام في أماليه : معنى الحديث إذا هم بحسنة فإن كتبت له حسنة عملها كملت له عشرة لأنها تأخذ بقيد كونها قد هم بها ، وكذا السيئة إذا عملها لا تكتب واحدة اللهم وأخرى للعمل بل تكتب واحدة فقط . قلت : الثاني صريح في حديث هذا الباب ، وهو مقتضى كونها في جميع الطرق لا تكتب بمجرد الهم ، وأما حسنة الهم بالحسنة فالاحتمال قائم ، وقوله بقيد كونها قد هم بها يعكس عليه من عمل حسنة بغتة من غير أن يسبق له أنه هم بها فإن قضية كلامه أنه يكتب له تسعة وهو خلاف ظاهر الآية ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾ فإنه يتناول من هم بها ومن لم يهم ، والتحقيق أن حسنة من هم بها تدرج في العمل في عشرة العمل لكن تكون حسنة من هم بها أعظم قدراً ممن لم يهم بها ، والعلم عند الله تعالى .

**قوله ( إلى سبعمائة ضعف )** الضعف في اللغة المثل ، والتحقيق أنه اسم يقع على العدد بشرط أن يكون معه عدد آخر ، فإذا قيل ضعف العشرة فهم أن المراد عشرون ، ومن ذلك لو أقر بأن له عندى ضعف درهم لزمه درهمان أو ضعفى درهم لزمه ثلاثة .

**قوله ( إلى أضعاف كثيرة )** لم يقع في شيء من طرق حديث أبي هريرة « إلى أضعاف كثيرة » إلا في حديثه الماضي في الصيام فإن في بعض طرقه عند مسلم « إلى سبعمائة ضعف إلى ما شاء الله » وله من حديث أبي ذر رفعه « يقول الله من عمل حسنة فله عشر أمثالها وأزيد » وهو بفتح الهمزة وكسر الزاى ، وهذا يدل على أن تضعيف حسنة العمل إلى عشرة مجزوم به وما زاد عليها جائز وقوعه بحسب الزيادة في الإخلاص وصدق العزم وحضور القلب وتعدى النفع كالصدقة الجارية والعلم النافع والسنة الحسنة وشرف العمل ونحو ذلك ، وقد قيل إن العمل الذى يضاعف إلى سبعمائة خاص بالنفقة في سبيل الله ، وتمسك قائله بما في حديث خريم بن فاتك المشار إليه قريباً رفعه « من هم بحسنة فلم يعملها » فذكر الحديث وفيه « ومن عمل حسنة كانت له بعشر أمثالها ، ومن

أنفق نفقة في سبيل الله كانت له بسبعمائة ضعف « وتعقب بأنه صريح في أن النفقة في سبيل الله تضاعف إلى سبعمائة وليس فيه نفى ذلك عن غيرها صريحاً ، ويدل على التعميم حديث أبي هريرة الماضي في الصيام « كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف » الحديث واختلف في قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ يضاعف لمن يشاء ﴾ هل المراد المضاعفة إلى سبعمائة فقط أو زيادة على ذلك ؟ فالأول هو المحقق من سياق الآية والثاني محتمل ، ويؤيد الجواز سعة الفضل .

قوله ( ومن هم بسيئة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة ) المراد بالكمال عظم القدر كما تقدم لا التضعيف إلى العشرة ، ولم يقع التقييد بكاملة في طرق حديث أبي هريرة ، وظاهر الإطلاق كتابة الحسنة بمجرد الترك ، لكنه قيده في حديث الأعرج عن أبي هريرة كما سيأتي في كتاب التوحيد ولفظه « إذا أراد عبد أن يعمل سيئة فلا تكتبها عليه حتى يعملها ، فإن عملها فاكتبها له بمثلها ، وإن تركها من أجل فاكتبها له حسنة » وأخرجه مسلم من هذا الوجه ، لكن لم يقع عنده « من أجل » ووقع عنده من طريق همام عن أبي هريرة « وإن تركها فاكتبها له حسنة ، إنما تركها من جرائ » بفتح الجيم وتشديد الراء بعد الألف ياء المتكلم وهي بمعنى من أجل ، ونقل عياض عن بعض العلماء أنه حمل حديث ابن عباس على عمومته ، ثم صوب حمل مطلقه على ما قيد في حديث أبي هريرة . قلت : ويحتمل أن تكون حسنة من ترك بغير استحضار ما قيد به دون حسنة الآخر لما تقدم أن ترك المعصية كف عن الشر والكف عن الشر خير ، ويحتمل أيضاً أن يكتب لمن هم بالمعصية ثم تركها حسنة مجردة ، فإن تركها من مخافة ربه سبحانه كتبت حسنة مضاعفة . وقال الخطاى : محل كتابة الحسنة على الترك أن يكون التارك قد قدر على الفعل ثم تركه ، لأن الإنسان لا يسمى تاركاً إلا مع القدرة ، ويدخل فيه من حال بينه وبين حرصه على الفعل مانع كأن يمشى إلى امرأة ليزنى بها مثلاً فيجد الباب مغلقاً ويتعسر فتحه ، ومثله من تمكن من الزنا مثلاً فلم ينتشر أو طرقه ما يخاف من أذاه عاجلاً . ووقع في حديث أبي كبشة الأنماري ما قد يعارض ظاهر حديث الباب ، وهو ما أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه بلفظ « إنما الدنيا لأربعة » فذكر الحديث وفيه « وعبد رزقه الله مالاً ولم يرزقه علماً فهو يعمل في ماله بغير علم لا يتقى فيه ربه ولا يصل فيه رحمه ولا يرى الله فيه حقاً ، فهذا بأخبث المنازل . ورجل لم يرزقه الله مالاً ولا علماً فهو يقول : لو أن لي مالاً لعملت فيه بعمل فلان ، فهما في الوزر سواء » ف قيل الجمع بين الحديثين بالتنزيل على حالتين ، فتحمل الحالة الأولى على من هم بالمعصية هم مجرداً من غير تصميم ، والحالة الثانية على من صمم على ذلك وأصر عليه . وهو موافق لما ذهب إليه الباقلاني وغيره ؛ قال المازرى : ذهب ابن الباقلاني يعني ومن تبعه إلى أن من عزم على المعصية بقلبه ووطن عليها نفسه أنه يأثم ، وحمل الأحاديث الواردة في العفو عمن هم بسيئة ولم يعملها على الحقاير الذي يمر بالقلب ولا يستقر . قال المازرى : وخالفه كثير من الفقهاء والحديثين والمتكلمين ونقل ذلك عن نص الشافعى ، ويؤيده قوله في حديث أبي هريرة فيما أخرجه مسلم من طريق همام عنه بلفظ « فأنا أغفرها له ما لم يعملها » فإن الظاهر أن المراد بالعمل هنا عمل الجارحة بالمعصية المهموم به . وتعقبه عياض بأن عامة السلف وأهل العلم على ما قال ابن الباقلاني لاتفاقهم على المؤاخظة بأعمال القلوب ، لكنهم قالوا : إن العزم على السيئة يكتب سيئة مجردة لا السيئة التي هم أن يعملها ، كمن يأمر بتحصيل معصية ثم لا يفعلها بعد حصولها فإنه يأثم بالأمر المذكور لا بالمعصية وما يدل على ذلك حديث « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار ، قيل هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : إنه كان حريصاً على قتل صاحبه » وسيأتي سياقه وشرحه في كتاب الفتن ، والذي يظهر أنه من هذا الجنس وهو أنه يعاقب على عزمه بمقدار ما يستحقه ولا يعاقب عقاب من باشر

القتل حساً . وهنا قسم آخر وهو من فعل المعصية ولم يتب منها ثم هم أن يعود إليها فإنه يعاقب على الإصرار كما جزم به ابن المبارك وغيره في تفسير قوله تعالى ﴿ ولم يصروا على ما فعلوا ﴾ ويؤيده أن الإصرار معصية اتفاقاً ، فمن عزم على المعصية وصمم عليها كتبت عليه سيئة ، فإذا عملها كتبت عليه معصية ثانية . قال النووي : وهذا ظاهر حسن لا مزيد عليه ، وقد تظاهرت نصوص الشريعة بالمؤاخظة على عزم القلب المستقر كقوله تعالى ﴿ إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة ﴾ الآية ، وقوله ﴿ اجتنبوا كثيراً من الظن ﴾ وغير ذلك . وقال ابن الجوزي : إذا حدث نفسه بالمعصية لم يؤاخذ فإن عزم وصمم زاد على حديث النفس وهو من عمل القلب . قال : والدليل على التفريق بين الهم والعزم أن من كان في الصلاة فوق في خاطره أن يقطعها لم تنقطع ، فإن صمم على قطعها بطلت . وأجيب عن القول الأول بأن المؤاخظة على أعمال القلوب المستقلة بالمعصية لا تستلزم المؤاخظة على عمل القلب بقصد معصية الجارحة إذا لم يعمل المقصود ، للفرق بين ما هو بالقصد وما هو بالوسيلة . وقسم بعضهم ما يقع في النفس أقساماً يظهر منها الجواب عن الثاني ، أضعفها أن يخطر له ثم يذهب في الحال ، وهذا من الوسوسة وهو معفو عنه وهو دون التردد ، وفوقه أن يتردد فيه فيهم به ثم ينفر عنه فيتركه ثم يهم به ثم يترك كذلك ولا يستمر على قصده ، وهذا هو التردد فيعفى عنه أيضاً ، وفوقه أن يميل إليه ولا ينفر عنه لكن لا يصمم على فعله وهذا هو الهم فيعفى عنه أيضاً ، وفوقه أن يميل إليه ولا ينفر منه بل يصمم على فعله فهذا هو العزم وهو منتهى الهم ، وهو على قسمين : القسم الأول أن يكون من أعمال القلوب صرفاً كالشك في الوجدانية أو النبوة أو البعث فهذا كفر ويعاقب عليه جزماً ، ودونه المعصية التي لا تصل إلى الكفر كمن يحب ما يبغض الله ويبغض ما يحبه الله ويحب للمسلم الأذى بغير موجب لذلك فهذا يأثم ، ويلتحق به الكبر والعجب والبغى والمكر والحسد ، وفي بعض هذا خلاف . فعن الحسن البصري أن سوء الظن بالمسلم وحسده معفو عنه وحملوه على ما يقع في النفس مما لا يقدر على دفعه . لكن من يقع له ذلك مأمور بمجاهدته النفس على تركه والقسم الثاني أن يكون من أعمال الجوارح كالزنا والسرقه فهو الذي وقع فيه النزاع ، فذهبت طائفة إلى عدم المؤاخظة بذلك أصلاً ، ونقل عن نص الشافعي ، ويؤيده ما وقع في حديث خريم بن فاتك المنبه عليه قبل فإنه حيث ذكر الهم بالحسنة قال : علم الله أنه أشعرها قلبه وحرص عليها ، وحيث ذكر الهم بالسيئة لم يقيد بشيء بل قال فيه : ومن هم بسيئة لم تكتب عليه ، والمقام مقام الفضل فلا يليق التحجير فيه . وذهب كثير من العلماء إلى المؤاخظة بالعزم المصمم ، وسأل ابن المبارك سفيان الثوري : أيؤاخذ العبد بما يهم به ؟ قال : إذا جزم بذلك . واستدل كثير منهم بقوله تعالى ﴿ ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ﴾ وحملوا حديث أبي هريرة الصحيح المرفوع « إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم » على الخطرات كما تقدم . ثم افترق هؤلاء فقالت طائفة : يعاقب عليه صاحبه في الدنيا خاصة بنحو الهم والغم ، وقالت طائفة : بل يعاقب عليه يوم القيامة لكن بالعتاب لا بالعذاب ، وهذا قول ابن جريج والريعي بن أنس وطائفة ونسب ذلك إلى ابن عباس أيضاً ، واستدلوا بحديث النجوى الماضي شرحه في « باب ستر المؤمن على نفسه » من كتاب الأدب ، واستثنى جماعة ممن ذهب إلى عدم مؤاخظة من وقع منه الهم بالمعصية ما يقع في الحرم المكي ولو لم يصمم لقوله تعالى ﴿ ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم ﴾ ذكره السدي في تفسيره عن مرة عن ابن مسعود ، وأخرجه أحمد من طريقه مرفوعاً ، ومنهم من رجحه موقوفاً ، ويؤيد ذلك أن الحرم يجب اعتقاد تعظيمه فمن هم بالمعصية فيه خالف الواجب بانتهاك حرمة ، وتعب هذا البحث بأن تعظيم الله أكد من تعظيم الحرم ومع ذلك فمن هم بمعصيته لا يؤاخذ فكيف يؤاخذ بما دونه ؟ ويمكن أن يجاب عن هذا بأن انتهاك حرمة الحرم بالمعصية تستلزم انتهاك حرمة الله لأن تعظيم الحرم من تعظيم الله

فصارت المعصية في الحرم أشد من المعصية في غيره وإن اشترك الجميع في ترك تعظيم الله تعالى ، نعم من هم بالمعصية قاصداً الاستخفاف بالحرم عصى ، ومن هم بمعصية الله قاصداً الاستخفاف بالله كفر ، وإنما المعفو عنه من هم بمعصية ذاهلاً عن قصد الاستخفاف ، وهذا تفصيل جيد ينبغي أن يستحضر عند شرح حديث « لا يزني الزاني وهو مؤمن » . وقال السبكي الكبير : الهاجس لا يؤاخذ به إجماعاً ، والخطر وهو جريان ذلك الهاجس وحديث النفس لا يؤاخذ بهما للحديث المشار إليه ، والهم وهو قصد فعل المعصية مع التردد لا يؤاخذ به لحديث الباب ، والعزم — وهو قوة ذلك القصد أو الجزم به ورفع التردد — قال المحققون يؤاخذ به ، وقال بعضهم لا واحتج بقول أهل اللغة : هم بالشئ عزم عليه ، وهذا لا يكفي ، قال : ومن أدلة الأول حديث « إذا التقى المسلمان بسيفيهما » الحديث ، وفيه أنه كان حريصاً على قتل صاحبه فعلم بالحرص ، واحتج بعضهم بأعمال القلوب ولا حجة معه لأنها على قسمين : أحدهما لا يتعلق بفعل خارجي وليس البحث فيه ، والثاني يتعلق بالملتقين عزم كل منهما على قتل صاحبه واقترب بعزمه فعل بعض ما عزم عليه وهو شهر السلاح وإشارته به إلى الآخر فهذا الفعل يؤاخذ به سواء حصل القتل أم لا . انتهى . ولا يلزم من قوله « فالقاتل والمقتول في النار » أن يكونا في درجة واحدة من العذاب بالاتفاق .

**قوله ( فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له سيئة واحدة )** في رواية الأعرج « فاكتبها له بمثلها » وزاد مسلم في حديث أبي ذر « فجزاؤه بمثلها أو أغفر » وله في آخر حديث ابن عباس أو « يمحوها » والمعنى أن الله يمحوها بالفضل أو بالتوبة أو بالاستغفار أو بعمل الحسنة التي تكفر السيئة ، والأول أشبه لظاهر حديث أبي ذر ، وفيه رد لقول من ادعى أن الكبائر لا تغفر إلا بالتوبة ، ويستفاد من التأكيد بقوله « واحدة » أن السيئة لا تضاعف كما تضاعف الحسنة ، وهو على وفق قوله تعالى ﴿ فلا يجزى إلا مثلها ﴾ قال ابن عبد السلام في أماليه : فائدة التأكيد دفع توهم من يظن أنه إذا عمل السيئة كتبت عليه سيئة العمل وأضيفت إليها سيئة الهم ، وليس كذلك إنما يكتب عليه سيئة واحدة . وقد استثنى بعض العلماء وقوع المعصية في الحرم المكي . قال إسحق بن منصور : قلت لأحمد هل ورد في شيء من الحديث أن السيئة تكتب بأكثر من واحدة ؟ قال : لا ، ما سمعت إلا بمكة لتعظيم البلد . والجمهور على التعميم في الأزمنة والأمكنة لكن قد يتفاوت بالعظم ، ولا يرد على ذلك قوله تعالى ﴿ من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين ﴾ لأن ذلك ورد تعظيماً لحق النبي صلى الله عليه وسلم لأن وقوع ذلك من نسائه يقتضى أمراً زائداً على الفاحشة وهو أذى النبي صلى الله عليه وسلم ، وزاد مسلم بعد قوله « أو يمحوها » : « ولا يهلك على الله إلا هالك » أى من أصر على التجري على السيئة عزماً وقولاً وفعلاً وأعرض عن الحسنات همأً وقولاً وفعلاً ، قال ابن بطال : في هذا الحديث بيان فضل الله العظيم على هذه الأمة لأنه لولا ذلك كاد لا يدخل أحد الجنة ، لأن عمل العباد للسيئات أكثر من عملهم الحسنات ؛ ويؤيد ما دل عليه حديث الباب من الإثابة على الهم بالحسنة وعدم المؤاخظة على الهم بالسيئة قوله تعالى ﴿ لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ﴾ إذ ذكر في السوء الافتعال الذي يدل على المعالجة والتكليف فيه بخلاف الحسنة ، وفيه ما يترتب للعبد على هجران لذته وترك شهوته من أجل ربه رغبة في ثوابه ورهبة من عقابه ، واستدل به على أن الحفظة لا تكتب المباح للتعميد بالحسنات والسيئات ، وأجاب بعض الشراح بأن بعض الأئمة عد المباح من الحسن ، وتعقب بأن الكلام فيما يترتب على فعله حسنة وليس المباح ولو سمي حسناً كذلك ، نعم قد يكتب حسنة بالنية وليس البحث فيه ، وقد تقدم في « باب حفظ اللسان » قريباً شيء من ذلك ، وفيه أن الله سبحانه وتعالى بفضله وكرمه جعل العدل في السيئة والفضل في الحسنة فضاعف الحسنة ولم يضاعف السيئة بل أضاف فيها

إلى العدل الفضل فأدارها بين العقوبة والعفو بقوله : « كُتِبَ لَهُ وَاحِدَةٌ أَوْ يَمْحُوهَا » ويقول : « فجزاؤه بمثلها أو أغفر » وفي هذا الحديث رد على الكعبي في زعمه أن ليس في الشرع مباح بل الفاعل إما عاص وإما مثاب ، فمن اشتغل عن المعصية بشيء فهو مثاب ، وتعقبوه بما تقدم أن الذي يثاب على ترك المعصية هو الذي يقصد بتركها رضا الله كما تقدمت الإشارة إليه ، وحكى ابن التين أنه يلزمه أن الرأى مثلاً مثاب لاشتغاله بالزنا عن معصية أخرى ولا يخفى ما فيه .

### باب مَا يُتَّقَى مِنْ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ

[٦٤٩٢] ٦٢٦٦- نا أبو الوليد قال نا مهدي عن غيلان عن أنس قال : إِنَّكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالاً هِيَ أَدْقُ فِي أَعْيُنِكُمْ مِنَ الشَّعْرِ ، إِنْ كُنَّا نَعُدُّهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوَبَقَاتِ . قال أبو عبد الله : يعني المهلكات .

قوله ( باب ما يتقى من محقرات الذنوب ) التعبير بالمحقرات وقع في حديث سهل بن سعد رفعه « إياكم ومحقرات الذنوب فإنما مثل محقرات الذنوب كمثل قوم نزلوا بطن واد فجاء ذا يعود وجاء ذا يعود حتى جمعوا ما أنضجوا به خبزهم ، وإن محقرات الذنوب متى يؤخذ بها صاحبها تهلكه » أخرجه أحمد بسند حسن ، ونحوه عند أحمد والطبراني من حديث ابن مسعود ، وعند النسائي وابن ماجه عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : يا عائشة إياك ومحقرات الذنوب فإن لها من الله طالباً » وصححه ابن حبان .

قوله ( مهدي ) هو ابن ميمون ، وغيلان بمعجمة ثم تحتانية وزن عجلان هو ابن جامع والسند كله بصريون . قوله ( هي أدق ) أفعل تفضيل من الدقة بكسر الدال إشارة إلى تحقيرها وتهوينها ، وتستعمل في تدقيق النظر في العمل والإيمان فيه أى تعملون أفعالاً تحسبونها هينة وهي عظيمة أو تؤول إلى العظم .

قوله ( إن كنا نعدّها ) كذا للأكثر بلام التأكيد ، وفي رواية أرى ذر عن السرخسي والمستملى بخذفها ونحوه الضمير أيضاً ولفظهما « إن كنا نعد » وله عن الكشميهني « إن كنا نعدّها » وإن مخففة من الثقيلة وهي للتأكيد .

قوله ( من الموبقات ) بموحدة وقاف ، وسقط لفظ « من » للسرخسي والمستملى أيضاً .

قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ( يعني بذلك المهلكات ) أى الموبقة هي المهلكة ، ووقع للإسماعيل من طريق إبراهيم بن الحجاج عن مهدي « كنا نعدّها ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكبائر » وكأنه ذكره بالمعنى . وقال ابن بطال : المحقرات إذا كثرت صارت كباراً مع الإصرار ، وقد أخرج أسد بن موسى في الزهد عن أبي أيوب الأنصاري قال : « إن الرجل يعمل الحسنة فيثق بها وينسى المحقرات فيلقى الله وقد أحاطت به ، وإن الرجل يعمل السيئة فلا يزال منها مشفقاً حتى يلقى الله آمناً » .

### باب الْأَعْمَالِ بِالْخَوَاتِيمِ ، وَمَا يُخَافُ مِنْهَا

[٦٤٩٣] ٦٢٦٧- حدثنا علي بن عياش قال نا أبو غسان قال نا أبو حازم عن سهل بن سعد الساعدي قال : نظر النبي صلى الله عليه إلى رجلٍ يقاتل المشركين - وكان من أعظم المسلمين غناء عنهم - فقال : « مَنْ



أحبُّ أن ينظرَ إلى رجلٍ من أهل النارِ فليَنظرَ إلى هذا» ، فتبعه رجلٌ ، فلم يزلْ على ذلك حتى جرحَ ، فاستعجلَ الموتَ فقال بذُبابَةٍ سيفه فوضعه بينَ ثدييه فتحاملَ عليه حتى خرجَ من بينَ كتفيه ، فقال النبيُّ صلى الله عليه : « إنَّ العبدَ ليعملُ - فيما يرى الناسُ - عملَ أهلِ الجنةِ ، وإنَّه لمن أهلِ النارِ ، ويعملُ - فيما يرى الناسُ - عملَ أهلِ النارِ وهو من أهلِ الجنةِ ، وإنما الأعمالُ بخواتيمِها » .

**قوله ( باب الأعمال بالخواتيم وما يخاف منها )** ذكر فيه حديث سهل بن سعد في قصة الذي قتل نفسه وفي آخره « وإنما الأعمال بالخواتيم » وتقدم شرح القصة في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، ويأتى شرح آخره في كتاب القدر إن شاء الله تعالى . وقوله « غناء » بفتح المعجمة بعدها نون ممدود أى كفاية ، وأغنى فلان عن فلان ناب عنه وجرى مجراه . وذبابة السيف حده وطره . قال ابن بطال : في تغيب خاتمة العمل عن العبد حكمة بالغة وتدبير لطيف ، لأنه لو علم وكان ناجياً أعجب وكسل وإن كان هالكاً ازداد عتواً فحجب عنه ذلك ليكون بين الخوف والرجاء ، وقد روى الطبري عن حفص بن حميد قال : قلت لابن المبارك رأيت رجلاً قتل رجلاً ظلماً فقلت في نفسي أنا أفضل من هذا ، فقال : أملك على نفسك أشد من ذنبه . قال الطبري : لأنه لا يندري ما يؤول إليه الأمر لعل القاتل يتوب فتقبل توبته ، ولعل الذي أنكر عليه يختم له بخاتمة السوء .

### باب العزلة راحة من خلط السوء

[٦٤٩٤] ٦٢٦٨- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال ني عطاء بن يزيد أن أباسعيد حدثه قيل : يا رسول الله ... ح . وقال محمد بن يوسف نا الأوزاعي قال نا الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، أي الناس خير ؟ قال : « رجلٌ جاهد بنفسه وماله ، ورجلٌ في شعب من الشعاب يعبد ربه ويدع الناس من شره » . تابعه النعمان والزبيدي وسليمان بن كثير عن الزهري . وقال معمر عن الزهري عن عطاء - أو عبيد الله - عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه . وقال يونس وابن مسافر ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب عن عطاء عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه عن النبي صلى الله عليه .

[٦٤٩٥] ٦٢٦٩- نا أبو نعيم قال نا الماجشون عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد أنه سمعه يقول : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « يأتي على الناس زمانٌ خيرٌ مال المسلم الغنم يتبع بها شهف الجبال ومواقع القطر ، يفر بدينه من الفتن » .

**قوله ( باب العزلة راحة للمؤمن من خلط السوء )** لفظ هذه الترجمة أثر أخرجه ابن أوى شعبة بسند رجاله ثقات عن عمر أنه قاله ، لكن في سنده انقطاع . وخلط بضم المعجمة وتشديد اللام الأكثر . وهو جمع مستغرب . وذكره الكرماني بلفظ « خلط » بغير ألف وهو بضميتين مخففاً ، كذا ذكره الصغاني في « العباب » قال الخطابي : جمع خليط والخليط يطلق على الواحد كقول الشاعر :

« بان الخليط ولو طرعت ما بانا »

وعلى الجمع كقوله : « إن الخليط أجدوا بين يوم نأوا »  
ويجمع أيضاً على خلط بضممتين مخففاً قال الشاعر : « ضرباً يفرق بين الجيرة الخلط » قال والخلاط بالكسر والتخفيف المخالطة . قلت : فلعله الذى وقع فى هذه الترجمة ، ووقع عند الإسماعيلي « خلطاً » بدل « خلط » وأخرجه الخطايب فى « كتاب العزلة » بلفظ « خليط » وقال ابن المبارك فى « كتاب الرقائق » عن شعبة عن خبيب ابن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم قال قال عمر « خلنوا حظكم من العزلة » وما أحسن قول الجنيد نفع الله ببركته « مكابدة العزلة أيسر من مداراة الخلطة » وقال الخطايب : لو لم يكن فى العزلة إلا السلامة من الغيبة ومن رؤية المنكر الذى لا يقدر على إزالته لكان ذلك خيراً كثيراً . وفى معنى الترجمة ما أخرجه الحاكم من حديث أبي ذر مرفوعاً بلفظ « الوحدة خير من جليس السوء » وسنده حسن ، لكن المحفوظ أنه موقوف عن أبي ذر أو عن أبي الدرداء . وأخرجه ابن أبي عاصم . ثم ذكر فى الباب حديثين :

الأول ، قوله ( وقال محمد بن يوسف ) هو الفريابي ، وقرنه هنا برواية أبي اليمان ، وأفرداها فى الجهاد فساقه على لفظه هناك ، وقد وصله مسلم عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي عن محمد بن يوسف .

قوله ( جاء أعرابي ) تقدم فى أوائل الجهاد أنى لم أقف على اسمه وأن أبا ذر سأل عن ذلك لكن لا يحسن أن يقال فى حقه أعرابي .

قوله ( أى الناس خير ) تقدم فى الجهاد بلفظ « أفضل » وسأذكر له ألفاظاً أخرى .

قوله ( قال رجل جاهد ) هذا لا ينافى جوابه الآخر الماضى فى الإيمان « من سلم الناس من لسانه ويده » ، ولا غير ذلك من الأجوبة المختلفة لأن الاختلاف فى ذلك بحسب اختلاف الأشخاص والأحوال والأوقات كما تقدم تقريره ، وقد تقدم شرح هذا الحديث فى الجهاد .

قوله ( ورجل فى شعب من الشعاب الخ ) هو محمول على من لا يقدر على الجهاد فيستحب فى حقه العزلة ليسلم ويسلم غيره منه ، والذى يظهر أنه محمول على ما بعد عصر النبي صلى الله عليه وسلم . وقوله « يعبد ربه » زاد مسلم من وجه آخر « ويقم الصلاة ويؤتي الزكاة حتى يأتيه اليقين ليس من الناس إلا فى خير » وللنسائي من حديث ابن عباس رفعه « ألا أخبركم بخير الناس ؟ رجل ممسك بعنان فرسه » الحديث ، وفيه « ألا أخبركم بالذى يتلوه ؟ رجل معتزل فى غنيمة يؤدى حق الله فيها » وأخرجه الترمذى واللفظ له وقال حسن ، وقوله هنا « تابعه النعمان » هو ابن راشد الجزري ، ومتابعته وصلها أحمد عن وهب بن جرير حدثنا أى سمعت النعمان بن راشد به .

قوله ( والزبيدي ) هو محمد بن الوليد الشامي ، وطريقه وصلها مسلم أيضاً من رواية يحيى بن حمزة عنه .

قوله ( وسليمان بن كثير ) هو العبدى ، وطريقه وصلها أبو داود عن أبي الوليد الطيالسي عنه بلفظ « سئل أى المؤمنين أكمل إيماناً » .

قوله ( وقال معمر عن الزهري عن عطاء أو عبيد الله ) هو ابن عبد الله بن عتبة كذا بالشك ، وكذا أخرجه أحمد عن عبد الرزاق وقال فى سياقه « معمر يشك » وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حميد عن عبد الرزاق عن معمر فقال « عن عطاء » بغير شك ، وكذا وقع لنا بعلو فى مسند عبد بن حميد ولم يشك .

**قوله ( وقال يونس )** هو ابن يزيد الأيلي وطريقه وصلها الذهلي في « الزهريات » وأخرجه ابن وهب في جامعه عن يونس .

**قوله ( وابن مسافر )** هو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، وطريقه وصلها الذهلي في « الزهريات » من طريق الليث بن سعد عنه .

**قوله ( ويحيى بن سعيد )** هو الأنصارى ، وطريقه وصلها الذهلي أيضاً من طريق سليمان بن بلال عنه .

**قوله ( عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم )** هذا لا يخالف الرواية الأولى ، لأن الذي حفظ اسم الصحابي مقدم على من أبيه ، وقد بينت لفظ معمر ولفظ الزبيدي في كتاب الجهاد .

**الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا الماجشون )** بكسر الجيم وبالشين المعجمة هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة وقد تقدم في علامات النبوة عن أبي نعيم أيضاً ولكن قال فيه « حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة بن الماجشون » فنسبه إلى جده ، ولا مغايرة بين قوله الماجشون وابن الماجشون فإن كلا من عبد الله وأولاده يقال له الماجشون .

**قوله ( عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة )** هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ، وقد روى مالك عنه هذا الحديث وجود نسبه وبينت ذلك في كتاب الإيمان في « باب من الدين الفرار من الفتن » .

**قوله ( عن أبيه )** في رواية يحيى بن سعيد الأنصارى عن عبد الرحمن هذا أنه سمع أباه ، أخرجه أحمد والإسماعيلي .

**قوله ( يأتي على الناس زمان خير مال المسلم الغنم )** كذا أورده هنا ، وفي الكلام حذف تقديره يكون فيه ، وتقدم في علامات النبوة عن أبي نعيم بهذا الإسناد بلفظ « يأتي على الناس زمان يكون الغنم فيه خير مال المسلم » ووقع في رواية مالك « يوشك أن يكون خير مال المسلم الخ » وتقدم إيضاحه . ولفظه هنا صريح في أن المراد بخيرية العزلة أن تقع في آخر الزمان ، وأما زمنه صلى الله عليه وسلم فكان الجهاد فيه مطلوباً حتى كان يجب على الأعيان إذا خرج الرسول صلى الله عليه وسلم غازياً أن يخرج معه إلا من كان معذوراً ؟ وأما من بعده فيختلف ذلك باختلاف الأحوال ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . والشعب بكسر أوله الطريق في الجبل أو الموضع فيه ، وشعب بفتح المعجمة ثم المهملة ثم فاء رأس الجبل وذكر الخطائي في « كتاب العزلة » أن العزلة والاختلاط يختلف باختلاف متعلقاتهما فتحمل الأدلة الواردة في الحض على الاجتماع على ما يتعلق بطاعة الأئمة وأمور الدين وعكسها في عكسه ، وأما الاجتماع والافتراق بالأبدان فمن عرف الاكتفاء بنفسه في حق معاشه ومحافظة دينه فالأولى له الانكفاف عن مخالطة الناس بشرط أن يحافظ على الجماعة والسلام والرد وحقوق المسلمين من العيادة وشهود الجنائز ونحو ذلك ، والمطلوب إنما هو ترك فضول الصحبة لما في ذلك من شغل البال وتضييع الوقت عن المهمات ، ويجعل الاجتماع بمنزلة الاحتياج إلى الغذاء والعشاء فيقتصر منه على ما لا بد له منه فهو أروح للبدن والقلب والله أعلم . وقال القشيري في « الرسالة » : طريق من أثر العزلة أن يعتقد سلامة الناس من شره لا العكس . فإن الأول ينتجه استصغاره نفسه وهي صفة المتواضع ، والثاني شهوده مزية له على غيره وهذه صفة المتكبر

## باب رفع الأمانة

[٦٤٩٦] ٦٢٧٠- نا محمد بن سنان قال نا فليح بن سليمان قال نا هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة ». قال : كيف إضاعتها يا رسول الله ؟ قال : « إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة ».

[٦٤٩٧] ٦٢٧١- نا محمد بن كثير قال نا سفيان قال نا الأعمش عن زيد بن وهب قال نا حذيفة قال نا رسول الله صلى الله عليه حديثين رأيت أحدهما وأنا أنتظر الآخر ، حدثنا أن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال ، ثم علموا من القرآن ، ثم علموا من السنة ، وحدثنا عن رفعها قال : « ينأى الرجل النومة فتقبض الأمانة من قلبه ، فيظل أثرها مثل أثر الوكت ، ثم ينأى النومة فتقبض ، فيبقى أثرها مثل المنجل ، كجمر دخرجته على رجلك فنقط ، فتراه منتبراً وليس فيه شيء . فيصبح الناس يتبايعون ، فلا يكاد أحدهم يؤدّي الأمانة ، فيقال : إن في بني فلان رجلاً أميناً . ويقال للرجل : ما أعقله وما أظرفه وما أجلدّه ، وما في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان . ولقد أتى عليّ زمان ولا أبالي أيكم بايعت ، لئن كان مسلماً ردّه عليّ الإسلام ، وإن كان نصرانياً ردّه عليّ ساعيه . فأما اليوم فما كنت أباع إلا فلاناً وفلاناً ». قال الفربري قال أبو جعفر : حدثت أبا عبد الله فقال : سمعت أحمد بن عاصم يقول سمعت أبا عبد الله قال الأصمعي وأبو عمرو وغيرهما : جذر قلوب الرجال ، الجذر : الأصل من كل شيء . والوكت : أثر الشيء اليسير منه . [الحديث ٦٤٩٧ - طرفاه في : ٧٠٨٦ ، ٧٢٧٦] .

[٦٤٩٨] ٦٢٧٢- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « إنما الناس كالإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلة » .  
**قوله ( باب رفع الأمانة )** هي ضد الخيانة والمراد برفعها إذهابها بحيث يكون الأمين معدوماً أو شبه المعدوم وذكر فيه ثلاثة أحاديث .

الحديث الأول ، **قوله ( حدثنا محمد بن سنان )** بكسر المهملة ونونين ، وقد تقدم في أول كتاب العلم بهذا الإسناد مقروناً برواية محمد بن فليح عن أبيه ، وساقه هناك على لفظه وفيه قصة الأعرابي الذي سأل عن قيام الساعة .

**قوله ( إذا ضيعت الأمانة )** هذا جواب الأعرابي الذي سأل عن قيام الساعة وهو القائل كيف إضاعتها ؟  
**قوله ( إذا أسند )** قال الكرمانى أجاب عن كيفية الإضاعة بما يدل على الزمان لأنه يتضمن الجواب ، لأنه يلزم منه بيان أن كيفيةها هي الإسناد المذكور ، وقد تقدم هناك بلفظ « وسد » مع شرحه ، والمراد من « الأمر » جنس الأمور التي تتعلق بالدين كالخلافة والإمارة والقضاء والإفتاء وغير ذلك ، وقوله « إلى غير أهله » قال الكرمانى : أتى بكلمة « إلى » بدل اللام اليدل على تضمين معنى الإسناد .

**قوله ( فانتظر الساعة )** الفاء للتفريع ، أو جواب شرط محذوف أى إذا كان الأمر كذلك فانتظر ، قال ابن

بطلال : معنى « أسند الأمر إلى غير أهله » أن الأئمة قد ائتمنهم الله على عبادته وفرض عليهم النصيحة لهم ، فينبغى لهم تولية أهل الدين ، فإذا قلدوا غير أهل الدين فقد ضيعوا الأمانة التى قلدهم الله تعالى إياها .

الحديث الثانى حديث حذيفة فى ذكر الأمانة وفى ذكر رفعها ، وسيأتى بسنده ومتمته فى كتاب الفتن ويشريح هناك إن شاء الله تعالى . والجذر بفتح الجيم وكسرهما الأصل فى كل شيء ، والوكت بفتح الواو وسكون الكاف بعدها مشاة أثر النار ونحوه ، والمجل بفتح الميم وسكون الجيم بعدها لام هو أثر العمل فى الكف ، والمتبر بنون ثم مشاة مفتوحة ثم موحدة مكسورة وهو المتلفظ .

**قوله ( ولا يكاد أحدهم )** فى رواية الكشمينى « أخذ » بغير ضمير .

**قوله ( من إيمان )** قد يفهم منه أن المراد بالأمانة فى الحديث الإيمان وليس كذلك بل ذكر ذلك لكونها لازمة الإيمان .

**قوله ( بايعت )** قال الخطاى : تأوله بعض الناس على بيعة الخلافة ، وهذا خطأ ، وكيف يكون وهو يقول إن كان نصرانيا رده على ساعيه فهل يبايع النصرانى على الخلافة ؟ وإنما أراد مبايعة البيع والشراء .

**قوله ( رده على الإسلام )** فى رواية المستملى « بالإسلام » بزيادة موحدة .

**قوله ( نصرانياً رده على ساعيه )** أى واليه الذى أقيم عليه لينصف منه ، وأكثر ما يستعمل الساعى فى ولاية الصدقة ، ويحتمل أن يراد به هنا الذى يتولى قبض الجزية .

**قوله ( إلا فلاناً وفلاناً )** يحتمل أن يكون ذكره بهذا اللفظ ، ويحتمل أن يكون سمي اثنين من المشهورين بالأمانة إذ ذاك فأبهمهما الراوى ، والمعنى لست أثق بأحد آتمنه على بيع ولا شراء إلا فلاناً وفلاناً .

**قوله ( قال الفربرى )** ثبت ذلك فى رواية المستملى وحده ، وأبو جعفر الذى روى عنه هنا هو محمد بن أبى حاتم البخارى وراق البخارى أى ناسخ كتبه ، وقوله « حدثت أبا عبد الله » يريد البخارى وحذف ما حدثه به لعدم احتياجه له حيثئذ ، وقوله « فقال سمعت » القائل هو البخارى وشيخه أحمد بن عاصم هو البلخى ، وليس له فى البخارى إلا هذا الموضع ، وأخرج عنه البخارى فى الأدب المفرد .

**قوله ( سمعت أبا عبيد )** هو القاسم بن سلام المشهور صاحب كتاب « غريب الحديث » وغيره من التصانيف ، وليس له فى البخارى إلا هذا الموضع ، وكذا الأصمعى وأبو عمرو . وقوله « قال الأصمعى » هو عبد الملك بن قريب ، وأبو عمرو هو ابن العلاء .

**قوله ( وغيرها )** ذكره الإسماعيل عن سفيان الثورى بعد أن أخرج الحديث من طريق عبد الله بن الوليد العدنى عن سفيان الثورى ، ثم قال فى آخره « قال سفيان الجذر الأصل »

**قوله ( الجذر الأصل من كل شيء )** اتفقوا على التفسير ، ولكن عند أبى عمرو أن الجذر بكسر الجيم وعند الأصمعى بفتحها .

**قوله ( والوكت أثر الشيء اليسير منه )** هذا من كلام أبى عبيد أيضاً وهو أخص مما تقدم لتقييده باليسير .

الحديث الثالث حديث ابن عمر ، وسنده معلود فى أصح الأسانيد

قوله ( إنما الناس كإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلة ) في رواية مسلم من طريق معمر عن الزهري « تجدون الناس كإبل مائة لا يجد الرجل فيها راحلة » فعلى أن الرواية بغير ألف ولام وبغير تكاد فالمعنى لا تجد في مائة إبل راحلة تصلح للركوب ، لأن الذي يصلح للركوب ينبغي أن يكون وطيباً سهلاً الانقياد ، وكذا لا تجد في مائة من الناس من يصلح للصحبة بأن يعاون رفيقه ويلين جانبه ، والرواية بإثبات « لا تكاد » أولى لما فيها من زيادة المعنى ومطابقة الواقع ، وإن كان معنى الأول يرجع إلى ذلك ، ويحمل النفي المطلق على المبالغة وعلى أن النادر لا حكم له . وقال الخطاطي : العرب تقول للمائة من الإبل إبل يقولون لفلان إبل أى مائة بعير ، ولفلان إبلان أى مائتان . قلت : فعلى هذا فالرواية التي بغير ألف ولام يكون قوله مائة تفسيراً لقوله إبل ، لأن قوله كإبل أى كإماتة بعير ، ولما كان مجرد لفظ إبل ليس مشهور الاستعمال في المائة ذكر المائة توضيحاً ورفعاً للإلباس ، وأما على رواية البخاري فاللام للجنس . وقال الراغب : الإبل اسم مائة بعير ، فقوله كإبل المائة المراد به عشرة آلاف لأن التقدير كالمائة المائة انتهى . والذي يظهر على تسليم قوله لا يلزم ما قال إن المراد عشرة آلاف ؛ بل المائة الثانية للتأكيد . قال الخطاطي : تأولوا هذا الحديث على وجهين : أحدهما أن الناس في أحكام الدين سواء لا فضل فيها لشريف على مشروف ولا لرفيع على وضع كإبل المائة التي لا يكون فيها راحلة وهي التي ترحل لتركب ، والراحلة فاعلة بمعنى مفعولة أى كلها حمولة تصلح للحمل ولا تصلح للرحل والركوب عليها . والثاني أن أكثر الناس أهل نقص : وأما أهل الفضل فعددهم قليل جداً ، فهم بمنزلة الراحلة في الإبل الحمولة ، ومنه قوله تعالى ﴿ ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ . قلت : وأورد البيهقي هذا الحديث في كتاب القضاء في تسوية القاضى بين الخصمين أخذاً بالتأويل الأول ، ونقل عن ابن قتيبة أن الراحلة هي النجبية المختارة من الإبل للركوب ، فإذا كانت في إبل عرفت ، ومعنى الحديث أن الناس في النسب كإبل المائة التي لا راحلة فيها ، فهي مستوية . وقال الأزهرى : الراحلة عند العرب الذكر النجيب والأنثى النجبية ، والهاء في الراحلة للمبالغة . قال : وقول ابن قتيبة غلط والمعنى أن الزاهد في الدنيا الكامل فيه الراغب في الآخرة قليل كقلة الراحلة في الإبل . وقال النووي . هذا أجود وأجود منهما قول آخرين إن المرضى الأحوال من الناس الكامل الأوصاف قليل . قلت : هو الثاني ، إلا أنه خصصه بالزاهد ، والأولى تعميمه كما قال الشيخ . وقال القرطبي : الذي يناسب التمثيل أن الرجل الجواد الذي يحمل أثقال الناس والحمالات عنهم ويكشف كربهم عزيز الوجود كالراحلة في الإبل الكثيرة . وقال ابن بطال : معنى الحديث أن الناس كثير والمرضى منهم قليل ، وإلى هذا المعنى أوماً البخاري بإدخاله في « باب رفع الأمانة » لأن من كانت هذه صفته فالاختيار عدم معاشرته . وأشار ابن بطال إلى أن المراد بالناس في الحديث من يأتي بعد القرون الثلاثة الصحابة والتابعين وتابعيهم حيث يصيرون يخونون ولا يؤمنون . ونقل الكرماني هذا عن مغلطاي ظناً منه أنه كلامه لكونه لم يعزه فقال : لا حاجة إلى هذا التخصيص ، لاحتمال أن يراد أن المؤمنين قليل بالنسبة للكفار والله أعلم .

### باب الرياء والسُّمعة

[٦٤٩٩] ٦٢٧٣- فامسدد قال نا يحيى عن سفيان قال نا سلمة بن كهيل... ح. ونا أبو نعيم قال نا سفيان عن سلمة قال سمعت جندباً يقول : قال النبي صلى الله عليه - ولم أسمع أحداً يقول : قال النبي صلى الله عليه غيره ، فدنوت منه فسمعتة يقول : قال النبي صلى الله عليه - « من سمع سمع الله به ، ومن يرائي يرائي الله به » . [الحديث ٦٤٩٩ - طرفه في : ٧١٥٢] .

**قوله ( باب الرياء والسمعة )** الرياء بكسر الراء وتخفيف التحتانية والمد وهو مشتق من الرؤية والمراد به إظهار العبادة لقصد رؤية الناس لها فيحمدوا صاحبها ، والسمعة بضم المهملة وسكون الميم مشتقة من سمع ، والمراد بها نحو ما في الرياء لكنها تتعلق بحاسة السمع والرياء بحاسة البصر . وقال الغزالي : المعنى طلب المنزلة في قلوب الناس بأن يريهم الخصال الحمودة ، والمرأى هو العامل . وقال ابن عبد السلام : الرياء أن يعمل لغير الله والسمعة أن يخفى عمله لله ثم يحدث به الناس .

**قوله ( يحیی )** هو ابن سعيد القطان . وسفيان في الطريقين هو الثوري ، والسند الثاني أعلى من الأول ، ولم يكتف به مع علوه لأن في الرواية الأولى مزايا وهي جلالة القطان وما وقع في سياقه من تصريح سفيان بالتحديث ونسبة سلمة شيخ الثوري وهو سلمة بن كهيل بالتصغير ابن حصين الحضرمي ، والسند الثاني كله كوفيون .

**قوله ( ولم أسمع أحداً يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم غيره )** وثبت كذلك عند مسلم في رواية ، وقائل ذلك هو سلمة بن كهيل « ومراده أنه لم يسمع من أحد من الصحابة حديثاً مسنداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلا من جندب وهو ابن عبد الله البجلي الصحابي المشهور وهو من صفار الصحابة . وقال الكرماني : مراده لم يبق من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ غيره في ذلك المكان . قلت : احترز بقوله « في ذلك المكان » عمن كان من الصحابة موجوداً إذ ذاك بغير المكان الذي كان فيه جندب ، وليس كذلك فإن جندباً كان بالكوفة إلى أن مات وكان بها في حياة جندب أبو جحيفة السوائي وكانت وفاته بعد جندب بست سنين ، وعبد الله بن أبي أوفى وكانت وفاته بعد جندب بعشرين سنة ، وقد روى سلمة عن كل منهما فتعين أن يكون مراده أنه لم يسمع منهما ولا من أحدهما ولا من غيرهما ممن كان موجوداً من الصحابة بغير الكوفة بعد أن سمع من جندب الحديث المذكور عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً .

**قوله ( من سمع )** بفتح المهملة والميم الثقيلة والثانية مثلها ، وقوله « ومن يرائى » بضم التحتية والمد وكسر الهززة والثانية مثلها وقد ثبتت الياء في آخر كل منهما أما الأولى فلا إشباع وأما الثانية فكذلك ، أو التقدير فإنه يرائى به الله . ووقع في رواية وكيع عن سفيان عند مسلم « من يسمع يسمع الله به ومن يرائى يرائى الله به » ولابن المبارك في الزهد من حديث ابن مسعود « من سمع سمع الله به ، ومن رأى رأى الله به ، ومن تناول تعاضاً خفضه الله ، ومن تواضع تخشعاً رفعه الله » وفي حديث ابن عباس عند<sup>(١)</sup> « من سمع

سمع الله به ومن رأى رأى الله به » ووقع عند الطبراني من طريق محمد بن جحادة عن سلمة بن كهيل عن جابر في آخر هذا الحديث « ومن كان ذا لسانين في الدنيا جعل الله له لسانين من نار يوم القيامة » قال الخطابي : معناه من عمل عملاً على غير إخلاص وإنما يريد أن يراه الناس ويسمعوه جوزى على ذلك بأن يشهره الله ويفضحه ويظهر ما كان يطنه . وقيل من قصد بعمله الجاه والمنزلة عند الناس ولم يرد به وجه الله فإن الله يجعله حديثاً عند الناس الذين أراد نيل المنزلة عندهم ولا ثواب له في الآخرة ، ومعنى يرائى يطلعهم على أنه فعل ذلك لهم لا لوجهه ، ومنه قوله تعالى ﴿ من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها — إلى قوله — ما كانوا يعملون ﴾ وقيل : المراد من قصد بعمله أن يسمعه الناس ويروه ليعظموه وتعلو منزلته عندهم حصل له ما قصد ، وكان ذلك جزاءه على عمله ؛ ولا يثاب عليه في الآخرة . وقيل المعنى ، من سمع بعيوب الناس وأذاعها أظهر الله عيوبه وسمعه المكروه . وقيل المعنى من نسب إلى نفسه عملاً صالحاً لم يفعله وادعى خيراً لم يصنعه فإن الله يفضحه

ويظهر كذبه ، وقيل المعنى من يرائى الناس بعمله أراه الله ثواب ذلك العمل وحرمة إياه . وقيل معنى سمع الله به شهره أو ملأ أسماع الناس بسوء الثناء عليه في الدنيا أو في القيامة بما ينطوى عليه من خبث السرية ، قلت : ورد في عدة أحاديث التصريح بوقوع ذلك في الآخرة ، فهو المعتمد : فعند أحمد والدارمي من حديث أبى هند الدارى رفعه « من قام مقام رياء وسمعة رأى الله به يوم القيامة وسمع به » ، وللطبراني من حديث عوف بن مالك نحوه ، وله من حديث معاذ مرفوعاً « ما من عبد يقوم في الدنيا مقام سمعة ورياء إلا سمع الله به على رؤوس الخلائق يوم القيامة » وفي الحديث استحباب إخفاء العمل الصالح ، لكن قد يستحب إظهاره ممن يقتدى به على إرادته الاقتداء به ، ويقدر ذلك بقدر الحاجة . قال ابن عبد السلام : يستثنى من استحباب إخفاء العمل من يظهره ليقبلى به أو ليتنفع به ككتابة العلم ، ومنه حديث سهل الماضى في الجمعة « لتأتموا بى وتعلموا صلاتى » قال الطبرى كان ابن عمر وابن مسعود وجماعة من السلف يتجهدون في مساجدهم ويتظاهرون بمحاسن أعمالهم ليقبلى بهم ، قال : فمن كان إماماً يستن بعمله عالماً بما لله عليه قاهراً لشیطانه استوى ما ظهر من عمله وما خفى لصحة قصده ، ومن كان بخلاف ذلك فالإخفاء في حقه أفضل ، وعلى ذلك جرى عمل السلف . فمن الأول حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال « سمع النبی صلی الله عليه وسلم رجلاً يقرأ ويرفع صوته بالذكر فقال إنه أواب قال فإذا هو المقداد بن الأسود » أخرجه الطبرى . ومن الثانى حديث الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة قال « قام رجل يصلى فجهر بالقراءة فقال له النبی صلی الله عليه وسلم : لا تسمعنى وأسمع ربك » أخرجه أحمد وابن أبى خيثمة وسنده حسن .

### باب مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ

[٦٥٠٠] ٦٢٧٤- فاهدية بن خالد قال نا همام قال نا قتادة قال نا أنس عن معاذ بن جبل قال : بينا أنا رديفُ النبي صلى الله عليه ليس بيني وبينه إلا آخرة الرحل فقال : « يا معاذ » ، قلت : لبيك رسول الله ، وسعديك . ثم سار ساعة ، ثم قال : « يا معاذ » ، قلت : لبيك رسول الله وسعديك . ثم سار ساعة ، ثم قال : « يا معاذ بن جبل » ، قلت : لبيك رسول الله وسعديك . قال : « هل تدري ما حق الله على عباده ؟ » قلت : الله ورسوله أعلم . قال : « حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً » . ثم سار ساعة ثم قال : « يا معاذ بن جبل » ، قلت : لبيك رسول الله وسعديك . قال : « هل تدري ما حق العباد على الله إذا فعلوه ؟ » قلت : الله ورسوله أعلم . قال : « حق العباد على الله ألا يعذبهم » .

قوله ( باب من جاهد نفسه في طاعة الله عز وجل ) يعنى بيان فضل من جاهد ، والمراد بالمجاهدة كف النفس عن إرادتها من الشغل بغير العبادة ، وبهذا تظهر مناسبة الترجمة لحديث الباب . وقال ابن بطال : جهاد المرء نفسه هو الجهاد الأكمل ، قال الله تعالى ﴿ وَأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى ﴾ الآية . ويقع بمنع النفس عن المعاصى ، ومنعها من الشبهات ، ومنعها من الإكثار من الشهوات المباحة لتتوفر لها في الآخرة . قلت : ولئلا يعتاد الإكثار فيألفه فيجره إلى الشبهات فلا يأمن أن يقع في الحرام . ونقل القشيري عن شيخه أبى على الدقاق : من لم يكن في بدايته صاحب مجاهدة لم يجد من هذا الطريق شمة . وعن أبى عمرو بن حميد : من كرم عليه دينه هانت عليه نفسه . قال القشيري : أصل مجاهدة النفس فطمها عن المألوفات وحملها على غير هواها . وللنفس صفتان : انهماك في الشهوات ، وامتناع عن الطاعات ، فالمجاهدة تقع بحسب ذلك . قال بعض الأئمة : جهاد النفس داخل في جهاد العدو ، فإن الأعداء ثلاثة : رأسهم الشيطان ، ثم النفس لأنها تدعو إلى



الذات المفضية بصاحبها إلى الوقوع في الحرام الذي يسخط الرب ، والشيطان هو المعين لها على ذلك ويزينه لها . فمن خالف هوى نفسه قمع شيطانه ، فمجاهدته نفسه حملها على اتباع أوامر الله واجتناب نواهيه ، وإذا قوى العبد على ذلك سهل عليه جهاد أعداء الدين ، فالأول الجهاد الباطن والثاني الجهاد الظاهر . وجهاد النفس أربع مراتب : حملها على تعلم أمور الدين ، ثم حملها على العمل بذلك ، ثم حملها على تعليم من لا يعلم ، ثم الدعاء إلى توحيد الله وقتال من خالف دينه وجحد نعمه . وأقوى المعين على جهاد النفس جهاد الشيطان بدفع ما يلقي إليه من الشبهة والشك ، ثم تحسين ما نهى عنه من المحرمات ، ثم ما يفضي الإكثار منه إلى الوقوع في الشبهات ، وتقام ذلك من المجاهدة أن يكون متيقظاً لنفسه في جميع أحواله ، فإنه متى غفل عن ذلك استهواه شيطانه ونفسه إلى الوقوع في المنهيات وبالله التوفيق .

قوله ( همام ) هو ابن يحيى .

قوله ( أنس عن معاذ بن جبل ) هكذا رواه همام عن قتادة ، ومقتضاه التصريح بأنه من مسند معاذ ، وخالفه هشام الدستوائى عن قتادة فقال « عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال — ومعاذ رديفه . على الرجل — يا معاذ » وقد تقدم في أواخر كتاب العلم ومقتضاه أنه من مسند أنس والمعتمد الأول ، ويؤيده أن المصنف أتبع رواية هشام رواية سليمان التيمي عن أنس قال « ذكر لي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ » فدل على أن أنساً لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم واحتمل قوله « ذكر » على البناء للمجهول أن يكون أنس حمله عن معاذ بواسطة أو بغير واسطة ، وقد أشرت في شرحه في العلم إلى احتمال أن يكون أنس حمله عن عمرو بن ميمون الأودى عن معاذ ، أو من عبد الرحمن بن سمرة عن معاذ ، وهذا كله بناء على أنه حديث واحد ، وقد رجح لي أنهما حديثان وإن اتحد مخرجهما عن قتادة عن أنس ومتنهما في كون معاذ ردف النبي صلى الله عليه وسلم للاختلاف فيما وردا فيه ، وهو أن حديث الباب في حق الله على العباد وحق العباد على الله ، والماضى فيمن لقي الله لا يشرك به شيئاً ، وكذا رواية أبى عثمان النهدي وأبى رزين وأبى العوام كلهم عن معاذ عند أحمد ، ورواية عمرو بن ميمون موافقة لرواية حديث الباب ، ونحوها رواية عبد الرحمن بن سمرة عن معاذ عند النسائي ، والرواية الأخرى موافقة لرواية هشام التي في العلم ، وقد أشرت إلى شيء من ذلك في « باب اسم الفرس والحمار » من كتاب الجهاد ، وقد جاء عن أنس عن معاذ نحو حديث الباب أخرجه أحمد من طريق الأعمش عن أبى سفيان عن أنس قال « أتينا معاذاً فقلنا : حدثنا من غرائب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، فذكر مثل حديث همام عن قتادة .

قوله ( بينا أنا رديف ) تقدم بيانه في أواخر كتاب اللباس قبل الأدب بيايين .

قوله ( ليس بينى وبينه إلا آخرة الرجل ) بفتح الراء وسكون الحاء المهملة هو للبعير كالسرج للفرس ، وآخرة بالمد وكسر المعجمة بعدها راء هي العود الذي يجعل خلف الراكب يستند إليه ، وفائدة ذكره المبالغة في شدة قربه ليكون أوقع في نفس سامعه أنه ضبط ما رواه . ووقع في رواية مسلم عن هدا بن خالد وهو هدية شيخ البخارى فيه بسنده هذا « مؤخرة » بدل « آخرة » وهى بضم الميم وسكون الهمزة وفتح الحاء ، ووقع في رواية عمرو بن ميمون عن معاذ « كنت ردف النبي صلى الله عليه وسلم على حمار يقال له غفير » وقد تقدم ضبطه في الجهاد ، ووقع عند أحمد من رواية عبد الرحمن بن عزم عن معاذ « أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب على حمار

يقال له يعفور رسنه من ليف « ويمكن الجمع بأن المراد بآخرة الرحل موضع آخرة الرحل للتصريح هنا بكونه كان على حمار ، وإلى ذلك أشار النووى ومشى ابن الصلاح على أنهما قضيتان ، وكأن مستنده أنه وقع في رواية أبى العوام عند أحمد « على جمل أحمر » ولكن سنده ضعيف .

**قوله ( فقال يا معاذ : قلت ليك )** تقدم بيان ذلك في كتاب الحج .

**قوله ( رسول الله )** بالنصب على النداء وحرف النداء محذوف ، ووقع في العلم بإثباته .

**قوله ( ثم سار ساعة )** فيه بيان أن الذى وقع في العلم « قال ليك يا رسول الله وسعديك ، قال يا معاذ » لم يقع النداء الثانى على الفور بل بعد ساعة .

**قوله ( فقال )** في رواية الكشميهنى « ثم قال » .

**قوله ( يامعاذ بن جبل )** تقدم ضبطه في العلم .

**قوله ( قال هل تدرى )** وقع في رواية مسلم المشار إليها بعد قوله « وسعديك » الثانية « ثم سار ساعة ثم قال هل تدرى » وفي رواية موسى بن إسماعيل عن همام الماضية في الاستئذان بعد المرة الأولى « ثم قال مثله ثلاثاً » أى النداء والإجابة وقد تقدم نحوه في العلم ، وهو لتأكيد الاهتمام بما يخبر به ويبالغ في تفهمه وضبطه .

**قوله ( هل تدرى ما حق الله على عباده )** الحق كل موجود متحقق أو ما سيوجد لا محالة ، ويقال للكلام الصدق حق لأن وقوعه متحقق لا تردد فيه ، وكذا الحق المستحق على الغير إذا كان لا تردد فيه ، والمراد هنا ما يستحقه الله على عباده مما جعله محتماً عليهم قاله ابن التيمى في التحرير ، وقال القرطبى : حق الله على العباد هو ما وعدهم به من الثواب والزمهم إياه بخطابه .

**قوله ( أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً )** المراد بالعبادة عمل الطاعات واجتناب المعاصى وعطف عليها عدم الشرك لأنه تمام التوحيد ، والحكمة في غطفه على العبادة أن بعض الكفرة كانوا يدعون أنهم يعبدون الله ولكنهم كانوا يعبدون آلهة أخرى فاشتراط نفى ذلك ، وتقدم أن الجملة حالية والتقدير يعبدونه في حال عدم الإشراك به . قال ابن حبان : عبادة الله إقرار باللسان وتصديق بالقلب وعمل بالجوارح ، ولهذا قال في الجواب « فما حق العباد إذا فعلوا ذلك » فعبر بالفعل ولم يعبر بالقول .

**قوله ( هل تدرى ما حق العباد على الله إذا فعلوه )** ؟ الضمير لما تقدم من قوله « يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً » في رواية مسلم « إذا فعلوا ذلك » .

**قوله ( حق العباد على الله أن لا يعذبهم )** في رواية ابن حبان من طريق عمرو بن ميمون « أن يغفر لهم ولا يعذبهم » وفي رواية أبى عثمان « يدخلهم الجنة » وفي رواية أبى العوام مثله وزاد « ويغفر لهم » وفي رواية عبد الرحمن بن غنم « أن يدخلهم الجنة » قال القرطبى : حق العباد على الله ما وعدهم به من الثواب والجزاء ، فحق ذلك ووجب بحكم وعده الصدق ، وقوله الحق الذى لا يجوز عليه الكذب في الخبر ولا الخلف في الوعد ، فالله سبحانه وتعالى لا يجب عليه شيء بحكم الأمر إذ لا أمر فوقه ولا حكم للعقل لأنه كاشف لا موجب انتهى . وتمسك بعض المعتزلة بظاهره . ولا متمسك لهم فيه مع قيام الاحتمال . وقد تقدم في العلم عدة أجوبة غير

هذه ، ومنها أن المراد بالحق هنا المتحقق الثابت أو الجدير ، لأن إحسان الرب لمن لم يتخذ رباً سواه جدير في الحكمة أن لا يعذبه ، أو المراد أنه كالواجب في تحقيقه وتأكيده ، أو ذكر على سبيل المقابلة . قال : وفي الحديث جواز ركوب اثنين على حمار ، وفيه تواضع النبي صلى الله عليه وسلم ، وفضل معاذ وحسن أدبه في القول وفي العلم برده لما لم يحط بحقيقته إلى علم الله ورسوله ، وقرب منزلته من النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه تكرار الكلام لتأكيده وتفهمه ، واستفسار الشيخ تلميذه عن الحكم ليختبر ما عنده ويبين له ما يشكل عليه منه . وقال ابن رجب في شرحه لأوائل البخاري : قال العلماء يؤخذ من منع معاذ من تبشير الناس لئلا يتكلموا أن أحاديث الرخص لا تشاع في عموم الناس لئلا يقصر فهمهم عن المراد بها ، وقد سمعها معاذ فلم يزد إلا اجتهداً في العمل وخشية لله عز وجل ، فأما من لم يبلغ منزلته فلا يؤمن أن يقصر اتكالاً على ظاهر هذا الخبر ، وقد عارضه ما تواتر من نصوص الكتاب والسنة أن بعض عصاة الموحدين يدخلون النار ، فعلى هذا فيجب الجمع بين الأمرين ، وقد سلكوا في ذلك مسالك : أحدها قول الزهري إن هذه الرخصة كانت قبل نزول الفرائض والحدود ، وسيأتي بذلك عنه في حديث عثمان في الوضوء ، واستبعده غيره من أن النسخ لا يدخل الخبر ، وبأن سماع معاذ لهذه كان متأخراً عن أكثر نزول الفرائض . وقيل لا نسخ بل هو على عمومه ، ولكنه مقيد بشرائط كما ترتب الأحكام على أسبابها المقتضية المتوقفة على انتفاء الموانع ، فإذا تكامل ذلك عمل المقتضى عمله ، وإلى ذلك أشار وهب بن منبه بقوله المتقدم في كتاب الجنائز في شرح « أن لا إله إلا الله مفتاح الجنة » : ليس من مفتاح إلا وله أسنان ، وقيل المراد ترك دخول نار الشرك ، وقيل ترك تعذيب جميع بدن الموحدين لأن النار لا تحرق مواضع السجود ، وقيل ليس ذلك لكل من وحد وعبد بل يختص بمن أخلص ، والإخلاص يقتضي تحقيق القلب بمعناها ، ولا يتصور حصول التحقيق مع الإصرار على المعصية لامتلاء القلب بمحبة الله تعالى وخشيته فتنبعث الجوارح إلى الطاعة وتنكف عن المعصية . انتهى ملخصاً . وفي آخر حديث أنس عن معاذ في نحو هذا الحديث « فقلت ألا أخبر الناس ؟ قال : لا لئلا يتكلموا ، فأخبر بها معاذ عند موته تأمناً . وقد تقدم الكلام على ذلك في كتاب العلم .

( تنبيه ) هذا من الأحاديث التي أخرجها البخاري في ثلاثة مواضع عن شيخ واحد بسند واحد ، وهي قليلة في كتابه جداً ، ولكنه أضاف إليه في الاستئذان موسى بن إسماعيل ، وقد تتبع بعض من لقيناه ما أخرجه في موضعين بسند فبلغ عدتها زيادة على العشرين ، وفي بعضها يتصرف في المتن بالاختصار منه .

### باب التواضع

[٦٥٠١] ٦٢٧٥- نا مالك بن إسماعيل قال نا زهير قال نا حميد عن أنس . قال : كان للنبي صلى الله عليه وآله ناقة . ح .

وحدثني محمد قال أنا الفزاري وأبو خالد الأحمر عن حميد الطويل عن أنس قال : كانت ناقة لرسول الله صلى الله عليه وآله تسمى العَضْبَاء ، وكانت لا تُسَبَّق ، فجاء أعرابي على قعود له فسبقها ، فاشتد ذلك على المسلمين وقالوا . سُبِّقَتِ العَضْبَاءُ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : « إن حقاً على الله أن لا يُرفع شيء من الدنيا إلا وضعه » .

[٦٥٠٢] ٦٢٧٦- نا محمد بن عثمان قال نا خالد بن مخلد قال نا سليمان بن بلال قال نا شريك بن عبد الله

ابن أبي نمر عن عطاء عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : « إن الله تبارك وتعالى قال : من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب . وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه . وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحببته ، فكنت سَمْعَهُ الذي يسمع وبصرَهُ الذي يبصر به ، ويدهُ التي يبطش

بها ، ورجله التي يمشي بها ، وإن سألني لأعطينه ، ولئن استعاذ بي لأعيذنه . وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن يكره الموت وأنا أكره مساءته .

**قوله ( باب التواضع )** بضم الضاد المعجمة ، مشتق من الضعة بكسر أوله وهي الهوان ، والمراد بالتواضع إظهار التنزل عن المرتبة لمن يراد تعظيمه ، وقيل هو تعظيم من فوقه لفضله . وذكر فيه حديثين ؛ أحدهما حديث أنس في ذكر الناقة لما سبقت ، وقد تقدم شرحه في كتاب الجهاد في « باب ناقة النبي صلى الله عليه وسلم » وزعم بعضهم أنه لا مدخل له في هذه الترجمة ، وغفل عما وقع في بعض طرقه عند النسائي بلفظ « حق على الله أن لا يرفع شيء نفسه في الدنيا إلا وضعه » فإن فيه إشارة إلى الحث على عدم الترفع ، والحث على التواضع ، والإعلام بأن أمور الدنيا ناقصة غير كاملة . قال ابن بطال : فيه هوان الدنيا على الله ، والتنبيه على ترك المباهاة والمفاخرة ، وأن كل شيء هان على الله فهو في محل الضعة فحق على كل ذي عقل أن يزهد فيه ويقل منافسته في طلبه . وقال الطبري : في التواضع مصلحة الدين والدنيا ، فإن الناس لو استعملوه في الدنيا لزالَت بينهم الشحنة ولاستراحوا من تعب المباهاة والمفاخرة ، قلت : وفيه أيضاً حسن خلق النبي صلى الله عليه وسلم وتواضعه ، لكونه رضى أن أعرايا يسابقه ، وفيه جواز المسابقة . وزهرى في السند الأول هو ابن معاوية أبو خيثمة الجعفي ، ومحمد في السند الثاني هو ابن سلام وجزم به الكلاباذي ووقع كذلك في نسخة من رواية أبي زر ، والفزاري هو مروان بن معاوية وهم من زعم أنه أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن الحارث ، نعم رواية أبي إسحق الفزاري له قد تقدمت في الجهاد ، وأبو خالد الأحمر هو سليمان بن حيان .

الحديث الثاني ، **قوله ( محمد بن عثمان بن كرامة )** بفتح الكاف والراء الخفيفة هو من صغار شيوخ البخاري ، وقد شاركه في كثير من شيوخه منهم خالد بن مخلد شيخه في هذا الحديث ، فقد أخرج عنه البخاري كثيراً بغير واسطة منها في « باب الاستعاذة من الجبن » في كتاب الدعوات وهو أقربها إلى هذا .

**قوله ( عن عطاء )** هو ابن يسار ، ووقع كذلك في بعض النسخ ، وقيل هو ابن أبي رباح والأول أصح به على ذلك الخطيب ، وساق الذهبي في ترجمة خالد بن الميزان بعد أن ذكر قول أحمد فيه له مناكير ، وقول أبي حاتم لا يحتج به ، وأخرج ابن عدي عشرة أحاديث من حديثه استنكرها : هذا الحديث من طريق محمد بن مخلد عن محمد بن عثمان بن كرامة شيخ البخاري فيه وقال : هذا حديث غريب جداً لولا هيئة الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد ، فإن هذا المتن لم يرو إلا بهذا الإسناد ولا أخرجه من عدا البخاري ولا أظنه في مسند أحمد . قلت : ليس هو في مسند أحمد جزءاً ، وإطلاق أنه لم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد مردود ، ومع ذلك فشريك شيخ شيخ خالد فيه مقال أيضاً ، وهو راوى حديث المعراج الذي زاد فيه ونقص وقدم وآخر وتفرّد فيه بأشياء لم يتابع عليها كما يأتي القول فيه مستوعباً في مكانه ، ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أن له أصلاً ، منها عن عائشة أخرجه أحمد في « الزهد » وابن أبي الدنيا وأبو نعيم في « الحلية » والبيهقي في « الزهد » من طريق عبد الواحد بن ميمون عن عروة عنها ، وذكر ابن حبان وابن عدي أنه تفرد به ، وقد قال البخاري إنه منكر الحديث ، لكن أخرجه الطبراني من طريق يعقوب بن مجاهد عن عروة وقال : لم يروه عن عروة إلا يعقوب وعبد الواحد . ومنها عن أبي أمامة أخرجه الطبراني والبيهقي في « الزهد » بسند ضعيف . ومنها عن علي عند الإسماعيلي في مسند علي ، وعن ابن عباس أخرجه الطبراني وسنده ضعيف ، وعن أنس أخرجه أبو يعلى والبخاري والطبراني في سنده ضعيف أيضاً ، وعن حذيفة أخرجه الطبراني مختصراً وسنده حسن غريب ، وعن معاذ بن جبل أخرجه ابن ماجه وأبو نعيم في « الحلية » مختصراً وسنده ضعيف أيضاً ، وعن وهب بن منبه مقطوعاً أخرجه أحمد في « الزهد » وأبو نعيم في « الحلية » وفيه تعقب على ابن حبان حيث قال بعد إخراج حديث أبي هريرة :

لا يعرف لهذا الحديث إلا طريقان يعنى غير حديث الباب وهما هشام الكنانى عن أنس وعبد الواحد بن ميمون عن عروة عن عائشة وكلاهما لا يصح ، وسأذكر ما فى رواياتهم من فائدة زائدة .

**قوله ( إن الله تعالى )** قال الكرمانى : هذا من الأحاديث القدسية ، وقد تقدم القول فيها قبل ستة أبواب . قلت : وقد وقع فى بعض طرقه أن النبى صلى الله عليه وسلم حدث به عن جبريل عن الله عز وجل وذلك فى حديث أنس .

**قوله ( من عادى لى ولياً )** المراد بولى الله العالم بالله المواظب على طاعته المخلص فى عبادته . وقد استشكل وجود أحد يعاديه لأن المعادة إنما تقع من الجانبين ومن شأن الولى الحلم والصفح عمن يجهل عليه ، وأجيبه بأن المعادة لم تنحصر فى الخصومة والمعاملة الدنيوية مثلاً بل قد تقع عن بغض ينشأ عن التعصب كالرافضى فى بغضه لأبى بكر ، والمبتدع فى بغضه للسنى ، فتقع المعادة من الجانبين ، أما من جانب الولى فله تعالى وفى الله ، وأما من جانب الآخر فلما تقدم . وكذا الفاسق المتجاهر ببغضه الولى فى الله وببغضه الآخر لإنكاره عليه وملازمته لنبيه عن شهواته . وقد تطلق المعادة ويراد بها الوقوع من أحد الجانبين بالفعل ومن الآخر بالقوة ، قال الكرمانى : قوله « لى » هو فى الأصل صفة لقوله « ولياً » لكنه لما تقدم صار حالاً . وقال ابن هبيرة فى « الإفصاح » قوله « عادى لى ولياً » أى اتخذته عدواً ، ولا أرى المعنى إلا أنه عاداه من أجل ولايته وهو وإن تضمن التحذير من إيذاء قلوب أولياء الله ليس على الإطلاق بل يستثنى منه ما إذا كانت الحال تقتضى نزاعاً بين وليين فى خاصمة أو محاكمة ترجع إلى استخراج حق أو كشف غامض ، فإنه جرى بين أبى بكر وعمر مشاجرة ، وبين العباس وعلى ، إلى غير ذلك من الوقائع انتهى ملخصاً موضحاً . وتعبه الفاكهاني بأن معادة الولى لكونه ولياً لا يفهم إلا إن كان على طريق الحسد الذى هو تمنى زوال ولايته وهو بعيد جداً فى حق الولى فتأمله . قلت : والذى قدمته أولى أن يعتمد ، قال ابن هبيرة : ويستفاد من هذا الحديث تقديم الإعذار على الإنذار وهو واضح .

**قوله ( فقد آذنته )** بالمد وفتح المعجمة بعدها نون أى أعلمته ، والإيذان الإعلام ، ومنه أخذ الأذان .

**قوله ( بالحرب )** فى رواية الكشميهنى « بحرب » ووقع فى حديث عائشة « من عادى لى ولياً » وفى رواية لأحمد « من آذى لى ولياً » وفى أخرى له « من آذى » وفى حديث ميمونة مثله « فقد استحل محاربتى » وفى رواية وهب بن منبه موقوفاً « قال الله من أهان ولى المؤمن فقد استقبلنى بالمحاربة » وفى حديث معاذ « فقد بارز الله بالمحاربة » وفى حديث أبى أمامة وأنس « فقد بارزنى » وقد استشكل وقوع المحاربة وهى مفاعلة من الجانبين مع أن المخلوق فى أسر الخالق ، والجواب أنه من المخاطبة بما يفهم ، فإن الحرب تنشأ عن العداوة والعداوة تنشأ عن المخالفة وغاية الحرب الهلاك والله لا يغلبه غالب ، فكأن المعنى فقد تعرض لإهلاكى إياه . فأطلق الحرب وأراد لازمه أى أعمل به ما يعمل به العدو المحارب . قال الفاكهاني : فى هذا تهديد شديد ، لأن من حاربه الله أهلكه ، وهو من المجاز البليغ ، لأن من كره من أحب الله خالف الله ومن خالف الله عانده ومن عانده أهلكه ، وإذا ثبت هذا فى جانب المعادة ثبت فى جانب الموالاة ، فمن وإلى أولياء الله أكرمه الله . وقال الطوفى : لما كان لى الله من تولى الله بالطاعة والتقوى تولاها الله بالحفظ والنصرة ، وقد أجرى الله العادة بأن عدو العدو صديق وصديق العدو عدو ، فعادى لى الله عدو الله فمن عاداه كان كمن حاربه ومن حاربه فكأنما حارب الله .

**قوله ( وما تقرب إلى عبدى بشيء أحب إلى مما افترضت عليه )** يجوز فى « أحب » الرفع والنصب ،

ويدخل تحت هذا اللفظ جميع فرائض العين والكفاية ، وظاهره الاختصاص بما ابتدأ الله فرضيته ، وفي دخول ما أوجبه المكلف على نفسه نظر للتقييد بقوله افترضت عليه ، إلا إن أخذ من جهة المعنى الأعم ، ويستفاد منه أن أداء الفرائض أحب الأعمال إلى الله . قال الطوفي : الأمر بالفرائض جازم ويقع بتركها المعاقبة بخلاف النفل في الأمرين وإن اشترك مع الفرائض في تحصيل الثواب فكانت الفرائض أكمل ، فلهذا كانت أحب إلى الله تعالى وأشد تقريباً ، وأيضاً فالفرض كالأصل والأس والنفل كالفرع والبناء ، وفي الإتيان بالفرائض على الوجه المأمور به امتثال الأمر واحترام الأمر وتعظيمه بالانقياد إليه وإظهار عظمة الربوبية وذل العبودية فكان التقرب بذلك أعظم العمل ، والذي يؤدي الفرض قد يفعله خوفاً من العقوبة ومؤدى النفل لا يفعله إلا إثارة للخدمة فيجازى بالمحبة التي هي غاية مطلوب من يتقرب بخدمته .

**قوله ( وما زال )** في رواية الكشميهني « وما يزال » بصيغة المضارعة .

**قوله ( يتقرب إلى )** التقرب طلب القرب ، قال أبو القاسم القشيري : قرب العبد من ربه يقع أولاً بإيمانه ، ثم بإحسانه . وقرب الرب من عبده ما يخصه به في الدنيا من عرفانه ، وفي الآخرة من رضوانه ، وفيما بين ذلك من وجوه لطفه وامتنانه . ولا يتم قرب العبد من الحق إلا بعبده من الخلق . قال : وقرب الرب بالعلم والقدرة عام للناس ، وباللطف والنصرة خاص بالخواص ، وبالتأنيس خاص بالأولياء . ووقع في حديث أبي أمامة « يتحجب إلى » بدل « يتقرب » وكذا في حديث ميمونة .

**قوله ( بالنوافل حتى أحبته )** في رواية الكشميهني « أحبه » ظاهره أن محبة الله تعالى للعبد تقع بملازمة العبد التقرب بالنوافل ، وقد استشكل بما تقدم أولاً أن الفرائض أحب العبادات المتقرب بها إلى الله فكيف لا تنتج المحبة ؟ والجواب أن المراد من النوافل ما كانت حاوية للفرائض مشتملة عليها ومكملة لها ، ويؤيده أن في رواية أبي أمامة « ابن آدم . إنك لن تدرك ما عندي إلا بأداء ما افترضت عليك » وقال الفاكهاني : معنى الحديث أنه إذا أدى الفرائض ودام على إتيان النوافل من صلاة وصيام وغيرهما أفضى به ذلك إلى محبة الله تعالى . وقال ابن هبيرة : يؤخذ من قوله « ما تقرب إلخ » أن النافلة لا تقدم على الفريضة ، لأن النافلة إنما سميت نافلة لأنها تأتي زائدة على الفريضة ، فما لم تؤد الفريضة لا تحصل النافلة ، ومن أدى الفرض ثم زاد عليه النفل وأدام ذلك تحققت منه إرادة التقرب انتهى . وأيضاً فقد جرت العادة أن التقرب يكون غالباً بغير ما وجب على المتقرب كالهديّة والتحفة بخلاف من يؤدي ما عليه من خراج أو يقضى ما عليه من دين . وأيضاً فإن من جملة ما شرعت له النوافل جبر الفرائض كما صح في الحديث الذي أخرجه مسلم « انظروا هل لعبدي من تطوع فتكمل به فريضته » الحديث بمعناه فتبين أن المراد من التقرب بالنوافل أن تقع ممن أدى الفرائض لا من أحل بها كما قال بعض الأكابر : من شغله الفرض عن النفل فهو معذور ومن شغله النفل عن الفرض فهو مغرور .

**قوله ( فكنت سمعه الذي يسمع )** زاد الكشميهني . « به » .

**قوله ( وبصره الذي يبصر به )** في حديث عائشة في رواية عبد الواحد « عينه التي يبصر بها » وفي رواية يعقوب بن مجاهد « عينيه التي يبصر بهما » بالثنائية وكذا قال في الأذن واليد والرجل ، وزاد عبد الواحد في روايته « وفؤاده الذي يعقل به ، ولسانه الذي يتكلم به » ونحوه في حديث أبي أمامة وفي حديث ميمونة « وقلبه الذي يعقل به » وفي حديث أنس « ومن أحببته كنت له سمعاً وبصراً ويداً ومؤيداً » وقد استشكل كيف يكون الباري

جل وعلا سمع العبد وبصره الخ ؟ والجواب من أوجه : أحدها أنه ورد على سبيل التمثيل ، والمعنى كنت سمعه وبصره في إشارته أمرى فهو يحب طاعتي ويؤثر خدمتي كما يحب هذه الجوارح : ثانيها أن المعنى كليته مشغولة في فلا يصغى بسمعه إلا إلى ما يرضيني ، ولا يرى ببصره إلا ما أمرته به . ثالثها المعنى أجعل له مقاصده كأنه ينالها بسمعه وبصره الخ . رابعها كنت له في النصرة كسمعه وبصره ويده ورجله في المعاونة على عدوه خامسها قال الفاكهاني وسبقه إلى معناه ابن هبيرة : هو فيما يظهر لي أنه على حذف مضاف ، والتقدير كنت حافظ سمعه الذى يسمع به فلا يسمع إلا ما يحل استماعه ، وحافظ بصره كذلك الخ . سادسها قال الفاكهاني : يحتمل معنى آخر أدق من الذى قبله ، وهو أن يكون معنى سمعه مسموعه ، لأن المصدر قد جاء بمعنى المفعول مثل فلان أملى بمعنى مأمولى ، والمعنى أنه لا يسمع إلا ذكرى ولا يلتذ إلا بتلاوة كتابى ولا يأنس إلا بمناجاتى ولا ينظر إلا في عجائب ملكوتى ولا يمد يده إلا فيما فيه رضى ورجله كذلك ، ومعناه قال ابن هبيرة أيضاً . وقال الطوفي : اتفق العلماء ممن يعتد بقوله أن هذا مجاز وكناية عن نصرة العبد وتأيدته وإعانتته ، حتى كأنه سبحانه ينزل نفسه من عبده منزلة الآلات التى يستعين بها ولهذا وقع في رواية « فبى يسمع وبى يبصر وبى يبطش وبى يمشى » قال : والاتحادية زعموا أنه على حقيقته وأن الحق عين العبد ، واحتجوا بمجىء جبريل في صورة دحية ، قالوا فهو روحانى خلع صورته وظهر بمظهر البشر ، قالوا فالله أقدر على أن يظهر في صورة الوجود الكلى أو بعضه ، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً . وقال الخطاى : هذه أمثال والمعنى توفيق الله لعبده في الأعمال التى يباشرها بهذه الأعضاء ، وتيسير المحبة له فيها بأن يحفظ جوارحه عليه ويعصمه عن مواجهة ما يكره الله من الإصغاء إلى اللهو بسمعه ، ومن النظر إلى ما نهى الله عنه ببصره ، ومن البطش فيما لا يحل له بيده ، ومن السعى إلى الباطل برجله . وإلى هذا نحا الداودى ، ومثله الكلاباذى ، وعبر بقوله أحفظه فلا يتصرف إلا في محابى ، لأنه إذا أحبه كره له أن يتصرف فيما يكرهه منه . سابعها قال الخطاى أيضاً : وقد يكون عبر بذلك عن سرعة إجابة الدعاء والنجاح في الطلب ، وذلك أن مساعى الإنسان كلها إنما تكون بهذه الجوارح المذكورة . وقال بعضهم : وهو متنزع مما تقدم لا يتحرك له جارحة إلا في الله والله ، فهى كلها تعمل بالحق للحق . وأسند البيهقي في « الزهد » عن أبى عثمان الجيزى أحد أئمة الطريق قال : معناه كنت أسرع إلى قضاء حوائجه من سمعه في الأسماع وعينه في النظر ويده في اللمس ورجله في المشى . وحمله بعض متأخري الصوفية على ما يذكرونه من مقام الفناء والحواء وأنه الغاية التى لاشئ وراءها ، وهو أن يكون قائماً بإقامة الله له محباً بمحبته له ناظراً بنظره له من غير أن تبقى معه بقية تناط باسم أو تقف على رسم أو تتعلق بأمر أو توصف بوصف ، ومعنى هذا الكلام أنه يشهد بإقامة الله له حتى قام ومحبته له حتى أحبه ونظره إلى عبده حتى أقبل ناظراً إليه بقلبه . وحمله بعض أهل الزيغ على ما يدعونه من أن العبد إذا لازم العبادة الظاهرة والباطنة حتى يصفى من الكدورات أنه يصير في معنى الحق ، تعالى الله عن ذلك ، وأنه يفنى عن نفسه جملة حتى يشهد أن الله هو الذاكر لنفسه الموحد لنفسه المحب لنفسه وأن هذه الأسباب والرسوم تصوير عدماً صرفاً في شهوده وإن لم تعد في الخارج ، وعلى الأوجه كلها فلا متمسك فيه للاتحادية ولا القائلين بالوحدة المطلقة لقوله في بقية الحديث « ولئن سألتنى ، ولئن استعاذنى » فإنه كالصرح في الرد عليهم .

قوله ( وإن سألتنى ) زاد في رواية عبد الواحد « عدى » .

قوله ( أعطيته ) أى ما سأل .

قوله ( ولئن استعاذنى ) ضبطناه بوجهين الأشهر بالنون بعد الذال المعجمة والثاني بالموحدة والمعنى أعذته مما

يخاف ، وفي حديث أبي أمامة « وإذا استنصرني نصرته » وفي حديث أنس « نصحني فنصحت له » ويستفاد منه أن المراد بالنوافل جميع ما يندب من الأقوال والأفعال . وقد وقع في حديث أبي أمامة المذكور « وأحب عبادة عبدى إلى النصيحة » وقد استشكل بأن جماعة من العباد والصلحاء دعوا وبالغوا ولم يجابوا ، والجواب أن الإجابة تتنوع : فتارة يقع المطلوب بعينه على الفور ، وتارة يقع ولكن يتأخر لحكمة فيه ، وتارة قد تقع الإجابة ولكن بغير عين المطلوب حيث لا يكون في المطلوب مصلحة ناجزة وفي الواقع مصلحة ناجزة أو أصلح منها . وفي الحديث عظم قدر الصلاة فإنه ينشأ عنها محبة الله للعبد الذى يتقرب بها ، وذلك لأنها محل المناجاة والقرية ، ولا واسطة فيها بين العبد وربه ، ولا شيء أقر لعين العبد منها ولهذا جاء في حديث أنس المرفوع « وجعلت قرعة عني في الصلاة » أخرجه النسائي وغيره بسند صحيح ، ومن كانت قرعة عينه في شيء فإنه يود أن لا يفارقه ولا يخرج منه لأن فيه نعيمه وبه تطيب حياته ، وإنما يحصل ذلك للعباد بالمصابرة على النصب ، فإن السالك غرض الآفات والفتور . وفي حديث حذيفة من الزيادة « ويكون من أوليائي وأصفيائي ، ويكون جارى مع النبيين والصديقين والشهداء في الجنة » وقد تمسك بهذا الحديث بعض الجهلة من أهل التجلى والرياضة فقالوا : القلب إذا كان محفوظاً مع الله كانت خواتمه معصومة من الخطأ . وتعقب ذلك أهل التحقيق من أهل الطريق فقالوا : لا يلتفت إلى شيء من ذلك إلا إذا وافق الكتاب والسنة ، والعصمة إنما هي للأنبياء ومن عداهم فقد يخطئ ، فقد كان عمر رضى الله عنه رأس الملهمين ومع ذلك فكان ربما رأى رأى الرأى فيخبره بعض الصحابة بخلافه فيرجع إليه ويترك رأيه . فمن ظن أنه يكتفى بما يقع في خاطره عما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام فقد ارتكب أعظم الخطيئة ، وأما من بالغ متهم فقال : حدثني قلبى عن ربي فإنه أشد خطاً فإنه لا يأمن أن يكون قلبه إنما حدثه عن الشيطان ، والله المستعان . قال الطوفى : هذا الحديث أصل في السلوك إلى الله والوصول إلى معرفته ومحبته وطريقه ، إذ المفترضات الباطنة وهى الإيمان والظاهرة وهى الإسلام والمركب منهما وهو الإحسان فهما كما تضمنه حديث جبريل ، والإحسان يتضمن مقامات السالكين من الزهد والإخلاص والمراقبة وغيرها ، وفي الحديث أيضاً أن من أتى بما وجب عليه وتقرب بالنوافل لم يرد دعاؤه لوجود هذا الوعد الصادق المؤكد بالقسم ، وقد تقدم الجواب عما يتخلف من ذلك ، وفيه أن العبد ولو بلغ أعلى الدرجات حتى يكون محبوباً لله لا ينقطع عن الطلب من الله لما فيه من الخضوع له وإظهار العبودية ، وقد تقدم تقرير هذا واضحاً في أوائل كتاب الدعوات .

**قوله ( وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددى عن نفس المؤمن )** وفي حديث عائشة « ترددى عن موته » ووقع في « الحلية » في ترجمة وهب بن منبه « إني لأجد في كتب الأنبياء أن الله تعالى يقول : ما ترددت عن شيء قط ترددى عن قبض روح المؤمن الخ » قال الخطائى : التردد في حق الله غير جائز ، والبداء عليه في الأمور غير سائغ . ولكن له تأويلان : أحدهما أن العبد قد يشرف على الهلاك في أيام عمره من داء يصيبه وفاقه تنزل به فيدعو الله فيشفيه منها ويدفع عنه مكروهاها ، فيكون ذلك من فعله كتردد من يريد أمراً ثم يبدو له فيه فيتركه ويعرض عنه ولا بد له من لقائه إذا بلغ الكتاب أجله ، لأن الله قد كتب الفناء على خلقه واستأثر بالبقاء لنفسه . والثانى أن يكون معناه ما رددت رسلى في شيء أنا فاعله كترديدى إليهم في نفس المؤمن ، كما روى في قصة موسى وما كان من لطمه عين ملك الموت وتردده إليه مرة بعد أخرى ، قال : وحقيقة المعنى على الوجهين عطف الله على العبد ولطفه به وشفقته عليه . وقال الكلاباذى ما حاصله : أنه عبر عن صفة الفعل بصفة الذات ، أى عن التردد بالتردد ، وجعل متعلق التردد اختلاف أحوال العبد من ضعف ونصب إلى أن تنتقل محبته في الحياة إلى محبته للموت فيقبض على ذلك . قال : وقد يحدث الله في قلب عبده من الرغبة فيما عنده والشوق إليه والمحبة للقاءه ما يشتاق معه إلى الموت فضلاً عن إزالة الكراهة عنه ، فأخبر أنه يكره الموت ويسوءه ، ويكره الله مساءته فيزيل عنه



كراهية الموت لما يورده عليه من الأحوال فيأتيه الموت وهو له مؤثر وإليه مشتاق . قال : وقد ورد تفعل بمعنى فعل مثل تفكر وفكر وتدبر ودبر وتهدد وهدد والله أعلم . وعن بعضهم : يحتمل أن يكون تركيب الولي يحتمل أن يعيش خمسين سنة وعمره الذي كتب له سبعون فإذا بلغها فمرض دعا الله بالعافية فيحييه عشرين أخرى مثلاً ، فعبر عن قدر التركيب وعما انتهى إليه بحسب الأجل المكتوب بالتردد ، وعبر ابن الجوزي عن الثاني بأن التردد للملائكة الذين يقبضون الروح وأضاف الحق ذلك لنفسه لأن ترددهم عن أمره ، قال : وهذا التردد ينشأ عن إظهار الكراهة . فإن قيل إذا أمر الملك بالقبض كيف يقع منه التردد ؟ فالجواب أنه يتردد فيما لم يجد له فيه الوقت . كأن يقال لا تقبض روحه إلا إذا رضى . ثم ذكر جواباً ثالثاً وهو احتمال أن يكون معنى التردد اللطف به كأن الملك يؤخر القبض ، فإنه إذا نظر إلى قدر المؤمن وعظم المنفعة به لأهل الدنيا احترمه فلم ييسط يده إليه ، فإذا ذكر أمر ربه لم يجد بداً من امتثاله . وجواباً رابعاً وهو أن يكون هذا خطاباً لنا بما نعقل والرب منزه عن حقيقته ، بل هو من جنس قوله « ومن أتاني يمشي أتيت هرولة » فكما أن أحدنا يريد أن يضرب ولده تأديباً فتمنعه المحبة وتبعثه الشفقة فيتردد بينهما ولو كان غير الوالد كالمعلم لم يتردد بل كان يبادر إلى ضربه لتأديبه فأريد تفهيمنا تحقيق المحبة للولي بذكر التردد . وجوز الكرماني احتمالاً آخر وهو أن المراد أنه يقبض روح المؤمن بالتأني والتدريج ، بخلاف سائر الأمور فإنها تحصل بمجرد قول كن سريعاً دفعة .

**قوله ( يكره الموت وأنا أكره مساءته )** في حديث عائشة « أنه يكره الموت وأنا أكره مساءته » زاد ابن غنلد عن ابن كرامة في آخره « ولابد له منه » ووقعت هذه الزيادة أيضاً في حديث وهب ، وأسند البيهقي في « الزهد » عن الجنيد سيد الطائفة قال : الكراهة هنا لما يلقي المؤمن من الموت وصعوبته وكرهه ، وليس المعنى أني أكره له الموت لأن الموت يورده إلى رحمة الله ومغفرته انتهى . وعبر بعضهم عن هذا بأن الموت حتم مقضى ، وهو مفارقة الروح للجسد ، ولا تحصل غالباً إلا بألم عظيم جداً كما جاء عن عمرو بن العاص أنه سئل وهو يموت فقال : « كأنني أتنفس من خرم إبرة ، وكأن غصن شوك يجرب به من قامتي إلى هامتي » وعن كعب أن عمر سأله عن الموت فوصفه بنحو هذا . فلما كان الموت بهذا الوصف ، والله يكره أذى المؤمن ، أطلق على ذلك الكراهة . ويحتمل أن تكون المساءة بالنسبة إلى طول الحياة لأنها تؤدي إلى أرذل العمر ، وتنكس الخلق والرد إلى أسفل سافلين . وجوز الكرماني أن يكون المراد أكره مكرهه الموت فلا أسرع بقبض روحه فأكون كالمتردد . قال الشيخ أبو الفضل بن عطاء : في هذا الحديث عظم قدر الولي ، لكونه خرج عن تديبه إلى تدبير ربه ، وعن انتصاره لنفسه إلى انتصار الله له ، وعن حوله وقوته بصدق توكله . قال : ويؤخذ منه أن لا يحكم لإنسان آذى ولياً ثم لم يعاجل بمصيبة في نفسه أو ماله أو ولده بأنه سلم من انتقام الله ، فقد تكون مصيبته في غير ذلك مما هو أشد عليه كالمصيبة في الدين مثلاً . قال : ويدخل في قوله « افترضت عليه » الفرائض الظاهرة فعلاً كالصلاة والزكاة وغيرهما من العبادات ، وتركاً كالزنا والقتل وغيرهما من المحرمات ، والباطنة كالعلم بالله والحب له والتوكل عليه والخوف منه وغير ذلك . وهي تنقسم أيضاً إلى أفعال وتروك . قال : وفيه دلالة على جواز اطلاع الولي على المغيبات بإطلاع الله تعالى له ، ولا يمنع من ذلك ظاهر قوله تعالى ﴿ لا يعلم الغيب إلا الله ﴾ إلا من ارتضى من رسول ﴿ فإنه لا يمنع دخول بعض أتباعه معه بالتبعية لصدق قولنا ما دخل على الملك اليوم إلا الوزير ، ومن المعلوم أنه دخل معه بعض خدمه . قلت الوصف المستثنى للرسول هنا إن كان فيما يتعلق بخصوص كونه رسولاً فلا مشاركة لأحد من أتباعه فيه إلا منه ، وإلا فيحتمل ما قال ، والعلم عند الله تعالى .

( تنبيه ) : أشكل وجه دخول هذا الحديث في باب التواضع حتى قال الداودي : ليس هذا الحديث من

التواضع في شيء ، وقال بعضهم : المناسب إدخاله في الباب الذي قبله وهو مجاهدة المرء نفسه في طاعة الله تعالى ، وبذلك ترجم البيهقي في « الزهد » فقال : فصل في الاجتهاد في الطاعة وملازمة العبودية . والجواب عن البخاري من أوجه : أحدها أن التقرب إلى الله بالنوافل لا يكون إلا بغاية التواضع لله والتوكل عليه ، ذكره الكرماني ، ثانيها ذكره أيضاً فقال : قيل الترجمة مستفادة مما قال « كنت سمعته » ومن التردد . قلت : ويخرج منه جواب ثالث ، ويظهر لي رابع ، وهو أنها تستفاد من لازم قوله « من عادى لي ولياً » لأنه يقتضي الزجر عن معاداة الأولياء المستلزم لموالاتهم ، وموالاة جميع الأولياء لا تتأتى إلا بغاية التواضع ، إذ منهم الأشعث الأغبر الذي لا يؤبه له وقد ورد في الحث على التواضع عدة أحاديث صحيحة لكن ليس شيء منها على شرطه فاستغنى عنها بحديثي الباب ، منها حديث عياض بن حمار رفعه « إن الله تعالى أوحى إلى أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد » أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما ، ومنها حديث أبي هريرة رفعه « وما تواضع أحد لله تعالى إلا رفعه » أخرجه مسلم أيضاً والترمذي ، ومنها حديث أبي سعيد رفعه « من تواضع لله رفعه الله حتى يجعله في أعلى عليين » الحديث أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان

**باب قول النبي صلى الله عليه : « بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ »**

**﴿ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ ﴾ الْآيَةُ**

[٦٥٠٣] ٦٢٧٧- ناسعيد بن أبي مريم قال نا أبو غسان قال حدثني أبو حازم ، عن سهل قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ هَكَذَا » . ويشير بإصبعيه فيمدهما .

[٦٥٠٤] ٦٢٧٨- حدثنا عبد الله بن محمد قال نا وهب بن جرير قال نا شعبة عن قتادة وأبي التياح عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ » .

[٦٥٠٥] ٦٢٧٩- نا يحيى بن يوسف قال نا أبو بكر عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ » ، يعني إصبعين . تابعه إسرائيل عن أبي حصين .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بعثت أنا والساعة كهاتين )** قال أبو البقاء العكبري في إعراب المسند : الساعة بالنصب والواو فيه بمعنى « مع » قال : ولو قرئ بالرفع لفسد المعنى لأنه لا يقال بعثت الساعة ، ولا هو في موضع المرفوع لأنها لم توجد بعد ، وأجاز غيره الوجهين ، بل جزم عياض بأن الرفع أحسن وهو عطف على ضمير المجهول في بعثت ، قال : ويجوز النصب ، وذكر نحو توجيه أبي البقاء وزاد : أو على ضمير يدل عليه الحال نحو فانتظروا ، كما قدر في نحو جاء البرد والطيايسة فاستعدوا . قلت : والجواب عن الذي اعتل به أبو البقاء أولاً أن يضمن بعثت معنى يجمع إرسال الرسول ومجيء الساعة نحو جئت ، وعن الثاني بأنها نزلت منزلة الموجود مبالغة في تحقق مجيئها ، ويرجح النصب ما وقع في تفسير سورة والنازعات من هذا الصحيح من طريق فضيل بن سليمان عن أبي حازم بلفظ « بعثت والساعة » فإنه ظاهر في أن الواو للمعية .

**قوله ( وما أمر الساعة إلا كلمح البصر الآية )** كذا لأبي ذر ، وفي رواية الأكثر ﴿ أو هو أقرب ، إن الله على كل شيء قدير ﴾ كذا للجميع معطوفاً على الحديث بغير فصل ، وهو يوهم أن تكون بقيته ، وليس كذلك بل التقدير « وقول الله عز وجل » وقد ثبت ذلك في بعض النسخ . ولما أراد البخاري إدخال أشراف الساعة وصفة القيامة في كتاب الرقاق استطرد من حديث الباب الذي قبله المشتغل على ذكر الموت الدال على فناء كل شيء ،

إلى ذكر ما يدل على قرب القيامة ، وهو من لطيف ترتيبه . ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث عن سهل وأنس وأبي هريرة بلفظ واحد ، وفي حديث سهل وأبي هريرة زيادة الإشارة .

**قوله ( عن سهل )** في رواية سفيان عن أبي حازم سمعت من سهل بن سعد صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تقدم في كتاب اللعان .

**قوله ( بعثت أنا والساعة )** المراد بالساعة هنا يوم القيامة ، والأصل فيها قطعة من الزمان ، وفي عرف أهل الميقات جزء من أربعة وعشرين جزءاً من اليوم والليلة ، وثبت مثله في حديث جابر رفعه « يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة » وقد بينت حاله في كتاب الجمعة ، وأطلقت في الحديث على انخرام قرن الصحابة ففي صحيح مسلم عن عائشة « كان الأعراب يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الساعة ، فنظر إلى أحدث إنسان منهم فقال : إن يعيش هذا لم يدركه الهرم قامت عليكم لساعتكم » وعنده من حديث أنس نحوه ، وأطلقت أيضاً على ملوت الإنسان الواحد .

**قوله ( كهاتين )** كذا وقع عند الكشمهني في حديث سهل ، ولغيره « كهاتين هكذا » وكذا وقع في رواية سفيان لكن بلفظ « كهذه من هذه ، أو كهاتين » وفي رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عند مسلم « بعثت أنا والساعة هكذا » وفي رواية فضيل بن سليمان « قال بأصبعيه هكذا » .

**قوله ( ويشير بأصبعيه فيمدهما )** في رواية سفيان « وقرن بين إصبعيه السبابة والوسطى » وفي رواية فضيل بن سليمان ويعقوب « بالوسطى والتي تلى الإبهام » وللإسماعيلي من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه « وجمع بين أصبعيه وفرق بينهما شيئاً » وفي رواية أبي ضمرة عن أبي حازم عند ابن جرير « وضم بين أصبعيه الوسطى والتي تلى الإبهام وقال : ما مثلي ومثل الساعة إلا كفرسي رهان » ونحوه في حديث برودة بلفظ « بعثت أنا والساعة ، إن كادت لتسبقني » أخرجه أحمد والطبري وسنده حسن ، وفي حديث المستورد بن شداد « بعثت في نفس الساعة سبقتها كما سبقت هذه لهذه ، لأصبعيه السبابة والوسطى » أخرجه الترمذي والطبري . وقوله « في نفيس » بفتح الفاء وهو كناية عن القرب أي بعثت عند تنفسها ، ومثله في حديث أبي جيرة — بفتح الجيم وكسر الموحدة — الأنصاري عن أشياخ من الأنصار أخرجه الطبري ، وأخرجه أيضاً عن أبي جيرة مرفوعاً بغير واسطة بلفظ آخر سأنبه عليه .

**قوله ( في حديث أنس وأبي التياح )** بفتح المثناة وتشديد التحتانية وآخره مهملة اسمه يزيد بن حميد ، ووقع عند مسلم في رواية خالد بن الحارث عن شعبة « سمعت قتادة وأبا التياح يحدثان أنهما سمعا أنساً » فذكره وزاد في آخره « هكذا ، وقرن شعبة المسيحة والوسطى » وأخرجه من طريق ابن عدى عن شعبة عن حمزة الضبي وأبي التياح مثله ، وليس هذا اختلافاً على شعبة بل كان سمعه من ثلاثة فكان يحدث به تارة عن الجميع وتارة عن البعض ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن شعبة فجمع الثلاثة ، ووقع لمسلم من طريق غندر عن شعبة عن قتادة « حدثنا أنس » كرواية البخاري وزاد « قال شعبة وسمعت قتادة يقول في قصصه كفضل إحداهما على الأخرى » فلا أدري أذكره عن أنس أو قاله قتادة أي من قبل نفسه ، وأخرجه الطبري من هذا الوجه بلفظ « فلا أدري أذكره عن أنس أو قاله هو » وزاد في رواية عاصم بن علي « هكذا وأشار بأصبعيه الوسطى والسبابة » قال « وكان يقول يعني قتادة كفضل إحداهما على الأخرى » . قلت : ولم أرها في شيء من الطرق عن

أنس ، وقد أخرجه مسلم من طريق معبد وهو ابن هلال والطبري من طريق إسماعيل بن عبيد الله كلاهما عن أنس وليس ذلك فيه ، نعم وجدت هذه الزيادة مرفوعة في حديث أبي جبريرة بن الضحاك عند الطبري .

قوله في حديث أبي هريرة ( حدثني يحيى بن يوسف ) في رواية أبي ذر « حدثنا » .

قوله ( حدثنا أبو بكر ) في رواية غير أبي ذر « أخبرنا أبو بكر وهو ابن عياش » .

قوله ( عن أبي حصين ) في رواية ابن ماجه « حدثنا أبو حصين » بفتح المهملة أوله ، وأبو صالح هو ذكوان ، والإسناد كله كوفيون .

قوله ( كهاتين يعني أصبعين ) كذا في الأصل ، ووقع عند ابن ماجه عن هناد بن السري عن أبي بكر بن عياش « وجمع بين أصبعيه » وأخرجه الطبري عن هناد بلفظ « وأشار بالسبابة والوسطى » بدل قوله « يعني أصبعين » وقد أخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن هناد « بلفظ كهذه من هذه يعني أصبعيه » ، وله من رواية أبي طالب عن الدوري « وأشار أبو بكر بأصبعيه السبابة والتي تليها » وهذا يدل على أن في رواية الطبري إدراجاً ، وهذه الزيادة ثابتة في المرفوع لكن من حديث أبي هريرة كما تقدم ، وقد أخرجه الطبري من حديث جابر ابن سمرة « كأني أنظر إلى أصبعي رسول الله صلى الله عليه وسلم أشار بالمسبحة والتي تليها وهو يقول : بعثت أنا والساعة كهذه من هذه » وفي رواية له عنه « وجمع بين أصبعيه السبابة والوسطى » ، والمراد بالسبابة وهي بفتح المهملة وتشديد الموحدة الأصبع التي بين الإبهام والوسطى وهي المراد بالمسبحة سميت مسبحة لأنها يشار بها عند التسبيح وتحرك في التشهد عند التهليل إشارة إلى التوحيد ، وسميت سبابة لأنهم كانوا إذا تسابوا أشاروا بها .

قوله ( تابعه إسرائيل ) يعني ابن يونس بن أبي إسحق ( عن أبي حصين ) يعني بالسند والمتن ، وقد وصله الإسماعيلي من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل بسنده قال مثل رواية هناد عن أبي بكر بن عياش ، قال الإسماعيلي : وقد تابعهما قيس بن الزبيع عن أبي حصين ، قال عياض وغيره : أشار بهذا الحديث على اختلاف ألفاظه إلى قلة المدة بينه وبين الساعة ، والتفاوت إما في المجاورة وإما في قدر ما بينهما ، وبعضه قوله « كفضل أحدهما على الأخرى » وقال بعضهم : هذا الذي يتجه أن يقال ، ولو كان المراد الأول لقامت الساعة لاتصال إحدى الأصبعين بالأخرى . قال ابن التين : اختلف في معنى قوله « كهاتين » فقيل كما بين السبابة والوسطى في الطول ، وقيل المعنى ليس بينه وبينها نبي . وقال القرطبي في « المفهم » حاصل الحديث تقريب أمر الساعة وسرعة مجيئها ، قال وعلى رواية النصب يكون التشبيه وقع بالانضمام ، وعلى الرفع وقع بالتفاوت . وقال البيضاوي : معناه أن نسبة تقدم البعثة النبوية على قيام الساعة كنسبة فضل إحدى الأصبعين على الأخرى ، وقيل المراد استمرار دعوته لا تفرق إحداها عن الأخرى ، كما أن الأصبعين لا تفرق إحداها عن الأخرى . ورجح الطيبي قول البيضاوي بزيادة المستورد فيه . وقال القرطبي في « التذكرة » : معنى هذا الحديث تقريب أمر الساعة . ولا منافاة بينه وبين قوله في الحديث الآخر « ما المسئول عنها بأعلم من السائل » فإن المراد بحديث الباب أنه ليس بينه وبين الساعة نبي كما ليس بين السبابة والوسطى أصبع أخرى ، ولا يلزم من ذلك علم وقتها بعينه لكن سياقه يفيد قربها وأن أشراتها متتابعة كما قال تعالى ﴿ فقد جاء أشراتها ﴾ قال الضحاك : أول أشراتها بعثة محمد صلى الله عليه وسلم . والحكمة في تقدم الأشرار إيقاظ الغافلين وحثهم على التوبة والاستعداد . وقال الكرماني : قيل معناه الإشارة إلى قرب المجاورة ، وقيل إلى تفاوت ما بينهما طولاً ، وعلى هذا فالنظر في القول الأول إلى العرض ، وقيل المراد ليس بينهما واسطة ، ولا معارضة بين هذا وبين قوله تعالى ﴿ إن الله عنده علم الساعة ﴾ ونحو ذلك لأن

علم قريبا لا يستلزم علم وقت مجيئها معينا ، وقيل معنى الحديث أنه ليس بيني وبين القيامة شيء ، هي التي تليني كما تلى السبابة الوسطى ، وعلى هذا فلا تنافي بين ما دل عليه الحديث وبين قوله تعالى عن الساعة ﴿ لا يعلمها إلا هو ﴾ وقال عياض : حاول بعضهم في تأويله أن نسبة ما بين الأصبعين كنسبة ما بقى من الدنيا بالنسبة إلى ما مضى وأن جملتها سبعة آلاف سنة ، واستند إلى أخبار لا تصح . وذكر ما أخرجه أبو داود في تأخير هذه الأمة نصف يوم وفسره بخمسائة سنة ، فيؤخذ من ذلك أن الذى بقى نصف سبع وهو قريب مما بين السبابة والوسطى في الطول ، قال : وقد ظهر عدم صحة ذلك لوقوع خلافه ومجاوزة هذا المقدار ولو كان ذلك ثابتاً لم يقع خلافه . قلت : وقد انضاف إلى ذلك منذ عهد عياض إلى هذا الحين ثلاثمائة سنة . وقال ابن العرى : قيل الوسطى تزيد على السبابة نصف سبعها ، وكذلك الباقي من الدنيا من البعثة إلى قيام الساعة . قال : وهذا بعيد ولا يعلم مقدار الدنيا فكيف يتحصل لنا نصف سبع أمد مجهول ، فالصواب الإعراض عن ذلك قلت : السابق إلى ذلك أبو جعفر بن جرير الطبري فإنه أورد في مقدمة تاريخه عن ابن عباس قال : الدنيا جمعة من جمع الآخرة سبعة آلاف سنة ، وقد مضى ستة آلاف ومائة سنة ، وأورده من طريق يحيى بن يعقوب عن حماد بن أنس سليمان عن سعيد بن جبير عنه . ويحيى هو أبو طالب القاص الأنصارى ، قال البخارى : منكر الحديث ، وشيخه هو فقيه الكوفة وفيه مقال . ثم أورد الطبري عن كعب الأخبار قال : الدنيا ستة آلاف سنة . وعن وهب بن منبه مثله وزاد أن الذى مضى منها خمسة آلاف وستائة سنة ، ثم زيفهما ورجع ما جاء عن ابن عباس . ثم أورد حديث ابن عمر الذى فى الصحيحين مرفوعاً « ما أجلكم فى أجل من كان قبلكم إلا من صلاة العصر إلى مغرب الشمس » ومن طريق مغيرة بن حكيم عن ابن عمر بلفظ « ما بقى لأمتى من الدنيا إلا كمقدار إذا صليت العصر » ومن طريق مجاهد عن ابن عمر « كنا عند النبى صلى الله عليه وسلم والشمس على قيعقان مرتفعة بعد العصر فقال : ما أعماركم فى أعمار من مضى إلا كما بقى من هذا النهار فيما مضى منه » وهو عند أحمد أيضاً بسند حسن . ثم أورد حديث أنس « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً وقد كادت الشمس تغيب » فذكر نحو الحديث الأول عن ابن عمر ، ومن حديث أنس سعيده بمعناه قال عند غروب الشمس « إن مثل ما بقى من الدنيا فيما مضى منها كبقية يومكم هذا فيما مضى منه » وحديث أنس سعيده أخرجه أيضاً وفيه على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف ، وحديث أنس أخرجه أيضاً وفيه موسى بن خلف ، ثم جمع بينهما بما حاصله أنه حمل قوله « بعد صلاة العصر » على ما إذا صليت فى وسط من وقتها . قلت : وهو بعيد من لفظ أنس وأنس سعيده ، وحديث ابن عمر صحيح متفق عليه فالصواب الاعتماد عليه ، وله محملان أحدهما أن المراد بالتشبيه التقريب ولا يراد حقيقة المقدار فيه يجتمع مع حديث أنس وأنس سعيده على تقدير ثبوتها ، والثانى أن يحمل على ظاهره فيقدم حديث ابن عمر لصحته ويكون فيه دلالة على أن مدة هذه الأمة قدر خمس النهار تقريباً . ثم أيد الطبري كلامه بحديث الباب ويحدث أنى ثعلبة الذى أخرجه أبو داود وصححه الحاكم ولفظه « والله لا تعجز هذه الأمة من نصف يوم » ورواته ثقات ولكن رجح البخارى وقفه ، وعند أنس داود أيضاً من حديث سعد بن أنس وقاص بلفظ « إني لأرجو أن لا تعجز أمتى عند ربها أن يؤخرهم نصف يوم ، قيل لسعد : كم نصف يوم ؟ قال : خمسمائة سنة » ورواته موثقون إلا أن فيها انقطاعاً . قال الطبري : ونصف اليوم خمسمائة سنة أخذاً من قوله تعالى ﴿ وإن يوماً عند ربك كألف سنة ﴾ فإذا انضم إلى قول ابن عباس إن الدنيا سبعة آلاف سنة توافقت الأخبار ، فيكون الماضى إلى وقت الحديث المذكور ستة آلاف سنة وخمسمائة سنة تقريباً . وقد أورد السهيلي كلام الطبري وأيده بما وقع عنده فى حديث المستورد ، وأكدته بحديث زمل رفعه « الدنيا سبعة آلاف سنة بعثت فى آخرها » . قلت وهذا الحديث إنما

هو عن ابن زمل وسنده ضعيف جداً أخرجه ابن السكن في « الصحابة » وقال إسناده مجهول ، وليس بمعروف في الصحابة ، وابن قتيبة في « غريب الحديث » وذكره في الصحابة أيضاً ابن منده وغيره وسماه بعضهم عبد الله وبعضهم الضحاك ، وقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات ، وقال ابن الأثير : ألفاظه مصنوعة . ثم بين السهيلي أنه ليس في حديث نصف يوم ما ينفي الزيادة على الخمسمائة ، قال : وقد جاء بيان ذلك فيما رواه جعفر بن عبد الواحد بلفظ « إن أحسنت أمتى فبقاؤها يوم من أيام الآخرة وذلك ألف سنة ، وإن أساءت فنصف يوم » قال وليس في قوله « بعثت أنا والساعة كهاتين » ما يقطع به على صحة التأويل الماضي ، بل قد قيل في تأويله إنه ليس بينه وبين الساعة نبى مع التقريب لمجيئها . ثم جوز أن يكون في عدد الحروف التى في أوائل السور مع حذف المكرر ما يوافق حديث ابن زمل ، وذكر أن عدتها تسعمائة وثلاثة . قلت : وهو مبنى على طريقة المغاربة في عد الحروف ، وأما المشاركة فينقص العدد عندهم مائتين وعشرة فإن السين عند المغاربة بثلاثمائة والصاد بستين وأما المشاركة فالسين عندهم ستون والصاد تسعون فيكون المقدار عندهم ستمائة وثلاثة وتسعين ، وقد مضت وزيادة عليها مائة وخمسة وأربعون سنة ، فالجمل على ذلك من هذه الحثيثة باطل ، وقد ثبت عن ابن عباس الزجر عن عد أنى جاد والإشارة إلى أن ذلك من جملة السحر ، وليس ذلك ببعيد فإنه لا أصل له في الشريعة . وقد قال القاضي أبو بكر بن العربي وهو من مشايخ السهيلي في فوائد رحلته ما نصه : ومن الباطل الحروف المقطعة في أوائل السور ، وقد تحصل لى فيها عشرون قولاً وأزيد ولا أعرف أحداً يحكم عليها بعلم ولا يصل فيها إلى فهم إلا أنى أقول . فذكر ما ملخصه أنه لولا أن العرب كانوا يعرفون أن لها مدلولاً متداولاً بينهم لكانوا أول من أنكر ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم ، بل تلا عليهم ص وحم وفصلت وغيرهما فلم ينكروا ذلك بل صرحوا بالتسليم له في البلاغة والفصاحة مع تشوفهم إلى عثرة وحرصهم على زلة ، فدل على أنه كان أمراً معروفاً بينهم لا إنكار فيه . قلت : وأما عد الحروف بخصوصه فإنما جاء عن بعض اليهود كما حكاه ابن إسحق في السيرة النبوية عن أنى ياسر ابن أخطب وغيره أنهم حملوا الحروف التى في أوائل السور على هذا الحساب واستقصروا المدة أول ما نزل ألم وألر ، فلما نزل بعد ذلك المص وطسم وغير ذلك قالوا ألبست علينا الأمر . وعلى تقدير أن يكون ذلك مراداً فليحمل على جميع الحروف الواردة ولا يمحذف المكرر ، فإنه ما من حرف منها إلا وله سر يخصه ، أو يقتصر على حذف المكرر من أسماء السور ولو تكررت الحروف فيها ، فإن السور التى ابتدئت بذلك تسع وعشرون سورة وعدد حروف الجميع ثمانية وسبعون حرفاً وهى الم ستة حم ستة الر خمسة طسم ثنتان ألمص المركهيعص حمعسق طه طس يس ص ق ن ، فإذا حذف ما كرر من السور وهى خمس من ألم وخمس من حم وأربع من ألر وواحدة من طسم تبقى أربع عشرة سورة عدد حروفها ثمانية وثلاثون حرفاً فإذا حسب عددها بالجمل المغربى بلغت ألفين وستمائة وأربعة وعشرين وأما بالجمل المشرق فتبلغ ألفاً وسبعمائة وأربعة وخمسين ولم أذكر ذلك ليعتمد عليه إلا لأبين أن الذى جنح إليه السهيلي لا ينبغي الاعتماد عليه لشدة التخالف فيه ، وفي الجملة فأقوى ما يعتمد في ذلك عليه حديث ابن عمر الذى أشرت إليه قبل ، ، وقد أخرج معمر في الجامع عن ابن أنى نجيح عن مجاهد قال معمر : وبلغنى عن عكرمة في قوله تعالى ﴿ في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ﴾ قال : الدنيا من أولها إلى آخرها يوم مقداره خمسون ألف سنة لا يدري كم مضى ولا كم بقى إلا الله تعالى ، وقد حمل بعض شراح « المصاييح » حديث « لن تعجز هذه الأمة أن يؤخرها نصف يوم » على حال يوم القيامة وزيفه الطيبي فأصاب ، وأما زيادة جعفر فهى موضوعة لأنها لا تعرف إلا من جهته وهو مشهور بوضع الحديث وقد كذبه الأئمة مع أنه لم يسق سنده بذلك ، فالعجب من السهيلي كيف سكنت عنه مع معرفته بحاله . والله المستعان .

[٦٥٠٦] ٦٢٨٠- فا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها ، فإذا طلعت فرآها الناس آمنوا أجمعون ، فذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها » الآية . ولتقوم الساعة وقد نشر الرجلان ثوبهما بينهما فلا يتبايعانه ولا يطويانه . ولتقوم الساعة وقد انصرف الرجل بلبن لقحته فلا يطعمه . ولتقوم الساعة وهو يليط حوضه فلا يسقي فيه . ولتقوم وقد رفع أكلته إلى فيه فلا يطعمها .

**قوله ( باب )** كذا للأكثر بغير ترجمة ، وللكشميهني « باب طلوع الشمس من مغربها » وكذا هو في نسخة الصغاني ، وهو مناسب ولكن الأول أنسب لأنه يصير كالفصل من الباب الذي قبله ، ووجه تعلقه به أن طلوع الشمس من مغربها إنما يقع عند إشراف قيام الساعة كما سأقره .

**قوله ( أبو الزناد عن عبد الرحمن )** هو الأعرج ، وصرح به الطبراني في مسند الشاميين عن أحمد بن عبد الوهاب عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه .

**قوله ( لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها إلخ )** هذا بعض حديث ساقه المؤلف في أواخر كتاب الفتن بهذا الإسناد بتمامه وفي أوله « لا تقوم الساعة حتى يقتتل فئتان عظيمتان » الحديث . وذكر فيه نحو عشرة أشياء من هذا الجنس ، ثم ذكر ما في هذا الباب ، وسأذكر شرحه مستوفى هناك ، وأقتصر هنا على ما يتعلق بطلوع الشمس لأنه المناسب لما قبله وما بعده ، من قرب القيامة خاصة وعامة . قال الطيبي : الآيات أمارات للساعة إما على قربها وإما على حصولها ، فمن الأول الدجال ونزول عيسى وأجوج ومأجوج والحسيف ، ومن الثاني الدخان وطلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة والنار التي تحشر الناس ، وحديث الباب يؤذن بذلك لأنه جعل في طلوعها من المغرب غاية لعدم قيام الساعة فيقتضى أنها إذا طلعت كذلك انتفى عدم القيام فثبت القيام .

**قوله ( فإذا طلعت فرآها الناس آمنوا أجمعون )** وقع في رواية أبي زرعة عن أبي هريرة في التفسير « فإذا رآها الناس آمن من عليها » أي على الأرض من الناس .

**قوله ( فذاك )** في رواية الكشميهني « فذلك » وكذا هو في رواية أبي زرعة ، ووقع في رواية همام عن أبي هريرة في التفسير أيضاً « وذلك » بالواو .

**قوله ( حين لا ينفع نفساً إيمانها الآية )** كذا هنا وفي رواية أبي زرعة « إيمانها لم تكن آمنت من قبل » وفي رواية همام « إيمانها ثم قرأ الآية » قال الطيبي : معنى الآية لا ينفع كافراً لم يكن آمن قبل الطلوع إيمان بعد الطلوع ، ولا ينفع مؤمناً لم يكن عمل صالحاً قبل الطلوع عمل صالح بعد الطلوع ، لأن حكم الإيمان والعمل الصالح حينئذ حكم من آمن أو عمل عند الغرغرة ، وذلك لا يفيد شيئاً كما قال تعالى ﴿ فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ﴾ وكما ثبت في الحديث الصحيح « تقبل توبة العبد ما لم يبلغ الغرغرة » وقال ابن عطية : في هذا الحديث دليل على أن المراد بالبعث في قوله تعالى ﴿ يوم يأتي بعض آيات ربك ﴾ طلوع الشمس من المغرب ،

وإلى ذلك ذهب الجمهور ، وأسند الطبري عن ابن مسعود أن المراد بالبعض إحدى ثلاث هذه أو خروج الدابة أو الدجال ، قال : وفيه نظر لأن نزول عيسى بن مريم يعقب خروج الدجال ، وعيسى لا يقبل إلا الإيمان فانتفى أن يكون بخروج الدجال لا يقبل الإيمان ولا التوبة . قلت : ثبت في صحيح مسلم من طريق أبي حازم عن أبي هريرة رفعه « ثلاث إذا خرجن لم ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل : طلوع الشمس من مغربها ، والدجال ، ودابة الأرض » قيل فلعل حصول ذلك يكون متتابعاً بحيث تبقى النسبة إلى الأول منها مجازية ، وهذا بعيد لأن مدة لبث الدجال إلى أن يقتله عيسى ثم ليس عيسى وخروج يأجوج ومأجوج كل ذلك سابق على طلوع الشمس من المغرب ، فالذي يترجح من مجموع الأخبار أن خروج الدجال أول الآيات العظام المؤذنة بتغير الأحوال العامة في معظم الأرض وينتهي ذلك بموت عيسى بن مريم ، وأن طلوع الشمس من المغرب هو أول الآيات العظام المؤذنة بتغير أحوال العالم العلوي ، وينتهي ذلك بقيام الساعة ، ولعل خروج الدابة يقع في ذلك اليوم الذي تطلع فيه الشمس من المغرب . وقد أخرج مسلم أيضاً من طريق أبي زرعة عن عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه « أول الآيات طلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة على الناس ضحى ، فأيهما خرجت قبل الأخرى فالأخرى منها قريب » وفي الحديث قصة لمروان بن الحكم وأنه كان يقول : أول الآيات خروج الدجال ، فأنكر عليه عبد الله بن عمرو . قلت : ولكلام مروان محمل يعرف مما ذكرته . قال الحاكم أبو عبد الله : الذي يظهر أن طلوع الشمس يسبق خروج الدابة ثم تخرج الدابة في ذلك اليوم أو الذي يقرب منه . قلت : والحكمة في ذلك أن عند طلوع الشمس من المغرب يغلق باب التوبة فتخرج الدابة تميز المؤمن من الكافر تكميلاً للمقصود من إغلاق باب التوبة ، وأول الآيات المؤذنة بقيام الساعة النار التي تحشر الناس كما تقدم في حديث أنس في بدء الخلق في مسائل عبد الله بن سلام ففيه « وأما أول أشرار الساعة فنار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب » وسيأتى فيه زيادة في « باب كيف الحشر » قال ابن عطية وغيره ما حاصله : معنى الآية أن الكافر لا ينفعه إيمانه بعد طلوع الشمس من المغرب ، وكذلك العاصي لا تنفعه توبته ، ومن لم يعمل صالحاً من قبل ولو كان مؤمناً لا ينفعه العمل بعد طلوعها من المغرب . وقال القاضي عياض : المعنى لا تنفع توبة بعد ذلك ، بل يختم على عمل كل أحد بالحالة التي هو عليها . والحكمة في ذلك أن هذا أول ابتداء قيام الساعة بتغير العالم العلوي ، فإذا شوه ذلك حصل الإيمان الضروري بالمعينة وارتفع الإيمان بالغيب ، فهو كالإيمان عند الغرغرة وهو لا ينفع ، فالمشاهدة لطلوع الشمس من المغرب مثله . وقال القرطبي في « التذكرة » بعد أن ذكر هذا : فعلى هذا فتوبة من شاهد ذلك أو كان كالمشاهد له مردودة ، فلو امتدت أيام الدنيا بعد ذلك إلى أن ينسى هذا الأمر أو ينقطع تواتره ويصير الخبر عنه آحاداً فمن أسلم حينئذ أو تاب قبل منه . وأيد ذلك بأنه روى أن الشمس والقمر يكسيان الضوء بعد ذلك ويطلعان ويغربان من المشرق كما كانا قبل ذلك . قال وذكر أبو الليث السمرقندي في تفسيره عن عمران بن حصين قال : إنما لا يقبل الإيمان والتوبة وقت الطلوع لأنه يكون حينئذ صيحة فيهلك بها كثير من الناس ، فمن أسلم أو تاب في ذلك الوقت لم تقبل توبته ، ومن تاب بعد ذلك قبلت توبته . قال وذكر المياثني عن عبد الله بن عمرو رفعه قال : تبقى الناس بعد طلوع الشمس من مغربها عشرين ومائة سنة . قلت : رفع هذا لا يثبت . وقد أخرجه عبد ابن حميد في تفسيره بسند جيد عن عبد الله بن عمرو موقوفاً ، وقد ورد عنه ما يعارضه ، فأخرج أحمد ونعيم بن حماد من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو رفعه : الآيات خرزات منظومات في سلك إذا انقطع السلك تبع بعضها بعضاً . وأخرج الطبراني من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو رفعه : إذا طلع الشمس من مغربها خر إبليس ساجداً ينادي إلهي مرني أن أسجد لمن شئت الحديث . وأخرج نعيم نحوه عن أبي هريرة والحسن وقتادة



بأسانيد مختلفة . وعند ابن عساكر من حديث حذيفة بن أسيد الغفاري رفعه : بين يدي الساعة عشر آيات كالنظم في الخيط إذا سقط منها واحدة توات . وعن أبي العالية بين أول الآيات وآخرها ستة أشهر يتتابع كتابع الخرزات في النظام . ويمكن الجواب عن حديث عبد الله بن عمرو بأن المدة ولو كانت كما قال عشرين ومائة سنة لكنها تمر مروراً سريعاً كمقدار مرور عشرين ومائة شهر من قبل ذلك أو دون ذلك ، كما ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة رفعه « لا تقوم الساعة حتى تكون السنة كالشهر » الحديث وفيه « واليوم كاحتراق السعفة » وأما حديث عمران فلا أصل له ، وقد سبقه إلى هذا الاحتمال البيهقي في « البعث والنشور » فقال في « باب خروج يأجوج ومأجوج » فصل ذكر الحليمي أن أول الآيات الدجال ثم نزول عيسى ، لأن طلوع الشمس من المغرب لو كان قبل نزول عيسى لم ينفع الكفار إيمانهم في زمانه ولكنه ينفعهم إذ لو لم ينفعهم لما صار الدين واحداً بإسلام من أسلم منهم . قال البيهقي : وهو كلام صحيح لو لم يعارض الحديث الصحيح المذكور أن « أول الآيات طلوع الشمس من المغرب » وفي حديث عبد الله بن عمرو طلوع الشمس أو خروج الدابة ، وفي حديث أبي حازم عن أبي هريرة الجرم بهما وبالرجال في عدم نفع الإيمان . قال البيهقي : إن كان في علم الله أن طلوع الشمس سابق احتمال أن يكون المراد نفى النفع عن أنفس القرن الذين شاهدوا ذلك ، فإذا انقضى وتطاول الزمان وعاد بعضهم إلى الكفر عاد تكليفه الإيمان بالغيب ، وكذا في قصة الدجال لا ينفع إيمان من آمن بعيسى عند مشاهدة الدجال وينفعه بعد انقراضه . وإن كان في علم الله طلوع الشمس بعد نزول عيسى احتمال أن يكون المراد بالآيات في حديث عبد الله بن عمرو آيات أخرى غير الدجال ونزول عيسى ، إذ ليس في الخبر نص على أنه يتقدم عيسى . قلت : وهذا الثاني هو المعتمد والأخبار الصحيحة تخالفه ، ففي صحيح مسلم من رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة رفعه « من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه » فمفهومه أن من تاب بعد ذلك لم تقبل . ولأبي داود والنسائي من حديث معاوية رفعه « لا تزال تقبل التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها » وسنده جيد . وللطبراني عن عبد الله بن سلام نحوه . وأخرج أحمد والطبري والطبراني من طريق مالك بن يخامر بضم التحتانية بعدها خاء معجمة وبكسر الميم وعن معاوية وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عمرو رفعوه « لا تزال التوبة مقبولة حتى تطلع الشمس من مغربها فإذا طلعت طبع الله على كل قلب بما فيه وكفى الناس العمل » وأخرج أحمد والدارمي وعبد بن حميد في تفسيره كلهم من طريق أبي هند عن معاوية رفعه « لا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها » وأخرج الطبري بسند جيد من طريق أبي الشعثاء عن ابن مسعود موقوفاً « التوبة مفروضة ما لم تطلع الشمس من مغربها » وفي حديث صفوان بن عسال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن بالمغرب باباً مفتوحاً للتوبة مسيرة سبعين سنة لا يغلق حتى تطلع الشمس من نحوه » أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح ، وأخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان . وفي حديث ابن عباس نحوه عند ابن مردويه وفيه « فإذا طلعت الشمس من مغربها رد المصراعان فليثم ما بينهما فإذا أغلق ذلك الباب لم تقبل بعد ذلك توبة ولا تنفع حسنة إلا من كان يعمل الخير قبل ذلك فإنه يجري لهم ما كان قبل ذلك » وفيه « فقال أبي بن كعب : فكيف بالشمس والناس بعد ذلك ؟ قال : تكسى الشمس الضوء وتطلع كما كانت تطلع وتقبل الناس على الدنيا ، فلو نتج رجل مهراً لم يركبه حتى تقوم الساعة » وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند نعيم ابن حماد في كتاب الفتن وعبد الرزاق في تفسيره عن وهب بن جابر الخيواني بالخاء المعجمة قال « كنا عند عبد الله بن عمرو فذكر قصة قال ثم أنشأ يحدثنا قال : إن الشمس إذا غربت سلمت وسجدت واستأذنت في الطلوع فيؤذن لها حتى إذا كان ذات ليلة فلا يؤذن لها وتحبس ما شاء الله تعالى ثم يقال لها : اطلعي من حيث

غربت ، قال فمن يومئذ إلى يوم القيامة لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل . وأخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن عبد الرزاق كذلك ، ومن طريق أخرى وزاد فيها قصة المتجهدين وأنهم هم الذين يستنكرون بطء طلوع الشمس . وأخرج أيضاً من حديث عبد الله بن أبي أوفى قال « تأتى ليلة قدر ثلاث ليال لا يعرفها إلا المتجهدون ، يقوم فيقرأ حزبه ثم ينام ثم يقوم فيقرأ ثم ينام ثم يقوم فعندها يموج الناس بعضهم في بعض ، حتى إذا صلوا الفجر وجلسوا فإذا هم بالشمس قد طلعت من مغربها فيضج الناس ضجة واحدة ، حتى إذا توسطت السماء رجعت » وعند البيهقي في « البعث والنشور » من حديث ابن مسعود نحوه « فينادى الرجل جاره يا فلان ما شأن الليلة لقد نمت حتى شبعت وصليت حتى أعيت » وعند نعيم بن حماد من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو قال « لا يلبثون بعد بأجوج ومأجوج إلا قليلاً حتى تطلع الشمس من مغربها ، فيناديهم مناد : يا أيها الذين آمنوا ، قد قبل منكم ، يا أيها الذين كفروا قد أغلق عنكم باب التوبة وجفت الأقلام وطويت الصحف » ومن طريق يزيد بن شريح وكثير بن مرة « إذا طلعت الشمس من المغرب يطبع على القلوب بما فيها وترتفع الحفظة وتؤمر الملائكة أن لا يكتبوا عملاً » وأخرج عبد بن حميد والطبري بسند صحيح من طريق عامر الشعبي عن عائشة « إذا خرجت أول الآيات طرحت الأقلام وطويت الصحف وخلصت الحفظة وشهدت الأجساد على الأعمال » وهو وإن كان موقوفاً فحكمه الرفع . ومن طريق العوفي عن ابن عباس نحوه ، ومن طريق ابن مسعود قال « الآية التي يختم بها الأعمال طلوع الشمس من مغربها » فهذه آثار يشد بعضها بعضاً متفقة على أن الشمس إذا طلعت من المغرب أغلق باب التوبة ولم يفتح بعد ذلك ، وأن ذلك لا يختص بيوم الطلوع بل يمتد إلى يوم القيامة ، ويؤخذ منها أن طلوع الشمس من مغربها أول الإنذار بقيام الساعة ، وفي ذلك رد على أصحاب الهيئة ومن وافقهم أن الشمس وغيرها من الفلكيات بسيطة لا يختلف مقتضياتها ولا يتطرق إليها تغيير ما هي عليه ، قال الكرماني : وقواعدهم منقوضة ومقدماتهم ممنوعة ، وعلى تقدير تسليمها فلا امتناع من انطباق منطقة البروج التي هي معدل النهار بحيث يصير المشرق مغرباً وبالعكس . واستدل صاحب « الكشف » بهذه الآية للمعتزلة فقال : قوله ﴿ لم تكن آمنت من قبل ﴾ صفة لقوله ﴿ نفساً ﴾ وقوله ﴿ أو كسبت في إيمانها خيراً ﴾ عطف على ﴿ آمنت ﴾ والمعنى أن أشرار الساعة إذا جاءت وهي آيات ملجئة للإيمان ذهب أوان التكليف عندها فلم ينفع الإيمان حيثئذ من غير مقدمة إيمانها قبل ظهور الآيات أو مقدمة إيمانها من غير تقديم عمل صالح ، فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة وبين النفس التي آمنت في وقته ولم تكتسب خيراً ليعلم أن قوله ﴿ الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾ جمع بين قريتين لا ينبغي أن تنفك إحداها عن الأخرى حتى يفوز صاحبها ويسعد ، وإلا فالشقوة والهلاك . قال الشهاب السمين : قد أجاب الناس بأن المعنى في الآية أنه إذا أتى بعض الآيات لا ينفع نفساً كافرة إيمانها الذي أوقعته إذ ذاك ، ولا ينفع نفساً سبق إيمانها ولم تكتسب فيه خيراً ، فقد علق نفى نفع الإيمان بأحد وصفين : إما نفى سبق الإيمان فقط ، وإما سبقه مع نفى كسب الخير ، ومفهومه أنه ينفع الإيمان السابق وحده وكذا السابق ومعه الخير ومفهوم الصفة قوى فيستدل بالآية لمذهب أهل السنة ويكون فيه قلب دليل المعتزلة دليلاً عليهم . وأجاب ابن المنير في « الانتصاف » فقال : هذا الكلام من البلاغة يلقب اللف ، وأصله يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً لم تكن مؤمنة قبل إيمانها بعد ، ولا نفساً لم تكتسب خيراً قبل ما تكتسبه من الخير بعد ، فلف الكلامين فجعلهما كلاماً واحداً إيجازاً ، وبهذا التقرير يظهر أنها لا تخالف مذهب أهل الحق فلا ينفع بعد ظهور الآيات اكتساب الخير ولو نفع الإيمان المتقدم من الخلود ، فهي بالرد على مذهبه أولى من أن تدل له . وقال ابن الحاجب في أماليه : الإيمان قبل مجيء الآية نافع ولو لم يكن عمل صالح غيره ، ومعنى الآية لا ينفع نفساً إيمانها

ولا كسبها العمل الصالح لم يكن الإيمان قبل الآية أو لم يكن العمل مع الإيمان قبلها فاختصر للعلم ، ونقل الطيبي كلام الأئمة في ذلك ثم قال : المعتمد ما قال ابن المنير وابن الحاجب ، وبسطه أن الله تعالى لما خاطب المعاندين بقوله تعالى ﴿ وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه ﴾ الآية علل الإنزال بقوله ﴿ أن تقولوا إنما أنزل الكتاب ﴾ الخ إزالة للعدر والزاما للحجة ، وعقبه بقوله ﴿ فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة ﴾ تبكيثاً لهم وتقريراً لما سبق من طلب الاتباع ، ثم قال ﴿ فمن أظلم ممن كذب ﴾ الآية . أى أنه أنزل هذا الكتاب المنير كاشفاً لكل ريب وهادياً إلى الطريق المستقيم ورحمة من الله للخلق ليجعلوه زاداً لمعادهم فيما يقدمونه من الإيمان والعمل الصالح فجعلوا شكر النعمة أن كذبوا بها ومنعوا من الانتفاع بها ، ثم قال ﴿ هل ينظرون ﴾ الآية أى ما ينتظر دنو لاء المكذبون إلا أن يأتيهم عذاب الدنيا بنزول الملائكة بالعقاب الذى يستأصل شأفتهم كما جرى لمن مضى من الأمم قبلهم ، أو يأتيهم عذاب الآخرة بوجود بعض قوارعها فحينئذ تفوت تلك الفرصة السابقة فلا ينفعهم شئ مما كان ينفعهم من قبل من الإيمان ، وكذا العمل الصالح مع الإيمان ، فكأنه قيل يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها ولا كسبها العمل الصالح في إيمانها حينئذ إذا لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً من قبل ، ففى الآية لف لكن حذفت إحدى القرينتين بإعانة النشر ، ونظيره قوله تعالى ﴿ ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعاً ﴾ قال : فهذا : الذى عناه ابن المنير بقوله إن هذا الكلام في البلاغة يقال له اللف ، والمعنى يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً لم تكن مؤمنة من قبل ذلك إيمانها من بعد ذلك ، ولا ينفع نفساً كانت مؤمنة لكن لم تعمل في إيمانها عملاً صالحاً قبل ذلك ما عمله من العمل الصالح بعد ذلك ، قال : وهذا التقرير يظهر مذهب أهل السنة فلا ينفع بعد ظهور الآية اكتساب الخير أى لإغلاق باب التوبة ورفع الصحف والحفظة ، وإن كان ما سبق قبل ظهور الآية من الإيمان ينفع صاحبه في الجملة . ثم قال الطيبي : وقد ظفرت بفضل الله بعد هذا التقرير على آية أخرى تشبه هذه الآية وتناسب هذا التقرير معنى ولفظاً من غير إفراط ولا تفريط وهى قوله تعالى ﴿ ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون ، هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسلنا بالحق فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد فنعمل غير الذى كنا نعمل ، قد خسروا أنفسهم ﴾ الآية فإنه يظهر منه أن الإيمان المجرد قبل كشف قوارع الساعة نافع ، وأن الإيمان المقارن بالعمل الصالح أنفع ، وأما بعد حصونها فلا ينفع شئ أصلاً ، والله أعلم . انتهى ملخصاً .

قوله ( ولتقوم الساعة وقد انصرف الرجل بلبن لقحته ) بكسر اللام وسكون القاف بعدها مهملة هى ذات الدر من النوق .

قوله ( يليط حوضه ) بضم أوله ويقال ألاط حوضه إذا مدره أى جمع حجارة فصيرها كالخوض ثم سلم ما بينها من الفرج بالمدر ونحوه لينجس الماء ؛ هذا أصله ، وقد يكون للخوض خروق فيسدها بالمدر قبل أن يملأه ، وفى كل ذلك إشارة إلى أن القيامة تقوم بغتة كما قال تعالى ﴿ لا تأتیکم إلا بغتة ﴾

ب ( مِنْ أَحَبِّ لِقَاءِ اللَّهِ أَحَبُّ لِقَاءِ اللَّهِ

٦٢٨١- حدثنا حجاج قال نا همام قال نا قتادة عن أنس عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وآله قال : « من أحب لقاء الله أحب لقاء الله ، ومن كره لقاء الله كره لقاء الله » . فقالت عائشة أو بعض

أزواجه - إنا لنكره الموت قال : « ليس ذلك ، ولكن المؤمن إذا حضره الموت بُشِّرَ برضوان الله وكرامته ، فليس شيء أحب إليه مما أمامه ، فأحب لقاء الله وأحب الله لقاءه . وإن الكافر إذا حضر بُشِّرَ بعذاب الله وعقوبته ، فليس شيء أكره إليه مما أمامه ، فكره لقاء الله وكره الله لقاءه » . اختصره أبو داود وعمره عن شعبة . وقال سعيد عن قتادة عن زُرارة عن سعيد عن عائشة عن النبي صلى الله عليه .

[٦٥٠٨] ٦٢٨٢- حدثني محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بُريد عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه قال : « من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه » .

[٦٥٠٩] ٦٢٨٣- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير في رجال من أهل العلم أن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه يقول وهو صحيح : « إنه لم يقبض نبي قط حتى يرى مقعده من الجنة ثم يُخبر ، فلما نزل به ورأسه على فخذي غشي عليه ساعة ثم أفاق ، فأشخص بصره إلى السقف ثم قال : « اللهم الرفيق الأعلى » . قلت : إذا لا يختارنا ، وعرفت أنه الحديث الذي كان يحدثنا به . قالت : فكانت تلك آخر كلمة تكلم بها النبي صلى الله عليه . قوله : « الرفيق الأعلى » .

**قوله ( باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه )** هكذا ترجم بالشق الأول من الحديث الأول إشارة إلى بقیته على طريق الاكتفاء ، قال العلماء : محبة الله لعبده إرادته الخير له وهدايته إليه وإنعامه عليه ، وكرهته له على الضد من ذلك .

**قوله ( حدثنا حجاج )** هو ابن المنهال البصري ، وهو من كبار شيوخ البخاري ، وقد روى عن همام أيضاً حجاج بن محمد المصيصي لكن لم يدركه البخاري .

**قوله ( عن قتادة )** لهمام فيه إسناد آخر أخرجه أحمد عن عفان عن همام عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى « حدثني فلان ابن فلان أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث بطوله بمعناه ، وسنده قوى وإبهام الصحابي لا يضر ، وليس ذلك اختلافاً على همام فقد أخرجه أحمد عن عفان عن همام عن قتادة .

**قوله ( عن أنس )** في رواية شعبة عن قتادة « سمعت أنساً » وسيأتي بيانه في الرواية المعلقة .

**قوله ( عن عبادة بن الصامت )** قد رواه حميد عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير واسطة أخرجه أحمد والنسائي والبخاري من طريقه . وذكر البزار أنه تفرد به ، فإن أراد مطلقاً وردت عليه رواية قتادة ، وإن أراد بقيد كونه جعله من مسند أنس سلم .

**قوله ( من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه )** قال الكرمانی : ليس الشرط سبباً للجزاء بل الأمر بالعكس ولكنه على تأويل الخبر أى من أحب لقاء الله أخبره بأن الله أحب لقاءه ، وكذا الكراهة . وقال غيره فيما نقله ابن عبد البر وغيره « من » هنا خبرية وليست شرطية ، فليس معناه إن سبب حب الله لقاء العبد حب العبد لقاءه ولا الكراهة ولكنه صفة حال الطائفتين في أنفسهم عند ربهم ، والتقدير من أحب لقاء الله فهو الذى أحب الله

لقاءه وكذا الكراهة . قلت : ولا حاجة إلى دعوى نفى الشرطية فسيأتى فى التوحيد من حديث أبى هريرة رفعه « قال الله عز وجل إذا أحب عبدى لقاى أحببت لقاءه » الحديث فيتعين أن « من » فى حديث الباب شرطية وتأويلها ما سبق ، وفى قوله « أحب الله لقاءه » العدول عن الضمير إلى الظاهر تفخيماً وتعظيماً ودفعاً لتوهم يعود الضمير على الموصول لئلا يتحد فى الصورة المبتدأ والخبر ، ففيه إصلاح اللفظ لتصحيح المعنى ، وأيضاً ف يعود الضمير على المضاف إليه قليل . وقرأت بخط ابن الصائغ فى « شرح المشارق » يحتمل أن يكون لقاء الله مضافاً للمفعول فأقامه مقام الفاعل ولقاءه إما مضاف للمفعول أو للفاعل الضمير أو للموصول لأن الجواب إذا كان شرطاً فالأولى أن يكون فيه ضمير ، نعم هو موجود هنا ولكن تقديراً .

**قوله ( ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه )** قال المازرى : من قضى الله بموته لابد أن يموت وإن كان كارهاً للقاء الله ، ولو كره الله موته لما مات ، فيحمل الحديث على كراهته سبحانه وتعالى الغفران له وإرادته لإبعاده من رحمته . قلت : ولا اختصاص لهذا البحث بهذا الشق ، فإنه يأتى مثله فى الشق الأول كأن يقال مثلاً من قضى الله بامتداد حياته لا يموت ولو كان محباً للموت الخ .

**قوله ( قالت عائشة أو بعض أزواجه )** كذا فى هذه الرواية بالشك ، وجزم سعد بن هشام فى روايته عن عائشة بأنها هى التى قالت ذلك ولم يتردد ، وهذه الزيادة فى هذا الحديث لا تظهر صريحاً هل هى من كلام عبادة ، والمعنى أنه سمع الحديث من النبى صلى الله عليه وسلم وسمع مراجعة عائشة ، أو من كلام أنس بأن يكون حضر ذلك ، فقد وقع فى رواية حميد التى أشرت إليها بلفظ « فقلنا يا رسول الله » فيكون أسند القول إلى جماعة وإن كان المباشر له واحداً وهى عائشة ، وكذا وقع فى رواية عبد الرحمن بن أبى ليلى التى أشرت إليها وفيها « فأكب القوم ييكون وقالوا : إنا نكره الموت قال : ليس ذلك » ، ولابن أبى شيبه من طريق أبى سلمة عن أبى هريرة نحو حديث الباب وفيه « قيل يا رسول الله ما منا من أحد إلا وهو يكره الموت ، فقال : إذا كان ذلك كشف له » ويحتمل أيضاً أن يكون من كلام قتادة أرسله فى رواية همام ووصله فى رواية سعيد بن أبى عروة عنه عن زرارة عن سعد بن هشام عن عائشة فيكون فى رواية همام إدراج ، وهذا أرجح فى نظرى ، فقد أخرجه مسلم عن هداى بن خالد عن همام مقتصر على أصل الحديث دون قوله « فقالت عائشة إلخ » ثم أخرجه من رواية سعيد بن أبى عروة موصولاً تاماً ، وكذا أخرجه هو وأحمد من رواية شعبة والنسائى من رواية سليمان التيمى كلاهما عن قتادة ، وكذا جاء عن أبى هريرة وغير واحد من الصحابة بدون المراجعة ، وقد أخرجه الحسن بن سفيان وأبو يعلى جميعاً عن هداى بن خالد عن همام تاماً كما أخرجه البخارى عن حجاج عن همام ، وهداى هو هداى شيخ مسلم ، فكان مسلماً حذف الزيادة عمداً لكونها مرسله من هذا الوجه واكتفى بإيرادها موصولة من طريق سعيد بن أبى عروة ، وقد رمز البخارى إلى ذلك حيث علق رواية شعبة بقوله اختصره إلخ ، وكذا أشار إلى رواية سعيد تعليقاً ، وهذا من العلل الخفية جداً .

**قوله ( إنا لنكره الموت )** فى رواية سعد بن هشام « فقالت يا نبى الله أكرهه الموت ؟ فكلنا نكره الموت » .

**قوله ( بشر برضوان الله وكرامته )** فى رواية سعد بن هشام « بشر برحمة الله ورضوانه وجنته » وفى حديث حميد عن أنس « وأكن المؤمن إذا حضر جاءه البشير من الله وليس شئ أحب إليه من أن يكون قد لقى الله فأحب الله لقاءه » وفى رواية عبد الرحمن بن أبى ليلى « ولكنه إذا حضر فأما إن كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم فإذا بشر بذلك أحب لقاء الله والله للقاءه أحب » .

**قوله ( فليس شيء أحب إليه مما أمامه )** بفتح الهمزة أى ما يستقبله بعد الموت ، وقد وقعت هذه المراجعة من عائشة لبعض التابعين ، فأخرج مسلم والنسائي من طريق شريح بن هانيء قال سمعت أبا هريرة فذكر أصل الحديث قال « فأتيت عائشة فقلت سمعت حديثاً إن كان كذلك فقد هلكنا » فذكره قال « وليس منا أحد إلا وهو يكره الموت ، فقالت : ليس بالذى تذهب إليه ، ولكن إذا شخص البصر — بفتح الشين والخاء المعجمتين وآخره مهملة أى فتح المحتضر عينيه إلى فوق فلم يطرف — وحشرج الصدر — بحاء مهملة مفتوحة بعدها معجمة وآخره جيم أى ترددت الروح في الصدر — واقتشر الجلد وتشنجت » بالشين المعجمة والنون الثقيلة والجيم أى تقبضت ، وهذه الأمور هي حالة المحتضر ، وكأن عائشة أخذته من معنى الخبر الذى رواه عنها سعد بن هشام مرفوعاً وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً عن شريح بن هانيء عن عائشة مثل روايته عن أبي هريرة وزاد في آخره « والموت دون لقاء الله » وهذه الزيادة من كلام عائشة فيما يظهر لى ذكرتها استنباطاً مما تقدم ، وعند عبد بن حميد من وجه آخر عن عائشة مرفوعاً « إذا أراد الله بعبد خيراً فبعض له قبل موته بعام ملكاً يسدده ويوفقه حتى يقال مات بخير ما كان ، فإذا حضر ورأى ثوابه اشتاقت نفسه ، فذلك حين أحب لقاء الله وأحب الله لقاءه ، وإذا أراد الله بعبد شراً قبض له قبل موته بعام شيطاناً فأضله وفتنه حتى يقال مات بشر ما كان عليه . فإذا حضر ورأى ما أعد له من العذاب جزعت نفسه فذلك حين كره لقاء الله وكره الله لقاءه » قال الخطابي : تضمن حديث الباب من التفسير ما فيه غنية عن غيره ، واللقاء يقع على أوجه : منها المعايينة ، ومنها البعث كقوله تعالى ﴿ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ ﴾ ومنها الموت كقوله ﴿ مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَاتِ ﴾ وقوله ﴿ قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَقِيكُمْ ﴾ وقال ابن الأثير في النهاية : المراد بلقاء الله هنا المصير إلى الدار الآخرة وطلب ما عند الله ، وليس الغرض به الموت لأن كلا يكرهه ، فمن ترك الدنيا وأبغضها أحب لقاء الله ومن آثرها وركن إليها كره لقاء الله لأنه إنما يصل إليه بالموت . وقول عائشة والموت دون لقاء الله يبين أن الموت غير اللقاء ، ولكنه معترض دون الغرض المطلوب فيجب أن يصبر عليه ويحتمل مشاقه حتى يصل إلى الفوز باللقاء . قال الطيبي : يريد أن قول عائشة إنا لنكره الموت يوهم أن المراد بلقاء الله في الحديث الموت وليس كذلك لأن لقاء الله غير الموت بدليل قوله في الرواية الأخرى « والموت دون لقاء الله » لكن لما كان الموت وسيلة إلى لقاء الله عبر عنه بلقاء الله ، وقد سبق ابن الأثير إلى تأويل لقاء الله بغير الموت الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام فقال : ليس وجهه عندى كراهة الموت وشدة لأن هذا لا يكاد يخلو عنه أحد ، ولكن المذموم من ذلك إثارة الدنيا والركون إليها وكراهية أن يصير إلى الله والدار الآخرة . قال : وما يبين ذلك أن الله تعالى عاب قوماً بحب الحياة فقال ﴿ إِنْ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنَّنُوا بِهَا ﴾ وقال الخطابي : معنى محبة العبد للقاء الله إثارة الآخرة على الدنيا فلا يحب استمرار الإقامة فيها بل يستعد للارتحال عنها والكراهية بضد ذلك ، وقال النووي : معنى الحديث أن المحبة والكراهية التي تعتبر شرعاً هي التي تقع عند النزاع في الحالة التي لا تقبل فيها التوبة حيث ينكشف الحال للمحتضر ويظهر له ما هو صائر إليه .

**قوله ( بشر بعذاب الله وعقوبته )** في رواية سعد بن هشام « بشر بعذاب الله وسخطه » ، وفي رواية حميد عن أنس « وإن الكافر أو الفاجر إذا جاءه ما هو صائر إليه من السوء أو ما يلقي من الشر إلخ » وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى نحو ما مضى .

**قوله ( اختصره أبو داود وعمرو عن شعبة )** يعنى عن قتادة عن أنس عن عبادة ، ومعنى اختصاره أنه

اقتصر على أصل الحديث دون قوله « فقالت عائشة إلخ » فأما رواية أبي داود وهو الطيالسي فوصلها الترمذى عن محمود بن غيلان عن أبي داود ، وكذا وقع لنا بعلو في مسند أبي داود الطيالسي ، وأما رواية عمرو وهو ابن مرزوق فوصلها الطبراني في « المعجم الكبير » عن أبي مسلم الكجى ويوسف بن يعقوب القاضى كلاهما عن عمرو بن مرزوق ، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر عن شعبة ، وهو عند مسلم من رواية محمد بن جعفر وهو غندر .

**قوله ( وقال سعيد عن قتادة إلخ )** وصله مسلم من طريق خالد بن الحارث ومحمد بن بكر كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة كما تقدم بيانه ، وكذا أخرجه أحمد والترمذى والنسائى وابن ماجه من رواية سعيد بن أبي عروبة ، ووقع لنا بعلو في « كتاب البعث » لابن أبي داود . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم البداءة بأهل الخير في الذكر لشرفهم وإن كان أهل الشر أكثر ، وفيه أن المجازاة من جنس العمل فإنه قابل المحبة بالمحبة والكراهة بالكراهة ، وفيه أن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة ، وفيه نظر فإن اللقاء أعم من الرؤية ، ويحتمل على بعد أن يكون في قوله « لقاء الله » حذف تقديره لقاء ثواب الله ونحو ذلك ، ووجه البعد فيه الإتيان بمقابله لأن أحداً من العقلاء لا يكره لقاء ثواب الله بل كل من يكره الموت إنما يكرهه خشية أن لا يلقى ثواب الله إما لإبطائه عن دخول الجنة بالشغل بالتبعات وإما لعدم دخولها أصلاً كالكافر . وفيه أن المحتضر إذا ظهرت عليه علامات السرور كان ذلك دليلاً على أنه بشر بالخير وكذا بالعكس . وفيه أن محبة لقاء الله لا تدخل في النهى عن تمنى الموت لأنها ممكنة مع عدم تمنى الموت كأن تكون المحبة حاصلة لا يفترق حاله فيها بحصول الموت ولا بتأخره ، وأن النهى عن تمنى الموت معمول على حالة الحياة المستمرة ، وأما عند الاحتضار والمعاينة فلا تدخل تحت النهى بل هى مستحبة . وفيه أن فى كراهة الموت فى حال الصحة تفصيلاً ، فمن كرهه إثارة للحياة على ما بعد الموت من نعيم الآخرة كان مذموماً ، ومن كرهه خشية أن يفضى إلى المؤاخذة كأن يكون مقصراً فى العمل لم يستعد له بالأهبة بأن يتخلص من التبعات ويقوم بأمر الله كما يجب فهو معذور ، لكن ينبغى لمن وجد ذلك أن يبادر إلى أخذ الأهبة حتى إذا حضره الموت لا يكرهه بل يحبه لما يرجو بعده من لقاء الله تعالى . وفيه أن الله تعالى لا يراه فى الدنيا أحد من الأحياء وإنما يقع ذلك للمؤمنين بعد الموت أخذاً من قوله « والموت دون لقاء الله » وقد تقدم أن اللقاء أعم من الرؤية فإذا انتفى اللقاء انتفت الرؤية ، وقد ورد بأصرح من هذا فى صحيح مسلم من حديث أبى أمامة مرفوعاً فى حديث طويل وفيه « واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا » .

الحديث الثانى حديث أبى موسى مثل حديث عبادة دون قوله « فقالت عائشة إلخ » وكأنه أورده استظهاراً لصحة الحديث وقد أخرجه مسلم أيضاً ، ويريد بموحدة ثم مهملة هو ابن عبد الله بن أبى بردة .

الحديث الثالث . **قوله ( أخبرنى سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير فى رجال من أهل العلم )** كذا فى رواية عقيل ، ومضى فى الوفاة النبوية من طريق شعيب عن الزهرى « أخبرنى عروة » ولم يذكر معه أحداً ، ومن طريق يونس عن الزهرى « أخبرنى سعيد بن المسيب فى رجال من أهل العلم » ولم يذكر عروة ، وقد ذكرت فى كتاب الدعوات تسمية بعض من أبهم فى هذه الرواية من شيوخ الزهرى ، وتقدم شرح الحديث مستوفى فى الوفاة النبوية ، ومناسبته للترجمة من جهة اختيار النبى صلى الله عليه وسلم للقاء الله بعد أن خير بين الموت والحياة فاختر الموت فينبغى الاستئذان به فى ذلك . وقد ذكر بعض الشراح أن إبراهيم عليه السلام قال للملك الموت لما أتاه ليقبض روحه : هل رأيت خليلاً يميت خليله ؟ فأوحى الله تعالى إليه قل له هل رأيت خليلاً يكره لقاء خليله ؟

فقال يا ملك الموت الآن فاقبض . ووجدت في « المبتدأ » لأبي حذيفة إسحق بن بشر البخاري أحد الضعفاء بسند له عن ابن عمر قال « قال ملك الموت يارب إن عبدك إبراهيم جزع من الموت ، فقال : قل له الخليل إذا طال به العهد من خليله اشتاق إليه . فبلغه فقال : نعم يارب قد اشتقت إلى لقائك ، فأعطاه ريحانة فشتمها فقبض فيها » .

### باب سَكَرَاتِ الْمَوْتِ

[٦٥١٠] ٦٢٨٤- نا محمد بن عبيد بن ميمون قال نا عيسى بن يونس عن عمر بن سعيد قال أخبرني ابن أبي مليكة أن أبا عمرو ذكوان مولى عائشة أخبره أن عائشة كانت تقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بين يديه ركوة - أو علبه فيها ماء ، شك عمر - فجعل يدخل يده في الماء فيمسح بها وجهه ويقول : « لا إله إلا الله ، إن للموت سكرات » . ثم نصب يده فجعل يقول : « في الرفيق الأعلى » . حتى قبض ومالت يده . قال أبو عبد الله : العلبه من الخشب والركوة من الأدم .

[٦٥١١] ٦٢٨٥- نا صدقة قال أنا عبدة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : كان رجال من الأعراب حفاة يأتون النبي صلى الله عليه وسلم يسألونه : متى الساعة ؟ فكان ينظر إلى أصغرهم فيقول : « إن يعيش هذا لا يدركه الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم » قال هشام : يعني موتهم .

[٦٥١٢] ٦٢٨٦- نا إسماعيل قال نا مالك عن محمد بن عمرو بن حلحلة عن معبد بن كعب بن مالك عن أبي قتادة بن ربعي الأنصاري أنه كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر عليه بجنزة قال : « مستريح ومستراح منه » . قالوا : يا رسول الله ، ما المستريح والمستراح منه ، قال : « العبد المؤمن يستريح من نصب الدنيا وأذاها إلى رحمة الله ، والعبد الفاجر يستريح منه العباد والبلاد والشجر والدواب » . [الحديث ٦٥١٢ - طرفه في : ٦٥١٣] .

[٦٥١٣] ٦٢٨٧- نا مسدد قال نا يحيى عن عبد ربه بن سعيد عن محمد بن عمرو بن حلحلة قال نا ابن كعب عن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مستريح ومستراح منه ، المؤمن يستريح » .

[٦٥١٤] ٦٢٨٨- نا الحميدي قال نا سفيان قال نا عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم سمع أنس بن مالك يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يتبع الميت ثلاثة ، فيرجع اثنان ويبقى معه واحد ، يتبعه أهله وماله وعمله ، فيرجع أهله وماله ، ويبقى عمله » .

[٦٥١٥] ٦٢٨٩- نا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا مات أحدكم عرض على مقعده غدوة وعشيا : إما النار وإما الجنة ، فيقال : هذا مقعدك حتى تبعث » .

[٦٥١٦] ٦٢٩٠- نا علي بن الجعد قال أنا شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن عائشة قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تسبوا الأموات ، فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا » .

قوله ( باب سَكَرَاتِ الْمَوْتِ ) بفتح المهملة والكاف جمع سكرة ، قال الراغب وغيره : السكر حالة تعرض



بين المرء وعقله ، وأكثر ما تستعمل في الشراب المسكر ، ويطلق في الغضب والعشق والألم والنعاس والغشى الناشئ عن الألم وهو المراد هنا ، وذكر فيه ستة أحاديث :

الأول ، قوله ( عن عمر بن سعيد ) أى ابن أبى حسين المكي .

قوله ( إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بين يديه ركوة أو علبة ) بضم المهملة وسكون اللام بعدها موحدة .

قوله ( شك عمر ) هو ابن سعيد بن أبى حسين راويه ، وتقدم في الوفاة النبوية بلفظ « يشك عمر » وفي رواية الإسماعيلي « شك ابن أبى حسين » .

قوله ( فجعل يدخل يده ) عند الكشميين « يديه » بالثنية ، وكذا تقدم لهم في الوفاة النبوية بهذا الإسناد في أثناء حديث أوله قصة السواك ، فاختصره المؤلف هنا .

قوله ( فيمسح بها ) في رواية الكشميين « بهما » بالثنية ، وكذا لهم في الوفاة .

قوله ( إن للموت سكرات ) وقع في رواية القاسم عن عائشة عند أصحاب السنن سوى أبى داود بسند حسن بلفظ « ثم يقول اللهم أعنى على سكرات الموت » وقد تقدم شرح الحديث مستوفى هناك . وتقدم هناك أيضاً من رواية القاسم بن محمد عن عائشة « مات النبي صلى الله عليه وسلم وإنه ليين حاقنتي وذاقنتي . فلا أكره شدة الموت لأحد أبداً بعد النبي صلى الله عليه وسلم » وأسرجه الترمذى عنها بلفظ « ما أغبط أحداً بهون موت بعد الذى رأيت من شدة موت رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( قال أبو عبد الله ) هو البخارى .

قوله ( العلبة من الخشب والركوة من الأدم ) ثبت هذا في رواية المستمل وحده وهو المشهور في تفسيرهما ، ووقع في « المحكم » : الركوة شبه تور من أدم ، قال المطرزي : دلو صغير : وقال غيره : كالقصعة تتخذ من جلد ولها طوق خشب . وأما العلبة فقال العسكري : هى قدح الأعراب تتخذ من جلد . وقال ابن فارس : قدح ضخمة من خشب وقد يتخذ من جلد ، وقيل أسفله جلد وأعلاه خشب مدور . وفي الحديث أن شدة الموت لا تدل على نقص في المرتبة بل هى للمؤمن إما زيادة في حسناته وإما تكفير لسيئاته . وبهذا التقرير تظهر مناسبة أحاديث الباب للترجمة .

الحديث الثانى ، قوله ( صدقة ) هو ابن الفضل المروزي ، وعبد الله هو ابن سليمان . وهشام هو ابن غررة .

قوله ( كان رجال من الأعراب ) لم أقف على أسمائهم .

قوله ( جفاة ) في رواية الأكثر بالجيم ، وفي رواية بعضهم بالمهملة ، وإنما وصفهم بذلك أما على رواية الجيم فلأن سكان البوادي يغلب عليهم الشظف وخشونة العيش فتجفو أخلاقهم غالباً . وأما على رواية الحاء فلقلة اعتنائهم بالملايس .

قوله ( متى الساعة ) ؟ في رواية مسلم من طريق أبى أسامة عن هشام « كان الأعراب إذا قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم سألوه عن الساعة متى الساعة ؟ وكان ذلك لما طرق أسماعهم من تكرار اقترابها في القرآن

فأرادوا أن يعرفوا تعيين وقتها .

**قوله ( فينظر إلى أصغرهم )** في رواية مسلم « فنظر إلى أحدث إنسان منهم فقال » ورواية عبدة ظاهرها تكرير ذلك ، ويؤيد سياق مسلم حديث أنس عنده « إن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم متى تقوم الساعة » ولم أقف على اسم هذا بعينه لكنه يحتمل أن يفسر بذى الخويصرة الجاني الذى بال فى المسجد وسأل متى تقوم الساعة وقال اللهم ارحمنى ومحمداً ، ولكن جوابه عن السؤال عن الساعة مغاير لجواب هذا .

**قوله ( إن يعيش هذا لا يدركه الهرم )** فى حديث أنس عند مسلم « وعنده غلام من الأنصار يقال له محمد » وله فى رواية أخرى « وعنده غلام من أزد شنوءة » بفتح المعجمة وضم النون ومد وبعد الواو همزة ثم هاء تأنيث ، وفى أخرى له « غلام للمغيرة بن شعبة وكان من أقرانى » ولا مغايرة بينهما ، وطريق الجمع أنه كان من أزد شنوءة وكان حليفاً للأنصار وكان يخدم المغيرة ، وقول أنس « وكان من أقرانى » وفى رواية له « من أترانى » يريد فى السن وكان سن أنس حينئذ نحو سبع عشرة سنة .

**قوله ( حتى تقوم عليكم ساعتكم )** قال هشام هو ابن عروة راويه ( يعنى موتهم ) وهو موصول بالسند المذكور ، وفى حديث أنس « حتى تقوم الساعة » قال عياض : حديث عائشة هذا يفسر حديث أنس وأن المراد ساعة المخاطبين ، وهو نظير قوله « رأيتمكم ليلتكم هذه فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو عليها الآن أحد » وقد تقدم بيانه فى كتاب العلم وأن المراد انقراض ذلك القرن وأن من كان فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم إذا مضت مائة سنة من وقت تلك المقالة لا يبقى منهم أحد ، ووقع الأمر كذلك ، فإن آخر من بقى ممن رأى النبى صلى الله عليه وسلم أبو الطفيل عامر بن واثلة كما جزم به مسلم وغيره وكانت وفاته سنة عشر ومائة من الهجرة وذلك عند رأس مائة سنة من وقت تلك المقالة ، وقيل كانت وفاته قبل ذلك فإن كان كذلك فيحتمل أن يكون تأخر بعده بعض من أدرك ذلك الزمان وإن لم يثبت أنه رأى النبى صلى الله عليه وسلم ، وبه احتج جماعة من المحققين على كذب من ادعى الصحبة أو الرؤية ممن تأخر عن ذلك الوقت . وقال الراغب : الساعة جزء من الزمان ، ويعبر بها عن القيامة تشبيهاً بذلك لسرعة الحساب ، قال الله تعالى ﴿ وهو أسرع الحاسبين ﴾ أو لما نبه عليه بقوله ﴿ كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار ﴾ وأطلقت الساعة على ثلاثة أشياء : الساعة الكبرى وهى بعث الناس للمحاسبة ، والوسطى وهى موت أهل القرن الواحد نحو ما روى أنه رأى عبد الله بن أنيس فقال : إن يطل عمر هذا الغلام لم يمت حتى تقوم الساعة ، فقيل إنه آخر من مات من الصحابة . والصغرى موت الإنسان فساعة كل إنسان موته ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم عند هبوب الريح : تخوفت الساعة ، يعنى موته انتهى . وما ذكره عن عبد الله بن أنيس لم أقف عليه ولا هو آخر من مات من الصحابة جزماً ، قال الداودى : هذا الجواب من معارض الكلام ، فإنه لو قال لهم لا أدري ابتداء مع ما هم فيه من الجفاء وقبل تمكن الإيمان فى قلوبهم لارتابوا فعدل إلى إعلامهم بالوقت الذى ينقضون هم فيه ، ولو كان تمكن الإيمان فى قلوبهم لأفصح لهم بالمراد . وقال ابن الجوزى : كان النبى صلى الله عليه وسلم يتكلم بأشياء على سبيل القياس ، وهو دليل معمول به ، فكان أنه لما نزلت عليه الآيات فى تقريب الساعة كقوله تعالى ﴿ أتى أمر الله فلا تستعجلوه ﴾ وقوله تعالى ﴿ وما أمر الساعة إلا كلمح البصر ﴾ حمل ذلك على أنها لا تزيد على ماضى قرن واحد ، ومن ثم قال فى الدجال « إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه » فجوز خروج الدجال فى حياته ، قال : وفيه وجه آخر ، فذكر نحو ما تقدم . قلت : والاحتمال الذى أبداه بعيد جداً . والذى قبله هو المعتمد ، والفرق بين

الخبر عن الساعة وعن الدجال تعيين المدة في الساعة دونه والله أعلم . وقد أخبر صلى الله عليه وسلم في أحاديث أخرى حدث بها خواص أصحابه تدل على أن بين يدي الساعة أموراً عظيماً كما سيأتي بعضها صريحاً وإشارة ، ومضى بعضها في علامات النبوة . وقال الكرماني : هذا الجواب من الأسلوب الحكيم ، أى دعوا السؤال عن وقت القيامة الكبرى فإنها لا يعلمها إلا الله وأسألوا عن الوقت الذى يقع فيه انقراض عصركم فهو أولى لكم لأن معرفتكم به تبعثكم على ملازمة العمل الصالح قبل فوته ، لأن أحدكم لا يدرى من الذى يسبق الآخر .

الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبى أويس ، وحلحلة بمهملتين مفتوحتين ولامين الأولى ساكنة والثانية مفتوحة ، وقد صرح بسماعه من ابن كعب في الرواية الثانية ، والسند كله مدنيون ، ولم تختلف الرواة في الموطأ عن مالك فيه .

قوله ( إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر ) بضم الميم على البناء للمجهول ولم أقف على اسم المار ولا المرور بجنازته .

قوله ( عليه ) أى على النبي صلى الله عليه وسلم . ووقع في « الموطآت » للدارقطني من طريق إسحق بن عيسى عن مالك بلفظ « مر برسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة » والباء على هذا بمعنى على وذكر الجنازة باعتبار الميت .

قوله ( قال مستريح ) كذا هنا ووقع في رواية « فقال » بزيادة الفاء في أوله ، وكذا في رواية المحاربي المذكورة ، وكذا للنسائي من رواية وهب بن كيسان عن معبد بن مالك ، وقال في روايته « كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وسلم ، طلعت جنازة » .

قوله ( مستريح ومستراح منه ) الواو فيه بمعنى أو ، وهى للتقسيم على ما صرح بمقتضاه في جواب سؤالهم .

قوله ( قالوا ) أى الصحابة ، ولم أقف على اسم السائل منهم بعينه ، إلا أن في رواية إبراهيم الحري عند أبى نعيم « قلنا » فيدخل فيهم أبو قتادة فيحتمل أن يكون هو السائل .

قوله ( ما المستريح والمستراح منه ) في رواية الدارقطني « وما المستراح منه » بإعادة ما .

قوله ( من نصب الدنيا وأذاها ) زاد النسائي في رواية وهب بن كيسان « من أوصاب الدنيا » والأوصاب جمع وصب بفتح الواو والمهملة ثم موحدة وهو دوام الوجع ، ويطلق أيضاً على فتور البدن ، والنصب بوزنه لكن أوله نون هو التعب وزنه ومعناه ، والأذى من عطف العام على الخاص : قال ابن التين . يحتمل أن يريد بالمؤمن التقى خاصة ، ويحتمل كل مؤمن . والفاجر يحتمل أن يريد به الكافر ويحتمل أن يدخل فيه العاصي . وقال الداودي : أما استراحة العباد فلما يأتى به من المنكر فإن أنكروا عليه آذاهم وإن تركوه أثموا ، واستراحة البلاد مما يأتى به من المعاصي فإن ذلك مما يحصل به الجذب فيقتضى هلاك الحرث والنسل . وتعقب الباجي أول كلامه بأن من ناله أذاه لا يأثم بتركه ، لأنه بعد أن ينكر بقلبه أو ينكر بوجه لا يناله به أذى ، ويحتمل أن يكون المراد براحة العباد منه لما يقع لهم من ظلمه ، وراحة الأرض منه لما يقع عليها من غصبها ومنعها من حقها وصرفه في غير وجهه ، وراحة الدواب مما لا يجوز من إتعاها والله أعلم .

قوله في الطريق الثانية ( يحيى ) هو القطان ، وعبد ربه بن سعيد كذا وقع هنا لأبى ذر عن شيوخه الثلاثة

وكذا في رواية أبي زهد المروزي ، ووقع عند مسلم عن محمد بن المثنى « عن يحيى عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند » وكذا أخرجه أبو يعلى من طريق يحيى القطان عن عبد الله بن سعيد لكن لم يذكر جده ، وكذا عنده وعند مسلم من طريق عبد الرزاق ، وعند الإسماعيلي أيضاً من طريق عبد الرحمن بن محمد المحاربي قال كل منهما « حدثنا عبد الله بن سعيد » وكذا أخرجه ابن السكن من طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند ، وكذا أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق إبراهيم الحري عن مسدد شيخ البخاري فيه مثله سواء ، قال أبو علي الجبائي : هذا هو الصواب ، وكذا رواه ابن السكن عن الفربري فقال في روايته « عن عبد الله بن سعيد هو ابن أبي هند » والحديث محفوظ له لا لعبد ربه . قلت : وجزم المزني في « الأطراف » أن البخاري أخرجه لعبد الله بن سعيد بن أبي هند بهذا السند وعطف عليه رواية مسلم ، ولكن التصريح بابن أبي هند لم يقع في شيء من نسخ البخاري .

**قوله ( مستريح ومستراح منه المؤمن يستريح )** كذا أورده بدون السؤال والجواب مقتصراً على بعضه ، وأورده الإسماعيلي من طريق بندار وأبي موسى عن يحيى القطان ومن طريق عبد الرزاق قال « حدثنا عبد الله بن سعيد » تاماً ولفظه « مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم بمجاعة » ، فذكر مثل سياق مالك لكن قال « فليل يا رسول الله ما مستريح الخ » .

( تنبيه ) : مناسبة دخول هذا الحديث في الترجمة أن الميت لا يعدو أحد القسمين إما مستريح وإما مستراح منه وكل منهما يجوز أن يشدد عليه عند الموت وأن يخفف ، والأول هو الذي يحصل له سكرات الموت ، ولا يتعلق ذلك بتقواه ولا بفجوره بل إن كان من أهل التقوى ازداد ثواباً وإلا فيكفر عنه بقدر ذلك ثم يستريح من أذى الدنيا الذي هذا خاتمته ، ويؤيد ذلك ما تقدم من كلام عائشة في الحديث الأول ، وقد قال عمر بن عبد العزيز : ما أحب أن يهون على سكرات الموت ، إنه لآخر ما يكفر به عن المؤمن . ومع ذلك فالذي يحصل للمؤمن من البشرية ومسرة الملائكة بقاءه ورفقهم به وفرحه بقاءه يهون عليه كل ما يحصل له من ألم الموت حتى يصير كأنه لا يحس بشيء من ذلك .

الحديث الرابع ، **قوله ( سفيان )** هو ابن عيينة وليس لشيخه عبد الله بن أبي بكر في الصحيح عن أنس إلا هذا الحديث .

**قوله ( يتبع الميت )** كذا للسرخسي والأكثر ، وفي رواية المستملي « المرء » وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني « المؤمن » والأول المعتمد فهو المحفوظ من حديث ابن عيينة وهو كذلك عند مسلم .

**قوله ( يتبعه أهله وماله وعمله )** هذا يقع في الأغلب ، ورب ميت لا يتبعه إلا عمله فقط ، والمراد من يتبع جنازته من أهله ورفقته ودوابه على ما جرت به عادة العرب ، وإذا انقضى أمر الحزن عليه رجعوا سواء أقاموا بعد الدفن أم لا ، ومعنى بقاء عمله أنه يدخل معه القبر ، وقد وقع في حديث البراء بن عازب الطويل في صفة المسألة في القبر عند أحمد وغيره فيه « ويأتيه رجل حسن الوجه حسن الثياب حسن الريح فيقول : أبشر بالذي يسرك ، فيقول : من أنت ؟ فيقول أنا عملك الصالح » وقال في حق الكافر « ويأتيه رجل قبيح الوجه » الحديث وفيه « بالذي يسوؤك وفيه عملك الخبيث » قال الكرماني : التبعية في حديث أنس بعضها حقيقة وبعضها مجاز ، فيستفاد منه استعمال اللفظ الواحد في حقيقة ومجازه . قلت : هو في الأصل حقيقة في الحس وبطرقه المجاز في البعض ، وكذا المال ، وأما العمل فعلى الحقيقة في الجميع وهو مجاز بالنسبة إلى التبعية في الحس .

الحديث الخامس ، قوله ( أبو النعمان ) هو محمد بن الفضل ، والسند إلى نافع بصريون .

**قوله ( إذا مات أحدكم عرض عليه مقعده )** كذا للأكثر . وفي رواية المستملى والسرخسى « على مقعده » وهذا العرض يقع على الروح حقيقة وعلى ما يتصل به من البدن الاتصال الذى يمكن به إدراك التنعيم أو التعذيب على ما تقدم تقريره ، وأبدى القرطبى فى ذلك احتمالين : هل هو على الروح فقط ، أو عليها وعلى جزء من البدن ؟ وحكى ابن بطلال عن بعض أهل بلدهم أن المراد بالعرض هنا الإخبار بأن هذا موضع جزائكم على أعمالكم عند الله ، وأريد بالتكرير تذكراهم بذلك ، واحتج بأن الأجساد تنفى والعرض لا يقع على شيء فإن ، قال : فبان أن العرض الذى يدوم إلى يوم القيامة إنما هو على الأرواح خاصة ، وتعقب بأن حمل العرض على الإخبار عدول عن الظاهر بغير مقتضى لذلك ، ولا يجوز العدول إلا بصارف يصرفه عن الظاهر ، قلت : وبؤيد الحمل على الظاهر أن الخبر ورد على العموم فى المؤمن والكافر ، فلو اختص بالروح لم يكن للشهيد فى ذلك كبير فائدة لأن روحه منعمة جزئاً كما فى الأحاديث الصحيحة ، وكذا روح الكافر معذبة فى النار جزئاً فإذا حمل على الروح التى لها اتصال بالبدن ظهرت فائدة ذلك فى حق الشهيد وفى حق الكافر أيضاً .

**قوله ( غدوة وعشية )** أى أول النهار وآخره بالنسبة إلى أهل الدنيا .

**قوله ( إما النار وإما الجنة )** تقدم فى الجنائز من رواية مالك بلفظ « إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة » وتقدم توجيهه فى أواخر كتاب الجنائز ؛ وتقدم هناك بحث القرطبى فى « المفهم » . ثم إن هذا العرض للمؤمن المتقى والكافر ظاهر ، وأما المؤمن المخلط فيحتمل أيضاً أن يعرض عليه مقعده من الجنة التى سيصير إليها . قلت : والانفصال عن هذا الإشكال يظهر من الحديث الذى أخرجه ابن أبى الدنيا والطبرانى وصححه ابن حبان من حديث أبى هريرة فى قصة السؤال فى القبر وفيه « ثم يفتح له باب من أبواب الجنة فيقال له : هذا مقعدك وما أعد الله لك فيها ، فيزداد غبطة وسروراً ، ثم يفتح له باب من أبواب النار فيقال له : هذا مقعدك وما أعد الله لك فيها لو عصيته ، فيزداد غبطة وسروراً » الحديث وفيه فى حق الكافر « ثم يفتح له باب من أبواب النار » وفيه « فيزداد حسرة وثبوراً » فى الموضعين وفيه « لو أطعته » وأخرج الطبرانى عن ابن مسعود « ما من نفس إلا وتنظر فى بيت فى الجنة وبيت فى النار فيرى أهل النار البيت الذى فى الجنة فيقال : لو عملتم ، ويرى أهل الجنة البيت الذى فى النار فيقال لولا أن من الله عليكم » ولأحمد عن عائشة ما يؤخذ منه أن رؤية ذلك للنجاة أو العذاب فى الآخرة ، فعلى هذا يحتمل فى المذنب الذى قدر عليه أن يعذب قبل أن يدخل الجنة أن يقال له مثلاً بعد عرض مقعده من الجنة : هذا مقعدك من أول وهلة لو لم تذب ، وهذا مقعدك من أول وهلة لعصيانك ، نسأل الله العفو والعافية من كل بلية فى الحياة وبعد الموت إنه ذو الفضل العظيم .

**قوله ( فيقال هذا مقعدك حتى تبعث إليه )** فى رواية الكشميهنى « عليه » وفى طريق مالك « حتى يبعثك الله إليه يوم القيامة » وقد بينت الإشارة إليه بعد خمسة أبواب .

الحديث السادس حديث عائشة فى النهى عن سب الأموات ، تقدم شرحه مستوفى فى أواخر كتاب الجنائز

### باب نفخ الصور

قال مجاهد : الصور كهيئة البوق . زجرة : صيحة . وقال ابن عباس : الناقر : الصور . الراجفة : النفخة

الأولى . والرادفة : النفخة الثانية .

[٦٥١٧] ٦٢٩١- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال ني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعبد الرحمن الأعرج أنهما حدثاه أن أبا هريرة قال: استب رجلان رجل من المسلمين ورجل من اليهود فقال المسلم: والذي اصطفى محمداً على العالمين، فقال اليهودي: والذي اصطفى موسى على العالمين. قال: فغضب المسلم عند ذلك فلطم وجه اليهودي، فذهب اليهودي إلى النبي صلى الله عليه وآله فأخبره بما كان من أمره وأمر المسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه: «لا تخيروني على موسى، فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق، فإذا موسى باطش بجانب العرش، فلا أدري أكان موسى فيمن صعق فأفاق قبلي، أو كان ممن استثنى الله».

[٦٥١٨] ٦٢٩٢- نا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وآله عليه: «يصعق الناس حين يصعقون، فأكون أول من قام، فإذا موسى أخذ بالعرش، فما أدري أكان فيمن صعق». رواه أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله عليه.

**قوله (باب نفخ الصور)** تكرر ذكره في القرآن في الأنعام والمؤمنين والتل والزمر وق وغيرها ، وهو بضم المهملة وسكون الواو ، وثبت كذلك في القراءات المشهورة والأحاديث ، وذكر عن الحسن البصري أنه قرأها بفتح الواو جمع صورة وتأوله على أن المراد النفخ في الأجساد لتعاد إليها الأرواح ، وقال أبو عبيدة في «المجاز» : يقال الصور يعني بسكون الواو جمع صورة كما يقال سور المدينة جمع سورة قال الشاعر «لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة» فيستوى معنى القراءتين . وحكى مثله الطبري عن قوم وزاد : كالصوف جمع صوفة ، قالوا والمراد النفخ في الصور وهي الأجساد لتعاد فيها الأرواح كما قال تعالى ﴿ ونفخت فيه من روحي ﴾ وتعقب قوله «جمع» بأن هذه أسماء أجناس لا جموع ، وبالع الفحاس وغيره في الرد على التأويل ، وقال الأزهري : إنه خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة . قلت : وقد أخرج أبو الشيخ في «كتاب العظمة» من طريق وهب بن منبه من قوله قال : خلق الله الصور من لؤلؤة بيضاء في صفاء الزجاج ، ثم قال للعرش : خذ الصور فتعلق به . ثم قال : كن ، فكان إسرافيل ، فأمره أن يأخذ الصور ، فأخذه وبه ثقب بعدد كل روح مخلوقة ونفس منقوسة . فذكر الحديث وفيه ثم تجمع الأرواح كلها في الصور ، ثم يأمر الله إسرافيل فينفخ فيه فتدخل كل روح في جسدها ، فعلى هذا فالنفخ يقع في الصور أولاً ليصل النفخ بالروح إلى الصور وهي الأجساد ، فإضافة النفخ إلى الصور الذي هو القرن حقيقة ، وإلى الصور التي هي الأجساد مجاز .

**قوله (قال مجاهد الصور كهية البوق)** وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ، قال في قوله تعالى ﴿ ونفخ في الصور ﴾ قال كهية البوق . وقال صاحب الصحاح . البوق الذي يزمر به وهو معروف ، ويقال للباطل ، يعني يطلق ذلك عليه مجازاً لكونه من جنس الباطل . تنبيه : لا يلزم من كون الشيء مذموماً أن لا يشبه به المدح ، فقد وقع تشبيه صوت الوحي بصلصلة الجرس مع النهي عن استصحاب الجرس كما تقدم تقريره في بدء الوحي ، والصور إنما هو قرن كما جاء في الأحاديث المرفوعة ، وقد وقع في قصة بدء الأذان بلفظ البوق والقرن في الآلة التي يستعملها اليهود للأذان ، ويقال إن الصور اسم القرن بلغة أهل اليمن وشاهده قول الشاعر :

نحن نفخناهم غداة النقعين      نطحاً شديداً لا كمنطح الصووين

وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال «جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ما الصور ؟ قال : قرن ينفخ فيه» والترمذي

أيضاً وحسنه من حديث أنى سعيد مرفوعاً « كيف أنعم وصاحب الصور قد التقم القرن ، واستمع الإذن متى يؤمر بالنفخ » وأخرجه الطبراني من حديث زيد بن أرقم وابن مردويه من حديث أنى هريرة ، ولأحمد والبيهقي من حديث ابن عباس وفيه « جبريل عن يمينه وميكائيل عن يساره وهو صاحب الصور يعنى إسرافيل » وفي أسانيد كل منهما مقال . وللحاكم بسند حسن عن يزيد بن الأصم عن أنى هريرة رفعه « إن طرف صاحب الصور منذ وكل به مستعد ينظر نحو العرش مخافة أن يؤمر قبل أن يترد إليه طرفه كأن عينيه كوكبان دريان » .

**قوله ( زجرة : صيحة )** هو من تفسير مجاهد أيضاً . وصله الفرياني من طريق ابن أنى نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ ﴾ قال : صيحة . وفي قوله تعالى ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ ﴾ قال : صيحة . قلت : وهى عبارة عن نفخ الصور النفخة الثانية ، كما عبر بها عن النفخة الأولى في قوله تعالى ﴿ مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ ﴾ الآية .

**قوله ( قال ابن عباس : الناقر الصور )** وصله الطبري وابن أنى حاتم من طريق علي بن أنى طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ فَإِذَا نَفَرَ فِي الْناقُورِ ﴾ قال : الصور ، ومعنى نقر : نفخ قاله في الأساس . وأخرج البيهقي من طريق أخرى عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ فَإِذَا نَفَرَ فِي الْناقُورِ ﴾ قال : قال رسول صلى الله عليه وسلم « كيف أنعم وقد التقم صاحب القرن القرن » الحديث . تنبيه : اشتهر أن صاحب الصور إسرافيل عليه السلام ، ونقل فيه الحلبي الإجماع ، ووقع التصريح به في حديث وهب بن منبه المذكور وفي حديث أنى سعيد عند البيهقي وفي حديث أنى هريرة عند ابن مردويه وكذا في حديث الصور الطويل الذى أخرجه عبد بن حميد والطبري وأبو يعلى في الكبير والطبراني في الطوال وعلى بن معبد في كتاب الطاعة والمعصية والبيهقي في البعث من حديث أنى هريرة ، ومداره على إسماعيل بن رافع ، واضطرب في سنده مع ضعفه فرواه عن محمد بن كعب القرظي تارة بلا واسطة وتارة بواسطة رجل مبهم ومحمد عن أنى هريرة تارة بلا واسطة وتارة بواسطة رجل من الأنصار مبهم أيضاً ، وأخرجه إسماعيل بن أنى زياد الشامي أحد الضعفاء أيضاً في تفسيره عن محمد بن عجلان عن محمد بن كعب القرظي ، واعترض مغلطاي على عبد الحق في تضعيفه الحديث بإسماعيل بن رافع وخفى عليه أن الشامي أضعف منه ولعله سرقه منه فألصقه بابن عجلان ، وقد قال الدارقطني : إنه متروك ، يضع الحديث ، وقال الخليلي : شيخ ضعيف شحن تفسيره بما لا يتابع عليه . وقال الحافظ عماد الدين ابن كثير في حديث الصور : جمعه إسماعيل ابن رافع من عدة آثار وأصله عنده عن أنى هريرة ، فساقه كله مساقاً واحداً . وقد صحح الحديث من طريق إسماعيل بن رافع القاضي أبو بكر بن العري في سراجيه وتبعه القرطبي في التذكرة ، وقول عبد الحق في تضعيفه أولى وضعفه قبله البيهقي فوقع في هذا الحديث عند علي بن معبد « إن الله خلق الصور فأعطاه إسرافيل فهو واضعه على فيه شاخص ببصره إلى العرش » الحديث ، وقد ذكرت ما جاء عن وهب بن منبه في ذلك فعله أصله ، وجاء أن الذى ينفخ في الصور غيره ففى الطبراني الأوسط عن عبد الله بن الحارث « كنا عند عائشة فقالت يا كعب أخبرني عن إسرافيل » فذكر الحديث وفيه « وملك الصور جاث على إحدى ركبتيه وقد نصب الأخرى يلتقم الصور محنياً ظهره شاخصاً ببصره إلى إسرافيل وقد أمر إذا رأى إسرافيل قد ضم جناحيه أن ينفخ في الصور ، فقالت عائشة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم » ورجاله ثقات إلا على بن زيد بن جدعان ففيه ضعف ، فإن ثبت حمل على أنهما جميعاً ينفخان ، ويؤيده ما أخرجه هناد بن السرى في كتاب الزهد بسند صحيح لكنه موقوف على عبد الرحمن بن أنى عمرة قال « ما من صباح إلا وملكان موكلان بالصور » ومن طريق عبد الله بن ضمرة مثله

وزاد « ينتظران متى ينفخان » ونحوه عند أحمد من طريق سليمان التيمي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « النافخان في السماء الثانية رأس أحدهما بالشرق ورجلاه بالمغرب — أو قال بالعكس — ينتظران متى يؤمران أن ينفخا في الصور فينفخا » ورجاله ثقات وأخرجه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بغير شك ، ولابن ماجه والبخاري والطبري وغيرهما عنه ، ونحوه في صحيح الصور بأيديهما قرنان يلاحظان النظر متى يؤمران » وعلى هذا فقوله في حديث عائشة « إنه إذا رأى إسرائيل ضم جناحيه نفخ أنه ينفخ النفخة الأولى وهي نفخة الصعق ثم ينفخ إسرائيل النفخة الثانية وهي نفخة البعث » .

**قوله ( الراجفة النفخة الأولى والرادفة النفخة الثانية )** هو من تفسير ابن عباس أيضا ، وصله الطبري أيضاً وابن أبي حاتم بالسند المذكور ، وقد تقدم بيانه في تفسير سورة والنازعات ، وبه جزم الفراء وغيره في « معاني القرآن » وعن مجاهد قال : الراجفة الزلزلة والرادفة الدككة ، أخرجه الفريابي والطبري وغيرهما عنه ، ونحوه في حديث الصور الطويل ، قال في رواية علي بن معبد : ثم ترتج الأرض وهي الراجفة فتكون الأرض كالسفينة في البحر تضربها الأمواج . ويمكن الجمع بأن الزلزلة تنشأ عن نفخة الصعق . ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة « إن الناس يصعقون » وقد تقدم شرحه في قصة موسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء ، وذكرت فيه ما نقل عن ابن حزم أن النفخ في الصور يقع أربع مرات ، وتعقب كلامه في ذلك ، ثم رأيت في كلام ابن العري أنها ثلاث : نفخة الفرع كما في التل ، ونفخة الصعق كما في الزمر ، ونفخة البعث وهي المذكورة في الزمر أيضاً . قال القرطبي : والصحيح أنهما نفختان فقط لثبوت الاستثناء بقوله تعالى ﴿ إلا من شاء الله ﴾ في كل من الآيتين ، ولا يلزم من مغايرة الصعق للفرع أن لا يحصل معاً من النفخة الأولى ، ثم وجدت مستند ابن العري في حديث الصور الطويل فقال فيه « ثم ينفخ في الصور ثلاث نفحات نفخة الفرع ونفخة الصعق ونفخة القيام لرب العالمين » أخرجه الطبري هكذا مختصراً ، وقد ذكرت أن سنده ضعيف ومضطرب ، وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو أنهما نفختان ولفظه في أثناء حديث مرفوع « ثم ينفخ في الصور فلا يسمعه أحد إلا أصغى ليتاً ورفع ليتاً ثم يرسل الله مطراً كأنه الطل فتنبت منه أجساد الناس ثم ينفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون » ، وأخرج البيهقي بسند قوى عن ابن مسعود موقوفاً « ثم يقوم ملك الصور بين السماء والأرض فينفخ فيه ، والصور قرن ، فلا يبقى لله خلق في السماوات ولا في الأرض إلا مات إلا من شاء ربك ، ثم يكون بين النفختين ما شاء الله أن يكون » وفي حديث أوس بن أوس الثقفي رفعه « إن أفضل أيامكم يوم الجمعة فيه الصعقة وفيه النفخة » الحديث أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وقد تقدم في تفسير سورة الزمر من حديث أبي هريرة « بين النفختين أربعون » وفي كل ذلك دلالة على أنهما نفختان فقط وقد تقدم شرحه هناك ، وفيه شرح قول أبي هريرة لما قيل له أربعون سنة « أبيت » بالوحدة ومعناه امتنعت من تبينه لأنني لا أعلمه فلا أخوض فيه بالرأى ، وقال القرطبي في « التذكرة » : يحتمل قوله امتنعت أن يكون عنده علم منه ولكنه لم يفسره لأنه لم تدع الحاجة إلى بيانه ، ويحتمل أن يريد امتنعت أن أسأل عن تفسيره ، فعلى الثاني لا يكون عنده علم منه ، قال : وقد جاء أن بين النفختين أربعين عاماً قلت : وقع كذلك في طريق ضعيف عن أبي هريرة في تفسير ابن مردويه ، وأخرج ابن المبارك في « الرقائق » من مرسل الحسن « بين النفختين أربعون سنة : الأولى يميت الله بها كل حي ، والأخرى يحيى الله بها كل ميت » ونحوه عند ابن مردويه من حديث ابن عباس وهو ضعيف أيضاً ، وعنده أيضاً ما يدل على أن أبا هريرة لم يكن عنده علم بالتعيين ، فأخرج عنه بسند جيد أنه لما قالوا « أربعون



« ماذا » قال « هكذا سمعت » وأخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة فذكر حديث أبي هريرة منقطعاً ثم قال « قال أصحابه : ما سألناه عن ذلك ولا زادنا عليه ، غير أنهم كانوا يرون من رأيهم أنها أربعون سنة » وفي هذا تعقب على قول الحلبي : اتفقت الروايات على أن بين النفختين أربعين سنة . قلت وجاء فيما يصنع بالموتى : بين النفختين ما وقع في حديث الصور الطويل أن جميع الأحياء إذا ماتوا بعد النفخة الأولى ولم يبق إلا الله قال سبحانه : أنا الجبار لمن الملك اليوم ؟ فلا يجيبه أحد ، فيقول : لله الواحد القهار . وأخرج النحاس من طريق أبي وائل عن عبد الله أن ذلك يقع بعد الحشر ، ورجحه . ورجح القرطبي الأول . ويمكن الجمع بأن ذلك يقع مرتين وهو أولى . وأخرج البيهقي من طريق أبي الزعراء : كنا عند عبد الله بن مسعود فذكر الدجال إلى أن قال « ثم يكون بين النفختين ما شاء الله أن يكون ، فليس في بني آدم خلق إلا في الأرض منه شيء ، قال فيرسل الله ماء من تحت العرش فتنبت جسمانهم ولحماتهم من ذلك الماء كما تنبت الأرض من الري » ورواته ثقات . إلا أنه موقوف .

( تنبيه ) : إذا تقرر أن النفخة للخروج من القبور فكيف تسمعها الموتى ؟ والجواب : يجوز أن تكون نفخة البعث تطول إلى أن يتكامل إحيائهم شيئاً بعد شيء ، وتقدم الإلام في قصة موسى بشيء مما ورد في تعيين من استثنى الله تعالى في قوله تعالى ﴿ فصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله ﴾ وحاصل ما جاء في ذلك عشرة أقوال : الأول أنهم الموتى كلهم لكونهم لا إحساس لهم فلا يصعقون ، وإلى هذا جرح القرطبي في « المفهم » وفيه ما فيه ، ومستنده أنه لم يرد في تعيينهم خبر صحيح ، وتعقبه صاحبه القرطبي في « التذكرة » فقال قد صح فيه حديث أبي هريرة ؛ وفي الزهد لهناد بن السري عن سعيد بن جبيرة موقوفاً هم الشهداء وسنده إلى سعيد صحيح . وسأذكر حديث أبي هريرة في الذي بعده ، وهذا هو قول الثاني . الثالث الأنبياء وإلى ذلك جرح البيهقي في تأويل الحديث في تجويزه أن يكون موسى ممن استثنى الله ، قال : ووجهه عندي أنهم أحياء عند ربهم كالشهداء فإذا نفخ في الصور النفخة الأولى صعقوا ثم لا يكون ذلك موتاً في جميع معانيه إلا في ذهاب الاستشعار .

وقد جوز النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون موسى ممن استثنى الله ، فإن كان منهم فإنه لا يذهب استشعاره في تلك الحالة بسبب ما وقع له في صعقة الطور . ثم ذكر أثر سعيد بن جبيرة في الشهداء وحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سأل جبريل عن هذه الآية من الذين لم يشأ الله أن يصعقوا ؟ قال : هم شهداء الله عز وجل صححه الحاكم ورواته ثقات ورجحه الطبري . الرابع قال يحيى بن سلام في تفسيره : بلغني أن آخر من يبقى جبريل وميكائيل وإسرافيل وملك الموت ثم يموت الثلاثة ثم يقول الله لملك الموت مت فيموت . قلت : وجاء نحو هذا مسنداً في حديث أنس أخرجه البيهقي وابن مردويه بلفظ « فكان ممن استثنى الله ثلاثة جبريل وميكائيل وملك الموت » الحديث وسنده ضعيف ، وله طريق أخرى عن أنس ضعيفة أيضاً عند الطبري وابن مردويه وسياقه أتم ، وأخرج الطبري بسند صحيح عن إسماعيل السدي ، ووصله إسماعيل بن أبي زياد الشامي في تفسيره عن ابن عباس مثل يحيى بن سلام ، ونحوه عن سعيد بن المسيب أخرجه الطبري وزاد « ليس فيهم حملة العرش لأنهم فوق السماوات » . الخامس يمكن أن يأخذ مما في الرابع . السادس الأربعة المذكورون وحملة العرش ، وقع ذلك في حديث أبي هريرة الطويل المعروف بحديث الصور ، وقد تقدمت الإشارة إليه وأن سنده ضعيف مضطرب ، وعن كعب الأبحار نحوه وقال : هم اثنا عشر ، أخرجه ابن أبي حاتم وأخرجه البيهقي من طريق زيد بن أسلم مقطوعاً

ورجاله ثقات . وجمع في حديث الصور بين هذا القول وبين القول أنهم الشهداء ، ففيه « فقال أبو هريرة يا رسول الله فمن استثنى حين الفرع ؟ قال : الشهداء » ثم ذكر نفخة الصعق على ما تقدم . السابع موسى وحده أخرجه الطبري بسند ضعيف عن أنس وعن قتادة ، وذكره الثعلبي عن جابر . الثامن الولدان الذين في الجنة والخور العين . التاسع هم و خزان الجنة والنار وما فيها من الحيات والعقارب حكاهما الثعلبي عن الضحاك بن مزاحم . العاشر الملائكة كلهم جزم به أبو محمد بن حزم في « الملل والنحل » فقال : الملائكة أرواح لا أرواح فيها فلا يموتون أصلاً . وأما ما وقع عند الطبري بسند صحيح عن قتادة قال قال الحسن يستثنى الله وما يدع أحداً إلا أذاقه الموت فيمكن أن يعد قولاً آخر . قال البيهقي استضعف بعض أهل النظر أكثر هذه الأقوال لأن الاستثناء وقع من سكان السماوات والأرض وهؤلاء ليسوا من سكانها لأن العرش فوق السماوات فحملته ليسوا من سكانها وجبريل وميكائيل من الصافين حول العرش ولأن الجنة فوق السماوات والجنة والنار عالمان بانفرادهما خلقتا للبقاء ، ويدل على أن المستثنى غير الملائكة ما أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند وصححه الحاكم من حديث لقيط ابن عامر مطولاً وفيه « يلبثون ما لبثتم ثم تبعث الصائحة فلعمري إلهك ما تدع على ظهرها من أحد إلا مات حتى الملائكة الذين مع ربك » .

**قوله** في رواية أبي الزناد عن الأعرج ( فما أدري أكان فيمن صعق ) كذا أورده مختصراً وبقيته « أم لا » أورده الإسماعيلي من طريق محمد بن يحيى عن شيخ البخاري فيه .

**قوله** ( رواه أبو سعيد ) يعني الحدرى ( عن النبي صلى الله عليه وسلم ) يعني أصل الحديث ، وقد تقدم موصولاً في كتاب الأشخاص وفي قصة موسى من أحاديث الأنبياء وذكرت شرحه في قصة موسى أيضاً .

### باب يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

رواه نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .

[٦٥١٩] ٦٢٩٣- فامحمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال ني سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه : « يقبض الله الأرض ويطوي السماء بيمينه ثم يقول : أنا الملك ، أين ملوك الأرض ؟ » .

[٦٥٢٠] ٦٢٩٤- فايحيى بن بكير قال نا الليث عن خالد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال النبي صلى الله عليه : « تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفؤها الجبار بيده كما يكفأ أحدكم خبزته في السفر نزلاً لأهل الجنة » . فأتى رجل من اليهود فقال : بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم ، ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة ؟ قال : « بلى » . قال : تكون الأرض خبزة واحدة كما قال النبي صلى الله عليه فنظر النبي صلى الله عليه إلينا ثم ضحك حتى بدت نواجذه ، ثم قال : ألا أخبرك بإدامهم ؟ قال : إدامهم بالأم ونون . قالوا : ما هذا ؟ قال : ثور ونون ، يأكل من زائدة كبدهما سبعون ألفاً .

[٦٥٢١] ٦٢٩٥- فاسعيد بن أبي مريم قال أنا محمد بن جعفر قال ني أبو حازم قال سمعت سهل بن سعد قال سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « يحشر الناس يوم القيامة على أرض بيضاء عفراء كقرصة نقي » . قال سهل - أو غيره - « ليس فيها معلم لأحد » .

**قوله** ( باب يقبض الله الأرض يوم القيامة ) لما ذكر ترجمة نفخ الصور أشار إلى ما وقع في سورة الزمر قبل

آية النفخ ﴿ وما قدرُوا الله حق قدره ، والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة ﴾ الآية وفي قوله تعالى ﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة وحملت الأرض والجبـال فدكتا دكة واحدة ﴾ ما قد يتمسك به أن قبض السماوات والأرض يقع بعد النفخ في الصور أو معه وسيأتى .

**قوله** ( رواه نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ) سقط هذا التعليق هنا في رواية بغض شيوخ أى ذر ، وقد وصله في كتاب التوحيد ، ويأتى شرحه هناك إن شاء الله تعالى . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث :

الحديث الأول ، **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد .

**قوله** ( عن أبى سلمة ) كذا قال يونس ، وخالفه عبد الرحمن بن خالد فقال « عن الزهرى عن سعيد بن المسيب » ، كما تقدم في تفسير سورة الزمر ، وهذا الاختلاف لم يتعرض له الدارقطنى في « العلل » . وقد أخرج ابن خزيمة في كتاب التوحيد الطريقتين وقال : هما محفوظان عن الزهرى ، وسأشبع القول فيه إن شاء الله تعالى في كتاب التوحيد مع شرح الحديث إن شاء الله تعالى ، وأقتصر هنا على ما يتعلق بتبديل الأرض لمناسبة الحال .

**قوله** ( يقبض الله الأرض ويطوى السماء يمينه ) زاد في رواية ابن وهب عن يونس « يوم القيامة » قال عياض : هذا الحديث جاء في الصحيح على ثلاثة ألفاظ . القبض ، والطي ، والأخذ . وكلها بمعنى الجمع فإن السماوات مبسوطـة والأرض مدحوة ممدودة ، ثم رجع ذلك إلى معنى الرفع والإزالة والتبديل ، فعاد ذلك إلى ضم بعضها إلى بعض وإبادتها ، فهو تمثيل لصفة قبض هذه المخلوقات وجمعها بعد بسطها وتفرقها دلالة على المقبوض والمبسوط لا على البسط والقبض ، وقد يحتمل أن يكون إشارة إلى الاستيعاب انتهى . وسيأتى مزيد بيان لذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . . وقد اختلف في قوله تعالى ﴿ يوم تُبدل الأرض غير الأرض والسماوات ﴾ هل المراد ذات الأرض وصفتها أو تبديل صفتها فقط ، وسيأتى بيانه في شرح ثالث أحاديث هذا الباب إن شاء الله تعالى .

الحديث الثانى ، **قوله** ( عن خالد ) هو ابن يزيد ، وفي رواية شعيب بن الليث عن أبيه « حدثنى خالد بن يزيد » والسند كله بصريون إلى سعيد ، ومنه إلى متناه مدنيون .

**قوله** ( تكون الأرض يوم القيامة ) يعنى أرض الدنيا ( خبزة ) بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة وفتح الزاى ، قال الخطائى : الخبزة الطلمة بضم المهملة وسكون اللام وهو عجين يوضع في الحفرة بعد إيقاد النار فيها قال والناس يسمونها الملة بفتح الميم وتشديد اللام ، وإنما الملة الحفرة نفسها .

**قوله** ( يتكفونها الجبار ) بفتح المثناة والكاف وتشديد الفاء المفتوحة بعدها همزة أى يميلها ، من كفأت الإناء إذا قلبته ، وفي رواية مسلم « يكفونها » بسكون الكاف .

**قوله** ( كما يكفأ أحدكم خبزته في السفر ) قال الخطائى : يعنى خبز الملة الذى يصنعه المسافر ، فإنها لا تدحى كما تدحى الرقاقة وإنما تقلب على الأيدى حتى تستوى ، وهذا على أن السفر بفتح المهملة والفاء ، ورواه بعضهم بضم أوله جمع سفرة وهو الطعام الذى يتخذ للمسافر ، ومنه سميت السفرة .

**قوله** ( نزلاً لأهل الجنة ) النزـل بضم النون وبالزاي وقد تسكن . ما يقدم للضيف وللعسكر ، يطلق على

الرزق وعلى الفضل ويقال أصلح للقوم نزلهم أى ما يصلح أن ينزلوا عليه من الغذاء وعلى ما يجعل للضيف قبل الطعام وهو اللائق هنا ، قال الداودى : المراد أنه يأكل منها من سيصير إلى الجنة من أهل المحشر ، لا أنهم لا يأكلونها حتى يدخلوا الجنة . قلت : وظاهر الخبر يخالفه ، وكأنه بنى على ما أخرجه الطبرى عن سعيد بن جبير قال : تكون الأرض خبزة بيضاء يأكل المؤمن من تحت قدميه . ومن طريق أبى معشر عن محمد بن كعب أو محمد ابن قيس نحوه ، ولليهمى بسند ضعيف عن عكرمة تبدل الأرض مثل الخبزة يأكل منها أهل الإسلام حتى يفرغوا من الحساب . وعن أبى جعفر الباقر نحوه . وسأذكر بقية ما يتعلق بذلك فى الحديث الذى بعده . ونقل الطيبى عن البيضاوى أن هذا الحديث مشكل جداً لا من جهة إنكار صنع الله وقدرته على ما يشاء ، بل لعدم التوقيف على قلب جرم الأرض من الطبع الذى عليه إلى طبع المطعوم والمأكول ، مع ما ثبت فى الآثار أن هذه الأرض تصير يوم القيامة ناراً وتنضم إلى جهنم ، فلعل الوجه فيه أن معنى قوله خبزة واحدة أى كخبزة واحدة من نعتها كذا وكذا ، وهو نظير ما فى حديث سهل يعنى المذكور بعده كقرصة النقى ، فضرب المثل بها لاستدارتها وبياضها ، فضرب المثل فى هذا الحديث بخبزة تشبه الأرض فى معنيين : أحدهما بيان الهيئة التى تكون الأرض عليها يومئذ ، والآخر بيان الخبزة التى يهبها الله تعالى نزلاً لأهل الجنة وبيان عظم مقدارها ابتداءً واختراعاً . قال الطيبى : وإنما دخل عليه الإشكال لأنه رأى الحديثين فى باب الحشر فظن أنهما لشيء واحد . وليس كذلك وإنما هذا الحديث من باب وحديث سهل من باب ، وأيضاً فالتشبيه لا يستلزم المشاركة بين المشبه والمشبّه به فى جميع الأوصاف بل يكفى حصوله فى البعض ، وتقريره أنه شبه أرض الحشر بالخبزة فى الاستواء والبياض ، وشبه أرض الجنة فى كونها نزلاً لأهلها ومهيأة لهم تكرمه بعجالة الراكب زاده يقنع به فى سفره . قلت : آخر كلامه يقرر ما قال القاضى أن كون أرض الدنيا تصير ناراً محمول على حقيقته ، وأن كونها تصير خبزة يأكل منها أهل الموقف محمول على المجاز والآثار التى أوردتها عن سعيد بن جبير وغيره ترد عليه ، والأولى الحمل على الحقيقة مهما أمكن ، وقدره الله تعالى صالحة لذلك ، بل اعتقاد كونه حقيقة أبلغ وكون أهل الدنيا<sup>(١)</sup> ويستفاد منه أن المؤمنين لا يعاقبون بالجوع فى طول زمان الموقف ، بل يقلب الله لهم بقدرته طبع الأرض حتى يأكلوا منها من تحت أقدامهم ما شاء الله بغير علاج ولا كلفة ، ويكون معنى قوله « نزلاً لأهل الجنة » أى الذين يصيرون إلى الجنة أعم من كون ذلك يقع بعد الدخول إليها أو قبله ، والله أعلم .

قوله ( فأتى رجل ) فى رواية الكشميهنى « فأتاه » .

قوله ( من اليهود ) لم أقف على اسمه .

قوله ( فنظر النبى صلى الله عليه وسلم إلينا ثم ضحك ) يريد أنه أعجبه لإخبار اليهودى عن كتابهم بنظير ما أخبر به من جهة الوحى ، وكان يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه فكيف بموافقتهم فيما أنزل عليه .

قوله ( حتى بدت نواجذه ) بالنون والجيم والذال المعجمة جمع ناجذ وهو آخر الأضراس ، ولكل إنسان أربع نواجذ . وتطلق النواجذ أيضاً على الأنياب والأضراس .

قوله ( ثم قال ) فى رواية الكشميهنى « فقال » .

قوله ( ألا أخبركم ) فى رواية مسلم « ألا أخبركم » .

قوله ( بإدامهم ) أى ما يؤكل به الخبز .

قوله ( بالام ) بفتح الموحدة بغير همز وقوله ( ونون ) أى بلفظ أول السورة .

قوله ( قالوا ) أى الصحابة ، وفي رواية مسلم « فقالوا »

قوله ( ما هذا ) في رواية الكشميهني « وما هذا » بزيادة واو .

قوله ( قال ثور ونون ) قال الخطابي هكذا روي لنا ، وتأملت النسخ المسموعة من البخارى من طريق أحمد ابن شاكر وإبراهيم بن معقل والفربرى فإذا كلها على نحو واحد . قلت : وكذا عند مسلم وكذا أخرجه الإسماعيلي وغيره ، قال الخطابي : فأما نون فهو الحوت على ما فسر في الحديث ، وأما بالام فدل التفسير من اليهودى على أنه اسم للثور ، وهو لفظ مبهم لم ينتظم ولا يصح أن يكون على التفرقة اسماً لشيء ، فيشبه أن يكون اليهودى أراد أن يعنى الاسم فقطع الهجاء وقدم أحد الحرفين ، وإنما هو في حق الهجاء لام ياء هجاء لأى بوزن لمى وهو الثور الوحشى وجمعه آلاء بثلاث همزات وزن أحبال فصحفوه فقالوا بالام بالموحدة وإنما هو بالياء آخر الحروف وكتبوه بالهجاء فأشكل الأمر . هذا أقرب ما يقع لى فيه ، إلا أن يكون إنما عبر عنه بلسانه ويكون ذلك بلسانهم ، وأكثر العبرانية فيما يقوله أهل المعرفة مقلوب على لسان العرب بتقديم فى الحروف وتأخير ، والله أعلم بصحته . وقال عياض : أورد الحميدى فى اختصاره يعنى الجمع بين الصحيحين هذا الحديث بلفظ بالآى بكسر الموحدة وألف وصل ولام ثقيلة بعدها همزة مفتوحة خفيفة بوزن الرحى ، والآى الثور الوحشى ، قال : ولم أر أحداً رواه كذلك فلعله من إصلاحه ، وإذا كان هكذا بقيت الميم زائدة إلا أن يدعى أنها حرفت عن الياء المقصورة ، قال : وكل هذا غير مسلم لما فيه من التكلف والتعسف ، قال : وأولى ما يقال فى هذا أن تبقى الكلمة على ما وقع فى الرواية ويحمل على أنها عبرانية ، ولذلك سأل الصحابة اليهودى عن تفسيرها ولو كان الآى لعرفوها لأنها من لسانهم . وجزم النووى بهذا فقال : هى لفظة عبرانية معناها ثور .

قوله ( يأكل من زائدة كبدهما سبعون ألفاً ) قال عياض زيادة الكبد وزائدتها هى القطعة المنفردة المتعلقة بها وهى أطيبه ولهذا خص بأكلها السبعون ألفاً ولعلهم الذين يدخلون الجنة بغير حساب فضلوا بأطيب النزل ، ويحتمل أن يكون عبر بالسبعين عن العدد الكثير ولم يرد الحصر فيها ، وقد تقدم فى أبواب الهجرة قبيل المغازى فى مسائل عبد الله بن سلام أن أول طعام يأكله أهل الجنة زيادة كبد الحوت ، وأن عند مسلم فى حديث ثوبان « تحفة أهل الجنة زيادة كبد النون » وفيه « غذاؤهم على أثرها أن ينحر لهم ثور الجنة الذى كان يأكل من أطرافها » وفيه « وشرابهم عليه من عين تسمى سلسبيلاً » وأخرج ابن المبارك فى « الزهد » بسند حسن عن كعب الأحبار : أن الله تعالى يقول لأهل الجنة إذا دخلوها : إن لكل ضيف جزوراً وإنى أجزركم اليوم حوتاً وثوراً ، فيجزر لأهل الجنة .

الحديث الثالث ، قوله ( محمد بن جعفر ) أى ابن أبى كثير ، وأبو حازم هو سلمة بن دينار .

قوله ( يحشر الناس ) بضم أوله .

قوله ( أرض عفراء ) قال الخطابي العفر بياض ليس بالناصع ، وقال عياض : العفر بياض يضرب إلى حمرة قليلاً ومنه سمي عفر الأرض وهو وجهها . وقال ابن فارس : معنى عفراء خالصة البياض . وقال انداودى : شديدة

البياض . كذا قال والأول هو المعتمد .

**قوله ( كقرصة النقي )** بفتح النون وكسر القاف أى الدقيق النقي من الغش والنخال قاله الخطائى .

**قوله ( قال سهل أو غيره ليس فيها معلم لأحد )** هو موصول بالسند المذكور ، وسهل هو راوى الخير وأو للشك ، والغير المبهم لم أقف على تسميته . ووقع هذا الكلام الأخير لمسلم من طريق خالد بن مخلد عن محمد ابن جعفر مدرجاً بالحديث ولفظه « ليس فيها علم لأحد » ومثله لسعيد بن منصور عن ابن أبى حازم عن أبيه ، والعلم والمعلم بمعنى واحد ، قال الخطائى : يريد أنها مستوية . والمعلم بفتح الميم واللام بينهما مهملة ساكنة هو الشيء الذى يستدل به على الطريق . وقال عياض : المراد أنها ليس فيها علامة سكنى ولا بناء ولا أثر ولا شيء من العلامات التى يتهدى بها فى الطرقات كالجلبل والصخرة البارزة . وفيه تعريض بأرض الدنيا وأنها ذهبت وانقطعت العلاقة منها . وقال الداودى : المراد أنه لا يحوز أحد منها شيئاً إلا ما أدرك منها . وقال أبو محمد بن أبى جمرة : فيه دليل على عظيم القدرة ، والإعلام بجزئيات يوم القيامة ليكون السامع على بصيرة فيخلص نفسه من ذلك الهول لأن فى معرفة جزئيات الشيء قبل وقوعه رياضة النفس وحملها على ما فيه خلاصها بخلاف مجيء الأمر بغتة ، وفيه إشارة إلى أن أرض الموقف أكبر من هذه الأرض الموجودة جداً ، والحكمة فى الصفة المذكورة أن ذلك اليوم يوم عدل وظهور حق فافتضت الحكمة أن يكون المحل الذى يقع فيه ذلك طاهراً عن عمل المعصية والظلم ، وليكون تجليه سبحانه على عباده المؤمنين على أرض تليق بعظمته ، ولأن الحكم فيه إنما يكون لله وحده فناسب أن يكون المحل خالصاً له وحده . انتهى ملخصاً . وفيه إشارة إلى أن أرض الدنيا اضمحلت وأعدمت وأن أرض الموقف تجددت . وقد وقع للسلف فى ذلك خلاف فى المراد بقوله تعالى ﴿ يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات ﴾ هل معنى تبديلها تغيير ذاتها وصفاتها أو تغيير صفاتها فقط ، وحديث الباب يؤيد الأول . وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد والطبرى فى تفاسيرهم والبيهقى فى الشعب من طريق عمرو بن ميمون عن عبد الله بن مسعود فى قوله تعالى ﴿ يوم تبدل الأرض غير الأرض ﴾ الآية قال : تبدل الأرض أرضاً كأنها فضة لم يسفك فيها دم خرام ولم يعمل عليها خطيئة ، ورجاله رجال الصحيح ، وهو موقوف ؛ وأخرجه البيهقى من وجه آخر مرفوعاً وقال : الموقوف أصح ، وأخرجه الطبرى والحاكم من طريق عاصم عن زر بن حبیش عن ابن مسعود بلفظ : أرض بيضاء كأنها سبيكة فضة ورجاله موثقون أيضاً ، ولأحمد من حديث أبى أيوب : أرض كالفضة البيضاء ، قيل فأين الخلق يومئذ ؟ قال : هم أضياف الله لن يعجزهم ماله . وللطبرى من طريق سنان بن سعد عن أنس مرفوعاً : يبدلها الله بأرض من فضة لم يعمل عليها الخطايا . وعن على موقوفاً نحوه . ومن طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد : أرض كأنها فضة والسماوات كذلك . وعن على والسماوات من ذهب . وعند عبد من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة قال : بلغنا أن هذه الأرض يعنى أرض الدنيا تطوى وإلى جنبها أخرى يحشر الناس منها إليها . وفى حديث الصور الطويل : تبدل الأرض غير الأرض والسماوات فيسطحها ويسطحها ويمدها مد الأديم العكاظى لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً . ثم يزجر الله الخلق زجرة واحدة فإذا هم فى هذه الأرض المبدلة فى مثل مواضعهم من الأولى ما كان فى بطنها كان فى بطنها وما كان على ظهرها كان عليها انتهى . وهذا يؤخذ منه أن ذلك يقع عقب نفخة الصعق بعد الحشر الأول ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتخلت ﴾ . وأما من ذهب إلى أن التغيير إنما يقع فى صفات الأرض دون ذاتها فمستنده ما أخرجه الحاكم عن عبد الله بن عمرو قال : إذا كان يوم القيامة مدت الأرض مد الأديم وحشر الخلائق . ومن حديث جابر رفعه تمد الأرض مد الأديم ثم لا يكون لابن آدم منها إلا

موضع قدميه ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف على الزهري في صحابه . ووقع في تفسير الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ يوم تبدل الأرض غير الأرض ﴾ قال : يزداد فيها وينقص منها ويذهب آكامها وجبالها وأوديتها وشجرها وتمد مد الأديم العكاظي ، وعزاه الثعلبي في تفسيره لرواية أبي هريرة ، وحكاها البيهقي عن أبي منصور الأزهري ، وهذا وإن كان ظاهره يخالف القول الأول فيمكن الجمع بأن ذلك كله يقع لأرض الدنيا لكن أرض الموقف غيرها ، ويؤيده ما وقع في الحديث الذي قبله أن أرض الدنيا تصير خبزة ، والحكمة في ذلك ما تقدم أنها تعد لأكل المؤمنين منها في زمان الموقف ثم تصير نزلاً لأهل الجنة ، وأما ما أخرجه الطبري من طريق المنهال بن عمرو عن قيس بن السكن عن عبد الله بن مسعود قال : الأرض كلها تأتي يوم القيامة فالذي قبله عن ابن مسعود أصبح سنداً ، ولعل المراد بالأرض في هذه الرواية أرض البحر فقد أخرج الطبري أيضاً من طريق كعب الأحبار قال : يصير مكان البحر ناراً ، وفي تفسير للربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب : تصير السماوات جفانا ويصير مكان البحر ناراً ، وأخرج البيهقي في « البعث » من هذا الوجه في قوله تعالى ﴿ وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة ﴾ قال : يصيران غبرة في وجوه الكفار . قلت : ويمكن الجمع بأن بعضها يصير ناراً وبعضها غباراً وبعضها يصير خبزة ، وأما ما أخرجه مسلم عن عائشة أنها « سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن هذه الآية ﴿ يوم تبدل الأرض غير الأرض ﴾ أين يكون الناس حينئذ ؟ قال : على الصراط » وفي رواية الترمذي « على جسر جهنم » ولأحمد من طريق ابن عباس عن عائشة « على متن جهنم » وأخرج مسلم أيضاً من حديث ثوبان مرفوعاً « يكونون في الظلمة دون الجسر » فقد جمع بينها البيهقي بأن المراد بالجسر الصراط كما سيأتي إيانه في ترجمة مستقلة ، وأن في قوله على الصراط مجازاً لكونهم يجاوزونه لأن في حديث ثوبان زيادة يتعين المصير إليها لثبوتها وكان ذلك عند الزجرة التي تقع عند نقلهم من أرض الدنيا إلى أرض الموقف ، ويشير إلى ذلك قوله تعالى ﴿ كلا إذا دكت الأرض دكاً دكاً ، وجاء ربك والملك صفاً صفاً ، وجاء يومئذ بجهنم ﴾ واختلف في السماوات أيضاً فتقدم قول من قال إنها تصير جفاناً ، وقيل إنها إذا طويت تكور شمسها وقمرها وسائر نجومها وتصير تارة كالمهل وتارة كالدهان ، وأخرج البيهقي في « البعث » من طريق السدي عن مرة عن ابن مسعود قال : السماء تكون ألواناً كالمهل وكالدهان وواحية وتشقق فتكون حالاً بعد حال ، وجمع بعضهم بأنها تنشق أولاً فتصير كالوردة وكالدهان وواحية كالمهل وتكور الشمس والقمر وسائر النجوم ثم تطوى السماوات وتضاف إلى الجنان ، أو نقل القرطبي في « التذكرة » عن أبي الحسن بن حيدرة صاحب « الإفصاح » أنه جمع بين هذه الأخبار بأن تبديل السماوات والأرض يقع مرتين إحداها تبدل صفاتها فقط وذلك عند النفخة الأولى فتتثر الكواكب وتخسف الشمس والقمر وتصير السماء كالمهل وتكشط عن الرعوس وتسير الجبال وتموج الأرض وتنشق إلى أن تصير الهيئة غير الهيئة ، ثم بين النفختين تطوى السماء والأرض وتبدل السماء والأرض ، إلى آخر كلامه في ذلك ، والعلم عند الله تعالى .

### ب) كَيْفَ الْحَشَرُ

[٦٥٢٢] ٦٢٩٦- حدثنا معلى بن أسد قال نا وهيب عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله عليه قال : « يحشر الناس على ثلاث طرائق راغبين راهبين ، واثنان على بغير وثلاثة على بغير وأربعة على بغير وعشرة على بغير ، وتحشر بقيتهم النار ثقيل معهم حيث قالوا وتبيت معهم حيث باتوا وتصبح معهم حيث أصبحوا وتمسي معهم حيث أمسوا » .

- [٦٥٢٣] ٦٢٩٧- حدثني عبد الله بن محمد قال نا يونس بن محمد البغدادي قال نا شيبان عن قتادة قال نا أنس بن مالك أن رجلاً قال : يا نبي الله، يحشر الكافر على وجهه؟ قال : «أليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادراً على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة؟» قال قتادة : بلى وعزة ربنا .
- [٦٥٢٤] ٦٢٩٨- نا علي قال نا سفيان قال عمرو : سمعت سعيد بن جبير قال سمعت ابن عباس قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : «إنكم ملاقو الله حفاة عراة مشاة غرلاً» . قال سفيان : هذا مما نعد أن ابن عباس سمعه من النبي صلى الله عليه .
- [٦٥٢٥] ٦٢٩٩- نا قتيبة قال نا سفيان عن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه يخطب على المنبر فقال : «إنكم ملاقو الله حفاة عراة غرلاً» .
- [٦٥٢٦] ٦٣٠٠- حدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن المغيرة بن النعمان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : قام فينا النبي صلى الله عليه يخطب فقال : «إنكم محشورون إلى الله حفاة عراة غرلاً» ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ الآية . وإن أول الخلائق يكسى يوم القيامة إبراهيم ، وإنه سيجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال ، فأقول : يا رب أصحابي ، فيقول : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ، فأقول كما قال العبد الصالح : ﴿كُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً﴾ إلى قوله : ﴿الْحَكِيمُ﴾ فيقال : إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم .
- [٦٥٢٧] ٦٣٠١- نا قيس بن حفص قال نا خالد بن الحارث قال نا حاتم بن أبي صغيرة عن عبد الله بن أبي مليكة قال نا القاسم بن محمد بن أبي بكر أن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه : «تحشرون عراة حفاة غرلاً» . قالت عائشة : فقلت : يا رسول الله ، الرجال والنساء ينظر بعضهم إلى بعض؟ قال : «الأمر أشد من أن يهتمهم ذاك» .
- [٦٥٢٨] ٦٣٠٢- حدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله قال : كنا مع النبي صلى الله عليه في قبة فقال : «أترضون أن تكونوا رُبُعَ أهل الجنة؟» قلنا : نعم . قال : «أترضون أن تكونوا ثلثَ أهل الجنة؟» قلنا : نعم . قال : «والذي نفس محمد بيده ، إني لأرجو أن تكونوا نصفَ أهل الجنة . وذلك أن الجنة لا تدخلها إلا نفس مسلمة ، وما أنتم في أهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود ، أو كالشعرة السوداء في جلد الثور الأحمر» . [الحديث ٦٥٢٨ - طرفه في : ٦٦٤٢] .
- [٦٥٢٩] ٦٣٠٣- نا إسماعيل قال نا أخى عن سليمان عن ثور عن أبي الغيث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : «أول من يدعى يوم القيامة آدم ، فتراءى ذريته فيقال : هذا أبوكم آدم ، فيقول : لبيك وسعديك فيقول : أخرج بعث جهنم من ذريتك ، فيقول : يا رب كم أخرج؟ فيقول أخرج من كل مائة تسعة وتسعين» ، فقالوا : يا رسول الله ، إذا أخذ منا من كل مائة تسعة وتسعين فماذا يبقى منا؟ قال : «إن أمتي في الأمم كالشعرة البيضاء في الثور الأسود» .



**قوله ( باب الحشر )** قال القرطبي الحشر الجمع وهو أربعة : حشران في الدنيا وحشران في الآخرة ، فالذي في الدنيا أحدهما المذكور في سورة الحشر في قوله تعالى ﴿ هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ﴾ ، والثاني الحشر المذكور في أشراط الساعة الذي أخرجه مسلم من حديث حذيفة بن أسيد رفعه « إن الساعة لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات » فذكره ، وفي حديث ابن عمر عند أحمد وأبي يعلى مرفوعاً « تخرج نار قبل يوم القيامة من حضرموت فتسوق الناس » الحديث ، وفيه « فما تأمرنا ؟ قال : عليكم بالشام » وفي لفظ آخر « ذلك نار تخرج من قعر عدن ترحل الناس إلى المحشر » . قلت : وفي حديث أنس في مسائل عبد الله بن سلام لما أسلم « أما أول أشراط الساعة فنار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب » وقد قدمت الإشارة إليه في « باب طلوع الشمس من مغربها » وأنه مذكور في بدء الخلق ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند الحاكم رفعه « تبعث نار على أهل المشرق فتحشروهم إلى المغرب تبيت معهم حيث باتوا وتقيل معهم حيث قالوا ، ويكون لها ما سقط منهم وتخلف ، تسوقهم سوق الجمل الكبير » وقد أشكل الجمع بين هذه الأخبار ، وظهر لي في وجه الجمع أن كونها تخرج من قعر عدن لا ينافي حشرها الناس من المشرق إلى المغرب وذلك أن ابتداء خروجها من قعر عدن فإذا خرجت انتشرت في الأرض كلها . والمراد بقوله « تحشر الناس من المشرق إلى المغرب » إرادة تعميم الحشر لا خصوص المشرق والمغرب ، أو أنها بعد الانتشار أول ما تحشر أهل المشرق ، ويؤيد ذلك أن ابتداء الفتن دائماً من المشرق كما سيأتي تقريره في كتاب الفتن ، وأما جعل الغاية إلى المغرب فلأن الشام بالنسبة إلى المشرق مغرب ، ويحتمل أن تكون النار في حديث أنس كناية عن الفتن المنتشرة التي أثارت الشر العظيم والتهبت كما تلهب النار ، وكان ابتداءها من قبل المشرق حتى خرب معظمه وانحشر الناس من جهة المشرق إلى الشام ومصر وهما من جهة المغرب كما شوهد ذلك مراراً من المغل من عهد جنكزخان ومن بعده ، والنار التي في الحديث الآخر على حقيقتها والله أعلم . والحشر الثالث حشر الأموات من قبورهم وغيرها بعد البعث جميعاً إلى الموقف . قال الله عز وجل ﴿ وحشرناهم فلم نغادر منهم أحداً ﴾ والرابع حشرهم إلى الجنة أو النار . انتهى ملخصاً بزيادات . قلت : الأول ليس حشراً مستقلاً ، فإن المراد حشر كل موجود يومئذ ، والأول إنما وقع لفرقة مخصوصة ، وقد وقع نظيره مراراً : تخرج طائفة من بلدها بغير اختيارها إلى جهة الشام ، كما وقع لبنى أمية أول ما تولى ابن الزبير الخلافة فأخرجهم من المدينة إلى جهة الشام ، ولم يعد ذلك أحد حشراً . وذكر المصنف فيه ستة أحاديث :

الحديث الأول ، قوله ( وهيب ) بالتصغير هو ابن خالد ، وابن طاوس هو عبد الله وصرح به في رواية مسلم .

**قوله ( على ثلاث طرائق )** في رواية مسلم « ثلاثة والطرائق جمع طريق وهي تذكر وتؤنث » .

**قوله ( راغبين وراهبين )** في رواية مسلم « راهبين » بغير واو ، وعلى الروایتين فهي الطريقة الأولى .

**قوله ( واثنان على بعير ، ثلاثة على بعير ، أربعة على بعير ، عشرة على بعير )** كذا فيه بالواو في الأول فقط ، وفي رواية مسلم والإسماعيلي بالواو في الجميع ، وعلى الروایتين فهي الطريقة الثانية .

**قوله ( وتحشر بقيتهم النار )** هذه هي النار المذكورة في حديث حذيفة بن أسيد بفتح الهمزة ، وعند مسلم في حديث فيه ذكر الآيات الكائنة قبل قيام الساعة كطلوع الشمس من مغربها ففيه « وآخر ذلك نار تخرج من قعر عدن ترحل الناس » وفي رواية له « تطرد الناس إلى حشرهم » .

قوله ( تقيل معهم حيث قالوا الخ ) فيه إشارة إلى ملازمة النار لهم إلى أن يصلوا إلى مكان الحشر . وهذه الطريقة الثالثة . قال الخطائي : هذا الحشر يكون قبل قيام الساعة ، تحشر الناس أحياء إلى الشام . وأما الحشر من القبور إلى الموقف فهو على خلاف هذه الصورة من الركوب على الإبل والتعاقب عليها ، وإنما هو على ما ورد في حديث ابن عباس في الباب « حفاة عراة مشاة » قال : وقوله « واثنان على بعير وثلاثة على بعير الخ » يريد أنهم يعتقبون البعير الواحد يركب بعض ويمشي بعض . قلت : وإنما لم يذكر الخمسة و الستة إلى العشرة إيجازاً واكتفاء بما ذكر من الأعداد ، مع أن الاعتقاب ليس مجزوماً به ، ولا مانع أن يجعل الله في البعير ما يقوى به على حمل العشرة ، ومال الحلیمی إلى أن هذا الحشر يكون عند الخروج من القبور ، وجزم به الغزالي . وقال الإسماعيلي : ظاهر حديث أبي هريرة يخالف حديث ابن عباس المذكور بعد أنهم يحشرون حفاة عراة مشاة ، قال : ويجمع بينهما بأن الحشر يعبر به عن النشر لاتصاله به ، وهو إخراج الخلق من القبور حفاة عراة فيساقون ويجمعون إلى الموقف للحساب ، فحيثئذ يحشر المتقون ركباناً على الإبل ، وجمع غيره بأنهم يخرجون من القبور بالوصف الذي في حديث ابن عباس ، ثم يفترق حالهم من ثم إلى الموقف على ما في حديث أبي هريرة ، ويؤيده ما أخرجه أحمد والنسائي والبيهقي من حديث أبي ذر « حدثني الصادق المصدوق أن الناس يحشرون يوم القيامة على ثلاثة أفواج : فوج طاعمين كاسين راكبين : وفوج يمشون ، وفوج تسحبهم الملائكة على وجوههم » الحديث ، وصوب عياض ما ذهب إليه الخطائي وقواه بحديث حذيفة بن أسيد ، ويقول في آخر حديث الباب « تقيل معهم وتبيت وتصبح وتمشي » فإن هذه الأوصاف مختصة بالدنيا . وقال بعض شراح « المصابيح » : حملة على الحشر من القبور أقوى من أوجه : أحدها أن الحشر إذا أطلق في عرف الشرع إنما يراد به الحشر من القبور ما لم يخصه دليل ، ثانيها أن هذا التقسيم المذكور في الخبر لا يستقيم في الحشر إلى أرض الشام لأن المهاجر لابد أن يكون راغباً أو راهباً أو جامعاً بين الصفتين ، فإما أن يكون راغباً راهباً فقط وتكون هذه طريقة واحدة لا ثاني لها من جنسها فلا ، ثالثها حشر البقية على ما ذكر وإلجاء النار لهم إلى تلك الجهة وملازمتها حتى لا تفارقهم قول لم يرد به التوقيف ، وليس لنا أن نحكم بتسليط النار في الدنيا على أهل الشنوة من غير توقيف ، رابعها أن الحديث يفسر بعضه بعضاً . وقد وقع في الحسان من حديث أبي هريرة ، وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن علي بن زيد عن أوس بن أبي أوس عن أبي هريرة بلفظ « ثلاثاً على الدواب وثلاثاً ينسلون على أقدامهم وثلاثاً على وجوههم » قال : ونرى أن هذا التقسيم الذي وقع في هذا الحديث نظير التقسيم الذي وقع في تفسير الواقعة في قوله تعالى ﴿ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجاً ثَلَاثَةً ﴾ الآيات ، فقوله في الحديث « راغبين راهبين » يريد به عوام المؤمنين وهم من خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً فيترددون بين الخوف والرجاء يخافون عاقبة سيئاتهم ويرجون رحمة الله بإيمانهم وهؤلاء أصحاب الميمنة ، وقوله « واثنان على بعير الخ » السابقين وهم أفاضل المؤمنين يحشرون ركباناً . وقوله « وتحشر بقيتهم النار » يريد به أصحاب المشامة ، وركوب السابقين في الحديث يحتمل الحمل دفعة واحدة تنبيهاً على أن البعير المذكور يكون من بدائع فطرة الله تعالى حتى يقوى على ما لا يقوى عليه غيره من البعران ، ويحتمل أن يراد به التعاقب ، قال الخطائي : وإنما سكت عن الواحد إشارة إلى أنه يكون لمن فوقهم في المرتبة كالأنبياء ليقع الامتياز بين النبي ومن دونه من السابقين في المراكب كما وقع في المراتب . انتهى ملخصاً . وتعقبه الطيبي ورجع ما ذهب إليه الخطائي ، وأجاب عن الأول بأن الدليل ثابت ، فقد ورد في عدة أحاديث وقوع الحشر في الدنيا إلى جهة الشام ، وذكر حديث حذيفة بن أسيد الذي نهت عليه قبل ، وحديث معاوية بن حيدة جد بهز بن حكيم رفعه « إنكم محشورون ونحا بيده نحو الشام رجالاً وركباناً وتجرون على وجوهكم » أخرجه الترمذي والنسائي وسنده قوى ، وحديث « ستكون هجرة بعد هجرة ، وتنحاز الناس إلى مهاجر إبراهيم ، ولا يبقى في الأرض إلا شرارها تلفظهم

أرضهم وتحشرهم النار مع القردة والخنازير تبيت معهم إذا باتوا وتقبل معهم إذا قالوا » أخرجه أحمد وسنده لا بأس به ، وأخرج عبد الرزاق عن النعمان بن المنذر عن وهب بن منبه قال : قال الله تعالى لصخرة بيت المقدس لأضعن عليك عرشي ولأحشرن عليك خلقي . وفي تفسير ابن عيينة عن ابن عباس : من شك أن المحشر ههنا يعنى الشام فليقرأ أول سورة الحشر ، قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ اخرجوا قالوا إلى أين قال إلى أرض المحشر . وحديث « ستخرج نار من حضرموت تحشر الناس ، قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : عليكم بالشام » ثم حكى خلافاً هل المراد بالنار نار على الحقيقة أو هو كناية عن الفتنة الشديدة كما يقال نار الحرب لشدة ما يقع في الحرب ، قال تعالى ﴿ كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفاها الله ﴾ وعلى كل حال فليس المراد بالنار في هذه الأحاديث نار الآخرة ، ولو أريد المعنى الذى زعمه المعتز - لقل تحشر بقيتهم إلى النار ، وقد أضاف الحشر إلى النار لكونها هى التى تحشرهم وتختطف من تخلف منهم كما ورد في حديث أبى هريرة من رواية على بن زيد عند أحمد وغيره ؛ وعلى تقدير أن تكون النار كناية على الفتنة فنسبة الحشر إليها سببية كأنها تفسد في كل جهة وتكون في جهة الشام أخف منها في غيرها ، فكل من عرف ازديادها في الجهة التى هو فيها أحب التحول منها إلى المكان الذى ليست فيه شديدة فتتوفر الدواعى على الرحيل إلى الشام ، ولا يمتنع اجتماع الأمرين ، وإطلاق النار على الحقيقة التى تخرج من قعر عدن وعلى المجازية وهى الفتنة إذ لا تنافى بينهما ، ويؤيد الحمل على الحقيقة ظاهر الحديث الأخير ، والجواب عن الاعتراض الثانى أن التقسيم المذكور في آيات سورة الواقعة لا يستلزم أن يكون هو التقسيم المذكور في الحديث ، فإن الذى في الحديث ورد على القصد من الخلاص من الفتنة ، فمن اغتنم الفرصة سار على فسحة من الظهر ويسر في الزاد راغباً فيما يستقبله راهباً فيما يستدبره ، وهؤلاء هم الصنف الأول في الحديث ، ومن تواني حتى قل الظهر وضاق عن أن يسعهم لركوبهم اشتركوا وركبوا عقبة فيحصل اشتراك الاثنين في البعير الواحد وكذا الثلاثة ويمكنهم كل من الأمرين ، وأما الأربعة في الواحد فالظاهر من حالهم التعاقب ، وقد يمكنهم إذا كانوا خفافاً أو أطفالاً ، وأما العشرة فبالتعاقب ، وسكت عما فوقها إشارة إلى أنها المنتهى في ذلك وعما بينها وبين الأربعة إيجازاً واختصاراً ، وهؤلاء هم الصنف الثانى في الحديث ، وأما الصنف الثالث فعبر عنه بقوله « تحشر بقيتهم النار » إشارة إلى أنهم عجزوا عن تحصيل ما يركبونه ، ولم يقع في الحديث بيان حالهم بل يحتجّل أنهم يمشون أو يسحبون فراراً من النار التى تحشرهم ، ويؤيد ذلك ما وقع في آخر حديث أبى ذر الذى تقدمت الإشارة إليه في كلام المعتز ، وفيه أنهم سألوا عن السبب في مشى المذكورين فقال « يبقى الله الآفة على الظهر حتى لا يلقى ذات ظهر ، حتى إن الرجل ليعطى الحديقة المعجبة بالشارف ذات القتب » أى يشتري الناقة المسن لأجل كونها تحمل على القتب بالبستان الكريم لهوان العقار الذى عزم على الرحيل عنه وعزة الظهر الذبى يوصله إلى مقصوده ، وهذا لائق بأحوال الدنيا ومؤكد لما ذهب إليه الخطائى ، ويتنزل على وفق حديث الباب يعنى من « المصاييح » وهو أن قوله « فوج طاعمين كاسين راكبين » موافق لقوله « راغبين راهبين » وقوله « وفوج يمشون » موافق للصنف الذين يتعاقبون على البعير فإن صفة المشى لازمة لهم ، وأما الصنف الذين تحشرهم النار فهم الذين تسحبهم الملائكة . والجواب عن الاعتراض الثالث أنه تبين من شواهد الحديث أنه ليس المراد بالنار نار الآخرة وإنما هى نار تخرج في الدنيا أنذر النبى صلى الله عليه وسلم بخروجها وذكر كيفية ما تفعل في الأحاديث المذكورة . والجواب عن الاعتراض الرابع أن حديث أبى هريرة من رواية على بن زيد مع ضعفه لا يخالف حديث الباب لأنه موافق لحديث أبى ذر في لفظه ، وقد تبين من حديث أبى ذر ما دل على أنه في الدنيا لا بعد البعث في الحشر إلى الموقف إذ لا حديقة هناك ولا آفة تلقى على الظهر حتى يعز ويقل ، ووقع في حديث على بن

زيد المذكور عند أحمد أنهم يتقون بوجوههم كل حذب وشوك ، وقد سبق أن أرض الموقف أرض مستوية لا عوج فيها ولا أكمة ولا حذب ولا شوك ، وأشار الطيبي إلى أن الأولى أن يحمل الحديث الذي من رواية علي بن زيد على من يحشر من الموقف إلى مكان الاستقرار من الجنة أو النار ، ويكون المراد بالركبان السابقين المتقين وهم المراد بقوله تعالى ﴿ يوم نحشر المتقين إلى الرحمن وفداً ﴾ أى ركباناً كما تقدم في تفسير سورة مريم ، وأخرج الطيبي عن علي في تفسير هذه الآية فقال : أما والله ما يحشر الوفد على أرجلهم ولا يساقون سوقاً ، ولكن يؤتون بنوق لم تر الخلائق مثلها عليها رحال الذهب وأزمتها الزبرجد فيركبون عليها حتى يضربوا أبواب الجنة ، والمراد سوق ركابهم إسرعاً بهم إلى دار الكرامة كما يفعل في العادة بمن يشرف ويكرم من الوافدين على الملوك . قال : ويستبعد أن يقال يحجى وفد الله عشر على بعير جميعاً أو متعاقبين ، وعلى هذا فقد روى أبو هريرة حال المحشورين عند انقراض الدنيا إلى جهة أرض المحشر وهم ثلاثة أصناف ، وحال المحشورين في الأخرى إلى محل الاستقرار ، انتهى كلام الطيبي عن جواب المعارض ملخصاً موضحاً بزيادات فيه ، لكن تقدم مما قررته أن حديث أبي هريرة من رواية علي بن زيد ليس في المحشورين من الموقف إلى محل الاستقرار . ثم ختم كلامه بأن قال : هذا ما سنح لي على سبيل الاجتهاد ، ثم رأيت في صحيح البخارى في « باب المحشر : يحشر الناس يوم القيامة على ثلاث طرائق » ، فعلمت من ذلك أن الذي ذهب إليه الإمام التوربشتي هو الحق الذي لا محيد عنه . قلت : ولم أقف في شيء من طرق الحديث الذي أخرجه البخارى على لفظ يوم القيامة لا في صحيحه ولا في غيره ، وكذا هو عند مسلم والإسماعيلي وغيرهما ليس فيه يوم القيامة ، نعم ثبت لفظ يوم القيامة في حديث أبي ذر المنبه عليه قبل ، وهو مؤول بأن المراد بذلك أن يوم القيامة يعقب ذلك فيكون من مجاز المجاورة ، ويتعين ذلك لما وقع فيه أن الظهر يقل لما يلقي عليه من الآفة ، وأن الرجل يشتري الشارف الواحد بالحديقة المعجبة ، فإن ذلك ظاهر جداً في أنه من أحوال الدنيا لا بعد المبعث . وقد أبدى البيهقي في حديث الباب احتمالين فقال : قوله « راغبين » يحتمل أن يكون إشارة إلى الأبرار ، وقوله « راهبين » إشارة إلى المخلطين الذين هم بين الخوف والرجاء ، والذين تحشرهم النار هم الكفار . وتعقب بأنه حذف ذكر قوله « واثنان على بعير الخ » . وأجيب بأن الرغبة والرغبة صفتان للصنفين الأبرار والمخلطين وكلاهما يحشر اثنان على بعير الخ ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك في وقت حشرهم إلى الجنة بعد الفراغ . ثم قال بعد إيراد حديث أبي ذر : يحتمل أن يكون المراد بالفوج الأول الأبرار والفوج الثاني الذين خلطوا فيكونون مشاة والأبرار ركباناً ، وقد يكون بعض الكفار أعياناً من بعض فأولئك يسحبون على وجوههم ومن دونهم يمشون ويسعون مع من شاء الله من الفساق وقت حشرهم إلى الموقف ، وأما الظهر فلعل المراد به ما يحجيه الله بعد الموت من الدواب فيركبها الأبرار ومن شاء الله ويلقى الله الآفة على بقيتها حتى يبقى جماعة من المخلطين بلا ظهر . قلت : ولا يخفى ضعف هذا التأويل مع قوله في بقية الحديث « حتى إن الرجل ليعطى الحديقة المعجبة بالشارف » ومن أين يكون للذين يبعثون بعد الموت عراة حفاة حدائق حتى يدفعوها في الشوارع ؟ فالراجع ما تقدم . وكذا يبعد غاية البعد أن يحتاج من يساق من الموقف إلى الجنة إلى التعاقب على الأبرة ، فرجح أن ذلك إنما يكون قبل المبعث والله أعلم .

الحديث الثاني ، قوله ( حدثني عبد الله بن محمد ) هو الجعفي ، ويونس هو المؤدب ، وشيبان هو ابن عبد الرحمن .

قوله ( إن رجلاً ) لم أقف على اسمه .

قوله ( قال يا نبي الله يحشر الكافر على وجهه ) كأنه استفهام حذف أداته ، ووقع في عدة نسخ « كيف

يحشر ، وكذا هو عند مسلم وغيره ، والكافر اسم جنس يشمل الجميع ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ الذين يحشرون على وجوههم إلى جهنم ﴾ الآية ، وقوله تعالى ﴿ ونحشرهم يوم القيامة على وجوههم عمياً ﴾ الآية . وقد تقدم في التفسير أن الحاكم أخرجه من وجه آخر عن أنس بلفظ « كيف يحشر أهل النار على وجوههم » .

قوله ( أليس الذي أمشاه الخ ) ظاهر في أن المراد بالمشي حقيقته فلذلك استغروه حتى سألوا عن كفيته ، وزعم بعض المفسرين أنه مثل وأنه كقوله ﴿ أفمن يمشى مكباً على وجهه أهدى أمن يمشى سوياً ﴾ قال مجاهد : هذا مثل المؤمن والكافر قلت : ولا يلزم من تفسير مجاهد لهذه الآية بهذا أن يفسر به الآية الأخرى ، فالجواب الصادر عن النبي صلى الله عليه وسلم ظاهر في تقرير المشي على حقيقته .

قوله ( قال قتادة بلى وعزة ربنا ) هو موصول بالسند المذكور ، والحكمة في حشر الكافر على وجهه أنه عوقب على عدم السجود لله في الدنيا بأن يسحب على وجهه في القيامة لإظهاراً لهوانه بحيث صار وجهه مكان يده ورجله في التوق عن المؤذيات . الحديث ذكره من طريقين عن سعيد بن جبير .

قوله ( على ) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة .

قوله ( قال عمرو ) القائل هو سفيان وحاكى ذلك عنه هو على ، وكان سفيان كثيراً ما يحذف الصيغة فيقتصر على اسم الراوي ، ووقع في رواية صدقة التي بعدها عن عمرو ، وكذا لمسلم عن قتبية وغيره عن سفيان ، وعمرو هو ابن دينار .

قوله ( سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ) زاد قتبية في روايته « يخطب على المنبر » ولعل هذا هو السر في إيراد رواية قتبية بعد رواية على بن المديني .

قوله ( إنكم ملاقوا الله ) أى في الموقف بعد البعث .

قوله ( حفاة ) بضم المهملة وتخفيف الفاء جمع حاف أى بلا خف ولا نعل ، وقوله « مشاة » لم أر في رواية قتبية هنا « مشاة » وثبت في رواية مسلم عنه وعن غيره ، وليس عنده عنهم قوله « على المنبر » .

قوله في آخر رواية على بن المديني ( قال سفيان الخ ) هو موصول كالذي قبله ، ولم يصب من قال إنه معلق عن سفيان .

قوله ( هذا مما نعد أن ابن عباس سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ) يريد أن ابن عباس من صغار الصحابة وهو من المكثرين لكنه كان كثيراً ما يرسل ما يسمعه من أكابر الصحابة ولا يذكر الوساطة ، وتارة يذكره باسمه وتارة مبهماً كقوله في أوقات الكراهة « حدثني رجال مرضيون أرضاهم عندي عمر » فأما ما صرح بسماعه له فقليل ، ولهذا كانوا يعتنون بعده فجاء عن محمد بن جعفر غندر أن هذه الأحاديث التي صرح ابن عباس بسماعها من النبي صلى الله عليه وسلم عشرة ، وعن يحيى بن معين وأبى داود صاحب السنن تسعة ، وأغرب الغزالي في « المستقصى » وقلده جماعة ممن تأخروا عنه فقال : لم يسمع ابن عباس من النبي صلى الله عليه وسلم إلا أربعة أحاديث ، وقال بعض شيوخ شيوخنا : سمع من النبي صلى الله عليه وسلم دون العشرين من وجوه صحاح . قلت : وقد اعتنيت بجمعها فزاد على الأربعين ما بين صحيح وحسن خارجاً عن الضعيف وزائداً أيضاً على ما هو في حكم السماع كحكايته حضور شيء فعل بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان الغزالي التيسر

عليه ما قالوا إن أبا العالية سمعه من ابن عباس وقيل خمسة وقيل أربعة .

**قوله في الطريق الثانية ( قام فينا النبي صلى الله عليه وسلم يخطب )** وقع لمسلم بدل قوله يخطب « بموعظة » أخرجه عن محمد بن بشار شيخ البخارى فيه ومحمد بن المثني قال واللفظ لابن المثني قال حدثنا محمد بن جعفر بسنده المذكور هنا ، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر .

**قوله ( فقال إنكم )** زاد ابن المثني « يا أيها الناس إنكم » .

**قوله ( تحشرون )** في رواية الكشميهني « محشورون » وهى رواية ابن المثني .

**قوله ( حفاة )** لم يقع فيه أيضاً « مشاة » .

**قوله ( عراة )** قال البيهقي : وقع في حديث أبى سعيد يعنى الذى أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان أنه لما حضره الموت دعا بتياب جدد فلبسها وقال « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إن الميت يبعث في ثيابه التى يموت فيها » ويجمع بينهما بأن بعضهم يحشر عارياً وبعضهم كاسياً ، أو يحشرون كلهم عراة ثم يكسى الأنبياء ، فأول من يكسى إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، أو يخرجون من القبور بالثياب التى ماتوا فيها ثم تتناثر عنهم عند ابتداء الحشر فيحشرون عراة ثم يكون أول من يكسى إبراهيم ، وحمل بعضهم حديث أبى سعيد على الشهداء لأنهم الذين أمر أن يزلوا في ثيابهم ويدفنوا فيها ، فيحتمل أن يكون أبو سعيد سمعه في الشهيد فحملة على العموم ، ومن حملة على عمومهم معاذ بن جبل فأخرج ابن أبى الدنيا بسند حسن عن عمرو بن الأسود قال « دفنا أم معاذ بن جبل فأمر بها فكفنت في ثياب جدد وقال : أحسنوا أكفان موتاكم فإنهم يحشرون فيها » قال وحمله بعض أهل العلم على العمل ، وإطلاق الثياب على العمل وقع في مثل قوله تعالى ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ وقوله تعالى ﴿ وثياب فطهر ﴾ على أحد الأقوال وهو قول قتادة قال : معناه وعملك فأخلصه ويؤكد ذلك حديث جابر رفعه « يبعث كل عبد على ما مات عليه » أخرجه مسلم ، وحديث فضالة بن عبيد « من مات على مرتبة من هذه المراتب بعث عليها يوم القيامة » الحديث أخرجه أحمد ، ورجح القرطبي الحمل على ظاهر الخبر ، ويتأيد بقوله تعالى ﴿ ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة ﴾ وقوله تعالى ﴿ كما بدأكم تعودون ﴾ وإلى ذلك الإشارة في حديث الباب بذكر قوله تعالى ﴿ كما بدأنا أول خلق نعيده ﴾ عقب قوله « حفاة عراة » قال : فيحمل ما دل عليه حديث أبى سعيد على الشهداء لأنهم يدفنون بتيابهم فيبعثون فيها تمييزاً لهم عن غيرهم ، وقد نقله ابن عبد البر عن أكثر العلماء ، ومن حيث النظر إن الملابس في الدنيا أموال ولا مال في الآخرة مما كان في الدنيا ولأن الذى يقى النفس مما تكره في الآخرة ثواب بحسن عملها أو رحمة مبتدأة من الله ، وأما ملابس الدنيا فلا تغنى عنها شيئاً قاله الحليمي . وذهب الغزالي إلى ظاهر حديث أبى سعيد وأورده بزيادة لم أجدها أصلاً وهى : فإن أمتى تحشر في أكفانها ، وسائر الأمم عراة . قال القرطبي : إن ثبت حمل على الشهداء من أمته حتى لا تتناقض الأخبار .

**قوله ( غرلاً )** بضم المعجمة وسكون الراء جمع أغرل وهو الأقلف وزنه ومعناه وهو من بقيت غرلته وهى الجلدة التى يقطعها الخاتن من الذكر ، قال أبو هلال العسكري : لا تلتقى اللام مع الراء في كلمة إلا في أربع : أرل اسم جبل وورل اسم حيوان معروف وحمل ضرب من الحجارة والغرلة . واستدرك عليه كلمتان هرل ولد الزوجة وبرل الديك الذى يستدير بعنقه والسته حوشية إلا الغرالة . قال ابن عبد البر : يحشر الآدمي عارياً ولكل من الأعضاء ما كان له يوم ولد ، فمن قطع منه شيء يرد حتى الأقلف . وقال أبو الوفاء بن عقيل : حشفة الأقلف

موقاة بالقلفة فتكون أرق ، فلما أزالوا تلك القطعة في الدنيا أعادها الله تعالى ليذيقها من حلاوة فضله .

**قوله ( كما بدأنا أول خلق نعيده الآية )** ساق ابن المنثي الآية كلها إلى قوله ﴿ فاعلين ﴾ ومثله ﴿ كما بدأكم تعودون ﴾ ومنه ﴿ ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة ﴾ ووقع في حديث أم سلمة عند ابن أبي الدنيا « يحشر الناس حفاة عراة كما بدأوا » .

**قوله ( وإن أول الخلائق يكسى يوم القيامة إبراهيم الخليل )** تقدم بعض الكلام عليه في أحاديث الأنبياء ، قال القرطبي في « شرح مسلم » : يجوز أن يراد بالخلائق من عدا نبينا صلى الله عليه وسلم فلم يدخل هو في عموم خطاب نفسه ، وتعقبه تلميذه القرطبي أيضاً في « التذكرة » فقال : هذا حسن لولا ما جاء من حديث علي بن أبي حمزة عن أبيه عن عبد الله بن الحارث عن علي قال « أول من يكسى يوم القيامة خليل الله عليه السلام قطيبتين ، ثم يكسى محمد صلى الله عليه وسلم حلة حبرة عن يمين العرش » . قلت : كذا أورده مختصراً موقوفاً ، وأخرجه أبو يعلى مطولاً مرفوعاً ، وأخرج البيهقي من طريق ابن عباس نحو حديث الباب وزاد « وأول من يكسى من الجنة إبراهيم ، يكسى حلة من الجنة ، ويؤتى بكرسى فيطرح عن يمين العرش ، ثم يؤتى في فأكسى حلة من الجنة لا يقوم لها البشر ، ثم يؤتى بكرسى فيطرح على ساق العرش وهو عن يمين العرش » وفي مرسل عبيد بن عمير عند جعفر الفرياني « يحشر الناس حفاة عراة فيقول الله تعالى : ألا أرى خليلي عرياناً ؟ فيكسى إبراهيم ثوباً أبيض ، فهو أول من يكسى » قيل الحكمة في كون إبراهيم أول من يكسى أنه جرد حين ألقى في النار ، وقيل لأنه أول من استن التستر بالسراويل ، وقيل إنه لم يكن في الأرض أخوف لله منه فعجلت له الكسوة أماناً له ليطمئن قلبه . وهذا اختيار الحلبي ، والأول اختيار القرطبي . قلت : وقد أخرج ابن منده من حديث جيدة بفتح المهملة وسكون التحتانية رفعه قال « أول من يكسى إبراهيم ، يقول الله : اكسوا خليلي ليعلم الناس اليوم فضله عليهم . قلت : وقد تقدم شيء من هذا في ترجمة إبراهيم من بدء الخلق ، وإنه لا يلزم من تخصيص إبراهيم عليه السلام بأنه أول من يكسى أن يكون أفضل من نبينا عليه الصلاة والسلام مطلقاً ، وقد ظهر لي الآن أنه يحتمل أن يكون نبينا عليه الصلاة والسلام خرج من قبره في ثيابه التي مات فيها والحلة التي يكسوها حيثئذ من حلال الجنة خلعة الكرامة بقربة لإجلاله على الكرسي عند ساق العرش ، فتكون أولية إبراهيم في الكسوة بالنسبة لبقية الخلق . وأجاب الحلبي بأنه يكسى أولاً ثم يكسى نبينا صلى الله عليه وسلم على ظاهر الخبر ، لكن حلة نبينا صلى الله عليه وسلم أعلى وأكمل ، فتجبر نفاستها ما فات من الأولية والله أعلم .

**قوله ( وإنه سيجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال )** أي إلى جهة النار ، ووقع ذلك صريحاً في حديث أبي هريرة في آخر « باب صفة النار » من طريق عطاء بن يسار عنه ولفظه « فإذا زمرة حتى إذا عرفهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال : هلم ، فقلت : إلى أين ؟ قال : إلى النار » الحديث . وبين في حديث أنس الموضع ولفظه « ليردن على ناس من أصحابي الحوض حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني » الحديث ، وفي حديث سهل « ليردن على أقوام أعرفهم ويعرفونني ثم يحال بيني وبينهم » وفي حديث أبي هريرة عند مسلم « ليزادن رجال عن حوضي كما يزداد البعير الضال أناديهم : ألا هلم » .

**قوله ( فأقول يارب أصحابي )** في رواية أحمد « فلاقولن » وفي رواية أحاديث الأنبياء « أصبحاني » بالتصغير وكذا هو في حديث أنس وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره هؤلاء .

**قوله ( فيقول الله إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك )** في حديث أبي هريرة المذكور « إنهم ارتدوا على أدبارهم

القهقري « وزاد في رواية سعيد بن المسيب عن أنى هريرة أيضاً » فيقول إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك ، فيقال إنهم قد بدلوا بعدك ، فأقول سحقاً سحقاً « أى بعداً بعداً والتأكيد للمبالغة . وفي حديث أنى سعيد في « باب صفة النار » أيضاً « فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ، فأقول سحقاً سحقاً لمن غير بعدى » وزاد في رواية عطاء بن يسار « فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم » ولأحمد والطبراني من حديث أنى بكرة رفعه « ليردن على الحوض رجال ممن صحبتني ورأى » وسنده حسن . وللطبراني من حديث أبي الدرداء نحوه وزاد « فقلت يا رسول الله ادع الله أن لا يجعلني منهم ، قال : لست منهم » وسنده حسن .

**قوله ( فأقول كما قال العبد الصالح . وكنت عليهم شهيداً — إلى قوله — الحكيم )** كذا لأبي ذر ، وفي رواية غيره زيادة مادمت فيهم والباقي سواء .

**قوله ( قال فيقال إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم )** وقع في رواية الكشمي « لن يزالوا » ووقع في ترجمة مريم من أحاديث الأنبياء ، قال الفريرى ذكر عن أنى عبد الله البخارى عن قبيصة قال : هم الذين ارتدوا على عهد أنى بكر فقاتلهم أبو بكر ، يعنى حتى قتلوا وماتوا على الكفر . وقد وصله الإسماعيلي من وجه آخر عن قبيصة . وقال الخطاى : لم يرتد من الصحابة أحد وإنما ارتد قوم من جفاة الأعراب ممن لا نصرة له في الدين ، وذلك لا يوجب قدحاً في الصحابة المشهورين . ويدل قوله « أصحابى » بالتصغير على قلة عددهم . وقال غيره : قيل هو على ظاهره من الكفر ، والمراد بأمته أمة الدعوة لا أمة الإجابة . ورجح بقوله في حديث أنى هريرة « فأقول بعداً لهم وسحقاً » ويؤيده كونهم خفى عليه حالهم ولو كانوا من أمة الإجابة لعرف حالهم بكون أعمالهم تعرض عليه . وهذا يرده قوله في حديث أنس « حتى إذا عرفتهم » وكذا في حديث أنى هريرة . وقال ابن التين يحتمل أن يكونوا منافقين أو من مرتكبي الكبائر . وقيل هم قوم من جفاة الأعراب دخلوا في الإسلام رغبة ورهبة . وقال الداودى : لا يمتنع دخول أصحاب الكبائر والبدع في ذلك . وقال النووى . قيل هم المنافقون والمرتدون ، فيجوز أن يحشروا بالغة والتحجيل لكونهم من جملة الأمة فيناديهم من أجل السيماء التى عليهم فيقال إنهم بدلوا بعدك ، أى لم يموتوا على ظاهر ما فارقتهم عليه . قال عياض وغيره : وعلى هذا فيذهب عنهم الغرة والتحجيل ويطفأ نورهم . وقيل لا يلزم أن تكون عليهم السيماء بل يناديهم لما كان يعرف من إسلامهم ، وقيل هم أصحاب الكبائر والبدع الذين ماتوا على الإسلام ، وعلى هذا فلا يقطع بدخول هؤلاء النار لجواز أن يذاودوا عن الحوض أولاً عقوبة لهم ثم يرحموا ، ولا يمتنع أن يكون لهم غرة وتحجيل فعرفهم بالسيما سواء كانوا في زمنه أو بعده ، ورجح عياض والبايجى وغيرهما ما قال قبيصة راوى الخبر إنهم من ارتد بعده صلى الله عليه وسلم ، ولا يلزم من معرفته لهم أن يكون عليهم السيماء لأنها كرامة يظهر بها عمل المسلم . والمرتد قد حبط عمله فقد يكون عرفهم بأعيانهم لا بصفاتهم باعتبار ما كانوا عليه قبل ارتدادهم ، ولا يبعد أن يدخل في ذلك أيضاً من كان في زمنه من المنافقين ، وسيأتى في حديث الشفاعة « وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها » فدل على أنهم يحشرون مع المؤمنين فيعرف أعيانهم ولو لم يكن لهم تلك السيماء ، فمن عرف صورته ناداه مستصحباً لحاله التى فارقه عليها في الدنيا ، وأما دخول أصحاب البدع في ذلك فاستبعد لتعبيره في الخبر بقوله « أصحابى » وأصحاب البدع إنما حدثوا بعده . وأجيب بحمل الصحبة على المعنى الأعم ، واستبعد أيضاً أنه لا يقال للمسلم ولو كان مبتدعاً سحقاً ، وأجيب بأنه لا يمتنع أن يقال ذلك لمن علم أنه قضى عليه بالتعذيب على معصية ثم ينجو بالشفاعة فيكون قوله سحقاً تسليماً لأمر الله مع بقاء الرجاء ، وكذا القول في أصحاب الكبائر . وقال البيضاوى ليس قوله « مرتدين » نصاً في كونهم ارتدوا عن الإسلام بل يحتمل ذلك ويحتمل أن يراد أنهم عصاة المؤمنين المرتدون عن الاستقامة بيدلون



الأعمال الصالحة بالسيئة انتهى . وقد أخرج أبو يعلى بسند حسن عن أنى سعيد « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر حديثاً فقال « يا أيها الناس إني فرطكم على الحوض ، فإذا جئتم قال رجل : يا رسول الله أنا فلان ابن فلان ، وقال آخر : أنا فلان ابن فلان ، فأقول أما النسب فقد عرفته ، ولعلكم أحدثتم بعدى وارتدتم » ولأحمد والبخاري نحوه من حديث جابر ، وسأذكر في آخر « باب صفة النار » ما يحتاج إلى شرحه من ألفاظ الأحاديث التي أشرت إليها إن شاء الله تعالى .

الحديث الرابع قوله ( حدثنا حاتم بن أنى صغيرة ) هو القشيري يكنى أبا يونس ، وأبوه بصاد مهملة مفتوحة وغين معجمة مكسورة وزن كبيرة وضدها واسمه مسلم .

قوله ( تحشرون حفاة عراة ) كذا فيه أيضاً ليس فيه « مشاة » ووقع في حديث عبد الله بن أنيس عند أحمد والحاكم بلفظ « يحشر الله العباد — وأوماً بيده نحو الشام — عراة حفاة غرلاً بهماً — بضم الموحدة وسكون الهاء — قلنا : وما بهما ؟ قال : ليس معهم شيء » ووقع عند ابن ماجه زيادة في أول حديث عائشة من روايته عن أنى بكر بن أنى شيبه عن أنى خالد الأحمر واسمه سليمان بن حبان عن حاتم بسنده المذكور عن عائشة « قلت يا رسول الله كيف يحشر الناس يوم القيامة ؟ قال : حفاة عراة » وقد أخرج مسلم سنده عن أنى بكر بن أنى شيبه ولم يسق المتن .

قوله ( فقلت يا رسول الله الرجال والنساء ينظر بعضهم إلى بعض ) فيه أن النساء يدخلن في الضمير المذكور الآتي بالواو وكأنه بالتغليب كما في قولها بعضهم ، ووقع في رواية أنى بكر بن أنى شيبه المذكورة بعد قوله حفاة عراة « قلت : والنساء ؟ قال : والنساء » .

قوله ( قال الأمر أشد من أن يهمهم ذلك ) بضم أوله وكسر الهاء من الرباعي يقال أهمه الأمر ، وجوز ابن التين فتح أوله وضم ثانيه من همه الشيء إذا آذاه والأول أولى ووقع في رواية يحيى بن سعيد عن حاتم عن مسلم « قال يا عائش الأمر أشد من أن ينظر بعضهم إلى بعض » وفي رواية أنى بكر بن أنى شيبه « قلت : يا رسول الله فما نستحي ؟ قال : يا عائشة الأمر أهم من أن ينظر بعضهم إلى بعض » وللنسائي والحاكم من طريق الزهري عن عروة عن عائشة « قلت : يا رسول الله فكيف بالعورات ؟ قال : لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه » وللترمذي والحاكم من طريق عثمان بن عبد الرحمن القرظي « قرأت عائشة ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة فقالت : واسوأناه ، الرجال والنساء يحشرون جميعاً ينظر بعضهم إلى سواة بعض ؟ فقال : لكل امرئ الآيه وزاد : لا ينظر الرجال إلى النساء ولا النساء إلى الرجال شغل بعضهم عن بعض » ولابن أبي الدنيا من حديث أنس قال « سألت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم كيف يحشر الناس ؟ قال : حفاة عراة . قالت : واسوأناه ، قال قد نزلت على آية لا يضررك كان عليك ثياب أو لا : لكل امرئ الآيه » وفي حديث سودة عند البيهقي والطبراني نحوه أخرجه من طريق أنى أويس عن محمد بن أنى عياش عن عطاء بن يسار عنها ، وأخرجه ابن أبي الدنيا والطبراني في الأوسط من رواية عبد الجبار بن سليمان عن محمد بهذا الإسناد فقال « عن أم سلمة » بدل سودة .

الحديث الخامس ، قوله ( حدثنا غندر ) هو محمد بن جعفر ، وقع كذلك في رواية مسلم عن محمد بن المنثري ومحمد بن بشار شيخ البخاري فيه كلاهما عنه .

قوله ( عن أنى إسحاق ) هو السبيعي ( عن عمرو بن ميمون ) صرح يوسف بن إسحاق بن أنى إسحاق

عن أنى إسحق بسماعه من عمرو بن ميمون ، وسيأتي في الأيمان والنذور .

**قوله ( عن عبد الله )** هو ابن مسعود ، ووقع في رواية يوسف المذكورة « حدثنى عبد الله بن مسعود » .  
**قوله ( كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم )** زاد مسلم عن محمد بن المثنى « نحواً من أربعين رجلاً » وفي رواية يوسف المذكورة « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مضيف ظهره إلى قبة من آدم يماني » ولمسلم من رواية مالك ابن مغول عن أنى إسحق « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسند ظهره إلى قبة من آدم » وللإسماعيلي من رواية إسرائيل عن أنى إسحق « أسند رسول الله صلى الله عليه وسلم ظهره بمنى إلى قبة من آدم » .

**قوله ( أترضون )** في رواية يوسف « إذ قال لأصحابه ألا ترضون » وفي رواية إسرائيل « أليس ترضون » وفي رواية مالك بن مغول « أتحبون » قال ابن التين : ذكره بلفظ الاستفهام لإرادة تقرير البشارة بذلك ، وذكره بالتدريج ليكون أعظم لسرورهم .

**قوله ( قلنا نعم )** في رواية يوسف « قالوا بلى » ولمسلم من طريق أنى الأحوص عن أنى إسحق « فكبرنا في الموضعين » ومثله في حديث أبي سعيد الآتي في الباب الذى يليه وزاد « فحمدنا » وفي حديث ابن عباس « ففرحوا » وفي ذلك كله دلالة على أنهم استبشروا بما بشرهم به فحمدوا الله على نعمته العظمى وكبروه استعظاماً لنعمته بعد استعظامهم لنعمته .

**قوله ( إني لأرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة )** في رواية أنى الأحوص وإسرائيل « فقال والذى نفس محمد بيده » وقال « نصف » بدل « شطر » وفي حديث أنى سعيد « إني لأطمع » بدل « لأرجو » ووقع لهذا الحديث سبب يأتي التنبيه عليه عند شرح حديث أنى سعيد ، وزاد الكلبي عن أنى صالح عن ابن عباس في نحو حديث أنى سعيد « وإني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة ، بل أرجو أن تكونوا ثلثي أهل الجنة » ولا تصح هذه الزيادة لأن الكلبي واه ، ولكن أخرج أحمد وابن أبي حاتم من حديث أنى هريرة قال « لما نزلت ثلثة من الأولين وقليل من الآخرين شق ذلك على الصحابة فنزلت ثلثة من الأولين وثلثة من الآخرين فقال النبي صلى الله عليه وسلم إني لأرجو أن تكونوا ربع أهل الجنة ، بل ثلث أهل الجنة ، بل أنتم نصف أهل الجنة وتقاسمونيهم في النصف الثاني » وأخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند والطبراني من وجه آخر عن أنى هريرة بلفظ « أنتم ربع أهل الجنة ، أنتم ثلث أهل الجنة ، أنتم نصف أهل الجنة ، أنتم ثلثا أهل الجنة » وأخرج الخطيب في « المبهمات » من مرسل مجاهد نحو حديث الكلبي وفيه مع إرساله أبو حذيفة إسحق بن بشر أحد المتروكين ، وأخرج أحمد والترمذى وصححه من حديث بريدة رفعه « أهل الجنة عشرون ومائة صف ، أمتى منها ثمانون صفاً » وله شاهد من حديث ابن مسعود بنحوه وأنتم منه أخرجه الطبراني ، وهذا يوافق رواية الكلبي ، فكأنه صلى الله عليه وسلم لما رجا رحمة ربه أن تكون أمته نصف أهل الجنة أعطاه ما ارتجاه وزاده ، وهو نحو قوله تعالى ﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾ .

**قوله ( وذلك أن الجنة )** في رواية أنى الأحوص « وسأخبركم عن ذلك » وفي رواية إسرائيل « وسأحدثكم بقلة المسلمين في الكفار يوم القيامة » وفي رواية مالك بن مغول « ما أنتم فيما سواكم من الأمم » .

**قوله ( كالشجرة البيضاء في جلد الثور الأسود ، أو كالشجرة السوداء في جلد الثور الأحمر )** كذا للأكثر ، وكذا لمسلم ، وكذا في رواية إسرائيل لكن قدم السوداء على البيضاء . ووقع في رواية أنى أحمد الجرجاني عن الفربري الأبيض بدل الأحمر ، وفي حديث أنى سعيد « إن مثلكم في الأمم كمثل الشجرة البيضاء في جلد

الثور الأسود ، أو كالرقمة في ذراع الحمار » قال ابن التين : أطلق الشعرة وليس المراد حقيقة الوحدة لأنه لا يكون ثور ليس في جلده غير شعرة واحدة من غير لونه ، والرقمة قطعة بيضاء تكون في باطن عضو الحمار والفرس وتكون في قوائم الشاة . وقال الداودي : الرقمة شيء مستدير لا شعر فيه سمعت به لأنه كالرقم .

الحديث السادس ، قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، وثبت كذلك في رواية إسماعيل بن إسحق عن إسماعيل بن أبي أويس عند البيهقي في البعث ، وثور هو ابن زيد الدبلي ، وأبو الغيث هو سالم ، والكل مدنيون ، ورواية إسماعيل عن أخيه من رواية الأقران ، وكذا سليمان عن ثور ولكن إسماعيل أصغر من أخيه ، وسليمان أصغر من ثور وسيأتي .

قوله ( أول من يدعى يوم القيامة آدم الخ ) يأتي شرحه في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى .

باب ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾

أَزِفَتِ الْآزِفَةُ : اقتربت الساعة .

[٦٥٣٠] ٦٣٠٤ - نايوسف بن موسى قال نا جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد قال : « يقول الله عز وجل يا آدم ، فيقول : لبئك وسعديك ، والخير في يديك . قال يقول : أخرج بعث النار ، قال : وما بعث النار ؟ قال : من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين ، فذاك حين يشيب الصغير ، وتضع كل ذات حمل حملها ، وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد » . فاشتد ذلك عليهم فقالوا : يا رسول الله ، أينا ذلك الرجل ؟ قال : « أبشروا ، فإن من يأجوج ومأجوج ألفاً ومنكم رجل » . ثم قال : « والذي نفسي بيده ، إني لأطمع أن تكونوا ثلث أهل الجنة » . قال : فحمدنا الله وكبرنا . ثم قال : « والذي نفسي بيده ، إني لأطمع أن تكونوا شطر أهل الجنة . إن مثلكم في الأمم كمثل الشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود ، أو كالرقمة في ذراع الحمار » .

قوله ( باب إن زلزلة الساعة شيء عظيم ) أشار بهذه الترجمة إلى ما وقع في بعض طرق الحديث الأول أنه صلى الله عليه وسلم تلا هذه الآية عند ذكر الحديث ، والزلزلة الاضطراب ، وأصله من الزلل ، وفي تكرير الزاى فيه تنبيه على ذلك . والساعة في الأصل جزء من الزمان ، واستعيرت ليوم القيامة كما تقدم في « باب سكرات الموت » وقال الزجاج : معنى الساعة الوقت الذي تقوم فيه القيامة ، إشارة إلى أنها ساعة خفيفة يقع فيها أمر عظيم ، وقيل سميت ساعة لوقوعها بغتة ، أو لطولها ، أو لسرعة الحساب فيها ، أو لأنها عند الله خفيفة مع طولها على الناس .

قوله ( أزفت الآزفة : اقتربت الساعة ) هو من الأزف بفتح الزاى وهو القرب يقال أزف كذا أى قرب ، وسميت الساعة آزفة لقربها أو لضيق وقتها ، واتفق المفسرون على أن معنى أزفت اقتربت أو دنت .

قوله ( جرير ) هو ابن عبد الحميد .

قوله ( عن الأعمش عن أبي صالح ) في رواية أبي أسامة في بدء الخلق وحفص بن غياث في تفسير سورة الحج كلاهما « عن الأعمش حدثنا أبو صالح » وهو ذكوان ، وأبو سعيد هو الخدرى .

قوله ( يقول الله ) كذا وقع للأكثر غير مرفوع وبه جزم أبو نعيم في « المستخرج » وفي رواية كريمة بإثبات قوله « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » وكذا وقع لمسلم عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير بسند البخارى

فيه ، ونحوه في رواية أئى أسامة وحفص ، وقد ظهر من حديث أئى هريرة الذى قبله أن خطاب آدم بذلك أول شئ يقع يوم القيامة ولفظه « أول من يدعى يوم القيامة آدم عليه السلام فترأى ذريته » بمشاة واحدة ومد ثم همزة مفتوحة مماله وأصله فترأى فحذفت إحدى التاءين ، وترأى الشخصان تقابلا بحيث صار كل منهما يتمكن من رؤية الآخر ، ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق الدراوردى عن ثور « فترأى له ذريته » على الأصل ، وفي حديث أئى هريرة « فيقال هذا أبوك » وفي رواية الدراوردى « فيقولون هذا أبوك » .

**قوله ( فيقول لبيك وسعديك والخير في يديك )** في الاختصار على الخير نوع تعطيف ورعاية للأدب ، وإلا فالشر أيضاً بتقدير الله كالخير .

**قوله ( أخرج بعث النار )** في حديث أئى هريرة « بعث جهنم من ذريتك » وفي رواية أحمد « نصيب » بدل « بعث » والبعث بمعنى المبعوث وأصلها في السرايا التى يبعثها الأمير إلى جهة من الجهات للحرب وغيرها ، ومعناها هنا ميز أهل النار من غيرهم ، وإنما خص بذلك آدم لكونه والد الجميع ولكونه كان قد عرف أهل السعادة من أهل الشقاء ، فقد رآه النبى صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء وعن يمينه أسودة وعن شماله أسودة الحديث كما تقدم في حديث الإسراء ، وقد أخرج ابن أئى الدنيا من مرسل الحسن قال « يقول الله لآدم : يا آدم أنت اليوم عدل بينى وبين ذريتك ، قم فانظر ما يرفع إليك من أعمالهم » .

**قوله ( قال وما بعث النار )** الواو عاطفة على شئ محذوف تقديره سمعت وأطعت وما بعث النار أئى وما مقدار مبعوث النار ، وفي حديث أئى هريرة « فيقول يارب كم أخرج » .

**قوله ( من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين )** في حديث أئى هريرة « من كل مائة تسعة وتسعين » قال الإسماعيلي : في حديث أئى سعيد « من كل ألف واحد » وكذا في حديث غيره ، ويشبه أن يكون حديث ثور يعنى راويه عن أئى الغيث عن أئى هريرة وهماً . قلت : ولعله يريد بقوله غيره ما أخرجه الترمذى من وجهين عن الحسن البصرى عن عمران بن حصين نحوه وفي أوله زيادة قال « كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم في سفر فرفع صوته بهاتين الآيتين : يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شئ عظيم — إلى شديد ، فحث أصحابه المطى فقال : هل تدرون أئى يوم ذاك ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : ذاك يوم ينادى الله آدم » فذكر نحوه حديث أئى سعيد وصححه وكذا الحاكم ، وهذا سياق قتادة عن الحسن من رواية هشام الدستوائى عنه ، ورواه معمر عن قتادة فقال عن أنس أخرجه الحاكم أيضاً ، ونقل عن الذهلى أن الرواية الأولى هى المحفوظة ، وأخرجه البزار والحاكم أيضاً من طريق هلال بن خباب بمعجمة وموحدتين الأولى ثقيلة عن عكرمة عن ابن عباس قال « تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية ثم قال : هل تدرون » فذكر نحوه ، وكذا وقع في حديث عبد الله بن عمر وعند مسلم رفعه « يخرج الدجال — إلى أن قال — ثم ينفخ في الصور أخرى فإذا هم قيام ينظرون ، ثم يقال : أخرجوا بعث النار » وفيه « فيقال من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعون . فذاك يوم يجعل الولدان شيباً » وكذا رأيت هذا الحديث في مسند أئى الدرداء بمثل العدد المذكور رويناه في « فوائد طلحة بن الصقر » وأخرجه ابن مردويه من حديث أئى موسى نحوه ، فاتفق هؤلاء على هذا العدد ولم يستحضر الإسماعيلي لحديث أئى هريرة متابعا ، وقد ظفرت به في مسند أحمد فإنه أخرج من طريق أئى إسحق الهجرى وفيه مقال عن أئى الأحوص عن عبد الله بن مسعود نحوه . وأجاب الكرماني بأن مفهوم العدد لا اعتبار له فالتخصيص بعدد لا يدل على نفى الزائد ، والمقصود من العددين واحد وهو تقليل عدد المؤمنين وتكثير عدد الكافرين . قلت : ومقتضى كلامه الأول تقديم

حديث أبي هريرة على حديث أبي سعيد فإنه يشتمل على زيادة ، فإن حديث أبي سعيد يدل على أن نصيب أهل الجنة من كل ألف واحد وحديث أبي هريرة يدل على عشرة فالحكم للزائد ، ومقتضى كلامه الأخير أن لا ينظر إلى العدد أصلاً بل القدر المشترك بينهما ما ذكره من تقليل العدد ، وقد فتح الله تعالى في ذلك بأجوبة أخر وهو حمل حديث أبي سعيد ومن وافقه على جميع ذرية آدم فيكون من كل ألف واحد وحمل حديث أبي هريرة ومن وافقه على من عدا يأجوج ومأجوج فيكون من كل ألف عشرة ، ويقرب ذلك أن يأجوج ومأجوج ذكروا في حديث أبي سعيد دون حديث أبي هريرة ، ويحتمل أن يكون الأول يتعلق بالخلق أجمعين والثاني بخصوص هذه الأمة ، ويقربه قوله في حديث أبي هريرة « إذا أخذ منا » لكن في حديث ابن عباس « وإنما أمتي جزء من ألف جزء » ويحتمل أن تقع القسمة مرتين مرة من جميع الأمم قبل هذه الأمة فيكون من كل ألف واحد ومرة من هذه الأمة فقط فيكون من كل ألف عشرة ، ويحتمل أن يكون المراد بيعث النار الكفار ومن يدخلها من العصاة فيكون من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعون كافراً ومن كل مائة تسعة وتسعون عاصياً والعلم عند الله تعالى .

قوله ( فذاك حين يشيب الصغير وتضع ، وساق إلى قوله قوله شديد ) ظاهره أن ذلك يقع في الموقف ، وقد استشكل بأن ذلك الوقت لا حمل فيه ولا وضع ولا شيب ، ومن ثم قال بعض المفسرين إن ذلك قبل يوم القيامة ، لكن الحديث يرد عليه ، وأجاب الكرمانى بأن ذلك وقع على سبيل التمثيل والتحويل ، وسبق إلى ذلك النووي فقال : فيه وجهان للعلماء فذكرهما وقال : التقدير أن الحال ينتهي إلى أنه لو كانت النساء حينئذ حوامل لوضعت كما تقول العرب « أصابنا أمر يشيب منه الوليد » وأقول يحتمل أن يحمل على حقيقته ، فإن كل أحد يبعث على ما مات عليه فبعث الحامل حاملاً والمرضع مرضعة والطفل طفلاً ، فإذا وقعت زلزلة الساعة وقيل ذلك لآدم ورأى الناس آدم وسمعوا ما قيل له وقع بهم من الوجع ما يسقط معه الحمل ويشيب له الطفل وتذهل به المرضعة ، ويحتمل أن يكون ذلك بعد النفخة الأولى وقبل النفخة الثانية ويكون خاصاً بالموجودين حينئذ وتكون الإشارة بقوله « فذاك » إلى يوم القيامة ، وهو صريح في الآية ، ولا يمنع من هذا الحمل ما يتخيل من طول المسافة بين قيام الساعة واستقرار الناس في الموقف ونداء آدم لتمييز أهل الموقف لأنه قد ثبت أن ذلك يقع متقارباً كما قال الله تعالى ﴿ فإنما هي زجرة واحدة فإذا هم بالساهرة ﴾ يعنى أرض الموقف ، وقال تعالى ﴿ يوماً يجعل الولدان شيباً السماء منفطر به ﴾ والحاصل أن يوم القيامة يطلق على ما بعد نفخة البعث من أهوال وزلزلة وغير ذلك إلى آخر الاستقرار في الجنة أو النار ، وقريب منه ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو في أشراف الساعة إلى أن ذكر النفخ في الصور إلى أن قال « ثم نفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون . ثم يقال أخرجوا بعث النار » فذكره قال « فذاك يوم يجعل الولدان شيباً » ووقع في حديث الصور الطويل عند علي بن معبد وغيره ما يؤيد الاحتمال الثاني ، وقد تقدم بيانه في « باب النفخ في الصور » وفيه بعد قوله وتضع الحوامل ما في بطونها وتشيب الولدان وتتطير الشياطين « فبينما هم كذلك إذ تصدعت الأرض فبأخذهم لذلك الكرب والهول . . ثم تلا الآيتين من أول الحج » الحديث . قال القرطبي في « التذكرة » : هذا الحديث صححه ابن العري قال : يوم الزلزلة يكون عند النفخة الأولى وفيه ما يكون فيه من الأهوال العظيمة ومن جعلتها ما يقال لآدم ، ولا يلزم من ذلك أن يكون ذلك متصلاً بالنفخة الأولى ، بل له محملان . أحدهما أن يكون آخر الكلام منوطاً بأوله والتقدير يقال لآدم ذلك في أثناء اليوم الذي يشيب فيه الولدان وغير ذلك ، وثانيهما أن يكون شيب الولدان عند النفخة الأولى حقيقة والقول لآدم يكون وصفه بذلك إخباراً عن شدته وإن لم يوجد عين ذلك الشيء . . وقال القرطبي : يحتمل أن يكون المعنى أن ذلك حين يقع لا بهم كل أحد إلا نفسه ، حتى إن الحامل تسقط من مثله والمرضة الخ . ونقل عن

الحسن البصري في هذه الآية : المعنى أن لو كان هناك مرضعة لذهلت . وذكر الحليمي واستحسنه القرطبي أنه يحتمل أن يحیی الله حينئذ كل حمل كان قد تم خلقه ونفخت فيه الروح فتذهل الأم حينئذ عنه لأنها لا تقدر على إرضاعه إذ لا غذاء هناك ولا لبن ، وأما الحمل الذى لم ينفخ فيه الروح فإنه إذا سقط لم يحيى لأن ذلك يوم الإعادة ، فمن لم يمت في الدنيا لم يحيى في الآخرة .

**قوله ( فاشتد ذلك عليهم )** في حديث ابن عباس « فشق ذلك على القوم ووقعت عليهم الكآبة والحزن » وفي حديث عمران عند الترمذی من رواية ابن جدعان عن الحسن « فأنشأ المؤمنون ييكون » ومن رواية قتادة عن الحسن « فنبس القوم حتى ما أبدوا بضاحة » ونبس بضم النون وكسر الموحدة بعدها مهملة معناه تكلم فأسرع ، وأكثر ما يستعمل في النفي ، وفي رواية شيبان عن قتادة عند ابن مردويه « أبلسوا » وكذا له نحوه من رواية ثابت عن الحسن .

**قوله ( وأينا ذلك الرجل )** قال الطيبي : يحتمل أن يكون الاستفهام على حقيقته ، فكان حق الجواب أن ذلك الواحد فلان أو من يتصف بالصفة الفلانية ، ويحتمل أن يكون استعظاماً لذلك الأمر واستشعاراً للخوف منه ، فلذلك وقع الجواب بقوله « أبشروا » ووقع في حديث أی هريرة « فقالوا يا رسول الله إذا أخذ منا من كل مائة تسعة وتسعون فماذا يبقی » وفي حديث أی الدرداء « فبکی أصحابه » .

**قوله ( فقال أبشروا )** في حديث ابن عباس اعملوا وأبشروا ، وفي حديث عمران مثله ، وللترمذی من طريق ابن جدعان « قاربوا وسددوا » ونحوه في حديث أنس .

**قوله ( فإن من يأجوج ومأجوج ألفاً ومنكم رجل )** ظاهره زيادة واحد عما ذكر من تفصيل الألف فيحتمل أن يكون من جبر الكسر ، والمراد أن من يأجوج ومأجوج تسعمائة وتسعة وتسعين أو ألفاً إلا واحداً ، وأما قوله « ومنكم رجل » تقديره والمخرج منكم أو ومنكم رجل مخرج ، ووقع في بعض الشروح أن لبعض الرواة « فإن منكم رجلاً ومن يأجوج ومأجوج ألفاً » بالنصب فهما على المفعول بإخراج المذكور في أول الحديث ، أى فإنه يخرج كذا ، وروى بالرفع على خبر إن واسمها مضمر قبل المجرور ، أى فإن المخرج منكم رجل ، قلت : والنصب أيضاً على اسم إن صريحاً في الأول وتقدير في الثاني ، وهو أولى من الذى قاله فإن فيه تكلفاً ، ووقع في رواية الأصيل بالرفع في ألف وحده والنصب في رجلاً ولأى ذر بالعكس ، وفي رواية مسلم بالرفع فهما ، قال النووي : هكذا في جميع الروايات والتقدير فإنه فحذف الهاء وهى ضمير الشأن وذلك مستعمل كثيراً ، ووقع في حديث ابن عباس « وإنما أمتى جزء من ألف جزء » قال الطيبي : فيه إشارة إلى أن يأجوج ومأجوج داخلون في العدد المذكور والوعيد كما يدل قوله « ربع أهل الجنة » على أن في غير هذه الأمة أيضاً من أهل الجنة ، وقال القرطبي : قوله « من يأجوج ومأجوج ألف » أى منهم ومن كان على الشرك مثلهم ، وقوله « ومنكم رجل » يعنى من أصحابه ومن كان مؤمناً مثلهم . قلت : وحاصله أن الإشارة بقوله « منكم » إلى المسلمين من جميع الأمم ، وقد أشار إلى ذلك في حديث ابن مسعود بقوله « إن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة » .

**قوله ( ثم قال والذى نفسى بيده إني لأطمع أن تكونوا ثلث أهل الجنة )** تقدم في الباب قبله من حديث ابن مسعود « أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة » وكذا في حديث ابن عباس ، وهو محمول على تعدد القصة فقد تقدم أن القصة التى في حديث ابن مسعود وقعت وهو صلى الله عليه وسلم في قبته بمنى ، والقصة التى في حديث أی سعيد وقعت وهو صلى الله عليه وسلم سائر على راحلته ، ووقع في رواية ابن الكلبي عن أی صالح عن ابن عباس « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسيره في غزوة بنى المصطلق » ومثله في مرسل مجاهد عند

الخطيب في « المبهات » كما سيأتي التنبيه عليه في « باب من يدخل الجنة بغير حساب » . ثم ظهر لي أن القصة واحدة وأن بعض الرواة حفظ فيه ما لم يحفظ الآخر ، إلا أن قول من قال كان ذلك في غزوة بنى المصطلق واه والصحيح ما في حديث ابن مسعود وأن ذلك كان بمنى ، وأما ما وقع في حديثه أنه قال ذلك وهو في قبته فيجمع بينه وبين حديث عمران بأن تلاوته الآية وجوابه عنها اتفق أنه كان وهو سائر ، ثم قوله « إني لأطمع الخ » وقع بعد أن نزل وقعد بالقبّة ، وأما زيادة الربع قبل الثلث فحفظها أبو سعيد وبعضهم لم يحفظ الربع ، وقد تقدمت سائر مباحثه في الحديث الخامس من الباب الذي قبله

### باب قول الله عز وجل :

﴿ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ﴿٤﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥﴾ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾

قال ابن عباس : ﴿ تَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴾ : الوصلات في الدنيا .

[٦٥٣١] ٦٣٠٥ - نا إسماعيل بن أبان قال نا عيسى بن يونس قال نا ابن عون عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ قال : « يقوم أحدهم في رشحه إلى أنصاف أذنيه » .

[٦٥٣٢] ٦٣٠٦ - نا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني سليمان عن ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « يعرق الناس يوم القيامة حتى يذهب عرقهم في الأرض سبعين ذراعاً ، ويلجمهم حتى يبلغ آذانهم » .

قوله ( باب قول الله تعالى : ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم يوم يقوم الناس لرب العالمين ) كأنه أشار بهذه الآية إلى ما أخرجه هناد بن السرى في الزهد من طريق عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن عمرو قال « قال له رجل : إن أهل المدينة ليوفون الكيل ، فقال : وما يمنعهم وقد قال الله تعالى : ويل للمطففين إلى قوله : يوم يقوم الناس لرب العالمين ، قال : إن العرق ليلبغ أنصاف آذانهم من هول يوم القيامة » وهذا لما لم يكن على شرطه أشار إليه ، وأورد حديث ابن عمر المرفوع في معناه ، وأصل البعث إثارة الشيء عن جفاء وتحريكه عن سكون ، والمراد به هنا إحياء الأموات وخروجهم من قبورهم ونحوها إلى حكم يوم القيامة .

قوله ( قال ابن عباس : وتقطعت بهم الأسباب قال : الوصلات في الدنيا ) بضم الواو والصاد المهملة ، وقال ابن التين : ضبطناه بفتح الصاد وبضمها وبسكونها . وقال أبو عبيدة : الأسباب هي الوصلات التي كانوا يتواصلون بها في الدنيا واحداً وصلته ، وهذا الأثر لم أظفر به عن ابن عباس بهذا اللفظ ، وقد وصله عبد بن حميد والطبري وابن أبي حاتم بسند ضعيف عن ابن عباس قال : المودة ، وهو بالمعنى . وكذا أخرجه عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ، وللطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال : تقطعت بهم المنازل ، ومن طريق الربيع بن أنس مثله ، وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن الربيع عن أبي العالية قال يعنى أسباب الندامة ، وللطبري من طريق ابن جريج عن ابن عباس قال : الأسباب الأرحام ، وهذا منقطع . ولابن أبي حاتم من طريق الضحاك قال : تقطعت بهم الأرحام وتفرقت بهم المنازل في النار . وورد بلفظ التواصل والمواصلة أخرجه الثلاثة المذكورون أيضاً من طريق عبيد المكتب عن مجاهد قال : تواصلهم في الدنيا . وللطبري من طريق جريج عن مجاهد قال : تواصل كان بينهم بالمودة في الدنيا . وله من طريق سعيد ولعبد من طريق شيبان كلاهما عن قتادة قال : الأسباب المواصلة التي كانت بينهم في الدنيا يتواصلون بها ويتحابون فصارت عداوة يوم القيامة . وللطبري من طريق معمر عن قتادة قال : هو الوصل الذي كان بينهم في الدنيا . ولعبد من طريق السدي عن أبي صالح

قال : الأعمال . وهو عند الطبري عن السدي من قوله ، قال الطبري : الأسباب جمع سبب وهو كل ما يتسبب به إلى طلبه وحاجة ، فيقال للحبل سبب لأنه يتوصل به إلى الحاجة التي يتعلق به إليها ، وللطريق سبب للتسبب بركوبه إلى مالا يدرك إلا بقطعه ، وللمصاهرة سبب للحرمة وللوسيلة سبب للوصول بها إلى الحاجة . وقال الراغب : السبب : الحبل ، وسمى كل ما يتوصل به إلى شيء سبباً ، ومنه ﴿ لعل أبلغ الأسباب أسباب السماوات ﴾ أى أصل إلى الأسباب الحادثة في السماء فأتوصل بها إلى معرفة ما يدعيه موسى ، ويسمى العمامة والخمار والثوب الطويل سبباً تشبيهاً بالحبل وكذا منهج الطريق لشبهه بالحبل ، وبالثوب الممدود أيضاً . وذكر فيه حديثين أحدهما عن ابن عمر « عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم يقوم الناس لرب العالمين قال : يقوم أحدهم في رشحه إلى أنصاف أذنيه » في رواية صالح بن كيسان عن نافع عند مسلم حتى يغيب أحدهم ، وكذا تقدم في تفسير ﴿ ويل للمطففين ﴾ من طريق مالك عن نافع ، والرشح بفتح الراء وسكون الشين المعجمة بعدهما مهملة هو العرق شبه برشح الإناء لكونه يخرج من البدن شيئاً فشيئاً ، وهذا ظاهر في أن العرق يحصل لكل شخص من نفسه ، وفيه تعقب على من جوز أن يكون من عرقه فقط أو من عرقه وعرق غيره ، وقال عياض : يحتمل أن يريد عرق الإنسان نفسه بقدر خوفه مما يشاهده من الأحوال ، ويحتمل أن يريد عرقه وعرق غيره فيشدد على بعض ويخفف على بعض وهذا كله بتزاحم الناس وانضمام بعضهم إلى بعض حتى صار العرق يجري سائحاً في وجه الأرض كالماء في الوادي بعد أن شربت منه الأرض وغاص فيها سبعين ذراعاً . قلت : واستشكل بأن الجماعة إذا وقفوا في الماء الذي على أرض معتدلة كانت تغطية الماء لهم على السواء ، لكنهم إذا اختلفوا في الطول والقصر تفاوتوا فكيف يكون الكل إلى الأذن ؟ والجواب أن ذلك من الخوارق الواقعة يوم القيامة ، والأولى أن تكون الإشارة بمن يصل الماء إلى أذنيه إلى غاية ما يصل الماء ، ولا ينفي أن يصل الماء لبعضهم إلى دون ذلك ، فقد أخرج الحاكم من حديث عقبة بن عامر رفعه « تدنو الشمس من الأرض يوم القيامة فيعرق الناس ، فمنهم من يبلغ عرقه عقبه ومنهم من يبلغ نصف ساقه ومنهم من يبلغ ركبته ومنهم من يبلغ فخذه ومنهم من يبلغ خاصرته ومنهم من يبلغ منكبه ومنهم من يبلغ فاه وأشار بيده فألجمها فاه ومنهم من يغطيه عرقه وضرب بيده على رأسه » وله شاهد عند مسلم من حديث المقداد بن الأسود وليس بتمامه وفيه « تدنى الشمس يوم القيامة من الخلق حتى تكون منهم كمقدار ميل فتكون الناس على مقدار أعمالهم في العرق » الحديث فإنه ظاهر في أنهم يستون في وصول العرق إليهم ويتفاوتون في حصوله فيهم . وأخرج أبو يعلى وصححه ابن حبان عن أبي هريرة رضى الله عنه « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يوم يقوم الناس لرب العالمين قال : مقدار نصف يوم من خمسين ألف سنة فيهون ذلك على المؤمن كتدلى الشمس إلى أن تغرب » وأخرجه أحمد وابن حبان نحوه من حديث أبي سعيد والبيهقي في البعث من طريق عبد الله بن الحارث عن أبي هريرة « يحشر الناس قياماً أربعين سنة شاخصة أبصارهم إلى السماء فيلجمهم العرق من شدة الكرب » . الحديث الثاني :

**قوله ( حدثني سليمان ) هو ابن بلال والسند كله مدنيون .**

**قوله ( يعرق الناس ) بفتح الراء وهي مكسورة في الماضي .**

**قوله ( يوم القيامة حتى يذهب عرقهم في الأرض سبعين ذراعاً ، ويلجمهم العرق حتى يبلغ آذانهم ) في رواية الإسماعيلي من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلان « سبعين باعاً » وفي رواية مسلم من طريق الدراوردي عن ثور « وإنه ليبلغ إلى أفواه الناس أو إلى آذانهم شك ثور » وجاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن الذي**



يلجمه العرق الكافر أخرجه البيهقي في البعث بسند حسن عنه قال « يشتد كرب ذلك اليوم حتى يلجم الكافر العرق ، قيل له : فأين المؤمنون ؟ قال على الكراسي من ذهب ويظلل عليهم الغمام » ويسند قوى عن أبي موسى قال « الشمس فوق ريعوس الناس يوم القيامة وأعمالهم تظلمهم » وأخرج ابن المبارك في الزهد وابن أبي شيبة في المصنف واللفظ له بسند جيد عن سلمان قال « تعطى الشمس يوم القيامة حر عشر سنين ثم تدنى من هاجم الناس حتى تكون قاب قومين فيعرقون حتى يرشح العرق في الأرض قامة ثم ترتفع حتى يفرغر الرجل » زاد ابن المبارك في روايته « ولا يضر حرها يومئذ مؤمناً ولا مؤمنة » قال القرطبي : المراد من يكون كامل الإيمان لما يدل عليه حديث المقداد وغيره أنهم يتفاوتون في ذلك بحسب أعمالهم ، وفي حديث ابن مسعود عند الطبراني والبيهقي « إن الرجل ليفيض عرقاً حتى يسبح في الأرض قامة ، ثم يرتفع حتى يبلغ أنفه » وفي رواية عنه عند أبي يعلى وصححها ابن حبان « إن الرجل ليلجمه العرق يوم القيامة حتى يقول : يارب أرحني ولو إلى النار » وللحاکم والبرز من حديث جابر نحوه ، وهو كالصریح في أن ذلك كله في الموقف ، وقد ورد أن التفصيل الذي في حديث عقبة والمقداد يقع مثله لمن يدخل النار ، فأخرج مسلم أيضاً من حديث سمرة رفعه « أن منهم من تأخذه النار إلى ركبته ومنهم من تأخذه إلى حجزته وفي رواية إلى حقويه ومنهم من تأخذه إلى عنقه » وهذا يحتمل أن يكون النار فيه مجازاً عن شدة الكرب الناشئ عن العرق فيتحد الموردان ، ويمكن أن يكون ورد في حق من يدخل النار من الموحدين . فإن أحوالهم في التعذيب تختلف بحسب أعمالهم ، وأما الكفار فإنهم في الغمرات . قال الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة : ظاهر الحديث تعميم الناس بذلك ، ولكن دلت الأحاديث الأخرى على أنه مخصوص بالبعض وهم الأكثر ، ويستثنى الأنبياء والشهداء ومن شاء الله ، فأشدّهم في العرق الكفار ثم أصحاب الكبائر ثم من بعدهم والمسلمون منهم قليل بالنسبة إلى الكفار كما تقدم تقريره في حديث بعث النار ، قال : والظاهر أن المراد بالذراع في الحديث المتعارف ، وقيل هو الذراع الملكي ، ومن تأمل الحالة المذكورة عرف عظم الهول فيها ، وذلك أن النار تحف بأرض الموقف وتدنى الشمس من الريعوس قدر ميل ، فكيف تكون حرارة تلك الأرض وماذا يروها من العرق حتى يبلغ منها سبعين ذراعاً مع أن كل واحد لا يجد إلا قدر موضع قدمه ، فكيف تكون حالة هؤلاء في عرقهم مع تنوعهم فيه ، إن هذا لما يبهز العقول ويدل على عظيم القدرة ويقتضي الإيمان بأمور الآخرة أن ليس للعقل فيها مجال ، ولا يعترض عليها بعقل ولا قياس ولا عادة ، وإنما يؤخذ بالقبول ويدخل تحت الإيمان بالغيب ، ومن توقف في ذلك دل على خسارته وحرمانه . وفائدة الإخبار بذلك أن يتنبه السامع فيأخذ في الأسباب التي تخلصه من تلك الأهوال ، ويبادر إلى التوبة من التبعات ، ويلجأ إلى الكريم الوهاب في عونته على أسباب السلامة ، ويتضرع إليه في سلامته من دار الهوان ، وإدخاله دار الكرامة بمنه وكرمه

### ب القصاص يوم القيامة

وهي الحاقة لأن فيها الثواب وحواق الأمور، الحقّة والحاقة واحد، والقارعة والغاشية والصاخة. والتغابن: غيب أهل الجنة أهل النار.

[٦٥٣٣] ٦٣٠٧- فا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال ني شقيق قال سمعتُ عبد الله قال النبي

صلى الله عليه : « أول ما يقضى بين الناس بالدماء » . [الحديث ٦٥٣٣- طرفه في : ٦٨٦٤] .

[٦٥٣٤] ٦٣٠٨- فا إسماعيل قال ني مالك عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال :

« من كانت عنده مظلمة لأخيه فليتحللها منها ، فإنه ليس ثم دينار ولا درهم ، من قبل أن يؤخذ لأخيه من

حسناته ، فإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات أخيه فطُرحت عليه .

[٦٥٣٥] ٦٣٠٩- قال الصلت بن محمد قال نا يزيد بن زريع ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ ﴾ قال نا سعيد عن قتادة عن أبي المتوكل الناجي أن أباسعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « يخلص المؤمنون من النار ، فيُحبسون على قنطرة بين الجنة والنار ، فيَقصُّ لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا ، حتى إذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة . فوالذي نفس محمد بيده لأحدُهم أهدى بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا » .

**قوله ( باب القصاص يوم القيامة )** القصاص بكسر القاف وبمهملتين مأخوذ من القص وهو القطع ، أو من اقتصاص الأثر وهو تتبعه ، لأن المقتص يتبع جناية الجاني ليأخذ مثلها ، يقال اقتص من غريمه واقتص الحاكم لفلان من فلان .

**قوله ( وهى الحاقة )** الضمير للقيامة .

**قوله ( لأن فيها الثواب ؛ وحواق الأمور الحقة والحاقة واحد )** هذا أخذه من كلام الفراء ، قال فى « معانى القرآن » . الحاقة القيامة ، سميت بذلك لأن فيها الثواب وحواق الأمور ، ثم قال : والحقة والحاقة كلاهما بمعنى واحد ، قال الطبرى : سميت الحاقة لأن الأمور تحق فيها ، وهو كقولهم ليل قائم . وقال غيره : سميت الحاقة لأنها أحقت لقوم الجنة ولقوم النار ، وقيل لأنها تحاقق الكفار الذين خالفوا الأنبياء ، يقال حاqqته فحققته أى خاصمته فخصمته ، وقيل لأنها حق لا شك فيه .

**قوله ( والقارعة )** هو معطوف على الحاقة ، والمراد أنها من أسماء يوم القيامة ، وسميت بذلك لأنها تفرع القلوب بأهوالها .

**قوله ( والغاشية )** سميت بذلك لأنها تغشى الناس بأفزعها أى تعمهم بذلك .

**قوله ( والصاخة )** قال الطبرى : أظنه من صخ فلان فلاناً إذا أصمه ، وسميت بذلك لأن صبيحة القيامة مسمعة لأمر الآخرة ومصمة عن أمور الدنيا ، وتطلق الصاخة أيضاً على الداهية .

**قوله ( التغابن غبن أهل الجنة أهل النار )** غبن بفتح المعجمة والموحدة بعدها نون ، والسبب فى ذلك أن أهل الجنة ينزلون منازل الأشقياء التى كانت أعدت لهم لو كانوا سعداء ، فعلى هذا فالتغابن من طرف واحد ، ولكنه ذكر بهذه الصيغة للمبالغة ، وقد اقتصر المصنف من أسماء يوم القيامة على هذا القدر ، وجمعها الغزالي ثم القرطبي فبلغ نحو الثمانين اسماً ، فمنها يوم الجمع ويوم الفزع الأكبر ويوم التناد ويوم الوعيد ويوم الحسرة ويوم التلاق ويوم المآب ويوم الفصل ويوم العرض على الله ويوم الخروج ويوم الخلود ، ومنها يوم عظيم ويوم عسير ويوم مشهود ويوم عبوس قمطرير ، ومنها يوم تبلى السرائر ، ومنها يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً ويوم يدعون إلى نار جهنم ويوم تشخص فيه الأبصار ويوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ويوم لا ينطقون ويوم لا ينفع مال ولا بنون ويوم لا يكتُمون الله حديثاً ويوم لا مرد له من الله ويوم لا بيع فيه ولا خلال ويوم لا رب فيه ، فإذا ضمت هذه إلى ما ذكر فى الأصل كانت أكثر من ثلاثين اسماً معظمها ورد فى القرآن بلفظه ، وسائر الأسماء المشار إليها أخذت بطريق الاشتقاق بما ورد منصوباً كيوم الصدر من قوله ﴿ يومئذ يصدر الناس أشتاتاً ﴾ ويوم الجدل من قوله ﴿ يوم تأتى كل نفس تجادل عن نفسها ﴾ ولو تتبع مثل هذا من القرآن زاد على ما ذكر والله أعلم . وذكر فى الباب

## ثلاثة أحاديث :

أحدها حديث ابن مسعود والسند إليه كوفيون ، وشقيق هو ابن سلمة أبو وائل مشهور بكنيته أكثر من اسمه .

**قوله ( أول ما يقضى بين الناس بالدماء )** في رواية الكشميهني « الدماء » وسيأتي كالأول في الديات من وجه آخر عن الأعمش ، ولمسلم والإسماعيلي من طريق أخرى عن الأعمش « بين الناس يوم القيامة في الدماء » أي التي وقعت بين الناس في الدنيا ، والمعنى أول القضايا القضاء في الدماء ، ويحتمل أن يكون التقدير أول ما يقضى فيه الأمر الكائن في الدماء ، ولا يعارض هذا حديث أبي هريرة رفعه « إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته » الحديث أخرجه أصحاب السنن لأن الأول محمول على ما يتعلق بمعاملات الخلق والثاني فيما يتعلق بعبادة الخالق ، وقد جمع النسائي في روايته في حديث ابن مسعود بين الخبرين ولفظه « أول ما يحاسب العبد بخله صلاته ، وأول ما يقضى بين الناس في الدماء » وتقدم في تفسير سورة الحج ذكر هذه الأولية بأخص مما في حديث الباب وهو عن علي قال « أنا أول من يجثو للخصومة يوم القيامة » يعني هو ورفيقاه حمزة وعبيدة وخصومهم عتبة وشيبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة الذين بارزوا يوم بدر ، قال أبو ذر : فيهم نزلت ﴿ هذان خصمان اختصموا في ربهم ﴾ الآية وتقدم شرحه هناك ، وفي حديث الصور الطويل عن أبي هريرة رفعه « أول ما يقضى بين الناس في الدماء ، ويأتي كل قتيل قد حمل رأسه فيقول : يا رب سل هذا فيم قتلني » الحديث ، وفي حديث نافع بن جبير عن ابن عباس رفعه « يأتي المقتول معلقاً رأسه بإحدى يديه ملياً قاتله بيده الأخرى تشخب أوداجه دماً حتى يقف بين يدي الله » الحديث ، ونحوه عند ابن المبارك عن عبد الله بن مسعود موقوفاً . وأما كيفية القصاص فيما عدا ذلك فيعلم من الحديث الثاني ، وأخرج ابن ماجه عن ابن عباس رفعه « نحن آخر الأمم وأول من يحاسب يوم القيامة » وفي الحديث عظم أمر الدم ، فإن البداءة إنما تكون بالأهم ، والذنب يعظم بحسب عظم المفيدة وتقويت المصلحة ، وإعدام البنية الإنسانية غاية في ذلك . وقد ورد في التغليظ في أمر القتل آيات كثيرة وأثار شهيرة يأتي بعضها في أول الديات .

الحديث الثاني : **قوله ( مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري )** في رواية ابن وهب عن مالك « حدثني سعيد بن أبي سعيد » .

**قوله ( من كانت عنده مظلمة لأخيه )** في رواية الكشميهني « من أخيه » .

**قوله ( ليس ثم دينار ولا درهم )** في حديث ابن عمر رفعه « من مات وعليه دينار أو درهم قضى من حسناته » أخرجه ابن ماجه ، وقد مضى شرحه في كتاب المظالم ، والمراد بالحسنات الثواب عليها وبالسيات العقاب عليها ، وقد استشكل إعطاء الثواب وهو لا يتناهى في مقابلة العقاب وهو متناه ، وأجيب بأنه محمول على أن الذي يعطاه صاحب الحق من أصل الثواب ما يوازي العقوبة عن السيئة وأما ما زاد على ذلك بفضل الله فإنه يبقى لصاحبه ، قال البيهقي سيأت السيآت المؤمن على أصول أهل السنة متناهية الجزاء وحسناته غير متناهية الجزاء لأن من ثوابها الخلود في الجنة ، فوجه الحديث عندى والله أعلم أنه يعطى خصماء المؤمن المسيء من أجر حسناته ما يوازي عقوبة سيئاته فإن فئت حسناته أخذ من خطايا خصومه فطرحت عليه ثم يعذب إن لم يعف عنه ، فإذا انتهت عقوبة تلك الخطايا أدخل الجنة بما كتب له من الخلود فيها بإيمانه ولا يعطى خصمائه مازاد من أجر حسناته على ما قابل عقوبة سيئاته يعني من المضاعفة ، لأن ذلك من فضل الله يختص به من وافى يوم القيامة مؤمناً والله أعلم . قال الحميدى في « كتاب الموازنة : الناس ثلاثة » من رجحت حسناته على سيئاته أو بالعكس أو من تساوت

حسناته وسيّاته ، فالأول فائز بنص القرآن والثاني يقتضى منه بما فضل من معاصيه على حسناته من النفخة إلى آخر من يخرج من النار بمقدار قلة شره وكثرته والقسم الثالث أصحاب الأعراف ، وتعبه أبو طالب عقيل بن عطية في كتابه الذى رد عليه فيه بأن حق العبارة فيه أن يقيد بمن شاء الله أن يعذبه منهم وإلا فالمكلف في المشيئة وصوب الثالث على أحد الأقوال في أهل الأعراف قال : وهو أرجح الأقوال فيهم . قلت : قد قال الحميدى أيضاً : والحق أن من رجحت سيّاته على حسناته على قسمين من يعذب ثم يخرج من النار بالشفاعة ومن يعفى عنه فلا يعذب أصلاً . وعند أبى نعيم من حديث ابن مسعود يؤخذ بيد العبد فينصب على رءوس الناس وينادى مناد : هذا فلان ابن فلان فمن كان له حق فليأت ، فيأتون فيقول الرب : آت هؤلاء حقوقهم ، فيقول : يارب فنيث الدنيا فمن أين أوتيتهم ، فيقول للملائكة : خذوا من أعماله الصالحة فأعطوا كل إنسان بقدر طلبته ، فإن كان ناجياً وفضل من حسناته مثقال حبة من خردل ضاعفها الله حتى يدخله بها الجنة . وعند ابن أبى الدنيا عن حذيفة قال : صاحب الميزان يوم القيامة جبريل ، يرد بعضهم على بعض ، ولا ذهب يومئذ ولا فضة ، فيؤخذ من حسنات الظالم فإن لم تكن له حسنات أخذ من سيّات المظلوم فردت على الظالم . أخرج أحمد والحاكم من حديث جابر عن عبد الله بن أنيس رفعه « لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ولأحد من أهل النار عنده مظلمة حتى أقصه منه ، حتى اللطمة . قلنا يا رسول الله كيف وإنما نحشر حفاة عرا ؟ قال : بالسيّات والحسنات » وعلق البخارى طرفاً منه في التوحيد كما سيأتى ، وفي حديث أبى أمامة في نحو حديث أبى سعيد « إن الله يقول لا يجاوزنى اليوم ظلم ظالم » وفيه دلالة على موازنة الأعمال يوم القيامة . وقد صنف فيه الحميدى صاحب « الجمع » كتاباً لطيفاً وتنقب أبو طالب عقيل بن عطية أكثره في كتاب سماه « تحرير المقال في موازنة الأعمال » وفي حديث الباب وما بعده دلالة على ضعف الحديث الذى أخرجه مسلم من رواية غيلان بن جرير عن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى عن أبيه رفعه « يجيء يوم القيامة ناس من المسلمين بذنوب أمثال الجبال يغفرها الله لهم ويضعها على اليهود والنصارى » فقد ضعفه البيهقى وقال : تفرد به شداد أبو طلحة ، والكافر لا يعاقب بذنب غيره لقوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ وقد أخرج أصل الحديث مسلم من وجه آخر عن أبى بردة بلفظ « إذا كان يوم القيامة دفع الله إلى كل مسلم يهودياً أو نصرانياً فيقول : هذا فداؤك من النار » قال البيهقى : ومع ذلك فضعفه البخارى وقال : الحديث في الشفاعة أصح . قال البيهقى : ويحتمل أن يكون الفداء في قوم كانت ذنوبهم كفرت عنهم في حياتهم ، وحديث الشفاعة في قوم لم تكفر ذنوبهم ، ويحتمل أن يكون هذا القول لهم في الفداء بعد خروجهم من النار بالشفاعة . وقال غيره : يحتمل أن يكون الفداء مجازاً عما يدل عليه حديث أبى هريرة الآتى في أواخر « باب صفة الجنة والنار » قريباً بلفظ « لا يدخل الجنة أحد إلا أرى مقعده من النار لو أساء ليزداد شكراً » الحديث وفيه في مقابله « ليكون عليه حسرة » فيكون المراد بالفداء إنزال المؤمن في مقعد الكافر من الجنة الذى كان أعد له وإنزال الكافر في مقعد المؤمن الذى كان أعد له ، وقد يلاحظ في ذلك قوله تعالى ﴿ وتلك الجنة التى أوتيتها أورثتموها ﴾ وبذلك أجاب النووى تبعاً لغيره . وأما رواية غيلان بن جرير فأولها النووى أيضاً تبعاً لغيره بأن الله يغفر تلك الذنوب للمسلمين ، فإذا سقطت عنهم وضعت على اليهود والنصارى مثلها بكفرهم فيعاقبون بذنوبهم لا بذنوب المسلمين ويكون قوله « ويضعها » أى يضع مثلها لأنه لما أسقط عن المسلمين سيّاتهم وأبقى على الكفار سيّاتهم صاروا في معنى من حمل إثم الفريقين لكنهم انفردوا بحمل الإثم الباقى وهو إثمهم ، ويحتمل أن يكون المراد آثاماً كانت الكفار سبباً فيها بأن سنوها فلما غفرت سيّات المؤمنين بقيت سيّات الذى سن تلك السنة السيئة باقية لكون الكافر لا يغفر له ، فيكون الوضع كناية عن إبقاء الذنب

الذى لحق الكافر بما سنه من عمله السيئ ، ووضعه عن المؤمن الذى فعله بما من الله به عليه من العفو والشفاعة سواء كان ذلك قبل دخول النار أو بعد دخولها والخروج منها بالشفاعة وهذا الثانى أقوى والله أعلم .

الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا الصلت بن محمد ) بفتح الصاد المهملة وسكون اللام بعدها تاء مشناة من فوق وهو الخاركي بخاء معجمة وكاف .

قوله ( حدثنا يزيد بن زريع ) ونزعنا ما فى صدورهم من غل ﴿ قال حدثنا سعيد ﴾ أى قرأ يزيد هذه الآية وفسرها بالحديث المذكور ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع بهذا السند إلى أنى سعيد الخدرى عن النبى صلى الله عليه وسلم فى هذه الآية ﴿ ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخواناً على سرر متقابلين ﴾ قال : « يخلص المؤمنون » الحديث وظاهره أن تلاوة الآية مرفوع فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون كل من رواه تلا الآية عند إيراد الحديث فاختصر ذلك فى رواية الصلت ممن فوق يزيد بن زريع ، وقد أخرجه الطبري من رواية عفان عن يزيد بن زريع حدثنا سعيد بن أنى عروبة فى هذه الآية فذكرها قال حدثنا قتادة فذكره ، وكذا أخرجه ابن أنى حاتم من طريق شعيب بن إسحق عن سعيد ، ورواه عبد الوهاب بن عطاء وروح بن عباد عن سعيد فلم يذكر الآية أخرجه ابن مردويه ، وأبو المتوكل الناجي بالنون اسمه على بن داود ، ورجال السند كلهم بصريون ، وصرح قتادة بالتحديث فى هذا الحديث فى رواية مضت فى المظالم ، وكذا الرواية المعلقة ليونس بن محمد عن شيان عن قتادة ووصلها ابن منده ، وكذا أخرجه عبد بن حميد فى تفسيره عن يونس بن محمد ، وكذا فى رواية شعيب بن إسحق عن سعيد ورواية بشر بن خالد وعفان عن يزيد بن زريع .

قوله ( إذا خلع المؤمنون من النار ) أى نجوا من السقوط فيها بعد ما جازوا على الصراط ، ووقع فى رواية هشام عن قتادة عند المصنف فى المظالم « إذا خلع المؤمنون من جسر جهنم » وسيأتى فى حديث الشفاعة كيفية مرورهم على الصراط ، قال القرطبي : هؤلاء المؤمنون هم الذين علم الله أن القصاص لا يستفد حسنتهم . قلت : ولعل أصحاب الأعراف منهم على القول المرجح آنفاً ، وخرج من هذا صنفان من المؤمنين : من دخل الجنة بغير حساب ؛ ومن أوبقه عمله .

قوله ( فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار ) سيأتى أن الصراط جسر موضوع على متن جهنم وأن الجنة وراء ذلك فيمر عليه الناس بحسب أعمالهم ، فمنهم الناجي وهو من زادت حسنته على سيئاته أو استويا أو تجاوز الله عنه ، ومنهم الساقط وهو من رجحت سيئاته على حسنته إلا من تجاوز الله عنه ، فالساقط من الموحدن يعذب ما شاء الله ثم يخرج بالشفاعة وغيرها ، والناجي قد يكون عليه تبعات وله حسنات توازيها أو تزيد عليها فيؤخذ من حسنته ما يعدل تبعاته فيخلص منها . واختلف فى القنطرة المذكورة فقليل هى من تنمة الصراط وهى طرفه الذى يلى الجنة ، وقيل إنها صراطان ، وهذا الثانى جزم القرطبي ، وسيأتى صفة الصراط فى الكلام على الحديث الذى فى « باب الصراط جسر جهنم » فى أواخر كتاب الرقاق .

قوله ( فيقتص لبعضهم من بعض ) بضم أوله على البناء للمجهول للأكثر ، وفى رواية الكشميهنى بفتح أوله فتكون اللام على هذه الرواية زائدة ، أو الفاعل محذوف وهو الله أو من أقامه فى ذلك ، وفى رواية شيان « فيقتص بعضهم من بعض » .

قوله ( حتى إذا هذبوا ونقوا ) بضم الهاء وبضم النون وهما بمعنى التمييز والتخليص من التبعات .

قوله ( أذن لهم في دخول الجنة ، فوالذى نفس محمد بيده ) هذا ظاهره أنه مرفوع كله وكذا في سائر الروايات إلا في رواية عفان عند الطبري فإنه جعل هذا من كلام قتادة فقال بعد قوله « في دخول الجنة » قال : وقال قتادة « والذى نفسى بيده لأحدهم أهدي الخ » وفي رواية شعيب بن إسحق بعد قوله « في دخول الجنة » قال : فوالذى نفسى بيده الخ فأبهم القائل ، فعلى رواية عفان يكون هو قتادة وعلى رواية غيره يكون هو النبي صلى الله عليه وسلم ، وزاد محمد بن المنهال عند الإسماعيلي . قال قتادة : كان يقال ما يشبه بهم إلا أهل الجمعة إذا انصرفوا من جمعهم . وهكذا عند عبد الوهاب وروح وفي رواية بشر بن خالد وعفان جميعاً عند الطبري قال « وقال بعضهم » فذكره وكذا في رواية شعيب بن إسحق ويونس بن محمد ، والقائل « وقال بعضهم » هو قتادة ولم أقف على تسمية القائل .

قوله ( لأحدهم أهدي بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا ) قال الطبري « أهدي » لا يتعدى بالباء بل باللام أو إلى ، فكأنه ضمن معنى اللصوق بمنزله هادياً إليه ، ونحوه قوله تعالى ﴿ يهديهم ربهم بإيمانهم ﴾ الآية فإن المعنى يهديهم ربهم بإيمانهم إلى طريق الجنة ، فأقام ﴿ تجري من تحتهم ﴾ إلى آخرها بياناً وتفسيراً ، لأن التمسك بسبب السعادة كالوصول إليها . قلت : ولأصل الحديث شاهد من مرسل الحسن أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عنه قال « بلغنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يحبس أهل الجنة بعد ما يجوزون الصراط حتى يؤخذ لبعضهم من بعض ظلاماتهم في الدنيا ويدخلون الجنة وليس في قلوب بعضهم على بعض غل » قال القرطبي : وقع في حديث عبد الله بن سلام أن الملائكة تدلهم على طريق الجنة يمناً وشمالاً ، وهو محمول على من لم يحبس بالقنطرة أو على الجميع ، والمراد أن الملائكة تقول ذلك لهم قبل دخول الجنة ، فمن دخل كانت معرفته بمنزله فيها كمعرفته بمنزله في الدنيا . قلت : ويحتمل أن يكون القول بعد الدخول مبالغة في التبشير والتكريم ، وحديث عبد الله بن سلام المذكور أخرجه عبد الله بن المبارك في الزهد وصححه الحاكم .

باب مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ عَذَّبَ

٦٥٣٦ - ٦٣١٠ - حدثنا عبيد الله بن موسى عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه قال : « من نُوقِشَ الْحِسَابَ عَذَّبَ » . قالت : قلت : أليس يقول الله : ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ قال : « ذلك العرض » . نا عمرو بن علي قال نا يحيى عن عثمان بن الأسود قال سمعت ابن أبي مليكة قال سمعت عائشة قالت : سمعت النبي صلى الله عليه . مثله . تابعه ابن جريج ومحمد بن سليم وأيوب وصالح بن رستم عن ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه .

٦٥٣٧ - ٦٣١١ - حدثنا إسحاق بن منصور قال نا روح بن عبادة قال نا حاتم بن أبي صغيرة قال نا عبد الله بن أبي مليكة قال نا القاسم بن محمد قال حدثتني عائشة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « ليس أحدٌ يحاسب يوم القيامة إلا هلك » . فقلت : يا رسول الله ، أليس قد قال الله : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ﴾ ﴿ ٧ ﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه : « إنما ذاك العرض ، وليس أحدٌ يناقش الحساب يوم القيامة إلا عَذَّبَ » .

[٦٥٣٨] ٦٣١٢- نا علي بن عبد الله قال نا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال نا أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه كان يقول... ح. وحدثني محمد بن معمر قال نا روح بن عبادة قال نا سعيد عن قتادة قال نا أنس بن مالك أن نبي الله صلى الله عليه كان يقول: «يُجاء بالكافر يوم القيامة فيقال له: أرايت لو كان لك ملء الأرض ذهباً أكنت تفتدي به؟ فيقول: نعم. فيقال له: قد كنت سئلت ما هو أيسر من ذلك».

[٦٥٣٩] ٦٣١٣- نا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا خيثمة عن عدي بن حاتم قال: قال النبي صلى الله عليه: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان، ثم ينظر فلا يرى شيئاً فُدَّاه، ثم ينظر بين يديه فتستقبله النار، فمن استطاع منكم أن يتقي النار ولو بشق تمر».

[٦٥٤٠] ٦٣١٤- قال الأعمش نا عمرو عن خيثمة عن عدي قال: قال النبي صلى الله عليه: «اتقوا النار» ثم أعرض وأشاح ثم قال: «اتقوا النار». ثم أعرض وأشاح ثلاثاً حتى ظننا أنه ينظر إليها. ثم قال: «اتقوا النار ولو بشق تمر» ، فمن لم يجد فبكلمة طيبة».

قوله ( باب من نوقش الحساب عذب ) هو من النقش وهو استخراج الشوكة وتقدم بيانه في الجهاد ؛ والمراد بالمناقشة الاستقصاء في المحاسبة والمطالبة بالجليل والحقير وترك المسامحة ، يقال انتقشت منه حقي أى استقصيته . وذكر فيه ثلاثة أحاديث :

الحديث الأول ، قوله ( عن ابن أبي مليكة عن عائشة ) قال الدارقطني : رواه حاتم بن أبي صغير عن عبد الله ابن أبي مليكة فقال « حدثني القاسم بن محمد حدثني عائشة » وقوله أصح لأنه زاد ، وهو حافظ متقن . وتعقبه النووي وغيره بأنه محمول على أنه سمع من عائشة وسمعه من القاسم عن عائشة فحدث بها على الوجهين . قلت : وهذا مجرد احتمال ، وقد وقع التصريح بسماع ابن أبي مليكة له عن عائشة في بعض طرقه كما في السند الثاني من هذا الباب فانتفى التعليل بإسقاط رجل من السند ، وتعين الحمل على أنه سمع من القاسم عن عائشة ثم سمعه من عائشة بغير واسطة أو بالعكس ، والسر فيه أن في روايته بالواسطة ما ليس في روايته بغير واسطة وإن كان مؤداهما واحداً ، وهذا هو المعتمد بحمد الله .

قوله ( عن النبي صلى الله عليه وسلم ) في رواية عبد بن حميد عن عبد الله بن موسى شيخ البخاري فيه « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( قالت قلت أليس يقول الله تعالى فسوف يحاسب ) في رواية عبد « قلت يا رسول الله إن الله يقول ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَوْتَى كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ - إِلَى قَوْلِهِ - حَسَاباً يَسِيراً ﴾ ولأحمد من وجه آخر عن عائشة « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في بعض صلاته : اللهم حاسبني حساباً يسيراً ، فلما انصرف قلت : يا رسول الله ما الحساب اليسير ؟ قال : أن ينظر في كتابه فيتجاوز له عنه ؛ إن من نوقش الحساب يا عائشة يومئذ هلك »

قوله في السند الثاني ( مثله ) تقدم في تفسير سورة انشقت بهذا السند ولم يسق لفظه أيضاً ، وأورده الإسماعيلي من رواية أبي بكر بن خلاد عن يحيى بن سعيد فقال مثل حديث عبيد الله بن موسى سواء .

**قوله ( تابعه ابن جريج ومحمد بن سليم وأيوب وصالح بن رستم عن ابن أبي مليكة عن عائشة )** قلت متابعه ابن جريج ومحمد بن سليم وصلهما أبو عوانة في صحيحه من طريق أبي عاصم عن ابن جريج وعثمان بن الأسود ومحمد بن سليم كلهم عن ابن أبي مليكة عن عائشة به .

( **تنبيهان** ) : أحدهما اختلف على ابن جريج في سند هذا الحديث ، فأخرجه ابن مردويه من طريق أخرى عن ابن جريج عن عطاء عن عائشة مختصراً ولفظه « من حوسب يوم القيامة عذب » . ثانيهما محمد بن سليم هذا جزم أبو على الجبائي بأنه أبو عثمان المكي وقال : استشهد به البخاري في الرقاق ، وفرق بينه وبين محمد بن سليم البصري وهو أبو هلال الراسي استشهد به البخاري في التعبير ، وأما المزي فلم يذكر أبا عثمان في التهذيب بل اقتصر على ذكر أبي هلال وعلم علامة التعليق على اسمه في ترجمة ابن أبي مليكة وهو الذي هنا وعلى محمد بن سيرين وهو الذي في التعبير ، والذي يظهر تصويب أبي على . ومحمد بن سليم أبو عثمان المذكور ذكره البخاري في التاريخ فقال : يروي عن ابن أبي مليكة وروى عنه وكيع ، وقال ابن أبي حاتم روى عنه أبو عاصم ونقل عن إسحق ابن منصور عن يحيى بن معين قال هو ثقة ، وقال أبو حاتم صالح ، وذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة من الثقات . وأما متابعه أيوب فوصلها المؤلف في التفسير من رواية حماد بن زيد عن أيوب ولم يسق لفظه ، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه عن إسماعيل القاضي عن سليمان شيخ البخاري فيه ولفظه « من حوسب عذب » . قالت عائشة : فقلت يا رسول الله فأين قول الله تعالى ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَوْقَى كَتَابَهُ يَمِينَهُ فَسَوْفَ يَحْسَبُ حِسَاباً يَسيراً ﴾ قال : ذاك العرض ، ولكنه من نقوش الحساب عذب » وأخرجه من طريق همام عن أيوب بلفظ « من نقوش عذب فقالت كأنها تخاصمه فذكر نحوه وزاد في آخره : قالها ثلاث مرات » وأخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن حماد بلفظ « ذاك العرض » بزيادة ميم الجماعة . وأما متابعه صالح بن رستم بضم الراء وسكون المهملة وضم المثناة وهو أبو عامر الخزاز بمجمعات مشهور بكنتيته أكثر من اسمه فوصلها إسحق بن راهويه في مسنده ، عن النضر بن شميل عن أبي عامر الخزاز ، ووقعت لنا بعلو في « المحامليات » وفي لفظه زيادة « قال عن عائشة قالت قلت إني لأعلم أي آية في القرآن أشد ، فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم : وما هي ؟ قلت ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سَوْأً يَجْزْ بِهِ ﴾ فقال : إن المؤمن يجازى بأسوأ عمله في الدنيا يصيبه المرض حتى النكبة ، ولكن من نقوش الحساب يعذبه . قالت قلت : أليس قال الله تعالى « فذكر مثل حديث إسماعيل بن إسحق . وأخرجه الطبري وأبو عوانة وابن مردويه من عدة طرق عن أبي عامر الخزاز نحوه .

**قوله ( حاتم بن أبي صغيرة )** بفتح المهملة وكسر الغين المعجمة وكنية حاتم أبو يونس واسم أبي صغيرة مسلم وقد قيل إنه زوج أم أبي يونس وقيل جده لأمه .

**قوله ( ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك ، ثم قال أخيراً : وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عذب )** وكلاهما يرجعان إلى معنى واحد لأن المراد بالحاسبة تحرير الحساب فيستلزم المناقشة ومن عذب فقد هلك ، وقال القرطبي في « المفهم » قوله « حوسب » أي حساب استقصاء وقوله « عذب » أي في النار جزاء على السيئات التي أظهرها حسابه ، وقوله « هلك » أي بالعذاب في النار . قال : وتمسكت عائشة بظاهر لفظ الحساب لأنه يتناول القليل والكثير .

**قوله ( يناقش الحساب )** بالنصب على نزع الخافض والتقدير يناقش في الحساب .



**قوله ( أليس قد قال الله تعالى )** تقدم في تفسير سورة انشقت من رواية يحيى القطان عن أبي يونس بلفظ « فقلت يا رسول الله جعلني الله فداك أليس يقول الله تعالى » .

**قوله ( إنما ذلك العرض )** في رواية القطان « قال ذاك العرض تعرضون ومن نوقش الحساب هلك » وأخرج الترمذى لهذا الحديث شاهداً من رواية همام عن قتادة عن أنس رفعه « من حوسب عذب » وقال غريب . قلت : والراوى له عن همام على بن أبى بكر صدوق وربما أخطأ ، قال القرطبى : معنى قوله « إنما ذلك العرض » أن الحساب المذكور فى الآية إنما هو أن تعرض أعمال المؤمن عليه حتى يعرف منة الله عليه فى سترها عليه فى الدنيا وفى عفوه عنها فى الآخرة كما فى حديث ابن عمر فى النجوى ، قال عياض : قوله « عذب » له معنيان أحدهما أن نفس مناقشة الحساب وعرض الذنوب والتوقيف على قبيح ما سلف والتوبيخ تعذيب ، والثانى أنه يفضى إلى استحقاق العذاب إذ لا حسنة للعبد إلا من عند الله لإقذاره عليها وتفضله عليه بها وهدايته لها ولأن الخالص لوجهه قليل ، ويؤيد هذا الثانى قوله فى الرواية الأخرى « هلك » وقال النووى : التأويل الثانى هو الصحيح لأن التقصير غالب على الناس ، فمن استقصى عليه ولم يسامح هلك . وقال غيره : وجه المعارضة أن لفظ الحديث عام فى تعذيب كل من حوسب ولفظ الآية دال على أن بعضهم لا يعذب ؛ وطريق الجمع أن المراد بالحساب فى الآية العرض وهو إبراز الأعمال وإظهارها فيعرف صاحبها بذنوبه ثم يتجاوز عنه ، ويؤيده ما وقع عند البزار والطبرى من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير « سمعت عائشة تقول : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحساب اليسير قال : الرجل تعرض عليه ذنوبه ثم يتجاوز له عنها » وفى حديث أبى ذر عند مسلم « يؤتى بالرجل يوم القيامة فيقال اعرضوا عليه صغار ذنوبه » الحديث وفى حديث جابر عند ابن أبى حاتم والحاكم « من زادت حساباته على سيئاته فذاك الذى يدخل الجنة بغير حساب . ومن استوت حسناته وسيئاته فذاك الذى يحاسب حساباً يسيراً ثم يدخل الجنة ، ومن زادت سيئاته على حسناته فذاك الذى أوبق نفسه وإنما الشفاعة فى مثله » ويدخل فى هذا حديث ابن عمر فى النجوى وقد أخرجه المصنف فى كتاب المظالم وفى تفسير سورة هود وفى التوحيد وفيه « يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه عليه فيقول : أعملت كذا وكذا ؟ فيقول : نعم فيقرره . ثم يقول : إني سترت عليك فى الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم » وجاء فى كيفية العرض ما أخرجه الترمذى من رواية على بن على الرفاعى عن الحسن بن أبى هريرة رفعه « تعرض الناس يوم القيامة ثلاث عرضات : فأما عرضتان فجداول ومعاذير وعند ذلك تطير الصحف فى الأيدي فأخذ يمينه وأخذ بشماله » قال الترمذى : لا يصح لأن الحسن لم يسمع من أبى هريرة وقد رواه بعضهم عن على بن على الرفاعى عن الحسن بن على بن موسى انتهى ، وهو عند ابن ماجه وأحمد من هذا الوجه مرفوعاً ، وأخرجه البيهقى فى البعث بسند حسن عن عبد الله بن مسعود موقوفاً ، قال الترمذى الحكيم : الجدل للكفار يجادلون لأنهم لا يعرفون ربهم فيظنون أنهم إذا جادلوا نجوا ، والمعاذير اعتذار الله لآدم وأنبيائه بإقامته للحجة على أعدائه ، والثالثة للمؤمنين وهو العرض الأكبر .

( تنبيه ) : وقع فى رواية لابن مردويه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً « لا يحاسب رجل يوم القيامة إلا دخل الجنة » وظاهره يعارض حديثها المذكور فى الباب ، وطريق الجمع بينهما أن الحديثين معاً فى حق المؤمن ، ولا منافاة بين التعذيب ودخول الجنة لأن الموحد وإن قضى عليه بالتعذيب فإنه لابد أن يخرج من النار بالشفاعة أو بعموم الرحمة .

الحديث الثانى حديث أنس « نجاء بالكافر » ذكره من رواية هشام الدستوائى ومن رواية سعيد وهو ابن أبى

عروبة كلاهما عن قتادة وساقه بلفظ سعيد ، وأما لفظ هشام فأخرجه مسلم والإسماعيلي من طرق عن معاذ بن هشام عن أبيه بلفظ « يقال للكافر » والباقي مثله وهو بضم أول بجاء ويقال ، وسيأتي بعد باب في « باب صفة الجنة والنار » من رواية أبي عمران الجوني عن أنس التصريح بأن الله سبحانه هو الذي يقول له ذلك ولفظه « يقول الله عز وجل لأهل النار عذاباً يوم القيامة : لو أن لك ما في الأرض من شيء أكننت تفتدى به ؟ فيقول نعم » ورواه مسلم والنسائي من طريق ثابت عن أنس ، وظاهر سياقه أن ذلك يقع للكافر بعد أن يدخل النار ولفظه « يؤتى بالرجل من أهل النار فيقال يا ابن آدم كيف وجدت مضجعك ؟ فيقول : شر مضجع ، فيقال له : هل تفتدى بقراب الأرض ذهباً ؟ فيقول نعم يارب ، فيقال له كذبت » ويحتمل أن يراد بالمضجع هنا مضجعه في القبر فيلثم مع الروايات الأخرى .

**قوله ( فيقال له ) زاد مسلم في رواية سعيد كذبت .**

**قوله ( قد كنت سئلت ما هو أيسر من ذلك )** في رواية أبي عمران فيقول « أردت منك ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم : أن لا تشرك في شيئاً ، فأبيت إلا أن تشرك في » وفي رواية ثابت « قد سألتك أقل من ذلك فلم تفعل فيؤمر به إلى النار » قال عياض : يشير بذلك إلى قوله تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنْ بُنَىٰ آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ الآية فهذا الميثاق الذي أخذ عليهم في صلب آدم ، فمن وفى به بعد وجوده في الدنيا فهو مؤمن ، ومن لم يوف به فهو الكافر ، فمراد الحديث أردت منك حين أخذت الميثاق فأبيت إذ أخرجتك إلى الدنيا إلا الشرك ، ويحتمل أن يكون المراد بالإرادة هنا الطلب والمعنى أمرتك فلم تفعل ، لأنه سبحانه وتعالى لا يكون في ملكه إلا ما يريد . واعترض بعض المعتزلة بأنه كيف يصح أن يأمر بما لا يريد ؟ والجواب أن ذلك ليس بممتنع ولا مستحيل . وقال المازري : مذهب أهل السنة أن الله تعالى أراد إيمان المؤمن وكفر الكافر ، ولو أراد من الكافر الإيمان لآمن ، يعني لو قدره عليه لوقع . وقال أهل الاعتزال : بل أراد من الجميع الإيمان فأجاب المؤمن وامتنع الكافر ، فحملوا الغائب على الشاهد لأنهم رأوا أن مرید الشر شرير والكفر شر فلا يصح أن يريده الباري . وأجاب أهل السنة عن ذلك بأن الشر شر في حق المخلوقين ، وأما في حق الخالق فإنه يفعل ما يشاء ، وإنما كانت إرادة الشر شراً لنهى الله عنه ، والبارى سبحانه ليس فوقه أحد يأمره فلا يصح أن تقاس إرادته على إرادة المخلوقين ، وأيضاً فالمرید لفعل ما إذا لم يحصل ما أرادته ذلك بعجزه وضعفه والبارى تعالى لا يوصف بالعجز والضعف فلو أراد الإيمان من الكافر ولم يؤمن لآذن ذلك بعجز وضعف ، تعالى الله عن ذلك . وقد تمسك بعضهم بهذا الحديث المتفق على صحته ، والجواب عنه ما تقدم ، واحتجوا أيضاً بقوله تعالى ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ وأجيبوا بأنه من العام المخصوص بمن قضى الله له الإيمان ، فعباده على هذا الملائكة ومؤمنو الإنس والجن وقال آخرون : الإرادة غير الرضا ، ومعنى قوله ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ ﴾ أى لا يشكره لهم ولا يشيهم عليه ، فعلى هذا فهي صفة فعل . وقيل معنى الرضا أنه لا يرضاه ديناً مشروعاً لهم ، وقيل الرضا صفة وراء الإرادة ، وقيل الإرادة تطلق بإزاء شيئين إرادة تقدير وإرادة رضا ، والثانية أخص من الأولى والله أعلم . وقيل : الرضا من الله إرادة الخير كما أن السخط إرادة الشر . وقال النووي : قوله « فيقال له كذبت » معناه لو رددناك إلى الدنيا لما اقتديت لأنك سئلت أيسر من ذلك فأبيت ، ويكون من معنى قوله تعالى ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ لَعَادُوا ﴾ لما نهوا عنه وإنهم لكاذبون ﴿ وبهذا يجتمع معنى هذا الحديث مع قوله تعالى ﴿ لَوْ أَنَّهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ ﴾ . قال : وفي الحديث من الفوائد جواز قول الإنسان يقول الله خلافاً لمن كره ذلك ، وقال : إنما يجوز قول الله تعالى وهو قول شاذ مخالف

لأقوال العلماء من السلف والخلف ، وقد تظاهرت به الأحاديث . وقال الله تعالى ﴿ والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ﴾ .

الحديث الثالث : قوله ( حدثني خيثمة ) بفتح المعجمة وسكون التحتانية بعدها مثثة هو ابن عبد الرحمن الجعفي .

قوله ( عن عدى بن حاتم ) هو الطائي .

قوله ( ما منكم من أحد ) ظاهر الخطاب للصحابة ، ويلتحق بهم المؤمنون كلهم سابقهم ومقصرهم أشار إلى ذلك ابن أبي جمرة .

قوله ( إلا سيكلمه الله ) في رواية وكيع عن الأعمش عند ابن ماجه « سيكلمه ربه » .

قوله ( ليس بينه وبينه ترجمان ) لم يذكر في هذه الرواية ما يقول وبينه في رواية محل بن خليفة عن عدى بن حاتم في الزكاة بلفظ « ثم ليقتن أحدكم بين يدي الله ليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان يترجم له . ثم يقولون له : ألم أوتك مالاً ؟ فيقول : بلى » الحديث والترجمان تقدم ضبطه في بدء الوحي في شرح قصة هرقل .

قوله ( ثم ينظر فلا يرى شيئاً قدماه ) بضم القاف وتشديد الدال أى أمامه ووقع في رواية عيسى بن يونس عن الأعمش في التوحيد وعند مسلم بلفظ « فينظر أيمن منه فلا يرى إلا ما قدم ، وينظر أشأم منه فلا يرى إلا ما قدم » وأخرجه الترمذي من رواية أبي معاوية بلفظ « فلا يرى شيئاً إلا شيئاً قدمه » وفي رواية محل بن خليفة « فينظر عن يمينه فلا يرى إلا النار ، وينظر عن شماله فلا يرى إلا النار » وهذه الرواية مختصرة ورواية خيثمة مفسرة فهي المعتمدة في ذلك ، وقوله أيمن وأشأم بالنصب فيهما على الظرفية والمراد بهما اليمين والشمال ، قال ابن هبيرة : نظر اليمين والشمال هنا كالمثل لأن الإنسان من شأنه إذا دهمه أمر أن يلتفت يميناً وشمالاً يطلب الغوث . قلت : ويحتمل أن يكون سبب الالتفات أنه يترجى أن يجد طريقاً يذهب فيها ليحصل له النجاة من النار فلا يرى إلا ما يفضي به إلى النار كما وقع في رواية محل بن خليفة .

قوله ( ثم ينظر بين يديه فتستقبله النار ) في رواية عيسى « وينظر بين يديه فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه » وفي رواية أبي معاوية « ينظر تلقاء وجهه فتستقبله النار » قال ابن هبيرة : والسبب في ذلك أن النار تكون في يمينه فلا يمكنه أن يجيد عنها إذ لا بد له من المرور على الصراط .

قوله ( فمن استطاع منكم أن يتقى النار ولو بشق تمرة ) زاد وكيع في روايته « فليفعل » وفي رواية أبي معاوية « أن يقى وجهه النار ولو بشق تمرة فليفعل » وفي رواية عيسى « فاتقوا النار ولو بشق تمرة » أى اجعلوا بينكم وبينها وقاية من الصدقة وعمل البر ولو بشيء يسير .

قوله ( قال الأعمش ) هو موصول بالسند المذكور ، وقد أخرجه مسلم من رواية معاوية عن الأعمش كذلك ، وبين عيسى بن يونس في روايته أن القدر الذي زاده عمرو بن مرة للأعمش في حديثه عن خيثمة قوله في آخره « فمن لم يجد فبكلمة طيبة » وقد مضى الحديث بآتم سياقاً من هذا في رواية محل بن خليفة في الزكاة .

قوله ( حدثني عمرو ) هو ابن مرة وصرح به في رواية عيسى بن يونس .

**قوله ( اتقوا النار ثم أعرض وأشاح )** بشين معجمة وحاء مهملة أى أظهر الحذر منها ، وقال الخليلي : أشاح بوجهه عن الشيء نحاه عنه ، وقال الفراء المشيخ الحذر والجاد في الأمر والمقبل في خطابه ، فيصح أحد هذه المعاني أو كلها أى حذر النار كأنه ينظر إليها أو جد على الرصية باتقائها أو أقبل على أصحابه في خطابه بعد أن أعرض عن النار لما ذكرها ، وحكى ابن التين أن معنى أشاح صد وانكمش ، وقيل صرف وجهه كالحائف أن تناله . قلت : والأول أوجه لأنه قد حصل من قوله أعرض ، ووقع في رواية أنى معاوية في أوله « ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم النار فأعرض وأشاح ثم قال اتقوا النار » .

**قوله ( ثلاثاً )** في رواية أنى معاوية « ثم قال اتقوا النار ، وأعرض وأشاح حتى ظننا أنه كان ينظر إليها » وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية جرير عن الأعمش ، قال ابن هبيرة وابن أبي جمرة في حديث إن الله يكلم عباده المؤمنين في الدار الآخرة بغير واسطة : وفيه الحث على الصدقة . قال ابن أبي جمرة : وفيه دليل على قبول الصدقة ولو قلت ، وقد قيدت في الحديث بالكسب الطيب . وفيه إشارة إلى ترك احتقار القليل من الصدقة وغيرها . وفيه حجة لأهل الزهد حيث قالوا الملتفت هالك يؤخذ من أن نظر المذكور عن يمينه وعن شماله فيه صورة الالتفات فلذا لما نظر أمامه استقبلته النار ، وفيه دليل على قرب النار من أهل الموقف ، وقد أخرج البيهقي في البعث من مرسل عبد الله بن باباه بسند رجاله ثقات رفعه « كَأَنِّي أَرَأَى بِالْكُومِ جَثَى مِنْ دُونِ جَهَنَّمَ » وقوله « جَثَى » بضم الجيم بعدها مثلثة مقصور جمع جاث ، والكوم بفتح الكاف والواو الساكنة المكان العالي الذي تكون عليه أمة محمد صلى الله عليه وسلم كما ثبت في حديث كعب بن مالك عند مسلم أنهم يكونون يوم القيامة على تل عال ، وفيه أن احتجاج الله عن عباده ليس بمحائل حسي بل بأمر معنوي يتعلق بقدرته ، يؤخذ من قوله ثم ينظر فلا يرى قدامه شيئاً . وقال ابن هبيرة المراد بالكلمة الطيبة هنا يدل على هدى أو يرد عن ردى أو يصلح بين اثنين أو يفصل بين متنازعين أو يحل مشكلاً أو يكشف غامضاً أو يدفع ثائراً أو يسكن غضباً ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

### بِ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ

[٦٥٤١] ٦٣١٥- نا عمران بن ميسرة قال نا ابن فضيل قال نا حصين ... ح. قال أبو عبد الله: وحدثني أسيد بن زيد قال نا هشيم عن حصين قال: كنت عند سعيد بن جبيرة فقال: حدثني ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه: « عرضت علي الأمم، فأجد النبي تمرُّ معه الأمة، والنبي معه النفر والنبي معه العشرة، والنبي معه الخمسة والنبي يمرُّ وحده، فنظرت فإذا سوادٌ كثير، قلت: يا جبريل هؤلاء أمتي؟ قال: لا، ولكن انظر إلى الأفق، فنظرت فإذا سوادٌ كثير، قال: هؤلاء أمتك، وهؤلاء سبعون ألفاً قدامهم لا حسابَ عليهم ولا عذاب. قلت: ولم؟ قال: كانوا لا يكتنون ولا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون ». فقام إليه عكاشة بن محصن فقال: ادعُ الله أن يجعلني منهم. قال: « اللهم اجعله منهم ». ثم قام إليه رجل آخر فقال: ادعُ الله أن يجعلني منهم. قال: « سبقك بها عكاشة ».

[٦٥٤٢] ٦٣١٦- نا معاذ بن أسد قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال ني سعيد بن المسيب أن أباهريرة حدثه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: « يدخل الجنة من أمتي زمرة هم سبعون ألفاً

تضيءُ وجوههم إضاءة القمر ليلة البدر». قال أبو هريرة: فقام عكاشة بن محصن الأسدي يرفعُ نمرَةً عليه فقال: يا رسول الله، ادعُ الله أن يجعلني منهم، قال: «اللهم اجعله منهم» ثم قام رجلٌ من الأنصار فقال: يا رسول الله، ادعُ الله أن يجعلني منهم، فقال: «سبقك عكاشة».

[٦٥٤٣] ٦٣١٧- فاسعيد بن أبي مريم قال نا أبو غسان قال ني أبو حازم عن سهل بن سعد قال: قال النبي صلى الله عليه: «ليدخلن الجنة من أمتي سبعون ألفاً - أو سبعمائة ألف، شك في أحدهما - متماسكين، أخذ بعضهم ببعض، حتى يدخل أولهم وآخرهم الجنة وجوههم على ضوء القمر ليلة البدر».

[٦٥٤٤] ٦٣١٨- نا علي بن عبد الله قال نا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن صالح قال نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال: «يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار، ثم يقوم مؤذن بينهم: يا أهل النار لا موت، ويا أهل الجنة لا موت، خلود». [الحديث ٦٥٤٤ - طرفه في: ٦٥٤٨].

[٦٥٤٥] ٦٣١٩- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «يقال لأهل الجنة: خلود لا موت، ولأهل النار: يا أهل النار، خلود لا موت». قوله (باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب) فيه إشارة إلى أن وراء التقسيم الذي تضمنته الآية المشار إليها في الباب الذي قبله أمراً آخر، وأن من المكلفين من لا يحاسب أصلاً، ومنهم من يحاسب حساباً يسيراً، ومنهم من يناقش الحساب. وذكر فيه خمسة أحاديث:

الحديث الأول: قوله (حدثنا أبو الفضيل) هو محمد، وحصين هو ابن عبد الرحمن الواسطي.

قوله (قال أبو عبد الله) هو البخاري.

قوله (وحدثني أسيد) بفتح الهمزة وكسر المهملة هو ابن زيد الجمال بالجميم كوفي حدث ببغداد، قال أبو حاتم: كانوا يتكلمون فيه وضعفه جماعة، وأفحش ابن معين فيه القول. وليس له عند البخاري سوى هذا الموضع وقد قرنه فيه بغيره، ولعله كان عنده ثقة قاله أبو مسعود، ويحتمل أن لا يكون خبر أمره كما ينبغي وإنما سمع منه هذا الحديث الواحد، وقد وافقه عليه جماعة منهم شريح بن النعمان عند أحمد وسعيد بن منصور عند مسلم وغيرهما، وإنما احتاج إليه فراراً من تكرير الإسناد بعينه فإنه أخرج السند الأول في الطب في «باب من اكتوى» ثم أعاده هنا فأضاف إليه طريق هشيم، وتقدم له في الطب أيضاً في باب من لم يرق من طريق حصين بن بهز عن حصين بن عبد الرحمن، وتقدم باختصار قريباً من طريق شعبة عن حصين بن عبد الرحمن.

قوله (كنت عند سعيد بن جبير فقال حدثني ابن عباس) زاد ابن فضيل في رواية عن حصين عن عامر وهو الشعبي عن عمران بن حصين «لا رقية إلا من عين» الحديث، وقد بينت الاختلاف في رفع حديث عمران هذا والاختلاف في سنده أيضاً في كتاب الطب، وأن في رواية هشيم زيادة قصة وقعت لحصين بن عبد الرحمن مع سعيد بن جبير فيما يتعلق بالرقية وذكرت حكم الرقية هناك.

قوله (عرضت) بضم أوله على البناء للمجهول.

قوله (علي) بالتشديد (الأم) بالرفع، وقد بين عبثر بن القاسم بموحدة ثم مثله وزن جعفر في روايته عن

حصين بن عبد الرحمن عند الترمذى والنسائى أن ذلك كان ليلة الإسراء ولفظه « لما أسرى بالنبي صلى الله عليه وسلم جعل يمر بالنبي ومعه الواحد » الحديث فإن كان ذلك محفوظاً كانت فيه قوة لمن ذهب إلى تعدد الإسراء وأنه وقع بالمدينة أيضاً غير الذى وقع بمكة ، فقد وقع عند أحمد والبخاري بسند صحيح قال « أكرهنا الحديث عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عدنا إليه فقال : عرضت على الأنبياء الليلة بأمرها ، فجعل النبي يمر ومعه الثلاثة والنبي يمر ومعه العصابة » فذكر الحديث . وفى حديث جابر عند البخاري « أبطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة العشاء حتى نام بعض من كان في المسجد » الحديث والذى يتحرر من هذه المسألة أن الإسراء الذى وقع بالمدينة ليس فيه ما وقع بمكة من استفتاح أبواب السماوات باباً باباً ولا من التقاء الأنبياء كل واحد في سماء ولا المراجعة معهم ولا المراجعة مع موسى فيما يتعلق بفرض الصلوات ولا في طلب تخفيفها وسائر ما يتعلق بذلك وإنما تكررت قضايا كثيرة سوى ذلك رآها النبي صلى الله عليه وسلم ، فمنها بمكة البعض ومنها بالمدينة بعد الهجرة البعض ومعظمها في المنام ، والله أعلم .

**قوله ( فأجد )** بكسر الجيم بلفظ المتكلم بالفعل المضارع ، وفيه مبالغة لتحقيق صورة الحال ، وفى رواية الكشميهنى « فأخذ » بفتح الحاء والذال المعجمتين بلفظ الفعل الماضى .

**قوله ( النبي )** بالنصب وفى رواية الكشميهنى بالرفع على أنه الفاعل .

**قوله ( يمر معه الأمة )** أى العدد الكثير .

**قوله ( والنبي يمر معه نفر ، والنبي يمر معه العشر )** بفتح المهملة وسكون المعجمة وفى رواية المستمل بكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم راء ، ووقع فى رواية ابن فضيل « فجعل النبي والنبيان يمشون ومعهم الرهط » زاد عبث فى روايته « والشئ » وفى رواية حصين بن غنيم نحوه لكن بتقديم وتأخير ، وفى رواية سعيد بن منصور التى أشرت إليها آنفاً « فرأيت النبي ومعهم الرهط ، والنبي ومعهم الرجل والرجلان ، والنبي ليس معه أحد والنبي معه الخمسة » والرهط تقدم بيانه فى شرح حديث أنى سفيان فى قصة هرقل أول الكتاب ، وفى حديث ابن مسعود « فجعل النبي يمر ومعه الثلاثة ، والنبي يمر ومعه العصابة ، والنبي يمر وليس معه أحد » . والحاصل من هذه الروايات أن الأنبياء يتفاوتون فى عدد أتباعهم .

**قوله ( فنظرت فإذا سواد كثير )** فى رواية حصين بن غنيم فرأيت سواداً كثيراً سد الأفق ، والسواد ضد البياض هو الشخص الذى يرى من بعيد ، ووصفه بالكثير إشارة إلى أن المراد بلفظ الجنس لا الواحد ، ووقع فى رواية ابن فضيل « ملأ الأفق » الأفق الناحية ، والمراد به هنا ناحية السماء .

**قوله ( قلت يا جبريل هؤلاء أمتى ؟ قال : لا )** فى رواية حصين بن غنيم « فرجوت أن تكون أمتى فقيل هذا موسى فى قومه » . وفى حديث ابن مسعود عند أحمد « حتى مر على موسى فى كبكبة من بنى إسرائيل فأعجبني ، فقلت من هؤلاء ؟ فقيل : هذا أخوك موسى معه بنو إسرائيل » والكبكبة بفتح الكاف ويجوز ضمها بعدها موحدة هى الجماعة من الناس إذا انضم بعضهم إلى بعض .

**قوله ( ولكن انظر إلى الأفق ، فنظرت فإذا سواد كثير )** فى رواية سعيد بن منصور « عظيم » وزاد « فقيل لى انظر إلى الأفق ، فنظرت فإذا سواد عظيم ، فقيل لى انظر إلى الأفق الآخر » مثله ، وفى رواية ابن فضيل « فإذا سواد قد ملأ الأفق ، فقيل لى : انظر ههنا وههنا فى آفاق السماء » وفى حديث ابن مسعود « فإذا الأفق قد سد

بوجوه الرجال » وفي لفظ لأحمد « فرأيت أمتي قد ملأوا السهل والجبل ، فأعجبني كثرتهم وهيتهم ، فقيل أرضيت يا أحمد ؟ قلت : نعم أي رب » وقد استشكل الإسماعيلي كونه صلى الله عليه وسلم لم يعرف أمته حتى ظن أنهم أمة موسى ، وقد ثبت من حديث أبي هريرة كما تقدم في الطهارة « كيف تعرف من لم تر من أمتك ؟ » فقال : إنهم غر محجلون من أثر الوضوء » وفي لفظ « سيما ليست لأحد غيرهم » وأجاب بأن الأشخاص التي رآها في الأفق لا يدرك منها إلا الكثرة من غير تمييز لأعيانهم ، وأما ما في حديث أبي هريرة فمحمول على ما إذا قربوا منه ، وهذا كما يرى الشخص شخصاً على بعد فيكلمه ولا يعرف أنه أخوه ، فإذا صار بحيث يتميز عن غيره عرفه . ويؤيده أن ذلك يقع عند ورودهم عليه الخوض .

**قوله ( هؤلاء أمتك ، وهؤلاء سبعون ألفاً قدامهم لا حساب عليهم ولا عذاب )** في رواية سعيد بن منصور « معهم » بدل قدامهم وفي رواية حصين بن نمير « ومع هؤلاء » وكذا في حديث ابن مسعود ، والمراد بالمعية المعنوية فإن السبعين ألفاً المذكورين من جملة أمته ، لكن لم يكونوا في الذين عرضوا إذ ذاك فأريد الزيادة في تكثير أمته بإضافة السبعين ألفاً إليهم ، وقد وقع في رواية ابن فضيل « ويدخل الجنة من هؤلاء سبعون ألفاً بغير حساب » وفي رواية عبث بن القاسم « هؤلاء أمتك ، ومن هؤلاء من أمتك سبعون ألفاً » والإشارة بهؤلاء إلى الأمة لا إلى خصوص من عرض ، ويحتمل أن تكون مع بمعنى من فتألف الروايات .

**قوله ( قلت ولم )** بكسر اللام وفتح الميم ويجوز إسكانها ، يستفهم بها عن السبب ، وقع في رواية سعيد بن منصور وشريح عن هشيم « ثم نهض — أي النبي صلى الله عليه وسلم — فدخل منزله ، فحاص الناس في أولئك ، فقال بعضهم : فلعلهم الذين صحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال بعضهم : فلعلهم الذين ولدوا في الإسلام فلم يشركوا بالله شيئاً ، وذكروا أشياء ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه فقال : هم الذين » وفي رواية عبث « فدخل ولم يسألوه ولم يفسر لهم » والباقي نحوه . وفي رواية ابن فضيل « فأفاض القوم فقالوا : نحن الذين آمنّا بالله واتبعنا الرسول ، فنحن هم ، أو أولادنا الذين ولدوا في الإسلام فإننا ولدنا في الجاهلية ، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فخرج فقال » وفي رواية حصين بن نمير « فقالوا : أما نحن فولدنا في الشرك ولكننا آمنّا بالله وبرسوله ، ولكن هؤلاء هم أبناؤنا » وفي حديث جابر « وقال بعضنا : هم الشهداء » وفي رواية له « من رق قلبه للإسلام » .

**قوله ( كانوا لا يكتون ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون )** اتفق على ذكر هذه الأربع معظم الروايات في حديث ابن عباس وإن كان عند البعض تقديم وتأخير ، وكذا في حديث عمران بن حصين عند مسلم ، وفي لفظ له سقط « ولا يتطيرون » هكذا في حديث ابن مسعود وفي حديث جابر اللذين أشرت إليهما بنحو الأربع ، ووقع في رواية سعيد بن منصور عند مسلم « ولا يرقون » بدل « ولا يكتون » وقد أنكر الشيخ تقي الدين ابن تيمية هذه الرواية وزعم أنها غلط من راويها ، واعتل بأن الرقاق يحسن إلى الذي يرقيه فكيف يكون ذلك مطلوب الترك ؟ وأيضاً فقد رقى جبريل النبي صلى الله عليه وسلم ورق النبي أصحابه وأذن لهم في الرقى وقال « من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل » والنفع مطلوب . قال : وأما المسترق فإنه يسأل غيره ويرجو نفعه ، وتام التوكل ينافي ذلك . قال : وإنما المراد وصف السبعين بتمام التوكل فلا يسألون غيرهم أن يرقبهم ولا يكويهم ولا يتطيرون من شيء . وأجاب غيره بأن الزيادة من الثقة مقبولة وسعيد بن منصور حافظ وقد اعتمده البخاري ومسلم واعتمد مسلم على روايته هذه وبأن تغليظ الراوي مع إمكان تصحيح الزيادة لا يصار إليه . والمعنى الذي حمله على

التقليط موجود في المسترق لأنه اعتل بأن الذي لا يطلب من غيره أن يرقه تام التوكل فكذا يقال له والذي يفعل غيره به ذلك ينبغي أن لا يمكنه منه لأجل تمام التوكل ، وليس في وقوع ذلك من جبريل دلالة على المدعى ولا في فعل النبي صلى الله عليه وسلم له أيضاً دلالة لأنه في مقام التشريع وتبيين الأحكام ، ويمكن أن يقال إنما ترك المذكورون الرق والاسترقاء حسماً للمادة لأن فاعل ذلك لا يأمن أن يكل نفسه إليه وإلا فالرقية في ذاتها ليست ممنوعة وإنما منع منها ما كان شركاً أو احتمله ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم « اعرضوا على رقاكم ، ولا بأس بالرق ما لم يكن شرك » ففيه إشارة إلى علة النهي كما تقدم تقرير ذلك واضحاً في كتاب الطب ، وقد نقل القرطبي عن غيره أن استعمال الرق والكي قاذح في التوكل بخلاف سائر أنواع الطب ، وفرق بين القسمين بأن البرء فيهما أمر موهوم وما عداهما محقق عادة كالأكل والشرب فلا يقدح ، قال القرطبي وهذا فاسد من وجهين : أحدهما أن أكثر أبواب الطب موهوم ، والثاني أن الرق بأسماء الله تعالى تقتضي التوكل عليه والالتجاء إليه والرغبة فيما عنده والتبرك بأسمائه ، فلو كان ذلك قاذحاً في التوكل لقدح الدعاء إذ لا فرق بين الذكر والدعاء ، وقد رقى النبي صلى الله عليه وسلم ورقى وفعله السلف والخلف ، فلو كان مانعاً من اللحاق بالسبعين أو قاذحاً في التوكل لم يقع من هؤلاء وفيهم من هو أعلم وأفضل ممن عداهم . وتعقب بأنه بنى كلامه على أن السبعين المذكورين أرفع رتبة من غيرهم مطلقاً ، وليس كذلك لما سأينه ، وجوز أبو طالب بن عطية في « موازنة الأعمال » أن السبعين المذكورين هم المراد بقوله تعالى ﴿ والسابقون السابقون أولئك المقربون في جنات النعيم ﴾ فإن أراد أنهم من جملة السابقين فمسلم وإلا فلا ، وقد أخرج أحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث رفاعة الجهني قال « أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر حديثاً وفيه « وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفاً بغير حساب ، وإني لأرجو أن لا يدخلوها حتى تبتؤوا أنتم ومن صلح من أزواجكم وذرياتكم مساكن في الجنة » فهذا يدل على أن مزية السبعين بالدخول بغير حساب لا يستلزم أنهم أفضل من غيرهم ، بل فيمن يحاسب في الجملة من يكون أفضل منهم وفيمن يتأخر عن الدخول ممن تحققت نجاته وعرف مقامه من الجنة يشفع في غيره من هو أفضل منهم ، وسأذكر بعد قليل من حديث أم قيس بنت محسن أن السبعين ألفاً ممن يحشر من مقبرة البقيع بالمدينة وهي خصوصية أخرى .

**قوله ( ولا يتطيرون )** تقدم بيان الطيرة في كتاب الطب ، والمراد أنهم لا يتشاءمون كما كانوا يفعلون في الجاهلية .

**قوله ( وعلى ربه يتوكلون )** يحتمل أن تكون هذه الجملة مفسرة لما تقدم من ترك الاسترقاء والاكتواء والطيرة ، ويحتمل أن تكون من العام بعد الخاص لأن صفة كل واحدة منها صفة خاصة من التوكل وهو أعم من ذلك ، وقد مضى القول في التوكل في « باب ومن يتوكل على الله فهو حسبه » قريباً . وقال القرطبي وغيره : قالت طائفة من الصوفية لا يستحق اسم التوكل إلا من لم يخالط قلبه خوف غير الله تعالى ، حتى لو هجم عليه الأسد لا ينزعج ، وحتى لا يسعى في طلب الرزق لكون الله ضمنه له . وأبى هذا الجمهور وقالوا : يحصل التوكل بأن يثق بوعده الله ويوقن بأن قضاءه واقع ، ولا يترك اتباع السنة في ابتغاء الرزق مما لا بد له منه من مطعم ومشرب وتحرز من عدو بإعداد السلاح وإغلاق الباب ونحو ذلك ، ومع ذلك فلا يطمئن إلى الأسباب بقلبه بل يعتقد أنها لا تجلب بذاتها نفعاً ولا تدفع ضرراً ، بل السبب والمسبب فعل الله تعالى والكل بمشيئته ، فإذا وقع من المرء ركون إلى السبب قدح في توكله ، وهم مع ذلك فيه على قسمين : واصل وسالك ، فالأول صفة الواصل وهو الذي لا يلتفت إلى



الأسباب ولو تعاطاها ، وأما السالك فيقع له الالتفات إلى السبب أحياناً إلا أنه يدفع ذلك عن نفسه بالطرق العلمية والأذواق الحالية إلى أن يرتقى إلى مقام الواصل . وقال أبو القاسم القشيري : التوكل محله القلب ، وأما الحركة الظاهرة فلا تنافيه إذا تحقق العبد أن الكل من قبل الله ، فإن تيسر شيء فبتيسيره وإن تعسر فبتعديده . ومن الأدلة على مشروعية الاكتساب ما تقدم في البيوع من حديث أبي هريرة رفعه « أفضل ما أكل الرجل من كسبه ، وكان داود يأكل من كسبه » فقد قال تعالى ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لَتَحْمِلَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ ﴾ وقال تعالى ﴿ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ ﴾ . وأما قول القائل كيف تطلب ما لا تعرف مكانه فجوابه أنه يفعل السبب المأمور به ويتوكل على الله فيما يخرج عن قدرته فيشق الأرض مثلاً ويلقى الحب ويتوكل على الله في إنباته وإنزال الغيث له ، ويحصل السلعة مثلاً وينقلها ويتوكل على الله في إلقاء الرغبة في قلب من يطلبها منه ، بل ربما كان التكسب واجباً كقادر على الكسب يحتاج عياله للنفقة فمتى ترك ذلك كان عاصياً . وسلك الكرماني في الصفات المذكورة مسلك التأويل فقال : قوله « لا يكتوبون » معناه إلا عند الضرورة مع اعتقاد أن الشفاء من الله لا من مجرد الكي ، وقوله « ويسترقون » معناه بالرق التي ليست في القرآن والحديث الصحيح كرق الجاهلية وما لا يؤمن أن يكون فيه شرك ، وقوله « ولا يتطيرون » أي لا يتشاءمون بشيء فكان المراد أنهم الذين يتركون أعمال الجاهلية في عقائدهم . قال : فإن قيل إن المتصف بهذا أكثر من العدد المذكور فما وجه الحصر فيه ؟ وأجاب باحتمال أن يكون المراد به التكثير لا خصوص العدد . قلت : الظاهر أن العدد المذكور على ظاهره ، فقد وقع في حديث أبي هريرة ثاني أحاديث الباب وصفهم بأنهم « تضيء وجوههم إضاءة القمر ليلة البدر » ومضى في بدء الخلق من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة رفعه « أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ، والذين على آئلهم كأحسن كوكب درى في السماء إضاءة » وأخرجه مسلم من طرق عن أبي هريرة : منها رواية أبي يونس وهمام عن أبي هريرة « على صورة القمر » وله من حديث جابر « فتنجو أول زمرة وجوههم كالقمر ليلة البدر سبعون ألفاً لا يحاسبون » وقد وقع في أحاديث أخرى أن مع السبعين ألفاً زيادة عليهم ، ففي حديث أبي هريرة عند أحمد والبيهقي في البعث من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « سألت ربي فوعدني أن يدخل الجنة من أمتي » فذكر الحديث نحو سياق حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ثاني أحاديث الباب وزاد « فاستردت ربي فزادني مع كل ألف سبعين ألفاً » وسنده جيد ، وفي الباب عن أبي أيوب عند الطبراني وعن حذيفة عند أحمد وعن أنس عند البزار وعن ثوبان عند ابن أبي عاصم ، فهذه طرق يقرى بعضها بعضاً . وجاء في أحاديث أخرى أكثر من ذلك : فأخرج الترمذي وحسنه والطبراني وابن حبان في صحيحه من حديث أبي أمامة رفعه « وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفاً مع كل ألف سبعين ألفاً لا حساب عليهم ولا عذاب ، وثلاث حثيات من حثيات ربي » وفي صحيح ابن حبان أيضاً والطبراني بسند جيد من حديث عتبة بن عبد نحوه بلفظ « ثم يشفع كل ألف في سبعين ألفاً ، ثم يحثي ربي ثلاث حثيات بكفيه » وفيه « فكبر عمر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن السبعين ألفاً يشفعهم الله في آبائهم وأمهاتهم وعشائرهم وإني لأرجو أن يكون أدنى أمتي الحثيات » وأخرجه الحافظ الضياء وقال : لا أعلم له علة . قلت : علته الاختلاف في سنده ، فإن الطبراني أخرجه من رواية أبي سلام حدثني عامر بن زيد أنه سمع عتبة ، ثم أخرجه من طريق أبي سلام أيضاً فقال « حدثني عبد الله بن عامر أن قيس بن الحارث حدثه أن أبا سعيد الأنصاري حدثه » فذكره وزاد « قال قيس فقلت لأبي سعيد : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ، قال : وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وذلك يستوعب مهاجري أمتي ويوفى الله بقيتهم من أعرابنا » وفي رواية لابن أبي عاصم قال

أبو سعيد « فحسبنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ أربعة آلاف ألف وتسعمائة ألف » يعنى من عدا الحثيات وقد وقع عند أحمد والطبرانى من حديث أبى أيوب نحو حديث عتبة بن عبد وزاد « والخبيثة — بمعجمة ثم موحدة وهمزة وزن عظيمة — عند روى » وورد من وجه آخر ما يزيد على العدد الذى حسبه أبو سعيد الأتمارى ، فعند أحمد وأبى يعلى من حديث أبى بكر الصديق نحوه بلفظ « أعطانى مع كل واحد من السبعين ألفاً سبعين ألفاً » وفى سنده راويان أحدهما ضعيف الحفظ والآخر لم يسم . وأخرج البيهقى فى البعث من حديث عمرو بن حزم مثله وفيه راو ضعيف أيضاً ، واختلف فى سنده وفى سياق متنه . وعند البزار من حديث أنس بسند ضعيف نحوه ، وعند الكلاباذى فى « معانى الأخبار » بسند واه من حديث عائشة « فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فاتبعته فإذا هو فى مشربة يصلى ، فرأيت على رأسه ثلاثة أنوار ، فلما قضى صلاته قال : رأيت الأنوار ؟ قلت : نعم . قال : إن أتيا أتانى من روى فبشرنى أن الله يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفاً بغير حساب ولا عذاب ، ثم أتانى فبشرنى أن الله يدخل من أمتي مكان كل واحد من السبعين ألفاً سبعين ألفاً بغير حساب ولا عذاب ، ثم أتانى فبشرنى أن الله يدخل من أمتي مكان كل واحد من السبعين ألفاً المضاعفة سبعين ألفاً بغير حساب ولا عذاب ، فقلت يارب لا يبلغ هذا أمتي قال أكملهم لك من الأعراب ممن لا يصوم ولا يصلى » قال الكلاباذى : المراد بالأمّة أولاً أمة الإجابة ، وبقوله آخر أمتي أمة الاتباع ، فإن أمته صلى الله عليه وسلم على ثلاثة أقسام : أحدها أخص من الآخر أمة الاتباع ثم أمة الإجابة ثم أمة الدعوة ، فالأولى أهل العمل الصالح والثانية مطلق المسلمين والثالثة من عداهم ممن بعث إليهم ، ويمكن الجمع بأن القدر الزائد على الذى قبله هو مقدار الحثيات ، فقد وقع عند أحمد من رواية قتادة عن النضر بن أنس أو غيره عن أنس رفعه « إن الله وعدنى أن يدخل الجنة من أمتي أربعمائة ألف ، فقال أبو بكر : زدنا يا رسول الله ، فقال : هكذا وجمع كفيه ، فقال : زدنا . فقال وهكذا . فقال عمر حسبك أن الله إن شاء أدخل خلقه الجنة بكف واحدة ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : صدق عمر » وسنده جيد لكن يختلف على قتادة فى سنده اختلافاً كثيراً .

**قوله ( فقام إليه عكاشة )** بضم المهملة وتشديد الكاف ويجوز تخفيفها يقال عكش الشعر ويعكش إذا التوى حكاه القرطبي ، وحكى السهيلي أنه من عكش القوم إذا حمل عليهم وقيل العكاشة بالتخفيف العنكبوت ، ويقال أيضاً لبيت التمل . ومحصن بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الصاد المهملتين ثم نون آخره هو ابن حرثان بضم المهملة وسكون الراء بعدها مثلثة من بنى أسد بن خزيمه ومن حلفاء بنى أمية . كان عكاشة من السابقين إلى الإسلام وكان من أجمل الرجال وكنيته أبو محصن وهاجر وشهد بدرأ وقاتل فيها ، قال ابن إسحق بلغنى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « خير فارس فى العرب عكاشة » وقال أيضاً : قاتل يوم بدر قتلاً شديداً حتى انقطع سيفه فى يده فأعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم جزلاً من حطب فقال قاتل بهذا فقاتل به فصار فى يده سيفاً طويلاً شديد المتن أبيض فقاتل به حتى فتح الله فكان ذلك السيف عنده حتى استشهد فى قتال الردة مع خالد ابن الوليد سنة اثنتى عشرة .

**قوله ( فقال ادع الله أن يجعلنى منهم ، قال : اللهم اجعله منهم )** فى حديث أبى هريرة ثانى أحاديث الباب مثله ، وعند البيهقى من طريق محمد بن زياد عنه — وساق مسلم سنده — قال « فدعا » ووقع فى رواية حصين ابن نمير ومحمد بن فضيل « قال : أمنهم أنا يا رسول الله ؟ قال له نعم » وجمع بأنه سأل الدعاء أولاً فدعا له ثم استفهم قيل أجبت .

**قوله ( ثم قام إليه رجل آخر )** وقع فيه من الاختلاف هل قال « ادع لي » أو قال « أنهم أنا » كما وقع في الذي قبله . ووقع في حديث أبي هريرة الذي بعده « رجل من الأنصار » وجاء من طريق واهية أنه سعد بن عبادة أخرجه الخطيب في « المبهمات » من طريق أبي حذيفة إسحق بن بشر البخاري أحد الضعفاء من طريقين له عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما انصرف من غزاة بنى المصطلق ، فساق قصة طويلة وفيها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أهل الجنة عشرون ومائة صف ؛ ثمانون صفاً منها أمتى وأربعون صفاً سائر الأمم ، وأولى مع هؤلاء سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ، قيل من هم » فذكر الحديث ، وفيه « فقال : اللهم اجعل عكاشة منهم » قال فاستشهد بعد ذلك . ثم قام سعد بن عبادة الأنصاري فقال يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم » الحديث ، وهذا مع ضعفه وإرساله يستبعد من جهة جلاله سعد بن عبادة ، فإن كان محفوظاً فلعله آخر باسم سيد الخزرج واسم أبيه ونسبته ، فإن في الصحابة كذلك آخر له في مسند بقي بن مخلد حديث ، وفي الصحابة سعد بن عمارة الأنصاري فلعل اسم أبيه تحرف .

**قوله ( سبقك بها عكاشة )** اتفق جمهور الرواة على ذلك إلا ما وقع عند ابن أبي شيبة والبخاري وأبي يعلى من حديث أبي سعيد فزاد : فقام رجل آخر فقال ادع الله أن يجعلني منهم وقال في آخره : سبقك بها عكاشة وصاحبه ، أما لو قلتم لقلت ولو قلت لوجبت « وفي سنده عطية وهو ضعيف . وقد اختلفت أجوبة العلماء في الحكمة في قوله « سبقك بها عكاشة » فأخرج ابن الجوزي في « كشف المشكل » من طريق أبي عمر الزاهد أنه سأل أبا العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب عن ذلك فقال : كان منافقاً ، وكذا نقله الدارقطني عن القاضي أبي العباس البرقي بكسر الموحدة وسكون الراء بعدها مثناة فقال : كان الثاني منافقاً ، وكان صلى الله عليه وسلم لا يسأل في شيء إلا أعطاه ، فأجابه بذلك . ونقل ابن عبد البر عن بعض أهل العلم نحو قول ثعلب ، وقال ابن ناصر قول ثعلب أولى من رواية مجاهد لأن سندها واه واستبعد السهيلي قول ثعلب بما وقع في مسند البخاري من وجه آخر عن أبي هريرة « فقام رجل من خيار المهاجرين » وسنده ضعيف جداً مع كونه مخالفاً لرواية الصحيح أنه من الأنصار . وقال ابن بطال : معنى قوله « سبقك » أي إلى إحراز هذه الصفات وهي التوكل وعدم التطير وما ذكر معه ، وعدل عن قوله « لست منهم أو لست على أخلاقهم » تلطفاً بأصحابه صلى الله عليه وسلم وحسن أدبه معهم . وقال ابن الجوزي « يظهر لي أن الأول سأل عن صدق قلب فأجيب ، وأما الثاني فيحتمل أن يكون أريد به حسم المادة ، فلو قال للثاني نعم لأوشك أن يقوم ثالث ورابع إلى ما لا نهاية له وليس كل الناس يصلح لذلك » وقال القرطبي : لم يكن عند الثاني من تلك الأحوال ما كان عند عكاشة ، فلذلك لم يجب إذ لو أجابه لجاز أن يطلب ذلك كل من كان حاضراً فيتسلسل ، فسد الباب بقوله ذلك ، وهذا أولى من قول من قال إن كان منافقاً لوجهين : أحدهما أن الأصل في الصحابة عدم النفاق فلا يثبت ما يخالف ذلك إلا بنقل صحيح ، والثاني أنه قل أن يصدر مثل هذا السؤال إلا عن قصد صحيح ويقين بتصديق الرسول ، وكيف يصدر ذلك من منافق ؟ وإلى هذا جنح ابن تيمية . وصحح النووي أن النبي صلى الله عليه وسلم علم بالوحي أنه يجاب في عكاشة ولم يقع ذلك في حق الآخر . وقال السهيلي : الذي عندى في هذا أنها كانت ساعة إجابة علمها صلى الله عليه وسلم واتفق أن الرجل قال بعد ما انقضت ، وبينه ما وقع في حديث أبي سعيد « ثم جلسوا ساعة يتحدثون » وفي رواية ابن إسحق بعد قوله سبقك بها عكاشة « وبردت الدعوة » أي انقضت وقتها . قلت : فتحصل لنا من كلام هؤلاء الأئمة على خمسة أجوبة والعلم عند الله تعالى . ثم وجدت لقول ثعلب ومن وافقه مستنداً وهو ما أخرجه الطبراني ومحمد بن سنجر في مسنده وعمر بن شبة في « أخبار المدينة » من طريق نافع

مولى حمزة عن أم قيس بنت محصن وهي أخت عكاشة أنها « خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى البقيع فقال : يحشر من هذه المقبرة سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب كأن وجوههم القمر ليلة البدر ، فقام رجل فقال : يا رسول الله ، وأنا ؟ قال وأنت . فقام آخر فقال أنا ؟ قال : سبقك بها عكاشة قال قلت لها : لم لم يقل للآخر ؟ فقالت : أراه كان منافقاً » فإن كان هذا أصل ما جزم به من قال كان منافقاً فلا يدفع تأويل غيره إذ ليس فيه إلا الظن .

الحديث الثاني ، قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد الأيلي ، وقد أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن وهب عن يونس ، لكن معاذ بن أسد شيخ البخاري فيه معروف بالرواية عن ابن المبارك لا عن ابن وهب ، وقد أخرجه مسلم من وجهين آخرين عن أبي هريرة .

قوله ( يدخل الجنة من أمتي زمرة ) بضم الزاي وسكون الميم هي الجماعة إذا كان بعضهم إثر بعض .  
قوله ( سبعون ألفاً ) تقدم شرحه مستوفى في الذي قبله ، وعرف من مجموع الطرق التي ذكرتها أن أول من يدخل الجنة من هذه الأمة هؤلاء السبعون الذين بالصفة المذكورة ، ومعنى المعية في قوله في الروايات الماضية « مع كل ألف سبعون ألفاً أو مع كل واحد منهم سبعون ألفاً » ويحتمل أن يدخلوا بدخولهم تبعاً لهم وإن لم يكن لهم مثل أعمالهم كما مضى حديث « المرء مع من أحب » ويحتمل أن يراد بالمعية مجرد دخولهم الجنة بغير حساب وإن دخلوها في الزمرة الثانية أو ما بعدها ، وهذه أولى . وقد أخرج الحاكم والبيهقي في « البعث » من طريق جعفر بن محمد الصادق عن أبيه عن جابر رفعه « من زادت حسناته على سيئاته فذاك الذي يدخل الجنة بغير حساب ، ومن استوت حسناته وسيئاته فذاك الذي يحاسب حساباً يسيراً ، ومن أوتى نفسه فهو الذي يشفع فيه بعد أن يعذب » وفي التقييد بقوله « أمتي » إخراج غير الأمة المحمدية من العدد المذكور ، وليس فيه نفى دخول أحد من غير هذه الأمة على الصفة المذكورة — من شبه القمر ومن الأولوية وغير ذلك — كالأنبياء ومن شاء الله من الشهداء والصدّيقين والصالحين ، وإن ثبت حديث أم قيس ففيه تخصيص آخر بمن يدفن في البقيع من هذه الأمة وهي مزية عظيمة لأهل المدينة . والله أعلم .

قوله ( تضئ وجوههم إضاءة القمر ليلة البدر ) في رواية لمسلم « على صورة القمر » قال القرطبي : المراد بالصورة الصفة يعني أنهم في إشراق وجوههم على صفة القمر ليلة تمامه وهي ليلة أربعة عشر ، ويؤخذ منه أن أنوار أهل الجنة تتفاوت بحسب درجاتهم . قلت : وكذا صفاتهم في الجمال ونحوه .

قوله ( يرفع ثمره عليه ) بفتح النون وكسر الميم هي كساء من صوف كالشملة مخططة بسواد وبياض يلبسها الأعراب .

الحديث الثالث ، قوله ( أبو غسان ) بغين معجمة ثم مهملة ثقيلة ، أبو حازم هو سلمة بن دينار .  
قوله ( ليدخلن الجنة من أمتي سبعون ألفاً وسبعمئة ألف شك في أحدهما ) في رواية مسلم من طريق عبد العزيز بن محمد عن أبي حازم « لا يدري أبو حازم أيهما قال » .

قوله ( متمسكين ) بالنصب على الحال ، وفي رواية مسلم متمسكون بالرفع على الصفة ، قال النووي : كذا في معظم النسخ وفي بعضها بالنصب وكلاهما صحيح .

قوله ( آخذ بعضهم ببعض ) في رواية مسلم « بعضهم بعضاً » .

قوله ( حتى يدخل أولهم وآخرهم ) هو غاية للتماسك المذكور والأخذ بالأيدى وفي رواية فضيل بن سليمان الماضية في بدء الخلق « لا يدخل أولهم حتى يدخل آخرهم » وهذا ظاهره يستلزم الدور ، وليس كذلك ؛ بل المراد أنهم يدخلون صفّاً واحداً فيدخل الجميع دفعة واحدة ، ووصفهم بالأولية والآخرة باعتبار الصفة التي جازوا فيها على الصراط وفي ذلك إشارة إلى سعة الباب الذي يدخلون منه الجنة ، قال عياض : يحتمل أن يكون معنى كونهم متماسكين أنهم على صفة الوقار فلا يسابق بعضهم بعضاً بل يكون دخولهم جميعاً . وقال النووي : معناه أنهم يدخلون معترضين صفّاً واحداً بعضهم بجانب بعض .

( تنبيه ) : هذه الأحاديث تخص عموم الحديث الذي أخرجه مسلم عن أبي هريرة الأسلمي رفعه « لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع : عن عمره فيما أفناه ، وعن جسده فيما أبلاه ، وعن علمه فيما عمل به ، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفق » وله شاهد عن ابن مسعود عند الترمذی ، وعن معاذ بن جبل عند الطبرانی . قال القرطبي : عموم الحديث واضح ، لأنه نكرة في سياق النفي ، لكنه مخصوص بمن يدخل الجنة بغير حساب ، ومن يدخل النار من أول وهلة على ما دل عليه قوله تعالى ﴿ يعرف المجرمون بسيماهم ﴾ الآية . قلت : وفي سياق حديث أبي هريرة إشارة إلى الخصوص ، وذلك أنه ليس كل أحد عنده علم يسأل عنه ، وكذا المال فهو مخصوص بمن له علم ومن له مال دون من لا مال له ومن لا علم له ، وأما السؤال عن الجسد والعمر فعام ويخص من المسئولين من ذكر ، والله أعلم .

الحديث الرابع قوله ( يعقوب بن إبراهيم ) أي ابن سعد ، وصالح هو ابن كيسان .

قوله ( يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ) في رواية محمد بن زيد عن ابن عمر في الباب الذي بعده « إذا صار أهل الجنة إلى الجنة وأهل النار إلى النار أتى بالموت » ووقع مثله في طريق أخرى عن أبي هريرة ولفظه عند الترمذی من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة بعد ذكر الجواز على الصراط « فإذا أدخل الله أهل الجنة الجنة وأهل النار النار أتى بالموت ملبياً » وهو بموحدين .

قوله ( ثم يقوم مؤذن بينهم ) في رواية محمد بن زيد قبل هذا قصة ذبح الموت ولفظه « ثم جيء بالموت حتى يجعل بين الجنة والنار ثم يذبح . ثم ينادى مناد « لم أقف على اسم هذا المنادى .

قوله ( يا أهل النار لا موت ويا أهل الجنة لا موت خلود ) أما قوله « لا موت » فهو بفتح المثناة فيهما ، وأما قوله في آخره « خلود » فهكذا وقع في رواية علي بن عبد الله عن يعقوب ، وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب وغير واحد عن يعقوب بتقديم نداء أهل الجنة ولم يقل « لا موت » فيهما بل قال « كل خالد فيما هو فيه » وكذا هو عند الإسماعيلي من طريق إسحق بن منصور عن يعقوب ، وضبط « خلود » في البخاري بالرفع والتنوين أي هذا الحال مستمر ، ويحتمل أن يكون جمع خالد أي أنتم خالدون في الجنة .

الحديث الخامس حديث أبي هريرة ،

قوله ( يقال لأهل الجنة يا أهل الجنة ) سقط لغير الكشميني قوله « يا أهل الجنة » وثبت للجميع في مقابلة « يا أهل النار » .

**قوله ( لا موت )** زاد الإسماعيلي في روايته « لا موت فيه » وسيأتي في ثالث أحاديث الباب الذي يليه أن ذلك يقال للفريقين عند ذبح الموت ، وثبت ذلك عند الترمذي من وجه آخر عن أبي هريرة .

( تنبيه ) : مناسبة هذا الحديث والذي قبله لترجمة دخول الجنة بغير حساب الإشارة إلى أن كل من يدخل الجنة يخلد فيها فيكون للسابق إلى الدخول مزية على غيره ، والله أعلم

### باب صفة الجنة والنار

وقال أبو سعيد : قال النبي صلى الله عليه : « أول طعام يأكله أهل الجنة زيادة كبد الحوت » . عدن : خلد . عدنت بأرض : أقمت . ومنه المعدن . في معدن صدق : في منبت صدق .

٦٣٢٠ - نا عثمان بن الهيثم قال نا عوف عن أبي رجاء عن عمران عن النبي صلى الله عليه قال : « أطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء ، وأطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء » . [٦٥٤٦]

٦٣٢١ - نا مسدد قال نا إسماعيل قال أنا سليمان التيمي عن أبي عثمان عن أسامة عن النبي صلى الله عليه قال : « قمت على باب الجنة فكان عامة من دخلها المساكين ، وأصحاب الجذ مجوسون ، غير أن أصحاب النار قد أمر بهم إلى النار . وقمت على باب النار فإذا عامة من دخلها النساء » . [٦٥٤٧]

٦٣٢٢ - نا معاذ بن أسد قال أنا عبد الله قال أنا عمر بن محمد بن زيد عن أبيه أنه حدثه عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إذا صار أهل الجنة إلى الجنة وأهل النار إلى النار جيء بالموت حتى يجعل بين الجنة والنار ، ثم يذبح ، ثم ينادي مناد : يا أهل الجنة لا موت ، يا أهل النار لا موت ، فيزداد أهل الجنة فرحاً إلى فرحهم ، ويزداد أهل النار حزناً إلى حزنهم » . [٦٥٤٨]

٦٣٢٣ - نا معاذ بن أسد قال أنا عبد الله قال أنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إن الله تبارك وتعالى يقول لأهل الجنة : يا أهل الجنة يقولون لبسك ربنا وسعديك . فيقول : هل رضيتم ؟ فيقولون : وما لنا لا نرضى وقد أعطينا ما لم تعط أحداً من خلقك . فيقول : أنا أعطيكم أفضل من ذلك قالوا : يا رب ، وأي شيء أفضل من ذلك ؟ فيقول : أحل عليكم رضواني ، ولا أسخط عليكم بعده أبداً » . [الحديث ٦٥٤٩ - طرفه في : ٧٥١٨] . [٦٥٤٩]

٦٣٢٤ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا معاوية بن عمرو قال نا أبو إسحاق عن حميد قال سمعت أنساً يقول : أصيب حارثة يوم بدر - وهو غلام - فجاءت أمه إلى النبي صلى الله عليه فقالت : يا رسول الله ، قد عرفت منزلة حارثة مني فإن يك في الجنة أصبر وأحتسب . وإن تكن الأخرى ترى ما أصنع ؟ فقال : « ويحك - أو هبلت - أو جنة واحدة هي ؟ إنها جنان كثيرة ، وإنه لفي جنة الفردوس » . [٦٥٥٠]

٦٣٢٥ - نا معاذ بن أسد قال أنا الفضل بن موسى قال أنا الفضيل عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « ما بين منكبي الكافر مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع » . [٦٥٥١]

٦٣٢٦ - قال وقال إسحاق بن إبراهيم أنا المغيرة بن سلمة قال نا وهيب عن أبي حازم عن سهل بن [٦٥٥٢]

- [٦٥٥٣] ٦٣٢٧- قال أبو حازم فحدثت به النعمان بن أبي عياش قال أخبرني أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه قال: «إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها».
- [٦٥٥٤] ٦٣٢٨- نا قتيبة قال نا عبد العزيز عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه قال: «ليدخلن الجنة من أمتي سبعون - أو سبعمائة ألف، لا يدري أبو حازم أيهما قال - متماسكون آخذ بعضهم بعضاً لا يدخل أولهم حتى يدخل آخرهم، وجوههم على صورة القمر ليلة البدر».
- [٦٥٥٥] ٦٣٢٩- نا عبد الله بن مسلمة قال نا عبد العزيز عن أبيه عن سهل عن النبي صلى الله عليه قال: «إن أهل الجنة ليتراوون الغرف في الجنة كما تتراوون الكوكب في السماء». قال أبي: فحدثت به النعمان بن أبي عياش فقال: أشهد لسمعت أبا سعيد يحدث ويزيد فيه: «كما تراوون الكوكب الغابر في الأفق الغربي والشرقي».
- [٦٥٥٧] ٦٣٣٠- حدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن أبي عمران قال سمعت أنساً عن النبي صلى الله عليه قال: «يقول الله تبارك وتعالى لأهل النار عذاباً يوم القيامة: لو أن لك ما في الأرض من شيء أكنت تفتدي به؟ فيقول: نعم. فيقول: أردت منك أهون من هذا وأنت في صلب آدم: أن لا تشرك بي شيئاً، فأبيت إلا أن تشرك بي».
- [٦٥٥٨] ٦٣٣١- نا أبو النعمان قال نا حماد عن عمرو عن جابر أن النبي صلى الله عليه قال: «يخرج من النار بالشفاعة كأنهم الشعير». قلت: ما الشعير؟ قال: «الضغابيس». وكان قد سقط فمه، فقلت لعمرو بن دينار: يا أبا محمد سمعت جابر بن عبد الله يقول سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «يخرج بالشفاعة من النار». فقال: نعم.
- [٦٥٥٩] ٦٣٣٢- نا هبة بن خالد قال نا همام عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال: «يخرج قوم من النار بعدما مسهم منها سفع، فيدخلون الجنة، فيسميهم أهل الجنة: الجهنميون». [الحديث ٦٥٥٩ - طرفه في: ٧٤٥٠].
- [٦٥٦٠] ٦٣٣٣- نا موسى قال نا وهيب قال نا عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار يقول الله تبارك وتعالى: من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجوه، فيخرجون قد امتحشوا وعادوا حمماً، فيلقون في نهر الحياة، فيميتون كما تنبت الحبة في حميل السيل»، أو قال: «حمية السيل». وقال النبي صلى الله عليه: «ألم تروا أنها تنبت صفراء ملتوية؟».
- [٦٥٦١] ٦٣٣٤- حدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة قال سمعت أبا إسحاق قال سمعت النعمان قال سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «إن أهون أهل النار عذاباً يوم القيامة لرجل توضع في أخمص قدميه جمرة يغلي منها دماغه». [الحديث ٦٥٦١ - طرفه في: ٦٥٦٢].

[٦٥٦٢] ٦٣٣٥- نا عبد الله بن رجاء قال نا إسرائيل عن أبي إسحاق عن النعمان بن بشير قال سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «إِنَّ أَهْلَ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ عَلَى أُخْمَصٍ قَدَمَيْهِ جَمْرَتَانِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ كَمَا يَغْلِي الرَّجُلُ بِالْقَمَقِمِ».

[٦٥٦٣] ٦٣٣٦- نا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن عمرو عن خيثمة عن عدي بن حاتم أن النبي صلى الله عليه ذكر النار فأشاح بوجهه فتعوذ منها، ثم ذكر النار فأشاح بوجهه فتعوذ منها ثم قال: «اتقوا النار ولو بشق تمر، فمن لم يجد فبكلمة طيبة».

[٦٥٦٤] ٦٣٣٧- نا إبراهيم بن حمزة قال نا ابن أبي حازم والدأوردي عن يزيد عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه يقول وذكر عنده عمه أبو طالب فقال: «لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة: فيجعل في ضحضاح من النار يبلغ كعبه يغلي منه أم دماغه».

[٦٥٦٥] ٦٣٣٨- نا مسدد قال نا أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «جمع الله الناس يوم القيامة فيقولون: لو استشفعنا على ربنا حتى يريحنا من مكاننا، فيأتون آدم فيقولون أنت الذي خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك، فاشفع لنا عند ربنا. فيقول: لست هناكم، ويذكر خطيئته، ائتوا نوحاً أول رسول بعثه الله. فيأتونه، فيقول: لست هناكم، ويذكر خطيئته، ائتوا إبراهيم الذي اتخذ الله خليلاً. فيأتونه، فيقول: لست هناكم، ويذكر خطيئته، ائتوا موسى الذي كلم الله. فيأتونه، فيذكر خطيئته، ائتوا عيسى. فيأتونه فيقول: لست هناكم. ائتوا محمداً فقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر. فيأتوني، فأستأذن على ربي، فإذا رأيته وقعت ساجداً، فيدعني ما شاء، ثم يقال لي: ارفع رأسك، سل تعطه، وقل تسمع، واشفع تشفع. فأرفع رأسي فأحمد ربي بتحميد يعلمني، ثم أشفع فيحد لي حداً، ثم أخرجهم من النار وأدخلهم الجنة. ثم أعود فأقع ساجداً مثله في الثالثة أو الرابعة، حتى ما بقي في النار إلا من حبسه القرآن» فكان قتادة يقول عند هذا: أي وجب عليه الخلود.

[٦٥٦٦] ٦٣٣٩- نا مسدد قال نا يحيى عن الحسن بن ذكوان قال نا أبو رجاء قال نا عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه قال: «يخرج قوم من النار بشفاعته محمد فيدخلون الجنة، ويسمون الجهنميين».

[٦٥٦٧] ٦٣٤٠- نا قتيبة قال نا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس أن أم حارثة أتت النبي صلى الله عليه وقد هلك حارثه يوم بدر أصابه غرب سهم، فقالت: يا رسول الله، قد علمت موقع حارثه من قلبي، فإن كان في الجنة لم أبك عليه، وإلا سوف ترى ما أصنع. فقال لها: «هبت، أجنة واحدة هي؟ إنها جنات كثيرة،<sup>(١)</sup> وإنه في الفردوس الأعلى». وقال: «غدوة في سبيل الله أو روحه خير من الدنيا وما فيها، ولقاب قوس أحدكم -أو موضع قده- من الجنة خير من الدنيا وما فيها. ولو أن امرأة من نساء أهل الجنة اطلعت إلى الأرض لأضاءت ما بينهما، ولملأت ما بينهما ريحاً، ولنصيفها -يعني الخمار- خير من الدنيا وما فيها».

(١) الرقمان ٦٥٦٧ و ٦٥٦٨ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .



[٦٥٦٩] ٦٣٤١- فَاَبُوَالِيْمَانُ قَالَ اَنَا شَعِيبٌ قَالَ نَا اَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْاَعْرَجِ عَنْ اَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « لَا يَدْخُلُ أَحَدُ الْجَنَّةِ إِلَّا أَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ لَوْ أَسَاءَ ، لِيَزْدَادَ شُكْرًا ، وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ إِلَّا أَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ لَوْ أَحْسَنَ ، لَتَكُونَ عَلَيْهِ حَسْرَةٌ » .

[٦٥٧٠] ٦٣٤٢- فَاقْتِيبَةُ قَالَ نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَمْرٍو عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَنْ أَسْعَدَ النَّاسَ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ فَقَالَ : « لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنَا لَا يَسْأَلُنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوْلَ مِنْكَ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ ، أَسْعَدَ النَّاسَ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ » .

[٦٥٧١] ٦٣٤٣- فَاَعِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ نَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « إِنِّي لَا أَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا ، وَآخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا ، رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ حَبْوًا ، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ ، فَيَأْتِيهَا فَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَهَا مَلَأَى ، فَيَرْجِعُ فَيَقُولُ : يَا رَبِّ وَجَدْتُهَا مَلَأَى فَيَقُولُ : اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ ، فَإِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا وَعَشْرَةَ أَمְثَالِهَا - أَوْ إِنَّ لَكَ مِثْلَ عَشْرَةِ أَمْثَالِ الدُّنْيَا - فَيَقُولُ : تَسْخَرُ مِنِّي أَوْ تَضْحَكُ مِنِّي ، وَأَنْتَ الْمَلِكُ » ، فَلَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ضَحَكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ، وَكَانَ يَقَالُ : ذَاكَ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً .  
[الحديث ٦٥٧١ - طرفه في : ٧٥١١] .

[٦٥٧٢] ٦٣٤٤- فَاَمَسَدُذُّ قَالَ نَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ عَنِ الْعَبَّاسِ أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : هَلْ نَفَعَتْ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ ؟ .

**قوله ( باب صفة الجنة والنار )** تقدم هذا في بدء الخلق في ترجمتين . ووقع في كل منهما « وأنها مخلوقة » وأورد فيهما أحاديث في تثبيت كونهما موجودتين وأحاديث في صفتها أعاد بعضها في هذا الباب كما سأنبه عليه .  
**قوله ( وقال أبو سعيد قال النبي صلى الله عليه وسلم : أول طعام يأكله أهل الجنة زيادة كبد حوت )** في رواية أبي زر « كبد الحوت » وقد تقدم هذا الحديث مطولاً في « باب يقبض الله الأرض يوم القيامة » وهو مذكور هنا بالمعنى ، وتقدم بلفظه في بدء الخلق لكن من حديث أنس في سؤال عبد الله بن سلام .

**قوله ( عدن : خلد ، عدنت بأرض أقمت )** تقدم هذا في تفسير براءة وأنه من كلام أبي عبيدة ، وقال الراغب : معنى قوله « جنات عدن » أى الاستقرار ، وعدن بمكان كذا إذا استقر به ، ومنه المعدن لكونه مستقر الجواهر .

**قوله ( فى مقعد صدق : فى منبت صدق )** كذا لأبى زر ، ولغيره « فى معدن » بدل « مقعد » وهو الصواب ، وكأن سبب الوهم أنه لما رأى أن الكلام فى صفة الجنة وأن من أوصافها مقعد صدق كما فى آخر سورة القمر ظنه هنا كذلك ، وقد ذكره أبو عبيدة بلفظ « معدن صدق » وأنشد للأعشى قوله :  
فإن يستضيفوا إلى حلمه  
يضافوا إلى راجح قد عدن

أى أقام واستقر ، نعم قوله « مقعد صدق » معناه مكان القعود وهو يرجع إلى معنى المعدن ، ولمح المصنف

هنا بأسماء الجنة وهي عشرة أو تزيد : الفردوس وهو أعلاها ودار السلام ودار الخلد ودار المقامة وجنة المأوى والنعيم والمقام الأمين وعدن ومقعد صدق والحسنى ، وكلها في القرآن . وقال تعالى ﴿ وإن الدار الآخرة لهى الحيوان ﴾ فقد بعضهم في أسماء الجنة دار الحيوان وفيه نظر ، وذكر في الباب مع ذلك ثلاثة وعشرين حديثاً :

الحديث الأول ، قوله ( عن أبى رجاء ) هو العطاردى وعمران هو ابن حصين ، والسند كله بصريون ، وقد تقدم الحديث بهذا السند فى آخر « باب كفران العشير » فى أواخر كتاب النكاح وتقدم فى « باب فضل الفقر » بيان الاختلاف على أيوب عن أبى رجاء فى صحابيه ، وتقدم بحث ابن بطال فيما يتعلق به من فضل الفقر ، وقوله اطلعت بتشديد الطاء أى أشرفت ، وفى حديث أسامة بن زيد الذى بعده « قمت على باب الجنة » وظاهره أنه رأى ذلك ليلة الإسراء أو مناماً ، وهو غير رؤيته النار وهو فى صلاة الكسوف ، ووهم من وحدهما . وقال الداودى : رأى ذلك ليلة الإسراء أو حين خسفت الشمس ، كذا قال .

قوله ( فرأيت أكثر أهلها الفقراء ) فى حديث أسامة « فإذا عامة من دخلها المساكين » وكل منهما يطلق على الآخر وقوله « فإذا أكثر » فى حديث أسامة « فإذا عامة من دخلها » .

قوله ( بكفرهن ) أى بسبب كفرهن تقدم شرحه مستوفى فى « باب كفران العشير » قال القرطبي إنما كان النساء أقل ساكنى الجنة لما يغلب عليهن من الهوى ، والميل إلى عاجل زينة الدنيا ، والإعراض عن الآخرة لنقص عقلهن وسرعة انخداعهن .

الحديث الثانى ، قوله ( إسماعيل ) هو المعروف بابن عليّة ، وأبو عثمان هو النهدي ، وأسامة هو ابن زيد بن حارثة الصحابى ابن الصحابى .

قوله ( أصحاب الجدد ) بفتح الجيم أى الغنى .

قوله ( محبسون ) أى ممنوعون من دخول الجنة مع الفقراء من أجل المحاسبة على المال ، وكأن ذلك عند القنطرة التى يتقاصون فيها بعد الجواز على الصراط .

تنبيه : سقط هذا الحديث والذى قبله من كثير من النسخ ومن مستخرجى الإسماعيلى وأبى نعيم ، ولا ذكر المزى فى « الأطراف » طريق عثمان بن الهيثم ولا طريق مسدد فى كتاب الرقاق وهما ثابتان فى رواية أبى ذر عن شيوخه الثلاثة .

الحديث الثالث ، قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك وعمر بن محمد بن زيد أى ابن عبد الله بن عمر ،

قوله ( إذا صار أهل الجنة إلى الجنة وأهل النار إلى النار ) فى رواية ابن وهب عن عمران بن محمد عند مسلم « وصار أهل النار إلى النار »

قوله ( جرى بالموت ) تقدم فى تفسير سورة مريم من حديث أبى سعيد « يؤتى بالموت كهية كبش أملح » وذكر مقاتل والكلبي فى تفسيرهما فى قوله تعالى ﴿ الذى خلق الموت والحياة ﴾ قال : خلق الموت فى صورة كبش لا يمر على أحد إلا مات ، وخلق الحياة على صورة فرس لا يمر على شىء إلا حيى . قال القرطبي : الحكمة فى الإتيان بالموت هكذا الإشارة إلى أنهم حصل لهم الفداء له كما فدى ولد إبراهيم بالكبش ، وفى الأملح إشارة إلى صفتى أهل الجنة والنار لأن الأملح ما فيه بياض وسواد .

**قوله ( حتى يجعل بين الجنة والنار )** وقع للترمذى من حديث أنى هريرة « فيوقف على السور الذى بين الجنة والنار » .

**قوله ( ثم يذبح )** لم يسم من ذبحه ، ونقل القرطبى عن بعض الصوفية أن الذى يذبحه يحيى بن زكريا بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم إشارة إلى دوام الحياة ، وعن بعض التصانيف أنه جبريل . قلت : هو فى تفسير إسماعيل بن أنى زياد الشامى أحد الضعفاء فى آخر حديث الصور الطويل فقال فيه « فيحيى الله تعالى ملك الموت وجبريل وميكائيل وإسرافيل ويجعل الموت فى صورة كبش أملح فيذبح جبريل « الكبش وهو الموت » .

**قوله ( ثم ينادى مناد )** لم أقف على تسميته ، وتقدم فى الباب الذى قبله من وجه آخر عن ابن عمر بلفظ « ثم يقوم مؤذن بينهم » وفى حديث أنى سعيد بعد قوله أملح « فينادى مناد » وظاهره أن الذبح يقع بعد النداء ، والذى هنا يقتضى أن النداء بعد الذبح ، ولا منافاة بينهما فإن النداء الذى قبل الذبح للتنبيه على رؤية الكبش والذى بعد الذبح للتنبيه على إعدامه وأنه لا يعود .

**قوله ( يا أهل الجنة لا موت )** زاد فى الباب الماضى « خلود » ووقع فى حديث أنى سعيد « فينادى مناد يا أهل الجنة ، فيشرئبون وينظرون فيقول : هل تعرفون هذا ؟ فيقولون : نعم ، وكلهم قد رآه وعرفه » وذكر فى أهل النار مثله ، قال « فيذبح ثم يقول — أى المنادى — يا أهل الجنة خلود فلا موت » الحديث ، وفى آخره « ثم قرأ ﴿ وأندرهم يوم الحسرة ﴾ إلى آخر الآية » وعند الترمذى فى آخر حديث أنى سعيد « فلو أن أحداً مات فرحاً لمات أهل الجنة ، ولو أن أحداً مات حزناً لمات أهل النار » وقوله « فيشرئبون » بفتح أوله وسكون المعجمة وفتح الراء بعدها تحتانية مهموزة ثم موحدة ثقيلة أى يمدون أعناقهم ويرفعون رءوسهم للنظر . ووقع عند ابن ماجه وفى صحيح ابن حبان من وجه آخر عن أنى هريرة « فيوقف على الصراط فيقال يا أهل الجنة فيطلعون خائفين أن يخرجوا من مكانهم الذى هم فيه ، ثم يقال : يا أهل النار ، فيطلعون فرحين مستبشرين أن يخرجوا من مكانهم الذى هم فيه » وفى آخره « ثم يقال للفريقين كلاهما خلود فيما تجدون لا موت فيه أبداً » وفى رواية للترمذى « فيقال لأهل الجنة وأهل النار هل تعرفون هذا ؟ فيقولون : قد عرفناه هو الموت الذى وكل بنا ، فيضجع فيذبح ذبحاً على السور » قال القاضى أبو بكر بن العرى : استشكل هذا الحديث لكونه يخالف صريح العقل لأن الموت عرض والعرض لا ينقلب جسماً فكيف يذبح ؟ فأنكرت طائفة صحة هذا الحديث ودفعته ، وتأولته طائفة فقالوا : هذا تمثيل ولا ذبح هناك حقيقة . وقالت طائفة : بل الذبح على حقيقته والمذبح متولى الموت وكلهم يعرفه لأنه الذى تولى قبض أرواحهم . قلت : وارتضى هذا بعض المتأخرين وحمل قوله « هو الموت الذى وكل بنا » على أن المراد به ملك الموت لأنه هو الذى وكل بهم فى الدنيا كما قال تعالى فى سورة ألم السجدة واستشهد له من حيث المعنى بأن ملك الموت لو استمر حياً لنغص عيش أهل الجنة . وأيده بقوله فى حديث الباب « فيزداد أهل الجنة فرحاً إلى فرحهم ، ويزداد أهل النار حزناً إلى حزنهم » وتعقب بأن الجنة لا حزن فيها البتة ، وما وقع فى رواية ابن حبان أنهم يطلعون خائفين إنما هو توهم لا يستقر ، ولا يلزم من زيادة الفرح ثبوت الحزن ، بل التعبير بالزيادة إشارة إلى أن الفرح لم يزل ، كما أن أهل النار يزداد حزنهم ولم يكن عندهم فرح إلا مجرد التوهم الذى لم يستقر ، وقد تقدم فى « باب نفخ الصور » عند نقل الخلاف فى المراد بالمستثنى فى قوله تعالى ﴿ فصعق من فى السماوات ومن فى الأرض إلا من شاء الله ﴾ قول من زعم أن ملك الموت منهم . ووقع عند على بن معبد من حديث أنس « ثم يأتى ملك الموت فيقول : رب بقيت أنت الحى القيوم الذى لا يموت وبقيت أنا ، فيقول أنت خلق من

خلقى فمت ثم لا تحيا ، فيموت » وأخرج ابن أئى الدنيا من طريق محمد بن كعب القرظى قال : بلغنى أن آخر من يموت من الخلائق ملك الموت ، فيقال له : يا ملك الموت مت موتاً لا تحيا بعده أبداً . فهذا لو كان ثابتاً لكان حجة فى الرد على من زعم أنه الذى يذبح لكونه مات قبل ذلك موتاً لا حياة بعده ، لكنه لم يثبت . وقال المازرى : الموت عندنا عرض من الأعراض ، وعند المعتزلة ليس بمعنى ، وعلى المذهبين لا يصح أن يكون كبشاً ولا جسماً ، وأن المراد بهذا التمثيل والتشبيه . ثم قال : وقد يخلق الله تعالى هذا الجسم ثم يذبح ثم يجعل مثلاً لأن الموت لا يطرأ على أهل الجنة . وقال القرطبى فى التذكرة : الموت معنى والمعانى لا تنقلب جوهرأ ، وإنما يخلق الله أشخاصاً من ثواب الأعمال ، وكذا الموت يخلق الله كبشاً يسميه الموت ويلقى فى قلوب الفريقين أن هذا الموت يكون ذبحه دليلاً على الخلود فى الدارين . وقال غيره : لا مانع أن ينشئ الله من الأعراض أجساداً يجعلها مادة لها كما ثبت فى صحيح مسلم فى حديث « إن البقرة وآل عمران يحييان كأنهما غماتان » ونحو ذلك من الأحاديث . قال القرطبى : وفى هذه الأحاديث التصريح بأن خلود أهل النار فيها لا إلى غاية أمد ، وإقامتهم فيها على الدوام بلا موت ولا حياة نافعة ولا راحة ، كما قال تعالى ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها ﴾ وقال تعالى ﴿ كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها ﴾ قال فمن زعم أنهم يخرجون منها وأنها تبقى خالية أو أنها تنفى وتزول فهو خارج عن مقتضى ما جاء به الرسول وأجمع عليه أهل السنة . قلت : جمع بعض المتأخرين فى هذه المسألة سبعة أقوال : أحدها هذا الذى نقل فيه الإجماع ، والثانى يعذبون فيها إلى أن تنقلب طبيعتهم فتصير نارية حتى يتلذذوا بها لموافقة طبيعتهم وهذا قول بعض من ينسب إلى التصوف من الزنادقة ، والثالث يدخلها قوم ويخلفهم آخرون كما ثبت فى الصحيح عن اليهود وقد أكذبهم الله تعالى بقوله ﴿ وما هم بخارجين من النار ﴾ ، والرابع يخرجون منها وتستمر هى على حالها ، الخامس تنفى لأنها حادثة وكل حادث ينفى وهو قول الجهمية ، والسادس تنفى حركاتهم البتة وهو قول أئى الهذيل العلاف من المعتزلة ، والسابع يزول عذابها ويخرج أهلها منها جاء ذلك عن بعض الصحابة أخرجه عبد بن حميد فى تفسيره من رواية الحسن عن عمر قوله وهو منقطع ولفظه « لو لبث أهل النار فى النار عدد رمل عاجل لكان لهم يوم يخرجون فيه » وعن ابن مسعود « ليأتين عليها زمان ليس فيها أحد » قال عبيد الله بن معاذ راويه : كان أصحابنا يقولون : يعنى به الموحدين . قلت : وهذا الأثر عن عمر لو ثبت حمل على الموحدين ، وقد مال بعض المتأخرين إلى هذا القول السابع ونصره بعدة أوجه من جهة النظر ، وهو مذهب ردىء مردود على قائله ، وقد أطنب السبكى الكبير فى بيان وهائه فأجاد .

الحديث الرابع ، قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك .

قوله ( عن زيد بن أسلم ) كذا فى جميع الروايات عن مالك بالعننة .

قوله ( إن الله تبارك وتعالى يقول لأهل الجنة : يا أهل الجنة ) فى رواية الحبيشى عن مالك عند الإسماعيل « يطلع الله على أهل الجنة فيقول » .

قوله ( فيقولون ) فى رواية أئى ذر عن المستملى « يقولون » بحذف الفاء .

قوله ( وسعديك ) زاد سعيد بن داود وعبد العزيز بن يحيى كلاهما عن مالك عند الدارقطنى فى الغرائب « والخير فى يدك » .

قوله ( فيقول هل رضيتم ) في حديث جابر عند البزار وصححه ابن حبان « هل تشتهون شيئاً » .

قوله ( ومالنا لا نرضى وقد أعطينا ) في حديث جابر « وهل شيء أفضل مما أعطينا » .

قوله ( أنا أعطيكم أفضل من ذلك ) في رواية ابن وهب عن مالك كما سيأتى في التوحيد « ألا أعطيكم » .

قوله ( أحل ) بضم أوله وكسر المهملة أى أنزل .

قوله ( رضوانى ) بكسر أوله وضمه ، وفي حديث جابر قال « رضوانى أكبر » وفيه تلميح بقوله تعالى ﴿ ورضوان من الله أكبر ﴾ لأن رضاه سبب كل فوز وسعادة ، وكل من علم أن سيده راض عنه كان أقر لعينه وأطيب لقلبه من كل نعيم لما فى ذلك من التعظيم والتكريم . وفى هذا الحديث أن النعيم الذى حصل لأهل الجنة لا مزيد عليه .

تنبيهان : ( الأول ) حديث أبى سعيد هذا كأنه مختصر من الحديث الطويل الماضى فى تفسير سورة النساء من طريق حفص بن ميسرة والآتى فى التوحيد من طريق سعيد بن أبى هلال كلاهما عن زيد بن أسلم بهذا السند فى صفة الجواز على الصراط ، وفيه قصة الذين يخرجون من النار ، وفى آخره أنه يقال لهم نحو هذا الكلام ، لكن إذا ثبت أن ذلك يقال لهؤلاء لكونهم من أهل الجنة فهو للسابقين بطريق الأولى .

( الثانى ) هذا الخطاب غير الخطاب الذى لأهل الجنة كلهم ، وهو فيما أخرجه مسلم وأحمد من حديث صهيب رفعه « إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد : يا أهل الجنة إن لكم موعداً عند الله يريد أن ينجزكموه » الحديث ، وفيه « فيكشف الحجاب فينظرون إليه » وفيه « فوالله ما أعطاهم الله شيئاً أحب إليهم من النظر إليه » وله شاهد عند ابن المبارك فى الزهد من حديث أبى موسى من قوله ، وأخرجه ابن أبى حاتم من حديثه مرفوعاً باختصار .

الحديث الخامس ، قوله ( عبد الله بن محمد ) هو الجعفى ، ومعاوية بن عمرو هو الأزدى يعرف بابن الكرماني وهو من شيوخ البخارى ، وقد أخرج عنه بغير واسطة كما فى كتاب الجمعة وبواسطة كالذى هنا ، وقد تقدم بسنده ومثله فى « باب فضل من شهد بداراً » من كتاب المغازى .

قوله ( أصيب حارثة ) بمهملة ومثلثة هو ابن سراقه بن الحارث الأنصارى له ولأبويه صحبة ، وأمه هى الربيع بالتشديد بنت النضر عمة أنس ، وقد ذكرت الاختلاف فى اسمها فى « باب من أتاه سهم غرب » من كتاب الجهاد ، وذكرت شرح الحديث فى غزوة بدر ، وقولها هنا « وإن تكن الأخرى تر ما أصنع » كذا للكشميهنى بالجزم جواب الشرط ، ولغيره « ترى » بالإشباع أو بحذف شيء تقديره سوف كما فى الرواية الآتية فى آخر هذا الباب « وإلا سوف ترى » والمعنى وإن لم يكن فى الجنة صنعت شيئاً من صنيع أهل الحزن مشهوراً يراه كل أحد .

قوله ( وإنه لفى جنة الفردوس ) كذا للأكثر وحذف الكشميهنى فى روايته اللام ، ووقع فى الرواية الآتية « الفردوس الأعلى » قال أبو إسحق الزجاج : الفردوس من الأودية ما ينبت ضرباً من النبات . وقال ابن الأنبارى وغيره : بستان فيه كروم وثمرة وغيرها ويذكر ويؤث . وقال الفراء : هو عرى مشتق من الفردسة وهى السبعة ،

وقيل رومى نقلته العرب ، وقال غيره سرياني ، والمراد به هنا مكان من الجنة من أفضلها .

الحديث السادس ، قوله ( الفضل بن موسى ) هو السيناني بكسر المهملة وسكون التحتانية ونونين المروزي .

قوله ( أخبرنا الفضيل ) بالتصغير كذا للأكثر غير منسوب ، ونسبه ابن السكن في روايته فقال الفضيل بن غزوان وهو المعتمد ، ونسبه أبو الحسن القاسبي في روايته عن أبي زيد المروزي فقال : الفضيل بن عياض ، ورده أبو علي الجبائي فقال : لا رواية للفضيل بن عياض في البخاري إلا في موضعين من كتاب التوحيد . ولا رواية له عن أبي حازم راوى هذا الحديث ولا أدركه ، وهو كما قال . وقد أخرج مسلم هذا الحديث من رواية محمد بن فضيل بن غزوان عن أبيه بسنده ولكن لم يرفعه ، وهو عند الإسماعيلي من هذا الوجه وقال رفعه ، وهو يؤيد مقالة أبي علي الجبائي .

قوله ( منكبي الكافر ) بكسر الكاف تشية منكب وهو مجتمع العضد والكتف .

قوله ( مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع ) في رواية يوسف بن عيسى عن الفضل بن موسى بسند البخاري فيه « خمسة أيام » أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده عنه ، وفي حديث ابن عمر عند أحمد من رواية مجاهد عنه مرفوعاً « يعظم أهل النار في النار حتى إن بين شحمة أذن أحدهم إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام » وللبهقي في البعث من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس « مسيرة سبعين خريفاً » ولابن المبارك في الزهد عن أبي هريرة قال « ضرس الكافر يوم القيامة أعظم من أحد ، يعظمون لتمتليء منهم وليذوقوا العذاب » وسنده صحيح ، ولم يصرح برفعه لكن له حكم الرفع لأنه لا مجال للرأى فيه ، وقد أخرج أوله مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعاً وزاد « وغلظ جلده مسيرة ثلاثة أيام » وأخرجه البزار من وجه ثالث عن أبي هريرة بسند صحيح بلفظ « غلظ جلده الكافر وكثافة جلده اثنان وأربعون ذراعاً بذراع الجبار » وأخرجه البيهقي وقال « أراد بذلك التهويل يعنى بلفظ الجبار ، قال : ويحتمل أن يريد جباراً من الجبابة إشارة إلى عزم الذراع » وجزم ابن حبان لما أخرجه في صحيحه بأن الجبار ملك كان باليمن وفي مرسل عبيد بن عمير عند ابن المبارك في الزهد بسند صحيح « وكثافة جلده سبعون ذراعاً » وهذا يؤيد الاحتمال الأول لأن السبعين تطلق للمبالغة . وللبهقي من طريق عطاء بن يسار عن أبي هريرة « وفخذه مثل ورقان ومقعده مثل ما بين المدينة والريذة » وأخرجه الترمذي ولفظه « بين مكة والمدينة » وورقان بفتح الواو وسكون الراء بعدها قاف جبل معروف بالحجاز ، والريذة تقدم ضبطها قريباً في حديث أبي ذر وكأن اختلاف هذه المقادير محمول على اختلاف تعذيب الكفار في النار . وقال القرطبي في « المفهم » : إنما عظم خلق الكافر في النار ليعظم عذابه ويضاعف ألمه ثم قال وهذا إنما هو في حق البعض بدليل الحديث الآخر « إن المتكبرين يحشرون يوم القيامة أمثال الذر في صور الرجال يساقون إلى سجن في جهنم يقال له بولس » قال ولا شك في أن الكفار متفاوتون في العذاب كما علم من الكتاب والسنة ولأن نعلم على القطع أن عذاب من قتل الأنبياء وقتل في المسلمين وأفسد في الأرض ليس مساوياً لعذاب من كفر فقط وأحسن معاملة المسلمين مثلاً قلت : أما الحديث المذكور فأخرجه الترمذي والنسائي بسند جيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ولا حجة فيه لدعاه لأن ذلك إنما هو في أول الأمر عند الحشر ، وأما الأحاديث الأخرى فمحمولة على ما بعد الاستقرار في النار وأما ما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر رفعه « إن الكافر ليسحب لسانه الفرسخ والفرسخين يتوطؤه الناس » فسنده ضعيف وأما تفاوت الكفار في العذاب فلا شك فيه ويدل عليه قوله تعالى ﴿ إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ﴾ وتقدم قريباً الحديث في أهون أهل النار عذاباً .

الحديث السابع ، قوله ( وقال إسحق بن إبراهيم ) هو المعروف بابن راهويه كذا في جميع النسخ وأطلق المزى تبعاً لأبي مسعود أن البخارى ومسلماً أخرجاه جميعاً عن إسحق بن راهويه مع أن لفظ مسلم « حدثنا إسحق بن إبراهيم الحنظلي » وهو ابن راهويه وليس من رأى المزى التسوية بين « حدثنا » و « قال » بل ولا « قال لي وقال لنا » بل يعلم على مثل ذلك كله علامة التعليق بخلاف « حدثنا » .

قوله ( أنبأنا المغيرة بن سلمة ) في رواية مسلم « أنبأنا الخزومي » قلت : وهو المغيرة المذكور وكنيته أبو هشام وهو مشهور بكنيته وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن بشار وقال : حدثنا أبو هشام المغيرة بن سلمة الخزومي .

قوله ( عن أبي حازم ) هو سلمة بن دينار ، بخلاف المذكور في الحديث الذي قبله فهو سلمان الأشجعي وهما مديان تابعيان ثقتان لكن سلمة أصغر من سلمان .

قوله ( لا يقطعها ) أى لا يتبى إلى آخر ما يميل من أغصانها .

قوله ( قال أبو حازم ) هو موصول بالسند المذكور ، والنعمان بن أبى عياش بتحتانية ثم معجمة هو الزرقى ، ووقع منسوباً في رواية مسلم ، وهو أيضاً مدني تابعي ثقة يكنى أبا سلمة وهو أكبر من الراوى عنه .

قوله ( أخبرني أبو سعيد ) في رواية مسلم « حدثني » .

قوله ( الجواد ) بفتح الجيم وتخفيف الواو هو الفرس ، يقال جاد الفرس إذا صار فائقاً والجمع جِداد وأجواد ، وسيجيء في صفة المرور على الصراط « أجابيد الخيل وهو جمع الجمع » .

قوله ( أو المضممر ) بفتح الضاد المعجمة وتشديد الميم تقدم تفسيره في كتاب الجهاد ، وقوله « السريع » أى في جريه ، وقع في رواية ابن وهب من وجه آخر عند الإسماعيلي « الجواد السريع » ولم يشك في رواية مسلم « الجواد المضممر السريع » بخذف أو ، والجواد في روايتنا بالرفع وكذا ما بعده على أن الثلاثة صفة للراكب ، وضبط في صحيح مسلم بنصب الثلاثة على المفعولية ، وقد تقدم هذا المتن في بدء الخلق من حديث أبى هريرة ومن حديث أنس بلفظ « يسير الراكب » وزاد في آخر حديث أبى هريرة « وأقروا إن شئتم : وظل ممدود » والمراد بالظل الراحة والنعيم والجهة كما يقال عز ظليل وأنا في ظلك أى كنفك ، وقال الراغب : الظل أعم من الفئ فإنه يقال ظل الليل وظل الجنة ولكل موضع لا تصل إليه الشمس ، ولا يقال الفئ إلا لما زالت عنه الشمس ، قال ويعبر بالظل عن العز والمنعة والرفاهية والحراسة ، ويقال عن غصارة العيش ظل ظليل . قلت : وقع التعبير في هذا الحديث بلفظ « الفئ » في حديث أسماء بنت يزيد عند الترمذى ولفظها « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وذكر سدة المنتهى : يسير الراكب في ظل الفئ منها مائة سنة أو يستظل بظلها الراكب مائة سنة » ويستفاد منه تعيين الشجرة المذكورة في حديث الباب ، وأخرج أحمد وصححه ابن حبان من حديث أبى سعيد رفعه « شجرة طوى مائة سنة » وفي حديث عقبة بن عبد السلمى في عظم أصل شجرة طوى « لو ارتحلت جذعة ما أحاطت بأصلها حتى تنكسر ترقوتها هراً » أخرجه ابن حبان في صحيحه ، والترقوة بفتح المثناة وسكون الراء بعدها قاف مضمومة وواو مفتوحة هى العظم الذى بين ثغرة النحر والعاتق والجمع تراق ، ولكل شخص ترقوتان ، وقد تقدم بعض هذا في صفة الجنة من بدء الخلق .

الحديث الثامن ، الحديث التاسع ، قوله ( عبد الله بن مسلمة ) هو القعنبى ، وعبد العزيز هو ابن أبى حازم المذكور قبل ، وسهل هو ابن سعد .

قوله ( عبد العزيز ) هو ابن أبى حازم . وقوله عن أبى حازم هو أبوه واسمه سلمة بن دينار المذكور قبل ، ووقع فى رواية أبى نعيم فى المستخرج من طريق محمد بن أبى يعقوب « حدثنا عبد العزيز بن أبى حازم عن أبيه » وتقدم شرح المتن مستوفى فى الباب الذى قبله .

قوله ( الغرف ) بضم المعجمة وفتح الراء جمع غرفة بضم أوله ويفتحه ، جاء فى صفتها من حديث أبى مالك الأشعرى مرفوعاً « إن فى الجنة غرفاً يرى ظاهرها من باطنها » أخرجه الترمذى وابن حبان ، وللطبرانى وصححه الحاكم من حديث ابن عمر نحوه ، وتقدم فى صفة الجنة من بدء الخلق الإشارة إلى مثله من حديث على ، وعند البيهقى نحوه من حديث جابر وزاد « من أصناف الجوهر كله » .

قوله ( الكوكب ) زاد فى رواية الإسماعيل « الدرى » .

قوله ( قال أبى ) القائل هو عبد العزيز .

قوله ( أشهد لسمعت ) اللام جواب قسم محذوف ، وأبو سعيد هو الخدرى .

قوله ( يحدث ) فى رواية الكشميهنى « يحدثه » أى يحدث الحديث ، يقال حدثت كذا وحدثت بكذا .

قوله ( الغارب ) فى رواية الكشميهنى الغابر بتقديم الموحدة على الراء ، وضبطه بعضهم بتحتانية مهموزة قبل الراء قال الطيبى شبه رؤية الرأى فى الجنة صاحب الغرفة برؤية الرأى الكوكب المضىء الثانى فى جانب المشرق والمغرب فى الاستضاءة مع البعد ، ومن رواه الغائر من الغور لم يصح لأن الإشراق يفوت إلا إن قدر المشرف على الغور ، والمعنى إذا كان طالماً فى الأفق من المشرق وغائراً فى المغرب . وفائدة ذكر المشرق والمغرب بيان الرفة وشدة البعد ، وقد تقدم حديث الباب بأنم من هذا السياق فى بدء الخلق من حديث أبى سعيد ، وتقدم شرحه هناك . ووقع فى رواية أيوب بن سويد عن مالك عن أبى حازم عن سهل بن سعد فيه شىء مدرج بينته هناك ، وحكم الدارقطنى عليه بالوهم ، وأما ابن حبان فاغتر بثقة أيوب عنده فأخرجه فى صحيحه ، وهو معلول بما نبه عليه الدارقطنى واستدل به على تفاوت درجات أهل الجنة . وقد قسموا فى سورة الواقعة إلى السابقين وأصحاب اليمين : فالقسم الأول هم من ذكر فى قوله تعالى ﴿ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ الآية ، ومن عداهم أصحاب اليمين ، وكل من الصنفين متفاوتون فى الدرجات ، وفيه تعقب على من خص المقرين بالأنبياء والشهداء لقوله فى آخر الحديث « رجال آمنوا بالله وصدقوا المرسلين » .

الحديث العاشر حديث أنس « يقال لأهل النار » الحديث الماضى فى « باب من نوقش الحساب » وقد تقدم مشروحاً .

الحديث الحادى عشر ، قوله ( أبو النعمان ) هو محمد بن الفضل ، وحامد هو ابن زيد ، وعمرو هو ابن دينار ، وجابر هو ابن عبد الله الأنصارى .

قوله ( يخرج من النار بالشفاعة ) كذا للأكثر من رواية البخارى بحذف الفاعل ، وثبت فى رواية أبى ذر عن السرخسى عن الفربرى « يخرج قوم » وكذا للبيهقى فى البعث من طريق يعقوب بن سفيان عن أبى النعمان شيخ



البخارى فيه ، وكذا لمسلم عن أبى الربيع الزهرانى عن حماد بن زيد ولفظه « إن الله يخرج قوماً من النار بالشفاعة » وله من رواية سفيان بن عيينة عن عمرو سمع جابر مثله لكن قال « ناس من النار فيدخلهم الجنة » وعند سعيد بن منصور وابن أبى عمير عن سفيان عن عمرو فيه سند آخر أخرجاه من رواية عمرو عن عبيد بن عمير فذكره مرسلًا وزاد « فقال له رجل — يعنى لعبيد بن عمير — وكان الرجل يتهم برأى الخوارج ويقال له هارون أبو موسى : يا أبا عاصم ما هذا الذى تحدثه به ؟ فقال : إليك عنى ، لو لم أسمع من ثلاثين من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم أحدث به » : قلت : وقد جاء بيان هذه القصة من وجه آخر أخرجه مسلم من طريق يزيد الفقى بقاء ثم قاف وزن عظيم ولقب بذلك لأنه كان يشكو فقار ظهره لا أنه ضد الغنى قال « خرجنا فى عصابة نريد أن نخرج ثم نخرج على الناس ، فمررنا بالمدينة فإذا رجل يحدث وإذا هو قد ذكر الجهنمين . فقلت له : ما هذا الذى تحدثون به ، والله يقول ﴿ إِنَّكَ مِنْ تَدْخُلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ ﴾ و﴿ كَلِمًا أَرَادُوا أَنْ يَخْرِجُوا مِنْهَا أَعْبَدُوا فِيهَا ﴾ قال . أتقرأ القرآن ؟ قلت : نعم ، قال : أسمعت بمقام محمد الذى يبعثه الله ؟ قلت : نعم . قال : فإنه مقام محمد المحمود الذى يخرج الله به من يخرج من النار بعد أن يكونوا فيها . ثم نعت وضع الصراط ومد الناس عليه ، قال : فرجعنا وقلنا : أترون هذا الشيخ يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ هو الله ما خرج منا غير رجل واحد » وحاصله أن الخوارج الطائفة المشهورة المبتدعة كانوا ينكرون الشفاعة ، وكان الصحابة ينكرون إنكارهم ويحدثون بما سمعوا من النبى صلى الله عليه وسلم فى ذلك ، فأخرج البيهقى فى البعث من طريق شبيب بن أبى فضالة : ذكروا عند عمران بن حصين الشفاعة فقال رجل : إنكم لتحدثوننا بأحاديث لا نجد لها فى القرآن أصلاً ، فغضب وذكر له ما معناه : أن الحديث يفسر القرآن . وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن أنس قال : من كذب بالشفاعة فلا نصيب له فيها . وأخرج البيهقى فى البعث من طريق يوسف بن مهران عن ابن عباس : خطب عمر فقال : إنه سيكون فى هذه الأمة قوم يكذبون بالرجم ، ويكذبون بالدجال ، ويكذبون بعذاب القبر ، ويكذبون بالشفاعة ، ويكذبون بقوم يخرجون من النار . ومن طريق أبى هلال عن قتادة قال قال أنس : يخرج قوم من النار ، ولا نكذب بها كما يكذب بها أهل حروراء . يعنى الخوارج . قال ابن بطلان : أنكرت المعتزلة والخوارج الشفاعة فى إخراج من أدخل النار من المذنبين وتمسكوا بقوله تعالى ﴿ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴾ . وغير ذلك من الآيات . وأجاب أهل السنة بأنها فى الكفار ، وجاءت الأحاديث فى إثبات الشفاعة المحمدية متواترة ودل عليها قوله تعالى ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً ﴾ والجمهور على أن المراد به الشفاعة ، وبالغ الواحدى فنقل فيه الإجماع ، ولكنه أشار إلى ما جاء عن مجاهد وزيفه ، وقال الطبرى : قال أكثر أهل التأويل المقام المحمود هو الذى يقومه النبى صلى الله عليه وسلم ليرحمهم من كرب الموقف ، ثم أخرج عدة أحاديث فى بعضها التصريح بذلك وفى بعضها مطلق الشفاعة ، فمنها حديث سلمان قال « فيشفعه الله فى أمته فهو المقام المحمود » ومن طريق رشدين بن كريب عن أبيه عن ابن عباس « المقام المحمود الشفاعة » ومن طريق داود بن يزيد الأودى عن أبيه عن أبى هريرة فى قوله تعالى ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً ﴾ قال « سئل عنها النبى صلى الله عليه وسلم فقال : هى الشفاعة » ومن حديث كعب بن مالك رفعه « أكون أنا وأمى على تل ، فيكسونى رى حلة خضراء ، ثم يؤذن لى فأقول ما شاء الله أن أقول : فذلك المقام المحمود » ومن طريق يزيد بن زريع عن قتادة « ذكر — النبى صلى الله عليه وسلم أول شافع ، وكان أهل العلم يقولون إنه المقام المحمود » ومن حديث أبى مسعود رفعه : إني لأقوم يوم القيامة المقام المحمود إذا جىء بكم حفاة عراة وفيه » ثم يكسونى رى حلة فألبسها فأقوم عن يمين العرش مقاماً لا يقومه أحد يغبطنى به الأولون والآخرون » ومن طريق

ابن أبى نجيح عن مجاهد : المقام المحمود الشفاعة . ومن طريق الحسن البصرى مثله ، قال الطبرى : وقال ليث عن مجاهد فى قوله تعالى ﴿ مقاماً محموداً ﴾ : يجلسه معه على عرشه . ثم أسنده وقال : الأول أولى ، على أن الثانى ليس بمدفوع لا من جهة النقل ولا من جهة النظر . وقال ابن عطية : هو كذلك إذا حمل على ما يليق به . وبالحق الواحدى فى رد هذا القول ، وأما النقاش فنقل عن أبى داود صاحب السنن أنه قال : من أنكر هذا فهو متهم . وقد جاء عن ابن مسعود عند الثعلبى وعن ابن عباس عند أبى الشيخ وعن عبد الله بن سلام قال : إن محمداً يوم القيامة على كرسى الرب بين يدى الرب أخرجه الطبرى . قلت : فيحتمل أن تكون الإضافة إضافة تشريف ، وعلى ذلك يحمل ما جاء عن مجاهد وغيره ، والراجح أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة ، لكن الشفاعة التى وردت فى الأحاديث المذكورة فى المقام المحمود نوعان : الأول العامة فى فصل القضاء ، والثانى الشفاعة فى إخراج المذنبين من النار . وحديث سلمان الذى ذكره الطبرى أخرجه ابن أبى شيبه أيضاً ، وحديث أبى هريرة أخرجه أحمد والترمذى ، وحديث كعب أخرجه ابن حبان والحاكم وأصله فى مسلم ، وحديث ابن مسعود أخرجه أحمد والنسائى والحاكم وجاء فيه أيضاً عن أنس كما سيأتى فى التوحيد ، وعن ابن عمر كما مضى فى الزكاة عن جابر عند الحاكم من رواية الزهرى عن على بن الحسين عنه ، واختلف فيه على الزهرى ، فالمشهور عنه أنه مرسل على بن الحسين ، كذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر ، وقال إبراهيم بن سعد عن الزهرى عن على عن رجال من أهل العلم أخرجه ابن أبى حاتم ، وحديث جابر فى ذلك عند مسلم من وجه آخر عنه ، وفيه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ابن مردويه ؛ وعنده أيضاً من حديث سعد بن أبى وقاص ولفظه « سئل النبى صلى الله عليه وسلم عن المقام المحمود فقال : هو الشفاعة » وعن أبى سعيد عند الترمذى وابن ماجه ، وقال الماوردى فى تفسيره : اختلف فى المقام المحمود على ثلاثة أقوال ، فذكر القولين : الشفاعة والإجلال ، والثالث إعطاؤه لواء الحمد يوم القيامة . قال القرطبى : هذا لا يغاير القول الأول ، وأثبت غيره رابعاً وهو ما أخرجه بن أبى حاتم بسند صحيح عن سعيد بن أبى هلال أحد صغار التابعين أنه بلغه أن المقام المحمود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون يوم القيامة بين الجبار وبين جبريل ، فيغبطه بمقامه ذلك أهل الجمع . قلت : وخامساً هو ما اقتضاه حديث حذيفة وهو ثناءه على ربه ، وسيأتى سياقه فى شرح الحديث السابع عشر ، ولكنه لا يغاير الأول أيضاً . وحكى القرطبى سادساً وهو ما اقتضاه حديث ابن مسعود الذى أخرجه أحمد والنسائى والحاكم قال « يشفع نبيكم رابع أربعة جبريل ثم إبراهيم ثم موسى أو عيسى ثم نبيكم لا يشفع أحد فى أكثر مما يشفع فيه » الحديث ، وهذا الحديث لم يصرح برفعه ، وقد ضعفه البخارى وقال : المشهور قوله صلى الله عليه وسلم « أنا أول شافع » . قلت : وعلى تقدير ثبوته فليس فى شيء من طرقه التصريح بأنه المقام المحمود ، مع أنه لا يغاير حديث الشفاعة فى المذنبين ، وجوز المحب الطبرى سابعاً وهو ما اقتضاه حديث كعب بن مالك الماضى ذكره فقال بعد أن أورده : هذا يشعر بأن المقام المحمود غير الشفاعة ، ثم قال : ويجوز أن تكون الإشارة بقوله « فأقول » إلى المراجعة فى الشفاعة . قلت : وهذا هو الذى يتجه ، ويمكن رد الأقوال كلها إلى الشفاعة العامة ، فإن إعطاءه لواء الحمد وثناءه على ربه وكلامه بين يديه وجلسه على كرسیه وقيامه أقرب من جبريل كل ذلك صفات للمقام المحمود الذى يشفع فيه ليقضى بين الخلق ، وأما شفاعته فى إخراج المذنبين من النار فمن توابع ذلك ، واختلف فى فاعل الحمد من قوله « مقاماً محموداً » فالأكثر على أن المراد به أهل الموقف ، وقيل النبى صلى الله عليه وسلم أى أنه هو يحمده عاقبة ذلك المقام بتهجده فى الليل ، والأول أرجح لما ثبت من حديث ابن عمر الماضى فى الزكاة بلفظ « مقاماً محموداً يحمده أهل الجمع كلهم » ويجوز أن يحمل على أعم من ذلك أى مقاماً يحمده القائم فيه وكل من عرفه ، وهو مطلق فى كل ما يجلب

الحمد من أنواع الكرامات ، واستحسن هذا أبو حيان وأيده بأنه نكرة فدل على أنه ليس المراد مقاماً مخصوصاً ، قال ابن بطال : سلم بعض المعتزلة وقوع الشفاعة لكن خصها بصاحب الكبيرة الذى تاب منها وبصاحب الصغيرة الذى مات مصراً عليها ، وتعقب بأن من قاعدتهم أن التائب من الذنب لا يعذب ، وأن اجتناب الكبائر يكفر الصغائر ، فيلزم قائله أن يخالف أصله . وأجيب بأنه لا مغايرة بين القولين ، إذ لا مانع من أن حصول ذلك للفريقين إنما حصل بالشفاعة ، لكن يحتاج من قصرها على ذلك إلى دليل التخصيص ، وقد تقدم في أول الدعوات الإشارة إلى حديث « شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى » ولم يخص بذلك من تاب ، وقال عياض : أثبت المعتزلة الشفاعة العامة في الإراحة من كرب الموقف وهى الخاصة بنبيينا والشفاعة في رفع الدرجات وأنكرت ما عدهما . قلت : وفي تسليم المعتزلة الثانية نظر . وقال النووى تبعاً لعياض : الشفاعة خمس في الإراحة من هول الموقف وفي إدخال قوم الجنة بغير حساب ، وفي إدخال قوم حوسبوا فاستحقوا العذاب أن لا يعذبوا ، وفي إخراج من أدخل النار من العصاة . وفي رفع الدرجات . ودليل الأولى سيأتى التنبيه عليه في شرح الحديث السابع عشر . ودليل الثانية قوله تعالى في جواب قوله صلى الله عليه وسلم « أمتى أمتى » : أدخل الجنة من أمتك من لا حساب عليهم « كذا قيل ، ويظهر لى أن دليله سؤاله صلى الله عليه وسلم الزيادة على السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب فأجيب ، وقد قدمت بيانه في شرح الحديث المذكور في الباب الذى قبله . ودليل الثالثة قوله في حديث حذيفة عند مسلم « ونبيكم على الصراط يقول : رب سلم » وله شواهد سأذكرها في شرح الحديث السابع عشر . ودليل الرابعة ذكرته فيه أيضاً مبسوطاً . ودليل الخامسة قوله في حديث أنس عند مسلم « أنه أول شفيع في الجنة » كذا قاله بعض من لقيناه وقال : وجه الدلالة منه أنه جعل الجنة ظرفاً لشفاعته . قلت : وفيه نظر ، لأنى سأبين أنها ظرف في شفاعته الأولى المختصة به ، والذى يطلب هنا أن يشفع لمن لم يبلغ عمله درجة عالية أن يبلغها بشفاعته . وأشار النووى في « الروضة » إلى أن هذه الشفاعة من خصائصه مع أنه لم يذكر مستنداً ، وأشار عياض إلى استدراك شفاعة سادسة وهى التخفيف عن أى طالب في العذاب كما سيأتى بيانه في شرح الحديث الرابع عشر ، وزاد بعضهم شفاعة سابعة وهى الشفاعة لأهل المدينة لحديث سعد رفعه « لا يثبت على لأوائها أحد إلا كنت له شهيداً أو شفيعاً » أخرجه مسلم ، ولحديث أبى هريرة رفعه « من استطاع أن يموت بالمدينة فليفعل ، فإنى أشفع لمن مات بها » أخرجه الترمذى قلت : وهذه غير واردة لأن متعلقها لا يخرج عن واحدة من الخمس الأول ، ولو عد مثل ذلك لعد حديث عبد الملك بن عباد « سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : أول من أشفع له أهل المدينة ثم أهل مكة ثم أهل الطائف » أخرجه البزار والطبرانى ، وأخرج الطبرانى من حديث ابن عمر رفعه « أول من أشفع له أهل بيتى ثم الأقرب فالأقرب ثم سائر العرب ثم الأعاجم » وذكر القزوينى في العروة الوثقى شفاعته لجماعة من الصلحاء في التجاوز عن تقصيرهم ولم يذكر مستنداً ، ويظهر لى أنها تدرج في الخامسة ، وزاد القرطبى أنه أول شافع في دخول أمتة الجنة قبل الناس ، وهذه أفردنا النقاش بالذكر وهى واردة ودليها يأتى في حديث الشفاعة الطويل ، وزاد النقاش أيضاً شفاعته في أهل الكبائر من أمتة وليست واردة لأنها تدخل في الثالثة أو الرابعة ، وظهر لى بالتتابع شفاعة أخرى وهى الشفاعة فيمن استوت حسناته وسيئاته أن يدخل الجنة ، ومستنداً ما أخرجه الطبرانى عن ابن عباس قال : السابق يدخل الجنة بغير حساب ، والمقتصد يرحمه الله ، والظالم لنفسه وأصحاب الأعراف يدخلونها بشفاعة النبى صلى الله عليه وسلم . وقد تقدم قريباً أن أرجح الأقوال في أصحاب الأعراف أنهم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم ، وشفاعة أخرى وهى شفاعته فيمن قال لا إله إلا الله ولم يعمل خيراً قط ، ومستنداً رواية الحسن عن أنس كما سيأتى بيانه في شرح الباب الذى يليه ، ولا يمنع من عدها قول الله تعالى له « ليس ذلك إليك » لأن النفى يتعلق مباشرة بالإخراج ، وإلا فنفس

الشفاعة منه قد صدرت وقبولها قد وقع وترتب عليها أثرها ، فالوارد على الخمسة أربعة وما عداها لا يرد كما ترد الشفاعة في التخفيف عن صاحبي القبرين وغير ذلك لكونه من جملة أحوال الدنيا .

**قوله ( كأنهم الثعالب )** بمثثة مفتوحة ثم مهملة واحداً ثعور كعصفور .

**قوله ( قلت وما الثعالب )** سقطت الواو لغير الكشميين .

**قوله ( قال الضغائيس )** بمجمتين ثم موحدة بعدها مهملة . أما الثعالب فقال ابن الأعرابي : هي قنار صغار . وقال أبو عبيدة مثله وزاد ويقال بالشين المعجمة بدل المثثة ، وكأن هذا هو السبب في قول الراوي : وكان عمرو ذهب فمه — أى سقطت أسنانه — فنطق بها ثاء مثثة وهي شين معجمة . وقيل هو نبت في أصول الثام كالقطن ينبت في الرمل ينسبط عليه ولا يطول . ووقع تشبيههم بالطرائث في حديث حذيفة ، وهي بالمهملة ثم المثثة هي الثام بضم المثثة وتخفيف الميم ، وقيل الثعور الأقط الرطب . وأغرب القابسي فقال : هو الصدف الذي يخرج من البحر فيه الجوهر . وكأنه أخذه من قوله في الرواية الأخرى « كأنهم اللؤلؤ » ولا حجة فيه لأن ألفاظ التشبيه تختلف ، والمقصود الوصف بالبياض والدقة . وأما الضغائيس فقال الأصمعي : شيء ينبت في أصول الثام يشبه الهليون يسلق ثم يؤكل بالزيت والخل . وقيل ينبت في أصول الشجر وفي الأذخر يخرج قدر شبر في دقة الأصابع لا ورق له وفيه حموضة . وفي غريب الحديث للحري : الضغفوس شجرة على طول الإصبع ، وشبه به الرجل الضعيف . وأغرب الداودي فقال : هي طيور صغار فوق الذباب . ولا مستند له فيما قال .

( تنبيه ) : هذا التشبيه لصفته بعد أن يبتوا ، وأما في أول خروجهم من النار فإنهم يكونون كاللحم كما سيأتي في الحديث الذي بعده . ووقع في حديث يزيد الفقير عن جابر عند مسلم « فيخرجون كأنهم عيدان السمسم ، فيدخلون نهراً فيغتسلون فيخرجون كأنهم القراطيس البيض » والمراد بعيدان السمسم ما يبت فيه السمسم ، فإنه إذا جمع ورمت العيدان تصير سوداً دقاً . وزعم بعضهم أن اللفظة محرفة وأن الصواب الساسم بيم واحدة ، وهو خشب أسود والثابت في جميع طرق الحديث بإثبات الميمين وتوجيه واضح .

**قوله ( فقلت لعمرو )** القائل حماد .

**قوله ( أبا محمد )** بحذف أداة النداء وثبت بلفظ « يا أبا محمد » في رواية الكشميين وعمرو هو ابن دينار ، وأراد الاستثبات في سماعه له من جابر وسماع جابر له ، ولعل سبب ذلك رواية عمرو له عن عبيد بن عمير مرسلاً ، وقد حدث سفيان بن عيينة بالطريقين كما نهت عليه .

الحديث الثاني عشر ، **قوله ( عن أنس )** سيأتي في التوحيد نحو هذا في الحديث الطويل في الشفاعة بلفظ « حدثنا أنس » وقوله « سفع » بفتح المهملة وسكون الفاء ثم عين مهملة أى سواد فيه زرقاة أو صفرة ، يقال سفعته النار إذا لفحته فغيرت لون بشرته وقد وقع في حديث أبي سعيد في الباب الذي يليه بلفظ « قد امتحشوا » ويأتي ضبطه ، وفي حديثه عند مسلم « إنهم يصيرون فحماً » وفي حديث جابر « حمماً » ومعانيها متقاربة .

**قوله ( فيسميهم أهل الجنة الجهنمين )** سيأتي في الثامن عشر من هذا الباب من حديث عمران بن حصين بلفظ « يخرج قوم من النار بشفاعة محمد فيدخلون الجنة ويسمون الجهنمين » وثبتت هذه الزيادة في رواية حميد عن أنس عند المصنف في التوحيد ، وزاد جابر في حديثه « فيكتب في رقابهم : عتقاء الله » . فيسمون فيها الجهنمين « أخرجه ابن حبان والبيهقي وأصله في مسلم . وللتسائي من رواية عمرو بن عمرو عن أنس « فيقول لهم

أهل الجنة : هؤلاء الجهنميون ، فيقول الله هؤلاء عتقاء الله » وأخرجه مسلم من وجه آخر عن أنس بن مالك ، وزاد « فيدعون الله فيذهب عنهم هذا الاسم » وفي حديث حذيفة عند البيهقي في « البعث » من رواية حماد بن أنس سليمان عن ربعي عنه « يقال لهم الجهنميون ، فذكر لي أنهم استغفروا الله من ذلك الاسم فأعفاهم . وزعم بعض الشراح أن هذه التسمية ليست تنقيصاً لهم بل للاستدكار لنعمة الله ليزدادوا بذلك شكراً ، كذا قال ، وسؤالهم إذهاب ذلك الاسم عنهم بخدش في ذلك .

الحديث الثالث عشر ، قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن إسماعيل ، ووهيب هو ابن خالد ، وعمرو هو ابن يحيى المازني ، وأبوه يحيى هو ابن عمارة بن أبي حسن المازني .

قوله ( إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار يقول الله تعالى : من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجوه ) هكذا روى يحيى بن عمارة عن أنس بن مالك أخرجه آخر الحديث ولم يذكر أوله ، ورواه عطاء بن يسار عن أنس بن مالك مطولاً وأوله الرؤية وكشف الساق والعرض ونصب الصراط والمرور عليه وسقوط من يسقط وشفاعة المؤمنين في إخوانهم وقول الله أخرجوا من عرفتم صورته ، وفيه من في قلبه مثقال دينار وغير ذلك ، وفيه قول الله تعالى شفعت الملائكة والنبيون والمؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط قد صاروا حمماً ، وقد ساق المصنف أكثر في تفسير سورة النساء ، وساقه بتمامه في كتاب التوحيد ، وسأذكر فوائده في شرح حديث الباب الذي يلي هذا مع الإشارة إلى ما تضمنته هذه الطريق إن شاء الله تعالى . وتقدمت لهذه الرواية طريق أخرى في كتاب الإيمان في « باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال » وتقدم ما يتعلق بذلك هناك . واستدل الغزالي بقوله « من كان في قلبه » على نجاة من أيقن بذلك وحال بينه وبين النطق به الموت ، وقال في حق من قدر على ذلك فأخر فمات : يحتمل أن يكون امتناعه عن النطق بمنزلة امتناعه عن الصلاة فيكون غير مخلد في النار ، ويحتمل غير ذلك . ورجح غيره الثاني فيحتاج إلى تأويل قوله « في قلبه » فيقدر فيه محذوف تقديره منضمّاً إلى النطق به مع القدرة عليه .

الحديث الرابع عشر حديث النعمان بن بشير أورده من وجهين أحدهما أعلى من الآخر ، لكن في العالي عن أنس بن مالك عن عمرو بن عبد الله السبيعي ، وفي النازل تصريحه بالسماع فأنجز ما فاتته من العلو الحسي بالعلو المعنوي ، وإسرائيل في الطريقين هو ابن يونس بن أنس بن إسحاق المذكور ، والنعمان هو ابن بشير بن سعد الأنصاري ، ووقع مصرحاً به في رواية مسلم عن محمد بن المثني ومحمد بن بشار جميعاً عن غندر ، ووقع في رواية يحيى بن آدم عن إسرائيل عن أنس بن إسحاق « سمعت النعمان بن بشير الأنصاري يقول » فذكر الحديث .

قوله ( أهون أهل النار عذاباً ) قال ابن التين يحتمل أن يراد به أبو طالب . قلت : وقد بينت في قصة أبي طالب من المبعث النبوي أنه وقع في حديث ابن عباس عند مسلم التصريح بذلك ولفظه « أهون أهل النار عذاباً » أبو طالب .

قوله ( أخص ) بخاء معجمة وصاد مهملة وزن أحمر : ما لا يصل إلى الأرض من باطن القدم عند المشي .

قوله ( جرة ) في رواية مسلم « جمرتان » وكذا في رواية إسرائيل « على أخص قدمه جمرتان » قال ابن التين : يحتمل أن يكون الاختصار على الجمرة للدلالة على الأخرى لعلم السامع بأن لكل أحد قدمين ، ووقع في رواية الأعمش عن أنس بن مالك « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من نزل من نار يغلي منها دماغه » وفي حديث أبي

سعيد عنده نحوه وقال « يغلى دماغه من حرارة نعله » .

**قوله ( منها دماغه )** في رواية إسرائيل « منها » بالثنية ، وكذا في حديث ابن عباس .

**قوله ( كما يغلى الرجل بالقمقم )** زاد في رواية الأعمش « لا يرى أن أحداً أشد عذاباً منه وأنه لأهونهم عذاباً » والرجل بكسر الميم ويسكون الراء وفتح الجيم بعدها لام قدر من نحاس ، ويقال أيضاً لكل إناء يغلى فيه الماء من أى صنف كان ، والقمقم معروف من آنية العطار ، ويقال هو إناء ضيق الرأس يسخن فيه الماء يكون من نحاس وغيره فارسي ويقال رومي وهو معرب وقد يؤنث فيقال قمقمة ، قال ابن التين : في هذا التركيب نظر ، وقال عياض : الصواب « كما يغلى الرجل والقمقم » بواو العطف لا بالباء ، وجوز غيره أن تكون الباء بمعنى مع ، ووقع في رواية الإسماعيلي « كما يغلى الرجل أو القمقم » بالشك ، وتقدم شيء من هذا في قصة أوى طالب .

الحديث الخامس عشر حديث عدى بن حاتم ، تقدم شرحه قريباً في آخر « باب من نوقش الحساب » .

الحديث السادس عشر حديث أوى سعيد في ذكر أوى طالب ، تقدم في قصة أوى طالب من طريق الليث حدثني ابن الهاد وعطف عليه السند المذكور هنا واختصر المتن ، ويزيد المذكور هنا هو ابن الهاد المذكور هناك ، واسم كل من ابن أوى حازم والدروردي عبد العزيز ، وهما مدينان مشهوران وكذا سائر رواة هذا السند .

**قوله ( لعله تنفعه شفاعتي )** ظهر من حديث العباس وقوع هذا الترجي ، واستشكل قوله صلى الله عليه وسلم تنفعه شفاعتي بقوله تعالى ﴿ فما تنفعهم شفاعاة الشافعين ﴾ وأجيب بأنه خص ولذلك عدوه في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل معنى المنفعة في الآية يخالف معنى المنفعة في الحديث ، والمراد بها في الآية الإخراج من النار وفي الحديث المنفعة بالتخفيف ، وبهذا الجواب جزم القرطبي ، وقال البيهقي في البعث : صحة الرواية في شأن أوى طالب فلا معنى للإنكار من حيث صحة الرواية ، ووجهه عندي أن الشفاعة في الكفار إنما امتنعت لوجود الخبر الصادق في أنه لا يشفع فيهم أحد ، وهو عام في حق كل كافر ، فيجوز أن يخص منه من ثبت الخبر بتخصيصه ، قال : وحمله بعض أهل النظر على أن جزاء الكافر من العذاب يقع على كفره وعلى معاصيه ، فيجوز أن الله يضع عن بعض الكفار بعض جزاء معاصيه تطييباً لقلب الشافع لا ثواباً للكافر لأن حسناته صارت بموته على الكفر هباء . وأخرج مسلم عن أنس « وأما الكافر فيعطى حسناته في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم تكن له حسنة » وقال القرطبي في « المفهم » : اختلف في هذه الشفاعة هل هي بلسان قول أو بلسان حالي ؟ والأول يشكل بالآية ، وجوابه جواز التخصيص ؛ والثاني يكون معناه أن أبا طالب لما بالغ في إكرام النبي صلى الله عليه وسلم والذب عنه جوزى على ذلك بالتخفيف فأطلق على ذلك شفاعة لكونها بسببه . قال : ويجاب عنه أيضاً أن المخفف عنه لما لم يجد أثر التخفيف فكأنه لم ينتفع بذلك ، ويؤيد ذلك ما تقدم أنه يعتقد أن ليس في النار أشد عذاباً منه ، وذلك أن القليل من عذاب جهنم لا تطيقه الجبال فالمعذب لاشتغاله بما هو فيه يصدق عليه أنه لم يحصل له انتفاع بالتخفيف . قلت : وقد يساعد ما سبق ما تقدم في النكاح من حديث أم حبيبة في قصة بنت أم سلمة « أرضعتني وإياها ثوية » قال عروة « إن أبا لهب رأى في المنام فقال : لم أر بعدكم خيراً غير أوى سقيت في هذه بعثتني ثوية » وقد تقدم الكلام عليه هناك ، وجوز القرطبي في « التذكرة » أن الكافر إذا عرض على الميزان ورجحت كفة سيئاته بالكفر اضمحلت حسناته فدخل النار ، لكنهم يتفاوتون في ذلك : فمن كانت له منهم حسنات من عتق ومواساة مسلم ليس كمن ليس له شيء من ذلك ، فيحتمل أن

يجازى بتخفيف العذاب عنه بمقدار ما عمل ، لقوله تعالى ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً ﴾ . قلت : لكن هذا البحث النظري معارض بقوله تعالى ﴿ ولا يخفف عنهم من عذابها ﴾ وحديث أنس الذى أشرت إليه ، وأما ما أخرجه ابن مردويه والبيهقى من حديث ابن مسعود رفعه « ما أحسن محسن من مسلم ولا كافر إلا أثابه الله قلنا يا رسول الله ما إثابة الكافر ؟ قال : المال والولد والصحة وأشباه ذلك . قلنا وما إثابته فى الآخرة ؟ قال : عذاباً دون العذاب . ثم قرأ : أدخلوا آل فرعون أشد العذاب » . فالجواب عنه أن سلبه ضعيف ، وعلى تقدير ثبوته فيحتمل أن يكون التخفيف فيما يتعلق بعذاب معاصيه ، بخلاف عذاب الكفر .

الحديث السابع عشر حديث أنس الطويل فى الشفاعة ، أورده هنا من طريق أبى عوانة ، ومضى فى تفسير البقرة من رواية هشام الدستوائى ومن رواية سعيد بن أبى عروبة ، ويأتى فى التوحيد من طريق همام أربعتهم عن قتادة وأخرجه أيضاً أحمد من رواية شيبان عن قتادة ويأتى فى التوحيد من طريق معبد بن هلال عن أنس وفيه زيادة للحسن عن أنس ، ومن طريق حميد عن أنس باختصار ، وأخرجه أحمد من طريق النضر بن أنس عن أنس ، وأخرجه أيضاً من حديث ابن عباس ، وأخرجه ابن خزيمة من طريق معتمر عن حميد عن أنس ، وعند الحاكم من حديث ابن مسعود والطبرانى من حديث عبادة بن الصامت ، ولابن أبى شيبه من حديث سلمان الفارسى وجاء من حديث أبى هريرة كما مضى فى التفسير من رواية أبى زرعة عنه ، وأخرجه الترمذى من رواية العلاء بن يعقوب عنه ، ومن حديث أبى سعيد كما سيأتى فى التوحيد ، وله طرق عن أبى سعيد مختصرة ، وأخرجه مسلم من حديث أبى هريرة وحذيفة معاً ، وأبو عوانة من رواية حذيفة عن أبى بكر الصديق ، ومضى فى الزكاة فى تفسير سبحان من حديث ابن عمر باختصار ، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر ، وسأذكر ما عند كل منهم من فائدة مستوعباً إن شاء الله تعالى .

**قوله ( يجمع الله الناس يوم القيامة )** فى رواية المستملى « جمع بصيغة الفعل الماضى والأول المعتمد ووقع فى رواية معبد بن هلال « إذا كان يوم القيامة ماج الناس بعضهم فى بعض » وأول حديث أبى هريرة « أنا سيد الناس يوم القيامة ، يجمع الله الناس الأولين والآخرين فى صعيد واحد يسمعهم الداعى وينفذهم البصر ، وتدنو الشمس فيبلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطيقون ولا يحتملون » وزاد فى رواية إسحق بن راهويه عن جرير عن عمارة بن القعقاع عن أبى زرعة فيه « وتدنو الشمس من رؤسهم فيشتد عليهم حرها ويشق عليهم دنوها فينطلقون من الضجر والجزع مما هم فيه » وهذه الطريق عند مسلم عن أبى خيثمة عن جرير ، لكن لم يسق لفظها ، وأول حديث أبى بكر « عرض على ما هو كائن من أمر الدنيا والآخرة يجمع الله الأولين والآخرين فى صعيد واحد فيفظع الناس لذلك والعرق كاد يلجمهم » وفى رواية معتمر « يلبثون ما شاء الله من الحبس » وقد تقدم فى « باب ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون » ما أخرجه مسلم من حديث المقداد أن الشمس تدنو حتى تصير من الناس قدر أميل وسائر ما ورد فى ذلك وبيان تفاوتهم فى العرق بقدر أعمالهم ، وفى حديث سلمان « تعطى الشمس يوم القيامة حر عشر سنين ، ثم تدنو من جماجم الناس فيعرقون حتى يرشح العرق فى الأرض قامة ، ثم يرتفع الرجل حتى يقول عقى عقى » وفى رواية النضر بن أنس « لغم ما هم فيه والخلق ملجمون بالعرق ، فأما المؤمن فهو عليه كالزكمة ، وأما الكافر فيغشاه الموت » وفى حديث عبادة بن الصامت رفعه « إني لسيد الناس يوم القيامة بغير فخر ، وما من الناس إلا من هو تحت لوائى ينتظر الفرج ، وإن معى لواء الحمد » ووقع فى رواية هشام وسعيد وهمام « يجتمع المؤمنون فيقولون » وتبين من رواية النضر بن أنس أن التعبير بالناس ، أرجح لكن الذى يطلب الشفاعة هم المؤمنون .

**قوله ( فيقولون لو استشفعنا )** في رواية مسلم « فيلهمون ذلك » وفي لفظ « فيهزمون بذلك » ، وفي رواية همام « حتى يهتوا بذلك » .

**قوله ( على رنا )** في رواية هشام وسعيد « إلى رنا » وتوجه بأنه ضمن معنى استشفعنا سعى لأن الاستشفاع طلب الشفاعة وهي انضمام الأدنى إلى الأعلى ليستعين به على ما يرويه . وفي حديث حذيفة وأبى هريرة معا « يجمع الله الناس يوم القيامة ، فيقوم المؤمنون حتى تنزل لهم الجنة فيأتون آدم » و« حتى » غاية لقيامهم المذكور . ويؤخذ منه أن طلبهم الشفاعة يقع حين تنزل لهم الجنة . ووقع في أول حديث أبى نضرة عن أبى سعيد في مسلم رفعه « أنا أول من تنشق عنه الأرض » الحديث وفيه « فيفرع الناس ثلاث فزعات ، فيأتون آدم » الحديث قال القرطبي « كأن ذلك يقع إذا جرى بجهم ، فإذا زفرت فزع الناس حينئذ وجثوا على ركبهم » .

**قوله ( حتى يريحنا )** في رواية مسلم « فيريحنا » وفي حديث ابن مسعود عند ابن حبان « إن الرجل ليلجمه العرق يوم القيامة حتى يقول : يارب أرحني ولو إلى النار » وفي رواية ثابت عن أنس « يطول يوم القيامة على الناس ، فيقول بعضهم لبعض : انطلقوا بنا إلى آدم أبى البشر فليشفع لنا إلى رنا فليقبض بيننا » وفي حديث سلمان « فإذا رأوا ما هم فيه قال بعضهم لبعض : اتوا أباكم آدم » .

**قوله ( حتى يريحنا من مكاننا هذا )** في رواية ثابت « فليقبض بيننا » وفي رواية حذيفة وأبى هريرة فيقولون « يا أبانا استفتح لنا الجنة » .

**قوله ( فيأتون آدم )** في رواية شيبان « فينطلقون حتى يأتوا آدم فيقولون أنت الذى » في رواية مسلم « يا آدم أنت أبو البشر » وفي رواية همام وشيبان « أنت أبو البشر » وفي حديث أبى هريرة نحو رواية مسلم . وفي حديث حذيفة « فيقولون يا أبانا » .

**قوله ( خلقتك الله بيده ونفخ فيك من روحه )** زاد في رواية همام « وأسكنك جنته وعلمك أسماء كل شيء » وفي حديث أبى هريرة « وأمر الملائكة فسجدوا لك » وفي حديث أبى بكر « أنت أبو البشر وأنت اصطفاك الله » .

**قوله ( فاشفع لنا عند رنا )** في رواية مسلم « عند ربك » وكذا لشيبان في حديث أبى بكر وأبى هريرة اشفع لنا إلى ربك ، وزاد أبو هريرة « ألا ترى ما نحن فيه ، ألا ترى ما بلغنا » .

**قوله ( لست هناك )** قال عياض : قوله لست هناك كناية عن أن منزلته دون المنزلة المطلوبة قاله تواضعاً وإكباراً لما يسألونه ، قال : وقد يكون فيه إشارة إلى أن هذا المقام ليس لى بل لغيرى . قلت : وقد وقع في رواية معبد بن هلال « فيقول لست لها » وكذا في بقية المواضع ، وفي رواية حذيفة « لست بصاحب ذلك » وهو يؤيد الإشارة المذكورة .

**قوله ( ويذكر خطيئته )** زاد مسلم التى أصاب ، والراجع إلى الموصول محذوف تقديره أصابها ، زاد همام في روايته « أكله من الشجرة . وقد نهى عنها » وهو بنصب أكله بدل من قوله خطيئته وفي رواية هشام « فيذكر ذنبه فيستحي » وفي رواية ابن عباس « إني قد أخرجت بخطيئتي من الجنة » وفي رواية أبى نضرة عن أبى سعيد « وإني أذنبت ذنباً فأهبطت به إلى الأرض » وفي رواية حذيفة وأبى هريرة معاً « هل أخرجكم من الجنة إلا خطيئة أياكم »



آدم » وفي رواية ثابت عند سعيد بن منصور « إني أخطأت وأنا في الفردوس فإن يغفر لي اليوم حسبي » وفي حديث أنى هريرة « إن ربي غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ، وإنه نهاني عن الشجرة فعصيت ، نفسي نفسي نفسي ، اذهبوا إلى غيري » .

**قوله ( ائتوا نوحاً فيأتونه )** في رواية مسلم « ولكن ائتوا نوحاً أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض . فيأتون نوحاً » وفي رواية هشام « فإنه أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض » وفي حديث أنى بكر « انطلقوا إلى أبيكم بعد أبيكم ، إلى نوح ، ائتوا عبداً شاكراً » وفي حديث أنى هريرة « اذهبوا إلى نوح ، فيأتون نوحاً فيقولون : يا نوح أنت أول الرسل إلى أهل الأرض ، وقد سماك الله عبداً شكوراً » وفي حديث أنى بكر « فينطلقون إلى نوح فيقولون : يا نوح اشفع لنا إلى ربك ، فإن الله اصطفاك واستجاب لك في دعائك ولم يدع على الأرض من الكافرين دياراً » ويجمع بينهما بأن آدم سبق إلى وصفه بأنه أول رسول فخطبه أهل الموقف بذلك ، وقد استشكلت هذه الأولوية بأن آدم نبي مرسل وكذا شيث وإدريس وهم قبل نوح ، وقد تقدم الجواب عن ذلك في شرح حديث جابر « أعطيت خمساً » في كتاب التيمم وفيه « وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة » الحديث . ومحصل الأجوبة عن الإشكال المذكور أن الأولوية مقيدة بقوله « أهل الأرض » لأن آدم ومن ذكر معه لم يرسلوا إلى أهل الأرض ، وبشكل عليه حديث جابر ، ويجب أن بعثته إلى أهل الأرض باعتبار الواقع لصدق أنهم قومه بخلاف عموم بعثته نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لقومه ولغير قومه ، أو الأولوية مقيدة بكونه أهلك قومه ، أو أن الثلاثة كانوا أنبياء ولم يكونوا رسلاً ، وإلى هذا جنح ابن بطال في حق آدم ، وتعقبه عياض بما صححه ابن حبان من حديث أنى ذكر فإنه كالصريح في أنه كان مرسلأ ، وفيه التصريح بإنزال الصحف على شيث وهو من علامات الإرسال ، وأما إدريس فذهبت طائفة إلى أنه كان في بني إسرائيل وهو إلياس ، وقد ذكر ذلك في أحاديث الأنبياء . ومن الأجوبة أن رسالة آدم كانت إلى بنيه وهم موحدون ليعلمهم شريعته ، ونوح كانت رسالته إلى قوم كفار يدعوهم إلى التوحيد .

**قوله ( فيقول : لست هناك ، ويذكر خطيئته التي أصاب فيستحيى ربه منها )** في رواية هشام « ويذكر سؤال ربه ما ليس له به علم » وفي رواية شيبان « سؤال الله » وفي رواية معبد بن هلال مثل جواب آدم لكن قال « وإنه كانت لي دعوة دعوت بها على قومي » وفي حديث ابن عباس « فيقول ليس ذاك عندى » وفي حديث أنى هريرة « إني دعوت بدعوة أغرقت أهل الأرض » ويجمع بينه وبين الأول بأنه اعتذر بأمرين : أحدهما نهى الله تعالى له أن يسأل ما ليس له به علم فخشى أن تكون شفاعته لأهل الموقف من ذلك ، ثانيهما أن له دعوة واحدة محققة الإجابة وقد استوفاهها بدعائه على أهل الأرض فخشى أن يطلب فلا يجاب . وقال بعض الشراح : كان الله وعد نوحاً أن ينجي أهله ، فلما غرق ابنه ذكر لربه ما وعده فقبل له : المراد من أهلك من آمن وعمل صالحاً فخرج ابنك منهم ، فلا تسأل ما ليس لك به علم .

**( تنبيهان ) :** « الأول » سقط من حديث أنى حذيفة المقرون بأنى هريرة ذكر نوح ، فقال في قصة آدم : اذهبوا إلى ابني إبراهيم . وكذا سقط من حديث ابن عمر ، والعمدة على من حفظ . « الثاني » ذكر أبو حامد الغزالي في كشف علوم الآخرة أن بين إتيان أهل الموقف آدم وإتيانهم نوحاً ألف سنة ، وكذا بين كل نبي ونبي إلى نبينا صلى الله عليه وسلم ولم أقف لذلك على أصل ، ولقد أكثر في هذا الكتاب من إيراد أحاديث لا أصول لها فلا يغتر بشيء منها .

**قوله ( اتوا إبراهيم )** في رواية مسلم « ولكن اتوا إبراهيم الذي اتخذ الله خليلاً » وفي رواية معبد بن هلال « ولكن عليكم بإبراهيم فهو خليل الله » .

**قوله ( فيأتونه )** في رواية مسلم « فيأتون إبراهيم » زاد أبو هريرة في حديثه فيقولون : يا إبراهيم أنت نبي الله وخليله من أهل الأرض ، قم اشفع لنا إلى ربك « وذكر مثل ما لآدم قولاً وجواباً إلا أنه قال « قد كنت كذبت ثلاث كذبات » وذكرهن .

**قوله ( فيقول لست هناكم ، ويذكر خطيئته )** زاد مسلم « التي أصاب فيستحيى ربه منها » وفي حديث أبي بكر « ليس ذاكم عندي » وفي رواية همام « إني كنت كذبت ثلاث كذبات » زاد شيبان في روايته « قوله إني سقيم » وقوله فعله كبيرهم هذا ، وقوله لامراته أخبره أني أخوك « وفي رواية أبي نضرة عن أبي سعيد « فيقول إني كذبت ثلاث كذبات ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما منها كذبة إلا ما حل بها عن دين الله » وما حل بمهملة بمعنى جادل وزنه ومعناه . ووقع في رواية حذيفة المقرونة « لست بصاحب ذاك ، إنما كنت خليلاً من وراء وراء » وضبط بفتح الهمزة وبضمها ، واختلف الترجيح فيها . قال النووي : أشهرهما الفتح بلا تنوين ويجوز بناؤها على الضم ، وصوبه أبو البقاء والكندي ، وصوب ابن دحية الفتح على أن الكلمة مركبة مثل شذر مذر ، وإن ورد منصوباً منوناً جاز ، ومعناه لم أكن في التقريب والإدلال بمنزلة الحبيب . قال صاحب التحرير : كلمة تقال على سبيل التواضع ، أي لست في تلك الدرجة . قال : وقد وقع لي فيه معنى مليح وهو أن الفضل الذي أعطيته كان بسفارة جبريل ، ولكن اتوا موسى الذي كلمه الله بلا واسطة ، وكرر وراء إشارة إلى نبينا صلى الله عليه وسلم لأنه حصلت له الرؤية والسماع بلا واسطة ، فكأنه قال أنا من وراء موسى الذي هو من وراء محمد ، قال البيضاوي : الحق أن الكلمات الثلاث إنما كانت من معارضض الكلام ، لكن لما كانت صورتها صورة الكذب أشفق منها استصغاراً لنفسه عن الشفاعة مع وقوعها ، لأن من كان أعرف بالله وأقرب إليه منزلة كان أعظم خوفاً .

**قوله ( اتوا موسى الذي كلمه الله )** في رواية مسلم « ولكن اتوا موسى » زاد « وأعطاه التوراة » وكذا في رواية هشام وغيره ، وفي رواية معبد بن هلال « ولكن عليكم بموسى فهو كلم الله » وفي رواية الإسماعيلي « عبداً أعطاه الله التوراة وكلمه تكليماً » زاد همام في روايته « وقربه نبياً » وفي رواية حذيفة المقرونة « اعملوا إلى موسى » .

**قوله ( فيأتونه )** في رواية مسلم « فيأتون موسى فيقول » وفي حديث أبي هريرة « فيقولون يا موسى أنت رسول الله فصلك الله برسالاته وكلامه على الناس ، اشفع لنا ، فذكر مثل آدم قولاً وجواباً لكنه قال : « إني قتلت نفساً لم أؤمر بقتلها » .

**قوله ( فيقول لست هناكم )** زاد مسلم « فيذكر خطيئته التي أصاب قتل النفس » وللإسماعيلي « فيستحيى ربه منها » وفي رواية ثابت عند سعيد بن منصور إني قتلت نفساً بغير نفس ، وإن يغفر لي اليوم حسبي « وفي حديث أبي هريرة « إني قتلت نفساً لم أؤمر بقتلها » وذكر مثل ما في آدم .

**قوله ( اتوا عيسى )** زاد مسلم « روح الله وكلمته » وفي رواية هشام « عبد الله ورسوله وكلمته وروحه » وفي حديث أبي بكر « فإنه كان يرى الأكمة والأبرص ويحيى الموتى » .

**قوله ( فيأتونه )** في رواية مسلم « فيأتون عيسى فيقول : لست هناكم » وفي حديث أبي هريرة « فيقولون : يا عيسى أنت رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه وكلمت الناس في المهد صبيّاً ، اشفع لنا إلى ربك ، ألا ترى إلى ما

نحن فيه ؟ مثل آدم قولاً وجواباً لكن قال : ولم يذكر ذنباً « لكن وقع في رواية الترمذى من حديث أبى نضرة عن أبى سعيد « إني عبدت من دون الله » وفي رواية أحمد والنسائي من حديث ابن عباس « إني اتخذت إلهاً من دون الله » وفي رواية ثابت عند سعيد بن منصور نحوه وزاد « وإن يغفر لي اليوم حسبي » .

**قوله ( اتوا محمداً صلى الله عليه وسلم فقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر )** في رواية مسلم « عبد غفر له الخ » زاد ثابت « من ذنبه » وفي رواية هشام « غفر الله له » وفي رواية معتمر « انطلقوا إلى من جاء اليوم مغفوراً له ليس عليه ذنب » وفي رواية ثابت أيضاً « خاتم النبيين قد حضر اليوم ، أرايتم لو كان متاع في وعاء قد ختم عليه أكان يقدر على ما في الوعاء حتى يفض الخاتم » وعند سعيد بن منصور من هذا الوجه « فيرجعون إلى آدم فيقول أرايتم الخ » وفي حديث أبى بكر « ولكن انطلقوا إلى سيد ولد آدم فإنه أول من تنشق عنه الأرض » قال عياض : اختلفوا في تأويل قوله تعالى ﴿ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ﴾ فقيل : المتقدم ما قبل النبوة والتأخر العصمة . وقيل : ما وقع عن سهو أو تأويل . وقيل : المتقدم ذنب آدم والتأخر ذنب أمته ، وقيل : المعنى أنه مغفور له غير مؤاخذ لو وقع ، وقيل غير ذلك . قلت : واللائق بهذا المقام القول الرابع ، وأما الثالث فلا يتأتى هنا ، ويستفاد من قول عيسى في حق نبينا هذا ومن قول موسى فيما تقدم « إني قتلت نفساً بغير نفسي وإن يغفر لي اليوم حسبي » مع أن الله قد غفر له بنص القرآن ، التفرقة بين من وقع منه شيء ومن لم يقع شيء أصلاً ، فإن موسى عليه السلام مع وقوع المغفرة له لم يرتفع إشفاقه من المؤاخذة بذلك ورأى في نفسه تقصيراً عن مقام الشفاعة مع وجود ما صدر منه ، بخلاف نبينا صلى الله عليه وسلم في ذلك كله ، ومن ثم احتج عيسى بأنه صاحب الشفاعة لأنه قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر بمعنى أن الله أخبر أنه لا يؤاخذه بذنب لو وقع منه ، وهذا من النفائس التي فتح الله بها في فتح الباري فله الحمد .

**قوله ( فيأتوني )** في رواية النضر بن أنس عن أبيه « حدثني نبي الله صلى الله عليه وسلم قال : إني لثائم أنتظر أمتي تعبر الصراط إذ جاء عيسى فقال : يا محمد هذه الأنبياء قد جاءتك يسألون لتدعو الله أن يفرق جمع الأمم إلى حيث يشاء لغم ما هم فيه » فأفادت هذه الرواية تعيين موقف النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ ، وأن هذا الذي وصف من كلام أهل الموقف كله يقع عند نصب الصراط بعد تساقط الكفار في النار كما سيأتي بيانه قريباً ، وأن عيسى عليه السلام هو الذي يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن الأنبياء جميعاً يسألونه في ذلك . وقد أخرج الترمذى وغيره من حديث أبى بن كعب في نزول القرآن على سبعة أحرف وفيه « وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلئى فيه الخلق حتى إبراهيم عليه السلام » ووقع في رواية معبد بن هلال « فيأتوني فأقول : أنا لها أنا لها » زاد عقبه بن عامر عند ابن المبارك في الزهد « فيأذن الله لي فأقوم ، فيثور من مجلسي أطيب ريح شمها أحد » وفي حديث سلمان بن أبى بكر بن أبى شيبة « يأتون محمداً فيقولون : يا نبي الله أنت الذي فتح الله بك وختم ، وغفر لك ما تقدم وما تأخر ، وجئت في هذا اليوم آمناً وترى ما نحن فيه ، فقم فاشفع لنا إلى ربنا . فيقول : أنا صاحبكم ، فيجوش الناس حتى ينتهي إلى باب الجنة » وفي رواية معتمر « فيقول : أنا صاحبها » .

**قوله ( فأستأذن )** في رواية هشام « فأنتطلق حتى أستأذن » .

**قوله ( علي ربي )** زاد همام « في داره فيؤذن لي » قال عياض : أى في الشفاعة . وتعقب بأن ظاهر ما تقدم أن استئذانه الأول والإذن له إنما هو في دخول الدار وهي الجنة ، وأضيفت إلى الله تعالى إضافة تشریف ، ومنه ﴿ والله يدعو إلى دار السلام ﴾ على القول بأن المراد بالسلام هنا الاسم العظيم وهو من أسماء الله تعالى ، قيل

الحكمة في انتقال النبي صلى الله عليه وسلم من مكانه إلى دار السلام أن أرض الموقف لما كانت مقام عرض وحساب كانت مكان مخافة وإشفاق ، ومقام الشافع يناسب أن يكون في مكان إكرام ، ومن ثم يستحب أن يتحرى للدعاء المكان الشريف لأن الدعاء فيه أقرب للإجابة . قلت : وتقدم في بعض طرقه أن من جملة سؤال أهل الموقف استفتاح باب الجنة . وقد ثبت في صحيح مسلم أنه أول من يستفتح باب الجنة ، وفي رواية على بن زيد عن أنس عند الترمذي « فأخذ حلقة باب الجنة فأقعقعها فيقال : من هذا ؟ فأقول : محمد ، فيفتحون لي ويرحبون ، فأخر ساجداً » وفي رواية ثابت عن أنس عند مسلم « فيقول الخازن : من ؟ فأقول : محمد ، فيقول : بك أمرت أن لا أفتح لأحد قبلك » وله من رواية المختار بن فلفل عن أنس رفعه « أنا أول من يقرع باب الجنة » وفي رواية قتادة عن أنس « أتى باب الجنة فأستفتح فيقال : من هذا ؟ فأقول : محمد ، فيقال : مرحباً بمحمد » وفي حديث سلمان « فأخذ بحلقة الباب وهي من ذهب فيقرع الباب فيقال : من هذا ؟ فيقول : محمد ، فيفتح له حتى يقوم بين يدي الله فيستأذن في السجود فيؤذن له » وفي حديث أبي بكر الصديق « فيأتي جبريل ربه فيقول ائذن له » .

**قوله ( فإذا رأيته وقعت له ساجداً )** في رواية أبي بكر « فأتى تحت العرش فأقع ساجداً لربي » وفي رواية لابن حبان من طريق ثوبان عن أنس « فيتجلى له الرب ولا يتجلى لشيء قبله » وفي حديث أبي بن كعب عند أبي يعلى رفعه « يعرفني الله نفسه ، فأسجد له سجدة يرضى بها عني ، ثم أمتدحه بمدحة يرضى بها عني » .

**قوله ( فيدعني ما شاء الله )** زاد مسلم « أن يدعني » وكذا في رواية هشام ، وفي حديث عبادة بن الصامت « فإذا رأيت ربي خرت له ساجداً شاكراً له » وفي رواية معبد بن هلال « فأقوم بين يديه فيلهمني محامداً لا أقدر عليها الآن فأحمده بتلك المحامد ، ثم أختر له ساجداً » وفي حديث أبي بكر الصديق « فينطلق إليه جبريل فيخبر ساجداً قدر جمعة » .

**قوله ( ثم يقال لي ارفع رأسك )** في رواية مسلم « فيقال يا محمد » وكذا في أكثر الروايات ، وفي رواية النضر ابن أنس « فأوحى الله إلى جبريل أن اذهب إلى محمد فقل له ارفع رأسك » فعلى هذا فالمعنى يقول لي على لسان جبريل .

**قوله ( وسل تعطه وقل يسمع واشفع تشفع )** في رواية مسلم بغير واو ، وسقط من أكثر الروايات « وقل يسمع » ووقع في حديث أبي بكر « فيرفع رأسه فإذا نظر إلى ربه خر ساجداً قدر جمعة » وفي حديث سلمان « فينادي يا محمد ارفع رأسك وسل تعط واشفع تشفع وادع تجب » .

**قوله ( فأرفع رأسي فأحمد ربي بتحميد يعلمني )** وفي رواية هشام « يعلمني » وفي رواية ثابت « بمحامد لم يحمده بها أحد قبلي ، ولا يحمده بها أحد بعدي » وفي حديث سلمان « فيفتح الله له من الثناء والتحميد والتمجيد ما لم يفتح لأحد من الخلائق » وكأنه صلى الله عليه وسلم يلهم التحميد قبل سجوده وبعده ، وفيه « ويكون في كل مكان ما يليق به » وقد ورد ما لعله يفسر به بعض ذلك لا جميعه ، ففي التيسار ومصنف عبد الرزاق ومعجم الطبراني من حديث حذيفة رفعه قال « يجمع الناس في صعيد واحد فيقال : يا محمد ، فأقول : لبيك وسعديك والخير في يديك والمهدي من هديت وعبدك بين يديك وبك وإليك تباركت وتعاليت سبحانك لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك » زاد عبد الرزاق « سبحانك رب البيت » فذلك قوله ﴿ عسى أن يعثلك ربك مقاماً محموداً ﴾ قال ابن منده في كتاب الإيمان : هذا حديث مجمع على صحة إسناده وثقة رواته .

**قوله ( ثم أشفع )** في رواية معبد بن هلال « فأقول رب أمتي أمتي أمتي » وفي حديث أبي هريرة نحوه .

**قوله ( فيحد لي حداً )** يبين لي في كل طور من أطوار الشفاعة حداً أقف عنده فلا أتعداه ، مثل أن يقول شفعتك فيمن أدخل بالجماعة ثم فيمن أدخل بالصلاة ثم فيمن شرب الخمر ثم فيمن زنى وعلى هذا الأسلوب ، كذا حكاه الطيبي ، والذي يدل عليه سياق الأخبار أن المراد به تفضيل مراتب الخرجين في الأعمال الصالحة كما وقع عند أحمد عن يحيى القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في هذا الحديث بعينه وسأنبه عليه في آخره ، وكما تقدم في رواية هشام عن قتادة عن أنس في كتاب الإيمان بلفظ « يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة » وفي رواية ثابت عند أحمد « فأقول : أي رب أمتي أمتي ، فيقول : أخرج من كان في قلبه مثقال شعيرة » ثم ذكر نحوه ما تقدم وقال « مثقال ذرة » ثم قال « مثقال حبة من خردل » ولم يذكر بقية الحديث . ووقع في طريق النضر بن أنس قال « فشفعت في أمتي أن أخرج من كل تسعة وتسعين إنساناً واحداً ، فما زلت أتردد على ربي لا أقوم منه مقاماً إلا شفعت » وفي حديث سلمان « فيشفع في كل من كان في قلبه مثقال حبة من حنطة ثم شعيرة ثم حبة من خردل فذلك المقام المحمود » وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من هذا في شرح الحديث الثالث عشر ، وبأني مبسوطاً في شرح حديث الباب الذي يليه .

**قوله ( ثم أخرجهم من النار )** قال الداودي : كأن راوى هذا الحديث ركب شيئاً على غير أصله وذلك أن في أول الحديث ذكر الشفاعة في الإراحة من كرب الموقف ، وفي آخره ذكر الشفاعة في الإخراج من النار ، يعني وذلك إنما يكون بعد التحول من الموقف والمرور على الصراط وسقوط من يسقط في تلك الحالة في النار ، ثم يقع بعد ذلك الشفاعة في الإخراج . وهو إشكال قوى ، وقد أجاب عنه عياض وتبعه النووي وغيره بأنه قد وقع في حديث حذيفة المقرون بحديث أبي هريرة بعد قوله « فيأتون محمداً فيقوم ويؤذن له » أي في الشفاعة « وترسل الأمانة والرحم فيقومان جنبى الصراط يميناً وشمالاً فيمر أولكم كالبرق » الحديث . قال عياض : فهذا يتصل الكلام ، لأن الشفاعة التي لجأ الناس إليه فيها هي الإراحة من كرب الموقف ، ثم تحيى الشفاعة في الإخراج ، وقد وقع في حديث أبي هريرة — يعني الآتي في الباب الذي يليه بعد ذكر الجمع في الموقف — الأمر باتباع كل أمة ما كانت تعبد ، ثم تمييز المنافقين من المؤمنين ، ثم حلول الشفاعة بعد وضع الصراط والمرور عليه ، فكان الأمر باتباع كل أمة ما كانت تعبد هو أول فصل القضاء والإراحة من كرب الموقف ، قال : وبهذا تجتمع متون الأحاديث وتترتب معانيها . قلت : فكأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، وسيأتي بقیته في شرح حديث الباب الذي يليه وفيه « حتى يحییء الرجل فلا يستطيع السير إلا زحفاً وفي جانبى الصراط كلاليب مأمورة بأخذ من أمرت به ، فمخدوش ناج ومكدوش في النار » فظهر منه أنه صلى الله عليه وسلم أول ما يشفع ليقضى بين الخلق ، وأن الشفاعة فيمن يخرج من النار ممن سقط تقع بعد ذلك ، وقد وقع ذلك صريحاً في حديث ابن عمر اختصر في سياقه الحديث الذي ساقه أنس وأبو هريرة مطولاً . وقد تقدم في كتاب الزكاة من طريق حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه بلفظ « إن الشمس تدنو حتى يبلغ العرق نصف الأذن ، فبينما هم كذلك استغاثوا بإدم ثم بموسى ثم بمحمد فيشفع ليقضى بين الخلق ، فيمشى حتى يأخذ بحلقة الباب ، فيومئذ يبعثه الله مقاماً محموداً يحمد به أهل الجمع كلهم » ووقع في حديث أبي بن كعب عند أبي يعلى « ثم أمتدحه بمدحة يرضى بها عنى ، ثم يؤذن لي في الكلام ، ثم تمر أمتي على الصراط وهو منصوب بين ظهراى جهنم فيمرون » وفي حديث ابن عباس من رواية عبد الله بن الحارث عنه عند أحمد « فيقول عز وجل : يا محمد ما تريد أن أصنع في أمتك ؟ فأقول : يا رب عجل حسابهم » وفي رواية عن ابن عباس عند أحمد وأبي يعلى « فأقول أنا لها ، حتى يأذن الله لمن يشاء

ويرضى ، فإذا أراد الله أن يفرغ من خلقه نادى مناد : أين محمد وأمة « الحديث وسيأتى بيان ما يقع في الموقف قبل نصب الصراط في شرح حديث الباب الذى يليه . وتعرض الطيبى للجواب عن الإشكال بطريق آخر فقال : يجوز أن يراد بالنار الحبس والكرب والشدة التى كان أهل الموقف فيها من دنو الشمس إلى رعوسهم وكربهم بحرهما وسفعها حتى ألجمهم العرق ، وأن يراد بالخروج منها خلاصهم من تلك الحالة التى كانوا فيها . قلت : وهو احتمال بعيد ، إلا أن يقال إنه يقع إخراجان وقع ذكر أحدهما في حديث الباب على اختلاف طرقه والمراد به الخلاص من كرب الموقف ، والثانى في حديث الباب الذى يليه ويكون قوله فيه « فيقول من كان يعبد شيئاً فليتبعه » بعد تمام الخلاص من الموقف ونصب الصراط والإذن في المرور عليه ، ويقع الإخراج الثانى لمن يسقط في النار حال المرور فيتحداه ، وقد أشرت إلى الاحتمال المذكور في شرح حديث العرق في « باب قوله تعالى ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون » والعلم عند الله تعالى . وأجاب القرطبى عن أصل الإشكال بأن في قوله آخر حديث أنى زرعة عن أنى هريرة بعد قوله صلى الله عليه وسلم فأقول يا رب أمتى أمتى « فيقال أدخل من أمتك من الباب الأيمن من أبواب الجنة من لا حساب عليه ولا عذاب » قال : في هذا ما يدل على أن النبى صلى الله عليه وسلم يشفع فيما طلب من تعجيل الحساب ، فإنه لما أذن له في إدخال من لا حساب عليه دل على تأخير من عليه حساب ليحاسب ، ووقع في حديث الصور الطويل عند أنى يعلى « فأقول يارب وعدتنى الشفاعة فشفعنى في أهل الجنة يدخلون الجنة ، فيقول الله : وقد شفعتك فيهم وأذنت لهم في دخول الجنة » قلت : وفيه إشعار بأن العرض والميزان وتطايير الصحف يقع في هذا الموطن ، ثم ينادى المنادى : ليتبع كل أمة من كانت تعبد ، فيسقط الكفار في النار ، ثم يميز بين المؤمنين والمنافقين بالامتحان بالسجود عند كشف الساق ، ثم يؤذن في نصب الصراط والمرور عليه ، فيطفأ نور المنافقين فيسقطون في النار أيضاً ، ويمر المؤمنون عليه إلى الجنة ، فمن العصاة من يسقط ويوقف بعض من نجا عند القنطرة للمقاصصة بينهم ثم يدخلون الجنة ، وسيأتى تفصيل ذلك واضحاً في شرح حديث الباب الذى يليه إن شاء الله تعالى . ثم وقفت في تفسير يحيى بن سلام البصرى نزول مصر ثم إفريقية — وهو في طبقة يزيد بن هارون ، وقد ضعفه الدارقطنى ، وقال أبو حاتم الرازى صدوق ، وقال أبو زرعة ربما وهم ، وقال ابن عدى يكتب حديثه مع ضعفه — فنقل فيه عن الكلبي قال : إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار بقيت زمرة من آخر زمرة الجنة إذا خرج المؤمنون من الصراط بأعمالهم فيقول آخر زمرة من زمرة النار لهم وقد بلغت النار منهم كل مبلغ : أما نحن فقد أخذنا بما في قلوبنا من الشك والتكذيب ، فما نفعمكم أنتم توحيدكم ؟ قال فيصرخون عند ذلك يدعون ربهم ، فيسمعهم أهل الجنة فيأتون آدم ، فذكر الحديث في إتيانهم الأنبياء المذكورين قبل واحداً واحداً إلى محمد صلى الله عليه وسلم ، فينطلق فيأتى رب العزة فيسجد له حتى يأمره أن يرفع رأسه ثم يسأله ما تريد ؟ وهو أعلم به ، فيقول : رب أناس من عبادك أصحاب ذنوب لم يشركوا بك وأنت أعلم بهم ، فغيرهم أهل الشرك بعبادتهم إياك ، فيقول وعزنى لأخرجهم فيخرجهم قد احترقوا ، فينضج عليهم من الماء حتى يبتوا ثم يدخلون الجنة فيسمون الجهنميين ، فيغبطه عند ذلك الأولون والآخرون ، فذلك قوله ﴿ عسى أن يعثرك ربك مقاماً محموداً ﴾ . قلت : فهذا لو ثبت لرفع الإشكال لكن الكلبي ضعيف ، ومع ذلك لم يسنده ، ثم هو مخالف لصريح الأحاديث الصحيحة أن سؤال المؤمنين الأنبياء واحداً بعد واحد إنما يقع في الموقف قبل دخول المؤمنين الجنة والله أعلم . وقد تمسك بعض المبتدعة من المرجئة بالاحتمال المذكور في دعواه أن أحداً من الموحدين لا يدخل النار أصلاً ، وإنما المراد بما جاء من أن النار تسفعهم أو تلفحهم ، وما جاء في الإخراج من النار جميعه محمول على ما يقع لهم من الكرب في الموقف ، وهو تمسك باطل ، وأقوى ما يرد به عليه ما تقدم في

الزكاة من حديث أئى هريرة فى قصة مانع الزكاة واللفظ لمسلم « ما من صاحب إبل لا يؤدى حقها منها إلا إذا كان يوم القيامة بطح لها بقاع قرقر أوفر ما كانت تطؤه بأخفافها وتعضه بأفواهها فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، حتى يقضى بين العباد ، فىرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار » الحديث بطوله وفيه ذكر الذهب والفضة والبقر والغنم ، وهو دال على تعذيب من شاء الله من العصاة بالنار حقيقة زيادة على كرب الموقف . وورد فى سبب إخراج بقية الموحدين من النار ما تقدم أن الكفار يقولون لهم : ما أغنى عنكم قول لا إله إلا الله وأنتم معنا ، فيغضب الله لهم فيخرجهم . وهو مما يرد به على المبتدعة المذكورين . وسأذكره فى شرح حديث الباب الذى يليه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( ثم أعود فأقع ساجداً مثله فى الثالثة أو الرابعة )** فى رواية هشام « فأحد لهم حداً فأدخلهم الجنة ، ثم أرجع ثانياً فاستأذن » إلى أن قال « ثم أحد لهم حداً ثالثاً فأدخلهم الجنة ثم أرجع » هكذا فى أكثر الروايات . ووقع عند أحمد من رواية سعيد بن أئى عروبة عن قتادة « ثم أعود الرابعة فأقول : يا رب ما بقى إلا من حبسه القرآن » ولم يشك بل جزم بأن هذا القول يقع فى الرابعة . ووقع فى رواية معبد بن هلال عن أنس أن الحسن حدث معبداً بعد ذلك بقوله « فأقوم الرابعة » وفيه قول الله له « ليس ذلك لك » وأن الله يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وإن لم يعمل خيراً قط . فعلى هذا فقوله « حبسه القرآن » يتناول الكفار وبعض العصاة ممن ورد فى القرآن فى حقه التخليد ، ثم يخرج العصاة فى القبضه وتبقى الكفار ، ويكون المراد بالتخليد فى حق العصاة المذكورين البقاء فى النار بعد إخراج من تقدمهم .

**قوله ( حتى ما يلقى )** فى رواية الكشميهنى « ما بقى » وفى رواية هشام بعد الثالثة « حتى أرجع فأقول » .

**قوله ( إلا من حبسه القرآن ، وكان قتادة يقول عند هذا : أى وجب عليه الخلود )** فى رواية همام « إلا من حبسه القرآن أى وجب عليه الخلود » كذا أبهم قائل « أى وجب » وتبين من رواية أئى عوانة أنه قتادة أحد رواته . ووقع فى رواية هشام وسعيد « فأقول : ما بقى فى النار إلا من حبسه القرآن ووجب عليه الخلود » وسقط من رواية سعيد عند مسلم « ووجب عليه الخلود » وعنده من رواية هشام مثل ما ذكرت من رواية همام ، فتعين أن قوله « ووجب عليه الخلود » فى رواية هشام مدرج فى المرفوع لما تبين من رواية أئى عوانة أنها من قول قتادة فسر به قوله « من حبسه القرآن » أى من أخبر القرآن بأنه يخلد فى النار . ووقع فى رواية همام بعد قوله أى وجب عليه الخلود « وهو المقام المحمود الذى وعده الله » وفى رواية شيبان « إلا من حبسه القرآن ، يقول : وجب عليه الخلود ، وقال : عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً » وفى رواية سعيد عند أحمد بعد قوله إلا من حبسه القرآن « قال فحدثنا أنس بن مالك أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : فيخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان فى قلبه من الخير ما يزن شعيرة » الحديث وهو الذى فصله هشام من الحديث وسبق سياقه فى كتاب الإيمان مفرداً ، ووقع فى رواية معبد بن هلال بعد روايته عن أنس من روايته عن الحسن البصرى عن أنس قال « ثم أقوم الرابعة فأقول أى رب ائذن لى فىمن قال لا إله إلا الله ، فيقول لى ليس ذلك لك » فذكر بقية الحديث فى إخراجهم ، وقد تمسك به بعض المبتدعة فى دعواهم أن من دخل النار من العصاة لا يخرج منها لقوله تعالى ﴿ ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبداً ﴾ وأجاب أهل السنة بأنها نزلت فى الكفار ، وعلى تسليم أنها فى أعم من ذلك فقد ثبت تخصيص الموحدين بالإخراج ، ولعل التأييد فى حق من يتأخر بعد شفاعة الشافعين حتى يخرجوا بقبضة أرحم الراحمين كما سيأتى بيانه فى شرح حديث الباب الذى يليه ، فيكون التأييد

مؤقتاً ، وقال عياض : استدل بهذا الحديث من جوز الخطايا على الأنبياء كقول كل من ذكر فيه ما ذكر ، وأجاب عن أصل المسألة بأنه لا خلاف في عصمتهم من الكفر بعد النبوة وكذا قبلها على الصحيح ، وكذا القول في الكبيرة على التفصيل المذكور ، ويلتحق بها ما يزرى بفاعله من الصغائر ، وكذا القول في كل ما يقدح في الإبلاغ من جهة القول ، واختلفوا في الفعل فمنعه بعضهم حتى في النسيان ، وأجاز الجمهور السهو لكن لا يحصل التماضى ، واختلفوا فيما عدا ذلك كله من الصغائر فذهب جماعة من أهل النظر إلى عصمتهم منها مطلقاً ، وأولوا الأحاديث والآيات الواردة في ذلك بضروب من التأويل ، ومن جملة ذلك أن الصادر عنهم إما أن يكون بتأويل من بعضهم أو بسهو أو بإذن ، لكن خشوا أن لا يكون ذلك موافقاً لمقامهم فأشفقوا من المؤاخظة أو المعاتبة ، قال : وهذا أرجح المقالات ، وليس هو مذهب المعتزلة وإن قالوا بعصمتهم مطلقاً لأن منزعتهم في ذلك التكفير بالذنوب مطلقاً ولا يجوز على النبي الكفر ، ومنزعتنا أن أمة النبي مأمورة بالاعتداء به في أفعاله فلو جاز منه وقوع المعصية للزم الأمر بالشئ الواحد والنهي عنه في حالة واحدة وهو باطل . ثم قال عياض : وجميع ما ذكر في حديث الباب لا يخرج عما قلناه لأن أكل آدم من الشجرة كان عن سهو ، وطلب نوح نجاة ولده كان عن تأويل ، ومقالات إبراهيم كانت معارضة وأراد بها الخير ، وقتيل موسى كان كافراً كما تقدم بسط ذلك والله أعلم . وفيه جواز إطلاق الغضب على الله والمراد به ما يظهر من انتقامه ممن عصاه ، وما يشاهده أهل الموقف من الأحوال التي لم يكن مثالها ولا يكون ، كذا قرره النووي . وقال غيره المراد بالغضب لازمه وهو إرادة إيصال السوء للبعض ، وقول آدم ومن بعده « نفسى نفسى نفسى » أى نفسى هى التى تستحق أن يشفع لها ، لأن المبتدأ والخبر إذا كانا متحدين فالمراد به بعض اللوازم ، ويحتمل أن يكون أحدهما محذوفاً . وفيه تفضيل محمد صلى الله عليه وسلم على جميع الخلق لأن الرسل والأنبياء والملائكة أفضل ممن سواهم ، وقد ظهر فضله في هذا المقام عليهم ، قال القرطبي : ولو لم يكن في ذلك إلا الفرق بين من يقول نفسى نفسى وبين من يقول أمتى أمتى لكان كافياً ، وفيه تفضيل الأنبياء المذكورين فيه على من لم يذكر فيه لتأهلهم لذلك المقام العظيم دون من سواهم ، وقد قيل إنما اختص المذكورون بذلك لمزايا أخرى لا تتعلق بالتفضيل ، فآدم لكونه والد الجميع ، ونوح لكونه الأب الثاني ، وإبراهيم للأمر باتباع ملته ، وموسى لأنه أكثر الأنبياء تبعاً وعيسى لأنه أولى الناس بنبيينا محمد صلى الله عليه وسلم كما ثبت في الحديث الصحيح . ويحتمل أن يكونوا اختصوا بذلك لأنهم أصحاب شرائع عمل بها من بين من ذكر أولاً ومن بعده . وفي الحديث من الفوائد غير ما ذكر أن من طلب من كبير أمراً مهماً أن يقدم بين يدي سؤاله وصف المسئول بأحسن صفاته وأشرف مزاياه ليكون ذلك أدعى لإجابته لسؤاله ، وفيه أن المسئول إذا لم يقدر على تحصيل ما سئل يعتذر بما يقبل منه ويدل على من يظن أنه يكمل في القيام بذلك فالدال على الخير كفاعله ، وأنه يشئ على المدلول عليه بأوصافه المقتضية لأهليته ويكون أدعى لقبول عذره في الامتناع ، وفيه استعمال ظرف المكان في الزمان لقوله لست هناك لأن هنا ظرف مكان فاستعملت في ظرف الزمان لأن المعنى لست في ذلك المقام ، كذا قاله بعض الأئمة وفيه نظر ، وإنما هو ظرف مكان على بابه لكنه المعنوى لا الحسى ، مع أنه يمكن حمله على الحسى لما تقدم من أنه صلى الله عليه وسلم يباشر السؤال بعد أن يستأذن في دخول الجنة ، وعلى قول من يفسر المقام المحمود بالقعود على العرش يتحقق ذلك أيضاً . وفيه العمل بالعام قبل البحث عن المخصص أخذاً من قصة نوح في طلبه نجاة ابنه ، وقد يتمسك به من يرى بعكسه . وفيه أن الناس يوم القيامة يستصحبون حالهم في الدنيا من التوسل إلى الله تعالى في حوائجهم بأنبيائهم ، والباعث على ذلك الإلهام كما تقدم في صدر الحديث . وفيه أنهم يستشير بعضهم بعضاً ويجمعون على الشئ المطلوب وأنهم يغطى عنهم بعض ما علموه في الدنيا لأن في



السائلين من سمع هذا الحديث ومع ذلك فلا يستحضر أحد منهم أن ذلك المقام يختص به نبينا صلى الله عليه وسلم ، إذ لو استحضروا ذلك لسألوه من أول وهلة ولما احتاجوا إلى التردد من نبي إلى نبي ، ولعل الله تعالى أنساهم ذلك للحكمة التي تترتب عليه من إظهار فضل نبينا صلى الله عليه وسلم كما تقدم تقريره .

الحديث الثامن عشر حديث عمران بن حصين .

**قوله ( يحيى )** هو ابن سعيد القطان والحسن بن ذكوان هو أبو سلمة البصري تكلم فيه أحمد وابن معين وغيرهما لكنه ليس له في البخارى سوى هذا الحديث من رواية يحيى القطان عنه مع تعنته في الرجال ، ومع ذلك فهو متبعة ، وفي طبقة الحسين بن ذكوان وهو بضم الحاء وفتح السين وآخره نون بصرى أيضاً يعرف بالمعلم وبالمكتب وهو أوثق من أى سلمة ، وتقدم شرح حديث الباب في الحادى عشر .

الحديث التاسع عشر حديث أنس في قصة أم حارثة ، تقدم في الخامس من وجه آخر عن حميد عنه وفيه « ولقاب قوس أحدكم » وتقدم شرحه وفيه « ولو أن امرأة من نساء أهل الجنة اطلعت إلى الأرض » .

**قوله ( لأضاء ما بينهما )** وقع في حديث سعيد بن عامر الجمحي عند البراز بلفظ « تشرف على الأرض لذهب ضوء الشمس والقمر » .

**قوله ( ولماأت ما بينهما ريحاً )** أى طيبة ، وفي حديث سعيد بن عامر المذكور « لماأت الأرض ريح مسك » وفي حديث أبى سعيد عند أحمد وصححه ابن حبان « وإن أدنى لؤلؤة عليها لتضيء ما بين المشرق والمغرب » .

**قوله ( ولنضيفها )** بفتح النون وكسر الصاد المهملة بعدها تحتانية ثم فاء ، فسر في الحديث بالخمار بكسر المعجمة وتخفيف الميم ، وهذا التفسير من قتيبة فقد أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن إسماعيل بن جعفر بدونه ، وقال الأزهرى : النضيف الخمار ، ويقال أيضاً للخادم . قلت : والمراد هنا الأول جزماً . وقد وقع في رواية الطبراني « ولتاجها على رأسها » وحكى أبو عبيد الهروى أن النضيف المعجر بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم وهو ما تلويه المرأة على رأسها ، وقال الأزهرى : هو كالعصابة تلفها المرأة على استدارة رأسها ، واعتجر الرجل بعمامته لفها على رأسه ورد طرفها على وجهه وشيئاً منها تحت ذقنه ، وقيل المعجر ثوب تلبسه المرأة أصغر من الرداء ، ووقع في حديث ابن عباس عند ابن أبى الدنيا « ولو أخرجت نضيفها لكانت الشمس عند حسننها مثل الفتيلة من الشمس لا ضوء لها ، ولو أطلعت وجهها لأضاء حسننها ما بين السماء والأرض ، ولو أخرجت كفها لافتتن الخلائق بحسنها » .

الحديث العشرون حديث أبى هريرة من طريق الأعرج عنه .

**قوله ( لا يدخل أحد الجنة إلا أرى مقعده من النار )** وقع عند ابن ماجه بسند صحيح من طريق آخر عن أبى هريرة أن ذلك يقع عند المسألة في القبر وفيه « فيفرج له فرجه قبل النار فينظر إليها فيقال له : انظر إلى ما وقاق الله » وفي حديث أنس الماضى في أواخر الجنائز « فيقال انظر إلى مقعدك من النار » زاد أبو داود في روايته « هذا بيتك كان في النار ، ولكن الله عصمك ورحمك » وفي حديث أبى سعيد « كان هذا منزلك لو كفرت بربك » .

**قوله ( لو أساء ليزداد شكراً )** أى لو كان عمل عملاً سيئاً وهو الكفر فصار من أهل النار ، وقوله « ليزداد

شكراً « أى فرحاً ورضا ، فعبر عنه بلازمه ، لأن الراضى بالشئ يشكر من فعل له ذلك .

**قوله ( ولا يدخل النار أحد )** قدم فى رواية الكشميهنى الفاعل على المفعول ، وقوله « إلا أرى » بضم الهمزة وكسر الراء .

**قوله ( لو أحسن )** أى لو عمل عملاً حسناً وهو الإسلام .

**قوله ( ليكون عليه حسرة )** أى للزيادة فى تعذيبه ، ووقع عند ابن ماجه أيضاً وأحمد بسند صحيح عن أبى هريرة بلفظ « ما منكم من أحد إلا وله منزلان : منزل فى الجنة ، ومنزل فى النار . فإذا مات ودخل النار ورث أهل الجنة منزله » وذلك قوله تعالى ﴿ أولئك هم الوارثون ﴾ وقال جمهور المفسرين فى قوله تعالى ﴿ وقالوا الحمد لله الذى صدقنا وعده وأورثنا الأرض ﴾ الآية : المراد أرض الجنة التى كانت لأهل النار لو دخلوا الجنة ، وهو موافق لهذا الحديث ، وقيل المراد أرض الدنيا لأنها صارت خبزاً فأكلوها كما تقدم . وقال القرطبى : يحتمل أن يسمى الحصول فى الجنة وراثة من حيث اختصاصهم بذلك دون غيرهم ، فهو إرث بطريق الاستعارة والله أعلم .

الحديث الحادى والعشرون ، **قوله ( عن عمرو )** هو ابن أبى عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب ، وقد وقع لنا هذا الحديث فى نسخة إسماعيل بن جعفر حدثنا عمرو بن أبى عمرو ، وأخرجه أبو نعيم من طريق على ابن حجر عن إسماعيل ، وكذا تقدم فى العلم من رواية سليمان بن بلال عن عمرو بن أبى عمرو ، وقد تقدم أن اسم أبى عمرو والد عمرو ميسرة .

**قوله ( من أسعد الناس بشفاعتك )** لعل أبا هريرة سأل عن ذلك عند تحديثه صلى الله عليه وسلم بقوله « وأريد أن أختبئ دعوتى شفاعتاً لأمتى فى الآخرة » وقد تقدم سياقه وبيان ألفاظه فى أول كتاب الدعوات ، ومن طرقة « شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى » وتقدم شرح حديث الباب فى « باب الحرص على الحديث » من كتاب العلم . وقوله « من قال لا إله إلا الله خالصاً من قبل نفسه » بكسر القاف وفتح الموحدة أى قال ذلك باختياره ، ووقع فى رواية أحمد وصححه ابن حبان من طريق أخرى عن أبى هريرة نحو هذا الحديث وفيه « لقد ظننت أنك أول من يسألنى عن ذلك من أمتى ، وشفاعتى لمن شهد أن لا إله إلا الله مخلصاً يصدق قلبه لسانه ولسانه قلبه » والمراد بهذه الشفاعة المسئول عنها هنا بعض أنواع الشفاعة وهى التى يقول صلى الله عليه وسلم « أمتى أمتى ، فيقال له : أخرج من النار من فى قلبه وزن كذا من الإيمان » فأسعد الناس بهذه الشفاعة من يكون إيمانه أكمل ممن دونه ، وأما الشفاعة العظمى فى الإراحة من كرب الموقف فأسعد الناس بها من يسبق إلى الجنة ، وهم الذين يدخلونها بغير حساب ، ثم الذين يلونهم وهو من يدخلها بغير عذاب بعد أن يحاسب ويستحق العذاب ، ثم من يصيبه لفح من النار ولا يسقط . والحاصل أن فى قوله « أسعد » إشارة إلى اختلاف مراتبهم فى السبق إلى الدخول باختلاف مراتبهم فى الإخلاص ، ولذلك أكد به بقوله « من قلبه » مع أن الإخلاص محله القلب ، لكن إسناد الفعل إلى الجارحة أبلغ فى التأكيد ، وبهذا التقرير يظهر موقع قوله « أسعد » وأنها على بابها من التفضيل ، ولا حاجة إلى قول بعض الشراح الأسعد عنا بمعنى السعيد لكون الكل يشتركون فى شرطية الإخلاص ، لأننا نقول يشتركون فيه لكن مراتبهم فيه متفاوتة . وقال البيضاوى : يحتمل أن يكون المراد من ليس له عمل يستحق به الرحمة والإخلاص ، لأن احتياجه إلى الشفاعة أكثر وانتفاعه بها أوفى والله أعلم .

الحديث الثانى والعشرون ، **قوله ( جرير )** هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز ، وإبراهيم هو

النخعي ، وعبيدة بفتح أوله هو ابن عمرو ، وهذا السند كله كوفيون .

**قوله ( إني لأعلم آخر أهل النار خروجاً منها وآخر أهل الجنة دخولاً فيها )** قال عياض : جاء نحو هذا في آخر من يجوز على الصراط يعني كما يأتي في آخر الباب الذي يليه قال : فيحتمل أنهما اثنان إما شخصان وإما نوعان أو جنسان ، وعبر فيه بالواحد عن الجماعة لاشتراكهم في الحكم الذي كان سبب ذلك ، ويحتمل أن يكون الخروج هنا بمعنى الورد وهو الجواز على الصراط فيتحد المعنى إما في شخص واحد أو أكثر . قلت : وقع عند مسلم من رواية أنس عن ابن مسعود ما يقوى الاحتمال الثاني ولفظه « آخر من يدخل الجنة رجل فهو يمشی مرة ويكبو مرة وتسفحه النار مرة ، فإذا ما جاوزها التفت إليها فقال : تبارك الذي نجاني منك » وعند الحاكم من طريق مسروق عن ابن مسعود ما يقتضي الجمع .

**قوله ( حبوا )** بمهملة وموحدة أى زحفاً وزنه ومعناه . ووقع بلفظ « زحفاً » في رواية الأعمش عن إبراهيم عند مسلم .

**قوله ( فإن لك مثل الدنيا وعشرة أمثالها أو إن لك مثل عشرة أمثال الدنيا )** وفي رواية الأعمش « فيقال له أتذكر الزمان الذي كنت فيه — أى الدنيا — فيقول : نعم ، فيقال له : تمن ، فيتمنى » .

**قوله ( أتسخر مني أو تضحك مني )** وفي رواية الأعمش « أتسخر مني » ولم يشك ، وكذا لمسلم من رواية منصور ، وله من رواية أنس عن ابن مسعود « أتستهزئ مني وأنت رب العالمين » وقال المازري : هذا مشكل ، وتفسير الضحك بالرضا لا يتأتى هنا ، ولكن لما كانت عادة المستهزئ أن يضحك من الذي استهزأ به ذكر معه ، وأما نسبة السخرية إلى الله تعالى فهي على سبيل المقابلة وإن لم يذكره في الجانب الآخر لفظاً لكنه لما ذكر أنه عاهد مراراً وغدر حل فعله محل المستهزئ وظن أن في قول الله له « ادخل الجنة » وتردده إليها وظنه أنها ملأى نوعاً من السخرية به جزاء على فعله فسمى الجزاء على السخرية سخرية ، ونقل عياض عن بعضهم أن ألف أتسخر مني ألف النفي كهي في قوله تعالى ﴿ أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السَّفَهَاءُ مِنَّا ﴾ على أحد الأقوال ، قال : وهو كلام متهم لعل علم مكانه من ربه وبسطه له بالإعطاء . وجوز عياض أن الرجل قال ذلك وهو غير ضابط لما قال إذ وله عقله من السرور بما لم يخطر بباله ، ويؤيده أنه قال في بعض طرقه عند مسلم لما خلاص من النار « لقد أعطاني الله شيئاً ما أعطاه أحداً من الأولين والآخرين » وقال القرطبي في « المفهم » أكثرها في تأويله ، وأشبه ما قيل فيه أنه استخفجه الفرح وأدهشه فقال ذلك ، وقيل قال ذلك لكونه خاف أن يجازى على ما كان منه في الدنيا من التساهل في الطاعات وارتكاب المعاصي كفعل الساخرين ، فكأنه قال : أتجازيني على ما كان مني ؟ فهو كقوله سخر الله منهم وقوله الله يستهزئ بهم أى ينزل بهم جزاء سخرتهم واستهزائهم وسيأتى بيان الاختلاف في اسم هذا الرجل في آخر شرح حديث الباب الذي يليه .

**قوله ( ضحك حتى بدت نواجذه )** بنون وجيم وذال معجمة جمع ناجذ ، تقدم ضبطه في كتاب الصيام ، وفي رواية ابن مسعود « فضحك ابن مسعود فقالوا : مم تضحك ؟ فقال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك رب العالمين حين قال الرجل : أتستهزئ مني ؟ قال : لا أستهزئ منك ولكني على ما أشاء قادر » قال البيضاوي : نسبة الضحك إلى الله تعالى مجاز بمعنى الرضا ، وضحك النبي صلى الله عليه وسلم على حقيقته ، وضحك ابن مسعود على سبيل التأسى .

**قوله ( وكان يقال : ذلك أدنى أهل الجنة منزلة )** قال الكرماني : ليس هذا من تنمة كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو من كلام الراوى نقلاً عن الصحابة أو عن غيرهم من أهل العلم . قلت : قائل « وكان يقال » هو الراوى كما أشار إليه ، وأما قائل المقالة المذكورة فهو النبي صلى الله عليه وسلم ، ثبت ذلك في أول حديث أبي سعيد عند مسلم ولفظه « أدنى أهل الجنة منزلة رجل صرف الله وجهه عن النار » وساق القصة ، وفي رواية له من حديث المغيرة أن موسى عليه السلام سأل ربه عن ذلك ، ولمسلم أيضاً من طريق همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « أدنى مقعد أحدكم من الجنة أن يقال له تمن فيتمنى ويتمنى فيقال إن لك ما تمنيت ومثله معه » .

الحديث الثالث والعشرون ، **قوله ( عبد الملك )** هو ابن عمير ، ونوفل جد عبد الله بن الحارث هو ابن الحارث بن عبد المطلب ، والعباس هو ابن عبد المطلب وهو عم جد عبد الله بن الحارث الراوى عنه وللحارث بن نوفل ولأبيه صحبة ، ويقال إن لعبد الله رؤية ، وهو الذى كان يلقب به بموحدتين مفتوحتين الثانية ثقيلة ثم هاء تأنيث .

**قوله ( هل نفعت أبا طالب بشيء )** ؟ هكذا ثبت في جميع النسخ بحذف الجواب ، وهو اختصار من المصنف ، وقد رواه مسدد في مسنده بتمامه ، وقد تقدم في كتاب الأدب عن موسى بن إسماعيل عن أبي عوانة بالسند المذكور هنا بلفظ « فإنه كان يحوطك ويغضب لك » ، قال : نعم هو في ضحضاح من نار ، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار » ووقع في رواية المقدمة عن أبي عوانة عند الإسماعيل « الدركة » بزيادة هاء ، وقد تقدم شرح ما يتعلق بذلك في شرح الحديث الرابع عشر ، ومضى أيضاً في قصة أبي طالب في المبعث النبوى لمسدّد فيه سند آخر إلى عبد الملك بن عمير المذكور والله أعلم .

### باب الصراطُ جسرُ جهنم

[٦٥٧٣] ٦٣٤٥ - وحدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد وعطاء بن يزيد أن أباهريّة أخبرهما عن النبي صلى الله عليه ... ح. وحدثني محمود قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة قال : قال أناس : يا رسول الله ، هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال : « هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب ؟ » قالوا : لا يا رسول الله ، قال : « هل تضارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب ؟ » قالوا : لا يا رسول الله ، قال : « فإنكم ترونه يوم القيامة كذلك يجمع الله الناس فيقول : من كان يعبد شيئاً فليتبّعهُ . فليتبع من كان يعبد الشمس ، ويتبع من كان يعبد القمر ، ويتبع من كان يعبد الطواغيت ، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها ، فيأتيهم الله سبحانه في غير الصورة التي يعرفون فيقول : أنا ربكم . فيقولون : نعوذ بالله منك ، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا فإذا أتانا ربنا عرفناه ، فيأتيهم الله عز وجل في الصورة التي يعرفون فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت ربنا ، فيتبعونه ، ويضرب جسر جهنم » ، قال رسول الله صلى الله عليه : « فأكون أول من يجيز ، ودعاء الرسل يومئذ : اللهم سلّم سلّم ، وبه كلاليب مثل شك السعدان ، أما رأيتم شك السعدان ؟ » قالوا : نعم يا رسول الله ، قال : « فإنها مثل شك السعدان ، غير أنها لا يعلم قدر عظمها إلا الله ، فتخطف الناس بأعمالهم : منهم الموبق بعمله ، ومنهم الخردل ثم ينجو . حتى إذا فرغ الله من القضاء

بين عبادته ، وأراد أن يخرج من النار من أراد أن يخرج من كان يشهد أن لا إله إلا الله ، أمر الملائكة أن يخرجوهم فيعرفونهم بعلامة آثار السجود ، وحرم الله على النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود ، فيخرجونهم قد امتحشوا ، فيصب عليهم ماء يقال له : ماء الحياة ، فينبئون نبات الحبة في حميل السيل ، ويبقى رجل مقبل بوجهه على النار فيقول : يا رب قد قشبنى ريحها وأحرقني ذكاؤها ، فاصرف وجهي عن النار ، فلا يزال يدعو الله فيقول : لعلك إن أعطيتك أن تسألني غيره فيقول : لا وعزتك ، لا أسألك غيره ، فيصرف وجهه عن النار . ثم يقول بعد ذلك : يا رب ، قربني إلى باب الجنة ، فيقول : أليس قد زعمت أن لا تسألني غيره ؟ ويلك يا ابن آدم ما أغدرك . فلا يزال يدعو ، فيقول : لعلني إن أعطيتك ذلك تسألني غيره ، فيقول : لا وعزتك ، لا أسألك غيره ، فيعطي الله من عهود وميثاق أن لا يسأله غيره ، فيقربه إلى باب الجنة ، فإذا رأى ما فيها سكنت ما شاء الله أن يسكن ، ثم يقول : رب أدخلني الجنة . فيقول : أولست قد زعمت أن لا تسألني غيره . ويلك يا ابن آدم ما أغدرك . فيقول : يا رب لا تجعلني أشقى خلقك . فلا يزال يدعو حتى يضحك ، فإذا ضحك منه أذن له بالدخول فيها ، فإذا دخل فيها قيل له : تمن من كذا فيتمنى . ثم يقال له : تمن من كذا فيتمنى ، حتى تنقطع به الأماني ، فيقول : هذا لك ومثله معه ، قال أبو هريرة : وذلك الرجل آخر أهل الجنة دخولا ، قال : وأبوسعيد جالس مع أبي هريرة لا يغير عليه شيئا من حديثه حتى انتهى إلى قوله : « هذا لك ومثله معه » قال أبوسعيد : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « هذا لك وعشرة أمثاله » . قال أبو هريرة : حفظت « مثله معه » .

**قوله ( باب الصراط جسر جهنم )** أي الجسر المنصوب على جهنم لعبور المسلمين عليه إلى الجنة ، وهو بفتح الجيم ويجوز كسرهما ، وقد وقع في حديث الباب لفظ الجسر وفي رواية شعيب الماضية في « باب فضل السجود » بلفظ « ثم يضرب الصراط » فكأنه أشار في الترجمة إلى ذلك .

**قوله ( عن الزهري قال سعيد وعطاء بن يزيد أن أبا هريرة أخبرهما )** في رواية شعيب عن الزهري « أخبرني سعيد بن المسيب وعطاء بن يزيد الليثي » .

**قوله ( وحدثني محمود )** هو ابن غيلان ، وساقه هنا على لفظ معمر ، وليس في سنده ذكر سعيد ، وكذا يأتي في التوحيد من رواية إبراهيم بن سعيد عن الزهري ليس فيه ذكر سعيد ، ووقع في تفسير عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في قوله تعالى ﴿ يوم ندعو كل أناس بإمامهم ﴾ عن عطاء بن يزيد فذكر الحديث .

**قوله ( قال أناس يا رسول الله )** في رواية شعيب « إن الناس قالوا » ويأتي في التوحيد بلفظ « قلنا » . **قوله ( هل نرى يوم القيامة )** في التقييد بيوم القيامة إشارة إلى أن السؤال لم يقع عن الرؤية في الدنيا . وقد أخرج مسلم من حديث أبي أمامة « واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا » وسيأتي الكلام على الرؤية في كتاب التوحيد لأنه محل البحث فيه ، وقد وقع في رواية العلاء بن عبد الرحمن عند الترمذي أن هذا السؤال وقع على سبب . وذلك أنه ذكر الحشر والقول « لتتبع كل أمة ما كانت تعبد » وقول المسلمين « هذا مكاننا حتى نرى ربنا » قالوا وهل نراه « فذكره ، ومضى في الصلاة وغيرها ويأتي في التوحيد من رواية جرير قال « كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر إلى القمر ليلة البدر فقال : إنكم ستعرضون على ربكم فترونه كما ترون هذا القمر » الحديث مختصر ، ويحتمل أن يكون الكلام وقع عند سؤالهم المذكور .

**قوله ( هل تضارون )** بضم أوله وبالضاد المعجمة وتشديد الراء بصيغة المفاعلة من الضرر وأصله تضاررون بكسر الراء وبفتحها أى لا تضرون أحداً ولا يضركم بمنازعة ولا مجادلة ولا مضايقة ، وجاء بتخفيف الراء من الضر وهو لغة في الضر أى لا يخالف بعض بعضاً فيكذبه وينازعه فيضيره بذلك ، يقال ضاره يضره ، وقيل المعنى لا تضايقون أى لا تزارحون كما جاء في الرواية الأخرى « لا تضامون » بتشديد الميم مع فتح أوله ، وقيل المعنى لا يحجب بعضكم بعضاً عن الرؤية فيضر به ، وحكى الجوهري ضرني فلان إذا دنا مني دنواً شديداً ، قال ابن الأثير : فالمراد المضارة بازدحام . وقال النووي : أوله مضموم مثقلاً ومخففاً قال : وروى « تضامون » بالتشديد مع فتح أوله وهو بحذف إحدى التاءين وهو من الضم ، وبالتخفيف مع ضم أوله من الضيم والمراد المشقة والتعب ، قال وقال عياض : قال بعضهم في الذى بالراء والميم بفتح أوله والتشديد وأشار بذلك إلى أن الرواية بضم أوله مخففاً ومثقلاً وكله صحيح ظاهر المعنى ، ووقع في رواية البخارى « لا تضامون أو تضاهون » بالشك كما مضى في فضل صلاة الفجر ، ومعنى الذى بالهاء لا يشتبه عليكم ولا ترتابون فيه فيعارض بعضكم بعضاً ، ومعنى الضيم الغلبة على الحق والاستبداد به أى لا يظلم بعضكم بعضاً ، وتقدم في « باب فضل السجود » من رواية شعيب « هل تمارون » بضم أوله وتخفيف الراء أى تجادلون في ذلك أو يدخلكم فيه شك من المرية وهو الشك ، وجاء بفتح أوله وفتح الراء على حذف إحدى التاءين ، وفي رواية للبيهقى « تمارون » بإثباتهما .

**قوله ( ترونه كذلك )** المراد تشبيه الرؤية بالرؤية في الوضوح وزوال الشك ورفع المشقة والاختلاف وقال البيهقى سمعت الشيخ أبا الطيب الصعلوكي يقول « تضامون » بضم أوله وتشديد الميم يريد لا تجتمعون لرؤيته في جهة ولا ينضم بعضكم إلى بعض فإنه لا يرى في جهة ، ومعناه بفتح أوله لا تتضامون في رؤيته بالاجتماع في جهة ، وهو بغير تشديد من الضيم معناه لا تظلمون فيه برؤية بعضكم دون بعض فإنكم ترونه في جهاتكم كلها وهو متعال عن الجهة ، قال : والتشبيه برؤية القمر لتعيين الرؤية دون تشبيه المرئى سبحانه وتعالى ، وقال الزين بن المنير : إنما خص الشمس والقمر بالذكر مع أن رؤية السماء بغير سحاب أكبر آية وأعظم خلقاً من مجرد الشمس والقمر لما خصا به من عظيم النور والضياء بحيث صار التشبيه بهما فيمن يوصف بالجمال والكمال سائغاً شائعاً في الاستعمال . وقال ابن الأثير : قد يتخيل بعض الناس أن الكاف كاف التشبيه للمرئى وهو غلط ، وإنما هي كاف التشبيه للرؤية وهو فعل الرأى ومعناه أنه رؤية مزاح عنها الشك مثل رؤيتكم القمر . وقال الشيخ أبو محمد بن أبى جهرة : في الابتداء بذكر القمر قبل الشمس متابعة للخليل ، فكما أمر باتباعه في الملة اتبعه في الدليل ، فاستدل به الخليل على إثبات الوجدانية واستدل به الحبيب على إثبات الرؤية ، فاستدل كل منهما بمقتضى حاله لأن الخلقة تصح بمجرد الوجود والمحبة لا تقع غالباً إلا بالرؤية ، وفي عطف الشمس على القمر مع أن تحصيل الرؤية بذكره كاف لأن القمر لا يدرك وصفه الأعمى حساً بل تقليداً ، والشمس يدركها الأعمى حساً بوجود حرها إذا قابلها وقت الظهيرة مثلاً فحسّن التأكيد بها ، قال : والتمثيل واقع في تحقيق الرؤية لا في الكيفية ، لأن الشمس والقمر متحيزان والحق سبحانه منزّه عن ذلك . قلت : وليس في عطف الشمس على القمر إبطال لقول من قال في شرح حديث جرير : الحكمة في التمثيل بالقمر أنه تيسر رؤيته للرأى بغير تكلف ولا تحديق يضر بالبصر ، بخلاف الشمس ، فإنها حكمة الاختصار عليه ، ولا يمنع ذلك ورود ذكر الشمس بعده في وقت آخر ، فإن ثبت أن المجلس واحد خدش في ذلك ، ووقع في رواية العلاء بن عبد الرحمن « لا تمارون في رؤيته تلك الساعة ثم يتوارى » قال النووي : مذهب أهل السنة أن رؤية المؤمنين ربهم ممكنة وفتحها المبتدعة من

المعتزلة والخوارج ، وهو جهل منهم ، فقد تضافرت الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وسلف الأمة على إثباتها في الآخرة للمؤمنين ، وأجاب الأئمة عن اعتراضات المبتدعة بأجوبة مشهورة ، ولا يشترط في الرؤية تقابل الأشعة ولا مقابلة المرئ وإن جرت العادة بذلك فيما بين المخلوقين والله أعلم . واعترض ابن العربي على رواية العلاء وأنكر هذه الزيادة وزعم أن المراجعة الواقعة في حديث الباب تكون بين الناس وبين الواسطة لأنه لا يكلم الكفار ولا يروونه البتة ، وأما المؤمنون فلا يروونه إلا بعد دخول الجنة بالإجماع .

**قوله ( يجمع الله الناس )** في رواية شعيب « يحشر » وهو بمعنى الجمع ، وقوله في رواية شعيب « في مكان » زاد في رواية العلاء « في صعيد واحد » ومثله في رواية أنى زرة عن أنى هريرة بلفظ « يجمع الله يوم القيامة الأولين والآخرين في صعيد واحد فيسمعهم الداعي وينفذهم البصر » وقد تقدمت الإشارة إليه في شرح الحديث الطويل في الباب قبله ، قال النووي : الصعيد الأرض الواسعة المستوية ، وينفذهم بفتح أوله وسكون النون وضم الفاء بعدها ذال معجمة أى يخرجهم بمعجمة وقاف حتى يجزؤهم ، وقيل بالدال المهملة أى يستوعبهم ، قال أبو عبيدة : معناه ينفذهم بصر الرحمن حتى يأتى عليهم كلهم ، وقال غيره : المراد بصر الناظرين وهو أولى . وقال القرطبي المعنى أنهم يجمعون في مكان واحد بحيث لا يخفى منهم أحد بحيث لا يخفى منهم أحد لو دعاهم داع لسمعوه ولو نظر إليهم ناظر لأدركهم ، قال : ويحتمل أن يكون المراد بالداعي هنا من يدعوهم إلى العرض والحساب أقوله « يوم يدع الداع » وقد تقدم بيان حال الموقف في « باب الحشر » وزاد العلاء بن عبد الرحمن في روايته « فيطلع عليهم رب العالمين » قال ابن العربي : لم يزل الله مطلعاً على خلقه ، وإنما المراد إعلامه باطلاعه عليهم حيث وقع في حديث ابن مسعود عند البيهقي في البعث وأصله في النسائي « إذا حشر الناس قاموا أربعين عاماً شاحصة أبصارهم إلى السماء لا يكلمهم والشمس على رؤوسهم حتى يلجم العرق كل بر منهم وفاجر » ، ووقع في حديث أنى سعيد عند أحمد أنه « يخفف الوقوف عن المؤمن حتى يكون كصلاة مكتوبة » وسنده حسن ، ولأنى يعلى عن أنى هريرة « كنتلى الشمس للغروب إلى أن تغرب » وللطبراني من حديث عبد الله بن عمر « ويكون ذلك اليوم أقصر على المؤمن من ساعة من نهار » .

**قوله ( فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس ، ومن كان يعبد القمر القمر )** قال ابن أنى حمزة : في التنصيص على ذكر الشمس والقمر مع دخولهما فيمن عبد دون الله التنويه بذكرهما لعظم خلقهما ، وقع في حديث ابن مسعود « ثم ينادى مناد من السماء : أيها الناس أليس عدل من ربكم الذى خلقكم وصورك ورزقكم ثم توليتهم غيره أن يولى كل عبد منكم ما كان تولى ؟ قال فيقولون : بلى . ثم يقول : لتنتلق كل أمة إلى من كانت تعبد » وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن « ألا ليتبع كل إنسان ما كان يعبد » ووقع في رواية سهيل بن أنى صالح عن أبيه عن أنى هريرة في مسند الحميدى وصحيح ابن خزيمة وأصله مسلم بعد قوله إلا كما تضارون في رؤيته « فيلقى العبد فيقول ألم أكرمك وأزوجك وأسخر لك ؟ فيقول : بلى فيقول : أظننت أنك ملاق ؟ فيقول : لا . فيقول : إني أنساك كما نسيتنى » الحديث وفيه « ويلقى الثالث فيقول : آمنت بك وبكتابك وبرسولك وصليت وصمت ، فيقول : ألا نبعث عليك شاهداً ؟ فيختم على فيه وتنطق جوارحه وذلك المنافق . ثم ينادى مناد : ألا لتتبع كل أمة ما كانت تعبد » ،

**قوله ( ومن كان يعبد الطواغيت )** الطواغيت جمع طاغوت وهو الشيطان والصنم ويكون جمعاً ومفرداً ومذكراً ومؤنثاً ، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في تفسير سورة النساء ، وقال الطبري : الصواب عندي أنه كل

طاغ طغى على الله يعبد من دونه إما بقهر منه لمن عبد وإما بطاعة ممن عبد إنساناً كان أو شيطاناً أو حيواناً أو جماداً ، قال فاتباعهم لهم حينئذ باستمرارهم على الاعتقاد فيهم ، ويحتمل أن يتبعوهم بأن يساقوا إلى النار قهراً .  
 ووقع في حديث أنى سعيد الآتى في التوحيد « فيذهب أصحاب الصليب مع صليبيهم ، وأصحاب كل الأوثان مع أوثانهم ، وأصحاب كل آلهة مع آلهتهم » وفيه إشارة إلى أن كل من كان يعبد الشيطان ونحوه ممن يرضى بذلك أو الجماد والحيوان دالون في ذلك ، وأما من كان يعبد من لا يرضى بذلك كالملائكة والمسيح فلا ، لكن وقع في حديث ابن مسعود « فيتمثل لهم ما كانوا يعبدون فينطلقون » وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن « فيتمثل لصاحب الصليب صليبه ولصاحب التصاوير تصاويره » فأفادت هذه الزيادة تعميم من كان يعبد غير الله إلا من سيذكر من اليهود والنصارى فإنه يخص من عموم ذلك بدليله الآتى ذكره . وأما التعبير بالتمثيل فقال ابن العري : يحتمل أن يكون التمثيل تلبساً عليهم ، ويحتمل أن يكون التمثيل لمن لا يستحق التعذيب ، وأما من سواهم فيحضرون حقيقة لقوله تعالى ﴿ إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم ﴾ .

**قوله ( وتبقى هذه الأمة )** قال ابن أنى جمرة : يحتمل أن يكون المراد بالأمة أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يحمل على أعم من ذلك فيدخل فيه جميع أهل التوحيد حتى من الجن ، ويدل عليه ما في بقية الحديث أنه يبقى من كان يعبد الله من بر وفاجر . قلت : ويؤخذ أيضاً من قوله في بقية الحديث « فأكون أول من يميز » فإن فيه إشارة إلى أن الأنبياء بعده يميزون أمهم .

**قوله ( فيها منافقوها )** كذا للأكثر ، وفي رواية إبراهيم بن سعد « فيها شافعوها أو منافقوها شك إبراهيم » والأول المعتمد ، وزاد في حديث أنى سعيد « حتى يبقى من كان يعبد الله من بر وفاجر » . وغبرات أهل الكتاب بضم الغين المعجمة وتشديد الموحدة ، وفي رواية مسلم « وغير » وكلاهما جمع غابر ، أو الغبرات جمع وغبر جمع غابر ، ويجمع أيضاً على أغبار ، وغير الشيء بقيته ، وجاء بسكون الموحدة والمراد هنا من كان يوحد الله منهم . وصحفه بعضهم في مسلم بالتحثانية بلفظ التى بالاستثناء ، وجزم عياض وغيره بأنه وهم . قال ابن أنى جمرة : لم يذكر في الخبر مآل المذكورين ، لكن لما كان من المعلوم أن استقرار الطواغيت في النار علم بذلك أنهم معهم في النار كما قال تعالى ﴿ فأوردتهم النار ﴾ . قلت : وقد وقع في رواية سهيل التى أشرت إليها قريباً « فتتبع الشياطين الصليب أولياؤهم إلى جهنم » ووقع في حديث أنى سعيد من الزيادة « ثم يؤتى بجهنم كأنها سراب — بمهملة ثم موحدة — فيقال اليهود ما كنتم تعبدون » الحديث وفيه ذكر النصارى ، وفيه « فيتساقطون في جهنم حتى يبقى من كان يعبد الله من بر أو فاجر » وفي رواية هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عند ابن خزيمة وابن منده وأصله في مسلم « فلا يبقى أحد كان يعبد صنماً ولا وثناً ولا صورة إلا ذهبوا حتى يتساقطوا في النار » ، وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن « فيطرح منهم فيها فوج ويقال : هل امتلأت ؟ فتقول : هل من مزيد » الحديث ، وكان اليهود وكذا النصارى ممن كان لا يعبد الصليبان لما كانوا يدعون أنهم يعبدون الله تعالى تأخروا مع المسلمين ، فلما حققوا على عبادة من ذكر من الأنبياء أحققوا بأصحاب الأوثان . ويؤيده قوله تعالى ﴿ إن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدون فيها ﴾ الآية . فأما من كان متمسكاً بدينه الأصلي فخرج بمفهوم قوله ﴿ الذين كفروا ﴾ وعلى ما ذكر من حديث أنى سعيد يبقى أيضاً من كان يظهر الإيمان من مخلص ومنافق .

**قوله ( فتدعى اليهود )** قدموا بسبب تقدم ملتهم على ملة النصارى .

**قوله ( فيقال لهم )** لم أقف على تسمية قائل ذلك لهم ، والظاهر أنه الملك الموكل بذلك .



**قوله ( كنا نعبد عزيزاً ابن الله )** هذا فيه إشكال لأن المتصف بذلك بعض اليهود وأكثرهم ينكرون ذلك ، ويمكن أن يجاب بأن خصوص هذا الخطاب لمن كان متصفاً بذلك ومن عداهم يكون جوابهم ذكر من كفروا به كما وقع في النصارى فإن منهم من أجاب بالمسيح ابن الله مع أن فيهم من كان يزعمه يعبد الله وحده وهم الاتحاديون الذين قالوا إن الله هو المسيح بن مريم .

**قوله ( فيقال لهم كذبتم )** قال الكرمانى : التصديق والتكذيب لا يرجعان إلى الحكم الذى أشار إليه ، فإذا قيل جاء زيد بن عمرو بكذا فمن كذبه أنكر بجيئه بذلك الشيء لا أنه ابن عمرو ، وهنا لم ينكر عليهم أنهم عبدوا وإنما أنكر عليهم أن المسيح ابن الله ، قال : والجواب عن هذا أن فيه نفى اللازم وهو كونه ابن الله ليلزم نفى المزوم وهو عبادة ابن الله . قال ويجوز أن يكون الأول بحسب الظاهر وتحصل قرينة بحسب المقام تقتضى الرجوع إليهما جميعاً أو إلى المشار إليه فقط ، قال ابن بطال : فى هذا الحديث أن المنافقين يتأخرون مع المؤمنين رجاء أن ينفعهم ذلك بناء على ما كانوا يظهرونه فى الدنيا ، فظنوا أن ذلك يستمر لهم ، فميز الله تعالى المؤمنين بالغة والتحجيل إذ لا غرة للمنافق ولا تحجيل . قلت : قد ثبت أن الغرة والتحجيل خاص بالأمة المحمدية ، فالتحقيق أنهم فى هذا المقام يتميزون بعدم السجود وبإطفاء نورهم بعد أن حصل لهم ، ويحتمل أن يحصل لهم الغرة والتحجيل ثم يسلبان عند إطفاء النور . وقال القرطبى : ظن المنافقون أن تسترهم بالمؤمنين ينفعهم فى الآخرة كما كان ينفعهم فى الدنيا جهلاً منهم ، ويحتمل أن يكونوا حشروا معهم لما كانوا يظهرونه من الإسلام فاستمر ذلك حتى ميزهم الله تعالى منهم ، قال : ويحتمل أنهم لما سمعوا « لتتبع كل أمة من كانت تعبد » والمنافق لم يكن يعبد شيئاً بقى حائراً حتى ميز . قلت : هذا ضعيف لأنه يقتضى تخصيص ذلك بمنافق كان لا يعبد شيئاً ، وأكثر المنافقين كانوا يعبدون غير الله من وثن وغيره .

**قوله ( فيأتيهم الله فى غير الصورة التى يعرفون )** فى حديث أبى سعيد الآتى فى التوحيد « فى صورة غير صورته التى رأى فيها أول مرة » وفى رواية هشام بن سعد « ثم يتبدى لنا الله فى صورة غير صورته التى رأيناها فيها أول مرة » ويأتى فى حديث أبى سعيد من الزيادة « فيقال لهم : ما يحبسكم وقد ذهب الناس ؟ فيقولون : فارقناهم ونحن أحوج منا إليه اليوم ، وإنا سمعنا منادياً ينادى : ليلحق كل قوم ما كانوا يعبدون وإنا ننتظر ربنا » ووقع فى رواية مسلم هنا « فارقنا الناس فى الدنيا أفقر ما كنا إليهم ولم نصاحبهم » ورجح عياض رواية البخارى ، وقال غيره : الضمير لله والمعنى فارقنا الناس فى معبوداتهم ولم نصاحبهم ونحن اليوم أحوج لربنا ، أى إنا محتاجون إليه . وقال عياض : بل أحوج على بابها لأنهم كانوا محتاجين إليه فى الدنيا فهم فى الآخرة أحوج إليه . وقال النووي : إنكاره لرواية مسلم معترض ، بل معناه التضرع إلى الله فى كشف الشدة عنهم بأنهم لزموا طاعته وفارقوا فى الدنيا من زاغ عن طاعته من أقاربهم مع حاجتهم إليهم فى معاشهم ومصالح دنياهم ، كما جرى للمؤمنى الصحابة حين قاطعوا من أقاربهم من حاد الله ورسوله مع حاجتهم إليهم والاتفاق بهم ، وهذا ظاهر فى معنى الحديث لا شك فى حسنه ، وأما نسبة الإتيان إلى الله تعالى فقليل هو عبارة عن رؤيتهم إياه لأن العادة أن كل من غاب عن غيره لا يمكن رؤيته إلا بالحيى إليه فعبر عن الرؤية بالإتيان مجازاً ، وقيل الإتيان فعل من أفعال الله تعالى يجب الإيمان به مع تنزيهه سبحانه وتعالى عن سمات الحدوث . وقيل فيه حذف تقديره يأتيهم بعض ملائكة الله ، ورجحه عياض قال : ولعل هذا الملك جاءهم فى صورة أنكروها لما رأوا فيها من سمة الحدوث الظاهرة على الملك لأنه مخلوق ، قال : ويحتمل وجهاً رابعاً وهو أن المعنى يأتيهم الله بصورة — أى بصفة — تظهر لهم من الصور المخلوقة التى

لا تشبه صفة الإله ليختبرهم بذلك ، فإذا قال لهم هذا الملك أنا ربكم ورأوا عليه من علامة المخلوقين ما يعلمون به أنه ليس ربهم استعاذوا منه لذلك . انتهى . وقد وقع في رواية العلاء بن عبد الرحمن المشار إليها « فيطلع عليهم رب العالمين » وهو يقوى الاحتمال الأول ، قال : وأما قوله بعد ذلك « فيأتيهم الله في صورته التي يعرفونها » فالمراد بذلك الصفة ، والمعنى فيتجلى الله لهم بالصفة التي يعلمونها بها ، وإنما عرفوه بالصفة وإن لم تكن تقدمت لهم رؤيته لأنهم يرون حينئذ شيئاً لا يشبه المخلوقين ، وقد علموا أنه لا يشبه شيئاً من مخلوقاته فيعلمون أنه ربهم فيقولون : أنت ربنا ، وعبر عن الصفة بالصورة لمجانسة الكلام لتقدم ذكر الصورة . قال : وأما قوله « نعوذ بالله منك » فقال الخطابي : يحتمل أن يكون هذا الكلام صدر من المنافقين ، قال القاضي عياض : وهذا لا يصح ولا يستقيم الكلام به . وقال النووي : الذي قاله القاضي صحيح ، ولفظ الحديث مصرح به أو ظاهر فيه . انتهى . ورجحه القرطبي في « التذكرة » وقال : إنه من الامتحان الثاني يتحقق ذلك ، فقد جاء في حديث أبي سعيد « حتى إن بعضهم ليكاد ينقلب » وقال ابن العربي : إنما استعاذوا منه أولاً لأنهم اعتقدوا أن ذلك الكلام استدراج ، لأن الله لا يأمر بالفحشاء ، ومن الفحشاء اتباع الباطل وأهله ، ولهذا وقع في الصحيح « فيأتيهم الله في صورة — أى بصورة — لا يعرفونها » وهى الأمر باتباع أهل الباطل ، فلذلك يقولون « إذا جاء ربنا عرفناه » أى إذا جاءنا بما عهدناه منه من قول الحق . وقال ابن الجوزى : معنى الخير يأتيهم الله بأحوال يوم القيامة ومن صور الملائكة بما لم يعهدوا مثله في الدنيا فيستعينون من تلك الحال ويقولون : إذا جاء ربنا عرفناه ، أى إذا أتانا بما نعرفه من لطفه ، وهى الصورة التي عبر عنها بقوله « يكشف عن ساق » أى عن شدة . وقال القرطبي : هو مقام هائل يمتحن الله به عباده ليميز الخبيث من الطيب ، وذلك أنه لما بقي المنافقون مختلطين بالمؤمنين زاعمين أنهم منهم طائين أن ذلك يجوز في ذلك الوقت كما جاز في الدنيا امتحنهم الله بأن أتاهم بصورة هائلة قالت للجميع أنا ربكم ، فأجابهم المؤمنون بإنكار ذلك لما سبق لهم من معرفته سبحانه وأنه منزّه عن صفات هذه الصورة ، فلهذا قالوا نعوذ بالله منك لا نشرك بالله شيئاً ، حتى إن بعضهم ليكاد ينقلب أى يزل فيوافق المنافقين . قال : وهؤلاء طائفة لم يكن لهم رسوخ بين العلماء ولعلمهم الذين اعتقدوا الحق وحوموا عليه من غير بصيرة ، قال : ثم يقال بعد ذلك للمؤمنين هل بينكم وبينه علامة ؟ قلت : وهذه الزيادة أيضاً من حديث أبي سعيد ولفظه « آية تعرفونها فيقولون الساق ، فيكشف عن ساقه ، فيسجد له كل مؤمن ويبقى من كان يسجد رياء وسمعة فيذهب كيما يسجد فيصير ظهره طبقاً واحداً » أى يستوى فقار ظهره فلا ينثنى للسجود ، وفي لفظ لمسلم « فلا يبقى من كان يسجد من تلقاء نفسه إلا أذن له في السجود » أى سهل له وهون عليه « ولا يبقى من كان يسجد اتقاء ورياء إلا جعل الله ظهره طبقاً واحداً كلما أراد أن يسجد خر لقفاه » وفي حديث ابن مسعود نحوه لكن قال « فيقولون إن اعترف لنا عرفناه ، قال فيكشف عن ساق فيقعون سجوداً ، وتبقى أصلاب المنافقين كأنها صياصي البقر » وفي رواية أبي الزعراء عنه عند الحاكم « وتبقى ظهور المنافقين طبقاً واحداً كأنما فيها السفافيد » وهى بمهمله وفاءين جمع سفود بتشديد الفاء وهو الذى يدخل في الشاة إذا أريد أن تشوى . ووقع في رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عند ابن منده « فيوضع الصراط ويتمثل لهم ربه » فذكر نحو ما تقدم وفيه « إذا تعرف لنا عرفناه » وفي رواية العلاء ابن عبد الرحمن « ثم يطلع عز وجل عليهم فيعرفهم نفسه ثم يقول : أنا ربكم فاتبعوني ، فيتبعه المسلمون » وقوله في هذه الرواية « فيعرفهم نفسه » أى يلقي في قلوبهم علماً قطعياً يعرفون به أنه ربهم سبحانه وتعالى . وقال الكلاباذي في « معاني الأخبار » عرفوه بأن أحدث فيهم لطائف عرفهم بها نفسه ، ومعنى كشف الساق زوال الخوف والهول الذى غيرهم حتى غابوا عن رؤية عوراتهم . ووقع في رواية هشام بن سعد « ثم نرفع ريعوسنا وقد عاد لنا في صورته

التي رأيناه فيها أول مرة فيقول : أنا ربكم فنقول : نعم ، أنت ربنا » وهذا فيه إشعار بأنهم رأوه في أول ما حشروا والعلم عند الله . وقال الخطابي : هذه الرؤية غير التي تقع في الجنة إكراماً لهم ، فإن هذه للامتحان وتلك لزيادة الإكرام كما فسرت به « الحسنى وزيادة » قال : ولا إشكار في حصول الامتحان في الموقف لأن آثار التكليف لا تنقطع إلا بعد الاستقرار في الجنة أو النار . قال : ويشبه أن يقال إنما حجب عنهم تحقق رؤيته أولاً لما كان معهم من المنافقين الذين لا يستحقون رؤيته ، فلما تميزوا رفع الحجاب فقال المؤمنون حينئذ : أنت ربنا . قلت : وإذا لوحظ ما تقدم من قوله « إذا تعرف لنا عرفناه » وما ذكرت من تأويله ارتفع الإشكال . وقال الطيبي : لا يلزم من أن الدنيا دار بلاء والآخرة دار جزاء أن لا يقع في واحدة منهما ما يخص بالأخرى ، فإن القبر أول منازل الآخرة ، وفيه الابتلاء والفتنة بالسؤال وغيره ، والتحقيق أن التكليف خاص بالدنيا وما يقع في القبر وفي الموقف هي آثار ذلك . ووقع في حديث ابن مسعود من الزيادة « ثم يقال للمسلمين ارفعوا رؤوسكم إلى نوركم بقدر أعمالكم » وفي لفظ « فيعطون نورهم على قدر أعمالهم ، فمنهم من يعطى نوره مثل الجبل ودون ذلك ومثل النحلة ودون ذلك حتى يكون آخرهم من يعطى نوره على إبهام قدمه » ووقع في رواية مسلم عن جابر « ويعطى كل إنسان منهم نوراً — إلى أن قال — ثم يطفى نور المنافقين » وفي حديث ابن عباس عند ابن مردويه « فيعطى كل إنسان منهم نوراً ، ثم يوجهون إلى الصراط فما كان من منافق طفى نوره » وفي لفظ « فإذا استوتوا على الصراط سلب الله نور المنافقين فقالوا للمؤمنين : انظرونا نقتبس من نوركم » الآية . وفي حديث أبي أمامة عند ابن أبي حاتم « وإفكم يوم القيامة في مواطن حتى يغشى الناس أمر من أمر الله فتبيض وجوه وتسود وجوه ، ثم ينتقلون إلى منزل آخر فتغشى الناس الظلمة ، فيقسم النور فيختص بذلك المؤمن ولا يعطى الكافر ولا المنافق منه شيئاً ، فيقول المنافقون للذين آمنوا : انظرونا نقتبس من نوركم الآية ، فيرجعون إلى المكان الذي قسم فيه النور فلا يجدون شيئاً ، فيضرب بينهم بسور » .

**قوله ( فيتبعونه )** قال عياض أى فيتبعون أمره أو ملائكته الذين وكلوا بذلك .

**قوله ( ويضرب جسر جهنم )** في رواية شعيب بعد قوله أنت ربنا « فيدعوهم فيضرب جسر جهنم » .

( تنبيه ) : حذف من هذا السياق ما تقدم من حديث أنس في ذكر الشفاعة لفصل القضاء ، كما حذف من حديث أنس ما ثبت هنا من الأمور التي تقع في الموقف ، فينتظم من الحديثين أنهم إذا حشروا وقع ما في حديث الباب من تساقط الكفار في النار ويبقى من عداهم في كرب الموقف فيستشفعون ، فيقع الإذن بنصب الصراط فيقع الامتحان بالسجود لتمييز المنافق من المؤمن ثم يجوزون على الصراط . ووقع في حديث أبي سعيد هنا « ثم يضرب الجسر على جهنم وتحل الشفاعة ويقولون : اللهم سلم سلم » .

**قوله ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكون أنا وأمتي أول من يجيز )** في رواية شعيب « يجوز بأمره » وفي رواية إبراهيم بن سعد « يجيزها » والضمير لجهنم . قال الأصمعي : جاز الوادى مشى فيه ، وأجازه قطعه ، وقال غيره : جاز وأجاز بمعنى واحد . وقال النووي : المعنى أكون أنا وأمتي أول من يمضى على الصراط ويقطعه ، يقول جاز الوادى وأجازه إذا قطعه وخلفه . وقال القرطبي : يحتمل أن تكون الهزمة هنا للتعدية لأنه لما كان هو وأمته أول من يجوز على الصراط لزم تأخير غيرهم عنهم حتى يجوز ، فإذا جاز هو وأمته فكأنه أجاز بقية الناس . انتهى . ووقع في حديث عبد الله بن سلام عند الحاكم « ثم ينادى مناد أين محمد وأمته ؟ فيقوم فتبعه أمته برها وفاجرها ، فيأخذون الجسر فيطمس الله أبصار أعدائه فيتهاقون من يمين وشمال ، وينجو النبي والصالحون » وفي

حديث ابن عباس يرفعه « نحن آخر الأمم وأول من يحاسب » وفيه « فتفرج لنا الأمم عن طريقنا فنمر غراً محجلين من آثار الطهور ، فتقول الأمم : كادت هذه الأمة أن يكونوا أنبياء » .

**قوله ( ودعاء الرسل يومئذ : اللهم سلم سلم )** في رواية شعيب « ولا يتكلم يومئذ أحد إلا الرسل » وفي رواية إبراهيم بن سعد « ولا يكلمه إلا الأنبياء ، ودعوى الرسل يومئذ : اللهم سلم سلم » ووقع في رواية العلاء « وقولهم اللهم سلم سلم » وللترمذى من حديث المغيرة « شعار المؤمنين أن ينطقوا به بل تنطق به الرسل يدعون للمؤمنين بالسلامة فسمى ذلك شعاراً لهم ، فهذا تجتمع الأخبار ، ويؤيده قوله في رواية سهيل « فعند ذلك حلت الشفاعة اللهم سلم سلم » وفي حديث أبي سعيد من الزيادة « فيمر المؤمن كطرف العين وكالبرق وكالريح وكأجاويد الخيل والركاب » وفي حديث حذيفة وأبي هريرة معاً « فيمر أولهم كمر البرق ثم كمر الريح ثم كمر الطير وشد الرحال تجرى بهم أعمالهم » وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن « ويوضع الصراط فيمر عليه مثل جياذ الخيل والركاب » وفي حديث ابن مسعود « ثم يقال لهم انجوا على قدر نوركم ، فمنهم من يمر كطرف العين ثم كالبرق ثم كالسحاب ثم كانفضاض الكوكب ثم كالريح ثم كشد الفرس ثم كشد الرجل حتى يمر الرجل الذي أعطى نوره على إبهام قدمه يحبو على وجهه ويديه ورجليه يمر بيد ويعلق يد ويمر برجل ويعلق رجل وتضرب جوانبه النار حتى يخلص » وعند ابن أبي حاتم في التفسير من طريق أبي الزعراء عن ابن مسعود « كمر البرق ثم الريح ثم الطير ثم أجود الخيل ثم أجود الإبل ثم كعدو الرجل ، حتى إن آخرهم رجل نوره على موضع إبهامي قدميه ثم يتكفأ به الصراط » وعند هناد بن السرى عن ابن مسعود بعد الريح « ثم تكأسرع البهائم حتى يمر الرجل سعياً ثم مشياً ثم آخرهم يتلبط على بطنه فيقول : يارب لم أبطأت لى ؟ فيقول : أبطأ بك عملك » ولابن المبارك من مرسل عبد الله بن شقيق « فيجوز الرجل كالطرف والسهم والظائر السريع والفرس الجواد المضمر ، ويجوز الرجل يعدو عدواً ويمشى مشياً حتى يكون آخر من ينجو يحبو » .

**قوله ( وبه كلاليب )** الضمير للصراط ، وفي رواية شعيب « وفي جهنم كلاليب » وفي رواية حذيفة وأبي هريرة معاً « وفي حافتي الصراط كلاليب معلقة مأمورة بأخذ من أمرت به » وفي رواية سهيل « وعليه كلاليب النار » وكلاليب جمع كلوب بالتشديد ، وتقدم ضبطه وبيانه في أواخر كتاب الجنائز . قال القاضي أبو بكر بن العربي : هذه الكلاليب هي الشهوات المشار إليها في الحديث الماضي « حفت النار بالشهوات » قال : فالشهووات موضوعة على جوانبها فمن اقتحم الشهوة سقط في النار لأنها خطاطيفها : وفي حديث حذيفة « وترسل الأمانة والرحم فيقومان جنبتي الصراط يميناً وشمالاً » أى يقفان في ناحيتي الصراط ، وهى يفتح الجيم والنون بعدها موحدة ويجوز سكون النون ، والمعنى أن الأمانة والرحم لعظم شأنهما وفخامة ما يلزم العباد من رعاية حقهما يوقفان هناك للأمين والخائن والمواصل والقاطع فيحاجان عن الحق ويشهدان على المبطل . قال الطيبي ويمكن أن يكون المراد بالأمانة ما في قوله تعالى ﴿ إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض ﴾ الآية ، وصلة الرحم ما في قوله تعالى ﴿ واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام ﴾ فيدخل فيه معنى التعظيم لأمر الله والشفقة على خلق الله ، فكأنهما اكتنفتا جنبتي الإسلام الذى هو الصراط المستقيم وفطرقى الإيمان والدين القويم .

**قوله ( مثل شوك السعدان )** بالسين والعين المهملتين بلفظ الثنية ، والسعدان جمع سعدانة وهو نبات ذو شوك يضرب به المثل في طيب مرعاة قالوا : مرعى ولا كالسعدان .

**قوله ( أما رأيتم شوك السعدان )** هو استفهام تقرير لاستحضار الصورة المذكورة .

**قوله ( غير أنها لا يعلم قدر عظمها إلا الله )** أى الشوكة ، والهاء ضمير الشأن ، ووقع في رواية الكشميهني « غير أنه » وقع في رواية مسلم « لا يعلم ما قدر عظمها إلا الله » قال القرطبي : قيدناه — أى لفظ قدر — عن بعض مشايخنا بضم الراء على أنه يكون استفهاماً وقدر مبتدأ ، وبنصبها على أن تكون ما زائدة وقدر مفعول يعلم .

**قوله ( فتخطف الناس بأعماهم )** بكسر الطاء وفتحها قال ثعلب في الفصيح : خطف بالكسر في الماضي وبالفتح في المضارع . وحكى القزاز عكسه ، والكسر في المضارع أفصح . قال الزين بن المنير : تشبيه الكلاب بشوك السعدان خاص بسرعة اختطافها وكثرة الانتشاب فيها مع التحرز والتصون تمثيلاً لهم بما عرفوه في الدنيا وألفوه بالمباشرة ، ثم استثنى إشارة إلى أن التشبيه لم يقع في مقدارهما ، وفي رواية السدي « وبحافتيه ملائكة معهم كلاليب من نار يختطفون بها الناس » ووقع في حديث أبي سعيد « قلنا وما الجسر ؟ قال : مدحضة مزلة » أى زلق تزلق فيه الأقدام ، ويأتى ضبط ذلك في كتاب التوحيد . ووقع عند مسلم « قال أبو سعيد : بلغني أن الصراط أخذ من السيف وأدق من الشعرة » ، ووقع في رواية ابن منده من هذا الوجه « قال سعيد بن أبي هلال : بلغني » ووصله البيهقي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم مجزوماً به ، وفي سنده لين . ولابن المبارك عن مرسل عبيد ابن عمير « إن الصراط مثل السيف ويجنبته كلاليب ، إنه ليؤخذ بالكلوب الواحد أكثر من ربيعة ومضر » وأخرجه ابن أبي الدنيا من هذا الوجه وفيه « والملائكة على جنبتيه يقولون : رب سلم سلم » وجاء عن الفضيل بن عياض قال : « بلغنا أن الصراط مسيرة خمسة عشر ألف سنة ، خمسة آلاف صعود وخمسة آلاف هبوط وخمسة آلاف مستوى أدق من الشعرة وأحد من السيف على متن جهنم ، لا يجوز عليه إلا ضامر مهزول من خشية الله » أخرجه ابن عساكر في ترجمته ، وهذا معضل لا يثبت ، وعن سعيد بن أبي هلال قال : « بلغنا أن الصراط أدق من الشعر على بعض الناس ، ولبعض الناس مثل الوادي الواسع » أخرجه ابن المبارك وابن أبي الدنيا وهو مرسل أو معضل . وأخرج الطبري من طريق غنيم بن قيس أحد التابعين قال : « تمثل النار للناس ، ثم يناديها مناد : أمسكي أصحابك ودعي أصحابي ، فتخسف بكل ولي لها فهي أعلم بهم من الرجل بولده ، ويخرج المؤمنون ندية ثيابهم » ورجاله ثقات مع كونه مقطوعاً .

**قوله ( منهم الموبق بعمله )** في رواية شعيب « من يوبق » وهما بالموحدة بمعنى الهلاك ، ولبعض رواة مسلم « الموثق » بالثلثة من الوثاق ، ووقع عند أبي ذر رواية إبراهيم بن سعد الآتية في التوحيد بالشك ، وفي رواية الأصيلي « ومنهم المؤمن — بكسر الميم بعدها نون — بقى بعمله » بالتحانية وكسر القاف من الوقاية أى يستره عمله ، وفي لفظ بعض رواة مسلم « يعنى » بعين مهملة ساكنة ثم نون مكسورة بدل بقى وهو تصحيف .

**قوله ( ومنهم المخردل )** بالخاء المعجمة ، في رواية شعيب « ومنهم من يخردل » ووقع في رواية الأصيلي هنا بالجيم وكذا لأبي أحمد الجرجاني في رواية شعيب ووهاء عياض والذال مهملة للجميع ، وحكى أبو عبيد فيه إعجام الذال ورجح ابن قرقول الخاء المعجمة والذال المهملة ، وقال الهروي المعنى أن كلاليب النار تقطعه فيهبى في النار ، قال كعب بن زهير في بانث سعاد قصيدته المشهورة :

يغدو فيلحم ضرغامين عيشهما لحم من القوم مغفور خراديل

فقوله « مغفور » بالعين المهملة والفاء أى واقع في التراب و « خراديل » أى هو قطع ، ويحتمل أن يكون من

الخردل أى جعلت أعضاؤه كالخردل ، وقيل معناه أنها تقطعهم عن حقوقهم بمن نجا ، وقيل الخردل المصروع ورجحه ابن التين فقال هو أنسب لسياق الخبر ، ووقع في رواية إبراهيم بن سعد عند أى ذر « فمنهم الخردل أو المجازى أو نحوه » ولمسلم عنه « المجازى » بغير شك وهو بضم الميم وتخفيف الجيم من الجزء .

**قوله ( ثم ينجو )** في رواية إبراهيم بن سعد « ثم ينجلي » بالجيم أى يتبين ، ويحتمل أن يكون بالخاء المعجمة أى يخلى عنه فيرجع إلى معنى ينجو ، وفي حديث أى سعيد « فجاج مسلم ومخدوش ومكدوس في جهنم حتى يمر أحدهم فيسحب سحباً » قال ابن أى جمرة : يؤخذ منه أن المارين على الصراط ثلاثة أصناف : ناج بلا خدوش ، وهالك من أول وهلة ، ومتوسط بينهما يصاب ثم ينجو . وكل قسم منها ينقسم أقساماً تعرف بقوله « بتدر أعمالهم » واختلف في ضبط مكدوس فوق في رواية مسلم بالمهملة ورواه بعضهم بالمعجمة ومعناه السوق الشديد ومعنى الذى بالمهملة الراكب بعضه على بعض ، وقيل مكردس والمكردس فقار الظهر وكردس الرجل خيله جعلها كراديس أى فرقها ، والمراد أنه ينكفأ في قعرها . وعند ابن ماجه من وجه آخر عن أى سعيد رفعه « يوضع الصراط بين ظهرائى جهنم على حسك كحسك السعدان ثم يستجير الناس فجاج مسلم ومخدوش به ثم ناج ويحتبس به ومنكوس فيها » .

**قوله ( حتى إذا فرغ الله من القضاء بين عباده )** كذا لمعمر هنا ، ووقع لغيره « بعد هذا » وقال في رواية شعيب « حتى إذا أراد الله رحمة من أراد من أهل النار » قال الزين بن المنير : الفراغ إذا أضيف إلى الله معناه القضاء وحلوله بالمقضى عليه ، والمراد إخراج الموحدین وإدخالهم الجنة واستقرار أهل النار ، وحاصله أن المعنى يفرغ الله أى من القضاء بعذاب من يفرغ عذابه ومن لا يفرغ فيكون إطلاق الفراغ بطريق المقابلة وإن لم يذكر لفظها . وقال ابن أى جمرة : معناه وصل الوقت الذى سبق في علم الله أنه يرحمهم ، وقد سبق في حديث عمران بن حصين الماضى في أواخر الباب الذى قبله أن الإخراج يقع بشفاعه محمد صلى الله عليه وسلم . وعند أى عوانة والبيهقى وابن حبان في حديث حذيفة « يقول إبراهيم يا رباه حرقت بنى فيقول أخرجوا » وفي حديث عبد الله بن سلام عند الحاكم أن قاتل ذلك آدم ، وفي حديث أى سعيد « فما أنتم بأشد مناشدة في الحق ، قد يتبين لكم من المؤمنين يومئذ للجبار إذا رأوا أنهم قد نجوا في إخوانهم المؤمنين يقولون : ربنا إخواننا كانوا يصلون معنا » الحديث هكذا في رواية الليث الآتية في التوحيد ، ووقع فيه عند مسلم من رواية حفص بن ميسرة اختلاف في سياقه سألينه هناك إن شاء الله تعالى ، ويحمل على أن الجميع شفَعوا ، وتقدم النبى صلى الله عليه وسلم قبلهم في ذلك ، ووقع في حديث عبد الله بن عمرو عند الطبرانى بسند حسن رفعه « يدخل من أهل القبلة النار من لا يحصى عددهم إلا الله بما عصوا الله واجتروا على معصيته وخالفوا طاعته ، فيؤذن لى في الشفاعة فأثنى على الله ساجداً كما أثنى عليه قائماً ، فيقال لى : ارفع رأسك » الحديث . ويؤيده أن في حديث أى سعيد تشفع الأنبياء والملائكة والمؤمنون ، ووقع في رواية عمرو بن أبى عمرو عن أنس عند النسائى ذكر سبب آخر لإخراج الموحدین من النار ولفظه « وفرغ من حساب الناس وأدخل من بقى من أمتى النار مع أهل النار ، فيقول أهل النار : ما أغنى عنكم أنكم كنتم تعبدون الله لا تشركون به شيئاً ، فيقول الجبار : فيعزى لأعتقنهم من النار ، فيرسل إليهم فيخرجون » وفي حديث أى موسى عند ابن أبى عاصم والبخاري رفعه « وإذا اجتمع أهل النار في النار ومعهم من شاء الله من أهل القبلة يقول لهم الكفار : ألم تكونوا مسلمين ؟ قالوا : بلى . قالوا : فما أغنى عنكم إسلامكم وقد صرتم معنا في النار ؟ فقالوا : كانت لنا ذنوب فأخذنا بها ، فيأمر الله من كان من أهل القبلة فأخرجوا . فقال

الكفار : يا ليتنا كنا مسلمين » وفي الباب عن جابر وقد تقدم في الباب الذى قبله . وعن أبى سعيد الخدرى عند ابن مردويه . ووقع في حديث أبى بكر الصديق « ثم يقال : ادعوا الأنبياء فيشفعون ، ثم يقال : ادعوا الصديقين فيشفعون ، ثم يقال : ادعوا الشهداء فيشفعون » وفي حديث أبى بكره عند ابن أبى عاصم والبيهقى مرفوعاً « يحمل الناس على الصراط فينجى الله من شاء برحمته ، ثم يؤذن في الشفاعة للملائكة والنبين والشهداء والصديقين فيشفعون ويخرجون » .

**قوله ( ممن كان يشهد أن لا إله إلا الله )** قال القرطبي : لم يذكر الرسالة إما لأنها لما تلازما في النطق غالباً وشرطاً اكتفى بذكر الأولى أو لأن الكلام في حق جميع المؤمنين هذه الأمة وغيرها ، ولو ذكرت الرسالة لكثير تعداد الرسل . قلت : الأول أولى ، ويعكر على الثانى أنه يكتفى بلفظ جامع كأن يقول مثلاً : ونؤمن برسله ، وقد تمسك بظاهره بعض المبتدعة ممن زعم أن من وحد الله من أهل الكتاب يخرج من النار ولو لم يؤمن بغير من أرسل إليه ، وهو قول باطل ، فإن من جحد الرسالة كذب الله ومن كذب الله لم يوحده .

**قوله ( أمر الملائكة أن يخرجوهم )** في حديث أبى سعيد « اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار فأخرجوه » وتقدم في حديث أنس في الشفاعة في الباب قبله « فيحد لى حداً فأخرجهم » ويجمع بأن الملائكة يؤمرون على السنة الرسل بذلك ، فالذين يباشرون الإخراج هم الملائكة . ووقع في الحديث الثالث عشر من الباب الذى قبله تفصيل ذلك . ووقع في حديث أبى سعيد أيضاً بعد قوله ذرة « فيخرجون خلقاً كثيراً ثم يقولون : ربنا لم نذر فيها خيراً » وفيه « فيقول الله شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين ، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط » وفي حديث معبد عن الحسن البصرى عن أنس « فأقول : يا رب ائذن لى فيمن قال لا إله إلا الله ، قال : ليس ذلك لك ، ولكن وعزى وجلالى وكبريائى وعظمتى وجبريائى لأخرجن من قال لا إله إلا الله » وسيأتى بطوله في التوحيد . وفي حديث جابر عند مسلم « ثم يقول الله : أنا أخرج بعلمى وبرحمتى » وفي حديث أبى بكر « أنا أرحم الراحمين ، أدخلوا جنتى من كان لا يشرك لى شيئاً » قال الطيبى هذا يؤذن بأن كل ما قدر قبل ذلك بمقدار شعيرة ثم حبة ثم خردلة ثم ذرة غير الإيمان الذى يعبر به عن التصديق والإقرار ، بل هو ما يوجد في قلوب المؤمنين من ثمرة الإيمان ، وهو على وجهين : أحدهما ازدياد اليقين وطمأنينة النفس ، لأن تضافر الأدلة أقوى للمدلول عليه وأثبت لعدمه ، والثانى أن يراد العمل وأن الإيمان يزيد وينقص بالعمل ، وينصر هذا الوجه قوله في حديث أبى سعيد « لم يعملوا خيراً قط » قال البيضاوى : وقوله ليس ذلك لك أى أنا أفعل ذلك تعظيماً لاسمى وإجلالاً لتوحيدي ، وهو مخصص لعموم حديث أبى هريرة الآتى « أسعد الناس بشفاعتي من قال لا إله إلا الله مخلصاً » قال : ويحتمل أن يجرى على عمومته ويحمل على حال ومقام آخر ، قال الطيبى : إذا فسرنا ما يختص بالله بالتصديق المجرد عن الثمرة وما يختص برسوله هو الإيمان مع الثمرة من ازدياد اليقين أو العمل الصالح حصل الجمع . قلت : ويحتمل وجهاً آخر وهو أن المراد بقوله ليس ذلك لك مباشرة الإخراج لا أصل الشفاعة ، وتكون هذه الشفاعة الأخيرة وقعت في إخراج المذكورين فأجيب إلى أصل الإخراج ومنع من مباشرته فنسبت إلى شفاعته في حديث أسعد الناس لكونه ابتداء بطلب ذلك ، والعلم عند الله تعالى . وقد مضى شرح حديث أسعد الناس بشفاعتي في أواخر الباب الذى قبله مستوفى .

**قوله ( فيعرفونهم بعلامة آثار السجود )** في رواية إبراهيم بن سعد « فيعرفونهم في النار بأثر السجود » قال الزين بن المنير : تعرف صفة هذا الأثر مما ورد في قوله سبحانه وتعالى ﴿ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ﴾

لأن وجوههم لا تؤثر فيها النار فتبقى صفتها باقية . وقال غيره : بل يعرفونهم بالغرة ، وفيه نظر لأنها مختصة بهذه الأمة والذين يخرجون أعم من ذلك .

**قوله ( وحرم الله على النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود )** هو جواب عن سؤال مقدر. تقديره كيف يعرفون أثر السجود مع قوله في حديث أبي سعيد عند مسلم « فأما هم الله إمامة حتى إذا كانوا فحماً أذن الله بالشفاعة » فإذا صاروا فحماً كيف يتميز محل السجود من غيره حتى يعرف أثره . وحاصل الجواب تخصيص أعضاء السجود من عموم الأعضاء التي دل عليها من هذا الخبر ، وأن الله منع النار أن تحرق أثر السجود من المؤمن ، وهل المراد بأثر السجود نفس العضو الذي يسجد أو المراد من سجد ؟ فيه نظر ، والثاني أظهر . قال القاضي عياض : فيه دليل على أن عذاب المؤمنين المذنبين مخالف لعذاب الكفار ، وأنها لا تأتى على جميع أعضائهم إما إكراماً لموضع السجود وعظم مكانهم من الخضوع لله تعالى أو لكرامة تلك الصورة التي خلق آدم والبشر عليها وفضلوا بها على سائر الخلق . قلت : الأول منصوص والثاني محتمل ، لكن يشكل عليه أن الصورة لا تختص بالمؤمنين ، فلو كان الإكرام لأجلها لشاركهم الكفار وليس كذلك . قال النووي : وظاهر الحديث أن النار لا تأكل جميع أعضاء السجود السبعة وهي الجبهة واليدين والركبتان والقدمان ، وبهذا جزم بعض العلماء . وقال عياض : ذكر الصورة ودارات الوجوه يدل على أن المراد بأثر السجود الوجه خاصة خلافاً لمن قال يشمل الأعضاء السبعة ، ويؤيد اختصاص الوجه أن في بقية الحديث « أن منهم من غاب في النار إلى نصف ساقيه » وفي حديث سمرة عند مسلم « وإلى ركبتيه » وفي رواية هشام بن سعد في حديث أبي سعيد « وإلى حقوه » قال النووي : وما أنكره هو المختار ، ولا يمنع من ذلك قوله في الحديث الآخر في مسلم « إن قوماً يخرجون من النار يحترقون فيها إلا دارات وجوههم » فإنه يحمل على أن هؤلاء قوم مخصوصون من جملة الخارجين من النار ، فيكون الحديث خاصاً بهم وغيره عاماً فيحمل على عمومهم إلا ما خص منه . قلت : إن أراد أن هؤلاء يخصون بأن النار لا تأكل وجوههم كلها وأن غيرهم لا تأكل منهم محل السجود خاصة وهو الجبهة سلم من الاعتراض ، وإلا يلزمه تسليم ما قال القاضي في حق الجميع إلا هؤلاء ، وإن كانت علامتهم الغرة كما تقدم النقل عن قاله . وما تعقبه بأنها خاصة بهذه الأمة فيضاف إليها التحجيل وهو في اليدين والقدمين مما يصل إليه الوضوء فيكون أشمل مما قاله النووي من جهة دخول جميع اليدين والرجلين لا تخصيص الكفين والقدمين ولكن ينقص منه الركبتان ، وما استدلل به القاضي من بقية الحديث لا يمنع سلامة هذه الأعضاء مع الانغمار ، لأن تلك الأحوال الأخرى خارجة على قياس أحوال أهل الدنيا ، ودل التنصيص على دارات الوجوه أن الوجه كله لا يؤثر فيه النار إكراماً لمحل السجود ، ويحمل الاقتصار عليها على التنويه بالشرفها . وقد استنبط ابن أبي جمرة من هذا أن من كان مسلماً ولكنه كان لا يصلي لا يخرج إذ لا علامة له ، لكن يحمل على أنه يخرج في القبضة لعموم قوله لم يعملوا خيراً قط ، وهو مذكور في حديث أبي سعيد الآتي في التوحيد ، وهل المراد بمن يسلم من الإحراق من كان يسجد أو أعم من أن يكون بالفعل أو القوة ؟ الثاني أظهر ليدخل فيه من أسلم مثلاً وأخلص فبغته الموت قبل أن يسجد ووجدت بخط أبي رحمه الله تعالى ولم أسمعه منه من نظمه ما يوافق مختار النووي وهو قوله :

يارب أعضاء السجود عتقتها      من عبدك الجاني وأنت الواقي  
والعتق يسرى بالغنى إذا الغنى      فامتن على الفاني بعق الباقى

**قوله ( فيخرجونهم قد امتحشوا )** هكذا وقع هنا ، وكذا وقع في حديث أبي سعيد في التوحيد عن يحيى بن



بكير عن الليث بسنده ، ووقع عند أنى نعيم من رواية أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير « فيخرجون من عرفوا » ليس فيه « قد امتحشوا » وإنما ذكرها بعد قوله فيقبض قبضة ، وكذا أخرجه البيهقي وابن منده من رواية روح بن الفرغ ويحيى بن أنى أيوب العلاف كلاهما عن يحيى بن بكير به ، قال عياض : ولا يبعد أن الامتحاش يختص بأهل القبضة والتحريم على النار أن تأكل صورة الخارجين أولاً قبلهم ممن عمل الخير على التفصيل السابق والعلم عند الله تعالى . وتقدم ضبط « امتحشوا » وأنه بفتح المشاة والمهمله وضم المعجمة أى احترقوا وزنه ومعناه ، والمحش احترق الجلد وظهور العظم . قال عياض : ضبطناه عن متقنى شيوخنا وهو وجه الكلام ، وعند بعضهم بضم المشاة وكسر الحاء ، ولا يعرف في اللغة امتشحه متعدياً وإنما سمع لازماً مطاوع محشته يقال محشته ، وأمحشته ، وأنكر يعقوب بن السكيت الثلاثي ، وقال غيره : أمحشته فامتحش وأمحشه الحر أحرقه والنار أحرقتها وامتحش هو غضباً . وقال أبو نصر الفارابي : والامتحاش الاحتراق .

**قوله ( فيصب عليهم ماء يقال له ماء الحياة )** في حديث أنى سعيد « فيلقون في نهر بأفواه الجنة يقال له ماء الحياة » والأفواه جمع فوهة على غير قياس والمراد بها الأوتال ، وتقدم في الإيمان من طريق يحيى بن عمارة عن أنى سعيد « في نهر الحياة أو الحياء » بالشك ، وفي رواية أنى نضرة عند مسلم « على نهر يقال له الحيوان أو الحياة » وفي أخرى له « فيلقهم في نهر في أفواه الجنة يقال له نهر الحياة » وفي تسمية ذلك النهر به إشارة إلى أنهم لا يحصل لهم الفناء بعد ذلك .

**قوله ( فينبتون نبات الحبة )** بكسر المهمله وتشديد الموحدة ، تقدم في كتاب الإيمان أنها بزور الصحراء والجمع حب بكسر المهمله وفتح الموحدة بعدها مثلها ، وأما الحبة بفتح أوله وهو ما يزرعه الناس فجمعها حبوب بضممتين ، ووقع في حديث أنى سعيد « فينبتون في حافتيه » وفي رواية لمسلم « كما تنبت الغثاء » بضم الغين المعجمة بعدها مثلثة مفتوحة وبعد الألف همزة ثم هاء تأنيث هو في الأصل كل ما حمله السيل من عيدان وورق وبزور وغيرها ، والمراد به هنا ما حمله من البزور خاصة .

**قوله ( في حميل السيل )** بالحاء المهمله المفتوحة والميم المكسورة أى ما يحمله السيل ، وفي رواية يحيى بن عماره المشار إليها إلى جانب السيل ، والمراد أن الغثاء الذى يجيء به السيل يكون فيه الحبة فيقع في جانب الوادى فتصلح من يومها نابتة ، ووقع في رواية لمسلم « في حمئة السيل » بعد الميم همزة ثم هاء ، وقد تشعب الميم فيصير بوزن عظيمة ، وهو ما تغير لونه من الطين ، وخص بالذكر لأنه يقع فيه النبت غالباً . قال ابن أنى جمرة فيه إشارة إلى سرعة نباتهم ، لأن الحبة أسرع في النبات من غيرها ، وفي السيل أسرع لما يجتمع فيه من الطين الرخو الحادث مع الماء مع ما خالطه من حرارة الزبل المجذوب معه ، قال : ويستفاد منه أنه صلى الله عليه وسلم كان عارفاً بجمع أمور الدنيا بتعليم الله تعالى له وإن لم يباشر ذلك . وقال القرطبي : اقتصر المازرى على أن موقع التشبيه السرعة ، وبقي عليه نوع آخر دل عليه قوله في الطريق الأخرى « ألا ترونها تكون إلى الحجر ما يكون منها إلى الشمس أصفر وأخضر وما يكون منها إلى الظل يكون أبيض » وفيه تنبيه على أن ما يكون إلى الجهة التى تلى الجنة يسبق إليه البياض المستحسن ، وما يكون منهم إلى جهة النار يتأخر النضوع عنه فيبقى أصفر وأخضر إلى أن يتلاحق البياض ويستوى الحسن والنور ونضارة النعمة عليهم . قال : ويحتمل أن يشير بذلك إلى أن الذى يباشر الماء يعنى الذى يرش عليهم يسرع نضوعه وإن غيره يتأخر عنه النضوع لكنه يسرع إليه ، والله أعلم .

**قوله ( ويقي رجل )** زاد في رواية الكشميهني « منهم مقبل بوجهه على النار هو آخر أهل النار دخولاً الجنة » تقدم القول في آخر أهل النار خروجاً منها في شرح الحديث الثاني والعشرين من الباب الذي قبله ، ووقع في وصف هذا الرجل أنه كان نباشاً وذلك في حديث حذيفة كما تقدم في أخبار بني إسرائيل « أن رجلاً كان يسمى الظن بعمله ، فقال لأهله أحرقوني » الحديث وفي آخره « كان نباشاً » ووقع في حديث حذيفة عن أبي بكر الصديق عند أحمد وأبي عوانة وغيرهما وفيه « ثم يقول الله : انظروا هل بقي في النار أحد عمل خيراً قط ؟ فيجدون رجلاً فيقال له : هل عملت خيراً قط ؟ فيقول : لا ، غير أنني كنت أسامع الناس في البيع » الحديث وفيه « ثم يخرجون من النار رجلاً آخر فيقال له : هل عملت خيراً قط ؟ فيقول : لا ، غير أنني أمرت ولدي إذا مات فأحرقوني » الحديث . وجاء من وجه آخر أنه « كان يسأل الله أن ينجيه من النار ولا يقول أدخلني الجنة » أخرجه الحسين المروزي في زيادات الزهد لابن المبارك من حديث عوف الأشجعي رفعه « قد علمت آخر أهل الجنة دخولاً الجنة رجل كان يسأل الله أن ينجيه من النار ولا يقول أدخلني الجنة ، فإذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار بقي بين ذلك فيقول : يارب قربي من باب الجنة أنظر إليها وأجد من ربحها ، فيقره ، فيرى شجرة » الحديث ، وهو عند ابن أبي شيبة أيضاً . وهذا يقوى التعدد ، لكن الإسناد ضعيف . وقد ذكرت عن عياض في شرح الحديث السابع عشر أن آخر من يخرج من النار هل هو آخر من يبقى على الصراط أو هو غيره وإن اشترك كل منهما في أنه آخر من يدخل الجنة ، ووقع في نوادر الأصول للترمذي الحكيم من حديث أبي هريرة أن أطول أهل النار فيها مكثاً من يمكث سبعة آلاف سنة وسند هذا الحديث واه والله أعلم . وأشار ابن أبي جرة إلى المغايرة بين آخر من يخرج من النار وهو المذكور في الباب الماضي وأنه يخرج منها بعد أن يدخلها حقيقة وبين آخر من يخرج ممن يبقى ماراً على الصراط فيكون التعبير بأنه خرج من النار بطريق المجاز لأنه أصابه من حرها وكرها ما يشارك به بعض من دخلها . وقد وقع في « غرائب مالك للدارقطني » من طريق عبد الملك بن الحكم وهو واه عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه « إن آخر من يدخل الجنة رجل من جهينة يقال له جهينة ، فيقول أهل الجنة : عند جهينة الخير اليقين » وحكى السهيلي أنه جاء أن اسمه هناد ، وجوز غيره أن يكون أحد الاسمين لأحد المذكورين والآخر للآخر .

**قوله ( فيقول يارب )** في رواية إبراهيم بن سعد في التوحيد « أي رب » .

**قوله ( قد قشبنى ربحها )** بقاف وشين معجمة مفتوحتين مخففاً — وحكى التشديد — ثم موحدة ، قال الخطاطي : قشبه الدخان إذا ملأ خياشيمه وأخذ يكظمه ، وأصل القشب خلط السم بالطعام يقال قشبه إذا سمه ، ثم استعمل فيما إذا بلغ الدخان والرائحة الطيبة منه غايته . وقال النووي : معنى قشبنى سمنى وآذاني وأهلكني ، هكذا قاله جماهير أهل اللغة . وقال الداودي : معناه غير جلدى وصورقي . قلت : ولا يخفى حسن قول الخطاطي ، وأما الداودي فكثيراً ما يفسر الألفاظ الغريبة بلوازمها ولا يحافظ على أصول معانيها . وقال ابن أبي جرة : إذا فسرنا القشب بالتتن والمستقذر كانت فيه إشارة إلى طيب ريح الجنة وهو من أعظم نعيمها ، وعكسها النار في جميع ذلك . وقال ابن القطاع : قشب الشيء خلطه بما يفسده من سم أو غيره ، وقشبت الإنسان لطمخه بسوء كإغتابه وعابه ، وأصله السم فاستعمل بمعنى أصابه المكروه إذا أهلكه أو أفسده أو غيره أو أزال عقله أو تقدره هو ، والله أعلم .

**قوله ( وأحرقني ذكاؤها )** كذا للأصيلي وكرمة هنا بالمد وكذا في رواية إبراهيم بن سعد ، وفي رواية أبي ذر

وغيره ذكاها بالقصر وهو الأشهر في اللغة . وقال ابن القطاع : يقال ذكت النار تذكو ذكا بالقصر وذكوا بالضم وتشديد الواو أى كثر لهبها واشتد اشتعالها ووهجها ، وأما ذكا الغلام ذكاء بالمد فمعناه أسرع فطنته . قال النووي : المد والقصر لغتان ذكره جماعة فيها ، وتعقبه مغلطاي بأنه لم يوجد عن أحد من المصنفين في اللغة ولا في الشارحين لدواوين العرب حكاية المد إلا عن أبي حنيفة الدينوري في « كتاب النبات » في مواضع منها ضرب العرب المثل بجمر الغضا لذكائه ، قال : وتعقبه على بن حمزة الأصبهاني فقال : ذكا النار مقصور ويكتب بالألف لأنه واوى يقال ذكت النار تذكو ذكوا وذكاء النار وذكو النار بمعنى وهو التهايب والمصدر ذكاء وذكو وذكوا ، بالتخفيف والتثنية ، فأما الذكاء بالمد فلم يأت عنهم في النار وإنما جاء في الفهم . وقال ابن قرقول في « المطالع » وعليه يعتمد الشيخ ، وقع في مسلم فقد أحرقتني ذكاؤها بالمد والمعروف في شدة حر النار القصر إلا أن الدينوري ذكر فيه المد وخطأه على بن حمزة فقال : ذكت النار ذكا وذكوا ومنه طيب ذكى منتشر الريح ، وأما الذكاء بللد فمعناه تمام الشيء ومنه ذكاء القلب ، وقال صاحب الأفعال : ذكا الغلام والعقل أسرع في الفطنة ، وذكا الرجل ذكاء من حدة فكره ، وذكت النار ذكا بالقصر توقدت .

**قوله ( فاصرف وجهي عن النار )** قد استشكل كون وجهه إلى جهة النار والحال أنه ممن يمر على الصراط طالباً إلى الجنة فوجهه إلى الجنة ، لكن وقع في حديث أبي أمامة المشار إليه قبل أنه يتقلب على الصراط ظهراً لبطن فكأنه في تلك الحالة انتهى إلى آخره فصادف أن وجهه كان من قبل النار ، ولم يقدر على صرفه عنها باختيائه فسأل ربه في ذلك .

**قوله ( فيصرف وجهه عن النار )** بضم أوله على البناء للمجهول ، وفي رواية شعيب « فيصرف الله » ووقع في رواية أنس عن ابن مسعود عند مسلم وفي حديث أبي سعيد عند أحمد والبخاري نحوه أنه « يرفع له شجرة فيقول : رب أدنني من هذه الشجرة فلا تستظل بظلها وأشرب من مائها ، فيقول الله : لعلني أعطيتك تسألني غيرها ، فيقول : لا يارب ويعاهده أن لا يسأل غيرها وربه يعذره لأنه يرى ما لا صبر له عليه » وفيه أنه « يدنو منها وأنه يرفع له شجرة أخرى أحسن من الأولى عند باب الجنة ويقول في الثالثة ائذن لي في دخول الجنة » وكذا وقع في حديث أنس الآتي في التوحيد من طريق حميد عنه رفعه « آخر من يخرج من النار ترفع له شجرة » ونحوه لمسلم من طريق النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد بلفظ « إن أدنى أهل الجنة منزلة رجل صرف الله وجهه عن النار قبل الجنة ومثلت له شجرة » ويجمع بأنه سقط من حديث أبي هريرة هنا ذكر الشجرات كما سقط من حديث ابن مسعود ما ثبت في حديث الباب من طلب القرب من باب الجنة .

**قوله ( ثم يقول بعد ذلك : يارب قربني إلى باب الجنة )** في رواية شعيب « قال يارب قدمني » .

**قوله ( فيقول : أليس قد زعمت )** في رواية شعيب « فيقول الله : أليس قد أعطيت العهد والميثاق » .

**قوله ( لعلني أعطيتك ذلك )** في رواية التوحيد « فهل عسيت إن فعلت بك ذلك أن تسألني غيره » أما « عسيت » ففي سنيها الوجهان الفتح والكسر ، وجملة « أن تسألني » هي خبر عسى ، والمعنى هل يتوقع منك سؤال شيء غير ذلك وهو استفهام تقرير لأن ذلك عادة بني آدم ، والترجي راجع إلى المخاطب لا إلى الرب ، وهو من باب إرخاء العنان إلى الخصم ليعتبه ذلك على التفكير في أمره والإنصاف من نفسه .

**قوله ( فيقول : لا وعزتك لا أسألك غيره فيعطى الله ما شاء من عهد وميثاق )** يحتمل أن يكون فاعل

« شاء » الرجل المذكور أو الله ، قال ابن أبي جمرة : إنما بادر للحلف من غير استخلاف لما وقع له من قوة الفرع بقضاء حاجته فوطن نفسه على أن لا يطلب مزيداً وأكدته بالحلف .

**قوله ( فإذا رأى ما فيها سكت )** في رواية شعيب « فإذا بلغ بابها ورأى زهرتها وما فيها من النضرة » وفي رواية إبراهيم بن سعد « من الحبرة » بفتح المهملة وسكون الموحدة ، ولسلم « الخير » بمعجمة وتحتانية بلا هاء ، والمراد أنه يرى ما فيها من خارجها إما لأن جدارها شفاف فيرى باطنها من ظاهرها كما جاء في وصف الغرف ، وإما أن المراد بالرؤية العلم الذي يحصل له من سطوع رائحتها الطيبة وأنوارها المضيئة كما كان يحصل له أذى لفح النار وهو خارجها .

**قوله ( ثم قال )** في رواية إبراهيم بن سعد « ثم يقول » .

**قوله ( ويلك )** في رواية شعيب « ويحك » .

**قوله ( يارب لا تجعلني أشقى خلقتك )** المراد بالخلق هنا من دخل الجنة ، فهو لفظ عام أريد به خاص ، ومراده أنه يصير إذا استمر خارجاً عن الجنة أشقاهم ، وكونه أشقاهم ظاهر لو استمر خارج الجنة وهم من داخلها ، قال الطيبي : معناه يارب قد أعطيت العهد والميثاق ولكن تفكرت في كرمك ورحمتك فسألت ووقع في الرواية التي في كتاب الصلاة « لا أكون أشقى خلقتك » وللقابسي « لأكونن » قال ابن التين المعنى لئن أبقيتني على هذه الحالة ولم تدخلني الجنة لأكونن ، والألف في الرواية الأولى زائدة ، وقال الكرماني : معناه لا أكون كافراً . قلت : هذا أقرب مما قال ابن التين ولو استحضر هذه الرواية التي هنا ما احتاج إلى التكلف الذي أبداه ، فإن قوله « لا أكون » لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب ، ودل عليه قوله « لا تجعلني » ووجه كونه أشقى أن الذي يشاهد ما يشاهده ولا يصل إليه يصير أشد حسرة ممن لا يشاهد ، وقوله « خلقتك » مخصوص بمن ليس من أهل النار .

**قوله ( فإذا ضحك منه )** تقدم معنى الضحك في شرح الحديث الماضي قريباً .

**قوله ( ثم يقال له تمن من كذا فيتمني )** في رواية أبي سعيد عند أحمد « فيسأل ويتمني مقدار ثلاثة أيام من أيام الدنيا » وفي رواية التوحيد « حتى إن الله ليذكره من كذا » وفي حديث أبي سعيد « ويلقنه الله ما لا علم له به » .

**قوله ( قال أبو هريرة )** هو موصول السند المذكور .

**قوله ( وذلك الرجل آخر أهل الجنة دخولاً )** سقط هذا من رواية شعيب . وثبت في رواية إبراهيم بن سعد هنا ، ووقع ذلك في رواية مسلم مرتين إحداها هنا والأخرى في أوله عند قوله « ويبقى رجل مقبل بوجهه على النار » .

**قوله ( قال عطاء وأبو سعيد )** أي الخدرى ، والقائل هو عطاء بن يزيد بينه إبراهيم بن سعد في روايته عن الزهري قال : قال عطاء بن يزيد وأبو سعيد الخدرى .

**قوله ( لا يغير عليه شيئاً )** في رواية إبراهيم بن سعد لا يرد عليه .

قوله ( هذا لك ومثله معه ، قال أبو سعيد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ) ووقع في رواية إبراهيم بن سعد « قال أبو سعيد وعشرة أمثاله يا أبا هريرة فقال « فذكره ، وفيه « قال أبو سعيد الخدري : أشهد أني حفظته من رسول الله صلى الله عليه وسلم » ووقع في حديث أنس عند ابن مسعود « يرضيك أن أعطيك الدنيا ومثلها معها » ووقع في حديث حذيفة عن أبي بكر « انظر إلى ملك أعظم ملك فإن لك مثله وعشرة أمثاله ، فيقول أتسخرني وأنت الملك » ووقع عند أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعاً في هذا الحديث « فقال أبو سعيد ومثله معه ، فقال أبو هريرة وعشرة أمثاله ، فقال أحدهما لصاحبه حدث بما سمعت وأحدث بما سمعت » وهذا مقلوب فإن الذي في الصحيح هو المعتمد وقد وقع عند البزار من الوجه الذي أخرجه منه أحمد على وفق ما في الصحيح . نعم وقع في حديث أبي سعيد الطويل المذكور في التوحيد من طريق أخرى عنه بعد ذكر من يخرج من عصاة الموحدين فقال في آخره « فيقال لهم : لكم ما رأيتم ومثله معه » فهذا موافق لحديث أبي هريرة في الاختصار على المثل ، ويمكن أن يجمع أن يكون عشرة الأمثال إنما سمعه أبو سعيد في حق آخر أهل الجنة دخولاً والمذكور هنا في حق جميع من يخرج بالقبضة ، وجمع عياض بين حديثي أبي سعيد وأبي هريرة باحتمال أن يكون أبو هريرة سمع أولاً قوله « ومثله معه » فحدث به ثم حدث النبي صلى الله عليه وسلم بالزيادة فسمعه أبو سعيد ، وعلى هذا فيقال سمعه أبو سعيد وأبو هريرة معاً أولاً ثم سمع أبو سعيد الزيادة بعد ، وقد وقع في حديث أبي سعيد أشياء كثيرة زائدة على حديث أبي هريرة نهت على أكثرها فيما تقدم قريباً ، وظاهر قوله « هذا لك وعشرة أمثاله » أن العشرة زائدة على الأصل . ووقع في رواية أنس عن ابن مسعود « لك الذي تمت وعشرة أضعاف الدنيا » وتحمّل على أنه تمنى أن يكون له مثل الدنيا فيطابق حديث أبي سعيد . ووقع في رواية لمسلم عن ابن مسعود « لك مثل الدنيا وعشرة أمثالها » والله أعلم . وقال الكلاباذي إمساكه أولاً عن السؤال حياء من ربه والله يجب أن يسأل لأنه يحب صوت عبده المؤمن فيبسطه بقوله أولاً « لعلك إن أعطيت هذا تسأل غيره » وهذه حالة المقصر فكيف حالة المطيع ، وليس نقض هذا العبد عهده وتركه ما أقسم عليه جهلاً منه ولا قلة مبالاة بل علماً منه بأن نقض هذا العهد أولى من الوفاء به ، لأن سؤاله ربه أولى من ترك السؤال مراعاة للقسم ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « من حلف على يمين فرأى خيراً منها فليكفر على يمينه وليأت الذي هو خير » فعمل هذا العبد على وفق هذا الخبر ، والتكفير قد ارتفع عنه في الآخرة . قال ابن أبي جرة رحمه الله تعالى : في هذا الحديث من الفوائد جواز مخاطبة الشخص بما لا تدرك حقيقته ، وجواز التعبير عن ذلك بما يفهمه ، وأن الأمور التي في الآخرة لا تشبه بما في الدنيا إلا في الأسماء والأصل مع المبالغة في تفاوت الصفة والاستدلال على العلم الضروري بالنظري ، وأن الكلام إذا كان محتملاً لأمرين يأتي المتكلم بشيء يتخصص به مراده عند السامع ، وأن التكليف لا ينقطع إلا بالاستقرار في الجنة أو النار ، وأن امتثال الأمر في الموقف يقع بالاضطرار . وفيه فضيلة الإيمان لأنه لما تلبس به المناقق ظاهراً بقلبت عليه حرمة إلى أن وقع التمييز بإطفاء النور وغير ذلك ، وأن الصراط مع دقته وحدته يسع جميع المخلوقين منذ آدم إلى قيام الساعة . وفيه أن النار مع عظمتها وشدتها لا تتجاوز الحد الذي أمرت بإحراقه ، والآدمي مع حقارة جرمه يقدم على المخالفة ففيه معنى شديد من التوبيخ وهو كقوله تعالى في وصف الملائكة ﴿ غلاظ شداد لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ﴾ ، وفيه إشارة إلى توبيخ الطغاة والعصاة ، وفيه فضل الدعاء وقوة الرجاء في إجابة الدعوة ولو لم يكن الداعي أهلاً لذلك في ظاهر الحكم لكن فضل الكريم واسع . وفي قوله في آخره في بعض طرقه « ما أغدرك » إشارة إلى أن الشخص لا يوصف بالفعل الذميمة إلا بعد أن يتكرر ذلك منه . وفيه إطلاق اليوم على جزء منه لأن يوم القيامة في الأصل يوم واحد وقد أطلق اسم اليوم على كثير من أجزائه . وفيه

جواز سؤال الشفاعة خلافاً لمن منع محتجاً بأنها لا تكون إلا للمذنب . قال عياض : وفات هذا القائل أنها قد تقع في دخول الجنة بغير حساب وغير ذلك كما تقدم بيانه ، مع أن كل عاقل معترف بالتقصير فيحتاج إلى طلب العفو عن تقصيره ، وكذا كل عامل يخشى أن لا يقبل عمله فيحتاج إلى الشفاعة في قبوله . قال : ويلزم هذا القائل أن لا يدعو بالمغفرة ولا بالرحمة وهو خلاف ما درج عليه السلف في أدعيتهم . وفي الحديث أيضاً تكليف ما لا يطاق لأن المنافقين يؤمرون بالسجود وقد منعوا منه ، كذا قيل وفيه نظر لأن الأمر حينئذٍ للتعجيز والتبكيك . وفيه إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة ، قال الطيبي : وقول من أثبت الرؤية ووكل علم حقيقتها إلى الله فهو الحق ، وكذا قول من فسر الإتيان بالتجلى هو الحق لأن ذلك قد تقدمه قوله « هل تضارون في رؤية الشمس والقمر » وزيا في تقرير ذلك وتأكيد كل ذلك يدفع الجواز عنه والله أعلم . واستدل به بعض السالية ونحوهم على أن المنافقين وبعض أهل الكتاب يرون الله مع المؤمنين ، وهو غلط لأن في سياق حديث أبي سعيد أن المؤمنين يرونه سبحانه وتعالى بعد رفع رؤوسهم من السجود حينئذٍ يقولون أنت ربنا ، ولا يقع ذلك للمنافقين ومن ذكر معهم ، وأما الرؤية التي اشترك فيها الجميع قبل فقد تقدم أنه صورة الملك وغيره . قلت : ولا مدخل أيضاً لبعض أهل الكتاب في ذلك لأن في بقية الحديث أنهم يخرجون من المؤمنين ومن معهم ممن يظهر الإيمان ويقال لهم ما كنتم تعبدون ؟ وأنهم يتساقطون في النار ، وكل ذلك قبل الأمر بالسجود . وفيه أن جماعة من مذنبى هذه الأمة يعذبون بالنار ثم يخرجون بالشفاعة والرحمة خلافاً لمن نفى ذلك عن هذه الأمة وتأول ما ورد بضروب متكلفة ، والنصوص الصريحة متضافرة متظاهرة بشبوت ذلك ، وأن تعذيب الموحدين بخلاف تعذيب الكفار لاختلاف مراتبهم من أخذ النار بعضهم إلى ساقه وأنها لا تأكل أثر السجود ، وأنهم يموتون فيكون عذابهم إحراقهم وحبسهم عن دخول الجنة سريعاً كالمسجونين ، بخلاف الكفار الذين لا يموتون أصلاً ليدوقوا العذاب ولا يحيون حياة يستريحون بها ، على أن بعض أهل العلم أول ما وقع في حديث أبي سعيد من قوله يموتون فيها إماتة بأنه ليس المراد أن يحصل لهم الموت حقيقة وإنما هو كناية عن غيبة إحساسهم ، وذلك للرفق بهم ، أو كنى عن النوم بالموت وقد سمي الله النوم وفاة ، ووقع في حديث أبي هريرة أنهم إذا دخلوا النار ماتوا فإذا أراد الله إخراجهم أمسهم ألم العذاب تلك الساعة ، قال وفيه ما طبع عليه الآدمي من قوة الطمع وجودة الحيلة في تحصيل المطلوب ، فطلب أولاً أن يبعد من النار ليحصل له نسبة لطيفة بأهل الجنة ، ثم طلب الدنو منهم وقد وقع في بعض طرقه طلب الدنو من شجرة بعد شجرة إلى أن طلب الدخول ، ويؤخذ منه أن صفات الآدمي التي شرف بها على الحيوان تعود له كلها بعد بعثته كالفكر والعقل وغيرهما ، انتهى ملخصاً مع زيادات في غرضون كلامه والله المستعان .

**باب في الحوض وقول الله عز وجل : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾**

وقال عبد الله بن زيد : قال النبي صلى الله عليه : « اصبروا حتى تلقوني على الحوض » .

٦٣٤٦ - نا يحيى بن حماد قال نا أبو عوانة عن سليمان عن شقيق عن عبد الله عن النبي صلى الله

عليه : « أنا فرطكم على الحوض » . [الحديث ٦٥٧٥ - طرفاه في : ٦٥٧٦ ، ٧٠٤٩] .

٦٣٤٧ - حدثني عمرو بن علي قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن المغيرة قال سمعت أبا وائل

عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه قال : « أنا فرطكم على الحوض ، وليرفعن معي رجال منكم ثم

- لِيُخْتَلَجَنَّ دُونِي، فَأَقُولُ: يَا رَبُّ أَصْحَابِي، فَيَقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ». تَابِعَهُ عَاصِمٌ عَنْ أَبِي وَاثِلٍ. وَقَالَ حُصَيْنٌ عَنْ أَبِي وَاثِلٍ عَنْ حَذِيفَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.
- [٦٥٧٧] ٦٣٤٨- نَاسِدُدُّ قَالَ نَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ نِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَتَالَ: «أَمَامَكُمْ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ جَرَبَاءَ وَأَذْرَحَ».
- [٦٥٧٨] ٦٣٤٩- نَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ نَا هُشَيْمٌ قَالَ أَنَا أَبُو بَشْرٍ وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: الْكَوْثَرُ: الْخَيْرُ الْكَثِيرُ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ. قَالَ أَبُو بَشْرٍ فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ: إِنَّ أَنَسًا يَزْعُمُونَ أَنَّهُ نَهَرَ فِي الْجَنَّةِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: النَّهْرُ الَّذِي فِي الْجَنَّةِ مِنَ الْخَيْرِ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ.
- [٦٥٧٩] ٦٣٥٠- نَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ نَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَمْرٍو قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ وَكِيْرَانُهُ كَنَجْمِ السَّمَاءِ، مَنْ يَشْرَبُ مِنْهُ فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا».
- [٦٥٨٠] ٦٣٥١- نَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ نِي ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ نِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «إِنَّ قَدْرَ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ مِنَ الْيَمَنِ، وَإِنَّ فِيهِ مِنَ الْبَارِيقِ كَعَدَدِ نَجْمِ السَّمَاءِ».
- [٦٥٨١] ٦٣٥٢- نَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ نَا هِمَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ... ح.
- نَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ نَا هِمَامٌ قَالَ نَا قَتَادَةُ قَالَ نَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «بَيْنَمَا أَسِيرُ فِي الْجَنَّةِ، إِذَا أَنَا بِنَهْرٍ حَافَتَاهُ قَبَابُ الدَّرِّ الْمَخُوفِ، قُلْتُ: مَا هَذَا يَا جَبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا الْكَوْثَرُ الَّذِي أَعْطَاكَ رَبُّكَ، فَإِذَا طَبِيعُهُ - أَوْ طِينُهُ - مِسْكٌ أَذْفَرُ»، شَكَ هُدْبَةُ.
- [٦٥٨٢] ٦٣٥٣- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ نَا وَهَيْبٌ قَالَ نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «لِيرِدَنَّ عَلَيَّ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِي الْحَوْضِ حَتَّى عَرَفْتَهُمْ اخْتَلَجُوا دُونِي، فَأَقُولُ: أَصْحَابِي، فَيَقُولُونَ: لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ».
- [٦٥٨٣] ٦٣٥٤- نَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ نَا مُحَمَّدُ بْنُ مَطْرَفٍ قَالَ نِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ: مَنْ مَرَّ عَلَيَّ يَشْرَبُ وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا. لِيرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ». [الْحَدِيثُ ٦٥٨٣ - طَرَفُهُ فِي: ٧٠٥٠].
- [٦٥٨٤] ٦٣٥٥- قَالَ أَبُو حَازِمٍ فَسَمِعَنِي النَّعْمَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتَ مِنْ سَهْلِ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ لَسَمِعْتُهُ وَهُوَ يَزِيدُ فِيهَا: «فَأَقُولُ: إِنَّهُمْ مِنِّي، فَيَقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ. فَأَقُولُ: سَحَقًا سَحَقًا لِمَنْ غَيَّرَ بَعْدِي». وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سَحَقًا: بَعْدًا، يُقَالُ: سَحِيقٌ: بَعِيدٌ. [الْحَدِيثُ ٦٥٨٤ - طَرَفُهُ فِي: ٧٠٥١].
- [٦٥٨٥] ٦٣٥٦- وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ بِنِ سَعِيدِ الْحَبْطِيِّ نَا أَبِي عَنِ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ

المسيب عن أبي هريرة أنه كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه قال: «يرد علي يوم القيامة رهط من أصحابي فيجلون عن الحوض، فأقول: يا رب أصحابي، فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا على أديبارهم القهقري». وقال شعيب عن الزهري: كان أبو هريرة يحدث عن النبي صلى الله عليه. فيجلون. وقال عقيل: فيجلون وقال الزبيدي: عن الزهري عن محمد بن علي عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه. [الحديث ٦٥٨٥ - طرفه في: ٦٥٨٦].

[٦٥٨٦] ٦٣٥٧- نا أحمد بن صالح قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه كان يحدث عن أصحاب النبي صلى الله عليه أن النبي صلى الله عليه قال: «يرد علي الحوض رجال من أصحابي فيجلون عنه، فأقول يا رب أصحابي، فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا على أديبارهم القهقري».

[٦٥٨٧] ٦٣٥٨- نا إبراهيم بن المنذر الحزامي قال نا محمد بن فليح قال نا أبي قال نا هلال عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «بينا أنا قائم فإذا زمرة، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلم، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: وما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أديبارهم القهقري. ثم إذا زمرة، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلم، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله. قلت: ما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا على أديبارهم القهقري، فلا أراه يخلص فيهم إلا مثل همل النعم».

[٦٥٨٨] ٦٣٥٩- نا إبراهيم بن المنذر قال نا أنس بن عياض عن عبيد الله عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص ابن عاصم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة، ومنبري على حوضي».

[٦٥٨٩] ٦٣٦٠- نا عبدان قال أخبرني أبي عن شعبة عن عبد الملك قال: سمعت جندباً قال: سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «أنا فرطكم على الحوض».

[٦٥٩٠] ٦٣٦١- نا عمرو بن خالد قال نا الليث عن يزيد عن أبي الخير عن عتبة أن النبي صلى الله عليه خرج يوماً فصلّى على أهل أحد صلّاته على الميت، ثم انصرف على المنبر فقال: «إني فرط لكم، وأنا شهيد عليكم، وإني والله لأنظر إلى حوضي الآن، وإني أعطيت مفاتيح خزائن الأرض - أو مفاتيح الأرض - وإني والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بعدي، ولكن أخاف عليكم أن تنافسوا فيها».

[٦٥٩١] ٦٣٦٢- نا علي بن عبد الله قال نا حرمي بن عمارة قال نا شعبة عن معبد بن خالد سمع حارثة بن وهب يقول: سمعت النبي صلى الله عليه وذكر الحوض فقال: «كما بين المدينة وصنعاء». قال: وزاد ابن أبي عدي عن شعبة عن معبد بن خالد عن حارثة سمع النبي صلى الله عليه وذكر الحوض فقال: «حوضه ما بين صنعاء والمدينة»، فقال له المستورد: ألم تسمعه قال: الأواني؟ قال: لا. قال المستورد: «تري فيه الآنية مثل الكواكب».



[٦٥٩٣]

٦٣٦٣- فاسعيد بن أبي مريم عن نافع بن عمر قال حدثني ابن أبي مليكة عن أسماء بنت أبي بكر قالت: قال النبي صلى الله عليه: «إني على الحوض حتى أنظر من يرد علي منكم، وسيؤخذ ناس دوني، فأقول: يا رب مني ومن أمتي، فيقال: هل شعرت ما عملوا بعدك؟ والله ما برحوا يرجعون على أعقابهم». فكان ابن أبي مليكة يقول: اللهم إنا نعوذ بك أن نرجع على أعقابنا، أو نفتن عن ديننا. على أعقابهم ينكصون: يرجعون على العقب. [الحديث ٦٥٩٣- طرفه في: ٧٠٤٨].

**قوله (باب في الحوض)** أى حوض النبي صلى الله عليه وسلم، وجمع الحوض حياض وأحواص وهو مجمع الماء، وإيراد البخارى لأحاديث الحوض بعد أحاديث الشفاعة وبعد نصب الصراط إشارة منه إلى أن الورود على الحوض يكون بعد نصب الصراط والمرور عليه، وقد أخرج أحمد والترمذى من حديث النضر بن أنس عن أنس قال: «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشفع لى، فقال: أنا فاعل، فقلت: أين أطلبك؟ قال: اطلبنى أول ما تطلبنى على الصراط. قلت: فإن لم ألقك؟ قال: أنا عند الميزان. قلت: فإن لم ألقك؟ قال: أنا عند الحوض» وقد استشكل كون الحوض بعد الصراط بما سيأتى فى بعض أحاديث هذا الباب أن جماعة يدفعون عن الحوض بعد أن يكادوا يردون ويذهب بهم إلى النار، ووجه الإشكال أن الذى يمر على الصراط إلى أن يصل إلى الحوض يكون قد نجا من النار فكيف يرد إليها؟ ويمكن أن يحمل على أنهم يقربون من الحوض بحيث يرون ويرون النار فيدفعون إلى النار قبل أن يخلصوا من بقية الصراط. وقال أبو عبد الله القرطبى فى «التذكرة»: ذهب صاحب «القوت» وغيره إلى أن الحوض يكون بعد الصراط، وذهب آخرون إلى العكس، والصحيح، أن للنبي صلى الله عليه وسلم حوضين أحدهما فى الموقف قبل الصراط والآخر داخل الجنة وكل منهما يسمى كوثراً. قلت: وفيه نظر لأن الكوثر نهر داخل الجنة كما تقدم ويأتى، وماؤه يصب فى الحوض، ويطلق على الحوض كوثر لكونه يمد منه، فغاية ما يؤخذ من كلام القرطبى أن الحوض يكون قبل الصراط، فإن الناس يردون الموقف عطاشى فيرد المؤمنون الحوض وتتساقط الكفار فى النار بعد أن يقولوا ربنا عطشنا، فترفع لهم جهنم كأنها سراب فيقال: ألا تردون؟ فيظنونها ماء فيتساقطون فيها. وقد أخرج مسلم من حديث أبى ذر أن الحوض يشخب فيه ميزابان من الجنة، وله شاهد من حديث ثوبان، وهو حجة على القرطبى لا له، لأنه قد تقدم أن الصراط جسر جهنم وأنه بين الموقف والجنة وأن المؤمنين يمرون عليه لدخول الجنة، فلو كان الحوض دونه لحالت النار بينه وبين الماء الذى يصب من الكوثر فى الحوض، وظاهر الحديث أن الحوض بجانب الجنة لينصب فيه الماء من النهر الذى داخلها، وفى حديث ابن مسعود عند أحمد «يفتح نهر الكوثر إلى الحوض» وقد قال القاضى عياض: أظاهر قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث الحوض «من شرب منه لم يظمأ بعدها أبداً» يدل على أن الشرب منه يقع بعد الحساب والنجاة من النار، لأن ظاهر حال من لا يظمأ أن لا يعذب بالنار، ولكن يحتمل أن من قدر عليه التعذيب منهم أن لا يعذب فيها بالظمأ بل بغيره. قلت: ويدفع هذا الاحتمال أنه وقع فى حديث أبى بن كعب عند ابن أبى عاصم فى ذكر الحوض «ومن لم يشرب منه لم يرو أبداً» وعند عبد الله بن أحمد فى زيادات المسند فى الحديث الطويل عن لقيط بن عامر أنه «وقد على رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ونهيك بن عاصم، قال: فقدمنا المدينة عند انسلاخ رجب فلقينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين انصرف من صلاة الغداة» الحديث بطوله فى صفة الجنة والبعث وفيه «تعرضون عليه بادية له صفاحكم لا تخفى عليه منكم خافية فيأخذ

غرفة من ماء فينضح بها قبلكم فلمعمر إلهك ما يخطئ وجه أحدكم قطرة ، فأما المسلم فتدع وجهه مثل الربطة البيضاء ، وأما الكافر فتخطمه مثل الخطام الأسود ، ثم ينصرف نبيكم وينصرف على أثره الصالحون فيسلكون جسراً من النار ، يطاء أحدكم الجمرة فيقول : حس ، فيقول ربك أوانه إلا ، فيطلعون على حوض الرسول على أظماء والله ناهلة رأيته أبداً ما ييسط أحد منكم يده إلا وقع على قدح » الحديث . وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة والطبراني والحاكم ، وهو صريح في أن الحوض قبل الصراط .

**قوله ( وقول الله تعالى إنا أعطيناك الكوثر )** أشار إلى أن المراد بالكوثر النهر الذي يصب في الحوض فهو مادة الحوض كما جاء صريحاً في سابع أحاديث الباب ، ومضى في تفسير سورة الكوثر من حديث عائشة نحوه مع زيادة بيان فيه ، وتقدم الكلام على حديث ابن عباس أن الكوثر هو الخير الكثير ، وجاء إطلاق الكوثر على الحوض في حديث المختار بن فلفل عن أنس في ذكر الكوثر « هو حوض ترد عليه أمتي » وقد اشتهر اختصاص نبيينا صلى الله عليه وسلم بالحوض ، لكن أخرج الترمذي من حديث سمرة رفعه « إن لكل نبي حوضاً » وأشار إلى أنه اختلف في وصله وإرساله وأن المرسل أصح . قلت : والمرسل أخرجه ابن أبي الدنيا بسند صحيح عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لكل نبي حوضاً وهو قائم على حوضه بيده عصا يدعو من عرف من أمته ، إلا أنهم يتباهون أيهم أكثر تبعاً ، وإني لأرجو أن أكون أكثرهم تبعاً ، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن سمرة موصولاً مرفوعاً مثله وفي سننه لين ، وأخرج ابن أبي الدنيا أيضاً من حديث أبي سعيد رفعه « وكل نبي يدعو أمته ولكل نبي حوض ، فمنهم من يأتيه الفئام ومنهم من يأتيه العصابة ومنهم من يأتيه الواحد ومنهم من يأتيه الاثنان ومنهم من لا يأتيه أحد ، وإني لأكثر الأنبياء تبعاً يوم القيامة » وفي إسناده لين ، وإن ثبت فاختص نبيينا صلى الله عليه وسلم الكوثر الذي يصب من مائه في حوضه فإنه لم ينقل نظيره لغيره ووقع الامتنان عليه به في السورة المذكورة قال القرطبي في « المفهم » تبعاً للقاضي عياض في غالبه : مما يجب على كل مكلف أن يعلمه ويصدق به أن الله سبحانه وتعالى قد خص نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم بالحوض المصرح باسمه وصفته وشرابه في الأحاديث الصحيحة الشهيرة التي يحصل بمجموعها العلم القطعي ، إذ روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة تيف على الثلاثين ، منهم في الصحيحين ما ينيف على العشرين وفي غيرهما بقية ذلك مما صح نقله واشتهرت رواته ، ثم رواه عن الصحابة المذكورين من التابعين أمثالهم ومن بعدهم أضعاف أضعافهم وهلم جرا ، وأجمع على إثباته السلف وأهل السنة من الخلف ، وأنكرت ذلك طائفة من المتدعة وأحالوه على ظاهره وغلوا في تأويله من غير استحالة عقلية ولا عادية تلزم من حمله على ظاهره وحقيقته ، ولا حاجة تدعو إلى تأويله ، فخرق من حرفه إجماع السلف وفارق مذهب أئمة الخلف . قلت : أنكره الخوارج وبعض المعتزلة ، ومن كان ينكره عبيد الله بن زياد أحد أمراء العراق لمعاوية وولده ، فعند أبي داود من طريق عبد السلام بن أبي حازم قال : شهدت أبا برزة الأسلمي دخل على عبيد الله بن زياد فحدثني فلان وكان في السماط فذكر قصة فيها أ ب ابن زياد ذكر الحوض فقال هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر فيه شيئاً ؟ فقال أبو برزة : نعم لا مرة ولا مرتين ولا ثلاثاً ولا أربعاً ولا خمساً فمن كذب به فلا سقاء الله منه . وأخرج البيهقي في البعث من طريق أبي حمزة عن أبي برزة نحوه ، ومن طريق يزيد بن حبان التيمي : شهدت زيد بن أرقم وبعث إليه ابن زياد فقال : ما أحاديث تبلغني أنك تزعم أن لرسول الله صلى الله عليه وسلم حوضاً في الجنة ؟ قال : حدثنا بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وعند أحمد من طريق عبد الله بن بريدة عن أبي سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الهذلي قال : قال عبيد الله بن زياد : ما أصدق بالحوض ، وذلك بعد أن حدثه أبو برزة والبراء وعائذ بن عمرو ، فقال له أبو سبرة بعثنى أبوك في مال إلى معاوية فلقيني عبد الله بن عمرو فحدثني وكتبته يدي من فيه أنه « سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : موعدم حوضي » الحديث فقال ابن زياد حيثئذ : أشهد أن الحوض حق وعند أبي يعلى من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس « دخلت على ابن زياد وهم يذكرون الحوض فقال هذا أنس ، فقلت : لقد كانت عجائز بالمدينة كثيراً ما يسألن ربهن أن يسقيهن من حوض نبين » وسنده صحيح . وروينا في فوائد العيسوي وهو في البعث للبيهقي من طريقه بسند صحيح عن حميد عن أنس نحوه وفيه « ما حسبت أن أعيش حتى أرى مثلكم ينكر الحوض » وأخرج البيهقي أيضاً من طريق يزيد الرقاشي عن أنس في صفة الحوض « وسياثيه قوم ذابله شفاههم لا يطعمون منه قطرة ، من كذب به اليوم لم يصب الشرب منه يومئذ » ويزيد ضعيف لكن يقويه ما مضى ، ويشبه أن يكون الكلام الأخير من قول أنس . قال عياض : أخرج مسلم أحاديث الحوض عن ابن عمر وأبي سعيد وسهل بن سعد وجندب وعبد الله بن عمرو وعائشة وأم سلمة وعقبة بن عامر وابن مسعود وحذيفة وحارثة بن وهب والمستورد وأبي ذر وثوبان وأنس وجابر بن سمرة ، قال : ورواه غير مسلم عن أبي بكر الصديق وزيد بن أرقم وأبي أمامة وأسماء بنت أبي بكر وخولة بنت قيس وعبد الله بن زيد وسويد بن جبلة وعبد الله الصنابحي والبراء بن عازب . وقال النووي بعد حكاية كلامه مستدركا عليه : رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة ورواه غيرهما من رواية عمر وعائذ بن عمرو وآخرين ، وجمع ذلك كله البيهقي في البعث بأسانيده وطرقه المتكاثرة . قلت : أخرجه البخاري في هذا الباب عن الصحابة الذين نصب عياض لمسلم تخريجه عنهم إلا أم سلمة وثوبان وجابر بن سمرة وأبا ذر ، وأخرجه أيضاً عن عبد الله بن زيد وأسماء بنت أبي بكر وأخرجه مسلم عنهما أيضاً وأغفلهما عياض ، وأخرجاه أيضاً عن أسيد بن حضير ، وأغفل عياض أيضاً نسبة الأحاديث ، وحديث أبي بكر عند أحمد وأبي عوانة وغيرهما ، وحديث زيد بن أرقم عند البيهقي وغيره ، وحديث خولة بنت قيس عند الطبراني ، وحديث أبي أمامة عند ابن حبان وغيره ، وأما حديث سويد بن جبلة فأخرجه أبو زرعة الدمشقي في مسنده الشاميين وكذا ذكره ابن منده في الصحابة وجزم ابن أبي خاتم بأن حديثه مرسل ، وأما حديث عبد الله الصنابحي فغلط عياض في اسمه وإنما هو الصنابح بن الأعصر وحديثه عند أحمد وابن ماجه بسند صحيح ولفظه « إني فرطكم على الحوض ، وإني مكائر بكم » الحديث فإن كان كما ظننت وكان ضبط اسم الصحابي وأنه عبد الله فتزيد العدة واحداً لكن ما عرفت من خروجه من حديث عبد الله الصنابحي وهو صحابي آخر غير عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي التابعي المشهور وقول النووي إن البيهقي استوعب طرقه يوهم أنه أخرج زيادة على الأسماء التي ذكرها حيث قال وآخرين ، وليس كذلك فإنه لم يخرج حديث أبي بكر الصديق ولا سويد ولا الصنابحي ولا خولة ولا البراء ، وإنما ذكره عن عمر وعن عائذ بن عمرو وعن أبي برزة ولم أر عنده زيادة إلا من مرسل يزيد بن رومان في نزول قوله تعالى ﴿ إنا أعطيناك الكثير ﴾ وقد جاء فيه عن من لم يذكره جميعاً من حديث ابن عباس كما تقدم في تفسير سورة الكوثر ، ومن حديث كعب بن عجرة عند الترمذي والنسائي وصححه الحاكم ، ومن حديث جابر بن عبد الله عند أحمد والبخاري بسند صحيح وعن بريدة عن أبي يعلى ، ومن حديث أخى زيد بن أرقم ويقال إن اسمه ثابت عند أحمد ، ومن حديث أبي الدرداء عند ابن أبي عاصم في السنة وعند البيهقي في الدلائل ، ومن حديث أبي بن كعب وأسماء بنت زيد وحذيفة بن أسيد وحمزة بن عبد المطلب ولقيط بن عامر وزيد بن ثابت والحسن بن علي وحديثه عند أبي يعلى أيضاً وأبي بكره وخولة بنت حكيم كلها عند ابن أبي عاصم ، ومن حديث

العرباض بن سارية عند ابن حبان في صحيحه ، وعن أبي مسعود البدرى وسلمان الفارسي وسمرة بن جندب وعقبة ابن عبد وزيد بن أوفى وكلها في الطبراني ، ومن حديث خباب بن الأرت عند الحاكم ، ومن حديث النواس بن سمعان عند ابن أبي الدنيا ومن حديث ميمونة أم المؤمنين في الأوسط للطبراني ولفظه « يرد على الحوض أطولكن يداً » الحديث ، ومن حديث سعد بن أبي وقاص عند أحمد بن منيع في مسنده ، وذكره ابن منده في مستخرجه عن عبد الرحمن بن عوف ، وذكره ابن كثير في نهايته عن عثمان بن مظعون ، وذكره ابن القيم في الحاوي عن معاذ ابن جبل ولقيط بن صبرة وأظنه عن لقيط بن عامر الذي تقدم ذكره ، فجميع من ذكرهم عياض خمسة وعشرون نفساً ، وزاد عليه النووي ثلاثة ، وزدت عليهم أجمعين قدر ما ذكره سواء فزادت العدة على الخمسين ، ولكن من هؤلاء الصحابة في ذلك زيادة على الحديث الواحد كأبي هريرة وأنس وابن عباس وأبي سعيد وعبد الله بن عمرو وأحاديثهم بعضها في مطلق ذكر الحوض وفي صفته بعضها وفيمن يرد عليه بعضها وفيمن يدفع عنه بعضها ، وكذلك في الأحاديث التي أوردها المصنف في هذا الباب ، وجملة طرقها تسعة عشر طريقاً ، وبلغني أن بعض المتأخرين وصلها إلى رواية ثمانين صحابياً .

الأول ، قوله ( وقال عبد الله بن يزيد ) هو ابن عاصم المازني .

قوله ( اصبروا حتى تلقوني على الحوض ) هو طرف من حديث طويل وصله المؤلف في غزوة حنين ، وفيه كلام الأنصار لما قسمت غنائم حنين في غيرهم وفيه « إنكم سترون بعدى أثره فاصبروا » الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك .

الحديث الثاني والثالث عن ابن مسعود موصولاً وعن حذيفة معلقاً .

قوله ( عن سليمان ) هو الأعمش ، وشقيق هو أبو وائل المذكور في الطريق الثانية ووقع صريحاً عند الإسماعيلي فيهما وعند مسلم في الأول ، وعبد الله هو ابن مسعود ، والمغيرة في الطريق الثانية هو ابن مقسم الضبي الكوفي .

قوله ( وليرفعن ) بضم أوله وفتح الفاء والعين أى يظهرهم الله لي حتى أراهم .

قوله ( ثم ليختلجن ) بفتح اللام وضم التحتانية وسكون الخاء المعجمة وفتح المثناة واللام وضم الجيم بعدها نون ثقيلة أى ينزعون أو يجذبون مني ، يقال اختلجته منه إذا نزعته منه أو جذبه بغير إرادته ، وسيأتي زيادة في إيضاحه في شرح الحديث التاسع وما بعده والتاسع عشر .

قوله ( تابعه عاصم ) هو ابن أبي النجود قارئ الكوفة ، والضمير للأعمش أى أن عاصماً رواه كما رواه الأعمش عن أبي وائل فقال عن عبد الله بن مسعود ، قد وصلها الحارث بن أبي أسامة في مسنده من طريق سفيان الثوري عن عاصم .

قوله ( وقال حصين ) أى ابن عبد الرحمن الواسطي .

قوله ( عن أبي وائل عن حذيفة ) أى أنه خالف الأعمش وعاصماً فقال عن أبي وائل عن حذيفة ، وهذه المتابعة وصلها مسلم من طريق حصين ، وصنيعه يقتضي أنه عند أبي وائل عن ابن مسعود وعن حذيفة معاً ، وصنيع البخاري يقتضي ترجيح قول من قال عن أبي وائل عن عبد الله لكونه ساقها موصولة وعلق الأخرى .

الحديث الرابع ، قوله ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان ، وعبيد الله هو ابن عمر العمرى .

قوله ( أمامكم ) بفتح الهمزة أى قدامكم ( حوض ) فى رواية السرخسى « حوضى » بزيادة ياء الإضافة ، والأول هو الذى عند كل من أخرج الحديث كمسلم .

قوله ( كما بين جرباء وأذرح ) أما جرباء فهى بفتح الجيم وسكون الراء بعدها موحدة بلفظ تأنيث أجرب ، قال عياض : جاءت فى البخارى ممدودة ، وقال النووى فى شرح مسلم الصواب أنها مقصورة وكذا ذكرها الحازمى والجمهور ، قال والمد خطأ ، وأثبت صاحب التحرير المد وجوز القصر ، ويؤيد المد قول أنى عبيد البكرى هى تأنيث أجرب . وأما أذرح فبفتح الهمزة وسكون المعجمة وضم الراء بعدها مهملة ، قال عياض كذا للجمهور ، ووقع فى رواية العذرى فى مسلم بالجيم وهو وهم . قلت : وسأذكر الخلاف فى تعيين مكانى هذين الموضعين فى آخر الكلام على الحديث السادس إن شاء الله تعالى .

الحديث الخامس حديث ابن عباس ، تقدم شرحه فى تفسير سورة الكوثر وقوله هنا « هشيم أخبرنا أبو بشر » هو جعفر بن أنى وحشية بفتح الواو وسكون المهملة بعدها معجمة مكسورة ثم تحتانية ثقيلة ثم هاء تأنيث ، واسم أنى وحشية لإياس .

قوله ( وعطاء بن السائب ) هو المحدث المشهور كوفى من صفار التابعين صدوق اختلط فى آخر عمره ، وسماع هشيم منه بعد اختلاطه ، ولذلك أخرج له البخارى مقروناً بأبى بشر ، وماله عنده إلا هذا الموضع ، وقد مضى فى تفسير الكوثر من جهة هشيم عن أنى بشر وحده ، ولعطاء بن السائب فى ذكر الكوثر سند آخر عن شيخ آخر أخرجه الترمذى وابن ماجه وصححه بسند صحيح من طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار عن ابن عمر فذكر الحديث المشار إليه فى تفسير الكوثر ، وأخرجه أبو داود الطيالسى فى مسنده عن أنى عوانة عن عطاء قال : قال لى محارب بن دثار ما كان سعيد بن جبير يقول فى الكوثر ؟ قلت : كان يحدث عن ابن عباس قال : هو الخير الكثير ، فقال محارب : حدثنا ابن عمر فذكر الحديث . وأخرجه البيهقى فى البعث من طريق حماد بن زيد عن عطاء بن السائب وزاد : فقال محارب سبحانه الله ما أقل ما يسقط لابن عباس ، فذكر حديث ابن عباس ثم قال : هذا والله هو الخير الكثير .

الحديث السادس قوله ( نافع ) هو ابن عمر الجمحى المكى .

قوله ( قال عبد الله بن عمرو ) فى رواية مسلم من وجه آخر عن نافع بن عمر بسنده عن عبد الله بن عمرو ، وقد خالف نافع بن عمر فى صحابه عبد الله بن عثمان بن خثيم فقال : عن ابن أنى مليكة عن عائشة أخرجه أحمد والطبرانى ، ونافع بن عمر أحفظ من ابن خثيم .

قوله ( حوضى مسيرة شهر ) زاد مسلم والإسماعيلى وابن حبان فى روايتهم من هذا الوجه « وزواياه سواء » وهذه الزيادة تدفع تأويل من جمع بين مختلف الأحاديث فى تقدير مسافة الحوض على اختلاف العرض والطول ، وقد اختلف فى ذلك اختلافاً كثيراً فوقع فى حديث أنس الذى بعده « كما بين أيلة وصنعاء من اليمن » وأيلة مدينة كانت عامرة وهى بطرف بحر القلزم من طرف الشام وهى الآن خراب يمر بها الحاج من مصر فتكون شمالهم ويمر بها الحاج من غزة وغيرها فتكون أمامهم ، ويجلبون إليها الميرة من الكرك والشوبك وغيرها يتلقون بها الحاج ذهاباً وإياباً ، وإليها تنسب العقبة المشهورة عند المصريين ، وبينها وبين المدينة النبوية نحو الشهر بسير الأتقال إن اقتضوا

كل يوم على مرحلة وإلا فدون ذلك ، وهى من مصر على أكثر من النصف من ذلك ، ولم يصب من قال من المتقدمين إنها على النصف مما بين مصر ومكة بل هى دون الثلث فإنها أقرب إلى مصر . ونقل عياض عن بعض أهل العلم أن أيلة شعب من جبل رضوى الذى فى ينبع ، وتعقب بأنه اسم وافق اسماً ، والمراد بأيلة فى الخبر هى المدينة الموصوفة آنفاً ، وقد ثبت ذكرها فى صحيح مسلم فى قصة غزوة تبوك وفيه « أن صاحب أيلة جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصالحه » وتقدم لها ذكر أيضاً فى كتاب الجمعة . وأما صنعاء فإنما قيدت فى هذه الرواية باليمن احترازاً من صنعاء التى بالشام ، والأصل فيها صنعاء اليمن لما هاجر أهل اليمن فى زمن عمر عند فتوح الشام نزل أهل صنعاء فى مكان من دمشق فسمي باسم بلدهم ، فعلى هذا فمن فى قوله فى هذه الرواية « من اليمن » إن كانت ابتدائية فيكون هذا اللفظ مرفوعاً وإن كانت بيانية فيكون مدرجاً من قول بعض الرواة والظاهر أنه الزهرى . ووقع فى حديث جابر بن سمرة أيضاً « كما بين صنعاء وأيلة » وفى حديث حذيفة مثله لكن قال « عدن » بدل صنعاء ، وفى حديث أبى هريرة « أبعد من أيلة إلى عدن » وعدن بفتحيتين بلد مشهور على ساحل البحر فى أواخر سواحل اليمن وأوائل سواحل الهند وهى تسامت صنعاء وصنعاء فى جهة الجبال ، وفى حديث أبى ذر « ما بين عمان إلى أيلة » وعمان بضم المهملة وتخفيف النون بلد على ساحل البحر من جهة البحرين ، وفى حديث أبى بردة عند ابن حبان « ما بين ناحيتى حوضى كما بين أيلة وصنعاء مسيرة شهر » وهذه الروايات متقاربة لأنها كلها نحو شهر أو تزيد أو تنقص . ووقع فى روايات أخرى التحديد بما هو دون ذلك : فوقع فى حديث عقبة ابن عامر عند أحمد « كما بين أيلة إلى الجحفة » وفى حديث جابر « كما بين صنعاء إلى المدينة » وفى حديث ثوبان « ما بين عدن وعمان البلقاء » ونحوه لابن حبان عن أبى أمامة . وعمان هذه بفتح المهملة وتشديد الميم للأكثر وحكى تخفيفها ، وتنسب إلى البلقاء لقربها منها . والبلقاء بفتح الموحدة وسكون اللام بعدها قاف وبالمدة بلدة معروفة من فلسطين ، وعند عبد الرزاق فى حديث ثوبان « ما بين بصرى إلى صنعاء أو ما بين أيلة إلى مكة » وبصرى بضم الموحدة وسكون المهملة بلد معروف بطرف الشام من جهة الحجاز تقدم ضبطها فى بدء الوحي ، وفى حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد « بعد ما بين مكة وأيلة » وفى لفظ « ما بين مكة وعمان » وفى حديث حذيفة بن أسيد « ما بين صنعاء إلى بصرى » ومثله لابن حبان فى حديث عتبة بن عبد ، وفى رواية الحسن عن أنس عند أحمد « كما بين مكة إلى أيلة أو بين صنعاء ومكة » وفى حديث أبى سعيد عند ابن أبى شيبه وابن ماجه « ما بين الكعبة إلى بيت المقدس » وفى حديث عتبة بن عبد عند الطبرانى « كما بين البيضاء إلى بصرى » والبيضاء بالقرب من الريدة البلد المعروف بين مكة والمدينة ، وهذه المسافات متقاربة وكلها ترجع إلى نحو نصف شهر أو تزيد على ذلك قليلاً أو تنقص ، وأقل ما ورد فى ذلك ما وقع فى رواية لمسلم فى حديث ابن عمر من طريق محمد بن بشر عن عبيد الله بن عمر بسنده كما تقدم وزاد قال : قال عبيد الله فسألتة قال قرئتان بالشام بينهما مسيرة ثلاثة أيام ، ونحوه له فى رواية عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر لكن قال « ثلاث ليال » وقد جمع العلماء بين هذا الاختلاف فقال عياض : هذا من اختلاف التقدير لأن ذلك لم يقع فى حديث واحد فيعد اضطراباً من الرواة وإنما جاء فى أحاديث مختلفة عن غير واحد من الصحابة سمعوه فى مواطن مختلفة ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم يضرب فى كل منهما مثلاً لبعد أقطار الحوض وسعته بما يسنح له من العبارة ويقرب ذلك للعلم ببعد بين البلاد النائية بعضها من بعض لا على إرادة المسافة المحققة ، قال فهذا يجمع بين الألفاظ المختلفة من جهة المعنى انتهى ملخصاً ، وفيه نظر من جهة أن ضرب المثل والتقدير إنما يكون فيما يتقارب ، وأما هذا الاختلاف المتباعد الذى يزيد تارة على ثلاثين يوماً وينقص إلى ثلاثة أيام فلا ، قال القرطبي : ظن بعض القاصرين

أن الاختلاف في قدر الحوض اضطراب وليس كذلك ، ثم نقل كلام عياض وزاد : وليس اختلافاً بل كلها تفيد أنه كبير متسع متباعد الجوانب ، ثم قال : ولعل ذكره للجهات المختلفة بحسب من حضره من يعرف تلك الجهة فيخاطب كل قوم بالجهة التي يعرفونها ، وأجاب النورى بأنه ليس في ذكر المسافة القليلة ما يدفع المسافة الكثيرة فالأكثر ثابت بالحديث الصحيح فلا معارضة . وحاصله أنه يشير إلى أنه أخير أولاً بالمسافة اليسيرة ثم أعلم بالمسافة الطويلة فأخبره بها كأن الله تفضل عليه باتساعه شيئاً بعد شيء فيكون الاعتماد على ما يدل على أطولها مسافة . وتقدم قول من جمع الاختلاف بتفاوت الطول والعرض ورده بما في حديث عبد الله بن عمرو « زواياه سواء » . ووقع أيضاً في حديث النواس بن سمعان وجابر وأبي برزة وأبي ذر « طوله وعرضه سواء » وجمع غيره بين الاختلافين الأولين باختلاف السير البطيء وهو سير الأنقال والسير السريع وهو سير الراكب الخف ويحمل رواية أقلها وهو الثلاث على سير البريد فقد عهد منهم من قطع مسافة الشهر في ثلاثة أيام ولو كان نادراً جداً ، وفي هذا الجواب عن المسافة الأخيرة نظر وهو فيما قبله مسلم وهو أولى ما يجمع به ، وأما مسافة الثلاث فإن الحافظ ضياء الدين المقدسى ذكر في الجزء الذي جمعه في الحوض أن في سياق لفظها غلطاً وذلك الاختصار وقع في سياقه من بعض رواته ، ثم ساقه من حديث أبي هريرة وأخرجه من « فوائد عبد الكريم بن الهيثم الديرعاقول » بسند حسن إلى أبي هريرة مرفوعاً في ذكر الحوض فقال فيه « عرضه مثل ما بينكم وبين جرباء وأذرح » قال الضياء : فظهر بهذا أنه وقع في حديث ابن عمر حذف تقديره كما بين مقامي وبين جرباء وأذرح ، فسقط مقامي وبين . وقال الحافظ صلاح الدين العلائي بعد أن حكى قول ابن الأثير في النهاية هما قرنتان بالشام بينهما مسيرة ثلاثة أيام ثم غلطه في ذلك وقال : ليس كما قال بل بينهما غلوة سهم وهما معروفتان بين القدس والكرك ، قال : وقد ثبت القدر المحذوف عند الدارقطني وغيره بلفظ « ما بين المدينة وجرباء وأذرح » . قلت : وهذا يوافق رواية أبي سعيد عند ابن ماجه « كما بين الكعبة وأبنت القدس » وقد وقع ذكر جرباء وأذرح في حديث آخر عند مسلم وفيه « وأبى أهل جرباء وأذرح بحرسهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » ذكره في غزوة تبوك ، وهو يؤيد قول العلائي أنهما متقاربتان . وإذا تقرر ذلك رجع جميع المختلف إلى أنه لاختلاف السير البطيء والسير السريع ، وسأحكي كلام ابن التين في تقدير المسافة بين جرباء وأذرح في شرح الحديث السادس عشر والله أعلم .

**قوله ( ماؤه أبيض من اللبن )** قال المازرى : مقتضى كلام النحاة أن يقال أشد بياضاً ولا يقال أبيض من كذا ، ومنهم من أجازة في الشعر ، ومنهم من أجازة بقلة ويشهد له هذا الحديث وغيره . قلت : ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف الرواة ، فقد وقع في رواية أبي ذر عند مسلم بلفظ أشد بياضاً من اللبن ، وكذا لابن مسعود عند أحمد ، وكذا لأبي أمامة عند ابن أبي عاصم .

**قوله ( ورجمه أطيب من المسك )** في حديث ابن عمر عند الترمذى « أطيب ربحاً من المسك » ومثله في حديث أبي أمامة عند ابن حبان رائحة وزاد ابن أبي عاصم وابن أبي الدنيا في حديث بريدة « وألين من الزبد » وزاد مسلم من حديث أبي ذر وثوبان « وأحلى من العسل » ومثله لأحمد عن أبي بن كعب ، وله عن أبي أمامة « وأحلى مذاقاً من العسل » وزاد أحمد في حديث ابن عمرو من حديث ابن مسعود « وأبرد من الثلج » وكذا في حديث أبي برزة ، وعند البزار من رواية عدي بن ثابت عن أنس ، ولأبي يعلى من وجه آخر عن أنس وعند الترمذى في حديث ابن عمر « وماؤه أشد برداً من الثلج » .

**قوله ( وكيزانه كنجوم السماء )** في حديث أنس الذي بعده « وفيه من الأبواب كعدة نجوم السماء » ولأحمد

من رواية الحسن عن أنس « أكثر من عدد نجوم السماء » وفي حديث المستورد في أواخر الباب « فيه الآنية مثل الكواكب » ولمسلم من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر « فيه أباريق كنجوم السماء » .

**قوله ( من شرب منها )** أى من الكيزان ، وفي رواية الكشميनी « من شرب منه » أى من الحوض ( فلا يظلماً أبداً ) في حديث سهل بن سعد الآتي قريباً « من مر على شرب ومن شرب لم يظلم أبداً » وفي رواية موسى ابن عقبة « من ورده فشرب لم يظلم بعدها أبداً » وهذا يفسر المراد بقوله « من مر به شرب » أى من مر به فمكن من شربه فشرب لا يظلم أو من مكن من المرور به شرب ، وفي حديث أبى أمامة « ولم يسود وجه أبداً » وزاد ابن أبى عاصم في حديث أبى بن كعب « من صرف عنه لم يرو أبداً » ووقع في حديث النواس بن سمعان عند ابن أبى الدنيا « أول من يرد عليه من يسقى كل عطشان » .

الحديث السابع ، **قوله ( يونس )** هو ابن يزيد .

**قوله ( حدثني أنس )** هذا يدفع تعليل من أعله بأن ابن شهاب لم يسمعه من أنس لأن أبا أيوب رواه عن ابن شهاب عن أخيه عبد الله بن مسلم عن أنس أخرجه ابن أبى عاصم ، وأخرجه الترمذى من طريق محمد بن عبد الله بن مسلم ابن أخى الزهرى عن أبيه به ، والذي يظهر أنه كان عند ابن شهاب عن أخيه عن أنس ثم سمعه عن أنس فإن بين السياقين اختلافاً ؛ وقد ذكر ابن أبى عاصم أسماء من رواه عن ابن شهاب عن أنس بلا واسطة فزادوا على عشرة .

الحديث الثامن حديث أنس من رواية قتادة عنه ،

**قوله ( بينا أنا أسير فى الجنة )** تقدم تفسير سورة الكوثر أن ذلك كان ليلة أسرى به وفي أواخر الكلام على حديث الإسراء فى أوائل الترجمة النبوية ، وظن الداودى أن المراد أن ذلك يكون يوم القيامة فقال : إن كان هذا محفوظاً دل على أن الحوض الذى يدفع عنه أقوام غير النهر الذى فى الجنة أو يكون يراهم وهو داخل الجنة وهم من خارجها فيناديهم فيصرفون عنه . وهو تكلف عجيب يغنى عنه أن الحوض الذى هو خارج الجنة يمد من النهر الذى هو داخل الجنة فلا إشكال أصلاً ، وقوله فى آخره « طيبه أو طينه » شك هدية هل هو بموحدة من الطيب أو بنون من الطين وأراد بذلك أن أبا الوليد لم يشك فى روايته أنه بالنون وهو المعتمد ، وتقدم فى تفسير سورة الكوثر من طريق شيان عن قتادة « فأهوى الملك بيده فاستخرج من طينه مسكاً أذفر » وأخرج البيهقى فى البعث من طريق عبد الله بن مسلم عن أنس بلفظ « ترابه مسك » .

الحديث التاسع حديث أنس أيضاً من رواية عبد العزيز وهو ابن صهيب عنه ،

**قوله ( أصبحالى )** بالتصغير ، وفي رواية الكشميनी « أصبحالى » بغير تصغير .

**قوله ( فيقول )** فى رواية الكشميनी « فيقال » وقد ذكر شرح ما تضمنه فى شرح حديث ابن عباس .

الحديث العاشر والحادى عشر حديث سهل بن سعد وأبى سعيد الخدرى من رواية أبى حازم عن سهل وعن النعمان بن أبى عياش عن أبى سعيد .

**قوله ( فأقول سحقاً سحقاً )** بسكون الحاء المهملة فيهما ويجوز ضمها ومعناه بعداً بعداً ، ونصب بتقدير ألزمهم الله ذلك .



**قوله ( وقال ابن عباس سحقاً بعداً )** وصله ابن أبى حاتم من رواية على بن أبى طلحة عنه بلفظه .

**قوله ( يقال سحقى بعيد )** هو كلام أبى عبيدة فى تفسير قوله تعالى ﴿ أو تهوى به الريح فى مكان سحقى ﴾ السحقى البعيد والنخلة السحقى الطويلة .

**قوله ( سحقه وأسحقه أبعد )** ثبت هذا فى رواية الكشميهنى وهو من كلام أبى عبيدة أيضاً قال : يقال سحقه الله وأسحقه أى أبعد ، ويقال بعد وسحق إذا دعوا عليه ، وسحقته الريح أى طردته ، وقال الإسماعيلى : يقال سحقه إذا اعتمد عليه بشئ ففتته وأسحقه أبعد ، وقد تقدم شرح حديث ابن عباس فى هذا فى « باب كيف الحشر » .

الحديث الثانى عشر ، **قوله ( وقال أحمد بن شبيب الخ )** وصله أبو عوانة عن أبى زرعة الرازى وأبى الحسن الميمونى قال « حدثنا أحمد بن شبيب به » ويونس هو ابن يزيد نسبته أبو عوانة فى روايته هذه ، وكذا أخرجه الإسماعيلى وأبو نعيم فى مستخرجيهما من طرق عن أحمد بن شبيب .

**قوله ( فيجلون )** بضم أوله وسكون الجيم وفتح اللام أى يصرفون ، وفى رواية الكشميهنى بفتح الحاء المهملة وتشديد اللام بعدها همزة مضمومة قبل الواو وكذا للأكثر ومعناه يطرّدون ، وحكى ابن التين أن بعضهم ذكره بغير همزة قال : وهو فى الأصل مهموز فكأنه سهل الهمزة .

**قوله ( إنهم ارتدوا )** هذا يوافق تفسير قبضة الماضى فى « باب كيف الحشر » .

**قوله ( على أعقابهم )** فى رواية الإسماعيلى « على أديبارهم » .

**قوله ( وقال شعيب )** هو ابن أبى حمزة عن الزهرى يعنى بسنده وصله الذهبى فى « الزهريات » وهو بسكون الجيم أيضاً ، وقيل بالحاء المعجمة المفتوحة بعدها لام ثقيلة وواو ساكنة وهو تصحيف .

**قوله ( وقال عقيل )** هو ابن خالد يعنى عن ابن شهاب بسنده يخلون يعنى بالحاء المهملة والهمزة .

**قوله ( وقال الزبيدى )** هو محمد بن الوليد ، ومحمد بن على شيخ الزهرى فيه هو أبو جعفر الباقر ، وشيخه عبيد الله هو ابن أبى رافع مولى النبى صلى الله عليه وسلم ، وذكر الجياني أنه وقع فى رواية القابسى والأصيلى فمّن المروزى عبد الله بن أبى رافع بسكون الموحدة وهو خطأ ، وفى السند ثلاثة من التابعين مدينون فى نسق ، فالزهرى والباقر قرينان وعبيد الله أكبر منهما ، وطريق الزبيدى المشار إليها وصلها الدارقطنى فى الأفراد من رواية عبد الله بن سالم عنه كذلك ، ثم ساق المصنف الحديث من طريق ابن وهب عن يونس مثل رواية شبيب عن يونس لكن لم يسم أباً هريرة بل قال « عن أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم » ، وحاصل الاختلاف أن ابن وهب وشبيب بن سعيد اتفقا فى روايتهما عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ، ثم اختلفا فقال ابن سعيد « عن أبى هريرة » وقال ابن وهب عن أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، وهذا لا يضر لأن فى رواية ابن وهب زيادة المحلى ما يقتضيه رواية ابن سعيد ، وأما رواية عقيل وشعيب فإنما تختلفتا فى بعض اللفظ ، وخالف الجميع الزبيدى فى السند ، فيحمل على أنه كان عند الزهرى بسنتين فإنه حافظ وصاحب حديث ، ودلت رواية الزبيدى على أن شبيب بن سعيد حفظ فيه أباً هريرة . وقد أعرض مسلم عن هذه الطرق كلها وأخرج من طريق محمد بن زياد عن أبى هريرة رفعه « إني لأدود عن حوضى رجالاً كما تزداد الغريبة عن الإبل » وأخرجه من وجه آخر عن أبى هريرة فى

أثناء حديث ، وهذا المعنى لم يخرج البخارى مع كثرة ما أخرج من الأحاديث في ذكر الحوض ، والحكمة في النود المذكور أنه صلى الله عليه وسلم يريد أنه يرشد كل أحد إلى حوض نبيه على ما تقدم أن لكل نبي حوضاً وأنهم يتباهون بكثرة من يتبعهم فيكون ذلك من جملة إنصافه ورعاية إخوانه من النبيين ، لا أنه يطردهم بخلاً عليهم بالماء ، ويحتمل أنه يطرد من لا يستحق الشرب من الحوض والعلم عند الله تعالى .

الحديث الثالث عشر حديث أبى هريرة أيضاً أخرجه من رواية فليح بن سليمان عن هلال بن على عن عطاء ابن يسار عنه ورجال سنده كلهم مدنيون ، وقد ضاق بخروجه على الإسماعيل وأبى نعيم وسائر من استخرج على الصحيح فأخرجوه من عدة طرق عن البخارى عن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه .

قوله ( بينا أنا نائم ) كذا بالنون للأكثر وللشمس بنى « قائم » بالقاف وهو أوجه ، والمراد به قيامه على الحوض يوم القيامة ، وتوجه الأولى بأنه رأى في المنام في الدنيا ما سيقع له في الآخرة .

قوله ( ثم إذا زمرة ، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بينى وبينهم فقال هلم ) المراد بالرجل الملك الموكل بذلك ، ولم أقف على اسمه .

قوله ( إنهم ارتدوا القهقري ) أى رجعوا إلى خلف ، ومعنى قولهم رجع القهقري رجع الرجوع المسمى بهذا الاسم وهو رجوع مخصوص وقيل معناه العدو الشديد .

قوله ( فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم ) يعنى من هؤلاء الذين دنوا من الحوض وكادوا يردونه فصعدوا عنه ، والهمل بفتح الحين الإبل بلا راع ، وقال الخطائى : الهمل ما لا يرعى ولا يستعمل ويطلق على الضوال ، والمعنى أنه لا يرده منهم إلا القليل ، لأن الهمل فى الإبل قليل بالنسبة لغيره .

الحديث الرابع عشر حديث أبى هريرة أيضاً « ما بين بيتى ومنبرى » وفيه « ومنبرى على حوضى » تقدم شرحه فى أواخر الحج والمراد بتسمية ذلك الموضع روضة أن تلك البقعة تنقل إلى الجنة فتكون روضة من رياضها ، أو أنه على الجواز لكون العبادة فيه تحول إلى دخول العابد روضة الجنة وهذا فيه نظر إذ لا اختصاص لذلك بتلك البقعة ، والخبر مسوق لمزيد شرف تلك البقعة على غيرها ، وقيل فيه تشبيه محذوف الأداة أى هو كروضة لأن من يقعد فيها من الملائكة ومؤمنى الإنس والجن يكثرون الذكر وسائر أنواع العبادة . وقال الخطائى المراد من هذا الحديث الترغيب فى سكنى المدينة وأن من لازم ذكر الله فى مسجدها آل به إلى روضة الجنة وسقى يوم القيامة من الحوض .

الحديث الخامس عشر حديث جندب ، وعبد الملك راويه عنه هو ابن عمير الكوفى ، والفرط بفتح الفاء والراء السابق .

الحديث السادس عشر ، قوله ( يزهد ) هو ابن أبى حبيب ، وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله اليزى ، وعقبة ابن عامر هو الجهنى ، وقد مر شرحه فى كتاب الجنائز فيما يتعلق بالصلاة على الشهداء ، وفى علامات النبوة فيما يتعلق بذلك ، وقد تقدم الكلام على المنافسة فى شرح حديث أبى سعيد فى أوائل كتاب الرقاق هذا .

قوله ( والله إنى لأنظر إلى حوضى الآن ) يحتمل أنه كشف له عنه لما خطب وهذا هو الظاهر ، ويحتمل أن يريد رؤية القلب . وقال ابن التين : النكتة فى ذكره عقب التحذير الذى قبله أنه يشير إلى تحذيرهم من فعل

ما يقتضى إبعادهم عن الحوض ، وفي الحديث عدة أعلام من أعلام النبوة كما سبق .

الحديث السابع عشر ، قوله ( معبد بن خالد ) هو الجدلى بفتح الجيم والمهمله من ثقات الكوفيين ، ولهم معبد بن خالد اثنان غيره أحدهما أكبر منه وهو صحابى جهنى والآخر أصغر منه وهو أنصارى مجهول .  
قوله ( حارثة بن وهب ) هو الخزاعى ، صحابى نزل الكوفة له أحاديث ، وكان أخا عبيد الله بالتصغير ابن عمر بن الخطاب لأمه .

قوله ( كما بين المدينة وصنعاء ) قال ابن التين : يريد صنعاء الشام . قلت : ولا بعد فى حمله على المتبادر هو صنعاء اليمن لما تقدم توجيهه ، وقد تقدم فى الحديث الخامس التقييد بصنعاء اليمن فليحمل المطلق عليه ، ثم قال يحتمل أن يكون ما بين المدينة وصنعاء الشام قدر ما بينها وصنعاء اليمن وقدر ما بينها وبين أيلة وقدر ما بين جرباء وأذرح انتهى . وهو احتمال مردود فإنها متفاوتة إلا ما بين المدينة وصنعاء وبينها وصنعاء الأخرى والله أعلم .

الحديث الثامن عشر ، قوله ( وزاد ابن أبى عدى ) هو محمد بن إبراهيم ، وأبو عدى جده لا يعرف اسمه ، ويقال بل هى كنية أبيه إبراهيم ، وهو بصرى ثقة كثير الحديث ، وقد وصله مسلم والإسماعيلي من طريقه .

قوله ( سمع النبی صلى الله عليه وسلم قال حوضه ) كذا هم وفيه التفات . ووقع فى رواية مسلم « حوضى » .

قوله ( فقال له المستورد ) بضم الميم وسكوم المهمله وفتح المثناة بعدها واو ساكنة ثم راء مكسورة ثم مهملة هو ابن شداد بن عمرو بن حسل بكسر أوله وسكون ثانيه وإهاملهما ثم لام القرشى الفهرى ، صحابى بن صحابى ، شهد فتح مصر وسكن الكوفة ، ويقال مات سنة خمس وأربعين ، وليس له فى البخارى إلا هذا الموضع ، وحديثه مرفوع وإن لم يصرح به ، وقد تقدم البحث فيما زاده من ذكر الأوائى فى شرح الحديث السادس عشر .

الحديث التاسع عشر قوله ( عن أسماء بنت أبى بكر ) جمع مسلم بين حديث ابن أبى مليكة عن عبد الله ابن عمرو وحديثه عن أسماء ، فقدم ذكر حديث عبد الله بن عمرو فى صفة الحوض ثم قال بعد قوله لم يظماً بعدها أبداً « قال وقالت أسماء بنت أبى بكر » فذكره

قوله ( وسيؤخذ ناس دونى ) هو مبین لقوله فى حديث ابن مسعود فى أوائل الباب ثم ليختلجن دونى وأن المراد طائفة منهم .

قوله ( فأقول : يارب منى ومن أمتى ) فيه دفع لقول من حملهم على غير هذه الأمة .

قوله ( هل شعرت ما عملوا بعدك ) فيه إشارة إلى أنه لم يعرف أشخاصهم بأعيانها وإن كان قد عرف أنهم من هذه الأمة بالعلامة .

قوله ( ما برحوا يرجعون على أعقابهم ) أى يرتدون كما فى حديث الآخرين .

قوله ( قال ابن أبى مليكة ) هو موصول بالسند المذكور ، فقد أخرجه مسلم بلفظ « قال فكان ابن أبى مليكة يقول » .

قوله ( أن نرجع على أعقابنا أو نفتن عن ديننا ) أشار بذلك إلى أن الرجوع على العقب كناية عن مخالفة الأمر الذي تكون الفتنة سببه فاستعاذ منهما جميعاً .

قوله ( على أعقابكم تنكبسون ترجعون على العقب ) هو تفسير أى عبيدة للآية وزاد : نكص رجع على عقبيه .

( تنبيه ) : أخرج مسلم والإسماعيلي هذا الحديث عقب حديث عبد الله بن عمرو وهو الخامس ، وكأن البخاري أخر حديث أسماء إلى آخر الباب لما في آخره من الإشارة الآخريّة الدالة على الفراغ كما جرى بالاستقراء من عادته أنه يختم كل كتاب بالحديث الذي تكون فيه الإشارة إلى ذلك بأى لفظ اتفق . والله أعلم .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الرقاق من الأحاديث المرفوعة على مائة وثلاثة وتسعين حديثاً ، المعلق منها ثلاثة وثلاثون طريقاً والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى مائة وأربعة وثلاثون والخالص تسعة وخمسون وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر « كن في الدنيا كأنك غريب » وحديث ابن مسعود في الخالط وكذا حديث أنس فيه وحديث أنى بن كعب في نزول ﴿ أَلْهَأَمَ الْتَكَاثُرُ ﴾ وحديث ابن مسعود « أيكم مال وارثه أحب إليه » وحديث أنى هريرة « أعذر الله إلى امرئ » وحديثه « الجنة أقرب إلى أحدكم » وحديثه « ما لعبدى المؤمن إذا قبضت صفيه » وحديث عبد الله بن الزبير « لو كان لابن آدم واد من ذهب » وحديث سهل بن سعد « من يضمن لى » وحديث أنس « إنكم لتعملون أعمالاً » وحديث أنى هريرة « من عادى لى ولياً » وحديثه « بعثت أنا والساعة كهاتين » وحديث في بعث النار ، وحديث عمران في الجهنمين ، وحديث أنى هريرة « لا يدخل أحد الجنة إلا أرى مقعده » وحديث عطاء بن يسار عن أنى هريرة فيمن يدفع عن الخوض فإن فيه زيادات ليست عند مسلم . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة عشر أثراً ، والله سبحانه وتعالى أعلم

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب القدر

### باب في القدر

[٦٥٩٤] ٦٣٦٤- نا أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال نا شعبة قال أنبأني سليمان الأعمش قال سمعت زيد بن وهب عن عبد الله قال نا رسول الله صلى الله عليه - وهو الصادق المصدق - قال : « إنَّ أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً ، ثم علقه مثل ذلك ، ثم يكون مضغاً مثل ذلك ، ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربعة : برزقه وأجله ، وشقي أو سعيد . فوالله إنَّ أحدكم - أو الرجل - يعمل بعمل أهل النار ، حتى ما يكون بينه وبينها غير باع أو ذراع ، فيسبق عليه الكتاب ، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها ، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها غير ذراع أو باع ، فيسبق عليه الكتاب ، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها . » وقال آدم : إلا ذراع .

[٦٥٩٥] ٦٣٦٥- نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « وكل الله بالرحم ملكاً فيقول : أي رب نطفة ، أي رب علقة ، أي رب مضغة ، فإذا أراد الله أن يقضي خلقها قال : يا رب أذكر أم أنثى ؟ أم شقي أم سعيد ؟ فما الرزق ، فما الأجل ؟ فيكتب كذلك في بطن أمه . »

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب القدر ) زاد أبو ذر عن المستمل باب في القدر وكذا للأكثر دون قوله « كتاب القدر » . والقدر بفتح القاف والمهملة قال الله تعالى ﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ قال الراغب : القدر بوضعه يدل على القدرة وعلى المقدور الكائن بالعلم ، ويتضمن الإرادة عقلاً والقول نقلاً ، وحاصله وجود شيء في وقت وعلى حال بوفق العلم والإرادة والقول ، وقدر الله الشيء بالتشديد قضاء ويجوز بالتخفيف ، وقال ابن القطاع قدر الله الشيء جعله بقدر والرزق صنعه وعلى الشيء ملكه . ومضى في « باب التعوذ من جهد البلاء » في كتاب الدعوات ما قال ابن بطال في التفرقة بين القضاء والقدر . وقال الكرماني : المراد بالقدر حكم الله . وقالوا - أي العلماء - القضاء هو الحكم الكلي الإجمالي في الأزل ، والقدر جزئيات ذلك الحكم وتفصيله . وقال أبو المظفر بن السمعاني : سبيل معرفة هذا الباب التوقيف من الكتاب والسنة دون محض القياس والعقل ، فمن عدل عن التوقيف فيه ضل وتاه في بحار الحيرة ولم يبلغ شفاء العين ولا ما يطمئن به القلب ، لأن القدر سر من أسرار الله تعالى اختص العليم الخبير به وضرب دونه الأستار وحجبه عن عقول الخلق ومعارفهم لما علمه من الحكمة ، فلم يعلمه نبي مرسل ولا ملك مقرب ، وقيل إن سر القدر ينكشف لهم إذا دخلوا الجنة ولا ينكشف لهم قبل دخولها . انتهى وقد أخرج الطبراني بسند حسن من حديث ابن مسعود رفعه « إذا ذكر القدر فأمسكوا »

وأخرج مسلم من طريق طاووس : أدركت ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون كل شيء بقدر ، وسمعت عبد الله بن عمر يقول « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء بقدر حتى العجز والكيس » . قلت : والكيس بفتح الكاف ضد العجز ومعناه الحذق في الأمور ، ويتناول أمور الدنيا والآخرة ، ومعناه أن كل شيء لا يقع في الوجود إلا وقد سبق به علم الله ومشيئته ، وإنما جعلهما في الحديث غاية لذلك للإشارة إلى أن أفعالنا وإن كانت معلومة لنا ومرادة منا فلا تقع مع ذلك منا إلا بمشيئة الله ، وهذا الذي ذكره طاووس مرفوعاً وموقوفاً لمطابق لقوله تعالى ﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ فإن هذه الآية نص في أن الله خالق كل شيء ومقدره وهو أنص من قوله تعالى ﴿ خالق كل شيء ﴾ وقوله تعالى ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ واشتهر على ألسنة السلف والخلف أن هذه الآية نزلت في القدرية . وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة « جاء مشركو قريش يخاصمون النبي صلى الله عليه وسلم في القدر فنزلت » . وقد تقدم في الكلام على سؤال جبريل في كتاب الإيمان شيء من هذا وأن الإيمان بالقدر من أركان الإيمان ، وذكر هناك بيان مقالة القدرية بما أغنى عن إعادته . ومذهب السلف قاطبة أن الأمور كلها بتقدير الله تعالى كما قال تعالى ﴿ وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم ﴾ وقد ذكر في هذا الباب حديثين :

الأول ، قوله ( أبو الوليد ) هو الطيالسي .

**قوله ( أنبأني سليمان الأعمش )** سيأتي في التوحيد من رواية آدم عن شعبة بلفظ « حدثنا الأعمش » ويؤخذ منه أن التحديث والإنباء عند شعبة بمعنى واحد ، ويظهر به غلط من نقل عن شعبة أنه يستعمل الإنباء في الإجازة لكونه صرح بالتحديث ، ولشبهت النقل عنه أنه لا يعتبر الإجازة ولا يروى بها .

**قوله ( عن عبد الله )** هو ابن مسعود ، ووقع في رواية آدم « سمعت عبد الله بن مسعود » .

**قوله ( حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق )** قال الطيبي : يحتمل أن تكون الجملة حالية ويحتمل أن تكون اعتراضية وهو أولى لعدم الأحوال كلها وأن ذلك من دأبه وعادته ، والصادق معناه المخبر بالقول الحق ، ويطلق على الفعل يقال صدق القتال وهو صادق فيه ، والمصدوق معناه الذي يصدق له في القول يقال : صدقته الحديث إذا أخبرته به إخباراً جازماً ، أو معناه الذي صدقه الله تعالى وعده . وقال الكرماني : لما كان مضمون الخبر أمراً مخالفاً لما عليه الأطباء أشار بذلك إلى بطلان ما ادعوه ، ويحتمل أنه قال ذلك تلذذاً به وتبركاً وافتخاراً ، ويؤيده وقوع هذا اللفظ بعينه في حديث أنس ليس فيه إشارة إلى بطلان شيء يخالف ما ذكر ، وهو ما أخرجه أبو داود من حديث المغيرة بن شعبة « سمعت الصادق المصدوق يقول : لا تنزع الرحمة إلا من شقى » ومضى في علامات النبوة من حديث أبي هريرة « سمعت الصادق المصدوق يقول هلاك أمتي على يدي أغليمة من قريش » وهذا الحديث اشتهر عن الأعمش بالسند المذكور هنا ، قال علي بن المديني في « كتاب العلل » : كنا نظن أن الأعمش تفرد به حتى وجدناه من رواية سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب . قلت : وروايته عند أحمد والنسائي ، ورواه حبيب بن حسان عن زيد بن وهب أيضاً وقع لنا في « الحلية » ، ولم يتفرد به زيد عن ابن مسعود بل رواه عنه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عند أحمد ، وعلقمة عند أبي يعلى ، وأبو وائل في فوائد تمام ، ومخارق بن سليم وأبو عبد الرحمن السلمي كلاهما عند الفريابي في كتاب القدر ، وأخرجه أيضاً من رواية طارق ومن رواية أبي الأحوص الجشمي كلاهما عن عبد الله مختصراً ، وكذا لأبي الطفيل عند مسلم ، وناجية بن كعب في « فوائد العيسوي » وخيشمة بن عبد الرحمن عند الخطابي وابن أبي حاتم ، ولم يرفعه بعض هؤلاء عن ابن

مسعود ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم مع ابن مسعود جماعة من الصحابة مطولاً ومختصراً ، منهم أنس وقد ذكر عقب هذا ، وحذيفة بن أسيد عند مسلم ، وعبد الله بن عمر في القدر لابن وهب ، وفي أفراد الدارقطني ، وفي مسند البزار من وجه آخر ضعيف ، والفريابي بسند قوى ، وسهل بن سعد وسياق في هذا الكتاب ، وأبو هريرة عند مسلم ، وعائشة عند أحمد بسند صحيح ، وأبو ذر عند الفريابي ، ومالك بن الحويرث عند أبي نعيم في الطب والطبراني ، ورياح اللخمي عند ابن مردويه في التفسير ، وابن عباس في فوائد المخلص من وجه ضعيف ، وعلى في الأوسط للطبراني من وجه ضعيف ، وعبد الله بن عمرو في الكبير بسند حسن ، والعرس بن عميرة عند البزار بسند جيد ، وأكثم بن أبي الجون عند الطبراني ، وابن منده بسند حسن ، وجابر عند الفريابي ، وقد أثار الترمذي في الترجمة إلى أبي هريرة وأنس فقط ، وقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن بضع وعشرين نفساً من أصحاب الأعمش منهم من أقرانه سليمان التيمي وجابر بن حازم وخالد الحذاء ، ومن طبقة شعبة الثوري وزائدة وعمار بن زريق وأبو خيثمة ، وما لم يقع لأبي عوانة رواية شريك عن الأعمش وقد أخرجه النسائي في التفسير ، ورواية ورقاء بن عمر ويزيد بن عطاء وداود بن عيسى أخرجهما تمام ، وكنت خرجته في جزء من طرق نحو الأربعين نفساً عن الأعمش فغاب عني الآن ، ولو أمعنت التتبع لزادوا على ذلك .

**قوله ( إن أحدكم )** قال أبو البقاء في إعراب المسند : لا يجوز في أن إلا الفتح لأنه مفعول حدثنا فلو كسر للكان منقطعاً عن قوله حدثنا ، وجزم النووي في شرح مسلم بأنه بالكسر على الحكاية وجوز الفتح ، وحجة أبي البقاء أن الكسر على خلاف الظاهر ولا يجوز العدول عنه إلا لما منع ، ولو جاز من غير أن يثبت به النقل لجاز في مثل قوله تعالى : ﴿ أيعدكم أنكم إذا متم ﴾ وقد اتفق القراء على أنها بالفتح . وتعقبه الخوئي بأن الرواية جاءت بالفتح وبالكسر فلا معنى للرد . قلت : وقد جزم ابن الجوزي بأنه في الرواية بالكسر فقط ، قال الخوئي : ولو لم تجيء به الرواية لما امتنع جوازاً على طريق الرواية بالمعنى ، وأجاب عن الآية بأن الوعد مضمون الجملة وليس بخصوص لفظها فلذلك اتفقوا على الفتح ، فأما هنا فالتحديث يجوز أن يكون بلفظه وبمعناه .

**قوله ( يجمع في بطن أمه )** كذا لأبي ذر عن شيخه ، وله عن الكشميهني « إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه » وهي رواية آدم في التوحيد وكذا للأكثر عن الأعمش ، وفي رواية أبي الأحوص عنه « إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه » وكذا لأبي معاوية ووكيع وابن نمير ، وفي رواية ابن فضيل ومحمد بن عبيد عند ابن ماجه « إنه يجمع خلق أحدكم في بطن أمه » وفي رواية شريك مثل آدم لكن قال : « ابن آدم » بدل « أحدكم » والمراد بالجمع ضم بعضه إلى بعض بعد الانتشار ، وفي قوله : « خلق » تعبير بالمصدر عن الجثة وحمل على أنه بمعنى المفعول كقولهم : هذا درهم ضرب الأمير أي مضروبه ، أو على حذف مضاف أي ما يقوم به خلق أحدكم ، أو أطلق مبالغة كقوله : « وإنما هي إقبال وإدبار » جعلها نفس الإقبال والإدبار لكثرة وقوع ذلك منها ، قال القرطبي في « المفهم » : المراد أن المنى يقع في الرحم حين انزعاجه بالقوة الشهوانية الدافعة مبثوثاً متفرقاً فيجمع الله في محل الولادة من الرحم .

**قوله ( أربعين يوماً )** زاد في رواية آدم « أو أربعين ليلة » وكذا لأكثر الرواة عن شعبة بالشك ، وفي رواية يحيى القطان ووكيع وجابر وعيسى بن يونس « أربعين يوماً » بغير شك ، وفي رواية سلمة بن كهيل « أربعين ليلة » بغير شك ، ويجمع بأن المراد يوم بليته أو ليلة بيومها ، ووقع عند أبي عوانة من رواية وهب بن جرير عن شعبة مثل رواية آدم لكن زاد « نطفة » بين قوله « أحدكم » وبين قوله « أربعين » فيين أن الذي يجمع هو النطفة ، والمراد بالنطفة

المني وأصله الماء الصافي القليل ، والأصل في ذلك أن ماء الرجل إذا لاقى ماء المرأة بالجماع وأراد الله أن يخلق من ذلك جنيناً هياً أسباب ذلك ، لأن في رحم المرأة قوتين : قوة انبساط عند ورود مني الرجل حتى ينتشر في جسد المرأة ، وقوة انقباض بحيث لا يسيل من فرجها مع كونه منكوساً ومع كون المنى ثقيلاً بطبعه ، وفي مني الرجل قوة الفعل وفي مني المرأة قوة الانفعال ، فعند الامتزاج يصير مني الرجل كالأنفحة للبن ، وقيل في كل منهما قوة فعل وانفعال لكن الأول في الرجل أكثر وبالعكس في المرأة ، وزعم كثير من أهل التشريح أن مني الرجل لا أثر له في الولد إلا في عقده وأنه إنما يتكون من دم الحيض ، وأحاديث الباب تبطل ذلك ، وما ذكر أولاً أقرب إلى موافقة الحديث والله أعلم . قال ابن الأثير في النهاية : يجوز أن يريد بالجمع مكث النطفة في الرحم ، أى تمكس النطفة أربعين يوماً تخمر فيه حتى تنهياً للتصوير ثم تخلق بعد ذلك ، وقيل إن ابن مسعود فسره بأن النطفة إذا وقعت في الرحم فأراد الله أن يخلق منها بشراً طارت في جسد المرأة تحت كل ظفر وشعر ثم تمكث أربعين يوماً ثم تنزل دماً في الرحم فذلك جمعها . قلت : هذا التفسير ذكره الخطاى ، وأخرجه ابن أبى حاتم في التفسير من رواية الأعمش أيضاً عن خيشمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ، وقوله : « فذلك جمعها » كلام الخطاى أو تفسير بعض رواة حديث الباب وأظنه الأعمش ، فظن ابن الأثير أن تنمة كلام ابن مسعود فأدرجه فيه ، ولم يتقدم عن ابن مسعود في رواية خيشمة ذكر الجمع حتى يفسره ، وقد رجح الطيبى هذا التفسير فقال : الصحابى أعلم بتفسير ما سمع وأحق بتأويله وأولى بقبول ما يتحدث به وأكثر احتياطاً في ذلك من غيره فليس لمن بعده أن يتعقب كلامه . قلت : وقد وقع في حديث مالك بن الحويرث رفعه ما ظاهره يخالف التفسير المذكور ولفظه « إذا أراد الله خلق عبد فجامع الرجل المرأة طار ماؤه في كل عرق وعضو منها ، فإذا كان يوم السابع جمعه الله ثم أحضره كل عرق له دون آدم في أى صورة ماشاء ركه » وفي لفظ « ثم تلا : في أى صورة ما شاء ركبك » وله شاهد من حديث رباح اللخمي لكن ليس فيه ذكر يوم السابع . وحاصله أن في هذا زيادة تدل على أن الشبه يحصل في اليوم السابع ، وأن فيه ابتداء جمع المنى ، وظاهر الروايات الأخرى أن ابتداء جمعه من ابتداء الأربعين . وقد وقع في رواية عبد الله بن ربيعة عن ابن مسعود أن النطفة التي تقضى منها النفس إذا وقعت في الرحم كانت في الجسد أربعين يوماً ثم تحادرت دماً فكانت علقة . وفي حديث جابر أن النطفة إذا استقرت في الرحم أربعين يوماً أو ليلة أذن الله في خلقه . ونحوه في حديث عبد الله بن عمرو ، وفي حديث حذيفة بن أسيد من رواية عكرمة بن خالد عن أبى الطفيل عنه أن النطفة تقع في الرحم أربعين ليلة ثم يتصور عليها الملك . وكذا في رواية يوسف المكي عن أبى الطفيل عند الفريانى . وعنده وعند مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن أبى الزبير عن أبى الطفيل « إذا مر بالنطفة ثلاث وأربعين » وفي نسخة « ثنتان وأربعون ليلة » وفي رواية ابن جريج عن أبى الزبير عند أبى عوانة « ثنتان وأربعون » وهى عند مسلم لكن لم يسق لفظها قال مثل عمرو بن الحارث ، وفي رواية ربيعة بن كلثوم عن أبى الطفيل عند مسلم أيضاً « إذا أراد الله أن يخلق شيئاً يأذن له لبضع وأربعين ليلة » . وفي رواية عمرو بن دينار عن أبى الطفيل « يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين أو خمس وأربعين » وهكذا رواه ابن عيينة عن عمرو عند مسلم ، ورواه الفريانى من طريق محمد بن مسلم الطائفى عن عمرو فقال « خمسة وأربعين ليلة فجزم بذلك » فحاصل الاختلاف أن حديث ابن مسعود لم يختلف في ذكر الأربعين ، وكذا في كثير من الأحاديث وغالبها كحديث أنس ثانى حديثى الباب لا تحديد فيه ، وحديث حذيفة بن أسيد اختلفت ألفاظ نقلته : فبعضهم جزم بالأربعين كما في حديث ابن مسعود ، وبعضهم زاد ثنتين أو ثلاثاً أو خمساً أو بضعاً ، ثم منهم من جزم ومنهم من تردد ، وقد جمع بينها القاضى عياض بأنه ليس في رواية ابن مسعود بأن ذلك يقع عند انتهاء الأربعين الأولى وابتداء



الأربعين الثانية بل أطلق الأربعين ، فاحتمل أن يريد أن ذلك يقع في أوائل الأربعين الثانية ، ويحتمل أن يجمع الاختلاف في العدد الزائد على أنه بحسب اختلاف الأجنة ، وهو جيد لو كانت مخارج الحديث مختلفة ، لكنها متحدة وراجعة إلى أئى الطفيل عن حذيفة بن أسيد ، فدل على أنه لم يضبط القدر الزائد على الأربعين والخطب فيه سهل ، وكل ذلك لا يدفع الزيادة التى فى حديث مالك بن الحويرث فى إحضار الشبه فى اليوم السابع ، وأن فيه يبتدىء الجمع بعد الانتشار ، وقد قال ابن منده إنه حديث متصل على شرط الترمذى والنسائى ، واختلاف الألفاظ بكونه فى البطن وبكونه فى الرحم لا تأثير له لأنه فى الرحم حقيقة والرحم فى البطن ، وقد فسروا قوله تعالى ﴿ فى ظلمات ثلاث ﴾ بأن المراد ظلمة المشيمة وظلمة الرحم وظلمة البطن ، فالمشيمة فى الرحم والرحم فى البطن .

**قوله ( ثم علقه مثل ذلك )** فى رواية آدم « ثم تكون علقه مثل ذلك » وفى رواية مسلم « ثم تكون فى ذلك علقه » مثل ذلك و « تكون » هنا بمعنى « تصير » ومعناه أنها تكون بتلك الصفة مدة الأربعين ثم تنقلب إلى الطفة التى تليها ، ويحتمل أن يكون المراد تصيرها شيئاً فشيئاً ، فيخالط الدم النطفة فى الأربعين الأولى بعد انعقادها وامتدادها ، وتجربى فى أجزائها شيئاً فشيئاً حتى تتكامل علقه فى أثناء الأربعين ، ثم يخالطها اللحم شيئاً فشيئاً إلى أن تشتد فتصير مضغة ولا تسمى علقه قبل ذلك مادامت نطفة ، وكذا ما بعد ذلك من زمان العلقه والمضغة . وأما ما أخرجه أحمد من طريق أئى عبيدة قال قال عبد الله رفعه « إن النطفة تكون فى الرحم أربعين يوماً على خالها لا تتغير » ففى سنده ضعف وانقطاع ، فإن كان ثابتاً حمل نفى التغير على تمامه ، أى لا تنتقل إلى وصف الطلقه إلا بعد تمام الأربعين ، ولا ينفى أن المنى يستحيل فى الأربعين الأولى دماً إلى أن يصير علقه انتهى . وقد لقل الفاضل على بن المهذب الحموى الطبيب اتفاق الأطباء على أن خلق الجنين فى الرحم يكون فى نحو الأربعين ، وفيها تتميز أعضاء الذكر دون الأنثى لحرارة مزاجه وقواه وأعبد إلى قوام المنى الذى تتكون أعضاؤه منه ونضجه فيكون أقبل للشكل والتصوير ، ثم يكون علقه مثل ذلك ، والعلقه قطعة دم جامد ، قالوا : وتكون حركة الجنين فى ضعف المدة التى يخلق فيها ، ثم يكون مضغة مثل ذلك أى لحمة صغيرة وهى الأربعون الثالثة فتتحرك ، قال : واتفق العلماء على أن نفخ الروح لا يكون إلا بعد أربعة أشهر . وذكر الشيخ شمس الدين ابن القيم أن داخل الرحم خشن كالسفننج ، وجعل فيه قبولاً للمنى كطلب الأرض العطشى للماء فجعله طالباً مشتاقاً إليه بالطبع ، فلذلك يمسكه ويشتمل عليه ولا يزلقه بل ينضم عليه لثلا يفسده الهواء ، فيأذن الله للملك الرحم فى عقده وطبخه أربعين يوماً وفى تلك الأربعين يجمع خلقه . قالوا : إن المنى إذا اشتمل عليه الرحم ولم يقذفه استدار على نفسه واشتد إلى تمام ستة أيام فينقط فيه ثلاث نقط فى مواضع القلب والدماغ والكبد ، ثم يظهر فيما بين تلك النقط خطوط خمسة إلى تمام ثلاثة أيام ، ثم تنفذ الدموية فيه إلى تمام خمسة عشر فتتميز الأعضاء الثلاثة ، ثم تمتد رطوبة النخاع إلى تمام اثنى عشر يوماً ثم ينفصل الرأس عن المنكبين والأطراف عن الضلوع والبطن عن الجنين فى تسعة أيام ، ثم يتم هذا التمييز بحيث يظهر للحس فى أربعة أيام فيكمل أربعين يوماً ، فهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم « يجمع خلقه فى أربعين يوماً » وفيه تفصيل ما أجمل فيه ، ولا ينافى ذلك قوله « ثم تكون علقه مثل ذلك » فإن العلقه وإن كانت قطعة دم لكنها فى هذه الأربعين الثانية تنتقل عن صورة المنى ويظهر التخطيط فيها ظهوراً خفياً على التدرج ، ثم يتصلب فى الأربعين يوماً بتزايد ذلك التخليق شيئاً فشيئاً حتى يصير مضغة مخلقة ويظهر للحس ظهوراً لا خفاء به . وعند تمام الأربعين الثالثة والطعن فى الأربعين الرابعة ينفخ فيه الروح كما وقع فى هذا الحديث الصحيح ، وهو ما لا سبيل إلى معرفته إلا بالوحى ، حتى قال كثير من فضلاء الأطباء وحذاق الفلاسفة إنما يعرف ذلك بالتوهم والظن البعيد ،

واختلفوا في النقطة الأولى أيها أسبق والأكثر نقط القلب . وقال قوم : أول ما يخلق منه السرة لأن حاجته من الغذاء أشد من حاجته إلى آلات قواه ، فإن من السرة ينبعث الغذاء ، والحجب التي على الجنين في السرة كأنها مربوط بعضها ببعض والسرة في وسطها ومنها يتنفس الجنين ويتروى وينجذب غذاؤه منها .

**قوله ( ثم يكون مضغة مثل ذلك )** في رواية آدم « مثله » وفي رواية مسلم كما قال في العلقه ، والمراد مثل مدة الزمان المذكور في الاستحالة ، والعلقه الدم الجامد الغليظ سمي بذلك للرطوبة التي فيه وتعلقه بما مر به ، والمضغة قطعة اللحم سميت بذلك لأنها قدر ما يمضغ الماضغ .

**قوله ( ثم يبعث الله ملكاً )** في رواية الكشميهني « ثم يبعث إليه ملك » وفي رواية آدم كالكشميهني لكن قال « الملك » ومثله لمسلم بلفظ « ثم يرسل الله » واللام فيه للعهد ، والمراد به عهد مخصوص وهو جنس الملائكة الموكلين بالأرحام ، كما ثبت في رواية حذيفة بن أسيد من رواية ربيعة بن كلثوم « أن ملكاً موكلاً بالرحم » ومن رواية عكرمة بن خالد « ثم يتصور عليها الملك الذي يخلقها » ، وهو بتشديد اللام ، وفي رواية أبي الزبير عند الفريابي « أتى ملك الأرحام » وأصله عند مسلم لكن بلفظ « بعث الله ملكاً » وفي حديث ابن عمر « إذا أراد الله أن يخلق النطفة قال ملك الأرحام » وفي ثاني حديثي الباب عن أنس « وكل الله بالرحم ملكاً » وقال الكرماني : إذا ثبت أن المراد بالملك من جعل إليه أمر تلك الرحم فكيف يبعث أو يرسل ؟ وأجاب بأن المراد أن الذي يبعث بالكلمات غير الملك الموكل بالرحم الذي يقول يارب نطفة الخ ، ثم قال : ويحتمل أن يكون المراد بالبعث أنه يؤمر بذلك . قلت : وهو الذي ينبغي أن يعول عليه ، وبه جزم القاضي عياض وغيره . وقد وقع في رواية يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة عن الأعمش « إذا استقرت النطفة في الرحم أخذها الملك بكفه فقال : أي رب أذكر أو أنثى ؟ » الحديث وفيه « فيقال انطلق إلى أم الكتاب فإنك تجد قصة هذه النطفة ، فينطلق فيجد ذلك » فينبغي أن يفسر الإرسال المذكور بذلك . واختلف في أول ما يتشكل من أعضاء الجنين ف قيل قلبه لأنه الأساس وهو معدن الحركة الغريزية ، وقيل الدماغ لأنه مجمع الحواس ومنه ينبعث ، وقيل الكبد لأن فيه النمو والاعتداء الذي هو قوام البدن ، ورجحه بعضهم بأنه مقتضى النظام الطبيعي ، لأن النمو هو المطلوب أولاً ولا حاجة له حينئذ إلى حس ولا حركة إرادية لأنه حينئذ بمنزلة النبات ، وإنما يكون له قوة الحس والإرادة عند تعلق النفس به فيقدم الكبد ثم القلب ثم الدماغ .

**قوله ( فيؤمر بأربعة )** في رواية الكشميهني « بأربع » والمعدود إذا أبهم جاز تذكيره وتأنيثه ، والمعنى أنه يؤمر بكتب أربعة أشياء من أحوال الجنين ، وفي رواية آدم « فيؤمر بأربع كلمات » وكذا للأكثر ، والمراد بالكلمات القضايا المقدرة ، وكل قضية تسمى كلمة .

**قوله ( برزقه وأجله وشقى أو سعيد )** كذا وقع في هذه الرواية ونقص منها ذكر العمل وبه تم الأربع ، وثبت قوله « وعمله » في رواية آدم ، وفي رواية أبي الأحوص عن الأعمش « فيؤمر بأربع كلمات ويقال له اكتب » فذكر الأربع ، وكذا لمسلم والأكثر ، وفي رواية لمسلم أيضاً « فيؤمر بأربع كلمات بكتب رزقه الخ » وضبط بكتب بوجهين أحدهما بموحدة مكسورة وكاف مفتوحة ومثناة ساكنة ثم موحدة على البدل ، والآخر بتحتانية مفتوحة بصيغة الفعل المضارع ، وهو أوجه لأنه وقع في رواية آدم « فيؤذن بأربع كلمات فيكتب » وكذا في رواية أبي داود وغيره ، وقوله « شقى أو سعيد » بالرفع خبر مبتدأ محذوف ، وتكلف الخوى في قوله إنه يؤمر بأربع كلمات فيكتب منها ثلاثاً والحق أن ذلك من تصرف الرواة ، والمراد أنه يكتب لكل أحد إما السعادة وإما الشقاء ،

ولا يكتبهما الواحد معاً ، وإن أمكن وجودهما منه لأن الحكم إذا اجتمعا للأغلب وإذا ترتبا فللخاتمة فلذلك اقتصر على أربع وإلا لقال خمس ، والمراد من كتابة الرزق تقديره قليلاً أو كثيراً وصفته حراماً أو حلالاً ، وبالأجل هل هو طويل أو قصير ، وبالعامل هو صالح أو فاسد . ووقع لأنى داود من رواية شعبة والثوري جميعاً عن الأعمش . ثم يكتب شقياً أو سعيداً ، ومعنى قوله شقى أو سعيد أن الملك يكتب إحدى الكلمتين كأن يكتب مثلاً أجل هذا الجنين كذا ورزقه كذا وعمله كذا وهو شقى باعتبار ما يختم له وسعيد باعتبار ما يختم له كما دل عليه بقية الخبر ، وكان ظاهر السياق أن يقول ويكتب شقاوته وسعادته لكن عدل عن ذلك لأن الكلام مسوق إليهما والتفصيل وارد عليهما ، أشار إلى ذلك الطيبي . ووقع في حديث أنس ثاني حديثي الباب « إن الله وكل بالرحم ملكاً فيقول : أى رب أذكر أو أنسى » وفي حديث عبد الله بن عمرو « إذا مكثت النطفة في الرحم أربعين ليلة جاءها ملك فقال : اخلق يا أحسن الخالقين ، فيقضى الله ما شاء ثم يدفع إلى الملك فيقول : يارب أسقط أم تام ؟ فيبين له ، ثم يقول : أواحد أم توأم ؟ فيبين له ، فيقول أذكر أم أنسى ؟ فيبين له ، ثم يقول : أناقص الأجل أم تام الأجل ؟ فيبين له ، ثم يقول : أشقى أم سعيد ؟ فيبين له . ثم يقطع له رزقه مع خلقه فيبسط بهما ، ووقع في غير هذه الرواية أيضاً زيادة على الأربع ، ففي رواية عبد الله بن ربيعة عن ابن مسعود « فيقول اكتب رزقه وأثره وخلقته وشقى أو سعيد » وفي رواية خصيف عن أنى الزبير عن جابر من الزيادة « أى رب مصيبته ، فيقول كذا وكذا » وفي حديث أنى الدرداء عند أحمد والفرياى « فرغ الله إلى كل عبد من خمس : من عمله وأجله ورزقه وأثره ومضجعه » وأما صفة الكتابة فظاهر الحديث أنها الكتابة المعهودة في صحيفته ، ووقع ذلك صريحاً في رواية لمسلم في حديث حذيفة بن أسيد « ثم تطوى الصحيفة فلا يزداد فيها ولا ينقص » وفي رواية الفرياى « ثم تطوى تلك الصحيفة إلى يوم القيامة » ووقع في حديث أنى ذر « فيقضى الله ما هو قاض فيكتب ما هو لاقاً بين عينيه . وتلا أبو ذر خمس آيات من فاتحة سورة التغابن » ونحوه في حديث ابن عمر في صحيح ابن حبان دون تلاوة الآية وزاد « حتى النكبة ينكها » وأخرجه أبو داود في « كتاب القدر المفرد » قال ابن أبى حمزة في الحديث في رواية أنى الأحوص : يحتمل أن يكون المأمور بكتابه الأربع المأمور بها ويحتمل غيرها ، والأول أظهر لما بينته بقية الروايات ، وحديث ابن مسعود بجميع طرقه يدل على أن الجنين يتقلب في مائة وعشرين يوماً في ثلاثة أطوار كل طور منها في أربعين ثم بعد تكملتها ينفخ فيه الروح ، وقد ذكر الله تعالى هذه الأطوار الثلاثة من غير تقييد بمدة في عدة سور ، منها في الحج وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في كتاب الحيض في « باب مخلقة وغير مخلقة » ودلت الآية المذكورة على أن التخليق يكون للمضغة ، وبين الحديث أن ذلك يكون فيها إذا تكاملت الأربعين وهي المدة التى إذا انتهت سميت مضغة ، وذكر الله النطفة ثم العلقة ثم المضغة في سور أخرى وزاد في سورة قد أفلح بعد المضغة ﴿ فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً ﴾ الآية ، ويؤخذ منها ومن حديث الباب أن تصير المضغة عظاماً بعد نفخ الروح ، ووقع في آخر رواية أنى عبدة المتقدم ذكرها قريباً بعد ذكر المضغة « ثم تكون عظاماً أربعين ليلة ثم يكسوها الله العظام لحماً » ، وقد رتب الأطوار في الآية بالفاء لأن المراد أنه لا يتخلل بين الطورين طور آخر ، ورتبها في الحديث بثم إشارة إلى المدة التى تتخلل بين الطورين ليتكامل فيها الطور ، وإنما أتى بثم بين النطفة والعلقة لأن النطفة قد لا تتكون إنساناً ، وأتى بثم في آخر الآية عند قوله : ﴿ ثم أنشأناه خلقاً آخر ﴾ ليدل على ما يتجدد له بعد الخروج من بطن أمه . وأما الإتيان بثم في أول القصة بين السلالة والنطفة فللإشارة إلى ما تخلل بين خلق آدم وخلق ولده ، ووقع في حديث حذيفة بن أسيد عند مسلم ما ظاهره يخالف حديث ابن مسعود ولفظه « إذا مر بالنطفة ثلاث وأربعون — وفي نسخة ثنتان وأربعون — ليلة بعث الله إليها ملكاً فصورها وخلق سمعها

وبصرها وجلديها ولحمها وعظمها ثم قال : أى رب أذكر أم أنثى ؟ فيقضى ربك ما شاء ويكتب الملك ، ثم يقول : يارب أجله « الحديث . هذه رواية عمرو بن الحارث عن أنى الزبير عن أنى الطفيل عن حذيفة بن أسيد بن مسلم ، ونسبها عياض فى ثلاثة مواضع من شرح هذا الحديث إلى رواية ابن مسعود وهو وهم ، وإنما لابن مسعود فى أول الرواية ذكر فى قوله : « الشقى من شقى فى بطن أمه والسعيد من وعظ بغيره » فقط وبقيّة الحديث إنما هو لحذيفة بن أسيد ، وقد أخرجه جعفر الفريانى من طريق يوسف المكى عن أنى الطفيل عنه بلفظ : « إذا وقعت النطفة فى الرحم ثم استقرت أربعين ليلة قال فيجىء ملك الرحم فيدخل فيصور له عظمه ولحمه وشعره ويشره وسمعه وبصره ثم يقول : أى رب أذكر أم أنثى » الحديث . قال القاضي عياض : وحمل هذا على ظاهره لا يصح لأن التصوير بأثر النطفة وأول العلقة فى أول الأربعين الثانية غير موجود ولا معهود ، وإنما يقع التصوير فى آخر الأربعين الثالثة كما قال تعالى : ﴿ ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً ﴾ الآية قال : فيكون معنى قوله : « فصورها الخ » أى كتب ذلك ثم يفعله بعد ذلك بدليل قوله بعد « أذكر أم أنثى » قال : وخلقها جميع الأعضاء والذكورية والأنثوية يقع فى وقت متفق وهو مشاهد فيما يوجد من أجنة الحيوان وهو الذى تقتضيه الخلقة واستواء الصورة ، ثم يكون للملك فيه تصور آخر وهو وقت نفخ الروح فيه حين يكمل له أربعة أشهر ، كما اتفق عليه العلماء أن نفخ الروح لا يكون إلا بعد أربعة أشهر . انتهى ملخصاً . وقد بسطه ابن الصلاح فى فتاويه فقال ما ملخصه : أعرض البخارى عن حديث حذيفة بن أسيد إما لكونه من رواية أنى الطفيل عنه وإما لكونه لم يره ملتصقاً مع حديث ابن مسعود وحديث ابن مسعود لا شك فى صحته ، وأما مسلم فأخرجهما معاً فاحتجنا إلى وجه الجمع بينهما بأن يحمل إرسال الملك على التعدد ، فمرة فى ابتداء الأربعين الثانية وأخرى فى انتهاء الأربعين الثالثة لنفخ الروح ، وأما قوله فى حديث حذيفة فى ابتداء الأربعين الثانية « فصورها » فإن ظاهر حديث ابن مسعود أن التصوير إنما يقع بعد أن تصير مضغة فيحمل الأول على أن المراد أنه يصورها لفظاً وكتباً لا فعلاً ، أى يذكر كيفية تصويرها ويكتبها ، بدليل أن جعلها ذكراً أو أنثى إنما يكون عند المضغة . قلت : وقد نوزع فى أن التصوير حقيقة إنما يقع فى الأربعين الثالثة بأنه شوهى فى كثير من الأجنة التصوير فى الأربعين الثانية وتميز الذكر على الأنثى ، فعلى هذا فيحتمل أن يقال أول ما يتبدى به الملك تصوير ذلك لفظاً وكتباً ثم يشرع فيه فعلاً عند استكمال العلقة ، ففى بعض الأجنة يتقدم ذلك وفى بعضها يتأخر ، ولكن بقى فى حديث حذيفة بن أسيد أنه ذكر العظم واللحم وذلك لا يكون إلا بعد أربعين العلقة فيقوى ما قال عياض ومن تبعه . قلت : وقال بعضهم يحتمل أن يكون الملك عند انتهاء الأربعين الأولى يقسم النطفة إذا صارت علقة إلى أجزاء بحسب الأعضاء أو يقسم بعضها إلى جلد وبعضها إلى لحم وبعضها إلى عظم فيقدر ذلك كله قبل وجوده ثم يتبأ ذلك فى آخر الأربعين الثانية ويتكامل فى الأربعين الثالثة . وقال بعضهم معنى حديث ابن مسعود أن النطفة يغلب عليها وصف المنى فى الأربعين الأولى ووصف العلقة فى الأربعين الثانية ووصف المضغة فى الأربعين الثالثة ولا ينافى ذلك أن يتقدم تصويره . والراجح أن التصوير إنما يقع فى الأربعين الثالثة . وقد أخرج الطبرى من طريق السدى فى قوله تعالى : ﴿ هو الذى يصوركم فى الأرحام كيف يشاء ﴾ قال عن مرة الهمداني عن ابن مسعود — وذكر أسانيد أخرى — قالوا : إذا وقعت النطفة فى الرحم طارت فى الجسد أربعين يوماً ثم تكون علقة أربعين يوماً ثم تكون مضغة أربعين يوماً ، فإذا أراد الله أن يخلقها بعث ملكاً فصورها كما يؤمر ، ويؤيده حديث أنس ثانى حديثى الباب حيث قال بعد ذكر النطفة ثم العلقة ثم المضغة « فإذا أراد الله أن يقضى خلقها قال : أى رب أذكر أم أنثى » الحديث . ومال بعض الشراح المتأخرون إلى الأخذ بما دل عليه حديث حذيفة بن أسيد من أن التصوير والتخليق يقع فى أواخر الأربعين

الثانية حقيقة . قال : وليس في حديث ابن مسعود ما يدفعه . واستند إلى قول بعض الأطباء أن المنى إذا حصل في الرحم حصل له زبدية ورغوة في ستة أيام أو سبعة من غير استمداد من الرحم ثم يستمد من الرحم ويبتدىء فيه الخطوط بعد ثلاثة أيام أو نحوها ثم في الخامس عشر ينفذ الدم إلى الجميع فيصير علقه ثم تتميز الأعضاء وتمتد رطوبة النخاع وينفصل الرأس عن المنكبين والأطراف عن الأصابع تمييزاً يظهر في بعض ويخفى في بعض وينتهي بذلك إلى ثلاثين يوماً في الأقل وخمسة وأربعين في الأكثر لكن لا يوجد سقط ذكر قبل ثلاثين ولا أنثى قبل خمسة وأربعين ، قال : فيكون قوله « فيكتب » معطوفاً على قوله « يجمع » وأما قوله « ثم يكون علقه مثل ذلك » فهو من تمام الكلام الأول وليس المراد أن الكتابة لا تقع إلا عند انتهاء الأطوار الثلاثة ، فيحمل على أنه من ترتيب الأخبار لا من ترتيب الخبر به ، ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف الرواة برواياتهم بالمعنى الذى يفهمونه . كذا قال ، والحمل على ظاهر الأخبار أولى ، وغالب ما نقل عن هؤلاء دعاوى لا دلالة عليها . قال ابن العرى : الحكمة في كون الملك يكتب ذلك كونه قابلاً للنسخ والمحو والإثبات ، بخلاف ما كتبه الله تعالى فإنه لا يتغير .

**قوله ( ثم ينفخ فيه الروح )** كذا ثبت في رواية آدم عن شعبة في التوحيد ؛ وسقط في هذه الرواية ، ووقع في رواية مسلم من طريق أبى معاوية وغيره « ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات » وظاهره قبل الكتابة ، ويجمع بأن رواية آدم صريحة في تأخير النفخ للتعبير بقوله ثم ، والرواية الأخرى محتملة فتد إلى الصريحة لأن الواو لا ترتب فيجوز أن تكون معطوفة على الجملة التي تليها وأن تكون معطوفة على جملة الكلام المتقدم أي يجمع خلقه في هذه الأطوار ويؤمر الملك بالكتب ، وتوسط قوله « ينفخ فيه الروح » بين الجمل فيكون من ترتيب الخبر على الخبر لا من ترتيب الأفعال المخبر عنها . ونقل ابن الزمكاى عن ابن الحاجب في الجواب عن ذلك أن العرب إذا عبرت عن أمر بعده أمور متعددة ولبعضها تعلق بالأول حسن تقديمه لفظاً على البقية وإن كان بعضها متقدماً عليه وجوداً ، وحسن هنا لأن القصد ترتيب الخلق الذى سبق الكلام لأجله . وقال عياض : اختلفت ألفاظ هذا الحديث في مواضع ، ولم يختلف أن نفخ الروح فيه بعد مائة وعشرين يوماً وذلك تمام أربعة أشهر ودخوله في الخامس ، وهذا موجود بالمشاهدة ، وعليه يعول فيما يحتاج إليه من الأحكام في الاستلحاق عند التنازع وغير ذلك بحركة الجنين في الجوف . وقد قيل إنه الحكمة في عدة المرأة من الوفاة بأربعة أشهر وعشر وهو الدخول في الخامس ، وزيادة حذيفة بن أسيد مشعرة بأن الملك لا يأتي لرأس الأربعين بل بعدها فيكون مجموع ذلك أربعة أشهر وعشر ، وهو مصرح به في حديث ابن عباس « إذا وقعت النطفة في الرحم مكثت أربعة أشهر وعشر ، ثم ينفخ فيها الروح » وما أشار إليه من عدة الوفاة جاء صريحاً عن سعيد بن المسيب : فأخرج الطبرى عنه أنه سئل عن عدة الوفاة فقل له : ما بال عشرة بعد الأربعة أشهر ؟ فقال : ينفخ فيها الروح . وقد تمسك به من قال كالزواعى وإسحق : إن عدة أم الولد مثل عدة الحرة ، وهو قوى لأن الغرض استبراء الرحم فلا فرق فيه بين الحرة والأمة ، فيكون معنى قوله « ثم يرسل إليه الملك » أي لتصويره وتخليقه وكتابه ما يتعلق به ، فينفخ فيه الروح إثر ذلك كما دلت عليه رواية البخارى وغيره . ووقع في حديث على بن عبد الله عند ابن أبى حاتم « إذا تمت للنطفة أربعة أشهر بعث الله إليها ملكاً فينفخ فيها الروح فذلك قوله : ثم أنشأناه خلقاً آخر » وسنده منقطع ، وهذا لا ينافى التقييد بالعشرة الزائدة . ومعنى إستاناد النفخ للملك أنه يفعله بأمر الله ، والنفخ في الأصل إخراج ريح من جوف النافخ ليدخل في المنفوخ فيه ، والمراد بإسناده إلى الله تعالى أن يقول له كن فيكون . وجمع بعضهم بأن الكتابة تقع مرتين : فالكتابة الأولى في السماء والثانية في بطن المرأة ، ويحتمل أن تكون إحداها في صحيفة والأخرى على جبين المولود ، وقيل يختلف باختلاف الأجنة فبعضها كذا وبعضها كذا والأول أولى .

**قوله ( فوالله إن أحدكم )** في رواية آدم « فإن أحدكم » ومثله لأبي داود عن شعبة وسفيان جميعاً ، وفي رواية أبي الأحوص « فإن الرجل منكم ليعمل » ومثله في رواية حفص دون قوله « منكم » وفي رواية ابن ماجه « فوالذي نفسي بيده » وفي رواية مسلم والترمذي وغيرهما « فوالله الذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل » لكن وقع عند أبي عوانة وأبي نعيم في مستخرجيهما من طريق يحيى القطان عن الأعمش قال « فوالذي لا إله غيره » وهذه محتملة لأن يكون القائل النبي صلى الله عليه وسلم فيكون الخبر كله مرفوعاً ، ويحتمل أن يكون بعض رواه ، ووقع في رواية وهب بن جرير عن شعبة بلفظ « حتى إن أحدكم ليعمل » ووقع في رواية زيد بن وهب ما يقتضي أنه مدرج في الخبر من كلام ابن مسعود ، لكن الإدراج لا يثبت بالاحتمال ، وأكثر الروايات يقتضي الرفع إلا رواية وهب بن جرير فبعيدة من الإدراج ، فأخرج أحمد والنسائي من طريق سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب عن ابن مسعود نحو حديث الباب وقال بعد قوله واكتبه شقياً أو سعيداً « ثم قال : والذي نفس عبد الله بيده إن الرجل ليعمل » كذا وقع مفصلاً في رواية جماعة عن الأعمش منهم المسعودي وزائدة وزهير بن معاوية وعبد الله بن إدريس وآخرون فيما ذكره الخطيب . وقد روى أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أصل الحديث بدون هذه الزيادة ، وكذا أبو وائل وعلقمة وغيرهما عن ابن مسعود ، وكذا اقتصر حبيب بن حسان عن زيد بن وهب ، وكذا وقع في معظم الأحاديث الواردة عن الصحابة كأنس في ثاني حديثي الباب وحذيفة بن أسيد وابن عمر ، وكذا اقتصر عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي عن الأعمش على هذا القدر . نعم وقعت هذه الزيادة مرفوعة في حديث سهل بن سعد الآتي بعد أبواب وفي حديث أبي هريرة عند مسلم وفي حديث عائشة عند أحمد وفي حديث ابن عمر والعرس ابن عميرة في البزار وفي حديث عمرو بن العاص وأكثم بن أبي الجون في الطبراني ، لكن وقعت في حديث أنس من وجه آخر قوى مفردة من رواية حميد عن الحسن البصري عنه ، ومن الرواة من حذف الحسن بين حميد وأنس ، فكأنه كان تاماً عند أنس فحدث به مفرقاً فحفظ بعض أصحابه ما لم يحفظ الآخر عنه ، فيقوى على هذا أن الجميع مرفوع وبذلك جزم المحب الطبري ، وحيث تحمل رواية سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب على أن عبد الله ابن مسعود لتحقق الخبر في نفسه أقسم عليه ويكون الإدراج في القسم لا في المقسم عليه ، وهذا غاية التحقيق في هذا الموضع . ويؤيد الرفع أيضاً أنه مما لا مجال للرأى فيه فيكون له حكم الرفع . وقد اشتملت هذه الجملة على أنواع من التأكيد بالقسم ووصف المقسم به وبأن وباللام ، والأصل في التأكيد أنه يكون لمخاطبة المنكر أو المستبعد أو من يتوهم فيه شيء من ذلك ؛ وهنا لما كان الحكم مستبعداً وهو دخول من عمل الطاعة طول عمره النار وبالعكس حسن المبالغة في تأكيد الخبر بذلك والله أعلم .

**قوله ( أحدكم أو الرجل ليعمل )** وقع في رواية آدم « فإن أحدكم » بغير شك وقدم ذكر الجنة على النار ، وكذا وقع للأكثر وهو كذا عند مسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجه ، وفي رواية حفص « فإن الرجل » وآخر ذكر النار ، وعكس أبو الأحوص ولفظه « فإن الرجل منكم » .

**قوله ( بعمل أهل النار )** الباء زائدة والأصل يعمل عمل أهل النار لأن قوله عمل إما مفعول مطلق وإما مفعول به وكلاهما مستغن عن الحرف فكان زيادة الباء للتأكيد أو ضمن « يعمل » معنى يتلبس في عمله بعمل أهل النار ، وظهر أنه يعمل بذلك حقيقة ويحتمل له بعكسه ، وسيأتي في حديث سهل بلفظ « ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس » وهو محمول على المناق والمرائي بخلاف حديث الباب فإنه يتعلق بسوء الخاتمة .

**قوله ( غير ذراع أو باع )** في رواية الكشميهني « غير باع أو ذراع » وفي رواية أبي الأحوص « إلا ذراع » ولم

يشك وقد علقها المصنف لآدم في آخر هذا الحديث ووصل الحديث كله في التوحيد عنه ، ومثله في رواية أئى الأحوص والتعبير بالذراع تمثيل بقرب حاله من الموت فيحال من بينه وبين المكان المقصود بمقدار ذراع أو باع من المسافة ، وضابط ذلك الحسى الغرغة التى جعلت علامة لعدم قبول التوبة . وقد ذكر فى هذا الحديث أهل البخير صرفاً وأهل الشر صرفاً إلى الموت ولا ذكر للذين خلطوا وماتوا على الإسلام لأنه لم يقصد فى الحديث تعميم أحوال المكلفين وإنما سيق لبيان أن الاعتبار بالخاتمة ،

**قوله ( بعمل أهل الجنة )** يعنى من الطاعات الاعتقادية والقولية والفعالية ، ثم يحتمل أن الحفظلة تكتب ذلك ويقبل بعضها ويرد بعضها ، ويحتمل أن تقع الكتابة ثم تمحى وأما القبول فيتوقف على الخاتمة .

**قوله ( حتى ما يكون )** قال الطيبى « حتى » هنا الناصبة و « ما » نافية ولم تكف يكون عن العمل فهى منصوبة بحتى ، وأجاز غيره أن تكون « حتى » ابتدائية فتكون على هذا بالرفع وهو مستقيم أيضاً .

**قوله ( فيسبق عليه الكتاب )** فى رواية أئى الأحوص « كتابة » والفاء فى قوله « فيسبق » إشارة إلى تعقيب ذلك بلا مهلة ، وضمن يسبق معنى يغلب قاله الطيبى ، وقوله « عليه » فى موضع نصب على الحال أى يسبق المكتوب واقعاً عليه ، وفى رواية سلمة بن كهيل « ثم يدركه الشقاء » وقال « ثم تدركه السعادة » والمراد يسبق الكتاب سبق ما تضمنه على حذف مضاف أو المراد المكتوب « والمعنى أنه يتعارض عمله فى اقتضاء السعادة والمكتوب فى اقتضاء الشقاوة فيتحقق مقتضى المكتوب ، فعبر عن ذلك بالسبق لأن السابق يحصل مراده دون المسبوق ولأنه لو تمثل العمل والكتاب شخصين ساعيين لظفر شخص الكتاب وغلب شخص العمل ، ووقع فى حديث أئى هريرة عند مسلم « وإن الرجل ليعمل الزمان الطويل بعمل أهل النار ثم يختم له بعمل أهل الجنة » زاد أحمد من وجه آخر عن أئى هريرة « سبعين سنة » وفى حديث أنس عند أحمد وصححه ابن حبان « لا عليكم أن لا تعجبوا بعمل أحد حتى تنظروا بم يختم له ، فإن العامل يعمل زماناً من عمره بعمل صالح لو مات عليه ودخل الجنة ثم يتحول فيعمل عملاً سيئاً » الحديث ، وفى حديث عائشة عند أحمد مرفوعاً « إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة وهو مكتوب فى الكتاب الأول من أهل النار ، فإذا كان قبل موته تحول فعمل عمل أهل النار فلمات فدخلها » الحديث ، ولأحمد والنسائى والترمذى من حديث عبد الله بن عمرو « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى يده كتابان » الحديث وفيه « هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل الجنة وأسماء آئاهم وقبائلهم » ثم أجمل على آخرهم فلا يزداد فيهم ولا ينقص منهم أبداً . « فقال أصحابه : فقيم العمل ؟ فقال : سددوا وقاربوا ، فإن صاحب الجنة يختم له بعمل أهل الجنة وإن عمل أى عمل » الحديث ، وفى حديث على عند الطبرانى نحوه وزاد « صاحب الجنة محتوم له بعمل أهل الجنة وإن عمل أى عمل » وقد يسلك بأهل السعادة طريق أهل الشقاوة حتى يقال « ما أشبههم بهم بل هم منهم ، وتدركهم السعادة فتستنفذهم » الحديث ، ونحوه للبخار من حديث ابن عمر ، وسيأتى حديث سهل بن سعد بعد أبواب وفى آخره « إنما الأعمال بالخواتيم » ومثله فى حديث عائشة عند ابن حبان ومن حديث معاوية نحوه وفى آخر حديث على المشار إليه قبل « الأعمال بخواتيمها » . وفى الحديث أن خلق السمع والبصر يقع والجنين داخل بطن أمه ، وقد زعم بعضهم أنه يعطى ذلك بعد خروجه من بطن أمه لقوله تعالى ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعملون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة ﴾ وتعقب بأن الواو لا ترتب ، والتحقيق أن خلق السمع والبصر وهو فى بطن أمه محمول جزماً على الأعضاء ثم القوة الباصرة والسماعة لأنها مودعة فيها ، وأما الإدراك بالفعل فهو موضع النزاع ، والذى يتزجح

أنه يتوقف على زوال الحجاب المانع . وفيه أن الأعمال حسننها وسيئها أمارات وليست بموجبات ، وأن مصير الأمور في العاقبة إلى ما سبق به القضاء وجرى به القدر في الابتداء قاله الخطابي . وفيه القسم على الخير الصدق تأكيداً في نفس السامع ، وفيه إشارة إلى علم المبدأ والمعاد وما يتعلق بيد الإنسان وحاله في الشقاء والسعادة . وفيه عدة أحكام تتعلق بالأصول والفروع والحكمة وغير ذلك . وفيه أن السعيد قد يشقى وأن الشقى قد يسعد لكن بالنسبة إلى الأعمال الظاهرة وأما ما في علم الله تعالى فلا يتغير . وفيه أن الاعتبار بالخاتمة . قال ابن أبي جرة نفع الله به : هذه التي قطعت أعناق الرجال مع ما هم فيه من حسن الحال لأنهم لا يدرون بماذا يختم لهم . وفيه أن عموم مثل قوله تعالى ﴿ من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم ﴾ الآية مخصوص بمن مات على ذلك وأن من عمل السعادة وختم له بالشقاء فهو في طول عمره عند الله شقى وبالعكس وما ورد مما يخالفه يؤول إلى أن يؤول إلى هذا ، وقد اشتهر الخلاف في ذلك بين الأشعرية والحنفية وتمسك الأشاعرة بمثل هذا الحديث وتمسك الحنفية بمثل قوله تعالى ﴿ يمحوا الله ما يشاء ويثبت ﴾ وأكثر كل من الفريقين الاحتجاج لقوله ، والحق أن النزاع لفظي ، وأن الذي سبق في علم الله لا يتغير ولا يتبدل ، وأن الذي يجوز عليه التغير والتبدل ما يبدو للناس من عمل العامل ولا يبعد أن يتعلق ذلك بما في علم الحفظة والموكلين بالآدمي فيقع فيه المحو والإثبات كالزيادة في العمر والنقص وأما ما في علم الله فلا محو فيه ولا إثبات والعلم عند الله . وفيه التنبيه على صدق البعث بعد الموت لأن من قدر على خلق الشخص من ماء مهين ثم نقله إلى العلقة ثم إلى المضغة ثم ينفخ الروح فيه قادر على نفخ الروح بعد أن يصير تراباً ويجمع أجزائه بعد أن يفرقها ، ولقد كان قادراً على أن يخلقه دفعة واحدة ولكن اقتضت الحكمة بنقله في الأطوار رفقا بالأم لأنها لم تكن معتادة فكانت المشقة تعظم عليها فهيأه في بطنها بالتدريج إلى أن تكامل ، ومن تأمل أصل خلقه من نطفة وتنقله في تلك الأطوار إلى أن صار إنساناً جميل الصورة مفضلاً بالعقل والفهم والنطق كان حقاً عليه أن يشكر من أنشأه وهيأه ويعبده حق عبادته ويطيعه ولا يعصيه . وفيه أن في تقدير الأعمال ما هو سابق ولاحق ، فالسابق ما في علم الله تعالى واللاحق ما يقدر على الجنين في بطن أمه كما وقع في الحديث ، وهذا هو الذي يقبل النسخ ، وأما ما وقع في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً « كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة فهو محمول على كتابة ذلك في اللوح المحفوظ على وفق ما في علم الله سبحانه وتعالى ، واستدل به على أن السقط بعد الأربعة أشهر يصل عليه لأنه وقت نفخ الروح فيه ، وهو منقول عن القديم للشافعي والمشهور عن أحمد وإسحق ، وعن أحمد إذا بلغ أربعة أشهر وعشراً ففي تلك العشر ينفخ فيه الروح ويصل عليه ، والراجح عند الشافعية أنه لا بد من وجود الروح وهو الجديد ، وقد قالوا فإذا بكى أو اختلج أو تنفس ثم بطل ذلك صلى عليه وإلا فلا ، والأصل في ذلك من أخرجه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم عن جابر رفعه « إذا استهل الصبي ورث وصلى عليه » وقد ضعفه النووي في شرح المذهب والصواب أنه صحيح الإسناد لكن المرجح عند الحفاظ وقفه ، وعلى طريق الفقهاء لا أثر للتعليل بذلك لأن الحكم للرفع لزيادته ، قالوا وإذا بلغ مائة وعشرين يوماً غسل وكفن ودفن بغير صلاة وما قبل ذلك لا يشرع له غسل ولا غيره ، واستدل به على أن التخليق لا يكون إلا في الأربعين الثالثة فأقل ما يتبين فيه خلق الولد أحد وثمانون يوماً وهي ابتداء الأربعين الثالثة وقد لا يتبين إلا في آخرها ، ويترتب على ذلك أنه لا تنقضي العدة ، بالوضع إلا ببلوغها وفيه خلاف ، ولا يثبت للأمة أمية الولد إلا بعد دخول الأربعين الثالثة وهذا قول الشافعية والحنابلة وتوسع المالكية في ذلك فأداروا الحكم في ذلك على كل سقط ومنهم من قيده بالتخطيط ولو كان خفياً وفي ذلك رواية عن أحمد وحجتهم ما تقدم في بعض طرقه أن النطفة إذا لم يقدر تخليقها



لا تصير علة وإذا قدر أنها تتخلق تصير علة ثم مضغة الخ فمتى وضعت علة عرف أن النطفة خرجت عن كونها نطفة واستحالت إلى أول أحوال الولد . وفيه أن كلا من السعادة والشقاء قد يقع بلا عمل ولا عمر وعليه ينطبق قوله صلى الله عليه وسلم « الله أعلم بما كانوا عاملين » وسيأتى الإلزام بشيء من ذلك بعد أبواب . وفيه الحث القوي على القناعة ، والزجر الشديد عن الحرص ، لأن الرزق إذا كان قد سبق تقديره لم يغن التعنى في طلبه وإنما شرع الاكتساب لأنه من جملة الأسباب التي اقتضتها الحكمة في دار الدنيا . وفيه أن الأعمال سبب دخول الجنة أو النار ولا يعارض ذلك حديث « لن يدخل أحداً منكم الجنة عمله » لما تقدم من الجمع بينهما في شرحه في « باب القصد والمداومة على العمل » من كتاب الرقاق . وفيه أن من كتب شقياً لا يعلم حاله في الدنيا وكذا عكسه ، واحتج من أثبت ذلك بما سيأتى قريباً من حديث على « أما من كان من أهل السعادة فإنه يسر لعمل أهل السعادة » الحديث ، والتحقيق أن يقال إن أريد أنه لا يعلم أصلاً ورأساً فمردود وإن أريد أنه يعلم بطريق العلامة المثبتة للظن الغالب فنعم ، ويقوى ذلك في حق من اشتهر له لسان صدق بالخير والصلاح ومات على ذلك لقوله في الحديث الصحيح الماضي في الجنائز « أنتم شهداء الله في الأرض » وإن أريد أنه يعلم قطعاً لمن شاء الله أن يطلع على ذلك فهو من جملة الغيب الذي استأثر الله بعلمه وأطلع من شاء ممن ارتضى من رسله عليه . وفيه الحث على الاستعاذة بالله تعالى من سوء الخاتمة ، وقد عمل به جمع جم من السلف وأئمة الخلف ، وأما ما قال عبد الحق في « كتاب العاقبة » أن سوء الخاتمة لا يقع لمن استقام باطنه وصلح ظاهره وإنما يقع لمن في طويته فساد أو ارتياب ويكثر وقوعه للمصرّ على الكبائر والمجترى على العظائم فيهجم عليه الموت بغتة فيصطلمه الشيطان عند تلك الصدمة ، فقد يكون ذلك سبباً لسوء الخاتمة نسأل الله السلامة ، فهو محمول على الأكثر الأغلب . وفيه أن قدرة الله تعالى لا يوجبها شيء من الأسباب إلا بمشيئته ، فإنه لم يجعل الجماع علة للولد لأن الجماع قد يحصل ولا يكون الولد حتى يشاء الله ذلك . وفيه أن الشيء الكثيف يحتاج إلى طول الزمان بخلاف اللطيف ، ولذلك طالّت المدة في أطوار الجنين حتى حصل تخليقه بخلاف نفخ الروح ، ولذلك لما خلق الله الأرض أولاً عمد إلى السماء فسواها وترك الأرض لكثافتها بغير فتق ثم فتقنا معاً ، ولما خلق آدم فصوره من الماء والطين تركه مدة ثم نفخ فيه الروح . واستدل الداودي بقوله « فتدخل النار » على أن الخير خاص بالكفار ، واحتج بأن الإيمان لا يحبطه إلا الكفر ، وتعقب بأنه ليس في الحديث تعرض للإحباط وحمله على المعنى الأعم أولى فيتناول المؤمن حتى يختم له بعمل الكافر مثلاً فيرتد فيموت على ذلك فتستعيز بالله من ذلك ، ويتناول المطيع حتى يختم له بعمل العاصي فيموت على ذلك ، ولا يلزم من إطلاق دخول النار أنه يخلد فيها أبداً بل مجرد الدخول صادق على الطائفتين ، واستدل له على أنه لا يجب على الله رعاية الأصلح خلافاً لمن قال به من المعتزلة لأن فيه أن بعض الناس يذهب جميع عمره في طاعة الله ثم يختم له بالكفر والعياذ بالله فيموت على ذلك فيدخل النار ، فلو كان يجب عليه رعاية الأصلح لم يحبط جميع عمله الصالح بكلمة الكفر التي مات عليها ولا سيما إن طال عمره وقرب موته من كفره . واستدل به بعض المعتزلة على أن من عمل عمل أهل النار وجب أن يدخلها لترتب دخولها في الخير على العمل ، وترتب الحكم على الشيء يشعر بعليته ، وأجيب بأنه علامة لا علة والعلامة قد تتخلف ، سلمنا أنه علة لكنه في حق الكفار وأما العصاة فخرجوا بدليل ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ فمن لم يشرك فهو داخل في المشيئة . واستدل به الأشعري في تجويزه تكليف مالا يطاق لأنه دل على أن الله كلف العباد كلهم بالإيمان مع أنه قدر على بعضهم أنه يموت على الكفر ، وقد قيل إن هذه المسألة لم يثبت وقوعها إلا في الإيمان خاصة وما عداه لا توجد دلالة قطعية على وقوعه وأما مطلق الجواز فحاصل . وفيه أن الله يعلم الجزئيات كما

يعلم الكليات لتصريح الخبر بأنه يأمر بكتابة أحوال الشخص مفصلة ، وفيه أنه سبحانه يريد لجميع الكائنات بمعنى أنه خالقها ومقدرها لا أنه يحبها ويرضاها . وفيه أن جميع الخير والشر بتقدير الله تعالى وإيجاده ، وخالف في ذلك القدريّة والجبريّة فذهبت القدريّة إلى أن فعل العبد من قبل نفسه ، ومنهم من فرق بين الخير والشر فنسب إلى الله الخير ونفى عنه خلق الشر ، وقيل إنه لا يعرف قائله وإن كان قد اشتهر ذلك وإنما هذا رأى المجوس ، وذهبت الجبريّة إلى أن الكل فعل الله وليس للمخلوق فيه تأثير أصلاً ، وتوسط أهل السنة فمنهم من قال أصل الفعل خلقه الله وللعبد قدرة غير مؤثرة في المقدور ، وأثبت بعضهم أن لها تأثيراً لكنه يسمى كسباً وبسط أدلتهم يطول ، وقد أخرج أحمد وأبو يعلى من طريق أيوب بن زياد عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت حدثني أبي قال : دخلت على عبادة وهو مريض فقلت أوصني ؟ فقال : إنك لن تطعم طعم الإيمان ولن تبلغ حقيقة العلم بالله حتى تؤمن بالقدر خيره وشره وهو أن تعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك وما أصابك لم يكن ليخطئك الحديث وفيه « وإن مت ولست على ذلك دخلت النار » . وأخرجه الطبراني من وجه آخر بسند حسن عن أبي إدريس الخولاني عن أبي الدرداء مرفوعاً مقتصرأ على قوله . إن العبد لا يبلغ حقيقة الإيمان حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه ؛ وسيأتي الإلمام بشيء منه في كتاب التوحيد في الكلام على خلق أفعال العباد إن شاء الله تعالى . وفي الحديث أن الأقدار غالبية والعاقبة غائبة فلا ينبغي لأحد أن يغتر بظاهر الحال ، ومن ثم شرع الدعاء بالثبات على الدين ويحسن الخاتمة ، وسيأتي في حديث علىّ الآتي بعد باين سؤال الصحابة عن فائدة العمل مع تقدم التقدير والجواب عنه « اعملوا فكل ميسر لما خلق له » وظاهره قد يعارض حديث ابن مسعود المذكور في هذا الباب ، والجفع بينهما حمل حديث علىّ على الأكثر الأغلب وحمل حديث الباب على الأقل ، ولكنه لما كان جائزاً تعين طلب الثبات . وحكى ابن التين أن عمر بن عبد العزيز لما سمع هذا الحديث أنكره وقال : كيف يصح أن يعمل العبد عمره الطاعة ثم لا يدخل الجنة انتهى . وتوقف شيخنا ابن الملقن في صحة ذلك عن عمر ، وظهر لي أنه إن ثبت عنه حمل على أن روايه حذف منه قوله في آخره « فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها » أو أكمل الراوي لكن استبعد عمر وقوعه وإن كان جائزاً ويكون إيراد على سبيل التخويف من سوء الخاتمة .

الحديث الثاني حديث أنس ، قوله ( حماد ) هو ابن زيد ، وعبيد الله بن أبي بكر أي ابن أنس بن مالك .  
قوله ( وكل الله بالرحم ملكاً فيقول : أي رب نطفة ، أي رب علقة الخ ) أي يقول كل كلمة من ذلك في الوقت الذي تصير فيه كذلك كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله وقد مضى شرحه مستوفى فيه ، وتقدم شيء منه في كتاب الحيض ، ويجوز في قوله نطفة النصب على إضمار فعل والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وفائدة ذلك أنه يستفهم هل يتكون منها أو لا؟ وقوله « أن يقضى خلقها » أي يأذن فيه .

ب جَفَّ الْقَلَمُ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ

وقال أبوهريرة : قال لي النبي صلى الله عليه : « جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ » . وقال ابن عباس لها سابقون :

سبقت لهم السعادة .

٦٣٦٦ - فَأَادَمُ قَالَ نَا شَعْبَةُ قَالَ نَا يَزِيدُ الرَّشَكُ قَالَ سَمِعْتُ مَطْرَفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ يَحْدُثُ عَنْ

عمران بن حصين قال رجل: يا رسول الله أيعرف أهل الجنة من أهل النار؟ قال: «نعم» قال: فلم يعمل العاملون؟ قال: «كل يعمل لما خلق له، أو لما يُيسر له».

[الحديث ٦٥٩٦ - طرفه في: ٧٥٥١].

**قوله (باب) بالتنوين (جف القلم)** أى فرعت الكتابة إشارة إلى أن الذى كتب فى اللوح المحفوظ لا يتغير حكمه ، فهو كناية عن الفراغ من الكتابة لأن الصحيفة حال كتابتها تكون رطبة أو بعضها وكذلك القلم فإذا انتهت الكتابة جفت الكتابة والقلم ، وقال الطيبى هو من إطلاق اللازم على الملزوم ، لأن الفراغ من الكتابة يستلزم جفاف القلم عند مداده . قلت : وفيه إشارة إلى أن كتابة ذلك انقضت من أمد بعيد . وقال عياض : معنى جف القلم أى لم يكتب بعد ذلك شيئاً . وكتاب الله ولوحه وقلمه من غيبه ومن علمه الذى يلزمنا الإيمان به ، ولا يلزمنا معرفة صفته ، وإنما خوطبنا بما عهدنا فيما فرغنا من كتابته أن القلم يصير جافاً للاستغناء عنه .

**قوله (على علم الله)** أى على حكمه لأن معلومه لا بد أن يقع ، فعلمه بمعلوم يستلزم الحكم بوقوعه ، وهذا لفظ حديث أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من طريق عبد الله بن الديلمي عن عبد الله بن عمرو سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «إن الله عز وجل خلق خلقه فى ظلمة ثم ألقى عليهم من نوره ، فمن أصابه من نوره يومئذ اهتدى ومن أخطأه ضل ، فلذلك أقول جف القلم على علم الله» ، وأخرجه أحمد وابن حبان من طريق أخرى عن أنى الديلمي نحوه وفى آخره أن القائل «فلذلك أقول» ، هو عبد الله بن عمرو ولفظه «قلت لعبد الله بن عمرو : بلغنى أنك تقول إن القلم قد جف — فذكر الحديث وقال فى آخره — فلذلك أقول جف القلم بما هو كائن» . ويقال إن عبد الله بن طاهر أمير خراسان للمأمون سأل الحسين بن الفضل عن قوله تعالى ﴿ كل يوم هو فى شأن ﴾ مع هذا الحديث ، فأجاب : هى شئون يديها لا شئون بيتيها ؛ فقام إليه وقبل رأسه .

**قوله (وقال أبو هريرة قال لى النبى صلى الله عليه وسلم : جف القلم بما أنت لاق)** هو طرف من حديث ذكر أصله المصنف من طريق ابن شهاب عن أنى سلمة عن أنى هريرة قال «قلت يا رسول الله إني رجل شاب وإني أخاف على نفسى العنت ولا أجد ما أتزوج به النساء ، فسكت عني» الحديث وفيه «يا أبا هريرة جف القلم بما أنت لاق فاخصص على ذلك أو ذر» أخرجه فى أوائل النكاح فقال : قال أصبغ — يعنى ابن الفرغ — أخبرنى ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب ، ووصله الإسماعيلى والجوزقى والفريانى فى كتاب القدر كلهم من طريق أصبغ به وقالوا كلهم بعد قوله العنت «فأذن لى أن أختصى» ووقع لفظ «جف القلم» أيضاً فى حديث جابر عند مسلم «قال سراقه يا رسول الله فى العمل أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير» الحديث ، وفى آخر حديث ابن عباس الذى فيه «احفظ الله يحفظك» ففى بعض طرقه «جفت الأقلام وطويت الصحف» وفى حديث عبد الله بن جعفر عند الطبرانى فى حديث «واعلم أن القلم قد جف بما هو كائن» وفى حديث الحسن بن على عند الفريانى «رفع الكتاب وجف القلم» .

**قوله (وقال ابن عباس لها سابقون : سبقت لهم السعادة)** وصله ابن أنى حاتم من طريق على بن أنى طلحة عن ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ أولئك يسارعون فى الخيرات وهم لها سابقون ﴾ قال : سبقت لهم السعادة ، والمعنى أنهم سارعوا إلى الخيرات بما سبق لهم من السعادة بتقدير الله ، ونقل عن الحسن أن اللام فى «لها» بمعنى الباء فقال : معناه سابقون بها ، فقال الطبرانى : وتأولها بعضهم — أى اللام — بأنها بمعنى «إلى»

وبعضهم أن المعنى : وهم من أجلها ، ونقل عبد الرحمن بن زيد أن الضمير للخيرات ، وأجاز غيره أن للسعادة ، والذي يجمع بين تفسير ابن عباس وظاهر الآية أن السعادة سابقة وأن أهلها سبقوا إليها لا أنهم سبقوها .

**قوله ( حدثنا يزيد الرشك )** بكسر الراء وسكون المعجمة بعدها كاف كنيته أبو الأزهر ، وحكى الكلاباذى أن اسم والده سنان بكسر المهملة ونونين ، وهو بصرى تابعى ثقة ، قيل كان كبير اللحية فلقب الرشك وهو بالفارسية كما زعم أبو على الغسانى وجزم به ابن الجوزى الكبير اللحية ، وقال أبو حاتم الرازى : كان غيوراً فقيل له إرشك بالفارسية فمضى عليه الرشك ، وقال الكرماني بل الرشك بالفارسية القمل الصغير الملتصق بأصول شعر اللحية ، وذكر الكلاباذى أن الرشك القسام . قلت : بل كان يزيد يتعانى مساحة الأرض فقيل له القسام وكان يلقب الرشك لا أن مدلول الرشك القسام بل هما لقب ونسبة إلى صنعة ، والمعتمد فى أمره ما قال أبو حاتم ، وما ليزيد فى البخارى إلا هذا الحديث أورده هنا وفى كتاب الاعتصام .

**قوله ( قال رجل )** هو عمران بن حصين راوى الخبر ، بينه عبد الوارث بن سعيد عن يزيد الرشك عن عمران بن حصين قال « قلت يا رسول الله » فذكره ، وسيأتى موصولاً فى أواخر كتاب التوحيد ، وسأل عن ذلك آخرون ، وسيأتى مزيد بسط فيه فى شرح حديث على قريباً .

**قوله ( أيعرف أهل الجنة من أهل النار )** فى رواية حماد بن زيد عن يزيد عند مسلم بلفظ « أعلم » بضم العين ، والمراد بالسؤال معرفة الملائكة أو من أطلعه الله على ذلك ؛ وأما معرفة العامل أو من شاهده فإنما يعرف بالعمل .

**قوله ( فلم يعمل العاملون )** فى روايات حماد « فقيم » ؟ وهو استفهام والمعنى إذا سبق القلم بذلك فلا يحتاج العامل إلى العمل لأنه سيصير إلى ما قدر له .

**قوله ( قال : كل يعمل لما خلق له أو لما ييسر له )** وفى رواية الكشميهنى « يسر » بضم أوله وكسر المهملة الثقيلة ، وفى رواية حماد المشار إليها « قال كل ميسر لما خلق له » وقد جاء هذا الكلام الأخير عن جماعة من الصحابة بهذا اللفظ يزيدون على العشرة سائير إليها فى آخر الباب الذى يلى الذى يليه ، منها حديث أنى الدرداء عند أحمد بسند حسن بلفظ « كل امرئ مهياً لما خلق له » وفى الحديث إشارة إلى أن المال محجوب عن المكلف فعليه أن يجتهد فى عمل ما أمر به فإن عمله أمانة إلى ما يؤول إليه أمره غالباً وإن كان بعضهم قد يختم له بغير ذلك كما ثبت فى حديث ابن مسعود وغيره لكن لا اطلاع له على ذلك فعليه أن يبذل جهده ويجاهد نفسه فى عمل الطاعة لا يترك وكولاً إلى ما يؤول إليه أمره فيلام على ترك المأمور ويستحق العقوبة ، وقد ترجم ابن حبان بحديث الباب « ما يجب على المرء من التشمير فى الطاعات وإن جرى قبلها ما يكره الله من المخطورات » ولسلم من طريق أنى الأسود عن عمران أنه قال له : أرأيت ما يعمل الناس اليوم أشيء قضى عليهم ومضى فيهم من قدر قد سبق أو فيما يستقبلون مما أتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم ؟ فقال : لا بل شيء قضى عليهم ومضى فيهم ، وتصديق ذلك فى كتاب الله عز وجل ﴿ ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها ﴾ وفيه قصة لأنى الأسود الدؤلى مع عمران وفيه قوله له : أليكون ذلك ظلماً ؟ فقال : لا كل شيء خلق الله وملك يده فلا يسأل عما يفعل . قال عياض : أورد عمران على أنى الأسود شبهة القدريّة من تحكمهم على الله ودخولهم بآرائهم فى حكمه ، فلما أجابه بما دل على ثباته فى الدين قواه بذكر الآية وهى حد لأهل السنة ، وقوله كل شيء خلق الله وملكه يشير إلى أن المالك الأعلى الخالق الأمر لا يعترض عليه إذا تصرف فى ملكه بما يشاء ، وإنما يعترض على المخلوق المأمور .

### باب الله أعلم بما كانوا عاملين

- [٦٥٩٧] ٦٣٦٧- نا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : سئل النبي صلى الله عليه عن أولاد المشركين فقال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » .
- [٦٥٩٨] ٦٣٦٨- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال وأخبرني عطاء بن يزيد أنه سمع أبا هريرة يقول : سئل رسول الله صلى الله عليه عن ذراري المشركين فقال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » .
- [٦٥٩٩] ٦٣٦٩- نا إسحاق قال أنا عبد الرزاق قال أنا معمر عن همام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه . كما تنتجون البهيمة ، هل تجدون فيها من جدعاء حتى تكونوا أنتم تجدونها » . قالوا : يا رسول الله ، أفرأيت من يموت وهو صغير ، قال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » .

**قوله ( باب الله أعلم بما كانوا عاملين )** الضمير لأولاد المشركين كما صرح به في السؤال ، وذكره من حديث ابن عباس مختصراً ومن حديث أبي هريرة كذلك ، وتقدم في أواخر الجناز « باب ما قيل في أولاد المسلمين » وبعده « باب ما قيل في أولاد المشركين » وذكر في الثاني الحديثين المذكورين هنا من مخرجيهما وذكر الثالث أيضاً من وجه آخر عن أبي هريرة ، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في الباب المذكور .

**قوله في الرواية الثانية عن ابن شهاب ( قال وأخبرني عطاء بن يزيد )** الواو عاطفة على شيء محذوف ، كأنه حدث قبل ذلك بشيء ثم حدث بحديث عطاء ، ووقع في رواية مسلم من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد وعند أبي عوانة في صحيحه من طريق شعيب عن الزهري « حدثني عطاء بن يزيد اللبي » .

**قوله في أول الحديث الثالث ( أخبرنا إسحق بن إبراهيم )** هو ابن راهويه كما بيته في المقدمة

### باب وكان أمر الله قدراً مقدوراً

- [٦٦٠١] ٦٣٧٠- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه : « لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها ولتنكح فإن لها ما قدر لها » .
- [٦٦٠٢] ٦٣٧١- نا مالك بن إسماعيل قال نا إسرائيل عن عاصم عن أبي عثمان عن أسامة قال : كنت عند النبي صلى الله عليه إذ جاءه رسول إحدى بناته - وعنده سعد وأبي بن كعب ومعاذ - أن ابنها يجود بنفسه ، فبعث إليها : « لله ما أخذ ولله ما أعطي ، كل بأجل ، فلتنصبر ولتحتسب » .
- [٦٦٠٣] ٦٣٧٢- نا حبان بن موسى قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن محيريز الجمحي أن أبا سعيد الخدري أنه بينما هو جالس عند النبي صلى الله عليه جاء رجل من الأنصار فقال يا رسول الله ، إنا نصيب سبياً ونحب المال ، كيف ترى في العزل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه : « أو إنكم لتفعلون ذلك ؟ لا عليكم ألا تفعلوا ، فإنه ليست نسمة كتب الله أن تخرج إلا هي كائنة » .

(١) الرقمان ٦٥٩٩ و ٦٦٠٠ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

[٦٦٠٤] ٦٣٧٣- فاموسى بن مسعود قال نا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة قال : لقد خطبنا النبي صلى الله عليه خطبة ما ترك فيها شيئاً إلى قيام الساعة إلا ذكره ، علمه من علمه ، وجهله من جهله ، إن كنت لأرى الشيء قد نسيته ، فأعرفه كما يعرف الرجل الرجل إذا غاب عنه فراه فعرفه .

[٦٦٠٥] ٦٣٧٤- فاعبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال : كنا جلوساً مع النبي صلى الله عليه ومعه عود ينكت في الأرض قال : « ما منكم من أحد إلا قد كتب مقعده من النار أو من الجنة » . فقال رجل من القوم : ألا نتكل يا رسول الله ؟ قال : « لا ، اعملوا فكل ميسر » ، ثم قرأ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ﴾ الآية .

**قوله ( باب وكان أمر الله قدراً مقدوراً )** أى حكماً مقطوعاً بوقوعه ، والمراد بالأمر واحد الأمور المقدرة ويحتمل أن يكون واحد الأوامر ، لأن كل موجود بكن . ذكر فيه خمسة أحاديث :

الأول حديث أبي هريرة « لا تسأل المرأة طلاق أختها — إلى قوله في آخره — فإن لها ما قدر لها » وقد مضى شرحه في « باب الشروط التي لا تحل في النكاح » من كتاب النكاح قال ابن العربي : في هذا الحديث من أصول الدين السلوك في مجارى القدر ، وذلك لا يناقض العمل في الطاعات ولا يمنع التحرف في الاكتساب والنظر لقوت غد وإن كان لا يتحقق أنه يبلغه . وقال ابن عبد البر : هذا الحديث من أحسن أحاديث القدر عند أهل العلم لما دل عليه من أن الزوج لو أجابها وطلق من تظن أنها تزاحمها في رزقها فإنه لا يحصل لها من ذلك إلا ما كتب الله لها سواء أجابها أو لم يجيبها ، وهو كقول الله تعالى في الآية الأخرى ﴿ قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا ﴾

الحديث الثاني حديث أسامة وهو ابن زيد ، **قوله ( عاصم )** هو الأحول ، وأبو عثمان هو النهدي . **قوله ( وعنده سعد )** هو ابن عبادة ، ومعاذ هو ابن جبل ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز وما قيل في تسمية الابن المذكور وبيان الجمع بين هذه الرواية والرواية التي فيها « أن ابتها » .

الحديث الثالث حديث أبي سعيد ، **قوله ( عبد الله )** هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . **قوله ( جاء رجل من الأنصار )** تقدم في غزوة المريسيع وفي عشرة النساء من كتاب النكاح عن أبي سعيد قال « سألتنا » وأخرجه النسائي من طريق ابن محيرز أن أبا سعيد وأبا صرمة أخبراه أنهم أصابوا سبايا ، قال « فترجعنا في العزل ، فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم » فلعل أبا سعيد باشر السؤال وإن كان الذين تراجعوا في ذلك جماعة ، وقد وقع عند البخارى في تاريخه وابن السكن وغيره في الصحابة من حديث مجدى الضمرى قال « غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة المريسيع فأصبنا سبايا ، فسألنا النبي صلى الله عليه وسلم عن العزل » الحديث ، وأبو صرمة مختلف في صحبته ، وقد وقع في صحيح مسلم من طريق ابن محيرز « دخلت أنا وأبو صرمة على أبي سعيد فقال : يا أبا سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في العزل » الحديث ، والثابت أن أبا صرمة وهو بكسر المهملة وسكون الراء إنما سأل أبا سعيد ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في النكاح ، والغرض منه هنا قوله في آخره « وليست نسمة كتب الله أن تخرج إلا هي كائنه » .

الحديث الرابع ، **قوله ( حدثنا موسى بن مسعود )** هو أبو حذيفة النهدي ، وسفيان هو الثوري ،

**قوله ( لقد خطبنا )** في رواية جرير عن الأعمش عند مسلم « قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاماً » .

قوله ( إلا ذكره ) في رواية جرير « إلا حدث به » .

قوله ( علمه من علمه وجهله من جهله ) في رواية جرير « حفظه من حفظه ونسيه من نسيه » وزاد « قد علمه أصحابي هؤلاء » أى علموا وقوع ذلك المقام وما وقع فيه من الكلام ، وقد سميت في أول بدء الخلق من روى نحو حديث حذيفة هذا من الصحابة كعمر وأبي زيد بن أخطب وأبي سعيد قال وغيرهم فلعل حذيفة أشار إليهم أو إلى بعضهم ، وقد أخرج مسلم من طريق أبي إدريس الخولاني عن حذيفة « والله إني لأعلم كل فتنة كائنة فيما بيني وبين الساعة ، وما بي أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم أسراً إلّى شيئاً لم يكن يحدث به غيرى » وقال في آخره « فذهب أولئك الرهط غيرى » وهذا لا يناقض الأول بل يجمع بأن يحمل على مجلسين ، أو المراد بالأول أعم من المراد بالثاني .

قوله ( إن كنت لأرى الشيء قد نسيت ) كذا للأكثر بحذف المفعول ، وفي رواية الكشميهني بإثباته ولفظه « نسيت » .

قوله ( فأعرفه كما يعرف الرجل الرجل إذا غاب عنه فرآه فعرفه ) في رواية محمد بن يوسف عن سفيان عند الإسماعيلي « كما يعرف الرجل » بحذف المفعول ، وفي رواية الكشميهني « الرجل وجه الرجل غاب عنه ثم رآه فعرفه » قال عياض : في هذا الكلام تلفيق ، وكذا في رواية جرير « وأنه ليكون منه الشيء قد نسيت فآراه فأذكره كما يذكر الرجل وجه الرجل إذا غاب عنه ثم إذا رآه عرفه » قال والصواب كما ينسى الرجل وجه الرجل — أو كما لا يذكر الرجل وجه الرجل — إذا غاب عنه ثم إذا رآه عرفه . قلت : والذي يظهر لى أن الرواية في الأصلين مستقيمة ، وتقدير ما في حديث سفيان أنه يرى الشيء الذى كان نسيه فإذا رآه عرفه وقوله « كما يعرف الرجل الرجل غاب عنه » أى الذى كان غاب عنه فنسى صورته ثم إذا رآه عرفه ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية ابن المبارك عن سفيان بلفظ « إني لأرى الشيء نسيت فأعرفه كما يعرف الرجل الخ » .

( تنبيه ) : أخرج هذا الحديث القاضى عياض فى « الشفاء » من طريق أبى داود بسنده إلى قوله « ثم إذا رآه عرفه » ثم قال حذيفة « مآدرى أنسى أصحابى أم تناسوه » والله ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم من قائد فتنة إلى أن تنقضى الدنيا يبلغ من معه ثلاثمائة إلا قد سماه لنا « قلت : ولم أر هذه الزيادة فى كتاب أبى داود ، وإنما أخرجه أبو داود بسند آخر مستقل من وجه آخر عن حذيفة .

الحديث الخامس حديث على ، قوله ( عن أبى حمزة ) بمهمله وزاى هو محمد بن ميمون السكرى .

قوله ( عن سعد بن عبيدة ) بضم العين هو السلمى الكوفى يكنى أبا حمزة وكان صهر أبى عبد الرحمن شيخه فى هذا الحديث ، ووقع فى تفسير ﴿ واللّيل إذا يغطى ﴾ من طريق شعبة عن الأعمش « سمعت سعد بن عبيدة » وأبو عبد الرحمن السلمى اسمه عبد الله بن حبيب وهو من كبار التابعين ، ووقع مسمى فى رواية معتبر ابن سليمان عن منصور عن سعد بن عبيدة عند الفريانى .

قوله ( عن على ) فى رواية مسلم البطين عن أبى عبد الرحمن السلمى « أخذ بيدي على فانطلقنا نمشي حتى جلسنا على شاطئ الفرات ، فقال على : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث مختصراً .

قوله ( كنا جلوساً ) فى رواية عبد الواحد عن الأعمش « كنا قعوداً » وزاد فى رواية سفيان الثورى عن الأعمش « كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم فى بقيق الغرقد — بفتح الغين المعجمة والقاف بينهما راء ساكنة —

في جنازة « فظاهره أنهم كانوا جميعاً شهدوا الجنازة ، لكن أخرجه في الجنائز من طريق منصور عن سعد بن عبيدة فيين أنهم سبقوا بالجنازة وأتاهم النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك ولفظه « كنا في جنازة في بقيع الغرقد فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقعده وقعدنا حوله » .

**قوله ( ومعه عود ينكت به في الأرض )** في رواية شعبة « ويده عود فجعل ينكت به في الأرض » وفي رواية منصور « ومعه مخصرة » بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الصاد المهملة هي عصا أو قضيب يمسكه الرئيس ليتوكأ عليه ويدفع به عنه ويشير به لما يريد ، وسميت بذلك لأنها تحمل تحت الخصر غالباً للاتكاء عليها ، وفي اللغة اختصر الرجل إذا أمسك المخصرة .

**قوله ( فكس )** بتشديد الكاف أى أطرق .

**قوله ( فقال ما منكم من أحد )** زاد في رواية منصور « ما من نفس منقوسة » أى مصنوعة مخلوقة ، واقتصر في رواية أبى حمزة والثوري على الأول .

**قوله ( إلا قد كتب مقعده من النار أو من الجنة )** أو للتنويع ، ووقع في رواية سفيان ما قد يشعر بأنها بمعنى الواو ولفظه « إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار » وكأنه يشير إلى ما تقدم من حديث ابن عمر الدال على أن لكل أحد مقعدين ، وفي رواية منصور « إلا كتب مكانها من الجنة والنار » وزاد فيها « وإلا وقد كتبت شقية أو سعيدة » وإعادة « إلا » يحتمل أن يكون « ما من نفس » بدل « ما منكم » « وإلا » الثانية بدلاً من الأولى وأن يكون من باب اللف والنشر فيكون فيه تعميم بعد تخصيص والثاني في كل منهما أعم من الأول أشار إليه الكرماني .

**قوله ( فقال رجل من القوم )** في رواية سفيان وشعبة « فقالوا يا رسول الله » وهذا الرجل وقع في حديث جابر عند مسلم أنه سراقه بن مالك بن جعشم ولفظه « جاء سراقه فقال يا رسول الله أنعمل اليوم فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير ، أو فيما يستقبل ؟ قال : بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير . فقال : فقيم العمل ؟ قال : اعملوا فكل ميسر لما خلق له » وأخرجه الطبراني وابن مردويه نحوه وزاد : وقرأ ﴿ فأمّا من أعطى — إلى قوله — العسرى ﴾ وأخرجه ابن ماجه من حديث سراقه نفسه لكن دون تلاوة الآية . ووقع هذا السؤال وجوابه سوى تلاوة الآية لشرح بن عامر الكلالي أخرجه أحمد والطبراني ولفظه « قال : فقيم العمل إذا ؟ قال : اعملوا فكل ميسر لما خلق له » وأخرج الترمذى من حديث ابن عمر قال « قال عمر : يا رسول الله أرأيت ما نعمل فيه أمر مبتدع أو أمر قد فرغ منه ؟ قال : فيما قد فرغ منه » فذكر نحوه . وأخرج البزار والفریابی من حديث أبى هريرة « إن عمر قال : يا رسول الله » فذكره . وأخرجه أحمد والبزار والطبراني من حديث أبى بكر الصديق « قلت يا رسول الله نعمل على ما فرغ منه » الحديث نحوه ، ووقع في حديث سعد بن أبى وقاص « فقال رجل من الأنصار » والجمع بينها تعدد السائلين عن ذلك ، فقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو أن السائل عن ذلك جماعة ولفظه « فقال أصحابه : فقيم العمل إن كان قد فرغ منه ؟ فقال : سدّدوا وقاربوا فإن صاحب الجنة يختم له بعمل أهل الجنة وإن عمل أى عمل » الحديث أخرجه الفریابی .

**قوله ( ألا نتكل يا رسول الله )** في رواية سفيان « أفلا » والفاء معقبة لشيء محذوف تقديره أفإذا كان كذلك أفلا نتكل ، وزاد في رواية منصور وكذا في رواية شعبة « أفلا نتكل على كتابنا وتدع العمل » أى نعتمد



على ما قدر علينا ، وزاد في رواية منصور « فمن كان منا من أهل السعادة فيصير إلى عمل السعادة ومن كان منا من أهل الشقاوة » مثله .

**قوله ( اعملوا فكل ميسر )** زاد شعبة « لما خلق له ، أما من كان من أهل السعادة فييسر لعمل السعادة » الحديث ، وفي رواية منصور قال « أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة » الحديث . وحاصل السؤال : ألا نترك مشقة العمل فإننا سنصير إلى ما قدر علينا ، وحاصل الجواب : لا مشقة لأن كل أحد ميسر لما خلق له ، وهو يسير على من يسره الله . قال الطيبي : الجواب من الأسلوب الحكيم ، منعهم عن ترك العمل وأمرهم بالتزام ما يجب على العبد من العبودية ، وزجرهم عن التصرف في الأمور المغيبة فلا يجعلوا العبادة وتركها سبباً مستقلاً لدخول الجنة والنار بل هي علامات فقط .

**قوله ( ثم قرأ : فأما من أعطى واتقى الآية )** وساق في رواية سفيان ووكيع الآيات إلى قوله ﴿ والعسر يسفر ﴾ ووقع في حديث ابن عباس عند الطبراني نحو حديث عمر وفي آخره « قال اعمل فكل ميسر » وفي آخره عند البزار « فقال القوم بعضهم لبعض : فالجد إذا » وأخرجه الطبراني في آخر حديث سراقه ولفظه « فقال يا رسول الله فقيم العمل ؟ قال كل ميسر لعمله ، قال : الآن الجد الآن الجد » وفي آخر حديث عمر عند الفريائي « فقال عمر فقيم العمل إذا ؟ قال : كل لا ينال إلا بالعمل ، قال عمر : إذا نجتهد » وأخرج الفريائي بسند صحيح إلى بشير بن كعب أحد كبار التابعين قال « سألت غلامان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيم العمل : فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير أم شيء نستأنفه ؟ قال : بل فيما جفت به الأقلام ، قال : فقيم العمل ؟ قال : اعملوا فكل ميسر لما هو عامل ، قال : فالجد الآن » وفي الحديث جواز القعود عند القبور والتحدث عندها بالعلم والموعظة . وقال المهلب : نكته الأرض بالخصرة أصل في تحريك الأصبع في التشهد نقله ابن بطلال ، وهو بعيد ، وإنما هي عادة لمن يتفكر في شيء يستحضر معانيه ، فيحتمل أن يكون ذلك تفكيراً منه صلى الله عليه وسلم في أمر الآخرة بقرينة حضور الجنازة ، ويحتمل أن يكون فيما أبداه بعد ذلك لأصحابه من الحكم المذكورة ، ومناسبته للقصص أن فيه إشارة إلى التسلية عن الميت بأنه مات بفراغ أجله . وهذا الحديث أصل لأهل السنة في أن السجادة والشفاء بتقدير الله القديم ، وفيه رد على الجبرية لأن التيسير ضد الجبر لأن الجبر لا يكون إلا عن كره ولا يأتي الإنسان الشيء بطريق التيسير إلا وهو غير كاره له . واستدل به على إمكان معرفة الشقي من السعيد في الدنيا كمن اشتهر له لسان صدق وعكسه لأن العمل أمانة على الجزاء على ظاهر هذا الخبر ، ورد بما تقدم في حديث ابن مسعود ، وأن هذا العمل الظاهر قد ينقلب لعكسه على وفق ما قدر ، والحق أن العمل علامة وأمانة ، فيحكم بظاهر الأمر وأمر الباطن إلى الله تعالى . قال الخطابي : لما أخبر صلى الله عليه وسلم عن سبق الكائنات رام أن تمسك بالقدر أن يتخذ حجة في ترك العمل فأعلمهم أن هنا أمرين لا ييطل أحدهما بالآخر : باطن وهو العلة الموجبة في حكم الربوبية ، وظاهر وهو العلامة اللازمة في حق العبودية ، وإنما هي أمانة مخيلة في مطالعة علم العواقب غير مفيدة حقيقة ، فبين لهم أن كلاً ميسر لما خلق له ، وأن عمله في العاجل دليل على مصيره في الآجل ، ولذلك مثل بالآيات . ونظير ذلك الرزق مع الأمر بالكسب ، والأجل مع الإذن في المعالجة . وقال في موضع آخر : هذا الحديث إذا تأملته وجدت فيه الشفاء مما يتخالج في الضمير من أمر القدر ، وذلك أن القائل « أفلا نتكل ونندع العمل » لم يدع شيئاً مما يدخل في أبواب المطالبات والأسئلة إلا وقد طالب به وسأل عنه ، فأعلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن القياس في هذا الباب متروك والمطالبة ساقطة ، وأنه لا يشبه الأمور التي

عقلت معانيها وجرت معاملة البشر فيما بينهم عليها ، بل طوى الله علم الغيب عن خلقه وحجبهم عن دركه كما أخفى عنهم أمر الساعة فلا يعلم أحد متى حين قيامها انتهى . وقد تقدم كلام ابن السبعاني في نحو ذلك في أول كتاب القدر . وقال غيره : وجه الانفصال عن شبهة القدرية أن الله أمرنا بالعمل فوجب علينا الامتثال ، وغيب عنا المقادير لقيام الحجة ، ونصب الأعمال علامة على ما سبق في مشيئته . فمن عدل عنه ضل وتاه لأن القدر سر من أسرار الله لا يطلع عليه إلا هو ، فإذا أدخل أهل الجنة الجنة كشف لهم عنه حيثئذ . وفي أحاديث هذا الباب أن أفعال العباد وإن صدرت عنهم لكنها قد سبق علم الله بوقوعها بتقديره ، ففيها بطلان قول القدرية صريحاً ، والله أعلم .

### باب العمل بالخواتيم

[٦٦٠٦] ٦٣٧٥- حدثنا حبان بن موسى قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : شهدنا مع رسول الله صلى الله عليه خبير ، فقال رسول الله صلى الله عليه لرجلٍ من معه يدعي الإسلام : « هذا من أهل النار » . فلما حضر القتال قاتل الرجل من أشد القتال ، فكثرت به الجراح فأثبتته ؛ فجاء رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، رأيت الذي تحدث أنه من أهل النار ؟ قد قاتل في سبيل الله من أشد القتال فكثرت به الجراح . فقال النبي صلى الله عليه : « أما إنه من أهل النار ؛ فكاد بعض المسلمين يرتاب ، فبينما هو على ذلك إذ وجد الرجل ألم الجراح ، فأهوى بيده إلى كنانته فانتزع منها سهماً فانتحرب بها ، فاشتد رجال من المسلمين إلى رسول الله صلى الله عليه فقالوا : يا رسول الله ، صدق الله حديثك ، قد انتحرب فلان فقتل نفسه ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « يا بلال ، قم فأذن في الناس : لا يدخل الجنة إلا مؤمن ، وإن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر » .

[٦٦٠٧] ٦٣٧٦- نا سعيد بن أبي مريم قال نا أبو غسان قال نا أبو حازم عن سهل بن سعد أن رجلاً من أعظم المسلمين غناءً عن المسلمين في غزوة غزاها مع النبي صلى الله عليه ، فنظر النبي صلى الله عليه فقال : « من أحب أن ينظر إلى رجل من أهل النار فلينظر إلى هذا » ، فاتبعه رجل من القوم وهو على تلك الحال من أشد الناس على المشركين حتى جرح فاستعجل الموت ، فجعل ذبابة سيفه بين ثدييه حتى خرج من بين كتفيه ، فأقبل الرجل إلى النبي صلى الله عليه مسرعاً فقال : أشهد أنك رسول الله ، فقال : « وما ذاك ؟ » قال : قلت لفلان : من أحب أن ينظر إلى رجل من أهل النار فلينظر إليه ، فكان من أعظمنا غناءً عن المسلمين ، فعرفت أنه لا يموت على ذلك ، فلما جرح استعجل الموت فقتل نفسه ، فقال النبي صلى الله عليه عند ذلك : « إن العبد ليعمل عمل أهل النار وإنه من أهل الجنة ، ويعمل عمل أهل الجنة وإنه من أهل النار ، وإنما الأعمال بالخواتيم » .

**قوله ( باب العمل بالخواتيم )** لما كان ظاهر حديث على يقتضى اعتبار العمل الظاهر أردفه بهذه الترجمة الدالة على أن الاعتبار بالخاتمة ، وذكر فيه قصة الذى نحر نفسه في القتال من حديث أنى هريرة ومن حديث سهل ابن سعد ، وقد تقدم شرحهما في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، وذكرت هناك الاختلاف في اسم المذكور ، وهل القصتان متغايرتان في موطنين لرجلين أو هما قصة واحدة ، وقوله في آخر حديث أنى هريرة « وإنما الأعمال بالخواتيم » وقع في حديث أنس عند الترمذى وصححه « إذا أراد الله بعبد خيراً استعمله » ، قيل : كيف يستعمله ؟ قال : يوفقه لعمل صالح ثم يقبضه عليه « وأخرجه أحمد من هذا الوجه مطولاً وأوله « لا تعجبوا لعمل

عامل حتى تنظروا بم يختم له » فذكر نحو حديث ابن مسعود وأخرجه الطبراني من حديث أبي أمامة مختصراً ، وأخرج البزار من حديث ابن عمر حديثاً فيه ذكر الكتائب وفي آخره « العمل بخواتيمه العمل بخواتيمه » .

### باب إلقاء النذر العبد إلى القدر

[٦٦٠٨] ٦٣٧٧ حدثنا أبو نعيم قال نا سفيان عن منصور عن عبد الله بن مرة عن ابن عمر قال : نهى النبي صلى الله عليه عن النذر وقال : « إنه لا يرد شيئاً ، إنما يُستخرج به من البخل » .

[الحديث ٦٦٠٨ - طرفاه في : ٦٦٩٢ ، ٦٦٩٣ .]

[٦٦٠٩] ٦٣٧٨ - فابشر بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يأتي ابن آدم النذر بشيء لم يكن قد قدرته ، ولكن يلقى القدر وقد قدرته له ، أستخرج به من البخل » . [الحديث ٦٦٠٩ - طرفه في : ٦٦٩٤ .]

**قوله ( باب إلقاء العبد النذر إلى القدر )** في رواية الكشميهني « إلقاء النذر العبد » وفي الأولى النذر بالرفع وهو الفاعل والإلقاء مضاف إلى المفعول وهو العبد وفي الثانية العبد بالنصب وهو المفعول والإلقاء مضاف إلى الفاعل وهو النذر ، وسيأتي في « باب الوفاء بالنذر » من وجه آخر عن أبي هريرة على وفق رواية الكشميهني وذكر فيه حديث ابن عمر وأبي هريرة في ذلك وسيأتيان في « باب الوفاء بالنذر » من كتاب الأيمان والنذور مع شرحهما ، فأما حديث أبي هريرة فهو صريح في الترجمة لكن لفظه « ولكن يلقى القدر » كذا للأكثر وللكشميهني « يلقى النذر » بنون ثم ذال معجمة . وقد اعترض بعض شيوخنا على البخاري فقال : ليس في واحد من اللفظين المرويين عنه في الترجمة مطابقة للحديث ، والمطابق أن يقول إلقاء القدر العبد إلى النذر بتقديم القدر بالقاف على النذر بالنون ، لأن لفظ الخبر « يلقى القدر » بالقاف ، وكأنه لم يشعر برواية الكشميهني في متن الحديث ، ثم ادعى أن الترجمة مع عدم مطابقتها للخبر ليس المعنى فيها صحيحاً انتهى . وما نفاه مردود ، بل المعنى بين لمن له أدنى تأمل ، وكأنه استبعد نسبة الإلقاء إلى النذر ، وجوابه أن النسبة مجازية ، وسوغ ذلك كونه سبباً إلى الإلقاء فنسب الإلقاء إليه ، وأيضاً فهما متلازمان . قال الكرماني الظاهر أن الترجمة مقلوبة إذ القدر هو الذي يلقى إلى النذر لقوله في الخبر « يلقى القدر » والجواب أنهما صادقان إذ الذي يلقى في الحقيقة هو القدر وهو الموصل والظاهر هو النذر ، قال وكان الأولى أن يقول : يلقى القدر إلى النذر ليطابق الحديث ، إلا أن يقال إنهما متلازمان ، وكأنه أيضاً ما نظر إلى رواية الكشميهني ، وأيضاً فقد جرت عادة البخاري أنه يترجم بما ورد في بعض طرق الحديث وإن لم يسق ذلك اللفظ بعينه ليعت ذلك الناظر في كتابه على تتبع الطرق وليقدح الفكر في التطبيق ولغير ذلك من المقاصد التي فاق بها غيره من المصنفين كما تقرر غير مرة ، وأما حديث ابن عمر فهو بلفظ « أنه — أي النذر — لا يرد شيئاً » وهو يعطى معنى الرواية الأخرى ، وقوله هنا « منصور » هو ابن المعتز عن عبد الله بن مرة يأتي في الباب المذكور بلفظ « أخبرنا عبد الله بن مرة » وهو الهمداني بسكون الميم الحارفي بمعجمة وراء مكسورة ثم فاء تابعي كبير ، ولهم كوفي شيخ آخر في طبقة يقول له عبد الله بن مرة الزوفي بزاي وواو ساكنة ثم فاء مصري ، ويقال له عبد الله بن أبي مرة وهو بها أشهر .

## باب لا حول ولا قوة إلا بالله

[٦٦١٠] ٦٣٧٩- فاما محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا خالد الحذاء عن أبي عثمان النهدي عن أبي موسى الأشعري قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه في غزاة ، فجعلنا لا نصعد شرفاً ولا نعلو شرفاً ولا نهبط في وادٍ إلا رفعنا أصواتنا بالتكبير . قال : فدنا منا رسول الله صلى الله عليه فقال : « يا أيها الناس ، اربعوا على أنفسكم ، فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً ، إنما تدعون سميعاً بصيراً » . ثم قال : « يا عبد الله بن قيس ، ألا أعلمك كلمة هي من كنوز الجنة : لا حول ولا قوة إلا بالله » .

**قوله ( باب )** بالتونين ( لا حول ولا قوة إلا بالله ) ترجم في أواخر الدعوات « باب قول لا حول » بالإضافة واقتصر هنا على لفظ الخبر واستغنى به لظهوره في أبواب القدر ، لأن معنى لا حول لا تحويل للعبد عن معصية الله إلا بمعصية الله ولا قوة له على طاعة الله إلا بتوفيق الله ، وقيل معنى لا حول لا حيلة ، وقال النووي : هي كلمة استسلام وتفويض وأن العبد لا يملك من أمره شيئاً وليس له حيلة في دفع شر ولا قوة في جلب خير إلا بإرادة الله تعالى ، وذكر فيه حديث أبي موسى وقد تقدم في الدعوات بهذا الإسناد بعينه لكن فيه سليمان التيمي بدل خالد الحذاء المذكور هنا ، وهو محمول على أن لعبد الله وهو ابن المبارك فيه شيخين ، وقد أخرجه النسائي من رواية سويد ابن نصر عن ابن المبارك عن خالد الحذاء .

**قوله ( كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة )** تقدم في غزوة خيبر من كتاب المغازي بيان أنها غزوة خيبر .

**قوله ( إلا رفعنا أصواتنا بالتكبير )** في رواية سليمان التيمي المذكورة « فلما علا عليها رجل نادى فرفع صوته لا إله إلا الله والله أكبر » لم أقف على اسم هذا الرجل ، ويجمع بأن الكل كبروا وزاد هذا عليهم بالتلهيل ، وتقدم في رواية عبد الواحد ما يدل على أن المراد بالتكبير قول لا إله إلا الله والله أكبر .

**قوله ( اربعوا )** بفتح الموحدة أى ارفقوا ، وقد تقدم بيانه في أوائل الدعاء ، قال يعقوب بن السكيت : ربع الرجل يربع إذا رفق وكف ، وكذا بقية ألفاظه . قال ابن بطال : كان عليه السلام معلماً لأمتة فلا يراهم على حالة من الخير إلا أحب لهم الزيادة ، فأحب للذين رفعوا أصواتهم بكلمة الإخلاص والتكبير أن يضيفوا إليها التبري من الحول والقوة فيجمعوا بين التوحيد والإيمان بالقدر ، وقد جاء في الحديث : « إذا قال العبد لا حول ولا قوة إلا بالله قال الله أسلم عبدي واستسلم » . قلت : أخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة بسند قوى ، وفي رواية له « قال لي يا أبا هريرة ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة ؟ قلت : بلى يا رسول الله . قال : تقول لا حول ولا قوة إلا بالله . فيقول الله أسلم عبدي واستسلم » وزاد في رواية له « ولا منجاً ولا ملجأ من الله إلا إليه » .

**قوله ( من كنوز الجنة )** تقدم القول فيه ، وحاصله أن المراد أنها من ذخائر الجنة أو من محصلات نفائس الجنة ، قال النووي : المعنى أن قولها يحصل ثواباً نفيساً يدخر لصاحبه في الجنة . وأخرج أحمد والترمذي وصححه ابن حبان عن أبي أيوب « أن النبي صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به مر على إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام فقال : يا محمد مر أمتك أن يكثروا من غراس الجنة ، قال : وما غراس الجنة ؟ قال : لا حول ولا قوة إلا بالله » .

قوله ( لا تدعون ) كذا أطلق على التكبير ونحوه دعاء من جهة أنه بمعنى النداء لكون الذاكر يريد إسماع من ذكره والشهادة له

### باب المعصوم من عصم الله

عاصم : مانع . قال مجاهد : سداً عن الحق : يترددون في الضلالة . دساها : أغواها .

[٦٦١١] ٦٣٨٠ - فاعبدان قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال حدثني أبو سلمة عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه قال : « ما استخلف خليفة إلا له بطانتان : بطانة تأمره بالخير وتحضه عليه ، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه ، والمعصوم من عصم الله » . [الحديث ٦٦١١ - طرفه في : ٧١٩٨] .

قوله ( باب ) بالتونين ( المعصوم من عصم الله ) أى من عصمه الله بأن حماه من الوقوع في الهلاك أو ما يجر إليه يقال عصمه الله من المكروه وقاه وحفظه واعتصمت بالله لجأت إليه وعصمة الأنبياء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام حفظهم من النقائص وتخصيصهم بالكمالات النفيسة والنصرة والثبات في الأمور وإنزال السكينة ، والفرق بينهم وبين غيرهم أن العصمة في حقهم بطريق الوجوب وفي حق غيرهم بطريق الجواز .

قوله ( عاصم مانع ) يريد تفسير قوله تعالى في قصة نوح وابنه ﴿ قال ساوى إلى جبل يعصمني من الماء ، قال لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾ وبذلك فسره عكرمة فيما أخرجه الطبري من طريق الحكم بن أبان عنه . وقال الراغب المعنى بقوله ﴿ لا عاصم اليوم ﴾ أى لا شيء يعصم منه ، وفسره بعضهم بمعصوم ، ولم يرد أن العاصم بمعنى المعصوم وإنما نبه على أنهما متلازمان فأيهما حصل حصل الآخر .

قوله ( قال مجاهد سداً عن الحق يترددون في الضلالة ) كذا للأكثر سداً بتشديد الدال بعدها ألف ، وصله ابن أبى حاتم من طريق ورقاء عن ابن نجيح عنه في قوله تعالى ﴿ وجعلنا من بين أيديهم سداً ﴾ قال عن الحق ، ووصله عبد بن حميد من طريق شبل عن ابن أبى نجيح عن مجاهد في قوله ﴿ سداً ﴾ قال : عن الحق وقد يترددون ، ورأيت في بعض نسخ البخاري « سدى » بتخفيف الدال مقصورة وعليها شرح الكرماني فزعم أنه وقع هنا ﴿ أيحسب الإنسان أن يترك سدى ﴾ أى مهملاً متردداً في الضلالة ، ولم أر في شيء من نسخ البخاري ، إلا اللفظ الذى أوردته « قال مجاهد سداً إلخ » ولم أر في شيء من التفاسير التى تساق بالأسانيد لمجاهد في قوله ﴿ أيحسب الإنسان أن يترك سدى ﴾ كلاماً ، ولم أر قوله « في الضلالة » في شيء من النقول بالسند عن مجاهد ، ووقع في رواية النسفي لضلالة بدل قوله في الضلالة .

قوله ( دساها أغواها ) قال الفريابي : حدثنا ورقاء عن ابن أبى نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ : بحاب من دساها ﴾ قال : من أغواها . وأخرج الطبري بسند صحيح عن حبيب بن أبى ثابت عن مجاهد وسعيد بن جبير في قوله ﴿ دساها ﴾ قال : قال أحدهما أغواها وقال الآخر أضلها . وقال أبو عبيدة دساها أصله دسست ، لكن العرب تقلب الحرف المضاعف إلى الياء مثل تظننت من الظن فتقول تظنيت بالتحتانية بعد النون . ومناسبة هذا التفسير للترجمة تؤخذ من المراد بفاعل دساها فقال قوم : هو الله أى قد أفلح صاحب النفس التى زكاها الله وخاب صاحب النفس التى أغواها الله ، وقال آخرون : هو صاحب النفس إذا فعل الطاعات فقد زكاها وإذا فعل المعاصي فقد أغواها ، والأول هو المناسب للترجمة . وقال الكرماني : مناسبة التفسيرين للترجمة أن من لم

بعضه الله كان سدى وكان مغوى . ثم ذكر المصنف حديث أنى سعيد الخدرى « ما استخلف من خليفة إلا وله بطانتان » الحديث وفيه « والمعصوم من عصم الله » وسيأتى شرحه فى كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . والبطانة بكسر الموحدة لاسم جنس يشمل الواحد والجماعة ، والمراد من يطلع على باطن حال الكبير من أتباعه .

### باب ﴿ وَحَرَّمَ عَلَى قَرِيَّةٍ ﴾<sup>(١)</sup>

﴿ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ ﴾ ، ﴿ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴾

وقال منصور بن النعمان عن عكرمة عن ابن عباس : وحرم بالحبشية : وجب .

٦٦١٢- ٦٣٨١- نا محمود بن غيلان قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : ما رأيت شيئاً أشبه باللمم مما قال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه : « إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزَّنا أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ : فزنا العين النظر ، وزنا اللسان المنطق ، والنفس تمنى وتشتهى ، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه » . وقال شبابة : نا ورقاء عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه .

**قوله ( باب وحرم على قرية أهلكتها )** كذا لأنى ذر وفى رواية غيره ﴿ وحرام ﴾ بفتح أوله وزيادة الألف وزادوا بقية الآية والقراءتان مشهورتان : قرأ أهل الكوفة بكسر أوله وسكون ثانيه وقرأ أهل الحجاز والبصرة والشام بفتحتين وألف وهما بمعنى كالحلال والحل ، وجاء فى الشواذ عن ابن عباس قراءات أخرى بفتح أوله وتثنية الراء وبالضم أشهر وبضم أوله وتشديد الراء المكسورة ، قال الراغب : فى قوله تعالى ﴿ وحرمتنا عليه المراضع ﴾ هو تحريم تسخير ، وحمل بعضهم عليه قوله ﴿ وحرام على قرية ﴾ .

**قوله ( لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا )** كذا جمع بين بعض كل من الآيتين وهما من سورتين إشارة إلى ما ورد فى تفسير ذلك ، وقد أخرج الطبرى من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أنى عروبة عن قتادة قال : ما قال نوح ﴿ رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً ﴾ — إلى قوله — كَفَّارًا ﴿ إلا بعد أن نزل عليه ﴾ وأوحى إلى نوح أنه لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ ﴿ . قلت : ودخول ذلك فى أبواب القدر ظاهر ، فإنه يقتضى سبق علم الله بما يقع من عبده .

**قوله ( وقال منصور بن النعمان )** هو اليشكرى بفتح التحتانية وسكون المعجمة وضم الكاف بصرى سكن مرو ثم بخارى ، وما له فى البخارى سوى هذا الموضع ، وقد زعم بعض المتأخرين أن الصواب منصور بن المعتمر والعلم عند الله .

**قوله ( عن عكرمة عن ابن عباس : وحرم بالحبشية وجب )** لم أقف على هذا التعليق موصولاً ، وقرأت بخط مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن وغيره فقالوا : أخرجه أبو جعفر عن ابن قهزاد عن أنى عوانة عنه . قلت : ولم أقف على ذلك فى تفسير أنى جعفر الطبرى وإنما فيه وفى تفسير عبد بن حميد وابن أنى حاتم جميعاً من طريق داود ابن أنى هند عن عكرمة عن ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ وَحَرَّمَ عَلَى قَرِيَّةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ قال : وجب ، ومن طريق سعيد بن جبیر عن ابن عباس قال : حرم عزم ، ومن طريق عطاء عن عكرمة : وحرم وجب بالحبشية ، وبالسند الأول قال : وقوله ﴿ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ أى لا يتوب منهم تائب ، قال الطبرى معناه أنهم أهلكوا بالطبع على

(١) ﴿ وَحَرَّمَ ﴾ : قرأ الأخوان وشعبة : ﴿ وَحَرَّمَ ﴾ ، والباقون : ﴿ وَحَرَّمَ ﴾ .

قلوبهم فهم لا يرجعون عن الكفر ، وقيل معناه يمتنع على الكفرة الهالكين أنهم لا يرجعون إلى عذاب الله ، وقيل فيه اقوال آخر ليس هذا موضع استيعابها ، والأول أقوى وهو مراد المصنف بالترجمة والمطابق لما ذكر معه من الآثار والحديث .

**قوله ( معمر عن ابن طاوس ) هو عبد الله .**

**قوله ( عن ابن عباس : ما رأيت شيئاً أشبه باللمم مما قال أبو هريرة )** فذكر الحديث ثم قال : وقال شبابة « حدثنا ورقاء هو ابن عمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم » فكان طاوساً سمع القصة من ابن عباس عن أبي هريرة وكان سمع الحديث المرفوع من أبي هريرة أو سمعه من أبي هريرة بعد أن سمعه من ابن عباس ، وقد أشرت إلى ذلك في أوائل كتاب الاستئذان وبينت الاختلاف في رفع الحديث ووقفه ، ولم أقف على رواية شبابة هذه موصولة ، وكنت قرأت بخط مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن أن الطبراني وصلها في المعجم الأوسط عن عمرو بن عثمان عن ابن المنادي عنه وقلدتهما في ذلك في تعليق التعليق ثم راجعت المعجم الأوسط فلم أجدها .

**قوله ( باللمم )** بفتح اللام والميم هو ما يلزم به الشخص من شهوات النفس ، وقيل هو مقارفة الذنوب الصغار ، وقال الراغب : اللمم مقارفة المعصية ويعبر بها عن الصغيرة ، ومحصل كلام ابن عباس تخصيصه ببعضها ، ويحتمل أن يكون أراد أن ذلك من جملة اللمم أو في حكم اللمم .

**قوله ( إن الله كتب على ابن آدم )** أى قدر ذلك عليه أو أمر الملك بكتابته كما تقدم بيانه في شرح حديث ابن مسعود الماضي قريباً .

**قوله ( أدرك ذلك لا محالة )** بفتح الميم أى لا بد له من عمل ما قدر عليه أنه يعمل ، وبهذا تظهر مطابقة الحديث للترجمة . قال ابن بطلال كل ما كتبه الله على آدمى فهو قد سبق في علم الله وإلا فلا بد أن يدركه المكتوب عليه ، وإن الإنسان لا يستطيع أن يدفع ذلك عن نفسه إلا أنه يلام إذا وقع ما نهى عنه بحجب ذلك عنه وتمكينه من التمسك بالطاعة ، فبذلك يندفع قول القدرية والهجرة . ويؤيده قوله « والنفس تمنى وتشتى » لأن المشتى بخلاف الملجأ .

**قوله ( حظه من الزنا )** إطلاق الزنا على اللمس والنظر وغيرهما بطريق المجاز لأن كل ذلك من مقدماته .

**قوله ( فزنا العين النظر )** أى إلى ما لا يحل للنظر ( وزنا اللسان المنطق ) في رواية الكشميهني « النطق » بضم النون بغير ميم في أوله .

**قوله ( والنفس بمنى )** بفتح أوله على حذف إحدى التاءين والأصل تتمنى .

**قوله ( والفرج يصدق ذلك أو يكذبه )** يشير إلى أن التصديق هو الحكم بمطابقة الخبر للواقع والتكذيب عكسه ، فكان الفرج هو الموقع أو الواقع فيكون تشبيهاً ، ويحتمل أن يريد أن الإيقاع يستلزم الحكم بها عادة فيكون كناية . قال الخطابي : المراد باللمم ما ذكره الله في قوله تعالى : ﴿ الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللمم ﴾ وهو المعفو عنه . وقال في الآية الأخرى : ﴿ إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ﴾ فيؤخذ من الآيتين أن اللمم من الصغائر وأنه يكفر باجتناب الكبائر ، وقد تقدم بيان ذلك في الكلام على حديث : « من هم بحسنة ومن هم بسيئة » في وسط كتاب الرقاق . وقال ابن بطلال : تفضل الله على عباده

بغفران اللثم إذا لم يكن للفرج تصديق بها فإذا صدقها الفرّج كان ذلك كبيرة . ونقل الفراء أن بعضهم زعم أن « إلا » في قوله : ﴿ إلا اللثم ﴾ بمعنى الواو ، وأنكره وقال : إلا صفائر الذنوب فإنها تكفر باجتئاب كبارها ، وإنما أطلق عليها زنا لأنها من دواعيه ، فهو من إطلاق اسم المسبب على السبب مجازاً . وفي قوله : « والنفس تشتهى والفرج يصدق أو يكذب » ما يستدل به على أن العبد لا يخلق فعل نفسه لأنه قد يريد الزنا مثلاً ويشتهي به فلا يطاوعه العضو الذي يريد أن يزني به ويعجزه الحيلة فيه ولا يدرى لذلك سبباً ، ولو كان خالقاً لفعله لما عجز عن فعل ما يريده مع وجود الطواعية واستحكام الشهوة فدل على أن ذلك فعل مقدر يقدرها إذا شاء ويعطلها إذا شاء .

### باب ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾

[٦٦١٣] ٦٣٨٢- نا الحميدي قال نا سفيان قال نا عمرو عن عكرمة عن ابن عباس ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾ قال : هي رؤيا عين أريها رسول الله صلى الله عليه ليلة أُسري به إلى بيت المقدس . قال : والشجرة الملعونة في القرآن ، قال : هي شجرة الزقوم .

**قوله ( باب وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس )** ذكر فيه حديث ابن عباس وقد تقدم في تفسير سورة سبحان مستوفى ، ووجه دخوله في أبواب القدر من ذكر الفتنة ، وأن الله سبحانه وتعالى هو الذي جعلها وقد قال موسى عليه السلام ﴿ إن هي إلا فتنتك تفضل بها من تشاء وتهدى من تشاء ﴾ وأصل الفتنة الاختبار ، ثم استعملت فيما أخرجه الاختبار إلى المكروه ، ثم استعملت في المكروه : فتارة في الكفر كقوله ﴿ والفتنة أشد من القتل ﴾ وتارة في الإثم كقوله ﴿ ألا في الفتنة سقطوا ﴾ وتارة في الإحراق كقوله ﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين ﴾ وتارة في الإزالة عن الشيء كقوله ﴿ وإن كادوا ليفتنونك ﴾ وتارة في غير ذلك ، والمراد بها في هذا الموضع الاختبار على بابها الأصلي والله أعلم . قال ابن التين : وجه دخول هذا الحديث في كتاب القدر الإشارة إلى أن الله قدر على المشركين التكذيب لرؤيا نبيه الصادق فكان ذلك زيادة في طغيانهم حيث قالوا : كيف يسير إلى بيت المقدس في ليلة واحدة ثم يرجع فيها ؟ وكذلك جعل الشجرة الملعونة زيادة في طغيانهم حيث قالوا كيف يكون في النار شجرة والنار تحرق الشجر ؟ وفيه خلق الله الكفر ودواعي الكفر من الفتنة ، وسيأتي زيادة في تقرير ذلك في الكلام على خلق أفعال العباد في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . والجواب عن شبهتهم أن الله خلق الشجرة المذكورة من جوهر لا تأكله النار ، ومنها سلاسل أهل النار ، وأغلاهم وخزنة النار من الملائكة وحياتها وعقاربها ، وليس ذلك من جنس ما في الدنيا ، وأكثر ما وقع الغلط لمن قاس أحوال الآخرة على أحوال الدنيا ، والله تعالى الموفق .

### باب ﴿ تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى ﴾

[٦٦١٤] ٦٣٨٣- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا حفص بن غصن نا عمرو عن طاوس قال : سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « احتج آدم وموسى ، فقال موسى : يا آدم أنت أبونا ، خيبتنا وأخرجتنا من الجنة . فقال له آدم : يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده ، أتلموني على أمر قدره الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة ؟ فحج آدم موسى ، فحج آدم موسى ، ثلاثاً » .



وقال سفيان: نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه . . مثله .

**قوله ( باب تحاج آدم وموسى عند الله )** أما « تحاج » فهو بفتح أوله وتشديد آخره وأصله تحاجج بجرين ، ولفظ قوله « عند الله » فزعم بعض شيوخنا أنه أراد أن ذلك يقع منهما يوم القيامة ، ثم رده بما وقع في بعض طرقه وذلك فيما أخرجه أبو داود من حديث عمر قال « قال موسى يارب أرنا آدم الذي أخرجنا ونفسه من الجنة ، فأراه الله آدم فقال : أنت أبونا » الحديث ، قال : وهذا ظاهره أنه وقع في الدنيا ، انتهى . وفيه نظر فليس قول البخاري « عند الله » صريحاً في أن ذلك يقع يوم القيامة فإن العندية عندية اختصاص وتشريف لا عندية مكان ، فيجتمل وقوع ذلك في كل من الدارين ، وقد وردت العندية في القيامة بقوله تعالى ﴿ في مقعد صدق عند مليك مقتدر ﴾ وفي الدنيا بقوله صلى الله عليه وسلم « آيت عند ربى يطعمنى ويسقيني » وقد بينت في كتاب الصيام أنه بهذا اللفظ في مسند أحمد بسند في صحيح مسلم لكن لم يسق لفظ المتن ، والذي ظهر لى أن البخاري لمح في الترجمة بما وقع في بعض طرق الحديث وهو ما أخرجه أحمد من طريق يزيد بن هرمز عن أبي هريرة بلفظ : « احتج آدم وموسى عند ربهما » الحديث .

**قوله ( سفيان )** هو ابن عيينة .

**قوله ( حفظناه من عمرو )** يعنى ابن دينار ، ووقع في مسند الحميدى عن سفيان « حدثنا عمرو بن دينار » وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق الحميدى .

**قوله ( عن طاوس )** في رواية أحمد عن سفيان عن عمرو سمع طاوساً ، وعند الإسماعيلي من طريق محمد بن منصور الخراز عن سفيان عن عمرو بن دينار « سمعت طاوساً » .

**قوله في آخره ( وقال سفيان حدثنا أبو الزناد )** هو موصول عطفاً على قوله : « حفظناه من عمرو » ووقع في رواية الحميدى « قال وحدثنا أبو الزناد » بإثبات الواو وهى أظهر في المراد ، وأخطأ من زعم أن هذه الطريق معلقة ، وقد أخرجها الإسماعيلي منفردة بعد أن ساق طريق طاوس عن جماعة عن سفيان فقال : « أخبرني القاسم — يعنى ابن زكريا — حدثنا إسحق بن حاتم العلاف حدثنا سفيان عن عمرو مثله سواء وزاد : قال وحدثني سفيان عن أبي الزناد به » قال ابن عبد البر : هذا الحديث ثابت بالاتفاق رواه عن أبي هريرة جماعة من التابعين ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه أخرى من رواية الأئمة الثقات الأثبات . قلت : وقع لنا من طريق عشرة عن أبي هريرة : منهم طاوس في الصحيحين والأعرج كما ذكرته وهو عند مسلم من رواية الحارث بن أبي الذباب وعند النسائي عن عمرو بن أبي عمرو كلاهما عن الأعرج وأبو صالح السمان عند الترمذى والنسائي وابن خزيمة كلهم من طريق الأعمش عنه والنسائي أيضاً من طريق القعقاع بن حكيم عنه ، ومنهم أبو سلمة بن عبد الرحمن عند أحمد وأبي عوانة من رواية الزهرى عنه وقيل عن الزهرى عن سعيد بن المسيب وقيل عنه عن حميد بن عبد الرحمن ومن رواية أيوب بن النجار عن أبي سلمة في الصحيحين أيضاً وقد تقدم في تفسير سورة طه ومن رواية محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عند ابن خزيمة وأبي عوانة وجعفر الفرياني في القدر ومن رواية يحيى بن أبي كثير عنه عند أبي عوانة ، ومنهم حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة كما تقدم في قصة موسى من أحاديث الأنبياء ويأتى في التوحيد وأخرجه مسلم ، ومنهم محمد بن سيرين كما مضى في تفسير طه وأخرجه مسلم ، ومنهم الشعبي أخرجه أبو عوانة والنسائي ، ومنهم همام بن منبه أخرجه مسلم ، ومنهم عمار بن أبي عمار أخرجه أحمد ، ومن رواه

عن النبي صلى الله عليه وسلم عمر عند أنى داود وأنى عوانة وجندب بن عبد الله عند النسائي وأبو سعيد عند البزار وأخرجه ابن أنى شيبه وعبد الرزاق والحارث من وجه آخر عنه ، وقد أشار إلى هذه الثلاثة الترمذى .

**قوله ( احتج آدم وموسى )** فى رواية همام ومالك « تحتاج » كما فى الترجمة وهى أوضح ، وفى رواية أيوب ابن النجار ويحيى بن كثير « حج آدم وموسى » وعليها شرح الطيبى فقال : معنى قوله حج آدم وموسى غلبه بالحجة وقوله بعد ذلك « قال موسى أنت آدم الخ » توضيح لذلك وتفسير لما أجمل ، وقوله فى آخره « فحج آدم موسى » تقرير لما سبق وتأكيد له ، وفى رواية يزيد بن هرمز كما تقدمت الإشارة إليه « عند ربهما » وفى رواية محمد بن سيرين « التقى آدم وموسى » وفى رواية عمار والشعبى « لقي آدم موسى » وفى حديث عمر « لقي موسى آدم » كذا عند أنى عوانة ، وأما أبو داود فلفظه كما تقدم « قال موسى يارب أرنى آدم » وقد اختلف العلماء فى وقت هذا اللفظ فقيل يحتمل أنه فى زمان موسى فأحيا الله له آدم معجزة له فكلمه أو كشف له عن قبره فتحدثا أو أراه الله روحه كما أرى النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج أرواح الأنبياء أو أراه الله له فى المنام ورؤيا الأنبياء وحى ولو كان يقع فى بعضها ما يقبل التعبير كما فى قصة الذبيح ، أو كان ذلك بعد وفاة موسى فالتقى فى البرزخ أول ما مات موسى فالتقت أرواحهما فى السماء ، وبذلك جزم ابن عبد البر والقاسمى ، وقد وقع فى حديث عمر لما قال موسى أنت آدم قال له من أنت قال أنا موسى وأن ذلك لم يقع بعد وإنما يقع فى الآخرة : والتعبير عنه فى الحديث بلفظ الماضى لتحقيق وقوعه . وذكر ابن الجوزى احتمال التقائهما فى البرزخ واحتمال أن يكون ذلك ضرب مثل والمعنى لو اجتماعا لقالا ذلك ، وخص موسى بالذكر لكونه أول نبي بعث بالتكاليف الشديدة ، قال : وهذا وإن احتمل لكن الأول أولى ، قال : وهذا مما يجب الإيمان به لثبوته عن خبر الصادق وإن لم يطلع على كيفية الحال ، وليس هو بأول ما يجب علينا الإيمان به وإن لم نقف على حقيقة معناه كعذاب القبر ونعيمه ، ومتى ضاقت الخليل فى كشف المشكلات لم يبق إلا التسليم . وقال ابن عبد البر مثل هذا عندى يجب فيه التسليم ولا يوقف فيه على التحقيق لأننا لم نؤت من جنس هذا العلم إلا قليلاً .

**قوله ( أنت أبونا )** فى رواية يحيى بن أنى كثير « أنت الناس » وكذا فى حديث عمر ، وفى رواية الشعبي « أنت آدم أبو البشر » .

**قوله ( خيبتنا وأخرجتنا من الجنة )** فى رواية حميد بن عبد الرحمن « أنت آدم الذى أخرجتك خطيئتك من الجنة » هكذا فى أحاديث الأنبياء عنه ، وفى التوحيد « أخرجت ذنبتك » وفى رواية مالك « أنت الذى أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة » ومثله فى رواية همام وكذا فى رواية أنى صالح ، وفى رواية محمد بن سيرين « أشقيت » بدل « أغويت » ومعنى أغويت كنت سبباً لغواية من غوى منهم ، وهو سبب بعيد إذ لو لم يقع الأكل من الشجرة لم يقع الإخراج من الجنة ولو لم يقع الإخراج ما تسلط عليهم الشهوات والشیطان المسبب عنهما الإغواء ، والغى ضد الرشd وهو الانهماك فى غير الطاعة ، ويطلق أيضاً على مجرد الخطأ يقال غوى أى أخطأ صواب ما أمر به . وفى تفسير طه من رواية أنى سلمة « أنت الذى أخرجت الناس من الجنة بذنبك » وعند أحمد من طريقه « أنت الذى أدخلت ذنبتك النار » والقول فيه كالقول فى أغويت ، وزاد همام « إلى الأرض » وكذا فى رواية يزيد بن هرمز « فأهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض » وأوله عنده « أنت الذى خلقك الله بيده وأسجد لك ملائكته » ومثله فى رواية أنى صالح لكن قال « ونفخ فيك من روحه » ولم يقل « وأسجد لك ملائكته » ومثله فى رواية محمد بن عمرو « وزاد » وأسكنك جنته » ومثله فى رواية محمد بن سيرين وزاد « ثم صنعت ما صنعت » وفى رواية عمرو بن أنى

عمرو عن الأعرج « يا آدم خلقتك الله بيده ثم نفخ فيك من روحه ثم قال لك كن فكنت ثم أمر الملائكة فسجدوا لك ثم قال لك ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغداً حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة ﴾ فهناك عن شجرة واحدة فعصيت « وزاد الفرياني « وأكلت منها » وفي رواية عكرمة بن عمار عن أبي سلمة « أنت آدم الذى خلقتك الله بيده » فأعاد الضمير في قوله خلقتك إلى قوله أنت والأكثر عوده إلى الموصول ، فكأنه يقول خلقه الله ، ونحو ذلك ما وقع في رواية الأكثر « أنت الذى أخرجتك خطيئتك » وفي حديث عمر بعد قوله أنت آدم « قال نعم ، قال أنت الذى نفخ الله فيك من روحه وعلمك الأسماء كلها وأمر الملائكة فسجدوا لك ، قال نعم ، قال فلم أخرجتنا ونفسك من الجنة » وفي لفظ لأبي عوانة « فو الله لولا ما فعلت ما دخل أحد من ذرئتك النار » ووقع في حديث أبي سعيد عند ابن أبي شيبة « فأهلكتنا وأغويتنا » وذكر ما شاء الله أن يذكر ، من هذا وهذا يشعر بأن جميع ما ذكر في هذه الروايات محفوظ وأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، وقوله « أنت آدم » استفهام تقرير ، وإضافة الله خلق آدم إلى يده في الآية إضافة تشريف وكذا إضافة روحه إلى الله ، ومن في قوله من روحه زائدة على رأى ، والنفخ بمعنى الخلق أى خلق فيك الروح ، ومعنى قوله أخرجتنا كنت سبباً لإخراجنا كما تقدم تقريره ، وقوله أغويتنا وأهلكتنا من إطلاق الكل على البعض بخلاف أخرجتنا فهو على عمومته ، ومعنى قوله أخطأت وعصيت ونحوهما فعلت خلاف ما أمرت به ، وأما قوله خيبتنا بالخاء المعجمة ثم الموحدة من الخيبة فالمراد به الحرمان ، وقيل هى كأغويتنا من إطلاق الكل على البعض ، والمراد من يجوز منه وقوع المعصية ، ولا مانع من حمله على عمومته والمعنى أنه لو استمر على ترك الأكل من الشجرة لم يخرج منها ولو استمر فيها لولم له فيها وكان ولده سكان الجنة على الدوام ، فلما وقع الإخراج فات أهل الطاعة من ولده استمرار الدوام في الجنة وإن كانوا إليها ينتقلون ، وفات أهل المعصية تأخر الكون في الجنة مدة الدنيا وما شاء الله من مدة العذاب في الآخرة إما مؤقتاً في حق الموحدين وإما مستمراً في حق الكفار فهو حرمان نسبي .

قوله ( فقال له آدم : يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده ) في رواية الأعرج « أنت موسى الذى أعطاك الله علم كل شيء واصطفاك على الناس برسالته » وفي رواية همام نحوه لكن بلفظ « اصطفاه وأعطاه » وزاد في رواية يزيد بن هرمز « وقربك نبياً وأعطاك الألواح فيها بيان كل شيء » وفي رواية ابن سيرين « اصطفاك الله برسالته واصطفاك لنفسه وأنزل عليك التوراة » وفي رواية أبي سلمة « اصطفاك الله برسالته وكلامه » ووقع في رواية الشعبي « فقال نعم » وفي حديث عمر « قال أنا موسى ، قال نبي بنى إسرائيل ؟ قال نعم ، قال أنت الذى كلمك الله من وراء حجاب ولم يجعل بينك وبينه رسولاً من خلقه ؟ قال نعم » .

قوله ( أتلومنى على أمر قدر الله على ) كذا للسرخسي والمستمل بحذف المفعول وللباقيين « قدره الله على » .

قوله ( قبل أن يخلقنى بأربعين سنة ) في رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة « فكيف تلومنى على أمر كتبه الله أو قدره الله على » ولم يذكر المدة وثبت ذكرها في رواية طاوس ، وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة ولفظه « فكلم تجد في التوراة أنه كتب على العمل الذى عملته قبل أن أخلق ؟ قال : بأربعين سنة . قال : فكيف تلومنى عليه » وفي رواية يزيد بن هرمز نحوه وزاد « فهل وجدت فيها وعصى آدم ربه فغوى ؟ قال نعم » وكلام ابن عبد البر قد يوهم تفرد ابن عيينة عن أبي الزناد بزيادتها لكنه بالنسبة لأبي الزناد وإلا فقد ذكر التقييد بالأربعين غير ابن عيينة كما ترى ، وفي رواية الزهرى عن أبي سلمة عند أحمد « فهل وجدت فيها — يعنى الألواح أو التوراة — أنى أهبط » وفي رواية الشعبي أفليس تجد فيما أنزل الله عليك أنه سيخرجنى منها قبل أن يدخلنيها ؟ قال بلى » وفي رواية عمار

ابن أبي عمار « أنا أقدم أم الذكر ؟ قال بل الذكر » وفي رواية عمرو بن أبي عمرو عن الأعرج « ألم تعلم أن الله قدر هذا على قبل أن يخلقني » وفي رواية ابن سيرين « فوجدته كتب على قبل أن يخلقني ؟ قال نعم » وفي رواية أبي صالح « فتلومني في شيء كتبه الله على قبل خلقي » وفي حديث عمر قال « فلم تلومني على شيء » من الله تعالى فيه القضاء « ووقع في حديث أبي سعيد الخدري « أتلومني على أمر قدره على قبل أن يخلق السموات والأرض » والجمع بينه وبين الرواية المقيدة بأربعين سنة حملها على ما يتعلق بالكتابة وحمل الأخرى على ما يتعلق بالعلم ، وقال ابن التين : يحتمل أن يكون المراد بالأربعين سنة ما بين قوله تعالى ﴿ إني جاعل في الأرض خليفة ﴾ إلى نفخ الروح في آدم ، وأجاب غيره أن ابتداء المدة وقت الكتابة في الألواح وآخرها ابتداء خلق آدم ، وقال ابن الجوزي : المعلومات كلها قد أحاط بها علم الله القديم قبل وجود المخلوقات كلها ، ولكن كتابتها وقعت في أوقات متفاوتة ، وقد ثبت في الصحيح يعني صحيح مسلم « أن الله قدر المقادير قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة » فيجوز أن تكون قصة آدم بخصوصها كتبت قبل خلقه بأربعين سنة ، ويجوز أن يكون ذلك القدر مدة لبثه طيناً إلى أن نفخت فيه الروح ، فقد ثبت في صحيح مسلم أن بين تصويره طيناً ونفخ الروح فيه كان مدة أربعين سنة ، ولا يخالف ذلك كتابة المقادير عموماً قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وقال المازري : الأظهر أن المراد أنه كتبه قبل خلق آدم بأربعين عاماً ، ويحتمل أن يكون المراد أظهره للملائكة أو فعل فعلاً ما أضاف إليه هذا التاريخ وإلا فمشيئة الله وتقديره قديم ، والأشبه أنه أراد بقوله « قدره الله على قبل أن أخلق » أي كتبه في التوراة لقوله في الرواية المشار إليها قبل « فكلم وجدته كتب في التوراة قبل أن أخلق » وقال النووي : المراد بتقديرها كتبه في اللوح المحفوظ أو في التوراة أو في الألواح ، ولا يجوز أن يراد أصل القدر لأنه أزلي ولم يزل الله سبحانه وتعالى مريداً لما يقع من خلقه . وكان بعض شيوخنا يزعم أن المراد إظهار ذلك عند تصوير آدم طيناً فإن آدم أقام في طينته أربعين سنة ، والمراد على هذا بخلق نفخ الروح فيه . قلت : وقد يعكر على هذا رواية الأعمش عن أبي صالح « كتبه الله على قبل أن يخلق السموات والأرض » لكنه يحمل قوله فيه « كتبه الله على » قدره أو على تعدد الكتابة لتعدد المكتوب ، والعلم عند الله تعالى .

**قوله ( فحج آدم موسى ، فحج آدم موسى ثلاثاً )** كذا في هذه الطرق ولم يكرر في أكثر الطرق عن أبي هريرة ، ففي رواية أبيوب بن النجار كالذي هنا لكن بدون قوله « ثلاثاً » وكذا لمسلم من رواية ابن سيرين ، كذا في حديث جندب عند أبي عوانة ، وثبت في حديث عمر بلفظ « فاحتجوا إلى الله فحج آدم موسى ، قالها ثلاث مرات » وفي رواية عمرو بن أبي عمرو عن الأعرج « لقد حج آدم موسى ، لقد حج آدم موسى ، لقد حج آدم موسى » وفي حديث أبي سعيد عند الحارث « فحج آدم موسى ثلاثاً » وفي رواية الشعبي عند النسائي « فخصم آدم موسى ، فخصم آدم موسى » واتفق الرواة والنقلة والشرح على أن آدم بالرفع وهو الفاعل ، وشذ بعض الناس فقرأه بالنصب على أنه المفعول وموسى في محل الرفع على أنه الفاعل نقله الحافظ أبو بكر بن الخصاوية عن مسعود ابن ناصر السجزي الحافظ قال : سمعته يقرأ « فحج آدم » بالنصب ، قال وكان قدراً . قلت : هو محجوج بالاتفاق قبله على أن آدم بالرفع على أنه الفاعل ، وقد أخرجه أحمد من رواية الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ « فحج آدم » وهذا يرفع الإشكال فإن رواه أئمة حفاظ ، والزهري من كبار الفقهاء الحفاظ فروايتهم هي المعتمدة في ذلك ، ومعنى حجه غلبه بالحجة ، يقال حاججت فلاناً فحججته مثل خاصمته فخصمته ، قال ابن عبد البر : هذا الحديث أصل جسيم لأهل الحق في إثبات القدر وأن الله قضى أعمال العباد فكل أحد يصير لما قدر له بما سبق في علم الله ، قال : وليس فيه حجة للجبرية وإن كان في بادي الرأي يساعدهم . وقال الخطابي في « معالم السنن » : يحسب كثير من الناس أن معنى

القضاء والقدر يستلزم الجبر وقهر العبد ويتوهم أن غلبة آدم كانت من هذا الوجه ، وليس كذلك وإنما معناه الإخبار عن إثبات علم الله بما يكون من أفعال العباد وصدورها عن تقدير سابق منه ، فإن القدر اسم لما صدر عن فعل القادر ، وإذا كان كذلك فقد نفى عنهم من وراء علم الله أفعالهم وأكسابهم ومباشرتهم تلك الأمور عن قصد وتعمد واختيار ، فالحجة إنما تلزمهم بها واللائمة إنما تتوجه عليها ، وجماع القول في ذلك أنهما أمران لا يبدل أحدهما عن الآخر : أحدهما بمنزلة الأساس والآخر بمنزلة البناء ونقضه وإنما جهة حجة آدم أن الله علم منهم أنه يتناول من الشجرة فكيف يمكنه أن يرد علم الله فيه ، وإنما خلق للأرض وأنه لا يترك في الجنة بل ينقل منها إلى الأرض فكان تناوله من الشجرة سبباً لإهباطه واستخلافه في الأرض كما قال تعالى قبل خلقه ﴿ إني جاعل في الأرض خليفة ﴾ قال فلما لامه موسى عن نفسه قال له : أتلومني على أمر قدره الله علي ؟ فاللوم عليه من قبلك بهاقط عني إذ ليس لأحد أن يعمر أحداً بذنب كان منه ، لأن الخلق كلهم تحت العبودية سواء ، وإنما يتجه اللوم من قبل الله سبحانه وتعالى إذ كان نهاه فباشر ما نهاه عنه ، قال : وقول موسى وإن كان في النفس منه شبهة وفي ظاهره تعلق لاحتجاجه بالسبب لكن تعلق آدم بالقدر أرجح فلهذا غلبه . والغلبة تقع مع المعارضة كما تقع مع البرهان انتهى ملخصاً . وقال في أعلام الحديث نحوه ملخصاً وزاد : ومعنى قوله « فحج آدم موسى » دفع حجته التي ألزمه اللوم بها . قال : ولم يقع من آدم إنكار لما صدر منه بل عارضه بأمر دفع به عنه اللوم . قلت : ولم يتلخص من كلامه مع تطويله في الموضوعين دفع للشبهة إلا في دعواه أنه ليس للآدمي أن يلوم آخر مثله على فعل ما قدره الله عليه ، وإنما يكون ذلك لله تعالى لأنه هو الذي أمره ونهاه . وللمعتز أن يقول : وما المانع إذا كان ذلك لله أن يباشره من تلقى عن الله من رسوله ومن تلقى عن رسله ممن أمر بالتبليغ عنهم ؟ وقال القرطبي : إنما غلبه بالحجة لأنه علم من التواتر أن الله تاب عليه فكان لومه له على ذلك نوع جفاء كما يقال ذكر الجفاء بعث حصول الصفاء جفاء ، ولأن أثر المخالفة بعد الصفح ينمحي حتى كأنه لم يكن فلا يصادف اللوم من اللائم حينئذ محلاً انتهى . وهو محصل ما أجاب به المازري وغيره من المحققين ، وهو المعتمد . وقد أنكر القدرية هذا الحديث لأنه صريح في إثبات القدر السابق وتقرير النبي صلى الله عليه وسلم لآدم على الاحتجاج به وشهادته بأنه غلب موسى فقالوا : لا يصح لأن موسى لا يلوم على أمر قد تاب منه صاحبه ، وقد قتل هو نفساً لم يؤمر بقتلها ، ثم قال : رب اغفر لي ، فغفر له ، فكيف يلوم آدم على أمر قد غفر له ؟ ثانيها لو ساغ اللوم على الذنب بالقدر الذي فرغ من كتابته على العبد لا يصح هذا لكان من عوتب على معصية قد ارتكبها فيحتج بالقدر السابق ولو ساغ ذلك لانسد باب القصاص والحدود واحتج به كل أحد على ما يرتكبه من الفواحش ، وهذا يفضي إلى لوازم قطعية ، فدل ذلك على أن هذا الحديث لا أصل له . والجواب من أوجه : أحدها أن آدم إنما احتج بالقدر على المعصية لا المخالفة ، فإن محصل لوم موسى إنما هو على الإخراج فكأنه قال أنا لم أخرجكم وإنما أخرجكم الذي رتب الإخراج على الأكل من الشجرة والذي رتب ذلك قدره قبل أن أخلق فكيف تلومني على أمر ليس لي فيه نسبة إلا الأكل من الشجرة والإخراج المرتب عليها ليس من فعلي . قلت : وهذا الجواب لا يدفع شبهة الجبرية . ثانيها إنما حكم النبي صلى الله عليه وسلم لآدم بالحجة في معنى خاص وذلك لأنه لو كانت في المعنى العام لما تقدم من الله تعالى لومه بقوله ﴿ ألم أنهيكم عن تلكما الشجرة ﴾ ولا واخذه بذلك حتى أخرجه من الجنة وأهبطه إلى الأرض ، ولكن لما أخذ موسى في لومه وقدم قوله له أنت الذي خلقت الله بيده وأنت وأنت لم فعلت كذا ؟ عارضه آدم بقوله أنت الذي اصطفاك الله وأنت وأنت . وحاصل جوابه إذا كنت بهذه المنزلة كيف يخفى عليك أنه لا محيد من القدر ، وإنما وقعت الغلبة لآدم من وجهين : أحدهما أنه ليس لمخلوق أن يلوم مخلوقاً في وقوع ما قدر عليه إلا بإذن من الله تعالى

فيكون الشارع هو اللام ، فلما أخذ موسى في لومه من غير أن يؤذن له في ذلك عارضه بالقدر فأسكته . والثاني أن الذي فعله آدم اجتمع فيه القدر والكسب ، والتوبة تمحو أثر الكسب ، وقد كان الله تاب عليه فلم يبق إلا القدر ، والقدر لا يتوجه عليه لوم لأنه فعل الله ولا يسأل عما يفعل . ثالثها قال ابن عبد البر : هذا عد مخصوص بآدم لأن المناظرة بينهما وقعت بعد أن تاب الله على آدم قطعاً كما قال تعالى ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه ﴾ فحسن منه أن ينكر على موسى لومه على الأكل من الشجرة لأنه كان قد تيب عليه من ذلك وإلا فلا يجوز لأحد أن يقول لمن لومه على ارتكاب معصية كما لو قتل أو زنا أو سرق : هذا سبق في علم الله وقدره على قبل أن يخلقني فليس لك أن تلومني عليه ، فإن الأمة أجمعت على جواز لوم من وقع منه ذلك بل على استحباب ذلك كما أجمعوا على استحباب محمداً من واطب على الطاعة . قال : وقد حكى ابن وهب في كتاب القدر عن مالك عن يحيى بن سعيد أن ذلك كان من آدم بعد أن تيب عليه . رابعها إنما توجهت الحجة لآدم لأن موسى لومه بعد أن مات واللوم إنما يتوجه على المكلف مادام في دار التكليف ، فإن الأحكام حينئذ جارية عليهم ، فيلام العاصي ويقام عليه الحد والقصاص وغير ذلك ، وأما بعد أن يموت فقد ثبت النهي عن سب الأموات « ولا تذكروا موتاكم إلا بخير » لأن مرجع أمرهم إلى الله ، وقد ثبت أنه لا يثنى العقوبة على من أقيم عليه الحد ، بل ورد النهي عن التثريب على الأمة إذا زنت وأقيم عليها الحد ، وإذا كان كذلك فلوم موسى لآدم إنما وقع بعد انتقاله عن دار التكليف ، وثبت أن الله تاب عليه فسقط عنه اللوم ، فلذلك عدل إلى الاحتجاج بالقدر السابق وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأنه غلب موسى بالحجة . قال المازري : لما تاب الله على آدم صار ذكر ما صدر منه إنما هو كالبحت عن السبب الذي دعاه إلى ذلك ، فأخبر هو أن الأصل في ذلك القضاء السابق فلذلك غلب بالحجة . قال الداودي فيما نقله ابن التين : إنما قامت حجة آدم لأن الله خلقه ليجعله في الأرض خليفة ، فلم يحتج آدم في أكمله من الشجرة بسابق العلم لأنه كان عن اختيار منه ، وإنما احتج بالقدر لخروجه لأنه لم يكن بد من ذلك . وقيل إن آدم أب وموسى ابن وليس للابن أن يلوم أباه ، حكاه القرطبي وغيره ، ومنهم من عبر عنه بأن آدم أكبر منه ، وتعقبه بأنه بعيد من معنى الحديث ، ثم هو ليس على عمومته بل يجوز للابن أن يلوم أباه في عدة مواطن ، وقيل إنما غلبه لأنهما شريعتين متغايرتين ، وتعقب بأنها دعوى لا دليل عليها ، ومن أين يعلم أنه كان في شريعة آدم أن المخالف يحتج بسابق القدر وفي شريعة موسى أنه لا يحتج أو أنه يتوجه له اللوم على المخالف ، وفي الجملة فأصح الأجوبة الثاني والثالث ، ولا تنافي بينهما فيمكن أن يمتزج منهما جواب واحد وهو أن التائب لا يلام على ما يتب عليه منه ولا سيما إذا انتقل عن دار التكليف . وقد سلك النووي هذا المسلك فقال : معنى كلام آدم أنك يا موسى تعلم أن هذا كتب على قبل أن أخلق فلا بد من وقوعه ، ولو حرصت أنا والخلق أجمعون على رد مثقال ذرة منه لم نقدر فلا تلمني فإن اللوم على المخالفة شرعى لا عقلى ، وإذا تاب الله على غفر لي زال اللوم فمن لأمني كان محجوجاً بالشرع . فإن قيل فالعاصي اليوم لو قال هذه المعصية قدرت على فينبغي أن يسقط عني اللوم قلنا الفرق أن هذا العاصي باق في دار التكليف جارية عليه الأحكام من العقوبة واللوم وفي ذلك له ولغيره زجر وعظة ، فأما آدم فعيت خارج عن دار التكليف مستغن عن الزجر فلم يكن للومه فائدة بل فيه إيذاء وتخجيل فلذلك كان الغلبة له . وقال التوربشتي : ليس معنى قوله كتبه الله على ألزمني به وإنما معناه أثبتته في أم الكتاب قبل أن يخلق آدم وحكم أن ذلك كائن . ثم إن هذه المحاجة إنما وقعت في العالم العلوي عند ملتقى الأرواح ولم تقع في عالم الأسباب ، والفرق بينهما أن عالم الأسباب لا يجوز قطع النظر فيه عن الوسائط والاكتساب ، بخلاف العالم العلوي بعد انقطاع موجب الكسب وارتفاع الأحكام التكليفية ، فلذلك احتج آدم بالقدر السابق . قلت :

وهو محصل بعض الأجوبة المتقدم ذكرها ، وفيه استعمال التعريض بصيغة المدح يؤخذ ذلك من قول آدم لموسى « أنت الذى اصطفاك الله برسالتك » إلى آخر ما خاطبه به ، وذلك أنه أشار بذلك إلى أنه اطلع على عذره وعرفه بالوحي فلو استحضر ذلك ما لامه مع وضوح عذره ، وأيضاً ففيه إشارة إلى شيء آخر أعم من ذلك وإن كان لموسى فيه اختصاص فكأنه قال : لو لم يقع لإخراجى الذى رتب على أكل من الشجرة ما حصلت لك هذه المناقب لأنى لو بقيت فى الجنة واستمر نسلى فيها ما وجد من تجاهر بالكفر الشنيع بما جاهر به فرعون حتى أرسلت أنت إليه وأعطيت ما أعطيت ، فإذا كنت أنا السبب فى حصول هذه الفضائل لك فكيف يسوغ لك أن تلومنى . قال الطيبى مذهب الجبرية لإثبات القدرة لله ونفيها عن العبد أصلاً ، ومذهب المعتزلة بخلافه ، وكلاهما من الإفراط والتفريط على شفا حرف هار ، والطريق المستقيم القصد ، فلما كان سياق كلام موسى يؤول إلى الثانى بأن صدر الجملة بحرف الإنكار والتعجب وصرح باسم آدم ووصفه بالصفات التى كل واحدة منها مستقلة فى عليه عدم ارتكابه المخالفة ثم أسند الإيهام إليه ونفس الإيهام منزلة دون فكأنه قال : ما أبعد هذا الانحطاط من تلك المناصب العالية ، فأجاب آدم بما يقابلها بل أبلغ فصدر الجملة بهزة الإنكار أيضاً وصرح باسم موسى ووصفه بصفات كل واحدة مستقلة فى عليه عدم الإنكار عليه ، ثم رتب العلم الأزل على ذلك ، ثم أتى بهزة الإنكار بدل كلمة الاستبعاد فكأنه قال : تجد فى التوراة هذا ثم تلومنى قال : وفى هذا التقرير تنبيه على تجرى قصد الأمور . قال وختم النبى صلى الله عليه وسلم الحديث بقوله « فحج آدم موسى » تنبيهاً على أن بعض أمته كالمعتزلة ينكرون القدر فاهتم لذلك وبالغ فى الإرشاد . قلت : ويقرب من هذا ما تقدم فى كتاب الإيمان فى الرد على المرجئة بحديث ابن مسعود رفعه « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » فلما كان المقام مقام الرد على المرجئة اكتفى به معرضاً عما يقتضيه ظاهره من تقوية مذهب الخوارج المكفرين بالذنب اعتماداً على ما تقرر من دفعه فى مكانه ، فكذلك هنا لما كان المراد به الرد على القدرية الذين ينكرون سبق القدر اكتفى به معرضاً عما يورمه ظاهره من تقوية مذهب الجبرية لما تقرر من دفعه فى مكانه والله أعلم . وفى هذا الحديث عدة من الفوائد غير ما تقدم : قال القاضى عياض ففيه حجة لأهل السنة فى أن الجنة التى أخرج منها آدم هى جنة الخلد التى وعد المتقون ويدخلونها فى الآخرة ، خلافاً لمن قال من المعتزلة وغيرهم إنها جنة أخرى ، ومنهم من زاد على ذلك فزعم أنها كانت فى الأرض ، وقد سبق الكلام على ذلك فى أواخر كتاب الرقاق . وفيه إطلاق العموم وإرادة الخصوص فى قوله « أعطاك علم كل شيء » والمراد به كتابه المنزل عليه وكل شيء يتعلق به ؛ وليس المراد عمومه لأنه قد أقر الخضر على قوله « وإنى على علم من علم الله لا تعلمه أنت » وقد مضى واضحاً فى تفسير سورة الكهف . وفيه مشروعية الحجج فى المناظرة لإظهار طلب الحق وإباحة التوبيخ والتعريض فى أثناء الحجاج ليتوصل إلى ظهور الحجة وأن اللوم على من أيقن وعلم أشد من اللوم على من لم يحصل له ذلك . وفيه مناظرة العالم من هو أكبر منه والابن أباه ومحل مشروعية ذلك إذا كان لإظهار الحق أو الإزدياد من العلم والوقوف على حقائق الأمور . وفيه حجة لأهل السنة فى إثبات القدر وخلق أفعال العباد . وفيه أنه يغتفر للشخص فى بعض الأحوال ما لا يغتفر فى بعض كحالة الغضب والأسف وخصوصاً ممن طبع على حدة الخلق وشدة الغضب ، فإن موسى عليه السلام لما غلبت عليه حالة الإنكار فى المناظرة خاطب آدم مع كونه والده باسمه مجرداً وخاطبه بأشياء لم يكن ليخاطب بها فى غير تلك الحالة ، ومع ذلك فأقره على ذلك وعدل إلى معارضته فيما أبداه من الحجة فى دفع شبهته .

### باب لا مانع لما أعطى الله

[٦٦١٥] ٦٣٨٤- فامحمد بن سنان قال نا فليح قال نا عبدة بن أبي لبابة عن وراذ مولى المغيرة بن شعبة قال : كتب معاوية إلى المغيرة : اكتب إلي بما سمعت من النبي صلى الله عليه خلف الصلاة ، فأملئ علي المغيرة قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقول خلف الصلاة : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » . وقال ابن جريج أخبرني عبدة أن وراذا أخبره بهذا . ثم وفدت بعد إلى معاوية فسمعت يأمُر الناس بذلك القول .

قوله ( باب لا مانع لما أعطى الله ) هذا اللفظ منتزع من معنى الحديث الذي أورده ، وأما لفظه فهو طرف من حديث معاوية أخرجه مالك . ولح المصنف بذلك إلى أنه بعض حديث الباب كما قدمته عند شرحه في آخر صفة الصلاة ، وأن معاوية استثبت المغيرة في ذلك ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى هناك . وقوله : « ولا معطي لما منعت » زاد فيه مسعر عن عبد الملك بن عمير عن وراذ ولا راد لما قضيت « أخرجه الطبراني بسند صحيح عنه ، وذكرت لهذه الزيادة طريقاً أخرى هناك ، وكذا رويناها في « فوائد أبي سعد الكنجرودي » . قوله ( وقال ابن جريج ) وصله أحمد ومسلم من طريق ابن جريج ، والغرض التصريح بأن وراذا أخبر به عبدة لأنه وقع في الرواية الأولى بالنعنة .

### باب من تَعَوَّذَ بِاللَّهِ مِنْ دَرَكِ الشَّقَاءِ ، وَسَوْءِ الْقَضَاءِ وقوله : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ

[٦٦١٦] ٦٣٨٥- فامسدد قال نا سفيان عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ ، وَدَرَكِ الشَّقَاءِ ، وَسَوْءِ الْقَضَاءِ ، وَشِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ » .

قوله ( باب من تعوذ بالله من درك الشقاء وسوء القضاء ) تقدم شرح ذلك في أوائل الدعوات .

قوله ( وقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ ) يشير بذكر الآية إلى الرد على من زعم أن العبد يخلق فعل نفسه ، لأنه لو كان السوء المأمور بالاستعاذة بالله منه مختراعاً لفاعله لما كان للاستعاذة بالله منه معنى ، لأنه لا يصح التعوذ إلا بمن قدر على إزالة ما استعيذ به منه ، والحديث يتضمن أن الله تعالى فاعل جميع ما ذكر ، والمراد بسوء القضاء سوء المقتضى كما تقدم تقريره مع شرح الحديث مستوفى في أوائل الدعوات .

### باب يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ

[٦٦١٧] ٦٣٨٦- حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أنا عبد الله قال أنا موسى بن عقبة عن سالم عن عبد الله قال : كثيراً مما كان النبي صلى الله عليه يحلف : « لا ومقلب القلوب » .

[الحديث ٦٦١٧- طرفاه في : ٦٦٢٨ ، ٧٣٩١] .



[٦٦١٨] ٦٣٨٧- فاعلي بن حفص وبشر بن محمد قالوا أنا عبد الله قال أنا معمر عن الزهري عن سالم عن عبد الله بن عمر قال: قال النبي صلى الله عليه وآله لابن صياد: «خبأت لك خبيئاً». قال: الدخ. قال: «اخساً فلن تعدو قدرك». قال عمر: ائذن لي فأضرب عنقه. قال: «دعه، إن يكن هو فلا تطيقه، وإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله».

**قوله ( باب يحول بين المرء وقلبه )** كأنه أشار إلى تفسير الحيلولة التي في الآية بالتقلب الذي في الخير أشار إلى ذلك الراغب وقال: المراد أنه يلقي في قلب الإنسان ما يصرفه عن مراده لحكمة تقتضي ذلك، وورد في تفسير الآية ما أخرجه ابن مردويه بسند ضعيف عن ابن عباس مرفوعاً: «يحول بين المؤمن وبين الكفر ويحول بين الكافر وبين الهدى» والحديث الأول في الباب سيأتي شرحه في كتاب الأيمان والنذور قريباً، وقوله في السند: «عن سالم» هو المحفوظ، وكذا قال سفيان الثوري عن موسى بن عقبة، وشذ النفيلى فقال عن ابن المبارك «عن موسى عن نافع» بدل «سالم» أخرجه أبو داود من رواية ابن داسة، والحديث الثاني مضى في أواخر الجنائز ويأتي مستوعباً في الفتن. وقوله: «عبد الله» في حديثي الباب هو ابن المبارك، وقد ذكرت ترجمة علي بن حفص في أوائل كتاب الجهاد. وقوله: «وإن يكن» بهاء ضمير للأكثر وكذا في «إن لم يكن» ووقع فيهما للكشميين بلفظ «إن لم يكن هو» بالفصل وهو المختار عند أهل العربية، وبالغ بعضهم فمنع الأول. قال ابن بطال ما حاصله: مناسبة حديث ابن عمر للترجمة أن الآية نص في أن الله خلق الكفر والإيمان، وأنه يحول بين قلب الكافر وبين الإيمان الذي أمره به فلا يكسبه إن لم يقدره عليه بل أقدره على ضده وهو الكفر، وكذا في المؤمن بعكسه، فتضمنت الآية أنه خالق جميع أفعال العباد خيراً وشرها وهو معنى قوله: «مقلب القلوب» لأن معناه قلب قلب عبده عن إثارة الإيمان إلى إثارة الكفر وعكسه، قال: وكل فعل الله عدل فيمن أضله وخذله لأنه لم يمنعهم حقاً وجب لهم عليه. قال: ومناسبة الثاني للترجمة قوله: «إن يكن هو فلا تطيقه» يريد أنه إن كان سبق في علم الله أنه يخرج ويفعل فإنه لا يقدر على قتل من سبق في علمه أنه سيجيء إلى أن يفعل ما يفعل، إذ لو أقدر على ذلك لكان فيه انقلاب علمه، والله سبحانه منزّه عن ذلك.

ب

﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾

قضى، وقال مجاهد: بفاتنين: بمضلين إلا ما كتب الله أنه يصلي الجحيم، ﴿قَدَّرَ فَهَدَى﴾: قدر الشقاء والسعادة وهدى الأنعام لمراتها.

[٦٦١٩] ٦٣٨٨- فإسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال أنا النضر قال نا داود بن أبي الفرات عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر أن عائشة أخبرته أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن الطاعون فقال: «كان عذاباً يبعثه الله على من يشاء، فجعله الله رحمة للمؤمنين، ما من عبد يكون في بلدته يكون فيه ويمكث فيه لا يخرج من البلدة صابراً محتسباً يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر شهيد».

**قوله ( باب قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا ، قضى )** فسر كتب بقضى وهو أحد معانيها، وبه جزم الطبري في تفسيرها. وقال الراغب: ويعبر بالكتابة عن القضاء الماضي كقوله ﴿لولا كتاب من الله سبق﴾ أى

فيما قدره ، ومنه ﴿ كتب ربكم على نفسه الرحمة ﴾ وقوله ﴿ قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا ﴾ يعنى ما قدره وقضاه ، قال : وعبر بقوله لنا ولم يعبر بقوله علينا تنبيهاً على أن الذى يصيبنا نعهده نعمة لا نقمة ، قلت : ويؤيد هذا الآية التى تليها حيث قال ﴿ قل هل تريصون بنا إلا إحدى الحسنيين ﴾ وقد تقدم فى تفسيره أن المراد الفتح أو الشهادة وكل منهما نعمة . قال ابن بطال : وقد قيل إن هذه الآية وردت فيما أصاب العباد من أفعال الله التى اختص بها دون خلقه ولم يقدرهم على كسبها دون ما أصابوه مكتسبين له مختارين . قلت : والصواب التعميم وأن ما يصيبهم باكتسابهم واختيارهم هو مقدور لله تعالى وعن إرادته وقع ، والله أعلم .

**قوله ( قال مجاهد ﴿ بفاتين ﴾ بمضلين ، إلا من كتب الله أنه يصلى الجحيم )** وصله عبد بن حميد بمعناه من طريق إسرائيل عن منصور فى قوله تعالى ﴿ ما أنتم عليه بفاتين إلا من هو صال الجحيم ﴾ قال لا يفتنون إلا من كتب عليه الضلالة ، ووصله أيضاً من طريق شبل عن ابن أبى نجيح عن مجاهد بلفظه ، وأخرجه الطبرى من تفسير ابن عبا من رواية على بن أبى طلحة عنه بلفظ « لا تضلون أنتم ولا أضل منكم إلا من قضيت عليه أنه صال الجحيم » ومن طريق حميد « سألت الحسن فقال : ما أنتم عليه بمضلين إلا من كان فى علم الله أنه سيصلى الجحيم » ومن طريق عمر بن عبد العزيز قال فى تفسير هذه الآية « إنكم والآلهة التى تعبدونها لستم بالذى تفتنون عليها إلا من قضيت أنه سيصلى الجحيم » .

**قوله ( قدر فهدى قدر الشقاء والسعادة ، وهدى الأنعام لمراتعها )** وصله الفريابى عن ورقاء عن ابن أبى نجيح عن مجاهد فى قوله تعالى ﴿ والذى قدر فهدى ﴾ قدر للإنسان الشقوة والسعادة وهدى الأنعام لمراتعها ، وتفسير مجاهد هذا للمعنى لا للفظ وهو كقوله تعالى ﴿ ربنا الذى أعطى كل شيء خلقه ثم هدى ﴾ قال الراغب : هداية الله للخلق على أربعة أضرب : الأول العامة لكل أحد بحسب احتماله وإليها أشار بقوله ﴿ الذى أعطى كل شيء خلقه ثم هدى ﴾ ، والثانى الدعاء على السنة الأنبياء وإليها أشار بقوله ﴿ وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا ﴾ والثالث التوفيق الذى يختص به من اهتدى وإليها أشار بقوله ﴿ ومن يؤمن بالله يهد قلبه ﴾ وقوله ﴿ والذين اهتدوا زادهم هدى ﴾ ، والرابع الهدايات فى الآخرة إلى الجنة وإليها أشار بقوله ﴿ وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ﴾ قال : وهذه الهدايات الأربع مرتبة فإنه من لا يحصل له الأولى لا تحصل له الثانية ومن لم تحصل له الثانية لا تحصل له الثالثة والرابعة إلا لمن حصلت له الثانى قبلها ، وقد تحصل الأولى دون الثانية والثالثة دون الثالث ، والإنسان لا يهدى أحداً إلا بالدعاء وتعريف الطرق دون بقية الأنواع المذكورة ، وإلى ذلك أشار بقوله تعالى ﴿ وإنك لتهدى إلى صراطٍ مستقيم ﴾ وإلى بقية الهدايات أشار بقوله ﴿ إنك لا تهدى من أحببت ﴾ . ثم ذكر حديث عائشة فى الطاعون وقد تقدم شرحه مستوفى فى كتاب الطب ، والغرض من قوله فيه : يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له .

( تنبيه ) : سند حديث عائشة هذا من ابتدائه إلى يحيى بن يعمر مرواوة ، وقد سكن يحيى المذكور . مرو مدة فلم يبق من رجال السند من ليس مروزيّاً إلا طرفاه البخارى وعائشة .

**باب ﴿ وَمَا كُنَّا لَنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ﴾ ، ﴿ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾**

٦٣٨٩ - نا أبو النعمان قال نا جرير هو ابن حازم عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب قال : رأيت

النبي صلى الله عليه يوم الخندق ينقل التراب معنا وهو يقول :

والله لولا الله ما اهتدينا ولا صمنا ولا صلينا فأنزلن سكينتنا علينا  
وثبت الأقدام إن لاقينا والمشركون قد بغوا علينا إذا أرادوا فتنة أبينا

**قوله ( باب وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله — لو أن الله هداني لكنت من المتقين )** كذا ذكر بعض كل من الآيتين ، والهداية المذكورة أولاً هي الرابعة على ما ذكر الراغب ، والمذكورة ثانياً هي الثالثة . ثم ذكر حديث البراء في قوله « والله لولا الله ما اهتدينا » الآيات وقد تقدم شرحها في غزوة الخندق ، وقوله هنا « ولا صمنا ولا صلينا » كذا وقع مزحواً ، وتقدم هناك من طريق شعبة عن أنس بن مالك « ولا تصدقنا » بدل « ولا صمنا » وبه يحصل الوزن وهو المحفوظ ، والله أعلم .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب القدر من الأحاديث المرفوعة على تسعة وعشرين حديثاً ، المعلق منها ثلاثة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وعشرون والخالص سبعة وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أنس بن مالك « ما استخلف من خليفة » وحديث ابن عمر « لا ومقلب القلوب » . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين خمسة آثار . والله أعلم .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب الأيمان والنذور

قوله ( كتاب الأيمان والنذور ) الأيمان بفتح الهمزة جمع يمين ، وأصل اليمين في اللغة اليد وأطلقت على الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه ، وقيل لأن اليد اليمنى من شأنها حفظ الشيء فسمى الحلف بذلك لحفظ المحلوف عليه ، وسمى المحلوف عليه يميناً لتلبسه بها . ويجمع اليمين أيضاً على أيمن كرغيف وأرغف . وعرفت شرعاً بأنها تأكيد الشيء بذكر اسم أو صفة لله وهذا أخصر التعاريف وأقربها . والنذور جمع نذر وأصله الإنذار بمعنى التخويف . وعرفه الراغب بأنه إيجاب ما ليس بواجب لحدوث أمر .

قَوْلِ اللَّهِ : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ الْآيَةِ

[٦٦٢١] - ٦٣٩٠ - نا محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أنا عبد الله قال أنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن أبا بكر لم يكن يحنث في يمين قط حتى أنزل الله كفارة اليمين وقال : لا أحلف على يمين فرأيت غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني .

[٦٦٢٢] - ٦٣٩١ - نا أبو النعمان محمد بن الفضل قال نا جرير بن حازم قال نا الحسن قال نا عبد الرحمن بن سمرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « يا عبد الرحمن بن سمرة ، لا تسأل الإمارة ، فإنك إن أوتيتها عن مسألة وكلت إليها ، وإن أوتيتها عن غير مسألة أعنت عليها ، وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك واث الذي هو خير » .

[الحديث ٦٦٢٢ - أطرافه في : ٦٧٢٢ ، ٧١٤٦ ، ٧١٤٧] .

[٦٦٢٣] - ٦٣٩٢ - نا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن غيلان بن جرير عن أبي بردة عن أبيه قال : أتيت النبي صلى الله عليه في رهط من الأشعرين أستحمله ، فقال : « والله لا أحملكم ، وما عندي ما أحملكم عليه » . قال : ثم لبشنا ما شاء الله أن نلبث ، ثم أتني بثلاث ذود غر الذرى فحملنا عليها ، فلما انطلقنا قلنا - أو قال بعضنا - : والله لا يبارك لنا ، أتينا النبي صلى الله عليه نستحمله فحلف أن لا يحملنا ثم حملنا فارجعوا بنا إلى النبي صلى الله عليه فنذكركم ، فأتيناه فقال : « ما أنا حملتكم بل الله حملكم ، وإنني والله - إن شاء الله -

لا أحلفُ على يمينٍ فأرى غيرَها خيراً منها إلا كُفِّرْتُ عن يميني وأتيتُ الذي هو خير ، أو أتيتُ الذي هو خيرٌ وكُفِّرْتُ عن يميني» .

[٦٦٢٤] ٦٣٩٣- نا إسحاقُ بن إبراهيم قال أنا عبدُ الرزاق قال أنا معمرٌ عن همام بن منبه قال : هذا ما نا به أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة...» . فقال رسولُ الله صلى الله عليه : «والله لأن يلج أحدكم بيمينه في أهله آثم له عند الله من أن يُعطيَ كفارته التي افترض الله عليه» . [الحديث ٦٦٢٥- طرفه في : ٦٦٢٦] .

[٦٦٢٦] ٦٣٩٤- نا إسحاقُ بن يحيى بن صالح قال نا معاوية عن يحيى عن عكرمة عن أبي هريرة قال رسولُ الله صلى الله عليه : «من استلج في أهله بيمينٍ فهو أعظمُ إثماً ، لِيَبْرَ» ، يعني الكفارة .  
**قوله ( قول الله تعالى )** كذا للجميع بغير لفظ « باب » وهو مقدر ، وثبت لبعضهم كالإسماعيلي .

**قوله ( لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم الآية )** وفي نسخة بدل الآية « إلى قوله تشكرون » وساق في رواية كريمة الآية كلها ، والأول أول فإن المذكور من الآية هنا إلى قوله ﴿ بما عقدتم الأيمان ﴾ وأما بقية الآية فقد ترجم به في أول كفارات الأيمان فقال : « لقوله : فكفارته إطعام عشرة مساكين » نعم يحتمل أن يكون ساق الآية كلها أولاً ثم ساق بعضها حيث احتاج إليه .

**قوله ( باللغو )** قال الراغب هو في الأصل ما لا يعتد به من الكلام ، والمراد به في الأيمان ما يورد عن غير روية فيجربى مجرى اللغاء وهو صوت العصفير ، وقد سبق الكلام عليه في باب مفرد في تفسير المائدة .

**قوله ( عقدتم )** قرئ بتشديد القاف وتخفيفها ، وأصله العقد وهو الجمع بين أطراف الشيء ، ويستعمل في الأجسام ويستعار للمعاني نحو عقد البيع والمعاهدة ، قال عطاء : معنى قوله عقدتم الأيمان : أكدتم . ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث :

الأول ، **قوله ( عبد الله )** هو ابن المبارك .

**قوله ( أن أبا بكر الصديق )** في رواية عبد الله بن عمر عن هشام بسنده « عن أبي بكر الصديق أنه كان » أخرجه أبو نعيم ، وهذا يقتضي أنه من رواية عائشة عن أبيها ، وقد تقدم في تفسير المائدة ذكر من رواه مرفوعاً ، وقد ذكره الترمذى في « العلل المفرد » وقال : سألت محمداً يعني البخارى عنه فقال : هذا خطأ والصحيح « كان أبو بكر » . وكذلك رواه سفيان ووكيع عن هشام بن عروة .

**قوله ( لم يكن يحنث في يمين قط حتى أنزل الله كفارة اليمين الخ )** قيل : إن قول أبي بكر ذلك وقع منه عند حلفه أن لا يصل مسطحاً بشيء فنزلت ﴿ ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة ﴾ الآية ، فعاد إلى مسطح ما كان ينفعه به ، وقد تقدم بيان ذلك في شرح حديث الإفك في تفسير النور ، ولم أقف على النقل المذكور مسنداً ، ثم وجدته في تفسير الثعلبي نقلاً عن ابن جريج قال : « حدثت أنها نزلت في أبي بكر الصديق حين

جلف أن لا ينفق على مسطح لخوضه في الإفك » .

**قوله** ( إلا أتيت الذي هو خير وكفّرت ) وافقه وكيع ، وقال ابن نمير في روايته « إلا كفرت عن يميني وأتيت » ووافقه سفيان ، وسيأتي البحث في ذلك في « باب الكفارة قبل الحنث » من كتاب كفارات الأيمان .

الحديث الثاني ، **قوله** ( الحسن ) هو ابن أبي الحسن البصري ، وعبد الرحمن بن سمرة يعني ابن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف ، وقيل بين حبيب وعبد شمس ربيعة ، وكنية عبد الرحمن أبو سعيد وهو من مسلمة الفتح ، وقيل كان اسمه قبل الإسلام عبد كلال بضم أوله والتخفيف ، وقد شهد فتوح العراق وكان فتح سجستان على يديه ، أرسله عبد الله بن عامر أمير البصرة لعثمان على السرية ففتحها وفتح غيرها . وقال ابن سعد : مات سنة خمسين وقيل بعدها بسنة ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث .

**قوله** ( يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الإمامة ) بكسر الهمزة أى الولاية ، وسيأتي شرح ذلك مستوفى في كتاب الأحكام .

**قوله** ( وإذا حلفت على يمين ) يأتي شرحه أيضاً في « باب الكفارة قبل الحنث » .

الحديث الثالث ، **قوله** ( غيلان ) يغين معجمة ثم تحتانية ساكنة هو ابن جرير الأزدي الكوفي من صغار التابعين ، وأبو بردة هو ابن أبي موسى الأشعري ، وسيأتي شرحه أيضاً في « باب الكفارة قبل الحنث » .

الحديث الرابع ، **قوله** ( حدثنا إسحق بن إبراهيم ) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وقد روى البخاري عن إسحق بن إبراهيم بن نصر عن عبد الرزاق عدة أحاديث .

**قوله** ( هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله لأن يلج ) هكذا في رواية الكشميهني ، ولغيره « فقال » بالفاء والأول أوجه . **قوله** : « نحن الآخرون السابقون يوم القيامة » طرف من حديث تقدم بتمامه في أول كتاب الجمعة ، لكن من وجه آخر عن أبي هريرة ، وقد كرر البخاري منه هذا القدر في بعض الأحاديث التي أخرجها من صحيفة همام من رواية معمر عنه ؛ والسبب فيه أن حديث نحن الآخرون هو أول حديث في النسخة وكان همام يعطف عليه بقية الأحاديث بقوله : « وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم » فسلك في ذلك البخاري ومسلم مسلكين أحدهما هذا والثاني مسلك مسلم فإنه بعد قول همام « هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم » يقول « فذكر عدة أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم » ثم استمر على ذلك في جميع ما أخرج من هذه النسخة وهو مسلك واضح ، وأما البخاري فلم يطرد له في ذلك عمل ، فإنه أخرج من هذه النسخة في الطهارة وفي البيوع وفي النفقات وفي الشهادات وفي الصلح وقصة موسى والتفسير وخلق آدم والاستئذان وفي الجهاد في مواضع وفي الطب واللباس وغيرهما فلم يصدر شيئاً من الأحاديث المذكورة بقوله : « نحن الآخرون السابقون » وإنما ذكر ذلك في بعض دون بعض ، وكأنه أراد أن يبين جواز كل من الأمرين ، ويحتمل أن يكون ذلك من صنع شيخ البخاري . وقال ابن بطال : يحتمل أن يكون أبو هريرة سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم في نسق واحد فحدث بهما جميعاً كما سمعهما ، ويحتمل أن يكون الراوي فعل ذلك لأنه سمع من أبي هريرة أحاديث في أوائلها ذكرها على الترتيب الذي سمعه . قلت : ويعكر عليه ما تقدم في أواخر الوضوء وفي

أوائل الجمعة وغيرها .

**قوله ( والله لأن يلج )** بفتح اللام وهى اللام المؤكدة للقسم ويلج بكسر اللام ويجوز فتحها بعدها جيم من اللجاجة وهو أن يتأدى فى الأمر ولو تبين له خطؤه ، وأصل اللجاجة فى اللغة هو الإصرار على الشئ مطلقاً ، يقال لججت ألج بكسر الجيم فى الماضى وفتحها فى المضارع ويجوز العكس .

**قوله ( أحكم يمينه فى أهله )** سقط قوله « فى أهله » من رواية محمد بن حميد المعمرى عن معمر عند ابن ماجة .

**قوله ( آثم )** بالمد أى أشد إثماً .

**قوله ( من أن يعطى كفارته التى افترض الله عليه )** فى رواية أحمد عن عبد الرزاق « من أن يعطى كفارته التى فرض الله » قال النووى : معنى الحديث أن من حلف يميناً تتعلق بأهله بحيث يتضررون بعدم حنثه فيه فينبغى أن يحنث فيفعل ذلك الشئ ويكفر عن يمينه ، فإن قال لا أحنث بل أتورع عن ارتكاب الحنث خشية الإثم فهو مخطئ بهذا القول بل استمراره على عدم الحنث وإقامة الضرر لأهله أكثر إثماً من الحنث ، ولابد من تنزيله على ما إذا كان الحنث لا معصية فيه . وأما قوله « آثم » بصيغة أفعال التفضيل فهو لقصد مقابلة اللفظ على زعم الخالف أو توهمه فإنه يتوهم أن عليه إثماً فى الحنث مع أنه لا إثم عليه ، فيقال له : الإثم فى اللجاجة أكثر من الإثم فى الحنث . وقال البيضاوى : المراد أن الرجل إذا حلف على شئ يتعلق بأهله وأصر عليه كان أدخل فى الوزر وأفضى إلى الإثم من الحنث لأنه جعل الله عرضة ليمينه وقد نهى عن ذلك ، قال : وآثم اسم تفضيل وأصله أن يطلق للآج فى الإثم فأطلق لمن يلج فى موجب الإثم اتساعاً ، قال : وقيل معناه أنه كان يتخرج من الحنث خشية الإثم ويرى ذلك ، فاللجاجة أيضاً إثم على زعمه وحسابه . وقال الطيبى : لا يبعد أن تخرج أفعال عن بابها كقولهم الصيف أحر من الشتاء ويصير المعنى أن الإثم فى اللجاجة فى بابيه أبلغ من ثواب إعطاء الكفارة فى بابيه ، قال : وفائدة ذكر « أهل » فى هذا المقام للمبالغة وهى مزيد الشفاعة لاستهجان اللجاجة فيما يتعلق بالأهل لأنه إذا كان فى غيرهم مستهجنأ ففى حقهم أشد . وقال القاضى عياض : فى الحديث أن الكفارة على الحانث فرض ، قال : ومعنى يلج أن يقيم على ترك الكفارة ، كذا قال والصواب على ترك الحنث لأنه بذلك يقع التماضى على حكم اليمين وبه يقع الضرر على المخلوف عليه .

**قوله فى الطريق الأخرى ( حدثنا إسحق )** جزم أبو على القسائى بأنه ابن منصور ، وصنيع أبى نعيم فى المستخرج يقتضى أنه إسحق بن إبراهيم المذكور قبله ، ويحىى بن صالح هو الوحاظى بتخفيف الحاء المهملة بعد الألف ظاء مشالة معجمة ، وقد حدث عنه البخارى بلا واسطة فى كتاب الصلاة وبواسطة فى الحج ، وشيخه معاوية هو ابن سلام بتشديد اللام ، ويحىى هو ابن أبى كثير ، وعكرمة هو مولى ابن عباس .

**قوله ( عن أبى هريرة )** كذا أسنده معاوية بن سلام ، وخالفه معمر فرواه عن يحيى بن أبى كثير فأرسله ولم يذكر فيه أباً هريرة أخرجه الإسماعيلى من طريق ابن المبارك عن معمر لكنه ساقه بلفظ رواية همام عن أبى هريرة ، وهو خطأ من معمر ، وإذا كان لم يضبط المتن فلا يتعجب من كونه لم يضبط الإسناد .

**قوله ( من استلج )** استفعل من اللجاجة ، وذكر ابن الأثير أنه وقع فى رواية استلجج بإظهار الإدغام وهى لغة قریش .

قوله ( فهو أعظم إثماً لير يعني الكفارة ) وكذا وقع في رواية ابن السكن، وكذا لأبي ذر عن الكشميهني بلام مكسورة بعدها تحتانية مفتوحة ثم راء مشددة واللام لام الأمر بلفظ أمر الغائب من البر أو الإبرار ويعني بفتح التحتانية وسكون المهملة وكسر النون تفسير البر ، والتقدير ليرتك اللجاج وير ، ثم فسر البر بالكفارة والمراد أنه يترك اللجاج فيما حلف ويفعل المحلوف عليه ويحصل له البر بأداء الكفارة عن اليمين الذي حلفه إذا حنث ، ومعنى قوله « في أهله » ما تقدم في الطريق التي قبلها من تصويره بأن يحلف أن يضر أهله مثلاً فيلج في ذلك اليمين ويقصد إيقاع الإضرار بهم لتحل يمينه ، فكأنه قيل له دع اللجاج في ذلك واحنث في هذا اليمين واترك إضرارهم ويحصل لك البر فإنك إن أصرت على الإضرار بهم كان ذلك أعظم إثماً من حنثك في اليمين . ووقع في رواية النسفي والأصيلي « ليس تغني الكفارة » بفتح اللام وسكون التحتانية بعدها سين مهملة وتغني بضم المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر النون والكفارة بالرفع ، والمعنى أن الكفارة لا تغني عن ذلك ، وهو خلاف المراد ، والرواية الأولى أوضح . ومنهم من وجه الثانية بأن المفضل عليه محذوف والمعنى أن الاستيلاج أعظم إثماً من الحنث والجملة استئناف ، والمراد أن ذلك الإثم لا تغني عنه كفارة . وقال ابن الأثير في النهاية وفيه « إذا استيلج أحدكم يمينه فإنه آثم له عند الله من الكفارة » وهو استفعل من اللجاج ، ومعناه أن من حلف على شيء ويرى أن غيره خير منه فيقيم على يمينه ولا يحنث فيكفر فذلك آثم له ، وقيل هو أن يرى أنه صادق فيها مصيب فيلج ولا يكفرها انتهى . وانتزع ذلك كله من كلام الخطاطي . وقد قيد في رواية الصحيح بالأهل ولذلك قال النووي ما تقدم في الطريق الأولى وهو منتزع أيضاً من كلام عياض ، وذكر القرطبي في مختصر البخاري أنه ضبط في بعض الأمهات تغني بالتاء المضمومة والغين المعجمة وليس بشيء وفي الأصل المعتمد عليه بالتاء الفوقانية المفتوحة والعين المهملة وعليه علامة الأصيلي وفيه بعد ووجدناه بالياء المثناة من تحت وهو أقرب ، وعند ابن السكن يعني ليس الكفارة وهو عندي أشبهها إذا كانت ليس استثناء بمعنى إلا أي إذا لج في يمينه كان أعظم إثماً إلا أن يكفر . قلت : وهذا أحسن لو ساعدته الرواية ، إنما الذي في النسخ كلها بتقديم ليس على يعني ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري عن يحيى بن صالح بحذف الجملة الأخيرة وآخر الحديث عنده « فهو أعظم إثماً » وقال ابن حزم : لا جائز أن يحمل على اليمين الغموس لأن الخالف بها لا يسمى مستلجاً في أهله بل صورته أن يحلف أن يحسن إلى أهله ولا يضرهم ثم يريد أن يحنث ويلج في ذلك فيضرهم ولا يحسن إليهم ويكفر عن يمينه فهذا مستلج يمينه في أهله آثم ، ومعنى قوله لا تغني الكفارة ، أن الكفارة لا تحط عنه إثم إساءته إلى أهله ولو كانت واجبة عليه ، وإنما هي متعلقة باليمين التي حلفها . وقال ابن الجوزي : قوله « ليس تغني الكفارة » كأنه أشار إلى أن إثمه في قصده أن لا يبر ولا يفعل الخير ، فلو كفر لم ترفع الكفارة سبق ذلك القصد ، وبعضهم ضبطه بفتح نون « يغني » وهو بمعنى يترك أي أن الكفارة لا ينبغي أن تترك . وقال ابن التين : قوله « ليس تغني الكفارة » بالمعجمة يعني مع تعدد الكذب في الأيمان ، قال : وهذا على رواية أبي ذر ، كذا قال ، وفي رواية أبي الحسن يعني القابسي « ليس يعني الكفارة » بالعين المهملة قال : وهذا موافق لتأويل الخطاطي أنه يستدبر على لجاجة ويمتنع من الكفارة إذا كانت خيراً من التمادي . وفي الحديث أن الحنث في اليمين أفضل من التمادي إذا كان في الحنث مصلحة ، ويختلف باختلاف حكم المحلوف عليه ، فإن حلف على فعل واجب أو ترك حرام فيمينه طاعة والتمادي واجب والحنث معصية وعكسه بالعكس ، وإن حلف على فعل نقل فيمينه أيضاً طاعة والتمادي مستحب والحنث مكروه ، وإن حلف على ترك مندوب فبعكس الذي قبله ، وإن حلف على فعل مباح فإن كان يتجاذبه رجحان الفعل أو الترك كما لو حلف لا يأكل طيباً ولا يلبس ناعماً ففيه عند الشافعية خلاف ، وقال ابن الصباغ وصوبه



المتأخرون : إن ذلك يختلف باختلاف الأحوال ، وإن كان مستوى الطرفين فالأصح أن التماذى أولى والله أعلم ويستنبط من معنى الحديث أن ذكر الأهل خرج مخرج العالب وإلا فالحكم يتناول غير الأهل إذا وجدت العبد والله أعلم . وإذا تقرر هذا وعرف معنى الحديث فمطابقته بعد تمهيد تقسيم أحوال الخالف أنه إن لم يقصد به اليمين كأن لا يقصدها أو يقصدها لكن ينسى أو غير ذلك كما تقدم بيانه في لغو اليمين فلا كفارة عليه ولا إثم ، وإن قصدها وانعقدت ثم رأى أن الخلوفاً عليه أولى من الاستمرار على اليمين فليحنت وتجب عليه الكفارة ، فإن تخيل أن الكفارة لا ترفع عنه إثم الحنث فهو تخيل مردود ، سلمنا لكن الحنث أكثر إثماً من اللجاج في ترك فعل ذلك الخير كما تقدم ، فللآية المذكورة التفات إلى التي قبلها فإنها تضمنت المراد من هذا الحديث حيث جاء فيها ﴿ ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا ﴾ والمراد لا تجعل اليمين الذي حلفت أن لا تفعل خيراً سواء كان ذلك من عمل أو ترك سبباً يعتذر به عن الرجوع عما حلفت عليه خشية من الإثم المرتب على الحنث ، لأنه لو كان إثماً حقيقة لكان عمل ذلك الخير رافعاً له بالكفارة المشروعة ثم يبقى ثواب البر زائداً على ذلك ، وحديث عبد الرحمن بن سمرة الذي قبله يؤكد ذلك لورود الأمر فيه بفعل الخير وكذا الكفارة .

### باب قول النبي صلى الله عليه : « وأيم الله »

[٦٦٢٧] ٦٣٩٥- فاقتيبة بن سعيد عن إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : بعث رسول الله صلى الله عليه بعثاً وأمر عليهم أسامة بن زيد ، فطعن بعض الناس في إمرته ، فقام رسول الله صلى الله عليه فقال : « إن كنتم تطعنون في إمرته فقد كنتم تطعنون في إمرة أبيه من قبل ، وأيم الله إن كان خليقاً للإمارة ، وإن كان لمن أحب الناس إلي ، وإن هذا لمن أحب الناس إلي بعده » .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم وأيم الله ) بكسر الهمزة وفتحها والميم مضمومة ، وحكى الأخفش كسرها مع كسر الهمزة ، وهو اسم عند الجمهور وحرف عند الزجاج وهمزة وصل عند الأكثر وهمزة قطع عند الكوفيين ومن وافقهم لأنه عندهم جمع يمين ، وعند سيبويه ومن وافقه أنه اسم مفرد ، واحتجوا بنحو كسر همزته وفتح ميمه . قال ابن مالك : فلو كان جمعاً لم تحذف همزته ، واحتج بقول عروة بن الزبير لما أصيب بولده ورجله « لينك لمن ابتليت لقد عافيت » قال : فلو كان جمعاً لم يتصرف فيه بحذف بعضه ، قال : وفيه اثنتا عشرة لغة جمعتها في بيتين وهما :

همز ايم وايم فافتح واكسر أو أم قل      أو قل م أو من بالتثنية قد شكلا  
وايم اختم به والله كلا أضف      إليه في قسم تستوف ما نقلا

قال ابن أبي الفتح تلميذ ابن مالك : فإنه أم بفتح الهمزة وهم بالهاء بدل الهمزة وقد حكاها القاسم بن أحمد المعلم الأندلسي في « شرح المفصل » وقد قدمت في أوائل هذا الشرح في آخر التيمم لغات في هذا فبلغت عشرين ، وإذا حصر ما ذكر هنا زادت على ذلك . وقال غيره : أصله يمين الله ويجمع أيمنا فيقال وأيم الله حكاها أبو عبيدة وأنشد لزهير بن أبي سلمى :

فتجمع أيمنا منا ومنكم      بمقسمة تمر بها الدماء

وقالوا عند القسم : وأيم الله ، ثم كثر فحذفوا النون كما حذفوها من لم يكن فقالوا لم يك ، ثم حذفوا الياء

فقالوا أم الله ثم حذفوا الألف فاقتصروا على الميم مفتوحة ومضمومة ومكسورة ، وقالوا أيضاً من الله بكسر الميم وضمها ، وأجازوا في أيمن فتح الميم وضمها وكذا في أيم ، ومنهم من وصل الألف وجعل الهمزة زائدة أو مسهلة وعلى هذا تبلغ لغاتها عشرين . وقال الجوهري : قالوا : أيم الله وربما حذفوا الياء فقالوا أم الله وربما أبقوا الميم وحدها مضمومة فقالوا م الله وربما كسروها لأنها صارت حرفاً واحداً فشبهوها بأنباء قالوا وألفها ألف وصل عند أكثر النحويين ولم يجيء ألف وصل مفتوحة غيرها ، وقد تدخل اللام للتأكيد فيقال ليمن الله قال الشاعر :

فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق ليمن الله ما ندرى

وذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أن ألفها ألف قطع وإنما خففت همزتها وطرحت في الوصل لكثرة الاستعمال ، وحكى ابن التين عن الداودي قال : ايم الله معناه اسم الله أبدل السين ياء ، وهو غلط فاحش لأن السين لا تبدل ياء ، وذهب المبرد إلى أنها عوض من واو القسم وأن معنى قوله وايم الله والله لأفعلن . ونقل عن ابن عباس أن يمين الله من أسماء الله ومنه قول امرئ القيس :

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

ومن ثم قال المالكية والحنفية إنه يمين ، وعند الشافعية إن نوى اليمين انعقدت وإن نوى غير اليمين لم ينعقد يميناً وإن أطلق فوجهان أصحهما لا ينعقد إلا إن نوى ، وعن أحمد روايتان أصحهما الانعقاد ، وحكى الغزالي في معناه وجهين أحدهما أنه كقوله تالله والثاني كقوله أحلف بالله وهو الراجع ، ومنهم من سوى بينه وبين لعمر الله ، وفرق الماوردي بأن لعمر الله شاع في استعمالهم عرفاً بخلاف أيم الله ، واحتج بعض من قال منهم بالانعقاد مطلقاً بأن معناه يمين الله ويمين الله من صفاته وصفاته قديمة ، وجزم النووي في التهذيب أن قول وايم الله كقوله وحق الله وقال إنه تنعقد به اليمين عند الإطلاق وقد استغربه . ووقع في الباب الذي بعده ما يقويه ، وهو قوله في حديث أبي هريرة في قصة سليمان بن داود عليهما السلام « وايم الذي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا » والله أعلم . واستدل من قال بالانعقاد مطلقاً بهذا الحديث ولا حجة فيه إلا على التقدير المتقدم وأن معناه وحق الله . ثم ذكر حديث ابن عمر في بعث أسامة وقد تقدم شرحه مستوفى في آخر المغازي وفي المناقب ، وضبط قوله فيه وايم الله بالهمز وتركه ، والله أعلم .

ب) كَيْفَ كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ؟

وقال سعد قال النبي صلى الله عليه : « والذي نفسي بيده » .

وقال أبو قتادة قال أبو بكر عند النبي صلى الله عليه : لاها الله إذا . يقال : والله وبالله وتالله .

[٦٦٢٨] ٦٣٩٦ - نا محمد بن يوسف عن سفيان عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر قال : كانت يمين النبي صلى الله عليه : « لا ، ومقلب القلوب » .

[٦٦٢٩] ٦٣٩٧ - نا موسى قال نا أبو عوانة عن عبد الملك عن جابر بن سمرة عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا هلك قيصر فلا قيصر بعده ، وإذا هلك كسرى فلا كسرى بعده . والذي نفسي بيده ، لتنفقن كنوزهما في سبيل الله » .

- [٦٦٣٠] ٦٣٩٨- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده». والذي نفس محمد بيده، لتنفقن كنوزهما في سبيل الله».
- [٦٦٣١] ٦٣٩٩- نا محمد قال أنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه أنه قال: «يا أمة محمد، والله لو تعلمون ما أعلم، لبكيتم كثيراً ولضحكتكم قليلاً».
- [٦٦٣٢] ٦٤٠٠- نا يحيى بن سليمان قال نا ابن وهب قال أخبرني حيوة قال نا أبو عقيل زهرة بن معبد أنه سمع جدّه عبد الله بن هشام قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب، فقال له عمر: لأنت أحب إلي من كل شيء إلا نفسي، فقال النبي صلى الله عليه: «لا والذي نفسي بيده، حتى أكون أحب إليك من نفسك»، فقال له عمر: فإنه الآن والله لأنت أحب إلي من نفسي. فقال النبي صلى الله عليه: «الآن يا عمر».
- [٦٦٣٣] ٦٤٠١- نا إسماعيل قال نا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه: قال أحدهما: اقض بيننا بكتاب الله، وقال الآخر: وهو أفقههما-: أجل يا رسول الله، فاقض بيننا بكتاب الله، وأذن لي أتكلم. قال: «تكلم»، قال: إن ابني كان عسيفاً على هذا -قال مالك: والعسيف: الأجير- زنى بامرأته، فأخبروني أن على ابني الرجم، فافتديت منه بمائة شاة وجارية. ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني أنما على ابني جلد مائة وتغريب عام، وإنما الرجم على امرأته. فقال رسول الله صلى الله عليه: «أما والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله: أما غنمك وجاريتك فردّ عليك»، وجلد ابنه مائة وغربه عاماً، وأمر أنيساً الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر فإن اعترفت رجمها، فاعترفت فرجمها.
- [٦٦٣٥] ٦٤٠٢- نا عبد الله بن محمد قال نا وهب قال نا شعبة عن محمد بن أبي يعقوب عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه قال: «أرايتم إن كان أسلم وغفار ومزينة وجهينة خيراً من تميم وعامر بن صعصعة وغطفان وأسد خابوا وخسروا؟» قالوا. فقال: «والذي نفسي بيده، إنهم خير منهم».
- [٦٦٣٦] ٦٤٠٣- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة عن أبي حميد الساعدي أنه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه استعمل عاملاً فجاءه العامل حين فرغ من عمله فقال: يا رسول الله، هذا لكم، وهذا أهدي لي، فقال له: «أفلا قعدت في بيت أبيك وأملك فنظرت أيهدى لك أم لا؟» ثم قام رسول الله صلى الله عليه عشية بعد الصلاة فتشهد وأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: «أما بعد، فما بال العامل نستعمله، فيأتينا فيقول: هذا من عملكم وهذا أهدي لي، أفلا قعد في بيت أبيه وأمه فنظر هل يهدى له أم لا؟ فوالذي نفس محمد بيده، لا يغل أحدكم منها شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه: إن كان بعييراً جاء به له رغاء، وإن كانت بقرة جاء بها لها خوار، وإن كانت شاة جاء بها تيعر. فقد بلغت». فقال أبو حميد: ثم رفع رسول الله صلى الله عليه يده حتى إنا لننظر إلى عفرة إبطيه. قال أبو حميد: وقد سمع معي ذلك زيد بن ثابت من النبي صلى الله عليه فأسألوه.

- [٦٦٣٧] ٦٤٠٤ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام عن معمر عن همام عن أبي هريرة قال: قال أبو القاسم صلى الله عليه: «والذي نفس محمد بيده، لو تعلمون ما أعلم لبكيتكم كثيراً ولضحكتكم قليلاً».
- [٦٦٣٨] ٦٤٠٥ - نا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش عن المعرور عن أبي ذر قال: انتهيت إليه وهو يقول في ظل الكعبة: «هم الأخسرون ورب الكعبة، هم الأخسرون ورب الكعبة». قلت: ما شأنني أرى في شيئاً، ما شأنني؟ فجلست وهو يقول - فما استطعت أن أسكت - وتغشاني ما شاء الله، فقلت: من هم بأبي أنت وأمي يا رسول الله؟ قال: «الأكثرون أموالاً، إلا من قال هكذا وهكذا وهكذا».
- [٦٦٣٩] ٦٤٠٦ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه: «قال سليمان: لأطوفن الليلة على تسعين امرأة كلهن تأتي بفارس يجاهد في سبيل الله. فقال له صاحبه قل: إن شاء الله، فلم يقل: إن شاء الله. فطاف عليهن جميعاً، فلم تحمل منهن إلا امرأة واحدة جاءت بشق رجل. وأيم الذي نفس محمد بيده، لو قال: إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون».
- [٦٦٤٠] ٦٤٠٧ - نا محمد قال أنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب قال: أهدي إلى النبي صلى الله عليه سرقعة من حرير، فجعل الناس يتداولونها بينهم ويعجبون من حسننها ولينها، فقال رسول الله صلى الله عليه: «أتعجبون منها؟» قالوا: نعم يا رسول الله، قال: «والذي نفسي بيده لمناديل سعد في الجنة خير من هذا». لم يقل شعبة وإسرائيل عن أبي إسحاق: «والذي نفسي بيده».
- [٦٦٤١] ٦٤٠٨ - نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال حدثني عروة بن الزبير أن عائشة قالت: إن هند بنت عتبة بن ربيعة قالت: يا رسول الله، ما كان مما على ظهر الأرض أهل أخباء - أو خباء - أحب إلي من أن يذلوا من أهل أخبائك - أو خبائك، شك يحيى - ثم ما أصبح اليوم أهل أخباء - أو خباء - أحب إلي من أن يعزوا من أهل أخبائك - أو خبائك. قال رسول الله صلى الله عليه: «وأيضاً والذي نفس محمد بيده». قالت: يا رسول الله، إن أباسفيان رجل مسيئ، فهل علي حرج أن أطعم من الذي له؟ قال: «لا، بالمعروف».
- [٦٦٤٢] ٦٤٠٩ - نا أحمد بن عثمان قال نا شريح بن مسلمة قال نا إبراهيم عن أبيه عن أبي إسحاق قال: سمعت عمرو بن ميمون قال نا رسول الله صلى الله عليه: «بينما رسول الله صلى الله عليه مضيف ظهره إلى قبة من آدم يمانني إذ قال لأصحابه: «أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟» قالوا: بلى. قال: «أفلم ترضوا أن تكونوا ثلث أهل الجنة؟» قالوا: بلى. قال: «فوالذي نفس محمد بيده إنني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة».
- [٦٦٤٣] ٦٤١٠ - نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي سعيد أن رجلاً سمع رجلاً يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ يرددّها. فلما أصبح جاء إلى رسول الله صلى الله عليه فذكر ذلك له - وكان الرجل يتفألها - فقال رسول الله صلى الله عليه: «والذي نفسي بيده، إنها لتعدل ثلث القرآن».



**قوله ( يقال والله وبالله وتالله )** يعنى أن هذه الثلاثة حروف القسم ، ففى القرآن القسم بالواو وبالموحدة فى عدة أشياء وبالمثناة فى قوله ﴿ تالله لقد آثرك الله علينا ، وتالله لأأكيدن أصنامكم ﴾ وغير ذلك وهذا قول الجمهور وهو المشهور عن الشافعى ، ونقل قول عن الشافعى أن القسم بالمثناة ليس صريحاً لأن أكثر الناس لا يعرفون معناها ، والأيمان مختصة بالعرف ، وتأول ذلك أصحابه وأجابوا عنه بأجوبة . نعم تفترق الثلاثة بأن الأولين يدخلان على اسم الله وغيره من أسمائه ولا تدخل المثناة إلا على الله وحده ، وكأن المصنف أشار بإيراد هذا الكلام هنا عقب حديث أى قتادة إلى أن أصل « لاها الله لا والله » فالهاء عوض عن الواو ، وقد صرح بذلك جمع من أهل اللغة . وقيل الهاء نفسها أيضاً حرف قسم بالأصالة . ونقل الماوردى أن أصل أحرف القسم الواو ثم الموحدة ثم المثناة . ونقل ابن الصباغ عن أهل اللغة أن الموحدة هى الأصل وأن الواو بدل منها وأن المثناة بدل من الواو ، وقواه ابن الرفعة واستدل بأن الباء تعمل فى الضمير بخلاف الواو .

**الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا محمد بن يوسف )** هو الفريانى وسفيان هو الثورى ، وقد أخرج البخارى عن محمد بن يوسف وهو البيهقى عن سفيان وهو ابن عيينة وليس هو المراد هنا . وقد أخرج أبو نعيم فى المستخرج هذا الحديث من طريق محمد بن يوسف الفريانى حدثنا سفيان وهو الثورى ، وأخرجه الإسماعيلى وابن ماجه من رواية وكيع والنسائى من رواية محمد بن بشر كلاهما عن سفيان الثورى أيضاً .

**قوله ( كانت يمين النبى صلى الله عليه وسلم )** زاد الإسماعيلى من رواية وكيع « التى يحلف عليها » وفى أخرى له « يحلف بها » .

**قوله ( لا ومقلب القلوب )** تقدم فى أواخر كتاب القدر من رواية ابن المبارك عن موسى بن عقبة بلفظ « كثيراً ما كان » ويأتى فى التوحيد من طريقه بلفظ « أكثر ما كان النبى صلى الله عليه وسلم يحلف » فذكره . وأخرجه ابن ماجه من وجه آخر عن الزهرى بلفظ كان أكثر أيمان رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا ومصرف القلوب » وقوله « لا » نفى للكلام السابق « ومقلب القلوب » هو المقسم به ، والمراد بتقلب القلوب تقلب أعراضها وأحوالها لا تقلب ذات القلب . وفى الحديث دلالة على أن أعمال القلب من الإرادات والدواعى وسائر الأعراض بخلق الله تعالى ، وفيه جواز تسمية الله تعالى بما ثبت من صفاته على الوجه الذى يليق به . وفى هذا الحديث حجة لمن أوجب الكفارة على من حلف بصفة من صفات الله فحنت ، ولا نزاع فى أصل ذلك وإنما الخلاف فى أى صفة تعتقد بها اليمين ، والتحقيق أنها مختصة بالتي لا يشاركه فيها غيره كمقلب القلوب ، قال القاضى أبو بكر بن العرى : فى الحديث جواز الحلف بأفعال الله إذا وصف بها ولم يذكر اسمه ، قال وفرق الحنفية بين القدرة والعلم فقالوا : إن حلف بقدرة الله انعدت يمينه وإن حلف بعلم الله لم تعتد لأن العلم يعبر به عن المعلوم كقوله تعالى ﴿ قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ﴾ . والجواب أنه هنا مجاز إن سلم أن المراد به المعلوم ، والكلام إنما هو فى الحقيقة . قال الراغب : تقلب الله القلوب والأبصار صرفها عن رأى إلى رأى ، والتقلب التصرف ، قال تعالى ﴿ أو يأخذهم فى تقلبهم ﴾ قال : وسمى قلب الإنسان لكثرة تقلبه . ويعبر بالقلب عن المعانى التى يختص بها من الروح والعلم والشجاعة ، ومن قوله ﴿ وبلغت القلوب الحناجر ﴾ أى الأرواح ، وقوله ﴿ لمن كان له قلب ﴾ أى علم وفهم ، وقوله ﴿ ولتطمئن به قلوبكم ﴾ أى ثبتت به شجاعتكم . وقال القاضى أبو بكر بن العرى : القلب جزء من البدن خلقه الله وجعله للإنسان محل العلم والكلام وغير ذلك من الصفات الباطنة ، وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقولية ، ووكل بها ملكاً يأمر بالخير وشيطاناً يأمر بالشر ،

فالعقل بنوره يهديه والهوى بظلمته يغويه والقضاء والقدر مسيطر على الكل والقلب ينقلب بين الخواطر الحسنة والسيئة واللمة من الملك تارة ومن الشيطان أخرى والمحفوظ من حفظه الله تعالى .

الحديث الرابع والخامس حديث جابر بن سمرة وأبي هريرة « إذا هلك كسرى » وقد تقدم شرحهما في أواخر علامات النبوة والغرض منهما قوله « والذي نفسى بيده » .

الحديث السادس حديث عائشة ، وهو طرف من حديث طويل تقدم في صلاة الكسوف ، واقتصر هنا على آخره لقوله « والله لو تعلمون » ومحمد في أول هذا السند هو ابن سلام ، وعبد الله هو ابن سليمان ، وفي قوله صلى الله عليه وسلم « لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً » دلالة على اختصاصه بمعارف بصرية وقلبية ، وقد يطلع الله عليها غيره من المخلصين من أمته لكن بطريق الإجمال ، وأما تفاصيلها فاختص بها النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد جمع الله له بين علم اليقين وعين اليقين مع الخشية القلبية واستحضار العظمة الإلهية على وجه لم يجتمع لغيره ، ويشير إلى ذلك قوله في الحديث الماضي في كتاب الأيمان من حديث عائشة « إن أتقاكم وأعلمكم بالله لأنا » .

الحديث السابع حديث عبد الله بن هشام أى ابن زهرة بن عثمان التيمي من رهط الصديق .

قوله ( كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو آخذ بيد عمر بن الخطاب ) تقدم هذا القدر من هذا الحديث بهذا السند في آخر مناقب عمر ، فذكرت هناك نسب عبد الله بن هشام وبعض حاله ، وتقدم له ذكر في الشركة والدعوات .

قوله ( فقال له عمر يا رسول الله لأنت أحب إلى من كل شيء إلا نفسى ) اللام لتأكيد القسم المقدر كأنه قال : والله لأنت الخ .

قوله ( لا والذي نفسى بيده حتى أكون أحب إليك من نفسك ) أى لا يكفى ذلك لبلوغ الرتبة العليا حتى يضاف إليه ما ذكر . وعن بعض الزهاد : تقدير الكلام لا تصدق فى حبي حتى تؤثر رضى على هواك وإن كان فيه الهلاك . وقد قدمت تقرير هذا فى أوائل كتاب الأيمان .

قوله ( فقال له عمر فإنه الآن يا رسول الله لأنت أحب إلى من نفسى ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الآن يا عمر ) قال الداودى : وقوف عمر أول مرة واستثناؤه نفسه إنما اتفق حتى لا يبلغ ذلك منه فيحلف بالله كاذباً ، فلما قال له ما قال تقرر فى نفسه أنه أحب إليه من نفسه فحلف ، كذا قال . وقال الخطائى : حب الإنسان نفسه طبع ، وحب غيره اختيار بتوسط الأسباب ، وإنما أراد عليه الصلاة والسلام حب الاختيار إذ لا سبيل إلى قلب الطباع وتغييرها عما جبلت عليه . قلت : فعلى هذا فجواب عمر أولاً كان بحسب الطبع ، ثم تأمل فعرف بالاستدلال أن النبي صلى الله عليه وسلم أحب إليه من نفسه لكونه السبب فى نجاتها من المهلكات فى الدنيا والآخرة فأخبر بما اقتضاه الاختيار ، ولذلك حصل الجواب بقوله « الآن يا عمر » أى الآن عرفت فنتطقت بما يجب . وأما تقرير بعض الشراح الآن صار لإيمانك معتداً به ، إذ المرء لا يعتد بإيمانه حتى يقتضى غفله ترجيح جانب الرسول . ففيه سوء أدب فى العبارة ، وما أكثر ما يقع مثل هذا فى كلام الكبار عند عدم التأمل والتحرز لاستغراق الفكر فى المعنى الأصلية ، فلا ينبغى التشديد فى الإنكار على من وقع ذلك منه بل يكفى بالإشارة إلى الرد والتحذير من الاعتراض به لئلا يقع المنكر فى نحو مما أنكره .

الحديث الثامن والتاسع حديث أنى هريرة وزيد بن خالد فى قصة العسيف وسأتى شرحه مستوفى فى الحدود ، والغرض منه قوله صلى الله عليه وسلم « أما والذى نفسى بيده لأقضى » وسقطت « أما » وهى بتخفيف الميم للافتتاح من بعض الروايات .

الحديث العاشر ، قوله ( عبد الله بن محمد ) هو الجعفى ، وفى شيوخ البخارى عبد الله بن محمد وهو ابو بكر بن أنى شبيه لكنه لم يسم أباه فى شىء من الأحاديث التى أخرجها إما يكنىه ويكنى أباه أو يسميه ويكنى أباه ، بخلاف الجعفى فإنه ينسب تارة وأخرى لا ينسب كهذا الموضع ، وهب هو ابن جرير بن حازم ، ومحمد بن أنى يعقوب نسبه إلى جده وهو محمد بن عبد الله بن أنى يعقوب الضبى ، وأبو بكره هو الثقفى ، والإسناد من وهب فصاعداً بصريون .

قوله ( أرايم إن كان أسلم ) أى أخبرونى ، والمراد بأسلم ومن ذكر معها قبائل مشهورة ، وقد تقدم شرح الحديث المذكور فى أوائل المبعث النبوى والمراد منه قوله فيه « فقال : والذى نفسى بيده أنتم خير منهم » والمراد خيرية المجموع على المجموع وإن جاز أن يكون فى المفضولين فرد أفضل من فرد من الأفضلين .

الحديث الحادى عشر ، قوله ( استعمل عاملاً ) هو ابن اللتبية بضم اللام وسكون المثناة وكسر الموحدة ثم ياء النسب واسمه عبد الله كما تقدمت الإشارة إليه فى كتاب الزكاة وشىء من شرحه فى الهبة ، ويأتى شرحه مستوفى فى كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى .

قوله فى آخره ( قال أبو حميد : وقد سمع معى زيد بن ثابت من النبى صلى الله عليه وسلم فسלוه ) قد فتشت مسند زيد ثابت فلم أجد لهذه القصة فيه ذكراً .

الحديث الثانى عشر حديث أنى هريرة « لو تعلمون ما أعلم » الحديث مختصراً وقد تقدمت الإشارة إليه فى الحديث السادس .

الحديث الثالث عشر : حديث أنى ذر أورده مختصراً . وقد تقدم شرحه مستوفى فى الرقاق ، وساق هذا السند فى كتاب الزكاة المتن بتمامه .

الحديث الرابع عشر : قوله ( قال سليمان ) أى ابن داود نبى الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم منسوباً فى أوائل الجهاد ، وتقدم شرحه مستوفى فى ترجمة سليمان من أحاديث الأنبياء ، ويأتى ما يتعلق بقوله « إن الله تعالى » فى باب الاستثناء فى الأيمان من كتاب كفارة الأيمان ، وأورده هنا لقوله فيه « وإيم الذى نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله » الحديث هكذا وقع فى هذه الرواية وفى سائر الطرق كما تقدم فى ترجمة سليمان بغير يمين ، واستدل بما وقع فى هذا الموضع على جواز إضافة « إيم » إلى غير لفظ الجلالة وأجيب بأنه نادر ومنه قول عروة بن الزبير فى قصته المتقدمة « ليمك لئن ابتليت فقد عافيت » فأضافها إلى الضمير .

الحديث الخامس عشر : حديث البراء بن عازب فى ذكر مناديل سعد تقدم شرحه فى المناقب وفى اللباس ، قوله فى آخره « لم يقل شعبة وإسرائيل عن أنى إسحق والذى نفسى بيده » يعنى أنهما رواياه عن أنى إسحق عن البراء كما رواه أبو الأحوص وأن أبا الأحوص انفرد عنهما بهذه الزيادة ، وقد تقدم حديث شعبة فى المناقب وحديث إسرائيل فى اللباس موصولاً ، قال الإسماعيلي وكذا رواه الحسين بن واقد عن أنى إسحق ، كذا قال أبو عاصم أحمد



ابن جواس — بفتح الجيم وتشديد الواو ثم المهملة — عن أبي الأحوص أخرجه الإسماعيلي من طريقه وقال : هو من المتخصصين بأبي الأحوص . قلت : وشيخ البخاري الذي زادها عن أبي الأحوص هو محمد بن سلام ، وقد وافقه هناد ابن السري عن أبي الأحوص أخرجه ابن ماجه .

الحديث السادس عشر ، قوله ( يونس ) هو ابن يزيد .

قوله ( ما كان مما على ظهر الأرض أهل أخباء أو خُباء ) كذا فيه بالشك هل هو بصيغة الجمع أو الأفراد ، وبين أن الشك من يحیی وهو ابن عبد الله بن بكير شيخ البخاري فيه ، وقد تقدم في النفقات من رواية ابن المبارك عن يونس بن يزيد بلفظ « أهل خباء » بالأفراد ولم يشك ، وكذا للإسماعيلي من طريق عنبسة عن يونس ، وتقدم شرح الحديث في أواخر المناقب . وقوله إن أبا سفيان هو ابن حرب والد معاوية ، وقوله رجل مسيك بكسر الميم ، وتشديد السين ويفتح الميم وتخفيف السين وتقدم ذلك واضحاً في كتاب النفقات ، وقوله « لا بالمعروف » الباء متعلقة بالإنفاق لا بالنفى ، وقد مضى في المناقب بلفظ « فقال لا إلا بالمعروف » وهي أوضح والله أعلم .

الحديث السابع عشر ، قوله ( حدثنا أحمد بن عثمان ) هو الأودي وشرح بالشين المعجمة والحاء المهملة ، وإبراهيم بن يوسف أي ابن إسحق بن أبي إسحق السبيعي فأبو إسحق جد يوسف والسند كله كوفيون ، ومضى شرح الحديث مستوفى في كتاب الرقاق .

الحديث الثامن عشر ، حديث أبي سعيد في قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن تقدم مشروحاً في فضائل القرآن .

الحديث التاسع عشر . قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن راهويه وحبان بفتح أوله ثم الموحدة وتقدم شرح الحديث المذكور في صفة الصلاة .

الحديث العشرون . قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن راهوية أيضاً .

قوله ( أن امرأة من الأنصار ) لم أقف على اسمها ولا على أسماء أولادها .

قوله ( معها أولادها ) في رواية الكشميهني أولاد لها .

قوله ( إنكم لأحب الناس إليّ ) تقدم الكلام عليه في مناقب الأنصار ، وفي هذه الأحاديث جواز الحلف بالله تعالى ، وقال قوم : يكره لقوله تعالى ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ ولأنه ربما عجز عن الوفاء بها ، ويحمل ما ورد من ذلك على ما إذا كان في طاعة أو دعت إليها حاجة كتأكيد أمر أو تعظيم من يستحق التعظيم أو كان في دعوى عند الحاكم وكان صادقاً

بِ لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ

[٦٦٤٦] ٦٤١٣- فا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله أدرك

عمر بن الخطاب - وهو يسير في ركب ، يحلف بأبيه - فقال : « ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت » .

[٦٦٤٧] ٦٤١٤- فا سعيد بن عفير قال نا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال سالم قال ابن عمر : سمعت

عمر يقول: قال لي رسول الله صلى الله عليه: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُم أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ». قال عمر: فوالله ما حلفت بها منذ سمعت النبي صلى الله عليه ذاكراً ولا آثراً. قال مجاهد: ﴿أَوْ أَثَارَةَ مَنْ عِلْمٍ﴾: يَأْثُرُ عِلْمًا. تابعه عقيل والزبيدي وإسحاق الكلبي عن الزهري. وقال ابن عيينة ومعمّر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر سمع النبي صلى الله عليه... .

[٦٦٤٨] ٦٤١٥ - ناموسى بن إسماعيل قال نا عبد العزيز بن مسلم قال نا عبد الله بن دينار قال سمعت عبد الله ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «لا تحلفوا بآبائكم».

[٦٦٤٩] ٦٤١٦ - حدثنا قتيبة قال نا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم التميمي عن زهدم بن الحارث قال: كان بين هذا الحي من جرّم وبين الأشعرين ودّ وإخاء، فكنا عند أبي موسى الأشعري، فقرّب إليه طعام فيه لحم دجاج، وعنده رجل من بني تيم الله أحمر كأنه من الموالي، فدعاه إلى الطعام، فقال: إني رأيته يأكل شيئاً فقدزته، فحلفت أن لا آكله، فقال: قم فلاحدثنك عن ذلك، إني أتيت النبي صلى الله عليه في نفر من الأشعرين نستحمله، فقال: «والله لا أحملكم، وما عندي ما أحملكم عليه». فأتني رسول الله صلى الله عليه بنهب إبل، فسأل عنا فقال: «أين النفر الأشعريون؟» فأمر لنا بخمس ذود غرّ الدّرى. فلما انطلقنا قلنا: ما صنعنا؟ حلف رسول الله صلى الله عليه لا يحملنا وما عنده ما يحملنا، ثم حملنا. تغفلنا رسول الله صلى الله عليه عليه يمينه، والله لا نفلح أبداً. فرجعنا إليه فقلنا: إنا أتيناك لتحملنا فحلفت أن لا تحملنا وما عندك ما تحملنا. فقال: «إني لست أنا حملتكم، ولكن الله حملكم، والله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير، وتحملتها».

**قوله (باب) بالنون (لا تحلفوا بآبائكم)** هذه الترجمة لفظ رواية ابن دينار عن ابن عمر في الباب لكنها مختصرة على ما سأينيه، وقد أخرج النسائي وأبو داود في رواية ابن داسة عنه من حديث أوى هريرة مثله بزيادة ولفظه «لا تحلفوا بآبائكم ولا بأمهاتكم ولا بالأنداد ولا تحلفوا إلا بالله» الحديث.

**قوله (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أدرك عمر بن الخطاب وهو يسير)** هذا السياق يقتضى أن الخبر من مسند ابن عمر وكذا وقع في رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر، ولم أر عن نافع في ذلك اختلافاً إلا ما حكى يعقوب بن شيبة أن عبد الله بن عمر العمرى الضعيف المكبر رواه عن نافع فقال «عن ابن عمر عن عمر» قال ورواه عبيد الله بن عمر العمرى المصغر الثقة عن نافع فلم يقل فيه «عن عمر» وهكذا رواه الثقات عن نافع، لكن وقع في رواية أيوب عن نافع أن عمر لم يقل فيه عن ابن عمر. قلت: قد أخرج مسلم من طريق أيوب فذكره، وأخرجه أيضاً عن جماعة من أصحاب نافع بموافقة مالك، ووقع للزمى في «الأطراف» أنه وقع في رواية عبد الكريم «عن نافع عن ابن عمر» في مسند عمر، وهو معترض فإن مسلماً ساق أسانيد فيه إلى سبعة أنفس من أصحاب نافع منهم عبد الكريم ثم قال سبعتهم «عن نافع عن ابن عمر» بمثل هذه القصة، وقد أورد الزمى طرق الستة الآخرين في مسند ابن عمر على الصواب ووقع الاختلاف في رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه كما أشار المصنف إليه كما سأذكره.

**قوله (في ركب)** في مسند يعقوب بن شيبة من طريق ابن عباس عن عمر «بيننا أنا راكب أسير في غزاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم».

**قوله ( يحلف بأبيه )** في رواية سفيان بن عيينة عن ابن شهاب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع عمر وهو يحلف بأبيه وهو يقول وأبى وأبى » وفي رواية إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر من الزيادة « وكانت قريش تحلف بأبائها » .

**قوله ( فقال ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم )** في رواية الليث عن نافع « فناداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم » ووقع في مصنف ابن أبي شيبة من طريق عكرمة قال « قال عمر : حدثت قوماً حديثاً فقلت : لا وأبى ، فقال رجل من خلفي : لا تحلفوا بآبائكم ، فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لو أن أحدكم حلف بالمسيح هلك والمسيح خير من آبائكم » وهذا مرسل يتقوى بشواهد . وقد أخرج الترمذي من وجه آخر « عن ابن عمر أنه سمع رجلاً يقول لا والكعبة ، فقال : لا تحلف بغير الله ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من حلف بغير الله فقد كفر ، أو أشرك » قال الترمذي حسن وصححه الحاكم ، والتعبير بقوله فقد كفر أو أشرك للمبالغة في الزجر والتغليظ في ذلك ، وقد تمسك به من قال بتحريم ذلك .

**قوله ( من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت )** قال العلماء : السر في النهي عن الحلف بغير الله أن الحلف بالشئ يقتضى تعظيمه والعظمة في الحقيقة إنما هي لله وحده ، وظاهر الحديث تخصيص الحلف بالله خاصة ، لكن قد اتفق الفقهاء على أن اليمين تنعقد بالله وذاته وصفاته العلية ، واختلفوا في انعقادها ببعض الصفات كما سبق ، وكأن المراد بقوله « بالله » الذات لا خصوص لفظ الله ، وأما اليمين بغير ذلك فقد ثبت المنع فيها ، وهل المنع للتحريم ؟ قولان عند المالكية ، كذا قال ابن دقيق العيد ، والمشهور عندهم الكراهة ، والخلاف أيضاً عند الحنابلة لكن المشهور عندهم التحريم ، وبه جزم الظاهرية . وقال ابن عبد البر : لا يجوز الحلف بغير الله بالإجماع ، ومراده بنفى الجواز الكراهة أعم من التحريم والتنزيه ، فإنه قال في موضع آخر : أجمع العلماء على أن اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها لا يجوز لأحد الحلف بها ، والخلاف موجود عند الشافعية من أجل قول الشافعي : أخشى أن يكون الحلف بغير الله معصية ، فأشعر بالتردد ، وجمهور أصحابه على أنه للتنزيه . وقال إمام الحرمين : المذهب القطع بالكراهة ، وجزم غيره بالتفصيل ، فإن اعتقد في المحلوف فيه من التعظيم ما يعتقده في الله حرم الحلف به وكان بذلك الاعتقاد كافراً ، وعليه يتنزل الحديث المذكور ، وأما إذا حلف بغير الله لاعتقاده تعظيم المحلوف به على ما يليق به من التعظيم فلا يكفر بذلك ولا تنعقد يمينه . قال الماوردي : لا يجوز لأحد أن يحلف أحداً بغير الله لا بطلاق ولا عتاق ولا نذر ، وإذا حلف الحاكم أحداً بشئ من ذلك وجب عزله لجهله .

**قوله ( عن يونس )** هو ابن يزيد الأيلي ، في رواية مسلم عن حرملة عن ابن وهب « أخبرني يونس » .

**قوله ( قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله ينهاكم )** في رواية معمر عن ابن شهاب بهذا السند « عن عمر سمعني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أحلف بأبي فقال : إن الله » فذكر الحديث أخرجه أحمد عنه هكذا .

**قوله ( فوالله ما حلفت بها منذ سمعت النبي صلى الله عليه وسلم )** زاد مسلم في روايته « ينهى عنها » .

**قوله ( ذاكرأ )** أى عامداً .

**قوله ( ولا أثراً )** بالمد وكسر المثناة أى حاكياً عن الغير ، أى ما حلفت بها ولا حكيت ذلك عن غيره ،

ويدل عليه ما وقع في رواية عقيل عن ابن شهاب عند مسلم « ما حلفت بها منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنها ، ولا تكلمت بها » وقد استشكل هذا التفسير لتصدير الكلام بحلفت والحاكى عن غيره لا يسمى حالفاً ، وأجيب باحتمال أن يكون العامل فيه محذوفاً أى ولا ذكرتها أثراً عن غيري ، أو يكون ضمن حلفت معنى تكلمت ويقويه رواية عقيل . وجوز شيخنا في شرح الترمذى لقوله أثراً معنى آخر أى مختاراً ، يقال أثر الشيء إذا اختاره ، فكأنه قال ولا حلفت بها مؤثراً لها على غيرها ، قال شيخنا : ويحتمل أن يرجع قوله أثراً إلى معنى التفاخر بالآباء في الإكرام لهم ، ومنه قولهم مآثرة ومآثر وهو ما يروى من المفاخر فكأنه قال : ما حلفت بآبائى ذاكراً لمآثرهم . وجوز في قوله « ذاكراً » أن يكون من الذكر بضم المعجمة كأنه احتراز عن أن يكون ينطق بها ناسياً ، وهو يناسب تفسير أثراً بالاختيار كأنه قال لا عامداً ولا مختاراً . وجزم ابن التين في شرحه بأنه من الذكر بالكسر لا بالضم ، قال : وإنما هو لم أقله من قبل نفسى ولا حدثت به عن غيرى أنه حلف به ، قال وقال الداودى : يريد ما حلفت بها ولا ذكرت حلف غيرى بها كقوله إن فلاناً قال وحق أى مثلاً . واستشكل أيضاً أن كلام عمر المذكور يقتضى أنه تورع عن النطق بذلك مطلقاً فكيف نطق به في هذه القصة ؟ وأجيب بأنه اغتفر ذلك لضرورة التبليغ .

**قوله ( قال مجاهد أو إثارة من علم يأثر علماً )** كذا في جميع النسخ يأثر بضم المثلثة ، وهذا الأثر وصله الفرياني في تفسيره عن ورقاء عن ابن أنس عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ ﴾ قال : أحد يأثر علماً ، فكأنه شقط أحد من أصل البخارى ، وقد تقدم في تفسير الأحقاف النقل عن أنس عبيدة وغيره في بيان هذه اللفظة والاختلاف في قراءتها ومعناها ، وذكر الصغاني وغيره أنه قرئ أيضاً إثارة بكسر أوله وأثرة بفتحيتين وسكون ثانيه مع فتح أوله ومع كسره ، وحديث ابن عباس المذكور هناك أخرجه أحمد وشك في رفعه ، وأخرجه الحاكم موقوفاً وهو الراجح ، وفي رواية جودة الخط . وقال الراغب في قوله سبحانه وتعالى ﴿ أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ ﴾ : وقرئ « أو أثر » يعنى بفتحيتين وهو ما يروى أى يكتب فيبقى له أثر ، تقول أثرت العلم رويته أثره أثراً وأثارة وأثرة ، والأصل في أثر الشيء حصول ما يدل على وجوده ، ومحصل ما ذكره ثلاثة أقوال : أحدها البقية وأصله أثرت الشيء أثيره إثارة كأنها بقية تستخرج فتثار ، الثانى من الأثر وهو الرواية ، الثالث من الأثر وهو العلامة .

**قوله ( تابعه عقيل والزبيدى وإسحاق الكلبي عن الزهرى )** أما متابعة عقيل فوصلها مسلم من طريق الليث بن سعد عنه وقد بينت ما فيها ، ولليث فيه سند آخر رواه عن نافع عن ابن عمر فجعله من مسنده وقد مضى في الأدب . وأما متابعة الزبيدى فوصلها النسائي مختصرة من طريق محمد بن حرب عن محمد بن الوليد الزبيدى عن الزهرى عن سالم عن أبيه أنه أخبره « عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، قال عمر : فوالله ما حلفت بها ذاكراً ولا آثراً » . وأما متابعة إسحاق الكلبي وهو ابن يحيى الحمصي فوقعت لنا موصولة في نسخته المروية من طريق أنس بن مالك عن إبراهيم بن شاذان عن عبد القدوس بن موسى الحمصي عن سليم بن عبد الحميد عن يحيى بن صالح الوحاظي عن إسحق ولفظه « عن الزهرى أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه أخبرني أن عمر بن الخطاب قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « فذكر مثل رواية يونس عند مسلم ، لكن قال بعد قوله « ينهى عنها » : ولا تكلمت بها ذاكراً ولا آثراً ، فجمع بين لفظ يونس ولفظ عقيل . وقد صرح مسلم بأن عقيلاً لم يقل في روايته ذاكراً ولا آثراً .

قوله ( وقال ابن عيينة ومعمّر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر : سمع النبي صلى الله عليه وسلم عمر ) أما رواية ابن عيينة فوصلها الحميدى فى مسنده عنه بهذا السياق ، وكذا قال أبو بكر بن أبى شيبة وجمهور أصحاب ابن عيينة عنه منهم الإمام أحمد ، وقال محمد بن يحيى بن أبى عمر العدنى ومحمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ وسعيد من عبد الرحمن الخزومى بهذا السند عن ابن عمر عن عمر « سمعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم » وقد بين ذلك الإسماعيلى فقال : اختلف فيه على سفيان بن عيينة وعلى معمّر ، ثم ساقه من طريق ابن أبى عمر عن سفيان فقال فى روايته « عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم سمعه يحلف بأبيه » قال وقال عمرو الناقد وغير واحد عن سفيان بسنده إلى ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم سمعه يحلف بأبيه » . وأما رواية معمّر فوصلها الإمام أحمد عن عبد الرزاق عنه . وأخرجها أبو داود عن أحمد . قلت : وصنيع مسلم يقتضى أن رواية معمّر كذلك ، فإنه صدر برواية يونس ثم ساقه إلى عقيل ثم قال بعدها « وحدثننا إسحق بن إبراهيم وعبد بن حميد قالوا أنبأنا عبد الرزاق أنبأنا معمّر » ثم قال كلاهما : عن الزهري بهذا الإسناد أى الإسناد الذى ساقه ليونس مثله ، أى مثل المتن الذى ساقه له . قال : غير أن فى حديث عقيل « ولا تكلمت بها » لكن حكى الإسماعيلى أن إسحق بن إبراهيم رواه عن عبد الرزاق كرواية أحمد عنه ، وأخرجه الإسماعيلى من طريق ابن أبى عمر عن عبد الرزاق فقال فى روايته عن عمر « سمعنى النبي صلى الله عليه وسلم أحلف » وهكذا قال محمد بن أبى الهري عن عبد الرزاق ، وذكر الإسماعيلى أن عبد الأعلى رواه عن معمّر فلم يقل فى السند « عن عمر » كرواية أحمد . قلت : وكذا أخرجه أحمد فى مسنده من رواية عبد الأعلى قال يعقوب بن شيبة رواه إسحق بن يحيى عن سالم عن أبيه ولم يقل عن عمر ، قلت : فكان الاختلاف فيه على الزهري رواه إسحق بن يحيى ، وهو متقن صاحب حديث ، ويشبه أن يكون ابن عمر سمع المتن من النبي صلى الله عليه وسلم والقصة التى وقعت لعمر منه فحدث به على الوجهين . وفى هذا الحديث من الفوائد الزجر عن الحلف بغير الله ، وإنما خص فى حديث عمر بالآباء لوروده على سببه المذكور ، أو خص لكونه كان غالباً عليه لقوله فى الرواية الأخرى « وكانت قريش تحلف بآبائها » ويدل على التعميم قوله « من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله » وأما ما ورد فى القرآن من القسم بغير الله ففيه جوابان : أحدهما أن فيه حذفاً والتقدير ورب الشمس ونحوه ، والثانى أن ذلك يختص بالله فإذا أراد تعظيم شئ من مخلوقاته أقسم به وليس لغيره ذلك . وأما ما وقع مما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم للأعرجى « أفلح وأبيه إن صدق » فقد تقدم فى أوائل هذا الشرح فى « باب الزكاة من الإسلام » فى كتاب الأيمان الجواب عن ذلك وأن فيه من طعن فى صحة هذه اللفظة ، قال ابن عبد البر : هذه اللفظة غير محفوظة وقد جاءت عن راويها وهو إسماعيل بن جعفر بلفظ « أفلح والله إن صدق » قال : وهذا أولى من رواية من روى عنه بلفظ « أفلح وأبيه » لأنها لفظة منكورة تردّها الآثار الصحاح . ولم تقع فى رواية مالك أصلاً . وزعم بعضهم أن بعض الرواة عنه صحف قوله « وأبيه » من قوله « والله » وهو محتمل ولكن مثل ذلك لا يثبت بالاحتمال ، وقد ثبت مثل ذلك من لفظ أبى بكر الصديق فى قصة السارق الذى سرق حلّى ابنته فقال فى حقه « وأبيك ما ليك لبيل سارق » أخرجه فى الموطأ وغيره قال السهيلي : وقد ورد نحوه فى حديث آخر مرفوع قال للذى سأل أى الصدقة أفضل فقال « وأبيك لتنبأ » أخرجه مسلم . فإذا ثبت ذلك فيجاب بأجوبة : الأولى أن هذا اللفظ كان يجرى على ألسنتهم من غير أن يقصدوا به القسم ، والنهى إنما ورد فى حق من قصد حقيقة الحلف ، وإلى هذا جنح البيهقى ، وقال النووي : إنه الجواب المرضى . الثانى أنه كان يقع فى كلامهم على وجهين : أحدهما للتعظيم والآخر للتأكيد ، والنهى إنما وقع عن الأول فمن أمثلة ما وقع فى كلامهم للتأكيد لا للتعظيم قول الشاعر « لعمر أبى الواشين إلى

أحبها « وقول الآخر .

فإن تلك ليلي استودعتني أمانة فلا وأنى أعدائها لا أذيعها

فلا يظن أن قائل ذلك قصد تعظيم والد أعدائها كما لم يقصد الآخر تعظيم والد من وشى به ، فدل على أن القصد بذلك تأكيد الكلام لا التعظيم . وقال البيضاوى : هذا اللفظ من جملة ما يزداد في الكلام لمجرد التقرير والتأكيد ولا يراد به القسم ، كما تزداد صيغة النداء لمجرد الاختصاص دون القصد إلى النداء ، وقد تعقب الجواب بأن ظاهر سياق حديث عمر يدل على أنه كان يحلفه لأن في بعض طرقه أنه كان يقول لا وأنى لا وأنى فليل له لا تحلفوا ، فلولا أنه أتى بصيغة الحلف ما صادف النهى محلاً ، ومن ثم قال بعضهم وهو الجواب الثالث : إن هذا كان جائزاً ثم نسخ قاله الماوردي وحكاه البيهقي ، وقال السبكي : أكثر الشراح عليه ، حتى قال ابن العري : وروى أنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف بأبيه حتى نهى عن ذلك . قال : وترجمة أوى داود تدل على ذلك ، يعنى قوله « باب الحلف بالآباء » ثم أورد الحديث المرفوع الذى فيه « أفلح وأبيه إن صدق » قال السهيلي ولا يصح لأنه لا يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يحلف بغير الله ولا يقسم بكافر ، تالله إن ذلك لبعيد من شيمته . وقال المنذرى : دعوى النسخ ضعيفة لإمكان الجمع ولعدم تحقق التاريخ . والجواب الرابع أن في الجواب حذفاً تقديره أفلح ورب أبيه قاله البيهقي ، وقد تقدم . الخامس أنه للتعجب قاله السهيلي ، قال : ويدل عليه أنه لم يرد بلفظ « أوى » وإنما ورد بلفظ « وأبيه » أو « وأبيك » بالإضافة إلى ضمير المخاطب حاضراً أو غائباً . السادس أن ذلك خاص بالشارع دون غيره من أمته ، وتعقب بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال . وفيه أن من حلف بغير الله مطلقاً لم تنعقد يمينه سواء كان المحلوف به يستحق التعظيم لمعنى غير العبادة كالأنبياء والملائكة والعلماء والصلحاء والملوك والآباء والكعبة ، أو كان لا يستحق التعظيم كالأحاد ، أو يستحق التحقير والإذلال كالشياطين والأصنام وسائر من عبد من دون الله ، واستثنى بعض الخنابلة من ذلك الحلف بنبيينا محمد صلى الله عليه وسلم فقال : تنعقد به اليمين وتجب الكفارة بالحنث ، فاعتل بكونه أحد ركنى الشهادة التى لا تتم إلا به . وأطلق ابن العري نسبته لمذهب أحمد وتعقبه بأن الأيمان عند أحمد لا تتم إلا بفعل الصلاة فيلزمه أن من حلف بالصلاة أن تنعقد يمينه ويلزمه الكفارة إذا حنث . ويمكن الجواب عن إيراده والانفصال عما ألزمهم به ، وفيه الرد على من قال إن فعلت كذا فهو يهودى أو نصرانى أو كافر أنه يتعقد يميناً ومتى فعل تجب عليه الكفارة ، وقد نقل ذلك عن الحنفية والحنابلة ، ووجه الدلالة من الخبر أنه لم يحلف بالله ولا بما يقوم مقام ذلك ، وسيأتى مزيد لذلك بعد ، وفيه أن من قال أقسمت لأفعلن كذا لا يكون يميناً ؛ وعند الحنفية يكون يميناً ، وكذا قال مالك وأحمد لكن بشرط أن ينوى بذلك الحلف بالله وهو متجه ، وقد قال بعض الشافعية : إن قال على أمانة الله لأفعلن كذا وأراد اليمين أنه يمين وإلا فلا . وقال ابن المنذر : اختلف أهل العلم فى معنى النهى عن الحلف بغير الله ، فقالت طائفة هو خاص بالأيمان التى كان أهل الجاهلية يحلفون بها تعظيماً لغير الله تعالى كاللوات والعزى والآباء فهذه يأثم الحالف بها ولا كفارة فيها ، وأما ما كان يؤول إلى تعظيم الله كقوله وحق النبى والإسلام والحج والعمرة والهدى والصدقة والعق ونحوها مما يراد به تعظيم الله والقرية إليه فليس داخلاً فى النهى ، ومن قال بذلك أبو عبيد وطائفة ممن لقيناه ، واحتجوا بما جاء عن الصحابة من إيجابهم على الحالف بالعق والهدى والصدقة ما أوجبوه مع كونهم رأوا النهى المذكور ، فدل على أن ذلك عندهم ليس على عمومته ، إذ لو كان عاماً لنهوا عن ذلك ولم يوجبوا فيه شيئاً انتهى . وتعقبه ابن عبد البر بأن ذكر هذه الأشياء وإن كانت بصورة الحلف فليست يميناً فى الحقيقة وإنما خرج عن الاتساع ، ولا يمين فى الحقيقة إلا بالله . وقال المهلب : كانت العرب تحلف بآبائها وألتهن فأراد الله نسخ ذلك من

قلوبهم لينسبهم ذكر كل شيء سواه ويبقى ذكره ، لأنه الحق المعبود فلا يكون اليمين إلا به ، والحلف بال مخلوقات في حكم الحلف بالآباء . وقال الطبري : في حديث عمر — يعنى حديث الباب — أن اليمين لا تنعقد إلا بالله وأن من حلف بالكعبة أو آدم أو جبريل ونحو ذلك لم تنعقد بيمينه ولزمه الاستغفار لإقدامه على ما نهى عنه ولا كفارة في ذلك ، وأما ما وقع في القرآن من القسم بشيء من المخلوقات فقال الشعبي : فالخالق يقسم بما شاء من خلقه والمخلوق لا يقسم إلا بالخالق ، قال : ولأن أقسم بالله فأحث أحب إلى من أن أقسم بغيره فأبر . وجاء مثله عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر . ثم أسند عن مطرف عن عبد الله أنه قال : إنما أقسم الله بهذه الأشياء ليعجب بها المخلوقين ويعرفهم قدرته لعظم شأنها عندهم وللدلالات على خالقها ، وقد أجمع العلماء على من وجبت له يمين على آخر في حق عليه أنه لا يحلف له إلا بالله ، فلو حلف له بغيره وقال نويت رب المحلوف به لم يكن ذلك يميناً . وقال ابن هبيرة في كتاب الإجماع : أجمعوا على أن اليمين منعقدة بالله وبجميع أسمائه الحسنى وبجميع صفات ذاته كعزته وجلاله وعلمه وقوته وقدرته ، واستثنى أبو حنيفة علم الله فلم يره يميناً وكذا حق الله ، واتفقوا على أنه لا يحلف بمعظم غير الله كالنبي ، وانفرد أحمد في رواية فقال تنعقد ، وقال عياض : لا خلاف بين فقهاء الأمصار أن الحلف بأسماء الله وصفاته لازم إلا ما جاء عن الشافعي من اشترط نية اليمين في الحلف بالصفات وإلا فلا كفارة ، وتعقب إطلاقه ذلك عن الشافعي ، وإنما يحتاج إلى النية عنده ما يصح إطلاقه عليه سبحانه وتعالى وعلى غيره . وأما ما لا يطلق في معرض التعظيم شرعاً إلا عليه تنعقد اليمين به وتجب الكفارة إذا حثت كمقلب القلوب وخالق الخلق ورازق كل حي ورب العالمين وفالق الحب وبارئ النسمة ، وهذا في حكم الصريح كقوله والله ، وفي وجه لبعض الشافعية أن الصريح الله فقط ، ويظهر أثر الخلاف فيما لو قال قصدت غير الله هل ينفعه في عدم الحث ، وسيأتي زيادة تفصيل فيما يتعلق بالصفات في باب الحلف بعزة الله وصفاته ، والمشهور عن المالكية التعميم ، وعن أشهب التفصيل في مثل وعزة الله إن أراد التي جعلها بين عبادة فليست بيمين ، وقياسه أن يطرد في كل ما يصح إطلاقه عليه وعلى غيره ، وقال به ابن سحنون منهم في عزة الله . وفي العتبية أن من حلف بالمصحف لا تنعقد ، واستنكره بعضهم ثم أولها على أن المراد إذا أراد جسم المصحف ، والتعميم عند الحنابلة حتى لو أراد بالعلم والقدرة المعلوم والمقدور انعقدت والله أعلم .

( تنبيه ) : وقع في رواية محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر في آخر هذا الحديث زيادة أخرجهما ابن طاجه من طريقه بلفظ « سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يحلف بأبيه فقال : لا تحلفوا بأبائكم من حلف بالله فليصدق ومن حلف له بالله فليرض ومن لم يرض بالله فليس من الله » وسنده حسن . ثم ذكر حديث أبي موسى في قصة الذي حلف أن لا يأكل الدجاج وفيه قصة أبي موسى مع النبي صلى الله عليه وسلم لما استحمل النبي صلى الله عليه وسلم للأشعرين وفيه « لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرت » الحديث ، وقد تقدم شرح ما يتعلق بالدجاج ، وبما وقع في صدر الحديث من قصة الرجل الجرمي وتسميته في كتاب الذبائح ، وبأني شرح قصته في كفارات الأيمان ، وقوله في السند « عبد الوهاب » هو ابن عبد المجيد الثقفي ، وأيوب هو السخيتاني والقاسم التيمي هو ابن عاصم بصرى تابعي وهو من صغار شيوخ أيوب ، قال ابن المنير : أحاديث الباب مطابقة للترجمة إلا حديث أبي موسى ، لكن يمكن أن يقال إن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر عن أيمانه أنها تقتضي الكفارة ، والذي يشرح تكفيره ما كان الحلف فيه بالله تعالى فدل على أنه لم يكن يحلف إلا بالله تعالى .

### ب) لَا يُحْلَفُ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى وَلَا بِالطَّوَاغِيتِ

[٦٦٥٠] ٦٤١٧- فاعبد الله بن محمد قال نا هشام بن يوسف قال أنا معمر عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « من حلف فقال في حلفه : باللات والعزى فليقل : لا إله إلا الله ، ومن قال لصاحبه : تعال أقامرك فليتصدق » .

قوله ( باب لا يحلف باللات والعزى ولا بالطواغيت ) أما الحلف باللات والعزى فذكر في حديث الباب وقد تقدم تفسيره في تفسير سورة النجم ، وأما الطواغيت فوقع في حديث أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه من طريق هشام بن حسان عن الحسن البصري عن عبد الرحمن بن سمرة مرفوعاً « لا تحلفوا بالطواغيت ولا بأبائكم » وفي رواية مسلم وابن ماجه « بالطواغي » وهو جمع طاغية والمراد الصنم ، ومنه الحديث الآخر « طاغية دوس » أى صنمهم ، سمي باسم المصدر لطغيان الكفار بعبادته لكونه السبب في طغيانهم ، وكل من جاوز الحد في تعظيم أو غيره فقد طغى ، ومنه قوله تعالى ﴿ إنا لما طغى الماء ﴾ ، وأما الطواغيت فهو جمع طاغوت وقد تقدم بيانه في تفسير سورة النساء ، ويجوز أن يكون الطواغي مرخماً من الطواغيت بدون حرف النداء على أحد الآراء ، ويدل عليه مجيء أحد اللفظين موضع الآخر في حديث واحد ، ولذلك اقتصر المصنف على لفظ الطواغيت لكونه الأصل وعطفه على اللات والعزى لاشتراك الكل في المعنى ؛ وإنما أمر الحالف بذلك بقول لا إله إلا الله لكونه تعاطى صورة تعظيم الصنم حيث حلف به ، قال جمهور العلماء : من حلف باللات والعزى أو غيرهما من الأصنام أو قال إن فعلت كذا فإنا يهودى أو نصرانى أو برىء من الإسلام أو من النبى صلى الله عليه وسلم لم تنعقد يمينه وعليه أن يستغفر الله ولا كفارة عليه ويستحب أن يقول لا إله إلا الله ، وعن الحنفية تجب الكفارة إلا في مثل قوله أنا مبتدع أو برىء من النبى صلى الله عليه وسلم ، واحتج بإيجاب الكفارة على المظاهر مع أن الظاهر منكر من القول وزور كما قال الله تعالى والحلف بهذه الأشياء منكر ، وتعقب بهذا الخير لأنه لم يذكر فيه إلا الأمر بلا إله إلا الله ولم يذكر فيه كفارة والأصل عدمها حتى يقام الدليل ، وأما القياس على الظاهر فلا يصح لأنهم لم يوجبوا فيه كفارة الظاهر واستثنوا أشياء لم يوجبوا فيها كفارة أصلاً مع أنه منكر من القول . وقال النووي في الأذكار : الحلف بما ذكر حرام تجب التوبة منه ، وسبقه إلى ذلك الماوردى وغيره ولم يتعرضوا لوجوب قول لا إله إلا الله وهو ظاهر الخبر وبه جزم ابن درباس في شرح المذهب ، وقال البغوى في شرح السنة تبعاً للخطائى : في هذا الحديث دليل على أن لا كفارة على من حلف بغير الإسلام وإن أثم به ، لكن تلزمه التوبة لأنه صلى الله عليه وسلم أمره بكلمة التوحيد فأشار إلى أن عقوبته تختص بذنبه ولم يوجب عليه في ماله شيئاً ، وإنما أمره بالتوحيد لأن الحلف باللات والعزى يضاهى الكفار فأمره أن يتدارك بالتوحيد . وقال الطيبى : الحكمة في ذكر القمار بعد الحلف باللات أن من حلف باللات وافق الكفار في حلفهم فأمر بالتوحيد ، ومن دعا إلى المقامرة وافقهم في لعبهم فأمر بكفارة ذلك بالتصدق . قال : وفي الحديث أن من دعا إلى اللعب فكفارته أن يتصدق ، ويتأكد ذلك في حق من لعب بطريق الأولى . وقال النووي : فيه أن من عزم على المعصية حتى استقر ذلك في قلبه أو تكلم بلسانه أنه تكتبه عليه الحفظة . كذا قال ، وفي أخذ هذا الحكم من هذا الدليل وقفة .

### ب) مَنْ حَلَفَ عَلَى الشَّيْءِ وَإِنْ لَمْ يُحْلَفْ

[٦٦٥١] ٦٤١٨- فاقْتِيبَةُ قَالَ نَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اصْطَنَعَ خَاتَمًا مِنْ



ذهب وكان يلبسه فجعل فصه في باطن كفه ، فصنع الناس خواتيم . ثم إنه جلس على المنبر فنزعه فقال : «إني كنت ألبس هذا الخاتم وأجعل فصه من داخل» ، فرمى به ثم قال : «والله لا ألبسه أبداً ؛ فنبذ الناس خواتيمهم» .

**قوله ( باب من حلف على الشيء وإن لم يحلف )** بضم أوله وتشديد اللام ، تقدم قريباً في « باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم » أمثلة كثيرة لذلك وهي ظاهرة في ذلك ، وأورد هنا حديث ابن عمر في لبس النبي صلى الله عليه وسلم خاتم الذهب وفيه « فرمى به ثم قال : والله لا ألبسه أبداً » وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر كتاب اللباس . وقد أطلق بعض الشافعية أن اليمين بغير استحلاف تكره فيما لم يكن طاعة ، والأولى أن يعبر بما فيه مصلحة . قال ابن المنير : مقصود الترجمة أن يخرج مثل هذا من قوله تعالى ﴿ ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم ﴾ يعني على أحد التأويلات فيها لئلا يتخيل أن الحالف قبل أن يستحلف يرتكب النهي ، فأشار إلى أن النهي يختص بما ليس فيه قصد صحيح كتأكيد الحكم ، كالذي ورد في حديث الباب من منع لبس خاتم الذهب

### باب مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ سِوَى الْإِسْلَامِ

وقال النبي صلى الله عليه عليه : « من حلف باللات والعزى فليقل : لا إله إلا الله » . ولم ينسبه إلى الكفر .

٦٤١٩ - نا معلى بن أسد قال نا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك قال : قال النبي صلى الله عليه عليه : « من حلف بغير ملة الإسلام فهو كما قال . ومن قتل نفسه بشيء عذب به في نار جهنم ، ولعن المؤمن كقتله . ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله » . [٦٦٥٢]

**قوله ( باب من حلف بملة سوى الإسلام )** الملة بكسر الميم وتشديد اللام الدين والشرعة ، وهي نكرة في سياق الشرط فتعم جميع الملل من أهل الكتاب كاليهودية والنصرانية ومن لحق بهم من المجوسية والصابئة وأهل الأوثان والدهرية والمعتلة وعبدة الشياطين والملائكة وغيرهم . ولم يجزم المصنف بالحكم هل يكفر الحالف بذلك أو لا ، لكن تصرفه يقتضي أن لا يكفر بذلك لأنه علق حديث « من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله » ولم ينسبه إلى الكفر وتما الاحتجاج أن يقول لكونه اقتصر على الأمر بقول لا إله إلا الله ، ولو كان ذلك يقتضي الكفر لأمرهم بتام الشهادتين ، والتحقيق في المسألة التفصيل الآتي ، وقد وصل الحديث المذكور في الباب الذي قبله وأورده في كتاب الأدب في « باب من لم ير إكفار من قال ذلك متولاً أو جاهلاً » وقدمت الكلام عليه هناك . قال ابن المنذر : اختلف فيمن قال أكفر بالله ونحو ذلك إن فعلت ثم فعل فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وقتادة وجهور فقهاء الأمصار : لا كفارة عليه ولا يكون كافراً إلا إن أضمر ذلك بقلبه . وقال الأوزاعي والثوري والحنفية وأحمد وإسحق : هو يمين ، وعليه الكفارة . قال ابن المنذر : والأول أصح لقوله « من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله » ولم يذكر كفارة ، زاد غيره : ولذا قال « من حلف بملة غير الإسلام فهو كما قال » فأراد التغليظ في ذلك حتى لا يجترأ أحد عليه . ونقل أبو الحسن بن القصار من المالكية عن الحنفية أنهم احتجوا لإيجاب الكفارة بأن في اليمين الامتناع من الفعل وتضمن كلامه بما ذكر تعظيماً للإسلام ، وتعقب ذلك بأنهم قالوا فيمن قال وحق الإسلام إذا حنث لا تجب عليه كفارة فأسقطوا الكفارة إذا صرح بتعظيم الإسلام وأثبتوها إذا لم يصرح .

**قوله ( حدثنا معلى بن أسد حدثنا وهيب )** تقدم في « باب من أكفر أخاه » عن موسى بن إسماعيل عن

وهيب كالذى هنا ، وقيل ذلك في « باب ما ينهى من السباب واللعن » من كتاب الأدب أيضاً من طريق على بن المبارك عن يحيى بن أبى كثير بسنده بزيادة « وليس على ابن آدم نذر فيما لا يملك » وسياقه أتم من سياق غيره فإن مداره في الكتب الستة وغيرها على أبى قلابة عن ثابت بن الضحاك ، ورواه عن أبى قلابة خالد الحذاء ويحيى ابن أبى كثير وأيوب فأخرجه المصنف في الجنائز من رواية يزيد بن زريع عن خالد الحذاء فاقصر على خصلتين : الأولى من قتل نفسه بمحديدة ، وأخرجه مسلم من طريق الثوري عن خالد ومن طريق شعبة عن أيوب كذلك ، وأشارت إلى رواية على بن المبارك عن يحيى وأنه ذكر فيه خمس خصال ، الأربع المذكورات في الباب والخامسة التي أشرت إليها ، وأخرجه مسلم من طريق هشام الدستوائى عن يحيى فذكر خصلة النذر ولعن المؤمن كقتله ومن قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة ولم يذكر الخصلتين الباقيتين وزاد بدلها « ومن حلف على يمين صبر فاجرة ، ومن ادعى دعوى كاذبة ليتكثر بها لم يزد الله إلا قلة » فإذا ضم بعض هذه الخصال إلى بعض اجتمع منها تسعة ، وتقدم الكلام على قوله ولعن المؤمن كقتله هناك ، والكلام على قوله « ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله » في « باب من أكفر أخاه » ووقع في رواية على بن المبارك « ومن قذف » بدل « رمى » وهو بمعناه . وأما قوله « ومن حلف بغير ملة الإسلام » فوقع في رواية على بن المبارك « من حلف على ملة غير الإسلام » وفي رواية مسلم من حلف على يمين بملة غير الإسلام كاذباً متعمداً فهو كما قال « قال ابن دقيق العيد : الحلف بالشئ حقيقة هو القسم به وإدخال بعض حروف القسم عليه كقوله والله والرحمن ، وقد يطلق على التعليق بالشئ يمين كقولهم من حلف بالطلاق فالمراد تعليق الطلاق وأطلق عليه الحلف لمشايعته باليمين في اقتضاء الحث والمنع ، وإذا تقرر ذلك فيحتمل أن يكون المراد المعنى الثانى لقوله « كاذباً متعمداً » والكذب يدخل القضية الإخبارية التي يقع مقتضاها تارة ولا يقع أخرى ، وهذا بخلاف قولنا والله وما أشبهه فليس الإخبار بها عن أمر خارجي بل هي لإنشاء القسم فتكون صورة الحلف هنا على وجهين : أحدهما أن يتعلق بالمستقبل كقوله إن فعل كذا فهو يهودى ، والثانى يتعلق بالماضى كقوله إن كان فعل كذا فهو يهودى ، وقد يتعلق بهذا من لم ير فيه الكفارة لكونه لم يذكر فيه كفارة بل جعل المرتب على كذبه قوله « فهو كما قال » قال ابن دقيق العيد : ولا يكفر في صورة الماضى إلا إن قصد التعظيم ، وفيه خلاف عند الحنفية لكونه يتخير معنى فصار كما لو قال هو يهودى ، ومنهم من قال : إن كان لا يعلم أنه يمين لم يكفر وإن كان يعلم أنه يكفر بالحنث به كفر لكونه رضى بالكفر حين أقدم على الفعل ، وقال بعض الشافعية : ظاهر الحديث أنه يحكم عليه بالكفر إذا كان كاذباً ، والتحقيق التفصيل فإن اعتقد تعظيم ما ذكر كفر وإن قصد حقيقة التعليق فينظر فإن كان أراد أن يكون متصفاً بذلك كفر لأن إرادة الكفر كفر وإن أراد البعد عن ذلك لم يكفر ، لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره تنزيهاً ؟ الثانى هو المشهور . وقوله « كاذباً متعمداً » قال عياض : تفرد بزيادتها سفيان الثوري وهى زيادة حسنة يستفاد منها أن الخالف المتعمد إن كان مطمئن القلب بالإيمان وهو كاذب في تعظيم ما لا يعتد تعظيمه لم يكفر ، وإن قاله معتقداً لليمين بتلك الملة لكونها حقاً كفر ، وإن قالها لمجرد التعظيم لها احتمل . قلت : وينقدح بأن يقال إن أراد تعظيمها باعتبار ما كانت قبل النسخ لم يكفر أيضاً . ودعواه أن سفيان تفرد بها إن أراد بالنسبة لرواية مسلم فعسى فإنه أخرجه من طريق شعبة عن أيوب وسفيان عن خالد الحذاء جميعاً عن أبى قلابة وبين أن لفظ « متعمداً » لسفيان ، ولم ينفرد بها سفيان فقد تقدم في كتاب الجنائز من طريق يزيد بن زريع عن خالد ، وكذا أخرجه النسائى من طريق محمد بن أبى عدى عن خالد ، وهذه الخصلة في حديث ثابت بن الضحاك شاهد من حديث برهدة أخرجه النسائى وصححه من طريق الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رفعه « من قال إني برىء من الإسلام فإن كان

كاذباً فهو كما قال وإن كان صادقاً لم يعد إلى الإسلام سالماً » يعنى إذا حلف بذلك ، وهو يؤيد التفصيل الماضى ، ويخصص بهذا عموم الحديث الماضى ، ويحتمل أن يكون المراد بهذا الكلام التهديد والمبالغة فى الوعيد لا الحكم وكأنه قال فهو مستحق مثل عذاب من اعتقد ما قال ، ونظيره « من ترك الصلاة فقد كفر » أى استوجب عقوبة من كفر ، وقال ابن المنذر : قوله « فهو كما قال » ليس على إطلاقه فى نسبته إلى الكفر بل المراد أنه كاذب ككذب المعظم لتلك الجهة .

**قوله ( ومن قتل نفسه بشئ عذب به فى نار جهنم )** فى رواية على بن المبارك « ومن قتل نفسه بشئ فى الدنيا عذب به يوم القيامة » وقوله بشئ أعم مما وقع فى رواية مسلم « بحديدة » ولمسلم من حديث أبى هريرة « ومن نحس سماً » قال ابن دقيق العيد : هذا من باب مجانسة العقوبات الأخروية للمجانيات الدنيوية ، ويؤخذ منه أن جناية الإنسان على نفسه كجنايته على غيره فى الإثم لأن نفسه ملكاً له مطلقاً بل هى لله تعالى فلا يتصرف فيها الأيمان بما أذن له فيه . قيل وفيه حجة لمن أوجب المماثلة فى القصاص خلافاً لمن خصصه بالمحدد ، ورد ابن دقيق العيد بأن أحكام الله لا تقاس بأفعاله ، فليس كل ما ذكر أنه يفعله فى الآخرة يشرع لعباده فى الدنيا كالتحريق بالنار مثلاً وسقى الحميم الذى يقطع به الأمعاء ، وحاصله أنه يستدل للمماثلة فى القصاص بغير هذا الحديث وقد استدلو بقوله تعالى ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها ﴾ ويأتى بيان ذلك فى كتاب القصاص والديات إن شاء الله تعالى

**باب لا يقول : ما شاء الله وشئت . وهل يقول : أنا بالله ثم بك ؟**

٦٤٢٠ - وقال عمرو بن عاصم نا همام نا إسحاق بن عبد الله قال نا عبد الرحمن بن أبي عمرة نا أباهريرة حدثه أنه سمع النبي صلى الله عليه يقول : « إن ثلاثة فى بني إسرائيل أراد الله أن يبتليهم ، فبعث ملكاً فأتى الأبرص فقال : تقطعت بي الحبال فلا بلاغ لي إلا بالله ثم بك » فذكر الحديث . [٦٦٥٣]

**قوله ( باب لا يقول ما شاء الله وشئت ، وهل يقول أنا بالله ثم بك ) ؟** هكذا بت الحكم فى الصورة الأولى وتوقفت فى الصورة الثانية ، وسببه أنها وإن كانت وقعت فى حديث الباب الذى أورده مختصراً وساقه مطولاً فيما مضى لكن إنما وقع ذلك من كلام الملك على سبيل الامتحان للمقول له فتطرق إليه الاحتمال .

**قوله ( وقال عمرو بن عاصم الخ )** وصله فى ذكر بنى إسرائيل فقال « حدثنا أحمد بن إسحق حدثنا عمرو بن عاصم » وساقه بطوله . وقد يتمسك به من يقول أنه قد يطلق « قال » لبعض شيوخه فيما لم يسمعه منه ويكون بينهما واسطة ، كأنه أشار بالصورة الأولى إلى ما أخرجه النسائى فى كتاب الأيمان والنذور وصححه من طريق عبد الله بن يسار بتحتانية ومهملة عن قتيلة بقاف ومثناة فوقانية والتصغير امرأة من جهينة « أن يهودياً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنكم تشركون تقولون ما شاء الله وشئت ، وتقولون والكعبة ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا ورب الكعبة وأن يقولوا ما شاء الله ثم شئت » وأخرج النسائى وابن ماجه أيضاً وأحمد من رواية يزيد بن الأصم عن ابن عباس رفعه « إذا حلف أحدكم فلا يقل ما شاء الله وشئت ، ولكن ليقل ما شاء الله ثم شئت » وفى أول حديث النسائى قصة وهى عند أحمد ولفظه « أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم ما شاء الله وشئت ، فقال له : أجعلتنى والله عدلاً ، لا بل ما شاء الله وحده » وأخرج أحمد والنسائى وابن ماجه أيضاً عن حذيفة « أن رجلاً من المسلمين رأى رجلاً من أهل الكتاب فى المنام

فقال : نعم القوم أنتم لولا أنكم تشركون تقولون ما شاء الله وشاء محمد ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال قولوا ما شاء الله ثم شاء محمد ، وفي رواية النسائي أن الراوي لذلك هو حذيفة الراوي ، هذه رواية ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن ربيع عن حذيفة ، وقال أبو عوانة عن عبد الملك عن ربيع عن الطفيل بن سخيوة أخى عائشة بنحوه أخرجه ابن ماجه أيضاً ، وهكذا قال حماد بن سلمة عند أحمد وشعبة وعبد الله بن إدريس عن عبد الملك ، وهو الذى رجحه الحفاظ وقالوا : إن ابن عيينة وهم فى قوله عن حذيفة والله أعلم . وحكى ابن التين عن أبى جعفر الداودى قال : ليس فى الحديث الذى ذكره نهى عن القول المذكور فى الترجمة ، وقد قال الله تعالى ﴿ وما نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ وقال تعالى ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴾ وغير ذلك ، وتعقبه بأن الذى قاله أبو جعفر ليس بظاهر لأن قوله « ما شاء الله وشئت » تشريك فى مشيئة الله تعالى ، وأما الآية فإنما أخبر الله تعالى أنه أغناهم وأن رسوله أغناهم وهو من الله حقيقة لأنه الذى قدر ذلك ومن الرسول حقيقة باعتبار تعاطى الفعل ، وكذا الإنعام أنعم الله على زيد بالإسلام وأنعم عليه النبي صلى الله عليه وسلم بالعتق ، وهذا بخلاف المشاركة فى المشيئة فإنها منصرفة لله تعالى فى الحقيقة وإذا نسبت لغيره فبطريق المجاز وقال المهلب : إنما أراد البخارى أن قوله « ما شاء الله ثم شئت » جائز مستنداً بقوله « أنا بالله ثم بك » وقد جاء هذا المعنى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما جاز بدخول « ثم » لأن مشيئة الله سابقة على مشيئة خلقه ، ولما لم يكن الحديث المذكور على شرطه استنبط من الحديث الصحيح الذى على شرطه ما يوافقه . وأخرج عبد الرزاق عن إبراهيم النخعي أنه كان لا يرى بأساً أن يقول « ما شاء الله ثم شئت » وكان يكره « أعوذ بالله وبك » ويميز « أعوذ بالله ثم بك » وهو مطابق لحديث ابن عباس وغيره مما أشرت إليه .

( تنبيه ) : مناسبة إدخال هذه الترجمة فى كتاب الأيمان من جهة ذكر الحلف فى بعض طرق حديث ابن عباس كما ذكرت ، ومن جهة أنه قد يتخيل جواز اليمين بالله ثم بغيره على وزن ما وقع فى قوله « أنا بالله ثم بك » فأشار إلى أن النهى ثبت عن التشريك وورد بصورة الترتيب على لسان الملك وذلك فيما عدا الأيمان ، أما اليمين بغير ذلك فنبت النهى عنها صريحاً فلا يلحق بها ما ورد فى غيرها والله أعلم .

بِأَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾

وقال ابن عباس : قال أبو بكر : فوالله يا رسول الله لتحدثني بالذي أخطأت فى الرؤيا . قال : « لا تقسم » . [٦٦٥٤] ٦٤٢١ - فاقبصة قال نا سفيان عن أشعث عن معاوية بن سويد عن البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه ... ح . وحدثني محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن أشعث عن معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء قال : أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بإبرار المقسم .

٦٤٢٢ - نا حفص بن عمر قال نا شعبة قال أخبرني عاصم الأحول قال سمعت أبا عثمان يحدث عن أسامة أن ابنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلت إليه - ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة وسعد وأبي أو أبي - إن ابني احتضر ، فاشهدنا . فأرسل يقرأ السلام ويقول : « إن لله ما أخذ وما أعطى ، وكل شيء عنده مسمى ، فلتصبر وتحتسب » . فأرسلت إليه تقسم عليه ، فقام وقمنا معه ، فلما قعد رفع إليه فأقعدته فى حجره ونفس الصبي تققعق ، ففاضت عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ، فقال سعد : ما هذا يا رسول الله ؟ فقال : « هذه رحمة يضعها الله فى قلوب من يشاء من عباده ، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء » . [٦٦٥٥]

[٦٦٥٦] ٦٤٢٣- حدثنا إسماعيل قال ني مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد تمسه النار إلا تحلة القسم ».

[٦٦٥٧] ٦٤٢٤- فامحمد بن المشني قال نا غندر قال نا شعبة عن معبد بن خالد قال سمعت حارثة بن وهب قال سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « ألا أدلكم على أهل الجنة ؟ كل ضعيف متضعف لو أقسم على الله لأبره ، وأهل النار كل جواظ عتل مستكبر ».

**قوله ( باب قول الله تعالى وأقسموا بالله جهد أيمانهم )** قال الراغب وغيره : القسم بفتحين الحلف ، وأصله من القسماء وهي الأيمان التي على أولياء المقتول ، ثم استعمل في كل حلف . قال الراغب ومعنى **جهد أيمانهم** أنهم اجتهدوا في حلفهم فأتوا به على أبلغ ما في وسعهم انتهى ، وهذا يدفع ما فهمه المهلب فيما حكاه ابن بطال عنه من هذه الآية أنها تدل على أن الحلف بالله أكبر الأيمان لأن الجهد أكبر المشقة ففهم من قوله جهد أيمانهم أن اليمين بالله غاية الجهد ، والذي قاله الراغب أظهر ، وقد قال أهل اللغة : إن القسماء مأخوذة من القسم لأن الأيمان تقسم على أولياء القتيل ، وسيأتي مزيد لذلك في موضعه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال ابن عباس قال أبو بكر : فوالله يا رسول الله لتحدثني بالذي أخطأت في الرؤيا ، قال : لا تقسم )** هذا طرف مختصر من الحديث الطويل الآتي في كتاب التعبير من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن ابن عباس « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني رأيت الليلة في المنام ظلة تطف من السمن والعسل » الحديث وفيه تعبير أتى بكر لها وقوله للنبي صلى الله عليه وسلم « فأخبرني يا رسول الله أصبت أم أخطأت ؟ قال : أصبت بعضاً أو أخطأت بعضاً ، قال فوالله الخ » فقله هنا « في الرؤيا » من كلام المصنف إشارة إلى ما اختصره من الحديث ؛ وتقديره في قصة الرؤيا التي رآها الرجل وقصها على النبي صلى الله عليه وسلم فعبرها أبو بكر الخ ؛ وسيأتي شرحه هناك ، والغرض منه هنا قوله « لا تقسم » موضع قوله لا تحلف فأشار إلى الرد على من قال إن من قال أقسمت انعقدت يميناً ولأنه لو قال بدل أقسمت حلفت لم تنعقد اتفاقاً إلا إن نوى اليمين أو قصد الإخبار بأنه سبق منه حلف ، وأيضاً فقد أمر صلى الله عليه وسلم بإبرار القسم ، فلو كان أقسمت يميناً لأبر أبا بكر حين قالها ، ومن ثم أورد حديث البراء عقبه ، ولهذا أورد حديث حارثة آخر الباب « لو أقسم على الله لأبره » إشارة إلى أنها لو كانت يميناً لكان أبو بكر أحق بأن يبر قسمه لأنه رأس أهل الجنة من هذه الأمة ، وأما حديث أسامة في قصة بنت النبي صلى الله عليه وسلم ، فالظاهر أنها أقسمت حقيقة ، فقد تقدم في الجنائز بلفظ « تقسم عليه ليأتينها » والله أعلم . قال ابن المنذر : اختلف فيمن قال أقسمت بالله أو أقسمت مجردة فقال قوم هي يمين وإن لم يقصد ، ومن روى ذلك عنه ابن عمر وابن عباس وبه قال النخعي والثوري والكوفيون ، وقال الأكثرون لا تكون يميناً إلا أن ينوي . وقال مالك : أقسمت بالله يميناً وأقسمت مجردة لا تكون يميناً إلا أن نوى ، وقال الإمام الشافعي : المجردة لا تكون يميناً أصلاً ولو نوى ، وأقسمت بالله إن نوى تكون يميناً . وقال إسحق : لا تكون يميناً أصلاً . وعن أحمد كالأول وعنه كالثاني وعنه إن قال قسماً بالله فيمين جزماً لأن التقدير أقسمت بالله قسماً ، وكذا لو قال إلية بالله ، قال ابن المنذر في الحاشية : مقصود البخاري الرد على من لم يجعل القسم بصيغة أقسمت يميناً : قال : فذكر الآية وقد قرن فيها القسم بالله ثم بين أن هذا الاقتران ليس شرطاً بالأحاديث فإن فيها أن هذه الصيغة بمجرد تكون يميناً تتصف بالبر والندب إلى إبرارها من غير الحلف ، ثم ذكر من فروع هذه المسألة : لو قال أقسم بالله عليك لتفعلن فقال نعم هل يلزمه يمين بقوله

نعم وتجب الكفارة إن لم يفعل انتهى ، وفيما قال نظر ، والذي يظهر أن مراد البخارى أن يقيد ما أطلق في الأحاديث بما قيد به في الآية والعلم عند الله تعالى . ثم ذكر بعد هذا الحديث المعلق أربعة أحاديث : أحدها حديث البراء .

**قوله ( بإبرار المقسم )** أى بفعل ما أراده الخالف ليصير بذلك باراً ، وهذا أيضاً طرف من حديث أورده المصنف مطولاً ومختصراً في مواضع بينها وذكرت كيفية ما أخرجها في كتاب اللباس وفي أول كتاب الاستئذان ، واختلف في ضبط السين فالمشهور أنها بالكسر وضم أوله على أنه اسم فاعل ، وقيل بفتحها أى الأقسام ، والمصدر قد يأتى للمفعول مثل أدخلته مدخلاً بمعنى الإدخال وكذا أخرجته . وأشعث المذكور في السند هو ابن أبى الشعثاء وسفيان في الطريق الأولى هو الثورى . ثانيها حديث أسامة وهو ابن زيد بن حارثة الصحابى ابن الصحابى مولى النبى صلى الله عليه وسلم ، وأبو عثمان الراوى عنه هو عبد الرحمن بن مل النهدى .

**قوله ( إن ابنة )** في رواية الكشميهنى « إن بنتاً » وقد تقدم اسمها في كتاب الجنائز .

**قوله ( ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة )** فيه تجريد لأن الظاهر أن يقول وأنا معه ، وقد تقدم في الطب بلفظ « أرسلت إليه وهو معه » .

**قوله ( وسعد )** هو معطوف على أسامة ، ومضى في الجنائز بلفظ « ومع سعد بن عبادة »

**قوله ( وأبى أو أبى )** قال الكرماني أحدهما بلفظ المضاف إلى المتكلم والآخر بضم أوله وفتح الموحدة وتشديد الياء يريد ابن كعب ، قال ويحتمل أن يكون بلفظ المضاف مكرراً كأنه قال ومع سعد وأبى أو أبى فقط . قلت : والأول هو المعتمد ، والثاني وإن احتمل لكنه خلاف الواقع . فقد تقدم في الجنائز بلفظ ومع سعد بن عبادة ومعاذ بن جبل وأبى بن كعب وزيد بن ثابت ورجال . والذي تحرر لى أن الشك في هذا من شعبة ، فإنه لم يقع في رواية غيره ممن رواه عن عاصم .

**قوله ( تقعقع )** أى تضطرب وتتحرك ، وقيل معناه كلما صار إلى حال لم يلبث أن يصير إلى غيرها وتلك حالة المحتضر .

**قوله ( ما هذا )** قيل هو استفهام عن الحكم لا للإنكار ، وقد تقدمت سائر مباحث هذا الحديث في كتاب الجنائز .

الحديث الثالث حديث أبى هريرة « إلا تحلة القسم » بفتح التاء وكسر المهملة وتشديد اللام أى تحليلها ، والمعنى أن النار لا تمس من مات له ثلاثة من الولد فصير إلا بقدر الورود ، قال ابن التين وغيره : والإشارة بذلك إلى قوله تعالى ﴿ وإن منكم إلا واردها ﴾ وقد قيل إن القسم فيه مقدر ، وقيل بل هو مذكور عطفاً على ما بعد قوله تعالى ﴿ فو ريك ﴾ وقد تقدم شرح الحديث أيضاً مستوفى في كتاب الجنائز .

الحديث الرابع حديث حارثة بن وهب وهو بالحاء المهملة وبالمثلثة .

**قوله ( ألا أدلكم على أهل الجنة الخ )** قال الداودى : المراد أن كلا من الصنفين في محله المذكور لا أن كلا من الدارين لا يدخلها إلا من كان من الصنفين فكأنه قيل كل ضعيف في الجنة وكل جواظ في النار ، ولا يلزم أن لا يدخلها غيرهما .

**قوله ( كل ضعيف )** قال أبو البقاء : كل بالرفع لا غير ، والتقدير هم كل ضعيف الخ ، والمراد بالضعيف الفقير والمستضعف بفتح العين المهملة ، وغلط من كسرهما لأن المراد أن الناس يستضعفونه ويقهرونه ويحقرونه ، وذكر الحاكم في « علوم الحديث » أن ابن خزيمة سئل من المراد بالضعيف هنا ؟ فقال : هو الذي يرى نفسه من الحول والقوة في اليوم عشرين مرة إلى خمسين مرة . وقال الكرماني : يجوز الكسر ويراد به المتواضع المتذلل ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في تفسير سورة ن ، ونقل ابن التين عن الداودي أن الجواظ هو الكثير اللحم الغليظ الرقبة . وقوله « لو أقسم على الله لأبره » أى لو حلف يميناً على شيء أن يقع طمعاً في كرم الله بإبراره لأبره وأوقعه لأجله ، وقيل هو كناية عن إجابة دعائه .

**بإِذَا قَالَ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ ، أَوْ شَهِدْتُ بِاللَّهِ**

[٦٦٥٨] ٦٤٢٥- نا سعد بن حفص قال نا شيبان عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال : سئل النبي صلى الله عليه أي الناس خير ؟ قال : « قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته » . قال إبراهيم : وكان أصحابنا ينهوننا - ونحن غلمان - أن نحلف بالشهادة والعهد .

**قوله ( باب إذا قال أشهد بالله أو شهدت بالله )** أى هل يكون حالفاً ؟ وقد اختلف في ذلك فقال الحنفية والحنابلة نعم وهو قول النخعي والثوري ، والراجح عند الحنابلة ولو لم يقل بالله أنه يمين ، وهو قول ربيعة والأوزاعي ، وعند الشافعية لا يكون يميناً إلا إن أضاف إليه بالله ، ومع ذلك فالراجح أنه كناية فيحتاج إلى القصد وهو نص الشافعي في المختصر لأنها تحتل أشهد بأمر الله أو بوحداية الله ، وهذا قول الجمهور ، وعن مالك كالروايات الثلاث ، واحتج من أطلق بأنه ثبت في العرف والشرع في الأيمان ، قال الله تعالى ﴿ إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله ﴾ ثم قال ﴿ اتخذوا أيمانهم جنة ﴾ فدل على أنهم استعملوا ذلك في اليمين ، وكذا ثبت في اللعان ، والجواب أن هذا خاص باللعان فلا يقاس عليه والأول ليس صريحاً لاحتمال أن يكون حلفوا مع ذلك ، واحتج بعضهم بما أخرجه ابن ماجه من حديث رفاعه بن عوانة « كانت يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم التي يحلف بها أشهد عند الله والذي نفسى بيده » وأجيب بأن في سنده ضعيفاً وهو عبد الملك بن محمد الصنعائي ، وعلى تقدير ثبوته فسياقه يقتضى أن مجموع ذلك يمين لا يمينان والله أعلم . وقال أبو عبيد : الشاهد يمين الخالف ، فمن قال أشهد فليس يمين ومن قال أشهد بالله فهو يمين ، وقد قرأ الضحاك ﴿ اتخذوا إيمانهم ﴾ بكسر الهمزة وهي تدفع قول من حمل الشهادة على اليمين ، وإلى ذلك أشار البخاري حيث أورد حديث الباب « تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته » فإنه ظاهر في المغايرة بين الشهادة والحلف ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الشهادات ، وشيبان في السند هو ابن عبد الرحمن ومنصور هو ابن المعتمر وإبراهيم هو النخعي وعبيدة بفتح أوله هو ابن عمرو وعبد الله هو ابن مسعود .

**قوله ( تسبق شهادة أحدهم يمينه )** قال الطحاوي : أى يكثر الأيمان في كل شيء حتى يصير لهم عادة فيحلف أحدهم حيث لا يراد منه اليمين ومن قبل أن يستحلف . وقال غيره : المراد يحلف على تصديق شهادته قبل أدائها أو بعده ، وهذا إذا صدر من الشاهد قبل الحكم سقطت شهادته . وقيل المراد التسرع إلى الشهادة واليمين والحرص على ذلك حتى لا يدري بأيهما يبدأ لقلّة مبالاته .

قوله ( قال إبراهيم ) هو النخعي ، وهو موصول بالسند المتقدم .

قوله ( وكان أصحابنا ) يعنى مشايخه ومن يصلح منه اتباع قوله ، وتقدم فى الشهادات بلفظ « يضر بونا » بدل « ينهونا » .

قوله ( أن تحلف بالشهادة والعهد ) أى أن يقول أحداً أشهد بالله أو على عهد الله ، قاله ابن عبد البر وتقدم البحث فيه فى كتاب الشهادات .

### باب عهد الله تعالى

[٦٦٥٩] ٦٤٢٦- فامحمد بن بشار قال نا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان ومنصور عن أبي وائل عن عبد الله عن

النبي صلى الله عليه قال : « من حلف على يمين كاذبة ليقطع بها مال رجل مسلم - أو قال : أخيه - لقي الله وهو عليه غضبان » . فأنزل الله تصديقهُ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ ... ﴾ . قال سليمان فى حديثه : فمرَّ الأشعثُ [٦٦٦٠]

ابن قيس فقال : ما يحدثكم عبد الله ؟ قالوا له . فقال الأشعثُ : نزلتْ فىّ وفي صاحب لي فى بئر كانت بيننا .

قوله ( باب عهد الله عز وجل ) أى قول القائل : على عهد الله لأفعلن كذا . قال الراغب : العهد حفظ الشيء ومراعاته ، ومن ثم قيل للوثيقة عهدة . ويطلق عهد الله على ما فطر عليه عباده من الإيمان به عند أخذ الميثاق ، ويراد به أيضاً ما أمر به فى الكتاب والسنة مؤكداً وما التزمه المرء من قبل نفسه كالنذر . قلت : وللعهد معان أخرى غير هذه كالأمان والوفاء والوصية واليمين ورعاية الحرمه والمعرفة واللقاء عن قرب والزمان والذمة وبعضها قد يتداخل والله أعلم . وقال ابن المنذر : من حلف بالعهد فنحن لزمه الكفارة سواء نوى أم لا عند مالك والأوزاعى والكوفيين ، وبه قال الحسن والشعبي وطاوس وغيرهم . قلت : وبه قال أحمد . وقال عطاء والشافعى وإسحق وأبو عبيد : لا تكون يمينا إلا إن نوى ، وقد تقدم فى أوائل كتاب الإيمان النقل عن الشافعى فيمن قال أمانة الله مثله ، وأغرب إمام الحرمين فادعى اتفاق العلماء على ذلك ، ولعله أراد من الشافعية ومع ذلك فالخلاف ثابت عندهم كما حكاه الماوردى وغيره عن أبى إسحق المروزى واحتج للمذهب بأن عهد الله يستعمل فى وصيته لعباده باتباع أوامره وغير ذلك كما ذكر فلا يحمل على اليمين إلا بالقصد . وقال الشافعى : إذا قال على عهد الله احتمل أن يريد معهوده وهو وصيته فيصير كقوله على فرض الله أى مفروضة فلا يكون يمينا ، لأن اليمين لا تنعقد بمحدث ، فإن نوى بقوله عهد الله اليمين انعقدت . وقال ابن المنذر : قد قال الله تعالى ﴿ أَلَمْ أَعْهِدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ ﴾ فمن قال على عهد الله صدق لأن الله أخير أنه أخذ علينا العهد فلا يكون ذلك يمينا إلا إن نواه ، واحتج الأولون بأن العرف قد صار جارياً به فحمل على اليمين . وقال ابن التين : هذا لفظ يستعمل على خمسة أوجه : الأول على عهد الله ، والثانى وعهد الله ، الثالث عهد الله ، الرابع أعاهد الله ، الخامس على العهد . وقد طرد بعضهم ذلك فى الجميع وفصل بعضهم فقال : لا شيء فى ذلك إلا إن قال على عهد الله ونحوها وإلا فليست بيمين نوى أو لم ينو . ثم ذكر حديث عبد الله وهو ابن مسعود والأشعث بن قيس فى نزول قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ . وسليمان فى السند هو الأعمش ومنصور هو ابن المعتز ، وسياقى شرحه مستوفى بعد خمسة أبواب ، والله أعلم .



## باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلامه

وقال ابن عباس: كان النبي صلى الله عليه يقول: «أعوذ بعزتك». وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه: «يبقى رجل بين الجنة والنار: فيقول: يا رب اصرف وجهي عن النار، لا وعزتك لا أسألك غيرها». قال أبو سعيد قال النبي صلى الله عليه: «قال الله: لك ذلك وعشرة أمثاله». وقال أيوب: «وعزتك لا غنى بي عن بركتك».

[٦٦٦١] ٦٤٢٧- فأدم قال نا شيان قال نا قتادة عن أنس قال النبي صلى الله عليه: «لا تزال جهنم تقول: هل من مزيد، حتى يضع رب العزة فيها قدمه فتقول: قط قط وعزتك، ويؤوى بعضها إلى بعض». رواه شعبة عن قتادة.

**قوله (باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلامه)** كذا لأبي ذر، ولغيره «وكلماته» وفي هذه الترجمة عطف العام على الخاص والخاص على العام لأن الصفات أعم من العزة والكلام، وقد تقدمت الإشارة إليه في آخر «باب لا تحلفوا بأبائكم» إلى أن الإيمان تنقسم إلى صريح وكناية ومتردد بينهما وهو الصفات وأنه اختلف هل يلتحق بالصريح فلا يحتاج إلى قصد أو لا فيحتاج، والراجع أن صفات الذات منها يلتحق بالصريح فلا تنفع معها التورية إذا تعلق به حق آدمي، وصفات الفعل تلتحق بالكناية، فعزة الله من صفات الذات وكذا جلاله وعظمته. قال الشافعي فيما أخرجه البيهقي في المعرفة: من قال وحق الله وعظمة الله وجلال الله وقدرة الله يريد اليمين أو لا يريد فهي يمين انتهى. وقال غيره: والقدرة تحتل صفة الذات فتكون اليمين صريحة وتحتل إرادة المقدور فتكون كناية كقول من يتعجب من الشيء: انظر إلى قدرة الله، وكذا العلم كقوله: اللهم اغفر لنا علمك فينا أي معلومك.

**قوله (وقال ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: أعوذ بعزتك)** هذا طرف من حديث وصله المؤلف في التوحيد من طريق يحيى بن يعمر عن ابن عباس وسيأتي شرحه هناك، ووجه الاستدلال به على الحلف بعزة الله أنه وإن كان بلفظ الدعاء لكنه لا يستعاذ إلا بالله أو بصفة من صفات ذاته، وخفى هذا على ابن التين فقال: ليس فيه جواز الحلف بالصفة كما بوب عليه. ثم وجدت في حاشية ابن المنير ما نصه، قوله أعوذ بعزتك دعاء وليس بقسم، ولكنه لما كان المقرر أنه لا يستعاذ إلا بالقديم ثبت بهذا أن العزة من الصفات القديمة لا من صفة الفعل فتتعدد اليمين بها.

**قوله (وقال أبو هريرة الخ)** وفيه «وقال أبو سعيد قال النبي صلى الله عليه وسلم قال الله: لك ذلك وعشرة أمثاله» وهو مختصر من الحديث الطويل في صفة الحشر وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر الرقاق، والغرض منها قول الرجل لا وعزتك لا أسألك غيرها، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك مقررًا له فيكون حجة في ذلك.

**قوله (وقال أيوب)** عليه السلام (وعزتك لا غنى لي عن بركتك) كذا للأكثر، ووقع لأبي ذر عن غير الكشميهني «لا غناء» بفتح أوله والمد، والأول أولى فإن معنى الغناء بالمدة الكفاية يقال ما عند فلان إغناء أي لا يغتنى به، وهو أيضاً طرف من حديث تقدم في كتاب الطهارة من رواية أبي هريرة وأوله «أن أيوب كان يغتسل فخر عليه جراد من ذهب» الحديث، ووجه الدلالة منه أن أيوب عليه السلام لا يحلف إلا بالله وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عنه وأقره.

قوله ( شيبان ) هو ابن عبد الرحمن .

قوله ( فتقول قط قط وعزتك ) تقدم شرحه مستوفى في تفسير سورة ق والقول فيه ما تقدم ، وحكى الداودى عن بعض المفسرين أنه قال في قول جهنم ﴿ هل من مزيد ﴾ معناه ليس في مزيد قال ابن التين وحديث الباب يرد عليه .

قوله ( رواه شعبة عن قتادة ) وصل روايته في تفسير ق وأشار بذلك إلى أن الرواية الموصولة عن أنس بالعنينة ، لكن شعبة ما كان يأخذ عن شيوخه الذين ذكر عنهم التدليس إلا ما صرحوا فيه بالتحديث .

( تنبيه ) : لمح المصنف بهذه الترجمة إلى رد ما جاء عن ابن مسعود من الزجر عن الحلف بعزة الله ، ففى ترجمة عون بن عبد الله بن عتبة من « الحلية لأبى نعيم » من طريق عبد الله بن رجاء عن المسعودى عن عون قال « قال عبد الله : لا تحلفوا بخلف الشيطان أن يقول أحكم وعزة الله ولكن قولوا كما قال الله تعالى رب العزة » انتهى . وفى المسعودى ضعف ؛ وعون عن عبد الله منقطع ، وسيأتى الكلام على العزة في باب مفرد من كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى .

### باب قول الرجل : لَعَمْرُ اللَّهِ

قال ابن عباس : لعمرُك : لعيشك .

٦٦٦٢ [ ٦٤٢٨ - نا الأويسى قال نا إبراهيم عن صالح عن ابن شهاب ... ح . ونا حجاج قال نا عبد الله بن عمر النميري قال نا يونس قال سمعتُ الزهري قال سمعتُ عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله عن حديث عائشة زوج النبي صلى الله عليه حين قال لها أهل الإفك ما قالوا فبرأها الله ، كلُّ حدثني طائفة من الحديث ، فقام النبي صلى الله عليه فاستعذر من عبد الله بن أبي ، فقام أسيد بن حضير فقال لسعد بن عباد : لعمر الله لنقتلنه .

قوله ( باب قول الرجل لعمر الله ) أى هل يكون يمينا ، وهو مبنى على تفسير « لعمر » ولذلك ذكر أثر ابن عباس ، وقد تقدم في تفسير سورة الحجر وأن ابن أبى حاتم وصله . وأخرج أيضاً عن أبى الجوزاء عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ لعمرك ﴾ أى حياتك ، قال الراغب : العمر بالضم وبالفتح واحد ولكن خص الحلف بالثاني قال الشاعر « عمرك الله كيف يلتقيان » أى سألت الله أن يطيل عمرك . وقال أبو القاسم الزجاج : العمر الحياة ، فمن قال لعمر الله كأنه حلف ببقاء الله ، واللام للتوكيد والخبر محذوف أى ما أقسم به ، ومن ثم قال المالكية والحنفية : تنعقد بها اليمين لأن بقاء الله من صفة ذاته . وعن مالك لا يعجنى الحلف بذلك . وقد أخرج إسحق بن راهويه في مصنفه عن عبد الرحمن بن أبى بكرة قال : كانت يمين عثمان بن أبى العاص لعمرى . وقال الشافعى وإسحق : لا تكون يمينا إلا بالنية لأنه يطلق على العلم وعلى الحق ، وقد يراد بالعلم المعلوم وبالحق ما أوجبه الله . وعن أحمد كالمذهبين ، والراجح عنه كالشافعى . وأجابوا عن الآية بأن لله أن يقسم من خلقه بما شاء وليس ذلك لهم لثبوت النهى عن الحلف بغير الله . وقد عد الأئمة ذلك في فضائل النبي صلى الله عليه وسلم . وأيضاً فإن اللام ليست من أدوات القسم لأنها محصورة في الواو والباء والتاء كما تقدم بيانه في « باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم » . ثم ذكر طرفاً من حديث الإفك والغرض منه قول أسيد بن حضير لسعد بن عباد « لعمر الله لنقتلنه » وقد مضى شرح الحديث مستوفى في تفسير

النور ، وتقدم في أواخر الرقاق في الحديث الطويل من رواية لقبط بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لعمر إلهك » وكررها ، وهو عند عبد الله بن أحمد في زيادات المسند وعند غيره .

### باب ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ الآية

[٦٦٦٣] ٦٤٢٩ - حدثنا محمد بن المثني قال نا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ قال : قالت : أنزلت في قوله : لا والله وبلى والله .

**قوله ( باب لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم الآية )** كذا لأبي زر ، ولغيره بدل قوله الآية ﴿ ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ﴾ ويستفاد منه أن المراد في هذه الترجمة آية البقرة ، فإن آية المائدة ذكرها في أول كتاب الأيمان كما تقدم ، ومضى هناك تفسير اللغو ، وتمسك الشافعي فيه بحديث عائشة المذكور في الباب لكونها شهدت التنزيل فهي أعلم من غيرها بالمراد ، وقد جزمتم بأنها نزلت في قوله « لا والله وبلى والله » ويؤيده ما أخرجه الطبري من طريق الحسن البصري مرفوعاً في قصة الرماة وكان أحدهم إذا رمى حلف أنه أصاب فيظهر أنه أخطأ فقال النبي صلى الله عليه وسلم « أيمان الرماة لغو لا كفارة لها ولا عقوبة » وهذا لا يثبت لأنهم كانوا لا يعتمدون مراسيل الحسن لأنه كان يأخذ عن كل أحد ، وعن أبي حنيفة وأصحابه وجماعة : لغو اليمين أن يحلف على الشيء يظنه ثم يظهر خلافه فيختص بالمأضي ، وقيل يدخل أيضاً في المستقبل بأن يحلف على شيء ظناً منه ثم يظهر بخلاف ما حلف ، وبه قال ربيعة ومالك ومكحول والأوزاعي والليث ، وعن أحمد روايتان ونقل ابن المنذر وغيره عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وعن القاسم وعطاء والشعبي وطاوس والحسن نحو ما دل عليه حديث عائشة ، وعن أبي قلابة لا والله وبلى والله لغة من لغات العرب لا يراد بها اليمين وهي من صلة الكلام ، ونقل إسماعيل القاضي عن طاوس لغو اليمين أن يحلف وهو غضبان ، وذكر أقوالاً أخرى عن بعض التابعين ، وجملة ما يتحصل من ذلك ثمانية أقوال من جملتها قول إبراهيم النخعي أنه يحلف على الشيء لا يفعله ثم ينسى ففعله أخرجه الطبري ، وأخرجه عبد الرزاق عن الحسن مثله ، وعنه هو كقول الرجل والله إنه لكذا وهو يظن أنه صادق ولا يكون كذلك ، وأخرج الطبري من طريق طاوس عن ابن عباس أن يحلف وهو غضبان ، ومن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس أن يحرم ما أحل الله له ، وهذا يعارضه الخبر الثابت عن ابن عباس كما تقدم في موضعه أنه تجب فيه كفارة يمين ، وقيل هو أن يدعو على نفسه إن فعل كذا ثم يفعله وهذا هو يمين المعصية وسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب . قال ابن العربي : القول بأن لغو اليمين هو المعصية باطل لأن الخالف على ترك المعصية تنعقد يمينه عبادة والخالف على فعل المعصية تنعقد يمينه ويقال له لا تفعل وكفر عن يمينك فإن خالف وأقدم على الفعل أثم وبر في يمينه . قلت : الذي قال ذلك قال إنها في الثانية لا تنعقد أصلاً فلذلك قال إنها لغو ، قال ابن العربي ومن قال إنها يمين الغضب يرده ما ثبت في الأحاديث يعني مما ذكر في الباب وغيرها ، ومن قال دعاء الإنسان على نفسه إن فعل كذا أو لم يفعل فاللغو إنما هو في طريق الكفارة وهي تنعقد وقد يؤاخذ بها لثبوت النهي عن دعاء الإنسان على نفسه . ومن قال إنها اليمين التي تكفر فلا يتعلق به فإن الله رفع المؤاخذة عن اللغو مطلقاً فلا إثم فيه ولا كفارة فكيف يفسر اللغو بما فيه الكفارة وثبوت الكفارة يقتضي وجود المؤاخذة حتى أن من وجب عليه الكفارة فخالف عوقب .

قوله ( يحيى ) هو القطان ، قال ابن عبد البر تفرد يحيى القطان عن هشام بذكر السبب في نزول الآية قلت : قد صرح بعضهم برفعه عن عائشة أخرجه أبو داود من رواية إبراهيم الصائغ عن عطاء عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لغو اليمين هو كلام الرجل في بيته كلا والله وبلى والله » وأشار أبو داود إلى أنه اختلف على عطاء وعلى إبراهيم في رفعه ووقفه ، وقد أخرج ابن أبي عاصم من طريق الزبيدي وابن وهب في جامعه عن يونس وعبد الرزاق في مصنفه عن معمر كلهم عن الزهري عن عروة عن عائشة : لغو اليمين ما كان في المراء والهزل والمراجعة في الحديث الذي كان يعقد عليه القلب ، وهذا موقوف ورواية يونس تقارب الزبيدي ، ولفظ معمر أنه القوم يتدارؤون يقول أحدهم لا والله وبلى والله وكلا والله ولا يقصد الحلف وليس مخالفاً للأول وهو المعتمد ، وأخرج ابن وهب عن الثقة عن الزهري بهذا السند هو الذي يحلف على الشيء لا يريد به إلا الصدق فيكون على غير ما حلف عليه ، وهذا يوافق القول الثاني ، لكنه ضعيف من أجل هذا المبهم شاذ لمخالفة من هو أوثق منه وأكثر عدداً .

### باب إِذَا حَنَثَ نَاسِيًا فِي الْإِيمَانِ

وقول الله : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ﴾ ، وقال : ﴿ لَا تَوَاحِدُنِي بِمَا نَسِيتُ ﴾ [٦٦٦٨] ٦٤٣٠ - نا خلاد بن يحيى قال نا مسعر قال نا قتادة قال نا زرارة بن أوفى عن أبي هريرة يرفعه قال : « إن الله تجاوز لأمتي عما وسوست - أو حدثت - به أنفسها ، ما لم تعمل به أو تكلم » .

٦٤٣١ - نا عثمان بن الهيثم - أو محمد عنه - عن ابن جريج قال سمعت ابن شهاب قال ني عيسى ابن طلحة أن عبد الله بن عمرو بن العاصي حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم بينما هو يخطب يوم النحر إذ قام إليه رجل فقال : كنت أحسب يا رسول الله كذا وكذا قبل كذا وكذا ، ثم قام آخر فقال : يا رسول الله ، كنت أحسب كذا وكذا لهؤلاء الثلاث ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « افعل ، افعل ، افعل ولا حرج » ، لهن كلهن يومئذ . فما سئل يومئذ عن شيء إلا قال : « افعل ، افعل ، افعل ولا حرج » . [٦٦٦٩]

٦٤٣٢ - نا أحمد بن يونس قال نا أبو بكر بن عياش عن عبد العزيز بن رفيع عن عطاء عن ابن عباس قال : قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم : زرت قبل أن أرمي ، قال : « لا حرج » . قال آخر : حلقت قبل أن أذبح ، قال : « لا حرج » . قال آخر : ذبحت قبل أن أرمي قال : « لا حرج » . [٦٦٧٠]

٦٤٣٣ - نا إسحق بن منصور قال أنا أبو أسامة قال نا عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة أن رجلاً دخل المسجد يصلي ورسول الله صلى الله عليه وسلم في ناحية المسجد ، فصلى فجاء فسلم عليه ، فقال له : « ارجع فصل فإنك لم تصل » . فرجع فصلى ثم سلم فقال : « وعليك ، ارجع فصل فإنك لم تصل » . قال في الثالثة : فأعلمني ، قال : « إذا قمت إلى الصلاة ، فأسبغ الوضوء ، ثم استقبل القبلة فكبر وقرأ بما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راکعاً ، ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تستوي وتطمئن جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تستوي قائماً ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » . [٦٦٧١]

٦٤٣٤ - نا فروة بن أبي المغراء قال نا علي بن مسهر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : هزم المشركون يوم أحد هزيمة تعرف فيهم ، فصرخ إبليس أي عباد الله أخرجكم ، فرجعت أولاهم فاجتلدت [٦٦٧٢]

هي وأخراهم، فنظر حذيفة بن اليمان فإذا هو بأبيه، فقال: أبي أبي، قالت: فوالله ما انحجزوا حتى قتلوه، فقال حذيفة: غفر الله لكم، قال عروة: فوالله ما زالت في حذيفة منها بقية حتى لقي الله.

[٦٦٦٩] ٦٤٣٥- نا يوسف بن موسى قال نا أبو أسامة قال ني عوف عن خلاص ومحمد عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه: «من أكل ناسياً وهو صائم فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه».

[٦٦٧٠] ٦٤٣٦- نا آدم قال نا ابن أبي ذئب عن الزهري عن الأعرج عن عبد الله ابن بوحينة قال: صلى بنا النبي صلى الله عليه فقام في الركعتين الأولين قبل أن يجلس، فمضى في صلاته، فلما قضى صلاته انتظر الناس تسليمه فكبر فسجد قبل أن يسلم، ثم رفع رأسه، ثم كبر وسجد، ثم رفع رأسه وسلم.

[٦٦٧١] ٦٤٣٧- حدثنا إسحق بن إبراهيم سمع عبد العزيز بن عبد الصمد قال نا منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود أن نبي الله صلى الله عليه صلى بهم صلاة الظهر فزاد أو نقص منها، قال منصور لا أدري إبراهيم وهم أم علقمة، قال: قيل: يا رسول الله، أقصرت الصلاة أم نسيت؟ قال: «وما ذاك؟» قالوا: صليت كذا وكذا قال: فسجد بهم سجدتين، ثم قال: «هاتان السجدتان لمن لا يدري زاد في صلاته أم نقص، فيتحرى الصواب فيتم ما بقي ثم يسجد سجدتين».

[٦٦٧٢] ٦٤٣٨- نا الحميدي قال نا سفيان قال نا عمرو بن دينار قال أخبرني سعيد بن جبير، قال: قلت لأبن عباس فقال: نا أبي بن كعب أنه سمع رسول الله صلى الله عليه قال: «لا تؤاخذني بما نسيت ولا ترهقني من أمري عسراً» فقال: كانت الأولى من موسى نسياناً.

[٦٦٧٣] ٦٤٣٩- كتب إلي محمد بن بشار قال نا معاذ بن معاذ نا ابن عون عن الشعبي قال قال البراء بن عازب وكان عندهم ضيف لهم فأمر أهله أن يذبحوا قبل أن يرجع ليأكل ضيفهم فذبحوا قبل الصلاة فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه فأمره أن يعيد الذبح فقال: يا رسول الله، عندي عناق جذع عناق لبن هي خير من شاتي لحم، فكان ابن عون يقف في هذا المكان عن حديث الشعبي ويحدث عن محمد بن سيرين بمثل هذا الحديث ويقف في هذا المكان فيقول: لا أدري أبلغت الرخصة غيره أم لا. رواه أيوب عن ابن سيرين عن أنس عن النبي صلى الله عليه.

[٦٦٧٤] ٦٤٤٠- نا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن الأسود بن قيس قال سمعت جندباً قال: شهدت النبي صلى الله عليه صلى يوم عيد، ثم خطب، ثم قال: «من ذبح فليبدل مكانها، ومن لم يكن ذبح، فليذبح باسم الله».

قوله (باب إذا حنث ناسياً في الإيمان) أي هل تجب عليه الكفارة أو لا؟

قوله (وقول الله تعالى وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) كذا لأبي ذر ولغيره «وليس» بثبوت الواو في أوله، وقد تمسك بهذه الآية من قال بعدم حنث من لم يتعمد وفعل المحلوف عليه ناسياً أو مكرهاً، ووجه بانه لا ينسب فعله إليه شرعاً لرفع حكمه عنه بهذه الآية فكأنه لم يفعله.

**قوله ( لا تؤاخذنى بما نسيت )** قال المهلب : حاول البخارى فى إثبات العذر بالجهل والنسيان ليسقط الكفارة ، والذى يلائم مقصوده من أحاديث الباب الأول وحديث « من أكل ناسياً » وحديث نسيان التشهد الأول وقصة موسى فإن الخضر عذره بالنسيان وهو عبد من عباد الله فالله أحق بالمساحة ، قال وأما بقية الأحاديث ففى مساعدتها على مراده نظر . قلت : ويساعده أيضاً حديث عبد الله بن عمرو وحديث ابن عباس فى تقديم بعض النسك على بعض فإنه لم يأمر فيه بالإعادة بل عذر فاعله بجهل الحكم ، وقال غيره : بل أورد البخارى أحاديث الباب على الاختلاف إشارة إلى أنها أصول أدلة الفريقين ليستنبط كل أحد منها ما يوافق مذهبه كما صنع فى حديث جابر فى قصة جملة فإنه أورد الطرق على اختلافها وإن كان قد بين فى الآخر أن إسناده الاشتراط أصح ، وكذا قول الشعبي فى قدر الثمن ؛ وبهذا جزم ابن المنير فى الحاشية فقال : أورد الأحاديث المتجاذبة ليفيد الناظر مضان النظر ، ومن ثم لم يذكر الحكم فى الترجمة بل أفاد مراد الحكم والأصول التى تصلح أن يقاس عليها ، وهو أكثر إفادة من قول المجتهد فى المسألة قولان وإن كان لذلك فائدة أيضاً انتهى ملخصاً . والذى يظهر لى أن البخارى يقول بعدم الكفارة مطلقاً ، وتوجيه الدلالة من الأحاديث التى ساقها ممكن . وأما ما يخالف ظاهر ذلك فالجواب عنه ممكن : فمنها الدية فى قتل الخطأ ولولا أن حذيفة أسقطها لكانت له المطالبة بها ، والجواب أنها من خطاب الوضع وليس الكلام فيه . ومنها إبدال الأضحية التى ذبحت قبل الوقت ، والجواب أنها من جنس الذى قبله . ومنها حديث المسىء صلاته فإنه لو لم يعذره بالجهل لما أقره على إتمام الصلاة المختلة ، لكنه لما رجا أنه يتفطن لما عابه عليه أمره بالإعادة فلما علم أنه فعل ذلك عن جهل بالحكم علمه ، وليس فى ذلك متمسك لمن قال بوجوب الكفارة فى صورة النسيان ، وأيضاً فالصلاة إنما تتقوم بالأركان فكل ركن اختل منها اختلت به مالم يتدارك ، وإنما الذى يناسب مالمو فعل ما يبطل الصلاة بعده أو تكلم به فإنها لا تبطل عند الجمهور كما دل عليه حديث أبى هريرة فى الباب « من أكل أو شرب ناسياً » قال ابن التين : أجرى البخارى قوله تعالى ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من حلاله ﴾ فى كل شيء . وقال غيره : هى فى قصة مخصوصة وهى ما إذا قال الرجل يا بنى وليس هو ابنه ، وقيل إذا أتى امرأته حائضاً وهو لا يعلم ، قال : والدليل على عدم التعميم أن الرجل إذا قتل خطأ تلزمه الدية وإذا أتلف مال غيره خطأ فإنه يلزمه انتهى . وانفصل غيره بأن المتلفات من خطاب الوضع والذى يتعلق بالآية ما يدخل فى خطاب التكليف ، ولو سلم أن الآية نزلت فيما ذكر لم يمنع ذلك من الاستدلال بعمومها ، وقد أجمعوا على العمل بعمومها فى سقوط الإثم ، وقد اختلف السلف فى ذلك على مذاهب ثالثها التفرقة بين الطلاق والعتاق فتجب فيه الكفارة مع الجهل والنسيان بخلاف غيرهما من الأيمان فلا تجب ، وهذا قول عن الإمام الشافعى ورواية عن أحمد ، والراجح عند الشافعية التسوية بين الجميع فى عدم الوجوب ، وعن الحنابلة عكسه وهو قول المالكية والحنفية ، وقال ابن المنذر : كان أحمد يوقع الحنث فى النسيان فى الطلاق حسب ويقف عما سوى ذلك . والمذكور فى الباب اثنا عشر حديثاً :

الحديث الأول **قوله ( زرار بن أبى أوفى )** هو قاضى البصرة مات وهو ساجد أوردته الترمذى وكان ذلك سنة ثلاث وتسعين .

**قوله ( عن أبى هريرة يرفعه )** سبق فى العتق من رواية سفيان عن مسعر بلفظ عن النبى صلى الله عليه وسلم بدل قوله هنا يرفعه ، وكذا لمسلم من طريق وكيع . وللنسائى والإسماعيلى من طريق عبد الله بن إدريس كلاهما عن مسعر بلفظ « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » وقال الكرماتى : إنما قال يرفعه ليكون أعم من أن يكون

سمعه منه أو من صحابى آخر سمعه منه . قلت : ولا اختصاص لذلك بهذه الصيغة بل مثله في قوله قال وعن ، وإنما يرتفع الاحتمال إذا قال سمعت ونحوها ، وذكر الإسماعيلي أن وكيعاً رواه عن مسعر فلم يرفعه قال والذي يرفعه ثقة فيجب المصير إليه .

**قوله ( عن أبي هريرة )** لم أقف على التصريح بسماع زرارة لهذا الحديث من أبي هريرة ، لكنه لم يوصف بالتدليس فيحمل على السماع . وذكر الإسماعيلي أن الفرات بن خالد أدخل بين زرارة وبين أبي هريرة في هذا الإسناد رجلاً من بنى عامر ، وهو خطأ فإن زرارة من بنى عامر فكأنه كان فيه عن زرارة رجل من بنى عامر فظنه آخر أبهم وليس كذلك .

**قوله ( لأمتي )** في رواية هشام عن قتادة « تجاوز عن أمتي » .

**قوله ( عما وسوست أو حدثت به أنفسها )** في رواية هشام « ما حدثت به أنفسها » ولم يتردد ، وكذا في رواية سعيد وأبي عوانة عند مسلم ، وفي رواية ابن عيينة « ماوسوست بها صدورها » ولم يتردد أيضاً ، وضبط أنفسها بالنصب للأكثر ولبعضهم بالرفع ، وقال الطحاوى بالثاني وبه جزم أهل اللغة يريدون بغير اختيارها كقوله تعالى ﴿ ونعلم ما توسوس به نفسه ﴾ .

**قوله ( ما لم تعمل به أو تكلم )** في رواية عبد الله بن إدريس أو تتكلم به ، قال الإسماعيلي : ليس في هذا الحديث ذكر النسيان ، وإنما فيه ذكر ما خطر على قلب الإنسان . قلت : مراد البخارى إلحاق ما يترتب على النسيان بالتجاوز لأن النسيان من متعلقات عمل القلب . وقال الكرماني : قاس الخطأ والنسيان على الوسوسة ، فكما أنها لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذا الناسى والخطيئ لا توطئ لهما . وقد وقع في رواية هشام بن عمار عن ابن عيينة عن مسعر في هذا الحديث بعد قوله أو تكلم به « وما استكروها عليه » وهذه الزيادة منكورة من هذا الوجه وإنما تعرف من رواية الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بلفظ « إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه » وقد أخرجه ابن ماجه عقب حديث أبي هريرة من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي ، والحديث عند هشام بن عمار عن الوليد فلعلة دخل له بعض حديث في حديث ، وقد رواه عن ابن عيينة الحميدى وهو أعرف أصحاب ابن عيينة بحديثه ، وتقدم في العتق عنه بدون هذه الزيادة ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية زياد بن أيوب وابن المقرئ وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي كلهم عن سفيان بدون هذه الزيادة ، قال الكرماني : فيه أن الوجود الذهني لا أثر له وإنما الاعتبار بالوجود القولى في القولييات والعمل في العملييات ، وقد احتج به من لا يرى المؤاخدة بما وقع في النفس ولو عزم عليه ، وانفصل من قال يؤاخذ بالعزم بأنه نوع من العمل يعنى عمل القلب . قلت : وظاهر الحديث أن المراد بالعمل عمل الجوارح لأن المفهوم من لفظ « ما لم يعمل » يشعر بأن كل شيء في الصدر لا يؤاخذ به سواء توطن به أم لم يتوطن ، وقد تقدم البحث في ذلك في أواخر الرقاق في الكلام على حديث « من هم بسيئة لا تكتب عليه » . وفي الحديث إشارة إلى عظيم قدر الأمة الحميدية لأجل نبيها صلى الله عليه وسلم لقوله « تجاوز لى » وفيه إشعار باختصاصها بذلك ، بل صرح بعضهم بأنه كان حكم الناسى كالعماد في الإثم وأن ذلك من الإصر الذى كان على من قبلنا ، ويؤيده ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال « لما نزلت ﴿ وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ﴾ اشتد ذلك على الصحابة » فذكر الحديث في شكواهم ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم لهم « تريدون أن تقولوا مثل ما قال أهل الكتاب سمعنا

وعصينا ، بل قولوا سمعنا وأطعنا ، فقالوها فتزلت ﴿ آمن الرسول ﴾ إلى آخر السورة ، وفيه قوله ﴿ لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾ قال نعم . وأخرجه من حديث ابن عباس بنحوه وفيه قال قد فعلت .

الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا عثمان بن الهيثم أو محمد عنه ) وقع مثل هذا في « باب الذهيرة » في أواخر كتاب اللباس ، وتقدم الكلام عليه هناك . وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن يحيى عن عثمان بن الهيثم به .  
قوله ( كنت أحسب يا رسول الله كذا وكذا قبل كذا وكذا ) في رواية الإسماعيلي « إني كنت أحسب أن كذا قبل كذا » .

قوله ( هؤلاء الثلاث ) قد كنت أظن ذلك خاصاً بهذه الرواية ، وأن البخارى أشار بذلك إلى ما في الحديث الذى يليه فإنه فيه الخلق والنحر والرمى ، لكن وجدته في رواية الإسماعيلي بالإيهام كما أشرت إليه ، وكذا أخرجه مسلم من رواية عيسى بن يونس ومحمد بن بكر كلاهما عن ابن جريج مثل رواية عثمان بن الهيثم سواء ، إلا أن ابن بكر لم يقل « هؤلاء الثلاث » ومن رواية يحيى بن سعيد الأموى عن ابن جريج بلفظ « حلفت قبل أن أنحر ونحرت قبل أن أرمى » فالظاهر أن الإشارة المذكورة من ابن جريج ، وقد أخرجه الشيخان من رواية مالك عن ابن شهاب شيخ ابن جريج فيه مفسراً كما تقدم في كتاب الحج مع شرحه .

الحديث الثالث حديث ابن عباس في ذلك . وقد تقدم بسنده ومثله مشروحاً في كتاب الحج .

الحديث الرابع حديث أبى هريرة في قصة المسىء صلاته ، وقد تقدم شرحه في كتاب الصلاة .

قوله ( حدثنى إسحق بن منصور حدثنا أبو أسامة حدثنا عبيد الله بن عمر ) هو العمرى ، وسعيد هو المقبرى ، وقد تقدم في كتاب الاستئذان بهذا السند سواء لكن فيه عبد الله بن نمير بدل أبى أسامة ، وفي بعض سياقهما اختلاف بينته هناك ، فكأن لإسحق بن منصور فيه شيخين . وقد أخرجه الترمذى عن إسحق بن منصور عن عبد الله بن نمير وحده ، وأخرجه مسلم عن أبى بكر بن أبى شيبة عن أبى أسامة وعبد الله بن نمير جميعاً ، وله طرق عن هذين عند مسلم وغيره .

الحديث الخامس حديث حذيفة في قصة قتل أبيه اليمان يوم أحد ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر المناقب وفي غزوة أحد ، وقوله في آخره « بقية خير » بالإضافة للأكثر أى استمر الخير فيه ، ووقع في رواية الكشميهنى « بقية » بالتثنية وسقط عنده لفظ « خير » وعليها شرح الكرماني فقال : أى بقية حزن وتحسر من قتل أبيه بذلك الوجه ، وهو وهم سبقه غيره إليه ، والصواب أن المراد أنه حصل له خير بقوله للمسلمين الذين قتلوا أباه خطأ « عفا الله عنكم » واستمر ذلك الخير فيه إلى أن مات .

الحديث السادس حديث أبى هريرة « من أكل ناسياً وهو صائم فليتم صومه » الحديث ؛ وقد تقدم شرحه في « باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً » من كتاب الصيام ، وعوف في السند هو الأعرابى ، وخلاس بكسر المعجمة وتخفيف اللام بعدها مهملة وهو ابن عمرو ، ومحمد هو ابن سيرين ، والبخارى لا يخرج خلاص إلا مقروناً . وما ينبه عليه هنا أن المزى في « الأطراف » ذكر هذا الحديث في ترجمة خلاص عن أبى هريرة فقال « خلاص في الصيام عن يوسف بن موسى » فوهم في ذلك وإنما هو في الأيمان والنذور ، ولم يورده في الصيام من طريق خلاص أصلاً ، وقال ابن المنير في الحاشية : أوجب مالك الحنث على الناسى ولم يخالف ذلك في ظاهر الأمر



إلا في مسألة واحدة وهي من حلف بالطلاق ليصومن غداً فأكل ناسياً بعد أن بيت الصيام من الليل ، فقال مالك : لا شيء عليه ، فاختلف عنه فقيل لا قضاء عليه وقيل لا حنث ولا قضاء وهو الراجح ، أما عدم القضاء فلأنه لم يعتمد إبطال العبادة ، وأما عدم الحنث فهو على تقدير صحة الصوم لأنه المحلوف عليه ، وقد صحح الشارع صومه ، فإذا صح صومه لم يقع عليه حنث

الحديث السابع حديث عبد الله بن بحنة في سجود السهو قبل السلام لترك التشهد الأول ، وقد تقدم في أبواب سجود السهو من أواخر كتاب الصلاة مع شرحه .

الحديث الثامن حديث ابن مسعود في سجود السهو بعد السلام لزيادة ركعة في الصلاة ، وقد تقدم شرحه أيضاً هناك عقب حديث ابن بحنة ، وقوله هنا « حدثنا إسحق بن إبراهيم » هو المعروف بابن راهويه ، وقد أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من مسنده ، وقوله سمع عبد العزيز أى إنه سمع ولفظة « إنه » يسقطونها في الخط أحياناً ، وعبد العزيز المذكور هو العمى بفتح المهملة والتثنية ، ومنصور هو ابن المعتز ، وإبراهيم هو النخعي ، وعلقمة هو ابن قيس . وقوله فيه « فزاد أو نقص » قال منصور لا أدري إبراهيم وهم أم علقمة كذا أطلق « وهم » موضع « شك » وتوجيهه أن الشك ينشأ عن النسيان إذ لو كان ذكراً لأحد الأمرين لما وقع له التردد ، يقال وهم في كذا إذا غلط فيه وهم إلى كذا إذا ذهب وهمه إليه ، وقد تقدم في أبواب القبلة من رواية جرير عن منصور قال « قال إبراهيم لا أدري زاد أو نقص » فجزم بأن إبراهيم هو الذي تردد ، وهذا يدل على أن منصوراً حين حدث عبد العزيز كان متردداً هل علقمة قال ذلك أم إبراهيم ، وحين حدث جريراً كان جازماً بإبراهيم . وقال الكرماني لفظ « أقصرت » صريح في أنه نقص ولكنه وهم من الراوى والصواب ما تقدم في الصلاة بلفظ « أحدث في الصلاة شيء » وقد تقدمت مباحث هذا الحديث هناك أيضاً والله الحمد .

الحديث التاسع ذكر فيه طرفاً يسيراً من حديث أبي بن كعب في قصة موسى والخضر وقوله قلت لابن عباس فقال حدثنا أى بن كعب هكذا حذف مقول سعيد بن جبير ، وقد ذكره في تفسير الكهف بلفظ « قلت لابن عباس إن نوحاً البكالى » فذكر قصة ، فقال ابن عباس راداً عليه « حدثنا أى بن كعب الخ » فحذفها البخارى هنا كما حذف أكثر الحديث ، إلى أن قال « لا تؤاخذنى » .

**قوله ( إنه سمع رسول الله يقول قال لا تؤاخذنى بما نسيت )** فيه حذف تقديره : يقول في تفسير قوله تعالى ﴿ قال لا تؤاخذنى ﴾ الخ .

**قوله ( كانت الأولى من موسى نسياناً )** يعنى أنه كان عند إنكاره خرق السفينة كان ناسياً لما شرط عليه الخضر في قوله ﴿ فلا تسألنى عن شيء حتى أحدث لك منه ذكراً ﴾ فإن قيل ترك مؤاخذته بالنسيان مثله وكيف واخذه ؟ قلنا عملاً بعموم شرطه الذى التزمه ، فلما اعتذر له بالنسيان علم أنه خارج بحكم الشرع من عموم الشرط ، وبهذا التقرير يتجه إيراد هذا الحديث في هذه الترجمة . فإن قيل فالقصة الثانية لم تكن إلا عمداً فما الحامل له على خلف الشرط ؟ قلنا : لأنه في الأولى كان يتوقع هلاك أهل السفينة فبادر للإنكار فكان ما كان واعتذر بالنسيان وقدر الله سلامتهم ، وفي الثانية كان قتل الغلام فيها محققاً فلم يصبر على الإنكار فأنكر ذاكراً للشرط عامداً لإخلافه تقدماً لحكم الشرع ، ولذلك لم يعتذر بالنسيان وإنما أراد أن يجرب نفسه في الثالثة لأنها الحد المبين غالباً لما يخفى من الأمور . فإن قيل : فهل كانت الثالثة عمداً أو نسياناً ؟ قلنا : يظهر أنها كانت

نسياناً وإنما واخذه صاحبه بشرطه الذى شرطه على نفسه من المفارقة فى الثالثة ، وبذلك جزم ابن التين ، وإنما لم يقل إنها كانت عمداً استبعاداً لأن يقع من موسى عليه السلام إنكار أمر مشروع وهو الإحسان لمن أساء والله أعلم .

الحديث العاشر والحادى عشر حديث البراء وحديث أنس فى تقديم صلاة العيد على الذبح ، وقد سبق شرحهما مستوفى فى كتاب الأضاحى .

**قوله ( كتب إلى محمد بن بشار )** لم تقع هذ الصيغة للبخارى فى صحيحه عن أحد من مشايخه إلا فى هذا الموضع ، وقد أخرج بصيغة المكاتبه فيه أشياء كثيرة لكن من رواية التابعى عن الصحابى أو من رواية غير التابعى عن التابعى ونحو ذلك ، ومحمد بن بشار هذا هو المعروف ببندار ، وقد أكثر عنه البخارى ، وكأنه لم يسمع منه هذا الحديث فرواه عنه بالمكاتبه . وقد أخرج أصل الحديث من عدة طرق أخرى موصولة كما تقدم فى العيدين وغيره ، وقد أخرجه الإسماعيلى عن عبد الله بن محمد بن سنان قال : قرأت على بندار فذكره ، وأخرجه أبو نعيم من رواية حسين بن محمد بن حماد قال حدثنا محمد بن بشار ببندار .

**قوله ( قال قال البراء بن عازب وكان عندهم ضيف )** فى رواية الإسماعيلى « كان عندهم ضيف » بغير واو ، وظاهر السياق أن القصة وقعت للبراء ، لكن المشهور أنها وقعت لحاله أى بردة بن نيار كما تقدم فى كتاب الأضاحى من طريق زبيد عن الشعبى عن البراء فذكر الحديث وفيه « فقام أبو بردة بن نيار وقد ذبح فقال إن عندى جذعة » الحديث ، ومن طريق مطرف عن الشعبى عن البراء « ضحى خال لى يقال له أبو بردة قبل الصلاة » .

**قوله ( قبل أن يرجع )** فى رواية السرخسى والمستمل « قبل أن يرجعهم » والمراد قبل أن يرجع إليهم .

**قوله ( فأمره أن يعيد الذبح )** قال ابن التين : رويناه بكسر الذال وهو ما يذبح وبالفتح وهو مصدر ذبحت .

**قوله ( فقال يا رسول الله )** فى رواية الإسماعيلى « قال البراء يا رسول الله » وهذا صريح فى أن القصة وقعت للبراء ، فلولا اتحاد المخرج لأمكن التعدد ، لكن القصة متحدة والسند متحد من رواية الشعبى عن البراء والاختلاف من الرواة عن الشعبى ، فكأنه وقع فى هذه الرواية اختصار وحذف ، ويحتمل أن يكون البراء شارك خاله فى سؤال النبى صلى الله عليه وسلم عن القصة فنسبت كلها إليه تجوزاً ، قال الكرماني : كان البراء وخاله أبو بردة أهل بيت واحد فنسب القصة تارة لحاله وتارة لنفسه انتهى ، والمتكلم فى القصة الواحدة أحدهما فتكون نسبة القول للآخر مجازية والله أعلم .

**قوله ( خير من شاق لحم )** تقدم البحث فيه هناك أيضاً .

**قوله ( وكان ابن عون )** هو عبد الله راوى الحديث عن الشعبى ، وهو موصول بالسند المذكور .

**قوله ( يقف فى هذا المكان عن حديث الشعبى )** أى يترك تكملته .

**قوله ( ويحدث عن محمد بن سيرين )** أى عن أنس .

**قوله ( بمثل هذا الحديث )** أى حديث الشعبى عن البراء .

قوله ( ويقف في هذا المكان ) أى في حديث ابن سيرين أيضاً .

قوله ( ويقول لا أدري الخ ) يأتي بيانه في الذى بعده .

قوله ( رواه أيوب عن ابن سيرين عن أنس ) وصله المصنف في أوائل الأضاحي من رواية إسماعيل وهو المعروف بابن عليّة عن أيوب بهذا السند ولفظه « من ذبح قبل الصلاة فليعد ، فقام رجل فقال : يا رسول الله إن هذا يوم يشتكى فيه اللحم — وذكر جيرانه — وعندى جذعة خير من شاتي لحم ، فرخص له في ذلك فلا أدري أبلغت الرخصة من سواه أم لا ، وهذا ظاهره في أن الكل من رواية ابن سيرين عن أنس ، وقد أوضحت ذلك أيضاً في كتاب الأضاحي .

الحديث الثاني عشر حديث جندب وهو ابن عبد الله البجلي .

قوله ( خطب ثم قال من ذبح فليبدل مكانها ) تقدم في الأضاحي عن آدم عن شعبة بهذا السند بلفظ « من ذبح قبل أن يصلى فليعد » الحديث وتقدم شرحه هناك أيضاً . قال الكرماني : ومناسبة حديثي البراء وجندب للترجمة الإشارة إلى التسوية بين الجاهل بالحكم والناسي .

### باب اليمين الغموس

﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا ﴾ الآية

دخلاً : مكرراً وخيانةً .

[٦٦٧٥] ٦٤٤١ - فامحمد بن مقاتل قال نا النصر قال أنا شعبة قال نا فراس قال : سمعت الشعبي عن عبد الله ابن عمرو عن النبي صلى الله عليه قال : « الكبائر الإشراف بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، واليمين الغموس » . [الحديث ٦٦٧٥ - طرفاه في : ٦٨٧٠ ، ٦٩٢٠] .

قوله ( باب اليمين الغموس ) بفتح المعجمة وضم الميم الخفيفة وآخره مهملة ، قيل سميت بذلك لأنها تغمس صاحبها في الإثم ثم في النار ، فهي فعول بمعنى فاعل ، وقيل الأصل في ذلك أنهم كانوا إذا أراد أن يتعاهدوا أحضروا جفنة فجعلوا فيها طيباً أو دماً أو رماداً ثم يحلفون عندما يدخلون أيديهم فيها ليتم لهم بذلك المراد من تأكيد ما أرادوا . فسميت تلك اليمين إذا غدر صاحبها غموساً لكونه بالغ في نقض العهد وكأنها على هذا مأخوذة من اليد المغموسة فيكون فعول بمعنى مفعولة . وقال ابن التين : اليمين الغموس التي ينغمس صاحبها في الإثم ، ولذلك قال مالك لا كفارة فيها ، واحتج أيضاً بقوله تعالى ﴿ وَلَكِنْ يَأْخُذْكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْإِيمَانَ ﴾ ، وهذه يمين غير منعقدة لأن المنعقد ما يمكن حله ولا يتأتى في اليمين الغموس البر أصلاً .

قوله ( ولا تتخذوا أيمانكم دخلاً بينكم فتزل قدم بعد ثبوتها الآية ) كذا لأبي ذر ، وساق في رواية كريمة إلى ﴿ عظيم ﴾ .

قوله ( دخلاً مكرراً وخيانة ) هو من تفسير قتادة وسعيد بن جبيرة أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : خيانة وغدر ، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبيرة قال : يعني مكرراً وخديعة ، وقال الفراء :

يعنى خيانة ، وقال أبو عبيدة : الدخل كل أمر كان على فساد ؛ وقال الطبرى : معنى الآية لا تجعلوا أيمانكم التى تحلفون بها على أنكم توفون بالمعهد لمن عاهدتموه دخلاً أى خديعة وغدراً ليطمئنوا إليكم وأنتم تضمرون لهم الغدر انتهى . ومناسبة ذكر هذه الآية لليمين الغموس ورود الوعيد على من حلف كاذباً متعمداً .

**قوله ( النضر )** بفتح النون وسكون المعجمة هو ابن شميل بالمعجمة مصغر ، ووقع منسوباً فى رواية النسائى ، وأخرجه أبو نعيم فى « المستخرج » من رواية جعفر بن إسماعيل عن محمد بن مقاتل شيخ البخارى فيه فقال « عن عبد الله بن المبارك عن شعبة » وكأن لابن مقاتل فيه شيخين إن كان حفظه ، وفراس بكسر الفاء وتخفيف الراء وآخره سين مهملة .

**قوله ( عن عبد الله بن عمرو )** أى ابن العاص .

**قوله ( الكبائر الإشرار بالله )** فى رواية شيبان عن فراس فى أوله « جاء أعرابى إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ما الكبائر » فذكره ، ولم أقف على اسم هذا الأعرابى .

**قوله ( الكبائر الإشرار بالله الخ )** ذكر هنا ثلاثة أشياء بعد الشرك وهو العقوق وقتل النفس واليمين الغموس ، ورواه غندر عن شعبة بلفظ « الكبائر الإشرار بالله وعقوق الوالدين أو قال اليمين الغموس شك شعبة » أخرجه أحمد عنه هكذا ، وكذا أخرجه المصنف فى أوائل الديات والترمذى جميعاً عن بندار عن غندر وعلقه البخارى هناك ، ووصله الإسماعيلى من رواية معاذ بن معاذ عن شعبة بلفظ « الكبائر الإشرار بالله واليمين الغموس وعقوق الوالدين أو قال قتل النفس » ووقع فى رواية شيبان التى أشرت إليها « الإشرار بالله » قال : ثم ماذا ؟ قال : ثم عقوق الوالدين ، قال ثم ماذا ؟ قال اليمين الغموس « ولم يذكر قتل النفس ، وزاد فى رواية شيبان « قلت وما اليمين الغموس ؟ قال : التى تقتطع مال امرئ مسلم هو فيها كاذب » والقائل قلت هو عبد الله بن عمرو روى الخبر والجيب النبى صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يكون السائل من دون عبد الله بن عمرو والجيب هو عبد الله أو من دونه ، ويؤيد كونه مرفوعاً حديث ابن مسعود والأشعث المذكور فى الباب الذى بعده ، ثم وقفت على تعيين القائل « قلت وما اليمين الغموس » وعلى تعيين المسئول فوجدت الحديث فى النوع الثالث من القسم الثانى من صحيح ابن حبان وهو قسم النواهى ، وأخرجه عن النضر بن محمد عن محمد بن عثمان العجلي عن عبيد الله بن موسى بالسند الذى أخرجه به البخارى فقال فى آخره بعد قوله ثم اليمين الغموس « قلت لعامر ما اليمين الغموس الخ » فظهر أن السائل عن ذلك فراس والمسئول الشعبى وهو عامر فله الحمد على ما أنعم ثم لله الحمد ثم لله الحمد ، فإنى لم أر من تحرر له ذلك من الشراح ، حتى أن الإسماعيلى وأبا نعيم لم يخرجاه فى هذا الباب من رواية شيبان بل اقتصر على رواية شعبة ، وسيأتى عد الكبائر وبيان الاختلاف فى ذلك فى كتاب الحدود فى شرح حديث أبى هريرة « اجتنبوا السبع الموبقات » إن شاء الله تعالى ، وقد بينت ضابط الكبيرة والخلاف فى ذلك ، وأن فى الذنوب صغيراً وكبيراً وأكبر ، فى أوائل كتاب الأدب ، وذكرت ما يدل على أن المراد بالكبائر فى حديث الباب أكبر الكبائر ، وأنه ورد من وجه آخر عند أحمد عن عبد الله بن عمرو بلفظ « من أكبر الكبائر » وأن له شاهداً عند الترمذى عن عبد الله بن أنيس وذكر فيه اليمين الغموس أيضاً ، واستدل به الجمهور على أن اليمين الغموس لا كفارة فيها للاتفاق على أن الشرك والعقوق والقتل لا كفارة فيه وإنما كفارتها التوبة منها والتمكين من القصاص فى القتل العمد ، فكذلك اليمين الغموس حكمها حكم

ما ذكرت معه ، وأجيب بأن الاستدلال بذلك ضعيف لأن الجمع بين مختلف الأحكام جائز كقوله تعالى ﴿ كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ والإيتاء واجب والأكل غير واجب ، وقد أخرج ابن الجوزي في « التحقيق » من طريق ابن شاهين بسنده إلى خالد بن معدان عن أبي المتوكل عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس فيها كفارة يمين صبر يقطع بها مالا بغير حق ، وظاهر سنده الصحة ، لكنه معلول لأن فيه عننة بقية فقد أخرجه أحمد من هذا الوجه فقال في هذا السند عن المتوكل أو أبي المتوكل ، فظهر أنه ليس هو الناجي الثقة بل آخر مجهول ، وأيضاً فالمتن مختصر ولفظه عند أحمد « من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة » الحديث ، وفيه « وخمس ليس لها كفارة الشرك بالله » وذكر في آخرها « ويمين صابرة يقطع بها مالا بغير حق » ونقل محمد بن نصر في اختلاف العلماء ثم ابن المنذر ثم ابن عبد البر اتفاق الصحابة على أن لا كفارة في اليمين الغموس ، وروى آدم بن أبي إياس في مسند شعبة وإسماعيل القاضي في الأحكام عن ابن مسعود « كنا نعد الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموس أن يحلف الرجل على مال أخيه كاذباً ليقطعه » قال ولا مخالف له من الصحابة ، واحتجوا بأنها أعظم من أن تكفر ، وأجاب من قال بالكفارة كالحكم وعطاء والأوزاعي ومعمّر والشافعي بأنه أحوج للكفارة من غيره وبأن الكفارة لا تزيد إلا خيراً ، والذي يجب عليه الرجوع إلى الحق ورد المظلمة ، فإن لم يفعل وكفر بالكفارة لا ترفع عنه حكم التعدي بل تنفعه في الجملة . وقد طعن ابن حزم في صحة الأثر عن ابن مسعود واحتج بإيجاب الكفارة فيمن تعدد الجماع في صوم رمضان وفيمن أفسد حجه ، قال : ولعلهما أعظم إثماً من بعض من حلف اليمين الغموس ، ثم قال : وقد أوجب المالكية الكفارة على من حلف أن لا يزني ثم زنى ونحو ذلك ، ومن حجة الشافعي قوله في الحديث الماضي في أول كتاب الإيمان « فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » فأمر من تعدد الحنث أن يكفر فيؤخذ منه مشروعية الكفارة لمن حلف حائثاً

**باب قول الله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ الآية**

**وقول الله : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ الآية**

**وقوله : ﴿ وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ إلى قوله : ﴿ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ﴾**

[٦٦٧٦] ٦٤٤٢ - فاموسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « من حلف على يمين صبر يقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان » .  
[٦٦٧٧] فأنزل الله تصديق ذلك : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ الآية ، فدخل الأشعث بن قيس فقال : ما حدثكم أبو عبد الرحمن ؟ فقالوا : كذا وكذا ، قال : في أنزلت ، كان لي بشر في أرض ابن عم لي فأتيت رسول الله صلى الله عليه فقال : « بينك أو يمينه » ، قلت : إذا يحلف عليها يا رسول الله . قال رسول الله صلى الله عليه : « من حلف على يمين صبر وهو فيها فاجر يقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله يوم القيامة وهو عليه غضبان » .

**قوله ( باب قول الله تعالى إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم الآية ) كذا لأبي ذر وساق في رواية كريمة**

إلى قوله ﴿عذاب أليم﴾ وقد سبق تفسير العهد قبل خمسة أبواب ، ويستفاد من الآية أن العهد غير اليمين لعطف اليمين عليه ، ففيه حجة على من احتج بها بأن العهد يمين ، واحتج بعض المالكية بأن العرف جرى على أن العهد والميثاق والكفالة والأمانة أيمان لأنها من صفات الذات ، ولا يخفى ما فيه . قال ابن بطال : وجه الدلالة أن الله خص العهد بالتقدمة على سائر الأيمان فدل على تأكيد الحلف به لأن عهد الله ما أخذه على عباده وما أعطاه عباده كما قال تعالى ﴿ومنهم من عاهد الله﴾ الآية لأنه قدم على ترك الوفاء به .

**قوله ( وقول الله تعالى : ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم )** كذا لأبي ذر ، وفي رواية غيره « وقوله جل ذكره » قال ابن التين وغيره : اختلف في معناه فعن زيد بن أسلم : لا تكثروا الحلف بالله وإن كنتم بررة ، وفائدة ذلك إثبات الهيبة في القلوب ، ويشير إليه قوله ﴿ولا تطع كل حلاف مهين﴾ وعن سعيد بن جبير : هو أن يحلف أن لا يصل رحمه مثلاً فيقال له صل ، فيقول قد حلفت وعلى هذا فمعنى قوله أن تبروا كراهة أن تبروا فينبغي أن يأتي الذي هو خير ويكفر انتهى . وقد أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ولفظه « لا تجعل الله عرضة ليمينك أن لا تصنع الخير ولكن كفر واصنع الخير » وقيل هو أن يحلف أن يفعل نوعاً من الخير تأكيداً له بيمينه فنهى عن ذلك حكاه الماوردي ، وهو شبهه النهي عن النذر كما سيأتي نظيره ، وعلى هذا فلا يحتاج إلى تقدير لا ، قال الراغب وغيره : العرضة ما يجعل معرضاً لشيء آخر كما قالوا بعير عرضة للسفر ، ومنه قول الشاعر « ولا تجعلني عرضة للوائم » ويقولون فلان عرضة للناس أي يقعون فيه ، وفلان عرضة للنكاح إذا صلحت له وقويت عليه ، وجعلت فلاناً عرضة في كذا أي أقمته فيه ، وتطلق العرضة أيضاً على الهمة كقول حسان « هي الأنصار عرضتها للقاء » .

**قوله ﴿ولا تشتروا بعهد الله ثمناً قليلاً﴾** إلى قوله — ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ﴿ هكذا وقع في رواية أبي ذر ، وسقط ذلك لجميعهم ، ووقع فيه تقديم وتأخير ، والصواب قوله ﴿ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً﴾ إلى قوله — ولا تشتروا بعهد الله ثمناً قليلاً ﴿ وقد وقع في رواية النسفي بعد قوله عرضة لأيمانكم ما نصه « وقوله ولا تشتروا بعهد الله ثمناً قليلاً الآية وقوله وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم الآية » وقد مشى شرح ابن بطال على ما وقع عند أبي ذر فقال : في هذا دليل على تأكيد الوفاء بالعهد لأن الله تعالى قال ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ، ولم يتقدم غير ذلك العهد فعلم أنه يمين . ثم ظهر لي أنه أراد ما وقع قبل قوله ﴿ولا تنقضوا﴾ وهو قوله ﴿وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم﴾ لكن لا يلزم من عطف الأيمان على العهد أن يكون العهد يميناً بل هو كالأية السابقة ﴿إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً﴾ فالآيات كلها دالات على تأكيد الوفاء بالعهد ، وأما كونه يميناً فشيء آخر ، ولعل البخاري أشار إلى ذلك ، وقد تقدم كلام الشافعي « من حلف بعهد الله » قبل خمسة أبواب ، وقوله ﴿وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً﴾ أي شهيداً في العهد أخرجه ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير ، وأخرج عن مجاهد قال : يعني وكيفاً ، واستدل بقوله تعالى ﴿ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم﴾ على أن اليمين الغموس لا كفارة فيها لأن ابن عباس فسرهما بأن الرجل يحلف أن لا يصل قرابته فجعل الله له مخرجاً في التكفير وأمره أن يصل قرابته ويكفر عن يمينه ولم يجعل لخالف الغموس مخرجاً كذا قال ، وتعقبه الخطاي بأنه لا يدل على ترك الكفارة في اليمين الغموس بل قد يدل لمشروعيتها .

**قوله ( حدثنا موسى بن إسماعيل )** هو التبوذكي .

**قوله** ( حدثنا أبو عوانة ) هو الواضح ، وقد تقدم عن موسى هذا بعض هذا الحديث بدون قصة الأشعث في الشهادات لكن عن عبد الواحد وهو ابن زياد بدل أبي عوانة فالحديث عند موسى المذكور عنهما جميعاً .

**قوله** ( عن أبي وائل ) هو شقيق بن سلمة ، وقد تقدم في الشرب من رواية أبي حمزة وهو السكري ، وفي الأشخاص من رواية أبي معاوية كلاهما عن الأعمش عن شقيق ، وقد تقدم قريباً من رواية شعبة عن سليمان وهو الأعمش ، ويستفاد منه أنه مما لم يدلّس فيه الأعمش فلا يضر بحديثه عنه بالعنعنة .

**قوله** ( عن عبد الله ) في تفسير آل عمران عن حجاج بن منهال عن أبي عوانة بهذا السند عن عبد الله بن مسعود .

**قوله** ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ) كذا وقع التصريح بالرفع في رواية الأعمش ، ولم يقع ذلك في رواية منصور الماضية في الشهادات وفي الرهن ، ووقع مرفوعاً في رواية شعبة الماضية قريباً عن منصور والأعمش جميعاً .

**قوله** ( من حلف على يمين صبر ) بفتح الصاد وسكون الموحدة ، ويمين الصبر هي التي تلزم ويمير عليها حالها يقال أصبح يمين أحلفه بها في مقاطع الحق ، زاد أبو حمزة عن الأعمش « هو بها فاجر » وكذا للأكثر ، وفي رواية أبي معاوية « هو عليها فاجر ليقطع » وكأن فيها حذفاً تقديره هو في الإقدام عليها ، والمراد بالقصور لازمه وهو الكذب ، وقد وقع في رواية شعبة « على يمين كاذبة » .

**قوله** ( يقطع بها مال امرئ مسلم ) في رواية حجاج بن منهال « ليقطع بها » بزيادة لام تعليل ويقطع يفعله من القطع كأنه قطعه عن صاحبه أو أخذ قطعة من ماله بالحلف المذكور .

**قوله** ( لقي الله وهو عليه غضبان ) في حديث وائل بن حجر عند مسلم « وهو عنه معرض » وفي رواية كردوس عن الأشعث عند أبي داود « إلا لقي الله وهو أجذم » وفي حديث أبي أمامة بن ثعلبة عند مسلم والنسائي نحوه في هذا الحديث « فقد أوجب الله له النار وحرّم عليه الجنة » وفي حديث عمران عند أبي داود « فليتبوا مقعده من النار » .

**قوله** ( فأنزل الله تصديق ذلك : إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ) كذا في رواية الأعمش ومنصور ، ووقع في رواية جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين عند مسلم والترمذي وغيرهما جميعاً عن أبي وائل عن عبد الله « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من حلف على مال امرئ مسلم بغير حقه » الحديث ثم قرأ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مصداقه من كتاب الله ﴿ إن الذين يشترون بعهد الله ﴾ فذكر هذه الآية ، ولولا التصريح في رواية الباب بأنها نزلت في ذلك لكان ظاهر هذه الرواية أنها نزلت قبل ذلك ، وقد تقدم في تفسير آل عمران أنها نزلت فيمن أقام سلعته بعد العصر فحلف كاذباً ، وتقدم أنه يجوز أنها نزلت في الأمرين معاً ، وقال الكرماني : لعل الآية لم تبلغ ابن أبي أوفى إلا عند إقامته السلعة فظن أنها نزلت في ذلك ، أو أن القصتين وقعتا في وقت واحد فنزلت الآية ، واللفظ عام متناول لهما ولغيرهما .

**قوله** ( فدخل الأشعث بن قيس فقال : ما حدثكم أبو عبد الرحمن ) ؟ كذا وقع عند مسلم من رواية وكيع عن الأعمش ، وأبو عبد الرحمن هي كنية ابن مسعود . وفي رواية جرير في الرهن « ثم إن الأشعث بن قيس

خرج إلينا فقال : ما يحدثكم أبو عبد الرحمن ، والجمع بينهما أنه خرج عليهم من مكان كان فيه فدخل المكان الذى كانوا فيه ، وفي رواية الثورى عن الأعمش ومنصور جميعاً — كما سيأتى فى الأحكام — فجاء الأشعث وعبد الله يحدثهم ، ويجمع بأن خروجه من مكانه الذى كان فيه إلى المكان الذى كان فيه عبد الله وقع وعبد الله يحدثهم فلعل الأشعث تشاغل بشيء فلم يدرك تحديث عبد الله فسأل أصحابه عما حدثهم به .

**قوله ( فقالوا كذا وكذا )** فى رواية جرير « فحدثناه » وبين شعبة فى روايته أن الذى حدثه بما حدثهم به ابن مسعود هو أبو وائل الراوى ولفظه فى الأشخاص « قال فلقينى الأشعث فقال : ما حدثكم عبد الله اليوم ؟ قلت كذا وكذا » وليس بين قوله فلقينى وبين قوله فى الرواية خرج إلينا فقال ما يحدثكم منافاة ، وإنما انفرد فى هذه الرواية لكونه الجيب .

**قوله ( قال فى أنزلت )** رواية جرير « قال فقال صدق ، لقيت الله أنزلت » واللام لتأكيد القسم دخلت على فى ، ومراده أن الآية ليست بسبب خصومته التى يذكرها ، وفى رواية أبى معاوية « فى والله كان ذلك » وزاد جرير عن منصور « صدق » قال ابن مالك « لقيت والله نزلت » شاهد على جواز توسط القسم بين جزئى الجواب ، وعلى أن اللام يجب وصلها بمعمولى الفعل الجوابى المتقدم لا بالفعل .

**قوله ( كان لى )** فى رواية الكشميهنى « كانت » .

**قوله ( بئر )** فى رواية أبى معاوية « أرض » وادعى الإسماعيلى فى الشرب أن أبا حمزة تفرد بقوله « فى بئر » وليس كما قال فقد وافقه أبو عوانة كما ترى ، وكذا يأتى فى الأحكام من رواية الثورى عن الأعمش ومنصور جميعاً ، ومثله فى رواية شعبة الماضية قريباً عنهم لكن بين أن ذلك فى حديث الأعمش وحده ، ووقع فى رواية جرير عن منصور « فى شيء » ولبعضهم « فى بئر » ووقع عند أحمد من طريق عاصم عن شقيق أيضاً « فى بئر » .

**قوله ( فى أرض ابن عم لى )** كذا للأكثر أن الخصومة كانت فى بئر يدعيها الأشعث فى أرض لخصمه ، وفى رواية أبى معاوية « كان بينى وبين رجل من اليهود أرض فجحدنى » ويجمع بأن المراد أرض البئر لا جميع الأرض التى هى أرض البئر والبئر من جملتها ، ولا منافاة بين قوله ابن عم لى وبين قوله من اليهود لأن جماعة من اليمن كانوا يهودوا لما غلب يوسف ذو نواس على اليمن فطرد عنها الحبشة فجاء الإسلام وهم على ذلك ، وقد ذكر ذلك ابن إسحق فى أوائل السيرة النبوية مبسوطاً ، وقد تقدم فى الشرب أن اسم ابن عمه المذكور الخفشيش بن معدان بن معد يكرب ، وبينت الخلاف فى ضبط الخفشيش وأنه لقب واسمه جرير وقيل معدان حكاه ابن طاهر ، والمعروف أنه اسم وكنيته أبو الخير ، وأخرج الطبرانى من طريق الشعبى عن الأشعث قال : « خاصم رجل من الحضرميين رجلاً منا يقال له الخفشيش إلى النبى صلى الله عليه وسلم فى أرض له ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم للحضرمى جئ بشهودك على حقلك وإلا حلف لك » الحديث . قلت : وهذا يخالف السياق الذى فى الصحيح ، فإن كان ثابتاً حمل على تعدد القصة ، وقد أخرج أحمد والنسائى من حديث عدى بن عميرة الكندى قال : « خاصم رجل من كندة يقال له امرؤ القيس بن عابس الكندى رجلاً من حضرموت فى أرض » فذكر نحو قصة الأشعث وفيه « إن مكنته من اليمن ذهبت أرضى » وقال من حلف « فذكر الحديث وتلا الآية ، ومعد يكرب جد الخفشيش وهو جد الأشعث بن قيس بن معد يكرب بن معاوية بن جبلة بن عدى بن ربيعة بن معاوية ، فهو ابن عمه حقيقة . ووقع فى رواية لأبى داود من طريق كردوس عن الأشعث « أن رجلاً من كندة ورجلاً من حضرموت اختصما إلى النبى



صلى الله عليه وسلم في أرض من اليمن » فذكر قصة تشبه قصة الباب إلا أن بينهما اختلافاً في السياق ، وأظنها قصة أخرى فإن مسلماً أخرج من طريق علقمة بن وائل عن أبيه قال « جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحضرمي إن هذا غلبني على أرض كانت لأبي » وإنما جوزت التعدد لأن الحضرمي يغاير الكندي لأن المدعى في حديث الباب هو الأشعث وهو الكندي جزماً والمدعى في حديث وائل هو الحضرمي فافترقا ، ويجوز أن يكون الحضرمي : نسب إلى البلد لا إلى القبيلة فإن أصل نسبة القبيلة كانت إلى البلد ثم اشتهرت النسبة إلى القبيلة ، فلعل الكندي في هذه القصة كان يسكن حضرموت فنسب إليها والكندي لم يسكنها فاستمر على نسبته . وقد ذكروا الخفشيش في الصحابة ، واستشكله بعض مشايخنا لقوله في الطريق المذكورة قريباً إنه يهودي ثم قال يحتمل أنه أسلم . قلت : وتماه أن يقال إنما وصفه الأشعث بذلك باعتبار ما كان عليه أولاً ، ويؤيد إسلامه أنه وقع في رواية كردوس عن الأشعث في آخر القصة أنه لما سمع الوعيد المذكور قال : هي أرضه ، فترك اليمن تورعاً ، ففيه إشعار بإسلامه . ويؤيده أنه لو كان يهودياً ما بالى بذلك لأنهم يستحلون أموال المسلمين ، وإلى ذلك وقعت الإشارة بقوله تعالى حكاية عنهم ﴿ ليس علينا في الأميين سبيل ﴾ أى حرج ، ويؤيد كونه مسلماً أيضاً رواية الشعبي الآتية قريباً .

**قوله ( فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية الثوري « خاصمته » وفي رواية جرير عن منصور « فاختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية أبي معاوية « فجحدني فقدمته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( فقال : بينتك أو يمينه )** في رواية أبي معاوية « فقال : ألك بينة ؟ فقلت : لا . فقال لليهودي : احلف » وفي رواية أبي حمزة « فقال لي : شهودك . قلت : ما لي بشهود . قال : فيمينه » وفي رواية وكيع عند مسلم « ألك عليه بينة » وفي رواية جرير عن منصور « شاهداك أو يمينه » وتقدم في الشهادات توجيه الرفع وأنه يجوز النصب ، ويأتي نظيره في لفظ رواية الباب ، ويجوز أن يكون توجيه الرفع : لك إقامة شاهديك أو طلب يمينه ، فحذف فيهما المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فرفع ، والأصل في هذا التقدير قول سيويه المثبت لك ما تدعيه شاهداك ، وتأويله المثبت لك هو شهادة شاهديك الخ .

**قوله ( قلت إذا يحلف عليها يا رسول الله )** لم يقع في رواية أبي حمزة ما بعد قوله « يحلف » وتقدم في الشرب « أن يحلف » بالنصب لوجود شرائطه من الاستقبال وغيره وأنه يجوز الرفع وذكر فيه توجيه ذلك ، وزاد في رواية أبي معاوية « إذا يحلف ويذهب بمالي » ووقع في حديث وائل من الزيادة بعد قوله ألك بينة « قال لا قال فلك يمينه ، قال إنه فاجر ليس بيالي ما حلف عليه وليس يتورع من شيء ، قال ليس لك منه إلا ذلك » ووقع في رواية الشعبي عن الأشعث قال « أرضي أعظم شأناً أن يحلف عليها ، فقال : إن يمين المسلم يدرأ بها أعظم من ذلك » .

**قوله ( فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف )** فذكر مثل حديث ابن مسعود سواء وزاد « وهو فيها فاجر » وقد بينت أن هذه الزيادة وقعت في حديث ابن مسعود عند أبي حمزة وغيره ، وزاد أبو حمزة « فأنزل الله ذلك تصديقاً له » أي لحديث النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يقع في رواية منصور حديث « من حلف » من رواية الأشعث بل اقتصر على قوله « فأنزل الله » وساق الآية . ووقع في رواية كردوس عن الأشعث « فنهياً الكندي لليمين » وفي حديث وائل « فانطلق ليحلف ، فلما أدبر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » الحديث . ووقع

في رواية الشعبي عن الأشعث « فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن هو حلف كاذباً أدخله الله النار . فذهب الأشعث فأخبره القصة فقال : أصلح بيني وبينه ، قال فأصلح بينهما » وفي حديث عدى بن عميرة « فقال له امرؤ القيس : ما لمن تركها يا رسول الله ؟ قال : الجنة . قال أشهد أني قد تركتها له كلها » وهذا يؤيد ما أشرت إليه من تعدد القصة . وفي الحديث سماع الحاكم الدعوى فيما لم يره إذا وصف وحدد وعرفه المتداعيان ، لكن لم يقع في الحديث تصريح بوصف ولا تحديد ، فاستدل به القرطبي على أن الوصف والتحديد ليس بلامز لذاته بل يكفي في صحة الدعوى تمييز المدعى به تمييزاً ينضبط به . قلت : ولا يلزم من ترك ذكر التحديد والوصف في الحديث أن لا يكون ذلك وقع ، ولا يستدل بسكوت الراوى عنه بأنه لم يقع بل يطالب من جعل ذلك شرطاً بدليله فإذا ثبت حمل على أنه ذكر في الحديث ولم ينقله الراوى . وفيه أن الحاكم يسأل المدعى هل له بينة ؟ وقد ترجم بذلك في الشهادات « وأن البينة على المدعى في الأموال كلها » واستدل به لمالك في قوله إن من رضى بيمين غريمه ثم أراد إقامة البينة بعد حلفه أنها لا تسمع إلا إن أتى بعذر يتوجه له في ترك إقامتها قبل استحلافه ، قال ابن دقيق العيد : ووجهه أن « أو » تقتضي أحد الشئيين . فلو جاز إقامة البينة بعد الاستحلاف لكان له الأمران معاً والحديث يقتضي أنه ليس له إلا أحدهما ، قال : وقد يجاب بأن المقصود من هذا الكلام نفى طريق أخرى لإثبات الحق فيعود المعنى إلى حصر الحجة في البينة واليمين . ثم أشار إلى أن النظر إلى اعتبار مقاصد الكلام وفهمه يضعف هذا الجواب ، قال وقد يستدل الحنفية به في ترك العمل بالشاهد واليمين في الأموال . قلت : والجواب عنه بعد ثبوت دليل العمل بالشاهد واليمين أنها زيادة صحيحة يجب المصير إليها لثبوت ذلك بالمنطوق وإنما يستفاد نفيه من حديث الباب بالمفهوم ، واستدل به على توجيه اليمين في الدعاوى كلها على من ليست له بينة . وفيه بناء الأحكام على الظاهر وإن كان المحكوم له في نفس الأمر مبطلاً . وفيه دليل للجمهور أن حكم الحاكم لا يبيح للإنسان ما لم يكن حلالاً له خلافاً لأبي حنيفة كذا أطلقه النووي ، وتعقب بأن ابن عبد البر نقل الإجماع على أن الحكم لا يحل حراماً في الباطن في الأموال . قال : واختلفوا في حل عصمة نكاح من عقد عليها بظاهر الحكم وهي في الباطن بخلافه فقال الجمهور : الفروج كالأموال ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وبعض المالكية : إن ذلك إنما هو في الأموال دون الفروج ، وحجتهم في ذلك اللعان انتهى . وقد طرد ذلك بعض الحنفية في بعض المسائل في الأموال والله أعلم . وفيه التشديد على من حلف باطلاً ليأخذ حق مسلم ، وهو عند الجميع محمول على من مات على غير توبة صحيحة ، وعند أهل السنة محمول على من شاء الله أن يعذبه كما تقدم تقريره مراراً وآخرها في الكلام على حديث أبي ذر في كتاب الرقاق ، وقوله « ولا ينظر الله إليه » قال في الكشف : هو كناية عن عدم الإحسان إليه عند من يجوز عليه النظر ، مجاز عند من لا يجوز ، والمراد بترك التزكية ترك الثناء عليه وبالغضب إيصال الشر إليه . وقال المازري : ذكر بعض أصحابنا أن فيه دلالة على أن صاحب اليد أولى بالمدعى فيه . وفيه التنبيه على صورة الحكم في هذه الأشياء لأنه بدأ بالطالب فقال ليس لك إلا يمين الآخر ، ولم يحكم بها للمدعى عليه إذا حلف بل إنما جعل اليمين تصرف دعوى المدعى لا غير ، ولذلك ينبغي للحاكم إذا حلف المدعى عليه أن لا يحكم له بملك المدعى فيه ولا بمجازته بل يقره على حكم يمينه ، واستدل به على أنه لا يشترط في المتداعيين أن يكون بينهما اختلاط أو يكونا ممن يتهم بذلك ويليق به لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر المدعى عليه هنا بالحلف بعد أن سمع الدعوى ولم يسأل عن حالهما ، وتعقب بأنه ليس فيه التصريح بخلاف ما ذهب إليه من قال به من المالكية لاحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم علم من حاله ما أغناه عن السؤال فيه وقد قال خصمه عنه إنه فاجر لا يبالي ولا يتورع عن شيء ولم ينكر عليه ذلك ولو كان بريئاً مما قال لبادر للإنكار . عليه ، بل في

بعض طرق الحديث ما يدل على أن الغضب المدعى به وقع في الجاهلية ومثل ذلك تسمع الدعوى بيمينه فيه عندهم . وفي الحديث أيضاً أن يمين الفاجر تسقط عنه الدعوى ، وأن فجوره في دينه لا يوجب الحجر عليه ولا إبطال إقراره ولولا ذلك لم يكن لليمين معنى ، وأن المدعى عليه إن أقر أن أصل المدعى لغيره لا يكلف لبيان وجه مصيره إليه ما لم يعلم إنكاره لذلك يعني تسليم المطلوب له ما قال ، قال : وفيه أن من جاء بالبينة قضى له بحقه من غير يمين لأنه محال أن يسأله عن البينة دون ما يجب له الحكم به ، ولو كانت اليمين من تمام الحكم له لقال له يبتك ويمنك على صدقها ، وتعقب بأنه لا يلزم من كونه لا يحلف مع بينته على صدقها فيما شهدت أن الحكم له لا يتوقف بعد البينة على حلفه بأنه ما خرج عن ملكه ولا وهبه مثلاً وأنه يستحق قبضه ، فهذا وإن كان لم يذكر في الحديث فليس في الحديث ما ينفيه ، بل فيه ما يشعر بالاستغناء عن ذكر ذلك لأن في بعض طرقه أن الخصم اعترف وسلم المدعى به للمدعى فأغنى ذلك عن طلبه يمينه ، والغرض أن المدعى ذكر أنه لا بينة له فلم تكن اليمين إلا في جانب المدعى عليه فقط . وقال القاضي عياض : وفي هذا الحديث من الفوائد أيضاً البداء بالسماع من الطالب ثم من المطلوب هل يقر أو ينكر ، ثم طلب البينة من الطالب إن أنكر المطلوب ، ثم توجيه اليمين على المطلوب إذا لم يجد الطالب البينة ، وأن الطالب إذا ادعى أن المدعى به في يد المطلوب فاعترف استغنى عن إقامة البينة بأن يد المطلوب عليه ، قال : وذهب بعض العلماء إلى أن كل ما يجري بين المتداعيين من تساب بخيانة وفجور هدر لهذا الحديث ، وفيه نظر لأنه إنما نسب إلى الغضب في الجاهلية وإلى الفجور وعدم التوق في الأيمان في حال اليهودية فلا يطرد ذلك في حق كل أحد . وفيه موعظة الحاكم المطلوب إذا أراد أن يحلف خوفاً من أن يحلف باطلاً فيرجع إلى الحق بالموعظة . واستدل به القاضي أبو بكر بن الطيب في سؤال أحد المتناظرين صاحبه عن مذهبه فيقول له ألك دليل على ذلك ؟ فإن قال نعم سأله عنه ولا يقول له ابتداء ما دليلك على ذلك ؟ ووجه الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم قال للطالب : ألك بينة . ولم يقل له قرب بينتك . وفيه إشارة إلى أن لليمين مكاناً يختص به لقوله في بعض طرقه « فانطلق ليحلف » وقد عهد في عهده صلى الله عليه وسلم الحلف عند منبره ، وبذلك احتج الخطائي فقال : كانت المحاكمة والنبي صلى الله عليه وسلم في المسجد فانطلق المطلوب ليحلف فلم يكن انطلاقه إلا إلى المنبر لأنه كان في المسجد فلا بد أن يكون انطلاقه إلى موضع أخص منه . وفيه أن الخالف يحلف قائماً لقوله « فلما قام ليحلف » وفيه نظر لأن المراد بقوله قام ما تقدم من قوله انطلق ليحلف ، واستدل به الشافعي أن من أسلم ويده مال لغيره أنه يرجع إلى مالكة إذا أثبتته ، وعن المالكية اختصاصه بما إذا كان المال لكافر ، وأما إذا كان لمسلم وأسلم عليه الذي هو بيده فإنه يقر بيده والحديث حجة عليهم . وقال ابن المنير في الحاشية : يستفاد منه أن الآية المذكورة في هذا الحديث نزلت في نقض العهد ، وأن اليمين الغموس لا كفارة فيها لأن نقض العهد لا كفارة فيه ، كذا قال ، وغايته أنها دلالة اقتران . وقال النووي يدخل في قوله « من اقتطع حق امرئ مسلم » من حلف على غير مال كجلد الميتة والسرجين وغيرهما مما ينتفع به ، وكذا سائر الحقوق كنصيب الزوجة بالقسم ، وأما التقييد بالمسلم فلا يدل على عدم تحريم حق الذمي بل هو حرام أيضاً ، لكن لا يلزم أن يكون فيه هذه العقوبة العظيمة ، وهو تأويل حسن لكن ليس في الحديث المذكور دلالة على تحريم حق الذمي بل ثبت بدليل آخر . والحاصل أن المسلم والذمي لا يفترق الحكم في الأمر فيهما في اليمين الغموس والوعيد عليها ، وفي أخذ حقهما باطلاً وإنما يفترق قدر العقوبة بالنسبة إليهما ، قال : وفيه غلظ تحريم حقوق المسلمين ، وأنه لا فرق بين قليل الحق وكثيره في ذلك ، وكأن مراده عدم الفرق في غلظ التحريم لا في مراتب الغلظ ، وقد صرح ابن عبد السلام في « القواعد » بالفرق بين القليل والكثير وكذا بين ما يترتب عليه كثير المفسدة وحقيقتها ، وقد ورد الوعيد في الخالف الكاذب في حق

الغير مطلقاً في حديث أبي ذر «ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم» الحديث، وفيه «والمنفق سلعته بالخلف الكاذب» أخرجه مسلم، وله شاهد عند أحمد وأبي داود والترمذي من حديث أبي هريرة بلفظ «ورجل حلف على سلعته بعد العصر كاذباً».

### باب اليمين فيما لا يملك، وفي المعصية، والغضب

[٦٦٧٨] ٦٤٤٣- حدثنا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى قال: أرسلني أصحابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم أسأله الحملان، فقال: «والله لا أحملكم على شيء»، وافقته وهو غضبان، فلما أتيت قال: «انطلق إلى أصحابك فقل: إن الله - أو إن رسول الله صلى الله عليه وسلم - يحملك». [٦٦٧٩]

[٦٦٧٩] ٦٤٤٤- نا عبد العزيز قال نا إبراهيم عن صالح عن ابن شهاب... ح. ونا حجاج قال نا عبد الله بن عمر التميمي قال نا يونس بن يزيد الأيلي قال سمعت الزهري قال سمعت عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله عن حديث عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين قال لها أهل الإفك ما قالوا فبرأها الله مما قالوا. كل حديثي طائفة من الحديث فأنزل الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾ العشر الآيات كلها في براءتي، قال أبو بكر الصديق وكان ينفق على مسطح لقربته منه: والله لا أنفق على مسطح شيئاً أبداً بعد الذي قال لعائشة. فأنزل الله: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ﴾ الآية. قال أبو بكر: بلى والله إني لأحب أن يغفر الله لي، فرجع إلى مسطح النفقة التي كان ينفق عليه وقال: والله لا أنزعها عنه أبداً.

[٦٦٨٠] ٦٤٤٥- نا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا أيوب عن القاسم عن زهدم قال: كنا عند أبي موسى الأشعري قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر من الأشعريين فوافقته وهو غضبان فاستحملناه، فحلف أن لا يحملنا، ثم قال: «والله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير وتحللتها».

قوله (باب اليمين فيما لا يملك وفي المعصية والغضب) ذكر فيه ثلاثة أحاديث يؤخذ منها حكم ما في الترجمة على الترتيب، وقد تؤخذ الأحكام الثلاثة من كل منها ولو بضرب من التأويل، وقد ورد في الأمور الثلاثة على غير شرطه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً «لا نذر ولا يمين فيما لا يملك ابن آدم» أخرجه أبو داود والنسائي ورواته لا بأس بهم، لكن اختلف في سنده على عمرو، وفي بعض طرقه عند أبي داود «ولا في معصية» وللطبراني في الأوسط عن ابن عباس رفعه «لا يمين في غضب» الحديث وسنده ضعيف.

الحديث الأول حديث أبي موسى في قصة طلبهم الحملان في غزوة تبوك، اقتصر منه على بعضه، وفيه «فقال لا أحملكم» وقد ساقه تماماً في غزوة تبوك بالسند المذكور هنا وفيه «فقال والله لا أحملكم» وهو الموافق للترجمة، وأشار بقوله «فيما لا يملك» إلى ما وقع في بعض طرقه كما سيأتي في «باب الكفارة قبل الحنث» فقال «والله لا أحملكم وما عندي ما أحملكم» وقد أحلت بشرح الحديث على الباب المذكور، قال ابن المنير: فهم ابن بطال عن البخاري أنه نحا بهذه الترجمة لجهة تعليق الطلاق قبل ملك العصمة أو الحرية قبل ملك الرقبة، فنقل الاختلاف في ذلك وبسط القول فيه والحجج، والذي يظهر أن البخاري قصد غير هذا وهو أن النبي صلى الله

عليه وسلم حلف أن لا يحملهم فلما حملهم راجعوه في يمينه فقال ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم ، فبين أن يمينه إنما انعقدت فيما يملك فلو حملهم على ما يملك لحنث وكفر ، ولكنه حملهم على ما لا يملكه ملكاً خاصاً وهو مال الله وبهذا لا يكون قد حنث في يمينه . وأما قوله عقب ذلك « لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها » فهو تأسيس قاعدة مبتدأة كأنه يقول ولو كنت حلفت ثم رأيت ترك ما حلفت عليه خيراً منه لأحنثت نفسي وكفرت عن يميني ، قال وهم إنما سألوه أن يحملهم ظناً أنه يملك حملاناً فحلف لا يحملهم على شيء يملكه لكونه كان حينئذ لا يملك شيئاً من ذلك ، قال : ولا خلاف أن من حلف على شيء وليس في ملكه أنه لا يفعل فعلاً معلقاً بذلك الشيء مثل قوله والله إن ركبت مثلاً هذا البعير لأفعلن كذا لبعير لا يملكه أنه لو ملكه وركبه حنث وليس هذا من تعليق اليمين على الملك ، قلت : وما قاله محتمل ، وليس ما قاله ابن بطل أيضاً ببعيد بل هو أظهر ، وذلك أن الصحابة الذين سألوهم الحملان فهموا أنه حلف وأنه فعل خلاف ما حلف أنه لا يفعله ، فلذلك لما أمرهم بالحملان بعد قالوا « تغفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينه » وظنوا أنه نسي حلفه الماضي ، فأجابهم أنه لم ينس ولكن الذي فعله خير مما حلف عليه ، وأنه إذا حلف فرأى خيراً من يمينه فعل الذي حلف أن لا يفعله وكفر عن يمينه ، وسيأتي واضحاً في « باب الكفارة قبل الحنث » ويأتي مزيد لمسألة اليمين فيما لا يملك في « باب النذر فيما لا يملك » إن شاء الله تعالى .

الحديث الثاني ذكر طرفاً من حديث الإفك ، وعبد العزيز شيخه هو ابن عبد الله الأوسى ، وإبراهيم هو ابن سعد ، وصالح هو ابن كيسان ، وحجاج شيخه في السند الثاني هو ابن المنهال ، وقد أورده عن عبد العزيز بطلوه في المغازي ، وأورد عن حجاج بهذا السند أيضاً منه قطعة في الشهادات تتعلق بقول بريرة « ما علمت إلا خيراً » وقطعة في الجهاد فيمن أراد سفيراً فأقرع بين نسائه ، وقطعة في تفسير سورة يوسف مقروناً أيضاً برواية عبد العزيز في قول يعقوب ﴿ فصر جميل ﴾ ، وقطعة في غزوة بدر في قصة أم مسطح وقول عائشة لها « تسبين رجلاً شهد بدرًا » وقطعة في التوحيد في قول عائشة « ما كنت أظن أن الله ينزل في شأنى وحياً يتلى » ومجموع ما أورده عنه لا يجيء قدر عشر الحديث ، والغرض منه قوله فيه « قال أبو بكر الصديق وكان ينفق على مسطح والله لا أنفق على مسطح » وهو موافق لترك اليمين في المعصية لأنه حلف أن لا ينفق مسطحاً لكلامه في عائشة فكان حالفاً على ترك طاعة فنهى عن الاستمرار على ما حلف عليه فيكون النهى عن الحلف على فعل المعصية بطريق الأولى ، والظاهر من حاله عند الحلف أن يكون قد غضب على مسطح من أجل قوله الذي قاله . وقال الكرماني : لا مناسبة لهذا الحديث بالجزئين الأولين إلا أن يكون قاسهما على الغضب ، أو المراد بقوله وفي المعصية وفي شأن المعصية لأن الصديق حلف بسبب إفك مسطح والإفك من المعصية ؛ وكذا كل ما لا يملك الشخص فالحلف عليه موجب للتصرف فيما لا يملكه قبل ذلك أى ليس له أن يفعله شرعاً انتهى ، ولا يخفى تكلفه ، والأولى أنه لا يلزم أن يكون كل خير في الباب يطابق جميع ما في الترجمة . ثم قال الكرماني : الظاهر أنه من تصرفات النقلة من أصل البخارى فإنه مات وفيه مواضع مبيضة من تراجم بلا حديث وأحاديث بلا ترجمة فأضافوا بعضاً إلى بعض . قلت : وهذا إنما يصار إليه إذا لم تتجه المناسبة وقد بينا توجيهها والله أعلم .

الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا أبو معمر ) هو عبد الله بن عمرو ، وعبد الوارث هو ابن سعيد ، وأيوب وهو السخيتاني ، والقاسم هو ابن عاصم ، وزهدم هو ابن مضرب الجرمي والجميع بصريون ، وقوله « فوافقته وهو غضبان » مطابق لبعض الترجمة ، وفي القصة نحو ما في قصة أبي بكر من الحلف على ترك طاعة ، لكن بينهما

فرق ، وهو أن حلف النبي صلى الله عليه وسلم وافق أن لا شيء عنده مما حلف عليه ، بخلاف حلف أى بكر فإنه حلف وهو قادر على فعل ما حلف على تركه . قال ابن المنير : لم يذكر البخارى فى الباب ما يناسب ترجمة اليمين على المعصية إلا أن يريد بيمين أى بكر على قطيعة مسطح وليست بقطيعة بل هى عقوبة له على ما ارتكب من المعصية بالقذف ، ولكن يمكن أن يكون أبو بكر حلف على خلاف الأولى ، فإذا نهى عن ذلك حتى أحدث نفسه فعل ما حلف على تركه ، فمن حلف على فعل المعصية يكون أولى . قال : وكذلك قوله « فأرى خيراً منها » يقتضى أن الحنث لفعل ما هو الأولى يقتضى الحنث لترك ما هو معصية بطريق الأولى ، قال : ولهذا يقضى بحنث من حلف على معصية من قبل أن يفعلها انتهى . والقضاء المذكور عند المالكية كما سيأتى بسطه فى « باب النذر فى المعصية » قال ابن بطال : فى حديث أى موسى الرد على من قال إن يمين الغضبان لغو

**باب إذا قال : وَاللَّهِ لَا أَتَكَلَّمُ الْيَوْمَ فَصَلَّى أَوْ قَرَأَ أَوْ سَبَّحَ أَوْ كَبَّرَ أَوْ حَمِدَ أَوْ هَلَّلَ فَهُوَ عَلَى نِيَّتِهِ**  
وقال النبي صلى الله عليه : « أفضل الكلام أربع : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » .  
وقال أبو سفيان : كتب النبي صلى الله عليه إلى هرقل : « تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم » . وقال مجاهد : كلمة التقوى : لا إله إلا الله .

[٦٦٨١] ٦٤٤٦- فأبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب عن أبيه قال : لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله صلى الله عليه فقال : « قل : لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله » .

[٦٦٨٢] ٦٤٤٧- فاقتيبة بن سعيد قال نا محمد بن فضيل قال أنا عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم » .

[٦٦٨٣] ٦٤٤٨- فاموسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه كلمة وقلت أخرى : « من مات يجعل لله نداً أدخل النار » وقلت أخرى : من مات لا يجعل لله نداً أدخل الجنة .

**قوله ( باب إذا قال : وَاللَّهِ لَا أَتَكَلَّمُ الْيَوْمَ فَصَلَّى أَوْ قَرَأَ أَوْ سَبَّحَ — إلى أن قال — فهو على نيته )** أى إن أراد إدخال القراءة والذكر حنث إذا قرأ أو ذكر وإن أراد أن لا يدخلهما لم يحنث ، ولم يتعرض إذا أطلق ، والجمهور على أنه لا يحنث . وعن الحنفية يحنث ، وفرق بعض الشافعية بين القرآن فلا يحنث به ويحنث بالذكر ، وحجة الجمهور أن الكلام فى العرف ينصرف إلى كلام الآدميين وأنه لا يحنث بالقراءة والذكر داخل الصلاة فليكن كذلك خارجها ، ومن الحجة فى ذلك الحديث الذى عند مسلم « إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » فحكم للذكر والقراءة بغير حكم كلام الناس . وقال ابن المنير : معنى قول البخارى « هو على نيته » أى العرفية ، قال : ويحتمل أن يكون مراده أنه لا يحنث بذلك إلا إن نوى إدخاله فى نيته فيؤخذ منه حكم الإطلاق ؛ قال : ومن فروع المسألة لو حلف لا كلمت زيدا ولا سلمت عليه فصلى خلفه فسلم الإمام وسلم المأموم التسليمة التى يخرج بها من الصلاة فلا يحنث بها جزماً بخلاف التسليمة التى يرد بها على الإمام فلا يحنث أيضاً لأنها ليست مما ينويه الناس عرفاً ، وفيه الخلاف انتهى . وهو على

مذهبهم ، وبأقنى نظيره عندنا في التسليمة الثانية إذا كان من حلف لا يكلمه عن يساره فلا يحنث إلا إن قصد الرد عليه .

**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم : أفضل الكلام أربع سبحان الله الخ )** هذا من الأحاديث التي لم يصلها البخاري في موضع آخر ، وقد وصله النسائي من طريق ضرار بن مرة عن أبي صالح عن أبي سعيد وأبي هريرة مرفوعاً بلفظه ، وأخرجه مسلم من حديث سمرة بن جندب لكن بلفظ « أحب » بدل « أفضل » وأخرجه ابن حبان من هذا الطريق بلفظ « أفضل » ولحديث أبي هريرة طريق أخرى أخرجهما النسائي وصححها ابن حبان من طريق أبي حمزة السكري عن الأعمش عن أبي صالح عنه بلفظ « خير الكلام أربع لا يضرك بأيهن بدأت » فذكره ، وأخرجه أحمد عن وكيع عن الأعمش فأبهم الصحابي ، وأخرجه النسائي من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن السلولى عن كعب الأخبار من قوله ، وقد بينت معاني هذه الألفاظ الأربعة في « باب فضل التسبيح » من كتاب الدعوات .

**قوله ( وقال أبو سفيان : كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم )** هذا طرف ذكره بالمعنى من الحديث الطويل وقد شرحته بطوله في أول الصحيح وفي تفسير آل عمران ، والغرض منه ومن جميع ما ذكر في الباب أن ذكر الله من جملة الكلام وإطلاق « كلمة » على مثل سبحان الله ومحمده من إطلاق البعض على الكل .

**قوله ( وقال مجاهد : كلمة التقوى لا إله إلا الله )** وصله عبد بن حميد من طريق منصور بن المعتمر عن مجاهد بهذا موقوفاً على مجاهد ، وقد جاء مرفوعاً من أحاديث جماعة من الصحابة منهم أبي بن كعب وأبو هريرة وابن عباس وسلمة بن الأكوع وابن عمر أخرجهما كلها أبو بكر بن مردويه في تفسيره ، وحديث أبي عند الترمذي وذكر أنه سأل أبا زرعة عنه فلم يعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، وأخرجه أبو العباس البرقي في مجزئه المشهور موقوفاً على جماعة من الصحابة والتابعين . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : حديث سعيد بن المسيب عن أبيه لما حضرت أبا طالب الوفاة الحديث مختصر ، وقد تقدم بتمامه وشرحه في السيرة النبوية ، والغرض منه قوله صلى الله عليه وسلم « قل لا إله إلا الله كلمة أحاج » بضم أوله وتشديد آخره وأصله أحاجج والمراد أظهر لك بها الحجة . وحديث أبي هريرة « كلمتان خفيفتان على اللسان » الحديث وقد تقدم في الدعوات وبأقنى شرحه مستوفى في آخر الكتاب : وحديث عبد الله وهو ابن مسعود قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمة وقلت أخرى » الحديث وقد مضى الكلام عليه في أوائل كتاب الجنائز ، وذكرت ما وقع للنووي فيه ، ووقع في تفسير البقرة بيان الكلمة المرفوعة من الكلمة الموقوفة ؛ قال الكرمانى : المتجه أن يقول من مات لا يجعل الله نداً لا يدخل النار ، لكن لما كان دخول الجنة محققاً للموحد جزم به ولو كان آخراً .

**باب مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى أَهْلِهِ شَهْرًا وَكَانَ الشَّهْرُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ**

[٦٦٨٤] ٦٤٤٩ - نا عبد العزيز بن عبد الله قال نا سليمان بن بلال عن حميد عن أنس قال : آلى رسول الله صلى الله عليه من نسائه وكانت انفكت رجله ، فأقام في مشربة تسعاً وعشرين ليلة ثم نزل ، فقالوا : يا رسول الله ، آليت شهراً ، فقال : « إن الشهر يكون تسعاً وعشرين » .

قوله ( باب من حلف أن لا يدخل على أهله شهراً وكان الشهر تسعاً وعشرين ) أى ثم دخل فإنه لا يحث ، هذا يتصور إذا وقع الحلف أول جزء من الشهر اتفاقاً ، فإن وقع في أثناء الشهر ونقص هل يتعين أن يلفق ثلاثين أو يكتفى بتسع وعشرين ؟ فالأول قول الجمهور ، وقالت طائفة منهم ابن عبد الحكم من المالكية بالثاني ، وقد تقدم بيان ذلك في آخر شرح حديث عمر الطويل في آخر النكاح ، ومضى الكلام على تفسير الإيلاء وعلى حديث أنس المذكور في هذا الباب في باب الإيلاء ، واحتج الطحاوي للجمهور بالحديث الصحيح الماضي في الصيام بلفظ « الشهر تسع وعشرون فإذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا ، فإذا غم عليكم فأكملوا ثلاثين » قال فأوجب عليهم إذا أغمى ثلاثين وجعله على الكمال حتى يروا الهلال قبل ذلك . قلت : وهذا إنما يحتج به على من زعم أنه إذا وقعت يمينه في أثناء الشهر أن يكتفى بتسع وعشرين سواء كان ذلك الشهر الذى حلف فيه تسعاً وعشرين أو ثلاثين ، وقد نقل هو هذا المذهب عن قوم ، وأما قول ابن عبد الحكم فإنما يصلح تعقبه بحديث عائشة قالت « لا والله ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الشهر تسع وعشرون ، وإنما والله أعلم بما قال في ذلك أنه قال حين هجرنا لأهجرنكن شهراً ثم جاء لتسع وعشرين فسألته فقال إن شهرنا هذا كان تسعاً وعشرين » قال الطحاوي بعد ترجمته : يعرف بذلك أن يمينه كانت مع رؤية الهلال ، كذا قال وليس ذلك صريحاً في الحديث ، والله أعلم .

### باب إن حلف أن لا يشرب نبئاً

فَشَرِبَ الطَّلَاءَ أَوْ سَكراً أَوْ عَصيراً لَمْ يَحْثُ فِي قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ وَلَيْسَتْ هَذِهِ بِأَنْبِذَةٍ عِنْدَهُ [٦٦٨٥] ٦٤٥٠ - نا عليٌّ سمعَ عبدَ العزيزِ بنَ أبي حازمٍ قال أخبرني أبي عن سهل بن سعدٍ أن أبا أسيدٍ صاحبَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم أعرسَ فدعا النبيَّ صلى الله عليه وسلم لعرسِهِ ، فكانتِ العروسُ خادِمةً منهم ، فقال سهلٌ للقومِ : هل تدرُونَ ما سقتهُ ؟ قال : أنقعتُ له تمرًا في تورٍ من الليلِ حتى أصبحَ عليه فسقتهُ إياه .

[٦٦٨٦] ٦٤٥١ - نا محمدُ بنُ مقاتلٍ قال أنا عبدُ الله قال أنا إسماعيلُ بنُ أبي خالدٍ عن الشعبيِّ عن عكرمةَ عن ابنِ عباسٍ عن سودةَ زوجِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم قالت : ماتت لنا شاةٌ فدبغنا مسكها ثم مازلنا ننبذُ فيه حتى صارت سناً .

قوله ( باب إذا حلف أن لا يشرب نبئاً فشرب طلاء ) في رواية « الطلاء » بزيادة لام .

قوله ( أو سكرًا ) بفتح المهملة وتخفيف الكاف .

قوله ( أو عصيراً لم يحث في قول بعض الناس وليست هذه بأنبذة عنده ) في رواية الكشميهني « وليس » وقد تقدم تفسير الطلاء والسكر والنبذ في كتاب الأشربة ، قال المهلب : الذى عليه الجمهور أن من حلف أن لا يشرب النبذ بعينه لا يحث بشرب غيره ، ومن حلف لا يشرب نبئاً لما يحشى من السكر به فإنه يحث بكل ما يشربه مما يكون فيه المعنى المذكور ، فإن سائر الأشربة من الطبخ والعصير تسمى نبئاً لمشابتها له في المعنى ، فهو كمن حلف لا يشرب شراباً وأطلق فإنه يحث بكل ما يقع عليه اسم شراب ، قال ابن بطال : ومراد البخارى ببعض الناس أبو حنيفة ومن تبعه فإنهم قالوا إن الطلاء والعصير ليس بنبذ لأن النبذ في الحقيقة ما نبذ في الماء ونقع فيه ، ومنه سمي المنبوذ منبذاً لأنه نبذ أى طرح ، فأراد البخارى الرد عليهم ، وتوجيه من حديثي الباب أن



حديث سهل يقتضى تسمية ما قرب عهده بالانتباز نبيذاً وإن حل شربه ، وقد تقدم فى الأشربة من حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان ينبذ له ليلاً فيشربه غدوة وينبذ له غدوة فيشربه عشية ، وحديث سودة يؤيد ذلك فإنها ذكرت أنهم صاروا ينتبذون فى جلد الشاة التى ماتت وما كانوا ينبذون إلا ما يحل شربه ومع ذلك كان يطلق عليه اسم نبيذ ، فالنقيع فى حكم النبيذ الذى لم يبلغ حد السكر والعصير من العنب الذى بلغ حد السكر فى معنى النبيذ من التمر الذى بلغ حد السكر ، وزعم ابن المنير فى الحاشية أن الشارح بمعزل عن مقصود البخارى هنا قال : وإنما أراد تصويب قول الحنفية ومن ثم قال لم يحث ولا يضره قوله بعده « فى قول بعض الناس » فإنه لو أراد خلافه لترجم على أنه يحث ، وكيف يترجم على وفق مذهب ثم يخالفه انتهى . والذى فهمه ابن بطال أوجه وأقرب إلى مراد البخارى . والحاصل أن كل شيء يسمى فى العرف نبيذاً يحث به إلا إن نوى شيئاً بعينه فيختص به ، والطلاء يطلق على المطبوخ من عصير العنب وهذا قد ينعقد فيكون ديساً ورباً فلا يسمى نبيذاً أصلاً ، وقد يستمر مائعاً ويسكر كثيره فيسمى فى العرف نبيذاً ، بل نقل ذلك ابن التين عن أهل اللغة أن الطلاء جنس من الشراب ، وعن ابن فارس أنه من أسماء الخمر ، وكذلك السكر يطلق على العصير قبل أن يتخمر ، وقبل هو ما أسكر منه ومن غيره ، ونقل الجوهري أن نبيذ التمر والعصير ما يعصر من العنب فيسمى بذلك ولو تخمر ، وقد مضى شرح حديث سهل فى الوليمة من كتاب النكاح ، وعلى شيخه هو ابن المدينى ، وأما حديث سودة فهى بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس العامرية من بنى عامر بن لؤى القرشية زوج النبى صلى الله عليه وسلم تزوجها النبى صلى الله عليه وسلم بعد موت خديجة وهو بمكة ودخل بها قبل الهجرة .

قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك .

قوله ( فدبغنا مسكها ) بفتح الميم وبالمهمل أى جلدتها .

قوله ( حتى صار شناً ) بفتح المعجمة وتشديد النون أى بالياً ، والشنة القرية العتيقة ، وقد أخرج النسائى من طريق مغيرة بن مقسم عن الشعبي عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم حديثاً فى دباغ جلد الشاة الميتة غير هذا ، وأشار المزى فى « الأطراف » إلى أن ذلك علة لرواية إسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي التى فى الباب ، وليس كذلك بل هما حديثان متغايران فى السياق وإن كان كل منهما من رواية الشعبي عن ابن عباس ، ورواية مغيرة هذه توافق لفظ رواية عطاء عن ابن عباس عن ميمونة وهى عند مسلم ، وأخرجها البخارى من زواية عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس بغير ذكر ميمونة ولا ذكر الدباغ فيه ، ومضى الكلام على ذلك مستوفى فى أواخر كتاب الأطعمة ، قال ابن أبى حمزة : فى حديث سودة الرد على من زعم أن الزهد لا يتم إلا بالخروج عن جميع ما يملك لأن موت الشاة يتضمن سبق ملكها واقتنائها ، وفيه جواز تنمية المال لأنهم أخذوا جلد الميتة فدبغوه فانتفعوا به بعد أن كان مطروحاً ، وفيه جواز تناول ما يهضم الطعام لما دل عليه الانتباز ، وفيه إضافة الفعل إلى المالك وإن بارشه غيره كالخادم اهـ ملخصاً .

بإِذَا حَلَفَ أَلَا يَأْتِدِمَ فَأَكَلَ تَمْرًا بِخُبْرٍ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ الْأَدْمُ

[٦٦٨٧] ٦٤٥٢ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن عبد الرحمن بن عباس عن أبيه عن عائشة

قالت : ما شبع آل محمد من خبز برٍّ مأدومٍ ثلاثة أيامٍ حتى لحق بالله .

وقال ابن كثير : أنا سفيان قال نا عبد الرحمن بن عباس عن أبيه أنه قال لعائشة بهذا .

٦٤٥٣- فاقْتِيبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ أَبُو طَلْحَةَ لِأُمِّ سَلِيمٍ : لَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَعِيفًا أَعْرَفُ فِيهِ الْجُوعَ ، فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، فَأَخْرَجْتُ أَقْرَاصًا مِنْ شَعِيرٍ ثُمَّ أَخَذْتُ خَمَارًا لَهَا فَلَقْتُ الْخَبْزَ بِبَعْضِهِ ثُمَّ أُرْسَلْتَنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَهَبَتْ فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ النَّاسُ ، فَقُمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَرْسَلْتُكَ أَبُو طَلْحَةَ ؟ » فَقُلْتُ : نَعَمْ ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « قَوْمُوا » . قَالَ : فَانْطَلَقُوا وَانْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ حَتَّى جَعْتُ أَبَاطِلِحَةَ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ : يَا أُمُّ سَلِيمٍ ، قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ عِنْدَنَا مِنَ الطَّعَامِ مَا نَطْعَمُهُمْ ، فَقَالَتْ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، فَانْطَلَقَ أَبُو طَلْحَةَ حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو طَلْحَةَ حَتَّى دَخَلَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « هَلْمِي يَا أُمُّ سَلِيمٍ مَا عِنْدَكَ » ، فَأَتَتْ بِذَلِكَ الْخَبْزِ ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ الْخَبْزِ فَفَتَّ وَعَصَرَتْ أُمُّ سَلِيمٍ عَكَّةً لَهَا فَأَدَمَتْهُ ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ، ثُمَّ قَالَ : « ائْذَنْ لِعَشْرَةِ » ، فَأَذِنَ لَهُمْ ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ خَرَجُوا ، ثُمَّ قَالَ : « ائْذَنْ لِعَشْرَةِ » ، فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ، ثُمَّ قَالَ : « ائْذَنْ لِعَشْرَةِ » ، فَأَكَلَ الْقَوْمُ كُلَّهُمْ وَشَبِعُوا ، وَالْقَوْمُ سَبْعُونَ أَوْ ثَمَانُونَ رَجُلًا .

**قوله ( باب إذا حلف أن لا يأتمم فأكل تمراً بخبز )** أى هل يكون مؤتمماً فيحدث أم لا ؟

**قوله ( وما يكون منه الأدم )** هى جملة معطوفة على جملة الشرط والجزاء ، أى وباب بيان ما يحصل به الائتداف . ذكر فيه حديثين حديث عائشة « ما شبع آل محمد من خبز بر مأدوم » وهو طرف من حديث مضى في الأتعمة بتمامه ، وكذا التعليق المذكور بعده عن محمد بن محمد بن كثير مضى ذكر من وصله عنه . وعابس بمهملة وبعد الألف بموحدة ثم مهمله ، وقوله فى آخره « قال لعائشة بهذا » قال الكرمانى أى روى عنها أو قال لها مستفهماً ما شبع آل محمد ؟ فقالت : نعم . قلت : والواقع خلاف هذا التقدير ؛ وهو بين فيما أخرجه الطبرانى والبيهقى من وجهين آخرين وهو أن عابساً قال لعائشة : أنهى النبى صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الأضاحى ؟ فذكر الحديث فى آخره « ما شبع الخ » والنكتة فى إيراد طريق محمد بن كثير الإشارة إلى أن عابساً لقي عائشة وسألها ، لرفع ما يتوهم فى العنعنة فى الطريق التى قبلها من الانقطاع ، وقد تقدم شرح الحديث فى كتاب الرقاق ، والثانى حديث أنس فى قصة أقراص الشعير وأكل القوم وهم سبعون أو ثمانون رجلاً حتى شبعوا ، وقد مضى شرحه فى علامات النبوة ، والقصد منه قوله « فأمر بالخبز ففت وعصرت أم سليم عكة لها فأدمته » أى خلطت ما حصل من السمن بالخبز المفتوت ، قال ابن المنير وغيره : مقصود البخارى الرد على من زعم أنه لا يقال ائتمم إلا إذا أكل بما اصطبغ به ، قال : ومناسبتة لحديث عائشة أن المعلوم أنها أرادت نفى الإدام مطلقاً بقرينة ما هو معروف من شطف عيشهم فدخل فيه التمر وغيره ، وقال الكرمانى : وجه المناسبة أن التمر لما كان موجوداً عندهم وهو غالب أقواتهم وكانوا شباعى منه علم أن أكل الخبز به ليس ائتمماً ، قال : ويحتمل أن يكون ذكر هذا الحديث فى هذا الباب لأدنى ملابسة وهو لفظ المأدوم لكونه لم يجد شيئاً على شرطه ، قال : ويحتمل أن يكون إيراد هذا الحديث فى هذه الترجمة من تصرف النقلة . قلت : والأول مابين لمعاد البخارى ، والثانى هو المراد ، لكن بأن ينضم إليه ما ذكره ابن المنير ، والثالث بعيد جداً . قال ابن المنير ، وأما قصة أم سليم فظاهرة المناسبة لأن السمن اليسير الذى فضل فى قعر العكة لا يصطبغ به الأقراص التى فتتها ، وإنما غابته أن يصير فى الخبز من طعم السمن فأشبهه ما إذا خالط التمر عند الأكل ، ويؤخذ منه أن كل شئ يسمى عند الإطلاق إداماً ، فإن الخالف أن لا يأتمم يحنث إذا

أكله مع الخبز ، وهذا قول الجمهور سواء كان يصطبغ به أم لا . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : لا يحنث إذا ائتم بالجن والبيض ، وخالفهما محمد بن الحسن فقال : كل شيء يؤكل مع الخبز مما الغالب عليه ذلك كاللحم المشوى والجن آدم ، وعن المالكية يحنث بكل ما هو عند الخالف آدم ولكل قوم عادة ، ومنهم من استثنى الملح جريشاً كان أو مطيباً .

( تنبيه ) : من حجة الجمهور حديث عائشة في قصة بريدة « فدعا بالغداء فأقى بخبز وإدام من آدم البيت » الحديث ، وقد مضى شرحه مستوفى في مكانه ، وترجم له المصنف في الأظعمة « باب الأدم » قال ابن بطال : دل هذا الحديث عن أن كل شيء في البيت مما جرت العادة بالائتمام به يسمى أداماً مائعاً كان أو جامداً . وكذا حديث « تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة وإدامهم زائدة كبد الحوت » وقد تقدم شرحه في كتاب الرقاق ، وفي خصوص اليمين المذكورة في الترجمة حديث يوسف بن عبد الله بن سلام « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أخذ كسرة من خبز شعير فوضع عليها ثمرة وقال : هذه إدام هذه » أخرجه أبو داود والترمذي بسند حسن ، قال ابن القصار : لا خلاف بين أهل اللسان أن من أكل خبزاً بلحم مشوى أنه ائتم به ، فلو قال أكلت خبزاً بلا إدام كذب وإن قال أكلت خبزاً بإدام صدق ، وأما قول الكوفيين : الإدام اسم للجمع بين الشيئين فدل على أن المراد أن يستهلك الخبز فيه بحيث يكون تابعاً له بأن تتداخل أجزاؤه في أجزائه وهذا لا يحصل إلا بما يصطبغ به ، فقد أجاب من خالفهم بأن الكلام الأول مسلم لكن دعوى التداخل لا دليل عليه قبل تناول ، وإنما المراد الجمع ثم الاستهلاك بالأكل فيتداخلان حينئذ .

### باب النية في الأيمان

[٦٦٨٩] ٦٤٥٤ - ناقية بن سعيد قال نا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد يقول أخبرني محمد بن إبراهيم أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إنما الأعمال بالنية ، وإنما لامرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه » .

قوله ( باب النية في الأيمان ) بفتح الهمزة للجمع وحكى الكرماني أن في بعض النسخ بكسر الهمزة ووجهه بأن مذهب البخاري أن الأعمال داخلة في الإيمان . قلت : وقرينة ترجمة كتاب الأيمان والنذور كافية في توهين الكبر . وعبد الوهاب المذكور في السند هو ابن عبد المجيد الثقفي ، ومحمد بن إبراهيم هو التيمي ، وقد تقدم شرح حديث الأعمال في أول بدء الوحي ، ومناسبته للترجمة أن اليمين من جملة الأعمال فيستدل به على تخصيص الألفاظ بالنية زماناً ومكاناً وإن لم يكن في اللفظ ما يقتضي ذلك ، كمن حلف أن لا يدخل دار زيد وأراه في شهر أو سنة مثلاً أو حلف أن لا يكلم زيدا مثلاً وأراد في منزله دون غيره فلا يحنث إذا دخل بعد شهر أو سنة في الأولى ولا إذا كلمه في دار أخرى في الثانية ، واستدل به الشافعي ومن تبعه فيمن قال : إن فعلت كذا فانت طالق ونوى عدداً أنه يعتبر العدد المذكور وإن لم يلفظ به ، وكذا من قال إن فعلت كذا فانت بائن إن نوى ثلاثاً بانت وإن نوى ما دونها وقع ما نوى رجعيًا ، وخالف الحنفية في الصورتين ، واستدل به على أن اليمين على نية الخالف لكن فيما عدا حقوق الآدميين فهي على نية المستحلف ، ولا ينتفع بالتورية في ذلك إذا اقتطع بها حقاً لغيره . وهذا إذا تحاكما وما في غير المحاكمة فقال الأكثر نية الخالف . وقال مالك وطائفة نية المحلوف له ، وقال النووي من ادعى حقاً على رجل فأحلفه الحاكم انعقدت يمينه على ما نواه الحاكم ولا تنفعه التورية اتفاقاً ، فإن حلف

بغير استحلاف الحاكم نفعت التوبة إلا أنه إن أبطل بها حقاً أثم وإن لم يحنث ، وهذا كله إذا حلف بالله فإن حلف بالطلاق أو العتاق نفعت التوبة ولو حلفه الحاكم لأن الحاكم ليس له أن يحلفه بذلك كذا أطلق ، وينبغي فيما إذا كان الحاكم يرى جواز التحليف بذلك أن لا تنفعه التوبة .

ب) إِذَا أَهْدَى مَالَهُ عَلَى وَجْهِ النَّذْرِ وَالتَّوْبَةِ

[٦٦٩٠] ٦٤٥٥ - نا أحمد بن صالح قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله عن عبد الله بن كعب بن مالك ، وكان قائد كعب من بني حنظلة ، قال سمعت كعب بن مالك في حديثه : ﴿ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا ﴾ فقال في آخر حديثه : إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله ورسوله ، فقال النبي صلى الله عليه : « أَمْسِكْ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ » .

**قوله ( باب إذا أهدى ماله على وجه النذر والتوبة )** كذا للجميع إلا للكشميني فعنده « القرية » بدل « التوبة » وكذا رأيته في مستخرج الإسماعيلي قال الكرمانى : وقوله أهدى أى تصدق بماله أو جعله هدية للمسلمين . وهذا الباب هو أول أبواب النذور ، والنذر في اللغة التزام خير أو شر ، وفي الشرع التزام المكلف شيئاً لم يكن عليه منجزاً أو معلقاً وهو قسمان : نذر تبرر ونذر لجأح ، ونذر التبرر قسمان أحدهما ما يتقرب به ابتداء كلفة على أن أصوم كذا ، ويلتحق به ما إذا قال لله على أن أصوم كذا شكراً على ما أنعم به على من شفاء مريض مثلاً . وقد نقل بعضهم الاتفاق على صحته واستحبابه ، وفي وجه شاذ لبعض الشافعية أنه لا ينعقد . والثاني ما يتقرب به معلقاً بشيء ينتفع به إذا حصل له كإنا قدم غائبى أو كفانى شر عدوى فعلى صوم كذا مثلاً . والمعلق لازم اتفاقاً وكذا المنجز في الراجح . ونذر اللجأح قسمان : أحدهما ما يعلقه على فعل حرام أو ترك واجب فلا ينعقد في الراجح إلا إن كان فرض كفاية أو كان في فعله مشقة فيلزمه ، ويلتحق به ما يعلقه على فعل مكروه . والثاني ما يعلقه على فعل خلاف الأولى أو مباح أو ترك مستحب وفيه ثلاث أقوال للعلماء : الوفاء أو كفارة يمين أو التخيير بينهما ، واختلف الترجيح عند الشافعية وكذا عند الحنابلة ، وجزم الحنفية بكفارة اليمين في الجميع والمالكية بأنه لا ينعقد أصلاً .

**قوله ( أخبرني يونس )** هو ابن يزيد الأيلي .

**قوله ( عن عبد الله بن كعب )** هو والد عبد الرحمن الراوى عنه ، وقد مضى في تفسير سورة براءة عن أحمد ابن صالح « حدثني ابن وهب أخبرني يونس » قال أحمد « وحدثنا عنبسة حدثنا يونس عن ابن شهاب ، أخبرني عبد الرحمن بن كعب أخبرني عبد الله بن كعب » ثم أخرجه من طريق إسحاق بن راشد عن ابن شهاب « أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه » .

**قوله ( سمعت كعب بن مالك يقول في حديثه وعلى الثلاثة الذين خلفوا )** أى الحديث الطويل في قصة تخلفه في غزوة تبوك ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كلامه وكلام رفيقيه ، وقد تقدم بطوله مع شرحه في المغازى لكن بوجه آخر عن ابن شهاب .

**قوله ( فقال في آخر حديثه إن من توبتي أن أنخلع )** بنون وخاء معجمة أى أعزى من مالى كما يعزى الإنسان إذا خلع ثوبه .

**قوله ( أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك )** زاد أبو داود عن أحمد بن صالح بهذا السند « فقلت إني أمسك سهمى الذى بخير » وهو عند المصنف من وجه آخر عن ابن شهاب ، وقع في رواية ابن إسحق عن

الزهري بهذا السند عند أبي داود بلفظ « إن من توبتي أن أخرج من مالي كله لله ورسوله صدقة ، قال لا ، قلت فنصفه ، قال لا ، قلت فثلثه ، قال نعم ، قلت فإني أمسك سهمي الذي بخير » وأخرج من طريق ابن عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه « وإني أنخلع من مالي كله صدقة ، قال يجزى عنك الثلث » وفي حديث أبي لبابة عند أحمد وأبي داود نحوه . وقد اختلف السلف فيمن نذر أن يتصدق بجميع ماله على عشرة مذاهب فقال مالك : يلزمه الثلث بهذا الحديث ، ونوزع في أن كعب بن مالك لم يصرح بلفظ النذر ولا بمعناه ، بل يحتمل أنه نجز النذر ، ويحتمل أن يكون أراد فاستأذن ، والانخلع الذي ذكره ليس بظاهر في صدور النذر منه ، وإنما الظاهر أنه أراد أن يؤكد أمر توبته بالتصدق بجميع ماله شكراً لله تعالى على ما أنعم به عليه . وقال الفاكهاني في شرح العمدة : كان الأولى لكعب أن يستشير ولا يستبد برأيه ، لكن كأنه قامت عنده حال لفرحه بتوبته ظهر له فيها أن التصدق بجميع ماله مستحق عليه في الشكر فأورد الاستشارة بصيغة الجزم انتهى وكأنه أراد أنه استبد برأيه في كونه جزم بأن من توبته أن ينخلع من جميع ماله إلا أنه نجز ذلك . وقال ابن المنير : لم يبت كعب الانخلع بل استشار هل يفعل أو لا ؟ قلت : ويحتمل أن يكون استفهم وحذفت أداة الاستفهام ، ومن ثم كان الراجع عند الكثير من العلماء وجوب الوفاء لمن التزم أن يتصدق بجميع ماله إلا إذا كان على سبيل القرية ، وقيل إن كان ملئاً لزمه وإن كان فقيراً فعليه كفارة يمين ، وهذا قول الليث ووافقه ابن وهب وزاد : وإن كان متوسطاً يخرج قدر زكاة ماله ، والأخير عن أبي حنيفة بغير تفصيل وهو قول ربيعة ، وعن الشعبي وابن أبي لبابة لا يلزم شيء أصلاً ، وعن قتادة يلزم الغنى العشر والمتوسط السبع والمملق الخمس ، وقيل يلزم الكل إلا في نذر اللجاج فكفارة يمين ، وعن سحنون يلزمه أن يخرج ما لا يضر به ، وعن الثوري والأوزاعي وجماعة يلزمه كفارة يمين بغير تفصيل ، وعن النخعي يلزمه الكل بغير تفصيل . وإذا تقرر ذلك فمناسبة حديث كعب للترجمة أن معنى الترجمة أن من أهدى أو تصدق بجميع ماله إذا تاب من ذنب أو إذا نذر هل ينفذ ذلك إذا نجزه أو علقه ؟ وقصة كعب منطبعة على الأول وهو التنجيز ، لكن لم يصدر منه تنجيز كما تقرر وإنما استشار فأشير عليه بأمساك البعض فيكون الأولى لمن أراد أن ينجز التصدق بجميع ماله أو يعلقه أن يمسك بعضه ، ولا يلزم من ذلك أنه لو نجزه لم ينفذ . وقد تقدمت الإشارة في كتاب الزكاة إلى أن التصدق بجميع المال يختلف باختلاف الأحوال ، فمن كان قوياً على ذلك يعلم من نفسه الصبر لم يمنع وعليه ينتزل فعل أبي بكر الصديق وإيثار الأنصار على أنفسهم المهاجرين ولو كان بهم خصاصة ، ومن لم يكن كذلك فلا وعليه ينتزل « لا صدقة إلا عن ظهر غني » وفي لفظ « أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غني » قال ابن دقيق العيد : في حديث كعب أن للصدقة أثراً في محو الذنوب ومن ثم شرعت الكفارة المالية ، ونازع الفاكهاني فقال : التوبة تجب ما قبلها ، وظاهر حال كعب أنه أراد فعل ذلك على جهة الشكر . قلت : مراد الشيخ أنه يؤخذ من قول كعب « إن من توبتي الخ » أن للصدقة أثراً في قبول التوبة التي يتحقق بمحوها محو الذنوب ، والحجة فيه تقرير النبي صلى الله عليه وسلم له على القول المذكور

**باب** إذا حرم طعاماً وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ ﴾

وقوله : ﴿ لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾

[٦٦٩١] ٦٤٥٦- نا الحسن بن محمد قال نا الحجاج عن ابن جريج قال : زعم عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يقول : سمعت عائشة تزعم أن النبي صلى الله عليه كان يمكث عند زينب بنت جحش ويشرب عندها

عسلاً فتواصيتُ أنا وحفصة أن أيتنا دخلَ عليها النبيُّ صلى الله عليه وسلم فلتقل: «إني أجِدُ منك رِيحَ مغافيرٍ، أَكَلْتُ مغافير؟ فدخَلَ عليَّ إحداهما فقالت ذلكَ لهُ، فقال: «بل شربتُ عسلاً عندَ زينبَ بنتِ جحشٍ ولن أعودَ لهُ»، فنزلتُ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾، ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ﴾ لعائشةَ وحفصة، ﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾ لقوله بل شربتُ عسلاً.

وقال إبراهيم بن موسى عن هشام: «ولن أعودَ لهُ وقد حلفتُ فلا تخبري بذلكَ أحداً».

**قوله (باب إذا حرم طعاماً)** في رواية غير أبي ذر «طعامه» وهذا من أمثلة نذر اللجاج وهو أن يقول مثلاً طعام كذا أو شراب كذا على حرام أو نذرت أو لله على أن لا أكل كذا أو لا أشرب كذا، والراجح من أقوال العلماء أن ذلك لا ينعقد إلا إن قرنه بحلف فيلزمه كفارة يمين.

**قوله (وقوله تعالى: يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبغى مرضاة أزواجك)** وزاد غير أبي ذر إلى قوله تحلة أيمانكم «وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك في كتاب الطلاق. وهل نزلت الآية في تحريم مارية أو في تحريم شرب العسل، وإلى الثاني أشار المصنف حيث ساقه في الباب. ويؤخذ حكم الطعام من حكم الشراب، قال ابن المنذر: اختلف فيمن حرم على نفسه طعاماً أو شراباً يحل فقالت طائفة: لا يحرم عليه وتلزمه كفارة يمين، وبهذا قال أهل العراق. وقالت طائفة: لا تلزمه الكفارة إلا إن حلف، وإلى ترجيح هذا القول أشار المصنف بإيراد الحديث لقوله وقد حلفت وهو قول مسروق والشافعي ومالك، لكن استثنى مالك المرأة فقال تطلق قال إسماعيل القاضي: الفرق بين المرأة والأمة أنه لو قال امرأتى على حرام فهو فراق التزمه فتطلق، ولو قال لأمته من غير أن يحلف فإنه ألزم نفسه ما لم يلزمه فلا تحرم عليه أمته، قال الشافعي: لا يقع عليه شيء إذا لم يحلف إلا إذا نوى الطلاق فتطلق أو العتق فتعتق، وعنه يلزمه كفارة يمين.

**قوله (وقوله تعالى: لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم)** كأنه يشير إلى ما أخرجه الثوري في جامعه وابن المنذر من طريقه بسند صحيح عن ابن مسعود أنه جرى عنده بطعام فتنحى رجل فقال إني حرمته أن لا آكله فقال: إذن فكل وكفر عن يمينك، ثم تلا هذه الآية إلى قوله ﴿لا تعتدوا﴾ قال ابن المنذر: وقد تمسك بعض من أوجب الكفارة ولو لم يحلف بما وقع في حديث أبي موسى في قصة الرجل الجرمي والدجاج، وتلك رواية مختصرة، وقد ثبت في بعض طرقه الصحيحة أن الرجل قال: حلفت أن لا آكله. قلت وقد أخرجه الشيخان في الصحيحين كذلك.

**قوله (حدثنا الحسن بن محمد)** هو الزعفراني، والحجاج بن محمد هو المصيصي.

**قوله (زعم عطاء)** وقع في رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن حجاج قال قال ابن جريج عن عطاء، وكذا في رواية هشام بن يوسف المذكورة في آخر الباب.

**قوله في آخر الباب (فنزلت: يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك — إن تتوبا إلى الله — لعائشة وحفصة.** وإذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً — لقوله بل شربت عسلاً) قلت: أشكل هذا السياق على بعض من لم يمارس طريقة البخاري في الاختصار، وذلك أن الحديث في الأصل عنده بتمامه كما تقدم [في التفسير والنكاح والطلاق] فلما أراد اختصاره هنا اقتصر منه على الكلمات التي تتعلق باليمين من الآيات مضيفاً لها تسمية من

أبهم فيها من آدمى وغيره ، فلما ذكر ﴿ إن تتوبا ﴾ فسرهما بعائشة وحفصة ، ولما ذكر ﴿ أسر حديثاً ﴾ فسره بقوله « لا بل شربت عسلاً » .

قوله ( وقال إبراهيم بن موسى ) كذا لأبي ذر وغيره « قال لي إبراهيم بن موسى » وقد تقدم في التفسير بلغظ « حدثنا إبراهيم بن موسى » .

قوله ( عن هشام ) هو ابن يوسف وصرح به في التفسير ، وقد اختصر هنا بعض السند ومراده أن هشاماً رواه عن ابن جريج بالسند المذكور والمتن إلى قوله « ولن أعود » فزاد له « وقد حلفت فلا تخبري بذلك أحداً »

### باب الوفاء بالنذر ، وقوله : ﴿ يوفون بالنذر ﴾

٦٦٩٢] ٦٤٥٧- نا يحيى بن صالح قال نا فليح بن سليمان قال نا سعيد بن الحارث أنه سمع ابن عمر يقول : أولم ينهوا عن النذر؟ إن النبي صلى الله عليه قال : « إن النذر لا يقدم شيئاً ولا يؤخره ، وإنما يستخرج بالنذر من البخيل » .

٦٦٩٣] ٦٤٥٨- نا خلاد بن يحيى قال نا سفيان عن منصور قال أنا عبد الله بن مرة عن عبد الله بن عمر : نهى النبي صلى الله عليه عن النذر وقال : « إنه لا يرد شيئاً ولكنه يستخرج به من البخيل » .

٦٦٩٤] ٦٤٥٩- نا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « لا يأتي ابن آدم النذر بشيء لم أكن قدرته ، ولكن يلقى النذر إلى القدر قد قدرته ، فيستخرج الله به من البخيل فيؤتيني عليه ما لم يكن يؤتيني عليه من قبل » .

قوله ( باب الوفاء بالنذر ) أى حكمه أو فضله .

قوله ( وقول الله تعالى يوفون بالنذر ) يؤخذ منه أن الوفاء به قرينة للثناء على فاعله ، لكن ذلك مخصوص بغير الطاعة ، وقد أخرج الطبري من طريق مجاهد في قوله تعالى ﴿ يوفون بالنذر ﴾ قال : إذا نذروا في طاعة الله ، قال القرطبي : النذر من العقود المأمور بالوفاء بها المتن على فاعلها ، وأعلى أنواعه ما كان غير معلق على شيء كمن يعافى من مرض فقال : « لله على أن أصوم كذا أو أتصدق بكذا شكراً لله تعالى » ويليه المعلق على فعل طاعة كأن شفى الله مريضاً صمت كذا أو صليت كذا ، وما عدا هذا من أنواعه كنذر اللجاج كمن يستثقل عبده فينذر أن يعتقه ليتخلص من صحبته فلا يقصد القرية بذلك ، أو يحمل على نفسه فينذر صلاة كثيرة أو هبوماً مما يشق عليه فعله ويتضرر بفعله فإن ذلك يكره وقد يبلغ بعضه التحريم .

قوله ( حدثنا يحيى بن صالح ) هو الوحاظي بضم الواو وتخفيف الحاء المهملة وبعد الألف ظاء معجمة .

قوله ( سعيد بن الحارث ) هو الأنصاري .

قوله ( سمعت ابن عمر يقول : أولم ينهوا عن النذر ) كذا فيه ، وكأنه اختصر السؤال فاقتصر على الجواب ، وقد بينه الحاكم في « المستدرک » من طريق المعافى بن سليمان والإسماعيلي من طريق أبي عامر العقدي ومن طريق أبي داود واللفظ له قال « حدثنا فليح عن سعيد بن الحارث قال : كنت عند ابن عمر فأتاه مسعود بن عمرو أحد بنى عمرو بن كعب فقال : يا أبا عبد الرحمن إن ابني كان مع عمر بن عبيد الله بن معمر بأرض

فارس فوق فيها وباء وطاعون شديد فجعلت على نفسى لئن سلم الله ابني ليمشين إلى بيت الله تعالى ، فقدم علينا وهو مريض ثم مات فما تقول ؟ فقال ابن عمر : أولم تنهوا عن النذر ؟ إن النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر الحديث المرفوع وزاد « أوف بنذكرك » وقال أبو عامر « قللت يا أبا عبد الرحمن إنما نذرت أن يمشی ابني . فقال : أوف بنذكرك قال سعيد بن الحارث قللت له : أتعرف سعيد بن المسيب ؟ قال : نعم . قلت له : اذهب إليه ثم أخبرني ما قال لك ، قال فأخبرني أنه قال له « امش عن ابنك » قلت يا أبا محمد وترى ذلك مقبولا ؟ قال : نعم ، أرأيت لو كان على ابنك دين لا قضاء له فقضيته أكان ذلك مقبولا ؟ قال : نعم . قال فهذا مثل هذا انتهى . وأبو عبد الرحمن كنية عبد الله بن عمر وأبو محمد كنية سعيد بن المسيب ، وأخرجه ابن حبان في النوع السادس والستين من القسم الثالث من طريق زيد بن أُنيسة متابعاً لفليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث فذكر نحوه بتمامه ولكن لم يسم الرجل ، وفيه أن ابن عمر لما قال له أوف بنذكرك قال له الرجل : إنما نذرت أن يمشی ابني وإن ابني قد مات . فقال له : أوف بنذكرك ، كرر ذلك عليه ثلاثاً ، فغضب عبد الله فقال : أولم تنهوا عن النذر ؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر الحديث المرفوع ، قال سعيد : فلما رأيت ذلك قلت له انطلق إلى سعيد بن المسيب ، وسياق الحاكم نحوه وأخصر منه وقد وهم الحاكم في المستدرک فإن البخاري أخرجه كما ترى لكن اختصر القصة لكونها موقوفة . وهذا الفرع غريب وهو أن ينذر عن غيره فيلزم الغير الوفاء بذلك ثم إذا تعذر لزم الناذر . وقد كنت أستشكل ذلك ، ثم ظهر لي أن الابن أقر بذلك والتزم به ، ثم لما مات أمره ابن عمر وسعيد أن يفعل ذلك عن ابنه كما يفعل سائر القرب عنه كالصوم والحج والصدقة . ويحتمل أن يكون مختصاً عندهما بما يقع من الوالد في حق ولده فيعقد لوجوب بر الوالدين على الولد بخلاف الأجنبي . وفي قول ابن عمر في هذه الرواية « أولم تنهوا عن النذر » نظر ، لأن المرفوع الذي ذكره ليس فيه تصريح بالنهي ، لكن جاء عن ابن عمر التصريح ، ففي الرواية التي بعدها من طريق عبد الله بن مرة وهو الهمداني بسكون الميم عن ابن عمر قال « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النذر » وفي لفظ لمسلم من هذا الوجه « أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن النذر » وجاء بصيغة النهي الصريحة في رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم بلفظ « لا تنذروا » .

**قوله ( لا يقدم شيئاً ولا يؤخر )** في رواية عبد الله بن مرة « لا يرد شيئاً » وهي أعم ، ونحوها في حديث أبي هريرة « لا يأتي ابن آدم النذر بشيء لم يكن قدر له » وفي رواية العلاء المشار إليها « فإن النذر لا يغني من القدر شيئاً » وفي لفظ عنه « لا يرد القدر » وفي حديث أبي هريرة عنده « لا يقرب من ابن آدم شيئاً لم يكن الله قدره له » ومعاني هذه الألفاظ المختلفة متقاربة ، وفيها إشارة إلى تعليل النهي عن النذر . وقد اختلف العلماء في هذا النهي : فمنهم من حمله على ظاهره ، ومنهم من تأوله . قال ابن الأثير في النهاية : تكرر النهي عن النذر في الحديث وهو تأكيد لأمره وتحذير عن التهاون به بعد إيجابه ، ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان في ذلك إبطال حكمه وإسقاط لزوم الوفاء به إذ كان بالنهي يصير معصية فلا يلزم ، وإنما وجه الحديث أنه قد أعلمهم أن ذلك أمر لا يجر لهم في العاجل نفعاً ولا يصرف عنهم ضرراً ولا يغير قضاء فقال : لا تنذروا على أنكم تدركون بالنذر شيئاً لم يقدره الله لكم أو تصرفوا به عنكم ما قدره عليكم ، فإذا نذرتم فآخرجوا بالوفاء فإن الذي نذرتمو لازم لكم ، انتهى كلامه . ونسبه بعض شراح المصاييح للخطابي وأصله من كلام أبي عبيد فيما نقله ابن المنذر في كتابه الكبير فقال : كان أبو عبيد يقول وجه النهي عن النذر والتشديد فيه ليس هو أن يكون مأثماً ، ولو كان كذلك ما أمر الله أن يوفى به ولا حمد فاعله ، ولكن وجهه عندى تعظيم شأن النذر وتغليظ أمره لئلا يتهاون به



يفرط في الوفاء به ويترك القيام به . ثم استدل بما ورد من الحث على الوفاء به في الكتاب والسنة ، وإلى ذلك أشار المازري بقوله : ذهب بعض علمائنا إلى أن الغرض بهذا الحديث التحفظ في النذر والحض على الوفاء به . قال : وهذا عندى بعيد من ظاهر الحديث . ويحتمل عندى أن يكون وجه الحديث أن الناذر يأتي بالقرية مستقلاً لما صارت عليه ضربة لازب ، وكل ملزوم فإنه لا ينشط للفعل نشاط مطلق الاختيار ، ويحتمل أن يكون سبب أن الناذر لما لم يندر القرية إلا بشرط أن يفعل له ما يريد صار كالمعاوضة التي تقدر في نية المتقرب . قال : ويشير إلى هذا التأويل قوله « إنه لا يأتي بخير » وقوله « إنه لا يقرب من ابن آدم شيئاً لم يكن الله قدره له » وهذا كالنص على هذا التعليل اهـ . والاحتمال الأول يعم أنواع النذر والثاني يخص نوع المجازات ، وزاد القاضي عياض : ويقال إن الإخبار بذلك وقع على سبيل الإعلام من أنه لا يغالب القدر ولا يأتي الخير بسببه ، والنهي عن اعتقاد خلاف ذلك خشية أن يقع ذلك في ظن بعض الجهلة . قال : ومحصل مذهب مالك أنه مباح إلا إذا كان مؤبداً لتكرره عليه في أوقات فقد يثقل عليه فعله فيفعله بالتكلف من غير طيب نفس وغير خالص النية فحينئذ يكره . قال : وهذا أحد محتملات قوله « لا يأتي بخير » أى إن عقباه لا تحمد وقد يتعذر الوفاء به ، وقد يكون معناه لا يكون سبباً لخير لم يقدر كما في الحديث ، وبهذا الاحتمال الأخير صدر ابن دقيق العيد كلامه فقال : يحتمل أن تكون الباء للسببية كأنه قال لا يأتي بسبب خير في نفس الناذر وطبعه في طلب القرية والطاعة من غير عوض يحصل له ، وإن كان يترتب عليه خير وهو فعل الطاعة التي نذرها ، لكن سبب ذلك الخير حصول غرضه . وقال النووي : معنى قوله « لا يأتي بخير » أنه لا يرد شيئاً من القدر كما بينته الروايات الأخرى .

( تنبيه ) : قوله « لا يأتي » كذا للأكثر ، ووقع في بعض النسخ « لا يأت » بغير ياء وليس بلحن لأنه قد سمع نظيره من كلام العرب . وقال الخطابي في الأعلام : هذا باب من العلم غريب ، وهو أن ينهى عن فعل شيء حتى إذا فعل كان واجباً ، وقد ذكر أكثر الشافعية — ونقله أبو علي السنجي عن نص الشافعي — أن النذر مكروه لثبوت النهي عنه وكذا نقل عن المالكية وجزم به عنهم ابن دقيق العيد ، وأشار ابن العربي إلى الخلاف عنهم والجزم عن الشافعية بالكراهة ، قال : واحتجوا بأنه ليس طاعة محضة لأنه لم يقصد به خالص القرية وإنما قصد أن ينفع نفسه أو يدفع عنها ضرراً بما التزمه . وجزم الحنابلة بالكراهة ، وعندهم رواية في أنها كراهة تحريم وتوقف بعضهم في صحتها ، وقال الترمذى بعد أن ترجم كراهة النذر وأورد حديث أبي هريرة ثم قال : وفي الباب عن ابن عمر العمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم كرهوا النذر ، وقال ابن المبارك : معنى الكراهة في النذر في الطاعة وفي المعصية ، فإن نذر الرجل في الطاعة فوقي به فله فيه أجر ويكره له النذر . قال ابن دقيق العيد : وفيه إشكال على القواعد فإنها تقتضي أن الوسيلة إلى الطاعة طاعة كما أن الوسيلة إلى المعصية معصية ، والنذر وسيلة إلى التزام القرية فيلزم أن يكون قرية إلا أن الحديث دل على الكراهة . ثم أشار إلى التفرقة بين نذر المجازاة فحمل النهي عليه وبين نذر الابتداء فهو قرية محضة . وقال ابن أبي الدم في شرح الوسيط : القياس استحبابه ، واختار أنه خلاف الأولى وليس بمكروه ، كذا قال ، ونوزع بأن خلاف الأولى ما اندرج في عموم نهى والمكروه ما نهى عنه بخصوصه ، وقد ثبت النهي عن النذر بخصوصه فيكون مكروهاً ، وإني لأتعجب ممن انطلق لسانه بأنه ليس بمكروه مع ثبوت الصريح عنه فأقل درجاته أن يكون مكروهاً كراهة تنزيه ، ومن بنى على استحبابه النووي في شرح المذهب فقال : إن الأصح أن التلفظ بالنذر في الصلاة لا يطلها لأنها مناجاة لله فأشبهه الدعاء اهـ . وإذا ثبت النهي عن الشيء مطلقاً فترك فعله داخل الصلاة أولى فكيف يكون مستحباً ، وأحسن ما يحمل عليه كلام هؤلاء نذر التبرر المحض بأن يقول الله على أن أفعل كذا أو لأفعلنه على

المجازاة ، وقد حمل بعضهم النهى على من علم من حاله عدم القيام بما التزمه حكاها شيخنا في شرح الترمذى ، ولما نقل ابن الرفعة عن أكثر الشافعية كراهة النذر وعن القاضى حسين المتولى بعده والغزالي أنه مستحب لأن الله أنهى على من وفى به ولأنه وسيلة إلى القرية فيكون قرية قال : يمكن أن يتوسط فيقال : الذى دل الخبر على كراهته نذر المجازاة وأما نذر التبرر فهو قرية محضة لأن للنادر فيه غرضاً صحيحاً وهو أن يثاب عليه ثواب الواجب وهو فوق ثواب التطوع اهـ . وجزم القرطبي في « المفهم » بحمل ما ورد في الأحاديث من النهى على نذر المجازاة فقال : هذا النهى محله أن يقول مثلاً إن شفى الله مريضى فعلى صدقة كذا ، ووجه الكراهة أنه لما وقف فعل القرية المذكور على حصول الغرض المذكور ظهر أنه لم يتمحض له نية التقرب إلى الله تعالى لما صدر منه بل سلك فيها مسلك المعارضة ، وبوضحه أنه لو لم يشف مريضه لم يتصدق بما علقه على شفائه ، وهذه حالة البخيل فإنه لا يخرج من ماله شيئاً إلا بعوض عاجل يزيد على ما أخرج غالباً . وهذا المعنى هو المشار إليه في الحديث لقوله « وإنما يستخرج به من البخيل ما لم يكن البخيل يخرج به » قال وقد ينضم إلى هذا اعتقاد جاهل يظن أن النذر يوجب حصول ذلك الغرض ، أو أن الله يفعل معه ذلك الغرض لأجل ذلك النذر ، وإليهما الإشارة بقوله في الحديث أيضاً « فإن النذر لا يرد من قدر الله شيئاً » والحالة الأولى تقارب الكفر والثانية خطأ صريح . قلت : بل تقرب من الكفر أيضاً . ثم نقل القرطبي عن العلماء حمل النهى الوارد في الخبر على الكراهة وقال : الذى يظهر لى أنه على التحريم فى حق من يخاف عليه ذلك الاعتقاد الفاسد فيكون إقدامه على ذلك محرماً والكراهة فى حق من لم يعتقد ذلك اهـ . وهو تفصيل حسن ، ويؤيده قصة ابن عمر راوى الحديث فى النهى عن النذر فإنها فى نذر المجازاة . وقد أخرج الطبرى بسند صحيح عن قتادة فى قوله تعالى ﴿ يوفون بالنذر ﴾ قال كانوا ينفذون طاعة الله من الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما افترض عليهم فسماهم الله أبراراً ، وهذا صريح فى أن الشئ وقع فى غير نذر المجازاة ، وكأن البخارى رمز فى الترجمة إلى الجمع بين الآية والحديث بذلك وقد يشعر التعبير بالبخيل أن المنهى عنه من النذر ما فيه مال فيكون أحصى من المجازاة ، لكن قد يوصف بالبخيل من تكاسل عن الطاعة كما فى الحديث المشهور « البخيل من ذكرت عنده فلم يصل على » أخرجه النسائى وصححه ابن حبان ، أشار إلى ذلك شيخنا فى شرح الترمذى . ثم نقل القرطبي الاتفاق على وجوب الوفاء بنذر المجازاة لقوله صلى الله عليه وسلم « من نذر أن يطيع الله تعالى فليطعه » ولم يفرق بين المعلق وغيره انتهى ، والاتفاق الذى ذكره مسلم ، لكن فى الاستدلال بالحديث المذكور لوجوب الوفاء بالنذر المعلق نظر وسيأتى شرحه بعد باب .

**قوله ( وإنما يستخرج بالنذر من البخيل )** يأتى فى حديث أبى هريرة الذى بعد بيان المراد بالاستخراج المذكور .

**قوله ( من البخيل )** كذا فى أكثر الروايات ، ووقع فى رواية مسلم فى حديث ابن عمر ، « من الشحيح » وكذا للنسائى ، وفى رواية ابن ماجه « من اللثيم » ومدار الجميع على منصور بن المعتمر عن عبد الله بن مرة فالاختلاف فى اللفظ المذكور من الرواة عن منصور ، والمعانى متقاربة لأن الشح أحصى واللؤم أعم ، قال الراغب : البخيل إمساك ما يقتضى عمن يستحق ، والشح بخل مع حرص ، واللؤم فعل ما يلام عليه .

**قوله فى حديث أبى هريرة ( لا يأتى ابن آدم النذر بشيء )** ابن آدم بالنصب مفعول مقدم والنذر بالرفع هو الفاعل .

**قوله ( لم أكن قدرته )** هذا من الأحاديث القدسية لكن سقط منه التصريح بنسبته إلى الله عز وجل ، وقد أخرجه أبو داود في رواية ابن العبد عنه من رواية مالك ، والنسائي وابن ماجه من رواية سفيان الثوري كلاهما عن أنى الزناد ، وأخرجه مسلم من رواية عمرو بن أبي وعمر عن الأعرج ، وتقدم في أواخر كتاب القدر من طريق همام عن أنى هريرة ولفظه « لم يكن قدرته » وفي رواية للنسائي « لم أقدره عليه » وفي رواية ابن ماجه « إلا ما قدر له ولكن يغلبه النذر فأقدر له » وفي رواية مالك « بشيء لم يكن قدر له ولكن يلقيه النذر إلى القدر قدرته » وفي رواية مسلم « لم يكن الله قدره له » وكذا وقع الاختلاف في قوله « فيستخرج الله به من البخيل » ففي رواية مالك « فيستخرج به » على البناء لما لم يسم فاعله وكذا في رواية ابن ماجه والنسائي وعبد « ولكنه شيء يستخرج به من البخيل » وفي رواية همام « ولكن يلقيه النذر وقد قدرته له أستخرج به من البخيل » وفي رواية مسلم « ولكن النذر يوافق القدر فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج » .

**قوله ( ولكن يلقيه النذر إلى القدر )** تقدم البحث فيه في « باب إلقاء العبد النذر إلى القدر » وأن هذه الرواية مطابقة للترجمة المشار إليها ، قال الكرماني : فإن قيل القدر هو الذي يلقيه إلى النذر قلنا تقدير النذر غير تقدير الإلقاء فالأول يلجئه إلى النذر والنذر يلجئه إلى الإلقاء .

**قوله ( فيستخرج الله )** فيه التفات ونسق الكلام أن يقال فاستخرج ليوافق قوله أولاً « قدرته » وثانياً « فيؤتيني » .

**قوله ( فيؤتيني عليه ما لم يكن يؤتيني عليه من قبل )** كذا للأكثر أى يعطيني ، ووقع في رواية الكشمطيني « يؤتني » بالجزم ووجهت بأنها بدل من قوله « يكن » فجزمت بلم ، ووقع في رواية مالك « يؤتي » في الموضعين ، وفي رواية ابن ماجه « فييسر عليه ما لم يكن يسر عليه من قبل ذلك » وفي رواية مسلم « فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج » وهذه أوضح الروايات : قال البيضاوي : عادة الناس تعليق النذر على تحصيل منفعة أو دفع مضرة ، فنهى عنه لأنه فعل البخلاء إذ السخى إذا أراد أن يتقرب بادر إليه والبخيل لا تطاوعه نفسه بإخراج شيء من يده إلا في مقابلة عوض يستوفيه أولاً فيلتزمه في مقابلة ما يحصل له ، وذلك لا يغني من القدر شيئاً فلا يسوق إليه خيراً ، لم يقدر له ولا يرد عنه شراً قضى عليه ، لكن النذر قد يوافق القدر فيخرج من البخيل ما لولاه لم يكن ليخرجه ، قال ابن العربي : فيه حجة على وجوب الوفاء بما القزمه الناذر ، لأن الحديث نص على ذلك بقوله « يستخرج به » فإنه لو لم يلزمه إخراج ما تم المراد من وصفه بالبخيل من صدور النذر عنه ، إذ لو كان مخيراً في الوفاء لاستمر لبخله على عدم الإخراج . وفي الحديث الرد على القدرية كما تقدم تقريره في الباب المشار إليه ، وأما ما أخرجه الترمذي من حديث أنس « إن الصدقة تدفع ميتة السوء » فظاهره يعارض قوله « إن النذر لا يرد القدر » ويجمع بينهما بأن الصدقة تكون سبباً لدفع ميتة السوء ، والأسباب مقدرة كالمسببات ، وقد قال صلى الله عليه وسلم لمن سأله عن الرق هل ترد من قدر الله شيئاً ؟ قال « هي من قدر الله » أخرجه أبو داود والحاكم ، ونحوه قول عمر « نفر من قدر الله إلى قدر الله » كما تقدم تقريره في كتاب الطب ، ومثل ذلك مشروعية الطب والتداوى . وقال ابن العربي : النذر شبيه بالدعاء فإنه لا يرد القدر ولكنه من القدر أيضاً ، ومع ذلك فقد نهى عن النذر وندب إلى الدعاء ، والسبب فيه أن الدعاء عبادة عاجلة ويظهر به التوجه إلى الله والتضرع له والخضوع ، وهذا بخلاف النذر فإن فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول وترك العمل إلى حين الضرورة والله أعلم . وفي الحديث أن كل شيء يبتدؤه المكلف من وجوه البر أفضل مما يلتزمه بالنذر قاله

الماوردي ، وفيه الحث على الإخلاص في عمل الخير وذم البخل ، وأن من اتبع المأثورات واجتنب المنهيات لا يعد بخيلاً .

( تنبيه ) : قال ابن المنير : مناسبة أحاديث الباب لترجمة الوفاء بالنذر قوله « يستخرج به من البخيل » وإنما يخرج البخيل ما تعين عليه إذ لو أخرج ما يتبرع به لكان جواداً . وقال الكرمانى : يؤخذ معنى الترجمة من لفظ « يستخرج » . قلت :- ويحتمل أن يكون البخارى أشار إلى تخصيص النذر المنهى عنه بنذر المعاوضة واللجاج بدليل الآية ، فإن الثناء الذى تضمنته محمول على نذر القرية كما تقدم أول الباب ، فيجمع بين الآية والحديث بتخصيص كل منهما بصورة من صور النذر والله أعلم .

### باب إثم من لا يفى بالنذر

٦٤٦٠ - فامسدد عن يحيى بن سعيد عن شعبة قال نى أبو جمره قال نا زهدم بن مضرب قال سمعت عمران بن حصين يحدث عن النبي صلى الله عليه قال : « خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » - قال عمران : لا أدري ذكر اثنين أو ثلاثة بعد قرنيه - « ثم يجيء قوم يندرون ولا يفون ، ويخونون ولا يؤتمنون ، ويشهدون ولا يستشهدون ، ويظهر فيهم السمن » . [٦٦٩٥]

قوله ( باب إثم من لا يفى بالنذر ) كذا لأبى زر ، وسقط لغيره لفظ إثم ، ذكر فيه حديث عمران بن حصين فى « خير القرون » وفى سنده أبو جمره وهو بالجيم والراء واسمه نصر بن عمران ، وزهدم بمعجمة أوله وزن جعفر ابن مضرب بضم الميم وفتح المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها موحدة ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى الشهادات وفى فضائل الصحابة ، والغرض منه هنا قوله « يندرون » بكسر الذال وبضمها لغتان .

قوله ( ولا يفون ) فى رواية الكشميهنى « ولا يوفون » وهى رواية مسلم ، وفى أخرى له كالأولى وهما لغتان أيضاً .

قوله ( ولا يؤتمنون ) أى إنها خيانة ظاهرة بحيث لا يأمنهم أحد بعد ذلك . قال ابن بطال ما ملخصه : سوى بين من يخون أمانته ومن لا يفى بنذره ، والخيانة مذمومة فيكون ترك الوفاء بالنذر مذموماً ، وبهذا تظهر المناسبة للترجمة . وقال الباجى : ساق ما وصفهم به مساق العيب ، والجائز لا يعاب فدل على أنه غير جائز

### باب النذر فى الطاعة

﴿ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ ﴾

٦٤٦١ - فابونعيم قال نا مالك عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه قال : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه » . هو طلحة بن عبد الملك الأيلي ، كذا قال ابن بكير عن مالك . [الحديث ٦٦٩٦ - طرفه فى : ٦٧٠٠] .

قوله ( باب النذر فى الطاعة ) أى حكمه . ويحتمل أن يكون باب بالتنوين ويريد بقوله النذر فى الطاعة حصر المبتدأ فى الخير فلا يكون نذر المعصية نذراً شرعاً .

قوله ﴿ وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر ﴾ ساق غير أبى زر إلى قوله ﴿ من أنصار ﴾ . وذكر هذه

الآية مشيراً إلى أن الذي وقع الشاء على فاعله نذر الطاعة ، وهو يؤيد ما تقدم قريباً .

**قوله ( عن طلحة بن عبد الملك )** هو الأئيلي بفتح الهمزة وسكون المثناة من تحت نزيل المدينة ، ثقة عندهم من طبقة ابن جريج ، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق . ذكر ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث أن طلحة تفرد برواية هذا الحديث عن القاسم ، وليس كذلك ، فقد تابعه أيوب ويحيى بن أبي كثير عند ابن حبان ، وأشار الترمذى إلى رواية يحيى ومحمد بن أبان عند ابن عبد البر وعبيد الله بن عمر عند الطحاوى ، ولكن أخرجه الترمذى من رواية عبيد الله بن عمر عن طلحة عن القاسم ، وأخرجه البزار من رواية يحيى بن أبي كثير عن محمد بن أبان فرجعت رواية عبيد الله إلى طلحة ورواية يحيى إلى محمد بن أبان وسلمت رواية أيوب من الاختلاف وهى كافية في رد دعوى انفرد طلحة به ، وقد رواه أيضاً عبد الرحمن بن الحجير بضم الميم وفتح الجيم وتشديد الموحدة عن القاسم أخرجه الطحاوى .

**قوله ( من نذر أن يطيع الله فليطعه الخ )** الطاعة أعم من أن تكون في واجب أو مستحب ، ويتصور النذر في فعل الواجب بأن يؤقته ، كمن ينذر أن يصلّى الصلاة في أول وقتها فيجب عليه ذلك بقدر ما أقته ، وأما المستحب من جميع العبادات المالية والبدنية فينقلب بالنذر واجباً ويتقيد بما قيده به الناذر والخبر صريح في الأمر بوفاء النذر إذا كان في طاعة وفي النهي عن ترك الوفاء به إذا كان في معصية ، وهل يجب في الثاني كفارة لا يمين أو لا ؟ قولان للعلماء سيأتى بيانهما بعد باين ، ويأتى أيضاً بيان الحكم فيما سكت عنه الحديث وهو نذر المباح . وقد قسم بعض الشافعية الطاعة إلى قسمين : واجب عيناً فلا ينعقد به النذر كصلاة الظهر مثلاً وصفة فيه فينعقد كإيقاعها أول الوقت ، وواجب على الكفاية كالجهاد فينعقد ومندوب عبادة عيناً كان أو كفاية فينعقد ومندوب لا يسمى عبادة كعيادة المريض وزيارة القادم ففي انعقاده وجهان والأرجح انعقاده وهو قول الجمهور والحديث يتناوله فلا يخص من عموم الخبر إلا القسم الأول لأنه تحصيل الحاصل .

**باب إذا نذر أو حلف أن لا يكلم إنساناً في الجاهلية ثم أسلم**

[٦٦٩٧] ٦٤٦٢ - فامحمد بن مقاتر أبو الحسن ، قال أنا عبد الله قال أنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال : يا رسول الله ، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام . قال : «أوف بنذرك» . **قوله ( باب إذا نذر أو حلف أن لا يكلم إنساناً في الجاهلية ثم أسلم )** أى هل يجب عليه الوفاء أو لا ؟ والمراد بالجاهلية جاهلية المذكور وهو حاله قبل إسلامه ، وأصل الجاهلية ما قبل البعثة ، وقد ترجم الطحاوى لهذه المسألة من نذر وهو مشرك ثم أسلم فأوضح المراد ، وذكر فيه حديث ابن عمر في نذر عمر في الجاهلية أنه يعتكف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم «أوف بنذرك» قال ابن بطال قاس البخارى يمين على النذر وترك الكلام على الاعتكاف فمن نذر أو حلف قبل أن يسلم على شيء يجب الوفاء به لو كان مسلماً فإنه إذا أسلم يجب عليه على ظاهر قصة عمر ، قال وبه يقول الشافعى وأبو ثور ، كذا قال وكذا نقله ابن حزم عن الإمام الشافعى ، والمشهور عند الشافعية أنه وجه لبعضهم وأن الشافعى وجل أصحابه على أنه لا يجب بل يستحب وكذا قال المالكية والحنفية ، وعن أحمد في رواية يجب وبه جزم الطبرى والمغيرة بن عبد الرحمن من المالكية والبخارى وداود وأتباعه . قلت : إن وجد عن البخارى التصريح بالوجوب قبل وإلا فمجرد ترجمته لا يدل على أنه يقول

بوجوبه لأنه محتمل لأن يقول بالنذر فيكون تقدير جواب الاستفهام يندب له ذلك ، قال القاسبي : لم يأمر عمر على جهة الإيجاب بل على جهة المشورة كذا قال ، وقيل أراد أن يعلمهم أن الوفاء بالنذر من أكد الأمور فغلظ أمره بأن أمر عمر بالوفاء ، واحتج الطحاوي بأن الذي يجب الوفاء به ما يتقرب به إلى الله والكافر لا يصح منه التقرب بالعبادة ، وأجاب عن قصة عمر باحتمال أنه صلى الله عليه وسلم فهم من عمر أنه سمح بأن يفعل ما كان نذره فأمره به لأن فعله حينئذ طاعة لله تعالى فكان ذلك خلاف ما أوجبه على نفسه لأن الإسلام يهدم أمر الجاهلية . قال ابن دقيق العيد : ظاهر الحديث يخالف هذا ، فإن دل دليل أقوى منه على أنه لا يصح من الكافر فوى هذا التأويل وإلا فلا .

**قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك .**

**قوله ( عبيد الله بن عمر ) هو العمرى ، ولعبد الله بن المبارك فيه شيخ آخر تقدم في غزوة حنين فأخرجه عن محمد بن مقاتل عن عبد الله بن المبارك عن معمر عن أيوب عن نافع وأول حديثه « لما قفلنا من حنين سأل عمر » فذكر الحديث فأفاد تعيين زمان السؤال المذكور ، وقد بينت الاختلاف على نافع ثم على أيوب في وصله وإرساله هناك وكذا ذكرت فيه قوائد زوائد تتعلق بسياقه وكذلك في فرض الخمس ، وتقدم في أبواب الاعتكاف ما يتعلق به وذكرت هناك ما يرد على من زعم أن عمر إنما نذر بعد أن أسلم وعلى من زعم أن اعتكاف عمر كان قبل النهي عن الصيام في الليل ، وبقي هنا ما يتعلق بالنذر إذا صدر من شخص قبل أن يسلم ثم أسلم هل يلزمه ؟ وقد ذكرت ما فيه . وقوله « أوف بنذر » لم يذكر في هذه الرواية متى اعتكف ، وقد تقدم في غزوة حنين التصريح بأن سؤاله كان بعد قسم النبي صلى الله عليه وسلم غنائم حنين بالطائف ، وتقدم في فرض الخمس أن في رواية سفيان بن عيينة عن أيوب من الزيادة « قال عمر فلم أعتكف حتى كان بعد حنين وكان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاني جارية من السبي ، فبينما أنا معتكف إذ سمعت تكبيراً » فذكر الحديث في من النبي صلى الله عليه وسلم على هوازن بإطلاق سبيهم ، وفي الحديث لزوم النذر للقرية من كل أحد حتى قبل الإسلام وقد تقدمت الإشارة إليه ، أجاب ابن العربي بأن عمر لما نذر في الجاهلية ثم أسلم أراد أن يكفر ذلك بمثله في الإسلام فلما أراده ونواه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فأعلمه أنه لزمه ، قال : وكل عبادة ينفرد بها العبد عن غيره تنعقد بمجرد النية العازمة الدائمة كالنذر في العبادة والطلاق في الأحكام وإن لم يتلفظ بشيء من ذلك ، كذا قال ، ولم يوافق على ذلك بل نقل بعض المالكية الاتفاق على أن العبادة لا تلزم إلا بالنية مع القول أو الشروع ، وعلى التنزل فظاهر كلام عمر مجرد الإخبار بما وقع مع الاستخبار عن حكمه هل لزم أو لا ؟ وليس فيه ما يدل على ما ادعاه من تجديد نية منه في الإسلام . وقال الباجي : قصة عمر هي كمن نذر أن يتصدق بكذا إن قدم فلان بعد شهر فمات فلان قبل قدومه فإنه لا يلزم الناذر قضاءه فإن فعله فحسن ، فلما نذر عمر قبل أن يسلم وسأل النبي صلى الله عليه وسلم أمره بوفائه استحباباً وإن كان لا يلزمه لأنه التزمه في حالة لا ينعقد فيها . ونقل شيخنا في شرح الترمذي أنه استدل به على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وإن كان لا يصح منهم إلا بعد أن يسلموا لأمر عمر بوفاء ما التزمه في الشرك ، ونقل أنه لا يصح الاستدلال به لأن الواجب بأصل الشرع كالصلاة لا يجب عليهم قضاؤها فكيف يكلفون بقضاء ما ليس واجباً بأصل الشرع ؟ قال : ويمكن أن يجاب بأن الواجب بأصل لشرع مؤقت بوقت وقد خرج قبل أن يسلم الكافر فقات وقت أدائه فلم يؤمر بقضائه لأن الإسلام يَجِبُ ما قبله ، فأما إذا لم يؤت نذره فلم يتعين له وقت حتى أسلم فأيقاعه له بعد الإسلام يكون أداء لاتساع ذلك**

باتساع العمر . قلت : وهذا البحث يقوى ما ذهب إليه أبو ثور ومن قال بقوله ، وإن ثبت النقل عن الشافعي بذلك فلعلة كان يقوله أولاً فأخذه عنه أبو ثور ، ويمكن أن يؤخذ من الفرق المذكور وجوب الحج على من أسلم لاتساع وقته بخلاف ما فات وقته ، والله أعلم .

( تنبيه ) المراد بقول عمر في الجاهلية قبل إسلامه لأن جاهلية كل أحد بحسبه ، وهم من قال : الجاهلية في كلامه زمن فترة النبوة والمراد بها هنا ما قبل بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم فإن هذا يتوقف على نقل ، وقد تقدم أنه نذر قبل أن يسلم وبين البعثة وإسلامه مدة .

### باب مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ

وأمر ابن عمر امرأة جعلت أمها على نفسها صلاة بقاء ، فقال : صلي عنها ، وقال ابن عباس نحوه . [٦٦٩٨] ٦٤٦٣ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله ابن عباس أخبره أن سعد بن عبادَةَ الأنصاري استفتى النبي صلى الله عليه وسلم في نذر كان على أمه فتوقفت قبل أن تقضيه فأفتاه أن يقضيه عنها فكانت سنة بعد .

[٦٦٩٩] ٦٤٦٤ - نا آدم قال نا شعبة عن أبي بشر قال سمعت سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : إن أختي نذرت أن تحج وإنها ماتت ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لو كان عليها دين أكنت قاضيه ؟ » قال : نعم . قال : « فاقض الله ، فهو أحق بالقضاء . » قوله ( باب من مات وعليه نذر ) أي هل يقضى عنه أو لا ؟ والذي ذكره في الباب يقتضي الأول ، لكن هل هو على سبيل الوجوب أو الندب ؟ خلاف يأتي بيانه .

قوله ( وأمر ابن عمر امرأة جعلت أمها على نفسها صلاة بقاء ) يعني فماتت ( فقال صلى عنها ، وقال ابن عباس نحوه ) وصله مالك عن عبد الله بن أبي بكر أي ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمته أنها حدثته عن جدته أنها كانت جعلت على نفسها مشياً إلى مسجد بقاء فماتت ولم تقضه فأفتى عبد الله بن عباس ابنتها أن تمشي عنها ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن سعيد بن جبيرة قال مرة عن ابن عباس قال : إذا مات وعليه نذر قضى عنه وليه . ومن طريق عون بن عبد الله بن عتبة أن امرأة نذرت أن تعتكف عشرة أيام فماتت ولم تعتكف فقال ابن عباس اعتكف عن أمك . وجاء عن ابن عمر وابن عباس خلاف ذلك فقال مالك في الموطأ : إنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يقول : لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد ، وأخرج النسائي من طريق أيوب بن موسى عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال : لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد أورده ابن عبد البر من طريقه موقوفاً ثم قال : والنقل في هذا عن ابن عباس مضطرب . قلت : ويمكن الجمع بحمل الإثبات في حق من مات والنفي في حق الحي ، ثم وجدت عنه ما يدل على تخصيصه في حق الميت بما إذا مات وعليه شيء واجب فعند ابن أبي شيبة بسند صحيح : سئل ابن عباس عن رجل مات وعليه نذر فقال : يصام عنه النذر ، وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون ابن عمر أراد بقوله « صلى عنها » العمل بقوله صلى الله عليه وسلم « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث » فعد منها الولد لأن الولد من كسبه فأعماله الصالحة مكتوبة للوالد من غير أن ينقص من أجره ، فمعنى صلى عنها أن صلاتك مكتوبة لها ولو كنت إنما تنوي عن نفسك ، كذا قال ولا يخفى تكلفه . وحاصل كلامه تخصيص الجواز بالولد ، وإلى ذلك جنح ابن وهب وأبو مصعب من أصحاب

الإمام مالك ، وفيه تعقب على ابن بطال حيث نقل الإجماع أنه لا يصلى أحد عن أحد لا فرضاً ولا سنة لا عن حى ولا عن ميت ، ونقل عن المهلب أن ذلك لو حاز لجاز فى جميع العبادات البدنية ولكان الشارع أحق بذلك أن يفعله عن أبويه ، ولما نهى عن الاستغفار لعنه ، ولبطل معنى قوله ﴿ ولا تكسب كل نفس إلا عليها ﴾ انتهى . وجميع ما قال لا يخفى وجه تعقبه خصوصاً ما ذكره فى حق الشارع ، وأما الآية فعمومها مخصوص اتفاقاً والله أعلم .

( تنبيه ) ذكر الكرماني أنه وقع فى بعض النسخ « قال صلى عليها » وجه بأن « على » بمعنى « عن » على رأى قال : أو الضمير راجع إلى قباء . ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس أن سعد بن عبادۃ استفتى فى نذر كان على أمه ، وقد تقدم شرحه فى كتاب الوصايا وذكرت من قال فيه عن سعد بن عبادۃ فجعله من مسنده .

**قوله فى آخر الحديث فى قصة سعد بن عبادۃ ( فكانت سنة بعد )** أى صار قضاء الوارث ما على المورث طريقة شرعية أعم من أن يكون وجوباً أو ندباً ، ولم أر هذه الزيادة فى غير رواية شعيب عن الزهرى ، فقد أخرج الحديث الشيخان من رواية مالك والليث وأخرجه مسلم أيضاً من رواية ابن عيينة ويونس ومعمّر وبكر بن وائل والنسائي من رواية الأوزاعي والإسماعيلي من رواية موسى بن عقبة وابن أبى عتيق وصالح بن كيسان كلهم عن الزهرى بدونها ، وأظنها من كلام الزهرى ويحتمل من شيخه ، وفيها تعقب على ما نقل عن مالك لا يحج أحد عن أحد ، واحتج بأنه لم يبلغه عن أحد من أهل دار الهجرة منذ زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حج عن أحد ولا أمر به ولا أذن فيه ، فيقال لمن قلد ، قد بلغ ذلك غيره ؛ وهذا الزهرى معدود فى فقهاء أهل المدينة وكان شيخه فى هذا الحديث ، وقد استدل بهذه الزيادة ابن حزم للظاهرية ومن وافقهم فى أن الوارث يلزمه قضاء النذر عن مورثه فى جميع الحالات ، قال : وقد وقع نظير ذلك فى حديث الزهرى عن سهيل فى اللعان لما فارقها الرجل قبل أن يأمره النبى صلى الله عليه وسلم بفراقها قال : فكانت سنة . واختلف فى تعيين نذر أم سعد فقيل كان صوما لما رواه مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « جاء رجل فقال يا رسول الله إن أمى ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها ؟ قال : نعم » الحديث ، وتعقب بأنه لم يتعين أن الرجل المذكور هو سعد بن عبادۃ ، وقيل كان عتقاً قاله ابن عبد البر ، واستدل بما أخرجه من طريق القاسم بن محمد « أن سعد بن عبادۃ قال : يا رسول الله إن أمى هلكت فهل ينفعها أن أعتق عنها ؟ قال : نعم » وتعقب بأنه مع إرساله ليس فيه التصريح بأنها كانت نذرت ذلك ، وقيل كان نذرها صدقة وقد ذكرت دليله من الموطأ وغيره من وجه آخر عن سعد بن عبادۃ « أن سعداً خرج مع النبى صلى الله عليه وسلم فقيل لأمه : أوص ، قالت : المال مال سعد ؛ فتوفيت قبل أن يقدم فقال : يا رسول الله هل ينفعها أن أتصدق عنها ؟ قال : نعم » وعند أبى داود من وجه آخر نحوه وزاد « فأى الصدقة أفضل ؟ قال : الماء » الحديث . وليس فى شىء من ذلك التصريح بأنها نذرت ذلك . قال عياض : والذى يظهر أنه كان نذرها فى المال أو مبهماً . قلت : بل ظاهر حديث الباب أنه كان معيناً عند سعد والله أعلم . وفى الحديث قضاء الحقوق الواجبة عن الميت ، وقد ذهب الجمهور إلى أن من مات وعليه نذر مالى أنه يجب قضاؤه من رأس ماله وإن لم يوص إلا إن وقع النذر فى مرض الموت فيكون من الثلث ، وشرط المالكية والحنفية أن يوصى بذلك مطلقاً ، واستدل للجمهور بقصة أم سعد هذه ، وقول الزهرى إنها صارت سنة بعد ، ولكن يمكن أن يكون سعد قضاها من تركتها أو تبرع به . وفيه استفتاء الأعلام ، وفيه فضل بر الوالدين بعد الوفاة والتوصل إلى براءة ما فى ذمتهم . وقد اختلف أهل الأصول فى الأمر بعد الاستئذان هل يكون كالأمر بعد الحظر أو لا ؟ فرجح



صاحب «المحصل» أنه مثله ، والراجح عند غيره أنه للإباحة كما رجح جماعة في الأمر بعد الحظر أنه للاستحباب . ثم ذكر حديث ابن عباس « أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن أختي نذرت أن تحج وأنها ماتت » الحديث وفيه « فاقض دين الله فهو أحق بالقضاء » وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الحج ، وذكر الاختلاف في السائل أهو رجل كما وقع هنا أو امرأة كما وقع هناك ؟ وأنه الراجح ، وذكرت ما قيل في اسمها وأنها حمنة ، وبينت أنها هي السائلة عن الصيام أيضاً ، وبالله التوفيق .

### باب النذر فيما لا يملك ولا في معصية

[٦٧٠٠] ٦٤٦٥- نا أبو عاصم عن مالك عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم عن عائشة قالت : قال النبي صلى الله عليه : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه » .

[٦٧٠١] ٦٤٦٦- نامسدد قال نا يحيى عن حميد عن ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه » ، ورأه يمشي بين ابنيه . وقال الفزاري عن حميد : قال نا ثابت عن أنس .

[٦٧٠٢] ٦٤٦٧- نا أبو عاصم عن ابن جريج عن سليمان الأحول عن طائوس عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه رأى رجلاً يطوف بالكعبة بزمام أو غيره فقطعه .

[٦٧٠٣] ٦٤٦٨- نا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني سليمان الأحول أن طائوساً أخبره عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه مر وهو يطوف بالكعبة بإنسان يقود إنساناً بخزامة في أنفه فقطعها النبي صلى الله عليه بيده ، ثم أمره أن يقود بيده .

[٦٧٠٤] ٦٤٦٩- نا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : بينا النبي صلى الله عليه يخطب إذا هو برجل قائم فسأل عنه فقالوا : أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم ، فقال النبي صلى الله عليه : « مره فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه » . قال عبد الوهاب : نا أيوب عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه .

**قوله ( باب النذر فيما لا يملك وفي معصية )** وقع في شرح ابن بطال « ولا نذر في معصية » وقال : ذكر فيه حديث عائشة « من نذر أن يطيع الله فليطعه » الحديث ، وحديث أنس في الذي رآه يمشي بين ابنيه فنجاه ، وحديث ابن عباس في الذي طاف وفي أنفه خزامة فنجاه ، وحديثه في الذي نذر أن يقوم ولا يستظل فنجاه ، قال ولا مدخل لهذه الأحاديث في النذر فيما لا يملك وإنما تدخل في نذر المعصية ، وأجاب ابن المنير بأن الصواب مع البخاري فإنه تلقى عدم لزوم النذر فيما لا يملك من عدم لزومه في المعصية لأن نذره في ملك غيره تصرف في ملك الغير بغير إذنه وهي معصية ثم قال : ولهذا لم يقل باب النذر فيما لا يملك وفي المعصية بل قال النذر فيما لا يملك ولا نذر في معصية . فأشار إلى اندراج نذر مال الغير في نذر المعصية فتأمل انتهى . وما نفاه ثابت في معظم الروايات عن البخاري لكن بغير لام وهو لا يخرج عن التقرير الذي قرره لأن التقدير باب النذر فيما لا يملك وحكم النذر في معصية ، فإذا ثبت نفى النذر في المعصية التحق به النذر فيما لا يملك لأنه يستلزم المعصية الكونه تصرفاً في ملك الغير . وقال الكرماني : الدلالة على الترجمة من جهة أن الشخص لا يملك تعذيب نفسه ولا التزام

المشقة التي لا تلزمه حيث لا قرينة فيها ، ثم استشكله بأن الجمهور فسروا ما لا يملك بمثل النذر بإعتاق عبد فلان انتهى . وما وجهه به ابن المنير أقرب ، لكن يلزم عليه تخصيص ما لا يملك بما إذا نذر شيئاً معيناً كعتق عبد فلان إذا ملكه مع أن اللفظ عام فيدخل فيه ما إذا نذر عتق عبد غير معين فإنه يصح ، وبجواب بأن دليل التخصيص الاتفاق على انعقاد النذر في المبهم وإنما وقع الاختلاف في المعين ، وقد تقدم التنبيه في « باب من حلف بملة سوى الإسلام » على الموضع الذي أخرج البخاري فيه التصريح بما يطابق الترجمة وهو في حديث ثابت بن الضحاك بلفظ « وليس على ابن آدم نذر فيما لا يملك » وقد أخرجه الترمذي مقتصراً على هذا القدر من الحديث ، وأخرج أبو داود سبب هذا الحديث مقتصراً عليه أيضاً ولفظه : نذر رجل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم أن ينحر ببوانة — يعني موضعاً وهو بفتح الموحدة وتخفيف الواو وبنون — فذكر الحديث ، وأخرجه مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة المرأة التي كانت أسيرة فهربت على ناقة للنبي صلى الله عليه وسلم ، فإن الذين أسروا المرأة انتهوها فنذرت إن سلمت أن تنحرها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم » وأخرج ابن أبي شيبة من حديث أبي ثعلبة الحديث دون القصة بنحوه ، ووقعت مطابقة جميع الترجمة في حديث عمران بن حصين المذكور ، وأخرجه النسائي من حديث عبد الرحمن بن سلمة مثله وأخرجه أبو داود من حديث عمر بلفظ « لا يمين عليك ولا نذر في معصية الرب ولا في قطيعة رحم ولا فيما لا يملك » وأخرجه أبو داود والنسائي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله ، واختلف فيمن وقع منه النذر في ذلك هل تجب فيه كفارة ؟ فقال الجمهور : لا ، وعن أحمد والثوري وإسحق وبعض الشافعية والحنفية نعم ، ونقل الترمذي اختلاف الصحابة في ذلك كالقولين ، وانفقوا على تحريم النذر في المعصية ، واختلافهم إنما هو في وجوب الكفارة ، واحتج من أوجبها بحديث عائشة « لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين » أخرجه أصحاب السنن ورواته ثقات ، لكنه معلول فإن الزهري رواه عن أبي سلمة ثم بين أنه حملة عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة فدلسه بإسقاط اثنين ، وحسن الظن بسليمان وهو عند غيره ضعيف باتفاقهم ، وحكى الترمذي عن البخاري أنه قال : لا يصح ، ولكن له شاهد من حديث عمران بن حصين أخرجه النسائي وضعفه وشواهد أخرى ذكرتها آنفاً ، وأخرج الدارقطني من حديث عدي بن حاتم نحوه . وفي الباب أيضاً عموم حديث عقبة بن عامر « كفارة النذر كفارة اليمين » أخرجه مسلم ، وقد حملة الجمهور على نذر اللجاج والغضب وبعضهم على النذر المطلق ، لكن أخرج الترمذي وابن ماجه حديث عقبة بلفظ « كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين » ولفظ ابن ماجه « من نذر نذراً لم يسمه » الحديث ، وفي الباب حديث ابن عباس رفعه « من نذر نذراً لم يسمه فكفارته كفارة يمين » أخرجه أبو داود ، وفيه « ومن نذر في معصية فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذراً لا يطيقه فكفارته كفارة يمين » ورواته ثقات ، لكن أخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً وهو أشبه ، وأخرجه الدارقطني من حديث عائشة ، وحملة أكثر فقهاء أصحاب الحديث على عمومهم لكن قالوا : إن الناذر مخير بين الوفاء بما التزمه وكفارة اليمين ، وقد تقدم حديث عائشة المذكور أول الباب قريباً وهو بمعنى حديث « لا نذر في معصية » ولو ثبتت الزيادة لكانت مبينة لما أجمل فيه ، واحتج بعض الحنابلة بأنه ثبت عن جماعة من الصحابة ولا يحفظ عن صحابي خلافه قال والقياس يقتضيه ، لأن النذر يمين كما وقع في حديث عقبة لما نذرت أخته أن تحج ماشية لتكفر عن يمينها فسمى النذر يميناً ، ومن حيث النظر هو عقدة لله تعالى بالتزام شيء ، والحالف عقد يمينه بالله ملتزماً بشيء ثم بين أن النذر أكد من اليمين ورتب عليه أنه لو نذر معصية ففعلها لم تسقط عنه الكفارة بخلاف الحالف ، وهو وجه للحنابلة ، واحتج له بأن الشارع نهي عن المعصية وأمر بالكفارة فتعينت ، واستدل بحديث « لا نذر في معصية »

لصحة النذر في المباح لأن فيه نفى النذر في المعصية فبقى ما عداه ثابتاً ، واحتج من قال إنه يشرع في المباح بما أخرجه أبو داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأخرجه أحمد والترمذي من حديث بريدة « أن امرأة قالت : يا رسول الله إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف ، فقال : أوف بنذرك » وزاد في حديث بريدة أن ذلك وقت خروجه في غزوة فنذرت إن رده الله تعالى سالماً . قال البيهقي : يشبه أن يكون أذن لها في ذلك لما فيه من إظهار الفرح بالسلامة ، ولا يلزم من ذلك القول بانعقاد النذر به ، ويدل على أن النذر لا ينعقد في المباح حديث ابن عباس ثالث أحاديث الباب فإنه أمر الناذر بأن يقوم ولا يقعد ولا يتكلم ولا يستظل ويصوم ولا يفطر بأن يتم صومه ويتكلم ويستظل ويقعد ، فأمره بفعل الطاعة وأسقط عنه المباح . وأصرح من ذلك ما أخرجه أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أيضاً « إنما النذر ما يتغنى به وجه الله » والجواب عن قصة التي نذرت الضرب بالدف ما أشار إليه البيهقي ، ويمكن أن يقال : إن من قسم المباح ما قد يصير بالقصد مندوباً كالنوم في القائلة للتقوى على قيام الليل وأكلة السحر للتقوى على صيام النهار ، فيمكن أن يقال إن إظهار الفرح بعود النبي صلى الله عليه وسلم سالماً معنى مقصود يحصل به الثواب ، وقد اختلف في جواز الضرب بالدف في غير النكاح والختان ، ورجح الرافعي في « المحرر » وتبعه في « المنهاج » الإباحة ، والحديث حجة في ذلك ، وقد حمل بعضهم إذنه لها في الضرب بالدف على أصل الإباحة لا على خصوص الوفاء بالنذر كما تقدم ، ويشكل عليه أن في رواية أحمد في حديث بريدة « إن كنت نذرت فاضربني وإلا فلا » وزعم بعضهم أن معنى قولها « نذرت » حلفت ، والإذن فيه للبر بفعل المباح ، ويؤيد ذلك أن في آخر الحديث « أن عمر دخل فتركت ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن الشيطان ليخاف منك يا عمر » فلو كان ذلك مما يتقرب به ما قال ذلك ، لكن هذا بعينه يشكل على أنه مباح لكونه نسبته إلى الشيطان ، ويجاب بأن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على أن الشيطان حضر لمحبه في سماع ذلك لما يجرؤه من تمكنه من الفتنة به فلما حضر عمر فر منه لعلمه بمبادرته إلى إنكار مثل ذلك ، أو أن الشيطان لم يحضر أصلاً وإنما ذكر مثلاً بصورة ما صدر من المرأة المذكورة وهي إنما شرعت في شيء أصله من اللهو فلما دخل عمر خشيت من مبادرته لكونه لم يعلم بخصوص النذر أو اليمين الذي صدر منها فشبه النبي صلى الله عليه وسلم حالها بحالة الشيطان الذي يخاف من حضور عمر والشيء بالشئ يذكر ، وقرب من قصتها قصة القيتتين اللتين كانتا تغنيان عند النبي صلى الله عليه وسلم في يوم عيد فأنكر أبو بكر عليهما وقال « أئتمزور الشيطان عند النبي صلى الله عليه وسلم » فأعلمه النبي صلى الله عليه وسلم بإباحة مثل ذلك في يوم العيد . فهذا ما يتعلق بحديث عائشة ، وأما حديث أنس وهو الثاني من أحاديث الباب فذكره هنا مختصراً وتقدم في أواخر الحج قبيل فضائل المدينة بتمامه وأوله « رأى شيخاً يهادى بين ابنيه قال : ما بال هذا ؟ قالوا : نذر أن يمشی » فذكر الحديث وفيه « وأمره أن يركب » وقوله ( قال الفزاري ) يعني مروان بن معاوية ( عن حميد حدثني ثابت عن أنس ) كأنه أراد بهذا التعليق تصريح حميد بالتحديث ، وقد وصله في الباب المشار إليه في الحج عن محمد بن سلام عن الفزاري ، وبينت هناك من رواه عن حميد موافقاً للفزاري ومن رواه عن حميد بدون ذكر ثابت فيه ، وذكر المصنف هناك حديث عقبة بن عامر قال « نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله » الحديث وفيه « تمشي ولتركب » وتقدم بعض الكلام عليه ثم . ووقع للزمي في « الأطراف » فيه وهم فإنه ذكر أن البخاري أخرجه في الحج عن إبراهيم بن موسى وفي الندور عن أبي عاصم ، والموجود في نسخ البخاري أن الطريقتين معاً في الباب المذكور من الحج ، وليس لحديث عقبة في الندور ذكر أصلاً ، وإنما أمر الناذر في حديث أنس أن يركب جزماً وأمر أخت عقبة أن تمشي وأن

تركب ، لأن الناذر في حديث أنس كان شيخاً ظاهر العجز وأخت عقبة م صف بالعجز فكأنه أمرها أن تمشي إن قدرت وتركب إن عجزت ، وهذا ترجم البيهقي للحديث ، وأورد في بعض طرقه من رواية عكرمة عن ابن عباس « أن أخت عقبة نذرت أن تحج ماشية فقال : إن الله غنى عن مشي أختك فلتركب ولتهد بدنة » وأصله عند أبي داود بلفظ « ولتهد هدياً » وهم من نسب إليه أنه أخرج هذا الحديث بلفظ ولتهد بدنة ، وأورده من طريق أخرى عن عكرمة بغير ذكر الهدى ، وأخرجه الحاكم من حديث ابن عباس بلفظ « جاء رجل فقال إن أختي حلفت أن تمشي إلى البيت وأنه يشق عليها المشي ، فقال : مرها فلتركب إذا لم تستطع أن تمشي فما أغنى الله أن يشق على أختك » ومن طريق كريب عن ابن عباس « جاء رجل فقال : يا رسول الله إن أختي نذرت أن تحج ماشية ، فقال : إن الله لا يصنع بشقاء أختك شيئاً ، لتحج راكبة ثم لتكفر يمينها » وأخرجه أصحاب السنن من طريق عبد الله بن مالك عن عقبة بن عامر قال « نذرت أختي أن تحج ماشية غير مختمرة فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : مر أختك فلتختمر ولتركب ولتصم ثلاثة أيام » ونقل الترمذي عن البخاري أنه لا يصح فيه الهدى ، وقد أخرج الطبراني من طريق أبي تميم الجيشاني عن عقبة بن عامر في هذه القصة « نذرت أن تمشي إلى الكعبة حافية حاسرة » وفيه « لتركب ولتلبس ولتصم » وللطحاوي من طريق أبي عبد الرحمن الحبلي عن عقبة بن عامر نحوه ، وأخرج البيهقي بسند ضعيف عن أبي هريرة « بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير في جوف الليل إذ بصر بخيال نفرت منه الإبل ، فإذا امرأة عريانة نافضة شعرها ، فقالت : نذرت أن أحج ماشية عريانة نافضة شعري ، فقال : مرها فلتلبس ثيابها ولتهرق دماً » وأورد من طريق الحسن عن عمران رفعه « إذا نذر أحدكم أن يحج ماشياً فليهد هدياً وليركب » وفي سنده انقطاع ، وفي الحديث صحة النذر بإتيان البيت الحرام ، وعن أبي حنيفة إذا لم ينو حجاً ولا عمرة لا ينعقد ، ثم إن نذره راكباً لزمه فلو مشى لزمه دم لترفه بتوفر مؤنة الركوب ، وإن نذره ماشياً لزمه من حيث أحرم إلى أن تنتهي العمرة أو الحج ، وهو قول صاحب أبي حنيفة ، فإن ركب بعذر أجزاءه لزمه دم في أحد القولين عن الشافعي ، واختلف هل يلزمه بدنة أو شاة ؟ وإن ركب بلا عذر لزمه الدم ، وعن المالكية في العاجز يرجع من قابل فيمشي ما ركب إلا إن عجز مطلقاً فيلزمه الهدى ، وليس في طرق حديث عقبة ما يقتضي الرجوع ، فهو حجة للشافعي ومن تبعه ، وعن عبد الله بن الزبير لا يلزمه شيء مطلقاً ، قال القرطبي زيادة الأمر بالهدى رواها ثقات ولا ترد ، وليس سكوت من سكنت عنها بحجة على من حفظها وذكرها ، قال : والتمسك بالحديث في عدم إيجاب الرجوع ظاهر ، ولكن عمدة مالك عمل أهل المدينة .

( تنبيه ) : يقال إن الرجل المذكور في حديث أنس هو أبو إسرائيل المذكور في حديث ابن عباس الذي بعد الباب ، كذا نقله مغلطاي عن الخطيب ، وهو تركيب منه ، وإنما ذكر الخطيب ذلك في الرجل المذكور في حديث ابن عباس آخر الباب ، وتغاير القصتين أوضح من أن يتكلف لبيانه . وأما حديث ابن عباس في الذي طاف بزمام وهو الحديث الثالث فأورده بعلو عن أبي عاصم عن ابن جريج ولفظه « رأى رجلاً يطوف بالكعبة بزمام أو غيره فقطعه » ثم أورده بنزول عن إبراهيم بن موسى عن هشام بن يوسف عن ابن جريج بلفظ « مر وهو يطوف بالكعبة بإنسان يقود إنساناً بخزامة في أنفه فقطعها ثم أمره أن يقوده بيده » والخزامة بكسر المعجمة وتخفيف الزاي حلقة من شعر أو وبر تجعل في الحاجز الذي بين منخري البعير يشد فيها الزمام ليسهل انقياده إذا كان صعباً ، وقد تقدم في « باب الكلام في الطواف » من كتاب الحج من هذين الوجهين عن ابن جريج وذكرت ما قيل في اسم القائد والمقود ، ووجه إدخاله في أبواب النذر ، وأنه عند النسائي من وجه آخر عن ابن جريج ، وفيه التصريح بأنه نذر ذلك وأن الداودي استدلل به على أن من نذر ما لا طاعة لله فيه لا ينعقد نذره ، وتعقب ابن التين له

والجواب عن الداودي وتصويبه في ذلك . وأما حديث ابن عباس أيضاً وهو الحديث الرابع فوهيب في سنده هو ابن خالد ، وعبد الوهاب الذي علق عنه البخاري آخر الباب هو ابن عبد المجيد الثقفي ، وقد يتمسك بهذا من يرى أن الثقات إذا اختلفوا في الوصل والإرسال يرجح قول من وصل لما معه من زيادة العلم ، لأن وهيباً وعبد الوهاب ثقتان ، وقد وصله وهيب وأرسله عبد الوهاب وصححه البخاري مع ذلك ، والذي عرفناه بالاستقراء من صنيع البخاري أنه لا يعمل في هذه الصورة بقاعدة مطردة بل يدور مع الترجيح إلا إن استوتوا فيقدم الوصل ، والواقع هنا أن من وصله أكثر ممن أرسله ، قال الإسماعيلي : وصله مع وهيب عاصم بن هلال والحسن بن أبي جعفر وأرسله مع عبد الوهاب خالد الواسطي . قلت وخالد متقن وفي عاصم والحسن مقال فيستوى الطرفان فيترجح الوصل ، وقد جاء الحديث المذكور من وجه آخر فازداد قوة أخرجه عبد الرزاق عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي إسرائيل .

**قوله ( بينا النبي صلى الله عليه وسلم يخطب )** زاد الخطيب في « المبهمات » من وجه آخر « يوم الجمعة » .

**قوله ( إذا هو برجل )** في رواية أبي يعلى عن إبراهيم بن الحجاج عن وهيب « إذا التفت فإذا هو برجل »

**قوله ( قائم )** زاد أبو داود عن موسى بن إسماعيل شيخ البخاري فيه « في الشمس » وكذا في رواية أبي يعلى ، وفي رواية طاوس « وأبو إسرائيل يصلي » .

**قوله ( فسأل عنه فقالوا أبو إسرائيل )** في رواية أبي داود « فقالوا هو أبو إسرائيل » زاد الخطيب « رجل من قريش » .

**قوله ( نذر أن يقوم )** قال البيضاوي : ظاهر اللفظ السؤال عن اسمه فلذلك ذكره وزادوا فعله ، قال : ويحتمل أن يكون سأل عن حاله فذكره وزادوا التعريف به ثم قال : ولعله لما كان السؤال محتملاً ذكره الأمرين جميعاً .

**قوله ( ولا يستظل )** في رواية الخطيب « ويقوم في الشمس » .

**قوله ( مره )** في رواية أبي داود « مره » بصيغة الجمع ، وفي رواية طاوس « ليقعد وليتكلم » وأبو إسرائيل المذكور لا يشاركه أحد في كنيته من الصحابة واختلف في اسمه فقيل قشير بقاف وشين معجمة مصغر ، وقيل يسير بتحتانية ثم مهملة مصغر أيضاً ، وقيل قيصر باسم ملك الروم ، وقيل بالسين المهملة بدل الصاد ، وقيل بغير راء في آخره ، وهو قرشي ثم عامري ، وترجم له ابن الأثير في الصحابة تبعاً لغيره فقال : أبو إسرائيل الأنصاري . واغتر بذلك الكرمانى فجزم بأنه من الأنصار ، والأول أولى . وفي حديثه أن السكوت عن المباح ليس من طاعة الله ، وقد أخرج أبو داود من حديث علي « ولا صمت يوماً إلى الليل » وتقدم في السيرة النبوية قول أبي بكر الصديق للمرأة إن هذا — يعني الصمت — من فعل الجاهلية « وفيه أن كل شئ يتأذى به الإنسان ولو مآلاً لما لم يرد بمشروعيته كتاب أو سنة كالمشي حافياً والجلوس في الشمس ليس هو من طاعة الله فلا ينعقد به النذر ، فإنه صلى الله عليه وسلم أمر أبا إسرائيل بإتمام الصوم دون غيره وهو محمول على أنه علم أنه لا يشق عليه ، وأمره أن يقعد ويتكلم ويستظل ، قال القرطبي : في قصة أبي إسرائيل هذه أوضح الحجج للجمهور في عدم وجوب

الكفارة على من نذر معصية أو ما لا طاعة فيه فقد قال مالك لما ذكره : ولم أسمع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره بالكفارة .

ب ( مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ أَيَّامًا فَوَاقِقَ النَّحْرِ أَوْ الْفِطْرِ

[٦٧٠٥] ٦٤٧٠ - حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي قال نا فضيل بن سليمان قال نا موسى بن عقبة قال حدثني حكيم بن أبي حرة الأسلمي أنه سمع عبد الله بن عمر ، سئل عن رجل نذر أن لا يأتي عليه يوم إلا صام فوافق يوم أضحى أو فطر فقال : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، لم يكن يصوم يوم الأضحى والفطر ولا يرى صيامهما .

[٦٧٠٦] ٦٤٧١ - نا عبد الله بن مسلمة قال نا يزيد بن زريع عن يونس عن زياد بن جبير قال : كنت مع ابن عمر فسأله رجل ، فقال : نذرت أن أصوم كل يوم ثلاثاء أو أربعاء ما عشت ، فوافقت هذا اليوم يوم النحر فقال : أمر الله بوفاء النذر ونهينا أن نصوم يوم النحر ، فأعاد عليه ، فقال مثله لا يزيد عليه .

**قوله ( باب من نذر أن يصوم أياماً )** أى معينة ( فوافق النحر أو الفطر ) أى هل يجوز له الصيام أو البذل أو الكفارة ؟ انعقد الإجماع على أنه لا يجوز له أن يصوم يوم الفطر ولا يوم النحر لا تطوعاً ولا عن نذر سواء عينهما أو أحدهما بالنذر أو وقفاً معاً أو أحدهما اتفاقاً ، فلو نذر لم ينعقد نذره عند الجمهور ، وعند الحنابلة روايتان في وجوب القضاء ، وخالف أبو حنيفة فقال لو أقدم فصام وقع ذلك عن نذره ، وقد تقدم بسط ذلك في أواخر الصيام ، وذكرت هناك الاختلاف في تعيين اليوم الذى نذره الرجل وهل وافق يوم عيد الفطر أو النحر ، وإن لم أقف على اسمه مع بيان الكثير من طرقه ، ثم وجدت في ثقات ابن حبان من طريق كريمة بنت سيرين أنها « سألت ابن عمر فقالت : جعلت على نفسي أن أصوم كل أربعاء واليوم يوم أربعاء وهو يوم النحر فقال أمر الله بوفاء النذر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم النحر » ورواته ثقات ، فلولا توارد الرواة بأن السائل رجل لفسرت المبهمة بكريمة ، ولا سيما في السند الأول فإن قوله سئل بضم أوله يشمل ما إذا كان السائل رجلاً أو امرأة ، وقد ظهر من رواية ابن حبان أنها امرأة فيفسر بها المبهمة في رواية حكيم ، بخلاف رواية زياد ابن جبير حيث قال فسأله رجل ، ثم وجدت الخبر في كتاب الصيام ليوسف بن يعقوب القاضي أخرجه عن محمد بن أنى بكر المقدمي شيخ البخارى فيه وأخرجه أبو نعيم من طريقه وكذا أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن محمد بن أنى بكر المقدمي ولفظه أنه « سمع رجلاً يسأل عبد الله بن عمر عن رجل نذر » فذكر الحديث ، وفضيل في السند الأول بالتصغير وحكيم بفتح أوله وأبى حرة أبوه بضم المهملة والتشديد لا يعرف اسمه وليس له في البخارى سوى هذا الحديث الواحد ، وقد أورده متابعاً لرواية زيادة بن جبير عن ابن عمر ، وفي سياق الرواية الأولى إشعار برجحان المنع عند ابن عمر فإن لفظه فقال « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، لم يكن يصوم يوم الأضحى والفطر ولا يرى صيامهما » ووقع عند الإسماعيلي من الزيادة في آخره : قال يونس بن عبيد فذكرت ذلك للحسن فقال : يصوم يوماً مكانه ، أخرجه من طريق محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع الذى أخرجه البخارى من طريقه ، قال الكرماني : قوله « لم يكن » أى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله « ولا نرى » بلفظ المتكلم فيكون من جملة مقول عبد الله بن عمر ، وفي بعضها بلفظ الغائب وفاعله عبد الله وقائله حكيم . قلت : وقع في رواية يوسف بن يعقوب : بالذكرة بلفظ « لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوم الأضحى ولا يوم الفطر

ولا يأمر بصيامهما » ومثله في رواية الإسماعيلي ، وجوز الكرماني — بناء على تعدد القصة — أن ابن عمر تغير اجتهاده فجزم بالمنع بعد أن كان يتردد اهـ . وليس فيما أجاب به ابن عمر أولاً وآخرأ ما يصرح بالمنع في خصوص هذه القصة ، وقد بسطت القول في ذلك في « باب صوم يوم النحر » وبالله التوفيق .

**قوله ( يونس )** هو ابن عبيد وصرح به الإسماعيلي من طريق محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع .

**قوله ( فأعاد عليه )** زاد ابن المنهال في روايته « فخیل إلى الرجل أنه لم يفهم فأعاد عليه الكلام ثانية » .

**باب هل يدخل في الأيمان والنذور الأرض والغنم والزرع والأمتعة؟**

وقال ابن عمر قال عمر للنبي صلى الله عليه : أصبت أرضاً لم أصب مالا قط أنفس منه ، قال : « إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها » .

وقال أبو طلحة للنبي صلى الله عليه : أحب أموالي إلي بيرحاء — لحائط له مستقبل المسجد —

٦٤٧٢ - نا إسماعيل قال ني مالك عن ثور بن زيد الديلي عن أبي الغيث مولى ابن مطيع عن أبي هريرة [٦٧٠٧]

قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه يوم خيبر فلم نغنم ذهباً ولا فضة إلا الأموال والثياب والمتاع ، فأهدى رجل من بني الضبيب ، يقال له رفاعه بن زيد لرسول الله صلى الله عليه غلاماً يقال له : مدغم ، فوجه رسول الله صلى الله عليه إلى وادي القرى حتى إذا كان بوادي القرى بينما مدغم يحط رحلاً لرسول الله صلى الله عليه إذا سهم عائر فقتله ، فقال الناس هنيئاً له الجنة ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « كلا والذي نفسي بيده ، إن الشملة التي أخذها يوم خيبر من المغنم لم تُصبها المقاسم لتشتعل عليه ناراً » ، فلما سمع ذلك الناس جاء رجل بشراك أو شراكين إلى النبي صلى الله عليه ، فقال : شراك من نار ، أو شراكان من نار .

**قوله ( باب هل يدخل في الأيمان والنذور الأرض والغنم والزرع والأمتعة )** قال ابن عبد البر وتبعه

جماعة : المال في لغة دوس قبيلة أوى هريرة غير العين كالعروض والثياب ، وعند جماعة المال هو العين كالذهب والفضة ، والمعروف من كلام العرب أن كل ما يتمول ويملك فهو مال ، فأشار البخاري في الترجمة إلى رجحان ذلك بما ذكره من الأحاديث كقول عمر « أصبت أرضاً لم أصب مالا قط أنفس منه » وقول أبي طلحة « أحب أموالي إلى بيرحاء » وقول أوى هريرة « لم نغنم ذهباً ولا ورقاً » ويؤيده قوله تعالى ﴿ وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ ﴾ فإنه يتناول كل ما يملكه الإنسان ، وأما قول أهل اللغة : العرب لا توقع اسم المال عند الإطلاق إلا على الإبل لشرفها عندهم فلا يدفع إطلاقهم المال على غير الإبل ، فقد أطلقوه أيضاً على غير الإبل من المواشي ، ووقع في السيرة « فسلك في الأموال » يعنى الحوائط « ونهى عن إضاعة المال » وهو يتناول كل ما يتمول ، وقيل المراد به هنا الأرقاء وقيل الحيوان كله وفي الحديث أيضاً « ما جاءك من الرزق وأنت غير مشرف فخذة وقوله » وهو يتناول كل ما يتمول ، والأحاديث الثلاثة مخرجة في الصحيحين والموطأ ، وحكى عن ثعلب : المال كل ما تجب فيه الزكاة قل أو كثر فما نقص عن ذلك فليس بمال ، وبه جزم ابن الأباري ، وقال غيره : المال في الأصل العين ، ثم أطلق على كل ما يملك ، واختلف السلف فيمن حلف أو نذر أنه يتصدق بماله على مذاهب تقدم نقلها في « باب إذا أهدى ماله » ومن قال كأتى حنيفة لا يقع نذره إلا على ما فيه الزكاة ، ومن قال كالك يتناول جميع ما يقع عليه اسم مال ، قال ابن بطال : وأحاديث هذا الباب تشهد لقول مالك ومن تابعه . وقال الكرماني معنى قول البخاري

« هل يدخل » أى هل يصح اليمين أو النذر على الأعيان مثل : والذى نفسى بيده إن هذه الشملة لتشتعل عليه ناراً ، ومثل أن يقول هذه الأرض لله ونحوه . قلت : والذى فهمه ابن بطال أولى فإنه أشار إلى أن مراد البخارى الرد على من قال إذا حلف أو نذر أن يتصدق بماله كله اختص ذلك بما فيه الزكاة دون ما يملكه مما سوى ذلك ، ونقل محمد بن نصر المروزي في « كتاب الاختلاف » عن أبي حنيفة وأصحابه فيمن نذر أن يتصدق بماله كله : يتصدق بما تجب فيه الزكاة من الذهب والفضة والمواشي لا فيما يملكه مما لا زكاة فيه من الأرضين والدور ومتاع البيت والرقيق والحمير ونحو ذلك فلا يجب عليه فيها شيء ، ثم نقل بقية المذاهب على نحو ما قدمته في « باب من أهدي ماله » فعلى هذا فمراد البخارى موافقة الجمهور وأن المال يطلق على كل ما يتمول ، ونص أحمد على أن من قال مالى في المساكين إنما يحمل ذلك على ما نوى أو على ما غلب على عرفه كما لو قال ذلك أعراى فإنه لا يحمل ذلك إلا على الإبل ، وحديث ابن عمر في قول عمر تقدم موصولاً مشروحاً في كتاب الوصايا ، وقوله « وقال أبو طلحة » هو زيد بن سهل الأنصارى وقد تقدم موصولاً أيضاً هناك من حديث أنس في أبواب الوقف ، وتقدم شيء من شرحه في كتاب الزكاة . وحديث أبي هريرة تقدم شرحه في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، وقوله فيه « فلم نغنم ذهباً ولا فضة إلا الأموال والمتاع والثياب » كذا للأكثر ولابن القاسم والقعنبي والمتاع بالعطف قال بعضهم وفي تنزيل ذلك على لغة دوس نظر لأنه استثنى الأموال من الذهب والفضة فدل على أنه منها إلا أن يكون ذلك منقطعاً فتكون « إلا » بمعنى لكن ، كذا قال ، والذى يظهر أن الاستثناء من الغنيمة التى في قوله « فلم نغنم » فنفى أن يكونوا غنموا العين وأثبت أنهم غنموا المال فدل على أن المال عنده غير العين وهو المطلوب . وقوله « الضبيب » بضاد معجمة وموحدة مكررة بصيغة التصغير ، ومدغم بكسر الميم وسكون الدال وفتح العين المهملتين ، وقوله « سهم عائر » بعين مهملة وبعد الألف تحتانية لا يدرى من رمى به و « الشراك » بكسر المعجمة وتخفيف الراء واخره كاف من سيور النعل ، وقد تقدم جميع ذلك بإعانة الله تعالى ، وله الحمد على كل حال .



كتاب  
الكفارات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كفارة الأيمان وقول الله: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾

وما أمر النبي صلى الله عليه حين نزلت: ﴿فَدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾  
ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة: ما كان في القرآن: أَوْ، فصاحبه بالخيار، وقد خير النبي  
صلى الله عليه كعباً في الفدية.

[٦٧٠٨] ٦٤٧٣- فإحمد بن يونس قال نا أبو شهاب عن ابن عون عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن  
كعب بن عجرة قال: أتيتُه -يعني النبي صلى الله عليه- فقال: «ادن»، فدنوت، فقال: «أتؤذيك هو أمك؟»  
فقلت: نعم. قال: «فدية من صيام أو صدقة أو نسك».

وأخبرني ابن عون عن أيوب قال: صيام ثلاثة أيام، والنسك شاة، والمساكين ستة.

**قوله** «بسم الله الرحمن الرحيم» كتاب كفارات الأيمان. في رواية غير أبي ذر «باب» وله عن  
المستمل «كتاب الكفارات» وسميت كفارة لأنها تكفر الذنب أي تستره، ومنه قيل للزارع كافر لأنه يغطي  
البذر، وقال الراغب: الكفارة ما يعطي الحائث في البعير، واستعمل في كفارة القتل والظهار، وهو من التكفير  
وهو ستر الفعل وتغطيته فيصير بمنزلة ما لم يعمل، قال ويصح أن يكون أصله إزالة الكفر نحو التبريض في إزالة  
المرض، وقد قال الله تعالى ﴿ولو أن أهل الكتاب آمنوا واتقوا لكفرنا عنهم سيئاتهم﴾ أي أزلناها، وأصل الكفر  
الستر يقال كفرت الشمس النجوم سترتها، ويسمى السحاب الذي يستر الشمس كافراً، ويسمى الليل كافراً  
لأنه يستر الأشياء عن العيون، وتكفر الرجل بالسلاح إذا تستر به.

**قوله** (وقول الله تعالى: فكفارته إطعام عشرة مساكين) يريد إلى آخر الآية، وقد تمسك به من قال بتعين  
العدد المذكور وهو قول الجمهور خلافاً لمن قال لو أعطى ما يجب للعشرة واحداً كفى، وهو مروي عن الحسن  
أخرجه ابن أبي شيبة، ولمن قال كذلك لكن قال عشرة أيام متوالية، وهو مروي عن الأوزاعي حكاه ابن المنذر،  
وعن الثوري مثله لكن قال: إن لم يجد العشرة.

**قوله** (وما أمر النبي صلى الله عليه وسلم حين نزلت: ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) يشمر إلى  
حديث كعب بن عجرة الموصول في الباب.

**قوله** (وقد خير النبي صلى الله عليه وسلم كعباً في الفدية) يعني كعب بن عجرة كما ذكره في الباب.

**قوله ( ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة : ما كان في القرآن « أو أو » فصاحبه بالخيار )** أما أثر ابن عباس فوصله سفيان الثوري في تفسيره عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عباس قال : كل شيء في القرآن أو نحو قوله تعالى ﴿ فقديّة من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ فهو فيه مخير ، وما كان ﴿ فمن لم يجد ﴾ فهو على الولاء أى على الترتيب . وليث ضعيف ولذلك لم يجزم به المصنف ، وقد جاء عن مجاهد من قوله بسند صحيح عند الطبري وغيره ، وأما أثر عطاء فوصله الطبري من طريق ابن جريج قال قال عطاء : ما كان في القرآن « أو أو » فلصاحبه أن يختار أيّه شاء . قال ابن جريج وقال لي عمرو بن دينار نحوه وسنده صحيح . وقد أخرجه ابن عينة في تفسيره عن ابن جريج عن عطاء بلفظ الأصل وسنده صحيح أيضاً . وأما أثر عكرمة فوصله الطبري من طريق داود بن أبي هند عنه قال : كل شيء في القرآن « أو أو » فليتخير أى الكفارات شاء ، فإذا كان ﴿ فمن لم يجد ﴾ فالأول الأول قال ابن بطال : هذا متفق عليه بين العلماء ، وإنما اختلفوا في قدر الإطعام فقال الجمهور لكل إنسان مُد من طعام بمد الشارع صلى الله عليه وسلم وفرق مالك في جنس الطعام بين أهل المدينة فاعتبر ذلك في حقهم لأنه وسط من عيشهم بخلاف سائر الأمصار فالمعتبر في حق كل منهم ما هو وسط من عيشه وخالفه ابن القاسم فوافق الجمهور . وذهب الكوفيون إلى أن الواجب إطعام نصف صاع ، والحجة للأول أنه صلى الله عليه وسلم أمر في كفارة المواقع في رمضان بإطعام مد لكل مسكين ، قال وإنما ذكر البخاري حديث كعب هنا من أجل آية التخيير فإنها وردت في كفارة اليمين كما وردت في كفارة الأذى . وتعبه ابن المنير فقال يحتمل أن يكون البخاري وافق الكوفيين في هذه المسألة فأورد حديث كعب بن عجرة لأنه وقع التنصيص في خبر كعب على نصف صاع ولم يثبت في قدر طعام الكفارة فحمل المطلق على المقيد . قلت : ويؤيده أن كفارة المواقع ككفارة الظهار وكفارة الظهار ورد النص فيها بالترتيب بخلاف كفارة الأذى فإن النص ورد فيها بالتخيير ، وأيضاً فإنهما متفقان في قدر الصيام بخلاف الظهار فكان حمل كفارة اليمين عليها لموافقتها لها في التخيير أولى من حملها على كفارة المواقع مع مخالفتها ، وإلى هذا أشار ابن المنير . وقد يستدل لذلك بما أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس قال « كفر النبي صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر وأمر الناس بذلك ، فمن لم يجد فنصف صاع من بر » وهذا لو ثبت لم يكن حجة لأنه لا قائل به ، وهو من رواية عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة وهو ضعيف جداً . والذي يظهر لي أن البخاري أراد الرد على من أجاز في كفارة اليمين أن تبعض الخصلة من الثلاثة المخير فيها كمن أطعم خمسة وكساهم أو كسا خمسة غيرهم أو أعتق نصف رقبة وأطعم خمسة أو كساهم ، وقد نقل ذلك عن بعض الحنفية والمالكية ، وقد احتج من ألحقها بكفارة الظهار بأن شرط حمل المطلق على المقيد أن لا يعارضه مقيد آخر ، فلما عارضه هنا والأصل براءة الذمة أخذ بالأقل ، وأيده الماوردي من حيث النظر بأنه في كفارة اليمين وصف بالأوسط وهو محمول على الجنس وأوسط ما يشبع الشخص رطلان من الخبز والمد رطل وثلاث من الحب فإذا خبز كان قدر رطلين . وأيضاً فكفارة اليمين وإن وافقت كفارة الأذى في التخيير لكنها زادت عليها بأن فيها ترتيباً ، لأن التخيير وقع بين الإطعام والكسوة والعق ، والترتيب وقع بين الثلاثة وصيام ثلاثة أيام وكفارة الأذى وقع التخيير فيها بين الصيام والإطعام والذبح حسب ، قال ابن الصباغ : ليس في الكفارات ما فيه تخيير وترتيب إلا كفارة اليمين وما ألحق بها .

**قوله ( أحمد بن يونس )** هو ابن عبد الله بن يونس نسب لجده ، وأبو شهاب هو الأصغر واسمه عبد ربه ابن نافع ، وابن عون هو عبد الله .

**قوله ( أتيته يعنى النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا في الأصل ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من

طريق بشر بن المفضل عن ابن عون بهذا السند عن كعب بن عجرة قال « فُتِي نزلت هذه الآية ، فَأَتَيْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » فذكره ، وفي رواية معتمر بن سليمان عن ابن عون عند الإسماعيلي « نزلت فُتِي هذه الآية ﴿ ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ قال فرأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادن . »

قوله ( قال وأخبرني ابن عون ) هو مقول أبي شهاب وهو موصول بالأول ، وقد أخرجه النسائي والإسماعيلي من طريق أزهر بن سعد عن ابن عون به وقال في آخره : فسرته لي مجاهد فلم أحفظه ، فسألت أيوب فقال : الصيام ثلاثة أيام والصدقة على ستة مساكين والنسك ما استيسر من الهدى . قلت : وقد تقدم في الحج وفي التفسير من طرق أخرى عن مجاهد وفي الطب والمغازي من طريق أيوب عن مجاهد به وسياقها

### باب متى تجب الكفارة على الغني والفقير ؟

وقول الله تعالى : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

[٦٧٠٩] ٦٤٧٤- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن الزهري قال سمعته من فيه عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه فقال : هلكت . قال : « وما شأنك ؟ » قال : وقعت على امرأتي في رمضان ، قال : « تستطيع تعتق رقبة ؟ » قال : لا ، قال : « فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ » قال : لا . قال : « فهل تستطيع أن تطعم ستين مسكيناً ؟ » قال : لا . قال : « اجلس » فجلس ، فأتى النبي صلى الله عليه بعرق فيه تمر ، والعرق المكتل الضخم ، قال : « خذ هذا فتصدق به » ، قال : أعلى أفقر متاً ؟ فضحك النبي صلى الله عليه حتى بدت نواجذه ، قال : « أطعمه عيالك » .

قوله ( باب متى تجب الكفارة على الغني والفقير ؟ وقول الله تعالى ﴿ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴾ إلى قوله : ﴿ العليم الحكيم ﴾ ) كذا لأبي ذر ، ولغيره « باب قول الله تعالى ﴿ قد فرض الله لكم ﴾ » وساقوا الآية وبعدها « متى تجب الكفارة على الغني والفقير ؟ » وسقط لبعضهم ذكر الآية ؛ وأشار الكرمانى إلى تصويبه فقال : قوله تحلة أيمانكم أى تحليها بالكفارة ، والمناسب أن يذكر هذه الآية في الباب الذى قبله . ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة المجامع في نهار رمضان ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام ، وقوله فيه « سفيان عن الزهري » وقع في رواية الحميدى « عن سفيان حدثنا الزهري » وتقدم أيضاً بيان الاختلاف فيمن لا يجزى ما يكفر به ولا يقدر على الصيام هل يسقط عنه أو يبقى في ذمته ؟ قال ابن المنير : مقصوده أن ينبه على أن الكفارة إنما تجب بالحنث كما أن كفارة المواقع إنما تجب باقتحام الذنب ، وأشار إلى أن الفقير لا يسقط عنه إيجاب الكفارة لأن النبي صلى الله عليه وسلم علم فقره وأعطاه مع ذلك ما يكفر به كما لو أعطى الفقير ما يقضى به دينه ، قال : ولعله كما نبه على احتجاج الكوفيين بالفدية نبه هنا على ما احتج به من خالفهم من إلحاقها بكفارة المواقع وأنه مد لكل مسكين

### باب من أعان المعسر في الكفارة

[٦٧١٠] ٦٤٧٥- نا محمد بن محبوب قال نا عبد الواحد قال نا معمر عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه فقال : هلكت ، فقال : « وما ذاك ؟ » قال : وقعت بأهلي في رمضان ، قال : « تجد رقبة ؟ » قال : لا ، قال : « هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ » قال : لا ،

قال : « فتستطيع أن تطعم ستين مسكيناً ؟ » قال : لا ، فجاء رجل من الأنصار بعرق ، والعرق المكتل فيه تمر ، فقال : « اذهب بهذا فتصدق به » ، قال : أعلى أحوج منا يا رسول الله ؟ والذي بعثك بالحق ما بين لابتيها أهل بيت أحوج منا ، ثم قال : « اذهب فأطعمه أهلك » .

**قوله ( باب من أعان المعسر في الكفارة )** ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور قبل وهو ظاهر فيما ترجم له ، فكما جاز إعانة المعسر بالكفارة عن وقاعه في رمضان كذلك تجوز إعانة المعسر بالكفارة عن يمينه إذا حنث فيه .

**باب يُعْطَى فِي الْكُفَّارَةِ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ قَرِيبًا كَانَ أَوْ بَعِيدًا**

[٦٧١١] ٦٤٧٦ - نا عبد الله بن مسلمة قال نا سفيان عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه فقال : هلكت ، قال : « وما شأنك ؟ » قال : وقعت على امرأتي في رمضان ، فقال : « هل تجد ما تعتق رقبة ؟ » قال : لا ، قال : « فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ » قال : لا ، « فهل تستطيع أن تطعم ستين مسكيناً ؟ » قال : لا أجد . فأتي النبي صلى الله عليه به عرق فيه تمر ، فقال : « خذ هذا فتصدق به » ، فقال : أعلى أفقر منا ، ما بين لابتيها أفقر منا ، ثم قال : « خذه فأطعمه أهلك » .

**قوله ( باب يعطى في الكفارة عشرة مساكين قريباً كان أو بعيداً )** أما العدد فنص القرآن في كفارة اليمين ، وقد ذكرت الخلاف فيه قريباً ، وأما التسوية بين القريب والبعيد فقال ابن المنير : ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور قبله وليس فيه إلا قوله « أطعمه أهلك » لكن إذا جاز إعطاء الأقرباء . فالبعداء أجوز ، وقاس كفارة اليمين على كفارة الجماع في الصيام في إجازة الصرف إلى الأقرباء . قلت : وهو على رأى من حمل قوله « أطعمه أهلك » على أنه في الكفارة ، وأما من حمله على أنه أعطاه التمر المذكور في الحديث لينفقه عليهم وتستمر الكفارة في ذمته إلى أن يحصل له يسرة فلا يتجه إلحاق ، وكذا على قول من يقول تسقط عن المعسر مطلقاً ، وقد تقدم البحث في ذلك وبيان الاختلاف فيه في كتاب الصيام ، ومذهب الشافعي جواز إعطاء الأقرباء إلا من تلزمه نفقته . ومن فروع المسألة اشتراط الإيمان فيمن يعطيه وهو قول الجمهور ، وأجاز أصحاب الرأى إعطاء أهل الذمة منه ووافقهم أبو ثور ، وقال الثوري : يجزئ إن لم يجد المسلمين ، وأخرج ابن أبي شيبة عن النخعي والشعبي مثله وعن الحكم كالجمهور .

**باب صَاعِ الْمَدِينَةِ وَمَدُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَبَرَكَتِهِ**

**وَمَا تَوَارَثَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذَلِكَ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ**

[٦٧١٢] ٦٤٧٧ - نا عثمان بن أبي شيبة قال نا القاسم بن مالك المزني قال نا الجعيد بن عبد الرحمن عن السائب بن يزيد قال : كان الصاع على عهد النبي صلى الله عليه مداً وثلاثاً بمدكم اليوم فزيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز .

[٦٧١٣] ٦٤٧٨ - نا منذر بن الوليد الجارودي قال نا أبو قتيبة وهو سلم قال نا مالك عن نافع قال : كان ابن عمر يعطي زكاة رمضان بمد النبي صلى الله عليه المد الأول ، وفي كفارة اليمين بمد النبي صلى الله عليه ،

قال أبو قتيبة: قال لنا مالك: مدنا أعظم من مدكم، ولا نرى الفضل إلا في مد النبي صلى الله عليه. وقال لي مالك: لو جاءكم أمير فضرب مداً أصغر من مد النبي صلى الله عليه بأي شيء كنتم تعطون؟ قلت: كنا نعطي مد النبي صلى الله عليه، قال: أفلا ترى أن الأمر إنما يعود إلى مد النبي صلى الله عليه؟

[٦٧١٤] ٦٤٧٩- فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه قال: «اللهم بارك لهم في مكيالهم وصاعهم ومدهم».

**قوله (باب صاع المدينة ومد النبي صلى الله عليه وسلم وبركته)** أشار في الترجمة إلى وجوب الإخراج في الواجبات بصاع أهل المدينة لأن التشريع وقع على ذلك أولاً وأكد ذلك بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم لهم بالبركة في ذلك.

**قوله (وما توارث أهل المدينة من ذلك قرناً بعد قرن)** أشار بذلك إلى أن مقدار المد والصاع في المدينة لم يتغير لتواتره عندهم إلى زمنه، وبهذا احتج مالك على أبي يوسف في القصة المشهورة بينهما فرجع أبو يوسف عن قول الكوفيين في قدر الصاع إلى قول أهل المدينة. ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول حديث السائب بن يزيد،

**قوله (كان الصاع على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مداً وثلاثاً بمدكم اليوم، فزيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز)** قال ابن بطال: هذا يدل على أن مدهم حين حدث به السائب كان أربعة أرتال فإذا زيد عليه ثلثه وهو رطل وثلث قام منه خمسة أرتال وثلث وهو الصاع بدليل أن مدته صلى الله عليه وسلم رطل وثلث وصناعه أربعة أمداد، ثم قال مقدار ما زيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز لا نعلمه، وإنما الحديث يدل على أن مدهم ثلاثة أمداد بمدته انتهى، ومن لازم ما قال أن يكون صاعهم ستة عشر رطلاً لكن لعله لم يعلم مقدار الرطل عندهم إذ ذاك، وقد تقدم في «باب الوضوء بالمد» من كتاب الطهارة بيان الاختلاف في مقدار المد والصاع، ومن فرق بين الماء وغيره من المكيالات فنخص صاع الماء بكونه ثمانية أرتال ومدته برطلين فقصر الخلاف على غير الماء من المكيالات.

الحديث الثاني، **قوله (حدثنا أبو قتيبة وهو سلم)** بفتح المهملة وسكون اللام، وفي رواية الدارقطني من وجه آخر عن المنذر «حدثنا أبو قتيبة سلم بن قتيبة». قلت: وهو الشعيري بفتح الشين المعجمة وكسر المهملة بصرى أصله من خراسان أدركه البخاري بالسن ومات قبل أن يلقاه، وهو غير سلم بن قتيبة الباهلي ولد أمير خراسان قتيبة بن مسلم وقد ولي هو إمرة البصرة وهو أكبر من الشعيري ومات قبله بأكثر من خمسين سنة.

**قوله (المد الأول)** هو نعت مد النبي صلى الله عليه وسلم وهي صفة لازمة له، وأراد نافع بذلك أنه كان لا يعطى بالمد الذي أحدثه هشام، قال ابن بطال: وهو أكبر من مد النبي صلى الله عليه وسلم بثلاثي رطل وهو كما قال فإن المد الهشامي رطلان والصاع منه ثمانية أرتال.

**قوله (قال لنا مالك)** هو مقول أبي قتيبة وهو موصول.

**قوله (مدنا أعظم من مدكم)** يعنى في البركة أي مد المدينة وإن كان دون مد هشام في القدر لكن مد المدينة مخصوص بالبركة الحاصلة بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم لها فهو أعظم من مد هشام، ثم فسر مالك مراده

بقوله : ولا ترى الفضل إلا في مد النبي صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( وقال لي مالك لو جاءكم أمير الخ )** أراد مالك بذلك إلزام مخالفه إذ لا فرق بين الزيادة والنقصان في مطلق المخالفة ، فلو احتج الذي تمسك بالمد الهشامي في إخراج زكاة الفطر وغيرها مما شرع إخراجه بالمد كأطعام المساكين في كفارة اليمين بأن الأخذ بالزائد أولى ، قيل : كفى باتباع ما قدره الشارع بركة ، فلو جازت المخالفة بالزيادة لجازت مخالفته بالنقص ، فلما امتنع المخالف من الأخذ بالنقص قال له أفلا ترى أن الأمر إنما يرجع إلى مد النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه إذا تعارضت الأمداد الثلاثة الأول والحادث وهو الهشامي وهو زائد عليه والثالث المفروض وقوعه وإن لم يقع وهو دون الأول كان الرجوع إلى الأول أولى لأنه الذي تحققت شرعيته . قال ابن بطال : والحجة فيه نقل أهل المدينة له قرناً بعد قرن وجيلاً بعد جيل ، قال : وقد رجع أبو يوسف بمثل هذا في تقدير المد والصاع إلى مالك وأخذ بقوله .

( تنبيه ) : هذا الحديث غريب لم يروه عن مالك إلا أبو قتيبة ولا عنه إلا المنذر ، وقد ضاق مخرجه على الإسماعيلي وعلى أبي نعيم فلم يستخرجاه بل ذكراه من طريق البخاري ، وقد أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق البخاري وأخرجه أيضاً عن ابن عقدة عن الحسين بن القاسم البجلي عن المنذر به دون كلام مالك وقال : صحيح أخرجه البخاري عن المنذر به .

الحديث الثالث حديث أنس في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم « اللهم بارك لهم في مكياهم وصاعهم ومدهم » وقد تقدم في البيوع عن القعنبي عن مالك وزاد في آخره « يعني أهل المدينة » وكذا عند رواية الموطأ عن مالك قال ابن المنير : يحتمل أن تختص هذه الدعوة بالمد الذي كان حينئذ حتى لا يدخل المد الحادث بعده ويحتمل أن تعم كل مكيال لأهل المدينة إلى الأبد ، قال والظاهر الثاني ، كذا قال ، وكلام مالك المذكور في الذي قبله ينجح إلى الأول وهو المعتمد . وقد تغيرت المكايل في المدينة بعد عصر مالك وإلى هذا الزمان ، وقد وجد مصداق الدعوة بأن بورك في مدهم وصاعهم بحيث اعتبر قدرهما أكثر فقهاء الأمصار ومقلدوهم إلى اليوم في غالب الكفارات ، وإلى هذا أشار المهلب ، والله أعلم .

**باب قول الله تعالى : ﴿ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ، وَأَيُّ الرِّقَابِ أَزْكَى ؟**

[٦٧١٥] ٦٤٨٠ - فامحمد بن عبد الرحيم قال نا داود بن رشيد قال نا الوليد بن مسلم عن أبي غسان محمد ابن مطرف عن زيد بن أسلم عن علي بن حسين عن سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنَ النَّارِ حَتَّى فَرَّجَهُ بِفَرْجِهِ » .

**قوله ( باب قول الله عز وجل : أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ )** يشير إلى أن الرقبة في آية كفارة اليمين مطلقة بخلاف آية كفارة القتل فإنها قيدت بالإيمان ، قال ابن بطال : حمل الجمهور ومنهم الأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحق المطلق على المقيد كما حملوا المطلق في قوله تعالى ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ على المقيد في قوله ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ وخالف الكوفيون فقالوا : يجوز إعتاق الكافر ، ووافقهم أبو ثور وابن المنذر ، واحتج له في كتابه الكبير بأن كفارة القتل مغلظة بخلاف كفارة اليمين ، ومن ثم اشترط التابع في صيام القتل دون اليمين .

**قوله ( وأي الرقاب أزكى )** ؟ يشير إلى الحديث الماضي في أوائل العتق عن أبي ذر وفيه « قلت فأى الرقاب

أفضل ؟ قال : أغلاها ثمناً وأنفسها عند أهلها » وقد تقدم شرحه مستوفى هناك ، وكأن البخارى رمز بذلك إلى موافقة الكوفيين لأن أفعال التفضيل يقتضى الاشتراك فى أصل الحكم . وقال ابن المنير : لم يبت البخارى الحكم فى ذلك ولكنه ذكر الفضل فى عتق المؤمنة لينبه على مجال النظر ، فلقاتل أن يقول : إذا وجب عتق الرقبة فى كفارة اليمين كان الأخذ بالأفضل أحوط ، وإلا كان المكفر بغير المؤمنة على شك فى براءة الذمة . قال : وهذا أقوى من الاستشهاد بحمل المطلق على المقيد لظهور الفرق بينهما . ثم ذكر البخارى حديث أنى هريرة « من أعتق رقبة مسلمة » وقد تقدم أيضاً فى أوائل العتق من وجه آخر عن سعيد بن مرجانة عن أنى هريرة ، وذكر فيه قصة لسعيد ابن مرجانة مع على بن حسين أى ابن على بن أى طالب الملقب زين العابدين وهو المذكور هنا أيضاً ، وكأنه بعد أن سمعه من سعيد بن مرجانة وعمل به حدث به عن سعيد فسمعه منه زيد بن أسلم ، وفى رواية الباب زيادة فى آخره وهى قوله « حتى فرجه بفرجه » وحتى هنا عاطفة لوجود شرائط العطف فيها فيكون فرجه بالنصب ، وقد تقدمت فوائد هذا الحديث وبيان ما ورد فيه من الزيادة هناك . وأخرج مسلم حديث الباب عن داود بن رشيد شيخ شيخ البخارى فيه ، وقد نزل البخارى فى هذا الإسناد درجتين فإن بينه وبين أنى غسان محمد بن مطرف فى عدة أحاديث فى كتابه رايواً واحداً كسعيد بن أنى مريم فى الصيام والنكاح والأشربة وغيرها وكعلى بن عياش فى البيوع والأدب ، ومحمد بن عبد الرحيم شيخه فيه هو المعروف بصاعقة وهو من أقرانه ، وداود بن رشيد بشين ومعجمة مصغر من طبقة شيوخه الوسطى ، وفى السند ثلاثة من التابعين فى نسق زيد وعلى وسعيد والثلاثة مدنيون وزيد وعلى قرينان

باب عتق المدبر وأم الولد والمكاتب فى الكفارة وعتق ولد الزنا

وقال طاوس : يجرى المدبر وأم الولد .

[٦٧١٦] ٦٤٨١- فابو النعمان قال أنا حماد بن زيد عن عمرو عن جابر أن رجلاً من الأنصار دبّر مملوكاً له ولم يكن له مال غيره فبلغ النبي صلى الله عليه فقال : « من يشتريه مني ؟ » فاشتراه نعيم بن النحام بشمائه درهم ، فسمعت جابر بن عبد الله يقول : عبداً قبطياً مات عام أول .

قوله ( باب عتق المدبر وأم الولد والمكاتب فى الكفارة وعتق ولد الزنا ) ذكر فيه حديث جابر فى عتق المدبر ، وعمرو فى السند هو ابن دينار ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى كتاب العتق وبيان الاختلاف فيه والاحتجاج لمن قال بصحة بيعه ، وقضية ذلك صحة عتقه فى الكفارة لأن صحة بيعه فرع بقاء الملك فيه فيصح تنجيز عتقه ، وأما أم الولد فحكمها حكم الرقيق فى أكثر الأحكام كالجنانية والحدود واستمتاع السيد ، وذهب كثير من العلماء إلى جواز بيعها ، ولكن استقر الأمر على عدم صحته ، وأجمعوا على جواز تنجيز عتقها فتجرى فى الكفارة ، وأما عتق المكاتب فأجازه مالك والشافعى والثورى كذا حكاه ابن المنذر ، وعن مالك أيضاً لا يجرى أصلاً ، وقال أصحاب الرأى إن كان أدى بعض الكتابة لم يجرى لأنه يكون أعتق بعض الرقبة وبه قال الأوزاعى والليث ، وعن أحمد وإسحق إن أدى الثلث فصاعداً لم يجرى .

قوله ( وقال طاوس يجرى المدبر وأم الولد ) وصله ابن أنى شعبة من طريقه بلفظ يجرى عتق المدبر فى الكفارة وأم الولد فى الظهار ، وقد اختلف السلف فوافق طاوساً الحسن فى المدبر والنخعى فى أم الولد وخالفه فيهما الزهرى والشمعى ، وقال مالك والأوزاعى لا يجرى فى الكفارة مدبر ولا أم ولد ولا معلق عتقه وهو قول الكوفيين ، وقال الشافعى يجرى عتق المدبر ، وقال أبو ثور يجرى عتق المكاتب مادام عليه شئ من كتابته ، واحتج لمالك

بأن هؤلاء ثبت لهم عقد الحرية لا سبيل إلى رفعها والواجب في الكفارة تحرير رقبة ، وأجاب الشافعي بأنه لو كانت في المدبر شعبة من حرية ما جاز بيعه ، وأما عتق ولد الزنا فقال ابن المنير لا أعلم مناسبة بين عتق ولد الزنا وبين ما أدخله في الباب إلا أن يكون المخالف في عتقه خالف في عتق ما تقدم ذكره ، فاستدل عليه بأنه لا قائل بالفرق ثم قال : ويظهر أنه لما جوز عتق المدبر استدلل له ولم يأت في أم الولد إلا بقول طاوس ولا في ولد الزنا بشيء أشار إلى أنه قد تقدم الحث على عتق الرقبة المؤمنة فيدخل ما ذكر بعده في العموم بل في الخصوص لأن ولد الزنا مع إيمانه أفضل من الكافر . قلت : جاء المنع من ذلك في الحديث الذي أخرجه البيهقي بسند صحيح عن الزهري أخبرني أبو حسن مولى عبد الله بن الحارث وكان من أهل العلم والصلاح أنه سمع امرأة تقول لعبد الله بن نوفل تستفتيه في غلام لها ابن زنية تعتقه في رقبة كانت عليها فقال : لا أراه يجزئك ، سمعت عمر يقول لأن أحمل على نعلين في سبيل الله أحب إلي من أن أعتق ابن زنية ، وصح عن أبي هريرة قال : لأن أتبع بسوط في سبيل الله أحب إلي من أن أعتق ولد زنية ، أخرجه ابن أبي شيبة . نعم في الموطأ عن أبي هريرة أنه أفتى بعتق ولد الزنا . وعن ابن عمر أنه أعتق ابن زنا ، وأخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي بسند صحيح عنه وزاد : قد أمرنا الله أن نمن على من هو شر منه ، قال الله تعالى ﴿ فَإِذَا مَنَّْنَا بَعْدَ وَإِنَّا فِدَاءٌ ﴾ وقال الجمهور : يجزئ عتقه ، وكرهه على وابن عباس وابن عمرو بن العاص أخرجه ابن أبي شيبة عنهم بأسانيد لينه ، ومنع الشعبي والنخعي والأوزاعي ، وأخرج ابن أبي شيبة ذلك بسند صحيح عن الأولين ، والحجة للجمهور قوله تعالى ﴿ أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ ﴾ وقد صح ملك الحالف له فيصح إعتاقه له ، وقد أخرج ابن المنذر بسند صحيح عن أبي الخير عن عقبة بن عامر أنه سئل عن ذلك فمنع ، قال أبو الخير : فسألنا فضالة بن عبيد فقال : يغفر الله لعقبة ، وهل هو إلا نسمة من النسم ؟ وذكر المصنف حديث جابر في بيع المدبر فأشار في الترجمة إلى أنه إذا جاز بيعه مجاز ما ذكر معه بطريق الأولى

### بَابُ إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ

**قوله ( باب إذا أعتق عبداً بينه وبين آخر )** أي في الكفارة ، ثبتت هذه الترجمة للمستمل وحده بغير حديث فكأن المصنف أراد أن يثبت فيها حديث الباب الذي بعده من وجه آخر فلم يتفق ، أو تردد في الترجمتين فاقتصر الأكثر على الترجمة التي تلي هذه وكتب المستمل الترجمتين احتياطاً ، والحديث في الباب الذي يليه صالح لهما بضرب من التأويل ، وجمع أبو نعيم الترجمتين في باب واحد

### بَابُ إِذَا أَعْتَقَ فِي الْكَفَّارَةِ لِمَنْ يَكُونُ وَلَاؤُهُ؟

[٦٧١٧] ٦٤٨٢ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أنها أرادت أن تشتري بريرة فاشتروا عليها الولاء ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه فقال : « اشترئها فإنما الولاء لمن أعتق » .

**قوله ( باب إذا أعتق في الكفارة لمن يكون ولاؤه )** أي العتيق . ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريرة مختصراً وفي آخره « فإنما الولاء لمن أعتق » وقضيته أن كل من أعتق فصح عتقه كان الولاء له ، فيدخل في ذلك ما لو أعتق العبد المشترك فإنه إن كان موسراً صح وضمن لشريكه حصته ، ولا فرق بين أن يعتقه مجاناً أو عن الكفارة وهذا قول الجمهور ومنهم صاحباً أي حنيفة ، وعن أبي حنيفة لا يجزئه عتق العبد المشترك عن الكفارة



لأنه يكون أعتق بعض عبد لاجمعيه ، لأن الشريك عنده يغير بين أن يقوم عليه نصيبه وبين أن يعتقه هو وبين أن يستسمى العبد في نصيب الشريك .

### باب الاستثناء في الأيمان

[٦٧١٨] ٦٤٨٣- فاقتيبة بن سعيد قال نا حماد عن غيلان بن جرير عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبي موسى الأشعري قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه في رهط من الأشعرين أستحمله فقال : « والله لا أحملكم ، وما عندي ما أحملكم عليه » . ثم لبشنا ما شاء الله فأتني بشائل ، فأمر لنا بثلاث ذود ، فلما انطلقنا قال بعضنا لبعض : لا يبارك الله لنا ، أتينا رسول الله صلى الله عليه نستحمله فحلف أن لا يحملنا فحملنا ، فقال أبو موسى فأتينا النبي صلى الله عليه فذكرنا ذلك له فقال : « ما أنا حملتكم بل الله حملكم ، إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير وكفرت » .

[٦٧١٩] ٦٤٨٤- نا أبو النعمان قال نا حماد وقال : « إلا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير ، أو أتيت الذي هو خير وكفرت » .

[٦٧٢٠] ٦٤٨٥- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن هشام بن حجير عن طاوس سمع أبا هريرة قال : « قال سليمان لأطوفن الليلة على تسعين امرأة كل تلد غلاماً يقاتل في سبيل الله ، فقال له صاحبه » ، قال سفيان : يعني الملك » ، قل : « إن شاء الله ، فنسي ، فأطاف بهن فلم تأت امرأة منهن بولد إلا واحدة بشق غلام » ، فقال أبو هريرة يرويه : « لو قال إن شاء الله لم يحنث وكان دركاً له في حاجته » . وقال مرة : قال رسول الله صلى الله عليه : « لو استثنى » قال : ونا أبو الزناد عن الأعرج مثل حديث أبي هريرة .

قوله ( باب الاستثناء في الأيمان ) وقع في بعض النسخ « اليمين » وعليها شرح ابن بطلال ، والاستثناء

استفعال من الشئ بضم المثلة وسكون النون بعدها تحتانية ويقال لها النوى أيضاً بواو بدل الياء مع فتح أوله ، وهي من ثبت الشئ إذا عطفته كأن المستثنى عطف بعض ما ذكره ، لأنها في الاصطلاح إخراج بعض ما يتناولها اللفظ . وأداتها إلا وأخواتها ، وتطلق أيضاً على التعاليق ومنها التعليق على المشيئة وهو المراد في هذه الترجمة ، فإذا

قال لأفعلن كذا إن شاء الله تعالى استثنى ، وكذا إذا قال لا أفعل كذا إن شاء الله ، ومثله في الحكم أن يقول إلا أن يشاء الله ، أو إلا أن شاء الله ، ولو أتى بالإرادة والاختيار بدل المشيئة جاز ، فلو لم يفعل إذا أثبت أو فعل إذا نفى لم يحنث ، فلو قال إلا أن غير الله نيتي أو بدل ، أو إلا أن يبدو لي أو يظهر ، أو إلا أن أشاء أو أريد أو أختار فهو استثناء أيضاً ، لكن يشترط وجود المشروط ، واتفق العلماء كما حكاه ابن المنذر على أن شرط الحكم بالاستثناء أن يتلفظ المستثنى به وأنه لا يكفى القصد إليه بغير لفظ . وذكر عياض أن بعض المتأخرين منهم

خرج من قول مالك إن اليمين تنعقد بالنية أن الاستثناء يجزئ بالنية ، لكن نقل في التهذيب أن مالكا نص على اشتراط التلفظ باليمين وأجاب الباجي بالفرق أن اليمين عقد والاستثناء حل ، والعقد أبلغ من الحل فلا يلتحق باليمين ، قال ابن المنذر : واختلفوا في وقته فالأكثر على أنه يشترط أن يتصل بالحلف ، قال مالك : إذا سكنت أو قطع كلامه فلا ثنيا ، وقال الشافعي : يشترط وصل الاستثناء بالكلام الأول ، ووصله أن يكون نسقاً فإن كان بينهما سكوت انقطع إلا إن كانت سكتة تذكر أو تنفس أو عى أو انقطاع صوت ، وكذا يقطعه الأخذ في كلام آخر . ولخصه ابن الحاجب فقال : شرطه الاتصال لفظاً أو في ما في حكمه كقطعه لتنفس أو سعال ونحوه مما

لا يمنع الاتصال عرفاً ، واختلف هل يقطعه ما يقطعه القبول عن الإيجاب ؟ على وجهين للشافعية أحدهما أنه ينقطع بالكلام اليسير الأجنبي وإن لم ينقطع به الإيجاب والقبول ، وفي وجه لو تخلل أستغفر الله لم ينقطع ، وتوقف فيه النووي ونص الشافعي يؤيده حيث قال : تذكر فإنه من صور التذكر عرفاً ، ويلتحق به لا إله إلا الله ونحوه ، وعن طاوس والحسن له أن يستثنى ما دام في المجلس ، وعن أحمد نحوه وقال : ما دام في ذلك الأمر ، وعن إسحق مثله وقال : إلا أن يقع السكوت ، وعن قتادة إذا استثنى قبل أن يقوم أو يتكلم ، وعن عطاء قدر حلب ناقة ، وعن سعيد بن جبير إلى أربعة أشهر ، وعن مجاهد بعد سنتين ، وعن ابن عباس أقوال منها له ولو بعد حين ، وعنه كقول سعيد ، وعنه شهر ، وعنه سنة ، وعنه أبداً . قال أبو عبيد : وهذا لا يؤخذ على ظاهره لأنه يلزم منه أن لا يحث أحد في يمينه وأن لا تتصور الكفارة التي أوجبها الله تعالى على الحالف ، قال : ولكن وجه الخير سقوط الإثم عن الحالف لتركه الاستثناء لأنه مأمور به في قوله تعالى ﴿ ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ﴾ فقال ابن عباس : إذا نسي أن يقول إن شاء الله يستدركه ، ولم يرد أن الحالف إذا قال ذلك بعد أن انقضى كلامه أن ما عقده باليمين ينحل . وحاصله حمل الاستثناء المنقول عنه على لفظ إن شاء الله فقط وحمل إن شاء الله على التبرك . وعلى ذلك حمل الحديث المرفوع الذي أخرجه أبو داود وغيره موصولاً ومرسلاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « والله لأغزون قريشاً ثلاثاً ثم سكت ثم قال : إن شاء الله » أو على السكوت لتنفس أو نحوه ، وكذا ما أخرجه ابن إسحق في سؤال من سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن قصة أصحاب الكهف : غداً أجيبكم ، فتأخر الوحي فنزلت ﴿ ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ﴾ فقال إن شاء الله مع أن هذا لم يرد هكذا من وجه ثابت . ومن الأدلة على اشتراط اتصال الاستثناء بالكلام قوله في حديث الباب « فليكفر عن يمينه » فإنه لو كان الاستثناء يفيد بعد قطع الكلام لقال فليستثن لأنه أسهل من التكفير وكذا قوله تعالى لأيوب ﴿ وخذ بيدك ضعفاً فاضرب به ولا تحنث ﴾ فإن قوله استثن أسهل من التحيل لحل اليمين بالضرب وللزم منه بطلان الإقرارات والطلاق والعق فيستثنى من أقر أو طلق أو عتق بعد زمان ويرتفع حكم ذلك ، فالأولى تأويل ما نقل عن ابن عباس وغيره من السلف في ذلك ، وإذا تقرر ذلك فقد اختلف هل يشترط قصد الاستثناء من أول الكلام أو لا حكى الرافعي فيه وجهين ، ونقل عن أبي بكر الفارسي أنه نقل الإجماع على اشتراط وقوعه قبل فراغ الكلام ، وعلله بأن الاستثناء بعد الانفصال ينشأ بعد وقوع الطلاق مثلاً وهو واضح ، ونقله معارض بما نقله ابن حزم أنه لو وقع متصلاً به كفى ، واستدل بحديث ابن عمر رفعه « من حلف فقال إن شاء الله لم يحنث ﴾ واحتج بأنه عقب الحلف بالاستثناء باللفظ ، وحينئذ يتحصل ثلاث صور : أن يقصد من أوله أو من أثنائه ولو قبل فراغه أو بعد تمامه ، فيختص نقل الإجماع بأنه لا يفيد في الثالث ، وأبعد من فهم أنه لا يفيد في الثاني أيضاً ، والمراد بالإجماع المذكور إجماع من قال يشترط الاتصال وإلا فالخلاف ثابت كما تقدم والله أعلم . وقال ابن العربي : قال بعض علمائنا يشترط الاستثناء قبل تمام اليمين ، قال : والذي أقول أنه لو نوى الاستثناء مع اليمين لم يكن يميناً ولا استثناء وإنما حقيقة الاستثناء أن يقع بعد عقد اليمين فيحلها الاستثناء المتصل باليمين ، واتفقوا على أن من قال لا أفعل كذا إن شاء الله إذا قصد به التبرك فقط ففعل يحنث وإن قصد الاستثناء فلا حنث عليه ، واختلفوا إذا أطلق أو قدم الاستثناء على الحلف أو أخره هل يفترق الحكم ؟ وقد تقدم في كتاب الطلاق ، واتفقوا على دخول الاستثناء في كل ما يحلف به إلا الأوزاعي فقال : لا يدخل في الطلاق والعق والمشي إلى بيت الله ، وكذا جاء عن طاوس وعن مالك مثله ، وعنه إلا المشي ، وقال الحسن وقتادة وابن أبي ليلى والليث يدخل في الجميع إلا الطلاق ، وعن أحمد يدخل الجميع إلا العتق واحتج بتشوف الشارع له ، وورد فيه حديث عن معاذ

رفعه « إذا قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله لم تطلق وإن قال لعبده أنت حر إن شاء الله فإنه حر » قال البيهقي :  
تفرد به حميد بن مالك وهو مجهول ، واختلف عليه في إسناده ، واحتج من قال لا يدخل في الطلاق بأنه لا تحله  
الكفارة وهي أغلظ على الخالف من النطق بالاستثناء . فلما لم يحله الأقوى لم يحله الأضعف . وقال ابن العري :  
الاستثناء أخو الكفارة وقد قال الله تعالى ﴿ ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ﴾ فلا يدخل في ذلك إلا اليمين الشرعية  
وهي الحلف بالله

**قوله ( حماد )** هو ابن زيد لأن قتيبة لم يدرك حماد بن سلمة ، وغيلان بفتح المعجمة وسكون التحتانية .

**قوله ( فأتى بإبل )** كذا للأكثر ووقع هنا في رواية الأصيلي وكذا لأبي ذر عن السرخسي والمستمل « بشائل »  
بعد الموحدة شين معجمة وبعد الألف تحتانية مهموزة ثم لام . قال ابن بطال : إن صححت فأظنها شوائل ، كأنه  
ظن أن لفظ شائل خاص بالمفرد وليس كذلك بل هو اسم جنس . وقال ابن التين جاء هكذا بلفظ الواحد والمراد به  
الجمع كالسامر ، وقال صاحب العين : ناقة شائلة ونوق شائل التي جف لبنها ، وشولت الإبل بالتشديد لصقبت  
بطونها بظهورها . وقال الخطاطي : ناقة شائل قل لبنها وأصله من شال الشيء إذا ارتفع كالميزان والجمع شول  
كصاحب وصحب وجاء شوائل جمع شائل ، وفيما نقل من خط الدمياطي الحافظ : الشائل الناقة التي تشول  
بذنبها اللقاح وليس لها لبن والجمع شول بالتشديد كراكم وركع ، وحكى قاسم بن ثابت في « الدلائل » عن  
الأصمعي : إذا أتى على الناقة من يوم حملها سبعة أشهر جف لبنها فهي شائلة والجمع شول بالتخفيف ، وإذا  
شالت بذنبها بعد اللقاح فهي شائل والجمع شول بالتشديد ، وهذا تحقيق بالغ . وأما ما وقع في « المطالع » أن  
شائل جمع شائلة فليس بجيد .

**قوله ( فأمر لنا )** أي أمر أنا نعطي ذلك .

**قوله ( بثلاث ذود )** كذا لأبي ذر ، ولغيره بثلاثة ذود ، وقيل الصواب الأول لأن الذود مؤنث . وقد وقع في  
رواية أبي السليل عن زهدم كذلك أخرجه البيهقي ، وأخرجه مسلم بسنده ، وتوجيه الأخرى أنه ذكر باعتبار لفظ  
الذود ، أو أنه يطلق على الذكور والإناث ، أو الرواية بالتنوين وذود إما بدل فيكون مجروراً أو مستأنف فيكون  
مرفوعاً والذود بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة من الثلاث إلى العشر وقيل إلى السبع وقيل من الاثنين إلى  
التسع من النوق ، قال في الصحاح : لا واحد له من لفظه ، والكثير أذواد والأكثر على أنه خاص بالإناث وقد  
يطلق على الذكور أو على أعم من ذلك كما في قوله « وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقه » ويؤخذ من هذا  
الحديث أيضاً أن الذود يطلق على الواحد بخلاف ما أطلق الجوهرى ، وتقدم في المغازي بلفظ « خمس ذود » وقال  
ابن التين : الله أعلم أيهما يصح . قلت : لعل الجمع بينهما يحصل من الرواية التي تقدمت في غزوة تبوك بلفظ  
« خذ هذين القرينين » فلعل رواية الثلاث باعتبار ثلاثة أزواج ورواية الخمس باعتبار أن أحد الأزواج كان قرينه تبعاً  
فاعتد به تارة ولم يعتد به أخرى ، ويمكن أن يجمع بأنه أمر لهم بثلاث ذود أولاً ثم زادهم اثنين فإن لفظ زهدم « ثم  
أتى بنهب ذود غر الذرى فأعطاني خمس ذود » فوقع في رواية زهدم جملة ما أعطاهم وفي رواية غيلان عن أبي  
بردة مبدأ ما أمر لهم به ولم يذكر الزيادة ، وأما رواية « خذ هذين القرينين ثلاث مرار » وقد مضى في المغازي بلفظ  
أصرح منها وهو قوله « ستة أبعة » فعلى ما تقدم أن تكون السادسة كانت تبعاً ولم تكن ذروتها موصوفة بذلك .

**قوله ( إني والله إن شاء الله )** قال أبو موسى المديني في كتابه « الثمين في استثناء اليمين » لم يقع قوله « إن

شاء الله ، في أكثر الطرق لحديث أنى موسى ، وسقط لفظ « والله » من نسخة ابن المنير فاعترض بأنه ليس في حديث أنى موسى يمين ، وليس كما ظن بل هي ثابتة في الأصول ، وإنما أراد البخارى بإبراده بيان صيغة الاستثناء بالمشيئة ، وأشار أبو موسى المدينى في الكتاب المذكور إلى أنه صلى الله عليه وسلم قالها للتبرك لا للاستثناء وهو خلاف الظاهر .

**قوله ( إلا كفرت عن يمينى وأتيت الذى خير وكفرت )** كذا وقع لفظ « وكفرت » مكرراً في رواية السرخسى .

**قوله ( حدثنا أبو النعمان )** هو محمد بن الفضل ، وحامد أيضاً هو ابن زهد .

**قوله ( وقال إلا كفرت )** يعنى ساق الحديث كله بالإسناد المذكور ولكنه قال « كفرت عن يمينى وأتيت الذى هو خير ، أو أتيت الذى هو خير وكفرت » فزاد فيه التردد في تقديم الكفارة وتأخيرها ، وكذا أخرجه أبو داود عن سليمان بن حرب عن حماد بن زهد بالتريديد فيه أيضاً . ثم ذكر البخارى حديث أنى هيرة في قصة سليمان وفيه « فقال له صاحبه قل إن شاء الله فنسى » وفيه « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو قال إن شاء الله » قال « وقال مرة لو استثنى » وقد استدلل به من جَوَز الاستثناء بعد انفصال اليمين بزمان يسير كما تقدم تفصيله ، وأجاب القرطبى عن ذلك بأن يمين سليمان طالت كلماتها فيجوز أن يكون قول صاحبه له « قل إن شاء الله » وقع في أثناءه فلا يبقى فيه حجة ، ولو عقبه بالرواية بالفاء فلا يبقى الاحتمال . وقال ابن التين : ليس الاستثناء في قصة سليمان الذى يرفع حكم اليمين ويحل عقده ، وإنما هو بمعنى الإقرار لله بالمشيئة والتسليم لحكمه فهو نحو قوله ﴿ ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ﴾ وقال أبو موسى في كتابه المذكور نحو ذلك ثم قال بعد ذلك : وإنما أخرج مسلم من رواية عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن أنى هيرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من حلف فقال إن شاء الله لم يحث » كذا قال ، وليس هو عند مسلم بهذا اللفظ ، وإنما أخرج قصة سليمان وفي آخره « لو قال إن شاء الله لم يحث » نعم أخرجه الترمذى والنسائى من هذا الوجه بلفظ « من قال الخ » قال الترمذى : سألت محمداً عنه فقال هذا خطأ ، أخطأ فيه عبد الرزاق فاختره من حديث معمر بهذا الإسناد في قصة سليمان بن داود . قلت : وقد أخرجه البخارى في كتاب النكاح عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق بتمامه وأشرت إلى ما فيه من فائدة ، وكذا أخرجه مسلم ، وقد اعترض ابن العرى بأن ماجاء به عبد الرزاق في هذه الرواية لا يناقض غيرها لأن ألفاظ الحديث تختلف باختلاف أقوال النبي صلى الله عليه وسلم في التعبير عنها لتبين الأحكام بألفاظ ، أى فيخاطب كل قوم بما يكون أوصل لأفهامهم ولما ينقل الحديث على المعنى على أحد القولين . وأجاب شيخنا في شرح الترمذى بأن الذى جاء به عبد الرزاق في هذه الرواية ليس وافياً بالمعنى الذى تضمنته الرواية التى اختره منها ، فإنه لا يلزم من قوله صلى الله عليه وسلم « لو قال سليمان إن شاء الله لم يحث » أن يكون الحكم كذلك في حق كل أحد غير سليمان ، وشرط الرواية بالمعنى عدم التخالف ، وهنا تخالف بالخصوص والعموم . قلت : وإذا كان مخرج الحديث واحداً فالأصل عدم التعدد ، لكن قد جاء لرواية عبد الرزاق المختصرة شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذى وصححه الحاكم من طريق عبد الوارث عن أيوب وهو السخيتيانى عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً « من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حث عليه » قال الترمذى رواه غير واحد عن نافع موقوفاً ، وكذا رواه سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، ولا نعلم أحداً رفعه غير أيوب . وقال إسماعيل بن إبراهيم : كان أيوب أحياناً

يرفعه وأحياناً لا يرفعه وذكر في « العلل » أنه سأل محمداً عنه فقال : أصحاب نافع روه موقوفاً إلا أيوب ، ويقولون إن أيوب في آخر الأمر وقفه . وأسند البيهقي عن حماد بن زيد قال : كان أيوب يرفعه ثم تركه . وذكر البيهقي أنه جاء من رواية أيوب بن موسى وكثير بن فرقد وموسى بن عقبة وعبد الله بن العمرى المكبر وأبى عمرو بن العلاء وحسان بن عطية كلهم عن نافع مرفوعاً انتهى . ورواية أيوب بن موسى وأخرجها ابن حبان في صحيحه ، ورواية كثير أخرجها النسائي والحاكم في مستدركه ، ورواية موسى بن عقبة أخرجها ابن عدى في ترجمة داود بن عطاء أحد الضعفاء عنه وكذا أخرج رواية أبى عمرو بن العلاء ، وأخرج البيهقي رواية حسان بن عطية ورواية العمرى ، وأخرج ابن أبى شيبه وسعيد بن منصور والبيهقي من طريق مالك وغيره عن نافع موقوفاً ، وكذا أخرج سعيد والبيهقي من طريقه رواية سالم والله أعلم . وتعقب بعض الشراح كلام الترمذى في قوله « لم يرفعه غير أيوب » وكذا رواه سالم عن أبيه موقوفاً ، قال شيخنا : قلت قد رواه هو من طريق موسى بن عقبة مرفوعاً ولفظه « من حلف على يمين فاستثنى على أثره ثم لم يفعل ما قال لم يحث » انتهى . ولم أر هذا في الترمذى ولا ذكره المزني في ترجمة موسى بن عقبة عن نافع في « الأطراف » ، وقد جزم جماعة أن سليمان عليه السلام كان قد حلف كما سألينه ، والحق أن مراد البخارى من إيراد قصة سليمان في هذا الباب أن يبين أن الاستثناء في اليمين يقع بصيغة « إن شاء الله » فذكر حديث أبى موسى المصرح بذكرها مع اليمين ثم ذكر قصة سليمان لحجى قوله صلى الله عليه وسلم فيها تارة بلفظ « لو قال إن شاء الله » وتارة بلفظ « لو استثنى » فأطلق على لفظ « إن شاء الله » أنه استثناء فلا يعترض عليه بأنه ليس في قصة سليمان يمين ، وقال ابن المنير في الحاشية : وكأن البخارى يقول إذا استثنى من الأخبار فكيف لا يستثنى من الأخبار المؤكد بالقسم وهو أحوج في التفويض إلى المشيئة .

**قوله ( عن هشام بن حجير )** بمهملة ثم جيم مصغر هو المكى ، ووقع في رواية الحميدى عن سفيان بن عيينة « حدثنا هشام بن حجير » .

**قوله ( لأطوفن )** اللام جواب القسم كأنه قال مثلاً والله لأطوفن ، ويرشد إليه ذكر الحنث في قوله « لم يحث » لأن ثبوته ونفيه يدل على سبق اليمين . وقال بعضهم : اللام ابتدائية والمراد بعدم الحنث وقوع ما أراد ، وقد مشى ابن المنذر على هذا في كتابه الكبير فقال « باب استحباب الاستثناء في غير اليمين لمن قال بها ففعل كذا » وساق هذا الحديث ، وجزم النووى بأن الذى جرى منه ليس بيمين لأنه ليس في الحديث تصريح بيمين ، كذا قال ، وقد ثبت ذلك في بعض طرق الحديث ، واختلف في الذى حلف عليه هل هو جميع ما ذكر أو دورانه على النساء فقط دون ما بعده من الحمل والوضع وغيرهما ، والثاني أوجه لأنه الذى يقدر عليه ، بخلاف ما بعده فإنه ليس إليه وإنما هو مجرد تمنى حصول ما يستلزم جلب الخير له ، وإلا فلو كان حلف على جميع ذلك لم يكن إلا بوحى ، ولو كان بوحى لم يتخلف ، ولو كان بغير وحى لزم أنه حلف على غير مقدور له وذلك لا يليق بجنابه . قلت : وما المانع من جواز ذلك ويكون لشدة وثوقه بحصول مقصوده وجزم بذلك وأكد بالحلف ، فقد ثبت في الحديث الصحيح « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » وقد مضى شرحه في غزوة أحد .

**قوله ( تسعين )** تقدم بيان الاختلاف في العدد المذكور في ترجمة سليمان عليه السلام من أحاديث الأنبياء ، وذكر أبو موسى المدينى في كتابه المذكور أن في بعض نسخ مسلم عقب قصة سليمان هذا الاختلاف في هذا العدد وليس هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من الناقلين ، ونقل الكرماني أنه ليس في الصحيح أكثر اختلافاً في العدد من هذه القصة . قلت : وغاب عن هذا القائل حديث جابر في قدر ثمن الجمل وقد مضى

بيان الاختلاف فيه في الشروط ، وتقدم جواب النوى ومن وافقه في الجواب عن اختلاف العدد في قصة سليمان بأن مفهوم العدد ليس بحجة عند الجمهور فذكر القليل لا ينفي ذكر الكثير ، وقد تعقب بأن الشافعي نص على أن مفهوم العدد حجة وجزم بنقله عنه الشيخ أبو حامد والماوردي وغيرهما ، ولكن شرطه أن لا يخالفه المنطوق . قلت : والذي يظهر مع كون مخرج الحديث عن أبي هريرة واختلاف الرواة عنه أن الحكم للزائد لأن الجميع ثقات ، وتقدم هناك توجيه آخر .

**قوله ( تلد )** فيه حذف تقديره فتعلق فتحمل فتلد ، وكذا في قوله « يقاتل » تقديره فينشأ فيتعلم الفروسية فيقاتل ، وساغ الحذف لأن كل فعل منها مسبب عن الذي قبله ، وسبب السبب سبب .

**قوله ( فقال له صاحبه قال سفيان يعني الملك )** هكذا فسر سفيان بن عيينة في هذه الرواية أن صاحب سليمان الملك ، وتقدم في النكاح من وجه آخر الجزم بأنه الملك .

**قوله ( فنسى )** زاد في النكاح « فلم يقل » قيل الحكمة في ذلك أنه صرف عن الاستثناء السابق القدر ، وأبعد من قال في الكلام تقديم وتأخير والتقدير فلم يقل إن شاء الله فقيل له قل إن شاء الله ، وهذا إن كان سببه أن قوله فنسى يغني عن قوله فلم يقل فكذا يقال إن قوله فقال له صاحبه قل إن شاء الله فيستلزم أنه كان لم يقلها ، فالأولى عدم ادعاء التقديم والتأخير ، ومن هنا يتبين أن تجويز من ادعى أنه تعمد الحث مع كونه معصية لكونها صغيرة لا يؤاخذ بها لم يصب دعوى ولا دليلاً ، وقال القرطبي قوله « فلم يقل » أي لم ينطق بلفظ إن شاء الله بلسانه ، وليس المراد أنه غفل عن التفويض إلى الله بقلبه ، والتحقيق أن اعتقاد التفويض مستمر له لكن المراد بقوله « فنسى » أنه نسي أن يقصد الاستثناء الذي يرفع حكم اليمين ، ففيه تعقب على من استدل به لاشتراط النطق في الاستثناء .

**قوله ( فقال أبو هريرة )** هو موصول بالسند المذكور أولاً .

**قوله ( يرويه )** هو كناية عن رفع الحديث ، وهو كما لو قال مثلاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد وقع في رواية الحميدى التصريح بذلك ولفظه « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » وكذا أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان .

**قوله ( لو قال إن شاء الله لم يحنث )** تقدم المراد بمعنى الحنث ، وقد قيل هو خاص بسليمان عليه السلام وأنه لو قال في هذه الواقعة إن شاء الله حصل مقصوده ، وليس المراد أن كل من قالها وقع ما أراد ، ويؤيد ذلك أن موسى عليه السلام قالها عندما وعد الخضر أنه يصبر عما يراه منه ولا يسأله عنه ومع ذلك فلم يصبر كما أشار إلى ذلك في الحديث الصحيح « رحم الله موسى ، لوددنا لو صبر حتى يقص الله علينا من أمرهما » وقد مضى ذلك مبسوطاً في تفسير سورة طه ، وقد قالها الذبيح فوق ما ذكر في قوله عليه السلام ﴿ ستجدني إن شاء الله من الصابرين ﴾ فصبر حتى فداه الله بالذبح ، وقد سئل بعضهم عن الفرق بين الكليم والذبيح في ذلك فأشار إلى أن الذبيح بالغ في التواضع في قوله ﴿ من الصابرين ﴾ حيث جعل نفسه واحداً من جماعة فرزه الله الصبر . قلت : وقد وقع لموسى عليه السلام أيضاً نظير ذلك مع شعيب حيث قال له ﴿ ستجدني إن شاء الله من الصالحين ﴾ فرزه الله ذلك .

قوله ( وكان دركاً ) بفتح المهملة والراء أى لحاقاً ، يقال أدركه إدراكاً ودركاً ، وهو تأكيد لقوله « لم يحنث » .

قوله ( قال وحدثنا أبو الزناد ) القائل هو سفیان بن عیینة ، وقد أفصح به مسلم في روايته ، وهو موصول بالسند الأول أيضاً ، وفرقه أبو نعيم في المستخرج من طريق الحميدى عن سفیان بهما .

قوله ( مثل حديث أبى هريرة ) أى الذى ساقه من طريق طاووس عنه . والحاصل أن لسفیان فيه سندين إلى أبى هريرة : هشام عن طاووس ، وأبو الزناد عن الأعرج . ووقع في رواية مسلم بدل قوله « مثل حديث أبى هريرة » بلفظ « عن الأعرج عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم مثله أو نحوه » ويستفاد منه نفى احتمال الإرسال في سياق البخارى لكونه اقتصر على قوله « عن الأعرج مثل حديث أبى هريرة » ويستفاد منه أيضاً احتمال المغايرة بين الروایتين في السياق لقوله « مثله أو نحوه » وهو كذلك فبين الروایتين مغايرة في مواضع تقدم بيانها عند شرحه في أحاديث الأنبياء ، وبالله التوفيق .

### بَابُ الْكَفَّارَةِ قَبْلَ الْحَنَثِ وَبَعْدَهُ

[٦٧٢١] ٦٤٨٦- نا علي بن حجر قال نا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن القاسم التميمي عن زهدم الجرمي قال : كنّا عند أبي موسى ، وكان بيننا وبين هذا الحي من جرم إخاء ومعروف ، قال : فقدم طعامه ، قال : وقدم في طعامه لحم دجاج ، قال : وفي القوم رجل من بني تيم الله أحمر كأنه مولى ، قال : فلم يدن ، قال له أبو موسى : ادن فإني قد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله عليه يأكل منه ، قال : إني رأيته يأكل شيئاً قدرته فحلفت ألا أطعمه أبداً . قال : ادن أخبرك عن ذلك ، أتينا رسول الله صلى الله عليه وآله عليه في رهط من الأشعرين أستحمله وهو يقسم نعماً من نعم الصدقة ، قال أيوب : أحسبه قال : وهو غضبان ، قال : « والله لا أحملكم ، وما عندي ما أحملكم » . قال : فانطلقنا . فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه بنهب إبل ، فقيل : أين هؤلاء الأشعريون ، أين هؤلاء الأشعريون ؟ فأتينا فأمر لنا بخمس ذود غر الذرى ، قال : فاندفعنا فقلت لأصحابي : أتينا رسول الله صلى الله عليه وآله عليه نستحمله فحلف أن لا يحملنا ، ثم أرسل إلينا فحملنا ، ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه يمينه ، والله لئن تغفلنا رسول الله صلى الله عليه وآله عليه يمينه لا نفلح أبداً ، ارجعوا بنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه فلنذكره يمينه ، فرجعنا فقلنا : يا رسول الله ، أتيناك نستحملك فحلفت أن لا تحملنا ثم حملتنا فظننا أو فعرفنا أنك نسيت يمينك ، قال : « انطلقوا فإنما حملكم الله ، إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير وتحللتها » . تابعه حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم بن عاصم الكلبي نا قتيبة قال نا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم التميمي عن زهدم بهذا . نا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا أيوب عن القاسم عن زهدم بهذا .

[٦٧٢٢] ٦٤٨٧- نا محمد بن عبد الله قال نا عثمان بن عمر بن فارس قال أنا ابن عون عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه : « لا تسأل الإمارة فإنك إن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها ، وإن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها . وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها ، فأت الذي هو خير ، وكفر عن يمينك » . تابعه أشهل بن حاتم عن ابن عون . وتابعه يونس وسماك بن عطية

وسماك بن حرب وحميد وقتادة ومنصور وهشام والربيع.

**قوله ( باب الكفارة قبل الحنث وبعده )** ذكر فيه حديث أبى موسى فى قصة سؤالهم الحملان وفيه « إلا أتيت الذى هو خير وتحملتها » وقد مضى فى الباب الذى قبله بلفظ « إلا كفرت عن يميني وأتيت الذى هو خير » وحديث عبد الرحمن بن سمرة فى النبى عن سؤال الإمامة وفيه « وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فأت الذى هو خير وكفر عن يمينك » قال ابن المنذر رأى ربيعة والأوزاعى ومالك والليث وسائر فقهاء الأمصار غير أهل رأى أن الكفارة تجزئ قبل الحنث . إلا أن الشافعية استثنى الصيام فقال لا يجزئ إلا بعد الحنث وقال أصحاب رأى : لا تجزئ الكفارة قبل الحنث . قلت : ونقل الباجى عن مالك وغيره روايتين ، واستثنى بعضهم عن مالك الصدقة والعتق ، ووافق الحنفية أشهب من المالكية وداود الظاهري وخالفه ابن حزم ، واحتج لهم الطحاوى بقوله تعالى ﴿ ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ﴾ فإذا المراد إذا حلفتم فحشتم ، وردّه مخالفوه فقالوا : بل التقدير فأردتم الحنث ، وأولى من ذلك أن يقال : التقدير أعم من ذلك ، فليس أحد التقديرين بأولى من الآخر . واحتجوا أيضاً بأن ظاهر الآية أن الكفارة وجبت بنفس اليمين ، وردّه من أجاز بأنها لو كانت بنفس اليمين لم تسقط عمن لم يحنث اتفاقاً . واحتجوا أيضاً بأن الكفارة بعد الحنث فرض وإخراجها قبله تطوع ، فلا يقوم التطوع مقام الفرض . وانفصل عنه من أجاز بأنه يشترط إرادة الحنث وإلا فلا يجزئ كما فى تقديم الزكاة ، وقال عياض : اتفقوا على أن الكفارة لا تجب إلا بالحنث ، وأنه يجوز تأخيرها بعد الحنث ، واستحب مالك والشافعى والأوزاعى والثورى تأخيرها بعد الحنث ، قال عياض : ومنع بعض المالكية تقديم كفارة حنث المعصية لأن فيه إعانة على المعصية ، وردّه الجمهور . قال ابن المنذر : واحتج للجمهور بأن اختلاف ألفاظ حديثى أبو موسى وعبد الرحمن لا يدل على تعيين أحد الأمرين ، وإنما أمر الخالف بأمرين فإذا أتى بهما جميعاً فقد فعل ما أمر به وإذا لم يدل الخير على المنع فلم يبق إلا طريق النظر ، فاحتج للجمهور بأن عقد اليمين لما كان يحلله الاستثناء وهو كلام فلان تحله الكفارة وهو فعل مالى أو بدنى أولى ، ويرجح قولهم أيضاً بالكثرة ، وذكر أبو الحسن بن القصار وتبعه عياض وجماعة أن عدة من قال بجواز تقديم الكفارة أربعة عشر صحابياً وتبعهم فقهاء الأمصار إلا أبا حنيفة ، مع أنه قال فيمن أخرج ظبية من الحرم إلى الحل فولدت أولاداً ثم ماتت فى يده هى وأولادها أن عليه جزاءها وجزاء أولادها ، لكن إن كان حين إخراجها أدى جزاءها لم يكن عليه فى أولادها شيء مع أن الجزاء الذى أخرجه عنها كان قبل أن تلد أولادها فيحتاج إلى الفرق ، بل الجواز فى كفارة اليمين أولى . وقال ابن حزم : أجاز الحنفية تعجيل الزكاة قبل الحول وتقديم زكاة الزرع ، وأجازوا تقديم كفارة القتل قبل موت المجنى عليه ، واحتج للشافعى بأن الصيام من حقوق الأبدان ولا يجوز تقديمها قبل وقتها كالصلاة والصيام ، بخلاف العتق والكسوة والإطعام فإنها من حقوق الأموال فيجوز تقديمها كالزكاة ، ولفظ الشافعى فى « الأم » إن كفر بالإطعام قبل الحنث رجوت أن يجزئ عنه ، وأما الصوم فلا لأن حقوق المال يجوز تقديمها بخلاف العبادات فإنها لا تقدم على وقتها كالصلاة والصوم ، وكذا لو حج الصغير والعبد لا يجزئ عنهما إذا بلغ أو عتق . وقال فى موضع آخر : من حلف فأراد أن يحنث فأحب إلى أن لا يكفر حتى يحنث فإن كفر قبل الحنث أجراً ، وساق نحوه مبسوطاً . وادعى الطحاوى أن إلحاق الكفارة بالكفارة أولى من إلحاق الإطعام بالزكاة وأجيب بالمنع . وأيضاً فالفرق الذى أشار إليه الشافعى بين حق المال وحق البدن ظاهر جداً ، وإنما خصص منه الشافعى الصيام بالدليل المذكور . ويؤخذ من نص الشافعى أن الأولى تقديم الحنث على الكفارة ، وفى مذهبه وجه اختلف فيه الترجيح أن كفارة المعصية يستحب تقديمها . قال القاضى



عياض : الخلاف في جواز تقديم الكفارة مبنى على أن الكفارة رخصة لحل اليمين أو لتكفير مآثمها بالحنث ، فعند الجمهور أنها رخصة شرعها الله لحل ما عقد من اليمين فلذلك تجزئ قبل وبعد . قال المازرى : للكفارة ثلاث حالات أحدها قبل الحلف فلا تجزئ اتفاقاً . ثانيها بعد الحلف والحنث فتجزئ اتفاقاً . ثالثها بعد الحلف وقبل الحنث ففيها الخلاف . وقد اختلف لفظ الحديث فقدم الكفارة مرة وأخرها أخرى لكن بحرف الواو الذى لا يوجب رتبة ، ومن منع رأى أنها لم تجز فصارت كالتطوع والتطوع لا يجزئ عن الواجب . وقال الباجى وابن التين وجماعة : الروايتان دالتان على الجواز لأن الواو لا ترتب . قال ابن التين : فلو كان تقديم الكفارة لا يجزئ لأبانه ولقال : فليأت ثم ليكفر ، لأن تأخير البيان عن الحاجة لا يجوز ، فلما تركهم على مقتضى اللسان دل على الجواز . قال : وأما الفاء في قوله « فأت الذى هو خير وكفر عن يمينك » فهي كالفاء الذى في قوله « فكفر عن يمينك وأت الذى هو خير » ولو لم تأت الثانية لما دلت الفاء على الترتيب لأنها أبانت ما يفعله بعد الحلف وهما شيان كفارة وحنث ولا ترتيب فيهما ، وهو كمن قال : إذا دخلت الدار فكل واشرب . قلت : قد ورد في بعض الطرق بلفظ « ثم » التى تقتضى الترتيب عند أى داود والنسائى في حديث الباب ، ولفظ أى داود من طريق سعيد ابن أبى عروبة عن قتادة عن الحسن به « كفر عن يمينك ثم أت الذى هو خير » وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه لكن أحوال بلفظ المتن على ما قبله ، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق سعيد كأى داود ، وأخرجه النسائى من رواية جرير بن حازم عن الحسن مثله ، لكن أخرجه البخارى ومسلم من رواية جرير بالواو ، وهو في حديث عائشة عند الحاكم أيضاً بلفظ « ثم » وفي حديث أم سلمة عند الطبرانى نحوه ولفظه « فليكفر عن يمينه ثم ليفعل الذى هو خير » .

قوله ( حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ) هو المعروف بابن علية ، وأيوب هو السخيتانى ، والقاسم التميمى هو ابن عاصم ، وقد تقدم في « باب اليمين فيما لا يملك » من طريق عبد الوارث عن أيوب عن القاسم وحده أيضاً ، واقتصر على بعضه ، ومضى في « باب لا تحلفوا بآبائكم » من طريق عبد الوهاب الثقفى عن أيوب عن أبى قلابة والقاسم التميمى جميعاً عن زهدم ، وتقدم في المغازى من طريق عبد السلام بن حرب عن أيوب عن أبى قلابة وحده ، وقد تقدم في فرض الخمس عن عبد الله بن عبد الوهاب عن حماد وهو ابن زيد ، وكذا أخرجه مسلم عن أبى الربيع العتكى عن حماد قال « وحدثنى القاسم بن عاصم الكلبي » بموحدة مصغر نسبة إلى بنى كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مائة بن تميم وهو القاسم التميمى المذكور قبل ، قال وأنا لحديث القاسم أحفظ عن زهدم ، وفي رواية العتكى وعن القاسم بن عاصم كلاهما عن زهدم ، قال أيوب : وأنا لحديث القاسم أحفظ .

قوله ( كنا عند أبى موسى ) أى الأشعرى ، ونسب كذلك في رواية عبد الوارث .

قوله ( وكان بيننا وبين هذا الحى من جرم إخاء ومعروف ) في رواية الكشميهنى « وكان بيننا وبينهم هذا الحى الخ » وهو كالأول لكن زاد الضمير وقدمه على ما يعود عليه ، قال الكرمانى : كان حق العبارة أن يقول بيننا وبينه أى أبى موسى يعنى لأن زهدماً من جرم فلو كان من الأشعرين لاستقام الكلام ، قال : وقد تقدم على الصواب في « باب لا تحلفوا بآبائكم » حيث قال « كان بين هذا الحى من جرم وبين الأشعرين » ثم حمل ما وقع هنا على أنه جعل نفسه من قوم أبى موسى لكونه من أتباعه فصار كواحد من الأشعرين فأراد بقوله بيننا أبى موسى وأتباعه وأن بينهم وبين الجرميين ما ذكر من الإخاء وغيره ، وتقدم بيان ذلك أيضاً في كتاب الذبائح . قلت : وقد

تقدم في رواية عبد الوارث في الذبائح بلفظ هذا الباب إلى قوله « إخاء » وقد أخرجه أحمد وإسحق في مسنديهما عن إسماعيل بن علية الذي أخرجه البخاري من طريقه ولم يذكر هذا الكلام بل اقتصر على قوله « كنا عند أبي موسى فقدم طعامه » نعم أخرجه النسائي عن علي بن حجر شيخ البخاري فيه بقصة الدجاج وقول الرجل ولم يسق بقيته ، وقوله « إخاء » بكسر أوله وإلخاء المعجمة والمد أي صداقة ، وقوله « ومعروف » أي إحسان . ووقع في رواية عبد الوهاب الثقفي الماضية قريباً « ود وإخاء » وقد ذكر بيان سبب ذلك في « باب قدوم الأشعرين » من أواخر المغازي من طريق عبد السلام بن حرب عن أيوب ، وأول الحديث عنده « لما قدم أبو موسى الكوفة أكرم هذا الحى من جرم » وذكرت هناك نسب جرم إلى قضاة .

**قوله ( فقدم طعامه )** أي وضع بين يديه ، في رواية الكشميهني « طعام » بغير ضمير ، ومضى في « باب قدوم الأشعرين » بلفظ « وهو يتغذى لحم دجاج » ويستفاد من الحديث جواز أكل الطيبات على الموائد واستخدام الكبير من يباشر له نقل طعامه ووضعه بين يديه ، قال القرطبي : ولا يناقض ذلك الزهد ولا ينقصه خلافاً لبعض المتقشفة . قلت : والجواز ظاهر ، وأما كونه لا ينقص الزهد ففيه وقفة .

**قوله ( وقدم في طعامه لحم دجاج )** ذكر ضبطه في « باب لحم الدجاج » من كتاب الذبائح وأنه اسم جنس ، وكلام الحرثي في ذلك ، ووقع في فرض الخمس بلفظ « دجاجة » وزعم الداودي أنه يقال للذكر والأنثى واستغربه ابن التين .

**قوله ( وفي القوم رجل من بنى تيم الله )** هو اسم قبيلة يقال لهم أيضاً تيم اللات وهم من قضاة ، وقد تقدم الكلام على ما قيل في تسمية هذا الرجل مستوفى في كتاب الذبائح .

**قوله ( أحمر كأنه مولى )** تقدم في فرض الخمس « كأنه من الموالى » قال الداودي : يعني أنه من سبي الروم ، كذا قال فإن كان اطلع على نقل في ذلك وإلا فلا اختصاص لذلك بالروم دون الفرس أو النبط أو الديلم .

**قوله ( فلم يدن )** أي لم يقرب من الطعام فيأكل منه ، زاد عبد الوارث في روايته في الذبائح « فلم يدن من طعامه » .

**قوله ( ادن )** بصيغة فعل الأمر ، وفي رواية عبد السلام « هلم » في الموضعين ، وهو يرجع إلى معنى ادن ، كذا في رواية حماد عن أيوب ، ولمسلم من هذا الوجه « فقال له هلم فتلكأ » بمشاة ولام مفتوحتين وتشديد أى تمنع وتوقف وزنه ومعناه .

**قوله ( يأكل شيئاً قدرته )** بكسر الذال المعجمة وقد تقدم بيان ذلك وحكم أكل لحم الجلالة والخلاف فيه في كتاب الذبائح مستوفى .

**قوله ( أخبرك عن ذلك )** أي عن الطريق في حل اليمين ، فقص قصة طلبهم الحملان والمراد منه ما في آخره من قوله صلى الله عليه وسلم « لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذى هو خير وتحملتها » ومعنى تحملتها فعلت ما ينقل المنع الذى يقتضيه إلى الإذن فيصير حلالاً ، وإنما يحصل ذلك بالكفارة ، وأما ما زعم بعضهم أن اليمين تتحلل بأحد أمرين إما الاستثناء وإما الكفارة فهو بالنسبة إلى مطلق اليمين لكن

الاستثناء إنما يعتبر في أثناء اليمين قبل كمالها وانعقادها والكفارة تحصل بعد ذلك ، ويؤيد أن المراد بقوله تحللتها كفرت عن يميني وقوع التصريح به في رواية حماد بن زيد وعبد السلام وعبد الوارث وغيرهم .

**قوله ( أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رهط من الأشعرين )** ووقع في رواية عبد السلام بن حرب عن أيوب بلفظ « إنا أتينا النبي صلى الله عليه وسلم نفر من الأشعرين » فاستدل به ابن مالك لصحة قول الأخفش يجوز أن يبدل من ضمير الحاضر بدل كل من كل وحمل عليه قوله تعالى ﴿ ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم ﴾ قال ابن مالك : واحتزرت بقولي بدل كل من كل عن البعض والاشتغال فذلك جائز اتفاقاً ، ولما حكاه الطيبي أقره وقال : هو عند علماء البديع يسمى التجريد . قلت : وهذا لا يحسن الاستشهاد به إلا لو اتفقت الرواة ، والواقع أنه بهذا اللفظ انفرد به عبد السلام ، وقد أخرجه البخاري في مواضع أخرى بإثبات « في » فقال في معظمها « في رهط » كما هي رواية ابن علي عن أيوب ههنا ، وفي بعضها « في نفر » كما هي رواية حماد عن أيوب في فرض الخمس . قوله « يستحمله » أى يطلب منه ما يركبه ، ووقع عند مسلم من طريق أبي السليل بفتح المهملة ولامين الأولى مكسورة عن زهدم عن أبي موسى « كنا مشاة فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم نستحمله » وكان ذلك في غزوة تبوك كما تقدم في أواخر المغازي .

**قوله ( وهو يقسم نعماً )** بفتح النون والمهملة .

**قوله ( قال أيوب أحسبه قال وهو غضبان )** هو موصول بالسند المذكور ، ووقع في رواية عبد الوارث عن أيوب « فوافقته وهو غضبان وهو يقسم نعماً من نعم الصدقة » وفي رواية وهيب عن أيوب عن أبي عوانة في صحيحه « وهو يقسم ذوداً من إبل الصدقة » وفي رواية بريد بن أبي بردة الماضية قريباً في « باب اليمين فيما لا يملك » عن أبي موسى « أرسلني أصحابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم أسأله الحملان فقال : لا أحملكم على شيء فوافقته وهو غضبان » ويجمع بأن أبا موسى حضر هو والرهط فباشر الكلام بنفسه عنهم .

**قوله ( والله لا أحلكم )** قال القرطبي : فيه جواز اليمين عند المنع ورد السائل الملحف عند تعذر الإسعاف وتأديبه بنوع من الإغلاظ بالقول .

**قوله ( فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنهب إبل )** بفتح النون وسكون الهاء بعدها موحدة أى غنيمة ، وأصله ما يؤخذ اختطافاً بحسب السبق إليه على غير تسوية بين الآخذين ، وتقدم في الباب الذي قبله من طريق غيلان بن جرير عن أبي بردة عن موسى بلفظ « فأتى بإبل » وفي رواية « شائل » وتقدم الكلام عليها ، وفي رواية بريد عن أبي بردة أنه صلى الله عليه وسلم ابتاع الإبل التي حمل عليها الأشعرين من سعد ، وفي الجمع بينها وبين رواية الباب عسر ، لكن يحتمل أن تكون الغنيمة لما حصلت حصل لسعد منها القدر المذكور فابتاع النبي صلى الله عليه وسلم منه نصيبه فحملهم عليه .

**قوله ( فقيل : أين هؤلاء الأشعريون ؟ فأتينا فأمر لنا )** في رواية عبد السلام عن أيوب « ثم لم نلبث أن أتى النبي صلى الله عليه وسلم بنهب إبل فأمر لنا » وفي رواية حماد « وأتى بنهب إبل فسأل عنا فقال : أين نفر الأشعريون ؟ فأمر لنا » ومثله في رواية عبد الوهاب الثقفي ، وفي رواية غيلان بن جرير عن أبي بردة « ثم لبثنا ما شاء الله فأتى » وفي رواية يزيد « فلم ألبث إلا سوية إذ سمعت بلالاً ينادي : أين عبد الله بن قيس ؟ فأجبت ،

فقال : أجب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوك ، فلما أتته قال خذ .

قوله ( فأمر لنا بخمس ذود ) تقدم بيان الاختلاف في الباب الذي قبله وطريق الجمع بين مختلف الروايات في ذلك .

قوله ( فاندفعنا ) أى سرنا مسرعين والدفع السير بسرعة ، وفي رواية عبد الوارث « فلبشنا غير بعيد » وفي رواية عبد الوهاب « ثم انطلقنا » .

قوله ( فقلت لأصحابي ) في رواية حماد وعبد الوهاب « قلنا ما صنعنا » وفي رواية غيلان عن أنس بن مالك « فلما انطلقنا قال بعضنا لبعض » وقد عرف من رواية الباب البادئ بالمقالة المذكورة .

قوله ( نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينه ، والله لئن تغفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينه لا نفلح أبداً ) في رواية عبد السلام « فلما قبضناها قلنا تغفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينه لا نفلح أبداً » ونحوه في رواية عبد الوهاب ومعنى « تغفلنا » أخذنا منه ما أعطانا في حال غفلته عن يمينه من غير أن نذكره بها ولذلك خشوا ، وفي رواية حماد « فلما انطلقنا قلنا : ما صنعنا ؟ لا يبارك لنا » ولم يذكر النسيان أيضاً . وفي رواية غيلان « لا يبارك الله لنا » وخلت رواية يزيد عن هذه الزيادة كما خلّت عما بعدها إلى آخر الحديث ، ووقع في روايته من الزيادة قول أنس بن مالك « لا أدعكم حتى ينطلق معي بعضكم إلى من سمع مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم » يعنى في منعهم أولاً وإعطائهم ثانياً إلى آخر القصة المذكورة ولم يذكر حديث « لا أحلف على يمين الخ » ، قال القرطبي : فيه استدراك جبر خاطر السائل الذى يؤدب على الحاجة بمطلوبه إذا تيسر ، وأن من أخذ شيئاً يعلم أن المعطى لم يكن راضياً بإعطائه لا يبارك له فيه .

قوله ( فظننا أو عرفنا أنك نسيت يمينك ، قال : انطلقوا فإنما حملكم الله ) في رواية حماد « فنسيت . قال لست أنا أحملكم ولكن الله حملكم » وفي رواية عبد السلام « فأتته فقلت : يا رسول الله إنك حلفت أن لا تحملنا وقد حملتنا ، قال : أجل » ولم يذكر « ما أنا حملتكم » الخ . وفي رواية غيلان « ما أنا حملتكم بل الله حملكم » ولأنى يعلى من طريق فطر عن زهدم « فكرهنا أن نمسكها ، فقال : إني والله ما نسيتها » وأخرجه مسلم عن الشيخ الذى أخرجه عنه أبو يعلى ولم يسق منه إلا قوله « قال والله ما نسيتها » .

قوله ( إني والله إن شاء الله إني ) تقدم بيانه في الباب الذى قبله .

قوله ( لا أحلف على يمين ) أى محلوف يمين ، فأطلق عليه لفظ يمين للملابسة والمراد ما شأنه أن يكون محلوفاً عليه ؛ فهو من مجاز الاستعارة ، ويجوز أن يكون فيه تضمين فقد وقع في رواية لمسلم « على أمر » ، ويحتمل أن يكون « على » بمعنى الباء ، فقد وقع في رواية النسائي « إذا حلفت بيمين » ورجح الأول بقوله « فرأيت غيرها خيراً منها » لأن الضمير في غيرها لا يصح عوده على اليمين ، وأجيب بأنه يعود على معناها المجازى للملابسة أيضاً . وقال ابن الأثير في النهاية : الحلف هو اليمين فقوله أحلف أى أعقد شيئاً بالعزم والنية ، وقوله « على يمين » تأكيد لعقده وإعلام بأنه ليست لغواً . قال الطيبي : ويؤيده رواية النسائي بلفظ « ما على الأرض يمين أحلف عليها » الحديث ، قال : فقوله أحلف عليها صفة مؤكدة لليمين ، قال : والمعنى لا أحلف يميناً جزماً لا لغو فيها ثم يظهر لى أمر آخر يكون فعله أفضل من المضى في اليمين المذكورة إلا فعلته وكفرت عن يميني ، قال : فعلى هذا يكون قوله « على يمين » مصدراً مؤكداً لقوله أحلف .

**تكملة :** اختلف هل كفر النبي صلى الله عليه وسلم عن يمينه المذكور كما اختلف هل كفر في قصة حلفه على شرب العسل أو على غشيان مارية ، فروى عن الحسن البصري أنه قال : لم يكفر أصلاً لأنه مغفور له ، وإنما نزلت كفارة اليمين تعليمًا للأمة ، وتعقب بما أخرجه الترمذى من حديث عمر في قصة حلفه على العسل أو مارية ، فعاتبه الله وجعل له كفارة يمين ، وهذا ظاهر في أنه كفر وإن كان ليس نصاً في رد ما ادعاه الحسلى ، وظاهر أيضاً في حديث الباب « وكفرت عن يميني » أنه لا يترك ذلك ، ودعوى أن ذلك كله للتشريع بعيد .

**قوله ( وتحللتها )** كذا في رواية حماد وعبد الوارث وعبد الوهاب كلهم عن أيوب ، ولم يذكر في رواية عبد السلام « وتحللتها » وكذا لم يذكرها أبو السليل عن زهدم عند مسلم ، ووقع في رواية غيلان عن أنى بردة « إلا كفرت عن يميني » بدل « وتحللتها » وهو يرجح أحد احتمالين أبداهما ابن دقيق العيد ثانيهما إتيان ما يقتضى الحنث فإن التحلل يقتضى سبق العقد والعقد هو ما دلت عليه اليمين من موافقة مقتضاها ، فيكون التحلل الإتيان بخلاف مقتضاها ، لكن يلزم على هذا أن يكون فيه تكرار لوجود قوله « أتيت الذى هو خير » فإن إتيان الذى هو خير تحصل به مخالفة اليمين والتحلل منها ، لكن يمكن أن تكون فائدته التصريح بالتحلل ، وذكره بلفظ يناسب الجواز صريحاً ليكون أبلغ مما لو ذكره بالاستلزام ، وقد يقال إن الثانى أقوى لأن التأسيس أولى من التأكيد ، وقيل معنى « تحللتها » خرجت من حرمتها إلى ما يحل منها وذلك يكون بالكفارة ، وقد يكون بالاستثناء بشرطه السابق ، لكن لا يتجه في هذه القصة إلا إن كان وقع منه استثناء لم يشعروا به كأن يكون قال إن شاء الله مثلاً أو قال والله لا أحملك إلا إن حصل شيء ولذلك قال « وما عندي ما أحملك » قال العلماء في قوله « ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم » المعنى بذلك إزالة المنة عنهم وإضافة النعمة لما لكها الأصيل ، ولم يرد أنه لا صنع له أصلاً في حملهم لأنه لو أراد ذلك ما قال بعد ذلك « لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذى هو خير وكفرت » وقال المازرى : معنى قوله « إن الله حملكم » إن الله أعطانى ما حملتكم عليه ولولا ذلك لم يكن عندي ما حملتكم عليه ، وقيل يحتمل أنه كان نسي يمينه والناسى لا يضاف إليه الفعل ، ويرده التصريح بقوله « والله ما نسيته » وهى عند مسلم كما بينته ، وقيل المراد بالنفى عنه والإثبات لله الإشارة إلى ما تفضل الله به من الغنيمة المذكورة لأنها لم تكن بتسبب من النبي صلى الله عليه وسلم ولا كان متطلعا إليها ولا منتظراً لها ، فكان المعنى ما أنا حملتكم لعدم ذلك أولاً ولكن الله حملكم بما ساقه إلينا من هذه الغنيمة .

**قوله ( تابعه حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم بن عاصم الكلبي )** قال الكرماني : إنما أتى بلفظ تابعه أولاً وحدثنا ثانياً وثالثاً إشارة إلى أن الأخيرين حدثاه بالاستقلال والأول مع غيره ، قال : والأول يحتمل التعليق بخلافهما . قلت : لم يظهر لى معنى قوله « مع غيره » وقوله « يحتمل التعليق » يستلزم أنه يحتمل عدم التعليق ، وليس كذلك بل هو في حكم التعليق لأن البخارى لم يدرك حماداً ، وقد وصل المصنف متابعة حماد بن زيد في فرض الخمس ، ثم إن هذه المتابعة وقعت في الرواية عن القاسم فقط ولكن زاد حماد ذكر أبي قلابة مضموماً إلى القاسم .

**قوله ( حدثنا قتيبة حدثنا عبد الوهاب )** هو ابن عبد المجيد الثقفى .

**قوله ( بهذا )** أى بجميع الحديث ، وقد أشرت إلى أن رواية حماد وعبد الوهاب متفقتان في السياق ، وقد ساق رواية قتيبة هذه في « باب لا تحلفوا بأبائكم » تامة ، وقد ساقها أيضاً في أواخر كتاب التوحيد عن عبد الله ابن عبد الوهاب الحجبى عن الثقفى وليس بعد الباب الذى ساقها فيه من البخارى سوى بايين فقط .

**قوله ( حدثنا أبو معمر )** تقدم سياق روايته في كتاب الذبائح ، وقد بينت ما في هذه الروايات من التخالف مفصلاً . وفي الحديث غير ما تقدم ترجيح الحنث في اليمين إذا كان خيراً من التماضي ، وأن تعمد الحنث في مثل ذلك يكون طاعة لا معصية ، وجواز الحلف من غير استحلاف لتأكيد الخبر ولو كان مستقبلاً وهو يقتضي المبالغة في ترجيح الحنث بشرطه المذكور ، وفيه تطيب قلوب الأتباع ، وفيه الاستثناء بأن شاء الله تركاً ، فإن قصد بها حل اليمين صح بشرطه المتقدم .

**قوله ( حدثنا محمد بن عبد الله )** هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي الحافظ المشهور فيما جزم به المزى وقال : نسبه إلى جده . وقال أبو علي الجبائي : لم أره منسوباً في شيء من الروايات . قلت : وقد روى البخاري في بدء الخلق عن محمد بن عبد الله المخرمي عن محمد بن عبد الله بن أبي الثلج وهما من هذه الطبقة ، وروى أيضاً في عدة مواضع عن محمد بن عبد الله بن حوشب ومحمد بن عبد الله بن نمير ومحمد بن عبد الله الرقاشي وهم أعلى من طبقة المخرمي ومن معه ، وروى أيضاً بواسطة تارة وبغير واسطة أخرى عن محمد بن عبد الله الأنصاري وهو أعلى من طبقة ابن نمير ومن ذكر معه ، فقد ثبت هذا الحديث بعينه من روايته عن ابن عون شيخ عثمان بن عمر شيخ محمد بن عبد الله المذكور في هذا الباب ، فعلى هذا لم يتعين من هو شيخ البخاري في هذا الحديث ، وابن عون هو عبد الله البصري المشهور ، وقوله في آخر الحديث « تابعه أشهل » بالمعجمة وزن أحمر « عن ابن عون » وقعت روايته موصولة عند أبي عوانة والحاكم والبيهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي « حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري وأشهد بن حاتم قالوا أنبأنا ابن عون به » .

**قوله ( وتابعه يونس وسماك بن حرب وحيد وقتادة ومنصور وهشام والربيع )** يريد أن الثمانية تابعوا ابن عون فرووه عن الحسن ، فالضمير في قوله أولاً « تابعه أشهل » لعثمان بن عمر ، والضمير في قوله ثانياً « وتابعه يونس » وما بعده لعبد الله بن عون شيخ عثمان بن عمر ، ووقع في نسخة من رواية أبي ذر « وحيد عن قتادة » وهو خطأ والصواب « وحيد وقتادة » بالواو وكذا وقع في رواية النسفي عن البخاري وكذا في رواية من وصل هذه المتابعات ، فأما رواية يونس وهو ابن عبيد فستأني موصولة في كتاب الأحكام ، وأما متابعة سماك بن عطية فوصلها مسلم من طريق حماد بن زيد عنه وعن يونس جميعاً عن الحسن ، وقال البزار : ما رواه عن سماك بن عطية إلا حماد ، ولا روى سماك هذا عن الحسن إلا هذا . وأما متابعة سماك بن حرب فوصلها عبد الله بن أحمد في زبائده والطبراني في الكبير من طريق حماد بن زيد عنه عن الحسن ، وأما متابعة حميد وهو الطويل ومنصور هو ابن زاذان فوصلها مسلم من طريق هشيم عنهما ، قال البزار وتبعه الطبراني في الأوسط : لم يروه عن منصور بن زاذان إلا هشيم ، ولا روى منصور هذا عن الحسن إلا هذا الحديث . قلت : ويحتمل أن يكون مراد البخاري بمنصور منصور بن المعتمر ، وقد أخرجه النسائي من طريقه من رواية جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن الحسن ، قال البزار أيضاً : لم يرو منصور بن المعتمر عن الحسن إلا هذا . وأما متابعة قتادة فوصلها مسلم وأبو داود والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه . وأما رواية هشام وهو ابن حسان فأخرجها أبو نعيم في المستخرج على مسلم « من طريق حماد بن زيد عن هشام عن الحسن ووقع لنا في « الغيلانيات » من وجه آخر عن هشام ومطر الوراق جميعاً عن الحسن وهو عند أبي عوانة في صحيحه من هذا الوجه . وأما حديث الربيع فقد جزم الدمياطي في حاشيته بأنه ابن مسلم ، والذي يغلب على ظني أنه ابن صبيح ، فقد وقع لنا في « الشرائيات » من رواية شبابة عن الربيع بن صبيح بوزن عظيم عن الحسن ، وأخرجه أبو عوانة من طريق الأسود بن عامر عن

الربيع بن صبيح ، وأخرجه الطبراني من رواية مسلم بن إبراهيم حدثنا قرة بن خالد والمبارك بن فضالة والربيع بن صبيح قالوا حدثنا الحسن به ، ووقع لنا من رواية الربيع غير منسوب عن الحسن أخرجه الحافظ يوسف بن خليل في الجزء الذي جمع فيه طرق هذا الحديث من طريق وكيع عن الربيع عن الحسن . وهذا يحتمل أن يكون هو الربيع ابن صبيح المذكور ويحتمل أن يكون الربيع بن مسلم . وقد روى هذا الحديث عن الحسن غير من ذكر جرير ابن حازم وتقدمت روايته في أول كتاب الأيمان والنذور ، وأخرجه مسلم من رواية معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن . ولما أخرج طريق سماك بن عطية قرنهما بيونس بن عبيد وهشام بن حسان وقال : في آخرين . وأخرجه أبو عوانة من طريق علي بن زيد بن جدعان ومن طريق إسماعيل بن مسلم ومن طريق إسماعيل بن أبي خالد كلهم عن الحسن ، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير عن نحو الأربعين من أصحاب الحسن منهم من لم يتقدم ذكره يزيد بن إبراهيم وأبو الأشهب واسمه جعفر بن حيان وثابت البناني وحبيب بن الشهيد وخليد بن دعلج وأبو عمرو ابن العلاء ومحمد بن نوح وعبد الرحمن السراج وعرفطة والمعل بن زياد وصفوان بن سليم ومعاوية بن عبد الكريم وزباد مولى مصعب وسهل السراج وشبيب بن شيبه وعمرو بن عبيد وواصل بن عطاء ومحمد بن عقبة والأشعث ابن سوار والأشعث بن عبد الملك والحسن بن دينار والحسن بن ذكوان وسفيان بن حسين والسري بن يحيى وأبو عقيل الدورقي وعباد بن راشد وعباد بن كثير ، فهؤلاء الأربعة وأربعون نفساً . وقد خرج طرقه الحافظ عبد القادر الرازي في الأربعين البلدانية له عن سبعة وعشرين نفساً من الرواة عن الحسن ، فيهم ممن لم يتقدم ذكره يحيى بن أبي كثير وجرير بن حازم وإسرائيل أبو موسى ووائل بن داود وعبد الله بن عون وقرة بن خالد وأبو خالد الجزار وأبو عبيدة الباجي وخالد الخذاء وعوف الأعراي وحامد بن نجيع ويونس بن يزيد ومطر الوراق وعلي بن رفاعه ومسلم بن أبي الذيال والعوام بن جويرية وعقيل بن صبيح وكثير بن زياد وسودة بن أبي العالية ثم قال : رواه عن الحسن العدد الكثير من أهل مكة والمدينة والبصرة والكوفة والشام ولعلمهم يزيدون على الخمسين ، ثم خرج طرقه الحافظ يوسف ابن خليل عن أكثر من ستين نفساً عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة ، وسرد الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن الحافظ أبي عبد الله بن منده في تذكرته أسماء من رواه عن الحسن فبلغوا مائة وثمانين نفساً وزيادة ثم قال : رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن بن سمرة عبد الله بن عمرو وأبو موسى وأبو الدرداء وأبو هريرة وأبى وعدى بن حاتم وعائشة وأم سلمة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وأبو سعيد الخدري وعمران بن حصين انتهى . ولما أخرج الترمذي حديث عبد الرحمن بن سمرة قال : « وفي الباب » فذكر الثمانية المذكورين أولاً وأهمل خمسة ، واستدركهم شيخنا في شرح الترمذي إلا ابن مسعود وابن عمر وزاد معاوية بن الحكم وعوف بن مالك الجشمي والد أبي الأحوص وأذينة والد عبد الرحمن فكملوا ستة عشر نفساً . قلت : أحاديث المذكورين كلها فيما يتعلق باليمين ، وليس في حديث أحد منهم « لا تسأل الإمارة » لكن سأذكر من روى معنى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . ولم يذكر ابن منده أن أحداً رواه عن عبد الرحمن بن سمرة غير الحسين ، لكن ذكر عبد القادر أن محمد بن سيرين رواه عن عبد الرحمن ، ثم أسند من طريق أبي عامر الخراز عن الحسن وابن سيرين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن بن سمرة : « لا تسأل الإمارة » الحديث ، وقال : غريب ما كتبه إلا من هذا الوجه ، والمحفوظ رواية الحسن عن لعبد الرحمن انتهى . وهذا مع ما في سنده من ضعف ليس فيه التصريح برواية ابن سيرين عن عبد الرحمن ، وأخرجه يوسف بن خليل الحافظ من رواية عكرمة مولى ابن عباس عن عبد الرحمن بن سمرة أورده من المعجم الأولسط للطبراني وهو في ترجمة محمد بن علي المروزي بسنده إلى عكرمة قال : كان اسم عبد الرحمن بن سمرة عبد كلوب

فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن فمر به وهو يتوضأ فقال : « تعال يا عبد الرحمن لا تطلب الإمارة » الحديث ، وهذا لم يصرح فيه عكرمة بأنه حمله عن عبد الرحمن لكنه محتمل ، قال الطبراني : لم يروه عن عكرمة إلا عبد الرحمن بن كيسان ولا عنه إلا ابنه إسحق تفرد به أبو الدرداء عبد العزيز بن منيب . قلت : عبد الله بن كيسان ضعفه أبو حاتم الرازي ، وابنه إسحق لينة أبو أحمد الحاكم .

**قوله ( عن عبد الرحمن بن سمرة )** في رواية إبراهيم بن صدقة عن يونس بن عبيد عن الحسن عن عبد الرحمن ابن سمرة وكان غزا معه كابل شنوة أو شنوتين أخرجه أبو عوانة في صحيحه ، وكذا للطبراني من طريق أبي حمزة إسحق بن الربيع عن الحسن لكن بلفظ « غزونا مع عبد الرحمن بن سمرة » وأخرجه أيضاً من طريق علي بن زيد عن الحسن « حدثني عبد الرحمن بن سمرة » ومن طريق المبارك بن فضالة عن الحسن « حدثنا عبد الرحمن » .

**قوله ( لا تسأل الإمارة )** سيأتي شرحه في الأحكام إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وإذا حلفت على يمين )** تقدم توجيهه في الكلام على حديث أبي موسى قريباً في قوله « لا أحلف على يمين » وقد اختلف فيما تضمنه حديث عبد الرحمن بن سمرة هل لأحد الحكمين تعلق بالآخر أو لا ؟ فقيل : له به تعلق ، وذلك أن أحد الشقين أن يعطى الإمارة من غير مسألة فقد لا يكون له فيها أرب غيمتتغ فيلزم فيحلف فأمر أن ينظر ثم يفعل الذي هو أولى فإن كان في الجانب الذي حلف على تركه فيحنت ويكفر ، ويأتي مثله في الشق الآخر .

**قوله ( فرأيت غيرها )** أي غير المحلوف عليه ، وظاهر الكلام عود الضمير على اليمين ، ولا يصح عوده على اليمين بمعناها الحقيقي بل بمعناها المجازي كما تقدم ، والمراد بالرؤية هنا الاعتقادية لا البصرية ، قال عياض : معناه إذا ظهر له أن الفعل أو الترك خير له في دنياه أو آخرته أو أوفق لمراده وشهوته مالم يكن إثماً . قلت : وقد وقع عند مسلم في حديث عدى بن حاتم « فرأى غيرها أتقى الله فليأت التقوى » وهو يشعر بقصر ذلك على ما فيه طاعة . وينقسم المأمور به أربعة أقسام إن كان المحلوف عليه فعلاً فكان الترك أولى ، أو كان محلوف عليه تركاً فكان الفعل أولى ، أو كان كل منهما فعلاً وتركاً لكن يدخل القسمان الأخيران في القسمين الأولين لأن من لازم فعل أحد الشيئين أو تركه ترك الآخر أو فعله .

**قوله ( فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك )** هكذا وقع للأكثر ، وللكتير منهم « فكفر عن يمينك واث الذي هو خير » وقد ذكر قبل من رواه بلفظ « ثم أت الذي هو خير » ووقع في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود « فرأى غيرها خيراً منها فليدعها وليأت الذي هو خير فإن كفارتها تركها » فأشار أبو داود إلى ضعفه وقال : الأحاديث كلها « فليكفر عن يمينه » إلا شيئاً لا يعاب به كأنه يشير إلى حديث يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة رفعه « من حلف فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير فهو كفارته » ويحيى ضعيف جداً ، وقد وقع في حديث عدى بن حاتم عند مسلم ما يوهم ذلك وأنه أخرجه بلفظ « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليترك يمينه » هكذا أخرجه من وجهين ولم يذكر الكفارة ، ولكن أخرجه من وجه آخر بلفظ « فرأى خيراً منها فليكفرها وليأت الذي هو خير » ومداره في الطرق كلها على عبد العزيز بن رفيع عن تميم بن طرفة عن عدى ، والذي زاد ذلك حافظ فهو المعتمد ، قال الشافعي : في الأمر بالكفارة مع تعدد الخنث دلالة على مشروعية الكفارة في اليمين الغموس لأنها يمين حائثة . واستدل به على أن



الخالف يجب عليه فعل أى الأمرين كان أولى من المضى فى حلقه أو الحنث والكفارة ، وانفصل عنه من قال إن الأمر فيه للندب بما مضى فى قصة الأعرابى الذى قال « والله لا أزيد على هذا ولا أنقص » فقال « أفلح إن صدق » فلم يأمره بالحنث والكفارة مع أن حلقه على ترك الزيادة مرجوح بالنسبة إلى فعلها .

( خاتمة ) اشتمل كتاب الأيمان والنذور والكفارة والملحقة به من الأحاديث المرفوعة على مائة وسبعة وعشرين حديثاً ، المعلق منها فيه وفيما مضى ستة وعشرون والبقية موضوعة ، والمكرر منها فيه وفيما مضى مائة وخمسة عشر والخالص اثنا عشر ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عائشة عن أبى بكر ، وحديثها « من نذر أن يطعم الله فليطعمه » ، وحديث ابن عباس فى قصة أبى إسرائيل ، وحديثه « أعوذ بعزتك » وحديث عبد الله بن عمرو فى اليمين الغموس ، وحديث ابن عمر فى نذر وافق يوم عيد . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم عشرة آثار . والله المستعان

( تم الجزء الحادى عشر ، ويليه إن شاء الله الجزء الثانى عشر وأوله كتاب الفرائض )

# فهرس

## الجزء الحادي عشر من فتح الباري

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الأخذ باليد .....	٥٨	كتاب الاستئذان	
قول الرجل : كيف أصبحت .....	٦٠	بدء السلام .....	٥
من أجاب بلييك وسعديك .....	٦٣	قوله تعالى : ﴿ لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم ﴾ ..	٩
لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه .....	٦٤	السلام اسم من أسماء الله .....	١٥
﴿ إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا ﴾ .	٦٤	تسليم القليل على الكثير .....	١٦
من قام من مجلسه أو بيته ولم يستأذن أصحابه أو		يسلم الراكب على الماشي .....	١٧
تهيأ للقيام ليقوم الناس .....	٦٧	يسلم الماشي على القاعد .....	١٧
الاحتباء باليد وهو القرفصاء .....	٦٧	يسلم الصغير على الكبير .....	١٨
من اتكأ بين يدي أصحابه .....	٦٩	إفشاء السلام .....	١٩
من أسرع في مشيه لحاجة أو قصد .....	٦٩	السلام للمعرفة وغير المعرفة .....	٢٣
السريير .....	٧٠	آية الحجاب .....	٢٤
من ألقى له وسادة .....	٧٠	الاستئذان من أجل البصر .....	٢٦
القائلة بعد الجمعة .....	٧٢	زنا الجوارح دون الفرج .....	٢٨
القائلة في المسجد .....	٧٢	التسليم والاستئذان ثلاثاً .....	٢٨
من زار قوماً فقال عندهم .....	٧٣	إذا دُعي الرجل فجاء هل يستأذن؟ .....	٣٣
الجلوس كيفما تيسر .....	٨١	التسليم على الصبيان .....	٣٤
من ناجى بين يدي الناس ولم يخبر بسر صاحبه		تسليم الرجال على النساء والنساء على الرجال	٣٥
فإذا مات أخبر به .....	٨٢	إذا قال : من ذا؟ فقال : أنا .....	٣٧
الاستلقاء .....	٨٣	من رد فقال : عليك السلام .....	٣٨
لا يتناجى اثنان دون الثالث .....	٨٣	إذا قال : فلان يقرئك السلام .....	٤٠
كتمان السر .....	٨٤	التسليم في مجلس فيه أخلاط من المسلمين	
إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا بأس بالمسارة والمناجاة	٨٥	والمشركين .....	٤١
طول النجوى .....	٨٧	من لم يسلم على من اقترف ذنباً .....	٤٢
لا تترك النار في البيت عند النوم .....	٨٨	كيف الرد على أهل الذمة بالسلام .....	٤٤
غلق الأبواب بالليل .....	٨٩	من نظر في كتاب من يحذر على المسلمين	
الختان بعد الكبير وتنف الإبط .....	٩٠	ليستين أمره .....	٤٩
كل لهو باطل إذا شغله عن طاعة الله .....	٩٣	كيف يكتب إلى أهل الكتاب؟ .....	٥٠
ما جاء في البناء .....	٩٥	من يبدأ في الكتاب؟ .....	٥٠
كتاب الدعوات		قول النبي صلى الله عليه : « قوموا إلى سيدكم » .	٥١
قول الله عز وجل : ﴿ ادعوني أستجب لكم ﴾ ..	٩٧	المصافحة .....	٥٦

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
التعوذ من الفتن	١٧٧	لكل نبي دعوة مستجابة	٩٩
التعوذ من غلبة الرجال	١٧٧	أفضل الاستغفار	١٠٠
التعوذ من عذاب القبر	١٧٨	استغفار النبي صلى الله عليه في اليوم والليل	١٠٤
التعوذ من فتنة المحيا والممات	١٨٠	التوبة	١٠٥
التعوذ من المأثم والمغرم	١٨٠	الضجع على الشق الأيمن	١١٢
الاستعاذة من الجبن والكسل	١٨٢	إذا بات طاهراً وفضله	١١٢
التعوذ من البخل	١٨٢	ما يقول إذا نام	١١٧
التعوذ من أرذل العمر	١٨٣	وضع اليد تحت الخد اليمنى	١١٨
الدعاء برفع الوباء والوجع	١٨٣	النوم على الشق الأيمن	١١٩
الاستعاذة من أرذل العمر ومن فتنة الدنيا وفتنة النار	١٨٥	الدعاء إذا انتبه بالليل	١١٩
الاستعاذة من فتنة الغنى	١٨٥	التكبير والتسبيح عند المنام	١٢٣
التعوذ من فتنة الفقر	١٨٥	التعوذ والقراءة عند المنام	١٢٩
الدعاء بكثرة المال مع البركة	١٨٦	الدعاء نصف الليل	١٣٣
الدعاء بكثرة الولد مع البركة	١٨٦	الدعاء عند الخلاء	١٣٤
الدعاء عند الاستخارة	١٨٧	ماذا يقول إذا أصبح؟	١٣٤
الدعاء عند الوضوء	١٩١	الدعاء في الصلاة	١٣٥
الدعاء إذا علا عقبة	١٩١	الدعاء بعد الصلاة	١٣٦
الدعاء إذا هبط وادياً	١٩٢	قول الله عز وجل: ﴿وصلّ عليهم﴾	١٣٩
الدعاء إذا أراد سفراً أو رجع	١٩٢	ما يكره من السجع في الدعاء	١٤٢
الدعاء للمتزوج	١٩٤	ليعزم المسألة فإنه لا مكره له	١٤٤
ما يقول إذا أتى أهله	١٩٥	يستجاب للعبد ما لم يعجل	١٤٥
قوله صلى الله عليه: «ربنا آتنا في الدنيا حسنة»	١٩٥	رفع الأيدي في الدعاء	١٤٦
التعوذ من فتنة الدنيا	١٩٦	الدعاء غير مستقبل القبلة	١٤٨
تكرير الدعاء	١٩٦	الدعاء مستقبل القبلة	١٤٨
الدعاء على المشركين	١٩٧	دعوة النبي صلى الله عليه لخادمه بطول العمر، وبكثرة ماله	١٤٩
الدعاء للمشركين	١٩٩	الدعاء عند الكرب	١٤٩
قول النبي صلى الله عليه: «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت»	١٩٩	التعوذ من جهد البلاء	١٥٢
الدعاء في الساعة التي في يوم الجمعة	٢٠٢	دعاء النبي صلى الله عليه: اللهم الرفيق الأعلى	١٥٤
قول النبي صلى الله عليه: «يستجاب لنا في اليهود ولا يستجاب لهم فينا»	٢٠٣	الدعاء بالموت والحياة	١٥٤
التأمين	٢٠٣	الدعاء للصبيان بالبركة ومسح رؤوسهم	١٥٥
فضل التهليل	٢٠٤	الصلاة على النبي صلى الله عليه	١٥٦
فضل التسبيح	٢١٠	هل يصلى على غير النبي صلى الله عليه	١٧٣
		قول النبي صلى الله عليه: «من آذيته فاجعله له زكاة ورحمة»	١٧٥

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
البكاء من خشية الله .....	٣١٨	فضل ذكر الله تعالى .....	٢١٢
الخوف من الله .....	٣١٩	قول: لا حول ولا قوة إلا بالله .....	٢١٧
الانتهاء عن المعاصي .....	٣٢٢	له مائة اسم غير واحدة .....	٢١٨
قول النبي صلى الله عليه: «لو تعلمون ما أعلم		الموعظة ساعة بعد ساعة .....	٢٣١
لضحكتكم قليلاً ولبكيتكم كثيراً» .....	٣٢٦		
حجبت النار بالشهوات .....	٣٢٧		
الجنة أقرب إلى أحدكم من شرك نعله، والنار			
مثل ذلك .....	٣٢٨		
لينظر إلى من هو أسفل منه، ولا ينظر إلى من هو			
فوقه .....	٣٢٩		
من هم بحسنة أو بسيئة .....	٣٣١		
ما يتقى من محقرات الذنوب .....	٣٣٧		
الأعمال بالخواتيم وما يخاف منها .....	٣٣٧		
العزلة راحة من خلاط السوء .....	٣٣٨		
رفع الأمانة .....	٣٤١		
الرياء والسمعة .....	٣٤٣		
من جاهد نفسه في طاعة الله .....	٣٤٥		
التواضع .....	٣٤٨		
قول النبي صلى الله عليه: «بعثت أنا والساعة			
كهاتين» وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو			
أقرب» .....	٣٥٥		
من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه .....	٣٦٤		
سكرات الموت .....	٣٦٩		
نفخ الصور .....	٣٧٤		
يقبض الله الأرض .....	٣٧٩		
كيف الحشر .....	٣٨٤		
«إن زلزلة الساعة شيء عظيم» .....	٣٩٦		
قول الله عز وجل: «ألا يظن أولئك أنهم			
مبعوثون ليوم عظيم» .....	٤٠٠		
القصاص يوم القيامة، وهي الحاقة لأن فيها			
الثواب وحواق الأمور .....	٤٠٢		
من نوقش الحساب عذب .....	٤٠٧		
يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب .....	٤١٣		
صفة الجنة والنار .....	٤٢٣		
الصراط جسر جهنم .....	٤٥٣		
		كتاب الرقاق	
		الصحة والفراغ، ولا عيش إلا عيش الآخرة ..	٢٣٣
		مثل الدنيا في الآخرة .....	٢٣٦
		قول النبي صلى الله عليه: «كن في الدنيا كأنك	
		غريب» .....	٢٣٧
		في الأمل وطوله .....	٢٣٩
		من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه .....	٢٤٣
		العمل الذي يبتغي به وجه الله .....	٢٤٦
		ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها .....	٢٤٧
		قول الله عز وجل: «يا أيها الناس إن وعد الله	
		حق» .....	٢٥٤
		ذهاب الصالحين .....	٢٥٦
		ما يتقى من فتنة المال .....	٢٥٧
		قول النبي صلى الله عليه: «هذا المال خضرة	
		حلوة» .....	٢٦٣
		ما قدم من ماله فهو له .....	٢٦٤
		المكثرون هم المقلون .....	٢٦٥
		قول النبي صلى الله عليه: «ما أحب أن لي أحد	
		ذهباً» .....	٢٦٨
		الغنى غنى النفس .....	٢٧٦
		فضل الفقر .....	٢٧٨
		كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وأصحابه	
		وتخليهم من الدنيا .....	٢٨٦
		القصد والمداومة على العمل .....	٣٠٠
		الرجاء مع الخوف .....	٣٠٧
		الصبر عن محارم الله .....	٣٠٩
		ومن يتوكل على الله فهو حسبه .....	٣١٢
		ما يكره من قيل وقال .....	٣١٢
		حفظ اللسان، وقول النبي صلى الله عليه: «من كان	
		يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»	٣١٤

الموضوع	الصفحة
قول الرجل : لعمر الله .....	٥٥٥
﴿لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم﴾ .....	٥٥٦
إذا حنت ناسياً في الأيمان، وقول الله تعالى :	
﴿ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به﴾ .....	٥٥٧
اليمين الغموس : ﴿ولا تتخذوا أيمانكم دخلاً	
بينكم فتزل قدم بعد ثبوتها﴾ .....	٥٦٤
﴿إن الذي يشترى بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً﴾ .....	٥٦٦
اليمين فيما لا يملك وفي المعصية والغضب : ..	٥٧٣
إذا قال : والله لا أتكلم اليوم فصلى أو قرأ أو	
سبح أو كبر أو حمد أو هلل فهو على نيته .....	٥٧٥
من حلف أن لا يدخل على أهله شهراً .....	٥٧٦
إن حلف أن لا يشرب نبيضاً فشرب الطلاء أو	
سكرأ أو عصيراً .....	٥٧٧
إذا حلف أن لا يأتد فأكمل ثمراً بخبز وما يكون	
منه الأدم .....	٥٧٨
النية في الأيمان .....	٥٨٠
إذا أهدى ماله على وجه النذر والتوبة .....	٥٨١
إذا حرم طعاماً .....	٥٨٢
الوفاء بالنذر .....	٥٨٤
إثم من لا يفي بالنذر .....	٥٨٩
النذر في الطاعة ﴿وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم	
من نذر﴾ .....	٥٨٩
إذا نذر أو حلف أن لا يكلم إنساناً في الجاهلية ثم	
أسلم .....	٥٩٠
من مات وعليه نذر .....	٥٩٢
النذر فيما لا يملك ولا في معصية .....	٥٩٤
من نذر أن يصوم أياماً فوافق النحر أو الفطر ..	٥٩٩
هل يدخل في الأيمان والنذور الأرض والغنم	
والزرع والأمتعة .....	٦٠٠

### كتاب الكفارات

كفارة الأيمان وقول الله : ﴿كفاراته إطعام عشرة	
مساكين﴾ .....	٦٠٢
متى تجب الكفارة على الغني والفقير ؟ .....	٦٠٤
من أعان المعسر في الكفارة .....	٦٠٤

الموضوع	الصفحة
في الحوض وقول الله عز وجل : ﴿إنا أعطيناك	
الكوثر﴾ .....	٤٧١

### كتاب القدر

في القدر .....	٤٨٦
جف القلم على علم الله .....	٤٩٩
الله أعلم بما كانوا عاملين .....	٥٠٢
﴿وكان أمر الله قدراً مقدوراً﴾ .....	٥٠٢
العمل بالخيراتيم .....	٥٠٧
إلقاء النذر العبد إلى القدر .....	٥٠٨
لا حول ولا قوة إلا بالله .....	٥٠٩
المعصوم من عصم الله .....	٥١٠
وحرم على قرية .....	٥١١
﴿وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس﴾ .....	٥١٣
تحاج آدم وموسى .....	٥١٣
لا مانع لما أعطى الله .....	٥٢١
من تعوذ بالله من درك الشقاء وسوء القضاء ...	٥٢١
يحول بين المرء وقلبه .....	٥٢١
قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا .....	٥٢٢
﴿وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله﴾ .....	٥٢٣

### كتاب الأيمان والنذور

قول الله : ﴿لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم﴾ .....	٥٢٥
قول النبي صلى الله عليه : «وأيم الله» .....	٥٣٠
كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه ؟ .....	٥٣١
لا تحلفوا بأبائكم .....	٥٣٨
لا تحلف باللات والعزى ولا بالطواغيت .....	٥٤٥
من حلف على الشيء وإن لم يحلف .....	٥٤٥
من حلف بجملة سوى الإسلام .....	٥٤٦
لا يقول : ما شاء الله وشئت، وهل يقول : أنا	
بالله ثم بك ؟ .....	٥٤٨
قول الله تعالى : ﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم﴾ ..	٥٤٩
إذا قال : أشهد بالله أو شهدت بالله .....	٥٥٢
عهد الله تعالى .....	٥٥٣
الحلف بعزة الله وصفاته وكلامه .....	٥٥٤

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
ولّد الزنا .....	٦٠٨	يعطي في الكفارة عشرة مساكين قريباً كان أو بعيداً	٦٠٥
إذا أعتق عبداً بينه وبين آخر .....	٦٠٩	صاع المدينة ومد النبي صلى الله عليه وبركته . .	٦٠٥
إذا أعتق في الكفارة لمن يكون ولاؤه .....	٦٠٩	قول الله تعالى ﴿أو تحرير رقبة﴾ وأي الرقاب	
الاستثناء في الأيمان .....	٦١٠	أزكى؟ .....	٦٠٧
الكفارة قبل الحنث .....	٦١٦	عتق المدبر وأم الولد والمكاتب في الكفارة وعتق	

# فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

برواية أبي ذر الهروي  
عن مشايخه الثلاثة السرخسي والمستملي والكشميني

لإمام المأظ  
أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني  
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

## الجزء الثاني عشر

تقديم وتحقيق وتعليق  
عبد القادر رشيدية الحمد

عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا  
بالجامعة الإسلامية سابقاً  
والمدرس بالمسجد النبوي الشريف

طبع على نفقة  
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود  
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام  
حفظه الله في موازين حسناته وأمنه بعونه

ح) عبدالقادر شيبه الحمد، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي

فتح الباري شرح صحيح البخاري / تحقيق عبدالقادر شيبه الحمد - الرياض.

٤٧٢ ص، ٢٨×٢١ سم.

ردمك: ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٢-٨٣٦-٢٠-٩٩٦٠ (ج ١٢)

١- الحديث الصحيح

٢- الحديث - شرح

أ- شيبه الحمد، عبدالقادر (محقق)

ب- العنوان

٢١/٤٤٤٣

دبوي ١، ٢٣٥

ردمك: ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ٢١/٤٤٤٣

٢-٨٣٦-٢٠-٩٩٦٠ (ج ١٢)

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ / ٢٠٠١م







## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وقول الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾

[٦٧٢٣] ٦٤٨٨ - فاقتيبة بن سعيد قال نا سفيان عن محمد بن المنكدر سمع جابر بن عبد الله يقول: مرضت فعادني رسول الله صلى الله عليه وأبو بكر وهما ماشيان فأتاني وقد أغمي علي فتوضأ رسول الله صلى الله عليه فصب علي وضوءه فأفقت فقلت: يا رسول الله، كيف أصنع في مالي، كيف أقضي في مالي؟ فلم يجبني بشيء حتى نزلت آية الميراث.

**قوله ( كتاب الفرائض )** جمع فريضة كحديقة وحدائق ، والفريضة فعيلة بمعنى مفروضة مأخوذة من الفرض وهو القطع ، يقال فرضت لفلان كذا أى قطعت له شيئاً من المال قاله الخطاى ، وقيل هو من فرض القوس وهو الحز الذى فى طرفيه حيث يوضع الوتر ليثبت فيه ويلزمه ولا يزول ، وقيل الثانى خاص بفرائض الله وهى ما ألزم به عباده . وقال الراغب : الفرض قطع الشيء الصلب والتأثير فيه وخصت الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى ﴿ نصيباً مفروضاً ﴾ أى مقدراً أو معلوماً أو مقطوعاً عن غيرهم .

**قوله ( وقول الله : يوصيكم الله فى أولادكم )** أفاد السهلى أن الحكمة فى التعبير بلفظ الفعل المضارع لا بلفظ الفعل الماضى كما فى قوله تعالى ﴿ ذلكم وصاكم به ﴾ و﴿ سورة أنزلناها وفرضناها ﴾ الإشارة إلى أن هذه الآية ناسخة للوصية المكتوبة عليهم كما ساقى بيانه قريباً فى « باب ميراث الزوج » : قال : وأضاف الفعل إلى اسم المظهر تنوياً بالحكم وتعظيماً له وقال ﴿ فى أولادكم ﴾ ولم يقل بأولادكم إشارة إلى الأمر بالعدل فيهم ، ولذلك لم يخص الوصية بالميراث بل أتى باللفظ عاماً وهو كقوله « لا أشهد على جور » وأضاف الأولاد إليهم مع أنه الذى أوصى بهم إشارة إلى أنه أرحم بهم من آبائهم .

**قوله ( إلى قوله : وصية من الله والله عليم حكيم )** كذا لأبى ذر ، وأما غيره فساق الآية الأولى وقال بعد قوله عليمًا حكيمًا « إلى قوله والله عليم حكيم » وذكر فيه حديث جابر « مرضت فعادني النبي صلى الله عليه وسلم

فقلت : يا رسول الله كيف أصنع في مالي ؟ فلم يجبني بشيء حتى نزلت آية الميراث ، هكذا وقع في رواية قتبية ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء أن مسلماً أخرجه عن عمرو الناقد عن سفيان وهو ابن عيينة شيخ قتبية فيه وزاد في آخره ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾ وبينت هناك أن هذه الزيادة مدرجة وأن الصواب ما أخرجه الترمذى من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة « حتى نزلت يوصيكم الله في أولادكم » وأما قول البخارى في الترجمة « إلى والله عليم حليم » فأشار به إلى أن مراد جابر من آية الميراث قوله ﴿ وإن كان رجل يورث كلاله أو امرأة ﴾ وقد سبق في آخر تفسير النساء ما أخرجه النسائي من وجه آخر عن جابر أن ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾ نزلت فيه ، وقد أشكل ذلك قديماً قال ابن العربى بعد أن ذكر الروایتين في إحداهما فنزلت يستفتونك وفي أخرى آية الموارث : هذا تعارض لم يتفق بيانه إلى الآن ثم أشار إلى ترجيح آية الموارث وتوهم يستفتونك ، ويظهر أن يقال أن كلا من الآيتين لما كان فيها ذكر الكلالة نزلت في ذلك ، لكن الآية الأولى لما كانت الكلالة فيها خاصة بميراث الإخوة من الأم كما كان ابن مسعود يقرأ « وله أخ أو أخت من أم » وكذا قرأ سعد بن أبى وقاص أخرجه البيهقى بسند صحيح استفتوا عن ميراث غيرهم من الإخوة فنزلت الأخيرة ، فيصح أن كلا من الآيتين نزل في قصة جابر ، لكن المتعلق به من الآية الأولى ما يتعلق بالكلالة ، وأما سبب نزول أولها فورد من حديث جابر أيضاً في قصة ابنتى سعد بن الربيع ومنع عمهما أن يرثا من أبيهما فنزلت يوصيكم الله الآية فقال للعم أعط ابنتى سعد الثلثين ، وقد بينت سياقه من وجه آخر هناك وبالله التوفيق . وقد وقع في بعض طرق حديث جابر المذكور في الصحيحين « فقلت يا رسول الله إنما يرثنى كلاله » وقوله « فلم يجبني بشيء » استدل به على أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يجتهد ، ورد بأنه لا يلزم من انتظاره الوحي في هذه القصة الخاصة عموم ذلك في كل قصة ولا سيما وهى في مسألة الموارث التى غالبها لا مجال للرأى فيه ، سلمنا أنه كان يمكنه أن يجتهد فيها لكن لعله كان ينتظر الوحي أولاً فإن لم ينزل اجتهد ، فلا يدل على نفى الاجتهاد مطلقاً .

### باب تعليم الفرائض

وقال عقبة بن عامر : تعلموا قبل الظانين ، يعنى الذين يتكلمون بالظن .

[٦٧٢٤] ٦٤٨٩- فاموسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا ابن طائوس عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ، ولا تحسسوا ولا تحسسوا ولا تباغضوا ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخواناً » .

قوله ( باب تعليم الفرائض . وقال عقبة بن عامر : تعلموا قبل الظانين ، يعنى الذين يتكلمون بالظن ) هذا الأثر لم أظفر به موصولاً ، وقوله « قبل الظانين » فيه إشعار بأن أهل ذلك العصر كانوا يقفون عند النصوص ولا يتجاوزونها ، وإن نقل عن بعضهم الفتوى بالرأى فهو قليل بالنسبة ، وفيه إنذار بوقوع ما حصل من كثرة القائلين بالرأى . وقيل مراده قبل اندراس العلم وحدث من يتكلم بمقتضى ظنه غير مستند إلى علم . قال ابن المنير : وإنما خص البخارى قول عقبة بالفرائض لأنها أدخل فيه من غيرها ، لأن الفرائض الغالب عليها التبعيد وانحسام وجوه الرأى والخوض فيها بالظن لا انضباط له ، بخلاف غيرها من أبواب العلم فإن للرأى فيها مجالاً والانضباط فيها ممكن غالباً . ويؤخذ من هذا التقرير مناسبة الحديث المرفوع للترجمة . وقيل وجه المناسبة أن فيه

إشارة إلى أن النهى عن العمل بالظن يتضمن الحث على العمل بالعلم وذلك فرع تعلمه ، وعلم الفرائض يؤخذ غالباً بطريق العلم كما تقدم تقريره . وقال الكرماني : يحتمل أن يقال لما كان في الحديث « وكونوا عباد الله إخواناً » يؤخذ منه تعلم الفرائض ليعلم الأخ الوارث من غيره ، وقد ورد في الحث على تعلم الفرائض حديث ليس على شرط المصنف أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وصححه الحاكم من حديث ابن مسعود رفعه « تعلموا الفرائض وعلموها الناس فإن امرؤ مقبوض ، وإن العلم سيقبض حتى يختلف الاثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما » ورواته موثقون ، إلا أنه يختلف فيه على عوف الأعرابي اختلافاً كثيراً ، فقال الترمذي : إنه مضطرب والاختلاف عليه أنه جاء عنه من طريق أبي مسعود ، وجاء عنه من طريق أبي هريرة ، وفي أسانيدنا عنه أيضاً اختلاف ، ولفظه عند الترمذي من حديث أبي هريرة « تعلموا الفرائض فإنها نصف العلم ، وإنه أول ما ينزع من أمتي » وفي الباب عن أبي بكرة أخرجه الطبراني في « الأوسط » من طريق راشد الحماني عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رفعه « تعلموا القرآن والفرائض وعلموها الناس ، أوشك أن يأتي على الناس زمان يختصم الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما » وراشد مقبول لكن الراوي عنه مجهول . وعن أبي سعيد الخدري بلفظ « تعلموا الفرائض وعلموها الناس » أخرجه الدارقطني من طريق عطية وهو ضعيف ، وأخرج الدارمي عن عمر موقوفاً « تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن » وفي لفظ عنه « تعلموا الفرائض فإنها من دينكم » وعن ابن مسعود موقوفاً أيضاً « من قرأ القرآن فليتعلم الفرائض » ورجاها ثقات إلا أن في أسانيدنا انقطاعاً ، قال ابن الصلاح : لفظ النصف في هذا الحديث بمعنى أحد القسمين وإن لم يتساويا ، وقد قال ابن عيينة إذ سئل عن ذلك : إنه يتلى به كل الناس . وقال غيره : لأن لهم حالتين حالة حياة وحالة موت والفرائض تتعلق بأحكام الموت ، وقيل لأن الأحكام تتلقى من النصوص ومن القياس والفرائض لا تتلقى إلا من النصوص كما تقدم . ثم ذكر حديث أبي هريرة « إياكم والظن » الحديث وقد تقدم من وجه آخر عن أبي هريرة في « باب ما ينهى عن التحاسد » في أوائل كتاب الأدب ، وتقدم شرحه مستوفى وفيه بيان المراد بالظن هنا وأنه الذي لا يستند إلى أصل ، ويدخل فيه ظن السوء بالمسلم ، وابن طاوس المذكور في السند هو عبد الله

ب قول النبي صلى الله عليه : « لا نورث ، ما تركنا صدقة »

- [٦٧٢٥] ٦٤٩٠ - نا عبد الله بن محمد قال نا هشام قال أنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أن فاطمة والعباس أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله صلى الله عليه وهما حينئذ يطلبان أرضيهما من فدك<sup>(١)</sup> وسهمهما من خيبر ، فقال لهما أبو بكر : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « لا نورث ، ما تركنا صدقة ، إنما يأكل آل محمد من هذا المال » ، قال أبو بكر : والله لا أدعُ أمراً رأيت رسول الله صلى الله عليه يصنعه فيه إلا صنعتُهُ ، قال : فهجرته فاطمة . فلم تكلمه حتى ماتت .
- [٦٧٢٧] ٦٤٩١ - نا إسماعيل بن أبان قال أنا ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه قال : « لا نورث ما تركنا صدقة » .
- [٦٧٢٨] ٦٤٩٢ - نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني مالك بن أوس بن

(١) الرقمان ٦٧٢٥ و ٦٧٢٦ هما لحديث واحد جعله محمد فزاد عبد الباقي حديثين .

الحدثان - وكان محمد بن جبير بن مطعم ذكر لي من حديثه ذلك ، فانطلقت حتى دخلت عليه فسألتُهُ - فقال : انطلقت حتى أدخل على عمر فأتاه حاجبُهُ يرفأُ فقال : هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد ؟ قال : نعم ، فأذن لهم ، ثم قال : هل لك في علي وعباس . قال : نعم . قال عباس : يا أمير المؤمنين ، اقض بيني وبين هذا ، قال : أنشدكم بالله الذي تقوم السماء والأرض بإذنه هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : « لا نورث ما تركنا صدقة » يريد رسول الله صلى الله عليه وآله نفسه ؟ فقال الرهط : قد قال ذلك . فأقبل على علي وعباس فقال : هل تعلمان أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال ذلك ؟ قالوا : قد قال ذلك . قال عمر : فإني أحدثكم عن هذا الأمر ، إن الله كان قد خصَّ لرسوله في هذا الفيء بشيء لم يعطه أحداً غيره ، فقال عز وجل : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﴾ إلى قوله : ﴿ قَدِيرٌ ﴾ ، فكانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وآله عليه . والله ما احتازها دونكم ولا استأثر بها عليكم ، لقد أعطاكموه وبشها حتى بقي منها هذا المال وكان النبي صلى الله عليه وآله عليه ينفق على أهله من هذا المال نفقة سنته ، ثم يأخذ ما بقي فيجعله مجعلاً مال الله ، فعمل بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله عليه حياته ، أنشدكم بالله هل تعلمون ذلك ؟ قالوا : نعم ، ثم قال لعلي وعباس : أنشدكما بالله هل تعلمان ذلك ؟ قالوا : نعم ، فتوفى الله نبيه فقال أبو بكر : أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وآله عليه فقبضها فعمل بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وآله عليه ، ثم توفى الله أبا بكر فقلت : أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وآله عليه فقبضتها سنتين أعمل فيها بما عمل رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وأبو بكر ، ثم جئتماني وكلمتكما واحدة وأمركما جميع ، جئتني تسألني نصيبك من ابن أخيك ، وأنا في هذا يسألني نصيب امرأته من أبيها ، فقلت : إن شئتما دفعتهما إليكما بذلك ، فتلتمسان مني قضاء غير ذلك ؟ فوالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض لا أقضي فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة ، فإن عجزتما فادفعاهما إلي فإنا أكفيكماها .

[٦٧٢٩] ٦٤٩٣ - نا إسماعيل قال نا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه قال : « لا يقتسم ورثتي ديناراً ، ما تركت بعد نفقة نسائي ومونة عاملي فهو صدقة » .

[٦٧٣٠] ٦٤٩٤ - نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن أزواج النبي صلى الله عليه وآله عليه حين توفي رسول الله صلى الله عليه وآله عليه أردن أن يعشن عثمان إلى أبي بكر يسألنه ميراثهن ، فقالت عائشة : أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه : « لا نورث ما تركنا صدقة » .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نورث ما تركنا صدقة ) هو بالرفع أى المتروك عنا صدقة وادعى الشيعة أنه بالنصب على أن ما نافية ورد عليهم بأن الرواية ثابتة بالرفع ، وعلى التنزل فيجوز النصب على تقدير حذف تقديره ما تركنا مبدول صدقة قاله ابن مالك ، وينبغي الإضراب عنه والوقوف مع ما ثبتت به الرواية . وذكر فيه أربعة أحاديث : أحدها حديث أبي بكر في ذلك وقصته مع فاطمة ، وقد مضى في فرض الخمس مشروحاً وسياقه أتم مما هنا ، وقوله فيه « إنما يأكل آل محمد من هذا المال » كذا وقع وظاهره الحصر وأنهم لا يأكلون إلا من هذا المال ، وليس ذلك مراداً وإنما المراد العكس وتوجيهه أن من للتبعض والتقدير إنما يأكل آل محمد بعض هذا المال يعنى بقدر حاجتهم وبقيته للمصالح . ثانياً حديث عائشة بلفظ الترجمة ، وأورده آخر الباب بزيادة فيه . ثالثاً حديث عمر في قصة علي والعباس مع عمر في منازعتهم في صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وسلم وفيه قول عمر لعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص والزبير بن العوام : هل تعلمون أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا نورث ما تركنا صدقة » يريد نفسه ؟ فقالوا : قد قال ذلك . وفيه أنه قال مثله لعلى وللعباس فقالا كذلك الحديث بطوله ، وقد مضى مطولاً في فرض الخمس وذكر شرحه هناك .

( تنبيهات ) : الرأ من قوله « لا نورث » بالفتح في الرواية ، ولو روى بالكسر لصح المعنى أيضاً ، وقوله « فكانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم » كذا للأكثر ، وفي رواية أئى ذر عن المستملى والكشمينى خاصة ، وقوله « لقد أعطاكموه » أى المال في رواية الكشمينى « أعطاكموها » أى الخالصة له ، وقوله « فوالله الذى بإذنه » في رواية الكشمينى بحذف الجلالة . رابعها حديث أئى هريرة وإسماعيل شيخه هو ابن أئى أويس المدنى ابن أخت مالك وقد أكثر عنه ، وأما إسماعيل بن أبان شيخه في الحديث الذى قبله بحديث فلا رواية له عن مالك .

**قوله ( لا يقتسم )** كذا لأئى ذر عن غير الكشمينى وللباقين « لا يقسم » بحذف التاء الثانية ، قال ابن التين : الرواية في الموطأ وكذا قرأته في البخارى برفع الميم على أنه خبر والمعنى ليس يقسم ، ورواه بعضهم بالجرم كأنه نهاهم إن خلف شيئاً لا يقسم بعده ، فلا تعارض بين هذا وما تقدم في الوصايا من حديث عمرو بن الحارث الخزاعى « ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً ولا درهماً » ويحتمل أن يكون الخبر بمعنى النهى فيتحد معنى الروایتين ، ويستفاد من رواية الرفع أنه أخبر أنه لا يخلف شيئاً مما جرت العادة بقسمته كالذهب والفضة وأن الذى يخلفه من غيرهما لا يقسم أيضاً بطريق الإرث بل تقسم منافعه لمن ذكر

**قوله ( ورثى )** أى بالقوة لو كنت ممن يورث ، أو المراد لا يقسم مال تركه لجهة الإرث فأئى بلفظ « ورثى » ليكون الحكم معللاً بما به الاشتقاق وهو الإرث ، فالمنفى اقتسامهم بالإرث عنه قاله السبكى الكبير .

**قوله ( ما تركت بعد نفقة نسائى ومؤنة عاملى فهو صدقة )** تقدم الكلام على المراد بقوله « عاملى » في أوائل فرض الخمس مع شرح الحديث وحكى فيه ثلاثة أقوال ، ثم وجدت في « الخصائص لابن دحية » حكاية قول رابع أن المراد خادمه وعبر عن العامل على الصدقة بالعامل على النخل وزاد أيضاً وقيل الأجير ، ويتحصل من المجموع خمسة أقوال : الخليفة والصانع والناظر والخادم وحافر قبره عليه الصلاة والسلام ، وهذا إن كان المراد بالخادم الجنس وإلا فإن كان الضمير للنخل فيتحد مع الصانع أو الناظر ، وقد ترجم المصنف عليه في أواخر الوصايا « باب نفقة قيم الوقف » وفيه إشارة إلى ترجيح حمل العامل على الناظر . وبما يسأل عنه تخصيص النساء بالنفقة والمؤنة بالعامل وهل بينهما مغايرة ؟ وقد أجاب عنه السبكى الكبير بأن المؤنة في اللغة القيام بالكفاية والإنفاق بذل القوت ، قال : وهذا يقتضى أن النفقة دون المؤنة ، والسر في التخصيص المذكور الإشارة إلى أن أزواجه صلى الله عليه وسلم لما اخترن الله ورسوله والدار الآخرة كان لا بد لهن من القوت فاقصر على ما يدل عليه ، والعامل لما كان في صورة الأجير فيحتاج إلى ما يكفيه اقتصر على ما يدل عليه انتهى ملخصاً ، ويؤيده قول أبى بكر الصديق « إن حرفتى كانت تكفى عائلتى فاشتغلت عن ذلك بأمر المسلمين » فجعلوا له قدر كفايته . ثم قال السبكى : لا يعترض بأن عمر كان فضل عائشة في العطاء لأنه علل ذلك بمزيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم لها . قلت : وهذا ليس مما بدأ به لأن قسمة عمر كانت من الفتوح . وأما ما يتعلق بحديث الباب ففيما يتعلق بما خلفه النبى صلى الله عليه وسلم وأنه يبدأ منه بما ذكر ، وأفاد رحمه الله أنه يدخل في لفظ « نفقة نسائى » كسوتهن وسائر اللوازم وهو كما قال ، ومن ثم استمرت المساكن التى كن فيها قبل وفاته صلى الله عليه وسلم كل واحدة باسم التى كانت فيه ، وقد تقدم تقرير ذلك في أول فرض الخمس ، وإذا انضم قوله « إن

الذي تخلفه صدقة « إلى أن آله تحرم عليهم الصدقة تحقق قوله « لا نورث » وفي قول عمر « يريد نفسه » إشارة إلى أن النون في قوله « نورث » للمتكلم خاصة لا للجمع ، وأما ما اشتهر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ « نحن معاشر الأنبياء لا نورث » فقد أنكره جماعة من الأئمة ، وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ « نحن » لكن أخرجه النسائي من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد بلفظ « إنا معاشر الأنبياء لا نورث » الحديث أخرجه عن محمد ابن منصور عن ابن عيينة عنه ، وهو كذلك في مسند الحميدى عن ابن عيينة وهو من أتقن أصحاب ابن عيينة فيه . وأورده الهيثم بن كليب في مسنده من حديث أبي بكر الصديق باللفظ المذكور ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » بنحو اللفظ المذكور ، وأخرجه الدارقطني في « العلل » من رواية أم هانئ عن فاطمة عليها السلام عن أبي بكر الصديق بلفظ « إن الأنبياء لا يورثون » قال ابن بطال وغيره : وجه ذلك والله أعلم أن الله بعثهم مبلغين رسالته وأمرهم أن لا يأخذوا على ذلك أجراً كما قال ﴿ قل لا أسألكم عليه أجراً ﴾ وقال نوح وهود وغيرهما نحو ذلك ، فكانت الحكمة في أن لا يورثوا لئلا يظن أنهم جمعوا المال لوارثهم ، قال : وقوله تعالى ﴿ وورث سليمان داود ﴾ حمله أهل العلم بالتأويل على العلم والحكمة ، وكذا قول زكريا ﴿ فهب لي من لدنك وليا يرثني ﴾ وقد حكى ابن عبد البر أن للعلماء في ذلك قولين وأن الأكثر على أن الأنبياء لا يورثون ، وذكر أن ممن قال بذلك من الفقهاء إبراهيم بن إسماعيل بن علي ، ونقله عن الحسن البصري عياض في « شرح مسلم » وأخرج الطبري من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح في قوله تعالى حكاية عن زكريا ﴿ وإني خفت الموالي ﴾ قال : العصبه . ومن قوله ﴿ وهب لي من لدنك وليا يرثني ﴾ قال : يرث مالي ويرث من آل يعقوب النبوة ، ومن طريق قتادة عن الحسن نحوه لكن لم يذكر المال ، ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن رفعه مرسلًا « رحم الله أنحى زكريا ما كان عليه من يرث ماله » . قلت : وعلى تقدير تسليم القول المذكور فلا معارض من القرآن لقول نبينا عليه الصلاة والسلام « لا نورث ما تركنا صدقة » فيكون ذلك من خصائصه التي أكرم بها ، بل قول عمر « يريد نفسه » يؤيد اختصاصه بذلك ، وأما عموم قوله تعالى ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ إلخ فأجيب عنها بأنها عامة فيمن ترك شيئاً كان يملكه ، وإذا ثبت أنه وقفه قبل موته فلم يخلف ما يورث عنه فلم يورث ، وعلى تقدير أنه خلف شيئاً مما كان يملكه فدخله في الخطاب قابل للتخصيص لما عرف من كثرة خصائصه ، وقد اشتهر عنه أنه لا يورث فظهر تخصيصه بذلك دون الناس . وقيل الحكمة في كونه لا يورث حسم المادة في تمتي الوارث موت المورث من أجل المال ، وقيل لكون النبي كالآب لأئمة فيكون ميراثه للجميع ، وهذا معنى الصدقة العامة . وقال ابن المنير في الحاشية : يستفاد من الحديث أن من قال دارى صدقة لا تورث أنها تكون حبساً ولا يحتاج إلى التصريح بالوقف أو الحبس ، وهو حسن لكن هل يكون ذلك صريحاً أو كناية ؟ يحتاج إلى نية ، وفي حديث أبي هريرة دلالة على صحة وقف المنقولات وأن الوقف لا يختص بالعقار لعموم قوله « ما تركت بعد نفقة نسائي » إلخ . ثم ذكر حديث عائشة أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر يسألنه ميراثهن ، فقالت عائشة : أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا نورث ما تركنا صدقة » أورده من رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة ، وهذا الحديث في الموطأ ووقع في رواية ابن وهب عن مالك حدثني ابن شهاب ، وفي الموطأ للدارقطني من طريق القعني « يسألنه ثمنين » وكذا أخرجه من طريق جويرية بن أسماء عن مالك . وفي الموطأ أيضاً أرسلن عثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق ، وفيه فقالت لمن عائشة وفيه « ما تركنا فهو صدقة » وظاهر سياقه أنه من مسند عائشة ، وقد رواه إسحق بن محمد الفروي عن مالك بهذا السند عن عائشة عن أبي بكر الصديق أورده الدارقطني في الغرائب وأشار إلى أنه تفرد بزيادة أبي بكر في مسنده ، وهذا يوافق رواية



معمر عن ابن شهاب المذكورة في أول هذا الباب فإن فيه عن عائشة أن أبا بكر قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول » فذكره ، فيحتمل أن تكون عائشة سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم كما سمعه أبوها ويحتمل أن تكون إنما سمعته من أبيها عن النبي صلى الله عليه وسلم فأرسلته عن النبي صلى الله عليه وسلم لما طالب الأزواج ذلك والله أعلم

## باب

قول النبي صلى الله عليه عليه : « مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلأَهْلِهِ »

[٦٧٣١] ٦٤٩٥- فإنا عبدان قال أنا عبد الله قال يونس عن ابن شهاب ني أبو سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه عليه قال : « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن مات وعليه دين ولم يترك وفاءً فعلينا قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته » .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : من ترك مالا فلأهله ) هذه الترجمة لفظ الحديث المذكور في الباب من طريق أخرى عن أبي سلمة ، وأخرجه الترمذي في أول كتاب الفرائض من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة بهذا اللفظ ، وبعده « ومن ترك ضياعاً فإلى » وقال بعده : رواه الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أطول من هذا .

قوله في السند ( عبد الله ) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد ، وقد بينت في الكفالة الاختلاف على الزهري في صحابيه وأن معمرًا انفرد عنه بقوله « عن جابر » بدل « أبي هريرة » .

قوله ( أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) هكذا أورد ، مختصراً ، وتقدم في الكفالة من طريق عقيل عن ابن شهاب بذكر سببه في أوله ولفظه « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين فيقول : هل ترك لدينه قضاء ؟ فإن قيل نعم صلى عليه ، وإلا قال : صلوا على صاحبكم . فلما فتح الله عليه الفتوح قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم » الحديث ، وتقدم في الفرض وفي تفسير الأحزاب من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة بلفظ « ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة ، اقرؤا إن شئتم : النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم » الحديث وفي حديث جابر عند أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول « أنا أولى بكل مؤمن من نفسه » وقوله هنا « فمن مات وعليه دين ولم يترك وفاءً فعلينا قضاؤه » يخص ما أطلق في رواية عقيل بلفظ « فمن توفى من المؤمنين وترك ديناً فعلي قضاؤه » وكذا قوله في الرواية الأخرى في تفسير الأحزاب « فإن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني فأنا مولاة أو وليه » فعرف أنه مخصوص بمن لم يترك وفاءً ، وقوله « فليأتني » أي من يقوم مقامه في السعى في وفاء دينه ، أو المراد صاحب الدين ، وأما الضمير في قوله « مولاة » فهو للميت المذكور ، وسيأتي بعد قليل من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « فأنا وليه فلا دعى له » وقد تقدم شرح ما يتعلق بهذا الشق في الكفالة وبيان الحكمة في ترك الصلاة على من مات وعليه دين بلا وفاء وأنه كان إذا وجد من يتكفل بوفائه صلى عليه وأن ذلك كان قبل أن يفتح الفتوح كما في رواية عقيل ، وهل كان ذلك من خصائصه أو يجب على ولاية الأمر بعده ؟ والراجح الاستمرار ، لكن وجوب الوفاء . إنما هو من مال المصالح . ونقل ابن بطال وغيره أنه كان صلى الله عليه وسلم يتبرع بذلك ، وعلى هذا لا يجب على من بعده ، وعلى الأول قال ابن بطال : فإن لم يعط الإمام عنه من بيت المال لم يجبس عن دخول الجنة لأنه يستحق القدر الذي عليه في بيت

المال مالم يكن دينه أكثر من القدر الذي له في بيت المال مثلاً . قلت : والذي يظهر أن ذلك يدخل في المقاصصة ، وهو كمن له حق وعليه حق ، وقد مضى أنهم إذا خلصوا من الصراط حبسوا عند قنطرة بين الجنة والنار يتقاصون المظالم حتى إذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة ، فيحمل قوله لا يحبس أى معذبا مثلاً والله أعلم .

**قوله ( ومن ترك مالا فلورثته )** أى فهو لورثته وثبت كذلك هنا في رواية الكشميهنى وكذا لمسلم ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبى عمرة « فليورثه عصبته من كانوا » ولمسلم من طريق الأعرج عن أبى هريرة « فأبى العصبه من كان » وسأبى بعد قليل من رواية عن أبى صالح عن أبى هريرة بلفظ « فما له لموالى العصبه » أى أولياء العصبه ، قال الداودى : المراد بالعصبه هنا الورثه لا من يرث بالتعصيب ، لأن العاصب في الاصطلاح من له سهم مقدر من المجمع على توريثهم ويرث كل المال إذا انفرد ويرث مافضل بعد الفروض بالتعصيب ، وقيل المراد بالعصبه هنا قرابة الرجل وهم من يلتقى مع الميت فى أب ولو عملا ، سموا بذلك لأنهم يحيطون به يقال عصب الرجل بفلان أحاط به ومن ثم قيل تعصب لفلان أى أحاط به ، وقال الكرماني : المراد العصبه بعد أصحاب الفروض ، قال : ويؤخذ حكم أصحاب الفروض من ذكر العصبه بطريق الأولى ، ويشير إلى ذلك قوله « من كانوا » فإنه يتناول أنواع المنتسبين إليه بالنفس أو بالغير ، قال ويحتمل أن تكون من شرطية .

### باب ميراث الولد من أبيه وأمه

وقال زيد بن ثابت : إذا ترك رجل أو امرأة بنتاً فلها النصف ، وإن كانتا اثنتين أو أكثر فلهن الثلثان ، وإن كان معهن ذكر بُدئ بمن شركهم فيعطى فريضته ، فما بقي فللذكر مثل حظ الأنثيين .

[٦٧٣٢] ٦٤٩٦- فاموسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال : « ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فهو لأولى رجل ذكر » .

[الحديث ٦٧٣٢- أطرافه في : ٦٧٣٥ ، ٦٧٣٧ ، ٦٧٤٦] .

**قوله ( باب ميراث الولد من أبيه وأمه )** لفظ الولد أعم من الذكر والأنثى ويطلق على الولد للصلب وعلى ولد الولد وإن سفل ، قال ابن عبد البر : أصل ما بنى عليه مالك والشافعى وأهل الحجاز ومن وافقهم في الفرائض قول زيد بن ثابت ، وأصل ما بنى عليه أهل العراق ومن وافقهم فيها قول على بن أبى طالب ، وكل من الفريقين لا يخالف قول صاحبه إلا في اليسير النادر إذا ظهر له مما يجب عليه الانقياد إليه .

**قوله ( وقال زيد بن ثابت إلخ )** وصله سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه عن خارجة ابن زيد بن ثابت عن أبيه فذكر مثله سواء إلا أنه قال بعد قوله وإن كان معهن ذكر فلا فريضة لأحد منهن ويبدأ بمن شركهم فيعطى فريضته فما بقي بعد ذلك فللذكر مثل حظ الأنثيين ، قال ابن بطال : قوله « وإن كان معهن ذكر » يريد إن كان مع البنات أخ من أبيهن وكان معهم غيرهن ممن له فرض مسمى كالأب مثلاً ، قال : ولذلك قال شركهم ولم يقل شركهن فيعطى الأب مثلاً فرضه ويقسم ما بقى بين الابن والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين ، قال : وهذا تأويل حديث الباب وهو قوله ألحقوا الفرائض بأهلها .

**قوله ( ابن طاوس )** هو عبد الله .

**قوله ( عن ابن عباس )** قيل تفرد وهيب بوصله ، ورواه الثوري عن ابن طاوس لم يذكر ابن عباس بل أرسله أخرجه النسائي والطحاوي وأشار النسائي إلى ترجيح الإرسال ورجح عند صاحبي « صحيح الموصول » لمتابعة روح بن القاسم وهيباً عندهما ويحيى بن أيوب عند مسلم وزيد بن سعد وصالح عند الدارقطني ، واختلف على معمر فرواه عبد الرزاق عنه موصولاً أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ورواه عبد الله بن المبارك عن معمر والثوري جميعاً مرسلاً أخرجه الطحاوي ، ويحتمل أن يكون حمل رواية معمر على رواية الثوري وإنما صححاه لأن الثوري وإن كان أحفظ منهم لكن العدد الكثير يقاومه ، وإذا تعارض الوصل والإرسال ولم يرجح أحد الطريقتين قدم الوصل والله أعلم

**قوله ( ألحقوا الفرائض بأهلها )** المراد بالفرائض هنا الأنصاء المقدرة في كتاب الله تعالى وهي النصف ونصفه ونصف نصفه والثلاثان ونصفهما ونصف نصفهما والمراد بأهلها من يستحقها بنص القرآن ، ووقع في رواية روح ابن القاسم عن ابن طاوس « اقسمو المال بين أهل الفرائض على كتاب الله » أي على وفق ما أنزل في كتابه .

**قوله ( فما بقي )** في رواية روح بن القاسم فما تركت أي أبقيت .

**قوله ( فهو لأولى )** في رواية الكشميهني « فلأولى » بفتح الهمزة واللام بينهما واو ساكنة أفعل تفضيل من الولي بسكون اللام وهو القرب ، أي لمن يكون أقرب في النسب إلى المورث ، وليس المراد هنا الأحق ، وقد حكى عياض أن في رواية ابن الخذاء عن ابن ماهان في مسلم « فهو لأدنى » بدال ونون وهي بمعنى الأقرب ، قال الخطائي : المعنى أقرب رجل من العصة . وقال ابن بطلال : المراد بأولى رجل أن الرجال من العصة بعد أهل الفروض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق دون من هو أبعد فإن استوتوا اشتركوا ، قال : ولم يقصد في هذا الحديث من يدلي بالآباء والأمهات مثلاً لأنه ليس فيهم من هو أولى من غيره إذا استوتوا في المنزلة ، كذا قال ابن المنير . وقال ابن التين إنما المراد به العمة مع العم وبنت الأخ مع ابن الأخ وبنت العم مع ابن العم وخرج من ذلك الأخ والأخت لأبوين أو لأب فإنهم يرثون بنص قوله تعالى ﴿ وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ ويستثنى من ذلك من يحجب كالأخ للأب مع البنت والأخت الشقيقة وكذا يخرج الأخ والأخت لأم لقوله تعالى ﴿ فلكل واحد منهما السدس ﴾ وقد نقل الإجماع على أن المراد بها الأخوة من الأم ، وسيأتي مزيد في هذا في « باب ابني عم أحدهما أخ لأم والآخر زوج »

**قوله ( رجل ذكر )** هكذا في جميع الروايات ، ووقع في كتب الفقهاء كصاحب النهاية وتلميذه الغزالي « فلأولى عصة ذكر » قال ابن الجوزي والمنذرى : هذه اللفظة ليست محفوظة ، وقال ابن الصلاح : فيها بعد عن الصحة من حيث اللغة فضلاً عن الرواية فإن العصة في اللغة اسم للجمع لا للواحد ، كذا قال والذي يظهر أنه اسم جنس ، ويدل عليه ما وقع في بعض طرق حديث أبي هريرة الذي في الباب قبله « فليرثه عصبته من كانوا » قال ابن دقيق العيد : قد استشكل بأن الأخوات عصابات البنات والحديث يقتضي اشتراط الذكورة في العصة المستحق للباقي بعد الفروض ، والجواب أنه من طريق المفهوم ، وقد اختلف هل له عموم ؟ وعلى التنزل فيخص بالخبر الدال على أن الأخوات عصابات البنات ، وقد استشكل التعبير بذكر بعد التعبير برجل فقال الخطائي : إنما كرر للبيان في نعتة بالذكورة ليعلم أن العصة إذا كان عمّاً أو ابن عم مثلاً وكان معه أخت له أن الأخت لا ترث ولا يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتعقب بأن هذا ظاهر من التعبير بقوله « رجل » والإشكال باق

إلا أن كلامه ينحل إلى أنه للتأكيد ، وبه جزم غيره كابن التين قال : ومثله ابن لبون ذكر ، وزيفه القرطبي فقال : قيل إنه للتأكيد اللفظي ، ورد بأن العرب إنما تؤكد حيث يفيد فائدة إما تعين المعنى في النفس وإما رفع توهم المجاز وليس ذلك هنا . وقال غيره : هذا التوكيد لمتعلق الحكم وهو الذكورة ، لأن الرجل قد يراد به معنى النجدة والقوة في الأمر ، فقد حكى سيويه مررت برجل رجل أبوه فلهذا احتاج الكلام إلى زيادة التوكيد بذكر حتى لا يظن أن المراد به خصوص البالغ ، وقيل خشية أن يظن بلفظ رجل الشخص وهو أعم من الذكر والأنثى . وقال ابن العربي : في قوله ذكر الإحاطة بالميراث إنما تكون للذكر دون الأنثى ، ولا يرد قول من قال إن البنت تأخذ جميع المال لأنها إنما تأخذه بسببين متغايرين والإحاطة مختصة بالسبب الواحد وليس إلا الذكر فلهذا نبه عليه بذكر الذكورية ، قال : وهذا لا يتفطن له كل مدع . وقيل إنه احتراز عن الخنثى في الموضعين فلا تؤخذ الخنثى في الزكاة ولا يحجز الخنثى المال إذا انفرد ، وقيل للاعتناء بالجنس ، وقيل للإشارة إلى الكمال في ذلك كما يقال امرأة أنثى ، وقيل لنفى توهم اشتراك الأنثى معه لقلا يحمل على التغليب ، وقيل ذكر تنبيها على سبب الاستحقاق بالعصوبة وسبب الترجيح في الإرث ولهذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين وحكمته أن الرجال تلحقهم المؤن كالقيام بالعيال والضياف وإرفاد القاصدين ومواساة السائلين وتحمل الغرامات وغير ذلك ، هكذا قال النووي ، وسبقه القاضي عياض فقال : قيل هو على معنى اختصاص الرجال بالتعصيب بالذكورية التي بها القيام على الإناث ، وأصله للمازرى فإنه قال بعد أن ذكر استحكال ما ورد في هذا وهو رجل ذكر وفي الزكاة ابن لبون ذكر قال والذي يظهر لي أن قاعدة الشرع في الزكاة الانتقال من سن إلى أعلى منها ومن عدد إلى أكثر منه وقد جعل في خمسة وعشرين بنت مخاض وسناً أعلى منها وهو ابن لبون فقد يتخيل أنه على خلاف القاعدة وأن السنين كالسن الواحد لأن ابن اللبون أعلى سنّاً لكنه أدنى قدراً فنبه بقوله ذكر على أن الذكورية تبخسه حتى يصير مساوياً لبنت مخاض مع كونها أصغر سنّاً منه ، وأما في الفرائض فلما علم أن الرجال هم القائمون بالأمر وفيهم معنى التعصيب وترى لهم العرب ما لا ترى للنساء فعبر بلفظ ذكر إشارة إلى العلة التي لأجلها اختص بذلك ، فهما وإن اشتركا في أن السبب في وصف كل منهما بذكر التنبيه على ذلك لكن متعلق التنبيه فيهما مختلف ، فإنه في ابن اللبون إشارة إلى النقص وفي الرجل إشارة إلى الفضل ، وهذا قد لخصه القرطبي وارتضاه . وقيل إنه وصف لأولى لا لرجل قاله السهيلي وأطال في تقريره وتبجح به فقال : هذا الحديث أصل في الفرائض وفيه إشكال وقد تلقاه الناس أو أكثرهم على وجه لا تصح إضافته إلى من أوتي جوامع الكلم واختصر له الكلام اختصاراً فقالوا : هو نعت لرجل ، وهذا لا يصح لعدم الفائدة لأنه لا يتصور أن يكون الرجل إلا ذكراً وكلامه أجل من أن يشتمل على حشو لا فائدة فيه ولا يتعلق به حكم ، ولو كان كما زعموا لنقص فقه الحديث لأنه لا يكون فيه بيان حكم الطفل الذي لم يبلغ سن الرجولية ، وقد اتفقوا على أن الميراث يجب له ولو كان ابن ساعة فلا فائدة في تخصيصه بالبالغ دون الصغير ، قال : والحديث إنما سيق لبيان من يستحق الميراث من القرابة بعد أصحاب السهام ، ولو كان كما زعموا لم يكن فيه تفرقة بين قرابة الأب وقرابة الأم ، قال فإذا ثبت هذا فقول « أولى رجل ذكر » يريد القريب في النسب الذي قرابته من قبل رجل وصلب لا من قبل بطن ورحم ، فالأولى هنا هو ولي الميت فهو مضاف إليه في المعنى دون اللفظ وهو في اللفظ مضاف إلى النسب وهو الصلب فعبر عن الصلب بقوله « أولى رجل » لأن الصلب لا يكون إلا رجلاً فأفاد بقوله « لأولى رجل » نفى الميراث عن الأولى الذي هو من قبل الأم كالحال ، وأفاد بقوله « ذكر » نفى الميراث عن النساء وإن كن من المدلين إلى الميت من قبل صلب لأنهن إناث ، قال : وسبب الإشكال من وجهين أحدهما أنه لما كان مخفوضاً ظن نعتاً لرجل ولو كان مرفوعاً لم يشكل كأن يقال فوارثه أولى رجل ذكر ،

والثاني أنه جاء بلفظ أفعل وهذا الوزن إذا أريد به التفضيل كان بعض ما يضاف إليه كفلان أعلم إنسان فمعناه أعلم الناس فتوهم أن المراد بقوله «أولى رجل» أولى الرجال وليس كذلك وإنما هو أولى الميت بإضافته النسب وأولى صلب بإضافته كما تقول هو أخوك أخو الرخاء لا أخو البلاء ، قال : فالأولى في الحديث كالولوى . فإن قيل كيف يضاف للواحد وليس بجزء منه ؟ فالجواب إذا كان معناه الأقرب في النسب جازت إضافته وإن لم يكن جزءاً منه كقوله صلى الله عليه وسلم في البر « بر أمك ثم أباك ثم أدناك » قال وعلى هذا فيكون في هذا الكلام الموجز من المتانة وكثرة المعاني ما ليس في غيره ، فالحمد لله الذى وفق وأعان انتهى كلامه . ولا يخلو من استغلاق . وقد لخصه الكرماني فقال : ذكر صفة لأولى لا لرجل ، والأولى بمعنى القريب الأقرب فكأنه قال : فهو لقريب الميت ذكر من جهة رجل وصلب لا من جهة بطن ورحم ، فالأولى من حيث المعنى مضاف إلى الميت ، وأشير بذكر الرجل إلى الأولوية فأفاد بذلك نفى الميراث عن الأولى الذى من جهة الأم كالحال ، ويقول ذكر نفيه عن النساء بالعصوبة وإن كن من المدلين للميت من جهة الصلب انتهى . وقد أوردته كما وجدته ولم أحذف منه إلا أمثلة أطال بها وكلمات طويلة تبجح بها بسبب ما ظهر له من ذلك ، والعلم عند الله تعالى . قال النووى : أجمعوا على أن الذى يبقى بعد الفروض للعصبة يقدم الأقرب فالأقرب فلا يرث عاصب بعيد مع عاصب قريب ، والعصبة كل ذكر يدلى بنفسه بالقرابة ليس بينه وبين الميت أنثى ، فمتى انفرد أخذ جميع المال ، وإن كان مع ذوى فروض غير مستغرقين أخذ ما بقى وإن كان مع مستغرقين فلا شيء له . قال القرطبي : وأما تسمية الفقهاء الأخت مع البنت عصبة فعلى سبيل التجوز لأنها لما كانت في هذه المسألة تأخذ ما فضل عن البنت اشبهت العاصب ، قلت : وقد ترجم البخارى بذلك كما سيأتى قريباً . قال الطحاوى : استدل قوم — يعنى ابن عباس ومن تبعه — بحديث ابن عباس على أن من خلف بنتاً وأخاً شقيقاً وأختاً شقيقة كان للبنت النصف وما بقى لأخيه ولا شيء لأخته ولو كانت شقيقة ، وطردها ذلك فيما لو كان مع الأخت الشقيقة عصبة فقالوا لا شئ لها مع البنت بل الذى يبقى بعد البنت للعصبة ولو بعدوا ، واحتجوا أيضاً بقوله تعالى ﴿ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ قالوا : فمن أعطى الأخت مع البنت خالف ظاهر القرآن . قال : واستدل عليهم بالاتفاق على أن من ترك بنتاً وابن ابن وبنت ابن متساويين أن للبنت النصف وما بقى بين ابن الابن وبنت الابن ولم يخصوا ابن الابن بما بقى لكونه ذكراً بل ورثوا معه شقيقته وهى أنثى ، قال فعلم بذلك أن حديث ابن عباس ليس على عمومته بل هو فى شيء خاص وهو ما إذا ترك بنتاً وعمماً وعممة فإن للبنت النصف وما بقى للعم دون العممة إجماعاً قال : فاقضى النظر ترجيح إلحاق الأخت مع الأخ بالابن والبنت لا بالعم والعممة ، لأن الميت لو لم يترك إلا أخاً وأختاً شقيقتين فالمال بينهما ، فكذلك لو ترك ابن ابن وبنت ابن ، بخلاف ما لو ترك عمماً وعممة فإن المال كله للعم دون العممة باتفاقهم ، قال : وأما الجواب عما احتجوا به من الآية فهو أنهم أجمعوا على أن الميت لو ترك بنتاً وأخاً لأب كان للبنت النصف وما بقى للأخ ، وأن معنى قوله تعالى ﴿ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ إنما هو ولد يحوز المال كله لا الولد الذى لا يحوز ، وأقرب العصابات البنون ثم بنوهم وإن سفلوا ثم الأب ثم الجد والأخ إذا انفرد واحد منهما ، فإن اجتماعاً فسيأتى حكمه ، ثم بنو الإخوة ثم بنوهم وإن سفلوا ، ثم الأعمام ثم بنوهم وإن سفلوا ومن أدلى بأبوين يقدم على من أدلى بأب لكن يقدم الأخ من الأب على ابن الأخ من الأبوين ويقدم ابن أخ لأب على عم لأبوين ويقدم عم لأب على ابن عم لأبوين ، واستدل به البخارى على أن ابن الابن يحوز المال إذا لم يكن دونه ابن وعلى أن الجد يرث جميع المال إذا لم يكن دونه أب وعلى أن الأخ من الأم إذا كان ابن عم يرث بالفرض والتعصيب ، وسيأتى جميع ذلك والبحث فيه

## باب ميراث البنات

[٦٧٣٣] ٦٤٩٧- قال الحميدي قال نا سفيان قال نا الزهري قال أنا عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال : مرضت بمكة مرضاً أشفيت منه على الموت ، فأتاني النبي صلى الله عليه يعودني ، فقلت : يا رسول الله ، إن لي مالاً كثيراً وليست ترثني إلا ابنتي ، أفأتصدق بثلاثي مالي ؟ قال : « لا » ، قال : فالشطر ، قال : « لا » ، قلت : الثلث ؟ قال : « الثلث كثير » ، إنك إن تركت ولدك أغنياء خيراً من أن تتركهم عائلة يتكففون الناس ، وإنك لن تنفق نفقة إلا أجرت عليها حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك » ، فقلت : يا رسول الله ، أأخلف عن هجرتي ؟ قال : « لن تخلف بعدي فتعمل عملاً تريد به وجه الله إلا ازددت به رفعة ودرجة ، ولعلك أن تخلف بعدي حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون ، لكن البائس سعد بن خولة » ، يرثي له رسول الله صلى الله عليه أن مات بمكة . قال سفيان : وسعد بن خولة رجل من بني عامر بن لؤي .

[٦٧٣٤] ٦٤٩٨- نا محمود قال نا أبو النضر قال نا أبو معاوية شيبان عن الأشعث عن الأسود بن يزيد قال : أتانا معاذ بن جبل باليمن معلماً وأميراً ، فسألناه عن رجل توفي وترك ابنته وأخته فأعطى الابنة النصف والأخت النصف . [الحديث ٦٧٣٤- طرفه في : ٦٧٤١] .

قوله ( باب ميراث البنات ) الأصل فيه كما تقدم في أول كتاب الفرائض قوله تعالى ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ وقد تقدمت الإشارة إليه وإلى سبب نزولها وأن أهل الجاهلية كانوا لا يورثون البنات كما حكاه أبو جعفر بن حبيب في « كتاب المحبر » وحكى أن بعض عقلاء الجاهلية ورث البنت لكن سوى بينها وبين الذكر وهو عامر بن جشم بضم الجيم وفتح المعجمة ، وقد تمسك بالسبب المذكور من أجاب عن السؤال المشهور في قوله تعالى ﴿ فإن كن نساء فوق اثنتين ﴾ حيث قيل ذكر في الآية حكم البنتين في حال اجتماعهما مع الابن دون الانفراد وذكر حكم البنت الواحدة في الحالين وكذا حكم ما زاد على البنتين ، وقد انفرد ابن عباس بأن حكمهما حكم الواحدة وأى ذلك الجمهور ، واختلف في مأخذهم فقيل حكمهما حكم الثلاث فما زاد ، ودليله بيان السنة فإن الآية لما كانت محتمة بينت السنة أن حكمهما حكم ما زاد عليهما ، وذلك واضح في سبب النزول فإن العم لما منع البنتين من الإرث وشكت ذلك أمهما قال صلى الله عليه وسلم لها « يقضى الله في ذلك » فنزلت آية الميراث ، فأرسل إلى العم فقال « أعط بنتي سعد الثلثين » فلا يرد على ذلك أنه يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة فإنه بيان لا نسخ ، وقيل بالقياس على الأختين وهما أولى لما يختص بهما من أنهما أمس رحماً بالميت من أخته فلا يقصر بهما عنهما ، وقيل إن لفظ « فوق » في الآية مقحم وهو غلط ، وقال المبرد : يؤخذ من جهة أن أقل عدد يجتمع فيه الصنفان ذكر وأنثى فإن كان للواحدة الثلث كان للبنتين الثلثان ، وقال إسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » : يؤخذ ذلك من قوله تعالى ﴿ للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ لأنه يقتضي أنه إذا كان ذكر وأنثى فللذكر الثلثان وللأنثى الثلث ، فإذا استحققت الثلث مع الذكر فاستحقاقها الثلث مع أنثى مثلها بطريق الأولى . وقال السهيلي : يؤخذ ذلك من المجيء بلام التعريف التي للجنس في قوله « حظ الأنثيين » فإنه يدل على أنهما استحقا الثلثين وأن الواحدة لها مع الذكر الثلث ، وكان ظاهر ذلك أنهن لو كن ثلاثاً لا ستوعبن المال فلذلك ذكر حكم الثلاث فما زاد واستغنى عن إعادة حكم الأنثيين لأنه قد تقدم بدلالة اللفظ . وقال صاحب « الكشاف » : وجهه أن الذكر كما يحوز الثلثين مع الواحدة فالثلاثان كذلك يجوزان

الثلاثين ، فلما ذكر ما دل على حكم الثنتين ذكر بعده حكم ما فوق الثنتين وهو منتزع من كلام القاضي ، وقرر الطيبي فقال : اعتبر القاضي الفاء في قوله تعالى ﴿ فَإِنْ كُنْ نِسَاءً ﴾ لأن مفهوم ترتيب الفاء ومفهوم الوصف في قوله ﴿ فوق اثنتين ﴾ مشعران بذلك ، فكأنه لما قال ﴿ للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ علم بحسب الظاهر من عبارة النص حكم الذكر مع الأنثى إذا اجتمعا ، وفهم منه بحسب إشارة النص حكم الثنتين لأن الذكر كما يحوز الثنتين مع الواحدة فالثنتان يحوزان الثنتين ، ثم أراد أن يعلم حكم ما زاد على الثنتين فقال ﴿ فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ فمن نظر إلى عبارة النص قال أريد حالة الاجتماع دون الانفراد ، ومن نظر إلى إشارة النص قال إن حكم الثنتين حكم الذكر مطلقاً . واعترض على هذا التقرير بأنه ثبت بما ذكر أن لهما الثنتين في صورة ما ، وليست هي صورة الاجتماع دائماً إذ ليس للثنتين مع الابن الثلثان ، والجواب عنه عسر إلا إن انضم إليه أن الحديث بين ذلك ، ويعتذر عن ابن عباس بأنه لم يبلغه فوقف مع ظاهر الآية وفهم أن قوله ﴿ فوق اثنتين ﴾ لانتفاء الزيادة على الثنتين لا لإثبات ذلك للثنتين ، وكذا يرد على جواب السهيلي أن الاثنتين لا يستمر الثلثان حظهما في كل صورة والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب حديث سعد بن أبي وقاص في الوصية بالثلث ، وقد مضى شرحه مستوفى في الوصايا ، والغرض منه قوله « وليس يرثني إلا ابنتي » وقد تقدم أن الذي نفاه سعد أولاده وإلا فقد كان له من العصبات من يرثه ، وحديث معاذ في توريث البنت والأخت ، وسيأتي شرحه قريباً في « باب ميراث الأخوات مع البنات » من وجه آخر عن الأسود ، وأبو النضر المذكور في سنده هو هشام بن هارون في القاسم وشيبان هو ابن عبد الرحمن والأشعث هو ابن أبي الشعثاء سليم المحاربي ، وقد أخرجه يزيد بن هارون في « كتاب الفرائض » له عن سفيان الثوري عن أشعث بن أبي الشعثاء عن الأسود بن يزيد قال قضى ابن الزبير في ابنة وأخت فأعطى الابنة النصف وأعطى العصبية بقية المال ، فقلت له إن معاذاً قضى فيها باليمن فذكره قال فقال له أنت رسولي إلى عبد الله بن عتبة وكان قاضي الكوفة فحدثه بهذا الحديث ، وأخرجه الدارمي والطحاوي من طريق الثوري نحوه

### باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن

قال زيد : ولد الأبناء بمنزلة الولد إذا لم يكن دونهم ولد ذكرهم كذكرهم ، وأنشاهم كأنشاهم يرثون كما يرثون ويحجبون كما يحجبون ولا يرث ولد الابن مع الابن .

[٦٧٣٥] ٦٤٩٩- نا مسلم بن إبراهيم قال نا وهيب قال نا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر » .

قوله ( ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن ) أي للميت لصلبه سواء كان أباه أو عمه .

قوله ( وقال زيد بن ثابت إلخ ) وصله سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة ابن زيد عن أبيه ، وقوله « بمنزلة الولد » أي للصلب وقوله « إذا لم يكن دونهم » أي بينهم وبين الميت ، وقوله « ولد ذكر » احتراز به عن الأنثى ، وسقط لفظ ذكر من رواية الأكثر وثبت للكشميني وهي في رواية سعيد بن منصور المذكورة ، وقوله « يرثون كما يرثون ويحجبون كما يحجبون » أي يرثون جميع المال إذا انفردوا ويحجبون من دونهم في الطبقة من بينه وبين الميت مثلاً اثنان فصاعداً ولم يرد تشبيههم بهم من كل جهة ، وقوله في آخره « ولا يرث ولد الابن مع الابن » تأكيد لما تقدم ، فإن حجب أولاد الابن بالابن إنما يؤخذ من قوله إذا لم يكن دونهم إلى آخره بطريق المفهوم ، ثم ذكر حديث ابن عباس « ألحقوا الفرائض بأهلها » وقد مضى شرحه قريباً ، قال ابن بطال قال أكثر الفقهاء فيمن خلفت زوجاً وأباً وبناتاً وابن ابن وبنات ابن : تقدم الفروض فللزوج الربع وللأب السدس وللبنات

النصف وما بقي بين ولدى الابن للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كانت البنت أسفل من الابن فالباقي له دونها ، وقيل الباقي له مطلقاً لقوله فما بقي فلأولى رجل ذكر ، وتمسك زيد بن ثابت والجمهور بقوله تعالى ﴿ في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ وقد أجمعوا أن بنى البنين ذكوراً وإناثاً كالبنين عند فقد البنين إذا استوتوا في التعدد ، فعلى هذا تخص هذه الصورة من عموم « فلأولى رجل ذكر » .

### باب ميراث ابنة الابن مع ابنته

[٦٧٣٦] ٦٥٠٠ - فأدّم قال نا شعبة قال نا أبو قيس قال سمعت هزيل بن شرحبيل يقول : سئل أبو موسى عن بنت وابنة ابن وأخت ، فقال : للبنت النصف ، وللأخت النصف ، وأنت ابن مسعود فسيتابعني ، فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال : لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين ، أقضي فيها بما قضى النبي صلى الله عليه : للابنة النصف ، ولابنة الابن السدس ، تكملة الثلثين ، وما بقي فلأخت ، فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود ، فقال : لا تسألوني ما دام هذا الخبر فيكم . [الحديث ٦٧٣٦ - طرفه في : ٦٧٤٢] .

قوله ( باب ميراث ابنة ابن مع ابنة ) في رواية الكشميني « مع بنت » .

قوله ( حدثنا أبو قيس ) هو عبد الرحمن بن ثروان بفتح المثناة وسكون الراء ، وهزيل بالزاي مصغر ووقع في كتب كثير من الفقهاء هذيل بالذال المعجمة وهو تحريف هو ابن شرحبيل وهو الراوى عنه كوفيان أوديان ، ووقع في رواية النسائي من طريق وكيع عن سفيان « عن أبي قيس واسمه عبد الرحمن » .

قوله ( سئل أبو موسى ) في رواية غندر عن شعبة عند النسائي « جاء رجل إلى أبي موسى الأشعري وهو الأمير وإلى سلمان بن ربيعة الباهلي فسألهما » وكذا أخرجه أبو داود من طريق الأعمش عن أبي قيس لكن لم يقل وهو الأمير ، وكذا للترمذي وابن ماجه والطحاوي والدارمي من طرق عن سفيان الثوري بزيادة سلمان بن ربيعة مع أبي موسى ، وقد ذكروا أن سلمان المذكور كان على قضاء الكوفة .

قوله ( وأنت ابن مسعود فسيتابعني ) في رواية الأعمش والثوري المشار إليهما « فقال له أبو موسى وسلمان ابن ربيعة » وفيها أيضاً « فسيتابعنا » وهذا قاله أبو موسى على سبيل الظن لأنه اجتهد في المسألة ووافقه سلمان فظن أن ابن مسعود يوافقهما ، ويحتمل أن يكون سبب قوله « أنت ابن مسعود » الاستثبات .

قوله ( فقال لقد ضللت إذا ) قاله جواباً عن قول أبي موسى أنه سيتابعه ، وأشار إلى أنه لو تابعه لخالف صريح السنة عنده وأنه لو خالفها عامداً لضل .

قوله ( أقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم ) في رواية الدارقطني من طريق حجاج بن أرطاة عن عبد الرحمن بن مروان « فقال ابن مسعود كيف أقول » يعني مثل قول أبي موسى ، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكره .

قوله ( فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود ) فيه إشارة إلى أن هزيلاً الراوى توجه مع السائل إلى ابن مسعود فسمع جوابه فعاد إلى أبي موسى معهم فأخبروه .



**قوله ( لا تسألوني مادام هذا الخبر )** بفتح المهملة وبكسرهما أيضاً وسكون الموحدة حكاه الجوهري ورجع الكسر وجزم الفراء بأنه بالكسر وقال سمي باسم الخبر الذي يكتب به ، وقال أبو عبيد الهروي هو العالم بتحجير الكلام وتحسينه وهو بالفتح في رواية جميع المحدثين وأنكر أبو الهيثم الكسر ، وقال الراغب سمي العالم خبراً لما بقي من أثر علومه ، وكانت هذه القصة في زمن عثمان هو الذي أمر أبا موسى على الكوفة وكان ابن مسعود قبل ذلك أميرها ثم عزل قبل ولاية أبي موسى عليها بمدة ، قال ابن بطال : فيه أن العالم يجتهد إذا ظن أن لا نص في المسألة ولا يتولى الجواب إلى أن يبحث عن ذلك ، وفيه أن الحججة عند التنازع سنة النبي صلى الله عليه وسلم فيجب الرجوع إليها وفيه ما كانوا عليه من الإنصاف والاعتراف بالحق والرجوع إليه ، وشهادة بعضهم لبعض بالعلم والفضل ، وكثرة اطلاع ابن مسعود على السنة ، وثبت أبي موسى في الفتيا حيث دل على من ظن أنه أعلم منه ، قال : ولاخلاف بين الفقهاء فيما رواه ابن مسعود ، وفي جواب أبي موسى لإشعار بأنه رجع عما قاله . وقال ابن عبد البر : لم يخالف في ذلك إلا أبو موسى الأشعري وسلمان بن ربيعة الباهلي وقد رجع أبو موسى عن ذلك ، ولعل سلمان أيضاً رجع كأبي موسى ، وسلمان المذكور مختلف في صحبته وله أثر في فتوح العراق أيام عمر وعثمان واستشهد في زمن عثمان وكان يقال له سلمان الخليل لمعرفته بها ، واستدل الطحاوي بحديث ابن مسعود هذا على أن المراد بحديث ابن عباس « فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر » من يكون أقرب العصبية إلى الميت ، فلو كان هناك عصبية أقرب إلى الميت ولو كانت أنثى كان المال الباقي لها ، ووجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الأخوات من قبل الأب مع البنت عصبية فصرن مع البنات في حكم الذكور من قبل الإرث ، وقال غيره : وجه كون الولد المذكور في قوله تعالى ﴿ إِنْ أَمْرُوْهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ ذكرراً أنه الذي يسبق إلى الوهم من قول القائل قال ولد فلان كذا ، فأول ما يقع في نفس السامع أن المراد الذكر وإن كان الإناث أيضاً أولاداً بالحقيقة ولكن هو أمر شائع وقد قال الله تعالى ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ وقال ﴿ لَنْ تَنْفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ﴾ وقال حكاية عن الكافر الذي قال ﴿ لَاوَتَيْنِ مَالًا وَلَوْلَا ﴾ والمراد بالأولاد والولد في هذه الآي الذكور دون الإناث لأن العرب ما كانت تتكاثر بالبنات فإذا حمل قوله تعالى ﴿ إِنْ أَمْرُوْهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ على الولد الذكر لم يمنع الأخت الميراث مع البنت ، وعلى تقدير أن يكون الولد في الآية أعم فإنه محتمل لأن يراد به العموم على ظاهره وأن يراد به خصوص الذكر فبينت السنة الصحيحة أن المراد به الذكور دون الإناث ، قال ابن العربي : يؤخذ من قصة أبي موسى وابن مسعود جواز العمل بالقياس قبل معرفة الخبر ، والرجوع إلى الخبر بعد معرفته ، ونقض الحكم إذا خالف النص . قلت : ويؤخذ من صنيع أبي موسى أنه كان يرى العمل بالاجتهاد قبل البحث عن النص وهو لائق بمن يعمل بالعام قبل البحث عن المخصص ، وقد نقل ابن الحاجب الإجماع على منع العمل بالعموم قبل البحث عن المخصص ، وتعقب بأن أبوي إسحق الإسفرايني والشيرازي حكيا الخلاف ، وقال أبو بكر الصيرفي وطائفة : وهو المشهور ؛ وعن الحنفية يجب الانقياد للعموم في الحال ، وقال ابن شريح وابن خيران والقفال : يجب البحث ، قال أبو حامد : وكذا الخلاف في الأمر والنهي المطلق .

### ب) مِيرَاثُ الْجَدِّ مَعَ الْأَبِّ وَالْإِخْوَةِ

وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير : الجدُّ أبٌ ، وقرأ ابن عباس : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾ ، ﴿ وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ ولم يذكر أن أحداً خالف أبا بكر في زمانه ، وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متوافرون ، وقال ابن

- عباس: يرثني ابن ابني دون إخواني ولا أرث أنا ابن ابني، ويذكر عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة. [٦٧٣٧] ٦٥٠١- نا سليمان بن حرب قال نا وهيب عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال: «ألقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذكر».
- [٦٧٣٨] ٦٥٠٢- نا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال: أما الذي قال رسول الله صلى الله عليه: «لو كنت متخذاً من هذه الأمة خليلاً لاتخذته، ولكن خلة الإسلام أفضل» -أو قال- «خير»، وإنه أنزله أباً -أو قال- «قضاء أباً».

**قوله (باب ميراث الجدة مع الأب والإخوة)** المراد بالجد هنا من يكون من قبل الأب والمراد بالإخوة الأشقاء ومن الأب، وقد انعقد الإجماع على أن الجد لا يرث مع وجود الأب.

**قوله (وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجدة أب)** أي هو أب حقيقة لكن تتفاوت مراتبه بحسب القرب والبعد، وقيل المعنى أنه ينزل منزلة الأب في الحرمة ووجوه البر، والمعروف عن المذكورين الأول، قال يزيد بن هارون في كتاب الفرائض له أخبرنا محمد بن سالم عن الشعبي أن أبا بكر وابن عباس وابن الزبير كانوا يجعلون الجد أبا يرث ما يرث ويحجب ما يحجب، ومحمد بن سالم ضعيف والشعبي عن أبي بكر منقطع، وقد جاء من طريق أخرى، وإذا حمل ما نقله الشعبي على العموم لزم منه خلاف ما أجمعوا عليه في صورة وهي أم الأب إذا علت تسقط بالأب ولا تسقط بالجد، واختلف في صورتين إحداهما أن بنى العلات والأعيان يسقطون بالأب ولا يسقطون بالجد إلا عند أبي حنيفة ومن تابعه، والأم مع الأب وأحد الزوجين تأخذ ثلث ما بقي ومع الجد تأخذ ثلث الجميع إلا عند أبي يوسف فقال هو كالأب، وفي الإرث بالولاء صورة ثالثة فيها اختلاف أيضاً، فأما قول أبي بكر وهو الصديق فوصله الدارمي بسند على شرط مسلم عن أبي سعيد الخدري أن أبا بكر الصديق جعل الجد أبا، وبسند صحيح إلى أبي موسى أن أبا بكر مثله، وبسند صحيح أيضاً إلى عثمان بن عفان أن أبا بكر كان يجعل الجد أبا، وفي لفظ له أنه جعل الجد أبا إذا لم يكن دونه أب وبسند صحيح عن ابن عباس أن أبا بكر كان يجعل الجد أبا، وقد أسند المصنف في آخر الباب عن ابن عباس أن أبا بكر أنزله أبا، وكذا مضى في المناقب موصولاً عن ابن الزبير أن أبا بكر أنزله أبا. وأما قول ابن عباس فأخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب الفرائض من طريق عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال: الجد أب، وأخرج الدارمي بسند صحيح عن طاوس عنه أنه جعل الجد أبا، وأخرج يزيد بن هارون من طريق ليث عن طاوس أن عثمان وابن عباس كانا يجعلان الجد أبا. وأما قول ابن الزبير فتقدم في المناقب موصولاً من طريق ابن أبي مليكة قال: كتب أهل الكوفة إلى ابن الزبير في الجد فقال: إن أبا بكر أنزله أبا، وفيه دلالة على أنه أفتاهم بمثل قول أبي بكر وأخرج يزيد بن هارون من طريق سعيد بن جبيرة قال: كنت كاتباً لعبد الله بن عتبة فأتاه كتب ابن الزبير أن أبا بكر جعل الجد أبا.

**قوله (وقرأ ابن عباس: يا بني آدم - واتبعه ملة آباء إبراهيم وإسحق ويعقوب)** أما احتجاج ابن عباس بقوله تعالى ﴿يا بني آدم﴾ فوصله محمد بن نصر من طريق عبد الرحمن بن معقل قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال له كيف تقول في الجد؟ قال: أي أب لك أكبر؟ فسكت، وكأنه عي عن جوابه، فقلت أنا: آدم، فقال أفلا تسمع إلى قوله تعالى ﴿يا بني آدم﴾ أخرجه الدارمي من هذا الوجه. وأما احتجاجه

بقوله تعالى ﴿ واتبع ملة آباءى ﴾ فوصله سعيد بن منصور من طريق عطاء عن ابن عباس قال : الجد أب وقرأ ﴿ واتبع ملة آباءى ﴾ الآية ، واحتج بعض من قال بذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « أنا ابن عبد المطلب » وإنما هو ابن ابنه .

**قوله ( ولم يذكر )** هو بضم أوله على البناء للمجهول .

**قوله ( إن أحداً خالف أبا بكر في زمانه وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متوافرون )** كأنه يريد بذلك تقوية حجة القول المذكور فإن الإجماع السكوتي حجة وهو حاصل في هذا ، ومن جاء عنه التصريح بأن الجد يرث ما كان يرث الأب عند عدم الأب غير من سماه المصنف معاذ وأبو الدرداء وأبو موسى وأبى بن كعب وعائشة وأبو هريرة ، ونقل ذلك أيضاً عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود على اختلاف عنهم كما سيأتى ، ومن التابعين عطاء وطاوس وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبو الشعثاء وشريح والشعبي ، ومن فقهاء الأنصار عثمان التيمي وأبو حنيفة وإسحق بن راهويه وداود وأبو ثور والمزني وابن سريج ، وذهب عمر وعلى وزيد بن ثابت وابن مسعود إلى تورث الإخوة مع الجد لكن اختلفوا في كيفية ذلك كما سيأتى بيانه .

**قوله ( وقال ابن عباس يرثني ابن ابني دون أخوتي ولا أرث أنا ابن ابني )** وصله سعيد بن منصور من طريق عطاء عنه قال فذكره . قال ابن عبد البر : وجه قياس ابن عباس أن ابن الابن لما كان كالابن عند عدم الابن كان أبو الأب عند عدم الأب كالأب ، وقد ذكر من وافق ابن عباس في هذا توجيه قياسه المذكور من جهة أنهم أجمعوا على أنه كالأب في الشهادة له وفي العتق عليه وأنه لا يقتصر منه وأنه ذو فرض أو عاصب وعلى أن من ترك ابناً وأباً أن للأب السدس والباقي للابن وكذا لو ترك جدة لأبيه وابناً وعلى أن الجد يضرب مع أصحاب الفروض بالسدس كما يضرب الأب سواء قيل بالعلو أم لا ، واتفقوا على أن ابن الابن بمنزلة الابن في حجب الزوج عن النصف والمرأة عن الربع والأم عن الثلث كالابن سواء ، فلو أن رجلاً ترك أبويه وابن ابنه كان لكل من أبويه السدس وأن من ترك أبا جده وعمه أن المال لأبى جده دون عمه فينبغي أن يكون لوالد أبيه دون إخوته فيكون الجد أولى من أولاد أبيه كما أن أباه أولى من أولاد أبيه ، وعلى أن الإخوة من الأم لا يرثون مع الجد كما لا يرثون مع الأب فحجبهم الجد كما حجبهم الأب فينبغي أن يكون الجد كالأب في حجب الإخوة وكذا القول في بنى الإخوة ولو كانوا أشقاء ؛ وقال السهيلي : لم ير زيد بن ثابت لاحتجاج ابن عباس بقوله تعالى ﴿ يا بنى آدم ﴾ ونحوها مما ذكر عنه حجة لأن ذلك ذكر في مقام النسبة والتعريف فعبر بالبنوة ولو عبر بالولادة لكان فيه متعلق ، ولكن بين التعبير بالولد والابن فرق ، ولذلك قال تعالى ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ ولم يقل في أبنائكم ، ولفظ الولد يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع بخلاف الابن ، وأيضاً فلفظ الولد يليق بالميراث بخلاف الابن تقول ابن فلان من الرضاة ولا تقول ولده ، وكذا كان من يتبنى ولد غيره قال له ابني وتبناه ولا يقول ولدى ولا ولده ومن ثم قال في آية التحريم ﴿ وحلائل أبنائكم ﴾ إذ لو قال وحلائل أولادكم لم يحتج إلى أن يقول من أصلا بكم لأن الولد لا يكون إلا من صلب أو بطن .

**قوله ( ويذكر عن عمر وعلى وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة )** سقط ذكر زيد من شرح ابن بطال فلعله من النسخة ، وقد أخذ بقوله جمهور العلماء وتمسكوا بحديث « أفرضكم زيد » وهو حديث حسن أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم من رواية أبى قلابة عن أنس وأعله بالإرسال ، ورجحه

الدارقطني والخطيب وغيرهما ، وله متابعات وشواهد ذكرتها في تخرج أحاديث الرافعي ، فأما عمر فأخرج الدارمي بسند صحيح عن الشعبي قال « أول جد ورث في الإسلام عمر فأخذ ماله ، فأتاه علي وزيد — يعني ابن ثابت — فقالا ليس لك ذلك إنما أنت كأحد الأخوين » وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن غنم مثله دون قوله « فأتاه إلخ » لكن قال « فأراد عمر أن يحتاز المال فقلت له : يا أمير المؤمنين إنهم شجرة دونك ، يعني بني أبيه » وأخرج الدارقطني بسند قوى عن زيد بن ثابت أن عمر أتاه فذكر قصة فيها « أن مثل الجد كمثل شجرة نبتت على ساق واحد فخرج منها غصن ثم خرج من الغصن غصن فإن قطعت الغصن رجع الماء إلى الساق وإن قطعت الثاني رجع الماء إلى الأول ، فخطب عمر الناس فقال إن زيدا قال في الجد قولاً وقد أمضيته » وأخرج الدارمي من طريق إسماعيل بن أبي خالد قال « قال عمر خذ من الجد ما اجتمع عليه الناس » وهذا منقطع ، وأخرج الدارمي من طريق عيسى الخياط عن الشعبي قال « كان عمر يقاسم الجد مع الأخ والأخوين فإذا زادوا أعطاه الثلث وكان يعطيه مع الولد السدس » وأخرج البيهقي بسند صحيح عن يونس بن يزيد عن الزهري « حدثني سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وقبيصة بن ذؤيب أن عمر قضى أن الجد يقاسم الإخوة للأب والأم والإخوة للأب ما كانت المقاسمة خيراً له من الثلث ، فإن كثر الإخوة أعطى الجد الثلث » وأخرج يزيد ابن هارون في كتاب الفرائض عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو قال « إني لأحفظ عن عمر في الجد مائة قضية كلها ينقض بعضها بعضاً » وروينا في الجزء الحادي عشر من « فوائد أبي جعفر الرازي » بسند صحيح إلى ابن عون عن محمد بن سيرين « سألت عبيدة عن الجد فقال : قد حفظت عن عمر في الجد مائة قضية مختلفة » وقد استبعد بعضهم هذا عن عمر ، وتأول البزار صاحب المسند قوله « قضايا مختلفة » على اختلاف حال من يرث مع الجد كأن يكون أخ واحد أو أكثر أو أخت واحدة أو أكثر ، ويدفع هذا التأويل ما تقدم من قول عبيدة بن عمرو « ينقض بعضها بعضاً » وسيأتي عن عمر أقوال أخرى . وأما علي فأخرج ابن أبي شيبة ومحمد بن نصر بسند صحيح عن الشعبي « كتب ابن عباس إلى علي يسأله عن ستة إخوة وجد ، فكتب إليه أن اجعله كأحدهم وإمح كتابي » وأخرج الدارمي بسند قوى عن الشعبي قال « كتب ابن عباس إلى علي — وابن عباس بالبصرة — إني أتيت بجد وستة إخوة ، فكتب إليه علي أن أعط الجد سبعة ولا تعطه أحداً بعده » وبسند صحيح إلى عبد الله بن سلمة أن علياً كان يجعل الجد أخاً حتى يكون سادساً ، ومن طريق الحسن البصري أن علياً كان يشرك الجد مع الإخوة إلى السدس ، ومن طريق إبراهيم النخعي عن علي نحوه ، وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الشعبي عن علي أنه أتى في جد وستة إخوة فأعطى الجد السدس ، وأخرج يزيد بن هارون في الفرائض له عن محمد بن سالم عن الشعبي عن علي نحوه ، ومحمد بن سالم هذا فيه ضعف ، وسيأتي عن علي أقوال أخرى ، وأخرج الطحاوي من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : حدثت أن علياً كان ينزل بني الإخوة مع الجد منزلة آبائهم ولم يكن أحد من الصحابة يفعل غير ، ومن طريق السري بن يحيى عن الشعبي عن علي كقول الجماعة . وأما عبد الله بن مسعود فأخرج الدارمي بسند صحيح إلى أبي إسحق السبيعي قال : دخلت على شريح وعنده عامر — يعني الشعبي — وعبد الرحمن بن عبد الله — أي ابن مسعود — في فريضة امرأة منا تسمى العالية تركت زوجها وأمها وأخاها لأبيها وجدها ، فذكر قصة فيها فأتيت عبيدة بن عمرو — وكان يقال ليس بالكوفة أعلم بفريضة من عبيدة والحارث الأعور — فسألته فقال : إن شئتم نباتكم بفريضة عبد الله بن مسعود في هذا فجعل للزوج ثلاثة أسهم النصف وللأم ثلث ما بقي وهو السدس من رأس المال وللأخ سهم وللجد سهم ، وروينا في كتاب الفرائض لسفيان الثوري من طريق النخعي

قال : كان عمر وعبد الله يكرهان أن يفضلأ أما على جد ، وأخرج سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبى شيبة بسند واحد صحيح إلى عبيد بن نضلة قال : كان عمر وابن مسعود يقاسمان الجد مع الإخوة ما بينه وبين أن يكون السدس خيراً له من مقاسمة الإخوة ، وأخرجه محمد بن نصر مثله سواء وزاد : ثم إن عمر كتب إلى عبد الله ما أَرانا إلا قد أجحفنا بالجد ، فإذا جاءك كتابى هذا فقا سم به مع الإخوة ما بينه وبين أن يكون الثلث خيراً له من مقاسمتهم ، فأخذ بذلك عبد الله . وأخرج محمد بن نصر بسند صحيح إلى عبيدة بن عمرو قال : كان يعطى الجد مع الإخوة الثلث ، وكان عمر يعطيه السدس ، ثم كتب عمر إلى عبد الله : إنا نخاف أن نكون قد أجحفنا بالجد فأعطه الثلث ، ثم قدم على هاهنا — يعنى الكوفة — فأعطاه السدس ، قال عبيدة فرأيهما فى الجماعة أحب إلى من رأى أحدهما فى الفرقة . ومن طريق عبيد بن نضلة أن علياً كان يعطى الجد الثلث ثم تحول إلى السدس وأن عبد الله كان يعطيه السدس ثم تحول إلى الثلث . وأما زيد بن ثابت فأخرج الدارمى من طريق الحسن البصرى قال : كان زيد يشرك الجد مع الإخوة إلى الثلث ، وأخرج البيهقى من طريق ابن وهب أخبرنى عبد الرحمن بن أبى الزناد قال : أخذ أبو الزناد هذه الرسالة من خارجة بن زيد بن ثابت ومن كبراء آل زيد بن ثابت فذكر قصة فيها : قال زيد بن ثابت وكان رأى أن الإخوة أولى بميراث أخيه من الجد ، وكان عمر يرى أن الجد أولى بميراث ابن ابنه من إخوته ، وأخرجه ابن حزم من طريق إسماعيل القاضي عن إسماعيل بن أبى أويس عن ابن أبى الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن أبيه قال : كان رأى أن الإخوة أحق بميراث أخيه من الجد وكان أمير المؤمنين — يعنى عمر — يعطيهم بالوجه الذى يراه على قدر كثرة الإخوة وقتلهم . قلت : فاختلف النقل عن زيد ، وأخرج عبد الرزاق من طريق إبراهيم قال : كان زيد بن ثابت يشرك الجد مع الإخوة إلى الثلث فإذا بلغ الثلث أعطاه إياه والإخوة ما بقى ويقاسم الأخ للأب ثم يرد على أخيه ويقاسم بالإخوة من الأب مع الإخوة الأشقاء ولا يورث الإخوة للأب شيئاً ولا يعطى أخاً لأم مع الجد شيئاً . قال ابن عبد البر : تفرد زيد من بين الصحابة فى معادلته الجد بالإخوة بالأب مع الإخوة الأشقاء وخالفه كثير من الفقهاء القائلين بقوله فى الفرائض فى ذلك لأن الإخوة من الأب لا يرثون مع الأشقاء فلا معنى لإدخالهم معهم لأنه حيف على الجد فى المقاسمة ، وقد سأل ابن عباس زيدا عن ذلك فقال : إنما أقول فى ذلك برأى كما تقول أنت برأى . وقال الطحاوى : ذهب مالك والشافعى وأبو يوسف إلى قول زيد بن ثابت فى الجد إن كان معه إخوة أشقاء قاسمهم ما دامت المقاسمة خيراً له من الثلث وإن كان الثلث خيراً له أعطاه إياه ولا ترث الإخوة من الأب مع الجد شيئاً ولا بنو الإخوة ولو كانوا أشقاء ، وإذا كان مع الجد والإخوة أحد من أصحاب الفروض بدأ بهم ثم أعطى الجد خير الثلاثة من المقاسمة ومن ثلث ما بقى ومن السدس ولا ينقصه من السدس إلا فى الأكردية . قال : وروى هشام عن محمد بن الحسن أنه وقف فى الجد ، قال أبو يوسف وكان ابن أبى ليلى يأخذ فى الجد بقول على ، ومذهب أحمد أنه كواحد الإخوة فإن كان الثلث أحظ له أخذه وله مع ذى فرض بعده الأحظ من مقاسمة كأخ أو ثلث الباقي أو سدس الجميع . والأكردية المشار إليها تسمى مربعة الجماعة لأنهم أجمعوا على أنها أربعة ولكن اختلفوا فى قسمها وهى زوج وأم وأخت وجد فللزوجة النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف ، وتصح من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللأخت أربعة وللجد ثمانية ، وقد نظمها بعضهم :

ما فرض أربعة يوزع بينهم      ميراث ميتهم بفرض واقع  
فلواحد ثلث الجميع وثلث ما      يبقى لثانين بحكم جامع

ولثالث من بعد ذا ثلث الذى يبقى وما يبقى نصيب الرابع

ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس « ألحقوا الفرائض » وقد تقدم شرحه ، ووجه تعلقه بالمسألة أنه دل على أن الذى يبقى بعد الفرض يصرف لأقرب الناس للميت فكان الجد أقرب فيقدم ، قال ابن بطال : وقد احتج به من شرك بين الجد والأخ فإنه أقرب إلى الميت بدليل أنه ينفرد بالولاء ولأنه يقوم مقام الولد فى حجب الأم من الثلث إلى السدس ولأن الجد إنما يدلى بالميت وهو ولد ابنه والأخ يدلى بالميت وهو ولد أبيه والابن أقوى من الأب لأن الابن ينفرد بالمال ويرد الأب إلى السدس ولا كذلك الأب فتعصيب الأخ تعصيب بنوة وتعصيب الجد تعصيب أبوة والبنوة أقوى من الأبوة فى الإرث ، ولأن الأخت فرضها النصف إذا انفردت فلم يسقطها الجد كالبنت ، ولأن الأخ يعصب أخته بخلاف الجد فامتنع من قوة تعصيبه عليه أن يسقط به . وقال السهيلي : الجد أصل ولكن الأخ فى الميراث أقوى سبباً منه لأنه يدلى بولاية الأب فالولادة أقوى الأسباب فى الميراث فإن قال الجد وأنا أيضاً ولدت الميت قيل له إنما ولدت والده وأبوه ولد الإخوة فصار سببهم قوياً وولد الولد ليس ولداً إلا بواسطة وإن شاركه فى مطلق الولدية . ثم ذكر حديث ابن عباس أيضاً فى فضل أبى بكر وقد تقدم شرحه مستوفى فى المناقب ، وقوله « أفضل أو قال خير » شك من الراوى وكذا قوله « أنزله أباً أو قال قضاه أباً » .

### باب ميراث الزوج مع الولد وغيره

[٦٧٣٩] ٦٥٠٣ - فامحمد بن يوسف عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس قال : كان المال للولد ، وكانت الوصية للوالدين ؛ فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس ، وجعل للمرأة الثمن والربع وللزوج الشطر والربع .

قوله ( باب ميراث الزوج مع الولد وغيره ) أى من الوارثين فلا يسقط الزوج بحال وإنما يحطه الولد عن النصف إلى الربع . ذكر فيه حديث ابن عباس « كان المال — أى المخلف عن الميت — للولد والوصية للوالدين » الحديث ، وقد تقدم فى الوصايا وذكرت شرحه هناك مستوفى سنداً ومتناً والله الحمد . قال ابن المنير : استشهد البخارى بحديث ابن عباس هذا مع أن الدليل من الآية واضح لإشارة منه إلى تقرير سبب نزول الآية وأنها على ظاهرها غير مؤولة ولا منسوخة ، وأفاد السهيلي أن فى الآية التى نسختها وهى ﴿ يوصيكم الله ﴾ إشارة إلى استمرارها ؛ فلذلك عبر بالفعل الدال على الدوام بخلاف غيرها من الآيات حيث قال فى الآية المنسوخة الحكم ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً ﴾ الآية .

قوله ( وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس ) أفاد السهيلي أن الحكمة فى إعطاء الوالدين ذلك والتسوية بينهما ليستمر فيهما فلا يجحف بهما إن كثرت الأولاد مثلاً ، وسوى بينهما فى ذلك مع وجود الولد أو الإخوة لما يستحقه كل منهما على الميت من التربية ونحوها ، وفضل الأب على الأم عند عدم الولد والإخوة لما للأب من الامتياز بالإنفاق والنصرة ونحو ذلك ، وعوضت الأم عن ذلك بأمر الولد بتفضيلها على الأب فى البر فى حال حياة الولد . انتهى ملخصاً . وأخرج عبد بن حميد من طريق قتادة عن بعض أهل العلم أن الأب حجب الإخوة وأخذ سهامهم لأنه يتولى إنكاحهم والإنفاق عليهم دون الأم .

### باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره

[٦٧٤٠] ٦٥٠٤- فاقْتَبَةُ قَالَ نَا لَيْثُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ مَيْتًا بَغْرَةً عَبْدًا أَوْ أَمَةً ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا لَهَا بِالْغَرَةِ تُوْفِيتَ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِأَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا ، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا .

**قوله ( باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره )** أى من الوارثين فلا يسقط إرث واحد منهما بحال ، بل يحط الولد الزوج من النصف إلى الربع ، ويحط المرأة من الربع إلى الثمن . ذكر فيه حديث أبى هريرة فى قصة المرأة التى ضربت الأخرى فأسقطت جنيناً ثم ماتت الضاربة فقضى النبى صلى الله عليه وسلم فى الجنين بغرة وأن العقل على عصبة القاتلة وأن ميراث الضاربة لبنها وزوجها ، وسياقى شرحه مستوفى فى كتاب الديات إن شاء الله تعالى . ووجه الدلالة منه على الترجمة ظاهرة ، لأن ميراث الضاربة لبنها وزوجها لا لعصبتها الذين عقلوا عنها فورث الزوج مع ولده ، وكذا لو كان الأب هو الميت لورثت الأم مع الأولاد ، أشار إلى ذلك ابن التين . وكذا لو كان هناك عصبة بغير ولد .

### باب ميراث الأخوات مع البنات عصبة

[٦٧٤١] ٦٥٠٥- فابشر بن خالد قال نا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن إبراهيم عن الأسود قال : قضى فينا معاذ بن جبل على عهد رسول الله صلى الله عليه : النصف للابنة ، والنصف للأخت ، ثم قال سليمان : قضى فينا ولم يذكر على عهد رسول الله صلى الله عليه .

[٦٧٤٢] ٦٥٠٦- فاعمر بن عباس قال نا عبد الرحمن قال نا سفيان عن أبي قيس عن هزيل قال : قال عبد الله : لأقضى فيها بقضاء النبى صلى الله عليه ، أو قال : قال النبى صلى الله عليه : « للابنة النصف ، ولابنة الابن السدس ، وما بقى فللأخت » .

**قوله ( باب ميراث الأخوات مع البنات عصبة )** قال ابن بطلال : أجمعوا على أن الأخوات عصبة البنات فيرثن ما فضل عن البنات ، فمن لم يخلف إلا بنتاً وأختاً فللبنت النصف وللأخت النصف الباقي على ما فى حديث معاذ وإن خلف بنتين وأختاً فللأخت ما بقى ، وإن خلف بنتاً وأختاً وبنت ابن فللبنت النصف ولبنت الابن تكملة الثلثين وللأخت ما بقى على ما فى حديث ابن مسعود ، لأن البنات لا يرثن أكثر من الثلثين ، ولم يخالف فى شىء من ذلك إلا ابن عباس فإنه كان يقول : للبنت النصف وما بقى للعصبة وليس للأخت شىء ، وكذا للبنتين الثلثان وللبنت وبنت الابن كما مضى والباقي للعصبة ، فإذا لم تكن عصبة رد الفضل على البنت أو البنات . وقد تقدم البحث فى ذلك . قال : ولم يوافق ابن عباس على ذلك أحد إلا أهل الظاهر . قال : وحجة الجماعة من جهة النظر أن عدم الولد فى قوله تعالى ﴿ إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ ﴾ إنما جعل شرطاً فى فرضها الذى تقاسم به الورثة لا فى توريثها مطلقاً ، فإذا عدم الشرط سقط الفرض ، ولم يمنع ذلك أن ترث بمعنى آخر كما شرط فى ميراث الأخ من أخته عند عدم الولد ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد وقد أجمعوا على أنه يرثها مع البنت ، وهو كما جعل النصف فى ميراث الزوج شرطاً إذا لم يكن ولد ولم

يمنع ذلك أن يأخذ النصف مع البنت فيأخذ نصف النصف بالفرض والنصف الآخر بالتعصيب إن كان ابن عم مثلاً ، فكذلك الأخت والله أعلم .

قوله ( عن سليمان ) هو الأعمش وإبراهيم هو النخعي والأسود هو ابن يزيد وهو خال إبراهيم الراوى عنه .

قوله ( ثم قال سليمان قضى فينا ولم يذكر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ) القائل ذلك هو شعبة وسليمان هو الأعمش وهو موصول بالسند المذكور . وحاصله أن الأعمش روى الحديث أولاً بإثبات قوله « على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » فيكون مرفوعاً على الراجح في المسألة ومرة بدونها فيكون موقوفاً ، وقد أخرجه الإسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن بشر بن خالد شيخ البخارى فيه مثله لكن قال : قال سليمان بعد قال القاسم وحدثنا محمد بن عبد الأعلى حدثنا خالد بسنده بلفظ « قضى بذلك معاذ فينا » . قلت وقد مضى في « باب ميراث البنات » من وجه آخر عن الأسود بن يزيد قال « أتانا معاذ بن جبل باليمن معلماً وأميراً ، فسألناه عن رجل فذكره » . وسياقه مشعر بأن ذلك كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمره على اليمن كما مضى صريحاً في كتاب الزكاة وغيره ، وأخرجه أبو داود والدارقطني من وجه ثالث عن الأسود « أن معاذاً ورث فذكره » . وزاد « هو باليمن ونبي الله صلى الله عليه وسلم يومئذ حى » وللدارقطني من وجه آخر عن الأسود « قدم علينا معاذ حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكره باختصار . وهذا أصرح ما وجدت في ذلك .

قوله ( عبد الرحمن ) هو ابن مهدى وسفيان هو الثوري وأبو قيس هو عبد الرحمن ، وقد مضى ذكره وشرح حديثه قبل هذا بأربعة أبواب من طريق شعبة عن أبي قيس وفيه قصة أبي موسى وجزم فيه بقوله « لأقضى فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم » وأما قوله هنا « أو قال قال النبي صلى الله عليه وسلم » فهو شك من بعض رواته ، وأكثر الرواة أثبتوا الزيادة ، ففي رواية وكيع وغيره عن سفيان عند النسائي وغيره « سأقضى فيها بما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم » ومراده بالقضاء بالنسبة إليه الفتيا فإن ابن مسعود يومئذ لم يكن قاضياً ولا أميراً

### باب ميراث الأخوات والإخوة

[٦٧٤٣] ٦٥٠٧ - نا عبد الله بن عثمان قال أنا عبد الله قال أنا شعبة عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابراً قال : دخل علي النبي صلى الله عليه وآله وأنا مريض ، فدعا بوضوء فتوضأ ثم نضح علي من وضوئه ، قال : فأفقت فقلت : يا رسول الله ، إنما لي أخوات ، فنزلت آية الفرائض .

قوله ( باب ميراث الأخوات والإخوة ) ذكر فيه حديث جابر المذكور في أول كتاب الفرائض ، والفرض منه قوله « إنما لي أخوات » فإنه يقتضى أنه لم يكن له ولد ، واستنبط المصنف الإخوة بطريق الأولى ، وقدم الأخوات في الذكر للتصريح بهن في الحديث ، وعبد الله المذكور في السند هو ابن المبارك قال ابن بطال : أجمعوا على أن الإخوة الأشقاء أو من الأب لا يرثون مع الابن وإن سفل ولا مع الأب ، واختلفوا فيهم مع الجد على ما مضت الإشارة إليه ، وما عدا ذلك فللواحدة من الأخوات النصف وللبنتين فصاعداً



الثلاثين وللأخ الجميع فما زاد فبالقسمة السوية ، وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين كما نص عليه القرآن ، ولم يقع في كل ذلك اختلاف إلا في زوج وأم وأختين لأم وأخ شقيق فقال الجمهور : يشرك بينهم ، وكان على وأبى وأبو موسى لا يشركون الإخوة ولو كانوا أشقاء مع الإخوة للأم لأنهم عصبه وقد استغرقت الفرائض المال ، وبذلك قال جمع من الكوفيين .

ب

﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾

[٦٧٤٤] ٦٥٠٨ - نا عبید اللہ بن موسی عن اسرائیل عن أبي إسحق عن البراء قال : آخر آية نزلت خاتمة سورة النساء : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ الآية .

**قوله ( باب يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله )** ذكر فيه حديث البراء من طريق أبي إسحق عنه « آخر آية نزلت خاتمة سورة النساء : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله » وأراد بذلك ما فيها من التنصيص على ميراث الإخوة ، وقد أخرج أبو داود في « المراسيل » من وجه آخر عن أبي إسحق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن « جاء رجل فقال : يا رسول الله ما الكلاله ؟ قال : من لم يترك ولدا ولا والدا فورثته كلاله » . ووقع في صحيح مسلم عن عمر أنه خطب ثم قال « إني لا أدع بعدى شيئا أهم عندي من الكلاله ، وما راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما راجعته في الكلاله حتى طعن بأصبعه في صدرى فقال : ألا يكفيك آية النصف التي في آخر سورة النساء » . وقد اختلف في تفسير الكلاله ، والجمهور على أنه من لا ولد له ولا والد ، واختلف في بنت وأخت هل ترث الأخت مع البنت ؟ وكذا في الجد هل ينزل منزلة الأب فلا ترث معه الإخوة ؟ قال السهيلي : الكلاله من الإكليل المحيط بالرأس لأن الكلاله وراثه تكملت العصبه أى أحاطت بالميت من الطرفين ، وهى مصدر كالقراية ، وسمى أقرباء الميت كلاله بالمصدر كما يقال هم قراية أى ذووقراية ، وإن عنيت المصدر قلت ورثوه عن كلاله ، وتطلق الكلاله على الورثه مجازاً . قال : ولا يصح قول من قال الكلاله المال ولا الميت إلا على إرادة تفسيره معنى من غير نظر إلى حقيقة اللفظ . ثم قال : ومن العجب أن الكلاله في الآية الأولى من النساء لا يرث فيها الإخوة مع البنت مع أنه لم يقع فيها التقييد بقوله ليس له ولد ، وقيد به في الآية الثانية مع أن الأخت فيها ورثت مع البنت ، والحكمة فيها أن الأولى عبر فيها بقوله تعالى ﴿ وإن كان رجل يورث ﴾ فإن مقتضاه الإحاطة بجميع المال فأغنى لفظ يورث عن القيد ، ومثله قوله تعالى ﴿ وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ﴾ أى يحيط بميراثها . وأما الآية الثانية : فالمراد بالولد فيها الذكر كما تقدم تقريره ، ولم يعبر فيها بلفظ يورث فلذلك ورثت الأخت مع البنت . وقال ابن المنير : الاستدلال بآية الكلاله على أن الأخوات عصبه لطيف جداً ، وهو أن العرف في آيات الفرائض قد اطرء على أن الشرط المذكور فيها هو لمقدار الفرض لا لأصل الميراث ، فيفهم أنه إذا لم يوجد الشرط أن يتغير قدر الميراث ، فمن ذلك قوله ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه الثلث ﴾ فتغير القدر ولم يتغير أصل الميراث ، وكذا في الزوج وفي الزوجة ، فقياس ذلك أن يطرء في الأخت فلها النصف إن لم يكن ولد ، فإن كان ولد تغير القدر ولم يتغير أصل الإرث ، وليس هناك

قدر يتغير إليه إلا التعصيب ، ولا يلزم من ذلك أن ترث الأخت مع الابن لأنه خرج بالإجماع فيبقى ما عداه على الأصل والله أعلم . وقد تقدم الكلام في آخر ما نزل من القرآن في آخر تفسير سورة البقرة ، وقال الكرماني : اختلف في تعيين آخر ما نزل فقال البراء هنا : خاتمة سورة النساء ، وقال ابن عباس كما تقدم في آخر سورة البقرة : آية الربا ، وهذا اختلاف بين الصحابين ولم ينقل واحد منهما ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فيحمل على أن كلا منهما قال بظنه ، وتعقب بأن الجمع أولى كما تقدم بيانه هناك .

### باب ابني عم أحدهما أخ للأُم والآخر زوج

وقال علي : للزوج النصف وللأخ من الأم السدس وما بقي بينهما نصفان .

[٦٧٤٥] ٦٥٠٩ - فامحمود قال أنا عبيد الله عن إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن مات وترك مالا فماله لموالي العصبية ، ومن ترك كلاً أو ضياعاً فأنا وليه ، فلا تدعى له » . الكل : العيال .

[٦٧٤٦] ٦٥١٠ - فأمية بن بسطام قال نا يزيد بن زريع عن روح عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال : « ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما تركت الفرائض فلا ولي رجل ذكر » .

قوله ( باب ابني عم أحدهما أخ للأُم والآخر زوج ) صورتها أن رجلاً تزوج امرأة فأتت منه باين ثم تزوج أخرى فأتت منه بآخر ثم فارق الثانية فتزوجها أخوه فأتت منه بينت فهي أخت الثاني لأمه وابنة عمه ، فتزوجت هذه البنت الابن الأول وهو ابن عمها ثم ماتت عن ابني عمها .

قوله ( وقال علي للزوج النصف وللأخ من الأم السدس وما بقي بينهما نصفان ) وحاصله أن الزوج يعطى النصف لكونه زوجاً ويعطى الآخر السدس لكونه أخاً من أم فيبقى الثلث فيقسم بينهما بطريق العصبية فيصح للأول الثلثان بالفرض والتعصيب وللآخر الثلث بالفرض والتعصيب ، وهذا الأثر وصله عن علي رضي الله عنه سعيد بن منصور من طريق حكيم بن غفال قال : أتى شريح في امرأة تركت ابني عمها أحدهما زوجها والآخر أخوها لأمها فجعل للزوج النصف والباقي للأخ من الأم ، فاتوا علياً فذكروا له ذلك فأرسل إلى شريح فقال : ما قضيت أبكتاب الله أو سنة من رسول الله ؟ فقال : بكتاب الله قال : أين ؟ قال : ﴿ وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ﴾ قال : فهل قال للزوج النصف وللأخ ما بقي ثم أعطى الزوج النصف وللأخ من الأم السدس ثم قسم ما بقي بينهما . وأخرج يزيد بن هارون والدارمي من طريق الحارث قال : أتى علي في ابني عم أحدهما أخ لأم فقيل له إن عبد الله كان يعطى الأخ للأم المال كله ، فقال : يرحمه الله إن كان لفقيراً ولو كنت أنا لأعطيت الأخ من الأم السدس ثم قسمت ما بقي بينهما . قال ابن بطال : وافق علياً زيد بن ثابت والجمهور . وقال عمر وابن مسعود : جميع المال — يعني الذي يبقى بعد نصيب الزوج — الذي جمع القرايتين فله السدس بالفرض والثلث الباقي بالتعصيب ، وهو قول الحسن وأبي ثور وأهل الظاهر ، واحتجوا بالإجماع في أخوين أحدهما شقيق والآخر لأب أن الشقيق يستوعب المال لكونه أقرب بأم ، وحجة الجمهور ما أشار إليه البخاري في حديث أبي هريرة الذي أورده في الباب بلفظ « فمن مات وترك مالا فماله لموالي العصبية » والمراد بموالي العصبية بنو العم ، فسوى بينهم ولم يفضل أحداً على أحد ، وكذا قال أهل التفسير في قوله : ﴿ وإنى

خفت الموالى من ورأى ﴿ أى بنى العم . فإن احتجوا بالحديث الآخر المذكور فى الباب أيضاً من حديث ابن عباس « فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر » فالجواب أنهما من جهة التعصيب سواء ، والتقدير ألحقوا الفرائض بأهلها أى أعطوا أصحاب الفروض حقهم فإن بقى شىء فهو للأقرب ، فلما أخذ الزوج فرضه والأخ من الأم فرضه صار ما بقى موروثاً بالتعصيب وهما فى ذلك سواء ، وقد أجمعوا فى ثلاثة إخوة للأم أحدهم ابن عم أن للثلاثة الثلث والباقي لابن العم . قال المازرى : مراتب التعصيب البنوة ثم الأبوة ثم الجدوة ، فالابن أولى من الأب وإن فرض له معه السدس ، وهو أولى من الإخوة وبنهم لأنهم ينتسبون بالمشاركة فى الأبوة والجدوة ، والأب أولى من الإخوة ومن الجد لأنهم به ينتسبون فيسقطون مع وجوده ، والجد أولى من بنى الإخوة لأنه كالأب معهم ، ومن العمومة لأنهم به ينتسبون ، والإخوة وبنوهم أولى من العمومة وبنهم لأن تعصيب الإخوة بالأبوة والعمومة بالجدوة ، هذا ترتيبهم وهم يختلفون فى القرب ، فالأقرب أولى كالإخوة مع بنهم والعمومة مع بنهم فإن تساوا فى الطبقة والقرب ولأحدهما زيادة كالشقيق مع الأخ لأب قدم ، وكذا الحال فى بنهم وفى العمومة وبنهم ، فإن كانت زيادة الترجيح بمعنى غير ما هما فيه كابنى عم أحدهما أخ لأم فقيل يستمر الترجيح فيأخذ ابن العم الذى هو أخ لأم جميع ما بقى بعد فرض الزوج وهو قول عمر وابن مسعود وشريح والحسن وابن سيرين والنخعى وأبى ثور والطبرى وداود ونقل عن أشهب ، وأبى ذلك الجمهور فقالوا : بل يأخذ الأخ من الأم فرضه ويقسم الباقي بينهما ، والفرق بين هذه الصورة وبين تقدم الشقيق على الأخ لأب طريق الترجيح لأن الشرط فيها أن يكون فيه معنى مناسب لجهة التعصيب لأن الشقيق شارك شقيقه فى جهة القرب المتعلقة بالتعصيب بخلاف الصورة المذكورة والله أعلم .

**قوله ( حدثنا محمود )** هو ابن غيلان وعبيد الله شيخه هو ابن موسى وقد حدث البخارى عنه كثيراً بغير واسطة وإسرائيل هو ابن يونس بن أبى إسحق وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم وأبو صالح هو ذكوان السمان .

**قوله ( أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم )** زاد فى رواية الأصيلى هنا « وأزواجه أمهاتهم » قال عياض : وهى زيادة فى الحديث لا معنى لها هنا .

**قوله ( فلأدعى له )** قال ابن بطال : هى لام الأمر أصلها الكسر وقد تسكن مع الماء والواو غالباً فيهما وإثبات الألف بعد العين جائز كقوله « ألم يأتيك والأخبار تنمى » والأصل عدم الإشباع للعزم ، والمعنى فادعوني له أقوم بكله وضياعه .

**قوله ( والكل العيال )** ثبت هذا التفسير فى آخر الحديث فى رواية المستملى والكشميهنى ، وأصل الكل الثقل ثم استعمل فى كل أمر يصعب والعيال فرد من أفرادها ، وقال صاحب الأساس : كل بصره فهو كليل وكل عن الأمر لم تبعث نفسه له وكل كلاله أى قصر عن بلوغ القرابة ، وقد مضى شرح حديث ابن عباس فى أوائل الفرائض ، وروح شيخ يزيد بن زريع فيه هو ابن القاسم المنبرى .

بذوي الأرحام

٦٥١١ - حدثنا إسحق بن إبراهيم قال : قلت لأبى أسامة حدثكم إدريس قال نا طلحة عن سعيد بن [٦٧٤٧]

جُبَيْرٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي﴾، ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> قال: كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصاريُّ المهاجريُّ ذُوِي رَحْمَةٍ لِلْأَخُوَّةِ الَّتِي أَخَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بَيْنَهُمْ، فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ قال: نسختها: ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانَكُمْ﴾.

قوله (باب ذوى الأرحام) أى بيان حكمهم هل يرثون أو لا ؟ وهم عشرة أصناف : الخال والخالة والجد للأُم وولد البنت وولد الأخت وبنت الأخ وبنت العم والعمة والأُم وابن الأخ للأُم ومن أدلى بأحد منهم ، فمن ورثهم قال أولاهم أولاد البنت ثم أولاد الأخت وبنت الأخ ثم العم والعمة والخال والخالة ، وإذا استوى اثنان قدم الأقرب إلى صاحب فرض أو عصة .

قوله (إسحق بن إبراهيم) هو الإمام المعروف بابن راهويه .

قوله (قلت لأبى أسامة حدثكم إدريس) أى ابن يزيد بن عبد الرحمن الأودى والد عبد الله ، وطلحة شيخه هو ابن مصرف ، وقد نسب المصنف فى التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبى أسامة وقال فى آخره «سمع إدريس من طلحة وأبو أسامة من إدريس» وقد صرح هنا بالثانى . ووقع فى رواية أبى داود عن هارون ابن عبد الله عن أبى أسامة «حدثنى إدريس بن يزيد حدثنا طلحة بن مصرف» وكذا أخرجه الإسماعيل عن الهنجاني عن أبى كريب عن أبى أسامة ، وكذا عند الطبرى عن أبى كريب .

قوله (ولكل جعلنا موالى والذين عاقدت أيمانكم) قال : كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصاريُّ المهاجريُّ ذُوِي رَحْمَةٍ لِلْأَخُوَّةِ الَّتِي أَخَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمْ فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ قال : نسختها ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانَكُمْ﴾ ( قال ابن بطلال : كذا وقع فى جميع النسخ نسختها ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانَكُمْ﴾ والصواب أن المنسوخة ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانَكُمْ﴾ والناسخة ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ قال ووقع فى رواية الطبرى بيان ذلك ولفظه «فلما نزلت هذه الآية ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ نسخت . قلت : وقد تقدم فى الكفالة التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبى أسامة مثل ما عزاه للطبرى فكان عزوه إلى ما فى البخارى أولى ، مع أن فى سياقه فائدة أخرى وهو أنه قال : ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ ورثه ، فأفاد تفسير الموالى بالورثة ، وأشار إلى أن قوله : ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانَكُمْ﴾ ابتداءً شئ يريد أن يفسره أيضاً ، ويؤيده أنه وقع فى رواية الصلت «ثم قال : ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ﴾ وبقي قوله نسختها مشكلاً كما قال ابن بطلال » وقد أجاب ابن المنير فى الحاشية فقال : الضمير فى نسختها عائد على المؤاخاة لا على الآية والضمير فى نسختها وهو الفاعل المستتر يعود على قوله : ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ وقوله : ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانَكُمْ﴾ بدل من الضمير ، وأصل الكلام لما نزلت ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ نسخت ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانَكُمْ﴾ وقال الكرماني : فاعل نسختها آية جعلنا والذين عاقدت منصوب بإضمار أعنى . قلت : ووقع فى سياقه هنا أيضاً موضع آخر وهو أنه عبر بقوله : «يرث الأنصاريُّ المهاجريُّ» وتقدم فى رواية الصلت بالعكس ، وأجاب عنه الكرماني بأن المقصود إثبات الورثة بينهما فى الجملة . قلت : والأولى أن يقرأ الأنصاري بالنصب على أنه مفعول مقدم فتتحد الروايتان ، ووقع فى رواية الصلت موضع ثالث مشكل وهو قوله : ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانَكُمْ﴾ من

(١) ﴿عَاقَدَتْ﴾ : قرأ الكوفيون بحذف الألف : ﴿عَقَدَتْ﴾ ، والباقرن بإثباتها : ﴿عَاقَدَتْ﴾ .

النصر الخ ، وظاهر الكلام أن قوله من النصر يتعلق بعاقدة أيمانكم وليس كذلك وإنما يتعلق بقوله : ﴿ فأتوهم نصيبهم ﴾ وقد بين ذلك أبو كريب في روايته ، وكذلك أخرجه أبو داود عن هارون بن عبد الله عن أبي أسامة ، وقد تقدم في تفسير النساء عدة طرق لذلك مع إعراب الآية ، والكلام على حكم المعاقدة المذكورة ونسخها بما يغني عن إعادته ، والمراد بإيراد الحديث هنا أن قوله تعالى : ﴿ ولكل جعلنا موالى ﴾ نسخ حكم الميراث الذي دل عليه ﴿ والذين عاقدت أيمانكم ﴾ قال ابن بطلال : أكثر المفسرين على أن الناسخ لقوله تعالى : ﴿ والذين عاقدت أيمانكم ﴾ قوله تعالى في الأنفال : ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ وبذلك جزم أبو عبيد في « الناسخ والمنسوخ » . قلت : كذا أخرجه أبو داود بسند حسن عن ابن عباس « قال ابن الجوزي : كان جماعة من المحدثين يروون الحديث من حفظهم فتقصر عباراتهم خصوصاً العجم فلا يبين للكلام رونق مثل هذه الألفاظ في هذا الحديث ، ويبان ذلك أن مراد الحديث المذكور أن النبي صلى الله عليه وسلم كان آخى بين المهاجرين والأنصار فكانوا يتوارثون بتلك الأخوة ويرونها داخلة في قوله تعالى : ﴿ والذين عاقدت أيمانكم ﴾ فلما نزل قوله تعالى : ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ في كتاب الله ﴿ نسخ الميراث بين المتعاقدين وبقي النصر والرفادة وجواز الوصية لهم ، وقد وقع في رواية العوفي عن ابن عباس بيان السبب في إرثهم قال : كان الرجل في الجاهلية يلحق به الرجل فيكون تابعه ، فإذا مات الرجل صار لأقاربه الميراث وبقي تابعه ليس له شيء ، فنزلت ﴿ والذين عاقدت أيمانكم فأتوهم نصيبهم ﴾ فكانوا يعطونه من ميراثه ، ثم نزلت ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ في كتاب الله ﴿ فنسخ ذلك . قلت : والعوفي ضعيف ، والذي في البخاري هو الصحيح المعتمد ، وتصحيح السياق قد ظهر من نفس الرواية وأن بعض الرواة قدم بعض الألفاظ على بعض وحذف منها شيئاً وأن بعضهم ساقها على الاستقامة وذلك هو المعتمد . قال ابن بطلال : اختلف الفقهاء في توريث ذوى الأرحام وهم من لا سهم له وليس بعصبة ، فذهب أهل الحجاز والشام إلى منعهم الميراث ، وذهب الكوفيون وأحمد وإسحق إلى توريثهم ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ واحتج الآخرون بأن المراد بها من لا سهم في كتاب الله لأن آية الأنفال مجملة وآية الموارث مفسرة ويقول صلى الله عليه وسلم : « من ترك مالا فلعصبته » وأنهم أجمعوا على ترك القول بظاهرها فجعلوا ما يخلفه المعتوق إرثاً لعصبته دون مواله فإن فقدوا فلمواله دون ذوى رحمه ، واختلفوا في توريثهم فقال أبو عبيد : رأى أهل العراق رد ما بقى من ذوى الفروض إذا لم تكن عصبة على ذوى الفروض وإلا فعليهم وعلى العصبة ، فإن فقدوا أعطوا ذوى الأرحام ، وكان ابن مسعود ينزل كل ذى رحم منزلة من يجر إليه ، وأخرج بسند صحيح عن ابن مسعود أنه جعل العمة كالأب والحالة كالأم فقسم المال بينهما أثلاثاً ، وعن علي أنه كان لا يرد على البنت دون الأم ، ومن أدلتهم حديث « الخال وارث من لا وارث له » وهو حديث حسن أخرجه الترمذى وغيره ، وأجيب عنه بأنه يحتمل أن يراد به إذا كان عصبة ويحتمل أن يريد بالحديث المذكور السلب كقولهم « الصبر حيلة من لا حيلة له » ويحتمل أن يكون المراد به السلطان لأنه خال المسلمين ، حكى هذه الاحتمالات ابن العرى .

### باب ميراث الملاعنة

[٦٧٤٨] ٦٥١٢- فايحيى بن قزعة قال نا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً لاعن امرأته في زمان النبي صلى الله عليه وآله وانتفى من ولدها ، ففرق النبي صلى الله عليه وآله بينهما ، وألحق الولد بالمرأة .

قوله ( باب ميراث الملاعنة ) بفتح العين المهملة ويجوز كسرهما والمراد بيان ما ترثه من ولدها الذى لا عنت عليه ، ذكر فيه حديث ابن عمر المختصر فى الملاعنة وقد مضى شرحه فى كتاب اللعان ومن وجه آخر مطول عن ابن عمر ومن حديث سهل بن سعد ، والغرض منه هنا قوله : « وألحق الولد بالمرأة » وقد اختلف السلف فى معنى إلحاقه بأمه مع اتفاقهم على أنه لا ميراث بينه وبين الذى نفاه ، فجاء عن على وابن مسعود أنهما قالا فى ابن الملاعنة : « عصبته عصبه أمه يرثهم ويرثونه » أخرجه ابن أبى شيبة وبه قال النخعي والشعبي ، وجاء عن على وابن مسعود أنهما كانا يجعلان أمه عصبه وحدها فتعطى المال كله ، فإن ماتت أمه قبله فماله لعصبته ، وبه قال جماعة منهم الحسن وابن سيرين ومكحول والثوري وأحمد فى رواية ، وجاء عن على أن ابن الملاعنة ترثه أمه وإخوته منها فإن فضل شيء فهو لبيت المال ، وهذا قول زيد بن ثابت وجمهور العلماء وأكثر فقهاء الأمصار ، قال مالك : وعلى هذا أدركت أهل العلم ، وأخرج عن الشعبي قال : بعث أهل الكوفة إلى الحجاز فى زمن عثمان يسألون عن ميراث ابن الملاعنة فأخبروهم أنه لأمه وعصبته ، وجاء عن ابن عباس عن على أنه أعطى الملاعنة الميراث وجعلها عصبه ، قال ابن عبد البر : الرواية الأولى أشهر عند أهل الفرائض ، قال ابن بطال : هذا الخلاف إنما نشأ من حديث الباب حيث جاء فيه : « وألحق الولد بالمرأة » لأنه لما ألحق بها قطع نسب أبيه فصار كمن لا أب له من أولاد البغى ، وتمسك الآخرون بأن معناه إقامتها مقام أبيه فجعلوا عصبه أمه عصبه أبيه . قلت : وقد جاء فى المرفوع ما يقوى القول الأول ، فأخرج أبو داود من رواية مكحول مرسلاً ومن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « جعل النبي صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها » ولأصحاب السنن الأربعة عن واثلة رفعه « تحوز المرأة ثلاثة موارث : عتيقها ولقيطها وولدها الذى لا عنت عليه » قال البيهقي : ليس بثابت . قلت : وحسنه الترمذى وصححه الحاكم وليس فيه سوى عمر بن رؤية بضم الراء وسكون الواو بعدها موحدة مختلف فيه ، قال البخارى : فيه نظر ، ووثقه جماعة ، وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المنذر ومن طريق داود بن أبى هند عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن رجل من أهل الشام « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى به لأمه هى بمنزلة أبيه وأمه » وفى رواية أن عبد الله بن عبيد كتب إلى صديق له من أهل المدينة يسأله عن ولد الملاعنة فكتب إليه « إني سألت فأخبرت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى به لأمه » وهذه طرق يقوى بعضها ببعض ، قال ابن بطال : تمسك بعضهم بالحديث الذى جاء أن الملاعنة بمنزلة أبيه وأمه ، وليس فيه حجة لأن المراد أنها بمنزلة أبيه وأمه فى تربيته وتأديبه وغير ذلك مما يتولاه أبوه ، فأما الميراث فقد أجمعوا أن ابن الملاعنة لو لم تلعن أمه وترك أمه وأباه كان لأمه السدس ، فلو كانت بمنزلة أبيه وأمه لورثت سدسين فقط سدس بالأمومة وسدس بالأبوة ، كذا قال وفيه نظر تصويراً واستدلالاً وحجة الجمهور ما تقدم فى اللعان أن فى رواية فليح عن الزهرى عن سهل فى آخره « فكانت السنة فى الميراث أن يرثها وترث منه ما فرض لها » أخرجه أبو داود ، وحديث ابن عباس « فهو لأولى رجل ذكر » فإنه جعل ما فضل عن أهل الفرائض لعصبه الميت دون عصبه أمه ، وإذا لم يكن لولد الملاعنة عصبه من قبل أبيه فالمسلمون عصبته ، وقد تقدم من حديث أبى هريرة « ومن ترك مالا فليرثه عصبته من كانوا » .

### باب الولد للفرأش حرّة كانت أو أمة

٦٥١٣ - فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : كان عتبة عهد

إلى أخيه سعد أن ابن وليدة زمعة مني، فأقبضه إليك، فلما كان عام الفتح أخذته سعد فقال: ابن أخي عهد إلي فيه، فقام عبد بن زمعة، فقال: ابن وليدة أبي ولد على فراشه، فتساوقا إلى النبي صلى الله عليه، فقال النبي صلى الله عليه: «هو لك يا عبد بن زمعة، الولد للفراش وللعاهر الحجر». ثم قال لسودة بنت زمعة: احتجبي منه، لما رأى من شبهه بعتبة، فما رآها حتى لقي الله.

[٦٧٥٠] ٦٥١٤- فامسدد عن يحيى عن شعبة عن محمد بن زياد أنه سمع أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «الولد لصاحب الفراش».

[الحديث ٦٧٥٠- طرفه في: ٦٨١٨].

**قوله (باب الولد للفراش حرة كانت) أى المستفرشة (أو أمة) .**

**قوله (عن عروة) فى رواية شعيب عن الزهرى فى العتق «حدثنى عروة» وكذا وقع فى رواية عبد الله ابن مسلمة عن مالك فى المغازى لكن أخرجه فى الصايات بلفظ عن عروة .**

**قوله (كان عتبة عهد إلى أخيه) فى رواية يحيى بن قرعة عن مالك فى أوائل البيوع ابن أبى وقاص فى الموضوعين وكذا فى رواية شعيب والليث وغيرهما عن الزهرى وفى رواية ابن عينة عن الزهرى الماضية فى الأشخاص : أوصافى أخى إذا قدمت يعنى مكة أن أقبض إليك ابن أمة زمعة فإنه ابنى**

**قوله (أن ابن وليدة زمعة) فى رواية ابن عينة عن ابن شهاب الماضية فى المظالم ابن أمة زمعة ، والوليدة فى الأصل المولودة وتطلق على الأمة وهذه الوليدة لم أقف على اسمها لكن ذكر مصعب الزبيرى وابن أخيه الزبير فى «نسب قريش» أنها كانت أمة يمانية ، والوليدة فعيلة من الولادة بمعنى مفعولة ، قال الجوهري : هى الصبية والأمة والجمع ولائد ، وقيل إنها اسم لغير أم الولد . وزمعة بفتح الزاى وسكون الميم وقد تحرك ، قال النووى : التسكين أشهر ، وقال أبو الوليد القشقى : التحريك هو الصواب . قلت : والجارى على ألسنة المحدثين التسكين فى الاسم والتحريك فى النسبة ، وهو ابن قيس بن عبد شمس القرشى العامري والد سودة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وعبد بن زمعة بغير إضافة ، ووقع فى «مختصر ابن الحاجب» عبد الله وهو غلط ، نعم عبد الله بن زمعة آخر ، وفى بعض الطرق من غير رواية عائشة عند الطحاوى فى هذا الحديث عبد الله بن زمعة ونبه على أنه غلط وأن عبد الله بن زمعة هو ابن الأسود ابن المطلب بن أسد بن عبد العزى آخر . قلت : وهو الذى مضى حديثه فى تفسير ﴿والشمس وضحاها﴾ وقد وقع لابن منده خبط فى ترجمة عبد الرحمن بن زمعة فإنه زعم أن عبد الرحمن وعبد الله وعبداء إخوة ثلاثة أولاد زمعة بن الأسود ، وليس كذلك بل عبد بغير إضافة وعبد الرحمن أخوان عامريان من قريش ، وعبد الله ابن زمعة قرشى أسدى من قريش أيضاً ، وقد أوضحت ذلك فى «الإصابة فى تمييز الصحابة» والابن المذكور اسمه عبد الرحمن وذكره ابن عبد البر فى الصحابة وغيره ، وقد أعقب بالمدينة . وعتبة بن أبى وقاص أخو سعد مختلف فى صحبته فذكره فى الصحابة العسكرية وذكر ما نقله الزبير بن بكار فى النسب أنه كان أصاب دما بمكة فى قريش فانتقل إلى المدينة ولما مات أوصى إلى سعد ، وذكره ابن منده فى الصحابة ولم يذكر مستنداً إلا قول سعد «عهد إلى أخى أنه ولده» واستنكر أبو نعيم ذلك وذكر أنه الذى شج وجه رسول الله صلى الله**

عليه وسلم بأحد ، قال وما علمت له إسلاماً ، بل قد روى عبد الرزاق من طريق عثمان الجزري عن مقسم « أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بأن لا يحول على عتبة الحول حتى يموت كافراً فمات قبل الحول » وهذا مرسل ، وأخرجه من وجه آخر عن سعيد بن المسيب بنحوه ، وأخرج الحاكم في « المستدرک » من طريق صفوان بن سليم عن أنس أنه سمع حاطب بن أبي بلتعة يقول « إن عتبة لما فعل بالنبي صلى الله عليه وسلم ما فعل تبعته فقتلته » كذا قال وجزم ابن التين والدمياطي بأنه مات كافراً . قلت : وأم عتبة هند بنت وهب بن الحارث بن زهرة ، وأم أخيه سعد حمنة بنت سفيان بن أمية .

**قوله ( فلما كان عام الفتح أخذه سعد فقال ابن أخى )** في رواية يونس عن الزهري في المغازي « فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة في الفتح » وفي رواية معمر عن الزهري عند أحمد وهي لمسلم لكن لم يسق لفظها « فلما كان يوم الفتح رأى سعد الغلام فعرفه بالشبه فاحتضنه وقال ابن أخى ورب الكعبة » وفي رواية الليث « فقال سعد يارسول الله هذا ابن أخى عتبة بن أبى وقاص عهد إلى أنه ابنه » وعتبة بالجر بدل من لفظ أخى أو عطف بيان ، والضمير في أخى لسعد لا لعتبة .

**قوله ( فقام عبد بن زمعة فقال أخى وابن وليدة أبى ولد على فراشه )** في رواية معمر « فجاء عبد بن زمعة فقال بل هو أخى ولد على فراش أبى من جاريته » وفي رواية يونس « يارسول الله هذا أخى هذا ابن زمعة ولد على فراشه » زاد في رواية الليث « انظر إلى شبهه يارسول الله » وفي رواية يونس « فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا هو أشبه الناس بعتبة بن أبى وقاص » وفي رواية الليث « فرأى شبهاً بينا بعتبة » وكذا لابن عيينة عند أبى داود وغيره ، قال الخطائى وتبعه عياض والقرطبي وغيرهما : كان أهل الجاهلية يقتنون الولائد ويقررون عليهن الضرائب فيكتسبن بالفجور ، وكانوا يلحقون النسب بالزناة إذا ادعوا الولد كما في النكاح ، وكانت لزمعة أمة وكان يلزم بها فظهر بها حمل زعم عتبة بن أبى وقاص أنه منه وعهد إلى أخيه سعد أن يستلحقه ، فخاصم فيه عبد بن زمعة ، فقال له سعد : هو ابن أخى على ما كان عليه الأمر في الجاهلية ، وقال عبد : هو أخى على ما استقر عليه الأمر في الإسلام ، فأبطل النبي صلى الله عليه وسلم حكم الجاهلية وألحقه بزمعة ، وأبدل عياض قوله إذا ادعوا الولد بقوله إذا اعترفت به الأم ، وبنى عليهما القرطبي فقال : ولم يكن حصل إلحاقه بعتبة في الجاهلية إما لعدم الدعوى وإما لكون الأم لم تعترف به لعتبة . قلت : وقد مضى في النكاح من حديث عائشة ما يؤيد أنهم كانوا يعتبرون استلحاق الأم في صورة وإلحاق القائف في صورة ولفظها « إن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء » الحديث وفيه « يجتمع الرهط مادون العشر فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها ، فإذا حملت ووضعت ومضت ليال أرسلت إليهم فاجتمعوا عندها فقالت : قد ولدت فهو ابنك يا فلان ، فيلحق به ولدها ولا يستطيع أن يمتنع » إلى أن قالت « ونكاح البغايا كن ينصبن على أبوابهن رايات ، فمن أرادهن دخل عليهن ، فإذا حملت إحداهن فوضعت جمعوا لها القافة ثم ألحقوا ولدها بالذى يرى القائف لا يمتنع من ذلك » انتهى . واللائق بقصة أمة زمعة الأخير ، فلعل جمع القافة لهذا الولد تعذر بوجه من الوجوه ، أو أنها لم تكن بصفة البغايا بل أصابها عتبة سراً من زنا وهما كافران فحملت وولدت ولداً يشبهه فغلب على ظنه أنه منه فبغته الموت قبل استلحاقه فأوصى أخاه أن يستلحقه ، فعمل سعد بعد ذلك تمسكاً بالبراءة الأصلية قال القرطبي : وكان عبد بن زمعة سمع أن الشرع ورد بأن الولد للفراش وإلا فلم يكن عادتهم الإلحاق به ، كذا قاله ، وما أدري من أين له هذا الجزم بالنفى ، وكأنه بناء على ما قال الخطائى أمة زمعة كانت من البغايا اللاتي عليهن من الضرائب ، فكان الإلحاق مختصاً باستلحاقها على ما ذكر ،



أو بإلحاق القائف على ما في حديث عائشة ، لكن لم يذكر الخطأ مستنداً لذلك ، والذي يظهر من سياق القصة ما قدمته أنها كانت أمة مستفرشة لزمنة فاتفق أن عتبة زنى بها كما تقدم ، وكانت طريقة الجاهلية في مثل ذلك أن السيد إن استلحقه لحقه وإن نفاه انتفى عنه وإذا ادعاه غيره كان مرد ذلك إلى السيد أو القافة ، وقد وقع في حديث ابن الزبير الذي أسوقه بعد هذا ما يؤيد ما قلته ، وأما قوله : إن عبد بن زمعة سمع أن الشرع إلخ ففيه نظر ، لأنه يبعد أن يسمع ذلك عبد بن زمعة وهو بمكة لم يسلم بعد ولا يسمعه سعد بن أبي وقاص وهو من السابقين الأولين الملازمين لرسول الله صلى الله عليه وسلم من حين إسلامه إلى حين فتح مكة نحو العشرين سنة ، حتى ولو قلنا إن الشرع لم يرد بذلك إلا في زمن الفتح فبلوغه لعبد قبل سعد بعيد أيضاً ، والذي يظهر لي أن شرعية ذلك إنما عرفت من قوله صلى الله عليه وسلم في هذه القصة « الولد للفراش » وإلا فما كان سعد لو سبق علمه بذلك ليدعيه ، بل الذي يظهر أن كلا من سعد وعتبة بنى على البراءة الأصلية ، وأن مثل هذا الولد يقبل النزاع ، وقد أخرج أبو داود تلو حديث الباب بسند حسن إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قام رجل فقال : يا رسول الله إن فلاناً ابني عاهرت بأمة في الجاهلية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا دعوة في الإسلام ، ذهب أمر الجاهلية ، الولد للفراش وللعاهر الحجر » وقد وقع في بعض طرقه أن ذلك وقع في زمن الفتح وهو يؤيد ما قلته ، واستدل بهذه القصة على أن الاستلحاق لا يختص بالأب بل للأخ أن يستلحق وهو قول الشافعية وجماعة بشرط أن يكون الأخ حائزاً أو يوافقه باقي الورثة وإمكان كونه من المذكور وأن يوافق على ذلك إن كان بالغاً عاقلاً وأن لا يكون معروف الأب ، وتعقب بأن زمعة كان له ورثة غير عبد ، وأجيب بأنه لم يخلف وارثاً غيره إلا سودة ، فإن كان زمعة مات كافراً فلم يرثه إلا عبد وحده ، وعلى تقدير أن يكون أسلم وورثته سودة فيحتمل أن تكون وكلت أخاها في ذلك أو ادعت أيضاً ، وخص مالك وطائفة الاستلحاق بالأب ، وأجابوا بأن الإلحاق لم ينحصر في استلحاق عبد لاحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك بوجه من الوجوه كاعتراف زمعة بالوطء ، ولأنه إنما حكم بالفراش لأنه قال بعد قوله هو لك « الولد للفراش » لأنه لما أبطل الشرع إلحاق هذا الولد بالزاني لم يبق صاحب الفراش . وجرى المنزى على القول بأن الإلحاق يختص بالأب فقال : أجمعوا على أنه لا يقبل إقرار أحد على غيره ، والذي عندي في قصة عبد بن زمعة أنه صلى الله عليه وسلم أجاب عن المسألة فأعلمهم أن الحكم كذا بشرط أن يدعى صاحب الفراش لا أنه قبل دعوى سعد عن أخيه عتبة ولا دعوى عبد بن زمعة عن زمعة بل عرفهم أن الحكم في مثلها يكون كذلك . قال ولذلك قال « احتجبي منه يا سودة » وتعقب بأن قوله لعبد بن زمعة « هو أخوك » يدفع هذا التأويل ، واستدل به على أن الوصي يجوز له أن يستلحق ولد موصيه إذا أوصى إليه بأن يستلحقه ويكون كالوكيل عنه في ذلك ، وقد مضى التبويب بذلك في كتاب الأشخاص وعلى أن الأمة تصير فراشاً بالوطء ، فإذا اعترف السيد بوطء أمة أو ثبت ذلك بأي طريق كان ثم أتت بولد لمدة الإمكان بعد الوطء لحقه من غير استلحاق كما في الزوجة ، لكن الزوجة تصير فراشاً بمجرد العقد فلا يشترط في الاستلحاق إلا الإمكان لأنها تراد الموطء فجعل العقد عليها كالوطء . بخلاف الأمة فإنها تراد لمنافع أخرى فاشتراط في حقها الوطء ومن ثم يجوز الجمع بين الأختين بالملك دون الوطء وهذا قول الجمهور ، وعن الحنفية لا تصير الأمة فراشاً إلا إذا ولدت من السيد ولداً ولحق به فمهما ولدت بعد ذلك لحقه إلا أن ينفيه ، وعن الحنابلة من اعترف بالوطء فأنت منه لمدة الإمكان لحقه وإن ولدت منه أولاً فاستلحقه لم يلحقه ما بعده إلا بإقرار مستأنف على الراجح عندهم ، وترجيح المذهب الأول ظاهر لأنه لم ينقل أنه كان لزمنة من هذه الأمة ولد آخر ، والكل متفقون على أنها لا تصير فراشاً إلا بالوطء ، قال النووي : وطء زمعة أمة المذكورة علم إما بيينة وإما باطلاع

النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك . قلت : وفي حديث ابن الزبير ما يشعر بأن ذلك كان أمراً مشهوراً وسأذكر لفظه قريباً ، واستدل به على أن السبب لا يخرج ولو قلنا إن العبرة بعموم اللفظ . ونقل الغزالي تبعاً لشيخه والآمدي ومن تبعه عن الشافعي قولاً بخصوص السبب تمسكاً بما نقل عن الشافعي أنه ناظر بعض الحنفية لما قال إن أبا حنيفة خص الفراش بالزوجة وأخرج الأمة من عموم « الولد للفراش » فرد عليه الشافعي بأن هذا ورد على سبب خاص ، ورد ذلك الفخر الرازي على من قاله بأن مراد الشافعي أن خصوص السبب لا يخرج ، والخبر إنما ورد في حق الأمة فلا يجوز إخراجها ، ثم وقع الاتفاق على تعميمه في الزوجات لكن شرط الشافعي والجمهور الإمكان زماناً ومكاناً ، وعن الحنفية يكفي مجرد العقد فتصير فراشاً ويلحق الزوج الولد ، وحجتهم عموم قوله « الولد للفراش » لأنه لا يحتاج إلى تقدير وهو الولد لصاحب الفراش لأن المراد بالفراش الموطوء ، ورده القرطبي بأن الفراش كناية عن الموطوء لكون الواطئ يستفرشها أى يصيرها بوطئه لها فراشاً له يعنى فلا بد من اعتبار الوطء حتى تسمى فراشاً وألحق به إمكان الوطء فمع عدم إمكان الوطء لا تسمى فراشاً . وفهم بعض الشراح عن القرطبي خلاف مراده فقال : كلامه يقتضى حصول مقصود الجمهور بمجرد كون الفراش هو الموطوء وليس هو المراد فعلم أنه لابد من تقدير محذوف لأنه قال إن الفراش هو الموطوء والمراد به أن الولد لا يلحق بالواطئ ، قال المعارض : وهذا لا يستقيم إلا مع تقدير الحذف . قلت : وقد بينت وجه استقامته بحمد الله ، ويؤيد ذلك أيضاً أن ابن الأعرابي اللغوي نقل أن الفراش عند العرب يعبر به عن الزوج وعن المرأة والأكثر إطلاقه على المرأة ، وما ورد في التعبير به عن الرجل قول جرير فيمن تزوجت بعد قتل زوجها أو سيدها :

باتت تعانقه وبات فراشها      خلق العباءة بالبلاء ثقيلاً

وقد يعبر به عن حالة الافتراش ويمكن حمل الخبر عليها فلا يتعين الحذف ، نعم لا يمكن حمل الخبر على كل واطئ بل المراد من له الاختصاص بالوطء كالزوج والسيد ، ومن ثم قال ابن دقيق العيد : معنى « الولد للفراش » تابع للفراش أو محكوم به للفراش أو ما يقارب هذا ، وقد شنع بعضهم على الحنفية بأن من لازم مذهبهم إخراج السبب مع المبالغة في العمل بالعموم في الأحوال ، وأجاب بعضهم بأنه خصص الظاهر القوي بالقياس ، وقد عرف من قاعدته تقديم القياس في مواضع على خبر الواحد وهذا منها ، واستدل به على أن القائف إنما يعتمد في الشبه إذا لم يعارضه ما هو أقوى منه لأن الشارع لم يلتفت هنا إلى الشبه والتفت إليه في قصة زيد بن حارثة ، وكذا لم يحكم بالشبه في قصة الملاعة لأنه عارضه حكم أقوى منه وهو مشروعية اللعان ، وفيه تخصيص عموم « الولد للفراش » وقد تمسك بالعموم الشعبي وبعض المالكية وهو شاذ ، ونقل عن الشافعي أنه قال : لقوله « الولد للفراش » معنيان أحدهما هو له ما لم ينهه فإذا نفاه بما شرع له كاللعان انتفى عنه ، والثاني إذا تنازع رب الفراش والعاشر فالولد لرب الفراش . قلت : والثاني منطبق على خصوص الواقعة والأول أعم .

**قوله ( فتساوقاً )** أى تلازما في الذهاب بحيث أن كلا منهما كان كالذى يسوق الآخر .

**قوله ( هو لك يا عبد بن زمة )** كذا للأكثر ، وقد تقدم ضبط عبد وأنه يجوز فيه الضم والفتح ، وأما ابن فهو منصوب على الحالين ، ووقع في رواية للنسائي « هو لك عبد بن زمة » بحذف حرف النداء ، وقرأه بعض المخالفين بالتثنية وهو مردود فقد وقع في رواية يونس المعلقة في المغازي « هو لك ، هو أخوك يا عبد » ووقع لمسدد عن

ابن عيينة عند أبي داود « هو أخوك يا عبد » قال ابن عبد البر : تثبت الأمة فراشاً عند أهل الحجاز إن أقر سيدها أنه كان يلم بها ، وعند أهل العراق إن أقر سيدها بالولد ، وقال المازري : يتعلق بهذا الحديث استلحاق الأخ لأخيه ، وهو صحيح عند الشافعي إذا لم يكن له وارث سواه ، وقد تعلق أصحابه بهذا الحديث لأنه لم يرد أن زمعة ادعاه ولداً ولا اعترف بوطء أمه فكان المعول في هذه القصة على استلحاق عبد بن زمعة ، قال : وعندنا لا يصح استلحاق الأخ ، ولا حجة في هذا الحديث لأنه يمكن أن يكون ثبت عند النبي صلى الله عليه وسلم أن زمعة كان يظاً أمته فألحق الولد به لأن من ثبت وطؤه لا يحتاج إلى الاعتراف بالوطء ، وإنما يصعب هذا على العراقيين ويعسر عليهم الانفصال عما قاله الشافعي لما قررناه أنه لم يكن لزمعة ولد من الأمة المذكورة سابق ، ومجرد الوطء لا عبرة به عندهم فيلزمهم تسليم ما قال الشافعي ، قال : ولما ضاق عليهم الأمر قالوا الرواية في هذا الحديث « هو لك عبد بن زمعة » وحذف حرف النداء بين عبد وابن زمعة والأصل يا ابن زمعة ، قالوا والمراد أن الولد لا يلحق بزمعة بل هو عبد لولده لأنه وارثه ولذلك أمر سودة بالاحتجاب منه لأنها لم ترث زمعة لأنه مات كافراً وهي مسلمة ، قال وهذه الرواية التي ذكرها غير صحيحة ولو وردت لرددناها إلى الرواية المشهورة وقلنا بل المحذوف حرف النداء بين لك وعبد كقوله تعالى حكاية عن صاحب يوسف حيث قال ﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾ انتهى . وقد سلك الطحاوي فيه مسلكاً آخر فقال : معنى قوله « هو لك » أي يدك عليه لا أنك تملكه ولكن تمنع غيرك منه إلى أن يتبين أمره كما قال لصاحب اللقطة « هي لك » وقال له « إذا جاء صاحبها فأدها إليه » قال ولما كانت سودة شريكة لعبد في ذلك لكن لم يعلم منها تصديق ذلك ولا الدعوى به ألزم عبداً بما أقر به على نفسه ولم يجعل ذلك حجة عليها فأمرها بالاحتجاب ، وكلامه كله متعقب بالرواية الثانية المصرح فيها بقوله « هو أخوك » فإنها رفعت الإشكال وكأنه لم يقف عليها ولا على حديث ابن الزبير وسودة الدال على أن سودة وافقت أخاها عبداً في الدعوى بذلك .

**قوله ( الولد للفراش وللعاهر الحجر )** تقدم في غزوة الفتح تعليقاً من رواية يونس عن ابن شهاب « قالت عائشة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الولد لإخ » وهذا منقطع ، وقد وصله غيره عن ابن شهاب ، ووقع في رواية يونس أيضاً ، قال ابن شهاب : وكان أبو هريرة يصيح بذلك ، وقد قدمت هناك أن مسلماً أخرجه موصولاً من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة وأبي هريرة ، وقوله « وللعاهر الحجر » أي للزاني الخفية والحرمان ، والعاهر بفتح الحاء الزنا ، وقيل يختص بالليل ، ومعنى الخفية هنا حرمان الولد الذي يدعيه ، وجرت عادة العرب أن تقول لمن خاب « له الحجر وبفيه الحجر والتراب » ونحو ذلك ، وقيل المراد بالحجر هنا أنه يرجم ، قال النووي : وهو ضعيف لأن الرجم يختص بالمحصن ، ولأنه لا يلزم من رجمه نفى الولد ، والخبر إنما سيق لنفي الولد . وقال السبكي : والأول أشبه بمساق الحديث لتعم الخفية كل زان ، ودليل الرجم مأخوذ من موضع آخر فلا حاجة للتخصيص من غير دليل . قلت : ويؤيد الأول أيضاً ما أخرجه أبو أحمد الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعة « الولد للفراش وفي فم العاهر الحجر » وفي حديث ابن عمر عند ابن حبان « الولد للفراش وبفي العاهر الأثلب » بمثلثة ثم موحدة بينهما لام ويفتح أوله وثالثه ويكسران قيل هو الحجر وقيل دقاقة وقيل التراب .

**قوله ( ثم قال لسودة احتجبي منه )** في رواية الليث « واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة » .

**قوله ( فما راها حتى لقي الله )** في رواية معمر « قالت عائشة فوالله ما راها حتى ماتت » وفي رواية الليث « فلم تره سودة قط » يعنى في المدة التي بين هذا القول وبين موت أحدهما ، وكذا لمسلم من طريقه ، وفي رواية

ابن جريج في صحيح أنى عوانة مثله ، وفي رواية الكشميهني الآتية في حديث الليث أيضاً « فلم تره سودة بعد » وهذه إذا ضمت إلى رواية مالك ومعمر استفيد منها أنها امتثلت الأمر وبالغت في الاحتجاب منه حتى إنها لم تره فضلاً عن أن يراها ، لأنه ليس في الأمر المذكور دلالة على منعها من رؤيته ، وقد استدل به الخنفية على أنه لم يلحقه بزعة لأنه لو ألحقه به لكان أخا سودة والأخ لا يؤمر بالاحتجاب منه ، وأجاب الجمهور بأن الأمر بذلك كان للاحتياط لأنه وإن حكم بأنه أخوها لقوله في الطرق الصحيحة « هو أخوك يا عبد » وإذا ثبت أنه أخو عبد لأبيه فهو أخو سودة لأبيها ، لكن لما رأى الشبه بينا بعته أمرها بالاحتجاب منه احتياطاً ، وأشار الخطائى إلى أن في ذلك مزية لأمهات المؤمنين لأن هن في ذلك ما ليس لغيرهن ، قال : والشبه يعتبر في بعض المواطن لكن لا يقضى به إذا وجد ما هو أقوى منه ، وهو كما يحكم في الحادثة بالقياس ثم يوجد فيها نص فيعرك القياس ، قال : وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث وليس بالثابت « احتجى منه يا سودة فإنه ليس لك بأخ » وتبعه النووي فقال : هذه الزيادة باطلة مردودة ، وتعقب بأنها وقعت في حديث عبد الله بن الزبير عند النسائي بسند حسن ولفظه : كانت لزعة جارية يطؤها وكان يظن بأخيه أنه يقع عليها فجاءت بولد يشبه الذي كان يظن به فمات زمعة ، فذكرت ذلك سودة للنبي صلى الله عليه وسلم فقال « الولد للفراش واحتجى منه يا سودة فليس لك بأخ » ورجال سنده رجال الصحيح إلا شيخ مجاهد وهو يوسف مولى آل الزبير . وقد طعن البيهقي في سنده فقال : فيه جرير وقد نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ ، وفيه يوسف وهو غير معروف ، وعلى تقدير ثبوته فلا يعارض حديث عائشة المتفق على صحته ، وتعقب بأن جريراً هذا لم ينسب إلى سوء حفظ وكأنه اشتبه عليه بجرير بن حازم ، وبأن الجمع بينهما ممكن فلا ترجيح ، وبأن يوسف معروف في موالى آل الزبير ، وعلى هذا فيتعين تأويله ، وإذا ثبتت هذه الزيادة تعين تأويل نفى الأخوة عن سودة على نحو ما تقدم من أمرها بالاحتجاب منه ، ونقل ابن العربي في « القوانين » عن الشافعي نحو ما تقدم وزاد ، ولو كان أخاها بنسب محقق لما منعها كما أمر عائشة أن لا تحتجب من عمها من الرضاغة ، وقال البيهقي : معنى قوله « ليس لك بأخ » إن ثبت ليس لك بأخ شها فلا يخالف قوله لعبد « هو أخوك » . قلت : أو معنى قوله « ليس لك بأخ » بالنسبة للميراث من زمعة لأن زمعة مات كافراً وخلف عبد بن زمعة والولد المذكور وسودة فلا حق لسودة في إرثه بل حازه عبد قبل الاستلحاق فإذا استلحق الابن المذكور شاركه في الإرث دون سودة فلهذا قال لعبد « هو أخوك » وقال لسودة « ليس لك بأخ » . وقال القرطبي بعد أن قرر أن أمر سودة بالاحتجاب للاحتياط وتوقى الشبهات : ويحتمل أن يكون ذلك لتغليظ أمر الحجاب في حق أمهات المؤمنين كما قال « أفعمياوان أنتم » فهاهما عن رؤية الأعمى مع قوله لفاطمة بنت قيس « اعتدى عند ابن أم مكتوم فإنه أعمى » فغلظ الحجاب في حقهن دون غيرهن ، وقد تقدم في تفسير الحجاب قول من قال : إنه كان يحرم عليهن بعد الحجاب إبراز أشخاصهن ولو كن مستترات إلا لضرورة بخلاف غيرهن فلا يشترط ، وأيضاً فإن للزوج أن يمنع زوجته من الاجتماع بمحارمها فلعل المراد بالاحتجاب عدم الاجتماع به في الخلوة ، وقال ابن حزم : لا يجب على المرأة أن يراها أخوها بل الواجب عليها صلة رحمها ، ورد على من زعم أن معنى قوله « هو لك » أى عبد ، بأنه لو قضى بأنه عبد لما أمر سودة بالاحتجاب منه إما لأن لها فيه حصة وإما لأن من في الرو لا يحتجب منه على القول بذلك ، وقد تقدم جواب المزني عن ذلك قريباً ، واستدل به بعض المالكية على مشروعية الحكم بين حكمين وهو أن يأخذ الفرع شها من أكثر من أصل فيعطى أحكاماً بعدد ذلك ، وذلك

أن الفرائش يقتضى إلحاقه بزمنة في النسب والشبه يقتضى إلحاقه بعتبة فأعطى الفرع حكماً بين حكمين فروعى الفرائش في النسب والشبه البين في الاحتجاب ، قال : وإلحاقه بهما ولو كان من وجه أولى من إلغاء أحدهما من كل وجه . قال ابن دقيق العيد : ويعترض على هذا بأن صورة المسألة ما إذا دار الفرع بين أصليين شرعيين وهنا الإلحاق شرعى للتصريح بقوله « الولد للفرائش » فبقى الأمر بالاحتجاب مشكلاً لأنه يناقض الإلحاق فتعين أنه للاحتياط لا لوجوب حكم شرعى وليس فيه إلا ترك مباح مع ثبوت المحرمية . واستدل به على أن حكم الحاكم لا يحل الأمر في الباطن كما لو حكم بشهادة فظهر أنها زور لأنه حكم بأنه أخو عبد وأمر سودة بالاحتجاب بسبب الشبه بعتبة ، فلو كان الحكم يحل الأمر في الباطن لما أمرها بالاحتجاب ، واستدل به على أن لوطء الزنا حكم وطء الحلال في حرمة المصاهرة وهو قول الجمهور ، ووجه الدلالة أمر سودة بالاحتجاب بعد الحكم بأنه أخوها لأجل الشبه بالزاني . وقال مالك في المشهور عنه والشافعى : لا أثر لوطء الزنا بل للزاني أن يتزوج أم التى زنى بها وبنتها ، وزاد الشافعى ووافقه ابن الماجشون : والبنت التى تلدها المزنى بها ولو عرفت أنها منه ، قال النووى : وهذا احتجاج باطل لأنه على تقدير أن يكون من الزنا فهو أجنبي من سودة لا يحل لها أن تظهر له سواء ألحق بالزاني أم لا فلا تعلق له بمسألة البنت المخلوقة من الزنا ، كذا قال وهو رد للفرع برد الأصل وإلا فالبناء الذى بنوه صحيح ، وقد أجاب الشافعية عنه بما تقدم أن الأمر بالاحتجاب للاحتياط ويحمل الأمر في ذلك إما على النذب وإما على تخصيص أمهات المؤمنين بذلك ، فعلى تقدير النذب فالشافعى قائل به في المخلوقة من الزنا وعلى التخصيص فلا إشكال والله أعلم . ويلزم من قال بالوجوب أن يقول به في تزويج البنت المخلوقة من ماء الزنا فيجيز عند فقد الشبه ويمنع عند وجوده ، واستدل به على صحة ملك الكافر الوثنى الأمة الكافرة وإن حكمها بعد أن تلد من سيدها حكم القن لأن عبداً وسعداً أطلقا عليها أمة ووليدة ولم ينكر ذلك النبى صلى الله عليه وسلم ، كذا أشار إليه البخارى في كتاب العتق عقب هذا الحديث بعد أن ترجم له « أم الولد » ولكنه ليس في أكثر النسخ ، وأجيب بأن عتق أم الولد بموت السيد ثبت بأدلة أخرى ، وقيل إن غرض البخارى بإيراده أن بعض الحنفية لما ألزم أن أم الولد المتنازع فيه كانت حرة رد ذلك وقال بل كانت عتقت ، وكأنه قد ورد في بعض طرقه أنها أمة فمن ادعى أنها عتقت فعليه البيان .

**قوله ( عن يحيى ) هو ابن سعيد القطان ومحمد بن زياد هو الجمحى .**

**قوله ( الولد لصاحب الفرائش )** كذا في هذه الرواية ، وزاد آدم عن شعبة « وللعاهر الحجر » وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة ، ولهذا الحديث سبب غير قصة ابن زمعة فقد أخرجه أبو داود وغيره من رواية حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « قام رجل فقال لما فتحت مكة : إن فلاناً ابنى ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : لا دعوة في الإسلام ذهب أمر الجاهلية ، الولد للفرائش وللعاهر الأئلب قيل : ما الأئلب ؟ قال : الحجر » .

**( تكملة )** حديث « الولد للفرائش » قال ابن عبد البر هو من أصح ما يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم جاء عن بضعة وعشرين نفساً من الصحابة فذكره البخارى في هذا الباب عن أبى هريرة وعائشة ، وقال الترمذى عقب حديث أبى هريرة : وفي الباب عن عمر وعثمان وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وأبى أمامة وعمرو بن خارجة والبراء وزيد بن أرقم ، وزاد شيخنا عليه معاوية وابن عمر ، وزاد

أبو القاسم بن منده في تذكرته معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأنس بن مالك وعلى بن أبي طالب والحسين ابن علي وعبد الله بن حذافة وسعد بن أبي وقاص وسودة بنت زمعة ، ووقع لي من حديث ابن عباس وأبي مسعود البدرى ووائلته بن الأسقع وزينب بنت جحش ، وقد رقت عليها علامات من أخرجها من الأئمة فطب علامة الطبراني في الكبير وطس علامته في الأوسط وبز علامة البزار وص علامة أبي يعلى الموصلي وتم علامة تمام في فوائده وجميع هؤلاء وقع عندهم « الولد للفراش وللعاهر الحجر » ومنهم من اقتصر على الجملة الأولى وفي حديث عثمان قصة وكذا علي وفي حديث معاوية قصة أخرى له مع نصر بن حجاج وعبد الرحمن ابن خالد بن الوليد فقال له نصر : فأين قضاؤك في زياد ؟ فقال : قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم خير من قضاء معاوية . وفي حديث أبي أمامة وابن مسعود وعبادة أحكام أخرى ، وفي حديث عبد الله بن حذافة قصة له في سؤاله عن اسم أبيه ، وفي حديث ابن الزبير قصة نحو قصة عائشة باختصار وقد أشرت إليه ، وفي حديث سودة نحوه ولم تسم في رواية أحمد بل قال « عن بنت زمعة » وفي حديث زينب قصة ولم يسم أبوها بل فيه « عن زينب الأسدية » وبالله التوفيق . وجاء من مرسل عبيد بن عمير وهو أحد كبار التابعين أخرجه ابن عبد البر بسند صحيح إليه .

### باب الولاء لمن أعتق ، وميراث اللقيط

وقال عمر : اللقيط حر .

[٦٧٥١] ٦٥١٥- فاحفص بن عمر قال نا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : اشتريت بريرة فقال النبي صلى الله عليه : « اشتريها فإن الولاء لمن أعتق » . وأهدي لها ، فقال : « هو لها صدقة ولنا هدية » . قال الحكم : وكان زوجها حراً ، وقول الحكم مرسل ، وقال ابن عباس : رأيتُه عبداً .

[٦٧٥٢] ٦٥١٦- فإسماعيل بن عبد الله قال ني مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : « إنما الولاء لمن أعتق » .

قوله ( باب إنما الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط ، وقال عمر : اللقيط حر ) هذه الترجمة معقودة لميراث اللقيط فأشار إلى ترجيح قول الجمهور أن اللقيط حر وولاءه في بيت المال ، وإلى ما جاء عن النخعي أن ولاءه للذي التقطه واحتج بقول عمر لأبي جميلة في الذي التقطه « اذهب فهو حر وعلينا نفقته ولك ولاؤه » وتقدم هذا الأثر معلقاً بتمامه في أوائل الشهادات وذكرته هناك من وصله ، وأجبت عنه بأن معنى قول عمر « لك ولاؤه » أي أنت الذي تتولى تربيته والقيام بأمره فهي ولاية الإسلام لا ولاية العتق ، والحجة لذلك صريح الحديث المرفوع « إنما الولاء لمن أعتق » فاقترض أن من لم يعتق لا ولاء له لأن العتق يستدعي سبق ملك واللقيط من دار الإسلام لا يملكه الملتقط لأن الأصل في الناس الحرية إذ لا يخلو المنوذ أن يكون ابن حرة فلا يسترق أو ابن أمة قوم فميراثه لهم فإذا جهل وضع في بيت المال ولا رق عليه للذي التقطه ، وجاء عن علي أن اللقيط مولى من شاء وبه قال الحنفية إلى أن يعقل عنه فلا ينتقل بعد ذلك عمن عقل عنه ، وقد خفي كل هذا على الإسماعيلي فقال : « ذكر ميراث اللقيط » في ترجمة الباب وليس له في الحديث ذكر ولا عليه دلالة ، يريد أن حديث عائشة وابن عمر مطابق لترجمة « إنما الولاء لمن أعتق » وليس في حديثهما ذكر ميراث اللقيط ، وقد جرى الكرمانى على ذلك فقال : فإن قلت فأين ذكر ميراث اللقيط ؟ قلت : هو ما ترجم به ولم

يتفق له إيراد الحديث فيه . قلت : وهذا كله إنما هو بحسب الظاهر ، وأما بحسب تدقيق النظر ومناسبة إirاده في أبواب المواريث فبيان ما قدمت والله أعلم . قال ابن المنذر : أجمعوا على أن اللقيط حر إلا رواية عن النخعي ، وعنه كالجماعة ، وعنه كالمقول عن الحنفية ، وقد جاء عن شرح نحو الأول وبه قال إسحق بن راهويه .

**قوله ( الحكم )** هو ابن عتيبة بمشاة ثم موحدة مصفر ، وإبراهيم هو النخعي ، والأسود هو ابن يزيد والثلاثة تابعون كوفيون .

**قوله ( قال الحكم وكان زوجها حراً )** هو موصول إلى الحكم بالإسناد المذكور ، ووقع في رواية الإسماعيلي من رواية أبي الوليد عن شعبة مدرجاً في الحديث ، ولم يقل ذلك الحكم من قبل نفسه فسيأتى في الباب الذى يليه من طريق منصور عن إبراهيم أن الأسود قاله أيضاً فهو سلف الحكم فيه .

**قوله ( وقول الحكم مرسل )** أى ليس بمسند إلى عائشة راوية الخبر فيكون في حكم المتصل المرفوع . **قوله ( قال ابن عباس رأيتُه عبداً )** زاد في الباب الذى يليه « وقول الأسود منقطع » أى لم يصله بذكر عائشة فيه وقول ابن عباس أصح لأنه ذكر أنه رآه ، وقد صح أنه حضر القصة وشاهدها فيترجح قوله على قول من لم يشهدها ، فإن الأسود لم يدخل المدينة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما الحكم فولد بعد ذلك بدهر طويل ، ويستفاد من تعبير البخارى قول الأسود منقطع جواز إطلاق المنقطع في موضع المرسل خلافاً لما اشتهر في الاستعمال من تخصيص المنقطع بما يسقط منه من أثناء السند واحد إلا في صورة سقوط الصحاح بين التابعى والنبي صلى الله عليه وسلم فإن ذلك يسمى عندهم المرسل ، ومنهم من خصه بالتابعى الكبير فيستفاد من قول البخارى أيضاً « وقول الحكم مرسل » أنه يستعمل في التابعى الصغير أيضاً لأن الحكم من صغار التابعين ، واستدل به لإحدى الروایتين عن أحمد أن من أعتق عن غيره فالولاء للمعتق والأجر للمعتق عنه ، وسيأتى البحث فيه في « باب ما يرث النساء من الولاء » .

### باب ميراث السائبة

[٦٧٥٣] ٦٥١٧- ناقبيصة قال نا سفيان عن أبي قيس عن هزيل عن عبد الله قال : إن أهل الإسلام لا يسيبون ، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون .

[٦٧٥٤] ٦٥١٨- نا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود أن عائشة اشترت بريرة لتعتقها واشترط أهلها ولأهأها ، فقالت : يا رسول الله ، إني اشتريت بريرة لأعتقها وإن أهلها يشترطون ولأهأها فقال : « أعتقها فإنما الولاء لمن أعتق » ، أو قال : « أعطي الثمن » ، قال : فاشترتها فأعتقتها قال : وخيرت نفسها فاخترت نفسها ، وقالت : لو أعطيت كذا وكذا ما كنت معه . قال الأسود : فكان زوجها حراً . قول الأسود منقطع ، وقول ابن عباس : رأيتُه عبداً ، أصح .

**قوله ( باب ميراث السائبة )** بمهملة وموحدة بوزن فاعلة وتقدم بيانها في تفسير المائدة ، والمراد بها في الترجمة العبد الذى يقول له سيده لا ولأ لأحد عليك أو أنت سائبة يريد بذلك عتقه وأن لا ولأ لأحد

عليه ، وقد يقول له أعتقتك سائبة أو أنت حر سائبة ، ففي الصيغتين الأوليين يفتقر في عتقه إلى نية وفي الآخرين يعتق ، واختلف في الشرط فالجمهور على كراهيته وشذ من قال بإباحته ، واختلف في ولائه ، وسأينته في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى .

**قوله ( عن هزيل )** في رواية يزيد بن أبي حكيم العدني عن سفيان عند الإسماعيلي « حدثني هزيل بن شرحبيل » وهو بالزاي مصغر ، وهم من قاله بالذال المعجمة وقد تقدم ذلك قريباً ، وأن سفيان في السند هو الثوري وأن أبا قيس هو عبد الرحمن .

**قوله ( عن عبد الله )** هو ابن مسعود .

**قوله ( إن أهل الإسلام لا يسيون ، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيون )** هذا طرف من حديث أخرجه الإسماعيلي بتمامه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بسنده هذا إلى هزيل قال : « جاء رجل إلى عبد الله فقال إني أعتقت عبداً لي سائبة فمات فترك مالا ولم يدع وارثاً ، فقال عبد الله » فذكر حديث الباب وزاد « وأنت ولي نعمته فلك ميراثه ، فإن تأثمت أو تخرجت في شيء فنحن نقبله ونجعله في بيت المال » وفي رواية العدني « فإن تخرجت » ولم يشك وقال : « فأرنا<sup>(١)</sup> نجعله في بيت المال » ومعنى « تأثمت » بالمثلثة قبل الميم خشيت أن تقع في الإثم ، وتخرجت بالخاء المهملة ثم الجيم بمعناه ، وبهذا الحكم في السائبة قال الحسن البصري وابن سيرين والشافعي وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن سيرين « أن سالماً مولى أبي حذيفة الصحابي المشهور أعتقته امرأة من الأنصار سائبة وقالت له وال من شئت ، فوالى أبا حذيفة ، فلما استشهد باليامة دفع ميراثه للأنصارية أو لابنها » وأخرج ابن المنذر من طريق بكر بن عبد الله المزني « أن ابن عمر أتى بمال مولى به مات فقال إنا كنا أعتقناه سائبة فأمر أن يشتري بثمنه رقاباً فتعتق » وهذا يحتمل أن يكون فعله على سبيل الوجوب أو على سبيل الندب ، وقد أخذ بظاهره عطاء فقال : إذا لم يخلف السائبة وارثاً دعى الذي أعتقه فإن قبل ماله وإلا ابتيعت به رقاب فأعتقت ، وفيه مذهب آخر أن ولاء للمسلمين يرثونه ويعقلون عنه ، قاله عمر ابن عبد العزيز والزهرى ، وهو قول مالك ، وعن الشعبي والنخعي والكوفيين : لا بأس ببيع ولاء السائبة وهبته ، قال ابن المنذر : واتباع ظاهر قوله « الولاء لمن أعتق » أولى . قلت : وإلى ذلك أشار البخاري بإيراد حديث عائشة في قصة بريرة وفيه « فإنما الولاء لمن أعتق » وفيه قول الأسود إن زوج بريرة كان حراً ، وقد تقدم الكلام على ذلك في الباب الذي قبله .

### باب إثم من تبرأ من مواليه

[٦٧٥٥] ٦٥١٩- فاقتيبة بن سعيد قال نا جرير عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال : قال علي : ما عندنا كتاب نقرؤه إلا كتاب الله غير هذه الصحيفة قال : فأخرجها فإذا فيها أشياء من الجراحات وأسنان الإبل ، قال : وفيها : « المدينة حرم ما بين غير إلى كذا ، فمن أحدث فيها أو آوى محدثاً ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل ، ومن والى قومًا بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً ، وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم ،



[٦٧٥٦] ٦٥٢٠- فابونعيم قال نا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : نهى النبي صلى الله عليه عن بيع الولاء وعن هبته .  
فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل .

قوله ( باب إثم من تبرأ من مواليه ) هذه الترجمة لفظ حديث . أخرجه أحمد والطبراني من طريق سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الله عباداً لا يكلمهم الله تعالى » الحديث وفيه « ورجل أنعم عليه قوم فكفر نعمتهم وتبرأ منهم » وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه عند أحمد « كفر بالله تبرؤ من نسب وإن دق » وله شاهد عن أبي بكر الصديق ، وأما حديث الباب فلفظه « من وإلى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » ومثله لأحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان عن ابن عباس ، ولأبي داود من حديث أنس « فعليه لعنة الله المتابعة إلى يوم القيامة » وقد مضى شرح حديث الباب في فضل المدينة وفي الجزية ويأتى في الديات ، وفي معنى حديث على في هذا حديث عائشة مرفوعاً « من تولى إلى غير مواليه فليتبوأ مقعده من النار » صححه ابن حبان ، ووالد إبراهيم التيمي الراوى له عن على اسمه يزيد بن شريك ، وقد رواه عن على جماعة منهم أبو جحيفة وهب بن عبد الله السوائي ومضى في كتاب العلم ، وذكرت هناك وفي فضائل المدينة اختلاف الرواة عن على فيما في الصحيفة وأن جميع ما روه من ذلك كان فيها ، وكان فيها أيضاً ما مضى في الخمس من حديث محمد بن الحنفية أن أباه على بن أبى طالب أرسله إلى عثمان بـصحيفة فيها فرائض الصدقة ، فإن رواية طارق بن شهاب عن على في نحو حديث الباب عند أحمد أنه كان في صحيفته فرائض الصدقة ، وذكرت في العلم سبب تحديث على بن أبى طالب بهذا الحديث وإعراب قوله : « إلا كتاب الله » وتفسير الصحيفة وتفسير العقل ، ومما وقع فيه في العلم « لا يقتل مسلم بكافر » وأحلت بشرحه على كتاب الديات ، والذي تضمنه حديث الباب مما في الصحيفة المذكورة أربعة أشياء : أحدها الجراحات وأسنان الإبل ، وسيأتى شرحه في الديات ، وهل المراد بأسنان الإبل المتعلقة بالخراج أو المتعلقة بالزكاة أو أعم من ذلك . ثانيها « المدينة حرم » وقد مضى شرحه مستوفى في مكانه في فضل المدينة في أواخر الحج ، وذكرت فيه ما يتعلق بالسند ، وبيان الاختلاف في تفسير الصرف والعدل . ثالثها « ومن وإلى قوماً » هو المقصود هنا وقوله فيه « بغير إذن مواليه » قد تقدم هناك أن الخطأى زعم أن له مفهوماً وهو أنه إذا استأذن مواليه منعه ، ثم راجعت كلام الخطأى وهو ليس إذن الموالى شرطاً في ادعاء نسب وولاء ليس هو منه وإليه ، وإنما ذكر تأكيداً للتحريم ولأنه إذا استأذنهم منعه وحالوا بينه وبين ما يفعل من ذلك انتهى ، وهذا لا يطرد لأنهم قد يتواطئون معه على ذلك لغرض ما ، والأولى ما قال غيره إن التعبير بالإذن ليس لتقييد الحكم بعدم الإذن وقصره عليه وإنما ورد الكلام بذلك على أنه الغالب انتهى . ويحتمل أن يكون قول « من تولى » شاملاً للمعنى الأعم من الموالاة وأن منها مطلق النصرة والإعانة والإرث ، ويكون قوله « بغير إذن مواليه » يتعلق بمفهومه بما عدا الميراث ، ودليل إخراجه حديث « إنما الولاء لمن أعتق » والعلم عند الله تعالى . وكأن البخارى لحظ هذا فعقب الحديث بحديث ابن عمر في النهي عن بيع الولاء وعن هبته ، فإنه يؤخذ منه عدم اعتبار الإذن في ذلك بطريق الأولى ، لأنه إذا منع السيد من بيع الولاء مع ما تحصل له من العوض ومن هبته مع ما يحصل له من المانة بذلك فمنعه من الإذن بغير عوض ولا مائة أولى ، وهو مندرج في الهبة . وفي الحديث أن انتهاء

المولى من أسفل إلى غير مولاة من فوق حرام لما فيه من كفر النعمة وتضييع حق الإرث بالولاء والعقل وغير ذلك ، وبه استدل مالك على ما ذكره عنه ابن وهب في موطنه قال : سئل عن عبد يتناع نفسه من سيده على أنه يوالى من شاء فقال لا يجوز ذلك واحتج بحديث ابن عمر ثم قال : فتلك الهبة المنهى عنها ، وقد شذ عطاء ابن أبي رباح بالأخذ بمفهوم هذا الحديث فقال فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عنه : إن أذن الرجل لمولاه أن يوالى من شاء جاز ، واستدل بهذا الحديث ، قال ابن بطال : وجماعة الفقهاء على خلاف ما قال عطاء ، قال : ويحمل حديث عليّ على أنه جرى على الغالب مثل قوله تعالى ﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق﴾ وقد أجمعوا على أن قتل الولد حرام سبواء خشى الإملاق أم لا ، وهو منسوخ بحديث النهى عن بيع الولاء وعن هبته . قلت : قد سبق عطاء إلى القول بذلك عثمان ، فروى ابن المنذر أن عثمان اختصموا إليه في نحو ذلك فقال للعتيق : وال من شئت ، وأن ميمونه وهبت ولأه مواليتها للعباس وولده ، والحديث الصحيح مقدم على جميع ذلك فلعلة لم يبلغ هؤلاء أو بلغهم وتأولوه وانعقد الإجماع على خلاف قولهم . قال ابن بطال ، وفي الحديث أنه لا يجوز للعتيق أن يكتب فلان ابن فلان ويسمى نفسه ومولاه الذى أعتقه ، بل يقول فلان مولى فلان ، ولكن يجوز له أن ينتسب إلى نسبه كالقرشى وغيره ، قال والأولى أن يفصح بذلك أيضاً كأن يقول : القرشى بالولاء أو مولاهم . قال : وفيه أن من علم ذلك وفعله سقطت شهادته لما ترتب عليه من الوعيد ويجب عليه التوبة والاستغفار . وفيه جواز لعن أهل الفسق عموماً ولو كانوا مسلمين . رابعها «وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم» وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجزية . وأما حديث الباب الثانى فقد مضى في كتاب العتق وأحلت بشرحه على ما هنا .

**قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثورى .**

**قوله ( عن عبد الله بن دينار )** هكذا قال الحفاظ من أصحاب سفيان الثورى عنه ، منهم عبد الرحمن بن مهدي ووكيع وعبد الله بن نمير وغيرهم .

**قوله ( عن ابن عمر )** في رواية الإسماعيلي من طريق أحمد بن سنان عن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة وسفيان عن ابن دينار « سمعت ابن عمر » وقد اشتهر هذا الحديث عن عبد الله بن دينار حتى قال مسلم لما أخرجه في صحيحه : الناس في هذا الحديث عيال عليه ، وقال الترمذى بعد تحريجه : حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار رواه عنه سعيد وسفيان ومالك ، ويروى عن شعبة أنه قال وددت أن عبد الله بن دينار لما حدث بهذا الحديث أذن لي حتى كنت أقوم إليه فأقبل رأسه . قال الترمذى : وروى يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار . قلت : وصل رواية يحيى بن سليم ابن ماجه ، ولم ينفرد به يحيى بن سليم فقد تابعه أبو ضمرة أنس بن عياض ويحيى بن سعيد الأموى كلاهما عن عبيد الله بن عمر أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريقهما لكن قرن كل منهما نافعا بعبد الله بن دينار ، وأخرجه ابن حبان في الثقات في ترجمة أحمد بن أبي أوفى وساقه من طريقه عن شعبة عن عبد الله بن دينار وعمرو بن دينار جميعاً عن ابن عمر وقال عمرو بن دينار غريب ، وقد اعتنى أبو نعيم الأصبهاني بجمع طرقه عن عبد الله بن دينار فأورده عن خمسة وثلاثين نفساً ممن حدث به عن عبد الله بن دينار منهم من الأكابر يحيى بن سعيد الأنصارى وموسى بن عقبة ويزيد بن الهاد وعبيد الله العمرى وهؤلاء من صغار التابعين ومن دونهم مسعر والحسن بن صالح بن حى وورقاء وأيوب بن موسى وعبد الرحمن بن عبد

الله بن دينار وعبد العزيز بن مسلم وأبو أويس ، ومن لم يقع له ابن جريج وهو عند أبي عوانة وسليمان ابن بلال وهو عند مسلم وأحمد بن حازم المغافري في جزء الهروي من طريق الطبراني .

**قوله ( عن ابن عمر )** في رواية أبي داود الحفري عن سفيان عند الإسماعيلي « سمعت ابن عمر » وكذا مضى في العتق من رواية شعبة وفي مسند الطيالسي عن شعبة « قلت لعبد الله بن دينار أنت سمعت هذا من ابن عمر ؟ قال : نعم ، سأله ابنه عنه » وذكره أبو عوانة عن بهز بن أسد عن شعبة « قلت لابن دينار أنت سمعته من ابن عمر ؟ قال : نعم وسأله ابنه حمزة عنه » وكذا وقع في رواية عفان عن شعبة عند أبي نعيم ، وأخرجه من وجه آخر أن شعبة قال « قلت لابن دينار : آله لقد سمعت ابن عمر يقول هذا ؟ فيحلف له » وقيل لابن عيينة إن شعبة يستحلف عبد الله بن دينار ، قال لكننا لم نستحلفه سمعته منه مراراً رويناه في مسند الحميدي عن سفيان ، وأخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق الحسن بن زياد اللؤلؤي عن مالك عن ابن دينار عن حمزة بن عبد الله بن عمر أنه سأل أباه عن شراء الولاء فذكر الحديث ، فهذا ظاهره أن ابن دينار لم يسمعه من ابن عمر وليس كذلك ، وقال ابن العري في « شرح الترمذي » : تفرد بهذا الحديث عبد الله بن دينار وهو من الدرجة الثانية من الخبر لأنه لم يذكر لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه نقل معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم « إنما الولاء لمن أعتق » قلت : ويؤيده أن ابن عمر روى هذا الحديث عن عائشة في قصة بريدة كما مضى في العتق ، لكن جاءت عنه صيغة الحديث من وجه آخر أخرجه النسائي وأبو عوانة من طريق الليث عن يحيى بن أيوب عن مالك ولفظه « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الولاء وعن هبته » ووقع في رواية محمد بن أبي سليمان التي أشرت إليها بلفظ « الولاء لا يباع ولا يوهب » وفي رواية عتبان بن عبيد عن شعبة مثله ذكره أبو نعيم ، وزاد محمد بن سليمان الخزاز في السند عن ابن عمر « عن عمر » فوهم أخرجه الدارقطني أيضاً وضعفه ، واتفق جميع من ذكرنا على هذا اللفظ وخالفهم أبو يوسف القاضي فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ « الولاء لحمه كلحمه النسب » أخرجه الشافعي ومن طريقه الحاكم ثم البيهقي ، وأدخل بشر بن الوليد بين أبي يوسف وبين ابن دينار عبيد الله بن عمر أخرجه أبو يعلى في مسنده عنه ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى ، وأخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن جعفر بن أعين عن بشر فزاد في المتن « لا يباع ولا يوهب » ومن طريق عبد الله بن نافع عن عبد الله بن دينار « إنما الولاء نسب لا يصح بيعه ولا هبته » والمحفوظ في هذا ما أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن داود بن أبي هند عن سعيد ابن المسيب موقوفاً عليه « الولاء لحمه كلحمه النسب » وكذا ما أخرجه البزار والطبراني من طريق سليمان ابن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده رفعه « الولاء ليس بمنقول ولا متحول » وفي سننه المغيرة بن جميل وهو مجهول ، نعم عن ابن عباس من قوله الولاء لمن أعتق لا يجوز بيعه ولا هبته . وقال ابن بطلال : أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحويل النسب فإذا كان حكم الولاء حكم النسب فكما لا ينتقل النسب لا ينتقل الولاء ، وكانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره فهي الشرع عن ذلك ، وقال ابن عبد البر : اتفق الجماعة على العمل بهذا الحديث إلا ماروى عن ميمونة أنها وهبت ولأه سليمان بن يسار لابن عباس ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء يجوز للسيد أن يأذن لعبده أن يوالى من شاء . قلت : وقد تقدم البحث فيه في الباب الذي قبله . وقال ابن بطلال وغيره : جاء عن عثمان جواز بيع الولاء وكذا عن عروة ، وجاء عن ميمونة جواز هبة الولاء وكذا عن ابن عباس ولعلمهم لم يبلغهم الحديث ، قلت : قد أنكر ذلك ابن مسعود في زمن عثمان

فأخرج عبد الرزاق عنه أنه كان يقول : أبيع أحدكم نسبه ؟ ومن طريق علي : الولاء شعبة من النسب ، ومن طريق جابر أنه أنكر بيع الولاء وهبته ، ومن طريق عطاء أن ابن عمر كان ينكره ، ومن طريق عطاء عن ابن عباس لا يجوز وسنده صحيح ومن ثم فصلوا في النقل عن ابن عباس بين البيع والهبة ، وقال ابن العربي : معنى « الولاء لحمه كلحمه النسب » أن الله أخرجه بالحرمة إلى النسب حكماً كما أن الأب أخرجه بالنطفة إلى الوجود حساً لأن العبد كان كالمعدوم في حق الأحكام لا يقضى ولا يلى ولا يشهد ، فأخرجه سيده بالحرية إلى وجود هذه الأحكام من عدمها ، فلما شابه حكم النسب أنيط بالمعتق فلذلك جاء « إنما الولاء لمن أعتق » وألحق برتبة النسب فنهى عن بيعه وهبته ، وقال القرطبي استدلل للجمهور بحديث الباب ، ووجه الدلالة أنه أمر وجودى لا يتأتى الانفكاك عنه كالنسب ، فكما لا تنتقل الأبوة والجدوة فكذلك لا ينتقل الولاء ، إلا أنه يصح في الولاء جرماً يترتب عليه من الميراث كما لو تزوج عبد معتقة آخر فولد له منها ولد فإنه ينعقد حراً لحرية أمه فيكون ولاؤه لمولائها لو مات في تلك الحالة ، ولو أعتق السيد أباه قبل موت الولد فإن ولاؤه ينتقل إذا مات لمعتق أبيه اتفاقاً انتهى . وهذا لا يقدح في الأصل المذكور أن « الولاء لحمه كلحمه النسب » لأن التشبيه لا يستلزم التسوية من كل وجه ، واختلف فيمن اشترى نفسه من سيده كالمكاتب فالجمهور على أن ولاؤه لسيده وقيل لا ولاؤه عليه ، وفي ولاء من أعتق سائبة وقد تقدم قريباً .

### بَابُ إِذَا أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ

وكان الحسن لا يرى له ولايةً ، وقال النبي صلى الله عليه : « الولاء لمن أعتق » ، ويذكر عن تميم الداري رفعه قال : « هو أولى الناس بحياته ومماته » ، واختلفوا في صحة هذا الخبر .

[٦٧٥٧] ٦٥٢١- فاقتيبة بن سعيد عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها : نبيعكها على أن ولاءها لنا ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه فقال : « لا يمنعك ذلك فإنما الولاء لمن أعتق » .

[٦٧٥٨] ٦٥٢٢- فامحمد قال أنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : اشتريت بريرة فاشتراط أهلها ولاءها ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه فقال : « أعتقها فإن الولاء لمن أعطى الورق » . قالت : فأعتقتها ، قال : فدعاها رسول الله صلى الله عليه فخيرها من زوجها فقالت : لو أعطاني كذا وكذا ما بت عنده ، فاختارت نفسها . قال : وكان زوجها حراً .

قوله ( باب إذا أسلم على يديه ) كذا للنسفي ، وزاد الفربري والأكثر « رجل » ووقع في رواية الكشميني « الرجل » وبالتكثير أولى .

قوله ( وكان الحسن لا يرى له ولاية ) كذا للأكثر ، وفي رواية الكشميني « ولاء » بالهمز بدل الياء ، من الولاء وهو المراد بالولاية ، وأثر الحسن هذا وهو البصري وصله سفيان الثوري في جامعه عن مطرف عن الشعبي وعن يونس وهو ابن عبيد عن الحسن قال في الرجل يوالى الرجل قال : هو بين المسلمين وقال سفيان : وبذلك أقول . وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان ، وكذا رواه الدارمي عن أبي نعيم عن سفيان ، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً من طريق يونس عن الحسن : لا يرثه ، إلا إن شاء أوصى له بماله .

قوله ( ويذكر عن تميم الدارى رفعه : هو أولى الناس بمحياه ومماته ) هذا الحديث أغفله من صنف فى الأطراف وكذا من صنف فى رجال البخارى ، لم يذكروا تميماً الدارى فيمن أخرج له ، وهو ثابت فى جميع النسخ هنا . وذكر البخارى من روايته حديثاً فى الإيمان لكن جعله ترجمة باب وهو « الدين النصيحة » وقد أخرج مسلم من حديثه وليس له عنده غيره ، وقد تكلمت عليه هناك ، وذكرته من حديث أبى هريرة وغيره أيضاً فلم يتعين المراد فى تميم ، وهو ابن أوس بن خارجة بن سواد اللخمي ثم الدارى نسب إلى بنى الدار بن لحم ، وكان من أهل الشام ويتعاطى التجارة فى الجاهلية ، وكان يهدى للنبي صلى الله عليه وسلم فيقبل منه ، وكان إسلامه سنة تسع من الهجرة ، وقد حدث النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه وهو على المنبر عن تميم بقصة الجساسة والدجال وعد ذلك فى مناقبه ، وفى رواية الأكبر عن الأصاغر ، وقد وجدت رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن غير تميم ، وذلك فيما أخرجه أبو عبد الله بن منده فى « معرفة الصحابة » فى ترجمة زرعة بن سيف بن ذى يزن فساق بسنده إلى زرعة أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليه كتاباً وفيه « وأن مالك بن مزرد الرهاوى قد حدثنى أنك أسلمت وقاتلت المشركين فأبشر بخير » الحديث . وكان تميم الدارى من أفاضل الصحابة وله مناقب ، وهو أول من أسرج المساجد وأول من قضى على الناس أخرجهما الطبرانى ، وسكن تميم بيت المقدس وكان سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطعه عيون وغيرها إذا فتحت ففعل فتسلمها بذلك لما فتحت فى زمن عمر ، ذكر ذلك ابن سعد وغيره ، ومات تميم سنة أربعين . وقوله « رفعه » هو فى معنى قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوها ، وقد وصله البخارى فى تاريخه وأبو داود . وابن أبى عاصم والطبرانى والباغندى فى « مسند عمر بن عبد العزيز » بالعننة كلهم من طريق عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال « سمعت عبيد الله بن موهب يحدث عمر بن عبد العزيز عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم الدارى قال : قلت يارسول الله ما السنة فى الرجل يسلم على يدي رجل من المسلمين ؟ قال : هو أولى الناس بمحياه ومماته » قال البخارى قال بعضهم عن ابن موهب سمع تميماً ولا يصح لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الولاء لمن أعنت » وقال الشافعى : هذا الحديث ليس بثابت إنما يرويه عبد العزيز بن عمر عن ابن موهب ، وابن موهب ليس بالمعروف ولا نعلمه لقي تميماً ومثل هذا لا يثبت ، وقال الخطائى : ضعف أحمد هذا الحديث . وأخرجه أحمد والدارمى والترمذى والنسائى من رواية وكيع وغيره عن عبد العزيز عن ابن موهب عن تميم . وصرح بعضهم بسماع ابن موهب من تميم . وأما الترمذى فقال : ليس إسناده بمتصل . قال : وأدخل بعضهم بين ابن موهب وبين تميم قبيصة رواه يحيى بن حمزة . قلت : ومن طريقه أخرجه من بدأت بذكره ، وقال بعضهم إنه تفرد فيه بذكر قبيصة ، وقد رواه أبو إسحق السبيعي عن ابن موهب بدون ذكر تميم أخرجه النسائى أيضاً ، وقال ابن المنذر : هذا الحديث مضطرب : هل هو عن ابن موهب عن تميم أو بينهما قبيصة ؟ وقال بعض الرواة فيه عن عبد الله بن موهب وبعضهم ابن موهب وعبد العزيز راويه ليس بالحافظ . قلت : هو من رجال البخارى كما تقدم فى الأشربة ولكنه ليس بالكثر ، وأما ابن موهب فلم يدرك تميماً ، وقد أشار النسائى إلى أن الرواية التى وقع التصريح فيها بسماعه من تميم خطأ ولكن وثقه بعضهم ، وكان عمر بن عبد العزيز ولاه القضاء ، ونقل أبو زرعة الدمشقى فى تاريخه بسند له صحيح عن الأوزاعى أنه كان يدفع هذا الحديث ولا يرى له وجهاً ، وصحح هذا الحديث أبو زرعة الدمشقى وقال « هو حديث حسن المخرج متصل » وإلى ذلك أشار البخارى بقوله واختلفوا فى صحة هذا الخبر ، وجزم فى « التاريخ » بأنه لا يصح لمعارضته حديث « إنما الولاء لمن أعنت » ويؤخذ منه أنه لو صح سنده لما قاوم هذا الحديث ، وعلى التنزل فتدرد فى الجمع هل يخص عموم

الحديث المتفق على صحته بهذا فيستثنى منه من أسلم أو تؤول الأولوية في قوله «أولى الناس» بمعنى النصرة والمعاونة وما أشبه ذلك لا بالميراث ويبقى الحديث المتفق على صحته على عمومه ؟ جنح الجمهور إلى الثاني ورجحانه ظاهر ، وبه جزم ابن القصار فيما حكاه ابن بطلال فقال : لو صح الحديث لكان تأويله أنه أحق بمولاته في النصر والإعانة والصلاة عليه إذا مات ونحو ذلك ، ولوجاء الحديث بلفظ أحق بميراثه لوجب تخصيص الأول والله أعلم . قال ابن المنذر : قال الجمهور بقول الحسن في ذلك ، وقال حماد وأبو حنيفة وأصحابه وروى عن النخعي أنه يستمر إن عقل عنه ، وإن لم يعقل عنه فله أن يتحول لغيره واستحق الثاني وهلم جرا ، وعن النخعي قول آخر : ليس له أن يتحول ، وعنه إن استمر إلى أن مات تحول عنه وبه قال إسحق وعمر بن عبد العزيز ، ووقع ذلك في طريق الباغندي التي أسلفتها ، وفي غيرها أنه أعطى رجلاً أسلم على يديه رجل فمات وترك مالاً وبتناً نصف المال الذي بقي بعد نصيب بنت . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة بريرة من أجل قوله فيه «فإن الولاء لمن أعتق» لأن اللام فيه للاختصاص أى الولاء مختص بمن أعتق ، وقد تقدم توجيهه . وقوله فيه «لا يمنعك» وقع في رواية الكشميهني «لا يمنعك» بالتأكيد . ثم ذكر حديث عائشة في ذلك مختصراً وقال في آخره «قال وكان زوجها حراً» وقد تقدم قبل باب من وجه آخر عن منصور أن قائل ذلك هو الأسود راويه عن عائشة ، وفي الباب الذي قبله من طريق الحكم عن إبراهيم أنه الحكم ، ومضى الكلام على ذلك مستوفى بحمد الله تعالى ، ومحمد المذكور في أول السند الثاني قال أبو على الغساني هو ابن سلام إن شاء الله ، وجريرو هو ابن عبد الحميد . قلت : وقد وقع في الاستقراض «حدثنا محمد حدثنا جرير» كذا عند الأكثر غير منسوب ووقع في رواية أبي على بن شويه عن الفربري «محمد بن سلام» وفي رواية أبي زر عن الكشميهني «محمد بن يوسف» يعنى البيكندی ، وليس في الكتاب محمد عن جرير سوى هذين الموضعين والمرجح أنه ابن سلام ، وقد أغرب أبو نعيم فأخرج الحديث من طريق عثمان ابن أبي شيبة عن جرير ثم قال : أخرجه البخاري عن عثمان ، كذا وجدته وما أظنه إلا ذهولاً .

### باب مَا يَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ

- [٦٧٥٩] ٦٥٢٣- نا حفص بن عمر قال نا همام عن نافع عن ابن عمر قال : أرادت عائشة أن تشتري بريرة فقالت للنبي صلى الله عليه : إنهم يشترطون الولاء ، فقال النبي صلى الله عليه : «اشترىها فإنما الولاء لمن أعتق» .
- [٦٧٦٠] ٦٥٢٤- نا ابن سلام قال أنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه : «الولاء لمن أعطى الورق وولي النعمة» .

قوله ( باب ما يرث النساء من الولاء ) ذكر في حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من وجه آخر عن نافع وحديث عائشة من وجه آخر عن منصور مقتضراً على قوله «الولاء لمن أعطى الورق وولي النعمة» وهذا اللفظ لو كيع عن سفيان الثوري عن منصور ، وقد أخرجه الترمذي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بلفظ «أنها أرادت أن تشتري بريرة فاشترطوا الولاء» ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم «فذكره» . وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق وكيع أيضاً ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي جميعاً عن سفيان تاماً وقال : لفظهما واحد ، فعرف أن وكيعاً كان ربما اختصره ، وعرف أنه في قصة بريرة . وقد ذكره أصحاب منصور

كأى عوانة بلفظ « إنما الولاء لمن أعتق » وكذلك ذكره أصحاب إبراهيم كالحاكم والأعشى وأصحاب الأسود وأصحاب عائشة وكلها في الكتب الستة ، وتفرد الثوري وتابعه جرير عن منصور بهذا اللفظ ، فيحتمل أن يكون منصور رواه لهما بالمعنى ، وقد تفرد الثوري بزيادة قوله « وولى النعمة » ومعنى قوله أعطى الورق أى الثمن ، وإنما عبر بالورق لأنه الغالب ، ومعنى قوله « وولى النعمة » أعتق ، ومطابقتها لقوله « الولاء لمن أعتق » أن صحة العتق تستدعى سبق ملك والملك يستدعى ثبوت العوض ، قال ابن بطال : هذا الحديث يقتضى أن الولاء لكل معتق ذكراً كان أو أنثى وهو مجمع عليه ، وأما جرير الولاء فقال الأبهري : ليس بين الفقهاء اختلاف أنه ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أولاد من أعتقن ، إلا ما جاء عن مسروق أنه قال : لا يختص الذكور بولاء من أعتق آباؤهم بل الذكور والإناث فيه سواء كالمرث ، ونقل ابن المنذر عن طاوس مثله ، وعليه اقتصر سحنون فيما نقله ابن التين ، وتعقب الحصر الذى ذكره الأبهري تبعاً لسحنون وغيره بأنه يرد عليه ولد الإناث من ولد من أعتقن ، قال : والعبارة السالمة أن يقال إلا ما أعتقن أو جره إليهن من أعتقن بولادة أو عتق ، احترازاً ممن لها ولد من زناً أو كانت ملاءنة أو كان زوجها عبداً فإن ولادته هؤلاء كلهن لمعتق الأم ، والحجة للجمهور اتفاق الصحابة ، ومن حيث النظر أن المرأة لا تستوعب المال بالفرض الذى هو أكد من التعصيب ، فاختص بالولاء من يستوعب المال وهو الذكر وإنما ورثن من عتقن لأنه عن مباشرة لا عن جر الإرث ، واستدل بقوله « الولاء لمن أعطى الورق » على من قال فيمن أعتق عن غيره بوصية من المعتق عنه أن الولاء للمعتق عملاً بعموم قوله « الولاء لمن أعتق » وموضع الدلالة منه قوله « الولاء لمن أعطى الورق » فدل على أن المراد بقوله « لمن أعتق » لمن كان من عتق في ملكه حين العتق لا لمن باشر العتق فقط .

### بى مولى القوم من أنفسهم ، وابن الأخت

[٦٧٦١] ٦٥٢٥- نا آدم قال نا شعبة قال نا معاوية بن قرة وقتادة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه قال : « مولى القوم من أنفسهم » . أو كما قال .

[٦٧٦٢] ٦٥٢٦- نا أبو الوليد قال نا شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « ابن الأخت منهم ، أو من أنفسهم » .

قوله ( باب ) بالتونين ( مولى القوم من أنفسهم ) أى عتيقهم ينسب نسبتهم ويرثونه .

قوله ( وابن الأخت منهم ) أى لأنه ينتسب إلى بعضهم وهى أمه .

قوله ( حدثنا شعبة حدثنا معاوية بن قرة وقتادة عن أنس ) هكذا وقع في رواية آدم عن شعبة مقروناً ، وأكثر الرواة قالوا « عن شعبة عن قتادة وحده عن أنس » وقد تقدم بيان ذلك في مناقب قريش وأورده مختصراً ، ومن وجه آخر عن شعبة عن قتادة مطولاً في غزوة حنين وتقدمت فوائده هناك وفي كتاب الجزية ، وأخرجه الإسماعيلي من طرق عن شعبة عن قتادة وقال : المعروف عن شعبة في « مولى القوم منهم أو من أنفسهم » روايته عن قتادة وعن معاوية بن قرة ، والمعروف عنه في « ابن أخت القوم منهم أو من أنفسهم » روايته عن قتادة وحده ، وانفرد على بن الجعد عن شعبة به عن معاوية بن قرة أيضاً . قلت : وليس كما قال ، بل تابعه أبو النصر عن شعبة عن معاوية بن قرة أيضاً أخرجه أحمد في مسنده عنه وأفاد فيه أن المعنى بذلك النعمان بن مقرن المزني وكانت أمه أنصارية والله أعلم . واستدل بقوله « ابن أخت القوم منهم » من قال بأن

ذوى الأرحام يرثون كما يرث العصباء ، وحمله من لم يقل بذلك على ما تقدم ، وكان البخارى رمز إلى الجواب بإيراد هذا الحديث ، لأنه لو صح الاستدلال بقوله « ابن أخت القوم منهم » على إرادة الميراث لصح الاستدلال به على أن العتيق يرث ممن أعتقه لورود مثله في حقه ، فدل على أن المراد بقوله « من أنفسهم » وكذا « منهم » في المعاونة والانتصار والبر والشفقة ونحو ذلك لا في الميراث . وقال ابن أبى جمره : الحكمة في ذكر ذلك إبطال ما كانوا عليه في الجاهلية من عدم الالتفات إلى أولاد البنات فضلاً عن أولاد الأخوات حتى قال قائلهم :

بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد

فأراد بهذا الكلام التحريض على الألفة بين الأقارب . قلت : وأما القول في الموالى فالحكمة فيه ما تقدم ذكره من جواز نسبة العبد إلى مولاه لا بلفظ البنوة لما سياتى قريباً من الوعيد الثابت لمن انتسب إلى غير أبيه وجواز نسبته إلى نسب مولاه بلفظ النسبة ، وفي ذلك جمع بين الأدلة ، وبالله التوفيق .

### باب ميراث الأسير

وكان شريح يورث الأسير في أيدي العدو ويقول : هو أحوج إليه ، وقال عمر بن عبد العزيز : أجز وصية الأسير وعتاقته وما صنع في ماله ما لم يتغير عن دينه ، فإنما هو ماله يصنع فيه ما يشاء .

٦٥٢٧- نا أبو الوليد قال نا شعبة عن عدي عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : [٦٧٦٣] « من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فإلينا » .

قوله ( باب ميراث الأسير ) أى سواء عرف خبره أم جهل :

قوله ( وكان شريح ) بمعجمة أوله ومهمله آخره وهو ابن الحارث القاضى الكندى الكوفى المشهور .

قوله ( يورث الأسير في أيدي العدو ويقول هو أحوج إليه ) وصله ابن أبى شيبه والدارمى من طريق داود بن أبى هند عن الشعبي عن شريح قال « يورث الأسير إذا كان في أرض العدو » وزاد ابن أبى شيبه : قال شريح أحوج ما يكون إلى ميراثه وهو أسير .

قوله ( وقال عمر بن عبد العزيز : أجز وصية الأسير وعتاقته وما صنع في ماله ما لم يتغير عن دينه ، فإنما هو ماله يصنع فيه ما يشاء ) في رواية الكشميهنى « ما شاء » وهذا وصله عبد الرزاق عن معمر عن إسحق بن راشد أن عمر كتب إليه أن أجز وصية الأسير ، وأخرجه الدارمى من طريق ابن المبارك عن معمر عن إسحق بن راشد عن عمر بن عبد العزيز في الأسير يوصى قال : أجز له وصيته مادام على الإسلام لم يتغير عن دينه . قال ابن بطلال : ذهب الجمهور إلى أن الأسير إذا وجب له ميراث أنه يوقف له ، وعن سعيد بن المسيب أنه لم يورث الأسير في أيدي العدو ، قال : وقول الجماعة أولى ، لأنه إذا كان مسلماً دخل تحت عموم قوله صلى الله عليه وسلم « من ترك مالا فلورثته » وإلى هذا أشار البخارى بإيراد حديث أبى هريرة ، وقد تقدم شرحه قريباً . وأيضاً فهو مسلم تجرى عليه أحكام المسلمين فلا يخرج عن ذلك إلا بحجة كما أشار إليه عمر بن عبد العزيز ، ولا يكفى أن يثبت أنه ارتد حتى يثبت أن ذلك وقع منه طوعاً فلا يحكم بخروج ماله عنه حتى يثبت أنه ارتد طائفاً لا مكرهاً ، وما ذكره ابن بطلال عن سعيد بن المسيب أخرجه ابن أبى شيبه ، وأخرج



عنه أيضاً رواية أخرى أنه يرث ، وعن الزهري روايتين أيضاً ، وعن النخعي لا يرث .

( تنبيه ) تقدم في أواخر النكاح في « باب حكم المفقود في أهله وماله » أشياء تتعلق بالأسير في حكم زوجته وماله وأن زوجته لا تتزوج وماله لا يقسم ما تحققت حياته وعلم مكانه ، فإذا انقطع خبره فهو مفقود ، وتقدم بيان الاختلاف في حكمه هناك

باب

لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ، وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له ٦٥٢٨ - نا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة ابن زيد أن النبي صلى الله عليه قال : « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » . [٦٧٦٤]

قوله ( باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ) هكذا ترجم بلفظ الحديث ثم قال « وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له » فأشار إلى أن عمومها يتناول هذه الصورة ، فمن قيد عدم التوارث بالقسمة احتاج إلى دليل ، وحجة الجماعة أن الميراث يستحق بالموت ، فإذا انتقل عن ملك الميت بموته لم ينتظر قسمته لأنه استحق الذي انتقل عنه ولو لم يقسم المال . قال ابن المنير : صورة المسألة إذا مات مسلم وله ولدان مثلاً مسلم وكافر فأسلم الكافر قبل قسمة المال قال ابن المنذر : ذهب الجمهور إلى الأخذ بما دل عليه عموم حديث أسامة يعنى المذكور في هذا الباب إلا ما جاء عن معاذ قال : يرث المسلم من الكافر من غير عكس ، واحتج بأنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « الإسلام يزيد ولا ينقص » وهو حديث أخرجه أبو داود وصححه الحاكم من طريق يحيى بن يعمر عن أبي الأسود الدؤلي عنه قال الحاكم صحيح الإسناد ، وتعقب بالانقطاع بين أبي الأسود ومعاذ ولكن سماعه منه ممكن ، وقد زعم الجوزقاني أنه باطل وهي مجازفة ، وقال القرطبي في « المفهم » : هو كلام محكى ولا يروى كذا قال ، وقد رواه من قدمت ذكره فكأنه ما وقف على ذلك ، وأخرج أحمد بن منيع بسند قوى عن معاذ أنه كان يرث المسلم من الكافر بغير عكس وأخرج مسدد عنه أن أخوين اختصما إليه : مسلم ويهودى مات أبوهما يهودياً فحاز ابنه اليهودى ماله فنازعه المسلم فورث معاذ المسلم ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن معقل قال : مارأيت قضاء أحسن من قضاء قضى به معاوية : نرث أهل الكتاب ولا يرثونا ، كما يحل النكاح فيهم ولا يحل لهم ، وبه قال مسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحق ، وحجة الجمهور أنه قياس في معارضة النص وهو صريح في المراد ولا قياس مع وجوده ، وأما الحديث فليس نصاً في المراد بل هو محمول على أنه يفضل غيره من الأديان ولا تعلق له بالإرث ، وقد عارضه قياس آخر وهو أن التوارث يتعلق بالولاية ولا ولاية بين المسلم والكافر لقوله تعالى ﴿ لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ، بعضهم أولياء بعض ﴾ وبأن الذمى يتزوج الحرية ولا يرثها ، وأيضاً فإن الدليل ينقلب فيما لو قال الذمى أرث المسلم لأنه يتزوج إلينا ، وفيه قول ثالث وهو الاعتبار بقسمة الميراث جاء ذلك عن عمر وعثمان وعن عكرمة والحسن وجابر بن ريد وهو رواية عن أحمد . قلت : ثبت عن عمر خلافه كما مضى في « باب تورث دور مكة » من كتاب الحج فإن فيه بعد ذكر حديث الباب مطولاً في ذكر عقيل ابن أبى طالب فكان عمر يقول فذكر المتن المذكور هنا سواء

قوله ( عن ابن شهاب ) هو الزهري ، وكذا وقع في رواية للإسماعيلي من وجه آخر عن أبى عاصم .

قوله ( عن علي بن حسين ) هو المعروف بزين العابدين وعمرو بن عثمان أى ابن عفان ، وقد تقدم في الحجج من هذا الشرح بيان من رواه عن الزهرى مصرحاً بالإخبار بينه وبين علي وكذا بين علي وعمرو ، واتفق الرواة عن الزهرى أن عمرو بن عثمان بفتح أوله وسكون الميم إلا أن مالكاً وحده قال « عمر » بضم أوله وفتح الميم ، وشذت روايات عن غير مالك على وفقه وروايات عن مالك على وفق الجمهور وقد بين ذلك ابن عبد البر وغيره ، ولم يخرج البخارى رواية مالك وقد عد ذلك ابن الصلاح في « علوم الحديث » له في أمثلة المنكر وفيه نظر أوضحه شيخنا في « النكت » وزدت عليه في « الإفصاح » .

قوله ( لا يرث المسلم الكافر الخ ) تقدم في المغازى بلفظ « المؤمن » في الموضعين وأخرجه النسائي من رواية هشيم عن الزهرى بلفظ « لا يوارث أهل ملتين » وجاءت رواية شاذة عن ابن عيينة عن الزهرى مثلها ، وله شاهد عند الترمذى من حديث جابر وآخر من حديث عائشة عند أبى يعلى وثالث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في السنن الأربعة وسند أبى داود فيه إلى عمرو صحيح ، وتمسك بها من قال لا يرث أهل ملة كافرة من أهل ملة أخرى كافرة ، وحملها الجمهور على أن المراد بإحدى الملتين الإسلام وبالأخرى الكفر فيكون مساوياً للرواية التى بلفظ حديث الباب ، وهو أولى من حملها على ظاهر عمومها حتى يمتنع على اليهودى مثلاً أن يرث من النصرانى ، والأصح عند الشافعية أن الكافر يرث الكافر وهو قول الحنفية والأكثر ومقابله عن مالك وأحمد ، وعنه التفزقة بين الذمى والحرى وكذا عند الشافعية وعن أبى حنيفة لا يوارث حرى من ذمى فإن كانا حربيين شرط أن يكونا من دار واحدة ، وعند الشافعية لافرق ، وعندهم وجه كالحنفية ، وعن الثورى وربيعة وطائفة الكفر ثلاث ملل يهودية ونصرانية وغيرهم فلا ترث ملة من هذه من ملة من الملتين ، وعن طائفة من أهل المدينة والبصرة كل فريق من الكفار ملة فلم يورثوا مجوسياً من وثنى ولا يهودياً من نصرانى وهو قول الأوزاعى ، وبالحق فقال ولا يرث أهل نحلة من دين واحد أهل نحلة أخرى منه كاليعقوبية والملكية من النصرانى ، واختلف في المرتد فقال الشافعى وأحمد يصير ماله إذا مات فيماً للمسلمين ، وقال مالك يكون فيماً إلا إن قصد برده أن يحرم ورثته المسلمين فيكون لهم ، وكذا قال في الزنديقى ، وعن أبى يوسف ومحمد لورثته المسلمين ، وعن أبى حنيفة ما كسبه قبل الردة لورثته المسلمين وبعد الردة لبيت المال ، وعن بعض التابعين كعلقمة يستحقه أهل الدين الذى انتقل إليه ، وعن داود يختص بورثته من أهل الدين الذى انتقل إليه ولم يفصل ، فالحاصل من ذلك ستة مذاهب حررها الماوردى ، واحتج القرطبى في « المفهم » لمذهبه بقوله تعالى ﴿ لكل جعلنا شريعة ومنهاجاً ﴾ فهى ملل متعددة وشرائع مختلفة ، قال : وأما ما احتجوا به من قوله تعالى ﴿ ولن ترضى عنك اليهود ولا النصرانى حتى تتبع ملتهم ﴾ فوحد الملة فلا حجة فيه لأن الوحدة في اللفظ وفي المعنى الكثرة لأنه أضافه إلى مفيد الكثرة كقول القائل : أخذ عن علماء الدين علمهم يريد علم كل منهم ، قال : واحتجوا بقوله ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ إلى آخرها ، والجواب أن الخطاب بذلك وقع لكفار قريش وهم أهل وثن ، وأما ما أجابوا به عن حديث « لا يوارث أهل ملتين » بأن المراد ملة الكفر وملة الإسلام فالجواب عنه بأنه إذا صح في حديث أسامة فمردود في حديث غيره ، واستدل بقوله « لا يرث الكافر المسلم » على جواز تخصيص عموم الكتاب بالآحاد لأن قوله تعالى ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ عام في الأولاد فخص منه الولد الكافر فلا يرث من المسلم بالحديث المذكور ، وأجيب بأن المنع

حصل بالإجماع ، وخير الواحد إذا حصل الإجماع على وقفه كان التخصيص بالإجماع لا بالخبر فقط . قلت : لكن يحتاج من احتج في الشق الثاني به إلى جواب ، وقد قال بعض الحذاق : طريق العام هنا قطعي ودلالته على كل فرد ظنية وطريق الخاص هنا ظنية ودلالته عليه قطعية فيتعادلان ، ثم يترجح الخاص بأن العمل به يستلزم الجمع بين الدليلين المذكورين بخلاف عكسه .

### باب من ادعى أخاً أو ابن أخ

### باب ميراث العبد النصراني ومكاتب النصراني

### باب إثم من انتفى من ولده

[٦٧٦٥] ٦٥٢٩- حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت : اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام ، فقال سعد : هذا يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلي أنه ابنه ، انظر إلي شبيهه ، وقال عبد بن زمعة : هذا أخي يا رسول الله ولد علي فراش أبي من وليدته ، فنظر رسول الله صلى الله عليه إلى شبيهه فرأى شبيهاً بيناً بعتبة ، فقال : « هو لك يا عبد ، الولد للفراش وللعاهر الحجر » واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة ، قالت : فلم ير سودة قط .

قوله ( باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني ) كذا للأكثر بغير حديث ، ولأى ذر عن المستمل والكشميني « باب من ادعى أخاً أو ابن أخ » ولم يذكر فيه حديثاً ، ثم قال عن الثلاثة « باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني » ولم يذكر أيضاً فيه حديثاً ، ثم قال عنهم « باب إثم من انتفى من ولده » وذكر قصة سعد وعبد بن زمعة فجرى ابن بطلال وابن التين على حذف « باب من انتفى من ولده » وجعل قصة ابن زمعة لباب من ادعى أخاً ولم يذكروا في « باب ميراث العبد » حديثاً على ما وقع عند الأكثر ، وأما الإسماعيلي فلم يقع عنده « باب ميراث العبد النصراني » بل وقع عنده « باب إثم من انتفى من ولده » وقال : ذكره بلا حديث ، ثم قال « باب من ادعى أخاً أو ابن أخ » وذكر قصة عبد بن زمعة ، ووقع عند أبي نعيم « باب ميراث النصراني ومن انتفى من ولده ومن ادعى أخاً أو ابن أخ » وهذا كله راجع إلى رواية الفريري عن البخاري ، وأما النسفي فوقع عنده « باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني » وقال : لم يكتب فيه حديثاً ، وفي عقبه « باب من انتفى من ولده ومن ادعى أخاً أو ابن أخ » وذكر فيه قصة ابن زمعة ، فتلخص لنا من هذا كله أن الأكثر جعلوا قصة ابن زمعة لترجمة من ادعى أخاً أو ابن أخ ولا إشكال فيه ، وأما الترجمتان فسقطت إحداهما عند بعض وثبتت عند بعض ، قال ابن بطلال : لم يدخل البخاري تحت هذا الرسم حديثاً ، ومذهب العلماء أن العبد النصراني إذا مات فماله لسيده بالرق لأن ملك العبد غير صحيح ولا مستقر فهو مال السيد يستحقه لا بطريق الميراث وإنما يستحق بطريق الميراث ما يكون ملكاً مستقراً لمن يورث عنه . وعن ابن سيرين ماله لبيت المال وليس للسيد فيه شيء لاختلاف دينهما ، وأما المكاتب فإن مات قبل أداء كتابته وكان في ماله وفاء لباقي كتابته أخذ ذلك في كتابته فما فضل فهو لبيت المال . قلت : وفي مسألة المكاتب خلاف ينشأ من الخلاف فيمن أدى بعض كتابته هل يعتق منه بقدر ما أدى أو يستمر على الرق ما بقي عليه شيء ؟ وقد مضى الكلام على ذلك في كتاب العتق . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون البخاري

أراد أن يدرج هذه الترجمة تحت الحديث الذي قبلها لأن النظر فيه محتمل كأن يقال يأخذ المال لأن العبد ملكه وله انتزاعه منه حياً فكيف لا يأخذه ميتاً؟ ويحتمل أن يقال لا يأخذه لعموم « لا يرث المسلم الكافر » والأول أوجه . قلت : وتوجيهه ما تقدم ، وجرى الكرمانى على ما وقع عند أبى نعيم فقال : هاهنا ثلاث تراجم متوالية والحديث ظاهر للثالثة وهى من ادعى أخاً أو ابن أخ ، قال : وهذا يؤيد ما ذكروا أن البخارى ترجم لأبواب وأراد أن يلحق بها الأحاديث فلم يتفق له إتمام ذلك ، وكان أخلى بين كل ترجمتين بياضاً فضم النقلة بعض ذلك إلى بعض . قلت : ويحتمل أن يكون فى الأصل ميراث العبد النصرانى والمكاتب النصرانى كان مضموماً إلى « لا يرث المسلم الكافر الخ » وليس بعد ذلك ما يشكل إلا ترجمة من انتفى من ولده ولا سيما على سياق أبى ذر وسأذكره فى الباب الذى يليه .

( تكميل ) : لم يذكر البخارى ميراث النصرانى إذا اعتقه المسلم ، وقد حكى فيه ابن التين ثمانية أقوال فقال عمر بن عبد العزيز والليث والشافعى : هو كالمولى المسلم إذا كانت له ورثة وإلا فماله لسيده ، وقيل يرثه الولد خاصة ، وقيل الولد والوالد خاصة ، وقيل هما والإخوة ، وقيل هم والعصبة ، وقيل ميراثه لذوى رحمه وقيل لبيت المال فيثا ، وقيل يوقف فمن ادعاه من النصارى كان له . انتهى ملخصاً . وما نقله عن الشافعى لا يعرفه أصحابه ، واختلف فى عكسه فالجمهور أن الكافر إذا أعتق مسلماً لا يرثه بالولاء ، وعن أحمد رواية أنه يرثه ، ونقل مثله عن على ، وأما ما أخرج النسائى والحاكم من طريق أبى الزبير عن جابر مرفوعاً « لا يرث المسلم النصرانى إلا أن يكون عبده أو أمته » وأعله ابن حزم بتدليس أبى الزبير ، وهو مردود فقد أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبى الزبير أنه سمع جابراً ، فلا حجة فيه لكل من المسألتين لأنه ظاهر فى الموقوف .

قوله ( باب إثم من انتفى من ولده ) أورد فيه حديث عائشة فى قصة مخاضة سعد بن أبى وقاص وعبد ابن زمعة ، وقد مضى شرحه مستوفى فى « باب الولد للفراش » وقد خفى توجيه هذه الترجمة لهذا الحديث ، ويحتمل أن يخرج على أن عتبة بن أبى وقاص مات مسلماً وأن الذى حملة على أن يوصى أخاه بأخذ ولد وليدة زمعة خشية أن يكون سكوته عن ذلك مع اعتقاده أنه ولده ينتزل منزلة النفى ، وكان سمع ما ورد فى حق من انتفى من ولده من الوعيد فعهد إلى أخيه أنه ابنه وأمره باستلحاقه ، وعلى تقدير أن يكون عتبة مات كافراً فيحتمل أن يكون ذلك هو الحامل لسعد على استلحاق ابن أخيه ويلحق انتفاء ولد الأخ بالانتفاء من الولد لأنه قد يرث من عمه كما يرث من أبيه ، وقد ورد الوعيد فى حق من انتفى من ولده من رواية مجاهد عن ابن عمر رفعه « من انتفى من ولده ليفضحه فى الدنيا فضحه الله يوم القيامة » الحديث ، وفى سنده الجراح والد وكيع مختلف فيه ، وله طريق أخرى عن ابن عمر أخرجه ابن عدى بلفظ « من انتفى من ولده فليتبوأ مقعده من النار » وفى سنده محمد بن أبى الزعيزعة راويه عن نافع قال أبو حاتم منكر الحديث ، وله شاهد من حديث أبى هريرة أخرجه أبو داود والنسائى وصححه ابن حبان والحاكم بلفظ « وأما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه » الحديث ، وفى سنده عبيد الله بن يوسف حجازى ما روى عنه سوى يزيد بن الهاد .

بِأَنَّ مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ

[٦٧٦٦] ٦٥٣٠- فامسدد قال نا خالد - هو ابن عبد الله - قال نا خالد عن أبى عثمان عن سعد قال سمعتُ النبي صلى الله عليه يقول : « من ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام » ، فذكرته

[٦٧٦٧] لأبي بكرة فقال : وأنا سمعته أذناي ووعاه قلبي من رسول الله صلى الله عليه .  
 [٦٧٦٨] ٦٥٣١- ما أصبغُ بن الفرَج قال أنا ابنُ وهبٍ قال أخبرني عمرو عن جعفر بن ربيعة عن عراك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لا ترغبوا عن آبائكم ، فمن رغب عن أبيه فهو كفر » .  
 قوله ( باب من ادعى إلى غير أبيه ) لعل المراد إثم من ادعى كما صرح به في الذي قبله ، أو أطلق لوقوع التوعيد فيه بالكفر وبتحريم الجنة فوكل ذلك إلى نظر من يسعى في تأويله .

قوله ( خالد هو ابن عبد الله ) يعني الواسطي الطحان ، وخالد شيخه هو ابن مهران الخذاء ، وأبو عثمان هو النهدي ، وسعد هو ابن أبي وقاص ، والسند إلى سعد كله بصريون ، والقائل « فذكرته لأبي بكرة » هو أبو عثمان ، وقد وقع في رواية هشيم عن خالد الخذاء عند مسلم في أوله قصة ، ولفظه عن أبي عثمان قال : « لما ادعى زياد لقيت أبا بكرة فقلت : ما هذا الذي صنعتُم ؟ إني سمعت سعد بن أبي وقاص يقول « فذكر الحديث مرفوعاً » فقال أبو بكرة : وأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم » والمراد بزياد الذي ادعى زياد بن سمية وهي أمه كانت أمة للحارث بن كلدة زوجها لمولى عبيد فأتت بزياد على فراشه وهم بالطائف قبل أن يسلم أهل الطائف ، فلما كان في خلافة عمر سمع أبو سفيان بن حرب كلام زياد عند عمر وكان بليغاً فأعجبه فقال : إني لأعرف من وضعه في أمه ولو شئت لسميته ولكن أخاف من عمر ، فلما ولي معاوية الخلافة كان زياد على فارس من قبل على فأراد مداراته فأطمعه في أنه يلحقه بأبي سفيان فأصغى زياد إلى ذلك فجرت في ذلك خطوب إلى أن ادعاه معاوية وأمره على البصرة ثم على الكوفة وأكرمه ، وسار زياد سيرته المشهورة وسياسته المذكورة ، فكان كثير من الصحابة والتابعين ينكرون ذلك على معاوية محتجين بحديث « الولد للفراس » وقد مضى قريباً شيء من ذلك ، وإنما خص أبو عثمان أبا بكرة بالإنكار لأن زياداً كان أخاه من أمه ، ولأبي بكرة مع زياد قصة تقدمت الإشارة إليها في كتاب الشهادات ، وقد تقدم الحديث في غزوة حنين من رواية عاصم الأحول عن أبي عثمان قال : « سمعت سعداً وأبا بكرة » وتقدم هناك ما يتعلق بأبي بكرة .

قوله ( من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام ) وفي رواية عاصم المشار إليها عند مسلم « من ادعى أبا في الإسلام غير أبيه » والثاني مثله وقد تقدم شرحه في مناقب قريش في الكلام على حديث أبي ذر وفيه « ومن ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر » ووقع هناك « إلا كفر بالله » وتقدم القول فيه ، وقد ورد في حديث أبي بكر الصديق « كفر بالله انتفى من نسب وإن دق » أخرجه الطبراني .

قوله ( أخبرني عمرو ) هو ابن الحارث وعراك بكسر المهملة وتخفيف الراء وآخره كاف هو ابن مالك .  
 قوله ( عن أبي هريرة ) في رواية مسلم عن هارون بن سعيد عن ابن وهب بسنده إلى عراك أنه سمع أبا هريرة .

قوله ( لا ترغبوا عن آبائكم فمن رغب عن أبيه فهو كفر ) كذا للأكثر وكذا لمسلم ، ووقع للكشميري « فقد كفر » وسيأتي في « باب رجم الحبل من الزنا » في حديث عمر الطويل « لا ترغبوا عن

آبائكم فهو كفر بربكم ، قال ابن بطال : ليس معنى هذين الحديثين أن من اشتهر بالنسبة إلى غير أبيه أن يدخل في الوعيد كالمقداد بن الأسود ، وإنما المراد به من تحول عن نسبته لأبيه إلى غير أبيه عالماً عامداً مختاراً ، وكانوا في الجاهلية لا يستنكرون أن يتبنى الرجل ولد غيره ويصير الولد ينسب إلى الذي تبناه حتى نزل قوله تعالى : ﴿ ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله ﴾ وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وما جعل أدياءكم أبناءكم ﴾ فنسب كل واحد إلى أبيه الحقيقي وترك الانتساب إلى من تبناه لكن بقي بعضهم مشهوراً بمن تبناه فيذكر به لقصد التعريف لا لقصد النسب الحقيقي كالمقداد بن الأسود ، وليس الأسود أباه ، وإنما كان تبناه واسم أبيه الحقيقي عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة البهراني ، وكان أبوه حليف كندة فقيل له الكندي ، ثم حالف هو الأسود بن عبد يغوث الزهري فتبنى المقداد فقيل له ابن الأسود . انتهى ملخصاً موضحاً . قال : وليس المراد بالكفر حقيقة الكفر التي يخلد صاحبها في النار ، وبسط القول في ذلك ، وقد تقدم توجيهه في مناقب قريش وفي كتاب الإيمان في أوائل الكتاب . وقال بعض الشراح : سبب إطلاق الكفر هنا أنه كذب على الله كأنه يقول خلقتني الله من ماء فلان ، وليس كذلك لأنه إنما خلقه من غيره ، واستدل به على أن قوله في الحديث الماضي قريباً « ابن أخت القوم من أنفسهم » و « مولى القوم من أنفسهم » ليس على عمومته إذ لو كان على عمومته لجاز أن ينسب إلى خاله مثلاً وكان معارضاً لحديث الباب المصرح بالوعيد الشديد لمن فعل ذلك ، فعرف أنه خاص ، والمراد به أنه منهم في الشفقة والبر والمعاونة ونحو ذلك .

### باب إذا ادعت المرأة ابناً

[٦٧٦٩] ٦٥٣٢- نا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « كانت امرأتان ومعهما ابناهما جاء الذئب فذهب بابن إحداهما فقالت لصاحبتها : إنما ذهب بابنك فقالت الأخرى : إنما ذهب بابنك ، فتحاكما إلى داود فقضى به للكبرى ، فخرجنا على سليمان بن داود ، فأخبرناه ، فقال : اتنوني بالسكين أشقه بينهما ، فقالت الصغرى : لا تفعل يرحمك الله هو ابنها ، فقضى به للصغرى » . قال أبو هريرة : والله إن سمعت بالسكين قط إلا يومئذ وما كنا نقول إلا المديّة .

قوله ( باب إذا ادعت المرأة ابناً ) ذكر قصة المرأتين اللتين كان مع كل منهما ابن فأخذ الذئب أحدهما فاختلقتا في أيهما الذهاب ، فتحاكما إلى داود ، وفيه حكم سليمان ، وقد مضى شرحه مستوفى في ترجمة سليمان من أحاديث الأنبياء . قال ابن بطال : أجمعوا على أن الأم لا تستلحق بالزوج ما ينكره ، فإن أقامت البينة قبلت حيث تكون في عصمته ، فلو لم تكن ذات زوج وقالت لمن لا يعرف له أب : هذا ابني ولم ينادعها فيه أحد فإنه يعمل بقولها وترثه ويرثها ويرثه إخوته لأمه ، ونازعه ابن التين فحكى عن ابن القاسم : لا يقبل قولها إذا ادعت اللقيط ، وقد استنبط النسائي في « السنن الكبرى » من هذا الحديث أشياء نفيسة فترجم « نقض الحاكم ما حكم به غيره ممن هو مثله أو أجل إذا اقتضى الأمر ذلك » ثم ساق الحديث من طريق على بن عياش عن شعيب بسنده المذكور هنا ، وصرح فيه بالتحديث بين أبي الزناد وبين الأعرج وأبي هريرة ، وساق الحديث نحو أبي اليمان ، وترجم أيضاً الحاكم بخلاف ما يعترف به المحكوم له إذا تبين للحاكم أن الحق غير ما اعترف به ، وساق الحديث من طريق مسكين بن بكير عن شعيب وفيه « فقال أقطعه نصفين لهذه نصف

ولهذه نصف ، فقالت الكبرى نعم اقطعه ، فقالت الصغرى لا تقطعه هو ولدها فقضى به للتي أبت أن يقطعه ، فأشار إلى قول الصغرى هو ولدها ولم يعمل سليمان بهذا الإقرار بل قضى به لها مع إقرارها بأنه لصاحبها ، وترجم له « التوسعة للحاكم أن يقول للشيء الذى لا يفعله أفعّل ليستبين له الحق » وساقه من طريق محمد بن عجلان عن أبى الزناد وفيه « فقال الثوبى بالسكين أشق الغلام بينهما ، فقالت الصغرى أتشقه ؟ فقال : نعم ، فقالت : لا تفعل ، حظى منه لها » وقد أخرجه مسلم من طريق أبى الزناد ولم يسق لفظه بل أحال به على رواية ورقاء عن أبى الزناد ، وقد ذكرت ما فيها فى ترجمة سليمان . ثم ترجم « الفهم فى القضاء والتدبير فيه والحكم بالاستدلال » ثم ساقه من طريق بشير بن نبيك عن أبى هريرة وذكر الحديث مختصراً وقال فى آخره « فقال سليمان - يعنى للكبرى - لو كان ابنك لم ترضى أن يقطع »

### باب القائف

[٦٧٧٠] ٦٥٣٣- ناقتيبة بن سعيد قال نا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت: إن رسول الله صلى الله عليه دخل عليّ مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال: « ألم ترى أن مجزراً أنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال: إن هذه الأقدام بعضها لمن بعض ».

[٦٧٧١] ٦٥٣٤- ناقتيبة بن سعيد قال نا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: دخل عليّ رسول الله صلى الله عليه ذات يوم وهو مسرور فقال: « أي عائشة ألم ترى أن مجزراً المدلجى دخل فرأى أسامة وزيدا وعليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض ».

قوله ( باب القائف ) هو الذى يعرف الشبه ويميز الأثر ، سمي بذلك لأنه يقفو الأشياء أى يتبعها فكأنه مقلوب من القافى ، قال الأصمعى : هو الذى يقفو الأثر ويقفاه قفوا وقيافة والجمع القافة ، كذا وقع فى الغريين والنهاية .

قوله فى الطريق الثانية ( عن الزهري ) فى رواية الحميدى عن سفيان « حدثنا الزهري » أخرجه أبو نعيم .

قوله ( دخل عليّ مسروراً تبرق أسارير وجهه ) تقدم شرحه فى صفة النبى صلى الله عليه وسلم .  
قوله ( فقال ألم ترى إلى مجز ) فى الرواية التى بعدها « ألم ترى أن مجزراً » والمراد من الرؤية هنا الإخبار أو العلم ، ومضى فى مناقب زيد من طريق ابن عيينة عن الزهري « ألم تسمى ما قال المدلجى » ومضى فى صفة النبى صلى الله عليه وسلم من طريق إبراهيم بن محمد عن الزهري بلفظ « دخل على قائف » الحديث وفيه فسر بذلك النبى صلى الله عليه وسلم وأعجبه وأخبر به عائشة ، ولمسلم من طريق معمر وابن جريج عن الزهري « وكان مجزراً قائفاً » ومجزز بضم الميم وكسر الزاى الثقيلة وحكى فتحها وبعدها زأى أخرى هذا هو المشهور ، ومنهم من قال بسكون الحاء المهملة وكسر الراء ثم زأى وهو ابن الأعور بن جعدة المدلجى نسبة إلى مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة ، وكانت القيافة فيهم وفى بنى أسد ، والعرب تعترف لهم بذلك ، وليس ذلك خاصاً بهم على الصحيح ، وقد أخرج يزيد بن هارون فى الفرائض بسند صحيح إلى سعيد بن

المسيب أن عمر كان قائماً أورده في قصته ، وعمر قرشي ليس مدلياً ولا أسدياً لا أسد قريش ولا أسد خزيمه ، ومجزز المذكور هو والد علقمة بن مجزز الماضي ذكره في « باب سرية عبد الله بن حذافة » من المغازي ، وذكر مصعب الزبيري والواقدي أنه سمي مجزراً لأنه كان إذا أخذ أسيراً في الجاهلية جز ناصيته وأطلقه ، وهذا يدفع فتح الزاي الأولى من اسمه ، وعلى هذا فكان له اسم غير مجزز . لكنني لم أر من ذكره . وكان مجزز عارفاً بالقيافة ، وذكره ابن يونس فيمن شهد فتح مصر وقال : لا أعلم له رواية .

**قوله ( نظر آنفاً )** بالمد ويجوز القصر أى قريباً أو أقرب وقت .

**قوله ( إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد )** في الرواية التي بعدها « دخل عليّ فرأى أسامة بن زيد وزيداً وعليهما قطيفة قد غطيا رعوسهما وبدت أقدامهما » وفي رواية إبراهيم بن سعد « وأسامة وزيد مضطجعان » وفي هذه الزيادة دفع توهم من يقول : لعله حاباهما بذلك لما عرف من كونهم كانوا يطعنون في أسامة .

**قوله ( بعضها من بعض )** في رواية الكشمي « لمن بعض » قال ابو داود : نقل أحمد بن صالح عن أهل النسب أنهم كانوا في الجاهلية يقدحون في نسب أسامة لأنه كان أسود شديد السواد وكان أبوه زيد أبيض من القطن ، فلما قال القائف ما قال مع اختلاف اللون سر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك لكونه كافاً لهم عن الظعن فيه لاعتقادهم ذلك ، وقد أخرج عبد الرزاق من طريق ابن سيرين أن أم أسامة — وهي أم أيمن مولاة النبي صلى الله عليه وسلم — كانت سوداء فلهذا جاء أسامة أسود ، وقد وقع في الصحيح عن ابن شهاب أن أم أيمن كانت حبشية وصيفة لعبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم ، ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن الفيل ، فصارت لعبد المطلب فوهبها لعبد الله ، وتزوجت قبل زيد عبيد الحبشي فولدت له أيمن فكنت به واشتهرت بذلك ، وكان يقال لها أم الطباء ، وقد تقدم لها ذكر في أواخر الهبة . قال عياض : لو صح أن أم أيمن كانت سوداء لم ينكروا سواد ابنها أسامة لأن السوداء قد تلد من الأبيض أسود . قلت : يحتمل أنها كانت صافية فجاء أسامة شديد السواد فوقع الإنكار لذلك ، وفي الحديث جواز الشهادة على المنتقبة والاكتفاء بمعرفتها من غير رؤية الوجه ، وجواز اضطجاع الرجل مع ولده في شعار واحد ، وقبول شهادة من يشهد قبل أن يستشهد عند عدم التهمة ، وسرور الحاكم لظهور الحق لأحد الخصمين عند السلامة من الهوى ، وتقدم في « باب إذا عرض بنفى الولد » من كتاب اللعان حديث أبي هريرة في قصة الذي قال « إن امرأتى ولدت غلاماً أسود » وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم « لعله نزع عرق » ومضى شرحه هناك وبالله التوفيق .

( تنبيه ) : وجه إدخال هذا الحديث في كتاب الفرائض الرد على من زعم أن القائف لا يعتبر قوله ، فإن من اعتبر قوله فعمل به لزم منه حصول التوارث بين الملحق والملحق به .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الفرائض من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وأربعين حديثاً ، المعلق منها حديث تميم الداري فيمن أسلم على يديه رجل والبقية موصولة ، والمكرر منها فيه وفيما مضى سبعة وثلاثون حديثاً والبقية خالصة لم يخرج مسلم منها سوى حديث أبي هريرة « في الجنين غرة » وحديث ابن عباس « ألقوا الفرائض بأهلها » وأما حديث معاذ في توريث الأخت والبنت وحديث ابن مسعود في توريث بنت الابن وحديثه في السائبة وحديث تميم الداري المعلق فانفرد البخاري بتخريجها . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أربعة وعشرون أثراً ، والله سبحانه وتعالى أعلم ..





مؤمن». وعن ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثلها إلا النهبة.

**قوله (باب الزنا وشرب الخمر) أى التحذير من تعاطيهما . ثبت هذا للمستمل وحده .**

**قوله ( وقال ابن عباس ينزع منه نور الإيمان في الزنا )** وصله أبو بكر بن أنى شيبه في كتاب الإيمان من طريق عثمان بن أنى صفية قال « كان ابن عباس يدعو غلامه غلاماً غلاماً فيقول : ألا أزوجك ؟ ما من عبد يزنى إلا نزع الله منه نور الإيمان » وقد روى مرفوعاً أخرجه أبو جعفر الطبرى من طريق مجاهد عن ابن عباس « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : من زنى نزع الله نور الإيمان من قلبه فإن شاء أن يردّه إليه رده » وله شاهد من حديث أبي هريرة عند أنى داود .

**قوله ( عن أنى بكر بن عبد الرحمن )** أى ابن الحارث بن هشام المخزومى ، ووقع في رواية مسلم من طريق شعيب بن الليث عن أبيه « حدثنى عقيل بن خالد قال قال ابن شهاب أخبرنى أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام » .

**قوله ( لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن )** قيد نفى الإيمان بحالة ارتكابه لها ، ومقتضاه أنه لا يستمر بعد فراغه ، وهذا هو الظاهر ، ويحتمل أن يكون المعنى أن زوال ذلك إنما هو إذا أفلح الإقلاع الكلى ، وأما لو فرغ وهو مصرّ على تلك المعصية فهو كالمرتكب فينتجه أن نفى الإيمان عنه يستمر ، ويؤيده ما وقع في بعض طرقه كما سيأتى في المحاريين من قول ابن عباس « فإن تاب عاد إليه » ولكن أخرج الطبرى من طريق نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس قال : لا يزنى حين يزنى وهو مؤمن ، فإذا زال رجع إليه الإيمان . ليس إذا تاب منه ولكن إذا تأخر عن العمل به . ويؤيده أن المصر وإن كان إثمه مستمراً لكن ليس إثمه كمن باشر الفعل كالسرقة مثلاً .

**قوله ( ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن )** في الرواية الماضية في الأشربة « ولا يشربها » ولم يذكر اسم الفاعل من الشرب كما ذكره في الزنا والسرقة ، وقد تقدم الكلام على ذلك في كتاب الأشربة . قال ابن مالك : فيه جواز حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه والتقدير : ولا يشرب الشارب الخمر إلخ ، ولا يرجع الضمير إلى الزانى لئلا يختص به بل هو عام في حق كل من شرب ، وكذا القول في لا يسرق ولا يقتل وفي لا يغفل ، ونظير حذف الفاعل بعد النفى قراءة هشام « ولا يحسن الذين قتلوا في سبيل الله » بفتح الياء التحتانية أوله أى لا يحسن حاسب .

**قوله ( ولا ينتهب نهبه )** بضم النون هو المال المنهوب والمراد به المأخوذ جهراً قهراً ، ووقع في رواية همام عند أحمد « والذي نفس محمد بيده لا ينتهبن أحدكم نهبه » الحديث ، وأشار برفع البصر إلى حالة المنهوبين فإنهم ينظرون إلى من ينهبهم ولا يقدرّون على دفعه ولو تضرعوا إليه ، ويحتمل أن يكون كناية عن عدم التستر بذلك فيكون صفة لازمة للنهب ، بخلاف السرقة والاختلاس فإنه يكون في خفية ، والانتهاز أشد لما فيه من مزيد الجراعة وعدم المبالاة ، وزاد في رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب التى يأتى التنبيه عليها عقبها ذات شرف أى ذات قدر حيث يشرف الناس لها ناظرين إليها ولهذا وصفها بقوله « يرفع الناس إليه فيها أبصارهم » ولفظ يشرف وقع في معظم الروايات في الصحيحين وغيرهما بالشين المعجمة ، وقيد بها بعض رواة مسلم بالمهمله ، وكذا نقل عن إبراهيم الحرنى ، وهى ترجع إلى التفسير الأول قاله ابن الصلاح .

قوله ( يرفع الناس إلخ ) هكذا وقع تقييده بذلك في النبهة دون السرقة .

قوله ( وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله إلا النبهة ) هو موصول بالسند المذكور ، وقد أخرجه مسلم من طريق شعيب بن الليث بلفظ « قال ابن شهاب وحدثني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث أبي بكر هذا إلا النبهة » وتقدم في الأشربة من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب « سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن وابن المسيب يقولان قال أبو هريرة « فذكره مرفوعاً ، وقال بعده « قال ابن شهاب وأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أبا بكر يعني أباه كان يحدثه عن أبي هريرة ثم يقول : كان أبو بكر يلحق معهم « ولا ينتهب نبهة ذات شرف » والباقي نحو الذي هنا ، وتقدم في كتاب الأشربة أن مسلماً أخرجه من رواية الأوزاعي عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة وأبي بكر بن عبد الرحمن ثلاثتهم عن أبي هريرة وساقه مساقاً واحداً من غير تفصيل ، قال ابن الصلاح في كلامه على مسلم قوله « وكان أبو هريرة يلحق معهم ، ولا ينتهب » يوهم أنه موقوف على أبي هريرة ، وقد رواه أبو نعيم في مستخرجه على مسلم من طريق همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « والذي نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم نبهة » الحديث فصرح برفعه انتهى . وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه لكن لم يسق لفظه بل قال « مثل حديث الزهري » لكن قال « يرفع إليه المؤمنون أعينهم فيها » الحديث ، قال : وزاد « ولا يغفل أحدكم حين يغفل وهو مؤمن فلما كمل إياكم » وسيأتي في المحاريين من حديث ابن عباس هذا فيه من الزيادة « ولا يقتل » وتقدمت الإشارة إلى بعض ما قيل في تأويله في أول كتاب الأشربة وأستوعبه هنا إن شاء الله تعالى ، قال الطبري : اختلف الرواة في أداء لفظ هذا الحديث ، وأنكر بعضهم أن يكون صلى الله عليه وسلم قاله ، ثم ذكر الاختلاف في تأويله . ومن أقوى ما يحمل على صرفه عن ظاهره إيجاب الحد في الزنا على أنحاء مختلفة في حق الحر المحصن والحر البكر وفي حق العبد ، فلو كان المراد بنفي الإيمان ثبوت الكفر لاستووا في العقوبة لأن المكلفين فيما يتعلق بالإيمان والكفر سواء ، فلما كان الواجب فيه من العقوبة مختلفاً دل على أن مرتكب ذلك ليس بكافر حقيقة . وقال النووي : اختلف العلماء في معنى هذا الحديث ، والصحيح الذي قاله المحققون أن معناه : لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان ، هذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء والمراد نفي كماله كما يقال لا علم إلا مانع ولا مال إلا ما يغفل ولا عيش إلا عيش الآخرة ، وإنما تأولناه لحديث أبي ذر « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق » وحديث عبادة الصحيح المشهور « أنهم بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا يسرقوا ولا يزنا » الحديث ، وفي آخره « ومن فعل شيئاً من ذلك فعوقب به في الدنيا فهو كفارة » ومن لم يعاقب فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه » فهذا مع قول الله عز وجل « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » مع إجماع أهل السنة على أن مرتكب الكبائر لا يكفر إلا بالشرك يضطرنا إلى تأويل الحديث ونظائره ، وهو تأويل ظاهر سائغ في اللغة مستعمل فيها كثيراً ، قال : وتأوله بعض العلماء على من فعله مستحلاً مع علمه بتحريمه . وقال الحسن البصري ومحمد بن جرير الطبري : معناه ينزع عنه اسم المدح الذي سمي الله به أوليائه فلا يقال في حقه مؤمن ويستحق اسم الذم فيقال سارق وزان وفاجر وفاسق ، وعن ابن عباس : ينزع منه نور الإيمان ، وفيه حديث مرفوع ، وعن

المهلب تنزع منه بصيرته في طاعة الله ، وعن الزهري أنه من المشكل الذي تؤمن به ونمر كلما جاء ولا تتعرض لتأويله ، قال : وهذه الأقوال محتملة والصحيح ما قدمته ، قال وقيل في معناه غير ما ذكرته مما ليس بظاهر بل بعضها غلط فتركها . انتهى ملخصاً . وقد ورد في تأويله بالمستحل حديث مرفوع عن علي عند الطبراني في الصغير لكن في سنده راو كذبوه ، فمن الأقوال التي لم يذكرها ما أخرجه الطبري من طريق محمد بن زيد بن واقد بن عبد الله بن عمر أنه خير بمعنى النهي والمعنى : لا يزين مؤمن ولا يسرقن مؤمن ، وقال الخطابي : كان بعضهم يرويه ولا يشرب بكسر الباء على معنى النهي ، والمعنى المؤمن لا ينبغي له أن يفعل ذلك ، ورد بعضهم هذا القول بأنه لا يبقى للتقييد بالظرف فائدة فإن الزنا منهي عنه في جميع الملل وليس مختصاً بالمؤمنين . قلت : وفي هذا الرد نظر واضح لمن تأمله . ثانيها أن يكون بذلك منافقاً نفاق معصية لا نفاق كفر حكاه ابن بطال عن الأوزاعي وقد مضى تقريره في كتاب الإيمان أول الكتاب . ثالثها أن معنى نفى كونه مؤمناً أنه شابه الكافر في عمله ، وموقع التشبيه أنه مثله في جواز قتاله في تلك الحالة ليكف عن المعصية ولو أدى إلى قتله ، فإنه لو قتل في تلك الحالة كان دمه هدراً فانتفتت فائدة الإيمان في حقه بالنسبة إلى زوال عصمته في تلك الحالة ، وهذا يقوى ما تقدم من التقييد بحالة التلبس بالمعصية . رابعها معنى قوله ليس بمؤمن أى ليس بمستحضر في حالة تلبسه بالكبيرة جلال من آمن به ، فهو كناية عن الغفلة التي جلبتها له غلبة الشهوة ، وغير عن هذا ابن الجوزي بقوله : فإن المعصية تذهله عن مراعاة الإيمان وهو تصديق القلب ، فكأنه نسي من صدق به ، قال ذلك في تفسير نزع نور الإيمان ، ولعل هذا هو مراد المهلب ، خامسها معنى نفى الإيمان نفى الأمان من عذاب الله لأن إيمان مشتق من الأمن . سادسها أن المراد به الزجر والتنفير ولا يراد ظاهره ، وقد أشار إلى ذلك الطيبي فقال : يجوز أن يكون من باب التغليظ والتهديد كقوله تعالى ﴿ ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين ﴾ يعني أن هذه الخصال ليست من صفات المؤمن لأنها منافية لحاله فلا ينبغي أن يتصف بها . سابعها أنه يسلب الإيمان حالة تلبسه بالكبيرة فإذا فارقها عاد إليه ، وهو ظاهر ما أسنده البخاري عن ابن عباس كما سيأتي في « باب إثم الزنا » من كتاب المحاريق عن عكرمة عنه بنحو حديث الباب ، قال عكرمة : قلت لابن عباس كيف ينزع منه الإيمان ؟ قال : هكذا ، وشبك بين أصابعه ثم أخرجه ، فإذا تاب عاد إليه هكذا ، وشبك بين أصابعه . وجاء مثل هذا مرفوعاً أخرجه أبو داود والحاكم بسند صحيح من طريق سعيد المقبري أنه سمع أبا هريرة رفعه « إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان فكان عليه كالظلة ، فإذا أقاع رجع إليه الإيمان » وأخرج الحاكم من طريق ابن حجر أنه سمع أبا هريرة يقول « من زنى أو شرب الخمر نزع الله منه الإيمان كما يخلع الإنسان القميص من رأسه » وأخرج الطبراني بسند جيد من رواية رجل من الصحابة لم يسم رفعه « من زنى خرج منه الإيمان فإن تاب تاب الله عليه » وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن رواحة « مثل الإيمان مثل قميص بينا أنت مدبر عنه إذ لبسته ، وبينما أنت قد لبسته إذ نزعته » قال ابن بطال : وبيان ذلك أن الإيمان هو التصديق ، غير أن للتصديق معنيين أحدهما قول والآخر عمل ، فإذا ركب المصدق كبيرة فارقه اسم الإيمان فإذا كف عنها عاد له الاسم ، لأنه في حال كفه عن الكبيرة محتجب بلسانه ولسانه مصدق عقد قلبه وذلك معنى الإيمان . قلت : وهذا القول قد يلاقى ما أشار إليه النووي فيما نقله عن ابن عباس : ينزع منه نور الإيمان ، لأنه يحمل منه على أن المراد في هذه الأحاديث نور الإيمان وهو عبارة عن فائدة التصديق وثمرته وهو العمل بمقتضاه ، ويمكن رد هذا القول إلى القول الذي رجحه النووي ، فقد قال ابن بطال في آخر كلامه تبعاً للطبري : الصواب عندنا قول من قال يزول عنه اسم الإيمان الذي هو بمعنى المدح إلى الاسم الذي بمعنى الذم

فيقال له فاسق مثلاً ، ولا خلاف أنه يسمى بذلك ما لم تظهر منه التوبة ، فالزائل عنه حيثئذ اسم الإيمان بالإطلاق والثابت له اسم الإيمان بالثبوت فيقال هو مصدق بالله ورسوله لفظاً واعتقاداً لا عملاً ، ومن ذلك الكف عن المحرمات . وأظن أن ابن بطلان تلقى ذلك من ابن حزم فإنه قال : المعتمد عليه عند أهل السنة أن الإيمان اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالجوارح ، وهو يشمل عمل الطاعة والكف عن المعصية ، فالمرتكب لبعض ما ذكر لم يختل اعتقاده ولا نطقه بل اختلت طاعته فقط ، فليس بمؤمن بمعنى أنه ليس بمطيع ، فمعنى نفى الإيمان محمول على الإنذار بزواله ممن اعتاد ذلك لأنه يخشى عليه أن يفضى به إلى الكفر ، وهو كقوله « ومن يرتع حول الحمى » الحديث أشار إليه الخطاى ، وقد أشار المازرى إلى أن القول المصحح هنا مبنى على قول من يرى أن الطاعات تسمى إيماناً ، والعجب من النووي كيف جزم بأن في التأويل المنقول عن ابن عباس حديثاً مرفوعاً ثم صحح غيره فلعله لم يطلع على صحته ، وقد قدمت أنه يمكن رده إلى القول الذى صححه ، قال الطيبى : يحتمل أن يكون الذى نقص من إيمان المذكور الحياء وهو المعبر عنه في الحديث الآخر بالنور ، وقد مضى أن الحياء من الإيمان فيكون التقدير : لا يزنى حين يزنى وهو يستحيى من الله لأنه لو استحيى منه وهو يعرف أنه مشاهد حاله لم يرتكب ذلك ، وإلى ذلك تصح إشارة ابن عباس تشبيك أصابعه ثم إخراجها منها ثم إعادتها إليها ، ويعضده حديث « من استحيى من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى والبطن وما حوى » انتهى . وحاصل ما اجتمع لنا من الأقوال فى معنى هذا الحديث ثلاثة عشر قولاً خارجاً عن قول الخوارج وعن قول المعتزلة ، وقد أشرت إلى أن بعض الأقوال المنسوبة لأهل السنة يمكن رد بعضها إلى بعض ، قال المازرى : هذه التأويلات تدفع قول الخوارج ومن وافقهم من الرافضة أن مرتكب الكبيرة كافر مغلد في النار إذا مات من غير توبة ، وكذا قول المعتزلة إنه فاسق مغلد في النار ، فإن الطوائف المذكورين تعلقوا بهذا الحديث وشبهه ، وإذا احتمل ما قلناه اندفعت حججهم . قال القاضى عياض : أشار بعض العلماء إلى أن فى هذا الحديث تنبيه على جميع أنواع المعاصى والتحذير منها ، فنبه بالزنا على جميع الشهوات وبالسرقة على الرغبة فى الدنيا والحرص على الحرام وبالخمر على جميع ما يصد عن الله تعالى ويوجب الغفلة عن حقوقه وبالانتهاج الموصوف على الاستخفاف بعباد الله وترك توقيهم والحياء منهم وعلى جمع الدنيا من غير وجهها . وقال القرطبى بعد أن ذكره ملخصاً : وهذا لا يمتشى إلا مع المسامحة ، والأولى أن يقال : إن الحديث يتضمن التحرز من ثلاثة أمور هى من أعظم أصول المفسد وأضدادها من أصول المصالح وهى استباحة الفروج المحرمة وما يؤدى إلى اختلال العقل ، وخص الخمر بالذكر لكونها أغلب الوجوه فى ذلك والسرقة بالذكر لكونها أغلب الوجوه التى يؤخذ بها مال الغير بغير حق . قلت : وأشار بذلك إلى أن عموم ما ذكره الأول يشمل الكبائر والصغائر ، وليست الصغائر مرادة هنا لأنها تكفر باجتناب الكبائر فلا يقع الوعيد عليها بمثل التشديد الذى فى هذا الحديث . وفى الحديث من الفوائد أن من زنى دخل فى هذا الوعيد سواء كان بكراً أو محصناً وسواء كان المزنى بها أجنبية أو محرماً ، ولا شك أنه فى حق المحرم فحش ومن المتزوج أعظم ، ولا يدخل فيه ما يطلق عليه اسم الزنا من اللبس المحرم وكذا التقبيل والنظر لأنها وإن سميت فى عرف الشرع زناً فلا تدخل فى ذلك لأنها من الصغائر كما تقدم تقريره فى تفسير الدم . وفيه أن من سرق قليلاً أو كثيراً وكذا من انتهب أنه يدخل فى الوعيد ، وفيه نظر فقد شرط بعض العلماء وهو لبعض الشافعية أيضاً فى كون الغصب كبيرة أن يكون المغصوب نصيباً وكذا فى السرقة وإن كان بعضهم أطلق فيها فهو محمول على ما اشترى أن وجوب القطع فيها متوقف على وجود النصاب وإن كان سرقة مادون النصاب حراماً . وفى الحديث تعظيم شأن أخذ حق

الغير بغير حق لأنه صلى الله عليه وسلم أقسم عليه ولا يقسم إلا على إرادة تأكيد المقسم عليه . وفيه أن من شرب الخمر دخل في الوعيد المذكور سواء كان المشروب كثيراً أم قليلاً لأن شرب القليل من الخمر معدود من الكبائر وإن كان ما يترتب على الشرب من المخذور من اختلال العقل أفحش من شرب ما لا يتغير معه العقل ، وعلى القول الذي رجحه النووي لا إشكال في شيء من ذلك لأن لنقص الكمال مراتب بعضها أقوى من بعض ، واستدل به من قال إن الانتهاب كله حرام حتى فيما أذن مالكة كالنثار في العرس ، ولكن صرح الحسن والنخعي وقتادة فيما أخرجه ابن المنذر عنهم بأن شرط التحريم أن يكون بغير إذن المالك وقال أبو عبيدة هو كما قالوا ، وأما النهبة المختلف فيها فهو ما أذن فيه صاحبه وأباحه وغرضه تساويهم أو مقارنة التساوي ، فإذا كان القوى منهم يغلب الضعيف ولم تطب نفس صاحبه بذلك فهو مكروه وقد ينتهي إلى التحريم ، وقد صرح المالكية والشافعية والجمهور بكراهته ، ومن كرهه من الصحابة أبو مسعود البدرى ومن التابعين النخعي وعكرمة ، قال ابن المنذر ولم يكرهوه من الجهة المذكورة بل لكون الأخذ في مثل ذلك إنما يحصل لمن فيه فضل قوة أو قلة حياء ، واحتج الحنفية ومن وافقهم بأنه صلى الله عليه وسلم قال في الحديث الذي أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن قرظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في البدن التي نحرها « من شاء اقتطع » واحتجوا أيضاً بحديث معاذ رفعه « إنما نهيتكم عن نهبي العساكر فأما العرسان فلا » الحديث وهو حديث ضعيف في سنده ضعف وانقطاع ، قال ابن المنذر : هي حجة قوية في جواز أخذ ما ينثر في العرس ونحوه لأن المبيع لهم قد علم اختلاف حالهم في الأخذ كما علم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وأذن فيه في أخذ البدن التي نحرها وليس فيها معنى إلا وهو موجود في النثار . قلت : بل فيها معنى ليس في غيرها بالنسبة إلى المأذون لهم ، فإنهم كانوا الغاية في الورع والإنصاف ، وليس غيرهم في ذلك مثلهم .

### ب) مَا جَاءَ فِي شَارِبِ الْخَمْرِ

[٦٧٧٣] ٦٥٣٦- حدثنا آدم بن أبي إياس قال نا شعبة قال نا قتادة عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم عليه ... ح . ونا حفص بن عمر قال نا هشام عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب في الخمر بالجرید والنعال ، وجلد أبوبكر أربعين . [الحديث ٦٧٧٣- طرفه في: ٦٧٧٦].

قوله ( باب ما جاء في ضرب شارب الخمر ) أى خلافاً لمن قال بتعين الجلد وبيان الاختلاف في كميته ، وقد تقدم الكلام على تحريم الخمر ووقته وسبب نزوله وحقيقتها وهل هي مشتقة وهل يجوز تذكيرها في أول كتاب الأشربة .

قوله ( عن قتادة عن أنس ) في رواية لمسلم والنسائي « سمعت أنساً » أخرجاها من طريق خالد بن الحارث عن شعبة ، وهويديل علي أن رواية شباية عن شعبة بزيادة الحسن بين قتادة وأنس التي أخرجاها النسائي من المزيد في متصل الأسانيد .

قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم ) كذا ذكر طريق شعبة عن قتادة ولم يسق المتن وتحول إلى طريق هشام عن قتادة فساق المتن على لفظه ، وقد ذكره في الباب الآتي بعد باب عن شيخ آخر عن هشام بهذا

اللفظ ، وأما لفظ شعبة فأخرجه البيهقي في الخلافات من طريق جعفر بن محمد القلانسي عن آدم شيخ البخاري فيه بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل شرب الخمر فضربه بجريدتين نحواً من أربعين ، ثم صنع أبو بكر مثل ذلك فلما كان عمر استشار الناس فقال له عبد الرحمن بن عوف أخف الحدود ثمانون ففعله عمر » ولفظ رواية خالد التي ذكرتها إلى قوله « نحواً من أربعين » وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة مثل رواية آدم إلا أنه قال « وفعله أبو بكر فلما كان عمر - أي في خلافته - استشار الناس فقال عبد الرحمن - يعني ابن عوف - أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر » ووقع لبعض رواة مسلم « أخف الحدود ثمانين » قال ابن دقيق العيد : فيه حذف عامل النصب والتقدير جعله ، وتعقبه الفاكهي فقال : هذا بعيد أو باطل وكأنه صدر عن غير تأمل لقواعد العربية ولا لمراد المتكلم إذ لا يجوز أجود الناس الزيدين على تقدير اجعلهم ، لأن مراد عبد الرحمن الإخبار بأخف الحدود لا الأمر بذلك ، فالذي يظهر أن راوى النصب وهم واحتمال توهيمه أولى من ارتكاب ما لا يجوز لفظاً ولا معنى ، ورد عليه تلميذه ابن مرزوق بأن عبد الرحمن مستشار والمستشار مستول والمستشير سائل ولا يبعد أن يكون المستشار آمراً ، قال : والمثال الذي مثل به غير مطابق . قلت بل هو مطابق لما ادعاه أن عبد الرحمن قصد الإخبار فقط ، والحق أنه أخير برأيه مستنداً إلى القياس ، وأقرب التقادير أخف الحدود أجده ثمانين أو أجد أخف الحدود ثمانين فنصبيهما ، وأغرب ابن العطار صاحب النووي في « شرح العمدة » فنقل عن بعض العلماء أنه ذكره بلفظ أخف الحدود ثمانون بالرفع وأعربه مبتدأ وخبراً ، قال ولا أعلمه منقولاً رواية ، كذا قال والرواية بذلك ثابتة والأولى في توجيهها ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق معاذ بن هشام عن أبيه « ثم جلد أبو بكر أربعين فلما كان عمرو دنا الناس من الريف والقرى قال : ماترون في جلد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أرى أن تجعلها كأخف الحدود قال فجلد عمر ثمانين » فيكون المحذوف من هذه الرواية المختصرة أرى أن تجعلها وأداة التشبيه . وأخرج النسائي من طريق يزيد بن هارون عن شعبة « فضربه بالنعال نحواً من أربعين ، ثم أتى به أبو بكر فصنع به مثل ذلك » ورواه همام عن قتادة بلفظ « فأمر قريباً من عشرين رجلاً فجلده كل رجل جند . بالجريد والنعال » أخرجه أحمد والبيهقي ، وهذا يجمع بين ما اختلف فيه على شعبة وإن جملة الصربات كانت نحو أربعين لا إنه جلدته بجريدتين أربعين فتكون الجملة ثمانين كما أجاب به بعض الناس . ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ « جلد بالجريد والنعال أربعين » علقه أبو داود بسند صحيح ووصله البيهقي ، وكذا أخرجه مسلم من طريق وكيع عن هشام بلفظ « كان يضرب في الخمر مثله » وقد نسب صاحب العمدة قصة عبد الرحمن هذه إلى تخرج الصحيحين ولم يخرج البخاري منها شيئاً وبذلك جزم عبد الحق في الجمع ثم المنذرى ، نعم ذكر معنى صنيع عمر فقط في حديث السائب في الباب الثالث ، وسبأني بسط ذلك فيه . ( تنبيه ) : الرجل المذكور لم أقف على اسمه صريحاً لكن سأذكر في « باب ما يكره من لعن الشارب » ما يؤخذ منه ، أنه النعيان

### بِأَمْرِ بِضَرْبِ الْحَدِّ فِي الْبَيْتِ

[٦٧٧٤] ٦٥٣٧ - حدثنا قتيبة قال نا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عتبة بن الحارث قال : جيء بالنعيان - أو بابن النعيان - شارباً ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يضربوه ، فضربوه ، قال : فكنت أنا فيمن ضربه بالنعال .

**قوله ( باب من أمر بضرب الحد في البيت )** يعنى خلافاً لمن قال : لا يضرب الحد سراً ، وقد ورد عن عمر في قصة ولده أئى شحمة لما شرب بمصر فحده عمرو بن العاص في البيت أن عمر أنكر عليه وأحضره إلى المدينة وضربه الحد جهراً ، روى ذلك ابن سعد وأشار إليه الزبير وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر مطولاً ، وجمهور أهل العلم على الاكتفاء ، وحملوا صنيع عمر على المبالغة في تأديب ولده لا أن إقامة الحد لا تصح إلا جهراً .

**قوله ( عبد الوهاب )** هو ابن عبد المجيد الثقفى ، وأيوب هو السخيتانى ، وابن أئى مليكة هو عبد الله ابن عبيد الله وقد سمي في الباب الذى بعده من رواية وهيب بن خالد عن أيوب .

**قوله ( عن عقبة بن الحارث )** أى ابن عامر بن نوفل بن عبد مناف ، ووقع في رواية عبد الوارث عن أيوب عند أحمد « حدثنى عقبة بن الحارث » وقد اتفق هؤلاء على وصله ، وخالفهم إسماعيل بن علية فقال « عن أيوب عن ابن أئى مليكة مرسلاً » أخرجه مسدد عنه .

**قوله ( جىء )** كذا هم على البناء للمجهول ، وقد ذكرت في الوكالة تسمية الذى أئى به ولم ينبه عليه أحد ممن صنف في المبهات .

**قوله ( بالنعيمان أو بابن النعيمان )** في رواية الكشميهنى في الباب الذى يليه « نعيمان » بغير ألف ولام في الموضعين وقد تقدم التنبيه على ذلك في كتاب الوكالة وأنه وقع عند الإسماعيلي « النعيمان » بغير شك ، فإن الزبير بن بكار وابن منده أخرجا الحديث من وجهين فهما « النعيمان » بغير شك وذكرت نسبه هناك ، وفي رواية الزبير « كان النعيمان يصيب الشراب » وهذا يعكر على قول ابن عبد البر أن الذى كان أئى به قد شرب الخمر هو ابن النعيمان فإنه قيل في ترجمة النعيمان : كان رجلاً صالحاً وكان له ابن انهك في شرب الخمر فجلده النبى صلى الله عليه وسلم ، وقال في موضع آخر أظن ابن النعيمان جلد في الخمر أكثر من خمسين مرة ، وذكر الزبير بن بكار أيضاً أنه كان مزاحاً وله في ذلك قصة مع سويط بن حرملة ومع مخزمة بن نوفل والد المسور مع أمير المؤمنين عثمان ذكرها الزبير مع نظائر لها في « كتاب الفكاهة والمزاح » وذكر محمد ابن سعد أنه عاش إلى خلافة معاوية .

**قوله ( شاربا )** في رواية وهيب « وهو سكران » وزاد « فشق عليه أى على النبى صلى الله عليه وسلم » ووقع في رواية معلى بن أسد عن وهيب عند النسائى « فشق على النبى صلى الله عليه وسلم مشقة شديدة » وسيأتى بقية ما يتعلق بقصة النعيمان في الباب الذى يليه إن شاء الله تعالى . واستدل به على جواز إقامة الحد على السكران في حال سكره ، وبه قال بعض الظاهرية والجمهور على خلافه وأولوا الحديث بأن المراد ذكر سبب الضرب وأن ذلك الوصف استمر في حال ضربه وأيدوا ذلك بالمعنى وهو أن المقصود بالضرب في الحد الإيلام ليحصل به الردع ، وفي الحديث تحريم الخمر ووجوب الحد على شاربها سواء كان شرب كثيراً أم قليلاً وسواء أسكر أم لا .



## باب الضرب بالجريد والنعال

[٦٧٧٥] ٦٥٣٨- حدثنا سليمان بن حرب قال نا وهيب بن خالد عن أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث أن النبي صلى الله عليه أتي بالنعيمان -أو بابن النعيمان- وهو سكران، فشق عليه، وأمر من في البيت أن يضربوه فضربوه بالجريد والنعال، فكنت فيمن ضربه.

[٦٧٧٦] ٦٥٣٩- حدثنا مسلم قال نا هشام قال نا قتادة عن أنس قال : جلد النبي صلى الله عليه في الخمر بالجريد والنعال، وجلد أبو بكر أربعين.

[٦٧٧٧] ٦٥٤٠- حدثنا قتيبة قال نا أبو زمرة أنس عن يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة : أتي النبي صلى الله عليه برجل قد شرب، قال : « اضربوه ». قال أبو هريرة : فمنا الضارب بيده والضارب بنعله، والضارب بثوبه. فلما انصرف قال بعض القوم : أخزأك الله. قال : « لا تقولوا هكذا، لا تعينوا عليه الشيطان ». [الحديث ٦٧٧٧- طرفه في : ٦٧٨١].

[٦٧٧٨] ٦٥٤١- حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا خالد بن الحارث قال نا سفيان قال نا أبو حصين قال سمعت عمير بن سعيد النخعي قال سمعت علي بن أبي طالب قال : ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت فأجد في نفسي، إلا صاحب الخمر فإنه لو مات وديته، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه لم يسنه.

[٦٧٧٩] ٦٥٤٢- حدثنا مكي بن إبراهيم عن الجعيد عن يزيد بن خنيفة عن السائب بن يزيد قال : كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول الله صلى الله عليه وإمرة أبي بكر وصدراً من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا، حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين، حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين.

قوله ( باب الضرب بالجريد والنعال ) أى فى شرب الخمر ، وأشار بذلك إلى أنه لا يشترط الجلد . وقد اختلف فى ذلك على ثلاثة أقوال وهى أوجه عند الشافعية : أصحها يجوز الجلد بالسوط ويجوز الاقتصار على الضرب بالأيدى والنعال والثياب ، ثانيها يتعين الجلد ، ثالثها يتعين الضرب . وحجة الراجح أنه فعل فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت نسخه والجلد فى عهد الصحابة فدل على جوازه ، وحجة الآخر أن الشافعى قال فى « الأم » : لو أقام عليه الحد بالسوط فمات وجبت الدية فسوى بينه وبين ما إذا زاد فدل على أن الأصل الضرب بغير السوط ، وصرح أبو الطيب ومن تبعه بأنه لا يجوز بالسوط ، وصرح القاضى حسين بتعين السوط واحتج بأنه إجماع الصحابة ونقل عن النص فى القضاء ما يوافقه ، ولكن فى الاستدلال بإجماع الصحابة نظر فقد قال النووى فى « شرح مسلم » : أجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال وأطراف الثياب ، ثم قال : والأصح جوازه بالسوط ، وشذ من قال هو شرط وهو غلط منابذ للأحاديث الصحيحة . قلت : وتوسط بعض المتأخرين فعين السوط للمتمردين وأطراف الثياب والنعال للضعفاء ومن عداهم بحسب ما يليق بهم وهو متجه ، ونقل ابن دقيق العيد عن بعضهم أن معنى قوله « نحواً من أربعين » تقدير أربعين ضربة بعضاً مثلاً لا أن المراد عدد معين ، ولذلك وقع فى بعض طرق عبد الرحمن بن أزهر أن أبا بكر سأل من حضر ذلك الضرب فقومه أربعين فضرب أبو بكر أربعين ، قال : وهذا عندى خلاف الظاهر ، ويعده قوله فى الرواية

الأخرى « جلد في الخمر أربعين » . قلت : ويعد التأويل المذكور ماتقدم من رواية همام في حديث أنس « فأمر عشرين رجلاً فجلبه كل رجل جلدتين بالجريد والتعال » وذكر المصنف فيه خمسة أحاديث : الأول حديث عقبة بن الحارث وقد تقدم في الباب الذي قبله وهو ظاهر فيما ترجم له . الثاني حديث أنس وقد تقدم أيضاً في الباب الأول ، وقوله فيه « جلد » تقدم في الباب الأول بلفظ « ضرب » ولا منافاة بينهما لأن معنى جلد هنا ضربه فأصاب جلده وليس المراد به ضربه بالجلد . الثالث حديث أبي هريرة :

قوله ( أبو ضمرة أنس ) يعنى ابن عياض .

قوله ( عن يزيد بن الهاد ) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الهاد فنسب إلى جده الأعلى ، وهو وشيخه وشيخه مدنيون تابعيون ، ووقع في آخر الباب الذي يليه « أنس بن عياض حدثنا ابن الهاد » .

قوله ( عن محمد بن إبراهيم ) أى ابن الحارث بن خالد التيمي ، زاد في رواية الطحاوى من طريق نافع ابن يزيد عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم أنه حدثه عن أبي سلمة .

قوله ( عن أبي سلمة ) هو ابن عبد الرحمن بن عوف ، وصرح به في رواية الطحاوى .

قوله ( أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب ) في الرواية التي في الباب الذي يليه « يسكران » وهذا الرجل يحتمل أن يفسر بعبد الله الذي كان يلقب حمراً المذكور في الباب الذي بعده من حديث عمر ، ويحتمل أن يفسر بابن النعيان ، والأول أقرب لأن في قصته « فقال رجل من القوم اللهم العنه » ونحوه في قصة المذكور في حديث أبي هريرة لكن لفظه « قال بعض القوم أخزأك الله » ويحتمل أن يكون ثالثاً فإن الجواب في حديثي عمر وأبي هريرة مختلف ، وأخرج النسائي بسند صحيح عن أبي سعيد « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بنشوان فأمر به فنهز بالأيدى وخفق بالتعال » الحديث ، ولعبد الرزاق بسند صحيح عن عبيد بن عمير أخذ كبار التابعين « كان الذي يشرب الخمر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وبعض إمارة عمر يضربونه بأيديهم ونعالهم ويصكونه » .

قوله ( قال اضربوه ) هذا يفسر الرواية الآتية بلفظ « فأمر بضربه » ولكن لم يذكر فيها عدداً .

قوله ( قال بعض القوم ) في الرواية الآتية « فقال رجل » وهذا الرجل هو عمر بن الخطاب إن كانت هذه القصة متحدة مع حديث عمر في قصة حمار كما سأبينه .

قوله ( لا تقولوا هكذا ، لا تعينوا عليه الشيطان ) في الرواية الأخرى « لا تكونوا عرن الشيطان على أخيكم » ووجه عونهم الشيطان بذلك أن الشيطان يريد بتزيينه له المعصية أن يحصل له الخزي فإذا دعوا عليه بالخزي فكأنهم قد حصلوا مقصود الشيطان . ووقع عند أبي داود من طريق ابن وهب عن حيوة بن شريح ويحيى بن أيوب وابن لهيعة ثلاثتهم عن يزيد بن الهاد نحوه وزاد في آخره « ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم أرحمه » زاد فيه أيضاً بعد الضرب « ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه بكنوه » وهو أمر بالتبكيك وهو مواجهته بقبيح فعله ، وقد فسره في الخبر بقوله « فأقبلوا عليه يقولون له ما اتقيت الله عز وجل ، ما خشيت الله جل ثناؤه ، ما استحييت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أرسلوه » وفي حديث

عبد الرحمن بن أذهر عند الشافعي بعد ذكر الضرب « ثم قال عليه الصلاة والسلام : بكتوه فبكتوه ، ثم أرسله » ويستفاد من ذلك منع الدعاء على العاصي بالإبعاد عن رحمة الله كاللعن ، وسيأتي مزيد لذلك في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع .

**قوله ( سفيان )** هو الثوري ، وصرح به في رواية مسلم وأبو حصين بمهملتين مفتوح أوله ، وعمير بن سعيد بالتصغير وأبوه بفتح أوله وكسر ثانيه تابعي كبير ثقة ، قال النووي : هو في جميع النسخ من الصحيحين هكذا ، ووقع في الجمع للحميدى « سعد » بسكون العين وهو غلط ، ووقع في المذهب وغيره « عمر بن سعد » بخذف الياء فيهما وهو غلط فاحش . قلت : ووقع في بعض النسخ من البخارى كما ذكر الحميدى ، ثم رأيت في تقييد أنى على الجياني منسوباً لأنى زيد المروزي قال : والصواب سعيد ، وجزم بذلك ابن حزم وأنه في البخارى سعد بسكون العين فلعله سلف الحميدى . ووقع للنسائي والطحاوى « عمر » بضم العين وفتح الميم كما في المذهب لكن الذى عندهما في أبيه « سعيد » ووقع عند ابن حزم في النسائي « عمرو » بفتح أوله وسكون الميم والمحفوظ [ عمير ] كما قال النووي ، وقد أعل ابن حزم الخبر بالاختلاف في اسم عمير واسم أبيه ، وليست بعلة تقدح في روايته وقد عرفه ووثقه من صحيح حديثه ، وقد عمر عمير المذكور وعاش إلى سنة خمس عشرة ومائة .

**قوله ( ما كنت لأقيم )** اللام لتأكيد النفي كما في قوله تعالى ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾ .

**قوله ( فيموت فأجد )** بالنصب فيهما ، ومعنى أجد من الزوجد ، وله معان اللاتق منها هنا الحزن ، وقوله « فيموت » مسبب عن « أقيم » وقوله « فأجد » مسبب عن السبب والمسبب معاً .

**قوله ( إلا صاحب الخمر )** أى شاربها وهو بالنصب ، ويجوز الرفع ، والاستثناء منقطع أى لكن أجد من حد شارب الخمر إذا مات ، ويحتمل أن يكون التقدير ما أجد من موت أحد يقام عليه الحد شيئاً إلا من موت شارب الخمر فيكون الاستثناء على هذا متصلاً قاله الطيبى .

**قوله ( فإنه لو مات وديته )** أى أعطيت ديته لمن يستحق قبضها ، وقد جاء مفسراً من طريق أخرى أخرجها النسائي وابن ماجه من رواية الشعبي عن عمير بن سعيد قال « سمعت علياً يقول من أقمنا عليه حداً فمات فلا دية له إلا من ضربناه في الخمر » .

**قوله ( لم يسنه )** أى لم يسن فيه عدداً معيناً ، في رواية شريك « فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستن فيه شيئاً » ووقع في رواية الشعبي « فإنما هو شيء صنعناه » .

**( تكملة )** : اتفقوا على أن من مات من الضرب في الحد لاضمان على قاتله إلا في حد الخمر ، فعن علي ماتقدم ، وقال الشافعي : إن ضرب بغير السوط فلا ضمان وإن جلد بالسوط ضمن قيل الدية وقيل قدر تفاوت ما بين الجلد بالسوط وبغيره ، والدية في ذلك على عاقلة الإمام ، وكذلك لو مات فيما زاد على الأربعين . الحديث الخامس .

**قوله ( عن الحميد )** بالجمع والتصغير ، ويقال الجعد بفتح أوله ثم سكون ، وهو تابعي صغير تقدمت روايته عن السائب بن يزيد في كتاب الطهارة ، وروى عنه هنا بواسطة ، وهذا السند للبخارى في غاية العلو

لأن بينه وبين التابعي فيه واحداً فكان في حكم الثلاثيات ، وإن كان التابعي رواه عن تابعي آخر وله عنده نظائر ، ومثله ما أخرجه في العلم عن عبيد الله بن موسى عن معروف عن أبي الطفيل عن علي فإن أبا الطفيل صحابي فيكون في حكم الثلاثيات لأن بينه وبين الصحابي فيه اثنين وإن كان صحابيه إنما رواه عن صحابي آخر ، وقد أخرجه النسائي من رواية حاتم بن إسماعيل عن الجعيد سمعت السائب ، فعلى هذا فإدخال يزيد ابن خصيفة بينهما إما من المزيد في متصل الأسانيد وإما أن يكون الجعيد سمعه من السائب ، وثبته فيه يزيد ، ثم ظهر لي السبب في ذلك وهو أن رواية الجعيد المذكورة عن السائب مختصرة فكأنه سمع الحديث تاماً من يزيد عن السائب فحدث بما سمعه من السائب عنه من غير ذكر يزيد ، وحدث أيضاً بالتام فذكر الوسطة ، ويزيد ابن خصيفة المذكور هو ابن عبد الله بن خصيفة نسب لجدته وقيل هو يزيد بن عبد الله بن يزيد بن خصيفة فيكون نسب إلى جد أبيه ، وخصيفة هو ابن يزيد بن ثمامة أخو السائب بن يزيد صحابي هذا الحديث فتكون رواية يزيد بن خصيفة لهذا الحديث عن عم أبيه أو عم جده .

قوله ( كنا نؤتي بالشارب ) فيه إسناد القائل الفعل بصيغة الجمع التي يدخل هو فيها مجازاً لكونه مستوياً معهم في أمر ما وإن لم يباشر هو ذلك الفعل الخاص لأن السائب كان صغيراً جداً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد تقدم في الترجمة النبوية أنه كان ابن ست سنين فيبعد أن يكون شارك من كان يجالس النبي صلى الله عليه وسلم فيما ذكر من ضرب الشارب ، فكأن مراده بقوله « كنا » أي الصحابة ، لكن يحتمل أن يحضر مع أبيه أو عمه فيشاركونهم في ذلك فيكون الإسناد على حقيقته .

قوله ( وإمرة أبي بكر ) بكسر الهمزة وسكون الميم أي خلافته ، وفي رواية حاتم « من زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وبعض زمان عمر » .

قوله ( وصدرنا من خلافة عمر ) أي جانباً أولاً .

قوله ( فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا ) أي فنضربه بها .

قوله ( حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين ) ظاهره أن التحديد بأربعين إنما وقع في آخر خلافة عمر ، وليس كذلك لما في قصة خالد بن الوليد وكتابته إلى عمر فإنه يدل على أن أمر عمر بجلد ثمانين كان في وسط إمارته لأن خالداً مات في وسط خلافة عمر ، وإنما المراد بالغاية المذكورة أولاً استمرار الأربعين فليست الفاء معقبة لآخر الإمرة بل لزمان أبي بكر وبيان ما وقع في زمن عمر ، فالتقدير فاستمر جلد أربعين ، والمراد بالغاية الأخرى في قوله « حتى إذا عتوا » تأكيداً لغاية الأولى وبيان ما صنع عمر بعد الغاية الأولى . وقد أخرجه النسائي من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن الجعيد بلفظ « حتى كان وسط إمارة عمر فجلد فيها أربعين حتى إذا عتوا » وهذه لا إشكال فيها .

قوله ( حتى إذا عتوا ) مهملة ثم مثناة من العتو وهو التجبر ، والمراد هنا انهماكم في الطغيان والمبالغة في الفساد في شرب الخمر لأنه ينشأ عنه الفساد .

قوله ( وفسقوا ) أي خرجوا عن الطاعة ، ووقع في رواية للنسائي « فلم يتركوا » أي يدعوا .

قوله ( جلد ثمانين ) وقع في مرسل عبيد بن عمير أحد كبار التابعين فيما أخرجه عبد الرزاق بسند

صحيح عنه نحو حديث السائب وفيه « أن عمر جعله أربعين سوطاً ، فلما رآهم لا يتناهون جعله ستين سوطاً ، فلما رآهم لا يتناهون جعله ثمانين سوطاً وقال : هذا أدنى الحدود » وهذا يدل على أنه وافق عبد الرحمن بن عوف في أن الثمانين أدنى الحدود ، وأراد بذلك الحدود المذكورة في القرآن وهي حد الزنا وحد السرقة للقطع وحد القذف وهو أخفها عقوبة وأدناها عدداً ، وقد مضى من حديث أنس في رواية شعبة وغيره سبب ذلك وكلام عبد الرحمن فيه حيث قال « أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر » وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن يزيد « أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب : نرى أن تجعله ثمانين ، فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افترى » فجعل عمر في الخمر ثمانين ، وهذا معضل وقد وصله النسائي والطحاوي من طريق يحيى بن فليح عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس مطولاً ولفظه « أن الشراب كانوا يضربون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأيدى والنعال والعصا حتى توفى فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم فقال أبو بكر : لو فرضنا لهم حداً فتوخى نحو ما كانوا يضربون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فجعلهم أربعين حتى توفى ، ثم كان عمر فجعلهم كذلك حتى أتى برجل » فذكر قصة وأنه تأول قوله تعالى : ﴿ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ﴾ وأن ابن عباس ناظره في ذلك واحتج ببقية الآية وهو قوله تعالى ﴿ إذا ماتقوا ﴾ والذي يرتكب ما حرمه الله ليس بمثقل ، فقال عمر : ماترون ؟ فقال علي فذكره وزاد بعد قوله وإذا هذى افترى « وعلى المفترى ثمانون جلدة فأمر به عمر فجعله ثمانين » ولهذا الأثر عن علي طرق أخرى منها ما أخرجه الطبراني والطحاوي والبيهقي من طريق أسامة بن زيد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن « أن رجلاً من بني كلب يقال له ابن دبرة أخبره أن أبا بكر كان يجلد في الخمر أربعين وكان عمر يجلد فيها أربعين ، قال فبعثنى خالد بن الوليد إلى عمر فقلت : إن الناس قد انهمكوا في الخمر واستخفوا العقوبة ، فقال عمر لمن حوله : ماترون ؟ قال ووجدت عنده علياً وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف في المسجد ، فقال علي « فذكر مثل رواية ثور الموصولة ، ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة « أن عمر شاور الناس في الخمر فقال له علي : إن السكران إذا سكر هذى » الحديث ، ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة من رواية أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال « شرب نفر من أهل الشام الخمر وتناولوا الآية المذكورة فاستشار عمر فيهم فقلت : أرى أن تستتيبهم فإن تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين وإلا ضربت أعناقهم لأنهم استحلوا ما حرم الله ، فاستتابهم فتابوا ، فضربهم ثمانين ثمانين » وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أذهر في قصة الشارب الذي ضربه النبي صلى الله عليه وسلم بخنجر وفيه « فلما كان عمر كتب إليه خالد بن الوليد : إن الناس قد انهمكوا في الشرب وتحاقروا العقوبة ، قال وعنده المهاجرون والأنصار ، فسأهم واجتمعوا على أن يضربه ثمانين ، وقال علي « فذكر مثله وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج ومعمر عن ابن شهاب قال « فرض أبو بكر في الخمر أربعين سوطاً وفرض فيها عمر ثمانين » قال الطحاوي : جاءت الأخبار متواترة عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسن في الخمر شيئاً ، ويؤيده فذكر الأحاديث التي ليس فيها تقييد بعدد حديث أبي هريرة وحديث عقبة بن الحارث المتقدمين وحديث عبد الرحمن بن أذهر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فقال للناس اضربوه ، فمنهم من ضربه بالنعال ومنهم من ضربه بالعصا ومنهم من ضربه بالجريد ، ثم أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم تراها

فرمى به في وجهه » وتعقب بأنه قد ورد في بعض طرقه ما يخالف قوله وهو ما عند أبي داود والنسائي في هذا الحديث « ثم أتى أبو بكر بسكران فتوخى الذي كان من ضربهم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فضربه أربعين ، ثم أتى عمر بسكران فضربه أربعين » فإنه يدل على أنه وإن لم يكن في الخبر تنصيص على عدد معين ففيما اعتمده أبو بكر حجة على ذلك . ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق حضير بمهملة وضاد معجمة مصغر ابن المنذر « أن عثمان أمر علياً بجلد الوليد بن عقبة في الخمر ، فقال لعبد الله بن جعفر اجلده فجلده ، فلما بلغ أربعين قال : أمسك ، جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وكل سنة ، وهذا أحب إلي » فإن فيه الجزم بأن النبي صلى الله عليه وسلم جلد أربعين ، وسائر الأخبار ليس فيها عدد إلا بعض الروايات الماضية عن أنس ففيها « نحو الأربعين » والجمع بينها أن علياً أطلق الأربعين فهو حجة على من ذكرها بلفظ التقريب ، وادعى الطحاوي أن رواية أبي ساسان هذه ضعيفة لمخالفتها الآثار المذكورة ، ولأن راويها عبد الله بن فيروز المعروف بالداناخ بنون وجيم ضعيف ، وتعقبه البيهقي بأنه حديث صحيح مخرج في المسانيد والسنن ، وأن الترمذي سأل البخاري عنه فقواه ، وقد صححه مسلم وتلقاه الناس بالقبول . وقال ابن عبد البر : إنه أثبت شيء في هذا الباب ، قال البيهقي : وصحة الحديث إنما تعرف بثقة رجاله ، وقد عرفهم حفاظ الحديث وقلوبهم ، وتضعيفه الداناخ لا يقبل لأن الجرح بعد ثبوت التعديل لا يقبل إلا مفسراً ، ومخالفة الراوى غيره في بعض ألفاظ الحديث لا تقتضى تضعيفه ولا سيما مع ظهور الجمع ، قلت : وثق الداناخ المذكور أبو زرعة والنسائي ، وقد ثبت عن علي في هذه القصة من وجه آخر أنه جلد الوليد أربعين ، ثم ساقه من طريق هشام بن يوسف عن معمر وقال : أخرجه البخاري ، وهو كما قال ، وقد تقدم في مناقب عثمان وأن بعض الرواة قال فيه إنه جلد ثمانين ، وذكرت ما قبل في ذلك هناك . وطعن الطحاوي ومن تبعه في رواية أبي ساسان أيضاً بأن علياً قال وهذا أحب إلى أي جلد أربعين مع أن علياً جلد النجاشي الشاعر في خلافته ثمانين ، وبأن ابن أبي شيبة أخرجه من وجه آخر عن علي أن حد النبيذ ثمانون ، والجواب عن ذلك من وجهين : أحدهما أنه لا تصح أسانيد شيء من ذلك عن علي ، والثاني على تقدير ثبوته فإنه يجوز أن ذلك يختلف بحال الشارب ، وأن حد الخمر لا ينقص عن الأربعين ولا يزداد على الثمانين ، والحجة إنما هي في جزمه بأنه صلى الله عليه وسلم جلد أربعين ، وقد جمع الطحاوي بينهما بما أخرجه هو والطبري من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين أن علياً جلد الوليد بسوط له طرفان ، وأخرج الطحاوي أيضاً من طريق عروة مثله لكن قال « له ذنبان أربعين جلدة في الخمر في زمن عثمان » قال الطحاوي : ففي هذا الحديث أن علياً جلد ثمانين لأن كل سوط سوطان ، وتعقب بأن السند الأول منقطع فإن أبا جعفر ولد بعد موت علي بأكثر من عشرين سنة ، وبأن الثاني في سنده ابن لهيعة وهو ضعيف وعروة لم يكن في الوقت المذكور مميزاً وعلى تقدير ثبوته فليس في الطريقتين أن الطرفين أصاباه في كل ضربة . وقال البيهقي : يحتمل أن يكون ضربه بالطرفين عشرين فأراد بالأربعين ما اجتمع من عشرين وعشرين ، ويوضح ذلك قوله في بقية الخبر « وكل سنة وهذا أحب إلي » لأنه لا يقتضى التغير ، والتأويل المذكور يقتضى أن يكون كل من الفريقين جلد ثمانين فلا يبقى هناك عدد يقع التفاضل فيه . وأما دعوى من زعم أن المراد بقوله هذا الإشارة إلى الثمانين فيلزم من ذلك أن يكون علي رجح ما فعل عمر على ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وهذا لا يظن به قاله البيهقي ، واستدل الطحاوي لضعف حديث أبي ساسان بما تقدم ذكره من قول علي « إنه إذا سكر هذى الخ » قال فلما اعتمد على في ذلك على ضرب المثل واستخرج الحد بطريق الاستنباط دل على

أنه لا توقيف عنده من الشارع في ذلك ، فيكون جزمه بأن النبي صلى الله عليه وسلم جلد أربعين غلطا من الراوى ، إذ لو كان عنده الحديث المرفوع لم يعدل عنه إلى القياس ، ولو كان عند من بحضرته من الصحابة كعمر وسائر من ذكر في ذلك شيء مرفوع لأنكروا عليه ، وتعقب بأنه إنما يتجه الإنكار لو كان المتزع واحداً فأما مع الاختلاف فلا يتجه الإنكار ، وبيان ذلك أن في سياق القصة ما يقتضى أنهم كانوا يعرفون أن الحد أربعون وإنما تشاوروا في أمر يحصل به الارتداد يزيد على ما كان مقرراً ، ويشير إلى ذلك ما وقع من التصريح في بعض طرقه أنهم احتقروا العقوبة وانهمكوا فاقضى رأيهم أن يضيفوا إلى الحد المذكور قدره إما اجتهداً بناء على جواز دخول القياس في الحدود فيكون الكل حداً ، أو استنبطوا من النص معنى يقتضى الزيادة في الحد لا النقصان منه ، أو القدر الذى زادوه كان على سبيل التعزير تحذيراً وتخويفاً ، لأن من احتقر العقوبة إذا عرف أنها غلظت في حقه كان أقرب إلى ارتداعه ، فيحتمل أن يكونوا ارتدعوا بذلك ورجع الأمر إلى ما كان عليه قبل ذلك فرأى على الرجوع إلى الحد المنصوص وأعرض عن الزيادة لانتفاء سببها ، ويحتمل أن يكون القدر الزائد كان عندهم خاصاً بمن تورد وظهرت منه أمارات الاشتهار بالفجور ، ويدل على ذلك أن في بعض طرق حديث الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عند الدارقطني وغيره « فكان عمر إذا أتى بالرجل الضعيف تكون منه الزلة جلده أربعين » قال وكذلك عثمان جلد أربعين وثمانين ، وقال المازرى : لو فهم الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم حد في الخمر حداً معيناً لما قالوا فيه بالرأى كما لم يقولوا بالرأى في غيره ، فلملهم فهموا أنه ضرب فيه باجتهاده في حق من ضربه انتهى . وقد وقع التصريح بالحد المعلوم فوجب المصير إليه ورجع القول بأن الذى اجتهدوا فيه زيادة على الحد إنما هو التعزير على القول بأنهم اجتهدوا في الحد المعين لما يلزم منه من المخالفة التى ذكرها كما سبق في تقريره . وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أنبأنا عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يقول : كان الذى يشرب الخمر يضربونه بأيديهم ونعالهم ، فلما كان عمر فعل ذلك حتى خشى فجعله أربعين سوطاً ، فلما رأهم لا يتناهون جعله ثمانين سوطاً وقال : هذا أخف الحدود . والجمع بين حديث على المصرح بأن النبي صلى الله عليه وسلم جلد أربعين وأنه سنة وبين حديثه المذكور في هذا الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسنه بأن يحمل النفي على أنه لم يحد الثمانين أى لم يسن شيئاً زائداً على الأربعين ، ويؤيده قوله « وإنما هو شيء صنعناه نحن » يشير إلى ما أشار به على عمر ، وعلى هذا فقوله « لو مات لوديته » أى في الأربعين الزائدة وبذلك جزم البيهقي وابن حزم ، ويحتمل أن يكون قوله « لم يسنه » أى الثمانين لقوله في الرواية الأخرى « وإنما هو شيء صنعناه » فكأنه خاف من الذى صنعوه باجتهادهم أن لا يكون مطابقاً ، واختص هو بذلك لكونه الذى كان أشار بذلك واستدل له ثم ظهر له أن الوقوف عندما كان الأمر عليه أولاً أولى فرجع إلى ترجيحه وأخبر بأنه لو أقام الحد ثمانين فمات المضروب وداه للعلة المذكورة ، ويحتمل أن يكون الضمير في قوله « لم يسنه » لصفة الضرب وكونها بسوط الجلد أى لم يسن الجلد بالسوط وإنما كان يضرب فيه بالنعال وغيرها مما تقدم ذكره ، أشار إلى ذلك البيهقي ، وقال ابن حزم أيضاً : لو جاء عن غير على من الصحابة في حكم واحد أنه مسنون وأنه غير مسنون لوجب حمل أحدهما على غير ما حمل عليه الآخر فضلاً عن على مع سعة علمه وقوة فهمه ، وإذا تعارض خبر عمير بن سعيد وخبر أى ساسان فخبر أى ساسان أولى بالقبول لأنه مصرح فيه برفع الحديث عن على وخبر عمير موقوف على على ، وإذا تعارض المرفوع والموقوف قدم المرفوع . وأما دعوى ضعف سند أى ساسان فمردودة والجمع أولى مهما أمكن من توهين الأخبار الصحيحة ، وعلى تقدير أن تكون إحدى الروايتين وهماً فرواية الإثبات مقدمة على رواية النفي ، وقد ساعدتها

رواية أنس على اختلاف ألفاظ النقلة عن قتادة ، وعلى تقدير أن يكون بينهما تمام التعارض فحديث أنس سالم من ذلك ، واستدل بصنيع عمر في جلد شارب الخمر ثمانين على أن حد الخمر ثمانون وهو قول الأئمة الثلاثة وأحد القولين للشافعي واختاره ابن المنذر ، والقول الآخر للشافعي وهو الصحيح أنه أربعون . قلت : جاء عن أحمد كالمذهبين ، قال القاضي عياض : أجمعوا على وجوب الحد في الخمر واختلفوا في تقديره ، فذهب الجمهور إلى الثمانين ، وقال الشافعي في المشهور عنه وأحمد في رواية وأبو ثور وداود أربعين ، وتبعه على نقل الإجماع ابن دقيق العيد والنووي ومن تبعهما ، وتعقب بأن الطبري وابن المنذر وغيرهما حكوا عن طائفة من أهل العلم أن الخمر لا حد فيها وإنما فيها التعزير واستدلوا بأحاديث الباب فإنها ساكتة عن تعيين عدد الضرب وأصرحها حديث أنس ولم يجزم فيه بالأربعين في أرجح الطرق عنه ، وقد قال عبد الرزاق « أنبأنا ابن جريج ومعمّر سئل ابن شهاب : كم جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر ؟ فقال : لم يكن فرض فيها حدا ، كان يأمر من حضره أن يضربوه بأيديهم ونعالهم حتى يقول لهم ارفعوا ، وورد أنه لم يضربه أصلاً وذلك فيما أخرجه أبو داود والنسائي بسند قوى » عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوقت في الخمر حداً ، قال ابن عباس : وشرب رجل فسكر فانطلق به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلما حاذى دار العباس انفلت فدخل على العباس فالتزمه فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فضحك ولم يأمر فيه بشيء » وأخرج الطبري من وجه آخر « عن ابن عباس ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر إلا أخيراً ، ولقد غزا تبوك فغشي حجرته من الليل سكران فقال ليقم إليه رجل فيأخذ بيده حتى يرده إلى رحله » والجواب أن الإجماع انعقد بعد ذلك على وجوب الحد لأن أبا بكر تحرى ما كان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب السكران فصيره حداً واستمر عليه ، وكذا استمر من بعده وإن اختلفوا في العدد ، وجمع القرطبي بين الأخبار بأنه لم يكن أولاً في شرب الخمر حد وعلى ذلك يحمل حديث ابن عباس في الذي استجار بالعباس ، ثم شرع فيه التعزير على ما في سائر الأحاديث التي لا تقدير فيها ، ثم شرع الحد ولم يطلع أكثرهم على تعيينه صريحاً مع اعتقادهم أن فيه الحد المعين ، ومن ثم توخى أبو بكر ما فعل بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فاستقر عليه الأمر ، ثم رأى عمر ومن وافقه الزيادة على الأربعين إما حداً بطريق الاستنباط وإما تعزيراً . قلت : وبقي ما ورد في الحديث أنه إن شرب فحد ثلاث مرات ثم شرب قتل في الرابعة وفي رواية في الخامسة وهو حديث مخرج في السنن من عدة طرق أسانيداً قوية ، ونقل الترمذي الإجماع على ترك القتل وهو محمول على من بعد من نقل غيره عنه القول به كعبد الله بن عمرو فيما أخرجه أحمد والحسن البصري وبعض أهل الظاهر ، وبالحديث فقال : هو قول باطل مخالف لإجماع الصحابة فمن بعدهم والحديث الوارد فيه منسوخ إما بحديث « لا يخل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث » وإما بأن الإجماع دل على نسخه . قلت : بل دليل النسخ منصوص وهو ما أخرجه أبو داود من طريق الزهري عن قبيصة في هذه القصة قال « فأقي برجل قد شرب فجلده ، ثم أقي به قد شرب فجلده ، ثم أقي به فجلده ثم أقي به فجلده فرفع القتل وكانت رخصة » وسيأتي بسط ذلك في الباب الذي يليه . واحتج من قال إن حده ثمانون بالإجماع في عهد عمر حيث وافقه على ذلك كبار الصحابة ، وتعقب بأن علياً أشار على عمر بذلك ثم رجع على عن ذلك واقتصر على الأربعين لأنها القدر الذي اتفقوا عليه في زمن أبي بكر مستندين إلى تقدير ما فعل بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما الذي أشار به فقد تبين من سياق قصته أنه أشار بذلك ردعاً للذين انهمكوا لأن في بعض طرق القصة كما تقدم أنهم « احتقروا العقوبة » وبهذا تمسك الشافعية فقالوا : أقل ما في حد الخمر أربعون وتجوز الزيادة فيه إلى الثمانين على



سبيل التعزير ولا يجاوز الثمانين ، واستندوا إلى أن التعزير إلى رأى الإمام فرأى عمر فعله بموافقة على ثم رجع على ووقف عند ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ووافقه عثمان على ذلك ، وأما قول على « وكل سنة » فمعناه أن الاختصار على الأربعين سنة النبي صلى الله عليه وسلم فصار إليه أبو بكر ، والوصول إلى الثمانين سنة عمر ردعاً للشاربين الذين احتقروا العقوبة الأولى ووافقه من ذكر في زمانه للمعنى الذى تقدم وسوغ لهم ذلك إما اعتقادهم جواز القياس في الحدود على رأى من يجعل الجميع حداً وإما أنهم جعلوا الزيادة تعزيراً بناء على جواز أن يبلغ بالتعزير قدر الحد ولعلمهم لم يبلغهم الخبر الآتى في باب التعزير ، وقد تمسك بذلك من قال بجواز القياس في الحدود وادعى إجماع الصحابة ، وهى دعوى ضعيفة لقيام الاحتمال ، وقد شنع ابن حزم على الحنفية في قولهم إن القياس لا يدخل في الحدود والكفارات مع جزم الطحاوى ومن وافقه منهم بأن حد الخمر وقع بالقياس على حد القذف ، وبه تمسك من قال بالجواز من المالكية والشافعية ، واحتج من منع ذلك بأن الحدود والكفارات شرعت بحسب المصالح ، وقد تشترك أشياء مختلفة وتختلف أشياء متساوية فلا سبيل إلى علم ذلك إلا بالنص ، وأجابوا عما وقع في زمن عمر بأنه لا يلزم من كونه جلد قدر حد القذف أن يكون جعل الجميع حداً بل الذى فعلوه محمول على أنهم لم يبلغهم أن النبي صلى الله عليه وسلم حد فيه أربعين إذ لو بلغهم لما جاوزوه كما لم يجاوزوا غيره من الحدود المنصوصة ، وقد اتفقوا على أنه لا يجوز أن يستنبط من النص معنى يعود عليه بالإبطال فجح أن الزيادة كانت تعزيراً ، ويؤيده ما أخرجه أبو عبيد في « غريب الحديث » بسند صحيح عن أنى رافع عن عمر أنه أتى بشارب فقال لمطيع بن الأسود : إذا أصبحت غداً فاضربه ، فجاء عمر فوجده يضربه ضرباً شديداً فقال : كم ضربته ؟ قال ستين قال اقتص عنه بعشرين ، قال أبو عبيد : يعنى اجعل شدة ضربك له قصاصاً بالعشرين التى بقيت من الثمانين ، قال أبو عبيد : فيؤخذ من هذا الحديث أن ضرب الشارب لا يكون شديداً وأن لا يضرب في حال السكر لقوله « إذا أصبحت فاضربه » قال البيهقى : ويؤخذ منه أن الزيادة على الأربعين ليست بحد إذ لو كانت حداً لما جاز النقص منه بشدة الضرب إذ لا قائل به . وقال صاحب « المفهم » ما ملخصه بعد أن ساق الأحاديث الماضية : هذا كله يدل على أن الذى وقع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان أدباً وتعزيراً ، ولذلك قال على : فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسنه ، فلذلك ساء للصحابة الاجتهاد فيه فألحقوه بأخف الحدود ، وهذا قول طائفة من علمائنا . ويرد عليهم قول على « جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين » وكذا وقوع الأربعين في عهد أنى بكر وفي خلافة عمر أولاً أيضاً ثم في خلافة عثمان ، فنولاً أنه حد لاختلف التقدير ، ويؤيده قيام الإجماع على أن في الخمر الحد وإن وقع الاختلاف في الأربعين والثمانين ، قال : والجواب أن النقل عن الصحابة اختلف في التحديد والتقدير ، ولا بد من الجمع بين مختلف أقوالهم ، وطريقه أنهم فهموا أن الذى وقع في زمنه صلى الله عليه وسلم كان أدباً من أصل ما شاهدوه من اختلاف الحال ، فلما كثر الإقدام على الشرب ألحقوه بأخف الحدود المذكورة في القرآن ، وقوى ذلك عندهم وجود الأقرء من السكر فأثبتوها حداً ، ولهذا أطلق على أن عمر جلد ثمانين وهى سنة ثم ظهر لعل أن الاختصار على الأربعين أولى مخافة أن يموت فتجب فيه الدية ومراده بذلك الثمانون وبهذا يجمع بين قوله « لم يسنه » وبين تصريحه بأنه صلى الله عليه وسلم جلد أربعين قال : وغاية هذا البحث أن الضرب في الخمر تعزير يمنع من الزيادة على غايته وهى مختلف فيها ، قال : وحاصل ما وقع من استنباط الصحابة أنهم أقاموا السكر مقام القذف لأنه لا يخلوا عنه غالباً فأعطوه حكمه ، وهو من أقوى حجج القائلين بالقياس . فقد اشتهرت هذه القصة ولم ينكرها في ذلك الزمان منكر . قال : وقد اعترض بعض أهل النظر بأنه إن ساء إلحاق حد السكر بحد القذف فليحكم له بحكم الزنا والقتل لأنهما مظنته وليقتصروا في الثمانين على من

سكر لا على من اقتصر على الشرب ولم يسكر ، قال : وجوابه أن المظنة موجودة غالباً في القذف نادرة في الزنا والقتل ، والوجود يحقق ذلك ، وإنما أقاموا الحد على الشارب وإن لم يسكر مبالغة في الردع لأن القليل يدعو إلى الكثير والكثير يسكر غالباً وهو المظنة ، ويؤيده أنهم اتفقوا على إقامة الحد في الزنا بمجرد الإيلاج وإن لم يتلذذ ولا أنزل ولا أكمل . قلت : والذي تحصل لنا من الآراء في حد الخمر ستة أقوال : الأول أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل فيها حداً معلوماً بل كان يقتصر في ضرب الشارب على ما يليق به ، قال ابن المنذر قال بعض أهل العلم : أتى النبي صلى الله عليه وسلم بسكران فأمرهم بضربه وتبكيته ، فدل على أن لا حد في السكر بل فيه التنكيل والتبكيك ولو كان ذلك على سبيل الحد لبينه بياناً واضحاً . قال : فلما كثر الشراب في عهد عمر استشار الصحابة ، ولو كان عندهم عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء محدود لما تجاوزوه كما لم يتجاوزوا حد القذف ولو كثر القاذفون وبالغوا في الفحش ، فلما اقتضى رأيهم أن يجعلوه كحد القذف ، واستدل على بما ذكر من أن في تعاطيه ما يؤدي إلى وجود القذف غالباً أو إلى ما يشبه القذف ، ثم رجع إلى الوقوف عند تقدير ما وقع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، دل على صحة ما قلناه ، لأن الروايات في التحديد بأربعين اختلفت عن أنس وكذا عن علي فالأولى أن لا يتجاوزوا أقل ما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم ضربه لأنه المحقق سواء كان ذلك حداً أو تعزيراً . الثاني أن الحد فيه أربعون ولا تجوز الزيادة عليها . الثالث مثله لكن للإمام أن يبلغ به ثمانين ، وهل تكون الزيادة من تمام الحد أو تعزيراً ؟ قولان . الرابع أنه ثمانون ولا تجوز الزيادة عليها . الخامس كذلك وتجاوز الزيادة تعزيراً . وعلى الأقوال كلها هل يتعين الجلد بالسوط أو يتعين بما عده أو يجوز بكل من ذلك ؟ أقوال . السادس إن شرب فجلد ثلاث مرات فعاد الرابعة وجب قتله ، وقيل إن شرب أربعاً فعاد الخامسة وجب قتله ، وهذا السادس في الطرف الأبعد من القول الأول وكلاهما شاذ وأظن الأول رأي البخاري فإنه لم يترجم بالعدد أصلاً ولا أخرج هنا في العدد الصريح شيئاً مرفوعاً ، وتمسك من قال لا يزداد على الأربعين بأن أبا بكر تحرى ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فوجده أربعين فعمل به ولا يعلم له في زمنه مخالف ، فإن كان السكوت إجماعاً فهذا الإجماع سابق على ما وقع في عهد عمر والتمسك به أولى لأن مستنده فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن ثم رجع إليه على ففعله في زمن عثمان بحضرته وبحضرة من كان عنده من الصحابة منهم عبد الله بن جعفر الذي اشر ذلك والحسن بن علي ، فإن كان السكوت إجماعاً فهذا هو الأخير فينبغي ترجيحه ، وتمسك من قال يجوز الزيادة بما صنع في عهد عمر من الزيادة ، ومنهم من أجاب عن الأربعين بأن المضروب كان عبداً وهو بعيد فاحتمل الأمرين : أن يكون حداً أو تعزيراً ، وتمسك من قال يجوز الزيادة على الثمانين تعزيراً بما تقدم في الصيام أن عمر حد الشارب في رمضان ثم نفاه إلى الشام ، وبما أخرجه ابن أبي شيبة أن علياً جلد النجاشي الشاعر ثمانين ثم أصبح فجلده عشرين بجراسته بالشرب في رمضان : وسيأتي الكلام في جواز الجمع بين الحد والتعزير في الكلام على تغريب الزاني إن شاء الله تعالى . وتمسك من قال يقتل في الرابعة أو الخامسة بما سأذكره في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى . وقد استقر الإجماع على ثبوت حد الخمر وأن لا قتل فيه واستمر الاختلاف في الأربعين و الثمانين ، وذلك خاص بالحر المسلم وأما الذمي فلا يحد فيه ، وعن أحمد رواية أنه يحد ، وعنه إن سكر والصحيح

عندهم كالجمهور ، وأما من هو في الرق فهو على النصف من ذلك إلا عند أبي ثور وأكثر أهل الظاهر فقالوا الحر والعبد في ذلك سواء لا ينقص عن الأربعين نقله ابن عبد البر وغيره عنهم ، وخالفهم ابن حزم فوافق الجمهور .

### باب ما يكره من لعن شارب الخمر ، وأنه ليس بخارج من الملة

٦٥٤٣- حدثنا يحيى بن بكير قال ني الليث قال حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب أن رجلاً على عهد النبي صلى الله عليه كان اسمه عبد الله وكان يلقب حماراً وكان يضحك رسول الله صلى الله عليه ، وكان النبي صلى الله عليه قد جلدته في الشراب ، فأتي به يوماً فأمر به فجلد ، قال رجل من القوم : اللهم العنه ، ما أكثر ما يؤتى به ! فقال النبي صلى الله عليه : « لا تلعنوه ، فوالله ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله » . [٦٧٨٠]

٦٥٤٤- فاعلى بن عبد الله بن جعفر قال نا أنس بن عياض قال نا ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : أتى النبي صلى الله عليه بسكران ، فأمر بضربه ، فمنا من يضربه بيده ومنا من يضربه بنعله ومنا من يضربه بثوبه ، فلما انصرف قال رجل : ما له أخزاه الله ! فقال رسول الله صلى الله عليه : « لا تكونوا عون الشيطان على أخيك » . [٦٧٨١]

قوله ( باب ما يكره من لعن شارب الخمر ، وأنه ليس بخارج من الملة ) يشير إلى طريق الجمع بين ما تضمنه حديث الباب من النهي عن لعنه وما تضمنه حديث الباب الأول « لا يشرب الخمر وهو مؤمن » وأن المراد به نفى كمال الإيمان لا أنه يخرج عن الإيمان جملة ، وعبر بالكراهة هنا إشارة إلى أن النهي للتنزيه في حق من يستحق اللعن إذا قصد به اللعن محض السب لا إذا قصد معناه الأصلي وهو الإبعاد عن رحمة الله ، فأما إذا قصده فيحرم ولا سيما في حق من لا يستحق اللعن كهذا الذي يحب الله ورسوله ولا سيما مع إقامة الحد عليه ، بل يندب الدعاء له بالتوبة والمغفرة كما تقدم تقريره في الباب الذي قبله في الكلام على حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب ، وبسبب هذا التفصيل عدل عن قوله في الترجمة كراهية لعن شارب الخمر إلى قوله : « ما يكره من » فأشار بذلك إلى التفصيل ، وعلى هذا التقرير فلا حجة فيه لمنع لعن الفاسق المعين مطلقاً ، وقيل إن المنع خاص بما يقع في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم لئلا يتوهم الشارب عند عدم الإنكار أنه مستحق لذلك ، وربما أوقع الشيطان في قلبه ما يتمكن به من فتنه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في حديث أبي هريرة « لا تكونوا عون الشيطان على أخيك » وقيل المنع مطلقاً في حق من أقيم عليه الحد ، لأن الحد قد كفر عنه الذنب المذكور ، وقيل المنع مطلقاً في حق ذى الزلة والجواز مطلقاً في حق المجاهرين ، وصوب ابن المنير أن المنع مطلقاً في حق المعين والجواز في حق غير المعين لأنه في حق غير المعين زجر عن تعاطي ذلك الفعل وفي حق المعين أذى له وسب وقد ثبت النهي عن أذى المسلم ، واحتج من أجاز لعن المعين بأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما لعن من يستحق اللعن فيستوى المعين وغيره ، وتعقب بأنه إنما يستحق اللعن بوصف الإبهام ولو كان لعنه قبل الحد جائزاً لاستمر بعد الحد كما لا يسقط التغريب بالجلد ، وأيضاً فنصيب غير المعين من ذلك يسير جداً والله أعلم . قال النووي في « الأذكار » : وأما الدعاء على إنسان بعينه ممن اتصف بشيء من المعاصي فظاهر الحديث أنه لا يجرم وأشار الغزالي إلى تحريمه وقال في « باب الدعاء على الظلمة » بعد أن أورد أحاديث صحيحة في الجواز قال الغزالي : وفي معنى اللعن الدعاء على الإنسان بالسوء حتى على الظالم مثل « لا أصح الله جسمه » وكل ذلك مذموم انتهى . والأولى حمل كلام الغزالي على الأول ، وأما الأحاديث فتدل على الجواز

كما ذكره النووي في قوله صلى الله عليه وسلم للذى قال كل يمينك فقال لا أستطيع فقال « لا استطعت » فيه دليل على جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعى ، ومال هنا إلى الجواز قبل إقامة الحد والمنع بعد إقامته ، وصنيع البخارى يقتضى لعن المتصف بذلك من غير أن يعين باسمه فيجمع بين المصلحتين ، لأن لعن المعين والدعاء عليه قد يحمله على التماضى أو يقنطه من قبول التوبة ، بخلاف ما إذا صرف ذلك إلى المتصف فإن فيه زجراً وردعاً عن ارتكاب ذلك وباعثاً لفاعله على الإقلاع عنه ، ويقويه النهى عن التثريب على الأمة إذا جلدت على الزنا كما سيأتى قريباً . واحتج شيخنا الإمام البلقينى على جواز لعن المعين بالحديث الوارد فى المرأة إذا دعاها زوجها إلى فراشه فأبت لعتنها الملائكة حتى تصبح وهو فى الصحيح ، وقد توقف فيه بعض من لقيناه بأن اللاعن لها الملائكة فيتوقف الاستدلال به على جواز التأسي بهم وعلى التسليم فليس فى الخير تسميتها ، والذى قاله شيخنا أقوى فإن الملك معصوم والتأسي بالمعصوم مشروع والبحث فى جواز لعن المعين وهو الموجود .

**قوله ( إن رجلاً كان على عهد النبى صلى الله عليه وسلم كان اسمه عبد الله وكان يلقب حماراً )** ذكر الواقدى فى غزوة خيبر من مغازيه عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه قال ووجد فى حصن الصعب بن معاذ فذكر ما وجد من الثياب وغيرها إلى أن قال « وزقاق خمر فأريقت ، وشرب يومئذ من تلك الخمر رجل يقال له عبد الله الحمار » وهو باسم الحيوان المشهور ، وقد وقع فى حديث الباب أن الأول اسمه والثانى لقبه ، وجوز ابن عبد البر أنه ابن النعيمة المبهمة فى حديث عقبة بن الحارث فقال فى ترجمة النعيمة « كان رجلاً صالحاً وكان له ابن انهمل فى الشراب فجلده النبى صلى الله عليه وسلم » فعلى هذا يكون كل من النعيمة وولده عبد الله جلد فى الشرب ، وقوى هذا عنده بما أخرجه الزبير بن بكار فى الفاكهة من حديث محمد بن عمرو بن حزم قال : كان بالمدينة رجل يصيب الشراب فكان يؤتى به النبى صلى الله عليه وسلم فيضربه بنعله ويأمر أصحابه فيضربونه بنعالمهم ويحشون عليه التراب ، فلما كثر ذلك منه قال له رجل لعنك الله ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تفعل فإنه يحب الله ورسوله » وحديث عقبة اختلف ألفاظ ناقليه هل الشارب النعيمة أو ابن النعيمة والراجح النعيمة فهو غير المذكور هنا لأن قصة عبد الله كانت فى خير فهمى سابقة على قصة النعيمة فإن عقبة بن الحارث من مسلمة الفتح والفتح كان بعد خيبر بنحو من عشرين شهراً ، والأشبه أنه المذكور فى حديث عبد الرحمن بن أذهر لأن عقبة بن الحارث ممن شهدوا من مسلمة الفتح لكن فى حديثه أن النعيمة ضرب فى البيت وفى حديث عبد الرحمن بن أذهر أنه أتى به والنبى صلى الله عليه وسلم عند رجل خالد بن الوليد ، ويمكن الجمع بأنه أطلق على رجل خالد بيتاً فكانه كان بيتاً من شعر فإن كان كذلك فهو الذى فى حديث أوى هريرة لأن فى كل منهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه « بكتوه » كما تقدم .

**قوله ( وكان يضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم )** أى يقول بحضرتة أو يفعل ما يضحك منه ، وقد أخرج أبو يعلى من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم بسند الباب « أن رجلاً كان يلقب حماراً وكان يهذى لرسول الله صلى الله عليه وسلم العكة من السمن والعسل فإذا جاء صاحبه يتقاضاه جاء به إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : أعط هذا متاعه ، فما يزيد النبى صلى الله عليه وسلم أن يبتسم ويأمر به فيعطى » ووقع فى حديث محمد بن عمرو بن حزم بعد قوله « يحب الله ورسوله » قال « وكان لا يدخل إلى المدينة طرفة إلا اشترى منها ثم جاء فقال : يا رسول الله هذا أهديته لك ، فإذا جاء صاحبه يطلب ثمنه جاء به فقال : أعط

هذا الثمن ، فيقول ألم تهده إليّ ؟ فيقول : ليس عندي ، فيضحك ويأمر لصاحبه بثمانه « وهذا مما يقوى أن صاحب الترجمة والنعيمان واحد والله أعلم .

**قوله ( قد جلده في الشراب )** أى بسبب شربه الشراب المسكر وكان فيه مضمرة أى كان قد جلده ، ووقع في رواية معمر عن زيد بن أسلم بسنده هذا عند عبد الرزاق « أتى برجل قد شرب الخمر فحد ، ثم أتى به فحد ، ثم أتى به فحد ، ثم أتى به فحد أربع مرات » .

**قوله ( فأتى به يوماً )** فذكر سفيان اليوم الذي أتى به فيه والشراب الذي شربه من عند الواقدي ، ووقع في روايته « وكان قد أتى به في الخمر مراراً » .

**قوله ( فأمر به فجلد )** في رواية الواقدي « فأمر به فخفق بالنعال » وعلى هذا فقوله « فجلد » أى ضرب ضرباً أصاب جلده ، وقد يؤخذ منه أنه المذكور في حديث أنس في الباب الأول .

**قوله ( قال رجل من القوم )** لم أر هذا الرجل مسمى ، وقد وقع في رواية معمر المذكورة « فقال رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم » ثم رأيت مسمى في رواية الواقدي فعنده « فقال عمر » .

**قوله ( ما أكثر ما يؤتى به )** في رواية الواقدي « ما يضرب » وفي رواية معمر « ما أكثر ما يشرب وما أكثر ما يجلد » .

**قوله ( لا تلعنوه )** في رواية الواقدي « لا تفعل يا عمر » وهذا قد يتمسك به من يدعى اتحاد القستين ، وهو بعيد لما بينته من اختلاف الوقتين ، ويمكن الجمع بأن ذلك وقع للنعيمان ولابن النعيمان وأنه اسمه عبد الله ولقبه حمار ، والله أعلم .

**قوله ( فوالله ما علمت إنه يجب الله ورسوله )** كذا للأكثر بكسر الهمزة ويجوز على رواية ابن السكن الفتح والكسر ، وقال بعضهم الرواية بفتح الهمزة ، على أن « ما » نافية يحيل المعنى إلى ضده ، وأغرب بعض شراح المصاييح فقال ما موصولة وإن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى علمت لكونه مشتملاً على المنسوب والمنسوب إليه والضمير في أنه يعود إلى الموصول والموصول مع صلته خبر مبتدأ محذوف تقديره هو الذي علمت والجملة في جواب القسم ، قال الطيبي : وفيه تعسف . وقال صاحب « المطالع » : ما موصولة وإنه بكسر الهمزة مبتدأ ، وقيل بفتحها وهو مفعول علمت . قال الطيبي : فعلى هذا علمت بمعنى عرفت وأنه خبر الموصول : وقال أبو البقاء في إعراب الجمع : ما زائدة أى فوالله علمت أنه والهمزة على هذا مفتوحة . قال : ويحتمل أن يكون المفعول محذوفاً أى ما علمت عليه أو فيه سوءاً ، ثم استأنف فقال : إنه يجب الله ورسوله . ونقل عن رواية ابن السكن أن التاء بالفتح للخطاب تقريراً ، ويصح على هذا كسر الهمزة وفتحها ، والكسر على جواب القسم والفتح معمول علمت ، وقيل ما زائدة للتأكيد والتقدير لقد علمت . قلت : وقد حكى في « المطالع » أن في بعض الروايات « فوالله لقد علمت » وعلى هذا فالهمزة مفتوحة ، ويحتمل أن تكون ما مصدرية وكسرت إن لأنها جواب القسم . قال الطيبي : وجعل ما نافية أظهر لاقتضاء القسم أن يلتقى بحرف النفي وبإن وباللام بخلاف الموصولة ، ولأن الجملة القسمية جيء بها مؤكدة لمعنى النفي مقرررة للإنكار ، ويؤيده أنه وقع في شرح السنة « فوالله ما علمت إلا أنه قال » فمعنى الحصر في هذه الرواية بمنزلة تاء الخطاب في الرواية الأخرى لإرادة مزيد الإنكار على المحاطب . قلت : وقد وقع في رواية أى ذر عن

الكشميهني مثل ما عزاه لشرح السنة ، ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق أنى زرة الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخارى فيه « فوالله ما علمت إنه ليحب الله ورسوله » ويصح معه أن تكون ما زائدة وأن تكون ظرفية أى مدة على ، ووقع في رواية معمر والواقدي « فإنه يحب الله ورسوله » وكذا في رواية محمد بن عمرو بن حزم ، ولا إشكال فيها لأنها جاءت تعليلاً لقوله « لا تفعل يا عمر » والله أعلم . وفي هذا الحديث من الفوائد جواز التلقيب وقد تقدم القول فيه في كتاب الأدب ، وهو محمود هنا على أنه كان لا يكرهه ، أو أنه ذكر به على سبيل التعريف لكثرة من كان يسمى بعبد الله ، أو أنه لما تكرر منه الإقدام على الفعل المذكور نسب إلى البلادة فأطلق عليه اسم من يتصف بها ليرتدع بذلك .

وفيه الرد على من زعم أن مرتكب الكبيرة كافر لثبوت النهي عن لعنه والأمر بالدعاء له . وفيه أن لا تنافي بين ارتكاب النهي وثبوت محبة الله ورسوله في قلب المرتكب لأنه صلى الله عليه وسلم أخبر بأن المذكور يحب الله ورسوله مع وجود ما صدر منه . وأن من تكررت منه المعصية لا تنزع منه محبة الله ورسوله ، ويؤخذ منه تأكيد ما تقدم أن نفى الإيمان عن شارب الخمر لا يراد به زواله بالكلية بل نفى كماله كما تقدم ، ويحتمل أن يكون استمرار ثبوت محبة الله ورسوله في قلب العاصي مقيداً بما إذا ندم على وقوع المعصية وأقيم عليه الحد فكفر عنه الذنب المذكور ، بخلاف من لم يقع منه ذلك فإنه يخشى عليه بتكرار الذنب أن يطبع على قلبه شيء حتى يسلب منه ذلك نسأل الله العفو والعافية . وفيه ما يدل على نسخ الأمر الوارد بقتل شارب الخمر إذا تكرر منه إلى الرابعة أو الخامسة ، فقد ذكر ابن عبد البر أنه أتى به أكثر من خمسين مرة ، والأمر المنسوخ أخرجه الشافعي في رواية حرملة عنه وأبو داود وأحمد والنسائي والدارمي وابن المنذر وصححه ابن حبان كلهم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رفعه « إذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا سكر فاجلدوه » ولبعضهم « فاضربوا عنقه » وله من طريق أخرى عن أبي هريرة أخرجه عبد الرزاق وأحمد والترمذي تعليقاً والنسائي كلهم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عنه بلفظ « إذا شربوا فاجلدوهم ثلاثاً ، فإذا شربوا الرابعة فاقتلوه » وروى عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح فقال أبو بكر بن عياش عنه عن أبي صالح عن أبي سعيد كذا أخرجه ابن حبان من رواية عثمان بن أبي شيبة عن أبي بكر ، وأخرجه الترمذي عن أبي كريب عنه فقال « عن معاوية » بدل « أبي سعيد » وهو المحفوظ ، وكذا أخرجه أبو داود من رواية أبان العطار عنه ، وتابعه الثوري وشيبان بن عبد الرحمن وغيرهما عن عاصم ، ولفظ الثوري عن عاصم « ثم إن شرب الرابعة فاضربوا عنقه » ووقع في رواية أبان عند أبي داود « ثم إن شربوا فاجلدوهم » ثلاث مرات بعد الأولى ثم قال « إن شربوا فاقتلوه » ثم ساقه أبو داود من طريق حميد بن يزيد عن نافع عن ابن عمر قال « وأحسبه قال في الخامسة ثم إن شربها فاقتلوه » قال وكذا في حديث عطف في الخامسة ، قال أبو داود « وفي رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه وسهيل بن أبي صالح عن أبيه كلاهما عن أبي هريرة في الرابعة » وكذا في رواية ابن أبي نعيم عن ابن عمر ، وكذا في رواية عبد الله بن عمرو بن العاص والشريد ، وفي رواية معاوية : « فإن عاد في الثالثة أو الرابعة فاقتلوه » وقال الترمذي بعد تخريجه : وفي الباب عن أنى هريرة والشريد وشرحيل بن أوس وأبي الرمضاء وجريز وعبد الله بن عمرو . قلت : وقد ذكرت حديث أنى هريرة ، وأما حديث الشريد وهو ابن أوس الثقفي فأخرجه أحمد والدارمي والطبراني وصححه الحاكم بلفظ « إذا شرب فاضربوه » وقال في آخره « ثم إن عاد الرابعة فاقتلوه » وأما حديث شرحبيل وهو الكندي فأخرجه أحمد والحاكم والطبراني وابن منده في « المعرفة » ورواته

ثقات نحو رواية الذى قبله، وصححه الحاكم من وجه آخر. وأما حديث أبي الرمضاء وهو بفتح الراء وسكون الميم بعدها دال مهملة وبالمدة وقيل بموحدة ثم ذال معجمة وهو بدوى نزل مصر فأخرجه الطبرانى وابن منده وفي سنده ابن لهيعة وفي سياق حديثه «أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالذى شرب الخمر في الرابعة أن تضرب عنقه فضربت» فأفاد أن ذلك عمل به قبل النسخ، فإن ثبت كان فيه رد على من زعم أنه لم يعمل به. وأما حديث جرير فأخرجه الطبرانى والحاكم ولفظه «من شرب الخمر فاجلدوه» وقال فيه «فإن عاد في الرابعة فاقتلوه» وأما حديث عبد الله بن عمر: «العاص فأخرجه أحمد والحاكم من وجهين عنه وفي كل منهما مقال، ففي رواية شهر بن حوشب عنه «فإن شربها الرابعة فاقتلوه». قلت: ورويناه عن أبي سعيد أيضاً كما تقدم وعن ابن عمر، وأخرجه النسائى والحاكم من رواية عبد الرحمن بن أبي نعيم عن ابن عمر ونفر من الصحابة بنحوه، وأخرجه الطبرانى موصولاً من طريق عياض بن عصف عن أبيه وفيه «في الخامسة» كما أشار إليه أبو داود، وأخرجه الترمذى تعليقاً والبخارى والشافعى والنسائى والحاكم موصولاً من رواية محمد بن المنكدر عن جابر، وأخرجه البيهقى والخطيب في «المبهمات» من وجهين آخرين عن ابن المنكدر، وفي رواية الخطيب «جلد». وللحاكم من طريق يزيد بن أبي كبشة سمعت رجلاً من الصحابة يحدث عبد الملك بن مروان رفعه بنحوه «ثم إن عاد في الرابعة فاقتلوه» وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن ابن المنكدر مرسلًا وفيه «أتى بآبى النعيان بعد الرابعة فجلده» وأخرجه الطحاوى من رواية عمرو بن الحارث عن ابن المنكدر أنه بلغه، وأخرجه الشافعى وعبد الرزاق وأبو داود من رواية الزهرى عن قبيصة بن ذؤيب قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من شرب الخمر فاجلدوه — إلى أن قال — ثم إذا شرب في الرابعة فاقتلوه، قال فأتى برجل قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجلده ثم أتى به وقد شرب فجلده، ثم أتى به في الرابعة قد شرب فجلده فرفع القتل عن الناس وكانت رحمة» وعلقه الترمذى فقال روى الزهرى وأخرجه الخطيب في «المبهمات» من طريق محمد بن إسحق عن الزهرى وقال فيه «فأتى برجل من الأنصار يقال له نعيان فضربه أربع مرات، فرأى المسلمون أن القتل قد أخر وأن الضرب قد وجب» وقبيصة بن ذؤيب من أولاد الصحابة وولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه، ورجال هذا الحديث ثقات مع إرساله، لكنه أعل بما أخرجه الطحاوى من طريق الأوزاعى عن الزهرى قال: «بلغنى عن قبيصة» ويعارض ذلك رواية ابن وهب عن يونس عن الزهرى أن قبيصة حدثه أنه بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أصح لأن يونس أحفظ لرواية الزهرى من الأوزاعى، والظاهر أن الذى بلغ قبيصة ذلك صحابى فيكون الحديث على شرط الصحيح لأن إبهام الصحابى لا يضر، وله شاهد أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال حدثت به ابن المنكدر فقال: ترك ذلك، قد أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بآبى نعيان فجلده ثلاثاً ثم أتى به في الرابعة فجلده ولم يزد ووقع عند النسائى من طريق محمد بن إسحق عن ابن المنكدر «عن جابر فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل منا قد شرب في الرابعة فلم يقتله» وأخرجه من وجه آخر عن محمد بن إسحق بلفظ «فإن عاد الرابعة فاضربوا عنقه فضربه رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع مرات، فرأى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد رفع» قال الشافعى بعد تحريجه: هذا ما لا اختلاف فيه بين أهل العلم علمته. وذكره أيضاً عن أبى الزبير مرسلًا وقال: أحاديث القتل منسوخة، وأخرجه أيضاً من رواية ابن أبى ذئب حدثنى ابن شهاب «أتى النبي صلى الله عليه وسلم بشارب فجلده ولم يضرب عنقه» وقال الترمذى: لا نعلم بين أهل العلم في هذا اختلافًا في القديم والحديث. قال وسمعت محمداً يقول: حديث معاوية في هذا أصح، وإنما كان هذا في أول الأمر ثم نسخ بعد، وقال في

« العلل » آخر الكتاب : جميع ما في هذا الكتاب قد عمل به أهل العلم إلا هذا الحديث وحديث الجمع بين الصلاتين في الحضر ، وتعقبه النووي فسلم قوله في حديث الباب دون الآخر ، ومال الخطابي إلى تأويل الحديث في الأمر بالقتل فقال : قد يرد الأمر بالوعيد ولا يراد به وقوع الفعل وإنما قصد به الردع والتحذير ، ثم قال : ويحتمل أن يكون القتل في الخامسة كان واجباً ثم نسخ بمحصول الإجماع من الأمة على أنه لا يقتل ، وأما ابن المنذر فقال : كان العمل فيمن شرب الخمر أن يضرب وينكل به ، ثم نسخ بالأمر بجلده فإن تكرر ذلك أربعاً قتل ، ثم نسخ ذلك بالأخبار الثابتة وبإجماع أهل العلم إلا من شذ من لا يعد [ خلافة ] خلافاً . قلت : وكأنه أشار إلى بعض أهل الظاهر ، فقد نقل عن بعضهم واستمر عليه ابن حزم منهم واحتج له وادعى أن لا إجماع وأورد من مسند الحارث بن أبي أسامة ما أخرجه هو والإمام أحمد من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن عمرو أنه قال : اثبتوني برجل أقيم عليه الحد يعني ثلاثاً ثم سكر فإن لم أقتله فأنا كذاب ، وهذا منقطع لأن الحسن لم يسمع من عبد الله بن عمرو كما جزم به ابن المديني وغيره فلا حجة فيه ، وإذا لم يصح هذا عن عبد الله بن عمرو لم يبق لمن رد الإجماع على ترك القتل متمسك حتى ولو ثبت عن عبد الله بن عمرو لكان عذره أنه لم يبلغه النسخ وعد ذلك من نزره المخالف ، وقد جاء عن عبد الله بن عمرو أشد من الأول فأخرج سعيد بن منصور عنه بسند لين قال : لو رأيت أحداً يشرب الخمر واستطعت أن أقتله لقتلته . وأما قول بعض من انتصر لابن حزم فطعن في النسخ بأن معاوية إنما أسلم بعد الفتح وليس في شيء من أحاديث غيره الدالة على نسخه التصريح بأن ذلك متأخر عنه ، وجوابه أن معاوية أسلم قبل الفتح وقيل في الفتح ، وقصة ابن النعيمان كانت بعد ذلك لأن عقبة بن الحارث حضرها إما بجنين وإما بالمدينة ، وهو إنما أسلم في الفتح وحنين ، وحضور عقبة إلى المدينة كان بعد الفتح جزماً فثبت ما نفاه هذا القائل ، وقد عمل بالناسخ بعض الصحابة فأخرج عبد الرزاق في مصنفه بسند لين عن عمر بن الخطاب أنه جلد أبا محجن الثقفي في الخمر ثمان مرار ، وأورد نحو ذلك عن سعد بن أبي وقاص ، وأخرج حماد بن سلمة في مصنفه من طريق أخرى رجالها ثقات أن عمر جلد أبا محجن في الخمر أربع مرار ثم قال له : أنت خليع ، فقال : أما إذ خلعتني فلا أشرها أبداً .

قوله ( حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر ) هو المعروف بابن المديني .

قوله ( أتى النبي صلى الله عليه وسلم بسكران فأمر بضربه ) وقع في رواية المستملى « فقام ليضربه » وهو تصحيف فقد تقدم الحديث في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي ضمرة على الصواب بلفظ « فقال اضربه » قال القرطبي ظاهره يقتضي أن السكر بمجرد موجبه للحد لأن الفاء للتعليل كقوله سهى فسجد ، ولم يفصل هل سكر من ماء عنب أو غيره ولا هل شرب قليلاً أو كثيراً ، ففيه حجة للجمهور على الكوفيين في التفرقة ، وقد مضى بيان ذلك في الأشرطة .

### بِسْمِ السَّارِقِ حِينَ يَسْرِقُ

[٦٧٨٢] ٦٥٤٥- حدثنا عمرو بن علي قال نا عبد الله بن داود قال نا فضيل بن غزوان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن » .

[الحديث ٦٧٨٢- طرفه في : ٦٨٠٩] .



**قوله ( باب السارق حين يسرق )** ذكر فيه حديث ابن عباس نحو حديث أبي هريرة الماضي في أول الحدود مقتصرأ فيه على الزنا والسرقة ، ولأبي ذر « ولا يسرق السارق » وسقط لفظ السارق من رواية غيره ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية عمرو بن علي شيخ البخاري فيه ، وأخرجه أيضاً من طريق إسحق بن يوسف الأزرق عن الفضيل بن غزوان بسنده فيه « ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يقتل وهو مؤمن » قال عكرمة قلت لابن عباس : كيف ينتزع منه الإيمان ؟ قال : هكذا فإن تاب راجعه الإيمان . وقد تقدم بسط هذا في أول كتاب الحدود

### باب لعن السارق إذا لم يسم

[٦٧٨٣] ٦٥٤٦- حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال سمعت أبا صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده » . قال الأعمش : كانوا يرون أنه بيض الحديد ، والحبل كانوا يرون أنه منها ما يسوى دراهم . [الحديث ٦٧٨٣ - طرفه في : ٦٧٩٩] .

**قوله ( باب لعن السارق إذا لم يسم )** أي إذا لم يعين ، إشارة إلى الجمع بين النهي عن لعن الشارب المعين كما مضى تقريره وبين حديث الباب . قال ابن بطلال : معناه لا ينبغي تعيين أهل المعاصي ومواجهتهم باللعن وإنما ينبغي أن يلعن في الجملة من فعل ذلك ليكون ردعاً لهم وزجراً عن انتهاك شيء منها ، ولا يكون لمعين لئلا يقطع ، قال : فإن كان هذا مراد البخاري فهو غير صحيح لأنه إنما نهى عن لعن الشارب وقال « لا تعينوا عليه الشيطان بعد إقامة الحد عليه » قلت : وقد تقدم تقرير ذلك قريباً . وقال الداودي : قوله في هذا الحديث « لعن الله السارق » يحتمل أن يكون خبراً ليرتدع من سمعه عن السرقة ، ويحتمل أن يكون دعاء ، قلت : ويحتمل أن لا يراد به حقيقة اللعن بل التنفير فقط ، وقال الطيبي : لعل هنا المراد باللعن الإهانة والخذلان ، كأنه قيل لما استعمل أعز شيء في أحقر شيء خذله الله حتى قطع . وقال عياض : جوز بعضهم لعن المعين ما لم يحد لأن الحد كفارة ، قال : وليس هذا بسديد لثبوت النهي عن اللعن في الجملة فحمله على المعين أولى ، وقد قيل : إن لعن النبي صلى الله عليه وسلم لأهل المعاصي كان تحذيراً لهم عنها قبل وقوعها ، فإذا فعلوها استغفر لهم ودعا لهم بالتوبة ، وأما من أغلظ له ولعنه تأديباً على فعل فعله فقد دخل في عموم شرطه حيث قال « سألت ربي أن يجعل لعني له كفارة ورحمة » . قلت : وقد تقدم الكلام عليه فيما مضى ، وبينت هناك أنه مقيد بما إذا صدر في حق من ليس له بأهل كما قيد بذلك في صحيح مسلم .

**قوله ( عن أبي هريرة )** في رواية محمد بن الحسين عن أبي الحنين عن عمر بن حفص شيخ البخاري فيه « سمعت أبا هريرة » وكذا في رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح « سمعت أبا هريرة » وسألت بعد سبعة أبواب في « باب توبة السارق » وقال ابن حزم : وقد سلم من تدليس الأعمش قلت : ولم ينفرد به الأعمش ، أخرجه أبو عوانة في صحيحه من رواية أبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي صالح . **قوله ( لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده )** في رواية عيسى بن يونس عن الأعمش عند مسلم والإسماعيلي « إن سرق بيضة قطعت يده وإن سرق حبلاً قطعت يده » .

قوله ( قال الأعمش ) هو موصول بالإسناد المذكور .

قوله ( كانوا يرون ) بفتح أوله من رأى وبضمه من الظن .

قوله ( أنه بيض الحديد ) في رواية الكشميهني « بيضة الحديد » .

قوله ( والحبل كانوا يرون أنه منها ما يساوي دراهم ) وقع لغير أئى ذر « يسوى » وقد أنكر بعضهم صحتها والحق أنها جائزة لكن بقلة قال الخطاى : تأويل الأعمش هذا غير مطابق لمذهب الحديث ومخرج الكلام فيه وذلك أنه ليس بالشائع في الكلام أن يقال في مثل ما ورد فيه الحديث من اللوم والتثريب : أخزى الله فلاناً عرض نفسه للتلف في مال له قدر ومزية وفي عرض له قيمة إنما يضرب المثل في مثله بالشئ الذى لا وزن له ولا قيمة ، هذا حكم العرف الجارى في مثله ، وإنما وجه الحديث وتأويله ذم السرقة وتهجين أمرها وتحذير سوء مغبتها فيما قل وكثر من المال كأنه يقول إن سرقة الشئ اليسير الذى لا قيمة له كالبيضة المذرة والحبل الخلق الذى لا قيمة له إذا تعاطاه فاستمرت به العادة لم يئأس أن يؤديه ذلك إلى سرقة ما فوقها حتى يبلغ قدر ما تقطع فيه اليد فتقطع يده ، كأنه يقول فليحذر هذا الفعل وليتوقه قبل أن تملكه العادة ويمرن عليها ليسلم من سوء مغبته ووخيم عاقبته . قلت : وسبق الخطاى إلى ذلك أبو محمد بن قتيبة فيما حكاه ابن بطال فقال : احتج الخوارج بهذا الحديث على أن القطع يجب في قليل الأشياء وكثيرها ، ولا حجة لهم فيه ، وذلك أن الآية لما نزلت قال عليه الصلاة والسلام ذلك على ظاهر ما نزل ، ثم أعلمه الله أن القطع لا يكون إلا في ربع دينار فكان بياناً لما أجمل فوجب المصير إليه . قال : وأما قول الأعمش إن البيضة في هذا الحديث بيضة الحديد التى تجعل في الرأس في الحرب وأن الحبل من حبال السفن فهذا تأويل بعيد لا يجوز عند من يعرف صحيح كلام العرب لأن كل واحد من هذين يبلغ دنائير كثيرة وهذا ليس موضع تكثير لما سرقة السارق ولأن من عادة العرب والعجم أن يقولوا قبح الله فلاناً عرض نفسه للضرب في عقد جوهر وتعرض للعقوبة بالغلول في جراب مسك ، وإنما العادة في مثل هذا أن يقال لعنه الله تعرض لقطع اليد في حبل رث أو في كبة شعر أو رداء خلق ؛ وكل ما كان نحو ذلك كان أبلغ انتهى ورأيت في « غريب الحديث » لابن قتيبة وفيه : حضرت يحيى بن أكثم بمكة قال فرأيت يذهب إلى هذا التأويل ويعجب به ويبدى ويعيد ، قال وهذا لا يجوز فذكره ، وقد تعقبه أبو بكر بن الأنبارى فقال : ليس الذى طعن به ابن قتيبة على تأويل الخبر بشئ لأن البيضة من السلاح ليست علماً في كثرة الثمن ونهاية في غلو القيمة فتجرى مجرى العقد من الجوهر والجراب من المسك اللذين ربما يساويان الألوف من الدنانير ، بل البيضة من الحديد ربما اشترت بأقل مما يجب فيه القطع ، وإنما مراد الحديث أن السارق يعرض قطع يده بما لا غنى له به لأن البيضة من السلاح لا يستغنى بها أحد ، وحاصله أن المراد بالخبر أن السارق يسرق الجليل فتقطع يده ويسرق الحقير فتقطع يده ، فكأنه تعجيز له وتضعيف لاختياره لكونه باع يده بقليل الثمن وكثيره وقال المازرى : تأول بعض الناس البيضة في الحديث ببيضة الحديد لأنه يساوى نصاب القطع ، وحمله بعضهم على المبالغة في التنبيه على عظم ما خسر وحقر ما حصل ، وأراد من جنس البيضة والحبل ما يبلغ النصاب . قال القرطبي : ونظير حمله على المبالغة ما حمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطاة » فإن أحد ما قيل فيه إنه أراد المبالغة في ذلك ، وإلا فمن

المعلوم أن مفحص القطاة وهو قدر ما تحضن فيه بيضها لا يتصور أن يكون مسجداً ، قال : ومنه « تصدقن ولو بظلف محرق » وهو مما لا يتصدق به ، ومثله كثير في كلامهم . وقال عياض : لا ينبغي أن يلتفت لما ورد أن البيضة بيضة الحديد والحبل حبل السفن لأن مثل ذلك له قيمة وقدر ، فإن سياق الكلام يقتضى ذم من أخذ القليل لا الكثير ، والخبر إنما ورد لتعظيم ما جنى على نفسه بما تقل به قيمته لا بأكثر ، والصواب تأويله على ما تقدم من تقليل أمره وتهجين فعله وأنه إن لم يقطع في هذا القدر جرت عادته إلى ما هو أكثر منه . وأجاب بعض من انتصر لتأويل الأعمش : أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله عند نزول الآية مجملة قبل بيان نصاب القطع انتهى . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه قطع يد سارق في بيضة حديد ثمنها ربع دينار ورجاله ثقات مع انقطاعه ، ولعل هذا مستند التأويل الذي أشار إليه الأعمش . وقال بعضهم : البيضة في اللغة تستعمل في المبالغة في المدح وفي المبالغة في الذم ، فمن الأول قولهم فلان بيضة البلد إذا كان فرداً في العظمة وكذا في الاحتقار ، ومنه قول أخت عمرو بن عبدود لما قتل على أخاها يوم الخندق في مريثتها له :

لكن قاتله من لا يعاب به من كان يدعى قديماً بيضة البلد

ومن الثاني قول الآخر يهجو قوماً :

تأني قضاة أن تبدى لكم نسبا وابنا نزار فأنتم بيضة البلد

ويقال في المدح أيضاً بيضة القوم أى وسطهم وبيضة السنام أى شحمته ، فلما كانت البيضة تستعمل في كل من الأمرين حسن التمثيل بها كأنه قال يسرق الجليل والحقير فيقطع فرب أنه عذر بالجليل فلا عذر له بالحقير ، وأما الحبل فأكثر ما يستعمل في التحقير كقولهم : ما ترك فلان عقلاً ولا ذهب من فلان عقال « فكأن المراد أنه إذا اعتاد السرقة لم يتألك مع غلبة العادة التمييز بين الجليل والحقير » وأيضاً فالعار الذي يلزمه بالقطع لا يساوى ما حصل له ولو كان جليلاً ، وإلى هذا أشار القاضي عبد الوهاب بقوله :

صيانة العضو أغلاها وأرخصها صيانة المال فافهم حكمة البارئ

ورد بذلك على قول المعري :

يد بخمس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار

وسياتي مزيد لهذا في « باب السرقة » إن شاء الله تعالى .

### باب الحدود كفارة

[٦٧٨٤] ٦٥٤٧ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا ابن عيينة عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني عن عبادة

ابن الصامت قال : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال : « بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا - وقرأ هذه الآية كلها - فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارته ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عليه إن شاء غفر له وإن شاء عذبه » .

## قوله ( باب الحدود كفارة ).

قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) لم أره منسوباً ويحتمل أن يكون هو البيكندي ويحتمل أن يكون الفرياني وبه جزم أبو نعيم في المستخرج ، وابن عيينة هو سفيان .

قوله ( عن الزهري ) في رواية الحميدي عن سفيان بن عيينة « سمعت الزهري » أخرجه أبو نعيم . وذكر حديث عبادة بن الصامت وفيه « ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارة » وقد تقدم أن عند مسلم من وجه آخر « ومن أتي منكم حداً » ولأحمد من حديث خزيمه بن ثابت رفعه « من أصاب ذنباً أقيم عليه حد ذلك الذنب فهو كفارته » وسنده حسن . وفي الباب عن جرير بن عبد الله نحوه عند أبي الشيخ ، وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنده بسند صحيح إليه نحو حديث عبادة وفيه « فمن فعل من ذلك شيئاً فأقيم عليه الحد فهو كفارته » وعن ثابت بن الضحاك نحوه عند أبي الشيخ ، وقد ذكرت شرح حديث الباب مستوفى في الباب العاشر من كتاب الإيمان في أول الصحيح . وقد استشكل ابن بطال قوله « الحدود كفارة » مع قوله في الحديث الآخر « ما أدري الحدود كفارة لأهلها أو لا » وأجاب بأن سند حديث عبادة أصح ، وأجيب بأن الثاني كان قبل أن يعلم بأن الحدود كفارة ثم أعلم فقال الحديث الثاني ، وبهذا جزم ابن التين وهو المعتمد . وقد أجيب من توقف في ذلك لأجل أن الأول من حديث أبي هريرة وهو متأخر الإسلام عن بيعة العقبة ، والثاني وهو التردد من حديث عبادة بن الصامت وقد ذكر في الخبر أنه ممن بايع ليلة العقبة وبيعة العقبة كانت قبل إسلام أبي هريرة بست سنين . وحاصل الجواب أن البيعة المذكورة في حديث الباب كانت متأخرة عن إسلام أبي هريرة بدليل أن الآية المشار إليها في قوله « وقرأ الآية كلها » هي قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَاعِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يَشْرُكْنَ بِاللَّهِ شَيْئاً ﴾ إلى آخرها وكان نزولها في فتح مكة وذلك بعد إسلام أبي هريرة بنحو سنتين ، وقررت ذلك تقريراً بيناً . وإنما وقع الإشكال من قوله هناك إن عبادة بن الصامت وكان أحد النقباء ليلة العقبة قال « إن النبي صلى الله عليه وسلم قال بايعوني على أن لا تشركوا » فإنه يوهم أن ذلك كان ليلة العقبة ، وليس كذلك بل البيعة التي وقعت في ليلة العقبة كانت على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره إلخ وهو من حديث عبادة أيضاً كما أوضحته هناك ، قال ابن العربي : دخل في عموم قوله المشرك ، أو هو مستثنى فإن المشرك إذا عوقب على شركه لم يكن ذلك كفارة له بل زيادة في نكاله ، قلت : وهذا لا خلاف فيه قال : وأما القتل فهو كفارة بالنسبة إلى الولي المستوفى للقصاص في حق المقتول ، لأن القصاص ليس بحق له بل يبقى حق المقتول فيطالبه به في الآخرة كسائر الحقوق . قلت : والذي قاله في مقام المنع ، وقد نقلت في الكلام على قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً ﴾ قول من قال : يبقى للمقتول حق التشفي ، وهو أقرب من إطلاق ابن العربي هنا . قال : وأما السرقة فتتوقف براءة السارق فيها على رد المسروق لمستحقه وأما الزنا فأطلق الجمهور أنه حق الله ، وهي غفلة لأن لآل المزني بها في ذلك حقاً لما يلزم منه من دخول العار على أبيها وزوجها وغيرهما . ومحصل ذلك أن الكفارة تختص بحق الله تعالى دون حق آدمي في جميع ذلك .

### باب ظَهَرَ الْمُؤْمِنُ حَمِيَّ إِلَّا فِي حَدٍّ أَوْ فِي حَقٍّ

٦٥٤٨- حدثنا محمد بن عبد الله قال نا عاصم بن علي قال نا عاصم بن محمد عن واقد بن محمد قال سمعت أبي قال عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه في حجة الوداع: «ألا أيُّ شهر تعلمونه أعظم حرمةً؟» قالوا: ألا شهرنا هذا. قال: «ألا أيُّ بلد تعلمونه أعظم حرمةً؟» قالوا: ألا يومنا هذا. قال: «فإن الله قد حرّم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم -إلا بحقّها- كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا، ألا هل بلغت؟» (ثلاثاً)، كل ذلك يُجيبونه: ألا نعم. قال: «ويحكم -أو ويلكم- لا ترجعن بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض».

قوله ( باب ظهر المؤمن حمى ) أى محمى معصوم من الإيذاء .

قوله ( إلا في حد أو في حق ) أى لا يضرب ولا يذل إلا على سبيل الحد والتعزير تأديباً ، وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقه من طريق محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهرى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ظهور المسلمين حمى إلا في حدود الله » وفي محمد بن عبد العزيز ضعف ، وأخرجه الطبرانى من حديث عصمة بن مالك الخطمى بلفظ « ظهر المؤمن حمى إلا بحقه » وفي سننه الفضل بن المختار وهو ضعيف ، ومن حديث أبى أمامة « من جرد ظهر مسلم بغير حق لقى الله وهو عليه غضبان » وفي سننه أيضاً مقال .

قوله ( حدثنا محمد بن عبد الله ) فى رواية غير أبى ذر « حدثنى » قال الحاكم : محمد بن عبد الله هذا هو الذهلى ، وقال أبو على الجياني : لم أره منسوباً فى شيء من الروايات . قلت : وعلى قول الحاكم فيكون نسب لجده لأنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس ، وقد حدث البخارى فى الصحيح عن محمد بن عبد الله بن المبارك المخزومى وعن محمد بن عبد الله بن أبى الثلج بالمثلثة والجيم وعن غيرهما ، وقد بينت ذلك موضحاً فى آخر حديث فى كتاب الأيمان والنذور ، وقد سقط محمد بن عبد الله من رواية أبى أحمد الجرجانى عن الفربرى ، واعتمد أبو نعيم فى مستخرجه على ذلك فقال : رواه البخارى عن عاصم بن على وعاصم المذكور هو ابن عاصم الواسطى ، وشيخه عاصم بن محمد أبى ابن زيد بن عبد الله بن عمر ، وشيخه واقد هو أخوه .

قوله ( قال عبد الله ) هو ابن عمر جد الراوى عنه .

قوله ( ألا أي شهر تعلمونه ؟ ) هو بفتح الهمزة وتخفيف اللام حرف افتتاح للتنبية لما يقال ، وقد كررت فى هذه الرواية سؤالاً وجواباً ، وقوله فى هذه الرواية « أى يوم تعلمونه أعظم حرمة ؟ » قالوا : يومنا هذا » يعارضه أن يوم عرفة أعظم الأيام ، وأجاب الكرمانى بأن المراد باليوم الوقت الذى تؤدى فيه المناسك ، ويحتمل أن يختص يوم النحر بمزيد الحرمة ، ولا يلزم من ذلك حصول المزية التى اختص بها يوم عرفة ، وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث فى كتاب العلم ، وتقدم ما يتعلق بالسؤال والجواب مبسوطاً فى « باب الخطبة أيام منى » من كتاب الحج ، ومضى ما يتعلق بقوله : « ويلكم أو ويحكم » فى كتاب الأدب ، وبأبقى

ما يتعلق بقوله « لا ترجعوا بعدي » مستوفى في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى .

### باب إقامة الحدود والانتقام لحُرُمَاتِ اللَّهِ

[٦٧٨٦] ٦٥٤٩- حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عُقَيْلٍ عن ابنِ شهابٍ عن عروة عن عائشة قالت: ما خيّرَ النبيُّ صلى الله عليه بين أمرين إلا اختارَ أيسرَهما، ما لم يَأْثِم، فإذا كان الإثمُ كان أبعدَهما منه . والله ما انتقمَ لنفسه في شيءٍ يؤتى إليه قطُّ حتى تُنتَهَكَ حُرُمَاتُ اللَّهِ، فينتقمَ لله .

قوله ( باب إقامة الحدود والانتقام لحُرُمَاتِ اللَّهِ ) ذكر فيه حديث عائشة « ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما » وقد تقدم شرحه مستوفى في « باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم » من كتاب المناقب ، وقوله هنا « ما لم يَأْثِم » في رواية المستملى « ما لم يكن إثم » قال ابن بطال : هذا التخيير ليس من الله لأن الله لا يخير رسوله بين أمرين أحدهما إثم إلا إن كان في الدين وأحدهما يؤول إلى الإثم كالغلو فإنه مذموم كما لو أوجب الإنسان على نفسه شيئاً شاقاً من العبادة فعجز عنه ، ومن ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه عن الترهّب ، قال ابن التين : المراد التخيير في أمر الدنيا وأما أمر الآخرة فكلما صعب كان أعظم ثواباً ، كذا قال ، وما أشار إليه ابن بطال أولى ، وأولى منهما أن ذلك في أمور الدنيا لأن بعض أمورها قد يفضى إلى الإثم كثيراً ، والأقرب أن فاعل التخيير الآدمي وهو ظاهر وأمثله كثيرة ولا سيما إذا صدر من الكافر .

### باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع

[٦٧٨٧] ٦٥٥٠- حدثنا أبو الوليد ، قال : نا الليث عن ابنِ شهابٍ عن عروة عن عائشة أن أسامةَ كلّمَ النبيَّ صلى الله عليه في امرأةٍ فقال : « إنا هلك من كان قبلكم أنهم كانوا يقيمون الحد على الوضيع ، ويتركون الشريف ، والذي نفسي بيده لو فاطمة فعلت ذلك لقطعت يدها » .

قوله ( باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع ) هو من الوضع وهو النقص ، ووقع هنا بلفظ الوضيع وفي الطريق التي تليه بلفظ الضعيف ، وهي رواية الأكثر في هذا الحديث ، وقد رواه بلفظ الوضيع أيضاً النسائي من طريق إسماعيل بن أمية عن الزهري ، والشريف يقابل الاثنين لما يستلزم الشرف من الرفعة والقوة ، ووقع للنسائي أيضاً في رواية لسفيان بلفظ « الدون الضعيف » .

قوله ( حدثنا أبو الوليد ) هو الطيالسي .

قوله ( حدثنا الليث عن ابن شهاب ) في رواية أنى النضر هاشم بن القاسم عن الليث عند أحمد « حدثنا ابن شهاب » ولا يعارض ذلك رواية أنى صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب فيما أخرجه أبو داود لأن لفظ السياقين مختلف فيحمل على أنه عند الليث بلا واسطة باللفظ الأول وعنده باللفظ الثاني بواسطة وسأوضح ذلك .

قوله ( عن عروة ) في رواية ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب « أخبرني عروة بن الزبير » وقد مضى سياقه في غزوة الفتح .

قوله ( أن أسامة ) هو ابن زيد بن حارثة .

قوله ( كلم النبي صلى الله عليه وسلم في امرأة ) هكذا رواه أبو الوليد مختصراً ، ورواه غيره عن الليث مطولاً كما في الباب بعده .

قوله ( ويتركون على الشريف ) كذا لآبي ذر عن الكشميني وفيه حذف تقديره ويتركون إقامة الحد على الشريف فلا يقيمون عليه الحد .

قوله ( لو فاطمة ) كذا للأكثر ، قال ابن التين : التقدير لو فعلت فاطمة ذلك لأن لو يليها الفعل دون الاسم . قلت : الأولى التقدير بما جاء في الطريق الأخرى « لو أن فاطمة » كذا في رواية الكشميني هنا وهي ثابتة في سائر طرق هذا الحديث في غير هذا الموضع ، ولو هنا شرطية وحذف أن ورد معها كثيراً كقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي عند مسلم لو أهل عمان أتاهم رسول فالتقدير لو أن أهل عمان ، وقد أنكر بعض الشراح من شيوخنا على ابن التين إيراد هنا بحذف أن ، ولا إنكار عليه فإن ذلك ثابت هنا في رواية أبي ذر عن غير الكشميني ، وكذا هو في رواية النسفي ، ووقع في رواية إسحق بن راشد عن ابن شهاب عند النسائي « لو سرت فاطمة » وهو يساعد تقدير ابن التين .

### باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان

[٦٧٨٨] ٦٥٥١ - حدثنا سعيد بن سليمان قال نا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن قريشاً أهتمهم المرأة المخزومية التي سرقت قالوا : من يكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن يجترئ عليه إلا أسامة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فكلم رسول الله صلى الله عليه فقال : « أتشفع في حد من حدود الله ؟ » ثم قام فخطب قال : « يا أيها الناس ، إنما ضل من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه ، وإذا سرق الضعيف فيهم أقاموا عليه الحد ، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها » .

قوله ( باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان ) كذا قيد ما أطلقه في حديث الباب « أتشفع في حد من حدود الله » وليس القيد صريحاً فيه ، وكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه صريحاً ، وهو في مرسل حبيب بن أبي ثابت الذي أشرت إليه وفيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأسامة لما شفع فيها : لا تشفع في حد فإن الحدود إذا انتهت إلى فليس لها مترك » وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه « تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب » ترجم له أبو داود « العفو عن الحد ما لم يبلغ السلطان » وصححه الحاكم وسنده إلى عمرو بن شعيب صحيح . وأخرج أبو داود أيضاً وأحمد وصححه الحاكم من طريق يحيى بن راشد قال خرج علينا ابن عمر فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره » وأخرجه ابن أبي شبة من وجه آخر أصح منه عن ابن عمر موقوفاً ، وللمرفوع شاهد من حديث أبي هريرة في الأوسط للطبراني وقال : « فقد ضاد الله في ملكه » وأخرج أبو يعلى من طريق أبي الحية عن أبي مطر : رأيت علياً أتى بسارق فذكر قصة فيها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بسارق » فذكر قصة فيها « قالوا يا رسول الله أفلا عفوت ؟ قال ذلك

سلطان سوء الذى يعفو عن الحدود بينكم » وأخرج الطبراني عن عروة بن الزبير قال : « لقي الزبير سارقاً فشفع فيه ، فقبل له حتى يبلغ الإمام فقال إذا بلغ الإمام فلن الله الشافع والمشفع » وأخرج الموطأ عن ربيعة عن الزبير نحوه وهو منقطع مع وقفه ، وهو عند ابن أوى شعبة بسند حسن عن الزبير موقوفاً وبسند آخر حسن عن علي نحوه كذلك ، وبسند صحيح عن عكرمة أن ابن عباس وعماراً والزبير أخذوا سارقاً فخلوا سبيله فقلت لابن عباس : بشما صنعتم حين خلّيتم سبيله ، فقال : لا أم لك أما لو كنت أنت لسرك أن يخلى سبيلك . وأخرجه الدارقطني من حديث الزبير موصولاً مرفوعاً بلفظ « اشفعوا ما لم يصل إلى الوالى فإذا وصل الوالى فعفا فلا عفا الله عنه » والموقوف هو المعتمد ، وفي الباب غير ذلك حديث صفوان بن أمية عند أحمد وأبى داود والنسائي وابن ماجه والحاكم فى قصة الذى سرق رداؤه ثم أراد أن لا يقطع فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : « هل لا قبل أن تأتيني به » وحديث ابن مسعود فى قصة الذى سرق فأمر النبى صلى الله عليه وآله عليه وسلم بقطعه فرأوا منه أسفاً عليه فقالوا : يا رسول الله كأنك كرهت قطعه ، فقال : « وما يمنعنى ؟ لا تكونوا أعواناً للشيطان على أخيكم ، أنه ينبغى للإمام إذا أنهى إليه حد أن يقيمه ، والله عفو يحب العفو » وفى الحديث قصة مرفوعة ، وأخرج موقوفاً أخرجه أحمد وصححه الحاكم وحديث عائشة مرفوعاً « أقبلوا ذوى الهيات زلاتهم إلا فى الحدود » أخرجه أبو داود . ويستفاد منه جواز الشفاعة فيما يقتضى التعزير . وقد نقل ابن عبد البر وغيره فى الاتفاق ، ويدخل فيه سائر الأحاديث الواردة فى نذب الستر على المسلم ، وهى محمولة على ما لم يبلغ الإمام .

**قوله ( عن عائشة )** كذا قال الحفاظ من أصحاب ابن شهاب عن عروة ، وشذ عمر بن قيس الماصر بكسر المهملة فقال : « ابن شهاب عن عروة عن أم سلمة » فذكر حديث الباب سواء أخرجه أبو الشيخ فى كتاب السركة والطبراني وقال : تفرد به عمر بن قيس ، يعنى من حديث أم سلمة . قال الدارقطني فى « العلل » : الصواب رواية الجماعة .

**قوله ( أن قريشاً )** أى القبيلة المشهورة ، وقد تقدم بيان المراد بقريش الذى انتسبوا إليه فى المناقب وأن الأكثر أنه فهر بن مالك ، والمراد بهم هنا من أدرك القصة التى تذكر بمكة .

**قوله ( أهمتهم المرأة )** أى أجلبت إليهم هما أو صيرتهم ذوى هم بسبب ما وقع منها ، يقال أهمنى الأمر أى أقلقنى ، ومضى فى المناقب من رواية قتبية عن الليث بهذا السند « أهمهم شأن المرأة » أى أمرها المتعلق بالسرقة وقد وقع فى رواية مسعود بن الأسود الآتى التنبيه عليها « لما سرقت تلك المرأة أعظمنا ذلك فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم » ومسعود المذكور من بطن آخر من قريش ، وهو من بنى عدى بن كعب رهط عمر . وسبب إعظامهم ذلك خشية أن تقطع يدها لعلمهم أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لا يرخص فى الحدود ، وكان قطع السارق معلوماً عندهم قبل الإسلام ، ونزل القرآن بقطع السارق فاستمر الحال فيه . وقد عقد ابن الكلبي باباً لمن قطع فى الجاهلية بسبب السرقة فذكر قصة الذين سرقوا غزال الكعبة فقطعوا فى عهد عبد المطلب جد النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وذكر من قطع فى السرقة عوف بن عبد بن عمرو بن مخزوم ومقيس ابن قيس بن عدى بن سعد بن سهم وغيرهما وأن عوفاً السابق لذلك .

**قوله ( المخزومية )** نسبة إلى مخزوم بن يقظة بفتح التحتانية والقاف بعدها ظاء معجمة مشالة ابن مرة بن



كعب بن لؤى بن غالب ، ومخزوم أخو كلاب بن مرة الذى نسب إليه بنو عبد مناف . ووقع فى رواية إسماعيل بن أمية عن محمد بن مسلم وهو الذى عند النسائى « سرت امرأة من قريش من بنى مخزوم » واسم المرأة على الصحيح فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم وهى بنت أخى أوى سلمة ابن عبد الأسد الصحابى الجليل الذى كان زوج أم سلمة قبل النبى صلى الله عليه وسلم ، قتل أبوها كافراً يوم بدر قتله حمزة بن عبد المطلب ، ووهم من زعم أن له صحبة . وقيل هى أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد وهى بنت عم المذكورة أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : « أخبرنى بشر بن تيم أنها أم عمرو بن سفيان بن عبد الأسد ، وهذا معضل ، ووقع مع ذلك فى سياقه أنه قاله « عن ظن وحسبان » وهو غلط ممن قاله لأن قصتها مغايرة للقصة المذكورة فى هذا الحديث كما سأوضحه . قال ابن عبد البر فى « الاستيعاب » : فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد هى التى قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدها لأنها سرت حلياً فكلمت قريش أسامة فشفع فيها وهو غلام . الحديث . قلت : وقد ساق ذلك ابن سعد فى ترجمتها فى الطبقات من طريق الأجلح بن عبد الله الكندى عن حبيب بن أبى ثابت رفعه « أن فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد سرت حلياً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستشفعوا » الحديث . وأورد عبد الغنى بن سعيد المصرى فى « المبهمات » من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل عن عمار الدهنى عن شقيق قال : « سرت فاطمة بنت أبى أسد بنت أخى أوى سلمة ، فأشفقت قريش أن يقطعها النبى صلى الله عليه وسلم » الحديث . والطريق الأولى أقوى ، ويمكن أن يقال : لا منافاة بين قوله بنت الأسود وبنت أبى الأسود لاحتال أن تكون كنية الأسود أباً الأسود ، وأما قصة أم عمرو فذكرها ابن سعد أيضاً وابن الكلبي فى المثالب وتبعه الهيثم بن عدى فذكروا أنها خرجت ليلاً فوقعت بركب نزول فأخذت عيبة لهم فأخذها القوم فأوثقوها ، فلما أصبحوا أتوا بها النبى صلى الله عليه وسلم فعازت بحقوى أم سلمة ، فأمر بها النبى صلى الله عليه وسلم فقطعت ، وأنشدوا فى ذلك شعراً فآله خنيس بن يعلى بن أمية ، وفى رواية ابن سعد أن ذلك كان فى حجة الوداع ، وقد تقدم فى الشهادات وفى غزوة الفتح أن قصة فاطمة بنت الأسود كانت عام الفتح ، فظهر تغاير القصةين وأن بينهما أكثر من سنتين ، ويظهر فى ذلك خطأ من اقتصر على أنها أم عمرو كابن الجوزى ، ومن ردها بين فاطمة وأم عمرو كابن طاهر وابن بشكوال ومن تبعهما فله الحمد . وقد تقلد ابن حزم ما قاله بشر بن تيم لكنه جعل قصة أم عمرو بنت سفيان فى جحد العارية وقصة فاطمة فى السرقة ، وهو غلط أيضاً لوقوع التصريح فى قصة أم عمرو بأنها سرت .

**قوله ( التى سرت )** زاد يونس فى روايته « فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة الفتح » ووقع بيان المسروق فى حديث مسعود بن أبى الأسود المعروف بابن العجماء . فأخرج ابن ماجه وصححه الحاكم من طريق محمد بن إسحق عن محمد بن طلحة بن ركانة عن أمه عائشة بنت مسعود بن الأسود عن أبيها قال : « لما سرت المرأة تلك القطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظمتنا ذلك ، فجئنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نكلمه » وسنده حسن ، وقد صرح فيه ابن إسحق بالتحديث فى رواية الحاكم ، وكذا علقه أبو داود فقال : « روى مسعود بن الأسود » وقال الترمذى بعد حديث عائشة المذكور هنا « وفى الباب عن مسعود بن العجماء » وقد أخرجه أبو الشيخ فى « كتاب السرقة » من طريق يزيد بن أبى حبيب عن محمد ابن طلحة فقال : « عن خالته بنت مسعود بن العجماء عن أبيها » فيحتمل أن يكون محمد بن طلحة سمعه من أمه

ومن خالته ، ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت الذي أشرت إليه أنها سرقت حلياً ، ويمكن الجمع بأن الحلي كان في القطيفة فالذي ذكر القطيفة أراد بما فيها ، والذي ذكر الحلي ذكر المظروف دون الظرف . ثم رجح عندي أن ذكر الحلي في قصة هذه المرأة وهم كما سألينه ، ووقع في مرسل الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أن الحسن أخبره قال : سرقت امرأة ، قال عمرو : وحسبت أنه قال : « من ثياب الكعبة » الحديث ، وسنده إلى الحسن صحيح فإن أمكن الجمع وإلا فالأول أقوى . وقد وقع في رواية معمر عن الزهري في هذا الحديث « أن المرأة المذكورة كانت تستعير المتاع وتجده » أخرجه مسلم وأبو داود ، وأخرجه النسائي من رواية شعيب بن أبي حمزة عن الزهري بلفظ « استعارت امرأة على ألسنة ناس يعرفون وهي لا تعرف حلياً فباعته وأخذت ثمنه » الحديث وقد بينه أبو بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فيما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح إليه « أن امرأة جاءت امرأة فقالت : إن فلانة تستعيرك حلياً فأعارتها إياه ، فمكثت لا تراه ، فجاءت إلى التي استعارت لها فسألها فقالت : ما استعرتك شيئاً ، فرجعت إلى الأخرى فأنكرت فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فدعاها فسألها فقالت : والذي بعثك بالحق ما استعرت منها شيئاً فقال : اذهبوا إلى بيتها تجدوه تحت فراشها . فأتوه فأخذوه ، وأمر بها فقطعت » الحديث فيحتمل أن تكون سرقت القطيفة وجحدت الحلي ، وأطلق عليها في جحد الحلي في رواية حبيب بن أبي ثابت سرقت مجازاً . قال شيخنا في « شرح الترمذي » اختلف على الزهري : فقال الليث ويونس وإسماعيل بن أمية وإسحق بن راشد سرقت ، وقال معمر وشعيب إنها استعارت وجحدت ، قال ورواه سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن الزهري فاختلف عليه سنداً ومتناً : فرواه البخاري — يعني كما تقدم في الشهادات — عن علي بن المديني عن ابن عيينة قال : ذهبت أسأل الزهري عن حديث المخزومية فصاح علي ، فقلت لسفيان : فلم يحفظه عن أحد قال : وجدت في كتاب كتبه أيوب بن موسى عن الزهري وقال فيه إنها سرقت ، وهكذا قال محمد بن منصور عن ابن عيينة إنها سرقت أخرجه النسائي عنه ، وعن رزق الله بن موسى عن سفيان كذلك لكن قال : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بسارق فقطعه » فذكره مختصراً ، ومثله لأبي يعلى عن محمد بن عباد عن سفيان ، وأخرجه أحمد عن سفيان كذلك لكن في آخره « قال سفيان لا أدري ما هو » وأخرجه النسائي أيضاً عن إسحق بن راهويه عن سفيان عن الزهري بلفظ « كانت مخزومية تستعير المتاع وتجده » الحديث وقال في آخره « قيل لسفيان من ذكره ؟ قال أيوب بن موسى » فذكره بسنده المذكور ، وأخرجه من طريق ابن أبي زائدة عن ابن عيينة عن الزهري بغير واسطة وقال فيه « سرقت » قال شيخنا : وابن عيينة لم يسمعه من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري إنما وجدته في كتاب أيوب بن موسى ولم يصرح بسماعه من أيوب بن موسى ولهذا قال في رواية أحمد « لا أدري كيف هو » كما تقدم ، وجزم جماعة بأن معمرأ تفرد عن الزهري بقوله : « استعارت وجحدت » وليس كذلك بل تابعه شعيب كما ذكره شيخنا عند النسائي ، ويونس كما أخرجه أبو داود من رواية أبي صالح كاتب الليث عن الليث عنه ، وعلقه البخاري لليث عن يونس لكن لم يسق لفظه كما نهت عليه وكذا ذكر البيهقي أن شعيب بن سعيد رواه عن يونس ، وكذلك رواه ابن أخي الزهري عن الزهري أخرجه ابن أبي عمير في مصنفه عن إسماعيل القاضي بسنده إليه ، وأخرج أصله أبو عوانة في صحيحه ، والذي اتضح لي أن الحديثين محفوظان عن الزهري وأنه كان يحدث تارة بهذا وتارة بهذا ، فحدث يونس عنه بالحديثين ، واقتصرت كل طائفة من أصحاب الزهري غير يونس على

أحد الحديثين ، فقد أخرج أبو داود والنسائي وأبو عوانة في صحيحه من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر « أن امرأة مخزومية كانت تستعير المتاع وتجده ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها » وأخرجه النسائي وأبو عوانة أيضاً من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « استعارت حلياً » وقد اختلف نظر العلماء في ذلك فأخذ بظاهره أحمد في أشهر الروايتين عنه وإسحق وانتصر له ابن حزم من الظاهرية ، وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع في جحد العارية وهي رواية عن أحمد أيضاً ، وأجابوا عن الحديث بأن رواية من روى « سرت » أرجح ، وبالجمع بين الروايتين بضرب من التأويل فأما الترجيح فنقل النووي أن رواية معمر شاذة مخالفة لجماهير الرواة ، قال : والشاذة لا يعمل بها . وقال ابن المنذر في الحاشية وتبعه المحب الطبري : قيل إن معمر انفرد بها . وقال القرطبي : رواية أنها سرت أكثر وأشهر من رواية الجحد ، فقد انفرد بها معمر وحده من بين الأئمة الحفاظ ، وتابعه على ذلك من لا يقتدي بحفظه كابن أخي الزهري ونمطه . هذا قول المحدثين . قلت سبقه لبعضه القاضي عياض ، وهو يشعر بأنه لم يقف على روايته شعيب ويونس بموافقة معمر إذ لو وقف عليها لم يجزم بتفرد معمر وأن من وافقه كابن أخي الزهري ونمطه ولا زاد القرطبي نسبة ذلك للمحدثين إذ لا يعرف عن أحد من المحدثين أنه قرن شعيب بن أبي حمزة ويونس بن يزيد وأيوب بن موسى بابن أخي الزهري بل هم متفقون على أن شعيباً ويونس أرفع درجة في حديث الزهري من ابن أخيه ، ومع ذلك فليس في هذا الاختلاف عن الزهري ترجيح بالنسبة إلى اختلاف الرواة عنه إلا لكون رواية « سرت » متفقاً عليها ورواية « جحدت » انفرد بها مسلم ، وهذا لا يدفع تقديم الجمع إذا أمكن بين الروايتين ، وقد جاء عن بعض المحدثين عكس كلام القرطبي فقال : لم يختلف على معمر ولا على شعيب وهما في غاية الجلالة في الزهري ، وقد وافقهما ابن أخي الزهري ، وأما الليث ويونس وإن كانا في الزهري كذلك فقد اختلف عليهما فيه ، وأما إسماعيل بن أمية وإسحق بن راشد فدون معمر وشعيب في الحفاظ قلت : وكذا اختلف على أيوب بن موسى كما تقدم ، وعلى هذا فيتبادل الطريقان ويتعين الجمع فهو أولى من إطراح أحد الطريقين ، فقال بعضهم كما تقدم عن ابن حزم وغيره : هما قصتان مختلفتان لامرأتين مختلفتين ، وتعقب بأن في كل من الطريقين أنهم استشفعوا بأسامة وأنه شفع وأنه قيل له : « لا تشفع في حد من حدود الله » فيبعد أن أسامة يسمع النهي المؤكد عن ذلك ثم يعود إلى ذلك مرة أخرى ولا سيما أن اتحد زمن القصتين ، وأجاب ابن حزم بأنه يجوز أن ينسى ويجوز أن يكون الزجر عن الشفاعة في حد السرقة تقدم فظن أن الشفاعة في جحد العارية جائز وأن لا حد فيه فشفع فأجيب بأن فيه الحد أيضاً ، ولا يخفى ضعف الاحتمالين . وحكى ابن المنذر عن بعض العلماء أن القصة لامرأة واحدة استعارت وجحدت وسرت فقطعت للسرقة لا للعارية ، قال : وبذلك نقول وقال الخطابي في « معالم السنن » بعد أن حكى الخلاف وأشار إلى ما حكاه ابن المنذر : وإنما ذكرت العارية والجحد في هذه القصة تعريفاً لها بخاص صفتها إذ كانت تكثر ذلك كما عرفت بأنها مخزومية ، وكأنها لما كثر منها ذلك ترفت إلى السرقة وتجرات عليها . وتلقف هذا الجواب من الخطابي جماعة منهم البيهقي فقال : تحمل رواية من ذكر جحد الجارية على تعريفها بذلك والقطع على السرقة . وقال المنذري نحوه ، ونقله المازري ثم النووي عن العلماء . وقال القرطبي : يترجح أن يدها قطعت على السرقة لا لأجل جحد العارية من أوجه : أحدها قوله في آخر الحديث الذي ذكرت فيه العارية « لو أن فاطمة سرت » فإن فيه دلالة قاطعة على أن المرأة قطعت في السرقة ، إذ لو كان قطعها لأجل الجحد لكان ذكر السرقة لاغياً ، ولقال : لو أن فاطمة جحدت العارية . قلت : وهذا قد أشار إليه الخطابي أيضاً . ثانيها لو كانت قطعت في

جحد العارية لوجب قطع كل من جحد شيئاً إذا ثبت عليه ولو لم يكن بطريق العارية . ثالثها أنه عارض ذلك حديث « ليس على خائن ولا مختلس ولا منتهب قطع » وهو حديث قوى . قلت : أخرجه الأربعة وصححه أبو عوانة والترمذى من طريق ابن جريج عن أنى الزبير عن جابر رفعه ، وصرح ابن جريج في رواية للنسائي بقوله « أخبرني أبو الزبير » ووهم بعضهم هذه الرواية ، فقد صرح أبو داود بأن ابن جريج لم يسمعه من أنى الزبير ، قال : وبلغني عن أحمد إنما سمعه ابن جريج من ياسين الزيات ، ونقل ابن عدى في « الكامل » عن أهل المدينة أنهم قالوا : لم يسمع ابن جريج من أنى الزبير ، وقال النسائي : رواه الحفاظ من أصحاب ابن جريج عنه عن أنى الزبير فلم يقل أحد منهم أخبرني ولا أحسبه سمعه . قلت : لكن وجد له متابع عن أنى الزبير أخرجه النسائي أيضاً من طريق المغيرة بن مسلم عن أنى الزبير ، لكن أبو الزبير مدلس وقد عنعنه عن جابر ، لكن أخرجه ابن حبان من وجه آخر عن جابر بمتابعة أنى الزبير فقوى الحديث ، وقد أجمعوا على العمل به إلا من شذ ، فنقل ابن المنذر عن إياس بن معاوية أنه قال : المختلس يقطع ، كأنه ألحقه بالسارق لاشتراكهما في الأخذ خفية ، ولكنه خلاف ما صرح به في الخبر ، وإلا ما ذكر من قطع جاحد العارية ، وأجمعوا على أن لا قطع على الخائن في غير ذلك ولا على المنتهب إلا إن كان قاطع طريق والله أعلم . وعارضه غيره ممن خالف فقال ابن القيم الحنبلي : لا تنافي بين جحد العارية وبين السرقة ، فإن الجحد داخل في اسم السرقة فيجمع بين الروایتين بأن الذين قالوا سرقوا أطلقوا على الجحد سرقة ، كذا قال ولا يخفى بعده . قال : والذي أجاب به الخطائي مردود لأن الحكم المرتب على الوصف معمول به ، ويقويه أن لفظ الحديث وترتيبه في إحدى الروایتين القطع على السرقة وفي الأخرى على الجحد على حد سواء ، وترتيب الحكم على الوصف يشعر بالعلمية ، فكل من الروایتين دل على أن علة القطع كل من السرقة وجحد العارية على انفراده ، ويؤيد ذلك أن سياق حديث ابن عمر ليس فيه ذكر للسرقة ولا للشفاعة من أسامة ، وفيه التصريح بأنها قطعت في ذلك ، وأبسط ما وجدت من طرقه ما أخرجه النسائي في رواية له « أن امرأة كانت تستعير الحلى في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستعارت من ذلك حلياً فجمعته ثم أمسكتها ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لتب امرأة إلى الله تعالى وتؤد ما عندها ، مراراً . فلم تفعل ، فأمر بها فقطعت » وأخرج النسائي بسند صحيح من مرسل سعيد بن المسيب « أن امرأة من بنى مخزوم استعارت حلياً على لسان أناس فجحدت ، فأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت » وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح أيضاً إلى سعيد قال : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بامرأة في بيت عظيم من بيوت قريش قد أتت أناساً فقالت إن آل فلان يستعرونكم كذا فأعاروها ثم أتوا أولئك فأنكروا ، ثم أنكرت هي ، فقطعها النبي صلى الله عليه وسلم » ، وقال ابن دقيق العيد : صنيع صاحب « العمدة » حيث أورد الحديث بلفظ الليث ثم قال وفي لفظ فذكر لفظ معمر يقتضى أنها قصة واحدة واختلف فيها هل كانت سارقة أو جاحدة ، يعنى لأنه أورد حديث عائشة باللفظ الذى أخرجاه من طريق الليث ثم قال : وفي لفظ كانت امرأة تستعير المتاع وتجده فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها ، وهذه رواية معمر في مسلم فقط قال : وعلى هذا فالحجة في هذا الخبر في قطع المستعير ضعيفة لأنه اختلاف في واقعة واحدة فلا يثبت الحكم فيه بترجيح من روى أنها جاحدة على الرواية الأخرى ، يعنى وكذا عكسه فيصح أنها قطعت بسبب الأمرين ، والقطع في السرقة متفق عليه فيترجح على القطع في الجحد المختلف فيه . قلت : وهذه أقوى الطرق في نظري ، وقد تقدم الرد على من زعم أن القصة وقعت لامرأتين فقطعتا في أوائل الكلام على هذا الحديث ، والإلزام الذى ذكره القرطبي في أنه لو ثبت القطع في جحد العارية للزم القطع في جحد غير

العارية قوى أيضاً ، فإن من يقول بالقطع في جحد العارية لا يقول به في جحد غير العارية فيقاس المختلف فيه على المتفق عليه إذ لم يقل أحد بالقطع في الجحد على الإطلاق ، وأجاب ابن القيم بأن الفرق بين جحد العارية وجحد غيرها أن السارق لا يمكن الاحتراز منه وكذلك جاحد العارية بخلاف المختلس من غير حرز والمنتهب ، قال : ولا شك أن الحاجة ماسة بين الناس إلى العارية ، فلو علم المعير أن المستعير إذا جحد لا شيء عليه لجر ذلك إلى سد باب العارية وهو خلاف ما تدل عليه حكمة الشريعة ، بخلاف ما إذا علم أنه يقطع فإن ذلك يكون أدعى إلى استمرار العارية . وهي مناسبة لا تقوم بمجرد حاجتها إذا ثبت حديث جابر في أن لا قطع على خائن ، وقد فر من هذا بعض من قال بذلك فخص القطع بمن استعار على لسان غيره مخادعاً للمستعار منه ثم تصرف في العارية وأنكرها لما طوبل بها ، فإن هذا لا يقطع بمجرد الخيانة بل لمشاركته السارق في أخذ المال خفية .

( تنبيه ) قول سفيان المتقدم : ذهبت أسأل الزهري عن حديث الخزومية التي سرقت فصاح على مما يكثر السؤال عنه وعن سببه ، وقد أوضح ذلك بعض الرواة عن سفيان ، فرأينا في كتاب المحدث الفاضل لأبي محمد الرامهرمزي من طريق سليمان بن عبد العزيز أخبرني محمد بن إدريس قال : قلت لسفيان بن عيينة كم سمعت من الزهري ؟ قال : أما مع الناس فما أحصى ، وأما وحدي فحديث واحد ، دخلت يوماً من باب بني شيبه فإذا أنا به جالس إلى عمود فقلت : يا أبا بكر حدثني حديث الخزومية التي قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدها ، قال فضرب وجهي بالحصى ثم قال : قم ؛ فما يزال عبد يقدم علينا بما نكره ، قال : فقامت منكسراً ، فمر رجل فدعاه فلم يسمع فرماه بالحصى فلم يبلغه فاضطر إلى فقال : ادعه لي ، فدعوته له فأتاه فقضى حاجته ، فنظر إليّ فقال : تعال ، فجئت فقال : « أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : العجماء جبار » الحديث ، ثم قال لي : هذا خير لك من الذي أردت . قلت : وهذا الحديث الأخير أخرجه مسلم والأربعة من طريق سفيان بدون القصة .

قوله ( فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى يشفع عنده فيها أن لا تقطع إما عفواً وإما بفداء ، وقد وقع ما يدل على الثاني في حديث مسعود بن الأسود ولفظه بعد قوله أعظمنا ذلك « فجئنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا : نحن نفديها بأربعين أوقية ، فقال : تطهر خير لها » وكأنهم ظنوا أن الحد يسقط بالفدية كما ظن ذلك من أفتى والد العسيف الذى زنى بأنه يفتدى منه بمائة شاة ووليدة . ووجدت للحديث مسعود هذا شاهداً عند أحمد من حديث عبد الله بن عمرو « أن امرأة سرقت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قومها : نحن نفديها » .

قوله ( من يجترئ عليه ) بسكون الجيم وكسر الراء يفتقر بن الجرأة بضم الجيم وسكون الراء وفتح الهمزة ، ويجوز فتح الجيم والراء مع المد . ووقع في رواية قتبية « فقالوا ومن يجترئ عليه » وهو أوضح لأن الذى استفهم بقوله : « من يكلم » غير الذى أجاب بقوله « ومن يجترئ » والجرأة هى الإقدام بإدلال ، والمعنى ما يجترئ عليه إلا أسامة ، وقال الطيبى : الواو عاطفة على محذوف تقديره لا يجترئ عليه أحد لمهابته ، لكن أسامة له عليه إدلال فهو يجسر على ذلك . ووقع في حديث مسعود بن الأسود بعد قوله تطهر خير لها « فلما سمعنا لين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أتينا أسامة » ووقع في رواية يونس الماضية في الفتح « ففرع قومها إلى أسامة » أى لجؤا وفي رواية أيوب بن موسى في الشهادات « فلم يجترئ أحد أن يكلمه إلا أسامة » وكان السبب في

اختصاص أسامة بذلك ما أخرجه ابن سعد من طريق جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأسامة : لا تشفع في حد ، وكان إذا شفع شفعه » بتشديد الفاء أى قبل شفاعته ، وكذا وقع في مرسل حبيب بن أتي ثابت « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشفعه » .

قوله ( حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ) بكسر المهملة بمعنى محبوب مثل قسم بمعنى مقسوم ، وفي ذلك تلميح بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « اللهم إني أحبه فأحبه » وقد تقدم في المناقب .

قوله ( فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ) بالنصب ، وفي رواية قتينة « فكلمه أسامة » وفي الكلام شيء مطوى تقديره فجاءوا إلى أسامة فكلموه في ذلك فجاء أسامة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكلمه ، ووقع في رواية يونس « فأتي بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلمه فيها » فأفادت هذه الرواية أن الشافع يشفع بحضرة المشفوع له ليكون أعذر له عنده إذا لم تقبل شفاعته . وعند النسائي من رواية إسماعيل بن أمية « فكلمه فزيره » بفتح الزاي والموحدة أى أغلظ له في النهي حتى نسبته إلى الجهل ، لأن الزير بفتح ثم سكون هو العقل ، وفي رواية يونس « فكلمه قتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم » زاد شعيب عند النسائي « وهو يكلمه » وفي مرسل حبيب بن أتي ثابت « فلما أقبل أسامة ورآه النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تكلمني يا أسامة » .

قوله ( فقال : أتشفع في حد من حدود الله ) بهزة الاستفهام الإنكاري لأنه كان سبق له منع الشفاعة في الحد قبل ذلك ، زاد يونس وشعيب « فقال أسامة : استغفر لي يا رسول الله » ووقع في حديث جابر عند مسلم والنسائي « أن امرأة من بنى غزوم سرت ، فأتي بها النبي صلى الله عليه وسلم فعاذت بأم سلمة » بذال معجمة أى استجارت أخرجاه من طريق معقل بن يسار عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر ، وذكره أبو داود تعليقاً ، والحاكم موصولاً من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر « فعاذت بزین بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال المنذرى : يجوز أن تكون عاذت بكل منهما ، وتعقبه شيخنا في شرح الترمذى بأن زين بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت ماتت قبل هذه القصة لأن هذه القصة كما تقدم كانت في غزوة الفتح وهى في رمضان سنة ثمان وكان موت زين قبل ذلك في جمادى الأولى من السنة فلعل المراد أنها عاذت بزین ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم وهى بنت أم سلمة فتصحفت على بعض الرواة . قلت : أو نسبت زين بنت أم سلمة إلى النبي صلى الله عليه وسلم مجازاً لكونها ربيبة فلا يكون فيه تصحيف . ثم قال شيخنا : وقد أخرج أحمد هذا الحديث من طريق ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة وقال فيه : « فعاذت بربيب النبي صلى الله عليه وسلم » براء وموحدة مكسورة وحذف لفظ بنت ، وقال في آخره : قال ابن أبي الزناد وكان ربيب النبي صلى الله عليه وسلم سلمة بن أبي سلمة وعمر بن أبي سلمة فعاذت بأحدهما . قلت : وقد ظفرت بما يدل على أنه عمر بن أبي سلمة ، فأخرج عبد الرزاق من مرسل الحسن بن محمد بن علي « قال سرت امرأة — فذكر الحديث وفيه — فجاء عمر بن أبي سلمة فقال للنبي صلى الله عليه وسلم : أى أبه ، إنها عمتي ، فقال : لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها » قال عمرو بن دينار الراوى عن الحسن : فلم أشك أنها بنت الأسود بن عبد الأسد . قلت : ولا منافاة بين الروایتين عن جابر ، فإنه يحمل على أنها استجارت بأم سلمة بأولادها واختصها بذلك لأنها قريبتها وزوجها عمها ، وإنما قال عمر بن أبي سلمة « عمتي » من جهة

النسب ، وإلا فهي بنت عمه أخى أبيه ، وهو كما قالت خديجة لورقة في قصة المبعث « أى عم اسمع من ابن أخيك » وهو ابن عمها أخى أبيها أيضا . ووقع عند أى الشيخ من طريق أشعث عن أى الزبير عن جابر « أن امرأة من بنى مخزوم سرت ، فعازت بأسامة » وكأنها جاءت مع قومها فكلّموا أسامة بعد أن استجارت بأمر سلمة ، ووقع في مرسل حبيب بن أى ثابت « فاستشفعوا على النبی صلى الله عليه وسلم بغير واحد فكلّموا أسامة » .

**قوله ( ثم قام فخطب )** في رواية قتبية « فاختطب » وفي رواية يونس « فلما كان العشي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً » .

**قوله ( فقال يا أيها الناس )** في رواية قتبية بحذف يا من أوله ، وفي رواية يونس فقام خطيباً فأتى على الله بما هو أهله ثم قال : « أما بعد » .

**قوله ( إنما ضل من كان قبلكم )** في رواية أبى الوليد « هلك » وكذا لمحمد بن ربح عند مسلم ، وفي رواية سفيان عند النسائي « إنما هلك بنو إسرائيل » وفي رواية قتبية « أهلك من كان قبلكم » قال ابن دقيق العيد : الظاهر أن هذا الحصر ليس عاماً ، فإن بنى إسرائيل كان فيهم أمور كثيرة تقتضى الإهلاك ، فيحمل ذلك على حصر مخصوص وهو الإهلاك بسبب المحابة في الحدود فلا ينحصر ذلك في حد السرقة . قلت : يؤيد هذا الاحتمال ما أخرجه أبو الشيخ في « كتاب السرقة » من طريق زاذان عن عائشة مرفوعاً « أنهم عطلوا الحدود عن الأغنياء وأقاموها على الضعفاء » والأمور التي أشار إليها الشيخ سبق منها في ذكر بنى إسرائيل حديث ابن عمر في قصة اليهوديين اللذين زنيا وسيأتى شرحه بعد هذا ، وفي التفسير حديث ابن عباس في أخذ الدية من الشريف إذا قتل عمداً والقصاص من الضعيف وغير ذلك .

**قوله ( إنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه )** في رواية قتبية « إذا سرق فيهم الشريف » وفي رواية سفيان عند النسائي « حين كانوا إذا أصاب فيهم الشريف الحد تركوه ولم يقيموا عليه » وفي رواية إسماعيل بن أمية « وإذا سرق فيهم الوضع قطعوه » .

**قوله ( وإيم الله )** تقدم ضبطها في كتاب الأيمان والنذور ، ووقع مثله في رواية إسحق بن راشد ، ووقع في رواية أبى الوليد « والذي نفسى بيده » وفي رواية يونس « والذي نفس محمد بيده » .

**قوله ( لو أن فاطمة بنت محمد سرت )** هذا من الأمثلة التي صح فيها أن لو حرف امتناع لامتناع ، وقد أتقن القول في ذلك صاحب المغنى وسيأتى بسط ذلك في كتاب التمني إن شاء الله تعالى . وقد ذكر ابن ماجه عن محمد بن ربح شيخه في هذا الحديث « سمعت الليث يقول عقب هذا الحديث : قد أعادها الله من أن تسرق » وكل مسلم ينبغي له أن يقول هذا ، ووقع للشافعى أنه لما ذكر هذا الحديث قال : فذكر عضواً شريفاً من امرأة شريفة واستحسنوا ذلك منه لما فيه من الأدب البالغ ، وإنما خص صلى الله عليه وسلم فاطمة ابنته بالذكر لأنها أعز أهله عنده ، ولأنه لم يبق من بناته حينئذ غيرها ، فأراد المبالغة في إثبات إقامة الحد على كل مكلف وترك المحابة في ذلك ، ولأن اسم السارقة وافق اسمها عليها السلام فناسب أن يضرب المثل بها .

**قوله ( لقطع محمد يدها )** في رواية أبى الوليد والأكثر « لقطعت يدها » وفي الأول تجريد ، زاد يونس في

روايته من رواية ابن المبارك عنه كما مضى في غزوة الفتح « ثم أمر بتلك المرأة التي سرقت فقطعت يدها » ووقع في حديث ابن عمر في رواية للنسائي « قم يا بلال فخذ بيدها فاقطعها » وفي أخرى له « فأمر بها فقطعت » وفي حديث جابر عند الحاكم « فقطعها » . وذكر أبو داود تعليقا عن محمد بن عبد الرحمن بن غنيج عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد نحو حديث الخزومية وزاد فيه « قال فشهد عليها » وزاد يونس أيضاً في روايته « قالت عائشة فحسنت توبتها بعد وتزوجت ، وكانت تأتيني بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأخرجه الإسماعيلي من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك وفيه « قال عروة قالت عائشة » ووقع في رواية شعيب عند الإسماعيلي في الشهادات وفي رواية ابن أخي الزهري عند أبي عوانة كلاهما عن الزهري « قال وأخبرني القاسم بن محمد أن عائشة قالت : فنكحت تلك المرأة رجلاً من بني سليم وثابت وكانت حسنة التلبس وكانت تأتيني فأرفع حاجتها » الحديث وكأن هذه الزيادة كانت عند الزهري عن عروة وعن القاسم جميعاً عن عائشة وعندهما زيادة على الآخر ، وفي آخر حديث مسعود بن الحكم عند الحاكم « قال ابن إسحق وحدثني عبد الله بن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد ذلك يرحمها ويصلها » وفي حديث عبد الله ابن عمرو عند أحمد أنها قالت « هل لي من توبة يا رسول الله ؟ فقال : أنت اليوم من خطيئتك كيوم ولدتك أمك » وفي هذا الحديث من الفوائد منع الشفاعة في الحدود ، وقد تقدمت في الترجمة الدلالة على تقييد المنع بما إذا انتهى ذلك إلى أولى الأمر ، واختلف العلماء في ذلك فقال أبو عمر بن عبد البر لا أعلم خلافاً أن الشفاعة في ذوى الذنوب حسنة جميلة ما لم تبلغ السلطان ، وأن على السلطان أن يقيمها إذا بلغته . وذكر الخطاى وغيره عن مالك أنه فرق بين من عرف بأذى الناس ومن لم يعرف ، فقال : لا يشفع للأول مطلقاً سواء بلغ الإمام أم لا ، وأما من لم يعرف بذلك فلا بأس أن يشفع له ما لم يبلغ الإمام . وتمسك بحديث الباب من أوجب إقامة الحد على القاذف إذا بلغ الإمام ولو عفا المقدوف ، وهو قول الحنفية والثوري والأوزاعي ، وقال مالك والشافعي وأبو يوسف : يجوز العفو مطلقاً ويدرك بذلك الحد لأن الإمام لو وجده بعد عفو المقدوف لجاز أن يقيم البينة بصدق القاذف فكانت تلك شبهة قوية . وفيه دخول النساء مع الرجال في حد السرقة . وفيه قبول توبة السارق ، ومنقبة لأسامة . وفيه ما يدل على أن فاطمة عليها السلام عند أبيها صلى الله عليه وسلم في أعظم المنازل فإن في القصة إشارة إلى أنها الغاية في ذلك عنده ذكره ابن هبيرة ، وقد تقدمت مناسبة اختصاصها بالذكر دون غيرها من رجال أهله ، ولا يؤخذ منه أنها أفضل من عائشة لأن من جملة ما تقدم من المناسبة كون اسم صاحبة القصة وافق اسمها ولا تنتفى المساواة . وفيه ترك المحابة في إقامة الحد على من وجب عليه ولو كان ولداً أو قريباً أو كبير القدر والتشديد في ذلك والإنكار على من رخص فيه أو تعرض للشفاعة فيمن وجب عليه . وفيه جواز ضرب المثل بالكبير القدر للمبالغة في الزجر عن الفعل ومراتب ذلك مختلفة ، ولا يحق ندب الاحتراز من ذلك حيث لا يرجح التصريح بحسب المقام كما تقدم نقله عن الليث والشافعي . ويؤخذ منه جواز الإخبار عن أمر مقدر يفيد القطع بأمر محقق . وفيه أن من حلف على أمر لا يتحقق أنه يفعله أو لا يفعله لا يحنث كمن قال لمن خاصم أخاه : والله لو كنت حاضراً لهشمت أنفك ، خلافاً لمن قال يحنث مطلقاً وفيه جواز التوجع لمن أقيم عليه الحد بعد إقامته عليه وقد حكى ابن الكلبي في قصة أم عمرو بنت سفيان أن امرأة أسيد بن حضير أوتها بعد أن قطعت وصنعت لها طعاماً وأن أسيداً ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم كالمُنكر على امرأته فقال : رحمتها رحمها الله . وفيه الاعتبار بأحوال من مضى من الأمم ولا سيما من خالف أمر الشرع ،



وتمسك به بعض من قال إن شرع من قبلنا شرع لنا لأن فيه إشارة إلى تحذير من فعل الشيء الذي جر الهلاك إلى الذين من قبلنا لئلا نهلك كما هلكوا وفيه نظر، وإنما يتم أن لو لم يرد قطع السارق في شرعنا، وأما ~~اللفظ~~ العام فلا دلالة فيه على المدعى أصلاً.

### باب قول الله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، وفي كم يُقَطَّعُ؟

وقطع عليّ من الكفّ، وقال قتادة في امرأة سرقت فقطعت شمالها: ليس إلا ذلك.

[٦٧٨٩] ٦٥٥٢- حدثنا عبد الله بن مسلمة قال نا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عمرة عن عائشة قال النبي صلى الله عليه: «تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً». وتابعه عبد الرحمن بن خالد، وابن أخي الزهري، ومعمّر عن الزهري.

[الحديث ٦٧٨٩- طرفاه في: ٦٧٩٠، ٦٧٩١].

[٦٧٩٠] ٦٥٥٣- نا إسماعيل بن أبي أويس عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير وعمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه قال: «تقطع يد السارق في ربع دينار».

[٦٧٩١] ٦٥٥٤- حدثنا عمران بن ميسرة قال نا عبد الوارث قال نا الحسين عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن حدثته أن عائشة حدثتهم عن النبي صلى الله عليه قال: «تقطع في ربع دينار».

[٦٧٩٢] ٦٥٥٥- حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال نا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه قال أخبرني عائشة أن يد السارق لم تقطع على عهد النبي صلى الله عليه إلا في ثمن مجن حجة أو ترس.

حدثنا عثمان قال نا حميد بن عبد الرحمن قال نا هشام عن أبيه عن عائشة.. مثله.

[الحديث ٦٧٩٢- طرفاه في: ٦٧٩٣، ٦٧٩٤].

[٦٧٩٣] ٦٥٥٦- نا محمد بن مقاتل قال نا عبد الله قال نا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: لم تكن تقطع يد السارق في أدنى من حجة أو ترس، كل واحد منهما ذو ثمن.

[٦٧٩٤] ٦٥٥٧- حدثنا يوسف بن موسى قال نا أبو أسامة قال هشام بن عروة نا عن أبيه عن عائشة قالت: لم تقطع يد السارق في عهد النبي صلى الله عليه في أدنى من ثمن المجن: ترس أو حجة، وكان كل واحد منهما ذا ثمن. رواه وكيع وابن إدريس عن هشام عن أبيه مرسلًا.

[٦٧٩٥] ٦٥٥٨- نا إسماعيل قال نا مالك بن أنس عن نافع مولى عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم. تابعه محمد بن إسحاق، وقال الليث: نا نافع: قيمته.

[الحديث ٦٧٩٥- أطرافه في: ٦٧٩٦، ٦٧٩٧، ٦٧٩٨].

[٦٧٩٦] ٦٥٥٩- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا جويرية عن نافع عن ابن عمر قال: قطع رسول الله صلى

الله عليه في مجنّ ثمنه ثلاثة دراهم.

[٦٧٩٧] ٦٥٦٠ - حدثنا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال نا نافع عن عبد الله قال : قطع النبي صلى الله

عليه في مجنّ ثمنه ثلاثة دراهم.

[٦٧٩٨] ٦٥٦١ - حدثنا إبراهيم بن المنذر نا أبو ضمرة نا موسى بن عقبة عن نافع أن عبد الله بن عمر قال :

قطع النبي صلى الله عليه يد سارق في مجنّ ثمنه ثلاثة دراهم.

[٦٧٩٩] ٦٥٦٢ - نا موسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا الأعمش قال سمعت أبا صالح قال : سمعت

أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « لعن الله السارق ، يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده » .

قوله ( باب قول الله تعالى : والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) كذا أطلق في الآية اليد وأجمعوا على أن المراد اليمنى إن كانت موجودة ، واختلفوا فيما لو قطعت الشمال عمداً أو خطأ هل يجزئ ؟ وقدم السارق على السارقة ، وقدمت الزانية على الزانى لوجود السرقة غالباً في الذكورية ولأن داعية الزنا في الإناث أكثر ، ولأن الأنثى سبب في وقوع الزنا إذ لا يتأتى غالباً إلا بطواعيتها . وقوله : بصيغة الجمع ثم التنبيه ، إشارة إلى أن المراد جنس السارق فلو حظ فيه المعنى فجمع ، والتنبيه بالنظر إلى الجنسين المتلفظ بهما . والسرقة بفتح السين وكسر الراء ويجوز إسكانها ويجوز كسر أوله وسكون ثانيه : الأخذ خفية ، وعرفت في الشرع بأخذ شيء خفية ليس للأخذ أخذه ، ومن اشترط الحرز وهم الجمهور زاد فيه من حرز مثله ، قال ابن بطال : الحرز مستفاد من معنى السرقة يعنى في اللغة ، ويقال لسارق الإبل الخارب بخاء معجمة ، وللسارق في المكيال مظف وللسارق في الميزان مخسر ، في أشياء أخرى ذكرها ابن خالويه في « كتاب ليس » قال المازرى ومن تبعه : صان الله الأموال بإيجاب قطع سارقها وخص السرقة لقلة ما عداها بالنسبة إليها من الانتهاب والغصب ولسهولة إقامة البينة على ماعدا السرقة بخلافها وشد العقوبة فيها ليكون أبلغ في الزجر ولم يجعل دية الجنابة على العضو المقطوع منها بقدر ما يقطع فيه حماية للبدن ، ثم لما خانت هانت ، وفي ذلك إشارة إلى الشبهة التي نسبت إلى أئمة العلأ المعرى في قوله :

يد بخمس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار ؟

فأجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله :

صيانة العضو أغلاها وأرخصها صيانة المال فافهم حكمة البارى

وشرح ذلك أن الدية لو كانت ربع دينار لكثرت الجنايات على الأيدي ، ولو كان نصاب القطع خمسمائة دينار لكثرت الجنايات على الأموال ، فظهرت الحكمة في الجانبين ، وكان في ذلك صيانة من الطرفين ، وقد عسر فهم المعنى المقدم ذكره في الفرق بين السرقة وبين النهب ونحوه على بعض منكرى القياس فقال : القطع في السرقة دون الغصب وغيره غير معقول المعنى ، فإن الغصب أكثر هتكاً للحرمة من السرقة ، فدل على عدم اعتبار القياس لأنه إذا لم يعمل به في الأعلى فلا يعمل به في المساوى ، وجوابه أن الأدلة على العمل بالقياس

أشهر من أن يتكلف لإيرادها ، وستأتي الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقطع على من الكف )** أشار بهذا الأثر إلى الاختلاف في محل القطع ، وقد اختلف في حقيقة اليد فقيل : أولها من المنكب ، وقيل من المرفق ، وقيل من الكوع ، وقيل من أصول الأصابع . فحجة الأول أن العرب تطلق الأيدي على ذلك ، ومن الثاني آية الوضوء ففيها ﴿ وأيديكم إلى المرافق ﴾ ومن الثالث آية التيمم ، ففي القرآن ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾ وبينت السنة كما تقدم في بابها أنه عليه الصلاة والسلام مسح على كفيه فقط ، وأخذ بظاهر الأول بعض الخوارج ونقل عن سعيد بن المسيب واستنكره جماعة ، والثاني لا نعلم من قال به في السرقه ، والثالث قول الجمهور ونقل بعضهم فيه الإجماع ، والرابع نقل عن علي واستحسنه أبو ثور ، ورد بأنه لا يسمى مقطوع اليد لغة ولا عرفاً بل مقطوع الأصابع وبحسب هذا الاختلاف وقع الخلاف في محل القطع فقال بالأول الخوارج وهم محجوجون بإجماع السلف على خلاف قولهم ، وألزم ابن حزم الحنفية بأن يقولوا بالقطع من المرفق قياساً على الوضوء وكذا التيمم عندهم ، قال : وهو أولى من قياسهم قدر المهر على نصاب السرقه ، ونقله عياض قولاً شاذاً وحجة الجمهور الأخذ بأقل ما ينطلق عليه الاسم لأن اليد قبل السرقه كانت محترمة فلما جاء النص بقطع اليد وكانت تطلق على هذه المعاني وجب أن لا يترك المتيقن وهو تحريمها إلا بمتيقن وهو القطع من الكف ، وأما الأثر عن علي فوصله الدارقطني من طريق حجة بن عدي أن علياً قطع من المفصل ، وأخرج ابن أبي شيبة من مرسل رجاء بن حيوة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع من المفصل » وأورده أبو الشيخ في كتاب حد السرقه من وجه آخر عن رجاء عن عدي رفعه مثله ، ومن طريق وكيع عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر رفعه مثله ، وأخرج سعيد بن منصور عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال : كان عمر يقطع من المفصل وعلى يقطع من مشط القدم ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي حيوه أن علياً قطعه من المفصل ، وجاء عن علي أنه قطع اليد من الأصابع والرجل من مشط القدم أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عنه وهو منقطع وإن كان رجال السند من رجال الصحيح ، وقد أخرج عبد الرزاق من وجه آخر أن علياً كان يقطع الرجل من الكعب ، وذكر الشافعي في « كتاب اختلاف علي وابن مسعود » أن علياً كان يقطع من يد السارق الخنصر والبنصر والوسطى خاصة ويقول : أستحيي من الله أن أتركه بلا عمل ، وهذا يحتمل أن يكون بقي الإبهام والسبابة وقطع الكف والأصابع الثلاثة ويحتمل أن يكون بقي الكف أيضاً والأول أليق لأنه موافق لما نقل البخاري أنه قطع من الكف ، وقد وقع في بعض النسخ بحذف « من » بلفظ « وقطع على الكف » .

**قوله ( وقال قتادة في امرأة سرق فقطعت شمالك : ليس إلا ذلك )** وصله أحمد في تاريخه عن محمد بن الحسين الواسطي عن عوف الأعرابي عنه هكذا قرأت بخط مغلطاي في شرحه ولم يسق لفظه ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فذكر مثل قول الشعبي : لا يزداد على ذلك قد أقيم عليه الحد . وكان ساق بسنده عن الشعبي أنه سئل عن سارق قدم ليقطع فقدم شماله فقطعت فقال : لا يزداد على ذلك ، وأشار المصنف بذكره إلى أن الأصل أن أول شيء يقطع من السارق اليد اليمنى وهو قول الجمهور ، وقد قرأ ابن مسعود ﴿ فاقطعوا أيماهما ﴾ وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم قال : هي قراءتنا يعني أصحاب ابن مسعود . ونقل فيه عياض الإجماع وتعقب ، نعم قد شذ من قال إذا قطع الشمال أجزأت مطلقاً كما هو ظاهر النقل عن قتادة ، وقال مالك : إن كان عمداً وجب القصاص على القاطع ووجب قطع اليمنى ، وإن

كان خطأ وجبت الدية ويجزئ عن السارق، وكذا قال أبو حنيفة، وعن الشافعي وأحمد قولان في السارق، واختلف السلف فيمن سرق فقطع ثم سرق ثانياً فقال الجمهور تقطع رجله اليسرى، ثم إن سرق فاليد اليسرى، ثم إن سرق فالرجل اليمنى، واحتج لهم بآية المحاربة وبفعل الصحابة وبأنهم فهموا من الآية أنها في المرة الواحدة فإذا عاد السارق وجب عليه القطع ثانياً إلى أن لا يبقى له ما يقطع، ثم إن سرق عزر وسجن، وقيل يقتل في الخامسة قاله أبو مصعب الزهري المدني صاحب مالك، وحجته ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث جابر قال «جاء بسارق إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: اقتلوه، فقالوا يا رسول الله إنما سرق، قال: اقطعه، ثم جاء به الثانية فقال اقتلوه - فذكر مثله إلى أن قال - فأق به الخامسة فقال: اقتلوه. قال جابر: فانطلقنا به فقتلناه ورميناه في بئر، قال النسائي هذا حديث منكر ومصعب بن ثابت راويه ليس بالقوى، وقد قال بعض أهل العلم كابن المنكدر والشافعي: إن هذا منسوخ، وقال بعضهم هو خاص بالرجل المذكور فكأن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على أنه واجب القتل ولذلك أمر بقتله من أول مرة، ويحتمل أنه كان من المفسدين في الأرض. قلت: وللحديث شاهد من حديث الحارث بن حاطب أخرجه النسائي ولفظه «أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بلص فقال: اقتلوه، فقالوا إنما سرق» فذكر نحو حديث جابر في قطع أطرافه الأربع إلا أنه قال في آخره «ثم سرق الخامسة في عهد أبي بكر فقال أبو بكر: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بهذا حين قال اقتلوه، ثم دفعه إلى فتية من قريش فقتلوه» قال النسائي: لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً. قلت: نقل المنذرى تبعاً لغيره فيه الإجماع، ولعلهم أرادوا أنه استقر على ذلك، وإلا فقد جزم الباجي في «اختلاف العلماء» أنه قول مالك ثم قال: وله قول آخر لا يقتل، وقال عياض: لا أعلم أحداً من أهل العلم قال به إلا ما ذكره أبو مصعب صاحب مالك في مختصره عن مالك وغيره من أهل المدينة فقال: ومن سرق ممن بلغ الحلم قطع يمينه ثم إن عاد فرجله اليسرى ثم إن عاد فيده اليسرى ثم إن عاد فرجله اليمنى فإن سرق في الخامسة قتل كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر بن عبد العزيز انتهى، وفيه قول ثالث بقطع اليد بعد اليد ثم الرجل بعد الرجل نقل عن أبي بكر وعمر ولا يصح، وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن القاسم بن محمد أن أبا بكر قطع يد سارق في الثالثة، ومن طريق سالم بن عبد الله أن أبا بكر إنما قطع رجله وكان مقطوع اليد ورجال السندين ثقات مع انقطاعهما، وفيه قول رابع تقطع الرجل اليسرى بعد اليمنى ثم لا قطع أخرجه عبد الرزاق من طريق الشعبي عن علي وسنده ضعيف، ومن طريق أبي الضحى أن علياً نحوه ورجاله ثقات مع انقطاعه، وبسند صحيح عن إبراهيم النخعي: كانوا يقولون لا يترك ابن آدم مثل البهيمة ليس له يد يأكل بها ويستنجى بها، وبسند حسن عن عبد الرحمن بن عائد أن عمر أراد أن يقطع في الثالثة فقال له علي: اضربه واحبسه ففعل، وهذا قول النخعي والشعبي والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة، وفيه قول خامس قاله عطاء لا يقطع شيء من الرجلين أصلاً على ظاهر الآية وهو قول الظاهرية. قال ابن عبد البر: حديث القتل في الخامسة منكر وقد ثبت «لا يخل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث» وثبت «السرقه فاحشة وفيها عقوبة» وثبت عن الصحابة قطع الرجل بعد اليد وهم يقرعون ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ كما اتفقوا على الجزاء في الصيد وإن قتل خطأ وهم يقرعون ﴿ومن قتل منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم﴾ ويمسحون على الخفين وهم يقرعون غسل الرجلين، وإنما قالوا جميع ذلك بالسنة. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها حديث عائشة من طريقين الأولى:

**قوله ( عن عمرة )** قال الدارقطني في «العلل» اقتصر إبراهيم بن سعد وسائر من رواه عن ابن شهاب على عمرة، ورواه يونس عنه فزاد مع عمرة عروة . قلت : وحكى ابن عبد البر أن بعض الضعفاء وهو إسحق الحنيني بمهملة ونونين مصغر رواه عن مالك عن الزهري عن عروة عن عمرة عن عائشة ، وكذا روى عن الأوزاعي عن الزهري قال ابن عبد البر : وهذان الإسنادان ليسا صحيحين وقول إبراهيم ومن تابعه هو المعتمد ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية زكريا بن يحيى وحمويه عن إبراهيم بن سعد ورواية يونس بجمعهما صحيحة . قلت : وقد صرح ابن أخي ابن شهاب عن عمه بسماعه له من عمرة وبسماع عمرة له من عائشة أخرجه أبو عوانة ، وكذا عند مسلم من وجه آخر عن عمرة أنها سمعت عائشة .

**قوله ( تقطع اليد في ربع دينار )** في رواية يونس «تقطع يد السارق» وفي رواية حرملة عن ابن وهب عند مسلم «لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار» وكذا عنده من طريق سليمان بن يسار عن عمرة .

**قوله ( فصاعدا )** قال صاحب المحكم : يختص هذا بالفاء ويجوز ثم بدلها ولا تجوز الواو ، وقال ابن جنى : هو منصوب على الحال المؤكدة أى ولو زاد ومن المعلوم أنه إذا زاد لم يكن إلا صاعداً . قلت : ووقع في رواية سليمان بن يسار عن عمرة عند مسلم «فما فوقه» بدل «فصاعدا» وهو بمعناه .

**قوله ( وتابعه عبد الرحمن بن خالد وابن أخي الزهري ومعمر عن الزهري )** أى في الاختصار على عمرة «ثم ساق رواية يونس وليس في آخره «فصاعدا» وقد أخرجه مسلم عن حرملة والإسماعيلي من طريق همام كلاهما عن ابن وهب بإثباتها، وأما متابعة عبد الرحمن بن خالد وهو ابن مسافر فوصلها الذهلي في «الزهریات» عن عبد الله بن صالح عن الليث عنه نحو رواية إبراهيم بن سعد ، وقرأت بخط مغلطى وقلده شيخنا ابن الملقن أن الذهلي أخرجه في «علل حديث الزهري» عن محمد بن بكر وروح بن عباد جهمد عن عبد الرحمن ، وهذا الذى قاله لا وجود له بل ليس لروح ولا لمحمد بن بكر عن عبد الرحمن هذا رواية اصلا ، وأما متابعة ابن أخي الزهري وهو محمد بن عبد الله بن مسلم فوصلها أبو عوانة في صحيحه من طريق يعقوب ابن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه ، وقرأت بخط مغلطى وقلده شيخنا أيضاً أن الذهلي أخرجه عن روح بن عباد عنه . قلت : ولا وجود له أيضاً ، وإنما أخرجه عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد . وأما متابعة معمر فوصلها أحمد عن عبد الرزاق عنه ، وأخرجه مسلم من رواية عبد الرزاق لكن لم يسق لفظه ، وساقه النسائي ولفظه «تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً» ووصلها أيضاً هو وأبو عوانة من طريق سعيد بن أبى عروة عن معمر ، وقال أبو عوانة في آخره : قال سعيد نبلنا معمرأ رويناه عنه وهو شاب ، وهو بنون وموحدة ثقيلة أى صيرناه نبيلاً . قلت : وسعيد أكبر من معمر وقد شاركه في كثير من شيوخه ، ورواه ابن المبارك عن معمر لكن لم يرفعه أخرجه النسائي ، وقد رواه عن الزهري أيضاً سليمان ابن كثير أخرجه مسلم من رواية يزيد بن هارون عنه مقروناً برواية إبراهيم بن سعد .

**قوله ( عن يونس )** في رواية مسلم عن حرملة وأبى داود عن أحمد بن صالح كلاهما عن ابن وهب .

**قوله ( حدثنا الحسين )** هو ابن ذكوان المعلم وهو بصرى ثقة وفي طبقة حسين بن واقد قاضى مرو وهو دونه في الإلتقان .

**قوله ( عن محمد بن عبد الرحمن الأنصارى )** في رواية الإسماعيلي من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث

سمعت أبا يقول حدثنا الحسين المعلم عن يحيى حدثني محمد بن عبد الرحمن الأنصاري ، قال الإسماعيلي رواه حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير كذلك ، وقال همام بن يحيى عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن زرارة ، قلت : نسب عبد الرحمن إلى جده وهو عبد الرحمن بن سعد بن زرارة ، قال الإسماعيلي : ورواه إبراهيم القناد عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان كذا حدثناه ابن صاعد عن لوين عن القناد ، والذي قبله أصح وبه جزم البيهقي وأن من قال فيه ابن ثوبان فقد غلط ، قلت : وأخرجه النسائي من رواية عبد الرحمن بن أبي الرجال عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن عمرة عن عائشة مرفوعاً ولفظه « تقطع يد السارق في ثمن الجن وثمان المجن ربع دينار » ، وأخرجه من طريق سليمان بن يسار عن عمرة بلفظ « لاتقطع يد السارق فيما دون ثمن الجن ، قيل لعائشة : ما ثمن الجن ؟ قالت ربع دينار » وقد توبع حسين المعلم عن يحيى أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق هقل بن زياد عنه بلفظه .

**قوله ( عن عمرة بنت عبد الرحمن حدثته )** أي أنها حدثته ، وكذا في قوله عن عائشة حدثتهم ، وقد جرت عادتهم بحذفها في مثل هذا كما أكثروا من حذف قال في مثل حدثنا عثمان حدثنا عبدة وفي مثل سمعت أي حدثنا فلان ، وذكر ابن الصلاح أنه لا بد من النطق بقال وفيه بحث ، ولم ينبه على حذف أن التي أشرت إليها . وفي رواية عبد الصمد المذكورة أن عمرة حدثته أن عائشة أم المؤمنين حدثتها .

**قوله ( تقطع اليد في ربع دينار )** هكذا في هذه الرواية مختصراً وكذا في رواية مسلم وأخرجه أبو داود عن أحمد بن صالح عن ابن وهب بلفظ « التقطع في ربع دينار فصاعداً » وعن وهب بن بيان عن ابن وهب بلفظ « تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً » وأخرجه النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عن يونس بلفظ « تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً » ورواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة « ما طال على ولا نسيت ، القطع في ربع دينار فصاعداً » وهو إن لم يكن رفعه صريحاً لكنه في معنى المرفوع ، وأخرجه الطحاوي من رواية ابن عيينة عن يحيى كذلك ، ومن رواية جماعة عن عمرة موقوفاً على عائشة ، قال ابن عيينة : ورواية يحيى مشعرة بالرفع ورواية الزهري صريحة فيه وهو أحفظهم . وقد أخرجه مسلم من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة مثل رواية سليمان بن يسار عنها التي أشرت إليها آنفاً . وكذا أخرجه النسائي من طريق ابن الهاد بلفظ « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً » وأخرجه من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة موقوفاً ، وحاول الطحاوي تعليل رواية أبي بكر المرفوعة برواية ولده الموقوفة وأبو بكر أتقن وأعلم من ولده ، على أن الموقوف في مثل هذا لا يخالف المرفوع لأن الموقوف محمول على طريق الفتوى ، والعجب أن الطحاوي ضعف عبد الله بن أبي بكر في موضع آخر ورام هنا تضعيف الطريق القويمة بروايته ، وكأن البخاري أراد الاستظهار لرواية الزهري عن عمرة بموافقة محمد بن عبد الرحمن الأنصاري عنها لما وقع في رواية ابن عيينة عن الزهري من الاختلاف في لفظ المتن هل هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من فعله ، وكذا رواه ابن عيينة عن غير الزهري فيما أخرجه النسائي عن قتيبة عنه عن يحيى بن سعيد وعبد ربه بن سعيد وزريق ، صاحب أيلة أنهم سمعوا عمرة عن عائشة قالت « القطع في ربع دينار فصاعداً » ثم أخرجه النسائي من طرق عن يحيى ابن سعيد به مرفوعاً وموقوفاً وقال : الصواب ما وقع في رواية مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة ما طال على العهد ولا نسيت القطع في ربع دينار فصاعداً وفي هذا إشارة إلى الرفع والله أعلم . وقد تعلق

بذلك بعض من لم يأخذ بهذا الحديث فذكره يحيى بن يحيى وجماعة عن ابن عيينة بلفظ « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع السارق في ربع دينار فصاعداً » أورده الشافعي والحميدي وجماعة عن ابن عيينة بلفظ « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع اليد » الحديث ، وعلى هذا التعليل عول الطحاوي فأخرج الحديث عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن عيينة بلفظ « كان يقطع » وقال : هذا الحديث لا حجة فيه لأن عائشة إنما أخبرت عما قطع فيه فيحتمل أن يكون ذلك لكونها قومت ما وقع القطع فيه إذ ذاك فكان عندها ربع دينار فقالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقطع في ربع دينار » مع احتمال أن تكون القيمة يومئذ أكثر . وتعقب باستبعاد أن تجزم عائشة بذلك مستندة إلى ظنها المجرد ، وأيضاً باختلاف التقويم وإن كان ممكناً لكن محال في العادة أن يتفاوت هذا التفاوت الفاحش بحيث يكون عند قوم أربعة أضعاف قيمته عند آخرين ، وإنما يتفاوت بزيادة قليلة أو نقص قليل ولا يبلغ المثل غالباً ، وادعى الطحاوي اضطراب الزهري في هذا الحديث لاختلاف الرواة عنه في لفظه ، ورد بأن من شرط الاضطراب أن تتساوى وجوهه فأما إذا رجح بعضها فلا ، ويتعين الأخذ بالراجح ، وهو هنا كذلك لأن جل الرواة عن الزهري ذكروه عن لفظ النبي صلى الله عليه وسلم على تقرير قاعدة شرعية في النصاب وخالفهم ابن عيينة تارة ووافقهم تارة فالأخذ بروايته الموافقة للجماعة أولى ، وعلى تقدير أن يكون ابن عيينة اضطرب فيه فلا يقدح ذلك في رواية من ضبطه ، وأما نقل الطحاوي عن المحدثين أنهم يقدمون ابن عيينة في الزهري على يونس فليس متفقاً عليه عندهم بل أكثرهم على العكس ، ومن جزم بتقديم يونس على سفيان في الزهري يحيى بن معين وأحمد بن صالح المصري وذكر أن يونس صحب الزهري أربع عشرة سنة وكان يزامله في السفر وينزل عليه الزهري إذا قدم أيلة وكان يذكر أنه كان يسمع الحديث الواحد من الزهري مراراً ، وأما ابن عيينة فإنما سمع منه سنة ثلاث وعشرين ومائة ورجع الزهري فمات في التي بعدها ، ولو سلم أن ابن عيينة أرجح في الزهري من يونس فلا معارضة بين روايتهما فتكون عائشة أخبرت بالفعل والقول معاً وقد وافق الزهري في الرواية عن عمرة جماعة كما سبق ، وقد وقع الطحاوي فيما عابه على من احتج بحديث الزهري مع اضطرابه على رأيه فاحتج بحديث محمد بن إسحق عن أيوب ابن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال « قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً في مجن قيمته دينار أو عشرة دراهم » أخرجه أبو داود واللفظ له وأحمد والنسائي والحاكم ، ولفظ الطحاوي « كان قيمة المجن الذي قطع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم » وهو أشد في الاضطراب من حديث الزهري فقليل عنه هكذا وقيل عنه عن عمرو بن شعيب عن عطاء عن ابن عباس وقيل عنه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ولفظه « كانت قيمة المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم » وقيل عنه عن عمرو بن عطاء مرسلاً وقيل عن عطاء عن أيمن « أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته دينار » كذا قال منصور والحكم بن عتيبة عن عطاء وقيل عن منصور عن مجاهد وعطاء جميعاً عن أيمن وقيل عن مجاهد عن أيمن بن أم أيمن عن أم أيمن قالت « لم يقطع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في ثمن المجن وثمنه يومئذ دينار » أخرجه النسائي ، ولفظ الطحاوي « لا تقطع يد السارق إلا في حجة وقومت يومئذ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً أو عشرة دراهم » وفي لفظ له « أدنى ما يقطع فيه السارق ثمن المجن ، وكان يقوم يومئذ بدينار » واختلف في لفظه أيضاً على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فقال حجاج ابن أرتاة عنه بلفظ « لا قطع فيما دون عشرة دراهم » وهذه الرواية لو ثبتت لكانت نصاً في تحديد النصاب إلا أن حجاج بن أرتاة ضعيف ومدلس حتى ولو ثبتت روايته لم تكن مخالفة لرواية الزهري بل يجمع بينهما

بأنه كان أولاً لا قطع فيما دون العشرة ثم شرع القطع في الثلاثة فما فوقها فزيد في تغليظ حد الخمر كما تقدم ، وأما سائر الروايات فليس فيها إلا إخبار عن فعل وقع في عهده صلى الله عليه وسلم وليس فيه تحديد النصاب فلا ينافي رواية ابن عمر الآتية أنه « قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم » وهو مع كونه حكاية فعل فلا يخالف حديث عائشة من رواية الزهري فإن ربع دينار صرفه ثلاثة دراهم ، وقد أخرج البيهقي من طريق ابن إسحق عن يزيد بن أبي حبيب عن سليمان بن يسار عن عمرة قالت « قيل لعائشة ما ثمن المجن ؟ قالت ربع دينار » وأخرج أيضاً من طريق ابن إسحق عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال « أتيت بنبطي قد سرق فبعثت إلى عمرة فقالت : أي بنى إن لم يكن بلغ ما سرق ربع دينار فلا تقطعه فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثني عائشة أنه قال : « لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً » فهذا يعارض حديث ابن إسحق الذي اعتمده الطحاوي وهو من رواية ابن إسحق أيضاً ، وجمع البيهقي بين ما اختلف في ذلك عن عائشة بأنها كانت تحدث به تارة وتارة تستفتي فتفتي ، واستند إلى ما أخرجه من طريق عبد الله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة « أن جارية سرق ، فسئلت عائشة فقالت : القطع في ربع دينار فصاعداً » . الطريق الثاني لحديث عائشة .

**قوله ( حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا عبدة )** هو ابن سليمان ثم قال ( حدثنا عثمان حدثنا حميد بن عبد الرحمن ) وقد أخرجه مسلم عن عثمان هذا قال « حدثنا عبدة بن سليمان وحميد بن عبد الرحمن » جمعهما وضمهما إلى غيرهما فقال « كلهم عن هشام » وحميد بن عبد الرحمن هذا هو الرؤاسي بضم الراء ثم همزة خفيفة ثم سين مهملة ، وقد أخرجه مسلم عن محمد بن عبد الله بن غنيم عنه ونسبه كذلك .

**قوله ( عن أبيه أخبرني عائشة أن يد السارق لم تقطع الخ )** وقع عند الإسماعيلي من طريق هارون ابن إسحق عن عبدة بن سليمان فيه زيادة قصة في السند ولفظه عن هشام بن عروة « أن رجلاً سرق قدحاً فألقى به عمر بن عبد العزيز فقال هشام بن عروة قال أي إن اليد لا تقطع في الشيء التافه » ثم قال « حدثني عائشة » وهكذا أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده عن عبدة بن سليمان ، وهكذا رواه وكيع وغيره عن هشام لكن أرسله كله .

**قوله ( لم يقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في ثمن مجن حجة أو ترس )** المجن بكسر الميم وفتح الجيم مفعول من الاجتنان وهو الاستتار مما يحاذره المستتر وكسرت ميمه لأنه آله في ذلك ، والحجة بفتح المهملة والجيم ثم فاء هي الدركة وقد تكون من خشب أو عظم وتغلف بالجلد أو غيره ، والترس مثله لكن يطارق فيه بين جلدتين وقيل هما بمعنى واحد ، وعلى الأول « أو » في الخبر للشك وهو المعتمد ويؤيده رواية عبد الله بن المبارك عن هشام التي تلى رواية حميد بن عبد الرحمن بلفظ « في أدنى ثمن حجة أو ترس كل واحد منهما ذو ثمن » والتنوين في قوله « ثمن » للتكثير والمراد أنه ثمن يرغب فيه ، فأخرج الشيء التافه كما فهمه عروة راوى الخبر وليس المراد ترساً بعينه ولا حجة بعينها وإنما المراد الجنس وأن القطع كان يقع في كل شيء يبلغ قدر ثمن المجن سواء كان ثمن المجن كثيراً أو قليلاً ، والاعتدال إنما هو على الأقل فيكون نصاباً ولا يقطع فيما دونه ، ورواية أبي أسامة عن هشام جامعة بين الروایتين المذكورتين أولاً ، وقوله فيها « كان كل واحد منهما ذا ثمن » كذا ثبت في الأصول ، وأفاد الكرماني أنه وقع في بعض النسخ « وكان كل واحد منهما ذو ثمن » بالرفع وخرجه على تقدير ضمير الشأن في كان .



**قوله ( رواه وكيع وابن إدريس عن هشام عن أبيه مرسلًا )** أما رواية وكيع فأخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه عنه ولفظه عن هشام بن عروة عن أبيه قال « كان السارق في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يقطع في ثمن الجن وكان الجن يومئذ له ثمن ولم يكن يقطع في الشيء التافه » وأما رواية ابن إدريس وهو عبد الله الأودي الكوفي فأخرجها الدارقطني في « العلل » والبيهقي من طريق يوسف بن موسى عن جرير وعبد الله بن إدريس ووكيع ثلاثتهم عن هشام عن أبيه « أن يد السارق لم تقطع » فذكر مثل سياق أبي أسامة سواء وزاد « ولم يكن يقطع في الشيء التافه » وقرأت بخط مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن أن رواية ابن إدريس عند عبد الرزاق عنه فيما ذكره الطبراني في « الأوسط » كذا قال الإسماعيلي، ووصله أيضاً عن هشام عمر بن علي المقدمي وعثمان الغطفاني وعبد الله بن قبيصة الفزاري، وأرسله أيضاً عبد الرحيم بن سليمان وحاتم بن إسماعيل وجرير . قلت : وقد ذكرت رواية جرير، وأما عبد الرحيم فاختلف عليه فقيل عنه مرسلًا ووصله عنه أبو بكر بن أبي شيبة أخرجه مسلم .

( تنبيه ) : لم تختلف الرواة عن هشام بن عروة عن أبيه في هذا المتن ، وأما الزهري فاختلف عليه في سنده ولم يختلف عليه في المتن أيضاً كما تقدم وهو حافظ فيحتمل أن يكون عروة حدثه به على الوجهين كما تقدم، ويحتمل أن يكون لفظ عروة هو الذي حفظه هشام عنه، وحمل يونس حديث عروة على حديث عمرة فساقه على لفظ عمرة وهذا يقع لهم كثيراً، ويشهد للأول أن النسائي أخرجه من طريق حفص بن حسان عن يونس عن الزهري عن عروة وحده عن عائشة بلفظ رواية ابن عيينة، ورواه أيضاً من رواية القاسم بن مبرور عن يونس بهذا السند لكن لفظ المتن « أو نصف دينار فصاعداً » وهي رواية شاذة .

الحديث الثاني حديث ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم » أورده من حديث مالك، قال ابن حزم لم يروه عن ابن عمر إلا نافع، وقال ابن عبد البر هو أصح حديث روى في ذلك .

**قوله ( تابعه محمد بن إسحق )** يعنى عن نافع أى في قوله « ثمنه » وروايته موصولة عند الإسماعيلي من طريق عبد الله بن المبارك عن مالك ومحمد بن إسحق وعبيد الله بن عمر ثلاثتهم عن نافع « عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم » وقد أخرجه المؤلف رحمه الله من رواية جويرية وهو ابن أسماء مثل هذا السياق سواء، ومن رواية عبيد الله وهو ابن عمر أى العمرى مثله، ومن رواية موسى بن عقبة عن نافع بلفظ « قطع النبي صلى الله عليه وسلم يد سارق » مثله .

**قوله ( وقال الليث حدثني نافع قيمته )** يعنى أن الليث رواه عن نافع كالجماعة لكن قال « قيمته » بدل قولهم « ثمنه » ورواية الليث وصلها مسلم عن قتيبة ومحمد بن ربح عن الليث عن نافع عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في مجن قيمته ثلاثة دراهم » وأخرجه مسلم أيضاً من رواية سفيان الثوري عن أبي أيوب السخيتاني وأيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية، ومن رواية ابن وهب عن حنظلة بن أبي سفيان ومالك وأسامة بن زيد كلهم عن نافع، قال بعضهم ثمنه وقال بعضهم قيمته، هذا لفظ مسلم ولم يميز، وقد أخرجه أبو داود من رواية ابن جريج أخبرني إسماعيل بن أمية عن نافع ولفظه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل سرق ترساً من صبيغة النساء ثمنه ثلاثة دراهم » وأخرجه النسائي من رواية ابن وهب عن حنظلة وحده بلفظ « ثمنه » ومن طريق مغلطاي بن يزيد عن حنظلة بلفظ « قيمته » فوافق الليث في قوله « قيمته » لكن خالف

الجميع فقال « خمسة دراهم » وقول الجماعة « ثلاثة دراهم » هو المحفوظ، وقد أخرجه الطحاوى من طريق عبيد الله بن عمر بلفظ « قطع في مجن قيمته » ومن رواية أيوب ومن رواية مالك قال مثله، ومن رواية ابن إسحق بلفظ « أتى برجل سرق حشفة قيمتها ثلاثة دراهم فقطعه » .

( تنبيه ) : قوله « قطع » معناه أمر لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يباشر القطع بنفسه « وقد تقدم في الباب قبله أن بدلاً هو الذى باشر قطع يد المخزومية، فيحتمل أن يكون هو الذى كان موكلاً بذلك ويحتمل غيره وقوله « قيمته » قيمة الشيء ما تنتهى إليه الرغبة فيه، وأصله قومة فأبدلت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة، والثن ما يقابل به المبيع عند البيع، والذى يظهر أن المراد هنا القيمة وأن من رواه بلفظ الثمن إما تجوزاً وإما أن القيمة والثن كانا حينئذ مستويين، قال ابن دقيق العيد؛ القيمة والثن قد يختلفان والمعتبر إنما هو القيمة، ولعل التعبير بالثن لكونه صادف القيمة في ذلك الوقت في ظن الراوى أو باعتبار الغلبة . وقد تمسك مالك بحديث ابن عمر في اعتبار النصاب بالفضة، وأجاب الشافعية وسائر من خالفه بأنه ليس في طرفة أنه لا يقطع في أقل من ذلك، وأورد الطحاوى حديث سعد الذى أخرجه ابن مالك أيضاً وسنده ضعيف ولفظه « لا يقطع السارق إلا في المجن » قال فعلمنا أنه لا يقطع في أقل من ثمن المجن، ولكن اختلف في ثمن المجن، ثم ساق حديث ابن عباس قال « كان قيمة المجن الذى قطع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم » قال فالاحتياط أن لا يقطع إلا فيما اجتمعت فيه هذه الآثار وهو عشرة، ولا يقطع فيما دونها لوجود الاختلاف فيه وتعقب بأنه لو سلم في الدراهم لم يسلم في النص الصريح في ربع دينار كما تقدم إيضاحه، ودفع ما أعله به . والجمع بين ما اختلفت الروايات في ثمن المجن ممكن بالحمل على اختلاف الثمن والقيمة أو على تعدد المجان التى قطع فيها وهو أولى . وقال ابن دقيق العيد : الاستدلال بقوله « قطع في مجن » على اعتبار النصاب ضعيف لأنه حكاية فعل ولا يلزم من القطع في هذا المقدار عدم القطع فيما دونه بخلاف قوله « يقطع في ربع دينار فصاعداً » فإنه بمنطوقه يدل على أنه يقطع فيما إذا بلغه وكذا فيما زاد عليه، وبمفهومه على أنه لا قطع فيما دون ذلك، قال : واعتاد الشافعى على حديث عائشة وهو قول أقوى في الاستدلال من الفعل المجرد، وهو قوى في الدلالة على الخفية لأنه صريح في القطع في دون القدر الذى يقولون بجواز القطع فيه، ويدل على القطع فيما يقولون به بطريق الفحوى، وأما دلالته على عدم القطع في دون ربع دينار فليس هو من حيث منطوقه بل من حيث مفهومه فلا يكون حجة على من لا يقول بالمفهوم . قلت : وقرر الباجى طريق الأخذ بالمفهوم هنا فقال : دل التقويم على أن القطع يتعلق بقدر معلوم وإلا فلا يكون لذكره فائدة، وحينئذ فالمعتمد ما ورد به النص صريحاً مرفوعاً في اعتبار ربع دينار، وقد خالف من المالكية في ذلك من القدماء ابن عبد الحكم ومن بعدهم ابن العرى فقال : ذهب سفيان الثورى مع جلالة في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشرة دراهم، وحقته أن اليد محترمة بالإجماع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه والعشرة متفق على القطع فيها عند الجميع فيتمسك به ما لم يقع الاتفاق على ما دون ذلك، وتعقب بأن الآية دلت على القطع في كل قليل وكثير، وإذا اختلفت الروايات في النصاب أخذ بأصح ما ورد في الأقل، ولم يصح أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم، فكان اعتبار ربع دينار أقوى من وجهين : أحدهما أنه صريح في الحصر حيث ورد بلفظ « لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعداً » وسائر الأخبار الصحيحة الواردة حكاية فعل لا عموم فيها، والثانى أن المعول عليه في القيمة الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها، ويؤيده ما نقل الخطاى استدلالاً على أن أصل النقد في ذلك الزمان الدنانير بأن الصكاك القديمة كان يكتب فيها عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل

فعرفت الدراهم بالدنانير وحصرت بها والله أعلم . وحاصل المذاهب في القدر الذي يقطع السارق فيه يقرب من عشرين مذهباً : الأول يقطع في كل قليل وكثير تافها كان أو غير تافه نقل عن أهل الظاهر والخوارج ونقل عن الحسن البصري وبه قال أبو عبد الرحمن بن بنت الشافعي . ومقابل هذا القول في الشذوذ ما نقله عياض ومن تبعه عن إبراهيم النخعي أن القطع لا يجب إلا في أربعين درهماً أو أربعة دنانير وهذا هو القول الثاني . الثالث مثل الأول إلا إن كان المسروق شيئاً تافها لحديث عروة الماضي « لم يكن القطع في شيء من التافه » ولأن عثمان قطع في فخارة خسيصة وقال لمن يسرق السياط لئن عدتم لأقطعن فيه ، وقطع ابن الزبير في نعلين أخرجهما ابن أبي شيبة وعن عمر بن عبد العزيز أنه قطع في مد أو مدين . الرابع تقطع في درهم فصاعداً وهو قول عثمان البتي بفتح الموحدة وتشديد المثناة من فقهاء البصرة وربيعه من فقهاء المدينة ونسبه القرطبي إلى عثمان فأطلق ظناً منه أنه الخليفة وليس كذلك الخامس في درهمين وهو قول الحسن البصري جزم به ابن المنذر عنه . السادس فيما زاد على درهمين ولو لم يبلغ الثلاثة أخرجه ابن أبي شيبة بسند قوى عن أنس « أن أبا بكر قطع في شيء ما يساوي درهمين » وفي لفظ « لا يساوي ثلاثة دراهم » . السابع في ثلاثة دراهم ويقوم ما عداها بها ولو كان ذهباً ، وهي رواية عن أحمد ، وحكاها الخطابي عن مالك . الثامن مثله لكن إن كان المسروق ذهباً فنصابه ربع دينار وإن كان غيرهما فإن بلغت قيمته ثلاثة دراهم قطع به وإن لم تبلغ لم يقطع ولو كان نصف دينار ، وهذا قول مالك المعروف عند أتباعه ، وهي رواية عن أحمد ، واحتج له بما أخرجه أحمد من طريق محمد ابن راشد عن يحيى بن يحيى الغساني عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة مرفوعاً « اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا في أدنى من ذلك » قالت : وكان ربع الدينار قيمته يومئذ ثلاثة دراهم ، والمرفوع من هذه الرواية نص في أن المعتمد والمعتبر في ذلك الذهب ، والموقوف منه يقتضي أن الذهب يقوم بالفضة ، وهذا يمكن تأويله فلا يرتفع به النص الصريح ، التاسع مثله إلا إن كان المسروق غيرهما قطع به إذا بلغت قيمته أحدهما ، وهو المشهور عن أحمد ورواية عن إسحق . العاشر مثله لكن لا يكتفى بأحدهما إلا إذا كانا غالبين فإن كان أحدهما غالباً فهو المعول عليه ، وهو قول جماعة من المالكية وهو الحادي عشر . الثاني عشر ربع دينار أو ما يبلغ قيمته من فضة أو عرض ، وهو مذهب الشافعي وقد تقدم تقريره ، وهو قول عائشة وعمرة وأبي بكر بن حزم وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي والليث ورواية عن إسحق وعن داود ، ونقله الخطابي وغيره عن عمر وعثمان وعلي ، وقد أخرجه ابن المنذر عن عمر بسند منقطع أنه قال « إذا أخذ السارق ربع دينار قطع » ومن طريق عمرة « أتى عثمان بسارق سرق أترجة قومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار بائني عشر فقطع » ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً قطع في ربع دينار كانت قيمته درهمين ونصفاً . الثالث عشر أربعة دراهم نقله عياض عن بعض الصحابة ونقله ابن المنذر عن أبي هريرة وأبي سعيد . الرابع عشر ثلث دينار حكاه ابن المنذر عن أبي جعفر الباقر ، الخامس عشر خمسة دراهم وهو قول ابن شيرمة وابن أبي ليلى من فقهاء الكوفة ونقل عن الحسن البصري وعن سليمان بن يسار أخرجه النسائي وجاء عن عمر بن الخطاب لا تقطع الخمس إلا في خمس أخرجه ابن المنذر من طريق منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عنه وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي هريرة وأبي سعيد مثله ونقله أبو زيد الدبوسي عن مالك وشذ بذلك . السادس عشر عشرة دراهم أو ما بلغ قيمتها من ذهب أو عرض ، وهو قول أبي حنيفة والثوري وأصحابهما . السابع عشر دينار أو ما بلغ قيمته من فضة أو عرض . حكاه ابن حزم عن طائفة ، وجزم ابن المنذر بأنه قول النخعي . الثامن عشر دينار أو عشرة دراهم أو ما يساوي أحدهما حكاه ابن حزم أيضاً ، وأخرجه ابن المنذر

عن علي بسند ضعيف وعن ابن مسعود بسند منقطع قال وبه قال عطاء . التاسع عشر ربع دينار فصاعداً من الذهب على ما دل عليه حديث عائشة ويقطع في القليل والكثير من الفضة والعروض، وهو قول ابن حزم، ونقل ابن عبد البر نحوه عن داود واحتج بأن التحديد في الذهب ثبت صريحاً في حديث عائشة ولم يثبت التحديد صريحاً في غيره فبقى عموم الآية على حاله فيقطع فيما قل أو كثر إلا إذا كان الشيء تافهاً، وهو موافق للشافعي إلا في قياس أحد النكدين على الآخر وقد أيده الشافعي بأن الصرف يومئذ كان موافقاً لذلك، واستدل بأن الدية على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الفضة اثنا عشر ألف درهم، وتقدم في قصة الأترجة قريباً ما يؤيده، ويخرج من تفصيل جماعة من المالكية أن التقويم يكون بغالب نقد البلد إن ذهباً فبالذهب وإن فضة فبالفضة تمام العشرين مذهباً وقد ثبت في حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم . وثبت لاقطع في أقل من ثمن المجن وأقل ما ورد في ثمن المجن ثلاثة دراهم وهي موافقة للنص الصريح في القطع في ربع دينار وإنما ترك القول بأن الثلاثة دراهم نصاب يقطع فيه مطلقاً لأن قيمة الفضة بالذهب تختلف فبقى الاعتبار بالذهب كما تقدم والله أعلم ، واستدل به على وجوب قطع السارق ولو لم يسرق من حرز ، وهو قول الظاهرية وأبي عبيد الله البصري من المعتزلة ، وخالفهم الجمهور فقالوا : العام إذا خص منه شيء بدليل بقي ما عداه على عمومه ، وحجته سواء كان لفظه ينبي عما ثبت في ذلك الحكم بعد التخصيص أم لا لأنه آية السرقة عامة في كل من سرق فخص الجمهور منها من سرق من غير حرز فقالوا لا يقطع، وليس في الآية ما ينبي عن اشتراط الحرز وطرد البصري أصله في الاشتراط المذكور فلم يشترط الحرز ليستمر الاحتجاج بالآية، نعم وزعم ابن بطال أن شرط الحرز مأخوذ من معنى السرقة فإن صح ما قال سقطت حجة البصري أصلاً، واستدل به على أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لأن آية السرقة نزلت في سارق رداء صفوان أو سارق المجن وعمل بها الصحابة في غيرهما من السارقين، واستدل بإطلاق ربع دينار على أن القطع يجب بما صدق عليه ذلك من الذهب سواء كان مضروباً أو غير مضروب جيداً كان أو رديئاً، وقد اختلف فيه الترجيح عند الشافعية ونص الشافعي في الزكاة على ذلك وأطلق في السرقة فجزم الشيخ أبو حامد وأتباعه بالقميم هنا ، وقال الأصطخري لا يقع إلا في المضروب ورجحه الرافعي . وقيد الشيخ أبو حامد النقل عن الأصطخري بالقدر الذي ينقص بالطبع ، واستدل بالقطع في المجن على مشروعية القطع في كل ما يتمول قياساً واستثنى الحنفية ما يسرع إليه الفساد وما أصله الإباحة كاللحجارة واللين والخشب والملح والتراب والكأ والطير ، وفيه رواية عن الحنابلة ، والراجح عندهم في مثل السرجين القطع تفرعاً على جواز بيعه ، وفي هذا تفاريع أخرى محل بسطها كتب الفقه وبالله التوفيق .

الحديث الثالث حديث أبي هريرة في لعن السارق يسرق البيضة فيقطع ختم به الباب إشارة إلى أن طريق الجمع بين الأخبار أن يجعل حديث عمرة عن عائشة أصلاً فيقطع في ربع دينار فصاعداً وكذا فيما بلغت قيمته ذلك ، فكأنه قال المراد بالبيضة ما يبلغ قيمتها ربع دينار فصاعداً وكذا الحبل ، ففيه إيماء إلى ترجيح ما سبق من التأويل الذي نقله الأعمش، وقد تقدم البحث فيه .

### باب توبة السارق

٦٥٦٣ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال نا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة [٦٨٠٠]

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ يَدَ امْرَأَةٍ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَكَانَتْ تَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ فَأَرْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَابَتْ وَحَسَنْتُ تَوْبَتَهَا.

[٦٨٠١] ٦٨٠١ - ٦٨٠٢ - فَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَعْفِيُّ قَالَ نَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَهْطٍ فَقَالَ: «أَبَايِعُكُمْ عَلَى أَنْ لَا تَشْرَكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبَهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَأَخَذَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَطَهُورٌ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ فَذَلِكَ إِلَى اللَّهِ: إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ».

**قوله ( باب توبة السارق )** أى هل تفيده في رفع اسم الفسق عنه حتى تقبل شهادته أو لا ؟ وقد وقع في آخر هذا الباب : قال أبو عبد الله إذا تاب السارق وقطعت يده قبلت شهادته، وكذلك كل الحدود إذا تاب أصحابها قبلت شهادتهم، وهو في رواية أبي ذر عن الكشميين وحده، وأبو عبد الله هو البخاري المصنف، وقد تقدمت هذه المسألة في الشهادات فيما يتعلق بالقاذف والسارق في شهادتهما . ونقل البيهقي عن الشافعي أنه قال : يحتمل أن يسقط كل حق لله بالتوبة، قال وجزم به في كتاب الحدود، وروى الربيع عنه أن حد الزنا لا يسقط، وعن الليث والحسن لا يسقط شيء من الحدود أبداً، قال وهو قول مالك، وعن الحنفية يسقط إلا الشرب، وقال الطحاوي ولا يسقط إلا قطع الطريق لورود النص فيه والله أعلم . وذكر في الباب حديث عائشة في قصة التي سرقت مختصراً، ووقع في آخره «وتابت وحسنت توبتها» وقد تقدم شرحه مستوفى قبيل هذا ، ووجه مناسبتة للترجمة وصف التوبة بالحسن فإن ذلك يقتضى أن هذا الوصف يثبت للتائب المذكور فيعود لحالته التي كان عليها، وحديث عباد بن الصامت في البيعة وفيه ذكر السرقة وفي آخره «فمن أصاب من ذلك شيئاً فأخذه في الدنيا فهو كفارة له وطهور» ووجه الدلالة منه أن الذي أقيم عليه الحد وصف بالتطهر فإذا انضم إلى ذلك أنه تاب فإنه يعود إلى ما كان عليه قبل ذلك فتضمن ذلك قبول شهادته أيضاً . والله أعلم .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة

وقول الله: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية

[٦٨٠٢] ٦٥٦٥- حدثنا علي بن عبد الله قال نا الوليد بن مسلم قال نا الأوزاعي قال ني يحيى بن أبي كثير قال ني أبوقلابة الجرمي عن أنس قال: قدم على النبي صلى الله عليه نافر من عكل فأسلموا، فاجتروا المدينة، فأمرهم أن يأتوا إبل الصدقة فيشربوا من أبوالها وألبانها، ففعلوا فصحوا، وارتدوا، وقتلوا رعاتها واستاقوا الإبل. فبعث في آثارهم فأتي بهم، فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم، ثم لم يحسمهم حتى ماتوا.

**قوله ( كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة )** كذا هذه الترجمة ثبتت للجميع هنا، وفي كونها في هذا الموضع إشكال، وأظنها مما انقلب على الذين نسخوا كتاب البخاري من المسودة، والذي يظهر لي أن محلها بين كتاب الديات وبين استتابة المرتدين، وذلك أنها تخللت بين أبواب الحدود. فإن المصنف ترجم « كتاب الحدود وصدره بحديث « لا يزني الزاني وهو مؤمن » وفيه ذكر السرقة وشرب الخمر، ثم بدأ بما يتعلق بحد الخمر في أبواب ثم بالسرقة كذلك، فالذي يليق أن يثلت بأبواب الزنا على وفق ما جاء في الحديث الذي صدر به ثم بعد ذلك إما أن يقدم كتاب المحاربين وإما أن يؤخره، والأولى أن يؤخره ليعقبه « باب استتابة المرتدين » فإنه يليق أن يكون من جملة أبوابه، ولم أر من نبه على ذلك إلا الكرمانى فإنه تعرض لشيء من ذلك في « باب إثم الزناة » ولم يستوفه كما سأنبه عليه. ووقع في رواية النسفى زيادة قد يرتفع بها الإشكال، وذلك أنه قال بعد قوله « من أهل الكفر والردة » فزاد « ومن يجب عليه الحد في الزنا » فإن كان محفوظاً فكأنه ضم حد الزنا إلى المحاربين لإفضائه إلى القتل في بعض صورته بخلاف الشرب والسرقة، وعلى هذا فالأولى أن يبدل لفظ كتاب بباب وتكون الأبواب كلها داخلة في كتاب الحدود.

**قوله ( وقول الله : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية )** كذا لأى ذر، وساق في رواية كريمة وغيرها إلى ﴿أو ينفوا من الأرض﴾ قال ابن بطال : ذهب البخارى إلى أن آية المحاربة نزلت في أهل الكفر والردة، وساق حديث العرنين وليس فيه تصريح بذلك، ولكن أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة حديث العرنين وفي آخره قال « بلغنا أن هذه الآية نزلت فيهم : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية » ووقع مثله في حديث أبى هريرة، ومن قال ذلك الحسن وعطاء والضحاك والزهرى قال : وذهب جمهور الفقهاء إلى أنها نزلت فيمن خرج من المسلمين يسعى في الأرض بالفساد ويقطع الطريق، وهو قول مالك والشافعى

والكوفيين ، ثم قال : ليس هذا منافياً للقول الأول لأنها وإن نزلت في العرنيين بأعيانهم لكن لفظها عام يدخل في معناه كل من فعل مثل فعلهم من المحاربة والفساد . قلت : بل هما متغايران ، والمرجع إلى تفسير المراد بالمحاربة : فمن حملها على الكفر خص الآية بأهل الكفر ومن حملها على المعصية عمم ، ثم نقل ابن بطل عن إسماعيل القاضي أن ظاهر القرآن وما مضى عليه عمل المسلمين يدل على أن الحدود المذكورة في هذه الآية نزلت في المسلمين ، وأما الكفار فقد نزل فيهم ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبُ الرِّقَابِ ﴾ إلى آخر الآية فكان حكمهم خارجاً عن ذلك ، وقال تعالى في آية المحاربة ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ ﴾ وهى دالة على أن تاب من المحاربين يسقط عنه الطلب بما ذكر بما جناه فيها ، ولو كانت الآية في الكافر لنفعت المحاربة ، ولكان إذا أحدث الحاربة مع كفره اكتفينا بما ذكر في الآية وسلم من القتل فتكون الحاربة خففت عنه القتل ، وأجيب عن هذا الإشكال بأنه لا يلزم من إقامة هذه الحدود على المحارب المرتد مثلاً أن تسقط عنه المطالبة بالعود إلى الإسلام أو القتل ، وقد تقدم في تفسير المائدة مانقله المصنف عن سعيد بن جبير أن معنى المحاربة لله الكفر به وأخرج الطبرى من طريق روح بن عبادة عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن أنس في آخر قصة العرنيين قال : فذكر لنا أن هذه الآية نزلت فيهم ﴿ إِنَّمَا جُزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ ، وأخرج نحوه من وجه آخر عن أنس وأخرج الإسماعيلي هناك من طريق مروان بن معاوية عن معاوية بن أبى العباس عن أيوب عن أبى قلابة عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا جُزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ قال هم من عكل . قلت : قد ثبت في الصحيحين أنهم كانوا من عكل وعرينة ، فقد وجد التصريح الذى نفاه ابن بطل ، والمعتمد أن الآية نزلت أولاً فيهم وهى تتناول بعمومها من حارب من المسلمين بقطع الطريق ، لكن عقوبة الفريقين مختلفة : فإن كانوا كفاراً يخير الإمام فيهم إذا ظفر بهم ، وإن كانوا مسلمين فعلى قولين : أحدهما وهو قول الشافعى والكوفيين ينظر في الجناية فمن قتل قتل ومن أخذ المال قطع ومن لم يقتل ولم يأخذ مالاً نفى ، وجعلوا «أو» للتنويع ، وقال مالك : بل هى للتخيير فيتخير الإمام في المحارب المسلم بين الأمور الثلاثة ، ورجع الطبرى الأول ، واختلفوا في المراد بالنفى في الآية : فقال مالك والشافعى يخرج من بلد الجناية إلى بلدة أخرى ، زاد مالك فيحبس فيها . وعن أبى حنيفة بل يحبس في بلده ، وتعقب بأن الاستمرار في البلد ولو كان مع الحبس إقامة فهو ضد النفى فإن حقيقة النفى الإخراج من البلد ، وقد قرنت مفارقة الوطن بالقتل قال تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ ﴾ وحجة أبى حنيفة أنه لا يؤمن منه استمرار المحاربة في البلدة الأخرى ، فانفصل عنه مالك بأنه يحبس بها ، وقال الشافعى : يكفيه مفارقة الوطن والعشيرة خذلاناً وذللاً . ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة العرنيين ، أورده من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير عن أبى قلابة مصرحاً فيه بالتحديث في جميعه فأمن فيه من التدليس والتسوية ، وقد تقدم شرحه في «باب أحوال الإبل» من كتاب الطهارة . ووقع في هذا الموضع «ففعّلوا فصحوا فارتدوا وقتلوا رعائهم واستاقوا الإبل» .

بَلَمْ يَحْسِمِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الرَّدَّةِ حَتَّى هَلَكُوا

٦٥٦٦- حدثنا محمد بن الصلت أبو يعلى قال نا الوليد قال أخبرني الأوزاعي عن يحيى عن أبى

[٦٨٠٣]

قلاية : عن أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم قطع العرنيين ، ولم يحسمهم حتى ماتوا .

قوله ( باب لم يحسم النبي صلى الله عليه وسلم المحاربين الخ ) الحسم بفتح الحاء وسكون السين المهملتين الكى بالنار لقطع الدم حسمته فأنحسم كقطعته فانقطع وحسمت العرق معناه حبست دم العرق فمنعته أن يسيل، وقال الداودي : الحسم هنا أن توضع اليد بعد القطع في زيت حار . قلت : وهذا من صور الحسم وليس محصوراً فيه، وأورد فيه طرفاً من قصة العرنين مقتصراً على قوله « قطع العرنين ولم يحسمهم » قال ابن بطال : إنما ترك حسمهم لأنه أراد إهلاكهم فأما من قطع في سرقة مثلاً فإنه يجب حسمه لأنه لا يؤمن معه التلف غالباً بنزف الدم .

### باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا

[٦٨٠٤] ٦٥٦٧- حدثنا موسى بن إسماعيل عن وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال : قَدِمَ رَهْطٌ مِنْ عُكْلٍ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَانُوا فِي الصَّفَةِ، فَاجْتَمَعُوا الْمَدِينَةَ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَبْغْنَا رَسَلًا، فَقَالَ : « مَا أَجِدُ لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَلْحَقُوا بِإِبْلِ رَسُولِ اللَّهِ »، فَأَتَوْهَا فَشَرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا حَتَّى صَحُّوا وَسَمِنُوا وَقَتَلُوا الرَّاعِيَّ وَاسْتَأْفَقُوا الدَّوْدَ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّرِيخُ، فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ، فَمَا تَرَجَلَ النَّهَارُ حَتَّى أَتَى بِهِمْ، فَأَمَرَ بِمَسَامِيرٍ وَأَحْمَيْتْ فَكَحَلَهُمْ وَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَمَا حَسَمَهُمْ، ثُمَّ أَلْقَوْا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ، فَمَا سَقَوْا حَتَّى مَاتُوا. قَالَ أَبُو قَلَابَةَ : سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

قوله ( باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا ) كذا لهم بضم أوله على البناء للمجهول، ولو كان بفتحها لنصب المحاربون وكان راجعاً إلى فاعل يحسم في الباب الذي قبله . وأورد فيه قصة العرنين من وجه آخر عن أبي قلابة عن أنس تماماً .

قوله ( حتى صحوا وسمنوا وقتلوا الراعي ) في رواية الكشميهني « فقتلوا الراعي » بالفاء وهي أوجه، وحكى ابن بطال عن المهلب أن الحكمة في ترك سقيهم كفرهم نعمة السقى التي انعشتهم من المرض الذي كان بهم، قال : وفيه وجه آخر يؤخذ مما أخرجه ابن وهب من مرسل سعيد بن المسيب « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما بلغه ما صنعوا : عطش الله من عطش آل محمد الليلة » قال فكان ترك سقيهم إجابة لدعونه صلى الله عليه وسلم . قلت : وهذا لا ينافي أنه عاقبهم بذلك كما ثبت أنه سملهم لكونهم سملوا أعين الرعاة، وإنما تركهم حتى ماتوا لأنه أراد إهلاكهم كما مضى في الحسم . وأبعد من قال إن تركهم بلا سقى لم يكن بعلم النبي صلى الله عليه وسلم . وقوله في هذه الطريق « قالوا أبغنا » بهزة قطع ثم موحدة ثم معجمة أى اطلب لنا يقال أبغاه كذا طلبه له، وقوله « رسلًا » بكسر الراء وسكون السين المهملة أى لبنًا، وقوله « ما أجِدُ لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَلْحَقُوا بِإِبْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » فيه تجريد وسياق الكلام يقتضى أن يقول بإبلى ولكنه كقول كبير القوم يقول لكم الأمر مثلاً، ومنه قول الخليفة يقول لكم أمير المؤمنين، وتقدم في غير هذه الطريق وهو في الباب الأول أيضاً بلفظ « فأمرهم أن يأتوا بإبل الصدقة » فجمع بعضهم بين الروايتين بأنه صلى الله عليه وسلم كانت له إبل ترعى وإبل الصدقة في جهة واحدة فدل كل من الصنفين على الصنف الآخر، وقيل بل الكل إبل الصدقة وإضافتها إليه إضافة التبعية لكونه تحت حكمه، ويؤيد الأول ما ذكر قريبا من تعطيش آل محمد لأنهم كانوا لا يتناولون الصدقة .



### باب سمر النبي صلى الله عليه أعين المحاربين

[٦٨٠٥] ٦٥٦٨- حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا حماد عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك أن رهطاً من عكل - أو قال : من عرينة ، ولا أعلمه إلا قال : عكل - قدموا المدينة ، فأمر لهم النبي صلى الله عليه بلقاح ، وأمرهم أن يخرجوا فيشربوا من أبوالها وألبانها . فشربوا ، حتى إذا برئوا قتلوا الراعي واستاقوا النعم . فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه غدوة ، فبعث الطلب في إثرهم ، فما ارتفع النهار حتى جيء بهم ، فأمر بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم ، فألقوا بالحرّة يستسقون فلا يسقون . قال أبو قلابة : هؤلاء قوم سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله .

قوله ( باب ) بالتنوين ( سمر النبي صلى الله عليه وسلم ) بفتح السين المهملة والميم بالفعل الماضي ويجوز مضافاً بغير تنوين مع سكون الميم ، وأورد فيه حديث العرنين من وجه آخر عن أيوب ، وقوله فيه « حتى جيء بهم » في رواية الكشمي « أتى بهم » وقوله « وسمر أعينهم » وقع في رواية الأوزاعي في أول المحاربين « وسمل » باللام ومما بمعنى ، قال ابن التين وغيره : وفيه نظر ، قال عياض سمر العين بالتخفيف كحلها بالمسار المحمى فيطابق السمل فإنه فسر بأن يدي من العين حديدة محماة حتى يذهب نظرها فيطابق الأول بأن تكون الحديدة مسماراً ، قال وضبطناه بالتشديد في بعض النسخ والأول أوجه ، وفسروا السمل أيضاً بأنه فقء العين بالشوك وليس هو المراد هنا .

( تنبيه ) أشكل قوله في آية المحاربين ﴿ ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ﴾ مع حديث عبادة الدال على أن من أقيم عليه الحد في الدنيا كان له كفارة فإن ظاهر الآية أن المحارب يجمع له الأمران ، والجواب أن حديث عبادة مخصوص بالمسلمين بدليل أن فيه ذكر الشرك مع ما انضم إليه من المعاصي ، فلما حصل الإجماع على أن الكافر إذا قتل على شركه فمات مشركاً أن ذلك القتل لا يكون كفارة له قام إجماع أهل السنة على أن من أقيم عليه الحد من أهل المعاصي كان ذلك كفارة لإثم معصيته ، والذي يضبط ذلك قوله تعالى ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ والله أعلم .

### باب فضل من ترك الفواحش

[٦٨٠٦] ٦٥٦٩- حدثنا محمد بن سلام قال أنا عبد الله عن عبيد الله بن عمر عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « سبعة يظلهم الله يوم القيامة في ظلّه يوم لا ظلّ إلا ظلّه : إمام عادل ، وشاب نشأ في عبادة الله ، ورجل ذكر الله في خلاء ففاضت عيناه ، ورجل قلبه معلق في المساجد ، ورجلان تحابا في الله ، ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال إلى نفسها فقال : إني أخاف الله ، ورجل صدق فأخفى حتى لا تعلم شماله ما صنعت يمينه » .

[٦٨٠٧] ٦٥٧٠- نا محمد بن أبي بكر قال نا عمر بن علي . . . ح . وحدثني خليفة قال نا عمر بن علي قال نا أبو حازم عن سهل بن سعد الساعدي قال النبي صلى الله عليه : « من توكل لي ما بين رجله وما بين لحييه توكلت له بالجنة » .

قوله ( باب فضل من ترك الفواحش ) جمع فاحشة وهي كل ما اشتد قبحه من الذنوب فعلاً أو قولاً ، وكذا الفحشاء والفحش ومنه الكلام الفاحش ، ويطلق غالباً على الزنا فاحشة ومنه قوله تعالى ﴿ ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة ﴾ وأطلقت على اللواط باللام العهدية في قول لوط عليه السلام لقومه ﴿ أتأتون الفاحشة ﴾ ومن ثم كان حده حد الزاني عند الأكثر ، وزعم الحليمي أن الفاحشة أشد من الكبيرة وفيه نظر . ثم ذكر فيه حديثين أحدهما حديث أبي هريرة في السبعة الذين يظلمهم الله تعالى في ظله ، والمقصود منه قوله فيه « ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال إلى نفسها فقال إني أخاف الله تعالى » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكوة ، ويلتحق بهذه الخصلة من وقع له نحوها كالذي دعا شاباً جميلاً لأن يزوجه ابنة له جميلة كثيرة الجهاز جداً لينال منه الفاحشة فعفا الشاب عن ذلك وترك المال والجمال ، وقد شاهدت ذلك . وقوله في أول السند « حدثنا محمد » غير منسوب فقال أبو علي الغساني وقع في رواية الأصيلي محمد بن مقاتل ، وفي رواية القابسي محمد بن سلام ، والأول هو الصواب لأن عبد الله هو ابن المبارك وابن مقاتل معروف بالرواية عنه . قلت : ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هذا الحديث الخاص عند ابن سلام ، والذي أشار إليه الغساني قاعدة في تفسير من أبهم واستمر إبهامه فيكون كثرة أخذه وملازمته قرينة في تعيينه ، أما إذا أورد التنصيص عليه فلا . وقد صرح أيضاً بأنه محمد بن سلام أبو ذر في روايته عن شيوخه الثلاثة وكذا هو في بعض النسخ من رواية كريمة وأبى الوقت .

الحديث الثاني : قوله ( عمر بن علي ) هو المقدمي نسبة إلى جده مقدم بوزن محمد وهو عم محمد بن أبي بكر الراوي عنه ، وهو موصوف بالتدليس لكنه صرح بالتحديث في هذه الرواية ، وقد أوردته في الرقاق عن محمد بن أبي بكر وحده وقرنه هنا بخليفة وساقه على لفظ خليفة .

قوله ( من توكل لي ) أي تكفل ، وقد ذكرت في الرقاق من رواه بلفظ تكفل وبلفظ حفظ وهو هناك بلفظ تضمن ، وأصل التوكل الاعتماد على الشيء والثوق به ، وقوله « توكلت له » من باب المقابلة ، وقوله « ما بين رجله » أي فرجه « ولحيه » بفتح اللام وهو منبت اللحية والأسنان ويجوز كسر اللام ، وثني لأن له أعلى وأسفل والمراد به اللسان وقيل النطق ، وقد ترجم له في الرقاق « حفظ اللسان » وتقدم شرحه مستوفى هناك . وقوله في آخره « له بالجنة » كذا للأكثر ، وفي رواية أبي ذر عن المستملى والسرخسي بحذف الباء ، ويقرأ بالنصب على نزع الخافض ، أو كأنه ضمن توكلت معنى ضمنت .

باب إثم الزناة وقول الله : ﴿ ولا يزنون ﴾ ، ﴿ ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة ﴾

٦٥٧١- حدثنا داود بن شبيب قال نا همام عن قتادة قال أنا أنس قال : لأحدثنكم حديثاً لا يحدثكموه أحدٌ بعدي ، سمعته من النبي صلى الله عليه ، سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « لا تقوم الساعة - وإما قال : من أشراط الساعة - أن يرفع العلم ، ويظهر الجهل ، وتُشرب الخمر ، ويظهر الزنا ، ويقل الرجال ، ويكثر النساء حتى يكون لخمسين امرأة القيم الواحد » . [٦٨٠٨]

٦٥٧٢- فامحمد بن المشني قال أنا إسحاق بن يوسف قال أنا الفضيل بن غزوان عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « لا يزني العبد حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب حين يشرب وهو مؤمن ، ولا يقتل وهو مؤمن » . [٦٨٠٩]

قال عكرمة: قلت لابن عباس: كيف ينزع الإيمان منه؟ قال: هكذا - وشبك بين أصابعه ثم أخرجها - فإن تاب عاد إليه هكذا - وشبك بين أصابعه.

[٦٨١٠] ٦٥٧٣ - حدثنا آدم قال نا شعبة عن الأعمش عن ذكوان عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب حين يشربها وهو مؤمن، والتوبة معروضة بعد».

[٦٨١١] ٦٥٧٤ - نا عمرو بن علي قال نا يحيى قال نا سفيان قال نا منصور وسليمان عن أبي وائل عن أبي ميسرة عن عبد الله قال: قلت: يا رسول الله، أي الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك». قلت: ثم أي؟ قال: «أن تقتل ولدك أجل أن يطعم معك». قلت: ثم أي؟ قال: «أن تزاني حليلة جارك». قال يحيى: ونا سفيان قال نا واصل عن أبي وائل عن عبد الله: قلت يا رسول الله.. مثله. قال عمرو: فذكرته لعبد الرحمن وكان نا عن سفيان عن الأعمش ومنصور وواصل عن أبي وائل عن أبي ميسرة، قال: دعه دعه.

قوله (باب إثم الزناة) بضم أوله جمع زان كرامة ورام.

قوله (وقول الله تعالى ولا يزنون) يشير إلى الآية التي في الفرقان وأولها ﴿والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر﴾ والمراد قوله في الآية التي بعدها ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثماً﴾ وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه وهو في آخر طريق مسدد عن يحيى القطان فقال متصلاً بقوله حليلة جارك «قال فنزلت هذه الآية تصديقاً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر - إلى قوله - ولا يزنون» ووقعت في الأدب من طريق جرير عن الأعمش وساق إلى قوله ﴿يلق أثماً﴾ ولم يقع ذلك في رواية جرير عن منصور كما بينه مسلم، وأخرجه الترمذي من طريق شعبة والنسائي من طريق مالك بن مغول كلاهما عن واصل الأحدب وساقه إلى قوله تعالى ﴿ويخلد فيه مهاناً﴾ ووقع لغير أبي ذر بخذف الواو في قوله «وقول الله».

قوله (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة) زاد في رواية النسفي «إلى آخر الآية» والمشهور في الزنا القصر وجاء المد في بعض اللغات. وذكر في الباب أربعة أحاديث:

الحديث الأول: قوله (حدثنا) في رواية غير أبي ذر والنسفي «أخبرنا».

قوله (داود بن شبيب) بمعجمة وموحدة وزن عظيم هو الباهلي يكنى أبا سليمان بصرى صدوق قاله أبو حاتم، وقال البخاري: مات سنة اثنتين وعشرين قلت: ولم يخرج عنه إلا في هذا الحديث هنا فقط، وقد تقدم في العلم من طريق شعبة عن قتادة بزيادة في أوله، وتقدم شرحه في كتاب العلم، والغرض منه قوله فيه «ويظهر الزنا» أي يشيع ويشتهر بحيث لا يتكتم به لكثرة من يتعاطاه، وقد تقدم سبب قول أنس «لا يحدثكموه أحد بعدى».

الحديث الثاني حديث ابن عباس «لا يزني الزاني» وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث أبي هريرة في أول الحدود وقول ابن جرير إن بعضهم رواه بصيغة النهي «لا يزني مؤمن» وأن بعضهم حمله على المستحل، وساقه بسنده عن ابن عباس، وإسحق بن يوسف المذكور في السند هو الواسطي المعروف بالأزرق، والفضيل بقاء

ومعجزة مصغر وأبو غزوان بغين معجزة ثم زاي ساكنة بوزن شعبان . وقوله فيه « قال عكرمة الخ » هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « وشبك بين أصابعه » في رواية الإسماعيلي من طريق إسماعيل بن هود الواسطي عن خالد الذي أخرجه البخاري من طريقه وقال « هكذا فوصف صفة لأحفظها » وقد قامت الكلام على الصفة المذكورة هناك . قال الترمذي بعد تخريج حديث أبي هريرة : وحكاية تأويل « لا يزني الزاني وهو مؤمن » لا نعلم أحداً كفر أحداً بالزنا والسرقة والشرب يعني ممن يعتد بخلافه ، قال : وقد روى عن أبي جعفر يعني الباقر أنه قال في هذا : خرج من الإيمان إلى الإسلام يعني أنه جعل الإيمان أخص من الإسلام فإذا خرج من الإيمان بقي في الإسلام وهذا يوافق قول الجمهور إن المراد بالإيمان هنا كماله لا أصله والله أعلم .

الحديث الثالث حديث أبي هريرة في ذلك وقد مضى الكلام عليه ، وعلى قوله في آخره « والتوبة معروضة بعد » .  
الحديث الرابع حديث عبد الله هو ابن مسعود .

**قوله ( عمرو بن علي )** هو الفلاس ، ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وسفيان هو الثوري ، ومنصور هو ابن المعتز ، وسليمان هو الأعمش ، وأبو وائل هو شقيق ، وأبو ميسرة هو عمرو بن شرحبيل ، وواصل المذكور في السند الثاني هو ابن حيان بمهملة وتحتانية ثقيلة هو المعروف بالأحدب ، ورجال السند من سفيان فصاعداً كوفيون ، وقوله « قال عمرو » هو ابن علي المذكور ( فذكرته لعبد الرحمن ) يعني ابن مهدي ( وكان حدثنا ) هكذا ذكره البخاري عن عمرو بن علي قدم رواية يحيى عن رواية عبد الرحمن وعقبها بالفاء وقال الهيثم ابن خلف فيما أخرجه الإسماعيلي عنه عن عمرو بن علي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي فساق روايته وحذف ذكر واصل من السند ثم قال « وقال عبد الرحمن مرة عن سفيان عن منصور والأعمش وواصل فقلت لعبد الرحمن حدثنا يحيى بن سعيد فذكره مفصلاً فقال عبد الرحمن دعه والحاصل أن الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلاثة أنفس حدثوه به عن أبي وائل فأما الأعمش ومنصور فأدخلا بين أبي وائل وبين ابن مسعود أبا ميسرة ، وأما واصل فحذفه فضبطه يحيى القطان عن سفيان هكذا مفصلاً ، وأما عبد الرحمن فحدث به أولاً بغير تفصيل فحمل رواية واصل على رواية منصور والأعمش فجمع الثلاثة وأدخل أبا ميسرة في السند ، فلما ذكر له عمرو ابن علي أن يحيى فصله كأنه تردد فيه فاقتصر على التحديث به عن سفيان عن منصور والأعمش حسب وترك طريق واصل ، وهذا معنى قوله « فقال دعه دعه » أي اتركه والضمير للطريق التي اختلف فيها وهي رواية واصل ، وقد زاد الهيثم بن خلف في روايته بعد قوله دعه « فلم يذكر فيه واصلاً بعد ذلك » فعرف أن معنى قوله دعه أي اترك السند الذي ليس فيه ذكر أبي ميسرة ، وقال الكرماني : حاصله أن أبا وائل وإن كان قد روى كثيراً عن عبد الله فإن هذا الحديث لم يروه عنه ، قال : وليس المراد بذلك الطعن عليه لكن ظهر له ترجيح الرواية بإسقاط الوسطة لموافقة الأكثرين كذا قال ، والذي يظهر ما قدمته أنه تركه من أجل التردد فيه لأن ذكر أبي ميسرة إن كان في أصل رواية واصل فتحديثه به بدونه يستلزم أنه طعن فيه بالتدليس أو بقلّة الضبط ، وإن لم يكن في روايته في الأصل فيكون زاد في السند مالم يسمعه فاكتمى برواية الحديث عن لا تردد عنده فيه وسكت عن غيره ، وقد كان عبد الرحمن حدث به مرة عن سفيان عن واصل وحده بزيادة أبي ميسرة ، كذلك أخرجه الترمذي والنسائي لكن الترمذي بعد أن ساقه بلفظ واصل عطف عليه بالسند المذكور طريق سفيان عن الأعمش ومنصور قال بمثله وكأن ذلك كان في أول الأمر ، وذكر الخطيب هذا

السند مثلاً لنوع من أنواع مدرج الإسناد وذكر فيه أن محمد بن كثير وافق عبد الرحمن على روايته الأولى عن سفيان فيصير الحديث عن الثلاثة بغير تفصيل . قلت : وقد أخرجه البخاري في الأدب عن محمد بن كثير لكن اقتصر من السند على منصور ، وأخرجه أبو داود عن محمد بن كثير فضم الأعمش إلى منصور ، وأخرجه الخطيب من طريق الطبراني عن أبي مسلم الليثي عن معاذ بن المثني ويوسف القاضي ومن طريق أبي العباس البرقي ثلاثتهم عن محمد بن كثير عن سفيان عن الثلاثة ، وكذا أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » عن الطبراني وفيه ما تقدم ، وذكر الخطيب الاختلاف فيه على منصور وعلى الأعمش في ذكر أبي ميسرة وحذفه ولم يختلف فيه على واصل في إسقاطه في غير رواية سفيان . قلت : وقد أخرجه الترمذي والنسائي من رواية شعبة عن واصل بحذف أبي ميسرة لكن قال الترمذي رواية منصور أصح يعني بإثبات أبي ميسرة ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه وقال : رواه الحسن بن عبيد الله عن أبي وائل عن عبد الله كقول واصل ، ونقل عن الحافظ أبي بكر النيسابوري أنه قال : يشبه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة لما حدث به ابن مهدي ومحمد بن كثير وفصله لما حدث به غيرهما يعني فيكون الإدراج من سفيان لا من عبد الرحمن والعلم عند الله تعالى . وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في تفسير سورة الفرقان .

**قوله ( أى الذنب أعظم ) ؟** هذه رواية الأكثر ، ووقع في رواية عاصم عن أبي وائل عن عبد الله « أعظم الذنوب عند الله » أخرجهما الحارث ، وفي رواية مسدد الماضية في كتاب الأدب ، أى الذنب عند الله أكبر وفي رواية أبي عبيدة بن معن عن الأعمش « أى الذنوب أكبر عند الله » وفي رواية الأعمش عند أحمد وغيره « أى الذنب أكبر » ؟ وفي رواية الحسن بن عبيد الله عن أبي وائل « أكبر الكبائر » قال ابن بطلال عن المهلب : يجوز أن يكون بعض الذنوب أعظم من بعض من الذنوب المذكورين في هذا الحديث بعد الشرك ، لأنه لا خلاف بين الأمة أن اللواط أعظم إثماً من الزنا فكأنه صلى الله عليه وسلم إنما قصد بالأعظم هنا ما تكثر موقعه ويظهر الاحتياج إلى بيانه في الوقت كما وقع في حق وفد عبد القيس حيث اقتصر في منهياتهم على ما يتعلق بالأشربة لفشوها في بلادهم . قلت : وفيما قاله نظر من أوجه : أحدها ما نقله من الإجماع ، ولعله لا يقدر أن يأتي بنقل صحيح صريح بما ادعاه عن إمام واحد بل المنقول عن جماعة عكسه فإن الحد عند الجمهور ، والراجح من الأقوال إنما ثبت فيه بالقياس على الزنا والمقيس عليه أعظم من المقيس أو مساويه ، والخبر الوارد في قتل الفاعل والمفعول به أو رجمهما ضعيف . وأما ثانياً فما من مفسدة فيه إلا ويوجد مثلها في الزنا وأشد ، ولو لم يكن إلا ما قيد به في الحديث المذكور فإن المفسدة فيه شديدة جداً ، ولا يتأتى مثلها في الذنب الآخر ، وعلي التنزل فلا يزيد . وأما ثالثاً ففيه مصادمة للنص الصريح على الأعظمية من غير ضرورة إلى ذلك . وأما رابعاً فالذى مثل به من قصة الأشربة ليس فيه إلا أنه اقتصر لهم على بعض المناهي ، وليس فيه تصريح ولا إشارة بالحصص في الذى اقتصر عليه ، والذى يظهر أن كلاً من الثلاثة على ترتيبها في العظم ، ولو جاز أن يكون فيما لم يذكره شيء يتصف بكونه أعظم منها لما طابق الجواب السؤال ، نعم يجوز أن يكون فيما لم يذكر شيء يساوى ما ذكره فيكون التقدير في المرتبة الثانية مثلاً بعد القتل الموصوف وما يكون في الفحش مثله أو نحوه ، لكن يستلزم أن يكون فيما لم يذكر في المرتبة الثانية شيء هو أعظم مما ذكر في المرتبة الثالثة ولا محذور في ذلك ، وأما ما مضى في كتاب الأدب من عد عقوق الوالدين في أكبر الكبائر لكنها ذكرت بالواو فيجوز أن تكون رتبة رابعة وهى أكبر مما دونها .

قوله ( حليلة جارك ) بفتح الحاء المهملة وزن عظيمة أى التى يحل له وطؤها، وقيل التى تحل معه فى فراش واحد، وقوله «أجل أن يطعم معك» بفتح اللام أى من أجل فحذف الجار فانتصب، وذكر الأكل لأنه كان الأغلب من حال العرب، وسيأتى الكلام على بقية شرح هذا الحديث فى كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى .

### باب رَجْمِ الْمُحْصَنِ

وقال الحسن: مَنْ زَنَى بِأَخْتِهِ حَدُّهُ حَدُّ الزَّانِي.

[٦٨١٢] ٦٥٧٥- فأدّم قال نا شعبة قال نا سلمة بن كهيل قال سمعت الشعبي يحدث عن عليّ حين رجم المرأة يوم الجمعة قال : رجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه .

[٦٨١٣] ٦٥٧٦- حدثنا إسحاق قال نا خالد عن الشيباني قال سألت عبد الله بن أبي أوفى : هل رجم رسول الله صلى الله عليه ؟ قال : نعم . قلت : قبل سورة النور أم بعده ؟ قال : لا أدري . [الحديث ٦٨١٣- طرفه فى : ٦٨٤٠] .

[٦٨١٤] ٦٥٧٧- أخبرنا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر بن عبد الله الأنصاري أن رجلاً من أسلم أتى رسول الله صلى الله عليه فحدثه أنه قد زنى ، فشهد على نفسه أربع شهادات ، فأمر به رسول الله صلى الله عليه فرجم ، وكان قد أحصن .

قوله ( باب رجم المحصن ) هو بفتح الصاد المهملة من الإحصان ، ويأتى بمعنى العفة والتزويج والإسلام والحرية لأن كلاً منها يمنع المكلف من عمل الفاحشة ، قال ابن القطاع : رجل محصن بكسر الصاد على القياس وبفتحها على غير قياس . قلت : يمكن تخريجه على القياس ، وهو أن المراد هنا من له زوجة عقد عليها ودخل بها وأصابها فكان الذى زوجها له أو حملة على التزويج بها ولو كانت نفسه أحصنه أى جعله فى حصن من العفة أو منعه من عمل الفاحشة . وقال الراغب : يقال للمتزوجة محصنة أى أن زوجها أحصنها ، ويقال امرأة محصن بالكسر إذا تصور حصنها من نفسها ، وبالفتح إذا تصور حصنها من غيرها . ووقع هنا قبل الباب عند ابن بطلال « كتاب الرجم » ولم يقع فى الروايات المعتمدة . قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا يكون الإحصان بالنكاح الفاسد ولا الشبهة ، وخالفهم أبو ثور فقال : يكون محصناً ، واحتج بأن النكاح الفاسد يعطى أحكام الصحيح فى تقدير المهر ووجوب العدة ولحق الولد وتحريم الربيبة ، وأجيب بعموم « ادعوا الحدود » قال : وأجمعوا على أنه لا يكون بمجرد العقد محصناً ، واختلفوا إذا دخل بها وادعى أنه لم يصحبها قال : حتى تقوم البينة أو يوجد منه إقرار أو يعلم له منها ولد ، وعن بعض المالكية إذا زنى أحد الزوجين واختلفوا فى الوطء لم يصدق الزانى ولو لم يمض لهما إلا ليلة وأما قبل الزنا فلا يكون محصناً ولو أقام معها ما أقام ، واختلفا إذا تزوج الحر أمة هل تحصنه ؟ فقال الأكثر : نعم ، وعن عطاء والحسن وقتادة والثوري والكوفيين وأحمد وإسحق : لا . واختلفوا إذا تزوج كتابية فقال إبراهيم وطاوس والشعبي : لا تحصنه ، وعن الحسن لا تحصنه حتى يطأها فى الإسلام ، أخرجهما ابن أبى شيبة . وعن حابر بن زيد وابن المسيب تحصنه ، وبه قال عطاء وسعيد بن جبير . وقال ابن بطلال : أجمع الصحابة وأئمة الأمصار على أن المحصن إذا زنى عامداً عالماً مختاراً فعليه الرجم ، ودفع ذلك الخوارج وبعض المعتزلة واعتلوا بأن الرجم لم يذكر فى القرآن ، وحكاها ابن العربى عن طائفة من أهل المغرب لقيهم وهم من بقايا الخوارج ، واحتج الجمهور بأن النبى صلى الله عليه وسلم رجم وكذلك الأئمة بعده ، ولذلك أشار على رضى الله عنه بقوله فى أول أحاديث

الباب «ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم» وثبت في صحيح مسلم عن عبادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «خذوا عني، قد جعل الله لمن سيلاً . الثيب بالثيب الرجم» وسيأتي في «باب رجم الحبل من الزنا» من حديث عمر أنه خطب فقال «إن الله بعث محمداً بالحق وأنزل عليه القرآن فكان مما أنزل آية الرجم» ويأتي الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال الحسن )** هو البصري كذا للأكثر ، وللكشيميني وحده «وقال منصور» بدل الحسن وزيفوه .  
**قوله ( من زنى بأخته فحده حد الزاني )** في رواية الكشيميني «الزنا» وصله ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث قال سألت عمر : ما كان الحسن يقول فيمن تزوج ذات محرم وهو يعلم ؟ قال : عليه الحد . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق جابر بن زيد وهو أبو الشعثاء التابعي المشهور فيمن أتى ذات محرم منه قال : تضرب عنقه . ووجه الدلالة من حديث علي أنه قال «رجمتها بسنة رسول الله» فإنه لم يفرق بين ما إذا كان الزنا بمحرم أو بغير محرم . وأشار البخاري إلى ضعف الخبر الذي ورد في قتل من زنى بذات محرم ، وهو ما رواه صالح بن راشد قال : أتى الحجاج برجل قد اغتصب أخته على نفسها فقال سلوا من هنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عبد الله بن المطرف «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من تخطى الحرمتين فخطوا وسطه بالسيف» فكتبوا إلى ابن عباس فكتب إليهم بمثله ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» ونقل عن أبيه أنه روى عن مطرف ابن عبد الله بن الشخير من قوله ، قال : ولا أدري أهو هذا أو لا يشير إلى تجويز أن يكون الراوى غلط في قوله عبد الله بن مطرف وفي قوله سمعت . وإنما هو مطرف بن عبد الله ولاصحة له ، وقال ابن عبد البر : يقولون إن الراوى غلط فيه ، وأثر مطرف الذي أشار إليه أبو حاتم أخرجه ابن أبي شيبة من طريق بكر بن عبد الله المزني قال : أتى الحجاج برجل قد وقع على ابنته وعنده مطرف بن عبد الله بن الشخير وأبو بردة ، فقال أحدهما : اضرب عنقه ، فضربت عنقه . قلت : والراوى عن صالح بن راشد ضعيف وهو ردة بكسر الراء وسكون الفاء . ويوضح ضعفه قوله «فكتبوا إلى ابن عباس» وابن عباس مات قبل أن يلي الحجاج الإمارة بأكثر من خمس سنين ، ولكن له طريق أخرى إلى ابن عباس أخرجه الطحاوي وضعف راويها ، وأشهر حديث في الباب حديث البراء «لقيت خالي ومعه الراية فقال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن اضرب عنقه» أخرجه أحمد وأصحاب السنن وفي سنده اختلاف كثير ، وله شاهد من طريق معاوية بن مرة عن أبيه أخرجه ابن ماجه والدارقطني ، وقد قال بظاهره أحمد . وحمله الجمهور على من استحل ذلك بعد العلم بتحريمه بقرينة الأمر بأخذ ماله وقسمته ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول .

**قوله ( حدثنا سلمة بن كهيل )** في رواية علي بن الجعد عن شعبة : عن سلمة ومجالد أخرجه الإسماعيلي ، وذكر الدارقطني أن قعنب بن محرز رواه عن وهب بن جرير عن شعبة عن سلمة عن مجالد ، وهو غلط والصواب سلمة ومجالد .

**قوله ( سمعت الشعبي عن علي )** أي يحدث عن علي ، قد طعن بعضهم كالحازمي في هذا الإسناد بأن الشعبي لم يسمعه من علي ، قال الإسماعيلي : رواه عصام بن يوسف عن شعبة فقال «عن سلمة عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي» وكذا ذكر الدارقطني عن حسين بن محمد عن شعبة ووقع في رواية قعنب المذكورة عن الشعبي عن أبيه عن علي وجزم الدارقطني بأن الزيادة في الإسنادين وهم وبأن الشعبي سمع هذا الحديث من علي قال ولم يسمع عنه غيره .

قوله ( حين رجم المرأة يوم الجمعة ) في رواية علي بن الجعد « أن علياً أتى بامرأة زنت فضربها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة » وكذا عند النسائي من طريق بهز بن أسد عن شعبة والدارقطني من طريق أبي حصين بفتح أوله عن الشعبي قال « أتى علي بشراحة — وهي بضم الشين المعجمة وتخفيف الراء ثم حاء مهملة الهمدانية بسكون الميم — وقد فجرت، فردها حتى ولدت وقال : اتئوني بأقرب النساء منها فأعطاهما الولد ثم رجمها » ومن طريق حصين بالتصغير عن الشعبي قال « أتى علي بمولاة لسعيد بن قيس فجرت وفي لفظ وهي حبلى فضربها مائة ثم رجمها » وذكر ابن عبد البر أن في تفسير سنيد بن داود من طريق أخرى إلى الشعبي قال « أتى علي بشراحة فقال لها : لعل رجلاً استكرهك، قالت : لا، قال فلعله أتكأ وأنت نائمة ؟ قالت : لا . قال : لعل زوجك من عدونا ؟ قالت : لا . فأمر بها فحبست، فلما وضعت أخرجها يوم الخميس فجعلها مائة ثم ردها إلى الحبس، فلما كان يوم الجمعة حفر لها ورجمها » ولعبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي « إن علياً لما وضعت أمر لها بحفرة في السوق ثم قال : إن أولى الناس أن يرمي الإمام إذا كان بالاعتراف، فإن كان الشهود فالشهود ثم رماها » .

قوله ( رجمتها بسنة رسول الله ) زاد علي بن الجعد « وجلدتها بكتاب الله » زاد إسماعيل بن سالم في أوله عن الشعبي « قيل لعل جمعت حديثين » فذكره . وفي رواية عبد الرزاق « أجلدها بالقرآن وأرجمها بالسنة » قال الشعبي : وقال أبي بن كعب مثل ذلك، قال الحازمي : ذهب أحمد وإسحق ودلود وابن المنذر إلى أن الزاني المحصن يجلد ثم يرمي، وقال الجمهور — وهي رواية عن أحمد أيضاً — لا يجمع بينهما، وذكروا أن حديث عبادة منسوخ يعني الذي أخرجه مسلم بلفظ « الثيب بالثيب جلد مائة والرجم » والبكر بالبكر جلد مائة والنفي والناسخ له ماثبت في قصة ماعز أن النبي صلى الله عليه وسلم رجمه ولم يذكر الجلد، قال الشافعي : فدلّت السنة على أن الجلد ثابت على البكر وساقط عن الثيب . والدليل على أن قصة ماعز متراخية عن حديث عبادة أن حديث عبادة ناسخ لما شرع أولاً من حبس الزاني في البيوت فنسخ الحبس بالجلد وزيد الثيب الرجم، وذلك صريح في حديث عبادة، ثم نسخ الجلد في حق الثيب، وذلك مأخوذ من الاختصار في قصة ماعز على الرجم وذلك في قصة الغامدية والجهنية واليهوديين لم يذكر الجلد مع الرجم وقال ابن المنذر : عارض بعضهم الشافعي فقال الجلد ثابت في كتاب الله والرجم ثابت بسنة رسول الله كما قال علي، وقد ثبت الجمع بينهما في حديث عبادة وعمل به علي ووافقه أبي، وليس في قصة ماعز ومن ذكر معه تصريح بسقوط الجلد عن المرموم لاحتمال أن يكون ترك ذكره لوضوحه ولكونه الأصل فلا يرد ما وقع التصريح به بالاحتمال، وقد احتج الشافعي بنظير هذا حين عورض لإجابة العمرة بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من سألته أن يحج على أبيه ولم يذكر العمرة، فأجاب الشافعي بأن السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه، قال فكذا ينبغي أن يجاب هنا . قلت : وبهذا ألزم الطحاوي أيضاً الشافعية، ولهم أن ينفصلوا لكن في بعض طرقه « حج عن أبيك واعتمر » كما تقدم بيانه في كتاب الحج، فالتقصير في ترك ذكر العمرة من بعض الرواة، وأما قصة ماعز فجاءت من طرق متنوعة بأسانيد مختلفة لم يذكر في شيء منها أنه جلد، وكذلك الغامدية والجهنية وغيرهما، وقال في ماعز « اذهبوا فارجموه » وكذا في حق غيره ولم يذكر الجلد، فدل ترك ذكره على عدم وقوعه ودل عدم وقوعه على عدم وجوبه . ومن المذاهب المستغربة ما حكاها ابن المنذر وابن حزم عن أبي بن كعب زاد ابن حزم وأبي ذر وابن عبد البر عن مسروق أن الجمع بين الجلد والرجم خاص بالشيخ والشيخة، وأما الشاب فيجلد إن لم يحصن ويرجم إن أحصن فقط، وحجتهم في ذلك حديث الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة كما سيأتي بيانه في



الكلام على حديث عمر في «باب رجم الحلي من الزنا» وقال عياض : شذت فرقة من أهل الحديث فقالت الجمع على الشيخ الثيب دون الشاب ولا أصل له ، وقال النووى : هو مذهب باطل ، كذا قاله ونفى أصله ، ووصفه ، بالبطلان إن كان المراد به طريقه فليس بجيد لأنه ثابت كما سألته في «باب البكران يجلدان» وإن كان المراد دليله ففيه نظر أيضاً لأن الآية وردت بلفظ الشيخ فقهم هؤلاء من تخصيص الشيخ بذلك أن الشاب أعذر منه في الجملة ، فهو معنى مناسب وفيه جمع بين الأدلة فكيف يوصف بالبطلان ، واستدل به على جواز نسخ التلاوة دون الحكم . وخالف في ذلك بعض المعتزلة واعتل بأن التلاوة مع حكمها كالعلم مع العالمية فلا ينفكان ، وأجيب بالمنع فإن العالمية لا تنافي قيام العلم بالذات ، سلمنا لكن التلاوة أمانة الحكم فيدل وجودها على ثبوته ولادلالة من مجردها على وجوب الدوام فلا يلزم من انتفاء الأمانة في طرف الدوام انتفاء مادلت عليه ، فإذا نسخت التلاوة ولم ينتف المدلول ، وكذلك بالعكس . الحديث الثانى :

**قوله ( حدثنى )** في رواية أى ذر «حدثنا إسحق» وهو ابن شاهين الواسطى ، وخالد هو ابن عبد الله الطحان ، والشيباني هو أبو إسحق سليمان مشهور بكنيته .

**قوله ( قبل سورة النور أم بعد )** في رواية الكشمي «أم بعدها» وفائدة هذا السؤال أن الرجم إن كان وقع قبلها فيمكن أن يدعى نسخه بالتنصيص فيها على أن حد الزانى الجلد ، وإن كان وقع بعدها فيمكن أن يستدل به على نسخ الجلد في حق المحصن ، لكن يرد عليه أنه من نسخ الكتاب بالسنة وفيه خلاف ، وأجيب بأن الممنوع نسخ الكتاب بالسنة إذا جاءت من طريق الآحاد ، وأما السنة المشهورة فلا وأيضاً فلا نسخ وإنما هو مخصص بغير المحصن .

**قوله ( لا أدرى )** يأتي بيانه بعد أبواب ، وقد قام الدليل على أن الرجم وقع بعد سورة النور لأن نزولها كان في قصة الإفك ، واختلف هل كان سنة أربع أو خمس أو ست على ماتقدم بيانه ، والرجم كان بعد ذلك فقد حضره أبو هريرة وإنما أسلم سنة سبع وابن عباس إنما جاء مع أمه إلى المدينة سنة تسع . الحديث الثالث :

**قوله ( حدثنا )** في رواية أى ذر «أخبرنا» وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد .

**قوله ( حدثنى أبو سلمة )** في رواية أى ذر «أخبرنى» .

**قوله ( أن رجلاً من أسلم )** أى من بنى أسلم القبيلة المشهورة ، واسم هذا الرجل ماعز بن مالك كما سيأتى مسمى عن ابن عباس بعد سبعة أبواب .

### ب لا يُرْجَمُ الْمَجْنُونُ وَالْمَجْنُونَةُ

وقال عليّ لعمر : أما علمت أن القلم رُفِعَ عن المجنون حتى يُفَيَّقَ ، وعن الصبي حتى يُدْرِكَ ، وعن النائم حتى يستيقظ ؟

[٦٨١٥] ٦٥٧٨ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وهو في المسجد فناده فقال : يا رسول الله ، إني زني ، فأعرض عنه حتى ردّ عليه أربع مرات ، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي صلى الله عليه فقال : «أبك جنون؟» قال : لا . قال : «فهل أحصنت؟» قال : نعم . فقال النبي صلى الله عليه : «اذهبوا به فارجموه» .

٦٥٧٩- ... قال ابن شهاب: فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله قال: فكنت فيمن رجمه، فرجمناه بالمصلي، فلما أذلقته الحجارة هرب، فأدركناه بالحرّة فرجمناه.

**قوله (باب لا يرمم المجنون والمجنونة)** أي إذا وقع في الزنا في حال الجنون، وهو إجماع واختلف فيما إذا وقع في حال الصحة ثم طرأ الجنون هل يؤخر إلى الإفاقة؟ قال الجمهور: لا، لأنه يراد به التلف فلا معنى للتأخير، بخلاف من يجلد فإنه يقصد به الإيلام فيؤخر حتى يفيق.

**قوله (وقال على رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه: أما علمت الخ)** تقدم بيان من وصله في «باب الطلاق في الإغلاق»، وأن أبا داود وابن حبان والنسائي أخرجه مرفوعاً ورجح النسائي الموقوف، ومع ذلك فهو مرفوع حكماً، وفي أول الأثر المذكور قصة تناسب هذه الترجمة وهو «عن ابن عباس أتى عمر أي بمجنونة قد زنت وهي لحبل فأراد أن يرميها، فقال له على: أما بلغك أن القلم قد رفع عن ثلاثة» فذكره، هذا لفظ على بن الجعد الموقوف في «الفوائد الجعديات» ولفظ الحديث المرفوع عن ابن عباس «مر على ابن أبي طالب بمجنونة بنى فلان قد زنت فأمر عمر برميها فردها على وقال لعمر: أما تذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن النائم حتى يستيقظ؟ قال: صدقت، فخلى عنها» هذه رواية جرير بن حازم عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن أبي داود وسنده متصل، لكن أعله النسائي بأن جرير بن حازم حدث بمصر بأحاديث غلط فيها، وفي رواية جرير بن عبد الحميد عن الأعمش بسنده «أتى عمر بمجنونة قد زنت، فاستشار فيها الناس فأمر بها عمر أن ترمي، فمر بها على بن أبي طالب فقال: أرجعوا بها ثم أتاه فقال: أما علمت أن القلم قد رفع» فذكر الحديث وفي آخره قال بلى قال فما بال هذه ترجم؟ فأرسلها، فجعل يكبر «ومن طريق وكيع عن الأعمش نحوه، وأخرجه أبو داود موقوفاً من الطريقتين ورجحه النسائي، ورواه عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن على بدون ذكر ابن عباس وفي آخره فجعل عمر يكبر» أخرجه أبو داود والنسائي بلفظ قال «أتى عمر بامرأة» فذكر نحوه وفيه «فخلى على سبيلها، فقال عمر: ادع لي علياً، فأتاه فقال: يا أمير المؤمنين إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: رفع القلم فذكره لكن بلفظ: المعتوه حتى يبرأ، وهذه معتوه بنى فلان لعل الذي أتاه وهي في ثلاثها» ولأبي داود من طريق أبي الضحى عن على مرفوعاً نحوه لكن قال «وعن العرف» بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء بعدها فاء، ومن طريق حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة مرفوعاً «رفع القلم عن ثلاثة» فذكره بلفظ «وعن المتبلى حتى يبرأ» وهذه طرق تقوى بعضها ببعض، وقد أطنب النسائي في تخريجها ثم قال: لا يصح منها شيء والمرفوع أولى بالصواب، قلت: وللمرفوع شاهد من حديث أبي إدريس الخولاني، أخبرني غير واحد من الصحابة منهم شداد بن أوس وثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «رفع القلم في الحد عن الصغير حتى يكبر وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن المعتوه الهالك» أخرجه الطبراني، وقد أخذ الفقهاء بمقتضى هذه الأحاديث، لكن ذكر ابن حبان أن المراد برفع القلم ترك كتابة الشر عنهم دون الخير، وقال شيخنا في «شرح الترمذي»: هو ظاهر في الصبي دون المجنون والنائم لأنهما في حيز من ليس قابلاً لصحة العبادة منه لزوال الشعور. وحكى ابن العربي أن بعض الفقهاء سئل عن إسلام الصبي فقال: لا يصح واستدل بهذا الحديث، فعورض بأن الذي ارتفع عنه قلم المؤاخظة وأما قلم الثواب فلا لقوله للمرأة لما سألت «ألهذا حج؟ قال: نعم» ولقوله «مروهم بالصلاة» فإذا

جرى له قلم الثواب فكلمة الإسلام أجل أنواع الثواب فكيف يقال إنها تقع لغواً ويعتد بحجه وصلاته ؟ واستدل بقوله « حتى يحتلم » على أنه لا يؤخذ قبل ذلك، واحتج من قال : يؤخذ قبل ذلك بالردة، وكذا من قال من المالكية يقام الحد على المراهق ويعتبر طلاقه لقوله في الطريق الأخرى « حتى يكبر » والأخرى « حتى يشب ». وتعقبه ابن العربي بأن الرواية بلفظ « حتى يحتلم » هي العلامة المحققة فيتعين اعتبارها وحمل باقي الروايات عليها .

**قوله ( عن عقيل ) هو ابن خالد .**

**قوله ( عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب )** هذه رواية يحيى بن بكير عن الليث ، ووافقه شعيب بن الليث عن أبيه عند مسلم ، وسيأتي بعد ستة أبواب من رواية سعيد بن عفير عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب ، وجمعها مسلم فوصل رواية عقيل وعلق رواية عبد الرحمن فقال بعد رواية الليث عن عقيل : ورواه الليث أيضاً عن عبد الرحمن بن خالد . قلت : ورواه معمر ويونس وابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سلمة وحده عن جابر ، وجمع مسلم هذه الطرق وأحال بلفظها على رواية عقيل ، وسيأتي للبخاري بعد بابين من رواية معمر ، وعلق طرفاً منه ليونس وابن جريج ووصل رواية يونس قبل هذا ، وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم عن إسحاق بن راهوية عن عبد الرزاق عن معمر وابن جريج معاً ، ووقعت لنا بعلو في « مستخرج أبي نعيم » من رواية الطبراني عن الفربري عن عبد الرزاق عن ابن جريج وحده .

**قوله ( أتى رجل )** زاد ابن مسافر في روايته « من الناس » وفي رواية شعيب بن الليث « من المسلمين » وفي رواية يونس ومعمر « أن رجلاً من أسلم » وفي حديث جابر بن سمرة عند مسلم رأيت ماعز بن مالك الأسلمي حين جيء به رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه « رجل قصير أعضل ليس عليه رداء » وفي لفظ « ذو عضلات » بفتح المهملة ثم المعجمة ، قال أبو عبيدة : العضلة ما اجتمع من اللحم في أعلى باطن الساق . وقال الأصمعي : كل عصبه مع لحم فهي عضلة . وقال ابن القطاع : العضلة لحم الساق والذراع وكل لحمة مستديرة في البدن والأعضل الشديد الخلق ومنه أعضل الأمر إذا اشتد ، لكن دلت الرواية الأخرى على أن المراد به هنا كثير العضلات .

**قوله ( فأعرض عنه )** زاد ابن مسافر « فتنحى لشق وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أعرض قبله » بكسر القاف وفتح الموحدة ، وفي رواية شعيب « فتنحى تلقاء وجهه » أي انتقل من الناحية التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجه النبي صلى الله عليه وسلم ، وتلقاء منصوب على الظرفية وأصله مصدر أقيم مقام الظرف أي مكان تلقاء فحذف مكان قبل ، وليس من المصادر تفعال بكسر أوله إلا هذا وتبيان سائرهما بفتح أوله ، وأما الأسماء بهذا الوزن فكثيرة .

**قوله ( حتى رد )** في رواية الكشميهني « حتى رد » بدال واحدة ، وفي رواية شعيب بن الليث « حتى ثنى ذلك عليه » وهو بمثابة بعدها نون خفيفة أي كرر ، وفي حديث بريدة عند مسلم « قال ويحك ، ارجع فاستغفر الله وتب إليه » فرجع غير بعيد ثم جاء فقال « يا رسول الله طهرني » وفي لفظ « فلما كان من الغد أتاه » ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند مالك والنسائي من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد « إن رجلاً من أسلم قال لأبي بكر الصديق : إن الآخر زنى ، قال : فتب إلى الله واستتر بستر الله . ثم أتى عمر كذلك فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعرض عنه ثلاث مرار ، حتى إذا أكثر عليه بعث إلى أهله » .

**قوله ( فلما شهد على نفسه أربع شهادات )** في رواية أنى ذر « أربع مرات » وفي رواية بريدة المذكورة « حتى إذا كانت الرابعة قال فبم أظهرك » وفي حديث جابر بن سمرة من طريق أنى عوانة عن سماك « فشهد على نفسه أربع شهادات » أخرجه مسلم وأخرجه من طريق شعبة عن سماك قال « فرده مرتين » وفي أخرى « مرتين أو ثلاثاً » قال شعبة قال سماك : فذكرته لسعيد بن جبير فقال إنه رده أربع مرات . ووقع في حديث أنى سعيد عند مسلم أيضاً « فاعترف بالزنا ثلاث مرات » والجمع بينهما أما رواية مرتين فتحمل على أنه اعترف مرتين في يوم ومرتين في يوم آخر لما يشعر به قول بريدة « فلما كان من الغد » فاقصر الراوى على أحدهما ، أو مراده اعترف مرتين في يومين فيكون من ضرب اثنين في اثنين ، وقد وقع عند أنى داود من طريق إسرائيل عن سماك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « جاء ماعز بن مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا مرتين فطرده ، ثم جاء فاعترف بالزنا مرتين » وأما رواية الثلاث فكأن المراد الاختصار على المرات التي رده فيها ، وأما الرابعة فإنه لم يرده بل استثبت فيه وسأل عن عقله ، لكن وقع في حديث أنى هريرة عند أنى داود من طريق عبد الرحمن بن الصامت ما يدل على أن الاستثبات فيه إنما وقع بعد الرابعة ولفظه « جاء الأسلمي فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراماً أربع مرات كل ذلك يعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأقبل في الخامسة فقال : تدرى ما الزاني » إلى آخره ، والمراد بالخامسة الصفة التي وقعت منه عند السؤال والاستثبات ، لأن صفة الإعراض وقعت أربع مرات وصفة الإقبال عليه للسؤال وقعت بعدها .

**قوله ( فقال أهلك جنون ؟ قال لا )** في رواية شعيب في الطلاق « وهل بك جنون » وفي حديث بريدة « فسأل أبه جنون ؟ فأخبر بأنه ليس بجنون » وفي لفظ « فأرسل إلى قومه فقالوا : ما نعلمه إلا وفقى العقل من صالحينا » وفي حديث أنى سعيد « ثم سأل قومه فقالوا : ما نعلم به بأساً إلا أنه أصاب شيئاً يرى أنه لا يخرج منه إلا أن يقام فيه الحد لله » وفي مرسل أنى سعيد « بعث إلى أهله فقال : أشتكى به جنة ؟ فقالوا : يا رسول الله إنه لصحيح » ويجمع بينهما بأنه سأل ثم سأل عنه احتياطاً ، فإن فائدة سؤاله أنه لو ادعى الجنون لكان في ذلك دفع لإقامة الحد عليه حتى يظهر خلاف دعواه ، فلما أجاب بأنه لا جنون به سأل عنه لاحتمال أن يكون كذلك ولا يعتد بقوله ، وعند أنى داود من طريق نعيم بن هزال قال « كان ماعز بن مالك يتيماً في حجر أنى فأصاب جارية من الحى ، فقال له أنى : ائت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بما صنعت لعله يستغفر لك ورجاء أن يكون له مخرج » فذكر الحديث فقال عياض : فائدة سؤاله أهلك جنون سترأ لحاله واستبعاد أن يلح عاقل بالاعتراف بما يقتضى إهلاكه ، ولعله يرجع عن قوله ، أو لأنه سمعه وحده ، أو ليتم إقراره أربعاً عند من يشترطه . وأما سؤاله قومه عنه بعد ذلك فمبالغة في الاستثبات وتعقب بعض الشراح قوله « أو لأنه سمعه وحده » بأنه كلام ساقط لأنه وقع في نفس الخبر أن ذلك كان بمحضر الصحابة في المسجد . قلت : ويرد بوجه آخر وهو أن انفراده صلى الله عليه وسلم بسماع إقرار المقر كاف في الحكم عليه بعلمه اتفاقاً إذ لا ينطق عن الهوى ، بخلاف غيره ففيه احتمال .

**قوله ( قال فهل أحصنت )** أى تزوجت ، هذا معناه جزماً هنا ، لافتراق الحكم في حد من تزوج ومن لم يتزوج .

**قوله ( قال : نعم )** زاد في حديث بريدة قبل هذا « أشربت حمراً ؟ قال لا » وفيه « فقام رجل فاستنكهه فلم يجد منه ريحاً » وزاد في حديث ابن عباس الآتى قريباً « لعلك قبلت أو غمزت - بمعجمة وزاى -

أونظرت» أى فأطلقت على كل ذلك زنا ولكنه لاحد فى ذلك «قال : لا» وفى حديث نعيم «فقال هل ضاجعتها ؟ قال : نعم ، قال : فهل باشرتها ؟ قال : نعم ، قال : هل جامعتها ؟ قال : نعم» وفى حديث ابن عباس المذكور «فقال أنكتها» لا يكتنى بفتح التحتانية وسكون الكاف من الكناية أى أنه ذكر هذا اللفظ صريحاً ولم يكن عنه بلفظ آخر كالجماع ، ويحتمل أن يجمع بأنه ذكر بعد ذكر الجماع بأن الجماع قد يحمل على مجرد الاجتماع ، وفى حديث أبى هريرة المذكور «أنكتها ؟ قال نعم . قال حتى دخل ذلك منك فى ذلك منها ؟ قال نعم ، قال كما يغيب المروء فى المكحلة والرشاء فى البئر ؟ قال نعم . قال : تدري ما الرنا قال : نعم ؟ أتيت منها حراماً ما يأتى الرجل من امرأته حلالاً ، قال : فما تريد بهذا القول ؟ قال : تطهرنى ، فأمر به فرجم» وقبله عند النسائى هنا «هل أدخلته وأخرجته ؟ قال نعم» .

**قوله ( قال ابن شهاب )** هو موصول بالسند المذكور .

**قوله ( فأخبرنى من سمع جابر بن عبد الله )** صرح يونس ومعمّر فى روايتهما بأنه أبو سلمة ابن عبد الرحمن ، فكان الحديث كان عند أبى سلمة عن أبى هريرة كما عند سعيد بن المسيب وعنده زيادة عليه عن جابر .

**قوله ( فكنت فيمن رجمه فرجناه بالمصلى )** فى رواية معمّر «فأمر به فرجم بالمصلى» وفى حديث أبى سعيد «فما أوثقناه ولا حفرنا له» قال «فرميناه بالعظام والمدرواخزف» بفتح المعجمة والزاي وبالفاء وهى الآنية التى تتخذ من الطين المشوى وكان المراد ماتكسر منها .

**قوله ( فلما أذلقته )** بذال معجمة وفتح اللام بعدها قاف أى أفلقته وزنه ومعناه قال أهل اللغة : الذلق بالتحريك القلق ومن ذكره الجوهري ، وقال فى النهاية : أذلقته بلغت منه الجهد حتى قلت ، يقال أذلقه الشيء أجهد ، وقال النووى : معنى أذلقته الحجارة أصابته بجدها ، ومنه اندلق صار له حد يقطع .

**قوله ( هرب )** فى رواية ابن مسافر «جمز» بجم وميم مفتوحين ثم زاي أى وثب مسرعاً وليس بالشديد العدو بل كالقفز . ووقع فى حديث أبى سعيد «فاشتد وأسند لنا خلفه» .

**قوله ( فأدركناه بالحرّة فرجناه )** زاد معمّر فى روايته «حتى مات» وفى حديث أبى سعيد «حتى أتى عرض - بضم أوله أى جانب - الحرّة ، فرميناه بجلاميد الحرّة حتى سكت» وعند الترمذى من طريق محمد ابن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة فى قصة معاذ «فلما وجد مس الحجارة فرشت حتى مر برجل معه لحي جمل فضربه وضربه الناس حتى مات» وعند أبى داود والنسائى من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه فى هذه القصة «فوجد مس الحجارة فخرج يشتد ، فلقى عبد الله بن أنيس وقد عجز أصحابه فنزع له بوظيف بعير فرماه فقتله» وهذا ظاهره يخالف ظاهر رواية أبى هريرة أنهم ضربوه معه ، لكن يجمع بأن قوله فى هذا «فقتله» أى كان سبباً فى قتله ، وقد وقع فى رواية للطبرانى فى هذه القصة «فضرب ساقه فصرعه ، ورجموه حتى قتلوه» والوظيف بمعجمة وزن عظيم : خف البعير وقيل مستدق الذراع والساق من الإبل وغيرها ، وفى حديث أبى هريرة عند النسائى «فانتهى إلى أصل شجرة فتوسد يمينه حتى قتل» وللنسائى من طريق أبى مالك عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم «فذهبوا به إلى حائط يبلغ صدره فذهب يثب فرماه رجل فأصاب أصل أذنه فصرع فقتله» وفى هذا الحديث من الفوائد منقبة عظيمة لماعز بن مالك لأنه استمر على طلب إقامة الحد عليه مع توبته ليمّ تطهيره ولم يرجع عن إقراره مع أن الطبع البشرى يقتضى أنه لا يستمر

على الإقرار بما يقتضى إزهاق نفسه فجاهد نفسه على ذلك وقوى عليها وأقر من غير اضطرار إلى إقامة ذلك عليه بالشهادة مع وضوح الطريق إلى سلامته من القتل بالتوبة، ولا يقال لعله لم يعلم أن الحد بعد أن يرفع للإمام يرتفع بالرجوع لأننا نقول كان له طريق أن يبرز أمره في صورة الاستفتاء فيعلم ما يخفى عليه من أحكام المسألة ويبنى على ما يجاب به ويعدل عن الإقرار إلى ذلك، ويؤخذ من قضيته أنه يستحب لمن وقع في مثل قضيته أن يتوب إلى الله تعالى ويستر نفسه ولا يذكر ذلك لأحد كما أشار به أبو بكر وعمر على ماعز، وأن من أطلع على ذلك يستر عليه بما ذكرنا ولا يفضحه ولا يرفعه إلى الإمام كما قال صلى الله عليه وسلم في هذه القصة «لو سترته بثوبك لكان خيراً لك» وبهذا جزم الشافعى رضى الله عنه فقال: أحب لمن أصاب ذنباً فستره الله عليه أن يستره على نفسه ويتوب، واحتج بقصة ماعز مع أبى بكر وعمر. وقال ابن العرى: هذا كله في غير المجاهر، فأما إذا كان متظاهراً بالفاحشة مجاهراً فإني أحب مكاشفته والتبرج به لينزجر هو وغيره. وقد استشكل استحباب الستر مع ما وقع من الثناء على ماعز والغامدية، وأجاب شيخنا «في شرح الترمذى» بأن الغامدية كان ظهر بها الحبل مع كونها غير ذات زوج فتعذر الاستتار للاطلاع على ما يشعر بالفاحشة، ومن ثم قيد بعضهم ترجيح الاستتار حيث لا يكون هناك ما يشعر بضده، وإن وجد فالرفع إلى الإمام ليقيم عليه الحد أفضل انتهى. والذي يظهر أن الستر مستحب والرفع لقصد المبالغة في التطهير أحب والعلم عند الله تعالى. وفيه الثبوت في إزهاق نفس المسلم والمبالغة في صيانه لما وقع في هذه القصة من ترديده والإيماء إليه بالرجوع والإشارة إلى قبول دعواه إن ادعى إكراهاً وأخطأ في معنى الزنا أو مباشرة دون الفرج مثلاً أو غير ذلك. وفيه مشروعية الإقرار بفعل الفاحشة عند الإمام وفي المسجد والتصريح فيه بما يستحى من التلغظ به من أنواع الرفث في القول من أجل الحاجة الملجئة لذلك. وفيه نداء الكبير بالصوت العالى وإعراض الإمام عن من أقر بأمر محتمل لإقامة الحد لاحتمال أن يفسره بما لا يوجب حداً أو يرجع، واستفساره عن شروط ذلك ليرتب عليه مقتضاه وأن إقرار المجنون لاغ، والتعريض للمقر بأن يرجع وأنه إذا رجع قبل، قال ابن العرى: وجاء عن مالك رواية أنه لا أثر لرجوعه، وحديث النبى صلى الله عليه وسلم أحق أن يتبع. وفيه أنه يستحب لمن وقع في معصية وندم أن يبادر إلى التوبة منها ولا يخبر بها أحداً ويستر بستر الله، وإن اتفق أنه يخبر أحداً فيستحب أن يأمره بالتوبة وستر ذلك عن الناس كما جرى لماعز مع أبى بكر ثم عمر، وقد أخرج قصته معهما في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب مرسله، ووصله أبو داود وغيره من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه. وفي القصة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لهزال «لو سترته بثوبك لكان خيراً لك» وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد ذكرت هذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم فقال لهزال جدى جدى وهذا الحديث حق. قال الباجى: المعنى خيراً لك مما أمرته به من إظهار أمره، وكان ستره بأن يأمره بالتوبة والكتمان كما أمره أبو بكر وعمر، وذكر الثوب مبالغة أى لو لم تجد السبيل إلى ستره إلا بردائك ممن علم أمره كان أفضل مما أشرت به عليه من الإظهار. واستدل به على اشتراط تكرير الإقرار بالزنا أربعاً لظاهر قوله «فلما شهد على نفسه أربع شهادات» فإن فيه إشعاراً بأن العدد هو العلة في تأخير إقامة الحد عليه وإلا لأمر برجه في أول مرة، ولأن في حديث ابن عباس «قال لماعز قد شهدت على نفسك أربع شهادات، اذهبوا به فارجموه» وقد تقدم ما يؤيده ويؤيد القياس على عدد شهود الزنا دون غيره من الحدود، وهو قول الكوفيين والراجح عند الحنابلة، وزاد ابن أبى ليلى فاشترط أن تتعدد مجالس الإقرار، وهى رواية عن الحنفية وتمسكوا بصورة الواقعة، لكن الروايات فيها اختلفت، والذي يظهر أن المجالس تعددت لكن لا بعدد الإقرار، فأكثر ما نقل في ذلك أنه أقر مرتين ثم عاد

من الغد فأقر مرتين كما تقدم بيانه من عند مسلم وتأول الجمهور بأن ذلك وقع في قصة ماعز وهي واقعة حال فجاز أن يكون لزيادة الاستثبات، ويؤيد هذا الجواب ما تقدم في سياق حديث أنى هريرة وما وقع عند مسلم في قصة الغامدية حيث قالت لما جاءت «طهرني، فقال ويحك ارجعي فاستغفري، قالت: أراك تريد أن ترددني كما رددت ماعزاً إنها حبلى من الزنا» فلم يؤخر إقامة الحد عليها إلا لكونها حبلى. فلما وضعت أمر برجمها ولم يستفسرها مرة أخرى ولا اعتبر تكرير إقرارها ولا تعدد المجالس، وكذا وقع في قصة العسيف حيث قال «واغديا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها» وفيه «فغدا عليها فاعترفت فرجمها» ولم يذكر تعدد الاعتراف ولا المجالس، وسيأتي قريباً مع شرحه مستوفى. وأجابوا عن القياس المذكور بأن القتل لا يقبل فيه إلا شاهدان بخلاف سائر الأموال فيقبل فيها شاهد وامرأتان، فكان قياس ذلك أن يشترط الإقرار بالقتل مرتين، وقد اتفقوا أنه يكفي فيه مرة. فإن قلت: والاستدلال بمجرد عدم الذكر في قصة العسيف وغيره فيه نظر، فإن عدم الذكر لا يدل على عدم الوقوع، فإذا ثبت كون العدد شرطاً فالسكوت عن ذكره يحتمل أن يكون لعلم المأمور به. وأما قول الغامدية «تريد أن ترددني كما رددت ماعزاً» فيمكن التمسك به، لكن أجاب الطيبي بأن قولها إنها حبلى من الزنا فيه إشارة إلى أن حالها مغايرة لحال ماعز، لأنهما وإن اشتركا في الزنا لكن العلة غير جامعة لأن ماعزاً كان متمكناً من الرجوع عن إقراره بخلافها، فكأنها قالت أنا غير متمكنة من الإنكار بعد الإقرار لظهور الحمل بها بخلافه. وتعقب بأنه كان يمكنها أن تدعى إكراهاً أو خطأً أو شبهة. وفيه أن الإمام لا يشترط أن يبدأ بالرجم فيمن أقر وإن كان ذلك مستحباً لأن الإمام إذا بدأ مع كونه مأموراً بالثبوت والاحتياط فيه كان ذلك أدعى إلى الزجر عن التساهل في الحكم وإلى الخض على الثبوت في الحكم، ولهذا يبدأ الشهود إذا ثبت الرجم بالبينة. وفيه جواز تفويض الإمام إقامة الحد لغيره، واستدل به على أنه لا يشترط الحفر للمرجوم لأنه لم يذكر في حديث الباب بل وقع التصريح في حديث أنى سعيد عند مسلم فقال: «فما حفرنا له ولا أوثقناه» ولكن وقع في حديث بريدة عنده «فحفر له حفرة» ويمكن الجمع بأن المنفى حفرة لا يمكنه الوثوب منها والمثبت عكسه، أو أنهم في أول الأمر لم يحفروا له ثم لما فر فأدركوه حفروا له حفرة فانتصب لهم فيها حتى فرغوا منه. وعند الشافعية لا يحفر للرجل وفي وجه يتخير الإمام وهو أرجح لثبوته في قصة ماعز فالمثبت مقدم على النافي، وقد جمع بينهما بما دل على وجود حفر في الجملة، وفي المرأة أوجه ثالثها الأصح إن ثبت زناها بالبينة استحب لا بالإقرار وعن الأئمة الثلاثة في المشهور عنهم لا يحفر، وقال أبو يوسف وأبو ثور يحفر للرجل وللمرأة. وفيه جواز تلقين المقر بما يوجب الحد ما يدفع به عنه الحد وأن الحد لا يجب إلا بالإقرار الصريح، ومن ثم شرط على من شهد بالزنا أن يقول رأيته ولج ذكره في فرجها أو ما أشبه ذلك، ولا يكفي أن يقول أشهد أنه زنى، وثبت عن جماعة من الصحابة تلقين المقر بالحد كما أخرجه مالك عن عمرو بن أنى شبيهة عن أنى الدرداء وعن على في قصة شراحة، ومنهم من خص التلقين بمن يظن به أنه يجهل حكم الزنا وهو قول أنى ثور، وعند المالكية يستثنى تلقين المشتبه بانتهاك الحرمات، ويجوز تلقين من عداه وليس ذلك بشرط. وفيه ترك سجن من اعترف بالزنا في مدة الاستثبات وفي الحامل حتى تضع، وقيل إن المدينة لم يكن بها حيثئذ سجن، وإنما كان يسلم كل جان لوليه، وقال ابن العربي: إنما لم يأمر بسجنه ولا التوكيل به لأن رجوعه مقبول فلا فائدة في ذلك مع جواز الإعراض عنه إذا رجع، ويؤخذ من قوله «هل أحصنت» وجوب الاستفسار عن الحال التي تختلف الأحكام باختلافها. وفيه أن إقرار السكران لا أثر له يؤخذ من قوله «استنكهوه» والذين اعتبروه وقالوا إن عقله زال بمعصيته، ولا دلالة في قصة ماعز لاحتمال

تقدمها على تحريم الخمر أو أن سكره وقع عن غير معصية . وفيه أن المقر بالزنا إذا أقر يترك ، فإن صرح بالرجوع فذاك وإلا اتبع ورجم وهو قول الشافعي وأحمد ودلالته من قصة ماعز ظاهرة ، وقد وقع في حديث نعيم بن هزال « هلا تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه » أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وحسنه ، وللترمذي نحوه من حديث أبي هريرة وصححه الحاكم أيضاً ، وعند أبي داود من حديث بريدة قال « كنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نتحدث أن ماعزا والغامدية لو رجعا لم يطلبهما » وعند المالكية في المشهور لا يترك إذا هرب ، وقيل يشترط أن يؤخذ على الفور فإن لم يؤخذ ترك ، وعن ابن عيينة إن أخذ في الحال كمل عليه الحد وإن أخذ بعد أيام ترك ، وعن أشهب إن ذكر عذراً يقبل ترك وإلا فلا ، ونقله القعنبي عن مالك ، وحكى الكجى عنه قولين فيمن رجع إلى شبهة ، ومنهم من قيده بما بعد إقراره عند الحاكم ، واحتجوا بأن الذين رجموه حتى مات بعد أن هرب لم يلزموا بديته فلو شرع تركه لوجب عليهم الدية ، والجواب أنه لم يصرح بالرجوع ، ولم يقل أحد إن حد الرجم يسقط بمجرد الهرب ، وقد عبر في حديث بريدة بقوله « لعله يتوب » واستدل به على الاكتفاء بالرجم في حد من أحصر من غير جلد وقد تقدم البحث فيه ، وأن المصل إذا لم يكن وقفاً لا يثبت له حكم المسجد وسيأتي البحث فيه بعد باين ، وأن المرجوم في الحد لا تشرع الصلاة عليه إذا مات بالحد ويأتي البحث فيه أيضاً قريباً ، وأن من وجد منه ربح الخمر وجب عليه الحد من جهة استنكاه ماعز بعد أن قال له أشربت خمراً ؟ قال القرطبي : وهو قول مالك والشافعي كذا قال ، وقال المازري استدل به بعضهم على أن طلاق السكران لا يقع وتعبه عياض بأنه لا يلزم من درء الحد به أنه لا يقع طلاقه لوجود تهمة على ما يظهره من عدم العقل ، قال ولم يختلف في غير الطافح أن طلاقه لازم ، قال ومذهبنا التزامه بجميع أحكام الصحيح لأنه أدخل ذلك على نفسه وهو حقيقة مذهب الشافعي ، واستثنى من أكرهه ومن شرب ما ظن أنه غير مسكر ووافقه بعض متأخري المالكية ، وقال النووي : الصحيح عندنا صحة إقرار السكران ونفوذ أقواله فيما له وعليه ، قال : والسؤال عن شربه الخمر محمول عندنا على أنه لو كان سكراناً لم يقيم عليه الحد كذا أطلق فالزوم التناقض ، وليس كذلك فإن مراده لم يقيم عليه الحد لوجود شبهة كما تقدم من كلام عياض . قلت : وقد مضى ما يتعلق بذلك في كتاب الطلاق ، ومن المذاهب الظرفية فيه قول الليث : يعمل بأفعاله ولا يعمل بأقواله لأنه يلتذ بفعله ويشفى غيظه ولا يفقه أكثر ما يقول وقد قال تعالى ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾ .

### باب للعاهر الحجر

[٦٨١٧] ٦٥٨٠- نا أبو الوليد قال نا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : اختصم سعد وابن زمعة ، فقال النبي صلى الله عليه : « هو لك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش ، واحتجبي منه يا سودة » . زاد قتيبة عن الليث : « وللعاهر الحجر » .

[٦٨١٨] ٦٥٨١- نا آدم قال نا شعبة قال نا محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة قال قال النبي صلى الله عليه : « الولد للفراش ، وللعاهر الحجر » .

قوله ( باب للعاهر الحجر ) ذكر فيه حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر الفرائض ، أورده عن أبي الوليد عن الليث وفيه « الولد للفراش » وقال بعده زاد قتيبة عن الليث « وللعاهر الحجر » وفي رواية أبي ذر زادنا وقال في البيوع : « حدثنا قتيبة » فذكره بتامه ، وذكر هنا



حديث أنى هريرة بالجملة المذكورتين، وقد أورده في كتاب القدر من وجه آخر مقتصر على الجملة الأولى، وفي ترجمته هنا إشارة إلى أنه يرجح قول من أول الحجر هنا بأنه الحجر الذي يرمج به الزاني، وقد تقدم ما فيه والمراد منه أن الرجم مشروع للزاني بشرطه لأن على كل من زنى الرجم .

### باب الرجم في البلاط

٦٥٨٢- حدثنا محمد بن عثمان قال نا خالد بن مخلد عن سليمان قال ني عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودي ويهودية قد أحدثا جميعاً، فقال لهم: «ما تجدون في كتابكم؟» قالوا: «إن أحيارنا أحدثوا تحميم الوجه والتجبية، قال عبد الله بن سلام: ادعهم يا رسول الله بالتوراة فأتى بها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم وجعل يقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له ابن سلام: ارفع يدك، فإذا آية الرجم تحت يده، فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما. قال ابن عمر: فرجما عند البلاط، فرأيت اليهودي أحنى عليها.

[٦٨١٩]

قوله ( باب الرجم في البلاط ) في رواية المستمل « بالبلاط » بالموحدة بدل في، ففهم منه بعضهم أنه يريد أن الآلة التي يرمج بها تجوز بكل شيء حتى بالبلاط وهو بفتح الموحدة وفتح اللام ماتفرش به الدور من حجارة وآجر وغير ذلك وفيه بعد والأولى أن الباء ظرفية ودل على ذلك رواية غير المستمل، والمراد بالبلاط هنا موضع معروف عند باب المسجد النبوي كان مفروشاً بالبلاط، ويؤيد ذلك قوله في هذا المتن « فرجما عند البلاط » وقيل المراد بالبلاط الأرض الصلبة سواء كانت مفروشة أم لا ورجحه بعضهم والراجح خلافه، قال أبو عبيد البكري: البلاط بالمدينة ما بين المسجد والسوق، وفي الموطأ عن عمه أنى سهيل بن مالك بن أنى عامر عن أبيه كنا نسمع قراءة عمر بن الخطاب ونحن عند دار أنى جهم بالبلاط وقد استشكل ابن بطال هذه الترجمة فقال: البلاط وغيره في ذلك سواء، وأجاب ابن المنير بأنه أراد أن ينبه على أن الرجم لا يختص بمكان معين للأمر بالرجم بالمصل تارة وبالبلاط أخرى، قال: ويحتمل أنه أراد أن ينبه على أنه لا يشترط الحفر للرجوم لأن البلاط لا يتأق الحفر فيه، وهذا جزم ابن القيم وقال: أراد رد رواية بشير بن المهاجر عن أنى بريدة عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر فحفرت لما عز بن مالك حفرة فرجم فيها » أخرجه مسلم قال: هو وهم سري من قصة الغامدية إلى قصة ما عز قلت: ويحتمل أن يكون أراد أن ينبه على أن المكان الذي يجاور المسجد لا يعطى حكم المسجد في الاحترام لأن البلاط المشار إليه موضع كان مجاوراً للمسجد النبوي كما تقدم ومع ذلك أمر بالرجم عنده، وقد وقع في حديث ابن عباس عند أحمد والحاكم « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجم اليهوديين عند باب المسجد » .

قوله ( حدثنا محمد بن عثمان ) زاد أبو ذر ابن كرامة .

قوله ( عن سليمان ) . هو ابن بلال، وهو غريب ضاق على الإسماعيلي مخرجه فأخرجه عن عبد الله بن جعفر المديني أحد الضعفاء، ولو وقع عن سليمان بن بلال لم يعدل عنه، وكذا ضاق على أنى نعم فلم يستخرجه بل أورده بسنده عن البخاري، وخالد بن مخلد أكثر البخاري عنه بواسطة وبغير واسطة، وقد تقدم له في الرقاق عن محمد بن عثمان بن كرامة عن خالد بن مخلد حديث، وتقدم في العلم والهة والمناقب وغيرها عدة أحاديث، وكذا يأتي في التعبير والاعتصام عن خالد بن مخلد بغير واسطة . وقوله في المتن « قد أحدثا » أي

فعلاً أمراً فاحشاً، وقوله «أحدثوا» أى ابتكروا، وقوله «تحميم الوجه» أى يصب عليه ماء حار مخلوط بالرماد والمراد تسخيم الوجه بالخميم وهو الفحم وقوله «والتجبيه» بفتح المثناة وسكون الجيم وكسر الموحدة بعدها ياء آخر الحروف ساكنة ثم هاء أصلية من جبهت الرجل إذا قابلته بما يكره من الإغلاظ في القول أو الفعل قاله ثابت في «الدلائل» وسبقه الحرى، وقال غيره هو بوزن تذكرة ومعناه الإركاب منكوساً، وقال عياض: فسر التجبيه في الحديث بأنهما يجلدان ويحمم وجههما ويحملان على دابة مخالفاً بين وجوههما، قال الحرى: كذا فسر الزهرى، قلت: غلط من ضبطه هنا بالنون بدل الموحدة ثم فسر به بأن يحمل الزانيان على بعير أو حمار ويخالف بين وجوههما والمعتمد ما قال أبو عبيدة، والتجبيه أن يضع اليدين على الركبتين وهو قائم فيصير كالراكم وكذا أن ينكب على وجهه باركاً كالساجد، وقال الفارائى: جبا بفتح الجيم وتشديد الموحدة قام قيام الراكم وهو عريان، والذى بالنون بعد الجيم إنما جاء في قوله «فرأيت اليهودى أجناً عليها» وقد ضبطت بالحاء المهملة ثم نون بلفظ الفعل الماضى أى أكب عليها يقال أحنى المرأة على ولدها حنواً وحنى بمعنى، وضبطت بالجيم والنون فعند الأصمى بالهمز وعند أى ذر بلا همز وهو بمعنى الذى بالمهملة. قال ابن القطاع: جناً على الشيء حنا ظهره عليه. وقال الأصمى: أجناً الترس جعله مجناً أى محدوباً، وقال عياض: الصحيح في هذا ما قاله أبو عبيدة يعنى بالجيم والهمز والله أعلم. وبسأنى مزيد لهذا في شرح حديث اليهوديين في «باب أحكام الذمة».

### باب الرجم بالمصلّى

٦٥٨٣- حدثنا محمود قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهرى عن أبي سلمة عن جابر أن رجلاً من أسلم جاء النبي صلى الله عليه فاعترف بالزنا، فأعرض عنه النبي صلى الله عليه حتى شهد على نفسه أربع مرات، قال له النبي صلى الله عليه: «أبك جنون؟» قال: لا. قال: «أحصنت؟» قال: نعم، فأمر به فرجم بالمصلّى، فلما أذلقته الحجارة فرّ، فأدرك، فرجم حتى مات، فقال له النبي صلى الله عليه خيراً وصلى عليه. لم يقل يونس وابن جريج عن الزهرى: فصلّى عليه.

سئل أبو عبد الله: فصلّى عليه، يصح؟ قال: رواه معمر، قيل له: رواه غير معمر؟ قال: لا.

قوله (باب الرجم بالمصلّى) أى عنده والمراد المكان الذى كان يصلى عنده العيد والجنائز، وهو من ناحية بقيع الغرقد، وقد وقع في حديث أنى سعيد عند مسلم «فأمرنا أن نرجمه، فانطلقنا به إلى بقيع الغرقد» وفهم بعضهم كعياض من قوله «بالمصلّى» أن الرجم وقع داخله وقال: يستفاد منه أن المصلّى لا يثبت له حكم المسجد إذ لو ثبت له ذلك لاجتنب الرجم فيه لأنه لا يؤمن التلوّث من المرجوم خلافاً لما حكاه الدارمى أن المصلّى يثبت له حكم المسجد ولو لم يوقف، وتعقب بأن المراد أن الرجم وقع عنده لافيه كما تقدم في البلاط، وأن في حديث ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين عند باب المسجد» وفي رواية موسى ابن عقبة «أنهما رجا قرياً من موضع الجنائز قرب المسجد» وبأنه ثبت في حديث أم عطية الأمر بخروج النساء حتى الحيض في البعد إلى المصلّى وهو ظاهر في المراد والله أعلم. وقال النووى: ذكر الدارمى من أصحابنا أن مصلّى العيد وغيره إذا لم يكن مسجداً يكون في ثبوت حكم المسجد له وجهان أصحهما لا، وقال البخارى وغيره في رجم هذا بالمصلّى دليل على أن مصلّى الجنائز والأعياد إذا لم يوقف مسجداً لا يثبت له حكم المسجد

إذ لو كان له حكم المسجد لاجتنب فيه ما يجتنب في المسجد . قلت : وهو كلام عياض بعينه وليس للبخارى منه سوى الترجمة .

**قوله ( حدثنا محمود )** في رواية غير أبي ذر «حدثني» وللنسفي «محمود بن غيلان» وهو المروزي وقد أكثر البخارى عنه .

**قوله ( أخبرنا معمر )** في رواية إسحق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق «أنبأنا معمر وابن جريج» وكذا أخرجه مسلم عن إسحق .

**قوله ( فاعترف بالزنا )** زاد في رواية إسحق «فأعرض عنه» أعادها مرتين .

**قوله ( فأمر به فرجم بالمصل )** ليس في رواية يونس «بالمصل» وقد تقدمت في «باب رجم المحسن» وسيأتي في رواية عبد الرحمن بن خالد بلفظ كنت فيمن رجمه فرجمناه «بالمصل» .

**قوله ( فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيراً )** أى ذكره، بجميل، ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم «فما استغفر له ولا سبه» وفي حديث بريدة عنده «فكان الناس فيه فرقتين : قائل يقول لقد هلك لقد أحاطت به خطيئته، وقائل يقول ماتوبة أفضل من توبة ماعز، فلبثوا ثلاثاً ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : استغفروا لماعز بن مالك» وفي حديث بريدة أيضاً «لقد تاب توبة لو قسمت على أمة لو سعتهم» وفي حديث أبي هريرة عند النسائي «لقد رأيته بين أنهار الجنة ينغمس» قال يعنى يتنعم كذا في الأصل، وفي حديث جابر عند أبي عوانة «فقد رأيته يتخضخض في أنهار الجنة» وفي حديث اللجلاج عند أبي داود والنسائي «ولا تقل له خبيث هو عند الله أطيب من ريح المسك» وفي حديث أبي القيل عند الترمذي «لا تشتمه» وفي حديث أبي ذر عند أحمد «قد غفر له وأدخل الجنة» .

**قوله ( وصلى عليه )** هكذا وقع هنا عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق، وخالفه محمد بن يحيى الذهلي وجماعة عن عبد الرزاق فقالوا في آخره «ولم يصل عليه» قال المنذرى في حاشية السنن : رواه ثمانية أنفس عن عبد الرزاق فلم يذكروا قوله «وصلى عليه» قلت : قد أخرجه أحمد في مسنده عن عبد الرزاق ومسلم عن إسحق بن راهويه وأبو داود عن محمد بن المتوكل العسقلاني وابن حبان من طريقه زاد أبو داود والحسن بن علي الخلال والترمذي عن الحسن بن علي المذكور، والنسائي وابن الجارود عن محمد بن يحيى الذهلي، زاد النسائي ومحمد بن رافع ونوح بن حبيب والإسماعيل والدارقطني من طريق أحمد بن منصور الرمادي . زاد الإسماعيلي، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه، وأخرجه أبو عوانة عن الدبري ومحمد بن سهل الصغاني فهؤلاء أكثر من عشرة أنفس خالفوا محموداً منهم من سكت عن الزيادة ومنهم من صرح بنفيها .

**قوله ( ولم يقل يونس وابن جريج عن الزهري : وصلى عليه )** أما رواية يونس فوصلها المؤلف رحمه الله كما تقدم في «باب رجم المحسن» ولفظه «فأمر به فرجم وكان قد أحسن» وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم مقرونة برواية معمر ولم يسق المتن وساقه إسحق شيخ مسلم في مسنده وأبو نعيم من طريقه فلم يذكر فيه «وصلى عليه» .

**قوله ( سئل أبو عبد الله هل قوله «فصلى عليه» يصح أم لا ؟ قال : رواه معمر، قيل له : هل رواه غير معمر ؟ قال : لا )** وقع هذا الكلام في رواية المستملى وحده عن الفربري، وأبو عبد الله هو البخارى، وقد اعترض عليه في جزمه بأن معمرأ روى هذه الزيادة مع أن المنفرد بها إنما هو محمود بن غيلان عن

عبد الرزاق، وقد خالفه العدد الكثير من الحفاظ فصرحوا بأنه لم يصل عليه، لكن ظهر لي أن البخاري قويته عنده رواية محمود بالشواهد، فقد أخرج عبد الرزاق أيضاً وهو في السنن لأبي قرة من وجه آخر عن أبي أمامة ابن سهل بن حنيف في قصة ماعز قال «فقبل يارسول الله أتصلي عليه؟ قال: لا. قال: فلما كان من الغد قال: صلوا على صاحبكم، فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس» فهذا الخبر يجمع الاختلاف فتحمل رواية النفي على أنه لم يصل عليه حين رجم، ورواية الإثبات على أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليه في اليوم الثاني، وكذا طريق الجمع لما أخرجه أبو داود عن بريدة «أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالصلاة على ماعز ولم ينه عن الصلاة عليه» ويتأيد بما أخرجه مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة الجهنمية التي زنت ورجمت «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليها، فقال له عمر: أتصلي عليها وقد زنت؟ فقال: لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين لوسعتهم» وحكى المنذرى قول من حمل الصلاة في الخبر على الدعاء، ثم قال: في قصة الجهنمية دلالة على توهين هذا الاحتمال، قال: وكذا أجاب النووي فقال: إنه فاسد لأن التأويل لا يصار إليه إلا عند الاضطرار إليه ولا اضطرار هنا. وقال ابن العري: لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ماعز، قال وأجاب من منع عن صلاته على الغامدية لكونها عرفت حكم الحد وماعز إنما جاء مستفهماً، قال: وهو جواب واه، وقيل لأنه قتله غضباً لله وصلاته رحمة فتنافيا، قال: وهذا فاسد لأن الغضب انتهى، قال: وعمل الرحمة باق، والجواب المرضي أن الإمام حيث ترك الصلاة على المحدود كان ردعاً لغيره. قلت: وتماه أن يقال: وحيث صلى عليه يكون هناك قرينة لا يحتاج معها إلى الردع فيختلف حينئذ باختلاف الأشخاص، وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة فقال مالك: يأمر الإمام بالرجم ولا يتولاه بنفسه ولا يرفع عنه حتى يموت، ويحلى بينه وبين أهله يغسلونه ويصلون عليه ولا يصلي عليه الإمام ردعاً لأهل المعاصي إذا علموا أنه ممن لا يصلي عليه، ولثلا يجترئ الناس على مثل فعله. وعن بعض المالكية: يجوز للإمام أن يصلي عليه وبه قال الجمهور، والمعروف عن مالك أنه يكره للإمام وأهل الفضل الصلاة على المرجوم، وهو قول أحمد، وعن الشافعي لا يكره وهو قول الجمهور، وعن الزهري لا يصلي على المرجوم ولا على قاتل نفسه، وعن قتادة لا يصلي على المولود من الزنا وأطلق عياض فقال لم يختلف العلماء في الصلاة على أهل الفسق والمعاصي والمقتولين في الحدود وإن كره بعضهم ذلك لأهل الفضل إلا ما ذهب إليه أبو حنيفة في المحاريين وما ذهب إليه الحسن في الميتة من نفاس الزنا وما ذهب إليه الزهري وقاتلة، قال: وحديث الباب في قصة الغامدية حجة للجمهور والله أعلم.

ب) مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا دُونَ الْحَدِّ فَأَخْبَرَ الْإِمَامَ فَلَا عُقُوبَةَ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ إِذَا جَاءَ مُسْتَفْتِيًا

قال عطاء: لم يعاقبه النبي صلى الله عليه وسلم، وقال ابن جريج: ولم يعاقب الذي جامع في رمضان، ولم يعاقب عمر صاحب الطبي. وفيه عن أبي عثمان عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٦٥٨٤ - حدثنا قتيبة قال نا الليث عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلاً وقع بامرأته في رمضان، فاستفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «هل تجذ رقبة؟» قال: لا. قال: «هل تستطيع صيام شهرين؟» قال: لا. قال: «فأطعم ستين مسكيناً».

[٦٨٢١]

٦٥٨٥- وقال الليثُ عن عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة: أتى رجلُ النبيَّ صلى الله عليه في المسجد فقال: احترقتُ. فقال: «م ذاك؟» قال: وقعتُ بامرأتي في رمضان. فقال له: «تصدقْ». فقال: ما عندي شيءٌ. فجلس، فأناه إنسانٌ يسوقُ حمراً ومعه طعامٌ - فقال عبد الرحمن: لا أدري ما هو - إلى النبيَّ صلى الله عليه فقال: «أين احترق؟» فقال: ها أنا ذا. قال: «خذْ هذا فتصدقْ به»، قال: أعلى أخرجَ مني؟ ما لأهلي طعامٌ. قال: «فكلوه».

**قوله ( باب من أصاب ذنباً دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستفتياً )** كذا للأكثر بقاء ساكنة بعدها مثناة مكسورة ثم ياء آخر الحروف من الاستفتاء، ويؤيده قوله في حديث الباب «فاستفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم» وفي رواية الكشمي «مستعيناً» وضبطت بالمهملة وبالتون قبل الألف وبالمعجمة ثم المثناة، والتقييد بدون الحد يقتضي أن من كان ذنبه يوجب الحد أن عليه العقوبة ولو تاب، وقد مضى الاختلاف في ذلك في أوائل الحدود، وأما التقييد الأخير فلا مفهوم له بل الذي يظهر أنه ذكر لدلالته على توبته .

**قوله ( قال عطاء لم يعاقبه النبي صلى الله عليه وسلم )** أى الذى أخبر أنه وقع في معصية بلا مهلة حتى صلى معه فأخبره بأن صلاته كفرت ذنبه .

**قوله ( وقال ابن جريج : ولم يعاقب النبي صلى الله عليه وسلم الذى جامع في رمضان )** تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام وليس في شيء من طرقه أنه عاقبه .

**قوله ( ولم يعاقب عمر صاحب الظبي )** كأنه أشار بذلك إلى ما ذكره مالك منقطعاً ووصله سعيد بن منصور بسند صحيح عن قبيصة بن جابر قال «خرجنا حجاجاً فسنح لى ظبى فرميته بحجر فمات، فلما قدمنا مكة سألتنا عمر فسأل عبد الرحمن بن عوف فحكما فيه بعتر، فقلت إن أمير المؤمنين لم يدر ما يقول حتى سأل غيره، قال فعلاى بالدرة فقال: أتقتل الصيد في الحرم وتسفه الحكم؟ قال الله تعالى ﴿يُحْكَمْ بِهِ ذُوا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ وهذا عبد الرحمن بن عوف وأنا عمر ولا يعارض هذا المنفى الذى في الترجمة لأن عمر إنما علاه بالدرة لما طعن في الحكم وإلا لو وجبت عليه عقوبة بمجرد الفعل المذكور لما أخرها .

**قوله ( وفيه عن أبى عثمان عن ابن مسعود )** أى في معنى الحكم المذكور في الترجمة حديث مروي عن أبى عثمان عن ابن مسعود وزاد الكشمي «مثله» وهى زيادة لا حاجة إليها لأنه يصير ظاهره أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعاقب صاحب الظبي، ووقع في بعض النسخ «عن أبى مسعود» وهو غلط والصواب «ابن مسعود» وقد وصله المؤلف رحمه الله في أوائل كتاب الصلاة في «باب الصلاة كفارة» من رواية سليمان التيمي عن أبى عثمان به وأوله «إن رجلاً أصاب من امرأة قبله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فنزلت ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَى النَّهَارِ الْآيَةِ﴾» وقد ذكرت شرحه في تفسير سورة هود، وأن الأصح في تسمية هذا الرجل أنه أبو اليسر كعب بن عمرو الأنصارى، وأن نحو ذلك وقع لجماعة غيره .

**قوله ( عن حميد بن عبد الرحمن )** هو ابن عوف الزهرى، وقد تقدم شرح حديثه مستوفى في كتاب الصيام .

قوله ( وقال الليث الخ ) وصله المصنف في التاريخ الصغير قال « حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث به » ورويناه موصولاً أيضاً في الأوسط للطبراني والمستخرج للإسماعيلي .

قوله ( عن عمرو بن الحارث ) لليث فيه سند آخر أخرجه مسلم عن قتيبة ومحمد بن ربح كلاهما عن الليث عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وقد مضى في الصيام من وجه آخر عن يحيى بن سعيد موصولاً وأخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث .

قوله ( عن عبد الرحمن بن القاسم ) أي ابن محمد بن أبي بكر الصديق ( عن محمد بن جعفر بن الزبير ) أي ابن العوام ( عن عباد ) وهو ابن عمه . ووقع في رواية ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه أن عباد بن عبد الله حدثه .

قوله ( عن عائشة ) في رواية ابن وهب « أنه سمع عائشة » .

قوله ( أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ) زاد في رواية ابن وهب « في رمضان » .

قوله ( فقال احترقت ) كررها ابن وهب .

قوله ( قال مم ذاك ) في رواية ابن وهب « فسأله عن شأنه » .

قوله ( قال ما عندى شيء ) في رواية ابن وهب « فقال يابني الله مالي شيء وما أقدر عليه » .

قوله ( فجلس فأتاه إنسان ) في رواية ابن وهب « قال اجلس فجلس فبينما هو على ذلك أقبل رجل »

قوله ( ومعه طعام فقال عبد الرحمن ) هو ابن القاسم راوى الحديث ( ما أدري ما هو ) مقول عبد الرحمن ، وفي رواية الكشميهني « قال » بغير فاء ولم يقع هذا في رواية الليث ، ووقع فيها عند الإسماعيلي « عرقان فيهما طعام » وقال « قال أبو صالح عن الليث عرق » وكذا قال عبد الوهاب يعني الثقفي ويزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد ، قال الإسماعيلي : وعرقان ليس بمحفوظ .

قوله ( أين المحترق ) زاد ابن وهب « آنفاً » .

قوله ( على أحوج مني ) ؟ هو استفهام حذف أداته ، ووقع في رواية ابن وهب « أغيرنا » أي أعلى غيرنا .

قوله ( ما لأهلي طعام ) في رواية ابن وهب « إنا الجياع مالنا شيء » .

قوله ( قال فكلوا ) في رواية ابن وهب « قال فكلوه » وقد مضى شرحه في الصيام .

بِإِذَا أَقْرَبَ بِالْحَدِّ وَلَمْ يُبَيِّنْ ، هَلْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَرْ عَلَيْهِ ؟

٦٥٨٦ - حدثنا عبد القدوس بن محمد قال ني عمرو بن عاصم الكلابي قال نا همام بن يحيى قال نا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال : كنت عند النبي صلى الله عليه ، فجاءه رجل فقال : يا رسول الله ، إني أصبت حداً فأقمه علي ، ولم يسأله عنه ، قال : وحضرت الصلاة فصللي مع النبي

صلى الله عليه فلما قضى النبي صلى الله عليه الصلاة قام إليه الرجل فقال: يا رسول الله، إني أصبتُ حَدًّا فأقم في كتاب الله. قال: «أليس قد صليتَ معنا؟» قال: نعم. قال: «فإن الله قد غفر لك ذنبك»، أو قال: «حدك».

**قوله (باب إذا أقر بالحد ولم يبين) أى لم يفسره (هل للإمام أن يستتر عليه) تقدم في الباب الذى قبله التنبيه على حديث أى أمانة فى ذلك وهو يدخل فى هذا المعنى.**

**قوله (حدثنا عبد القدوس بن محمد) أى ابن عبد الكبير بن شعيب بن الحبحاب بمهملتين مفتوحتين** بينهما موحدة ساكنة وآخره موحدة، هو بصرى صدوق وماله فى البخارى إلا هذا الحديث الواحد، وعمره ابن عاصم هو الكلانى وهو من شيوخ البخارى أخرج عنه بغير واسطة فى الأدب وغيره، وقد طعن الحافظ أبو بكر البرزنجى فى صحة هذا الخبر مع كون الشيخين اتفاقاً عليه فقال هو منكر وهم وفيه عمرو بن عاصم مع أن هماماً كان يحى بن سعيد لا يرضاه ويقول: أبان العطار أمثل منه، قلت: لم يبين وجه الوهم، وأما إطلاقه كونه منكراً فعلى طريقته فى تسمية ما ينفرد به الراوى منكراً إذا لم يكن له متابع، لكن يجاب بأنه وإن لم يوجد همام ولا عمرو بن عاصم فيه متابع فشاهده حديث أى أمانة الذى أشرت إليه، ومن ثم أخرجه مسلم عقبه والله أعلم.

**قوله (فجاء رجل فقال: إني أصبتُ حَدًّا فأقمه على) لم أقف على اسمه، ولكن من وحد هذه القصة** والتى فى حديث ابن مسعود فسر به وليس بجيد لاختلاف القصتين، وعلى التعدد جرى البخارى فى هاتين الترجمتين فحمل الأولى على من أقر بذنب دون الحد للتصريح بقوله «غير أنى لم أجامعها» وحمل الثانية على ما يوجب الحد لأنه ظاهر قول الرجل، وأما من وحد بين القصتين فقال لعله ظن ما ليس بحد حَدًّا، أو استعظم الذى فعله فظن أنه يجب فيه الحد، ولحديث أنس شاهد أيضاً من رواية الأوزاعى عن شداد أنى عمار عن وائلة.

**قوله (ولم يسأله عنه) أى لم يستفسره، وفى حديث أى أمانة عند مسلم «فسكت عنه ثم عاد».**

**قوله (وحضرت الصلاة) فى حديث أى أمانة «وأقيمت».**

**قوله (أليس قد صليتَ معنا) فى حديث أى أمانة «أليس حيث خرجت من بيتك توضأت فأحسن الوضوء؟ قال: بلى. قال: ثم شهدت معنا الصلاة؟ قال: نعم».**

**قوله (ذنبك أو قال حدك) فى رواية مسلم عن الحسن بن على الحلوانى عن عمرو بن عاصم بسنده** فيه «قد غفر لك» وفى حديث أى أمانة بالشك ولفظه «فإن الله قد غفر لك ذنبك أو قال حدك». وقد اختلف نظر العلماء فى هذا الحكم، فظاهر ترجمة البخارى حمله على من أقر بحد ولم يفسره فإنه لا يجب على الإمام أن يقيمه عليه إذا تاب، وحمله الخطائى على أنه يجوز أن يكون النبى صلى الله عليه وسلم اطلع بالوحي على أن الله قد غفر له لكونها واقعة عين، وإلا لكان يستفسره عن الحد ويقيمه عليه، وقال أيضاً فى هذا الحديث إنه لا يكشف عن الحدود بل يدفع مهما أمكن، وهذا الرجل لم يفصح بأمر يلزمه به إقامة الحد عليه فلعله أصاب صغيرة ظنها كبيرة توجب الحد فلم يكشفه النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك لأن موجب الحد لا يثبت بالاحتمال، وإنما لم يستفسره إما لأن ذلك قد يدخل فى التجسس المنهى عنه وإما إثارة للستر ورأى أن فى

تعرضه لإقامة الحد عليه ندماً ورجوعاً، وقد استحب العلماء تلقين من أقر بموجب الحد بالرجوع عنه إما بالتعريض وإما بأوضح منه ليدرأ عنه الحد، وجزم النووي وجماعة أن الذنب الذي فعله كان من الصغائر بدليل أن في بقية الخبر أنه كفرته الصلاة بناء على أن الذي تكفره الصلاة من الذنوب الصغائر لا الكبائر، وهذا هو الأكثر الأغلب، وقد تكفر الصلاة بعض الكبائر كمن كثر تطوعه مثلاً بحيث صلح لأن يكفر عدداً كثيراً من الصغائر ولم يكن عليه من الصغائر شيء أصلاً أو شيء يسير وعليه كبيرة واحدة مثلاً فإنها تكفر عنه ذلك لأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً. قلت: وقد وقع في رواية أبي بكر البرزنجي عن محمد بن عبد الملك الواسطي عن عمرو بن عاصم بسند حديث الباب بلفظ «أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إني زنيت فأقم علي الحد» الحديث فحمله بعض العلماء على أنه ظن مالميس زنا فلذلك كفرته ذنبه الصلاة، وقد يتمسك به من قال إنه إذا جاء ثاباً سقط عنه الحد، ويحتمل أن يكون الراوى عبر بالزنا من قوله أصبت حداً فرواه بالمعنى الذي ظنه والأصل ما في الصحيح فهو الذي اتفق عليه الحفاظ عن عمرو ابن عاصم بسنده المذكور، ويحتمل أن يختص ذلك بالمذكور لإخبار النبي صلى الله عليه وسلم أن الله قد كفر عنه حده بصلاته، فإن ذلك لا يعرف إلا بطريق الوحي فلا يستمر الحكم في غيره إلا في من علم أنه مثله في ذلك وقد انقطع علم ذلك بانقطاع الوحي بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وقد تمسك بظاهره صاحب الهدى فقال للناس في حديث أبي أمامة - يعني المذكور قبل - ثلاث مسالك: أحدها أن الحد لا يجب إلا بعد تعيينه والإصرار عليه من المقر به، والثاني أن ذلك يختص بالرجل المذكور في القصة، والثالث أن الحد يسقط بالتوبة، قال: وهذا أصح المسالك، وقواه بأن الحسنه التي جاء بها من اعترافه طوعاً بخشية الله وحده تقاوم السيئة التي عملها، لأن حكمة الحدود الردع عن العود، وصنيعه ذلك دال على ارتداعه فناسب رفع الحد عنه لذلك والله أعلم.

### باب هل يقول الإمام للمقر: لعلك لمست أو غمزت أو نحو ذلك؟

[٦٨٢٤] ٦٥٨٧- فا عبد الله بن محمد الجعفي قال نا وهب بن جرير قال نا أبي قال سمعت يعلى ابن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس قال: لما أتى ماعز بن مالك النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت؟» قال: لا يا رسول الله، قال: «أنكته؟» - لا يكني - قال: فعند ذلك أمر برجمه.

قوله (باب هل يقول الإمام للمقر) أي بالزنا (لعلك لمست أو غمزت) هذه الترجمة معقودة لجواز تلقين الإمام المقر بالحد ما يدفعه عنه، وقد خصه بعضهم بمن يظن به أنه أخطأ أو جهل.

قوله (سمعت يعلى بن حكيم) في رواية موسى بن إسماعيل عند أبي داود عن جرير بن حازم «حدثني يعلى» ولم يسم أباه في روايته فظن بعضهم أنه ابن مسلم وليس كذلك للتصريح في إسناد هذا الباب بأنه ابن حكيم.

قوله (عن ابن عباس) لم يذكره موسى في روايته بل أرسله وأشار إلى ذلك أبو داود، وكان البخاري لم يعتبر هذه العلة لأن وهب بن جرير وصله وهو أخير بحديث أبيه من غيره، ولأنه ليس دون موسى في الحفاظ، ولأن أصل الحديث معروف عن ابن عباس فقد أخرجه أحمد وأبو داود من رواية خالد الحذاء عن عكرمة عن



ابن عباس، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس .

**قوله** ( لما أتى ماعز بن مالك ) في رواية خالد الحذاء «إن ماعز بن مالك أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنه زنى فأعرض عنه، فأعاد عليه مراراً، فسأل قومه : أيجنون هو ؟ قالوا ليس به بأس» وسنده على شرط البخارى، وذكر الطبرانى في «الأوسط» أن يزيد بن زريع تفرد به عن خالد الحذاء .

**قوله** ( قال له لعلك قبلت ) حذف المفعول للعلم به أى المرأة المذكورة ولم يعين محل التقبيل وقوله «أو غمزت» بالغين المعجمة والزاي أى بعينك أو يدك أى أشرت» أو المراد بغمزت بيدك الجس أو وضعها على عضو الغير، وإلى ذلك الإشارة بقوله «لمست» بدل «غمزت» وقد وقع في رواية يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عند الإسماعيلي بلفظ «لعلك قبلت أو لمست» .

**قوله** ( أو نظرت ) أى فأطلقت على أى واحدة فعلت من الثلاث زنا ففيه إشارة إلى الحديث الآخر المخرج في الصحيحين من حديث أنى هريرة «العين تزنى وزناها النظر» وفي بعض طرقه عندهما أو عند أحدهما ذكر اللسان واليد والرجل والأذن، زاد أبو داود والفهم، وعندهم «والفرج يصدق ذلك أو يكذبه» وفي الترمذى وغيره عن أنى موسى الأشعري رفعه «كل عين زانية» .

**قوله** ( أنكها ) بالنون والكاف ( لا يكنى ) أى تلفظ بالكلمة المذكورة ولم يكن عنها بلفظ آخر، وقد وقع في رواية خالد بلفظ «أفعلت بها» وكان هذه الكناية صدرت منه أو من شيخه للتصريح في رواية الباب بأنه لم يكن، وقد تقدم في حديث أنى هريرة الذى تقدمت الإشارة إلى أن أبا داود أخرجه في «باب لا يرجم المجنون» زيادات في هذه الألفاظ .

**قوله** ( فعند ذلك أمر برجمه ) زاد خالد الحذاء في روايته «فانطلق به فرجم ولم يصل عليه» .

**باب سؤال الإمام المقر: هل أحصنت؟**

[٦٨٢٥] ٦٥٨٨- حدثنا سعيد بن عفير قال ني الليث قال ني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة أن أبا هريرة قال: أتى رسول الله صلى الله عليه رجل من الناس وهو في المسجد فتاداه: يا رسول الله، إني زنيْتُ -يريد نفسه- فأعرض عنه فتتحنى لشق وجهه الذي أعرض قبله فقال: يا رسول الله، إني زنيْتُ، فأعرض عنه، فجاء لشق وجه النبي صلى الله عليه الذي أعرض عنه، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي صلى الله عليه فقال: «أبك جنون؟» قال: لا يا رسول الله، فقال: «أحصنت؟» قال: نعم يا رسول الله، قال: «اذهبوا به فارجموه» .

[٦٨٢٦] ٦٥٨٩- ... قال ابن شهاب أخبرني من سمع جابراً قال: فكنتُ فيمن رجمه، فرجمناه بالمصلى، فلما أذلقته الحجارة جمز، حتى أدركناه بالحرّة فرجمناه .

**قوله** ( باب سؤال الإمام المقر هل أحصنت ) أى تزوجت ودخلت بها وأصبته .

**قوله** ( رجل من الناس ) أى ليس من أكابر الناس ولا بالمشهور فيهم .

**قوله** ( زنيْتُ يريد نفسه ) أى أنه لم يجيء مستفتياً لنفسه ولا لغيره وإنما جاء مقرأً بالزنا ليفعل معه ما يجب

عليه شرعاً، وقد تقدمت فوائد الحديث المذكور فيه في «باب لا يرحم المجنون» قال ابن التين : محل مشروعية سؤال المقر بالزنا عن ذلك إذا كان لم يعلم أنه تزوج تزويجاً صحيحاً ودخل بها، فأما إذا علم إحصانه فلا يسأل عن ذلك . ثم حكى عن المالكية تفصيلاً فيما إذا علم أنه تزوج ولم يسمع منه إقراراً بالدخول فقبل : من أقام مع الزوجة ليلة واحدة لم يقبل إنكاره، وقيل أكثر من ذلك . وهل يحد حد الثيب أو البكر ؟ الثاني أرجح، وكذا إذا اعترف الزوج بالإصابة . ثم قال : إنما اعترفت بذلك لأملك الرجعة أو اعترفت المرأة ثم قالت : إنما فعلت ذلك لأستكمل الصداق، فإن كلا منهما يحد حد البكر انتهى . وعند غيرهم يرفع الحد أصلاً . ونقل الطحاوي عن أصحابهم أن من قال لآخر يازاني فصدقه أنه يجلد القائل ولا يحد المصدق، وقال زفر بل يحد، قلت : وهو قول الجمهور، ورجح الطحاوي قول زفر واستدل بحديث الباب وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما عز «أحق ما بلغني عنك أنك زنت ؟ قال : نعم، فحده» قال وباتفاقهم على أن من قال لآخر لى عليك ألف فقال صدقت أنه يلزمه المال .

### باب الاعتراف بالزنا

٦٥٩٠- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال حفظناه من في الزهري قال أخبرني عبيد الله سمع [٦٨٢٧]

أباهريرة وزيد بن خالد قالوا : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم، فقام رجل فقال : أنشدك الله إلا قضيت بيننا بكتاب الله، فقام خصمه - وكان أفقه منه - فقال : اقض بيننا بكتاب الله وائذن لي . قال : «قل» . قال : إن [٦٨٢٨]

ابني كان عسيفاً على هذا، فزني بامرأته، فافتديت منه بمائة شاة وخادم، ثم سألت رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام، وعلى امرأته الرجم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : «والذي نفسي بيده لأقضين بينكم بكتاب الله، المائة شاة والخادم رد، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغد يا أنيس على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»، فغدا عليها فاعترفت، فرجمها .

قلت لسفيان : لم يقل : فأخبرني أن على ابني الرجم، قال : أشك فيها من الزهري، وربما قلتها وربما سكت .

٦٥٩١- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس قال : قال عمر [٦٨٢٩]

لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل : لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، ألا وإن الرجم حق على من زنا وقد أحصن إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف .

قال سفيان : كذا حفظت، ألا وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده .

قوله ( باب الاعتراف بالزنا ) هكذا عبر بالاعتراف لوقوعه في حديثي الباب، وقد تقدم في شرح قصة ماعز البحث في أنه هل يشترط في الإقرار بالزنا التكرير أو لا ؟ واحتج من اكتفى بالمرة بإطلاق الاعتراف في الحديث ولا يعارض ما وقع في قصة ماعز من تكرار الاعتراف لأنها واقعة حال كما تقدم .

قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة .

قوله ( حفظناه من في الزهري ) في رواية الحميدي عن سفيان «حدثنا الزهري» وفي رواية عبد الجبار ابن العلاء عن سفيان عند الإسماعيلي «سمعت الزهري» .

**قوله ( أخبرني عبيد الله )** زاد الحميدى « ابن عبد الله بن عتبة » .

**قوله ( أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد )** في رواية الحميدى « عن زيد بن خالد الجهني وأبي هريرة وشبل » وكذا قال أحمد وقتيبة عند النسائي وهشام بن عمار وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح عند ابن ماجه وعمرو بن علي وعبد الجبار بن العلاء والوليد بن شجاع وأبو خيثمة ويعقوب الدورقي وإبراهيم ابن سعيد الجوهري عند الإسماعيلي وآخرون عن سفيان . وأخرجه الترمذى عن نصر بن علي وغير واحد عن سفيان ولفظه « سمعت من أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل لأنهم كانوا عند النبي صلى الله عليه وسلم » قال الترمذى : هذا وهم من سفيان ، وإنما روى عن الزهرى بهذا السند حديث « إذا زنت الأمة » فذكر فيه شبلاً ، وروى حديث الباب بهذا السند ليس فيه شبل فوهم سفيان في تسويته بين الحديثين . قلت : وسقط ذكر شبل من رواية الصحيحين من طريقه لهذا الحديث ، وكذا أخرجاه من طرق عن الزهرى : منها عن مالك والليث وصالح بن كيسان ، وللبخارى من رواية ابن أبي ذئب وشعيب بن أبي حمزة ، ولمسلم من رواية يونس بن يزيد ومعمر كلهم عن الزهرى ليس فيه شبل ، قال الترمذى وشبل لا صحبة له ، والصحيح ما روى الزبيدى ويونس وابن أخي الزهرى فقالوا عن الزهرى « عن عبيد الله عن شبل بن خالد عن عبد الله بن مالك الأوسى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأمة إذا زنت » . قلت : ورواية الزبيدى عند النسائي ، وكذا أخرجه من رواية يونس عن الزهرى ، وليس هو في الكتب الستة من هذا الوجه إلا عند النسائي ، وليس فيه « كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم )** في رواية شعيب « بينا نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم » وفي رواية ابن أبي ذئب « وهو جالس في المسجد » .

**قوله ( فقام رجل )** في رواية ابن أبي ذئب الآتية قريباً وصالح بن كيسان الآتية في الأحكام والليث الماضية في الشروط « إن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس » وفي رواية شعيب في الأحكام « إذ قام رجل من الأعراب » وفي رواية مالك الآتية قريباً « إن رجلين اختصما » .

**قوله ( أنشدك الله )** في رواية الليث « فقال يا رسول الله أنشدك الله » بفتح أوله ونون ساكنة وضم الشين المعجمة أى أسألك بالله ، وضمن أنشدك معنى أذكرك فحذف الباء أى أذكرك رافعا نشيدى أى صوتى - وهذا أصله ثم استعمل في كل مطلوب مؤكد ولو لم يكن هناك رفع صوت ، وبهذا التقرير يندفع إيراد من استشكل رفع الرجل صوته عند النبي صلى الله عليه وسلم مع النهى عنه ثم أجاب عنه بأنه لم يبلغه النهى لكونه أعرابياً ، أو النهى لمن يرفعه حيث يتكلم النبي صلى الله عليه وسلم على ظاهر الآية . وذكر أبو علي الفارسي أن بعضهم رواه بضم الهمزة وكسر المعجمة وغلطه .

**قوله ( إلا قضيت بيننا بكتاب الله )** في رواية الليث « إلا قضيت لى بكتاب الله » قيل فيه استعمال الفعل بعد الاستثناء بتأويل المصدر وإن لم يكن فيه حرف مصدرى لضرورة افتقار المعنى إليه ، وهو من المواضع التى يقع فيها الفعل موقع الاسم ويراد به النفي المحصور فيه المفعول ، والمعنى هنا لا أسألك إلا القضاء بكتاب الله ، ويحتمل أن تكون إلا جواب القسم لما فيها من معنى الحصر وتقديره أسألك بالله لا تفعل شيئاً إلا القضاء ، فالتأكيد إنما وقع لعدم التشاغل بغيره لأن لقوله « بكتاب الله » مفهوماً ، وبهذا يندفع إيراد من استشكل

فقال : لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يحكم إلا بكتاب الله فما فائدة السؤال والتأكيد في ذلك ؟ ثم أجاب بأن ذلك من جفافة الأعراب والمراد بكتاب الله ما حكم به وكتب على عباده ، وقيل المراد القرآن وهو المتبادر . وقال ابن دقيق العيد : الأول أولى لأن الرجم والتغريب ليسا مذكورين في القرآن إلا بواسطة أمر الله باتباع رسوله ، قيل وفيما قال نظر لاحتمال أن يكون المراد ما تضمنه قوله تعالى ﴿أو يجعل الله له سبيلاً﴾ فيبين النبي صلى الله عليه وسلم أن السبيل جلد البكر ونفيه ورجم الثيب . قلت : وهذا أيضاً بواسطة التبيين ، ويحتمل أن يراد بكتاب الله الآية التي نسخت تلاوتها وهي «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما» وسيأتي بيانه في الحديث الذي يليه ، وبهذا أجاب البيضاوي ويبقى عليه التغريب ، وقيل المراد بكتاب الله ما فيه من النهي عن أكل المال بالباطل لأن خصمه كان أخذ منه الغنم والوليدة بغير حق فلذلك قال «الغنم والوليدة رد عليك» . والذي يترجح أن المراد بكتاب الله ما يتعلق بجميع أفراد القصة مما وقع به الجواب الآتي ذكره ، والعلم عند الله تعالى .

**قوله ( فقام خصمه وكان أفقه منه )** في رواية مالك «فقال الآخر وهو أفقههما» قال شيخنا في «شرح الترمذى» يحتمل أن يكون الراوى كان عارفاً بهما قبل أن يتحاكما فوصف الثاني بأنه أفقه من الأول إما مطلقاً وإما في هذه القصة الخاصة ، أو استدلل بحسن أدبه في استثنائه وترك رفع صوته إن كان الأول رفعه وتأكيده السؤال على فقهه ، وقد ورد أن حسن السؤال نصف العلم ، وأورده ابن السنى في «كتاب رياضة المتعلمين» حديثاً مرفوعاً بسند ضعيف .

**قوله ( فقال اقض بيننا بكتاب الله واثذن لي )** في رواية مالك «فقال أجل» وفي رواية الليث «فقال نعم فاقض» وفي رواية ابن أوى ذئب وشعيب «فقال صدق اقض له يارسول الله بكتاب الله» .

**قوله ( واثذن لي )** زاد ابن أوى شية عن سفيان «حتى أقول» وفي رواية مالك «أن أتكلم» .

**قوله ( قل )** في رواية محمد بن يوسف «فقال النبي صلى الله عليه وسلم قل» وفي رواية مالك «قال تكلم» .

**قوله ( قال )** ظاهر السياق أن القائل هو الثاني ، وجزم الكرمانى بأن القائل هو الأول واستند في ذلك لما وقع في كتاب الصلح عن آدم عن ابن أوى ذئب هنا «فقال الأعرابي إن ابني» بعد قوله في أول الحديث «جاء أعرابي» وفيه «فقال خصمه» وهذه الزيادة شاذة والمحفوظ ما في سائر الطرق كما في رواية سفيان في هذا الباب ، وكذا وقع في الشروط عن عاصم بن علي عن ابن أوى ذئب موافقاً للجماعة ولفظه «فقال صدق» اقض له يارسول الله بكتاب الله ، إن ابني الخ ، فالاختلاف فيه على ابن أوى ذئب ، وقد وافق آدم أبو بكر الحنفى عند أوى نعيم في «المستخرج» ووافق عاصماً يزيد بن هارون عند الإسماعيلي .

**قوله ( إن ابني هذا )** فيه أن الابن كان حاضراً فأشار إليه ، وخلا معظم الروايات عن هذه الإشارة .

**قوله ( كان عسيفاً على هذا )** هذه الإشارة الثانية لخصم المتكلم وهو زوج المرأة ، زاد شعيب في روايته «والعسيف الأجير» وهذا التفسير مدرج في الخبر ، وكأنه من قول الزهرى لما عرف من عادته أنه كان يدخل كثيراً من التفسير في أثناء الحديث كما بينته في مقدمة كتابي في المدرج ، وقد فصله مالك فوق في سياقه ، «كان عسيفاً على هذا» قال مالك : «والعسيف الأجير» وحذفها سائر الرواة ، والعسيف بمهملتين الأجير وزنه

ومعناه والجمع عسفاء كأجراء، ويطلق أيضاً على الخادم وعلى العبد وعلى السائل، وقيل يطلق على من يستهان به، وفسره عبد الملك بن حبيب بالغلام الذي لم يحتلم، وإن ثبت ذلك فإطلاقه على صاحب هذه القصة باعتبار حاله في ابتداء الاستتجار . ووقع في رواية للنسائي تعيين كونه أجيّراً، ولفظه من طريق عمرو بن شعيب عن ابن شهاب «كان ابني أجيّراً لامرأته» وسمى الأجيّير عسيفاً لأن المستأجر يعسفه في العمل والعسف الجور، أو هو بمعنى الفاعل لكونه يعسف الأرض بالتردد فيها، يقال عسف الليل عسفاً إذا أكثر السير فيه، ويطلق العسف أيضاً على الكفاية، والأجيّير يكفي المستأجر الأمر الذي أقامه فيه .

قوله ( على هذا ) ضمن على معنى عند بدليل رواية عمرو بن شعيب، وفي رواية محمد بن يوسف «عسيفاً في أهل هذا» وكأن الرجل استخدمه فيما تحتاج إليه امرأته من الأمور فكان ذلك سبباً لما وقع له معها .

قوله ( فزني بامرأته فافتديت ) زاد الحميدى عن سفيان «فزني بامرأته فأخبروني أن على ابني الرجم فافتديت» وقد ذكر على بن المديني رواية في آخره هنا أن سفيان كان يشك في هذه الزيادة فرمى تركها، وغالب الرواة عنه كأحمد ومحمد بن يوسف وابن أبي شيبة لم يذكروها وثبتت عند مالك والليث وابن أبي ذئب وشعيب وعمرو بن شعيب، ووقع في رواية آدم «فقالوا لي على ابنك الرجم» وفي رواية الحميدى فأخبرت، بضم الهمزة على البناء للمجهول، وفي رواية أبي بكر الحنفى «فقال لي» بالإنفراد، وكذا عند أبي عوانة من رواية ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب، فإن ثبتت فالضمير في قوله فافتديت منه لخصمه، وكأنهم ظنوا أن ذلك حق له يستحق أن يعفو عنه على مال يأخذه، وهذا ظن باطل، ووقع في رواية عمرو بن شعيب «فسألت من لا يعلم فأخبروني أن على ابني الرجم فافتديت منه» .

قوله ( بمائة شاة وخادم ) المراد بالخادم الجارية المعدة للخدمة بدليل رواية مالك بلفظ «وجارية لي» وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب «مائة من الغنم ووليدة» وقد تقدم تفسير الوليدة في أواخر الفرائض .

قوله ( ثم سألت رجلاً من أهل العلم فأخبروني ) لم أقف على أسمائهم ولا على عددهم ولا على اسم الخصمين ولا الابن ولا المرأة، وفي رواية مالك وصالح بن كيسان وشعيب «ثم إنى سألت أهل العلم فأخبروني» ومثله لابن أبي ذئب لكن قال «فزعموا» وفي رواية معمر «ثم أخبرني أهل العلم» وفي رواية عمرو بن شعيب «ثم سألت من يعلم» .

قوله ( أن على ابني ) في رواية مالك «إنما على ابني» .

قوله ( جلد مائة ) بالإضافة للأكثر، وقرأه بعضهم بتونين جلد مرفوع وتونين مائة منصوب على التمييز ولم يثبت رواية .

قوله ( وعلى امرأة هذا الرجم ) في رواية مالك والأكثر «وإنما الرجم على امرأته» وفي رواية عمرو بن شعيب «فأخبروني أن ليس على ابني الرجم» .

قوله ( والذي نفسى بيده ) في رواية مالك «أما والذي» .

قوله ( لأقضي ) بتشديد النون للتأكيد .

قوله ( بكتاب الله ) في رواية عمرو بن شعيب « بالحق » وهي ترجح أول الاحتمالات الماضية ذكرها .

قوله ( المائة شاة والخادم رد ) في رواية الكشميهني « عليك » وكذا في رواية مالك ولفظه « أما غنمك وجاريتك فرد عليك » أى مردود من إطلاق لفظ المصدر على اسم المفعول كقولهم ثوب نسج أى منسوج . ووقع في رواية صالح بن كيسان « أما الوليدة والغنم فردها » وفي رواية عمرو بن شعيب « أما ما أعطيته فرد عليك » فإن كان الضمير في أعطيته لخصمه تأيدت الرواية الماضية وإن كان للعطاء فلا .

قوله ( وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ) قال النووي : هو محمول على أنه صلى الله عليه وسلم علم أن الابن كان بكرًا وأنه اعترف بالزنا، ويحتمل أن يكون أضرع اعترافه والتقدير وعلى ابنك إن اعترف ، والأول أليق فإنه كان في مقام الحكم، فلو كان في مقام الإفتاء لم يكن فيه إشكال لأن التقدير إن كان زنى وهو بكر، وقرينة اعترافه حضوره مع أبيه وسكوته عما نسب إليه، وأما العلم بكونه بكرًا فوقع صريحاً من كلام أبيه في رواية عمرو بن شعيب ولفظه « كان ابني أجيراً لامرأة هذا وابني لم يحصن » .

قوله ( وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ) وافقه الأكثر، ووقع في رواية عمرو بن شعيب « وأما ابنك فنجلده مائة ونغربه سنة » وفي رواية مالك وصالح بن كيسان « وجلد ابنه مائة وغربه عاماً » وهذا ظاهر في أن الذى صدر حيثئذ كان حكماً لا فتوى، بخلاف رواية سفيان ومن وافقه .

قوله ( واغدا يا أنيس ) بنون ومهمله مصغر ( على امرأة هذا ) زاد محمد بن يوسف : فاسألها ، قال ابن السكن في كتاب الصحابة : لا أدري من هو ولا وجدت له رواية ولا ذكراً إلا في هذا الحديث، وقال ابن عبد البر : هو ابن الضحاك الأسلمى وقيل ابن مرثد وقيل ابن أنى مرثد، وزيفوا الأخير بأن أنيس ابن أنى مرثد صحابى مشهور وهو غنوى بالغين المعجمة والنون لا أسلمى وهو بفتححتين لا التصغير، وغلط من زعم أيضاً أنه أنس بن مالك وصغر كما صغر في رواية أخرى عند مسلم لأنه أنصارى لا أسلمى، ووقع في رواية شعيب وابن أنى ذئب « وأما أنت يا أنيس - لرجل من أسلم - فاغدا » وفي رواية مالك ويونس وصالح ابن كيسان « وأمر أنيساً الأسلمى أن يأتى امرأة الآخر » وفي رواية معمر « ثم قال لرجل من أسلم يقال له أنيس قم يا أنيس فسل امرأة هذا » وهذا يدل على أن المراد بالغدو الذهاب والتوجه كما يطلق الرواح على ذلك، وليس المراد حقيقة الغدو وهو التأخير إلى أول النهار كما لا يراد بالرواح التوجه نصف النهار، وقد حكى عياض أن بعضهم استدل به على جواز تأخير إقامة الحد عند ضيق الوقت واستضعفه بأنه ليس في الخبر أن ذلك كان في آخر النهار .

قوله ( فإن اعترفت فارجمها ) في رواية يونس « وأمر أنيساً الأسلمى أن يرجم امرأة الآخر إن اعترفت » .

قوله ( فغدا عليها فاعترفت فرجمها ) كذا للأكثر ، ووقع في رواية الليث « فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت » واختصره ابن أنى ذئب فقال « فغدا عليها فرجمها » ونحوه في رواية صالح ابن كيسان، وفي رواية عمرو بن شعيب « وأما امرأة هذا فترجم » ورواية الليث أتمها لأنها تشعر بأن أنيساً أعاد جوابها على النبي صلى الله عليه وسلم فأمر حيثئذ برجمها ويحتمل أن يكون المراد أمره الأول المعلق على اعترافها

فيُتحد مع رواية الأكثر وهو أولى . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم الرجوع إلى كتاب الله نصاً أو استنباطاً، وجواز القسم على الأمر لتأكيد، والخلف بغير استحلاف، وحسن خلق النبي صلى الله عليه وسلم وحلمه على من يخاطبه بما الأولى خلافه، وأن من تأسى به من الحكام في ذلك يحمد كمن لا ينزعج لقول الخصم مثلاً احكم بيننا بالحق . وقال البيضاوي : إنما تواردا على سؤال الحكم بكتاب الله مع أنهما يعلمان أنه لا يحكم إلا بحكم الله ليحكم بينهما بالحق الصرف لا بالمصلحة ولا بالأخذ بالأرفق ، لأن للحاكم أن يفعل ذلك برضا الخصمين . وفيه أن حسن الأدب في مخاطبة الكبير يقتضى التقديم في الخصومة ولو كان المذكور مسبقاً، وأن للإمام أن يأذن لمن شاء من الخصمين في الدعوى إذا جاء معاً وأمكن أن كلاً منهما يدعى، واستحباب استدذان المدعى والمستفتى الحاكم والعالم في الكلام، ويتأكد ذلك إذا ظن أن له عذراً . وفيه أن من أقر بالحد وجب على الإمام إقامته عليه ولو لم يعترف مشاركته في ذلك، وأن من قذف غيره لا يقام عليه الحد إلا إن طلبه المقذوف، خلافاً لابن أبي ليلى فإنه قال يجب ولو لم يطلب المقذوف . قلت : وفي الاستدلال به نظر، لأن محل الخلاف إذا كان المقذوف حاضراً، وأما إذا كان غائباً كهذا فالظاهر أن التأخير لاستكشاف الحال . فإن ثبت في حق المقذوف فلا حد على القاذف كما في هذه القصة، وقد قال النووي تبعاً لغيره أن سبب بعث النبي صلى الله عليه وسلم أنيساً للمرأة ليعلمها بالقذف المذكور لتطالب بحد قاذفها إن أنكرت، قال : هكذا أوله العلماء من أصحابنا وغيرهم ولا بد منه لأن ظاهره أنه بعث يطلب إقامة حد الزنا وهو غير مراد لأن حد الزنا لا يختاط له بالتجسس والتنقيب عنه بل يستحب تلقين المقر به ليرجع كما تقدم في قصة ماعز وكان لقوله « فإن اعترفت » مقابلاً أى وإن أنكرت فأعلمها أن لها طلب حد القذف فحذف لوجود الاحتمال . فلو أنكرت وطلبت لأجبت . وقد أخرج أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن المسيب عن ابن عباس « أن رجلاً أقر بأنه زنى بامرأة فجلده النبي صلى الله عليه وسلم مائة » ثم سأل المرأة فقالت كذب فجلده حد الغيبة ثمانين وقد سكنت عليه أبو داود وصححه الحاكم واستنكره النسائي . وفيه أن المخدرة التي لا تعتاد البروز لا تكلف الحضور لمجلس الحكم بل يجوز أن يرسل إليها من يحكم لها وعليها، وقد ترجم النسائي لذلك . وفيه أن السائل يذكر كل ما وقع في القصة لاحتمال أن يفهم المفتى أو الحاكم من ذلك ما يستدل به على خصوص الحكم في المسألة لقول السائل إن ابني كان عسيفاً على هذا، وهو إنما جاء يسأل عن حكم الزنا، والسر في ذلك أنه أراد أن يقيم لابنه معذرة ما وأنه لم يكن مشهوراً بالعهر ولم يهجم على المرأة مثلاً ولا استكرهها، وإنما وقع له ذلك لطول الملازمة المقتضية لمزيد التأنيس والإدلال، فيستفاد منه الحث على إبعاد الأجنبية من الأجنبية مهما أمكن، لأن العشرة قد تفضى إلى الفساد ويتصور بها الشيطان إلى الإفساد . وفيه جواز استفتاء المفضول مع وجود الفاضل، والرد على من منع التابعي أن يفتى مع وجود الصحابي مثلاً . وفيه جواز الاكتفاء في الحكم بالأمر الناشئ عن الظن مع القدرة على اليقين، لكن إذا اختلفوا على المستفتى يرجع إلى ما يفيد القطع وإن كان في ذلك العصر الشريف من يفتى بالظن الذي لم ينشأ عن أصل، ويحتمل أن يكون وقع ذلك من المنافقين أو من قرب عهده بالجاهلية فأقدم على ذلك . وفيه أن الصحابة كانوا يفتون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفي بلده، وقد عقد محمد ابن سعد في الطبقات باباً لذلك وأخرج بأسانيد فيها الواقدي أن منهم أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وعبد الرحمن ابن عوف وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت . وفيه أن الحكم المبني على الظن ينتسب بما ينفيد القطع . وفيه أن الحد لا يقبل الفداء، وهو مجمع عليه في الزنا والسرقة والحرابة وشرب المسكر، واختلف في

القذف والصحيح أنه كغيره وإنما يجري الفداء في البدن كالقصاص في النفس والأطراف . وأن الصلح المبنى على غير الشرع يرد ويعاد المال المأخوذ فيه ، قال ابن دقيق العيد : وبذلك يتبين ضعف عذر من اعتذر من الفقهاء عن بعض العقود الفاسدة بأن المتعاضين تراضيا وأذن كل منهما للآخر في التصرف ، والحق أن الإذن في التصرف مقيد بالعقود الصحيحة . وفيه جواز الاستنابة في إقامة الحد ، واستدل به على وجوب الإعذار والاكْتفاء فيه بواحد ، وأجاب عياض باحتمال أن يكون ذلك ثبت عند النبي صلى الله عليه وسلم بشهادة هذين الرجلين ، كذا قال والذي تقبل شهادته من الثلاثة والد العسيف فقط وأما العسيف والزواج فلا ، وغفل بعض من تبع القاضي فقال : لا بد من هذا الحمل وإلا لزم الاكتفاء بشهادة واحد في الإقرار بالزنا ولا قائل به ، ويمكن الانفصال عن هذا بأن أنيساً بعث حاكماً فاستوفى شروط الحكم ثم استأذن في رجمها فأذن له في رجمها ، وكيف يتصور من الصورة المذكورة إقامة الشهادة عليها من غير تقدم دعوى عليها ولا على وكيلها مع حضورها في البلد غير متوالية ، إلا أن يقال إنها شهادة حسبة ، ويجب بأنه لم يقع هناك صيغة الشهادة المشروطة في ذلك . واستدل به على جواز الحكم بإقرار الجاني من غير ضبط بشهادة عليه ، ولكنها واقعة عين فيحتمل أن يكون أنيس أشهد قبل رجمها . قال عياض : احتج قوم بجواز حكم الحاكم في الحدود وغيرها بما أقر به الخصم عنده وهو أحد قولي الشافعي وبه قال أبو ثور ، وأنى ذلك الجمهور ، والخلاف في غير الحدود أقوى ، قال وقصة أنيس يطرقها احتمال معنى الإعذار كما مضى ، وأن قوله « فارجمها » أى بعد إعلامي ، أو أنه فوض الأمر إليه فإذا اعترفت بمحضرة من يثبت ذلك بقولهم تحكم ، وقد دل قوله « فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت » أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي حكم فيها بعد أن أعلمه أنيس باعترافها ، كذا قال ، والذي يظهر أن أنيساً لما اعترفت أعلم النبي صلى الله عليه وسلم بمبالغة في الاستثبات ، مع كونه كان علق له رجمها على اعترافها . واستدل به على أن حضور الإمام الرجل ليس شرطاً ، وفيه نظر لاحتمال أن أنيساً كان حاكماً وقد حضر - بل باشر - الرجم لظاهر قوله « فرجمها » . وفيه ترك الجمع بين الجلد والتغريب ، وسيأتي في « باب البكران يجلدان وينفيان » وفيه الاكتفاء بالاعتراف بالمرة الواحدة لأنه لم ينقل أن المرأة تكرر اعترافها ، والاكتفاء بالرجم من غير جلد لأنه لم ينقل في قصتها أيضاً ، وفيه نظر لأن الفعل لا عموم له فالترك أولى . وفيه جواز استئجار الحر . وجواز إجارة الأب ولده الصغير لمن يستخدمه إذا احتاج لذلك . واستدل به على صحة دعوى الأب لمحجوره ولو كان بالغاً لكون الولد كان حاضراً ولم يتكلم إلا أبوه ، وتعقب باحتمال أن يكون وكيله أو لأن التداعي لم يقع إلا بسبب المال الذي وقع به الفداء فكأن والد العسيف ادعى على زوج المرأة بما أخذه منه إما لنفسه وإما لامرأته بسبب ذلك حين أعلمه أهل العلم بأن ذلك الصلح فاسد ليستعيده منه سواء كان من ماله أو من مال ولده ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم برد ذلك إليه ، وأما ما وقع في القصة من الحد فباعتراف العسيف ثم المرأة . وفيه أن حال الزانين إذا اختلفا أقيم على كل واحد جده لأن العسيف جلد والمرأة رجمت ، فكذا لو كان أحدهما حراً والآخر رقيقاً ، وكذا لو زنى بالغ بصبيبة أو عاقل بمجنونة حد البالغ والعاقل دونهما ، وكذا عكسه . وفيه أن من قذف ولده لا يحسد له لأن الرجل قال إن ابني زنى ولم يثبت عليه حد القذف .

الحديث الثاني ، قوله ( عن الزهري ) صرح الحميدى فيه بالتحديث عن سفيان قال « أتينا - يعنى الزهري - فقال إن شئتم حدثكم بعشرين حديثاً أو حدثكم بحديث السقيفة ، فقالوا : حدثنا بحديث السقيفة » فحدثهم به بطوله ، فحفظت منه شيئاً ثم حدثني ببقية بعد ذلك معمر .



**قوله ( عن عبيد الله )** بالتصغير هو المذكور في الحديث قبله : ووقع عند أنى عوانة في رواية يونس عن الزهرى «أخبرني عبيد الله» .

**قوله ( عن ابن عباس قال : قال عمر )** في رواية محمد بن منصور عن سفيان عند النسائي «سمعت عمر» .

**قوله ( لقد خشيت الخ )** هو طرف من الحديث ويأتى بتمامه في الباب الذى يليه ، والغرض منه هنا قوله «ألا وإن الرجم حق» الخ .

**قوله ( قال سفيان )** هو موصول بالسند المذكور .

**قوله ( كذا حفظت )** هذه جملة معترضة بين قوله «أو الاعتراف» وبين قوله «وقد رجم» وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية جعفر الفرياني عن علي بن عبد الله شيخ البخارى فيه فقال بعد قوله أو الاعتراف «وقد قرأناها : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ، وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده» فسقط من رواية البخارى من قوله «وقرأ» إلى قوله «البتة» ولعل البخارى وهو الذى حذف ذلك عمداً ، فقد أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان كرواية جعفر ثم قال «لا أعلم أحداً ذكر في هذا الحديث الشيخ والشيخة غير سفيان» وينبغي أن يكون وهم في ذلك — قلت : وقد أخرج الأئمة هذا الحديث من رواية مالك ويونس ومعمرو وصالح بن كيسان وعقيل وغيرهم من الحفاظ عن الزهرى فلم يذكروها ، وقد وقعت هذه الزيادة في هذا الحديث من رواية الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال «لما صدر عمر من الحج وقدم المدينة خطب الناس فقال : أيها الناس قد سنت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواضحة — ثم قال — إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل لانجد حدين في كتاب الله ، فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا ، والذى نفسى بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبها بيدي : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة» . قال مالك : الشيخ والشيخة الثيب والشيبة . ووقع في «الحلية» في ترجمة داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن عمر «لكتبها في آخر القرآن» ووقعت أيضاً في هذا الحديث في رواية أنى معشر الآتى التنبيه عليها في الباب الذى يليه ، فقال متصلاً بقوله قد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده «ولولا أن يقولوا كتب عمر ما ليس في كتاب الله لكتبته ، قد قرأناها الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم» وأخرج هذه الجملة النسائي وصححه الحاكم من حديث أبي بن كعب قال «ولقد كان فيها — أى سورة الأحزاب — آية الرجم : الشيخ» فذكر مثله . ومن حديث زيد بن ثابت «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الشيخ والشيخة» مثله إلى قوله «البتة» ومن رواية أنى أسامة بن سهل أن خالته أخبرته قالت «لقد أقرأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم آية الرجم» فذكره إلى قوله «البتة» وزاد «بما قضيا من اللذة» وأخرج النسائي أيضاً أن مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت «ألا تكتبها في المصحف ؟ قال : لا ، ألا ترى أن الشاين الثيبين يرجمان ؟ ولقد ذكرنا ذلك ، فقال عمر : أنا أكفيكم ، فقال : يا رسول الله أكتبني آية الرجم ، قال لا أستطيع» وروينا في فضائل القرآن لابن الضريس من طريق يعلى وهو ابن حكيم عن زيد بن أسلم «أن عمر خطب الناس فقال : لا تشكوا في الرجم فإنه حق ، ولقد هممت أن أكتبه في المصحف فسألت أبي بن كعب فقال : أليس إننى وأنا أستقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم

فدفعت في صدري وقلت أستقرئه آية الرجم وهم يتسافدون نسافد الحمره ورجاله ثقات . وفيه إشارة إلى بيان السبب في رفع تلاوتها وهو الاختلاف ، وأخرج الحاكم من طريق كثير بن الصلت قال : كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان في المصحف فمرا على هذه الآية فقال زيد « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الشيخ والشيخه فارجموهما البتة ، فقال عمر : لما نزلت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أكتبها ؟ فكأنه كره ذلك ، فقال عمر : ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يحصن جلد ، وأن الشاب إذا زنى وقد أحصن رجم » فيستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها لكون العمل على غير الظاهر من عمومها .

### ب) رَجْمُ الحُبْلَى فِي الزَّنا إِذَا أَحْصَنَتْ

[٦٨٣٠] ٦٥٩٢- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال : كنت أقرئ رجالاً من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف ، فبينما أنا في منزله بمنى وهو عند عمر بن الخطاب في آخر حجة حجها ، إذ رجع إلي عبد الرحمن فقال : لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين اليوم فقال : يا أمير المؤمنين ، هل لك في فلان يقول : لو قد مات عمر لقد بايعت فلاناً ، فوالله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فلتة فتمت ، فغضب عمر ثم قال : إني إن شاء الله لقائم العشي في الناس فمحذروهم هؤلاء الذين يريدون أن يغصبوهم أمورهم . قال عبد الرحمن : فقلت : يا أمير المؤمنين ، لا تفعل ، فإن الموسم يجمع رعاك الناس وغوغاءهم ، وإنهم هم الذين يغلبون على قُربك حين تقوم في الناس ، وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها عنك كل مطير ، وأن لا يعوها ، وأن لا يضعوها على مواضعها ، فأمهل حتى تقدم المدينة فإنها دار الهجرة والسنة ، فتخلص بأهل الفقه وأشرف الناس ، فتقول ما قلت متمكناً ، فيعي أهل العلم مقالتك ، ويضعونها على مواضعها . فقال عمر : أما والله - إن شاء الله - لأقومن بذلك أول مقام أقوم بالمدينة . قال ابن عباس : فقدمننا المدينة في عقب ذي الحجة ، فلما كان يوم الجمعة عجلت الرواح حين زاغت الشمس حتى أجد سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل جالساً إلى ركن المنبر ، فجلست حوله فمس ركبتي ركبته ، فلم أنشب أن خرج عمر بن الخطاب ، فلما رأيته مقبلاً قلت لسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل : ليقولن العشي مقالة لم يقلها منذ استخلف . فأنكر علي وقال : ما عسيت أن يقول ما لم يقل قبله ! فجلس عمر على المنبر ، فلما سكنت المؤذنون قام فأتني على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد ، فإني قائل لكم مقالة قد قدر لي أن أقولها ، لا أدري لعلها بين يدي أجلي ، فمن عقلها ووعاها فليحدث بها حيث انتهت به راحلته ، ومن خشي أن لا يعقلها فلا أحل لأحد أن يكذب علي ، إن الله بعث محمداً بالحق ، وأنزل عليه الكتاب ، فكان ما أنزل الله آية الرجم ، فقرأناها وعقلناها ووعيناها ، رجم رسول الله صلى الله عليه ورجمنا بعده ، فأخشي إن طال بالناس زمان أن يقول قائل : والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن ، من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل والاعتراف . ثم إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله . لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم - أو إن كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم - ألا ثم إن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا تطروني كما أطري عيسى بن مريم وقلولوا عبد الله ورسوله » . ثم إنه بلغني أن قائلًا منكم يقول : والله لو مات عمر بايعت فلاناً ، فلا يغترون امرؤ أن يقول : إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة وثمت ، ألا وإنها قد

كانت كذلك، ولكن الله وقى شرها، وليس فيكم من تُقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر، ومن بايع رجلاً عن غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا، وإنه قد كان من خبرنا حين توفى الله نبيه أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنا علي والزبير ومن معهم، واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر، فقلت لأبي بكر: يا أبا بكر، انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار، فانطلقنا نريدهم، فلما دنونا منهم لقينا منهم رجلاً صالحاً فذكر ما تملاً عليه القوم فقالا: أين تريدون يا معشر المهاجرين؟ قلنا: نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار، فقالا: لا عليكم أن لا تقرّبوهم، اقضوا أمركم. فقلت: والله لنأتينهم. فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة، فإذا رجلٌ مُزملٌ بين ظهرانيهم، فقلت: من هذا؟ قالوا: هذا سعد بن عباد، فقلت: ما له؟ قالوا: يوعك. فلما جلسنا قليلاً تشهد خطيبهم فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد، فنحن أنصار الله وكتيبة الإسلام، وأنتم - معشر المهاجرين - رهط، وقد دفت دافة من قومكم، فإذا هم يريدون أن يختزلونا من أصلنا وأن يحصنونا من الأمر. فلما سكت أردت أن أتكلّم - وكنت زورت مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر - وكنت أداري منه بعض الحد، فلما أردت أن أتكلّم قال أبو بكر: على رسلك. فكرهت أن أغضبّه، فتكلّم أبو بكر، فكان هو أحلم مني وأوقر، والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قال في بديته مثلها أو أفضل منها حتى سكت. فقال: ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل، ولن يعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش، هم أوسط العرب نسباً وداراً. وقد رضى لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم - فأخذ بيدي وبيد أبي عبيدة بن الجراح وهو جالس بيننا - فلم أكره ما قال غيرها، كان والله أن أقدم فتضرب عنقي لا يقربني ذلك من إثم أحب إلي من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر، اللهم إلا أن تسول لي نفسي عند الموت شيئاً لا أجده الآن. فقال قائل الأنصار: أنا جديلهما المحكك، وعذيقها المرجب. منّا أميرٌ ومنكم أميرٌ يا معشر قريش. فكثرت اللفظ، وارتفعت الأصوات، حتى فرقت من الاختلاف، فقلت: أبسط يدك يا أبا بكر، فبسط يده، فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعه الأنصار، ونزونا على سعد بن عباد فقال قائل منهم: قتلتم سعد بن عباد، فقلت: قتل الله سعد بن عباد. قال عمر: وأنا والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمر أقوى من مبايعة أبي بكر، خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا، فإما تابعناهم على ما لا نرضى وإما نخالفهم فيكون فساد، فمن بايع رجلاً على غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا.

**قوله (باب رجم الحبل في الزنا) في رواية غير أي ذر «من الزنا» .**

**قوله (إذا أحصنت) أي تزوجت، قال الإسماعيلي يريد إذا حبلت من زنا على الإحصان ثم وضعت، فأما وهي حبل فلا ترجم حتى تضع.** وقال ابن بطال: معنى الترجمة هل يجب على الحبل رجم أولاً، وقد استقر الإجماع على أنها لا ترجم حتى تضع. قال النووي وكذا لو كان حدها الجلد لا تجلد حتى تضع، وكذا من وجب عليها قصاص وهي حامل لا يقتص منها حتى تضع بالإجماع في كل ذلك اهـ. وقد كان عمر أراد أن يرمي الحبل فقال له معاذ «لا سبيل لك عليها حتى تضع ما في بطنها» أخرجه ابن أبي شيبة ورجاله ثقات، واختلف بعد الوضع فقال مالك إذا وضعت رجمت ولا ينتظر أن يكفل ولدها، وقال الكوفيون لا ترجم حين تضع حتى تجد من يكفل ولدها، وهو قول الشافعي ورواية عن مالك، وزاد الشافعي: لا ترجم حتى ترضع

اللبأ، وقد أخرج مسلم من حديث عمران بن حصين «أن امرأة جهنية أتت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنا فذكرت أنها زنت فأمرها أن تقعد حتى تضع، فلما وضعت أتته فأمر بها فرجمت». وعنده من حديث بريدة «أن امرأة من غامد قالت يا رسول الله طهرني (فقالت لأنها حبلى من الزنا) فقال لها حتى تضعي. فلما وضعت قال لا ترجمها وتضع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه، فقام رجل فقال إلى رضاعه يا رسول الله، فرجما» وفي رواية له «فأرضعته حتى فطمته ودفعته إلى رجل من المسلمين ورجما» وجمع بين روايتي بريدة بأن في الثانية زيادة فتحمل الأولى على أن المراد بقوله «إلني إرضاعه» أي تربيته. وجمع بين حديثي عمران وبريدة أن الجهنية كان لولدها من يرضعه بخلاف الغامدية.

**قوله (عن صالح)** وهو ابن كيسان، ووقع كذلك عند يعقوب بن سفيان في تاريخه عن عبد العزيز شيخ البخاري فيه بسنده، وأخرجه الإسماعيلي من طريقه.

**قوله (عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله)** في رواية مالك «عن الزهري أن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة أخبره» وأخرجه أحمد والدارقطني في «الغرائب» وصححه ابن حبان.

**قوله (عن ابن عباس)** في رواية مالك «أن عبد الله بن عباس أخبره كنت أقرئ رجالاً من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف» ولم أقف على اسم أحد منهم غيره، زاد مالك في روايته «في خلافة عمر فلم أر رجلاً يجرد من الأقمشة ما يجد عبد الرحمن عند القراءة» قال الداودي فيما نقله ابن التين معنى قوله «كنت أقرئ رجالاً» أي أتعلم منهم القرآن، لأن ابن عباس كان عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إنما حفظ المفصل من المهاجرين والأنصار، قال: وهذا الذي قاله خروج عن الظاهر بل عن النص، لأن قوله أقرئ بمعنى أعلم. قلت: ويؤيد التعقب ما وقع في رواية ابن إسحق عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري «كنت أختلف إلى عبد الرحمن بن عوف ونحن بمنى مع عمر بن الخطاب أعلم عبد الرحمن بن عوف القرآن» أخرجه ابن أبي شيبة وكان ابن عباس ذكياً سريع الحفظ، وكان كثير من الصحابة لاشتغالهم بالجهاد لم يستوعبوا القرآن حفظاً، وكان من اتفق له ذلك يستدركه بعد الوفاة النبوية وإقامتهم بالمدينة، فكانوا يعتمدون على نجباء الأبناء فيقرؤنهم تلقيناً للحفظ.

**قوله (فبينما أنا بمنزلة بمنى وهو عند عمر)** في رواية ابن إسحق «فأتيته في المنزل فلم أجده فانتظرت حتى جاء».

**قوله (في آخر حجة حجها)** يعني عمر، كان ذلك سنة ثلاث وعشرين.

**قوله (لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين اليوم)** لم أقف على اسمه.

**قوله (هل لك في فلان)** لم أقف على اسمه أيضاً، ووقع في رواية ابن إسحق أن من قال ذلك كان أكثر من واحد ولفظه «أن رجلين من الأنصار ذكرا بيعة أبي بكر».

**قوله (لقد بايعت فلاناً)** هو طلحة بن عبيد الله أخرجه البزار من طريق أبي معشر عن زيد بن أسلم عن أبيه وعن عمير مولى غفرة بضم المعجمة وسكون الفاء قالاً «قدم على أبي بكر مال - فذكر قصة طويلة في قسم الفيء ثم قال - حتى إذا كان من آخر السنة التي حج فيها عمر قال بعض الناس: لو قد مات أمير

المؤمنين أقمنا فلاناً، يعنون طلحة بن عبيد الله» ونقل ابن بطال عن المهلب أن الذين عنوا أنهم يبايعونه رجلاً من الأنصار ولم يذكر مستنده في ذلك .

**قوله ( فوالله ما كانت بيعة أبى بكر إلا فلتة )**، بفتح الفاء وسكون اللام بعدها مثناة ثم تاء تأنيث أى فجأة وزنه ومعناه، وجاء عن سحنون عن أشهب أنه كان يقولها بضم الفاء ويفسرها بانفلات الشيء من الشيء ويقول إن الفتح غلط وإنما يقال فيما يندم عليه ، وبيعة أبى بكر مما لا يندم عليه أحد ، وتعقب بثبوت الرواية بفتح الفاء ولا يلزم من وقوع الشيء بغتة أن يندم عليه كل أحد بل يمكن الندم عليه من بعض دون بعض ، وإنما أطلقوا علىبيعة أبى بكر ذلك بالنسبة لمن لم يحضرها في الحال الأول، ووقع في رواية ابن إسحق بعد قوله فلتة «فما يمنع امرءاً إن هلك هذا أن يقوم إلى من يريد فيضرب على يده فتكون أى البيعة كما كانت أى في قصة أبى بكر» وسيأتى مزيد في معنى الفلتة بعد .

**قوله ( ففضب عمر )** زاد ابن إسحق «غضباً ما رأيت غضب مثله منذ كان» .

**قوله ( أن يغصبوهم أمورهم )** كذا في رواية الجميع بغين معجمة وصاد مهملة، وفي رواية مالك «يغتصبوهم» بزيادة مثناة بعد الغين المعجمة، وحكى ابن التين أنه روى بالعين المهملة وضم أوله من أعضب أى صار لناصر له، والمعضوب الضعيف، وهو من عضبت الشاة إذا انكسر أحد قرنيها أو قرنها الداخِل وهو المشاش، والمعنى أنهم يغلبون على الأمر فيضعف لضعفهم، والأول أولى، والمراد أنهم يشتتون على الأمر بغير عهد ولا مشاورة، وقد وقع ذلك بعد على وفق ما حذره عمر رضي الله عنه .

**قوله ( يجمع رعا ع الناس وغوغاءهم )** الرعاع بفتح الراء وبمهملتين الجهلة الرذلاء، وقيل الشباب منهم والغوغاء بمجمعتين بينهما واو ساكنة، أصله صغار الجراد حين يبدأ في الطيران، ويطلق على السفلة المسرعين إلى الشر .

**قوله ( يغلبون على قريك )** بضم القاف وسكون الراء ثم موحدة أى المكان الذى يقرب منك ، ووقع في رواية الكشميهنى وأبى زيد المروزى بكسر القاف وبالنون وهو خطأ، وفي رواية ابن وهب عن مالك «على مجلسك إذا قمت في الناس» .

**قوله ( يطيرها )** بضم أوله من أطار الشيء إذا أطلقه، وللسرخسى «يطيرها» بفتح أوله أى يحملونها على غير وجهها، ومثله لابن وهب وقال يطيرها أولئك ولا يعونها، أى لا يعرفون المراد بها .

**قوله ( فتخلص )** بضم اللام بعدها مهملة أى تصل .

**قوله ( لأقومن )** في رواية مالك «فقال لئن قدمت المدينة صالحاً لأكلمن الناس بها» .

**قوله ( أقومه )** في رواية الكشميهنى والسرخسى «أقوم» بحذف الضمير .

**قوله ( في عقب ذى الحجة )** بضم المهملة وسكون القاف وبفتحها وكسر القاف وهو أولى، فإن الأول يقال لما بعد التكملة والثاني لما قرب منها، يقال جاء عقب الشهر بالوجهين، والواقع الثاني لأن قدوم عمر كان قبل أن ينسلخ ذو الحجة في يوم الأربعاء .

**قوله ( عجلت الرواح )** في رواية الكشميهني «بالرواح» زاد سفيان عند البزار «وجاءت الجمعة وذكرت ما حدثني عبد الرحمن بن عوف فهجرت إلى المسجد» وفي رواية جويرية عن مالك عند ابن حبان والدارقطني «لما أخبرني» .

**قوله ( حين زاعت الشمس )** في رواية مالك «حين كانت صكة عمى» بفتح الصاد وتشديد الكاف وعمى بضم أوله وفتح الميم وتشديد التحتانية وقيل بتشديد الميم وزن حبل، زاد أحمد عن إسحق بن عيسى «قلت لمالك ما صكة عمى؟ قال: الأعمى قال لا يبالى أى ساعة خرج لا يعرف الحر من البرد أو نحو هذا» قلت: وهو تفسير معنى، وقال أبو هلال العسكري: المراد به اشتداد الهاجرة، والأصل فيه أنه اسم رجل من العمالقة يقال له عمى غزا قوماً في قائم الظهيرة فأوقع بهم فصار مثلاً لكل من جاء في ذلك الوقت، وقيل هو رجل من عدوان كان يفيض بالحاج عند الهاجرة فضرب به المثل، وقيل المعنى أن الشخص في هذا الوقت يكون كالأعمى لا يقدر على مباشرة الشمس بعينه، وقيل أصله أن الظبي يدور أى يدوخ من شدة الحر فيصك برأسه ما واجهه، وللدارقطني من طريق سعيد بن داود عن مالك «صكة عمى ساعة من النهار تسميها العرب» وهو نصف النهار أو قريباً منه .

**قوله ( فجلست حوله )** في رواية الإسماعيلي «حنوه» وكذا لمالك، وفي رواية إسحق الغروي عن مالك «حناءه» وفي رواية معمر «فجلست إلى جنبه تمس ركبتي ركبته» .

**قوله ( فلم أنشب )** بنون ومعجمة وموحدة أى لم أتعلق بشيء غير ما كنت فيه والمراد سرعة خروج عمر .  
**قوله ( أن خرج )** أى من مكانه إلى جهة المنبر، وفي رواية مالك «أن طلع عمر — أى ظهر — يوم المنبر» أى يقصده .

**قوله ( ليقولن العشية مقالة )** أى عمر .

**قوله ( لم يقلها منذ استخلف )** في رواية مالك «لم يقلها أحد قط قبله» .

**قوله ( ماعسيت )** في رواية الإسماعيلي «ماعسى» .

**قوله ( أن يقول ما لم يقل قبله )** زاد سفيان «فغضب سعيد وقال ماعسيت» قيل أراد ابن عباس أن ينبه سعيداً معتمداً على ما أخبره به عبد الرحمن ليكون على يقظة فيلقى باله لما يقوله عمر فلم يقع ذلك من سعيد موقفاً بل أنكره، لأنه لم يعلم بما سبق لعمر وعلى بناء أن الأمور استقرت .

**قوله ( لا أدري لعلها بين يدي أجلى )** أى بقرب موتى، وهو من الأمور التي جرت على لسان عمر فوقعت كما قال، ووقع في رواية أنى معشر المشار إليها قبل ما يؤخذ منه سبب ذلك وأن عمر قال في خطبته هذه «رأيت رؤياى وما ذاك إلا عند قرب أجلى، رأيت كأن ديكاً نقرنى» وفي مرسل سعيد بن المسيب في الموطأ «أن عمر لما صدر من الحج دعا الله أن يقبضه إليه غير مضيع ولا مفرط» وقال في آخر القصة «فما انسلخ ذو الحجة حتى قتل عمر» .

**قوله ( إن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق )** قال الطيبي: قدم عمر هذا الكلام قبل ما أراد أن

يقوله توطئة له ليتيقظ السامع لما يقول .

قوله ( فكان مما ) في رواية الكشميهني « فيما » .

قوله ( آية الرجم ) تقدم القول فيها في الباب الذي قبله ، قال الطيبي : آية الرجم بالرفع اسم كان وخبرها من التبعية في قوله « مما أنزل الله » ففيه تقديم الخير على الاسم وهو كثير .

قوله ( ووعيناها رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في رواية الإسماعيلي « ورجم » بزيادة واو وكذا للمالك .

قوله ( فأخشى ) في رواية معمر « وإني خائف » .

قوله ( فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ) أى في الآية المذكورة التي نسخت تلاوتها وبقي حكمها ، وقد وقع ماخشيته عمر أيضاً فأترك الرجم طائفة من الخوارج أو معظمهم وبعض المعتزلة ، ويحتمل أن يكون استند في ذلك إلى توقيف ، وقد أخرج عبد الرزاق والطبري من وجه آخر عن ابن عباس أن عمر قال « سيجيء قوم يكذبون بالرجم » الحديث . ووقع في رواية سعيد بن إبراهيم عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة في حديث عمر عند النسائي « وإن ناساً يقولون ما بال الرجم وإنما في كتاب الله الجلد ، ألا قد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفيه إشارة إلى أن عمر استحضر أن ناساً قالوا ذلك فرد عليهم ، وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر « إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل لأجد حدين في كتاب الله ، فقد رجم » .

قوله ( والرجم في كتاب الله حق ) أى في قوله تعالى ﴿ أو يجعل الله لهن سبيلاً ﴾ فيبين النبي صلى الله عليه وسلم أن المراد به رجم الثيب وجلد البكر كما تقدم التنبيه عليه في قصة العسيف قريباً .

قوله ( إذا قامت البينة ) أى بشرطها .

قوله ( إذا أحصن ) أى كان بالغاً عاقلاً قد تزوج حرة تزويجاً صحيحاً وجامعها .

قوله ( أو كان الحمل ) بفتح المهملة والموحدة ، في رواية معمر « الحمل » أى وجدت المرأة الحلية من زوج أو سيد حلي ولم تذكر شبهة ولا إكراه .

قوله ( أو الاعتراف ) أى الإقرار بالزنا والاستمرار عليه ، وفي رواية سفيان « أو كان حملاً أو اعترافاً » ونصب على نزع الخافض أى كان الزنا عن حمل أو عن اعتراف .

قوله ( ثم إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله ) أى مما نسخت تلاوته .

قوله ( لا ترغبوا عن آبائكم ) أى لا تنتسبوا إلى غيرهم .

قوله ( فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم ، أو إن كفراً بكم ) كذا هو بالشك ، وكذا في رواية معمر بالشك لكن قال « لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم ، أو إن كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم » ووقع في رواية جويرية عن مالك « فإن كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم » .

**قوله ( ألا ثم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية مالك « ألا وإن » بالواو بدل ثم ، وألا بالتخفيف حرف افتتاح كلام غير الذى قبله .

**قوله ( لا تطرونى )** هذا القدر مما سمعه سفيان من الزهرى أفردته الحميدى في مسنده عن ابن عيينة سمعت الزهرى به ، وقد تقدم مفرداً في ترجمة عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء عن الحميدى بسنده هذا وتقدم شرح الإطراء .

**قوله ( كما أطرى عيسى )** في رواية سفيان « كما أطرت النصارى عيسى » .

**قوله ( وقولوا عبد الله )** في رواية مالك « فإنما أنا عبد الله فقولوا » قال ابن الجوزى : لا يلزم من النهى عن الشيء وقوعه لأننا لا نعلم أحداً ادعى في نبينا ما دعت النصارى في عيسى ، وإنما سبب النهى فيما يظهر ما وقع في حديث معاذ بن جبل لما استأذن في السجود له فامتنع ونهاه ، فكأنه خشى أن يبالغ غيره بما هو فوق ذلك فبادر إلى النهى تأكيداً للأمر . وقال ابن التين : معنى قوله « لا تطرونى » لا تمدحونى كمدح النصارى ، حتى غلا بعضهم في عيسى فجعله إلهاً مع الله ، وبعضهم ادعى أنه هو الله ، وبعضهم ابن الله . ثم أردف النهى بقوله « أنا عبد الله » قال : والنكته في إيراد عمر هذه القصة هنا أنه خشى عليهم الغلو ، يعنى خشى على من لا قوة له في الفهم أن يظن بشخص استحقاقه الخلافة فيقوم في ذلك مع أن المذكور لا يستحق فيطريه بما ليس فيه فيدخل في النهى ، ويحتمل أن تكون المناسبة أن الذى وقع منه في مدح أى بكر ليس من الإطراء المنهى عنه ومن ثم قال : وليس فيكم مثل أى بكر ، ومناسبة إيراد عمر قصة الرجم والزجر عن الرغبة عن الآباء للقصة التى خطب بسببها وهى قول القائل : « لو مات عمر لباعيت فلاناً » أنه أشار بقصة الرجم إلى زجر من يقول لأعمل في الأحكام الشرعية إلا بما وجدته في القرآن وليس في القرآن تصريح باشتراط التشاور إذا مات الخليفة ، بل إنما يؤخذ ذلك من جهة السنة كما أن الرجم ليس فيما يتلى من القرآن وهو مأخوذ من طريق السنة ، وأما الزجر عن الرغبة عن الآباء فكأنه أشار إلى أن الخليفة يتنزل للرعية منزلة الأب فلا يجوز لهم أن يرغبوا إلى غيره بل يجب عليهم طاعته بشرطها كما تجب طاعة الأب ، هذا الذى ظهر لى من المناسبة والعلم عند الله تعالى .

**قوله ( ألا وإنها )** أى بيعة أى بكر .

**قوله ( قد كانت كذلك )** أى فلتة ، وصرح بذلك في رواية إسحق بن عيسى عن مالك ، حكى ثعلب عن ابن الأعرابى وأخرجه سيف في الفتوح بسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر نحوه قال : الفلتة الليلة التى يشك فيها هل هى من رجب أو شعبان وهل من الحرم أو صفر ، كان العرب لا يشهرون السلاح في الأشهر الحرم فكان من له ثأر تربص فإذا جاءت تلك الليلة انتهز الفرصة من قبل أن يتحقق انسلاخ الشهر فيتمكن ممن يريد إيقاع الشر به وهو آمن فيترتب على ذلك الشر الكثير ، فشبّه عمر الحياة النبوية بالشهر الحرام والفلتة بما وقع من أهل الردة ووقى الله شر ذلك ببيعة أى بكر لما وقع منه من النهوض في قتالهم وإخماد شوكتهم ، كذا قال والأولى أن يقال : الجامع بينهما انتهاز الفرصة ، لكن كان ينشأ عن أخذ الثأر الشر الكثير فوقى الله المسلمين شر ذلك فلم ينشأ عن بيعة أى بكر شر بل أطاعه الناس كلهم من حضر البيعة ومن غاب عنها . وفى قوله « ووقى الله شرها » إيماء إلى التحذير من الوقوع في مثل ذلك حيث لا يؤمن من وقوع الشر والاختلاف .



**قوله ( ولكن الله وقى شرها )** أى وقاهم ما فى العجلة غالباً من الشر ، لأن من العادة أن من لم يطلع على الحكمة فى الشيء الذى يفعل بغتة لا يرضاه ، وقد بين عمر سبب إسرائهم ببينة أى بكر لما خشوا أن يبايع الأنصار سعد بن عباد ، قال أبو عبيدة : عاجلوا ببينة أى بكر خيفة انتشار الأمر وأن يتعلق به من لا يستحقه فيقع الشر . وقال الداودى : معنى قوله « كانت فلتة » أنها وقعت من غير مشورة مع جميع من كان ينبغى أن يشاور ، وأنكر هذه الكرايسى صاحب الشافعى وقال : بل المراد أن أبا بكر ومن معه تفلتوا فى ذهابهم إلى الأنصار فبايعوا أبا بكر بحضرتهم ، وفيهم من لا يعرف ما يجب عليه من بيعته فقال : منا أمير ومنكم أمير ، فالمراد بالفلتة ما وقع من مخالفة الأنصار وما أرادوه من مبايعة سعد بن عباد وقال ابن حبان : معنى قوله « كانت فلتة » أن ابتداءها كان عن غير ملأ كثير ، والشيء إذا كان كذلك يقال له الفلتة فيتوقع فيه ما لعله يحدث من الشر بمخالفة من يخالف فى ذلك عادة ، فكفى الله المسلمين الشر المتوقع فى ذلك عادة ، لأن بيعته أى بكر كان فيها شر .

**قوله ( وليس فيكم من تقطع الأعناق إليه مثل أى بكر )** قال الخطائى : يريد أن السابق منكم الذى لا يلحق فى الفضل لا يصل إلى منزلة أى بكر ، فلا يطمع أحد أن يقع له مثل ما وقع لأبى بكر من المبايعة له أولاً فى الملأ اليسير ثم اجتماع الناس عليه وعدم اختلافهم عليه لما تحققوا من استحقاقه فلم يحتاجوا فى أمره إلى نظر ولا إلى مشاورة أخرى ، وليس غيره فى ذلك مثله . انتهى ملخصاً . وفيه إشارة إلى التحذير من المسارعة إلى مثل ذلك حيث لا يكون هناك مثل أى بكر لما اجتمع فيه من الصفات المحمودة من قيامه فى أمر الله ، ولين جانبهِ للمسلمين ، وحسن خلقه ، ومعرفته بالسياسة ، وورعه التام ممن لا يوجد فيه مثل صفاته لا يؤمن من مبايعة عن غير مشورة الاختلاف الذى ينشأ عنه الشر ، وعبر بقوله « تقطع الأعناق » لكون الناظر إلى السابق تمتد عنقه لينظر ، فإذا لم يحصل مقصوده من سبق من يريد سبقه قيل انقطعت عنقه ، أو لأن المتسابقين تمتد إلى رؤيتهما الأعناق حتى يغيب السابق عن النظر ، فعبر عن امتناع نظره بانقطاع عنقه . وقال ابن التين : هو مثل ، يقال للفرس الجواد تقطعت أعناق الخيل دون لحاقه ، ووقع فى رواية أبى معشر المذكورة « ومن أين لنا مثل أبى بكر تمد أعناقنا إليه » .

**قوله ( من غير )** فى رواية الكشميهنى « من غير مشورة » بضم المعجمة وسكون الواو ويسكون المعجمة وفتح الواو « فلا يبايع » بالموحدة ، وجاء بالمشناة وهو أولى « لقوله هو والذى » تابعه .

**قوله ( تغرة أن يقتلا )** بمشناة مفتوحة وغين معجمة مكسورة وراء ثقيلة بعدها هاء تأنيث أى حذراً من القتل ، وهو مصدر من أغررته تغريراً أو تغرة ، والمعنى أن من فعل ذلك فقد غرر بنفسه وبصاحبه وعرضهما للقتل .

**قوله ( وإنه قد كان من خبرنا )** كذا للأكثر من الخبر بفتح الموحدة ، ووقع للمستمل بسكون التحتانية والضمير لأبى بكر ، وعلى هذا فيقرأ « إن الأنصار » بالكسر على أنه ابتداء كلام آخر ، وعلى رواية الأكثر بفتح همزة « أن » على أنه خبر كان .

**قوله ( خالفونا )** أى لم يجتمعوا معنا فى منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( وخالف عنا على والزبير ومن معهما )** في رواية مالك ومعر « وأن علياً والزبير ومن كان معهما تغلفوا في بيت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم » وكذا في رواية سفيان لكن قال « العباس » بدل « الزبير » .

**قوله ( يا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا )** زاد في رواية جويرية عن مالك « فبينما نحن في منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا برجل ينادى من وراء الجدار : اخرج إلي يا ابن الخطاب ، فقلت إليك عنى فإني مشغول ، قال : اخرج إلى فإنه قد حدث أمر ، إن الأنصار اجتمعوا فأدركوهم قبل أن يحدثوا أمراً يكون بينكم فيه حرب ، فقلت لأبي بكر : انطلق » .

**قوله ( فانطلقنا نريدهم )** زاد جويرية « فلقينا أبو عبيدة بن الجراح فأخذ أبو بكر بيده يمشى بينى وبينه » .

**قوله ( لقينا رجلاً صالحاً )** في رواية معمر عن ابن شهاب . « شهداً بديراً » كما تقدم في غزوة بدر ، وفي رواية ابن إسحق « رجلاً صدق عويم بن ساعدة ومعن بن عدى » كذا أدرج تسميتهما ، وبين مالك أنه قول عروة ولفظه « قال ابن شهاب أخبرني عروة أنهما معن بن عدى وعويم بن ساعدة » وفي رواية سفيان « قال الزهرى : هما » ولم يذكر عروة ، ثم وجدته من رواية صالح بن كيسان رواية في هذا الباب بزيادة ، فأخرجه الإسماعيلي من طريقه وقال فيه « قال ابن شهاب وأخبرني عروة الرجلين فسماهما وزاد : فأما عويم فهو الذى بلغنا أنه قيل يارسول الله من الذين قال الله فيهم « رجال يحبون أن يتطهروا » قال نعم المرء منهم عويم بن ساعدة » وأما معن فبلغنا أن الناس بكوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفاه الله وقالوا ودنا أنا متنا قبله لئلا نفتن بعده ، فقال معن بن عدى : والله ما أحب أن لو مت قبله حتى أصدقه ميتاً كما صدقته حياً ، واستشهد باليامة » .

**قوله ( ما تمالأ )** بفتح اللام والهمز أى اتفق ، وفي رواية مالك « الذى صنع القوم » أى من اتفاقهم على أن يبايعوا لسعد بن عباد » .

**قوله ( لا عليكم أن لا تقر بهم )** لا بعد أن زائدة .

**قوله ( اقضوا أمركم )** في رواية سفيان « امهلوا حتى تقضوا أمركم » ويؤخذ من هذا أن الأنصار كلها لم تجتمع على سعد بن عباد » .

**قوله ( مزمل )** بزاي وتشديد الميم المفتوحة أى ملفف .

**قوله ( بين ظهرائيم )** بفتح المعجمة والنون أى في وسطهم .

**قوله ( يوعك )** بضم أوله وفتح المهملة أى يحصل له الوعك - وهو الحمى بنافض - ولذلك زمل ، وفي رواية سفيان ، وعك بصيغة الفعل الماضى ، وزعم بعض الشراح أن ذلك وقع لسعد من هول ذلك المقام ، وفيه نظر لأن سعداً كان من الشجعان والذين كانوا عنده أعوانه وأنصاره وقد اتفقوا على تأميره ، وسياق عمر يقتضى أنه جاء فوجده موعوكاً ، فلو كان ذلك حصل له بعد كلام أبى بكر وعمر لكان له بعض اتجاه لأن مثله قد يكون من الغيظ ، وأما قبل ذلك فلا ، وقد وقع في رواية الإسماعيلي « قالوا سعد وجع يوعك » وكان سعداً كان موعوكاً فلما اجتمعوا إليه في سقيفة بنى ساعدة - وهو منسوبة إليه لأنه كان كبير بنى ساعدة -

خرج إليهم من منزله وهو بتلك الحالة فطرقهم أبو بكر وعمر في تلك الحالة .

**قوله ( تشهد خطيبهم )** لم أقف على اسمه ، وكان ثابت بن قيس بن شماس يدعى خطيب الأنصار فالذى يظهر أنه هو .

**قوله ( وكثيرة الإسلام )** الكثيرة بمثناة ثم موحدة وزن عظيمة وجمعها كتاب هي الجيش المجتمع الذى لا يتقشر ، وأطلق عليهم ذلك مبالغة كأنه قال لهم أنتم مجتمع الإسلام .

**قوله ( وأنتم معشر )** في رواية الكشميهنى « معاشر » .

**قوله ( رهط )** أى قليل ، وقد تقدم أنه يقال للعشرة فما دونها ، زاد ابن وهب في روايته « منا » وكذا لمعر ، وهو يرفع الإشكال فإنه لم يرد حقيقة الرهط وإنما أطلقه عليهم بالنسبة إليهم أى أنتم بالنسبة إلينا قليل ، لأن عدد الأنصار في المواطن النبوية التى ضبطت كانوا دائماً أكثر من عدد المهاجرين ، وهو بناء على أن المراد بالمهاجرين من كان مسلماً قبل فتح مكة وهو المعتمد ، وإلا فلو أريد عموم من كان من غير الأنصار لكانوا أضعاف أضعاف الأنصار .

**قوله ( وقد دفت دافة من قومكم )** بالدال المهملة والفاء أى عدد قليل ، وأصله من الدف وهو السير البطيء في جماعة .

**قوله ( يخرجنونا )** بخاء معجمة وزاى أى يقتطعوننا عن الأمر ويفردوا به دوننا ، وقال أبو زيد : خزلته عن حاجته عوقته عنها ، والمراد هنا بالأصل ما يستحقونه من الأمر .

**قوله ( وأن يخلصونا )** بخاء مهملة وضاد معجمة ، ووقع في رواية المستملى « أى يخرجنونا » قاله أبو عبيد ، وهو كما يقال حصنه واحتضنه عن الأمر أخرجه في ناحية عنه واستبد به أو حبسه عنه ، ووقع في رواية أبى على بن السكن « يخلصونا » بمثناة قبل الصاد المهملة وتشديدها ، ومثله للكشميهنى لكن بضم الخاء بغير تاء وهى بمعنى الاقتطاع والاستئصال ، وفي رواية سفيان عند البزار « ويخلصون بالأمر أو يستأثرون بالأمر دوننا » وفي رواية أبى بكر الحنفى عن مالك عند الدارقطنى « ويخطفون » بخاء معجمة ثم طاء مهملة ثم فاء ، والروايات كلها متفقة على أن قوله « فإذا هم الخ » بقية كلام خطيب الأنصار ، لكن وقع عند ابن ماجه بعد قوله « وقد دفت دافة من قومكم » : « قال عمر فإذا هم يريدون الخ » وزيادة قوله هنا « قال عمر » خطأ والصواب أنه كله كلام الأنصار ، ويدل له قول عمر « فلما سكنت » وعلى ذلك شرحه الخطائى فقال : قوله « رهط » أى أن عددكم قليل بالإضافة للأنصار ، وقوله « دفت دافة من قومكم » يريد أنكم قوم طرأة غرباء أقبلتم من مكة إلينا ثم أنتم تريدون أن تستأثروا علينا .

**قوله ( فلما سكنت )** أى خطيب الأنصار ، وحاصل ما تقدم من كلامه أنه أخبر أن طائفة من المهاجرين أرادوا أن يمنعوا الأنصار من أمر تعتقد الأنصار أنهم يستحقونه وإنما عرّض بذلك بأبى بكر وعمر ومن حضر معها .

**قوله ( أردت أن أتكلم وكنت قد زورت )** بزاي ثم راء أى هيات وحسنت ، وفي رواية

مالك «رؤيت» براء وواو ثقيلة ثم تختانية ساكنة من الرواية ضد البدئية، ويؤيده قول عمر بعد «فما ترك كلمة» وفي رواية مالك «ما ترك من كلمة أعجبتني في رويتي إلا قالها في بديتها» وفي حديث عائشة «وكان عمر يقول : والله ما أردت لذلك إلا أني قد هيأت كلاماً قد أعجبنى خشيت أن لا يبلغه أبو بكر» .

**قوله ( على رسلك )** بكسر الراء وسكون المهملة ويجوز الفتح أى على مهلك بفتحتين وقد تقدم بيانه في الاعتكاف، وفي حديث عائشة الماضي في مناقب أبي بكر «فأسكته أبو بكر» .

**قوله ( أن أغضبه )** بغين ثم ضاد معجمتين ثم موحدة، وفي رواية الكشميهني بمهملتين ثم ياء آخر الحروف .

**قوله ( فكان هو أحلم مني وأوفر )** في حديث عائشة «فتكلم أبلغ الناس» .

**قوله ( ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل )** زاد ابن إسحق في روايته عن الزهري «إنا والله يامعشر الأنصار ما نكر فضلكم ولا بلاءكم في الإسلام ولا حقكم الواجب علينا» .

**قوله ( ولن يعرف )** بضم أوله على البناء للمجهول . وفي رواية مالك «ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش» وكذا في رواية سفيان وفي رواية ابن إسحق «قد عرفتم أن هذا الحى من قريش بمنزلة من العرب ليس بها غيرهم وأن العرب لا تجتمع إلا على رجل منهم ، فاتقوا الله لا تصدعوا الإسلام ولا تكونوا أول من أحدث في الإسلام» .

**قوله ( هم أوسط العرب )** في رواية الكشميهني «هو» بدل «هم» والأول أوجه ، وقد بينت في مناقب أبي بكر أن أحمد أخرج من طريق حميد بن عبد الرحمن عن أبي بكر الصديق أنه قال يومئذ «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الأئمة من قريش» وسقت الكلام على ذلك هناك ، وسيأتى القول في حكمه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين )** زاد عمرو بن مرزوق عن مالك عند الدارقطني هنا «فأخذ بيدى ويبدأ أى عبيدة بن الجراح» وقد ذكرت في هذا الحديث مفاخره . وتقدم ما يتعلق بذلك في مناقب أبي بكر .

**قوله ( فقال قائل الأنصار )** في رواية الكشميهني «من الأنصار» وكذا في رواية مالك وقد سماه سفيان في روايته عند البزار فقال «حباب بن المنذر» لكنه من هذه الطريق مدرج فقد بين مالك في روايته عن الزهري أن الذى سماه سعيد بن المسيب فقال «قال ابن شهاب فأخبرنى سعيد بن المسيب أن الحباب بن المنذر هو الذى قال : أنا جدي لها المحكك» وتقدم موصولاً في حديث عائشة «فقال أبو بكر : نحن الأمراء وأنتم الوزراء» . فقال الحباب بن المنذر : لا والله لا نفعل ، منا أمير ومنكم أمير» وتقدم تفسير المرجب والمحكك هناك ، وهكذا سائر ما يتعلق ببينة أبي بكر المذكورة مشروحاً ، وزاد إسحق بن الطباع هناك : فقلت لمالك ما معناه ؟ قال : كأنه يقول أنا داهيتها ، وهو تفسير معنى ، زاد سفيان في روايته هنا «ولأعدنا الحرب بيننا وبينكم خدعة ، فقلت : إنه لا يصلح سيفان في غمد واحد» ووقع عند معمر أن راوى ذلك قتادة ، فقال «قال قتادة قال عمر : لا يصلح سيفان في غمد واحد ، ولكن منا الأمراء ومنكم الوزراء» ووقع عند ابن سعد بسند صحيح

من مرسل القاسم بن محمد قال «اجتمعت الأنصار إلى سعد بن عباد، فأتاهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة، فقام الحباب بن المنذر وكان بدرياً فقال : منا أمير ومنكم أمير، فإننا والله مانفس عليكم هذا الأمر ولكننا نخاف أن يليها أقوام قتلنا آباءهم وإخوتهم . فقال عمر : إذا كان ذلك فمت إن استطعت» قال الخطابي : الحامل للقتال «منا أمير ومنكم أمير» أن العرب لم تكن تعرف السيادة على قوم إلا لمن يكون منهم، وكأنه لم يكن يبلغه حكم الإمارة في الإسلام واختصاص ذلك بقريش فلما بلغه أمسك عن قوله وبائع هو وقومه أيا بكر .

**قوله ( حتى فرقت )** بفتح الفاء وكسر الراء ثم قاف من الفرق بفتحتين وهو الخوف، وفي رواية مالك «حتى خفت» وفي رواية جويرية «حتى أشفقنا الاختلاف» ووقع في رواية ابن إسحق المذكورة فيما أخرجه الذهلي في «الزهریات» بسند صحيح عنه حدثني عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن عمر قال «قلت يا معشر الأنصار إن أولى الناس بنبي الله ثاني اثنين إذ هما في الغار، ثم أخذت بيده» ووقع في حديث ابن مسعود عند أحمد والنسائي من طريق عاصم عن زر بن حبیش عنه أن عمر قال : يا معشر الأنصار، ألسنتم تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر أن يؤم بالناس، فأياكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالوا نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر» وسنده حسن، وله شاهد من حديث سالم ابن عبيد الله عن عمر أخرجه النسائي أيضاً، وآخر من طريق رافع بن عمرو الطائي أخرجه الإسماعيلي في مسند عمر بلفظ «فأياكم يجترئ أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالوا لا أينا» وأصله عند أحمد وسنده جيد ، وأخرج الترمذي وحسنه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد قال «قال أبو بكر : ألسن أحق الناس بهذا الأمر ؟ ألسن أول من أسلم ؟ ألسن صاحب كذا» .

**قوله ( فبايعته وبايعه المهاجرون )** فيه رد على قول الداودي فيما نقله ابن التين عنه حيث أطلق أنه لم يكن مع أبي بكر حينئذ من المهاجرين إلا عمر وأبو عبيدة ، وكأنه استصحب الحال المنقولة في توجيههم ، لكن ظهر من قول عمر «وبايعه المهاجرون» بعد قوله «بايعته» أنه حضر معهم جمع من المهاجرين، فكأنهم تلاحقوا بهم لما بلغهم أنهم توجهوا إلى الأنصار، فلما بايع عمر أبا بكر وبايعه من حضر من المهاجرين على ذلك بايعه الأنصار حين قامت الحجة عليهم بما ذكره أبو بكر وغيره .

**قوله ( ثم بايعته الأنصار )** في رواية ابن إسحق المذكورة قريباً ثم أخذت بيده ويدري رجل من الأنصار فضرب على يده قبل أن أضرب على يده، ثم ضربت على يده فتابع الناس» والرجل المذكور بشير بن سعد والد النعمان .

**قوله ( ونزونا )** بنون وزاى مفتوحة أى وثبنا .

**قوله ( فقلت : قتل الله سعد بن عباد )** تقدم بيانه في شرح حديث عائشة في مناقب أبي بكر، وسيأتي في الأحكام من وجه آخر عن الزهري قال «أخبرني أنس أنه سمع خطبة عمر الآخرة من الغد من يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر صامت لا يتكلم، فقص قصة البيعة العامة، ويأتي شرحها هناك .

**قوله ( وإننا والله ما وجدنا فيما حضرنا )** بصيغة الفعل الماضي .

**قوله ( من أمر )** في موضع المفعول أى حضرنا في تلك الحالة أموراً فما وجدنا فيها أقوى من سابقة أى بكر، والأمور التى حضرت حيثئذ الاشتغال بالمشاورة واستيعاب من يكون أهلاً لذلك، وجعل بعض الشراح منها الاشتغال بتجهيز النبی صلى الله عليه وسلم ودفنه، وهو محتمل لكن ليس في سياق القصة إشعار به، بل تعليل عمر يرشد إلى الحصر فيما يتعلق بالاستخلاف .

**قوله ( فإما بايعناهم )** في رواية الكشميہنى بمشاة وبعد الألف موحدة .

**قوله ( على ما نرضى )** في رواية مالك « على ما لا نرضى » وهو الوجه ، وبقية الكلام ترشد إلى ذلك .

**قوله ( فمن بايع رجلاً )** في رواية مالك فمن تابع رجلاً .

**قوله ( فلا يتابع هو ولا الذى بايعه )** في رواية معمر من وجه آخر عن عمر « من دعى إلى إمارة من غير مشورة فلا يحل له أن يقبل » . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ماتقدم أخذ العلم عن أهله وإن صغرت سن المأخوذ عنه عن الآخذ، وكذا لو نقص قدره عن قدره . وفيه التنبيه على أن العلم لا يودع عند غير أهله، ولا يحدث به إلا من يعقله، ولا يحدث القليل الفهم بما لا يحتمله . وفيه جواز إخبار السلطان بكلام من يخشى منه وقوع أمر فيه إفساد للجماعة ولا يعد ذلك من التهمة المذمومة، لكن محل ذلك أن يهيم صونا له وجمعاً له بين المصلحتين، ولعل الواقع في هذه القصة كان كذلك واكتفى عمر بالتحذير من ذلك ولم يعاقب الذى قال ذلك ولا من قيل عنه، وبنى المهلب على ما زعم أن المراد مبايعة شخص من الأنصار فقال : إن في ذلك مخالفة لقول أى بكر « إن العرب لا تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش » فإن المعروف هو الشيء الذى لا يجوز خلافه . قلت : والذى يظهر من سياق القصة أن إنكار عمر إنما هو على من أراد مبايعة شخص على غير مشورة من المسلمين، ولم يتعرض لكونه قرشياً أولاً : وفيه أن العظيم يحتمل في حقه من الأمور المباحة ما لا يحتمل في حق غيره، لقول عمر « وليس فيكم من تمد إليه الأعناق مثل أى بكر » أى فلا يلزم من احتمال المبادرة إلى بيعته عن غير تشاور عام أن يباح ذلك لكل أحد من الناس لا يتصف بمثل صفة أى بكر . قال المهلب : وفيه أن الخلافة لا تكون إلا في قريش، وأدلة ذلك كثيرة . ومنها أنه صلى الله عليه وسلم أوصى من ولى أمر المسلمين بالأنصار، وفيه دليل واضح على أن لاحق لهم في الخلافة، كذا قال، وفيه نظر سيأتى بيانه عند شرح باب الأمراء من قريش من كتاب الأحكام . وفيه أن المرأة إذا وجدت حاملاً ولا زوج لها ولا سيد وجب عليها الحد إلا أن تقيم بينة على الحمل أو الاستكراه . وقال ابن العرى : إقامة الحمل عليه إذا ظهر ولد لم يسبقه سبب جائز يعلم قطعاً أنه من حرام، ويسمى قياس الدلالة كالدخان على النار، ويعكر عليه احتمال أن يكون الوطء من شبهة، وقال ابن القاسم : إن ادعت الاستكراه وكانت غريبة فلا حد عليها، وقال الشافعى والكوفيون : لا حد عليها إلا ببينة أو إقرار . وحجة مالك قول عمر في خطبته ولم ينكرها أحد، وكذا لو قامت القرينة على الإكراه أو الخطأ قال المازرى في تصديق المرأة الخلية إذا ظهر بها حمل فادعت الإكراه خلاف هل يكون ذلك شبهة أم يجب عليها الحد لحديث عمر ؟ قال ابن عبد البر : قد جاء عن عمر في عدة قضايا أنه درأ الحد بدعوى الإكراه ونحوه، ثم ساق من طريق شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سيرة قال « إنالمع عمر بمنى فإذا بامرأة حبلى ضخمة تبكى، فسألها فقالت : إني ثقيلة الرأس فقممت بالليل أصلى ثم نمت فما استيقظت إلا ورجل قد ركبني ومضى فما أدري من هو، قال فدرأ عنها الحد » وجمع بعضهم بأن من

عرف منها مخايل الصدق في دعوى الإكراه قبل منها، وأما المعروفة في البلد التي لا تعرف بالدين ولا الصدق ولا قرينة معها على الإكراه فلا ولا سيما إن كانت متهمة، وعلى الثاني يدل قوله «أو كان الخبل» واستنبط منه الباجي أن من وطئ في غير الفرج فدخل ماؤه فيه فادعت المرأة أن الولد منه لا يقبل ولا يلحق به إذا لم يعترف به، لأنه لو لحق به لما وجب الرجم على خبلى لجواز مثل ذلك، وعكسه غيره فقال: هذا يقتضى أن لا يجب على الخبلى بمجرد الخبل حد لاحتمال مثل هذه الشبهة وهو قول الجمهور، وأجاب الطحاوى أن المستفاد من قول عمر «الرجم حق على من زنى» أن الخبل إذا كان من زنا وجب فيه الرجم وهو كذلك، ولكن لا بد من ثبوت كونه من زنى، ولا ترجم بمجرد الخبل مع قيام الاحتمال فيه، لأن عمر لما أتى بالمرأة الخبلى وقالوا إنها زنت وهى تبكى فسألها ما ييكيك فأخبرت أن رجلاً ركبها وهى نائمة فدرأ عنها الحد بذلك. قلت: ولا يخفى تكلفه، فإن عمر قابل الخبل بالاعتراف، وقسم الشيء لا يكون قسمه، وإنما اعتمد من لا يرى الحد بمجرد الخبل قيام الاحتمال بأنه ليس عن زنى محقق، وأن الحد يدفع بالشبهة والله أعلم. وفيه أن من اطلع على أمر يريد الإمام أن يحدثه فله أن ينبه غيره عليه إجمالاً ليكون إذا سمعه على بصيرة، كما وقع لابن عباس مع سعيد بن زيد. وإنما أنكر سعيد على ابن عباس لأن الأصل عنده أن أمور الشرع قد استقرت، فمهما أحدث بعد ذلك إنما يكون تفرعاً عليها، وإنما سكت ابن عباس عن بيان ذلك له لعلمه بأنه سيسمع ذلك من عمر على الفور. وفيه جواز الاعتراض على الإمام في رأى إذا خشى أمراً وكان فيما أشار به رجحان على ما أراه الإمام، واستدل به على أن أهل المدينة مخصوصون بالعلم والفهم لاتفاق عبد الرحمن بن عوف وعمر على ذلك، كذا قال المهلب فيما حكاه ابن بطلال وأقره، وهو صحيح في حق أهل ذلك العصر، ويلتحق بهم من ضاهاهم في ذلك، ولا يلزم من ذلك أن يستمر ذلك في كل عصر بل ولا في كل فرد فرد. وفيه الحث على تبليغ العلم ممن حفظه وفهمه وحث من لا يفهم على عدم التبليغ إلا إن كان يورده بلفظه ولا يتصرف فيه. وأشار المهلب إلى أن مناسبة إيراد عمر حديث «لا ترغبوا عن آبائكم» وحديث الرجم من جهة أنه أشار إلى أنه لا ينبغي لأحد أن يقطع فيما لا نص فيه من القرآن أو السنة، ولا يتصور برأيه فيه فيقول أو يعمل بما تزين له نفسه، كما يقطع الذى قال «لو مات عمر بايعت فلاناً» لما لم يجد شرط من يصلح للإمامة منصوباً عليه في الكتاب فقاس ما أراد أن يقع له بما وقع في قصة أئى بكر فأخطأ القياس لوجود الفارق، وكان الواجب عليه أن يسأل أهل العلم بالكتاب والسنة عنه ويعمل بما يدلونه عليه، فقدم عمر قصة الرجم وقصة النهى عن الرغبة عن الآباء وليساً منصوصين في الكتاب المثلو وإن كانا مما أنزل الله واستمر حكمهما ونسخت تلاوتهما، لكن ذلك مخصوص بأهل العلم ممن اطلع على ذلك، وإلا فالأصل أن كل شيء نسخت تلاوته نسخ حكمه، وفي قوله «أخشى إن طال بالناس زمان» إشارة إلى دروس العلم مع مرور الزمن فيجد الجهال السبيل إلى التأويل بغير علم، وأما الحديث الآخر وهو «لا تطرونى» ففيه إشارة إلى تعليمهم ما يخشى عليهم جهله، قال: وفيه اهتمام الصحابة وأهل القرن الأول بالقرآن والمنع من الزيادة في المصحف، وكذا منع النقص بطريق الأولى، لأن الزيادة إنما تمنع لئلا يضاف إلى القرآن ما ليس منه فإطراح بعضه أشد، قال: وهذا يشعر بأن كل ما نقل عن السلف كأبى بن كعب وابن مسعود من زيادة ليست في الإمام إنما هى على سبيل التفسير ونحوه، قال: ويحتمل أن يكون ذلك كان في أول الأمر ثم استقر الإجماع على ما في الإمام وبقيت تلك الروايات تنقل لأعلى أنها ثبتت في المصحف. وفيه دليل على أن من خشى من قوم فتنة وأن لا يجيئوا إلى امتثال الأمر الحق أن يتوجه إليهم وينظرهم ويقم عليهم الحجة وقد أخرج النسائي من حديث سالم بن عبيد الله قال «اجتمع المهاجرون يتشاورون فقالوا: انطلقوا بنا إلى

إخواننا الأنصار، فقالوا منا أمير ومنكم أمير، فقال عمر فسيقان في غمد إذا لا يصلحان، ثم أخذ بيد أبي بكر فقال: من له هذه الثلاثة ﴿إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا﴾؟ من صاحبه ﴿إذ هما في الغار﴾ من هما؟ فبايعه وبايعه الناس أحسن بيعة وأجملها. وفيه أن للكبير القدر أن يتواضع ويفضل من هو دونه على نفسه أدياً وفراراً من تزكية نفسه، ويدل عليه أن عمر لما قال له ابسط يدك لم يمتنع. وفيه أنه لا يكون للمسلمين أكثر من إمام. وفيه جواز الدعاء على من يخشى في بقائه فتنة، واستدل به على أن من قذف غيره عند الإمام لم يجب على الإمام أن يقيم عليه الحد حتى يطلبه المقذوف لأن له أن يعفو عن قاذفه أو يريد السر. وفيه أن على الإمام إن خشى من قوم الوقوع في محذور أن يأتهم فيعظهم ويحذرهم قبل الإيقاع بهم، وتمسك بعض الشيعة بقول أبي بكر «قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين» بأنه لم يكن يعتقد وجوب إمامته ولا استحقاقه للخلافة، والجواب من أوجه: أحدهما أن ذلك كان تواضعاً منه، والثاني لتجويزه إمامة المفضل مع وجود الفاضل، وإن كان من الحق له فله أن يتبرع لغيره. الثالث أنه علم أن كلا منهما لا يرضى أن يتقدمه فأراد بذلك الإشارة إلى أنه لو قدر أنه لا يدخل في ذلك لكان الأمر منحصراً فيهما، ومن ثم لما حضره الموت استخلف عمر لكون أبي عبيدة كان إذ ذاك غائباً في جهاد أهل الشام متشاعلاً بفتحها، وقد دل قول عمر «لأن أقدم فتضرب عنقي الخ» على صحة الاحتمال المذكور. وفيه إشارة ذى الرأي على الإمام بالمصلحة العامة بما ينفع عموماً أو خصوصاً وإن لم يستشره، ورجوعه إليه عند وضوح الصواب. واستدل بقول أبي بكر «أحد هذين الرجلين» أن شرط الإمام أن يكون واحداً، وقد ثبت النص الصريح في حديث مسلم «إذا بايعوا الخليفتين فاقتلوا الآخر منهما» وإن كان بعضهم أوله بالخلع والإعراض عنه فيصير كمن قتل. وكذا قال الخطابي في قول عمر في حق سعد اقتلوه أى اجعلوه كمن قتل.

ب

### البكران يُجلدان وينفيان

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ الآية  
قال ابن عيينة: رافة إقامة الحدود.

[٦٨٣١] ٦٥٩٣ - حدثنا مالك بن إسماعيل قال نا عبد العزيز قال نا ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن زيد بن خالد الجهني قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله يأمُرُ فيمن زنى ولم يُحصن جلدًا مائة وتغريب عام.

[٦٨٣٢] ٦٥٩٤ - قال ابن شهاب وأخبرني عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب غرَّب، ثم لم تنزل تلك السنة.  
[٦٨٣٣] ٦٥٩٥ - نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيَّب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله قضى فيمن زنى ولم يُحصن بنفي عام بإقامة الحد عليه.

قوله (باب البكران يجلدان وينفيان) هذه الترجمة لفظ خبر أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عن



مسروق عن أبي بن كعب مثله وزاد «والثبيان يجلدان ويرجمان» وأخرج ابن المنذر الزيادة بلفظ «والثبيان يرجمان واللذان بلغا سنأ يجلدان ثم يرجمان» وأخرج عبد الرزاق عن الثوري عن الأعمش عن مسروق «البكران يجلدان وينفيان، والثبيان يرجمان ولا يجلدان، والشيخان يجلدان ثم يرجمان» ورجاله رجال الصحيح وقد تقدمت الإشارة إلى هذه الزيادة في «باب رجم المحسن» ونقل محمد بن نصر في «كتاب الإجماع» الاتفاق على نفى الزاني إلا عن الكوفيين، ووافق الجمهور منهم ابن أبي ليلى وأبو يوسف، وادعى الطحاوي أنه منسوخ، وسأذكره في «باب لا تغريب على الأمة ولا تنفى». واختلف القائلون بالتغريب فقال الشافعي والثوري ودาวود والطبري بالتعميم، وفي قول للشافعي لا ينفى الرقيق، وخص الأوزاعي النفي بالذكورية، وبه قال مالك وقيد بالحرية، وبه قال إسحق. وعن أحمد روايتان. واحتج من شرط الحرية بأن في نفى العبد عقوبة للمالك لمنعه منفعته مدة فيه، وتصرف الشرع يقتضي أن لا يعاقب إلا الجاني، ومن ثم سقط فرض الحج والجهاد عن العبد. وقال ابن المنذر: أقسم النبي صلى الله عليه وسلم في قصة العسيف أنه يقضى فيه بكتاب الله ثم قال: إن عليه جلد مائة وتغريب عام، وهو المبين لكتاب الله. وخطب عمر بذلك على رعيوس الناس، وعمل به الخلفاء الراشدون فلم ينكره أحد فكان إجماعاً، واختلف في المسافة التي ينفى إليها: فقيل هو إلى رأى الإمام، وقيل يشترط مسافة القصر، وقيل إلى ثلاثة أيام، وقيل إلى يومين، وقيل يوم وليلة، وقيل من عمل إلى عمل، وقيل إلى ميل، وقيل إلى ما ينطلق عليه اسم نفى. وشرط المالكية الحبس في المكان الذي ينفى إليه، وسيأتى البحث فيه في باب «لا تغريب على الأمة ولا تنفى» ومن عجيب الاستدلال احتجاج الطحاوي لسقوط النفي أصلاً بأن نفى الأمة ساقط بقوله «يبيعوها» كما سيأتى تقريره قال: وإذا سقطت عن الأمة سقطت عن الحرية لأنها في معناها، ويتأكد بحديث «لا تسافر المرأة إلا مع ذى محرم» قال: وإذا انتفى أن يكون على النساء نفى انتفى أن يكون على الرجال، كذا قال وهو مبني على أن العموم إذا سقط خص الاستدلال به، وهو مذهب ضعيف جداً.

**قوله ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهم رأفة في دين الله الآية﴾ كذا** لأبي ذر، وساق في رواية كريمة إلى قوله ﴿المؤمنين﴾ والمراد بذكر هذه الآية أن الجلد ثابت بكتاب الله، وقام الإجماع ممن يعتد به على اختصاصه بالبكر وهو غير المحسن، وقد تقدم بيان المحسن في «باب رجم المحسن» واختلفوا في كيفية الجلد فعن مالك يختص بالظهر لقوله في حديث اللعان «البينة وإلا جلد في ظهرك» وقال غيره: يفرق على الأعضاء ويتقى الوجه والرأس، ويجلد في الزنا والشرب والتعزير قائماً مجرداً، والمرأة قاعدة، وفي القذف وعليه ثيابه. وقال أحمد وإسحق وأبو ثور: لا يجرد أحد في الحد، وليس في الآية للنفي ذكر فتمسك به الحنفية فقالوا: لا يزداد على القرآن بخبر الواحد، والجواب أنه مشهور لكثرة طرقه ومن عمل به من الصحابة، وقد عملوا بمثله بل بدونه كنقض الوضوء بالقهقهة وجواز الوضوء بالنبذ وغير ذلك مما ليس في القرآن، وقد أخرج مسلم من حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً «خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم» وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال: كن يحبس في البيوت إن ماتت ماتت وإن عاشت عاشت: لما نزل ﴿واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً﴾ حتى نزلت ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾.

**قوله ( قال ابن عيينة رأفة في إقامة الحد )** كذا للأكثر وسقط « في » لبعضهم ول بعضهم « ابن عليه » بلام وتختانية ثقيلة وعليه جرى ابن بطلال والأول المعتمد، وقد ذكر مغلطاي في شرحه أنه رآه في تفسير سفيان ابن عيينة . قلت : ووقع نظيره عند ابن أبي شيبة عن مجاهد بسند صحيح إليه وزاد بعد قوله في إقامة الحد « يقام ولا يعطل » والمراد بتعطيل الحد تركه أصلاً أو نقصه عدداً ومعنى ، وقوله تعالى ﴿وليشهد عذابهما طائفة﴾ نقل ابن المنذر عن أحمد الاجتزاء بواحد، وعن إسحق اثنين، وعن الزهري ثلاثة، وعن مالك والشافعي أربعة، وعن ربيعة ما زاد عليها، وعن الحسن عشرة . ونقل ابن أبي شيبة بأسانيده عن مجاهد أذناها رجل، وعن محمد بن كعب في قوله ﴿إن نعف عن طائفة منكم﴾ قال : هو رجل واحد، وعن عطاء اثنان، وعن الزهري ثلاثة، وسيأتي في أول خبر الواحد ما جاء في قوله ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾ .

**قوله ( عبد العزيز )** هو ابن أبي سلمة الماجشون .

**قوله ( عن زيد بن خالد )** هكذا اختصر عبد العزيز من السند ذكر أبي هريرة ومن المتن سياق قصة العسيف كلها واقتصر منها على قوله « يأمر فيمن زنى ولم يحصن جلد مائة وتغريب عام » ويحتمل أن يكون ابن شهاب اختصره لما حدث به عبد العزيز، وقوله « جلد مائة » بالنصب على نزع الخافض . ووقع في رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن عبد العزيز بلفظ « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر فيمن زنى ولم يحصن بجلد مائة وتغريب عام » وقوله « قال ابن شهاب » هو موصول بالسند المذكور .

**قوله ( أن عمر بن الخطاب )** هو منقطع لأن عروة لم يسمع من عمر، لكنه ثبت عن عمر من وجه آخر أخرجه الترمذي والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب، وأن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب » أخرجه من رواية عبد الله بن إدريس عنه، وذكر الترمذي أن أكثر أصحاب عبيد الله بن عمر روه عنه موقوفاً على أبي بكر وعمر .

**قوله ( غرب ثم لم تزل تلك السنة )** زاد عبد الرزاق في روايته عن مالك « حتى غرب مروان » ثم ترك الناس ذلك يعني أهل المدينة .

**قوله في رواية الليث ( عن عقيل )** ووقع عند الإسماعيلي في رواية حجاج بن محمد عن الليث « حدثني عقيل » .

**قوله ( عن سعيد بن المسيب )** هكذا خالف عقيل عبد العزيز بن أبي سلمة في شيخ الزهري فإن كان هذا المتن مختصراً من قصة العسيف فقد وافق عبد العزيز جميع أصحاب الزهري فإن شيخه عندهم عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة لا سعيد بن المسيب، وإن كان حديثاً آخر فالراجح قول عقيل لأنه أحفظ لحديث الزهري من عبد العزيز لكن قد روى عقيل عن الزهري الحديث الآخر موافقاً لعبد العزيز أخرجهما النسائي من طريق حجين بمهملة ثم جيم مصغر ابن المثني عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب فذكر الحديثين على الولاء حديث زيد بن خالد من رواية عبيد الله عنه وحديث أبي هريرة من رواية سعيد بن المسيب عنه، وابن شهاب صاحب حديث لا يستنكر منه حمله الحديث عن جماعة بألفاظ مختلفة .

**قوله ( بنفى هام وإقامة الحد عليه )** وقع في رواية النسائي « أن ينفى عاماً مع إقامة الحد عليه » وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق حجاج بن محمد عن الليث، وعرف أن الباء في رواية يحيى بن بكير بمعنى مع والمراد بإقامة الحد ما ذكر في رواية عبد العزيز جلد المائة وأطلق عليها الجلد لكونها بنص القران، وقد تمسك بهذه الرواية من زعم أن النفي تعزير وأنه ليس جزءاً من الحد، وأجيب بأن الحديث يفسر بعضه بعضاً، وقد وقع التصريح في قصة العسيف من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم أن عليه جلد مائة وتغريب عام، وهو ظاهر في كون الكل حده، ولم يختلف على روايه في لفظه فهو أرجح من حكاية الصحابي مع الاختلاف. ومما يؤيد كون حديثي الباب واحداً مع أنه اختلف على ابن شهاب في تابعيه وصحابيه أن الزيادة التي عن عمر عند عبد العزيز في حديث زيد بن خالد وقعت عند عقيل في حديث أبي هريرة، ففي آخر رواية حجاج بن محمد التي أشرت إليها عند الإسماعيلي « قال ابن شهاب وكان عمر ينفي من المدينة إلى البصرة وإلى خير » وفيه إشارة إلى بعد المسافة وقربها في النفي بحسب ما يراه الإمام وأن ذلك لا يتقيد. والذي تحرر لي من هذا الاختلاف أن في حديثي الباب اختصاراً من قصة العسيف وأن أصل الحديث كان عند عبيد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد جميعاً فكان يحدث به عنهما بتمامه وربما حدث عنه عن زيد بن خالد باختصار، وكان عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وخذه باختصار والله أعلم. وفي الحديث جواز الجمع بين الحد والتعزير خلافاً للحنفية إن أخذ بظاهر قوله « مع إقامة الحد » وجواز الجمع بين الجلد والنفي في حق الزاني الذي لم يحصن خلافاً لهم أيضاً إن قلنا إن الجميع حد. واحتج بعضهم بأن حديث عبادة الذي فيه النفي منسوخ بآية النور لأن فيها الجلد بغير نفي، وتعقب بأنه يحتاج إلى ثبوت التاريخ، وبأن العكس أقرب فإن آية الجلد مطلقة في حق كل زان فخص منها في حديث عبادة الثيب، ولا يلزم من خلو آية النور عن النفي عدم مشروعيته كما لم يلزم من خلوها من الرجم ذلك، ومن الحجج القوية أن قصة العسيف كانت بعد آية النور لأنها كانت في قصة الإفك وهي مقدمة على قصة العسيف لأن أبا هريرة حضرها وإنما هاجر بعد قصة الإفك بزمان.

### باب نفي أهل المعاصي والخنثين

٦٥٩٦ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال نا هشام قال نا يحيى عن عكرمة عن ابن عباس قال : لعن النبي صلى الله عليه وآله الخنثين من الرجال والمترجلات من النساء وقال : « أخرجوهم من بيوتكم » ، وأخرج فلاناً ، وأخرج فلاناً . [٦٨٣٤]

**قوله ( باب نفي أهل المعاصي والخنثين )** كأنه أراد الرد على من أنكر النفي على غير المحارب فينب أن ثابت من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده في حق غير المحارب وإذا ثبت في حق من لم يقع منه كبيرة فوقعه فيمن أتى كبيرة بطريق الأولى، وقد تقدم ضبط الخنث في « باب ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة » في أواخر النكاح.

**قوله ( هشام )** هو الدستوائي، ويحيى هو ابن أبي كثير « وقد تقدم بيان الاختلاف على هشام في سنده في كتاب اللباس في « باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت » مع بقية شرحه .

**قوله ( وأخرج عمر فلاناً )** سقط لفظ عمر من رواية غير أبي ذر، وقد أخرج أبو داود الحديث عن

مسلم بن إبراهيم شيخ البخارى فيه بعد قوله «وقال أخرجوهم من بيوتكم وأخرجوا فلاناً وفلاناً يعني المخنثين» وتقدم في اللباس عن معاذ بن فضالة عن هشام كرواية أى ذر هنا، وكذا عند أحمد عن يزيد بن هارون وغيره عن هشام، وذكرت هناك اسم من نفاه النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة ولم أذكر اسم الذى نفاه عمر، ثم وقفت في «كتاب المغريين لأبى الحسن المداينى» من طريق الوليد بن سعيد قال «سمع عمر قوماً يقولون أبو ذؤيب أحسن أهل المدينة، فدعا به فقال : أنت لعمرى، فاخرج عن المدينة فقال : إن كنت تخرجنى فألى البصرة حيث أخرجت يا عمر نصر بن حجاج» وذكر قصة نصر بن حجاج وهى مشهورة، وساق قصة جعدة السلمى وأنه كان يخرج مع النساء إلى البقيع ويتحدث إليهن حتى كتب بعض الغزاة إلى عمر يشكو ذلك فأخرجه، وعن مسلمة بن محارب عن إسماعيل بن مسلم أن أمية بن يزيد الأسدى ومولى مزينة كانا يحتكران الطعام بالمدينة فأخرجهما عمر، ثم ذكر عدة قصص لمبهم ومعين، فيمكن التفسير في هذه القصة ببعض هؤلاء. قال ابن بطلال : أشار البخارى بإيراد هذه الترجمة عقب ترجمة الزانى إلى أن النفى إذا شرع فى حق من أتى معصية لا حد فيها فلأن يشرع فى حق من أتى ما فيه حد أولى، فتأكد السنة الثابتة بالقياس ليرد به على من عارض السنة بالقياس، فإذا تعارض القياسان بقيت السنة بلا معارض. واستدل به على أن المراد بالمخنثين المتشبهون بالنساء لا من يؤتى، فإن ذلك حده الرجم، ومن وجب رجمه لا ينفى، وتعقب بأن حده مختلف فيه، والأكثر أن حكمه حكم الزانى، فإن ثبت عليه جلد ونفى، لأنه لا يتصور فيه الإحصان، وإن كان يتشبه فقط بنفى فقط، وقيل إن فى الترجمة إشارة إلى ضعف القول الصائر إلى رجم الفاعل والمفعول به وأن هذا الحديث الصحيح لم يأت فيه إلا النفى، وفى هذا نظر لأنه لم يثبت عن أحد ممن أخرجهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يؤتى، وقد أخرج أبو داود من طريق أبى هاشم عن أبى هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بمخنث قد خضب يديه ورجليه فقالوا : ما بال هذا ؟ قيل يتشبه بالنساء، فأمر به فنفى إلى النقيع» يعنى بالنون والله أعلم.

### باب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائباً عنه

[٦٨٣٥] ٦٥٩٧- حدثنا عاصم بن علي قال نا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس فقال : يا رسول الله، اقض بكتاب الله، فقام خصمه فقال : صدق، اقض له يا رسول الله بكتاب الله، إن ابني كان عسيفاً على هذا فزنى بامرأته، فأخبروني أن على ابني الرجم، فافتديت بمائة من الغنم ووليدة، ثم سألت أهل العلم فزعموا أن ما على ابني جلد مائة وتغريب عام. فقال : «والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله، أما الغنم والوليدة فرد عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام. وأما أنت يا أنيس فاغد على امرأة هذا فارجمها»، فغدا أنيس فرجمها.

قوله (باب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائباً عنه) قال الكرمانى : فى هذا التركيب قلق، وكان الأولى أن يدل لفظ «غير» بالضمير فيقول من أمره الإمام الخ، وقال ابن بطلال : قد ترجم بعد، يعنى فى آخر أبواب الحدود «هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه» ومعنى الترجمتين واحد، كذا قال،

ويظهر لي أن بينهما تغييراً من جهة أن قوله في الأول غائباً عنه حال من المأمور وهو الذي يقيم الحد، وفي الآخر حال من الذي يقيم عليه الحد . ثم ذكر حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف، وقد مضى شرحه مستوفى قريباً . وقوله في هذه الرواية «فقام خصمه فقال : صدق، اقض له يارسول الله بكتاب الله، إن ابني» قال الكرمانى : القائل هو الأعرابي لا خصمه، لأنه وقع في كتاب الصلح «جاء أعرابي فقال يارسول الله اقض بيننا بكتاب الله فقام خصمه وقال : صدق اقض بيننا بكتاب الله، فقال الأعرابي : إن ابني كان عسيفاً» . قلت : بل الذي قال اقض بيننا هو والد العسيف، ففي الرواية الماضية قريباً في باب الاعتراف بالزنا «فقام خصمه وكان أفقه منه فقال : اقض بيننا بكتاب الله وأذن لي الخ» هذه رواية سفيان بن عيينة ووافقه الجمهور، فتقدمت رواية مالك في الأيمان والنذور ورواية الليث في الشروط وتأتى رواية صالح بن كيسان وشعيب بن أبي حمزة في خبر الواحد وكذا أخرجه مسلم من رواية الليث وصالح بن كيسان ومعر وساقه على لفظ الليث، ومع ذلك فالاختلاف في هذا على ابن أبي ذئب، فإنه رواه عن الزهري هنا وفي الصلح، فالراوى له في الصلح عن ابن أبي ذئب آدم بن أبي إياس وهنا عاصم بن علي، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق يزيد ابن هارون عن ابن أبي ذئب فوافق عاصم بن علي وهذا هو المعتمد، وإن قوله في رواية آدم «فقال الأعرابي» زيادة إلا إن كان كل من الخصمين متصفاً بهذا الوصف، وليس ذلك بعيد، والله أعلم .

باب ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾

﴿غَيْرِ مُسَافِحَاتٍ﴾ : زوان . ﴿وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾ : أخلاء .

قوله ( باب قول الله تعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْآيَةَ﴾ ) كذا لأبي ذر وساق في رواية كريمة إلى قوله ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ قال الواحدي قرئ ﴿المحصنات﴾ في القرآن بكسر الصاد وفتحها إلا في قوله تعالى ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فبالفتح جزماً، وقرئ ﴿فإذا أحصن﴾ بالضم وبالفتح، فالبضم معناه التزويج وبالفتح معناه الإسلام، وقال غيره : اختلف في إحصان الأمة، فقال الأكثر إحصانها التزويج، وقيل العتق، وعن ابن عباس وطائفة إحصانها التزويج، ونصره أبو عبيد وإسماعيل القاضي واحتج له بأنه تقدم في الآية قوله تعالى ﴿مَنْ فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ فيبعد أن يقول بعده فإذا أسلمن، قال : فإن كان المراد التزويج كان مفهومه أنها قبل أن تتزوج لا يجب عليها الحد إذا زنت، وقد أخذ به ابن عباس فقال : لا حد على الأمة إذا زنت قبل أن تتزوج، وبه قال جماعة من التابعين، وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام، وهو وجه للشافعية، واحتج بما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس «ليس على الأمة حد حتى تحصن» وسنده حسن لكن اختلف في رفعه ووقفه والأرجح وقفه وبذلك جزم ابن خزيمة وغيره، وادعى ابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» أنه منسوخ بحديث الباب، وتعقب بأن النسخ يحتاج إلى التاريخ وهو لم يعلم، وقد عارضه حديث علي «أقيموا الحدود على أرقائكم من أحصن منهم ومن لم يحصن» واختلف أيضاً في رفعه ووقفه، والراجح أنه موقوف، لكن سياقه في مسلم يدل على رفعه فالتمسك به أقوى، وإذا حمل الإحصان في الحديث على التزويج وفي الآية على الإسلام حصل الجمع، وقد بينت السنة أنها إذا زنت قبل الإحصان تجلد، وقال غيره التقييد بالإحصان يفيد أن الحكم في حقها الجلد لا الرجم، فأخذ حكم زناها

بعد الإحصان من الكتاب وحكم زناها قبل الإحصان من السنة ، والحكمة فيه أن الرجم لا يتنصف فاستمر حكم الجلد في حقها . قال البيهقي : ويحتمل أن يكون نص على الجلد في أكمل حالها ليستدل به على سقوط الرجم عنها لا على إرادة إسقاط الجلد عنها إذا لم تتزوج ، وقد بينت السنة أن عليها الجلد وإن لم تحصن .

**قوله ( غير مسافحات زواني ، ولا متخذات أخدان أخلاء )** بفتح الهمزة وكسر المعجمة والتشديد جمع خليل ، وهذا التفسير ثبت في رواية المستملى وحده ، وقد أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله ، والمسافحات جمع مسافحة مأخوذ من السفاح وهو من أسماء الزنا ، والأخذان جمع خدن بكسر أوله وسكون ثانيه وهو الخدين والمراد به الصاحب ، قال الراغب : وأكثر ما يستعمل فيمن يصاحب غيره بشهوة ، وأما قول الشاعر في المدح « خدين المعالي » فهو استعارة . قلت : والنكتة فيه أنه جعله يشتهى معالي الأمور كما يشتهى غيره الصورة الجميلة فجعله خديناً لها . وقال غيره : الخدين الخليل في السر .

### بِإِذَا زَنْتَ الْأُمَّةُ

[٦٨٣٧] ٦٥٩٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن قال : « إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم يبيعوها ولو بضفير » . قال ابن شهاب : لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة . [٦٨٣٨]

**قوله ( باب إذا زنت الأمة )** أى ما يكون حكمها ؟ وسقطت هذه الترجمة للأصلي ، وجرى على ذلك ابن بطال وصار الحديث المذكور فيها حديث الباب المذكور قبلها ، ولكن صرح الإسماعيلي بأن الباب الذى قبلها لا حديث فيه ، وقد تقدم الجواب عن نظيره وأنه إما أن يكون أخلى بياضاً في المسودة فسده النساخ بعده ، وإما أن يكون اكتفى بالآية وتأويلها في الحديث المرفوع ، وهذا هو الأقرب لكثرة وجود مثله في الكتاب .

**قوله ( عن أبي هريرة وزيد بن خالد )** سبق التنبيه في شرح قصة العسيف على أن الزبيدي ويونس زادا في روايتهما لهذا الحديث عن الزهري شبل بن خليل أو ابن حامد ، وتقدم بيانه مفصلاً .

**قوله ( سئل عن الأمة )** في رواية حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة « أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن جاريتي زنت فتبين زناها ، قال : اجلدوها » ولم أقف على اسم هذا الرجل .

**قوله ( إذا زنت ولم تحصن )** تقدم القول في المراد بهذا الإحصان ، قال ابن بطال : زعم من قال لا جلد عليها قبل التزويج بأنه لم يقل في هذا الحديث « ولم تحصن » غير مالك ، وليس كما زعموا فقد رواه يحيى بن سعيد الأنصارى عن ابن شهاب كما قال مالك ، وكذا رواه طائفة عن ابن عيينة عنه . قلت : رواية يحيى بن سعيد أخرجهما النسائي ورواية ابن عيينة تقدمت في البيوع ليس فيها « ولم تحصن » وزادها النسائي في روايته عن الحارث بن مسكين عن ابن عيينة بلفظ « سئل عن الأمة تزنى قبل أن تحصن » وكذا عند ابن ماجه عن أبي بكر ابن أبي شيبة ومحمد بن الصباح كلاهما عن ابن عيينة ، وقد رواه عن ابن شهاب أيضاً صالح بن كيسان كما قال مالت وتقدمت روايته في كتاب البيوع في « باب بيع المدبر » وكذا أخرجهما مسلم والنسائي ، ووقع في رواية

سعيد المقبرى عن أبيه عن أنى هريرة هناك بدونها وسيأتى قريباً أيضاً، وعلى تقدير أن مالكا تفرد بها فهو من الحفاظ وزيادته مقبولة، وقد سبق الجواب عن مفهومها .

**قوله ( قال إن زنت فاجلدوها )** قيل أعاد الزنا فى الجواب غير مقيد بالإحصان للتنبيه على أنه لا أثر له وأن موجب الحد فى الأمة مطلق الزنا، ومعنى «اجلدوها» الحد اللائق بها المين فى الآية وهو نصف ما على الحرة، وقد وقع فى رواية أخرى عن أنى هريرة : فليجلدها الحد والخطاب فى اجلدوها لمن يملك الأمة، فاستدل به على أن السيد يقيم الحد على من يملكه من جارية وعبد، أما الجارية فبالنص وأما العبد فبالإلحاق، وقد اختلف السلف فىمن يقيم الحدود على الأرقاء : فقالت طائفة لا يقيمها إلا الإمام أو من يأذن له وهو قول الحنفية، وعن الأوزاعي والثورى لا يقيم السيد إلا حد الزنا، واحتج الطحاوى بما أورده من طريق مسلم بن يسار قال «كان أبو عبد الله رجل من الصحابة يقول : الزكاة والحدود والفقء والجمعة إلى السلطان» قال الطحاوى لا نعلم له مخالفاً من الصحابة، وتعقبه ابن حزم فقال : بل خالفه اثنا عشر نفساً من الصحابة، وقال آخرون يقيمها السيد ولو لم يأذن له الإمام وهو قول الشافعى، وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر «فى الأمة إذا زنت ولازوج لها يحداسيدها، فإن كانت ذات زوج فأمرها إلى الإمام» وبه قال مالك إلا إن كان زوجها عبداً لسيدها فأمرها إلى السيد، واستثنى مالك القطع فى السرقة، وهو وجه للشافعية وفى آخر يستثنى حد الشرب، واحتج للمالكية بأن فى القطع مثله فلا يؤمن السيد أن يريد أن يمثل بعبده فيخشى أن يتصل الأمر بمن يعتقد أنه يعتق بذلك فيدعى عليه السرقة لئلا يعتق فيمنع من مباشرته القطع سداً للذريعة، وأخذ بعض المالكية من هذا التعليل اختصاص ذلك بما إذا كان مستند السرقة علم السيد أو الإقرار، بخلاف ما لو ثبت بالبينة فإنه يجوز للسيد لفقد العلة المذكورة، وحجة الجمهور حديث على المشار إليه قبل وهو عند مسلم والثلاثة، وعند الشافعية خلاف فى اشتراط أهلية السيد لذلك، وتمسك من لم يشترط بأن سبيله سبيل الاستصلاح فلا يفتقر للأهلية . وقال ابن حزم : يقيم السيد إلا إن كان كافراً، واحتج بأنهم لا يقرون إلا بالصغار وفى تسليطه على إقامة الحد منافاة لذلك . وقال ابن العربى : فى قول مالك إن كانت الأمة ذات زوج لم يحدّها الإمام من أجل أن للزوج تعلقاً بالفرج فى حفظه عن النسب الباطل والماء الفاسد، لكن حديث النبى صلى الله عليه وسلم أولى أن يتبع، يعنى حديث على المذكور الدال على التعميم فى ذات الزوج وغيرها، وقد وقع فى بعض طرقه «من أحصن منهم ومن لم يحصن» .

**قوله ( ثم يبعوها ولو بضمير )** يفتح الضاد المعجمة غير المشالة ثم فاء أى المضفور فعيل بمعنى مفعول، زاد يونس وابن أخى الزهرى والزييدى ويحيى بن سعيد كلهم عن ابن شهاب عند النسائى «والضمير الحبل» وهكذا أخرجه عن قتبية عن مالك وزادها عمار بن أنى فروة عن محمد بن مسلم وهو ابن شهاب الزهرى عند النسائى وابن ماجه، لكن خالف فى الإسناد فقال «إن محمد بن مسلم حدثه أن عروة وعمرة حدثاه أن عائشة حدثته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا زنت الأمة فاجلدوها» وقال فى آخره «ولو بضمير والضمير الحبل» وقوله والضمير الحبل مدرج فى هذا الحديث من قول الزهرى على ما بين فى رواية القعنبي عن مالك عند مسلم وأنى داود فقال فى آخره «قال ابن شهاب والضمير الحبل» وكذلك ذكره الدارقطنى فى الموطآت منسوباً لجمع من روى الموطأ إلا ابن مهدى فإن ظاهر سياقه أنه أدرجه أيضاً، ومنهم من لم يذكر قوله والضمير الحبل كما فى رواية الباب .

قوله ( قال ابن شهاب ) هو موصول بالسند المذكور .

قوله ( لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة ) لم يختلف في رواية مالك في هذا ، وكذا في رواية صالح بن كيسان وابن عيينة ، وكذا في رواية يونس والزيدي عن الزهري عند النسائي ، وكذا في رواية معمر عند مسلم وأدرجه في رواية يحيى بن سعيد عند النسائي ولفظه « ثم إن زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعير بعد الثالثة أو الرابعة » ولم يقل قال ابن شهاب وعن قتيبة عن مالك كذلك ، وأدرج أيضاً في رواية محمد بن أبي فروة عن الزهري في حديث عائشة عند النسائي ، والصواب التفصيل ، وأما الشك في الثالثة أو في الرابعة فوقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة عند الترمذي « فليجلدها ثلاثاً فإن عادت فليبيعها » ونحوه في مرسل عكرمة عند أبي قرة بلفظ « وإذا زنت الرابعة فبيعوها » ووقع في رواية سعيد المقبري المذكورة في الباب الذي يليه « ثم إن زنت الثالثة فليبيعها » ومحصل الاختلاف هل يجلدها في الرابعة قبل البيع أو يبيعها بلا جلد ؟ والراجح الأول ويكون سكوت من سكت عنه للعلم بأن الجلد لا يترك ولا يقوم البيع مقامه ، ويمكن الجمع بأن البيع يقع بعد المرة الثالثة في الجلد لأنه المحقق فيلغى الشك ، والاعتداد على الثلاث في كثير من الأمور المشروعة . وقوله « ولو بضعير » أي حبل مضفور ، ووقع في رواية المقبري « ولو بحبل من شعر » وأصل الضفر نسج الشعر وإدخال بعضه في بعض ومنه ضفائر شعر الرأس للمرأة وللرجل ، قيل لا يكون مضفوراً إلا إن كان من ثلاث ، وقيل شرطه أن يكون عريضاً وفيه نظر . وفي الحديث أن الزنا عيب يرد به الرقيق للأمر بالحط من قيمة المرقوق إذا وجد منه الزنا ، كذا جزم به النووي تبعاً لغيره ، وتوقف فيه ابن دقيق العيد لجواز أن يكون المقصود الأمر بالبيع ولو انحطت القيمة فيكون ذلك متعلقاً بأمر وجودي لإخباراً عن حكم شرعي إذ ليس في الخبر تصريح بالأمر من حط القيمة . وفيه أن من زنى فأقيم عليه الحد ثم عاد أعيد عليه ، بخلاف من زنى مراراً فإنه يكتفى فيه بإقامة الحد عليه مرة واحدة على الراجح . وفيه الزجر عن مخالطة الفساق ومعاشرتهم ولو كانوا من الإلزام إذا تكرر زجرهم ولم يرتدعوا ويقع الزجر بإقامة الحد فيما شرع فيه الحد وبالتعزير فيما لا حد فيه . وفيه جواز عطف الأمر المقتضي للندب على الأمر المقتضي للوجوب لأن الأمر بالجلد واجب والأمر بالبيع مندوب عند الجمهور خلافاً لأبي ثور وأهل الظاهر ، وادعى بعض الشافعية أن سبب صرف الأمر عن الوجوب أنه منسوخ ، ومن حكاه ابن الرفعة في المطلب ويحتاج إلى ثبوت ، وقال ابن بطال : حمل الفقهاء الأمر بالبيع على الحض على مساعدة من تكرر منه الزنا لثلاث يظن بالسيد الرضا بذلك ولما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنا ، قال : وحمله بعضهم على الوجوب ولا سلف له من الأمة فلا يستقل به ، وقد ثبت النهي عن إضاعة المال فكيف يجب بيع الأمة ذات القيمة بحبل من شعر لا قيمة له : فدل على أن المراد الزجر عن معاشرة من تكرر منه ذلك ، وتعقب بأنه لا دلالة فيه على بيع الثمين بالحقير وإن كان بعضهم قد استدل به على جواز بيع المطلق التصرف ماله بدون قيمته ولو كان بما يتغابن بمثله إلا أن قوله « ولو بحبل من شعر » لا يراد به ظاهره وإنما ذكر للمبالغة كما وقع في حديث « من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطاة » على أحد الأجوبة ، لأن قدر المفحص لا يسع أن يكون مسجداً حقيقة ، فلو وقع ذلك في عين مملوكة للمحجور فلا يبيعها وليه إلا بالقيمة ، ويحتمل أن يطرد لأن عيب الزنا تنقص به القيمة عند كل أحد فيكون بيعها بالنقصان بيعاً بثمن المثل نبه عليه القاضي عياض ومن تبعه ، وقال ابن العري : المراد من الحديث الإسراع بالبيع وإمضاؤه ولا يتربص به طلب الراغب في الزيادة ، وليس المراد يبعه بقيمة الحبل حقيقة ، وفيه أنه يجب على البائع أن يعلم المشتري بعيب السلعة لأن قيمتها



إنما تنقص مع العلم بالعيب حكاية ابن دقيق العيد، وتعقبه بأن العيب لو لم يعلم لم تنقص القيمة فلا يتوقف على الإعلام، واستشكل الأمر ببيع الرقيق إذا زنى مع أن كل مؤمن مأمور أن يرى لأخيه ما يرى لنفسه، ومن لزم البيع أن يوافق أخاه المؤمن على أن يقتنى مالا يرضى اقتناؤه لنفسه، وأجيب بأن السبب الذي باعه لأجله ليس محقق الوقوع عند المشتري لجواز أن يتردد الرقيق إذا علم أنه متى عاد أخرج فإن الإخراج من الوطن المألوف شاق، وجواز أن يقع الإعفاف عند المشتري بنفسه أو بغيره، قال ابن العربي: يرجى عند تبديل المحل تبديل الحال، ومن المعلوم أن للمجاورة تأثيراً في الطاعة وفي المعصية، قال النووي: وفيه أن الزاني إذا حد ثم زنى لزمه حد آخر ثم كذلك أبدأ، فإذا زنى مرات ولم يحد فلا يلزمه إلا حد واحد. قلت: من قوله فإذا زنى ابتداء كلامه قاله لتكميل الفائدة وإلا فليس في الحديث ما يدل عليه إثباتاً ولا نفيّاً بخلاف الشق الأول فإنه ظاهر، وفيه إشارة إلى أن العقوبة في التعزيرات إذا لم يفد مقصودها من الزجر لا يفعل لأن إقامة الحد واجبة، فلما تكرّر ذلك ولم يفد عدل إلى ترك شرط إقامته على السيد وهو الملك، ولذلك قال «يبيعها» ولم يقل اجلدوها كلما زنت، ذكره ابن دقيق العيد وقال قد تعرض إمام الحرمين لشيء من ذلك فقال: إذا علم المعز في أن التأديب لا يحصل إلا بالضرب المبرح فليتركه لأن المبرح يهلك وليس له الإهلاك، وغير المبرح لا يفيد، قال الرافعي: وهو مبنى على أن الإمام لا يجب عليه تعزير من يستحق التعزير، فإن قلنا يجب التحقق بالحد فليعززه بغير المبرح وإن لم يتزجر. وفيه أن السيد يقيم الحد على عبده وإن لم يستأذن السلطان، وسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب.

### ب لا يثرب على الأمة إن زنت، ولا تنفى

[٦٨٣٩] ٦٥٩٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا الليث بن سعد عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أنه سمعه يقول: قال النبي صلى الله عليه: «إذا زنت الأمة فتيبن زناها فليجلدها ولا يثرب، ثم إن زنت فليجلدها ولا يثرب، ثم إن زنت الثالثة فليبيعها ولو بحبل من شعر». تابعه إسماعيل بن أمية عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه.

**قوله (باب لا يثرب على الأمة إذا زنت ولا تنفى)** أما التثريب بمثناة ثم مثلة ثم موحدة فهو التعنيف وزنه ومعناه. وقد جاء بلفظ «ولا يعنفها» في رواية عبيد الله العمري عن سعيد المقبري عند النسائي، وأما النفي فاستنبطوه من قوله «فليبيعها» لأن المقصود من النفي الإبعاد عن الوطن الذي وقعت فيه المعصية وهو حاصل بالبيع، وقال ابن بطال: وجه الدلالة أنه قال «فليجلدها» وقال «فليبيعها» فدل على سقوط النفي لأن الذي ينفي لا يقدر على تسليمه إلا بعد مدة فأشبهه الآبق. قلت: وفيه نظر لجواز أن يتسلمه المشتري مسلوب المنفعة مدة النفي، أو يتفق بيعه لمن يتوجه إلى المكان الذي يصدق عليه وجود النفي، وقال ابن العربي: تستثنى الأمة لثبوت حق السيد فيقدم على حق الله، وإنما لم يسقط الحد لأنه الأصل والنفي فرع. قلت: وقامه أن يقال: روعي حق السيد فيه أيضاً بترك الرجم لأنه فوت المنفعة من أصلها بخلاف الجلد، واستمر نفي العبد إذ لا حق للسيد في الاستمتاع به، واستدل من استثنى نفي الرقيق بأنه لا وطن له وفي نفيه قطع حق السيد لأن عموم الأمر بنفي الزاني عارضه عموم نهي المرأة عن السفر بغير المحرم، وهذا خاص بالإماء من الرقيق دون الذكور وبه احتج من قال: لا يشرع نفي النساء مطلقاً كما تقدم في «باب البكران يجلدان

وينفيان ، واختلف من قال بنفى الرقيق ، فالصحيح نصف سنة ، وفي وجه ضعيف عند الشافعية سنة كاملة ، وفي ثالث لا نفى على رقيق وهو قول الأئمة الثلاثة والأكثر .

قوله ( إذا زنت الأمة فبين زناها ) أى ظهر ، وشرط بعضهم أن يظهر بالبينّة مراعاة للفظ تبين ، وقيل يكتفى في ذلك بعلم السيد .

قوله ( فليجلدها ) أى الحد الواجب عليها المعروف من صريح الآية ﴿ فاعلن نصف ما على المحصنات من العذاب ﴾ ووقع في رواية النسائي من طريق الأعمش عن أنى صالح عن أنى هريرة « فليجلدها بكتاب الله » .

قوله ( ولا يثرب ) أى لا يجمع عليها العقوبة بالجلد وبالتعير ، وقيل المراد لا يقتنع بالتوبيخ دون الجلد ، وفي رواية سعيد عن أنى هريرة عند عبد الرزاق « ولا يعيرها ولا يفندوها » قال ابن بطلال : يؤخذ منه أن كل من أقيم عليه الحد لا يعزر بالتعنيف واللوم وإنما يليق ذلك بمن صدر منه قبل أن يرفع إلى الإمام للتحذير والتخويف ، فإذا رفع وأقيم عليه الحد كفاه . قلت : وقد تقدم قريباً نفيه صلى الله عليه وسلم عن سب الذى أقيم عليه حد الخمر وقال « لا تكونوا أعواناً للشيطان على أخيكم » .

قوله ( تابعه إسماعيل بن أمية عن سعيد عن أنى هريرة ) يريد في المتن لا في السند ، لأنه نقص منه قوله « عن أبيه » ورواية إسماعيل وصلها النسائي من طريق بشر بن المفضل عن إسماعيل بن أمية ولفظه مثل الليث ، إلا أنه قال « فإن عادت فزنت فليبعها » والباقي سواء ، ووافق الليث على زيادة قوله « عن أبيه » محمد بن إسحق أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ، ووافق إسماعيل على حذفه عبيد الله بن عمر العمرى عندهم وأيوب بن موسى عند مسلم والنسائي ومحمد بن عجلان وعبد الرحمن بن إسحق عند النسائي ، ووقع في رواية عبد الرحمن المذكور عن سعيد سمعت أبا هريرة وإسماعيل فيه شيخ آخر رواه محمد بن عبد الرحمن بن أنى ليلي عنه عن الزهرى عن حميد عن أنى هريرة أخرجه النسائي وقال إنه خطأ والصواب الأول ، ووقع في رواية حميد هذه بلفظ آخر قال « أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال : جاريته زنت فتبين زناها ، قال : اجلدها خمسين » الحديث .

### باب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زنوا ورفعوا إلى الإمام

[٦٨٤٠] ٦٦٠٠ - فاموسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا الشيباني قال سألتُ عبد الله بن أبي أوفى عن الرّجْم فقال: رجمَ النبيُّ صلى الله عليه، فقلتُ: أقبلَ النور أم بعدُ؟ قال: لا أدري. تابعه عليُّ بن مسهر وخالدُ بن عبد الله والمحاربيُّ وعبيدةُ بن حميدٍ عن الشيباني. وقال بعضهم: المائدة، والأولُ أصحُّ.

[٦٨٤١] ٦٦٠١ - حدثنا إسماعيلُ بن عبد الله قال ني مالكٌ عن نافعٍ عن عبد الله بن عمر أنه قال: إنَّ اليهودَ جاؤوا إلى رسولِ الله صلى الله عليه فذكروا له أنَّ رجلاً منهم وامراًةً زنيا، فقال لهم رسولُ الله صلى الله عليه: « ما تجدونَ في التوراةِ في شأنِ الرّجْم؟ » فقالوا: نفضحهم ويُجلدون. قال عبد الله بن سلام: كذبتُم، إنَّ فيها الرّجْم، فأتوا بالتوراةِ فنشروها، فوضعَ أحدهم يدهُ على آيةِ الرّجْم فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك، فرفع يدهُ، فإذا فيها آيةُ الرّجْم، قالوا: صدق يا محمد، فيها آيةُ الرّجْم،

فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه فرجما، فرأيت الرجل يحني على المرأة يقيها الحجارة.

قوله ( باب أحكام أهل الذمة ) أى اليهود والنصارى وسائر من تؤخذ منه الجزية .

قوله ( وإحصانهم إذا زنوا ) يعنى خلافاً لمن قال إن من شروط الإحصان الإسلام .

قوله ( ورفعوا إلى الإمام ) أى سواء جاءوا إلى حاكم المسلمين ليحكموه أو رفعهم إليه غيرهم متعدياً عليهم خلافاً لمن قيد ذلك بالشق الأول كالحنفية وسأذكر ذلك مبسوطاً ، وذكر فيه حديثين : الحديث الأول .

قوله ( عبد الواحد ) هو ابن زياد ، والشيباني هو أبو إسحق سليمان .

قوله ( عن الرجم ) أى رجم من ثبت أنه زنى وهو محصن .

قوله ( فقال رجم النبي صلى الله عليه وسلم ) كذا أطلق ، فقال الكرمانى : مطابقتها للترجمة من حيث الإطلاق قلت : والذي ظهر لى أنه جرى على عادته فى الإشارة إلى ما ورد فى بعض طرق الحديث ، وهو ما أخرجه أحمد والإسماعيلي والطبراني من طريق هشيم عن الشيباني قال « قلت هل رجم النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : نعم رجم يهودياً ويهودية » وسياق أحمد مختصر .

قوله ( أقبل النور ؟ ) أى سورة النور ، والمراد بالقبليّة النزول ( قوله أم بعد ) ؟ فى رواية الكشميهنى « أم بعده » .

قوله ( لا أدري ) فيه أن الصحابى الجليل قد تخفى عليه بعض الأمور الواضحة ، وأن الجواب من الفاضل بلا أدري لا عيب عليه فيه بل يدل على تحريه وتثبتة فيمدح به .

قوله ( تابعه على بن مسهر ) قلت وصلها ابن أبى شيبة عنه عن الشيباني قال « قلت لعبد الله بن أبى أوفى » فذكر مثله بلفظ « قلت بعد سورة النور » .

قوله ( وخالد بن عبد الله ) أى الطحان وهى عند المؤلف فى « باب رجم المحصن » وقد تقدم لفظه .

قوله ( وإخاري ) يعنى عبد الرحمن بن محمد الكوفى .

قوله ( وعبيدة ) بفتح أوله ، وأبوه حميد بالتصغير ، ومتابعته وصلها الإسماعيلي من رواية أبى ثور وأحمد ابن منيع قالاً حدثنا عبيدة بن حميد وجريرو هو ابن عبد الله عن الشيباني ولفظه « قلت قبل النور أو بعدها »

قوله ( وقال بعضهم ) أى بعض المسلمين وهو عبيدة فإن لفظه فى مسند أحمد بن منيع ومن طريقه الإسماعيلي « فقلت بعد سورة المائدة أو قبلها » ؟ كذا وقع فى رواية هشيم التى أشرت إليها قبل .

قوله ( والأول أصح ) أى فى ذكر النور . قلت : ولعل من ذكره توهم من ذكر اليهودى واليهودية أن المراد سورة المائدة لأن فيها الآية التى نزلت بسبب سؤال اليهود عن حكم اللذين زنيا منهم الحديث الثانى .

**قوله ( عن نافع )** في موطأ محمد بن الحسن وحده « حدثنا نافع » قاله الدارقطني في الموطآت .

**قوله ( إن اليهود جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا )** ذكر السهيلي عن ابن العري أن اسم المرأة بسرة بضم الموحدة وسكون المهملة ولم يسم الرجل ، وذكر أبو داود السبب في ذلك من طريق الزهري « سمعت رجلاً من مزينة ممن تبع العلم وكان عند سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة قال : زنى رجل من اليهود بامرأة ، فقال بعضهم لبعض اذهبوا بنا إلى هذا النبي فإنه بعث بالتخفيف ، فإن أقتانا بفتيا دون الرجم قبلناها واحتججنا بها عند الله وقلنا فتيا نبي من أنبيائك . قال فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في المسجد في أصحابه فقالوا : يا أبا القاسم ما ترى في رجل وامرأة زنيا منهم » ونقل ابن العري عن الطبري والثعلبي عن المفسرين قالوا « انطلق قوم من قريظة والنضير منهم كعب بن الأشرف وكعب بن أسد وسعيد بن عمرو ومالك بن الصيف وكنانة بن أبي الحقيق وشاس بن قيس ويوسف ابن عازوراء فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم وكان رجل وامرأة من أشراف أهل خيبر زنيا واسم المرأة بسرة ، وكانت خيبر حينئذ حرباً فقال لهم أسألوه ، فنزل جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : اجعل بينك وبينهم ابن صوريا » فذكر القصة مطولة ، ولفظ الطبري من طريق الزهري المذكورة « إن أحبار اليهود اجتمعوا في بيت المدراس ، وقد زنى رجل منهم بعد إحصائه بامرأة منهم قد أحصنت » فذكر القصة وفيها « فقال اخرجوا إلى عبد الله بن صوريا الأعور » قال ابن إسحق « ويقال إنهم أخرجوا معه أبا ياسر بن أحطب ووهب بن يهودا ، فخلا النبي صلى الله عليه وسلم بابن صوريا » فذكر الحديث . ووقع عند مسلم من حديث البراء « مر على النبي صلى الله عليه وسلم يهودى محمداً مجلوداً . فدعاهم فقال : هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم ؟ قالوا : نعم » وهذا يخالف الأول من حيث إن فيه أنهم ابتدعوا السؤال قبل إقامة الحد ، وفي هذا أنهم أقاموا الحد قبل السؤال ، ويمكن الجمع بالتعدد بأن يكون الذين سألوا عنهما غير الذي جلدوه ، ويحتمل أن يكون : بادروا فجلدوه ثم بدا لهم فسألوا فاتفق المرور بالمجلود في حال سؤالهم عن ذلك فأمرهم بإحضارهما فوقع ماوقع والعلم عند الله ، ويؤيد الجمع ماوقع عند الطبراني من حديث ابن عباس « أن رهطاً من اليهود أتوا النبي صلى الله عليه وسلم ومعهم امرأة فقالوا : يا محمد ما أنزل عليك في الزنا » فيتجه أنهم جلدوا الرجل ثم بدا لهم أن يسألوا عن الحكم فأحضروا المرأة وذكروا القصة والسؤال ، ووقع في رواية عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى يهودى ويهودية زنيا » ونحوه في رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر الماضية قريباً ولفظه « أحدثنا » وفي حديث عبد الله بن الحارث عند البزار « أن اليهود أتوا يهوديين زنيا وقد أحصنا » .

**قوله ( ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ) ؟** قال الباجي : يحتمل أن يكون علم بالوحى أن حكم الرجم فيها ثابت على ما شرع لم يلحقه تبديل ، ويحتمل أن يكون علم ذلك بإخبار عبد الله بن سلام وغيره ممن أسلم منهم على وجه حصل له به العلم بصحة نقلهم ، ويحتمل أن يكون إنما سألهم عن ذلك ليعلم ما عندهم فيه ثم يتعلم صحة ذلك من قبل الله تعالى .

**قوله ( فقالوا نفضحهم )** بفتح أوله وثالثه من الفضيحة .

**قوله ( ويحمدون )** وقع بيان الفضيحة في رواية أيوب عن نافع الآتية في التوحيد بلفظ « قالوا نسخم وجوههما ، ونخزهما » وفي رواية عبد الله بن عمر « قالوا نسود وجوههما ونغمهما ونخالف بين وجوههما ويطاف بهما » وفي رواية عبد الله بن دينار « أن أحبارنا أحدثوا تحميم الوجه والتجبية » وفي حديث أبي هريرة « يحمم ويحببه ويجلد » والتجبية أن يحمل الزانيان على حمار وتقابل أقفيتهما ويطاف بهما ، وقد تقدم في « باب الرجم بالبلاط » النقل عن إبراهيم الحري أنه جزم بأن تفسير التجبية من قول الزهري فكأنه أدرج في الخبر لأن أصل الحديث من روايته . وقال المنذرى : يشبه أن يكون أصله الهمة وأنه التجبية وهي الردع والزجر يقال جبأته تجبيئاً أى رددته ، والتجبية أن ينكس رأسه فيحتمل أن يكون من فعل به ذلك ينكس رأسه استحياء فسمى ذلك الفعل تجبية . ويحتمل أن يكون من الجبه وهو الاستقبال بالمكروه وأصله من إصابة الجبهة تقول جبته إذا أصبت جبته كراسته إذا أصبت رأسه ، وقال الباجي : ظاهر الأمر أنهم قصدوا في جوابهم تحريف حكم التوراة والكذب على النبي إما رجاء أن يحكم بينهم بغير ما أنزل الله وإما لأنهم قصدوا بتحكيمة التخفيف عن الزانيين واعتقدوا أن ذلك يخرجهم عما وجب عليهم ، أو قصدوا اختبار أمره ، لأنه من المقرر أن من كان نبياً لا يقر على باطل ، فظهر بتوفيق الله نبيه كذبهم وصدقه والله الحمد .

**قوله ( قال عبد الله بن سلام : كذبهم ، أن فيها الرجم )** رواية أيوب وعبيد الله بن عمر « قال فأتوا بالتوراة قال فأتوها إن كنتم صادقين » .

**قوله ( فأتوا )** بصيغة الفعل الماضي ، وفي رواية أيوب فجاءوا وزاد عبيد الله بن عمر « بها فقرؤها » وفي رواية زيد بن أسلم « فأتى بها فنزع الوسادة من تحته فوضع التوراة عليها ثم قال آمنت بك وبمن أنزلك » وفي حديث البراء عند مسلم « فدعا رجلاً من علمائهم فقال أنشدك بالله وبمن أنزله » وفي حديث جابر عند أبي دواد « فقال اتنوني بأعلم رجلين منكم ، فأتى بابن صوريا » زاد الطبري في حديث ابن عباس « اتنوني برجلين من علماء بنى إسرائيل ، فأتوه برجلين أحدهما شاب والآخر شيخ قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر » ولابن أبي حاتم من طريق مجاهد « أن اليهود استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزانيين فأفتاهم بالرجم ، فأنكروه ، فأمرهم أن يأتوا بأحبارهم فناشدهم فكتموه إلا رجلاً من أصاغرهم أعور فقال : كذبوك يا رسول الله في التوراة » .

**قوله ( فأتوا بالتوراة فشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها )** ونحوه في رواية عبد الله بن دينار وفي رواية عبيد الله بن عمر « فوضع الفتى الذى يقرأ يده على آية الرجم فقرأ ما بين يديها وما وراءها » وفي رواية أيوب « فقالوا لرجل ممن يرضون : يا أعور اقرأ . فقرأ ، حتى انتهى إلى موضع منها فوضع يده عليه » واسم هذا الرجل عبد الله بن صوريا كما تقدم ، وقد وقع عند النقاش في تفسيره أنه أسلم ، لكن ذكر مكى في تفسيره أنه ارتد بعد أن أسلم ، كذا ذكر القرطبي ، ثم وجدته عند الطبري بالسند المتقدم في الحديث الماضي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ناشده قال « يا رسول الله إنهم ليعلمون أنك نبي مرسل ولكنهم يحسدونك » وقال في آخر الحديث « ثم كفر بعد ذلك ابن صوريا ونزلت فيه ﴿ يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر ﴾ » الآية .

**قوله ( فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يدك فرفع يده ، فإذا فيها آية الرجم )** في رواية عبد الله بن

دينار « فإذا آية الرجم تحت يده » ووقع في حديث البراء « فحده الرجم ، ولكنه كثر في أشرافنا فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه وإذا أخذنا الوضع أقمنا عليه الحد ، فقلنا تعالوا فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم » ووقع بيان ما في التوراة من آية الرجم في رواية أبي هريرة « المحصن والمحصنة إذا زنيا فقامت عليهما البينة رجما ، وإن كانت المرأة حبلى تربص بها حتى تضع ما في بطنها » وفي حديث جابر عند أبي داود « قالنا نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة رجما » زاد البزار من هذا الوجه « فإن وجدوا الرجل مع المرأة في بيت أو في ثوبها أو على بطنها فهي ربية وفيها عقوبة ، قال فما منعكما أن ترجوهما قالا : ذهب سلطاننا فكرهنا القتل » وفي حديث أبي هريرة « فما أول ما ارتخصم أمر الله ؟ قال : زنى ذوا قرابة من الملك فأخبر عنه الرجم ، ثم زنى رجل شريف فأرادوا رجمه فحال قومه دونه وقالوا ابدأ بصاحبك ، فاصطلحوا على هذه العقوبة » وفي حديث ابن عباس عند الطبراني « إنا كنا شببة وكان في نسائنا حسن وجه فكثر فينا فلم يقم له فصرنا نجلده » والله أعلم .

**قوله ( فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما )** زاد في حديث أبي هريرة « فقال النبي صلى الله عليه وسلم فإنى أحكم بما في التوراة » وفي حديث البراء « اللهم إني أول من أحيى أمرك إذ أماتوه » ووقع في حديث جابر من الزيادة أيضاً « فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود ، فجاء أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة ، فأمر بهما فرجما .

**قوله ( فرأيت الرجل يحنى )** كذا في رواية أبي ذر عن السرخسي بالحاء المهملة بعدها نون مكسورة ثم تحتانية ساكنة ، وعن المستمل والكشميني بجيم ونون مفتوحة ثم همزة ، وهو الذى قال ابن دقيق العيد إنه الراجح في الرواية ، وفي رواية أيوب « يجانى » بضم أوله وجيم مهموز . وقال ابن عبد البر : وقع في رواية يحيى بن يحيى كالسرخسي والصواب « يحنى » أى يميل . وجملة ما حصل لنا من الاختلاف في ضبط هذه اللفظة عشرة أوجه : الأولان والثالث بضم أوله والجيم وكسر النون وبالهزمة ، الرابع كالأول إلا أنه بالموحدة بدل النون ، الخامس كالثاني إلا أنه بواو بدل التحتانية ، السادس كالأول إلا أنه بالجيم ، السابع بضم أوله وفتح المهملة وتشديد النون ، الثامن « يجانى » بالنون التاسع مثله لكن بالحاء ، العاشر مثله لكنه بالفاء بدل النون والجيم أيضا . ورأيت في « الزهريات الذهلي » بخط الضياء في هذا الحديث من طريق معمر عن الزهري « يجانى » بجيم وفاء بغير همز وعلى الفاء صح صح .

**قوله ( يقيها )** بفتح أوله ثم قاف تفسير لقوله « يحنى » وفي رواية عبيد الله بن عمر « فلقد رأيت يقيها من الحجارة بنفسه » ولابن ماجه من هذا الوجه « يسترها » وفي حديث ابن عباس عند الطبراني « فلما وجد مس الحجارة قام على صاحبته يحنى عليها يقيها الحجارة حتى قتل جميعاً فكان ذلك مما صنع الله لرسوله في تحقيق الزنا منهما » وفي هذا الحديث من الفوائد وجوب الحد على الكافر الذمى إذا زنى وهو قول الجمهور ، وفيه خلاف عند الشافعية ، وقد ذهب ابن عبد البر فنقل الاتفاق على أن شرط الإحصان الموجب للرجم الإسلام ، ورد عليه بأن الشافعية وأحمد لا يشترطان ذلك ، ويؤيد مذهبهما وقوع التصريح بأن اليهوديين اللذين رجما كانا قد أحصنا كما تقدم نقله ، وقال المالكية ومعظم الحنفية وربيعة شيخ مالك شرط الإحصان الإسلام ، وأجابوا عن حديث الباب بأنه صلى الله عليه وسلم إنما رجمهما بحكم التوراة وليس هو من حكم الإسلام في شيء ، وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم ، فإن في التوراة الرجم على المحصن وغير المحصن قالوا وكان

ذلك أول دخول النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ، وكان مأموراً باتباع حكم التوراة والعمل بها حتى ينسخ ذلك في شرعه ، فرجم اليهوديين على ذلك الحكم ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى ﴿واللّٰقِ يَأْتِيَنَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ إلى قوله ﴿أَوْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ ثم نسخ ذلك بالتفرقة بين من أحصن ومن لم يحصن كما تقدم انتهى . وفي دعوى الرجم على من لم يحصن نظر ، لما تقدم من رواية الطبري وغيره ، وقال مالك : إنما رجم اليهوديين لأن اليهود يومئذ لم يكن لهم ذمة فتحاكموا إليه ، وتعقبه الطحاوي بأنه لو لم يكن واجباً ما فعله ، قال : وإذا أقام الحد على من لا ذمة له فلأن يقيمه على من له ذمة أولى . وقال المازري ، يعترض على جواب مالك بكونه رجم المرأة وهو يقول لا تقتل المرأة إلا إن أجاب ذلك كان قبل النبي عن قتل النساء ، وأيد القرطبي أنهما كانا حربيين بما أخرجه الطبري كما تقدم ، ولا حجة فيه لأنه منقطع ، قال القرطبي : ويعكر عليه أن مجيئهم سائلين يوجب لهم عهداً كما لو دخلوا لغرض كتجارة أو رسالة أو نحو ذلك فإنهم في أمان إلى أن يردوا إلى ما منهم . قلت : ولم يفصل عن هذا إلا أن يقول إن السائل عن ذلك ليس هو صاحب الواقعة . وقال النووي : دعوى أنهما كان حربيين باطلة بل كانا من أهل العهد ، كذا قال ، وسلم بعض المالكية أنهما كانا من أهل العهد واحتج بأن الحاكم مخير إذا تحاكم إليه أهل الذمة بين أن يحكم فيهم بحكم الله وبين أن يعرض عنهم على ظاهر الآية ، فاختر صلى الله عليه وسلم في هذه الواقعة أن يحكم بينهم ، وتعقب بأن ذلك لا يستقيم على مذهب مالك لأن شرط الإحصان عنده الإسلام وهما كانا كافرين ، وانفصل ابن العري عن ذلك بأنهما كانا محكمين له في الظاهر ومختبرين ما عنده في الباطن هل هو نبي حق أو مسامح في الحق ، وهذا لا يرفع الإشكال ولا يخلص عن الإيراد . ثم قال ابن العري : في الحديث أن الإسلام ليس شرطاً في الإحصان ، والجواب بأنه إنما رجمهما لإقامة الحجة على اليهود فيما حكموه فيه من حكم التوراة فيه نظر ، لأنه كيف يقيم الحجة عليهم بما لا يراه في شرعه مع قوله ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ قال : وأجيب بأن سياق القصة يقتضي ما قلناه ، ومن ثم استدعى شهودهم ليقم الحجة عليهم منهم ، إلى أن قال : والحق أحق أن يتبع ولو جاءوني لحكمت عليهم بالرجم ولم أعتبر الإسلام في الإحصان . وقال ابن عبد البر : حد الزاني حق من حقوق الله . وعلى الحاكم إقامته ، وقد كان لليهود حاكم وهو الذي حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها . وقول بعضهم إن الزانيين حكماء دعوى مردودة ، واعترض بأن التحكيم لا يكون إلا لغير الحاكم ، وأما النبي صلى الله عليه وسلم فحكمه بطريق الولاية لا بطريق التحكيم : وأجاب الحنفية عن رجم اليهوديين بأنه وقع بحكم التوراة ، ورده الخطاى لأن الله قال ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ وإنما جاءه القوم سائلين عن الحكم عنده كما دلت عليه الرواية المذكورة فأشار عليهم بما حكموه من حكم التوراة ، ولا جائز أن يكون حكم الإسلام عنده مخالفاً لذلك لأنه لا يجوز الحكم بالمنسوخ ، فدل على أنه إنما حكم بالناسخ . وأما قوله في حديث أنى هريرة «فإني أحكم بما في التوراة» ففي سنده رجل مبهم ، ومع ذلك فلو ثبت لكان معناه لإقامة الحجة عليهم ، وهو موافق لشريعته ، قلت : ويؤيده أن الرجم جاء ناسخاً للجلد كما تقدم تقريره ، ولم يقل أحد إن الرجم شرع ثم نسخ بالجلد ثم نسخ الجلد بالرجم ، وإذا كان حكم الرجم باقياً منذ شرع فما حكم عليهما بالرجم بمجرد حكم التوراة بل بشرعه الذي استمر حكم التوراة عليه ولم يقدر أنهم بدلوه فيما بدلوا وأما ما تقدم من أن النبي صلى الله عليه وسلم رجمهما أول ما قدم المدينة لقوله في بعض طرق القصة «لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة أتاه اليهود» فالجواب أنه لا يلزم من ذلك الفور ، ففي بعض طرقه الصحيحة كما تقدم أنهم تحاكموا إليه وهو في المسجد بين أصحابه ، والمسجد لم يكمل بناؤه إلا بعد مدة من دخوله صلى الله

عليه وسلم المدينة فبطل الفور ، وأيضاً ففى حديث عبد الله بن الحارث بن جزء أنه حضر ذلك وعبد الله إنما قدم مع أبيه مسلماً بعد فتح مكة ، وقد تقدم حديث ابن عباس وفيه ما يشعر بأنه شاهد ذلك . وفيه أن المرأة إذا أقيم عليها الحد تكون قاعدة هكذا استدل به الطحاوى ، وقد تقدم أنهم اختلفوا فى الحفر للمرجومة ، فمن يرى أنه يحفر لها تكون فى الغالب قاعدة فى الحفرة واختلافهم فى إقامة الحد عليها قاعدة أو قائمة إنما هو فى الجلد ، ففى الاستدلال بصورة الجلد على صورة الرجم نظر لا يخفى . وفيه قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض ، وزعم ابن العرى أن معنى قوله فى حديث جابر «فدعا بالشهود» أى شهود الإسلام على اعترافهما ، وقوله «فرجهما بشهادة الشهود» أى البينة على اعترافهما ، ورد هذا التأويل بقوله فى نفس الحديث «إنهم رأوا ذكره فى فرجها كالميل فى المكحلة» وهو صريح فى أن الشهادة بالمشاهدة لا بالاعتراف ، وقال القرطبي : الجمهور على أن الكافر لا تقبل شهادته على مسلم ولا على كافر لا فى حد ولا فى غيره ولا فرق بين السفر والحضر فى ذلك ، وقبل شهادتهم جماعة من التابعين وبعض الفقهاء إذا لم يوجد مسلم ، واستثنى أحمد حالة السفر إذا لم يوجد مسلم ، وأجاب القرطبي عن الجمهور عن واقعة اليهود بأنه صلى الله عليه وسلم نفذ عليهم ما علم أنه حكم التوراة وألزمهم العمل به لإظهاراً لتحريفهم كتابهم وتغييرهم حكمه ، أو كان ذلك خاصاً بهذه الواقعة كذا قال ، والثانى مردود ، وقال النووى : الظاهر أنه رجهما بالاعتراف ، فإن ثبت حديث جابر فلعل الشهود كانوا مسلمين وإلا فلا عبرة بشهادتهم ، ويتعين أنهما أقرأ بالزنا . قلت : لم يثبت أنهم كانوا مسلمين ، ويحتمل أن يكون الشهود أخبروا بذلك لسؤال بقية اليهود لهم فسمع النبى صلى الله عليه وسلم كلامهم ولم يحكم فيهم إلا مستنداً لما أطلعه الله تعالى فحكم فى ذلك بالوحى وألزمهم الحجة بينهم كما قال تعالى ﴿وشهد شاهد من أهلها﴾ وأن شهودهم شهدوا عليهم عند أحبارهم بما ذكر فلما رفعوا الأمر إلى النبى صلى الله عليه وسلم استعلم القصة على وجهها فذكر كل من حضره من الرواة ما حفظه فى ذلك ، ولم يكن مستند حكم النبى صلى الله عليه وسلم إلا ما أطلعه الله عليه ، واستدل به بعض المالكية على أن المجلود يجلد قائماً إن كان رجلاً والمرأة قاعدة لقول ابن عمر «رأيت الرجل يقبها الحجارة» ، فدل على أنه كان قائماً وهى قاعدة ، وتعقب بأنه واقعة عين فلا دلالة فيه على أن قيام الرجل كان بطريق الحكم عليه بذلك ، واستدل به على رجم المحصن وقد تقدم البحث فيه مستوفى ، وعلى الاقتصار على الرجم ولا يضم إليه الجلد وقد تقدم الخلاف فيه فى باب مفرد ، وكذا احتج به بعضهم ، ولو احتج به لعكسه لكان أقرب لأنه فى حديث البراء عند مسلم أن الزانى جلد أولاً ثم رجم كما تقدم ، لكن يمكن الانفصال بأن الجلد الذى وقع له لم يكن يحكم حاكم . وفيه أن أنكحة الكفار صحيحة لأن ثبوت الإحصان فرع ثبوت صحة النكاح . وفيه أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وفى أخذه من هذه القصة بعد . وفيه أن اليهود كانوا ينسبون إلى التوراة ما ليس فيها ولو لم يكن مما أقدموا على تبديله وإلا لكان فى الجواب حيدة عن السؤال لأنه سأل عما يجردون فى التوراة فعدلوا عن ذلك لما يفعلونه وأوهوا أن فعلهم موافق لما فى التوراة فأكذبهم عبد الله بن سلام . وقد استدل به بعضهم على أنهم لم يسقطوا شيئاً من ألفاظها كما يأتى تقريره فى كتاب التوحيد ، والاستدلال به لذلك غير واضح لاحتمال خصوص ذلك بهذه الواقعة فلا يدل على التعميم ، وكذا من استدل به على أن التوراة التى أحضرت حينئذ كانت كلها صحيحة سالمة من التبديل لأنه يطرقه هذا الاحتمال بعينه ولا يرده قوله «آمنت بك وبمن أنزلك» لأن المراد أصل التوراة . وفيه اكتفاء الحاكم بترجمان واحد موثوق به وسيأتى بسطه فى كتاب الأحكام . واستدل به على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ثبت ذلك لنا بدليل قرآن أو حديث صحيح ما لم يثبت نسخه



بشريعة نبينا أو نبيهم أو شريعتهم ، وعلى هذا فيحمل ما وقع في هذه القصة على أن النبي صلى الله عليه وسلم علم أن هذا الحكم لم ينسخ من التوراة أصلاً .

**باب** إِذَا رَمَى امْرَأَتُهُ أَوْ امْرَأَةً غَيْرَهُ بِالزُّنَا عِنْدَ الْحَاكِمِ وَالنَّاسِ  
هَلْ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهَا فَيَسْأَلَهَا عَمَّا رُمِيَتْ بِهِ ؟

٦٦٠٢- حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود [٦٨٤٢]  
عن أبي هريرة وزيد بن خالد أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه فقال أحدهما : اقض بيننا بكتاب الله ، وقال الآخر - وهو أفقهما - : أجل يا رسول الله ، فاقض بيننا بكتاب الله ، واثذن لي أن أتكلم ، قال : « تكلم » . قال : إن ابني كان عسيفاً على هذا - قال مالك : والعسيف الأجير - فزنى بامرأته ، فأخبروني أن على ابني الرجم ، فافتديت منه بمائة شاة وبجارية لي ، ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني أنما على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وإنما الرجم على امرأته . فقال رسول الله صلى الله عليه : « أما والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله ، أما غنمك وجاريتك فرد عليك » . وجلد ابنه مائة وغربه عاماً . وأمر أنيساً الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر فإن اعترفت رجمها ، فاعترفت فرجمها . [٦٨٤٣]

**قوله ( باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس هل على الحاكم أن يبعث إليها فيسألها عما رميت به )** ذكر قصة العسيف ، وقد تقدم شرحه مستوفى ، والحكم المذكور ظاهر فيمن قذف امرأة غيره ، وأما من قذف امرأته فكأنه أخذه من كون زوج المرأة كان حاضراً ولم ينكر ذلك ، وأشار بقوله « هل على الإمام » إلى الخلاف في ذلك ، والجمهور على أن ذلك بحسب ما يراه الإمام . قال النووي : الأصح عندنا وجوبه والحجة فيه بعث أنيس إلى المرأة ، وتعقب بأنه فعل وقع في واقعة حال لا دلالة فيه على الوجوب لاحتمال أن يكون سبب البعث ما وقع بين زوجها وبين والد العسيف من الخصام والمصالحة على الحد واشتار القصة حتى صرح والد العسيف بما صرح به ولم ينكر عليه زوجها ، فالإرسال إلى هذه يختص بمن كان على مثل حالها من التهمة القوية بالفجور ، وإنما علق على اعترافها لأن حد الزنا لا يثبت في مثلها إلا بالإقرار لتعذر إقامة البينة على ذلك ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى ، وذكرت ما قيل من الحكمة في إرسال أنيس إلى المرأة المذكورة ، وفي الموطأ أن عمر أتاها رجل فأخبره أنه وجد مع امرأته رجلاً فبعث إليها أبا واقد فسألها عما قال زوجها وأعلمها أنه لا يؤخذ بقوله فاعترفت ، فأمر بها عمر فرجمت . قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن من قذف امرأته أو امرأة غيره بالزنا فلم يأت على ذلك ببينة أن عليه الحد ، إلا إن أقر المقتنوف ، فلهذا يجب على الإمام أن يبعث إلى المرأة يسأله عن ذلك ، ولو لم تعترف المرأة في قصة العسيف لوجب على والد العسيف حد القذف . ومما يتفرع عن ذلك لو اعترف رجل بأنه زنى بامرأة معينة فأنكرت هل يجب عليه حد الزنا وحد القذف أو حد القذف فقط ؟ قال بالأول مالك والثاني أبو حنيفة ، وقال الشافعي وصاحباً أي حنيفة : من أقر منهما فإنما عليه حد الزنا فقط ، والحجة فيه أنه إن كان صدق في نفس الأمر فلا حد عليه لقذفها ، وإن كان كذب . فليس بزان وإنما يجب عليه حد الزنا لأن كل من أقر على نفسه وعلى غيره لزمه ما أقر به على نفسه

## باب من أدب أهله أو غيره دون السلطان

قال أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه : « إذا صلى فأراد أحد أن يمر بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله » . وفعله أبو سعيد .

[٦٨٤٤] ٦٦٠٣ - فإسماعيل قال ني مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : جاء أبو بكر - ورسول الله صلى الله عليه واضع رأسه على فخذي - فقال : حبست رسول الله صلى الله عليه والناس وليسوا على ماء . فعاتبني وجعل يطعن بيده في خاصرتي ولا يمنعي من التحرك إلا مكان رسول الله صلى الله عليه ، فأنزل الله آية التيمم .

[٦٨٤٥] ٦٦٠٤ - فإحيى بن سليمان قال ني ابن وهب قال أخبرني عمرو أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه عن أبيه عن عائشة قالت : أقبل أبو بكر فلكزني لكزة شديدة وقال : حبست الناس في قلادة ، فبي الموت لمكان رسول الله صلى الله عليه وقد أوجعني . لكز ووكز : واحد .

قوله ( باب من أدب أهله أو غيره دون السلطان ) أى دون إذنه له فى ذلك . هذه الترجمة معقودة لبيان الخلاف هل يحتاج من وجب عليه الحد من الأرقاء إلى أن يستأذن سيده الإمام فى إقامة الحد عليه ، أو له أن يقيم ذلك بغير مشورة ؟ وقد تقدم بيانه فى « باب إذا زنت الأمة » .

قوله ( وقال أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم « إذا صلى فأراد أحد أن يمر بين يديه فليدفعه ، فإن أبى فليقاتله » وفعله أبو سعيد ) هذا مختصر من الحديث الذى تقدم موصولاً فى « باب يرد المصلى من مر بين يديه » ولفظه « فإن أراد أن يجتاز بين يديه فليدفعه ، فإن أبى فليقاتله فإنما هو شيطان » أخرجه من طريق أبى صالح عن أبى سعيد . وأما قوله « وفعله أبو سعيد » فهو فى الباب المذكور بلفظ « رأيت أبا سعيد يصلى وأراد شاب أن يجتاز بين يديه فدفع أبو سعيد فى صدره » وقد تقدم شرحه مستوفى هناك والغرض منه أن الخير ورد بالإذن للمصلى أن يؤدب المجتاز بالدفع ولا يحتاج فى ذلك إلى إذن الحاكم ، وفعله أبو سعيد الخدرى ولم ينكر عليه مروان ، بل استفهمه عن السبب ، فلما ذكره له أقره على ذلك . ثم ذكر حديث عائشة فى سبب نزول آية التيمم من وجهين عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها ، وقد تقدمت طريق مالك فى تفسير سورة المائدة وطريق عمرو بن الحارث عقبها .

قوله ( لكز ووكز واحد ) أى بمعنى واحد ، ثبت هذا فى رواية المستملى ، وهو من كلام أبى عبيدة قال : الوكز فى الصدر بجمع الكف ولهزه مثله وهو اللكر . قال ابن بطال : فى هذين الحديثين دلالة على جواز تأديب الرجل أهله وغير أهله بحضرة السلطان ولو لم يأذن له إذا كان ذلك فى حق . وفى معنى تأديب الأهل تأديب الرقيق ، وقد تقدمت الإشارة إليه فى « باب لا تثريب على الأمة » .

### باب مَنْ رَأَى مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ

[٦٨٤٦] ٦٦٠٥ - حدثنا موسى قال نا أبو عوانة قال نا عبد الملك عن وراذ كاتب المغيرة عن المغيرة قال : قال سعد بن عباد : لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربتُه بالسيف غير مُصَفَّحٍ . فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه فقال : «أتعجبون من غير سعد ؟ لأننا أغيرُ منه ، والله أغيرُ مني» .  
[الحديث ٦٨٤٦ - طرفه في : ٧٤١٦] .

**قوله ( باب من رأى مع امرأته رجلاً فقتله )** كذا أطلق ولم يبين الحكم ، وقد اختلف فيه : فقال الجمهور عليه القود ، وقال أحمد وإسحق إن أقام بينة أنه وجده مع امرأته هدر دمه . وقال الشافعي يسعه فيما بينه وبين الله قتل الرجل إن كان ثيباً وعلم أنه نال منها ما يوجب الغسل ، ولكن لا يسقط عنه القود في ظاهر الحكم . وقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح إلى هانيء بن حزام «أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فقتلها ، فكتب عمر كتاباً في العلانية أن يقيده به وكتاباً في السر أن يعطوه الدية» وقال ابن المنذر : جاءت الأخبار عن عمر في ذلك مختلفة وعامة أسانيدھا منقطعة ، وقد ثبت عن علي أنه سئل عن رجل قتل رجلاً وجده مع امرأته فقال : إن لم يأت بأربعة شهداء وإلا فليغط برمته ، قال الشافعي : وبهذا نأخذ ، ولا نعلم لعل مخالفاً في ذلك .

**قوله ( حدثنا موسى )** هو ابن إسماعيل وعبد الملك هو ابن عمير ووراد هو كاتب المغيرة بن شعبة ، وثبت كذلك لغير أبي ذر .

**قوله ( قال سعد بن عباد )** هو الأنصاري سيد الخزرج .

**قوله ( لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربتُه بالسيف )** كذا في هذه الرواية بالجزم ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم «أن سعد بن عباد قال : يا رسول الله أرأيت إن وجدت مع امرأتي رجلاً أمهل حتى آتي بأربعة شهداء» الحديث ، وله من وجه آخر «فقال سعد : كلا والذي بعثك بالحق ، إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك» ولأبي داود من هذا الوجه «أن سعد بن عباد قال : يا رسول الله الرجل يجد مع أهله رجلاً فيقتله ؟ قال : لا . قال : بلى والذي أكرمك بالحق» وأخرج الطبراني من حديث عباد بن الصامت «للمنزلة آية الرجم قال النبي صلى الله عليه وسلم : إن الله قد جعل لمن سبيلاً» الحديث وفيه «فقال أناس لسعد بن عباد : يا أبا ثابت قد نزلت الحدود ، أرأيت لو وجدت مع امرأتك رجلاً كيف كنت صانعاً ؟ قال : كنت ضاربه بالسيف حتى يسكننا ، فأنأ أذهب وأجمع أربعة ؟ فإلى ذلك قد قضى الخائب حاجته فانطلق ، وأقول : رأيت فلاناً فيجلدونى ولا يقبلون لى شهادة أبداً ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كفى بالسيف شاهداً ثم قال : لولا أنى أخاف أن يتابع فيها السكران والغيران» وقد تقدم شرح هذا الحديث في «باب النمرة» في أواخر كتاب النكاح ويأتى الكلام على قوله «والله أغير منى» في كتاب التوحيد . وفي الحديث أن الأحكام الشرعية لا تعارض بالرأى .

## باب ما جاء في التعريض

[٦٨٤٧] ٦٦٠٦ - فإسماعيل قال ني مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه جاءه أعرابي فقال: يا رسول الله، إن امرأتي ولدت غلاماً أسوداً، فقال: «هل لك من إبل؟» قال: نعم. قال: «ما ألوانها؟» قال: حمراً. قال: «هل فيها من أورك؟» قال: نعم. قال: «فأني كان ذلك؟» قال: أراه عرق نزعته. قال: «فلعل ابنك هذا عرق نزعته».

**قوله (باب ما جاء في التعريض)** بعين مهملة وضاد معجمة، قال الراغب: هو كلام له وجهان ظاهر وباطن، فيقصد قائله الباطن ويظهر إرادة الظاهر، وتقدم شيء من الكلام فيه في «باب التعريض بنفي الولد» من كتاب اللعان في شرح حديث أبي هريرة في قصة الأعرابي الذي قال «إن امرأتي ولدت غلاماً أسوداً» الحديث، وذكرت هناك ما قبل في اسمه وبيان الاختلاف في حكم التعريض، وأن الشافعي استدلل بهذا الحديث على أن التعريض بالقذف لا يعطى حكم التصريح، فتبعه البخاري حيث أورد هذا الحديث في الموضوعين، وقد وقع في آخر رواية معمر التي أشرت إليها هناك «ولم يرخص له في الانتفاء منه» وقول الزهري: إنما تكون الملاعة إذا قال رأيت الفاحشة، قال ابن بطال: احتج الشافعي بأن التعريض في خطبة المعتدة جائز مع تحريم التصريح بخطبتها، فدل على افتراق حكمها، قال وأجاب القاضي إسماعيل بأن التعريض بالخطبة جائز لأن النكاح لا يكون إلا بين اثنين، فإذا صرح بالخطبة وقع عليه الجواب بالإيجاب أو الوعد فمنع، وإذا عرض فأفهم أن المرأة من حاجته لم يحتج إلى جواب، والتعريض بالقذف يقع من الواحد ولا يفتقر إلى جواب، فهو قاذف من غير أن يخفيه عن أحد فقام مقام الصريح، كذا فرق، ويعكر عليه أن الحد يدفع بالشبهة والتعريض يحتمل الأمرين، بل عدم القذف فيه هو الظاهر وإلا لما كان تعريضاً، ومن لم يقل بالحد في التعريض يقول بالتأديب فيه لأن في التعريض أذى المسلم، وقد أجمعوا على تأديب من وجد مع امرأة أجنبية في بيت والباب مغلق عليهما، وقد ثبت عن إبراهيم النخعي أنه قال في التعريض عقوبة، وقال عبد الرزاق «أنبأنا ابن جريج قلت لعطاء: فالتعريض؟ قال: ليس فيه حد، قال عطاء وعمرو بن دينار: فيه نكال» ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال تبويب البخاري غير معتدل، قال: ولو قال: ما جاء في ذكر ما يقع في النفوس عندما يرى ما ينكره لكان صواباً. قلت: ولو سكت عن هذا لكان هو الصواب، قال ابن التين: وقد انفصل المالكية عن حديث الباب بأن الأعرابي إنما جاء مستفتياً ولم يرد بتعريضه قذفاً. وحاصله أن القذف في التعريض إنما يثبت على من عرف من إرادته القذف، وهذا يقوى أن لا حد في التعريض لتعذر الاطلاع على الإرادة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

## باب كم التعزير والأدب؟

[٦٨٤٨] ٦٦٠٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال ني يزيد بن أبي حبيب عن بكير بن عبد الله عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبي بردة قال: كان النبي صلى الله عليه يقول: «لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله». [الحديث ٦٨٤٨ - طرفاه في: ٦٨٤٩، ٦٨٥٠].

[٦٨٤٩] ٦٦٠٨ - فاعمر بن علي قال نا فضيل بن سليمان قال نا مسلم بن أبي مريم قال ني عبد الرحمن بن

جابرٍ عمن سمع النبي صلى الله عليه قال : « لا عقوبة فوق عشر ضربات ، إلا في حدٍّ من حدود الله » .

[٦٨٥٠] ٦٦٠٩ - نا يحيى بن سليمان قال ني ابن وهب قال أخبرني عمرو أن بكيراً حدثه قال : بينما أنا جالسٌ عند سليمان بن يسارٍ إذ جاء عبد الرحمن بن جابرٍ فحدث سليمان بن يسارٍ ، ثم أقبل علينا سليمان ابن يسارٍ فقال : ني عبد الرحمن بن جابرٍ أن أباه حدثه أنه سمع أبا بردة الأنصاري قال سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « لا يجلد فوق عشرة أسواطٍ إلا في حدٍّ من حدود الله » .

[٦٨٥١] ٦٦١٠ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال ني أبو سلمة أن أبا هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه عن الوصال ، فقال له رجالٌ من المسلمين : فإنك يا رسول الله تواصل ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « أيُكم مثلي ، إني أبيتُ يطعمني ربي ويسقيني » . فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوماً ثم يوماً ، ثم رأوا الهلال فقال : « لو تأخر لزدتكم » ، كالمكمل لهم حين أبوا . تابعه شعيب ويحيى بن سعيد ويونس عن الزهري . وقال عبد الرحمن بن خالد : عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه .

[٦٨٥٢] ٦٦١١ - حدثنا عياش بن الوليد قال نا عبد الأعلى قال نا معمر عن الزهري عن سالم عن عبد الله بن عمر أنهم كانوا يضربون - على عهد رسول الله صلى الله عليه - إذا اشتروا طعاماً جزافاً أن يبيعهوه في مكانهم حتى يوفوه<sup>(١)</sup> إلى رحالهم .

[٦٨٥٣] ٦٦١٢ - نا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال أخبرني عروة عن عائشة قالت : ما انتقم رسول الله صلى الله عليه لنفسه في شيء يؤتى إليه ، حتى ينتهك من حرُمات الله فينتقم الله .

**قوله ( باب ) بالتنوين ( كم التعزير والأدب )** التعزير مصدر عزره وهو مأخوذ من العزر وهو الرد والمنع ، واستعمل في الدفع عن الشخص كدفع أعدائه عنه ومنعهم من إضراره ، ومنه ﴿ وآمنتكم برسلي وعزمتوهم ﴾ وكدفعه عن إتيان القبيح ، ومنه عزره القاضي أي أدبه لئلا يعود إلى القبيح . ويكون بالقول وبالفعل بحسب ما يليق به ، والمراد بالأدب في الترجمة التأديب وعطفه على التعزير لأن التعزير يكون بسبب المعصية والتأديب أعم منه ، ومنه تأديب الولد وتأديب المعلم ، وأورد الكمية بلفظ الاستفهام إشارة إلى الاختلاف فيها كما سأذكره ، وقد ذكر في الباب أربعة أحاديث : الأول .

**قوله ( عن بكر بن عبد الله )** يعني ابن الأشج .

**قوله ( عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن )** في رواية عمرو بن الحارث الآتية في الباب ، أن بكيراً حدثه قال : بينما أنا جالسٌ عند سليمان بن يسارٍ إذ جاء عبد الرحمن بن جابرٍ فحدث سليمان بن يسارٍ ، ثم أقبل علينا سليمان فقال : حدثني عبد الرحمن .

**قوله ( عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله )** في رواية الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني « عن عبد الرحمن عن جابر » ثم خط على قوله عن جابر فصار عن عبد الرحمن عن أبي بردة وهو صواب ، وأصوب منه رواية الجمهور بلفظ « ابن » بدل « عن » .

(١) على هامش نسخة المدينة : يؤووه .

**قوله (عن أبي بردة)** في رواية علي بن إسماعيل بن حماد عن عمرو بن علي شيخ البخاري فيه بسنده إلى عبد الرحمن بن جابر قال «حدثني رجل من الأنصار» قال أبو حفص يعني عمرو بن علي المذكور : هو أبو بردة ابن نيار أخرجه أبو نعيم ، وفي رواية عمرو بن الحارث حدثني عبد الرحمن بن جابر أن أباه حدثه أنه سمع أبا بردة الأنصاري ، ووقع في الطريق الثانية من رواية فضيل بن سليمان عن مسلم بن أبي مريم «حدثني عبد الرحمن بن جابر عن سمع النبي صلى الله عليه وسلم» وقد سماه حفص بن ميسرة وهو أوثق من فضيل بن سليمان فقال فيه «عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه» أخرجه الإسماعيلي . قلت : قد رواه يحيى بن أيوب عن مسلم بن أبي مريم مثل رواية فضيل أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» قال الإسماعيلي : ورواه إسحق بن راهويه عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الأنصار . قلت : وهذا لا يعين أحد التفسيرين ، فإن كلا من جابر وأبي بردة أنصاري ، قال الإسماعيلي : لم يدخل الليث عن يزيد بين عبد الرحمن وأبي بردة أحداً وقد وافقه سعيد بن أيوب عن يزيد ثم ساقه من روايته كذلك . وحاصل الاختلاف هل هو عن صحابي مهم أو مسمى ؟ الراجح الثاني ، ثم الراجح أنه أبو بردة بن نيار . وهل بين عبد الرحمن وأبي بردة واسطة وهو جابر أولاً ؟ الراجح الثاني أيضاً ، وقد ذكر الدارقطني في «العلل» الاختلاف ثم قال : القول قول الليث ومن تابعه ، وخالف ذلك في جميع كتاب التتبع فقال : القول قول عمرو بن الحارث وقد تابعة أسامة بن زيد . قلت : ولم يقدح هذا الاختلاف عن الشيخين في صحة الحديث فإنه كيفما دار يدور على ثقة ، ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وقع له فيه ما وقع لبكير بن الأشج في تحديث عبد الرحمن بن جابر لسليمان بحضرة بكير ثم تحديث سليمان بكيراً به عن عبد الرحمن ، أو أن عبد الرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه وثبته فيه أبوه فحدث به تارة بواسطة أبيه وتارة بغير واسطة ، وادعى الأصيلي أن الحديث مضطرب فلا يحتج به لاضطرابه ، وتعقب بأن عبد الرحمن ثقة فقد صرح بسماعه ، وإبهام الصحابي لا يضر ، وقد اتفق الشيخان على تصحيحه وهما العمدة في التصحيح ، وقد وجدت له شاهداً بسند قوى لكنه مرسل أخرجه الحارث بن أبي أسامة من رواية عبد الله بن أبي بكر بن الحارث بن هشام رفعه «لا يحل أن يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد» وله شاهد آخر عن أبي هريرة عند ابن ماجه ستأتي الإشارة إليه .

**قوله (لا يجلد)** بضم أوله بصيغة النفي ، ول بعضهم بالجزم ، ويؤيده ما وقع في الرواية التي بعدها بصيغة النهي «لا تجلدوا» .

**قوله (فوق عشرة أسواط)** في رواية يحيى بن أيوب وحفص بن ميسرة «فوق عشر جلدات» وفي رواية علي بن إسماعيل بن حماد المشار إليها «لا عقوبة فوق عشر ضربات» .

**قوله (إلا في حد من حدود الله)** ظاهره أن المراد بالحد ما ورد فيه من الشارع عدد من الجلد أو الضرب مخصوص أو عقوبة مخصوصة ، والمتفق عليه من ذلك الزنا والسرقه وشرب المسكر والحراية والقذف بالزنا والقتل والقصاص في النفس والأطراف والقتل في الارتداد ، واختلف في تسمية الآخرين حداً ، واختلف في أشياء كثيرة يستحق مرتكبها العقوبة هل تسمى عقوبته حداً أو لا ، وهي جحد العارية واللواط وإتيان البهيمة وتحميل المرأة الفحل من البهائم عليها والسحاق وأكل الدم والميتة في حال الاختيار ولحم الخنزير ، وكذا السحر والقذف بشرب الخمر وترك الصلاة تكاسلاً والفطر في رمضان والتعريض بالزنا . وذهب بعضهم إلى أن المراد

بالحد في حديث الباب حق الله ، قال ابن دقيق العيد بلغني أن بعض العصريين قرر هذا المعنى بأن تخصيص الحد بالمقدرات المقدم ذكرها أمر اصطلاحى من الفقهاء ، وأن عرف الشرع أول الأمر كان يطلق الحد على كل معصية كبرت أو صغرت ، وتعقبه ابن دقيق العيد أنه خروج عن الظاهر ويحتاج إلى نقل ، والأصل عدمه ، قال ويرد عليه أنا إذا أجزنا في كل حق من حقوق الله أن يزداد على العشر لم يبق لنا شيء يختص المنع به ، لأن ما عدا الحرمات التى لا يجوز فيها الزيادة هو ما ليس بمحرم ، وأصل التعزير أنه لا يشرع فيما ليس بمحرم فلا يبقى لخصوص الزيادة معنى . قلت : والعصرى المشار إليه أظنه ابن تيمية ، وقد تقلد صاحبه ابن القيم المقالة المذكورة فقال : الصواب فى الجواب أن المراد بالحدود هنا الحقوق التى هى أوامر الله ونواهيه ، وهى المراد بقوله ﴿ ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ﴾ وفى أخرى ﴿ فقد ظلم نفسه ﴾ وقال ﴿ تلك حدود الله فلا تقربوها ﴾ وقال ﴿ ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً ﴾ قال : فلا يزداد على العشر فى التأديبات التى لا تتعاقب بمعصية كتأديب الأب ولده الصغير . قلت : ويحتمل أن يفرق بين مراتب المعاصي ، فما ورد فيه تقدير لا يزداد عليه وهو المستثنى فى الأصل ، وما لم يرد فيه تقدير فإن كان كبيرة جازت الزيادة فيه وأطلق عليه اسم الحد كما فى الآيات المشار إليها والتحق بالمستثنى ، وإن كان صغيرة فهو المقصود بمنع الزيادة ، فهذا يدفع إيراد الشيخ تقى الدين على العصرى المذكور إن كان ذلك مراده ، وقد أخرج ابن ماجه من حديث أنى هريرة بالتعزير بلفظ « لاتعزروا فوق عشرة أسواط » وقد اختلف السلف فى مدلول هذا الحديث فأخذ بظاهره الليث وأحمد فى المشهور عنه وإسحق وبعض الشافعية ، وقال مالك والشافعى وصاحبنا أنى حنيفة : تجوز الزيادة على العشر ، ثم اختلفوا فقال الشافعى : لا يبلغ أدنى الحدود ، وهل الاعتبار بمحد الحر أو العبد ؟ قولان ، وفى قول أو وجه يستنبط كل تعزير من جنس حده ولا يجاوزه ، وهو مقتضى قول الأوزاعى « لا يبلغ به الحد » ولم يفصل ، وقال الباقر : هو إلى رأى الإمام بالغاً ما بلغ وهو اختيار أنى ثور ، وعن عمر أنه كتب إلى أنى موسى « لاتجلد فى التعزير أكثر من عشرين » وعن عثمان ثلاثين وعن عمر أنه بلغ بالسوط مائة وكذا عن ابن مسعود وعن مالك وأنى ثور وعطاء : لا يعزر إلا من تكرر منه ، ومن وقع منه مرة واحدة معصية لا حد فيها فلا يعزر ، وعن أنى حنيفة لا يبلغ أربعين ، وعن ابن أنى ليلي وأنى يوسف لا يزداد على خمس وتسعين جلدة ، وفى رواية عن مالك وأنى يوسف لا يبلغ ثمانين ، وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها ماتقدم ، ومنها قصره على الجلد وأما الضرب بالعصا مثلاً وبالبند فتجوز الزيادة لكن لا يجاوز أدنى الحدود ، وهذا رأى الاصطخرى من الشافعية وكأنه لم يقف على الرواية الواردة بلفظ الضرب ، ومنها أنه منسوخ دل على نسخه إجماع الصحابة ، ورد بأنه قال به بعض التابعين وهو قول الليث بن سعد أحد فقهاء الأمصار ، ومنها معارضة الحديث بما هو أقوى منه وهو الإجماع على أن التعزير يخالف الحدود وحديث الباب يقتضى تحديده بالعشر فما دونها فيصير مثل الحد ، وبالإجماع على أن التعزير موكول إلى رأى الإمام فيما يرجع إلى التشديد والتخفيف لا من حيث العدد لأن التعزير شرع للردع ففى الناس من يردعه الكلام ومنهم من لا يردعه الضرب الشديد ، فلذلك كان تعزير كل أحد بحسبه ، وتعقب بأن الحد لا يزداد فيه ، ولا ينقص باختلفاً ، وبأن التخفيف والتشديد مسلم لكن مع مراعاة العدد المذكور وبأن الردع لا يراعى فى الأفراد بدليل أن من الناس من لا يردعه الحد ، ومع ذلك لا يجمع عندهم بين الحد والتعزير ، فلو نظر إلى كل فرد لقليل بالزيادة على الحد أو الجمع بين الحد والتعزير ، ونقل القرطبى أن الجمهور قالوا بما دل عليه حديث الباب ، وعكسه النووى وهو المعتمد فإنه لا يعرف القول به عن أحد من الصحابة ، واعتذر الداودى فقال : لم يبلغ مالكا هذا الحديث فكان يرى

العقوبة بقدر الذنب ، وهو يقتضى أنه لو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذ به .

الحديث الثانى حديث النبى عن الوصال ، والغرض منه قوله « فواصل بهم كالمثكل بهم » قال ابن بطال عن المهلب : فيه أن التعزير موكول إلى رأى الإمام لقوله « لو امتد الشهر لزدت » فدل على أن للإمام أن يزيد في التعزير ما يراه ، وهو كما قال ، لكن لا يعارض الحديث المذكور لأنه ورد في عدد من الضرب أو الجلد فيتعلق بشيء محسوس ، وهذا يتعلق بشيء متروك وهو الإمساك عن المفطرات والألم فيه يرجع إلى التجويع والتعطيش ، وتأثيرهما في الأشخاص متفاوت جداً ، والظاهر أن الذين واصل بهم كان لهم اقتدار على ذلك في الجملة فأشار إلى أن ذلك لو تمادى حتى ينتهى إلى عجزهم عنه لكان هو المؤثر في زجرهم ، ويستفاد منه أن المراد من التعزير ما يحصل به الردع . وذلك ممكن في العشر بأن يختلف الحال في صفة الجلد أو الضرب تخفيفاً وتشديداً والله أعلم . نعم يستفاد منه جواز التعزير بالتجويع ونحوه من الأمور المعنوية .

قوله ( تابعه شعيب ويحيى بن سعيد ويونس عن الزهرى ، وقال عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب : عن سعيد بن المسيب ) أى تابعوا عقيلاً في قوله عن أى سلمة وخالفهم عبد الرحمن بن خالد فقال سعيد بن المسيب . قلت : فأما متابعة شعيب فوصلها المؤلف في كتاب الصيام ، وأما متابعة يحيى بن سعيد وهو الأنصارى فوصلها الذهلى في « الزهريات » وأما متابعة يونس وهو ابن يزيد فوصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه ، وأما رواية عبد الرحمن بن خالد فسياق الكلام عليها في كتاب الأحكام ، وذكر الإجماع على أن أبا صالح رواه عن الليث عن عبد الرحمن المذكور فجمع فيه بين سعيد وأبى سلمة ، قال : وكذا رواه عبد الرحمن بن نمر عن الزهرى بسنده إليه كذلك انتهى . وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الصيام .

الحديث الثالث ، قوله ( حدثنى عياش ) بتحتمانية ثم معجمة وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى البصرى .

قوله ( عن سالم ) هو ابن عبد الله بن عمر .

قوله ( عن عبد الله بن عمر أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتروا طعاماً جزافاً أن يبيعوه في مكانهم ) في رواية أبى أحمد الجرجاني عن الفربرى « سالم بن عبد الله بن عمر أنهم كانوا الخ » فصارت صورة الإسناد الإرسال والصواب « عن سالم عن عبد الله » فتصحفت « عن » فصارت « ابن » وقد وقع في رواية مسلم عن أبى بكر بن أبى شيبه عن عبد الأعلى بهذا الإسناد « عن سالم عن ابن عمر به » وتقدم في البيوع من طريق يونس عن الزهرى « أخبرنى سالم بن عبد الله بن عمر قال فذكر نحوه » وتقدم شرح هذا الحديث في كتاب البيوع مستوفى ، ويستفاد منه جواز تأديب من خالف الأمر الشرعى فتعاطى العقود الفاسدة بالضرب ، ومشروعية إقامة المحتسب في الأسواق ، والضرب المذكور محمول على من خالف الأمر بعد أن علم به .

الحديث الرابع ، قوله ( عبدان ) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد .

قوله ( ما انتقم ) هذا طرف من حديث أوله « ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما » أخرجه مسلم بتمامه من رواية يونس ، وقد تقدم شرحه مستوفى في « باب صفة النبى صلى الله عليه وسلم » من طريق مالك عن الزهرى ، وقد تقدم قريباً في أوائل الحدود من طريق عقيل عن ابن شهاب .



### باب مَنْ أَظْهَرَ الْفَاحِشَةَ وَاللُّطْخَ وَالتُّهْمَةَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ

- [٦٨٥٤] ٦٦١٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ قَالَ نَا سَفِيَانُ قَالَ الزَّهْرِيُّ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : شَهِدْتُ الْمُتْلَاعَيْنِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ عَشْرَةَ سَنَةً فَرُقَ بَيْنَهُمَا ، فَقَالَ زَوْجُهَا : كَذَبْتُ عَلَيْهَا إِنْ أَمْسَكْتُهَا ، قَالَ : فَحَفِظْتُ ذَلِكَ مِنَ الزَّهْرِيِّ : إِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا فَهُوَ ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا - كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ - فَهُوَ ، وَسَمِعْتُ الزَّهْرِيَّ يَقُولُ : جَاءَتْ بِهِ لِلَّذِي يَكْرَهُ .
- [٦٨٥٥] ٦٦١٤- نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَا سَفِيَانُ قَالَ نَا أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ : ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْمُتْلَاعَيْنِ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ : هِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا امْرَأَةً مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ » . قَالَ : لَا ، تِلْكَ امْرَأَةٌ أَعْلَنْتُ .

- [٦٨٥٦] ٦٦١٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ قَالَ نَا اللَّيْثُ قَالَ نِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : ذَكَرَ الْمُتْلَاعَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا ثُمَّ أَنْصَرَفَ ، وَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ ، فَقَالَ عَاصِمٌ : مَا ابْتَلَيْتُ بِهِذَا الْأَمْرَ إِلَّا لِقَوْلِي ، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مَصْفَرًّا قَلِيلَ اللَّحْمِ سَبَطَ الشَّعْرَ ، وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَ أَهْلِ آدَمَ خَدْلًا كَثِيرَ اللَّحْمِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « اللَّهُمَّ بَيِّنْ » ، فَوَضَعَتْ شَبَهًا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجُهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا ، فَلَا عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بَيْنَهُمَا ، فَقَالَ رَجُلٌ لَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلِسِ : هِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « لَوْ رَجِمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجِمْتُ هَذِهِ ؟ » فَقَالَ : لَا ، تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهَرُ فِي الْإِسْلَامِ السَّوَاءَ .

**قوله ( باب مَنْ أَظْهَرَ الْفَاحِشَةَ وَاللُّطْخَ وَالتُّهْمَةَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ )** أى ما حكمه ؟ والمراد بإظهار الفاحشة أن يتعاطى ما يدل عليها عادة من غير أن يثبت ذلك بينه أو إقرار ، واللطخ هو بفتح اللام والطاء المهملة بعدها خاء معجمة : الرمي بالشر ، يقال لطخ فلان بكذا أى رمى بشر ، ولطخه بكذا مخففاً ومثقلاً لوثه به ، وبالتهمة بضم المثناة وفتح الهاء من يتهم بذلك من غير أن يتحقق فيه ولو عادة . وذكر فيه حديثين :

أحدهما حديث سهل بن سعد في قصة المتلاعنين أورده مختصراً ، وفي آخره تصريح سفيان حيث قال « حفظت من الزهري » وقد تقدم شرحه في كتاب اللعان مستوفى ، وقوله « إن جاءت به كذا فهو » وإن جاءت به كذا فهو « كذا وقع بالكناية وبالاكتفاء في الموضعين ، وتقدم في اللعان بيانه من طريق ابن جريج عن ابن شهاب ولفظه « إن جاءت به أحمر قصيراً كأنه وحره فلا أراها إلا قد صدقت وكذب عليها ، وإن جاءت به أسود أبعين ذا ألتين فلا أراه إلا قد صدق عليها وكذبت عليه » انتهى ، وعلى هذا فتقدير الكلام فهو كاذب في الأولى فهو صادق في الثانية ، وعرف منه أن الضمير للزوج كأنه قال إن جاءت به أحمر فزوجها كاذب فيما رامها به ، وإن جاءت به أسود فزوجها صادق .

ثانيهما حديث ابن عباس في اللعان أيضاً . أورده من طريقين مختصرة ثم مطولة كلاهما من طريق القاسم بن محمد عنه ، ووقع لبعضهم بإسقاط القاسم بن محمد من السند وهو غلط ، وقد تقدم شرحه مستوفى أيضاً في كتاب اللعان وقوله « من غير بينة » في رواية الكشميनी « عن » بدل « من » وقوله في الطريق الأخرى « ذكر المتلاعنان » في رواية الكشميनी « ذكر المتلاعنين » .

**قوله ( فقال رجل لابن عباس في المجلس )** هو عبد الله بن شداد بن الهاد كما صرح به في الرواية التي قبلها .

**قوله ( تلك امرأة كانت تظهر في الإسلام السوء )** في رواية عروة عن ابن عباس بسند صحيح عند ابن ماجه « لو كنت راجعاً أحداً بغير بينة لرجمت فلانة ، فقد ظهر فيها الرية في منطقها وهيئتها ومن يدخل عليها » ولم أقف على اسم المرأة المذكورة فكأنهم تعمّدوا إيهامها ستراً عليها ، قال المهلب : فيه أن الحد لا يجب على أحد بغير بينة أو إقرار ولو كان متهماً بالفاحشة ، وقال النووي : معنى تظهر السوء أنه اشتهر عنها وشاع ولكن لم تقم البينة عليها بذلك ولا اعترفت ، فدل على أن الحد لا يجب بالاستفاضة . وقد أخرج الحاكم من طريق ابن عباس عن عمر أنه قال لرجل أقعد جاريته وقد اتهمها بالفاحشة على النار حتى احترق فرجها « هل رأيت ذلك عليها ؟ قال : لا ، قال : فاعترفت لك ؟ قال : لا . قال : فضربه وقال : لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقاد مملوك من مالكة لأقذتها منك » قال الحاكم صحيح الإسناد ، وتعقبه الذهبي بأن في إسناده عمرو بن عيسى شيخ الليث وفيه منكر الحديث ، كذا قال فأوهم أن لغيره كلاماً ، وليس كذلك فإنه ذكره في الميزان فقال : لا يعرف ، لم يزد على ذلك ، ولا يلزم من ذلك القدح فيما رواه بل يتوقف فيه .

**باب رمي المحصنات ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ﴾ الآية**

وقول الله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴾ الآية

وقول الله عز وجل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا ﴾

٦٦١٦ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال ني سليمان عن ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة [٦٨٥٧] عن النبي صلى الله عليه قال : « اجتنبوا السبع الموبقات » . قالوا : يا رسول الله ، وما هن ؟ قال : « الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات » .

**قوله ( باب رمي المحصنات )** أي قذفهن ، والمراد الحرائر العفيفات ، ولا يختص بالمرؤجات بل حكم البكر كذلك بالإجماع .

**قوله ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ﴾ الآية** كذا لأنى ذر والنسفى ، وأما غيرهما فاساقوا الآية إلى قوله ﴿ غفور رحيم ﴾ .

**قوله ( إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا )** كذا لأنى ذر ، ولغيره « إلى قوله عظيم » واقتصر النسفى على ﴿ إن الذين يرمون ﴾ الآية وتضمنت الآية الأولى بيان حد القذف والثانية بيان كونه من الكبائر بناء على أن كل ما توعد عليه باللعن أو العذاب أو شرع فيه حد فهو كبيرة وهو المعتمد وبذلك مطابق حديث الباب الآيتين المذكورتين ، وقد انعقد الإجماع على أن حكم قذف المحصن من الرجال حكم قذف المحصنة من النساء ، واختلف في حكم قذف الأرقاء كما سأذكره في الباب الذى بعده .

**قوله ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾** كذا لأنى ذر وحده ، ونه على أنه وقع فيه وهم لأن التلاوة ﴿ ولم يكن لهم شهداء ﴾ وهو كذلك لكن في إيرادها هنا تكرار لأنها تتعلق باللعان ، وقد تقدم قريباً

« باب من رمى امرأته » .

قوله ( حدثني سليمان ) هو ابن بلال ولغير أبي ذر « حدثنا » وأبو الغيث هو سالم .

قوله ( اجتنبوا السبع الموبقات ) بموحدة وقاف أى المهلكات ، قال المهلب : سميت بذلك لأنها سبب لإهلاك مرتكبها . قلت : والمراد بالموبقة هنا الكبيرة كما ثبت في حديث أبي هريرة من وجه آخر أخرجه البزار وابن المنذر من طريق عمرو بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رفعه « الكبائر الشرك بالله وقتل النفس » الحديث مثل رواية أبي الغيث ، إلا أنه ذكر بدل السحر الانتقال إلى الأعرابية بعد الهجرة ، وأخرج النسائي والطبراني وصححه ابن حبان والحاكم من طريق صهيب مولى العتارين عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من عبد يصلى الخمس ويجتنب الكبائر السبع إلا فتحت له أبواب الجنة » الحديث ، ولكن لم يفسرها ، والمعتمد في تفسيرها ما وقع في رواية سالم ، وقد وافقه كتاب عمرو بن حزم الذى أخرجه النسائي وابن حبان في صحيحه والطبراني من طريق سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده قال : « كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الفرائض والديات والسنن وبعث به مع عمرو بن حزم إلى اليمن » الحديث بطوله ، وفيه « وكان في الكتاب : وإن أكبر الكبائر الشرك » فذكر مثل حديث سالم سواء ، وللطبراني من حديث سهل بن أبي خيثمة عن علي رفعه « اجتنب الكبائر السبع » فذكرها لكن ذكر التعرب بعد الهجرة بدل السحر ، وله في الأوسط من حديث أبي سعيد مثله وقال : « الرجوع إلى الأعراب بعد الهجرة » وإسماعيل القاضي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب عن عبد الله بن عمرو قال : « صعد النبي صلى الله عليه وسلم المنبر ثم قال أبشروا من صلى الخمس واجتنب الكبائر السبع نودى من أبواب الجنة » فقيل له : أسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يذكرهن ؟ قال : نعم ، فذكر مثل حديث علي سواء وقال عبد الرزاق « أنبأنا معمر عن الحسن قال الكبائر الإشراف بالله » فذكر مثل الأصول سواء إلا أنه قال : « اليمين الفاجرة » بدل السحر ، ولابن عمرو فيما أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » والطبري في التفسير وعبد الرزاق والخرائطي في « مساوى الأخلاق » وإسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » مرفوعاً وموقوفاً قال : « الكبائر تسع » فذكر السبعة المذكورة وزاد « الإلحاد في الحرم وعقوق الوالدين » ولأبي داود والطبراني من رواية عبيد بن عمير بن قتادة الليثي عن أبيه رفعه « إن أولياء الله المصلون ومن يجتنب الكبائر قالوا : ما الكبائر ؟ قال : هن تسع ، أعظمهن الإشراف بالله » فذكر مثل حديث ابن عمر سواء إلا أنه عبر عن الإلحاد في الحرم باستحلال البيت الحرام . وأخرج إسماعيل القاضي بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب قال : « هن عشر » فذكر السبعة التي في الأصل وزاد « وعقوق الوالدين واليمين الغموس وشرب الخمر » ولابن أبي حاتم من طريق مالك بن حريث عن علي قال : « الكبائر » فذكر التسعة إلا مال اليتيم وزاد العقوق والتعرب بعد الهجرة وفراق الجماعة ونكث الصفقة ، وللطبراني عن أبي أمامة أنهم تذاكروا الكبائر فقالوا : الشرك ومال اليتيم والفرار من الزحف والسحر والعقوق وقول الزور والغلول والزنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فأين تجعلون الذين يشتركون بعهد الله ثمناً قليلاً » . قلت وقد تقدم في كتاب الأدب عد اليمين الغموس وكذا شهادة الزور وعقوق الوالدين وعند عبد الرزاق والطبراني عن

ابن مسعود « أكبر الكبائر الإشراك بالله والأمن من مكر الله والقنوط من رحمة الله واليأس من روح الله » وهو موقوف ، وروى إسماعيل بسند صحيح من طريق ابن سيرين عن عبد الله بن عمرو مثل حديث الأصل لكن قال : « البهتان » بدل السحر والقذف ، فسئل عن ذلك فقال : البهتان يجمع . وفي الموطأ عن النعمان بن مرة مرسلأ « الزنا والسرقة وشرب الخمر فواحش » وله شاهد من حديث عمران بن حصين عند البخاري في « الأدب المفرد » والطبراني والبيهقي وسنده حسن ، وتقدم حديث ابن عباس في التهمة ومن رواه بلفظ الغيبة وترك التنزه من البول كل ذلك في الطهارة ، وإسماعيل القاضي من مرسل الحسن ذكر « الزنا والسرقة » وله عن أبي إسحق السبيعي « شتم أبي بكر وعمر » وهو لابن أبي حاتم من قول مغيرة بن مقسم ، وأخرج الطبري عنه بسند صحيح « الإضرار في الوصية من الكبائر » وعنه « الجمع بين الصلاتين من غير عذر » رفعه وله شاهد أخرجه ابن أبي حاتم عن عمر قوله ، وعند إسماعيل من قول ابن عمر ذكر النهبة ، ومن حديث بريدة عند البزار منع فضل الماء ومنع طروق الفحل ، ومن حديث أبي هريرة عند الحاكم « الصلوات كفارات إلا من ثلاث : الإشراك بالله ونكث الصفقة وترك السنة » ثم فسر نكث الصفقة بالخروج على الإمام وترك السنة الخروج عن الجماعة أخرجه الحاكم ، ومن حديث ابن عمر عند ابن مردويه « أكبر الكبائر سوء الظن بالله » ومن الضعيف في ذلك نسيان القرآن أخرجه أبو داود والترمذي عن أنس رفعه « نظرت في الذنوب فلم أر أعظم من سورة من القرآن أوتيها رجل فنسبها » وحديث « من أتى حائضاً أو كاهناً فقد كفر » أخرجه الترمذي ، فهذا جميع ما وقفت عليه مما ورد التصريح بأنه من الكبائر أو من أكبر الكبائر صحيحاً وضعيفاً مرفوعاً وموقوفاً ، وقد تتبعته غاية التتبع ، وفي بعضه ما ورد خاصاً ويدخل في عموم غيره كالتسبب في لعن الوالدين وهو داخل في العقوق وقتل الولد وهو داخل في قتل النفس والزنا بحليلة الجار وهو داخل في الزنا والنهبة والغلول واسم الخيانة يشمله ويدخل الجميع في السرقة وتعلم السحر وهو داخل في السحر وشهادة الزور وهي داخل في قول الزور ويمين الغموس وهي داخل في اليمين الفاجرة والقنوط من رحمة الله كاليأس من روح الله ، والمعتمد من كل ذلك ما ورد مرفوعاً بغير تداخل من وجه صحيح وهي السبعة المذكورة في حديث الباب والانتقال عن الهجرة والزنا والسرقة والعقوق واليمين الغموس والإلحاد في الحرم وشرب الخمر وشهادة الزور والتهمة وترك التنزه من البول والغلول ونكث الصفقة وفراق الجماعة ، فتلک عشرون خصلة وتفاوت مراتبها ، والمجمع على عده من ذلك أقوى من المختلف فيه إلا ما عضده القرآن أو الإجماع فيلتحق بما فوقه ويجتمع من المرفوع ومن الموقوف ما يقاربها ، ويحتاج عند هذا إلى الجواب عن الحكمة في الاختصار على سبع ، ويجاب بأن مفهوم العدد ليس بحجة وهو جواب ضعيف ، وبأنه أعلم أولاً بالمذكورات ثم أعلم بما زاد فيجب الأخذ بالزائد ، أو أن الاختصار وقع بحسب المقام بالنسبة للسائل أو من وقعت له واقعة ونحو ذلك . وقد أخرج الطبري وإسماعيل القاضي عن ابن عباس أنه قيل له الكبائر سبع فقال : هن أكثر من سبع وسبع ، وفي رواية عنه هي إلى السبعين أقرب ، وفي رواية إلى السبعمائة ، ويحمل كلامه على المبالغة بالنسبة إلى من اقتصر على سبع ، وكأن مقتصر عليها اعتمد على حديث الباب المذكور . وإذا تقرر ذلك عرف فساد من عرف الكبيرة بأنها ما وجب فيها الحد ، لأن أكثر المذكورات لا يجب فيها الحد ، قال الرافعي في الشرح الكبير : الكبيرة هي الموجبة للحد ، وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة ، هذا أكثر ما يوجد للأصحاب وهم إلى ترجيح الأول أميل ، لكن الثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر ، وقد أقره في الروضة ، وهو يشعر بأنه لا يوجد عن أحد من الشافعية الجمع بين التعريفين ، وليس كذلك ، فقد قال

الماوردي في « الحاوي » : هي ما يوجب الحد أو توجه إليها الوعيد ، وأوفى كلامه للتنوع لا للشك ، وكيف يقول عالم إن الكبيرة ما ورد فيه الحد مع التصريح في الصحيحين بالعقوق واليمين الغموس وشهادة الزور وغير ذلك ، والأصل فيما ذكره الرافعي قول البغوي في « التهذيب » من ارتكب كبيرة من زنا أو لواط أو شرب خمر أو غصب أو سرقة أو قتل بغير حق ترد شهادته وإن فعله مرة واحدة ، ثم قال : فكل ما يوجب الحد من المعاصي فهو كبيرة ، وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة انتهى . والكلام الأول لا يقتضي الحصر ، والثاني هو المعتمد . وقال ابن عبد السلام : لم أقف على ضابط الكبيرة يعني يسلم من الاعتراض ، قال : والأولى ضبطها بما يشعر بتهاون مرتكبها إشعار أصغر الكبائر المنصوص عليها ، قال وضبطها بعضهم بكل ذنب قرن به وعيد أو لعن . قلت : وهذا أشمل من غيره ، ولا يرد عليه إخلاله بما فيه حد ، لأن كل ما ثبت فيه الحد لا يخلو من ورود الوعيد على فعله ، ويدخل فيه ترك الواجبات الفورية منها مطلقاً والمترخية إذا تضيقت . وقال ابن الصلاح : لها أمارات منها إيجاب الحد ، ومنها الإيعاد عليها بالعذاب بالنار ونحوها في الكتاب أو السنة ، ومنها وصف صاحبها بالفسق ، ومنها اللعن ، قلت : وهذا أوسع مما قبله . وقد أخرج إسماعيل القاضي بسند فيه ابن لميعة عن أبي سعيد مرفوعاً « الكبائر كل ذنب أدخل صاحبه النار » وبسند صحيح عن الحسن البصري قال « كل ذنب نسبته الله تعالى إلى النار فهو كبيرة » ومن أحسن التعاريف قول القرطبي في المفهم « كل ذنب أطلق عليه بنص كتاب أو سنة أو إجماع أنه كبيرة أو عظيم أو أخير فيه بشدة العقاب أو علق عليه الحد أو شدد التكرير عليه فهو كبيرة » وعلى هذا فينبغي تتبع ما ورد فيه الوعيد أو اللعن أو الفسق من القرآن أو الأحاديث الصحيحة والحسنة ويضم إلى ما ورد فيه التنصيص في القرآن والأحاديث الصحاح والحسان على أنه كبيرة ، فمهما بلغ مجموع ذلك عرف منه تحرير عدها ، وقد شرعت في جمع ذلك ، وأسأل الله الإعانة على تحريره بمنه وكرمه . وقال الحلبي في « المنهاج » : ما من ذنب إلا وفيه صغيرة وكبيرة ، وقد تنقلب الصغيرة كبيرة بقرينة تضم إليها ، وتنقلب الكبيرة فاحشة كذلك ، إلا الكفر بالله فإنه أفحش الكبائر وليس من نوعه صغيرة ، قلت : ومع ذلك فهو ينقسم إلى فاحش وأفحش . ثم ذكر الحلبي أمثلة لما قال فالثاني كقتل النفس بغير حق فإنه كبيرة ، فإن قتل أصلاً أو فرعاً أو ذا رحم أو بالحرم أو بالشهر الحرام فهو فاحشة . والزنا كبيرة ، فإن كان بحليلة الجار أو بذات رحم أو في شهر رمضان أو في الحرم فهو فاحشة . وشرب الخمر كبيرة ، فإن كان في شهر رمضان نهاراً أو في الحرم أو جاهر به فهو فاحشة . والأول كالفاخذة مع الأجنبية صغيرة ، فإن كان مع امرأة الأب أو حليلة الأبن أو ذات رحم فكبيرة . وسرقة ما دون النصاب صغيرة ، فإن كان المسروق منه لا يملك غيره وأفضى به عدمه إلى الضعف فهو كبيرة . وأطال في أمثلة ذلك . وفي الكثير منه ما يتعقب ، لكن هذا عنوانه ، وهو منهج حسن لا بأس باعتباره ، ومداره على شدة المفسدة وخفتها والله أعلم .

( تنبيه ) : يأتي القول في تعظيم قتل النفس في الكتاب الذي بعد هذا ، وتقدم الكلام على السحر في آخر كتاب الطب ، وعلى أكل مال اليتيم في كتاب الوصايا ، وعلى أكل الربا في كتاب البيوع ، وعلى التولي يوم الزحف في كتاب الجهاد ، وذكر هنا قذف المحصنات . وقد شرط القاضي أبو سعيد الهروي في « أدب القضاء » أن شرط كون غصب المال كبيرة أن يبلغ نصاباً ، ويترد في السرقة وغيرها ، وأطلق في ذلك جماعة ، ويترد في أكل مال اليتيم وجميع أنواع الجنابة . والله أعلم .

## باب قَذْفِ الْعَبِيدِ

[٦٨٥٨] ٦٦١٧- حدثنا مسدد قال نا يحيى بن سعيد عن فضيل بن غزوان عن ابن أبي نعم عن أبي هريرة قال : سمعتُ أبا القاسم صلى الله عليه يقولُ : « مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّا قَالَ جُلِدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ » .

**قوله ( باب قذف العبيد )** أى الأرقاء . عبر بالعبيد اتباعاً للفظ الخير ، وحكم الأمة والعبد في ذلك سواء ، والمراد بلفظ الترجمة الإضافة للمفعول بدليل ما تضمنه حديث الباب ، ويحتمل إرادة الإضافة للفاعل ، والحكم فيه أن على العبد إذا قذف نصف ما على الحر ذكراً كان أو أنثى ، وهذا قول الجمهور . وعن عمر بن عبد العزيز والزهرى وطائفة يسيرة والأوزاعى وأهل الظاهر : حده ثمانون ، وخالفهم ابن حزم فوافق الجمهور .

**قوله ( عن ابن أبي نعم )** هو ابن عبد الرحمن .

**قوله ( عن أبي هريرة )** في رواية الإسماعيلي من طريق محمد بن خلاد وعلى بن المدينى كلاهما عن يحيى بن سعيد وهو القطان بهذا السند « حدثنا أبو هريرة » .

**قوله ( سمعت أبا القاسم )** في رواية الإسماعيلي « حدثنا أبو القاسم نبى التوبة » .

**قوله ( من قذف مملوكه )** في رواية الإسماعيلي « من قذف عبده بشيء » .

**قوله ( وهو برىء مما قال )** جملة حالية ، وقوله « إلا أن يكون كما قال » أى فلا يجلد ، وفي رواية النسائى من هذا الوجه « أقام عليه الحد يوم القيامة » وأخرج من حديث ابن عمر « من قذف مملوكه كان لله في ظهره حد يوم القيامة إن شاء أخذه وإن شاء عفا عنه » قال المهلب : أجمعوا على أن الحر إذا قذف عبداً لم يجب عليه الحد . ودل هذا الحديث على ذلك لأنه لو وجب على السيد أن يجلد في قذف عبده في الدنيا لذكره كما ذكره في الآخرة ، وإنما خص ذلك بالآخرة تمييزاً للأحرار من المملوكين ، فأما في الآخرة فإن ملكهم يزول عنهم ويتكافون في الحدود ، ويقتص لكل منهم إلا أن يعفو ، ولا مفاضلة حينئذ إلا بالتقوى . قلت : في نقله الإجماع نظر ، فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع « سئل ابن عمر عن قذف أم ولد لآخر فقال : يضرب الحد صاغراً » وهذا بسند صحيح وبه قال الحسن وأهل الظاهر . وقال ابن المنذر : اختلفوا فيمن قذف أم ولد فقال مالك وجماعة : يجب فيه الحد ، وهو قياس قول الشافعى بعد موت السيد ، وكذا كل من يقول إنها عتقت بموت السيد . وعن الحسن البصرى أنه كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد . وقال مالك والشافعى : من قذف حراً يظنه عبداً وجب عليه الحد .

## باب هَلْ يَأْمُرُ الْإِمَامُ رَجُلًا فَيَضْرِبُ الْحَدَّ غَائِبًا عَنْهُ؟

وفعله عمرُ .

[٦٨٥٩] ٦٦١٨- نا محمد بن يوسف قال نا ابن عُيَيْنَةَ عن الزُّهْرِيِّ عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عَبْدِ اللَّهِ بن عَتْبَةَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ قَالَا : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ : أَنْشَدُكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا [٦٨٦٠]

بكتاب الله، فقام خصمه - وكان أفقه منه - فقال : صدق ، اقض بيننا بكتاب الله واثذن لي يا رسول الله . فقال النبي صلى الله عليه : « قُلْ » . فقال : إن ابني كان عسيفاً في أهل هذا ، فزني بامرأته فافتديت منه بمائة شاة وخادم ، وإنني سألت رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن علي امرأة هذا الرجم . فقال : « والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله : المائة والخادم رد عليك ، وعلي ابنك جلد مائة وتغريب عام ، ويا أنيس اغد علي امرأة هذا فاسألها ، فإن اعترفت فارجمها » . فاعترفت ، فرجمها .

**قوله ( باب هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه )** تقدم الكلام على هذه الترجمة ، وهل هو مكروه أولاً قريباً .

**قوله ( وقد فعله عمر )** ثبت هذا التعليق في رواية الكشميني ، وقد ورد ذلك عن عمر في عدة آثار منها ما أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن عمر أنه كتب إلى عامله إن عاد فحدوه ذكره في قصة طويلة ، وتقدم الكلام على حديث سهل بن سعد المذكور في الباب في قصة العسيف والله الحمد ، ومحمد بن يوسف شيخه فيه هو الفريائي كما جزم به أبو نعيم في « المستخرج » وقوله في هذه الرواية « حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله » وقع عند الإسماعيل من طريق العباس بن الوليد النرسي عن ابن عيينة قال الزهري كنت أحسب أني قد أصبت من العلم ، فلما لقيت عبيد الله كأنما كنت أفجر به بحراً » فذكر الحديث ، وفيه إيحاء إلى أنه لم يحمل هذا الحديث تاماً إلا عن عبيد الله المذكور وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة .

**( خاتمة )** اشتمل كتاب الحدود والمحاريب من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثلاثة أحاديث ، الموصول منها تسعة وسبعون والبقية متابعات وتعليق ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وستون حديثاً والخالص سبعة عشر حديثاً وافقه مسلم على تحريجها سوى ثمانية أحاديث وهي : حديث أني هريرة « أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب الخمر » وفيه « لا تعينوا عليه الشيطان » وحديث السائب بن يزيد في ضرب الشارب ، وحديث عمر في قصة الشارب الملقب حمراً ، وحديث ابن عباس « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » وحديث علي في رجم المرأة وجلدها ، وحديث علي في « رفع القلم » وحديث أنس في الرجل الذي قال : « يا رسول الله أصبت حداً فأقمه علي » وحديث ابن عباس في قصة ماعز ، وحديث عمر في قصة السقيفة المطول بما اشتمل عليه ، وقد اتفقا منه على أوله في قصة الرجم ، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرون أثراً بعضها موصول في ضمن الأحاديث المرفوعة مثل قول ابن عباس « ينزع نور الإيمان من الزاني » ومثل إخراج عمر المختنين ، ومثل كلام الحباب بن المنذر .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الديات

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾

[٦٨٦١] ٦٦١٩- فاقْتَبَيْهَ بْنَ سَعِيدٍ قَالَ نَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحَبِيلٍ قَالَ: قَالَ

عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْ تَدْعُو اللَّهَ نِدَاءً وَهُوَ خَلْقُكَ». قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ أَنْ يُطْعَمَ مَعَكَ». قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تَزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَهَا ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ الْآيَةَ.

[٦٨٦٢] ٦٦٢٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَمْرِو

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَا يَزَالُ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصَبَّ دَمًا حَرَامًا».

[الحديث ٦٨٦٢- طرفه في: ٦٨٦٣].

[٦٨٦٣] ٦٦٢١- فَا أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ أَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَحْدُثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو

قَالَ: إِنَّ مِنْ وَرَطَاتِ الْأُمُورِ الَّتِي لَا مَخْرَجَ لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا سَفَكَ الدَّمَ الْحَرَامَ بِغَيْرِ حَلَةٍ.

[٦٨٦٤] ٦٦٢٢- فَا عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:

«أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ».

[٦٨٦٥] ٦٦٢٣- فَا عَبْدَانُ قَالَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ نِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّ عَبِيدَ اللَّهِ بْنَ عَدِيَّ

حَدَّثَهُ أَنَّ الْمُقَدَّادَ بْنَ عَمْرِو الْكَنْدِيِّ -حَلِيفَ بَنِي زُهْرَةَ- حَدَّثَهُ وَكَانَ شَهِيدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ

قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَقِيتُ كَافِرًا فَاقْتَلْنَا فَضْرَبَ يَدِي بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا ثُمَّ لَازَ بِشَجَرَةٍ وَقَالَ: أَسْلَمْتُ

لِلَّهِ، أَقْتَلُهُ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَا تَقْتُلْهُ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ طَرَحَ إِحْدَى

يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا قَطَعَهَا أَقْتَلُهُ؟ قَالَ: «لَا تَقْتُلْهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَأَنْتَ بِمَنْزِلَتِهِ

قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ».

[٦٨٦٦] ٦٦٢٤- وَقَالَ حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لِلْمُقَدَّادِ: «إِذَا



كَانَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ يُخْفِي إِيمَانَهُ مَعَ قَوْمٍ كُفَّارٍ فَأُظْهِرَ إِيمَانَهُ فَقُتِلَتْهُ ، فَكَذَلِكَ كُنْتَ أَنْتَ تَخْفِي إِيمَانَكَ بِمَكَّةَ مِنْ قَبْلِ .

**قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الديات )** بتخفيف التحتانية جمع دية مثل عدات وعدة ، وأصلها ودية بفتح الواو وسكون الدال تقول : ودى القتل يديه إذا أعطى وليه ديته ، وهى ما جعل فى مقابلة النفس ، وسمى دية تسمية بالمصدر وفأؤها محذوفة والماء عوض وفى الأمرِ القتل بدال مكسورة حسب فإن وقفت قلت ده ، وأورد البخارى تحت هذه الترجمة ما يتعلق بالقصاص لأن كل ما يجب فيه القصاص يجوز العفو عنه على مال فتكون الدية أشمل ، وترجم غيره « كتاب القصاص » وأدخل تحته الديات بناء على أن القصاص هو الأصل فى العمد .

**قوله ( وقول الله تعالى : ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم )** كذا للجميع ، لكن سقطت الواو الأولى لأنى ذر والنسفى ، وفى هذه الآية وعيد شديد لمن قتل مؤمناً متعمداً بغير حق ، وقد تقدم النقل فى تفسير سورة الفرقان عن ابن عباس وغيره فى ذلك وبيان الاختلاف هل للقاتل توبة بما يغنى عن إعادته . وأخرج إسماعيل القاضى فى « أحكام القرآن » بسند حسن أن هذه الآية لما نزلت قال المهاجرون والأنصار وجبت ، حتى نزل ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ . قلت : وعلى ذلك عول أهل السنة فى أن القاتل فى مشيئة الله ، ويؤيده حديث عبادة المتفق عليه بعد أن ذكر القتل والزنا وغيرهما « ومن أصاب من ذلك شيئاً فأمره إلى الله إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه » ويؤيده قصة الذى قتل تسعة وتسعين نفساً ثم قتل المكمل مائة وقد مضى فى ذكر بنى إسرائيل من أحاديث الأنبياء . ثم ذكر فيه خمسة أحاديث مرفوعة ، الحديث الأول حديث ابن مسعود « أى الذنب أكبر » وقد تقدم شرحه مستوفى فى « باب إثم الزناة » وقوله « أن تقتل ولدك » قال الكرماني لا مفهوم له لأن القتل مطلقاً أعظم . قلت : لا يمتنع أن يكون الذنب أعظم من غيره وبعض أفراده أعظم من بعض ، ثم قال الكرماني وجه كونه أعظم أنه جمع مع القتل ضعف الاعتقاد فى أن الله هو الرزاق . الحديث الثانى حديث ابن عمر .

**قوله ( حدثنا على )** كذا للجميع غير منسوب ولم يذكره أبو على الجياني فى تقييده ولا نبه عليه الكلاباذى ، وقد ذكرت فى المقدمة أنه على بن الجعد لأن على بن المدينى لم يدرك إسحق بن سعيد .

**قوله ( لا )** فى رواية الكشميهنى « لن » .

**قوله ( فى فسحة )** بضم الفاء وسكون المهملة وبجاء مهملة أى سعة .

**قوله ( من دينه )** كذا للأكثر بكسر المهملة من الدين وفى رواية الكشميهنى « من ذنبه » فمفهوم الأول أن يضيق عليه دينه ففيه إشعار بالوعيد على قتل المؤمن متعمداً بما يتوعد به الكافر ، ومفهوم الثانى أنه يصير فى ضيق بسبب ذنبه ففيه إشارة إلى استبعاد العفو عنه لاستمراره فى الضيق المذكور . وقال ابن العرى : الفسحة فى الدين سعة الأعمال الصالحة حتى إذا جاء القتل ضاقت لأنها لا تقضى بوزره ، والفسحة فى الذنب قبوله الغفران بالتوبة حتى إذا جاء القتل ارتفع القبول ، وحاصله أنه فسر على رأى ابن عمر فى عدم قبول توبة القاتل .

**قوله ( ما لم يصب دماً حراماً )** في رواية لإسماعيل القاضي من هذا الوجه « ما لم يتند بدم حرام » وهو بمنشأة ثم نون ثم دال ثقيلة ومعناه الإصابة وهو كناية عن شدة المخالطة ولو قلت ، وقد أخرج الطبراني في « المعجم الكبير » عن ابن مسعود بسند رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً مثل حديث ابن عمر موقوفاً أيضاً وزاد في آخره « فإذا أصاب دماً حراماً نزع منه الحياء » ثم أورد عن أحمد بن يعقوب وهو المسعودي الكوفي عن إسحق بن سعيد وهو المذكور في السند الذي قبله بالسند المذكور إلى ابن عمر .

**قوله ( إن من ورطات )** بفتح الواو والراء ، وحكى ابن مالك أنه قيد في الرواية بسكون الراء والصواب التحريك وهي جمع ورطة بسكون الراء وهي الهلاك يقال وقع فلان في ورطة أى في شيء لا ينجو منه ، وقد فسرهما في الخبر بقوله التي لا مخرج لمن أوقع نفسه فيها .

**قوله ( سفك الدم )** أى إراقتة والمراد به القتل بأى صفة كان ، لكن لما كان الأصل إراقة الدم عبر به .

**قوله ( بغير حله )** في رواية أبى نعيم « بغير حقه » وهو موافق للفظ الآية ، وهل الموقوف على ابن عمر منتزع من المرفوع فكأن ابن عمر فهم من كون القاتل لا يكون في فسحة أنه ورط نفسه فأهلكها ، لكن التعبير بقوله « من ورطات الأمور » يقتضى المشاركة بخلاف اللفظ الأول فهو أشد في الوعيد ، وزعم الإسماعيلي أن هذه الرواية الثانية غلط ولم يبين وجه الغلط ، وأظنه من جهة انفراد أحمد بن يعقوب بها فقد رواه عن إسحق بن سعيد أبو النضر هاشم بن القاسم ومحمد بن كناسة وغيرهما باللفظ الأول ، وقد ثبت عن ابن عمر أنه قال لمن قتل عامداً بغير حق « تزود من الماء البارد فإنك لا تدخل الجنة » وأخرج الترمذى من حديث عبد الله بن عمر « زوال الدنيا كلها أهون على الله من قتل رجل مسلم » قال الترمذى حديث حسن . قلت : وأخرجه النسائي بلفظ « لقتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا » قال ابن العري : ثبت النهى عن قتل البهيمة بغير حق والوعيد في ذلك ، فكيف بقتل الآدمي ، فكيف بالمسلم ، فكيف بالتقى الصالح ، الحديث الثالث .

**قوله ( حدثنا عبيد الله بن موسى عن الأعمش )** هذا السند يلتحق بالثلاثيات وهي أعلى ما عند البخارى من حيث العدد ، وهذا في حكمه من جهة أن الأعمش تابعى وإن كان روى هذا عن تابعى آخر فإن ذلك التابعى أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم تحصل له صحبة .

**قوله ( عن أبى وائل عن عبد الله )** تقدم في « باب القصاص يوم القيامة » في أواخر الرقاق من رواية حفص بن غياث عن الأعمش حدثنى شقيق وهو أبى وائل المذكور قال : « سمعت عبد الله » وهو ابن مسعود .

**قوله ( أول ما يقضى بين الناس في الدماء )** زاد مسلم من طريق آخر عن الأعمش « يوم القيامة » وقد ذكرت شرحه في الباب المذكور وطريق الجمع بينه وبين حديث أبى هريرة « أول ما يحاسب به المرء صلاته » ونبيه هنا على أن النسائي أخرجهما في حديث واحد أورده من طريق أبى وائل عن ابن مسعود رفعه « أول ما يحاسب به العبد الصلاة ، وأول ما يقضى بين الناس في الدماء » « وما » في هذا الحديث موصولة وهو موصول حرفي ويتعلق الجار بمحذوف أى أول القضاء يوم القيامة القضاء في الدماء أى في الأمر المتعلق بالدماء ، وفيه عظم أمر القتل لأن الابتداء إنما يقع بالأهم ، وقد استدل به على أن القضاء يختص بالناس ولا مدخل فيه للبهائم ، وهو غلط لأن مفاده حصر الأولية في القضاء بين الناس وليس فيه نفى القضاء بين

البهائم مثلاً بعد القضاء بين الناس .

الحديث الرابع ، قوله ( حدثنا عبدان ) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وعطاء بن يزيد هو الليثي ، وعبيد الله بالتصغير هو ابن عدى أى ابن الخيار بكسر المعجمة وتخفيف التحتانية التوفلى له إدراك ، وقد تقدم بيانه فى مناقب عثمان ، والمقداد بن عمر وهو المعروف ابن الأسود .

قوله ( إن لقيت ) كذا للأكثر بصيغة الشرط ، وفى رواية أخرى ذر « إنى لقيت كافراً فاقتلنا ف ضرب يدي ف قطعهما » وظاهر سياقه أن ذلك وقع ، والذي فى نفس الأمر بخلافه ، وإنما سأل المقداد عن الحكم فى ذلك لو وقع ، وقد تقدم فى غزوة بدر بلفظ « رأيت إن لقيت رجلاً من الكفار » الحديث وهو يؤيد رواية الأكثر .

قوله ( ثم لا ذ بشجرة ) أى التجأ إليها ، وفى رواية الكشميهنى ثم لا ذ منى بشجرة والشجرة مثال .

قوله ( وقال أسلمت لله ) أى دخلت فى الإسلام .

قوله ( فإن قتله فإنه بمنزلة قبل أن تقتله ) قال الكرمانى : القتل ليس سبباً لكون كل منهما بمنزلة الآخر لكن عند النخاة مؤول بالإخبار أى هو سبب لإخبارى لك بذلك ، وعند البيانين المراد لازمه كقوله يباح دمك إن عصيت .

قوله ( وأنت بمنزلة قبل أن يقول ) قال الخطاى : معناه أن الكافر مباح الدم بحكم الدين قبل أن يسلم ، فإذا أسلم صار مصان الدم كالمسلم ، فإن قتله المسلم بعد ذلك صار دمه مباحاً بحق القصاص كالكافر بحق الدين ، وليس المراد إلحاقه فى الكفر كما تقوله الخوارج من تكفير المسلم بالكبيرة ، وحاصله اتحاد المنزلتين مع اختلاف المآخذ ، فالأول أنه مثلك فى صون الدم ، والثانى أنك مثله فى الهدر . ونقل ابن التين عن الداودى قال : معناه أنك صرت قاتلاً كما كان هو قاتلاً ، قال : وهذا من المعاريض ، لأنه أراد الإغلاظ بظاهر اللفظ دون باطنه ، وإنما أراد أن كلا منهما قاتل ، ولم يرد أنه صار كافراً بقتله إياه . ونقل ابن بطال عن المهلب معناه فقال : أى أنك بقصدك لقتله عمداً آثم كما كان هو بقصده لقتلك آثماً ، فأنتما فى حالة واحدة من العصيان . وقيل المعنى أنت عنده حلال الدم قبل أن تسلم وكنت مثله فى الكفر كما كان عندك حلال الدم قبل ذلك ، وقيل معناه إنه مغفور له بشهادة التوحيد كما أنك مغفور لك بشهود بدر . ونقل ابن بطال عن ابن الفصار أن معنى قوله « وأنت بمنزلة » أى فى إباحة الدم ، وإنما قصد بذلك ردعه وزجره عن قتله لا أن الكافر إذا قال أسلمت حرم قتله ، وتعقب بأن الكافر مباح الدم والمسلم الذى قتله إن لم يتعمد قتله ولم يكن عرف أنه مسلم وإنما قتله متأولاً فلا يكون بمنزلة فى إباحته . وقال القاضى عياض : معناه أنه مثله فى مخالفة الحق وارتكاب الإثم وإن اختلف النوع فى كون أحدهما كافراً والآخر معصية . وقيل المراد إن قتله مستحلاً لقتله فأنت مثله فى الكفر ، وقيل المراد بالمثلية أنه مغفور له بشهادة التوحيد وأنت مغفور لك بشهود بدر ، ونقل ابن التين أيضاً عن الداودى أنه أوله على وجه آخر فقال : يفسره حديث ابن عباس الذى فى آخر الباب ومعناه أنه يجوز أن يكون اللاتذ بالشجرة القاطع لليد مؤمناً يكتم إيمانه مع قوم كفار غلبوه على نفسه ، فإن قتله فأنت شاك فى قتلك إياه أنى ينزله الله من العمد والخطأ كما كان هو مشكوكاً فى إيمانه لجواز أن يكون يكتم إيمانه ، ثم قال : فإن قيل كيف قطع يد المؤمن وهو ممن يكتم إيمانه ؟ فالجواب أنه دفع عن نفسه من يريد قتله فجاز له ذلك كما جاز للمؤمن أن يدفع عن نفسه من يريد قتله ولو أفضى إلى قتل من يريد قتله فإن دمه يكون هدرأ ، فلذلك لم

يقدر النبي صلى الله عليه وسلم من يد المقداد لأنه قطعها متأولاً . قلت : وعليه مؤاخذات : منها الجمع بين القصتين بهذا التكلف مع ظهور اختلافهما ، وإنما الذى ينطبق على حديث ابن عباس قصة أسامة الآتية فى الباب الذى يليه حيث حمل على رجل أراد قتله فقال إني مسلم فقتله ظناً أنه قال ذلك متعوذاً من القتل ، وكان الرجل فى الأصل مسلماً ، فالذى وقع للمقداد نحو ذلك كما سأبينه وأما قصة قطع اليد فإنما قالها مستفتياً على تقدير أن لو وقعت كما تقدم تقريره ، وإنما تضمن الجواب النهى عن قتله لكونه أظهر الإسلام فحضر دمه وصار ما وقع منه قبل الإسلام عفواً . ومنها أن فى جوابه عن الاستشكال نظراً لأنه كان يمكنه أن يدفع بالقول بأن يقول له عند إرادة المسلم قتله إني مسلم فيكف عنه ، وليس له أن يبادر لقطع يده مع القدرة على القول المذكور ونحوه ، واستدل به على صحة إسلام من قال أسلمت لله ولم يزد على ذلك ، وفيه نظر لأن ذلك كافى فى الكف ، على أنه ورد فى بعض طرقه أنه قال لا إله إلا الله ، وهو رواية معمر عن الزهري عند مسلم فى هذا الحديث ، واستدل به على جواز السؤال عن النوازل قبل وقوعها بناء على ما تقدم ترجيحه ، وأما ما نقل عن بعض السلف من كراهة ذلك فهو محمول على ما يندر وقوعه ، وأما ما يمكن وقوعه عادة فيشرع السؤال عنه ليعلم .

الحديث الخامس ، قوله ( وقال حبيب بن أبى عمرة ) هو القصاب الكوفى لا يعرف اسم أبيه ، وهذا التعليق وصله البزار والدارقطنى فى « الأفراد » والطبرانى فى « الكبير » من رواية أبى بكر بن على بن عطاء بن مقدم والد محمد بن أبى بكر المقدمى عن حبيب وفى أوله « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فيها المقداد ، فلما أتوهم وجدوهم تفرقوا وفيهم رجل له مال كثير لم يرح فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، فأهوى إليه المقداد فقتله » الحديث ، وفيه « فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا مقداد قتلت رجلاً قال لا إله إلا الله ، فكيف لك بلا إله إلا الله ، فأنزل الله ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا ﴾ الآية فقال النبي صلى الله عليه وسلم للمقداد : كان رجلاً مؤمناً يخفى إيمانه » الخ قال الدارقطنى : تفرد به حبيب وتفرد به أبو بكر عنه . قلت : قد تابع أباً بكر سفيان الثوري لكنه أرسله ، أخرجه ابن أبى شيبة عن وكيع عنه ، وأخرجه الطبرى من طريق أبى إسحق الفزارى عن الثوري كذلك ، ولفظ وكيع بسنده عن سعيد بن جبير « خرج المقداد بن الأسود فى سرية » فذكر الحديث مختصراً إلى قوله « فنزلت » ولم يذكر الخبر المعلق ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذه القصة فى تفسير سورة النساء ، وبينت الاختلاف فى سبب نزول الآية المذكورة ، وطريق الجمع ، والله الحمد .

### باب ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا... ﴾

قال ابن عباس : من حرّم قتلها إلا بحق حيي الناس منه جميعاً .

[٦٨٦٧] ٦٦٢٥ - فاقبيصة قال نا سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله عن النبي

صلى الله عليه قال : « لا تقتل نفساً إلا كان على ابن آدم الأول كفلٌ منها » .

[٦٨٦٨] ٦٦٢٦ - فابو الوليد قال نا شعبة قال واقد بن عبد الله أخبرني عن أبيه سمع عبد الله بن عمر عن النبي

صلى الله عليه قال : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » .

- [٦٨٦٩] ٦٦٢٧- حدثنا محمد بن بشار نا غندر نا شعبة عن علي بن مدرك سمعت أبا زرعة بن عمرو بن جرير عن جرير قال النبي صلى الله عليه في حجة الوداع: «استنصت الناس، لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض». رواه أبو بكره وابن عباس عن النبي صلى الله عليه.
- [٦٨٧٠] ٦٦٢٨- نا محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن فراس عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه قال: «الكبائر الإشرار بالله، وعقوق الوالدين»- أو قال: «اليمين الغموس»، شك شعبة- وقال معاذ نا شعبة قال: «الكبائر الإشرار بالله، واليمين الغموس، وعقوق الوالدين»- أو قال- «أو قتل النفس».
- [٦٨٧١] ٦٦٢٩- نا إسحاق بن منصور قال أنا عبد الصمد قال نا شعبة قال نا عبيد الله بن أبي بكر سمع أنسا عن النبي صلى الله عليه قال: «الكبائر»... ح. وحدثني عمرو قال أنا شعبة عن ابن أبي بكر عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه قال: «أكبر الكبائر الإشرار بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، وقول الزور» أو قال: «وشهادة الزور».
- [٦٨٧٢] ٦٦٣٠- حدثنا عمرو بن زرة قال أنا هشيم قال أنا حصين قال نا أبو ظبيان قال سمعت أسامة بن زيد بن حارثة يحدث قال: بعثنا رسول الله إلى الحرقه من جهينة، قال: فصبحنا القوم فهزمناهم. قال: ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم، قال: فلما غشيناه قال: لا إله إلا الله، قال: فكف عنه الأنصاري، وطعنته برمح حتى قتلته. قال: فلما قدمنا بلغ ذلك النبي صلى الله عليه، قال: فقال لي: «يا أسامة، أقتلته بعدما قال: لا إله إلا الله؟» قال: قلت: يا رسول الله، إنما كان متعوذاً، قال: «أقتلته بعدما قال: لا إله إلا الله؟» قال: فما زال يكررها علي حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم.
- [٦٨٧٣] ٦٦٣١- حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال نا يزيد عن أبي الخير عن الصنابحي عن عبادة ابن الصامت قال: إني من النقباء الذين بايعوا رسول الله صلى الله عليه، بايعناه على أن لا نشرك بالله شيئاً ولا نزنّي، ولا نسرق، ولا نقتل النفس التي حرم الله، ولا ننتهب، ولا نعصي، بالجنة إن فعلنا ذلك، فإن غشنا من ذلك شيئاً كان قضاء ذلك إلى الله.
- [٦٨٧٤] ٦٦٣٢- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا جويرية عن نافع عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه قال: «من حمل علينا السلاح فليس منا»، رواه أبو موسى عن النبي صلى الله عليه.
- [الحديث ٦٨٧٤- طرفه في: ٧٠٧٠].
- [٦٨٧٥] ٦٦٣٣- نا عبد الرحمن بن المبارك قال نا حماد بن زيد قال نا أيوب ويونس عن الحسن عن الأحنف بن قيس قال: ذهبت لأنصر هذا الرجل، فلقيني أبو بكره فقال: أين تريد؟ قلت: أنصر هذا الرجل قال: ارجع، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار». قلت: يا رسول الله، هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: «إنه كان حريصاً على قتل صاحبه».

**قوله ( باب ومن أحيائها )** في رواية غير أئ ذر « باب قوله تعالى ومن أحيائها » وزاد المستمل والأصيل ﴿ فكأنما أحيأ الناس جميعاً ﴾ .

**قوله ( قال ابن عباس : من حرم قتلها إلا بحق فكأنما أحيأ الناس جميعاً )** وصله ابن أئ حاتم ، ومضى بيانه في تفسير سورة المائدة . وذكره مغلطأ من طريق وكيع عن سفيان عن خصيف عن مجاهد عن ابن عباس ، واعترض بأن خصيفا ضعيف ، وهو اعتراض ساقط لوجوده من غير رواية خصيف ، والمراد من هذه الآية صدرها وهو قوله تعالى : ﴿ من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ﴾ وعليه ينطبق أول أحاديث الباب وهو قوله : « إلا كان على ابن آدم الأول كفل منها » وسائرهما في تعظيم أمر القتل وهي اثنا عشر حديثاً قال ابن بطلال : فيها تغليظ أمر القتل والمبالغة في الزجر عنه ، قال : واختلف السلف في المراد بقوله : ﴿ قتل الناس جميعاً وأحيأ الناس جميعاً ﴾ فقالت طائفة : معناه تغليظ الوزر والتعظيم في قتل المؤمن أخرج الطبري عن الحسن ومجاهد وقتادة ، ولفظ الحسن أن قاتل النفس الواحدة يصير إلى النار كما لو قتل الناس جميعاً ، وقيل معناه أن الناس خصمأؤه جميعاً ، وقيل يجب عليه من القود بقتله المؤمن مثل ما يجب عليه لو قتل الناس جميعاً ، لأنه لا يكون عليه غير قتلة واحدة لجميعهم ، أخرج الطبري عن زيد بن أسلم ، واختار الطبري أن المراد بذلك تعظيم العقوبة وشدة الوعيد من حيث أن قتل الواحد وقتل الجميع سواء في استيجاب غضب الله وعذابه وفي مقابله أن من لم يقتل أحداً فقد حيا الناس منه جميعاً لسلامتهم منه . وحكى ابن التين أن معناه أن من وجب له قصاص فعفا عنه أعطى من الأجر مثل ما لو أحيأ الناس جميعاً ، وقيل وجب شكره على الناس جميعاً وكأنما من عليهم جميعاً . قال ابن بطلال : وإنما اختار هذا لأنه لا توجد نفس يقوم قتلها في عاجل الضر مقام قتل جميع النفوس ، ولا إحيأؤها في عاجل النفع مقام إحيأ جميع النفوس . قلت : واختار بعض المتأخرين تخصيص الشق الأول بابن آدم الأول لكونه سن القتل وهتك حرمة الدماء وجراً الناس على ذلك ، وهو ضعيف لأن الإشارة بقوله في أول الآية ﴿ من أجل ذلك ﴾ لقصة ابني آدم فدل على أن المذكور بعد ذلك متعلق بغيرهما ، فالحمل على ظاهر العموم أولى والله أعلم .

الحديث الأول ، قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثوري ، ويحتمل أن يكون ابن عينة فسأني في الاعتصام من رواية الحميدى عنه حدثنا الأعمش

**قوله ( الأعمش )** هو سليمان بن مهران .

**قوله ( عن عبد الله بن مرة )** في رواية حفص بن غياث عن الأعمش « حدثني عبد الله بن مرة » وهو الخارفي بمعجمة وراء مكسورة وفاء كوفي ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق كوفيون .

**قوله ( لا تقتل نفس )** زاد حفص في روايته « ظلماً » وفي الاعتصام « ليس من نفس تقتل ظلماً » .

**قوله ( على ابن آدم الأول )** هو قابيل عن الأكثر ، وعكس القاضي جمال الدين بن واصل في تاريخه فقال : اسم المقتول قابيل اشتق من قبول قربانه ، وقيل اسمه قابن بنون بدل اللام بغير ياء ، وقيل قبن مثله بغير ألف ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في « باب خلق آدم من بدء الخلق » وأخرج الطبري عن ابن عباس : كان من شأنهما أنه لم يكن مسكين يتصدق عليه ، إنما كان القربان يقربه الرجل فمهما قبل تنزل النار فتأكله وإلا فلا ، وعن الحسن : لم يكونا ولدى آدم لصلبه وإنما كانا من بني إسرائيل أخرج الطبري ، ومن طريق ابن أئ نجيح عن

مجاهد قال : كانا ولدى آدم لصلبه وهذا هو المشهور ، ويؤيده حديث الباب لوصفه ابن بأنه الأول أى أول ما ولد لآدم ، ويقال إنه لم يولد فى الجنة لآدم غيره وغير توأمته ، ومن ثم فخر على أخيه هايل فقال : نحن من أولاد الجنة وأنتا من أولاد الأرض ، ذكر ذلك ابن إسحق فى «المبتدأ» وعن الحسن : ذكر لى أن هايل قتل وله عشرون سنة ولأخيه القاتل خمس وعشرون سنة ، وتفسير هايل هبة الله ، ولما قتل هايل وحزن عليه آدم ولد له بعد ذلك شيث ومعناه عطية الله ومنه انتشرت ذرية آدم . وقال الثعلبى : ذكر أهل العلم بالقرآن أن حواء ولدت لآدم أربعين نفساً فى عشرين بطناً أولهم قابيل وأخته إقليما وآخرهم عبد المغيث وأمة المغيث ثم لم يمّت حتى بلغ ولده وولد ولده أربعين ألفاً وهلكوا كلهم فلم يبق بعد الطوفان إلا ذرية نوح وهو من نسل شيث ، قال الله تعالى ﴿ وجعلنا ذريته هم الباقين ﴾ وكان معه فى السفينة ثمانون نفساً وهو المشار إليهم بقوله تعالى ﴿ وما آمن معه إلا قليل ﴾ ومع ذلك فما بقى إلا نسل نوح فتوالدوا حتى ملؤا الأرض ، وقد تقدم شئ من ذلك ترجمة نوح من أحاديث الأنبياء .

**قوله ( كفل منها )** زاد فى الاعتصام : وربما قال سفيان من دمها ، وزاد فى آخره : لأنه من سن القتل ، وهذا مثل لفظ حفص بن غياث الماضى فى خلق آدم ، والكفل بكسر أوله وسكون الفاء النصيب ، وأكثر ما يطلق على الأجر والضعف على الإثم ، ومنه قوله تعالى ﴿ كفلين من رحمته ﴾ ووقع على الإثم فى قوله تعالى ﴿ ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها ﴾ وقوله « لأنه أول من سن القتل » فيه أن من سن شيئاً كتب له أو عليه ، وهو أصل فى أن المعونة على ما لا يخل حرام ، وقد أخرج مسلم من حديث جرير « من سن فى الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن فى الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » وهو محمول على من لم يتب من ذلك الذنب . وعن السدى : شذخ قابيل رأس أخيه بحجر فمات . وعن ابن جريج : تمثل له إبليس فأخذ بحجر فشذخ به رأس طير ففعل ذلك قابيل وكان ذلك على جبل ثور ، وقيل على عقبة حراء ، وقيل بالهند ، وقيل بموضع المسجد الأعظم بالبصرة ، وكان من شأنه فى دفنه ما قصه الله فى كتابه .

الحديث الثانى ، **قوله ( واقد بن عبد الله أخبرنى )** هو من تقديم الاسم على الصيغة ، وواقد هذا قال أبو ذر فى روايته كذا وقع هنا واقد بن عبد الله والصواب واقد بن محمد . قلت : وهو كذلك لكن لقبوله واقد ابن عبد الله توجيه وهو أن يكون الراوى نسبه لجدّه الأعلى عبد الله بن عمر فإنه واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله ابن عمر ، والذى نسبه كذلك أبو الوليد شيخ البخارى فيه ، فقد أخرجه أبو داود فى السنن عن أبى الوليد كذلك ، وتقدم للمصنف فى الأدب من رواية خالد بن الحارث عن شعبة على الحقيقة فقال « عن واقد بن محمد » ويأتى فى الفتن عن حجاج بن منهال عن شعبة كذلك وكذا لمسلم والنسائى من رواية غندر عن شعبة ، ثم وجدته فى الأول من فوائد أبى عمرو بن السماك من طريق عفان عن شعبة كما قال أبو الوليد ، فلعل نسبته كذلك من شعبة ، لكن أخرجه أحمد عن عفان وغيره عن شعبة كالجادة ، وفى الجملة فقله « عن أبيه » لا ينصرف لعبد الله بل لمحمد بن زيد جزماً ، فمن ترجم لعبد الله والد واقد فى رجال البخارى أخطأ ، نعم فى هذا النسب واقد بن عبد الله بن عمر تابعى معروف ، وهو أقدم من هذا فإنه عم والد واقد المذكور هنا ، وله ولد اسمه عبد الله بن واقد وقد أخرج له مسلم .

**قوله ( لا ترجعوا بعدى كفاراً )** جملة ما فيه من الأقوال ثمانية : أحدها قول الخوارج إنه على ظاهره ،

ثانيها هو في المستحلين ، ثالثها المعنى كفاراً بجرمة الدماء وحرمة المسلمين وحقوق الدين ، رابعها تفعلون فعل الكفار في قتل بعضهم بعضاً ، خامسها لا بسين السلاح يقال كفر درعه إذا لبس فوقها ثوباً ، سادسها كفاراً بنعمة الله ، سابعها المراد الزجر عن الفعل وليس ظاهره مراداً ، ثامنها لا يكفر بعضكم بعضاً كأن يقول أحد الفريقين للآخر يا كافر فيكفر أحدهما ، ثم وجدت تاسعاً وعاشراً ذكرتهما في كتاب الفتن ، وسيأتى شرح الحديث مستوفى في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى .

الحديث الثالث حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي .

قوله ( استنصت الناس ) أى اطلب منهم الإنصات لسمعوا الخطبة ، وقد تقدم أتم سياقاً من هذا في كتاب الحج ، ويأتى شرحه في الفتن أيضاً .

الحديث الرابع والخامس ، قوله ( رواه أبو بكرة وابن عباس ) يريد قوله لا ترجعوا بعدى كفاراً ، وحديث أبى بكرة وصله المؤلف مطولاً في الحج وشرح هناك ، ويأتى في الفتن أيضاً ، وكذلك حديث ابن عباس .

الحديث السادس حديث عبد الله بن عمرو في الكبائر تقدم شرحه في كتاب الأدب .

قوله ( وعقوق الوالدين أو قال اليمين الغموس شك شعبة ) قلت تقدم في الأيمان والنذور من طريق النضر بن شميل عن شعبة بالواو بغير شك وزاد مع الثلاثة « وقتل النفس » وهو المراد في هذا الباب .

قوله ( معاذ ) هو ابن معاذ العنبري ، وهو من تعاليق البخارى ، وجوز الكرمانى أن يكون مقول محمد بن بشار فيكون موصولاً ، وقد وصله الإسماعيلي من رواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه ولفظه « الكبائر الإشرار بالله وعقوق الوالدين أو قال قتل النفس واليمين الغموس » وهذا مطابق لتعليق البخارى إلا أن فيه تأخير اليمين الغموس ، والغرض منه إنما هو إثبات قتل النفس ، وحاصل الاختلاف على شعبة أنه تارة ذكرها وتارة لم يذكرها وأخرى ذكرها مع الشك .

الحديث السابع حديث أنس في الكبائر أيضاً تقدم شرحه في كتاب الأدب .

الحديث الثامن حديث أسامة ، قوله ( حدثنا عمرو بن زرارة حدثنا هشيم ) تقدم في المغازى عن عمرو بن محمد عن هشيم وكلاهما من شيوخ البخارى .

قوله ( حدثنا هشيم ) في رواية الكشميهنى « أنبأنا » .

قوله ( حدثنا حصين ) في رواية أبى ذر والأصيل « أنبأنا حصين » وهو ابن عبد الرحمن الواسطى من صغار التابعين ، وأبو ظبيان بظاء معجمة مفتوحة ثم موحدة ساكنة ثم ياء آخر الحروف واسمه أيضاً حصين وهو ابن جندب من كبار التابعين .

قوله ( بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الحرقه ) بضم المهملة وبالراء ثم قاف وهم بطن من جهينة تقدم نسبتهم إليهم في غزوة الفتح ، قال ابن الكلبي : سموا بذلك لوقعة كانت بينهم وبين بنى مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان فأحرقوهم بالسهم لكثرة من قتلوا منهم ، وهذه السرية يقال لها سرية غالب بن عبيد الله الليثي وكانت في رمضان سنة سبع فيما ذكره ابن سعد عن شيخه ، وكذا ذكره ابن إسحق في المغازى



« حدثني شيخ من أسلم عن رجال من قومه قالوا : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم غالب بن عبيد الله الكلبي ثم الليثي إلى أرض بنى مرة وبها مرداس بن نهيك حليف لهم من بنى الحرقة فقتله أسامة » فهذا يبين السبب في قول أسامة « بعثنا إلى الحرقات من جهينة » والذي يظهر أن قصة الذي قتل ثم مات فدفن ولفظته الأرض غير قصة أسامة ، لأن أسامة عاش بعد ذلك دهراً طويلاً ، وترجم البخاري في المغازي « بعث النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهينة » فجري الداودي في شرحه على ظاهره فقال فيه « تأمير من لم يبلغ » وتعقب من وجهين : أحدهما أنه ليس فيه تصريح بأن أسامة كان الأمير إذ يحتمل أن يكون جعل الترجمة باسمه لكونه وقعت له تلك الواقعة لا لكونه كان الأمير ، والثاني أنها إن كانت سنة سبع أو ثمان فما كان أسامة يومئذ إلا بالغاً لأنهم ذكروا أنه كان له لما مات النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر عاماً .

**قوله ( فصبحنا القوم )** أي هجموا عليهم صباحاً قبل أن يشعروا بهم ، يقال صبحته أتيته صباحاً بغتة ، ومنه قوله ﴿ ولقد صبحهم بكرة عذاب مستقر ﴾ .

**قوله ( ولحقنا أنا ورجل من الأنصار )** لم أقف على اسم الأنصاري المذكور في هذه القصة

**قوله ( رجلاً منهم )** قال ابن عبد البر اسمه مرداس بن عمرو الفدكي ويقال مرداس بن نهيك الفزاري وهو قول ابن الكلبي قتله أسامة وساق القصة ، وذكر ابن منده أن أبا سعيد الخدري قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فيها أسامة إلى بنى ضمرة » فذكر قتل أسامة الرجل ، وقال ابن أبي عاصم في الدييات « حدثنا يعقوب بن حميد حدثنا يحيى بن سليم عن هشام بن حسان عن الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خيلاً إلى فدك فأغاروا عليهم ، وكان مرداس الفدكي قد خرج من الليل وقال لأصحابه إني لاحق بمحمد وأصحابه فبصر به رجل فحمل عليه فقال إني مؤمن فقتله فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هلا شققت عن قلبه : قال فقال أنس : إن قاتل مرداس مات فدفنوه فأصبح فوق القبر فأعادوه فأصبح فوق القبر مراراً فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأمر أن يطرح في واد بين جبلين ثم قال : إن الأرض لتقبل من هو شر منه ولكن الله وعظكم » . قلت : إن ثبت هذا فهو مرداس آخر ، وقتيل أسامة لا يسمى مرداساً ، وقد وقع مثل هذا عند الطبري في قتل محلم بن جثامة عامر بن الأضبط وأن محملاً لما مات ودفن لفظته الأرض فذكر نحوه .

**قوله ( غشينا )** بفتح أوله وكسر ثانيه معجمتين أي لحقنا به حتى تغطي بنا ، وفي رواية الأعمش عن أبي ظبيان عند مسلم « فأدركت رجلاً فطعنته برمحى حتى قتلته » ووقع في حديث جندب عند مسلم « فلما رفع عليه السيف قال لا إله إلا الله فقتله » ويجمع بأنه رفع عليه السيف أولاً فلما لم يتمكن من ضربه بالسيف طعنه بالرمح .

**قوله ( فلما قدمنا )** أي المدينة (بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية الأعمش « فوق في نفسي من ذلك شيء فذكرته للنبي صلى الله عليه وسلم » ولا منافاة بينهما لأنه يحمل على أن ذلك بلغ النبي صلى الله عليه وسلم من أسامة لا من غيره ، فتقديره الأول بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم مني .

**قوله ( أقتلته بعد ما قال )** في رواية الكشميهني « بعد أن قال » قال ابن التين : في هذا اللوم تعليم وإبلاغ في الموعظة حتى لا يقدم أحد على قتل من تلفظ بالتوحيد ، وقال القرطبي : في تكريره ذلك والإعراض عن قبول العذر زجر شديد عن الإقدام على مثل ذلك .

قوله ( إنما كان متعوذاً ) في رواية الأعمش « قالها خوفاً من السلاح » وفي رواية ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أسامة « إنما فعل ذلك ليحرز دمه » .

قوله ( قال قلت يا رسول الله والله إنما كان متعوذاً ) كذا أعاد الاعتذار وأعيد عليه الإنكار ، وفي رواية الأعمش « أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا » قال النووي الفاعل في قوله « أقالها » هو القلب ، ومعناه أنك إنما كلفت بالعمل بالظاهر وما ينطق به اللسان وأما القلب فليس لك طريق إلى ما فيه ، فأنكر عليه ترك العمل بما ظهر من اللسان فقال « أفلا شققت عن قلبه » لتتظر هل كانت فيه حين قالها واعتقدها أو لا ، والمعنى أنك إذا كنت لست قادراً على ذلك فاكثف منه باللسان . وقال القرطبي : فيه حجة لمن أثبت الكلام النفسي ، وفيه دليل على ترتب الأحكام على الأسباب الظاهرة دون الباطنة .

قوله ( حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم ) أي أن إسلامي كان ذلك اليوم لأن الإسلام يَجِبُ ما قبله ، فتمنى أن يكون ذلك الوقت أول دخوله في الإسلام ليأمن من جريرة تلك الفعلية ، ولم يرد أنه تمنى أن لا يكون مسلماً قبل ذلك . قال القرطبي : وفيه إشعار بأنه كان استصغر ما سبق له قبل ذلك من عمل صالح في مقابلة هذه الفعلية لما سمع من الإنكار الشديد ، وإنما أورد ذلك على سبيل المبالغة ، ويبين ذلك أن في بعض طرقه في رواية الأعمش « حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ » ووقع عند مسلم من حديث جندب بن عبد الله في هذه القصة زيادات ولفظه « بعث بعثاً من المسلمين إلى قوم من المشركين فالتقوا فأوجع رجل من المشركين فيهم فأبلغ ، فقصده رجل من المسلمين غيلته - كنا نتحدث إنه أسامة بن زيد - فلما رفع عليه السيف قال : لا إله إلا الله فقتله » الحديث . وفيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : فكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا أتتك يوم القيامة ؟ قال : يا رسول الله استغفر لي ، قال : كيف تصنع بلا إله إلا الله ؟ فجعل لا يزيده على ذلك » وقال الخطابي : لعل أسامة تأول قوله تعالى ﴿ فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ﴾ ولذلك عذره النبي صلى الله عليه وسلم فلم يلزمه دية ولا غيرها . قلت : كأنه حمل نفى النفع على عموميه دنيا وأخرى ، وليس ذلك المراد ، والفرق بين المقامين أنه في مثل تلك الحالة ينفعه نفعاً مقيداً بأن يجب الكف عنه حتى يختير أمره هل قال ذلك خالصاً من قلبه أو خشية من القتل ، وهذا بخلاف ما لو هجم عليه الموت ووصل خروج الروح إلى الغرغرة وانكشف الغطاء فإنه إذا قالها لم تنفعه بالنسبة لحكم الآخرة وهو المراد من الآية ، وأما كونه لم يلزمه دية ولا كفارة فتوقف فيه الداودي وقال : لعله سكت عنه لعلم السامع أو كان ذلك قبل نزول آية الدية والكفارة ، وقال القرطبي : لا يلزم من السكوت عنه عدم الوقوع ، لكن فيه بعد لأن العادة جرت بعدم السكوت عن مثل ذلك إن وقع ، قال : فيحتمل أنه لم يجب عليه شيء لأنه كان مأذوناً له في أصل القتل فلا يضمن ما أتلّف من نفس ولا مال كالخاتن والطبيب ، أو لأن المقتول كان من العدو ولم يكن له ولي من المسلمين يستحق دية ، قال : وهذا يتمنى على بعض الآراء ، أو لأن أسامة أقر بذلك ولم تقم بذلك بينة فلم تلزم العاقلة الدية وفيه نظر . قال ابن بطال : كانت هذه القصة سبب حلف أسامة أن لا يقتل مسلماً بعد ذلك ، ومن ثم تخلف عن علي في الجمل وصفين كما سيأتي بيانه في كتاب الفتن . قلت : وكذا وقع في رواية الأعمش المذكورة « أن سعد بن أبي وقاص كان يقول لا أقاتل مسلماً حتى يقاتله أسامة » واستدل به النووي على رد الفرع الذي ذكره الرافعي فيمن رأى كافراً أسلم فأكرم إكراماً كثيراً فقال ليتني كنت كافراً فأسلمت لأكرم ، فقال الرافعي : يكفر بذلك ، ورده النووي بأنه لا يكفر لأنه جازم الإسلام في الحال والاستقبال ،

وإنما تمنى ذلك في الحال الماضي مقيداً له بالإيمان ليتم له الإكرام ، واستدل بقصة أسامة ثم قال : ويمكن الفرق .  
الحديث التاسع حديث عبادة . قوله ( حدثني يزيد ) هو ابن أبي حبيب المصري . وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله ، والصنابحي عبد الرحمن بن عسيلة بمهملتين مصغر .

قوله ( إني من النقباء الذين بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ) يعنى ليلة العقبة .

قوله ( بايعناه على أن لا نترك ) ظاهره أن هذه البيعة على هذه الكيفية كانت ليلة العقبة ، وليس كذلك كما بينته في كتاب الإيمان في أوائل الصحيح ، وإنما كانت البيعة ليلة العقبة « على المنشط والمكره في العسر واليسر إلى آخره » وأما البيعة المذكورة هنا وهى التى تسمى بيعة النساء فكانت بعد ذلك بمدة ، فإن آية النساء التى فيها البيعة المذكورة نزلت بعد عمرة الحديبية في زمن الهدنة وقبل فتح مكة ، وكانت البيعة التى وقعت للرجال على وفقها كانت عام الفتح ، وقد أوضحت ذلك والسبب في الحمل عليه في كتاب الإيمان ، ومضى شرح الحديث هناك .

الحديث العاشر حديث ابن عمر . قوله ( جويرية ) بالجيم تصغير جارية وهو ابن أسماء سمع من نافع مولى ابن عمر وحدث عنه بواسطة مالك أيضاً .

قوله ( من حمل علينا السلاح فليس منا ) المراد من حمل عليهم السلاح لقتالهم لما فيه من إدخال الرعب عليهم ، لا من حمله لحراستهم مثلاً فإنه يحمله لهم لا عليهم ، وقوله فليس منا أى على طريقتنا ، وأطلق اللفظ مع احتمال إرادة أنه ليس على الملة للمبالغة في الزجر والتخويف ، وسيأتى بسط ذلك في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى .

الحديث الحادى عشر . قوله ( رواه أبو موسى عن النبى صلى الله عليه وسلم ) قلت : سيأتى موصولاً مع شرحه في كتاب الفتن ومعه حديث أبى هريرة بمعناه ، وهو عند مسلم من حديث سلمة بلفظ « من حمل علينا السيف » .

الحديث الثانى عشر ، قوله ( حدثنا أيوب ) هو السخيتاني ، ويونس هو ابن عبيد البصرى ، والحسن البصرى .

قوله ( عن الأحنف ) هو ابن قيس .

قوله ( لأنصر هذا الرجل ) هو على بن أبى طالب وكان الأحنف تخلف عنه في وقعة الجمل .

قوله ( إذا التقى المسلمان بسيفيهما ) بالثنية ، وفي رواية الكشميهنى بالإفراد .

قوله ( في النار ) أى إن أنفذ الله عليهما ذلك لأنهما فعلاً فعلاً يستحقان أن يعذبا من أجله ، وقوله « إنه كان حريصاً على قتل صاحبه » احتجاج به بالاقلاى ومن تبعه على أن من عزم على المعصية يأثم ولو لم يفعلها ، وأجاب من خالفه بأن هذا شرع في الفعل والاختلاف فيمن هم مجرداً ثم صمم ولم يفعل شيئاً هل يأثم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث « من هم بحسنة ومن هم بسيئة » في كتاب الرقاق . وقال الخطاى : هذا الوعيد لمن قاتل على عداوة دينية أو طلب ملك مثلاً ، فأما من قاتل أهل البغى أو دفع الصائل فقتل

فلا يدخل في هذا الوعيد لأنه مأذون له في القتال شرعاً ، وسيأتى شرح هذا الحديث في كتاب الفتن أيضاً إن شاء الله تعالى .

## باب

قول الله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ الآية

قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ الآية ) كذا لأبي ذر ، وفي رواية الأصيلي والنسفي وابن عساكر ﴿ القتل الحر بالحر - إلى قوله - عذاب أليم ﴾ وللإسماعيلي ﴿ القتل - إلى قوله - أليم ﴾ وساق في رواية كريمة الآية كلها .

## باب سؤال القاتل حتى يقر ، والإقرار في الحدود

[٦٨٧٦] ٦٦٣٤ - نا حجاج بن منهال قال نا همام عن قتادة عن أنس بن مالك أن يهودياً رضى رأس جارية بين حجرين ، فقيل لها : من فعل بك هذا ؟ فلان أو فلان - حتى سمي اليهودي - فأتى به النبي صلى الله عليه ، فلم يزل به حتى أقر ، فرض رأسه بالحجارة .

قوله ( باب سؤال القاتل حتى يقر ، والإقرار في الحدود ) كذا للأكثر ، وبعده حديث أنس في قصة اليهودي والجارية . ووقع عند النسفي وكريمة وأبي نعيم في « المستخرج » بحذف « باب » وقالوا بعد قوله عذاب أليم « وإذا لم يزل يسأل القاتل حتى أقر » والإقرار في الحدود ، وصنيع الأكثر أشبه ، وقد صرح الإسماعيلي بأن الترجمة الأولى بلا حديث . قلت : والآية المذكورة أصل في اشتراط التكافؤ في القصاص وهو قول الجمهور ، وخالفهم الكوفيون فقالوا يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر الذمي ، وتمسكوا بقوله تعالى ﴿ وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ قال إسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » : الجمع بين الآيتين أولى ، فتحمل النفس على المكافئة ، ويؤيده اتفاقهم على أن الحر لو قذف عبداً لم يجب عليه حد القذف ، قال ويؤخذ الحكم من الآية نفسها فإن في آخرها ﴿ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ﴾ والكافر لا يسمى متصدقاً ولا مكفراً عنه ، وكذلك العبد لا يتصدق بجرحه لأن الحق لسيدته . وقال أبو ثور : لما اتفقوا على أنه لا قصاص بين العبيد والأحرار فيما دون النفس كانت النفس أولى بذلك . قال ابن عبد البر : أجمعوا على أن العبد يقتل بالحز وأن الأنثى تقتل بالذكر ويقتل بها إلا أنه ورد عن بعض الصحابة كعلي والتابعين كالحسن البصري أن الذكر إذا قتل الأنثى فشاء أولياؤها قتله وجب عليهم نصف الدية وإلا فلهم الدية كاملة قال : ولا يثبت عن علي لكن هو قول عثمان البتي أحد فقهاء البصرة ، ويدل على التكافؤ بين الذكر والأنثى أنهم اتفقوا على أن مقطوع اليد والأعور لو قتله الصحيح عمداً لوجب عليه القصاص ولم يجب له بسبب عينه أو يده دية .

قوله في الترجمة ( سؤال القاتل حتى يقر ) أى من اتهم بالقتل ولم تقم عليه البينة .

قوله ( حدثنا همام ) هو ابن يحيى .

قوله ( عن أنس ) في رواية حبان بفتح المهمله وتشديد الموحدة عن همام الآية بعد سبعة أبواب « حدثنا

أنس .

قوله ( أن يهودياً ) لم أقف على اسمه .

قوله ( رض رأس جارية ) الرض بالضاد المعجمة والرضخ بمعنى ، والجارية يحتمل أن تكون أمة ويحتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ وقد وقع في رواية هشام بن زيد عن أنس في الباب الذي يليه « خرجت جارية عليها أوضاع بالمدينة فرماها يهودى بحجر » وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ « عدا يهودى على جارية فأخذ أوضاعاً كانت عليها ورضخ رأسها » وفيه « فأقى أهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى فى آخر رمق » وهذا لا يعين كونها حرة لاحتمال أن يراد بأهلها موالها رقيقة كانت أو عتيقة ، ولم أقف على اسمها لكن فى بعض طرقه أنها من الأنصار ، ولا تنافى بين قوله « رض رأسها بين حجرين » وبين قوله « رماها بحجر » وبين قوله « رضخ رأسها » لأنه يجمع بينها بأنه رماها بحجر فأصاب رأسها فسقطت على حجر آخر ، وأما قوله « على أوضاع » فمعناه بسبب أوضاع ، وهى بالضاد المعجمة والحاء المهملة جمع وضع ، قال أبو عبيد هـى حلى الفضة ، ونقل عياض أنها حلى من حجارة ، ولعله أراد حجارة الفضة احترازاً من الفضة المضروبة أو المنقوشة .

قوله ( فقليل لها من فعل بك هذا أفلان أو فلان ) ؟ فى رواية الكشميهنى « فلان أو فلان » بحذف الهمزة ، وقد تقدم فى الأشخاص من وجه آخر عن همام « أفلان أفلان » بالتكرار بغير واو عطف ، وجاء بيان الذى خاطبها بذلك فى الرواية التى تلى هذه بلفظ « فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلان قتلك » وبين فى رواية أنس عن أنس عند مسلم وأبى داود « فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها من قتلك » .

قوله ( حتى سمى اليهودى ) زاد فى الروایتين اللتين فى الأشخاص والوصايا « فأومأت برأسها » ووقع فى رواية هشام بن زيد فى الرواية التى تلى هذا بيان الإيماء المذكور وأنه كان تارة دالاً على النفى وتارة دالاً على الإثبات بلفظ « فلان قتلك ؟ فرفعت رأسها ، فأعاد فقال : فلان قتلك ؟ فرفعت رأسها ، فقال لها فى الثالثة : فلان قتلك ؟ فخففت رأسها » وهو مشعر بأن فلاناً الثانى غير الأول ، ووقع التصريح بذلك فى الرواية التى فى الطلاق وكذا الآتية بعد باين « فأشارت برأسها أن لا ، قال : ففلان ؟ لرجل آخر يعنى عن — رجل آخر — فأشارت أن لا . قال : ففلان قاتلها فأشارت أن نعم » .

قوله ( فلم يزل به حتى أقر ) فى الوصايا « فجنى به يعترف فلم يزل به حتى اعترف » قال أبو مسعود : لا أعلم أحداً قال فى هذا الحديث : فاعترف ولا . فأقر إلا همام بن يحيى ، قال المهلب : فيه أنه ينبغى للحاكم أن يستدل على أهل الجنایات ثم يتلطف بهم حتى يقروا ليؤخذوا بإقرارهم ، وهذا بخلاف ما إذا جاءوا تائبين فإنه يعرض عمن لم يصرح بالجنایة فإنه يجب إقامة الحد عليه إذا أقر ، وسياق القصة يقتضى أن اليهودى لم تقم عليه بينة وإنما أخذ بإقراره ، وفيه أنه تجب المطالبة بالدم بمجرد الشكوى وبالإشارة ، قال : وفيه دليل على جواز وصية غير البالغ ودعواه بالدين والدم . قلت : فى هذا نظر لأنه لم يتعين كون الجارية دون البلوغ ، وقال المازرى فيه الرد على من أنكروا القصاص بغير السيف ، وقتل الرجل بالمرأة . قلت : وسياق البحث فيهما فى باين مفردين قال : واستدل به بعضهم على التدمية لأنها لو لم تعتبر لم يكن لسؤال الجارية فائدة ،

قال : ولا يصح اعتباره مجرداً لأنه خلاف الإجماع فلم يبق إلا إنه يفيد القسامة . وقال النووي : ذهب مالك إلى ثبوت قتل المتهم بمجرد قول المجروح ، واستدل بهذا الحديث ، ولا دلالة فيه بل هو قول باطل لأن اليهودى اعترف كما وقع التصريح به فى بعض طرقه ، ونازعه بعض المالكية فقال : لم يقل مالك ولا أحد من أهل مذهبه بثبوت القتل على المتهم بمجرد قول المجروح ، وإنما قالوا إن قول المحتضر عند موته فلان قتلنى لوث يوجب القسامة فيقسم اثنان فصاعداً من عصبته بشرط الذكورية ، وقد وافق بعض المالكية الجمهور ، واحتج من قال بالتدمية أن دعوى من وصل إلى تلك الحالة وهى وقت إخلاصه وتوبته عند معاينة مفارقة الدنيا يدل على أنه لا يقول إلا حقاً ، قالوا وهى أقوى من قول الشافعية أن الولي يقسم إذا وجد قرب وليه المقتول رجلاً معه سكين لجواز أن يكون القاتل غير من معه السكين .

**قوله ( فرض رأسه بالحجارة )** أى دق ، وفى رواية الأشخاص « فرضخ رأسه بين حجرين » ويأتى فى رواية حبان أن هماماً قال كلاً من اللفظين ، وفى رواية هشام التى تليها « فقتله بين حجرين » ومضى فى الطلاق بلفظ الرواية التى فى الأشخاص ، وفى رواية أبى قلابه عند مسلم « فأمر به فرجم حتى مات » لكن فى رواية أبى داود من هذا الوجه « فقتل بين حجرين » قال عياض : رضخه بين حجرين ورميه بالحجارة ورجمه بها بمعنى ، والجامع أنه رمى بحجر أو أكثر ورأسه على آخر . وقال ابن التين : أجاب بعض الخنفية بأن هذا الحديث لا دلالة فيه على الماثلة فى القصاص ، لأن المرأة كانت حية والقود لا يكون فى جى ، وتعقبه بأن أمر بقتله بعد موتها لأن فى الحديث « أفلان قتلك » فدل على أنها ماتت حينئذ لأنها كانت تجود بنفسها ، فلما ماتت اقتبص منه وادعى ابن المرباط من المالكية أن هذا الحكم كان فى أول الإسلام وهو قبول قول القاتل ، وأما ما جاء أنه اعترف فهو فى رواية قتادة ولم يقله غيره وهذا مما عد عليه انتهى . ولا يخفى فساد هذه الدعوى فقتادة حافظ زيادته مقبولة لأن غيره لم يتعرض لنفيها فلم يتعارض ، والنسخ لا يثبت بالاحتال . واستدل به على وجوب القصاص على الذمى ، وتعقب بأنه ليس فيه تصريح بكونه ذمياً فيحتمل أن يكون معاهداً أو مستأمناً ، والله أعلم

### باب إذا قتل بحجر أو بعضاً

[٦٨٧٧] ٦٦٣٥- حدثنا محمد قال أنا عبد الله بن إدريس عن شعبة عن هشام بن زيد بن أنس عن جدّه أنس ابن مالك قال : خرجت جارية عليها أوضاح بالمدينة ، قال : فرماها يهودي بحجر . قال فجيء بها إلى النبي صلى الله عليه وبها رمق . فقال لها رسول الله صلى الله عليه : « فلان قتلك ؟ » فرفعت رأسها ، فأعاد عليها قال : « فلان قتلك ؟ » فرفعت رأسها . قال لها فى الثالثة : « فلان قتلك ؟ » فخفضت رأسها . فدعا به رسول الله صلى الله عليه فقتله بين الحجرين .

**قوله ( باب إذا قتل بحجر أو بعضاً )** كذا أطلق ولم يبت الحكم إشارة إلى الاختلاف فى ذلك ، ولكن إيراد الحديث يشير إلى ترجيح قول الجمهور ، وذكر فيه حديث أنس فى اليهودى والجارية ، وهو حجة للجمهور أن القاتل يقتل بما قتل به ، وتمسكوا بقوله تعالى ﴿ وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴾ وبقوله تعالى ﴿ فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ وخالف الكوفيون فاحتجوا بحديث لا قود إلا بالسيف ، وهو ضعيف

أخرجه الزيار وابن عدى من حديث أنى بكرة ، وذكر الزيار الاختلاف فيه مع ضعف إسناده . وقال ابن عدى : طرقة كلها ضعيفة ، وعلى تقدير ثبوته فإنه على خلاف قاعدتهم فى أن السنة لا تنسخ الكتاب ولا تخصصه ، وبالنهى عن المثلة وهو صحيح لكنه محمول عند الجمهور على غير الماثلة فى القصاص جمعاً بين الدليلين ، قال ابن المنذر : قال الأكثر إذا قتل به شيء يقتل مثله غالباً فهو عمد ، وقال ابن أنى ليلى : إن قتل بالحجر أو العصا نظر إن كرر ذلك فهو عمد وإلا فلا ، وقال عطاء وطاوس : شرط العمد أن يكون بسلاح وقال الحسن البصرى والشعبى والنخعى والحكم وأبو حنيفة ومن تبعهم : شرطه أن يكون بحديدة . واختلف فيمن قتل بعصا فأقيد بالضرب بالعصا فلم يمت هل يكرر عليه ؟ فقليل : لم يكرر ، وقيل إن لم يمت قتل بالسيف وكذا فيمن قتل بالتجويع ، وقال ابن العرى يستثنى من الماثلة ما كان فيه معصية كالخمر واللواط والتحريق ، وفى الثالثة خلاف عند الشافعية ، والأولان بالاتفاق ، لكن قال بعضهم يقتل بما يقوم مقام ذلك انتهى . ومن أدلة المانحين حديث المرأة التى رمت ضرعتها بعمود الفسطاط فقتلتها ، فإن النبى صلى الله عليه وسلم جعل فيها الدية ، وسيأتى البحث فيه فى « باب جنين المرأة » وهو بعد باب القسامة . ومحمد فى أول السند جزم الكلاباذى بأنه ابن عبد الله بن نمير ، وقال أبو على بن السكن : هو ابن سلام .

## ب

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ الْآيَةُ

[٦٨٧٨] ٦٦٣٦- فا عمر بن حفص قال نا أبى قال نا الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والثيب الزاني ، والمفارق لدينه التارك للجماعة » .

قوله ( باب قول الله تعالى ﴿إن النفس بالنفس والعين بالعين﴾ ) كذا لأنى ذر والأصلى ، وعند النسفى بعده الآية إلى قوله ﴿فأولئك هم الظالمون﴾ وساق فى رواية كريمة إلى قوله ﴿الظالمون﴾ والغرض من ذكر هذه الآية مطابقتها للفظ الحديث ، ولعله أراد أن يبين أنها وإن وردت فى أهل الكتاب لكن الحكم الذى دلت عليه مستمر فى شريعة الإسلام ، فهو أصل فى القصاص فى قتل العمد .

قوله ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود .

قوله ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل ) وقع فى رواية سفيان الثورى عن الأعمش عن مسلم والنسائى زيادة فى أوله وهى « قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : والذى لا إله غيره لا يحل » وظاهر قوله « لا يحل » إثبات إباحتها قتل من استثنى ، وهو كذلك بالنسبة لتحريم قتل غيرهم وإن كان قتل من أبيع قتله منهم واجباً فى الحكم .

قوله ( دم امرئ مسلم ) فى رواية الثورى « دم رجل » والمراد لا يخل إراقة دمه أى كله وهو كناية عن قتله ولو لم يرق دمه .

**قوله ( يشهد أن لا إله إلا الله )** هي صفة ثانية ذكرت لبيان أن المراد بالمسلم هو الآتي بالشهادتين ، أو هي حال مقيدة للموصوف إشعاراً بأن الشهادة هي العمدة في حقن الدم ، وهذا رجحه الطيبي واستشهد بحديث أسامة « كيف تصنع بلا إله إلا الله » .

**قوله ( إلا بإحدى ثلاث )** أى خصال ثلاث ، ووقع في رواية الثوري « إلا ثلاثة نفر » .

**قوله ( النفس بالنفس )** أى من قتل عمداً بغير حق-قتل بشرطه ، ووقع في حديث عثمان المذكور « قتل عمداً فعليه القود » وفي حديث جابر عند البزار « ومن قتل نفساً ظلماً » .

**قوله ( والثيب الزاني )** أى فيحل قتله بالرجم ، وقد وقع في حديث عثمان عند النسائي بلفظ « رجل زنى بعد إحصائه فعليه الرجم » قال النووي : الزاني يجوز فيه إثبات الياء وحذفها وإثباتها أشهر .

**قوله ( والمفارق لدينه التارك للجماعة )** كذا في رواية أنى ذكر عن الكشميهني ، وللباقين « والمارق من الدين » لكن عند النسفي والسرخسي والمستمل « والمارق لدينه » قال الطيبي المارق لدينه هو التارك له ، من المروق وهو الخروج وفي رواية مسلم « والتارك لدينه المفارق للجماعة » وله في رواية الثوري « المفارق للجماعة » وزاد : قال الأعمش فحدثت بهما إبراهيم يعني النخعي فحدثني عن الأسود يعني ابن يزيد عن عائشة بمثله . قلت : وهذه الطريق أغفل المزي في الأطراف ذكرها في مسند عائشة . وأغفل التنبيه عليها في ترجمة عبد الله بن مرة عن مسروق عن ابن مسعود ، وقد أخرجه مسلم أيضاً بعده من طريق شيبان بن عبد الرحمن عن الأعمش ولم يسق لفظه لكن قال « بالإسنادين جميعاً » ولم يقل « والذي لا إله غيره » وأفرده أبو عوانة في صحيحه من طريق شيبان باللفظ المذكور سواء ، والمراد بالجماعة جماعة المسلمين أى فارقهم أو تركهم بالارتداد ، فهي صفة للتارك أو المفارق لا صفة مستقلة وإلا لكانت الخصال أربعاً ، وهو كقوله قبل ذلك « مسلم يشهد أن لا إله إلا الله » فإنها صفة مفسرة لقوله « مسلم » وليست قيداً فيه إذ لا يكون مسلماً إلا بذلك . ويؤيد ما قلته أنه وقع في حديث عثمان « أو يكفر بعد إسلامه » أخرجه النسائي بسند صحيح ، وفي لفظ له صحيح أيضاً « ارتد بعد إسلامه » وله من طريق عمرو بن غالب عن عائشة « أو كفر بعد ما أسلم » وفي حديث ابن عباس عند النسائي « مرتد بعد إيمان » قال ابن دقيق العيد : الردة سبب لإباحة دم المسلم بالإجماع في الرجل ، وأما المرأة ففيها خلاف . وقد استدلل بهذا الحديث للجمهور في أن حكمها حكم الرجل لاستواء حكمهما في الزنا ، وتعقب بأنها دلالة اقتران وهي ضعيفة ، وقال البيضاوي : التارك لدينه صفة مؤكدة للمارق أى الذى ترك جماعة المسلمين وخرج من جملتهم ، قال : وفي الحديث دليل لمن زعم أنه لا يقتل أحد دخل في الإسلام بشيء غير الذى عدد كترك الصلاة ولم ينفصل عن ذلك ، وتبعه الطيبي ، وقال ابن دقيق العيد : قد يؤخذ من قوله « المفارق للجماعة » أن المراد المخالف لأهل الإجماع فيكون متمسكاً لمن يقول مخالف الإجماع كافر ، وقد نسب ذلك إلى بعض الناس ، وليس ذلك بالهين فإن المسائل الإجماعية تارة يصحبها التواتر بالنقل عن صاحب الشرع كوجوب الصلاة مثلاً وتارة لا يصحبها التواتر ، فالأول يكفر جاحده لمخالفة التواتر لا لمخالفة الإجماع ، والثاني لا يكفر به . قال شيخنا في شرح الترمذى : الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بإنكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس ، ومنهم



من عبر بإنكار ما علم وجوبه بالتواتر. ومنه القول بحدوث العالم ، وقد حكى عياض وغيره الإجماع على تكفير من يقول بقدم العالم ، وقال ابن دقيق العيد : وقع هنا من يدعى الخدق في المعقولات ويميل إلى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لأنه من قبيل مخالفة الإجماع ، وتمسك بقولنا إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواتراً عن صاحب الشرع ، قال وهو تمسك ساقط إما عن عمى في البصيرة أو تعام لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل . وقال النووي : قوله « التارك لدينه » عام في كل من ارتد بأي ردة كانت فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام ، وقوله « المفاقر للجماعة » يتناول كل خارج عن الجماعة ببدعة أو نفى إجماع كالروافض والخوارج وغيرهم ، كذا قال ، وسيأتي البحث فيه . وقال القرطبي في « المفهم » ظاهر قوله « المفاقر للجماعة » أنه نعت للتارك لدينه ، لأنه إذا ارتد فارق جماعة المسلمين ، غير أنه يلتحق به كل من خرج عن جماعة المسلمين وإن لم يرتد كمن يمتنع من إقامة الحد عليه إذا وجب ويقاوم على ذلك كأهل البغى وقطاع الطريق والمحاربين من الخوارج وغيرهم ، قال : فيتناولهم لفظ المفاقر للجماعة بطريق العموم ، ولو لم يكن كذلك لم يصح الحصر لأنه يلزم أن ينفي من ذكر ودمه حلال فلا يصح الحصر ، وكلام الشارع منزّه عن ذلك ، فدل على أن وصف المفاقرة للجماعة يعم جميع هؤلاء . قال : وتحقيقه أن كل من فارق الجماعة ترك دينه ، غير أن المرتد ترك كله والمفاقر بغير ردة ترك بعضه انتهى . وفيه مناقشة لأن أصل الخصلة الثالثة الارتداد فلا بد من وجوده ، والمفاقر بغير ردة لا يسمى مرتداً فيلزم الخلف في الحصر ، والتحقيق في جواب ذلك أن الحصر فيمن يجب قتله عيناً ، وأما من ذكرهم فإن قتل الواحد منهم إنما يباح إذا وقع حال المحاربة والمقاتلة ، بدليل أنه لو أسر لم يجز قتله صبراً اتفاقاً في غير المحاربين ، وعلى الراجح في المحاربين أيضاً، لكن يرد على ذلك قتل تارك الصلاة ، وقد تعرض له ابن دقيق العيد فقال : استدل بهذا الحديث أن تارك الصلاة لا يقتل بتركها لكونه ليس من الأمور الثلاثة ، وبذلك استدل شيخ والدي الحافظ أبو الحسن بن المفضل المقدسي في أبياته المشهورة ، ثم ساقها ومنها وهو كاف في تحصيل المقصود هنا :

والرأى عندي أن يعززه الإجماع      م بكل تعزير يراه صواباً  
فالأصل عصمته إلى أن يمتطي      إحدى الثلاث إلى الهلاك ركاباً

قال : فهذا من المالكية اختار خلاف مذهبه ، وكذا استشكله إمام الحرمين من الشافعية . قلت : تارك الصلاة اختلف فيه ، فذهب أحمد وإسحق وبعض المالكية ومن الشافعية ابن خزيمة وأبو الطيب بن سلمة وأبو عبيد بن جويرية ومتصور الفقيه وأبو جعفر الترمذي إلى أنه يكفر بذلك ولو لم يجحد وجوبها ، وذهب الجمهور إلى أنه يقتل حداً ، وذهب الحنفية ووافقهم المزني إلى أنه لا يكفر ولا يقتل . ومن أقوى ما يستدل به على عدم كفره حديث عبادة رفعه « خمس صلوات كتبهن الله على العباد » الحديث وفيه « ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد ، إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة » أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن حبان وابن السكن وغيرهما ، وتمسك أحمد ومن وافقه بظواهر أحاديث وردت بتكفيره وحملها من خالفهم على المستحل جمعاً بين الأخبار والله أعلم . وقال ابن دقيق العيد : وأراد بعض من أدرنا زمانه أن يزيل الإشكال فاستدل بحديث « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وقيموا الصلاة ويؤتوا

الزكاة « ووجه الدليل منه أنه وقف العصمة على المجموع ، والمرتب على أشياء لا تحصل إلا بحصول مجموعها وينتفى بانتفاء بعضها ، قال : وهذا إن قصد الاستدلال بمنطوقه وهو «أقاتل الناس الخ» فإنه يقتضى الأمر بالقتال إلى هذه الغاية ، فقد ذهل للفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ، فإن المقاتلة مفاعلة تقتضى الحصول من الجانبين فلا يلزم من إباحة المقاتلة على الصلاة إباحة قتل الممتنع من فعلها إذا لم يقاتل ، وليس النزاع في أن قوماً لو تركوا الصلاة ونصبوا القتال أنه يجب قتالهم ، وإنما النظر فيما إذا تركها إنسان من غير نصب قتال هل يقتل أو لا ، والفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ظاهر ، وإن كان أخذه من آخر الحديث وهو ترتب العصمة على فعل ذلك فإن مفهومه يدل على أنها لا ترتب على فعل بعضه هان الأمر لأنها دلالة مفهوم ، ومخالفة في هذه المسألة لا يقول بالمفهوم ، وأما من يقول به فله أن يدفع حجته بأنه عارضته دلالة المنطوق في حديث الباب وهى أرجح من دلالة المفهوم فيقدم عليها ، واستدل به بعض الشافعية لقتل تارك الصلاة لأنه تارك للدين الذى هو العمل ، وإنما لم يقولوا بقتل تارك الزكاة لإمكان انتزاعها منه قهراً ، ولا يقتل تارك الصيام لإمكان منعه المفطرات فيحتاج هو أن يتوى الصيام لأنه يعتقد وجوبه ، واستدل به على أن الحر لا يقتل بالعبد لأن العبد لا يرحم إذا زنى ولو كان ثيباً حكاه ابن التين قال : وليس لأحد أن يفرق ما جمعه الله إلا بدليل من كتاب أو سنة ، قال : وهذا بخلاف الخصلة الثالثة فإن الإجماع انعقد على أن العبد والحر في الردة سواء ، فكأنه جعل أن الأصل العمل بدلالة الاقتران ما لم يأت دليل يخالفه . وقال شيخنا في شرح الترمذى : استثنى بعضهم من الثلاثة قتل الصائل فإنه يجوز قتله للدفع ، وأشار بذلك إلى قول النووى يخص من عموم الثلاثة الصائل ونحوه فيباح قتله في الدفع ، وقد يجاب بأنه داخل في المفارق للجماعة أو يكون المراد لا يحل تعمد قتله بمعنى أنه لا يحل قتله إلا مدافعة بخلاف الثلاثة ، واستحسنه الطيبى وقال : هو أولى من تقرير البيضاوى لأنه فسر قوله «النفس بالنفس» يحل قتل النفس قصاصاً للنفس التى قتلها عدواناً فاقضى خروج الصائل ولو لم يقصد الدفاع قتله . قلت : والجواب الثانى هو المعتمد ، وأما الأول فتقدم الجواب عنه ، وحكى ابن التين عن الداودى أن هذا الحديث منسوخ بآية المحاربة «من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً فى الأرض» قال : فأباح القتل بمجرد الفساد فى الأرض قال وقد ورد فى القتل بغير الثلاث أشياء : منها قوله تعالى «فقاتلوا التى تبغى» وحديث «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه» وحديث «من أتى بهيمة فاقتلوه» وحديث «من خرج وأمر الناس جمع يريد تفرقهم فاقتلوه» وقول عمر «تغرة أن يقتلا» وقول جماعة من الأئمة : إن تاب بل القدر وإلا قتلوا ، وقل جماعة من الأئمة : يضرب المبتدع حتى يرجع أو يموت ، وقول جماعة من الأئمة يقتل تارك الصلاة قال : وهذا كله زائد على الثلاث . قلت : وزاد غيره قتل من طلب أخذ مال إنسان أو حرمة بغير حق ، ومانع الزكاة المفروضة ، ومن ارتد ولم يفارق الجماعة ، ومن خالف الإجماع وأظهر الشقاق والخلاف ، والزندق إذا تاب على رأى ، والساحر . والجواب عن ذلك كله أن الأكثر فى المحاربة أنه إن قتل قتل ، وبأن حكم الآية فى الباغى أن يقاتل لا أن يقصد إلى قتله ، وبأن الخبرين فى اللوط وإتيان البهيمة لم يصحاً وعلى تقدير الصحة فهما داخلان فى الزنا ، وحديث الخارج عن المسلمين تقدم تأويله بأن المراد بقتله حبسه ومنعه من الخروج ، وأثر عمر من هذا القبيل ، والقول فى القدرية وسائر المبتدعة مفرع على القول بتكفيرهم ، وبأن قتل تارك الصلاة عند من لا يكفره يختلف فيه كما تقدم إيضاحه ، وأما من طلب المال أو الحريم فمن حكم دفع الصائل ، ومانع الزكاة تقدم جوابه ، ومخالف الإجماع داخل فى مفارق الجماعة ، وقتل

الزنديق لاستصحاب حكم كفره ، وكذا الساحر ، والعلم عند الله تعالى . وقد حكى ابن العربي عن بعض أشياخه أن أسباب القتل عشرة ، قال ابن العربي : ولا تخرج عن هذه الثلاثة بحال ، فإن من سحر أو سب نبي الله كفر فهو داخل في التارك لدينه والله أعلم . واستدل بقوله ﴿ النفس بالنفس ﴾ على تساوي النفوس في القتل العمد فيقاد لكل مقتول من قاتله سواء كان حراً أو عبداً ، وتمسك به الحنفية وادعوا أن آية المائدة المذكورة في الترجمة ناسخة لآية البقرة ﴿ كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد ﴾ ومنهم من فرق بين عبد الجاني وعبد غيره فأقاد من عبد غيره دون عبد نفسه ، وقال الجمهور : آية البقرة مفسرة لآية المائدة فيقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد لنقصه ، وقال الشافعي : ليس بين العبد والحر قصاص إلا أن يشاء الحر ، واحتج للجمهور بأن العبد سلعة فلا يجب فيه إلا القيمة لو قتل خطأ ، وسيأتي مزيد لذلك بعد باب . واستدل بعمومه على جواز قتل المسلم بالكافر المستأمن والمعاهد ، وقد مضى في الباب قبله شرح حديث علي « لا يقتل مؤمن بكافر » وفي الحديث جواز وصف الشخص بما كان عليه ولو انتقل عنه لاستثنائه المرتد من المسلمين ، وهو باعتبار ما كان .

### باب مَنْ أَقَادَ بِالْحَجَرِ

[٦٨٧٩] ٦٦٣٧ - حدثنا محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس أن يهودياً قتل جارية على أوصاح لها فقتلها بحجر ، فجيء بها إلى النبي صلى الله عليه وبها رمق فقال : « أقتلك فلان ؟ » فأشارت برأسها أن لا ، ثم قال الثانية فأشارت برأسها أن لا ، ثم سألها الثالثة فأشارت برأسها أن نعم ، فقتله النبي صلى الله عليه بحجرين .

قوله ( باب من أقاد بالحجر ) أى حكم بالقتل بفتحيتين وهو المائلة في القصاص ، ذكر فيه حديث أنس في قصة اليهودى والجارية وقد تقدم شرحه مستوفى قريباً ، وقوله « فأشارت برأسها أى نعم » في رواية الكشميهني « أن نعم » بالنون بدل التحتانية وكلاهما يجيء لتفسير ما يتقدمه ، والمراد أنها أشارت إشارة مفهمة يستفاد منها ما يستفاد منها لو نطقت فقالت نعم .

### باب مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ

[٦٨٨٠] ٦٦٣٨ - نا أبو نعيم قال نا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن خزاعة قتلوا رجلاً ... ح . وقال عبد الله بن رجاء نا حرب عن يحيى قال نا أبو سلمة قال نا أبو هريرة أنه عام فتح مكة قتل خزاعة رجلاً من بني ليث بقتيل لهم في الجاهلية ، فقام رسول الله صلى الله عليه فقال : « إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليهم رسوله والمؤمنين . ألا وإنها لم تحل لأحد قبلي ، ولا تحل لأحد من بعدي ، ألا وإنها أحلت لي ساعة من نهار ، ألا وإنها ساعتى هذه حرام : لا يختلي شوكرها ، ولا يعصد شجرها ، ولا يلتقط ساقطتها إلا منشد . ومن قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين إما يودى وإما يقاد » فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبوشاه فقال : اكتب لي يا رسول الله . فقال رسول الله صلى الله عليه : « اكتبوا لأبي شاه » . ثم قام رجل من قريش فقال : يا رسول الله ، إلا الإذخر فإنما نجعله في بيوتنا وقبورنا ، فقال رسول الله صلى الله

عليه: «إلا الإذخر». وتابعه عبيد الله عن شيبان في الفيل. وقال بعضهم: عن أبي نعيم: القتل. وقال عبيد الله: إما أن يقاد أهل القتل.

[٦٨٨١] ٦٦٣٩ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا سفيان عن عمرو عن مجاهد عن ابن عباس قال: كانت في بني إسرائيل قصاص ولم تكن فيهم الدية، فقال الله لهذه الأمة: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ إلى هذه الآية: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ...﴾ قال ابن عباس: فالعفو أن تقبل الدية في العمد، قال: ﴿فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أن يطلب بمعروف ويؤدي بإحسان.

**قوله (باب من قُتل له قتل فهو بخير النظرين)** ترجم بلفظ الخبر، وظهره حجة لمن قال إن الاختيار في أخذ الدية أو الاقتصاص راجع إلى أولياء المقتول ولا يشترط في ذلك رضا القاتل. وهذا القدر مقصود الترجمة ومن ثم عقب حديث أبي هريرة بحديث ابن عباس الذي فيه تفسير قوله تعالى ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ أي ترك له دمه ورضى منه بالدية ﴿فاتباع بالمعروف﴾ أي في المطالبة بالدية. وقد فسر ابن عباس العفو بقبول الدية في العمد، وقبول الدية راجع إلى الأولياء الذين لهم طلب القصاص، وأيضاً فإنما لزمت القاتل الدية بغير رضاه لأنه مأمور بإحياء نفسه لعموم قوله تعالى ﴿ولا تقتلوا أنفسكم﴾ فإذا رضى أولياء المقتول بأخذ الدية له لم يكن للقاتل أن يمتنع من ذلك، قال ابن بطلال: معنى قوله تعالى ﴿ذلك تخفيف من ربكم﴾ إشارة إلى أن أخذ الدية لم يكن في بني إسرائيل بل كان القصاص متحتماً، فخفف الله عن هذه الأمة بمشروعية أخذ الدية إذا رضى أولياء المقتول. ثم ذكر في الباب حديثين. الأول:

**قوله (عن أبي هريرة)** كذا للأكثر ممن رواه عن يحيى بن أبي كثير في الصحيحين وغيرهما، ووقع في رواية النسائي مرسلًا، وهو من رواية يحيى بن حميد عن الأوزاعي وهي شاذة.

**قوله (أن خزاعة قتلوا رجلاً)**، وقال عبد الله بن رجاء (كذا تحول إلى طريق حرب بن شداد عن يحيى وهو ابن أبي كثير في الطريقين، وساق الحديث هنا على لفظ حرب، وقد تقدم لفظ شيبان وهو ابن عبد الرحمن في كتاب العلم، وطريق عبد الله بن رجاء هذه وصلها البيهقي من طريق هشام بن علي السيرافي عنه، وتقدم في اللقطة من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مصرحاً بالتحديث في جميع السند.

**قوله (أنه عام فتح مكة)** الهاء في أنه ضمير الشأن.

**قوله (قتلت خزاعة رجلاً من بني ليث بقتل لهم في الجاهلية)** وقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي شريح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إن الله حرم مكة» فذكر الحديث وفيه «ثم إنكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل، وإني عاقله» وقع نحو ذلك في رواية ابن إسحاق عن المقبري كما أوردته في «باب لا يعضد شجر الحرم» من أبواب جزاء الصيد من كتاب الحج، فأما خزاعة فتقدم نسبهم في أول مناقب قريش وأما بنو ليث فقبيلة مشهورة ينسبون إلى ليث بن بكر بن كنانة بن مخزومة بن مدركة بن إلياس بن مضر، وأما هذيل فقبيلة كبيرة ينسبون إلى هذيل وهم بنو مدركة بن إلياس بن مضر، وكانت هذيل وبكر من سكان مكة وكانوا في ظواهرها خارجين من الحرم، وأما خزاعة فكانوا غلبوا على مكة وحكموا فيها ثم أخرجوا منها فصاروا في ظواهرها، وكانت بينهم وبين بكر عدواة ظاهرة في الجاهلية،

وكانت خزاعة حلفاء بني هاشم بن عبد مناف إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان بنو بكر حلفاء قريش كما تقدم بيانه في أول فتح مكة من كتاب المغازي ، وقد ذكرت في كتاب العلم أن اسم القاتل من خزاعة خراش بمجمعتين ابن أمية الخزاعي ، وأن المقتول منهم في الجاهلية كان اسمه أحمر وأن المقتول من بني ليث لم يسم وكذا القاتل ، ثم رأيت في السيرة النبوية لابن إسحق أن الخزاعي المقتول اسمه منبه ، قال ابن إسحق في المغازي « حدثني سعيد بن أبي سندر الأسلمي عن رجل من قومه قال : كان معنا رجل يقال له أحمر كان شجاعاً وكان إذا نام غط فإذا طرقهم شيء صاحوا به فيثور مثل الأسد ، فغزاهم قوم من هذيل في الجاهلية فقال لهم ابن الأثووع وهو بالثاء المثلثة والعين المهملة : لا تعجلوا حتى أنظر فإن كان أحمر فيهم فلا سبيل إليهم ، فاستمع فإذا غطي أحمر فمشى إليه حتى وضع السيف في صدره فقتله وأغاروا على الحى ، فلما كان عام الفتح وكان الغد من يوم الفتح أتى ابن الأثووع الهذلي حتى دخل مكة وهو على شركه ، فرأته خزاعة فعرفوه فأقبل خراش بن أمية فقال أفرجوا عن الرجل قطعته بالسيف في بطنه فوق قتيلاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يامعشر خزاعة ارفعوا أيديكم عن القتل ، ولقد قتلتم قتيلاً لأدينه » قال ابن إسحق « وحدثني عبد الرحمن بن حرمة الأسلمي عن سعيد بن المسيب قال : لما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ما صنع خراش بن أمية قال : إن خراشاً لقتال » يعيبه بذلك . ثم ذكر حديث أنى شريح الخزاعي كما تقدم ، فهذا قصة الهذلي ، وأما قصة المقتول من بني ليث فكانها أخرى ، وقد ذكر ابن هشام أن المقتول من بني ليث اسمه جندب بن الأدلع ، وقال بلغني أن أول قتيل وداه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح جندب بن الأدلع قتله بنو كعب فوداه بمائة ناقة ، لكن ذكر الواقدي أن اسمه جندب بن الأدلع ، فرآه جندب بن الأعجب الأسلمي فخرج يستجيش عليه فجاء خراش فقتله ، فظهر أن القصة واحدة فلعله كان هذلياً حالف بني ليث أو بالعكس ، ورأيت في آخر الجزء الثالث من « فوائد أنى على بن خزيمة » أن اسم الخزاعي القاتل هلال بن أمية ، فإن ثبت فلعل هلالاً لقب خراش والله أعلم .

**قوله (فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في رواية سفيان المشار إليها في العلم « فأخير النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فركب راحلته فخطب » .**

**قوله ( إن الله حبس عن مكة الفيل )** بالفاء اسم الحيوان المشهور ، وأشار بحبسه عن مكة إلى قصة الحبشة وهي مشهورة ساقها ابن إسحق مبسوطه ، وحاصل ما ساقه أن أبرهة الحبشى لما غلب على اليمن وكان نصرانياً بنى كنيسة وألزم الناس بالحج إليها ، فعمد بعض العرب فاستغفل الحجة وتغوط فهرب ، فغضب أبرهة وعزم على تخريب الكعبة ، فتجهز في جيش كثيف واستصحب معه فيلاً عظيماً ، فلما قرب من مكة خرج إليه عبد المطلب فأعظمه وكان جميل الهيئة ، فطلب منه أن يرد عليه إبلاً له نهبت فاستقصر همته وقال : لقد ظننت أنك لا تسألني إلا في الأمر الذى جئت فيه ، فقال إن لهذا البيت رباً سيحيمه ، فأعاد إليه إبله ، وتقدم أبرهة بجيوشه فقدموا الفيل فرك وعجزوا فيه ، وأرسل الله عليهم طيراً مع كل واحد ثلاثة أحجار حجرين في رجله وحجر في منقاره فألقوها عليهم فلم يبق منهم أحد إلا أصيب ، وأخرج ابن مردويه بسند حسن عن عكرمة عن ابن عباس قال « جاء أصحاب الفيل حتى نزلوا الصفاح » وهو بكسر المهملة ثم فاء ثم مهملة موضع خارج مكة من جهة طريق اليمن ، فأتاهم عبد المطلب فقال : إن هذا بيت الله لم يسلط عليه أحد ، قالوا لا نرجع حتى نهدمه ، فكانوا لا يقدمون فيلهم إلا تأخر ، فدعا الله الطير الأبايل فأعطاهما حجارة

سوداء فلما حاذتهم رمتهم . فما بقى منهم أحد إلا أخذته الحكمة ، فكان لا يحك أحد منهم جلده إلا تساقط لحمه قال ابن إسحق « حدثني يعقوب بن عتبة قال : حدثت أن أول ما وقعت الحصاء والجدرى بأرض العرب من يومئذ » وعند الطبري بسند صحيح عن عكرمة أنها كانت طيراً خضراً خرجت من البحر لها رعوس كرعوس السباع . ولابن أبي حاتم من طريق عبيد بن عمير بسند قوى : بعث الله عليهم طيراً أنشأها من البحر كأمثال الخطاطيف . فذكر نحو ما تقدم .

**قوله ( وإنما لم يحل لأحد قبلي الخ )** تقدم بيانه مفصلاً في « باب تحريم القتال بمكة » من أبواب جزاء الصيد وفيما قبله في « باب لا يعضد شجر الحرم » .

**قوله ( ولا يلتقط )** بضم أوله على البناء للمجهور وفي آخره ( إلا لمنشد ) ووقع للكشميهني هنا بفتح أوله وفي آخره « إلا مشد » وهو واضح .

**قوله ( ومن قتل له قتل )** أى من قتل له قريب كان حياً فصار قتيلاً بذلك القتل .

**قوله ( فهو بخير النظرين )** تقدم في العلم بلفظ « ومن قتل فهو بخير النظرين » وهو مختصر ولا يمكن جملة على ظاهره لأن المقتول لا اختيار له وإنما الاختيار لوليّه وقد أشار إلى نحو ذلك الخطاى ، ووقع في رواية الترمذى من طريق الأوزاعى « فإما أن يعفو وإما أن يقتل » والمراد العفو على الدية جمعاً بين الروايتين ، ويؤيده أن عنده في حديث أبى شريح « فمن قتل له قتل بعد اليوم فأهله بين خيرتين : إما أن يقتلوا أو يأخذوا الدية » ولأبى داود وابن ماجه وعلقه الترمذى من وجه آخر عن أبى شريح بلفظ « فإنه يختار إحدى ثلاث إما أن يقتص ، وإما أن يعفو ، وإما أن يأخذ الدية فإن أراد الرابعة فخذوا على يديه » أى إن أراد زيادة على القصاص أو الدية ، وسأذكر الاختلاف فيمن يستحق الخيار هل هو القاتل أو ولي المقتول في شرح الحديث الذى بعده وفي الحديث ، أن ولي الدم بخير بين القصاص والدية ، واختلف إذا اختار الدية هل يجب على القاتل إجابته ؟ فذهب الأكثر إلى ذلك ، وعن مالك لا يجب إلا برضا القاتل ، واستدل بقوله « ومن قتل له » بأن الحق يتعلق بورثة المقتول ، فلو كان بعضهم غائباً أو طفلاً لم يكن للباقيين القصاص حتى يبلغ الطفل ويقدم الغائب .

**قوله ( إما أن يودى )** بسكون الواو أى يعطى القاتل أو أولياؤه لأولياء المقتول الدية ( وإما أن يقاد ) أى يقتل به ، ووقع في العلم بلفظ « إما أن يعقل » بدل « إما أن يودى » وهو بمعناه ، والعقل الدية . وفي رواية الأوزاعى في اللقطة « إما أن يفدى » بالفاء بدل الواو ، وفي نسخة « وإما أن يعطى » أى الدية . ونقل ابن التين عن الداودى أن في رواية أخرى « إما أن يودى أو يفادى » وتعقبه بأنه غير صحيح لأنه لو كان بالفاء لم يكن له فائدة لتقدم ذكر الدية . ولو كان بالقاف واحتمل أن يكون للمقتول وليان لذكرا بالثنية أى يقادا بقتيلهما والأصل عدم التعدد ، قال وصحيح الرواية « إما أن يودى أو يقاد » وإنما يصح يقادى إن تقدمه أن يقتص . وفي الحديث جواز إيقاع القصاص بالحرم لأنه صلى الله عليه وسلم خطب بذلك بمكة ولم يقيد بغير الحرم ، وتمسك بعمومه من قال يقتل المسلم بالذمى وقد سبق ما فيه .

**قوله ( فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه )** تقدم ضبطه مع شرحه في العلم ، وحكى السلفى أن بعضهم نطق بها بناء في آخره وغلطه وقال هو فارسى من فرسان الفرس الذين بعثهم كسرى إلى اليمن .

قوله ( ثم قام رجل من قریش فقال : يا رسول الله إلا الإذخر ) تقدم بيان اسمه وأنه العباس بن عبد المطلب وشرح بقية الحديث المتعلق بتحريم مكة وبالإذخر في الأبواب المذكورة من كتاب الحج .

قوله ( وتابعه عبيد الله ) يعنى ابن موسى .

قوله ( عن شيان في الفيل ) أى تابع حرب بن شداد عن يحيى في الفيل بالفاء ، ورواية عبيد الله المذكورة موصولة في صحيح مسلم من طريقه .

قوله ( وقال بعضهم عن أبى نعيم القتيل ) هو محمد بن يحيى الذهلي جزم عن أبى نعيم في روايته عنه بهذا الحديث بلفظ « القتيل » وأما البخارى فرواه عنه بالشك كما تقدم في كتاب العلم .

قوله ( وقال عبيد الله إما أن يقاد أهل القتيل ) أى يؤخذ لهم بثأرهم ، وعبيد الله هو ابن موسى المذكور ، وروايته إياه عن شيان بن عبد الرحمن بالسند المذكور ، وروايته عنه موصولة في صحيح مسلم كما بينته ولفظه « إما أن يعطى الدية وإما أن يقاد أهل القتيل » وهو بيان لقوله « إما أن يقاد » .

الحديث الثانى ، قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار .

قوله ( عن مجاهد ) وقد تقدم في تفسير البقرة عن الحميدى « عن سفيان حدثنا عمرو سمعت مجاهداً » .

قوله ( عن ابن عباس رضى الله عنهما ) في رواية الحميدى « سمعت ابن عباس » هكذا وصله ابن عيينة عن عمرو بن دينار وهو من أثبت الناس في عمرو ، ورواه ورقاء بن عمر عن عمرو فلم يذكر فيه ابن عباس أخرجه النسائى .

قوله ( كانت في بنى إسرائيل القصاص ) كذا هنا من رواية قتبية عن سفيان بن عيينة ، وفي رواية الحميدى عن سفيان « كان في بنى إسرائيل القصاص » كما تقدم في التفسير وهو أوجه ، وكأنه أنث باعتبار معنى القصاص وهو المائلة والمساواة .

قوله ( فقال الله لهذه الأمة كتب عليكم القصاص في القتل إلى هذه الآية فمن عفى له من أخيه شيء ) قلت : كذا وقع في رواية قتبية ، ووقع هنا عند أبى ذر والأكثر . ووقع هنا في رواية النسفى والقاسمى « إلى قوله فمن عفى له من أخيه شيء » ووقع في رواية ابن أبى عمر في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج « إلى قوله في هذه الآية » وبهذا يظهر المراد ، وإلا فالأول يوهم أن قوله ﴿ فمن عفى ﴾ في آية تلى الآية المبدأ بها وليس كذلك ، وقد أخرجه الإسماعيلى من رواية أبى كريب وغيره عن سفيان فقال بعد قوله في القتل « فقرأ إلى والأنثى بالأنثى فمن عفى له » ووقع في رواية الحميدى المذكورة ما حذف هنا من الآية وزاد في آخره تفسير قوله ﴿ ذلك تخفيف من ربكم ﴾ وزاد فيه أيضاً تفسير قوله ﴿ فمن اعتدى ﴾ أى قتل بعد قبول الدية . وقد اختلف في تفسير العذاب في هذه الآية فقليل : يتعلق بالآخرة وأما في الدنيا فهو لمن قتل ابتداء وهذا قول الجمهور ، وعن عكرمة وقتادة والسدى يتحتم القتل ولا يتمكن الولى من أخذ الدية . وفيه حديث جابر رفعه « لا أعفو عن قتل بعد أخذ الدية » أخرجه أبو داود وفي سنده انقطاع ، قال أبو عبيد : ذهب ابن عباس إلى أن هذه الآية ليست منسوخة بآية المائدة ﴿ أن النفس بالنفس ﴾ بل هما محكمتان ، وكأنه رأى أن آية المائدة مفسرة لآية البقرة وأن المراد بالنفس نفس الأحرار ذكورهم وإناثهم دون الأرقاء فإن أنفسهم

متساوية دون الأحرار . وقال إسماعيل المراد في النفس بالنفس المكافئة للأخرى في الحدود لأن الحر لو قذف عبداً لم يجلد اتفاقاً والقتل قصاصاً من جملة الحدود ، قال وبينه قوله في الآية ﴿ والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ﴾ فمن هنا يخرج العبد والكافر لأن العبد ليس له أن يتصدق بدمه ولا يجرحه ، ولأن الكافر لا يسمى متصدقاً ولا مكفراً عنه . قلت : محصل كلام ابن عباس يدل على أن قوله تعالى ﴿ وكتبنا عليهم فيها ﴾ أى على بنى إسرائيل في التوراة ﴿ أن النفس بالنفس ﴾ مطلقاً فخفف عن هذه الأمة بمشروعية الدية بدلاً عن القتل لمن عفا من الأولياء عن القصاص وبتخصيصه بالحر في الحر ، فحيث لا حجة في آية المائدة لمن تمسك بها في قتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر ، لأن شرع من قبلنا إنما يتمسك منه بما لم يرد في شرعنا بما يخالفه ، وقد قيل إن شريعة عيسى لم يكن فيها قصاص وإنه كان فيها الدية فقط ، فإن ثبت ذلك امتازت شريعة الإسلام بأنها جمعت الأمرين فكانت وسطى لا إفراط ولا تفريط ، واستدل به على أن المخير في القود أو أخذ الدية هو الولي وهو قول الجمهور ، وقرره الخطابي بأن العفو في الآية يحتاج إلى بيان ، لأن ظاهر القصاص أن لاتبعة لأحدهما على الآخر ، لكن المعنى أن من عفى عنه من القصاص إلى الدية فعلى مستحق الدية الاتباع بالمعروف وهو المطالبة وعلى القاتل الأداء وهو دفع الدية بإحسان . وذهب مالك والثوري وأبو حنيفة إلى أن الخيار في القصاص أو الدية للقاتل ، قال الطحاوي : والحجة لهم حديث أنس في قصة الربيع عمته فقال النبي صلى الله عليه وسلم « كتاب الله القصاص » فإنه حكم بالقصاص ولم يخير ، ولو كان الخيار للولي لأعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم إذ لا يجوز للحاكم أن يتحكم لمن ثبت له أحد شيئين بأحدهما من قبل أن يعلمه بأن الحق له في أحدهما ، فلما حكم بالقصاص وجب أن يحمل عليه قوله « فهو بخير النظرين » أى ولي المقتول بخير بشرط أن يرضى الجاني أن يغرم الدية . وتعقب بأن قوله صلى الله عليه وسلم « كتاب الله القصاص » إنما وقع عند طلب أولياء المجنى عليه في العمد القود فأعلم أن كتاب الله نزل على أن المجنى عليه إذا طلب القود أجيب إليه وليس فيه ما ادعاه من تأخير البيان ، واحتج الطحاوي أيضاً بأنهم أجمعوا على أن الولي لو قال للقاتل رضيت أن تعطيني كذا على أن لا أقتلك أن القاتل لا يخير على ذلك ولا يؤخذ منه كرهاً وإن كان يجب عليه أن يحقن دم نفسه . وقال المهلب وغيره : يستفاد من قوله « فهو بخير النظرين » أن الولي إذا سئل في العفو على مال إن شاء قبل ذلك وإن شاء اقتص وعلى الولي اتباع الأولى في ذلك ، وليس فيه ما يدل على إكراه القاتل على بذل الدية ، واستدل بالآية على أن الواجب في قتل العمد القود والدية بدل منه ، وقيل الواجب الخيار ، وهما قولان للعلماء ، وكذا في مذهب الشافعي أصحهما الأول ، واختلف في سبب نزول الآية فقيل نزلت في حين من العرب كان لأحدهما طول على الآخر في الشرف فكانوا يتزوجون من نسائهم بغير مهر وإذا قتل منهم عبد قتلوا به حراً أو امرأة قتلوا بها رجلاً أخرجه الطبري عن الشعبي ، وأخرج أبو داود من طريق علي بن صالح بن حي عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان قريظة والنضير وكان النضير أشرف من قريظة ، فكان إذا قتل رجل من قريظة رجلاً من النضير قتل به وإذا قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة يودى بمائة وسق من التمر ، فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة فقالوا ادفنوه لنا نقتله ، فقالوا بيننا وبينكم النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتوه فنزلت ﴿ وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ﴾ والقسط : النفس بالنفس ، ثم نزلت ﴿ أفحكم الجاهلية يبغون ﴾ واستدل به الجمهور على جواز أخذ الدية في قتل العمد ولو كان غيلة وهو أن يخدع شخصاً حتى يصير به إلى موضع خفى فيقتله ، خلافاً للمالكية ، وألحقه مالك بالمحارب فإن الأمر فيه إلى السلطان وليس للأولياء العفو عنه ، وهذا على أصله في أن حد المحارب



القتل إذا رآه الإمام وأن « أو » في الآية للتخيير لا للتنويح ، وفيه أن من قتل متأولاً كان حكمه حكم من قتل خطأ في وجوب الدية لقوله صلى الله عليه وسلم « فإني عاقله » واستدل به بعض المالكية على قتل من التجأ إلى الحرم بعد أن يقتل عمداً خلافاً لمن قال لا يقتل في الحرم بل يلجأ إلى الخروج منه ، ووجه الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم قاله في قصة قتيل خزاعة المقتول في الحرم ، وأن القود مشروع فيمن قتل عمداً ، ولا يعارضه ما ذكر من حرمة الحرم فإن المراد به تعظيمه بتحريم ما حرم الله ، وإقامة الحد على الجاني به من جملة تعظيم حرمت الله ، وقد تقدم شيء من هذا في الموضع الذي أشرت إليه آنفاً من كتاب الحج .

### باب مَنْ طَلَبَ دَمَ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ

٦٦٤٠ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن عبد الله بن أبي حسين قال نا نافع بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه قال : « أبغضُ الناسِ إلى الله ثلاثة : ملحدٌ في الحرم ، ومُبتَغٍ في الإسلام سنة الجاهلية ، ومُطَلَبٌ دم امرئٍ بغير حقٍّ ليهرق دمه » . [٦٨٨٢]

قوله ( باب من طلب دم امرئ بغير حق ) أى بيان حكمه .

قوله ( عن عبد الله بن أبي حسين ) هو عبد الله بن عبد الرحمن نسب إلى جده ، وثبت ذكر أبيه في هذا السند عند الطبراني في نسخة شعيب بن أبي حمزة وكذا في مستخرج أبي نعيم ، ونافع بن جبير أى ابن مطعم .

قوله ( أبغض ) هو أفعل من البغض ، قال وهو شاذ ومثله أعدم من العدم إذا افتقر ، قال وإنما يقال أفعل من كذا للمفاضلة في الفعل الثلاثي ، قال المهلب وغيره : المراد بهؤلاء الثلاثة أنهم أبغض أهل المعاصي إلى الله ، فهو كقوله « أكبر الكبائر » وإلا فالشرك أبغض إلى الله من جميع المعاصي .

قوله ( ملحد في الحرم ) أصل الملحد هو المائل عن الحق ، والإلحاد العدول عن القصد ، واستشكل بأن مرتكب الصغيرة مائل عن الحق ، والجواب أن هذه الصيغة في العرف مستعملة للخارج عن الدين فإذا وصف به من ارتكب معصية كان في ذلك إشارة إلى عظمها ، وقيل لإيراده بالجملة الإسمية مشعر بثبوت الصفة ، ثم التنكير للتعظيم فيكون ذلك إشارة إلى عظم الذنب ، وقد تقدم قريباً في عد الكبائر مستحل البيت الحرام ، وأخرج الثوري في تفسيره عن السدي عن مرة عن ابن مسعود قال « ما من رجل يهم بسيئة فتكتب عليه ، إلا أن رجلاً لو هم بعدن أيمن أن يقتل رجلاً بالبيت الحرام إلا أذاقه الله من عذاب أليم » وهذا سند صحيح ، وقد ذكر شعبة أن السدي رفعه لهم ، وكان شعبة يرويه عنه موقوفاً أخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن شعبة ، وأخرجه الطبري من طريق أسباط بن نصر عن السدي موقوفاً ، وظاهر سياق الحديث أن فعل الصغيرة في الحرم أشد من فعل الكبيرة في غيره ، وهو مشكل فيتعين أن المراد بالإلحاد فعل الكبيرة ، وقد يؤخذ ذلك من سياق الآية فإن الإتيان بالجملة الإسمية في قوله « ومن يرد فيه بإلحاد بظلم » الآية يفيد ثبوت الإلحاد ودوامه ، والتنوين للتعظيم أى من يكون إلحاده عظيماً والله أعلم .

قوله ( ومبتغ في الإسلام سنة الجاهلية ) أى يكون له الحق عند شخص فيطلبه من غيره ممن لا يكون له فيه مشاركة كوالده أو ولده أو قريبه ، وقيل المراد من يريد بقاء سيرة الجاهلية أو إشاعتها أو تنفيذها . وسنة الجاهلية اسم جنس يعم جميع ما كان أهل الجاهلية يعتمدونه من أخذ الجار بجاره والخليف بحليفه ونحو ذلك ،

ويلتحق بذلك ما كانوا يعتقدونه ، والمراد منه ما جاء الإسلام بتركه كالطيرة والكهانة وغير ذلك ، وقد أخرج الطبراني والدارقطني من حديث أبي شريح رفعه « إن أعتى الناس على الله من قتل غير قاتله ، أو طلب بدم الجاهلية في الإسلام » فيمكن أن يفسر به سنة الجاهلية في هذا الحديث .

**قوله ( ومطلب )** بالتشديد مفتعل من المطلب فأبدلت التاء طاء وأدغمت والمراد من يبالغ في الطلب . وقال الكرماني : المعنى المتكلف للطلب ، والمراد الطلب المترتب عليه المطلوب لا مجرد الطلب ، أو ذكر الطلب ليلزم الزجر في الفعل بطريق الأولى . وقوله « بغير حق » احتراز عن يقع له مثل ذلك لكن بحق كطلب القصاص مثلاً . وقوله « ليهريق » بفتح الهاء ويجوز إسكانها ، وقد تمسك به من قال إن العزم المضمم يؤاخذ به ، وتقدم البحث في ذلك في الكلام على حديث « من هم بحسنة » في كتاب الرقاق .

( تنبيه ) : وقفت لهذا الحديث على سبب فقرأت في « كتاب مكة لعمر بن شبة » من طريق عمرو بن دينار عن الزهري عن عطاء بن يزيد قال : قتل رجل بالمزدلفة يعني في غزوة الفتح ، فذكر القصة وفيها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وما أعلم أحداً أعتى على الله من ثلاثة : رجل قتل في الحرم أو قتل غير قاتله أو قتل بذخل في الجاهلية » ومن طريق مسعر عن عمرو بن مرة عن الزهري ولفظه « إن أجراً الناس على الله » فذكر نحوه وقال فيه « وطلب بذحول الجاهلية » .

### باب العفو في الخطأ بعد الموت

[٦٨٨٣] ٦٦٤١ - حدثنا فروة قال نا علي بن مسهر عن هشام ... ح . وحدثني محمد بن حرب قال نا أبو مروان يحيى بن أبي زكرياء الواسطي عن هشام عن عروة عن عائشة قالت : صرخ إبليس يوم أحد في الناس : يا عباد الله أخراكم ، فرجعت أولاهم على أخراهم حتى قتلوا اليمان ، فقال حذيفة : أبي أبي ، فقتلوه ، فقال حذيفة : غفر الله لكم . قال : وقد كان انهزم منهم قوم حتى لحقوا بالطائف .

**قوله ( باب العفو في الخطأ بعد الموت )** أي عفو الولي لا عفو المقتول لأنه محال ، ويحتمل أن يدخل ، وإنما قيده بما بعد الموت لأنه لا يظهر أثره إلا فيه ، إذ لو عفا المقتول ثم مات لم يظهر لعفوه أثر ، لأنه لو عاش تبين أن لا شيء له يعفو عنه ، وقال ابن بطال : أجمعوا على أن عفو الولي إنما يكون بعد موت المقتول ، وأما قبل ذلك فالعفو للقتيل ، خلافاً لأهل الظاهر فإنهم أبطلوا عفو القتيل . وحجة الجمهور أن الولي لما قام مقام المقتول في طلب ما يستحقه فإذا جعل له العفو كان ذلك للأصيل أولى ، وقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة من مرسل قتادة أن عروة بن مسعود لما دعا قومه إلى الإسلام فرمى بسهم فقتل عفا عن قاتله قبل أن يموت فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم عفوه .

**قوله ( حدثنا فروة )** بقاء هو ابن أبي المغراء .

**قوله ( عن أبيه عن عائشة هزم المشركون يوم أحد )** سقط هذا القدر لأني ذر وتحول إلى السند الآخر فصار ظاهره أن الروایتين سواء وليس كذلك ، ويحيى بن أبي زكريا في السند الثاني هو يحيى بن يحيى الفسافي ، وساق المتن هنا على لفظه ، وأما لفظ علي بن مسهر فتقدم في « باب من حنث ناسياً » من كتاب

الأيمان والنذور ، وقد بينت ذلك في الكلام عليه في غزوة أحد .

**قوله ( فقال حذيفة غفر الله لكم )** استدل به من قال إن ديته وجبت على من حضر ، لأن معنى قوله « غفر الله لكم » عفوت عنكم ، وهو لا يعفو إلا عن شيء استحق له أن يطالب به . وقد أخرج أبو إسحق الفزارى في السنن عن الأوزاعى عن الزهرى قال « أخطأ المسلمون بأبى حذيفة يوم أحد حتى قتلوه ، فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين ، فبلغت النبى صلى الله عليه وسلم فزاده عنده خيراً ووداه من عنده » وهذه الزيادة ترد قول من حمل قوله « فلم يزل في حذيفة منها بقية خير » على الحزن على أبيه ، وقد أوضحت الرد عليه في « باب من حنت ناسياً » ويؤخذ منها أيضاً التعقب على المحب الطبرى حيث قال : حمل البخارى قول حذيفة « غفر الله لكم » على العفو عن الضمان وليس بصريح ، فيجانب بأن البخارى أشار بهذا الذى هو غير صريح إلى ما ورد صريحاً وإن كان ليس على شرطه فإنه يؤيد ما ذهب إليه .

## باب

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾ الْآيَةُ

**قوله ( باب قول الله تعالى : وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ )** كذا لأبى ذر وابن عساكر ، وساق الباقر الآيَةَ إلى ﴿عَلِيماً حَكِيماً﴾ ولم يذكر معظمهم في هذا الباب حديثاً .

**قوله ( وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ )** ذكر ابن إسحق في السيرة سبب نزولها عن عبد الرحمن ابن الحارث بن عبد الله بن عياش بتحتانية وشين معجمة أى ابن ربيعة المخزومى قال « قال القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق : نزلت هذه الآيَةُ في جدك عياش بن أبى ربيعة والحارث بن يزيد من بنى عامر بن لؤى وكان يؤذيهم بمكة وهو كافر ، فلما هاجر المسلمون أسلم الحارث وأقبل مهاجراً حتى إذا كان بظاهر الحرة لقيه عياش بن أبى ربيعة فظنه على شركه فعلاه بالسيف حتى قتله ، فنزلت » روى هذه القصة أبو يعلى من طريق حماد بن سلمة عن ابن إسحق عن عبد الرحمن بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه فذكرها مرسله أيضاً وزاد في السند عبد الرحمن بن القاسم ، وأخرج ابن أبى حاتم في التفسير من طريق سعيد بن جبيرة أن عياش بن أبى ربيعة حلف ليقتل الحارث بن يزيد إن ظفر به فذكر نحوه ومن طريق مجاهد نحوه لكن لم يسم الحارث ، وفي سياقه ما يدل على أنه لقي النبى صلى الله عليه وسلم بعد أن أسلم ثم خرج فقتله عياش بن أبى ربيعة ، وقيل في سبب نزولها غير ذلك مما لا يثبت .

**قوله ( إلا خطأ )** هو استثناء منقطع عند الجمهور إن أريد بالنفى معناه فإنه لو قدر متصلاً لكان مفهومه فله قتله ، وانفصل من قال إنه متصل بأن المراد بالنفى التحريم ، ومعنى إلا خطأ بأن عرفه بالكفر فقتله ثم ظهر أنه كان مؤمناً ، وقيل نصب على أنه مفعول له أى لا يقتله لشيء أصلاً إلا للخطأ ، أو حال أى إلا في حال الخطأ ، أو هو نعت مصدر محذوف أى إلا قتلاً خطأ ، وقيل « إلا » هنا بمعنى الواو وجوزة جماعة ، وقيدته الفراء بشرط مفقود هنا فلذلك لم يجره هنا . واستدل بهذه الآيَةَ على أن القصاص من المسلم مختص بقتله المسلم فلو قتل كافراً لم يجب عليه شيء سواء كان حربياً أم غير حربى لأن الآيات بينت أحكام القتولين عمداً ثم خطأً

فقال في الحرى ﴿فإن تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم﴾ ثم قال فيمن لهم ميثاق ﴿فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً﴾ وقال فيمن عاود المحاربة ﴿فخذوهم واقتلوهم حيث ثقتموهم﴾ وقال في الخطأ ﴿وما كان للمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ﴾ فكان مفهومها أن له أن يقتل الكافر عمداً فخرج الذمى بما ذكر قبلها ، وجعل في قتل المؤمن خطأ الدية والكفارة ولم يذكر ذلك في قتل الكافر ، فتمسك به من قال لا يجب في قتل الكافر ولو كان ذمياً شيئاً ، وأيده بقوله ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾ وإسحق في أول السند قال أبو علي الجبائي : لم أجده منسوباً ويشبه أن يكون ابن منصور . قلت : ولا يبعد أن يكون ابن راهويه فإنه كثير الرواية عن حبان بن هلال شيخ إسحق هنا .

### بِإِذَا أَقْرَّ بِالْقَتْلِ مَرَّةً قُتِلَ بِهِ

[٦٨٨٤] ٦٦٤٢ - حدثنا إسحاق قال نا حبان قال نا همام قال نا قتادة قال نا أنس بن مالك أن يهودياً رضى رأس جارية بين حجرين ، فقيل لها : من فعل بك هذا ؟ أفلان ، أو فلان ، حتى سمي اليهودي فأومأت برأسها ، فجيء باليهودي فاعترف ، فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فرض رأسه بالحجارة . وقد قال همام : بحجرين .

**قوله ( باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به )** كذا لهم ، وأما النسخة فخطف بدون « باب » فقال بعد قوله خطأ « الآية » ، وإذا أقر الخ ، وذكرنا كلهم حديث أنس في قصة اليهودي والجارية ويحتاج إلى مناسبتها للآية فإنه لا يظهر أصلاً فالصواب صنيع الجماعة ، قال ابن المنذر : حكم الله في المؤمن يقتل المؤمن خطأ بالدية ، وأجمع أهل العلم على ذلك ثم اختلفوا في قوله ﴿وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق﴾ فقيل المراد كافر ولعاقلة الدية من أجل العهد وهذا قول ابن عباس والشعبي والنخعي والزهرى ، وقيل مؤمن جاء ذلك عن النخعي وأبي الشعثاء ، قال الطبري : والأول أولى لأن الله أطلق الميثاق ولم يقل في المقتول وهو مؤمن كما قال في الذى قبله ، ويترجح أيضاً حيث ذكر المؤمن ذكر الدية والكفارة معاً وحيث ذكر الكافر ذكر الكفارة فقط وهنا ذكر الدية والكفارة معاً .

**قوله فيه ( فجيء باليهودي فاعترف )** في رواية هدية عن همام « فأقى به النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل به حتى أقر » أخرجه الإسماعيلي ، وفي حديث أنس في قصة اليهودي حجة للجماهير في أنه لا يشترط في الإقرار بالقتل أن يتكرر ، وهو مأخوذ من إطلاق قوله « فأخذ اليهودي فاعترف » فإنه لم يذكر فيه عدداً والأصل عدمه ، وذهب الكوفيون إلى اشتراط تكرار الإقرار بالقتل مرتين قياساً على اشتراط تكرار الإقرار بالزنا أربعاً تبعاً لعدد الشهود في الموضعين .

### بِإِذَا قُتِلَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ

[٦٨٨٥] ٦٦٤٣ - حدثنا مسدد قال نا يزيد بن زريع قال نا سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل يهودياً بجارية قتلها على أوضاع لها .

**قوله ( باب قتل الرجل بالمرأة )** ذكر فيه حديث أنس في قصة اليهودي والجارية باختصار ، وقد تقدم

شرحه مستوفى قريباً ، ووجه الدلالة منه واضح ، ولمح به إلى الرد على من منع كما سأبينه في الباب الذي بعده .

### باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات

وقال أهل العلم : يُقتل الرجل بالمرأة . ويذكر عن عمر : تقاد المرأة من الرجل في كل عمد يبلغ نفسه فما دونها من الجراح . وبه قال عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وأبو الزناد عن أصحابه . وجرحت أخت الربيع إنساناً فقال النبي صلى الله عليه : « القصاص » .

[٦٨٨٦] ٦٦٤٤ - فاعمر بن علي قال نا يحيى قال نا سفيان قال نا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة قالت : لدنا النبي صلى الله عليه في مرضه فقال : « لا تلدونى » ، فقلنا : كراهية المريض للدواء ، فلما أفاق قال : « لا يبقى أحد منكم إلا لد ، غير العباس فإنه لم يشهدكم » .

**قوله ( باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات )** قال ابن المنذر : أجمعوا على أن الرجل يقتل بالمرأة والمرأة بالرجل إلا رواية عن علي وعن الحسن وعطاء ، وخالف الحنفية فيما دون النفس ، واحتج بعضهم بأن اليد الصحيحة لا تقطع باليد الشلاء بخلاف النفس فإن النفس الصحيحة تقاد بالمریضة اتفاقاً ، وأجاب ابن القصار بأن اليد الشلاء في حكم الميتة والحى لا يقاد بالميت ، وقال ابن المنذر : لمّا أجمعوا على القصاص في النفس واختلفوا فيما دونها وجب رد المختلف إلى المتفق .

**قوله ( وقال أهل العلم يقتل الرجل بالمرأة )** المراد الجمهور ، أو أطلق إشارة إلى وهى الطريق إلى على . أو إلى أنه من ندرة المخالف .

**قوله ( ويذكر عن عمر تقاد المرأة من الرجل في كل عمد يبلغ نفسه فما دونها من الجراح )** وصله سعيد بن منصور من طريق النخعي قال « كان فيما جاء به عروة البارقي إلى شريح من عند عمر قال جرح الرجال والنساء سواء » وسنده صحيح إن كان النخعي سمعه من شريح ، وقد أخرجه ابن أبى شيبة من وجه آخر فقال « عن إبراهيم عن شريح ، قال أثنى عروة » فذكره ، ومعنى قوله « تقاد » يقتص منها إذا قتلت الرجل ويقطع عضوها الذى تقطعه منه وبالعكس .

**قوله ( وبه قال عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وأبو الزناد عن أصحابه )** أخرجه ابن أبى شيبة من طريق الثورى عن جعفر بن برقان عن عمر بن عبد العزيز وعن مغيرة عن إبراهيم النخعي قالوا : القصاص بين الرجل والمرأة في العمد سواء ، وأخرج الأثرم من هذا الوجه عن عمر بن عبد العزيز قال : القصاص فيما بين المرأة والرجل حتى في النفس ، وأخرج البيهقي من طريق عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه قال : كل من أدركت من فقهائنا — وذكر السبعة في مشيخة سواهم أهل فقه وفضل ودين — وقال وربما اختلفوا في الشيء فأخذنا بقول أكثرهم وأفضلهم رأياً أنهم كانوا يقولون المرأة تقاد من الرجل عيناً بعين وأذنًا بأذن وكل شيء من الجراح على ذلك وإن من قتلها قتل بها .

**قوله ( وجرحت أخت الربيع إنساناً فقال النبي صلى الله عليه وسلم : القصاص )** كذا لهم ، ووقع للنسفي « كتاب الله القصاص » والمعتمد ما عند الجماعة وهو بالنصب على الإغراء ، قال أبو ذر : كذا وقع

هنا والصواب « الربيع بنت النضر عمة أنس » وقال الكرماني : قيل إن الصواب « وجرحت الربيع » بحذف لفظة أخت فإنه الموافق لما تقدم في البقرة من وجه آخر « عن أنس أن الربيع بنت النضر عمة كسرت ثنية جارية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كتاب الله القصاص » قال : إلا أن يقال إن هذه امرأة أخرى ، لكنه لم ينقل عن أحد ، كذا قال ، وقد ذكر جماعة أنهما قصتان ، والمذكور هنا طرف من حديث أخرجه مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس « أن أخت الربيع أم حارثة جرحت إنساناً فاقتصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : القصاص القصاص ، فقالت أم الربيع : يا رسول الله أقتص من فلانة والله لا يقتص منها ، فقال : سبحان الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله فما زالت حتى قبلوا الدية فقال : إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » والحديث المشار إليه في سورة البقرة مختصر من حديث طويل ساقه البخاري في الصلح بتمامه من طريق حميد عن أنس وفيه ، فقال أنس بن النضر : أتكسر ثنية الربيع يا رسول الله ؟ لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيها ، قال يا أنس كتاب الله القصاص ، فرضى القوم وعفوا فقال : إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » وسيأتي بعد أربعة أبواب أيضاً باختصار ، قال النووي قال العلماء : المعروف رواية البخاري ، ويحتمل أن يكونا قصتين . قلت : وجزم ابن حزم بأنهما قصتان صحيحتان وقعتا لامرأة واحدة إحداهما أنها جرحت إنساناً فقتل عليها بالضمان والأخرى أنها كسرت ثنية جارية فقتل عليها بالقصاص وحلفت أمها في الأولى وأخوها في الثانية . وقال البيهقي بعد أن أورد الروایتين : ظاهر الخبرين يدل على أنهما قصتان ، فإن قبل هذا الجمع وإلا فثبت أحفظ من حميد . قلت : في القصتين مغايرتان : منها هل الجانية الربيع أو أختها ، وهل الجناية كسر الثنية أو الجراحة ، وهل الحالف أم الربيع أو أخوها أنس بن النضر ؟ وأما ما وقع في أول الجنايات عند البيهقي من وجه آخر عن حميد عن أنس قال « لطمت الربيع بنت معوذ جارية فكسرت ثنيها » فهو غلط في ذكر أبيها والمحفوظ أنها بنت النضر عمة أنس كما وقع التصريح به في صحيح البخاري ، وفي الحديث أن كل من وجب له القصاص في النفس أو دونها فعفا على مال فرضوا به جاز .

قوله ( يحیی ) هو القطان وسفيان هو الثوري .

قوله ( لدنا النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه فقال لا تلدونى ) تقدم شرحه في الوفاة النبوية ، والمراد منه هنا « لا يبقى أحد منكم إلا لد » فإن فيه إشارة إلى مشروعية الاقتصاص من المرأة بما جنته على الرجل ، لأن الذين لدوه كانوا رجالاً ونساء ، وقد ورد التصريح في بعض طرقه بأنهم لدوا ميمونة وهي صائمة من أجل عموم الأمر كما مضى في الوفاة النبوية من وجهين .

قوله ( غير العباس فإنه لم يشهدكم ) تقدم بيانه أيضاً في الوفاة النبوية قبل . وفي الحديث أن صاحب الحق يستثنى من غرمائه من شاء فيعفو عنه ويقتص من الباقين ، وفيه نظر لقوله « لم يشهدكم » وفيه أخذ الجماعة بالواحد ، قال الخطاى : وفيه حجة لمن رأى القصاص في اللطمة ونحوها ، واعتل من لم ير ذلك بأن اللطم يتعذر ضبطه وتقديره بحيث لا يزيد ولا ينقص وأما اللدود فاحتمل أن يكون قصاصاً واحتمل أن يكون معاقبة على مخالفة أمره فعوقبوا من جنس جنائهم . وفيه أن الشركاء في الجناية يقتص من كل واحد منهم إذا كانت أفعالهم لا تتميز ، بخلاف الجناية في المال لأنها تتبع بعض ، إذ لو اشترك جماعة في سرقة ربع دينار لم يقطعوا

اتفاقاً ، وسيأتي بيان ذلك بعد ستة أبواب

ب ( مَنْ أَخَذَ حَقَّهُ أَوْ اقْتَصَّ دُونَ السُّلْطَانِ

[٦٨٨٧] ٦٦٤٥- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد أن الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول سمع رسول الله صلى الله عليه يقول : « نحن الآخرون السابقون يوم القيامة » .

[٦٨٨٨] ٦٦٤٦- وبإسناده ( لو اطلع في بيتك أحد ولم تأذن له خذفته بحصاة ففقات عينه ما كان عليك من

جناح » .

[الحديث ٦٨٨٨ - طرفه في : ٦٩٠٢] .

[٦٨٨٩] ٦٦٤٧- فامسدد قال نا يحيى عن حميد أن رجلاً اطلع في بيت النبي صلى الله عليه ، فسد إليه مشقصاً ، فقلت : من حدثك ؟ قال : أنس بن مالك .

قوله ( باب من أخذ حقه ) أى من جهة غريمه بغير حكم حاكم ( أو اقتص ) أى إذا وجب له على أحد قصاص في نفس أو طرف هل يشترط أن يرفع أمره إلى الحاكم أو يجوز أن يستوفيه دون الحاكم وهو المراد بالسلطان في الترجمة . قال ابن بطال : اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من حقه دون السلطان ، قال : وإنما اختلفوا فيمن أقام الحد على عبده كما تقدم تفصيله . قال : وأما أخذ الحق فإنه يجوز عندهم أن يأخذ حقه من المال خاصة إذا جحدته إياه ولا بينة عليه كما سيأتي تقريره قريباً . ثم أجاب عن حديث الباب بأنه خرج على التغليظ والزجر عن الاطلاع على عورات الناس انتهى . قلت : فأما من نقل الاتفاق فكأنه استند فيه إلى ما أخرجه إسماعيل القاضي في « نسخة أبي الزناد » عن الفقهاء الذين ينتهي إلى قولهم ومنه : لا ينبغي لأحد أن يقيم شيئاً من الخنود دون السلطان ، إلا أن للرجل أن يقيم حد الزنا على عبده ، وهذا إنما هو اتفاق أهل المدينة في زمن أبي الزناد . وأما الجواب فإن أراد أنه لا يعمل بظاهر الخبر فهو محل النزاع .

قوله ( أنه سمع أبا هريرة يقول إنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ) كذا لأى ذر وسقط « يوم القيامة » للباقيين .

قوله ( وبإسناده لو اطلع الخ ) هو المراد في هذه الترجمة ، والأول ذكره لكونه أول حديث في نسخة شعيب عن أبي الزناد ، ومن ثم لم يسق الحديث بتمامه هنا بل اقتصر على أوله إشارة إلى ذلك ، وساقه بتمامه في كتاب الجمعة ، ولم يطرد للبخارى صنيع في ذلك واطرد صنيع مسلم في « نسخة همام » بأن يسوق السند ثم يقول فذكر أحاديث منها ثم يذكر الحديث الذى يريده وقد أشرت إلى ذلك في كتاب الرقاق ، وجوز الكرماني أن الراوى سمع الحديثين في نسق واحد فجمعهما فاستمر من بعده على ذلك . قلت : وهذا يحتاج إلى تكملة ، وهو أن البخارى اختصر الأول لأنه لا يحتاج إليه هنا .

قوله ( لو اطلع ) الفاعل مؤخر وهو « أحد » .

قوله ( ولم تأذن له ) احتراز ممن اطلع بإذن .

**قوله ( حذفته بحصاة )** كذا هنا بغير فاء ، وأخرجه الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبي اليمان شيخ البخارى فيه بلفظ « فحذفته » وهو الأولى والأول جائز ، وسيأتى بعد سبعة أبواب من رواية سفيان بن عيينة عن أبي الزناد بلفظ « لو أن امرأاً اطلع عليك بغير إذن فحذفته » وقوله حذفته بالخاء المهملة عند أبي ذر والقاسمى وعند غيرهما بالخاء المعجمة وهو أوجه لأن الرمى بحصاة أو نواة ونحوهما إما بين الإبهام والسبابة وإما بين السبابتين وجزم النووى بأنه فى مسلم بالمعجمة ، وسيأتى فى رواية سفيان المشار إليها بالمهملة ، وقال القرطبى : الرواية بالمهملة خطأ لأن فى نفس الخبر أنه الرمى بالحصى وهو بالمعجمة جزءاً . قلت : ولا مانع من استعمال المهملة فى ذلك مجازاً .

**قوله ( ففقت عينه )** بقاف ثم همزة ساكنة أى شقت عينه ، قال ابن القطاع : فقاً عينه أطفأ ضوءها .  
**قوله ( جناح )** أى إثم أو مؤاخذه .

**قوله ( يحى )** هو القطان وحيد هو الطويل .

**قوله ( إن رجلاً )** هذا ظاهره الإرسال لأن حميداً لم يدرك القصة ، لكن يبين فى آخر الحديث أنه موصول . وسيأتى بعد سبعة أبواب من وجه آخر عن أنس ويذكر فيه ما قبل فى تسمية الرجل المذكور .

**قوله ( فسدد إليه )** بدالين مهملتين الأولى ثقيلة قبلها سين مهملة أى صوب وزنه ومعناه ، والتصويب توجيه السهم إلى مرماه وكذلك التسديد ومنه البيت المشهور :

أعلمه الرماية كل يوم فلما استد ساعده رماني

وقد حكى فيه الإعجام ويرجع كوله بالمهملة بإسناده إلى التعليم لأنه الذى فى قدرة المعلم بخلاف الشدة بمعنى القوة فإنه لا قدرة للمعلم على اجتلابها ، ووقع فى رواية أبى ذر عن السرخسى وفى رواية كريمة عن الكشمينى بالشين المعجمة والأول أولى فقد أخرجه أحمد عن محمد بن أبى عدى عن حميد بلفظ « فأهوى إليه » أى أمال إليه .

**قوله ( مشقصاً )** تقدم ضبطه وتفسيره فى كتاب الاستئذان فى الكلام على رواية عبيد الله بن أبى بكر بن أنس عن أنس وسياقه أتم ، ووقع هنا فى رواية حميد مختصراً أيضاً ، وقد أخرجه أحمد عن يحيى القطان شيخ البخارى فيه فزاد فى آخره حتى أخر رأسه بتشديد الخاء المعجمة أى أخرجه من المكان الذى اطلع فيه وفاعل آخر هو الرجل ، ويحتمل أن يكون المشقص وأسند الفعل إليه مجازاً ، ويحتمل أن يكون النبى صلى الله عليه وسلم لكونه السبب فى ذلك والأول أظهر ، فقد أخرجه أحمد أيضاً عن سهل بن يوسف عن حميد بلفظ « فأخرج الرجل رأسه » وعنده فى رواية ابن أبى عدى التى أشرت إليها : فتأخر الرجل .

**قوله ( فقلت من حدثك )** القائل هو يحيى القطان والمقول له هو حميد وجوابه بقوله أنس بن مالك يقتضى أنه سمعه منه بغير واسطة ، وهذا من المتون التى سمعها حميد من أنس وقد قيل إنه لم يسمع منه سوى خمسة أحاديث والبقية سمعها من أصحابه عنه كثابت وقتادة فكان يدلها فيرويه عن أنس بلا واسطة ، والحق أنه سمع منه أضعاف ذلك ، وقد أكثر البخارى من تخريج حديث حميد عن أنس ، بخلاف مسلم فلم يخرج منها إلا القليل . لهذه العلة ، لكن البخارى لا يخرج من حديثه إلا ما صرح فيه بالتحديث أو ما قام مقام التصريح ولو



باللزام كآلو كان من رواية شعبة عنه فإن شعبة لا يحمل عن شيوخه إلا ما عرف أنهم سمعوه من شيوخهم ، وقد أوضحت ذلك في ترجمة حميد في مقدمة هذا الشرح والله الحمد .

### باب إِذَا مَاتَ فِي الزَّحَامِ أَوْ قُتِلَ

[٦٨٩٠] ٦٦٤٨- أخبرنا إسحاق قال نا أبو أسامة قال هشام بن عروة أنا عن أبيه عن عائشة قالت: لما كان يوم أحد هزم المشركون، فصاح إبليس: أي عباد الله، أخراكم. فرجعت أولاهم فاجتلدت هي وأخراهم، فنظر حذيفة فإذا هو بأبيه اليمان، فقال: أي عباد الله، أبي أبي. قالت: فوالله ما احتجزوا حتى قتلوه، قال حذيفة: يغفر الله لكم. قال عروة: فما زالت في حذيفة منه بقية حتى لحق بالله.

قوله ( باب إذا مات في الزحام أو قتل به ) كذا لابن بطل وسقط « به » من رواية الأكثر ، أورد البخاري الترجمة مورد الاستفهام ولم يجزم بالحكم كما جزم به في الذي بعده لوجود الاختلاف في هذا الحكم وذكر فيه حديث عائشة في قصة قتل اليمان والد حذيفة وقد تقدم الكلام عليه قريباً . قال ابن بطل : اختلف على وعمر هل تجب ديته في بيت المال أو لا ؟ وبه قال إسحق أي بالوجوب ، وتوجيه أنه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين فوجب ديته في بيت مال المسلمين . قلت : ولعل حجته ماورد في بعض طرق قصة حذيفة ، وهو ما أخرجه أبو العباس السراج في تاريخه من طريق عكرمة أن والد حذيفة قتل يوم أحد قتله بعض المسلمين وهو يظن أنه من المشركين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجاله ثقات مع إرساله ، وقد تقدم له شاهد مرسل أيضاً في « باب العفو عن الخطأ » وروى مسدد في مسنده من طريق يزيد بن مذكور أن رجلاً زحم يوم الجمعة فمات فوداه على من بيت المال ، وفي المسألة مذاهب أخرى منها قول الحسن البصري إن ديته تجب على جميع من حضر وهو أخص من الذي قبله ، وتوجيه أنه مات بفعلهم فلا يتعداهم إلى غيرهم . ومنها قول الشافعي ومن تبعه أنه يقال لوليه ادع على من شئت واحلف فإن حلفت استحققت الدية وإن نكلت حلف المدعى عليه على النفي وسقطت المطالبة ، وتوجيه أن الدم لا يجب إلا بالطلب . ومنها قول مالك دمه هدر ، وتوجيه أنه إذا لم يعلم قاتله بعينه استحال أن يؤخذ به أحد ، وقد تقدمت الإشارة إلى الراجح من هذه المذاهب في « باب العفو عن الخطأ » .

قوله ( قال هشام أخبرنا ) من تقديم اسم الراوى على الصيغة وهو جائز ، وهشام المذكور هو ابن عروة ابن الزبير .

قوله ( فنظر حذيفة فإذا هو بأبيه اليمان ) تقدم شرح قصته في غزوة أحد ، وقوله « قال عروة » هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « فما زالت في حذيفة منه » أي من ذلك الفعل وهو العفو ، و « من » سببية وتقدم القول فيه أيضاً .

### باب إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَأً فَلَا دِيَّةَ لَهُ

[٦٨٩١] ٦٦٤٩- نا المكي بن إبراهيم قال نا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه إلى خيبر، فقال رجل منهم: أسمعنا يا عامر من هنيهاً، فحدا بهم، فقال النبي صلى الله عليه: « من

السائق؟» قالوا: عامرٌ، فقال: رحمه الله، فقالوا: يا رسول الله، هلا متعتنا به؟ فأصيبَ صبيحةَ ليلته. فقال القومُ: حبَطَ عمله، قتلَ نفسه. فلما رجعتُ -وهم يتحدثونَ أنَّ عامراً حبَطَ عمله- فجئتُ إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلتُ: يا رسول الله، فذاك أبي وأمي، زعموا أنَّ عامراً حبَطَ عمله، فقال: «كذب من قالها، إنَّ له لأجرينِ اثنين، إنه لجاهد مجاهد، وأي قتل يزيدُه عليه».

**قوله ( إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له )** قال الإسماعيلي قتل ولا إذا قتلها عمداً، يعنى أنه لا مفهوم لقوله خطأ والذي يظهر أن البخارى إنما قيد بالخطأ لأنه محل الخلاف، قال ابن بطلال قال الأوزاعي وأحمد وإسحق: تجب ديته على عاقلته، فإن عاش فهمى له عليهم وإن مات فهمى لورثته. وقال الجمهور لا يجب في ذلك شيء، وقصة عامر هذه حجة لهم إذ لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب في هذه القصة له شيئاً، ولو وجب لبينها إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، وقد أجمعوا على أنه لو قطع طرفاً من أطرافه عمداً أو خطأ لا يجب فيه شيء.

**قوله ( عن سلمة ) هو ابن الأكوع .**

**قوله ( من هياتك )** بضم أوله وتشديد التحتانية بعد النون، ووقع في رواية المستملى بحذف التحتانية وقد تقدم ضبطه في كتاب المغازي، وعامر هو ابن الأكوع فهو أخو سلمة وقيل عمه، قال ابن بطلال: لم يذكر في هذه الطريق صفة قتل عامر نفسه، وقد تقدم بيانه في كتاب الأدب ففيه «وكان سيف عامر قصيراً فتناول به يهودياً ليضربه فرجع ذبابه فأصاب ركبته» قلت: ونقل بعض الشراح عن الإسماعيلي أنه قال ليس في رواية مكى شيخ البخارى أنه ارتد عليه سيفه فقتله، والباب مترجم بمن قتل نفسه، وظن أن الإسماعيلي تعقب ذلك على البخارى وليس كما ظن وإنما ساق الحديث بلفظ «فارتد عليه سيفه» ثم نبه على أن هذه اللفظة لم تقع في رواية البخارى هنا فأشار إلى أنه عدل هنا عن رواية مكى بن إبراهيم لهذه النكتة فيكون أولى لوضوحه، ويجاب بأن البخارى يعتمد هذه الطريق كثيراً فيترجم بالحكم ويكون قد أورد ما يدل عليه صريحاً في مكان آخر فلا يجب أن يعيده فيورده من طريق أخرى ليس فيها دلالة أصلاً أو فيها دلالة حفية كل ذلك للفرار من التكرار لغیر فائدة وليبعث الناظر فيه على تتبع الطرق والاستكثار منها ليتمكن من الاستنباط ومن الجزم بأحد المحتملين مثلاً، وقد عرف ذلك بالاستقراء من صنيع البخارى فلا معنى للاعتراض به عليه، وقد ذكرت ذلك مراراً، وإنما أنبه على ذلك إذا بعد العهد به، وقد تقدم في الدعوات من وجه آخر عن يزيد بن أبى عبيد شيخ مكى بلفظ فيه «فلما تصاف القوم أصيب عامر بقائمة سيفه فمات» وقد اعترض عليه الكرماني فقال: قوله في الترجمة «فلا دية له» لا وجه له هنا، وإنما موضعه اللائق به الترجمة السابقة إذا مات في الزحام فلا دية له على المزاحمين لظهور أن قاتل نفسه لادية له، قال: ولعله من تصرف النقلة بالتقديم والتأخير عن نسخة الأصل. ثم قال: وقال الظاهرية دية من قتل نفسه على عاقلته، فلعل البخارى أراد رد هذا القول. قلت: نعم أراد البخارى رد هذا القول لكن على قائله قبل الظاهرية وهو الأوزاعي كما قدمته، وما أظن مذهب الظاهرية اشتهر عند تصنيف البخارى كتابه فإنه صنف كتابه في حدود العشرين ومائتين وكان داود بن علي الأصهباني رأسهم في ذلك الوقت طالباً وكان سنه يومئذ دون العشرين وأما قول الكرماني بأن قول البخارى «فلا دية له» يليق بترجمة من مات في الزحام فهو صحيح لكنه في ترجمة من قتل نفسه أليق لأن الخلاف فيمن مات في الزحام قوى فمن ثم لم يجزم في الترجمة بنفى الدية، بخلاف من قتل نفسه فإن الخلاف فيه ضعيف

فجزم فيه بالنفي ، وهو من محاسن تصرف البخارى ، فظهر أن النقلة لم يخالفوا تصرفه وبالله التوفيق .

**قوله ( وأى قتل يزيده عليه )** فى رواية المستمل وكذا فى رواية النسفى « وأى قتل » وصوبها ابن بطل وكذا عياض ، وليست الرواية الأخرى خطأ محضاً بل يمكن ردها إلى معنى الأخرى والله أعلم .

### ب) إِذَا عَضَّ رَجُلًا فَوَقَعَتْ ثَنَائِيَهُ

[٦٨٩٢] ٦٦٥٠- نَأَدَمُ قَالَ نَا شَعْبَةُ قَالَ نَا قَتَادَةُ قَالَ سَمِعْتُ زُرَّارَةَ بْنَ أَوْفَى عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَنَزَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ فَوَقَعَتْ ثَنَائِيَهُ ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : « يَعْضُّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعْضُّ الْفَحْلُ ، لَا دِيَةَ لَهُ » .

[٦٨٩٣] ٦٦٥١- نَأَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ : خَرَجْتُ فِي غَزْوَةٍ ، فَعَضَّ رَجُلٌ فَاَنْتَزَعَ ثَنَائِيَهُ ، فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

**قوله ( باب إذا عض يد رجل فوقعت ثنياه )** أى هل يلزمه فيه شيء أولاً ؟ ذكر فيه حديثين :

**الأول :** **قوله ( عن زرارة )** بضم الزاى المعجمة ثم مهملتين الأولى خفيفة بينهما ألف بغير همز هو العامري ، ووقع عند الإسماعيل فى رواية على بن الجعد عن شعبة « أخبرنى قتادة أنه سمع زرارة » .

**قوله ( أن رجلاً عض يد رجل )** فى رواية محمد بن جعفر عن شعبة عند مسلم بهذا السند عن عمران قال « قاتل يعلى بن أمية رجلاً فعض أحدهما صاحبه » الحديث قال شعبة وعن قتادة عن عطاء هو ابن أبى رباح عن أبى يعلى يعنى صفوان عن يعلى بن أمية قال مثله ، وكذا أخرجه النسائى من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة بهذا السند فقال فى روايته بمثل الذى قبله يعنى حديث عمران بن حصين . قلت : ولشعبة فيه سند آخر إلى يعلى أخرجه النسائى من طريق ابن أبى عدى وعبيد بن عقيل كلاهما عن شعبة عن الحكم عن مجاهد عن يعلى ، ووقع فى رواية عبيد بن عقيل « أن رجلاً من بنى تميم قاتل رجلاً فعض يده » ويستفاد من هذه الرواية تعيين أحد الرجلين المبهمين وأنه يعلى بن أمية ، وقد روى يعلى هذه القصة وهى الحديث الثانى فى الباب فبين فى بعض طرقه أن أحدهما كان أجيراً له ، ولفظه فى الجهاد « غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث وفيه « فاستأجرت أجيراً فقاتل رجلاً فعض أحدهما الآخر فعرف أن الرجلين المبهمين يعلى وأجيره وأن يعلى أبهم نفسه لكن عينه عمران بن حصين ، ولم أقف على تسمية أجيره . وأما تمييز العاض من المعضوض فوقع بيانه فى غزوة تبوك من المغازى من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج فى حديث يعلى قال عطاء : فلقد أخبرنى صفوان بن يعلى أيهما عض الآخر فنسيته فظن أنه مستمر على الإبهام ، ولكن وقع عند مسلم والنسائى من طريق بديل بن ميسرة عن عطاء بلفظ « إن أجيراً ليعلى عض رجل ذراعه » وأخرجه النسائى أيضاً عن إسحق بن إبراهيم عن سفيان بلفظ « فقاتل أجيرى رجلاً فعضه الآخر » ويؤيده ما أخرجه النسائى من طريق سفيان بن عبد الله عن عميه سلمة بن أمية ويعلى بن أمية قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة تبوك ومعنا صاحب لنا فقاتل رجلاً من المسلمين فعض الرجل ذراعه » ويؤيده أيضاً رواية عبيد بن عقيل التى ذكرتها من عند النسائى بلفظ « أن رجلاً من بنى تميم عض » فإن يعلى تميمى وأما أجيره فإنه لم يقع التصريح بأنه تميمى ، وأخرج النسائى أيضاً من رواية محمد بن مسلم الزهرى عن صفوان بن يعلى عن أبيه نحو

رواية سلمة ولفظه « فقاتل رجلاً فعض الرجل ذراعه فأوجعه » وعرف بهذا أن العاض هو يعلى بن أمية ، ولعل هذا هو السر في إبهامه نفسه . وقد أنكر القرطبي أن يكون يعلى هو العاض فقال : يظهر من هذه الرواية أن يعلى هو الذى قاتل الأجير ، وفي الرواية الأخرى « أن أجيئاً ليعلى عض يد رجل » وهذا هو الأولى والأليق إذ لا يليق ذلك الفعل بيعلى مع جلالته وفضله . قلت : لم يقع في شيء من الطرق أن الأجير هو العاض وإنما التبس عليه أن في بعض طرقه عند مسلم كما بينته « أن أجيئاً ليعلى عض رجل ذراعه » فجوز أن يكون العاض غير يعلى ، وأما استبعاده أن يقع ذلك من يعلى مع جلالته فلا معنى له مع ثبوت التصريح به في الخبر الصحيح ، فيحتمل أن يكون ذلك صدر منه في أوائل إسلامه فلا استبعاد . وقال النووي : وأما قوله يعنى في الرواية الأولى « أن يعلى هو العضوض » وفي الرواية الثانية والثالثة العضوض هو أجير يعلى لا يعلى فقال الحفاظ الصحيح المعروف أن العضوض أجير يعلى لا يعلى . قال : ويحتمل أنهما قضيتان جرتا ليعلى ولأجييره في وقتين ، وتعقبه شخنا في شرح الترمذى بأنه ليس في رواية مسلم ولا رواية غيره في الكتب الستة ولا غيرها أن يعلى هو العضوض لا صريحاً ولا إشارة ، وقال شيخنا : فيتعين على هذا أن يعلى هو العاض والله أعلم . قلت وإنما تردد عياض وغيره في العاض هل هو يعلى أو آخر أجنبي كما قدمته من كلام القرطبي والله أعلم .

**قوله ( فزع يده من فيه )** وكذا في حديث يعلى الماضى في الجهاد في رواية الكشميهنى « من فمه » وفي رواية هشام عن عروة عند مسلم « عض ذراع رجل فجذبه » وفي حديث يعلى الماضى في الإجارة « فعض إصبع صاحبه فانتزع إصبعه » وفي الجمع بين الذراع والأصبع عسر ، ويبعد الحمل على تعدد القصة لاتحاد المخرج لأن مدارها على عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه ، فوقع في رواية إسماعيل بن عليه عن ابن جريج عنه « إصبعه » وهذه في البخارى ولم يسق مسلم لفظها . وفي رواية بدیل بن ميسرة عن عطاء عند مسلم وكذا في رواية الزهرى عن صفوان عند النسائى « ذراعه » ووافقه سفيان بن عيينة عن ابن جريج في رواية إسحق بن راهويه عنه ، فالذى يترجح الذراع ، وقد وقع أيضاً في حديث سلمة بن أمية عند النسائى مثل ذلك ، وانفراد ابن عليه عن ابن جريج بلفظ الأصبع لا يقاوم هذه الروايات المتعاضدة على الذراع والله أعلم .

**قوله ( فوقعت ثنيته )** كذا للأكثر بالثنية وللکشميهنى « ثنياه » بصيغة الجمع ، وفي رواية هشام المذكورة « فسقطت ثنيته » بالافراد وكذا له في رواية ابن سيرين عن عمران ، وكذا في رواية سلمة بن أمية بلفظ « فجذب صاحبه يده فطرح ثنيته » وقد ترجح رواية الثنية لأنه يمكن حمل الرواية التى بصيغة الجمع عليها على رأى من يميز في الاثنين صيغة الجمع ورد الرواية التى بالافراد إليها على إرادة الجنس ، لكن وقع في رواية محمد بن بكر « فانتزع إحدى ثنيته » فهذه أصرح في الوحدة ، وقول من يقول في هذا بالحمل على التعدد بعيد أيضاً لاتحاد المخرج ، ووقع في رواية الإسماعيلي « فندرت ثنيته » .

**قوله ( فاخصموا إلى النبی صلى الله عليه وسلم )** كذا في هذا الموضوع والمراد يعلى وأجييره ومن انضم إليهما ممن يلوذ بهما أو بأحدهما ، وفي رواية هشام فرفع إلى النبی صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن سيرين « فاستعدى عليه » وفي حديث يعلى « فانطلق » هذه رواية ابن عليه وفي رواية سفيان « فأتى » وفي رواية محمد بن بكر عن ابن جريج في المغازى « فأتيا » .

**قوله ( فقال يعض )** بفتح أوله والعين المهملة بعدها ضاد معجمة ثقيلة وفي رواية مسلم « يعمد أحدهم

إلى أخيه فيعضه « وأصل عض عضض بكسر الأولى يعضض بفتحها فأدغمت .

**قوله ( كما يعض الفحل )** وفي حديث سلمة « كعضاض الفحل » أى الذكر من الإبل ويطلق على غيره من ذكور الدواب ووقع في الرواية التى في الجهاد وكذا في حديث هشام « ويقضمها » بسكون القاف وفتح الضاد المعجمة على الأفصح « كما يقضم الفحل » من القضم وهو الأكل بأطراف الأسنان والخضم بالخاء المعجمة بدل القاف الأكل بأقصاها وبأدنى الأضراس ويطلق على الدق والكسر ولا يكون إلا في الشيء الصلب حكاه صاحب الراعى في اللغة .

**قوله ( لا دية له )** في رواية الكشمي « لا دية لك » ووقع في رواية هشام « فأبطله وقال أردت أن تأكل لحمه » وفي حديث سلمة « ثم تأتى تلتمس العقل لا عقل لها فأبطلها » وفي رواية ابن سيرين « فقال ما تأمرنى ؟ أتأمرنى أن أمره أن يدع يده في فيك تقضمها قضم الفحل ادفع يدك حتى يقضمها ثم انزعها » كذا لمسلم وعند أى نعيم في المستخرج من الوجه الذى أخرجه مسلم « إن شئت أمرناه فعض يدك ثم انتزعها أنت » وفي حديث يعلى بن أمية « فأهدرها » وفي هذا الباب « فأبطلها » وهى رواية الإسماعيل .

**الحديث الثانى : قوله ( حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج )** كذا وقع هنا بعلو درجة ، وتقدم له في الإجارة والجهاد والمغازى من طريق ابن جريج بنزول لكن سياقه فيها أتم مما هنا .

**قوله ( عن عطاء )** هو ابن أى رباح ( عن صفوان بن يعلى ) وفي رواية ابن علية في الإجارة « أخبرنى عطاء » وفي رواية محمد بن أبى بكر في المغازى « سمعت عطاء أخبرنى صفوان بن يعلى بن أمية » وكذا لمسلم من طريق أبى أسامة عن ابن جريج .

**قوله ( عن أبيه )** في رواية ابن علية « عن يعلى بن أمية » وفي رواية حجاج بن محمد عند أبى نعيم في المستخرج « أخبرنى صفوان بن يعلى بن أمية أنه سمع يعلى » وأخرجه مسلم من طريق شعبة عن قتادة عن عطاء عن ابن يعلى عن أبيه ، ومن طريق همام عن عطاء كذلك وهى عند البخارى في الحج مختصرة مضمومة إلى حديث الذى سأل عن العمرة ، ومن طريق هشام الدستوائى عن قتادة وفيها مخالفة لرواية شعبة من وجهين أحدهما أنه أدخل بين قتادة وعطاء بديل بن ميسرة والآخر أنه أرسله ، ولفظه عن صفوان بن يعلى « أن أجيراً ليعلى بن أمية عض رجل ذراعه » وقد اعترض الدارقطنى على مسلم في تخريجه هذه الطريق وتخريجه طريق محمد بن سيرين عن عمران وهو لم يسمع منه ، وأجاب النووى بما حاصله : أن المتابعات يفتقر فيها مالا يفتقر في الأصول ، وهو كما قال ، ومنية التى نسب إليها يعلى هنا هى أمه وقيل جدته والأول المعتمد ، وأبوه كما تقدم في الروايات أمية بن أبى عبيد بن همام بن الحارث التميمى الحنظلى ، أسلم يوم الفتح وشهد مع النبى صلى الله عليه وسلم ما بعدها كحنين والطائف وتبوك ومنية أمه بضم الميم وسكون النون بعدها تحتانية هى بنت جابر عمة عتبة بن غزوان وقيل أخته ، وذكر عياض أن بعض رواة مسلم صحفها وقال منبه بفتح النون وتشديد الموحدة وهو تصحيف ، وأغرب ابن وضاح فقال منبه بسكون النون أمه وبفتحها ثم موحدة أبوه ولم يوافق أحد على ذلك .

**قوله ( خرجت في غزوة )** في رواية الكشمي « في غزاة » وثبت في رواية سفيان أنها غزوة تبوك ، ومثله في رواية ابن علية بلفظ « جيش العسرة » وبه جزم غير واحد من الشراح ، وتعقبه بعض من لقيناه بأن

في « باب من أحرم جاهلاً وعليه قميص » من كتاب الحج في البخارى من حديث يعلى « كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل عليه جبة بها أثر صفرة » فذكر الحديث وفيه « فقال اصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك . وعض رجل يد رجل فانتزع ثيابه فأبطله النبي صلى الله عليه وسلم » فهذا يقتضى أن يكون ذلك في سفر كان فيه الإحرام بالعمرة . قلت : وليس ذلك صريحاً في هذا الحديث ، بل هو محمول على أن الراوى سمع الحديثين فأوردتهما معاً عاطفاً لأحدهما على الآخر بالواو التي لا تقتضى الترتيب ، وعجيب ممن يتكلم عن الحديث فيرد ما فيه صريحاً بالأمر المحتمل ، وما سبب ذلك إلا إثارة الراحة بترك تتبع طرق الحديث فإنها طريق توصل إلى الوقوف على المراد غالباً .

**قوله ( فعرض رجل فانتزع ثيابه )** كذا وقع عنده هنا بهذا الاختصار المجحف ، وقد بينه الإسماعيلي من طريق يحيى القطان عن ابن جريج ولفظه « قاتل رجل آخر فعرض يده فانتزع يده فانتدرت ثيابه » وقد بينت اختلاف طرقه في الذى قبله ، وقد أخذ بظاهر هذه القصة الجمهور فقالوا لا يلزم العضوض قصاص ولا دية لأنه في حكم الصائل ، واحتجوا أيضاً بالإجماع بأن من شهر على آخر سلاحاً ليقته فدفن عن نفسه فقتل الشاهر أنه لا شيء عليه ، فكذا لا يضمن سبه بدفعه إياه عنها ، قالوا ولو جرحه العضوض في موضع آخر لم يلزمه شيء وشرط الإهدار أن يتألم العضوض وأن لا يمكنه تخليص يده بغير ذلك من ضرب في شذقيه أو فك لحيته ليرسلها ، ومهما أمكن التخليص بدون ذلك فعدل عنه إلى الأثقل لم يهدر وعند الشافعية وجه أنه يهدر على الإطلاق ، ووجه أنه لو دفعه بغير ذلك ضمن ، وعن مالك روايتان أشهرهما يجب الضمان ، وأجابوا عن هذا الحديث باحتمال أن يكون سبب الإنذار شدة العض لا النزع فيكون سقوط ثنية العاض بفعله لا بفعل العضوض ، إذ لو كان من فعل صاحب اليد لأمكنه أن يخلص يده من غير قلع ، ولا يجوز الدفع بالأثقل مع إمكان الأخف . وقال بعض المالكية : العاض قصد العضو نفسه والذى استحق في إتلاف ذلك العضو غير ما فعل به فوجب أن يكون كل منهما ضامناً ما جناه على الآخر ، كمن قلع عين رجل فقطع الآخر يده . وتعقب بأنه قياس في مقابل النص فهو فاسد . وقال بعضهم : لعل أسنانه كانت تتحرك فسقطت عقب النزع ، وسياق هذا الحديث يدفع هذا الاحتمال ، وتمسك بعضهم بأنها واقعة عين ولا عموم لها ، وتعقب بأن البخارى أخرج في الإجارة عقب حديث يعلى هذا من طريق أبى بكر الصديق رضى الله عنه أنه وقع عنده مثل ما وقع عند النبي صلى الله عليه وسلم وقضى فيه بمثله ، وما تقدم من التقييد ليس في الحديث وإنما أخذ من القواعد الكلية ، وكذا إلحاق عضو آخر غير الفم به فإن النص إنما ورد في صورة مخصوصة ، نه على ذلك ابن دقيق العيد . وقد قال يحيى بن عمر : لو بلغ مالكاً هذا الحديث لما خالفه ، وكذا قال ابن بطال : لم يقع هذا الحديث لمالك وإلا لما خالفه ، وقال الداودى : لم يروه مالك لأنه من رواية أهل العراق . وقال أبو عبد الملك كأنه لم يصح الحديث عنده لأنه أتى من قبل المشرق . قلت : وهو مسلم في حديث عمران ، وأما طريق يعلى ابن أمية فرواها أهل الحجاز وحملها عنهم أهل العراق ، واعتذر بعض المالكية بفساد الزمان ، ونقل القرطبي عن بعض أصحابهم إسقاط الضمان قال وضمنه الشافعى وهو مشهور مذهب مالك ، وتعقب بأن المعروف عن الشافعى أنه لا ضمان ، وكأنه انعكس على القرطبي .

( تنبيه ) : لم يتكلم النووي على ما وقع في رواية ابن سيرين عن عمران ، فإن مقتضاها إجراء القصاص في العضة ، وسياق البحث فيه مع القصاص في اللطمة بعد باين . وقد يقال إن العض هنا إنما أذن فيه للتوصل إلى

القصاص في قلع السن ، لكن الجواب السديد في هذا أنه استفهمه استفهام إنكار لا تقرير شرع ، هذا الذي يظهر لى والله أعلم . وفي هذه القصة من الفوائد التحذير من الغضب ، وأن من وقع له ينبغي له أن يكظمه ما استطاع لأنه أدى إلى سقوط ثنية الغضبان ، لأن يعلى غضب من أجيره فضربه فدفع الأجير عن نفسه فعضه يعلى فتزع يده فسقطت ثنية العاض ، ولولا الاسترسال مع الغضب لسلم من ذلك . وفيه استئجار الحر للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الغزو لا ليقاتل عنه كما تقدم تقريره في الجهاد . وفيه رفع الجناية إلى الحاكم من أجل الفصل ، وأن المرء لا يقتص لنفسه ، وأن المتعدى بالجناية يسقط ما ثبت له قبلها من جناية إذا ترتبت الثانية على الأولى . وفيه جواز تشبيه فعل آدمى بفعل البهيمة إذا وقع في مقام التنفير عن مثل ذلك الفعل ، وقد حكى الكرماني أنه رأى من صحف قوله « كما يقضم الفجل » بالجيم بدل الحاء المهملة وحمله على البقل المعروف ، وهو تصحيف قبيح . وفيه دفع الصائل وأنه إذا لم يمكن الخلاص منه إلا بجناية على نفسه أو على بعض أعضائه ففعل به ذلك كان هدراً ، وللعلماء في ذلك اختلاف وتفصيل معروف . وفيه أن من وقع له أمر يأنفه أو يحتشم من نسبته إليه إذا حكاها كنى عن نفسه بأن يقول فعل رجل أو إنسان أو نحو ذلك كذا وكذا كما وقع ليعلى في هذه القصة ، وكما وقع لعائشة حيث قالت : « قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من نسائه ، فقال لها عروة : هل هي إلا أنت ؟ فتبست » .

### باب السن بالسن

[٦٨٩٤] ٦٦٥٢ - حدثنا الأنصاري قال نا حميد عن أنس أن ابنة النضر لطمت جارية فكسرت ثنيتهما ، فاتوا النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بالقصاص .

**قوله ( باب السن بالسن )** قال ابن بطلال : أجمعوا على قلع السن بالسن في العمد ، واختلفوا في سائر عظام الجسد فقال مالك فيها القود إلا ما كان مجوفاً أو كان كالأمومة والمنقلة والهاشمة ففيها الدية واحتج بالآية ، ووجه الدلالة منها أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد على لسان نبينا بغير إنكار ، وقد دل قوله « السن بالسن » على إجراء القصاص في العظم لأن السن عظم إلا ما أجمعوا على أن لا قصاص فيه إما لخوف ذهاب النفس وإما لعدم الاقتدار على المماثلة فيه . وقال الشافعي والليث والحنفية : لا قصاص في العظم غير السن لأن دون العظم حائلاً من جلد ولحم وعصب يتعذر معه المماثلة ، فلو أمكنت لحكمنا بالقصاص ، ولكنه لا يصل إلى العظم حتى ينال ما دونه مما لا يعرف قدره . وقال الطحاوي اتفقوا على أنه لا قصاص في عظم الرأس فليتحقق بها سائر العظام ، وتعقب بأنه قياس مع وجود النص فإن في حديث الباب أنها كسرت الثنية فأمرت بالقصاص مع أن الكسر لا تطرد فيه المماثلة .

**قوله ( حدثنا الأنصاري )** هو محمد بن عبد الله وسماه البخاري في روايته عنه هذا الحديث في تفسير سورة البقرة .

**قوله ( عن حميد عن أنس )** في رواية التفسير « حدثنا حميد أن أنساً حدثه » .

**قوله ( أن ابنة النضر )** تقدم في التفسير بهذا السند عن أنس أن الربيع بضم أوله والتشديد عمته ، وفي تفسير المائدة من رواية الفزاري عن حميد عن أنس « كسرت الربيع عمة أنس » ولأبي داود من طريق معتمر

عن حميد عن أنس « كسرت الربيع أخت أنس بن النضر » .

**قوله ( لطمت جارية فكسرت ثنيها )** وفي رواية الفزاري « جارية من الأنصار » وفي رواية معتمر « امرأة » بدل جارية ، وهو يوضح أن المراد بالجارية المرأة الشابة لا الأمة الرقيقة .

**قوله ( فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم )** زاد في الصلح ومثله لابن ماجه والنسائي من وجه آخر عن أنس « فطلبوا إليهم العفو فأبوا ، فعرضوا عليهم الأرض فأبوا » أى طالب أهل الربيع إلى أهل التي كسرت ثنيها أن يعفوا عن الكسر المذكور مجاناً أو على مال فامتنعوا ، زاد في الصلح « فأبوا إلا القصاص » وفي رواية الفزاري « فطلب القوم القصاص فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( فأمر بالقصاص )** زاد في الصلح « فقال أنس بن النضر » إلى آخر ما حكته قريباً في « باب القصاص بين الرجال والنساء » وقوله فيه « فرضى القوم وعفوا » وقع في رواية الفزاري « فرضى القوم فقبلوا الأرض » وفي رواية معتمر « فرضوا بأرض أخذوه » وفي رواية مروان بن معاوية عن حميد عند الإسماعيلي « فرضى أهل المرأة بأرض أخذوه فعفوا » فعرف أن قوله « فعفوا » أى على الدية ، زاد معتمر « فعجب النبي صلى الله عليه وسلم وقال : إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » أى لأبر قسمه . ووقع في رواية خالد الطحان عن حميد عن أنس في هذا الحديث عند ابن أبي عاصم « كم من رجل لو أقسم على الله لأبره » ووجه تعجبه أن أنس بن النضر أقسم على نفي فعل غيره مع إصرار ذلك الغير على إيقاع ذلك الفعل فكان قضية ذلك في العادة أن يحنث في يمينه ، فألهم الله الغير العفو فبر قسم أنس ، وأشار بقوله « إن من عباد الله » إلى أن هذا الاتفاق إنما وقع إكراماً من الله لأنس ليبر يمينه ، وأنه من جملة عباد الله الذين يجب دعاءهم ويعطيهم أربهم . واختلف في ضبط قوله صلى الله عليه وسلم « كتاب الله القصاص » فالمشهور أنهما مرفوعان على أنهما مبتدأ وخبر ، وقيل منصوبان على أنه مما وضع فيه المصدر موضع الفعل أى كتب الله القصاص ، أو على الإغراء والقصاص بدل منه فينصب ، أو ينصب بفعل محذوف ، ويجوز رفعه بأن يكون خبر مبتدأ محذوف . واختلف أيضاً في المعنى فقيل : المراد حكم كتاب الله القصاص فهو على تقدير حذف مضاف ، وقيل المراد بالكتاب الحكم أى حكم الله القصاص ، وقيل أشار إلى قوله « والجروح قصاص » فعاقبوا ﴿ وقيل إلى قوله ﴿ فعاقبوا يمثل ما عوقبتهم به ﴾ وقيل إلى قوله ﴿ والسن بالسن ﴾ في قوله ﴿ وكتبنا عليهم فيها ﴾ بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يرفعه . وقد استشكل إنكار أنس بن النضر كسر سن الربيع مع سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم الأمر بالقصاص ثم قال « أتكسر سن الربيع » ؟ ثم أقسم أنها لا تكسر ، وأجيب بأنه أشار بذلك إلى التأكيد على النبي صلى الله عليه وسلم في طلب الشفاعة إليهم أن يعفوا عنها ، وقيل كان حلفه قبل أن يعلم أن القصاص حتم فظن أنه على التخيير بينه وبين الدية أو العفو ، وقيل لم يرد الإنكار المحض والرد بل قاله توقعاً ورجاء من فضل الله أن يلهم الخصوم الرضا حتى يعفوا أو يقبلوا الأرض ، وبهذا جزم الطيبي فقال : لم يقله رداً للحكم بل نفي وقوعه لما كان له عند الله من اللطف به في أموره والثقة بفضله أن لا يخيبه فيما حلف به ولا يخيب ظنه فيما أراده بأن يلهمهم العفو ، وقد وقع الأمر على ما أراد . وفيه جواز الحلف فيما يظن وقوعه والثناء على من وقع له ذلك عند أمن الفتنة بذلك عليه ، واستحباب العفو عن القصاص ، والشفاعة في العفو ، وأن الخيرة في القصاص أو الدية للمستحق على المستحق عليه ، وإثبات القصاص بين النساء في الجراحات وفي الأسنان . وفيه الصلح على الدية ، وجريان القصاص في كسر السن ، ومحله فيما إذا



أمكن التماثل بأن يكون المكسور مضبوطاً فيبرد من سن الجاني ما يقابله بالمبرد مثلاً ، قال أبو داود في السنن : قلت لأحمد كيف ؟ فقال : يبرد . ومنهم من حمل الكسر في هذا الحديث على القلع وهو بعيد من هذا السياق .

### باب دية الأصابع

[٦٨٩٥] ٦٦٥٣- حدثنا آدم قال نا شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال : « هذه وهذه سواء » ، يعني الخنصر والإبهام .

نا محمد بن بشار قال نا ابن أبي عدي عن شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس سمعت النبي صلى الله عليه .. نحوه .

قوله ( باب دية الأصابع ) أى هل مستوية أو مختلفة ؟ .

قوله ( عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه وهذه سواء يعني الخنصر والإبهام ) في رواية النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة « الإبهام والخنصر » وحذف لفظة « يعني » وزاد في رواية عنه « عشر عشر » ولعل بن الجعد عن شعبة عن الإسماعيلي « وأشار إلى الخنصر والإبهام » ولالإسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن شعبة « ديتهما سواء » ولأبي داود من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة « الأصابع والأسنان سواء » ، الثنية والضرس سواء « ولأبي داود والترمذي من طريق يزيد النحوي عن عكرمة بلفظ « الأسنان والأصابع سواء » وفي لفظ « أصابع اليدين والرجلين سواء » وأخرج ابن أبي عاصم من رواية يحيى القطان عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال بعثه مروان إلى ابن عباس يسأله عن الأصابع فقال « قضى النبي صلى الله عليه وسلم في اليد خمسين وكل أصبع عشر » وكذا في كتاب عمرو بن حزم عند مالك « في الأصابع عشر عشر » وسأذكر سنده ، ولابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه « الأصابع سواء كلهن فيه عشر عشر من الإبل » وفرقه أبو داود حديثين وسنده جيد .

قوله ( سمعت النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ) نزل المصنف في هذا السند درجة من أجل وقوع التصريح فيه بالسمع ، وأما قوله « نحوه » فقد أخرجه ابن ماجه والإسماعيلي من رواية ابن أبي عدي المذكورة بلفظ « الأصابع سواء » وأخرجاه من رواية ابن أبي عدي أيضاً لكن مقروناً به غندر والقطان بلفظ الرواية الأولى ولكن بتقديم الإبهام على الخنصر ، قال الترمذي : العمل على هذا عند أهل العلم ، وبه يقول الثوري والشافعي وأحمد وإسحق . قلت : وبه قال جميع فقهاء الأمصار ، وكان فيه خلاف قديم فأخرج ابن أبي شيبة من رواية سعيد بن المسيب عن عمر « في الإبهام خمسة عشر وفي السبابة والوسطى عشر عشر وفي البنصر تسع وفي الخنصر ست » ومثله عن مجاهد ، وفي « جامع الثوري » عن عمر نحوه وزاد « قال سعيد بن المسيب : حتى وجد عمر في كتاب الديات لعمرو بن حزم في كل إصبع عشر فرجع إليه » . قلت : وكتاب عمرو بن حزم أخرجه مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه « أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم في العقول أن في العشر مائة من الإبل » وفيه « وفي اليد خمسون ، وفي الرجل خمسون وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل » ووصله أبو داود في « المراسيل » والنسائي من وجه آخر عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده مطولاً ، وصححه ابن

حبان ، وأعله أبو داود والنسائي ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه « في الإبهام والتي تليها نصف دية اليد ، وفي كل واحدة عشر » وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد نحو أثر عمر إلا أنه قال « في البنصر ثمان وفي الخنصر سبع » ومن طريق الشعبي « كنت عند شريح فجاءه رجل فسأله فقال : في كل إصبع عشر ، فقال : سبحان الله هذه وهذه سواء الإبهام والخنصر ، قال : ويحك إن السنة منعت القياس اتبع ولا تبتدع » وأخرجه ابن المنذر وسنده صحيح ، وأخرج مالك في الموطأ « أن مروان بعث أبا غطفان المزني إلى ابن عباس : ماذا في الضرس ؟ فقال : خمس من الإيلي ، قال : فردني إليه : أتجعل مقدم القم مثل الأضراس ؟ فقال : لو لم تعتبر ذلك إلا في الأصابع عقلها سواء » وهذا يقتضي أن لا خلاف عند ابن عباس ومروان في الأصابع وإلا لكان في القياس المذكور نظر . قال الخطابي : هذا أصل في كل جنابة لا تضبط كميتها ، فإذا فاق ضبطها من جهة المعنى اعتبرت من حيث الاسم فتساوى ديتهما وإن اختلف حالها ومنفعتا ومبلغ فعلها ، فإن للإبهام من القوة ما ليس للخنصر ومع ذلك فديتهما سواء ، ومثله في الجنين غرة سواء كان ذكراً أو أنثى ، وهكذا القول في المواضع ديتهما سواء ولو اختلفت في المساحة ، وكذلك الأسنان نفع بعضها أقوى من بعض وديتهما سواء نظراً للاسم فقط . وما أخرجه مالك في الموطأ عن ربيعة « سألت سعيد بن المسيب كم في إصبع المرأة ؟ قال : عشر ، قلت : ففي إصبعين ؟ قال : عشرون ، قلت : ففي ثلاث ؟ قال : ثلاثون ، قلت : ففي أربع ؟ قال : عشرون قلت : حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها . قال : يا ابن أخي هي السنة ، فإنما قال ذلك لأن دية المرأة نصف دية الرجل لكنها عنده تساويه فيما كان قدر ثلث الدية فما دونه فإذا زاد على ذلك رجعت إلى حكم النصف .

ب) إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ مِنْ رَجُلٍ هَلْ يُعَاقَبُ أَوْ يَقْتَصُّ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ ؟

وقال مطرف عن الشعبي في رجلين شهدا على رجل أنه سرق فقطعه علي ثم جاء بأخر قالوا : أخطأنا فأبطل شهادتهما وأخذنا بدية الأول وقال : لو علمت أنكما تعمدتما لقطعتكما .

[٦٨٩٦] ٦٦٥٤- وقال لي ابن بشار نا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن غلاماً قُتلَ غيلةً ، فقال عمر : لو اشترك فيها أهلُ صنعاء لقتلتهم . وقال مغيرة بن حكيم عن أبيه : أن أربعة قتلوا صبياً فقال عمر .. مثله . وأقاد أبو بكر وابن الزبير وعلي وسويد بن مقرن من لطمه . وأقاد عمر من ضربة بالدرة . وأقاد علي من ثلاثة أسواط . واقتص شريح من سوط وخموش .

[٦٨٩٧] ٦٦٥٥- فامسدد قال نا يحيى عن سفيان قال نا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله قال : قالت عائشة لددنا رسول الله صلى الله عليه في مرضه ، وجعل يشير إلينا لا تلدونى ، فقلنا : كراهية المريض بالدواء فلما أفاق قال : « ألم أنحكم أن تلدونى ! » قال : قلنا : كراهية للدواء ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « لا يبقى أحد منكم إلا لُدُّ وأنا أنظر ، إلا العباس فإنه لم يشهدكم » .

قوله ( باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب ؟ ) كذا للأكثر ، وفي رواية « يعاقبون » بصيغة الجمع ، وفي أخرى بحذف النون وهى لغة ضعيفة . وقوله « أو يقتص منهم كلهم » أى إذا قتل أو جرح جماعة شخصاً واحداً هل يجب القصاص على الجميع أو يتعين واحداً ليقص منه ويؤخذ من الباقي الدية ، فالمراد بالمعاقبة هنا المكافأة ، وكان المصنف أشار إلى قول ابن سيرين فيمن قتله اثنان يقتل أحدهما ويؤخذ من الآخر

الدية ، فإن كانوا أكثر وزعت عليهم بقية الدية كما لو قتلته عشرة فقتل واحد أخذ من التسعة تسع الدية ، وعن الشعبي يقتل الولي من شاء منهما أو منهم إن كانوا أكثر من واحد ويعفو عن بنى ، وعن بعض السلف يسقط القود ويتعين الدية حكى عن ربيعة وأهل الظاهر ، وقال ابن بطلال : جاء عن معاوية وابن الزبير والزهرى مثل قول ابن سيرين وحجة الجمهور أن النفس لا تتبع فلا يكون زهوقها بفعل بعض دون بعض وكان كل منهم قاتلاً ، ومثله لو اشتركوا في رفع حجر على رجل فقتله كان كل واحد منهم رفع ، بخلاف مالو اشتركوا في أكل رغيف فإن الرغيف يتبعض حساً ومعنى .

**قوله ( وقال مطرف عن الشعبي في رجلين شهدا على رجل الخ )** وصله الشافعى عن سفيان بن عيينة عن مطرف بن طريف عن الشعبي « أن رجلين أتيا علياً فشهدا على رجل أنه سرق فقطع يده ، ثم أتياه بآخر فقالا : هذا الذى سرق وأخطأنا على الأول ، فلم يجوز شهادتهما على الآخر وأغرمهما دية الأول وقال : لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعتكما » ولم أقف على الشاهدين ولا على اسم المشهود عليهما ، وعرف بقوله « ولم يجوز شهادتهما على الآخر » المراد بقوله في رواية البخارى « فأبطل شهادتهما » ففيه تعقب على من حمل الإبطال على شهادتهما معاً الأولى لإقرارهما فيها بالخطأ والثانية لكونهما صارا متهمين ، ووجه التعقب أن اللفظ وإن كان محتملاً لكن الرواية الأخرى عينت أحد الاحتمالين .

**قوله ( وقال لى ابن بشار )** هو محمد المعروف ببندار ويحيى هو القطان وعبيد الله هو ابن عمر العمرى .

**قوله ( أن غلاماً قتلته غيلة )** بكسر الغين المعجمة أى سراً ( فقال عمر لو اشترك فيها ) في رواية الكشميهنى « فيه » وهو أوجه ، والتأنيث على إرادة النفس ، وهذا الأثر موصول إلى عمر بأصح إسناد ، وقد أخرجه ابن أبى شيبة عن عبد الله بن نمير عن يحيى القطان من وجه آخر عن نافع ولفظه « أن عمر قتل سبعة من أهل صنعاء برجل الخ » وأخرجه الموطأ بسند آخر قال « عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر قتل خمسة أو ستة برجل قتلوه غيلة وقال : لو تمألاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً » ورواية نافع أوصل وأوضح ، وقوله تمألاً بهمزة مفتوحة بعد اللام ومعناه توافق ، والأثر مع ذلك مختصر من الذى بعده .

**قوله ( وقال مغيرة بن حكيم عن أبيه الخ )** هو مختصر من الأثر الذى وصله ابن وهب ومن طريقه قاسم بن أصبغ والطحاوى والبيهقى ، قال ابن وهب حدثنى جرير بن حازم أن المغيرة بن حكيم الصنعانى حدثه عن أبيه أن امرأة بصنعاء غاب عنها زوجها وترك في حجرها ابناً له من غيرها غلاماً يقال له أصيل ، فاتخذت المرأة بعد زوجها خليلاً فقالت له أن هذا الغلام يفضحنا فاقتله فأبى ، فامتنعت منه ، فطأوعها ، فاجتمع على قتل الغلام الرجل ورجل آخر والمرأة وخادمها فقتلوه ثم قطعوه أعضاء وجعلوه في عية - بفتح المهملة وسكون التحتانية ثم موحدة مفتوحة هى وعاء من آدم - فطرحوه في ركية - بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد التحتانية هى البئر التى لم تطو - في ناحية القرية ليس فيها ماء فذكر القصة وفيه « فأخذ خليلها فاعترف ثم اعترف الباقون فكتب يعلى وهو يومئذ أمير بشأنهم إلى عمر فكتب إليه عمر بقتلهم جميعاً وقال : والله لو أن أهل صنعاء اشتركوا في قتله لقتلتهم أجمعين » وأخرجه أبو الشيخ في « كتاب التهريب » من وجه آخر عن جرير بن حازم وفيه « فكتب يعلى بن أمية عامل عمر على اليمن إلى عمر فكتب إليه نحوه » وفي أثر ابن عمر هذا تعقب على ابن عبد البر في قوله لم يقل فيه أنه قتل غيلة إلا مالك » وروينا نحو هذه القصة من وجه

آخر عند الدارقطني وفي فوائد أبي الحسن بن زنجويه بسند جيد إلى أبي المهاجر عبد الله بن عميرة من بني قيس ابن ثعلبة قال « كان رجل يسابق الناس كل سنة بأيام ، فلما قدم وجد مع وليدته سبعة رجال يشربون فأخذوه فقتلوه » فذكر القصة في اعترافهم وكتاب الأمير إلى عمر وفي جوابه أن « اضرب أعناقهم واقتلها معهم فلو أن أهل صنعاء اشتركوا في دمه لقتلتهم » وهذه القصة غير الأولى وسنده جيد ، فقد تكرر ذلك من عمر ، ولم أقف على اسم واحد ممن ذكر فيها إلا على اسم الغلام في رواية ابن وهب ، وحكيم والد المغيرة صنعاني لا أعرف حاله ولا اسم والده وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين .

قوله ( وأقاد أبو بكر وابن الزبير وعلى وسويد بن مقرن من لطمة ، وأقاد عمر من ضربة بالدرة ، وأقاد علي من ثلاثة أسواط ، واقتص شريح من سوط وخموش ) أما أثر أبي بكر وهو الصديق فوصله ابن أبي شيبة من طريق يحيى بن الحصين سمعت طارق بن شهاب يقول « لطم أبو بكر يوماً رجلاً لطمة فقبل مارأينا كالיום قط نهنه ولطمة ، فقال أبو بكر : إن هذا أتاني ليستحملني فحملته فإذا هو يتبعهم ، فحلفت أن لا أحمله ثلاث مرات ، ثم قال له : اقتص ، فعفا الرجل » وأما أثر ابن الزبير فوصله ابن أبي شيبة ومسدد جميعاً عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار « أن ابن الزبير أقاد من لطمة » وأما أثر علي الأول فأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ناجية أبي الحسن عن أبيه « أن علياً أتى في رجل لطم رجلاً فقال للملطوم اقتص » وأما أثر سويد بن مقرن فوصله ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عنه ، وأما أثر عمر فأخرجه في الموطأ عن عاصم بن عبيد الله عن عمر منقطعاً ، ووصله عبد الرزاق عن مالك عن عاصم عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال « كنت مع عمر بطريق مكة فبال تحت شجرة ، فناداه رجل فضربه بالدرة فقال : عجلت علي ، فأعطاه الخفقة وقال : اقتص ، فأنى ، فقال لتفعلن ، قال : فأنى أغفرها » وأما أثر علي الثاني فأخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من طريق فضيل بن عمرو عن عبد الله بن معقل بكسر القاف قال « كنت عند علي فجاءه رجل فسأره فقال : ياقتبر اخرج فاجلد هذا ، فجاء المجلود فقال : إنه زاد علي ثلاثة أسواط فقال صدق قال : خذ السوط فاجلد ثلاثه أسواط ثم قال : ياقتبر إذا جلدت فلا تتعد الحدود » وأما أثر شريح فوصله ابن سعد وسعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال « جاء رجل إلى شريح فقال : أقدني من جلواذك ، فسأله فقال : ازدحموا عليك فضربت سوطاً . فأقاده منه . ومن طريق ابن سيرين قال : اختصم إليه يعني شريحاً عبد جرح حرأ فقال : إن شاء اقتص منه . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحق عن شريح أنه أقاد من لطمة . ومن وجه آخر عن أبي إسحق عن شريح أنه أقاد من لطمة وخموش . والخموش بضم المعجمة الخدوش وزنه ومعناه ، والخماشة ما ليس له أرض معلوم من الجراحة . والجلواز بكسر الجيم وسكون اللام وآخره زاي هو الشرطي سمي بذلك لأن من شأنه حمل الجلواز بكسر الجيم وباللام الخفيفة وهو السير الذي يشد في السوط ، وعادة الشرطي أن يربطه في وسطه . قال ابن بطلال : جاء عن عثمان وخالد بن الوليد نحو قول أبي بكر . وهو قول الشعبي وطائفة من أهل الحديث . وقال الليث وابن القاسم : يقاد من الضرب بالسوط وغيره إلا اللطمة في العين ففيها العقوبة خشية على العين . والمشهور عن مالك وهو قول الأكثر لا قود في اللطمة إلا إن جرحت ففيها حكومة ، والسبب فيه تعذر المماثلة لافتراق لطمتي القوى والضعيف فيجب التعزير بما يليق باللائم . وقال ابن القيم : بالغ بعض المتأخرين فنقل الإجماع على عدم القود في اللطمة والضربة وإنما يجب التعزير ، وذهل في ذلك ، فإن القول بجريان القود في ذلك ثابت عن الخلفاء الراشدين ، فهو أولى بأن يكون إجماعاً ، وهو مقتضى

إطلاق الكتاب والسنة . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في اللدود، وقد مضى القول فيه في « باب القصاص بين الرجال والنساء » وأنه ليس بظاهر في القصاص، لكن قوله في آخره إلا العباس فإنه لم يشهدكم فقد تمسك به من قال إنه فعله قصاصاً لا تأدياً . قال ابن بطال : هو حجة لمن قال يقاد من اللطمة والسوط، يعني ومناسبة ذكر ذلك في ترجمة القصاص من الجماعة للواحد ليست ظاهرة . وأجاب ابن المنير بأن ذلك مستفاد من إجراء القصاص في الأمور الحقة ولا يعدل فيها عن القصاص إلى التأديب، فكذا ينبغي أن يجري القصاص على المشتركين في الجناية سواء قتلوا أم كثروا فإن نصيب كل منهم عظيم معدود من الكبائر فكيف لا يجري فيه القصاص . والعلم عند الله تعالى .

### ب) القَسَامَة

وقال الأشعث بن قيس قال لي النبي صلى الله عليه : « شاهدك أو يمينه » . وقال ابن أبي مليكة : لم يُقد بها معاوية . وكتب عمر بن عبدالعزيز إلى عدي بن أرطاة - وكان أمره على البصرة - في قيلل وجد عند بيت من بيوت السمانين : إن وجد أصحابه بيته وإلا فلا تظلم الناس، فإن هذا لا يقضى فيه إلى يوم القيامة .

[٦٨٩٨] ٦٦٥٦- نا أبو نعيم قال نا سعيد بن عبيد عن بشير بن يسار زعم أن رجلاً من الأنصار يقال له : سهل بن أبي حثمة أخبره أن نفراً من قومه انطلقوا إلى خيبر ففرقوا فيها فوجدوا أحدهم قتيلاً وقالوا للذي وجد فيهم : قد قتلتم صاحبنا، قالوا : ما قتلنا ولا علمنا قاتلاً، فانطلقوا إلى رسول الله صلى الله عليه فقالوا : يا رسول الله، انطلقنا إلى خيبر فوجدنا أحداً قتيلاً، فقال : « الكبر الكبر » . فقال لهم : « تأتون بالبينة على من قتله ؟ » قالوا : ما لنا بينة . قال : « فيحلفون » . قالوا : لا نرضى بأيمان اليهود، فكره رسول الله صلى الله عليه أن يبطل دمه فوداه مائة من إبل الصدقة .

[٦٨٩٩] ٦٦٥٧- ناقتيبة بن سعيد قال نا أبو بشر إسماعيل بن إبراهيم الأسدي قال نا الحجاج بن أبي عثمان قال نا أبو رجاء - من آل أبي قلابة - قال نا أبو قلابة أن عمر بن عبدالعزيز أبرز سريره يوماً للناس ثم أذن لهم فدخلوا، فقال : ما تقولون في القسامة ؟ قالوا : نقول : القسامة القود بها حق وقد أقادت بها الخلفاء . قال لي : ما تقول يا أبا قلابة ؟ ونصيني للناس ؟ فقلت : يا أمير المؤمنين، عندك رؤوس الأجناد وأشراف العرب، أرايت لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل محصن بدمشق أنه قد زنى لم يروه أكنت ترجمه ؟ قال : لا . قلت : أرايت لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل منهم بدمشق أنه قد سرق أكنت تقطعه ولم يروه ؟ قال : لا . قلت : فوالله ما قتل رسول الله صلى الله عليه عليه أحداً قط إلا في إحدى ثلاث خصال : رجل قتل بجريرة نفسه فقتل، أو رجل زنى بعد إحصان، أو رجل حارب الله ورسوله وارتد عن الإسلام . فقال القوم : أو ليس قد حدث أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه عليه قطع في السرقة وسمر الأعين ثم نبذهم في الشمس ؟ فقلت : أنا أحدثكم حديث أنس، حدثني أنس أن نفراً من عكل ثمانية قدموا على رسول الله صلى الله عليه فبايعوه على الإسلام، فاستوخموا الأرض فسقمت أجسامهم، فشكوا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه، فقال : « أفلا تخرجون مع راعيها في إبله فتصيبون من أبوها وألبانها ؟ » قالوا : بلى، فخرجوا فشربوها من أبوها وألبانها فصحوا فقتلوا راعي النبي صلى الله عليه وأطردوا النعم، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه فأرسل في آثارهم فأدركوا، فجيء بهم، فأمر بهم فقطعت أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم ثم نبذهم

في الشمس حتى ماتوا. قلت: وأي شيء أشدُّ مما صنع هؤلاء؟ ارتدوا عن الإسلام وقتلوا وسرقوا. فقال عنبسة بن سعيد: والله إن سمعتُ كالיום قطُّ، فقلت: أتردُّ عليَّ حديثي يا عنبسة؟ فقال: لا، ولكن جئتُ بالحديث على وجهه، والله لا يزالُ هذا الجندُ بخيرٍ ما عاشَ هذا الشيخُ بين أظهركم. قلت: وقد كان في هذا سنةٌ من رسولِ الله صلى الله عليه: دخلَ عليه نفرٌ من الأنصارِ فتحدَّثوا عنده، فخرجَ رجلٌ منهم بينَ أيديهم فقتلَ، فخرجوا بعده فإذا هم بصاحبهم يتشحطُ في الدم، فرجعوا إلى رسولِ الله صلى الله عليه فقالوا: يا رسولَ الله، صاحبنا كان تحدَّثَ معنا فخرجَ بينَ أيدينا فإذا نحنُ به يتشحطُ في الدم، فخرجَ رسولُ الله صلى الله عليه فقال: «بمن تظنون -أو من ترون- قتلَهُ؟» قالوا: نرى أنَّ اليهودَ قتلته. فأرسلَ إلى اليهودِ فدعاهم فقال: «أنتم قتلتم هذا؟» قالوا: لا. قال: «أترضونَ نفلَ خمسينَ من اليهودِ ما قتلوه؟» فقالوا: ما يبالون أن يقتلونا أجمعين ثم ينفلون، قال: «أفستحقونَ الديةَ بأيامِ خمسينَ منكم؟» قالوا: ما كنا لنحلفَ. فوداهُ من عنده. قلت: وقد كانت هذيلٌ خلَعوا حليفاً لهم في الجاهلية، فطرقَ أهلَ بيتٍ من اليمنِ بالبطحاءِ فانتبهَ له رجلٌ منهم، فحذَفَهُ بالسيفِ فقتلَهُ، فجاءتْ هذيلٌ فأخذوا اليمانيَ فرفعوه إلى عمرٍ بالموسمِ وقالوا: قتلَ صاحبنا. فقال: إنهم قد خلَعوه. فقال: يُقسمُ خمسونَ من هذيلٍ ما خلَعوا. قال: فأقسمَ منهم تسعةً وأربعونَ رجلاً، وقدمَ رجلٌ منهم من الشامِ فسألوه أن يُقسمَ، فافتدى يمينَهُ منهم بألفِ درهمٍ فأدخلوا مكانَهُ رجلاً آخرَ فدفعَهُ إلى أخي المقتولِ فقرنتَ يدهُ بيده، قال: فانطلقا والخمسونَ الذين أقسموا، حتى إذا كانوا بنخلةٍ أخذتهم السماء، فدخلوا في غارٍ في الجبلِ فانهجمَ الغارُ على الخمسينَ الذين أقسموا، فماتوا جميعاً وأفلتَ القرينانِ واتبعهما حجرٌ فكسرَ رجلَ أخي المقتولِ، فعاشَ حولاً ثم مات. قلت: وقد كان عبدُ الملكِ بن مروانَ أقادَ رجلاً بالقسامةِ ثم ندمَ بعدَ ما صنعَ، فأمرَ بالخمسينَ الذين أقسموا فمحوهم من الديوانِ وسيرهم إلى الشامِ.

**قوله ( باب القسامة )** بفتح القاف وتخفيف المهملة هي مصدر أقسم قسماً وقسامة، وهي الأيمان تقسم على أولياء القتيل إذا ادعوا الدم أو على المدعى عليهم الدم، وخص القسم على الدم بلفظ القسامة، وقال إمام الحرمين: القسامة عند أهل اللغة اسم للقوم الذين يقسمون، وعند الفقهاء اسم للأيمان. وقال في المحكم: القسامة الجماعة يقسمون على الشيء أو يشهدون به. ويمين القسامة منسوب إليهم ثم أطلقت على الأيمان نفسها.

**قوله ( وقال الأشعث بن قيس قال النبي صلى الله عليه وسلم شاهدك أو يمينه )** هو طرف من حديث تقدم موصولاً تاماً في كتاب الشهادات ثم في كتاب الأيمان والنذور مع شرحه، وأشار المصنف بذكره هنا إلى ترجيح رواية سعيد بن عبيد في حديث الباب أن الذي يبدأ في يمين القسامة المدعى عليهم كما سيأتي البحث فيه.

**قوله ( وقال ابن أبي مليكة لم يقدر )** بضم أوله والقاف من أقاد إذا اقتص، وقد وصله حماد بن سلمة في مصنفه ومن طريقه ابن المنذر، قال حماد عن ابن أبي مليكة «سألني عمر بن عبد العزيز عن القسامة فأخبرته أن عبد الله بن الزبير أقاد بها وأن معاوية يعني ابن أبي سفيان لم يقدر بها» وهذا سند صحيح، وقد توقف ابن بطال في ثبوته فقال: قد صح عن معاوية أنه أقاد بها ذكر ذلك عنه أبو الزناد في احتجاجه على أهل العراق. قلت: هو في صحيفة عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ومن طريقه أخرجه البيهقي قال «حدثني خارجة بن

ريد بن ثابت قال قتل رجل من الأنصار رجلاً من بنى العجلان ولم يكن على ذلك بينة ولا لطح ، فأجمع رأى الناس على أن يحلف ولاة المقتول ثم يسلم إليهم فيقتلوه . فركبت إلى معاوية في ذلك فكتب إلى سعيد بن العاص : إن كان ما ذكره حقاً فافعل ما ذكره ، فدفعت الكتاب إلى سعيد فأحلفنا خمسين يمينا ثم أسلمه إلينا . قلت : ويمكن الجمع بأن معاوية لم يقدر بها لما وقعت له وكان الحكم في ذلك ، ولما وقعت لغيره وكل الأمر في ذلك إليه ونسب إليه أنه أقاد بها لكونه أذن في ذلك . وقد تمسك مالك بقول خارجة المذكور فأطلق أن القود بها إجماع ، ويحتمل أن يكون معاوية كان يرى القود بها ثم رجع عن ذلك أو بالعكس . وقد أخرج الكرايسى في «أدب القضاء» بسند صحيح عن الزهرى عن سعيد بن المسيب قصة أخرى قضى فيها معاوية بالقسامة لكن لم يصرح فيها بالقتل ، وقصة أخرى لمروان قضى فيها بالقتل ، وقضى عبد الملك بن مروان بمثل قضاء أبيه .

**قوله ( وكتب عمر بن العزيز الخ )** وصله سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا حميد الطويل قال « كتب عدى بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز في قتيل وجد في سوق البصرة ، فكتب إليه عمر رحمه الله أن من القضايا ما لا يقضى فيه إلى يوم القيامة وأن هذه القضية لمنهن ، وأخرج ابن المنذر من وجه آخر عن حميد قال وجد قتيل بين قشير وعائش فكتب فيه عدى بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز فذكر نحوه ، وهذا أثر صحيح ، وعدى بن أرطاة بفتح الهمزة وسكون الراء بعدها مهملة وهو فزارى من أهل دمشق .

**قوله في الأثر المعلق ( وكان أمره )** بالتشديد ( على البصرة ) . قلت : كانت ولاية عمر بن عبد العزيز لعدى على إمرة البصرة سنة تسع وتسعين ، وذكر خليفة أنه قتل سنة ثنتين ومائة . وقوله « من بيوت السمانين » بتشديد الميم أى الذين يبيعون السم ، وقد اختلف على عمر بن عبد العزيز في القود بالقسامة كما اختلف على معاوية ، فذكر ابن بطال أن في «مصنف حماد بن سلمة» عن ابن أبى مليكة أن عمر بن عبد العزيز أقاد بالقسامة في إمرته على المدينة . قلت : ويجمع بأنه كان يرى بذلك لما كان أميراً على المدينة ثم رجع لما ولى الخلافة ، ولعل سبب ذلك ما سأتى في آخر الباب من قصة أبى قلابة حيث احتج على عدم القود بها ، فكانه وافقه على ذلك . وأخرج ابن المنذر من طريق الزهرى قال «قال لى عمر بن عبد العزيز إني أريد أن أدع القسامة يأتى رجل من أرض كذا وآخر من أرض كذا فيحلفون على ما لا يرون ، فقلت إنك إن تركها يوشك أن الرجل يقتل عند بابك فيبطل دمه ، وإن للناس في القسامة حياة » وسبق عمر بن عبد العزيز إلى إنكار القسامة سالم بن عبد الله بن عمر فأخرج ابن المنذر عنه أنه كان يقول «ياقوم يحلفون على أمر لم يروه ولم يحضروه ، ولو كان لى أمر لعاقبتهم ولجعلتهم نكالا ولم أقبل لهم شهادة » وهذا يقدر في نقل إجماع أهل المدينة على القود بالقسامة فإن سالماً من أجل فقهاء المدينة . وأخرج ابن المنذر أيضاً عن ابن عباس أن القسامة لا يقاد بها ، وأخرج ابن أبى شيبه من طريق إبراهيم النخعى قال : القود بالقسامة جور . ومن طريق الحكم بن عتيبة أنه كان لا يرى القسامة شيئاً . ومحصل الاختلاف في القسامة هل يعمل بها أولا ؟ وعلى الأول فهل توجب القود أو الدية ، وهل يبدأ بالمدعى أو المدعى عليهم ؟ واختلفوا أيضاً في شرطها .

**قوله ( سعيد بن عبيد )** هو الطائى الكوفى يكنى أبا هذيل روى عنه الثورى وغيره من الأكابر ، وأبو نعيم الراوى عنه هنا هو آخر من روى عنه وثقه أحمد وابن معين وآخرون ، وقال الأجرى عن أبى داود كان شعبة

يتمنى لقاءه ، وفي طبقته سعيد بن عبيد الهنأى بضم الهاء وتخفيف النون وهمز ومد بصرى صدوق أخرج له الترمذى والنسائى .

**قوله ( عن بشر )** بالموحدة والمعجمة مصغر ابن يسار بتحتانية ثم مهملة خفيفة لا أعرف اسم جده ، وفي رواية مسلم من طريق ابن نمير عن سعيد بن عبيد « حدثنا بشر بن يسار الأنصارى » . قلت : وهو من موالى بنى حارثة من الأنصار ، قال ابن إسحق : كان شيخاً كبيراً فقيهاً أدرك عامة الصحابة ووثقه يحيى بن معين والنسائى وكناه محمد بن إسحق في روايته أبا كيسان .

**قوله ( زعم أن رجلاً من الأنصار يقال له سهل بن أبى حشمة )** بفتح المهملة وسكون المثلثة ، ولم يقع في رواية ابن نمير زعم بل عنده عن سهل بن أبى حشمة الأنصارى أنه أخبره ، وكذا لأبى نعيم في المستخرج من وجه آخر عن أبى نعيم شيخ البخارى ، واسم أبى حشمة عامر بن ساعدة بن عامر ويقال اسم أبيه عبد الله فاشتهر هو بالنسبة إلى جده وهو من بنى حارثة بطن من الأوس .

**قوله ( أن نفرأ من قومه )** سمي يحيى بن سعيد الأنصارى في روايته عن بشر بن يسار منهم اثنين ، فتقدم في الجزية من طريق بشر بن المفضل عن يحيى بهذا السند « انطلق عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود بن زيد » وفي الأدب من رواية حماد بن زيد عن يحيى عن بشر « عن سهل بن أبى حشمة ورافع بن خديج أنهما حدثا أن عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود انطلقا » وعند مسلم من رواية الليث عن يحيى عن بشر عن سهل « قال يحيى وحسبت أنه قال ورافع بن خديج أنهما قالاً خرج عبد الله بن سهل بن زيد ومحبيصة بن مسعود بن زيد » ونحوه عنده من رواية هشيم عن يحيى لكن لم يذكر رافعاً ولفظه عن بشر بن يسار « أن رجلاً من الأنصار من بنى حارثة يقال له عبد الله بن سهل بن زيد انطلق هو وابن عم له يقال له محبيصة بن مسعود بن زيد » وأسنده في آخره عن سهل بن أبى حشمة به ، وثبت ذكر رافع بن خديج في هذا الحديث غير مسمى عند أبى داود من طريق أبى ليل بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل « عن سهل بن أبى حشمة أنه أخبره هو ورجل من كبراء قومه » وعند ابن عاصم من طريق إسماعيل بن عياش عن يحيى عن بشر « عن سهل ورافع وسويد بن النعمان أن القسامة كانت فيهم في بنى حارثة فذكر بشر عنهم أن عبد الله بن سهل خرج » فذكر الحديث ، ومحبيصة بضم الميم وفتح المهملة وتشديد التحتانية مكسورة بعدها صاد مهملة وكذا ضبط أخيه حويصة وحكى التخفيف في الاسمين معاً ورجحه طائفة .

**قوله ( انطلقوا إلى خير ففترقوا فيها )** في رواية يحيى بن سعيد « انطلقا إلى خير ففترقا » وتحمل رواية الباب على أنه كان معهما تابع لهما ، وقد وقع في رواية محمد بن إسحق عن بشر بن يسار عن ابن أبى عاصم « خرج عبد الله بن سهل في أصحاب له يمتارون تمراً » زاد سليمان بن بلال عند مسلم في روايته عن يحيى بن سعيد « في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى يومئذ صلح وأهلها يهود ، وقد تقدم بيان ذلك في المغازى ، والمراد أن ذلك وقع بعد فتحها ، فإنها لما فتحت أقر النبي صلى الله عليه وسلم أهلها فيها على أن يعملوا في المزارع بالشطر مما يخرج منها كما تقدم بيانه . وفي رواية أبى ليل بن عبد الله « خرج إلى خير » .

**قوله ( فوجدوا أحدهم قتيلاً )** في رواية بشر بن المفضل « فأتى محبيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يتشحط في دمه قتيلاً » أى يضطرب فيتمرغ في دمه فدفنه ، وفي رواية الليث « فإذا محبيصة يجد عبد الله بن



سهل قتيلاً فدفنه ، وفي رواية سليمان بن بلال « فوجد عبد الله بن سهل مقتولاً في سربه فدفنه صاحبه » وفي رواية أنى ليل « فأخبر محيصة أن عبد الله قتل وطرح في فقير ، بقاء مفتوحة ثم قاف مكسورة أى حفيرة . قوله ( فقالوا للذين وجد فيهم قد قتلهم صاحبنا ، قالوا ما قتلنا ولا علمنا قاتلاً ) في رواية أنى ليل « فأتى محيصة يهود فقال : أنتم والله قتلتموه ، قالوا والله ما قتلناه . »

قوله ( فانطلقوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في رواية حماد بن زيد « فجاء عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحيصة ابنا مسعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم فتكلموا في أمر صاحبهم » وفي رواية سليمان بن بلال « فأتى أخو المقتول عبد الرحمن ومحيصة وحويصة فذكروا لرسول الله صلى الله عليه وسلم شأن عبد الله حيث قتل » وفي رواية الليث « ثم أقبل محيصة إلى النبي صلى الله عليه وسلم هو وحويصة وعبد الرحمن بن سهل ، زاد أبو ليل في روايته « وهو — أى حويصة — أكبر منه » أى من محيصة .

قوله ( فقال الكبير الكبير ) بضم الكاف وسكون الموحدة وبالنصب فيهما على الإغراء ، زاد في رواية يحيى بن سعيد « فبدأ عبد الرحمن يتكلم وكان أصغر القوم » زاد حماد بن زيد عن يحيى عند مسلم « في أمر أخيه » وفي رواية بشير « وهو أحدث القوم » وفي رواية الليث « فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبير الكبير ، الأولى أمر والأخرى كالأول ، ومثله في رواية حماد بن زيد وزاد « أو قال يبدأ الأكبر » وفي رواية بشر بن الفضل « كبير كبير » بتكرار الأمر ، وكذا في رواية أنى ليل وزاد « يريد السن » وفي رواية الليث « فسكت وتكلم صاحبه » وفي رواية بشر « وتكلما . »

قوله ( تأتون بالبينة على من قتله ، قالوا : مالنا ببينة ) كذا في رواية سعيد بن عبيد ، ولم يقع في رواية يحيى بن سعيد الأنصارى ولا في رواية أنى قلابة الآتية في الحديث الذى بعده للبينة ذكر وإنما قال يحيى في رواية « أتخلفون وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم » هذه رواية بشر بن الفضل عنه وفي رواية حماد عنه « أتستحقون قاتلكم أو صاحبكم بأيمان خمسين منكم » وفي رواية عند مسلم « يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته » وفي رواية سليمان بن بلال « تخلفون خمسين يميناً وتستحقون » وفي رواية ابن عيينة عن يحيى عند أنى داود « تبرئكم يهود بخمسين يميناً تخلفون ، فبدأ بالمدعى عليهم لكن قال أبو داود إنه وهم ، كذا جزم بذلك ، وقد قال الشافعى : كان ابن عيينة لا يثبت أقدم النبي صلى الله عليه وسلم الأنصار في الأيمان أو اليهود ، فيقال له إن في هذا الحديث إنه قدم الأنصار فيقول هو ذاك وربما حدث به كذلك ولم يشك ، وفي رواية أنى ليل « فقال لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم ؟ فقالوا لا » وفي رواية أنى قلابة « فأرسل إلى اليهود فدعاهم فقال أنتم قتلتم هذا ؟ فقالوا : لا . فقال أترضون نفل خمسين من اليهود ما قتلوه » ونفل بفتح النون وسكون الفاء يأتي شرحه ، وزاد يحيى بن سعيد « كيف تخلف ولم تشهد ولم تر » وفي رواية حماد عنه « أمر لم نره » وفي رواية سليمان « ما شهدنا ولا حضرنا . »

قوله ( قال فيخلفون ، قالوا لا نرضى بأيمان اليهود ) وفي رواية أنى ليل « فقالوا ليسوا بمسلمين » وفي رواية يحيى بن سعيد « فبرئكم يهود بخمسين يميناً » أى يخلصونكم من الأيمان بأن يخلفوهم فإذا حلفوا انتهت الخصومة فلم يجب عليهم شيء وخلصتم أنتم من الأيمان ، « قالوا كيف نأخذ بأيمان قوم كفار » وفي رواية الليث « نقبل » بدل « نأخذ » وفي رواية أنى قلابة « ما يباليون أن يقتلونا أجمعين ثم يخلفون » كذا في رواية

سعيد بن عبيد لم يذكر عرض الأيمان على المدعين كما لم يقع في رواية يحيى بن سعيد طلب البينة أولاً ، وطريق الجمع أن يقال حفظ أحدهم ما لم يحفظ الآخر ، فيحمل على أنه طلب البينة أولاً فلم تكن لهم بينة ، فعرض عليهم الأيمان فامتنعوا ، فعرض عليهم تخليف المدعى عليهم فأبوا . وأما قول بعضهم إن ذكر البينة وهم لأنه صلى الله عليه وسلم قد علم أن خير حيث لم يكن بها أحد من المسلمين فدعوى نفى العلم مردودة فإنه وإن سلم أنه لم يسكن مع اليهود فيها أحد من المسلمين لكن في نفس القصة أن جماعة من المسلمين خرجوا يمتارون تمرًا فيجوز أن تكون طائفة أخرى خرجوا لمثل ذلك وإن لم يكن في نفس الأمر كذلك ، وقد وجدنا لطلب البينة في هذه القصة شاهداً من وجه آخر أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن الأخنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن ابن محبصة الأصغر أصبح قتيلاً على أبواب خير فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقم شاهدين على من قتله أدفعه إليك برمته ، قال : يا رسول الله إني أصيب شاهدين وإنما أصبح قتيلاً على أبوابهم ؟ قال فتحلف خمسين قسامة ، قال فكيف أحلف على مالا أعلم ، قال تستحلف خمسين منهم ، قال كيف وهم يهود » وهذا السند صحيح حسن وهو نص في الحمل الذي ذكرته فتعين المصير إليه . وقد أخرج أبو داود أيضاً من طريق عباية بن رفاع عن جده رافع بن خديج قال « أصبح رجل من الأنصار بخير مقتولاً ، فانطلق أولياؤه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم ، قال : لم يكن ثم أحد من المسلمين وإنما هم اليهود وقد يجترئون على أعظم من هذا » .

**قوله ( فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطل ) بضم أوله وفتح الطاء وتشديد اللام أى يهدر .**

**قوله ( فوداه مائة )** في رواية الكشميهني « بمائة » ووقع في رواية أبي ليلى « فوداه من عنده » وفي رواية يحيى بن سعيد « فعقله النبي صلى الله عليه وسلم من عنده » أى أعطى دينه ، وفي رواية حماد بن زيد « من قبله » بكسر القاف وفتح الموحدة أى من جهته وفي رواية الليث عنه « فلما رأى ذلك النبي صلى الله عليه وسلم أعطى عقله » .

**قوله ( من إبل الصدقة )** زعم بعضهم أنه غلط من سعيد بن عبيد لتصريح يحيى بن سعيد بقوله « من عنده » وجمع بعضهم بين الرويتين باحتمال أن يكون اشتراها من إبل الصدقة بمال دفعه من عنده ، أو المراد بقوله « من عنده » أى بيت المال المرصد للمصالح ، وأطلق عليه صدقة باعتبار الانتفاع به مجاناً لما في ذلك من قطع المنازعة وإصلاح ذات البين ، وقد حملة بعضهم على ظاهره فحكى القاضي عياض عن بعض العلماء جواز صرف الزكاة في المصالح العامة واستدل بهذا الحديث وغيره . قلت : وتقدم شيء من ذلك في كتاب الزكاة في الكلام على حديث أبي لاسر قال « حملنا النبي صلى الله عليه وسلم على إبل من إبل الصدقة في الحج » وعلى هذا فالمراد بالعندية كونها تحت أمره وحكمه ، وللاحتراز من جعل دينه على اليهود أو غيرهم ، قال القرطبي في « المفهم » فعل صلى الله عليه وسلم ذلك على مقتضى كرمه وحسن سياسته وجلباً للمصلحة ودرءاً للمفسدة على سبيل التأليف ، ولا سيما عند تعذر الوصول إلى استيفاء الحق ، ورواية من قال « من عنده » أصح من رواية من قال « من إبل الصدقة » وقد قيل إنها غلط والأولى أن لا يغلط الراوى ما أمكن ، فيحتمل أوجه منها فذكر ماتقدم وزاد : أن يكون تسلف ذلك من إبل الصدقة ليدفعه من مال الفئء ، أو أن أولياء القتل كانوا مستحقين للصدقة فأعطاهم ، أو أعطاهم ذلك من سهم المؤلف استئلاً لهم واستجلاباً لليهود انتهى . وزاد أبو ليلى في روايته « قال سهل فركضتني ناقة » وفي رواية حماد بن زيد عن يحيى « أدركته ناقة من تلك الإبل

فدخلت مربداً لهم فركضتني برجلها « روى رواية شيان بن بلال « لقد ركضتني ناقة من تلك الفرائض بالمربد »  
 وفي رواية محمد بن إسحق « فوالله ما أنسى ناقة بكرة منها حمراء ضربتني وأنا أحوزها » وفي حديث الباب  
 من الفوائد مشروعية القسامة . قال القاضي عياض : هذا الحديث أصل من أصول الشرع وقاعدة من قواعد  
 الأحكام وركن من أركان مصالح العباد ، وبه أخذ كافة الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين وعلماء الأمة  
 وفقهاء الأنصار من الحجازيين والشاميين والكوفيين وإن اختلفوا في صورة الأخذ به ، وروى التوقف عن الأخذ  
 به عن طائفة فلم يروا القسامة ولا أثبتوا بها في الشرع حكماً ، وهذا مذهب الحكم بن عتيبة وأبى قلابة وسالم  
 ابن عبيد الله وسليمان بن يسار وقتادة ومسلم بن خالد وإبراهيم بن عليه وإليه ينحو البخاري ، وروى عن عمر  
 ابن عبد العزيز باختلاف عنه . قلت : وهذا يناق ما صدر به كلامه أن كافة الأئمة أخذوا بها ، وقد تقدم  
 النقل عن من لم يقل بمشروعيتها في أول الباب ، وفيهم من لم يذكره القاضي ، قال : واختلف قول مالك في  
 مشروعية القسامة في قتل الخطأ ، واختلف القائلون بها في العمد هل يجب بها القود أو الدية ؟ فمذهب معظم  
 الحجازيين إنجاب القود إذا كملت شروطها ، وهو قول الزهري وربيعة وأبى الزناد ومالك والليث والأوزاعي  
 والشافعي في أحد قوليه وأحمد وإسحق وأبى ثور وداود ، وروى ذلك عن بعض الصحابة كابن الزبير ، واختلف  
 عن عمر بن عبد العزيز . وقال أبو الزناد : قتلنا بالقسامة والصحابة متوافرون ، إني لأرى أنهم ألف رجل فما  
 اختلف منهم اثنان . قلت : إنما نقل ذلك أبو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت كما أخرجه سعيد بن منصور  
 والبيهقي من رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ، وإلا فأبو الزناد لا يثبت أنه رأى عشرين من الصحابة  
 فضلاً عن ألف . ثم قال القاضي : وحجتهم حديث الباب : يعنى من رواية يحيى بن سعيد التي أشرت إليها ،  
 قال : فإن يجيء من طرق صحاح لا يدفع ، وفيه تبرئة المدعين ثم ردها حين أبوا على المدعى عليهم واحتجوا  
 بخديث أبى هريرة « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه إلا القسامة » ، ويقول مالك : أجمعت الأئمة  
 في القديم والحديث على أن المدعين يبدؤون في القسامة ، ولأن جبة المدعى إذا قويت بشهادة أو شبهة صارت  
 اليمين له . وههنا شبهة قوية ، وقالوا هذه سنة بميائها وأصل قائم برأسه لحياة الناس وردع المعتدين ، وخالفت  
 الدعاوى في الأموال فهي على ما ورد فيها ، وكل أصل يتبع ويستعمل ولا تطرح سنة لسنة ، وأجابوا عن رواية  
 سعيد ابن عبيد يعني المذكورة في حديث هذا الباب بقول أهل الحديث إنه وهم من رواية أسقط من السياق  
 تبرئة المدعين باليمين لكونه لم يذكر فيه رد اليمين ، واشتملت رواية يحيى بن سعيد على زيادة من ثقة حافظ  
 فوجب قبولها وهي تقضى على من لم يعرفها . قلت : وسيأتى مزيد بيان لذلك . قال القرطبي : الأصل في  
 الدعاوى أن اليمين على المدعى عليه ، وحكم القسامة أصل بنفسه لتعذر إقامة البينة على القتل فيها غالباً ، فإن  
 القاصد للقتل يقصد الخلوة ويترصد الغفلة ، وتأيدت بذلك الرواية الصحيحة المتفق عليها وبقي ما عدا القسامة  
 على الأصل ، ثم ليس ذلك خروجاً عن الأصل بالكلية بل لأن المدعى عليه إنما كان القول قوله لقوة جانبه  
 بشهادة الأصل له بالبراءة مما ادعى عليه ، وهو موجود في القسامة في جانب المدعى لقوة جانبه باللوث الذي  
 يقوى دعواه ، قال عياض : وذهب من قال بالدية إلى تقديم المدعى عليهم في اليمين ، إلا الشافعي وأحمد فقلا  
 بقول الجمهور : يبدأ بأيمان المدعين وردها إن أبوا على المدعى عليهم ، وقال بعكسه أهل الكوفة وكثير من  
 أهل البصرة وبعض أهل المدينة والأوزاعي فقال يستحلف من أهل القرية خمسون رجلاً خمسين يمينا ما قتلناه  
 ولا علمناه من قتله . فإن حلفوا برعوا وإن نقصت قسامتهم عن عدد أو نكلوا حلف المدعون على رجل واحد  
 واستحقوا ، فإن نقصت قسامتهم قاده دية ، وقال عثمان البتي من فقهاء البصرة : ثم يبدأ بالمدعى عليهم

بالأيمان فإن حلفوا فلا شيء عليهم . وقال الكوفيون : إذا حلفوا وجبت عليهم الدية ، وجاء ذلك عن عمر ، قال واتفقوا كلهم على أنها لا تجب بمجرد دعوى الأولياء حتى يقترن بها شبهة يغلب على الظن الحكم بها ، واختلفوا في تصوير الشبهة على سبعة أوجه فذكرها ، وملخصها : الأول أن يقول المريض دمي عند فلان أو ما أشبه ذلك ، ولو لم يكن به أثر أو جرح فإن ذلك يوجب القسامة عند مالك والليث لم يقل به غيرهما ، واشترط بعض المالكية الأثر أو الجرح ، واحتج للمالك بقصة بقرة بنى إسرائيل ، قال : ووجه الدلالة منها أن الرجل حي فأخبر بقاتله ، وتعقب بخفاء الدلالة منها ، وقد بالغ ابن حزم في رد ذلك ، واحتجوا بأن القاتل يتطلب حالة غفلة الناس فتتعدر البيعة ، فلو لم يعمل بقول المضروب لأدى ذلك إلى إهدار دمه لأنها حالة يتحرى فيها اجتناب الكذب ويتزود فيها من البر والتقوى ، وهذا إنما يأتي في حالة المحتضر . الثانية أن يشهد من لا يكمل النصاب بشهادته كالواحد أو جماعة غير عدول قال بها المذكوران ووافقهما الشافعي ومن تبعه . الثالثة أن يشهد عدلان بالضرب ثم يعيش بعده أياماً ثم يموت منه من غير تخلل إفاقة ، فقال المذكوران : تجب فيه القسامة . وقال الشافعي : بل يجب القصاص بتلك الشهادة . الرابعة أن يوجد مقتول وعنده أو بالقرب منه من بيده آلة القتل وعليه أثر الدم مثلاً ولا يوجد غيره فتشريع فيه القسامة عند مالك والشافعي ، ويلتحق به أن تفتقر به جماعة عن قتيل : الخامسة أن يقتل طائفتان فيوجد بينهما قتيل ففيه القسامة عند الجمهور ، وفي رواية عن مالك تختص القسامة بالطائفة التي ليس هو منها إلا إن كان من غيرهما فعلى الطائفتين . السادسة المقتول في الرحمة ، وقد تقدم بيان الاختلاف فيه في باب مفرد . السابعة أن يوجد قتيل في محلة أو قبيلة ، فهذا يوجب القسامة عند الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة وأتباعهم ، ولا يوجب القسامة عندهم سوى هذه الصورة ، وشرطها عندهم إلا الحنفية أن يوجد بالقتيل أثر ، وقال داود لا تجرى القسامة إلا في العمد على أهل مدينة أو قرية كبيرة وهم أعداء للمقتول ، وذهب الجمهور إلى أنه لا قسامة فيه بل هو هدر لأنه قد يقتل ويلقى في المحلة ليتهموا ، وبه قال الشافعي ، وهو رواية عن أحمد ، إلا أن يكون في مثل القصة التي في حديث الباب فينتج فيها القسامة لوجود العداوة . ولم تر الحنفية ومن وافقهم لوثاً يوجب القسامة إلا هذه الصورة ، وحجة الجمهور القياس على هذه الواقعة ، والجامع أن يقترن بالدعوى شيء يدل على صدق المدعى فيقسم معه ويستحق ، وقال ابن قدامة : ذهب الحنفية إلى أن القاتل إذا وجد في محل فادعى عليه على خمسين نفساً من موضع قتله فحلفوا خمسين يميناً ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً فإن لم يجد خمسين كرر الأيمان على من وجد ونجب الدية على بقية أهل الخطة ، ومن لم يحلف من المدعى عليهم حبس حتى يحلف أو يقر ، واستدلوا بأثر عمر أنه أحلف خمسين نفساً خمسين يميناً وقضى بالدية عليهم ، وتعقب باحتمال أن يكونوا أقرؤا بالخطأ وأنكروا العمد وبأن الحنفية لا يعملون بخير الواحد إذا خالف الأصول ولو كان مرفوعاً فكيف احتجوا بما خالف الأصول بخير واحد موقوف وأوجبوا اليمين على غير المدعى عليه ، واستدل به على القود في القسامة لقوله « فتستحقون قاتلكم » وفي الرواية الأخرى « دم صاحبكم » قال ابن دقيق العيد : الاستدلال بالرواية التي فيها « يدفع برمته » أقوى من الاستدلال بقوله « دم صاحبكم » لأن قوله « يدفع برمته » لفظ مستعمل في دفع القاتل للأولياء للقتل ، ولو أن الواجب الدية لبعد استعمال هذا اللفظ وهو في استعماله في تسليم القاتل أظهر ، والاستدلال بقوله « دم صاحبكم » أظهر من الاستدلال بقوله « قاتلكم » أو « صاحبكم » لأن هذا اللفظ لا بد فيه من إضمار ، فيحتمل أن يضم دية صاحبكم احتمالاً ظاهراً ، وأما بعد التصريح بالدية فيحتاج إلى تأويل اللفظ بإضمار بدل دم صاحبكم والإضمار على خلاف الأصل ولو احتجج إلى إضمار لكان حمله على ما يقتضي إراقة

الدم أقرب ، وأما من قال يحتمل أن يكون قوله « دم صاحبكم » هو القتل لا القاتل فإيرده قوله « دم صاحبكم أو قاتلكم » وتعقب بأن القصة واحدة اختلفت ألفاظ الرواة فيها على ما تقدم بيانه فلا يستقيم الاستدلال بلفظ منها لعدم تحقق أنه اللفظ الصادر من النبي صلى الله عليه وسلم ، واستدل من قال بالقود أيضاً بما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الزهري عن سليمان بن يسار وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن القسامة كانت في الجاهلية وأقرها النبي صلى الله عليه وسلم على ما كانت عليه من الجاهلية وقضى بها بين ناس من الأنصار في قتل ادغوه على يهود خيبر ، وهذا يتوقف على ثبوت أنهم كانوا في الجاهلية يقتلون في القسامة ، وعند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن بجيد بموحدة وجيم مصغر قال : إن سهلاً يعني ابن أبي حنيفة وهم في الحديث أن رسول الله كتب إلى يهود « إنه قد وجد بين أظهركم قاتل فدوه » فكتبوا يحلفون ما قتلناه ولا علمنا قاتلاً ، قال فوداه من عنده ، وهذا رده الشافعي بأنه مرسل ، ويعارض ذلك ما أخرجه ابن منده في « الصحابة » من طريق مكحول حدثني عمرو بن أبي خزاعة أنه قتل فيهم قاتل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل القسامة على خزاعة بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتلاً فحلف كل منهم عن نفسه وغرم الدية ، وعمرو مختلف في صحبته ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند جيد إلى إبراهيم النخعي قال : كانت القسامة في الجاهلية إذا وجد القاتل بين ظهري قوم أقسم منهم خمسين يمينا ، ما قتلنا ولا علمنا ، فإن عجزت الأيمان ردت عليهم ثم عقلوا ، وتمسك من قال لا يجب فيها إلا الدية بما أخرجه الثوري في جامعه وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بسند صحيح إلى الشعبي قال : وجد قاتل بين حيين من العرب فقال عمر : قيسوا ما بينهما فأيهما وجدتموه إليه أقرب فأحلفوه خمسين يمينا وأغرموهم الدية ، وأخرجه الشافعي عن سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي أن عمر كتب في قاتل وجد بين خيران ووادة أن يقاس ما بين القريتين فألى أيهما كان أقرب أخرج إليه منهم خمسون رجلاً حتى يوافوه مكة فأدخلهم الحجر فأحلفهم ثم قضى عليهم الدية فقال : حقنت أيمانكم دماءكم ولا يطل دم رجل مسلم ، قال الشافعي : إنما أخذ الشعبي عن الحارث الأعور والحارث غير مقبول انتهى . وله شاهد مرفوع من حديث أبي سعيد عند أحمد أن قتيلاً وجد بين حيين فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقاس إلى أيهما أقرب ، فألقى ديته على الأقرب ، ولكن سنده ضعيف ، وقال عبد الرزاق في مصنفه : قلت لعبيد الله بن عمر العمري أعلمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاد بالقسامة ؟ قال : لا ، قلت فابو بكر ؟ قال : لا ، قلت فعمر ؟ قال : لا ، قلت فلم تجترئون عليها ؟ فسكت . وأخرج البيهقي من طريق القاسم بن عبد الرحمن أن عمر قال : القسامة توجب العقل ولا تسقط الدم ، واستدل به الحنفية على جواز سماع الدعوى في القتل على غير معين لأن الأنصار ادعوا على اليهود أنهم قتلوا صاحبهم وسمع النبي صلى الله عليه وسلم دعواهم ، ورد بأن الذي ذكره الأنصار أولاً ليس على صورة الدعوى بين الخصمين لأن من شرطها إذا لم يحضر المدعى عليه أن يتعذر حضوره ، سلمنا ولكن النبي صلى الله عليه وسلم قد بين لهم أن الدعوى إنما تكون على واحد لقوله « تقسمون على رجل منهم فيدفع إليكم برمته » واستدل بقوله « على رجل منهم » على أن القسامة إنما تكون على رجل واحد وهو قول أحمد ومشهور قول مالك ، وقال الجمهور : يشترط أن تكون على معين سواء كان واحداً أو أكثر واختلفوا هل يختص القتل بواحد أو يقتل الكل ؟ وقد تقدم البحث فيه ، وقال أشهب : لهم أن يحلفوا على جماعة ويختاروا واحداً للقتل ويسجن الباقيون عاماً ويضربون مائة مائة ، وهو قول لم يسبق إليه . وفيه أن الحلف في القسامة لا يكون إلا مع الجزم بالقاتل ، والطريق إلى ذلك المشاهدة وإخبار من يوثق به مع القرينة الدالة على ذلك ، وفيه أن من

توجهت عليه اليمين فنكل عنها لا يقضى عليه حتى يرد اليمين على الآخر وهو المشهور عند الجمهور ، وعند أحمد والحنفية يقضى عليه دون رد اليمين . وفيه أن أيمان القسامة خمسون يميناً واختلف في عدد الحالفين فقال الشافعي لا يجب الحق حتى يحلف الورثة خمسين يميناً سواء قلوا أم كثروا فلو كان بعدد الأيمان حلف كل واحد منهم يميناً وإن كانوا أقل أو نكل بعضهم ردت الأيمان على الباقيين فإن لم يكن إلا واحد حلف خمسين يميناً واستحق حتى لو كان من يرث بالفرض والتعصيب أو بالنسب والولاء حلف واستحق ، وقال مالك : إن كان ولي الدم واحداً ضم إليه آخر من العصابة ولا يستعان بغيرهم وإن كان الأولياء أكثر حلف منهم خمسون وقال الليث : لم أسمع أحداً يقول إنها تنزل عن ثلاثة أنفس ، وقال الزهري عن سعيد بن المسيب : أول من نقص القسامة عن خمسين معاوية . قال الزهري : وقضى به عبد الملك ثم رده عمر بن عبد العزيز إلى الأمر الأول . واستدل به على تقديم الأسن في الأمر المهم إذا كانت فيه أهلية ذلك لا ما إذا كان عرياً عن ذلك ، وعلى ذلك يحمل الأمر بتقديم الأكبر في حديث الباب إما لأن ولي الدم لم يكن متأهلاً فأقام الحاكم قريبه مقامه في الدعوى وإما لغير ذلك . وفيه التأنيس والتسلية لأولياء المقتول لا أنه حكم على الغائبين لأنه لم يتقدم صورة دعوى على غائب وإنما وقع الإخبار بما وقع فذكر لهم قصة الحكم على التقديرين ومن ثم كتب إلى اليهود بعد أن دار بينهم الكلام المذكور ، ويؤخذ منه أن مجرد الدعوى لا توجب إحضار المدعى عليه ، لأن في إحضاره مشغلة عن إشغاله وتضييعاً لماله من غير موجب ثابت لذلك ، أما لو ظهر ما يقوى الدعوى من شبهة ظاهرة فهل يسوغ استحضار الخصم أولاً ؟ محل نظر ، والراجع أن ذلك يختلف بالقرب والبعد وشدة الضرر وخفته . وفيه الاكتفاء بالمكاتبة وبخبر الواحد مع إمكان المشافهة . وفيه أن اليمين قبل توجيهها من الحاكم لا أثر لها لقول اليهود في جوابهم والله ما قتلنا وفي قولهم لا نرضى بأيمان اليهود استبعاد لصدقهم لما عرفوه من إقدامهم على الكذب وجراعتهم على الأيمان الفاجرة ، واستدل به على أن الدعوى في القسامة لا بد فيها من عداوة أو لوث ، واختلف في سماع هذه الدعوى ولو لم توجب القسامة : فعن أحمد روايتان ، وبسماعها قال الشافعي لعموم حديث «اليمين على المدعى عليه» بعد قوله «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء رجال وأموالهم» ولأنها دعوى في حق آدمي فتسمع ويستحلف وقد يقر فيثبت الحق في قتله ولا يقبل رجوعه عنه ، فلو نكل ردت على المدعى واستحق القود في العمد والدية في الخطأ ، وعن الحنفية لا ترد اليمين ، وهي رواية عن أحمد ، واستدل به على أن المدعين والمدعى عليهم إذا نكلوا عن اليمين وجبت الدية في بيت المال وقد تقدم ما فيه قريباً ، واستدل به على أن من يحلف في القسامة لا يشترط أن يكون رجلاً ولا بالغا لإطلاق قوله «خمسين منكم» وبه قال ربيعة والثوري والليث والأوزاعي وأحمد ، وقال مالك لا مدخل للنساء في القسامة لأن المطلوب في القسامة القتل ولا يسمع من النساء . وقال الشافعي : لا يحلف في القسامة إلا الوارث البالغ لأنها يمين في دعوى حكمية فكانت كسائر الأيمان ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ، واختلف في القسامة هل هي معقولة المعنى فيقاس عليها أو لا والتحقيق أنها معقولة المعنى لكنه خفى ومع ذلك فلا يقاس عليها لأنها لا نظير لها في الأحكام ، وإذا قلنا إن المبدأ فيها يمين المدعى فقد خرجت عن سنن القياس ، وبشرط القياس أن لا يكون معدولاً به عن سنن القياس كشهادة خزمية .

( تنبيه ) : نبه ابن المنير في الحاشية على النكتة في كون البخاري لم يورد في هذا الباب الطريق الدالة على تخليف المدعى ، وهي مما خالفت فيه القسامة بقية الحقوق فقال : مذهب البخاري تضعيف القسامة ، فلهذا

صدر الباب بالأحاديث الدالة على أن اليمين في جانب المدعى عليه ، وأورد طريق سعيد بن عبيد وهو جار على القواعد ، وإلزام المدعى البينة ليس من خصوصية القسامة في شيء . ثم ذكر حديث القسامة الدال على خروجها عن القواعد بطريق العرض في كتاب المواعدة والجزية قراراً من أن يذكرها هنا فيغلط المستدل بها على اعتقاد البخارى ، قال وهذا الإخفاء مع صحة القصد ليس من قبيل كتمان العلم . قلت : الذى يظهر لى أن البخارى لا يضعف القسامة من حيث هى ، بل يوافق الشافعى في أنه لا قود فيها ، ويخالفه في أن الذى يحلف فيها هو المدعى ، بل يرى أن الروايات اختلفت في ذلك في قصة الأنصار ويهود خيبر فورد المختلف إلى المتفق عليه من أن اليمين على المدعى عليه فمن ثم أورد رواية سعيد بن عبيد في «باب القسامة» وطريق يحيى بن سعيد في باب آخر ، وليس في شيء من ذلك تضعيف أصل القسامة والله أعلم . وادعى بعضهم أن قوله «تخلفون وتستحقون» استفهام إنكار واستعظام للجمع بين الأمرين ، وتعقب بأنهم لم يبدعوا بطلب اليمين حتى يصح الإنكار عليهم ، وإنما هو استفهام تقرير وتشريع .

قوله ( أبو بشر إسماعيل بن إبراهيم الأسدى ) بفتح السين المهملة المعروف بابن عليه واسم جده مقسم وهو الثقة المشهور ، وهو منسوب إلى بنى أسد بن خزيمه لأن أصله من موالهم ، والحجاج بن أبى عثمان هو المعروف بالصواف ، واسم أبى عثمان ميسرة وقيل سالم ، وكنية الحجاج أبو الصلت ويقال غير ذلك وهو بصرى أيضاً وهو مولى بنى كندة ، وأبو رجاء اسمه سليمان وهو مولى أبى قلابه عبد الله بن زيد الجرمى ، ووقع هنا «من آل أبى قلابه» وفيه تجوز فإنه منهم باعتبار الولاء لا بالأصالة ، وقد أخرجه أحمد فقال «حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا حجاج عن أبى رجاء مولى أبى قلابه» وكذا عند مسلم عن أبى بكر بن أبى شيبة ومحمد بن الصباح ، وكذا عند الإسماعيل من رواية أبى بكر وعثمان ابنى أبى شيبة كلهم عن إسماعيل .

قوله ( أن عمر بن عبد العزيز ) يعنى الخليفة المشهور ( أبهرز سريره ) أى أظهره . وكان ذلك في زمن خلافته وهو بالشام ، والمراد بالسريه ماجرت عادة الخلفاء الاختصاص بالجلوس عليه ، والمراد أنه أخرجه إلى ظاهر الدار لا إلى الشارع ، ولذلك قال «أذن للناس» ووقع عند مسلم من طريق عبد الله بن عون عن أبى رجاء عن أبى قلابه «كنت خلف عمر بن عبد العزيز» .

قوله ( ماتقولون في القسامة ) زاد أحمد بن حرب عن إسماعيل بن عليه عند أبى نعيم في المستخرج فأضرب الناس أى سكتوا مطربين يقال أضربوا إذا سكتوا وأضربوا إذا تكلموا ، وأصل أضرب أضمر ما في قلبه ويقال أضرب على الشيء لزمه والاسم الضرب كالحيوان المشهور ، ويحتمل أن يكون المراد أنهم علموا رأى عمر بن عبد العزيز في إنكار القسامة فلما سألهم سكتوا مضمرين مخالفته ، ثم تكلم بعضهم بما عنده في ذلك كما وقع في هذه الرواية «قالوا نقول القسامة القود بها حق وقد أقادت بها الخلفاء» وأرادوا بذلك ما تقدم نقله عن معاوية وعن عبد الله بن الزبير وكذا جاء عن عبد الملك بن مروان ، لكن عبد الملك أقاد بها ثم ندم كما ذكره أبو قلابه بعد ذلك في رواية حماد بن زيد عن أيوب وحجاج الصواف عن أبى رجاء «أن عمر بن عبد العزيز استشار الناس في القسامة فقال قوم : هى حق ، قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضى بها الخلفاء» أخرجه أبو عوانة في صحيحه وأصله عند الشيخين من طريقه .

قوله ( قال لى ماتقول ) في رواية أحمد بن حرب «فقال لى يا أبا قلابه ماتقول» .

قوله ( ونصبنى للناس ) أى أبرزنى لمناظرتهم ، أو لكونه كان خلف السرير فأمره أن يظهر ، وفي رواية أى عوانة « وأبو قلابة خلف السرير قاعداً فالتفت إليه فقال : ماتقول ياأبا قلابة » .

قوله ( عندك رءوس الأجناد ) بفتح الهمزة وسكون الجيم بعدها نون جمع جند وهى فى الأصل الأنصار والأعوان ثم اشتهر فى المقاتلة ، وكان عمر قسم الشام بعد موت أى عبيدة ومعاذ على أربعة أمراء مع كل أمير جند ، فكان كل من فلسطين ودمشق وحمص وقنسرين يسمى جنداً باسم الجند الذى نزلوها « وقيل كان الرابع الأردن وإنما أفردت قنسرين بعد ذلك » وقد تقدم شيء من هذا فى الطب فى شرح حديث الطاعون « لماخرج عمر إلى الشام فلقية أمراء الأجناد » ولابن ماجه وصححه ابن خزيمة من طريق أى صالح الأشعرى عن أى عبد الله الأشعرى فى غسل الأعقاب « قال أبو صالح فقلت لأى عبد الله من حدثك ؟ قال : أمراء الأجناد خالد بن الوليد ويزيد بن أى سفيان وشرحبيل بن حسنة وعمرو بن العاص » .

قوله ( وأشراف العرب ) فى رواية أحمد بن حرب « وأشراف الناس » .

قوله ( أرأيت لو أن خمسين الخ ) وقع فى رواية حماد « شهد عندك أربعة من أهل حمص على رجل من أهل دمشق » وزاد بعد قوله أكنت تقطعه « قال لا . قال يا أمير المؤمنين هذا أعظم من ذلك » .

قوله ( فوالله ماقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً قط ) فى رواية حماد « لا والله لا أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل أحداً من أهل الصلاة » وهو موافق لحديث ابن مسعود الماضى مرفوعاً فى أول الدييات « لا يحل دم امرئ مسلم » .

قوله ( إلا فى إحدى ) فى رواية أحمد بن حرب « إلا بإحدى » .

قوله ( بجزيرة نفسه ) أى بجزائرها

قوله ( فقال القوم أو ليس قد حدث أنس ) عند مسلم من طريق ابن عون « فقال عنبسة قد حدثنا أنس بكذا » وفى رواية حماد المذكورة « فقال عنبسة بن سعيد : فأين حديث أنس بن مالك فى العكليين » كذا فى هذه الرواية ، وتقدم فى الطهارة وغيرها بلفظ « العرينين » وأوضح أن بعضهم كان من عكل وبعضهم كان من عرينة ، وثبت كذلك فى كثير من الطرق . وعنبسة المذكور بفتح المهملة وسكون النون وفتح الموحدة بعدها سين مهملة هو الأموى أخو عمرو بن سعيد المعروف بالأشدق ، واسم جده العاص بن سعيد بن العاص بن أمية ، وكان عنبسة من خيار أهل بيته ، وكان عبد الملك بن مروان بعد أن قتل أخاه عمرو بن سعيد يكرمه ، وله رواية وأخبار مع الحجاج بن يوسف ، ووثقه ابن معين وغيره .

قوله ( أنا أحدثكم حديث أنس حدثنى أنس ) فى رواية أحمد بن حرب « فإبى حديث أنس » .

قوله ( فبايعوا ) فى رواية أحمد بن حرب « فبايعوه » .

قوله ( أجسادهم ) فى رواية أحمد بن حرب « أجسادهم » .

قوله ( من ألبانها وأبوالها ) فى رواية أحمد بن حرب « من رسلها » وهو بكسر الراء وسكون المهملة اللين وبفتحتين المال من الإبل والغنم ، وقيل بل الإبل خاصة إذا أرسلت إلى الماء تسمى رسلاً .



قوله ( ثم نبذهم ) بنون وموحدة مفتوحتين ثم ذال معجمة أى طرحهم .

قوله ( قلت وأى شيء أشد مما صنع هؤلاء ؟ ارتدوا عن الإسلام وقتلوا وسرقوا ) فى رواية حماد « قال أبو قلابة فهؤلاء سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله » .

قوله ( فقال عنبسة ) هو المذكور قبل .

قوله ( إن سمعت كاليوم قط ) إن بالتخفيف وكسر الهزمة بمعنى ما النافية وحذف مفعول سمعت والتقدير ما سمعت قبل اليوم مثل ما سمعت منك اليوم ، وفى رواية حماد « فقال عنبسة يا قوم ما رأيت كاليوم قط » ووقع فى رواية ابن عون « قال أبو قلابة فلما فرغت قال عنبسة سبحان الله » .

قوله ( أترد على حديثي يا عنبسة ) فى رواية ابن عون « فقلت أتتهمنى يا عنبسة » وكذا فى رواية حماد كأن أبا قلابة فهم من كلام عنبسة إنكار ما حدث به .

قوله ( لا ولكن جئت بالحديث على وجهه ) فى رواية ابن عون « قال لا هكذا حدثنا أنس » وهذا دال على أن عنبسة كان سمع حديث العكليين من أنس . وفيه إشعار بأنه كان غير ضابط له على ما حدث به أنس فكان يظن أن فيه دلالة على جواز القتل فى المعصية ولو لم يقع الكفر ، فلما ساق أبو قلابة الحديث تذكر أنه هو الذى حدثهم به أنس فاعترف لأبى قلابة بضبطه ثم أثنى عليه .

قوله ( والله لا يزال هذا الجند بخير ما كان هذا الشيخ بين أظهرهم ) المراد بالجند أهل الشام ، ووقع فى رواية ابن عوان « يا أهل الشام لا تزالون بخير مادام فيكم هذا أو مثل هذا » وفى رواية حماد « والله لا يزال هذا الجند بخير ما أبقاك الله بين أظهرهم » .

قوله ( وقد كان فى هذا سنة — إلى قوله — دخل عليه نفر من الأنصار ) كذا أورد أبو قلابة هذه القصة مرسله ، ويغلب على الظن أنها قصة عبد الله بن سهل ومحبيصة ، فإن كان كذلك فلعل عبد الله بن سهل ورفقته تحدثوا عند النبى صلى الله عليه وسلم قبل أن يتوجهوا إلى خير ثم توجهوا فقتل عبد الله بن سهل كما تقدم وهو المراد بقوله هنا « فخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل » .

قوله ( فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ) لعله صلى الله عليه وسلم لما جاءوه كان داخل بيته أو المسجد فكلموه فخرج إليهم فأجابهم .

قوله ( فقال بمن تظنون أو ترون ) بضم أوله وهما بمعنى .

قوله ( قالوا : نرى أن اليهود قتله ) كذا للأكثر بلفظ الفعل الماضى بالإفراد وفى رواية المستمل « قتله » بصيغة المسند إلى الجمع المستفاد من لفظ اليهود لأن المراد قتلوه ، وقد قدمت بيان ما اختلف فيه من ألفاظ هذه القصة فى شرح الحديث الذى قبله .

قوله ( قلت وقد كانت هذيل ) أى القبيلة المشهورة ، وهم ينتسبون إلى هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر ، وهذا من قول أبى قلابة ، وهى قصة موصولة بالسند المذكور إلى أبى قلابة ، لكنها مرسله لأن أبا قلابة لم يدرك عمر .

**قوله ( خلعوا خليعاً )** في رواية الكشميهني حليفاً بجاء مهملة وفاء بدل العين ، والخلع فعيل بمعنى مفعول يقال تخالغ القوم إذا نقضوا الحلف ، فإذا فعلوا ذلك لم يطالبوا بجنايته فكأنهم خلعوا اليمين التي كانوا لبسوها معه ، ومنه سمي الأمير إذا عزل خليعاً ومخلوعاً ، وقال أبو موسى في المعين خلعه قومه أي حكموا بأنه مفسد فبرعوا منه : ولم يكن ذلك في الجاهلية يختص بالخليف بل كانوا ربما خلعوا الواحد من القبيلة ولو كان من صميمها إذا صدرت منه جناية تقتضي ذلك ، وهذا مما أبطله الإسلام من حكم الجاهلية ، ومن ثم قيده في الخبر بقوله « في الجاهلية » ولم أقف على اسم الخلع المذكور ولا على اسم أحد ممن ذكر في القصة .

**قوله ( فطرق أهل بيت )** بضم الطاء المهملة أي هجم عليهم ليلاً في خفية ليسرق منهم ، وحاصل القصة أن القاتل ادعى أن المقتول لص وأن قومه خلعه فأنكروا هم ذلك وحلفوا كاذبين فأهلكهم الله ببحث القسامة وخلص المظلوم وحده .

**قوله ( ما خلعوا )** في رواية أحمد بن حرب « ما خلعه » .

**قوله ( حتى إذا كانوا بنخلة )** بلفظ واحدة النخيل ، وهو موضع على ليلة من مكة .

**قوله ( فانهجم عليهم الغار )** أي سقط عليهم بقتة .

**قوله ( وأقلت )** بضم أوله وسكون الفاء أي تخلص ، والقرينان هما أخو المقتول والذي أكمل الخمسين .

**قوله ( وابعهما حجر )** أي بتشديد التاء وقع عليهما بعد أن خرجا من الغار .

**قوله ( وقد كان عبد الملك بن مروان )** هو مقول أبي قلابة بالسند أيضاً وهي موصولة لأن أبا قلابة أدركها .

**قوله ( أقاد رجلاً )** لم أقف على اسمه .

**قوله ( ثم ندم بعد )** بضم الدال .

**قوله ( ماصنع )** كأنه ضمن ندم معنى كره ووقع في رواية أحمد بن حرب « على الذي صنع » .

**قوله ( فأمر بالخمسين )** أي الذين حلفوا ، ووقع في رواية أحمد بن حرب الذين أقسموا .

**قوله ( وسيرهم إلى الشام )** أي نفاهم ، وفي رواية أحمد بن حرب « من الشام » وهذه أولى لأن إقامة عبد الملك كانت بالشام ويحتمل أن يكون ذلك وقع لما كان عبد الملك بالعراق عند محاربتة مصعب بن الزبير ويكونوا من أهل العراق فنفاهم إلى الشام ، قال المهلب فيما حكاه ابن بطلال : الذي اعترض به أبو قلابة من قصة العرنيين لا يفيد مراده من ترك القسامة لجواز قيام البينة والدلائل التي لا تدفع على تحقيق الجناية في حق العرنيين ، فليس قصتهم من طريق القسامة في شيء لأنها إنما تكون في الاختفاء بالقتل حيث لا بينة ولا دليل ، وأما العرنيون فإنهم كشفوا وجوههم لقطع السبيل والخروج على المسلمين فكان أمرهم غير أمر من ادعى القتل حيث لا بينة هناك ، قال : وما ذكره هنا من انهدام الغار عليهم يعارضه ما تقدم من السنة ، قال : وليس رأى أبي قلابة حجة ولا ترد به السنن ، وكذا محو عبد الملك أسماء الذين أقسموا من الديوان قلت : والذي يظهر لي أن مراد أبي قلابة بقصة العرنيين خلاف ما فهمه عنه المهلب أن قصتهم كان يمكن فيها القسامة فلم يفعلها

النبي صلى الله عليه وسلم وإنما أراد الاستدلال بها لما ادعاه من الحصر الذي ذكره في أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل أحداً إلا في إحدى ثلاث فعورض بقصة العرنين وحاول المعترض إثبات قسم رابع فرد عليه أبو قلابة بما حاصله أنهم إنما استوجبوا القتل بقتلهم الراعى وبارتدادهم عن الدين وهذا بين لا خفاء فيه ، وإنما استدلل على ترك القود بالقسامة بقصة القتل عند اليهود فليس فيها للقود بالقسامة ذكر ، بل ولا في أصل القصة التي هي عمدة الباب تصريح بالقود كما سأبينه ، ثم رأيت في آخر الحاشية لابن المنير نحو ما أجبت به ، وحاصله توهم المهلب أن أبا قلابة عارض حديث القسامة بحديث العرنين فأنكر عليه فوهم . وإنما اعترض أبو قلابة على القسامة بالحديث الدال على حصر القتل في ثلاثة أشياء ، فإن الذي عارضه ظن أن في قصة العرنين حجة في جواز قتل من لم يذكر في الحديث المذكور كأن يتمسك بالحجاج في قتل من لم يثبت عليه واحدة من الثلاثة ، وكأن عنبسة تلقف ذلك عنه فإنه كان صديقه ، فبين أبو قلابة أنه ثبت عليهم قتل الراعى بغير حق والارتداد عن الإسلام . وهو جواب ظاهر فلم يورد أبو قلابة قصة العرنين مستدلاً بها على ترك القسامة بل رد على من تمسك بها للقود بالقسامة ، وأما قصة الغار فأشار بها إلى أن العادة جرت بهلاك من حلف في القسامة عن غير علم كما وقع في حديث ابن عباس في قصة القتل الذي وقعت القسامة بسببه قبل البعثة وقد مضى في كتاب المبعث وفيه « فما حال الحول ومن الثمانية والأربعين الذين حلفوا عين تطرف » وجاء عن ابن عباس حديث آخر في ذلك أخرجه الطبراني من طريق أبي بكر بن أبي الجهم عن عبيد الله بن عبد الله عنه قال « كانت القسامة في الجاهلية حجازاً بين الناس ، فكان من حلف على إثم أرى عقوبة من الله ينكل بها عن الجراءة على الحرام ، فكانوا يتورعون عن أيمان الصبر ويهابونها ، فلما بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم كان المسلمون لها أهيب » ثم إنه ليس في سياق قصة الهذليين تصريح بما صنع عمر هل أقاد بالقسامة أو حكم بالدية ، فقول المهلب ما تقدم من السنة إن كان أشار به إلى صنع عمر فليس بواضح ، وأما قوله إن رأى أبي قلابة ومحو عبد الملك من الديوان لا ترد به السنن فمقبول ، لكن ما هي السنة التي وردت بذلك ؟ نعم لم يظهر لي وجه استدلال أبي قلابة بأن القتل لا يشرع إلا في الثلاثة لرد القود بالقسامة مع أن القود قتل نفس بنفس وهو أحد الثلاثة ، وإنما وقع النزاع في الطريق إلى ثبوت ذلك .

بِأَنَّ مَنْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ فَفَقَّوْا عَيْنَهُ فَلَا دِيَّةَ لَهُ

[٦٩٠٠] ٦٦٥٨- نا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس رضي الله عنه أن رجلاً

اطلع من جحر في بعض حجر النبي صلى الله عليه وسلم فقام إليه بمشقص - أو مشاقص - وجعل يختله ليضعه .

[٦٩٠١] ٦٦٥٩- نا قتيبة بن سعيد قال نا ليث عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن رجلاً اطلع

من جحر من باب رسول الله صلى الله عليه وسلم - ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم مدري يحك به رأسه - فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لو أعلم أنك تنتظرني لطعنت به في عينيك . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما جعل الإذن من قبل البصر » .

[٦٩٠٢] ٦٦٦٠- حدثنا علي قال نا سفيان قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال أبو القاسم

صلى الله عليه وسلم : « لو أن امرأاً اطلع عليك بغير إذن فخذفته بحصاة ففقت عينه لم يكن عليك جناح » .

قوله ( باب من اطلع في بيت قوم ففقوا عينيه فلا دية له ) كذا جزم بنفى الدية ، وليس في الخبر الذى ساقه تصريح بذلك لكنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه على عادته .

قوله ( أن رجلاً اطلع ) أى نظر من علو ، وهذا الرجل لم أعرف اسمه صريحاً لكن نقل ابن بشكوال عن أبى الحسن بن الغيث أنه الحكم بن أبى العاص بن أمية والد مروان ولم يذكر مستنداً لذلك ، ووجدت في « كتاب مكة للفاكهى » من طريق أبى سفيان عن الزهرى وعطاء الخراسانى أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلوا عليه وهو يلعب الحكم بن أبى العاص وهو يقول اطلع على وأنا مع زوجتى فلانة فكلح في وجهى ، وهذا ليس صريحاً في المقصود هنا ، ووقع في سنن أبى داود من طريق هذيل بن شرحبيل قال : « جاء سعد فوقف على باب النبى صلى الله عليه وسلم فقام يستأذن على الباب فقال : هكذا عنك فإنما الاستئذان من أجل البصر » وهذا أقرب إلى أن يفسر به المبهم الذى في ثلثي أحاديث الباب ، ولم ينسب سعد هذا في رواية أبى داود ، ووقع في رواية الطبرانى أنه سعد بن عبادة والله أعلم .

قوله . ( من حجر في بعض حجر ) تقدم ضبط اللفظين في كتاب الاستئذان .

قوله ( بمشقص أو مشاقص ) هو شك من الراوى وتقدم بيانه وأنه النصل العريض ، وقوله في الخبر الذى بعده « مدرى » قد يخالفه فيحمل على تعدد القصة ، ويحتمل أن رأس المدرى كان محدداً فأشبهه النصل ، وتقدم ضبط المدرى في « باب الامتشاط » من كتاب اللباس وأن مما قيل في تفسيره حديدة كالخلال لها رأس محدد وقيل لها سنان من حديد .

قوله ( وجعل يخله ) بفتح أوله وسكون الخاء المعجمة بعدها مثناة مكسورة ثم لام من الختل بفتح أوله وسكون ثانيه وهو الإصابة على غفلة .

قوله ( ليطعنه ) بضم العين المهملة بناء على المشهور أن الطعن بالفعل بضم العين وبالقول بفتحها وقد قيل هما سواء ، زاد أبو الربيع الزهرانى عن حماد عند مسلم « فذهب أو لحقه فأخطأ » وفي رواية عاصم بن على عن حماد عند أبى نعيم « فما أدري أذهب أو كيف صنع » .

الحديث الثانى ، قوله ( حدثنا ليث ) هو ابن سعد .

قوله ( أن رجلاً اطلع في حجر في باب رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في رواية الكشميهنى « من » في الموضعين .

قوله ( أنك ) رواية الكشميهنى أن خفيفة .

قوله ( في عينك ) كذا للمستمل والسرخسى واللباقين « في عينك » بالإنفراد ، وهذا مما يقوى تعدد القصة لأنه في حديث أنس جزم بأنه اطلع وأراد أن يطعنه ، وفي حديث سهل علق طعنه على نظره .

قوله ( إنما جعل الإذن من قبل ) بكسر القاف وفتح الموحدة أى من جهة .

قوله ( البصر ) في رواية الكشميهنى « النظر » وقد تقدم في الاستئذان من وجه آخر عن الزهرى بلفظ آخر .

الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا علي ) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة .

قوله ( قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم ) في رواية مسلم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال » أخرجه عن ابن أبي عمر عن سفيان .

قوله ( لو أن امرأة ) تقدم ضبطه قبل ستة أبواب .

قوله ( لم يكن عليك جناح ) عند سلم من هذا الوجه « ما كان عليك من جناح » والمراد بالجناح هنا الحرج ، وقد أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن ابن عيينة بلفظ « ما كان عليك من خرج » ومن طريق ابن عجلان عن أبيه عن الزهري عن أبي هريرة « ما كان عليك من ذلك من شيء » ووقع عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفتقوا عينه » أخرجه من رواية أبي صالح عنه ، وفيه رد على من حمل الجناح هنا على الإثم ، ورتب على ذلك وجوب الدية إذ لا يلزم من رفع الإثم رفعها لأن وجوب الدية من خطاب الوضع ، ووجه الدلالة أن إثبات الحل يمنع ثبوت القصاص والدية ، وورد من وجه آخر عن أبي هريرة أصرح من هذا عند أحمد وابن أبي عاصم والنسائي وصححه ابن حبان والبيهقي كلهم من رواية بشر بن نهيك عنه بلفظ « من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم ففتقوا عينه فلا دية ولا قصاص » وفي رواية من هذا الوجه « فهو هدر » وفي هذه الأحاديث من الفوائد إبقاء شعر الرأس وتربيته واتخاذ آلة يزيل بها عنه الهوام ويحك بها لدفع الوسخ أو القمل . وفيه مشروعية الاستئذان على من يكون في بيت مغلق الباب ومنع التطلع عليه من خلل الباب ، وفيه مشروعية الامتناع . وقد تقدم كثير من هذا كله في « باب الاستئذان » وأن الاستئذان لا يختص بغير المحارم بل يشرع على من كان منكشفاً ولو كان أما أو أختاً واستدل به على جواز رمي من يتجسس ولو لم يندفع بالشيء الخفيف جاز بالثقل ، وأنه إن أصيبت نفسه أو بعضه فهو هدر ، وذهب المالكية إلى القصاص وأنه لا يجوز قصد العين ولا غيرها ، واعتلوا بأن المعصية لا تدفع بالمعصية ، وأجاب الجمهور بأن المأذون فيه إذا ثبت الإذن لا يسمى معصية وإن كان الفعل لو تجرد عن هذا السبب يعد معصية ، وقد اتفقوا على جواز دفع الصائل ولو أتى على نفس المدفوع ، وهو بغير السبب المذكور معصية فهذا ملحق به مع ثبوت النص فيه ، وأجابوا عن الحديث بأنه ورد على سبيل التخليط والإرهاب ، ووافق الجمهور منهم ابن نافع ، وقال يحيى بن عمر منهم لعل مالكا لم يبلغه الخبر ، وقال القرطبي في « المفهم » ما كان عليه الصلاة والسلام بالذي يهيم أن يفعل ما لا يجوز أو يؤدي إلى ما لا يجوز ، والحمل على رفع الإثم لا يتم مع وجود النص برفع الحرج وليس مع النص قياس ، واعتل بعض المالكية أيضاً بالإجماع على أن من قصد النظر إلى عورة الآخر ظاهر أن ذلك لا يبيح فقه عينه ولا سقوط ضمانها عمن فقأها فكذا إذا كان المنظور في بيته وتجبس الناظر إلى ذلك ، ونازع القرطبي في ثبوت هذا الإجماع وقال : إن الخبر يتناول كل مطلع ، قال : وإذا تناول المطلع في البيت مع المظنة فتناوله المحقق أولى . قلت : وفيه نظر لأن التطلع إلى ما في داخل البيت لم ينحصر في النظر إلى شيء معين كعورة الرجل مثلاً بل يشمل استكشاف الحريم وما يقصد صاحب البيت ستره من الأمور التي لا يجب اطلاع كل أحد عليها ، ومن ثم ثبت النهي عن التجسس والوعيد عليه حسماً لمواد ذلك ، فلو ثبت الإجماع المدعى لم يستلزم رد هذا الحكم الخاص ، ومن المعلوم أن العاقل يشتد عليه أن الأجني يرى وجه زوجته وابنته ونحو ذلك وكذا في حال ملاعبته أهله أشد مما رأى الأجني ذكره

منكشفاً ، والذي ألزمه القرطبي صحيح في حق من يروم النظر فيدفعه المنظور إليه ، وفي وجه للشافعية لا يشرع في هذه الصورة ، وهل يشترط الإنذار قبل الرمي ؟ وجهان ، قيل يشترط كدفع الصائل ، وأصحهما لا لقوله في الحديث « يختله بذلك » وفي حكم المتطلع من خلل الباب الناظر من كوة من الدار وكذا من وقف في الشارع فنظر إلى حريم غيره أو إلى شيء في دار غيره ، وقيل المنع مختص بمن كان في ملك المنظور إليه ، وهل يلحق الاستماع بالنظر ؟ وجهان ، الأصح لا ، لأن النظر إلى العورة أشد من استماع ذكرها ، وشرط القياس المساواة أو أولوية المقيس وهنا بالعكس . واستدل به على اعتبار قدر ما يرمى به بحصى الخذف المقدم بيانها في كتاب الحج لقوله في حديث الباب « فخذفته » فلو رماه بحجر يقتل أو سهم تعلق به القصاص ، وفي وجه لا ضمان مطلقاً ولو لم يندفع إلا بذلك جاز ، ويستثنى من ذلك من له في تلك الدار زوج أو محرم أو متاع فأراد الاطلاع عليه فيمتنع رمية للشبهة ، وقيل لا فرق ، وقيل : يجوز إن لم يكن في الدار غير حريمه فإن كان فيها غيرهم أنذر فإن انتهى وإلا جاز ، ولو لم يكن في الدار إلا رجل واحد هو مالكها أو ساكنها لم يجز الرمي قبل الإنذار إلا إن كان مكشوف العورة ، وقيل يجوز مطلقاً لأن من الأحوال ما يكره الاطلاع عليه كما تقدم . ولو قصر صاحب الدار بأن ترك الباب مفتوحاً وكان الناظر مجتازاً فنظر غير قاصد لم يجز ، فإن تعمد النظر فوجهان أصحهما لا ، ويلتحق بهذا من نظر من سطح بيته ففيه الخلاف . وقد توسع أصحاب الفروع في نظائر ذلك ، قال ابن دقيق العيد : وبعض تصرفاتهم مأخوذة من إطلاق الخبر الوارد في ذلك ، وبعضها من مقتضى فهم المقصود ، وبعضها بالقياس على ذلك ، والله أعلم

### باب العاقلة

[٦٩٠٣] ٦٦٦١- فاصدقة بن الفضل قال أنا ابن عيينة قال نا مطرف قال سمعت الشعبي قال سمعت أبا جحيفة قال : سألت علياً : هل عندكم شيء ما ليس في القرآن - وقال مرة - : ما ليس عند الناس ، فقال : والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن - إلا فهماً يُعطى رجل في كتابه - وما في الصحيفة ، قلت : وما في الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر .

**قوله ( باب العاقلة )** بكسر القاف جمع عاقل وهو دافع الدية ، وسميت الدية عقلاً تسمية بالمصدر لأن الإبل كانت تعقل بفناء ولي القتل ، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ولو لم تكن إبلاً ، وعاقلة الرجل قراباته من قبل الأب وهم عصبته ، وهم الذين كانوا يعقلون الإبل على باب ولي المقتول . وتحمل العاقلة الدية ثابت بالسنة ، وأجمع أهل العلم على ذلك ، وهو مخالف لظاهر قوله « ولا تزر وازرة وزر أخرى » لكنه خص من عمومها ذلك لما فيه من المصلحة ، لأن القاتل لو أخذ بالدية لأوشك أن تأتى على جميع ماله ، لأن تنابع الخطأ منه لا يؤمن ولو ترك بغير تغريم لأهدر دم المقتول . قلت : ويحتمل أن يكون السر فيه أنه لو أفرد بالتغريم حتى يفتقر لآل الأمر إلى الإهدار بعد الافتقار ، فجعل على عاقلته لأن احتمال فقر الواحد أكثر من احتمال فقر الجماعة ، ولأنه إذا تكرر ذلك منه كان تحذيره من العود إلى مثل ذلك من جماعة أدعى إلى القبول من تحذيره نفسه والعلم عند الله تعالى . وعاقلة الرجل عشيرته ، فيبدأ بفخذه الأدنى فإن عجزوا ضم إليهم الأقرب إليهم وهى على الرجال الأحرار البالغين أولى اليسار منهم .

**قوله ( قال مطرف )** كذا لأبي ذر ، وللباقين «حدثنا مطرف» ويؤيده أنه سيأتي بعد ستة أبواب بهذا السند بعينه ولفظه «حدثنا مطرف» وكذا هو في رواية الحميدى عن ابن عيينة ، ومطرف هو ابن طريف بطاء مهملة ثم فاء في اسمه واسم أبيه ، وهو كوفي ثقة معروف ، ووقع مذكوراً باسم أبيه في رواية النسائي عن محمد ابن منصور عن ابن عيينة .

**قوله ( هل عندكم شيء ما ليس في القرآن )** أى مما كتبتموه عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء حفظتموه أم لا ، وليس المراد تعميم كل مكتوب ومحفوظ لكثرة الثابت عن علي من مرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم مما ليس في الصحيفة المذكورة والمراد ما يفهم من فحوى لفظ القرآن ويستدل به من باطن معانيه ، ومراد على أن الذى عنده زائداً على القرآن مما كتب عنه الصحيفة المذكورة وما استنبط من القرآن كأنه كان يكتب ما يقع له من ذلك لتلا ينساه ، بخلاف ما حفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأحكام فإنه يتعاهدهما بالفعل والإفتاء بها فلم يخش عليها من النسيان ، وقوله «إلا فهماً يعطى رجل في كتابه» في رواية الحميدى المذكورة «إلا أن يعطى الله عبداً فهماً في كتابه» وكذا في رواية النسائي ، وقد تقدم في كتاب الجهاد من وجه آخر عن مطرف بلفظ «إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن»

### باب جنين المرأة

[٦٩٠٤] ٦٦٦٢- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك... ح. ونا إسماعيل قال ني مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرح جنينها ، ف قضى رسول الله صلى الله عليه فيها بغرة عبد أو أمة .

[٦٩٠٥] ٦٦٦٣- فاموسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا هشام عن أبيه عن المغيرة بن شعبه عن عمر أنه استشارهم في إملاص المرأة ، فقال المغيرة : قضى النبي صلى الله عليه بالغرة عبد أو أمة ، فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي صلى الله عليه قضى به .

[الحديث ٦٩٠٥ - أطرافه في : ٦٩٠٧ ، ٦٩٠٨ ، ٧٣١٧] .

[الحديث ٦٩٠٦ - طرفه في : ٦٩٠٨ ، ٧٣١٨] .

[٦٩٠٧] ٦٦٦٤- فاموسى بن موسى عن هشام عن أبيه أن عمر نشد الناس من سمع النبي صلى الله عليه قضى في السقط ؟ قال المغيرة : أنا سمعته قضى فيه بغرة عبد أو أمة . قال : انت من يشهد معك على هذا ، فقال محمد بن مسلمة : أنا أشهد على النبي صلى الله عليه بمثل هذا .

[٦٩٠٨م] ٦٦٦٥- حدثنا محمد بن عبد الله قال نا محمد بن سابق قال نا زائدة قال نا هشام بن عروة عن أبيه أنه سمع المغيرة بن شعبه يحدث عن عمر أنه استشارهم في إملاص المرأة .. مثله .

(١) الرقمان ٦٩٠٥ و ٦٩٠٦ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين ، والرقمان ٦٩٠٧ و ٦٩٠٨ هما

لحديث واحد أيضاً جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

**قوله (باب جنين المرأة)** الجنين بحجم ونونين وزن عظيم حمل المرأة مادام في بطنها ، سمي بذلك لاستتاره ، فإن خرج حياً فهو ولد أو ميتاً فهو سقط ، وقد يطلق عليه جنين ، قال الباجي في «شرح رجال الموطأ» الجنين ما ألقته المرأة مما يعرف أنه ولد سواء كان ذكراً أو أنثى ما لم يستهل صارخاً كذا قال .

**قوله (حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك ... ح<sup>(١)</sup> وحدثنا إسماعيل)** يعني ابن أبي أو يس (حدثنا مالك) كذا للأكثر ، وسقط رواية إسماعيل هنا لأبي ذر .

**قوله (عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن)** كذا قال عبد الله بن يوسف عن مالك وقال كما في الباب الذي يليه عن الليث «عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب» وكلا القولين صواب إلا أن مالكا كان يرويه عن ابن شهاب عن سعيد مرسلًا وعن أبي سلمة موصولاً ، وقد مضى في الطب عن قتيبة عن مالك بالوجهين وهو عند الليث من رواية أبي سلمة أيضاً لكن بواسطة ، كما تقدم في الطب أيضاً عن سعيد بن عفير عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب ، ورواه يونس بن يزيد عن ابن شهاب عنهما جميعاً كما في الباب الذي يليه أيضاً ، ورواه معمر عن الزهري عن أبي سلمة وحده أخرجه مسلم ، وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة . وذكر فيه حديثين :

**الحديث الأول ، قوله (إن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى)** وفي رواية يونس «اقتلت امرأتان من هذيل فرمت» وفي رواية حمل التي سأنبه عليها إحداهما لحياينة قلت : ولحيان بطن من هذيل ، وهاتان المرأتان كانتا ضرتين وكانتا تحت حمل بن النابغة الهذلي فأخرج أبو داود من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس «عن عمر أنه سأل عن قضية النبي صلى الله عليه وسلم فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال : كنت بين امرأتين فضربت إحداهما الأخرى» هكذا رواه موصولاً ، وأخرجه الشافعي عن سفيان ابن عيينة عن عمر فلم يذكر ابن عباس في السند ولفظه «أن عمر قال : أذكر الله امرأة سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين شيئاً» وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه أن عمر استشار ، وأخرج الطبراني من طريق أبي المليح بن أسامة بن عمير الهذلي عن أبيه قال «كان فينا رجل يقال له حمل بن مالك له امرأتان إحداهما هذلية والأخرى عامرية فضربت الهذلية بطن العامرية» وأخرجه الحارث من طريق أبي المليح فأرسله لم يقل عن أبيه ولفظه «أن حمل بن النابغة كانت له امرأتان مليكة وأم عفيف» وأخرج الطبراني من طريق عون بن عويم قال «كانت أختي مليكة وامرأة منا يقال لها أم عفيف بنت مسروح تحت حمل بن النابغة فضربت أم عفيف مليكة» ووقع في رواية عكرمة عن ابن عباس في آخر هذه القصة «قال ابن عباس : إحداهما مليكة والأخرى أم عفيف» أخرجه أبو داود ، وهذا الذي وقفت عليه منقولاً ، وبالأخر جزم الخطيب في «المبهمات» وزاد بعض شراح العمدة «وقيل أم مكلف وقيل أم مليكة» وأما قوله «رمت» فوقع في رواية يونس وعبد الرحمن بن خالد «فرمت إحداهما الأخرى بحجر» زاد عبد الرحمن «فأصاب بطنها وهي حامل» وكذا في رواية أبي المليح عند الحارث لكن قال «فخذفت» وقال «فأصاب قلبها» ووقع في رواية أبي داود المذكورة من طريق حمل بن مالك «فضربت إحداهما الأخرى بمسطح» وعند مسلم من طريق عبيد بن نضيلة - بنون وضاد معجمة مصغر - عن المغيرة بن شعبة قال «ضربت امرأة ضرتها بعمود فسطاط وهي حبلى فقتلتها» وكذا في حديث أبي المليح بن أسامة عن أبيه «فضربت الهذلية بطن العامرية بعمود فسطاط أو خباء» وفي حديث عويم «ضربتها بمسطح بيتها وهي حامل» وكذا عند أبي داود من حديث حمل بن مالك

(١) هي ثابتة في نسخة المدينة ، شعبة الحمد .



«بسطح» ومن حديث بريدة أن امرأة خذفت امرأة أخرى .

قوله ( فطرححت جنيها ) في رواية عبد الرحمن بن خالد «فقتلت ولدها في بطنها» وفي رواية يونس «فقتلتها وما في بطنها» وفي حديث حمل بن مالك مثله بلفظ «فقتلتها وجنيها» ونحوه في رواية عويم وكذا في رواية أنى المليح عن أبيه .

قوله ( فقتل في رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد أو أمة ) في رواية عبد الرحمن بن خالد ويونس «فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقتل أن دية ما في بطنها غرة عبد أو أمة» ونحوه في رواية يونس لكن قال «أو وليدة» وفي رواية معمر من طريق أنى سلمة فقال قاتل «كيف يعقل» وفي رواية يونس عند مسلم وأبي داود «وورثها ولدها ومن معهم فقال حمل بن النابغة» وفي رواية عبد الرحمن بن خالد الماضية في الطب «فقال ولي المرأة التي غرمت ثم اتفقا : كيف أغرم يارسول الله من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل فمثل ذلك يطل ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما هذا من إخوان الكهان» وفي مرسل سعيد بن المسيب عند مالك «قتل في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة» وفي رواية الليث من طريق سعيد الموصولة نحوه عند الترمذي ولكن قال «إن هذا ليقول بقول شاعر بل فيه غرة» وفيه «ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها لبنها وزوجها وإن العقل على عصبتها» وفي رواية عكرمة عن ابن عباس «فقال عمها إنها قد أسقطت غلاماً قد نبت شعره ، فقال أبو القاتلة إنه كاذب ، إنه والله ما استهل ولا شرب ولا أكل ، فمثل يطل . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أسجع كسجع الجاهلية وكهانتها» وفي رواية عبيد بن نضيلة عن المغيرة «فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية المقتولة على عصبة القاتلة وغرة لما في بطنها ، فقال رجل من عصبة القاتلة : أنغرم من لا أكل — وفي آخره — أسجع كسجع الأعراب ؟ وجعل عليهم الدية» وفي حديث عويم عند الطبراني «فقال أخوها العلاء بن مسروح : يارسول الله أنغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ، فمثل هذا يطل . فقال : أسجع كسجع الجاهلية» ونحوه عند أنى يعلى من حديث جابر لكن قال «فقال عاقلة القاتلة» وعند البيهقي من حديث أسامة بن عميرة «فقال أبوها إنما يعقلها بنوها فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : الدية على العصبة وفي الجنين غرة ، فقال : ما وضع فحل ولا صاح فاستهل ، فأبطله فمثل يطل» وبهذا يجمع الاختلاف فيكون كل من أبيها وأخيها وزوجها قالوا ذلك لأنهم كلهم من عصبتها بخلاف المقتولة فإن في حديث أسامة بن عمير أن المقتولة عامرية والقاتلة هذلية ، ووقع في رواية أسامة «فقال دعني من أراجيز الأعراب» وفي لفظ «أسجاعة بك» وفي آخر «أسجع كسجع الجاهلية ؟ قيل يا رسول الله إنه شاعر» وفي لفظ «لسنا من أساجيع الجاهلية في شيء» وفيه «فقال إن لها ولداً هم سادة الحي وهم أحق أن يعقلوا عن أمهم ، قال بل أنت أحق أن تعقل عن أختك من ولدها ، فقال مالي شيء ، قال حمل وهو يومئذ على صدقات هذيل وهو زوج المرأة وأبو الجنين أقبض من صدقات هذيل ، أخرجه البيهقي ، وفي رواية ابن أبي عاصم «ماله عبد ولا أمة قال عشر من الإبل ، قالوا ماله من شيء إلا أن تعينه من صدقة بني لحيان فأعانه بها ، فسعى حمل عليها حتى استوفاه» وفي حديثه عند الحارث بن أبي أسامة «فقتل أن الدية على عاقلة القاتلة وفي الجنين غرة عبد أو أمة وعشر من الإبل أو مائة شاة» ووقع في حديث أنى هريرة من طريق محمد بن عمرو عن أنى سلمة عنه «قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل» وكذا وقع

عند عبد الرزاق في رواية ابن طاوس عن أبيه عن عمر مرسلاً «فقال حمل بن النابغة قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية في المرأة وفي الجنين غرة عبد أو أمة أو فرس» وأشار البيهقي إلى أن ذكر الفرس في المرفوع وهم وأن ذلك أدرج من بعض رواته على سبيل التفسير للغرة ، وذكر أنه في رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاوس بلفظ «فقضى أن في الجنين غرة قال طاوس الفرس غرة» . قلت : وكذا أخرج الإسماعيلي من طريق حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه قال «الفرس غرة» وكأنهما رأيا أن الفرس أحق بإطلاق لفظ الغرة من الآدمي ، ونقل ابن المنذر والخطابي عن طاوس ومجاهد وعروة بن الزبير «الغرة عبد أو أمة أو فرس» وتوسع داود ومن تبعه من أهل الظاهر فقالوا : يجرى كل ما وقع عليه اسم غرة ، والغرة في الأصل البياض يكون في جهة الفرس ، وقد استعمل للآدمي في الحديث المتقدم في الوضوء «إن أمتي يدعون يوم القيامة غراً» وتطلق الغرة على الشيء النفيس آدمياً كان أو غيره ذكرأ كان أو أنثى ، وقيل أطلق على الآدمي غرة لأنه أشرف الحيوان ، فإن محل الغرة الوجه والوجه أشرف الأعضاء ، وقوله في الحديث «غرة عبد أو أمة» قال الإسماعيلي قرأه العامة بالإضافة وغيرهم بالتونين ، وحكى القاضي عياض الخلاف ، وقال : التونين أوجه لأنه بيان للغرة ماهي ، وتوجيه الآخر أن الشيء قد يضاف إلى نفسه لكنه نادر ، وقال الباجي : يحتمل أن تكون «أو» شكاً من الراوي في تلك الواقعة لخصوصية ، ويحتمل أن تكون للتنويع وهو الأظهر ، وقيل المرفوع من الحديث قوله «بغرة» وأما قوله عبد أو أمة فشك من الراوي في المراد بها ، قال وقال مالك : الحميران أولى من السودان في هذا ، وعن أبي عمرو بن العلاء قال : الغرة عبد أبيض أو أمة بيضاء ، قال فلا يجرى في دية الجنين سوداء إذ لو لم يكن في الغرة معنى زائد لما ذكرها ولقال عبد أو أمة ، ويقال إنه انفرد بذلك وسائر الفقهاء على الإجزاء فيما لو أخرج سوداء ، وأجابوا بأن المعنى الزائد كونه نفسياً فلذلك فسره بعبد أو أمة لأن الآدمي أشرف الحيوان ، وعلى هذا فالذي وقع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة من زيادة ذكر الفرس في هذا الحديث وهم ولفظه «غرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل» ويمكن إن كان محفوفاً أن الفرس هي الأصل في الغرة كما تقدم ، وعلى قول الجمهور فأقل ما يجرى من العبد والأمة ما سلم من العيوب التي يثبت بها الرد في البيع لأن المعيب ليس من الخيار ، واستنبط الشافعي من ذلك أن يكون متنعفاً به فشرط أن لا ينقص عن سبع سنين لأن من لم يبلغها لا يستقل غالباً بنفسه فيحتاج إلى التعهد بالتربية فلا يجبر المستحق على أخذه ، وأخذ بعضهم من لفظ الغلام أن لا يزيد على خمس عشرة ولا تزيد الجارية على عشرين ، ومنهم من جعل الحد ما بين السبع والعشرين ، والمراجع كما قال ابن دقيق العيد أنه يجرى ولو بلغ الستين وأكثر منها ما لم يصل إلى عدم الاستقلال بالهرم والله أعلم . واستدل به على عدم وجوب القصاص في القتل بالثقل لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر فيه بالقود وإنما أمر بالدية ، وأجاب من قال به بأن عمود الفسطاط يختلف بالكبر والصغر بحيث يقتل بعضه غالباً ولا يقتل بعضه غالباً ، وطرد المماثلة في القصاص إنما يشرع فيما إذا وقعت الجناية بما يقتل غالباً ، وفي هذا الجواب نظر ، فإن الذي يظهر أنه إنما لم يوجب فيه القود لأنها لم يقصد مثلها ، وشرط القود العمد وهذا إنما هو شبه العمد فلا حجة فيه للقتل بالثقل ولا عكسه .

الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا وهيب ) هو ابن خالد وصرح أبو داود في روايته عن موسى بن إسماعيل شيخ البخاري به .

قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة ، وصرح الإسماعيلي من طريق عفان عن وهيب به .

قوله ( عن أبيه عن المغيرة ) في رواية الإسماعيلي من طريق ابن جريج «حدثني هشام بن عروة عن أبيه أنه حدثه عن المغيرة بن شعبة أنه حدثه» قال أبو داود عقب رواية وهيب : رواه حماد بن زيد وحماد بن سلمة عن هشام عن أبيه أن عمر ، يعني لم يذكر المغيرة في السند . قلت : وهي رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب ، وساق الإسماعيلي من طريق حماد بن زيد وعبد الله بن المبارك وعبيدة كلهم عن هشام نحوه ، وخالف الجميع وكيع فقال «عن هشام عن أبيه عن المسور بن مخرمة أن عمر استشار الناس في إملاص المرأة فقال المغيرة» أخرجه مسلم .

قوله ( عن عمر رضي الله عنه أنه استشارهم ) في رواية الإسماعيلي من طريق سفيان بن عيينة «عن هشام عن أبيه عن المغيرة أن عمر» .

قوله ( في إملاص المرأة ) في رواية المصنف في الاعتصام من طريق أبي معاوية عن هشام عن أبيه «عن المغيرة سأل عمر بن الخطاب في إملاص المرأة وهي التي تضرب بطنها فتلقى جنينها فقال : أيكم سمع من النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيئاً» وهذا التفسير أخص من قول أهل اللغة أن الإملاص أن تزلقه المرأة قبل الولادة أي قبل حين الولادة ، هكذا نقله أبو داود في السنن عن أبي عبيد ، وهو كذلك في الغريب له ، وقال الخليل أملت المرأة والناقعة إذا رمت ولدها ، وقال ابن القطاع أملت الحامل ألفت ولدها ، ووقع في بعض الروايات ملاص بغير ألف كأنه اسم فعل الولد فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو اسم لتلك الولادة كالخداج ، ووقع عند الإسماعيلي من رواية ابن جريج عن هشام المشار إليها قال هشام الملاص للجنين ، وهذا يتخرج أيضاً على الحذف . وقال صاحب البارع : الإملاص الإسقاط ، وإذا قبضت على شيء فسقط من يدك تقول أملت من يدي إملاصاً وملصاً وملصاً ووقع في رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب «أن عمر نشد الناس من سمع النبي صلى الله عليه وسلم قضى في السقط» .

قوله ( فقال المغيرة ) كذا في رواية عبيد الله بن موسى ، وفي رواية ابن عيينة «فقام المغيرة بن شعبة فقال : بلى أنا يا أمير المؤمنين» وفيه تجريد ، وكان السياق يقتضي أن يقول فقلت ، وقد وقع في رواية أبي معاوية المذكورة «فقلت أنا» .

قوله ( قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالغرة عبد أو أمة ) كذا في رواية عفان عن وهيب باللام ، وهو يؤيد رواية التنوين وسائر الروايات بغرة ومنها رواية أبي معاوية بلفظ «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيها غرة عبد أو أمة» .

قوله ( فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم قضى به ) كذا في رواية وهيب مختصراً وفي رواية ابن عيينة «فقال عمر من يشهد معك ؟ فقام محمد فشهد بذلك» وفي رواية وكيع «فقال اتننى بمن يشهد معك فجاء محمد بن مسلمة فشهد له» وفي رواية أبي معاوية فقال لاتبرح حتى تجيء بالخارج مما قلت «قال فخرجت فوجدت محمد بن مسلمة فجئت به فشهد معي أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قضى به» .

قوله ( حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام ) هو ابن عروة ، وهذا في حكم الثلاثيات لأن هشاماً تابعي

كما سبق تقريره في رواية عبيد الله بن موسى أيضاً عن الأعمش في أول الديات .

**قوله ( عن أبيه أن عمر )** هذا صورته الإرسال لكن تبين من الرواية السابقة واللاحقة أن عروة حمله عن المغيرة وإن لم يصرح به في هذه الرواية ، وفي عدول البخارى عن رواية وكيع إشارة إلى ترجيح رواية من قال فيه « عن عروة عن المغيرة » وهم الأكثر .

**قوله ( فقال المغيرة )** كذا لأى ذر وهو الأوجه ، ولغيره « وقال المغيرة » بالواو .

**قوله ( انت بمن يشهد )** كذا للأكثر بصيغة فعل الأمر من الإتيان ، وحذفت عند بعضهم الباء من قوله « بمن » ووقع في رواية أبى ذر عن غير الكشمييني بألف ممدودة ثم نون ثم مثناة بصيغة استفهام المخاطب على إرادة الاستثبات أى أنت تشهد ، ثم استفهمه ثانياً : من يشهد معك ؟

**قوله في طريق الثالث ( حدثنا محمد بن عبد الله )** هو محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلى نسبه إلى جده ، وقد أخرجه أبو حنيفة في المستخرج من طريق ابن خزيمة عن محمد بن يحيى عن محمد بن سابق ، وكلام الإسماعيل يشعر بأن البخارى أخرجه عن محمد بن سابق نفسه بلا واسطة .

**قوله ( أنه استشارهم في إملاص المرأة مثله )** يعنى مثل رواية وهيب قال ابن دقيق العيد : الحديث أصل في إثبات دية الجنين وأن الواجب فيه غرة إماءة وإماءة ، وذلك إذا ألقته ميتاً بسبب الجنائية ، وتصرف الفقهاء بالتقييد في سن الغرة وليس ذلك من مقتضى الحديث كما تقدم ، واستشارة عمر في ذلك أصل في سؤال الإمام عن الحكم إذا كان لا يعلمه أو كان عنده شك أو أراد الاستثبات . وفيه أن الوقائع الخاصة قد تخفى على الأكابر ويعلمها من دونهم ، وفي ذلك رد على المقلد إذا استدلل عليه بخبر يخالفه فيجيب لو كان صحيحاً لعلمه فلان مثلاً فإن ذلك إذا جاز خفاؤه عن مثل عمر فخفاؤه عن بعده أجوز ، وقد تعلق بقول عمر لتأين بمن يشهد معك من يرى اعتبار العدد في الرواية ويشترط أنه لا يقبل أقل من اثنين كما في غالب الشهادات ، وهو ضعيف كما قال ابن دقيق العيد ، فإنه قد ثبت قبول الفرد في عدة مواطن ، وطلب العدد في صورة جزئية لا يدل على اعتباره في كل واقعة لجواز المانع الخاص بتلك الصورة أو وجود سبب يقتضى الثبوت وزيادة الاستظهار ولا سيما إذا قامت قرينة وقريب من هذا قصة عمر مع أبى موسى في الاستئذان . قلت : وقد تقدم شرحها مستوفى في كتاب الاستئذان وبسط هذه المسألة أيضاً هناك ، ويأتى أيضاً في باب إجازة خبر الواحد من كتاب الأحكام ، وتد صرح عمر في قصة أبى موسى بأنه أراد الاستثبات . وقوله « في إملاص المرأة » أصرح في وجوب بالانفصال ميتاً من قوله في حديث أبى هريرة « قضى في الجنين » وقد شرط الفقهاء في وجوب الغرة انفصال الجنين ميتاً بسبب الجنائية ، فلو انفصل حياً ثم مات وجب فيه القود أو الدية كاملة ، ولو ماتت الأم ولم ينفصل الجنين لم يجب شيء عند الشافعية لعدم ثبوت وجود الجنين ، وعلى هذا هل يعتبر نفس الانفصال أو تحقق حصول الجنين ؟ فيه وجهان : أحدهما الثانى ، ويظهر أثره فيما لو قدت نصفين أو شق بطنها فشوهه الجنين ، وأما إذا خرج رأس الجنين مثلاً بعد ما ضرب وماتت الأم ولم ينفصل قال ابن دقيق العيد : ويحتاج من قال ذلك إلى تأويل الرواية وحملها على أنه انفصل وإن لم يكن في اللفظ ما يدل عليه . قلت : وقع في حديث ابن عباس عند أبى داود « فأسقطت غلاماً قد نبت شعره ميتاً » فهذا صريح في الانفصال ، ووقع بمجموع ذلك في حديث الزهرى ، ففى رواية عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الماضية في الطب « فأصاب بطنها وهى حامل فقتل ولدها في بطنها » وفي

رواية مالك في هذا الباب «فطرح جنيها» واستدل به على أن الحكم المذكور خاص بولد الحرة لأن القصة وردت في ذلك ، وقوله «في إملاص المرأة» وإن كان فيه عموم لكن الراوى ذكر أنه شهد واقعة مخصوصة ، وقد تصرف الفقهاء في ذلك فقال الشافعية : الواجب في جنين الأمة عشر قيمة أمه كما أن الواجب في جنين الحرة عشر دينها ، وعلى أن الحكم المذكور خاص بمن يحكم بإسلامه ولم يتعرض لجنين محكوم بتهوده أو تنصره ، ومن الفقهاء من قاسه على الجنين المحكوم بإسلامه تبعاً وليس هذا من الحديث ، وفيه أن القتل المذكور لا يجري مجرى العمد والله أعلم . واستدل به على ذم السجع في الكلام ، ومحل الكراهة إذا كان ظاهر التكلف ، وكذا لو كان منسجماً لكنه في إبطال حق أو تحقيق باطل ، فأما لو كان منسجماً وهو في حق أو مباح فلا كراهة ، بل ربما كان في بعضه ما يستحب مثل أن يكون فيه إذعان مخالف للطاعة كما وقع لمثل القاضي الفاضل في بعض رسائله «أو إقلاع عن معصية كما وقع لمثل أبي الفرج بن الجوزي في بعض مواعظه» وعلى هذا يحمل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا عن غيره من السلف الصالح ، والذي يظهر لي أن الذي جاء من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن عن قصد إلى التسجيع وإنما جاء اتفاقاً لعظم بلاغته ، وأما من بعده فقد يكون كذلك وقد يكون عن قصد وهو الغالب ، ومراتبهم في ذلك متفاوتة جداً . والله أعلم

### باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد

[٦٩٠٩] ٦٦٦٦- حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا الليث عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين امرأة من بني لحيان بغرة عبد أو أمة ، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه أن ميراثها لبنيتها وزوجها ، وأن العقل على عصبتها .

[٦٩١٠] ٦٦٦٧- نا أحمد بن صالح قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : اقتتل امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها به وما في بطنها ، فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه فقضى أن دية جنيها غرة عبد أو أمة ، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها .

قوله ( باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد ) ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي قبله من وجهين ، قال الإسماعيلي : هكذا ترجم أن العقل على الوالد وعصبة الوالد ، وليس في الخبر لإيجاب العقل على الوالد ، فإن أراد الوالدة التي كانت هي الجانية فقد يكون الحكم عليها فإذا ماتت أو عاشت فالعقل على عصبتها انتهى . والمعتمد ما قال ابن بطلال ، مراده أن عقل المرأة المقتولة على والد القاتلة وعصبتها . قلت : وأبوها وعصبة أبيها عصبتها فطابق لفظ الخبر الأول في الباب وأن العقل على عصبتها ، وبينه لفظ الخبر الثاني في الباب أيضاً وقضى أن دية المرأة على عاقلتها وإنما ذكره بلفظ الوالد للإشارة إلى ما ورد في بعض طرق القصة وقوله «لا على الولد» قال ابن بطلال : يريد أن ولد المرأة إذا لم يكن من عصبتها لا يعقل عنها لأن العقل على العصبة دون ذوى الأرحام ولذلك لا يعقل الإخوة من الأم ، قال : ومقتضى الخبر أن من

يرثها لا يعقل عنها إذا لم يكن من عصبتها ، وهو متفق عليه بين العلماء كما قاله ابن المنذر . قلت : وقد ذكرت قبل هذا أن في رواية أسامة بن عمير « فقال أبوها إنما يعقلها بنوها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم الدية على العصبه »

### باب من استعان عبداً أو صبيّاً

ويذكر عن أم سلمة بعثت إلى معلم الكتاب : ابعث إلي غلماناً ينفشون صوفاً ، ولا تبعث إلي حراً . [٦٩١١] ٦٦٦٨- فأعمرو بن زرارة قال نا إسماعيل بن إبراهيم عن عبد العزيز عن أنس قال : لما قدم رسول الله صلى الله عليه المدينة أخذ أبو طلحة بيدي فانطلق بي إلى رسول الله صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، إن أنساً غلام كيس فليخدمك ، قال : فخدمته في الحضر والسفر ، فوالله ما قال لي لشيء صنعتُهُ : لم صنعتَ هذا هكذا ، ولا لشيء لم أصنعهُ لم لم تصنع هذا هكذا .

قوله ( باب من استعان عبداً أو صبيّاً ) كذا للأكثر بالنون . وللنسفي والإسماعيلي « استعار » بالراء . قال الكرماني : ومناسبة الباب للكتاب أنه لو هلك وجبت قيمة العبد أو دية الحر .

قوله ( ويذكر أن أم سلمة بعثت إلى معلم الكتاب ) في رواية النسفي « معلم كتاب » بالتنكير .

قوله ( ابعث إلى غلماناً ينفشون ) هو بضم الفاء وبالشين المعجمة .

قوله ( صوفاً ولا تبعث إلى حراً ) كذا للجمهور بكسر الميم وفتح اللام الخفيفة بعدها ياء ثقيلة وذكره ابن بطال بلفظ « إلا » بحرف الاستثناء وشرحه على ذلك ، وهو عكس معنى رواية الجماعة . وهذا الأثر وصله الثوري في جامعه وعبد الرزاق في مصنفه عنه عن محمد بن المنكدر عن أم سلمة وكأنه منقطع بين ابن المنكدر وأم سلمة لذلك ولم يجزم به ، ثم ذكر حديث أنس في خدمته النبي صلى الله عليه وسلم في الحضر والسفر بالتماس أبي طلحة من النبي صلى الله عليه وسلم وإجابته له ، وأبو طلحة كان زوج أم أنس وعن رأيها فعل ذلك ، وقد بينت ذلك في أول كتاب الوصايا . قال ابن بطال : إنما اشترطت أم سلمة الحر لأن جمهور العلماء يقولون من استعان حراً لم يبلغ أو عبداً بغير إذن مولاه فهل كما من ذلك العمل فهو ضامن لقيمة العبد وأما دية الحر فهي على عاقلته . قلت : وفي الفرق من هذا التعليل نظر ، ونقل ابن التين ما قال ابن بطال ثم نقل عن الداودي أنه قال : يحمل فعل أم سلمة على أنها أهمهم قال فعلى هذا لا فرق بين حر وعبد ، ونقل عن غيره أنها إنما اشترطت أن لا يكون حراً لأنها أم لنا فمالنا كمالها وعبيدنا كعبيدها ، وأما أولادنا فاجتبتهم ، وقال الكرماني : لعل غرضها من منع بعث الحر لإكرام الحر وإبصال العوض لأنه على تقدير هلاكه في ذلك لا تضمنه ، بخلاف العبد فإن الضمان عليها لو هلك به . وفيه دليل على جواز استخدام الأحرار وأولاد الجيران فيما لا كبير مشقة فيه ولا يخاف منه التلف كما في حديث الباب ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أواخر الوصايا .

قوله ( عن عبد العزيز ) هو ابن صهيب ، وقد تقدم منسوباً في هذا الحديث بعينه في كتاب الوصايا ، ومناسبة أثر أم سلمة لقصة أنس أن في كل منهما استخدام الصغير بإذن وليه ، وهو جار على العرف السائغ في

ذلك ، وإنما خصت أم سلمة العبيد بذلك لأن العرف جرى برضا السادة باستخدام عبيدهم في الامر اليسير الذى لا مشقة فيه ، بخلاف الأحرار فلم تجر العادة بالتصرف فيهم بالخدمة كما يتصرف في العبيد ، وأما قصة أنس فإنه كان في كفالة أمه فرأت له من المصلحة أن يخدم النبي صلى الله عليه وسلم لما في ذلك من تحصيل النفع العاجل والآجل ، فأحضرتة وكان زوجها معها فنسب الإحضار إليها تارة وإليه أخرى ، وهذا صدر من أم سليم أول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة كما سبق في «باب حسن الخلق» من كتاب الأدب واضحاً ، وكانت لأنى طلحة في إحضار أنس قصة أخرى وذلك عند إرادة النبي صلى الله عليه وسلم الخروج إلى خيبر كما أوضحت ذلك هناك أيضاً ، وتقدم في كتاب المغازى قوله صلى الله عليه وسلم لأنى طلحة لما أراد الخروج إلى خيبر «التمس لى غلاماً يخرج معى فأحضر له أنساً» وقد بينت وجه الجمع المذكور في كتاب الأدب أيضاً ، قال الكرماني : مناسبة الحديث للترجمة أن الخدمة مستلزمة للإعانة ، وقوله في آخر الحديث «فما قال لى لشيء صنعته لم صنعت هذا هكذا ، ولا لشيء لم أصنعه لم لم تصنع هذا هكذا» كذا وقع بصيغة واحدة في الإثبات والنفي ، وهو في الإثبات واضح وأما النفي فقال ابن التين مراده أنه لم يلمه في الشق الأول على شيء فعله ناقصاً عن إرادته تمجوراً عنه وحلماً ولا لأمه في الشق الثاني على ترك شيء لم يفعله خشية من أنس أن يخطئ فيه لو فعله ، وإلى ذلك أشار بقوله «هذا هكذا» لأنه كما صفع عنه فيما فعله ناقصاً عن إرادته صفع عنه فيما لم يفعله خشية وقوع الخطأ منه ، ولو فعله ناقصاً عن إرادته لصفحه عنه . انتهى ملخصاً ، ولا يخفى تكلفه . وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق ابن جريج قال : أخبرني إسماعيل وهو ابن إبراهيم المعروف بابن عليّة راويه في هذا الباب بلفظ «ولا لشيء لم أفعله لم لم تفعله» وهذا من رواية الأكابر عن الأصاغر فإن ابن عليّة مشهور بالرواية عن ابن جريج فروى ابن جريج هنا عن تلميذه

### باب المعدن جبار ، والبئر جبار

[٦٩١٢] ٦٦٦٩- فاعبد الله بن يوسف قال نا الليث قال ني ابن شهاب عن سعيد بن المسيّب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أنّ رسول الله صلى الله عليه قال : «العجماء جرحها جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس» .

قوله ( باب المعدن جبار والبئر جبار ) كذا ترجم ببعض الخير ، وأفرد بعضه بعده ، وترجم في الزكاة لبقيته وقد تقدم في كتاب الشرب من طريق أى صالح عن أى هريرة بتمامه وبدأ فيه بالمعدن وثنى بالبئر ، وأورده هنا من طريق الليث قال «حدثني ابن شهاب» وهذا مما سمعه الليث عن الزهري وهو كثير الرواية عنه بواسطة وبغير واسطة .

قوله ( عن سعيد بن المسيّب وأبي سلمة ) كذا جمعهما الليث ووافقه الأكثر ، واقتصر بعضهم على أى سلمة ، وتقدم في الزكاة من رواية مالك عن ابن شهاب فقال «عن سعيد بن المسيّب وعن أى سلمة بن عبد الرحمن» وهذا قد يظن أنه عن سعيد مرسل وعن أى سلمة موصول ، وقد أخرجه مسلم والنسائي من رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيّب وعبيد الله بن عبد الله عن أى هريرة قال الدار قطنى : المحفوظ عن ابن شهاب عن سعيد وأى سلمة ، وليس قول يونس بمدفوع . قلت : قد تابعه الأوزاعي عن الزهري في قوله «عن عبيد الله» لكن قال «عن ابن عباس» بدل أى هريرة ، وهو وهم من الراوى عنه

يوسف بن خالد كما نبه عليه ابن عدى ، وقد روى سفيان بن حسين عن الزهرى عن سعيد وحده عن أنى هريرة شيئاً منه ، وروى بعض الضعفاء عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن أنس بعضه ذكره ابن عدى وهو غلط ، وأخرج مسلم الحديث بتمامه من رواية الأسود بن العلاء عن أنى سلمة ، وقد رواه عن أنى هريرة جماعة غير من ذكر منهم محمد بن زياد كما فى الباب الذى بعد وهام بن منبه أخرجه أحمد وأبو داود والنسائى .

**قوله ( العجماء )** بفتح المهملة وسكون الجيم وبالمدة تأنيث أعجم وهى البهيمة ، ويقال أيضاً لكل حيوان غير الإنسان ، ويقال لمن لا يفصح والمراد هنا الأول .

**قوله ( جبار )** بضم الجيم وتخفيف الموحدة هو الهدر الذى لا شىء فيه ، كذا أسنده ابن وهب عن ابن شهاب ، وعن مالك مالا دية فيه أخرجه الترمذى ، وأصله أن العرب تسمى السيل جباراً أى لا شىء فيه ، وقال الترمذى فسر بعض أهل العلم قالوا : العجماء الدابة المنفلتة من صاحبها فما أصابت من انفلاتها فلا غرم على صاحبها ، وقال أبو داود بعد تخريجه : العجماء التى تكون منفلتة لا يكون معها أحد ، وقد تكون بالنهار ولا تكون بالليل ووقع عند ابن ماجه فى آخر حديث عبادة بن الصامت « والعجماء البهيمة من الأنعام وغيرها ، والجبار هو الهدر الذى لا يغرم » كذا وقع التفسير مدرجاً وكأنه من رواية موسى بن عقبة . وذكر ابن العربى أن بناء ج ب ر للرفع والإهدار من باب السلب وهو كثير يأتى اسم الفعل والفاعل لسلب معناه كما يأتى لإثبات معناه ، وتعقبه شيخنا فى شرح الترمذى بأنه للرفع على بابه لأن إتلافات آدمى مضمونة مقهور متلفها على ضمانها ، وهذا إتلاف قد ارتفع عن أن يؤخذ به أحد ، وسيأتى بقية ما يتعلق بالعجماء فى الباب الذى يليه .

**قوله ( والبئر جبار )** فى رواية الأسود بن العلاء عند مسلم « والبئر جرحها جبار » أما البئر فهى بكسر الموحدة ثم ياء ساكنة مهموزة ويجوز تسهيلها وهى مؤنثة وقد تذكر على معنى القليب والطوى والجمع أبور وآبار بالمدة والتخفيف وبهمزتين بينهما موحدة ساكنة ، قال أبو عبيد : المراد بالبئر هنا العادية القديمة التى لا يعلم لها مالك تكون فى البادية فيقع فيها إنسان أو دابة فلا شىء فى ذلك على أحد ، وكذلك لو حفر بئراً فى ملكه أو فى موات فوقع فيها إنسان أو غيره فتلّف فلا ضمان إذا لم يكن منه تسبب إلى ذلك ولا تغير ، وكذا لو استأجر إنساناً ليحفر له البئر فانهارت عليه فلا ضمان ، وأما من حفر بئراً فى طريق المسلمين وكذا فى ملك غيره بغير إذن فتلّف بها إنسان فإنه يجب ضمانه على عاقلة الحافر والكفارة فى ماله ، وإن تلف بها غير آدمى وجب ضمانه فى مال الحافر ، ويلتحق بالبئر كل حفرة على التفصيل المذكور ، والمراد بجرحها وهى بفتح الجيم لا غير كما نقله فى النهاية عن الأزهرى ما يحصل بالواقع فيها من الجراحة وليست الجراحة مخصوصة بذلك بل كل الإتلافات ملحقة بها قال عياض وجماعة إنما عبر بالجرح لأنه الأغلب أو هو مثال نبه به على ما عدها والحكم فى جميع الإتلافات بها سواء كان على نفس أو مال ، ورواية الأكثر تتناول ذلك على بعض الآراء ، ولكن الراجح الذى يحتاج لتقدير لا عموم فيه ، قال ابن بطال : وخالف الحنفية فى ذلك فضمنوا حافر البئر مطلقاً قياساً على راكب الدابة ، ولا قياس مع النص ، قال ابن العربى اتفقت الروايات المشهورة على التلفظ بالبئر ، وجاءت رواية شاذة بلفظ « النار جبار » بنون وألف ساكنة قبل الراء ومعناه عندهم أن من استوقد ناراً مما يجوز له فتعدت حتى أتلّف شيئاً فلا ضمان عليه ، قال وقال بعضهم : صحفها بعضهم لأن أهل اليمن يكتبون النار



بالياء لا بالألف فظن بعضهم البئر الموحدة النار بالنون فرواها كذلك ، قلت هذا التأويل نقله ابن عبد البر وغيره عن يحيى بن معين وجزم بأن معمرأ صحفه حيث رواه عن همام عن أنى هريرة ، قال ابن عبد البر : ولم يأت ابن معين على قوله بدليل ، وليس بهذا ترد أحاديث الثقات . قلت : ولا يعترض على الحفاظ الثقات بالاحتمالات . ويؤيده ما قال ابن معين اتفاق الحفاظ من أصحاب أنى هريرة على ذكر البئر دون النار ، وقد ذكر مسلم أن علامة المنكر في حديث المحدث أن يعتمد إلى مشهور بكثرة الحديث والأصحاب فيأتي عنه بما ليس عندهم وهذا من ذاك ، ويؤيده أيضاً أنه وقع عند أحمد من حديث جابر بلفظ «والجب جبار» بحجم مضمومة وموحدة ثقيلة وهى البئر ، وقد اتفق الحفاظ على تغليب سفيان بن حسين حيث روى عن الزهرى في حديث الباب «الرجل جبار» بكسر الراء وسكون الجيم ، وماذا إلا أن الزهرى مكث من الحديث والأصحاب فنفر سفيان عنه بهذا اللفظ فعد منكراً ، وقال الشافعى : لا يصح هذا . وقال الدارقطنى : رواه عن أنى هريرة سعيد بن المسيب وأبو سلمة وعبيد الله بن عبد الله والأعرج وأبو صالح ومحمد بن زياد ومحمد ابن سيرين فلم يذكروها ، وكذلك رواه أصحاب الزهرى وهو المعروف : نعم الحكم الذى نقله ابن العربى صحيح ويمكن أن يتلقى من حيث المعنى من الإلحاق بالعجماء ويلتحق به كل جماد ، فلو أن شخصاً عثر فرفع رأسه في جدار فمات أو انكسر لم يجب على صاحب الجدار شيء .

**قوله ( والمعدن جبار )** وقع في رواية الأسود بن العلاء عند مسلم «والمعدن جرحها جبار» والحكم فيه ماتقدم في البئر لكن البئر مؤنثة والمعدن مذكر فكأنه ذكره بالتأنيث للمؤنثة أو للملاحظة أرض المعدن ، فلو حفر معدناً في ملكه أو في موات فوقع فيه شخص فمات فدمه هدر ، وكذا لو استأجر أجيراً يعمل له فانهار عليه فمات ، ويلتحق بالبئر والمعدن في ذلك كل أجير على عمل كمن استؤجر على صعود نخلة فسقط منها فمات .

**قوله ( وفي الركاز الخمس )** تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة

### باب العجماء جبار

وقال ابن سيرين : كانوا لا يضمنون من النفحة ، ويضمنون من رد العنان . وقال حماد : لا تضمن النفحة إلا أن ينحس إنسان الدابة . وقال شريح : لا يضمن ما عاقبت أن يضربها فتضرب برجلها . وقال الحكم وحماد : إذا ساق المكاري حماراً عليه امرأة فتخر لا شيء عليه . وقال الشعبي : إذا ساق دابةً فاتبعها فهو ضامن لما أصابت ، وإن كان خلفها مترسلاً لم يضمن .

٦٩١٣ [٦٩١٣] - ٦٩٧٠ - فامسلم قال نا شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : «العجماء عقلها جبار، والمعدن جبار، والبئر جبار، وفي الركاز الخمس» .

**قوله ( باب العجماء جبار )** أفردما بترجمة لما فيها من التفاريع الزائدة عن البئر والمعدن ، وتقدمت الإشارة إلى ذلك .

**قوله ( وقال ابن سيرين كانوا لا يضمنون )** بالتشديد ( من النفحة ) بفتح النون وسكون الفاء ثم حاء مهملة أى الضربة بالرجل ، يقال نفحت الدابة إذا ضربت برجلها ونفح بالمال رمى به ونفح عن فلان ونافح دفع ودافع .

**قوله ( ويضمنون من رد العنان )** بكسر المهملة ثم نون خفيفة هو ما يوضع في فم الدابة ليصرفها الراكب كما يختار والمعنى أن الدابة إذا كانت مركوبة فلفت الراكب عنانها فأصابته برجلها شيئاً ضمنه الراكب ، وإذا ضربت برجلها من غير أن يكون له في ذلك تسبب لم يضمن ، وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور عن هشيم حدثنا ابن عون عن محمد بن سيرين ، وهذا سند صحيح ، وأسند ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن سيرين نحوه .

**قوله ( وقال حماد لا تضمن النفحة إلا أن ينخس )** بنون ومعجمة ثم مهملة أى يطعن .

**قوله ( إنسان الدابة )** هو أعم من أن يكون صاحبها أو أجنبياً ، وهذا الأثر وصل بعضه ابن أبي شيبة من طريق شعبة سألت الحكم عن رجل واقف على دابته فضربت برجلها فقال : يضمن ، وقال حماد : لا يضمن .

**قوله ( وقال شريح )** هو ابن الحارث القاضي المشهور .

**قوله ( لا يضمن ما عاقبت )** أى الدابة ( أن يضربها فتضرب برجلها ) وصله ابن أبي شيبة من طريق محمد بن سيرين عن شريح قال : يضمن السائق والراكب ولا يضمن الدابة إذا عاقبت قلت : وما عاقبت قال إذا ضربها رجل فأصابته . وأخرجه سعيد بن منصور من هذا الوجه وزاد «أو رأسها إلا أن يضربها رجل فتعاقبه فلا ضمان» .

**قوله ( وقال الحكم )** أى ابن عتيبة بمشاة وموحدة مصغر هو الكوفي أحد فقهاءهم ( وحماد ) هو ابن أبي سليمان أحد فقهاء الكوفة أيضاً .

**قوله ( إذا ساق المكارى )** بكسر الراء وبفتحها أيضاً .

**قوله ( حمراً عليه امرأة فتخر )** بالخاء المعجمة أى تسقط .

**قوله ( لاشئ عليه )** أى لاضمان .

**قوله ( وقال الشعبي إذا ساق دابة فأتعها فهو ضامن لما أصابت وإن كان خلفها مترسلاً لم يضمن )** وصلها سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق إسماعيل بن سالم عن عامر وهو الشعبي قال : إذا ساق الرجل الدابة وأتعها فأصابته إنساناً فهو ضامن ، فإن كان خلفها مترسلاً أى يمشى على هيئته فليس عليه ضمان فيما أصابت . قال ابن بطلال : فرق الحنفية فيما أصابت الدابة بيدها أو رجلها فقالوا لا يضمن ما أصابت برجلها وذنبها ولو كانت بسبب ، ويضمن ما أصابت بيدها وفمها ، فأشار البخارى إلى الرد بما نقله عن أئمة أهل الكوفة مما يخالف ذلك . وقد احتج لهم الطحاوى بأنه لا يمكن التحفظ من الرجل والذنب بخلاف اليد والضم واحتج برواية سفيان بن حسين «الرجل جبار» وقد غلطه الحفاظ ، ولو صح فاليد أيضاً جبار بالقياس على الرجل . وكل منهما مقيد بما إذا لم يكن لمن هى معه مباشرة ولا تسبب ، ويحتمل أن يقال حديث «الرجل جبار» مختصر من حديث «العجماء جبار» لأنها فرد من أفراد العجماء ، وهم لا يقولون بتخصيص العموم بالمفهوم فلا حجة لهم فيه ، وقد وقع في حديث الباب زيادة «والرجل جبار» أخرجه الدار قطنى من

طريق آدم عن شعبة ، وقال تفرد آدم عن شعبة بهذه الزيادة وهي وهم ، وعند الحنفية خلاف فقال أكثرهم لا يضمن الراكب والقائد في الرجل والذنب إلا إن أوقفها في الطريق ، وأما السائق فقليل ضامن لما أصابت يدها أو رجلها لأن النفعة بمرأى عينه فيمكنه الاحتراز عنها ، والراجع عندهم لا يضمن النفعة وإن كان يراها إذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التحرز عنه ، بخلاف الفم فإنه يمنعها باللجام وكذا قال الحنابلة .

**قوله ( حدثنا مسلم )** هو ابن إبراهيم ومحمد بن زيادة هو الجمحي والسند بصريون .

**قوله ( عن أبي هريرة )** في رواية الإسماعيلي من طريق علي بن الجعد عن شعبة عن محمد بن زيادة « سمعت أبا هريرة » .

**قوله ( العجماء عقلها جبار )** في رواية حامد البلخي عن أبي زيد عن شعبة « جرح العجماء جبار » أخرجه الإسماعيلي ، ووقع في رواية الأسود بن العلاء عند مسلم « العجماء جرحها جبار » وكذا في حديث كثير بن عبد الله المزني عند ابن ماجه ، وفي حديث عبادة بن الصامت عنده ، وقال شيخنا في شرح الترمذي : وليس ذكر الجرح قيداً وإنما المراد به إتلافها بأي وجه كان سواء كان بجرح أو غيره ، والمراد بالعقل الدية أي لا دية فيما تلتفه . وقد استدلل بهذا الإطلاق من قال : لا ضمان فيما أتلقت البهيمة سواء كانت منفردة أو معها أحد سواء كان راكباً أو سائقها أو قائدها ، وهو قول الظاهرية ، واستثنوا ما إذا كان الفعل منسوباً إليه بأن حملها على ذلك الفعل إذا كان راكباً كأن يلقى عنانها فتتلف شيئاً برجلها مثلاً أو يطعنها أو يزجرها حين يسوقها أو يقودها حتى تتلف ما مرت عليه ، وأما ما لا ينسب إليه فلا ضمان فيه . وقال الشافعية إذا كان مع البهيمة إنسان فإنه يضمن ما أتلفته من نفس أو عضو أو مال سواء كان سائقاً أو راكباً أو قائداً سواء كان مالكاً أو أجيراً أو مستأجراً أو مستعيراً أو غاصباً ، وسواء أتلقت يدها أو رجلها أو ذنبها أو رأسها ، وسواء كان ذلك ليلاً أو نهاراً ، والحجة في ذلك أن الإتلاف لا فرق فيه بين العمد وغيره ، ومن هو مع البهيمة حاكم عليها فهي كالألة بيده ففعلها منسوب إليه سواء حملها عليه أم لا ، سواء علم به أم لا وعن مالك كذلك إلا إن رمحت بغير أن يفعل بها أحد شيئاً ترحم بسببه ، وحكاها ابن عبد البر عن الجمهور . وقد وقع في رواية جابر عند أحمد والبخاري بلفظ « السائمة جبار » وفيه إشعار بأن المراد بالعجماء البهيمة التي ترعى لا كل بهيمة ، لكن المراد بالسائمة هنا التي ليس معها أحد لأنه الغالب على السائمة ، وليس المراد بها التي لا تعلق كما في الزكاة فإنه ليس مقصوداً هنا ، واستدل به على أنه لا فرق في إتلاف البهيمة للزروع وغيرها في الليل والنهار وهو قول الحنفية والظاهرية ، وقال الجمهور : إنما يسقط الضمان إذا كان ذلك نهاراً ، وأما بالليل فإن عليه حفظها ، فإذا أتلقت بتقصير منه وجب عليه ضمان ما أتلقت ، ودليل هذا التخصيص ما أخرجه الشافعي رضي الله عنه وأبو داود والنسائي وابن ماجه كلهم من رواية الأوزاعي والنسائي أيضاً وابن ماجه من رواية عبد الله بن عيسى والنسائي أيضاً من رواية محمد بن ميسرة وإسماعيل بن أمية كلهم عن الزهري عن حرام ابن محيصه الأنصاري عن البراء بن عازب قال كانت له ناقة ضارية فدخلت حائطاً فأفسدت فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن حفظ الحوائط بالنهار على أهلها وأن حفظ الماشية بالليل على أهلها وأن على أهل المواشي ما أصابت ماشيتهم بالليل » وأخرج ابن ماجه أيضاً من رواية الليث عن الزهري عن ابن محيصه أن ناقة للبراء ولم يسم حراماً ، وأخرج أبو داود من رواية معمر عن الزهري فزاد فيه رجلاً قال « عن حرام بن محيصه عن أبيه » وكذا أخرجه مالك والشافعي عنه عن الزهري « عن حرام بن سعيد بن محيصه أن ناقة » وأخرجه

الشافعي في رواية المزني في المختصر عنه عن سفيان عن الزهري فزاد مع حرام سعيد بن المسيب قال « إن ناقة للبراء » وفيه اختلاف آخر أخرجه البيهقي من رواية ابن جريج عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل فاختلف فيه على الزهري على ألوان والمسند منها طريق حرام عن البراء . وحرام بمهملتين اختلف هل هو ابن محبصة نفسه أو ابن سعد بن محبصة ، قال ابن حزم : وهو مع ذلك مجهول لم يرو عنه إلا الزهري ولم يوثقه . قلت : وقد وثقه ابن سعد وابن حبان لكن قال إنه لم يسمع من البراء انتهى وعلى هذا فيحتمل أن يكون قول من قال فيه عن البراء أي عن قصة ناقة البراء فتجتمع الروايات ، ولا يمتنع أن يكون للزهري فيه ثلاثة أشياخ ، وقد قال ابن عبد البر : هذا الحديث وإن كان مرسلًا فهو مشهور حدث به الثقات وتلقاه فقهاء الحجاز بالقبول ، وأما إشارة الطحاوي إلى أنه منسوخ بحديث الباب فقد تعقبوه بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال مع الجهل بالتاريخ ، وأقوى من ذلك قول الشافعي : أخذنا بحديث البراء لثبوته ومعرفة رجاله ولا يخالفه حديث « العجماء جبار » لأنه من العام المراد به الخاص ، فلما قال « العجماء جبار » وقضى فيما أفست العجماء بشيء في حال دون خال دل ذلك على أن ما أصابت العجماء من جرح وغيره في حال جبار وفي حال غير جبار ثم نقض على الخفية أنهم لم يستمروا على الأخذ بعمومه في تضمين الراكب متمسكين بحديث « الرجل جبار » مع ضعف راويه كما تقدم ، وتعقب بعضهم على الشافعية قولهم إنه لو جرت عادة قوم إرسال المواشي ليلاً وحبسها نهاراً انعكس الحكم على الأصح ، وأجابوا بأنهم اتبعوا المعنى في ذلك ، ونظيره القسم الواجب للمرأة لو كان يكتسب ليلاً ويأوى إلى أهله نهاراً لانعكس الحكم في حقه مع أن عماد القسم الليل ، نعم لو اضطربت العادة في بعض البلاد فكان بعضهم يرسلها ليلاً وبعضهم يرسلها نهاراً فالظاهر أنه يقضى بما دل عليه الحديث .

### باب إثم من قتل ذمياً بغير جرم

[٦٩١٤] ٦٦٧١- حدثنا قيس بن حفص قال نا عبد الواحد قال نا الحسن قال نا مجاهد عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه قال : « من قتل نفساً معاهداً لم يرح رائحة الجنة ، وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً » .

قوله ( باب إثم من قتل ذمياً بغير جرم ) بضم الجيم وسكون الراء ، وقد بينت في الجزية حكمة هذا القيد وأنه وإن لم يذكر في الخبر فقد عرف من قاعدة الشرع ، ووقع نصاً في رواية أبي معاوية عن الحسن بن عمرو عند الإسماعيلي بلفظ « حق » وللبيهقي من رواية صفوان بن سليم عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آبائهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظ « من قتل معاهداً له ذمة الله ورسوله » ولأبي داود والنسائي من حديث أبي بكرة « من قتل معاهداً في غير كنه » والذمي منسوب إلى الذمة وهي العهد ومنه « ذمة المسلمين واحدة » .

قوله ( عبد الواحد ) هو ابن زياد .

قوله ( حدثنا الحسن ) هو ابن عمرو الفقيمي بقاء ثم قاف مصغر وقد بينت حاله في كتاب الجزية .

قوله ( مجاهد عن عبد الله بن عمرو ) هكذا في جميع الطرق بالعننة وقد وقع في رواية مروان بن معاوية عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن جنادة بن أبي أمية عن عبد الله بن عمرو فزاد فيه رجلاً بين مجاهد وعبد الله

أخرجہ النسائی وابن أبی عاصم من طریقہ ، وجزم أبو بکر البردنجی فی کتابہ فی بیان المرسل أن مجاہداً لم یسمع من عبد اللہ بن عمرو .

**قوله ( من قتل نفساً معاهداً )** کذا ترجم بالذمی ، وأورد الخبر فی المعاهد وترجم فی الجزية بلفظ « من قتل معاهداً » كما هو ظاهر الخبر ، والمراد به من له عهد مع المسلمین سواء کان بعقد جزية أو هدنة من سلطان أو أمان من مسلم ، وكأنه أشار بالترجمة هنا إلى رواية مروان بن معاوية المذكورة فإن لفظه « من قتل قتيلاً من أهل الذمة » وللترمذی من حديث أبی هريرة « من قتل نفساً معاهداً له ذمة الله وذمة رسوله » الحديث وقد ذكرت فی الجزية من تابع عبد الواحد على إسقاط جنادة ونقلت ترجيح الدارقطني لرواية مروان لأجل الزيادة وبيئت أن مجاهداً ليس مدلساً وسماعه من عبد الله بن عمرو ثابت فترجح رواية عبد الواحد لأنه توبع وانفرد مروان بالزيادة ، وقوله « لم يرح » تقدم شرحه فی الجزية ، والمراد بهذا النفي وإن كان عاماً التخصيص بزمان ما لما تعاضدت الأدلة العقلية والنقلية أن من مات مسلماً ولو كان من أهل الكباثر فهو محكوم بإسلامه غير مخلد فی النار ومآله إلى الجنة ولو عذب قبل ذلك .

**قوله ( ليوجد )** كذا للأكثر هنا وفي رواية الكشميہني بحذف اللام .

**قوله ( أربعين عاماً )** كذا وقع للجميع وخالفهم عمرو بن عبد الغفار عن الحسن بن عمرو عند الإسماعيلي فقال « سبعين عاماً » ومثله فی حديث أبی هريرة عند الترمذی من طريق محمد بن عجلان عن أبيه عنه ولفظه « وإن ريحها ليوجد من مسيرة سبعين خريفاً » ومثله فی رواية صفوان بن سليم المشار إليها ، ونحوه لأحمد من طريق هلال بن يساف عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم « سيكون قوم لهم عهد فمن قتل منهم رجلاً لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها ليوجد من مسيرة سبعين عاماً » وعند الطبراني فی الأوسط من طريق محمد بن سيرين عن أبی هريرة بلفظ « من مسيرة مائة عام » وفي الطبراني عن أبی بكرة « خمسمائة عام » ووقع فی الموطأ فی حديث آخر « إن ريحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام » وأخرج الطبراني فی المعجم الصغير من حديث أبی هريرة ، وفي حديث لجابر ذكره صاحب الفردوس « إن ريح الجنة يدرك من مسيرة ألف عام » وهذا اختلاف شديد ، وقد تكلم ابن بطال على ذلك فقال : الأربعون هي الأشد فمن بلغها زاد عمله ويقينه وندمه ، فكأنه وجد ريح الجنة التي تبعته على الطاعة ، قال : والسبعون آخر المعتكف ويعرض عندها الندم وخشية هجوم الأجل فتزداد الطاعة بتوفيق الله فيجد ريحها من المدة المذكورة ، وذكر فی الخمسمائة كلاماً متكلفاً حاصله أنها مدة الفترة التي بين كل نبي ونبي فمن جاء في آخرها وآمن بالنبين يكون أفضل من غيره فيجد ريح الجنة ، وقال الكرمانی : يحتمل أن لا يكون العدد بخصوصه مقصوداً بل المقصود المبالغة فی التكثير ، ولهذا خص الأربعين والسبعين لأن الأربعين يشتمل على جميع أنواع العدد لأن فيه الآحاد وآحاده عشرة والمائة عشرات والألف مئات والسبع عدد فوق العدد الكامل وهو ستة إذ أجزؤه بقدره وهي النصف والثلث والسدس بغير زيادة ولانقصان ، وأما الخمسمائة فهي ما بين السماء والأرض . قلت : والذي يظهر لي فی الجمع أن يقال إن الأربعين أقل زمن يدرك به ريح الجنة من فی الموقف والسبعين فوق ذلك أو ذكرت للمبالغة ، والخمسمائة ثم الألف أكثر من ذلك ، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأعمال ، فمن أدركه من المسافة البعدى أفضل ممن أدركه من المسافة القربى وبين ذلك ، وقد أشار إلى ذلك شيخنا فی شرح الترمذی فقال : الجمع بين هذه الروايات أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص بتفاوت منازلهم ودرجاتهم . ثم

رأيت نحوه في كلام ابن العري فقال : ربح الجنة لا يدرك بطبيعة ولا عادة وإنما يدرك بما يخلق الله من إدراكه فتارة يدركه من شاء الله من مسيرة سبعين وتارة من مسيرة خمسمائة . ونقل ابن بطال أن المهلب احتج بهذا الحديث على أن المسلم إذا قتل الذمي أو المعاهد لا يقتل به للاقتصار في أمره على الوعيد الأخرى دون الدينوى ، وسيأتى البحث في هذا الحكم في الباب الذى بعده

ب

### لا يُقَتَّلُ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ

[٦٩١٥] ٦٦٧٢- فاصدقة بن الفضل قال أنا ابن عيينة قال نا مطرف قال سمعت الشعبي قال سمعت أبا جحيفة قال : سألت علياً : هل عندكم شيء مما ليس في القرآن ؟ قال : العقل ، وفكاك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر .

قوله ( باب لا يقتل المسلم بالكافر ) عقب هذه الترجمة بالتى قبلها للإشارة إلى أنه لا يلزم من الوعيد الشديد على قتل الذمي أن يقتصر من المسلم إذا قتله عمداً ، وللإشارة إلى أن المسلم إذا كان لا يقتل بالكافر فليس له قتل كل كافر ، بل يحرم عليه قتل الذمي والمعاهد بغير استحقاق .

قوله ( حدثنا صدقة بن الفضل ) ثبت في بعض النسخ هنا « حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا مطرف أن عامراً حدثهم عن أبى جحيفة ح وحدثنا صدقة بن الفضل الخ » والصواب ما عند الأكثر ، وطريق أحمد بن يونس تقدمت في الجزية .

قوله ( مطرف ) بمهمله وتشديد الراء هو ابن طريف بوزن عظيم كوفى مشهور .

قوله ( سألت علياً ) تقدم في كتاب العلم بيان سبب هذا السؤال ، وهذا السياق أخصر من سياقه في كتاب العلم من وجه آخر عن مطرف ، قال أحمد عن سفيان بن عيينة بهذا السند « هل عندكم شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير القرآن ؟ ولم يتردد فقال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، إلا فهم يؤتبه الله رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة » فذكره ، وقد تقدم من وجه آخر عن مطرف في العلم وغيره مع شرح الحديث وبيان اختلاف ألفاظ نقلته عن على وبيان المراد بالعقل وفكاك الأسير ، وأما ترك قتل المسلم بالكافر فأخذ به الجمهور ، إلا أنه يلزم من قول مالك في قاطع الطريق ومن في معناه إذا قتل غيلة أن يقتل ولو كان المقتول ذمياً استثناء هذه الصورة من منع قتل المسلم بالكافر ، وهى لا تستثنى في الحقيقة لأن فيه معنى آخر وهو الفساد في الأرض ، وخالف الحنفية فقالوا : يقتل المسلم بالذمي إذا قتله بغير استحقاق ولا يقتل بالمستأمن ، وعن الشعبي والنخعي يقتل باليهودى والنصرانى دون المجوسى ، واحتجوا بما وقع عند أبى داود من طريق الحسن عن قيس بن عباد عن على بلفظ « لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده » وأخرجه أيضاً من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس والبيهقى عن عائشة ومعلق بن يسار ، وطرقه كلها ضعيفة إلا الطريق الأولى والثانية فإن سند كل منهما حسن ، وعلى تقدير قبوله فقالوا : وجه الاستدلال منه أن تقديره ولا يقتل ذو عهد في عهده بكافر ، قالوا : وهو من عطف الخاص على

العام فيقتضى تخصيصه ، لأن الكافر الذى يقتل به ذو العهد هو الحرى دون المساوى له والأعلى ، فلا يبقى من يقتل بالمعاهد إلا الحرى فيجب أن يكون الكافر الذى لا يقتل به المسلم هو الحرى تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه ، قال الطحاوى : ولو كانت فيه دلالة على نفى قتل المسلم بالذمى لكان وجه الكلام أن يقول ولا ذى عهد في عهده وإلا لكان لحناً والنبي صلى الله عليه وسلم لا يلحن ، فلما لم يكن كذلك علمنا أن ذا العهد هو المعنى بالقصاص فصار التقدير لا يقتل مؤمن ولا ذو عهد في عهده بكافر ، قال : ومثله في القرآن ﴿واللأئى يؤسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللأئى لم يحضن﴾ فإن التقدير واللأئى يؤسن من المحيض واللأئى لم يحضن ، وتعقب بأن الأصل عدم التقدير ، والكلام مستقيم بغيره إذا جعلنا الجملة مستأنفة ، ويؤيده اقتصار الحديث الصحيح على الجملة الأولى . ولو سلم أنها للعطف فالمشاركة في أصل النفي لا من كل وجه ، وهو كقول القائل مررت بزيد منطلقاً وعمرو فإنه لا يوجب أن يكون بعمره منطلقاً أيضاً بل المشاركة في أصل المرور ، وقال الطحاوى أيضاً : لا يصح حمله على الجملة المستأنفة لأن سياق الحديث فيما يتعلق بالدماء التى يسقط بعضها ببعض ، لأن في بعض طرقه «المسلمون تتكافأ دماؤهم» وتعقب بأن هذا الحصر مردود ، فإن في الحديث أحكاماً كثيرة غير هذه ، وقد أبدى الشافعى له مناسبة فقال : يشبه أن يكون لما أعلمهم أن لا قود بينهم وبين الكفار أعلمهم أن دماء أهل الذمة والعهد محرمة عليهم بغير حق فقال «لا يقتل مسلم بكافر ولا يقتل ذو عهد في عهده» ومعنى الحديث لا يقتل مسلم بكافر قصاصاً ولا يقتل من له عهد ما دام عهده باقياً ، وقال ابن السمعاني : وأما حملهم الحديث على المستأمن فلا يصح لأن العبرة بعموم اللفظ حتى يقوم دليل على التخصيص ، ومن حيث المعنى أن الحكم الذى يبنى في الشرع على الإسلام والكفر إنما هو لشرف الإسلام أو لنقص الكفر أو لهما جميعاً فإن الإسلام ينبوع الكرامة والكفر ينبوع الهوان ، وأيضاً إباحة دم الذمى شبهة قائمة لوجود الكفر المبيح للدم والذمة إنما هى عهد عارض منع القتل مع بقاء العلة فمن الوفاء بالعهد أن لا يقتل المسلم ذمياً فإن اتفق القتل لم يتجه القول بالقود لأن الشبهة المبيحة لقتله موجودة ومع قيام الشبهة لا يتجه القود . قلت : وذكر أبو عبيد بسند صحيح عن زفر أنه رجع عن قول أصحابه فأسند عن عبد الواحد بن زياد قال : قلت لزفر إنكم تقولون تدرأ الحدود بالشبهات فجئتم إلى أعظم الشبهات فأقدمتم عليها المسلم يقتل بالكافر ، قال : فاشهد على أنى رجعت عن هذا وذكر ابن العرى أن بعض الحنفية سأل الشاشى عن دليل ترك قتل المسلم بالكافر قال وأراد أن يستدل بالعموم فيقول أحصه بالحرى ، فعدل الشاشى عن ذلك فقال : وجه دليل السنة والتعليل ، لأن ذكر الصفة في الحكم يقتضى التعليل فمعنى لا يقتل المسلم بالكافر تفضيل المسلم بالإسلام . فأسكته . ومما احتج به الحنفية ما أخرجه الدارقطنى من طريق عمار بن مطر عن إبراهيم بن أبى يحيى عن ربيعة عن ابن البيلماني عن ابن عمر قال «قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلماً بكافر وقال : أنا أولى من وفى بدمته» قال الدارقطنى : إبراهيم ضعيف ولم يروه موصولاً غيره ، والمشهور عن ابن البيلماني مرسل ، وقال البيهقي : أخطأ راويه عمار بن مطر على إبراهيم في سنده ، وإنما يرويه إبراهيم عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن البيلماني ، هذا هو الأصل في هذا الباب ، وهو منقطع وراويه غير ثقة ، كذلك أخرجه الشافعى وأبو عبيد جميعاً عن إبراهيم بن محمد بن أبى يحيى . قلت : لم ينفرد به إبراهيم كما يوهمه كلامه ، فقد أخرجه أبو داود في المراسيل والطحاوى من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة عن ابن البيلماني ، وابن البيلماني ضعفه جماعة ووثق فلا يحتج بما ينفرد به إذا وصل ، فكيف إذا أرسل ، فكيف إذا خالف ؟ قاله الدارقطنى . وقد ذكر أبو عبيد بعد أن حدث به عن إبراهيم ، بلغنى أن إبراهيم قال

أنا حدثت به ربيعة عن ابن المنكدر عن ابن اليلماني ، فرجع الحديث على هذا إلى إبراهيم ، وإبراهيم ضعيف أيضاً ، قال أبو عبيدة : وبمثل هذا السند لا تسفك دماء المسلمين . قلت : وتبين أن عمار بن مطر خبط في سنده ، وذكر الشافعي في « الأم » كلاماً حاصله أن في حديث ابن اليلماني أن ذلك كان في قصة المستأمن الذي قتله عمرو بن أمية ، قال فعلى هذا لو ثبت لكان منسوخاً لأن حديث « لا يقتل مسلم بكافر » خطب به النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب ، وقصة عمرو بن أمية متقدمة على ذلك بزمان . قلت : ومن هنا يتجه صحة التأويل الذي تقدم عن الشافعي ، فإن خطبة يوم الفتح كانت بسبب القتل الذي قتلته خزاعة وكان له عهد ، فخطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال « لو قتل مؤمناً بكافر لقتلته به » وقال « لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهد » فأشار بحكم الأول إلى ترك اقتصاصه من الخزاعي بالمعاهد الذي قتله . وبالحكم الثاني إلى النهي عن الإقدام على ما فعله القاتل المذكور ، والله أعلم . ومن حججهم قطع المسلم بسرقة مال الذمي ، قالوا والنفس أعظم حرمة ، وأجاب ابن بطال بأنه قياس حسن لولا النص ، وأجاب غيره بأن القطع حق لله ، ومن ثم لو أعيدت السرقة بعينها لم يسقط الحد ولو عفا ، والقتل بخلاف ذلك . وأيضاً القصاص يشعر بالمساواة ولا مساواة للكافر والمسلم ، والقطع لا تشترط فيه المساواة

### بِإِذَا لَطَمَ الْمُسْلِمُ يَهُودِيًّا عِنْدَ الْغَضَبِ

رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه .

[٦٩١٦] ٦٦٧٣- فابن أبي عمير قال نا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه قال : « لا تخيروا بين الأنبياء » .

[٦٩١٧] ٦٦٧٤- فابن محمد بن يوسف قال نا سفيان عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال : جاء رجل من اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه قد لطم وجهه فقال : يا محمد ، إن رجلاً من أصحابك من الأنصار قد لطم في وجهي . فقال : « ادعوه » ، فدعوه ، فقال : « ألطمت وجهه ؟ » قال : يا رسول الله ، إني مررت باليهود فسمعتهم يقول : والذي اصطفى موسى على البشر ، قال : علي محمد فأخذتني غصبة فلطمتهم . قال : « لا تخيروني من بين الأنبياء ، فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق ، فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش ، فلا أدري أفاق قبلي أم جزي بصعقة الطور » .

قوله ( باب إذا لطم المسلم يهودياً عند الغضب ) أى لم يجب عليه قصاص كما لو كان من أهل الذمة ، وكأنه رمز بذلك إلى أن المخالف يرى القصاص في اللطمة ، فلما لم يقتص النبي صلى الله عليه وسلم للذمي من المسلم دل على أنه لا يجري القصاص ، لكن ليس كل الكوفيين يرى القصاص في اللطمة فيختص بالإيراد بمن يقول منهم بذلك .

قوله ( رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ) تقدم موصولاً مع شرحه في قصة موسى من أحاديث الأنبياء وفي بعض طرقه كما بينته هناك « فقال اليهودى إن لى ذمة وعهداً » .



قوله ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تخيروا بين الأنبياء . وحدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال : جاء رجل من اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد لطم وجهه الحديث ) كذا اقتصر في السند الأول على بعض المتن وساقه تماماً بالسند الثاني ، وكان سفيان وهو الثوري يحدث به تماماً ومختصراً ، فقد أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بلفظ « لا تخيروا بين الأنبياء » وزاد « فإن الله بعثهم كما بعثني » قال الإسماعيلي : لم يزد على ذلك ، ورواه يحيى القطان عن سفيان تماماً . قلت : وليس فيه « فإن الله بعثهم كما بعثني » .

قوله ( جاء رجل ) تقدم القول في اسمه وفي اسم الذي لطمه في قصة موسى .

قوله ( لطم وجهي ) في رواية السرخسي « قد لطم وجهي » .

قوله ( فقال ألطمت وجهه ) كذا للأكثر بهمة الاستفهام وفي رواية الكشمي « لم لطمت » .

قوله ( أم جوزى ) في رواية الكشمي « جزى » بغير واو والأول أولى ، وفي الحديث استعداد الذمي على المسلم ، ورفعته إلى الحاكم ، وسماع الحاكم دعواه ، وتعلم من لم يعرف الحكم ما خفى عليه منه والاكتفاء بذلك في حق المسلم ، وأن الذمي إذا أقدم من القول على ما لا علم له به جاز للمسلم المعروف بالعلم تعزيره على ذلك ، وتقدمت سائر فوائده في قصة موسى عليه السلام .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الديات والقصص من الأحاديث المرفوعة على أربعة وخمسين حديثاً ، المعلق منها وما في معناها من المتابعات سبعة أحاديث والباقي موصول ، المكرر منها فيه وفيما مضى أربعون والخالص منها أربعة عشر حديثاً ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر « إن من ورطات الأمور » وحديث ابن عباس « أبغض الناس إلى الله ثلاث : ملحد في الحرم » الحديث ، وحديث أنس « لو اطلع عليك » وحديث ابن عباس « هذه وهذه سواء » وحديث أبي قلابة المرسل « ما قتل أحد قط إلا في إحدى ثلاث » وحديثه المرسل « دخل على نفر من الأنصار » الحديث في القسامة . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ثمانية وعشرون أثراً بعضها موصول وسائرهما معلق ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ) كذا في رواية الفري ، وسقط لفظ « كتاب » من رواية المستمل ، وأما النسفي فقال « كتاب المرتدين » ثم بسمل ثم قال « باب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم وإثم من أشرك الخ » وقوله « والمعاندين » كذا للأكثر بالنون ، وفي رواية الجرجاني بالهاء بدل النون والأول الصواب

باب إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة

قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾

و ﴿ لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾

[٦٩١٨] ٦٦٧٥- فاقتيبة بن سعيد قال نا جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : لما نزلت هذه الآية : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ شق ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وقالوا : أين لم يلبس إيمانه بظلم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه : « إنه ليس بذلك ، ألا تسمعون إلى قول لقمان ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ » .

[٦٩١٩] ٦٦٧٦- فامسدد قال نا بشر بن المفضل قال نا الجريري ... ح . وحدثني قيس بن حفص قال نا إسماعيل بن إبراهيم قال أنا سعيد الجريري قال نا عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال : قال النبي صلى الله عليه : « أكبر الكبائر الإشراك بالله ، وعقوق الوالدين ، وشهادة الزور ، وشهادة الزور » ( ثلاثاً ) أو « قول الزور » ، فما زال يكررها حتى قلنا : ليتها سكت .

[٦٩٢٠] ٦٦٧٧- فامحمد بن الحسين بن إبراهيم قال أنا عبيد الله بن موسى قال أنا شيبان عن فراس عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو قال : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، ما الكبائر ؟ قال : « الإشراك بالله » . قال : ثم ماذا ؟ قال : « ثم عقوق الوالدين » . قال : ثم ماذا ؟ قال : « اليمين الغموس » . قلت : وما اليمين الغموس ؟ قال : « الذي يقطع مال امرئ مسلم هو فيها كاذب » .

٦٦٧٨- فاخلاد بن يحيى قال نا سفيان عن منصور والأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود قال : قال رجل : يا رسول الله ، أنواخذ بما عملنا في الجاهلية ؟ قال : « من أحسن في الإسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ، ومن أساء في الإسلام أخذ بالأول والآخر » .

**قوله ( باب إثم من أشرك بالله تعالى وعقوبته في الدنيا والآخرة . قال الله عز وجل ﴿ إن الشرك لظلم عظيم ﴾ و ﴿ لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين ﴾ )** في رواية القابسي بعد قوله وقتلهم « وإثم من أشرك الخ » وحذف لفظ « باب » والواو في قوله « ولئن أشركت » لعطف آية على آية والتقدير وقال لئن أشركت لأنه في التلاوة بلا واو ، قال ابن بطلال : الآية الأولى دالة على أنه لا إثم أعظم من الشرك ، وأصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه فالمشرك أصل من وضع الشيء في غير موضعه لأنه جعل لمن أخرجه من العدم إلى الوجود مساوياً فنسب النعمة إلى غير المنعم بها ، والآية الثانية خوطب بها النبي صلى الله عليه وسلم والمراد غيره ، والإحباط المذكور مقيد بالموت على الشرك لقوله تعالى ﴿ فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم ﴾ وذكر فيه أربعة أحاديث :

الحديث الأول حديث ابن مسعود في تفسير قوله تعالى ﴿ الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ﴾ وقد مضى شرحه في كتاب الإيمان في أوائل الكتاب ، وأشارت هناك إلى ما وقع في أحاديث الأنبياء في قصة إبراهيم عليه السلام من طريق حفص بن غياث عن الأعمش بهذا الإسناد والمتن وفي آخره « ليس كما يقولون ﴾ لم يلبسوا إيمانهم بظلم ﴾ بشرك » الحديث ، وقد أرسل التفسير المذكور بعض رواته ، فعند ابن مردويه من طريق عيسى ابن يونس عن الأعمش مختصراً ولفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله ﴿ الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ﴾ قال : بشرك ، ومن طريق أبي أحمد الزبيري عن سفيان الثوري عن الأعمش مثله سواء ، وقد أخرجه الطبري من طريق منصور عن إبراهيم في قوله ﴿ ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ﴾ قال : لم يخلطوه بشرك ، هكذا أورده موقوفاً على إبراهيم ، ومن وجه آخر عن علقمة مثله ، وأخرج من طريق الأسود بن هلال عن أبي بكر الصديق مثله موقوفاً عليه ، وعن عمر أنه قرأ هذه الآية ففرغ فسأل أبي بن كعب فقال : إنما هو ولم يلبسوا إيمانهم بشرك ، ومن طريق زيد بن صوحان أنه قال لسلمان : آية قد بلغت مني كل مبلغ ، فذكرها فقال سلمان : هو الشرك ، فسر زيد بذلك وأورد من طرق جماعة من الصحابة ومن التابعين مثل ذلك ، ثم أورد عن عكرمة قولاً آخر أنها خاصة بمن لم يهاجر ومن وجه آخر عن علي أنه قال : هذه الآية لإبراهيم خاصة ، ليست لهذه الأمة . وسندهما ضعيف ، وصوب الطبري القول الأول وأنها على العموم لجميع المؤمنين . قال الطيبي رداً على من زعم أن لفظ اللبس يأتي تفسير الظلم هنا بالشرك معتلاً بأن اللبس الخلط ولا يصح هنا لأن الكفر والإيمان لا يجتمعان ، فأجاب بأن المراد بالذين آمنوا أعم من المؤمنين الخالص وغيره واحتج بأن اسم الإشارة الواقع خيراً للموصول مع صلته يقتضي أن ما بعده ثابت لمن قبله لاكتسابه ما ذكر من الصفة ، ولا ريب أن الأمن المذكور ثانياً هو المذكور أولاً فيجب أن يكون الظلم عين الشرك لأنه تقدم قوله ﴿ وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون ﴾ إلى قوله — أحق بالأمن ﴾ قال وأما معنى اللبس فلبس الإيمان بالظلم أن يصدق بوجود الله ويخلط به عبادة غيره ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾ وعرف بذلك مناسبة ذكرها في أبواب المرتد ، وكذلك الآية التي صدر بها ، وأما الآية الأخرى فقالوا هي قضية شرطية ولا تستلزم الوقوع ، وقيل الخطاب له والمراد الأمة ، والله أعلم .

الحديث الثاني حديث أنى بكرة فى أكبر الكبائر ، وقد مضى شرحه فى الشهادات وفى عقوق الوالدين من كتاب الأدب .

الحديث الثالث حديث عبد الله بن عمرو فى ذكر الكبائر أيضاً ، وقد تقدم شرحه فى « باب اليمين الغموس » من كتاب الأيمان والندور .

قوله ( جاء أعرابى ) لم أقف على اسمه .

قوله ( قلت وما اليمين الغموس ) السائل عن ذلك قد بينته عند شرح الحديث المذكور ، ومحمد بن الحسين بن إبراهيم فى أول السند هو المعروف بابن إشكاب أخو على وهو من أقران البخارى ولكنه سمع قبله قليلاً ومات بعده . وعبيد الله بن موسى شيخه هو من كبار شيوخ البخارى المشهورين وقد أكثر عنه بلا واسطة ، وأقرب ذلك ما تقدم فى أواخر الدييات فى « باب جنين المرأة » وربما روى عنه بواسطة كهذا الحديث الرابع حديث ابن مسعود ،

قوله ( سفيان ) هو الثورى .

قوله ( قال رجل ) لم أقف على اسمه .

قوله ( ومن أساء فى الإسلام أخذ بالأول والآخر ) قال الخطائى : ظاهره خلاف ما أجمعت عليه الأمة أن الإسلام يجب ما قبله ، وقال تعالى ﴿ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾ قال : ووجه هذا الحديث أن الكافر إذا أسلم لم يؤخذ بما مضى ، فإن أساء فى الإسلام غاية الإساءة وركب أشد المعاصى وهو مستمر الإسلام فإنه إنما يؤخذ بما جناه من المعصية فى الإسلام ويكت بما كان منه فى الكفر كأن يقال له : ألسنت فعلت كذا وأنت كافر فهلا منعك إسلامك عن معاودة مثله ؟ انتهى ملخصاً ، وحاصله أنه أول المؤاخذه فى الأول بالتبكيى وفى الآخر بالعقوبة ، والأولى قول غيره : إن المراد بالإساءة الكفر لأنه غاية الإساءة وأشد المعاصى فإذا ارتد ومات على كفره كان كمن لم يسلم فيعاقب على جميع ما قدمه ، وإلى ذلك أشار البخارى بإيراد هذا الحديث بعد حديث « أكبر الكبائر الشرك » وأورد كلاً فى أبواب المرتدين ، ونقل ابن بطل عن المهلب قال : معنى حديث الباب من أحسن فى الإسلام بالتمادى على محافظته والقيام بشرائطه لم يؤخذ بما عمل فى الجاهلية ، ومن أساء فى الإسلام أى فى عقده بترك التوحيد أخذ بكل ما أسلفه ، قال ابن بطل : فعرضته على جماعة من العلماء فقالوا لا معنى لهذا الحديث غير هذا ، ولا تكون الإساءة هنا إلا الكفر للإجماع على أن المسلم لا يؤخذ بما عمل فى الجاهلية . قلت : وبه جزم المحب الطبرى . ونقل ابن النين عن الداودى معنى من أحسن مات على الإسلام ، ومن أساء مات على غير الإسلام . وعن أنى عبد الملك البونى : معنى من أحسن فى الإسلام أى أسلم إسلاماً صحيحاً لا نفاق فيه ولا شك ، ومن أساء فى الإسلام أى أسلم رياء وسمعة وبهذا جزم القرطبى ، ولغيره معنى الإحسان الإخلاص حين دخل فيه وداومه عليه إلى موته ، والإساءة بضد ذلك فإنه إن لم يخلص إسلامه كان منافقاً فلا ينهدم عنه ما عمل فى الجاهلية فيضاف نفاقه المتأخر إلى كفره الماضى فيعاقب على جميع ذلك . قلت : وخصاله أن الخطائى حمل قوله « فى الإسلام » على صفة خارجة عن ماهية الإسلام ، وحمله غيره على صفة فى نفس الإسلام وهو أوجه .

تنبيه : حديث ابن مسعود هذا يقابل حديث أئى سعيد الماضى فى كتاب الإيمان معلقاً عن مالك ، فإن ظاهر هذا أن من ارتكب المعاصى بعد أن أسلم يكتب عليه ما عمله من المعاصى قبل أن يسلم ، وظاهر ذلك أن من عمل الحسرات بعد أن أسلم يكتب له ما عمله من الخيرات قبل أن يسلم ، وقد مضى القول فى توجيه الثانى عند شرحه ، ويحتمل أن يجىء هنا بعض ما ذكر هناك كقول من قال إن معنى كتابة ما عمله من الخير فى الكفر أنه كان سبباً لعمله الخير فى الإسلام . ثم وجدت فى « كتاب السنة » لعبد العزيز بن جعفر وهو من رعوس الحنابلة ما يدفع دعوة الخطائى وابن بطلال الإجماع الذى نقلاه ، وهو ما نقل عن الميمونى عن أحمد أنه قال : بلغنى أن أبا حنيفة يقول إن من أسلم لا يؤاخذ بما كان فى الجاهلية ، ثم رد عليه بحديث ابن مسعود ففقه أنه الذنوب التى كان الكافر يفعلها فى جاهليته إذا أصر عليها فى الإسلام فإنه يؤاخذ بها لأنه بإصراره لا يكون تاب منها وإنما تاب من الكفر فلا يسقط عنه ذنب تلك المعصية لإصراره عليها ، وإلى هذا ذهب الحلیمى من الشافعية ، وتأول بعض الحنابلة قوله ﴿ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾ على أن المراد ما سلف مما انتهوا عنه ، قال : والاختلاف فى هذه المسألة مبنى على أن التوبة هى الندم على الذنب مع الإقلاع عنه والعزم على عدم العود إليه والكافر إذا تاب من الكفر ولم يعزم على عدم العود إلى الفاحشة لا يكون تائباً منها فلا تسقط عنه المطالبة بها والجواب عن الجمهور أن هذا خاص بالمسلم وأما الكافر فإنه يكون بإسلامه كيوم ولدت أمه والأخبار دالة على ذلك كحديث أسامة لما أنكر عليه النبى صلى الله عليه وسلم قتل الذى قال لا إله إلا الله حتى قال فى آخره « حتى تمنيت أننى كنت أسلمت يومئذ » .

### باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم

وقال ابن عمر والزهرى وإبراهيم : يقتل المرتد . وقال الله : ﴿ كيف يهدي الله قوماً كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق ﴾ إلى قوله : ﴿ غفورٌ رحيمٌ ﴾ ﴿ إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفراً لن تقبل توبتهم وأولئك هم الضالون ﴾ الآية . وقال : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين ﴾ . وقال : ﴿ إن الذين آمنوا ثم كفروا ﴾ إلى : ﴿ سبيلاً ﴾ . وقال : ﴿ من يرتدد منكم عن دينه فسنوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ﴾ <sup>(١)</sup> . وقال : ﴿ ولكن من شر بال كفر صدر ﴾ إلى : ﴿ وأولئك هم الغافلون ﴾ (١٠٨) لا جرم ﴿ يقول حقاً ﴾ أنهم فى الآخرة هم الخاسرون ﴿ إلى : ﴿ لغفورٌ رحيمٌ ﴾ ﴿ ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا ﴾ إلى قوله : ﴿ وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾ .

[٦٩٢٢] ٦٩١٩ - فابوالنعمان محمد بن الفضل قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة قال : أتى علي بن زنادقة فأحرقهم ، فبلغ ذلك ابن عباس ، فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه : « لا تعذبوا بعذاب الله » ، ولقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه : « من بدل دينه فاقتلوه » .

(١) ﴿ يرتدد ﴾ : قرأ نافع والشامي بدالين الأولى مكسورة والثانية مجزومة : ﴿ يرتدد ﴾ ، والباقون بدال واحدة مفتوحة

مشددة : ﴿ يرتدد ﴾ .

٦٦٨٠- فامسدد قال نا يحيى عن قرة بن خالد قال نا حميد بن هلال قال نا أبو بردة عن أبي موسى قال : أقيمت إلى النبي صلى الله عليه ومعي رجلان من الأشعرين أحدهما عن يميني والآخر عن يساري ورسول الله صلى الله عليه يستاك ، فكلاهما سأل ، فقال : يا أبا موسى - أو يا عبد الله بن قيس - قال : قلت : والذي بعثك بالحق ما أطلعاني على ما في أنفسهما ، وما شعرت أنهما يطلبان العمل . فكأنني أنظر إلى سواك تحت شفته قلصت ، فقال : « لن - أو لا - نستعمل على عملنا من أراده ، ولكن اذهب أنت يا أبا موسى - أو يا عبد الله بن قيس - إلى اليمن ، ثم اتبعه معاذ بن جبل ، فلما قدم عليه ألقى له وسادة قال : انزل ، وإذا رجل عنده موثق ، قال : ما هذا ؟ قال : كان يهودياً فأسلم ثم تهود . قال : اجلس . قال : لا أجلس حتى يقتل ، قضاء الله ورسوله ( ثلاث مرات ) ، فأمر به فقتل . ثم تذاكرنا قيام الليل ، فقال أحدهما : أما أنا فأقوم وأنام ، وأرجو في نومي ما أرجو في قومتي .

قوله ( باب حكم المرتد والمتردة ) أى هل هما سواء أم لا .

قوله ( واسابهم ) كذا لأبي ذر ، وفي رواية القابسي « واستتابهما » وحذف للباقيين لكنهم ذكروها كأبي ذر بعد ذكر الآثار عن ابن عمر وغيره . وتوجيه الأولى أنه جمع على إرادة الجنس ، قال ابن المنذر : قال الجمهور تقتل المتردة ، وقال على تسترق وقال عمر بن عبد العزيز تباع بأرض أخرى ، وقال الثوري تحبس ولا تقتل وأسندته عن ابن عباس قال وهو قول عطاء ، وقال أبو حنيفة : تحبس الحرة ويؤمر مولى الأمة أن يجبرها .

قوله ( وقال ابن عمر والزهرى وإبراهيم ) يعنى النخعي : تقتل المتردة ، أما قول ابن عمر ففسه مغلطى إلى تخرج ابن أبي شيبة ، وأما قول الزهرى وإبراهيم فوصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى فى المرأة تكفر بعد إسلامها قال : تستتاب فإن تاب وإلا قتل ، وعن معمر عن سعيد بن أبى عروبة عن أبى معشر عن إبراهيم مثله ، وأخرجه ابن أبى شيبة من وجه آخر عن حماد بن أبى سليمان عن إبراهيم ، وأخرج سعيد بن منصور عن هشيم عن عبيدة بن مغيث عن إبراهيم قال : إذا ارتد الرجل أو المرأة عن الإسلام استتبتا فإن تابا تركا وإن أبيا قتلا ، وأخرج ابن أبى شيبة عن حفص عن عبيدة عن إبراهيم « لا يقتل » والأول أقوى فإن عبيدة ضعيف ، وقد اختلف نقله عن إبراهيم ، ومقابل قول هؤلاء حديث ابن عباس « لا تقتل النساء إذا هن ارتدن » رواه أبو حنيفة عن عاصم عن أبى رزين عن ابن عباس أخرجه ابن أبى شيبة والدارقطنى ، وخالفه جماعة من الحفاظ فى لفظ المتن ، وأخرج الدارقطنى عن ابن المنكدر عن جابر « أن امرأة ارتدت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلها » وهو يعكز على مانقله ابن الطلاع فى الأحكام أنه لم يقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قتل مرتدة .

قوله ( وقال الله تعالى : كيف يهدى الله قوماً كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق - إلى قوله - غفور رحيم إن الذين كفروا إلى آخرها ) كذا لأبي ذر وساق الآية إلى « الظالمون » وفى رواية القابسي بعد قوله « لن تقبل توبتهم وأولئك هم الضالون » وفى رواية النسفى « كيف يهدى الله قوماً كفروا بعد إيمانهم - الآيتين إلى قوله - كافرين » كذا عنده ، وكأنه وقع عنده خلط هذه بالتى بعدها وساق وفى رواية كريمة والأصيل ما حذف من الآية لأبي ذر ، وقد أخرج النسائى وصححه ابن حبان عن ابن عباس

« كان رجل من الأنصار أسلم ثم ندم وأرسل إلى قومه فقالوا يا رسول الله هل له من توبة ؟ فنزلت ﴿ كيف يهدي الله قوماً — إلى قوله — إلا الذين تابوا ﴾ فأسلم » .

**قوله ( وقال يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين )**  
قال عكرمة نزلت في شاس بن قيس اليهودي ، دس على الأنصار من ذكرهم بالحروب التي كانت بينهم فنادوا يقتلون ، فاتاهم النبي صلى الله عليه وسلم فذكرهم فعرفوا أنها من الشيطان فعانق بعضهم بعضاً ثم انصرفوا سامعين مطيعين فنزلت ، أخرجه إسحق في تفسيره مطولاً . وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس موصولاً وفي هذه الآية الإشارة إلى التحذير عن مصادقة أهل الكتاب إذ لا يؤمنون أن يفتنوا من صادقهم عن دينه .

**قوله ( وقال إن الذين آمنوا ثم كفروا )** إلى ( سيلاً ) كذا لأبي ذر ، وللنسفي ﴿ ثم كفروا ثم آمنوا ثم ازدادوا كفراً ﴾ الآية وساقها كلها في رواية كريمة . وقد استدلت بها من قال لا تقبل توبة الزنديق كما سيأتي تقريره .

**قوله ( من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه )** وساق في رواية كريمة إلى الكافرين ، ووقع في رواية أبي ذر ﴿ من يرتد ﴾ بدالين وهي قراءة ابن عامر ونافع ، وللباقين من القراء ورواة الصحيح ﴿ من يرتد ﴾ بتشديد الدال ، ويقال إن الإدغام لغة تميم والإظهار لغة الحجاز ، ولهذا قيل إنه وجد في مصحف عثمان بدالين ، وقيل بل وافق كل قارئ مصحف بلده ، فعلى هذا فهي في مصحف المدينة والشام بدالين وفي البقية بدال واحدة .

**قوله ( ولكن من كفر بالكفر صدراً )** إلى ( وأولئك هم الغافلون ) كذا لأبي ذر وساق في رواية كريمة الآيات كلها ، وهي حجة لعدم المؤاخذة بما وقع حالة الإكراه كما سيأتي تقريره بعد هذا .

**قوله ( لا جرم )** يقول حقاً ( أنهم في الآخرة هم الخاسرون — إلى — لغفور رحيم ) والمراد أن معنى لا جرم حقاً وهو كلام أبي عبيدة وحذف من رواية النسفي ففيها بعد قوله صدراً الآيتين إلى قوله لغفور رحيم ، وفي الآية وعيد شديد لمن ارتد مختاراً لقوله تعالى ﴿ ولكن من كفر بالكفر صدراً ﴾ إلى آخره .

**قوله ( ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا )** إلى قوله — وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ) كذا لأبي ذر وساق في رواية كريمة أيضاً الآيات كلها ، والغرض منها قوله ﴿ إن استطاعوا ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر ﴾ إلى آخرها فإنه يقيد مطلق ما في الآية السابقة ﴿ من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ﴾ إلى آخرها قال ابن بطال : اختلف في استتابة المرتد فقليل يستتاب فإن تاب وإلا قتل وهو قول الجمهور ، وقيل يجب قتله في الحال جاء ذلك عن الحسن وطاوس وبه قال أهل الظاهر . قلت : ونقله ابن المنذر عن معاذ وعبيد بن عمير وعليه يدل تصرف البخاري فإنه استظهر بالآيات التي لا ذكر فيها للاستتابة والتي فيها أن التوبة لا تنفع ، وبعموم قوله « من بدل دينه فاقتلوه » وبقصة معاذ التي بعدها ولم يذكر غير ذلك ، قال الطحاوي : ذهب هؤلاء إلى أن حكم من ارتد عن الإسلام حكم الحرابي الذي بلغته الدعوة فإنه يقاتل من قبل أن يدعى ، قالوا : وإنما تشرع الاستتابة لمن خرج عن الإسلام لا عن بصيرة ، فأما من خرج عن بصيرة فلا . ثم نقل عن أبي يوسف موافقتهم لكن قال : إن جاء مبادراً بالتوبة خليت سبيله ووكلت أمره إلى الله تعالى وعن ابن عباس وعطاء : إن كان أصله مسلماً لم يستتب

ولأستتيب ، واستدل ابن القصار لقول الجمهور بالإجماع يعني السكوني لأن عمر كتب في أمر المرتد : هلا حبستموه ثلاثة أيام وأطعمتموه في كل يوم رغيفاً لعله يتوب فيتوب الله عليه ؟ قال : ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة كأنهم فهموا من قوله صلى الله عليه وسلم « من بدل دينه فاقتلوه » أى إن لم يرجع ، وقد قال تعالى ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ واختلف القائلون بالاستتابة هل يكتفى بالمرة أو لابد من ثلاث ؟ وهل الثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام ؟ وعن علي يستتاب شهراً ، وعن النخعي يستتاب أبداً كذا نقل عنه مطلقاً ، والتحقيق أنه في من تكررت منه الردة وسيأتى مزيد لذلك في الحديث الأول عند ذكر الزنادقة . ثم ذكر في الباب حديثين :

الأول ، قوله ( أيوب ) هو السخيتاني وعكرمة هو مولى ابن عباس .

قوله ( أتى علي ) هو ابن أبي طالب ، تقدم في « باب لا يعذب بعذاب الله » من كتاب الجهاد من طريق سفيان بن عيينة عن أيوب بهذا السند أن علياً حرق قوماً ، وذكرت هناك أن الحميدى رواه عن سفيان بلفظ « حرق المرتدين » ومن وجه آخر عند ابن أبي شيبة « كان أناس يعبدون الأصنام في السر » وعند الطبراني في الأوسط من طريق سويد بن غفلة « أن علياً بلغه أن قوماً ارتدوا عن الإسلام فبعث إليهم فأطعمهم ثم دعاهم إلى الإسلام فأبوا ، فحفر حفيرة ثم أتى بهم فضرب أعناقهم ورماهم فيها ثم ألقى عليهم الحطب فأحرقهم ثم قال : صدق الله ورسوله » وزعم أبو المظفر الأسفرايني في « الملل والنحل » أن الذين أحرقهم على طائفة من الروافض ادعوا فيه الإلهية وهم السبائية وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهودياً ثم أظهر الإسلام وابتدع هذه المقالة ، وهذا يمكن أن يكون أصله ما روينا في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر الخليل من طريق عبد الله ابن شريك العامري عن أبيه قال : قيل لعلي إن هنا قوماً على باب المسجد يدعون أنك ربهم ، فدعاهم فقال لهم ويلكم ما تقولون ؟ قالوا : أنت ربنا وخالقنا ورازقنا . فقال : ويلكم إنما أنا عبد مثلكم آكل الطعام كما تأكلون وأشرب كما تشربون ، إن أطعت الله أثابني إن شاء وإن عصيته خشيت أن يعذبني ، فاتقوا الله وارجعوا ، فأبوا ، فلما كان الغد غدوا عليه فجاء قبر فقال : قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام ، فقال أدخلهم فقالوا كذلك ، فلما كان الثالث قال لئن قلت ذلك لأقتلنكم بأخيقتلة ، فأبوا إلا ذلك ، فقال يا قبر اتنى بفعله معهم مروهم فخذ لهم أخدوداً بين باب المسجد والقصر وقال : احفروا فأبعدوا في الأرض ، وجاء بالحطب فطرحة بالنار في الأخدود وقال : إني طارحكم فيها أو ترجعوا ، فأبوا أن يرجعوا فقفذ بهم فيها حتى إذا احترقوا قال :

إني إذا رأيت أمراً منكراً أوقدت نارى ودعوت قبراً

وهذا سند حسن ، وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة « أن علياً أتى بناس من الزط يعبدون وثناً فأحرقهم » فسنده منقطع ، فإن ثبت حمل على قصة أخرى ، فقد أخرج ابن أبي شيبة أيضاً من طريق أيوب بن النعمان « شهدت علياً في الرحبة ، فجاءه رجل فقال إن هنا أهل بيت لهم وثن في دار يعبدونه فقام يمشى إلى الدار فأخرجوا إليه بمثال رجل قال فألهب عليهم على الدار » .

قوله ( بزنادقة ) بزاي ونون وقاف جمع زنديق بكسر أوله وسكون ثانيه ، قال أبو حاتم السجستاني وغيره : الزنديق فارسي معرب أصله « زنده كرادى » يقول بدوام الدهر لأن زنده الحياة وكرد العمل ،



ويطلق على من يكون دقيق النظر في الأمور . وقال ثعلب : ليس في كلام العرب زنديق وإنما قالوا زندق لمن يكون شديد التحيل ، وإذا أرادوا ما تريد العامة قالوا ملحد ودهرى بفتح الدال أى يقول بدوام الدهر ، وإذا قالوها بالضم أرادوا كبر السن . وقال الجوهري : الزنديق من الثنوية ، كذا قال وفسره بعض الشراح بأنه الذى يدعى أن مع الله إلهاً آخر ، وتعقب بأنه يلزم منه أن يطلق على كل مشرك ، والتحقيق ما ذكره من صنف في الملل أن أصل الزنادقة أتباع ديصان ثم ماني ثم مزدك الأول بفتح الدال وسكون المثناة التحتانية بعدها صاد مهملة ، والثاني بتشديد النون وقد تخفف والياء خفيفة ، والثالث بزاي ساكنة ودال مهملة مفتوحة ثم كاف ، وحاصل مقاتلهم أن النور والظلمة قديمان وأنهما امتزجا فحدث العالم كله منهما ، فمن كان من أهل الشر فهو من الظلمة ومن كان من أهل الخير فهو من النور . وأنه يجب السعى في تخليص النور من الظلمة فيلزم إزهاق كل نفس . وإلى ذلك أشار المتنبى حيث قال في قصيدته المشهورة :

وكم لظلام الليل عندك من يد تخبر أن المانوية تكذب

وكان بهرام جد كسرى تحيل على ماني حتى حضر عنده وأظهر له أنه قبل مقاتله ثم قتله وقتل أصحابه وبقيت منهم بقايا اتبعوا مزدك المذكور ، وقام الإسلام والزنديق يطلق على من يعتقد ذلك ، وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل ومن ثم أطلق الاسم على كل من أسر الكفر وأظهر الإسلام حتى قال مالك الزندقة ما كان عليه المنافقون وكذا أطلق جماعة من الفقهاء الشافعية وغيرهم أن الزنديق هو الذى يظهر الإسلام ويخفى الكفر ، فإن أرادوا اشتراكهم في الحكم فهو كذلك وإلا فأصلهم ما ذكرت ، وقد قال النووى في لغات الروضة : الزنديق الذى لا ينتحل ديناً ، وقال محمد بن معن في « التنقيب على المذهب » : الزنادقة من الثنوية يقولون ببقاء الدهر وبالتناسخ ، قال ومن الزنادقة الباطنية وهم قوم زعموا أن الله خلق شيئاً ثم خلق منه شيئاً آخر فدبر العالم بأسره ويسمونهم العقل والنفس وتارة العقل الأول والعقل الثانى ، وهو من قول الثنوية في النور والظلمة إلا أنهم غيروا الاسمين ، قال ولهم مقالات سخيفة في النبوات وتحريف الآيات وفرائض العبادات ، وقد قيل إن سبب تفسير الفقهاء الزنديق بما يفسر به المنافق قول الشافعى في المختصر : وأى كفر ارتد إليه مما يظهر أو يسر من الزندقة وغيرها ثم تاب سقط عنه القتل ، وهذا لا يلزم منه اتحاد الزنديق والمنافق بل كل زنديق منافق من غير عكس وكان من أطلق عليه في الكتاب والسنة المنافق يظهر الإسلام ويبطن عبادة الوثن أو اليهودية ، وأما الثنوية فلا يحفظ أن أحداً منهم أظهر الإسلام في العهد النبوى والله أعلم . وقد اختلف النقلة في الذين وقع لهم مع على ما وقع على ما سألينه ، واشتهر في صدر الإسلام الجعد بن درهم فذبحه خالد القسرى في يوم عيد الأضحى ، ثم كثروا في دولة المنصور وأظهر له بعضهم معتقده فأبأدهم بالقتل ثم ابنه المهدي فأكثر من تتبعهم وقتلهم ، ثم خرج في أيام المأمون بابك بموحدتين مفتوحتين ثم كاف مخففة الحرمى بضم المعجمة وتشديد الراء فغلب على بلاد الجبل وقتل في المسلمين وهزم الجيوش إلى أن ظفر به المعتصم فصلبه ، وله أتباع يقال لهم الخرمية وقصصهم في التواريخ معروفة .

قوله ( فبلغ ذلك ابن عباس ) لم أقف على اسم من بلغه ، وابن عباس كان حينئذ أميراً على البصرة من قبل على .

قوله ( لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعذبوا بعذاب الله ) أى لنهى عن القتل بالنار لقوله لا تعذبوا وهذا يحتمل أن يكون مما سمعه ابن عباس من النبى صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يكون سمعه من

بعض الصحابة ، وقد تقدم في « باب لا يعذب بعذاب الله » من كتاب الجهاد من حديث أنى هريرة « بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن وجدتم فلاناً وفلاناً فأحرقوهما الحديث وفيه إن النار لا يعذب بها إلا الله » وبينت هناك اسمهما وما يتعلق بشرح الحديث ، وعند أنى داود عن ابن مسعود في قصة أخرى « أنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار » .

**قوله ( ولقتلهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية إسماعيل بن علية عند أنى داود في الموضوعين « فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال » .

**قوله ( من بدل دينه فاقتلوه )** زاد إسماعيل بن علية في روايته « فبلغ ذلك علياً فقال : ويح أم ابن عباس » كذا عند أنى داود وعند الدارقطني بحذف « أم » وهو محتمل أنه لم يرض بما اعترض به ورأى أن النهى للتنزيه كما تقدم بيان الاختلاف فيه ، وسأقي في الحديث الذى يليه مذهب معاذ في ذلك وأن الإمام إذا رأى التغليظ بذلك فعله ، وهذا بناء على تفسير « ويح » بأنها كلمة رحمة فتوجع له لكونه حمل النهى على ظاهره فاعتقد التحريم مطلقاً فأنكر ؛ ويحتمل أن يكون قالها رضا بما قال ، وأنه حفظ ما نسيه بناء على أحد ما قيل في تفسير ويح أنها تقال بمعنى المدح والتعجب كما حكاه في النهاية ، وكأنه أخذه من قول الخليل : هى في موضع رافة واستملاح كقولك للصبي ويحه ما أحسنه حكاه الأزهرى ؛ وقوله من هو عام تخص منه من بدله في الباطن ولم يثبت عليه ذلك في الظاهر فإنه تجرى عليه أحكام الظاهر ويستثنى منه من بدل دينه في الظاهر لكن مع الإكراه كما سيأتى في كتاب الإكراه بعد هذا ، واستدل به على قتل المرتدة كالمرتد ، وخصه الحنفية بالذكر وتمسكوا بحديث النهى عن قتل النساء وحمل الجمهور النهى على الكافرة الأصلية إذا لم تباشر القتال ولا القتل لقوله في بعض طرق حديث النهى عن قتل النساء لما رأى المرأة مقتولة « ما كانت هذه لتقاتل » ثم نهى عن قتل النساء ، واحتجوا أيضاً بأن من الشرطية لا تعم المؤنث ، وتعقب بأن ابن عباس راوى الخبر قد قال تقتل المرتدة ، وقتل أبو بكر في خلافته امرأة ارتدت والصحابة متوافرون فلم ينكر ذلك عليه أحد ، وقد أخرج ذلك كله ابن المنذر ، وأخرج الدارقطني أثر أنى بكر من وجه حسن ، وأخرج مثله مرفوعاً في قتل المرتدة لكن سنده ضعيف ، وحتجوا من حيث النظر بأن الأصلية تسترق فتكون غنيمة للمجاهدين والمرتدة لا تسترق عندهم فلا غنم فيها فلا يترك قتلها . وقد وقع في حديث معاذ أن النبى صلى الله عليه وسلم لما أرسله إلى اليمن قال له « أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه فإن عاد وإلا فاضرب عنقه ، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها فإن عادت وإلا فاضرب عنقها » وسنده حسن ، وهو نص في موضع النزاع فيجب المصير إليه ، ويؤيده اشتراك الرجال والنساء في الحدود كلها الزنا والسرقه وشرب الخمر والقذف ، ومن صور الزنا رجم المحصن حتى يموت فاستثنى ذلك من النهى عن قتل النساء ، فكذلك يستثنى قتل المرتدة ، وتمسك به بعض الشافعية في قتل من انتقل من دين كفر إلى دين كفر سواء كان ممن يقر أهله عليه بالجزية أولاً وأجاب بعض الحنفية بأن العموم في الحديث في المبدل لا في التبديل ، فأما التبديل فهو مطلق لا عموم فيه ، وعلى تقدير التسليم فهو متروك الظاهر اتفاقاً في الكافر ولو أسلم فإنه يدخل في عموم الخبر وليس مراداً ، واحتجوا أيضاً بأن الكفر ملة واحدة فلو تنصر اليهودى لم يخرج عن دين الكفر ، وكذا لو تهود الوثنى ، فوضح أن المراد من بدل دين الإسلام بدين غيره لأن الدين في الحقيقة هو الإسلام قال الله تعالى ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾ وما عداه فهو بزعم المدعى ، وأما قوله تعالى ﴿ومن يتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه﴾ فقد احتج به بعض

الشافعية فقال : يؤخذ منه أنه لا يقر على ذلك ، وأجيب بأنه ظاهر في أن من ارتد عن الإسلام لا يقر على ذلك ، سلمنا لكن لا يلزم من كونه لا يقبل منه أنه لا يقر بالجزية بل عدم القبول والخسران إنما هو في الآخرة ، سلمنا أن عدم القبول يستفاد منه عدم التقرير في الدين لكن المستفاد أنه لا يقر عليه ، فلو رجع إلى الدين الذي كان عليه وكان مقراً عليه بالجزية فإنه يقتل إن لم يسلم مع إمكان الإمساك بأننا لا نقبل منه ولا نقتله ، ويؤيد تخصيصه بالإسلام ما جاء في بعض طرقه : فقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس رفعه « من خالف دينه دين الإسلام فاضربوا عنقه » واستدل به على قتل الزنديق من غير استتابة وتعقب بأن في بعض طرقه كما تقدم أن علياً استتابهم وقد نص الشافعي كما تقدم على القبول مطلقاً وقال يستتاب الزنديق كما يستتاب المرتد ، وعن أحمد وأبي حنيفة روايتان إحداها لا يستتاب والأخرى إن تكرّر منه لم تقبل توبته ، وهو قول الليث وإسحق ، وحكى عن أبي إسحق المروزي من أئمة الشافعية ولا يثبت عنه بل قيل إنه تحريف من إسحق بن راهويه والأول هو المشهور عند المالكية ، وحكى عن مالك إن جاء تائباً يقبل منه وإلا فلا ، وبه قال أبو يوسف ، واختاره الأستاذان أبو إسحق الإسفرائني وأبو منصور البغدادى . وعن بقية الشافعية أوجه كالمذاهب المذكورة ، وخامس يفصل بين الداعية فلا يقبل منه وتقبل توبة غير الداعية ، وأفشى ابن الصلاح بأن الزنديق إذا تاب تقبل توبته ويعزر فإن عاد بادرناه بضرب عنقه ولم يمهل ، واستدل من منع بقوله تعالى ﴿ إلا الذين تابوا وأصلحوا ﴾ فقال : الزنديق لا يطلع على صلاحه لأن الفساد إنما أتى مما أسره فإذا اطلع عليه وأظهر الإقلاع عنه لم يزد على ما كان عليه ، ولقوله تعالى ﴿ إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفر لهم ﴾ الآية ، وأجيب بأن المراد من مات منهم على ذلك كما فسره ابن عباس فيما أخرجه ابن أبي حاتم وغيره ، واستدل لمالك بأن توبة الزنديق لا تعرف ، قال وإنما لم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم المنافقين للتألف ولأنه لو قتلهم لقتلهم بعلمه فلا يؤمن أن يقول قائل إنما قتلهم لمعنى آخر ، ومن حجة من استتابهم قوله تعالى ﴿ اتخذوا أيمانهم جنة ﴾ فدل على أن إظهار الإيمان يحصن من القتل ، وكلهم أجمعوا على أن أحكام الدنيا على الظاهر والله يتولى السرائر وقد قال صلى الله عليه وسلم لأسماء « هلا شققت عن قلبي » وقال للذي ساره في قتل رجل « أليس يصلى ؟ قال : نعم . قال : أولئك الذين نبيت عن قتلهم » وسيأتى قريباً أن في بعض طرق حديث أبي سعيد أن خالد بن الوليد لما استأذن في قتل الذي أنكر القسمة وقال كم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه فقال صلى الله عليه وسلم « إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس » أخرجه مسلم ، والأحاديث في ذلك كثيرة .

الحديث الثاني حديث أبي موسى الأشعري ، وهو مشتمل على أربعة أحكام : الأول السواك وقد تقدم في الطهارة أتم مما هنا ، الثاني ذم طلب الإمارة ومنع من حرص عليها وسيأتى بسطه في كتاب الأحكام ، الثالث بعث أبي موسى على اليمن وإرسال معاذ أيضاً ، وقد تقدم بيانه في كتاب المغازي بعد غزوة الطائف بثلاثة أبواب ، الرابع قصة اليهودي الذي أسلم ثم ارتد وهو المقصود هنا .

قوله ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان والسند كله بصريون .

قوله ( عن أبي موسى ) في رواية أحمد عن يحيى القطان بهذا السند « قال أبو موسى الأشعري » .

قوله ( ومعى رجلان من الأشعريين ) هما من قومه ولم أقف على اسمهما ، وقد وقع في « الأوسط

للطبراني « من طريق عبد الملك عن عمير عن أبي بردة في هذا الحديث أن أحدهما ابن عم أبي موسى ، وعند مسلم من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة رجلاً من بني عمي .

**قوله ( فكلاهما سأل )** كذا فيه بحذف المسئول ، وبينه أحمد في روايته المذكورة فقال فيها « سأل العمل » وسيأتي بيان ذلك في الأحكام من طريق يزيد بن عبد الله ولفظه « فقال أحدهما أمرنا يا رسول الله ، فقال الآخر مثله » ولمسلم من هذا الوجه « أمرنا على بعض ما ولاك الله » ولأحمد والنسائي من وجه آخر عن أبي بردة « فتشهد أحدهما فقال : جئناك لتستعين بنا على عملك فقال الآخر مثله » وعندهما من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه « أتاني ناس من الأشعرين فقالوا انطلق معنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن لنا حاجة ، فقمتم معهم ، فقالوا أتستعين بنا في عملك » ويجمع بأنه كان معهما من يتبعهما وأطلق صيغة الجمع على الاثنين .

**قوله ( فقال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس )** شك من الراوي بأيهما خاطبه ، ولم يذكر القول في هذه الرواية ، وقد ذكره أبو داود عن أحمد بن حنبل ومسدد كلاهما عن يحيى القطان بسنده فيه فقال « ماتقول يا أبا موسى » ومثله لمسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى .

**قوله ( قلت والذي بعثك بالحق ما أطلعاني على ما في أنفسهما )** يفسر به رواية أبي العميس « فاعتذرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قالوا وقلت لم أدر ما حاجتهم ، فصدقتني وعذرتني » وفي لفظ « فقال لم أعلم لماذا جاء » .

**قوله ( لن أو لا )** شك من الراوي ، وفي رواية يزيد عند مسلم « إنا والله » .

**قوله ( لا نستعمل على عملنا من أراد )** في رواية أبي العميس « من سألنا » بفتح اللام وفي رواية يزيد « أحداً سألناه ولا أحداً حرص عليه » وفي أخرى « فقال إن أخونكم عندنا من يطلبه فلم يستعن بهما في شيء حتى مات » أخرجه أحمد من رواية إسماعيل بن أبي خالد عن أخيه عن أبي بردة ، وأدخل أبو داود بينه وبين أبي بردة رجلاً .

**قوله ( ثم أتبعه )** بهزة ثم مثناة ساكنة .

**قوله ( معاذ بن جبل )** بالنصب أي بعثه بعده . وظاهره أنه ألحقه به بعد أن توجه ، ووقع في بعض النسخ وأتبعه بهزة وصل وتشديد ، ومعاذ بالرفع لكن تقدم في المغازي بلفظ « بعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا موسى ومعاذاً إلى اليمن فقال يسرا ولا تعسرا » الحديث ويحمل على أنه أضاف معاذاً إلى أبي موسى بعد سبق ولايته لكن قبل توجهه فوصاهما عند التوجه بذلك ، ويمكن أن يكون المراد أنه وصى كلاهما واحداً بعد آخر .

**قوله ( فلما قدم عليه )** تقدم في المغازي أن كلاهما كان على عمل مستقل ، وأن كلاهما كان إذا سار في أرضه فقرب من صاحبه أحدث به عهداً ، وفي أخرى هناك « فجعللا يتزاوران فزار معاذ أبا موسى » وفي أخرى « فضرِب فسطاطاً » ومعنى « ألقى له وسادة » فرشها له ليجلس عليها ، وقد ذكر الباجي والأصيلي فيما نقله عياض عنهما أن المراد بقول ابن عباس « فاضطجعت في عرض الوسادة » الفراش ، ورده النووي فقال : هذا ضعيف أو باطل ، وإنما المراد بالوسادة ما يجعل تحت رأس النائم ، وهو كما قال ، قال وكانت

عادتهم أن من أرادوا إكرامه وضعوا الوسادة تحته مبالغة في إكرامه . وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليه فألقى له وسادة » كما تقدم في الصيام ، وفي حديث ابن عمر « أنه دخل على عبد الله بن مطيع فطرح له وسادة ، فقال له ماجئت لأجلس » أخرجه مسلم ولم أر في شيء من كتب اللغة أن الفراش يسمى وسادة .

**قوله ( قال انزل )** أى فاجلس على الوسادة .

**قوله ( فإذا رجل الخ )** هى جملة حالية بين الأمر والجواب ، ولم أقف على اسم الرجل المذكور ، وقوله « كان يهودياً فأسلم ثم تهود » فى رواية مسلم وأبى داود ثم راجع دينه دين السوء . ولأحمد من طريق أيوب عن حميد بن هلال عن أبى بردة قال « قدم معاذ بن جبل على أبى موسى فإذا رجل عنده فقال : ما هذا . — فذكر مثله وزاد — ونحن نريده على الإسلام منذ أحسبه شهرين وأخرج الطبرانى من وجه آخر عن معاذ وأبى موسى « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهما أن يعلما الناس ، فزار معاذ أباه موسى فإذا عنده رجل موثق بالحديد فقال : يا أخى أو بعثت تعذب الناس إنما بعثنا نعلمهم دينهم ونأمرهم بما ينفعهم فقال إنه أسلم ثم كفر ، فقال : والذي بعث محمداً بالحق لا أبرح حتى أحرقه بالنار » .

**قوله ( لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله )** بالرفع خبر مبتدأ محذوف ويجوز النصب .

**قوله ( ثلاث مرات )** أى كرر هذا الكلام ثلاث مرات وبين أبو داود فى روايته أنهما كررا القول أبو موسى يقول اجلس ومعاذ يقول : لا أجلس ، فعلى هذا فقوله ثلاث مرات من كلام الراوى لاتتمه كلام معاذ ، ووقع فى رواية أيوب بعد قوله قضاء الله ورسوله « إن من رجع عن دينه — أو قال بدل دينه — فاقتلوه » .

**قوله ( فأمر به فقتل )** فى رواية أيوب « فقال والله لا أقعد حتى تضربوا عنقه فضرِبَ عنقه » وفى رواية الطبرانى التى أشرت إليها « فأتى بحطب فألب فيه النار فكشفه وطرحه فيها » ويمكن الجمع بأنه ضرب عنقه ثم ألْقاه فى النار . ويؤخذ منه أن معاذاً وأبا موسى كانا يريان جواز التعذيب بالنار وإحراق الميت بالنار مبالغة فى إهانته وترهيباً عن الاقتداء به . وأخرج أبو داود من طريق طلحة بن يحيى وي زيد بن عبد الله كلاهما عن أبى بردة عن أبى موسى قال « قدم على معاذ » فذكر قصة اليهودى وفيه « فقال لا أنزل عن دابتي حتى يقتل فقتل » قال أحدهما : وكان قد استتيب قبل ذلك . وله من طريق أبى إسحق الشيبانى عن أبى بردة « أتى أبو موسى برجل قد ارتد عن الإسلام فدعاه فأبى عشرين ليلة أو قريباً منها ، وجاء معاذ فدعاه فأبى فضرِبَ عنقه » قال أبو داود : رواه عبد الملك بن عمير عن أبى بردة فلم يذكر الاستتابة ، وكذا ابن فضيل عن الشيبانى ، وقال المسعودى عن القاسم يعنى ابن عبد الرحمن فى هذه القصة : فلم ينزل حتى ضرب عنقه وما استتابه . وهذا يعارضه الرواية المثبتة لأن معاذاً استتابه ، وهى أقوى من هذه الروايات الساكتة عنها لا تعارضها ، وعلى تقدير ترجيح رواية المسعودى فلا حجة فيه لمن قال يقتل المرتد بلا استتابة ، لأن معاذاً يكون اكتفى بما تقدم من استتابة أبى موسى ، وقد ذكرت قريباً أن معاذاً روى الأمر باستتابة المرتد والمرتدة .

**قوله ( ثم تذاكرا قيام الليل )** فى رواية سعيد بن أبى بردة « فقال كيف تقرأ القرآن » أى فى صلاة الليل .

**قوله ( فقال أحدهما )** هو معاذ ، ووقع فى رواية سعيد بن أبى بردة « فقال أبو موسى أقرؤه قائماً وقاعداً وعلى راحلتى وأتفوقه » بقاء وقاف بينهما واو ثقيلة أى الأزم قراءته فى جميع الأحوال ، وفى أخرى « فقال أبو

موسى كيف تقرأ أنت يا معاذ ؟ قال : أنام أول الليل فأقوم وقد قضيت حاجتى فأقرأ ما كتب الله لى .  
**قوله ( وأرجو فى نومتى ما أرجو فى قومتى )** فى رواية سعيد « وأحتسب » فى الموضوعين كما تقدم بيانه فى المغازى ، وحاصله أنه يرجو الأجر فى ترويح نفسه بالنوم ليكون أنشط عند القيام . وفى الحديث من الفوائد غير ما تقدم : تولية أميرين على البلد الواحد ، وقسمة البلد بين أميرين ، وفيه كراهة سؤال الإمارة والحرص عليها ومنع الحريص منها كما سيأتى بسطه فى كتاب الأحكام ، وفيه تزاور الإخوان والأمراء والعلماء ، وإكرام الضيف ، والمبادرة إلى إنكار المنكر ، وإقامة الحد على من وجب عليه ، وأن المباحات يؤجر عليها بالنية إذا صارت وسائل للمقاصد الواجبة أو المندوبة أو تكميلاً لشيء منهما .

### باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة

[٦٩٢٤] ٦٦٨١ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا هريرة قال : لما توفي نبي الله صلى الله عليه وآله واستخلف أبو بكر وكفر من كفر من العرب قال عمر : يا أبا بكر كيف تقاثل الناس وقد قال النبي صلى الله عليه وآله : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فمن قال : لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله » ، قال أبو بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله لقاتلتهم على منعها . قال عمر : فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال ، فعرفت أنه الحق .

**قوله ( باب قتل من أبى قبول الفرائض )** أى جواز قتل من امتنع من التزام الأحكام الواجبة والعمل بها ، قال المهلب : من امتنع من قبول الفرائض نظر فإن أقر بوجوب الزكاة مثلاً أخذت منه قهراً ولا يقتل ، فإن أضاف إلى امتناعه نصب القتال قوتل إلى أن يرجع ، قال مالك فى الموطأ : الأمر عندنا فيمن منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها منه كان حقاً عليهم جهاده ، قال ابن بطال : مراده إذا أقر بوجوبها لا خلاف فى ذلك .

**قوله ( وما نسبوا إلى الردة )** أى أطلق عليهم اسم المرتدين ، قال الكرماني « ما » فى قوله وما نسبوا نافية كذا قال ، والذى يظهر لى أنها مصدرية أى ونسبتهم إلى الردة وأشار بذلك إلى ما ورد فى بعض طرق الحديث الذى أورده كما سآيينه ، قال القاضى عياض وغيره ، كان أهل الردة ثلاثة أصناف : صنف عادوا إلى عبادة الأوثان وصنف تبعوا مسيلمة والأسود العنسى وكان كل منهما ادعى النبوة قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم فصديق مسيلمة أهل اليمامة وجماعة غيرهم وصديق الأسود أهل صنعاء وجماعة غيرهم ، فقتل الأسود قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بقليل وبقي بعض من آمن به فقاتلهم عمال النبي صلى الله عليه وسلم فى خلافة أبى بكر ، وأما مسيلمة فجهاز إليه أبو بكر الجيش وعليهم خالد بن الوليد فقتلوه . وصنف ثالث استمروا على الإسلام لكنهم جحدوا الزكاة وتأولوا بأنها خاصة بزمان النبي صلى الله عليه وسلم ، وهم الذين ناظر عمر أبابكر فى قتالهم كما وقع فى حديث الباب ، وقال أبو محمد بن حزم فى « الملل والنحل » : انقسمت العرب بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم على أربعة أقسام : طائفة بقيت على ما كانت عليه فى حياته وهم الجمهور ،

وطائفة بقيت على الإسلام أيضاً إلا أنهم قالوا نقيم الشرائع إلا الزكاة وهم كثير لكنهم قليل بالنسبة إلى الطائفة الأولى ، والثالثة أعلنت بالكفر والردة كأصحاب طليحة وسجاح وهم قليل بالنسبة لمن قبلهم إلا أنه كان في كل قبيلة من يقاوم من ارتد ، وطائفة توقفت فلم تطع أحداً من الطوائف الثلاثة وتربصوا لمن تكون الغلبة فأخرج أبو بكر إليهم البعوث وكان فيروز ومن معه غلبوا على بلاد الأسود وقتلوه وقتل مسلمة باليمامة وعاد طليحة إلى الإسلام وكذا سجاح ورجع غالب من كان ارتد إلى الإسلام فلم يحل الحول إلا والجميع قد راجعوا دين الإسلام والله الحمد .

**قوله ( أن أبا هريرة قال )** في رواية مسلم « عن أبي هريرة » وهكذا رواه الأكثر عن الزهري بهذا السند على أنه من رواية أبي هريرة عن عمر وعن أبي بكر ، وقال يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أمرت أن أقاتل الناس » الحديث فسأله عن أنه من مسند أبي هريرة ولم يذكر أبا بكر ولا عمر أخرجه مسلم ، وهو محمول على أن أبا هريرة سمع أصل الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم وحضر مناظرة أبي بكر وعمر فقصها كما هي ، ويؤيده أنه جاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة من طرق فأخرجه مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه ، ومن طريق أبي صالح ذكوان كلاهما عن أبي هريرة ، وأخرجه ابن خزيمة من طريق أبي العنيس سعيد بن كثير بن عبید عن أبيه ، وأخرجه أحمد من طريق همام بن منبه ، ورواه مالك خارج الموطأ عن أبي الزناد عن الأعرج ، وذكره ابن منبه في كتاب الإيمان من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة كلهم عن أبي هريرة ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً ابن عمر كما تقدم في أوائل الكتاب في كتاب الإيمان وجابر وطارق الأشجعي عند مسلم ، وأخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس وأصله عند البخاري كما تقدم في أوائل الصلاة وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن أنس ، وهو عند ابن خزيمة من وجه آخر عنه لكن قال « عن أنس عن أبي بكر » وأخرجه البزار من حديث النعمان بن بشير ، وأخرجه الطبراني من حديث سهل بن سعد وابن عباس وجريير البجلي وفي الأوسط من حديث سمرة ، وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وكفر من كفر من العرب )** في حديث أنس عند ابن خزيمة « لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتد عامة العرب » .

**قوله ( يا أبا بكر كيف تقاتل الناس )** في حديث أنس « أتريد أن تقاتل العرب » .

**قوله ( أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله )** كذا ساقه الأكثر ، وفي رواية طارق عند مسلم « من وحد الله وكفر بما يعبد من دونه حرم دمه وماله » وأخرجه الطبراني من حديثه كرواية الجمهور ، وفي حديث ابن عمر « جتي يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة » ونحوه في حديث أبي العنيس وفي حديث أنس ، عند أبي داود « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن يستقبلوا قبلتنا ، ويأكلوا ذبيحتنا ، ويصلوا صلاتنا » وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، ويؤمنوا بي وبما جئت به » قال الخطابي : زعم الزوافض أن حديث الباب متناقض لأن في أوله أنهم كفروا وفي آخره أنهم ثبتوا على الإسلام إلا أنهم منعوا الزكاة ، فإن

كانوا مسلمين فكيف استحل قتالهم وسبى ذراريهم ، وإن كانوا كفاراً فكيف احتج على عمر بالتفرقة بين الصلاة والزكاة ، فإن في جوابه إشارة إلى أنهم كانوا مقرين بالصلاة . قال : والجواب عن ذلك أن الذين نسبوا إلى الردة كانوا صنفين ، صنف رجعوا إلى عبادة الأوثان ، وصنف منعوا الزكاة وتأولوا قوله تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ﴾ ﴿١﴾ فزعموا أن دفع الزكاة خاص به صلى الله عليه وسلم لأن غيره لا يطهرهم ولا يصل على عليهم فكيف تكون صلاته سكناً لهم ، وإنما أراد عمر بقوله « تقاتل الناس » الصنف الثاني لأنه لا يتردد في جواز قتل الصنف الأول ، كما أنه لا يتردد في قتال غيرهم من عباد الأوثان والنيران واليهود والنصارى ، قال : وكأنه لم يستحضر من الحديث إلا القدر الذى ذكره ، وقد حفظ غيره في الصلاة والزكاة معاً ، وقد رواه عبد الرحمن بن يعقوب بلفظ يعم جميع الشريعة حيث قال فيها « ويؤمنوا بى وبما جئت به » فإن مقتضى ذلك أن من جحد شيئاً مما جاء به صلى الله عليه وسلم ودعى إليه فامتنع ونصب القتال أنه يجب قتاله وقتله إذا أصر ، قال : وإنما عرضت الشبهة لما دخله من الاختصار ، وكأن راويه لم يقصد سياق الحديث على وجهه وإنما أراد سياق مناظرة أبى بكر وعمر واعتمد على معرفة السامعين بأصل الحديث ، انتهى ملخصاً . قلت وفي هذا الجواب نظر ، لأنه لو كان عند عمر في الحديث « حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » ما استشكل قتالهم للتسوية في كون غاية القتال ترك كل من التلطف بالشهادتين وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، قال عياض : حديث ابن عمر نص في قتال من لم يصل ولم يزك كمن لم يقر بالشهادتين ، واحتجاج عمر على أبى بكر وجواب أبى بكر دل على أنهما لم يسمعا في الحديث الصلاة والزكاة إذ لو سمعه عمر لم يحتج على أبى بكر ولوسمعه أبو بكر لرد به على عمر ولم يحتج إلى الاحتجاج بعموم قوله « إلا بحقه » . قلت : إن كان الضمير في قوله « بحقه » للإسلام فمهما ثبت أنه من حق الإسلام تناوله ، ولذلك اتفق الصحابة على قتال من جحد الزكاة .

**قوله ( لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة )** يجوز تشديد فرق وتخفيفه ، والمراد بالفرق من أقر بالصلاة وأنكر الزكاة جاحداً أو مانعاً مع الاعتراف ، وإنما أطلق في أول القصة الكفر ليشمل الصنفين ، فهو في حق من جحد حقيقة وفي حق الآخرين مجاز تغليباً ، وإنما قاتلهم الصديق ولم يعذرهم بالجهل لأنهم نصبوا القتال فجهز إليهم من دعاهم إلى الرجوع ، فلما أصرروا قاتلهم . قال المازرى : ظاهر السياق أن عمر كان موافقاً على قتال من جحد الصلاة فألزمه الصديق بمثله في الزكاة لورودهما في الكتاب والسنة مورداً واحداً .

**قوله ( فإن الزكاة حق المال )** يشير إلى دليل منع التفرقة اتى ذكرها أن حق النفس الصلاة وحق المال الزكاة ، فمن صلى عصم نفسه ، ومن زكى عصم ماله ، فإن لم يصل قاتل على ترك الصلاة ، ومن لم يزك أخذت الزكاة من ماله قهراً ، وإن نصب الحرب لذلك قاتل . وهذا يوضح أنه لو كان سمع في الحديث « ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » لما احتاج إلى هذا الاستنباط ، لكنه يحتمل أن يكون سمعه واستظهر بهذا الدليل النظرى .

**قوله ( والله لو منعونى عناقاً )** تقدم ضبطها في « باب أخذ العناق » وفي « الصدقة » من كتاب الزكاة ، ووقع في رواية قتبية عن الليث عند مسلم « عقالا » وأخرجه البخارى في كتاب الاعتصام عن قتبية فكنى بهذه اللفظة فقال « لو منعونى كذا » واختلف في هذه اللفظة فقال قوم هى وهم ، وإلى ذلك أشار البخارى بقوله في « الاعتصام » عقب إيراده « قال لى ابن بكير » يعنى شيخه فيه هنا ، وعبد الله يعنى ابن صالح عن الليث « عناقاً »



وهو أصح ، ووقع في رواية ذكرها أبو عبيدة « لو منعوني جذياً أذوط ، وهو يؤيد أن الرواية «عناقاً» والأذوط الصغير الفك والدقن ، قال عياض واحتج بذلك من يميز أخذ العناق في زكاة الغنم إذا كانت كلها سخلاً وهو أحد الأقوال ، وقيل : إنما ذكر العناق مبالغة في التقليل لا العناق نفسها ، قلت : والعناق بفتح المهملة والنون الأنثى من ولد المعز ، قال النووي : المراد أنها كانت صغاراً فماتت أمهاتها في بعض الحول فيزكين بحول الأمهات ولو لم يبق من الأمهات شيء على الصحيح ، ويتصور فيما إذا ماتت معظم الكبار وحدثت الصغار فحال الحول على الكبار على بقيتها وعلى الصغار . وقال بعض المالكية العناق والجذعة تجزئ في زكاة الإبل القليلة التي تزكى بالغنم ، وفي الغنم أيضاً إذا كانت جذعة ، ويؤيده أن في حديث أبي بردة في الأضحية « فإن عندي عناقاً جذعة » وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الزكاة . وقال قوم : الرواية محفوظة ولها معنى متجه . وجرى النووي على طريقته فقال : هو محمول على أنه قالها مرتين مرة عناقاً ومرة عقلاً . قلت : وهو بعيد مع اتحاد المخرج والقصة ، وقيل العقال يطلق على صدقة عام يقال أخذ منه عقال هذا العام يعني صدقته حكاه المازرى عن الكسائي واستشهد بقول الشاعر :

سعى عقلاً فلم يترك لنا سنداً فكيف لو قد سعى عمرو عقالين

وعمره المشار إليه هو ابن عتبة بن أبي سفيان ، وكان عمه معاوية يبعثه ساعياً على الصدقات ف قيل فيه ذلك . ونقل عياض عن ابن وهب أنه الفريضة من الإبل ، ونحوه عن النضر بن شميل ، وعن أبي سعيد الضرير : العقال ما يؤخذ في الزكاة من نعام وثمار لأنه عقل عن مال كها . وقال المبرد : العقال ما أخذته العامل من صدقة بعينها فإن تعوض عن شيء منها قيل أخذ نقداً ، وعلى هذا فلا إشكال فيه . وذهب الأكثر إلى حمل العقال على حقيقته وأن المراد به الحبل الذي يعقل به البعير ، نقله عياض عن الواقدي عن مالك بن أبي ذئب قالوا العقال عقال الناقة . قال أبو عبيد العقال اسم لما يعقل به البعير ، وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم محمد ابن مسلمة على الصدقة فكان يأخذ مع كل فريضة عقلاً . وقال النووي : ذهب إلى هذا كثير من المحققين ، وقال ابن التيمي في « التحرير » : قول من فسر العقال بفريضة العام تعسف ، وهو نحو تأويل من حمل البيضة والحبل في حديث لعن السارق على بيضة الحديد وحبل السفينة . قلت : وقد تقدم بيان ذلك في « باب حد السرقة » إلى أن قال : وكل ما كان في هذا السياق أحقر كان أبلغ قال : والصحيح أن المراد بالعقال ما يعقل به البعير ، قال : والدليل على أن المراد به المبالغة قوله في الرواية الأخرى « عناقاً » وفي الأخرى « جذياً » قال : فعلى هذا فالمراد بالعقال قدر قيمته ، قال الثوري : وهذا هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره . وقال عياض : احتج به بعضهم على جواز أخذ الزكاة في عروض التجارة ، وفيه بعد ، والراجح أن العقال لا يؤخذ في الزكاة لوجوبه بعينه وإنما يؤخذ تبعاً للفريضة التي تعقل به ، أو أنه قال ذلك مبالغة على تقدير أن لو كانوا يؤدونه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال النووي : يصح قدر قيمة العقال في زكاة النقد وفي المعدن والركاز والمعشرات وزكاة الفطر ، وفيما لو وجبت سن فأخذ الساعي دونه ، وفيما إذا كانت الغنم سخلاً فمنع واحدة وقيمتها عقال . قال : وقد رأيت كثيراً ممن يتعاني الفقه يظن أنه لا يتصور وإنما هو للمبالغة ، وهو غلط منه . وقد قال الخطابي : حمله بعضهم على زكاة العقال إذا كان من عروض التجارة ، وعلى الحبل نفسه عند من يميز أخذ القيم ، وللشافعي قول إنه يتخير بين العرض والنقد ، قال : وأظهر من ذلك كله قول من قال إنه يجب أخذ العقال مع الفريضة كما جاء عن عائشة « كان من عادة المتصدق أن يعمد إلى قرن — بفتح القاف والراء وهو

الحبل — فيقرن به بين بعيرين لئلا تشرذ الإبل ، وهكذا جاء عن الزهري . وقال غيره في قول أنى بكر « لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » غنية عن حمله على المبالغة . وحاصله أنهم متى منعوا شيئاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو قل فقد منعوا شيئاً واجباً إذ لا فرق في منع الواجب وجعده بين القليل الكثير ، قال : وهذا يغنى عن جميع التقادير والتأويلات التي لا يسبق الفهم إليها ، ولا يظن بالصديق أنه يقصد إلى مثلها . قلت : الحامل لمن حمله على المبالغة أن الذى تمثل به في هذا المقام لا بد وأن يكون من جنس ما يدخل في الحكم المذكور ، فلذلك حملوه على المبالغة والله أعلم .

قوله ( فو الله ما هو إلا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أنى بكر للقتال فعرفت أنه الحق ) أى ظهر له من صحة احتجاجة لا أنه قلده في ذلك : وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم في كتاب الإيمان : الاجتهاد في التوازل ، وردها إلى الأصول ، والمناظرة على ذلك والرجوع إلى الراجح ، والأدب في المناظرة بترك التصريح بالتخطئة والعدول إلى التلطف ، والأخذ في إقامة الحجة إلى أن يظهر للمناظر ، فلو عاند بعد ظهورها فحينئذ يستحق الإغلاظ بحسب حاله . وفيه الحلف على الشيء لتأكيد . وفيه منع قتل من قال لا إله إلا الله ولو لم يزد عليها ، وهو كذلك لكن هل يصير بمجرد ذلك مسلماً ؟ الراجح لا ، بل يجب الكف عن قتله حتى يختبر ، فإن شهد بالرسالة والتزم أحكام الإسلام حكم بإسلامه ، وإلى ذلك الإشارة بالاستثناء به بقوله « إلا بحق الإسلام » قال البغوى : الكافر إذا كان وثياً أو ثنوياً لا يقر بالوحدانية ، فإذا قال لا إله إلا الله حكم بإسلامه ثم يجبر على قبول جميع أحكام الإسلام ويرأى من كل دين خالف دين الإسلام ، وأما من كان مقراً بالوحدانية منكرراً للنبوة فإنه لا يحكم بإسلامه حتى يقول محمد رسول الله ، فإن كان يعتقد أن الرسالة المحمدية إلى العرب خاصة فلا بد أن يقول إلى جميع الخلق ، فإن كان كفر ببحود واجب أو استباحة محرم فيحتاج أن يرجع عما اعتقده ، ومقتضى قوله « يجبر » أنه إذا لم يلتزم تجرى عليه أحكام المرتد ، وبه صرح القفال واستدل بحديث الباب فادعى أنه لم يرد في خبر من الأخبار « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أو أنى رسول الله » كذا قال وهى غفلة عظيمة ، فالحديث في صحيحى البخارى ومسلم في كتاب الإيمان من كل منهما من رواية ابن عمر بلفظ « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » ويحتمل أن يكون المراد بقوله لا إله إلا الله هنا التلطف بالشهادتين لكونها سارت علماً على ذلك ، ويؤيده ورودها صريحاً في الطرق الأخرى ، واستدل بها على أن الزكاة لا تسقط عن المرتد ، وتعقب بأن المرتد كافر والكافر لا يطالب بالزكاة وإنما يطالب بالإيمان ، وليس في فعل الصديق حجة لما ذكر وإنما فيه قتال من منع الزكاة ، والذين تمسكوا بأصل الإسلام ومنعوا الزكاة بالشبهة التي ذكروها لم يحكم عليهم بالكفر قبل إقامة الحجة . وقد اختلف الصحابة فيهم بعد الغلبة عليهم هل تغنم أموالهم وتسبى ذراريهم كالكفار أولاً كالبغاة ؟ فرأى أبو بكر الأول وعمل به وناظره عمر في ذلك كما سيأتى بيانه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، وذهب إلى الثانى ووافقه غيره في خلافته على ذلك ، واستقر الإجماع عليه في حق من جحد شيئاً من الفرائض بشبهة فيطالب بالرجوع فإن نصب القتال قوتل وأقيمت عليه الحجة ، فإن رجع وإلا عومل معاملة الكافر حينئذ ، ويقال إن أصبغ من المالكية استقر على القول الأول فعد من ندره المخالف . وقال القاضى عياض : يستفاد من هذه القصة أن الحاكم إذا أداه اجتهاده في أمر لا نص فيه إلى شيء تجب طاعته فيه ولو اعتقد بعض المجتهدين خلافه ، فإن صار ذلك المجتهد المعتقد خلافه حاكماً وجب عليه العمل بما أداه إليه اجتهاده وتسوغ له مخالفة الذى قبله في ذلك ، لأن عمر أطاع أبا بكر فيما رأى

من حق مانعي الزكاة مع اعتقاده خلافة ثم عمل في خلافته بما أداه إليه اجتهداه ووافقه أهل عصره من الصحابة وغيرهم ، وهذا مما ينبه عليه في الاحتجاج بالإجماع السكوتي ، فيشترط في الاحتجاج به انتفاء موانع الإنكار وهذا منها . وقال الخطائي : في الحديث أن من أظهر الإسلام أجريت عليه أحكامه الظاهرة ولو أسر الكفر في نفس الأمر . ومحل الخلاف إنما هو فيمن اطلع على معتقده الفاسد فأظهر الرجوع هل يقبل منه أولاً ؟ وأما من جهل أمره فلا خلاف في إجراء الأحكام الظاهرة عليه .

## باب

إِذَا عَرَّضَ الذِّمِّيُّ أَوْ غَيْرُهُ بِسَبِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصْرَحُ ، نَحْوَ قَوْلِهِ : السَّامُ عَلَيْكُمْ

[٦٩٢٦] ٦٦٨٢- نا محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أنا عبد الله قال أنا شعبة عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك قال سمعت أنس بن مالك يقول : مر يهودي برسول الله صلى الله عليه فقال : السام عليك فقال رسول الله صلى الله عليه : «وعليك» . قال رسول الله صلى الله عليه : «أتدرون ماذا يقول؟ قال : السام عليك» ، قالوا : يا رسول الله ، ألا نقتله؟ قال : «لا ، إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم» .

[٦٩٢٧] ٦٦٨٣- نا أبو نعيم عن ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه قالت : استأذن رهط من اليهود على النبي صلى الله عليه فقالوا : السام عليكم ، فقلت : بل عليكم السام واللعنة . فقال : «يا عائشة ، إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله» . قلت : أو لم تسمع ما قالوا؟ قال : «قلت : وعليكم» .

[٦٩٢٨] ٦٦٨٤- نا مسدد قال نا يحيى بن سعيد عن سفيان ومالك بن أنس قالنا نا عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه : «إن اليهود إذا سلموا على أحدكم إنما يقولون سام عليكم ، فقل : عليكم» .

قوله ( باب إذا عرض الذمي أو غيره ) أى المعاهد ومن يظهر الإسلام .

قوله ( بسب النبي صلى الله عليه وسلم ) أى وتنقيصه ، وقوله «ولم يصرح» تأكيد فإن التعريض خلاف التصريح ، وقد تقدم بيانه في تفسير قوله تعالى ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ .

قوله ( نحو قوله السام عليكم ) في رواية الكشميني «السام عليك» بالإنفراد ، وكذا وقع في حديثي عائشة وابن عمر في الباب ، ولم يختلف في حديث أنس في لفظ «عليك» بالإنفراد وتقدمت الأحاديث الثلاثة مع شرحها في كتاب الاستئذان ، واعترض بأن هذا اللفظ ليس فيه تعريض بالسب ، والجواب أنه أطلق التعريض على ما يخالف التصريح ولم يرد التعريض المصطلح وهو أن يستعمل لفظاً في حقيقته يلوح به إلى معنى آخر يقصده . وقال ابن المنير : حديث الباب يطابق الترجمة بطريق الأولى ، لأن الجرح أشد من السب ، فكأن البخاري يختار مذهب الكوفيين في هذه المسألة انتهى ملخصاً ، وفيه نظر لأنه لم يبت الحكم ولا يلزم من تركه قتل من قال ذلك لمصلحة التأليف أن لا يجب قتله حيث لا مصلحة في تركه ، وقد نقل ابن المنذر الاتفاق على أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم صريحاً وجب قتله ، ونقل أبو بكر الفارسي أحد أئمة الشافعية في كتاب الإجماع أن

من سب النبي صلى الله عليه وسلم مما هو قذف صريح كفر باتفاق العلماء ، فلو تاب لم يسقط عنه القتل لأن حد قذفه القتل وحد القذف لا يسقط بالتوبة ، وخالفه القفال فقال : كفر بالسب فيسقط القتل بالإسلام ، وقال الصيدلاني : يزول القتل ويجب حد القذف ، وضعفه الإمام ، فإن عرض فقال الخطابي : لا أعلم خلافاً في وجوب قتله إذا كان مسلماً . وقال ابن بطلال : اختلف العلماء فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم ، فأما أهل العهد والذمة كاليهود فقال ابن القاسم عن مالك : يقتل إلا أن يسلم ، وأما المسلم فيقتل بغير استتابة . ونقل ابن المنذر عن الليث والشافعي وأحمد وإسحق مثله في حق اليهودي ونحوه ، ومن طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي ومالك في المسلم : هي ردة يستتاب منها . وعن الكوفيين إن كان ذمياً عزز وإن كان مسلماً فهي ردة . وحكى عياض خلافاً هل كان ترك من وقع منه ذلك لعدم التصريح أو لمصلحة التأليف ؟ ونقل عن بعض المالكية أنه إن لم يقتل اليهود في هذه القصة لأنهم لم تقم عليهم البينة بذلك ولا أقروا به فلم يقض فيهم بعلمه . وقيل إنهم لما لم يظهروه ولووه بالستهم ترك قتلهم . وقيل إنه لم يحمل ذلك منهم على السب بل على الدعاء بالموت الذي لا بد منه ، ولذلك قال في الرد عليهم « وعليكم » أى الموت نازل علينا وعليكم فلا معنى للدعاء به ، أشار إلى ذلك القاضي عياض وتقدمت الإشارة إليه في الاستثذان ، وكذا من قال « السأم » بالهمز بمعنى السامة هو دعاء بأن يملوا الدين وليس بصريح في السب والله أعلم . وعلى القول بوجوب قتل من وقع منه ذلك من ذمى أو معاهد فترك لمصلحة التأليف هل ينتقض بذلك عهده ؟ محل تأمل . واحتج الطحاوى لأصحابهم بحديث الباب وأيده بأن هذا الكلام لو صدر من مسلم لكان ردة ، وأما صدوره من اليهود فالذى هم عليه من الكفر أشد منه فلذلك لم يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلم . وتعقب بأن دعاءهم لم يتحقق إلا بالعهد وليس في العهد أنهم يسبون النبي صلى الله عليه وسلم فمن سبه منهم تعد العهد فينتقض فيصير كافراً بلا عهد فيهدر دمه إلا أن يسلم ويؤيده أنه لو كان كل ما يعتقدونه لا يؤاخذون به لكانوا لو قتلوا مسلماً لم يقتلوا لأن من معتقدهم حل دماء المسلمين ومع ذلك لو قتل منهم أحد مسلماً قتل ، فإن قيل إنما يقتل بالمسلم قصاصاً بدليل أنه يقتل به ولو أسلم ولو سب ثم أسلم لم يقتل . قلنا الفرق بينهما أن قتل المسلم يتعلق بحق آدمى فلا يهدر ، وأما السب فإن وجوب القتل به يرجع إلى حق الدين فيهدمه الإسلام ، والذي يظهر أن ترك قتل اليهود إنما كان لمصلحة التأليف أو لكونهم لم يعلنوا به أولها جميعاً وهو أولى ، والله أعلم .

بـ

[٦٩٢٩] ٦٦٨٥- نا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال ني شقيق قال نا عبد الله : كأني أنظر إلى النبي صلى الله عليه عليه يحكي نبياً من الأنبياء ضربه قومه فأدموه ، فهو يمسح الدم عن وجهه وهو يقول : « رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون » .

قوله ( باب ) كذا للأكثر بغير ترجمة ، وحذفه ابن بطلال فصار حديث ابن مسعود المذكور فيه من جملة الباب الذي قبله ، واعترض بأنه إنما ورد في قوم كفار أهل حرب والنبي صلى الله عليه وسلم مأمور بالصبر على الأذى منهم فلذلك امتثل أمر ربه . قلت : فهذا يقتضى ترجيح صنيع الأكثر من جعله في ترجمة مستقلة ، لكن تقدم التنبيه على أن مثل ذلك وقع كالفصل من الباب الذي قبله فلا بد له من تعلق به في الجملة ، والذي يظهر أنه أشار بإيراده إلى ترجيح القول بأن ترك قتل اليهود لمصلحة التأليف ، لأنه إذا لم يؤاخذ الذي ضربه حتى جرحه بالدعاء عليه ليهلك بل صبر على أذاه وزاد فدعا له فلا أن يصبر على الأذى بالقول أولى ، ويؤخذ منه ترك

القتل - بالتعريض بطريق الأولى ، وقد تقدم شرح حديث ابن مسعود المذكور في غزوة أحد من كتاب المغازي ، وحفص المذكور في السند هو ابن غياث ، وشقيق هو ابن سلمة أبو وائل ، والسند كله كوفيون . وقوله « قال عبد الله » يعني ابن مسعود ، ووقع في رواية مسلم من طريق وكيع عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله .

قوله ( يحكى نبياً من الأنبياء ) تقدم في ذكر بني إسرائيل من أحاديث الأنبياء هذا الحديث بهذا السند وذكرت فيه — من طريق مرسله وفي سندها من لم يسم — من سمى النبي المذكور نوحاً عليه السلام ، ثم وقع لي من رواية الأعمش بسند له مضموماً إلى روايته بسند حديث الباب أخرجه ابن عساكر في ترجمة نوح عليه السلام من « تاريخ دمشق » من رواية يعقوب بن عبد الله الأشعري عن الأعمش عن مجاهد عن عبيد بن عمير قال « إن كان نوح ليضربه قومه حتى يغى عليه ثم يفى فيقول : اهد قومي فإنهم لا يعلمون » وبه عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله فذكر نحو حديث الباب ، وتقدم هناك أيضاً قول القرطبي : « إن النبي صلى الله عليه وسلم هو الحاكي والمحكى عنه ، ووجه الرد عليه ، وتقدم في غزوة أحد بيان ما وقع له صلى الله عليه وسلم من الجراحة في وجهه يوم أحد وأنه صلى الله عليه وسلم قال أولاً « كيف يفلح قوم أدموا وجه نبيهم » فإنه قال أيضاً « اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون » وأن عند أحمد من رواية عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم قال نحو ذلك يوم حنين لما ازدحموا عليه عند قسمة الغنائم .

قوله ( فهو يمسح الدم عن وجهه ) في رواية عبد الله بن عمر عن الأعمش عند مسلم في هذا الحديث « عن جبينه » وقد تقدم في غزوة أحد بيان أنه شج صلى الله عليه وسلم وكسرت ربايته وشرح ما وقع في ذلك مبسوطاً والله الحمد

### باب قتل الخوارج والملحدین بعد إقامة الحجة عليهم

وقول الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ ﴾

وكان ابن عمر يراهم شرار خلق الله ، وقال : إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين .

[٦٩٣٠] ٦٦٨٦- فا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا خيشمة قال نا سويد بن غفلة قال علي : إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه حديثاً فوالله لئن أخرج من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه ، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة ، وإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « سيخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان ، سفهاء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة » .

[٦٩٣١] ٦٦٨٧- نا محمد بن المشني قال نا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد قال أخبرني محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة وعطاء بن يسار أنهما أتيا أباسعيد الخدري فسألاه عن الحرورية أسمعت النبي صلى الله عليه ؟ قال : لا أدري ما الحرورية ، سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « يخرج في هذه الأمة - ولم يقل منها - قوم تحقرون

صلاتكم مع صلاتهم، يقرؤون القرآن لا يجاوزُ حلقهم - أو حناجرهم- يرقون من الدين مروق السهم من الرمية، فينظر الرامي إلى سهمه إلى نصله إلى رصافه فيتماروا في الفوق هل علق بها من الدم شيء». [٦٩٣٢] ٦٦٨٨- فا يحيى بن سليمان قال نا ابن وهب قال نا عمر أن أباه حدثه عن عبد الله بن عمر وذكر الحرورية فقال: قال النبي صلى الله عليه: «يرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية».

قوله ( باب قتل الخوارج والملحدین بعد إقامة الحجة عليهم ، وقول الله تعالى ﴿ وما كان الله ليضلّ قوماً بعد إذ هداهم حتى یبین لهم ما یتقون ﴾ ) أما الخوارج فهم جمع خارجة أى طائفة ، وهم قوم مبتدعون سموا بذلك لخروجهم عن الدين وخروجهم على خيار المسلمين ، وأصل بدعتهم فيما حكاه الرافعى فى الشرح الكبير أنهم خرجوا على على رضى الله عنه حيث اعتقدوا أنه يعرف قتلة عثمان رضى الله عنه ويقدر عليهم ولا يقتص منهم لرضاه بقتله أو مواطأته إياهم ، كذا قال ، وهو خلاف ما أطبق عليه أهل الأخبار فإنه لا نزاع عندهم أن الخوارج لم يطلبوا بدم عثمان بل كانوا ينكرون عليه أشياء ويتبرعون منه ، وأصل ذلك أن بعض أهل العراق أنكروا سيرة بعض أقارب عثمان فطعنوا على عثمان بذلك ، وكان يقال لهم القراء لشدة اجتهادهم فى التلاوة والعبادة ، إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه ويستبدون برأيهم ويتنطعون فى الزهد والخشوع وغير ذلك ، فلما قتل عثمان قاتلوا مع على واعتقدوا كفر عثمان ومن تابعه واعتقدوا إمامة على وكفر من قاتله من أهل الجمل الذين كان رئيسهم طلحة والزبير فإنهما خرجا إلى مكة بعد أن بايعا علياً فلقيا عائشة وكانت حجت تلك السنة فاتفقوا على طلب قتلة عثمان وخرجوا إلى البصرة يدعون الناس إلى ذلك ، فبلغ علياً فخرج إليهم ، فوقعت بينهم وقعة الجمل المشهورة وانتصر على وقتل طلحة فى المعركة وقتل الزبير بعد أن انصرف من الوقعة ، فهذه الطائفة هى التى كانت تطلب بدم عثمان بالاتفاق ، ثم قام معاوية بالشام فى مثل ذلك وكان أمير الشام إذ ذاك وكان على أرسل إليه لأن يبايع له أهل الشام فاعتل بأن عثمان قتل مظلوماً وتجب المبادرة إلى الاقتصاص من قتلته وأنه أقوى الناس على الطلب بذلك ، ويلتمس من على أن يمكنه منهم ، ثم يبايع له بعد ذلك ، وعلى يقول ادخل فيما دخل فيه الناس وحاكمهم إلى أحكم فيهم بالحق ، فلما طال الأمر خرج على فى أهل العراق طالباً قتال أهل الشام فخرج معاوية فى أهل الشام قاضداً إلى قتاله ، فالتقيا بصفين فدامت الحرب بينهما أشهراً ، وكاد أهل الشام أن ينكسروا فرفعوا المصاحف على الرماح ونادوا ندعوكم إلى كتاب الله تعالى وكان ذلك بإشارة عمرو بن العاص وهو مع معاوية ، فترك جمع كثير ممن كان مع على وخصوصاً القراء القتال بسبب ذلك تديناً ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ﴾ الآية ، فراسلوا أهل الشام فى ذلك فقالوا ابعثوا حكماً منكم وحكماً منا يحضر معهما من لم يباشر القتال فمن رأوا الحق معه أطاعوه ، فأجاب على ومن معه إلى ذلك وأنكرت ذلك تلك الطائفة التى صاروا خوارج وكتب على بينه وبين معاوية كتاب الحكومة بين أهل العراق والشام : هذا ما قضى عليه أمير المؤمنين على معاوية فامتنع أهل الشام من ذلك وقالوا اكتبوا اسمه واسم أبيه ، فأجاب على إلى ذلك فأنكره عليه الخوارج أيضاً . ثم انفصل الفريقان على أن يحضر الحكمان ومن معهما بعد مدة عینوها فى مكان وسط بين الشام والعراق ، ويرجع العسكران إلى بلادهم إلى أن يقع الحكم ، فرجع معاوية إلى الشام ، ورجع على إلى الكوفة ، ففارقه الخوارج وهم ثمانية آلاف وقيل كانوا أكثر من عشرة آلاف وقيل ستة آلاف ، ونزلوا مكاناً يقال له حروراء بفتح المهملة وراءین الأولى مضمومة ، ومن ثم قيل لهم الحرورية وكان كبيرهم عبد الله

ابن الكواء يفتح الكاف وتشديد الواو مع المد يشكرى ، وشيث بفتح المعجمة والموحدة بعدها مثلثة التيمى فأرسل إليهم على ابن عباس فناظرهم فرجع كثير منهم معه ، ثم خرج إليهم على ، فأطاعوه ودخلوا معه الكوفة معهم رئيساهم المذكوران ، ثم أشاعوا أن علياً تاب من الحكومة ولذلك رجعوا معه ، فبلغ ذلك علياً فخطب وأنكر ذلك ، فتنادوا من جيوانب المسجد : لا حكم إلا لله ، فقال : كلمة حق يراد بها باطل ، فقال لهم : لكم علينا ثلاثة : أن لا تمنعكم من المساجد ، ولا من رزقكم من الفىء ، ولا نبذوكم بقتال ما لم تحدثوا فساداً . وخرجوا شيئاً بعد شيء إلى أن اجتمعوا بالمدائن ، فراسلهم في الرجوع فأصروا على الامتناع حتى يشهد على نفسه بالكفر لرضاهم بالتحكيم ويتوب ، ثم راسلهم أيضاً فأرادوا قتل رسوله ، ثم اجتمعوا على أن من لا يعتقد معتقدهم يكفر ويباح دمه وماله وأهله ، وانتقلوا إلى الفعل فاستعرضوا الناس فقتلوا من اجتاز بهم من المسلمين ، ومر بهم عبد الله بن خباب بن الارت وكان والياً لعل على بعض تلك البلاد ومعه سرية وهى حامل فقتلوه وبقروا بطن سريته عن ولد ، فبلغ علياً فخرج إليهم في الجيش الذى كان هياً للخروج إلى الشام . فأوقع بهم بالنهروان ، ولم ينج منهم إلا دون العشرة ولا قتل ممن معه إلا نحو العشرة ، فهذا ملخص أول أمرهم ، ثم انضم إلى من بقى منهم من مال إلى رأيهم فكانوا محتفين في خلافة على حتى كان منهم عبد الرحمن ابن ملجم الذى قتل علياً بعد أن دخل على في صلاة الصبح ، ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية ثارت منهم طائفة فأوقع بهم عسكر الشام بمكان يقال له النجيلة ثم كانوا منقمعين في إمارة زياد وابنه عبيد الله على العراق طول مدة معاوية وولده يزيد ، وظفر زياد وابنه منهم بجماعة فأبادهم بين قتل وحبس طويل ، فلما مات يزيد ووقع الافتراق وولى الخلافة عبد الله بن الزبير وأطاعه أهل الأمصار إلا بعض أهل الشام ثار مروان فادعى الخلافة وغلب على جميع الشام إلى مصر ، فظهر الخوارج حينئذ بالعراق مع نافع بن الأزرق ، وباليمامة مع نجدة بن عامر وزاد نجدة على معتقد الخوارج أن من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولو اعتقد معتقدهم ، وعظم البلاء بهم وتوسعوا في معتقدهم الفاسد فأبطلوا رجم المحسن وقطعوا يد السارق من الإبط وأوجبوا الصلاة على الحائض في حال حيضها وكفروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن كان قادراً ، وإن لم يكن قادراً فقد ارتكب كبيرة ، وحكم مرتكب الكبيرة عندهم حكم الكافر ، وكفوا عن أموال أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقاً وفتكوا فيمن ينسب إلى الإسلام بالقتل والسبى والنهب ، فمنهم من يفعل ذلك مطلقاً بغير دعوة منهم ، ومنهم من يدعو أولاً ثم يفتك ، ولم يزل للبلاء بهم يزيد إلى أن أمر المهلب بن أبي صفرة على قتالهم فطاوهم حتى ظفر بهم وتقلل جمعهم ، ثم لم يزل منهم بقايا في طول الدولة الأموية وصدر الدولة العباسية ، ودخلت طائفة منهم المغرب . وقد صنف في أخبارهم أبو مخنف بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح النون بعدها فاء واسمه لوط بن يحيى كتاباً لخصه الطبرى في تاريخه وصنف في أخبارهم أيضاً الهيثم بن عدى كتاباً ، ومحمد ابن قدامة الجوهري أحد شيوخ البخارى خارج الصحيح كتاباً كبيراً ، وجمع أخبارهم أبو العباس المبرد في كتابه «الكامل» لكن بغير أسانيد بخلاف المذكورين قبله ، قال القاضى أبو بكر بن العرى : الخوارج صنفان أحدهما يزعم أن عثمان وعلياً وأصحاب الجمل وصفين وكل من رضى بالتحكيم كفار ، والآخر يزعم أن كل من أتى كبيرة فهو كافر مخلص في النار أبداً . وقال غيره : بل الصنف الأول مفرع عن الصنف الثانى لأن الحامل لهم على تكفير أولئك كونهم أذنبوا فيما فعلوه بزعمهم . وقال ابن حزم : ذهب نجدة بن عامر من الخوارج إلى أن من أتى صغيرة عذب بغير النار ، ومن أدام على صغيرة فهو كمرتكب الكبيرة في التخليد في النار ، وذكر

أن منهم من غلا في معتقدهم الفاسد فأنكر الصلوات الخمس وقال : الواجب صلاة بالغة وصلاة بالعشي ، ومنهم من جوز نكاح بنت الابن وبنت الأخ والأخت ، ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن ، وأن من قال لا إله إلا الله فهو مؤمن عند الله ولو اعتقد الكفر بقلبه ، وقال أبو منصور البغدادي في المقالات : عدة فرق الخوارج عشرون فرقة ، وقال ابن حزم أسوؤهم حالاً الغلاة المذكورون وأقربهم إلى قول أهل الحق الإباضية ، وقد بقيت منهم بقية بالمغرب وقد وردت بما ذكرته من أصل حال الخوارج أخبار جياذ : منها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر وأخرجه الطبري من طريق يونس كلاهما عن الزهري قال : لما نشر أهل الشام المصاحف بمشورة عمرو بن العاص حين كاد أهل العراق أن يغلبوهم هاب أهل الشام ذلك إلى أن آل الأمر إلى التحكيم ، ورجع كل إلى بلده إلى أن اجتمع الحكماء في العام المقبل بدومة الجندل وافترقا عن غير شيء ، فلما رجعوا خالفت الحرورية علماً وقالوا لا حكم إلا لله ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي رزين قال : لما وقع الرضا بالتحكيم ورجع على إلى الكوفة اعتزلت الخوارج بخروء فبعث لهم على عبد الله بن عباس فناظرهم ، فلما رجعوا جاء رجل إلى علي فقال : إنهم يتحدثون أنك أقررت لهم بالكفر لرضائك بالتحكيم ، فخطب وأنكر ذلك فتنادوا من جوانب المسجد لا حكم إلا لله . ومن وجه آخر أن رعوهم حينئذ الذين اجتمعوا بالنهروان عبد الله بن وهب الراسبي وزيد بن حصن الطائي وحر قوص بن زهير السعدي ، فاتفقوا على تأمير عبد الله بن وهب ، وسيأتي كثير من أسانيد ما أشرت إليه بعد في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . وقال الغزالي في «الوسيط» تبعاً لغيره في حكم الخوارج وجهان : أحدهما أنه كحكم أهل الردة ، والثاني أنه كحكم أهل البغي ، ورجح الرافعي الأول ، وليس الذي قاله مطرداً في كل خارجي فإنهم على قسمين : أحدهما من تقدم ذكره ، والثاني من خرج في طلب الملك لا للدعاء إلى معتقده ، وهم على قسمين أيضاً : قسم خرجوا غضباً للدين من أجل جور الولاة وترك عملهم بالسنة النبوية فهؤلاء أهل حق ، ومنهم الحسن بن علي وأهل المدينة في الحرة والقراء الذين خرجوا على الحجاج ، وقسم خرجوا لطلب الملك فقط سواء كانت فيهم شبهة أم لا وهم البغاة . وسيأتي بيان حكمهم في كتاب الفتن وبالله التوفيق .

**قوله ( وكان ابن عمر يراهم شرار خلق الله الخ )** وصله الطبري في مسند علي من تهذيب الآثار من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج أنه سأل نافعاً كيف كان رأى ابن عمر في الحرورية ؟ قال : كان يراهم شرار خلق الله ، انطلقوا إلى آيات انكفار فجعلوها في المؤمنين . قلت : وسنده صحيح ، وقد ثبت في الحديث الصحيح المرفوع عند مسلم من حديث أبي ذر في وصف الخوارج «هم شرار الخلق والخليقة» وعند أحمد بسند جيد عن أنس مرفوعاً مثله ، وعند البزار من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت «ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخوارج فقال : هم شرار أمتي يقتلهم خيار أمتي» وسنده حسن وعند الطبراني من هذا الوجه مرفوعاً هم شر الخلق والخليقة يقتلهم خير الخلق والخليقة وفي حديث أبي سعيد عند أحمد «هم شر البرية» وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم «من أبغض خلق الله إليه» وفي حديث عبد الله بن خباب يعني عن أبيه عند الطبراني «شر قتل أظلمت السماء وأقلمت الأرض» وفي حديث أبي أمامة نحوه ، وعند أحمد وابن أبي شيبة من حديث أبي برزة مرفوعاً في ذكر الخوارج «شر الخلق والخليقة يقولها ثلاثاً» وعند ابن أبي شيبة من طريق عمير بن إسحق عن أبي هريرة «هم شر الخلق» وهذا مما يؤيد قول من قال بكفرهم . ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :



الحديث الأول حديث علي . قوله ( حدثنا خيثمة ) بفتح الحاء المعجمة والمثلثة بينهما تحتانية ساكنة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الجعفي ، لأبيه ولجده صحبة ، ووقع في رواية سهل ابن بجر عن عمر بن حفص بهذا السند حدثني بالإفراد أخرجه أبو نعيم ولم يصرح بالتحديث فيه إلا حفص بن غياث ، فقد أخرجه مسلم من رواية وكيع وعيسى بن يونس والثوري وجريز وأبي معاوية ، وتقدم في علامات النبوة وفضائل القرآن من رواية سفيان الثوري ، وهو عند أبي داود والنسائي من رواية الثوري أيضاً ، وعند أبي عوانة من رواية يعلى بن عبيد ، وعند الطبري أيضاً من رواية يحيى بن عيسى الرملّي وعلي بن هشام كلهم عن الأعمش بالعنعنة ، وذكر الإسماعيلي أن عيسى بن يونس زاد فيه رجلاً فقال عن الأعمش حدثني عمرو بن مرة عن خيثمة . قلت : لم أر في رواية عيسى عند مسلم ذكر عمرو بن مرة وهو من المزيد في متصل الأسانيد ، لأن أبا معاوية هو الميزان في حديث الأعمش .

قوله ( سويد بن غفلة ) بفتح المعجمة والفاء مخضرم من كبار التابعين ، وقد قيل إن له صحبة ، وتقدم بيان ذلك في أواخر فضائل القرآن .

قوله ( قال علي ) هو علي حذف « قال » وهو كثير في الخط والأولى أن ينطق به ، وقد مضى في آخر فضائل القرآن من رواية الثوري عن الأعمش بهذا السند قال : « قال علي » وعند النسائي من هذا الوجه عن علي ، قال الدارقطني : لم يصح لسويد بن غفلة عن علي مرفوع إلا هذا . قلت : وماله في الكتب الستة ولا عند أحمد غيره ، وله في المستدرک من طريق الشعبي عنه قال : « خطب علي بنت أبي جهل » أخرجه من طريق أحمد عن يحيى بن أبي زائدة عن زكريا عن الشعبي ، وسنده جيد ، لكنه مرسل لم يقل فيه « عن علي »

قوله ( إذا حدثتكم ) في رواية يحيى بن عيسى سبب لهذا الكلام ، فأول الحديث عنده عن سويد بن غفلة قال « كان علي يمر بالنهر وبالساقية فيقول : صدق الله ورسوله « فقلنا يا أمير المؤمنين ما تزال تقول هذا قال إذا حدثتكم الخ ، وكان علي في حال المحاربة يقول ذلك ، وإذا وقع له أمر يوهم أن عنده في ذلك أثراً ، فخشي في هذه الكائنة أن يظنوا أن قصة ذي الثدية من ذلك القبيل فأوضح أن عنده في أمره نصاً صريحاً ، وبين لهم أنه إذا حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكتفي ولا يعرض ولا يوزي ، وإذا لم يحدث عنه فعل ذلك ليخدع بذلك من يحاربه ، ولذلك استدل بقوله « الحرب خدعة » .

قوله ( فو الله لأن آخر ) بكسر الحاء المعجمة أي أسقط .

قوله ( من السماء ) زاد أبو معاوية والثوري في روايتهما « إلى الأرض » أخرجه أحمد عنهما ، وسقطت للمصنف في علامات النبوة ولم يسق مسلم لفظهما . ووقع في رواية يحيى بن عيسى « آخر من السماء فتخطفني الطير أو تهوى في الريح في مكان سحيق » .

قوله ( فيما بيني وبينكم ) في رواية يحيى بن عيسى « عن نفسي » وفي رواية الأعمش عن زيد بن وهب عن علي « قام فينا علي عند أصحاب النهر فقال : ما سمعتموني أحدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فحدثوا به ، وما سمعتموني أحدث في غير ذلك » ويستفاد من هذه الرواية معرفة الوقت الذي حدث فيه علي بذلك والسبب أيضاً .

**قوله ( فإن الحرب خدعة )** في رواية يحيى بن عيسى « فإنما الحرب خدعة » وقد تقدم في كتاب الجهاد أن هذا أعنى « الحرب خدعة » حديث مرفوع ، وتقدم ضبط خدعة هناك ومعناها .

**قوله ( سيخرج قوم في آخر الزمان )** كذا وقع في هذه الرواية وفي حديث أبي هريرة عند النسائي « يخرج في آخر الزمان قوم » وهذا قد يخالف حديث أبي سعيد المذكور في الباب بعده ، فإن مقتضاه أنهم خرجوا في خلافة علي ، وكذا أكثر الأحاديث الواردة في أمرهم ، وأجاب ابن التين بأن المراد زمان الصحابة وفيه نظر ، لأن آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهم قد خرجوا قبل ذلك بأكثر من ستين سنة ، ويمكن الجمع بأن المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبوة ، فإن في حديث سفينة المخرج في السنن وصحيح ابن حبان وغيره مرفوعاً « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً » وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالنهروان في أواخر خلافة علي سنة ثمان وعشرين بعد النبي صلى الله عليه وسلم بدون الثلاثين بنحو سنتين .

**قوله ( أحداث )** بمهملة ثم مثناة جمع حدث بفتح الحاء هو الصغير السن هكذا في أكثر الروايات ، ووقع هنا للمستملى والسر خسى أحداث بضم أوله وتشديد الدال ، قال في « المطالع » معناه شباب جمع حديث السن أو جمع حدث ، قال ابن التين أحداث جمع حديث مثل كرام جمع كريم وكبار جمع كبير ، والحديث الجديد من كل شيء ويطلق على الصغير بهذا الاعتبار ، وتقدم في التفسير أحداث مثل هذا اللفظ لكنه هناك جمع على غير قياس ، والمراد سمار يتحدثون قاله في النهاية ، وتقدم في علامات النبوة بلفظ حدثاء بوزن سفهاء وهو جمع حديث كما تقدم تقريره ، والأسنان جمع سن والمراد به العمر ، والمراد أنهم شباب .

**قوله ( سفهاء الأحلام )** جمع حلم بكسر أوله والمراد به العقل ، والمعنى أن عقولهم رديئة . وقال النوى : يستفاد منه أن الثبوت وقوة البصيرة تكون عند كمال السن وكثرة التجارب وقوة العقل . قلت : ولم يظهر لي وجه الأخذ منه فإن هذا معلوم بالعادة لا من خصوص كون هؤلاء كانوا بهذه الصفة .

**قوله ( يقولون من خير قول البرية )** تقدم في علامات النبوة وفي آخر فضائل القرآن قول من قال إنه مقلوب وأن المراد من قول خير البرية وهو القرآن . قلت : ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد القول الحسن في الظاهر وباطنه على خلاف ذلك كقولهم « لا حكم إلا لله » في جواب على كما سيأتي . وقد وقع في رواية طارق بن زياد عند الطبري قال « خرجنا مع علي — فذكر الحديث وفيه يخرج قوم يتكلمون كلمة الحق لا تجاوز حلقهم » وفي حديث أنس عن أبي سعيد عند أبي داود والطبراني « يحسنون القول ويسيتون الفعل » ونحوه في حديث عبد الله بن عمر وعند أحمد وفي حديث مسلم عن علي يقولون الحق لا يجاوز هذا وأشار إلى حلقه .

**قوله ( لا يجاوز إيمانهم حناجرهم )** في رواية الكشميهني « لا يجوز » والحناجر بالحاء المهملة والنون ثم الجيم جمع حنجرة بوزن قسورة وهي الخلقوم والبلعوم وكله يطلق على مجرى النفس وهو طرف المرىء مما يلي الفم ، ووقع في رواية مسلم من رواية زيد بن وهب عن علي « لا تجاوز صلاتهم تراقيهم » فكأنه أطلق الإيمان على الصلاة وله في حديث أبي ذر « لا يجاوز إيمانهم حلقهم » والمراد أنهم يؤمنون بالنطق لا بالقلب ، وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم « يقولون الحق بألسنتهم لا يجاوز هذا منهم وأشار إلى حلقه » وهذه المجاوزة غير المجاوزة الآتية في حديث أبي سعيد .

**قوله ( يمرقون من الدين )** في رواية أنى إسحق عن سويد بن غفلة عند النسائي والطبرى « يمرقون من الإسلام » وكذا في حديث ابن عمر في الباب ، وفي رواية زيد بن وهب المشار إليها ، وحديث أنى بكرة في الطبرى وعند النسائي من رواية طارق بن زياد عن على « يمرقون من الحق » وفيه تعقب على من فسر الدين هنا بالطاعة كما تقدمت الإشارة إليه في علامات النبوة .

**قوله ( كما يمرق السهم من الرمية )** بفتح الراء وكسر الميم وتشديد التحتانية أى الشيء الذى يرمى به ويطلق على الطريدة من الوحش إذا رماها الرامى ، وسيأتى في الباب الذى بعده .

**قوله ( فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة )** في رواية زيد بن وهب « لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان نبهم لنكلوا عن العمل » ولمسلم في رواية عبيدة بن عمرو عن على « لولا أن تبطروا لحدثكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد صلى الله عليه وسلم » قال عبيدة قلت لعلى : أنت سمعته ؟ قال : أبى ورب الكعبة ثلاثاً . وله في رواية زيد بن وهب في قصة قتل الخوارج « أن علياً لما قتلهم قال صدق الله وبلغ رسوله ، فقام إليه عبيدة فقال : يا أمير المؤمنين الله الذى لا إله إلا هو لقد سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أى والله الذى لا إله إلا هو حتى استحلفه ثلاثاً » قال النووى : إنما استحلفه ليؤكد الأمر عند السامعين ولتظهر معجزة النبى صلى الله عليه وسلم وأن علياً ومن معه على الحق . قلت : وليطمئن قلب المستحلف لإزالة توهم ما أشار إليه على أن الحرب خدعة فخشى أن يكون لم يسمع في ذلك شيئاً منصوصاً ، وإلى ذلك يشير قول عائشة لعبد الله بن شداد في روايته المشار إليها حيث قالت له « ما قال على حينئذ ؟ قال سمعته يقول : صدق الله ورسوله ، قالت : رحم الله علياً إنه كان لا يرى شيئاً يعجبه إلا قال صدق الله ورسوله ، فيذهب أهل العراق فيكذبون عليه ويزيدونه » فمن هذا أراد عبيدة بن عمرو والتثبت في هذه القصة بخصوصها وأن فيها نقلاً منصوصاً مرفوعاً . وأخرج أحمد نحو هذا الحديث عن على وزاد في آخره « قتلهم حق على كل مسلم » ووقع سبب تحديث على بهذا الحديث في رواية عبيد الله بن أبى رافع فيما أخرجه مسلم من رواية بشر بن سعيد عنه قال « إن الحرورية لما خرجت وهو مع على قالوا : لا حكم إلا لله تعالى ، فقال على : كلمة حق أريد بها باطل ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف ناساً إني لأعرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بالسنتهم ولا يجاوز هذا منهم - وأشار بحلقه - من أبغض خلق الله إليه » الحديث .

الحديث الثانى حديث أنى سعيد ، قوله ( عبد الوهاب ) هو ابن عبد المجيد الثقفى ، ويحى بن سعيد هو الأنصارى ، ومحمد بن إبراهيم هو التيمى ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق . وهذا السياق كأنه لفظ عطاء بن يسار وأما لفظ أنى سلمة فتقدم منفرداً في أواخر فضائل القرآن ، ورواه الزهرى عن أنى سلمة كما في الباب الذى بعده بسياق آخر ، فعلل اللفظ المذكور هنا على سياق عطاء بن يسار المقرون به ، وقد قرن الزهرى مع أنى سلمة في روايته الماضية في الأدب الضحاك المشرق لكنه أفرده هنا عن أنى سلمة فامتاز لفظه عن لفظ الضحاك .

**قوله ( فسألاه عن الحرورية أسمعت النبى صلى الله عليه وسلم )** كذا للجميع بحذف المسموع ، وقد بينه في رواية مسلم عن محمد بن المثنى شيخ البخارى فيه فقال يذكرها ، وفي رواية محمد بن عمرو عن أنى

سلمة « قلت لأبي سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الحرورية » أخرجه ابن ماجه والطبرى ، وأخرج الطبرى من طريق الأسود بن العلاء عن أبي سلمة قال « جئنا أبا سعيد فقلنا » فذكر مثله ومن طريق أبي إسحق مولى بنى هاشم « أنه سأل أبا سعيد عن الحرورية » .

**قوله ( قال لا أدري ما الحرورية )** هذا يغير قوله في أول حديث الباب الذى يليه « وأشهد أن علياً قتلهم وأنا معه » فإن مقتضى الأول أنه لا يدري هل ورد الحديث الذى ساقه في الحرورية أولاً ، ومقتضى الثانى أنه ورد فهم ، ويمكن الجمع بأن مراده بالنفى هنا أنه لم يحفظ فيهم نصاً بلفظ الحرورية وإنما سمع قصتهم التى دل وجود علامتهم في الحرورية بأنهم هم .

**قوله ( يخرج في هذه الأمة ولم يقل منها )** لم تختلف الطرق الصحيحة على أبي سعيد في ذلك فعند مسلم من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد « أن النبى صلى الله عليه وسلم ذكر قوماً يكونون في أمته » وله من وجه آخر « تمرق عند فرقة مارقة من المسلمين » وله من رواية الضحاك المشرق عن أبي سعيد نحوه ، وأما ما أخرجه الطبرى من وجه آخر عن أبي سعيد بلفظ « من أمتى » فسنده ضعيف ، لكن وقع عند مسلم من حديث أبي ذر بلفظ « سيكون بعدى من أمتى قوم » وله من طريق زيد بن وهب عن علي « يخرج قوم من أمتى » ويجمع بينه وبين حديث أبي سعيد بأن المراد بالأمة في حديث أبي سعيد أمة الإجابة وفي رواية غيره أمة الدعوة ، قال النووى : وفيه دلالة على فقه الصحابة وتحريرهم الألفاظ ، وفيه إشارة من أبي سعيد إلى تكفير الخوارج وأنهم من غير هذه الأمة .

**قوله ( تحقرون )** بفتح أوله أى تستقلون .

**قوله ( صلاتكم مع صلاتهم )** زاد في رواية الزهرى عن أبي سلمة كما في الباب بعده « وصيامكم مع صيامهم » وفي رواية عاصم بن شميخ عن أبي سعيد « تحقرون أعمالكم مع أعمالهم » ووصف عاصم أصحاب نجدة الحرورى بأنهم « يصومون النهار ويقومون الليل ويأخذون الصدقات على السنة » أخرجه الطبرى ، ومثله عنده من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة . وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنده « يتعبدون بحقر أحدكم صلاته وصيامه مع صلاتهم وصيامهم » ومثله من رواية أنس عن أبي سعيد ، وزاد في رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة « وأعمالكم مع أعمالهم » وفي رواية سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب عن علي « ليست قراءتكم إلى قراءتهم شيئاً ولا صلاتكم إلى صلاتهم شيئاً » أخرجه مسلم والطبرى ، وعنده من طريق سليمان التيمي عن أنس « ذكر لى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن فيكم قوماً يدأبون ويعملون حتى يعجبوا الناس وتعجبهم أنفسهم » ومن طريق حفص بن أخى أنس عن عمه بلفظ « يتعمقون في الدين » وفي حديث ابن عباس عند الطبراني في قصة مناظرته للخوارج قال « فأتيتهم فدخلت على قوماً لم أر أشد اجتهاداً منهم ، أيديهم كأنها ثفن الإبل ، ووجوههم معلمة من آثار السجود » وأخرج ابن أبي شبة عن ابن عباس أنه « ذكر عنده الخوارج واجتهادهم في العبادة فقال : ليسوا أشد اجتهاداً من الرهبان » .

**قوله ( يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية )** بكسر الميم وتشديد التحتانية فعيلة بمعنى مفعولة فأدخلت فيها الهاء وإن كان قعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث للإشارة لنقلها من الوصفية إلى الاسمية ، وقيل إن شرط استواء المذكر والمؤنث أن يكون الموصوف مذكوراً معه ، وقيل شرطه سقوط الهاء

من المؤنث قبل وقوع الوصف ، تقول خذ ذبيحتك أى الشاة التى تريد ذبحها فإذا ذبحتها قيل لها حينئذ ذبيح .  
**قوله ( فليُنظر الرامى إلى سهمه )** يأتى بيانه فى الباب الذى بعده ، وقوله « إلى نصله » هو بدل من قوله سهمه أى ينظر إليه جملة ثم تفصيلاً ، وقد وقع فى رواية أى ضمرة عن يحيى بن سعيد عند الطبرى « ينظر إلى سهمه فلا يرى شيئاً ثم ينظر إلى نصله ثم إلى رصافه » وسيأتى بأبسط من هذا فى الباب الذى يليه ، وقوله « فيتبارى » أى يتشكك هل بقى فيها شيء من الدم ، والفوق موضع الوتر من السهم ، قال ابن الأنبارى فوق يذكر ويؤنث وقد يقال فوقه بالهاء .

الحديث الثالث حديث ابن عمر ، **قوله ( حدثنا عمر )** فى رواية غير أى ذر « حدثنى » بالافراد كذا للجميع عمر غير منسوب ، لكن ذكر أبو على الجياني عن الأصيلي قال قرأه علينا أبو زيد فى عرضه ببغداد « عمر بن محمد » ونسبه الإسماعيلي فى روايته من طريق أحمد بن عيسى عن ابن وهب « أخبرنى عمر بن محمد بن زيد العمرى » . قلت : وزيد هو ابن عبد الله بن عمر ، وقد تقدم فى التفسير بهذا السند حديث فى تفسير لقمان عن يحيى بن سليمان عن ابن وهب « حدثنى عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر » ووقع فى حديث الباب منسوباً هكذا إلى عمر بن الخطاب فى رواية الطبرى عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب .

**قوله ( عن عبد الله بن عمر وذكر الحرورية )** هى جملة حالية ، والمراد أنه حدث بالحديث عند ذكر الحرورية ، وفى إيراد البخارى له عقب حديث أبى سعيد إشارة إلى أن توقف أبى سعيد المذكور محمول على ما أشرت إليه من أنه لم ينص فى الحديث المرفوع على تسميتهم بخصوص هذا الاسم لا أن الحديث لم يرد فيهم .

بِمَنْ تَرَكَ قِتَالَ الْخَوَارِجِ لِلتَّائِفِ وَأَنْ لَا يَنْفُرَ النَّاسُ عَنْهُ

[٦٩٣٣] ٦٦٨٩- **حدثنا عبد الله بن محمد** قال نا هشام قال أنا معمر عن الزُّهري عن أبى سلمة عن أبى سعيد قال : بينا النبي صلى الله عليه يقسم جاء عبد الله بن ذى الخويرة التميمي فقال : اعدل يا رسول الله ، فقال : « ويحك ، ومن يعدل إذا لم أعدل ؟ » قال عمر بن الخطاب : ائذن لي فأضرب عنقه . قال : « دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاته ، وصيامه مع صيامه ، يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية ، ينظر إلى قذذه فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر في نصله فلا يوجد فيه شيء ، ثم رصافه فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر في نصيه فلا يوجد فيه شيء ، قد سبق الفرث والدم . آيتهم رجل إحدى يديه - أو قال : ندييه - مثل ندي المرأة » ، أو قال : « مثل البضعة تدرر يخرجون على حين فرقة من الناس » . قال أبو سعيد : أشهد سمعت من النبي صلى الله عليه ، وأشهد أن علياً قتلهم وأنا معه ، جيء بالرجل على النعت الذي نعت النبي صلى الله عليه . قال : فنزلت فيهم ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴾ .

[٦٩٣٤] ٦٦٩٠- نا موسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا الشيباني قال نا يسير بن عمرو قال : قلت لسهل ابن حنيف : هل سمعت النبي صلى الله عليه يقول في الخوارج شيئاً ؟ قال : سمعته يقول - وأهوى بيده قبل العراق - : « يخرج منه قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية » .

**قوله ( باب من ترك قتال الخوارج للتألف ولئلا ينفر الناس عنه )** أورد فيه حديث أنى سعيد في ذكر الذى قال للنبي صلى الله عليه وسلم «اعدل . فقال عمر ائذن لى فأضرب عنقه ، قال دعه» وليس فيه بيان السبب فى الأمر بتركه ، ولكنه ورد فى بعض طرقه ، فأخرج أحمد والطبرى من طريق بلال بن بقطر عن أنى بكرة قال «أتى النبي صلى الله عليه وسلم بمويل فقعد يقسمه ، فأتاه رجل وهو على تلك الحال» فذكر الحديث وفيه «فقال أصحابه : ألا تضرب عنقه ؟ فقال : لا أريد أن يسمع المشركون أنى أقتل أصحابى» ولمسلم من حديث جابر نحو حديث أنى سعيد وفيه «فقال عمر دعنى يا رسول الله فأقتل هذا المنافق ، فقال : معاذ الله أن يتحدث الناس أنى أقتل أصحابى ، إن هذا وأصحابه يقرعون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون منه ، لكن القصة التى فى حديث جابر صرح فى حديثه بأنها كانت منصرف النبي صلى الله عليه وسلم من الجعرانة ، وكان ذلك فى ذى القعدة سنة ثمان ، وكان الذى قسمه النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ فضة كانت فى ثوب بلال وكان يعطى كل من جاء منها ، والقصة التى فى حديث أنى سعيد صرح فى رواية أنى نعيم عنه أنها كانت بعد بعث على إلى اليمن وكان ذلك فى سنة تسع وكان المقسوم فيها ذهباً وخص به أربعة أنفس ، فهما قصتان فى وقتين اتفق فى كل منهما إنكار القائل ، وصرح فى حديث أنى سعيد أنه ذو الخويصرة التميمي ، ولم يسم القائل فى حديث جابر ، ووهم من سماه ذا الخويصرة ظاناً اتحاد القصين . ووجدت لحديث جابر شاهداً من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص «عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أتاه رجل يوم حنين وهو يقسم شيئاً فقال : يا محمد اعدل» ولم يسم الرجل أيضاً ، وسماه محمد بن إسحق بسند حسن عن عبد الله بن عمر ، وأخرجه أحمد والطبرى أيضاً ولفظه «أتى ذو الخويصرة التميمي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم الغنائم بحنين فقال : يا محمد» فذكر نحو هذا الحديث المذكور فيمكن أن يكون تكرار ذلك منه فى الموضعين عند قسمة غنائم حنين وعند قسمة الذهب الذى بعثه على ، قال الإسماعيلي : الترجمة فى ترك قتال الخوارج والحديث فى ترك القتل للمنفرد والجميع إذا أظهروا رأيهم ونصبوا للناس القتال وجب قتالهم ، وإنما ترك النبي صلى الله عليه وسلم قتل المذكور لأنه لم يكن أظهر ما يستدل به على ماوراءه ، فلو قتل من ظاهره الصلاح عند الناس قبل استحكام أمر الإسلام ورسوخه فى القلوب لنفرهم عن الدخول فى الإسلام ، وأما بعده صلى الله عليه وسلم فلا يجوز ترك قتالهم إذا هم أظهروا رأيهم وتركوا الجماعة وخالفوا الأئمة مع القدرة على قتالهم . قلت : وليس فى الترجمة ما يخالف ذلك ، إلا أنه أشار إلى أنه لو اتفقت حالة مثل حالة المذكور فاعتقدت فرقة مذهب الخوارج مثلاً ولم ينصبوا حرباً أنه يجوز للإمام الإعراض عنهم إذا رأى المصلحة فى ذلك كأن يخشى أنه لو تعرض للفرقة المذكورة لأظهر من يخفى مثل اعتقادهم أمره وناضل عنهم فيكون ذلك سبباً لخروجهم ونصيبهم القتال للمسلمين مع ما عرف من شدة الخوارج فى القتال وثباتهم وإقدامهم على الموت . ومن تأمل ما ذكر أهل الأخبار من أمورهم تحقق ذلك ، وقد ذكر ابن بطلال عن المهلب قال : التألف إنما كان فى أول الإسلام إذا كانت الحاجة ماسة لذلك لدفع مضرتهم ، فأما إذ أعلى الله الإسلام فلا يجب التألف إلا أن تنزل بالناس حاجة لذلك فلا إمام الوقت ذلك . قلت : وأما ترجمة البخارى القتال والخير فى القتل فلأن ترك القتال يؤخذ من ترك القتل من غير عكس ، وذكر فيه حديثين :

الأول حديث أنى سعيد ، قوله ( حدثنا عبد الله ) هو الجعفى المسندى بفتح النون ، ووهم من زعم أنه أبو

بكر بن أبى شيبه لأنه وإن كان أيضاً عبد الله بن محمد لكنه لا رواية له عن هشام المذكور هنا وهو ابن يوسف الصنعاني .

**قوله ( عن أبى سلمة )** فى رواية شعيب الماضية فى علامات النبوة عن الزهرى « أخبرنى أبى سلمة بن عبد الرحمن » وتقدم فى الأدب من طريق الأوزاعى عن الزهرى عن أبى سلمة والضحاك وهو ابن شراحيل أو ابن شراحيل المشرق بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء بعدها قاف منسوب إلى مشرق بطن من همدان ، وتقدم بيان حاله فى فضل سورة الإخلاص . وأن البزار حكى أنه الضحاك بن مزاحم وأن ذلك غلط ، ثم وقفت على الرواية التى نسب فيها كذلك أخرجها الطبرى من طريق الوليد بن مرثد عن الأوزاعى فى هذا الحديث فقال « حدثنى أبى سلمة بن عبد الرحمن والضحاك بن مزاحم عن أبى سعيد » قال الطبرى وهذا خطأ وإنما هو الضحاك المشرق . قلت : وقد أخرجه أحمد عن محمد بن مصعب وأبو عوانة من طريق بشر بن بكر كلاهما عن الأوزاعى فقال فيه « عن أبى سلمة والضحاك المشرق » وفى رواية بشر الهمدانى كلاهما عن أبى سعيد ، واللفظ الذى ساقه البخارى هو لفظ أبى سلمة ، وقد أفرد مسلم لفظ الضحاك المشرق من طريق حبيب بن أبى ثابت عنه وزاد فيه شيئاً سأذكره بعد ، وقد شد أفلح بن عبد الله بن المغيرة عن الزهرى فروى هذا الحديث عنه فقال عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبى سعيد أخرجه أبو يعلى .

**قوله ( بينا )** النبى صلى الله عليه وسلم يقسم ( بفتح أوله من القسمه كذا هنا بحذف المفعول ، ووقع فى رواية الأوزاعى يقسم ذات يوم قسماً وفى رواية شعيب « بينا نحن عند النبى صلى الله عليه وسلم وهو يقسم قسماً » زاد أفلح بن عبد الله فى روايته « يوم حنين » وتقدم فى الأدب من طريق عبد الرحمن بن أبى نعم عن أبى سعيد أن المقسوم كان تبرأ بعثه على بن أبى طالب من اليمن فقسمه النبى صلى الله عليه وسلم بين أربعة أنفس ، وذكرت أسماءهم هناك .

**قوله ( جاء عبد الله بن ذى الخويصرة التميمي )** فى رواية عبد الرزاق عن معمر بلفظ « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم قسماً إذ جاءه ابن ذى الخويصرة التميمي » وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الرزاق ومحمد بن ثور وأبو سفيان الحميري وعبد الله بن معاذ أربعتهم عن معمر وأخرجه الثعلبي ثم الواحدى فى أسباب النزول من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن عبد الرزاق فقال ابن ذى الخويصرة التميمي وهو حرقوص بن زهير أصل الخوارج وما أدري من الذى قال وهو حرقوص الخ وقد اعتمد على ذلك ابن الأثير فى الصحابة فترجم لذى الخويصرة التميمي فى الصحابة وساق هذا الحديث من طريق أبى إسحق الثعلبي وقال بعد فراغه : فقد جعل فى هذه الرواية اسم ذى الخويصرة حرقوصاً والله أعلم ، وقد جاء أن حرقوصاً اسم ذى الثدية كما سيأتى . قلت : وقد ذكر حرقوص بن زهير فى الصحابة أبو جعفر الطبرى وذكر أنه كان له فى فتوح العراق أثر وأنه الذى افتتح سوق الأهواز ثم كان مع على فى حروبه ثم صار مع الخوارج فقتل معهم ، وزعم بعضهم أنه ذو الثدية الآتى ذكره ، وليس كذلك ، وأكثر ما جاء ذكر هذا القائل فى الأحاديث مبهماً ووصف فى رواية عبد الرحمن بن أبى نعم المشار إليها بأنه مشرف الوجنتين غائر العينين ناشز الجهة كثر اللحية مخلوق الرأس مشمر الإزار ، وتقدم تفسير ذلك فى « باب بعث على » من المغازى وفى حديث أبى بكره عند أحمد والطبرى

«فأتاه رجل أسود طويل مشمر مخلوق الرأس بين عينيه أثر السجود» وفي رواية أنى الوضى عن أنى برزة عند أحمد والطبرى والحاكم «أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدنانير فكان يقسمها ورجل أسود مطموم الشعر بين عينيه أثر السجود» وفي حديث عبد الله بن عمرو عند البزار والطبرى «رجل من أهل البادية حديث عهد بأمر الله» .

**قوله ( فقال : اعدل يا رسول الله )** في رواية عبد الرحمن بن أنى نعم «فقال اتق الله يا محمد» وفي حديث عبد الله بن عمرو فقال «اعدل يا محمد» وفي لفظ له عند البزار والحاكم «فقال : يا محمد والله لئن كان الله أمرك أن تعدل ما أراك تعدل» وفي رواية مقسم التى أشرت إليها «فقال يا محمد قد رأيت الذى صنعت ، قال وكيف رأيت ؟ قال لم أراك عدلت» وفي حديث أنى بكرة «فقال يا محمد والله ما تعدل» وفي لفظ «ما أراك عدلت فى القسمة» ونحوه فى حديث أنى برزة .

**قوله ( فقال ويحك )** فى رواية الكشميهنى «ويلك» وهى رواية شعيب والأوزاعى كما تقدم الكلام عليها فى كتاب الأدب .

**قوله ( ومن يعدل إذا لم أعدل )** فى رواية عبد الرحمن بن أنى نعم . ومن يطع الله إذا لم أطعه ولمسلم من طريقه «أولست أحق أهل الأرض أن أطيع الله» وفى حديث عبد الله بن عمرو «عند من يلتمس العدل بعدى» وفى رواية مقسم عنه «فغضب صلى الله عليه وسلم وقال : العدل إذا لم يكن عندى فعند من يكون» وفى حديث أنى بكرة «فغضب حتى احمرت وجنتاه» ومن حديث أنى برزة «قال فغضب غضباً شديداً وقال : والله لا تجدون بعدى رجلاً هو أعدل عليكم منى» .

**قوله ( قال عمر بن الخطاب : يا رسول الله ائذن لى فأضرب عنقه )** فى رواية شعيب ويونس «فقال بزيادة فاء وقال «ائذن لى فيه فأضرب عنقه» وفى رواية الأوزاعى «فلأضرب» بزيادة لام ، وفى حديث عبد الله بن عمرو من طريق مقسم عنه «فقال عمر : يا رسول الله ألا أقوم عليه فأضرب عنقه» وقد تقدم فى المغازى من رواية عبد الرحمن بن أنى نعم عن أنى سعيد فى هذا الحديث «فسأله رجل أظنه خالد بن الوليد قتله» وفى رواية مسلم «فقال خالد بن الوليد» بالجزم ، وقد ذكرت وجه الجمع بينهما فى أواخر المغازى وأن كلا منهما سأل ، ثم رأيت عند مسلم من طريق جرير عن عمارة بن القعقاع بسنده فيه «فقام عمر بن الخطاب فقال : يا رسول الله ألا أضرب عنقه ؟ قال : لا . ثم أدبر فقام إليه خالد بن الوليد سيف الله فقال : يا رسول الله أضرب عنقه ؟ قال : لا» فهذا نص فى أن كلا منهما سأل . وقد استشكل سؤال خالد فى ذلك لأن بعث على اليمن كان عقب بعث خالد بن الوليد إليها ، والذهب المقسوم أرسله على من اليمن كما فى صدر حديث ابن أنى نعم عن أنى سعيد ، ويجاب بأن علياً لما وصل إلى اليمن رجع خالد منها إلى المدينة فأرسل على الذهب فحضر خالد قسمته ، وأما حديث عبد الله بن عمرو فإنه فى قصة قسم وقع بالجعرانة من غنائم حنين ، والسائل فى قتله عمر بن الخطاب جزماً ، وقد ظهر أن المعارض فى الموضوعين واحد كما مضى قريباً .

**قوله ( قال دعه )** فى رواية شعيب «فقال له دعه» كذا لأنى ذر وفى رواية الأوزاعى «فقال لا» وزاد أفلح بن عبد الله فى روايته «فقال ما أنا بالذى أقتل أصحابى» .



**قوله ( فإن له أصحاباً )** هذا ظاهره أن ترك الأمر بقتله بسبب أن له أصحاباً بالصفة المذكورة ، وهذا لا يقتضى ترك قتله مع ما أظهره من مواجهة النبي صلى الله عليه وسلم بما واجهه ، فيحتمل أن يكون لمصلحة التألف كما فهمه البخارى لأنه وصفهم بالمبالغة في العبادة مع إظهار الإسلام ، فلو أذن في قتلهم لكان ذلك تنفيراً عن دخول غيرهم في الإسلام ، ويؤيده رواية أفلح ولها شواهد ، ووقع في رواية أفلح « سيخرج أناس يقولون مثل قوله » .

**قوله ( يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه )** كذا في هذه الرواية بالإفراد ، وفي رواية شعيب وغيره « مع صلاتهم » بصيغة الجمع فيه وفي قوله « مع صيامهم » وقد تقدم في ثاني أحاديث الباب الذى قبله وزاد في رواية شعيب ويونس « يقرعون القرآن ولا يجاوز تراقيهم » بمثناة وقاف جمع ترقوة بفتح أوله وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو وهى العظم الذى بين نقرة النحر والعاتق ، والمعنى أن قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقبلها ، وقيل لا يعملون بالقرآن فلا يثابون على قراءته فلا يحصل لهم إلا سرده . وقال النووى : المراد أنهم ليس لهم فيه حظ إلا مروره على لسانهم لا يصل إلى حلقهم فضلاً عن أن يصل إلى قلوبهم ، لأن المطلوب تعقله وتدبره بوقوعه في القلب . قلت : وهو مثل قوله فيهم أيضاً « لا يجاوز إيمانهم حناجرهم » أى ينطقون بالشهادتين ولا يعرفونها بقلوبهم ، ووقع في رواية لمسلم « يقرعون القرآن رطباً » قيل المراد الخدق في التلاوة أى يأتون به على أحسن أحواله ، وقيل المراد أنهم يواظبون على تلاوته فلا تزال ألسنتهم رطبة به ، وقيل هو كناية عن حسن الصوت به حكاها القرطبي ، ويرجح الأول ما وقع في رواية أبى الوداك عن أبى سعيد عند مسدد « يقرعون القرآن كأحسن ما يقرؤه الناس » ويؤيد الآخر قوله في رواية مسلم عن أبى بكره عن أبىه « قوم أشداء أهداء ذلقة ألسنتهم بالقرآن » أخرجه الطبرى وزاد في رواية عبد الرحمن بن أبى نعم عن أبى سعيد « يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان » يرمقون « وأرجحها الثالث .

**قوله ( يرمقون من الدين كما يرمق السهم )** يأتى تفسيره في الحديث الثانى ، وفي رواية الأوزاعى كمروق السهم .

**قوله ( من الرمية )** في رواية معبد بن سيرين عن أبى سعيد الاتية في آخر كتاب التوحيد « لا يعودون فيه حتى يعود السهم إلى فوقه » والرمية فعيلة من الرمى والمراد الغزاة المرمية مثلاً . ووقع في حديث عبد الله بن عمرو من رواية مقسم عنه « فإنه سيكون لهذا شيعة يتعمقون في الدين يرمقون منه » الحديث ، أى يخرجون من الإسلام بغتة كخروج السهم إذا رماه رام قوى الساعد فأصاب ما رماه فنفذ منه بسرعه بحيث لا يعلق بالسهم ولا بشيء منه من المرمى شيء ، فإذا التمس الرامى سهمه وجده ولم يجد الذى رماه فينظر في السهم ليعرف هل أصاب أو أخطأ فإذا لم يره علق فيه شيء من الدم ولا غيره ظن أنه لم يصبه والفرض أنه أصابه ، وإلى ذلك أشار بقوله « سبق الفرث والدم » أى جاوزهما ولم يتعلق فيه منهما شيء بل خرجا بعده ، وقد تقدم شرح القذذ في علامات النبوة ، ووقع في رواية أبى نضرة عن أبى سعيد عند مسلم فضرب النبي صلى الله عليه وسلم لهم مثلاً الرجل يرمى الرمية الحديث ، وفي رواية أبى المتوكل الناجى عن أبى سعيد عند الطبرى « مثلهم كمثل رجل رمى رمية فتوخى السهم حيث وقع فأخذه فنظر إلى فوقه فلم ير به دسماً ولا دماً » لم يتعلق به شيء من الدسم والدس ، كذلك هؤلاء لم يتعلقوا بشيء من الإسلام ، وعنده في رواية عاصم بن شمع بفتح المعجمة وسكون

الميم بعدها معجمة بعد قوله من الرمية « يذهب السهم فينظر في النصل فلا يرى شيئاً من الفرث والدم » الحديث ، وفيه « يتركون الإسلام وراء ظهورهم » وجعل يديه وراء ظهره ، وفي رواية أنى إسحق مولى بنى هاشم عن أنى سعيد في آخر الحديث « لا يتعلقون من الدين بشيء كما لا يتعلق بذلك السهم » أخرجه الطبرى ، وفي حديث أنس عن أنى سعيد عند أحمد وأنى داود والطبرى « لا يرجعون إلى الإسلام حتى يترد السهم إلى فوقه » وجاء عن ابن عباس عند الطبرى وأوله في ابن ماجه بسياق أوضح من هذا ولفظه « سيخرج قوم من الإسلام خروج السهم من الرمية عرضت للرجال فرموها فانمرق سهم أحدهم منها فخرج فأتاه فنظر إليه فإذا هو لم يتعلق بنصله من الدم شيء ، ثم نظر إلى القذذ فلم يره تعلق من الدم بشيء ، فقال : إن كنت أصبت فإن بالريش والفوق شيئاً من الدم ، فنظر فلم ير شيئاً تعلق بالريش والفوق . قال : كذلك يخرجون من الإسلام » وفي رواية بلال بن بقطر عن أنى بكرة « يأتهم الشيطان من قبل دينهم » وللحميدى وابن أنى عمر في مسنديهما من طريق أنى بكر مولى الأنصار عن على « إن ناساً يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه أبداً » .

**قوله ( آيتهم ) أى علامتهم ، ووقع في رواية ابن أنى مريم عن على عند الطبرى « علامتهم » .**

**قوله ( رجل إحدى يديه أو قال ثديه )** هكذا للأكثر بالثنية فيهما مع الشك هل هى ثنية يد أو ثدى بالثنية ، وفي رواية المستملى هنا بالثنية فيهما فالشك عنده هل هو الثدى بالإفراد أو بالثنية ، ووقع في رواية الأوزاعى « إحدى يديه » ثنية يد ولم يشك ، وهذا هو المعتمد ، فقد وقع في رواية شعيب ويونس « إحدى عضديه » .

**قوله ( مثل ثدى المرأة أو قال مثل البضعة )** بفتح الموحدة وسكون المعجمة أى القطعة من اللحم .

**قوله ( تدردر )** بفتح أوله ودالين مهملتين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وآخره راء وهو على حذف إحدى التاءين وأصله تدردر ومعناه تتحرك وتذهب ونجى ، وأصله حكاية صوت الماء في بطن الوادى إذا تدافع ، وفي رواية عبيدة بن عمرو عن على عند مسلم « فيهم رجل يخرج اليد أو مودن اليد أو مثدون اليد » والخروج بخاء معجمة وجيم والمودن بوزنه والمثدون بفتح الميم وسكون المثلثة وكلها بمعنى وهو الناقص ، وله من رواية زيد بن وهب عن على « وغاية ذلك أن فيهم رجلاً له عضد ليس له ذراع على رأس عضده مثل حلمة الثدى عليه شعرات بيض » وعند الطبرى من وجه آخر « فيهم رجل مجدع اليد كأنها ثدى حبشية » وفي رواية أفلح بن عبد الله « فيها شعرات كأنها سخلة سبع ، وفي رواية أنى بكر مولى الأنصار « كئدى المرأة لها حلمة كحلمة المرأة حوها سبع هلمات » وفي رواية عبيد الله بن أنى رافع عن على عند مسلم « منهم أسود إحدى يديه طبقى شاة أو حلمة ثدى » فأما الطبقى فهو بضم الطاء المهملة وسكون الموحدة وهى الثدى ، وعند الطبرى من طريق طارق بن زياد عن على « فى يده شعرات سود » والأول أقوى ، وقد ذكر صلى الله عليه وسلم للخوارج علامة أخرى ففى رواية معبد بن سيرين عن أنى سعيد « قيل ما سيماهم ، قال : سيماهم التحليق » وفي رواية عاصم ابن شبح عن أنى سعيد « فقام رجل فقال : يا نبي الله هل فى هؤلاء القوم علامة ؟ قال : يخلقون رعوسهم فيهم ذو ثدية » وفي حديث أنس عن أنى سعيد « هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا ، قيل : يا رسول الله ما سيماهم ؟ قال التحليق » هكذا أخرجه الطبرى ، وعند أنى داود بعضه .

**قوله ( يخرجون على خير فرقة من الناس )** كذا للأكثر هنا ، وفي علامات النبوة وفي الأدب « جين » بكسر الهملة وآخره نون و « فرقة » بضم الفاء . ووقع في رواية عبد الرزاق عند أحمد وغيره « حين فترة من الناس » بفتح الفاء وسكون المثناة ، ووقع للكشيميني في هذه المواضع « على خير » بفتح المعجمة وآخره راء و « فرقة » بكسر الفاء والأول المعتمد وهو الذى عند مسلم وغيره وإن كان الآخر صحيحاً ويؤيد الأول أن عند مسلم من طريق أنى نضرة عن أنى سعيد « ترق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق » وفي لفظ له « يكون في أمتي فرقتان فيخرج من بينهما طائفة مارقة يلى قتلهم أولاهم بالحق » وفي لفظ له « يخرجون في فرقة من الناس يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق » وفيه « فقال أبو سعيد : وأنتم قتلتموهم يأهل العراق » وفي رواية الضحاك المشرق عن أنى سعيد « يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق » وفي رواية أنس عن أنى سعيد عند أنى داود « من قاتلهم كان أولى بالله منهم » .

**قوله ( قال أبو سعيد )** هو متصل بالسند المذكور .

**قوله ( أشهد سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا هنا باختصار ، وفي رواية شعيب ويونس « قال أبو سعيد فأشهد أنى سمعت هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم » وقد مضى في الباب الذى قبله من وجه آخر عن أنى سعيد « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج في هذه الأمة » وفي رواية أفلح ابن عبد الله « حضرت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( وأشهد أن علياً قتلهم )** في رواية شعيب « أن على بن أنى طالب قاتلهم » وكذا وقع في رواية الأوزاعي ويونس « قاتلهم » ووقع في رواية أفلح بن عبد الله « وحضرت مع على يوم قتلهم بالنهروان » ونسبة قتلهم لعل لكونه كان القائم في ذلك ، وقد مضى في الباب قبله من رواية سويد بن غفلة عن على « أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلهم » ولفظه « فأينا لقيتموهم فاقتلوهم » وقد ذكرت شواهد ، ومنها حديث نصر بن عاصم عن أنى بكرة رفعه « إن في أمتي أقواماً يقرعون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، فإذا لقيتموهم فأنيموهم » أى فاقتلوهم أخرجه الطبرى ، وتقدم في أحاديث الأنبياء وغيرها « لكن أدركتهم لأقتلهم » وأخرج الطبرى من روايه مسروق قال « قالت لى عائشة : من قتل المخرج ؟ قلت : على قالت فأين قتله ؟ قلت على نهر يقال لأسفله النهروان . قالت : اثنى على هذا بيينة ، فأتيتها بخمسين نفساً شهدوا أن علياً قتله بالنهروان » أخرجه أبو يعلى والطبرى ، وأخرج الطبراني في « الأوسط » من طريق عامر بن سعد قال « قال عمار لسعد : أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يخرج أقوام من أمتي يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية يقتلهم على بن أنى طالب ؟ قال أى والله » وأما صفة قتالهم فوقع عند مسلم في رواية زيد بن وهب الجهنى أنه كان في الجيش الذين كانوا مع على حين ساروا إلى الخوارج فقال على بعد أن حدث بصفته عن النبي صلى الله عليه وسلم : والله إنى لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم ، فإنهم قد سفكوا الدم الحرام وأغاروا في سرح الناس ، قال فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسي فقال لهم : ألقوا الرماح وسلوا سيوفكم من جفونها فإنى أخاف أن يناشدوكم كما ناشدوكم يوم حروراء ، قال فشجرهم الناس برماحهم ، قال فقتل بعضهم على بعض ، وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلاً . وأخرج يعقوب بن سفيان من طريق عمران بن جرير عن أنى مجلز قال : كان أهل النهر أربعة آلاف فقتلهم المسلمون ولم يقتل من المسلمين سوى تسعة ، فإن شئت فاذهب إلى أنى برزة فاسأله فإنه شهد ذلك . وأخرج إسحق بن راهويه في مسنده من طريق حبيب بن أنى ثابت قال : أتيت أبا وائل فقلت : أخبرنى عن هؤلاء القوم الذين قتلهم على فيم فارقوه وفيم استحل قتالهم ؟ قال : لما كنا

بصفين استحر القتل في أهل الشام فرفعوا المصاحف فذكر قصة التحكيم ، فقال الخوارج ما قالوا ونزلوا حروراء ، فأرسل إليهم على فرجعوا ثم قالوا نكون في ناحيته فإن قبل القضية قاتلناه وإن نقضها قاتلنا معه ، ثم افترقت منهم فرقة يقتلون الناس فحدث على عن النبي صلى الله عليه وسلم بأمرهم . وعند أحمد والطبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد أنه دخل على عائشة مرجعه من العراق ليالي قتل على فقالت له عائشة تحدثني بأمر هؤلاء القوم الذين قتلهم على ، قال : إن علياً لما كاتب معاوية وحكما الحكمين خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس فنزلوا بأرض يقال لها حروراء من جانب الكوفة وعتبوا عليه فقالوا : انسلخبت من قميص ألبسكه الله ومن اسم سماك الله به ، ثم حكمت الرجال في دين الله ولا حكم إلا لله ، فبلغ ذلك علياً فجمع الناس فدعا بمصحف عظيم فجعل يضربه بيده ويقول : أيها المصحف حدث الناس ، فقالوا ماذا إنسان ؟ إنما هو مداد وورق ، ونحن نتكلم بما رويانا منه ، فقال : كتاب الله بيني وبين هؤلاء ، يقول الله في امرأة رجل ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾ الآية ، وأمة محمد أعظم من امرأة رجل ، ونقموا على أن كاتب معاوية ، وقد كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم سهيل بن عمرو ولقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة . ثم بعث إليهم ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف فيهم عبد الله بن الكواء ، فبعث على إلي الآخرين أن يرجعوا فأبوا . فأرسل إليهم : كونوا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن لا تسفكوا دمًا حراماً ولا تقطعوا سبيلاً ولا تظلموا أحداً ، فإن فعلتم نبذت إليكم الحرب . قال عبد الله بن شداد : فوالله ما قتلهم حتى قطعوا السبيل وسفكوا الدم الحرام الحديث . وأخرج النسائي في الخصائص صفة مناظرة ابن عباس لهم بطولها . وفي الأوسط للطبراني من طريق أبي السائغة عن جندب بن عبد الله البجلي قال : لما فارقت الخوارج علياً خرج في طلبهم فانتهينا إلى عسكرهم فإذا لهم دوى كدوى النحل من قراءة القرآن ، وإذا فيهم أصحاب البرانس أي الذين كانوا معروفين بالزهد والعبادة ، قال فدخلني من ذلك شدة ، فنزلت عن فرسي وقمت أصلي فقلت : اللهم إن كان في قتال هؤلاء القوم لك طاعة فائذن لي فيه . فمر لي على فقال لما حاذاني تعوذ بالله من الشك يا جندب ، فلما جئته أقبل رجل على برذون يقول إن كان لك بالقوم حاجة فإنهم قد قطعوا النهر ، قال ما قطعوه ثم جاء آخر كذلك ، ثم جاء آخر كذلك قال : لا ما قطعوه ولا يقطعونه وليقتلن من دونه عهد من الله ورسوله ، قلت الله أكبر ، ثم ركبنا فسايرته فقال لي : سأبعث إليهم رجلاً يقرأ المصحف يدعوهم إلى كتاب الله وسنة نبيه فلا يقبل علينا بوجهه حتى يرشقوه بالنبل ولا يقتل منا عشرة ولا ينجو منهم عشرة ، قال فانتهينا إلى القوم فأرسل إليهم رجلاً فرماه إنسان فأقبل علينا بوجهه فقعده وقال علي : دونكم القوم فما قتل منا عشرة ولا نجا منهم عشرة . وأخرج يعقوب بن سفيان بسند صحيح عن حميد بن هلال قال حدثنا رجل من عبد القيس قال : لحقت بأهل النهر فإني مع طائفة منهم أسير إذ أتينا على قرية بيننا نهر ، فخرج رجل من القرية مروعاً فقالوا له لا روع عليك ، وقطعوا إليه النهر فقالوا له أنت ابن خباب صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ، قالوا : فحدثنا عن أيك فحدثهم بحديث يكون فتنة فإن استطعت أن تكون عبد الله المقتول فكن ، قال فقدموه فضربوا عنقه ، ثم دعوا سريته وهي حبلى فبقروا عما في بطنها . ولابن أبي شيبة من طريق أبي مجلز لاحق بن حميد قال قال علي لأصحابه : لا تبدعوهم بقتال حتى يحدثوا حدثاً ، قال فسر بهم عبد الله بن خباب فذكر قصة قتلهم له وبجاريته وأنهم بقروا بطنها وكانوا مروا على ساقته فأخذ واحد منهم ثمرة فوضعها في فيه فقالوا له ثمرة معاهد فيم استحلتها ؟ فقال لهم عبد الله بن خباب : أنا أعظم حرمة من هذه الثمرة . فأخذوه فذبحوه ، فبلغ علياً فأرسل إليهم : أفيدوننا بقتل عبد الله بن خباب ، فقالوا : كلنا قتله ، فأذن حينئذ في قتالهم . وعند الطبري من طريق أبي مریم قال أخبرني أخي أبو عبد الله أن علياً سار إليهم حتى إذا كان

حذاهم على شط النهر وان أرسل يناشدهم فلم تزل رسله تختلف إليهم حتى قتلوا رسوله ، فلما رأى ذلك نهض إليهم فقاتلهم حتى فرغ منهم كلهم .

**قوله ( جىء بالرجل على النعت الذى نعتة النبي صلى الله عليه وسلم )** فى رواية شعيب « على نعت النبي صلى الله عليه وسلم الذى نعتة » وفى رواية أفلح « فالتمس على فلم يجده ثم وجده بعد ذلك تحت جدار على هذا النعت » وفى رواية زيد بن وهب فقال على التمسوا فيهم المخرج فالتمسوه فلم يجده فقام على بنفسه حتى أتى ناساً قد قتل بعضهم على بعض قال آخروهم فوجده مما بلى الأرض فكبر ثم قال : صدق الله وبلغ رسوله . وفى رواية عبيد الله بن أبى رافع « فلما قتلهم على قال انظروا ، فنظروا فلم يجدوا شيئاً ، فقال ارجعوا فوالله ما كذبت ولا كذبت مرتين أو ثلاثاً ثم وجدوه فى خربة فأتوا به حتى وضعوه بين يديه » أخرجها مسلم ، وفى رواية للطبرى من طريق زيد بن وهب « فقال على اطلبوا ذا الثدية ، فطلبوه فلم يجده فقال . ما كذبت ولا كذبت اطلبوه فطلبوه ، فوجدوه فى وهدة من الأرض عليه ناس من القتل ، فإذا رجل على يده مثل سبلات السنور ، فكبر على والناس وأعجبه ذلك » ومن طريق عاصم بن كليب حدثنا أبى قال « بينا نحن قعود عند على فقام رجل عليه أثر السفر فقال : إني كنت فى العمرة فدخلت على عائشة فقالت : ما هؤلاء القوم الذين خرجوا فيكم ؟ قلت : قوم خرجوا إلى أرض قرية منا يقال لها حروراء ، فقالت أما إن ابن أبى طالب لو شاء لحدثكم بأمرهم ، قال فاهل على وكبر فقال : دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس عنده غير عائشة فقال : كيف أنت وقوم يخرجون من قبل المشرق وفيهم رجل كان يده ثدى حبشية ، نشدتكم الله هل أخبرتكم بأنه فيهم ؟ قالوا : نعم ، فجيئتموني فقلت ليس فيهم فحلفت لكم أنه فيهم ثم أتيتموني به تسحبونه كما نعت لى . فقالوا : اللهم نعم . قال فاهل على وكبر » وفى رواية أبى الوضى بفتح الواو وكسر الضاد المعجمة الخفيفة والتشديد عن على « اطلبوا المخرج » فذكر الحديث وفيه « فاستخرجوه من تحت القتل فى طين » قال أبو الوضى : كأني أنظر إليه حبشى عليه طريقت له إحدى يديه مثل ثدى المرأة عليها شعيرات مثل شعيرات تكون على ذنب اليربوع » ومن طريق أبى مريم قال « إن كان وذلك المخرج لمعنا فى المسجد وكان فقيراً قد كسوته برنسا لى ورأيت يشهد طعام على وكان يسمى نافعا ذا الثدية وكان فى يده مثل ثدى المرأة على رأسه حلمة مثل حلمة الثدي عليه شعيرات مثل سبلات السنور » أخرجها أبو داود ، وأخرجه الطبرى من طريق أبى مريم مطولاً وفيه « وكان على يحدثنا قبل ذلك أن قوماً يخرجون وعلامتهم رجل مخرج اليد فسمعت ذلك منه مراراً كثيرة وسمعت المخرج حتى رأيت يتكره طعامه من كثرة ما يسمع ذلك منه » وفيه « ثم أمر أصحابه أن يلتمسوا المخرج فالتمسوه فلم يجده حتى جاء رجل فبشره فقال وجدناه تحت قتيلين فى ساقية ، فقال والله ما كذبت ولا كذبت » وفى رواية أفلح « فقال على أيكم يعرف هذا ؟ فقال رجل من القوم : نحن نعرفه ، هذا حرقوص وأمه ههنا ، قال فأرسل على إلى أمه فقالت : كنت أرعى غنماً فى الجاهلية فغشيت كهيئة الظلة فحملت منه فولدت هذا » وفى رواية عاصم بن شمش عن أبى سعيد قال حدثنى عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن علياً قال « التمسوا لى العلامة التى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإني لم أكذب ولا أكذب ، فجىء به فحمد الله وأثنى عليه حين عرف العلامة » ووقع فى رواية أبى بكر مولى الأنصار عن على حولها سبع هلبات وهو بضم الهاء وموحدة جمع هلبة ، وفيه أن الناس وجدوا فى أنفسهم بعد قتل أهل النهر فقال على : إني لا أراه إلا منهم ، فوجدوه على شفير النهر تحت القتل فقال على : صدق الله ورسوله ، وفرح الناس حين رأوه واستبشروا وذهب عنهم ما كانوا يجحدونه .

قوله ( قال فنزلت فيه ) في رواية السرخي « فيهم » .

قوله ﴿ ومنهم من يلمزك في الصدقات ﴾ اللمز العيب وقيل الوقوع في الناس وقيل بقيد أن يكون مواجهة ، والهمز في الغيبة أى يعيبك في قسم الصدقات ، ويؤيد القيل المذكور ما وقع في قصة المذكور حيث واجه بقوله « هذه قسمة ما أريد بها وجه الله » ولم أقف على الزيادة إلا في رواية معمر ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر لكن وقعت مقدمة على قوله « حين فرقة من الناس ، قال فنزلت فيهم » وذكر كلام أنى سعيد بعد ذلك ، وله شاهد من حديث ابن مسعود قال « لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم حنين سمعت رجلاً يقول : إن هذه القسمة ما أريد بها وجه الله » قال فنزلت ﴿ ومنهم من يلمزك في الصدقات ﴾ أخرجه ابن مردويه ، وقد تقدم في غزوة حنين بدون هذه الزيادة ووقع في رواية عتبة بن مساج عن عبد الله بن عمر ما يؤيد هذه الزيادة « فجعل يقسم بين أصحابه ورجل جالس فلم يعطه شيئاً فقال : يا محمد ما أراك تعدل » وفي رواية أنى الوضئ عن أنى برزة نحوه ، فدل على أن الحامل للقتال على ما قال من الكلام الجافى وأقدم عليه من الخطاب السيئ كونه لم يعط من تلك العطية وأنه لو أعطى لم يقل شيئاً من ذلك . وأخرج الطبراني نحوه حديث أنى سعيد وزاد في آخره « فغفل عن الرجل فذهب ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عنه فطلب فلم يدرك » وسنده جيد .

( تنبيه ) : جاء عن أنى سعيد الخدرى قصة أخرى تتعلق بالخوارج فيها ما يخالف هذه الرواية ، وذلك فيما أخرجه أحمد بسند جيد عن أنى سعيد قال « جاء أبو بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إني مررت بوادي كذا فإذا رجل حسن الهيئة متخشع يصلى فيه ، فقال : اذهب إليه فاقتله . قال فذهب إليه أبو بكر فلما رآه يصلى كره أن يقتله فرجع ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر : اذهب إليه فاقتله فذهب فرآه على تلك الحالة فرجع ، فقال : يا على اذهب إليه فاقتله فذهب على فلم يره ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن هذا وأصحابه يقرعون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه فاقتلوهم هم شر البرية » وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات ، ويمكن الجمع بأن يكون هذا الرجل هو الأول وكانت قصته هذه الثانية متراحية عن الأولى ، وأذن صلى الله عليه وسلم في قتله بعد أن منع منه لزوال علة المنع وهى التألف ، فكانه استغنى عنه بعد انتشار الإسلام كما نهي عن الصلاة على من ينسب إلى النفاق بعد أن كان يجزى عليهم أحكام الإسلام قبل ذلك وكأن أبا بكر وعمر تمسكاً بالنهي الأول عن قتل المصلين وجملاً الأمر هنا على قيد أن لا يكون لا يصلى فلذلك عللاً عدم القتل بوجود الصلاة أو غلباً جانب النهي . ثم وجدت في « مغازى الأموى » من مرسل الشعبي في نحو أصل القصة « ثم دعا رجالاً فأعطاهم ، فقام رجل فقال : إنك لتقسم وما نرى عدلاً ، قال : إذن لا يعدل أحد بعدى . ثم دعا أبا بكر فقال : اذهب فاقتله ، فذهب فلم يجده فقال : لو قتلته لرجوت أن يكون أولهم وآخرهم » فهذا يؤيد الجمع الذى ذكرته لما يدل عليه « ثم » من التراخي والله أعلم . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم منقبة عظيمة لعل وأنه كان الإمام الحق وأنه كان على الصواب في قتال من قاتله في حروبه في الجمل وصفين وغيرهما ، وأن المراد بالحصر في الصحيفة في قوله في كتاب الديات « ما عندنا إلا القرآن والصحيفة » مقيد بالكتابة لا أنه ليس عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء مما أطلعه الله عليه من الأحوال الآتية إلا ما في الصحيفة ، فقد اشتملت طرق هذا الحديث على أشياء كثيرة كان عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم علم بها مما يتعلق بقتال الخوارج وغير ذلك مما ذكر ، وقد ثبت عنه أنه كان يخبر بأنه سيقته أشقى القوم فكان ذلك في أشياء كثيرة . ويحتمل أن يكون النفي مقيداً باحتصاصه بذلك فلا يرد حديث الباب لأنه شاركه فيه جماعة وإن كان عنده هو زيادة عليهم لأنه

كان صاحب القصة فكان أشد عناية بها من غيره . وفيه الكف عن قتل من يعتقد الخروج على الإمام مالم ينصب لذلك حرباً أو يستعد لذلك لقوله « فإذا خرجوا فاقتلوهم » ، وحكى الطبري الإجماع على ذلك في حق من لا يكفر باعتقاده ، وأسند عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب في الخوارج بالكف عنهم « مالم يسفكوا دمأ حراماً أو يأخذوا مالا فإن فعلوا فقاتلوهم ولو كانوا ولدى » ومن طريق ابن جريج « قلت لعطاء ما يحل في قتال الخوارج ؟ إذا قطعوا السبيل وأخافوا الأمن » وأسند الطبري عن الحسن أنه « سئل عن رجل كان يرى رأى الخوارج ولم يخرج ؟ فقال : العمل أملك بالناس من الرأي » قال الطبري . ويؤيده أن النبي صلى الله عليه وسلم وصف الخوارج بأنهم يقولون الحق بالسنتهم ثم أخبر أن قولهم ذلك وإن كان حقاً من جهة القول فإنه قول لا يجاوز حلقهم ، ومنه قوله تعالى ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه ﴾ أخبر أن العمل الصالح الموافق للقول الطيب هو الذي يرفع القول الطيب ، قال وفيه أنه لا يجوز قتال الخوارج وقتلهم إلا بعد إقامة الحجة عليهم بدعائهم إلى الرجوع إلى الحق والإعذار إليهم ، وإلى ذلك أشار البخاري في الترجمة بالآية المذكورة فيها واستدل به لمن قال بتكفير الخوارج . وهو مقتضى صنيع البخاري حيث قرنهم بالملحدين وأفرد عنهم المتأولين بترجمة ، وبذلك صرح القاضي أبو بكر بن العري في شرح الترمذي فقال : الصحيح أنهم كفار لقوله صلى الله عليه وسلم « يمرقون من الإسلام » ولقوله « لأقتلنهم قتل عاد » وفي لفظ « ثمود » وكل منهما إنما هلك بالكفر وبقوله « هم شر الخلق » ولا يوصف بذلك إلا الكفار ، ولقوله « إنهم أبغض الخلق إلى الله تعالى » ولحكمهم على كل من خالف معتقدهم بالكفر والتخليد في النار فكانوا هم أحق بالاسم منهم ، ومن جنح إلى ذلك من أئمة المتأخرين الشيخ تقي الدين السبكي فقال في فتاويه : احتج من كفر الخوارج وغلاة الروافض بتكفيرهم أغلام الصحابة لتضمنه تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم في شهادته لهم ، بالجنة ، قال : وهو عندي احتجاج صحيح ، قال : واحتج من لم يكفرهم بأن الحكم بتكفيرهم يستدعي تقدم علمهم بالشهادة المذكورة علماً قطعياً ، وفيه نظر لأننا نعلم تركية من كفروه علماً قطعياً إلى حين موته وذلك كافٍ في اعتقادنا تكفير من كفرهم ، ويؤيده حديث « من قال لأخيه كافر فقد باء به أحدهما » وفي لفظ مسلم « من رمى مسلماً بالكفر أو قال عدو الله إلا حاد عليه » قال وهؤلاء قد تحقق منهم أنهم يرمون جماعة بالكفر ممن حصل عندنا القطع بإيمانهم فيجب أن يحكم بكفرهم بمتقضى خبر الشارع ، وهو نحو ما قالوه فيمن سجد للصنم ونحوه ممن لا تصریح بالجهود فيه بعد أن فسروا الكفر بالجهود فإن احتجاج الإجماع على تكفير فاعل ذلك قلنا وهذه الأخبار الواردة في حق هؤلاء تقتضي كفرهم ولو لم يعتقدوا تركية من كفروه علماً قطعياً ، ولا ينجمهم اعتقاد الإسلام إجمالاً والعمل بالواجبات عن الحكم بكفرهم كما لا ينجم الساجد للصنم ذلك . قلت : ومن جنح إلى بعض هذا البحث الطبري في تهذيبه فقال بعد أن سرد أحاديث الباب : فيه الرد على قول من قال لا يخرج أحد من الإسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه إلا بقصد الخروج منه عالماً فإنه مبطل لقوله في الحديث « يقولون الحق ويقرعون القرآن ويمرقون من الإسلام ولا يتعلقون منه بشيء » ومن العلوم أنهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين وأموالهم إلا بخطأ منهم فيما تأولوه من آي القرآن على غير المراد منه . ثم أخرج بسند صحيح عن ابن عباس وذكر عنده الخوارج وما يلقون عند قراءة القرآن فقال : يؤمنون بمحكمه ويهلكون عند متشابهه . ويؤيد القول المذكور الأمر بقتلهم مع ما تقدم من حديث ابن مسعود « لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث - وفيه - التارك لدينه ، المفارق للجماعة » قال القرطبي في « المفهم » : يؤيد القول بتكفيرهم

التثليل المذكور في حديث أبي سعيد ، يعني الآتي في الباب الذي يليه ، فإن ظاهر مقصوده أنهم خرجوا من الإسلام ولم يتعلقوا منه بشيء كما خرج السهم من الرمية لسرعته وقوة راميها بحيث لم يتعلق من الرمية بشيء ، وقد أشار إلى ذلك بقوله « سبق الفرث والدم » وقال صاحب الشفاء فيه : وكذا تقطع بكفر كل من قال قولاً يتوصل به إلى تضليل الأمة أو تكفير الصحابة ، وحكاه صاحب « الروضة » في كتاب الردة عنه وأقره . وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن الخوارج فساق وأن حكم الإسلام يجري عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام ، وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد وجرحهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفينهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك . وقال الخطابي : أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين ، وأجازوا مناعتهم وأكل ذبائحهم ، وأنهم لا يكفرون ماداموا متمسكين بأصل الإسلام . وقال عياض : كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالاً عند المتكلمين من غيرها ، حتى سأل الفقيه عبد الحق الإمام أبا المعالي عنها فاعتذر بأن إدخال كافر في الملة وإخراج مسلم عنها عظيم في الدين ، قال : وقد توقف قبله المتأخر أبو بكر الباقلاني وقال : لم يصرح القوم بالكفر وإنما قالوا أقوالاً تؤدي إلى الكفر . وقال الغزالي في كتاب « التفرقة بين الإيمان والزندقة » والذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد إليه سبيلاً فإن استباحة دماء المصلين المقرين بالتوحيد خطأ ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم لمسلم واحد . ومما احتج به من لم يكفرهم قوله في ثالث أحاديث الباب بعد وصفهم بالمروق من الدين « كمروق السهم فينظر الرامي إلى سهمه » إلى أن قال « فيتأري في الفوق هل علق بها شيء » قال ابن بطال : ذهب جمهور العلماء إلى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين لقوله « يتأري في الفوق » لأن التأري من الشك ، وإذا وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الإسلام ، لأن من ثبت له عقد الإسلام يبين لم يخرج منه إلا بيقين قال : وقد سئل على عن أهل النهر هل كفروا ؟ فقال : من الكفر فروا . قلت : وهذا إن ثبت عن علي حمل على أنه لم يكن اطلع على معتقدهم الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم ، وفي احتجاجه بقوله « يتأري في الفوق » نظر ، فإن في بعض طرق الحديث المذكور كما تقدمت الإشارة إليه وكما سيأتي « لم يعلق منه بشيء » وفي بعضها « سبق الفرث والدم » وطريق الجمع بينهما أنه تردد هل في الفوق شيء أو لا ثم تحقق أنه لم يعلق بالسهم ولا بشيء منه من الرمي بشيء ، ويمكن أن يحمل الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم ، ويكون في قوله « يتأري » إشارة إلى أن بعضهم قد بقي معه من الإسلام شيء ، قال القرطبي في « المفهم » : والقول بتكفيرهم أظهر في الحديث ، قال : فعلى القول بتكفيرهم يقتلون ويقتلون وتسمى أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج ، وعلى القول بعدم تكفيرهم يسلك بهم مسلك أهل البغي إذا شقوا العصا ونصبوا الحرب ، فأما من استسر منهم ببدعة فإذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستنابة أو لا يقتل بل يجتهد في رد بدعته ؟ اختلف فيه بحسب الاختلاف في تكفيرهم ، قال : وباب التكفير باب خطر ولا نعدل بالسلامة شيئاً ، قال وفي الحديث علم من أعلام النبوة حيث أخبر بما وقع قبل أن يقع ، وذلك أن الخوارج لما حكموا بكفر من خالفهم استباحوا دماءهم وتركوا أهل الذمة فقالوا نفى لهم بعهدهم ، وتركوا قتال المشركين واشتغلوا بقتال المسلمين ، وهذا كله من آثار عبادة الجهال الذين لم تشرح صدورهم بنور العلم ولم يتمسكوا بحبل وثيق من العلم ، وكفى أن رأسهم رد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره ونسبه إلى الجور نسأل الله السلامة . قال ابن هبيرة : وفي الحديث أن قتال الخوارج أولى من قتال المشركين ، والحكمة فيه أن في قتالهم حفظ رأس



مال الإسلام، وفي قتال أهل الشرك طلب الربح، وحفظ رأس المال أولى، وفيه الزجر عن الأخذ بظواهر جميع الآيات القابلة للتأويل التي يفضي القول بظواهرها إلى مخالفة إجماع السلف، وفيه التحذير من الغلو في الديانة والتنطع في العبادة بالحمل على النفس فيما لم يأذن فيه الشرع، وقد وصف الشارع الشريعة بأنها سهلة سمحة، وإنما ندب إلى الشدة على الكفار وإلى الرأفة بالمؤمنين، فعكس ذلك الخوارج كما تقدم بيانه. وفيه جواز قتال من خرج عن طاعة الإمام العادل، ومن نصب الحرب فقاتل على اعتقاد فاسد، ومن خرج يقطع الطرق ويخيف السبيل ويسعى في الأرض بالفساد، وأما من خرج عن طاعة إمام جائر أراد الغلبة على ماله أو نفسه أو أهله فهو معذور ولا يحل قتاله وله أن يدفع عن نفسه وماله وأهله بقدر طاقته، وسيأتي بيان ذلك في كتاب الفتن، وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن عبد الله بن الحارث عن رجل من بني نضر عن علي وذكر الخوارج فقال: إن خالفوا إماماً عدلاً فقاتلوهم، وإن خالفوا إماماً جائراً فلا تقاتلوهم فإن لهم مقالاً. قلت: وعلى ذلك يحمل ما وقع للحسين بن علي ثم لأهل المدينة في الحرة ثم لعبد الله بن الزبير ثم للقراء الذين خرجوا على الحجاج في قصة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث والله أعلم. وفيه ذم استئصال شعر الرأس، وفيه نظر لاحتمال أن يكون المراد بيان صفتهم الواقعة لا لإرادة ذمها، وترجم أبو عوانة في صحيحه لهذه الأحاديث «بيان أن سبب خروج الخوارج كان بسبب الأثرة في القسمة مع كونها كانت صواباً فخفى عنهم ذلك» وفيه إباحة قتال الخوارج بالشروط المتقدمة وقتلهم في الحرب وثبوت الأجر لمن قتلهم، وفيه أن من المسلمين من يخرج من الدين من غير أن يقصد الخروج منه ومن غير أن يختار ديناً على دين الإسلام، وأن الخوارج شر الفرق المبتدعة من الأمة المحمدية ومن اليهود والنصارى. قلت: والأخير مبني على القول بتكفيرهم مطلقاً، وفيه منقبة عظيمة لعمر لشدة في الدين وفيه أنه لا يكتفى في التعديل بظواهر الحال ولو بلغ المشهود بتعديله الغاية في العبادة والتقشف والورع حتى يختبر باطن حاله.

الحديث الثاني. قوله (عبد الواحد) هو ابن زياد، والشيباني هو أبو إسحق، ويسير بن عمرو بتحتانية أوله بعدها مهملة مصغر ويقال له أيضاً أسير، ووقع كذلك في رواية مسلم كحديث الباب، وليس له في البخاري هذا الحديث الواحد، وهو من بني محارب بن ثعلبة نزل الكوفة ويقال إن له صحبة، وذكر أبو نعيم في تاريخه «حدثنا قيس بن عمرو بن يسير بن عمر وأخبرني أبي عن يسير بن عمرو قال توفي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين» ويقال له أسير بن جابر كذا وقع عند مسلم في رواية أبي نضرة عن أسير بن جابر عن عمير في فضيلة أويس القرني، وقيل هو أسير بن عمرو بن جابر نسب لجده.

قوله (سمعت يقول وأهوى بيده قبل العراق) أي من جهته، وفي رواية علي بن مسهر عن الشيباني عند مسلم «نحو المشرق».

قوله (يمرقون) قال ابن بطال: المروق الخروج عند أهل اللغة يقال مرق السهم من الغرض إذا أصابه ثم نفذ منه فهو يمرق منه مرقاً ومروقاً وانمرق منه وأمرقه الرامي إذا فعل ذلك به ومنه قيل للممرق ممرق لأنه يخرج منه ومنه قيل مرق البرق لخروجه بسرعة.

قوله (مروق السهم من الرمية) زاد أبو عوانة في صحيحه من طريق محمد بن فضيل عن الشيباني قال «قال أسير قلت ما لهم علامة؟ قال سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم لا أزيدك عليه» وفي هذا أن سهل بن

حنيف صرح بأن الحرورية هم المراد بالقوم المذكورين في أحاديث هذين البابين فيقوى ما تقدم أن أبا سعيد توقف في الاسم والنسبة لا في كونهم المراد : قال الطبري : وروى هذا الحديث في الخوارج عن علي تماماً ومختصراً عبيد الله بن أبي رافع وسويد بن غفلة وعبيدة بن عمرو وزيد بن وهب وكليب الجرمي وطارق بن زياد وأبو مريم . قلت : وأبو وضى وأبو كثير وأبو موسى وأبو وائل في مسند إسحق بن راهويه والطبراني وأبو جحيفة عند البزار وأبو جعفر الفراء مولى علي أخرجه الطبراني في الأوسط وكثير بن نمير وعاصم بن ضمرة ، قال الطبري ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم مع علي بن أبي طالب أو بعضه عبد الله بن مسعود وأبو ذر وابن عباس وعبد الله ابن عمرو بن العاص وابن عمر وأبو سعيد الخدري وأنس بن مالك وحذيفة وأبو بكرة وعائشة وجابر وأبو برزة وأبو أمامة وعبد الله بن أبي أوفى وسهل بن حنيف وسلمان الفارسي قلت : ورافع بن عمرو وسعد ابن أبي وقاص وعمار بن ياسر وجندب بن عبد الله البجلي وعبد الرحمن بن عريس وعقبة بن عامر وطلق بن علي وأبو هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط بسند جيد من طريق الفرزدق الشاعر أنه سمع أبا هريرة وأبا سعيد وسألهما فقال إني رجل من أهل المشرق وإن قوماً يخرجون علينا يقتلون من قال لا إله إلا الله ويؤمنون من سواهم فقالا لا « سمعنا النبي صلى الله عليه وسلم يقول : من قتلهم فله أجر شهيد ومن قتلوه فله أجر شهيد » فهؤلاء خمسة وعشرون نفساً من الصحابة والطرق إلى كثرتهم متعددة كعلي وأبي سعيد وعبد الله بن عمر وأبي بكرة وأبي برزة وأبي ذر ، فيفيد مجموع خبرهما القطع بصحة ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

باب قول النبي صلى الله عليه عليه : « لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان دعواهما واحدة »

[٦٩٣٥] ٦٦٩١- حدثنا علي قال نا سفيان قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه عليه : « لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان دعواهما واحدة » .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان دعواهما واحدة ) كذا ترجم بلفظ الخبر ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . وفي المتن من الزيادة « يكون بينهما مقتلة عظيمة » والمراد بالفئتين جماعة على وجماعة معاوية ، والمراد بالدعوة الإسلام على الراجح ، وقيل المراد اعتقاد كل منهما أنه على الحق ، وأورده هنا للإشارة إلى ما وقع في بعض طرقه كما عند الطبري من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد نحو حديث الباب وزاد في آخره « فبينما هم كذلك إذ مرقت مارقة يقتلها أولى الطائفتين بالحق » فبذلك تظهر مناسبتة لما قبله ، والله أعلم .

باب ما جاء في المتأولين

[٦٩٣٦] ٦٦٩٢- وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القاري أخبراه أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول : سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه عليه ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه عليه كذلك ، فكدت أساوره في الصلاة ، فانتظرت حتى سلم ، فلما سلم لبته بردائه فقلت : من أقرأك هذه السورة ؟ قال : أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه عليه ، فقلت له : كذبت ، فوالله إن

رسول الله صلى الله عليه أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرأها. فانطلقت أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه فقلت: يا رسول الله، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرنيها، وأنت أقرأني سورة الفرقان. فقال رسول الله صلى الله عليه: «أرسله يا عمر، اقرأ يا هشام»، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأها. قال رسول الله صلى الله عليه: «هكذا أنزلت». ثم قال رسول الله صلى الله عليه: «اقرأ يا عمر»، فقرأت فقال: «هكذا أنزلت». ثم قال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقروا ما تيسر منه».

[٦٩٣٧] ٦٩٣ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أنا وكيع... ح. ونا يحيى قال نا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ شق ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وقالوا: أين لم يظلم نفسه؟ فقال رسول الله صلى الله عليه: «ليس كما تظنون، إنما هو كما قال لقمان لابنه: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾».

[٦٩٣٨] ٦٩٤ - نا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن الزهري قال أخبرني محمود بن الربيع قال سمعت عتب بن مالك يقول: غدا علي رسول الله صلى الله عليه فقال رجل: أين مالك بن الدخشن؟ فقال رجل منا: ذلك منافق لا يحب الله ورسوله. فقال النبي صلى الله عليه: «ألا تقولوه يقول: لا إله إلا الله يستغي بذلك وجه الله؟» قال: بلى، قال: «فإنه لا يوافي عبد يوم القيامة به إلا حرم الله عليه النار».

[٦٩٣٩] ٦٩٥ - نا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن حصين عن فلان قال: تنازع أبو عبد الرحمن وحبان بن عطية، فقال أبو عبد الرحمن لحبان: لقد علمت من الذي جرأ صاحبك على الدماء - يعني علياً - قال: ما هو لا أبا لك؟ قال: شيء سمعته يقوله. قال: ما هو؟ قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه والزبير وأبامرثد - وكلنا فارس - قال: «انطلقوا حتى تأتوا روضة حاج - قال أبو سلمة: هكذا قال أبو عوانة: حاج - فإن فيها امرأة معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين فأتوني بها». فانطلقنا على أفراسنا حتى أدركناه حيث قال لنا رسول الله صلى الله عليه تسير على بعير لها، وقد كان كتب إلى أهل مكة بمسير رسول الله صلى الله عليه إليهم. فقلنا: أين الكتاب الذي معك؟ قالت: ما معي كتاب. فأنخنا بها بعيرها، فابتغينا في رحلها فما وجدنا شيئاً. فقال صاحبائي: ما نر معها كتاباً، قال: فقلت: لقد علمنا ما كذب رسول الله صلى الله عليه. ثم حلف علي: والذي يحلف به لتخرجن الكتاب أو لأجردنك. فأهوت إلى حجزتها - وهي محتجزة بكساء فأخرجت الصحيفة، فأتوا بها إلى رسول الله صلى الله عليه، فقال عمر: يا رسول الله، قد خان الله ورسوله والمؤمنين، دعني فأضرب عنقه. فقال رسول الله صلى الله عليه: «يا حاطب، ما حملك على ما صنعت؟» قال: يا رسول الله، ما لي أن لا أكون مؤمناً بالله وبرسوله، ولكني أردت أن تكون لي عند القوم يد يدفع بها عن أهلي ومالي، وليس من أصحابك أحد إلا له هنالك من قومه من يدفع الله به عن أهله وماله. قال: «صدق»، ولا تقولوا له إلا خيراً». قال: فعاد عمر فقال: يا رسول الله، قد خان الله ورسوله والمؤمنين، دعني فلاضرب عنقه قال: «أو ليس من أهل بدر؟ وما يدريك لعل الله اطلع عليهم فقال: اعملوا ما شئتم فقد أوجب لكم الجنة». فاغروقت عيناه فقال: الله ورسوله أعلم. قال أبو عبد الله: خاخ أصح، ولكن كذا قال أبو عوانة، خاخ وحاج تصحيف، وهو موضع، وهشيم يقول: خاخ.

قوله ( باب ما جاء في التأويلين ) تقدم في « باب من أكفر أخاه بغير تأويل » من كتاب الأدب وفي الباب الذى يليه من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً وبيان المراد بذلك ، والحاصل أن من أكفر المسلم نظر فإن كان بغير تأويل استحق الذم وربما كان هو الكافر . وإن كان بتأويل نظر إن كان غير سائغ استحق الذم أيضاً ولا يصل إلى الكفر بل يبين له وجه خطئه ويزجر بما يليق به . ولا يلتحق بالأول عند الجمهور ، وإن كان بتأويل سائغ لم يستحق الذم بل تقام عليه الحجة حتى يرجع إلى الصواب قال العلماء كل متأول معذور بتأويله ليس بآثم إذا كان تأويله سائغاً في لسان العرب وكان له وجه في العلم . وذكر هنا أربعة أحاديث :

الحديث الأول حديث عمر في قصته مع هشام بن حكيم بن حزام حين سمعه يقرأ سورة الفرقان في الصلاة بحروف تخالف ما قرأه هو على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب فضائل القرآن ، ومناسبته للترجمة من جهة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤخذ عمر بتكذيب هشام ولا بكونه لبيه بردائه وأراد الإيقاع به ، بل صدق هشاماً فيما نقله وعذر عمر في إنكاره ولم يزد على بيان الحجة في جواز القراءتين . وقوله في أول السند « وقال الليث الخ » وصله الإسماعيلي من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه ، ويونس شيخ الليث فيه هو ابن يزيد ، وقد تقدم في فضائل القرآن وغيره من رواية الليث أيضاً موصولاً لكن عن عقيل لا عن يونس ، ووهم مغلطاً ومن تبعه في أن البخارى وصله عن سعيد بن عفير عن الليث عن يونس ، وقوله « كدت أساوره » بسين مهملة أى أوثبه وزنه ومعناه ، وقيل هو من قولهم سار يسور إذا ارتفع ذكره ، وقد يكون بمعنى البطش لأن السورة قد تطلق على البطش لأنه ينشأ عنها . الحديث الثانى حديث ابن مسعود في نزول قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ وقد تقدم شرحه في أول حديث من كتاب استتابة المرتدين ، وسنده هنا كلهم كوفيون ، ووجه دخوله في الترجمة من جهة أنه صلى الله عليه وسلم لم يؤخذ الصحابة بحملهم الظلم في الآية على عمومته حتى يتناول كل معصية بل عذرهم لأنه ظاهر في التأويل ثم بين لهم المراد بما رفع الإشكال .

الحديث الثالث حديث عتيان بن مالك في قصة مالك بن الدخشم ، وهو بضم المهملة وسكون المعجمة ثم شين معجمة مضمومة ثم ميم أو نون وهو الذى وقع هنا وقد يصغر ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب المساجد في البيوت من كتاب الصلاة ، ومناسبته من جهة أنه صلى الله عليه وسلم لم يؤخذ القائلين في حق مالك بن الدخشم بما قالوا ، بل بين لهم أن إجراء أحكام الإسلام على الظاهر دون ما في الباطن . وقوله هنا « ألا تقولونه يقول لا إله إلا الله » كذا في رواية الكشميهنى وفي رواية المستملى والسرخسى « لا تقولوه » بصيغة النهى . وقال ابن التين « ألا تقولوه » جاءت الرواية والصواب « تقولونه » أى تظنونهم . قلت : الذى رأيته « لا تقولوه » بغير ألف في أوله وهو موجه ، وتفسير القول بالظن فيه نظر ، والذى يظهر أنه بمعنى الرؤية أو السماع ، وجوز ابن التين أنه خطاب للمفرد وأصله ألا تقولوه فأشيع ضمة اللام حتى صارت واواً وأنشد لذلك شاهداً .

الحديث الرابع حديث على في قصة حاطب بن أبى بلتعة في مكابته قريشاً ونزول قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ وقد تقدم في « باب الجاسوس » من كتاب الجهاد وما يتعلق به ، وفي باب النظر في شعور أهل الذمة ما يتعلق بذلك ، والجمع بين قوله حجزتها وعقيصتها وضبط ذلك ، وتقدم في « باب فضل من شهد بدرأ » من كتاب المغازى الكلام على قوله « لعل الله اطلع على أهل بدر وفي تفسير

المتحنة بأبسط منه ، وفيها الجواب عن اعتراض عمر على حاطب بعد أن قبل النبي صلى الله عليه وسلم عذره ، وفي غزوة الفتح الجمع بين قوله « بعثنى أنا والزبير والمقداد » وقوله « بعثنى أنا وأبا مرثد » وفيه قصة المرأة وبيان ما قيل في اسمها وما في الكتاب الذي حملته وأذكر هنا بقية شرحه .

**قوله ( عن حصين ) بالتصغير هو ابن عبد الرحمن الواسطي .**

**قوله ( عن فلان )** كذا وقع مبهماً وسمى في رواية هشيم في الجهاد ، وعبد الله بن إدريس في الاستئذان « سعد بن عبيدة » وكذا وقع في رواية خالد بن عبد الله ومحمد بن فضيل عند مسلم . وأخرجه أحمد عن عفان عن أبي عوانة فسماه ونحوه للإسماعيل من طريق عثمان بن أبي شيبة عن عفان قال « حدثنا أبو عوانة عن حصين بن عبد الرحمن حدثني سعد بن عبيدة هو السلمي الكوفي يكنى أبا حمزة وكان زوج بنت أبي عبد الرحمن السلمي شيخه في هذا الحديث » وقد وقع نسخه الصغاني هنا بعد قوله « عن فلان » مانصه هو أبو حمزة سعد بن عبيدة السلمي ختن أبي عبد الرحمن السلمي انتهى ، ولعل القائل « هو الخ » من دون البخاري ، وسعد تابعي روى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر والبراء .

**قوله ( تنازع أبو عبد الرحمن ) هو السلمي وصرح به في رواية عفان .**

**قوله ( وحبان بن عطية )** بكسر المهملة وتشديد الموحدة ، وحكى أبو علي الجياني وتبعه صاحب المشار والمطالع أن بعض رواة أبي ذر ضبطه بفتح أوله ، وهو وهم . قلت : وحكى المزني أن ابن ماكولا ذكره بالكسر وأن ابن الفرضي ضبطه بالفتح قال : وتبعه أبو علي الجياني ، وكذا قال ، والذي جزم به أبو علي الجياني توهيم من ضبطه بالفتح كما نقلته وذلك في تقييد المهمل ، وصوب أنه بالكسر حيث ذكره مع حبان بن موسى وهو بالكسر إجماعاً ، وكان حبان بن عطية سلمياً أيضاً ومؤخياً لأبي عبد الرحمن السلمي وإن كان مختلفين في تفضيل عثمان وعلى ، وقد تقدم في أواخر الجهاد من طريق هشيم عن حصين في هذا الحديث « وكان أبو عبد الرحمن عثمانياً أي يفضل عثمان على علي وحبان بن عطية علوياً أي يفضل علياً على عثمان .

**قوله ( لقد علمت ما الذي )** كذا الكشيميني وكذا في أكثر الطرق ، وللحموي والمستمل هنا « من الذي » وعلى الرواية الأولى ففاعل التجريء هو القول المعبر عنه هنا بقوله « شيء يقوله » وعلى الثانية الفاعل هو القائل .

**قوله ( جراً )** بفتح الجيم وتشديد الراء مع الهمز .

**قوله ( صاحبك )** زاد عفان « يعني علياً » .

**قوله ( على الدماء )** أي إراقة دماء المسلمين لأن دماء المشركين مندوب إلى إراقتها اتفاقاً .

**قوله ( لا أبا لك )** بفتح الهمزة وهي كلمة تقال عند الحث على الشيء ، والأصل فيه أن الإنسان إذا وقع في شدة عاونه أبوه فإذا قيل لا أبا لك فمعناه ليس لك أب ، جد في الأمر جد من ليس له معاون ، ثم أطلق في الاستعمال في موضع استبعاد ما يصدر من المخاطب من قول أو فعل .

**قوله ( سمعته يقوله )** في رواية المستمل والكشميين هنا « سمعته يقول » بحذف الضمير والأول أوجه لقوله قال ما هو .

**قوله ( قال بعثي )** كذا لهم وكأن « قال » الثانية سقطت على عادتهم في إسقاطها خطأ والأصل قال أي أبو عبد الرحمن قال أي على .

**قوله ( والزبير وأبا مرثد )** تقدم في غزوة الفتح من طريق عبد الله بن أبي رافع عن علي ذكر المقداد بدل أبي مرثد ، وجمع بأن الثلاثة كانوا مع علي ، ووقع عند الطبري في « تهذيب الآثار » من طريق أعشى ثقيف عن أبي عبد الرحمن السلمي في هذا الحديث « ومعي الزبير بن العوام ورجل من الأنصار » وليس المقداد ولا أبو مرثد من الأنصار إلا إن كان بالمعنى الأعم ، ووقع في « الأسباب » للواحدي أن عمر وعماراً وطلحة كانوا معهم ولم يذكر له مستنداً وكأنه من تفسير ابن الكلبي فإنه لم أره في سير الواقدي ووجدت ذكر فيه عمر من وجه آخر أخرجه ابن مردويه في تفسيره من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن أنس في قصة المرأة المذكورة فأخبر جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بخبرها فبعث في أثرها عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب .

**قوله ( روضة حاج )** بمهمله ثم جيم . **قوله ( قال أبو سلمة )** هو موسى بن إسماعيل شيخ البخاري فيه .

**قوله ( هكذا قال أبو عوانة حاج )** فيه إشارة إلى أن موسى كان يعرف أن الصواب « خاخ » بمجمتين ولكن شيخه قالها بالمهمله والجيم وقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه من رواية محمد بن إسماعيل الصائغ عن عفان فذكرها بلفظ « حاج » بمهمله ثم جيم قال عفان والناس يقولون « خاخ » أي بمجمتين ، قال النووي قال العلماء هو غلط من أبي عوانة وكأنه اشتبه عليه بمكان آخر يقال له « ذات حاج » بمهمله ثم جيم وهو موضع بين المدينة والشام يسلكه الحاج ، وأما « روضة خاخ » فإنها بين مكة والمدينة بقرب المدينة . قلت : وذكر الواقدي أنها بالقرب من ذي الخليفة على بريد من المدينة ، وأخرج سموه في فوائده من طريق عبد الرحمن بن حاطب قال : وكان حاطب من أهل اليمن حليفاً للزبير فذكر القصة وفيها أن المكان على قريب من اثني عشر ميلاً من المدينة ، وزعم السهيلي أن هشيماً كان يقولها أيضاً « حاج » بمهمله ثم جيم وهو وهم أيضاً ، وسأأتى ذلك في آخر الباب ، وقد سبق في أواخر الجهاد من طريق هشيم بلفظ « حتى تأتوا روضة كذا » فلعل البخاري كنى عنها أو شيخه إشارة إلى أن هشيماً كان يصحفها ، وعلى هذا فلم ينفرد أبو عوانة بتصحيحها لكن أكثر الرواة عن حصين قالوها على الصواب بمجمتين .

**قوله ( فإن فيها امرأة معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين فائتوني بها )** في رواية عبيد الله بن أبي رافع « فإن بها ظعينة معها كتاب » والظعينة بظاء معجمة وزن عظيمة فعيلة بمعنى فاعلة من الظعن وهو الرحيل ، وقيل سميت ظعينة لأنها تركب الظعن التي تظعن براكبها ، وقال الخطابي : سميت ظعينة لأنها تظعن مع زوجها ولا يقال لها ظعينة إلا إذا كانت في الهودج وقيل إنه اسم الهودج سميت المرأة لركوبها فيه ، ثم توسعوا فأطلقوه على المرأة ولو لم تكن في هودج ، وقد تقدم في غزوة الفتح بيان الاختلاف في اسمها ، وذكر الواقدي أنها من مزينة وأنها من أهل العرج بفتح الراء بعدها جيم يعني قرية بين مكة والمدينة ، وذكر الثعلبي ومن تبعه أنها كانت مولاة أبي صيفي ابن عمرو بن هاشم بن عبد مناف ، وقيل عمران بدل عمرو ، وقيل مولاة بني أسد بن عبد العزى ، وقيل كانت

من موالى العباس ، وفي حديث أنس الذى أشرت إليه عند ابن مروديه أنها مولاة لقريش « وفي تفسير مقاتل بن حبان أن حاطباً أعطاه عشرة دنائير وكساها برداً ، وعند الواحدى أنها قدمت المدينة فقال لها النبى صلى الله عليه وسلم : جئت مسلمة ؟ قالت : لا ولكن احتجت ، قال : فأين أنت عن شباب قريش ؟ وكانت مغنية ، قالت : ما طلب منى بعد وقعة بدر شيء من ذلك ، فكساها وحملها فأثاها حاطب فكتب معها كتاباً إلى أهل مكة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد أن يغزو فخذوا حذركم ، وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب : فكتب حاطب إلى كفار قريش بكتاب ينتصح لهم ، وعند أنى يعلى والطبرى من طريق الحارث بن على لما أراد النبى صلى الله عليه وسلم أن يغزو مكة أسر إلى ناس من أصحابه ذلك وأفشى في الناس أنه يريد غير مكة ، فسمعه حاطب بن أنى بلمعة فكتب حاطب إلى أهل مكة بذلك ، وذكر الواقدي أنه كان في كتابه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في الناس بالغزو ولا أراه إلا يريدكم ، وقد أحببت أن يكون إنذارى لكم بكتائى إليكم ، وتقدم بقية ما نقل مما وقع في الكتاب في غزوة الفتح .

قوله ( تسير على بعير لها ) في رواية محمد بن فضيل عن حصين « تشدد » بشين معجمة ومثناة فوقانية .

قوله ( فابتغينا في رحلها ) أى طلبنا كأنهما فتشا ما معها ظاهراً وفي رواية محمد بن فضيل « فأئخنا بعيوها فابتغينا » وفي رواية الحارث فوضعنا متاعها وفتشنا فلم نجد .

قوله ( لقد علمنا ) في رواية الكشميهنى « لقد علمتا » وهى رواية عفان أيضاً

قوله ( ثم حلف على : والذى يحلف به ) أى قال والله وصرح به في حديث أنس ، وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب .

قوله ( لتخرجن الكتاب أو لأجردنك ) أى أنزع ثيابك حتى تصيرى عريانة ، وفي رواية ابن فضيل « أو لأقتلنك » وذكر الإسماعيل أن في رواية خالد بن عبد الله مثله ، وعنده من رواية أبى فضيل لأجردنك بحجم ثم زأى أى أضيرك مثل الجزور إذا ذبحت . ثم قال الإسماعيل ترجم البخارى النظر في شعور أهل الذمة يعنى الترجمة الماضية في كتاب الجهاد ، وهذه الرواية تخالفه أى رواية « أو لأقتلنك » . قلت : رواية « لأجردنك » أشهر ورواية « لأجزرنك » كأنها مفسرة منها ورواية « لأقتلنك » كأنها بالمعنى من لأجردنك ، ومع ذلك فلا تنافى الترجمة لأنها إذا قتلت سلبت ثيابها في العادة فيستلزم التجرد الذى ترجم به . ويؤيد الرواية المشهورة ما وقع في رواية عبيد الله بن أنى رافع بلفظ « لتخرجن الكتاب أو لتلقين الثياب » قال ابن التين : كذا وقع بكسر القاف وفتح الياء التحتانية وتشديد النون قال : والياء زائدة ، وقال الكرماني : هو بكسر الياء وفتحها كذا جاء في الرواية بإثبات الياء والقواعد التصريفية تقتضى حذفها . لكن إذا صحت الرواية فتحمل على أنها وقعت على طريق المشاكلة لتخرجن ، وهذا توجيه الكسرة وأما الفتحة فتحمل على خطاب المؤنث الغائب على طريق الالتفات من الخطاب إلى الغيبة ، قال : ويجوز فتح القاف على البناء للمجهول وعلى هذا فترفع الثياب ، قلت : ويظهر لى أن صواب الرواية « لتلقين » باليون بلفظ الجمع وهو ظاهر جداً لا إشكال فيه البتة ولا يفتقر إلى تكلف تخريج ، ووقع في حديث أنس « فقالت ليس معى كتاب فقال كذبت فقال قد حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن معك كتاب والله لتعطينى الكتاب الذى معك أو لا أترك عليك ثوباً إلا التمسنا فيه ، قالت أولستم

بناس من مسلمين ! حتى إذا ظننت أنهما يلتمسان في كل ثوب معها حلت عقاصها ، وفيه « فرجع إليها فسلا سيفيهما فقالا : والله لنذيقنك الموت أو لنبدفن إلبنا الكتاب ، فأنكرت » وجمع بينهما بأنهما هدها بالقتل أولاً فلما أصرت على الإنكار ولم يكن معها إذن بقتلها هدها بتجريد ثيابها فلما تحققت ذلك خشيت أن يقتلها حقيقة ، وزاد في حديث أنس أيضا « فقالت : أدفعه إليكما على أن ترداني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية أعشى ثقيف عن عبد الرحمن عند الطبرى « فلم يزل على بها حتى خافته » وقد اختلف هل كانت مسلمة أو على دين قومها فالأكثر على الثانى فقد عدت فيمن أهدر النبى صلى الله عليه وسلم دمهم يوم الفتح لأنها كانت تغنى بهجائه وهجاء أصحابه ، وقد وقع في أول حديث أنس « أمر النبى صلى الله عليه وسلم يوم الفتح بقتل أربعة » فذكرها فيهم ثم قال « وأما أمر سارة فذكر قصتها مع حاطب » .

**قوله ( فأتوا بها )** أى الصحيفة وفي رواية عبد الله بن أبى رافع « فأتينا به » أى الكتاب ، ونحوه في رواية ابن عباس وزاد « فقرأ عليه فإذا فيه من حاطب إلى ناس من المشركين من أهل مكة » سماهم الواقدى في روايته سهيل بن عمرو العامرى وعكرمة بن أبى جهل المخزومى وصفوان بن أمية الجمحى .

**قوله ( فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا حاطب ما حملك على ما صنعت )** في رواية عبد الرحمن بن حاطب « فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم حاطباً فقال : أنت كتبت هذا الكتاب ؟ قال : نعم . قال : فما حملك على ذلك » وكان حاطباً لم يكن حاضراً لما جاء الكتاب فاستدعى به لذلك ، وقد تبين ذلك في حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب ولفظه « فأرسل إلى حاطب » فذكر نحو رواية عبد الرحمن أخرجه الطبرى بسند صحيح .

**قوله ( قال : يا رسول الله ما لى أن أكون مؤمناً بالله ورسوله )** وفي رواية المستملى « ما لى » بالوحدة بذل اللام وهو أوضح ، وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب « أما والله ما ارتبت منذ أسلمت فى الله » وفي رواية ابن عباس « قال والله إنى لناصح لله ورسوله » .

**قوله ( ولكنى أردت أن يكون لى عند القوم يد )** أى منة أدفع بها عن أهلى ومالى ، زاد في رواية أعشى ثقيف « والله ورسوله أحب إلى من أهلى ومالى » وتقدم في تفسير المتحنة قوله « كنت ملصقاً » وتفسيره وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب « ولكنى كنت امرأ غريباً فيكم وكان لى بنون وإخوة بمكة فكتبت لعل أدفع عنهم » .

**قوله ( وليس من أصحابك أحد إلا له هناك )** وفي رواية المستملى هناك « من قومه من يدفع الله به عن أهله وماله » وفي حديث أنس وليس منكم رجل إلا له بمكة من يخفظه فى عياله غيرى .

**قوله ( قال : صدق ، ولا تقولوا له إلا خيراً )** ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم عرف صدقه مما ذكر ، ويحتمل أن يكون بوحي .

**قوله ( فعاد عمر )** أى عاد إلى الكلام الأول فى حاطب وفيه تصريح بأنه قال ذلك مرتين فأما المرة الأولى فكان فيها معذوراً لأنه لم يتضح له عذره فى ذلك ، وأما الثانية فكان اتضح عذره وصدقه النبى صلى الله عليه وسلم فيه ونهى أن يقولوا له إلا خيراً ، ففى إعادة عمر الكلام إشكال . وأجيب عنه بأنه ظن أن صدقه فى عذره لا يدفع ما وجب عليه من القتل ، وتقدم إيضاحه فى تفسير المتحنة .



**قوله ( فلاضرب عنقه )** قال الكرمانى هو بكسر اللام ونصب الباء وهو فى تأويل مصدر محذوف وهو خبر مبتدأ محذوف أى اتركنى لأضرب عنقه فتركك لى من أجل الضرب ، ويجوز سكون الباء والفاء زائدة على رأى الأخفش واللام للأمر ، ويجوز فتحها على لغة وأمر المتكلم نفسه باللام فصيح قليل الاستعمال ، وفى رواية عبيد الله بن أبى رافع «دعنى أضرب عنق هذا المنافق» وفى حديث ابن عباس «قال عمر فاخترت سيفى وقلت : يا رسول الله أمكنى منه فإنه قد كفر» وقد أنكر القاضى أبو بكر بن الباقلانى هذه الرواية وقال ليست بمعروفة قاله فى الرد على الجاحظ لأنه احتج بها على تكفير العاصى ، وليس لإنكار القاضى معنى لأنها وردت بسند صحيح وذكر البرقانى فى مستخرجه أن مسلماً أخرجه ، ورده الحميدى ، والجمع بينهما أن مسلماً خرج سندها ولم يسق لفظها ، وإذا ثبت فعله أطلق الكفر وأراد به كفر النعمة كما أطلق النفاق وأراد به نفاق المعصية ، وفيه نظر لأنه استأذن فى ضرب عنقه فأشعر بأنه ظن أنه نافر نفاق كفر ولذلك أطلق أنه كفر ، ولكن مع ذلك لا يلزم منه أن يكون عمر يرى تكفير من ارتكب معصية ولو كبرت كما يقوله المبتدعة ولكنه غلب على ظنه ذلك فى حق حاطب ، فلما بين له النبى صلى الله عليه وسلم عذر حاطب رجع .

**قوله ( أو ليس من أهل بدر )** فى رواية الحارث «أو ليس قد شهد بدرأ» وهو استفهام تقرير ، وجزم فى رواية عبيد الله بن أبى رافع أنه قد شهد بدرأ وزاد الحارث «فقال عمر بلى ولكنه نكث وظاهر أعدائك عليك» .

**قوله ( وما يدريك لعل الله اطلع )** تقدم فى فضل من شهد بدرأ رواية من رواه بالجزم والبحث فى ذلك وفى معنى قوله «اعملوا ما شئتم» ومما يؤيد أن المراد أن ذنوبهم تقع مغفورة حتى لو تركوا فرضاً مثلاً لم يؤاخذوا بذلك ما وقع فى حديث سهل بن الحنظلية فى قصة الذى حرس ليلة حنين فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : هل نزلت ؟ قال : لا ، إلا لقضاء حاجة قال لا عليك أن لا تعمل بعدها . وهذا يوافق ما فهمه أبو عبد الرحمن السلمى ، ويؤيده قول على فىمن قتل الحرورية «لو أخبرتكم بما قضى الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم لمن قتلهم لنكلمن عن العمل» وقد تقدم بيانه ، فهذا فيه إشعار بأن من باشر بعض الأعمال الصالحة يثاب من جزيل الثواب بما يقاوم الآثام الحاصلة من ترك الفرائض الكثيرة ، وقد تعقب ابن بطلال على أبى عبد الرحمن السلمى فقال : هذا الذى قاله ظناً منه لأن علياً على مكانته من العلم والفضل والدين لا يقتل إلا من وجب عليه القتل ، ووجه ابن الجوزى والقرطبى فى «المفهم» قول السلمى كما تقدم ، وقال الكرمانى : يحتمل أن يكون مراده أن علياً استفاد من هذا الحديث الجزم بأنه من أهل الجنة فعرف أنه لو وقع منه خطأ فى اجتتهاده لم يؤاخذ به قطعاً ، كذا قال وفيه نظر ، لأن المجتهد معفو عنه فيما أخطأ فيه إذا بذل فيه وسعه ، وله مع ذلك أجر فإن أصاب فله أجران ، والحق أن علياً كان مصيباً فى حروبه فله فى كل ما اجتهد فيه من ذلك أجران ، فظهر أن الذى فهمه السلمى استند فيه إلى ظنه كما قال ابن بطلال والله أعلم ، ولو كان الذى فهمه السلمى صحيحاً لكان على يتجرأ على غير الدماء كالأموال ، والواقع أنه كان فى غاية الورع وهو القائل «يا صفراء ويا بيضاء غرى غرى» ولم ينقل عنه قط فى أمر المال إلا التحرى بالمهملة لا التجرى بالجيم .

**قوله ( فقد أوجبت لكم الجنة )** فى رواية عبيد الله بن أبى رافع «فقد غفرت لكم» وكذا فى حديث عمر ، ومثله فى مغازى أبى الأسود عن عروة وكذا عند أبى عائذ .

**قوله ( فاغرورقت عيناه )** بالغين المعجمة الساكنة والراء المكررة بينهما واو ساكنة ثم قاف أى امتلأت من الدموع حتى كأنها غرقت فهو افغوعلت من الغرق ، ووقع في رواية الحارث عن علي « ففاضت عينا عمر » ويجمع على أنها امتلأت ثم فاضت .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** هو المصنف .

**قوله ( خاخ أصح )** يعني بمعجمتين .

**قوله ( ولكن كذا قال أبو عوانة حاج )** أى بمهملة ثم جيم .

**قوله ( وحاج تصحيف وهو موضع )** . قلت : تقدم بيانه .

**قوله ( وهشيم يقول خاخ )** وقع للأكثر بالمعجمتين ، وقيل بل هو كقول أبي عوانة وبه جزم السهيلي ، ويؤيده أن البخاري لما أخرجه من طريقه في الجهاد عبر بقوله « روضة كذا » كما تقدم فلو كان بالمعجمتين لما كنى عنه ، ووقع في السيرة للقطب الحلبي « روضة خاخ » بمعجمتين وكان هشيم يروى الأخيرة منها بالجيم وكذا ذكره البخاري عن أبي عوانة انتهى ، وهو يوهم أن المغايرة بينها وبين الرواية المشهورة إنما هو في الخاء الآخرة فقط وليس كذلك بل وقع كذلك في الأولى فعند أبي عوانة أنها بالخاء المهملة جزماً وأما هشيم فالرواية عنه محتملة . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن المؤمن ولو بلغ بالصلاح أن يقطع له بالجنة لا يعصم من الوقوع في الذنب لأن حاطباً دخل فيمن أوجب الله لهم الجنة ووقع منه ما وقع ، وفيه تعقب على من تأول أن المراد بقوله « اعملوا ما شئتم » أنهم حفظوا من الوقوع في شيء من الذنوب . وفيه الرد على من كفر المسلم بارتكاب الذنب ، وعلى من جزم بتخليده في النار ، وعلى من قطع بأنه لا بد وأن يعذب . وفيه أن من وقع منه الخطأ لا ينبغي له أن يجحده بل يعترف ويعتذر لتلايجمع بين ذنبين . وفيه جواز التشديد في استخلاص الحق والتهديد بما لا يفعله المهتد تخويفاً لمن يستخرج منه الحق . وفيه هتك ستر الجاسوس ، وقد استدل به من يرى قتله من المالكية لاستئذان عمر في قتله ولم يرده النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك إلا لكونه من أهل بدر ، ومنهم من قيده بأن يتكرر ذلك منه ، والمعروف عن مالك يجتهد فيه الإمام ، وقد نقل الطحاوي الإجماع على أن الجاسوس المسلم لا يباح دمه وقال الشافعية والأكثر يعزر ، وإن كان من أهل الهيثات يعفى عنه . وكذا قال الأوزاعي وأبو حنيفة يوجع عقوبة ويبطال حبسه . وفيه العفو عن زلة ذوى الهيئة . وأجاب الطبري عن قصة حاطب واحتجاج من احتج بأنه إنما صفح عنه لما أطلع الله عليه من صدقه في اعتذاره فلا يكون غيره كذلك ، قال القرطبي وهو ظن خطأ لأن أحكام الله في عباده إنما تجرى على ما ظهر منهم ، وقد أخبر الله تعالى نبيه عن المنافقين الذين كانوا يحضروه ولم يبح له قتلهم مع ذلك لإظهارهم الإسلام ، وكذلك الحكم في كل من أظهر الإسلام تجرى عليه أحكام الإسلام . وفيه من أعلام النبوة إطلاع الله نبيه على قصة حاطب مع المرأة كما تقدم بيانه من الروايات في ذلك ، وفيه إشارة الكبير على الإمام بما يظهر له من الرأي العائد نفعه على المسلمين ويتخير الإمام في ذلك . وفيه جواز العفو عن العاصي . وفيه أن العاصي لا حرمة له وقد أجمعوا على أن الأجنبية يحرم النظر إليها مؤمنة كانت أو كافرة ولولا أنها لعصيانها سقطت حرمتها ما هددها على بتجريدتها قاله ابن بطال . وفيه جواز غفران جميع الذنوب الجائزة الوقوع عمن شاء الله خلافاً لمن أئى ذلك من أهل البدع ، وقد استشكلت إقامة الحد على مسطح بقذف عائشة رضى الله عنها كما تقدم مع أنه

من أهل بدر فلم يسامح بما ارتكبه من الكبيرة وسومح حاطب ، وعلل بكونه من أهل بدر ، والجواب ما تقدم في « باب فضل من شهد بدرًا » أن محل العفو عن البدرى في الأمور التي لا حد فيها . وفيه جواز غفران ما تأخر من الذنوب ويدل على ذلك الدعاء به في عدة أخبار ، وقد جمعت جزءاً في الأحاديث الواردة في بيان الأعمال الموعود لعاملها بغفران ما تقدم وما تأخر سميته « الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة » وفيها عدة أحاديث بأسانيد جياد ، وفيه تأدب عمر ، وأنه لا ينبغي إقامة الحد والتأديب بحضرة الإمام إلا بعد استئذانه . وفيه منقبة لعمر ولأهل بدر كلهم ، وفيه البكاء عند السرور ويحتمل أن يكون عمر بكى حينئذ لما لحقه من الخشوع والندم على ما قاله في حق حاطب .

(خاتمة) اشتمل كتاب استتابة المرتدين من الأحاديث المرفوعة على أحد وعشرين حديثاً فيها واحد معلق والبقية موصولة المكرر منه فيه وفيما مضى سبعة عشر حديثاً والأربعة خالصة وافقه مسلم على تخريجها جميعها ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة آثار بعضها موصول ، والله أعلم

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الإكراه

وقول الله عز وجل: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، وقال: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُوا مِنْهُمْ تَقَاةً﴾ وهي تقية. وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ إلى قوله: ﴿عَفْوًا غَفَوْرًا﴾، وقال: ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾

فعذر الله المستضعفين الذين لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به. والمكره لا يكون إلا مستضعفاً غير ممتنع من فعل ما أمر به. وقال الحسن: التقية إلى يوم القيامة. وقال ابن عباس فيمن يكرهه للصوص فيطلق: ليس بشيء. وبه قال ابن عمر وابن الزبير والشعبي والحسن. وقال النبي صلى الله عليه: «الأعمال بالنية».

[٦٩٤٠] ٦٩٩٦- فايحيى بن بكير قال نا الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن هلال بن أسامة أن أباسلمة بن عبد الرحمن أخبره عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه كان يدعو في الصلاة: «اللهم أنج عياش بن أبي ربيعة وسلمة بن هشام والوليد بن الوليد. اللهم أنج المستضعفين من المؤمنين. اللهم اشد وطأتك على مضر، وابعث عليهم سنين كسني يوسف».

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الإكراه ) هو إلزام الغير بما لايريده . وشروط الإكراه أربعة : الأول أن يكون فاعله قادراً على إيقاع ما يهدد به والمأمور عاجزاً عن الدفع لو بالفرار . الثاني أن يغلب على ظنه أنه إذا امتنع أوقع به ذلك . الثالث أن يكون ما تهدده به فورياً ، فلو قال إن لم تفعل كذا ضربتك غداً لا يعد مكرهاً ويستثنى ما إذا ذكر زمناً قريباً جداً أو جرت العادة بأنه لا يخلف الرابع أن لا يظهر من المأمور ما يدل على اختياره كمن أكره على الزنا فأولج وأمكنه أن ينزع ويقول أنزلت فيتمادي حتى ينزل ، وكمن قيل له طلق ثلاثاً فطلق واحدة وكذا عكسه ، ولا فرق بين الإكراه على القول والفعل عند الجمهور ، ويستثنى من الفعل ما هو محرم على التأييد كقتل النفس بغير حق ، واختلف في المكره هل يكلف بترك فعل ما أكره عليه أو لا ؟ فقال الشيخ أبو إسحق الشيرازي : انعقد الإجماع على أن المكره على القتل مأمور باجتناّب القتل والدفع عن نفسه وأنه يأثم إن قتل من أكره على قتله ، وذلك يدل أنه مكلف حالة الإكراه ، وكذا وقع في كلام الغزالي وغيره ، ومقتضى كلامهم تخصيص الخلاف بما إذا وافق داعية الإكراه داعية الشرع كالإكراه على قتل الكافر وإكراهه على الإسلام ، أما ما خالف فيه داعية الإكراه داعية الشرع كالإكراه على القتل فلا خلاف في جواز التكليف به ، وإنما جرى الخلاف في تكليف الملجأ وهو من

لا يجذب مندوحة عن الفعل كمن ألقى من شاهق وعقله ثابت فسقط على شخص فقتله فإنه لا مندوحة له عن السقوط ولا اختيار له في عدمه وإنما هو آله محضة ، ولا نزاع في أنه غير مكلف إلا ما أشار إليه الآمدى من التفرغ على تكليف ما لا يطاق ، وقد جرى الخلاف في تكليف الغافل كالنائم والناسي وهو أبعد من الملجأ لأنه لا شعور له أصلاً وإنما قال الفقهاء بتكليفه على معنى ثبوت الفعل في ذمته أو من جهة ربط الأحكام بالأسباب . وقال القفال : إنما شرع سجود السهو ووجب الكفارة على المخطئ لكون الفعل في نفسه متهيباً من حيث هو لا أن الغافل نهى عنه حالة الغفلة إذ لا يمكنه التحفظ عنه ، واختلف فيما يهدد به فاتفقوا على القتل وإتلاف العضو والضرب الشديد والحبس الطويل ، واختلفوا في يسر الضرب والحبس كيوم أو يومين .

**قوله ( وقول الله تعالى إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان )** وساق إلى ﴿عظيم﴾ . هو وعيد شديد لمن ارتد مختاراً ، وأما من أكره على ذلك فهو معذور بالآية ، لأن الاستثناء من الإثبات نفى فيقتضى أن لا يدخل الذي أكره على الكفر تحت الوعيد ، والمشهور أن الآية المذكورة نزلت في عمار بن ياسر كما جاء من طريق أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر قال «أخذ المشركون عماراً فعذبوه حتى قاربهم في بعض ما أرادوا ، فشكى ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : كيف تجد قلبك ؟ قال : مطمئناً بالإيمان ، قال فإن عادوا فعد» وهو مرسل ورجاله ثقات أخرجه الطبري وقلبه عبد الرزاق وعنه عبد بن حميد ، وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في السند فقال «عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار عن أبيه» وهو مرسل أيضاً ، وأخرج الطبري أيضاً من طريق عطية العوفى عن ابن عباس نحوه مطولاً وفي سنده ضعف . وفيه أن المشركين عذبوا عماراً وأباه وأمه وصهيياً وبلالاً وخباباً وسالمًا مولى أبي حذيفة ، فمات ياسر وامرأته في العذاب وصبر الآخرون . وفي رواية مجاهد عن ابن عباس عند ابن المنذر أن الصحابة لما هاجروا إلى المدينة أخذ المشركون خباباً وبلالاً وعماراً ، فأطاعهم عمار وأبى الآخرون ، فعذبوهما ، وأخرجه الفاكهي من مرسل زيد بن أسلم وأن ذلك وقع من عمار عند بيعة الأنصار في العقبة وأن الكفار أخذوا عماراً فسألوه عن النبي صلى الله عليه وسلم فجعدهم خيره فأرادوا أن يعذبوه فقال هو يكفر بمحمد وبما جاء به فأعجبهم وأطلقوه ، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر نحوه ، وفي سنده ضعف أيضاً . وأخرج عبد بن حميد من طريق ابن سيرين «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقي عمار بن ياسر وهو يبكي فجعل يمسح الدموع عنه ويقول أخذك المشركون فغطوك في الماء حتى قلت لهم كذا ، إن عادوا فعد» ورجاله ثقات مع إرساله أيضاً وهذه المراسيل تقوى بعضها ببعض ، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق مسلم الأعمش - وهو ضعيف - عن مجاهد عن ابن عباس قال «عذب المشركون عماراً حتى قال لهم كلاماً تقي فاشتد عليه» الحديث وقد أخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾ قال : «أخبر الله أن من كفر بعد إيمانه فعليه غضب من الله ، وأما من أكره بلسانه وخالفه قلبه بالإيمان لينجو بذلك من عدوه فلا حرج عليه ، إن الله إنما يأخذ العباد بما عقدت عليه قلوبهم» . قلت : وعلى هذا فالاستثناء مقدم من قوله فعليه غضب كأنه قيل فعليه غضب من الله إلا من أكره ، لأن الكفر يكون بالقول والفعل من غير اعتقاد وقد يكون باعتقاد فاستثنى الأول وهو المكروه .

**قوله ( وقال إلا أن تتقوا منهم تقاة وهي تقية )** أخذه من كلام أبي عبيدة قال : تقاه وتقية واحد . قلت : وقد تقدم ذلك في تفسير آل عمران ومعنى الآية : لا يتخذ المؤمن الكافر ولياً في الباطن ولا في الظاهر إلا للتقية في

الظاهر فيجوز أن يواليه إذا خافه ويعاديه باطناً . قيل الحكمة في العدول عن الخطاب أن موالاة الكفار لما كانت مستقبحة لم يواجه الله المؤمنين بالخطاب . قلت : ويظهر لي أن الحكمة فيه أنه لما تقدم الخطاب في قوله ﴿ لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ﴾ ، ومن يتولهم منكم فإنه منهم ﴿ كأنهم أخذوا بعمومه حتى أنكروا على من كان له عذر في ذلك فنزلت هذه الآية رخصة في ذلك ، وهو كآليات الصريحة في الزجر عن الكفر بعد الإيمان ، ثم رخص فيه لمن أكره على ذلك .

**قوله ( وقال : إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم ؟ قالوا : كنا مستضعفين في الأرض - إلى قوله - عفواً غفوراً )** وقال ﴿ والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك ولياً واجعل لنا من لدنك نصيراً ﴾ هكذا في رواية أبي ذر وهو صواب ، وإنما أوردته بلفظه للتنبيه على ما وقع من الاختلاف عند الشراح ، ووقع في رواية كريمة والأصيلي والقاسبي أن الذين توفاهم فساق إلى قوله ﴿ في الأرض ﴾ وقال بعدها إلى قوله ﴿ واجعل لنا من لدنك نصيراً ﴾ وفيه تغيير ، ووقع في رواية النسفي ﴿ إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم ﴾ الآيات قال ﴿ وما لكم لا تقاوتون في سبيل الله - إلى قوله - نصيراً ﴾ وهو صواب وإن كانت الآيات الأولى مترامية في السورة عن الآية الأخيرة فليس فيه شيء من التغيير ، وإنما صدر بالآيات المترامية للإشارة إلى ما روى عن مجاهد أنها نزلت في ناس من أهل مكة آمنوا فكتب إليهم من المدينة فإننا لا نراكم منا إلا إن هاجرتم ، فخرجوا فأدركهم أهلهم بالطريق فقتلوه حتى كفروا مبكرين ، واقتصر ابن بطال على هذا الأخير وعزاه للمفسرين وقال ابن بطال : ﴿ إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم ﴾ إلى ﴿ أن يعفو عنهم ﴾ وقال ﴿ إلا المستضعفين ﴾ إلى ﴿ الظالم أهلها ﴾ قلت : وليس فيه تغيير من التلاوة إلا أن فيه تصرفاً فيما ساقه المصنف ، وقال ابن التين بعد أن تكلم على قصة عمار إلى أن قال ﴿ ولكن من شرح بالكفر صدراً ﴾ أى من فتح صدره لقبوله . وقوله ﴿ الذين توفاهم الملائكة ﴾ إلى قوله ﴿ واجعل لنا من لدنك نصيراً ﴾ ليس التلاوة كذلك لأن قوله ﴿ اجعل لنا من لدنك نصيراً ﴾ قبل هذا قال : ووقع في بعض النسخ إلى قوله ﴿ غفوراً رحيماً ﴾ وفي بعضها ﴿ فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم ﴾ وقال ﴿ إلا المستضعفين من الرجال ﴾ إلى قوله ﴿ من لدنك نصيراً ﴾ وهذا على نسق التنزيل ، كذا قال فأخطأ ، فالآية التي آخرها نصيراً في أولها ﴿ والمستضعفين ﴾ بالواو لا بلفظ «إلا» وما نقله عن بعض النسخ إلى قوله ﴿ غفوراً رحيماً ﴾ محتمل لأن آخر الآية التي أولها ﴿ إن الذين توفاهم الملائكة ﴾ قوله ﴿ وساءت مصيراً ﴾ وآخر التي بعدها ﴿ سبيلاً ﴾ وآخر التي بعدها ﴿ عفواً غفوراً ﴾ وآخر التي بعدها ﴿ غفوراً رحيماً ﴾ فكأنه أراد سياق أربع آيات .

**قوله ( فعذر الله المستضعفين الذين لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به )** يعنى إلا إذا غلبوا . قال والمكره لا يكون إلا مستضعفاً غير ممتنع من فعل ما أمره به أى ما يأمره به من له قدرة على إيقاع الشر به ، أى لأنه لا يقدر على الامتناع من الترك كما لا يقدر المكره على الامتناع من الفعل فهو في حكم المكره .

**قوله ( وقال الحسن )** أى البصرى ( **التقية إلى يوم القيامة** ) وصله عبد بن حميد وابن أبي شيبة من رواية عوف الأعرابي « عن الحسن البصرى قال التقية جائزة للمؤمن إلى يوم القيامة إلا أنه كان لا يجعل في القتل تقية » ولفظ عبد بن حميد إلا في قتل النفس التي حرم الله يعنى لا يعذر من أكره على قتل غيره لكونه يؤثر نفسه على

نفس غيره . قلت : ومعنى التقية الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره للغير ، وأصله : قية بوزن حمزة فعلة من الوقاية ، وأخرج البيهقي من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال « التقية باللسان والقلب مطمئن بالإيمان ولا ييسط يده للقتل » .

**قوله ( وقال ابن عباس فيمن يكرهه اللصوص فيطلق ليس بشيء ، وبه قال ابن عمر وابن الزبير والشعبي والحسن )** أما قول ابن عباس فوصله ابن أبي شيبة من طريق عكرمة أنه سئل عن رجل أكرهه اللصوص حتى طلق امرأته فقال : قال ابن عباس : ليس بشيء ، أي لا يقع عليه الطلاق . وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى طلاق المكره شيئاً ، وأما قول ابن عمر وابن الزبير فأخرجهما الحميدى في جامعه والبيهقى من طريقه قال « حدثنا سفيان سمعت عمرأبى يعني ابن دينار حدثنى ثابت الأعرج قال : تزوجت أم ولد عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فدعاني ابنه ودعا غلامين له فربطوني وضربوني بالسياط وقال لتطلقها أو لأفعلن وأفعلن فطلقتها ، ثم سألت ابن عمر وابن الزبير فلم يريا شيئاً » وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن ثابت الأعرج نحوه . وأما قول الشعبي فوصله عبد الرزاق بسند صحيح عنه قال : إن أكرهه اللصوص فليس بطلاق وإن أكرهه السلطان وقع . ونقل عن ابن عيينة توجيهه وهو أن اللص يقدم على قتله والسلطان لا يقتله . وأما قول الحسن فقال سعيد بن منصور « حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن الحسن أنه كان لا يرى طلاق المكره شيئاً وهذا سند صحيح إلى الحسن » قال ابن بطل تبعاً لابن المنذر : أجمعوا على أن من أكرهه على الكفر حتى خشى على نفسه القتل فكفر وقلبه مطمئن بالإيمان أنه لا يحكم عليه بالكفر ولا تبين منه زوجته ، إلا محمد بن الحسن فقال : إذا أظهر الكفر صار مرتداً وبانت منه امرأته ولو كان في الباطن مسلماً . قال : وهذا قول تغنى حكايته عن الرد عليه لمخالفته التصوص . وقال قوم : محل الرخصة في القول دون الفعل كأن يسجد للصنم أو يقتل مسلماً أو يأكل الخنزير أو يزنى ، وهو قول الأوزاعي وسحنون ، وأخرج إسماعيل القاضي بسند صحيح عن الحسن أنه لا يجعل التقية في قتل النفس المحرمة . وقالت طائفة الإكراه في القول والفعل سواء . واختلف في حد الإكراه فأخرج عبد بن حميد بسند صحيح عن عمر قال « ليس الرجل بأمين على نفسه إذا سجن أو أوثق أو عذب » ومن طريق شريح نحوه وزيادة ولفظه « أربع كلهن كره : السجن والضرب والوعيد والقيد » وعن ابن مسعود قال « ما كلام يدرأ عنى سوطين إلا كنت متكلماً به » وهو قول الجمهور ، وعند الكوفيين فيه تفصيل ، واختلفوا في طلاق المكره فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ، ونقل فيه ابن بطل إجماع الصحابة ، وعن الكوفيين يقع ونقل مثله عن الزهري وقاتدة وأبى قلابة ، وفيه قول ثالث تقدم عن الشعبي .

**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم الأعمال بالنية )** هذا طرف من حديث وصله المصنف في كتاب الأيمان بفتح الهمزة ولفظه « الأعمال بالنية » هكذا وقع فيه بدون « إنما » في أوله وإفراد النية ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أول حديث في الصحيح ، ويأتى ما يتعلق بالإكراه في أول ترك الحيل قريباً ، وكأن البخارى أشار بإيراده هنا إلى الرد على من فرق في الإكراه بين القول والفعل لأن العمل فعل ، وإذا كان لا يعتبر إلا بالنية كما دل عليه الحديث فالمكره لا نية له بل نيته عدم الفعل الذى أكرهه عليه . واحتج بعض المالكية بأن التفصيل يشبه ما نزل في القرآن لأن الذين أكرهوا إنما هو على الكلام فيما بينهم وبين ربهم ، فلما لم يكونوا معتقدين له

جعل كأنه لم يكن ولم يؤثر لا في بدن ولا مال ، بخلاف الفعل فإنه يؤثر في البدن والمال ، هذا معنى ما حكاه ابن بطلال عن إسماعيل القاضي ، وتعقبه ابن المنير بأنهم أكرهوا على النطق بالكفر وعلى مخالطة المشركين ومعاونتهم وترك ما يخالف ذلك . والتروك أفعال على الصحيح ولم يؤخذوا بشيء ، من ذلك ، واستثنى المعظم قتل النفس فلا يسقط القصاص عن القاتل ولو أكره لأنه أثر نفسه على نفس المقتول ولا يجوز لأحد أن ينجي نفسه من القتل بأن يقتل غيره . ثم ذكر حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة » تقدم في تفسير سورة النساء من وجه آخر عن أبي سلمة بمثل هذا الحديث وزاد أنها صلاة العشاء ، وفي كتاب الصلاة من طريق شعيب عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة « أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة » الحديث وفيه « قال أبو هريرة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يرفع رأسه يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد يدعو لرجال فيسميهم بأسمائهم » فذكر مثل حديث الباب وزاد « وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له » وفي الأدب من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال « لما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركوع قال » فذكره وقد تقدم بيان المستضعفين في سورة النساء والتعريف بالثلاثة المذكورين هنا في تفسير آل عمران وما يتعلق بمشروعية القنوت في النازلة ومحلّه في كتاب الوتر والله الحمد . وقوله « والمستضعفين » هو من ذكر العام بعد الخاص وتعلق الحديث بالإكراه لأنهم كانوا مكرهين على الإقامة مع المشركين لأن المستضعف لا يكون إلا مكرهاً كما تقدم ، ويستفاد منه أن الإكراه على الكفر لو كان كفراً لما دعا لهم وسماهم مؤمنين .

### باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر

- [٦٩٤١] ٦٦٩٧- حدثنا محمد بن عبد الله بن حوشب الطائفي قال نا عبد الوهاب قال نا أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه عليه : « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله ، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار » .
- [٦٩٤٢] ٦٦٩٨- نا سعيد بن سليمان قال نا عباد عن إسماعيل قال سمعت قيساً قال سمعت سعيد بن زيد يقول : لقد رأيتني وإن عمر موثق على الإسلام . ولو انفض أحد مما فعلتم بعثمان كان محقوقاً أن ينفض .
- [٦٩٤٣] ٦٦٩٩- نا مسدد قال نا يحيى عن إسماعيل قال نا قيس عن خباب بن الأرت قال : شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه عليه وهو متوسد بردة له في ظل الكعبة فقلنا : ألا تستنصر ألا تدعو لنا ؟ فقال : « قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل فيحفر له في الأرض فيجعل فيها ، فيجاء بالمنشار فيوضع على رأسه فيجعل نصفين ويمشط بأمشاط الحديد من دون لحمه وعظمه ، فما يصده ذلك عن دينه ، والله ليتمن هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت لا يخاف إلا الله والذئب على غنمه ، ولكنكم تستعجلون » .

قوله ( باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر ) تقدمت الإشارة إلى ذلك في الباب الذي قبله وأن بالأول كان ممن اختار الضرب والهوان على التلطف بالكفر وكذلك خباب المذكور في هذا الباب ومن



ذكر معه وأن والدى عمار ماتا تحت العذاب ، ولما لم يكن ذلك على شرط الصحة اكتفى المصنف بما يدل عليه ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث :

الحديث الأول حديث « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان » الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان في أوائل الصحيح ، ووجه أخذ الترجمة منه أنه سوى بين كراهية الكفر وكراهية دخول النار ، والقتل والضرب والهوان أسهل عند المؤمن من دخول النار فيكون أسهل من الكفر إن اختار الأخذ بالشدة ، ذكره ابن بطلال وقال أيضاً : فيه حجة لأصحاب مالك ، وتعقبه ابن التين بأن العلماء متفقون على اختيار القتل على الكفر ، وإنما يكون حجة على من يقول إن التلطف بالكفر أولى من الصبر على القتل ، ونقل عن المهلب أن قوماً منعوا من ذلك واحتجوا بقوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم ﴾ الآية ، ولا حجة فيه لأنه قال تلو الآية المذكورة ﴿ ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً ﴾ فقيده بذلك ، وليس من أهلك نفسه في طاعة الله ظلماً ولا معتدياً . وقد أجمعوا على جواز تقحم المهالك في الجهاد انتهى ، وهذا يقدح في نقل ابن التين الاتفاق المذكور وأن ثم من قال بأولوية التلطف على بذل النفس للقتل ، وإن كان قائل ذلك يعمم فليس بشيء ، وإن قيده بمالو عرض ما يرجح المفضول كما لو عرض على من إذا تلفظ به نفع متعد ظاهراً فيتجه .

الحديث الثاني ، قوله ( عباد ) هو ابن أوى العوام فيما جزم به أبو مسعود ، وإسماعيل هو ابن أوى خالد ، وقيس هو ابن أوى حازم ، وسعيد بن زيد أوى ابن عمرو بن نفيل وهو ابن ابن عم عمر بن الخطاب بن نفيل وقد تقدم حديثه في « باب إسلام سعيد بن زيد » من السيرة النبوية ، وهو ظاهر فيما ترجم له لأن سعيداً وزوجته أخت عمر اختارا الهوان على الكفر ، وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة . وقال الكرماني : هي مأخوذة من كون عثمان اختار القتل على ما يرضى قاتليه فيكون اختياره القتل على الكفر بطريق الأولى ، واسم زوجته فاطمة بنت الخطاب وهي أول امرأة أسلمت بعد خديجة فيما يقال ، وقيل سيقها أم الفضل زوج العباس .

الحديث الثالث ، قوله ( يحيى ) هو القبطان ، وإسماعيل هو ابن أوى خالد ، وقيس هو ابن أوى حازم أيضاً ، وخباب بفتح الخاء المعجمة وموحدين الأولى مشددة بينهما ألف وقد تقدم شرحه مستوفى في « باب ما لقى النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين بمكة » من السيرة النبوية ، ودخوله في الترجمة من جهة أن طلب خباب الدعاء من النبي صلى الله عليه وسلم على الكفار دال على أنهم كانوا قد اعتدوا عليهم بالأذى ظلماً وعدواناً ، قال ابن بطلال : إنما لم يجب النبي صلى الله عليه وسلم سؤال خباب ومن معه بالدعاء على الكفار مع قوله تعالى ﴿ ادعوني أستجب لكم ﴾ وقوله ﴿ فلو لا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا ﴾ لأنه علم أنه قد سبق القدر بما جرى عليهم من البلوى ليؤجروا عليها كما جرت به عادة الله تعالى في من اتبع الأنبياء فصبوا على الشدة في ذات الله ، ثم كانت لهم العاقبة بالنصر وجزيل الأجر ، قال : فأما غير الأنبياء فواجب عليهم الدعاء عند كل نازلة لأنهم لم يطلعوا على ما طلع عليه النبي صلى الله عليه وسلم انتهى ملخصاً . وليس في الحديث تصريح بأنه صلى الله عليه وسلم لم يدع لهم بل يَحْتَمَلُ أنه دعا ، وإنما قال « قد كان من قبلكم يؤخذ الخ » تسلياً لهم وإشارة إلى الصبر حتى تنقضي المدة المقدورة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في آخر الحديث « ولكنكم تستعجلون » . وقوله في الحديث « بالمنشار » بنون ساكنة ثم شين معجمة معروف ، وفي نسخة يباء مثناة من تحت بغير همزة بدل النون وهي لغة فيه ، وقوله

«من دون لحمه وعظمه» ولأكثر «ما» بدل «من» وقوله «هو الأمر» أى الإسلام ، وتقدم المراد بصنعاء في شرح الحديث ، قال ابن بطال : أجمعوا على أن من أكره على الكفر واختار القتل أنه أعظم أجراً عند الله ممن اختار الرخصة ، وأما غير الكفر فإن أكره على أكل الخنزير وشرب الخمر مثلاً فالفعل أولى ، وقال بعض المالكية : بل يأثم إن منع من أكل غيرها فإنه يصير كالمضطر على أكل الميتة إذا خاف على نفسه الموت فلم يأكل .

### باب في بيع المكروه ونحوه في الحق

٦٧٠٠ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال ني الليث عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال : [٦٩٤٤] بينما نحن في المسجد إذ خرج إلينا رسول الله صلى الله عليه فقال : «انطلقوا إلى يهود» ، فخرجنا معه حتى جئنا بيت المدراس ، فقام النبي صلى الله عليه فنادى : «يا معشر يهود ، أسلموا تسلموا» . فقالوا : قد بلغت يا أبا القاسم . فقال : «ذلك أريد» . ثم قالها الثانية ، فقالوا : قد بلغت يا أبا القاسم . ثم قال في الثالثة فقال : «اعلموا أن الأرض لله ورسوله ، وإني أريد أن أجليكم ، فمن وجد منكم بماله شيئاً فليبعه» ، وإلا فاعلموا أن الأرض لله ورسوله .

قوله ( باب في بيع المكروه ونحوه في الحق وغيره ) قال الخطابي : استدلل أبو عبد الله يعني البخاري بحديث أبي هريرة يعني المذكور في الباب على جواز بيع المكروه والحديث ببيع المضطر أشبه ، فإن المكروه على البيع هو الذى يحمل على بيع الشيء شاء أو أبى ، واليهود لو لم يبيعوا أرضهم لم يلزموا بذلك ولكنهم شحوا على أموالهم فاختاروا بيعها فصاروا كأنهم اضطروا إلى بيعها كمن رهقه دين فاضطر إلى بيع ماله فيكون جائزاً ولو أكره عليه لم يجز . قلت : لم يقتصر البخاري في الترجمة على المكروه وإنما قال «بيع المكروه ونحوه في الحق» فدخل في ترجمته المضطر ، وكأنه أشار إلى الرد على من لا يصحح بيع المضطر ، وقوله في آخر كلامه «ولو أكره عليه لم يجز» مردود لأنه إكراه بحق ، كذا تعقبه الكرماني وتوجيه كلام الخطابي أنه فرض كلامه في المضطر من حيث هو ولم يرد بخصوص قصة اليهود . وقال ابن النير : ترجم بالحق وغيره ولم يذكر إلا الشق الأول ، ويجب أن مراده بالحق الدين وبغيره ما عداه مما يكون بيعه لازماً ، لأن اليهود أكرهوا على بيع أموالهم لا لدين عليهم وأجاب الكرماني بأن المراد بالحق الجلاء وبقوله وغيره الجنايات ، والمراد بقوله الحق المالىات وبقوله غيره الجلاء . قلت : ويحتمل أن يكون المراد بقوله «وغيره» الدين فيكون من الخاص بعد العام ، وإذا صح البيع في الصورة المذكورة وهو سبب غير مالى فالبيع في الدين وهو سبب مالى أولى . ثم ذكر حديث أبي هريرة في إخراج اليهود من المدينة ، وقد تقدم في الجزية في «باب إخراج اليهود من جزيرة العرب» وبينت فيه أن اليهود المذكورين لم يسموا ولم ينسبوا ، وقد أورد مسلم حديث ابن عمر في إجلاء بنى النضير ثم عقبه بحديث أبي هريرة فأوهم أن اليهود المذكورين في حديث أبي هريرة هم بنو النضير ، وفيه نظر لأن أبا هريرة إنما جاء بعد فتح خيبر وكان فتحها بعد إجلاء بنى النضير وبنى قينقاع وقيل بنى قريظة ، وقد تقدمت قصة بنى النضير في المغازى قبل قصة بدر وتقدم قول ابن إسحق أنها كانت بعد بئر معونة ، وعلى الحالين فهى قبل مجيء أبي هريرة ، وسياق إخراجهم مخالف لسياق هذه القصة فإنهم لم يكونوا داخل المدينة ولا جاءهم النبي صلى الله

عليه وسلم إلا ليستعين بهم في دية رجلين قتلها عمرو بن أمية من حلفائهم فأرادوا الغدر به فرجع إلى المدينة وأرسل إليهم يخبرهم بين الإسلام وبين الخروج فأبوا فحاصروهم فرضوا بالجللاء ، وفيهم نزل أول سورة الحشر ، فيحتمل أن يكون من ذكر في حديث أبي هريرة بقية منهم أو من بني قريظة كانوا سكاناً داخل المدينة فاستمروا فيها على حكم أهل الذمة حتى أجلاهم بعد فتح خيبر ، ويحتمل أن يكونوا من أهل خيبر لأنها لما فتحت أقر أهلها على أن يزرعوا فيها ويعملوا فيها ببعض ما يخرج منها فاستمروا بها حتى أجلاهم عمر من خيبر كما تقدم بيانه في المغازي ، فيحتمل أن يكون هؤلاء طائفة منهم كانوا يسكنون بالمدينة فأخرجهم النبي صلى الله عليه وسلم وأوصى عند موته أن يخرجوا المشركين من جزيرة العرب ففعل ذلك عمر .

**قوله ( بيت المدارس )** بكسر الميم وآخره مهملة مفعال من الدرس والمراد به كبير اليهود ونسب البيت إليه لأنه هو الذي كان صاحب دراسة كتبهم أي قراءتها ، ووقع في بعض الطرق « حتى إذا أتى المدينة المدارس » ففسره في المطالع بالبيت الذي تقرأ فيه التوراة ووجهه الكرمانى بأن إضافة البيت إليه من إضافة العام إلى الخاص مثل شجر أراك ، وقال في النهاية : مفعال غريب في المكان والمعروف أنه من صيغ المبالغة للرجل . قلت : والصواب أنه على حذف الموصوف والمراد الرجل ، وقد وقع في الرواية الماضية في الجزية « حتى جئنا بيت المدارس » بتأخير الراء عن الألف بصيغة المفاعل وهو من يدرس الكتاب ويعلمه غيره ، وفي حديث الرجم « فوضع مدارسها الذي يدرسها يده على آية الرجم » وفسر هناك بأنه ابن سوريا ، فيحتمل أن يكون هو المراد هنا .

**قوله ( فقام النبي صلى الله عليه وسلم فناداهم )** في رواية الكشميणी « فنادى » .

**قوله ( ذلك أريد )** أي بقولي أسلموا أي إن اعترفتم أنني بلغتكم سقط عنى الحرج .

**قوله ( اعلّموا أن الأرض )** في رواية الكشميणी « إنما الأرض » في الموضعين وقوله لله ورسوله قال الداودي لله افتتاح كلام ورسوله حقيقة لأنها مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب ، كذا قال والظاهر ما قال غيره أن المراد أن الحكم لله في ذلك ورسوله لكونه المبلغ عنه القائم بتنفيذ أوامره .

**قوله ( أجليكم )** بضم أوله وسكون الجيم أي أخرجكم وزنه ومعناه .

**قوله ( فمن وجد )** كذا هنا بلفظ الفعل الماضي بماله شيئاً الباء متعلقة بشيء محذوف أو ضمن وجد معنى نحل فعده بالباء ، أو وجد من الوجدان والباء سببية أي فمن وجد بماله شيئاً من المحبة ، وقال الكرمانى : الباء هنا للمقابلة فجعل وجد من الوجدان .

**باب لا يجوز نكاح المكره ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء** إلى قوله : ﴿ غُفُورٌ رَحِيمٌ ﴾

٦٧٠١ - نا يحيى بن قزعة قال نا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية الأنصاري عن خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم عليه فرد نكاحها .

٦٧٠٢- نا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أبي عمرو هو ذكوان عن عائشة قالت: قلت: يا رسول الله، تستأمر النساء في أبضاعهن؟ قال: «نعم»، قلت: فإن البكر تستأمر فتستحي فتسكت، قال: «سكاتها إذن». .

قوله ( باب لا يجوز نكاح المكره ) المكره بفتح الراء .

قوله ( ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء — إلى قوله — غفور رحيم ) كذا لأبي ذر والإسماعيلي وزاد القاسبي لفظ « إكراههن » وعند النسفي « الآية » بدل قوله الخ ، وكذا للرجزاني ، وساق في رواية كريمة الآية كلها . والفتيات بفتح الفاء والتاء جمع فتاة والمراد بها الأمة وكذا الخادم ولو كانت حرة ، وحكمة التقييد بقوله « إن أردن تحصناً » أن الإكراه لا يتأتى إلا مع إرادة التحصن لأن المطيعة لا تسمى مكرهه فالتقدير فتياتكم اللائي جرت عاداتهن بالبغاء وخفي هذا على بعض المفسرين فجعل « إن أردن تحصناً » متعلقاً بقوله فيما قبل ذلك « وأنكحوا الأيامى منكم » وسيأتي بقية الكلام على هذه الآية بعد باين ، وقد استشكل بعضهم مناسبة الآية للترجمة وجوز أنه أشار إلى أنه يستفاد مطلوب الترجمة بطريق الأولى لأنه إذا نهي عن الإكراه فيما لا يحل فالنهي عن الإكراه فيما يحل أولى ، قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى بطلان نكاح المكره ، وأجازوه الكوفيون قالوا فلو أكره رجل على تزويج امرأة بعشرة آلاف وكان صداق مثلها ألفاً صح النكاح ولزمته الألف وبطل الزائد ، قال : فلما أبطلوا الزائد بالإكراه كان أصل النكاح بالإكراه أيضاً باطلاً اهـ ، فلو كان راضياً بالنكاح وأكرهه على المهر كانت المسألة اتفاقية يصح العقد ويلزم المسمى بالدخول ، ولو أكرهه على النكاح والوطء لم يهد ولم يلزمه شيء ، وإن وطئ؟ مختاراً غير راض بالعقد حد . ثم ذكر في الباب حديثين :

أحدهما حديث خنساء بفتح المعجمة وسكون النون بعدها مهملة ومد بنت خدام بكسر المعجمة وتخفيف المهملة وجارية جد الراويين عنها بجيم وياء مثناه من تحت ، وقد تقدم شرحه في كتاب النكاح وأنها كانت غير بكر وذكر ماورد فيه من الاختلاف .

ثانيهما ، قوله ( حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان ) الظاهر أنه الفريابي وشيخه الثوري ، ويحتمل أن يكون البيكندي وشيخه ابن عيينة فإن كلا من السفيانيين معروف بالرواية عن ابن جريج ، لكن هذا الحديث إنما هو عن الفريابي كما جزم به أبو نعيم ، والفريابي إذا أطلق سفيان أراد الثوري وإذا أراد ابن عيينة نسبته .

قوله ( ذكوان ) يعني مولى عائشة .

قوله ( قلت : يا رسول الله يستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم ) في رواية حجاج بن محمد وأبو عاصم عن ابن جرير « سمعت ابن أبي مليكة يقول قال ذكوان : سمعت عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهلها هل تستأمر أم لا ؟ فقال : نعم تستأمر » وفيه تقوية لمضمون الحديث الذي قبله وإرشاد إلى السلامة من إبطال العقد ، وقوله « سكاتها » وهو لغة في السكوت ، ووقع الإسماعيلي من رواية الذهلي وأحمد عن يوسف عن الفريابي بلفظ ، « سكوتها » وفي رواية حجاج وأبي عاصم « ذلك إذن إذا سككت » وتقدم في النكاح من طريق الليث عن ابن أبي مليكة بلفظ « صمتها » وتقدم شرحه أيضاً هناك وبيان الاختلاف في صحة إنكاح الولي المجبر البكر الكبيرة ، وأن الصغيرة لا خلاف في صحة إجباره لها .

### باب إِذَا أُكْرِهَ حَتَّى وَهَبَ عَبْدًا أَوْ بَاعَهُ لَمْ يَجْزُ

وبه قال بعض الناس، فإن نذر المشتري فيه نذراً فهو جائز بزعمه، وكذلك إذا دبّرهُ.

٦٧٠٣- نا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر أن رجلاً من الأنصار دبّر مملوكاً ولم يكن له مالٌ غيره، فبلغ النبي صلى الله عليه فقال: «من يشتريه مني؟» فاشتراه نعيم بن النحام بثمانمائة درهم، قال: فسمعتُ جابراً يقول: عبداً قبطياً مات عام أول.

قوله (باب إذا أكره حتى وهب عبداً أو باعه لم يجز) أى ذلك البيع والهبة، والعبد باق على ملكه. قوله (وبه قال بعض الناس). قال: فإن نذر المشتري فيه نذراً فهو جائز (أى ماض عليه ويصح البيع الصادر مع الإكراه وكذلك الهبة).

قوله (بزعمه) أى عنده، والزعم يطلق على القول كثيراً.

قوله (وكذلك إن دبّرهُ) أى ينعتد التدبير نقل ابن بطل عن محمد بن سحنون قال: وافق الكوفيون الجمهور على أن بيع المكره باطل، وهذا يقتضى أن البيع مع الإكراه غير ناقل للملك، فإن سلموا ذلك بطل قولهم إن نذر المشتري وتدبيره يمنع تصرف الأول فيه، وإن قالوا إنه ناقل فلم خصوا ذلك بالعتق والهبة دون غيرهما من التصرفات؟ قال الكرماني: ذكر المشايخ أن المرام بقول البخارى فى هذه الأبواب «بعض الناس» الحنفية وغرضه أنهم تناقضوا، فإن بيع الإكراه إن كان ناقلاً للملك إلى المشتري فإنه يصح منه جميع التصرفات فلا يختص بالنذر والتدبير، وإن قالوا ليس بناقل فلا يصح النذر والتدبير أيضاً، وحاصله أنهم صححوا النذر والتدبير بدون الملك، وفيه تحكم وتخصيص بغير مخصص. وقال المهلب: أجمع العلماء على أن الإكراه على البيع والهبة لا يجوز معه البيع، وذكر عن أبى حنيفة إن أعتقه المشتري أو دبّرهُ جاز وكذا الموهوب له، وكأنه قاسه على البيع الفاسد لأنهم قالوا إن تصرف المشتري فى البيع الفاسد نافذ ثم ذكر البخارى حديث جابر فى بيع المدبر وقد تقدم شرحه مستوفى فى العتق، قال ابن بطل: ووجه الرد به على القول المذكور أن الذى دبّرهُ لما لم يكن له مالٌ غيره كان تدبيره سفهاً من فعله فرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، وإن كان ملكه للعبد كان صحيحاً فكان من اشتراه شراء فاسداً ولم يصح له ملكه إذا دبّرهُ أو أعتقه أولى أن يرد فعله من أجل أنه لم يصح له ملكه.

### باب مِنَ الْإِكْرَاهِ

كَرْهًا وَكُرْهًا: واحدٌ.

٦٧٠٤- نا حسين بن منصور قال نا أسباط بن محمد قال نا الشيباني سليمان بن فيروز عن عكرمة عن ابن عباس. وقال الشيباني وحدثني عطاء أبو الحسن السوائي ولا أظنه ذكره إلا عن ابن عباس: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْثُوا نِسَاءً كَرِهًا﴾ الآية. قال: كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحقَّ بامرأته، إن شاء بعضهم تزوجها، وإن شاؤوا زوّجوها، وإن شاؤوا لم يزوّجوها، فهم أحقُّ بها من أهلها، فنزلت هذه الآية فى ذلك.

قوله (باب من الإكراه) أى من جملة ماورد فى كراهية الإكراه ماتضمنته الآية، وهو المذكور فيه عن

ابن عباس في نزول قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ وقد تقدم شرحه في تفسير سورة النساء ، فإنه أورده هناك عن محمد بن مقاتل عن أسباط بن محمد وهنا عن حسين بن منصور عن أسباط ، وحسين نيسابوري. ما له في البخاري إلا هذا الموضع كذا جزم به الكلاباذي ، وقد تقدم شرحه في صفة النبي صلى الله عليه وسلم «حدثنا الحسن بن منصور أبو علي حدثنا حجاج بن محمد» فذكر حديثاً ، وذكر الخطيب أن محمد بن مخلد روى عن أبي علي هذا فسماه حسينا بالتصغير فيحتمل أن يكون هو ، وذكر المزني مع حسين بن منصور النيسابوري ثلاثة كل منهم حسين بن منصور وكلهم من طبقة واحدة ، وقوله في الترجمة «كرهاً وكرهاً واحداً» أى بفتح أوله وبضمه بمعنى واحد وهذا قول الأكثر ، وقيل بالضم ما أكرهت نفسك عليه وبالفتح ما أكرهك عليه غيرك ، ووقع لغير أبي ذر «كره وكره» بالرفع فيها ، وسقط للنسفي أصلاً ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء . وقال ابن بطال عن المهلب : يستفاد منه أن كل من أمسك امرأته طمعاً أن تموت فيرثها لا يحل له ذلك بنص القرآن ، كذا قال ولا يلزم من النص على أن ذلك لا يحل أن لا يصح ميراثه منها في الحكم الظاهر .

### باب إِذَا اسْتُكْرِهَتْ الْمَرْأَةُ عَلَى الزِّنَا فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا

لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُكْرِهْهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

[٦٩٤٩] ٦٧٠٥ - وقال الليث بن نافع أن صفية بنت أبي عبيد أخبرته أن عبداً من رقيق الإمارة وقع على وليدة من الخمس فاستكرهها حتى افتضها ، فجلده عمر الحد ونفاه ، ولم يجلد الوليدة من أجل أنه استكرهها . وقال الزهري في الأمة البكر يفتريها الحر : يقيم ذلك الحكم من الأمة العذراء بقدر ثمنها ويجلد ، وليس في الأمة الثيب في قضاء الأئمة غرم ، ولكن عليه الحد .

[٦٩٥٠] ٦٧٠٦ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : «هاجر إبراهيم بسارة ، دخل بها قرية فيها ملك من الملوك - أو جبار من الجبابرة - فأرسل إليه أن أرسل إلي بها ، فأرسل بها ، فقام إليها فقامت توضأ وتصلي ، فقالت : اللهم إن كنت آمنت بك وبرسولك فلا تسلط علي الكافر ، فغط حتى ركض برجله» .

قوله ( باب إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها لقوله تعالى : ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم ) أى هن : وقد قرئ في الشاذ «فإن الله من بعد إكراههن هن غفور رحيم» وهى قراءة ابن مسعود وجابر وسعيد بن جبير ونسبت أيضاً لابن عباس والمحفوظ عنه تفسيره بذلك وكذا عن جماعة غيره ، وجوز بعض المعربين أن يكون التقدير «لهم» أى لمن وقع منه الإكراه لكن إذا تاب ، وضعف بكون الأصل عدم التقدير ، وأجيب بأنه لا بد من التقدير لأجل الربط ، واستشكل تعليق المغفرة له لأن التى تكره ليست آئمة ، وأجيب باحتمال أن يكون الإكراه المذكور كان دون ما اعتبر شرعاً فربما قصرت عن الحد الذى تعذر به فيأثم فناسب تعليق المغفرة ، وقال البيضاوى : الإكراه لا ينافى المؤاخاة . قلت : أو ذكر المغفرة والرحمة لا يستلزم تقدم الإثم فهو كقوله ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وقال

الطبيي : يستفاد منه الوعيد الشديد للمكرهين لمن وفي ذكر المغفرة والرحمة تعريض وتقديره انتهوا أيها المكرهون فإنهم مع كونهم مكرهات قد يؤاخذون لولا رحمة الله ومغفرته فكيف بكم أنتم ، ومناسبتها للترجمة أن في الآية دلالة على أن لا إثم على المكره على الزنا فيلزم أن لا يجب عليها الحد ، وفي صحيح مسلم عن جابر أن جارية لعبد الله بن أبي يقال لها مسيلمة وأخرى يقال لها أميمة وكان يكرههما على الزنا فأنزل الله سبحانه وتعالى ﴿ولا تكرر هو أفتياتكم على البغاء﴾ الآية .

قوله ( وقال الليث ) هو ابن سعد ( حدثني نافع ) هو مولى ابن عمر .

قوله ( أن صفية بنت أبي عبيد أخبرته ) يعنى الثقفية امرأة عبد الله بن عمر .

قوله ( أن عبداً من رقيق الإمارة ) بكسر الألف أى من مال الخليفة وهو عمر .

قوله ( وقع على وليدة من الخمس ) أى من مال خمس الغنيمة الذى يتعلق التصرف فيه بالإمام ، والمراد زنى بها .

قوله ( فاستكرهها حتى اقتضها ) بقاف وضاد معجمة مأخوذ من القضة وهى عذرة البكر ، وهذا يدل على أنها كانت بكرأ .

قوله ( فجلده عمر الحد ونفاه ) أى جلده خمسين جلدة ونفاه نصف سنة ، لأن حده نصف حد الحر ، ويستفاد منه أن عمر كان يرى أن الرقيق ينفى كالحر ، وقد تقدم البحث فيه في الحدود . وقوله « لم يجلد الوليدة لأنه استكرهها » لم أقف على اسم واحد منهما . وهذا الأثر وصله أبو القاسم البغوى عن العلاء بن موسى عن الليث بمثله سواء ، ووقع لى عالياً جداً بينى وبين صاحب الليث فيه سبعة أنفس بالسماع المتصل في أزيد من ستائة سنة ، قرأته على محمد بن الحسن بن عبد الرحيم الدقاق عن أحمد بن نعمة سماعاً أنبأنا أبو المنجاء بن عمر أنبأنا أبو الوقت أنبأنا محمد بن عبد العزيز أنبأنا عبد الرحمن بن أبى شريح أنبأنا البغوى فذكره ، وعند ابن أبى شيبة فيه حديث مرفوع عن وائل بن حجر قال « استكرهت امرأة في الزنا فدرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها الحد » وسنده ضعيف .

قوله ( وقال الزهرى في الأمة البكر يفتريها ) بفاء وبعين مهملة أى يقتضها .

قوله ( يقيم ذلك ) أى الافتراع ( الحكم ) بفتحيتين أى الحاكم .

قوله ( بقدر ثمنها ) أى على الذى اقتضها ويجلد ، والمعنى أن الحاكم يأخذ من المفترع دية الافتراع بنسبة قيمتها أى أرش النقص ، وهو التفاوت بين كونها بكرأ أو ثيبأ ، وقوله « يقيم » بمعنى يقوم وفائدة قوله « ويجلد » لدفع توهم من يظن أن العقر يغنى عن الجلد .

قوله ( وليس في الأمة الثيب في قضاء الأئمة غرم ) بضم المعجمة أى غرامة ، ولكن عليها الحد . ثم ذكر طرفاً من حديث أبى هريرة في شأن إبراهيم وسارة مع الجبار ، وقد مضى شرحه مستوفى في أحاديث

الأنبياء . وقوله هنا « الظالم » تقدم هناك بلفظ « الكافر » وقوله « غط » بضم الغين المعجمة أى غم وزنه ومعناه وقيل خنق ، ونقل ابن التين أنه روى بالعين المهملة وأخذ من العطفة وهى حكاية صوت ، وتقدم الخلاف فى تسمية الجبار ، والمراد بالقرية حران وقيل الأردن وقيل مصر ، وقولها « إن كنت » ليس للشك فتقديره إن كنت مقبولة الإيمان عندك ، وقوله ركض أى حرك ، قال ابن المنير : ما كان ينبغى إدخال هذا الحديث فى هذه الترجمة أصلاً ، وليس لها مناسبة للترجمة إلا سقوط الملامة عنها فى الخلوة لكونها كانت مكرهة على ذلك ، قال الكرمانى تبعاً لابن بطلال ، وجه إدخال هذا الحديث فى هذا الباب مع أن سارة عليها السلام كانت معصومة من كل سوء أنها لا ملامة عليها فى الخلوة مكرهة فكذا غيرها لو زنى بها مكرهة لا حد عليها .

( تكميل ) : لم يذكروا حكم إكراه الرجل على الزنا ، وقد ذهب الجمهور أنه لا حد عليه ، وقال مالك وطائفة : عليه الحد لأنه لا ينتشر إلا بلذة ، وسواء أكرهه سلطان أم غيره ، وعن أنس حنيفة يحد إن أكرهه غير السلطان ، وخالفه أصحابه ، واحتج المالكية بأن الانتشار لا يحصل إلا بالطمأنينة وسكون النفس ، والمكره بخلافه لأنه خائف ، وأجيب بالمنع وبأن الوطء يتصور بغير انتشار . والله أعلم .

### باب يمين الرجل لصاحبه أنه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه

وكذلك كل مكره يخاف فإنه يذب عنه المظالم ويقا تل دونه ولا يخذله ، فإن قاتل دون المظلوم فلا قود عليه ولا قصاص . وإن قيل له : لتشربن الخمر أو لتأكلن الميتة ، أو لتبيعن عبدك ، أو تقربدين ، أو تهب هبة ، وتحل عقدة ، أو لنقتلن أباك أو أخاك فى الإسلام وسعه ذلك لقول النبي صلى الله عليه : « المسلم أخو المسلم » . وقال بعض الناس : لو قيل له : لتشربن الخمر أو لتأكلن الميتة أو لنقتلن ابنك أو أباك أو ذا رحم محرم لم يسعه ؛ لأن هذا ليس بمضطر ، ثم ناقض فقال : إن قيل له : لنقتلن أباك أو ابنك ، أو لتبيعن هذا العبد ، أو تقربدين ، أو تهب يلزمه فى القياس ، ولكننا نستحسن ونقول : البيع والهبة وكل عقدة فى ذلك باطل ، فرقوا بين كل ذي محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة . وقال النبي صلى الله عليه : « قال إبراهيم لامرأته : هذه أختي » ، وذلك فى الله ، وقال النخعي : إذا كان المستحلف ظالماً فنية الحالف ، وإن كان مظلوماً فنية المستحلف .

٦٧٠٧ - فإحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن سالمأ أخبره أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه قال : « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه . ومن كان فى حاجة أخيه كان الله فى حاجته » . [٦٩٥١]

٦٧٠٨ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم قال نا سعيد بن سليمان قال نا هشيم قال أنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » . فقال رجل : يا رسول الله ، أنصره إذا كان مظلوماً أفرأيت إذا كان ظالماً كيف أنصره ؟ قال : « تحجزه أو تمنعه من الظلم ، فإن ذلك نصره » . [٦٩٥٢]

قوله ( باب يمين الرجل لصاحبه إنه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه ) جواب الشرط يأتى بعده .  
قوله ( وكذلك كل مكره يخاف فإنه ) أى المسلم ( يذب ) بفتح أوله وضم الذال المعجمة أى يدفع



( عنه الظالم ويقاتل دونه ) أى عنه ( ولا يخذله ) قال ابن بطال : ذهب مالك والجمهور إلى أن من أكره على يمين إن لم يحلفها قتل أخوه المسلم أنه لا حنث عليه ، وقال الكوفيون يحنث لأنه كان له أن يورى فلما ترك التورية صار قاصداً لليمين فيحنث . وأجاب الجمهور بأنه إذا أكره على اليمين فنيته مخالفة لقوله « الأعمال بالنيات » .

قوله ( فإن قاتل دون المظلوم فلا قود عليه ولا قصاص ) قال الداودي : أراد لا قود ولا دية عليه ولا قصاص ، قال والدية تسمى أرشاً . قلت : والأولى أن قوله « ولا قصاص » تأكيد ، أو أطلق القود على الدية . وقال ابن بطال : اختلفوا فيمن قاتل عن رجل خشي عليه أن يقتل فقتل دونه هل يجب على الآخر قصاص أو دية ؟ فقالت طائفة : لا يجب عليه شيء للحديث المذكور ففيه « ولا يسلمه » وفي الحديث الذي بعده « أنصر أخاك » وبذلك قال عمر ، وقالت طائفة : عليه القود وهو قول الكوفيين وهو يشبه قول ابن القاسم وطائفة من المالكية ، وأجابوا عن الحديث بأن فيه النذب إلى النصر وليس فيه الإذن بالقتل ، والمتجه قول ابن بطال أن القادر على تخليص المظلوم توجه عليه دفع الظلم بكل ما يمكنه ، فإذا دافع عنه لا يقصد قتل الظالم وإنما يقصد دفعه فلو أتى الدفع على الظالم كان دمه هدراً وحينئذ لا فرق بين دفعه عن نفسه أو عن غيره .

قوله ( وإن قيل له لتشربن الخمر أو لتأكلن الميتة أو لتبيعن عبدك أو لتقر بدين أو تهب هبة أو تحل عقدة أو لتقتلن أباك أو أخاك في الإسلام وما أشبه ذلك وسعه ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم المسلم أخو المسلم ) قال الكرماني : المراد بحل العقدة فسخها وقيد الأخ بالإسلام ليكون أعم من القريب « وسعه ذلك » أى جاز له جميع ذلك ليخلص أباه وأخاه ، وقال ابن بطال ما ملخصه : مراد البخارى أن من هدد بقتل والده أو بقتل أخيه في الإسلام إن لم يفعل شيئاً من المعاصي أو يقر على نفسه بدين ليس عليه أو يهب شيئاً لغيره بغير طيب نفس منه أو يحل عقداً كالطلاق والعتاق بغير اختياره أنه يفعل جميع ما هدد به لينجو أبوه من القتل وكذا أخوه المسلم من الظلم ودليله على ذلك ما ذكره في الباب الذي بعده موصولاً ومعلقاً ، ونبه ابن التين على وهم وقع للداودي الشارح حاصله أن الداودي وهم في إيراد كلام البخارى فجعل قوله « لتقتلن » بالياء وجعل قول البخارى وسعه ذلك « لم يسعه ذلك » ثم تعقبه بأنه إن أراد لا يسعه في قتل أبيه أو أخيه فصواب ، وأما الإقرار بالدين والهبة والبيع فلا يلزم ، واختلف في الشرب والأكل ، قال ابن التين : قرأ لتقتلن بقاء المخاطبة وإنما هو بالنون .

قوله ( وقال بعض الناس لو قيل له لتشربن الخمر أو لتأكلن الميتة أو لتقتلن ابنك أو أباك أو ذا رحم محرم لم يسعه لأن هذا ليس بمضطر ، ثم ناقض فقال : إن قيل له لتقتلن أباك أو لتبيعن هذا العبد أو لتقرن بدين أو هبة يلزمه في القياس ، ولكننا نستحسن ونقول البيع والهبة وكل عقدة في ذلك باطل ) قال ابن بطال : معناه أن ظالماً لو أراد قتل رجل فقال لولد الرجل مثلاً إن لم تشرب الخمر أو تأكل الميتة قتلت أباك . وكذا لو قال له قتلت ابنك أو ذا رحم لك ففعل لم يأثم عند الجمهور ، وقال أبو حنيفة يأثم لأنه ليس بمضطر لأن الإكراه إنما يكون فيما يتوجه إلى الإنسان في خاصة نفسه لا في غيره ، وليس له أن يعصى الله حتى يدفع عن غيره بل الله سائل الظالم ولا يؤاخذ الابن لأنه لم يقدر على الدفع إلا بارتكاب ما لا يحل له ارتكابه ، قال : ونظيره في القياس ما لو قال إن لم تبع عبدك أو تقر بدين أو تهب هبة أن كل ذلك ينعقد ، كما لا يجوز له أن

يرتكب المعصية في الدفع عن غيره . ثم ناقض هذا المعنى فقال : ولكننا نستحسن ونقول البيع وغيره من العقود كل ذلك باطل ، فخالف قياس قوله بالاستحسان الذي ذكره ، فلذلك قال البخاري بعده فرقوا بين كل ذي رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة ، يعني أن مذهب الحنفية في ذي الرحم بخلاف مذهبهم في الأجنبية ، فلو قيل لرجل : لتقتلن هذا الرجل الأجنبي أو لتبيعن كذا ففعل لينجيه من القتل لزمه البيع ، ولو قيل له ذلك في ذي رحمه لم يلزمه ما عقده . والحاصل أن أصل أي حنيفة اللزوم في الجميع قياساً لكن يستثنى من له منه رحم استحساناً ، ورأى البخاري أن لا فرق بين القريب والأجنبي في ذلك لحديث «المسلم أخو المسلم» فإن المراد به أخوة الإسلام لا النسب ، ولذلك استشهد بقول إبراهيم «هذه أختي» والمراد أخوة الإسلام ، وإلا فنكاح الأخت كان حراماً في ملة إبراهيم ، وهذه الأخوة توجب حماية أخيه المسلم والدفع عنه فلا يلزمه ما عقده ولا إثم عليه فيما يأكل ويشرب للدفع عنه ، فهو كما لو قيل له لتفعلن كذا أو لتقتلنك فإنه يسعه إتيانها ولا يلزمه الحكم ولا يقع عليه الإثم . وقال الكرماني : يحتمل أن يقرر البحث المذكور بأن يقال إنه ليس بمضطر لأنه مخير في أمور متعددة والتخيير يناقش الإكراه ، فكما لا إكراه في الصورة الأولى وهي الأكل والشرب والقتل كذلك لا إكراه في الصورة الثانية وهو البيع والهبة والعق ، فحيث قالوا يبطلان البيع استحساناً فقد ناقضوا إذ يلزم منه الثبوت بالإكراه وقد قالوا بعدم الإكراه . قلت : ولقائل أن يقول بعدم الإكراه أصلاً ، وإنما أثبتوه بطريق القياس في الجميع لكن استحسنوا في أمر المحرم لمعنى قام به ، وقوله في أول التقرير «في أمور متعددة» ليس كذلك بل الذي يظهر أن «أو» فيه للتنويع لا للتخيير وأنها أمثلة لا مثال واحد ثم قال الكرماني : وقوله أي البخاري أن تفريقهم بين المحرم وغيره شيء قالوه لا يدل عليه كتاب ولا سنة أي ليس فيهما ما يدل على الفرق بينهما في باب الإكراه ، وهو أيضاً كلام استحساني ، قال : وأمثال هذه المباحث غير مناسبة لوضع هذا الكتاب إذ هو خارج عن فنه . قلت : وهو عجب منه لأن كتاب البخاري كما تقدم تقريره لم يقصد به إيراد الأحاديث نقلاً صرفاً بل ظاهر وضعه أنه يجعل كتاباً جامعاً للأحكام وغيرها ، وفقهه في تراجمه ، فلذلك يورد فيه كثيراً الاختلاف العالي ويرجح أحياناً ويسكت أحياناً توقفاً عن الجزم بالحكم ويورد كثيراً من التفاسير ويشير فيه إلى كثير من العلل وترجيح بعض الطرق على بعض ، فإذا أورد فيه شيئاً من المباحث لم تستغرب ، وأما رمزه إلى أن طريقة البحث ليست من فنه . فذلك شكاة ظاهر عنك عارها ، فلبخاري أسوة بالأئمة الذين سلك طريقهم كالشافعي وأبي ثور والحميدي وأحمد وإسحق ، فهذه طريقتهم في البحث وهي محصلة للمقصود وإن لم يعرجوا على اصطلاح المتأخرين .

قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم قال إبراهيم لامرأته ) في رواية الكشميनी «لسارة» .

قوله ( هذه أختي وذلك في الله ) هذا طرف من قصة إبراهيم وسارة مع الجبار ، وقد وصله في أحاديث الأنبياء وليس فيه «وذلك في الله» بل تقدم هناك ثنتان منهما في ذات الله قوله ﴿إني سقيم﴾ وقوله ﴿بل فعله كبيرهم هذا﴾ ومفهومه أن الثالثة وهي قوله «هذه أختي» ليست في ذات الله ، فعلى هذا فقوله «وذلك في الله» من كلام البخاري ولا مخالفة بينه وبين مفهوم الحديث المذكور ، لأن المراد أنهما من جهة محض الأمر الإلهي بخلاف الثالثة فإن فيها شائبة نفع وحظ له ، ولا ينفي أن يكون في الله أي من أجل توصله بذلك إلى السلامة مما أراده الجبار منها أو منه .

**قوله ( وقال النخعي : إذا كان المستحلف ظالماً فنية الحالف ، وإن كان مظلوماً فنية المستحلف )**  
وصله محمد بن الحسن في كتاب الآثار عن أبي خنيفة عن حماد عنه بلفظ «إذا استحلف الرجل وهو مظلوم فاليمين على مانوى وعلى ماورى ، وإذا كان ظالماً فاليمين على نية من استحلفه ، ووصله ابن أبي شيبة من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي بلفظ «إذا كان الحالف مظلوماً فله أن يورى ، وإن كان ظالماً فليس له أن يورى» قال ابن بطلال : قول النخعي يدل على أن النية عنده نية المظلوم أبداً . وإلى مثله ذهب مالك والجمهور ، وعند أبي حنيفة النية نية الحالف أبداً . قلت : ومذهب الشافعي أن الحلف إن كان عند الحاكم فالنية نية الحاكم وهى راجعة إلى نية صاحب الحق ، وإن كان في غير الحكم فالنية نية الحالف . قال ابن بطلال : ويتصور كون المستحلف مظلوماً أن يكون له حق في قبل رجل فيجحد ولا يبينه له فيستحلفه فتكون النية نيته لا الحالف فلا تنفعه في ذلك التورية . ثم ذكر البخارى حديث ابن عمر مرفوعاً «المسلم أخو المسلم» وقد تقدم من هذا الوجه بآتم من هذا السياق في كتاب المظالم مشروحاً .

**قوله ( حدثني محمد بن عبد الرحيم )** هو البراز بمعجمتين البغدادى الملقب صاعقة وهو من طبقة البخارى في أكثر شيوخه ، وسعيد بن سليمان من شيوخ البخارى فقد روى عنه بغير واسطة في مواضع أقربها في «باب من اختار الضرب» وقد أخرج البخارى حديث الباب في كتاب المظالم عن عثمان بن أبي شيبة عن هشيم فنزل فيه هنا درجتين لأن سياقه هنا آتم ولمغايرة الإسناد .

**قوله ( فقال رجل )** لم أقف على اسمه ، ووقع في رواية عثمان «قالوا» .

**قوله ( أنصره مظلوماً )** بالمد على الاستفهام وهو استفهام تقرير ويجوز ترك المد .

**قوله ( أفرأيت )** أى أخبرني قال الكرماني : في هذه الصيغة مجازان : إطلاق الرؤية وإرادة الإخبار ، والخبر وإرادة الأمر .

**قوله ( إذا كان ظالماً )** أى كيف أنصره على ظلمه .

**قوله ( تحجزه )** بمهملة ثم جيم ثم زاي للأكثر ، ولبعضهم بالبراء بدل الزاي وكلاهما بمعنى المنع ، وفي رواية عثمان تأخذ فوق يده «وهو كناية عن المنع ، وتقدم بيان اختلاف ألفاظه هناك ، ومنها أن في رواية عائشة «قال إن كان مظلوماً فخذ له بحقه ، وإن كان ظالماً فخذ له من نفسه» أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب أدب الحكماء .

**خاتمة :** اشتمل كتاب الإكراه من الأحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثاً . المعلق منها ثلاثة وسائرهما موصول ، وهى مكررة كلها فيما مضى ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم تسعة آثار . والله أعلم

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الحيل

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الحيل ) جمع حيلة وهي ما يتوصل به إلى مقصود بطريق خفى . وهي عند العلماء على أقسام بحسب الحامل عليها ، فإن توصل بها بطريق مباح إلى إبطال حق أو إثبات باطل فهي حرام أو إلى إثبات حق أو دفع باطل فهي واجبة أو مستحبة ، وإن توصل بها بطريق مباح إلى سلامة من وقوع في مكروه فهي مستحبة أو مباحة ، أو إلى ترك مندوب فهي مكروهة . ووقع الخلاف بين الأئمة في القسم الأول : هل يصح مطلقاً وينفذ ظاهراً وباطناً ، أو يبطل مطلقاً ، أو يصح مع الإثم ؟ ولمن أجازها مطلقاً أو أبطلها مطلقاً أدلة كثيرة ، فمن الأول قوله تعالى ﴿ وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث ﴾ وقد عمل به النبي صلى الله عليه وسلم في حق الضعيف الذي زنى ، وهو من حديث أنى أمانة بن سهل في السنن ، ومنه قوله تعالى ﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ﴾ وفي الحيل مخرج من المضايق ، ومنه مشروعية الاستثناء فإن فيه تخليصاً من الحنث ، وكذلك الشروط كلها فإن فيها سلامة من الوقوع في الحرج ، ومنه حديث أنى هريرة وأنى سعيد في قصة بلال « بع الجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنياً » ومن الثاني قصة أصحاب السبت وحديث « حرمت عليهم الشحوم فجمعوها فباعوها وأكلوا ثمنها » وحديث النهى عن النجش ، وحديث لعن المحلل والمحلل له ، والأصل في اختلاف العلماء في ذلك اختلافهم : هل المعتبر في صيغ العقود ألفاظها أو معانيها ؟ فمن قال بالأول أجاز الحيل . ثم اختلفوا : فمنهم من جعلها تنفذ ظاهراً وباطناً في جميع الصور أو في بعضها ومنهم من قال تنفذ ظاهراً لا باطناً ، ومن قال بالثاني أبطلها ولم يجز منها إلا ما وافق فيه اللفظ المعنى الذي تدل عليه القرائن الحالية ، وقد اشتهر القول بالحيل عن الحنفية لكون أنى يوسف صنف فيها كتاباً ، لكن المعروف عنه وعن كثير من أئمتهم تقييد أعمالها بقصد الحق ، قال صاحب المحيط أصل الحيل قوله تعالى ﴿ وخذ بيدك ضغثاً ﴾ الآية ، وضابطها إن كانت للفرار من الحرام والتباعد من الإثم فحسن ، وإن كانت لإبطال حق مسلم فلا بل هي إثم وعدوان

باب في ترك الحيل ، وأن لكل امرئ ما نوى في الأيمان وغيرها

[٦٩٥٣] ٦٧٠٩ - حدثنا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن يحيى عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص قال : سمعت عمر بن الخطاب يخطب قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « يا أيها الناس ، إنما الأعمال بالنية ، وإنما لامرئ ما نوى : فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن هاجر إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه . »

**قوله ( باب ترك الحيل )** قال ابن المنير : أدخل البخارى الترك فى الترجمة لئلا يتوهم أى من الترجمة الأولى إجازة الحيل . قال : وهو بخلاف ما ذكره فى « باب بيعه الصغير » فإنه أورد فيه أنه لم يبيعه بل دعا له ومسح برأسه فلم يقل باب ترك بيعه الصغير وذلك أن بيعته لو وقعت لم يكن فيها إنكار ، بخلاف الحيل فإن فى القول مجاوزها عموماً بإبطال حقوق وجبت وإثبات حقوق لا تجب فتحرى فيها لذلك . قلت : وإنما أطلق أولاً للإشارة إلى أن من الحيل ما يشرع فلا يترك مطلقاً .

**قوله ( وإن لكل امرئ ما نوى فى الأيمان وغيرها )** فى رواية الكشميهنى « وغيره » وجعل الضمير مذكراً على إرادة اليمين المستفاد من صيغة الجمع ، وقوله فى الأيمان وغيرها من تفقه المصنف لا من الحديث ، قال ابن المنير : اتسع البخارى فى الاستنباط والمشهور عند النظر حمل الحديث على العبادات فحملة البخارى عليها وعلى المعاملات ، وتبع مالكاً فى القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد ، فلو فسد اللفظ وصح القصد ألغى اللفظ وأعمل القصد تصحيحاً وإبطالاً ، قال : والاستدلال بهذا الحديث على سد الذرائع وإبطال التحيل من أقوى الأدلة ، ووجه التعميم أن المحذوف المقدر الاعتبار ، فمعنى الاعتبار فى العبادات إجزاؤها وبيان مراتبها ، وفى المعاملات وكذلك الأيمان الرد إلى القصد ، وقد تقدم فى « باب ما جاء أن الأعمال بالنية » من كتاب الإيمان فى أوائل الكتاب تصريح البخارى بدخول الأحكام كلها فى هذا الحديث ، ونقلت هناك كلام ابن المنير فى ضابط ذلك .

**قوله ( حدثنا محمد بن إبراهيم )** هو النيمى ، وقد صرح بتحديث علقمة شيخه فى هذا الحديث له فى أول بدء الوحي « سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : يا أيها الناس » وفيه إشعار بأنه خطب به ، وقوله « يخطب » تقدم فى بدء الوحي أن عمر قاله على المنبر . قوله ( إنما الأعمال بالنية ) تقدم فى بدء الوحي بلفظ « بالنيات » وفى كتاب الإيمان بلفظ « الأعمال بالنية » كما هنا مع حذف « إنما » من أوله .

**قوله ( وإنما لامرئ ما نوى )** تقدم فى بدء الوحي بلفظ « وإنما لكل امرئ ما نوى » وهو الذى علقه فى أول الباب وتقدم البحث فى أن مفهومه أن من لم ينو شيئاً لم يحصل له وقد أورد عليه من نوى الحج عن غيره وكان لم يحج فإنه لم يصح عنه ، ويسقط عنه الفرض بذلك عند الشافعى وأحمد والأوزاعى وإسحق ، وقال الباقر : يصح عن غيره ولا ينقلب عن نفسه لأنه لم ينو ، واحتج للأول بحديث ابن عباس فى قصة شيرمة ، فعند أى داود « حج عن نفسك ثم حج عن شيرمة » وعند ابن ماجه « فاجعل هذه عن نفسك ثم حج عن شيرمة » وسنده صحيح وأجابوا أن الحج خرج عن بقية العبادات ولذلك يمضى فاسده دون غيره ، وقد وافق أبو جعفر الطبرى على ذلك ولكن حملة على الجاهل بالحكم وأنه إذا علم بأثناء الحال وجب عليه أن ينويه عن نفسه فحينئذ ينقلب وإلا فلا يصح عنه ، ويستثنى من عموم الخير ما يحصل من جهة الفضل الإلهى بالقصد من غير عمل كالأجر الحاصل للمريض بسبب مرضه على الصبر لثبوت الأخبار بذلك خلافاً لمن قال : إنما يقع الأجر على الصبر وحصول الأجر بالوعد الصادق لمن قصد العبادة فعاقبه عنها عائق بغير إرادته ، وكمن له أوراد فعجز عن فعلها لمرض مثلاً فإنه يكتب له أجرها كمن عملها . ومما يستثنى على خلف ما إذا نوى صلاة فرض ثم ظهر له ما يقتضى بطلانها فرضاً هل تنقلب نفلاً ؟ وهذا عند العذر ، فأما لو أحرم بالظهر مثلاً قبل الزوال فلا يصح فرضاً ولا ينقلب نفلاً إذا تعمد ذلك . ومما اختلف فيه هل يثاب المسبوق ثواب الجماعة على ما إذا أدرك ركعة أو يعم ، وهل

يثاب من نوى صيام نفل في أثناء النهار على جميعه أو من حين نوى ؟ وهل تكمل الجمعة إذا خرج وقتها في أول الركعة الثانية مثلاً جمعة أو ظهراً وهل تنقلب بنفسها أو تحتاج إلى تجديد نية ؟ والمسبوق إذا أدرك الاعتدال الثاني مثلاً هل ينوى الجمعة أو الظهر ؟ ومن أحرم بالحج في غير أشهره هل ينقلب عمرة أو لا ؟ واستدل به من قال بإبطال الحيل ومن قال بإعمالها ، لأن مرجع كل من الفريقين إلى نية العامل ، وسيأتي في أثناء الأبواب التي ذكرها المصنف إشارة إلى بيان ذلك ، والضابط ما تقدمت الإشارة إليه إن كان فيه خلاص مظلوم مثلاً فهو مطلوب ، وإن كان فيه فوات حق فهو مذموم ونص الشافعي على كراهة تعاطي الحيل في تفويت الحقوق فقال بعض أصحابه : هي كراهة تنزيه ، وقال كثير من محققهم كالغزالي : هي كراهة تحریم ويأثم بقصده ، ويدل عليه قوله « وإنما لكل امرئ ما نوى » فمن نوى بعقد البيع الربا وقع في الربا ولا يخلصه من الإثم صورة البيع ، ومن نوى بعقد النكاح التحليل كان محللاً ودخل في الوعيد على ذلك باللعن ولا يخلصه من ذلك صورة النكاح ، وكل شيء قصد به تحریم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله كان إثماً . ولا فرق في حصول الإثم في التحليل على الفعل المحرم بين الفعل الموضوع له والفعل الموضوع لغيره إذا جعل ذريعة له ، واستدل به على أنه لا تصح العبادة من الكافر ولا المجنون لانهما ليسا من أهل العبادة وعلى سقوط القود في شبه العمد لأنه لم يقصد القتل ، وعلى عدم مؤاخذه المخطيء والناسي والمكره في الطلاق والعتاق ونحوهما ، وقد تقدم ذلك في أبوابه ، واستدل به لمن قال كالمالكية : اليمين على نية المحلوف له ولا تنفعه التورية ، وعكسه غيرهم ، وقد تقدم بيانه في الأيمان ، واستدلوا بما أخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً « اليمين على نية المستحلف » وفي لفظ له « يمينك على ما يصدقك به صاحبك » وحمله الشافعية على ما إذا كان المستحلف الحاكم . واستدل به لمالك على القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد بالقرائن كما تقدمت الإشارة إليه ، وضبط بعضهم ذلك بأن الألفاظ بالنسبة إلى مقاصد المتكلم ثلاثة أقسام أحدها أن تظهر المطابقة إما يقيناً وإما ظناً غالباً ، والثاني أن يظهر أن المتكلم لم يرد معناه إما يقيناً وإما ظناً ، والثالث أن يظهر في معناه ويقع التردد في إرادة غيره وعدمها على حد سواء ، فإذا ظهر قصد المتكلم لمعنى ما تكلم به أو لم يظهر قصد يخالف كلامه وجب حمل كلامه على ظاهره ، وإذا ظهرت إرادته بخلاف ذلك فهل يستمر الحكم على الظاهر ولا عبرة بخلاف ذلك أو يعمل بما ظهر من إرادته ؟ فاستدل للأول بأن البيع لو كان يفسد بأن يقال هذه الصيغة فيها ذريعة إلى الربا ونية المتعاقدين فيها فاسدة لكان إفساد البيع بما يتحقق تحريره أولى أن يفسد به البيع من هذا الظن ، كما لو نوى رجل بشراء سيف أن يقتل به رجلاً مسلماً بغير حق فإن العقد صحيح وإن كانت نيته فاسدة جزماً ، فلم يستلزم تحریم القتل بطلان البيع ، وإن كان العقد لا يفسد بمثل هذا فلا يفسد بالظن والتوهم بطريق الأولى ، واستدل للثاني بأن النية تؤثر في الفعل فيصير بها تارة حراماً وتارة حلالاً كما يصير العقد بها تارة صحيحاً وتارة فاسداً ، كالذبح مثلاً فإن الحيوان يحل إذا ذبح لأجل الأكل ويحرم إذا ذبح لغير الله والصورة واحدة ، والرجل يشتري الجارية لو كيله فتحرم عليه ولنفسه فتحل له وصورة العقد واحدة ، وكذلك صورة القرض في الذمة وبيع النقد بمثله إلى أجل صورتهما واحدة الأول قرينة صحيحة والثاني معصية باطلة ، وفي الجملة فلا يلزم من صحة العقد في الظاهر رفع الحرج عمن يتعاطى الحيلة الباطلة في الباطن والله أعلم . وقد نقل النسفي الحنفى في « الكافي » عن محمد بن الحسن قال : ليس من أخلاق المؤمنين الفرار من أحكام الله بالحيل الموصلة إلى إبطال الحق .

## باب في الصلاة

[٦٩٥٤] ٦٧١٠- فإسحاق بن نصر قال نا عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ ».

قوله ( باب في الصلاة ) أى دخول الحيلة فيها ، ذكر فيه حديث أبى هريرة لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، قال ابن بطال : فيه رد على من قال إن من أحدث في القعدة الأخيرة أن صلاته صحيحة لأنه أتى بما يصادها . وتعقب بأن الحدث في أثنائها مفسد لها فهو كالجماع في الحج لو طرأ في خلاله لأفسده ، وكذا في آخره ، وقال ابن حزم في أجوبة له عن مواضع من صحيح البخارى : مطابقة الحديث للترجمة أنه لا يخلو أن يكون المرء طاهراً متيقناً للطهارة أو محدثاً متيقناً للحدث وعلى الحالين ليس لأحد أن يدخل في الحقيقة حيلة ، فإن الحقيقة إثبات الشيء صدقاً أو نفيه صدقاً فما كان ثابتاً حقيقة فنافيه بحيلة مبطل وما كان منتفياً فمبته بالحيلة مبطل وقال ابن المنير أشار البخارى بهذه الترجمة إلى الرد على قول من قال بصحة صلاة من أحدث عمداً في أثناء الجلوس الأخير ويكون حدثه كسلامه بأن ذلك من الحيل لتصحيح الصلاة مع الحدث ، وتقرير ذلك أن البخارى بنى على أن التحلل من الصلاة ركن منها فلا تصح مع الحدث ، والقائل بأنها تصح يرى أن التحلل من الصلاة ضدها فتصح مع الحدث ، قال : وإذا تقرر ذلك فلا بد من تحقق كون السلام ركناً داخلياً في الصلاة لا ضداً لها . وقد استدل من قال بركنيته بمقابلته بالتحريم لحديث « تحريمها التكبير وتحليلها التسليم » فإذا كان أحد الطرفين ركناً كان الطرف الآخر ركناً ويؤيده أن السلام من جنس العبادات لأنه ذكر الله تعالى ودعاء لعباده فلا يقوم الحدث الفاحش مقام الذكر الحسن ، وانفصل الحنفية بأن السلام واجب لا ركن ، فإن سبقه الحدث بعد التشهد توضأ وسلم وإن تعمده فالعمد قاطع وإذا وجد القطع انتهت الصلاة لكون السلام ليس ركناً وقال ابن بطال : فيه رد على أبى حنيفة في قوله إن الحدث في صلاته يتوضأ ويبنى ، ووافقه ابن أبى ليلى . وقال مالك والشافعى : يستأنف الصلاة واحتجا بهذا الحديث ، وفي بعض ألفاظه « لا صلاة إلا بطهور » فلا يخلو حال انصرافه أن يكون مصلياً أو غير مصلي فإن قالوا هو مصلي رد لقوله « لا صلاة إلا بطهور » ومن جهة النظر أن كل حدث منع من ابتداء الصلاة منع من البناء عليها بدليل أنه لو سبقه المنى لاستأنف اتفاقاً . قلت : وللشافعى قول وافق أبى حنيفة . وقال الكرماني : وجه أخذه من الترجمة أنهم حكموا بصحة الصلاة مع الحدث حيث قالوا يتوضأ ويبنى ؛ وحيث حكموا بصحتها مع عدم النية في الوضوء لعل أن الوضوء ليس بعبادة . ونقل ابن التين عن الداودى ما حاصله : أن مناسبة الحديث للترجمة أنه أراد أن من أحدث وصلى ولم يتوضأ وهو يعلم أنه يخادع الناس بصلاته فهو مبطل كما خدع مهاجر أم قيس بهجرته وخادع الله وهو يعلم أنه مطلع على ضميره . قلت : وقصة مهاجر أم قيس إنما ذكرت في حديث « الأعمال بالنيات » وهو في الباب الذى قبل هذا ، لا في هذا الباب ، وزعم بعض المتأخرين أن البخارى أراد الرد على من زعم أن الجنابة إذا حضرت وخاف فوتها أنه يتيمم ، وكذا من زعم أنه إذا قام لصلاة الليل فبعد عنه الماء وخشى إذا طلبه أن يفوته قيام الليل أنه تباح له الصلاة بالتيمم ، ولا يخفى تكلفه .

باب في الزكاة، وأن لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة

٦٧١١- حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال ني أبي قال ني ثمامة بن عبد الله بن أنس أن أنساً حدثه أن أبا بكر كتب له فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه، ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة. [٦٩٥٥]

٦٧١٢- نا قتيبة قال نا إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل عن أبيه عن طلحة بن عبيد الله أن أعرابياً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه نائر الرأس فقال: يا رسول الله، أخبرني ماذا فرض الله علي من الصلاة؟ فقال: «الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً». فقال: أخبرني بماذا فرض الله علي من الصيام؟ قال: «شهر رمضان إلا أن تطوع شيئاً». قال: أخبرني بما فرض الله علي من الزكاة؟ قال: فأخبره رسول الله صلى الله عليه بشرائع الإسلام. قال: والذي أكرمك لا أتطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله علي شيئاً، فقال رسول الله صلى الله عليه: «أفلح إن صدق -أو- أدخل الجنة إن صدق». وقال بعض الناس: في عشرين ومائة بعير حقتان، فإن أهلكها متعمداً أو وهبها أو احتال فيها فراراً من الزكاة فلا شيء عليه. [٦٩٥٦]

٦٧١٣- نا إسحاق قال أنا عبد الرزاق قال أنا معمر عن همام عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه: «يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعاً أقرع يفر منه صاحبه ويطلبه ويقول: أنا كنزك». قال: والله لن يزال يطلبه حتى يبسط يده فيلقمها فاه». وقال رسول الله صلى الله عليه: «إذا ما ربُّ النعم لم يعط حقها تسلط عليه يوم القيامة فتخبط وجهه بأخفافها». وقال بعض الناس في رجل له إبل فخاف أن تجب عليه الصدقة فباعها بإبل مثلاً أو بغنم أو ببقر أو بدراهم فراراً من الصدقة بيوم واحتيالاً: فلا شيء عليه، وهو يقول: إن زكى إبله قبل أن يحول الحول بيوم أو بسنة جازت عنه. [٦٩٥٧]

٦٧١٤- حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا الليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أنه قال: استفتى سعد بن عبادَةَ الأنصاري رسول الله صلى الله عليه في نذر كان على أمه توفيت قبل أن تقضيه، فقال رسول الله صلى الله عليه: «اقضه عنها». وقال بعض الناس: إذا بلغت الإبل عشرين ففيها أربع شياه، فإن وهبها قبل الحول أو باعها فراراً واحتيالاً لإسقاط الزكاة فلا شيء عليه. وكذلك إن أتلّفها فمات فلا شيء عليه في ماله. [٦٩٥٨]

قوله (باب في الزكاة) أي ترك الحيل في إسقاطها.

قوله (وأن لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة) هو لفظ الحديث الأول في الباب، وهو طرف من حديث طويل أورده في الزكاة بهذا السند تاماً ومرفقاً وتقديم شرحه هناك. الحديث الثاني حديث طلحة بن عبيد الله «أن أعرابياً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نائر الرأس» الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان أول الصحيح.



قوله ( وقال بعض الناس في عشرين ومائة بعير حقتان فإن أهلكها متعمداً أو وهبها أو احتال فيها فراراً من الزكاة فلا شيء عليه ) قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن للمرء قبل الحول التصرف في ماله بالبيع والهبة والذبح وإذا لم ينو الفرار من الصدقة وأجمعوا على أنه إذا حال الحول أنه لا يحل التحيل بأن يفرق بين مجتمع أو يجمع بين متفرق ، ثم اختلفوا فقال مالك : من فوت من ماله شيئاً ينوى به الفرار من الزكاة قبل الحول بشهر أو نحوه لزمته الزكاة عند الحول لقوله صلى الله عليه وسلم « خشية الصدقة » وقال أبو حنيفة إن نوى بتفويته الفرار من الزكاة قبل الحول بيوم لا تضره النية لأن ذلك لا يلزمه إلا بتمام الحول ولا يتوجه إليه معنى قوله « خشية الصدقة » إلا حيثئذ ، قال : وقال المهلب قصد البخاري أن كل حيلة يتحيل بها أحد في إسقاط الزكاة فإن إثم ذلك عليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما منع من جمع الغنم أو تفرقتها خشية الصدقة فهم منه هذا المعنى ، وفهم من حديث طلحة في قوله « أفلح إن صدق » أن من رام أن ينقص شيئاً من فرائض الله بحيلة يحتملها أنه لا يفلح ، قال : وما أجاب به الفقهاء من تصرف ذى المال في ماله قرب حلول الحول ثم يريد بذلك الفرار من الزكاة ومن نوى ذلك فالإثم عنه غير ساقط وهو كمن فر عن صيام رمضان قبل رؤية الهلال بيوم واستعمل سفرأ لا يحتاج إليه ليفطر فالوعيد إليه يتوجه ، وقال بعض الحنفية : هذا الذى ذكره البخاري ينسب لأبي يوسف وقال محمد : يكره لما فيه من القصد إلى إبطال حق الفقراء بعد وجود سببه وهو النصاب ، واحتج أبو يوسف بأنه امتناع من الوجوب لا إسقاط للواجب ، واستدل بأنه لو كان له مائتا درهم فلما كان قبل الحول بيوم تصدق بدرهم منها لم يكره ، ولو نوى بتصدقه بالدرهم أن يتم الحول وليس في ملكه نصاب فلا يلزمه الزكاة ، وتعقب بأن من أصل أبي يوسف أن الحرمة تجامع الفرض كطواف المحدث أو العاري ، فكيف لا يكون القصد مكروهاً في هذه الحالة ؟ وقوله امتناع من الوجوب معترض ، فإن الوجوب قد تقرر من أول الحول ولذلك جاز التعجيل قبل الحول ، وقد اتفقوا على أن الاحتيال لإسقاط الشفعة بعد وجوبها مكروه وإنما الخلاف فيما قبل الوجوب ، فقياسه أن يكون في الزكاة مكروهاً أيضاً والأشبه أن يكون أبو يوسف رجع عن ذلك فإنه قال في « كتاب الخراج » بعد إيراد حديث « لا يفرق بين مجتمع » ولا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة ولا إخراجها عن ملكه لملك غيره ليفرقها بذلك فتبطل الصدقة عنها بأن يصير لكل واحد منهما ما لا تجب فيه الزكاة ، ولا يحتال في إبطال الصدقة بوجه انتهى . ونقل أبو حفص الكبير راوى « كتاب الحيل » عن محمد بن الحسن أن محمداً قال : ما احتال به المسلم حتى يتخلص به من الحرام أو يتوصل به إلى الحلال فلا بأس به ، وما احتال به حتى يبطل حقاً أو يحق باطلاً أو ليدخل به شبهة في حق فهو مكروه والمكروه عنده إلى الحرام أقرب . وذكر الشافعي أنه ناظر محمداً في امرأة كرهت زوجها وامتنع من فراقها فمكنت ابن زوجها من نفسها فإنها تحرم عندهم على زوجها بناء على قولهم إن حرمة المصاهرة تثبت بالزنا ، قال فقلت لمحمد : الزنا لا يحرم الحلال لأنه ضده ولا يقاس شيء على ضده فقال : يجمعهما الجماع ، فقلت : الفرق بينهما أن الأول حمدت به وحصنت فرجها والآخر ذمت به ووجب عليها الرجم ، ويلزم أن المطلقة ثلاثاً إذا زنت حلت لزوجها ، ومن كان عنده أربع نسوة فزنى بخامسة أن تحرم عليه إحدى الأربع إلى آخر المناظرة . وقد أشكل قول البخاري في الترجمة « فإن أهلكها » بأن الإهلاك ليس من الحيل بل هو من إضاعة المال ، فإن الحيلة إنما هي لدفع ضرر أو جلب منفعة وليس كل واحد منهما موجوداً في ذلك ، ويظهر لى أنه يتصور بأن يذبح الحقتين مثلاً ويتنفع بلحمهما فتسقط الزكاة بالحقتين وينتقل إلى مادونهما .

الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج .

قوله ( يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعاً أقرع ) المراد بالكنز المال الذي يخبأ من غير أن يؤدي زكاته كما تقدم تقريره في كتاب الزكاة ، ووقع هناك في رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « من أعطاه الله مالاً فلم يؤدي زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع » فذكر نحوه ، وبه تظهر مناسبة ذكره في هذا الباب .

قوله ( أنا كنز ) هذا زائد في هذه الطريق .

قوله ( والله لن يزال ) في رواية الكشميهني « لا » بدل « لن » .

قوله ( حتى يسط يده ) أى صاحب المال .

قوله ( فيلقمها فاه ) يحتمل أن يكون فاعل يلقمها الكانز أو الشجاع ، ووقع في رواية أبي صالح « فيأخذ بلهزمته » أى يأخذ الشجاع يد الكانز بشدقيه وهما اللهزمتان كما أوضحته هناك .

قوله ( وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ) هو موصول بالسند المذكور ، وهو من نسخة همام عن أبي هريرة ، وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق فقدم هذا على الذى قبله .

قوله ( إذا ما رب النعم ) ما زائدة والرب المالك والنعم بفتح الحاء الإبل والغنم والبقر ، وقيل الإبل والغنم فقط حكاه في المحكم ، وقيل الإبل فقط ، ويؤيد الأول قوله تعالى ﴿ ومن الأنعام حمولة وفرشاً ﴾ ، ثم فسره بالإبل والبقر والغنم ، ويؤيد الثالث اقتضاره هنا على الإخفاف فإنها للإبل خاصة ، والمراد بقوله « حقها » زكاتها وصرح به في حديث أبي ذر كما تقدم في الزكاة أتم منه .

قوله ( وقال بعض الناس في رجل له إبل فخاف أن تجب عليه الصدقة فباعها بإبل مثلها أو بغنم أو ببقر أو بدراهم فراراً من الصدقة بيوم احتيلاً فلا شيء عليه ، وهو يقول إن زكى إبله قبل أن يحول الحول بيوم أو سنة جازت عنه ) في رواية الكشميهني « أجزأت عنه » ويعرف ، تقرير مذهب الحنفية مما مضى ، وقد تأكد المنع بمسألة التعجيل قبل توجيه إلزامهم التناقض أن من أجاز التقديم لم يراع دخول الحول من كل جهة ، فإذا كان التقديم على الحول مجزئاً فليكن التصرف فيها قبل الحول غير مسقط وأجاب عنهم ابن بطال بأن أبا حنيفة لم يتناقض في ذلك لأنه لا يوجب الزكاة إلا بتمام الحول ويجعل من قدمها كمن قدم ديناً مؤجلاً قبل أن يحل انتهى ، والتناقض لازم لأبي يوسف لأنه يقول إن الحرمة تجامع الفرض كطواف العارى ، ولو لم يتقرر الوجوب لم يجز التعجيل قبل الحول . وقد اختلف العلماء فيمن باع إبلًا بمثلها في أثناء الحول : فذهب الجمهور إلى أن البناء على حول الأولى لاتحاد الجنس والنصاب ، والمأخوذ عن الشافعى قولان واختلفوا في بيعها بغير جنسها فقال الجمهور : يستأنف لاختلاف النصاب ، وإذا فعل ذلك فراراً من الزكاة أثم ، ولو قلنا يستأنف . وعن أحمد إذا ملكها ستة أشهر ثم باعها بنقد زكى الدراهم عن ستة أشهر من يوم البيع . ونقل شيخنا ابن الملقن عن ابن التين أنه قال : إن البخارى إنما أتى بقوله « مانع الزكاة » ليدل على أن الفرار من الزكاة لا يحل فهو مطالب بذلك في الآخرة ، قال شيخنا : وهذا لم نره في البخارى . قلت : بل هو فيه بالمعنى في قوله « إذا ما رب النعم لم يعط حقها » فهذا هو مانع الزكاة .

الحديث الرابع حديث ابن عباس قال «استفتى سعد بن عباد الخ» تقدم شرحه قريباً في كتاب الأيمان والنذور ، وقال المهلب : فيه حجة على أن الزكاة لا تسقط بالحيلة ولا بالموت ، لأن النذر لما لم يسقط بالموت - والزكاة أوكد منه - كانت لازمة لا تسقط بالموت أولى ، لأنه لما ألزم الولي بقضاء النذر عن أمه كان قضاء الزكاة التي فرضها الله أشد لزوماً .

**قوله ( وقال بعض الناس : إذا بلغت الإبل عشرين ففيها أربع شياه ، فإن وهبها قبل الحول أو باعها فراراً أو احتيالا لإسقاط الزكاة فلا شيء عليه ، وكذلك إن أتلّفها فمات فلا شيء عليه في ماله )** تقدمت المنازعة في صورة الإتلاف قريباً ، وأجاب بعض الحنفية بأن المال إنما تجب فيه الزكاة مادام واجبا في الذمة أو ما يتعلق به من الحقوق ، وهذا الذي مات لم يبق في ذمته شيء يجب على ورثته وفاؤه ، والكلام إنما هو في حل الحيلة لا في لزوم الزكاة إذا فر . قلت : وحرف المسألة أنه إذا قصد بيعها الفرار من الزكاة أو بهبتها الحيلة على إسقاط الزكاة ومن قصده أن يسترجعها بعد كما تقدم فهو آثم بهذا القصد لكن هل يؤثر هذا القصد في إبقاء الزكاة في ذمته أو يعمل به مع الإثم ؟ هذا محز الخلاف ، قال الكرمانى : ذكر البخارى في هذا الباب ثلاثة فروع يجمعها حكم واحد وهو أنه إذا زال ملكه عما تجب فيه الزكاة قبل الحول سقطت الزكاة سواء كان لقصد الفرار من الزكاة أم لا ، ثم أراد بتفريعها عقب كل حديث التشنيع بأن من أجاز ذلك خالف ثلاثة أحاديث صحيحة انتهى ، ومن الحيل في إسقاط الزكاة أن ينوى بعروض التجارة القنية قبل الحول فإذا دخل الحول الآخر استأنف التجارة حتى إذا قرب الحول أبطل التجارة ونوى القنية وهذا يآثم جزماً ، والذي يقوى أنه لا تسقط الزكاة عنه ، والعلم عند الله تعالى .

### باب الحيلة في النكاح

[٦٩٦٠] ٦٧١٥- فامسدد قال نا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال ني نافع عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه نهى عن الشغار . قلت لنافع : ما الشغار ؟ قال : ينكح ابنة الرجل وينكح ابنته بغير صداق ، وينكح أخت الرجل وينكح أخته بغير صداق . وقال بعض الناس : إن احتال حتى تزوج على الشغار فهو جائز ، والشرط باطل . وقال في المتعة : النكاح فاسد والشرط باطل ، وقال بعضهم : المتعة والشغار جائز والشرط باطل .

[٦٩٦١] ٦٧١٦- فامسدد قال نا يحيى عن عبيد الله بن عمر قال ني الزهري عن الحسن وعبد الله ابني محمد ابن علي عن أبيهما أن علياً قيل له : إن ابن عباس لا يرى بمتعة النساء بأساً . فقال : إن رسول الله صلى الله عليه نهى عنها يوم خيبر ، وعن حرم الحمير الإنسية . وقال بعض الناس : إن احتال حتى تمتع فالنكاح فاسد ، وقال بعضهم : النكاح جائز والشرط باطل .

**قوله ( باب الحيلة في النكاح )** ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن الشغار ، وفيه تفسيره عن نافع ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النكاح وتقرير كون التفسير مرفوعاً قال ابن المنير : إدخال البخارى الشغار في باب الحيل مع أن القائل بالجواز يبطل الشغار ويوجب مهر المثل مشكل ، ويمكن أن يقال إنه أخذه مما نقل أن العرب كانت تأنف من التلفظ بالنكاح من جانب المرأة فرجعوا إلى التلفظ بالشغار لوجود المساواة

التي تدفع الأنفة ، فمحا الشرع رسم الجاهلية فحرم الشغار وشدد فيه ما لم يشدد في التكاح الخالي عن ذكر الصداق ، فلوصححنا التكاح بنفط الشغار وأوجبنا مهر المثل أبقينا غرض الجاهلية بهذه الحيلة انتهى ، وفيه نظر لأن الذي نقله عن العرب لا أصل له ، لأن الشغار في العرب بالنسبة إلى غيره قليل ، وقضية ما ذكره أن تكون أنكحتهم كلها كانت شغاراً لوجود الأنفة في جميعهم . والذي يظهر لي أن الحيلة في الشغار تتصور في موسر أراد تزويج بنت فقير فامتنع أو اشتط في المهر فخدعه بأن قال له زوجنيها وأنا أزوجك بنتي فرغب الفقير في ذلك لسهولة ذلك عليه فلما وقع العقد على ذلك وقيل له أن العقد يصح ويلزم لكل منهما مهر المثل فإنه يندم إذ لا قدرة له على مهر المثل لبنت الموسر وحصل للموسر مقصوده بالتزويج لسهولة مهر المثل عليه ، فإذا أبطل الشغار من أصله بطلت هذه الحيلة .

**قوله ( وقال بعض الناس : إن احتال حتى تزوج على الشغار فهو جائز والشرط باطل )** وقال في المتعة : التكاح فاسد والشرط باطل . قلت : وهذا بناء على قاعدة الحنفية أن ما لم يشرع بأصله باطل ، وما شرع بأصله دون وصفه فاسد ، فالتكاح مشروع بأصله وجعل البضع صداقاً وصف فيه فيفسد الصداق ويصح النكاح ، بخلاف المتعة فإنها لما ثبت أنها منسوخة صارت غير مشروعة بأصلها .

**قوله ( وقال بعضهم : المتعة والشغار جائزان والشرط باطل )** أي في كل منهما كأنه يشير إلى ما نقل عن زفر أنه أجاز النكاح المؤقت وألغى الوقت لأنه فاسد والنكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة ، وردوا عليه بالفرق المذكور ، قال ابن بطال لا يكون البضع صداقاً عند أحد من العلماء وإنما قالوا ينقصد النكاح بمهر المثل إذا اجتمعت شروطه والصداق ليس بركن فيه ، فهو كما لو عقد بغير صداق ثم ذكر الصداق فصار ذكر البضع كلاً ذكر انتهى . وهذا محصل ما قاله أبو زيد وغيره من أئمة الحنفية ، وتعقبه ابن السمعاني فقال : ليس الشغار إلا النكاح الذي اختلفنا فيه وقد ثبت النهي عنه والنهي يقتضي فساد المنهي عنه لأن العقد الشرعي إنما يجوز بالشرع وإذا كان منهيماً لم يكن مشروعاً ، ومن جهة المعنى أنه يمنع تمام الإيجاب في البضع للزوج والنكاح لا ينقصد إلا بإيجاب كامل ، ووجه قولنا يمنع أن الذي أوجبه للزوج نكاحاً هو الذي أوجبه للمرأة صداقاً ، وإذا لم يحصل كمال الإيجاب لا يصح فإنه جعل عين ما أوجبه للزوج صداقاً للمرأة فهو كمن جعل الشيء لشخص في عقد ثم جعل عينه لشخص آخر فإنه لا يكمل الجعل الأول ، قال : ولا يعارض هذا ما لو زوج أمته آخر فإن الزوج يملك التمتع بالفرج والسيد يملك رقبة الفرج بدليل أنها لو وطئت بعد بشبهة يكون المهر للسيد ، والفرق أن الذي جعله السيد للزوج لم يبقه لنفسه لأنه ملك التمتع بالأمة للزوج وما عدا ذلك باق له ، وفي مسألة الشغار جعل ملك التمتع الذي جعله للزوج بعينه صداقاً للمرأة الأخرى ورقبة البضع لا تدخل تحت ملك اليمين حتى يصح جعله صداقاً .

**قوله ( يحیی )** هو القطان ، وعبيد الله بن عمر هو العمرى ، ومحمد بن علي هو المعروف بابن الحنفية ، وعلي هو ابن أبي طالب .

**قوله ( قيل له إن ابن عباس لا يرى بجمعة النساء بأساً )** لم أقف على اسم القائل ، وزاد عمرو بن علي الفلاس في روايته لهذا الحديث عن يحيى القطان « فقال له إنك تايه » بمثناة فوقانية وياء آخر الحروف بوزن فاعل من التيه وهو الخيرة ، وإنما وصفه بذلك إشارة إلى أنه تمسك بالمنسوخ وغفل عن الناسخ ، وقد تقدم

بيان مذهب ابن عباس في ذلك في كتاب النكاح مستوفى .

**قوله ( وقال بعض الناس : إن احتال حتى تمتع فالنكاح فاسد )** أى إن عقد عقد نكاح متعة ، والفساد لا يستلزم البطلان لإمكان إصلاحه بإلغاء الشرط فيتحيل في تصحيحه بذلك ، كما قال في ربا الفضل إن حذفت منه الزيادة صح البيع .

**قوله ( وقال بعضهم الخ )** تقدم أنه قول زفر ، وقيل إنه لم يجز إلا النكاح المؤقت وألغى الشرط . وأجيب بأن نسخ المتعة ثابت والنكاح المؤقت في معنى المتعة ، والاعتبار عندهم في العقود بالمعاني

**باب مَا يُكْرَهُ مِنَ الاحْتِيَالِ فِي الْبُيُوعِ . وَلَا يَمْنَعُ فَضْلَ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ فَضْلَ الْكَلَاءِ**

[٦٩٦٢] ٦٩١٧- نا إسماعيل قال مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاء » .

**قوله ( باب ما يكره من الاحتيال في البيوع . ولا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاء )** ذكر فيه حديث أبي هريرة « لا يمنع الخ » ، وإسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أويس ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الشرب ، قال المهلب : المراد رجل كان له بئر وحولها كلاء مباح وهو بفتح الكاف واللام مهموز ما يرعى ، فأراد الاختصاص به فيمنع فضل ماء بئر أن ترده نعم غيره للشرب وهو لا حاجة به إلى الماء الذى يمنعه وإنما حاجته إلى الكلاء وهو لا يقدر على منعه لكونه غير مملوك له فيمنع الماء فيتوفر له الكلاء لأن النعم لا تستغنى عن الماء بل إذا رعت الكلاء عطشت ويكون ماء غير البئر بعيداً عنها فيرغب صاحبها عن ذلك الكلاء فيتوفر لصاحب البئر بهذه الحيلة . انتهى موضعاً . قال : وفيه معنى آخر وهو أنه قد يخص أحد معاني الحديث ويسكت عن البقية لأن ظاهر الحديث اختصاص النهى بما إذا أريد به منع الكلاء فإذا لم يرد به ذلك فلا نهى عن منع الكلاء ، والحديث معناه لا يمنع فضل الماء بوجه من الوجوه لأنه إذا لم يمنع بسبب غيره فأحرى أن لا يمنع بسبب نفسه ، وفي تسميته فضلاً إشارة إلى أنه إذا لم تكن زيادة عن حاجة صاحب البئر جاز لصاحب البئر منعه والله أعلم . وقال ابن المنير وجه مطابقة الترجمة أن الآبار التى فى البوادي لمحتفرها أن يختص بما عدا فضلها من الماء ، بخلاف الكلاء المباح فلا اختصاص له به ، فلو تحيل صاحب البئر فادعى أنه لا فضل فى ماء البئر عن حاجته ليتوفر له الكلاء الذى يقربه لأن صاحب الماشية حينئذ يحتاج أن يحولها إلى ماء آخر لأنها لا تستطيع الرعى على الظم لدخل فى النهى ، ثم قال : ولا يلزم من كون دعواه كذباً محضاً أن لا يكون فى كلامه تحيل على منع المباح فحجته ظاهرة فيما له فيه مقال وهو الماء تحيلاً على ما لا حق له فيه ولا حجة وهو الكلاء . قلت : وهذا جواب عن أصل التحيل لا عن خصوص التحيل فى البيع ، ومن ثم قال الكرماني : هو من قبيل ما ترجم به وبيض له فلم يذكر فيه حديثاً ، يريد أنه ترجم بالتحيل بالبيع وعطف عليه ولا يمنع فضل الماء ، وذكر الحديث المتعلق بالثاني دون الأول ، لكن لا يدفع هذا القدر السؤال عن حكمة إيراد منع فضل الماء فى ترك الحيل . ثم قال الكرماني : يمكن أن يكون المنع أعم من أن يكون بطريق عدم البيع أو بغيره انتهى . ويظهر أن المناسبة بينهما ما أشار إليه ابن المنير لكن تمامه أن يقال : إن صاحب البئر يدعى أنه لا فضل فى ماء البئر ليجتاز من احتاج إلى الكلاء أن يتناع منه ماء بئر ليسقى ماشيته ، فيظهر حينئذ أنه تحيل بالجمد على حصول

البيع ليتم مراده في أخذ ثمن ماء البئر وفي الكلاء عليه ، وأما ابن بطل فأدخل في هذه الترجمة حديث النهي عن النجش ، فلو كان كذلك لبطل الاعتراض ، لكن ترجمة النجش موجودة في جميع الروايات بين الحديثين .

### باب مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّنَاجُشِ

[٦٩٦٣] ٦٧١٨- ناقسيبة بن سعيد عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه نهى عن النجش.

قوله ( باب ما يكره من التنجش ) أشار إلى ماورد في بعض طرق الحديث المذكور في الباب باللفظ . « نهى عن النجش » من حديث أبي هريرة بلفظ « لاتناجشوا » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع ، والمراد بالكرهية في الترجمة كراهة التحريم .

### باب مَا يُنْهَى مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ

[٦٩٦٤] ٦٧١٩- نا إسماعيل قال ني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رجلاً ذكر للنبي صلى الله عليه أنه يخدع في البيوع فقال : « إذا بايعت فقل : لا خلابة » .

قوله ( باب ما ينهى من الخداع ) في رواية الكشميهني « عن الخداع » ويقال له الخداع بالفتح والكسر ورجل خادع وفي المبالغة خدوع وخداع .

قوله ( وقال أيوب ) هو السخيتاني ( يخادعون الله كأنما يخادعون آدمياً لو أتوا الأمر عياباً كان أهون علي ) وصله وكيع في مصنفه عن سفيان بن عيينة عن أيوب وهو السخيتاني قال الكرماني : قوله « عياباً » أي لو أعلنوا بأخذ الزائد على الثمن معانية يلا تدليس لكان أسهل لأنه ما يجعل آلة للخداع انتهى . ومن ثم كان سالك المكر والخايلة حتى يفعل المعصية أبغض عند الناس ممن يتظاهر بها وفي قلوبهم أوضع وهم عنه أشد نفرة ، وحديث ابن عمر « إذا بايعت فقل لا خلابة » بكسر المعجمة وتخفيف اللام ثم موحدة ، تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع : قال الملهب : معنى قوله لا خلابة لا تخبوني أي لا تخدعوني فإن ذلك لا يحل . قلت : والذي يظهر أنه وارد مورد الشرط أي إن ظهر في العقد خداع فهو غير صحيح ، كأنه قال بشرط أن لا يكون فيه خديعة أو قال لا تلزمني خديعتك : قال الملهب : ولا يدخل في الخداع النحر المنة على السلعة والإطناب في مدحها فإنه متجاوز عنه ولا ينتقض به البيع . وقال ابن القيم في الإعلام : أحدث بعض المتأخرين حيلة لم يصح القول بها عن أحد من الأئمة ، ومن عرف سيرة الشافعي وفضله علم أنه لم يكن يأمر بفعل الحيل التي تبني عليها الخداع وإن كان يجري العقود على ظاهرها ، ولا ينظر إلى قصد العاقد إذا خالف لفظه ، فحاشاه أن يبيع للناس المكر والخديعة ، فإن الفرق بين اجراء العقد على ظاهره فلا يعتبر القصد في العقد وبين تحوير عقد قد علم بناؤه على المكر مع العلم بأن باطنه بخلاف ظاهره ، ومن نسب حل الثاني إلى الشافعي فهو خصمه عند الله فإن الذي جوزه بمنزلة الحاكم يجري الحكم على ظاهره في عدالة الشهود فيحكم بظاهر عدالتهم

وإن كانوا في الباطن شهود زور ، وكذا في مسألة العينة إنما جوز أن يبيع السلعة ممن يشتريها جرياً منه على أن ظاهر عقود المسلمين سلامتها من المكر والخديعة ، ولم يجوز قط أن المتعاقدين يتواطآن على ألف بألف ومائتين ثم يحضران سلعة تحلل الربا ولا سيما إن لم يقصد البائع بيعها ولا المشتري شراءها ، ويتأكد ذلك إذا كانت ليست ملكاً للبائع كأن يكون عنده سلعة لغيره فيوقع العقد ويدعى أنها ملكه ويصدقها المشتري فيوقعان العقد على الأكثر ثم يستعيدها البائع بالأقل ويترتب الأكثر في ذمة المشتري في الظاهر ، ولو علم الذي جوز ذلك بذلك لبادر إلى إنكاره لأن لازم المذهب ليس بمذهب ، فقد يذكر العالم الشيء ولا يستحضر لازمه حتى إذا عرفه أنكره ، وأطال في ذلك جداً وهذا ملخصه والتحقيق أنه لا يلزم من الإثم في العقد بطلانه في ظاهر الحكم ، فالشافعية يجوزون العقود على ظاهرها يقولون مع ذلك إن من عمل الحيل بالمكر والخديعة يأثم في الباطن ، وبهذا يحصل الانفصال عن إشكاله والله أعلم

**باب ما ينهى من الاحتيال للولي في اليتيمة المرغوبة ، وأن لا يكمل لها صداقها**

٦٧٢٠ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال : كان عروة يحدث أنه سأل عائشة : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ ﴾ قالت : هي اليتيمة في حجر وليها فيرغب في مالها وجمالها فيريد أن يتزوجها بأدنى من سنة نساها ، فهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لهن في إكمال الصداق ، ثم استفتى الناس رسول الله صلى الله عليه بعد ، فأنزل الله : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ﴾ فذكر الحديث . [٦٩٦٥]

**قوله ( باب ما ينهى عن الاحتيال للولي في اليتيمة المرغوبة وأن لا يكمل لها صداقها ) ذكر فيه حديث**

عائشة في تفسير قوله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى ﴾ ولم يسقه بتمامه وقد تقدم بهذا السند في النكاح تاماً ، قال ابن بطال : فيه أنه لا يجوز للولي أن يتزوج يتيمة بأقل من صداقها ولا أن يعطيها من العروض في صداقها مالا يفي بقيمة صداق مثلها واختلف في سبب نزول الآية المذكورة كما تقدم عند شرح الحديث المذكور في تفسير سورة النساء ، وفي قوله ﴿ فِي الْيَتَامَى ﴾ حذف تقديره في نكاح اليتامى ، وقوله ﴿ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ أى من سواهن ، قال القاضي أبو بكر بن الطيب : معنى الآية وإن خفتم أن لا تعدلوا في اليتامى الأطفال اللاتي لا أولياء لهن يطالبونكم بحقوقهن ولا تأمنوا من ترك القيام بحقوقهن لعجزهن عن ذلك فتزوجوا من النساء القادرات على تدبير أمورهن أو من لهن أولياء يمنعونكم من الحيف عليهن ، وقوله « ثم استفتى الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله : يستفتونك في النساء » فذكر الحديث ، كذا في الأصل وقد تقدم سياقه .

**باب إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت فقصى بقيمة الجارية الميتة ، ثم وجدها صاحبها فهي له ويرد القيمة ولا تكون القيمة ثمناً**

وقال بعض الناس : الجارية للغاصب لأخذه القيمة ، وفي هذا احتيال لمن اشتهى جارية رجل لا يبيعها فغصبها واعتل أنها ماتت حتى يأخذ ربتها قيمتها فتطيب للغاصب جارية غيره . قال النبي صلى الله عليه : « أموالكم عليكم حرام ، ولكل غادر لواء يوم القيامة » .

٦٧٢١- نا أبو نعيم قال نا سفيان عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه قال : « لكل غادر لواء يوم القيامة يُعرف به » .

قوله ( باب إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت فقضى ) بالضم على البناء للمجهول أى حكم ، ويجوز بناؤه للمعلوم أى حكم القاضى على الغاصب .

قوله ( بقيمة الجارية الميتة ثم وجدها صاحبها ) أى اطلع على أنها لم تمت ( فهي له ) أى لصاحبها المغصوبة منه ( وترد القيمة ) أى على الغاصب ( ولا تكون القيمة ثمناً ) أى لعدم جريان بيع بينهما ، وإنما أخذ القيمة بناء على عدم الجارية فإذا زال ذلك وجب الرجوع إلى الأصل .

قوله ( وقال بعض الناس : الجارية للغاصب لأخذه القيمة ) أى من الغاصب .

قوله ( وفي هذا احتيال لمن اشتى جارية رجل لا يبيعها فغصبها واعتل ) أى احتج ، أى وكذلك لو كانت الصورة فى غير الجارية من مأكول أو غيره وادعى فساده ، وكذا لو غصب حيواناً مأكولاً فذبحه .  
قوله ( فتطيب للغاصب جارية غيره ) أى وكذا مال غيره .

قوله ( قال النبي صلى الله عليه وسلم أموالكم عليكم حرام ) هذا طرف من حديث وصله من حديث أبى بكره مطولاً فى أواخر الحج وأحلت بشرحه على كتاب الفتن ، قال الكرماني : ظاهر قوله « أموالكم عليكم » مقابلة الجمع بالجمع فيفيد التوزيع فيلزم أن يكون مال كل شخص على كل شخص حراماً فيلزم أن يكون ماله عليه حراماً ، وليس كذلك وإنما هو مثل قولهم قتل بنو فلان أنفسهم أى قتل بعضهم بعضاً ، فيه مجاز للقرينة الصارفة عن الظاهر .

قوله ( ولكل غادر لواء ) أى وقال النبي صلى الله عليه وسلم « لكل غادر لواء الخ » وقد وصله فى الباب عن ابن عمر ، وسفيان فى سنده هو الثورى ، ومضى شرحه مستوفى فى الجهاد ، والاحتجاج به ظاهر لأن دعوى الغاصب أنها ماتت خيانة وغدر فى حق أخيه المسلم ، قال ابن بطال : خالف أباه حنيفة الجمهور فى ذلك فاحتج هو بأنه لا يجتمع الشئ وبدله فى ملك شخص واحد ، واحتج للجمهور بأنه لا يحل مال المسلم إلا عن طيب نفسه ، ولأن القيمة إنما وجبت بناء على صدق دعوى الغاصب أن الجارية ماتت فلما تبين أنها لم تمت فهي باقية على ملك المغصوبة منه لأنه لم يجر بينهما عقد صحيح فوجب أن ترد إلى صاحبها ، قال : وفرقوا بين الثمن والقيمة بأن الثمن فى مقابلة الشئ القائم والقيمة فى الشئ المستهلك وكذا فى البيع الفاسد ، والفرق بين الغصب والبيع الفاسد أن البائع رضى بأخذ الثمن عوضاً عن سلعته وأذن للمشتري بالتصرف فيها ، فإصلاح هذا البيع أن يأخذ قيمة السلعة إن فاتت ، والغاصب لم يأذن له المالك فلا يحل له أن يملكه الغاصب إلا إن رضى المغصوب منه بقيمته . قلت ومحل الصورة المذكورة أولاً عند الحنفية أن يدعى المستحق على الغاصب بالجارية فيجيب بأنها ماتت فيصدقه أو يكذبه فيقيم الغاصب البينة أو يستحلفه فينكل عن اليمين فيكون المستحق حينئذ على الغاصب القيمة لرضا المدعى بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعاه ، أما لو أخذ القيمة بقول الغاصب مع حلفه أنها ماتت فالمدعى حينئذ بالخيار إذا ظهر كذب الغاصب إن شاء أمضى الضمان وإن شاء استعاد الجارية ورد العوض ، واستدلوا بأن المالك ملك بدل المغصوب رقبة وبدناً فزال ملكه عن المبدل لكونه قابلاً للنقل فلم يقع



الحكم للتعدى محضاً بل للضمان المشروط ولو نشأ منه فوات الجارية على صاحبها بالحيلة ولو ترتب الإثم على الغاصب بذلك لأنه لا ينافي صحة العقد والله أعلم وقال ابن المنير ماملخصه : ألزم بعض الحنفية مالكا بأنه يقول في الآبق إذا أخذ المالك قيمته ممن وجده فغصبه أن الغاصب يملكه ، فلو موه الغاصب بأنه مستمر الإباق أو أوهم موته ثم ظهر خلاف ذلك فللمالك أخذه ، والحديث يتناول التمويه وغيره يقتضى أن يعود العبد للمالك ، والقيمة إن كانت ثمناً لم يعد العبد مطلقاً وإن لم تكن ثمناً عاد العبد مطلقاً ، وأجيب بأن معنى قوله «أموالكم عليكم حرام» إذا لم يقع التراضي ومع وجود التمويه لم يحصل الرضا بالعوض بخلاف ، ما إذا لم يكن هناك تمويه فإنه يدل على الرضا بالعوض وتقدر القيمة ثمناً .

### باب

[٦٩٦٧] ٦٧٢٢- فامحمد بن كثير عن سفيان عن هشام عن عروة عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه قال : «إنما أنا بشر ، وإنكم تختصمون ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضي له على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من أخيه شيئاً فلا يأخذ ، فإنما أقطع له قطعة من النار» .

**قوله ( باب )** كذا للأكثر بغير ترجمة «وجزه» ابن بطل والنسفي والإسماعيلي ، وأضاف ابن بطل حديث أم سلمة للباب الذي قبله ، وتعلقه به ظاهر جداً لدلالته على أن حكم الحاكم لا يحل ما حرمه الله ورسوله ولنبيه عن أخذه إذا كان يعلم أنه في نفس الأمر لغريمه ، وعلى الأول هو كالفصل من الباب الذي قبله وإنما أفرده لأنه يشمل الحكم المذكور وغيره ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . وقوله «سفيان» هو الثوري ، وقوله «عن هشام» هو ابن عروة ، ووقع في رواية أبي داود عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه «حدثنا سفيان حدثنا هشام» وقوله عن عروة وقع في رواية أبي داود «عن أبيه» وقوله عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة هي أمها ، ووقع في شرح ابن بطل حديث زينب فأوهم أنه من مسندها على ما جرت به عادته من الاختصار على صحاحي الحديث .

**قوله ( إنما أنا بشر )** أي كواحد من البشر في عدم علم الغيب ، وقوله «ولعل» هي هنا بمعنى عسى ، وقوله «ألحن» تقدم في المظالم بلفظ «أبلغ» وهو بمعناه لأنه من لحن بمعنى فطن وزنه ومعناه ، والمراد أنه إذا كان أظن كان قادراً على أن يكون أبلغ في حجته من الآخر . وقوله «على نحو مما أسمع» في رواية الكشميهني «ما أسمع» وهي موصولة . وقوله «من أخيه» أي من حق أخيه ، وثبت كذلك في الطريق الآتي في الأحكام ، وقوله «فلا يأخذ» كذا للأكثر بخذف المفعول وللکشمیهنی «فلا يأخذه» وقوله «فإنما أقطع له قطعة من النار» أي إن أخذها مع علمه بأنها حرام عليه دخل النار .

### باب في النكاح

[٦٩٦٨] ٦٧٢٣- حدثنا مسلم بن إبراهيم قال نا هشام قال نا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : «لا تُنكحُ البكرُ حتى تُستأذنَ ، ولا الثيبُ حتى تستأمرَ» ، فقيل : يا رسول الله ، كيف إذنْها ؟ قال : «إذا سكنت» . وقال بعض الناس : إذا لم تستأذن البكر ولم تزوج فاحتال

رجل فأقام شاهدي زور أنه تزوجها برضاها فأثبت القاضي نكاحها والزوج يعلم أن الشهادة باطل فلا بأس أن يطأها وهو تزويج صحيح.

[٦٩٦٩] ٦٧٢٤- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا يحيى بن سعيد عن القاسم أن امرأة من ولد جعفر تخوفت أن يزوجه وليها وهي كارهة، قال: فأرسلت إلى شيخين من الأنصار -عبدالرحمن ومجمع ابني جارية- قالا: فلا تخشين فإن خنساء بنت خدام أنكحها أبوها وهي كارهة فرد النبي صلى الله عليه ذلك. قال سفيان: وأما عبدالرحمن فسمعتة يقول عن أبيه: إن خنساء...

[٦٩٧٠] ٦٧٢٥- نا أبو نعيم قال نا شيان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن». فقيل: يا رسول الله، كيف إذن؟ قال: «أن تسكت». وقال بعض الناس: إن احتال إنسان بشاهدي زور على تزويج امرأة ثيب بأمرها فأثبت القاضي نكاحها إياه، والزوج يعلم أنه لم يتزوجها قط، فإنه يسعه هذا النكاح، ولا بأس بالمقام له معها.

[٦٩٧١] ٦٧٢٦- نا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ذكوان عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه: «البكر تستأذن»، قلت: إن البكر تستحي، قال: «إذنهما صماتها». وقال بعض الناس: إن هوى رجل جارية يتيمة أو بكرأ فأبت، فاحتال فجاء بشاهدي زور على أنه تزوجه فأدركت فريضت اليتيمة فقبل القاضي بشهادة الزور -والزوج يعلم بطلان ذلك- حل له الوطء.

قوله (باب في النكاح) تقدم قريباً «باب الحيلة في النكاح» وذكر فيه الشغار والمنعة، وذكر هنا ما يتعلق بشهادة الزور في النكاح، وأورد فيه حديث أبي هريرة واستئذان المخطوبة من وجهين، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب النكاح، ثم أورد بعده حديث خنساء بذكر البكر والثيب جميعاً وقد تقدما في «باب لا يجوز نكاح المكره» قريباً وحديث عائشة نحو حديث أبي هريرة.

الحديث الأول، قوله (هشام) هو الدستوائي.

قوله (لا تنكح البكر) أي لا تزوج.

قوله (وقال بعض الناس: إذا لم تستأذن) في رواية الكشميनी إن بدل إذا.

قوله (فأقام شاهدين زوراً) أي شهدا زوراً أو زوراً متعلق بأقام.

قوله (فأثبت القاضي نكاحها) في رواية الكشميनी «نكاحه أي بشهادتهما».

قوله (فلا بأس أن يطأها) أي لا يأنم بذلك مع علمه بأن شاهديه كذبا.

الحديث الثاني، قوله (علي) هو ابن المديني، وسفيان هو ابن عيينة، ويحيى بن سعيد الأنصاري.

قوله (عن القاسم) في رواية محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد «حدثنا القاسم» أخرجه الإسماعيلي والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديقي.

**قوله ( أن امرأة من ولد جعفر )** في رواية ابن أبي عمر عن سفيان « أن امرأة من آل جعفر » أخرجه الإسماعيلي ولم أقف على اسمها ولا على المراد بجعفر ويغلب على الظن أنه جعفر بن أبي طالب ، وتجاوز الكرماني فقال : المراد به جعفر الصادق بن محمد الباقر وكان القاسم بن محمد جد جعفر الصادق لأمه انتهى ، وخفى عليه أن القصة المذكورة وقعت وجعفر الصادق صغير لأن مولده سنة ثمانين وكانت وفاة عبد الرحمن بن يزيد بن جارية في سنة ثلاث وتسعين من الهجرة ، وقد وقع في تفسير الحديث أنه أخبر المرأة بحديث خنساء بنت خدام فكيف تكون المرأة المذكورة في مثل تلك الحالة وأبوها ابن ثلاث عشرة سنة أو دونها .

**قوله ( فأرسلت إلى شيخين من الأنصار )** زاد ابن أبي عمر « تخبرها أنه ليس لأحد من أمري شيء » .

**قوله ( ابني جارية )** كذا نسبهما في هذه الرواية إلى جدما ، وتقدم في النكاح عن عبد الرحمن وجمع ابني يزيد بن جارية وهو بجيم وراء ، ووقع هنا لبعضهم بمهملتين ومثلثة وهو تصحيف .

**قوله ( قالوا فلا تخشين )** كذا لهم على أنه خطاب للمرأة ومن معها ، وظن ابن التين أنه خطاب للمرأة وحدها فقال : الصواب فلا تخشين بكسر الياء وتشديد النون ، قال ولو كان بلا تأكيد لحذفت النون . قلت : ووقع في رواية ابن أبي عمر « فأرسلنا إليها أن لا تخافي » فدل على أنهما خاطبا من كانت أرسلته إليهما أو من أرسلنا وعلى الحاليين فكان من أرسلنا في ذلك جماعة نسوة .

**قوله ( فإن خنساء بنت خدام )** بكسر المعجمة ودال مهملة خفيفة تقدم في كتاب النكاح بيان نسبها وحالها .

**قوله ( قال سفيان فأما عبد الرحمن )** يعني ابن القاسم محمد بن أبي بكر .

**قوله ( فسمعتة يقول عن أبيه إن خنساء )** يعني أنه أرسله فلم يذكر فيه عبد الرحمن بن يزيد ولا أخاه . قلت : وأخرجه ابن أبي عمر في مسند ومن طريقه الإسماعيلي فقال « عن سفيان عن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن ابن القاسم أن خنساء » فذكره وقصر في سنده ، وقد تقدم في النكاح من رواية مالك عن يحيى موصولاً وبيان من أرسله والاختلاف فيه وشرح الحديث مستوفى ورواية من قال فيه إنها كانت بكراً وبيان الصواب من ذلك . الحديث الثالث تقدم التنبيه عليه .

**قوله ( وقال بعض الناس : إن احتال إنسان بشاهدي زور على تزويج امرأة ثيب بأمرها الخ )** قال المهلب : اتفق العلماء على وجوب استئذان الثيب والأصل فيه قوله تعالى ﴿ فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا ﴾ فدل على أن النكاح يتوقف على الرضا من الزوجين ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم باستئذان الثيب ورد نكاح من زوجت وهي كارهة ، فقول الخنفية خارج عن هذا كله انتهى ملخصاً .

الحديث الرابع ، **قوله ( البكر تستأذن )** تقدم في الإكراه من طريق سفيان عن ابن جريج بهذا الإسناد « قلت يارسول الله البكر تستأمر ؟ قال : نعم » .

**قوله ( وقال بعض الناس إن هوى )** بكسر الواو أى أحب ( إنسان ) في رواية الكشميनी « رجل » .

**قوله ( جارية يتيمة أو بكراً )** في رواية الكشميني «ثيباً» ووقع عند ابن بطل كذالك ، ويؤيد الأول قوله في بقية الكلام «فأدركت اليتيمة» فظاھرہ أنها كانت غير بالغ ، ويحتمل أن قوله «جاء بشاهدين» أى يشهدان على أنها مدركة ورضيت .

**قوله ( فقبل القاضي بشهادة الزور )** كذا لهم بموحدة وللکشميني شهادة بحذف الموحدة من أوله

**قوله ( حل له الوطء )** أى مع علمه بكذب الشهادة المذكورة : وقال ابن بطل : لا يحل هذا النكاح عند أحد من العلماء ، وحكم القاضي بماظهر له من عدالة الشاهدين في الظاهر لا يحل للزوج ما حرم الله عليه . وقد اتفقوا على أنه لا يحل له أكل مال غيره بمثل هذه الشهادة ، ولا فرق بين أكل مال الحرام ووطء الفرج الحرام . وقال المهلب : قاس أبو حنيفة في هذه المسألة والتي قبلها على مسألة اتفاقية وهى ما لو حكم القاضي بشهادة من بين عدالتهما أن الزوج طلق امرأته وكنا شهدا في ذلك بالزور أنه يحل تزويجها لمن لا يعلم باطن تلك الشهادة قال : وكذلك لو علم ، وتعقب بأن الذى يقدم على الشيء جاهلاً ببطالته لا يقاس بمن يقدم عليه مع علمه ببطالته ، ولا خلاف بين الأئمة أن رجلاً لو أقام شاهدي زور على ابنته أنها أمته وحكم الحاكم بذلك ظاناً عدالتهما أنه لا يحل له وطؤها ، وكذا لو شهدا في ابنة غيره من حرة أنها أمة المشهود له وهو يعلم بطلان شهادتهما أنه لا يحل له وطؤها . انتهى ملخصاً . وليس الذى نسبته إلى أبى حنيفة من هذا القياس مستقيماً ، وإنما حجتهم أن الاستئذان ليس بشرط في صحة النكاح ولو كان واجباً ، وإذا كان كذلك فالقاضي أنشأ لهذا الزوج عقداً مستأنفاً فيصح ، وهذا قول أبى حنيفة وحده واحتج بأثر عن على في نحو هذا قال فيه «شاهدك زواجك» وخالفه صاحبه . وقال ابن العرى : اعتمد الحنفية أمرين أحدهما قوله صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين «أحدكما كاذب» ففرق بينهما على قول تحقق أنه باطل ، فكذلك البناء على شهادة الزور . والثاني أن الفرج يقبل إنشاء الحل فيه كتزويج الرجل ابنته بمال لظان من لا ولي لها ، والمال إنما ينشئ الحل فيها بالقبول من المالك . قال : وحاصل الجواب عن ذلك أن المجتهد إنما يحمل الحكم الذى لا أثر فيه على النظر لا على الضد ، فلا يصح حمل شهادة الزور على اللعان والفرج إنما ينشأ الحل فيه بوجه يستوى ظاهره وباطنه ، وأما بأمر يظهر باطنه فلا . انتهى ملخصاً . وقال ابن التين : قال أبو حنيفة إذا شهدا بزور على الطلاق فحكم القاضي بها تصير المرأة مطلقة بحكم الحاكم ويجوز لها أن تتزوج حتى بأحد الشاهدين ، وقال فيما لو أقام شاهدي زور على محرم أنها زوجته : أن الحكم لا ينفذ في الباطن ولا يحل له وطؤها وهو يعلم ، وكذا لو شهدا له بمال . قال : وفرق بين الموضعين فإن كل شيء جاز أن يكون للحاكم فيه ولاية ابتداء أنه ينفذ حكمه فيه ظاهراً وباطناً ومالا فإنه ينفذ في الظاهر دون الباطن ، فلما أن كان للحاكم فيه ولاية في عقد النكاح وولاية في أنه يطلق على غيره نفذ حكمه ظاهراً وباطناً ، ولما لم يكن له ولاية في تزويج ذوات المحارم ولا في نقل الأموال نفذ ظاهراً لا باطناً ، قال : والحجة للجمهور قوله صلى الله عليه وسلم «فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه» وهذا عام في الأموال والأبضاع فلو كان حكم الحاكم يحيل الأمور عما هى عليه لكان حكم النبى صلى الله عليه وسلم أولى . قلت : وبهذا احتج الشافعى كما سيأتى بيانه عند شرحه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، وقد احتج لأبى حنيفة أيضاً بأن الفرقة في اللعان تقع بقضاء القاضي ولو كان الملاعن في الباطن كاذباً ، وبأن البيعين إذا اختلفا تحالفا وترادا السلعة ، ولا يحرم انتفاع بائع السلعة بها بعد ذلك ولو كان في نفس الأمر كاذباً ، وأجيب بأن الأثر المتقدم عن على لا يثبت وبأنه موقوف ، وإذا اختلف الصحابة لم يكن

قول بعضهم حجة بغير مرجح ، وبأن الفرقة في اللعان ثبتت بالنص والذي حكم بالملاعنة لا يعلم أن الملاعن حلف كاذباً ، وأما مسألة البيعين فإنما كان الحكم فيها كذلك للتعارض .

( تنبيه ) : ذكر البخاري في هذا الباب ثلاثة فروع مبنية على اشتراط الاستئذان وينظمها صحة النكاح بشهادة الزور وحجة الحنفية فيها ما تقدم ، وعبر في الأول بقوله « فلا بأس أن يطأها » وهو تزويج صحيح ، وفي الثانية بقوله « فإنه يسعه هذا النكاح ولا بأس بالمقام معها » وفي الثالثة بقوله « حل له الوطء » وهو تفنن في العبارة والمفاد واحد . ثم يحتمل أن يكون ذلك وقع في كلام من نقل عنه ويحتمل أن يكون من تصرفه والله أعلم . وقال الكرماني : صور الأول في البكر ، والثاني في الثيب ، والثالث في الصغيرة إذ لا يتم بعد احتلام ، وفي الأولين ثبت الرضا بالشهادة إذا كان ذلك قبل العقد ، وفي الثالث ثبت بالاعتراف أو أنه بعد العقد وقع ذلك ، فحاصل الفروع الثلاثة واحد وهو أن حكم الحاكم ينفذ ظاهراً وباطناً ويجل ويحرم ، وفائدة إيرادها المبالغة في التشنيع لما فيه من حمل الزوج في الثلاثة على الإقدام على الإثم العظيم مع العلم بالتحريم والله أعلم

### باب ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر وما نزل على النبي صلى الله عليه في ذلك

[٦٩٧٢] ٦٩٧٢- نا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه يحب الحلواء ويحب العسل ، وكان إذا صلى العصر أجاز على نسائه فيدندن منهن ، فدخل على حفصة فاحتبس عندها أكثر مما كان يحتبس ، فسألت عن ذلك فقيل لي : أهدت امرأة من قومها عكة عسل فسقت رسول الله صلى الله عليه منه شربة . فقلت : أما والله لنحتالن له . فذكرت ذلك لسودة وقلت : إذا دخل عليك فإنه سيدنوك فقول لي : يا رسول الله ، أكلت مغافير ؟ فإنه سيقول : لا . فقول لي : ما هذه الرياح ؟ وكان رسول الله صلى الله عليه يشتد عليه أن يوجد منه الريح ، فإنه سيقول : سقتني حفصة شربة عسل ، فقول لي : جرت نحل العرطف ، وسأقول ذلك ، وقوليه أنت يا صفية . فلما دخل على سودة قالت - تقول سودة - والذي لا إله إلا هو لقد كدت أن أباديه بالذي قلت لي وإنه لعل الباب فرقا منك ، فلما دنا رسول الله صلى الله عليه قال : يا رسول الله ، أكلت مغافير ؟ قال : « لا » . قلت : فما هذه الرياح ؟ قال : « سقتني حفصة شربة عسل » . قالت : جرت نحل العرطف ، فلما دخل علي قلت له مثل ذلك . ودخل على صفية فقالت له مثل ذلك . فلما دخل على حفصة قالت له : يا رسول الله ، ألا أسقيك منه ؟ قال : « لا حاجة لي به » . قالت : تقول سودة : سبحان الله لقد حرمناه . قالت قلت لها : اسكتي .

قوله ( باب ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر وما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ) قال ابن التين معنى الترجمة ظاهر . إلا أنه لم يبين ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وهو قوله تعالى ﴿ لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ . قلت : وقد ذكرت في التفسير الخلاف في المراد بذلك ، وأن الذي في الصحيح هو العسل ، وهو الذي وقع في قصة زينب بنت جحش ، وقيل في تحريم مارية ، وأن الصحيح أنه نزل في كلا الأمرين . ثم وجدت في الطبراني وتفسير ابن مردويه من طريق أبي عامر الخزاز عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يشرب عسلاً عند سودة » فذكر نحو حديث الباب وفي آخره « فأنزلت

﴿يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك﴾ ورواته موثقون : إلا أن أبا عامر وهم في قوله سودة . وذكر فيه حديث عائشة « كان يحب الجلواء والعسل وكان إذا صلى العصر دخل على نسائه فيدنون منهن » الحديث بطوله ، وقد تقدم في كتاب الطلاق مشروحاً وذكر معه حديث عائشة من طريق عبيد بن عمير عنها وفيه أن التي سقته العسل زينب بنت جحش ، واستشكلت قصة حفصة بأن في الآية ما يدل على أن نزول ذلك كان في حق عائشة وحفصة فقط لتكرار التثنية في قوله : ﴿إن تتوبا ، وإن تظاهرا﴾ وهنا جاء فيه ذكر ثلاثة ، وجمع الكرمانى بينهما بأن قصة حفصة سابقة وليس فيها سبب نزول ولا تثنية بخلاف قصة زينب ففيها «تواطأت أنا وحفصة» وفيها التصريح بأن الآية نزلت في ذلك . وحكى ابن التين عن الداودي أن قوله في هذا الحديث أن التي سقته العسل حفصة غلط لأن صفة هي التي تظاهرت مع عائشة في هذه القصة وإنما شربه عند صفة وقيل عند زينب ، كذا قال ، وجزمه بأن الرواية التي فيها حفصة غلط مردود فإنها ليست غلطاً بل هي قصة أخرى ، والحديث الصحيح لا يرد بمثل هذا ، ويكفى في الرد عليه أنه جعل قصة زينب لصفة وأشار إلى أن نسبة ذلك لزينب ضعيف ، والواقع أنه صحيح وكلاهما متفق على صحته ، وللداودي عجائب في شرحه ذكرت منها شيئاً كثيراً ومنها في هذا الحديث أنه قال في قوله « جرت نخله العرفط » جرت معناه تغير طعم العسل لشيء يأكله النحل والعرفط موضع وتفسير الجرس بالتغير والعرفط بالموضع مخالف للجميع وقد تقدم بيانه مع شرح الحديث ، وقوله في هذه الرواية «أجاز» ثبت هكذا لهم ، وهو صحيح يقال أجزت الوادي إذا قطعتة والمراد أنه يقطع المسافة التي بين كل واحدة والتي تليها . ووقع في رواية مسلم والإسماعيلي هنا «جاز» وحكى ابن التين جاز على نسائه أى مر أو سلك ، ووقع في رواية علي بن مسهر الماضية في الطلاق «إذا صلى العصر دخل» وقوله فيها «أبادته» بهمزة وموحدة وفيه اختلاف ذكرته فيما مضى ، وقوله «فرقاً» بفتح الراء أى خوفاً ، وقال ابن المنير : إنما ساغ لمن أن يقلن «أكلت مغافير» لأنهم أوردنه على طريق الاستفهام بدليل جوابه بقوله «لا» وأردن بذلك التعريض لا صريح الكذب ، فهذا وجه الاحتيال التي قالت عائشة «لتحتالن له» ولو كان كذباً محضاً لم يسم حيلة إذ لا شبهة لصاحبه .

### باب ما يُكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون

[٦٩٧٣] ٦٧٢٨- فابن عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام، فلما جاء سرغ بلغه أن الوباء وقع بالشام، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه قال : «إذا سمعتم بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه». فرجع عمر من سرغ.

وعن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر إنما انصرف من حديث عبد الرحمن .

[٦٩٧٤] ٦٧٢٩- فابن أبي اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعداً أن رسول الله صلى الله عليه قال : «رجز -أو عذاب- عذب به بعض الأمم ثم بقي منه بقية فيذهب المرة ويأتي الأخرى، فمن سمع بأرض فلا يقدم على عليه، ومن كان بأرض وقع بها فلا يخرج فراراً منه».

قوله ( باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون ) ذكر فيه حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر خرج إلى الشام فذكر حديث عبد الرحمن بن عوف في النهي عن الخروج من البلد الذي يقع به الطاعون وعن القدوم على البلد التي وقع بها ، وحديث سالم بن عبد الله يعني ابن عمر أن عمر إنما انصرف من حديث عبد الرحمن بن عوف وحديث عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعداً بمعنى حديث عبد الرحمن بن عوف وفيه زيادة في أوله ، وقد تقدم كل ذلك مشروحاً في كتاب الطب ، ووقع في حديث أسامة هنا الوجيه بدل الطاعون ، وقوله « فيذهب المرة ويأتي الأخرى » قال المهلب : يتصور التحيل في الفرار من الطاعون بأن يخرج في تجارة أو لزيارة مثلاً وهو ينوي بذلك الفرار من الطاعون ، واستدل ابن الباقلاني بقصة عمر على أن الصحابة كانوا يقدمون خبر الواحد على القياس لأنهم اتفقوا على الرجوع اعتماداً على خبر عبد الرحمن بن عوف وحده بعد أن ركبوا المشقة في المسير من المدينة إلى الشام ثم رجعوا ولم يدخلوا الشام .

### باب في الهبة والشفعة

وقال بعض الناس : إن وهب هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنين واحتمل في ذلك ثم رجع الواهب فيها فلا زكاة على واحد منهما ، فخالف الرسول صلى الله عليه في الهبة وأسقط الزكاة .

٦٧٣٠- [٦٩٧٥] نا أبو نعيم قال نا سفيان عن أيوب السخيتاني عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه ، ليس لنا مثل السوء » .

٦٧٣١- [٦٩٧٦] نا عبد الله بن محمد قال نا هشام بن يوسف قال أنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر ابن عبد الله قال : إنما جعل النبي صلى الله عليه الشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة . وقال بعض الناس : الشفعة للجوار ، ثم عمد إلى ما شدده فأبطله وقال : إن اشترى داراً فخاف أن يأخذ الجار بالشفعة فاشترى سهماً من مائة سهم ثم اشترى الباقي فكان للجار الشفعة في السهم الأول ولا شفعة له في باقي الدار وله أن يحتال في ذلك .

٦٧٣٢- [٦٩٧٧] نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة قال سمعت عمرو بن الشريد قال : جاء المسور بن مخرمة فوضع يده على منكبي ، فانطلقت معه إلى سعد ، فقال أبو رافع للمسور : ألا تأمر هذا أن يشتري مني بيتي الذي في داره ؟ فقال : لا أزيده على أربع مائة إما مقطعة وإما منجمة ، قال : أعطيت خمس مائة نقداً فمنعته ، ولولا أنني سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « الجار أحق بصقيبه » ما بعته - أو قال : ما أعطيتك - قلت لسفيان : إن معمر لم يقل هكذا ، قال : لكنه قاله لي هكذا . وقال بعض الناس : إذا أراد أن يبيع الشفعة فله أن يحتال حتى يبطل الشفعة ، فيهب البائع للمشتري الدار ويحدها ويدفعها إليه ويعوضه المشتري ألف درهم ، فلا يكون للشفيع فيها شفعة .

٦٧٣٣- [٦٩٧٨] نا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع أن سعداً ساومه بيتاً بأربع مائة مثقال ، فقال : لولا أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « الجار أحق بصقيبه » ما أعطيتك . وقال بعض الناس : إن اشترى نصيب دار فأراد أن يبطل الشفعة وهب لابنه الصغير ، ولا يكون عليه يمين .

قوله ( باب في الهبة والشفعة ) أى كيف تدخل الحيلة فيهما معاً ومنفردين .

قوله ( وقال بعض الناس : إن وهب هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنين واحتال في ذلك ) أى بأن تواطأ مع الموهوب له على ذلك وإلا فالهبة لا تتم إلا بالقبض وإذا قبض كان بالخيار في التصرف فيها ولا يتنبأ للواهب الرجوع فيها بعد التصرف فلا بد من المواطأة بأن لا يتصرف فيها ليتم الحيلة .

قوله ( ثم رجع الواهب فيها فلا زكاة على واحد منهما فخالف الرسول صلى الله عليه وسلم في الهبة وأسقط الزكاة ) قال ابن بطال : إذا قبض الموهوب له هبة فهو مالك لها فإذا حال عليها الحول عنده وجبت عليه الزكاة فيها عند الجميع وأما الرجوع فلا يكون عند الجمهور إلا فيما يوهب للولد فإن رجع فيها الأب بعد الحول وجبت فيها الزكاة على الابن . قلت : فإن رجع فيها قبل الحول صح الرجوع ويستأنف الحول فإن كان فعل ذلك ليريد إسقاط الزكاة سقطت وهو آثم مع ذلك ، وعلى طريقة من يبطل الحيل مطلقاً لا يصح رجوعه لثبوت النهى عن الرجوع في الهبة ولا سيما إذا قارن ذلك التحيل في إسقاط الزكاة ، وقوله « فخالف الرسول صلى الله عليه وسلم » يعنى خالف ظاهر حديث الرسول وهو النهى عن العود في الهبة ، وقال ابن التين : مراده أن مذهب أى حنيفة أن من سوى الوالدين يرجع في هبته ولا يرجع الوالد فيما وهب لولده ، وهو خلاف قوله صلى الله عليه وسلم « لا يحل لرجل أن يعط عطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده ، ومثل الذى يرجع في عطيته كالكلب يعود في قيئه » . قلت : فعلى هذا إنما أخرج البخارى حديث ابن عباس للإشارة إلى ماورد في بعض طرق الحديث ، وهو مخرج عند أى داود عن ابن عباس من وجه آخر كما تقدم بيانه في كتاب الهبة ، وذهب الجمهور ومنهم الشافعى إلى أن الزكاة تجب على المتب مدّة مكث المال عنده . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث :

الحديث الأول ، قوله ( سفيان ) هو الثورى وقد تقدم شرح حديث ابن عباس في كتاب الهبة .

الحديث الثانى حديث جابر في الشفعة وقد تقدم شرحه في كتاب الشفعة ، وظاهره أنه لا شفعة للجار لأنه نفى الشفعة في كل مقسوم كما تقدم تقريره .

قوله ( وقال بعض الناس : الشفعة للجوار ) بكسر الجيم من المجاورة أى تشرع الشفعة للجار كما تشرع للشريك .

قوله ( ثم عمد إلى ما شدده ) بالشين المعجمة ولبعضهم بالمهمله .

قوله ( فأبطله ) أى حيث قال لا شفعة للجار في هذه الصورة ، وقال : إن اشترى داراً أى أراد شراءها كاملة فخاف أن يأخذ الجار بالشفعة فاشترى سهماً من مائة سهم ثم اشترى الباقي كان للجار الشفعة في السهم الأول ولا شفعة له في باقى الدار . قال ابن بطال : أصل هذه المسألة أن رجلاً أراد شراء دار فخاف أن يأخذها جاره بالشفعة ، فسأل أبا حنيفة كيف الحيلة في إسقاط الشفعة ؟ فقال له : اشتر منها سهماً واحداً من مائة سهم فتصير شريكاً للمالكها ، ثم اشتر منه الباقي فتصير أنت أحق بالشفعة من الجار لأن الشريك في المشاع أحق من الجار ، وإنما أمره بأن يشتري سهماً من مائة سهم لعدم رغبة الجار شراء السهم الواحد لحقارته وقلة انتفاعه به ، قال : وهذا ليس فيه شيء من خلاف السنة ، وإنما أراد البخارى إلزامهم التناقض لأنهم احتجوا في شفعة الجار بحديث « الجار أحق بسقيه » ثم تحيلوا في إسقاطها بما يقتضى أن يكون غير الجار أحق بالشفعة من الجار انتهى .



والمعروف عند الحنفية أن الحيلة المذكورة لأبي يوسف ، وأما محمد بن الحسن فقال : يكره ذلك أشد الكراهية لأن الشفعة شرعت لدفع الضرر عن الشفيع فالذى يحتال لإسقاطها بمنزلة القاصد إلى الإضرار بالغير وذلك مكروه ، ولا سيما إن كان بين المشتري وبين الشفيع عداوة ويتضرر من مشاركته ، ثم إن محل هذا إنما هو فيمن احتال قبل وجوب الشفعة أما بعده كمن قال للشفيع خذ هذا المال ولا تطلبني بالشفعة فرضى وأخذ فإن شفيعه تبطل اتفاقاً انتهى .

الحديث الثالث ، قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة .

قوله ( عن إبراهيم بن ميسرة ) في رواية الحميدى عن سفيان « حدثنا إبراهيم » .

قوله ( جاء المسور بن مخرمة فوضع يده على منكبى ) في رواية الحميدى « أخذ المسور بن مخرمة يدي فقال انطلق بنا إلى سعد بن أبي وقاص فخرجت معه وإن يده لعلى منكبى ، فانطلقت معه إلى سعد بن أبي وقاص » وهو خال المسور ، وتقدم في كتاب الشفعة من طريق ابن جريج عن إبراهيم بن ميسرة بسياق مخالف لهذا فإنه قال « عن عمرو بن الشريد قال : وقعت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور بن مخرمة فوضع يده على إحدى منكبى » ويجمع بأن المسور إنما وضع يده على منكب عمرو بعد أن وصل معه إلى منزل سعد كما هو ظاهر رواية الحميدى ، ويحتمل أن يكون وضعها أولاً ثم اتفق دخول عمرو قبله ثم دخل المسور فأعاد وضع يده على منكبه .

قوله ( فقال أبو رافع ) زاد في رواية ابن جريج « مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( ألا تأمر هذا ) يعنى سعد بن أبي وقاص ، والمراد يسأله أو يشير عليه .

قوله ( بيتى الذى ) كذا هم بالافراد ، وللكشمينى « بيتى اللذين » بالثنية ورواية ابن جريج جازمة بالثاني فإن عنده « فقال سعد والله ما أبتاعهما » .

قوله ( إمام مقطعة وإما منجمة ) شك من الراوى والمراد أنها منجمة على نقذات مفرقة والنجم الوقت المعين .

قوله ( قال أعطيت ) بضم أوله على البناء للمجهول والقائل هو أبو رافع .

قوله ( ما بعته ) أى الشئ وفي رواية المستملى « ما بعته » بحذف المفعول .

قوله ( أو قال ما أعطيتك ) هو شك من سفيان ، وجزم بهذا الثانى في رواية سفيان الثورى المذكورة في آخر الباب ووقع في رواية غير الكشمينى فيها « أعطيتك » بحذف الضمير .

قوله ( قلت لسفيان ) القائل هو على بن المدينى .

قوله ( أن معمرأ لم يقل هكذا ) يشير إلى ما رواه عبد الله بن المبارك عن معمر عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبيه بالحديث دون القصة أخرجه النسائى ، والمراد على هذا بالخالفه إبدال الصحاحى بصحاحى آخر وهذا هو المعتمد ، وقال الكرماني يريد أن معمرأ لم يقل هكذا أى بأن الجار أحق بل قال الشفعة بزيادة لفظ الشفعة انتهى ، ولفظ معمر الذى أشرت إليه « الجار أحق بسبقه » كرواية أبى رافع سواء الذى قاله

الكرمانى لا أصل له وما أدري ما مستنده فيه .

**قوله ( قال لكنه )** يعنى إبراهيم بن ميسرة ( قال له هكذا ) وفي رواية الكشميهنى قال بحذف الهاء وقد تقدم فى كتاب الشفعة ما حكاه الترمذى عن البخارى أن الطريقتين ، صحيحان وإنما صححهما لأن الثورى وغيره تابعوا سفيان بن عيينة على هذا الإسناد ، ولأن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفى وعمرو بن شعيب روياه عن عمرو بن الشريد عن أبيه وتقدم أن ابن جريج رواه عن إبراهيم بن ميسرة كما فى هذا الباب ورواه ابن جريج أيضاً عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه أخرجه النسائى ، ولعل ابن جريج إنما أخذه عن عمرو بن شعيب بواسطة إبراهيم بن ميسرة فإنه ذكره عن عمرو بن شعيب بالعننة ولم يقف الكرمانى على شيء من هذا فقال ماتقدم قال المهلب : مناسبة ذكر حديث أى رافع أن كل ما جعله النبى صلى الله عليه وسلم حقاً لشخص لا يحل لأحد إبطاله بحيلة ولا غيرها .

**قوله ( وقال بعض الناس إذا أراد أن يبيع الشفعة )** كذا للأصيلى ولأبى ذر عن غير الكشميهنى وللآخرين يمنع ورجح عياض الأول وقال هو تغيير من الناسخ ، وقال الكرمانى : يجوز أن يكون المراد لازم المنع وهو الإزالة عن الملك .

**قوله ( فيهب البائع للمشتري الدار ويحدها )** بمهملتين وتشديد أى يصف حدودها التى تميزها ، وقال الكرمانى فى بعض النسخ ونحوها وهو أظهر .

**قوله ( ويدفعها إليه ويعوضه المشتري ألف درهم )** يعنى مثلاً ( فلا يكون للشفيع فيها شفعة ) أى ويشترط أن لا يكون العوض المذكور مشروطاً فلو كان أخذها الشفيع بقيمته ، وإنما سقطت الشفعة فى هذه الصورة لأن الهبة ليست معاوضة محضة فأشبهت الإرث ، قال ابن التين : أراد البخارى أن يبين أن ما جعله النبى صلى الله عليه وسلم حقاً للجار لا يحل له إبطاله . ثم ذكر البخارى حديث أى رافع مختصراً من طريق سفيان وهو الثورى عن إبراهيم بن ميسرة وساقه فى آخر كتاب الحيل أتم منه ، وفيه تصريح سفيان بتحديث إبراهيم له به .

**قوله ( وقال بعض الناس : إن اشترى نصيب دار فأراد أن يطل الشفعة وهب )** أى ما اشتراه ( لابنه الصغير ولا يكون عليه يمين ) أى لأن الهبة لو كانت للكبير وجب عليه اليمين فتحيل فى إسقاطها بجعلها للصغير ، قال ابن بطال : إنما قال ذلك لأن من وهب لابنه شيئاً فعل ما يباح له فعله ، والهبة للابن الصغير يقبلها الأب لولده من نفسه ، وأشار باليمين إلى مال وهب لأجنبى فإن للشفيع أن يحلف الأجنبى أن الهبة حقيقية وأنها جرت بشروطها ، والصغير لا يحلف لكن عند المالكية أن أباه الذى يقبل له يحلف بخلاف ما إذا وهب للغريب ، وعن مالك لا تدخل الشفعة فى الموهوب مطلقاً وهو الذى فى المدونة .

بأ احتيال العامل ليُهدى له

[٦٩٧٩] ٦٧٣٤ - حدثنا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن أبي حميد الساعدي قال : استعمل رسول الله صلى الله عليه رجلاً على صدقات بني سليم يدعى ابن اللتبية ، فلما جاء حاسبه قال :

هذا مالكم وهذا هدية. فقال رسول الله صلى الله عليه: «فهل جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً»، ثم خطبنا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد، فإنني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله، فيأتي فيقول: هذا مالكم وهذا هدية أهديت لي، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى يأتيه هديته، والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه إلا لقي الله يحملُه يوم القيامة، فلا عرفن أحدًا منكم لقي الله يحملُ بغيراً له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر». ثم رفع يديه حتى رىء بياض إبطيه يقول: «اللهم هل بلغت؟» بصر عيني وسمع أذني.

[٦٩٨٠] ٦٧٣٥- نا أبو نعيم قال نا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع قال: قال النبي صلى الله عليه: «الجار أحق بصقبه». وقال بعض الناس: إن اشترى داراً بعشرين ألف درهم فلا بأس أن يحتال حتى يشتري الدار بعشرين ألف درهم وينقده تسعة آلاف درهم وتسع مائة درهم وتسعة وتسعين وينقده ديناراً بما بقي من العشرين ألفاً، فإن طلب الشفيع أخذها بعشرين ألف درهم، وإلا فلا سبيل له على الدار، فإن استحققت الدار رجع المشتري على البائع بما دفع إليه وهو تسعة آلاف درهم وتسع مائة وتسعة وتسعون درهماً، ودينار؛ لأن البيع حين استحق انتقض الصرف في الدينار، فإن وجد بهذه الدار عيباً ولم تستحق فإنه يردها عليه بعشرين ألفاً. قال: فأجاز هذا الخداع بين المسلمين. قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «بيع المسلم لا داء ولا خبثة ولا غائلة».

[٦٩٨١] ٦٧٣٦- نا مسدد قال نا يحيى عن سفيان قال نا إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد أن أبارافع ساوم سعد بن مالك بيتاً بأربع مائة مثقال، وقال: لولا أنني سمعت النبي صلى الله عليه يقول: «الجار أحق بصقبه ما أعطيتك».

قوله (باب احتيال العامل ليهدي له) ذكر فيه حديث أبي حميد الساعدي في قصة ابن اللتبية، وقد تقدم بعض شرحه في الهبة وتقدمت تسميته وضبط اللتبية في كتاب الزكاة، ويأتي استيفاء شرحه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى، ومطابقته للترجمة من جهة أن تملكه ما أهدي له إنما كان لعله عاملاً فاعتقد أن الذي أهدي له يستبد به دون أصحاب الحقوق التي عمل فيها، فبين له النبي صلى الله عليه وسلم أن الحقوق التي عمل لأجلها هي السبب في الإهداء له وأنه لو أقام في منزله لم يهد له شيء، فلا ينبغي له أن يستحلها بمجرد كونها وصلت إليه على طريق الهدية فإن ذاك إنما يكون حيث يتمحض الحق له، وقوله في آخره «بصر عيني وسمع أذني» بفتح الموحدة وضم الصاد المهملة وفتح السين المهملة وكسر الميم، قال المهلب: حيلة العامل ليهدي له تقع بأن يسامح بعض من عليه الحق فلذلك قال «هلا جلس في بيت أمه لينظر هل يهدي له» فأشار إلى أنه لولا الطمع في وضعه من الحق ما أهدي له، قال فأوجب النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الهدية وضمها إلى أموال المسلمين، كذا قال ولم أقف على أخذ ذلك منه صريحاً، قال ابن بطال: دل الحديث على أن الهدية للعامل تكون لشكر معروفه أو للتجيب إليه أو للطمع في وضعه من الحق، فأشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى أنه فيما يهدي له من ذلك كأحد المسلمين لا فضل له عليهم فيه وأنه لا يجوز الاستئثار به انتهى. والذي يظهر أن الصورة الثالثة إن وقعت لم تحل للعامل جزماً وما قبلها في طرف الاحتمال، وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

قوله ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان الخ ) كذا وقع للأكثر هذا الحديث وما بعده متصلاً بباب احتيال العامل ، وأظنه وقع هنا تقديم وتأخير فإن الحديث وما بعده يتعلق بباب الهبة والشفعة ، فلما جعل الترجمة مشتركة جمع مسائلها ، ومن ثم قال الكرماني إنه من تصرف النقلة ، وقد وقع عند ابن بطال هنا « باب » بلا ترجمة ثم ذكر الحديث وما بعده ثم ذكر « باب احتيال العامل » وعلى هذا فلا إشكال لأن حيث ذكر الفصل من الباب ، ويحتمل أن يكون في الأصل بعد قصة ابن اللثبية « باب » بلا ترجمة فسقطت الترجمة فقط أو يبض لها في الأصل .

قوله ( وقال بعض الناس إن اشترى داراً ) أى أراد شراء دار ( بعشرين ألف درهم فلا بأس أن يحتال ) أى على إسقاط الشفعة ( حتى يشتري الدار بعشرين ألف درهم وينقده ) أى ينقد البائع ( تسعة آلاف درهم وتسعمائة وتسعة وتسعين وينقده ديناراً بما بقي من العشرين ألف ) أى مصارفة عنها ( فإن طالبه الشفيع أخذها بعشرين ألف درهم ) أى إن رضى بالثمن الذى وقع عليه العقد ( وإلا فلا سبيل له على الدار ) أى لسقوط الشفعة لكونه امتنع من بدل الثمن الذى وقع به العقد .

قوله ( فإن استحققت الدار ) بلفظ المجهول أى ظهرت مستحقة لغير البائع ( رجع المشتري على البائع بما دفع إليه وهو تسعة آلاف الخ ) أى لكون القدر الذى تسلمه منه ولا يرجع عليه بما وقع عليه العقد ( لأن المبيع حين استحق ) أى للغير ( انتقض الصرف ) أى الذى وقع بين البائع والمشتري فى الدار المذكورة ( بالدينار ) ووقع فى رواية الكشميهنى « فى الدينار » وهو أوجه .

قوله ( فإن وجد بهذه الدار عيباً ولم تستحق ) أى لم تخرج مستحقة ( فإنه يرد لها عليه بعشرين ألفاً ) أى وهذا تناقض بين ومن ثم عقبه بقوله ( فأجاز هذا الخداع بين المسلمين ) والفرق عندهم أن البيع فى الأول كان مبنياً على شراء الدار وهو منفسخ ويلزم عدم التقابض فى المجلس فليس له أن يأخذ إلا ما أعطاه وهو الدراهم والدينار بخلاف الرد بالعيب فإن البيع صحيح وإنما ينفسخ باختيار المشتري . وأما بيع الصرف فكان وقع صحيحاً فلا يلزم من فسخ هذا بطلان هذا . وقال ابن بطال : إنما خص القدر من الذهب والفضة بالمثل لأن بيع الفضة بالذهب متفاضلاً إذا كان يداً بيد جائز بالإجماع فبنى القائل أصله على ذلك فأجاز صرف عشرة دراهم ودينار بأحد عشر درهماً جعل العشرة دراهم بعشرة دراهم وجعل الدينار بدرهم ، ومن جعل فى الصورة المذكورة الدينار بعشرة آلاف ليستعظم الشفيع الثمن الذى انعقدت عليه الصيغة فيترك الأخذ بالشفعة فتسقط شفيعته ولا التفات إلى ما أنقده لأن المشتري تجاوز للبائع عند النقد ، وخالف مالك فى ذلك فقال : المراعى فى ذلك النقد الذى حصل فى يد البائع فبه يأخذ الشفيع بدليل الإجماع على أنه فى الاستحقاق والرد بالعيب لا يرجع إلا بما نقده ، وإلى ذلك أشار البخارى إلى تناقض الذى احتال فى إسقاط الشفعة حيث قال « فإن استحققت الدار » أى إن ظهر أنها مستحقة لغير البائع الخ فدل على أنه موافق للجماعة فى أن المشتري عند الاستحقاق لا يرد إلا ما قبضه ، وكذلك الحكم فى الرد بالعيب انتهى ملخصاً موضحاً : وقال الكرماني : النكتة فى جعله الدينار فى مقابلة عشرة آلاف ودرهم ولم يجعله فى مقابلة العشرة آلاف فقط لأن الثمن فى الحقيقة عشرة آلاف بقرينة نقده هذا المقدار ، فلو جعل العشرة والدينار فى مقابلة الثمن الحقيقي للزم الربا ، بخلاف ما إذا نقص درهماً فإن الدينار فى مقابلة ذلك الواحد والألف إلا واحداً فى مقابلة الألف إلا واحداً بغير تفاضل . وقال المهلب : مناسبة هذا الحديث لهذه المسألة أن الخبر لما دل على أن الجار أحق بالمبيع من غيره مراعاة لحقه لزم أن يكون

أحق أن يرفق به في الثمن ولا يقام عليه عروض بأكثر من قيمتها ، وقد فهم الصحابي راوى الخبر هذا القدر فقدم الجارفي العقد بالثمن الذى دفعه إليه على من دفع إليه أكثر منه بقدر ربحه مراعاة لحق الجار الذى أمر الشارع بمراعاته .

**قوله ( فأجاز هذا الخداع )** أى الخيلة فى إيقاع الشريك فى الغبن الشديد إن أخذ بالشفعة أو إبطال حقه إن ترك خشية من الغبن فى الثمن بالزيادة الفاحشة ، وإنما أورد البخارى مسألة الاستحقاق التى مضت ليستدل بها على أنه كان قاصداً للخيلة فى إبطال الشفعة ، وعقب بذكر مسألة الرد بالعيب ليبين أنه تحكم ، وكان مقتضاه أنه لا يرد إلا ما قبضه لا زائداً عليه .

**قوله ( قال النبى صلى الله عليه وسلم يبيع المسلم لا داء ولا خبثة )** قال ابن التين : ضبطناه بكسر الخاء المعجمة وسكون الموحدة بعدها مثلثة ، وقيل هو بضم أوله لغتان ، قال أبو عبيد : هو أن يكون البيع غير طيب كأن يكون من قوم لم يحل سبيهم لعهد تقدم لهم ، قال ابن التين : وهذا فى عهدة الرقيق . قلت : إنما خصه بذلك لأن الخبر إنما ورد فيه . قال : والغائلة أن يأتى أمراً سراً كالتدليس ونحوه . قلت : والحديث المذكور طرف تقدم بكماله فى أوائل كتاب البيوع من حديث العداء بفتح العين وتشديد الدال المهملتين مهموزاً ابن خالد أنه اشترى من النبى صلى الله عليه وسلم عبداً أو أمة وكتب له العهدة « هذا ما اشترى العداء من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عبداً أو أمة لاداء ولا غائلة ولا خبثة يبيع المسلم للمسلم » . وسنده حسن ، وله طرق إلى العداء وذكر هناك تفسير الغائلة بالسرقة والإباق ونحوهما من قول قتادة ، قال ابن بطال : فيستفاد من هذا الخبر أنه لا يجوز الاحتيال فى شئ من بيوع المسلمين بالصرف المذكور ولا غيره . قلت : ووجهه أن الحديث وإن كان لفظه لفظ الخبر لكن معناه النهى ، ويؤخذ من عمومه أن الاحتيال فى كل بيع من بيوع المسلمين لا يحل ، فيدخل فيه صرف دينار بأكثر من قيمته ونحو ذلك .

**قوله فى آخر الباب ( حدثنا مسدد حدثنا يحيى )** هو القطان وسفيان هو الثورى ، وقوله « أن أبا رافع ساوم سعد ابن مالك » هو ابن أبى وقاص ، وعند أحمد عن عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثورى بالشك أن سعداً ساوم أبا رافع أو أبو رافع ساوم سعداً ، ولا أثر لهذا الشك ، وقوله « بيتاً بأربعمائة مثقال » فيه بيان الثمن المذكور .

**قوله ( قال : وقال لولا أن سمعت الخ )** القائل الأول عمرو بن الشريد والثانى أبو رافع ، وقد بينه عبد الرحمن ابن مهدى فى روايته ولفظه « فقال أبو رافع لولا أنى سمعت الخ » وقد تقدمت مباحثه والله الحمد

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الحيل من الأحاديث المرفوعة على أحد وثلاثين حديثاً ، المعلق منها واحد وسائرهما موصول وكلها مكررة فيه وفيما تقدم ، وفيه أثر واحد عن أيوب . والله سبحانه وتعالى أعلم

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب التعبير

### باب أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ

[٦٩٨٢] ٦٧٣٧- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب... ح. وحدثني عبد الله بن محمد قال أنا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري: فأخبرني عروة بن الزبير عن عائشة أنها قالت: أول ما بُدِئَ به رسول الله صلى الله عليه من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت له مثل فلان الصبح، فكان يأتي حراء فيتحنث فيه -وهو التعبّد- الليالي ذوات العدد، ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فتزوده لمثلها، حتى فجئه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فيه فقال: اقرأ، فقال له النبي صلى الله عليه: «ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ، قلت: ما أنا بقارئ، فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ حتى بلغ ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ فرجع بها ترجف بوادره، حتى دخل على خديجة فقال: «زملوني، زملوني» فزملوه حتى ذهب عنه الروع فقال: «يا خديجة ما لي؟» وأخبرها الخبر وقال: «قد خشيت علي»، فقالت له: كلا، أبشر، فوالله لا يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق. ثم انطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي -وهو ابن عم خديجة أخو أبيها- وكان امرأ تنصر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العربي، فيكتب بالعربية من الإنجيل ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخاً كبيراً قد عمي، فقالت له خديجة: أي ابن عم، اسمع من ابن أخيك. فقال له ورقة: ابن أخي ما ترى؟ فأخبره النبي صلى الله عليه ما رأى، فقال ورقة بن نوفل: هذا الناموس الذي أنزل على موسى، يا ليتني فيها جذعاً أكون حياً حين يخرجك قومك. فقال رسول الله صلى الله عليه: «أو مخرجي هم؟» فقال ورقة: نعم، لم يأت رجل قط بما جئت به إلا عودي، وإن يدركني يومك أنصرك نصرًا مؤزرًا. ثم لم ينشب ورقة أن توفي، وفتر الوحي فترة حتى حزن<sup>(١)</sup> النبي صلى الله عليه فيما بلغنا حزناً

(١) قوله: «حتى حزن النبي صلى الله عليه وسلم -فيما بلغنا- حزناً غداً منه مراراً كي يتردى من رؤوس شواق الجبال» هو

من بلاغات الزهري وليست من الحديث المسند المتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله يحمي ويصون رسوله صلى الله عليه وسلم من أن يفكر ويحاول قتل نفسه؛ ولا شك أن قتل النفس من الكبائر التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن =

غدا منه مراراً كي يتردى من رؤوس شواهي الجبال ، فكلما أوفى بذروة جبل لكي يلقي نفسه منه تبدى له جبريل فقال له : يا محمد ، إنك رسول الله حقاً فيسكنُ لذلك جأشه وتقر نفسه فيرجع ، فإذا طالت عليه فترة الوحي غدا لمثل ذلك ، فإذا أوفى بذروة جبل تبدى له جبريل فقال له مثل ذلك . وقال ابن عباس : ﴿ قَالِقُ الْإِصْبَاحِ ﴾ : ضوء الشمس بالنهار ، وضوء القمر بالليل .

**قوله ( باب ) بالتنوين ( أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة )** كذا للنسفي والقاسبي ، ولأبي ذر مثله إلا أنه سقط له عن غير المستمل لفظ « باب » ولغيرهم « باب التعبير وأول ما بدئ به » إلى آخره ، ولالإسماعيلي « كتاب التعبير » ولم يزد ، وثبتت البسمة أولاً للجميع . والتعبير خاص بتفسير الرؤيا وهو العبور من ظاهرها إلى باطنها وقيل النظر في الشيء فيعتبر بعضه ببعض حتى يحصل على فهمه حكاه الأزهري ، وبالأول جزم الراغب وقال : أصله من العبر بفتح ثم سكون وهو التجاوز من حال إلى حال ، وخصوا تجاوز الماء بسباحة أو في سفينة أو غيرها بلفظ العبور بضمين ، وعبر القوم إذا ماتوا كأنهم جازوا القنطرة من الدنيا إلى الآخرة ، قال : والاعتبار والعبرة الحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهد إلى ما ليس بمشاهد ، ويقال عبرت الرؤيا بالتخفيف إذا فسرتها وعبرتها بالتشديد للمبالغة في ذلك ، وأما الرؤيا فهي ما يراه الشخص في منامه وهي بوزن فعلى وقد تسهل الهمزة ، وقال الواحدى : هي في الأصل مصدر كاليسرى ، فلما جعلت اسماً لما يتخيله النائم أجريت مجرى الأسماء ، قال الراغب : والرؤية بالهاء إدراك المرء بحاسة البصر ، وتطلق على ما يدرك بالتخيل نحو أرى أن زيدا مسافر ، وعلى التفكير النظرى نحو ﴿ إني أرى مالا ترون ﴾ وعلى الرأى وهو اعتقاد أحد النقيضين على غلبة الظن انتهى . وقال القرطبي في « المفهم » : قال بعض العلماء قد تحيى الرؤية بمعنى الرؤيا كقوله تعالى ﴿ وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس ﴾ فزعم أن المراد بها ما رآه النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء من العجائب ، وكان الإسراء جميعه في اليقظة . قلت : وعكسه بعضهم فزعم أنه حجة لمن قال إن الإسراء كان مناماً والأول المعتمد ، وقد تقدم في تفسير الإسراء قول ابن عباس إنها رؤيا عين ، ويحتمل أن تكون الحكمة في تسمية ذلك رؤيا لكون أمور الغيب مخالفة لرؤيا الشهادة فأشبهت ما في المنام . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : الرؤيا إدراكات علقها الله تعالى في قلب العبد على يدي ملك أو شيطان إما بأسمائها أى حقيقتها وإما بكنائها أى بعبارتها وإما تخليط ، ونظيرها في اليقظة الخواطر فإنها قد تأتى على نسق في قصة وقد تأتى مسترسلة غير محصلة ، هذا حاصل قول الأستاذ أبي إسحق ، قال : وذهب القاضي أبو بكر بن الطيب إلى إنها اعتقادات ، واحتج بأن الرأى قد يرى نفسه بهيمة أو طائراً مثلاً ، وليس هذا إدراكاً ، فوجب أن يكون اعتقاداً لأن الاعتقاد قد يكون على خلاف المعتقد ، قال ابن العربي : والأول أولى ، والذي يكون من قبيل ما ذكره ابن الطيب من قبيل المثل ، فالإدراك إنما يتعلق به لا بأصل الذات . انتهى ملخصاً . وقال المازرى ، كثر كلام الناس في حقيقة الرؤيا ، وقال فيها غير الإسلاميين أقاويل كثيرة منكورة ، لأنهم حاولوا الوقوف على حقائق لا تدرك بالعقل ولا يقوم عليها برهان ، وهم لا يصدقون بالسمع فاضطربت أقوالهم ، فمن ينتمى إلى الطب ينسب جميع الرؤيا إلى الإخلاط فيقول من غلب

= ارتكابها . أما كون رسول الله صلى الله عليه وسلم يشتد حزنه عند كفر قومه به فيكاد يبغ نفسه فليس من باب محاولة قتل

الإنسان نفسه حيث يقول الله عز وجل : ﴿ فَلَئِكَ بِأَخَعْتُمْ نَفْسَكُمْ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكَ

بِأَخَعْتُمْ نَفْسَكُمْ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ ، والله أعلم .

عليه البلغم رأى أنه يسبح في الماء ونحو ذلك لمناسبة الماء طبيعة البلغم ، ومن غلبت عليه الصفراء رأى النيران والصعود في الجو ، وهكذا إلى آخره ، وهذا وإن جوزته العقل وجاز أن يجرى الله العادة به لكنه لم يقم عليه دليل ولا اطردت به عادة ، والقطع في موضع التجويز غلط . ومن ينتمى إلى الفلسفة يقول : إن صور ما يجري في الأرض هي في العالم العلوى كالنقوش فما حاذى بعض النقوش منها انتقش فيها ، قال : وهذا أشد فساداً من الأول لكونه تحكماً لا برهان عليه والانتقاش من صفات الأجسام ، وأكثر ما يجري في العالم العلوى الأعراض والأعراض لا ينتقش فيها قال والصحيح ما عليه أهل السنة أن الله يخلق في قلب النائم اعتقادات كما يخلقها في قلب اليقظان فإذا خلقها فكأنه جعلها علماً على أمور أخرى يخلقها في ثاني الحال ، ومهما وقع منها على خلاف المعتقد فهو كما يقع لليقظان ، ونظيره أن الله خلق الغيم علامة على المطر وقد يتخلف ، وتلك الاعتقادات تقع تارة بخضرة الملك فيقع بعدها ما يسر أو بخضرة الشيطان فيقع بعدها ما يضر والعلم عند الله تعالى . وقال القرطبي : سبب تخليط غير الشرعيين إعراضهم عما جاءت به الأنبياء من الطريق المستقيم ، وبيان ذلك أن الرؤيا إنما هي من إدراكات النفس وقد غيب عنا علم حقيقتها أى النفس ، وإذا كان كذلك فالأولى أن لا نعلم علم إدراكاتها ، بل كثير مما انكشف لنا من إدراكات السمع والبصر إنما نعلم منه أموراً جملة لا تفصيلاً . ونقل القرطبي في «المفهم» عن بعض أهل العلم أن الله تعالى ملكاً يعرض المرئيات على المحل المدرك من النائم فيمثل له صورة محسوسة ، فتارة تكون أمثلة موافقة لما يقع في الوجود وتارة تكون أمثلة لمعان معقولة ، وتكون في الحالين مبشرة ومنذرة ، قال : ويحتاج فيما نقله عن الملك إلى توقيف من الشرع وإلا فحائز أن يخلق الله تلك المثالات من غير ملك ، قال : وقيل إن الرؤيا إدراك أمثلة منضبطة في التخيل جعلها الله أعلاماً على ما كان أو يكون . وقال القاضي عياض : اختلف في النائم المستغرق فقليل لا تصح رؤياه ولا ضرب المثل له لأن هذا لا يدرك شيئاً مع استغراق أجزاء قلبه لأن النوم يخرج الحى عن صفات التمييز والظن والتخيل كما يخرج عن صفة العلم ، وقال آخرون : بل يصح للنائم مع استغراق أجزاء قلبه بالنوم أن يكون ظاناً ومتخيلاً ، وأما العلم فلا لأن النوم آفة تمنع حصول الاعتقادات الصحيحة ، نعم إن كان بعض أجزاء قلبه لم يحل فيه النوم فيصح وبه يضرب المثل وبه يرى ما يتخيله ولا تكليف عليه حينئذ لأن رؤياه ليست على حقيقة وجود العلم ولا صحة الميز ، وإنما بقيت فيه بقية يدرك بها ضرب المثل . وأيده القرطبي بأن النبى صلى الله عليه وسلم كان ينام عينه ولا ينام قلبه ، ومن ثم احتراز القائل بقوله «المدرك» من النائم ولذا قال «منضبطة في التخيل» لأن الرائي لا يرى في منامه إلا من نوع ما يدركه في اليقظة بحسه ، إلا أن التخيلات قد تتركب له في النوم تركيباً يحصل به صورة لا عهد له بها يكون علماً على أمر نادر كمن رأى رأس إنسان على جسد فرس له جناحان مثلاً وأشار بقوله «أعلاماً» إلى الرؤيا الصحيحة المنتظمة الواقعة على شروطها ، وأما الحديث الذى أخرجه الحاكم والعقيلي من رواية محمد بن عجلان عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال «لقي عمر علياً فقال : يا أبا الحسن الرجل يرى الرؤيا فمنها ما يصدق ومنها ما يكذب : قال نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما من عبد ولا أمة ينام فيمتملى نوماً إلا تخرج بروحه إلى العرش ، فالذى لا يستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التى تصدق والذى يستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التى تكذب ، قال الذهبي في تلخيصه : هذا حديث منكر لم يصححه المؤلف ، ولعل الآفة من الراوى عن ابن عجلان . قلت : هو أزهى ابن عبد الله الأزدي الخراساني ذكره العقيلي في ترجمته وقال : إنه غير محفوظ ، ثم ذكره من طريق أخرى عن إسرائيل عن أنى إسحق عن الحارث عن علي ببعضه ، وذكر فيه اختلافاً في وقفه ورفع ، وذكر ابن القيم حديثاً



مرفوعاً غير معزو «إن رؤيا المؤمن كلام يكلم به العبد ربه في المنام» ووجد الحديث المذكور في «نوادير الأصول للترمذي» من حديث عبادة بن الصامت أخرجه في الأصل الثامن والسبعين وهو من روايته عن شيخه عمر بن أبي عمر ، وهو واه وفي سنده جنيد ، قال ابن ميمون عن حمزة بن الزبير عن عبادة قال الحكيم : قال بعض أهل التفسير في قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ أى في المنام ، ورؤيا الأنبياء وحى بخلاف غيرهم ، فالوحي لا يدخله خلل لأنه محروس بخلاف رؤيا غير الأنبياء فإنها قد يخضرها الشيطان ، وقال الحكيم أيضاً : وكل الله بالرؤيا ملكاً اطلع على أحوال بنى آدم من اللوح المحفوظ فينسخ منها ويضرب لكل على قصته مثلاً ، فإذا نام مثل له تلك الأشياء على طريق الحكمة لتكون له بشرى أو نذارة أو معاتبة ، والآدمي قد تسلط عليه الشيطان لشدة العداوة بينهما فهو يكيده بكل وجه ويريد إفساد أموره بكل طريق فيلبس عليه رؤياه إما بتغليظه فيها وإما بغفلته عنها ، ثم جميع المرائى تنحصر على قسمين : الصادقة وهى رؤيا الأنبياء ومن تبعهم من الصالحين وقد تقع لغيرهم بندور وهى التى تقع فى اليقظة على وفق ما وقعت فى النوم ، والأضغاث وهى لا تنذر بشيء وهى أنواع : الأول تلاعب الشيطان ليحزن الرائي كأن يرى أنه قطع رأسه وهو يتبعه أو رأى أنه واقع فى هول ولا يجد من ينجده ونحو ذلك ، الثانى أن يرى أن بعض الملائكة تأمره أن يفعل المحرمات مثلاً ونحوه من المحال عقلاً ، الثالث أن يرى ما يتحدث به نفسه فى اليقظة أو يتمناه ففراه كما هو فى المنام وكذا رؤية ما جرت به عادته فى اليقظة أو ما يغلب على مزاجه ويقع عن المستقبل غالباً وعن المحال كثيراً وعن الماضى قليلاً . ثم ساق المصنف حديث عائشة فى بدء الوحي وقد ذكره فى أول الصحيح وقد شرحته هناك ثم استدركت ما فات من شرحه فى تفسير ﴿اقرأ باسم ربك﴾ وسأذكر هنا ما لم يتقدم ذكره فى الموضوعين غالباً مما يستفاد من شرحه ، ومداره على الزهرى عن عروة عن عائشة ، وقد ساقه فى المواضع الثلاثة عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن الزهرى ولكنه ساقه على لفظه فى أول الكتاب ، وقرنه فى التفسير بيونس بن يزيد وساقه على لفظه ، ثم قرنه هنا بمعمر وساقه على لفظه ، وقوله هنا «أنبأنا معمر قال قال الزهرى فأخبرنى عروة» وقع عند مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق مثله لكن فيه «وأخبرنى» بالواو لا بالفاء وهذه الفاء معقبة لشيء محذوف وكذلك الواو عاطفة عليه ، وقد بينه البيهقى فى «الدلائل» حيث أخرج الحديث من وجه آخر عن الزهرى عن محمد بن النعمان بن بشير مرسلًا فذكر قصة بدء الوحي مختصرة ونزول ﴿اقرأ باسم ربك﴾ إلى قوله ﴿خلق الإنسان من علق﴾ وقال محمد بن النعمان : فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك . قال الزهرى : فسمعت عروة بن الزبير يقول «قالت عائشة» فذكر الحديث مطولاً .

**قوله ( الصالحة )** فى رواية عقيل «الصادقة» وهما بمعنى واحد بالنسبة إلى أمور الآخرة فى حق الأنبياء ، وأما بالنسبة إلى أمور الدنيا فالصالحة فى الأصل أخص ، فرؤيا النبي كلها صادقة وقد تكون صالحة وهى الأكثر ، وغير صالحة بالنسبة للدنيا كما وقع فى الرؤيا يوم أحد ، وأما رؤيا غير الأنبياء فيبينها عموم وخصوص : إن فسرنا الصادقة بأنها التى لا تحتاج إلى تعبير وأما إن فسرناها بأنها غير الأضغاث فالصالحة أخص مطلقاً . وقال الإمام نصر بن يعقوب الدينورى فى التعبير القادرى : الرؤية الصادقة ما يقع بعينه أو ما يعبر فى المنام أو يخبر به ما لا يكذب والصالحة ما يسر .

**قوله ( إلا جاءته مثل فلق الصبح )** فى رواية الكشميهنى «جاءت» كرواية عقيل ، قال ابن أبي حمزة : إنما شبهها بفلق الصبح دون غيره لأن شمس النبوة كانت الرؤيا مبادئ أنوارها فما زال ذلك النور يتسع حتى

أشرقت الشمس فمن كان باطنه نورياً كان في التصديق بكرياً كأتى بكر ومن كان باطنه مظلماً كان في التكذيب خفاشاً كأتى جهل ، وبقية الناس بين هاتين المنزلتين كل منهم بقدر ما أعطى من النور .

**قوله ( يأتى حراء )** قال ابن أبي جمرة : الحكمة في تخصيصه بالتخلي فيه أن المقيم فيه كان يمكنه رؤية الكعبة فيجتمع لمن يخلو فيه ثلاث عبادات : الخلوة ، والتعبد ، والنظر إلى البيت . قلت : وكأنه مما بقي عندهم من أمور الشرع على سنن الاعتكاف ، وقد تقدم أن الزمن الذي كان يخلو فيه كان شهر رمضان وأن قريشاً كانت تفعله كما كانت تصوم عاشوراء ، ويزاد هنا أنهم إنما لم ينازعوا النبي صلى الله عليه وسلم في غار حراء مع مزيد الفضل فيه على غيره لأن جده عبد المطلب أول من كان يخلو فيه من قريش وكانوا يعظمونه لجلالته وكبر سنه فتبعه على ذلك من كان يتأله ، فكان صلى الله عليه وسلم يخلو بمكان جده وسلم له ذلك أعمامه لكرامته عليهم ، وقد تقدم ضبط حراء وإن كان الأفضح فيه كسر أوله وبالمذ وحكى تثليث أوله مع المد والقصر وكسر الراء والصرف وعدمه فيجتمع فيه عدة لغات مع قلة أحرفه ، ونظيره قباء لكن الخطأ جزم بأن فتح أوله لحن وكذا ضمه وكذا قصر وكسر الراء ، وزاد التميمي ترك الصرف ، وقال الكرمانى إن كان الذي كسر الراء أراد الإماله فهو سائغ .

**قوله ( الليالى ذوات العدد )** قال الكرمانى : يحتمل الكثرة إذ الكثير يحتاج إلى العدد وهو المناسب للمقام . قلت : أما كونه المناسب فمسلّم ، وأما الأول فلا لأن عادتهم جرت في الكثير أن يوزن وفي القليل أن يعد ، وقد جزم الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة بأن المراد به الكثرة لأن العدد على قسمين فإذا أطلق أريد به مجموع القلة والكثرة فكأنها قالت ليالى كثيرة أى مجموع قسمى العدد . وقال الكرمانى اختلف في تعبدته صلى الله عليه وسلم بماذا كان يتعبد بناء على أنه هل كان متعبداً بشرع سابق أولاً ؟ والثاني قول الجمهور ومستندهم أنه لو وجد لنقل ، ولأنه لو وقع لكان فيه تنفير عنه . وبماذا كان يتعبد ؟ قيل بما يلقي إليه من أنوار المعرفة ، وقيل بما يحصل له من الرؤيا ، وقيل بالتفكير ، وقيل باجتنب رؤية ما كان يقع من قومه ورجع الآمدى وجماعة الأول ثم اختلفوا في تعيينه على ثمانية أقوال آدم أو نوح أو إبراهيم أو موسى أو عيسى أو أى شريعة أو كل شريعة أو الوقف .

**قوله ( فتزوده )** في رواية الكشميهني بحذف الضمير وقوله « لمثلها » تقدم في بدء الوحي أن الضمير لليالى ، ويحتمل أن يكون للمرة أو الفعلة أو الخلوة أو العبادة ، ورجح شيخنا البلقيني أن الضمير للسنة فذكر من رواية ابن إسحق كان يخرج إلى حراء في كل عام شهراً من السنة يتسك فيه يطعم من جاءه من المساكين قال وظاهره أن التزود لمثلها كان في السنة التي تليها لا لمدة أخرى من تلك السنة ، وقد كنت قويت هذا في التفسير ثم ظهر لي بعد ذلك أن مدة الخلوة كانت شهراً كان يتزود لبعض ليالى الشهر فإذا نفذ ذلك الزاد رجع إلى أهله فتزود قدر ذلك من جهة أنهم لم يكونوا في سعة بالغة من العيش ، وكان غالب زادهم اللبن واللحم وذلك لا يدخر منه كفاية الشهور لئلا يسرع إليه الفساد ولا سيما وقد وصف بأنه كان يطعم من يرد عليه .

**قوله ( حتى فجئه الحق )** حتى هنا على بابها من انتهاء الغاية ، أى انتهى توجهه لغار حراء بمجيء الملك فترك ذلك ، وقوله « فجئه » بفتح الفاء وكسر الجيم ثم همز أى جاءه الوحي بغتة قاله النووي ، قال : فإنه صلى الله عليه وسلم لم يكن متوقفاً للوحي ، وفي إطلاق هذا النفي نظر فإن الوحي كان جاءه في النوم مراراً قاله شيخنا البلقيني وأسنده إلى ما ذكره ابن إسحق عن عبيد بن عمير أنه وقع له في المنام نظير ما وقع له في اليقظة من الغط والأمر بالقراءة وغير ذلك انتهى ، وفي كون ذلك يستلزم وقوعه في اليقظة حتى يتوقعه نظر فالأولى ترك الجزم

بأحد الأمرين ، وقوله «الحق» قال الطيبى : أى أمر الحق ، وهو الوحي ، أو رسول الحق وهو جبريل . وقال شيخنا : أى الأمر البين الظاهر ، أو المراد الملك بالحق أى الأمر الذى بعث به .

**قوله ( فجاءه الملك )** تقدم فى بدء الوحي الكلام على الفاء التى فى قوله «فجاءه الملك» وأنها التفسيرية ، وقال شيخنا البلقينى : يحتمل أن تكون للتعقيب والمعنى بمجيء الحق انكشاف الحال عن أمر وقع فى القلب فجاءه الملك عقبه ، قال : ويحتمل أن تكون سببية أى حتى قضى بمجيء الوحي فبسبب ذلك جاءه الملك . قلت : وهذا أقرب من الذى قبله ، وقوله «فيه» يؤخذ منه رفع توهم من يظن أن الملك لم يدخل إليه الغار بل كلمه والنبي صلى الله عليه وسلم داخل الغار والملك على الباب وقد عزوت هذه الزيادة فى التفسير لدلائل البيهقى تبعاً لشيخنا البلقينى ثم وجدت هنا فكان العزو إليه أولى فألحقت ذلك هناك ، قال شيخنا البلقينى : الملك المذكور هو جبريل كما وقع شاهده فى كلام ورقة ، وكما مضى فى حديث جابر أنه الذى جاءه بحراء ، ووقع فى شرح القطب الحلبي : الملك هنا هو جبريل قاله السهيلي ، فتعجب منه شيخنا وقال : هذا لا خلاف فيه فلا يحسن عزوه للسهيلي وحده ، قال : واللام فى الملك لتعريف الماهية لا للعهد إلا أن يكون المراد به ماعهذه النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك لما كلمه فى صباه ، أو اللفظ لعائشة وقصدت به ماتعهده من تخاطبه به انتهى . وقد قال الإسماعيلي : هى عبارة عما عرف بعد أنه ملك وإنما الذى فى الأصل «فجاءه» جاء» وكان ذلك الجائى ملكاً فأخبر صلى الله عليه وسلم عنه يوم أخير بحقيقة جنسه ، وكأن الحامل على ذلك أنه لم يتقدم له معرفة به انتهى . وقد جاء التصريح بأنه جبريل فأخرج أبو داود الطيالسي فى مسنده من طريق أبى عمران الجوني عن رجل عن عائشة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف هو وخديجة فوافق ذلك رمضان ، فخرج يوماً فسمع السلام عليكم ، قال فظننت أنه من الجن فقال أبشروا فإن السلام خير ، ثم رأى يوماً آخر جبريل على الشمس له جناح بالشرق وجناح بالمغرب قال : فهبت منه» الحديث ، وفيه أنه «جاءه فكلمه حتى أنس به» وظاهره أن جميع ماوقع له كان وهو فى الغار ، لكن وقع فى مرسل عبيد بن عمير «فأجلسنى على درنوك فيه الياقوت واللؤلؤ» وهو بضم الدال والنون بينهما راء ساكنة نوع من البسط له خمل ، وفى مرسل الزهرى «فأجلسنى على مجلس كريم معجب» وأفاد شيخنا أن سن النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه جبريل فى حراء كان أربعين سنة على المشهور ، ثم حكى أقوالاً أخرى قيل أربعين يوماً وقيل عشرة أيام وقيل وشهرين وقيل وستين وقيل وثلاثاً وقيل وخمساً ، قال : وكان ذلك يوم الاثنين نهراً ، قال : واختلف فى الشهر فقيل شهر رمضان فى سابع عشره وقيل سابعه وقيل رابع عشرية . قلت : ورمضان هو الراجح لما تقدم من أنه الشهر الذى جاء فيه فى حراء فجاءه الملك ، وعلى هذا يكون سنه حينئذ أربعين سنة وستة أشهر ، وليس ذلك فى الأقوال التى حكاهها شيخنا . ثم قال : وسيأتى ما يؤيد ذلك من قول من قال إن وحي المنام كان ستة أشهر ، قال شيخنا : وقيل فى سابع عشرى من شهر رجب ، وقيل فى أول شهر ربيع الأول وقيل فى ثامنه انتهى . ووقع فى رواية الطيالسي التى أشرت إليها أن مجيئ جبريل كان لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع إلى أهله ، فإذا هو بجبريل وميكائيل ، فهبط جبريل إلى الأرض وبقي ميكائيل بين السماء والأرض الحديث . فيستفاد من ذلك أن يكون فى آخر شهر رمضان ، وهو قول آخر يضاف لما تقدم ولعله أرجحها .

**قوله ( فقال اقرأ )** قال شيخنا ظاهره أنه لم يتقدم من جبريل شيء قبل هذه الكلمة ولا السلام ، فيحتمل أن يكون سلم وحذق ذكره لأنه معتاد ، وقد سلم الملائكة على إبراهيم حين دخلوا عليه ، ويحتمل أن يكون لم يسلم لأن المقصود حينئذ تفخيم الأمر وتهويله ، وقد تكون مشروعية ابتداء السلام تتعلق بالبشر لا من

الملائكة وإن وقع ذلك منهم في بعض الأحيان . قلت : والحالة التي سلموا فيها على إبراهيم كانوا في صورة البشر فلا ترد هنا ، ولا يرد سلامهم على أهل الجنة لأن أمور الآخرة مغايرة لأمر الدنيا غالباً ، وقد ذكرت عن رواية الطيالسي أن جبريل سلم أولاً ولم ينقل أنه سلم عند الأمر بالقراءة والله أعلم .

**قوله ( فقال له النبي صلى الله عليه وسلم )** هذا مناسب لسياق الحديث من أوله إلى هنا بلفظ الإخبار بطريق الإرسال ، ووقع مثله في التفسير في رواية بدء الوحي اختلاف هل فيه قال ما أنا بقارئ ، أو قلت ما أنا بقارئ وجمع بين اللفظين يونس عند مسلم قال « قلت ما أنا بقارئ » قال شيخنا البلقيني : وظهره أن عائشة سمعت ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكون من مراسلات الصحابة .

**قوله ( فقلت ما أنا بقارئ فأخذني فغطني )** استدل به على أن أفعل ترد لتنبه ولم يذكروه قاله شيخنا البلقيني ، ثم قال : ويحتمل أن تكون على بابها لطلب القراءة على معنى أن الإمكان حاصل .

**قوله ( فقال اقرأ )** قال شيخنا البلقيني رحمه الله : دلت القصة على أن مراد جبريل بهذا أن يقول النبي صلى الله عليه وسلم نص ما قاله وهو قوله « اقرأ » وإنما لم يقل اقرأ إلى آخره لئلا يظن أن لفظه « قل » أيضاً من القرآن . قلت : ويحتمل أن يكون السر فيه الابتلاء في أول الأمر حتى يترتب عليه ما وقع ، ثم قال شيخنا : ويحتمل أن يكون جبريل أشار بقوله اقرأ إلى ما هو مكتوب في النبط الذي وقع في رواية ابن إسحق فلذلك قال له « ما أنا بقارئ » أي أمي لا أحسن قراءة الكتب ، قال : والأول أظهر وهو أنه أراد بقوله اقرأ التلفظ بها . قلت : ويؤيده أن رواية عبيد بن عمير إنما ذكرها عن منام تقدم ، بخلاف حديث عائشة فإنه كان في اليقظة ، ثم تكلم شيخنا على ما كان مكتوباً في ذلك النبط فقال اقرأ أي القدر الذي أقرأه إياه وهي الآيات الأولى من ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ ويحتمل أن يكون جملة القرآن ، وعلى هذا يكون القرآن نزل جملة واحدة باعتبار ونزل منجماً باعتبار آخر ، قال : وفي إحضاره له جملة واحدة إشارة إلى أن آخره يكمل باعتبار الجملة ثم تكمل باعتبار التفصيل .

**قوله ( حتى بلغ مني الجهد )** تقدم في بدء الوحي أنه روى بنصب الدال ورفعها وتوجيهها ، وقال التوربشتي : لا أرى الذي قاله بالنصب إلا وهم فإنه يصير المعنى أنه غطه حتى استفرغ الملك قوته في ضغطه بحيث لم يبق فيه مزيد ، وهو قول غير سديد ، فإن البنية البشرية لا تطيق استيفاء القوة الملكية لاسيما في مبتدأ الأمر ، وقد صرح الحديث بأنه داخله الرعب من ذلك . قلت : وما المانع أن يكون قواه الله على ذلك ويكون من جملة معجزاته ، وقد أجاب الطيبي بأن جبريل لم يكن حينئذ على صورته الملكية فيكون استفراغ جهده بحسب صورته التي جاء بها حين غطه قال : وإذا صحت الرواية اضمحل الاستبعاد . قلت : الترجيح هنا متعين لاتحاد القصة ورواية الرفع لا إشكال فيها وهي التي ثبتت عن الأكثر فترجحت وإن كان للأخرى توجيه ، وقد رجح شيخنا البلقيني بأن فاعل بلغ هو الغط والتقدير بلغ مني الغط جهده أي غايته فيرجع الرفع والنصب إلى معنى واحد وهو أولى ، قال شيخنا : وكان الذي حصل له عند تلقى الوحي من الجهد مقدمة لما صار يحصل له من الكرب عند نزول القرآن كما في حديث ابن عباس « كان يعالج من التنزيل شدة » وكذا في حديث عائشة وعمر ويعلى بن أمية وغيرهم ، وهي حالة يؤخذ فيها عن حال الدنيا من غير موت ، فهو مقام برزخي يحصل له عند تلقى الوحي ، ولما كان البرزخ العام ينكشف فيه للميت كثير من الأحوال خص الله نبيه ببرزخ في الحياة يلقى إليه فيه وحيه المشتغل على كثير من الأسرار ، وقد يقع لكثير من الصلحاء عند الغيبة بالنوم أو غيره اطلاع على كثير من الأسرار ، وذلك مستمد من المقام النبوي ، ويشهد له حديث

« رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة » كما سيأتي الإلمام به قريباً . قال السهيلي : تأويل الغطات الثلاث على ما في رواية ابن إسحق أنها كانت في النوم أنه سيقع له ثلاث شذائد يبتلى بها ثم يأتي الفرج ، وكذلك كان ، فإنه لقي ومن تبعه شدة أولى بالشعب لما حصرتهم قريش ، وثانية لما خرجوا وتوعدوهم بالقتل حتى فروا إلى الحبشة ، وثالثة لما هموا بما هموا به من المكر به كما قال تعالى ﴿ وإذ يمكر بك الذين كفروا ليثبتوك ﴾ الآية فكانت له العاقبة في الشذائد الثلاث . وقال شيخنا البلقيني ماملخصه : وهذه المناسبة حسنة ولا يتعين للنوم بل تكون بطريق الإشارة في اليقظة ، قال : ويمكن أن تكون المناسبة أن الأمر الذي جاء به ثقيل من حيث القول والعمل والنية ، أو من جهة التوحيد والأحكام والإخبار بالغيب الماضي والآتي ، وأشار بالإرسالات الثلاث إلى حصول التيسير والتسهيل والتخفيف في الدنيا والبرزخ والآخرة عليه وعلى أمته .

**قوله ( فرجع بها )** أي رجع مصاحباً للآيات الخمس المذكورة .

**قوله ( ترجف بوادره )** تقدم في بدء الوحي بلفظ فؤاده قال شيخنا : الحكمة في العدول عن القلب إلى الفؤاد أن الفؤاد وعاء القلب على ما قاله بعض أهل اللغة ، فإذا حصل للوعاء الرجفان حصل لما فيه فيكون في ذكره من تعظيم الأمر ما ليس في ذكر القلب ، وأما بوادره فالمراد بها اللحمة التي بين المنكب والعنق ، جرت العادة بأنها تضطرب عند الفزع ، وعلى ذلك جرى الجوهري أن اللحمة المذكورة سميت بلفظ الجمع ، وتعبه ابن بري فقال : البوادر جمع بادرة وهي ما بين المنكب والعنق ، يعني أنه لا يختص بعضو واحد ، وهو جيد فيكون إسناد الرجفان إلى القلب لكونه محله وإلى البوادر لأنها مظهره ، وأما قول الداودي البوادر والفؤاد واحد فإن أراد أن مفادهما واحد على ما قرناه وإلا فهو مردود .

**قوله ( قال قد خشيت علي )** بالتشديد وفي رواية الكشميني « على نفسي » .

**قوله ( فقالت له كلا أبشر )** قال النووي تبعاً لغيره كلا كلمة نفى وإبعاد وقد تأتي بمعنى حقاً وبمعنى الاستفتاح ، وقال القزاز : هي هنا بمعنى الرد لما خشى على نفسه أي لا خشية عليك ، ويؤيده أن في رواية أبي ميسرة « فقالت معاذ الله » ومن اللطائف أن هذه الكلمة التي ابتدأت خديجة النطق بها عقب ما ذكر لها النبي صلى الله عليه وسلم من القصة التي وقعت له هي التي وقعت عقب الآيات الخمس من سورة اقرأ في نسق التلاوة فجرت على لسانها اتفاقاً لأنها لم تكن نزلت بعد وإنما نزلت في قصة أبي جهل وهذا هو المشهور عند المفسرين ، وقد ذهب بعضهم إلى أنها تتعلق بالإنسان المذكور قيل لأن المعرفة إذا أعيدت معرفة فهي عين الأولى ، وقد أعيد الإنسان هنا كذلك فكان التقدير كلا لا يعلم الإنسان أن الله هو خلقه وعلمه أن الإنسان ليطنغي ، وأما قولها هنا « أبشر » فلم يقع في حديث عائشة تعيين المبشر به ، ووقع في دلائل البيهقي من طريق أبي ميسرة مرسلاً أنه صلى الله عليه وسلم قص على خديجة ما رأى في المنام فقالت له أبشر فإن الله لن يصنع بك إلا خيراً ، ثم أخبرها بما وقع له من شق البطن وإعادته فقالت له أبشر إن هذا والله خير ثم استعلن له جبريل فذكر القصة فقال لها أرأيتك الذي كنت رأيت في المنام فإنه جبريل استعلن لي بأن ربي أرسله إلي ، وأخبرها بما جاء به ، فقالت : أبشر ، فو الله لا يفعل الله بك إلا خيراً ، فاقبل الذي جاءك من الله فإنه حق ، وأبشر فإنك رسول الله حقاً . قلت : هذا أصرح ما ورد في أنها أول الآدميين آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( لا يخزيك الله أبداً )** في رواية الكشميني « لا يمزرك » بمهمله ونون .

**قوله ( وهو ابن عم خديجة أخو أبيها )** كذا وقع هنا وأخو صفة للعم فكان حقه أن يذكر مجروراً وكذا وقع في رواية ابن عساكر « أخى أبيها » وتوجيه رواية الرفع أنه خبر مبتدأ محذوف .

**قوله ( تنصر )** أى دخل فى دين النصرانية .

**قوله ( فى الجاهلية )** أى قبل البعثة المحمدية ، وقد تطلق الجاهلية ويراد بها ما قبل دخول المحكى عنه فى الإسلام وله أمثلة كثيرة .

**قوله ( أوخرجى هم )** ؟ تقدم ضبطه فى أول الكتاب وقامه فى التفسير ، قال السهيلي : يؤخذ منه شدة مفارقة الوطن على النفس فإنه صلى الله عليه وسلم سمع قول ورقة أنهم يؤذونه ويكذبونه فلم يظهر منه انزعاج لذلك فلما ذكر له الإخراج تحركت نفسه لذلك لحب الوطن وإلفه فقال « أوخرجى هم » ؟ قال ويؤيد ذلك إدخال الواو بعد ألف الاستفهام مع اختصاص الإخراج بالسؤال عنه فأشعر بأن الاسفهام على سبيل الإنكار أو التفجع ، ويؤكد ذلك أن الوطن المشار إليه حرم الله وجوار بيته وبلدة الآباء من عهد إسماعيل عليه السلام . انتهى ملخصاً . ويحتمل أن يكون انزعاجه كان من جهة خشية فوات ما أمله من إيمان قومه بالله وإنقاذهم به من ضرر الشرك وأدناس الجاهلية ومن عذاب الآخرة ولتيم له المراد من إرساله إليهم ، ويحتمل أن يكون انزعج من الأمرين معاً .

**قوله ( لم يأت رجل قط بما جئت به )** فى رواية الكشميهنى « بمثل ما جئت به » وكذا للباقيين .

**قوله ( نصراً مؤزراً )** بالهمز للأكثر وتشديد الزاى بعدها راء من التأخير أى التقوية وأصله من الأزر وهو القوة ، وقال القزاز : الصواب مؤزراً بغير همز من وأزرت موازنة إذا عاونته ، ومنه أخذ وزراء الملك ، ويجوز حذف الألف فتقول نصراً مؤزراً ، ويرد عليه قول الجوهري آزرت فلاناً عاونته والعامة تقول وأزرت .

**قوله ( وفتر الوحي )** تقدم القول فى مدة هذه الفترة فى أول الكتاب ، وقوله هنا « فترة حتى حزن النبى صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا » هذا وما بعده من زيادة معمر على رواية عقيل يونس . وصنيع المؤلف يوهم أنه داخل فى رواية عقيل ، وقد جرى على ذلك الحميدى فى جمعه فساق الحديث إلى قوله « وفتر الوحي » ثم قال : انتهى حديث عقيل المفرد عن ابن شهاب إلى حيث ذكرنا ، وزاد عنه البخارى فى حديثه المقترن بمعمر عن الزهرى فقال « وفتر الوحي فترة حتى حزن » فساقه إلى آخره ، والذى عندي أن هذه الزيادة خاصة برواية معمر ، فقد أخرج طريق عقيل أبو نعيم فى مستخرجه من طريق أنى زرعة الرازى عن يحيى بن بكير شيخ البخارى فيه فى أول الكتاب بدونها ، وأخرجه مقروناً هنا برواية معمر وبين أن اللفظ لمعمر وكذلك صرح الإسماعيلي أن الزيادة فى رواية معمر ، وأخرجه أحمد ومسلم والإسماعيلي وغيرهم وأبو نعيم أيضاً من طريق جمع من أصحاب الليث عن الليث بدونها ، ثم إن القائل فيما بلغنا هو الزهرى ، ومعنى الكلام أن فى جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى هذه القصة وهو من بلاغات الزهرى وليس موصولاً ، وقال الكرماني : هذا هو الظاهر ويحتمل أن يكون بلغه بالإسناد المذكور ، ووقع عند ابن مردويه فى التفسير من طريق محمد بن كثير عن معمر بإسقاط قوله « فيما بلغنا » ولفظه « فترة حزن النبى صلى الله عليه وسلم منها حزناً غداً منه » إلى آخره ، فصار كله مدرجاً على رواية الزهرى وعن عروة عن عائشة ، والأول هو المعتمد ، قوله فيها « فإذا طالت عليه فترة الوحي » قد يتمسك به من يصحح مرسل الشعبي فى أن مدة الفترة كانت سنتين ونصفاً كما نقلته فى أول بدء الوحي ، ولكن يعارضه ما أخرجه ابن سعد من حديث ابن عباس بنحو هذا البلاغ الذى ذكره الزهرى ، وقوله « مكث أياماً بعد مجئ الوحي لا يرى جبريل فحزن حزناً شديداً حتى كاد يغدو إلى ثبير مرة وإلى حراء أخرى يريد أن يلقى نفسه فبينما هو كذلك عامداً لبعض تلك الجبال إذ سمع صوتاً فوقف فرعاً ثم رفع رأسه فإذا جبريل على كرسي

بين السماء والأرض متربعا يقول يا محمد أنت رسول الله حقاً وأنا جبريل ، فانصرف وقد أقر الله عينه وانبسط جأشه ، ثم تتابع الوحي « فيستفاد من هذه الرواية تسمية بعض الجبال التي أبهمت في رواية الزهري وتقليل مدة الفترة والله أعلم ، وقد تقدم في تفسير سورة والضحي شيء يتعلق بفترة الوحي .

**قوله ( فيسكن لذلك جأشه )** بحجم وهمة ساكنة وقد تسهل وبعدها شين معجمة قال الخليل الجأش النفس فعلى هذا فقوله « وتقر نفسه » تأكيد لفظي .

**قوله ( عدا )** بعين مهملة من العدو وهو الذهاب بسرعة ، ومنهم من أعجمها من الذهاب غدوة .

**قوله ( بذروة جبل )** قال ابن التين رويناه بكسر أوله وضمه ، وهو في كتب اللغة بالكسر لا غير قلت : بل حكى تثنيته ، وهو أعلى الجبل وكذا الجمل .

**قوله ( تبدى له جبريل )** في رواية الكشميهني « بدا له » وهو بمعنى الظهور

**قوله ( فقال له مثل ذلك )** زاد في رواية محمد بن كثير « حتى كثر الوحي وتتابع » قال الإسماعيلي : موه بعض الطاعنين على المحدثين فقال كيف يجوز للنبي أن يرتاب في نبوته حتى يرجع إلى ورقة ويشكو لخديجة ما يخشاه ، وحتى يوفي بذروة جبل ليلقى منها نفسه على ما جاء في رواية معمر ؟ قال : ولكن جاز أن يرتاب مع معاينة النازل عليه من ربه فكيف ينكر على من ارتاب فيما جاء به مع عدم المعاينة ؟ قال : والجواب أن عادة الله جرت بأن الأمر للجليل إذا قضى بإيصاله إلى الخلق أن يقدمه ترشيح وتأسيس ، فكان ما يراه النبي صلى الله عليه وسلم من الرؤيا الصادقة ومحبة الخلوة والتعب من ذلك ، فلما فحشه الملك فجشة بغتة أمر خالف العادة والمألوف فنفر طبعه البشري منه وهاله ذلك ولم يتمكن من التأمل في تلك الحال ، لأن النبوة لا تزال طباع البشرية كلها ، فلا يتعجب أن يجزع مما لم يألفه وينفر طبعه منه حتى إذا تدرج عليه وألفه استمر عليه ، فلذلك رجع إلى أهله التي ألف تأنيسها له فأعلمها بما وقع له فهونت عليه خشيته بما عرفته من أخلاقه الكريمة وطريقته الحسنة ، فأرادت الاستظهار بمسيرها به إلى ورقة لمعرفة بصدقه ومعرفة وقراءته الكتب القديمة ، فلما سمع كلامه أيقن بالحق واعترف به ، ثم كان من مقدمات تأسيس النبوة فترة الوحي ليتدرج فيه ويمرن عليه ، فشق عليه فتوره إذ لم يكن خوطب عن الله بعد أنك رسول من الله ومبعوث إلى عباده ، فأشفق أن يكون ذلك أمر بدى به ثم لم يرد استفهامه فحزن لذلك ، حتى تدرج على احتمال أعباء النبوة والصبر على ثقل ما يرد عليه فتح الله له من أمره بما فتح قال : ومثال ما وقع له في أول ما خوطب ولم يتحقق الحال على جليتها مثل رجل سمع آخر يقول « الحمد لله » فلم يتحقق أنه يقرأ حتى إذا وصلها بما بعدها من الآيات تحقق أنه يقرأ ، وكذا لو سمع قائلا يقول « خلعت الديار » لم يتحقق أنه ينشد شعراً حتى يقول « محلها ومقامها » انتهى ملخصاً . ثم أشار إلى أن الحكمة في ذكره صلى الله عليه وسلم ما اتفق له في هذه القصة أن يكون سبباً في انتشار خبره في بطانته ومن يستمع لقوله ويصغي إليه ، وطريقاً في معرفتهم مباينة من سواه في أحواله لينبها على محله ، قال : وأما إرادته إلقاء نفسه من رعوس الجبال بعد مانبىء فلضعف قوته عن تحمل ما حمله من أعباء النبوة ، وخوفاً مما يحصل له من القيام بها من مباينة الخلق جميعاً ، كما يطلب الرجل الراحة من غم يناله في العاجل بما يكون فيه زواله عنه ولو أفضى إلى إهلاك نفسه عاجلاً ، حتى إذا تفكر فيما فيه صبره على ذلك من العقبي المحمود صبر واستبقرت نفسه . قلت : أما الإرادة المذكورة في الزيادة الأولى ففي صريح الخبر أنها كانت حزناً على ما فاتته من الأمر الذي بشره به ورقة وأما الإرادة الثانية ، بعد أن تبدى له جبريل وقال له إنك

رسول الله حقاً فيحتمل ما قاله ، والذي يظهر لي أنه بمعنى الذي قبله ، وأما المعنى الذي ذكره الإسماعيلي فوقه قبل ذلك في ابتداء مجيء جبريل ، ويمكن أن يؤخذ مما أخرجه الطبري من طريق النعمان بن راشد عن ابن شهاب فذكر نحو حديث الباب وفيه « فقال لي يا محمد أنت رسول الله حقاً قال فلقد هممت أن أطرح نفسي من حائق جبل » أي من علوه .

**قوله ( وقال ابن عباس : فالتق الإصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل )** ثبت هذا لأبي ذر عن المستمل والكشميهني وكذا للنسفي ولأبي زيد المروزي عن الفربري ، ووصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ فالتق الإصباح ﴾ يعني بالإصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل ، وتعقب بعضهم هذا على البخاري فقال : إنما فسر ابن عباس الإصباح ولفظ « فالتق » هو المراد هنا لأن البخاري إنما ذكره عقب هذا الحديث من أجل ما وقع في حديث عائشة « فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح » فلا يراد البخاري وجه ، وقد تقدم في آخر التفسير قول مجاهد في تفسير قوله ﴿ قل أعوذ برب الفلق ﴾ إن الفلق الصبح وأخرج الطبري هنا عنه في قوله ﴿ فالتق الإصباح ﴾ قال إضاءة الصبح ، وعلى هذا فالمراد بفلق الصبح إضاءته ، والفلق اسم فاعل ذلك ، وقد أخرج الطبري من طريق الضحاك : الإصباح خالق النور نور النهار ، وقال بعض أهل اللغة : الفلق شق الشيء ، وقيدته الراغب بإبانة بعضه من بعض ، ومنه فلق موسى البحر فانفلق ، ونقل الفراء أن فطر وخلق وفلق بمعنى واحد ، وقد قيل في قوله تعالى ﴿ فالتق الحب والنوى ﴾ أن المراد به الشق الذي في الحبة من الخنطة وفي النواة ، وهذا يرد على تقييد الراغب ، والإصباح في الأصل مصدر أصبح إذا دخل في الصبح سمي به الصبح ، قال امرؤ القيس :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي  
بصبح وما الإصباح فيك بأمثل

ب

**رُؤْيَا الصَّالِحِينَ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ**

**لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ ﴾ إِلَى : ﴿ فَتَحاً قَرِيباً ﴾**

[٦٩٨٣] ٦٧٣٨- فا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه قال : « الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة . » [الحديث ٦٩٨٣- طرفه في: ٦٩٩٤].

**قوله ( باب رؤيا الصالحين )** الإضافة فيه للفاعل لقوله في حديث الباب « يراها الرجل الصالح » وكأنه جمع إشارة إلى أن المراد بالرجل الجنس .

**قوله ( وقوله تعالى : لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين - إلى قوله - فتحاً قريباً )** ساق في رواية كريمة الآية كلها ، وأخرج الفريابي وعبد بن حميد والطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في تفسير هذه الآية قال « أرى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالحديبية أنه دخل مكة هو وأصحابه محلقين ، قال فلما نحر الهدى بالحديبية قال أصحابه : أين رؤياك ؟ فنزلت » وقوله ﴿ فجعل من دون ذلك فتحاً قريباً ﴾ قال : النحر بالحديبية فرجعوا ففتحوا حبير أي المراد بقوله ذلك النحر والمراد بالفتح



فتح خير . قال : ثم اعتمر بعد ذلك فكان تصديق رؤياه في السنة المقبلة . وقد أخرج ابن مردويه في التفسير بسند ضعيف عن ابن عباس في هذه الآية قال : تأويل رؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء ، واختلف في معنى قوله « إن شاء الله » في الآية ف قيل : هي إشارة إلى أنه لا يقع شيء إلا بمشيئة الله تعالى ، وقيل هي حكاية لما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم في منامه ، وقيل هي على سبيل التعليم لمن أراد أن يفعل شيئاً مستقبلاً كقوله تعالى ﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله﴾ وقيل هي على سبيل الاستثناء من عموم المخاطبين ، لأن منهم من مات قبل ذلك أو قتل .

قوله ( عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ) سيأتي بعد باب من وجه آخر « عن أنس عن عبادة بن الصامت » ويأتي بيانه هناك .

قوله (الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح ) هذا يقيد ما أطلق في غير هذه الرواية كقوله « رؤيا المؤمن جزء » ولم يقيدها بكونها حسنة ولا بأن رائتها صالح ، ووقع في حديث أبي سعيد « الرؤيا الصالحة » وهو تفسير المراد بالحسنة هنا ، قال المهلب : المراد غالب رؤيا الصالحين ، وإلا فالصالح قد يرى الأضغاث ولكنه نادر لقلة تمكن الشيطان منهم ، بخلاف عكسهم فإن الصدق فيها نادر لغلبة تسلط الشيطان عليهم ، قال : فالناس على هذا ثلاث درجات : الأنبياء ورؤياهم كلها صدق وقد يقع فيها ما يحتاج إلى تعبير ، والصالحون والأغلب على رؤياهم الصدق وقد يقع فيها ما لا يحتاج إلى تعبير ، ومن عداهم يقع في رؤياهم الصدق والأضغاث وهي ثلاثة أقسام : مستورون فالغالب استواء الحال في حقهم ، وفسقة والغالب على رؤياهم الأضغاث ويقبل فيها الصدق ، وكفار ويندر في رؤياهم الصدق جداً ويشير إلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً » أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة ، وستأتي الإشارة إليه في « باب القيد في المنام » إن شاء الله تعالى . وقد وقعت الرؤيا الصادقة من بعض الكفار كما في رؤيا صاحبي السجن مع يوسف عليه السلام ورؤيا ملكهما وغير ذلك ، وقال القاضي أبو بكر بن العري : رؤيا المؤمن الصالح هي التي تنسب إلى أجزاء النبوة ، ومعنى صلاحها استقامتها وانتظامها ، قال : وعندى أن رؤيا الفاسق لا تعد في أجزاء النبوة ، وقيل تعد من أقصى الأجزاء ، وأما رؤيا الكافر فلا تعد أصلاً . وقال القرطبي : المسلم الصادق الصالح هو الذي يناسب حاله حال الأنبياء فأكرم بنوع مما أكرم به الأنبياء وهو الاطلاع على الغيب ، وأما الكافر والفاسق والمخلط فلا ، ولو صدقت رؤياهم أحياناً فذاك كما قد يصدق الكذوب وليس كل من حديث عن غيب يكون خبره من أجزاء النبوة كالكاهن والمنجم . وقوله « من الرجل » ذكر للغالب فلا مفهوم له فإن المرأة الصالحة كذلك قاله ابن عبد البر .

قوله ( جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ) كذا وقع في أكثر الأحاديث ، ولمسلم من حديث أبي هريرة « جزء من خمسة وأربعين » أخرجه من طريق أيوب عن محمد بن سيرين عنه ، وسيأتي للمصنف من طريق عوف عن محمد بلفظ « ستة » كالجادة ، ووقع عند مسلم أيضاً من حديث ابن عمر « جزء من سبعين جزءاً » وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود موقوفاً ، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عنه مرفوعاً ، وله من وجه آخر عنه « جزء من ستة وسبعين » وسندها ضعيف ، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً من رواية حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفاً كذلك ، وأخرجه أحمد مرفوعاً ، لكن أخرجه مسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح كالجادة ، ولا بن ماجه مثل حديث ابن عمر مرفوعاً وسنده لين ، وعند أحمد والبخاري عن ابن عباس بمثله

وسنده جيد ، وأخرج ابن عبد البر من طريق عبد العزيز بن المختار عن ثابت عن أنس مرفوعاً « جزء من ستة وعشرين » والمخفوظ من هذا الوجه كالجادة ، وسيأتي للبخاري قريباً ، ومثله لمسلم من رواية شعبة عن ثابت ، وأخرج أحمد وأبو يعلى والطبري في « تهذيب الآثار » من طريق الأعرج عن سليمان بن عريب بمهمله وزن عظيم عن أبي هريرة كالجادة ، قال سليمان : فذكرته لابن عباس فقال « جزء من خمسين » فقلت له إني سمعت أبا هريرة فقال ابن عباس : فإني سمعت العباس بن عبد المطلب يقول « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرؤيا الصالحة من المؤمن جزء من خمسين جزءاً من النبوة » وللترمذي والطبري من حديث أبي رزين العقيلي « جزء من أربعين » وأخرج الترمذي من وجه آخر كالجادة ، وأخرجه الطبري من وجه آخر عن ابن عباس « أربعين » وللطبري من حديث عبادة « جزء من أربعة وأربعين » والمخفوظ عن عبادة كالجادة كما سيأتي بعد باب وأخرج الطبري وأحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص « جزء من تسعة وأربعين » وذكره القرطبي في « المفهم » بلفظ « سبعة » بتقديم السين ، فحصلنا من هذه الروايات على عشرة أوجه أقلها جزء من ستة وعشرين وأكثرها من ستة وسبعين وبين ذلك أربعين وأربعة وأربعين وخمسة وأربعين وستة وأربعين وسبعة وأربعين وتسعة وأربعين وخمسين وسبعين ، أصحها مطلقاً الأول ويليها السبعين ، ووقع في شرح النووي وفي رواية عبادة أربعة وعشرين ، وفي رواية ابن عمر ستة وعشرين وهاتان الروايتان لا أعرف من أخرجهما إلا أن بعضهم نسب رواية ابن عمر هذه لتخريج الطبري ، ووقع في كلام ابن أبي جمرة أنه ورد بالفاظ مختلفة فذكر بعض ما تقدم وزاد في رواية اثنين وسبعين وفي أخرى اثنين وأربعين وفي أخرى سبعة وعشرين وفي أخرى خمسة وعشرين فبلغت على هذا خمسة عشر لفظاً . وقد استشكل كون الرؤيا جزءاً من النبوة مع أن النبوة انقطعت بموت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقليل في الجواب إن وقعت الرؤيا من النبي صلى الله عليه وسلم فهي جزء من أجزاء النبوة حقيقة وإن وقعت من غير النبي فهي جزء من أجزاء النبوة على سبيل المجاز . وقال الخطابي قيل معناه إن الرؤيا تجيء على موافقة النبوة لا أنها جزء باق من النبوة ، وقيل المعنى إنها جزء من علم النبوة لأن النبوة وإن انقطعت فعلمها باق ، وتعقب بقول مالك فيما حكاه ابن عبد البر أنه سئل : أيبر الرؤيا كل أحد ؟ فقال أبا النبوة يلعب ؟ ثم قال : الرؤيا جزء من النبوة فلا يلعب بالنبوة . والجواب أنه لم يرد أنها نبوة باقية وإنما أراد أنها لما أشبهت النبوة من جهة الاطلاع على بعض الغيب لا ينبغي أن يتكلم فيها بغير علم . وقال ابن بطال : كون الرؤيا جزءاً من أجزاء النبوة مما يستعظم ولو كانت جزءاً من ألف جزء ، فيمكن أن يقال إن لفظ النبوة مأخوذ من الإنباء وهو الإعلام لغة ، فعلى هذا فالمعنى أن الرؤيا خير صادق من الله لا كذب فيه كما أن معنى النبوة نبأ صادق من الله لا يجوز عليه الكذب فشابهت الرؤيا النبوة في صدق الخبر . وقال المازري : يحتمل أن يراد بالنبوة في هذا الحديث الخير بالغيب لا غير وإن كان يتبع ذلك إنذار أو تبشير فالخير بالغيب أحد ثمرات النبوة ، وهو غير مقصود لذاته لأنه يصح أن يبعث نبي يقرر الشرع ويبين الأحكام وإن لم يخبر في طول عمره بغيب ولا يكون ذلك قادحاً في نبوته ولا مبطلا للمقصود منها ، والخبر بالغيب من النبي لا يكون إلا صدقاً ولا يقع إلا حقاً ، وأما خصوص العدد فهو مما أطلع الله عليه نبيه لأنه يعلم من حقائق النبوة ما لا يعلمه غيره ، قال : وقد سبق بهذا الجواب جماعة لكنهم لم يكشفوه ولم يحققوه . وقال القاضي أبو بكر بن العري : أجزاء النبوة لا يعلم حقيقتها إلا ملك أو نبي ، وإنما القدر الذي أراده النبي أن يبين أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة في الجملة لأن فيها اطلاعاً على الغيب من وجه ما ، وأما تفصيل النسبة فيختص بمعرفة درجة النبوة . وقال المازري : لا يلزم العالم أن يعرف كل شيء جملة وتفصيلاً ، فقد جعل الله للعالم حداً يقف عنده ، فمنه ما يعلم المراد به جملة وتفصيلاً ، ومنه ما يعلمه جملة لا تفصيلاً ، وهذا من هذا القبيل . وقد تكلم بعضهم على الرواية

المشهوره وأبدى لها مناسبة فنقل ابن بطال عن أنى سعيد السفاقي أن بعض أهل العلم ذكر أن الله أوحى إلى نبيه في المنام ستة أشهر ، ثم أوحى إليه بعد ذلك في اليقظة بقية مدة حياته ، ونسبتها من الوحي في المنام جزء من ستة وأربعين جزءاً لأنه عاش بعد النبوة ثلاثاً وعشرين سنة على الصحيح ، قال ابن بطال : هذا التأويل يفسد من وجهين : أحدهما أنه قد اختلف في قدر المدة التي بعد بعثة النبي صلى الله عليه وسلم إلى موته ، والثاني أنه يبقى حديث السبعين جزءاً بغير معنى . قلت : ويضاف إليه بقية الأعداد الواقعة . وقد سبقه الخطاى إلى إنكار هذه المناسبة فقال : كان بعض أهل العلم يقول في تأويل هذا العدد قولاً لا يكاد يتحقق ، وذلك أنه صلى الله عليه وسلم أقام بعد الوحي ثلاثاً وعشرين سنة وكان يوحى إليه في منامه ستة أشهر وهى نصف سنة فهى جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ، قال الخطاى : وهذا وإن كان وجهاً تحتمله قسمة الحساب والعدد فأول ما يجب على من قاله أن يثبت بما ادعاه خبراً ، ولم يسمع فيه أثر ولا ذكر مدعية في ذلك خبراً ، فكأنه قاله على سبيل الظن والظن لا يغنى من الحق شيئاً ، ولئن كانت هذه المدة محسوبة من أجزاء النبوة على ماذهب إليه فليحلحق بها سائر الأوقات التي كان يوحى إليه فيها في منامه في طول المدة كما ثبت ذلك عنه في أحاديث كثيرة جليلة القدر ، والرؤيا في أحد وفي دخول مكة فإنه يتلفق من ذلك مدة أخرى وتزاد في الحساب فتبطل القسمة التي ذكرها ، قال : فدل ذلك على ضعف ما تأوله المذكور ، وليس كل ما خفى علينا علمه لا يلزمنا حجته كأعداد الركعات وأيام الصيام ورمى الجمار فإننا لانصل من علمها إلى أمر يوجب حصرها تحت أعدادها ، ولم يقدح ذلك في موجب اعتقادنا للزومها ، وهو كقوله في حديث آخر « الهدى الصالح والسمت الصالح جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة » فإن تفصيل هذا العدد وحصر النبوة متعذر وإنما فيه أن هاتين الخصلتين من جملة هدى الأنبياء وسمتهم ، فكذلك معنى حديث الباب المراد به تحقيق أمر الرؤيا وأنها مما كان الأنبياء عليه وأنها جزء من أجزاء العلم الذي كان يأتيهم والأنباء التي كان ينزل بها الوحي عليهم ، وقد قبل جماعة من الأئمة المناسبة المذكورة وأجابوا عما أورده الخطاى ، أما الدليل على كون الرؤيا كانت ستة أشهر فهم أن ابتداء الوحي كان على رأس الأربعين من عمره صلى الله عليه وسلم كما جزم به ابن إسحق وغيره وذلك في ربيع الأول ونزول جبريل إليه وهو بغار حراء كان في رمضان وبينهما ستة أشهر ، وفي هذا الجواب نظر لأنه على تقدير تسليمه ليس فيه تصريح بالرؤيا ، وقد قال النووي : لم يثبت أن زمن الرؤيا للنبي صلى الله عليه وسلم كان ستة أشهر وأما ما ألزمه به من تلفيق أوقات المراتى وضمها إلى المدة فإن المراد وحي المنام المتتابع ، وأما ما وقع منه في غضون وحي اليقظة فهو يسير بالنسبة إلى وحي اليقظة فهو مغموور في جانب وحي اليقظة فلم يعتبر بمدته ، وهو نظير ما اعتمدوه في نزول الوحي ، وقد أطبقوا على تقسيم النزول إلى مكى ومدنى قطعاً فالمكى ما نزل قبل الهجرة ولو وقع بغيرها مثلاً كالطائف ونخلة والمدنى ما نزل بعد الهجرة ولو وقع وهو بغيرها كما في الغزوات وسفر الحج والعمرة حتى مكة . قلت : وهو اعتذار مقبول ، ويمكن الجواب عن اختلاف الأعداد أنه وقع بحسب الوقت الذى حدث فيه النبي صلى الله عليه وسلم بذلك كأن يكون لما أكمل ثلاث عشرة سنة بعد مجيء الوحي إليه حدث بأن الرؤيا جزء من ستة وعشرين إن ثبت الخبر بذلك وذلك وقت الهجرة ، ولما أكمل اثنين وعشرين حدث بأربعة وأربعين ثم بعدها بخمسة وأربعين ثم حدث بستة وأربعين في آخر حياته ، وأما ما عدا ذلك من الرؤيات بعد الأربعين فضعيف ورواية الخمسين يحتمل أن تكون لجبر الكسر ورواية السبعين للمبالغة وما عدا ذلك لم يثبت ، وهذه مناسبة لم أر من تعرض لها ، ووقع في بعض الشروح مناسبة للسبعين ظاهرة التكلف وهى أنه صلى الله عليه وسلم قال في الحديث الذى أخرجه أحمد

وغيره «أنا بشارة عيسى ودعوة إبراهيم ورأت أمى نوراً» فهذه ثلاثة أشياء تضرب في مدة نبوته وهي ثلاثة وعشرون سنة تضاف إلى أصل الرؤيا فتبلغ سبعين . قلت : ويبقى في أصل المناسبة إشكال آخر وهو المتبادر من الحديث إرادة تعظيم رؤيا المؤمن الصالح ، والمناسبة المذكورة تقتضى قصر الخبر على صورة ما اتفق لنبينا صلى الله عليه وسلم كأنه قيل كانت المدة التي أوحى الله إلى نبينا فيها في المنام جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من المدة التي أوحى الله إليه فيها في اليقظة ، ولا يلزم من ذلك أن كل رؤيا لكل صالح تكون كذلك ، ويؤيد إرادة التعميم الحديث الذي ذكره الخطاى في الهدى والسمت فإنه ليس خاصاً بنبوة نبينا صلى الله عليه وسلم أصلاً ، وقد أنكر الشيخ أبو محمد بن أبى جمرة التأويل المذكور فقال ليس فيه كبير فائدة ولا ينبغي أن يحمل كلام المؤيد بالفصاحة والبلاغة على هذا المعنى ، ولعل قائله أراد أن يجعل بين النبوة والرؤيا نوع مناسبة فقط ، ويعكر عليه الاختلاف في عدد الأجزاء .

( تنبيه ) : حديث الهدى الصالح الذي ذكره الخطاى أخرجه الترمذى والطبرانى من حديث عبد الله بن سرخس لكن بلفظ أربعة وعشرين جزءاً وقد ذكره القرطبى في «المفهم» بلفظ من ستة وعشرين انتهى . وقد أبدى غير الخطاى المناسبة باختلاف الروايات في العدد المذكور ، وقد جمع بينها جماعة أولهم الطبرى فقال : رواية السبعين عامة في كل رؤيا صادقة من كل مسلم ، ورواية الأربعين خاصة بالمؤمن الصادق الصالح ، وأما ما بين ذلك فبالنسبة لأحوال المؤمنين . وقال ابن بطلال : أما الاختلاف في العدد قلة وكثرة فأصح ماورد فيها من ستة وأربعين ومن سبعين وما بين ذلك من أحاديث الشيوخ ، وقد وجدنا الرؤيا تنقسم قسمين : جليلة ظاهرة كمن رأى في المنام أنه يعطى ثمراً فأعطى ثمراً مثله في اليقظة فهذا القسم لا إغراب في تأويلها ولا رمز في تفسيرها ، ومرموزة بعيدة المرام فهذا القسم لا يقوم به حتى يعبره إلا حاذق لبعد ضرب المثل فيه ، فيمكن أن هذا من السبعين والأول من الستة والأربعين لأنه إذا قلت الأجزاء كانت الرؤيا أقرب إلى الصدق وأسلم من وقوع الغلط في تأويلها ، بخلاف ما إذا كثرت . قال : وقد عرضت هذا الجواب على جماعة فحسنوه وزادنى بعضهم فيه أن النبوة على مثل هذين الوصفين تلقاها الشارع عن جبريل ، فقد أخبر أنه كان يأتيه الوحي مرة فيكلمه بكلام فيعيه بغير كلفة ومرة يلقي إليه جملاً وجوامع يشتد عليه حملها حتى تأخذه الرخصاء ويتحدر منه العرق ثم يطلعه الله على بيان ما ألقى عليه منها . ولخصه المازرى فقال : قيل إن المنامات دلالات ، والدلالات منها ما هو جلى ومنها ما هو خفى ، فالأقل في العدد هو الجلى والأكثر في العدد هو الخفى وما بين ذلك . وقال الشيخ أبو محمد بن أبى جمرة ما حاصله : إن النبوة جاءت بالأمور الواضحة ، وفي بعضها ما يكون فيه إجمال مع كونه مبيناً في موضع آخر ، وكذلك المرائى منها ما هو صريح لا يحتاج إلى تأويل ومنها ما يحتاج فالذى يفهمه العارف من الحق الذى يعرج عليه منها جزء من أجزاء النبوة ، وذلك الجزء يكثر مرة ويقل أخرى بحسب فهمه ، فأعلاهم من يكون بينه وبين درجة النبوة أقل ماورد من العدد ، وأدناهم الأكثر من العدد ، ومن عداها ما بين ذلك . وقال القاضى عياض : ويحتمل أن تكون هذه التجزئة في طرق الوحي ، إذ منه ما سمع من الله بلا واسطة ، ومنه ما جاء بواسطة الملك ، ومنه ما ألقى في القلب من الإلهام ، ومنه ما جاء به الملك وهو على صورته أو على صورة آدمى معروف أو غير معروف ، ومنه ما أتاه به في النوم ، ومنه ما أتاه به في صلصلة الجرس ، ومنه ما يليقه روح القدس في روعه ، إلى غير ذلك مما وقفنا عليه ومما لم نقف عليه ، فتكون تلك الحالات إذا عددت انتهت إلى العدد المذكور . قال القرطبى في «المفهم» : ولا يخفى ما فيه من التكلف والتساهل ، فإن تلك الأعداد إنما هي أجزاء النبوة ، وأكثر الذى ذكره إنما هي أحوال لغير النبوة لكونه يعرف

الملك أو لا يعرفه أو يأتيه على صورته أو على صورة آدمي ثم مع هذا التكلف لم يبلغ عدد ما ذكر عشرين فضلاً عن سبعين . قلت : والذي نحاه القاضي سبقه إليه الحلبي « فقرأت في مختصره للشيخ علاء الدين القونوي بخطه مانصه : ثم إن الأنبياء يختصون بآيات يؤيدون بها لتمييزوا بها عمن ليس مثلهم ، كما تميزوا بالعلم الذي أوتوه « فيكون لهم الخصوص من وجهين : فما هو في حيز التعليم هو النبوة ، وما هو في حيز التأيد هو حجة النبوة ، قال : وقد قصد الحلبي في هذا الموضع بيان كون الرؤيا الصالحة جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من النبوة فذكر وجوهاً من الخصائص العلمية للأنبياء تكلف في بعضها حتى أنهاها إلى العدد المذكور ، فتكون الرؤيا واحداً من تلك الوجوه ، فأعلاها تكليم الله بغير واسطة ، ثانيها الإلهام بلا كلام بل يجد علم شيء في نفسه من غير تقدم ما يوصل إليه بحس أو استدلال ، ثالثها الوحي على لسان ملك يراه فيكلمه ، رابعها نفث الملك في روعه وهو الوحي الذي يخص به القلب دون السمع ، قال : وقد ينث الملك في روع بعض أهل الصلاح لكن بنحو الإطماع في الظفر بالعدو والترغيب في الشيء والترهيب من الشيء فيزول عنه بذلك وسوسة الشيطان بحضور الملك لا بنحو نفى علم الأحكام والوعد والوعيد فإنه من خصائص النبوة ، خامسها إكمال عقله فلا يعرض له فيه عارض أصلاً ، سادسها قوة حفظه حتى يسمع السورة الطويلة فيحفظها من مرة ولا ينسى منها حرفاً ، سابعها عصمته من الخطأ في اجتهاده ، ثامنها ذكاء فهمه حتى يتسع لضروب من الاستنباط ، تاسعها ذكاء بصره حتى يكاد يبصر الشيء من أقصى الأرض ، عاشرها ذكاء سمعه حتى يسمع من أقصى الأرض مالا يسمعه غيره ، حادي عشرها ذكاء شمه كما وقع ليعقوب في قميص يوسف ، ثاني عشرها تقوية جسده حتى سار في ليلة مسيرة ثلاثين ليلة ، ثالث عشرها عروجه إلى السماوات ، رابع عشرها مجيء الوحي له في مثل صلصلة الجرس ، خامس عشرها تكليم الشاة ، سادس عشرها إنطاق النبات ، سابع عشرها إنطاق الجذع ، ثامن عشرها إنطاق الحجر ، تاسع عشرها إفهامه عواء الذئب أن يفرض له رزقا ، العشرون إفهامه رغاء البعير ، الحادي والعشرون أن يسمع الصوت ولا يرى المتكلم ، الثانية والعشرون تمكينه من مشاهدة الجن ، الثالثة والعشرون تمثيل الأشياء المغيبة له كما مثل له بيت المقدس صبيحة الإسراء ، الرابعة والعشرون حدوث أمر يعلم به العاقبة كما قال في الناقة لما بركت في الحديبية « حبسها حابس الفيل » الخامسة والعشرون استدلاله باسم علي أمر كما قال لما جاءهم سهيل بن عمرو « قد سهل لكم الأمر » ، السادسة والعشرون أن ينظر شيئاً علوياً فيستدل به على أمر يقع في الأرض كما قال « إن هذه السحابة لتستهل بنصر بني كعب » ، السابعة والعشرون رؤيته من ورائه ، الثامنة والعشرون اطلاعه على أمر وقع لمن مات قبل أن يموت كما قال في حنظلة « رأيت الملائكة تغسله » وكان قتل وهو جنب ، التاسعة والعشرون أن يظهر له ما يستدل به على فتوح مستقبل كما جاء ذلك يوم الخندق ، الثلاثون اطلاعه على الجنة والنار في الدنيا ، الحادية والثلاثون الفراسة ، الثانية والثلاثون طواعية الشجرة حتى انتقلت بعروقها وغصونها من مكان إلى مكان ثم رجعت ، الثالثة والثلاثون قصة الظبية وشكواها له ضرورة خشفها الصغير ، الرابعة والثلاثون تأويل الرؤيا بحيث لا تخفى ، الخامسة والثلاثون الحزر في الرطب وهو على النخل أنه يجيء كذا وكذا وسقاً من التمر فجاء كما قال ، السادسة والثلاثون الهداية إلى الأحكام ، السابعة والثلاثون الهداية إلى سياسة الدين والدنيا ، الثامنة والثلاثون الهداية إلى هيئة العالم وتركيبه ، التاسعة والثلاثون الهداية إلى مصالح البدن بأنواع الطب ، الأربعون الهداية إلى وجوه القربات ، الحادية والأربعون الهداية إلى الصناعات النافعة ، الثانية والأربعون الاطلاع على ما سيكون ،

الثالثة والأربعون الاطلاع على ما كان مما لم ينقله أحد قبله ، الرابعة والأربعون التوقيف على أسرار الناس وغبايتهم ، الخامسة والأربعون تعليم طرق الاستدلال ، السادسة والأربعون الاطلاع على طريق التلطف في المعاشرة ، قال : فقد بلغت خصائص النبوة فيما مرجعه العلم ستة وأربعين وجهاً ليس منها وجه إلا وهو يصلح أن يكون مقارباً للرؤيا الصالحة التي أخبر أنها جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ، والكثير منها وإن كان قد يقع لغير النبي لكنه للنبي لا يخطئ أصلاً ولغيره قد يقع فيه الخطأ والله أعلم . وقال الغزالي في كتاب الفقر والزهد من « الإحياء » ، لما ذكر حديث يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بخمسمائة عام وفي رواية بأربعين سنة قال : وهذا يدل على تفاوت درجات الفقراء فكان الفقير الحريص على جزء من خمسة وعشرين جزءاً من الفقير الزاهد لأن هذه نسبة الأربعين إلى الخمسمائة ، ولا يظن أن تقدير النبي صلى الله عليه وسلم يتجزأ على لسانه كيف ما اتفق بل لا ينطق إلا بحقيقة الحق وهذا كقوله « الرؤيا الصالحة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة » فإنه تقدير تحقيق ، لكن ليس في قوة غيره أن يعرف علة تلك النسبة إلا بتخمين ، لأن النبوة عبارة عما يختص به النبي ويفارق به غيره ، وهو يختص بأنواع من الخواص منها أنه يعرف حقائق الأمور المتعلقة بالله وصفاته وملائكته والدار الآخرة لا كما يعلمه غيره بل عنده من كثرة المعلومات وزيادة اليقين والتحقيق ما ليس عند غيره ، وله صفة تتم له بها الأفعال الخارقة للعادات كالصفة التي بها تتم لغيره الحركات الاختيارية ، وله صفة يبصر بها الملائكة ويشاهد بها الملكوت كالصفة التي يفارق بها البصير الأعمى ، وله صفة بها يدرك ما سيكون في الغيب ويطالع بها ما في اللوح المحفوظ كالصفة التي يفارق بها الذكي البليد ، فهذه صفات كالات ثابتة للنبي يمكن انقسام كل واحد منها إلى أقسام بحيث يمكننا أن نقسمها إلى أربعين وإلى خمسين وإلى أكثر ، وكذا يمكننا أن نقسمها إلى ستة وأربعين جزءاً بحيث تقع الرؤيا الصحيحة جزءاً من جملتها لكن لا يرجع إلا إلى ظن وتخمين لا أنه الذي أراده النبي صلى الله عليه وسلم حقيقة . انتهى ملخصاً . وأظنه أشار إلى كلام الخليمي فإنه مع تكلفه ليس على يقين أن الذي ذكره هو المراد والله أعلم . وقال ابن الجوزي : لما كانت النبوة تتضمن اطلاعاً على أمور يظهر تحقيقها فيما بعد وقع تشبيه رؤيا المؤمن بها ، وقيل إن جماعة من الأنبياء كانت نبوتهم وحياً في المنام فقط ، وأكثرهم ابتدئ بالوحي في المنام ثم رقوا إلى الوحي في اليقظة ! فهذا بيان مناسبة تشبيه المنام الصادق بالنبوة ، وأما خصرص العدد المذكور فتكلم فيه جماعة فذكر المناسبة الأولى وهي أن مدة وحي المنام إلى نبينا كانت ستة أشهر وقد تقدم ما فيه ، ثم ذكر أن الأحاديث اختلفت في العدد المذكور قال : فعلى هذا تكون رؤيا المؤمن مختلفة بأعلاها ستة وأربعون وأدناها سبعون ، ثم ذكر المناسبة التي ذكرها الطبري . وقال القرطبي في « المفهم » : يحتمل أن يكون المراد من هذا الحديث أن المنام الصادق خصلة من خصال النبوة كما جاء في الحديث الآخر « التؤدة والاقتصاد وحسن السميت جزء من ستة وعشرين جزءاً من النبوة » أي النبوة مجموع خصال مبلغ أجزائها ذلك وهذه الثلاثة جزء منها ، وعلى مقتضى ذلك يكون كل جزء من الستة والعشرين ثلاثة أشياء فإذا ضربنا ثلاثة في ستة وعشرين انتهت إلى ثمانية وسبعين فيصح لنا أن عدد خصال النبوة من حيث آحادها ثمانية وسبعون قال : ويصح أن يسمى كل اثنين منها جزءاً فيكون العدد بهذا الاعتبار تسعة وثلاثين ، ويصح أن يسمى كل أربعة منها جزءاً فتكون تسعة عشر جزءاً ونصف جزء فيكون اختلاف الروايات في العدد بحسب اختلاف اعتبار الأجزاء ، ولا يلزم منه اضطراب . قال وهذا أشبه ما وقع لي في ذلك مع أنه لم ينشرح به الصدر ولا اطمأنت إليه النفس . قلت وتماه أن يقول في الثانية والسبعين بالنسبة لرواية السبعين ألغى فيها الكسر وفي التسعة والثلاثين بالنسبة لرواية الأربعين جبر الكسر ، ولا تحتاج إلى العدد الأخير لما فيه من ذكر النصف ، وما عدا ذلك من الأعداد قد

أشار إلى أنه يعتبر بحسب ما يقدر من الخصال ، ثم قال : وقد ظهر لى وجه آخر وهو أن النبوة معناها أن الله يطلع من يشاء من خلقه على ما يشاء من أحكامه ووحيه إما بالمكاملة وإما بواسطة الملك وإما بإلقاء فى القلب بغير واسطة ، لكن هذا المعنى المسمى بالنبوة لا يخص الله به إلا من خصه بصفات كمال نوعه من المعارف والعلوم والفضائل والآداب مع تنزهه عن النقائص أطلق على تلك الخصال نبوة كما فى حديث « التؤدة والاقتصاد » أى تلك الخصال من خصال الأنبياء ، والأنبياء مع ذلك متفاضلون فيها كما قال تعالى ﴿ ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض ﴾ ومع ذلك فالصدق أعظم أوصافهم يقظة ومناماً ، فمن تأسى بهم فى الصدق حصل من رؤياه على الصدق ثم لما كانوا فى مقاماتهم متفاوتين كان أتباعهم من الصالحين كذلك ، وكان أقل خصال الأنبياء ما إذا اعتبر كان ستة وعشرين جزءاً وأكثرها ما يبلغ سبعين ، وبين العديدين مراتب مختلفة بحسب ما اختلفت ألفاظ الروايات ، وعلى هذا فمن كان من غير الأنبياء فى صلاحه وصدقه على رتبة تناسب حال نبي من الأنبياء كانت رؤياه جزءاً من نبوة ذلك النبي ، ولما كانت كالاتهم متفاوتة كانت نسبة أجزاء منامات الصادقين متفاوتة على ما فصلناه ، قال : وبهذا يندفع الاضطراب إن شاء الله . وذكر الشيخ أبو محمد بن أبى جهمرة وجهاً آخر ملخصه أن النبوة لها وجوه من الفوائد الدنيوية والأخروية خصوصاً وعموماً ، منها ما يعلم ومنها ما لا يعلم . ليس يميز النبوة والرؤيا نسبة إلا فى كونها حقاً فيكون مقام النبوة بالنسبة لمقام الرؤيا بحسب تلك الأعداد راجعة إلى درجات الأنبياء ، فنسبتها من أعلاهم وهو من ضم له إلى النبوة الرسالة أكثر ماورد من العدد ، ونسبتها إلى الأنبياء غير المرسلين أقل ماورد من العدد وما بين ذلك ، ومن ثم أطلق فى الخبر النبوة ولم يقيد بها نبوة نبي بعينه . ورأيت فى بعض الشروح أن معنى الحديث أن للنام شياً بما حصل للنبي وتميز به عن غيره بجزء من ستة وأربعين جزءاً ، فهذه عدة مناسبات لم أر من جمعها فى موضع واحد ، فله الحمد على ما ألهم وعلم « ولم أقف فى شئ من الأخبار على كون الإلهام جزءاً من أجزاء النبوة مع أنه من أنواع الوحي إلا أن ابن أبى جهمرة تعرض لشيء منه كما سأذكره فى « باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم » إن شاء الله تعالى

### بـ الرؤيا من الله

[٦٩٨٤] ٦٧٣٩- نا أحمد بن يونس قال نا زهير قال نا يحيى وهو ابن سعيد قال سمعت أبا سلمة قال :

سمعت أبا قتادة عن النبي صلى الله عليه قال : « الرؤيا من الله ، والحلم من الشيطان » .

[٦٩٨٥] ٦٧٤٠- نا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال حدثني ابن الهاد عن عبد الله بن خباب عن أبى سعيد

الخدري أنه سمع النبي صلى الله عليه يقول : « إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبها فإنها من الله ، فليحمد الله عليها وليتحدث بها ، وإذا رأى غير ذلك مما يكره فإنما هي من الشيطان فليستعذ من شرها ولا يذكرها لأحد فإنها لا تضره » .

قوله ( باب ) بالتونين ( الرؤيا من الله ) أى مطلقاً ، وإن قيدت فى الحديث بالصالحة فهو بالنسبة إلى ما لا دخول للشيطان فيه ، وأما ما له فيه دخل فنسبت إليه نسبة مجازية ، مع أن الكل بالنسبة إلى الخلق والتقدير من قبل الله ، وإضافة الرؤيا إلى الله للتشريف ، ويحتمل أن يكون أشار إلى ماورد فى بعض طرقه كما سألينه ،

وظاهر قوله «الرؤيا من الله والحلم من الشيطان» أن أثنى تضاف إلى الله لا يقال لها حلم والتي تضاف للشيطان لا يقال لها رؤيا وهو تصرف شرعى ، وإلا فكل يسمى رؤيا ، وقد جاء فى حديث آخر «الرؤيا ثلاث» فأطلق على كل رؤيا ، وسيأتى بيانه فى «باب القيد فى المنام» . وذكر فيه حديثين :

الحديث الأول حديث أبى قتادة ، وزهير فى السند هو ابن معاوية أبو خيثمة الجعفى ، ويحيى بن سعيد هو الأنصارى ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن .

**قوله ( الرؤيا الصادقة )** فى رواية الكشميهنى «الصالحة» وهو الذى وقع فى معظم الروايات ، وسقط الوصف من رواية أحمد بن يحيى الحلوانى عن أحمد بن يونس شيخ البخارى فيه أخرجه أبو نعيم فى المستخرج بلفظ «الرؤيا من الله» كالترجمة ، وكذا فى الطب من رواية سليمان بن بلال والإسماعيلى من رواية الثورى وبشر بن المفضل ويحيى القطان كلهم عن يحيى بن سعيد ، ولمسلم من رواية الزهرى عن أبى سلمة كما سيأتى قريباً مثله ، ووقع فى رواية عبد ربه بن سعيد عن أبى سلمة كما سيأتى فى باب إذا رأى ما يكره «الرؤيا الحسنة من الله» ووقع عند مسلم من هذا الوجه «الصالحة» زاد فى هذه الرواية «فإذا رأى أحدكم ما يحب فلا يخبر به إلا من يحب» ولمسلم فى رواية من هذا الوجه «فإن رأى رؤيا حسنة فليبشر ولا يخبر إلا من يحب» وقوله فليبشر بفتح التحتانية وسكون الموحدة وضم المعجمة من البشرى ، وقيل بنون بدل الموحدة أى ليحدث بها ، وزعم عياض أنها تصحيف ، ووقع فى بعض النسخ من مسلم «فليستر» بمهملة ومثناة من الستر ، وفى حديث أبى رزين عند الترمذى «ولا يقصها إلا على واد» بتشديد الدال اسم فاعل من الود «أو ذى رأى» وفى أخرى «ولا يحدث بها إلا لبيباً أو حبيباً» وفى أخرى «ولا يقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح» قال القاضى أبو بكر بن العرى : أما العالم فإنه يؤولها له على الخير مهما أمكنه ، وأما الناصح فإنه يرشد إلى ما ينفعه ويعينه عليه ، وأما اللبيب وهو العارف بتأويلها فإنه يعلم بما يعول عليه فى ذلك أو يسكت ، وأما الحبيب فإن عرف خيراً قاله وإن جهل أو شك سكت . قلت : والأولى الجمع بين الروایتين فإن اللبيب عبر به عن العالم والحبيب عبر به من الناصح ، ووقع عند مسلم فى حديث أبى سعيد فى حديثى الباب «فليحمد الله عليها وليحدث بها» .

**قوله ( والحلم من الشيطان )** كذا اختصره ، وسيأتى ضبط الحلم ومعناه فى «باب الحلم من الشيطان» إن شاء الله تعالى ، وقد أخرجه أبو نعيم فى المستخرج من الطريق المشار إليها فزاد «فإذا رأى أحدكم شيئاً يكرهه فلينفث عن شماله ثلاث مرات ويتعوذ بالله من شرها وأذاها فإنها لا تضر» وكذا مضى فى الطب من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، وسيأتى للمصنف فى «باب الحلم من الشيطان» من طريق ابن شهاب عن أبى سلمة بلفظ «فإذا حلم أحدكم الحلم يكرهه فليصق عن يساره وليستعذ بالله منه فلن يضره» ولمسلم من هذا الوجه «عن يساره حين يهب من نومه ثلاث مرات» وسيأتى فى «باب من رأى النبى صلى الله عليه وسلم» من طريق عبيد بن أبى جعفر عن أبى سلمة بلفظ «فمن رأى شيئاً يكرهه فلينفث عن شماله ثلاثاً وليتعوذ من الشيطان فإنها لا تضره» ومن رواية عبد ربه بن سعيد عن أبى سلمة الآتية فى «باب إذا رأى ما يكره» بلفظ «وإذا رأى ما يكره فليتعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان ولينقل ثلاثاً ولا يحدث بها أحداً فإنها لن تضره» وهذه أتم الروايات عن أبى سلمة لفظاً . قال المهلب : سمى الشارع الرؤيا الخالصة من الأضغاث صالحة وصادقة وأضافها إلى الله ، وسمى الأضغاث حلماً وأضافها إلى الشيطان إذ كانت مخلوقة على شاكلته فأعلم الناس بكيدهم وأرشدهم



إلى دفعه لثلاث يملغوه أربه في تحزينهم والتهويل عليهم ، وقال أبو عبد الملك : أضيفت إلى الشيطان لكونها على هواه ومراده ، وقال ابن الباقلاني يخلق الله الرؤيا الصالحة بحضرة الملك ويخلق الرؤيا التي تقابلها بحضرة الشيطان ، فمن ثم أضيف إليه ، وقيل أضيفت إليه لأنه الذي يخيل بها ولا حقيقة لها في نفس الأمر .

الحديث الثاني عن أنى سعيد الخدري ، قوله ( حدثني ابن الهاد ) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبد الله ابن شداد بن الهاد الليثي ، وسيأتي منسوباً في « باب إذا رأى مايكره » .

قوله ( فإنما هي من الله ) في الرواية المذكورة « فإنها من الله » ، فليحمد الله عليها وليتحدث بها ، وفي رواية الكشميني « فليتحدث » ومثله في الرواية المذكورة .

قوله ( وإذا رأى غير ذلك مما يكره فإنما هي من الشيطان فليستعد ) زاد في نسخة « بالله » .

قوله ( ولا يذكرها لأحد فإنها لا تضره ) في رواية الكشميني في باب إذا رأى مايكره « فإنها لن تضره » ، فحاصل ما ذكر من أبواب الرؤيا الصالحة ثلاث أشياء : أن يحمد الله عليها ، وأن يستبشر بها ، وأن يتحدث بها لكن لمن يحب دون من يكره وحاصل ما ذكر من أدب الرؤيا المكروهة أربعة أشياء : أن يتعوذ بالله من شرها ، ومن شر الشيطان ، وأن يتفل حين يهب من نومه عن يساره ثلاثاً ، ولا يذكرها لأحد أصلاً . ووقع عند المصنف في « باب القيد في المنام » عن أنى هريرة خامسة وهي الصلاة ولفظه « فمن رأى شيئاً يكرهه فلا يقصه على أحد وليقم فليصل » لكن لم يصرح البخاري بوصله وصرح به مسلم كما سيأتي بيانه في بابه ، وغفل القاضي أبو بكر بن العربي فقال : زاد الترمذي على الصحيحين بالأمر بالصلاة انتهى ، وزاد مسلم سادسة وهي التحول عن جنبه الذي كان عليه فقال « حدثنا قتيبة حدثنا ليث وحدثنا ابن رمح أنبأنا الليث عن أنى الزبير عن جابر رفعه إذا رأى أحدهم الرؤيا يكرهها فليصق على يساره ثلاثاً وليستعد بالله من الشيطان ثلاثاً وليتحول عن جنبه الذي كان عليه » وقال قبل ذلك « حدثنا قتيبة ومحمد بن رمح عن الليث بن سعد وحدثنا محمد بن المنثني حدثنا عبد الوهاب وحدثنا أبو بكر بن أنى شيبه حدثنا عبد الله بن نمير كلهم عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد » يعنى عن أنى سلمة عن أنى قتادة مثل حديث سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد وزاد ابن رمح في هذا الحديث « وليتحول عن جنبه الذي كان عليه » وذكر بعض الحفاظ أن هذه الزيادة إنما هي في حديث الليث عن أنى الزبير كما اتفق عليه قتيبة وابن رمح ، وأما طريق يحيى بن سعيد في حديث أنى قتادة فليست فيه ولذلك لم يذكرها قتيبة ، وفي الجملة فتكمل الآداب ستة الأربعة الماضية والصلاة والتحول ، ورأيت في بعض الشروح . ذكر سابعة وهي قراءة آية الكرسي ولم يذكر لذلك مستنداً فإن كان أخذه من عموم قوله في حديث أنى هريرة ولا يقربك شيطان فينتجه وينبغي أن يقرأها في صلاته المذكورة ، وسيأتي ما يتعلق بآداب العابر ، وقد ذكر العلماء حكمة هذه الأمور : فأما الاستعاذة بالله من شرها فواضح وهي مشروعة عند كل أمر يكره ، وأما الاستعاذة من الشيطان فلما وقع في بعض طرق الحديث أنها منه وأنه يخيل بها لقصد تحزين الآدمي والتهويل عليه كما تقدم ، وأما التفل فقال عياض : أمر به طرداً للشيطان الذي حضر الرؤيا المكروهة تحقيراً له واستقذاراً ، وخصت به اليسار لأنها محل الأقدار ونحوها . قلت : والتثليث للتأكيد . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : فيه إشارة إلى أنه في مقام الرقية ليتقرر عند النفس دفعه عنها وعبر في بعض الروايات بالبصاق إشارة ، إلى استقذاره ، وقد ورد بثلاثة ألفاظ النفث والتفل والبصق ، قال النووي في

الكلام على النفث في الرقية تبعاً لعياض : اختلف في النفث والتفل فقيل هما بمعنى ولا يكونان إلا بریق ، وقال أبو عبيد : يشترط في التفل ريق يسير ولا يكون في النفث ، وقيل عكسه ، وسئلت عائشة عن النفث في الرقية فقالت : كما ينفث آكل الزبيب لا ريق معه . قال : ولا اعتبار بما يخرج معه من بلة بغير قصد ، قال : وقد جاء في حديث أبي سعيد في الرقية بفاتحة الكتاب « فجعل يجمع بزاقه » قال عياض : وفائدة التفل التبرك بتلك الرطوبة والهواء والنفث للمباشر للرقية المقارن للذكر الحسن كما يترك بغسالة ما يكتب من الذكر والأسماء ، وقال النووي أيضاً : أكثر الروايات في الرؤيا « فلينفث » وهو نفخ لطيف بلا ريق فيكون التفل والبصق محمولين عليه مجازاً . قلت : لكن المطلوب في الموضوعين مختلف ، لأن المطلوب في الرقية التبرك برطوبة الذكر كما تقدم ، والمطلوب هنا طرد الشيطان وإظهار احتقاره واستقذاره كما نقله هو عن عياض كما تقدم ، فالذي يجمع الثلاثة الحمل على التفل فإنه نفخ معه ريق لطيف ، فبالنظر إلى النفخ قيل له نفث وبالنظر إلى الريق قيل له بصاق . قال النووي وأما قوله « فإنها لا تضره » فمعناه أن الله جعل ما ذكر سبباً للسلامة من المكروه المترتب على الرؤيا كما جعل الصدقة وقاية للمال انتهى . وأما الصلاة فلما فيها من التوجه إلى الله واللجأ إليه ، ولأن في التحريم بها عصمة من الأسواء وبها تكمل الرغبة وتصح الطلبة لقرب المصلى من ربه عند سجوده ، وأما التحول فالتفاوت بتحول تلك الحال التي كان عليها . قال النووي : وينبغي أن يجمع بين هذه الروايات الأحاديث . قلت : لم أر في شيء من الأحاديث الاختصار على واحدة ، نعم أشار المهلب إلى أن الاستعاذة كافية في دفع شرها وكأنه أخذه من قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ ، إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون ﴿ فيحتاج مع الاستعاذة إلى صحة التوجه ولا يكفي إمرار الاستعاذة باللسان ، وقال القرطبي في « المفهم » : الصلاة تجمع ذلك كله ، لأنه إذا قام فصلى تحول عن جنبه وبصق ونفث عند المضمضة في الوضوء واستعاذ قبل القراءة ثم دعا الله في أقرب الأحوال إليه فيكفيه الله شرها بمنه وكرمه . وورد في صفة التعوذ من شر الرؤيا أثر صحيح أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد الرزاق بأسانيد صحيحة عن إبراهيم النخعي قال : « إذا رأى أحدكم في منامه ما يكره فليقل إذا استيقظ : أعوذ بما عادت به ملائكة الله ورسله من شر رؤيائى هذه أن يصيبني فيها ما أكره في ديني ودنياي » ، وورد في الاستعاذة من التهويل في المنام ما أخرجه مالك قال : « بلغني أن خالد بن الوليد قال : يا رسول الله إني أروع في المنام فقال : قل أعوذ بكلمات الله التامات من شر غضبه وعذابه وشر عباده ومن همزات الشياطين وأن يحضرون » وأخرج النسائي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « كان خالد بن الوليد يفرع في منامه » فذكر نحوه وزاد في أوله « إذا اضطجعت فقل : باسم الله » فذكره ، وأصله عند أبي داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه ، واستثنى الداودي من عموم قوله « إذا رأى ما يكره » ما يكون في الرؤيا الصادقة لكونها قد تقع إنذاراً كما تقع تبشيراً وفي الإنذار نوع ما يكرهه الرائي فلا يشرع إذا عرف أنها صادقة ما ذكره من الاستعاذة ونحوها ، واستند إلى ما ورد من مرأى النبي صلى الله عليه وسلم كالبقرة التي تنحر ونحو ذلك ، ويمكن أن يقال : لا يلزم من ترك الاستعاذة في الصادقة أن لا يتحول عن جنبه ولا أن لا يصلى ، فقد يكون ذلك سبباً لدفع مكروه الإنذار مع حصول مقصود الإنذار ، وأيضاً فالمنذورة قد ترجع إلى معنى المبشرة لأن من أنذر بما سيقع له ولو كان لأيسره أحسن حالاً ممن هجم عليه ذلك فإنه ينزعج ما لا ينزعج من كان يعلم بوقوعه فيكون ذلك تخفيفاً عنه ورفقاً به ، قال الحكيم الترمذي : الرؤيا الصادقة

أصلها حق تخبر عن الحق وهو بشرى وإنذار ومعاتبه لتكون عوناً لما ندب إليه ، قال : وقد كان غالب أمور الأولين الرؤيا إلا أنها قلت في هذه الأمة لعظم ما جاء به نبيها من الوحي ولكثرة من في أمته من الصديقين من المحدثين بفتح الدال وأهل اليقين . فاكثفوا بكثرة الإلهام والملهمين عن كثرة الرؤيا التي كانت في المتقدمين . وقال القاضي عياض : يحتمل قوله الرؤيا الحسنة والصالحة أن يرجع إلى حسن ظاهرها أو صدقها ، كما أن قوله الرؤيا المكروهة أو السوء يحتمل سوء الظاهر سوء التأويل ، وأما كتمها مع أنها قد تكون صادقة فخفيت حكمته ، ويحتمل أن يكون لمخافة تعجيل اشتغال سر الرائي بمكروه تفسيرها ، لأنها قد تبطل فإذا لم يخبر بها زال تعجيل روعها وتخويفها ويبقى إذا لم يعبرها له أحد بين الطمع في أن لها تفسيراً حسناً ، أو الرجاء في أنها من الأضغاث فيكون ذلك أسكن لنفسه . واستدل بقوله : « ولا يذكرها على أن الرؤيا تقع على ما يعبر به » وسأني البحث في ذلك في « باب إذا رأى ما يكره » إن شاء الله تعالى ، واستدل به على أن للوهم تأثيراً في النفوس لأن التفل وما ذكر معه يدفع الوهم الذي يقع في النفس من الرؤيا ، فلو لم يكن للوهم تأثير لما أرشد إلى ما يدفعه ، وكذا في النهي عن التحديث بما يكره لمن يكره والأمر بالتحديث بما يجب لمن يجب .

قوله في حديث أبي سعيد ( وإذا رأى غير ذلك فما يكره فإنما هي من الشيطان ) ظاهر الحصر أن الرؤيا الصالحة لا تشتمل على شيء مما يكرهه الرائي ، ويؤيده مقابلة رؤيا البشرى بالحلم وإضافة الحلم إلى الشيطان ، وعلى هذا ففي قول أهل التعبير ومن تبعهم أن الرؤيا الصادقة قد تكون بشرى وقد تكون إنذاراً نظراً ، لأن الإنذار غالباً يكون فيما يكره الرائي ، ويمكن الجمع بأن الإنذار لا يستلزم وقوع المكروه كما تقدم تقريره ، وبأن المراد بما يكره ما هو أعم من ظاهر الرؤيا ومما تعبر به وقال القرطبي في « المفهم » : ظاهر الخبر أن هذا النوع من الرؤيا يعني ما كان فيه تهويل أو تخويف أو تخزين هو المأمور بالاستعاذة منه لأنه من تخيلات الشيطان ، فإذا استعاذ الرائي منه صادقاً في التجائه إلى الله وفعل ما أمر به من التفل والتحول والصلاة أذهب الله عنه ما به وما يخافه من مكروه ذلك ولم يصبه منه شيء ، وقيل بل الخبر على عمومته فيما يكرهه الرائي بتناول ما يتسبب به الشيطان وما لا تسبب له فيه ، وفعل الأمور المذكورة مانع من وقوع المكروه كما جاء أن الدعاء يدفع البلاء والصدقة تدفع ميتة السوء وكل ذلك بقضاء الله وقدره ، ولكن الأسباب عادات لا موجودات ، وأما ما يرى أحياناً مما يعجب الرائي ولكنه لا يجده في اليقظة ولا ما يدل عليه فإنه يدخل في قسم آخر وهو ما كان الخاطر به مشغولاً قبل النوم ثم يحصل النوم فيراه فهذا قسم لا يضر ولا ينفع .

### باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة

[٦٩٨٦] ٦٧٤١- نا مسدد قال نا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير - وأثنى عليه لقيته باليمامة - عن أبيه قال أبو سلمة عن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه قال : « الرؤيا الصالحة من الله ، والحلم من الشيطان ، فإذا حلم فليتعوذ منه وليبصق عن شماله فإنها لا تضره » .

وعن أبيه قال نا عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه . . مثله .

[٦٩٨٧] ٦٧٤٢- نا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه قال : « رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة » ورواه ثابت

وحميد وإسحاق بن عبد الله وشعيب عن أنس عن النبي صلى الله عليه .

[٦٩٨٨] ٦٧٤٣- فإيحيى بن قزعة قال نا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة » .  
[الحديث ٦٩٨٨- طرفه في: ٧٠١٧] .

[٦٩٨٩] ٦٧٤٤- نا إبراهيم بن حمزة قال ني ابن أبي حازم والداروردي عن يزيد عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه يقول : « الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة » .

قوله ( باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ) هذه الترجمة لفظ آخر أحاديث الباب ، فكأنه حمل الرواية الأخرى بلفظ « رؤيا المؤمن » على هذه المقيدة ، وسقطت هذه الترجمة للنسفي وذكر أحاديثها في الباب الذي قبله ، وذكر فيه خمسة أحاديث :

الحديث الأول ، قوله ( حدثنا مسدد قال حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير وأثنى عليه خيراً لقيته باليمامة ) هكذا للأكثر ، وفي رواية القاسبي بعد قوله خيراً « قال لقيته باليمامة » وفاعل أثنى هو مسدد وهي جملة حاله كأنه قال أثنى عليه خيراً حال تحديثه عنه ، وقد أثنى عليه أيضاً إسحق بن أبي إسرائيل فيما أخرجه الإسماعيلي من طريقه قال « حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير وكان من خيار الناس وأهل الورع والدين » .

قوله ( عن أبيه ) هو عطف على السند الذي قبله ، ففي رواية إسحق بن أبي إسرائيل المذكورة بعد أن ساق طريق أبي سلمة قال : « وحدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه مثل حديث أبي سلمة وتقدم في صفة إبليس من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وحده عن أبي قتادة » وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي خليفة عن مسدد كرواية البخاري عن مسدد ، ومن طريق إبراهيم الحري عن مسدد بهذا السند فقال عن أبي هريرة بدل أبي قتادة ، ولعله كان عند أبي سلمة عنهما ، وكان عند مسدد على الوجهين ، فقد أخرجه ابن عدي من رواية إسحق بن أبي إسرائيل بهذا السند إلى أبي سلمة فقال عن أبي قتادة تارة وعن أبي هريرة أخرى ، وعن عبيد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة حديث « رؤيا الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة » أخرجه مسلم .

قوله ( الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان فإذا حلم أحدكم ) تقدم شرحه في الباب الذي قبله مستوفى ، وقد اعترضه الإسماعيلي فقال : ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء ، وأخذه الزركشي فقال : إدخاله في هذا الباب لا وجه له بل هو ملحق بالذي قبله ، قلت : وقد وقع ذلك في رواية النسفي كما أشرت إليه ، ويجاب عن صنيع الأكثر بأن وجه دخوله في هذه الترجمة الإشارة إلى أن الرؤيا الصالحة إنما كانت جزءاً من أجزاء النبوة لكونها من الله تعالى بخلاف التي من الشيطان فإنها ليست من أجزاء النبوة ، وأشار البخاري مع ذلك إلى ما وقع في بعض الطرق عن أبي سلمة عن أبي قتادة ، فقد ذكرت في الباب الذي قبله أنه وقع في رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عن أبي قتادة في هذا الحديث من الزيادة « ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة » .



**قوله (باب المبشرات )** بكسر الشين المعجمة جمع مبشرة وهى البشرى ، وقد ورد فى قوله تعالى ﴿ لهم البشرى فى الحياة الدنيا ﴾ هى الرؤيا الصالحة ، أخرجه الترمذى وابن ماجه وصححه الحاكم من رواية أبى سلمة بن عبد الرحمن عن عباد بن الصامت ورواته ثقات إلا أن أبى سلمة لم يسمعه من عباد ، وأخرجه الترمذى أيضاً من وجه آخر عن أبى سلمة قال : « نبت عن عباد » وأخرجه أيضاً هو وأحمد وإسحق وأبو يعلى من طريق عطاء بن يسار عن رجل من أهل مصر عن عباد ، وذكر ابن أبى حاتم عن أبيه أن هذا الرجل ليس بمعروف ، وأخرجه ابن مردويه من حديث ابن مسعود قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر مثله ، وفى الباب عن جابر عند البزار وعن أبى هريرة عند الطبرى وعن عبد الله بن عمرو عند أبى يعلى .

**قوله ( لم يبق من النبوة إلا المبشرات )** كذا ذكره باللفظ الدال على المضى تحقيقاً لوقوعه والمراد الاستقبال أى لا يبقى ، وقيل هو على ظاهره لأنه قال ذلك فى زمانه واللام فى النبوة للعهد والمراد نبوته ، والمعنى لم يبق بعد النبوة المختصة بى إلا المبشرات ، ثم فسرهما بالرؤيا ، وصرح به فى حديث عائشة عند أحمد بلفظ « لم يبق بعدى » وقد جاء فى حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك فى مرض موته أخرجه مسلم وأبو داود والنسائى من طريق إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه عن ابن عباس « أن النبى صلى الله عليه وسلم كشف الستارة ورأسه معصوب فى مرضه الذى مات فيه والناس صفوف خلف أبى بكر فقال : يا أيها الناس إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له » الحديث ، وللنسائى من رواية زفر بن صعصعة عن أبى هريرة رفعه أنه « ليس يبقى بعدى من النبوة إلا الرؤيا الصالحة » وهذا يؤيد التأويل الأول ، وظاهر الاستثناء مع ما تقدم من أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة أن الرؤيا نبوة وليس كذلك لما تقدم أن المراد تشبيه أمر الرؤيا بالنبوة ، أو لأن جزء الشيء لا يستلزم ثبوت وصفه له كمن قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، رافعاً صوته لا يسمى مؤذناً ولا يقال إنه أذن وإن كانت جزءاً من الأذان ، وكذا لو قرأ شيئاً من القرآن وهو قائم لا يسمى مصلياً وإن كانت القراءة جزءاً من الصلاة ، ويؤيده حديث أم كرز بضم الكاف وسكون الراء بعدها زى الكعبية قالت : « سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : ذهبت النبوة وبقيت المبشرات » أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، ولأحمد عن عائشة مرفوعاً « لم يبق بعدى من المبشرات إلا الرؤيا » وله للطبرانى من حديث حذيفة بن أسيد مرفوعاً « ذهبت النبوة وبقيت المبشرات » ولأبى يعلى من حديث أنس رفعه « إن الرسالة والنبوة قد انقطعت ولا نبى ولا رسول بعدى ولكن بقيت المبشرات ، قالوا : وما المبشرات ؟ قال : رؤيا المسلمين جزء من أجزاء النبوة » قال المهلب ما حاصله : التعبير بالمبشرات خرج للأغلب ، فإن من الرؤيا ما تكون منذرة وهى صادقة يريها الله للمؤمن رفقاً به ليستعد لما يقع قبل وقوعه . وقال ابن التين : معنى الحديث أن الوحى ينقطع بموتى ولا يبقى ما يعلم منه ما سيكون إلا الرؤيا ، ويرد عليه الإلهام فإن فيه إخباراً بما سيكون ، وهو للأنبيا بالنسبة للوحى كالرؤيا ، ويقع لغير الأنبياء كما فى الحديث الماضى فى مناقب عمر « قد كان فيمن مضى من الأمم محدثون » وفسر الحديث بفتح الدال بالملهم بالفتح أيضاً ، وقد أخبر كثير من الأولياء عن أمور مغيبة فكانت كما أخبروا ، والجواب أن الحصر فى المنام لكونه يشمل آحاد المؤمنين بخلاف الإلهام فإنه مختص بالبعض ، ومع كونه مختصاً فإنه نادر ، فإنما ذكر المنام لشموله وكثرة وقوعه ، ويشير إلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « فإن يكن » وكان السر فى

ندور الإلهام في زمنه وكثرته من بعده غلبة الوحي إليه صلى الله عليه وسلم في اليقظة وإرادة إظهار المعجزات منه ، فكان المناسب أن لا يقع لغيره منه في زمانه شيء ، فلما انقطع الوحي بموته وقع الإلهام لمن اختصه الله به للأمن من اللبس في ذلك ، وفي إنكار وقوع ذلك مع كثرته واشتباره مكابرة ممن أنكره .

**باب رؤيا يوسف وقوله تعالى :** ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ إلى قوله : ﴿ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ﴾ ، إلى قوله : ﴿ وَالْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾ قال أبو عبد الله : فاطر البديع والمبدع والبادي والخالق واحد . من البدء وبادئته .

**قوله ( باب رؤيا يوسف )** كذا لهم ، ووقع للنسفي « يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم خليل الرحمن » وقوله عز وجل ﴿ إِذَا قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ ﴾ فساق إلى ﴿ سَاجِدِينَ ﴾ ثم قال : « إلى قوله عليم حكيم » كذا لأبي ذر والنسفي ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها .

**قوله ( وقوله تعالى : وقال يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقاً — إلى قوله — والحقني بال صالحين )** كذا لأبي ذر والنسفي أيضاً . وساق في رواية كريمة الآيتين ، والمراد أن معنى قوله ﴿ تَأْوِيلُ رُءْيَايَ ﴾ أى التى تقدم ذكرها وهى رؤية الكواكب والشمس والقمر ساجدين له ، فلما وصل أبواه وإخوته إلى مصر ودخلوا عليه وهو فى مرتبة الملك وسجدوا له وكان ذلك مباحاً فى شريعتهم فكان التأويل فى الساجدين وكونها حقاً فى السجود ، وقيل التأويل وقع أيضاً فى السجود ولم يقع منهم السجود حقيقة وإنما هو كناية عن الخضوع ، والأول هو المعتمد . وقد أخرجه ابن جرير بسند صحيح عن قتادة فى قوله ﴿ وَخَرُّوا لَهُ سَجْدًا ﴾ قال « كانت تحية من قبلكم ، فأعطى الله هذه الأمة السلام تحية أهل الجنة » وفى لفظ « وكانت تحية الناس يومئذ أن يسجد بعضهم لبعض » ومن طريق ابن إسحق والثوري «ابن جرير وغيرهم نحو ذلك ، قال الطبرى : أرادوا أن ذلك كان بينهم لا على وجه العبادة بل الإكرام ، واختلف فى المدة التى كانت بين الرؤيا وتفسيرها ، فأخرج الطبرى والحاكم والبيهقى فى الشعب بسند صحيح عن سلمان الفارسي قال « كان بين رؤيا يوسف وعبارتها أربعون عاماً » وذكر البيهقى له شاهداً عن عبد الله بن شداد وزاد « وإليها ينتهى أمد الرؤيا » وأخرج الطبرى من طريق الحسن البصرى قال : كانت مدة المفارقة بين يعقوب ويوسف ثمانين سنة وفى لفظ ثلاثاً وثمانين سنة ، ومن طريق قتادة خمساً وثلاثين سنة ، ونقل الثعلبي عن ابن مسعود تسعين سنة ، وعن الكلبي اثنين وعشرين سنة قال وقيل سبعمائة وسبعين ، ونقل ابن إسحق قولاً أنها كانت ثمانية عشر عاماً والأول أقوى والعلم عند الله .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** هو المصنف ، وسقط هذا وما بعده إلى آخر الباب للنسفي .

**قوله ( فاطر البديع والمبدع والبارئ والخالق واحد )** كذا لبعضهم الباري بالراء ، ولأبي ذر والأكثر البادئ بالدال بدل الراء والهمز ثابت فيهما ، وزعم بعض الشراح أن الصواب بالراء وأن رواية الدال وهم ، وليس كما قال فقد وردت فى بعض طرق الأسماء الحسنى كما تقدم فى الدعوات ، وفى الأسماء الحسنى أيضاً

المبدئ. وقد وقع في العنكبوت ما يشهد لكل منهما في قوله ﴿ أولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده — ثم قال — فانظروا كيف بدأ الخلق ﴾ فالأول من الرباعى واسم الفاعل منه مبدئ والثاني من الثلاثى واسم الفاعل منه بادئ وهما لغتان مشهورتان ، وإنما ذكر البخارى هذا استطرادا من قوله في الآيتين المذكورتين ﴿ فاطر السماوات والأرض ﴾ فأراد تفسير الفاطر ، وزعم بعض الشراح أن دعوى البخارى في ذلك الوحدة ممنوعة عند المحققين ، كذا قال ، ولم يرد البخارى بذلك أن حقائق معانيها متوحدة وإنما أراد أنها ترجع إلى معنى واحد وهو إيجاد الشيء بعد أن لم يكن ، وقد ذكرت قول الفراء أن فطر وخلق وخلق بمعنى واحد قبل « باب رؤيا الصالحين » .

قوله ( قال أبو عبد الله : من البدء وبادئه ) كذا وجدته مضبوطاً في الأصل بالهمز في الموضعين وبواو العطف لأنى ذر ، فإن كان محفوظاً ترجحت رواية الدال من قوله والبادئ ، ولغير أنى ذر « من البدو وبادية » بالواو بدل الهمز وبغير همز في بادية وبهاء تأنيث ، وهو أولى لأنه يريد تفسير قوله في الآية المذكورة ﴿ وجاء بكم من البدو ﴾ ففسرها بقوله بادية أى جاء بكم من البادية ، وذكره الكرماني فقال : قوله من البدو أى قوله ﴿ وجاء بكم من البدو ﴾ أى من البادية ، ويحتمل أن يكون مقصوده أن فاطر معناه البادئ من البدء أى الابتداء أى بادئ الخلق ، فمعنى فاطر بادئ والله أعلم .

### باب رؤيا إبراهيم صلى الله عليه

وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾ إلى قوله : ﴿ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴾

قال مجاهد : أسلما : سلما ما أمرا به . وتله : وضع وجهه بالأرض .

قوله ( باب رؤيا إبراهيم عليه السلام ) كذا لأنى ذر ، وسقط لفظ باب لغيره .

قوله ( وقوله عز وجل : فلما بلغ معه السعى — إلى قوله — نجزي المحسنين ) كذا لأنى ذر وسقط للنسفي ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها . قيل كان إبراهيم نذر إن رزقه الله من سارة ولداً أن يذبحه قرباناً فرأى في المنام أن أوف بنزرك أخرجه ابن أبى حاتم عن السدى قال : فقال إبراهيم لإسحق انطلق بنا نقرب قرباناً وأخذ جبلاً وسكينا ثم انطلق به حتى إذا كان بين الجبال قال : يا أبت أين قربانك ؟ قال : أنت يا بني ، إني أرى في المنام أني أذبحك الآيات ، فقال : اشدد رباطي حتى لا أضطرب ، واكفف ثيابك حتى لا ينتضح عليها من دمي ففراه سارة فتحزن ، وأسرع مر السكين على حلقي ليكون أهون على ، ففعل ذلك إبراهيم وهو ييكى وأمر السكين على حلقة فلم تحز وضرب الله على حلقة صفيحة من نحاس فكبه على جبينه وحز في قفاه ، فذاك قوله ﴿ فلما أسلما وتله للجبين ونودي أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ﴾ فالتفت فإذا هو بكبش فأخذه وحل عن ابنه ، هكذا ذكره السدى ولعله أخذه عن بعض أهل الكتاب ، فقد أخرج ابن أبى حاتم بسند صحيح أيضاً عن الزهري عن القاسم قال : اجتمع أبو هريرة وكعب فحدث أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لكل نبي دعوة مستجابة ، فقال كعب : أفلا أخبرك عن إبراهيم ؟ لما رأى أنه يذبح ابنه لإسحق قال الشيطان إن لم أقتن هؤلاء عند هذه لم أقتنهم أبداً ، فذهب إلى سارة فقال : أين ذهب إبراهيم بابنك ؟



قالت : في حاجته ، قال : كلا إنه ذهب به ليذبحه يزعم أن ربه أمره بذلك ، فقالت : أخشى أن لا يطيع ربه ، فجاء إلى إسحق فأجابه بنحوه ، فواجه إبراهيم فلم يلتفت إليه ، فأيس أن يطيعوه . وساق نحوه من طريق سعيد عن قتادة وزاد : أنه سد على إبراهيم الطريق إلى المنحر ، فأمره جبريل أن يرميه بسبع حصيات عند كل جمرة ، وكان قتادة أخذ أوله عن بعض أهل الكتاب وآخره مما جاء عن ابن عباس وهو عند أحمد من طريق أبي الطفيل عنه قال : إن إبراهيم لما رأى الناسك عرض له إبليس عند المسعى فسبقه إبراهيم فذهب به جبريل إلى العقبة فعرض له إبليس فرماه بسبع حصيات حتى ذهب ، وكان على إسماعيل قميص أبيض ، وتم تله للجبين فقال : يا أبت إنه ليس لي قميص تكفنتي فيه غيره فاخلمه ، فنودي من خلفه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ، فالتفت فإذا هو بكبش أبيض أقرن أعين فذبحه . وأخرج ابن إسحق في «الابتداء» عن ابن عباس نحوه وزاد : فوالذي نفسي بيده لقد كان أول الإسلام وإن رأس الكبش لمعلق بقرنه في ميزاب الكعبة . وأخرجه أحمد أيضاً عن عثمان بن أبي طلحة قال «أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فواريت قرني الكبش حين دخل البيت» . وهذه الآثار من أقوى الحجج لمن قال إن الذبيح إسماعيل ، وقد نقل ابن أبي حاتم وغيره عن العباس وابن مسعود وعن علي وابن عباس في إحدى الروايتين عنهما وعن الأخنف عن ابن مسيرة وزيد بن أسلم ومسروق وسعيد بن جبير في إحدى الروايتين عنه وعطاء والشعبي وكعب الأحبار أن الذبيح إسحق ، وعن ابن عباس في أشهر الروايتين عنه وعن علي في إحدى الروايتين وعن أبي هريرة ومعاوية وابن عمر وأبي الطفيل وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والشعبي في إحدى الروايتين عنهما ومجاهد والحسن ومحمد بن كعب وأبي جعفر الباقر وأبي صالح والربيع بن أنس وأبي عمرو بن العلاء وعمر بن عبد العزيز وابن إسحق أن الذبيح إسماعيل ، ويؤيده ما تقدم وحديث «أنا ابن الذبيحين» رويناه في «الخلعيات» من حديث معاوية ، ونقله عبد الله بن أحمد عن أبيه وابن أبي حاتم عن أبيه وأظن ابن القيم في الهدى في الاستدلال لتقويته ، وقرأت بخط الشيخ تقي الدين السبكي أنه استنبط من القرآن دليلاً وهو قوله في الصافات ﴿وقال إني ذاهب إلى ربي سيديين﴾ — إلى قوله — إلى أرى في المنام أني أذبحك ﴿وقوله في هود ﴿وامرأته قائمة فضحكت فبشرناها بإسحق﴾ — إلى قوله — وهذا بعلي شيخاً ﴿قال : ووجه الأخذ منهما أن سياقهما يدل على أنهما قصتان مختلفتان في وقتين الأولى عن طلب من إبراهيم وهو لما هاجر من بلاد قومه في ابتداء أمره فسأل من ربه الولد ﴿فبشره بغلام حليم﴾ ، فلما بلغ معه السعى قال يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك ﴿والقصة الثانية بعد ذلك بدهر طويل لما شاخ واستبعد من مثله أن يحىء له الولد وجاءته الملائكة عندما أمروا بإهلاك قوم لوط فبشروه بإسحق ، فتعين أن يكون الأول إسماعيل ويؤيده أن في التوراة أن إسماعيل بكره وأنه ولد قبل إسحق . قلت : وهو استدلال جيد وقد كنت أستحسنه وأحتج به إلى أن مر بي قوله في سورة إبراهيم ﴿الحمد لله الذي وهب لي على الكبر إسماعيل وإسحق﴾ فإنه يعكز على قوله إنه رزق إسماعيل في ابتداء أمره وقوته لأن هاجر والدة إسماعيل صارت لسارة من قبل الجبار الذي وهبها لها وإنها وهبتها لإبراهيم لما يمست من الولد فولدت هاجر إسماعيل فغارت سارة منها كما تقدمت الإشارة إليه في ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء وولدت بعد ذلك إسحق واستمرت غيرة سارة إلى أن كان من إخراجها وولدها إلى مكة ما كان ، وقد ذكره ابن إسحق في «الابتداء» مفصلاً ، وأخرجه الطبري في تاريخه من طريقه ، وأخرج الطبري من طريق السدي قال : انطلق إبراهيم من بلاد قومه قبل الشام فلقى سارة وهي بنت ملك حران فأمنت به فتزوجها ، فلما قدم مصر وهبها الجبار

هاجر ووهبتها له سارة وكانت سارة منعت الولد وكان إبراهيم قد دعا الله أن يهب له ولداً من الصالحين فأخبرت الدعوة حتى كبر فلما علمت سارة أن إبراهيم وقع على هاجر حزنت على ما فاتها من الولد . ثم ذكر قصة مجيء الملائكة بسبب إهلاك قوم لوط وتبشيرهم إبراهيم بإسحق فلذلك قال إبراهيم ﴿ الحمد لله الذي وهب لي على الكبر إسماعيل وإسحق ﴾ . يقال لم يكن بينهما إلا ثلاث سنين ، وقيل كان بينهما أربع عشرة سنة ، وما تقدم من كون قصة الذبيح كانت بمكة حجة قوية في أن الذبيح إسماعيل لأن سارة وإسحق لم يكونا بمكة والله أعلم .

**قوله ( وقال مجاهد : أسلما سلما ما أمرا به ، وتله : وضع وجهه بالأرض )** قال الفريابي في تفسيره : حدثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ فلما أسلما ﴾ قال سلما ما أمرا به ، وفي قوله ﴿ وتله للجبين ﴾ قال : وضع وجهه بالأرض قال : لاتذبحني وأنت تنظر في وجهي لفلا ترحمني ، فوضع جبته في الأرض . وأخرج ابن أبي خاتم من طريق السدي قال ﴿ فلما أسلما ﴾ أي سلما الله الأمر ، ومن طريق أبي صالح قال : اتفقا على أمر واحد ، ومن طريق قتادة سلم إبراهيم لأمر الله وسلم إسحق لأمر إبراهيم ، وفي لفظ : أما هذا فأسلم نفسه لله وأما هذا فأسلم ابنه لله ، ومن طريق أبي عمران الجوني : تله للجبين كبه لوجهه . ( تنبيه ) : هذه الترجمة والتي قبلها ليس في واحد منهما حديث مسند ، بل اكتفى فيهما بالقرآن ، ولهما نظائر . وقول الكرماني إنه كان في كل منهما بياض ليلحق به حديث يناسبه محتمل مع بعده .

### باب التَوَاطُّؤِ عَلَى الرَّؤْيَا

[٦٩٩١] ٦٧٤٦- فايحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر أن أناساً أروا ليلة القدر في السبع الأواخر ، وأن أناساً أروا أنها في العشر الأواخر ، فقال النبي صلى الله عليه : « التمسوها في السبع الأواخر » .

**قوله ( باب التواطؤ على الرؤيا )** أي توافق جماعة على شيء واحد ولو اختلفت عباراتهم .

**قوله ( أن أناساً أروا ليلة القدر في السبع الأواخر أن أناساً )** في رواية الكشميني « ناساً » .

**قوله ( أروها في العشر الأواخر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : التمسوها في السبع الأواخر )** كذا وقع في هذه الرواية من طريق سالم بن عبد الله بن عمر ، وتقدم في أواخر الصيام من طريق مالك عن نافع مثله لكن لفظه « أرى رؤياكم تواطأت في السبع الأواخر ، فمن كان متحريها » الحديث ، ولم يذكر الجملة الوسطى ، واعترضه الإسماعيلي فقال : اللفظ الذي ساقه خلاف التواطؤ ، وحديث التواطؤ « أرى رؤياكم قد تواطأت على العشر الأواخر » . قلت : لم يلتزم البخاري إيراد الحديث بلفظ التواطؤ وإنما أراد بالتواطؤ التوافق وهو أعم من أن يكون الحديث بلفظه أو بمعناه ، وذلك أن أفراد السبع داخلة في أفراد العشر ، فلما رأى قوم أنها في العشر وقوم أنها في السبع كانوا كأنهم توافقوا على السبع فأمرهم بالتماسها في السبع لتوافق الطائفتين عليها ، ولأنه أيسر عليهم ، فجري البخاري على عادته في إثبات الأخفى على الأجل ، والحديث الذي أشار إليه تقدم في كتاب قيام الليل من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « رأيت كأن بيدي قطعة استبرق الحديث » وفيه « وكانوا لا يزالون يقصون على النبي صلى الله عليه وسلم الرؤيا » وفيه « أرى رؤياكم قد تواطأت في العشر »

الأواخر، الحديث ، ويستفاد من الحديث أن توافق جماعة على رؤيا واحدة دال على صدقها وصحتها كما تستفاد قوة الخبر من التوارد على الأخبار من جماعة .

## باب

### رُؤْيَا أَهْلِ السُّجُونِ وَالْفَسَادِ وَالشُّرَابِ

وقوله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٌ ﴾ إلى قوله : ﴿ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾

تحصنون : تحرسون . وادكر : افتعل من ذكرت . أمة : قرن . وقرأ أمه : نسيان . وقال ابن عباس : تعصرون الأعناب والدهن .

[٦٩٩٢] ٦٧٤٧- فاعبد الله بن محمد بن أسماء قال نا جويرية عن مالك عن الزهري أن سعيد بن المسيب وأبا عبيد أخبراه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « لو لبثت في السجن ما لبث يوسف ثم أتاني الداعي لأجبتة » .

قوله ( باب رؤيا أهل السجون والفساد والشرب ) تقدمت الإشارة إلى أن الرؤيا الصحيحة وإن اختصت غالباً بأهل الصلاح لكن قد تقع لغيرهم ، ووقع في رواية أنى ذر بدل الشرك « الشراب » بضم المعجمة والتشديد جمع شارب ، أو بفتحين مخففاً أى وأهل الشراب والمراد شربة المحرم ، وعطفه على أهل الفساد من عطف الخاص على العام كما أن المسجون أعم من أن يكون مفسداً أو مصلحاً ، قال أهل العلم بالتعبير : إذا رأى الكافر أو الفاسق الرؤيا الصالحة فإنها تكون بشرى له بهدائه إلى الإيمان مثلاً أو التوبة أو إنذاراً من بقاءه على الكفر أو الفسق ، وقد تكون لغيره ممن ينسب إليه من أهل الفضل ، وقد يرى ما يدل على الرضا بما هو فيه ويكون من جملة الابتلاء والغرور والمكر ونعوذ بالله من ذلك .

قوله ( وقوله تعالى : ودخل معه السجن فتيان - إلى قوله - ارجع إلى ربك ) كذا لأنى ذر ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها وهي ثلاث عشرة آية ، قال السهيلي : اسم أحدهما شرهم والآخر شرهم كل منهما بمعجمة إحداهما مفتوحة والأخرى مضمومة ، قال وقال الطبرى : الذى رأى أنه يعصر خمرأ اسمه نبوء ، وذكر اسم الآخر فلم أحفظه . قلت : سماه مغلث بمعجمة ومثلثة وعزاه لابن إسحق في « المبتدأ » وبه جزم الثعلبي ، وذكر أبو عبيد البكرى في كتاب « المسالك » إن اسم الخباز واشان والساقى مرطس ، وحكوا أن الملك اتهمهما أنهما أرادا سمة في الطعام والشراب فحبسهما إلى أن ظهرت براءة ساحة الساقى دون الخباز ، ويقال إنهما لم يريا شيئاً وإنما أرادا امتحان يوسف ، فأخرج الطبرى عن ابن مسعود قال : لم يريا شيئاً وإنما تحاكما ليجربا ، وفي سنده ضعف . وأخرج الحاكم بسند صحيح عن ابن مسعود نحوه وزاد : فلما ذكر لهما التأويل قالوا إنما كنا نلعب ، قال : قضى الأمر الآية .

قوله ( وقال الفضيل إلخ ) وقع لأنى ذر بعد قوله ﴿ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ وعند كريمة عند قوله ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ متفرقون ﴿ وهو الأليق ، وعند غيرهما بعد قوله « الأعناب » والدهن .

قوله ( وادكر افعل من ذكرت ) في رواية الكشميبي « من ذكر » وهو من كلام أبي عبيدة قال : اذكر بعد أمة افعل من ذكرت فأدغمت التاء في الذال فحولت دالاً يعنى مهملة ثقيلة .

قوله ( بعد أمة قرن ) هو قول أبي عبيدة قاله في تفسير آل عمران ، وقال في تفسير يوسف « بعد حين » وأخرجه الطبري بسند جيد عن ابن عباس مثله ، ومن طريق سمك عن عكرمة قال « بعد حقبة من الدهر » وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير « بعد سنين » .

قوله ( ويقرأ أمه ) بفتح أوله وميم بعدها هاء منونة نسيان ، أى تذكر بعد أن كان نسي ، وهذه القراءة نسبت في الشواذ لابن عباس وعكرمة والضحاك ، يقال رجل مأموه أى ذاهب العقل ، قال أبو عبيدة : قرئ بعد أمه أى نسيان ، تقول أمهت أمه أمها يسكون الميم قال الشاعر : « أمهت وكنت لا أنسى حديثاً » وقال الطبري : روى عن جماعة أنهم قرأوا « بعد أمه » ثم ساق بسند صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأها « بعد أمه » وتفسيرها بعد نسيان ، وساق مثله عن عكرمة والضحاك ، ومن طريق مجاهد نحوه لكن قالها يسكون الميم .

قوله ( وقال ابن عباس يعصرون الأعناب والدهن ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون ﴾ يقول الأعناب والدهن ، وفيه رد على أبي عبيدة في قوله إنه من العصرة وهى النحاة فمعنى قوله يعصرون ينجون ، ويؤيد قول ابن عباس قوله في أول القصة ﴿ إني أراني أعصر خمراً ﴾ وقد اختلف في المراد به فقال الأكثر : أطلق عصر الخمر باعتبار ما يثول إليه وهم كقول الشاعر :

الحمد لله العلى المنان صار الثريد في رعوس القضباني

أى السنبلي ، فسمى القمح ثريداً باعتبار ما يثول إليه ، وأخرج الطبري عن الضحاك قال : أهل عمان يسمون العنب خمراً ، وقال الأصمعي : سمعت معتمر بن سليمان يقول : لقيت أعرابياً معه سلة عنب فقلت مامعك ؟ قال خمر ، وقرأ ابن مسعود ﴿ إني أراني أعصر عنباً » أخرجه ابن أبي حاتم بسند حسن ، وكأنه أراد التفسير ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عكرمة أن الساق قال ليوسف : رأيت فيما يرى النائم أني غرست حبة فنبئت فخرج فيها ثلاث عناقيد فعصرتن ثم سقيت الملك ، فقال : تمكث في السجن ثلاثاً ثم تخرج فتسقيه أى على عادتك .

قوله ( تحصنون تحرسون ) كذا لهم من الحراسة ، وعند أبي عبيدة في « المجاز » تحرسون بزاي بدل السين من الإحراز ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس تحرسون بخاء معجمة ثم زاي ونونين من الحزن .

قوله ( جويرية ) بالضم مصغر وهو ابن إسماعيل الضبعي وروايته عن مالك من الأقران .  
قوله ( لوليت في السجن ما لبث يوسف ثم أتاني الداعي لأجته ) كذا أورده مختصراً ، وقد تقدم ترجمة يوسف من أحاديث الأنبياء من هذا الوجه وزاد فيه قصة لوط ، وتقدم شرحه في أحاديث الأنبياء ، وأخرجه النسائي في التفسير من هذا الوجه وزاد في أوله « نحن أحق بالشك من إبراهيم » الحديث ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه

لكن قال : مثل حديث يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة بطوله ، ومن طريق أبي أويس عن الزهري مثل مالك وأخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق جويرية بطوله أخرجه كلهم من رواية عبد الله بن محمد بن أسماء عن عمه جويرية بن أسماء ، وذكر أن أحمد بن سعيد بن أبي مریم رواه عنه فقال « عن أبي سلمة » بدل أبي عبيد ووهم فيه فإن المحفوظ عن مالك أبو عبيد لا أبو سلمة ، وكذلك أخرجه من طريق سعيد بن داود عن مالك أن ابن شهاب حدثه أن سعيداً وأبا عبيد أخبراه به ، وقد وقع في بعض طرقه بأبسط من سياقه ، فأخرج عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة رفعه « لقد عجت من يوسف وكرمه وصبره حتى سئل عن البقرات العجاف والسمان ، ولو كنت مكانه ما أجبته حتى أشتري أن يخرجوني ، ولقد عجت منه حين أتاه الرسول — يعني ليخرج إلى الملك — فقال ارجع إلى ربك ، ولو كنت مكانه ولبثت في السجن ما لبثت لأسرعت الإجابة ولبادرت الباب ولما ابتغيت العذر ، وهذا مرسل وقد وصله الطبري من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي بضم المعجمة والزاي عن عمرو بن دينار بذكر ابن عباس فيه فذكره وزاد « ولولا الكلمة التي قالها لما لبثت في السجن ما لبث » وقد مضى شرح ما يتعلق بذلك في قصة يوسف من أحاديث الأنبياء .

## باب

### مَنْ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الْمَنَامِ

[٦٩٩٣] ٦٧٤٨ - نا عبدان قال أنا عبد الله عن يونس عن الزهري قال ني أبو سلمة أن أبا هريرة قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « من رآني في المنام فسيراني في اليقظة ، ولا يتمثل الشيطان بي » .

[٦٩٩٤] ٦٧٤٩ - نا معلی بن أسد قال نا عبد العزيز بن المختار قال نا ثابت البناني عن أنس قال النبي صلى الله عليه : « من رآني في المنام فقد رآني ، فإن الشيطان لا يتخيل بي ، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة » .

[٦٩٩٥] ٦٧٥٠ - نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر قال أخبرني أبو سلمة عن أبي قتادة قال : قال النبي صلى الله عليه : « الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان ، فمن رأى شيئاً يكرهه فلينفث عن شماله ثلاثاً وليتعوذ من الشيطان فإنها لا تضره ، وإن الشيطان لا يترأى بي » .

[٦٩٩٦] ٦٧٥١ - حدثنا خالد بن خلي قال نا محمد بن حرب قال حدثني الزبيدي عن الزهري قال أبو سلمة قال أبو قتادة قال النبي صلى الله عليه : « من رآني فقد رأى الحق » .  
تابعه يونس وابن أخي الزهري .

[٦٩٩٧] ٦٧٥٢ - نا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال ني ابن الهادي عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري سمع النبي صلى الله عليه يقول : « من رآني فقد رأى الحق ، فإن الشيطان لا يتكونني » .

قوله ( باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ) ذكر فيه خمسة أحاديث :

الحديث الأول حديث أبي هريرة ، قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد .

قوله ( أن أبا هريرة قال ) في رواية الإسماعيلي من طريق الزبيدي عن الزهري « أخبرني أبو سلمة سمعت أبا هريرة » .

قوله ( من رآني في المنام فسيراني في اليقظة ) زاد مسلم من هذا الوجه « أو فكأنما رآني في اليقظة » هكذا بالشك ووقع عند الإسماعيلي في الطريق المذكورة « فقد رآني في اليقظة » بدل قوله « فسيراني » ومثله في حديث ابن مسعود عند ابن ماجه . وصححه الترمذي وأبو عوانة ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي جحيفة « فكأنما رآني في اليقظة » فهذه ثلاثة ألفاظ : فسيراني في اليقظة ، فكأنما رآني في اليقظة ، فقد رآني في اليقظة وجل أحاديث الباب كالثالثة إلا قوله « في اليقظة » .

قوله ( قال أبو عبد الله قال ابن سيرين إذا رآه في صورته ) سقط هذا التعليق للنسفي ولأبي ذر وثبت عند غيرهما ، وقد روياه موصولاً من طريق إسماعيل بن إسحق القاضي عن سليمان بن حرب وهو من شيوخ البخاري عن حماد بن زيد عن أيوب قال « كان محمد - يعني ابن سيرين - إذا قص عليه رجل أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم قال : صف لي الذي رأيته ، فإن وصف له صفة لا يعرفها قال : لم تره وسنده صحيح . ووجدت له ما يؤيده : فأخرج الحاكم من طريق عاصم بن كليب « حدثني أبي قال : قلت لابن عباس رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام قال : صفه لي ، قال : ذكرت الحسن بن علي فشبهته به ، قال : قد رأيته » وسنده جيد . ويعارضه ما أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من رآني في المنام فقد رآني ، فإني أرى في كل صورة » وفي سنده صالح مولى التوأمة وهو ضعيف لاختلاطه ، وهو من رواية من سمع منه بعد الاختلاط ، ويمكن الجمع بينهما بما قال القاضي أبو بكر ابن العربي : رؤية النبي صلى الله عليه وسلم بصفته المعلومة إدراك على الحقيقة ، ورؤيته على غير صفته إدراك للمثال ، فإن الصواب أن الأنبياء لا تغيرهم الأرض ، ويكون إدراك الذات الكريمة حقيقة وإدراك الصفات إدراك المثل ، قال وشذ بعض القدرية فقال : الرؤيا لا حقيقة لها أصلاً وشذ بعض الصالحين فزعم أنها تقع بعيني الرأس حقيقة ، وقال بعض المتكلمين : هي مدركة بعينين في القلب قال وقوله « فسيراني » معناه فسيري تفسير ما رأى لأنه حق وغيب ألقى فيه ، وقيل معناه فسيراني في القيامة ، ولا فائدة في هذا التخصيص ، وأما قوله « فكأنما رآني » فهو تشبيه ومعناه أنه لو رآه في اليقظة لطابق ما رآه في المنام فيكون الأول حقاً وحقيقة والثاني حقاً وتمثيلاً ، قال : وهذا كله إذا رآه على صورته المعروفة : فإن رآه على خلاف صفته فهي أمثال ، فإن رآه مقبلاً عليه مثلاً فهو خير للرأي وفيه وعلى العكس فبالعكس . وقال النووي قال عياض : يحتمل أن يكون المراد بقوله فقد رآني أو فقد رأى الحق أن من رآه على صورته في حياته كانت رؤياه حقاً ، ومن رآه على غير صورته كانت رؤياه تأويل . وتعقبه فقال : هذا ضعيف بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت على صفته المعروفة أو غيرها انتهى ، ولم يظهر لي من كلام القاضي ما ينافي ذلك ، بل ظاهر قوله أنه يراه حقيقة في الحالين ، لكن في الأولى تكون الرؤيا مما لا يحتاج إلى تعبير والثانية مما يحتاج إلى التعبير . قال القرطبي : اختلف في معنى الحديث فقال قوم هو على ظاهره فمن رآه في النوم رأى حقيقته كمن رآه في اليقظة سواء ،

قال وهذا قول يدرك فسادهُ بأوائل العقول ، ويلزم عليه أن لا يراه أحد إلا على صورته التى مات عليها وأن لا يراه رائيان فى آن واحد فى مكانين وأن يحيا الآن ويخرج من قبره ويمشى فى الأسواق ويخاطب الناس ويخاطبوه ويلزم من ذلك أن يخلو قبره من جسده فلا يبقى من قبره فيه شئ فيزار مجرد القبر ويسلم على غائب لأنه جائز أن يرى فى الليل والنهار مع اتصال الأوقات على حقيقته فى غير قبره ، وهذه جهالات لا يلتزم بها من له أدنى مسكة من عقل وقالت طائفة : معناه أن من رآه رآه على صورته التى كان عليها ، ويلزم منه أن من رآه على غير صفته أن تكون رؤياه من الأضغاث ، ومن المعلوم أنه يرى فى النوم على حالة تخالف حالته فى الدنيا من الأحوال اللاتقة به وتقع تلك الرؤيا حقاً كما لو رأى ملأ داراً بجسمه مثلاً فإنه يدل على امتلاء تلك الدار بالخير ، ولو تمكن الشيطان من التمثيل بشئ مما كان عليه أو ينسب إليه لعارض عموم قوله « فإن الشيطان لا يتمثل لى » فالأولى أن تنزه رؤياه وكذا رؤيا شئ منه أو مما ينسب إليه عن ذلك ، فهو أبلغ فى الحرمة وألحق بالعصمة كما عصم من الشيطان فى يقظته ، قال : والصحيح فى تأويل هذا الحديث أن مقصوده أن رؤيته فى كل حالة ليست باطلة ولا أضغاثاً بل هى حق فى نفسها ولو رأى على غير صورته فتصور تلك الصورة ليس من الشيطان بل هو من قبل الله وقال وهذا قول القاضى أبى بكر بن الطيب وغيره ، ويؤيده قوله « فقد رأى الحق » أى رأى الحق الذى قصد لإعلام الرأى به فإن كانت على ظاهرها وإلا سعى فى تأويلها ولا يهمل أمرها لأنها إما بشرى بخير أو إنذار من شر إما ليخيف الرأى وإما لينزجر عنه وإما لينبه على حكم يقع له فى دينه أو دنياه . وقال ابن بطلال قوله « فسيرانى فى اليقظة » يريد تصديق تلك الرؤيا فى اليقظة وصحتها وخروجها على الحق ، وليس المراد أنه يراه فى الآخرة لأنه سيراه يوم القيامة فى اليقظة فتراه جميع أمته من رآه فى النوم ومن لم يره منهم . وقال ابن التين : المراد من آمن به فى حياته ولم يره لكونه حيث غائباً عنه فيكون بهذا مباشراً لكل من آمن به ولم يره أنه لابد أن يراه فى اليقظة قبل موته قاله القزاز ، وقال المازرى : إن كان المحفوظ « فكأنما رآنى فى اليقظة » فمعناه ظاهر وإن كان المحفوظ « فسيرانى فى اليقظة » احتمال أن يكون أراد أهل عصره ممن ساجر إليه فإنه إذا رآه فى المنام جعل ذلك علامة على أنه يراه بعد ذلك فى اليقظة وأوحى الله بذلك إليه صلى الله عليه وسلم . وقال القاضى : وقيل معناه سبرى تأويل تلك الرؤيا فى اليقظة وصحتها ، وقيل معنى الرؤيا فى اليقظة أنه سيراه فى الآخرة وتعتقب بأنه فى الآخرة يراه جميع أمته من رآه فى المنام ومن لم يره يعنى فلا يبقى لخصوص رؤيته فى المنام مزية ، وأجاب القاضى عياض باحتمال أن تكون رؤياه له فى النوم على الصفة التى عرف بها ووصف عليها موجبة لتكريمته فى الآخرة وأن يراه رؤية خاصة من القرب منه والشفاعة له بعلو الدرجة ونحو ذلك من الخصوصيات ، قال : ولا يبعد أن يعاقب الله بعض المذنبين فى القيامة بمنع رؤية نبيه صلى الله عليه وسلم مدة . وحمله ابن أبى جمرة على محمل آخر فذكر عن ابن عباس أو غيره أنه رأى النبى صلى الله عليه وسلم فى النوم فبقى بعد أن استيقظ متفكراً فى هذا الحديث فدخل على بعض أمهات المؤمنين ولعلها خالته ميمونة فأخرجت له المرأة التى كانت للنبي صلى الله عليه وسلم فنظر فيها فرأى صورة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ير صورة نفسه ، ونقل عن جماعة من الصالحين أنهم رأوا النبي صلى الله عليه وسلم فى المنام ثم رأوه بعد ذلك فى اليقظة وسألوه عن أشياء كانوا منها متخوفين فأرشدهم إلى طريق تفرجها فجاء الأمر كذلك . قلت : وهذا مشكل جداً ولو حمل على ظاهره لكان هؤلاء صحابة ولأمكن بقاء الصحبة إلى يوم القيامة ، ويعكر عليه أن جمعاً جما رأوه فى المنام ثم لم يذكر واحد منهم أنه رآه فى اليقظة وخبر الصادق لا يتخلف ، وقد اشتد إنكار القرطبي على من قال من رآه فى

المنام فقد رأى حقيقته ثم يراها كذلك في اليقظة كما تقدم قريباً ، وقد تفتن ابن أوى جمة لهذا فأحال بما قال على كرامات الأولياء فإن يكن كذلك تعين العدول عن العموم في كل راء ، ثم ذكر أنه عام في أهل التوفيق وأما غيرهم فعلى الاحتمال ، فإن خرق العادة قد يقع للزنديق بطريقى الإملاء والإغواء كما يقع للصديق بطريق الكرامة والإكرام ، وإنما تحصل التفرقة بينهما باتباع الكتاب والسنة انتهى . والحاصل من الأجوبة ستة : أحدها أنه على التشبيه والتمثيل ، ودل عليه قوله في الرواية الأخرى « فكأنما رآنى في اليقظة » . ثانيها أن معناها سبى في اليقظة تأويلها بطريق الحقيقة أو التعبير ، ثالثها أنه خاص بأهل عصره ممن آمن به قبل أن يراه رابعها أنه يراه في المرآة التى كانت له إن أمكنه ذلك ، وهذا من أبعد المحامل . خامسها أنه يراه يوم القيامة بمزيد خصوصية لا مطلق من يراه حيثئذ ممن لم يره في المنام . سادسها أنه يراه في الدنيا حقيقة ويخاطبه ، وفيه ما تقدم من الإشكال . وقال القرطبى : قد تقرر أن الذى يرى في المنام أمثلة للمرئيات لا أنفسها ، غير أن تلك الأمثلة تارة تقع مطابقة وتارة يقع معناها ، فمن الأول رؤيا يراه صلى الله عليه وسلم عائشة وفيه « فإذا هى أنت » فأخبر أنه رأى في اليقظة ما رآه في نومه بعينه ومن الثانى رؤيا البقر التى تنحر والمقصود بالثانى التنبيه على معانى تلك الأمور ومن فوائد رؤيته صلى الله عليه وسلم تسكين شوق الرأى لكونه صادقاً في محبته ليعمل على مشاهدته ، وإلى ذلك الإشارة بقوله « فسيرانى في اليقظة » أى من رآنى رؤية معظم حرمتى ومشتاق إلى مشاهدتى وصل إلى رؤية محبوبه وظفر بكل مطلوبه ، قال : ويجوز أن يكون مقصود تلك الرؤيا معنى صورته وهو دينه وشريعته ، فيعبر بحسب ما يراه الرأى من زيادة ونقصان أو إساءة وإحسان . قلت : وهذا جواب سابع والذى قبله لم يظهر لى فإن ظهر فهو ثامن .

**قوله ( ولا يتمثل الشيطان لى )** في رواية أنس في الحديث الذى بعده « فإن الشيطان لا يتمثل لى » ومضى في كتاب العلم من حديث أبى هريرة مثله لكن قال « لا يتمثل في صورتي » وفي حديث جابر عند مسلم وابن ماجه « إنه لا ينبغي للشيطان أن يتمثل لى » وفي حديث ابن مسعود عند الترمذى وابن ماجه « إن الشيطان لا يستطيع أن يتمثل لى » وفي حديث أبى قتادة الذى يليه « وإن الشيطان لا يترأى بالراء بوزن يتعاطى ، ومعناه لا يستطيع أن يصير مرئياً بصورتي ، وفي رواية غير أبى ذر « يتزايا » بزأى وبعد الألف تحتانية ، وفي حديث أبى سعيد في آخر الباب « فإن الشيطان لا يتكوننى » أما قوله « لا يتمثل لى » فمعناه « لا يتشبه لى » وأما قوله « في صورتي » فمعناه لا يصير كائناً في مثل صورتي ، وأما قوله « لا يترأى لى » فرجح بعض الشراح رواية الزأى عليها أى لا يظهر في زنى ، وليست الرواية الأخرى ببعيدة من هذا المعنى ، وأما قوله « لا يتكوننى » أى لا يتكون كونى فحذف المضاف ووصل المضاف إليه بالفعل ، والمعنى لا يتكون في صورتي ، فالجميع راجع إلى معنى واحد ، وقوله « لا يستطيع » يشير إلى أن الله تعالى وإن أمكنه من التصور في أى صورة أراد فإنه لم يمكنه من التصور في صورة النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد ذهب إلى هذا جماعة فقالوا في الحديث : إن محل ذلك إذا رآه الرأى على صورته التى كان عليها ، ومنهم من ضيق الغرض في ذلك حتى قال : لا بد أن يراه على صورته التى قبض عليها حتى يعتبر عدد الشعرات البيض التى لم تبلغ عشرين شعرة ، والصواب التعميم في جميع حالاته بشرط أن تكون صورته الحقيقية في وقت ما ساء كان في شبابه أو رجولته أو كهولته أو آخر عمره ، وقد يكون لما خالف ذلك تعبير يتعلق بالرأى قال المازرى : اختلف المحققون في تأويل هذا الحديث فذهب القاضى أبو بكر بن الطيب إلى أن المراد بقوله « من رآنى في المنام فقد رآنى » أن رؤياه صحيحة لا تكون أضغاثاً ولا من تشبهات الشيطان ، قال :



وبعضه قوله في بعض طرقه « فقد رأى الحق » قال وفي قوله « فإن الشيطان لا يتمثل بي » إشارة إلى أن رؤياه لا تكون أضغاثاً . ثم قال المازري : وقال آخرون بل الحديث محمول على ظاهره والمراد أن من رآه فقد أدركه ولا مانع يمنع من ذلك ولا عقل يحيله حتى يحتاج إلى صرف الكلام عن ظاهره ، وأما كونه قد يرى على غير صفته أو يرى في مكانين مختلفين معاً فإن ذلك غلط في صفته وتخيل لها على غير ما هي عليه ، وقد يظن بعض الخيالات مريثات لكون ما يتخيل مرتبطاً بما يرى في العادة فتكون ذاته صلى الله عليه وسلم مريثة وصفاته متخيلة غير مريثة ، والإدراك لا يشترط فيه تحديق البصر ولا قرب المسافة ولا كون المرى ظاهراً على الأرض أو مدفوناً ، وإنما يشترط كونه موجوداً ، ولم يقدّم دليل على فناء جسمه صلى الله عليه وسلم ، بل جاء في الخبر الصحيح ما يدل على بقاءه وتكون ثمرة اختلاف الصفات اختلاف الدلالات كما قال بعض علماء التعبير إن من رآه شيخاً فهو عام سلم أو شاباً فهو عام حرب ، ويؤخذ من ذلك ما يتعلق بأقواله كما لو رآه أحد يأمره بقتل من لا يحل قتله فإن ذلك يحمل على الصفة المتخيلة لا المريثة . وقال القاضي عياض : يحتمل أن يكون معنى الحديث إذا رآه على الصفة التي كان عليها في حياته لا على صفة مضادة لحاله ، فإن رآه على غيرها كانت رؤيا تأويل لا رؤيا حقيقة ، فإن من الرؤيا ما يخرج على وجهه ومنها ما يحتاج إلى تأويل . وقال النووي : هذا الذي قاله القاضي ضعيف ، بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت على صفته المعروفة أو غيرها كما ذكره المازري ، وهذا الذي رده الشيخ تقدم عن محمد بن سيرين إمام المعبرين اعتباره ، والذي قاله القاضي توسط حسن ، ويمكن الجمع بينه وبين ما قاله المازري بأن تكون رؤياه على الحالين حقيقة لكن إذا كان على صورته كأن يرى في المنام على ظاهره لا يحتاج إلى تعبير وإذا كان على غير صورته كان النقص من جهة الرائي لتخيله الصفة على غير ما هي عليه ويحتاج ما يراه في ذلك المنام إلى التعبير ، وعلى ذلك جرى علماء التعبير فقالوا : إذا قال الجاهل رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يسأل عن صفته فإن وافق الصفة المروية وإلا فلا يقبل منه ، وأشاروا إلى ما إذا رآه على هيئة تخالف هيئته مع أن الصورة كما هي ، فقال أبو سعد أحمد بن محمد بن نصر : من رأى نبياً على حاله وهيئته فذلك دليل على صلاح الرائي وكال جاهه وظفره بمن عاداه ، ومن رآه متغير الحال عابساً مثلاً فذاك دال على سوء حال الرائي ، ونحاً الشيخ أبو محمد بن أبي جهمرة إلى ما اختاره النووي فقال بعد أن حكى الخلاف : ومنهم من قال إن الشيطان لا يتصور على صورته أصلاً فمن رآه في صورة حسنة فذاك حسن في دين الرائي وإن كان في جوارحه شين أو نقص فذاك خلل في الرائي من جهة الدين ، قال : وهذا هو الحق ، وقد جرب ذلك فوجد على هذا الأسلوب ، وبه تحصل الفائدة الكبرى في رؤياه حتى يتبين للرائي هل عنده خلل أو لا ، لأنه صلى الله عليه وسلم نوراني مثل المرأة الصقيلة ما كان في الناظر إليها من حسن أو غيره تصور فيها وهي في ذاتها على أحسن حال لا نقص فيها ولا شين ، وكذلك يقال في كلامه صلى الله عليه وسلم في النوم أنه يعرض على سنته فما وافقها فهو حق وما خالفها فالخلل في سماع الرائي ، فرؤيا الذات الكريمة حق والخلل إنما هو في سماع الرائي أو بصره ، قال : وهذا خير ما سمعته في ذلك . ثم حكى القاضي عياض عن بعضهم قال : خص الله نبيه بعموم رؤياه كلها ومنع الشيطان أن يتصور في صورته لئلا يتذرع بالكذب على لسانه في النوم ، ولما خرق الله العادة للأنبياء للدلالة على صحة حالهم في اليقظة واستحال تصور الشيطان على صورته في اليقظة ولا على صفة مضادة لحاله ، إذ لو كان ذلك لدخل اللبس بين الحق والباطل ولم يوثق بما جاء من جهة النبوة ، حمى الله حماها لذلك من الشيطان وتصوره وإلقائه وكيدته ، وكذلك حمى رؤياهم أنفسهم ورؤيا غير النبي للنبي عن تمثيل بذلك لتصح رؤياه في الوجهين ويكون طريقاً إلى علم صحيح

لا ريب فيه ، ولم يختلف العلماء في جواز رؤية الله تعالى في المنام وساق الكلام على ذلك . قلت : ويظهر لي في التوفيق بين جميع ما ذكره أن من رآه على صفة أو أكثر مما يختص به فقد رآه ولو كانت سائر الصفات مخالفة ، وعلى ذلك فتفاوت رؤيا من رآه فمن رآه على هيئته الكاملة فرؤياه الحق الذي لا يحتاج إلى تعبير وعليها ينتزل قوله « فقد رأى الحق ومهما نقص من صفاته فيدخل التأويل بحسب ذلك ، ويصح إطلاق أن كل من رآه في أى حالة كانت من ذلك فقد رآه حقيقة .

( تنبيه ) : جوز أهل التعبير رؤية الباري عز وجل في المنام مطلقاً ولم يجروا فيها الخلاف في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم ، وأجاب بعضهم عن ذلك بأمور قابلة للتأويل في جميع وجوها فتارة يعبر بالسلطان وتارة بالوالد وتارة بالسيد وتارة بالرئيس في أى فن كان ، فلما كان الوقوف على حقيقة ذاته ممتنعاً وجميع من يعبر به يجوز عليهم الصدق والكذب كانت رؤياه تحتاج إلى تعبير دائماً ، بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم فإذا رأى على صفته المتفق عليها وهو لا يجوز عليه الكذب كانت في هذه الحالة حقاً محضاً لا يحتاج إلى تعبير . وقال الغزالي : ليس معنى قوله « رآني » أنه رأى جسمي وبدني وإنما المراد أنه رأى مثلاً صار ذلك المثال آلة يتأدى بها المعنى الذي في نفسي إليه ، وكذلك قوله « فسيراني في اليقظة » ليس المراد أنه يرى جسمي وبدني ، قال : والآلة تارة تكون حقيقة وتارة تكون خيالية ، والنفس غير المثال المتخيل ، فما رآه من الشكل ليس هو روح المصطفى ولا شخصه بل هو مثال له على التحقيق ، قال ومثل ذلك من يرى الله سبحانه وتعالى في المنام فإن ذاته منزهة عن الشكل والصورة ولكن تنتهي تعريفاته إلى العبد بواسطة مثال محسوس من نور أو غيره ، ويكون ذلك المثال حقاً في كونه واسطة في التعريف فيقول الرائي رأيت الله تعالى في المنام لا يعني أني رأيت ذات الله تعالى كما يقول في حق غيره . وقال أبو قاسم القشيري ما حاصله : إن رؤياه على غير صفته لا تستلزم إلا أن يكون هو ، فإنه لو رأى الله على وصف يتعالى عنه وهو يعتقد أنه منزّه عن ذلك لا يقدح في رؤيته بل يكون لتلك الرؤيا ضرب من التأويل كما قال الواسطي : من رأى ربه على صورة شيخ كان إشارة إلى وقار الرائي وغير ذلك . وقال الطيبي : المعنى من رآني في المنام بأى صفة كانت فليستبشر ويعلم أنه قد رأى الرؤيا الحق التي هي من الله وهي مبشرة لا الباطل الذي هو الحلم المنسوب للشيطان فإن الشيطان لا يتمثل لي ، وكذا قوله « فقد رأى الحق » أى رؤية الحق لا الباطل ، وكذا قوله « فقد رآني » فإن الشرط والجزاء إذا اتحدا دل على الغاية في الكمال ، أى فقد رآني رؤيا ليس بعدها شيء . وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جهمرة ماملخصه : إنه يؤخذ من قوله « فإن الشيطان لا يتمثل لي » أن من تمثلت صورته صلى الله عليه وسلم في خاطره من أرباب القلوب وتصورت له في عالم سره أنه يكلمه أن ذلك يكون حقاً ، بل ذلك أصدق من مرأى غيرهم لما من الله به عليهم من تنوير قلوبهم انتهى . وهذا المقام الذي أشار إليه هو الإلهام ، وهو من جملة أصناف الوحي إلى الأنبياء ، ولكن لم أر في شيء من الأحاديث وصفه بما وصفت به الرؤيا أنه جزء من النبوة ، وقد قيل في الفرق بينهما أن المنام يرجع إلى قواعد مقررة وله تأويلات مختلفة ويقع لكل أحد ، بخلاف الإلهام فإنه لا يقع إلا للخواص ولا يرجع إلى قاعدة يميز بها بينه وبين لمة الشيطان ، وتعقب بأن أهل المعرفة بذلك ذكروا أن الخاطر الذي يكون من الحق يستقر ولا يضطرب والذي يكون من الشيطان يضطرب ولا يستقر ، فهذا إن ثبت كان فارقاً واضحاً ، ومع ذلك فقد صرح الأئمة بأن الأحكام الشرعية لا تثبت بذلك ، قال أبو المظفر بن السمعاني في « القواطع » بعد أن حكى عن أبي زيد الدبوسي من أئمة الخنفية أن الإلهام ما حرك القلب لعلم يدعو إلى العمل به من غير استدلال :

والذى عليه الجمهور أنه لا يجوز العمل به إلا عند فقد الحجج كلها في باب المباح ، وعن بعض المبتدعة أنه حجة واحتج بقوله تعالى ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ وبقوله ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾ أى ألهمها حتى عرفت مصالحها ، فيؤخذ منه مثل ذلك للآدمي بطريق الأولى ، وذكر فيه ظواهر أخرى ومنه الحديث قوله صلى الله عليه وسلم « اتقوا فراسة المؤمن » وقوله لوابصة « ما حاك في صدرك فدعه وإن أفتوك » فجعل شهادة قلبه حجة مقدمة على الفتوى ، وقوله « قد كان في الأمم محدثون » فثبت بهذا أن الإلهام حق وأنه وحى باطن ، وإنما حرمه العاصي لاستيلاء وحى الشيطان عليه ، قال وحجة أهل السنة الآيات الدالة على اعتبار الحجة والحث على التفكير في الآيات والاعتبار والنظر في الأدلة وذم الأمانى والمواجس والظنون وهى كثيرة مشهورة ، وبأن الخاطر قد يكون من الله وقد يكون من الشيطان وقد يكون من النفس ، وكل شئ احتمل أن لا يكون حقاً لم يوصف بأنه حق ، قال : والجواب عن قوله ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ أن معناه عرفها طريق العلم وهو الحجج ، وأما الوحى إلى النحل فنظيره في الآدمى فيما يتعلق بالصنائع وما فيه صلاح المعاش ، وأما الفراسة فنسلمها لكن لا نجعل شهادة القلب حجة لأننا لا نتحقق كونها من الله أو من غيره انتهى ملخصاً . قال ابن السمعاني : وإنكار الإلهام مردود ، ويجوز أن يفعل الله بعبده ما يكرمه به ، ولكن التمييز بين الحق والباطل في ذلك أن كل ما استقام على الشريعة المحمدية ولم يكن في الكتاب والسنة ما يرده فهو مقبول ، وإلا فمردود يقع من حديث النفس ووسوسة الشيطان ، ثم قال : ونحن لا ننكر أن الله يكرم عبده بزيادة نور منه يزداد به نظره ويقوى به رأيه ، وإنما ننكر أن يرجع إلى قلبه بقول لا يعرف أصله ، ولا نزع أنه حجة شرعية وإنما هو نور يختص الله به من يشاء من عباده فإن وافق الشرع كان الشرع هو الحجة انتهى . ويؤخذ من هذا ما تقدم التنبيه عليه أن النائم لو رأى النبى صلى الله عليه وسلم يأمره بشئ هل يجب عليه امتثاله ولا بد ، أو لابد أن يعرضه على الشرع الظاهر ، فالثانى هو المعتمد كما تقدم .

( تنبيه ) : وقع في المعجم الأوسط للطبرانى من حديث أبى سعيد مثل أول حديث في الباب بلفظه لكن زاد فيه « ولا بالكعبة » وقال : لا تحفظ هذه اللفظة إلا في هذا الحديث .

الحديث الثانى حديث أنس ، قوله ( من رأى في المنام فقد رأى ) هذا اللفظ وقع مثله في حديث أبى هريرة كما مضى في كتاب العلم وفي كتاب الأدب ، قال الطيبى : اتحد في هذا الخبر الشرط والجزاء فدل على التناهى في المبالغة ، أى من رأى فقد رأى حقيقتى على كمالها بغير شبهة ولا ارتياب فيما رأى بل هى رؤيا كاملة ، ويؤيده قوله في حديث أبى قتادة وأبى سعيد « فقد رأى الحق » أى رؤية الحق لا الباطل وهو يرد ما تقدم من كلام من تكلف في تأويل قوله « من رأى في المنام فسيرانى في اليقظة » والذى يظهر لى أن المراد من رأى في المنام على أى صفة كانت فليست بشئ ويعلم أنه قد رأى الرؤيا الحق التى هى من الله لا الباطل الذى هو الحلم فإن الشيطان لا يتمثل لى .

قوله ( فإن الشيطان لا يتمثل لى )<sup>(١)</sup> قد تقدم بيانه ، وفيه « ورؤيا المؤمن جزء » الحديث ، وقد سبق قبل خمسة أبواب .

( ١ ) قوله في الفتح : « فإن الشيطان لا يتمثل لى » الظاهر أنه سبق قلم صوابه : « فإن الشيطان لا يتخيل لى » وهو في مخطوطة المسجد النبوي ومخطوطة الأزهر بلفظ : « فإن الشيطان لا يتخيل لى » وهو كذلك في نسخة الشيخ أحمد محمد شاكر المنسوخة =

الحديث الثالث حديث أبي قتادة «الرؤيا الصالحة من الله» وسيأتى شيء من شرحه في «باب الحلم من الشيطان» وفيه «فإن الشيطان لا يترأى لى» وقد ذكرت مافيه .

الحديث الرابع حديث أبي قتادة «من رأى فقد رأى الحق» أى المنام الحق أى الصدق ، ومثله في الحديث الخامس ، قال الطيبى : الحق هنا مصدر مؤكد أى فقد رأى رؤية الحق ، وقوله «فإن الشيطان لا يتمثل لى» لتتميم المعنى والتعليل للحكم .

قوله (تابعه يونس) يعنى ابن يزيد (وابن أخى الزهرى) هو محمد بن عبد الله بن مسلم ، يريد أنهما روياه عن الزهرى كما رواه الزبيدى ، وقد ذكرت في الحديث الأول أن مسلماً وصلهما من طريقهما وساقه على لفظ يونس وأحال برواية ابن أخى الزهرى عليه ، وأخرجه أبو يعلى في مسنده عن أبى خيثمة شيخ مسلم فيه ولفظه «من رأى في المنام فقد رأى الحق» وقال الإسماعيلي : وتابعهما شعيب بن أبى حمزة عن الزهرى . قلت : وصله الذهلى في «الزهریات» . الحديث الخامس حديث أبى سعيد «من رأى فقد رأى الحق فإن الشيطان لا يتكوننى» وقد تقدم مافيه ، وابن الهاد في السند هو يزيد بن عبد الله بن أسامة ، قال الإسماعيلي : ورواه يحيى بن أيوب عن ابن الهاد قال : ولم أره يعنى البخارى ذكر عنه أى عن يحيى بن أيوب حديثاً برأسه إلا استدلالاً - أى متابعة - إلا في حديث واحد ذكره في النذور من طريق ابن جريج عن يحيى ابن أيوب عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى الخير عن عقبة بن عامر في قصة أخته . قلت : والحديث المذكور أخرجه البخارى عن أبى عاصم عن ابن جريج بهذا السند ، وسقط في بعض النسخ من الصحيح لكنه أورده في كتاب الحج عن أبى عاصم ، وليس كما قال الإسماعيلي إنه أخرجه ليحيى بن أيوب استقلالاً فإنه أخرجه من رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج عن سعيد بن أبى أيوب فكان لابن جريج فيه شيخين وكل منهما رواه له عن يزيد بن أبى حبيب فأشار البخارى إلى أن هذا الاختلاف ليس بقادح في صحة الحديث ، وظهر بهذا أنه لم يخرج ليحيى بن أيوب استقلالاً بل بمتابعة سعيد بن أبى أيوب .

## باب رؤيا الليل

رواه سمره .

[٦٩٩٨] ٦٧٥٣- فأحمد بن المقدم العجلي قال نا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي قال نا أيوب عن محمد عن أبى هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : «أعطيت مفاتيح الكلم، ونُصرت بالرعب، وبيننا أنا نائم البارحة إذ أتيت بمفاتيح خزائن الأرض حتى وضعت في يدي». قال أبو هريرة : فذهب رسول الله صلى الله عليه وأنتم تنتقلونها .

= من الطبعة السلطانية لصحيح البخاري بلفظ : «فإن الشيطان لا يتخيل بي» وانظر ص ٤٢ / ج ٩ من صحيح البخاري في باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ، طبع شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده في القاهرة في ١٧ ربيع الأول ١٣٧٨ هـ الموافق ١ من أكتوبر ١٩٥٨ م نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، تقديم الشيخ أحمد محمد شاكر .

عبد القادر شيبه الحمد

[٦٩٩٩] ٦٧٥٤- نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : «أراني الليلة عند الكعبة ، فرأيت رجلاً آدم كآحسن ما أنت راء من آدم الرجال ، له لمة كآحسن ما أنت راء من اللهم ، قد رجليها تقطر ماءً ، متكناً على رجلين -أو على عواتق رجلين- يطوف بالبيت ، فسألت من هذا ؟ فقيل : المسيح بن مريم ، وإذا أنا برجل جعد ققط أعور العين اليمنى كأنها عنة طافية ، فسألت من هذا ؟ فقيل : المسيح الدجال .»

[٧٠٠٠] ٦٧٥٥- نا يحيى قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس كان يحدث أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه فقال : إني رأيت الليلة في المنام ... وساق الحديث . وتابعه سليمان بن كثير وابن أخي الزهري وسفيان بن حسين عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه . وقال الزبيدي عن الزهري عن عبيد الله أن ابن عباس -أو أبهريرة- عن النبي صلى الله عليه . وقال شعيب وإسحاق بن يحيى عن الزهري : كان أبهريرة يحدث عن النبي صلى الله عليه . وكان معمر لا يسنده حتى كان بعد . [الحديث ٧٠٠٠- طرفه في : ٧٠٤٦] .

**قوله ( باب رؤيا الليل )** أى رؤيا الشخص في الليل هل تساوى رؤياه بالنهار أو تنفلتات ، وهل بين زمان كل منهما تفاوت ؟ وكأنه يشير إلى حديث أبي سعيد «أصدق الرؤيا بالأسحار» أخرجه أحمد مرفوعاً وصححه ابن حبان ، وذكر نصر بن يعقوب الدينوري أن الرؤيا أول الليل يبطىء تأويلها ومن النصف الثاني يسرع بتفاوت أجزاء الليل وأن أسرعها تأويلاً رؤيا السحر ولا سيما عند طلوع الفجر ، وعن جعفر الصادق أسرعها تأويلاً رؤيا القيلولة . وذكر فيه أربعة أحاديث :

**الأول قوله ( رواه سمرة )** يشير إلى حديثه الطويل الآتي في آخر كتاب التعبير وفيه «أنه أتاني الليلة آتيان» وسيأتي الكلام عليه هناك .

**الحديث الثاني ، قوله ( عن محمد )** هو ابن سيرين ، وصرح به في رواية أسلم بن سهل عن أحمد بن المقدام شيخ البخاري فيه عند أبي نعيم ، والسند كله بصريون .

**قوله ( أعطيت مفاتيح الكلم ، ونصرت بالرعب )** كذا في هذه الرواية ، وقد أخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان وعبد الله بن يس كلاهما عن أحمد بن المقدام شيخ البخاري فيه بلفظ «أعطيت جوامع الكلم» وأخرجه عن أبي القاسم البغوي عن أحمد بن المقدام باللفظ الذى ذكره البخاري ، ووقع في رواية أسلم بن سهل بلفظ «فواتح الكلم» وسيأتي بعد أبواب من رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ «بعثت بجوامع الكلم» قال البغوي فيما ذكره عنه الإسماعيلي : لا أعلم حدث به عن أيوب غير محمد بن عبد الرحمن .

**قوله ( وبيننا أنا نائم البارحة إذ أتيت بمفاتيح خزائن الأرض )** سيأتي شرحه مستوفى إن شاء الله تعالى في كتاب الاعتصام .

**الحديث الثالث حديث ابن عمر في رؤيته صلى الله عليه وسلم المسيح بن مريم والمسيح الدجال .**

قوله ( أَرَأَيْتَ اللَّيْلَةَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ ) سَيَأْتِي فِي « بَابِ الطَّوَّافِ بِالْكَعْبَةِ » مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بَلَفَظَ « بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أَطْوُفُ بِالْكَعْبَةِ » الْحَدِيثَ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ . قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا يَحْيَى ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكِيرٍ .

قوله ( أَنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنِّي أَرَيْتُ اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ ) وَسَاقَ الْحَدِيثَ . كَذَا اقْتَصَرَ مِنَ الْحَدِيثِ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ وَسَاقَهُ بَعْدَ خَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ بَابًا عَنْ يَحْيَى بْنِ بَكِيرٍ بِهَذَا السَّنَدِ بِتَأَمُّهِ ، وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

قوله ( وَتَابِعَهُ سَلِيمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ أَخِي الزَّهْرِيِّ وَسَفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ الْخ ) أَمَّا تَابِعَةُ سَلِيمَانَ بْنِ كَثِيرٍ فَوَصَلَهَا مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَخِيهِ ، وَوَقَعَ لَنَا بَعْلُو فِي مُسْنَدِ الدَّارِمِيِّ ، وَأَمَّا تَابِعَةُ ابْنِ أَخِي الزَّهْرِيِّ فَوَصَلَهَا الذَّهَلِيُّ فِي « الزَّهْرَبَاتِ » . وَأَمَّا تَابِعَةُ سَفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ فَوَصَلَهَا أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ عَنْهُ .

قوله ( وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ عَنِ الزَّهْرِيِّ ) فَذَكَرَهُ بِالشُّكِّ فِي ابْنِ عَبَّاسٍ أَوْ أَبِي هُرَيْرَةَ قُلْتُ : وَصَلَهَا مُسْلِمٌ أَيْضًا .

قوله ( وَقَالَ شُعَيْبٌ وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى عَنِ الزَّهْرِيِّ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَحْدُثُ ) قُلْتُ : وَصَلَهُمَا الذَّهَلِيُّ فِي « الزَّهْرَبَاتِ » .

قوله ( وَكَانَ مَعْمَرٌ لَا يَسْنِدُهُ حَتَّى كَانَ بَعْدَ ) وَصَلَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ كِرْوَايَةِ يُونُسَ وَلَكِنْ قَالَ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَحْدُثُ » قَالَ إِسْحَاقُ « قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ كَانَ مَعْمَرٌ يَحْدُثُ بِهِ فَيَقُولُ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ » يَعْنِي وَلَا يَذْكُرُ عِبِيدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي السَّنَدِ حَتَّى جَاءَهُ زَمْعَةٌ بِكِتَابٍ فِيهِ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عِبِيدَ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَكَانَ لَا يَشْكُ فِيهِ بَعْدَ ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ ، وَأَفَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِيهِ اخْتِلَافًا آخَرَ عَنِ الزَّهْرِيِّ فَسَاقَهُ مِنْ رِوَايَةِ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْهُ فَقَالَ « عَنْ سَلِيمَانَ ابْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ » وَالْمَحْفُوظُ قَوْلُ مَنْ قَالَ « عَنْ عِبِيدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتْبَةَ » .

### بَابُ رُؤْيَا النَّهَارِ

وَقَالَ ابْنُ عُيُونٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ : رُؤْيَا النَّهَارِ مِثْلُ رُؤْيَا اللَّيْلِ .

٦٧٥٦- فَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ قَالَ أَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ

مَالِكٍ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مَلْحَانَ - وَكَانَتْ تَحْتَ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا ، فَأَطْعَمَتْهُ وَجَعَلَتْ تَقْلِي رَأْسَهُ فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ

يَضْحَكُ ... قَالَتْ : فَقُلْتُ مَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ <sup>(١)</sup> » [٧٠٠٢]

يَرْكَبُونَ ثَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ مَلُوكًا عَلَى الْأُسْرَةِ - أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأُسْرَةِ - شَكَّ إِسْحَاقُ - قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ ، فَدَعَا لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ

يَضْحَكُ ، فَقُلْتُ : مَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « أَنَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ » - كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلَى - قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ ، قَالَ : « أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ » . فَارْكَبَتْ

البحر في زمان معاوية بن أبي سفيان، فصرعت عن دابيتها حين خرجت من البحر فهلكت.

**قوله (باب رؤيا النهار)** كذا لأبي ذر، ولغيره «باب الرؤيا بالنهار».

**قوله (وقال ابن عون)** هو عبد الله (عن ابن سيرين) هو محمد.

**قوله (رؤيا النهار مثل الليل)** في رواية السرخسي «مثل رؤيا الليل» وهذا الأثر وصله على بن أبي طالب القيرواني في كتاب التعبير له من طريق مسنده بن اليسع عن عبد الله بن عون به ذكر ذلك مغلطاً. قال القيرواني: ولا فرق في حكم العبارة بين رؤيا الليل والنهار وكذا رؤيا النساء والرجال. وقال المهلب نحوه، وقد تقدم نحوه ما نقل عن بعضهم في التفاوت، وقد يتفاوتان أيضاً في مراتب الصدق. وذكر في الباب حديث أنس في قصة نوم النبي صلى الله عليه وسلم عند أم حرام وفيه «فدخل عليها يوماً فأطعمته وجعلت تفلّي رأسه فنام» وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاستبذان في «باب من رأى قوماً فقال عندهم» أي من القائلة، وذكر ابن التين أن بعضهم زعم أن في الحديث دليلاً على صحة خلافة معاوية لقوله في الحديث فركبت البحر زمن معاوية، وفيه نظر لأن المراد بزمنه زمن إمارته على الشام في خلافة عثمان، مع أنه لا تعرض في الحديث إلى إثبات الخلافة ولا نفياً بل فيه إخبار بما سيكون فكان كما أخبر ولو وقع ذلك في الوقت الذي كان معاوية خليفة لم يكن في ذلك معارضة لحديث الخلافة بعدى ثلاثون سنة لأن المراد به خلافة النبوة وأما معاوية ومن بعده فكان أكثرهم على طريقة الملوك ولو سموا خلفاء، والله أعلم.

### بِ رُؤْيَا النِّسَاءِ

[٧٠٠٣] ٦٧٥٧- ناسعيد بن عفير قال ني الليث قال ني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت أن أم العلاء - امرأة من الأنصار بايعت رسول الله صلى الله عليه - أخبرته أنهم اقتسموا المهاجرين قرعة، قالت: فطار لنا عثمان بن مظعون وأنزلناه في أبياتنا، فوجع وجعه الذي توفي فيه، فلما توفي غُسل وكفن في أثوابه دخل رسول الله صلى الله عليه، قالت: فقلت: رحمة الله عليك أبا السائب، فشهادتي عليك لقد أكرمك الله، فقال رسول الله صلى الله عليه: «وما يدريك أن الله أكرمهُ؟» فقلت: بأبي أنت يا رسول الله، فمن يكرمه الله؟ فقال رسول الله صلى الله عليه: «أما هو فوالله لقد جاءه اليقين، والله إني لأرجو له الخير، والله ما أدري - وأنا رسول الله - ماذا يفعل بي». فقالت: والله لا أزكي بعده أحداً أبداً.

[٧٠٠٤] ٦٧٥٨- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري بهذا وقال: ما أدري ما يفعل به. قالت: وأحزنني فتمت، فرأيت لعثمان عيناً تجري، فأخبرت رسول الله صلى الله عليه فقال: «ذلك عمله».

**قوله (باب رؤيا النساء)** تقدم كلام القيرواني وغيره في ذلك، وذكر أيضاً أن المرأة إذا رأت ما ليست له أهلاً فهو لزوجها. وكذا حكم العبد لسيدته كما أن رؤيا الطفل لأبويه، وذكر ابن بطال الاتفاق على أن رؤيا المؤمنة الصالحة داخلة في قوله «رؤيا المؤمن الصالح جزء من أجزاء النبوة» وذكر في الباب حديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون ورؤياها له العين الجارية، وقد مضى شرحه في أوائل الجنائز، وذكر في الشهادات وفي الهجرة، ويأتي الكلام على العين الجارية بعد ثلاثة عشر باباً إن شاء الله تعالى. وقوله هنا «فوجع» أي مرض

وزنه ومعناه ، ويجوز ضم الواو

### باب الحلم من الشيطان ، فإذا حلم فليصق عن يساره ، وليستعد بالله

[٧٠٠٥] ٦٧٥٩- فإحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة أن أبا قتادة الأنصاري - وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه و فرسانه - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « الرؤيا من الله ، والحلم من الشيطان ، فإذا حلم أحدكم يحلم يكرهه فليصق عن يساره وليستعد بالله منه فلن يضره » .

قوله ( باب الحلم من الشيطان ، وإذا حلم فليصق عن يساره وليستعد بالله ) هكذا ترجم لبعض ألفاظ الحديث ، وقد تقدم شرحه قريباً ، والحلم بضم المهملة وسكون اللام وقد تضم : ما يراه النائم ، ولم يحك النوى غير السكون يقال حلم بفتح اللام يحلم بضمها ، وأما من الحلم بكسر أوله وسكون ثانيه فيقال حلم بضم اللام وجمع الحلم بالضم والحلم بالكسر أحلام ، وذكر فيه حديث أبي قتادة وسيأتي الإلمام بشيء منه في شرح حديث أبي هريرة في « باب القيد في المنام » وإضافة الحلم إلى الشيطان بمعنى أنها تناسب صفته من الكذب والتهويل وغير ذلك ، بخلاف الرؤيا الصادقة فأضيفت إلى الله إضافة تشريف وإن كان الكل بخلق الله وتقديره ، كما أن الجميع عباد الله ولو كانوا عصاة كما قال ﴿ يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم ﴾ وقوله تعالى ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان ﴾

### باب اللبن

[٧٠٠٦] ٦٧٦٠- فإعبدان قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال أخبرني حمزة بن عبد الله أن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « بينا أنا نائم أتيت بقدر لبن فشربت منه حتى إني لأرى الري يخرج من بين أظفاري ، ثم أعطيت فضلي يعني عمر » . قالوا : فما أولته يا رسول الله ؟ قال : « العلم » .

قوله ( باب اللبن ) أى إذا رأى في المنام بماذا يعبر ؟ قال المهلب يدل على الفطرة والسنة والقرآن والعلم قلت : وقد جاء في بعض الأحاديث المرفوعة تأويله بالفطرة كما أخرجه البزار من حديث أبي هريرة رفعه « اللبن في المنام فطرة » وعند انطرباني من حديث أبي بكرة رفعه « من رأى أنه شرب لبناً فهو الفطرة » ومضى في حديث أبي هريرة في أول الأشربة « أنه صلى الله عليه وسلم لما أخذ قدح اللبن قال له جبريل : الحمد لله الذى هداك للفطرة » وذكر الدينورى أن اللبن المذكور في هذا يختص بالإبل ، ولأنه لشربه مال حلال وعلم وحكمة ، قال : ولبن البقر خصب السنة ومال حلال وفطرة أيضاً ، ولبن الشاة مال وسرور وصحة جسم ، وألبان الوحش شك في الدين ، وألبان السباع غير محمودة ، إلا أن لبن اللبوة مال مع عداوة لذى أمر .

قوله ( حدثنا عبدان ) كذا للجميع ، ووقع في أطراف المزى أن البخارى أخرج هذا الحديث في التعبير عن أبي جعفر محمد بن الصلت وفي فضل عمر عن عبدان ، والموجود في الصحيح بالعكس ، وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وحمزة الراوى عن ابن عمر هو ولده . ووقع في الباب الذى يليه من وجه آخر



عن الزهري عن حمزة أنه سمع عبد الله بن عمر . قال ابن العري : لم يخرج البخاري هذا الحديث من غير هذه الطريق ، وكان ينبغي - على طريقته - أن يخرج عن غيره لو وجده . قلت : بل وجده وأخرجه كما تقدم في فضل عمر من طريق سالم أخى حمزة عن أبيهما ، وإشارته إلى أن طريقة البخاري أن يخرج الحديث من طريقين فصاعداً - إلا أن لا يجد - في مقام المنع .

**قوله ( حتى إني لأرى الرى يخرج في أظافيري )** في رواية الكشميني « من أظافيري » وفي رواية صالح ابن كيسان « من أطراف » وهذه الرؤيا يحتمل أن تكون بصرية وهو الظاهر ، ويحتمل أن تكون علمية ، ويؤيد الأول ما عند الحاكم والطبراني من طريق أنى بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده في هذا الحديث « فشربت حتى رأيت يجرى في عروقي بين الجلد واللحم » على أنه محتمل أيضاً .

**قوله ( ثم أعطيت فضلى يعنى عمر )** كذا في الأصل كأن بعض رواه شك ، ووقع في رواية صالح بن كيسان بالجزم ولفظه « فأعطيت فضلى عمر بن الخطاب » وفي رواية أنى بكر بن سالم « فضلت فضلة فأعطيتها عمر » .

**قوله ( قالوا فما أولته )** في رواية صالح « فقال من حوله » وفي رواية سفيان بن عيينة عن الزهري عند سعيد بن منصور « ثم ناول فضله عمر ، قال ما أولته ؟ وظاهره أن السائل عمر ، ووقع في رواية أنى بكر بن سالم أنه صلى الله عليه وسلم « قال لهم أولوها ، قالوا : يا نبي الله هذا علم أعطاك الله فملاك منه ، فضلت فضلة فأعطيتها عمر ، قال : أصبتم » ويجمع بأن هذا وقع أولاً ثم احتمل عندهم أن يكون عنده في تأويلها زيادة على ذلك فقالوا ما أولته الخ ، وقد تقدم بعض شرح هذا الحديث في كتاب العلم وبعضه في مناقب عمر ، قال ابن العري : اللب رزق يخلقه الله طيباً بين أخبات من دم وفرث كالعلم نور يظهره الله في ظلمة الجهل ، فضر به المثل في المنام . قال بعض العارفين : الذى خلص اللب من بين فرث ودم قادر على أن يخلق المعرفة من بين شك وجهل ويحفظ العمل عن غفلة وزلل ، وهو كما قال : لكن اطردت العادة بأن العلم بالتعلم ، والذى ذكره قد يقع خارقاً للعادة فيكون من باب الكرامة . وقال ابن أنى جمة : تأول النبي صلى الله عليه وسلم اللب بالعلم اعتباراً بما بين له أول الأمر حين أتى يقدهم خمر وقدهم لب فأخذ اللب ، فقال له جبريل : أخذت الفطرة الحديث ، قال : وفي الحديث مشروعية قص الكبير رؤياه على من دونه ، وإلقاء العالم المسائل واختبار أصحابه في تأويلها ، وأن من الأدب أن يرد الطالب علم ذلك إلى معلمه . قال : والذى يظهر أنه لم يرد منهم أن يعبروها وإنما أراد أن يسألوه عن تعبيرها ، ففهموا مراده فسألوه فأفادهم ، وكذلك ينبغي أن يسلك هذا الأدب في جميع الحالات . قال : وفيه أن علم النبي صلى الله عليه وسلم بالله لا يبلغ أحد درجته فيه ، لأنه شرب حتى رأى الرى يخرج من أطرافه ، وأما إعطاؤه فضله عمر ففيه إشارة إلى ما حصل لعمر من العلم بالله بحيث كان لا يأخذه في الله لومة لائم . قال : وفيه أن من الرؤيا ما يدل على الماضى والحال والمستقبل ، قال : وهذه أولت على الماضى ، فإن رؤياه هذه تمثيل بأمر قد وقع ، لأن الذى أعطيه من العلم كان قد حصل له وكذلك أعطيه عمر ، فكانت فائدة هذه الرؤيا تعريف قدر النسبة بين ما أعطيه من العلم وما أعطيه عمر

### باب إذا جرى اللبن في أطرافه أو أظافيره

[٧٠٠٧] ٦٧٦١- نا علي بن عبد الله قال نا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال نا حمزة بن عبد الله بن عمر أنه سمع عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله صلى الله عليه: «بيننا أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت منه حتى إني لأرى الري يخرج من أطرافي فأعطيت فضلي عمر بن الخطاب»، فقال من حوله: فما أولت ذلك يا رسول الله؟ قال: «العلم».

قوله (باب إذا جرى اللبن في أطرافه أو أظافيره) يعني في المنام، ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبله وقد تقدم شرحه فيه.

### باب القميص في المنام

[٧٠٠٨] ٦٧٦٢- نا علي بن عبد الله قال نا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال حدثني أبو أمامة بن سهل أنه سمع أباسعيد الخدري يقول: قال رسول الله صلى الله عليه: «بيننا أنا نائم رأيت الناس يعرضون وعليهم قمص منها ما يبلغ الثدي، ومنها ما يبلغ دون ذلك. ومر علي عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره». قالوا: ما أولته يا رسول الله؟ قال: «الدين».

قوله (باب القميص في المنام) في رواية الكشميهني «القمص» بضمين بالجمع، وكلاهما في الخير.

قوله (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعد بن إبراهيم، وقد مضى في كتاب الإيمان من وجه آخر عن إبراهيم بن سعد أعلى من هذا، وصالح هو ابن كيسان.

قوله (رأيت الناس) هو من الرؤية البصرية، وقوله «يعرضون» حال ويجوز أن يكون من الرؤيا العلمية، ويعرضون مفعول ثان والناس بالنصب على المفعولية ويجوز فيه الرفع.

قوله (يعرضون) تقدم في الإيمان بلفظ «يعرضون على» وفي رواية عقيل الآتية بعد «عرضوا».

قوله (منها ما يبلغ الثدي) بضم المثلة وكسر الدال وتشديد الياء جمع ثدى بفتح ثم سكون والمعنى أن القميص قصير جداً بحيث لا يصل من الخلق إلى نحو السرة بل فوقها، وقوله «منها ما يبلغ دون ذلك» يحتمل أن يريد دونه من جهة السفلى وهو الظاهر فيكون أطول، ويحتمل أن يريد دونه من جهة العلو فيكون أقصر، ويؤيد الأول ما في رواية الحكيم الترمذي من طريق أخرى عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري في هذا الحديث «فمنهم من كان قميصه إلى سترته، ومنهم من كان قميصه إلى ركبته، ومنهم من كان قميصه إلى أنصاف ساقيه».

قوله (ومر على عمر بن الخطاب) في رواية عقيل «وعرض على عمر بن الخطاب».

قوله (قميص يجره) في رواية عقيل «يجتره».

قوله (قالوا ما أولته) في رواية الكشميهني «أولت» بغير ضمير، وتقدم في الإيمان أول الكتاب بلفظ «فما أولت ذلك» ووقع عند الترمذي الحكيم في الرواية المذكورة «فقال له أبو بكر على ما تأولت هذا يا رسول الله».

قوله ( قال الدين ) بالنصب والتقدير أولت ، ويجوز الرفع . ووقع في رواية الحكيم المذكورة « قال على الإيمان »

### باب جر القميص في المنام

٦٧٦٣- فاسعيد بن عفير قال ني الليث قال ني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو أمامة بن سهل عن أبي سعيد الخدري أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « بينما أنا نائم رأيت الناس عرضوا علي وعليهم قمص فمنها ما يبلغ الثدي ومنها ما يبلغ دون ذلك وعرض علي عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره » ، قال : فما أولته يا رسول الله ؟ قال : « الدين » . [٧٠٠٩]

قوله ( باب جر القميص في المنام ) ذكر فيه حديث أبي سعيد المذكور قبله من وجه آخر عن ابن شهاب ، وقد أشرت إلى الاختلاف في اسم صحابي هذا الحديث في مناقب عمر ، قالوا وجه تعبير القميص بالدين أن القميص يستر العورة في الدنيا والدين يسترها في الآخرة ويحجبها عن كل مكروه ، والأصل فيه قوله تعالى ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ الآية . والعرب تكني عن الفضل والعفاف بالقميص ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعثمان « إن الله سيلبسك قميصاً فلا تخلعه » وأخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان ، واتفق أهل التعبير على أن القميص يعبر بالدين وأن طوله يدل على بقاء آثار صاحبه من بعده . وفي الحديث أن أهل الدين يتفاضلون في الدين بالقلة والكثرة والقوة والضعف ، وتقدم تقرير ذلك في كتاب الإيمان ، وهذا من أمثلة ما يحمد في المنام ويذم في اليقظة شرعاً أعنى جر القميص ، لما ثبت من الوعيد في تطويله ، ومثله ما سيأتي في « باب القيد » وعكس هذا ما يذم في المنام ويحمد في اليقظة . وفي الحديث مشروعية تعبير الرؤيا وسؤال العالم بها عن تعبيرها ولو كان هو الرائي ، وفيه الثناء على الفاضل بما فيه لإظهار منزلته عند السامعين ، ولا يخفى أن محل ذلك إذا أمن عليه من الفتنة بالمدح كالإعجاب ، وفيه فضيلة لعمر وقد تقدم الجواب عما يستشكل من ظاهره وإيضاح أنه لا يستلزم أن يكون أفضل من أبي بكر وملخصه أن المراد بالأفضل من يكون أكثر ثواباً والأعمال علامات الثواب فمن كان عمله أكثر فدينه أقوى ومن كان دينه أقوى فثوابه أكثر ومن كان ثوابه أكثر فهو أفضل فيكون عمر أفضل من أبي بكر ، وملخص الجواب أنه ليس في الحديث تصريح بالمطلوب ، فيحتمل أن يكون أبو بكر لم يعرض في أولئك الناس إما لأنه كان قد عرض قبل ذلك وإما لأنه لا يعرض أصلاً ، وأنه لما عرض كان عليه قميص أطول من قميص عمر ، ويحتمل أن يكون سر السكوت عن ذكره الاكتفاء بما علم من أفضليته ، ويحتمل أن يكون وقع ذكره فذهل عنه الراوي ، وعلى التنزل بأن الأصل عدم جميع هذه الاحتمالات فهو معارض بالأحاديث الدالة على أفضلية الصديق وقد تواترت تواتراً معنوياً فهي المعتمدة وأقوى هذه الاحتمالات أن لا يكون أبو بكر عرض مع المذكورين ، والمراد من الخبر التنبيه على أن عمر ممن حصل لهم الفضل البالغ في الدين وليس فيه ما يصرح بانحصار ذلك فيه ، وقال ابن العربي : إنما أوله النبي صلى الله عليه وسلم بالدين لأن الدين يستر عورة الجهل كما يستر الثوب عورة البدن ، قال : وأما غير عمر فالذي كان يبلغ الثدي هو الذي يستر قلبه عن الكفر وإن كان يتعاطى المعاصي ، والذي كان يبلغ أسفل من ذلك وفرجه باد هو الذي لم يستر رجله عن المشي إلى المعصية ، والذي يستر رجله هو الذي

احتجب بالتقوى من جميع الوجوه ، والذي يجز قميصه زائداً على ذلك بالعمل الصالح الخالص . قال ابن أبي جمرة ما ملخصه : المراد بالناس في هذا الحديث المؤمنون لتأويله القميص بالدين ، قال : والذي يظهر أن المراد خصوص هذه الأمة المحمدية بل بعضها ، والمراد بالدين العمل بمقتضاه كالحرص على امتثال الأوامر واجتناب المناهي ، وكان لعمر في ذلك المقام العالى . قال : ويؤخذ من الحديث أن كل ما يرى في القميص من حسن أو غيره فإنه يعبر بدين لابس ، قال : والنكتة في القميص أن لابس إذا اختار نزع وإذا اختار بقاءه ، فلما ألبس الله المؤمنين لباس الإيمان واتصفوا به كان الكامل في ذلك سايع الثوب ومن لا فلا ، وقد يكون نقص الثوب بسبب نقص الإيمان ، وقد يكون بسبب نقص العمل والله أعلم . وقال غيره : القميص في الدنيا ستر عورة فما زاد على ذلك كان مذموماً ، وفي الآخرة زينة محضة فناسب أن يكون تعبيره بحسب هيئته من زيادة أو نقص ومن حسن وضده ، فمهما زاد من ذلك كان من فضل لابس ، وينسب لكل ما يليق به من دين أو علم أو جمال أو حلم أو تقدم في فئة وضده لضده .

### باب الخضر في المنام ، والروضة الخضراء

[٧٠١٠] ٦٧٦٤- فاعبد الله بن محمد الجعفي قال نا حرمي بن عمارة قال نا قرة بن خالد عن محمد بن سيرين قال : قال قيس بن عباد : كنت في حلقة فيها سعد بن مالك وابن عمر ، فمرَّ عبد الله بن سلام فقالوا : هذا رجل من أهل الجنة ، فقلت له : إنهم قالوا كذا وكذا ، قال : سبحان الله ، ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم ، إنما رأيت كأنما عمودٌ وضع في روضة خضراء فنصب فيها وفي رأسها عروة وفي أسفلها منصف - والمنصف الوصيف - فقال : أرقه ، فرقيته حتى أخذت بالعروة . فقصصتها على رسول الله صلى الله عليه ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « يموت عبد الله وهو آخذٌ بالعروة الوثقى » .

قوله ( باب الخضر في المنام والروضة الخضراء ) الخضر بضم الخاء وسكون الضاد المعجمتين جمع أخضر وهو اللون المعروف في الثياب وغيرها ، ووقع في رواية النسفي « الخصرة » بسكون الضاد وفي آخرها هاء تأنيث وكذا في رواية أبي أحمد الجرجاني وبعض الشروح ، قال القيرواني : الروضة التي لا يعرف نبتها تعبر بالإسلام لنضارتها وحسن بهجتها ، وتعبر أيضاً بكل مكان فاضل ، وقد تعبر بالمصحف وكتب العلم والعالم ونحو ذلك .

قوله ( حدثنا الحرمي ) بمهملتين مفتوحتين هو اسم بلفظ النسب تقدم بيانه .

قوله ( عن محمد بن سيرين قال قيس بن عباد ) حذف قال الثانية على العادة في حذفها خطأ والتقدير عن محمد بن سيرين أنه قال قال قيس ، ووقع في رواية ابن عون كما سيأتي بعد باين عن محمد وهو ابن سيرين « حدثني قيس بن عباد » وهو بضم أوله وتخفيف الموحدة وآخره دال تقدم ذكره في مناقب عبد الله بن سلام بهذا الحديث ، وتقدم له حديث آخر في تفسير سورة الحج وفي غزوة بدر أيضاً ، وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين ، وهو بصرى تابعي ثقة كبير له إدراك ، قدم المدينة في خلافة عمر ، ووهب من عده في الصحابة .

قوله ( كنت في حلقة ) بفتح أوله وسكون اللام .

قوله ( فيها سعد بن مالك ) يعنى ابن أبى وقاص ، وابن عمر هو عبد الله بن عمر بن الخطاب .

قوله ( فمر عبد الله بن سلام ) هو الصحابى المشهور الإسرائيلى وأبوه بتخفيف اللام اتفاقاً ، وقد تقدم بيان نسبه فى مناقبه من كتاب مناقب الصحابة ، ووقع فى رواية ابن عون الماضية فى المناقب بلفظ « كنت جالساً فى مسجد المدينة فدخل رجل على وجهه أثر الخشوع ، فقالوا هذا رجل من أهل الجنة » زاد مسلم من هذا الوجه « كنت بالمدينة فى ناس فيهم بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجاء رجل فى وجهه أثر من خشوع » .

قوله ( فقالوا هذا رجل من أهل الجنة ) فى رواية ابن عون المشار إليها عند مسلم « فقال بعض القوم : هذا رجل من أهل الجنة وكررها ثلاثاً » وفى رواية خرشة بفتح الحاء المعجمة والراء والشين المعجمة ابن الحر بضم الحاء وتشديد الراء المهملتين الفزارى عند مسلم أيضاً « كنت جالساً فى حلقة فى مسجد المدينة وفيها شيخ حسن الهيئة وهو عبد الله بن سلام ، فجعل يحدثهم حديثاً حسناً ، فلما قام قال القوم : من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فليُنظر إلى هذا » وفى رواية النسائى من هذا الوجه « فجاء شيخ يتوكأ على عصا له » فذكر نحوه ، ويجمع بينهما بأنهما قصتان اتفقتا الرجلين ، فكأنه كان فى مجلس يتحدث كما فى رواية خرشة فلما قام ذاهباً مر على الحلقة التى فيها سعد بن أبى وقاص وابن عمر فحضر ذلك قيس بن عباد كما فى روايته ، وكل من خرشة وقيس اتبع عبد الله بن سلام ودخل عليه منزله وسأله فأجابه ، ومن ثم اختلف الجواب بالزيادة والنقص كما سألينه سواء كان زمن اجتماعهما بعبد الله بن سلام اتحد أم تعدد .

قوله ( فقلت له إنهم قالوا كذا وكذا ) بين فى رواية ابن عون عند مسلم أن قاتل ذلك رجل واحد ، وفيه عنده زيادة ولفظه ثم خرج فاتبعته فدخل منزله ودخلت فتحدثنا ، فلما استأنس قلت له : إنك لما دخلت قبل قال رجل كذا وكذا ، وكأنه نسب القول للجماعة والناطق به واحد لرضاهم به وسكوته عليه ، وفى رواية خرشة « فقلت والله لأتبعنه فلا أعلمن مكان بيته ، فانطلق حتى كان يخرج من المدينة ثم دخل منزله ، فاستأذنت عليه فأذن لى فقال : ما حاجتك يا ابن أخى ؟ فقلت : سمعت القوم يقولون » فذكر اللفظ الماضى وفيه « فأعجبني أن أكون معك » وسقطت هذه القصة فى رواية النسائى وعنده « فلما قضى صلاته قلت : زعم هؤلاء » .

قوله ( قال سبحانه الله ، ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم ) تقدم بيان المراد من هذا فى المناقب مفصلاً ، ووقع فى رواية خرشة « فقال : الله أعلم بأهل الجنة ، وسأحدثك بما قالوا ذلك » فذكر المنام ، وهذا يقوى احتمال أنه أنكر عليهم الجزم ولم ينكر أصل الإخبار بأنه من أهل الجنة ، وهذا شأن المراقب الخائف المتواضع . ووقع فى رواية النسائى « الجنة لله يدخلها من يشاء » زاد ابن ماجه من هذا الوجه « الحمد لله » .

قوله ( إنما رأيت كأنما عمود وضع فى روضة خضراء ) بين فى رواية ابن عون أن العمود كان فى وسط الروضة ، ولم يصف الروضة فى هذه الرواية ، وتقدم فى المناقب من رواية ابن عون « رأيت كأنى فى روضة » ذكر من سعتها وخضرتها ، قال الكرماني : يحتمل أن يراد بالروضة جميع ما يتعلق بالدين ، وبالعمود الأركان الخمسة ، وبالعروة الوثقى الإيمان .

قوله ( فنصب فيها ) بضم النون وكسر المهملة بعدها موحدة ، وفي رواية المستمل والكشميهني « قبضت » بفتح القاف والموحدة بعدها ضاد معجمة ساكنة ثم تاء المتكلم .

قوله ( وفي رأسها عروة ) في رواية ابن عون : « وفي أعلى العمود عروة » وفي روايته في المناقب « ووسطها عمود من حديد أسفله في الأرض وأعلاه في السماء في أعلاه عروة » وعرف من هذا أن الضمير في قوله وفي رأسها للعمود والعمود مذكر وكأنه أنث باعتبار الدعامة .

قوله ( وفي أسفلها منصف ) تقدم ضبطه في المناقب

قوله ( والمنصف الوصيف ) هذا مدرج في الخبر ، وهو تفسير من ابن سيرين بدليل قوله في رواية مسلم « فجاءني منصف » قال ابن عون : والمنصف الخادم « فقال بشيأى من خلف » ووصف أنه رفعه من خلفه بيده .

قوله ( فرقيت ) بكسر القاف على الأنصح ( فاستمسكت بالعروة ) زاد في رواية المناقب « فرقيت حتى كنت في أعلاها أخذت بالعروة فاستمسكت فاستيقظت وإنها لفى يدي » ووقع في رواية خرشة حتى أتى بي عموداً رأسه في السماء وأسفله في الأرض في أعلاه حلقة فقال لي : اصعد فوق هذا ، قال قلت : كيف أصعد ؟ فأخذ بيدي فزجل بي « وهو بزأى وجيم أى رفعني » فإذا أنا متعلق بالحلقة ، ثم ضرب العمود فحر وبقيت متعلقاً بالحلقة حتى أصبحت « وفي رواية خرشة أيضاً زيادة في أول المنام ولفظه « إني بينا أنا نائم إذ أتاني رجل فقال لي : قم ، فأخذ بيدي فانطلقت معه ، فإذا أنا بجواد » بجيم ودال مشددة جمع جادة وهي الطريق المسلوكة « عن شمالي . قال فأخذت لآخذ فيها أى أسير فقال : لا تأخذ فيها فإنها طرق أصحاب الشمال » وفي رواية النسائي من طريقه « بينا أنا أمشي إذ عرض لي طريق عن شمالي فأردت أن أسلكها فقال إنك لست من أهلها » . رجع إلى رواية مسلم قال « وإذا منهج على يميني فقال لي : خذ ههنا ، فأتى بي جبلاً فقال لي : اصعد ، قال فجعلت إذا أردت أن أصعد خررت حتى فعلت ذلك مراراً » وفي رواية النسائي وابن ماجه « جبلاً زلقاً فأخذ بيدي فزجل بي فإذا أنا في ذروته ، فلم أنقار ولم أتماسك ، وإذا عمود حديد في ذروته حلقة من ذهب ، فأخذ بيدي فزجل بي حتى أخذت بالعروة فقال : استمسك ، فاستمسكت ، قال فضرب العمود برجله فاستمسكت بالعروة » .

قوله ( فقصصتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يموت عبد الله وهو آخذ بالعروة الوثقى ) زاد في رواية ابن عون فقال « تلك الروضة روضة الإسلام ، وذلك العمود عمود الإسلام ، وتلك العروة عروة الوثقى لا تزال مستمسكاً بالإسلام حتى تموت » وزاد في رواية خرشة عند النسائي وابن ماجه « فقال رأيت خيراً ، أما المنهج فالخشر ، وأما الطريق » وفي رواية مسلم « فقال أما الطرق التي عن يسارك فهي طرق أصحاب الشمال ، والطرق التي عن يمينك طرق أصحاب اليمين » وفي رواية النسائي « طرق أهل النار وطرق أهل الجنة » ثم اتفقا « وأما الجبل فهو منزل الشهداء » زاد مسلم « ولن تناله وأما العمود » إلى آخره ، وزاد النسائي وابن ماجه في آخره « فأنا أرجو أن أكون من أهلها » وفي الحديث منقبة لعبد الله بن سلام وفيه من تعبير الرؤيا معرفة اختلاف الطرق وتأويل للعمود والجبل والروضة الخضراء والعروة وفيه من أعلام النبوة أن عبد الله بن سلام لا يموت شهيداً فوقه كذلك مات على فراشه في أول خلافة معاوية بالمدينة . ونقل ابن التين عن الداودي أن القوم إنما قالوا في عبد الله بن سلام أنه من أهل الجنة لأنه كان من أهل

بدر ، كذا قال والذي أوردته من طرق القصة يدل على أنهم إنما أخذوا ذلك من قوله لما ذكر طريق الشمال « إنك لست من أهلها » وإنما قال « ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم » على سبيل التواضع كما تقدم ، وكراهة أن يشار إليه بالأصابع خشية أن يدخله العجب ، ثم إنه ليس من أهل بدر أصلاً . والله أعلم .

### باب كشف المرأة في المنام

[٧٠١١] ٦٧٦٥- حدثنا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه : « أريتك في المنام مرتين : إذا رجل يحملك في سرقة حرير فيقول : هذه امرأتك ، فأكشفها فإذا هي أنت ، فأقول : إن يكن هذا من عند الله يمضه » .

### باب ثياب الحرير في المنام

[٧٠١٢] ٦٧٦٦- نا محمد قال نا أبو معاوية قال أنا هشام عن أبيه عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه : « أريتك قبل أن أتزوجك مرتين : رأيت الملك يحملك في سرقة من حرير ، فقلت : له اكشف ، فكشف ، فإذا هو أنت ، فقلت : إن يكن هذا من عند الله يمضه ، ثم أريتك يحملك في سرقة من حرير ، فقلت : اكشف ، فكشف فإذا هي أنت ، فقلت : إن يك هذا من عند الله يمضه » .

قوله ( باب كشف المرأة في المنام ) وقوله بعده :

( باب ثياب الحرير في المنام ) ذكر فيها حديث عائشة في رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لها في المنام قبل أن يتزوجها ، وساقه في الأول من طريق أبي أسامة وفي الثاني من طريق أبي معاوية كلاهما عن هشام وهو ابن عروة بن الزبير عن أبيه عنها ، وزاد في رواية أبي أسامة « فيقول : هذه امرأتك » وبهذه الزيادة ينظم الكلام ، وزاد في رواية أبي معاوية قبل « أن أتزوجك » وأعاد فيها صورة المنام بيانا لقوله أريتك مرتين فقال في روايته « رأيت الملك ، يحملك » ثم قال « أريتك يحملك » وقال في المرتين « فقلت له اكشف » ووقع في رواية أبي أسامة « فأكشفها » والضمير لقوله « امرأتك » وقد تقدم في السيرة النبوية قبل الهجرة إلى المدينة من طريق وهيب بن خالد عن هشام بنحو سياق أبي أسامة ، وتقدم في النكاح من طريق حماد بن زيد عن هشام ولفظه « فقال لي : هذه امرأتك ، فكشفت عن وجهك » ويجمع هذا الاختلاف أن نسبة الكشف إليه لكونه الأمر به وأن الذي باشر الكشف هو الملك ووقع في هذه الطريق عند مسلم والإسماعيلي بعد قوله المنام « ثلاث ليال » فلعل البخاري حذفها لأن الأكثر رواه بلفظ مرتين ، وكذلك أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن إدريس وأبو عوانة من رواية مالك ومن رواية يونس بن بكير ومن رواية عبد العزيز بن المختار كلهم عن هشام ابن عروة جازمين بمرتين ، ومن رواية حماد بن سلمة عن هشام فقال في روايته « مرتين أو ثلاثاً » بالشك فيحتمل أن يكون الشك من هشام فاقصر البخاري على المحقق وهو قوله « مرتين » وتأكد ذلك عنده برواية أبي معاوية المفسرة ، وحذف لفظ ثلاث من رواية حماد بن زيد لأن أصل الحديث ثابت ، وقوله « فإذا هي أنت » قال القرطبي يريد أنه رأى في النوم كما رآها في اليقظة ، فكانت المراد بالرؤيا لا غيرها وقد بين حماد بن سلمة في

روايته المراد ولفظه «أتيت بجارية في سرقة من حرير بعد وفاة خديجة فكشفتها فإذا هي أنت» الحديث ، وهذا يدفع الاحتمال الذي ذكره ابن بطلال ومن تبعه حيث جوزوا أن هذه الرؤية قبل أن يوحى إليه ، وقد تقدم تفسير السرقة وضبطها ، وأن الملك المذكور هو جبريل ، وكثير من مباحثه في كتاب النكاح ، وذكرت احتمالاً عن عياض في قوله «إن يكن هذا من عند الله يمضه» ثم وجدته أخذ أكثره من كلام ابن بطلال . ومحمد في السد الثاني حزم السرخسي في رواية أبي ذر عنه أنه أبو كريب محمد بن العلاء ، وكلام الكلاباذي يقتضي أنه ابن سلام ، قال ابن بطلال : رؤيا المرأة في المنام يختلف على وجوه : منها أن يتزوج الرائي حقيقة بمن يراها أو شبهها ، ومنها أن يدل على حصول دنيا أو منزلة فيها أو سعة في الرزق ، وهذا أصل عند المعبرين في ذلك . وقد تدل المرأة بما يقتزن بها في الرؤيا على فتنه تحصل للرائي . وأمثالياب الحرير فيدل اتخاذها للنساء في المنام على النكاح وعلى العزاء وعلى الغنى وعلى زيادة في البدن ، قالوا : والملبوس كله يدل على جسم لابس لكونه يشتمل عليه ، ولا سيما واللباس في العرف دال على أقدار الناس وأحوالهم ..

### باب المفاتيح في اليد

[٧٠١٣] ٦٧٦٧- نا سعيد بن عفير قال نا الليث قال نا عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : «بعثت بجوامع الكلم ، ونصرت بالرعب ، وبيننا أنا نائم أتيت بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي» ، قال أبو عبد الله : وبلغني أن جوامع الكلم : أن الله يجمع الأمور الكثيرة التي كانت تكتب في الكتب قبله في الأمر الواحد والأميرين ونحو ذلك .

قوله ( باب المفاتيح في اليد ) أى إذا رؤيت في المنام ، قال أهل التعبير : المفتاح مال وعز وسلطان ، فمن رأى أنه فتح باب بمفتاح فإنه يظفر بمجته بمعونة من له بأس ، وإن رأى أن بيده مفاتيح فإنه يصيب سلطاناً عظيماً . وذكر فيه حديث أنى هريرة الماضي في «باب رؤيا الليل» من وجه آخر عنه بلفظ «بعثت بجوامع الكلم» وفيه «وبيننا أنا نائم أتيت بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي» وقد تقدم في الباب المذكور بلفظ «وبيننا أنا نائم البارحة» .

قوله في آخره ( قال أبو عبد الله ) كذا لأبي ذر ، ووقع في رواية كريمة «قال محمد» فقال بعض الشراح : لامنافاة لأنه اسمه ، والقائل هو البخارى ، والذي يظهر لى أن الصواب ما عند كريمة فإن هذا الكلام ثبت عن الزهرى واسمه محمد بن مسلم ، وقد ساقه البخارى هنا من طريقه فيبعد أن يأخذ كلامه فينسبه لنفسه . وكأن بعضهم لما رأى «وقال محمد» ظن أنه البخارى فأراد تعظيمه فكناه فأخطأ ، لأن محمداً هو الزهرى وليست كنيته أبا عبد الله بل هو أبو بكر ، وسيأتى الكلام على جوامع الكلم ، وسيأتى الحديث في الاعتصام إن شاء الله تعالى .

### باب التعلّق بالعروة والحلقة

[٧٠١٤] ٦٧٦٨- نا عبد الله بن محمد قال نا أزهري عن ابن عون... ح. وحدثنى خليفة قال نا معاذ قال نا ابن عون عن محمد قال نا قيس بن عباد عن عبد الله بن سلام قال : رأيت كأنني في روضة ، وسط الروضة



عمودٌ، في أعلى العمود عروةٌ، فقليلٌ لي : ارقه، قلتُ : لا أستطيعُ، فأتاني وصيفٌ فرفع ثيابي فرقيتُ، فاستمسكتُ بالعروة، فانتبهتُ وأنا مستمسكٌ بها. فقصصتها على النبي صلى الله عليه فقال : « تلك الروضة روضة الإسلام، وذلك العمود عمود الإسلام، وتلك العروة عروة الوثقى لا تزال مستمسكاً بالإسلام حتى تموت ».

**قوله ( باب التعليق بالعروة والحلقة )** ذكر فيه حديث عبد الله بن سلام « رأيت كائناً في روضة » وقد تقدم قبل هذا بأربعة أبواب أتم من هذا ، وتقدم شرحه هناك . قال أهل التعبير : الحلقة والعروة المجهولة تدل لمن تمسك بها على قوته في دينه وإخلاصه فيه

### باب عمود الفسطاط تحت وسادته

**قوله ( باب عمود الفسطاط )** العمود بفتح أوله معروف والجمع أعمدة وعمد بضميتين ، وبفتحتين ما ترفع به الأخبية من الخشب ويطلق أيضاً على ما يرفع به البيوت من حجارة كالرخام والصوان ، ويطلق على ما يعتمد عليه من حديد وغيره ، وعمود الصبح ابتداء ضوئه ، والفسطاط بضم الفاء وقد تكسر وبالطاء المهملة مكررة وقد تبدل الأخيرة سينا مهملة وقد تبدل التاء طاء مثناة فيهما وفي أحدهما وقد تدغم التاء الأولى في السين وبالسین المهملة في آخره لغات تبلغ على هذا اثنتي عشرة اقتصر النووي منها على ست الأولى والأخيرة وبتاء بدل الطاء الأولى وبضم الفاء وبكسرها ، وقال الجواليقي : إنه فارسي معرب .

**قوله ( تحت وسادته )** عند النسفي « عند » بدل « تحت » كذا للجميع ليس فيه حديث ، وبعده عندهم « باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام » إلا أنه سقط لفظ « باب » عند النسفي والإسماعيلي ، وفيه حديث ابن عمر « رأيت في المنام كأن في يدي سرقة من حرير » وأما ابن بطلال فجمع الترجمتين في باب واحد فقال « باب عمود الفسطاط تحت وسادته ودخول الجنة في المنام فيه حديث ابن عمر الخ » ولعل مستنده ما وقع في رواية الجرجاني « باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام وعمود الفسطاط تحت وسادته » فجعل الترجمتين في باب واحد وقدم وأخر ، ثم قال ابن بطلال قال المهلب : السرقة الكلة وهي كالهودج عند العرب ، وكون عمودها في يد ابن عمر دليل على الإسلام ، وطنها الدين والعلم والشرع الذي به يرزق التمكن من الجنة حيث شاء ، وقد يعبر هنا بالحرير عن شرف الدين والعلم لأن الحرير أشرف ملابس الدنيا وكذلك العلم بالدين أشرف العلوم ، وأما دخول الجنة في المنام فإنه يدل على دخولها في اليقظة لأن في بعض وجوه الرؤيا وجها يكون في اليقظة كما يراه نضا ، ويعبر دخول الجنة أيضاً بالدخول في الإسلام الذي هو سبب لدخول الجنة وطيران السرقة قوة تدل على التمكن من الجنة حيث شاء ، قال ابن بطلال : وسألت المهلب عن ترجمة عمود الفسطاط تحت وسادته ولم يذكر في الحديث عمود فسطاط ولا وسادة فقال : الذي يقع في نفسي أنه رأى في بعض طرق الحديث السرقة شيئاً أكمل مما ذكره في كتابه ، وفيه أن السرقة مضروبة في الأرض على عمود كالخباء وأن ابن عمر اقتلعها من عمودها فوضعها تحت وسادته وقام هو بالسرقة فأمسكها وهي كالهودج من استبرق فلا يريد موضعاً من الجنة إلا طارت به إليه ، ولم يرض بسند هذه الزيادة فلم يدخله في كتابه ، وقد فعل مثل هذا في كتابه كثيراً كما يترجم بالشئ ولا يذكره ويشير إلى أنه روى في بعض طرقه ، وإنما لم يذكره

للين في سنده ، وأعجلته المنية عن تهذيب كتابه انتهى . وقد نقل كلام المهلب جماعة من الشراح ساكتين عليه ، وعليه مآخذ أصلها إدخال حديث ابن عمر في هذا الباب وليس منه بل له باب مستقل ، وأشدّها تفسيره السرقة بالكلّة فإنّ لم أره لغيره ، قال أبو عبيدة : السرقة قطعة من حرير وكأنّها فارسية ، وقال الفارابي : شقة من حرير ، وفي النهاية : قطعة من جيد الحرير ، زاد بعضهم بيضاء ، ويكفي في رد تفسيرها بالكلّة أو الهودج قوله في نفس الخبر « رأيت كأن بيدي قطعة استبرق » وتخيّل أن في حديث ابن عمر الزيادة المذكورة لا أصل له فجميع مارتبه عليه كذلك ، وقلده ابن المنير فذكر الترجمة كما ترجم وزاد عليه أن قال : روى غير البخاري هذا الحديث - أي حديث ابن عمر - بزيادة عمود الفسطاط ووضع ابن عمر له تحت وسادته ولكن لم توافق الزيادة شرطه فأدرجها في الترجمة نفسها ، وفساد ما قال يظهر مما تقدم ، والمعتمد أن البخاري أشار بهذه الترجمة إلى حديث جاء من طريق « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى في منامه عمود الكتاب انتزع من تحت رأسه » الحديث وأشهر طرقه ما أخرجه يعقوب بن سفيان والطبراني وصححه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : بينا أنا نائم رأيت عمود الكتاب احتمل من تحت رأسي فأثبته بصري فإذا هو قد عهد به إلى الشام ، ألا وإن الإيمان حين تقع الفتن بالشام » وفي رواية « فإذا وقعت الفتن فالأمن بالشام » وله طريق عند عبد الرزاق رجاله رجال الصحيح إلا أن فيه انقطاعاً بين أي قلابة وعبد الله بن عمرو ولفظه عنده « أخذوا عمود الكتاب فعمدوا به إلى الشام » وأخرج أحمد ويعقوب بن سفيان والطبراني أيضاً عن أي الدرداء رفعه « بينا أنا نائم رأيت عمود الكتاب احتمل من تحت رأسي فظننت أنه مذهب به فأثبته بصري فعمد به إلى الشام » الحديث وسنده صحيح ، وأخرج يعقوب والطبراني أيضاً عن أي أمامة نحوه وقال « انتزع من تحت وسادتي » وزاد بقوله بصري « فإذا هو نور ساطع حتى ظننت أنه قد هوى به فعمد به إلى الشام ، وإني أولت أن الفتن إذا وقعت أن الأمان بالشام » وسنده ضعيف . وأخرج الطبراني أيضاً بسند حسن عن عبد الله بن حوالة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « رأيت ليلة أسرى بي عموداً أبيض كأنه لواء تحمله الملائكة فقلت ما تحملون قالوا عمود الكتاب أمرنا أن نضعه بالشام . قال وبينما أنا نائم رأيت عمود الكتاب اختلس من تحت وسادتي فظننت أن الله تخلى عن أهل الأرض فأثبته بصري فإذا هو نور ساطع حتى وضع بالشام » وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد والطبراني بسند ضعيف وعن عمر بن عبد يعقوب والطبراني كذلك وعن ابن عمر في « فوائد المخلص » كذلك ، وهذه طرق يقوى بعضها بعضاً ، وقد جمعها ابن عساكر في مقدمة تاريخ دمشق ، وأقربها إلى شرط البخاري حديث أي الدرداء فإنه أخرج لرواته إلا أن فيه اختلافاً على يحيى بن حمزة في شيخه هل هو ثور بن يزيد أو زيد بن واقد ، وهو غير قادح لأن كلا منهما ثقة من شرطه ، فلعلّه كتب الترجمة وبيض للحديث لينظر فيه فلم يتهياً له أن يكتبه ، وإنما ترجم بعمود الفسطاط ولفظ الخبر « في عمود الكتاب » إشارة إلى أن من رأى عمود الفسطاط في منامه فإنه يعبر بنحو ما وقع في الخبر المذكور ، وهو قول العلماء بالتعبير قالوا من رأى في منامه عموداً فإنه يعبر بالدين أو برجل يعتمد عليه فيه ، وفسروا العمود بالدين والسلطان ، وأما الفسطاط فقالوا من رأى أنه ضرب عليه فسطاط فإنه ينال سلطاناً بقدره أو يخاصم ملكاً فيظفر به .

### باب الإستبرق ودخول الجنة في المنام

[٧٠١٥] ٦٧٦٩- فامعلى بن أسد قال نا وهيب عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: رأيت في المنام كأن في يدي سرقة من حرير لا أهوي بها إلى مكان في الجنة إلا طارت بي إليه، فقصصتها على حفصة، فقصصتها حفصة على النبي صلى الله عليه فقال: «إن أخاك رجل صالح»، أو قال: «إن عبد الله رجل صالح».

قوله ( باب الإستبرق ودخول الجنة في المنام ) تقدم في الذى قبله ما يتعلق بشيء منه ، وحديث ابن عمر في الباب ذكره هنا من طريق وهيب بن خالد عن أيوب عن نافع بلفظ « سرقة » وذكره بلفظ « قطعة من إستبرق » كما في ترجمة الترمذى من طريق إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عليه عن أيوب فذكره مختصراً كرواية وهيب إلا أنه قال « كأننا في يدي قطعة إستبرق » فكان البخارى أشار إلى روايته في الترجمة ، وقد أخرجه أيضاً في « باب من تعار من الليل » من كتاب التهجد ، وهو في أواخر كتاب الصلاة من طريق حماد بن زيد عن أيوب أمم سياقاً من رواية وهيب وإسماعيل ، وأخرجه النسائى من طريق الحارث بن عمير عن أيوب فجمع بين اللفظتين فقال « سرقة من إستبرق » وقوله هنا « لا أهوى بها » هو بضم أوله ، أهوى إلى الشيء بالفتح يهوى بالضم أى مال ، ووقع في رواية حماد « فكأنى لا أريد مكاناً من الجنة إلا طارت بي إليه » .

قوله في رواية وهيب ( فقصصتها على حفصة فقصصتها حفصة على النبي صلى الله عليه وسلم ) الحديث وقع مثله في رواية حماد عند مسلم ، ووقع عند المؤلف في روايته بعد قوله « طارت بي إليه » من الزيادة « ورأيت كأن اثنين أتاني أرادا أن يذهبا بي إلى النار » الحديث بهذه القصة مختصراً وقال فيه « فقصت حفصة على النبي صلى الله عليه وسلم إحدى رؤيائى » وظاهر رواية وهيب ومن تابعه أن الرؤيا التى أبهت في رواية حماد هى رؤية السرقة من الحرير ، وقد وقع ذلك صريحاً في رواية حماد عند مسلم ، لكن يعارضه ماضى في « باب فضل قيام الليل » ويأتى في « باب الأخذ عن اليمين » من كتاب التعبير من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه فذكر الحديث في رؤيته النار وفيه « فقصصتها على حفصة فقصصتها حفصة » ، فهو صريح في أن حفصة قصت رؤياه النار . كما أن رواية حماد صريحة في أن حفصة قصت رؤياه السرقة ولم يتعرض في رواية سالم إلى رؤيا السرقة فيحتمل أن يكون قوله « إحدى رؤيائى » محمولاً على أنها قصت رؤيا السرقة أولاً ثم قصت رؤيا النار بعد ذلك ، وأن التقدير قصت إحدى رؤيائى أولاً فلا يكون لقوله « إحدى » مفهوم ، وهذا الموضح لم أر من تدرى له من الشراح ولا أزال إشكاله فله الحمد على ذلك .

قوله ( فقال إن أخاك رجل صالح أو إن عبد الله رجل صالح ) هو شك من الراوى ، ووقع في رواية حماد المذكورة « إن عبد الله رجل صالح » بالجزم ، وكذا في رواية صخر بن جويرية عن نافع ، زاد الكشمهني في روايته عن الفربرى في الموضعين « لو كان يصلى من الليل » وسقطت هذه الزيادة لغيره وهى ثابتة في رواية سالم كما تقدم في قيام الليل وتأتى ، ويؤيد ثبوتها قوله في رواية حماد عند الجميع « فقال نافع فلم يزل بعد ذلك يكثر الصلاة » وقد تقدم في قيام الليل وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عند مسلم « وقال نعم الفتى — أو قال نعم الرجل — ابن عمر لو كان يصلى من الليل قال ابن عمر وكنت إذا نمت لم أقم حتى أصبح ،

قال نافع فكان ابن عمر بعد يصلى من الليل ، أخرج مسلم إسناده وأصله وأحال بالمتن على رواية سالم ، وهو غير جيد لتغايرهما ، وأخرجه بلفظه أبو عوانة والجوزقي بهذا ، ويأتى فى « باب الأمن وذهاب الروح » أيضاً من طريق صخر بن جويرية عن نافع وكذا بعده فى باب « الأخذ عن اليمين » فى رواية سالم ، قال الزهرى : وكان عبد الله بعد ذلك يكثر الصلاة من الليل ، ولعل الزهرى سمع ذلك من نافع أو من سالم ، ومضى شرحه هناك . ووقع فى مسند أبى بكر بن هارون الرويانى من طريق عبد الله بن نافع عن أبيه فى نحو هذه القصة من الزيادة « وكان عبد الله كثير الرقاد » وفيه أيضاً « إن الملك الذى قال له لم ترع قال له لا تدع الصلاة ، نعم الرجل أنت لولا قلة الصلاة » .

### باب القيد فى المنام

[٧٠١٧] ٦٧٧٠- حدثنا عبد الله بن صباح قال نا معتمر قال سمعت عوفاً قال نا محمد بن سيرين أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن ، ورؤيا المؤمن جزء من ست وأربعين جزءاً من النبوة ، وما كان من النبوة فإنه لا يكذب » - قال محمد : وأنا أقول هذه - قال : وكان يقال : الرؤيا ثلاث حديث النفس ، وتخويف الشيطان ، وبشرى من الله ، فمن رأى شيئاً يكرهه فلا يقصه على أحد ، وليقم فليصل . قال : وكان يكره الغل فى النوم ، وكان يعجبهم القيد وقال : القيد ثبات فى الدين . ورواه قتادة ويونس وهشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وأدرج بعضهم كله فى الحديث وحديث عوف أبين . وقال يونس : لا أحسبه إلا عن النبي صلى الله عليه فى القيد . قال أبو عبد الله : الأغلال لا تكون إلا فى الأعناق .

**قوله ( باب القيد فى المنام )** أى من رأى فى المنام أنه مقيد ما يكون تعبيرة ؟ وظاهر إطلاق الخبر أنه يعبر بالثبات فى الدين فى جميع وجوهه ، لكن أهل التعبير خصوا ذلك بما إذا لم يكن هناك قرينة أخرى كما لو كان مسافراً أو مريضاً فإنه يدل على أن سفره أو مرضه يطول ، وكذا لو رأى فى القيد صفة زائدة كمن رأى فى رجله قيداً من فضة فإنه يدل على أن يتزوج ، وإن كان من ذهب فإنه لأمر يكون بسبب مال يتطلبه ، وإن كان من صفر فإنه لأمر مكروه أو مال فات ، وإن كان من رصاص فإنه لأمر فيه وهن ، وإن كان من حبل فلأمر فى الدين ، وإن كان من خشب فلأمر فيه نفاق ، وإن كان من حطب فلتهمة ، وإن كان من خرقة أو خيط فلأمر لا يدوم .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن صباح )** بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو العطار بالبصرة ، وتقدم فى الصلاة فى « باب السمر بعد العشاء » حدثنا عبد الله بن الصباح ، ول بعضهم عبد الله بن صباح كما هنا ، ولأى نعيم هنا من رواية محمد بن يحيى بن منده حدثنا عبد الله بن الصباح ، وفى شيوخ البخارى ابن الصباح ثلاثة : عبد الله هذا ومحمد والحسن ، وليس واحد منهم أخا الآخر .

**قوله ( حدثنا معتمر )** هو ابن سليمان التيمى ، وعوف هو الأعراى

**قوله ( إذا اقترب الزمان لم يكذب رؤيا المؤمن تكذب )** كذا للأكثر ، ووقع فى رواية أبى ذر عن غير الكشميين بتقديم تكذب على رؤيا المؤمن ، وكذا فى رواية محمد بن يحيى ، وكذا فى رواية عيسى بن يونس

عن عوف عند الإسماعيلي ، قال الخطابي في «المعالم» في قوله «إذا اقترب الزمان» قولان : أحدهما أن يكون معناه تقارب زمان الليل وزمان النهار وهو وقت استوائهما أيام الربيع وذلك وقت اعتدال الطبائع الأربع غالبا ، وكذلك هو في الحديث ، والمعبرون يقولون : أصدق الرؤيا ما كان وقت اعتدال الليل والنهار وإدراك الثمار ، ونقله في «غريب الحديث» عن أبي داود السجستاني ثم قال : والمعبرون يزعمون أن أصدق الأزمان لوقوع التعبير وقت انفتاح الأزهار وإدراك الثمار وهما الوقتان اللذان يعتدل فيهما الليل والنهار ، والقول الآخر أن اقتراب الزمان انتهاء مدته إذا دنا قيام الساعة . قلت : يبعد الأول التقييد بالمؤمن ، فإن الوقت الذي تعتدل فيه الطبائع لا يختص به ، وقد جزم ابن بطلان بأن الأول هو الصواب ، واستند إلى ما أخرجه الترمذي من طريق معمر عن أيوب في هذا الحديث بلفظ «في آخر الزمان لا تكذب رؤيا المؤمن وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثا» قال فعلى هذا فالمعنى إذا اقتربت الساعة وقبض أكثر العلم ودرست معالم الديانة بالهرج والفتنة فكان الناس على مثل الفترة محتاجين إلى مذكر ومجدد لما درس من الدين كما كانت الأمم تذكر بالأنبياء ، لكن لما كان نبينا خاتم الأنبياء وصار الزمان المذكور يشبه زمان الفترة عوضوا بما منعوا من النبوة بعده بالرؤيا الصادقة التي هي جزء من النبوة الآتية بالتبشير والإنذار انتهى . ويؤيده ما أخرجه ابن ماجه من طريق الأوزاعي عن محمد ابن مثيرين بلفظ «إذا قرب الزمان» وأخرج البزار من طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين بلفظ «إذا تقارب الزمان» وسيأتي في كتاب الفتن من وجه آخر عن أبي هريرة «يتقارب الزمان ويرفع العلم» الحديث ، والمراد به اقتراب الساعة قطعا . وقال الداودي : المراد بتقارب الزمان نقص الساعات والأيام والليالي انتهى . ومراده بالنقص سرعة مرورها ، وذلك قرب قيام الساعة كما ثبت في الحديث الآخر عند مسلم وغيره «يتقارب الزمان ، حتى تكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كالיום واليوم كالساعة والساعة كاحتراق السعفة» وقيل إن المراد بالزمان المذكور زمان المهدي عند بسط العدل وكثرة الأمن وبسط الخير والزرع ، فإن ذلك الزمان يستقصر لاستلذاذه فتقارب أطرافه ، وأما قوله «لم تكذب الخ» فيه إشارة إلى غلبة الصدق على الرؤيا وإن أمكن أن شيئا منها لا يصدق ، والراجح أن المراد نفى الكذب عنها أصلا لأن حرف النفي الداخلة على «كاذب» ينفي قرب حصوله والنافي لقرب حصول الشيء أدل على نفيه نفسه ذكره الطيبي . وقال القرطبي في «المفهم» : والمراد والله أعلم بآخر الزمان المذكور في هذا الحديث زمان الطائفة الباقية مع عيسى بن مريم بعد قتله الدجال ، فقد ذكر مسلم في حديث عبد الله بن عمر ما نصه «فيبعث الله عيسى بن مريم فيمكث في الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة ، ثم يرسل الله ريحا باردة من قبل الشام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خير أو إيمان إلا قبضه» الحديث ، قال : فكان أهل هذا الزمان أحسن هذه الأمة حالا بعد الصدر الأول وأصدقهم أقوالاً ، فكانت رؤياهم لا تكذب ، ومن ثم قال عقب هذا «وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثا» وإنما كان كذلك لأن من كثر صدقه تنور قلبه وقوى إدراكه فانتقشت فيه المعاني على وجه الصحة ، وكذلك من كان غالب حاله الصدق في يقظته استصحب ذلك في نومه فلا يرى إلا صدقا وهذا بخلاف الكاذب والمخلط فإنه يفسد قلبه ويظلم فلا يرى إلا تخليطا وأصغانا ، وقد ينذر المنام أحيانا ف يرى الصادق ما لا يصح ويرى الكاذب ما يصح ، ولكن الأغلب الأكثر ما تقدم والله أعلم . وهذا يؤيد ما تقدم أن الرؤيا لا تكون إلا من أجزاء النبوة إن صدرت من مسلم صادق صالح ثم ومن ثم قيد بذلك في حديث «رؤيا المسلم جزء» فإنه جاء مطلقا مقتصرأ على المسلم فأخرج الكافر ، وجاء مقيدا بالصالح تارة وبالصالحة وبالحسنة وبالصادقة كما تقدم بيانه ، فيحمل المطلق على المقيد ، وهو الذي يناسب حاله حال النبي فيكرم بما أكرم به

النبي وهو الاطلاع على شيء من الغيب ، فأما الكافر والمنافق والكاذب والمخلط وإن صدقت رؤياهم في بعض الأوقات فإنها لا تكون من الوحي ولا من النبوة ، إذ ليس كل من صدق ما يكون خبره ذلك نبوة ، فقد يقول الكاهن كلمة حق وقد يحدث المنجم فيصيب لكن كل ذلك على الدور والقلّة والله أعلم . وقال ابن أبي جمرة : معنى كون رؤيا المؤمن في آخر الزمان لا تكاد تكذب أنها تقع غالبا على الوجه الذي لا يحتاج إلى تعبير فلا يدخلها الكذب ، بخلاف ما قبل ذلك فإنها قد يخفى تأويلها فيعبرها العابر فلا تقع كما قال فيصدق دخول الكذب فيها بهذا الاعتبار ، قال : والحكمة في اختصاص ذلك بآخر الزمان أن المؤمن في ذلك الوقت يكون غريبا كما في الحديث « بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا » أخرجه مسلم ، فيقل أنيس المؤمن ومعينه في ذلك الوقت فيكرم بالرؤيا الصادقة . قال : ويمكن أن يؤخذ من هذا سبب اختلاف الأحاديث في عدد أجزاء النبوة بالنسبة لرؤيا المؤمن فيقال : كلما قرب الأمر وكانت الرؤيا أصدق حمل على أقل عدد ورد ، وعكسه وما بين ذلك . قلت : وتنبغي الإشارة إلى هذه المناسبة فيما تقدم من المناسبات وحاضل ما اجتمع من كلامهم في معنى قوله « إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب » إذا كان المراد آخر الزمان ثلاثة أقوال : أحدها أن العلم بأمور الديانة لما يذهب غالبه بذهاب غالب أهله وتعدرت النبوة في هذه الأمة عوضوا بالرأى الصادقة ليجدد لهم ما قد درس من العلم ، والثاني أن المؤمنين لما يقل عددهم ويغلب الكفر والجهل والفسق على الموجودين يؤنس المؤمن ويعان بالرؤيا الصادقة إكراما له وتسلية وعلى هذين القولين لا يختص ذلك بزمان معين بل كلما قرب فراغ الدنيا وأخذ أمر الدين في الاضمحلال تكون رؤيا المؤمن الصادق أصدق ، والثالث أن ذلك خاص بزمان عيسى بن مريم ، وأولها أولاها ، والله أعلم .

**قوله ( ورؤيا المؤمن جزء )** الحديث هو معطوف على جملة الحديث الذي قبله وهو « إذا اقترب الزمان » الحديث فهو مرفوع أيضا ، وقد تقدم شرحه مستوفى قريبا وقوله « وما كان من النبوة فإنه لا يكذب » هذا القدر لم يتقدم في شيء من طرق الحديث المذكور ، وظاهر إيراد هنا أنه مرفوع ، وإن كان كذلك فإنه أولى ما فسر به المراد من النبوة في الحديث وهو صفة الصدق ، ثم ظهر لي أن قوله بعد هذا « قال محمد : وأنا أقول هذه » الإشارة في قوله « هذه » للجملة المذكورة ، وهذا هو السر في إعادة قوله « قال » بعد قوله « هذا » ثم رأيت في « بغية النقاد لابن المواق » أن عبد الحق أغفل التنبيه على أن هذه الزيادة مدرجة وأنه لاشك في إدراجها ، فعلى هذا فهي من قول ابن سيرين وليست مرفوعة .

**قوله ( وأنا أقول هذه )** كذا لأبي ذر وفي جميع الطرق وكذا ذكره الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما ، ووقع في شرح ابن بطلال « وأنا أقول هذه الأمة وكان يقال الخ » . قلت : وليست هذه اللفظة في شيء من نسخ صحيح البخاري ولا ذكرها عبد الحق في جمعه ولا الحميدى ولا من أخرج حديث عوف من أصحاب الكتب والمسانيد ، وقد تقلده عياض فذكره كما ذكره ابن بطلال وتبعه في شرحه فقال : خشي ابن سيرين أن يتأول أحد معنى قوله « وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثا » أنه إذا تقارب الزمان لم يصدق إلا رؤيا الرجل الصالح فقال : وأنا أقول هذه الأمة « يعني رؤيا هذه الأمة صادقة كلها صالحها وفاجرها ليكون صدق رؤياهم زاجرا لهم وحجة عليهم لدروس أعلام الدين وطموس أثره بموت العلماء وظهور المنكر انتهى . وهذا مرتب على ثبوت هذه الزيادة وهي لفظة « الأمة » ولم أجدها في شيء من الأصول ، وقد قال أبو عوانة الإسفرايني بعد أن أخرجه موصولا مرفوعا من طريق هشام عن ابن سيرين : هذا لا يصح مرفوعا عن ابن

سيرين . قلت : وإلى ذلك أشار البخارى فى آخره بقوله وحديث عوف أبين أى حيث فصل المرفوع من الموقوف .

**قوله ( قال وكان يقال الرؤيا ثلاث الخ )** قائل « قال » هو محمد بن سيرين ، وأبهم القائل فى هذه الرواية وهو أبو هريرة ، وقد رفعه بعض الرواة ووقفه بعضهم ، وقد أخرجه أحمد عن هوزة بن خليفة عن عوف بسنده مرفوعاً « الرؤيا ثلاث » الحديث مثله ، وأخرجه الترمذى والنسائى من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن ابن سيرين عن أبى هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الرؤيا ثلاث ، رؤيا حق ورؤيا يحدث بها الرجل نفسه ، ورؤيا تحزين من الشيطان » وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذى من طريق عبد الوهاب الثقفى عن أبوب عن محمد بن سيرين مرفوعاً أيضاً بلفظ « الرؤيا ثلاث » ، فالرؤيا الصالحة بشرى من الله ، والباقي نحوه .

**قوله ( حديث النفس وتخويف الشيطان وبشرى من الله )** وقع فى حديث عوف بن مالك عند ابن ماجه بسند حسن رفعه « الرؤيا ثلاث منها أهويل من الشيطان ليحزن ابن آدم ، ومنها ما يهيم به الرجل فى يقظته فيراه فى منامه ، ومنها جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة » . قلت : وليس الحصر مراداً من قوله « ثلاث » لثبوت نوع رابع فى حديث أبى هريرة فى الباب وهو حديث النفس ، وليس فى حديث أبى قتادة وأبى سعيد الماضيين سوى ذكر وصف الرؤيا بأنها مكروهة ومحبوبة أو حسنة وسيئة ، وبقي نوع خامس وهو تلاعب الشيطان ، وقد ثبت عند مسلم من حديث جابر قال « جاء أعرابى فقال : يا رسول الله رأيت فى المنام كأن رأسى قطع فأنا أتبعه » وفى لفظ « فقد خرج فاشتدت فى أثره » فقال : لا تخبر بتلاعب الشيطان بك فى المنام » وفى رواية له « إذا تلاعب الشيطان بأحدكم فى منامه فلا يخبر به الناس » . ونوع سادس وهو رؤيا ما يعتاده الرائي فى اليقظة ، كمن كانت عادته أن يأكل فى وقت فنام فيه فرأى أنه يأكل إوبات طافحا من أكل أو شرب فرأى أنه يتقيأ ، وبينه وبين حديث النفس عموم وخصوص . وسابع وهو الأضغاث .

**قوله ( فمن رأى شيئاً يكرهه فلا يقصه على أحد ، وليقم فليصل )** زاد فى رواية هوزة « فإذا رأى أحدكم رؤيا تعجبه فليقصها لمن يشاء ، وإذا رأى شيئاً يكرهه » فذكر مثله . ووقع فى رواية أبوب عن محمد بن سيرين « فيصل ولا يحدث بها الناس » وزاد فى رواية سعيد بن أبى عروبة عن ابن سيرين عند الترمذى « وكان يقول لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح » وهذا ورد معناه مرفوعاً فى حديث أبى رزين عند أبى داود والترمذى وابن ماجه « ولا يقصها إلا على واد أو ذى رأى » وقد تقدم شرح هذه الزيادة فى « باب الرؤيا من الله تعالى » .

**قوله ( قال وكان يكره الغل فى النوم ، ويعجبهم القيد ويقال : القيد ثبات فى الدين )** كذا ثبت هنا بلفظ الجمع فى « يعجبهم » والإفراد فى « يكره ويقول » قال الطيبى : ضمير الجمع لأهل التعبير ، وكذا قوله « وكان يقال » قال المهلب : الغل يعبر بالمكروه لأن الله أخير فى كتابه أنه من صفات أهل النار بقوله تعالى « إذ الأغلال فى أعناقهم » الآية ، وقد يدل على الكفر ، وقد يعبر بامرأة تؤذى . وقال ابن العرى : إنما أحبوا القيد لذكر النبى صلى الله عليه وسلم له فى قسم المحمود فقال « قيد الإيمان الفتك » . وأما الغل فقد كرهه شرعاً فى المفهوم كقوله « خذوه فغلوه » وإذ الأغلال فى أعناقهم — ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك — وغلت أيديهم — وإنما جعل القيد ثباتاً فى الدين لأن المقيّد لا يستطيع المشى فضرِب مثلاً للإيمان الذى يمنع عن المشى إلى الباطل . وقال النووى : قال العلماء إنما أحب القيد لأن محله الرجل وهو كف عن المعاصى والشر والباطل ،

وأبغض الغل لأن محله العنق وهو صفة أهل النار . وأما أهل التعبير فقالوا إن القيد ثبات في الأمر الذي يراه الراى بحسب من يرى ذلك له ، وقالوا إن انضم الغل إلى القيد دل على زيادة المكروه ، وإذا جعل الغل في اليدين حمد لأنه كف لهما عن الشر ، وقد يدل على البخل بحسب الحال . وقالوا أيضا : إن رأى أن يديه مغلولتان فهو بخيل ، وإن رأى أنه قيد وغل فإنه يقع في سجن أو شدة . قلت : وقد يكون الغل في بعض المراتى محمودا كما وقع لأبى بكر الصديق فأخرج أبو بكر بن أبى شيبة بسند صحيح عن مسروق قال « مرصهيب بأبى بكر فأعرض عنه ، فسأله فقال : رأيت يدك مغلولة على باب أبى الحشر رجل من الأنصار ، فقال أبو بكر : جمع لى دينى إلى يوم الحشر . وقال الكرماني : اختلف في قوله وكان يقال هل هو مرفوع أو لا فقال بعضهم من قوله « وكان يقال » إلى قوله « فى الدين » مرفوع كله ، وقال بعضهم هو كله كلام ابن سيرين وفاعل « كان يكره » أبو هريرة . قلت : أخذه من كلام الطيبى فإنه قال : يحتمل أن يكون مقولا للراوى عن ابن سيرين فيكون اسم كان ضميرا لابن سيرين وأن يكون مقولا لابن سيرين واسم كان ضمير أبى هريرة أو النبى صلى الله عليه وسلم . وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن سيرين وقال فى آخره : لا أدرى هو فى الحديث أو قاله ابن سيرين .

**قوله ( ورواه قتادة ويونس وهشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم )** يعنى أصل الحديث وأما من قوله « وكان يقال » فمنهم من رواه بتمامه مرفوعا ومنهم من اقتصر على بعضه كما سآينه .

**قوله ( وأدرجه بعضهم كله فى الحديث )** يعنى جعله كله مرفوعا ، والمراد به رواية هشام عن قتادة كما سآينه .

**قوله ( وحديث عوف أبين )** أى حيث فصل المرفوع من الموقوف ولاسيما تصريحه بقول ابن سيرين « وأنا أقول هذه » فإنه دال على الاختصاص بخلاف ما قال فيه « وكان يقال » فإن فيها الاحتمال بخلاف أول الحديث فإنه صرح برفعه ، وقد اقتصر بعض الرواة عن عوف على بعض ما ذكره معتمر بن سليمان عنه كما بينته من رواية هوزة وعيسى بن يونس ، قال القرطبى : ظاهر السياق أن الجميع من قول النبى صلى الله عليه وسلم ، غير أن أيوب هو الذى روى هذا الحديث عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة وقد أخبر عن نفسه أنه شك أهو من قول النبى صلى الله عليه وسلم أو من قول أبى هريرة فلا يعول على ذلك الظاهر . قلت : وهو حصر مردود ، وكأنه تكلم عليه بالنسبة لرواية مسلم خاصة فإن مسلما ما أخرج طريق عوف هذه ولكنه أخرج طريق قتادة عن محمد بن سيرين ، فلا يلزم من كون أيوب شك أن لا يعول على رواية من لم يشك وهو قتادة مثلا ، لكن لما كان فى الرواية المفصلة زيادة فرجحت .

**قوله ( وقال يونس لا أحسبه إلا عن النبى صلى الله عليه وسلم فى القيد )** يعنى أنه شك فى رفعه .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** هو المصنف .

**قوله ( لا تكون الأغلال إلا فى الأعناق )** كأنه يشير إلى الرد على من قال : قد يكون الغل فى غير العنق كاليد والرجل ، والغل بضم المعجمة وتشديد اللام واحد الأغلال ، قال : وقد أطلق بعضهم الغل على ما تربط به اليد ، ومن ذكره أبو على القالى وصاحب المحكم وغيرهما قالوا : العل جامعة تجعل فى العنق أو اليد والجمع



أغلال ، ويد مغلولة جعلت في الغل ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ غلت أيديهم ﴾ كذا استشهد به الكرماني ، وفيه نظر لأن اليد تغل في العنق وهو عند أهل التعبير عبارة عن كفهما عن الشر ، ويؤيده منام صهيب في حق أبي بكر الصديق كما تقدم قريبا ، فأما رواية قتادة المعلقة فوصلها مسلم والنسائي من رواية معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي عن أبيه عن قتادة ولفظ النسائي بالسند المذكور « عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول الرؤيا الصالحة بشارة من الله والتحزين من الشيطان ، ومن الرؤيا ما يحدث به الرجل نفسه ، فإذا رأى أحداكم رؤيا يكرهها فليقم فليصل ، وأكره الغل في النوم ، ويعجبني القيد فإن القيد ثبات في الدين » وأما مسلم فإنه ساقه بسنده عقب رواية معمر عن أيوب التي فيها « قال أبو هريرة فيعجبني القيد وأكره الغل ، القيد ثبات في الدين » قال مسلم فأدرج يعنى هشاما عن قتادة في الحديث قوله « وأكره الغل الخ » ولم يذكر « الرؤيا جزء » الحديث وكذلك رواه أيوب عن محمد بن سيرين قال « قال أبو هريرة أحب القيد في النوم وأكره الغل ، القيد في النوم ثبات في الدين » أخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية سفيان بن عيينة عنه ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من رواية عبد الوهاب الثقفي عن أيوب فذكر حديث « إذا اقترب الزمان » الحديث ثم قال « ورؤيا المسلم جزء من » الحديث ثم قال « والرؤيا ثلاث » الحديث ثم قال بعده « قال وأحب القيد وأكره الغل ، القيد ثبات في الدين » فلا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين ، هذا لفظ مسلم ، ولم يذكر أبو داود ولا الترمذي قوله « فلا أدري الخ » . وأخرجه الترمذي وأحمد والحاكم من رواية معمر عن أيوب فذكر الحديث الأول ونحو الثاني ثم قال بعدهما : قال أبو هريرة يعجبني القيد الخ ، قال « وقال النبي صلى الله عليه وسلم رؤيا المؤمن جزء الخ » وقد أخرج الترمذي والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة حديث « الرؤيا ثلاثة » مرفوعا كما أشرت إليه قبل هذا ثم قال بعده « وكان يقول يعجبني القيد » الحديث ، وبعده وكان يقول : « من رآني فأني أنا هو » الحديث وبعده « وكان يقول : لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح » وهذا ظاهر في أن الأحاديث كلها مرفوعة ، وأما رواية يونس وهو ابن عبيد فأخرجها البزار في مسنده من طريق أبي خلف وهو عبد الله بن عيسى الخزاز بمعجمات البصري عن يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال « إذا تقارب الزمان لم تكدر رؤيا المؤمن تكذب ، وأحب القيد وأكره الغل » قال : ولا أعلمه إلا وقد رفعه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال البزار روى عن محمد من عدة أوجه ، وإنما ذكرناه من رواية يونس لعزة ما أسند يونس عن محمد بن سيرين . قلت : وقد أخرج ابن ماجه من طريق أبي بكر الهذلي عن ابن سيرين حديث القيد موصولا مرفوعا ولكن الهذلي ضعيف وأما رواية هشام فقال أحمد « حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا هشام هو ابن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا اقترب الزمان الحديث ، ورؤيا المؤمن الحديث ، وأحب القيد في النوم الحديث ، والرؤيا ثلاث الحديث ، فساق الجميع مرفوعا ، وهكذا أخرجه الدارمي من رواية مغلدة بن الحسين عن هشام ، وأخرجه الخطيب في المدرج من طريق علي بن عاصم عن خالد وهشام عن ابن سيرين مرفوعا ، قال الخطيب : والمتن كله مرفوع إلا ذكر القيد والغل فإنه قول أبي هريرة أدرج في الخبر ، وبينه معمر عن أيوب ، وأخرج أبو عوانة في صحيحه من طريق عبد الله بن بكر عن هشام قصة القيد وقال : الأصح أن هذا من قول ابن سيرين . وقد أخرجه مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام بن حسان وأيوب جميعا عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال « إذا اقترب الزمان » قال وساق الحديث ولم يذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام موقوفا وزاد في آخره « قال أبو هريرة : اللبن في المنام القطرة » وأما رواية أبي هلال واسمه

محمد بن سليم الراسبي عن محمد بن سيرين فلم أقف عليها موصولة إلى الآن ، وأخرج أحمد في الزهد عن عثمان عن حماد بن زيد عن أيوب قال « رأيت ابن سيرين مقيداً في المنام » وهذا يشعر بأن ابن سيرين كان يعتمد في تعبير القيد على ما في الخبر فأعطى هو ذلك وكان كذلك قال القرطبي : هذا الحديث وإن اختلف في رفعه ووقفه فإن معناه صحيح ، لأن القيد في الرجلين تثبيت للمقيد في مكانه فإذا رآه من هو على حالة كان ذلك دليلاً على ثبوته على تلك الحالة ، وأما كراهة الغل فلأن محله الأعناق فكلاً وعقوبة وقهراً وإذلالاً ، وقد يسحب على وجهه ويخر على قفاه فهو مذموم شرعاً وعادة ، فرويته في العنق دليل على وقوع حال سيفة للرأى تلازمه ولا ينفك عنها ، وقد يكون ذلك في دينه كواجبات فرط فيها أو معاص ارتكبها أو حقوق لازمة له لم يوفها أهلها مع قدرته ، وقد تكون في دنياه كشدة تعثره أو تلازمه .

### باب العين الجارية في المنام

[٧٠١٨] ٦٧٧١- حدثنا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن الزهري عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أم العلاء - وهي امرأة من نسائهم بايعت رسول الله صلى الله عليه - قالت : طار لنا عثمان بن مظعون في السكنى حين أقرعت الأنصار على سكنى المهاجرين ، فاشتكى ، فمرضاه حتى توفي ، ثم جعلناه في أثوابه ، فدخل علينا رسول الله صلى الله عليه فقلت : رحمة الله عليك أبا السائب ، فشهادتي عليك لقد أكرمك الله . قال : « وما يدريك ؟ » قلت : لا أدري والله . قال : « أما هو فقد جاءه اليقين ، إني لأرجو له الخير من الله ، والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل به ولا بكم » . قالت أم العلاء : فوالله لا أزكي أحداً بعده . قالت : وأريت لعثمان في النوم عيناً تجري ، فجئت رسول الله صلى الله عليه فذكرت ذلك له ، فقال : « ذاك عمله يجري له » .

قوله ( باب العين الجارية في المنام ) قال المهلب : العين الجارية تحتل وجوها ، فإن كان ماؤها صافياً عبرت بالعمل الصالح وإلا فلا . وقال غيره : العين الجارية عمل جار من صدقة أو معروف لحى أو ميت قد أحدثه أو أجراه . وقال آخرون : عين الماء نعمة وبركة وخير وبلوغ أمنية إن كان صاحبها مستوراً ، فإن كان غير غفيف أصابته مصيبة يبكي لها أهل داره .

قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك .

قوله ( عن أم العلاء وهي امرأة من نسائهم ) وتقدم في كتاب الهجرة أنها والددة خارجة بن زيد الراوى عنها هنا وأن هذا الحديث ورد من طريق أبى النضر عن خارجة بن زيد عن أمه ، وذكرت نسبها هناك وأن اسمها كنيته ، ومنه يؤخذ أن القائل هنا « وهي امرأة من نسائهم » هو الزهري راويه عن خارجة بن زيد ، ووقع في « باب رؤيا النساء » فيما مضى قريباً من طريق عقيل عن ابن شهاب عن خارجة « أن أم العلاء امرأة من الأنصار بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخيرته » وأخرج أحمد وابن سعد بسند فيه على بن زيد بن جدعان وفيه ضعف من حديث ابن عباس قال « لما مات عثمان بن مظعون قالت امرأته هنيئاً لك الجنة » فذكر نحو هذه القصة ، وقوله « امرأته » فيه نظر ، فلعله كان فيه « قالت امرأة » بغير ضمير وهي أم العلاء ، ويحتمل أنه كان تزوجها قبل زيد بن ثابت ، ويحتمل أن يكون القول تعدد منهما . وعند ابن سعد أيضاً من

مرسل زيد بن أسلم بسند حسن « قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عجوزاتقول في جنازة عثمان بن مظعون وراء جنازته : هنيئا لك الجنة يا أبا السائب » فذكر نحوه وفيه « بحسبك أن تقولى كان يحب الله ورسوله » .

**قوله (طار لنا)** تقدم بيانه في « باب القرعة في المشكلات » ووقع عند ابن سعد من وجه آخر عن معمر « فتشاحت الأنصار فيهم أن ينزلوهم منازلهم حتى اقترعوا عليهم فطار لنا عثمان بن مظعون » يعنى وقع في سهمنا ، كذا وقع التفسير في الأصل وأظنه من كلام الزهرى أو من دونه .

**قوله ( حين اقترعت )** في رواية أى ذر عن غير الكشميينى « أقرعت » بحذف التاء ووقع في رواية عقيل المذكورة أنهم « اقتسموا المهاجرين قرعة » .

**قوله ( فاشتكى فمرضناه حتى توفى )** في الكلام حذف تقديره فأقام عندنا مدة فاشتكى أى مرض فمرضناه أى قمنا بأمره في مرضه ، وقد وقع في رواية عقيل « فطار لنا عثمان بن مظعون فأنزله في أبياتنا ، فرجع وجعه الذى توفى فيه » قلت : وكانت وفاته في شعبان سنة ثلاث من الهجرة أرخه ابن سعد وغيره ، وقد تقدمت سائر فوائده في أول الجنائز والكلام على قوله ما يفعل به والاختلاف فيها ، وقوله في آخره « ذاك عمله يجرى له » قيل يحتمل أنه كان لعثمان شىء عمله بقى له ثوابه جاريا كالصدقة ، وأنكره مغلطاي وقال : لم يكن لعثمان بن مظعون شىء من الأمور الثلاث التى ذكرها مسلم من حديث أى هريرة رفعه « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث » . قلت : وهو نفى مردود فإنه كان له ولد صالح شهد بداراً وما بعدها وهو السائب مات في خلافة أبى بكر فهو أحد الثلاث ، وقد كان عثمان من الأغنياء فلا يبعد أن تكون له صدقة استمرت بعد موته ، فقد أخرج ابن سعد من مرسل أى بردة بن أى موسى قال « دخلت امرأة عثمان بن مظعون على نساء النبي صلى الله عليه وسلم فرأين هيتها فقلن : مالك ؟ فما في قریش أغنى من بعلك ، فقالت : أما ليله فقائم » الحديث ويحتمل أن يراد بعمل عثمان بن مظعون مرابطته في جهاد أعداء الله فإنه ممن يجرى له عمله كما ثبت في السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد رفعه « كل ميت يختم على عمله إلا المرباط في سبيل الله فإنه ينمى له عمله إلى يوم القيامة ويؤمن من فتنة القبر » وله شاهد عند مسلم والنسائى والبخارى من حديث سلمان رفعه « رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ، وإن مات جرى عليه عمله الذى كان يعمل وأمن الفتان » وله شواهد أخرى ، فليحمل حال عثمان ابن مظعون على ذلك ويذول الإشكال من أصله .

**ب** نَزَعَ الْمَاءَ مِنَ الْبَيْرِ حَتَّى يُرَوَّى النَّاسُ

رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه .

[٧٠١٩] ٦٧٧٢- فايعقوب بن إبراهيم بن كثير قال نا شعيب بن حرب قال نا صخر بن جويرية قال نا نافع أن ابن عمر حدثه قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « بينا أنا على بئر أنزع منها إذ جاءني أبو بكر وعمر ، فأخذ أبو بكر الدلو فنزع ذنوباً أو ذنوبين ، وفي نزعہ ضعف ، فغفر الله له . ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر فاستحالت في يده غرباً ، فلم أر عبقرياً من الناس يفري فريه حتى ضرب الناس بعطن » .

**قوله** ( باب نزع الماء من البئر حتى يروى الناس ) هو بفتح الواو من الرى ، والنزع بفتح النون وسكون الزاى إخراج الماء للاستسقاء .

**قوله** ( رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ) وصله المصنف من حديثه فى الباب الذى بعده .

**قوله** ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير ) هو الدورق وشعيب بن حرب هو المدائنى يكنى أبا صالح كان أصله من بغداد فسكن المدائن حتى نسب إليها ثم انتقل إلى مكة فنزلها إلى أن مات بها ، وكان صدوقاً شديد الورع وقد وثقه يحيى بن معين والنسائى والدارقطنى وآخرون وما له فى البخارى سوى هذا الحديث الواحد وقد ذكره فى الضعفاء شعيب بن حرب فقال منكر الحديث مجهول ، وأظنه آخر وافق اسمه واسم أبيه والعلم عند الله تعالى .

**قوله** ( بينا أنا على بئر أنزع منها ) أى أستخرج منها الماء بآلة كالدلو . وفى حديث أبى هريرة فى الباب الذى يليه « رأيتنى على قلب وعليها دلو فنزعت منها ما شاء الله » وفى رواية همام « رأيت أبى على حوض أسقى الناس » والجمع بينهما أن القلب هو البئر المقلوب ترابها قبل الطى ، والحوض هو الذى يجعل بجانب البئر لشرب الإبل فلا منافاة .

**قوله** ( إذ جاءنى أبو بكر وعمر ) فى رواية أبى يونس عن أبى هريرة « فجاءنى أبو بكر فأخذ أبو بكر الدلو » أى التى كان النبي صلى الله عليه وسلم يملأ بها الماء ، ووقع فى رواية همام الآتية بعد هذا « فأخذ أبو بكر منى الدلو ليرينى » وفى رواية أبى يونس « ليروحنى » وأول حديث سالم عن أبيه فى الباب الذى يليه « رأيت الناس اجتمعوا » ولم يذكر قصة النزع ووقع فى رواية أبى بكر بن سالم عن أبيه « أريت فى النوم أبى أنزع على قلب بدلو بكرة » فذكر الحديث نحوه أخرجه أبو عوانة .

**قوله** ( فنزع ذنوباً أو ذنوبين ) كذا هنا ، ومثله لأكثر الرواة ، ووقع فى رواية همام المذكورة « ذنوبين » ولم يشك ، ومثله فى رواية أبى يونس ، والذنوب بفتح المعجمة الدلو الممتلئ .

**قوله** ( وفى نزعه ضعف ) تقدم شرحه وبيان الاختلاف فى تأويله فى آخر علامات النبوة فى مناقب عمر .

**قوله** ( فغفر الله له ) وقع فى الروايات المذكورة « والله يغفر له » .

**قوله** ( ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبى بكر ) كذا هنا ، ولم يذكر مثله فى أخذ أبى بكر الدلو من النبي صلى الله عليه وسلم ، ففيه إشارة إلى أن عمر ولى الخلافة بعهد من أبى بكر إليه بخلاف أبى بكر فلم تكن خلافته بعهد صريح من النبي صلى الله عليه وسلم ولكن وقعت عدة إشارات إلى ذلك فيها ما يقرب من الصريح .

**قوله** ( فاستحالت فى يده غرباً ) أى تحولت الدلو غرباً ، وهى بفتح الغين المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة بلفظ مقابل الشرق ، قال أهل اللغة : الغرب الدلو العظيمة المتخذة من جلود البقر ، فإذا فتحت الراء فهو الماء الذى يسيل بين البئر والحوض . ونقل ابن التين عن أبى عبد الملك البونى أن الغرب كل شيء رفيع ،

وعن الداودي قال : المراد أن الدلو أحالت باطن كفيه حتى صار أحمر من كثرة الاستسقاء ، قال ابن التين : وقد أنكر ذلك أهل العلم وردوه على قائله .

**قوله ( فلم أر عبقرى )** تقدم ضبطه وبيانه في مناقب عمر ، وكذلك قوله « يفرى فريه » ووقع عند النسائي في رواية ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه : قال حجاج قلت لابن جريج : ما استحال ؟ قال : رجع . قلت : ما العبقرى ؟ قال : الأجير . وتفسير العبقرى بالأجير غريب قال أبو عمرو الشيباني : عبقرى القوم سيدهم وقويمهم وكبيرهم . وقال الفارابي : العبقرى من الرجال الذى ليس فوقه شيء . وذكر الأزهري أن عبقر موضع بالبادية ، وقيل بلد كان ينسج فيه البسط الموشية فاستعمل في كل شيء جيد وفي كل شيء فائق . ونقل أبو عبيد أنها من أرض الجن ، وصار مثلاً لكل ما ينسب إلى شيء نفيس . وقال الفراء : العبقرى السيد وكل فاخر من حيوان وجوهر ، وبساط وضعت عليه وأطلقوه في كل شيء عظيم في نفسه . وقد وقع في رواية عقيل المشار إليه « ينزع نزع ابن الخطاب » وفي رواية أبي يونس « فلم أر نزع رجل قط أقوى منه » .

**قوله ( حتى ضرب الناس بعطن )** بفتح المهملتين وآخره نون هو ما يعد للشرب حول البئر من مبارك الإبل ، والمراد بقوله « ضرب » أى ضربت الإبل بعطن بركت ، والعطن للإبل كالوطن للناس لكن غلب على مبركها حول الحوض . ووقع في رواية أبي بكر بن سالم عن أبيه عند أبي بكر بن أبي شيبة « حتى روى الناس وضربوا بعطن » ووقع في رواية همام « فلم يزل ينزع حتى تولى الناس والحوض يتفجر » وفي رواية أبي يونس « ملآن يتفجر » قال القاضي عياض ظاهر هذا الحديث أن المراد خلافة عمر ، وقيل هو لخلافتهما معا لأن أبا بكر جمع شمل المسلمين أولاً بدفع أهل الردة وابتدأت الفتوح في زمانه ، ثم عهد إلى عمر فكثرت في خلافته الفتوح واتسع أمر الإسلام واستقرت قواعده . وقال غيره : معنى عظم الدلو في يد عمر كون الفتوح كثرت في زمانه ومعنى « استحالت » انقلبت عن الصغر إلى الكبر . وقال النووي قالوا هذا المنام مثال لما جرى للخليفين من ظهور آثارهما الصالحة وانتفاع الناس بهما ، وكل ذلك مأخوذ من النبي صلى الله عليه وسلم لأنه صاحب الأمر فقام به أكمل قيام وقرر قواعد الدين ، ثم خلفه أبو بكر فقاتل أهل الردة وقطع دابرهم ، ثم خلفه عمر فاتسع الإسلام في زمنه ، فشبه أمر المسلمين بقلب فيه الماء الذى فيه حياتهم وصلاحتهم وشبه بالمستقى لهم منها وسقيه هو قيامه بمصالحهم ، وفي قوله « ليربحنى » إشارة إلى خلافة أبي بكر بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن في الموت راحة من كدر الدنيا وتعيبها ، فقام أبو بكر بتدبير أمر الأمة ومعاناة أحوالهم ، وأما قوله وفي نزعه ضعف فليس فيه حظ من فضيلته وإنما هو إخبار عن حاله في قصر مدة ولايته ، وأما ولاية عمر فإنها لما طالت كثرت انتفاع الناس بها واتسعت دائرة الإسلام بكثرة الفتوح وتمصير الأمصار وتدوين الدواوين ، وأما قوله « والله يغفر له » فليس فيه نقص له ولا إشارة إلى أنه وقع منه ذنب ، وإنما هي كلمة كانوا يقولونها يدعمون بها الكلام . وفي الحديث إعلام بخلافتهما وصحة ولايتهما وكثرة الانتفاع بهما ، فكان كما قال . وقال ابن العري : ليس المراد بالدلو التقدير الدال على قصر الحظ ، بل المراد التمكن من البئر ، وقوله في الرواية المذكورة : بدلو بكرة فيه إشارة إلى صغر الدلو قبل أن يصير غرباً . وأخرج أبو ذر الهروي في كتاب الرؤيا من حديث ابن مسعود نحو حديث الباب ، لكن قال في آخره « فعبرها يا أبا بكر ، قال : ألى الأمر بعدك ويليهِ بعدى عمر . قال : كذلك عبرها الملك » وفي سنده أيوب بن جابر وهو ضعيف

وهذه الزيادة منكورة ، وقد ورد هذا الحديث من وجه آخر بزيادة فيه ، فأخرج أحمد وأبو داود واختار الضياء من طريق أشعث بن عبد الرحمن الجرمي عن أبيه عن سمرة بن جندب « أن رجلاً قال : يا رسول الله رأيت كأن دلوًا دلى من السماء فجاء أبو بكر فأخذ بعراقيها فشرب شرباً ضعيفاً ، ثم جاء عمر فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضرع ، ثم جاء عثمان فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضرع ، ثم جاء علي فأخذ بعراقيها فانتشطت وانتضج عليه منها شيء » وهذا يبين أن المراد بالنزع الضعيف والنزع القوى الفتوح والغنائم ، وقوله « دلى » بضم المهملة وتشديد اللام أى أرسل إلى أسفل ، وقوله « بعراقيها » بكسر المهملة وفتح القاف ، والعراقان خشبتان تجعلان على فم الدلو متخالفتان لربط الدلو . وقوله « تضرع » بالضاد المعجمة أى ملاً أضلاعه كناية عن الشبع ، وقوله « انتشطت » بضم المثناة وكسر المعجمة بعدها طاء مهملة أى نزعته منه فاضطربت وسقط بعض ما فيها أو كله . قال ابن العري : حديث سمرة يعارض حديث ابن عمر وهما خبران . قلت : الثاني هو المعتمد ، فحديث ابن عمر مصرح بأن النبي صلى الله عليه وسلم هو الرائي ، وحديث سمرة فيه أن رجلاً أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه رأى ، وقد أخرج أحمد من حديث أنى الطفيل شاهداً لحديث ابن عمر وزاد فيه « فوردت على غنم سود وغنم عفر » وقال فيه « فأولت السود العرب والعفر العجم » وفي قصة عمر « فملاً الحوض وأروى الواردة » ومن المغايرة بينهما أيضاً أن في حديث ابن عمر « نزع الماء من البئر » وحديث سمرة فيه نزول الماء من السماء ، فهما قصتان تشد إحداهما الأخرى ، وكأن قصة حديث سمرة سابقة فنزل الماء من السماء وهى خزائنه فأسكن فى الأرض كما يقتضيه حديث سمرة ثم أخرج منها بالدلو كما دل عليه حديث ابن عمر ، وفي حديث سمرة إشارة إلى نزول النصر من السماء على الخلفاء ، وفي حديث ابن عمر إشارة إلى استيلائهم على كنوز الأرض بأيديهم ، وكلاهما ظاهر من الفتوح التى فتحوها . وفي حديث سمرة زيادة إشارة إلى ما وقع لعل من الفتن والاختلاف عليه ، فإن الناس أجمعوا على خلافته ثم لم يلبث أهل الجمل أن خرجوا عليه وامتنع معاوية فى أهل الشام ثم حاربه بصفين ثم غلب بعد بقليل على مصر ، وخرجت الحرورية على على فلم يحصل له فى أيام خلافته راحة ، ف ضرب المنام المذكور مثلاً لأحوالهم رضوان الله عليهم أجمعين .

### باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف

[٧٠٢٠] ٦٧٧٣- فا أحمد بن يونس قال نا زهير قال نا موسى عن سالم عن أبيه عن رؤيا النبي صلى الله عليه في أبي بكر وعمر قال : « رأيت الناس اجتمعوا ، فقام أبو بكر فنزع ذنوباً أو ذنوبين وفي نزع بضعف ، والله يغفر له . ثم قام ابن الخطاب فاستحالت غرباً ، فما رأيت من الناس من يفري فريه حتى ضرب الناس بعطن » .

[٧٠٢١] ٦٧٧٤- فا سعيد بن عفير قال ني الليث قال ني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد أن أباه ريرة أخبره أن رسول الله صلى الله عليه قال : « بينا أنا نائم رأيتني على قليب وعليها دلو فنزعت منها ما شاء الله ، ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع منها ذنوباً أو ذنوبين وفي نزع بضعف ، والله يغفر له ، ثم استحالت غرباً فأخذها عمر بن الخطاب ، فلم أر عبقرياً من الناس ينزع نزع ابن الخطاب حتى ضرب الناس بعطن » .

**قوله ( باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف )** أى مع ضعف نزع . ذكر فيه حديث ابن عمر الذى قبله وحديث أبى هريرة بمعناه ، وزهير فى الحديث الأول هو ابن معاوية ، وقوله « عن رؤيا النبى صلى الله عليه وسلم » كأنه تقدم للتابعى سؤال عن ذلك فأخبره به الصحابى ، وقوله « فى أبى بكر وعمر » أى فيما يتعلق بمدة خلافتهما ، وقوله « قال رأيت » القائل هو النبى صلى الله عليه وسلم وحاكى ذلك عنه هو ابن عمر ، وقوله « رأيت الناس اجتمعوا فقام أبو بكر » فيه اختصار يوضحه ما قبله ، وأن النبى صلى الله عليه وسلم بدأ أولاً فنزع من البئر ثم جاء أبو بكر ، وقد تقدمت بقية فوائد حديثى الباب فى الباب قبله ، وسعيد فى الحديث الثانى هو ابن المسيب ، وفى الحديثين أنه من رأى أنه يستخرج من بئر ماء أنه بلى ولاية جلييلة وتكون مدته بحسب ما استخرج قلة وكثرة ، وقد تعبر البئر بالمرأة وما يخرج منها بالأولاد ، وهذا الذى اعتمد أهل التعبير ولم يعرجوا على الذى قبله فهو الذى ينبغى أن يعول عليه ، لكنه بحسب حال الذى ينزع الماء ، والله أعلم .

### باب الاستراحة فى المنام

[٧٠٢٢] ٦٧٧٥- حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال نا عبد الرزاق عن معمر عن همام أنه سمع أباهريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « بينا أنا نائم رأيت أنى على حوضي أسقى الناس ، فأتاني أبو بكر فأخذ الدلو من يدي ليرىحنى ، فنزع ذنوبين وفي نزعهم ضعف ، والله يغفر له ، فأتى ابن الخطاب فأخذ منه فلم يزل ينزع حتى تولى الناس والحوض يتفجر » .

**قوله ( باب الاستراحة فى المنام )** قال أهل التعبير : إن كان المستريح مستلقياً على قفاه فإنه يقوى أمره وتكون الدنيا تحت يده لأن الأرض أقوى ما يستند إليه ، بخلاف ما إذا كان منبطحاً فإنه لا يدرى ما وراءه .. ذكر فيه حديث همام عن أبى هريرة فى رؤياه صلى الله عليه وسلم الدلو ، وفيه « فأخذ أبو بكر الدلو ليرىحنى ، وقد تقدمت فوائده فى الذى قبله ، وقوله فيه « رأيت أنى على حوض أسقى الناس ، كذا للأكثر ، وفى رواية المستمل والكشميهنى « على حوضى » والأول أولى ، وكأنه كان يملأ من البئر فيسكب فى الحوض والناس يتناولون الماء لبائهم وأنفسهم ، وإن كانت رواية المستمل محفوفة احتمال أن يريد حوضاً له فى الدنيا لا حوضه الذى فى القيامة

### باب القصر فى المنام

[٧٠٢٣] ٦٧٧٦- نا سعيد بن عفير قال ني الليث قال ني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أباهريرة قال : بينا نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه قال : « بينا أنا نائم رأيتني فى الجنة ، فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر ، قلت : لمن هذا القصر ؟ قالوا : لعمر فذكرت غيرته فوليت منها مدبراً » . قال أبو هريرة : فبكى عمر بن الخطاب ثم قال : أعلبك - بأبي أنت وأمي يا رسول الله - أغار ؟ .

[٧٠٢٤] ٦٧٧٧- نا عمرو بن علي قال نا معتمر قال نا عبيد الله بن عمر عن محمد بن المنكدر عن جابر بن

عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « دخلت الجنة فإذا أنا بقصر من ذهب ، فقلت : لمن هذا ؟ قالوا : لرجل من قريش ، فما منعني أن أدخله يا ابن الخطاب إلا ما أعلم من غيرتك » ، قال : وعليك أغار يا رسول الله ؟ .

قوله ( باب القصر في المنام ) قال أهل التعبير : القصر في المنام عمل صالح لأهل الدين ولغيرهم حبس وضيق ، وقد يفسر دخول القصر بالتزويج . ذكر فيه حديث أبي هريرة « بينا نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : بينا أنا نائم رأيتني في الجنة » أخرجه من رواية عقيل عن ابن شهاب ، ووقع عند مسلم من رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب بلفظ « بينا أنا نائم إذ رأيتني » وهو بضم التاء لضمير المتكلم .

قوله ( فإذا امرأة تتوضأ ) تقدم في مناقب عمر ما نقل عن ابن قتيبة والخطابي أن قوله « تتوضأ » تصحيف وأن الأصل « شوها » بشين معجمة مفتوحة وواو ساكنة ثم هاء عوض الضاد المعجمة ، واعتل ابن قتيبة بأن الجنة ليست دار تكليف ، ثم وجدت بعضهم اعترض عليه بقوله : وليس في الجنة شوها ، وهذا الاعتراض لا يرد على ابن قتيبة لأنه ادعى أن المراد بالشوها الحسناء كما تقدم بيانه واضحاً ، قال : والوضوء لغوى ولا مانع منه « وقال القرطبي : إنما توضأت لترداد حسناً ونوراً لا أنها تزيل وسخاً ولا قدراً إذ الجنة منزلة عن ذلك » . وقال الكرماني : تتوضأ من الوضوء وهي النظافة والحسن ، ويحتمل أن يكون من الوضوء ، ولا يمنع من ذلك كون الجنة ليست دار تكليف لجواز أن يكون على غير وجه التكليف . قلت : ويحتمل أن لا يراد وقوع الوضوء منها حقيقة لكونه مناماً فيكون مثلاً لحالة المرأة المذكورة ، وقد تقدم في المناقب أنها أم سليم وكانت في قيد الحياة حينئذ فرآها النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة إلى جانب قصر عمر ، فيكون تعبيره بأنها من أهل الجنة لقول الجمهور من أهل التعبير إن من رأى أنه دخل الجنة أنه يدخلها فكيف إذا كان الرأي لذلك أصدق الخلق ، وأما وضوؤها فيعبر بنظافتها حساً ومعنى وطهارتها جسماً وحكماً وأما كونها إلى جانب قصر عمر ففيه إشارة إلى أنها تدرك خلافته وكان كذلك ، ولا يعارض هذا ما تقدم في صفة الجنة من بدء الخلق من أن رؤيا الأنبياء حق والاستدلال على ذلك بغيره عمر لأنه لا يلزم من كون المنام على ظاهره أن لا يكون بعضه يفتقر إلى تعبير ، فإن رؤيا الأنبياء حق يعنى ليست من الأضغاث سواء كانت على حقيقتها أو مثلاً ، والله أعلم ، وقد تقدمت فوائد هذا الحديث في المناقب . وقوله « أعليك بأنى أنت وأمى يا رسول الله أغار » تقدم أنه من المقلوب لأن القياس أن يقول أعليها أغار منك ، وقال الكرماني : لفظ « عليك » ليس متعلقاً بأغار بل التقدير مستعلاً عليك أغار عليها ، قال : ودعوى القياس المذكور ممنوعة إذ لا محوج إلى ارتكاب القلب مع وضوح المعنى بدون ، ويحتمل أن يكون أطلق « على » وأراد « من » كما قيل إن حروف الجر تتناوب ، وفي الحديث جواز ذكر الرجل بما علم من خلقه كغيره عمر ، وقوله « رجل من قريش » عرفت من الرواية الأخرى أنه عمر ، قال الكرماني : علم النبي صلى الله عليه وسلم أنه عمر إما بالقرائن وإما بالوحى .

قوله ( معتمر ) هو ابن سليمان التيمي البصرى ، وعييد الله بن عمر هو العمرى المدني ، وتقدم حديث جابر أتم من هذا وشرحه مستوفى في المناقب .



### باب الوضوء في المنام

[٧٠٢٥] ٦٧٧٨- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال: بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه قال: «بينما أنا نائم رأيتني في الجنة، فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر، فقلت: لمن هذا القصر؟ قالوا: لعمر فذكرت غيرته فوليت مدبراً». فبكى عمر وقال: عليك -بأبي وأمي يا رسول الله- أغار؟.

قوله (باب الوضوء في المنام) قال أهل التعبير: رؤية الوضوء في المنام وسيلة إلى سلطان أو عمل، فإن أتمه في النوم حصل مراده في اليقظة، وإن تعذر لعجز الماء مثلاً أو توضأ بما لا تجوز الصلاة به فلا، والوضوء للخائف أمان ويدل على حصول الثواب وتكفير الخطايا، وذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي قبله، وقد مضى الكلام فيه.

### باب الطواف بالكعبة في المنام

[٧٠٢٦] ٦٧٧٩- نا أبو اليمان قال أخبرني شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «بينما أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة، فإذا رجل آدم سبط الشعر بين رجلين ينطف رأسه ماءً، فقلت: من هذا؟ قالوا: ابن مريم، فذهبت ألتفت فإذا رجل أحمر جسيم جعد الرأس أعور العين اليمنى كأن عينه عنبة طافية، قلت: من هذا؟ قالوا: هذا الدجال، أقرب الناس به شهاب ابن قطن»، وابن قطن رجل من بني المصطلق من خزاعة.

قوله (باب الطواف بالكعبة في المنام) قال أهل التعبير: الطواف يدل على الحج وعلى التزويج وعلى حصول أمر مطلوب من الإمام وعلى بر الوالدين وعلى خدمة عالم والدخول في أمر الإمام فإن كان الرائي رقيقاً دل على نصحه لسيده.

قوله (بينما أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة ... الحديث) تقدم شرحه مستوفى في ذكر عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء، ويأتى شيء مما يتعلق بالرجال في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى

### باب إذا أعطى فضله غيره في النوم

[٧٠٢٧] ٦٧٨٠- حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني حمزة بن عبد الله ابن عمر أن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «بينما أنا نائم أتيت بقدر لبن فشربت منه حتى إنني لأرى الري يجري، ثم أعطيت عمر». قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال: «العلم».

قوله (باب إذا أعطى فضله غيره في النوم) ذكر فيه حديث ابن عمر الماضي في «باب اللبن» مشروحاً وقوله الري أى ما يتروى به وهو اللبن، أو هو إطلاق على سبيل الاستعارة قاله الكرماني، قال: وإسناد الخروج إليه قرينة، وقيل الري اسم من أسماء اللبن

## باب الأَمْنِ وَذَهَابِ الرُّوعِ فِي الْمَنَامِ

[٧٠٢٨] ٦٧٨١- فاعبدهُ اللهُ بن سعيدٍ قال نا عفان بن مسلمٍ قال نا صخر بن جويرية قال نا نافع أن ابنَ عمرٍ قال : إنَّ رجالاً من أصحابِ رسولِ الله صلى الله عليه كانوا يرون الرؤيا على عهدِ رسولِ الله صلى الله عليه فيقصونها على رسولِ الله صلى الله عليه فيقول فيها رسولُ الله صلى الله عليه ما شاء الله وأنا غلامٌ حديثُ السنِّ وبיתי المسجد قبل أن أنكح ، فقلتُ في نفسي : لو كان فيك خير لرأيتَ مثل ما يرى هؤلاء ، فلما اضطجعتُ ليلة قلتُ : اللهم إن كنت تعلم فيَّ خيراً فأرني رؤيا . فبينما أنا كذلك إذ جاءني ملكان في يد كل واحدٍ منهما مقمعة من حديدٍ يقبلان إلى جهنم وأنا بينهما أدعو الله : اللهم أعوذُ بك من جهنم ، ثم أراني لقيني ملك في يده مقمعة من حديدٍ فقال : لم تُرَعْ ، نعم الرجل أنت لو تكثر الصلاة . فانطلقوا بي حتى وقفوا بي وجهنم مطوية كطي البئر ، له قرونٌ كقرون البئر ، بين كل قرنٍ ملك بيده مقمعة من حديد ، وأرى فيها رجالاً معلقين بالسلاسل ، رؤوسهم أسفلهم عرفت فيها رجالاً من قريش ، فانصرفوا بي عن ذات اليمين ، فقصصتها على حفصة فقصتها حفصة على رسولِ الله صلى الله عليه ، فقال رسولُ الله صلى الله عليه : « إنَّ عبدَ الله رجلٌ صالح » . فقال نافع : لم يزل بعد ذلك يكثر الصلاة .

قوله ( باب الأَمْنِ وَذَهَابِ الرُّوعِ فِي الْمَنَامِ ) الرُّوع بفتح الراء وسكون الواو بعدها عين مهملة الخوف ، وأما الرُّوع بضم الراء فهو النفس . قال أهل التعبير : من رأى أنه خائف من شيء أمن منه ، ومن رأى أنه قد أمن من شيء فإنه يخاف منه . وذكر فيه حديث ابن عمر في رؤياه من طريق نافع عنه ، وقد مضى شرحه قريباً .

قوله ( إن رجلاً ) لم أقف على أسمائهم .

قوله ( فيقول فيها ) أى يعبرها .

قوله ( حديث السن ) أى صغيره ، وفي رواية الكشميهني « حدث السن » بفتح الدال .

قوله ( وبיתי المسجد ) يعنى أنه كان يأوى إليه قبل أن يتزوج .

قوله ( فاضطجعت ليلة ) في رواية الكشميهني « ذات ليلة » .

قوله ( إذ جاءني ملكان ) لم أقف على تسميتهما . قال ابن بطال : يؤخذ منه الجزم بالشئ وإن كان أصله الاستدلال ، لأن ابن عمر استدل على أنهما ملكان بأنهما وقفاه على جهنم ووعظاه بها ، والشيطان لا يعظ ولا يذكر الخير . قلت : ويحتمل أن يكونا أخبراه بأنهما ملكان ، أو اعتمد النبي صلى الله عليه وسلم لما قصته عليه حفصة فاعتمد على ذلك .

قوله ( مقمعة ) بكسر الميم والجمع مقامع وهى كالسياط من حديد رعوها معوجة ، قال الجوهري : المقمعة كالحجن . وأغرب الداودي فقال : المقمعة والمقرعة واحد .

قوله ( لم ترَعْ ) أى لم تفزع ، في رواية الكشميهني « لن ترع » فعلى الأول ليس المراد أنه لم يقع له فزع

(١) الرقمان ٧٠٢٨ و ٧٠٢٩ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

بل لما كان الذي فزع منه لم يستمر فكأنه لم يفزع ، وعلى الثانية فالمراد أنك لا روع عليك بعد ذلك . قال ابن بطلال إنما قال له ذلك لما رأى منه من الفزع ، ووثق بذلك منه لأن الملك لا يقول إلا حقا انتهى . ووقع عند ابن أبي شيبة من رواية جرير بن حازم عن نافع فلقية ملك وهو يرعد فقال لم ترع ووقع عند كثير من الرواة « لن ترع » بحرف لن مع الجزم ، ووجهه ابن مالك بأنه سكن العين للوقوف ثم شبهه بسكون الجزم فحذف الألف قبله ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ، ويجوز أن يكون جزمه بلن وهى لغة قليلة حكاها الكسائي ، وقد تقدم شيء من ذلك فى الكلام على هذا الحديث فى كتاب التهجد .

**قوله ( كطى البئر له قرون )** فى رواية الكشميهنى « لها » وقرون البئر بجوانبها التى تبنى من حجارة توضع عليها الخشبة التى تعلق فيها البكرة ، والعادة أن لكل بئر قرنين . وقوله « وأرى فيها رجالا معلقين » فى رواية سالم التى بعد هذا « فإذا فيها ناس عرفت بعضهم » قلت : ولم أقف فى شيء من الطرق على تسمية أحد منهم . قال ابن بطلال : فى هذا الحديد أن بعض الرؤيا لا يحتاج إلى تعبير ، وعلى أن ما فسر فى النوم فهو تفسيره فى اليقظة لأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يزد فى تفسيرها على ما فسرهما الملك . قلت : يشير إلى قوله صلى الله عليه وسلم فى آخر الحديث « إن عبد الله رجل صالح » وقول الملك قبل ذلك « نعم الرجل أنت لو كنت تكثّر الصلاة » ووقع فى الباب الذى بعده أن الملك قاله له « لم ترع إنك رجل صالح » وفى آخره أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « إن عبد الله رجل صالح لو كان يكثّر الصلاة من الليل » قال وفيه وقوع الوعيد على ترك السنن وجواز وقوع العذاب على قلت : هو مشروط بالمواظبة على الترك رغبة عنها ، فالوعيد والتعذيب إنما يقع على المحرم وهو الترك بقى الإعراض ، قال : وفيه أن أصل التعبير من قبل الأنبياء ولذلك تمنى ابن عمر أنه يرى رؤيا فيعبرها له الشارع ليكون ذلك عنده أصلا . قال : وقد صرح الأشعرى بأن أصل التعبير بالتوقيف من قبل الأنبياء وعلى ألسنتهم . قال ابن بطلال : وهو كما قال ، لكن الوارد عن الأنبياء فى ذلك وإن كان أصلا فلا يعم جميع المرائى ، فلا بد للحاذق فى هذا الفن أن يستدل بحسن نظره فیرد ما لم ينص عليه إلى حكم التمثيل ويحكم له بحكم النسبة الصحيحة فيجعل أصلا يلحق به غيره كما يفعل الفقيه فى فروع الفقه . وفيه جواز المبيت فى المسجد ، ومشروعية النيابة فى قص الرؤيا ، وتأدب ابن عمر مع النبى صلى الله عليه وسلم ومهابته له حيث لم يقص رؤياه بنفسه ، وكأنه لما هالته لم يؤثر أن يقصها بنفسه فقصها على أخته لإدلاله عليها ، وفضل قيام الليل ، وغير ذلك مما تقدم ذكره وبسطه فى كتاب التهجد والله أعلم .

### باب الأخذ على اليمين فى النوم

[٧٠٣٠] ٦٧٨٢ - فابن عبد الله بن محمد قال نا هشام بن يوسف قال أنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : كنت غلاما شابا عزبا فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكنت أبيت فى المسجد ، فكان من رأى مناماً قصه على النبى صلى الله عليه وسلم ، فقلت : اللهم إن كان لي عندك خير فأرني مناماً يعبره لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتمت فرأيت ملكين أتيا نى فانطلقا بي فلقيهما ملك آخر فقال لي : لم ترع ، إنك رجل صالح ، فانطلقا بي إلى النار ، فإذا هي مطوية كطي البعر ، وإذا فيها ناس قد عرفت بعضهم ، فأخذا بي ذات اليمين . فلما أصبحت ذكرت ذلك لحفصة ، فزعمت حفصة أنها قصتها على النبى صلى الله عليه وسلم فقال : « إن عبد الله رجل » [٧٠٣١]

(١) الرقمان ٧٠٣٠ و ٧٠٣١ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

صالح لو كان يكثر الصلاة من الليل». قال الزهري: فكان عبد الله بعد ذلك يكثر الصلاة من الليل.

**قوله ( باب الأخذ على اليمين في النوم )** وفي رواية « باليمين » ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبل من طريق سالم وهو ابن عبد الله بن عمر عنه ، وقد تقدم مستوفى في الذي قبله والله الحمد ، ويؤخذ منه أن من أخذ في منامه إذا سار على يمينه يعبر له بأنه أهل اليمين . والعزب بفتح المهملة والزاي ثم موحدة من لا زوجة له ويقال له الأعزب بقلة في الاستعمال ، وقوله «أخذاني» بالنون وفي رواية بالموحدة .

### باب القَدَحِ فِي النَّوْمِ

[٧٠٣٢] ٦٧٨٣- ناقتيبة بن سعيد قال نا ليث عن عُقَيْلٍ عن ابنِ شهابٍ عن حمزة بن عبد الله عن عبد الله بن عمر قال : سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه يقولُ : « بينا أنا نائمٌ أتيتُ بقَدَحٍ لبنٍ فشربتُ منه ، ثم أعطيتُ فضلي عمرَ بن الخطابِ » ، قالوا : فما أولتُهُ يا رسولَ الله ؟ قال : « العلمُ » .

**قوله ( باب القدح في النوم )** قال أهل التعبير : القدح في النوم امرأة أو مال من جهة امرأة ، وقدح الزجاج يدل على ظهور الأشياء الخفية ، وقدح الذهب والفضة ثناء حسن ذكر فيه حديث ابن عمر المتقدم في « باب اللبن » وقد مضى شرحه هناك .

### باب إذا طَارَ الشَّيْءُ فِي الْمَنَامِ

[٧٠٣٣] ٦٧٨٤- حدثنا سعيد بن محمد قال نا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن صالح عن ابن عبيدة بن نسيط قال : قال عبيد الله بن عبد الله سألتُ عبد الله بن عباس عن رؤيا رسول الله صلى الله عليه التي ذكر ، فقال ابن عباس : ذكّر لي أن رسول الله صلى الله عليه قال : « بينا أنا نائمٌ أريتُ أنه وُضِعَ في يدي إسواران من ذهبٍ فقطعتُهُما وكرهتهما ، فأذن لي فنفختُهُما فطارا ، فأولتُهُما كذابين يخرجان » . فقال عبيد الله : أحدهما العنسي الذي قتله فيروز باليمن ، والآخر مسيلمة .

**قوله ( باب إذا طار الشيء في المنام )** أي الذي من شأنه أن يطير ، قال أهل التعبير من رأى أنه يطير فإن كان إلى جهة السماء بغير تعريض ما له ضرر ، فإن غاب في السماء ولم يرجع مات ، وإن رجع أفاق من مرضه ، وإن كان يطير عرضاً سافر ونال رفعة بقدر طيرانه ، فإن كان بجناح فهو مال أو سلطان يسافر في كنفه ، وإن كان بغير جناح دل على التغير فيما يدخل فيه . وقالوا إن الطيران للشرار دليل ردى .

**قوله ( عن ابن عبيدة )** بالتصغير ابن نسيط بنون ومعجمة ثم مهملة وزن عظيم ووقع في رواية الكشمي « عن أبي عبيدة » جعلها كنية والصواب « ابن » فقد تقدم هذا الحديث بهذا السند في أواخر المغازي في قصة العنسي وقال فيه « عن ابن عبيدة » بغير اختلاف ، وزاد في موضع آخر « اسمه عبد الله » قلت : وهو الربذي بفتح الراء والموحدة بعدها معجمة أخو موسى بن عبيدة الربذي المحدث المشهور بالضعف ، وليس

لعبد الله هذا في البخارى سوى هذا الحديث ، وقد اختلف على يعقوب بن إبراهيم بن سعد في سنده فأخرجه النسائي عن أنى داود الحارثي عنه عن أبيه عن صالح قال « قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة » أسقط عبد الله بن عبيدة من السند هكذا أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن أنى داود الحارثي ، ومن رواية عبيد الله ابن سعد بن إبراهيم عن عمه يعقوب ، قال الإسماعيلي : هذان ثقتان روياه هكذا . قلت : لكن سعيد ثقة ، وقد تابعه عباس بن محمد الدورى عن يعقوب بن إبراهيم أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريقه ، وقد تقدم شرح الحديث في المغازى ويأتى شيء منه بعد أبواب . وإن قول ابن عباس في هذه الرواية « ذكر لى » على البناء للمجهول يبين من رواية نافع بن جبير عن ابن عباس المذكورة هناك أن المبهم المذكور أبو هريرة ، قال المهلب : هذه الرؤيا ليست على وجهها ، وإنما هى من ضرب المثل ، وإنما أول النبى صلى الله عليه وسلم السوارين بالكذابين لأن الكذب وضع الشيء في غير موضعه ، فلما رأى في ذراعيه سوارين من ذهب وليس من لبسه لأنهما من حلية النساء عرف أنه سيظهر من يدعى مالىس له ، وأيضا ففى كونهما من ذهب والذهب منى عن لبسه دليل على الكذب ، وأيضا فالذهب مشتق من الذهاب فعلم أنه شيء يذهب عنه ، وتأكد ذلك بالإذن له في نفخهما فطارا فعرف أنه لا يثبت لهما أمر وأن كلامه بالوحى الذى جاء به يزيلهما عن موضعهما والنفخ يدل على الكلام . انتهى ملخصاً . وقوله في آخر الحديث فقال عبيد الله هو ابن عبد الله بن عتبة راوى الحديث ، وهو موصول بالسند المذكور إليه ، وهذا التفسير يوهم أنه من قبله ، وسيأتى قريباً من وجه آخر عن أنى هريرة أنه من كلام النبى صلى الله عليه وسلم فيحتمل أن يكون عبيد الله لم يسمع ذلك من ابن عباس ، وقد ذكرت خبر الأسود العنسى هناك ، وذكرت خبر مسيلمة وقتله في غزوة أحد ، وشيئا من خبره في أواخر المغازى أيضاً . قال الكرماني : كان يقال للأسود العنسى ذو الحمار لأنه علم حماراً إذا قال له اسجد يخفض رأسه . قلت : فعلى هذا هو بالحاء المهملة ، والمعروف أنه بالحاء المعجمة بلفظ الثوب الذى يختمر به ، قال ابن العربى : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوقع بطلان أمر مسليمة والعنسى فأول الرؤيا عليهما ليكون ذلك إخراجاً للمنام عليهما ودفعاً لخالهما ، فإن الرؤيا إذا عبرت خرجت ، ويحتمل أن يكون بوحي ، والأول أقوى ، كذا قال .

### باب إِذَا رَأَى بَقْرًا تُنْحَرُ

[٧٠٣٥] ٦٧٨٥- نا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بريد عن جده أبي بردة عن أبي موسى أراه عن النبى صلى الله عليه قال : « رأيتُ في المنام أني أهاجرُ من مكة إلى أرض بها نخلٌ ، فذهبَ وهلي إلى أنها اليمامةُ أو الهجرُ ، فإذا هي المدينةُ يثرب ، ورأيتُ فيها بَقْرًا واللّه خيرٌ ، فإذا هم المؤمنونَ يومَ أحدَ ، وإذا الخيرُ ما جاءَ الله من الخيرِ وثوابِ الصدقِ الذي آتانا الله بعدَ يومِ بدرٍ » .

قوله ( باب إذا رأى بَقْرًا تُنْحَرُ ) كذا ترجم بقيد النحر ، ولم يقع ذلك في الحديث الذى ذكره عن أنى موسى ، وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كما سألينه ، وحديث أنى موسى المذكور في الباب أورده بهذا السند بتمامه في علامات النبوة ، وفرق منه في المغازى بهذا السند أيضاً ، وعلق فيها منه قطعة في الهجرة فقال « وقال أبو موسى » وذكر بعضه هنا وبعضه بعد أربعة أبواب ولم يذكر بعضه ، وقد تقدم في غزوة أحد شرح ما أورده منه فيها .

قوله ( أراه ) بضم أوله أى أظنه وقد بينت هناك أن القائل « أراه » هو البخارى وأن مسلماً وغيره روه عن أى كريب محمد بن العلاء شيخ البخارى فيه بالسند المذكور بدون هذه اللفظة بل جزموا برفعه .

قوله ( فذهب وهلى ) قال ابن التين : رويناه « وهلى » بفتح الهاء والذى ذكره أهل اللغة بسكونها تقول وهلت بالفتح أهل وهلا إذا ذهب وهمك إليه وأنت تريد غيره مثل وهمت ، وهل يوهل وهلاً بالتحريك إذا فرغ ، قال ولعله وقع في الرواية على مثل ما قالوه في البحر بحر بالتحريك وكذا النهر والنهر والشعر والشعر انتهى . وبهذا جزم أهل اللغة ابن فارس والفارائى والجوهري والقالى وابن القطاع ، إلا أنهم لم يقولوا « وأنت تريد غيره » وقد وقع في حديث المائة سنة « فوهل الناس في مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهلا » بالتحريك ، وقال النووى : معناه غلطوا ، يقال وهل بفتح الهاء يهل بكسرهما وهلا بسكونها مثل ضرب يضرب ضرباً أى غلط وذهب وهمه إلى خلاف الصواب ، وأما وهلت بكسرهما أو هل بالفتح وهلا بالتحريك أيضاً كحذرت أخطر حذرا فمعناه فرغت ، والوهل بالفتح الفرغ وضبطه النووى بالتحريك وقال الوهل بالتحريك معناه الزهم والاعتقاد وأما صاحب النهاية فجزم أنه بالنسكون .

قوله ( أو الهجر ) كذا لأى ذر هنا بالالف واللام وواقفه الأصلى ، ووقع في رواية كريمة « أو هجر » بغير ألف ولام ، وهى بلد قدمت بيانها في باب الهجرة إلى المدينة .

قوله ( ورأيت فيها بقرا والله خير ) تقدم مافيه ووقع في حديث جابر عند أحمد والنسائى والدارمى من رواية حماد بن سلمة عن أى الزبير عن جابر وفي رواية لأحمد « حدثنا جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : رأيت كأنى في درع حصينة ، ورأيت بقرأ تنحر ، فأولت الدرع الحصينة المدينة وأن البقر بقر والله خير » وهذه اللفظة الأخيرة وهى بقر بفتح الموحدة وسكون القاف مصدر بقره يبقره بقرأ ، ومنهم من ضبطها بفتح النون والفاء ولهذا الحديث سبب جاء بيانه في حديث ابن عباس عند أحمد أيضاً والنسائى والطبرانى وصححه الحاكم من طريق أى الزناد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس في قصة أحد وإشارة النبى صلى الله عليه وسلم عليهم أن لا يبرحوا من المدينة ، وإيثارهم الخروج لطلب الشهادة . ولبسه اللامة وندامتهم على ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم « لا ينبغي لنبى إذا لبس لأمته أن يضعها حتى يقاتل » وفيه « إني رأيت أنى في درع حصينة » الحديث بنحو حديث جابر وأتم منه ، وقد تقدمت الإشارة إليه وإلى ماله من شاهد في غزوة أحد ، وتقدم هناك قول السهيلي إن البقر تعبر برجال متسلحين يتناطحون في القتال والبحث معه فيه وهو إنما تكلم على رواية ابن إسحق « إني رأيت والله خيراً رأيت بقرأ » ولكن تقييده في الحديث الذى ذكرته البقر بكونها تنحر هو على ما فسرته في الحديث بأنهم من أصيب من المسلمين . وإن كانت الرواية بسكون القاف أو بالنون والفاء وليس من رؤية البقر المتناطحة في شىء ، وقد ذكر أهل التعبير للبقر في النوم وجوهاً أخرى : منها أن البقرة الواحدة تفسر بالزوجة والمرأة والخادم والأرض ، والثور يفسر بالثائر لكونه يثير الأرض فيتحرك عليها وسافلها فكذلك من يثور في ناحية لطلب ملك أو غيره ، ومنها أن البقر إذا وصلت إلى بلد فإن كانت بحرية فسرت بالسفن وإلا فبمسكر أو بأهل بادية أو بيس يقع في تلك البلد .

قوله ( وإذا الخير ما جاء الله به من الخير وثواب الصدق الذى آتانا الله بعد يوم بدر ) المراد بما بعد بدر فتح خيبر ثم مكة ، ووقع في رواية « بعد » بالضم أى بعد أحد ونصب « يوم » أى ما جاء الله به بعد بدر الثانية

من تثبيت قلوب المؤمنين . قال الكرماني : ويحتمل أن يراد بالخير الغنيمة ، وبعد أى بعد الخير ، والثواب والخير حصلاً في يوم بدر . قلت : وفي هذا السياق إشعار بأن قوله في الخبر « والله خير » من جملة الرؤيا ، والذي يظهر لي أن لفظه لم يتحرر إيراده وأن رواية ابن إسحق هي المحررة ، وأنه رأى بقرأ ورأى خيراً فأول البقر على من قتل من الصحابة يوم أحد ، وأول الخير على ما حصل لهم من ثواب الصدق في القتال والصبر على الجهاد يوم بدر وما بعده إلى فتح مكة ، والمراد بالبعدية على هذا لا يختص بما بين بدر وأحد نبه عليه ابن بطال ، ويحتمل أن يريد ببدر بدر الموعد لا الوقعة المشهورة السابقة على أحد ، فإن بدر الموعد كانت بعد أحد ولم يقع فيها قتال وكان المشركون لما رجعوا من أحد قالوا : موعدكم العام المقبل بدر ، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم ومن انتدب معه إلى بدر فلم يحضر المشركون فسميت بدر الموعد ، فأشار بالصدق إلى أنهم صدقوا الوعد ولم يخلفوه فأثابهم الله تعالى على ذلك بما فتح عليهم بعد ذلك من قريظة وخيبر وما بعدها والله أعلم .

### باب النفخ في المنام

[٧٠٣٦] ٦٧٨٦- فإسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال أنا عبد الرزاق قال أنا معمر عن همام بن منبه قال : هذا ما نا به أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه قال : « نحن الآخرون السابقون » . وقال رسول الله صلى الله عليه : [٧٠٣٧] « بينا أنا نائم إذ أتيت خزائن الأرض ، فوضع في يدي سوارين من ذهب فكبرا علي وأهماني ، فأوحى إلي أن انفخهما فنفختهما ، فأولتهما الكذابين اللذين أنا بينهما : صاحب صنعاء وصاحب اليمامة » .

قوله ( باب النفخ في المنام ) قال أهل التعبير : النفخ يعبر بالكلام وقال ابن بطال : يعبر بإزالة الشيء المنفوخ بغير تكلف شديد لسهولة النفخ على النافخ ، ويدل على الكلام ، وقد أهلك الله الكذابين المذكورين بكلامه صلى الله عليه وسلم وأمره بقتلها .

قوله ( حدثني ) في رواية أبي ذر « حدثنا » .

قوله ( إسحق بن إبراهيم الحنظلي ) هو المعروف بابن راهويه .

قوله ( هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : نحن الآخرون السابقون . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينا أنا نائم ) قد تقدم التنبيه على هذا الصنيع في أوائل كتاب الأيمان والنذور ، وأن نسخة همام عن أبي هريرة كانت عند إسحق بهذا السند وأول حديث فيها حديث « نحن الآخرون السابقون » الحديث في الجمعة وبقية أحاديث النسخة معطوفة عليه بلفظ « وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم » فكان إسحق إذا أراد التحديث بشيء منها بدأ بطرف من الحديث الأول وعطف عليه ما يريد ، ولم يطرد هذا الصنيع للبخاري في هذه النسخة ، وأما مسلم فاطرد صنيعة في ذلك كما نهت عليه هناك وبالله التوفيق . وقد تقدم هذا الحديث في « باب وفد بني حنيفة » في أواخر المغازي عن إسحق بن نصر عن عبد الرزاق بهذا الإسناد ، لكن قال في روايته عن همام « أنه سمع أبا هريرة » ولم يبدأ فيه إسحق بن نصر بقوله « نحن الآخرون السابقون » وذلك مما يؤيد ما قررته ، ويعكر على من زعم أن هذه الجملة أول حديث الباب وتكلف

(١) الرقمان ٧٠٣٦ و ٧٠٣٧ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

**قوله ( إذ أتيت خزائن الأرض )** كذا وجدته في نسخة معتمدة من طريق أبي ذر من الإتيان بمعنى المجيء وبحذف الباء من خزائن وهي مقدرة ، وعند غيره «أوتيت» بزيادة واو من الإيتاء بمعنى الإعطاء ، ولا إشكال في حذف الباء على هذه الرواية ، ولبعضهم كالأول لكن بإثبات الباء وهي رواية أحمد وإسحق بن نصر عن عبد الرزاق . قال الخطابي : المراد بخزائن الأرض ما فتح على الأمة من الغنائم من ذخائر كسرى وقيصر وغيرهما ، ويحتمل معادن الأرض التي فيها الذهب والفضة ، قال غيره : بل يحمل على أعم من ذلك .

**قوله ( فوضع )** بفتح أوله وثانيه ، وفي رواية إسحق بن نصر بضم أوله وكسر ثانيه .

**قوله ( في يدي )** في رواية إسحق بن نصر « في كفي » .

**قوله ( سوارين )** في رواية إسحق بن نصر « سواران » ولا إشكال فيها وشرح ابن التين هنا على لفظ « وضع » بالضم « وسوارين » بالنصب وتكلف لتخريج ذلك ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة وابن ماجه من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ « رأيت في يدي سوارين من ذهب » وأخرجه سعيد بن منصور من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة مثله وزاد « في المنام » والسوار بكسر المهملة ويجوز ضمها وفيه لغة ثالثة أسوار بضم الهمزة أوله .

**قوله ( فكبر على )** في رواية إسحق بن نصر « فكبرا » بالثنية والباء الموحدة مضمومة بمعنى العظم ، قال القرطبي : وإنما عظم عليه ذلك لكون الذهب من حلية النساء ومما حرم على الرجال .

**قوله ( فأوحى إلى )** كذا للأكثر على البناء للمجهول ، وفي رواية الكشحي في حديث إسحق بن نصر « فأوحى الله إلى » وهذا الوحي يحتمل أن يكون من وحي الإلهام أو على لسان الملك قاله القرطبي .

**قوله ( ففختهما )** زاد إسحق بن نصر « فذهبا » وفي رواية ابن عباس الماضية قريباً « فطارا » وكذا في رواية المقبري وزاد « فوق واحد باليمامة والآخر باليمن » وفي ذلك إشارة إلى حقارة أمرهما لأن شأن الذي ينفخ فيذهب بالنفخ أن يكون في غاية الحقارة ، ورد ابن العربي بأن أمرهما كان في غاية الشدة ولم ينزل بالمسلمين قبله مثله . قلت : وهو كذلك ، لكن الإشارة إنما هي للحقارة المعنوية لا الحسية ، وفي طائرهما إشارة إلى اضمحلال أمرهما كما تقدم .

**قوله ( فأولتهما الكذابين )** قال القاضي عياض : لما كان رؤيا السوارين في اليدين جميعاً من الجهتين وكان النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ بينهما فتأول السوارين عليهما لوضعهما في غير موضعهما لأنه ليس من حلية الرجال وكذلك الكذاب يضع الخبر في غير موضعه ، وفي كونهما من ذهب إشعار بذهاب أمرهما . وقال ابن العربي : السوار من حلي الملوك الكفار كما قال الله تعالى ﴿ فلولوا ألقى عليه أسورة من ذهب ﴾ واليد لها معان منها القوة والسلطان والقهر ، قال : ويحتمل أن يكون ضرب المثل بالسوار كناية عن الأسوار وهو من أسامي ملوك الفرس ، قال : وكثيراً ما يضرب المثل بحذف بعض الحروف . قلت : وقد ثبت بزيادة الألف في بعض طرقه كما بينته . وقال القرطبي في « المفهم » ماملخصه : مناسبة هذا التأويل لهذه الرؤيا أن أهل صنعاء وأهل اليمامة كانوا أسلموا فكانوا كالساعدين للإسلام فلما ظهر فيهما الكذابان وبهرجا على أهلها بزخرف أقوالهما ودعواهما الباطلة اغتدع أكثرهم بذلك فكان اليدان بمنزلة البلدين والسواران بمنزلة الكذابين ، وكونهما من ذهب إشارة إلى ما زخرفاه والزخرف من أسماء الذهب .



**قوله ( اللذين أنا بينهما )** ظاهر في أنهما كانا حين قص الرؤيا موجودين ، وهو كذلك ، لكن وقع في رواية ابن عباس «مخرجان بعدى» والجمع بينهما أن المراد بخروجهما بعده ظهور شوكتهما ومحاربتهما ودعواهما النبوة نقله النووي عن العلماء وفيه نظر لأن ذلك كله ظهر للأسود بصنعاء في حياته صلى الله عليه وسلم فادعى النبوة وعظمت شوكته وحارب المسلمين وقتل فيهم وغلب على البلد وآل أمره إلى أن قتل في حياة النبي صلى الله عليه وسلم كما قدمت ذلك واضحا في أواخر المغازي ، وأما مسيلمة فكان ادعى النبوة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن لم تعظم شوكته ولم تقع محاربته إلا في عهد أبي بكر ، فإما أن يحمل ذلك على التغليب وإما أن يكون المراد بقوله «بعدى» أى بعد نبوتى . قال ابن العريى يحتمل أن يكون ماتأوله النبي صلى الله عليه وسلم في السوارين بوحي ، ويحتمل أن يكون تفاعل بذلك عليهما دفعا لحالهما فأخرج المنام المذكور عليهما ، لأن الرؤيا إذا عبرت وقعت والله أعلم .

( تنبيه ) : أخرج ابن أبى شيبه من مرسل الحسن رفعه « رأيت كأن في يدي سوارين من ذهب فكرهتهما فذهبا كسرى وقيصر » وهذا إن كان الحسن أخذه عن ثبت فظاهره يعارض التفسير بمسيلمة والأسود ، فيحتمل أن يكون تعدداً والتفسير من قبله بحسب ماظنه أدرج في الخبر فالمعتمد ما ثبت مرفوعاً أنهما مسيلمة والأسود .

**باب إذا رأى أنه أخرج الشيء من كوة فأسكنه موضعاً آخر**

٦٧٨٧- فإسماعيل بن عبد الله قال نبي أخي عبد الحميد عن سليمان بن بلال عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي صلى الله عليه قال : « رأيت كأن امرأة سوداء ثائرة الرأس خرجت من المدينة حتى قامت بمهيعة - وهي الجحفة - فأولت أن وباء المدينة نقل إليها » .  
[الحديث ٧٠٣٨-٧٠٣٩ ، ٧٠٤٠] .

**قوله ( باب إذا رأى أنه أخرج الشيء من كوة وأسكنه موضعاً آخر )** واختلف في ضبط « كوة » فوق في رواية لأبي ذر بضم الكاف وتشديد الواو المفتوحة ووقع للباقيين بتخفيف الواو وسكونها بعدها راء ، وهو المعتمد . والكورة الناحية ، قال الخليل في « العين » الكور الرحل بالحاء المهملة الساكنة ، كذا اقتصر عليه ابن بطال « وقال غيره : الرحل بأداته ، فإن فتح أوله فهو الرحل بغير أداة ، والكور بالضم أيضاً موضع الزنابير » وكور الحداد ما يبنى من طين ، ، وأما الزرق فهو الكير ، والكورة المدينة والناحية قال ابن دريد ولا أحسبها عربية محضة .

**قوله ( حدثني أخي عبد الحميد )** هو ابن أبى أويس واسم أبى أويس عبد الله

**قوله ( عن سليمان بن بلال )** في رواية إبراهيم بن المنذر عن أبى بكر بن أبى أويس وهو عبد الحميد المذكور حدثنا سليمان وهو ابن بلال المذكور وهو مذكور بعد باب .

**قوله ( عن سالم بن عبد الله عن أبيه )** في رواية فضيل بن سليمان في الباب بعده « حدثني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر » .

قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : رأيت ) في رواية فضيل في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم « في المدينة » وفي رواية الإسماعيلي من طريق ابن جريج ويعقوب بن عبد الرحمن كلاهما عن موسى بن عقبة مثله قال « في وباء المدينة » .

قوله ( رأيت ) في رواية عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عقبة « لقد رأيت » .

قوله ( كأن امرأة سوداء نائمة الرأس ) في رواية ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عند أحمد وأبي نعيم « نائمة الشعر » والمراد شعر الرأس وزاد « تفلت » بفتح المثناة وكسر الفاء بعدها لام أى كريمة الرائحة .

قوله ( خرجت ) كذا في أكثر الروايات ، ووقع في رواية ابن أبي الزناد « أخرجت » بزيادة همزة مضمومة أوله على البناء للمجهول ولفظه « أخرجت من المدينة فأسكنت بالجحفة » وهو الموافق للترجمة ، وظاهر الترجمة أن فاعل الإخراج النبي صلى الله عليه وسلم ، وكأنه نسبه إليه لأنه دعا به ، فقد تقدم في آخر فضل المدينة في آخر كتاب الحج من حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قال « اللهم حبب إلينا المدينة » الحديث ، وفيه « وانقل حماها إلى الجحفة » قالت عائشة « وقدما المدينة وهي أربأ أرض الله » .

قوله ( حتى قامت بمهيعة وهي الجحفة ) أما مهيعة فبفتح الميم وسكون الهاء بعدها ياء آخر الحروف مفتوحة ثم عين مهملة وقيل بوزن عظيمة ، وأظن قوله وهي الجحفة مدرجا من قول موسى بن عقبة فإن أكثر الروايات خلا عن هذه الزيادة وثبتت في رواية سليمان وابن جريج ، ووقع في رواية ابن جريج عن موسى عند ابن ماجه « حتى قامت بالمهيعة » قال ابن التين : ظاهر كلام الجوهرى أن مهيعة تصرف لأنه أدخل عليها الألف واللام ، ثم قال : إلا أن يكون أدخلهما للتعظيم وفيه بعد .

قوله ( فأولت أنه وباء المدينة نقل إليها ) في رواية ابن جريج « فأولتها وباء المدينة ينقل إلى الجحفة » قال المهلب : هذه الرؤيا من قسم الرؤيا المعبرة وهي مما ضرب به المثل ، ووجه التمثيل أنه شق من اسم السوداء السوء والداء فتأول خروجها بما جمع اسمها ، وتأول من ثوران شعر رأسها أن الذى يسوء ويثير الشر يخرج من المدينة ، وقيل لأن ثوران الشعر من اقشعرار الجسد ومعنى الاقشعرار الاستيحاش فلذلك يخرج ما تستوحش النفوس منه كالحمى . قلت : وكان مراده بالاستيحاش أن رؤيته موحشة ، وإلا فالاقشعرار في اللغة تجمع الشعر وتقبضه ، وكل شيء تغير عن هيئته يقال اقشعر كاقشعرت الأرض بالجدب والنبات من العطش ، وقد قال القيروانى المعبر : كل شيء غلبت عليه السوداء في أكثر وجوها فهو مكروه ، وقال غيره : ثوران الرأس يؤول بالحمى لأنها تثير البدن بالاقشعرار وارتفاع الرأس لاسيما من السوداء فإنها أكثر استيحاشاً .

### بالمراة السوداء

[٧٠٣٩] ٦٧٨٨- فامحمد بن أبي بكر المقدمي قال نا فضيل بن سليمان قال نا موسى بن عقبة قال ني سالم ابن عبد الله عن عبد الله بن عمر في رؤيا النبي صلى الله عليه في المدينة : « رأيت امرأة سوداء نائمة الرأس خرجت من المدينة حتى نزلت بمهيعة ، فتأولتها أن وباء المدينة نقل إلى مهيعة ، وهي الجحفة » .

قوله ( باب المرأة السوداء ) أى في المنام ، ذكر فيه الحديث الذى قبله من الوجه الذى نهى عليه .

وقوله فيه « فتأولتها » وقع في رواية الكشميهني « فأولتها » .

**قوله ( رأيت )** حذف منه قال خطأ والتقدير قال رأيت ، وثبت في رواية الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن المقدمي شيخ البخاري فيه ولفظه عن رؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت إلخ »

### باب المرأة الثائرة الرأس

[٧٠٤٠] ٦٧٨٩- حدثنا إبراهيم بن المنذر قال نا أبو بكر بن أبي أويس قال نا سليمان عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه قال : « رأيت امرأة سوداء ثائرة الرأس خرجت من المدينة حتى قامت بمهيعة - وهي الجحفة - فأولت أن وباء المدينة نقل إليها » .

**قوله ( باب المرأة الثائرة الرأس )** أى فى المنام ، ذكر فيه الحديث المشار إليه وقد قدمت ما فيه .

### باب إذا هز سيفاً في المنام

[٧٠٤١] ٦٧٩٠- نا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة عن أبي موسى أراه عن النبي صلى الله عليه قال : « رأيت في رؤياي أني هزرت سيفاً فانقطع صدره ، فإذا هو ما أصيب من المؤمنين يوم أحد ، ثم هزرتة أخرى فعاد أحسن ما كان ، فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين » .

**قوله ( باب إذا هز سيفاً في المنام )** ذكر فيه حديث أبى موسى أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « رأيت في رؤياي أني هزرت سيفاً فانقطع صدره » الحديث بهذه القصة ، وهو طرف من حديثه الذى أورده فى علامات النبوة بكماله . وقد ذكر القدر المذكور منه هنا فى غزوة أحد وذكرت بعض شرحه هناك ، وقوله فيه « ثم هزرتة أخرى فعاد أحسن ما كان فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين » قال المهلب : هذه الرؤيا من ضرب المثل ، ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصول بالصحابة عبر عن السيف بهم وبهزه عن أمره لهم بالحرب وعن القطع فيه بالقتل فيهم وفى الهزة الأخرى لما عاد إلى حالته من الاستواء عبر به عن اجتماعهم والفتح عليهم ، ولأهل التعبير فى السيف تصرف على أوجه منها أن من نال سيفاً فإنه ينال سلطاناً إما ولاية وإما وديعة وإما زوجة وإما ولداً فإن سلّه من غمده فانتلم سلمت زوجته وأصيب ولده ، فإن انكسر الغمد وسلم السيف فبالعكس ، وإن سلما أو عطبا فكذلك ، وقائم السيف يتعلق بالأب والعصبات ونصله بالأم وذوى الرحم ، وإن جرد السيف وأراد قتل شخص فهو لسانه يجرده فى خصومه ، وربما عبر السيف بسلطان جائر انتهى ملخصاً . وقال بعضهم : من رأى أنه أغمد السيف فإنه يتزوج ، أو ضرب شخصاً بسيف فإنه يسيط لسانه فيه ، ومن رأى أنه يقاتل آخر وسيفه أطول من سيفه فإنه يغلبه ، ومن رأى سيفاً عظيماً فهو فتنة ، ومن قلد سيفاً قلد أمراً ، فإن كلان قصيرا لم يدم أمره . وإن رأى أنه يجز حائله فإنه يعجز عنه

### باب مَنْ كَذَبَ فِي حُلْمِهِ

[٧٠٤٢] ٦٧٩١ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله

عليه قال : « من تحلم بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين ، ولن يفعل ، ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يفرون منه صب في أذنيه الآنك يوم القيامة ، ومن صور صورة عذب وكلف أن ينفخ فيها ، وليس بنافخ » . قال سفيان : وصله لنا أيوب . وقال قتيبة : نا أبو عوانة عن قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة قوله : « من كذب في رؤياه » . وقال شعبة عن أبي هشام الرماني : سمعت عكرمة قال أبو هريرة قوله : من صور ، ومن تحلم ، ومن استمع . نا إسحاق قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس : من استمع ، ومن تحلم ، ومن صور . نحوه . تابعه هشام عن عكرمة عن ابن عباس . قوله .

[٧٠٤٣] ٦٧٩٢ - نا علي بن مسلم قال نا عبد الصمد قال نا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار مولى ابن عمر عن

أبيه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إن من أفرى الفرى أن يرى عينه ما لم تر » . قوله ( باب من كذب في حلمه ) أى فهو مذموم ، أو التقدير باب إثم من كذب في حلمه والحلم بضم المهملة وسكون اللام ما يراه النائم ، وأشار بقوله « كذب في حلمه » مع أن لفظ الحديث « تحلم » إلى ماورد في بعض طرقه وهو ما أخرجه الترمذى من حديث على رفعه « من كذب في حلمه كلف يوم القيامة عقد شعيرة » وسنده حسن وقد صححه الحاكم ، ولكنه من رواية عبد الأعلى بن عامر ضعفه أبو زرعة . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول ذكر له طرقاً مرفوعة وموقوفة عن ابن عباس .

قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة .

قوله ( عن أيوب ) في رواية الحميدى عن سفيان « حدثنا أيوب » وقد وقع في الأصل ما يدل على ذلك وهو قوله في آخره « قال سفيان وصله لنا أيوب » .

قوله ( عن ابن عباس ) ذكر المصنف الاختلاف فيه على عكرمة هل هو عن ابن عباس مرفوعاً أو موقوفاً أو هو عن أبي هريرة موقوفاً .

قوله ( من تحلم ) أى من تكلف الحلم .

قوله ( بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين ولن يفعل ) في رواية عباد بن عباد عن أيوب عند أحمد « عذب حتى يعقد بين شعيرتين وليس عاقداً » وعنده في رواية همام عن قتادة « من تحلم كاذباً دفع إليه شعيرة وعذب حتى يعقد بين طرفيها وليس بعاقداً » وهذا مما يدل أن الحديث عند عكرمة عن ابن عباس وعن أبي هريرة مع اختلاف لفظ الرواية عنه عنهما ، والمراد بالتكلف نوع من التعذيب . قوله ( ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يفرون منه ) في رواية عباد بن عباد « وهم يفرون منه » ولم يشك .

قوله ( صب في أذنه الآنك يوم القيامة ) في رواية عباد « صب في أذنه يوم القيامة عذاب » وفي رواية همام « ومن استمع إلى حديث قوم ولا يعجبهم أن يستمع حديثهم أذيب في أذنه الآنك » .

قوله ( ومن صور صورة عذب وكلف أن ينفخ فيها وليس بنافخ ) في رواية عباد وكذا في رواية همام « ومن صور صورة عذب يوم القيامة حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافخ فيها » وهذا الحديث قد اشتمل على ثلاثة أحكام : أولها الكذب على المنام ، ثانيها الاستماع لحديث من لا يريد استماعه ، ثالثها التصوير ، وقد تقدم في أواخر اللباس من طريق النضر بن أنس عن ابن عباس حديث « من صور صورة » وتقدم شرحه هناك . وأما الكذب على المنام فقال الطبري : إنما اشتد فيه الوعيد مع أن الكذب في اليقظة قد يكون أشد مفسدة منه إذ قد تكون شهادة في قتل أو حد أو أخذ مال ، لأن الكذب في المنام كذب على الله أنه أراه ما لم يره ، والكذب على الله أشد من الكذب على المخلوقين لقوله تعالى ﴿ وَيَقُولُ الشَّاهِدُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ الآية ، وإنما كان الكذب في المنام كذباً على الله لحديث « الرؤيا جزء من النبوة » وما كان من أجزاء النبوة فهو من قبل الله تعالى انتهى ملخصاً . وقد تقدم في باب قبل « باب ذكر أسلم وغفار » شيء من هذا في الكلام على حديث واثلة الآتي التنبيه عليه في ثاني حديثي الباب ، وقال المهلب في قوله « كلف أن يعقد بين شعيرتين » حجة للأشعرية في تجويزهم تكليف ما لا يطاق ، ومثله في قوله تعالى ﴿ يَوْمَ يَكْشِفُ عَن سَاقٍ وَيَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ وأجاب من منع ذلك بقوله تعالى ﴿ لَا يَكْلفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ أو حملوه على أمور الدنيا وحملوا الآية والحديث المذكورين على أمور الآخرة انتهى ملخصاً . والمسألة مشهورة فلا نطيل بها ، والحق أن التكليف المذكور في قوله « كلف أن يعقد » ليس هو التكليف المصطلح وإنما هو كناية عن التعذيب كما تقدم ، وأما التكليف المستفاد من الأمر بالسجود فالأمر فيه على سبيل التعجيز والتوخيخ لكونهم أمروا بالسجود في الدنيا وهم قادرون على ذلك فامتنعوا فأمروا به حيث لا قدرة لهم عليه تعجيزاً وتوخيخاً وتعذيباً . وأما الاستماع فتقدم التنبيه عليه في الاستئذان في الكلام على حديث « لا يتناجى اثنان دون ثالث » وقد قيد ذلك في حديث الباب لمن يكون كارها لاستماعه فأخرج من يكون راضياً ، وأما من جهل ذلك فيمتنع حسماً للمادة . وأما الوعيد على ذلك بصب الآنك في أذنه فمن الجزء من جنس العمل . والآنك بالمد وضم النون بعدها كاف الرصاص المذاب ، وقيل هو خالص الرصاص . وقال الداودي : هو القصدير . وقال ابن أبي جهمرة إنما سماه حلماً ولم يسمه رؤياً لأنه ادعى أنه رأى ولم ير شيئاً فكان كاذباً والكذب إنما هو من الشيطان ، وقد قال : إن الحلم من الشيطان كما مضى في حديث أبي قتادة ، وما كان من الشيطان فهو غير حق فصدق بعض الحديث بعضاً . قال : ومعنى العقد بين الشعيرتين أن يقتل إحداها بالأخرى ، وهو مما لا يمكن عادة ، قال : ومناسبة الوعيد المذكور للكاذب في منامه وللمصور أن الرؤيا خلق من خلق الله وهي صورة معنوية فأدخل بكذبه صورة لم تقع كما أدخل المصور في الوجود صورة ليست بخقيقية ، لأن الصورة الحقيقية هي التي فيها الروح ، فكلف صاحب الصورة اللطيفة أمراً لطيفاً وهو الاتصال المعبر عنه بالعقد بين الشعيرتين ، وكلف صاحب الصورة الكثيفة أمراً شديداً وهو أن يتم ما خلقه بزعمه بنفخ الروح ، ووقع وعيد كل منهما بأنه يعذب حتى يفعل ما كلف به وهو ليس بفاعل ، فهو كناية عن تعذيب كل منهما على الدوام . قال : والحكمة في هذا الوعيد الشديد أن الأول كذب على جنس النبوة ، وأن الثاني نازع الخالق في قدرته ، وقال في مستمع حديث من يكره استماعه : يدخل فيه من دخل منزله وأغلق بابه وتحدث مع غيره فإن قرينة حاله تدل على أنه لا يريد للأجنبي أن يستمع حديثه فمن يستمع إليه يدخل في هذا الوعيد ، وهو كمن ينظر إليه من خلل الباب فقد ورد الوعيد فيه ولأنهم لو فقتوا عينه لكانت هدرأ قال : ويستثنى من عموم من يكره استماع حديثه من تحدث مع غيره جهراً وهناك من يكره أن يسمعه فلا يدخل المستمع في هذا الوعيد لأن قرينة

الحال وهي الجهر تقتضى عدم الكراهة فيسوغ الاستماع . قال : وفي الحديث أن من خرج عن وصف العبودية استحق العقوبة بقدر خروجه ، وفيه تنبيه على أن الجاهل في ذلك لا يعذر بجهله وكذا من تأول فيه تأويلاً باطلاً ، إذ لم يفرق في الخبر بين من يعلم تحريم ذلك وبين من لا يعلمه كذا قال . ومن اللطائف ما قال غيره : إن اختصاص الشعر ، بذلك لما في المنام من الشعور بما دل عليه فحصلت المناسبة بينهما من جهة الاشتقاق .

**قوله ( وقال قتبية الخ )** وقع لنا في نسخة قتيبة عن أبي عوانة رواية النسائي عنه من طريق علي بن محمد الفارسي عن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوبة عن النسائي ولفظه « عن أبي هريرة قال : من كذب في رؤياه كلف أن يعقد بين طرفي شعيرة ، ومن استمع الحديث ، ومن صور » الحديث ووصله أبو نعيم في المستخرج من طريق خلف بن هشام عن أبي عوانة بهذا السند كذلك موقوفاً ، وقد أخرج أحمد والنسائي من طريق همام عن قتادة الحديث بتمامه مرفوعاً ولكن اقتصر منه النسائي على قوله « من صور » .

**قوله ( وقال شعبة عن أبي هاشم الرماني )** بضم الراء وتشديد الميم اسمه يحيى بن دينار ، ووقع في رواية المستملي والسرخسي عن أبي هشام وهو غلط .

**قوله ( قال أبو هريرة قوله من صور صورة ، ومن تحلم ، ومن استمع )** كذا في الأصل مختصراً اقتصر على أطراف الأحاديث الثلاثة ، وقد وقع لنا موصولاً في مستخرج الإسماعيلي من طريق عبيد الله بن معاذ العنبري عن أبيه عن شعبة عن أبي هاشم بهذا السند فاقصر على قوله عن أبي هريرة « من تحلم » ومن طريق محمد بن جعفر غندر عن شعبة فذكره كذلك ولفظه « من تحلم كاذباً كلف أن يعقد شعيرة » .

**قوله ( حدثنا إسحق )** هو ابن شاهين ، وخالد شيخه هو ابن عبد الله الطحان ، وخالد شيخه هو الحذاء .

**قوله ( من استمع ، ومن تحلم ، ومن صور نحوه )** قلت كذا اختصره ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله فذكره بهذا السند إلى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فرفعه ولفظه « من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صب في أذنه الآنك ، ومن تحلم كلف أن يعقد شعيرة يعذب بها وليس بفاعل ، ومن صور صورة عذب حتى ينفخ فيها وليس بفاعل » ثم أخرجه الإسماعيلي من طريق وهيب بن خالد ومن طريق عبد الوهاب الثقفي كلاهما عن خالد الحذاء بهذا السند مرفوعاً .

**قوله ( تابعه هشام )** يعني ابن حسان ( عن عكرمة عن ابن عباس قوله ) يعني موقوفاً .

**الحديث الثاني قوله ( حدثنا علي بن مسلم )** هو الطوسي نزيل بغداد مات قبل البخاري بثلاث سنين ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث بن سعيد وقد أدركه البخاري بالسن ومات قبل أن يرحل البخاري ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار مختلف فيه : قال ابن المديني صدوق ، وقال يحيى بن معين في حديثه عندي ضعف ، وقال الدارقطني خالف فيه البخاري الناس وليس بمتروك ، قلت : عمدة البخاري فيه كلام شيخه علي ، وأما قول ابن معين فلم يفسره ولعله عن حديثاً معيناً ، ومع ذلك فما أخرج له البخاري شيئاً إلا وله فيه متابع أو شاهد ، فأما المتابع فأخرجه أحمد من طريق حيوة عن أبي عثمان الوليد بن أبي الوليد المدني عن عبد

الله بن دينار به وأتم منه ولفظه « أفرى الفرى من ادعى إلى غير أبيه ، وأفرى الفرى من أرى عينه ما لم ير » وذكر ثالثة وسنده صحيح ، وأما شاهده فمضى في مناقب قريش من حديث واثلة بن الأسقع بلفظ « إن من أعظم الفرى أن يدعى الرجل إلى غير أبيه أو يرى عينه ما لم ير » وذكر فيه ثالثة غير الثالثة التى في حديث ابن معمر عند أحمد ، وقد تقدم بيان ذلك هناك .

**قوله ( إن من أفرى الفرى )** أفرى أفعل تفضيل أى أعظم الكذبات والفرى بكسر الفاء والقصر جمع فرية ، قال ابن بطلال : الفرية الكذب العظيمة التى يتعجب منها ، وقال الطيبي : فأرى الرجل عينيه وصفهما بما ليس فيهما « قال : ونسبة الكذبات إلى الكذب للمبالغة نحو قولهم ليل أليل » .

**قوله ( أن يرى )** بضم أوله وكسر الراء .

**قوله ( عينه ما لم تر )** كذا فيه بحذف الفاعل وإفراد العين ، ووقع في بعض النسخ « ما لم يريا » بالثنية ، ومعنى نسبة الرؤيا إلى عينيه مع أنها لم يريا شيئاً أنه أخبر عنهما بالرؤية وهو كاذب ، وقد تقدم بيان كون هذا الكذب أعظم الأكاذيب في شرح الحديث الذى قبله .

بإِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ فَلَا يُخْبِرُ بِهَا وَلَا يَذْكُرُهَا

[٧٠٤٤] ٦٧٩٣- حدثنا سعيد بن الربيع قال نا شعبة عن عبدربه بن سعيد قال : سمعتُ أباسلمة يقول : لقد كنتُ أرى الرؤيا فتمرضني حتى سمعتُ أباقتادة يقول : وأنا كنتُ لأرى الرؤيا تمرضني حتى سمعتُ النبي صلى الله عليه يقول : « الرؤيا الحسنه من الله ، فإذا رأى أحدكم ما يحبُّ فلا يحدثُ بها إلا من يحبُّ ، وإذا رأى ما يكره فليتعوذ بالله من شرِّها ومن شرِّ الشيطان ، وليتفلث ثلاثاً ولا يحدثُ بها أحداً ، فإنها لن تضره » .

[٧٠٤٥] ٦٧٩٤- نا إبراهيم بن حمزة قال نا ابن أبي حازم والداروردي عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه يقول : « إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبُّها فإنها من الله ، فليحمد الله عليه وليحدثُ بها ، وإذا رأى غير ذلك مما يكره فإنما هي من الشيطان ، فليتعوذ من شرِّها ولا يذكرها لأحد ، فإنها لا تضره » .

**قوله ( باب إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها )** كذا جمع الترجمة بين لفظي الحديثين ، لكن في الترجمة « فلا يخبر » ولفظ الحديث « فلا يحدث » وهما متقاربان ، وذكر فيه حديثين :

**الأول ،** قوله ( عن عبد ربه بن سعيد ) هو الأنصاري أخو يحيى ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف .

**قوله ( لقد كنت أرى الرؤيا فتمرضني )** عند مسلم في رواية سفيان عن الزهري عن أبي سلمة « كنت أرى الرؤيا أعزى منها غير أنى لا أزمل » قال النووى : معنى أعزى وهو بضم الهمزة وسكون المهملة وفتح الراء أحم لخوف من ظاهرها في ظن ، يقال عزى بضم أوله وكسر ثانيه مخففاً يعزى بفتحيتين إذا أصابه عراء بضم ثم فتح ومد وهو نفخ الحمى ، ومعنى لا أزمل وهو بزاى وميم ثقيلة أتلفف من برد الحمى ، ووقع مثله عند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة ولكن قال « ألقى منها شدة » بدل « أعزى منها » وفي

رواية سفيان عن الزهري « غير أني لا أعاد » وعند مسلم أيضاً من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي سلمة « إن كنت لأرى الرؤيا أثقل على من جبل » .

قوله ( حتى سمعت أبا قتادة يقول : وأنا كنت أرى الرؤيا ) في رواية المستملى « لأرى » بزيادة اللام ، والأولى أولى .

قوله ( فلا يحدث بها إلا من يحب ) قد تقدم أن الحكمة فيه أنه إذا حدث بالرؤيا الحسنة من لا يجب قد يفسرها له بما لا يجب إما بغضاً وإما حسداً فقد تقع عن تلك الصفة ، أو يتعجل لنفسه من ذلك حزناً ونكدًا ، فأمر بترك تحديث من لا يجب بسبب ذلك .

الحديث الثاني حديث أبي سعيد ، قوله ( حدثنا ابن أبي حازم والدروردي ) تقدم في « باب الرؤيا من الله » أن اسم كل منهما عبد العزيز .

قوله ( حدثنا يزيد بن عبد الله ) زاد في رواية المستملى « ابن أسامة بن لنهад الليثي » وقد تقدم شرح الحديث في الباب المشار إليه

### بِمَنْ لَمْ يَرِ الرُّؤْيَا لِأَوَّلِ عَابِرٍ إِذَا لَمْ يَصْبُ

[٧٠٤٦] ٦٧٩٥- فايحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس كان يحدث أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه فقال : «إني رأيت الليلة في المنام ظلة تنطف السمن والعسل ، فأرى الناس يتكفون منها : فالمستكثر والمستقل ، وإذا سبب واصل من الأرض إلى السماء ، فأراك أخذت به فعلوت ، ثم أخذ به رجل آخر فعلا به ، ثم أخذ به رجل آخر فعلا به ، ثم أخذ به رجل آخر فانقطع ثم وُصل . فقال أبو بكر : يا رسول الله ، بأبي أنت والله لتدعني فأعبرها ، فقال النبي صلى الله عليه : «اعبر» . قال : أما الظلة فالإسلام ، وأما الذي ينطف من العسل والسمن فالقرآن حلاوته تنطف ، فالمستكثر من القرآن والمستقل . وأما السبب الواصل من السماء إلى الأرض فالحق الذي أنت عليه تأخذ به فيعليك الله ، ثم يأخذ به رجل من بعدك فيعلو به ، ثم يأخذ به رجل آخر فيعلو به ، ثم يأخذ به رجل آخر فينقطع به ، ثم يوصل له فيعلو به . فأخبرني يا رسول الله - بأبي أنت - أصبت أم أخطأت ؟ فقال النبي صلى الله عليه : «أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً» ، قال : فوالله يا رسول الله لتحدثني بالذي أخطأت . قال : « لا تقسم » .

قوله ( باب من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب ) كأنه يشير إلى حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثاً فيه « والرؤيا لأول عابر » وهو حديث ضعيف فيه يزيد الرقاشي ، ولكن له شاهد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه بسند حسن وصححه الحاكم عن أبي رزين العقيلي رفعه « الرؤيا على رجل طائر ما لم تعبر فإذا عبرت وقعت » لفظ أبي داود ، وفي رواية الترمذي « سقطت » وفي مرسل أبي قلابة عند عبد الرزاق « الرؤيا تقع على ما يعبر ، مثل ذلك مثل رجل رفع فهو ينتظر متى يضعها » وأخرجه الحاكم موصولاً بذكر أنس ، وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن عطاء « كان يقال الرؤيا على ما أولت » وعند الدارمي بسند حسن عن سليمان بن يسار عن عائشة قالت « كانت امرأة من أهل المدينة لها زوج تاجر



يختلف — يعنى فى التجارة — فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إن زوجى غائب وتركتنى حاملاً . فرأيت فى المنام أن سارية بيتى انكسرت وأنى ولدت غلاماً أعور ، فقال : خير ، يرجع زوجك إن شاء الله صالحاً وتلدن غلاماً براً ، فذكرت ذلك ثلاثاً ، فجاءت ورسول الله صلى الله عليه وسلم غائب ، فسألته فأخبرتني بالمنام ، فقلت : لمن صدقت رؤياك ليموتن زوجك وتلدن غلاماً فاجراً ، فقعدت تبكى ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : مه يا عائشة . إذا عبرتم للمسلم الرؤيا فاعبروها على خير فإن الرؤيا تكون على ما يعبرها صاحبها ، وعند سعيد بن منصور من مرسل عطاء بن أبى رباح قال « جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إني رأيت كأن جائز بيتى انكسر — وكان زوجها غائباً — فقال ، رد الله عليك زوجك ، فرجع سالماً » الحديث ، ولكن فيه أن أبا بكر أو عمر هو الذى عبر لها الرؤيا الأخيرة ، وليس فيه الخبر الأخير المرفوع ، فأشار البخارى إلى تخصيص ذلك بما إذا كان العابر مصيباً فى تعبيره ، وأخذ من قوله صلى الله عليه وسلم لأبى بكر فى حديث الباب « أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً » فإنه يؤخذ منه أن الذى أخطأ فيه لو بينه له لكان الذى بينه له هو التعبير الصحيح ولا عبرة بالتعبير الأول . قال أبو عبيد وغيره : معنى قوله « الرؤيا لأول عابر » إذا كان العابر الأول عالماً فعبّر فأصاب وجه التعبير ، وإلا فهى لمن أصاب بعده ، إذ ليس المدار إلا على إصابة الصواب فى تعبير المنام ، ليتوصل بذلك إلى مراد الله فيما ضربه من المثل ، فإذا أصاب فلا ينبغي أن يسأل غيره ، وإن لم يصب فليسأل الثانى ، وعليه أن يخبر بما عنده ويبين ما جهل الأول . قلت : وهذا التأويل لا يساعده حديث أبى رزين « إن الرؤيا إذا عبرت وقعت » إلا أن يدعى تخصيص « عبرت » بأن عابرها يكون عالماً مصيباً ، فيعكر عليه قوله فى الرؤيا المكروهة « ولا يحدث بها أحداً » فقد تقدم فى حكمة هذا النهى أنه ربما فسرهما تفسيراً مكروهاً على ظاهرهما مع احتمال أن تكون محبوبة فى الباطن فتقع على ما فسر ، ويمكن الجواب بأن ذلك يتعلق بالرائى ، فله إذا قصها على أحد ففسرها له على المكروه أن يبادر فيسأل غيره ممن يصيب فلا يتحتم وقوع الأول بل ويقع تأويل من أصاب فإن قصر الرأى فلم يسأل الثانى وقعت على ما فسر الأول . ومن أدب المعبر ما أخرجه عبد الرزاق « عن عمر أنه كتب إلى أبى موسى : فإذا رأى أحداً رؤيا فقصها على أخيه فليقل : خير لنا وشر لأعدائنا » ورجاله ثقات . ولكن سنده منقطع . وأخرج الطبرانى والبيهقى فى « الدلائل » من حديث ابن زمل الجهنى بكسر الزاى وسكون الميم بعدها لام ولم يسم فى الرواية وسماه أبو عمر فى « الاستيعاب » عبد الله قال « كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا صلى الصبح قال : هل رأى أحد منكم شيئاً ؟ قال ابن زمل : فقلت أنا يا رسول الله ، قال : خيراً تلقاه وشرّاً تتوقاه ، وخير لنا وشر على أعدائنا والحمد لله رب العالمين ، اقصص رؤياك » الحديث وسنده ضعيف جداً ، وذكر أئمة التعبير أن من أدب الرأى أن يكون صادق اللهجة وأن ينام على وضوء على جنبه الأيمن وأن يقرأ عند نومه الشمس والليل والتين وسورة الإخلاص والمعوذتين ويقول : اللهم إني أعوذ بك من سئء الأحلام ، وأستجير بك من تلاعب الشيطان فى اليقظة والمنام اللهم إني أسألك رؤيا صالحة صادقة نافعة حافظة غير منسية ، اللهم أرني فى منامى ما أحب ومن أدبه أن لا يقصها على امرأة ولا عدو ولا جاهل . ومن أدب العابر أن لا يعبرها عند طلوع الشمس ولا عند غروبها ولا عند الزوال ولا فى الليل .

قوله ( عن يونس ) هو ابن يزيد الأبلّى ، ولم يقع لى من رواية الليث عنه إلا فى البخارى . وقد عسر على أصحاب المستخرجات كالإسماعيلى وأبى نعيم وأبى عوانة والبرقائى فأخرجوه من رواية ابن وهب ، وأخرجوه

الإسماعيلي أيضاً من رواية عبد الله بن المبارك وسعيد بن يحيى ثلاثتهم عن يونس .

قوله ( عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ) في رواية ابن وهب « أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أخبره » .

قوله ( أن ابن عباس كان يحدث ) كذا لأكثر أصحاب الزهري ، وتردد الزبيدي هل هو عن ابن عباس أو أبي هريرة . واختلف على سفيان بن عيينة ومعمّر فأخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس أو أبي هريرة ، قال عبد الرزاق : كان معمر يقول أحياناً عن أبي هريرة وأحياناً يقول عن ابن عباس وهكذا ثبت في « مصنف عبد الرزاق » رواية إسحق الديري ، وأخرجه أبو داود وابن ماجه عن محمد بن يحيى الذهلي عن عبد الرزاق فقال فيه « عن ابن عباس قال : كان أبو هريرة يحدث » هكذا أخرجه البزار عن سلمة بن شبيب عن عبد الرزاق وقال لا نعلم أحداً قال عن عبيد الله عن ابن عباس عن أبي هريرة إلا عبد الرزاق عن معمر ورواه غير واحد فلم يذكر أبو هريرة انتهى . وأخرجه الذهلي في « العلل » عن إسحق بن إبراهيم بن راهويه عن عبد الرزاق فاقصر على ابن عباس ولم يذكر أبو هريرة وكذا قال أحمد في مسنده « قال إسحق عن عبد الرزاق كان معمر يتردد فيه حتى جاءه زمعة بكتاب فيه عن الزهري » كما ذكرناه ، وكان لا يشك فيه بعد ذلك ، وأخرجه مسلم من طريق الزبيدي « أخبرني الزهري عن عبيد الله أن ابن عباس أو أبا هريرة » هكذا بالشك ، وأخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان بن عيينة مثل رواية يونس ، وذكر الحميدي أن سفيان بن عيينة كان لا يذكر فيه ابن عباس ، قال فلما كان صحيحه آخر زمانه أثبت فيه ابن عباس أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق الحميدي هكذا ، وقد مضى ذكر الاختلاف فيه على الزهري مستوعباً حيث ذكره المصنف في « باب رؤيا بالليل » وبالله التوفيق . قال الذهلي : المحفوظ رواية الزبيدي ، وصنيع البخاري يقتضي ترجيح رواية يونس ومن تابعه ، وقد جزم بذلك في الأيمان والنذور حيث قال « وقال ابن عباس قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر : لا تقسم فجزم بأنه عن ابن عباس » .

قوله ( أن رجلاً ) لم أقف على اسمه ، ووقع عند مسلم زيادة في أوله من طريق سليمان بن كثير عن الزهري ولفظه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مما يقول لأصحابه : من رأى منكم رؤيا فليقصها أعبرها له ، فجاء رجل فقال « قال القرطبي معنى قوله « فليقصها » ليذكر قصتها ويتبع جزئياتها حتى لا يترك منها شيئاً ، من قصص الأثر إذا اتبعته ، وأعبرها أي أفسرها . ووقع بيان الوقت الذي وقع فيه ذلك في رواية سفيان بن عيينة عن معمر أيضاً ولفظه « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم منصرفه من أحد » وعلى هذا فهو من مراسيل الصحابة سواء كان عن ابن عباس أو عن أبي هريرة أو من رواية ابن عباس عن أبي هريرة لأن كلا منهما لم يكن في ذلك الزمان بالمدينة ، أما ابن عباس فكان صغيراً مع أبويه بمكة فإن مولده قبل الهجرة بثلاث سنين على الصحيح وأحد كانت في شوال في السنة الثالثة ، وأما أبو هريرة فإنما قدم المدينة زمن خيبر في أوائل سنة سبع .

قوله ( إلى رأي ) كذا للأكثر ، وفي رواية ابن وهب « إلى أرى » كأنه لقوة تحققه الرؤيا كانت مثله بين عينيه حتى كأنه يراها حيثئذ .

قوله ( ظلة ) بضم الظاء المعجمة أي سحابة لها ظل وكل ما أظل من ثقيفة ونحوها يسمى ظلة فإله

الخطاى . وقال ابن فارس : الظلة أول شيء يظل زاد سليمان بن كثير في روايته عند الدارمي وأبى عوانة وكذا في رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه « بين السماء والأرض » .

قوله ( تنطف السمن والعسل ) بنون وطاء مكسورة ويجوز ضمها ومعناه تقطر بقاف وطاء مضمومة ويجوز كسرهما يقال نطف الماء إذا سال . وقال ابن فارس : ليلة نطوف أمطرت إلى الصبح .

قوله ( فأرى الناس يتكفون منها ) أى يأخذون بأكفهم ، في رواية ابن وهب « بأيديهم » قال الخليل : تكفف بسط كفه ليأخذ ، ووقع في رواية الترمذى من طريق معمر « يستقون » بمهملة ومثناة وقاف أى يأخذون في الأسقية ، قال القرطبي : يحتمل أن يكون معنى « يتكفون » يأخذون كفايتهم وهو أليق بقوله بعد ذلك « فالمستكثر والمستقل » . قلت : وما أدري كيف جوز أخذ كفى من كففه ، ولا حجة فيما احتج به لما سأتى .

قوله ( فالمستكثر والمستقل ) أى الآخذ كثيرا والآخذ قليلاً ، ووقع في رواية سليمان بن كثير بغير ألف ولام فيها ، وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد « فمن بين مستكثر ومستقل وبين ذلك » .

قوله ( وإذا سب ) أى حبل .

قوله ( واصل من الأرض إلى السماء ) في رواية ابن وهب وأرى سبباً واصلاً من السماء إلى الأرض وفي رواية سليمان بن كثير « ورأيت لها سبباً واصلاً » وفي رواية سفيان بن حسين « وكأن سبباً دلى من السماء » .

قوله ( فأراك أخذت به فعلوت ) في رواية سليمان بن كثير فأعلاك الله .

قوله ( ثم أخذ به ) كذا للأكثر ، ول بعضهم « ثم أخذه » زاد ابن وهب في روايته « من بعد » وفي رواية ابن عيينة وابن حسين « من بعدك » في الموضعين .

قوله ( فعلا به ) زاد سليمان بن كثير « فأعلاه الله » وهكذا في رواية سفيان بن حسين في الموضعين .

قوله ( ثم أخذ به رجل آخر فانقطع ) زاد ابن وهب هنا « به » وفي رواية سفيان بن حسين « ثم جاء رجل من بعدكم فآخذ به فقطع به » .

قوله ( ثم وصل ) في رواية ابن وهب « فوصل له » وفي رواية سليمان « فقطع به ثم وصل له فاتصل » وفي رواية سفيان بن حسين « ثم وصل له » .

قوله ( بأى أنت ) زاد في رواية معمر « وأمى » .

قوله ( والله لعدعنى ) بتشديد النون ، وفي رواية سليمان « ائذن لى » .

قوله ( فأعبرها ) في رواية ابن وهب « فلأعبرنها » بزيادة التأكيد باللام والنون ، ونحوه في رواية معمر ، ومثله في رواية الزبيدى .

قوله ( أعبرها ) في رواية سفيان عند ابن ماجه « عبرها » بالتشديد ، وفي رواية سفيان بن حسين « فأذن

له « زاد سليمان » وكان من أعبى الناس للرؤيا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قوله ( وأما الظلة فالإسلام ) في رواية ابن وهب وكذا لمعمر والزبيدي « فظلة الإسلام » ورواية سفيان كرواية الليث وكذا سليمان بن كثير وهي التي يظهر ترجيحها .

قوله ( فالقرآن حلاوته تنطف ) في رواية ابن وهب « حلاوته ولينه » وكذا في رواية سفيان ومعمر ، وبينه سليمان بن كثير في روايته فقال « وأما العسل والسمن فالقرآن في حلاوة العسل ولين السمن » .

قوله ( فالمستكثر من القرآن والمستقل ) زاد ابن وهب في روايته قبل هذا « وأما ما يتكفف الناس من ذلك » وفي رواية سفيان « فالأخذ من القرآن كثيراً وقليلًا » وفي رواية سليمان بن كثير « فهم حملة القرآن » .

قوله ( وأما السبب إلخ ) في رواية سفيان بن حسين « وأما السبب فما أنت عليه تعلو فيعليك الله » .  
قوله ( ثم يأخذ به رجل ) زاد سفيان بن حسين وابن وهب « من بعدك » زاد سفيان بن حسين « على مناهجك » .

قوله ( ثم يأخذ به ) في رواية سفيان بن حسين « ثم يكون من بعدكما رجل يأخذ مأخذكما » .

قوله ( ثم يأخذ به رجل ) زاد ابن وهب « آخر » .

قوله ( فيقطع به ثم يوصل له فيعلو به ) زاد سفيان بن حسين « فيعليه الله » .

قوله ( فأخبرني يا رسول الله بأي أنت أصبت أم أخطأت ) في رواية سفيان « هل أصبت يا رسول الله أو أخطأت » .

قوله ( أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً ) في رواية سليمان بن كثير وسفيان بن حسين « أصبت وأخطأت » .

قوله ( قال فو الله ) زاد ابن وهب « يا رسول الله » ثم اتفقا « لتحدثني بالذي أخطأت » في رواية ابن وهب « ما الذي أخطأت » وفي رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه ، فقال أبو بكر أقسمت عليك يا رسول الله لتخبرني بالذي أصبت من الذي أخطأت وفي رواية معمر مثله لكن قال « ما الذي أخطأت » ولم يذكر الباقي .

قوله ( قال لا تقسم ) في رواية ابن ماجه « فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقسم يا أبا بكر » ومثله لمعمر لكن دون قوله « يا أبا بكر » وفي رواية سليمان بن كثير « ما الذي أصبت وما الذي أخطأت » ، فأني أن يخبره « قال الداودي : قوله « لا تقسم » أي لا تكرر يمينك فأني لا أخبرك وقال المهلب : توجيه تعبير أي بكر أن الظلة نعمة من نعم الله على أهل الجنة وكذلك كانت على بني إسرائيل ، وكذلك الإسلام يقى الأذى وينعم به المؤمن في الدنيا والآخرة ، وأما العسل فإن الله جعله شفاءً للناس وقال تعالى إن القرآن ﴿ شفاء لما في الصدور ﴾ وقال إنه ﴿ شفاء ورحمة للمؤمنين ﴾ وهو حلو على الأسماع كحلاوة العسل في المذاق ، وكذلك جاء في الحديث « أن في السمن شفاء » قال القاضي عياض : وقد يكون عبر الظلة بذلك لما نطفت العسل

والسمن اللذين عيرهما بالقرآن ، وذلك إنما كان عن الإسلام والشريعة ، والسبب في اللغة الحبل والعهد والميثاق ، والذين أخذوا به بغد النبي صلى الله عليه وسلم واحداً بعد واحد هم الخلفاء الثلاثة وعثمان هو الذى انقطع به ثم اتصل انتهى ملخصاً . قال المهلب : وموضع الخطأ في قوله « ثم وصل له » لأن في الحديث ثم وصل ولم يذكر « له » . قلت : بل هذه اللفظة وهى قوله « له » وإن سقطت من رواية الميث عن الأصملى وكريمة فهى ثابتة في رواية أنى ذكر عن شيوخه الثلاثة وكذا في رواية النسفى ، وهى ثابتة في رواية ابن وهب وغيره كلهم عن يونس عند مسلم وغيره ، وفي رواية معمر عند الترمذى ، وفي رواية سفيان بن عيينة عند النسائى وابن ماجه ، وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد ، وفي رواية سليمان بن كثير عند الدارمى وأبى عوانة كلهم عن الزهرى ، وزاد سليمان بن كثير في روايته « فوصل له فاتصل » ثم ابن المهلب على ما توهمه فقال : كان ينبغي لأبى بكر أن يقف حيث وقفت الرؤيا ولا يذكر الموصول له فإن المعنى أن عثمان انقطع به الحبل ثم وصل لغيره أى وصلت الخلافة لغيره انتهى . وقد عرفت أن لفظة « له » ثابتة في نفس الخبر ، فالمعنى على هذا أن عثمان كاد ينقطع عن اللاحق بصاحبيه بسبب ما وقع له من تلك القضايا التى أنكروها فغير عنها بانقطاع الحبل ، ثم وقعت له الشهادة فاتصل بهم فغير عنه بأن الحبل وصل له فاتصل فالتحق بهم ، فلم يتم في تبين الخطأ في التعبير المذكور ما توهمه المهلب . والعجب من القاضى عياض فإنه قال في « الإكمال » قيل خطؤه في قوله « فيوصل له » وليس في الرؤيا إلا أنه يوصل وليس فيها « له » ولذلك لم يوصل لعثمان وإنما وصلت الخلافة لعلى ، وموضع التعجب سكوته عن تعقب هذا الكلام مع كون هذه اللفظة وهى « له » ثابتة في صحيح مسلم الذى يتكلم عليه ، ثم قال : وقيل الخطأ هنا بمعنى الترك أى تركت بعضاً لم تفسره ، وقال الإسماعيلى : قيل السبب في قوله « وأخطأت بعضاً » أن الرجل لما قص على النبي صلى الله عليه وسلم رؤياه كان النبي صلى الله عليه وسلم أحق بتعبيرها من غيره ، فلما طلب تعبيرها كان ذلك خطأ فقال « أخطأت بعضاً » لهذا المعنى والمراد بقوله « قيل » ابن قتيبة فإنه القائل لذلك فقال : إنما أخطأ في مبادرته بتفسيرها قبل أن يأمره به ، ووافقه جماعة على ذلك ، وتعقبه النووى تبعاً لغيره فقال : هذه فاسد ، لأنه صلى الله عليه وسلم قد أذن له في ذلك وقال أعبرها « قلت : مراد ابن قتيبة أنه لم يأذن له ابتداء بل بادر هو فسأل أن يأذن له في تعبيرها فأذن له فقال أخطأت في مبادرتك للسؤال أن تتولى تعبيرها ، لا أنه أراد أخطأت في تعبيرك ، لكن في إطلاق الخطأ على ذلك نظر لأنه خلاف ما يتبادر للسمع من جواب قوله « هل أصبت » فإن الظاهر أنه أراد الإصابة والخطأ في تعبيره لا لكونه التمس التعبير ، ومن ثم قال ابن التين ومن بعده الأشبه بظاهر الحديث أن الخطأ في تأويل الرؤيا ، أى أخطأت في بعض تأويلك ، قلت ويؤيده تبويب البخارى حيث قال « من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب » ونقل ابن التين عن أبى محمد بن أبى زيد وأبى محمد الأصملى والداودى نحو ما نقله الإسماعيلى ولفظهم : أخطأ في سؤاله أن يعبرها ، وفي تعبيره لها بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن هبيرة : إنما كان الخطأ لكونه أقسم ليعبرها بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كان الخطأ في التعبير لم يقره عليه . وأما قوله « لا تقسم » فمعناه أنك إذا تفكرت فيما أخطأت به علمته . قال : والذى يظهر أن أباً بكر أراد أن يعبرها فيسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يقوله فيعرف أبو بكر بذلك علم نفسه لتقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال ابن التين وقيل أخطأ لكون المذكور في الرؤيا شيئين العسل والسمن ففسرهما بشيء واحد ، وكان ينبغي أن يفسرهما بالقرآن والسنة ، ذكر ذلك عن الطحاوى . قلت : وحكاية الخطيب عن أهل العلم بالتعبير ، وجزم به ابن العرى . فقال : قالوا هنا

وهم أبو بكر فإنه جعل السمن والعسل معنى واحدا وهما معنيان القرآن والسنة . قال : ويحتمل أن يكون السمن والعسل العلم والعمل ، ويحتمل أن يكونا الفهم والحفظ ، وأيد ابن الجوزي ما نسب للطحاوي بما أخرجه أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال « رأيت فيما يرى النائم كأن في إحدى إصبعي سمنا وفي الأخرى عسلا فألعقهما ، فلما أصبحت ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : تقرأ الكتابين التوراة والفرقان فكان يقرؤهما » . قلت : ففسر العسل بشيء والسمن بشيء ، قال النووي : قيل إنما لم يبر النبي صلى الله عليه وسلم قسم أي بكر لأن إبرار القسم مخصوص بما إذا لم يكن هناك مفسدة ولا مشقة ظاهرة فإن وجد ذلك فلا إبرار ، ولعل المفسدة في ذلك ما علمه من سبب انقطاع السبب بعثمان وهو قتله وتلك الحروب والفتن المترتبة عليه فكره ذكرها خوف شيوخها ، ويحتمل أن يكون سبب ذلك أنه لو ذكر له السبب للزم منه أن يوبخه بين الناس لمبادرته ، ويحتمل أن يكون خطؤه في ترك تعيين الرجال المذكورين ، فلو أبر قسمه للزم أن يعينهم ولم يؤمر بذلك إذ لو عينهم لكان نصاً على خلافتهم ، وقد سبقت مشيئة الله أن الخلافة تكون على هذا الوجه فترك تعيينهم خشية أن يقع في ذلك مفسدة . وقيل هو علم غيب فجاز أن يختص به ويخفيه عن غيره ، وقيل المراد بقوله أخطأت وأصبت أن تعبير الرؤيا مرجعه الظن ، والظن يخطئ ويصيب ، وقيل لما أراد الاستبداد ولم يصبر حتى يفاد جاز منعه ما يستفاد فكان المنع كالتأديب له على ذلك . قلت : وجميع ما تقدم من لفظ الخطأ والتوهم والتأديب وغيرهما إنما أحكيه عن قائله ولست راضيا بإطلاقه في حق الصديق ، وقيل الخطأ في خلع عثمان لأنه في المنام رأى أنه أخذ بالسبب فانقطع به وذلك يدل على انخلاعه بنفسه ، وتفسير أي بكر بأنه يأخذ به رجل فينقطع به ثم يوصل له ، وعثمان قد قتل قهراً ولم يخلع نفسه فالصواب أن يحمل وصله على ولاية غيره ، وقيل يحتمل أن يكون ترك إبرار القسم لما يدخل في النفوس لا سيما من الذي انقطع في يده السبب وإن كان وصل ، وقد اختلف في تفسير قوله « فقطع » فقيل معناه قتل ، وأنكره القاضي أبو بكر بن العري . فقال : ليس معنى قطع قتل إذ لو كان كذلك لشاركه عمر ، لكن قتل عمر لم يكن بسبب العلو بل بجهة عداوة مخصوصة وقتل عثمان كان من الجهة التي علا بها وهي الولاية فلذلك جعل قتله قطعاً قال : وقوله « ثم وصل » يعني بولاية على فكان الحبل موصولا ولكن لم ير فيه علوا ، كذا قال ، وقد تقدم البحث في ذلك ووقع في « تنقيح الزركشي » مانصه : والذي انقطع به ووصل له هو عمر ، لأنه لما قتل وصل له بأهل الشورى وبعثان ، كذا قال : وهو مبني على أن المذكور في الخبر من الرجال بعد النبي صلى الله عليه وسلم اثنان فقط ، وهو اختصار من بعض الرواة . وإلا فعند الجمهور ثلاثة ، وعلى ذلك شرح من تقدم ذكره والله أعلم . قال ابن العري : وقوله « أخطأت بعضاً » اختلف في تعيين الخطأ فقيل : وجه الخطأ تسوره على التعبير من غير استئذان واحتمله النبي صلى الله عليه وسلم لمكانه منه ، قلت : تقدم البحث فيه قال : وقيل أخطأ لقسمه عليه ، وقيل لجعله السمن والعسل معنى واحداً وهما معنيان وأيدوه بأنه قال أخطأت بعضاً وأصبت بعضاً ولو كان الخطأ في التقديم في اليسار أو في اليمين لما قال ذلك لأنه ليس من الرؤيا . وقال ابن الجوزي : الإشارة في قوله « أصبت وأخطأت » لتعبيره الرؤيا ، وقال ابن العري : بل هذا لا يلزم لأنه يصح أن يريد به أخطأت في بعض ما جرى وأصبت في البعض . ثم قال ابن العري : وأخبرني أي أنه قيل وجه الخطأ أن الصواب في التعبير أن الرسول هو الظلة والسمن والعسل القرآن والسنة ، وقيل : وجه الخطأ أنه جعل السبب الحق وعثمان لم ينقطع به الحق وإنما الحق أن الولاية كانت بالنبوة ثم صارت بالخلافة فاتصلت لأبي بكر ولعمر ثم انقطعت بعثمان لما كان ظن به ثم صحت براءته فأعلاه الله ولحق بأصحابه . قال : وسألت بعض الشيوخ العارفين عن تعيين

الوجه الذى أخطأ فيه أبو بكر فقال : من الذى يعرفه « ولئن كان تقدم أى بكر بين يدى النبى صلى الله عليه وسلم للتعبير خطأ فالتقدم بين يدى أى بكر لتعيين خطئه أعظم وأعظم ، فالذى يقتضيه الدين والحزم الكف عن ذلك . وقال الكرمانى : إنما أقدموا على تبين ذلك مع كون النبى صلى الله عليه وسلم لم يبينه لأنه كان يلزم من تبينه مفسدة إذ ذاك فزالت بعده ، مع أن جميع ما ذكره إنما هو بطريق الاحتمال ولا جزم فى شيء من ذلك . وفى الحديث من الفوائد أن الرؤيا ليست لأول عابر كما تقدم تقريره ، لكن قال إبراهيم بن عبد الله الكرمانى : المعبر لا يغير الرؤيا عن وجهها عبارة عابر ولا غيره ، وكيف يستطيع مخلوق أن يغير ما كانت نسخته من أم الكتاب ، غير أنه يستحب لمن لم يتدرب فى علم التأويل أن لا يتعرض لما سبق إليه من لا يشك فى أمانته ودينه . قلت : وهذا مبنى على تسليم أن المراتى تنسخ من أم الكتاب على وفق ما يعبرها العارف ، وما المانع أنها تنسخ على وفق ما يعبرها أول عابر ، وأنه لا يستحب إبرار القسم إذا كان فيه مفسدة . وفيه أن من قال أقسم لا كفارة عليه ، لأن أبا بكر لم يزد على قوله « أقسمت » كذا قاله عياض ، ورده النووى بأن الذى فى جميع نسخ صحيح مسلم أنه قال « فوالله يا رسول الله لتحدثنى » وهذا صريح يمين . قلت : وقد تقدم البحث فى ذلك فى كتاب الأيمان والنذور . قال ابن التين : فيه أن الأمر بإبرار القسم خاص بما يجوز الاطلاع عليه ، ومن ثم لم يبر قسم أى بكر لكونه سأل ما لا يجوز الاطلاع عليه لكل أحد . قلت : فيحتمل أن يكون منعه ذلك لما سأل جهاراً وأن يكون أعلمه بذلك سرا . وفيه الحث على تعليم علم الرؤيا وعلى تعبيرها وترك إغفال السؤال عنه ، وفضيلتها لما تشتمل عليه من الاطلاع على بعض الغيب وأسرار الكائنات قال ابن هبيرة : وفى السؤال من أى بكر أولاً وآخرأ وجواب النبى صلى الله عليه وسلم دلالة على انبساط أى بكر معه وإدلاله عليه . وفيه أنه لا يعبر الرؤيا إلا عالم ناصح أمين حبيب وفيه أن العابر قد يخطئ وقد يصيب ، وأن للعالم بالتعبير أن يسكت عن تعبير الرؤيا أو بعضها عند رجحان الكتان على الذكر . قال المهلب : ومحل إذا كان فى ذلك عموم ، فأما لو كانت مخصوصة بواحد مثلاً فلا بأس أن يخبره ليعد الصبر ويكون على أهبة من نزول الحادثة . وفيه جواز إظهار العالم ما يحسن من العلم إذا خلصت نيته وأمن العجب ، وكلام العالم بالعلم بحضرة من هو أعلم منه إذا أذن له فى ذلك صريحاً أو ما قام مقامه ، ويؤخذ منه جواز مثله فى الإفتاء والحكم ، وأن للتلميذ أن يقسم على معلمه أن يفيد الحكم .

### ب) تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح

[٧٠٤٧] ٦٧٩٦- نا مؤمل بن هشام أبو هشام قال نا إسماعيل بن إبراهيم قال نا عوف قال نا أبو رجاء قال نا سمرة بن جندب قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يكثر أن يقول لأصحابه : « هل رأى أحد منكم من رؤيا ؟ » قال : فيقص عليه من شاء الله أن يقص . وإنه قال لنا ذات غداة : « إنه أتاني الليلة آتيان وإنهما ابتعثاني وإنهما قالوا لي : انطلق . وإنني انطلقت معهما ، وإنا أتينا على رجل مضطجع ، وإذا آخر قائم عليه بصخرة ، وإذا هو يهوي بالصخرة لرأسه فيثلغ رأسه فيثدغ الحجر ها هنا ، فيتبع الحجر فيأخذه فلا يرجع إليه حتى يصح رأسه كما كان ، ثم يعود عليه فيفعل به مثل ما فعل به مرة الأولى . قال : قلت لهما : سبحان الله ، ما هذان ؟ » قال : « قالوا لي : انطلق انطلق ، قال : فانطلقنا فأتينا على رجل مستلق لقفاه ، وإذا

آخر قائم عليه بكلوب من حديد، وإذا هو يأتي أحد شقي وجهه فيشرشر شدقه إلى قفاه، ومنخره إلى قفاه، وعينه إلى قفاه»، قال: وربما قال أبو رجاء «فيشق». قال: «ثم يتحول إلى الجانب الآخر فيفعل به مثل ما فعل بالجانب الأول، فما يفرغ من ذلك الجانب حتى يصح ذلك الجانب كما كان، ثم يعود عليه فيفعل مثل ما فعل المرة الأولى»، قال: «قلت: سبحان الله ما هذان؟» قال: «قالا لي: انطلق انطلق، فانطلقنا فأتينا على مثل التنور»، قال: فأحسب أنه كان يقول: «فإذا فيه لغط وأصوات». قال: «فاطلعنا فيه فإذا فيه رجال ونساء عراة، فإذا هم يأتيهم لهب من أسفل منهم، فإذا أتاهم ذلك اللهب ضوضوا» قال: «قلت لهما: ما هؤلاء؟» قال: «قالا لي: انطلق انطلق»، قال: «فانطلقنا فأتينا على نهر» حسبت أنه كان يقول: «أحمر مثل الدم، وإذا في النهر رجل سابح يسبح، وإذا على شط النهر رجل قد جمع عنده حجارة كثيرة، وإذا ذلك السابح يسبح ما يسبح، ثم يأتي ذلك الذي قد جمع عنده الحجارة فيفغر له فاه فيلقمه حجراً فينطلق فيسبح ثم يرجع إليه، كلما رجع إليه فغر له فاه فألقمه حجراً». قال: «قلت لهما: ما هذان؟» قال: «قالا لي: انطلق انطلق». قال: «فانطلقنا فأتينا على رجل كرية المرأة كأكره ما أنت راء رجلاً مرآة، وإذا عنده نار له يحششها ويسعى حولها». قال: «قلت لهما: ما هذا؟» قال: «قالا لي: انطلق، انطلق، فانطلقنا فأتينا على روضة معتمة فيها من كل لون الربيع، وإذا بين ظهري الروضة رجل طويل لا أكاد أرى رأسه طولاً في السماء، وإذا حول الرجل من أكثر ولدان رأيتهم قط». قال: «قلت لهما: ما هذا، ما هؤلاء؟» قال: «قالا لي: انطلق، انطلق، فانطلقنا فانتبهينا إلى روضة عظيمة لم أر روضة قط أعظم منها ولا أحسن». قال: «قالا لي: ارق فيها»، قال: «فارتقينا فيها فانتبهينا إلى مدينة مبنية بلبن ذهب ولبن فضة، فأتينا باب المدينة فاستفتحنا ففتح لنا، فدخلناها فتلقنا فيها رجال شطر من خلقهم كأحسن ما أنت راء وشطر كأقبح ما أنت راء»، قال: «قالا لهم: اذهبوا فقعوا في ذلك النهر»، قال: «وإذا نهر معترض يجري كأن ماءه المحض في البياض، فذهبوا فوقعوا فيه، ثم رجعوا إلينا فذهب ذلك السوء عنهم فصاروا في أحسن صورة». قال: «قالا لي: هذه جنة عدن وهذا منزلك». قال: «فسما بصري صعداً، فإذا قصر مثل الربابة البيضاء». قال: «قالا لي: هذا منزلك» قال: «قلت لهما: بارك الله فيكما، ذراني فأدخله، قال: أما الآن فلا، وأنت داخله». قال: «قلت لهما: إني قد رأيت منذ الليلة عجباً، فما هذا الذي رأيت؟» قال: «قالا لي: أما إننا سنخبرك: أما الرجل الأول الذي أتيت عليه يثلغ رأسه بالحجر فإنه الرجل يأخذ القرآن فيرفضه وينام عن الصلاة المكتوبة. وأما الرجل الذي أتيت عليه يشرشر شدقه إلى قفاه ومنخره إلى قفاه وعينه إلى قفاه فإنه الرجل يغدو من بيته فيكذب الكذبة تبلغ الآفاق. وأما الرجال والنساء العراة الذين في مثل بناء التنور فإنهم الزناة والزواني. وأما الرجل الذي أتيت عليه يسبح في النهر ويلقم الحجارة فإنه أكل الربا. وأما الرجل الكرية المرأة الذي عند النار يحششها ويسعى حولها فإنه مالك خازن



جهنم، وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه إبراهيم صلى الله عليه، وأما الولدان الذي حوله فكل مولود مات على الفطرة». قال: فقال بعض المسلمين: يا رسول الله، وأولاد المشركين؟ فقال رسول الله صلى الله عليه: «وأولاد المشركين. وأما القوم الذين كانوا شطراً منهم حسناً وشطراً منهم قبيحاً فإنهم قوم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً تجاوز الله عنهم».

**قوله ( باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح )** فيه إشارة إلى ضعف ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن سعيد بن عبد الرحمن عن بعض عملائهم قال: لا تقصص رؤياك على امرأة ولا تخبر بها حتى تطلع الشمس. وفيه إشارة إلى الرد على من قال من أهل التعبير إن المستحب أن يكون تعبير الرؤيا بعد طلوع الشمس إلى الرابعة ومن العصر إلى قبل المغرب، فإن الحديث دال على استحباب تعبيرها قبل طلوع الشمس، ولا يخالف قولهم بكرهه تعبيرها في أوقات كراهة الصلاة. قال المهلب: تعبير الرؤيا عند صلاة الصبح أولى من غيره من الأوقات لحفظ صاحبها لها لقرب عهدها وقبل ما يعرض له نسيانها، ولحضور ذهن العاير وقلة شغله بالفكرة فيما يتعلق بمعاشه وليعرف الرائي ما يعرض له ببسب رؤيا فيستبشر بالخير ويحذر من الشر ويتأهب لذلك، وربما كان في الرؤيا تحذير عن معصية فيكف عنها، وربما كانت إنذاراً لأمر فيكون له مترقباً، قال: فهذه عدة فوائد لتعبير الرؤيا أول النهار انتهى ملخصاً.

**قوله ( حدثنا )** في رواية غير أبي ذر «حدثني».

**قوله ( مؤمل )** بوزن محمد مهموز ( ابن هشام أبو هاشم ) كذا لأبي ذر عن بعض مشايخه وقال: الصواب أبو هشام وكذا هو عند غير أبي ذر، وهو ممن وافقت كنيته اسم أبيه، وكان صهر إسماعيل شيخه في هذا الحديث على ابنته، ولم يخرج عنه البخاري عن غير إسماعيل، وقد أخرج البخاري عنه هذا الحديث هنا تاماً، وأخرج في الصلاة قبل الجمعة وفي أحاديث الأنبياء وفي التفسير عنه بهذا السند أطرافاً، وأخرجه أيضاً تاماً في أواخر كتاب الجنائز عن موسى بن إسماعيل عن جرير بن حازم عن أبي رجاء، وأخرج في الصلاة وفي التهجد وفي البيوع وفي بدء الخلق وفي الجهاد وفي أحاديث الأنبياء وفي الأدب عنه منه بالسند المذكور أطرافاً، وأخرج مسلم قطعة من أوله من طريق جرير بن حازم، وأخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن جرير بن بتمامه، وأخرجه أيضاً عن محمد بن جعفر غندر عنه عن عوف بن بتمامه.

**قوله ( حدثنا إسماعيل بن إبراهيم )** هو الذي يقال له ابن علي، وشيخه عوف هو الأعراي وأبو رجاء هو العطاردي واسمه عمران، والسند كله بصريون.

**قوله ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني مما يكثر أن يقول لأصحابه )** كذا لأبي ذر عن الكشميني، وله عن غيره بإسقاط «يعني» وكذا وقع عند الباقيين، وفي رواية النسفي وكذا في رواية محمد بن جعفر «مما يقول لأصحابه» وقد تقدم في بدء الوحي ما نقل ابن مالك أنها بمعنى «مما يكثر» قال الطيبي قوله مما يكثر خير كان وما موصولة ويكثر صلته والضمير الراجع إلى ما فاعل يقول وأن يقول فاعل يكثر وهل رأى أحد منكم هو المقول أي رسول الله كائناً من نفر الذين كثر منهم هذا القول، فوضع ما موضع من تفخيماً وتعظيماً لجانبه، وتحريه كان رسول الله يحيد تعبير الرؤيا، وكان له مشارك في ذلك منهم، لأن الإكثار من

هذا القول لا يصدر إلا ممن تدرب فيه ووثق بإصابته كقولك كان زيد من العلماء بالنحو ومنه قول صاحبي السجن ليوسف عليه السلام ﴿ نبتنا بتأويله إنا نراك من المحسنين ﴾ أى من المجيدين في عبارة الرؤيا ، وعلماء ذلك مما رأياه منه ، هذا من حيث البيان ، وأما من حيث النحو فيحتمل أن يكون قوله « هل رأى أحد منكم رؤيا » مبتدأ والخبر مقدم عليه على تأويل هذا القول مما يكثر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقوله ، ثم أشار إلى ترجيح الوجه السابق والمتبادر هو الثانى وهو الذى اتفق عليه أكثر الشارحين .

**قوله ( فيقص ) بضم أوله وفتح القاف .**

**قوله ( ما شاء الله )** في رواية يزيد « فيقص عليه من شاء الله » وهو بفتح أوله وضم القاف وهى رواية النسفى ، و « ما » في الرواية الأولى للمقصود و « من » في الثانية للخاص ، ووقع في رواية جرير بن حازم « فسأل يوما فقال : هل رأى أحد رؤيا ؟ قلنا : لا قال : لكن رأيت الليلة » قال الطيبى : وجه الاستدراك أنه يجب أن يعبر بهم الرؤيا ، فلما قالوا ما رأينا شيئا كأنه قال : أنتم ما رأيتم شيئا لكنى رأيت ، وفي رواية أبى خلدة بفتح المعجمة وسكون اللام واسمه خالد بن دينار عن أبى رجاء عن سمرة « أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل المسجد يوما فقال : هل رأى أحد منكم رؤيا فليحدث بها ، فلم يحدث أحد بشيء فقال : إني رأيت رؤيا فاسمعوا منى » أخرجه أبو عوانة .

**قوله ( وإنه قال لنا ذات غداة )** لفظ « ذات » زائد أو هو من إضافة الشيء إلى اسمه ، وفي رواية جرير ابن حازم عنه « كان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه » وفي رواية يزيد بن هارون عنه « إذا صلى صلاة الغداة » وفي رواية وهب بن جرير عن أبيه عند مسلم « إذا صلى الصبح » وبه تظهر مناسبة الترجمة وذكر ابن أئى حاتم من طريق زيد بن على بن الحسين بن على عن أبيه عن جده عن على قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما صلاة الفجر فجلس « الحديث بطوله نحو حديث سمرة ، والراوى له عن زيد ضعيف . وأخرج أبو داود والنسائى من حديث الأعرج عن أبى هريرة « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا انصرف من صلاة الغداة يقول : هل رأى أحد الليلة رؤيا » وأخرج الطبرانى بسند جيد عن أبى أمامة قال « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلاة الصبح فقال : إني رأيت الليلة رؤيا هى حق فاعقلوها » فذكر حديثا فيه أشياء يشبه بعضها ما في حديث سمرة ، لكن يظهر من سياقه أنه حديث آخر ، فإن في أوله « أتانى رجل فأخذ ييدى فاستتبعتنى حتى أتى جبلا طويلا وعرا فقال لى : ارقه ، فقلت : لا أستطيع ، فقال . إني سأسهله لك ، فجعلت كلما وضعت قدمى وضعتها على درجة حتى استويت على سواء الجبل ، ثم انطلقنا فإذا نحن برجال ونساء مشقة أشداقهم ، فقلت : من هؤلاء ؟ قال : الذين يقولون مالا يعلمون » الحديث .

**قوله ( إنه أتانى الليلة ) بالنصب .**

**قوله ( آتيان )** في رواية هوزة عن عوف عند ابن أبى شيبة « اثنان أو آتيان » بالشك وفي رواية جرير « رأيت رجلين أتيا » وفي حديث على « رأيت ملكين » وسيأتى في آخر الحديث أنهما « جبريل وميكائيل » .

**قوله ( وإنهما ابتعثاني )** بموحدة ثم مثناة وبعد العين المهملة مثلثة كذا للأكثر ، وفي رواية الكشميهنى بنون ثم موحدة ومعنى ابتعثاني أرسلاني ، كذا قال في الصحاح بعثه وابتعثه أرسلته ، يقال ابتعثه إذا أثاره

وأذبه ، وقال ابن هبيرة . معنى ابعتاني أيقظاني ، ويحتمل أن يكون رأى في المنام أنهما أيقظاه فرأى ما رأى في المنام ووصفه بعد أن أفاق على أن منامه كاليقظة ، لكن لما رأى مثالا كشفه التعبير دل على أنه كان مناما .

**قوله ( وإني انطلقت معهما )** زاد جرير بن حازم في روايته « إلى الأرض المقدسة » وعند أحمد إلى أرض فضاء أو أرض مستوية ، وفي حديث علي « فانطلقا بي إلى السماء » .

**قوله ( وإنا أتينا على رجل مضطجع )** في رواية جرير « مستلق على قفاه » .

**قوله ( وإذا آخر قائم عليه بصخرة )** في رواية جرير « بفهر أو صخرة » وفي حديث علي « فمررت على ملك وأمامه آدمي وبيد الملك صخرة يضرب بها هامة الآدمي » .

**قوله ( يهوى )** بفتح أوله وكسر الواو أى يسقط ، يقال هوى بالفتح يهوى هوىاً سقط إلى أسفل ، وضبطه ابن التين بضم أوله من الرباعي ، ويقال أهوى من بعد وهوى بفتح الواو من قرب .

**قوله ( بالصخرة لرأسه فيثلغ )** بفتح أوله وسكون المثلثة وفتح اللام بعدها غين معجمة أى يشدخه ، وقد وقع في رواية جرير « فيشدخ » والشدخ كسر الشئ الأجو ف .

**قوله ( فيتدهده الحجر )** بفتح المهملتين بينهما هاء ساكنة . وفي رواية الكشيمهني فيتدأأأ بهمزتين بدل الهاءين ، وفي رواية النسفي وكذا هو في رواية جرير بن حازم « فيتدهدأأ » بهاء ثم همزة وكل بمعنى . والمراد أنه دفعه من علو إلى أسفل ، وتدهده إذا انحط ، والهمزة تبدل من الهاء كثيراً وتدأأأ تدخرج وهو بمعناه .

**قوله ( ههنا )** أى إلى جهة الضارب .

**قوله ( فيتبع الحجر )** أى الذى رمى به ( فيأخذه ) في رواية جرير « فإذا ذهب ليأخذه » .

**قوله ( فلا يرجع إليه )** أى إلى الذى شدخ رأسه .

**قوله ( حتى يصح رأسه )** في رواية جرير حتى « يلتئم » وعند أحمد « عاد رأسه كما كان » وفي حديث علي فيقع دماغه جانبا وتقع الصخرة جانبا .

**قوله ( ثم يعود عليه )** في رواية جرير « فيعود إليه » .

**قوله ( مثل ما فعل به مرة الأولى )** كذا لأبي ذر والنسفي ولغيرهما وكذا في رواية النضر بن شميل عن عوف عند أبي عوانة « المرة الأولى » وهو المراد بالرواية الأخرى وفي رواية جرير « فيصنع مثل ذلك » قال ابن العربي : جعلت العقوبة في رأس هذه النومة عن الصلاة والنوم موضعه الرأس .

**قوله ( انطلق انطلق )** كذا في المواضع كلها بالتكرير ، وسقط في بعضها التكرار لبعضهم . وأما في رواية جرير فليس فيها سبحان الله وفيها « انطلق » مرة واحدة .

**قوله ( فانطلقنا فأتينا على رجل مستلق لقفاه ، وإذا آخر قائم عليه بكلوب من حديد )** تقدم في الجنائز ضبط الكلوب وبيان الاختلاف فيه ، ووقع في حديث علي « فإذا أنا بملك وأمامه آدمي . وبيد الملك كلوب من حديد فيضعه في شدقه الأيمن فيشقه » الحديث .

قوله ( فيشرشر شدقه إلى قفاه ) أى يقطعه شقاً ، والشدق جانب الفم ، وفي رواية جرير « فيدخله في شقه فيشقه حتى يبلغ قفاه » .

قوله ( ومنخره ) كذا بالإفراد وهو المناسب ، وفي رواية جرير « ومنخره » بالثنية .

قوله ( قال وربما قال أبو رجاء فيشق ) أى بدل فيشرشر ، وهذه الزيادة ليست عند محمد بن جعفر .

قوله ( ثم يتحول إلى الجانب الآخر الخ ) اختصره في رواية جرير بن حازم ولفظه « ثم يخرج » ، فيدخله في شقه الآخر ويلتئم هذا الشق فهو يفعل ذلك به » قال ابن العري : شرشرة شديق الكاذب إنزال العقوبة بمحل المعصية ، وعلى هذا تجري العقوبة في الآخرة بخلاف الدنيا . ووقعت هذه القصة مقدمة في رواية جرير على قصة الذى يشدخ رأسه . قال الكرماني : الواو لا ترتب ، والاختلاف في كونه مستقليا وفي الأخرى مضطجعا والآخر كان جالسا وفي الأخرى قائما يحمل على اختلاف حال كل منهما .

قوله ( فأتينا على مثل التنور ) في رواية محمد بن جعفر « مثل بناء التنور » زاد جرير « أعلاه ضيق وأسفله واسع يوقد تحته نارا » كذا فيه بالنصب ووقع في رواية أحمد « تنوقد تحته نار » بالرفع وهى رواية أبى ذر وعليها اقتصر الحميدى في جمعه وهو واضح . وقال ابن مالك في كلامه على مواضع من البخارى « يوقد تحته نارا » بالنصب على التمييز وأسند يوقد إلى ضمير عائذ على النقب كقولك مررت بامرأة يتضوع من أردانها طيبا والتقدير يتضوع طيب من أردانها ، فكأنه قال : توقد ناره تحته فيصح نصب نارا على التمييز « قال ويجوز أن يكون فاعل توقد موصولا بتحتة فحذف وبقيت صلته دالة عليه لوضوح المعنى ، والتقدير يتوقد الذى تحته نارا وهو على التمييز أيضا ، وذكر لحذف الموصول في مثل هذا عدة شواهد .

قوله ( وأحسب أنه كان يقول فإذا فيه لفظ وأصوات ) في رواية جرير « ثقب قد بنى بناء التنور وفيه رجال ونساء » .

قوله ( وإذا هم يأتيهم هب من أسفل منهم ، فإذا أتاهاهم ذلك اللهب ضوضوا ) بغير همزة للأكثر وحكى الهمز أى رفعوا أصواتهم مختلطة ومنهم من سهل الهمزة ، قال فى النهاية : الضوضاء أصوات الناس ولغظهم وكذا الضوضى بلا هاء مقصور ، وقال الحميدى : المصدر بغير همز ، وفي رواية جرير « فإذا اقتربت ارتفعوا حتى كادوا أن يخرجوا ، فإذا خمدت رجعوا » وعند أحمد « فإذا أوقدت » بدل « اقتربت » .

قوله ( فأتينا على نهر حسب أنه كان يقول أحمر مثل الدم ) في رواية جرير بن حازم « على نهر من دم » ولم يقل حسب .

قوله ( سابح يسبح ) بفتح أوله وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة ثم حاء مهملة أى يعوم .

قوله ( سباح ما سباح ) بفتحتين والموحدة خفيفة .

قوله ( ثم يأتي ذلك الذى ) فاعل « يأتي » هو السابح . وذلك فى موضع نصب على المفعولية .

قوله ( فيفغر ) بفتح أوله وسكون الفاء وفتح الغين المعجمة بعدها راء أى يفتحه وزنه ومعناه .

**قوله ( كلما رجع إليه )** في رواية المستملى « كما رجع إليه ففغر له فاه » ووقع في رواية جرير بن حازم « فأقبل الرجل الذى فى النهر فإذا أراد أن يخرج رمى الرجل بحجر فى فيه ورده حيث كان » ويجمع بين الروایتين أنه إذا أراد أن يخرج فغر فاه وأنه يلقمه الحجر يرميه إياه .

**قوله ( كرية المرأة )** بفتح الميم وسكون الراء وهمزة ممدودة بعدها هاء تأنيث ، قال ابن التين : أصله المرأة تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وزنه مفعلة .

**قوله ( كأكره ما أنت راء رجلا مرآة )** بفتح الميم أى قبيح المنظر .

**قوله ( فإذا عنده نار )** في رواية يحيى بن سعيد القطان عن عوف عند الإسماعيلي « عند نار » .

**قوله ( يحشها )** بفتح أوله وبضم الحاء المهملة وتشديد الشين المعجمة من الثلاثي ، وحكى فى المطالع ضم أوله من الرباعى ، وفى رواية جرير بن حازم « يحشها » بسكون الحاء وضم الشين المعجمة المكررة .

**قوله ( ويسعى حولها )** في رواية جرير « ويوقدها » وهو تفسير يحشها قال الجوهري : حششت النار أحشها حشا أوقدتها ، وقال فى التهذيب : حششت النار بالحطب ضمنت ما تفرق من الحطب إلى النار ، وقال ابن العربى : حش ناره حركها .

**قوله ( فأتينا على روضة معتمة )** بضم الميم وسكون المهملة وكسر المثناة وتخفيف الميم بعدها هاء تأنيث ، ول بعضهم بفتح المثناة وتشديد الميم يقال أعتم البيت إذا اكتهل ونخلة عتمة طويلة ، وقال الداؤدى أعتمت الروضة غطاها الخصب ، وهذا كله على الرواية بتشديد الميم ، قال ابن التين : ولا يظهر للتخفيف وجه قلت : الذى يظهر أنه من العتمة وهو شدة الظلام فوصفها بشدة الخضرة كقوله تعالى ﴿ مدهامتان ﴾ وضبط ابن بطلال روضة مغنمة بكسر الغين المعجمة وتشديد النون ، ثم نقل عن ابن دريد : واد أغن ومغن إذا كثر شجره ، وقال الخليل : روضة غناء كثيرة العشب ، وفى رواية جرير بن حازم « روضة خضراء وإذا فيها شجرة عظيمة » .

**قوله ( من كل لون الريع )** كذا للأكثر ، وفى رواية الكشميهنى « نور » بفتح النون وبراء بدل « لون » وهى رواية النضر بن شميل عند أبى عوانة ، والنور بالفتح الزهر .

**قوله ( وإذا بين ظهري الروضة )** بفتح الراء وكسر الياء التحتانية تثنية ظهر ، وفى رواية يحيى بن سعيد « بين ظهراى » وهما بمعنى والمراد وسطها .

**قوله ( رجل طويل )** زاد النضر « قائم » .

**قوله ( لا أكاد أرى رأسه طولا )** بالنصب على التمييز ،

**قوله ( وإذا حول الرجل من أكثر ولدان رأيتهم قط )** قال الطيبى : أصل هذا الكلام وإذا حول الرجل ولدان ما رأيت ولدانا قط أكثر منهم ، ونظيره . قوله بعد ذلك « لم أر روضة قط أعظم منها » ولما إن كان هذا التركيب يتضمن معنى النفى جازت زيادة « من وقط » التى تختص بالماضى المنفى وقال ابن مالك جاز

استعمال قط في المثلث في هذه الرواية وهو جائز وغفل أكثرهم عن ذلك فخصوه بالماضي المنفى . قلت : والذى وجهه به الطيبى حسن جدا ، ووجهه الكرماني بأنه يجوز أن يكون اكتفى بالنفى الذى يلزم من التركيب إذ المعنى : ما رأيتم أكثر من ذلك ، أو النفى مقدر . وسبق نظيره في قوله في صلاة الكسوف « فصلى بأطول قيام رأيته قط » .

قوله ( فقلت لهما ما هؤلاء ) في بعض الطرق « ما هذا » وعليها شرح الطيبى .

قوله ( فانتينا إلى روضة عظيمة لم أر روضة قط أعظم منها ولا أحسن ، قال قالاً لى : ارق فارتقيت فيها ) في رواية أحمد والنسائي وأبى عوانة والإسماعيلي « إلى دوحة » بدل « روضة » والدوحة الشجرة الكبيرة ، وفيه « فصعدا لى في الشجرة » وهى التى تناسب الرق والصعود .

قوله ( فانتينا إلى مدينة مبنية بلبن ذهب ولبن فضة ) اللبن بفتح اللام وكسر الموحدة جمع لبنه وأصلها ما يبنى به من طين وفي رواية جرير بن حازم « فأدخلاني داراً لم أر قط أحسن منها ، فيها رجال شبوخ وشباب ونساء وفتيان . ثم أخرجاني منها فأدخلاني داراً هى أحسن منها » .

قوله ( فتلقانا فيها رجال شطر من خلقهم ) بفتح الخاء وسكون اللام بعدها كاف أى هيتهم ، وقوله شطر مبتداً وكأحسن الخبر والكاف زائدة والجملة صفة رجال ، وهذا الإطلاق يحتمل أن يكون المراد أن نصفهم حسن كله ونصفهم قبيح كله ، ويحتمل أن يكون كل واحد منهم نصفه حسن ونصفه قبيح ، والثانى هو المراد ، ويؤيده قولهم في صفته « هؤلاء قوم خلطوا » أى عمل كل منهم عملاً صالحاً وخلطه بعمل سيئ .

قوله ( ففعلوا في ذلك النهر ) بصيغة فعل الأمر بالوقوع ، والمراد أنهم ينغمسون فيه ليغسل تلك الصفة بهذا الماء الخاص .

قوله ( نهر معترض ) أى يجرى عرضاً .

قوله ( كأن ماءه المحض ) بفتح الميم وسكون المهملة بعدها ضاد معجمة هو اللبن الخالص عن الماء حلواً كان أو حامضاً ، وقد بين جهة التشبيه بقوله « من البياض » وفي رواية النسفى والإسماعيلي « فى البياض » قال الطيبى . كأنهم سمو اللبن بالصفة ثم استعمل فى كل صاف قال : ويحتمل أن يراد بالماء المذكور عفو الله عنهم أو التوبة منهم كما فى الحديث « اغسل خطاياى بالماء والثلج والبرد » .

قوله ( ذهب ذلك السوء عنهم ) أى صار القبيح كالشطرن الحسن ، فذلك قال : وصاروا فى أحسن صورة .

قوله ( قالاً لى هذه جنة عدن ) يعنى المدينة .

قوله ( فسما ) بفتح السين المهملة وتخفيف الميم أى نظر إلى فوق ، وقوله ( صعدا ) بضم المهملتين أى ارتفع كثيراً « وضبطه ابن التين بفتح العين واستبعد ضمها » .

قوله ( مثل الربابة ) بفتح الراء وتخفيف الموحدين المفتوحتين وهى السحابة البيضاء ، ويقال لكل

سحابة منفردة دون السحاب ولو لم تكن بيضاء ، وقال الخطابي : الربابة السحابة التي ركب بعضها على بعض ، وفي رواية جرير . « فرفعت رأسي فإذا هو في السحاب » .

**قوله ( ذرائي فأدخله ، قالوا : أما الآن فلا وأنت داخله )** في رواية جرير بن حازم « فقلت دعاني ادخل منزلي ، قالوا : إنه بقي لك عمر لم تستكمل ، ولو استكملته أتيت منزلك » .

**قوله ( فإني قد رأيت منذ الليلة عجا فما هذا الذي رأيت ، قال قالوا أما )** بتخفيف الميم ( إنا سنخبرك ) في رواية جرير « فقلت طوفت إلى الليلة » وهي بموحدة ول بعضهم بنون « فأخبراني عما رأيت ، قال نعم » .

**قوله ( فيرفضه )** بكسر الفاء ويقال بضمها قال ابن هبيرة : رفض القرآن بعد حفظه جناية عظيمة لأنه يوهم أنه رأى فيه ما يوجب رفضه فلما رفض أشرف الأشياء وهو القرآن عوقب في أشرف أعضائه وهو الرأس .

**قوله ( وينام عن الصلاة المكتوبة )** هذا أوضح من رواية جرير بن حازم بلفظ « علمه الله القرآن فنام عنه بالليل ولم يعمل فيه بالنهار » فإن ظاهره أنه يعذب على ترك قراءة القرآن بالليل ، بخلاف رواية عوف فإنه على تركه الصلاة المكتوبة ، ويحتمل أن يكون التعذيب على مجموع الأمرين ترك القراءة وترك العمل .

**قوله ( يغدو من بيته )** أى يخرج منه مبكرا .

**قوله ( فيكذب الكذبة تبلغ الآفاق )** في رواية جرير بن حازم « فكذب يحدث بالكذبة تحمل عنه حتى تبلغ الآفاق فيصنع به إلى يوم القيامة » وفي رواية موسى بن إسماعيل في أواخر الجنائز « والرجل الذي رأيته يشق شدة فكذاب » قال ابن مالك : لا بد من جعل الموصوف الذي هنا للمعين كالعام حتى جاز دخول الفاء في خبره ، أى المراد هو وأمثاله ، كذا نقله الكرماني ، ولفظ ابن مالك في هذا شاهد على أن الحكم قد يستحق بجزء العلة ، وذلك أن المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره إلا إذا كان شبيها بمن الشرطية في العموم واستقبال ما يتم به المعنى ، نحو الذي يأتيني فمكرم ، لو كان المقصود بالذى معينا زالت مشابهته بمن وامتنع دخول الفاء على الخبر كما يمتنع دخولها على أخبار المبتدآت المقصود بها التعيين نحو زيد فمكرم لم يجز ، فكذا الذي لا يجوز الذي يأتيني إذا قصدت به معينا ، لكن الذي يبنى عند قصد التعيين شبيه في اللفظ بالذى يأتيني عند قصد العموم فجاز دخول الفاء حملا للشبيه على الشبيه ، ونظيره قوله تعالى ﴿ وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله ﴾ فإن مدلول « ما » معين ومدلول « أصابكم » ماض ، إلا أنه روعي فيه التشبيه اللفظي لشبه هذه الآية بقوله تعالى ﴿ وما أصابكم من مصيبة فمما كسبت أيديكم ﴾ فأجرى « ما في » مصاحبة الفاء مجرى واحدا انتهى . قال الطيبي : هذا كلام متين ، لكن جواب الملكين تفصيل لتلك الرؤيا المتعددة المهمة لا بد من ذكر كلمة التفصيل أو تقديرها فالفاء جواب أما ثم قال : والفاء في قوله « فأولاد الناس » جاز دخولها على الخبر لأن الجملة معطوفة على مدخول « أما » في قوله « أما الرجل » وقد تحذف الفاء في بعض المحذوفات نظرا إلى أن أما لما حذفت حذفت مقتضاها وكلاهما جائز وبالله التوفيق . وقوله تحمل بالتخفيف للأكثر ول بعضهم بالتشديد ، وإنما استحق التعذيب لما ينشأ عن تلك الكذبة من المفاسد وهو فيها مختار غير مكروه ولا ملجأ . قال ابن

هيرة : لما كان الكاذب يساعد أنفه وعينه لسانه على الكذب بترويح باطله وقعت المشاركة بينهم في العقوبة .

قوله ( في مثل بناء التور ) في رواية جرير « والذي رأيته في النقب » .

قوله ( فهم الزناة ) مناسبة العرى لهم لاستحقاقهم أن يفضحوا لأن عادتهم أن يستتروا في الخلوة فعوقبوا بالهتك ، والحكمة في إتيان العذاب من تحتهم كون جنائهم من أعضائهم السفلى .

قوله ( فإنه آكل الربا ) قال ابن هيرة إنما عوقب آكل الربا بسباحته في النهر الأحمر وإلقامه الحجارة لأن أصل الربا يجرى في الذهب والذهب أحمر ، وأما إلقام الملك له الحجر فإنه إشارة إلى أنه لا يغنى عنه شيئاً وكذلك الربا فإن صاحبه يتخيل أن ماله يزداد والله من ورائه محقه .

قوله ( الذي عند النار ) في رواية الكشمي « عنده النار » .

قوله ( خازن جهنم ) إنما كان كربه الرؤية لأن في ذلك زيادة في عذاب أهل النار .

قوله ( وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه إبراهيم ) في رواية جرير « والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم » وإنما اختص إبراهيم لأنه أبو المسلمين ، قال تعالى ﴿ ملة أبيكم إبراهيم ﴾ وقال تعالى ﴿ إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه ﴾ الآية ( وأما الولدان الذين حوله فكل مولود مات على الفطرة ) في رواية النضر بن شميل « ولد على الفطرة » وهي أشبه بقوله في الرواية الأخرى « وأولاد المشركين » وفي رواية جرير « فأولاد الناس » لم أر ذلك إلا في هذه الطريق ، ووقع في حديث أبي أمامة الذي نهت عليه في أول شرح هذا الحديث « ثم انطلقنا فإذا نحن بجوار وغلمان يلعبون بين نهري ، فقلت ما هؤلاء قال : ذرية المؤمنين » .

قوله ( فقال بعض المسلمين ) لم أقف على اسمه .

قوله ( وأولاد المشركين ) تقدم البحث فيه مستوفى في أواخر الجنايز وظاهره أنه صلى الله عليه وسلم أحقهم بأولاد المسلمين في حكم الآخرة ولا يعارض قوله : هم من آبائهم لأن ذلك حكم الدنيا .

قوله ( وأما القوم الذين كانوا شطرا منهم حسن وشطرا منهم قبيح ) كذا في الموضعين بنصب شطرا ولغير أي ذر « شطر » في الموضعين بالرفع وحسنا وقبيحا بالنصب ولكل وجه ، وللتسفي والإسماعيلي بالرفع في الجميع ، وعليه اقتصر الحميدى في جمعه و « كان » في هذه الرواية تامة والجملة حالية ، وزاد جرير بن حازم في روايته « والدار الأولى التي دخلت دار عامة المؤمنين وهذه الدار دار الشهداء وأنا جبريل وهذا ميكائيل » وفي حديث أبي أمامة « ثم انطلقنا فإذا نحن برجال ونساء أقبح شيء منظرنا وأنته ربحا كأنما ربحهم المراحيض ، قلت ما هؤلاء ؟ قال : هؤلاء الزواني والزناة . ثم انطلقنا فإذا نحن بموتى أشد شيء انتفاخا وأنته ربحا ، قلت : ما هؤلاء قال : هؤلاء موتى الكفار . ثم انطلقنا فإذا نحن برجال نيام تحت ظلال الشجر ، قلت : ما هؤلاء ؟ قال : هؤلاء موتى المسلمين . ثم انطلقنا فإذا نحن برجال أحسن شيء وجهها وأطيبه ربحا ، قلت : ما هؤلاء ؟ قال ، هؤلاء الصديقون والشهداء والصالحون » الحديث . وفي هذا الحديث من الفوائد أن الإسراء وقع مرارا يقظة ومناما على أنحاء شتى . وفيه أن بعض العصاة يعذبون في البرزخ . وفيه نوع من تلخيص العلم وهو أن يجمع القضايا جملة ثم يفسرها على الولاء ليجتمع تصورهما في الذهن ، والتحذير من



النوم عن الصلاة المكتوبة ، وعن رفض القرآن لمن يحفظه ، وعن الزنا وأكل الربا وتعمد الكذب ، وأن الذى له قصر فى الجنة لا يقيم فيه وهو فى الدنيا بل إذا مات ، حتى النبى والشهيد . وفيه الحث على طلب العلم واتباع من يلتزم منه ذلك . وفيه فضل الشهداء وأن منازلهم فى الجنة أرفع المنازل ، ولا يلزم من ذلك أن يكونوا أرفع درجة من إبراهيم عليه السلام لاحتمال أن إقامته هناك بسبب كفالاته الولدان ، ومنزله هو فى المنزلة التى هى أعلى من منازل الشهداء كما تقدم فى الإسراء أنه رأى آدم فى السماء الدنيا ، وإنما كان كذلك لكونه يرى نسمة بنى من أهل الخير ومن أهل الشر فيضحك ويبكى مع أن منزلته هو فى عليين ، فإذا كان يوم القيامة استقر كل منهم فى منزلته . وفيه أن من استوت حسناته وسيئاته يتجاوز الله عنهم ، اللهم تجاوز عنا برحمتك يا أرحم الراحمين . وفيه أن الاهتمام بأمر الرؤيا بالسؤال عنها وفضل تعبيرها واستحباب ذلك بعد صلاة الصبح لأنه الوقت الذى يكون فيه البال مجتمعا . وفيه استقبال الإمام أصحابه بعد الصلاة إذا لم يكن بعدها راتبة وأراد أن يعظهم أو يفتيهم أو يحكم بينهم . وفيه أن ترك استقبال القبلة للإقبال عليهم لا يكره بل يشرع كالخطيب ، قال الكرمانى : مناسبة العقوبات المذكورة فى للجنايات ظاهرة إلا الزنا ففهي خفاء ، ويأبى أن العرى فضيحة كالزنا ، والزانى من شأنه طلب الخلوة فناسب التنور ، ثم هو خائف حذر حال الفعل كأن تحته النار ، وقال أيضاً : الحكمة فى الاقتصار على من ذكر من العصاة دون غيرهم أن العقوبة تتعلق بالقول أو الفعل ، فالأول على وجود ما لا ينبغى منه أن يقال ، والثانى إما بدنى وإما مالى فذكر لكل منهم مثال ينبى به على من عداه ، كما نبى بمن ذكر من أهل الثواب وأنهم أربع درجات . درجات النبى ، ودرجات الأمة أعلاها الشهداء ، وثانيها من بلغ ، وثالثها من كان دون البلوغ انتهى ملخصا

( خاتمة ) : اشتمل كتاب التعبير من الأحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثا ، الموصول منه اثنان وثمانون والبقية ما بين معلق ومتابعة ، المكرر منها فيه وفيما مضى خمسة وسبعون طريقا والبقية خالصة ، وافقه مسلم على تخريجها إلا حديث أنى سعيد « إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبها » وحديث « الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين » وحديث عكرمة عن ابن عباس وهو يشتمل على ثلاثة أحاديث « من تحلم ، ومن استمع ، ومن صور » وحديث ابن عمر « من أفرى الفرى أن يرى عينيه ما لم ير » وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرة . والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

( تم الجزء الثانى عشر ويليهِ إن شاء الله الجزء الثالث عشر أوله كتاب الفتن )



# فهرس

## الجزء الثاني عشر من فتح الباري

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥٣	إثم من انتفى من ولده .....	٥	كتاب الفرائض
٥٤	من ادعى إلى غير أبيه .....	٦	وقول الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾
٥٦	إذا ادعت المرأة ابناً .....	٦	تعليم الفرائض .....
٥٧	القائف .....	٦	قول النبي صلى الله عليه: «لا نورث، ما تركنا صدقة» .....
		٧	٧
	كتاب الحدود	١١	قول النبي صلى الله عليه: «من ترك مالا فإلهه»
٥٩	ما يحذر من الحدود .....	١٢	ميراث الولد من أبيه وأمه .....
٥٩	الزنا وشرب الخمر .....	١٦	ميراث البنات .....
٦٤	ما جاء في شارب الخمر .....	١٧	ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن .....
٦٥	من أمر بضرب الحد في البيت .....	١٨	ميراث ابنة الابن مع ابنته .....
٦٧	الضرب بالجريد والنعال .....	١٩	ميراث الجد مع الأب والأخوة .....
	ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج	٢٤	ميراث الزوج مع الولد وغيره .....
٧٧	من الملة .....	٢٥	ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره .....
٨٢	السارق حين يسرق .....	٢٥	ميراث الأخوات مع البنات عصبة .....
٨٣	لعن السارق إذا لم يسم .....	٢٦	ميراث الأخوات والأخوة .....
٨٥	الحدود كفارة .....	٢٧	﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكِلَالَةِ﴾ .....
٨٧	ظهر المؤمن حمى إلا في حد أو حق .....	٢٨	ابني عم أحدهما أخ لأم والآخر زوج .....
٨٨	إقامة الحدود والانتقام لحرمان الله .....	٢٩	ذوي الأرحام .....
٨٨	إقامة الحدود على الشريف والوضيع .....	٣١	ميراث الملاعة .....
٨٩	كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان ..	٣٢	الولد للفراش حرة كانت أو أمة .....
	قول الله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ .....	٤٠	الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط .....
٩٩	أيديهما .....	٤١	ميراث السائبة .....
١١٠	توبة السارق .....	٤٢	إثم من تبرأ من مواليه .....
		٤٦	إذا أسلم على يديه .....
	كتاب	٤٨	ما يرث النساء من الولاء .....
	المخاريين من أهل الكفر والردة	٤٩	مولى القوم من أنفسهم وابن الأخت .....
	قول الله: ﴿إِنَّمَا جِزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ .....	٥٠	ميراث الأسير .....
١١٢	ورسوله .....	٥١	لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم .....
	لم يحسم النبي صلى الله عليه المخاريين من أهل	٥٣	من ادعى أخاً أو ابن أخ .....
١١٣	الردة حتى هلكوا .....	٥٣	ميراث العبد النصراني ومكاتب النصراني ...
١١٤	لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا .....		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
سمر النبي صلى الله عليه أعين المحاربين .....	١١٥	كتاب الديات	
فضل من ترك الفواحش .....	١١٥	وقول الله عز وجل: ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً	
إثم الزناة .....	١١٦	فجزاؤه جهنم﴾ .....	١٩٤
رجم المحصن .....	١٢٠	﴿ومن أحيأها﴾ .....	١٩٨
لا يرجم المجنون والمجنونة .....	١٢٣	قول الله: ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم	
للعاهر الحجر .....	١٣٠	القصاص في القتلى﴾ .....	٢٠٦
الرجم في البلاط .....	١٣١	سؤال القاتل حتى يقر والإقرار في الحدود ..	٢٠٦
الرجم بالمصلى .....	١٣٢	إذا قتل بحجر أو بعضا .....	٢٠٨
من أصاب ذنباً دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة		قول الله تعالى: ﴿أن النفس بالنفس والعين بالعين﴾	٢٠٩
عليه بعد التوبة إذا جاء مستفتياً .....	١٣٤	من أقاد بالحجر .....	٢١٣
إذا أقر بالحد ولم يبين هل للإمام أن يستر عليه ..	١٣٦	من قتل له قاتل فهو بخير النظرين .....	٢١٣
هل يقول الإمام للمقر: لعلك لمست أو غمزت		من طلب دم امرئ بغير حق .....	٢١٩
أو نحو ذلك .....	١٣٨	العفو في الخطأ بعد الموت .....	٢٢٠
سؤال الإمام المقر: هل أحصنت .....	١٣٩	قول الله تعالى: ﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً	
الاعتراف بالزنا .....	١٤٠	إلا خطأ﴾ .....	٢٢١
رجم الحبل في الزنا إذا أحصنت .....	١٤٨	إذا أقر بالقتل مرة قتل به .....	٢٢٢
البكران يجلدان وينفيان .....	١٦٢	قتل الرجل بالمرأة .....	٢٢٢
نفي أهل المعاصي والمختئين .....	١٦٥	القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات ..	٢٢٣
من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائباً عنه .....	١٦٦	من أخذ حقه أو اقتص دون السلطان .....	٢٢٥
﴿ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح		إذا مات في الزحام أو قتل .....	٢٢٧
المحصنات﴾ .....	١٦٧	إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له .....	٢٢٧
إذا زنت الأمة .....	١٦٨	إذا عض رجلاً فوقعت ثنياه .....	٢٢٩
لا يُثرب على الأمة إن زنت ولا تنفى .....	١٧١	السن بالسن .....	٢٣٣
أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زنوا ورفعوا إلى		دية الأصابع .....	٢٣٥
الإمام .....	١٧٢	إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتص	
إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم		منهم كلهم .....	٢٣٦
والناس .....	١٧٩	القسامة .....	٢٣٩
من أدب أهله أو غيره دون السلطان .....	١٨٠	من اطلع في بيت قوم ففقؤوا عينه فلا دية له ..	٢٥٣
من رأى مع امرأته رجلاً فقتله .....	١٨١	العاقلة .....	٢٥٦
ما جاء في التعريض .....	١٨٢	جنين المرأة .....	٢٥٧
كم التعزير والأدب .....	١٨٢	جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد	
من أظهر الفاحشة واللطخ والتهمة بغير بينة ...	١٨٧	لا على الولد .....	٢٦٣
رمي المحصنات .....	١٨٨	من استعان عبداً أو صبياً .....	٢٦٤
قذف العبيد .....	١٩٢	المعدن جبار والبئر جبار .....	٢٦٥
هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه ..	١٩٢		

الموضوع	الصفحة
في الصلاة .....	٣٤٥
في الزكاة .....	٣٤٦
الحيلة في النكاح .....	٣٤٩
ما يكره من الاحتيال في البيوع ولا يمنع فضل	
الماء ليمنع به فضل الكلأ .....	٣٥١
ما يكره من التناجش .....	٣٥٢
ما ينهى من الخداع في البيع .....	٣٥٢
ما ينهى من الاحتيال للولي في اليتيمة المرغوبة	
وأن لا يكمل لها صداقها .....	٣٥٣
إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت .....	٣٥٣
باب .....	٣٥٥
في النكاح .....	٣٥٥
ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر ..	٣٥٩
ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون ..	٣٦٠
في الهبة والشفعة .....	٣٦١
احتيال العامل ليهدي له .....	٣٦٤

### كتاب التعبير

أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه من	
الوحي الرؤيا الصالحة .....	٣٦٨
رؤيا الصالحين .....	٣٧٨
الرؤيا من الله .....	٣٨٥
الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من	
النبوة .....	٣٨٩
المبشرات .....	٣٩١
رؤيا يوسف .....	٣٩٣
رؤيا إبراهيم صلى الله عليه .....	٣٩٤
التواطؤ على الرؤيا .....	٣٩٦
رؤيا أهل السجون والفساد والشراب .....	٣٩٧
من رأى النبي صلى الله عليه في المنام .....	٣٩٩
رؤيا الليل .....	٤٠٦
رؤيا النهار .....	٤٠٨
رؤيا النساء .....	٤٠٩
الحلم من الشيطان .....	٤١٠
اللين .....	٤١٠

الموضوع	الصفحة
العجماء جبار .....	٢٦٧
إثم من قتل ذمياً بغير جرم .....	٢٧٠
لا يقتل المسلم بالكافر .....	٢٧٢
إذا لطم المسلم يهودياً عند الغضب .....	٢٧٤

### كتاب

#### استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم

إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة .	٢٧٦
حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم .....	٢٧٩
قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة .	٢٨٨
إذا عرّض الذمي أو غيره بسب النبي صلى الله	
عليه ولم يصرح .....	٢٩٣
باب .....	٢٩٤
قتل الخوارج والملاحدين بعد إقامة الحجة عليهم .	٢٩٥
من ترك قتال الخوارج للتألف وأن لا ينفر الناس	
عنه .....	٣٠٣
قول النبي صلى الله عليه : « لا تقوم الساعة حتى	
تقتتل فئتان دعواهما واحدة » .....	٣١٦
ما جاء في التأولين .....	٣١٦

### كتاب الإكراه

قول الله عز وجل : ﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن	
بالإيمان﴾ .....	٣٢٦
من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر ..	٣٣٠
(في بيع المكره ونحوه في الحق) .....	٣٣٢
لا يجوز نكاح المكره .....	٣٣٣
إذا أكره حتى وهب عبداً أو باعه لم يجز .....	٣٣٥
من الإكراه .....	٣٣٥
إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها ...	٣٣٦
يمن الرجل لصاحبه أنه أخوه إذا خاف عليه القتل	
أو نحوه .....	٣٣٨

### كتاب الحيل

في ترك الحيل وإن لكل امرئ ما نوى في الأيمان	
وغيرها .....	٣٤٢

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
إذا جرى الدين في أطرافه أو أظافيره	٤١٢	الطواف بالكعبة في المنام	٤٣٥
القميص في المنام	٤١٢	إذا أعطى فضله غيره في النوم	٤٣٥
جزر القميص في المنام	٤١٣	الأمن وذهاب الروح في المنام	٤٣٦
الخضر في المنام والروضة الخضراء	٤١٤	الأخذ على اليمين في النوم	٤٣٧
كشف المرأة في المنام	٤١٧	القدح في المنام	٤٣٨
ثياب الحرير في المنام	٤١٧	إذا طار الشيء في المنام	٤٣٨
المفاتيح في اليد	٤١٨	إذا رأى بقرأ تنحدر	٤٣٩
التعلق بالعروة والحلقة	٤١٨	النفخ في المنام	٤٤١
عمود الفسطاط تحت وسادته	٤١٩	إذا رأى أنه أخرج الشيء من كوة فأسكنه موضعاً	
الإستبرق ودخول الجنة في المنام	٤٢١	آخر	٤٤٣
القيد في المنام	٤٢٢	المرأة السوداء	٤٤٤
العين الجارية في المنام	٤٢٨	المرأة الثائرة الرأس	٤٤٥
نزع الماء من البشر حتى يروى الناس	٤٢٩	إذا هز سيفاً في المنام	٤٤٥
نزع الذنوب والذنوبين من البشر بضعف	٤٣٢	من كذب في حلمه	٤٤٦
الاستراحة في المنام	٤٣٣	إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها	٤٤٩
القصر في المنام	٤٣٣	من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب	٤٥٠
الوضوء في المنام	٤٣٥	تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح	٤٥٧

# فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

برواية أبي ذر الهروي  
عن مشايخه الثلاثة السرخسي والمستملي والكشميني

للإمام الحافظ  
أحمد بن علي بن حنبل  
العسقلاني  
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

## الجزء الثالث عشر

تقديم وتحقيق وتعليق  
عبد القادر رشيد بن نوح  
عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا  
بالجامعة الإسلامية سابقاً  
والمدرس بالمسجد النبوي الشريف

طبع على نفقة  
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود  
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام  
حفظه الله في موازين حسناته وأمنه بعونه

ح) عبدالقادر شيبه الحمد، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي

فتح الباري شرح صحيح البخاري / تحقيق عبدالقادر شيبه الحمد - الرياض .

٥٧٦ ص، ٢٨×٢١ سم .

ردمك : ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٠-٨٣٧-٢٠-٩٩٦٠ (ج ١٣)

١- الحديث الصحيح

٢- الحديث - شرح

أ- شيبه الحمد، عبد القادر (محقق)

ب- العنوان

٢١/٤٤٤٣

ديوي ١، ٢٣٥

ردمك : ٨-٧٩٧-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع : ٢١/٤٤٤٣

٠-٨٣٧-٢٠-٩٩٦٠ (ج ١٣)

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ / ٢٠٠١م







# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الفتن

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم — كتاب الفتن ) في رواية كريمة والأصلي تأخير البسملة . والفتن جمع فتنة ، قال الراغب : أصل الفتن إدخال الذهب في النار لتظهر جودته من رداءته ، ويستعمل في إدخال الإنسان النار ويطلق على العذاب كقوله ﴿ ذوقوا فنتنكم ﴾ ، وعلى ما يحصل عند العذاب كقوله تعالى ﴿ ألا في الفتنة سقطوا ﴾ ، وعلى الاختبار كقوله ﴿ وفتناك فتونا ﴾ ، وفيما يدفع إليه الإنسان من شدة ورخاء ، وفي الشدة أظهر معنى وأكثر استعمالاً ، قال تعالى ﴿ ونبلوكم بالشر والخير فتنة ﴾ ومنه قوله ﴿ وإن كادوا ليفتنونك ﴾ أى يوقعونك في بلية وشدة في صرفك عن العمل بما أوحى إليك . وقال أيضاً الفتنة تكون من الأفعال الصادرة من الله ومن العبد كالبلية والمصيبة والقتل والعذاب والمعصية وغيرها من المكروهات : فإن كانت من الله فهي على وجه الحكمة ، وإن كانت من الإنسان بغير أمر الله فهي مذمومة ، فقد ذم الله الإنسان بإيقاع الفتنة كقوله ﴿ والفتنة أشد من القتل ﴾ وقوله ﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ﴾ وقوله ﴿ ما أنتم عليه بفاتنين ﴾ وقوله ﴿ بأيكم المفتون ﴾ وكقوله ﴿ واحذروهم أن يفتنوك ﴾ . وقال غيره : أصل الفتنة الاختبار ، ثم استعملت فيما أخرجته المحنة والاختبار إلى المكروه ، ثم أطلقت على كل مكروه أو آيل إليه كالكفر والإثم والتحريق والفضيحة والفجور وغير ذلك .

**باب** مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾

وَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يُحَذِّرُ مِنَ الْفِتَنِ

[٧٠٤٨] ٦٧٩٧- نا علي بن عبد الله قال نا بشر بن السري قال نا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قالت أسماء عن النبي صلى الله عليه قال : « أنا على حوضي أنتظر من يرد علي ، فيؤخذ بناس من دوني فأقول : أمّتي ، فيقال : لا تدري ، مشوا على القهقري . قال ابن أبي مليكة : اللهم إنا نعوذ بك أن نرجع على أعقابنا أو نقتل .

[٧٠٤٩] ٦٧٩٨- نا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن مغيرة عن أبي وائل قال : قال عبد الله : قال النبي صلى الله عليه : « أنا فرطكم على الحوض ، ليُرفعن إلي رجال منكم حتى إذا أهويت لأناولهم اختلجوا دوني فأقول : أي رب ، أصحابي ، يقول : لا تدري ما أحدثوا بعدك .

[٧٠٥٠] ٦٧٩٩- فإيحيى بن بكير قال نا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال : سمعت سهل بن سعد يقول : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « أنا فرطكم على الحوض من ورده شرب منه ، ومن شرب منه لم يظمأ أبداً ، ليرد علي أقوام أعرفهم ويعرفوني ، ثم يحال بيني وبينهم » . قال أبو حازم فسمعني النعمان ابن أبي عياش وأنا أحدثهم هذا فقال : هكذا سمعت سهلاً ؟ فقلت : نعم . قال : وأنا أشهد علي أبي سعيد الخدري لسمعته يزيد فيه قال : « إنهم مني ، فيقال : إنك لا تدري ما بدلوكم بعدك ، فأقول : سحقاً سحقاً لمن بدل بعدي » .

**قوله ( باب ما جاء في قول الله تعالى : واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ) . قلت : ورد فيه ما أخرجه أحمد والبخاري من طريق مطرف بن عبد الله بن الشخير قال « قلنا للزبير — يعني في قصة الجمل — يا أبا عبد الله ما جاء بكم ؟ ضيعتم الخليفة الذي قتل — يعني عثمان — بالمدينة ثم جئتم تطلبون بدمه — يعني بالبصرة — فقال الزبير : إنا قرأنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ ، لم تكن نحسب أنا أهلها حتى وقعت منا حيث وقعت » وأخرج الطبري من طريق الحسن البصري قال « قال الزبير : لقد خوفنا بهذه الآية ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما ظننا أنا نخصصنا بها » وأخرجه النسائي من هذا الوجه نحوه وله طرق أخرى عن الزبير عند الطبري وغيره ، وأخرج الطبري من طريق السدي قال : نزلت في أهل بدر خاصة فأصابته يوم الجمل ، وعند ابن أبي شيبة نحوه : وعند الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال « أمر الله المؤمنين أن لا يقرؤا المنكر بين أظهرهم فيعصم العذاب » ولهذا الأثر شاهد من حديث عدي بن عميرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله عز وجل لا يعذب العامة بعمل الخاصة حتى يروا المنكر بين ظهرانيهم وهم قادرين على أن ينكروه ، فإذا فعلوا ذلك عذب الله الخاصة والعامة » أخرجه أحمد بسند حسن وهو عند أبي داود من حديث العرس بن عميرة وهو أخو عدي ، وله شواهد من حديث حذيفة وجابر وغيرهما عند أحمد وغيره .**

**قوله ( وما كان النبي صلى الله عليه وسلم يحذر ) بالتشديد ( من الفتن )** يشير إلى ما تضمنه حديث الباب من الوعيد على التبديل والإحداث ، فإن الفتن غالباً إنما تنشأ عن ذلك . ثم ذكر حديث أسماء بنت أبي بكر مرفوعاً « أنا على حوضي أنتظر من يرد علي ، فيؤخذ بناس ذات الشمال » الحديث وحديث عبد الله بن مسعود رفعه « أنا فرطكم على الحوض فليرفعن إلى أقوام » الحديث ، وحديث سهل بن سعد بمعناه ، ومعه حديث أبي سعيد وفي جميعها « إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك » لفظ ابن مسعود والآخرين بمعناه ، وقد تقدمت في ذكر الحوض آخر كتاب الرقاق وتقدم شرحها في « باب الخشر » قبل ذلك في كتاب الرقاق أيضاً ، وقوله في حديث أسماء « حدثنا بشر بن السري » هو بكسر الموحدة وسكون المعجمة وأبوه بفتح المهملة وكسر الراء بعدها ياء ثقيلة ، وبشر بصرى سكن مكة وكان صاحب مواعظ فلقب الأفوه ، وهو ثقة عند الجميع إلا أنه كان تكلم في شيء يتعلق برؤية الله في الآخرة فقام عليه الحميدى فاعتذر وتنصل فتكلم فيه بعضهم حتى قال ابن معين رأيته بمكة يدعو علي من ينسبه لرأي جهنم ، وقال ابن عدي : له أفراد وغرائب . قلت : وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد وضع أنه متابعة ، وقوله في حديث سهل « من ورده شرب » وقع في رواية الكشميهني « يشرب » وقوله « لم يظمأ » قيل هو كناية عن أنه يدخل الجنة لأنه صفة من يدخلها ، وفي حديث أبي سعيد « إنك لا تدري ما بدلوكم » وقع في رواية الكشميهني « ما أحدثوا » وحاصل ما حمل عليه حال المذكورين

أنهم إن كانوا ممن ارتد عن الإسلام فلا إشكال في تبرئ النبي صلى الله عليه وسلم منهم وإبعادهم ، وإن كانوا ممن لم يرتد لكن أحدث معصية كبيرة من أعمال البدن أو بدعة من اعتقاد القلب فقد أجاب بعضهم بأنه يحتمل أن يكون أعرض عنهم ولم يشفع لهم اتباعاً لأمر الله فيهم حتى يعاقبهم على جنائهم ، ولأمانع من دخولهم في عموم شفاعته لأهل الكبائر من أمته فيخرجون عند إخراج الموحدين من النار والله أعلم

**باب قول النبي صلى الله عليه : «سترون بعدي أموراً تنكرونها»**

وقال عبد الله بن زيد : قال النبي صلى الله عليه : «اصبروا حتى تلقوني على الحوض» .

٦٨٠٠ - فامسدد قال نا يحيى بن سعيد القطان قال نا الأعمش قال نا زيد بن وهب قال سمعتُ [٧٠٥٢]

عبد الله قال : قال لنا النبي صلى الله عليه : «إنكم سترون بعدي أثره وأموراً تنكرونها» . قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : «أدوا إليهم حقهم ، واسألوا الله حقكم» .

٦٨٠١ - فامسدد عن عبد الوارث عن الجعد عن أبي رجاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال : [٧٠٥٣]

«من كره من أميره شيئاً فليصبر ، فإنه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية» .

[الحديث ٧٠٥٣ - طرفاه في : ٧٠٥٤ ، ٧١٤٣] .

٦٨٠٢ - فابو النعمان قال نا حماد بن زيد عن الجعد أبي عثمان قال نا ابورجاء الطاردي قال [٧٠٥٤]

سمعت ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال : «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه ، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات إلا مات ميتة جاهلية» .

٦٨٠٣ - فإسماعيل قال نا ابن وهب عن عمرو عن بكير عن بسر بن سعيد عن جنادة بن أبي أمية [٧٠٥٥]

قال : دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض قلنا : أصلحك الله ، حدث بحديث ينفعك الله به سمعته من النبي صلى الله عليه ، قال : دعانا النبي صلى الله عليه فبايعناه ، فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على <sup>(١)</sup>

السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا ، وعسرنا ويسرنا ، وأثرة علينا ، وأن لا ننازع الأمر أهله ، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان . [الحديث ٧٠٥٦ - طرفه في : ٧٢٠٠] .

٦٨٠٤ - حدثنا محمد بن عرعة قال نا شعبة بن الحجاج عن قتادة عن أنس بن مالك عن أسيد بن [٧٠٥٧]

خضير أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، استعملت فلاناً ولم تستعملني . قال : «إنكم سترون بعدي أثره ، فاصبروا حتى تلقوني» .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم سترون بعدي أموراً تنكرونها )** هذا اللفظ بعض المتن المذكور في ثاني أحاديث الباب وهي ستة أحاديث .

**الأول ، قوله ( وقال عبد الله بن زيد إلخ )** هو طرف من حديث وصله المصنف في غزوة حنين من كتاب المغازي وفيه أنه صلى الله عليه وسلم قال للأنصار « إنكم ستلقون بعدي أثره ، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض » وتقدم شرحه هناك .

الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا زيد بن وهب ) للأعمش فيه شيخ آخر أخرجه الطبراني في الأوسط من رواية يحيى بن عيسى الرملى عن الأعمش عن أنى حازم عن أنى هريرة مثل رواية زيد بن وهب .

قوله ( عهد الله ) هو ابن مسعود وصرح به في رواية الثوري عن الأعمش في علامات النبوة .

قوله ( إنكم سترون بعدى أثره ) في رواية الثوري « أثره » وتقدم ضبط الأثرة وشرحها في شرح الحديث الذى قبله ، وحاصلها الاختصاص بحظ دينوى .

قوله ( وأموراً تتكرونها ) يعنى من أمور الدين ، وسقطت الواو من بعض الروايات فهذا بدل من أثره ، وفي حديث أنى هريرة الماضى في ذكر بنى إسرائيل عن منصور هنا زيادة في أوله قال « كان بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما مات نبي قام بعده نبي ، وإنه لا نبي بعدى ، وستكون خلفاء فيكثرون » الحديث وفيه معنى ما في حديث ابن مسعود .

قوله ( قالوا فما تأمرنا ) أى أن نفعل إذا وقع ذلك .

قوله ( أدوا إليهم ) أى إلى الأمراء ( حقهم ) أى الذى وجب لهم المطالبة به وقبضه سواء كان يختص بهم أو يعم . ووقع في رواية الثوري « تؤدون الحق الذى عليكم » أى بذل المال الواجب في الزكاة والنفس في الخروج إلى الجهاد عند التعيين ونحو ذلك .

قوله ( وسلوا الله حقكم ) في رواية الثوري « وتسألون الله الذى لكم » أى بأن يلهمهم إنصافكم أو يبدلكم خيراً منهم ، وهذا ظاهره العموم في المخاطبين ، ونقل ابن التين عن الداودى أنه خاص بالأنصار وكأنه أخذه من حديث عبد الله بن زيد الذى قبله ، ولا يلزم من مخاطبة الأنصار بذلك أن يختص بهم فإنه يختص بهم بالنسبة إلى المهاجرين ويختص ببعض المهاجرين دون بعض ، فالمستأثر من بلى الأمر ومن عداه هو الذى يستأثر عليه ، ولما كان الأمر يختص بقريش ولا حظ للأنصار فيه خوطب الأنصار بأنكم ستلقون أثره ، وخوطب الجميع بالنسبة لمن بلى الأمر ، فقد ورد ما يدل على التعميم ، ففي حديث يزيد بن سلمة الجعفى عند الطبراني أنه قال « يا رسول الله إن كان علينا أمراء يأخذون بالحق الذى علينا ويمنعونا الحق الذى لنا أنقاتلهم ؟ قال : لا ، عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم » وأخرج مسلم من حديث أم سلمة مرفوعاً « سيكون أمراء فيغرفون وينكرون ، فمن كره برئ ومن أنكر سلم ، ولكن من رضى وتابع . قالوا : أفلا نقاتلهم ؟ قال : لا ، ما صلوا » ومن حديث عوف بن مالك رفعه في حديث في هذا المعنى « قلنا يا رسول الله أفلا ننايذهم عند ذلك ؟ قال : لا ، ما أقاموا الصلاة » وفي رواية له « بالسيف » وزاد « وإذا رأيتم من ولاتكم شيئاً تكرهونه فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يدا من طاعة » وفي حديث عمر في مسنده للإسماعيل من طريق أنى مسلم الخولاني عن أنى عبيدة بن الجراح عن عمر رفعه قال « أتانى جبريل فقال : إن أمتك مفتتنة من بعدك ، فقلت : من أين ؟ قال : من قبل أمرائهم وقرائهم ، يمنع الأمراء الناس الحقوق فيطلبون حقوقهم فيفتنون ، ويتبع القراء هؤلاء الأمراء فيفتنون . قلت : فكيف يسلم من سلم منهم ؟ قال بالكف والصبر إن أعطوا الذى لهم أخذوه وإن منعه تركوه » .

الحديث الثالث والرابع حديث ابن عباس من وجهين في الثانى التصريح بالتحديث والسمع في موضعى المنعنة في الأول .

**قوله ( عبد الوارث )** هو ابن سعيد ، والجعد هو أبو عثمان المذكور في السند الثاني ، وأبو رجاء هو العطاردي واسمه عمران .

**قوله ( من كره من أميره شيئاً فليصبر )** زاد في الرواية الثانية « عليه » .

**قوله ( فإنه من خرج من السلطان )** أى من طاعة السلطان ، ووقع عند مسلم « فإنه ليس أحد من الناس يخرج من السلطان » وفي الرواية الثانية « من فارق الجماعة » وقوله « شبراً » بكسر المعجمة وسكون الموحدة وهى كناية عن معصية السلطان ومخاربه ، قال ابن أبى جمرة : المراد بالمفارقة السعى فى حل عقد البيعة التى حصلت لذلك الأمر ولو بأدنى شيء ، فكفى عنها بمقدار الشبر ، لأن الأخذ فى ذلك يؤول إلى سفك الدماء بغير حق .

**قوله ( مات ميتة جاهلية )** فى الرواية الأخرى « فمات إلا مات ميتة جاهلية » وفى رواية لمسلم « فميتته ميتة جاهلية » وعنده فى حديث ابن عمر رفعه « من خلع يداً من طاعة لقى الله ولا حجة له ، ومن مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » قال الكرماني : الاستثناء هنا بمعنى الاستفهام الإنكارى أى ما فارق الجماعة أحد إلا جرى له كذا ، أو حذفت « ما » فهى مقدرة ، أو « إلا » زائدة أو عاطفة على رأى الكوفيين ، والمراد بالميتة الجاهلية وهى بكسر الميم حالة الموت كموت أهل الجاهلية على ضلال وليس له إمام مقاطع ، لأنهم كانوا لا يعرفون ذلك ، وليس المراد أنه يموت كافراً بل يموت عاصياً ، ويحتمل أن يكون التشبيه على ظاهره ومعناه أنه يموت مثل موت الجاهلى وإن لم يكن هو جاهلياً ، أو أن ذلك ورد مورد الزجر والتنفير وظاهره غير مراد ، ويؤيد أن المراد بالجاهلية التشبيه قوله فى الحديث الآخر « من فارق الجماعة شبراً فكأنما خلع ربة الإسلام من عنقه » أخرجه الترمذى وابن خزيمة وابن حبان ومصححاً من حديث الحارث بن الحارث الأشعري فى أثناء حديث طويل ، وأخرجه البزار والطبرانى فى « الأوسط » من حديث ابن عباس وفى سنده خليف بن دعلج وفيه مقال ، وقال « من رأسه » بدل « عنقه » قال ابن بطلال : فى الحديث حجة فى ترك الخروج على السلطان ولو جار ، وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه وأن طاعته خير من الخروج عليه لما فى ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء ، وحجتهم هذا الخبر وغيره مما يساعده ، ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا تجوز طاعته فى ذلك بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها كما فى الحديث الذى بعده .

**الحديث الخامس ، قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أبى أويس .

**قوله ( عن عمرو )** هو ابن الحارث وعند مسلم « حدثنا عمرو بن الحارث » .

**قوله ( عن بكير )** هو ابن عبد الله بن الأشج ، وعند مسلم « حدثنى بكير » .

**قوله ( عن بسر )** بضم الموحدة وسكون المهملة ، ووقع فى بعض النسخ بكسر أوله وسكون المعجمة وهو تصحيف ، وجنادة بضم الجيم وتخفيف النون ، ووقع عند الإسماعيلي من طريق عثمان بن صالح « حدثنا ابن وهب أخبرنى عمرو أن بكيراً حدثه أن بسر بن سعيد حدثه أن جنادة حدثه » .

**قوله ( دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض فقلنا : أصلحك الله حدثنا )** فى رواية مسلم « حدثنا » وقولهم « أصلحك الله » يحتمل أنه أراد الدعاء له بالصلاح فى جسسه ليعافى من مرضه أو أعم من ذلك ، وهى كلمة اعتادوها عند افتتاح الطلب .

قوله ( دعانا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه ) ليلة العقبة كما تقدم إيضاحه في أوائل كتاب الإيمان أول الصحيح .

قوله ( فقال فيما أخذ علينا ) أى اشترط علينا .

قوله ( أن بايعنا ) بفتح العين ( على السمع والطاعة ) أى له ( فى منشطنا ) بفتح الميم والمعجمة وسكون النون بينهما ( ومكرهنا ) أى فى حالة نشاطنا وفى الحالة التى نكون فيها عاجزين عن العمل بما نؤمر به . ونقل ابن التين عن الداودى أن المراد الأشياء التى يكرهونها ، قال ابن التين : والظاهر أنه أراد فى وقت الكسل والمشقة فى الخروج ليطابق قوله منشطنا . قلت : ويؤيده ماوقع فى رواية إسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن عبادة عند أحمد . « فى النشاط والكسل » .

قوله ( وعسرنا ويسرنا ) فى رواية إسماعيل بن عبيد « وعلى النفقة فى العسر واليسر » وزاد « وعلى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » .

قوله ( وأثرة علينا ) بفتح الهمة والمثلثة وقد تقدم موضع ضبطها فى أول الباب ، والمراد أن طواعيتهم لمن يتولى عليهم لا تتوقف على إيصالهم حقوقهم بل عليهم الطاعة ولو منعهم حقهم .

قوله ( وأن لا تنازع الأمر أهله ) أى الملك والإمارة ، زاد أحمد من طريق عمير بن هانىء عن جنادة « وإن رأيت أن لك — أى وإن اعتقدت أن لك — فى الأمر حقاً فلا تعمل بذلك الظن بل اسمع وأطع إلى أن يصل إليك بغير خروج عن الطاعة ، زاد فى رواية حبان أى النضر عن جنادة عند ابن حبان وأحمد « وإن أكلوا مالك وضربوا ظهرك » وزاد فى رواية الوليد بن عبادة عن أبيه « وأن نقوم بالحق حيثما كنا لا نخاف فى الله لومة لائم » وسياقى فى كتاب الأحكام .

قوله ( إلا أن تروا كفراً بواحاً ) بموحدة ومهملة « قال الخطائى : معنى قوله بواحاً يريد ظاهراً بادياً من قولهم باح بالشئ يباح به بواحاً وبواحاً إذا أذاعه وأظهره » وأنكر ثابت فى الدلائل بواحاً وقال : إنما يجوز بواحاً بسكون الواو وبواحاً بضم أوله ثم همزة ممدودة ، وقال الخطائى : من رواه بالراء فهو قريب من هذا المعنى ، وأصل الرياح الأرض القفراء التى لا أنيس فيها ولا بناء ، وقيل الرياح البيان يقال برح الخفاء إذا ظهر ، وقال النووى : هو فى معظم النسخ من مسلم بالواو وفى بعضها بالراء . قلت : ووقع عند الطبرانى من رواية أحمد بن صالح عن ابن وهب فى هذا الحديث كفراً صراحاً ، بصاد مهملة مضمومة ثم راء ، ووقع فى رواية حبان أى النضر المذكورة « إلا أن يكون معصية لله بواحاً » وعند أحمد من طريق عمير بن هانىء عن جنادة « مالم يأمرؤك بإثم بواحاً » وفى رواية إسماعيل بن عبيد عند أحمد والطبرانى والحاكم من روايته عن أبيه عن عبادة « سبلى أموركم من بعدى رجال يعرفونكم ما تنكرون وينكرون عليكم ما تعرفون ، فلا طاعة لمن عصى الله » وعند أى بكر بن أبى شيبة من طريق أزهر بن عبد الله عن عبادة رفعه « سيكون عليكم أمراء يأمرؤنكم بما لا تعرفون ويفعلون ما تنكرون فليس لأولئك عليكم طاعة » ..

قوله ( عندكم من الله فيه برهان ) أى نص آية أو خبر صحيح لا يحتمل التأويل ، ومقتضاه أنه لا يجوز الخروج عليهم مادام فعلهم يحتمل التأويل ، قال النووى : المراد بالكفر هنا المعصية ، ومعنى الحديث لاتنازعوا ولاية



الأمر في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم إلا أن ثروا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام ؛ فإذا رأيتم ذلك فأنكروا عليهم وقولوا بالحق حيثما كنتم انتهى . وقال غيره : المراد بالإثم هنا المعصية والكفر ، فلا يعترض على السلطان إلا إذا وقع في الكفر الظاهر ، والذي يظهر حمل رواية الكفر على ما إذا كانت المنازعة في الولاية فلا ينازعه بما يقدح في الولاية إلا إذا ارتكب الكفر ، وحمل رواية المعصية على ما إذا كانت المنازعة فيما عدا الولاية ، فإذا لم يقدح في الولاية نازعه في المعصية بأن ينكر عليه برفق ويتوصل إلى تثبيت الحق له بغير عنف ، وحمل ذلك إذا كان قادراً والله أعلم . ونقل ابن التين عن الداودي قال : الذي عليه العلماء في أمراء الجور أنه إن قدر على خلعه بغير فتنة ولا ظلم وجب ، وإلا فالواجب الصبر . وعن بعضهم لا يجوز عقد الولاية لفاسق ابتداء ، فإن أحدث جوراً بعد أن كان عدلاً فاختلفوا في جواز الخروج عليه ، والصحيح المنع إلا أن يكفر فيجب الخروج عليه .

الحديث السادس حديث أنس عن أسيد بن حضير ذكره مختصراً ، وقد تقدم بتمامه مشروحاً في مناقب الأنصار ، والسر في جوابه عن طلب الولاية بقوله « سترون بعدى أثره » إرادة نفى ظنه أنه أثر الذي ولاه عليه ؛ فبين له أن ذلك لا يقع في زمانه ، وأنه لم يخصه بذلك لذاته بل لعموم مصلحة المسلمين ، وأن الاستئثار للحظ الدنيوي إنما يقع بعده ، وأمرهم عند وقوع ذلك بالصبر

ب) قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « هَلَاكُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيِ أُغَيْلِمَةَ سَفَهَاءَ »

[٧٠٥٨] ٦٨٠٥ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو بن سعيد قال : أخبرني جدِّي قال : كنتُ جالساً مع أبي هريرة في مسجد النبي صلى الله عليه بالمدينة ومعنا مروان ، قال أبو هريرة : سمعتُ الصادق المصدوق يقول : « هلكة أمتي على أيدي غلثة من قريش » ، فقال مروان : لعنة الله عليهم غلثة ، فقال أبو هريرة : لو شئتُ أن أقول بني فلان وبني فلان لفعلتُ . فكنتُ أخرجُ مع جدِّي إلى بني مروان حين ملكوا بالشام فإذا رآهم غلماناً أحداً قال لنا : عسى هؤلاء أن يكونوا منهم . قلنا : أنت أعلم .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم هلاك أمتي على أيدي أغيلمة سفهاء ) زاد في بعض النسخ لأبي ذر « من قريش » ولم يقع لأكثرهم ، وقد ذكره في الباب من حديث أبي هريرة بدون قوله « سفهاء » وذكر ابن بطلال أن علي بن معبد أخرجه يعني في كتاب الطاعة والمعصية من رواية سماك عن أبي هريرة بلفظ « على رعويس غلثة سفهاء من قريش » . قلت : وهو عند أحمد والنسائي من رواية سماك عن أبي ظالم عن أبي هريرة « إن فساد أمتي على أيدي غلثة سفهاء من قريش » هذا لفظ أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن سماك عن عبد الله بن ظالم ، وتابعه أبو عوانة عن سماك عند النسائي ، ورواه أحمد أيضاً عن زيد بن الحباب عن سفيان لكن قال « مالك » بدل « عبد الله » ولفظه « سمعتُ أبا هريرة يقول لمروان » أخبرني حبي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم قال : فساد أمتي على أيدي غلثة سفهاء من قريش . وكذا أخرجه من طريق شعبة عن سماك ، ولم يقف عليه الكرمانى فقال : لم يقع في الحديث الذى أورده بلفظ « سفهاء » فلعله بوب به ليستدركه ولم يتفق له ، أو أشار إلى أنه ثبت في الجملة لكنه ليس على شرطه . قلت : الثانى هو المعتمد وقد أكثر البخارى من هذا .

قوله في الترجمة ( أغيلمة ) تصغير غلثة جمع غلام وواحد الجمع المصغر غليم بالتشديد يقال للغلام يولّد إلى أن يحتلم غلام وتصغيره غليم وجمعه غلمان وغلثة وأغيلمة ولم يقولوا أغلثة مع كونه القياس كأنهم استغنوا

عنه بغلغة ، وأغرب الداودي فيما نقله عنه ابن التين فضبط أغيلمة بفتح الهززة وكسر الغين المعجمة ، وقد يطلق على الرجل المستحكم القوة غلام تشبيها له بالغلام في قوته ، وقال ابن الأثير المراد بالأغيلمة هنا الصبيان ولذلك صفرهم . قلت : وقد يطلق الصبي والغليم بالتصغير على الضعيف العقل والتدبير والدين ولو كان محتملا وهو المراد هنا ، فإن الخلفاء من بنى أمية لم يكن فيهم من استخلف وهو دون البلوغ وكذلك من أمره على الأعمال ، إلا أن يكون المراد بالأغيلمة أولاد بعض من استخلف فوقع الفساد بسببهم فنسب إليهم ، والأولى الحمل على أعم من ذلك .

قوله ( حدثنا عمر بن يحيى بن سعيد بن عمرو ) زاد في علامات النبوة عن أحمد بن محمد المكي « حدثنا عمرو بن يحيى الأموي » .

قوله ( أخبرني جدي ) هو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص بن أمية ، وقد نسب يحيى في رواية عبد الصمد بن عبد الوارث عن عمرو بن يحيى إلى جد جده الأعلى فوقع في روايته « حدثنا عمرو بن يحيى ابن العاص سمعت جدي سعيد بن العاص » فنسب سعيداً أيضاً إلى والد جد جده ، وأبوه عمرو بن سعيد هو المعروف بالأشدق قتله عبد الملك بن مروان لما خرج عليه بدمشق بعد السبعين .

قوله ( كنت جالسا مع أبي هريرة ) كان ذلك زمن معاوية .

قوله ( ومعنا مروان ) هو ابن الحكم بن أبي العاص بن أمية الذي ولي الخلافة بعد ذلك ، وكان يلي لمعاوية إمرة المدينة تارة وسعيد بن العاص — والد عمرو — يليها لمعاوية تارة .

قوله ( سمعت الصادق المصدوق ) تقدم بيانه في كتاب القدر والمراد به النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد وقع في رواية عبد الصمد المذكور أن أبا هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية له أخرى « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( هلكة أمتي ) في رواية المكي « هلاك أمتي » وهو المطابق لما في « الترجمة » . وفي رواية عبد الصمد « هلاك هذه الأمة » والمراد بالأمة هنا أهل ذلك العصر ومن قاربهم لاجميع الأمة إلى يوم القيامة .

قوله ( على يدي غلطة ) كذا للأكثر بالثنية ، وللسرخسي والكشميني « أيدي » بصيغة الجمع ، قال ابن بطلال : جاء المراد بالهلاك مبينا في حديث آخر لأبي هريرة أخرجه علي بن معبد وابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه « أعوذ بالله من إمارة الصبيان ، قالوا وما إمارة الصبيان ؟ قال : إن أطعتموهم هلكتم — أي في دينكم — وإن عصيتموهم أهلكوكم » أي في دنيائكم بإزهاق النفس أو بإذهاب المال أو بهما ، وفي رواية ابن أبي شيبة « أن أبا هريرة كان يمشي في السوق ويقول : اللهم لاتدركني سنة ستين ولا إمارة الصبيان » وفي هذا إشارة إلى أن أول الأغيلمة كان في سنة ستين وهو كذلك فإن يزيد بن معاوية استخلف فيها وبقي إلى سنة أربع وستين فمات ثم ولي ولده معاوية ومات بعد أشهر ، وهذه الرواية تخصص رواية أبي زرعة عن أبي هريرة الماضية في علامات النبوة بلفظ « يهلك الناس هذا الحى من قریش » وإن المراد ببعض قریش وهم الأحداث منهم لا كلهم ، والمراد أنهم يهلكون الناس بسبب طلبهم الملك والقتال لأجله فتفسد أحوال الناس ويكثر الخطب بتوالى الفتن ، وقد وقع الأمر كما أخبر صلى الله عليه وسلم ، وأما قوله « لو أن الناس اعتزلوهم » محذوف الجواب

وتقديره : لكان أولى بهم ، والمراد باعتزالهم أن لا يداخلوهم ولا يقاتلوا معهم ويفروا بدينهم من الفتن ، ويحتمل أن يكون « لو » للتمنى فلا يحتاج إلى تقدير جواب . ويؤخذ من هذا الحديث استحباب هجران البلدة التي يقع فيها اظهار المعصية فإنها سبب وقوع الفتن التي ينشأ عنها عموم الهلاك قال ابن وهب عن مالك : تهجر الأرض التي يصنع فيها المنكر جهاراً ، وقد صنع ذلك جماعة من السلف .

**قوله ( فقال مروان لعنة الله عليهم غلمة )** في رواية عبد الصمد « لعنة الله عليهم من أغلمة » وهذه الرواية تفسر المراد بقوله في رواية المكي « فقال مروان غلمة » كذا اقتصر على هذه الكلمة فدلّت رواية الباب أنها مختصرة من قوله لعنة الله عليهم غلمة فكان التقدير غلمة عليهم لعنة الله أو ملعونون أو نحو ذلك ، ولم يرد التعجب ولا الاستثبات .

**قوله ( فقال أبو هريرة : لو شئت أن أقول بنى فلان وبنى فلان لفعلت )** في رواية الإسماعيلي « من بنى فلان وبنى فلان لقلت » وكأن أبا هريرة كان يعرف أسماءهم وكان ذلك من الجواب الذي لم يحدث به ، وتقدمت الإشارة إليه في كتاب العلم ، وتقدم هناك قوله « لو حدثت به لقطعتم هذا البلعوم » .

**قوله ( فكنت أخرج مع جدى )** قائل ذلك عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو وجده سعيد بن عمرو « وكان مع أبيه لما غلب على الشام ، ثم لما قتل تحول سعيد بن عمرو إلى الكوفة فسكنها إلى أن مات .

**قوله ( حين ملكوا الشام )** أى وغيرها لما ولوا الخلافة ، وإنما خصت الشام بالذكر لأنها كانت مساكنهم من عهد معاوية .

**قوله ( فاذا رأيهم غلماناً أحدائلاً )** هذا يقوى الاحتمال الماضى وأن المراد أولاد من استخلف منهم ، وأما تردده في أيهم المراد بمحدث أى هريرة فمن جهة كون أى هريرة لم يفصح بأسمائهم ، والذي يظهر أن المذكورين من جملتهم ، وأن أولهم يزيد كما دل عليه قول أى هريرة رأس الستين وإمارة الصبيان فإن يزيد كان غالباً ينتزع الشيوخ من إمارة البلدان الكبار ويوليها الأصاغر من أقاربه ، وقوله « قلنا أنت أعلم » القائل له ذلك أولاده وأتباعه ممن سمع منه ذلك ، وهذا مشعر بأن هذا القول صدر منه في أواخر دولة بنى مروان بحيث يمكن عمرو بن يحيى أن يسمع منه ذلك . وقد ذكر ابن عساكر أن سعيد بن عمرو هذا بقى إلى أن وفد على الوليد بن يزيد بن عبد الملك وذلك قبيل الثلاثين ومائة ، ووقع في رواية الإسماعيلي أن بين تحديث عمرو بن يحيى بذلك وسماعه له من جده سبعين سنة ، قال ابن بطلان : وفي هذا الحديث أيضاً حجة لما تقدم من ترك القيام على السلطان ولو جار ، لأنه صلى الله عليه وسلم أعلم أبا هريرة بأسماء هؤلاء وأسماء آبائهم ولم يأمرهم بالخروج عليهم مع إخباره أن هلاك الأمة على أيديهم لكون الخروج أشد في الهلاك وأقرب إلى الاستئصال من طاعتهم ، فاختر أخف المفسدين وأيسر الأمرين .

**( تنبيه )** : يتعجب من لعن مروان الغلمة المذكورين مع أن الظاهر أنهم من ولده فكأن الله تعالى أجرى ذلك على لسانه ليكون أشد في الحجة عليهم لعلهم يتعظون ، وقد وردت أحاديث في لعن الحكم والد مروان وماولد أخرجها الطبراني وغيره غالبها فيه مقال وبعضها جيد ، ولعل المراد تخصيص الغلمة المذكورين بذلك .

بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : «وَيْلٌ لِلْعَرَبِ ، مِنْ شَرِّ قَدْ اقْتَرَبَ»

٦٨٠٦ - حدثنا مالك بن إسماعيل قال نا ابن عيينة أنه سمع الزهري عن عروة عن زينب بنت أم [٧٠٥٩]

سلمة عن أم حبيبة عن زينب بنت جحش أنها قالت: استيقظ النبي صلى الله عليه من النوم محمراً وجهه يقول: «لا إله إلا الله، ويل للعرب من شرٍ قد اقترب»، فُتِحَ اليوم من ردمٍ ياجوج وماجوج مثل هذه، - وعقد سفيان تسعين أو مائة - قيل: أنهلك وفيما الصالحون؟ قال: «نعم، إذا كثر الخبيث».

[٧٠٦٠] ٦٨٠٧- نا أبو نعيم قال نا ابن عيينة عن الزهري... ح. وحدثني محمود قال أنا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد قال: أشرف النبي صلى الله عليه على أطمٍ من أطام المدينة فقال: «هل ترون ما أرى؟» قالوا: لا، قال: «فإني لأرى الفتن تقع خلال بيوتكم كوقع القطر».

**قوله (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم ويل للعرب من شرٍ قد اقترب)** إنما خص العرب بالذكر لأنهم أول من دخل في الإسلام، ولإلذار بأن الفتن إذا وقعت كان الهلاك أسرع إليهم. وذكر فيه حديثين: أحدهما حديث زينب بنت جحش وهو مطابق للترجمة، ومالك بن إسماعيل شيخه فيه وهو أبو غسان النهدي، وكأنه اختار تخريج هذا الحديث عنه لتصريحه في روايته بسماع سفيان بن عيينة له من الزهري.

**قوله (عن عروة)** هو ابن الزبير.

**قوله (عن زينب بنت أم سلمة)** في رواية شعيب عن الزهري «حدثني عروة أن زينب بنت أم سلمة حدثته».

**قوله (عن أم حبيبة)** في رواية شعيب «أن أم حبيبة بنت أمي سفيان حدثتها» هكذا قال بعض أصحاب سفيان بن عيينة منهم مالك بن إسماعيل هذا ومنهم عمرو بن محمد الناقد عند مسلم ومنهم سعيد بن منصور في السنن له ومنهم قتيبة وهارون بن عبد الله عند الإسماعيلي والقعنبي عند أبي نعيم، وكذا قال مسدد في مسنده، قلت وهكذا تقدم في أحاديث الأنبياء من رواية عقيل وفي علامات النبوة من رواية شعيب ويأتي في أواخر كتاب الفتن من رواية محمد بن أبي عتيق كلهم عن الزهري ليس في السند حبيبة زاد جماعة من أصحاب ابن عيينة عنه ذكر حبيبة فقالوا عن زينب بنت أم سلمة عن حبيبة بنت أم حبيبة عن أمها أم حبيبة، هكذا أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وسعيد بن عمرو الأشعثي وزهير بن حرب ومحمد بن يحيى بن أبي عمر أربعتهم عن سفيان عن الزهري، قال مسلم: زادوا فيه حبيبة، وهكذا أخرجه الترمذي عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي وغير واحد كلهم عن سفيان، قال الترمذي: جود سفيان هذا الحديث هكذا رواه الحميدي وعلى ابن المديني وغير واحد من الحفاظ عن سفيان بن عيينة، قال الحميدي قال سفيان: حفظت عن الزهري في هذا الحديث أربع نسوة زينب بنت أم سلمة عن حبيبة وهما رييتا النبي صلى الله عليه وسلم عن أم حبيبة عن زينب بنت جحش وهما زوجا النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق الحميدي فقال في روايته عن حبيبة بنت أم حبيبة عن أمها أم حبيبة، وقال في آخره: قال الحميدي: قال سفيان «أحفظ في هذا الحديث عن الزهري أربع نسوة قد رأين النبي صلى الله عليه وسلم ثنتين من أزواجه أم حبيبة وزينب بنت جحش وثنتين رييتاه زينب بنت أم سلمة وحبيبة بنت أم حبيبة أبوها عبيد الله بن جحش مات بأرض الحبشة». انتهى كلامه. وأخرجه أبو نعيم أيضاً من رواية إبراهيم بن بشار الرمادي ونصر بن علي الجهضمي، وأخرجه النسائي عن عبيد الله بن سعيد وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة والإسماعيلي من رواية الأسود بن عامر كلهم عن

ابن عيينة بزيادة حبيبة في السند ، وساق الإسماعيلي عن هارون بن عبد الله قال قال لي الأسود بن عامر : كيف يحفظ هذا عن ابن عيينة ؟ فذكره له بنقص حبيبة فقال « لكنه حدثنا عن الزهري عن عروة عن أربع نسوة كلهن قد أدركن النبي صلى الله عليه وسلم بعضهن عن بعض » قال الدارقطني أظن سفيان كان تارة يذكرها وتارة يسقطها . قلت ورواه شريح بن يونس عن سفيان فأسقط حبيبة وزينب بنت جحش أخرجه ابن حبان ، ومثله لأبي عوانة عن الليث عن الزهري ومن رواية سليمان بن كثير عن الزهري وصرح فيه بالأخبار ، وسأذكر شرح المتن في آخر كتاب الفتن إن شاء الله تعالى ، وحبيبة بنت عبيد الله بالتصغير ابن جحش هذه ذكرها موسى ابن عقبة فيمن هاجر إلى الحبشة فتنصر عبيد الله بن جحش ومات هناك وثبتت أم حبيبة على الإسلام فتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم وجعلها إليه النجاشي ، وحكى ابن سعد أن حبيبة إنما ولدت بأرض الحبشة فعلى هذا تكون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم صغيرة فهي نظير التي روت عنها في أن كلا منهما ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم وفي أن كلا منهما من صغار الصحابة ، وزينب بنت جحش هي عمة حبيبة المذكورة فروت حبيبة عن أمها عن عمتها وكانت وفاة زينب قبل وفاة أم حبيبة ، وزعم بعض الشراح أن رواية مسلم بذكر حبيبة تؤذن بانقطاع طريق البخاري ، قلت وهو كلام من لم يطلع على طريق شعيب التي نهت عليها ، وقد جمع الحافظ عبد الغني ابن سعيد الأزدى جزءاً في الأحاديث المسلسلة بأربعة من الصحابة وجملة ما فيه أربعة أحاديث ، وجمع ذلك بعده الحافظ عبد القادر الرازي ثم الحافظ يوسف بن خليل فزاد عليه قدرها وزاد واحداً خماسياً فصارت تسعة أحاديث وأصحها حديث الباب ، ثم حديث عمر في العمالة وسيأتي في كتاب الأحكام .

الحديث الثاني حديث أسامة بن زيد ، قوله ( عن الزهري ) في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان ابن عيينة « حدثنا الزهري » وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه على مسلم من طريقه .

قوله ( عن عروة عن أسامة بن زيد ) في رواية الحميدي وابن أبي عمر في مسنده عن ابن عيينة عن الزهري « أخبرني عروة أنه سمع أسامة بن زيد » وقوله « حدثنا محمود » هو ابن غيلان .

قوله ( أشرف النبي صلى الله عليه وسلم ) عند الإسماعيلي في رواية معمر « أوفى » وهو بمعنى أشرف أى اطلع من علو .

قوله ( على أطم ) بضمتين هو الحصن وقد تقدم بيانه في آخر الحج .

قوله ( من آطام المدينة ) تقدم في علامات النبوة عن أبي نعيم بهذا السند بلفظ « على أطم من الآطام » فاقتضى ذلك أن اللفظ الذي ساقه هنا لفظ معمر .

قوله ( هل ترون ما أرى ؟ قالوا : لا ) وهذه الزيادة أيضاً لمعمر ، ولم أرها في شيء من الطرق عن ابن عيينة .

قوله ( فإني لأرى الفتن تقع خلال بيوتكم ) في رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان « إني لأرى مواقع الفتن » والمراد بالمواقع مواضع السقوط ، والخلال النواحي ، قال الطيبي : تقع مفعول ثان ويحتمل أن يكون حالاً وهو أقرب ، والرؤية بمعنى النظر أى كشف لي فأبصرت ذلك عياناً .

قوله ( كوقع القطر ) في رواية المستملي والكشميهني « المطر » وفي رواية علامات النبوة « كمواقع القطر »

وقد تقدم الكلام على هذه الرواية في آخر الحج ، وإنما اختصت المدينة بذلك لأن قتل عثمان رضى الله عنه كان بها ، ثم انتشرت الفتن في البلاد بعد ذلك ، فالقتال بالجمال وبصفين كان بسبب قتل عثمان ، والقتال بالنهروان كان بسبب التحكيم بصفين وكل قتال وقع في ذلك العصر إنما تولد عن شيء من ذلك أو عن شيء تولد عنه . ثم أن قتل عثمان كان أشد أسبابه الطعن على أمرائه ثم عليه بتوليته لهم ، وأول ما نشأ ذلك من العراق وهى من جهة المشرق فلا منافاة بين حديث الباب وبين الحديث الآتى أن الفتنة من قبل المشرق ، وحسن التشبيه بالمطر لإرادة التعميم لأنه إذا وقع في أرض معينة عمها ولو في بعض جهاتها ، قال ابن بطال : أنذر النبي صلى الله عليه وسلم في حديث زهنب بقرب قيام الساعة كى يتوبوا قبل أن تهجم عليهم ، وقد ثبت أن خروج يأجوج ومأجوج قرب قيام الساعة فإذا فتح من ردمهم ذاك القدر في زمنه صلى الله عليه وسلم لم يزل الفتح يتسع على مر الأوقات ، وقد جاء في حديث أبى هريرة رفعه « ويل للعرب من شر قد اقترب ، موتوا إن استطعتم » قال : وهذا غاية في التحذير من الفتن والخوض فيها حيث جعل الموت خيراً من مباشرتها ، وأخبر في حديث أسامة بوقوع الفتن خلال البيوت ليتأهبوا لها فلا يخوضوا فيها ويسألوا الله الصبر والنجاة من شرها .

### باب ظهور الفتن

[٧٠٦١] ٦٨٠٨ - نا عياش بن الوليد قال نا عبد الأعلى قال نا معمر عن الزهري عن سعيد عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « يتقارب الزمان ، وينقص العمل ، ويلقى الشح ، وتظهر الفتن ويكثر الهرج » . قالوا : يا رسول الله ، أيم هو ؟ قال : « القتل القتل » . وقال يونس وشعيب والليث وابن أخى الزهري عن الزهري عن حميد عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه .

[٧٠٦٢] ٦٨٠٩ - نا عبيد الله بن موسى عن الأعمش عن شقيق قال : كنت مع عبد الله وأبى موسى فقالا : قال النبي صلى الله عليه : « إن بين يدي الساعة لأياماً ينزل فيها الجهل ، ويرفع فيها العلم ، ويكثر فيها الهرج » . والهرج القتل .

[الحديث ٧٠٦٢ - طرفه في : ٧٠٦٦ ، والحديث ٧٠٦٣ - طرفاه في : ٧٠٦٤ ، ٧٠٦٥] .

[٧٠٦٤] ٦٨١٠ - نا عمر بن حفص قال نا أبى قال نا الأعمش قال نا شقيق قال : جلس عبد الله وأبى موسى فتحدثا فقال أبو موسى قال النبي صلى الله عليه : « إن بين يدي الساعة أياماً يرفع فيها العلم ، وينزل فيها الجهل ، ويكثر فيها الهرج » . والهرج القتل .

[٧٠٦٥] ٦٨١١ - نا قتيبة قال نا جرير عن الأعمش عن أبى وائل قال : إني لجالس مع عبد الله وأبى موسى ، فقال أبو موسى : سمعت النبي صلى الله عليه ... مثله . والهرج بلسان الحبشة القتل .

[٧٠٦٦] ٦٨١٢ - نا محمد قال نا غندر قال نا شعبة عن واصل عن أبى وائل عن عبد الله - وأحسبه رفعه - قال : « بين يدي الساعة أيام الهرج : يزول فيها العلم ، ويظهر فيها الجهل » . قال أبو موسى : والهرج القتل بلسان الحبشة .

[٧٠٦٧] ٦٨١٣ - وقال أبو عوانة عن عاصم عن أبى وائل عن الأشعري أنه قال لعبد الله : تعلم الأيام التي ذكر

النبي صلى الله عليه أيام الهرج . . نحوه . وقال ابن مسعود : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « من شرار الناس من تدرکہم الساعة وهم أحياء » .

**قوله ( باب ظهور الفتن ) ذكر فيه ثلاثة أحاديث :**

الحديث الأول حديث أنى هريرة ، قوله ( حدثنا عياش ) بتحتانية ثقيلة ومعجمة ، وشيخه عبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامي بالمهمل البصري ، وسعيد هو ابن المسيب ونسبه أبو بكر بن أنى شبيهة في روايته له عن عبد الأعلى المذكور أخرجه ابن ماجه ، وكذا عند الإسماعيلي من رواية عبد الأعلى وعبد الواحد وعبد المجيد بن أنى رواد كلهم عن معمر ، وهو عند مسلم عن أنى بكر لكن لم يسق لفظه .

**قوله ( يتقارب الزمان ) كذا للأكثر ، وفي رواية السرخسي « الزمن » وهي لغة فيه .**

**قوله ( وينقص العلم ) كذا للأكثر ، وفي رواية المستمل والسرخسي « العمل » ، ومثله في رواية شعيب عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أنى هريرة عند مسلم ، وعنده من رواية يونس عن الزهري في هذه الطريق « ويقبض العلم » ووقع مثله في رواية الأعرج عن أنى هريرة كما سيأتى في أواخر كتاب الفتن وهي تؤيد رواية من رواه بلفظ « وينقص العمل » ويؤيده أيضا الحديث الذى بعده بلفظ « ينزل الجهل ويرفع العلم » .**

**قوله ( ويكثر الهرج ، قالوا يا رسول الله أيما هو )** بفتح الهمزة وتشديد الياء الأخيرة بعدها ميم خفيفة وأصله أى شيء هو ، ووقعت للأكثر بغير ألف بعد الميم ، وضبطه بعضهم بتخفيف الياء كما قالوا إيش ؟ في موضع أى شيء ، وفي رواية الإسماعيلي « وما هو ؟ » وفي رواية أنى بكر بن أنى شبيهة « قالوا يا رسول الله وما الهرج ؟ » وهذه رواية أكثر أصحاب الزهري ، وفي رواية عنبسة بن خالد عن يونس عند أنى داود « قيل يا رسول الله إيش هو ؟ قال : القتل القتل » وفي رواية للطبراني عن ابن مسعود « القتل والكذب » .

**قوله ( قال القتل القتل )** صريح في أن تفسير الهرج مرفوع ، ولا يعارض ذلك مجيئه في غير هذه الرواية موقوفاً ولا كونه بلسان الحبشة ، وقد تقدم في كتاب العلم من طريق سالم بن عبد الله بن عمر « سمعت أبا هريرة » فذكر نحو حديث الباب دون قوله « يتقارب الزمان » ودون قوله « ويلقى الشح » وزاد فيه « ويظهر الجهل » وقال في آخره « قيل يا رسول الله وما الهرج ؟ فقال هكذا بيده فحرفها كأنه يريد القتل » فيجمع بأنه جمع بين الإشارة والنطق فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض كما وقع لهم في الأمور المذكورة ، وجاء تفسير أيام الهرج فيما أخرجه أحمد والطبراني بسند حسن من حديث خالد بن الوليد « أن رجلاً قال له : يا أبا سليمان اتق الله ، فإن الفتن ظهرت ، فقال : أما وابن الخطاب حى فلا ، إنما تكون بعده ، فينظر الرجل فيفكر هل يجد مكاناً لم ينزل به مثل ما نزل بمكانه الذى هو به من الفتنة والشر فلا يجد ، فتلك الأيام التى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين يدي الساعة أيام الهرج » .

**قوله ( وقال يونس )** يعنى ابن يزيد ( وشعيب ) يعنى ابن أنى حمزة والليث وابن أخى الزهري عن الزهري عن حميد يعنى ابن عبد الرحمن بن عوف عن أنى هريرة ، يعنى أن هؤلاء الأربعة خالفوا معمرًا في قوله « عن الزهري عن سعيد » فجعلوا شيخ الزهري حميداً لا سعيداً ، وصنيع البخارى يقتضى أن الطريقتين

صحيحان ، فإنه وصل طريق معمر هنا ووصل طريق شعيب في كتاب الأدب ، وكأنه رأى أن ذلك لا يقدح ، لأن الزهري صاحب حديث فيكون الحديث عنده عن شيخين ، ولا يلزم من ذلك اطراذه في كل من اختلف عليه في شيخه إلا أن يكون مثل الزهري في كثرة الحديث والشيوخ ، ولولا ذلك لكانت رواية يونس ومن تابعه أرجح ، وليست رواية معمر مدفوعة عن الصحة لما ذكرته ، فأما رواية يونس فوصلها مسلم كما ذكرت من طريق ابن وهب عنه ولفظه « ويقبض العلم » وقدم « وتظهر الفتن » على « ويلقى الشح » وقال « قالوا وما المهرج ؟ قال : القتل » ولم يكرر لفظ القتل . ومثله له من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رفعه « لا تقوم الساعة حتى يكثر المهرج » فذكره مقتصرأ عليه ، وأخرجه أبو داود من رواية عنبة ابن خالد عن يونس بن يزيد بلفظ « وينقص العلم » وأما رواية شعيب فوصلها المصنف في كتاب الأدب عن أبي اليمان عنه وقال في روايته « يتقارب الزمان وينقص العمل » وفي رواية الكشميهني « العلم » والباقي مثل لفظ معمر ، وقال في روايته يونس وشعيب عن الزهري « حدثني حميد بن عبد الرحمن » وأما رواية الليث فوصلها الطبراني في « الأوسط » من رواية عبد الله بن صالح عنه به مثل رواية ابن وهب ، وأما رواية ابن أخى الزهري فوصلها الطبراني أيضاً في « الأوسط » من طريق صدقة بن خالد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن ابن أخى الزهري واسمه محمد بن عبد الله بن مسلم وقال في روايته « سمعت أبا هريرة » ولفظه مثل لفظ ابن وهب إلا أنه قال « قلنا وما المهرج يا رسول الله ؟ » وأخرجه مسلم من رواية عبد الرحمن بن يعقوب وهمام بن منبه وأبي يونس مولى أبي هريرة ثلاثتهم عن أبي هريرة قال بمثل حديث حميد بن عبد الرحمن غير أنهم لم يذكر « ويلقى الشح » . قلت : وساق أحمد لفظ همام وأوله « يقبض العلم يقترب الزمن » وقد جاء عن أبي هريرة من طريق أخرى زيادة في الأمور المذكورة ، فأخرج الطبراني في « الأوسط » من طريق سعيد بن جبيرة عنه رفعه « لا تقوم الساعة حتى يظهر الفعش والبخل ويؤمن الأمين ويؤتمن الخائن وتهلك الوعول وتظهر التحوت » قالوا يا رسول الله وما التحوت والوعول ؟ قال الوعول وجوه الناس وأشرافهم والتحوت الذين كانوا تحت أقدام الناس ليس يعلم بهم » وله من طريق أبي علقمة « سمعت أبا هريرة يقول إن من أشراط الساعة » نحوه وزاد كذلك « أنبأنا عبد الله بن مسعود سمعته من حبي ؟ قال نعم ، قلنا وما التحوت ؟ قال : فسول الرجال وأهل البيوت الغامضة قلنا وما الوعول قال أهل البيوت الصالحة » قال ابن بطال : ليس في هذا الحديث ما يحتاج إلى تفسير غير قوله يتقارب الزمان ومعناه والله أعلم تقارب أحوال أهله في قلة الدين حتى لا يكون فيهم من يأمر بمعروف ولا ينهى عن منكر لغلبة الفسق وظهور أهله ، وقد جاء في الحديث لا يزال الناس بخير ما تفاضلوا فإذا تساوا هلكوا يعني لا يزالون بخير ما كان فيهم أهل فضل وصلاح وخوف من الله يلجأ إليهم عند الشدائد ويستشفى بآرائهم ويتبرك بدعائهم ويؤخذ بتقويمهم وآثارهم . وقال الطحاوي : قد يكون معناه في ترك طلب العلم خاصة والرضا بالجهل ، وذلك لأن الناس لا يتساوون في العلم لأن درج العلم متفاوت قال تعالى ﴿ وفوق كل ذي علم عليم ﴾ وإنما يتساوون إذا كانوا جهالا ، وكأنه يريد غلبة الجهل وكثرته بحيث يفقد العلم بفقد العلماء قال ابن بطال : وجميع ما تضمنه هذا الحديث من الأشراف قد رأيناها عياناً فقد نقص العلم وظهر الجهل وألقى الشح في القلوب وعمت الفتن وكثر القتل قلت : الذي يظهر أن الذي شاهده كان منه الكثير مع وجود مقابله ، والمراد من الحديث استحكام ذلك حتى لا يبقى مما يقابله إلا النادر ، وإليه الإشارة بالتعبير بقبض العلم فلا يبقى إلا الجهل الصرف ، ولا يمنع من ذلك وجود طائفة من أهل العلم لأنهم يكونون حيثئذ مغمورين في أولئك ، ويؤيد ذلك ما أخرجه ابن ماجه بسند



قوى عن حذيفة قال « يَدْرُسُ الإسلام كما يدرس وشي الثوب حتى لا يدري ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة ويسرى على الكتاب في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية » الحديث وسأذكر مزيداً لذلك في أواخر كتاب الفتن ، وعند الطبراني عن عبد الله بن مسعود قال « ولينزعن القرآن من بين أظهركم يسرى عليه ليلاً فيذهب من أجواف الرجال فلا يبقى في الأرض منه شيء » وسنده صحيح لكنه موقوف وسيأتي بيان معارضه ظاهراً في كتاب الأحكام والجمع بينهما ، وكذا القول في باقي الصفات ، والواقع أن الصفات المذكورة وجدت مبادئها من عهد الصحابة ثم صارت تكثر في بعض الأماكن دون بعض ، والذي يعقبه قيام الساعة استحكام ذلك كما قرره ، وقد مضى من الوقت الذي قال فيه ابن بطال ما قال نحو ثلثمائة وخمسين سنة والصفات المذكورة في ازدياد في جميع البلاد لكن يقل بعضها في بعض ويكثر بعضها في بعض ، وكلما مضت طبقة ظهر النقص الكثير في التي تليها ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في حديث الباب الذي بعده « لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه » ثم نقل ابن بطال عن الخطابي في معنى تقارب الزمان المذكور في الحديث الآخر يعني الذي أخرجه الترمذي من حديث أنس وأحمد من حديث أبي هريرة مرفوعاً « لا تقوم الساعة حتى يتقارب الزمان فتكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كالיום ويكون اليوم كالساعة وتكون الساعة كاحتراق السعفة » قال الخطابي هو من استلذاذ العيش ، يريد والله أعلم أنه يقع عند خروج المهدي ووقوع الأمانة في الأرض وغلبة العدل فيها فيستلذ العيش عند ذلك وتستقصر مدته ، وما زال الناس يستقصرون مدة أيام الرخاء وإن طال واستطيلون مدة المكروه وإن قصرت ، وتعقبه الكرماني بأنه لا يناسب أخواته من ظهور الفتن وكثرة المهرج وغيرها . وأقول : إنما احتاج الخطابي إلى تأويله بما ذكر لأنه لم يقع النقص في زمانه ، وإلا فالذي تضمنه الحديث قد وجد في زماننا هذا فإننا نجد من سرعة مر الأيام مالم نكن نجد في العصر الذي قبل عصرنا هذا وإن لم يكن هناك عيش مستلذ ، والحق أن المراد نزع البركة من كل شيء حتى من الزمان وذلك من علامات قرب الساعة . وقال بعضهم : معنى تقارب الزمان استواء الليل والنهار ، قلت وهذا مما قالوه في قوله « إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب » كما تقدم بيانه فيما مضى . ونقل ابن التين عن الداودي أن معنى حديث الباب أن ساعات النهار تقصر قرب قيام الساعة ويقرب النهار من الليل انتهى ، وتخصيصه ذلك بالنهار لأمعنى له بل المراد نزع البركة من الزمان ليله ونهاره كما تقدم . قال النووي تبعاً لعياض وغيره : المراد بقصره عدم البركة فيه وأن اليوم مثلاً يصير الانتفاع به بقدر الانتفاع بالساعة الواحدة ، قالوا وهذا أظهر وأكثر فائدة وأوفق لبقية الأحاديث ، وقد قيل في تفسير قوله « يتقارب الزمان » قصر الأعمار بالنسبة إلى كل طبقة فالطبقة الأخيرة أقصر أعماراً من الطبقة التي قبلها ، وقيل تقارب أحوالهم في الشر والفساد والجهل ، وهذا اختيار الطحاوي ، واحتج بأن الناس لا يتساوون في العلم والفهم ، فالذي جنع إليه لا يناسب ما ذكر معه ، إلا أن نقول إن الواو لا ترتب فيكون ظهور الفتن أولاً ينشأ عنها المهرج « ثم يخرج المهدي فيحصل الأمن » . قال ابن أبي جمره : يحتمل أن يكون المراد بتقارب الزمان قصره على ما وقع في حديث « لا تقوم الساعة حتى تكون السنة كالشهر » وعلى هذا فالقصر يحتمل أن يكون حسياً ويحتمل أن يكون معنوياً ، أما الحسى فلم يظهر بعد ولعله من الأمور التي تكون قرب قيام الساعة ، وأما المعنوي فله مدة منذ ظهر يعرف ذلك أهل العلم الديني ومن له فطنة من أهل السبب الديني فإنهم يجدون أنفسهم لا يقدر أحدهم أن يبلغ من العمل قدر ما كانوا يعملونه قبل ذلك ويشكون ذلك ولا يدرون العلة فيه ، ولعل ذلك بسبب ما وقع من ضعف الإيمان لظهور الأمور المخالفة للشرع من عدة أوجه ، وأشد ذلك الأقوات ففيها من الحرام المحض ومن الشبه مالا يخفى حتى إن كثيراً من الناس لا يتوقف في شيء ومهما قدر على تحصيل شيء هجم عليه ولا يبالى ، والواقع أن البركة في الزمان وفي الرزق وفي

النبت إنما يكون من طريق قوة الإيمان واتباع الأمر واجتناب النهي ، والشاهد لذلك قوله تعالى ﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ﴾ انتهى ملخصاً . وقال البيضاوى : يحتمل أن يكون المراد بتقارب الزمان تسارع الدول إلى الانقضاء والقرون إلى الانقراض فيتقارب زمانهم وتتداني أيامهم ، وأما قول ابن بطال إن بقية الحديث لا تحتاج إلى تفسير فليس كما قال ، فقد اختلف أيضاً في المراد بقوله « ينقص العلم » فقيل المراد نقص علم كل عالم بأن يطرأ عليه النسيان مثلاً ، وقيل نقص العلم بموت أهله فكلما مات عالم في بلد ولم يخلفه غيره نقص العلم من تلك البلد ، وأما نقص العمل فيحتمل أن يكون بالنسبة لكل فرد فرد ، فإن العامل إذا دهمته الخطوب أهته عن أوراده وعبادته ، ويحتمل أن يراد به ظهور الخيانة في الأمانات والصناعات . قال ابن أبي جمرة : نقص العمل الحسى ينشأ عن نقص الدين ضرورة ، وأما المعنوى فيحسب ما يدخل من الخلل بسبب سوء المطعم وقلة المساعد على العمل ، والنفس ميالة إلى الراحة وتحن إلى جنسها ، ولكثرة شياطين الإنس الذين هم أضر من شياطين الجن . وأما قبض العلم فسيأتى بسط القول فيه في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . وأما قوله « ويلقى الشح » فالمراد إلقاؤه في قلوب الناس على اختلاف أحوالهم حتى ييخل العالم بعلمه فيترك التعليم والفتوى ، وييخل الصانع بصناعته حتى يترك تعليم غيره ، وييخل الغنى بماله حتى يهلك الفقير ، وليس المراد وجود أصل الشح لأنه لم يزل موجوداً . والمحفوظ في الروايات « يلقي » بضم أوله من الرباعي ، وقال الحميدى لم تضبط الرواة هذا الحرف ، ويحتمل أن يكون بفتح اللام وتشديد القاف أى يتلقى ويتعلم ويتواصى به كما في قوله ﴿ ولا يلقاها إلا الصابرون ﴾ قال : والرواية بسكون اللام مخففاً تفسد المعنى لأن الإلقاء بمعنى الترك ولو ترك لم يكن موجوداً وكان مدحاً والحديث ينبنى بالذم . قلت : وليس المراد بالإلقاء هنا أن الناس يلقونه ، وإنما المراد أنه يلقي إليهم أى يوقع في قلوبهم ومنه ﴿ إني ألقى إلى كتاب كريم ﴾ قال الحميدى ولو قيل بالفاء مع التخفيف لم يستقم لأنه لم يزل موجوداً . قلت : لو ثبت الرواية بالفاء لكان مستقيماً ، والمعنى أنه يوجد كثيراً مستفيضاً عند كل أحد كما تقدمت الإشارة إليه . وقال القرطبي في التذكرة : يجوز أن يكون « يلقي » بتخفيف اللام والفاء أى يترك لأجل كثرة المال وإفاضته حتى يهم ذا المال من يقبل صدقته فلا يجرد ، ولا يجوز أن يكون بمعنى يوجد لأنه ما زال موجوداً ، كذا جزم به ، وقد تقدم ما يرد عليه ، وأما قوله « وتظهر الفتن » فالمراد كثرتها واشتارها وعدم التكاتم بها والله المستعان . قال ابن أبي جمرة : يحتمل أن يكون إلقاء الشح عاماً في الأشخاص ، والمحدور من ذلك ما يترتب عليه مفسدة ، والشحيح شرعاً هو من يمنع ما وجب عليه وإمساك ذلك ممحق للمال مذهب لبركته ، ويؤيده « ما نقص مال من صدقة » فإن أهل المعرفة فهموا منه أن المال الذى يخرج منه الحق الشرعى لا يلحقه آفة ولا عاهة بل يحصل له الثناء ، ومن ثم سميت الزكاة لأن المال ينمو بها ويحصل فيه البركة انتهى ملخصاً . قال : وأما ظهور الفتن فالمراد بها ما يؤثر في أمر الدين ، وأما كثرة القتل فالمراد بها مالا يكون على وجه الحق كإقامة الحد والقصاص .

الحديث الثانى والثالث . قوله ( حدثنا مسدد حدثنا عبيد الله بن موسى ) كذا وقع عند أنى ذكر عن شيوخه فى نسخة معتمدة وسقط فى غيرها ، وقال عياض : ثبت للقاسى عن أنى زيد المروزى وسقط مسدد للباقيين وهو الصواب . قلت : وعليه اقتصر أصحاب الأطراف .

قوله ( شقيق ) هو أبو وائل .

**قوله ( كنت مع عبد الله )** هو ابن مسعود ، وأبو موسى هو الأشعري .

**قوله ( فقالا )** يظهر من الروایتين اللتين بعدها أن الذى تلفظ بذلك هو أبو موسى لقوله فى روايته « فقال أبو موسى » فذكره ، ولا يعارض ذلك الرواية الثالثة من طريق واصل عن أبى وائل عن عبد الله وأحسبه رفعه قال « بين یدى الساعة » فذكره لاحتمال أن يكون أبو وائل سمعه من عبد الله أيضاً لدخوله فى قوله فى رواية الأعمش « قال » وقد اتفق أكثر الرواة عن الأعمش على أنه عن عبد الله وأبى موسى معا ، ورواه أبو معاوية عن الأعمش فقال « عن أبى موسى » ولم يذكر عبد الله أخرجه مسلم ، وأشار ابن أبى خيثمة إلى ترجيح قول الجماعة وأما رواية عاصم المعلقة التى ختم بها الباب فلولا أنه دون الأعمش وواصل فى الحفظ لكانت روايته هى المعتمدة لأنه جعل لكل من أبى موسى وعبد الله لفظ متن غير الآخر ، لكن يحتمل أن يكون المتن الآخر كان عند عبد الله ابن مسعود مع المتن الأول .

**قوله ( ينزل فيها الجهل ويرفع فيها العلم )** معناه أن العلم يرتفع بموت العلماء فكلما مات عالم ينقص العلم بالنسبة إلى فقد حامله ، وينشأ عن ذلك الجهل بما كان ذلك العالم يتفرد به عن بقية العلماء .

**قوله ( إن بين یدى الساعة لأياما )** فى رواية الكشميهنى بحذف اللام .

**قوله ( ويكثر فيها الهرج ، والهرج القتل )** كذا فى هاتين الروایتين ، وزاد فى الرواية الثالثة وهى رواية جرير ابن عبد الحميد عن الأعمش « والهرج بلسان الحبشة القتل » ونسب التفسير فى رواية واصل لأبى موسى ، وأصل الهرج فى اللغة العربية الاختلاط يقال هرج الناس اختلطوا واختلفوا وهرج القوم فى الحديث إذا كثروا وخلطوا ، وأخطأ من قال نسبة تفسير الهرج بالقتل للسان الحبشة وهم من بعض الرواة وإلا فهى عربية صحيحة ، ووجه الخطأ أنها لا تستعمل فى اللغة العربية بمعنى القتل إلا على طريق المجاز لكون الاختلاط مع الاختلاف يفضى كثيراً إلى القتل وكثيراً ما يسمى الشيء باسم ما يؤول إليه ، واستعمالها فى القتل بطريق الحقيقة هو بلسان الحبش ، وكيف يدعى على مثل أبى موسى الأشعري الوهم فى تفسير لفظة لغوية بل الصواب معه ، واستعمال العرب الهرج بمعنى القتل لا يمنع كونها لغة الحبشة وإن ورد استعمالها فى الاختلاط والاختلاف كحديث معقل بن يسار رفعه « العبادة فى الهرج كهجرة إلى » أخرجه مسلم ، وذكر صاحب المحكم للهرج معانى أخرى ومجموعها تسعة : شدة القتل وكثرة القتل والاختلاط والفتنة فى آخر الزمان وكثرة النكاح وكثرة الكذب وكثرة النوم وما يرى فى النوم غير منضبط وعدم الإتيان للشيء . وقال الجوهري : أصل الهرج الكثرة فى الشيء يعنى حتى لا يتميز .

**قوله فى رواية واصل ( وأحسبه رفعه )** زاد فى رواية القواريرى عن غندر « إلى النبى صلى الله عليه وسلم » أخرجه الإسماعيلي وكذا أخرجه أحمد عن غندر ، ومحمد شيخ البخارى فيه لم ينسب عند الأكثر ، ونسبه أبو ذر فى روايته محمد بن بشار .

**قوله ( وقال أبو عوانة عن عاصم )** هو ابن أبى النجود القارئ المشهور ، ووجدت لأبى عوانة عن عاصم فى المعنى سنداً آخر أخرجه ابن أبى خيثمة عن عفان وأبى الوليد جميعاً عن أبى عوانة عن عاصم عن شقيق عن عروة بن قيس عن خالد بن الوليد فذكر قصة فيها « فأولئك الأيام التى ذكر النبى صلى الله عليه وسلم بين یدى الساعة أيام الهرج » وذكر فيه أن « الفتنة تدهش حتى ينظر الشخص هل يجد مكاناً لم ينزل به فلا يجد » وقد وافقه على حديث ابن مسعود الأخير زائدة أخرجه الطبرانى من طريقه عن عاصم عن شقيق عن عبد الله « سمعت

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : **إِنْ مِنْ شَرَّارِ النَّاسِ مَنْ تَدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءُ** ، الحديث .

**قوله ( أنه قال لعبد الله )** يعنى ابن مسعود ( **تعلم الأيام التي ذكر — إلى قوله — نحوه** ) يريد نحو الحديث المذكور « بين يدي الساعة أيام الهرج » وقد رواه الطبراني من طريق زائدة عن عاصم مقتصراً على حديث ابن مسعود المرفوع دون القصة ، ووقع عند أحمد وابن ماجه من رواية الحسن البصري عن أسيد بن المششم عن أوى موسى في المرفوع زيادة « قال رجل يارسول الله إنا نقتل في العام الواحد من المشركين كذا وكذا فقال : ليس بقتلكم المشركين ، ولكن بقتل بعضكم بعضاً » الحديث .

**قوله ( وقال ابن مسعود )** هو بالسند المذكور .

**قوله ( من شرار الناس من تدرِكهم الساعة وهم أحياء )** قال ابن بطلال : هذا وإن كان لفظه لفظ العموم فالمراد به الخصوص ، ومعناه أن الساعة تقوم في الأكثر والأغلب على شرار الناس بدليل قوله « لاتزال طائفة من أمتى على الحق حتى تقوم الساعة » فدل هذا الخبر أن الساعة تقوم أيضاً على قوم فضلاء . قلت : ولا يتعين ما قال ، فقد جاء ما يؤيد العموم المذكور كقوله في حديث ابن مسعود أيضاً رفعه « لاتقوم الساعة إلا على شرار الناس » أخرجه مسلم ، ولمسلم أيضاً من حديث أوى هريرة رفعه « إن الله يبعث رجلاً من اليمن ألين من الحرير فلا تدع أحداً في قلبه مثقال ذرة من إيمان إلا قبضته » وله في آخر حديث النواس بن سمعان الطويل في قصة الدجال وعيسى ويأجوج ومأجوج « إذ بعث الله رجلاً طيبة فتقبض روح كل مؤمن ومسلم ويبقى شرار الناس يتهارجون تهارج الحمر فعليهم تقوم الساعة » وقد اختلفوا في المراد بقوله « يتهارجون » ف قيل يتسافدون وقيل يتشاورون ، والذي يظهر أنه هنا بمعنى يتقاتلون أو لأعم من ذلك ؛ ويؤيد حمله على التقاتل حديث الباب ، ولمسلم أيضاً « لاتقوم الساعة على أحد يقول الله الله » وهو عند أحمد بلفظ « على أحد يقول لا إله إلا الله » والجمع بينه وبين حديث « لاتزال طائفة » حمل الغاية في حديث « لاتزال طائفة » على وقت هبوب الريح الطيبة التي تقبض روح كل مؤمن ومسلم فلا يبقى إلا الشرار فتحجم الساعة عليهم بغتة كما سيأتي بيانه بعد قليل .

**ب) لَا يَأْتِي زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ**

[٧٠٦٨] ٦٨١٤- فامحمد بن يوسف قال نا سفيان عن الزبير بن عدي قال : أتينا أنس بن مالك فشكونا إليه ما يلقون من الحجاج ، فقال : اصبروا ، فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده أشر منه حتى تلقوا ربكم سمعته من نبيكم صلى الله عليه .

[٧٠٦٩] ٦٨١٥- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري ... ح . ونا إسماعيل قال حدثني أخي عن سليمان بن بلال عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن هند بنت الحارث الفراسية أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه قالت : استيقظ رسول الله صلى الله عليه ليلة فرعاً يقول : « سبحان الله ، ماذا أنزل الله من الخزائن ، وماذا أنزل من الفتن ؟ من يوقظ صواحِبَ الحجرات - يريد أزواجه - لكي يصلين ؟ رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة » .

**قوله ( باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه )** كذا ترجم بالحديث الأول ، وأورد فيه حديثين :

**الأول . قوله ( سفيان )** هو الثوري و ( الزبير بن عدي ) بفتح العين بعدها دال وهو كوفي همداني بسكون

الميم ولى قضاء الرى ويكنى أبا عدى ، وهو من صغار التابعين ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث ، وقد يلتبس به راو قريب من طبقته وهو الزبير بن عرى بفتح العين والراء بعدها موحدة مكسورة وهو اسم بلفظ النسب بصرى يكنى أبا سلمة : وليس له فى البخارى سوى حديث واحد تقدم فى الحج من روايته عن ابن عمر وتقدمت الإشارة إلى شىء من ذلك هناك من كلام الترمذى .

**قوله ( أتينا أنس بن مالك فشكونا إليه ما يلقون )** فيه التفات ووقع فى رواية الكشميهنى « فشكوا » وهو على الجادة ووقع فى رواية ابن أبى مريم عن الفريانى شيخ البخارى فيه عند أبى نعيم « نشكو » بنون بدل الفاء ، وفى رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عند الإسماعيلي « شكونا إلى أنس ما نلقى من الحجاج » .

**قوله ( من الحجاج )** أى ابن يوسف الثقفى الأمير المشهور ، والمراد شكواهم ما يلقون من ظلمه لهم وتعديه ، وقد ذكر الزبير فى « الموقيات » من طريق مجالد عن الشعبى قال « كان عمر فم بعده إذا أخذوا العاصى أقاموه للناس ونزعوا عمامته ، فلما كان زياد ضرب فى الجنائيات بالسياط ، ثم زاد مصعب بن الزبير حلق اللحية ، فلما كان بشر بن مروان سمر كف الجاني بمسمار ، فلما قدم الحجاج قال : هذا كله لعب ، فقتل بالسيف » .

**قوله ( فقال اصبروا )** زاد عبد الرحمن بن مهدي فى روايته « اصبروا عليه » .

**قوله ( فإنه لا يأتى عليكم زمان )** فى رواية عبد الرحمن بن مهدي « لا يأتىكم عام » وبهذا اللفظ أخرج الطبرانى بسند جيد عن ابن مسعود نحو هذا الحديث موقوفاً عليه قال « ليس عام إلا والذي بعده شر منه » وله عنه بسند صحيح قال « أمس خير من اليوم ، واليوم خير من غد ، وكذلك حتى تقوم الساعة » .

**قوله ( إلا والذي بعده )** كذا لأبى ذر ، وسقطت الواو للباقيين وثبت لابن مهدي .

**قوله ( أشر منه )** كذا لأبى ذر والنسفى ، وللباقين بحذف الألف ، وعلى الأول شرح ابن التين فقال : كذا وقع « أشر » بوزن أفعال ، وقد قال فى الصحاح فلان شر من فلان ولا يقال أشر إلا فى لغة رديئة . ووقع فى رواية محمد بن القاسم الأسدى عن الثورى ومالك بن مغول ومسعر وأبى سنان الشيبانى أربعتهم عن الزبير بن عدى بلفظ « لا يأتى على الناس زمان إلا شر من الزمان الذى كان قبله ، سمعت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم » أخرجه الإسماعيلي ، وكذا أخرجه ابن منده من طريق مالك بن مغول بلفظ « إلا وهو شر من الذى قبله » وأخرجه الطبرانى فى المعجم الصغير : من رواية مسلم بن إبراهيم عن شعبة عن الزبير بن عدى وقال : تفرد به مسلم عن شعبة .

**قوله ( حتى تلقوا ربكم )** أى حتى تموتوا ، وقد ثبت فى صحيح مسلم فى حديث آخر « واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا » .

**قوله ( سمعته من نبيكم صلى الله عليه وسلم )** فى رواية أبى نعيم « سمعت ذلك » قال ابن بطال : هذا الخبر من أعلام النبوة لإخباره صلى الله عليه وسلم بفساد الأحوال ، وذلك من الغيب الذى لا يعلم بالرأى وإنما يعلم بالوحى انتهى . وقد استشكل هذا الإطلاق مع أن بعض الأزمنة تكون فى الشر دون التى قبلها ولو لم يكن فى ذلك إلا زمن عمر بن عبد العزيز وهو بعد زمن الحجاج ييسر ، وقد اشتهر الخير الذى كان فى زمن عمر بن عبد

العزیز ، بل لو قيل أن الشر اضمحل في زمانه لما كان بعيداً فضلاً عن أن يكون شراً من الزمن الذي قبله وقد حمله الحسن البصري على الأكثر الأغلب ، فستل عن وجود عمر بن عبد العزيز بعد الحجاج فقال : لابد للناس من تنفيس . وأجاب بعضهم أن المراد بالتفضيل تفضيل مجموع العصر على مجموع العصر فإن عصر الحجاج كان فيه كثير من الصحابة في الأحياء وفي عصر عمر بن عبد العزيز انقضوا ، والزمان الذي فيه الصحابة خير من الزمان الذي بعده لقوله صلى الله عليه وسلم « خير القرون قرني » وهو في الصحيحين ، وقوله « أصحابي أمانة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون » أخرجه مسلم . ثم وجدت عن عبد الله بن مسعود التصريح بالمراد وهو أولى بالاتباع ، فأخرج يعقوب بن شيبه من طريق الحارث بن حصيرة عن زيد بن وهب قال « سمعت عبد الله بن مسعود يقول : لا يأتي عليكم يوم إلا وهو شر من اليوم الذي كان قبله حتي تقوم الساعة ، لست أعني رخاء من العيش يصيبه ولا مالا يفيدته ولكن لا يأتي عليكم يوم إلا وهو أقل علماً من اليوم الذي مضى قبله ، فإذا ذهب العلماء استوى الناس فلا يأمرن بالمعروف ولا ينهون عن المنكر فعند ذلك يهلكون » ومن طريق أبي إسحق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود إلى قوله « شر منه » قال « فأصابتنا سنة خصب فقال ليس ذلك أعني إنما أعني ذهاب العلماء » ومن طريق الشعبي عن مسروق عنه قال « لا يأتي عليكم زمان إلا وهو أشد مما كان قبله أما إني لا أعني أميراً خيراً من أمير ولا عاماً خيراً من عام ولكن علماءكم وفقهاؤكم يذهبون ثم لا تجدون منهم خلفاً ، ويحيى قوم يفتنون برأيهم » وفي لفظ عنه من هذا الوجه « وما ذاك بكثرة الأمطار وقتلتها ولكن بذهاب العلماء ، ثم يحدث قوم يفتنون في الأمور برأيهم فيثلمون الإسلام ويهدمونه » وأخرج الدارمي الأول من طريق الشعبي بلفظ « لست أعني عاماً أخصب من عام » والباقي مثله وزاد « وخياركم » قبل قوله « وفقهاؤكم » واستشكلوا أيضاً زمان عيسى بن مريم بعد زمان الدجال ، وأجاب الكرماني بأن المراد الزمان الذي يكون بعد عيسى ؟ أو المراد جنس الزمان الذي فيه الأمراء ، وإلا فمعلوم من الدين بالضرورة أن زمان النبي المعصوم لا شر فيه . قلت : ويحتمل أن يكون المراد بالأزمنة ما قبل وجود العلامات العظام كالذجال وما بعده ويكون المراد بالأزمنة المتفاضلة في الشر من زمن الحجاج فما بعده إلى زمن الدجال ، وأما زمن عيسى عليه السلام فله حكم مستأنف والله أعلم . ويحتمل أن يكون المراد بالأزمنة المذكورة الأزمنة الصحابة بناء على أنهم هم المخاطبون بذلك فيختص بهم ، فأما من بعدهم فلم يقصد في الخبر المذكور ، لكن الصحابي فهم التعميم فلذلك أجاب من شكاً إليه الحجاج بذلك وأمرهم بالصبر ، وهم أو جلهم من التابعين . واستدل ابن حبان في صحيحه بأن حديث أنس ليس على عمومته بالأحاديث الواردة في المهدي وأنه يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً ، ثم وجدت عن ابن مسعود ما يصلح أن يفسر به الحديث وهو ما أخرجه الدارمي بسند حسن عن عبد الله قال « لا يأتي عليكم عام إلا وهو شر من الذي قبله ، أما إني لست أعني عاماً » .

الحديث الثاني . قوله ( وحدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد ، ومحمد ابن أبي عتيق هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الله بن أبي بكر نسب لجده ، هكذا عطف هذا الإسناد النازل على الذي قبله وهو أعلى منه بدرجتين لأنه أورد الأول مجرداً في آخر كتاب الأدب بتمامه ، فلما أورده هنا عنه أرفده بالسند الآخر وساقه على لفظ السند الثاني ، وابن شهاب شيخ ابن أبي عتيق هو الزهري شيخ شعيب .

قوله ( هند بنت الحارث الفراسية ) بكسر الفاء بعدها راء وسين مهملة نسبة إلى بني فراس بطن من كنانة

وهم إخوة قريش ، وكانت هند زوج معبد بن المقداد وقد قيل إن لها صحبة ، وتقدم شيء من ذلك في كتاب العلم .

**قوله ( استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فزعاً )** بنصب ليلة ، وفزعاً بكسر الزاى على الحال ، وقع في رواية سفيان بن عيينة عن معمر كما مضى في العلم « استيقظ ذات ليلة » وتقدم هناك الكلام على لفظ ذات ورواية هذا الباب تؤيد أنها زائدة ، وفي رواية هشام بن يوسف عن معمر في قيام الليل مثل الباب لكن بحذف فزعاً وفي رواية شعيب بحذفهما .

**قوله ( يقول سبحانه الله )** في رواية سفيان « فقال سبحانه الله » وفي رواية ابن المبارك عن معمر في اللباس « استيقظ من الليل وهو يقول لا إله إلا الله » .

**قوله ( ماذا أنزل الله من الخزائن ، وماذا أنزل الليلة من الفتن )** في رواية غير الكشميهني « وماذا أنزل » بضم الهززة وفي رواية سفيان « ماذا أنزل الليلة من الفتن ، وماذا فتح من الخزائن » وفي رواية شعيب « ماذا أنزل من الخزائن وماذا أنزل من الفتن » وفي رواية ابن المبارك مثله لكن بتقديم وتأخير وقال « من الفتنة » بالافراد ، وقد تقدم الكلام على المراد بال خزائن وما ذكر معها في كتاب العلم : و « ما » استفهامية فيها معنى التعجب .

**قوله ( من يوقظ صواحب الحجرات )** كذا للأكثر ، وفي رواية سفيان « أيقظوا » بصيغة الأمر مفتوح الأول مكسور الثالث ، وصواحب بالنصب على المفعولية ، وجوز الكرمانى إيقظوا بكسر أوله وفتح ثالثة وصواحب منادى ودلت رواية أيقظوا على أن المراد بقوله من يوقظ التحريض على إيقاظهن .

**قوله ( يريد أزواجه لكي يصلين )** في رواية شعيب « حتى يصلين » وخلت سائر الروايات من هذه الزيادة .

**قوله ( رب كاسية في الدنيا )** في رواية سفيان قرب بزيادة فاء في أوله ، وفي رواية ابن المبارك « يارب كاسية » بزيادة حرف النداء في أوله ، وفي رواية هشام « كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة » وهو يؤيد ما ذهب إليه ابن مالك من أن رب أكثر ماطر للتكثير فإنه قال أكثر النحويين إنها للتقليل وأن معنى ما يصدر بها المضى ، والصحيح أن معناها في الغالب التكثير وهو مقتضى كلام سيويه فإنه قال في « باب كم » واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب ، لأن المعنى واحد إلا أن كم اسم ورب غير اسم انتهى ، ولا خلاف أن معنى كم الخبرة التكثير ولم يقع في كتابه ما يعارض ذلك فصح أن مذهبه ما ذكرت وحديث الباب شاهد لذلك ، فليس مراده أن ذلك قليل بل المتصف بذلك من النساء كثير « ولذلك لو جعلت كم موضع رب لحسن انتهى ، وقد وقعت كذلك في نفس هذا الحديث كما بينته ، وما وردت فيه للتكثير قول حسان :

رب حلم أضاعه عدم الما ل وجهل غطى عليه النعيم

وقول عدى :

رب مأمول وزاج أملا قد ثناه الدهر عن ذاك الأمل

قال : والصحيح أيضاً أن الذى يصدر برب لا يلزم كونه ماضى المعنى بل يجوز مضيه وحضوره واستقباله ، وقد اجتمع في الحديث الحضور والاستقبال ، وشواهد الماضي كثيرة انتهى ملخصاً . وأما تصدير رب بحرف النداء في رواية ابن المبارك فليل المنادى فيه محذوف والتقدير يا سامعين .

**قوله ( عارية في الآخرة )** قال عياض الأكثر بالخفض على الوصف للمجرور برب ، وقال غيره : الأولى الرفع على إضمار مبتدأ والجملة في موضع النعت أى هى عارية والفعل الذى يتعلق به رب محذوف ، وقال السهيلي : الأحسن الخفض على النعت لأن رب حرف جر يلزم صدر الكلام وهذا رأى سيوييه ؛ وعند الكسائى هو اسم مبتدأ والمرفوع خبره ، وإليه كان يذهب بعض شيوخنا انتهى . واختلف في المراد بقوله « كاسية وعارية » على أوجه أحدها كاسية في الدنيا بالثياب لوجود الغنى عارية في الآخرة من الثواب لعدم العمل في الدنيا ، ثانيها كاسية بالثياب لكنها شفاقة لاتستر عورتها فتعاقب في الآخرة بالعري جزاء على ذلك ، ثالثها كاسية من نعم الله عارية من الشكر الذى تظهر ثمرته في الآخرة بالثواب ، رابعها كاسية جسدها لكنها تشد خمارها من ورائها فيبدو صدرها فتصير عارية فتعاقب في الآخرة ، خامسها كاسية من خلعة التزوج بالرجل الصالح عارية في الآخرة من العمل فلا ينفعها صلاح زوجها كما قال تعالى ﴿ فلا أنساب بينهم ﴾ ذكر هذا الأخير الطيبي ورجحه لمناسبة المقام ، واللفظة وإن وردت في أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لكن العبوة بعموم اللفظ ، وقد سبق لنحوه الداودى فقال « كاسية للشرف في الدنيا لكونها أهل التشريف وعارية يوم القيامة قال : ويحتمل أن يراد عارية في النار . قال ابن بطال : في هذا الحديث أن الفتوح في الخزائن تنشأ عنه فتنة المال بأن يتنافس فيه فيقع القتال بسببه وأن يخل به فيمنع الحق أو يبطر صاحبه فيسرف ، فأراد صلى الله عليه وسلم تحذير أزواجه من ذلك كله وكذا غيرهن ممن بلغه ذلك وأراد بقوله « من يوقظ » بعض خدمه كما قال يوم الخندق « من يأتيبنى بخبر القوم » وأراد أصحابه ، لكن هناك عرف الذى انتدب كما تقدم وهنا لم يذكر ، وفي الحديث الندب إلى الدعاء ، والتضرع عند نزول الفتنة ولا سيما في الليل لرجاء وقت الإجابة لتكشف أو يسلم الداعى ومن دعا له وبالله التوفيق .

**باب قول النبي صلى الله عليه : « من حمل علينا السلاح فليس منا »**

[٧٠٧٠] ٦٨١٦- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « من حمل علينا السلاح فليس منا » .

[٧٠٧١] ٦٨١٧- نا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بُريد عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه قال : « من حمل علينا السلاح فليس منا » .

[٧٠٧٢] ٦٨١٨- نا محمد قال نا عبد الرزاق عن معمر عن همام قال سمعتُ أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يشير أحدكم على أخيه بالسلاح ، فإنه لا يدري لعل الشيطان ينزغ في يده فيقع في حفرة من النار » .

[٧٠٧٣] ٦٨١٩- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال قلت لعمره : يا أبا محمد ، سمعت جابر بن عبد الله يقول : مر رجل بسهم في المسجد ، فقال له رسول الله صلى الله عليه : « أمسك بنصالها » ؟ قال : نعم .

[٧٠٧٤] ٦٨٢٠- نا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر أن رجلاً مر في المسجد بأسهم قد أبدى نصولها ، فأمر أن يأخذ بنصولها لا تخذش مسلماً .

[٧٠٧٥] ٦٨٢١- حدثنا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بُريد عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا مر أحدكم في مسجدنا - أو في سوقنا - ومعه نبل فليمسك على نصالها - أو



قال : فليقبض بكفه - أن يُصيب أحداً من المسلمين منها بشيء .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من حمل علينا السلاح فليس منا )** ذكره من حديث ابن عمر ومن حديث أنى موسى وأورد معهما فى الباب ثلاثة أحاديث أخرى .

**الأول والثانى . قوله ( من حمل علينا السلاح )** فى حديث سلمة بن الأكوع عند مسلم « من سل علينا السيف » ومعنى الحديث حمل السلاح على المسلمين لقتالهم به بغير حق لما فى ذلك من تخويفهم وإدخال الرعب عليهم ، وكأنه كنى بالحمل عن المقاتلة أو القتل للملازمة الغالبة . قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يراد بالحمل ما يضاد الوضع ويكون كناية عن القتال به ، ويحتمل أن يراد بالحمل حمله لإرادة القتال به لقرينة قوله « علينا » ويحتمل أن يكون المراد حمله للضرب به ، وعلى كل حال ففيه دلالة على تحريم قتال المسلمين والتشديد فيه . قلت : جاء الحديث بلفظ « من شهر علينا السلاح » أخرجه البزار من حديث أنى بكرة ، ومن حديث سمرة ، ومن حديث عمرو بن عوف ، وفى سند كل منها لين لكنها يعضد بعضها بعضاً وعند أحمد من حديث أنى هريرة بلفظ « من رمانا بالنبل فليس منا » وهو عند الطبرانى فى « الأوسط » بلفظ « الليل » بدل النبل وعند البزار من حديث بريدة مثله .

**قوله ( فليس منا )** أى ليس على طريقتنا ، أو ليس متبعاً لطريقتنا ، لأن من حق المسلم على المسلم أن ينصره ويقاتل دونه لا أن يرعبه بحمل السلاح عليه لإرادة قتاله أو قتله ونظيره « من غشنا فليس منا وليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب » وهذا فى حق من لا يستحل ذلك ، فأما من يستحله فإنه يكفر باستحلال الحرم بشرطه لا مجرد حمل السلاح ، والأولى عند كثير من السلف إطلاق لفظ الخبر من غير تعرض لتأويله ليكون أبلغ فى الزجر ، وكان سفيان بن عيينة ينكر على من يصرفه عن ظاهره فيقول : معناه ليس على طريقتنا ، ويرى أن الإمساك عن تأويله أولى لما ذكرناه ، والوعيد المذكور لا يتناول من قاتل البغاة من أهل الحق فيحمل على البغاة وعلى من بدأ بالقتال ظالماً .

**الحديث الثالث . قوله ( حدثنا محمد أخيراً عبد الرزاق )** كذا فى الأصول التى وقفت عليها وكذا ذكر أبو على الجبائى أنه وقع هنا . وفى العتق « حدثنا محمد — غير منسوب — عن عبد الرزاق » وأن الحاكم جزم بأنه محمد بن يحيى الذهلى إلى آخر كلامه ويحتمل أن يكون محمد هنا هو ابن رافع فإن مسلماً أخرج هذا الحديث عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق ، وقد أخرجه أبو نعيم فى المستخرج من مسند إسحق بن راهويه ثم قال : أخرجه البخارى عن إسحق ، ولم أر ذلك لغير أنى نعيم ، ويدل على وهمه أن فى رواية إسحق عن عبد الرزاق « حدثنا معمر » والذى فى البخارى « عن معمر » .

**قوله ( لايشير أحدكم إلى أخيه بالسلاح )** كذا فيه بإثبات الياء وهو نفى بمعنى النهى ، ووقع لبعضهم « لايشر » بغير ياء وهو بلفظ النهى وكلاهما جائز .

**قوله ( فإنه لايدرى لعل الشيطان ينزغ فى يده )** بالغين المعجمة قال الخليل فى العين نزغ الشيطان بين القوم نزغاً حمل بعضهم على بعض بالفساد ومنه ﴿ من بعد أن نزغ الشيطان بينى وبين إخوتى ﴾ وفى رواية الكشميهنى بالعين المهملة ومعناه قلع ، ونزع بالسهم رمى به ، والمراد أنه يغرى بينهم حتى يضرب أحدهما الآخر بسلاحه فيحقق الشيطان ضرته له وقال ابن التين : معنى ينزعه يقلعه من يده فيصيب به الآخر أو يشد يده

فيصبيه . وقال النووي : ضبطناه ونقله عياض عن جميع روايات مسلم بالعين المهملة ومعناه يرمى به في يده ويحقق ضربه ، ومن رواه بالمعجمة فهو من الإغراء أى يزين له تحقيق الضربة .

**قوله ( فيقع في حفرة من النار )** هو كناية عن وقوعه في المعصية التى تفضى به إلى دخول النار ، قال ابن بطال : معناه أن أنفذ عليه الوعيد ، وفي الحديث النهى عما يفضى إلى المحذور وإن لم يكن لمحذور محققاً سواء كان ذلك في جد أو هزل ، وقد وقع في حديث أى هريرة عند ابن أى شيبه وغيره مرفوعاً ، من رواية ضمرة ابن ربيعة عن محمد بن عمرو عن أى سلمة عنه « الملائكة تلعن أحدكم إذا أشار إلى الآخر بحديدة وإن كان أخاه لأبيه وأمه » وأخرج الترمذى من وجه آخر عن أى هريرة موقوفاً من رواية أيوب عن ابن سيرين عنه ، وأخرج الترمذى أصله موقوفاً من رواية خالد الحذاء عن ابن سيرين بلفظ « من أشار إلى أخيه بحديدة لعنته الملائكة » وقال حسن صحيح غريب ، وكذا صححه أبو حاتم من هذا الوجه وقال في طريق ضمرة : منسـر ، وأخرج الترمذى بسند صحيح عن جابر « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتعاطى السيف مسلولاً » ولأحمد والبخاري من وجه آخر عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم « مر بقوم في مجلس يسلون سيفاً يتعاطونه بينهم غير مغمود فقال : ألم أجزع عن هذا ؟ إذا سل أحدكم السيف فليغمده ثم ليعطه أخاه » ولأحمد والطبراني بسند جيد عن أى بكرة نحوه وزاد « لعن الله من فعل هذا ، إذا سل أحدكم سيفه فأراد أن يناوله أخاه فليغمده ثم يناوله إياه » قال ابن العربى : إذا استحق اللعن يشير بالحديدة اللعن فكيف الذى يصيب بها ؟ وإنما يستحق اللعن إذا كانت إشارته تهديداً سواء كان جاداً أم لاعباً كما تقدم ، وإنما أُوخذ اللاعب لما أدخله على أخيه من الروح ، ولا يخفى أن إثم الهازل دون إثم الجاد وإنما نهى عن تعاطى السيف مسلولاً لما يخاف من الغفلة عند التناول فيسقط فيؤذى .

الحديث الرابع حديث جابر . **قوله ( قلت لعمرو )** يعنى ابن دينار ، وقد صرح به في رواية مسلم ، وعمرو بن دينار هو القائل « نعم » جواباً لقول سفيان له « أجمع جابراً » وقد تقدم البحث في ذلك في أوائل المساجد من كتاب الصلاة .

**قوله في الطريق الثالثة ( بأسهم )** هو جمع قلة يدل على أن المراد بقوله في الطريق الأولى « بسهام » أنها سهام قليلة ، وقد وقع في رواية لمسلم أن المار المذكور كان يتصدق بها .

**قوله ( قد بدا )** في رواية غير الكشميهني « أبدى » والنصول بضمـتـين جمع نصل بفتح النون وسكون المهملة ويجمع على نصال بكسر أوله كما في الرواية الأولى ، والنصل حديدة السهم .

**قوله ( فأمره أن يأخذ بنصوها )** يفسر قوله في الرواية الأخرى « أمسك بنصالها » .

**قوله ( لا يخذل مسلماً )** بمعجمتين هو تعليل للأمر بالإمساك على النصال ، والخذل أول الجراح .

الحديث الخامس حديث أى موسى ، وهو بإسناد « من حمل علينا السلاح » .

**قوله ( إذا مر أحدكم الخ )** فيه أن الحكم عام في جميع المكلفين ، بخلاف حديث جابر فإنه واقعة حال لا تستلزم التعميم . وقوله « فليقبض بكفه » أى على النصال ، وليس المراد خصوص ذلك ، بل يحرص على أن لا يصيب مسلماً بوجه من الوجوه كما دل عليه التعليل بقوله « أن يصيب أحداً من المسلمين منها بشيء » وقوله

« أن يصيب بها » بفتح أن والتقدير كراهية ، ووقع في رواية مسلم « لثلا يصيب بها » وهو يؤيد مذهب الكوفيين في تقدير المخذوف في مثله ، وزاد مسلم في آخر الحديث « سدنا بعضنا إلى وجوه بعض » وهي بالسین المهمله أى قومناها إلى وجوههم ، وهي كناية عما وقع من قتال بعضهم بعضا في تلك الحروب الواقعة في الجمل وصفين ، وفي هذين الحديثين تحريم قتال المسلم وقتله وتغليظ الأمر فيه ، وتحريم تعاطى الأسباب المفضية إلى أذيته بكل وجه ، وفيه حجة للقول بسد الذرائع »

**باب قول النبي صلى الله عليه : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »**

[٧٠٧٦] ٦٨٢٢- حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا شقيق قال عبد الله : قال النبي صلى الله عليه : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » .

[٧٠٧٧] ٦٨٢٣- نا حجاج بن منهال قال نا شعبة قال أخبرني واقد عن أبيه عن ابن عمر أنه سمع النبي صلى الله عليه يقول : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » .

[٧٠٧٨] ٦٨٢٤- نا مسدد قال نا يحيى قال نا قرّة بن خالد قال نا ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكره - وعن رجل آخر هو أفضل في نفسي من عبد الرحمن بن أبي بكره - عن أبي بكره أن رسول الله صلى الله عليه خطب الناس فقال : « ألا تدرون أي يوم هذا ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم - قال : حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه - فقال : « أليس يوم النحر ؟ » قلنا : بلى يا رسول الله ، قال : « أي بلد هذا ؟ أليست بالبلدة الحرام ؟ » قلنا : بلى يا رسول الله ، قال : « فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا . ألا هل بلغت ؟ » قلنا : نعم ، قال : « اللهم اشهد » ، فليبلغ الشاهد الغائب ، فإنه رب مبلغ يبلغه من هو أوعى له ، فكان كذلك . قال : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » . فلما كان يوم حرق ابن الحضرمي حين حرقه جارية بن قدامة قال : أشرفوا على أبي بكره . قالوا : هذا أبو بكره يراك . قال عبد الرحمن : فحدثتني أمي عن أبي بكره أنه قال : لو دخلوا علي ما بهشت بقصبة .

[٧٠٧٩] ٦٨٢٥- نا أحمد بن إلكاب قال نا محمد بن فضيل عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس قال النبي صلى الله عليه : « لا ترتدوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » .

[٧٠٨٠] ٦٨٢٦- نا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن علي بن مذك قال سمعت أبا زرعة بن عمرو بن جرير عن جده جرير قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه في حجة الوداع : « استنصت الناس » . ثم قال : « لا ترجع بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفاراً الخ ) ترجم بلفظ ثالث أحاديث الباب ، وفيه خمسة أحاديث :

الحديث الأول ، قوله ( حدثنا عمر بن حفص ) هو ابن غياث ، وشقيق هو أبو وائل ، والسند كله كوفيون .

**قوله ( سباب )** بكسر المهملة وموحدين وتخفيف مصدر يقال سبه يسبه سباً وسباباً ، وهذا المتن قد تقدم في كتاب الإيمان أول الكتاب من وجه آخر عن أبي وائل ، وفيه بيان الاختلاف في رفعه ووقفه ، وتقدم توجيه إطلاق الكفر على قتال المؤمن وأن أقوى ما قيل في ذلك أنه أطلق عليه مبالغة في التحذير من ذلك لينزجر السامع عن الإقدام عليه ، أو أنه على سبيل التشبيه لأن ذلك فعل الكافر ، كما ذكروا نظيره في الحديث الذي بعده . وورد لهذا الحديث سبب أخرجه البغوي والطبراني من طريق أبي خالد الوالبي عن عمرو بن النعمان بن مقرن المزني قال « انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مجلس من مجالس الأنصار ورجل من الأنصار كان عرف بالبذاء ومشائمة الناس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » زاد البغوي في روايته « فقال ذلك الرجل : والله لا أسأب رجلاً » .

الحديث الثاني . **قوله ( واقد بن محمد )** أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر .

**قوله ( لا ترجعون بعدى )** كذا لأبي ذر بصيغة الخبر وللباقيين « لا ترجعوا » بصيغة النهي وهو المعروف . **قوله ( كفاراً )** تقدم بيان المراد به في أوائل كتاب الديات ، وجملة الأقوال فيه ثمانية ، ثم وقفت على تاسع وهو أن المراد ستر الحق والكفر لغة الستر ، لأن حق المسلم على المسلم أن ينصروه ويعينه ، فلما قاتله كأنه غطى على حقه الثابت له عليه . وعاشر وهو أن الفعل المذكور يفضى إلى الكفر ، لأن من اعتاد الهجوم على كبار المعاصي جره شؤم ذلك إلى أشد منها فيخشى أن لا يختم له بخاتمة الإسلام . ومنهم من جعله من لبس السلاح يقول كفر فوق درعه إذا لبس فوقها ثوباً ، وقال الداودي : معناه لا تفعلوا بالمؤمنين ما تفعلون بالكفار ، ولا تفعلوا بهم ما لا يحل وأنتم ترونه حراماً . قلت : وهو داخل في المعاني المتقدمة . واستشكل بعض الشراح غالب هذه الأجوبة بأن راوى الخبر وهو أبو بكره فهم خلاف ذلك ، والجواب أن فهمه ذلك إنما يعرف من توقفه عن القتال واحتجاجه بهذا الحديث ، فيحتمل أن يكون توقفه بطريق الاحتياط لما يحتمله ظاهر اللفظ ، ولا يلزم أن يكون يعتقد حقيقة كفر من باشر ذلك ، ويؤيده أنه لم يمتنع من الصلاة خلفهم ولا امتثال أوامرهم ولا غير ذلك مما يدل على أنه يعتقد فيهم حقيقته . والله المستعان .

**قوله ( يضرب بعضكم رقاب بعض )** يجزم يضرب على أنه جواب النهي ، ويرفعه على الاستئناف ، أو يجعل حالاً . فعلى الأول يقوى الحمل على الكفر الحقيقي ويحتاج إلى التأويل بالمستحل مثلاً ، وعلى الثاني لا يكون متعلقاً بما قبله ، ويحتمل أن يكون متعلقاً وجوابه ما تقدم .

الحديث الثالث . **قوله ( يحيى )** هو ابن سعيد القطان والسند كله بصريون .

**قوله ( ابن سيرين )** هو محمد .

**قوله ( وعن رجل آخر )** هو حميد بن عبد الرحمن الحميري كما وقع مصرحاً به في « باب الخطبة أيام منى » من كتاب الحج ، وقد تقدم شرح الخطبة المذكورة في كتاب الحج ، وقوله « أبشاركم » بموحدة ومعجمة جمع بشرة وهو ظاهر جلد الإنسان ، وأما البشر الذى هو الإنسان فلا يثنى ولا يجمع ، وأجازه بعضهم لقوله تعالى ﴿ فقالوا أنؤمن لبشرين مثلنا ﴾ وقوله « فإنه » الهاء ضمير الشأن ، وقوله « رب مبلغ » بفتح اللام الثقيلة و « يبلغه » بكسرهما ، وقوله « من هو » في رواية الكشميهني « لمن هو » .

قوله ( أوعى له ) زاد في رواية الحج « منه » .

قوله ( فكان كذلك ) هذه جملة موقوفة من كلام محمد بن سيرين تخللت بين الجمل المرفوعة كما وقع التنبيه عليه واضحاً في ، باب ليلعلم العلم الشاهد الغائب ، من كتاب العلم .

قوله ( قال لا ترجعوا ) هو بالسند المذكور من رواية محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبي بكر ، وقد قال البزار بعد تخريجه بطوله لا نعلم من رواه بهذا اللفظ إلا قره عن محمد بن سيرين .

قوله ( فلما كان يوم حرق ابن الحضرمي ) في رواية محمد بن أبي بكر المقدمي عن يحيى القطان عند الإسماعيلي « قال فلما كان » وفاعل قال هو عبد الرحمن بن أبي بكر ، وحرق بضم أوله على البناء للمجهول ، ووقع في خط الديماطي : الصواب أحرق ، وتبعه بعض الشراح ، وليس الآخر خطأ بل جزم أهل اللغة باللغتين أحرقه وحرقه والتشديد للتكثير ، والتقدير هنا يوم حرق ابن الحضرمي ومن معه ، وابن الحضرمي فيما ذكره العسكري اسمه عبد الله بن عمرو بن الحضرمي وأبوه عمرو هو أول من قتل من المشركين يوم بدر ، وعلى هذا فلعبد الله رؤية ، وقد ذكره بعضهم في الصحابة ، ففي الاستيعاب : قال الواقدي ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وروى عن عمر وعند المدائني أنه عبد الله بن عامر الحضرمي وهو ابن عمرو المذكور ، والعلاء ابن الحضرمي الصحابي المشهور عمه ، واسم الحضرمي عبد الله بن عماد وكان حالف بني أمية في الجاهلية ، وأم ابن الحضرمي المذكور أنب بنت كرز بن ربيعة وهي عمة عبد الله بن عامر بن كرز الذي كان أمير البصرة في زمن عثمان .

قوله ( حين حرقه جارية ) بجيم وتحتانية ( ابن قدامة ) أي ابن مالك بن زهير بن الحصين التميمي السعدي ، وكان السبب في ذلك ما ذكره العسكري في الصحابة كان جارية يلقب محرقاً لأنه أحرق ابن الحضرمي بالبصرة ، وكان معاوية وجه ابن الحضرمي إلى البصرة ليستنفرهم على قتال على ، فوجه على جارية بن قدامة فحصره ، فتحصن منه ابن الحضرمي في دار فأحرقها جارية عليه . وذكر الطبري في حوادث سنة ثمان وثلاثين من طريق أبي الحسن المدائني ، وكذا أخرجه عمر بن شبة في « أخبار البصرة » أن عبد الله بن عباس خرج من البصرة وكان عاملها لعل واستخلف زياد بن سمية على البصرة ، فأرسل معاوية عبد الله بن عمرو بن الحضرمي ليأخذ له البصرة ، فنزل في بني تميم ، وانضمت إليه العثمانية ، فكتب زياد إلى على يستنجده ، فأرسل إليه أعين ابن ضبيعة الجاشعي فقتل غيلة ، فبعث على بعده جارية بن قدامة فحصر ابن الحضرمي في الدار التي نزل فيها ثم أحرق الدار عليه وعلى من معه وكانوا سبعين رجلاً أو أربعين ، وأنشد في ذلك أشعاراً ، فهذا هو المعتمد ، وأما ما حكاه ابن بطال عن المهلب أن ابن الحضرمي رجل امتنع من الطاعة ، فأخرج إليه جارية بن قدامة فصلبه على جذع ثم ألقي النار في الجذع الذي صلب عليه ، فما أدري مامستنده فيه ، وكأنه قاله بالظن ، والذي ذكره الطبري هو الذي ذكره أهل العلم بالأخبار ، وكان الأحنف يدعو جارية عما إعظاماً له ، قاله الطبري ومات جارية في خلافة يزيد بن معاوية قاله ابن حبان ، ويقال إنه جويرية بن قدامة الذي روى قصة قتل عمر كما تقدم .

قوله ( قال أشرفوا على أبي بكر ) أي اطلعوا من مكان مرتفع فأروه ، زاد البزار عن يحيى بن حكيم عن القطان « وهو في حائط له » .

قوله ( فقالوا هذا أبو بكر يراك ) قال المهلب : لما فعل جارية بابن الحضرمي ما فعل أمر جارية بعضهم أن

يشرفوا على أى بكرة ليختبر إن كان محارباً أو فى الطاعة ، وكان قد قال له خيثمة : هذا أبو بكرة يراك وما صنعت بأبن الحضرمى فربما أنكر عليك سلاح أوبكلام . فلما سمع أبو بكرة ذلك وهو فى عليه له قال : لو دخلوا على دارى مارفعت عليهم قصبة ، لأنى لا أرى قتال المسلمين فكيف أن أقاتلهم بسلاح . قلت : ومقتضى ما ذكره أهل العلم بالأخبار كالمداثنى أن ابن عباس كان استنفر أهل البصرة بأمر على ليعاودوا محاربة معاوية بعد الفراغ من أمر التحكيم ، ثم وقع أمر الخوارج فسار ابن عباس إلى على فشهد معه النهروان ، فأرسل بعض عبد القيس فى غيبته إلى معاوية يخبره أن بالبصرة جماعة من العثمانية ، ويسأله توجيه رجل يطلب بدم عثمان ، فوجه ابن الحضرمى ، فكان من أمره ما كان ، فالذى يظهر أن جارية بن قدامة بعد أن غلب وحرق ابن الحضرمى ومن معه استنفر الناس بأمر على ، فكان من رأى أى بكرة ترك القتال فى الفتنة كراى جماعة من الصحابة ، فدل بعض الناس على أى بكرة ليلزموه الخروج إلى القتال فأجابهم بما قال .

**قوله ( قال عبد الرحمن )** هو ابن أى بكرة الراوى ، وهو موصول بالسند المذكور .

**قوله ( فحدثنى أُمى )** هى هالة بنت غليظ العجلية ، ذكر ذلك خليفة بن خياط فى تاريخه ، وتبعه أبو أحمد الحاكم وجماعة ؛ وسمى ابن سعد أمه هولة والله أعلم . وذكر البخارى فى تاريخه وابن سعد أن عبد الرحمن كان أول مولود ولد بالبصرة بعد أن بنيت ، وأرخها ابن زيد سنة أربع عشرة وذلك فى أوائل خلافة عمر رضى الله عنه .

**قوله ( لو دخلوا على )** بتشديد الياء .

**قوله ( ما بهشت )** بكسر الهاء وسكون المعجمة ، وللكشميين بفتح الهاء وهما لغتان ، والمعنى ما دافعتم يقال بهش بعض القوم إلى بعض إذا تراموا للقتال ، فكانه قال مامدت يدى إلى قصبة ولا تناولتها لأدافع بها عنى . وقال ابن التين « ما قمت إليهم بقصبة » يقال بهش له إذا ارتاح له وخف إليه ، وقيل معناه ما رميت وقيل معناه ماتحركت ، وقال صاحب النهاية : المراد ما أقبلت إليهم مسرعاً أدفعهم عنى ولا بقصبة ، ويقال لمن نظر إلى شىء فأعجبه واشتاهه أو أسرع إلى تناوله : بهش إلى كذا ، ويستعمل أيضا فى الخير والشر ، يقال بهش إلى معروف فلان فى الخير وبهش إلى فلان تعرض له بالشر ، ويقال بهش القوم بعضهم إلى بعض إذا ابتدروا فى القتال وهذا الذى قاله أبو بكرة يوافق ما وقع عند أحمد من حديث ابن مسعود فى ذكر الفتنة « قلت يا رسول الله فما تأمرنى إن أدركت ذلك ؟ قال : كف يدك ولسانك وادخل دارك ، قلت يا رسول الله أرأيت إن دخل رجل على دارى ؟ قال : فادخل بيتك . قال قلت : أفرأيت إن دخل على بيتى قال فادخل مسجدك — وقبض يمينه على الكوع — وقل رضى الله حتى تموت على ذلك » وعند الطبرانى من حديث جندب « ادخلوا بيوتكم وأحملوا ذكركم قال : أرأيت إن دخل على أحدنا بيته قال : ليمسك بيده وليكن عبد الله المقتول لا القتال » ولأحمد وأبى يعلى من حديث خرشة ابن الحر « فمن أتت عليه فليمش بسيفه إلى صفاة فليضربه بها حتى ينكسر ثم ليضطجع لها حتى تنجلي » وفى حديث أى بكرة عند مسلم « قال رجل يا رسول الله أرأيت أن أكرهت حتى ينطلق بى إلى أحد الصنفين فجاء سهم أو ضربنى رجل بسيف ؟ قال : يئو بائمه وإثلك » الحديث ، والأحاديث فى هذا المعنى كثيرة .

الحديث الرابع ، **قوله ( محمد بن فضيل عن أبيه )** هو ابن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاى .

**قوله ( لا تردوا )** تقدم فى الحج من وجه آخر عن فضيل بلفظ « لا ترجعوا » وساقه هناك أتم .

الحديث الخامس ، حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي .

**قوله ( لا ترجعوا )** كذا للأكثر ، وفي رواية الكشميهني لا ترجعن بعد العين المهملة المضمومة نون ثقيلة وأصله لا ترجعون ، وقد تقدم في العلم وفي أواخر المغازي وفي الديات بلفظ « لا ترجعوا » وليس لأبي زرعة بن عمرو ابن جرير عن جده في البخاري إلا هذا الحديث ، وعلى بن مدرك الراوي عنه نخعي كوفي متفق على توثيقه ، ولا أعرف له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد في المواضع المذكورة

### باب تَكُونُ فِتْنَةُ الْقَاعِدِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ

[٧٠٨١] ٦٨٢٧- نا محمد بن عبيد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة . . . ح . قال إبراهيم وني صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة قال :

قال رسول الله صلى الله عليه : « ستكونُ فتنُ القاعدِ فيها خيرٌ من القائمِ ، والقائمُ فيها خيرٌ من الماشي ، والماشي فيها خيرٌ من الساعي ، من تشرفَ لها تستشرفهُ ، فمن وجدَ فيها ملجأً أو معاذاً فليعدْ به » .

[٧٠٨٢] ٦٨٢٨- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة

قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « ستكونُ فتنُ القاعدِ فيها خيرٌ من القائمِ ، والقائمُ فيها خيرٌ من الماشي ، والماشي فيها خيرٌ من الساعي ، من تشرفَ لها تستشرفهُ ، فمن وجدَ ملجأً أو معاذاً فليعدْ به » .

**قوله ( باب تكون فتنة القاعد فيها خيرٌ من القائم )** كذا ترجم ببعض الحديث ، وأورده من رواية سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سلمة وهو عمه ، ومن رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب كلاهما عن أبي هريرة ، ومن رواية شعيب عن ابن شهاب الزهري « أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن » وكأنه صحح أن لابن شهاب فيه شيخين . ولفظ الحديثين سواء إلا ماسأينيه ، وقد أخرجه في علامات النبوة عن عبد العزيز الأويسى عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عنهما جميعاً ، وكذا أخرجه مسلم من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه ، ولم يسق البخاري لفظ سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة وساقه مسلم من طريق أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد وفي أوله « تكون فتنة النائم فيها خيرٌ من اليقظان واليقظان فيها خيرٌ من القائم » .

**قوله ( ستكون فتن )** في رواية المستمل « فتنة » بالإفراد .

**قوله ( القاعد فيها خير من القائم )** زاد الإسماعيلي من طريق الحسن بن إسماعيل الكلبي عن إبراهيم بن سعد بسنده فيه في أوله « النائم فيها خير من اليقظان واليقظان فيها خير من القاعد » ، والحسن بن إسماعيل المذكور وثقه النسائي وهو من شيوخه ، ثم وجدت هذه الزيادة عند مسلم أيضاً من رواية أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد ، وكان أخرجه أولاً من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه كرواية محمد بن عبيد الله شيخ البخاري فيه ، فكان إبراهيم بن سعد كان يذكره تاماً وناقصاً ، ووقع في رواية خرشة بن الحر عند أحمد وأبي يعلى مثل هذه الزيادة ، وقد وجدت لهذه الزيادة شاهداً من حديث ابن مسعود عند أحمد وأبي داود بلفظ « النائم فيها خير من المضطجع » وهو المراد باليقظان في الرواية المذكورة لأنه قابله بالقاعد .

**قوله ( والماشى فيها خير من الساعى )** فى حديث ابن مسعود « والماشى فيها خير من الراكب والراكب فيها خير من المجرى قتلها كلها فى النار » .

**قوله ( خير من الساعى )** فى حديث أبى بكره عند مسلم « من الساعى إليها » وزاد « ألا فإذا نزلت فمن كانت له إبل فليلقها بإبله » الحديث قال بعض الشراح فى قوله « والقاعد فيها خير من القائم » أى القاعد فى زمانها عنها قال : والمراد بالقائم الذى لا يستشرفها وبالماشى من يمشى فى أسبابه لأمر سواها ، وربما يقع بسبب مشيه فى أمر يكرهه وحكى ابن التين عن الداودى أن الظاهر أن المراد من يكون مباشراً لها فى الأحوال كلها ، يعنى أن بعضهم فى ذلك أشد من بعض ، فأعلاهم فى ذلك الساعى فيها بحيث يكون سبباً لإثارتها ، ثم من يكون قائماً بأسبابها وهو الماشى ، ثم من يكون مباشراً لها وهو القائم ، ثم من يكون مع النظارة ولا يقاتل وهو القاعد ، ثم من يكون مجتنباً لها ولا يباشر ولا ينظر وهو المضطجع اليقظان ، ثم من لا يقع منه شيء من ذلك ولكنه راض وهو النائم ، والمراد بالأفضلية فى هذه الخيرية من يكون أقل شراً ممن فوقه على التفصيل المذكور .

**قوله ( من تشرف لها )** بفتح المثناة والمعجمة وتشديد الراء أى تطلع لها بأن يتصدى ويتعرض لها ولا يعرض عنها ، وضبط أيضاً من الشرف ومن الإشراف .

**قوله ( تستشرفه )** أى تهلكه بأن يشرف منها على الهلاك ، يقال استشرفت الشيء علوته وأشرفت عليه ، يريد من انتصب لها انتصبت له ومن أعرض عنها أعرضت عنه ، وحاصله أن من طلع فيها بشخصه قابلته بشرها ، ويحتمل أن يكون المراد من خاطر فيها بنفسه أهلكته ، ونحوه قول القائل من غالبها غلبته .

**قوله ( فمن وجد فيها )** فى رواية الكشميهنى « منها » .

**قوله ( ملجأ )** أى يلتجئ إليه من شرها .

**قوله ( أو معاذاً )** بفتح الميم وبالعين المهملة وبالدال المعجمة هو بمعنى الملجأ ، قال ابن التين ورويناه بالضم يعنى معاذاً ،

**قوله ( فليعذبه )** أى ليعتزل فيه ليسلم من شر الفتنة وفى رواية سعد بن إبراهيم « فليستعذ » ووقع تفسيره عند مسلم فى حديث أبى بكره ولفظه « فإذا نزلت فمن كان له إبل فليلقها بإبله » وذكر الغنم والأرض — قال رجل يارسول الله أرأيت من لم يكن له ؟ قال : يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر ثم لينج إن استطاع » . وفيه التحذير من الفتنة والحث على اجتناب الدخول فيها وأن شرها يكون بحسب التعلق بها ، والمراد بالفتنة ما ينشأ عن الاختلاف فى طلب الملك حيث لا يعلم الحق من المبطل . قال الطبرى : اختلف السلف فحمل ذلك بعضهم على العموم وهم من قعد عن الدخول فى القتال بين المسلمين مطلقاً كسعد وابن عمر ومحمد بن مسلمة وأبى بكره فى آخرين ، وتمسكوا بالظواهر المتكورة وغيرها ، ثم اختلف هؤلاء فقالت طائفة بلزوم البيوت ، وقالت طائفة بل بالتحول عن بلد الفتن أصلاً . ثم اختلفوا فمنهم من قال : إذا هجم عليه شيء من ذلك يكف يده ولو قتل ، ومنهم من قال : بل يدافع عن نفسه وعن ماله وعن أهله وهو معذور إن قتل أو قتل . وقال آخرون : إذا بغت طائفة على الإمام فامتنعت من الواجب عليها ونصبت الحرب وجب قتالها ، وكذلك لو تحاربت طائفتان وجب على كل قادر الأخذ على يد المخطئ ونصر المصيب ، وهذا قول الجمهور ، وفصل آخرون فقالوا : كل قتال وقع بين



طائفتين من المسلمين حيث لا إمام للجماعة فالقتال حينئذ ممنوع ، وتنزل الأحاديث التي في هذا الباب وغيره على ذلك وهو قول الأوزاعي ، قال الطبري : والصواب أن يقال إن الفتنة أصلها الابتلاء ، وإنكار المنكر واجب على كل من قدر عليه ، فمن أعان المحق أصاب ومن أعان المخطئ أخطأ ، وإن أشكل الأمر فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها . وذهب آخرون إلى أن الأحاديث وردت في حق ناس مخصوصين ، وأن النهي مخصوص بمن خوطب بذلك . وقيل إن أحاديث النهي مخصوصة بآخر الزمان حيث يحصل التحقق أن المقاتلة إنما هي في طلب الملك . وقد وقع في حديث ابن مسعود الذي أشرت إليه « قلت يا رسول الله ومتى ذلك ؟ قال أيام المخرج قلت ومتى ؟ قال حين لا يأمن الرجل جليسه »

### باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما

[٧٠٨٣] ٦٨٢٩- نا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا حماد عن رجل لم يسمه عن الحسن قال : خرجت بسلاحي ليالي الفتنة ، فاستقبلني أبو بكر فقال : أين تريد ؟ قلت : أريد نصرة ابن عم رسول الله صلى الله عليه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فكلاهما في النار » ، قيل : فهذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : « إنه قد أراد قتل صاحبه » . قال حماد بن زيد : فذكرت هذا الحديث لأيوب ويونس ابن عبيد وأنا أريد أن يحدثاني به ، فقالا : إنما روى هذا الحسن عن الأحنف بن قيس عن أبي بكر ، نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد بهذا ، وقال مؤمل نا حماد بن زيد قال نا أيوب ويونس وهشام ومعلّى بن زياد عن الحسن عن الأحنف عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه ، رواه معمر عن أيوب ، ورواه بكار بن عبد العزيز عن أبيه عن أبي بكر . وقال غندر نا شعبة عن منصور عن ربعي عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه ، ولم يرفعه سفيان عن منصور .

قوله ( باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما . حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب ) وهو الحجبي بفتح المهملة والجيم .

قوله ( حماد ) هو ابن زيد وقد نسبه في أثناء الحديث .

قوله ( عن رجل لم يسمه ) هو عمرو بن عبيد شيخ المعتزلة وكان سيء الضبط ، هكذا جزم المزى في التهذيب بأنه المبهم في هذا الموضع ، وجوز غيره كمغلطاي أن يكون هو هشام بن حسان وفيه بعد .

قوله ( عن الحسن ) هو البصري ( قال خرجت بسلاحي ليالي الفتنة ) كذا وقع في هذه الرواية ، وسقط الأحنف بين الحسن وأبي بكر كما سيأتي ، والمراد بالفتنة الحرب التي وقعت بين علي ومن معه وعائشة ومن معها ، وقوله « خرجت بسلاحي » في رواية عمر بن شبة عن خالد بن خدّاش عن حماد بن زيد عن أيوب ويونس عن الحسن « عن الأحنف قال : التحفت على بسيفي لآتي عليا فأنصره » : وقوله « فاستقبلني أبو بكر » في رواية مسلم الآتي التنبيه عليها « فلقيني أبو بكر »

قوله ( أين تريد ) زاد مسلم في روايته « يا أحنف » .

قوله ( نصرة ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في رواية مسلم « أريد نصر ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم » يعني علياً « قال فقال لي : يا أحنف ارجع » .

**قوله ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية مسلم « فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( فكلاهما من أهل النار )** في رواية الكشميني في النار « وفي رواية مسلم فالقاتل والمقتول في النار » .

**قوله ( قيل فهذا القاتل )** القاتل هو أبو بكرة وقع مبيناً في رواية مسلم ، لكن شك فقال « فقلت أو قيل » ووقع في رواية أيوب عند عبد الرزاق « قالوا يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول » وقوله « هذا القاتل » مبتدأ وخبره محذوف ، أي هذا القاتل يستحق النار ، وقوله « فما بال المقتول » أي فما ذنبه .

**قوله ( إنه أراد قتل صاحبه )** تقدم في الإيمان بلفظ « إنه كان حريصاً على قتل صاحبه » .

**قوله ( قال حماد بن زيد )** هو موصول بالسند المذكور .

**قوله ( فقالوا إنما روى هذا الحديث الحسن عن الأحنف بن قيس عن أبي بكرة )** يعني أن عمرو بن عبيد أخطأ في حذف الأحنف بين الحسن وأبي بكرة ، لكن وافقه قتادة أخرجه النسائي من وجهين عنه عن الحسن عن أبي بكرة ، إلا أنه اقتصر على الحديث دون القصة ، فكأن الحسن كان يرسله عن أبي بكرة فإذا ذكر القصة أسنده ، وقد رواه سليمان التيمي عن الحسن عن أبي موسى أخرجه النسائي أيضاً ، وتعقب بعض الشراح قول البزار لا يعرف الحديث بهذا اللفظ إلا عن أبي بكرة وهو ظاهر ، ولكن لعل البزار يرى أن رواية التيمي شاذة لأن المحفوظ عن الحسن رواية من قال عنه عن الأحنف عن أبي بكرة .

**قوله ( حدثنا سليمان حدثنا حماد بهذا )** سليمان هو ابن حرب والظاهر أن قوله « بهذا » إشارة إلى موافقة الرواية التي ذكرها حماد بن زيد عن أيوب ويونس بن عبيد ، وقد أخرجه مسلم والنسائي جميعاً عن أحمد بن عبد الضبي عن حماد بن زيد عن أيوب ويونس بن عبيد والمعلل بن زياد ثلاثتهم عن الحسن البصري عن الأحنف ابن قيس فساق الحديث دون القصة ، وأخرجه أبو داود عن أبي كامل الجحدرى « حدثنا حماد » فذكر القصة باختصار يسير .

**قوله ( وقال مؤمل )** بواو مهموزة وزن محمد وهو ابن إسماعيل أبو عبد الرحمن البصري نزيل مكة ، أدركه البخاري ولم يلقه لأنه مات سنة ست ومائتين وذلك قبل أن يرحل البخاري ، ولم يخرج عنه إلا تعليقاً ، وهو صدوق كثير الخطأ قاله أبو حاتم الرازي ، وقد وصل هذه الطريق الإسماعيلي من طريق أبي موسى محمد بن المثني « حدثنا مؤمل بن إسماعيل حدثنا أحمد بن زيد عن أيوب ويونس هو ابن عبيد وهشام عن الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة » فذكر الحديث دون القصة ، ووصله أيضاً من طريق يزيد بن سنان « حدثنا مؤمل حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب ويونس والمعلل بن زياد قالوا حدثنا الحسن » فذكره ، وأخرجه أحمد عن مؤمل عن حماد عن الأربعة ، فكأن البخاري أشار إلى هذه الطريق .

**قوله ( ورواه معمر عن أيوب )** . قلت : وصله مسلم وأبو داود والنسائي والإسماعيلي من طريق عبد الرزاق عنه فلم يستق مسلم لفظه ولا أبو داود ، وساقه النسائي والإسماعيلي فقال « عن أيوب عن الحسن عن الأحنف ابن قيس عن أبي بكرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث دون القصة ، وفي هذا السند لطيفة وهو أن رجاله كلهم بصريون ، وفيهم ثلاثة عن التابعين في نسق أولهم أيوب ، قال الدارقطني بعد أن ذكر

الاختلاف في سنده : والصحيح حديث أيوب من حديث حماد بن زيد ومعمّر عنه .

**قوله ( ورواه بكار بن عبد العزيز عن أبيه عن أبي بكرة )** . قلت : عبد العزيز هو ابن عبد الله بن أبي بكرة ، وقد وقع منسوباً عند ابن ماجه ، ومنهم من نسبته إلى جده فقال عبد العزيز بن أبي بكرة ، وليس له ولا لولده بكار في البخارى إلا هذا الحديث ، وهذه الطريق وصلها الطبراني من طريق خالد بن خدّاش بكسر المعجمة والدال المهملة وآخره شين معجمة قال « حدثنا بكار بن عبد العزيز » بالسند المذكور ولفظه « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إن فتنة كائنة ، القاتل والمقتول في النار ، إن المقتول قد أراد قتل القاتل » .

**قوله ( وقال غندر حدثنا شعبة عن منصور )** هو ابن المعتمر ( عن ربه ) بكسر الراء وسكون الموحدة وهو اسم بلفظ النسب واسم أبيه حراش بكسر المهملة وآخره شين معجمة تابعي مشهور ، وقد وصله الإمام أحمد قال « حدثنا محمد بن جعفر » وهو غندر بهذا السند مرفوعاً ولفظه « إذا التقى المسلمان حمل أحدهما على صاحبه السلاح فهما على جرف جهنم ، فإذا قتله وقعا فيها جميعاً » وهكذا أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة ومن طريقه أبو عوانة في صحيحه .

**قوله ( ولم يرفعه سفيان )** يعنى الثوري ( عن منصور ) يعنى بالسند المذكور ، وقد وصله النسائي من رواية يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري بالسند المذكور إلى أبي بكرة قال « إذا حمل الرجلان المسلمان السلاح أحدهما على الآخر فهما على جرف جهنم ، فإذا قتل أحدهما الآخر فهما في النار » وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في كتاب الإيمان أوائل الصحيح ، قال العلماء معنى سوبهما في النار أنهما يستحقان ذلك ولكن أمرهما إلى الله تعالى إن شاء عاقبهما ثم أخرجهما من النار كسائر الموحدين وإن شاء عفا عنهما فلم يعاقبهما أصلاً ، وقيل هو محمول على من استحل ذلك ، ولا حجة فيه للخوارج ومن قال من المعتزلة بأن أهل المعاصي مخلدون في النار لأنه لا يلزم من قوله فهما في النار استمرار بقائهما فيها . واحتج به من لم ير القتال في الفتنة وهم كل من ترك القتال مع على في حروبه كسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وأبي بكرة وغيرهم وقالوا : يجب الكف حتى لو أراد أحد قتله لم يدفعه عن نفسه . ومنهم من قال لا يدخل في الفتنة فإن أراد أحد قتله دفع عن نفسه ، وذهب جمهور الصحابة والتابعين إلى وجوب نصر الحق وقتال الباغيين ، وحمل هؤلاء الأحاديث الواردة في ذلك على من ضعف عن القتال أو قصر نظره عن معرفة صاحب الحق ، واتفق أهل السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ماوقع لهم من ذلك ولو عرف الحق منهم لأنهم لم يقاتلوا في تلك الحروب إلا عن اجتهاد وقد عفا الله تعالى عن المخطئ في الاجتهاد ، بل ثبت أنه يؤجر أجراً واحداً وأن المصيب يؤجر أجراً كما سيأتى بيانه في كتاب الأحكام ، وحمل هؤلاء الوعيد المذكور في الحديث على من قاتل بغير تأويل سائغ بل بمجرد طلب الملك ، ولا يرد على ذلك منع أبي بكرة الأحنف من القتال مع على لأن ذلك وقع عن اجتهاد من أبي بكرة أداه إلى الامتناع والمنع احتياطاً لنفسه ولمن نصحه وسيأتى في الباب الذي بعده مزيد بيان لذلك إن شاء الله تعالى . قال الطبري : لو كان الواجب في كل اختلاف يقع بين المسلمين الحرب منه بلزوم المنازل وكسر السيوف لما أقيم حد ولا أبطل باطل ، ولوجد أهل الفسوق سبيلاً إلى ارتكاب المحرمات من أخذ الأموال وسفك الدماء وسبي الحرّيم بأن يحاربوهم ويكف المسلمون أيديهم عنهم بأن يقولوا هذه فتنة وقد نهينا عن القتال فيها وهذا مخالف للأمر بالأخذ على أيدي السفهاء انتهى . وقد أخرج البزار في حديث « القاتل والمقتول في النار » زيادة تبين المراد وهي « إذا اقتتلتم على الدنيا فالقاتل والمقتول في النار » ويؤيده ما أخرجه مسلم بلفظ « لا تذهب الدنيا حتى يأتي على الناس زمان

لا يدري القاتل فيم قتل ولا المقتول فيم قتل ، فقيل : كيف يكون ذلك ؟ قال : المخرج ، القاتل والمقتول في النار . قال القرطبي فبين هذا الحديث أن القتال إذا كان على جهل من طلب الدنيا أو اتباع هوى فهو الذي أهدى بقوله « القاتل والمقتول في النار » . قلت : ومن ثم كان الذين توقفوا عن القتال في الجمل وصفين أقل عدداً من الذين قاتلوا ، وكلهم متأول مأجور إن شاء الله ، بخلاف من جاء بعدهم ممن قاتل على طلب الدنيا كما سيأتي عن أبي برزة الأسلمي والله أعلم . وما يؤيد ما تقدم ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رفعه « من قاتل تحت راية عمية يغضب لعصبة أو يدعو إلى عصبة أو ينصر عصبة فقتل فقتله جاهلية » واستدل بقوله « إنه كان حريصاً على قتل صاحبه » من ذهب إلى المؤاخظة بالعزم وإن لم يقع الفعل ، وأجاب من لم يقل بذلك أن في هذا فعلاً وهو المواجهة بالسلاح ووقوع القتال ، ولا يلزم من كون القاتل والمقتول في النار أن يكونا في مرتبة واحدة ، فالقاتل يعذب على القتال والقتل ، والمقتول يعذب على القتال فقط فلم يقع التعذيب على العزم المجرد ، وقد تقدم البحث في هذه المسألة في كتاب الرقاق عند الكلام على قوله « من هم بحسنة ومن هم بسيئة » وقالوا في قوله تعالى ﴿ لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ﴾ اختيار باب الافتعال في الشر لأنه يشعر بأنه لا بد فيه من المعالجة ، بخلاف الخير فإنه يثاب عليه بالنية المجردة ، ويؤيده حديث « إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا به أو يعملوا » والحاصل أن المراتب ثلاث : المهم المجرد وهو يثاب عليه ولا يؤاخذ به ، واقتران الفعل بالهم أو بالعزم ولا نزاع في المؤاخظة به ، والعزم وهو أقوى من المهم وفيه النزاع .

( تنبيه ) : ورد في اعتزال الأحنف القتال في وقعة الجمل سبب آخر ، فأخرج الطبري بسند صحيح عن حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن جاور قال « قلت له رأيت اعتزال الأحنف ما كان ؟ قال : سمعت الأحنف قال : حججنا فإذا الناس مجتمعون في وسط المسجد — يعني النبوي — وفيهم علي والزبير وطلحة وسعد إذ جاء عثمان فذكر قصة مناشدته لهم في ذكر مناقبه ، قال الأحنف : فلقيت طلحة والزبير فقلت : إني لا أرى هذا الرجل — يعني عثمان — إلا مقتولاً ، فمن تأمراني به ؟ قالوا : على ، فقدمنا مكة فلقيت عائشة وقد بلغنا قتل عثمان فقلت لها : من تأمريني به ؟ قالت : على ، قال فرجعنا إلى المدينة فبايعت علياً ورجعت إلى البصرة فبينما نحن كذلك إذ أتاني آت فقال : هذه عائشة وطلحة والزبير نزلوا بجانب الحزبية يستنصرون بك ، فأتيت عائشة فذكرتها بما قالت لي ، ثم أتيت طلحة والزبير فذكرتهما « فذكر القصة فيها » قال فقلت والله لا أقاتلكم ومعكم أم المؤمنين وحواري رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أقاتل رجلاً أمرتوني ببيعته ، فاعتزل القتال مع الفريقين . ويمكن الجمع بأنه هم بالترك ثم بدا له في القتال مع علي ثم ثبطه عن ذلك أبو بكر ، أو هم بالقتال مع علي فثبطه أبو بكر ، وصادف مراسلة عائشة له فرجع عنده الترك . وأخرج الطبري أيضاً من طريق قتادة قال : نزل علي بالزاوية فأرسل إليه الأحنف : إن شئت أتيتك وإن شئت كففت عنك أربعة آلاف سيف ، فأرسل إليه : كف من قدرت على كفه

### باب كَيْفَ الْأَمْرُ إِذَا لَمْ تَكُنْ جَمَاعَةً؟

[٧٠٨٤] - ٦٨٣٠ - فامحمد بن المثني قال نا الوليد بن مسلم قال نا ابن جابر قال نا بسر بن عبيد الله الحضرمي أنه سمع أبا إدريس الخولاني أنه سمع حذيفة بن اليمان يقول : كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني ، فقلت : يا رسول الله ، إنا كنا في جاهلية وشر ، فجاءنا الله بهذا الخير ، فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال : « نعم » . قلت : وهل بعد ذلك الشر من خير ؟

قال : « نعم وفيه دخن » . قلت : وما دخنه ؟ قال : « قوم يهدون بغير هديي ، تعرف منهم وتُنكر » ، قلت : فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال : « نعم ، دُعاة على أبواب جهنم ، من أجابهم إليها قذفوه فيها » . قلت : يا رسول الله ، صفهم لنا ، قال : « هم من جلدتنا ، ويتكلمون بألسنتنا » . قلت : فما تأمرني إن أدركني ذلك ؟ قال : « تلزم جماعة المسلمين وإمامهم » ، قلت : فإن لم تكن لهم جماعة ولا إمام ؟ قال : « فاعتزل تلك الفرق كلها ، ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك » .

**قوله ( باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة ) ؟** كان تامة ، والمعنى مالا الذي يفعل المسلم في حال الاختلاف من قبل أن يقع الإجماع على خليفة .

**قوله ( حدثنا ابن جابر )** هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر كما صرح به مسلم في روايته عن محمد بن المنثني شيخ البخاري فيه .

**قوله ( حدثني بسر )** بضم الموحدة وسكون المهملة ( ابن عبيد الله ) بالتصغير تابعي صغير ، والسند كله شاميون إلا شيخ البخاري والصحابي .

**قوله ( مخافة أن يدركني )** في رواية نصر بن عاصم عن حذيفة عند ابن أبي شيبه « وعرفت أن الخير لن يسبقني » .

**قوله ( في جاهلية وشر )** يشير إلى ما كان قبل الإسلام من الكفر وقتل بعضهم بعضاً ونهب بعضهم بعضاً وإتيان الفواحش .

**قوله ( فجاءنا الله بهذا الخير )** يعني الإيمان والأمن وصلاح الحال واجتناب الفواحش ، زاد مسلم في رواية أبي الأسود عن حذيفة « فنحن فيه » .

**قوله ( فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال : نعم )** في رواية نصر بن عاصم « فتنة وفي رواية سبيع بن خالد عن حذيفة عند ابن أبي شيبه « فما العصمة منه ؟ قال السيف قال فهل بعد السيف من تقية ؟ قال نعم هدنة » والمراد بالشر ما يقع من الفتن من بعد قتل عثمان وهلم جرأ أو ما يترتب على ذلك من عقوبات الآخرة .

**قوله ( قال : نعم ، وفيه دخن )** بالمهملة ثم المعجمة المفتوحتين بعدها نون وهو الحقد ، وقيل الدغل ، وقيل فساد في القلب ، ومعنى الثلاثة متقارب . يشير إلى أن الخير الذي يجيء بعد الشر لا يكون خيراً خالصاً بل فيه كدر . وقيل المراد بالدخن الدخان ويشير بذلك إلى كدر الحال ، وقيل الدخن كل أمر مكروه . وقال أبو عبيد يفسر المراد بهذا الحديث ، الحديث الآخر « لا ترجع قلوب قوم على ما كانت عليه » وأصله أن يكون في لون الدابة كدورة فكان المعنى أن قلوبهم لا يصفو بعضها لبعض .

**قوله ( قوم يهدون )** بفتح أوله ( بغير هديي ) بياء الإضافة بعد الباء للأكثر وبياء واحدة مع التنوين للكشميين ، وفي رواية أبي الأسود « يكون بعدى أئمة يهدون جهادى ولا يستنون بسنتي » ،

**قوله ( تعرف منهم وتُنكر )** يعني من أعمالهم ، وفي حديث أم سلمة عند مسلم « فمن أنكر برئ ومن كره سلم » .

**قوله (دعاة)** بضم الدال المهملة جمع داع أى إلى غير الحق .

**قوله (على أبواب جهنم)** أطلق عليهم ذلك باعتبار ما يؤول إليه حالهم ، كما يقال لمن أمر بفعل محرم : وقف على شفير جهنم .

**قوله (هم من جلدتنا)** أى من قومنا ومن أهل لساننا وملتنا ، وفيه إشارة إلى أنهم من العرب . وقال الداودى : أى من بنى آدم . وقال القابسي : معناه أنهم فى الظاهر على ملتنا وفى الباطن مخالفون ، وجلدة الشيء ظاهره ، وهى فى الأصل غشاء البدن ، قيل ويؤيد إرادة العرب أن السمرة غالبية عليهم واللون إنما يظهر فى الجلد ، ووقع فى رواية أبى الأسود « فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين فى جحائن إنس » وقوله « جحائن » بضم الجيم وسكون المثلثة هو الجسد ويطلق على الشخص ، قال عياض : المراد بالشعر الأول الفتن التى وقعت بعد عثمان ، والمراد بالخير الذى بعده ما وقع فى خلافة عمر بن عبد العزيز ، والمراد بالذين تعرف منهم وتنكر الأمراء بعده ، فكان فيهم من يتمسك بالسنة والعدل وفيهم من يدعو إلى البدعة ويعمل بالجور قلت : والذى يظهر أن المراد بالشعر الأول ما أشار إليه من الفتن الأولى ، وبالخير ما وقع من الاجتماع مع على ومعاوية وبالدخن ما كان فى زمنهما من بعض الأمراء كزياد بالعراق وخلاف من خالف عليه من الخوارج ، وبالدعاة على أبواب جهنم من قام فى طلب الملك من الخوارج وغيرهم ، وإلى ذلك الإشارة بقوله « الزم جماعة المسلمين وإمامهم » يعنى ولو جار ويوضح ذلك رواية أبى الأسود « ولو ضرب ظهرك وأخذ مالك » وكان مثل ذلك كثيراً فى إمارة الحجاج ونحوه .

**قوله (تلتزم جماعة المسلمين وإمامهم)** بكسر الهمزة أى أميرهم زاد فى رواية أبى الأسود « تسمع وتطيع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك » وكذا فى رواية خالد بن سبيع عند الطبرانى « فإن رأيت خليفة فالزمه وإن ضرب ظهرك ، فإن لم يكن خليفة فاهرب » .

**قوله (ولو أن بعض)** بفتح العين المهملة وتشديد الضاد المعجمة أى ولو كان الاعتزال بالعض فلا تعدل عنه . وبعض بالنصب للجميع ، وضبطه الأشيرى بالرفع ، وتعقب بأن جوازه متوقف على أن يكون « أن » التى تقدمته مخففة من الثقيلة وهنا لا يجوز ذلك لأنها لا تلى « لو » نبه عليه صاحب المغنى ، وفى رواية عبد الرحمن ابن قرط عن حذيفة عند ابن ماجه « فلأن تموت وأنت عاض على جذل خير لك من أن تتبع أحداً منهم » والجذل بكسر الجيم وسكون المعجمة بعدها لام عود ينصب لتحتك به الإبل ، وقوله « وأنت على ذلك أى العض » ، وهو كناية عن لزوم جماعة المسلمين وطاعة سلاطينهم ولو عصوا . قال البيضاوى : المعنى إذا لم يكن فى الأرض خليفة فعليك بالعزلة والصبر على تحمل شدة الزمان ، وعض أصل الشجرة كناية عن مكابدة المشقة كقولهم فلان يعض الحجارة من شدة الألم ، أو المراد اللزوم كقوله فى الحديث الآخر « عضوا عليها بالنواجذ » ويؤيد الأول قوله فى الحديث الآخر « فإن مت وأنت عاض على جذل خير لك من أن تتبع أحداً منهم » وقال ابن بطال : فيه حجة لجماعة الفقهاء فى وجوب لزوم جماعة المسلمين وترك الخروج على أئمة الجور ، لأنه وصف الطائفة الأخيرة بأنهم « دعاة على أبواب جهنم » ولم يقل فيهم « تعرف وتنكر » كما قال فى الأولين ، وهم لا يكونون كذلك إلا وهم على غير حق ، وأمر مع ذلك بلزوم الجماعة . قال الطبرى : اختلف فى هذا الأمر وفى الجماعة ، فقال قوم : هو للوجوب والجماعة السواد الأعظم ، ثم ساق عن محمد بن سيرين عن أبى مسعود أنه وصى من سأل له لما قتل عثمان « عليك بالجماعة فإن الله لم يكن ليجمع أمة محمد على ضلالة » . وقال قوم : المراد بالجماعة الصحابة دون من بعدهم ،

وقال قوم : المراد بهم أهل العلم لأن الله جعلهم حجة على الخلق والناس تبع لهم في أمر الدين . قال الطبري : والصواب أن المراد من الخير لزوم الجماعة الذين في طاعة من اجتمعوا على تأميره ، فمن نكث بيعته خرج عن الجماعة ، قال : وفي الحديث أنه متى لم يكن للناس إمام فافترق الناس أحزاباً فلا يتبع أحداً في الفرقة ويعتزل الجميع إن استطاع ذلك خشية من الوقوع في الشر ، وعلى ذلك يتنزل ما جاء في سائر الأحاديث ، وبه يجمع بين ما ظاهره الاختلاف منها ، ويؤيده رواية عبد الرحمن بن قرط المتقدم ذكرها ، قال ابن أبي جمرة : في الحديث حكمة الله في عبادته كيف أقام كلا منهم فيما شاء ؛ فحبب إلى أكثر الصحابة السؤال عن وجوه الخير ليعلموا بها ويبلغوها غيرهم ، وحبب لحذيفة السؤال عن الشر ليجتنبه ويكون سبباً في دفعه عن أمر الله له النجاة ، وفيه سعة صدر النبي صلى الله عليه وسلم ومعرفته بوجوه الحكم كلها حتى كان يجيب كل من سأل به بما يناسبه ، ويؤخذ منه أن كل من حبب إليه شيء فإنه يفوق فيه غيره ، ومن ثم كان حذيفة صاحب السر الذي لا يعلمه غيره حتى خص بمعرفة أسماء المنافقين وبكثير من الأمور الآتية ، ويؤخذ منه أن من أدب التعليم أن يعلم التلميذ من أنواع العلوم ما يراه مائلاً إليه من العلوم المباحة ، فإنه أجدر أن يسرع إلى تفهمه والقيام به وأن كل شيء يهدى إلى طريق الخير يسمى خيراً وكذا بالعكس . ويؤخذ منه ذم من جعل للدين أصلاً بخلاف الكتاب والسنة وجعلهما فرعاً لذلك الأصل الذي ابتدعه ، وفيه وجوب رد الباطل وكل ما خالف الهدى النبوي ولو قاله من قاله من رفيع أو وضع .

### باب مَنْ كَرِهَ أَنْ يُكْثَرَ سَوَادُ الْفِتَنِ وَالظُّلَمِ

[٧٠٨٥] ٦٨٣١ - حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ قال نا حيوة وغيره قال نا أبو الأسود ... ح . وقال الليث عن أبي الأسود قال : قُطِعَ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ بَعَثَ فَاكْتَتَبْتُ فِيهِ ، فَلَقِيتُ عِكْرَمَةَ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَهَنَانِي أَشَدَّ النَّهْيِ ، ثُمَّ قَالَ : أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ أَنَسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا مَعَ الْمُشْرِكِينَ يَكْثُرُونَ سَوَادَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَيَأْتِي السَّهْمُ فَيُرْمَى فَيُصِيبُ أَحَدَهُمْ فَيَقْتُلُهُ أَوْ يَضْرِبُهُ فَيَقْتُلُهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ .

قوله ( باب من كره أن يكثر ) بالتشديد ( سواد الفتن والظلم ) أى أهلها ، والمراد بالسواد وهو بفتح المهملة وتخفيف الواو الأشخاص ، وقد جاء عن ابن مسعود مرفوعاً « من كثر سواد قوم فهو منهم ، ومن رضى عمل قوم كان شريك من عمل به » أخرجه أبو يعلى ، وفيه قصة لابن مسعود ، وله شاهد عن أبي ذر في الزهد لابن المبارك غير مرفوع .

قوله ( حدثنا حيوة ) بفتح المهملة والواو بينهما ياء آخر الحروف ساكنة .

قوله ( وغيره ) كأنه يريد ابن لهيعة ، فإنه رواه عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن أيضاً ، وقد رواه عنه أيضاً الليث ، لكن أخرج البخاري هذا الحديث في تفسير سورة النساء عن عبد الله بن يزيد شيخه فيه هنا بسنده هذا وقال بعده « رواه الليث عن أبي الأسود » وقد روينا موصولاً في « معجم الطبراني الأوسط » من طريق أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث « حدثني الليث عن أبي الأسود عن عكرمة » فذكر الحديث دون القصة ، قال الطبراني : لم يروه عن أبي الأسود إلا الليث وابن لهيعة . قلت : وهم في هذا الحصر لوجود رواية حيوة المذكورة ، وقد أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن المقرئ عن حيوة وحده به ، وقد ذكرت من وصل رواية ابن لهيعة في تفسير سورة النساء مع شرح الحديث . وقوله ( فَيَأْتِي السَّهْمُ فَيُرْمَى بِهِ ) قيل هو من القلب والتقدير

فرمى بالسهم فيأتى . قلت : ويحتمل أن تكون الفاء الثانية زائدة ، وثبت كذلك لأبى ذر في سورة النساء « فيأتى السهم يرمى به » . وقوله ( أو يضربه ) معطوف على « فيأتى » لأعلى « فيصيب » أى يقتل إما بالسهم وإما بالسيف ، وفيه تخطئة من يقيم بين أهل المعصية باختياره لا لقصد صحيح من إنكار عليهم مثلاً أو رجاء إنقاذ مسلم من هلكة ، وأن القادر على التحول عنهم لا يعذر كما وقع للذين كانوا أسلموا ومنعهم المشركون من أهلهم من الهجرة ثم كانوا يخرجون مع المشركين لا لقصد قتال المسلمين بل لإيهاهم كثرتهم في عيون المسلمين فحصلت لهم المؤاخذة بذلك ، فرأى عكرمة أن من خرج في جيش يقاتلون المسلمين يأثم وإن لم يقاتل ولا نوى ذلك ، ويتأيد ذلك في عكسه بحديث « هم القوم لا يشقى بهم جليسهم » كما مضى ذكره في كتاب الرقاق .

### باب إذا بقي في حثالة من الناس

٦٨٣٢ - ٧٠٨٦ - فامحمد بن كثير قال نا سفيان قال نا الأعمش عن زيد بن وهب قال نا حذيفة قال نا رسول الله صلى الله عليه حديثين رأيت أحدهما وأنا أنتظر الآخر : حدثنا أن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال ، ثم علموا من القرآن ثم علموا من السنة ، وحدثنا عن رفعها قال : « ينأى الرجل النومة فتقبض الأمانة من قلبه فيظل أثرها مثل أثر الوكت ، ثم ينأى النومة فتقبض فيبقى أثرها مثل أثر المجمل ، كجمر دحرجته على رجله فنفط فتراه منتبراً وليس فيه شيء ، ويصبح الناس يتبايعون ولا يكاد أحد يؤدى الأمانة ، فيقال : إن بني فلان رجلاً أميناً ، ويقال للرجل : ما أعقله وما أظرفه وما أجلدته وما في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان » ولقد أتى علي زمان ولا أبالي أيكم بايعت ، لئن كان مسلماً رده علي الإسلام ، وإن كان نصرانياً رده علي ساعيه ، وأما اليوم فما كنت أباع إلا فلاناً وفلاناً .

قوله ( باب إذا بقي ) أى المسلم ( في حثالة من الناس ) أى ماذا يصنع ؟ والحثالة بضم المهملة وتخفيف المثناة وتقدم تفسيرها في أوائل كتاب الرقاق ، وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الطبري وصححه ابن حبان من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبى هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف بك يا عبد الله بن عمرو إذا بقيت في حثالة من الناس قد مرجت عهودهم وأماناتهم واختلفوا فصاروا هكذا ، وشبك بين أصابعه . قال : فما تأمرنى ؟ قال : عليك بخاصتك ، ودع عنك عوامهم » قال ابن بطلال : أشار البخارى إلى هذا الحديث ولم يخرج له لأن العلاء ليس من شرطه فأدخل معناه في حديث حذيفة . قلت : يجتمع معه في قلة الأمانة وعدم الوفاء بالعهد وشدة الاختلاف ، وفي كل منهما زيادة ليست في الآخر ، وقد ورد عن ابن عمر مثل حديث أبى هريرة أخرجه حنبل بن إسحق في كتاب الفتن من طريق عاصم بن محمد عن أخيه واقد وتقدم في أبواب المساجد من كتاب الصلاة من طريق واقد وهو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، سمعت أبى يقول قال عبد الله بن عمر « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله بن عمرو كيف بك إذا بقيت في حثالة من الناس » إلى هنا انتهى ما فى البخارى وبقيته عند حنبل مثل حديث أبى هريرة سواء وزاد « قال : فكيف تأمرنى يا رسول الله ؟ قال : تأخذ بما تعرف وتدع ما تنكر ، وتقبل على خاصتك وتدع عوامهم » وأخرجه أبو يعلى من هذا الوجه . وأخرج الطبرانى من حديث عبد الله بن عمرو نفسه من طرق بعضها صحيح الإسناد وفيه « قالوا كيف بنا يا رسول الله ؟ قال : تأخذون ما تعرفون » فذكر مثله بصيغة الجمع في جميع ذلك ، وأخرجه الطبرانى وابن عدى من طريق عبد الحميد بن جعفر بن الحكم عن أبيه عن علباء بكسر المهملة وسكون



اللام بعدها موحدة ومد رفعه « لا تقوم الساعة إلا على حثالة الناس » الحديث ، وللطبراني من حديث سهل ابن سعد قال « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في مجلس فيه عمرو بن العاص وابناه فقال « فذكر مثله وزاد « وإياكم والتلون في دين الله » .

**قوله ( حدثنا محمد بن كثير )** تقدم بهذا السند في كتاب الرقاق في « باب رفع الأمانة » وإن الجذر الأصل وتفتح جيمه وتكسر .

**قوله ( ثم علموا من القرآن ثم علموا من السنة )** كذا في هذه الرواية بإعادة ثم ، وفيه إشارة إلى أنهم كانوا يتعلمون القرآن قبل أن يتعلموا السنن ، والمراد بالسنن ما يتلقونه عن النبي صلى الله عليه وسلم واجبا كان أو مندوبا .

**قوله ( وحدثنا عن رفعها )** هذا هو الحديث الثاني الذي ذكر حذيفة أنه ينتظره وهو رفع الأمانة أصلا حتى لا يبقى من يوصف بالأمانة إلا النادر ، ولا يعكر على ذلك ما ذكره في آخر الحديث مما يدل على قلة من ينسب للأمانة فإن ذلك بالنسبة إلى حال الأولين ، فالذين أشار إليهم بقوله « ما كنت أباع إلا فلاناً وفلاناً » هم من أهل العصر الأخير الذي أدركه والأمانة فيهم بالنسبة إلى العصر الأول أقل ، وأما الذي ينتظره فإنه حيث تفقد الأمانة من الجميع إلا النادر .

**قوله ( فيظل أثرها )** أى يصير وأصل « ظل » ما عمل بالنهار ثم أطلق على كل وقت ، وهى هنا على بابها لأنه ذكر الحالة التى تكون بعد النوم وهى غالبا تقع عند الصبح ، والمعنى أن الأمانة تذهب حتى لا يبقى منها إلا الأثر الموصوف في الحديث .

**قوله ( مثل أثر الوكت )** بفتح الواو وسكون الكاف بعدها مشاة ، تقدم تفسيره في الرقاق وأنه سواد في اللون ، وكذا المجل وهو بفتح الميم وسكون الجيم أثر العمل في اليد .

**قوله ( فنفظ )** بكسر الفاء بعد النون المفتوحة أى صار منتفطاً وهو المنتبى بنون ثم مشاة ثم موحدة يقال انتبى الجرح وانتفط إذا ورم وامتلاً ماء وحاصل الخبر أنه أُنذر برفع الأمانة وأن الموصوف بالأمانة يسلبها حتى يصير خائناً بعد أن كان أميناً ، وهذا إنما يقع على ما هو شاهد لمن خالط أهل الخيانة فإنه يصير خائناً لأن القرين يقتدى بقرينه .

**قوله ( ولقد أتى على زمان إلخ )** يشير إلى أن حال الأمانة أخذ في النقص من ذلك الزمان ، وكانت وفاة حذيفة في أول سنة ست وثلاثين بعد قتل عثمان بقليل ، فأدرك بعض الزمن الذى وقع فيه التغير فأشار إليه ، قال ابن التين : الأمانة كل ما يخفى ولا يعلمه إلا الله من المكلف . وعن ابن عباس : هى الفرائض التى أمروا بها ونهوا عنها ، وقيل هى الطاعة ، وقيل التكليف ، وقيل العهد الذى أخذه الله على العباد . وهذا الاختلاف وقع في تفسير الأمانة المذكورة في الآية ﴿ إنا عرضنا الأمانة ﴾ وقال صاحب التحرير : الأمانة المذكورة في الحديث هى الأمانة المذكورة في الآية وهى عين الإيمان ، فإذا استمكنك في القلب قام بأداء ما أمر به واجتنب ما نهى عنه . وقال ابن العرى : المراد بالأمانة في حديث حذيفة الإيمان ، وتحقيق ذلك فيما ذكر من رفعها أن الأعمال السيفة لاتزال تضعف الإيمان ، حتى إذا تناهى الضعف لم يبق إلا أثر الإيمان ، وهو التلفظ باللسان والاعتقاد الضعيف في ظاهر

القلب ، فشبهه بالأثر في ظاهر البدن ، وكنى عن ضعف الإيمان بالنوم ، وضرب مثلاً لزهوق الإيمان عن القلب حالاً بزهوق الحجر عن الرجل حتى يقع بالأرض .

**قوله ( ولا أبالي أيكم بايعت )** تقدم في الرقاق أن مراده المبايعة في السلع ونحوها ، لا المبايعة بالخلافة ولا الإمامة . وقد اشدت إنكار أى عبيد وغيره على من حمل المبايعة هنا على الخلافة وهو واضح ، ووقع في عبارته أن حذيفة كان لا يرضى بأحد بعد عمر يعنى في الخلافة وهى مبالغة ، وإلا فقد كان عثمان ولاءه على المدائن وقد قتل عثمان وهو عليها ، وبايع لعل وحرص على المبايعة له والقيام في نصوه ، ومات في أوائل خلافته كما مضى في « باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما » والمراد أنه لو وثقه بوجود الأمانة في الناس أولاً كان يقدم على مبايعة من اتفق من غير بحث عن حاله ، فلما بدا التغير في الناس وظهرت الخيانة صار لا يبايع إلا من يعرف حاله ، ثم أجاب عن إيراد مقدر كأن قائلًا قال له : لم تنزل الخيانة موجودة لأن الوقت الذى أشرت إليه كان أهل الكفر فيه موجودين وهم أهل الخيانة ، فأجاب بأنه وإن كان الأمر كذلك لكنه كان يثق بالمؤمن لذاته وبالكافر لوجود ساعيه وهو الحاكم الذى يحكم عليه ، وكانوا لا يستعملون في كل عمل قل أو جل إلا المسلم ، فكان واثقاً بإنصافه وتخليص حقه من الكافر إن خانته ، بخلاف الوقت الأخير الذى أشار إليه فإنه صار لا يبايع إلا أفراداً من الناس يثق بهم . وقال ابن العري : قال حذيفة هذا القول لما تغيرت الأحوال التى كان يعرفها على عهد النبوة والخليفين فأشار إلى ذلك بالمبايعة ، وكنى عن الإيمان بالأمانة وعمّا يخالف أحكامه بالخيانة ، والله أعلم .

### باب التعرُّب في الفتن

[٧٠٨٧] - ٦٨٣٣ - فاقتيبة بن سعيد قال نا حاتم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع أنه دخل على الحجاج فقال : يا ابن الأكوع ، ارتددت على عقبيك ، تعربت ؟ قال : لا ، ولكن رسول الله صلى الله عليه أذن لي في البدو . وعن يزيد بن أبي عبيد قال : لما قتل عثمان بن عفان خرج سلمة بن الأكوع إلى الربرة وتزوج هناك امرأةً وولدت له أولاداً ، فلم يزل بها حتى قبل أن يموت بليال ، فنزل المدينة .

[٧٠٨٨] - ٦٨٣٤ - فاقتيبة بن سعيد قال أنا مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر ، يفرّ بدينه من الفتن » .

**قوله ( باب التعرُّب في الفتن )** بالعين المهملة والراء الثقيلة أى السكنى مع الأعراب بفتح الألف ، وهو أن ينتقل المهاجر من البلد التى هاجر منها فيسكن البدو فيرجع بعد هجرته أعرابياً ، وكان إذ ذاك محرماً إلا أن أذن له الشارع في ذلك ، وقيده بالفتنة إشارة إلى ما ورد من الإذن في ذلك عند حلول الفتن كما في ثاني حديثي الباب ، وقيل بمنعه في زمن الفتنة لما يترتب عليه من خذلان أهل الحق ، ولكن نظر السلف اختلف في ذلك : فمنهم من أثار السلامة واعتزل الفتن كسعد ومحمد بن مسلمة وابن عمر في طائفة ، ومنهم من باشر القتال وهم الجمهور . ووقع في رواية كريمة « التعرُّب » بالزاي وبينهما عموم وخصوص ، وقال صاحب المطالع : وجدته بخطى في البخارى بالزاي وأخشى أن يكون وهماً ، فإن صح فمعناه البعد والاعتزال .

**قوله ( حدثنا حاتم )** بمهملة ثم مثناة هو ابن إسماعيل الكوفي نزيل المدينة ، ويزيد بن أبي عبيد في رواية

القعنبي عن حاتم « أنبأنا يزيد بن أبي عبيد » أخرجها أبو نعيم

**قوله ( عن سلمة بن الأكوع أنه دخل على الحجاج )** هو ابن يوسف الثقفي الأمير المشهور ، وكان ذلك لما ولي الحجاج إمرة الحجاز بعد قتل ابن الزبير فصار من مكة إلى المدينة وذلك في سنة أربع وسبعين .

**قوله ( ارتددت على عقبيك )** كأنه أشار إلى ما جاء من الحديث في ذلك كما تقدم عند عد الكبائر في كتاب الحدود ، فإن من جملة ما ذكر في ذلك « من رجع بعد هجرته أعريباً » وأخرج النسائي من حديث ابن مسعود رفعه « لعن الله آكل الربا وموكله » الحديث وفيه « والمرتد بعد هجرته أعريباً » قال ابن الأثير في النهاية : كان من رجع بعد هجرته إلى موضعه من غير عذر يعدونه كالمرتد ، وقال غيره : كان ذلك من جفاء الحجاج حيث خاطب هذا الصحابي الجليل بهذا الخطاب القبيح من قبل أن يستكشف عن عذره ، ويقال إنه أراد قتله فبين الجهة التي يريد أن يجعله مستحقاً للقتل بها . وقد أخرج الطبراني من حديث جابر بن سمرة رفعه « لعن الله من بدا بعد هجرته » إلا في الفتنة فإن البدو خير من المقام في الفتنة .

**قوله ( قال لا )** أي لم أسكن البادية رجوعاً عن هجرتي ( ولكن ) بالتشديد والتخفيف

**قوله ( أذن لي في البدو )** وفي رواية حماد بن مسعدة عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة أنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في البدوة فأذن له أخرجه الإسماعيلي ، وفي لفظ له « استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم » وقد وقع لسلمة في ذلك قصة أخرى مع غير الحجاج ، فأخرج أحمد من طريق سعيد بن إياس بن سلمة أن أباه حدثه قال « قدم سلمة المدينة فلقبه بريدة بن الخصب فقال : ارتددت عن هجرتك ، فقال : معاذ الله ، إني في إذن من رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعته يقول : ابدوا يا أسلم — أي القبيلة المشهورة التي منها سلمة وأبو برزة وبريدة المذكور — قالوا : إنا نخاف أن يقدح ذلك في هجرتنا ، قال : أنتم مهاجرون حيث كنتم » وله شاهد من رواية عمرو بن عبد الرحمن بن جرهد قال « سمعت رجلاً يقول لجابر : من بقي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أنس بن مالك وسلمة بن الأكوع ، فقال رجل : أما سلمة فقد ارتد عن هجرته ، فقال : لا تقل ذلك ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لأسلم : ابدوا ، قالوا إنا نخاف أن نرتد بعد هجرتنا ، قال : أنتم مهاجرون حيث كنتم » وسند كل منهما حسن .

**قوله ( وعن يزيد بن أبي عبيد )** هو موصول بالسند المذكور .

**قوله ( لما قتل عثمان بن عفان خرج سلمة إلى الريدة )** بفتح الراء والموحدة بعدها معجمة موضع بالبادية بين مكة والمدينة . ويستفاد من هذه الرواية مدة سكنى سلمة البادية وهي نحو الأربعين سنة ، لأن قتل عثمان كان في ذى الحجة سنة خمس وثلاثين وموت سلمة سنة أربع وسبعين على الصحيح .

**قوله ( فلم يزل بها )** في رواية الكشميهني « هناك » ( حتى قبل أن يموت بليال ) كذا فيه بحذف « كان » بعد قوله « حتى » وقبل قوله « قبل » وهي مقدرة وهو استعمال صحيح .

**قوله ( نزل المدينة )** في رواية المستملى والسرخسي « فنزل » بزيادة فاء ، وهذا يشعر بأن سلمة لم يمت بالبادية كما جزم به يحيى بن عبد الوهاب بن منده في الجزء الذي جمعه في آخر من مات من الصحابة بل مات بالمدينة كما تقتضيه رواية يزيد بن أبي عبيد هذه وبذلك جزم أبو عبد الله بن منده في « معرفة الصحابة » وفي الحديث أيضاً

رد على من أرخ وفاة سلمة سنة أربع وستين فإن ذلك كان في آخر خلافة يزيد بن معاوية ولم يكن الحجاج يومئذ أميراً ولا ذا أمر ولا نهى ، وكذا فيه رد على الهيثم بن عدى حيث زعم أنه مات في آخر خلافة معاوية وهو أشد غلطاً من الأول إن أراد معاوية بن أوى سفيان وإن أراد معاوية بن يزيد بن معاوية فهو عين القول الذى قبله ، وقد مشى الكرماني على ظاهره فقال : مات سنة ستين وهى السنة التى مات فيها معاوية بن أوى سفيان ، كذا جزم به والصواب خلافه ، وقد اعترض الذهبى على من زعم أنه عاش ثمانين سنة ومات سنة أربع وسبعين لأنه يلزم منه أن يكون له في الحديبية اثنتا عشرة سنة وهو باطل لأنه ثبت أنه قاتل يومئذ وبايع . قلت : وهو اعترض متجه لكن ينبغي أن ينصرف إلى سنة وفاته لا إلى مبلغ عمره فلا يلزم منه رجحان قول من قال مات سنة أربع وستين فإن حديث جابر يدل على أنه تأخر عنها لقوله لم يبق من الصحابة إلا أنس وسلمة ، وذلك لائق بسنة أربع وسبعين فقد عاش جابر بن عبد الله بعد ذلك إلى سنة سبع وسبعين على الصحيح وقيل مات في التى بعدها وقيل قبل ذلك . ثم ذكر حديث أوى سعيد « يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم » الحديث وفى آخره « يفر بدينه من الفتن » وقد تقدم بعض شرحه فى « باب العزلة » من كتاب الرقاق ، وأشار إلى حمل صنيع سلمة على ذلك لكونه لما قتل عثمان ووقعت الفتن اعتزل عنها وسكن الريزة وتأهل بها ولم يلبس شيئا من تلك الحروب ، والحق حمل عمل كل أحد من الصحابة المذكورين على السداد فمن لبس القتال اتضح له الدليل لثبوت الأمر بقتال الفئة الباغية وكانت له قدرة على ذلك ، ومن قعد لم يتضح له أى الفئتين هى الباغية وإذا لم يكن له قدرة على القتال . وقد وقع لخزيمة بن ثابت أنه كان مع على وكان مع ذلك لا يقاتل فلما قتل عمار قاتل حينئذ وحدث بحديث « يقتل عماراً الفئة الباغية » أخرجه أحمد وغيره ، وقوله « يوشك » هو بكسر الشين المعجمة أى يسرع وزنه ومعناه ، ويجوز يوشك بفتح الشين ، وقال الجوهري هى لغة رديئة ، وقوله « أن يكون خير مال المسلم » يجوز فى خير الرفع والنصب فإن كان غنم بالرفع فالنصب وإلا فالرفع وتقدم بيان ذلك فى كتاب الإيمان أول الكتاب ، والأشهر فى الرواية غنم بالرفع ، وقد جوز بعضهم رفع خير مع ذلك على أن يقدر فى يكون ضمير الشأن وغنم وخير مبتدأ وخير ولا يخفى تكلفه ، وقوله « شعف الجبال » بفتح الشين المعجمة والعين المهملة بعدها فاء جمع شعفة كأم وأكمة رعوس الجبال والمرعى فيها والماء ولا سيما وفى بلاد الحجاز أيسر من غيرها ، ووقع عند بعض رواة الموطأ بضم أوله وفتح ثانيه وبالموحدة بدل الفاء جمع شعبة وهى ما انفرج بين جبلين ولم يختلفوا فى أن الشين معجمة ، ووقع لغير مالك كالأول لكن السين مهملة وسبق بيان ذلك فى أواخر علامات النبوة ، وقد وقع فى حديث أوى هريرة عند مسلم نحو هذا الحديث ولفظه « ورجل فى رأس شعبة من هذه الشعاب » .

**قوله ( يفر بدينه من الفتن )** قال الكرماني هذه الجملة حالية وذو الحال الضمير المستتر فى يتبع أو المسلم إذا جوزنا الحال من المضاف إليه فقد وجد شرطه وهو شدة الملايسة وكأنه جزء منه ، واتحاد الخير بالمال واضح ، ويجوز أن تكون استثنائية وهو واضح انتهى . والخبر دال على فضيلة العزلة لمن خاف على دينه ، وقد اختلف السلف فى أصل العزلة فقال الجمهور الاختلاط أولى لما فيه من اكتساب الفوائد الدينية للقيام بشعائر الإسلام وتكثير سواد المسلمين وإيصال أنواع الخير إليهم من إعانة وإغاثة وعبادة وغير ذلك . وقال قوم العزلة أولى لتحقيق السلامة بشرط معرفة ما يتعين ، وقد مضى طرف من ذلك فى « باب العزلة » من كتاب الرقاق وقال النووي اختار تفضيل المخالطة لمن لا يغلب على ظنه أنه يقع فى معصية ، فإن أشكل الأمر فالعزلة أولى . وقال غيره : يختلف باختلاف الأشخاص ، فمنهم من يتحتم عليه أحد الأمرين ومنهم من يترجح وليس الكلام فيه بل إذا تساوى فيختلف

باختلاف الأحوال فإن تعارضاً مختلف باختلاف الأوقات ، فمن يتحتم عليه المخالطة من كانت له قدرة على إزالة المنكر فيجب عليه إما عيناً وإما كفاية بحسب الحال والإمكان ، ومن يترجح من يغلب على ظنه أنه يسلم في نفسه إذا قام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومن يستوى من يأمن على نفسه ولكنه يتحقق أنه لا يطاع ، وهذا حيث لا يكون هناك فتنة عامة فإن وقعت الفتنة ترجحت العزلة لما ينشأ فيها غالباً من الوقوع في المحذور ، وقد تقع العقوبة بأصحاب الفتنة فتعم من ليس من أهلها كما قال الله تعالى ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ ويؤيد التفصيل المذكور حديث أبي سعيد أيضاً « خير الناس رجل جاهد بنفسه وماله ، ورجل في شعب من الشعاب يعبد ربه ويدع الناس من شوه » وقد تقدم في « باب العزلة » من كتاب الرقاق حديث أبي هريرة الذي أشرت إليه آنفاً فإن أوله عند مسلم « خير معاشر الناس رجل ممسك بعنان فرسه في سبيل الله » الحديث وفيه « ورجل في غنيمة » الحديث وكأنه ورد في أي الكسب أطيب ، فإن أخذ على عمومه دل على فضيلة العزلة لمن لا يتأتى له الجهاد في سبيل الله إلا أن يكون قيد بزمان وقوع الفتن والله أعلم

### باب التَّعَوُّذِ مِنَ الْفِتَنِ

٧٠٨٩- ٦٨٣٥- نا معاذُ بن فضالة قال نا هشامٌ عن قتادة عن أنسٍ قال : سألوا النبيَّ صلى الله عليه حتى أحفوه بالمسألة ، فصعد النبيُّ صلى الله عليه ذات يوم المنبرَ فقال : « لا تسألوني عن شيءٍ إلا بيئتُ لكم » ، فجعلتُ أنظرَ يميناً وشمالاً فإذا كلُّ رجلٍ رأسه في ثوبه يبكي ، فأنشأ رجلٌ كان إذا لاحى يدعى إلى غير أبيه فقال : يا نبيَّ الله ، من أبي ؟ قال : « أبوك حذافة » . ثم أنشأ عمرُ فقال : رضينا بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولاً ، نعوذُ بالله من سوءِ الفتن ، فقال النبيُّ صلى الله عليه : « ما رأيتُ في الخير والشرِّ كالיום قطُّ ، إنه صُورَتْ لي الجنةُ والنارُ حتى رأيتهما دون الحائط » . قال قتادة : يُذكرُ هذا الحديثُ عند هذه الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدِّلَكُمْ تَسْؤُكُمْ ﴾ .

٧٠٩٠- ٦٨٣٦- وقال عباسُ النُّرسيُّ : نا يزيدُ قال نا سعيدٌ قال نا قتادة أن أنساً حدثهم أن نبيَّ الله صلى الله عليه .. بهذا ، وقال : كلُّ رجلٍ لافاً رأسه في ثوبه يبكي ، وقال : عائداً بالله من سوءِ الفتن ، أو قال : أعوذُ بالله من سوءِ الفتن .

٧٠٩١- ٦٨٣٧- وقال لي خليفة نا يزيدُ بن زريعٍ قال نا سعيدٌ ومعتمرٌ عن أبيه عن قتادة أن أنساً حدثهم عن النبيِّ صلى الله عليه بهذا وقال : « عائداً بالله من شرِّ الفتن » .

**قوله ( باب التعوذ من الفتن )** قال ابن بطال : في مشروعية ذلك الرد على من قال : اسألوا الله الفتنة فإن فيها حصاد المنافقين ، وزعم أنه ورد في حديث وهو لا يثبت رفعه بل الصحيح خلافه . قلت : أخرجه أبو نعيم من حديث على بلفظ « لا تكرهوا الفتنة في آخر الزمان فإنها تبير المنافقين » وفي سنده ضعيف ومجهول ، وقد تقدم في الدعوات عدة تراجم للتعوذ من عدة أشياء منها الاستعاذة من فتنة الغنى والاستعاذة من فتنة الفقر والاستعاذة من أرذل العمر ومن فتنة الدنيا ومن فتنة النار وغير ذلك ، قال العلماء : أراد صلى الله عليه وسلم مشروعية ذلك لأئمة .

**قوله ( هشام )** هو الدستوائي .

قوله ( عن أنس ) في رواية سليمان التيمي عن قتادة أن أنساً حدثهم .

قوله ( أحفوه ) أى ألحوا عليه في السؤال ، وعند الإسماعيلي في رواية من هذا الوجه « ألحفوه أو أحفوه بالمسألة » .

قوله ( ذات يوم المنبر ) في رواية الكشميهني « ذات يوم على المنبر » .

قوله ( فإذا كل رجل رأسه في ثوبه ) في رواية الكشميهني « لاف رأسه في ثوبه » وتقدم في تفسير المائدة من وجه آخر « لهم خنين » وهو بالمعجمة أى من البكاء .

قوله ( فأنشأ رجل ) أى بدأ الكلام ، وفي رواية الإسماعيلي « فقام رجل » وفي لفظ له « فأتى رجل » .

قوله ( كان إذا لاحي ) بفتح المهملة من الملاحاة وهي المماراة والمجادلة .

قوله ( أبوك حذافة ) في رواية معتمر « سمعت أنى عن قتادة » عند الإسماعيلي ، واسم الرجل خارجة . قلت : والمعروف أن السائل عبد الله أخو خارجة ، وتقدم في تفسير المائدة من قال أنه قيس بن حذافة ، وعند أحمد من رواية محمد بن عمرو عن أنى سلمة عن أنى هريرة رفعه « لا تسألونى عن شيء إلا أخبرتكم به » فقال عبد الله بن حذافة : من أنى يا رسول الله ؟ قال : حذافة بن قيس ، فرجع إلى أمه فقالت له : ما حملك على الذى صنعت ؟ فقد كنا في جاهلية ، فقال : إني كنت لأحب أن أعلم من هو أنى من كان من الناس .

قوله ( ثم أنشأ عمر ) كذا وقع في هذه الرواية ، وتقدم في تفسير سورة المائدة من طريق أخرى أتم من هذا ، وعند الإسماعيلي من طريق معتمر المذكور من الزيادة « فأرم » براء مفتوحة ثم ميم ثقيلة « وخشوا أن يكونوا بين يدي أمر عظيم ، قال أنس : فجعلت ألتفت يمينا وشمالا فلا أرى كل رجل إلا قد دس رأسه في ثوبه يبكي ، وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : سلونى » فذكر الحديث . وعند أحمد عن أنى عامر العقدي عن هشام بعد قوله أبوك حذافة « فقال رجل : يا رسول الله في الجنة إنا أو في النار ؟ قال : في النار » وسيأتى ذلك في كتاب الاعتصام من رواية الزهري عن أنس .

قوله ( من سوء الفتن ) بضم السين المهملة بعدها واو ثم همزة ، وللكشميهني « شر » بفتح المعجمة وتشديد الراء .

قوله ( صورت الجنة والنار ) في رواية الكشميهني « صورت لى » .

قوله ( دون الحائط ) أى بينه وبين الحائط ، وزاد في رواية الزهري عن أنس « فلم أر كاليوم في الخير والشر » وسيأتى بيانه في كتاب الاعتصام .

قوله ( قال قتادة : يذكر هذا الحديث عند هذه الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ﴾ ) هو بضم أول يذكر وفتح الكاف ، ووقع في رواية الكشميهني « فكان قتادة يذكر » بفتح أوله وضم الكاف وهي أوجه ، وكذا وقع في رواية الإسماعيلي .

قوله ( وقال عباس ) هو بموحدة ومهملة وهو ابن الوليد و ( الترسى ) بفتح النون ثم سين مهملة ، ومضى في علامات النبوة له حديث وفي أواخر المغازي في « باب بعث معاذ وأبى موسى إلى اليمن » آخر ، ومن جاء بهذه الصورة فيما عدا هذه المواضع الثلاثة في البخارى فهو عياش بن الوليد الرقام بمشاة تحتانية وآخره معجمة ، ويزيد

شيخه هو ابن زريع ، وسعيد هو ابن أنى عروبة ، وقد وصله أبو نعيم في « المستخرج » من رواية محمد ابن عبد الله بن رسته بضم الراء وسكون المهملة بعدها مثناة مفتوحة قال « حدثنا عباس بن الوليد به » وذلك يؤيد كونه بالمهملة لأن الذى بالشين المعجمة ليس فيه الألف واللام .

**قوله ( بهذا )** أى بهذا الحديث الماضى ، ثم بين أن فيه زيادة قوله « لا فا » فدل على أن زيادتها فى الأول وهم من الكشمينى .

**قوله ( وقال عائذا الخ )** بين أن فى رواية سعيد بالشك فى سوء وسوئى .

**قوله ( عائذاً بالله )** وهكذا وقع بالنصب وهو على الحال أى أقول ذلك عائذاً أو على المصدر أى عيذاً ، وجاء فى رواية أخرى بالرفع أى أنا عائذ .

**قوله ( وقال لى خليفة )** هو ابن خياط العصفري ، وأكثر ما يخرج عنه البخارى يقع بهذه الصيغة لا يقول حدثنا ولا أخبرنا ، وكأنه أخذ ذلك عنه فى المذاكرة . وقوله سعيد هو ابن أنى عروبة ومعتمر هو ابن سليمان التيمى .

**قوله ( عن أبيه )** يعنى عن أنى معتمر ، وذكر هذه الطريق الأخرى لقوله فى آخره « من شر الفتن » بالشين المعجمة والراء ، وقد تقدم التنبيه على المواضع التى ذكر فيها هذا الحديث فى تفسير المائدة وأن بقية شرحه يأتى فى كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى .

### باب قول النبي صلى الله عليه : «الْفِتْنَةُ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ»

[٧٠٩٢] ٦٨٣٨- نا عبد الله بن محمد قال نا هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه أنه قام إلى جنب المنبر فقال : «الْفِتْنَةُ هَاهُنَا ، الْفِتْنَةُ هَاهُنَا ، مِنْ حَيْثُ يُطْلَعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ» . أو قال : «قَرْنُ الشَّمْسِ» .

[٧٠٩٣] ٦٨٣٩- نا قتيبة بن سعيد قال نا ليث عن نافع عن ابن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وهو مستقبل المشرق يقول : «أَلَا إِنَّ الْفِتْنَةَ هَاهُنَا مِنْ حَيْثُ يُطْلَعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ» .

[٧٠٩٤] ٦٨٤٠- نا علي بن عبد الله قال نا أزهر بن سعد عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر قال : ذكر النبي صلى الله عليه قال : «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمِينِنَا» ، قالوا : يا رسول الله ، وفي نجدنا ، قال : «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمِينِنَا» . قالوا : يا رسول الله ، وفي نجدنا ، فأظنه قال فى الثالثة : «هناك الزلازل والفتن وبها يطلع قرن الشيطان» .

[٧٠٩٥] ٦٨٤١- نا إسحاق الواسطي قال نا خالد عن بيان عن وبرة بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبيرة قال : خرج علينا عبد الله بن عمر فرجونا أن يحدثنا حديثاً حسناً ، قال : فبادرنا إليه رجل فقال : يا أبا عبد الرحمن ، حدثنا عن القتال فى الفتنة والله يقول : ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ فقال : هل تدري ما الفتنة ثكلتك أمك ؟ إنما كان محمد صلى الله عليه يقاتل المشركين ، وكان الدخول فى دينهم فتنة وليس بقتالكم على الملك .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم الفتنة من قبل المشرق )** أى من جهته ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول ذكره من وجهين ، وقد ذكرت في شرح حديث أسامة في أوائل كتاب الفتن وجه الجمع بينه وبين قوله صلى الله عليه وسلم « إني لأرى الفتن خلال بيوتكم » وكان خطابه ذلك لأهل المدينة .

**قوله ( عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قام إلى جنب المنبر )** في رواية عبد الرزاق عن معمر عند الترمذى « أن النبي صلى الله عليه وسلم قام على المنبر » وفي رواية شعيب عن الزهري كما تقدم في مناقب قريش بسنده « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو على المنبر » وفي رواية يونس بن يزيد عن الزهري عند مسلم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو مستقبل المشرق » .

**قوله ( الفتنة ههنا ، الفتنة ههنا )** كذا فيه مرتين ، وفي رواية يونس « هاإن الفتنة ههنا أعادها ثلاث مرات » .

**قوله ( من حيث يطلع قرن الشيطان ، أو قال قرن الشمس )** كذا هنا بالشك ، وفي رواية عبد الرزاق « ههنا أرض الفتن وأشار إلى المشرق يعني حيث يطلع قرن الشيطان » وفي رواية شعيب « ألا إن الفتنة ههنا يشير إلى المشرق حيث يطلع قرن الشيطان » وفي رواية يونس مثل معمر لكن لم يقل « أو قال قرن الشمس » بل قال « يعني المشرق » ولمسلم من رواية عكرمة بن عمار عن سالم « سمعت ابن عمر يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشير بيده نحو المشرق ويقول : ها إن الفتنة ههنا ثلاثاً حيث يطلع قرن الشيطان » وله من طريق حنظلة عن سالم مثله لكن قال « إن الفتنة ههنا ثلاثاً » وله من طريق فضيل بن غزوان « سمعت سالم بن عبد الله ابن عمر يقول : يا أهل العراق ما أسألكم عن الصغيرة وأركبكم الكبيرة ، سمعت أبا يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن الفتنة تجيء من ههنا ، وأوماً بيده نحو المشرق من حيث يطلع قرنا الشيطان » كذا فيه بالثنائية ، وله في صفة إبليس من طريق مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مثل سياق حنظلة سواء ، وله نحوه من رواية سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار أخرجه في الطلاق ثم ساق هنا من رواية الليث عن نافع عن ابن عمر مثل رواية يونس إلا أنه قال « ألا إن الفتنة ههنا » ولم يكرر ، وكذا لمسلم ، وأورده الإسماعيلي من رواية أحمد بن يونس عن الليث فكررها مرتين .

الحديث الثاني ، **قوله ( عن ابن عون )** هو عبد الله ( عن نافع عن ابن عمر قال : ذكر النبي صلى الله عليه وسلم اللهم بارك لنا في شامنا الحديث ) كذا أورده عن علي بن عبد الله عن أزهر السمان وأخرجه الترمذى عن بشر بن آدم بن بنت أزهر حدثني جدي أزهر بهذا السند « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ومثله للإسماعيلي من رواية أحمد بن إبراهيم الدورقي عن أزهر ، وأخرجه من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عون عن أبيه كذلك ، وقد تقدم من وجه آخر عن ابن عون في الاستسقاء موقوفاً وذكرت هناك الاختلاف فيه .

**قوله ( قالوا يا رسول الله : وفي نجدنا ، فأظنه قال في الثالثة : هناك الزلازل والفتن ، وبها يطلع قرن الشيطان )** وقع في رواية الترمذى والدورقي بعد قوله وفي نجدنا « قال اللهم بارك لنا في شامنا وبارك لنا في يمننا قال وفي نجدنا ؟ قال : هناك » فذكره لكن شك هل قال بها أو منها ، وقال يخرج بدل يطلع ، وقد وقع في رواية الحسين بن الحسن في الاستسقاء مثله في الإعادة مرتين ، وفي رواية ولد ابن عون « فلما كان الثالثة أو الرابعة قالوا يا رسول الله وفي نجدنا ؟ قال بها الزلازل والفتن ومنها يطلع قرن الشيطان » قال المهلب : إنما ترك صلى الله عليه وسلم الدعاء لأهل



المشرق ليضعفوا عن الشر الذى هو موضوع في جهتهم لاستيلاء الشيطان بالفتن وأما قوله « قرن الشمس » فقال الداودى : للشمس قرن حقيقة ويحتمل أن يريد بالقرن قوة الشيطان وما يستعين به على الإضلال ، وهذا أوجه ، وقيل إن الشيطان يقرن رأسه بالشمس عند طلوعها ليقع سجود عبدتها له قيل ويحتمل أن يكون للشمس شيطان تطلع الشمس بين قرنيه ، وقال الخطاى : القرن الأمة من الناس يحدثون بعد فناء آخرين ، وقرن الحية أن بضرب المثل فيما لا يحمد من الأمور ، وقال غيره كان أهل المشرق يومئذ أهل كفر فأخبر صلى الله عليه وسلم أن الفتنة تكون من تلك الناحية فكان كما أخبر ، وأول الفتن كان من قبل المشرق فكان ذلك سبباً للفرقة بين المسلمين وذلك مما يحبه الشيطان ويفرح به ، وكذلك البدع نشأت من تلك الجهة ، وقال الخطاى : نجد من جهة المشرق ومن كان بالمدينة كان نجده بادية العراق ونواحيها وهى مشرق أهل المدينة ، وأصل النجد ما ارتفع من الأرض ، وهو خلاف الغور فإنه ما انخفض منها وتهامة كلها من الغور ومكة من تهامة انتهى وعرف بهذا وهاء ما قاله الداودى أن نجداً من ناحية العراق فإنه توهم أن نجداً موضع مخصوص ، وليس كذلك بل كل شيء ارتفع بالنسبة إلى ما يليه يسمى المرتفع نجداً والمنخفض غوراً .

الحديث الثالث . قوله ( حدثنا إسحق الواسطى ) هو ابن شاهين ، وخالد هو ابن عبد الله ، وبيان بموحدة ثم تحتانية خفيفة هو ابن عمرو ، ووبرة بفتح الواو والموحدة عند الجميع وبه جزم ابن عبد البر ، وقال عياض ضبطناه في مسلم بسكون الموحدة .

قوله ( أن يحدثنا حديثاً حسناً ) أى حسن اللفظ يشتمل على ذكر الترجمة والرخصة ، فشغله الرجل فصدّه عن إعادته حتى عدل إلى التحدث عن الفتنة .

قوله ( فقام إليه رجل ) تقدم في الأنفال أن اسمه حكيم ، أخرجه البيهقى من رواية زهير بن معاوية عن بيان « أن وبرة حدثه » فذكره ، وفيه « فمررنا برجل يقال له حكيم » .

قوله ( يا أبا عبد الرحمن ) هى كنية عبد الله بن عمر .

قوله ( حدثنا عن القتال في الفتنة والله يقول ) يريد أن يحتج بالآية على مشروعية القتال في الفتنة وأن فيها الرد على من ترك ذلك كابن عمر ، وقوله « ثكلتك أمك » ظاهره الدعاء وقد يرد مورد الزجر كما هنا ، وحاصل جواب ابن عمر له أن الضمير في قوله تعالى ﴿ وقاتلوهم ﴾ للكفار ، فأمر المؤمنين بقتال الكافرين حتى لا يبقى أحد يفتن عن دين الإسلام ويرتد إلى الكفر ، ووقع نحو هذا السؤال من نافع بن الأزرق وجماعة لعمران ابن حصين فأجابهم بنحو جواب ابن عمر أخرجه ابن ماجه ، وقد تقدم في سورة الأنفال من رواية زهير بن معاوية عن بيان بزيادة « فقال » بدل قوله « وكان الدخول في دينهم فتنة » فكان الرجل يفتن عن دينه إما يقتلونه وإما يوثقونه حتى كثر الإسلام فلم تكن فتنة « أى لم يبق فتنة أى من أحد من الكفار لأحد من المؤمنين . ثم ذكر سؤاله عن علي وعثمان وجواب ابن عمر . وقوله هنا « وليس كقتالكم على الملك » أى في طلب الملك ، يشير إلى ما وقع بين مروان ثم عبد الملك ابنه وبين ابن الزبير وما أشبه ذلك ، وكان رأى ابن عمر ترك القتال في الفتنة ولو ظهر أن إحدى الطائفتين محقة والأخرى مبطلّة ، وقيل الفتنة مختصة بما إذا وقع القتال بسبب التغالب في طلب الملك ، وأما إذا علمت الباغية فلا تسمى فتنة وتجب مقاتلتها حتى ترجع إلى الطاعة ؛ وهذا قول الجمهور .

## باب الفِتْنَةِ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ

وقال ابنُ عيينةَ عن خلف بن حوشب قال: كانوا يستحبون أن يتمثلوا بهذه الأبيات عند الفتن:

الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً      تسعى بزيتها لكلِّ جهولٍ  
حتى إذا اشتعلت وشتبَ ضرامُها      ولَّتْ عجوزاً غيرَ ذاتِ خليلٍ  
شمطاء تنكرُ لونها وتغيرتْ      مكروهةٌ للشُّمِّ والتقبيلِ

[٧٠٩٦] ٦٨٤٢- فاعمرُ بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمشُ قال نا شقيقُ قال سمعتُ حذيفةً يقولُ: بينا نحنُ جلوسٌ عندَ عمرَ إذ قال: أيكم يحفظُ قولَ النبيِّ صلى الله عليه في الفتنَةِ؟ قال: «فتنة الرجل في أهله وماله وولده وجاره تكفرُها الصلاةُ والصدقةُ والأمرُ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ». قال: ليسَ عن هذا أسألكَ، ولكن التي تموجُ كموجِ البحرِ. قال: ليسَ عليك منها بأسٌ يا أميرَ المؤمنين، إنَّ بينك وبينها باباً مغلقاً. قال عمرُ: أيكسرُ البابُ أم يفتحُ؟ قال: بل يكسرُ. قال عمرُ: إذن لا يغلُقُ أبداً. قلتُ: أجل. قلنا لحذيفةَ: أكان عمرُ يعلمُ البابَ قال: نعم، كما أعلمُ أنَّ دونَ غدٍ ليلةٌ، وذلك أنِّي حدثتُهُ حديثاً ليس بالأغاليطِ. فهبنا أن نسألهُ من البابِ، فأمرنا مسروقاً فسألهُ، فقال: من البابِ؟ قال: عمرُ.

[٧٠٩٧] ٦٨٤٣- فاسعيدُ بن أبي مريم قال أنا محمدُ بن جعفر عن شريك بن عبد الله عن سعيد بن المسيب عن أبي موسى الأشعري قال: خرج النبيُّ صلى الله عليه يوماً إلى حائطٍ من حوائطِ المدينة لحاجته وخرجتُ في أثره، فلما دخل الحائطُ جلستُ على بابه وقلتُ: لأكوننَّ اليومُ بوابَ النبيِّ صلى الله عليه ولم يأمرني. فذهب النبيُّ صلى الله عليه وقضى حاجته، وجلسَ على قفِّ البئر فكشفَ عن ساقيه فدلاهما في البئر، فجاء أبو بكرٍ يستأذنُ عليه ليدخلَ فقلتُ: كما أنتَ حتى أستاذنَ لك، فوقف، فجئتُ إلى النبيِّ صلى الله عليه فقلتُ: يا نبيَّ الله، أبو بكرٍ يستأذنُ عليك. قال: «اأذن له وبشره بالجنة»، فدخلَ فجلسَ عن يمينِ النبيِّ صلى الله عليه فكشفَ عن ساقيه ثم دلاهما في البئر. فجاء عمرُ، فقلتُ: كما أنتَ حتى أستاذنَ لك. فقال النبيُّ صلى الله عليه: «اأذن له وبشره بالجنة». فجاء عن يسارِ النبيِّ صلى الله عليه فكشفَ عن ساقيه ودلاهما في البئر، فامتلاً القفُّ فلم يكن فيه مجلسٌ. ثم جاء عثمانُ فقلتُ: كما أنتَ حتى أستاذنَ لك. فقال النبيُّ صلى الله عليه: «اأذن له وبشره بالجنة معها بلاءٌ يصيبُهُ»، فدخلَ فلم يجدْ معهم مجلساً، فتحولَ حتى جاء مقابلهم على شفةِ البئر، فكشفَ عن ساقيه ثم دلاهما في البئر، فجعلتُ أتمنى أخا لي، وأدعو الله أن يأتي. قال ابنُ المسيبِ: فتأولتُ ذلك قُبورهم، اجتمعتُ هاهنا وانفردَ عثمانُ.

[٧٠٩٨] ٦٨٤٤- وحدثني بشر بن خالد قال أنا محمدُ بن جعفر عن شعبة عن سليمان قال سمعتُ أبواثيلَ قال: قيل لأسماء: ألا تكلمُ هذا؟ قال: كلمته ما دونَ أن أفتحَ باباً أكونُ أولَ من فتحه، وما أنا بالذي أقولُ لرجلٍ -بعد أن يكونَ أميراً على رجلين-: أنتَ خيرٌ من بعد ما سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه يقولُ: «يُجاءُ برجلٍ فيطرحُ في النارِ فيطحنُ فيها كطحنِ الحمارِ برحاهُ، فيطيفُ به أهلُ النارِ فيقولون: أي فلانُ، ألسْتَ كنتَ تأمرُ بالمعروفِ وتنهى عن المنكرِ؟ فيقول: إني كنتُ أمرُ بالمعروفِ ولا أفعله، وأنهى عن المنكرِ وأفعله».

**قوله ( باب الفتنة التي تموج كموج البحر )** كأنه يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عاصم ابن ضمرة عن علي قال « وضع الله في هذه الأمة خمس فتن » فذكر الأربعة ثم فتنة تموج كموج البحر وهي التي يصبح الناس فيها كاليهايم أى لا عقول لهم ، ويؤيده حديث أبى موسى « تذهب عقول أكثر ذلك الزمان » وأخرج ابن أبى شيبة من وجه آخر عن حذيفة قال « لا تضرك الفتنة ما عرفت دينك ؛ إنما الفتنة إذا اشتبه عليك الحق والباطل » .

**قوله ( وقال ابن عيينة )** هو سفيان ، وقد وصله البخارى فى التاريخ الصغير عن عبد الله بن محمد المسندى « حدثنا سفيان بن عيينة » .

**قوله ( عن خلف بن حوشب )** بمهمله ثم معجمة ثم موحدة بوزن جعفر ، وخلف كان من أهل الكوفة روى عن جماعة من كبار التابعين وأدرك بعض الصحابة لكن لم أجد له رواية عن صحابى ، وكان عابداً . وثقه العجلي ، وقال النسائى لا بأس به ، وأثنى عليه ابن عيينة والريبع بن أبى راشد ، وروى عنه أيضاً شعبة ، وليس له فى البخارى إلا هذا الموضع .

**قوله ( كانوا يستحبون أن يتمثلوا بهذه الأبيات عند الفتن )** أى عند نزولها .

**قوله ( قال امرؤ القيس )** كذا وقع عند أبى ذر فى نسخة ، والمحفوظ أن الأبيات المذكورة لعمر بن معد يكرب الزبيدى كما جزم به أبو العباس المبرد فى الكامل ، وكذا رويناه فى « كتاب الغرر من الأخبار » لأبى بكر محمد بن خلف القاضى المعروف بوكيع قال « حدثنا معدان بن على حدثنا عمرو بن محمد الناقد حدثنا سفيان بن عيينة عن خلف بن حوشب قال قال عمرو بن معد يكرب « وبذلك جزم السهيلي فى « الروض » ووقع لنا موصولاً من وجه آخر وفيه زيادة رويناه فى « فوائد الميمون بن حمزة المصرى » عن الطحاوى فيما زاده فى السنن التى رواها عن المزنى عن الشافعى فقال « حدثنا المزنى حدثنا الحميدى عن سفيان عن خلف بن حوشب قال قال عيسى بن مريم للحواريين كما ترك لكم الملوك الحكمة فاتركوا لهم الدنيا » وكان خلف يقول ينبغى للناس أن يتعلموا هذه الأبيات فى الفتنة .

**قوله ( الحرب أول ما تكون فتية )** بفتح الفاء وكسر المثناة وتشديد التحتانية أى شابة ، حكى ابن التين عن سيبويه الحرب مؤنثة وعن المبرد قد تذكر وأنشد له شاهداً قال : وبعضهم يرفع « أول وفتية » لأنه مثل ، ومن نصب أول قال إنه الخبر ، ومنهم من قدره الحرب أول ما تكون أحوالها إذا كانت فتية ، ومنهم من أعرب أول حالاً « وقال غيره يجوز فيه أربعة أوجه رفع أول ونصب فتية وعكسه ورفعها جميعاً ونصبها فمن رفع أول ونصب فتية فتقديره الحرب أول أحوالها إذا كانت فتية فالحرب مبتدأ وأول مبتدأ ثان وفتية حال سدت مسد الخبر والجملة خبر الحرب ، ومن عكس فتقديره الحرب فى أول أحوالها فتية فالحرب مبتدأ وفتية خبرها وأول منصوب على الظرف ، ومن رفعهاما فالتقدير الحرب أول أحوالها فأول مبتدأ ثان أو بذل من الحرب وفتية خبر ، ومن نصبها جعل أول ظرفاً وفتية حالاً والتقدير الحرب فى أول أحوالها إذا كانت فتية وتسعى خبر عنها ، أى الحرب فى حال ما هى فتية أى فى وقت وقوعها يفر من لم يجربها حتى يدخل فيها فتهلكه .

**قوله ( بزيتها )** كذا فيه من الزينة ، ورواه سيبويه بيزتها بموحدة وزاى مشددة والبرة اللباس الجيد .

**قوله ( إذا اشتعلت )** بشين معجمة وعين مهملة كناية عن هيجانها ، ويجوز فى « إذا » أن تكون ظرفية

وأن تكون شرطية والجواب ولت ، وقوله « وشب ضرامها » هو بضم الشين المعجمة ثم موحدة تقول شبت الحرب إذا اتقدت وضرامها بكسر الضاد المعجمة أى اشتعلها .

**قوله ( ذات حليل )** بجاء مهملة والمعنى أنها صارت لا يرغب أحد في تزويجها ، ومنهم من قاله بالخاء المعجمة .

**قوله ( شطاء )** بالنصب هو وصف العجوز ، والشمط بالشين المعجمة اختلاط الشعر الأبيض بالشعر الأسود ، وقال الداودي ، هو كناية عن كثرة الشيب . وقوله « ينكر لونها » أى يبدل حسننها بقبح . ووقع في رواية الحميدى « شطاء جزت رأسها » بدل قوله « ينكر لونها » وكذلك أنشده السهيلي في الروض . وقوله « مكروهة للشم والتقيل » يصف فاتها بالبحر مبالغة في التنفير منها ، والمراد بالتمثل بهذه الآيات استحضر ما شاهدوه وسمعوه من حال الفتنة ، فإنهم يتذكرون بإنشادها ذلك فيصددهم عن الدخول فيها حتى لا يغتروا بظاهر أمرها أولاً . ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث : أحدها حديث حذيفة .

**قوله ( حدثنا شقيق )** هو أبو وائل بن سلمة الأسدى ، وقد تقدم في الزكاة من طريق جرير عن الأعمش عن أبى وائل .

**قوله ( سمعت حذيفة يقول : بينا نحن جلوس عند عمر )** تقدم شرحه مستوفى في علامات النبوة ، وسياقه هناك أتم . وخالف أبو حمزة السكرى أصحاب الأعمش فقال « عن أبى وائل عن مسروق قال : قال عمر » وقوله هنا « ليس عن هذا أسألك » وقع في رواية ربعى بن حراش عن حذيفة عند الطبرانى « لم أسأل عن فتنة الخاصة » وقوله « ولكن التى تموج كموج البحر ، فقال : ليس عليك منها بأس » فى رواية الكشميهنى « عليكم » بصيغة الجمع ، ووقع فى رواية ربعى ، فقال حذيفة « سمعته يقول : يأتيكم بعدى فتن كموج البحر يدفع بعضها بعضاً » فيؤخذ منه جهة التشبيه بالموج وأنه ليس المراد به الكثرة فقط ، وزاد فى رواية ربعى « فرفع عمر يده فقال : اللهم لا تدركنى ، فقال حذيفة : لا تخف » وقوله « إذا لا يغلق أبدا ؟ قلت : أجل » فى رواية ربعى « قال حذيفة كسراً ثم لا يغلق إلى يوم القيامة » .

**قوله ( كما يعلم أن دون غد ليلة )** أى علمه علماً ضرورياً مثل هذا « قال ابن بطال : إنما عدل حذيفة حين سأله عمر عن الإخبار بالفتنة الكبرى إلى الإخبار بالفتنة الخاصة لتلا يغم ويشتغل باله ، ومن ثم قال له « إن بينك وبينها باباً مغلقاً » ولم يقل له أنت الباب وهو يعلم أنه الباب فعرض له بما فهمه ولم يصرح وذلك من حسن أدبه . وقول عمر « إذا كسر لم يغلق » أخذه من جهة أن الكسر لا يكون إلا غلبة والغلبة لا تقع إلا فى الفتنة ، وعلم من الخير النبوى أن بأس الأمة بينهم واقع ، وأن المخرج لا يزال إلى يوم القيامة كما وقع فى حديث شداد رفعه « إذا وضع السيف فى أمتى لم يرفع عنها إلى يوم القيامة » . قلت : أخرجه الطبرى وصححه ابن حبان ، وأخرج الخطيب فى « الرواة عن مالك » أن عمر دخل على أم كلثوم بنت على فوجدتها تبكى فقال : مايكيك ؟ قالت : هذا اليهودى — لكعب الأحبار — يقول : إنك باب من أبواب جهنم ، فقال عمر : ما شاء الله . ثم خرج فأرسل إلى كعب فجاءه فقال : ياأمير المؤمنين ، والذى نفسى بيده لا ينسلخ ذو الحجة حتى تدخل الجنة . فقال : ما هذا ، مرة فى الجنة ومرة فى النار ؟ فقال : إنا لنجذك فى كتاب الله على باب من أبواب جهنم تمنع الناس أن يقتحموا فيها ، فإذا مت اقتحموا .

**قوله ( فأمرنا مسروقاً )** احتج به من قال إن الأمر لا يشترط فيه العلو ولا الاستعلاء .

الحديث الثاني : **قوله ( عن شريك بن عبد الله )** هو بن أبي عمر . ولم يخرج البخاري عن شريك عبد الله النخعي القاضي شيئاً .

**قوله ( خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى حائط من حوائط المدينة لحاجته )** تقدم اسم الحائط المذكور مع شرح الحديث في مناقب أبي بكر ، وقوله هنا « لأكونن اليوم بواب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأمرني » قال الداودي في الرواية الأخرى « أمرني بحفظ الباب » وهو اختلاف ليس المحفوظ إلا أحدهما ، وتعقب بإمكان الجمع بأنه فعل ذلك ابتداء من قبل نفسه فلما استأذن أولاً لأبي بكر وأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يأذن له ويشره بالجنة وافق ذلك اختيار النبي صلى الله عليه وسلم لحفظ الباب عليه لكونه كان في حال خلوة وقد كشف عن ساقه ودلى رجله فأمره بحفظ الباب ، فصادف أمره ما كان أبو موسى ألزم نفسه به قبل الأمر . ويحتمل أن يكون أطلق الأمر على التقرير وقد مضى شيء من هذا في مناقب أبي بكر . وقوله هنا « وجلس على قف البئر » في رواية غير الكشميهني « في » بدل « على » والقف ما ارتفع من متن البئر ، وقال الداودي : ما حول البئر . قلت : والمراد هنا مكان يبنى حول البئر للجلوس ، والقف أيضاً الشيء اليابس ، وفي أودية المدينة واد يقال له القف وليس مراداً هنا . وقوله « فدخل فجاء عن يمين النبي صلى الله عليه وسلم » في رواية الكشميهني « فجلس » بدل « فجاء » وقوله « فامتلاً القف » في رواية الكشميهني « وامتلاً » بالواو ، والمراد من تخريجه هنا الإشارة إلى أن قوله في حق عثمان « بلاء يصيبه » هو ما وقع له من القتل الذي نشأت عنه الفتن الواقعة بين الصحابة في الجمل ثم في صفين وما بعد ذلك . قال ابن بطال : إنما خص عثمان بذكر البلاء مع أن عمر قتل أيضاً لكون عمر لم يمتحن بمثل ما امتحن عثمان من تسلط القوم الذين أرادوا منه أن ينخلع من الإمامة بسبب ما نسبوه إليه من الجور والظلم مع تنصله من ذلك واعتذاره عن كل ما أوردوه عليه ثم هجومهم عليه داره وهدمهم ستر أهله ، وكل ذلك زيادة على قتله . قلت : وحاصله أن المراد بالبلاء الذي خص به الأمور الزائدة على القتل وهو كذلك .

**قوله ( قال فتأولت ذلك قبورهم )** في رواية الكشميهني « فأولت » قال الداودي : كان سعيد ابن المسيب لجودته في عبارة الرؤيا يستعمل التعبير فيما يشبهها . قلت : ويؤخذ منه أن التمثيل لا يستلزم التسوية ، فإن المراد بقوله « اجتمعوا » مطلق الاجتماع لا خصوص كون أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله كما كانوا على البئر ، وكذا عثمان انفرد قبره عنهم ولم يستلزم أن يكون مقابلهم .

الحديث الثالث . **قوله ( عن سليمان )** هو الأعمش ، وفي رواية أحمد عن محمد بن جعفر ، عن شعبة عن سليمان ومنصور وكذا للإسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن بشر بن خالد شيخ البخاري فيه لكنه ساقه على لفظ سليمان وقال في آخره « قال شعبة وحدثني منصور عن أبي وائل عن أسامة » نحواً منه إلا أنه زاد فيه « فتندلق أفتاب بطنه » .

**قوله ( قيل لأسامة : ألا تكلم هذا ؟ )** كذا هنا بإيهام القائل وإيهام المشار إليه ، وتقدم في صفة النار من بدء الخلق من طريق سفيان بن عيينة عن الأعمش بلفظ « لو أتيت فلاناً فكلمته » وجزاء الشرط محذوف والتقدير لكان صواباً ، ويحتمل أن تكون « لو » للتمنى ووقع اسم المشار إليه عند مسلم من رواية أبي معاوية

عن الأعمش عن شقيق عن أسامة « قيل له ألا تدخل على عثمان فتكلمه » ولأحمد عن يعلى بن عبيد عن الأعمش « ألا تكلم عثمان » .

قوله ( قد كلمته ما دون أن أفتح باباً ) أى كلمته فيما أشرتم إليه ، لكن على سبيل المصلحة والأدب في السر بغير أن يكون في كلامي ما يثير فتنة أو نحوها . وما موصوفة ويجوز أن تكون موصولة .

قوله ( أكون أول من يفتحه ) في رواية الكشميهني « فتحه » بصيغة الفعل الماضي وكذا في رواية الإسماعيلي ؛ وفي رواية سفيان « قال إنكم لترون — أى تظنون — أنى لا أكلمه إلا أسمعتمكم » أى إلا بحضوركم ، وسقطت الألف من بعض النسخ فصار بلفظ المصدر أى إلا وقت حضوركم حيث تسمعون وهي رواية يعلى بن عبيد المذكورة ، وقوله في رواية سفيان « إني أكلمه في السر دون أن أفتح باباً لا أكون أول من فتحه » عند مسلم مثله لكن قال بعد قوله « إلا أسمعتمكم » والله لقد كلمته فيما بينى وبينه دون أن أفتح أمراً لا أحب أن أكون أول من فتحه » يعنى لا أكلمه إلا مع مراعاة المصلحة بكلام لا يهيج به فتنة .

قوله ( وما أنا بالذى أقول لرجل بعد أن يكون أميراً على رجلين أنت خير ) في رواية الكشميهني « إيت خيراً » بصيغة فعل الأمر من الإيتاء ونصب خيراً على المفعولية ، والأول أولى فقد وقع في رواية سفيان « ولا أقول لأمر إن كان على أميراً » هو بكسر همزة إن ويجوز فتحها وقوله « كان على — بالتشديد — أميراً » أنه خير الناس » وفي رواية أى معاوية عند مسلم « يكون على أميراً » وفي رواية يعلى « وإن كان على أميراً » .

قوله ( بعد ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يجاء برجل ) في رواية سفيان « بعد شئ سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالوا : وما سمعته يقول ؟ قال سمعته يقول : يجاء بالرجل » وفي رواية عاصم بن بهدلة عن أنى وائل عند أحمد « يجاء بالرجل الذى كان يطاع في معاصي الله فيقذف في النار » .

قوله ( فيطحن فيها كطحن الحمار ) في رواية الكشميهني « كما يطحن الحمار » كذا رأيت في نسخة متممة « فيطحن » بضم أوله على البناء للمجهول ، وفي أخرى بفتح أوله وهو أوجه ، فقد تقدم في رواية سفيان وأنى معاوية « فتندلق أقتابه فيدور كما يدور الحمار » وفي رواية عاصم « يستدير فيها كما يستدير الحمار » وكذا في رواية أنى معاوية . والإقتاب جمع قتب بكسر القاف وسكون المثناة بعدها موحدة هي الأمعاء ، واندلاقها خروجها بسرعة يقال اندلق السيف من غمده إذا خرج من غير أن يسله أحد ، وهذا يشعر بأن هذه الزيادة كانت أيضاً عند الأعمش فلم يسمعها شعبة منه وسمع معناها من منصور كما تقدم .

قوله ( فيطيف به أهل النار ) أى يجتمعون حوله ، يقال أطاف به القوم إذا حنقوا حوله حلقة وإن لم يدوروا ، وطافوا إذا داروا حوله ، وبهذا التقرير يظهر خطأ من قال إنهما بمعنى واحد . وفي رواية سفيان وأنى معاوية « فيجتمع عليه أهل النار » وفي رواية عاصم « فيأتى عليه أهل طاعته من الناس » .

قوله ( فيقولون أى فلان ) في رواية سفيان وأنى معاوية « فيقولون يا فلان » وزاد « ماشأنك » وفي رواية عاصم « أى قل ، أين ما كنت تأمرنا به ؟ » .

قوله ( ألسنت كنت تأمر بالمعروف وتنبه ) في رواية سفيان « أليس كنت تأمرنا بالمعروف وتنهانا ؟ »

قوله ( إلى كنت أمر بالمعروف ولا أفعله وأنهى عن المنكر وأفعله ) في رواية سفيان « أمركم وأنهاكم » وله ولأبي معاوية « وآتيه ولا آتيه » وفي رواية يعلى « بل كنت أمر » وفي رواية عاصم « وإلى كنت أمركم بأمر وأخالفكم إلى غيره » قال المهلب : أرادوا من أسامة أن يكلم عثمان وكان من خاصته ومن يخف عليه في شأن الوليد بن عقبة لأنه كان ظهر عليه ربح نبذ وشهر أمره وكان أخا عثمان لأمه وكان يستعمله ، فقال أسامة : قد كلمته سرّاً دون أن أفتح باباً ، أى باب الإنكار على الأئمة علانية خشية أن تفترق الكلمة . ثم عرفهم أنه لا يدهن أحداً ولو كان أميراً بل ينصح له في السر جهده ، وذكر لهم قصة الرجل الذى يطرح في النار لكونه كان يأمر بالمعروف ولا يفعله ليتبرأ مما ظنوا به من سكوته عن عثمان في أخيه انتهى ملخصاً . وجزمه بأن مراد من سأل أسامة الكلام مع عثمان أن يكلمه في شأن الوليد ما عرفت مستنده فيه ، وسياق مسلم من طريق جرير عن الأعمش يدفعه ، ولفظه عن أى وائل « كنا عند أسامة بن زيد فقال له رجل : ما يمنعك أن تدخل على عثمان فتكلمه فيما يصنع » قال وساق الحديث بمثله ، وجزم الكرمانى بأن المراد أن يكلمه فيما أنكره الناس على عثمان من تولية أقاربه وغير ذلك مما اشتهر ، وقوله إن السبب في تحديث أسامة بذلك ليتبرأ مما ظنوه به ليس بواضح ، بل الذى يظهر أن أسامة كان يخشى على من ولى ولاية ولو صغرت أنه لا بد له من أن يأمر الرعية بالمعروف وينهاهم عن المنكر ثم لا يأمن من أن يقع منه تقصير ، فكان أسامة يرى أنه لا يتأمر على أحد ، وإلى ذلك أشار بقوله « لا أقول للأمر إنه خير الناس » أى بل غايته أن ينجو كفافاً . وقال عياض : مراد أسامة أنه لا يفتح باب المجاهرة بالنكير على الإمام لما يخشى من عاقبة ذلك ، بل يتلطف به وينصحه سرّاً فذلك أجدر بالقبول . وقوله « لا أقول لأحد يكون على أميراً إنه خير الناس » فيه ذم مدهانة الأمراء فى الحق وإظهار ما يظن خلافه كالتملق بالباطل ، فأشار أسامة إلى المداراة المحمودة والمدهانة المذمومة ، وضابط المداراة أن لا يكون فيها قدح فى الدين ، والمدهانة المذمومة أن يكون فيها تزوين القبيح وتصويب الباطل ونحو ذلك . وقال الطبرى : اختلف السلف فى الأمر بالمعروف ، فقالت طائفة يجب مطلقاً واحتجوا بحديث طارق بن شهاب رفعه « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » ويعموم قوله « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده » الحديث . وقال بعضهم : يجب إنكار المنكر ، لكن شرطه أن لا يلحق المنكر بلاء لا قبل له به من قتل ونحوه . وقال آخرون : ينكر بقلبه لحديث أم سلمة مرفوعاً « يستعمل عليكم أمراء بعدى ، فمن كره فقد برئ ومن أنكر فقد سلم ، ولكن من رضى وتابع » الحديث قال : والصواب اعتبار الشرط المذكور ويدل عليه حديث « لا ينبغي لمؤمن أن يذل نفسه » ثم فسر به بأن يتعرض من البلاء لما لا يطيق انتهى ملخصاً . وقال غيره : يجب الأمر بالمعروف لمن قدر عليه ولم يخف على نفسه منه ضرراً ولو كان الأمر متلبساً بالمعصية ، لأنه فى الجملة يؤجر على الأمر بالمعروف ولا سيما إن كان مطاعاً ، وأما إثم الخاص به فقد يغفره الله له وقد يؤاخذ به ، وأما من قال : لا يأمر بالمعروف إلا من ليست فيه وصمة ، فإن أراد أنه الأولى فحيد وإلا فيستلزم سد باب الأمر إذا لم يكن هناك غيره . ثم قال الطبرى : فإن قيل كيف صار المأمورون بالمعروف فى حديث أسامة المذكور فى النار ؟ والجواب أنهم لم يمتثلوا ما أمروا به فعذبوا بمعصيتهم وعذب أميرهم بكونه كان يفعل ما ينهاهم عنه ، وفى الحديث تعظيم الأمراء والأدب معهم وتبليغهم ما يقول الناس فيهم ليكفوا ويأخذوا حذرهم بلطف وحسن تأدية بحيث يبلغ المقصود من غير أذية للغير

## ب

٧٠٩٩ [٦٨٤٥-] نا عثمان بن الهيثم قال نا عوف عن الحسن عن أبي بكرة قال : لقد نفعني الله بكلمة أيام الجمل ، لما بلغ النبي صلى الله عليه أن فارساً ملكوا ابنة كسرى قال : « لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ » .

٧١٠٠ [٦٨٤٦-] نا عبد الله بن محمد قال نا يحيى بن آدم قال نا أبو بكر بن عياش قال نا أبو حصين قال نا أبو مريم عبد الله بن زياد الأسدي قال : لما سار طلحة والزبير وعائشة إلى البصرة بعث علي إلى عمار بن ياسر وحسن بن علي فقدما علينا الكوفة فصعدا المنبر ، فكان الحسن بن علي فوق المنبر في أعلاه وقام عمار أسفل من الحسن فاجتمعنا إليه ، فسمعت عماراً يقول : إِنَّ عائشة قد سارت إلى البصرة ، ووالله إنها لزوجة نبيكم في الدنيا والآخرة ، ولكن الله تبارك وتعالى ابتلاكُم ليعلم إياه تطيعون أم هي ؟ .

٧١٠١ [٦٨٤٧-] حدثنا أبو نعيم عن ابن أبي غنيّة عن الحكم عن أبي وائل قال : قام عمار على منبر الكوفة ، فذكر عائشة وذكر مسيرها وقال : إنها زوجة نبيكم صلى الله عليه في الدنيا والآخرة ، ولكنها لما ابتليتكم .

٧١٠٢ [٦٨٤٨-] نا بدل بن الحبر قال نا شعبة قال أخبرني عمرو قال سمعت أبا وائل يقول : دخل أبو موسى

وأبومسعود على عمار حيث بعثه علي إلى أهل الكوفة يستنفرهم ، فقالا : ما رأيك أتيت أمراً أكره عندنا

٧١٠٣ [٧١٠٤] من إسرائك في هذا الأمر منذ أسلمت . فقال عمار : ما رأيت منكما منذ أسلمتما أمراً أكره عندي من إبطائكما عن هذا الأمر . وكساهما حلة حلة ، ثم راحوا إلى المسجد .

[الحديث ٧١٠٢- طرفه في : ٧١٠٦] ، [الحديث ٧١٠٣- طرفه في : ٧١٠٥] .

[الحديث ٧١٠٤- طرفه في : ٧١٠٧] .

٧١٠٥ [٦٨٤٩-] نا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن شقيق بن سلمة قال : كنت جالساً مع أبي مسعود

٧١٠٦ [وأبي موسى وعمار ، فقال أبو مسعود : ما من أصحابك أحد إلا لو شئت لقلت فيه غيرك ، وما رأيت منك شيئاً منذ صحبت النبي صلى الله عليه عليه أعيب عندي من استسراعتك في هذا الأمر ، فقال عمار : يا

٧١٠٧ [أبامسعود ، وما رأيت منك ولا من صاحبك هذا شيئاً منذ صحبتما النبي صلى الله عليه عليه أعيب عندي من إبطائكما في هذا الأمر . فقال أبو مسعود - وكان موسراً - : يا غلام ، هات حلتين ، فأعطى إحداهما

أباموسى والأخرى عماراً وقال : روحا فيه إلى الجمعة .

قوله ( باب ) كذا للجميع بغير ترجمة ، وسقط لابن بطلال ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث تتعلق بوقعة الجمل ثالثها من رواية ثلاثة ، وتعلقه بما قبله ظاهر فإنها كانت أول وقعة تقاتل فيها المسلمون .

الحديث الأول . قوله ( عوف ) هو الأعرابي ، والحسن هو البصري ، والسند كله بصريون ، وقد تقدم القول في سماع الحسن من أبي بكرة في كتاب الصلح ، وقد تابع عوفاً حميد الطويل عن الحسن أخرجه البزار وقال : رواه عن الحسن جماعة وأحسنها إسناداً رواية حميد .



قوله ( لقد نفعننى الله بكلمة أيام الجمل ) فى رواية حميد « عصمنى الله بشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم » وقد جمع عمر بن شبة فى « كتاب أخبار البصرة » قصة الجمل مطولة ، وهأنا أخصها وأقتصر على ما أورده بسند صحيح أو حسن وأبين ماعده ، فأخرج من طريق عطية بن سفيان الثقفى عن أبيه قال : لما كان الغد من قتل عثمان أقبلت مع على فدخل المسجد فإذا جماعة على وطلحة فخرج أبو جهم ابن حذيفة فقال : يا على ألا ترى ؟ فلم يتكلم ، ودخل بيته فأتى بثريد فأكل ثم قال : يقتل ابن عمى ونغلب على ملكه ؟ فخرج إلى بيت المال ففتحه ، فلما تسامع الناس تركوا طلحة . ومن طريق مغيرة عن إبراهيم عن علقمة قال : قال الأشتر رأيت طلحة والزبير بايعا عليًا طائعين غير مكرهين . ومن طريق أبى نصره قال : كان طلحة يقول إنه بايع وهو مكره . ومن طريق داود بن أبى هند عن الشعبي قال : لما قتل عثمان أتى الناس عليا وهو فى سوق المدينة فقالوا له ابسط يدك نبائعك ، فقال : حتى يتشاور الناس . فقال بعضهم : لكن رجع الناس إلى أمصارهم بقتل عثمان ولم يقم بعده قائم لم يؤمن الاختلاف وفساد الأمة : فأخذ الأشتر بيده فبايعوه . ومن طريق ابن شهاب قال : لما قتل عثمان وكان على خلا بينهم ، فلما خشى أنهم يبايعون طلحة دعا الناس إلى بيعته فلم يعدلوا به طلحة ولا غيره ، ثم أرسل إلى طلحة والزبير فبايعاه . ومن طريق ابن شهاب أن طلحة والزبير استأذنا عليًا فى العمرة ، ثم خرجا إلى مكة فلقيا عائشة فاتفقوا على الطلب بدم عثمان حتى يقتلوا قتله . ومن طريق عوف الأعرابى قال : استعمل عثمان يعلى بن أمية على صنعاء وكان عظيم الشأن عنده ، فلما قتل عثمان وكان يعلى قدم حاجًا فأعان طلحة والزبير بأربعمائة ألف ، وحمل سبعين رجلا من قريش ، واشترى لعائشة جملا يقال له عسكري بثمانين دينارًا . ومن طريق عاصم بن كليب عن أبيه قال قال على : أتدرون بمن بليت ؟ أطوع الناس فى الناس عائشة ، وأشد الناس الزبير ، وأدهى الناس طلحة ، وأيسر الناس يعلى بن أمية . ومن طريق ابن أبى ليلى قال : خرج على فى آخر شهر ربيع الآخر سنة ست وثلاثين ومن طريق محمد بن على بن أبى طالب قال : سار على من المدينة ومعه تسعمائة راكب فنزل بذى قار . ومن طريق قيس بن أبى حازم قال : لما أقبلت عائشة فنزلت بعض مياه بنى عامر نبحت عليها الكلاب فقالت : أى ماء هذا ؟ قالوا : الحوآب — بفتح الحاء المهملة وسكون الواو بعدها همزة ثم موحدة — قالت ما أظننى إلا راجعة ، فقال لها بعض من كان معها : بل تقدمين فيراك المسلمون فيصلح الله ذات بينهم ، فقالت : إن النبى صلى الله عليه وسلم قال لنا ذات يوم : كيف بإحداكن تنبج عليها كلاب الحوآب . وأخرج هذا أحمد وأبو يعلى والبزار وصححه ابن حبان وإسحاق وسنده على شرط الصحيح . وعند أحمد : فقال لها الزبير ، تقدمين فذكره . ومن طريق عصام بن قدامة عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنسائه : أيتكن صاحبة الجمل الأدب — بهمزة مفتوحة وذال ساكنة ثم موحدين الأولى مفتوحة — تخرج حتى تنبجها كلاب الحوآب يقتل عن يمينها وعن شمالها قتلى كثيرة وتنجو من بعد ما كادت . وهذا رواه البزار ورجاله ثقات . وأخرج البزار من طريق زيد بن وهب قال : بينا نحن حول حذيفة إذ قال : كيف أنتم وقد خرج أهل بيت نبيكم فرقتين يضرب بعضكم وجوه بعض بالسيف ؟ قلنا : يا أبا عبد الله فكيف نصنع إذا أدركنا ذلك ؟ قال : انظروا إلى الفرقة التى تدعو إلى أمر على بن أبى طالب فإنها على الهدى . وأخرج الطبرانى من حديث ابن عباس قال : بلغ أصحاب على حين ساروا معه أن أهل البصرة اجتمعوا بطلحة والزبير فشق عليهم ووقع فى قلوبهم ، فقال على : والذى لا إله غيره لنظهرن على أهل البصرة ولنقتلن طلحة والزبير الحديث ، وفى سنده إسماعيل بن عمرو البجلي وفيه ضعف . وأخرج الطبرانى من طريق محمد بن قيس قال : ذكر لعائشة يوم الجمل قالت : والناس يقولون يوم الجمل ؟ قالوا : نعم . قالت : وددت أنى جلست كما جلس

غيرى فكان أحب إلى من أن أكون ولدت من رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة كلهم مثل عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام . وفي سنده أبو معشر نجيح المدني وفيه ضعف . وأخرج إسحق بن راهويه من طريق سالم المرادى سمعت الحسن يقول : لما قدم على البصرة في أمر طلحة وأصحابه قام قيس بن عباد وعبد الله بن الكواء فقالا له : أخبرنا عن مسيرك هذا فذكر حديثاً طويلاً في مبايعته أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم ذكر طلحة والزبير فقال : بايعاني بالمدينة وخالفاني بالبصرة ، ولو أن رجلاً ممن بايع أبا بكر خالفه لقاتلناه . وكذلك عمر . وأخرج أحمد والبخاري بسند حسن من حديث أنى رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي بن أبي طالب : إنه سيكون بينك وبين عائشة أمر ، قال : فأنا أشقاهم يا رسول الله ؟ قال : لا ولكن إذا كان ذلك فارددها إلى ما منها . وأخرج إسحق من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن عبد السلام رجل من حبه قال : خلا على بالزبير يوم الجمل فقال : أنشدك الله هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وأنت لاوى يدي : لقاتلته وأنت ظالم له ثم لينصرن عليك ؟ قال : قد سمعت ، لا جرم لا أقاتلك . وأخرج أبو بكر بن أبي شيبة من طريق عمر ابن إسحاق — بفتح الهاء والجيم وتشديد النون بعدها مهملة — عن أبي بكره وقيل له : مامنعك أن تقاتل مع أهل البصرة يوم الجمل ؟ فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يخرج قوم هلكى لا يفلحون قائدهم امرأة في الجنة . فكان أبا بكره أشار إلى هذا الحديث فامتنع من القتال معهم ، ثم استصوب رأيهم في ذلك الترك لما رأى غلبة علي . وقد أخرج الترمذى والنسائى الحديث المذكور من طريق حميد الطويل عن الحسن البصرى عن أبي بكره بلفظ « عصمنى الله بشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث قال « فلما قدمت عائشة ذكرت ذلك فعصمنى الله » وأخرج عمر بن شبة من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن أن عائشة أرسلت إلى أبي بكره فقال : إنك لأم ، وإن حقك لعظيم ، ولكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لن يفلح قوم تملكهم امرأة .

**قوله ( لما بلغ النبى صلى الله عليه وسلم أن فارساً )** قال ابن مالك : كذا وقع مصروفاً والصواب عدم صرفه ، وقال الكرماني هو يطلق على الفرس وعلى بلادهم ، فعلى الأول يصرف إلا أن يراد القبيلة ، وعلى الثانى يجوز الأمران كسائر البلاد انتهى . وقد جوز بعض أهل اللغة صرف الأسماء كلها .

**قوله ( ملكوا ابنة كسرى )** فى رواية حميد « لما هلك كسرى قال النبى صلى الله عليه وسلم : من استخلفوا ؟ قالوا : ابنته » .

**قوله ( لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة )** بالنصب على المفعولية . وفى رواية حميد « ولّى أمرهم امرأة » بالرفع على أنها الفاعل ، وكسرى المذكور هو شيرويه بن أبرويز بن هرمز ، واسم ابنته المذكورة بوران . وقد تقدم فى آخر المغازى فى « باب كتاب النبى صلى الله عليه وسلم إلى كسرى » شرح ذلك . وقوله « ولو أمرهم امرأة » زاد الإسماعيلي من طريق النضر بن شميل عن عوف فى آخره « قال أبو بكره : فعرفت أن أصحاب الجمل لن يفلحوا » ونقل ابن بطال عن المهلب أن ظاهر حديث أنى بكره يومهم توهين رأى عائشة فيما فعلت . وليس كذلك لأن المعروف من مذهب أنى بكره أنه كان على رأى عائشة فى طلب الإصلاح بين الناس ، ولم يكن قصدهم القتال ، لكن لما انتشبت الحرب لم يكن لمن معها بد من المقاتلة ، ولم يرجع أبو بكره عن رأى عائشة وإنما تفرس بأنهم يغلبون لما رأى الذين مع عائشة تحت أمرها لما سمع فى أمر فارس ، قال : ويدل لذلك أن أحداً لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا علياً فى الخلافة ولا دعوا إلى أحد منهم ليولوه الخلافة ، وإنما أنكرت

هى ومن معها على على منعه من قتل قتلة عثمان وترك الاقتصاص منهم ، وكان على ينتظر من أولياء عثمان أن يتحاكموا إليه ، فإذا ثبت على أحد بعينه أنه ممن قتل عثمان اقتص منه ، فاختلفوا بحسب ذلك ، وخشى من نسب إليهم القتل أن يصطلحوا على قتلهم فأنشبو الحرب بينهم إلى أن كان ماكان . فلما انتصر على عليهم حمد أبو بكره رأي في ترك القتال معهم وإن كان رأيه كان موافقاً لرأى عائشة في الطلب بدم عثمان . انتهى كلامه ، وفى بعضه نظر يظهر مما ذكرته ومما سأذكره . وتقدم قريباً فى « باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما » من حديث الأحنف أنه كان خرج لينصر علياً فلقية أبو بكره فنهاه عن القتال ، وتقدم قبله بياب من قول أبى بكره لما حرق ابن الحضرمى مايدل على أنه كان لا يرى القتال فى مثل ذلك أصلاً فليس هو على رأى عائشة ولا على رأى على فى جواز القتال بين المسلمين أصلاً ، وإنما كان رأي الكف وفاقاً لسعد ابن أبى وقاص ومحمد ابن مسلمة وعبد الله بن عمر وغيرهم ، ولهذا لم يشهد صفين مع معاوية ولا على . قال ابن التين : احتج بحديث أبى بكره من قال لا يجوز أن تولى المرأة القضاء وهو قول الجمهور ، وخالف ابن جرير الطبرى فقال يجوز أن تقضى فيما تقبل شهادتها فيه ، وأطلق بعض المالكية الجواز ، وقال ابن التين أيضاً : كلام أبى بكره يدل على أنه لولا عائشة لكان مع طلحة والزبير لأنه لو تبين له خطؤهما لكان مع على . كذا قال وأغفل قسماً ثالثاً وهو أنه كان يرى الكف عن القتال فى الفتنة كما تقدم تقريره ، وهذا هو المعتمد ، ولا يلزم من كونه ترك القتال مع أهل بلده للحديث المذكور أن لا يكون مانعه من القتال سبب آخر وهو ماتقدم من نهي الأحنف عن القتال واحتجاجه بحديث « إذا التقى المسلمان بسيفيهما » كما تقدم قريباً . الحديث الثانى حديث عمار فى حق عائشة أخرجه من وجهين مطولاً ومختصراً .

**قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد )** هو الجعفى المسندى ، وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم ، وأبو مريم المذكور أسدى كوفى هو جميع رواة الإسناد إلا شيخه وشيخ البخارى ، وقد وثق أبى مريم المذكور العجلى والدارقطنى ، وما له فى البخارى إلا هذا الحديث .

**قوله ( لما سار طلحة والزبير وعائشة إلى البصرة )** ذكر عمر بن شبة بسند جيد أنهم توجهوا من مكة بعد أن أهلت السنة ، وذكر بسند له آخر أن الوقعة بينهم كانت فى النصف من جمادى الآخرة سنة ست وثلاثين ، وذكر من رواية المدائنى عن العلاء أبى محمد عن أبيه قال : جاء رجل إلى على وهو بالزاوية فقال : علام تقاتل هؤلاء ؟ قال : على الحق ، قال : فإنهم يقولون إنهم على الحق ، قال : أقاتلهم على الخروج من الجماعة ونكت البيعة . وأخرج الطبرى من طريق عاصم بن كليب الجرمى عن أبيه قال : رأيت فى زمن عثمان أن رجلاً أميراً مرض وعند رأسه امرأة والناس يريدونه فلو نهتهم المرأة لانتهاوا ولكنها لم تفعل فقتلوه . ثم غزوت تلك السنة فبلغنا قتل عثمان ، فلما رجعنا من غزاتنا وانتبهنا إلى البصرة قيل لنا : هذا طلحة والزبير وعائشة فتعجب الناس وسألوه عن سبب مسيرهم فذكروا أنهم خرجوا غضباً لعثمان وتوبة مما صنعوا من خذلانه . وقالت عائشة : غضبنا لكم على عثمان فى ثلاث إمارة الفتى وضرب السوط والعصا فما أنصفناه إن لم نغضب له فى ثلاث : حرمة الدم والشهر والبلد . قال فسرت أنا ورجلان من قومى إلى على وسلمنا عليه وسألناه فقال : عدا الناس على هذا الرجل فقتلوه وأنا معتزل عنهم ثم ولونى ولولا الخشية على الدين لم أجيبهم ، ثم استأذنتى الزبير وطلحة فى العمرة فأخذت عليهما العهود وأذنت لهما فعرضاً أم المؤمنين لما لا يصلح لها فبلغنى أمرهم فخشيت أن يفتق فى الإسلام فتق فأتبعتهم ، فقال أصحابه : والله ما نريد قتالهم إلا أن يقتالوا ،

وماخرجنا إلا للإصلاح . فذكر القصة وفيها أن أول ماوقعت الحرب أن صبيان العسكرين تسابوا ثم تراموا ثم تبعهم العبيد ثم السفهاء فنشبت الحرب ، وكانوا خندقوا على البصرة فقتل قوم وجرح آخرون ، وغلب أصحاب على ونادى مناديه : لا تتبعوا مدبراً ولا تجهزوا جريحاً ولا تدخلوا دار أحد ، ثم جمع الناس وبايعهم واستعمل ابن عباس على البصرة ورجع إلى الكوفة . وأخرج ابن أبي شيبة بسند جيد عن عبد الرحمن بن أبزي قال : انتهى عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي إلى عائشة يوم الجمل وهي في الهودج فقال : يا أم المؤمنين أتعلمين أني أتيتك عندما قتل عثمان فقلت ما تأمريني ، فقلت الزم علياً ؟ فسكت . فقال : اعقروا الجمل فعمروه ، فنزلت أنا وأخوها محمد فاحتملنا هودجها فوضعناه بين يدي علي ، فأمر بها فأدخلت بيتاً . وأخرج أيضاً بسند صحيح عن زيد بن وهب قال فكف على يده حتى بدعوه بالقتال فقاتلهم بعد الظهر فما غربت الشمس وحول الجمل أحد ، فقال علي : لا تتمموا جريحاً ولا تقتلوا مدبراً ومن أغلق بابه وألقى سلاحه فهو امرئ . وأخرج الشافعي من رواية علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب قال : دخلت على مروان بن الحكم فقال : ما رأيت أحداً أكرم غلبة من أهلك — يعني علياً — ما هو إلا أن ولينا يوم الجمل فنادى مناديه : لا يقتل مدبر ولا يُذَفُّ على جريح . وأخرج الطبري وابن أبي شيبة وإسحق من طريق عمرو بن جاور عن الأحنف قال : حججت سنة قتل عثمان فدخلت المدينة فذكر كلام عثمان في تذكيرهم بمناقبه ، وقد تقدم في « باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما » ثم ذكر اعتزاله الطائفتين قال : ثم التقوا فكان أول قتيل طلحة ورجع الزبير فقتل . وأخرج الطبري بسند صحيح عن علقمة قال قلت للأشتر : قد كنت كارها لقتل عثمان فكيف قاتلت يوم الجمل ؟ قال : إن هؤلاء بايعوا علياً ثم نكثوا عهده ، وكان الزبير هو الذي حرك عائشة على الخروج فدعوت الله أن يكفيني كفه بكفه فما رضيت لشدة ساعدي أن قمت في الركاب فضرته على رأسه ضربة فصرعته ، فذكر القصة في أنهما سلما .

**قوله ( بعث علي عمار بن ياسر وحسن بن علي فقدمنا علينا الكوفة )** ذكر عمر بن شبة والطبري سبب ذلك بسندهما إلى ابن أبي ليلى قال : كان علي أقر أبا موسى على إمرة الكوفة ، فلما خرج من المدينة أرسل هاشم بن عتبة بن أبي وقاص إليه أن أنهض من قبلك من المسلمين وكن من أعواني على الحق ، فاستشار أبو موسى السائب بن مالك الأشعري فقال : اتبع ما أمرك به ، قال : إني لا أرى ذلك ، وأخذ في تخذيل الناس عن النهوض ، فكتب هاشم إلى علي بذلك وبعث بكتابه مع عقل بن خليفة الطائي ، فبعث علي عمار ابن ياسر والحسن بن علي يستنفران الناس ، وأمر قرظة بن كعب على الكوفة ، فلما قرأ كتابه على أبي موسى اعتزل ودخل الحسن وعمار المسجد . وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن زيد بن وهب قال : أقبل طلحة والزبير حتى نزلا البصرة فقبضا على عامل على عليها ابن حنيف ، وأقبل علي حتى نزل بذي قار ، فأرسل عبد الله بن عباس إلى الكوفة فأبطلوا عليه ، فأرسل إليهم عماراً فخرجوا إليه .

**قوله ( فصعد المنبر ، فكان الحسن بن علي فوق المنبر في أعلاه وقام عمار أسفل من الحسن ، فاجتمعنا إليه فسمعت عماراً يقول )** زاد الإسماعيلي من وجه آخر عن أبي بكر بن عياش « صعد عمار المنبر فحضر الناس في الخروج إلى قتال عائشة » وفي رواية إسحق بن راهويه عن يحيى بن آدم بالسند المذكور « فقال عمار : إن أمير المؤمنين بعثنا إليكم لنستنفركم ، فإن أماناً قد سارت إلى البصرة » وعند عمر بن شبة عن حبان ابن بشر عن يحيى بن آدم في حديث الباب « فكان عمار يخطب والحسن ساكت » ووقع في رواية ابن أبي ليلى

في القصة المذكورة « فقال الحسن : إن علياً يقول إنى أذكر الله رجلاً رعى الله حقاً إلا نفر ، فإن كنت مظلوماً أعاننى وإن كنت ظالماً أخذتنى ، والله إن طلحة والزبير لأول من بايعنى ثم نكثا ، ولم أستأثر بمال ولا بدلت حكماً » قال فخرج إليه اثنا عشر ألف رجل .

**قوله ( إن عائشة قد سارت إلى البصرة ، والله إنها لزوجة نبيكم في الدنيا والآخرة ؛ ولكن الله ابتلاكم ليعلم إياه تطيعون أم هي )** في رواية إسحق « ليعلم أنطيعه أم إياها » وفي رواية الإسماعيلي من طريق أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عياش بعد قوله قد سارت إلى البصرة « والله إنى لأقول لكم هذا والله إنها لزوجة نبيكم » زاد عمر بن شبة في روايته « وأن أمير المؤمنين بعثنا إليكم وهو بذى قار » ووقع عند ابن أبي شبة من طريق شمر بن عطية عن عبد الله بن زياد قال « قال عمار إن أمنا سارت مسيرها هذا ، وإنها والله زوج محمد صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة ، ولكن الله ابتلانا بها ليعلم إياه نطيع أو إياها » ومراد عمار بذلك أن الصواب في تلك القصة كان مع علي وأن عائشة مع ذلك لم تخرج بذلك عن الإسلام ولا أن تكون زوجة النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة . فكان ذلك يعد من إنصاف عمار وشدة ورعه وتحريه قول الحق . وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن أبي يزيد المدني قال « قال عمار بن ياسر لعائشة لما فرغوا من الجمل : ما أبعد هذا المسير من العهد الذى عهد إليكم » يشير إلى قوله تعالى ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾ فقالت : أبو اليقظان ؟ قال : نعم . قالت : والله إنك ما علمت لقوال بالحق . قال : الحمد لله الذى قضى لى على لسانك . وقوله « ليعلم إياه تطيعون أم هي » قال بعض الشراح : الضمير في إياه لعل ، والمناسب أن يقال أم إياها لا هي ، وأجاب الكرمانى بأن الضمائر يقوم بعضها مقام بعض انتهى وهو على بعض الآراء . وقد وقع في رواية إسحق بن راهويه في مسنده عن يحيى بن آدم بسند حديث الباب « ولكن الله ابتلانا بها ليعلم أنطيعه أم إياها » فظهر أن ذلك من تصرف الرواة وأما قوله إن الضمير في إياه لعل فالظاهر خلافه ، وأنه لله تعالى ، والمراد إظهار المعلوم كما في نظائره .

**قوله ( عن ابن أبي غنية )** بفتح الغين المعجمة وكسر النون وتشديد التحتانية هو عبد الملك بن حميد ، ماله في البخارى إلا هذا الحديث ، وصرح بذلك أبو زرعة الدمشقى في روايته عن أبي نعيم شيخ البخارى فيه أخرجه أبو نعيم الأصبهانى في مستخرجه ، والحكيم هو ابن عيينة ، والسند كله كوفيون .

**قوله ( قام عمار على منبر الكوفة )** هذا طرف من الحديث الذى قبله ، وأراد البخارى بإيراده تقوية حديث أبي مريم لكونه مما انفرد به عنه أبو حصين ، وقد رواه أيضاً عن الحكم شعبة أخرجه الإسماعيلي وزاد في أوله قال « لما بعث على عماراً والحسن إلى الكوفة يستنفرهم خطب عمار » فذكره قال ابن هبيرة : في هذا الحديث أن عماراً كان صادق اللهجة وكان لا تستخفه الخصومة إلى أن ينتقص خصمه ، فإنه شهد لعائشة بالفضل التام مع ما بينهما من الحرب انتهى . وفيه جواز ارتفاع ذى الأمر فوق من هو أسن منه وأعظم سابقة في الإسلام وفضلاً ، لأن الحسن ولد أمير المؤمنين فكان حينئذ هو الأمير على من أرسلهم على وعمار من جملتهم ، فصعد الحسن أعلى المنبر فكان فوق عمار وإن كان في عمار من الفضل ما يقتضى رجحانه فضلاً عن مساواته . ويحتمل أن يكون عمار فعل ذلك تواضعاً مع الحسن وإكراماً له من أجل جده صلى الله عليه وسلم . وفعله الحسن مطاوعة له لاتكبراً عليه . الحديث الثالث حديث أبى موسى وأبى مسعود وعمار بن ياسر فيما يتعلق بوقعة الجمل أخرجه من طريقين .

قوله ( أخبرني عمرو ) هو ابن مرة ، وصرح به في رواية أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر وكذا الإسماعيلي في روايته من طريق عبد الله بن المبارك كلاهما عن شعبة .

قوله ( حيث بعثه على أهل الكوفة يستنفرهم ) في رواية الكشميهني « حين » بدل « حيث » وفي رواية الإسماعيلي « يستنفر أهل الكوفة إلى أهل البصرة » .

قوله ( ما رأيك أتيت أمراً أكره عندنا من إسرارك في هذا الأمر منذ أسلمت ) زاد في الرواية الثانية أن الذي تولى خطاب عمار ذلك هو أبو مسعود وهو عقبة بن عمرو الأنصاري ، وكان يومئذ يلي لعل بالكوفة كما كان أبو موسى يلي لعثمان .

قوله ( وكساهما حلة ) في رواية الإسماعيلي « فكساهما حلة حلة » وبين في الرواية التي تلي هذه أن فاعل كسا هو أبو مسعود ، وهو في هذه الرواية محتمل فيحمل على ذلك .

قوله ( ثم راحوا إلى المسجد ) في رواية الإسماعيلي « ثم خرجوا إلى الصلاة يوم الجمعة » وفي رواية محمد ابن جعفر « فقام أبو مسعود فبعث إلى كل واحد منهما حلة » قال ابن بطال : فيما دار بينهم دلالة على أن كلا من الطائفتين كان مجتهداً ويرى أن الصواب معه قال : وكان أبو مسعود موسراً جواداً ، وكان اجتماعهم عند أبي مسعود في يوم الجمعة فكسا عماراً حلة ليشهد بها الجمعة لأنه كان في ثياب السفر وهيئة الحرب ، فكره أن يشهد الجمعة في تلك الثياب وكره أن يكسوه بحضرة أبي موسى ولا يكسو أبا موسى فكسا أبا موسى أيضاً . وقوله « أعيب » بالعين المهملة والموحدة أفعل تفضيل من العيب ، وجعل كل منهم الإبطاء والإسراع عيباً بالنسبة لما يعتقده ، فعمار لما في الإبطاء من مخالفة الإمام وترك امثال ﴿ فقاتلوا التي تبغى ﴾ والآخرون لما ظهر لهما من ترك مباشرة القتال في الفتنة ، وكان أبو مسعود على رأى أبي موسى في الكف عن القتال تمسكاً بالأحاديث الواردة في ذلك ومافى حمل السلاح على المسلم من الوعيد ، وكان عمار على رأى على في قتال الباغين والناكثين والتمسك بقوله تعالى ﴿ فقاتلوا التي تبغى ﴾ وحمل الوعيد الوارد في القتال على من كان متعدياً على صاحبه ..

( تنبيه ) : وقع في رواية النسفي وكذا الإسماعيلي قبل سياق سند ابن أبي غنية « باب » بغير ترجمة ، وسقط للباقيين وهو الصواب لأن فيه الحديث الذي قبله ، وإن كان فيه زيادة في القصة

### بإِذَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا

[٧١٠٨] ٦٨٥٠ - حدثنا عبد الله بن عثمان قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال أخبرني حمزة بن عبد الله بن عمر أنه سمع ابن عمر يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « إذا أنزل الله بقوم عذاباً أصاب العذاب من كان فيهم ، ثم بعثوا على أعمالهم » .

قوله ( باب إذا أنزل الله بقوم عذاباً ) حذف الجواب اكتفاء بما وقع في الحديث .

قوله ( عبد الله بن عثمان ) هو عبدان ، وعبد الله شيخه هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد .

قوله ( إذا أنزل الله بقوم عذاباً ) أى عقوبة لهم على سئ أعمالهم .

قوله ( أصاب العذاب من كان فيهم ) في رواية أنى النعمان عن ابن المبارك « أصاب به من بين أظهرهم » أخرجه الإسماعيلي ، والمراد من كان فيهم ممن ليس هو على رأيهم .

قوله ( ثم بعثوا على أعمالهم ) أى بعث كل واحد منهم على حسب عمله إن كان صالحاً فعقباه صالحة وإلا فسيئة ، فيكون ذلك العذاب طهرة للصلحين ونقمة على الفاسقين . وفي صحيح ابن حبان عن عائشة مرفوعاً « إن الله إذا أنزل سطوته بأهل نعمته وفيهم الصالحون قبضوا معهم ثم بعثوا على نياتهم وأعمالهم » وأخرجه البيهقي في « الشعب » وله من طريق الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب عنها مرفوعاً « إذا ظهر السوء في الأرض أنزل الله بأسه فيهم ، قيل : يا رسول الله وفيهم أهل طاعته ؟ قال : نعم ، ثم يبعثون إلى رحمة الله تعالى » قال ابن بطال : هذا الحديث يبين حديث زينب بنت جحش حيث قالت « أنهلك وفيها الصالحون ؟ قال : نعم إذا كثرت الخبث » فيكون إهلاك الجميع عند ظهور المنكر والإعلان بالمعاصي . قلت : الذى يناسب كلامه الأخير حديث أنى بكر الصديق « سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغفروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب » أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان ، وأما حديث ابن عمر في الباب وحديث زينب بنت جحش فمتناسبان ، وقد أخرجه مسلم عقبه ، ويجمعهما أن الهلاك يعم الطائع مع العاصي ، وزاد حديث ابن عمر أن الطائع عند البعث يجازى بعمله ، ومثله حديث عائشة مرفوعاً « العجب أن ناساً من أمتي يؤمنون هذا البيت حتى إذا كانوا بالبيداء خسف بهم ، فقلنا : يا رسول الله إن الطريق قد تجمع الناس ، قال : نعم فيهم المستبصر والمجبور وابن السبيل يهلكون مهلكاً واحداً ويصدرون مصادر شتى ، يبعثهم الله على نياتهم » أخرجه مسلم . وله من حديث أم سلمة نحوه ولفظه « فقلت يا رسول الله فكيف بمن كان كارها ؟ قال : يخسف به معهم ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته » وله من حديث جابر رفعه « يبعث كل عبد على ما مات عليه » وقال الداودي : معنى حديث ابن عمر أن الأمم التى تعذب على الكفر يكون بينهم أهل أسواقهم ومن ليس منهم فيصاب جميعهم بآجالهم ثم يبعثون على أعمالهم ، ويقال إذا أراد الله عذاب أمة أعقم نساءهم خمس عشرة سنة قبل أن يصابوا لئلا يصاب الولدان الذين لم يجز عليهم القلم انتهى . وهذا ليس له أصل وعموم حديث عائشة يرده ، وقد شوهدت السفينة ملأى من الرجال والنساء والأطفال تفرق فيهلكون جميعاً ، ومثله الدار الكبيرة تحرق ، والرفقة الكثيرة تخرج عليها قطاع الطريق فيهلكون جميعاً أو أكثرهم ، والبلد من بلاد المسلمين يهجمها الكفار فيبذلون السيف في أهلها ، وقد وقع ذلك من الخوارج قديماً ثم من القرامطة ثم من الططر أخيراً والله المستعان . قال القاضي عياض : أورد مسلم حديث جابر « يبعث كل عبد على ما مات عليه » تعقب حديث جابر أيضاً رفعه « لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله » يشهد إلى أنه مفسر له ، ثم أعقبه بحديث « ثم بعثوا على أعمالهم » مشيراً إلى أنه وإن كان مفسراً لما قبله لكنه ليس مقصوداً عليه بل هو عام فيه وفي غيره ، ويؤيده الحديث الذى ذكره بعده « ثم يبعثهم الله على نياتهم » انتهى ملخصاً . والحاصل أنه لا يلزم من الاشتراك في الموت الاشتراك في الثواب أو العقاب بل يجازى كل أحد بعمله على حسب نيته . وجنح ابن أبي حمزة إلى أن الذين يقع لهم ذلك إنما يقع بسبب سكوتهم عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأما من أمر ونهى فهم المؤمنون حقاً لا يرسل الله عليهم العذاب بل يدفع بهم العذاب ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون ﴾ وقوله تعالى ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ، وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون ﴾ ويدل على تعميم العذاب لمن لم ينه عن المنكر

وإن لم يتعطاء قوله تعالى ﴿فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره﴾ إنكم إذا مثلهم ﴿ويستفاد من هذا مشروعية الهرب من الكفار ومن الظلمة لأن الإقامة معهم من إلقاء النفس إلى التهلكة ، هذا إذا لم يعنهم ولم يرض بأفعالهم فإن أعان أو رضى فهو منهم ، ويؤيده أمره صلى الله عليه وسلم بالإسراع في الخروج من ديار ثمود . وأما بعثهم على أعمالهم فحكم عدل لأن أعمالهم الصالحة إنما يجازون بها في الآخرة ، وأما في الدنيا فمهما أصابهم من بلاء كان تكفيراً لما قدموه من عمل سيئ ، فكان العذاب المرسل في الدنيا على الذين ظلموا يتناول من كان معهم ولم ينكر عليهم فكان ذلك جزاء لهم على مداختهم ، ثم يوم القيامة يبعث كل منهم فيجازى بعمله . وفي الحديث تحذير وتخويف عظيم لمن سكت عن النهي ، فكيف بمن داهن ، فكيف بمن رضى ، فكيف بمن عاون ؟ نسأل الله السلامة . قلت : ومقتضى كلامه أن أهل الطاعة لا يصيبهم العذاب في الدنيا بجريرة العصاة ، وإلى ذلك جنح القرطبي في « التذكرة » وما قدمناه قريباً أشبه بظاهر الحديث . وإلى نحوه مال القاضي ابن العربي ، وسيأتى ذلك في الكلام على حديث زينب بنت جحش « أنهلك وفيها الصالحون ؟ قال : نعم إذا كثرت الخبث » في آخر كتاب الفتن

**باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي : « إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به**

**بين فئتين من المسلمين »**

[٧١٠٩] ٦٨٥١- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا إسرائيل أبو موسى - ولقيته بالكوفة وجاء إلى ابن شبرمة - فقال : أدخلني على عيسى فأعظه - فكان ابن شبرمة خاف عليه فلم يفعل - قال نا الحسن قال : لما سار الحسن بن علي إلى معاوية بالكاتب قال عمرو بن العاص لمعاوية : أرى كتيبة لا تولي حتى تدبر أخرجها . قال معاوية : من لذراري المسلمين ؟ فقال : أنا . فقال عبد الله بن عامر وعبد الرحمن بن سمرة : نلقاه فنقول له : الصلح . قال الحسن : ولقد سمعت أبا بكره قال : بينا النبي صلى الله عليه وسلم يخطب جاء الحسن ، فقال : « ابني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين » .

[٧١١٠] ٦٨٥٢- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال : قال عمرو أخبرني محمد بن علي أن حرمة مولى أسامة أخبره - قال عمرو وقد رأيت حرمة - قال أرسلني أسامة إلى علي وقال : إنه سيسألك الآن فيقول : ما خلف صاحبك ؟ فقل له : يقول لك : لو كنت في شديق الأسد لأحببت أن أكون معك فيه ، ولكن هذا أمر لم أره ، فلم يعطني شيئاً ، فذهبت إلى حسن وحسين وابن جعفر فأوقروا لي راحلتي .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي : إن ابني هذا سيد ) في رواية المروزي والكشميني « سيد » بغير لام وكذا لهم في مثل هذه الترجمة في كتاب الصلح وبجذف إن وساق المتن هناك بلفظ « إن ابني هذا سيد » وساقه هنا بجذفها فأشار في كل من الموضعين إلى ما وقع في الآخر ، وقد أخرجه هناك عن عبد الله بن محمد عن سفيان بن عامر ، ثم نقل عن علي بن عبد الله ما يتعلق بسماع الحسن من أبي بكره وساقه هنا عن علي بن عبد الله فلم يذكر ذلك ولم أر في شيء من طرق المتن « لسيد » باللام كما وقع في هذه الترجمة ، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية سبعة أنفس عن سفيان بن عيينة وبين اختلاف ألفاظهم وذكر في الباب الحديث المذكور وحديثاً لأسامة بن زيد .



قوله ( حدثنا إسرائيل أبو موسى ) هي كنية إسرائيل واسم أبيه موسى فهو ممن وافقت كنيته اسم أبيه فيؤمن فيه من التصحيح ، وهو بصرى كان يسافر في التجارة إلى الهند وأقام بها مدة .

قوله ( ولقيته بالكوفة ) قائل ذلك هو سفيان بن عيينة والجملة حالية .

قوله ( وجاء إلى ابن شبرمة ) هو عبد الله قاضي الكوفة في خلافة أبي جعفر المنصور ومات في خلافته سنة أربع وأربعين ومائة وكان صارماً عفيفاً ثقة فقيهاً .

قوله ( فقال أدخلني على عيسى فأعظه ) بفتح الهمزة وكسر العين المهملة وفتح الظاء المشالة من الوعظ ، وعيسى هو ابن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ابن أخي المنصور وكان أميراً على الكوفة إذ ذاك .

قوله ( فكان ) بالتشديد ( ابن شبرمة خاف عليه ) أي على إسرائيل ( فلم يفعل ) أي فلم يدخله على عيسى بن موسى ، ولعل سبب خوفه عليه أنه كان صادعاً بالحق فخشي أنه لا يتلطف بعيسى فيبطش به لما عنده من غرة الشباب وغرة الملك ، قال ابن بطلال : دل ذلك من صنيع ابن شبرمة على أن من خاف على نفسه سقط عنه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكانت وفاة عيسى المذكور في خلافة المهدي سنة ثمان وستين ومائة .

قوله ( قال حدثنا الحسن ) يعني البصرى والقائل « حدثنا » هو إسرائيل المذكور ، قال البزار في مسنده بعد أن أخرج هذا الحديث عن خلف بن خليفة عن سفيان بن عيينة : لا نعلم رواه عن إسرائيل غير سفيان ، وتعقبه مغلطاي بأن البخاري أخرجه في علامات النبوة من طريق حسين بن علي الجعفي عن أبي موسى وهو إسرائيل هذا ، وهو تعقب جيد ولكن لم أر فيه القصة وإنما أخرج فيه الحديث المرفوع فقط .

قوله ( لما سار الحسن بن علي إلى معاوية بالكتائب ) في رواية عبد الله بن محمد عن سفيان في كتاب الصلح « استقبل والله الحسن بن علي معاوية بكتائب أمثال الجبال » والكتائب بمشاة وآخره موحدة جمع كنيته بوزن عظيمة وهي طائفة من الجيش تجتمع وهي فعيلة بمعنى مفعولة لأن أمير الجيش إذا رتبهم وجعل كل طائفة على حدة كتبهم في ديوانه كذلك ، ذكر ذلك ابن التين عن الداودي ، ومنه قيل : مكتب بني فلان ، قال وقوله « أمثال الجبال » أي لا يرى لها طرف لكثرتها كما لا يرى من قابل الجبل طرفه ، ويحتمل أن يريد شدة البأس . وأشار الحسن البصرى بهذه القصة إلى ما اتفق بعد قتل علي رضي الله عنه ، وكان على لما انقضى أمر التحكيم ورجع إلى الكوفة تجهز لقتال أهل الشام مرة بعد أخرى فشغله أمر الخوارج بالنهروان كما تقدم وذلك في سنة ثمان وثلاثين ، ثم تجهز في سنة تسع وثلاثين فلم يتهبأ ذلك لافتراق آراء أهل العراق عليه ، ثم وقع الجد منه في ذلك في سنة أربعين فأخرج إسحق من طريق عبد العزيز بن سياه بكسر المهملة وتخفيف الياء آخر الحروف قال : لما خرج الخوارج قام على فقال : أتسيرون إلى الشام أو ترجعون إلى هؤلاء الذين خلفوكم في دياركم ؟ قالوا : بل نرجع إليهم ، فذكر قصة الخوارج قال فرجع على إلى الكوفة ، فلما قتل واستخلف الحسن وصالح معاوية كسب إلى قيس بن سعد بذلك فرجع عن قتال معاوية . وأخرج الطبري بسند صحيح عن يونس ابن يزيد عن الزهري قال : جعل عليّ على مقدمة أهل العراق قيس بن سعد بن عبادة وكانوا أربعين ألفاً بايعوه على الموت ، فقتل على فبايعوا الحسن بن علي بالخلافة ، وكان لا يحب القتال ولكن كان يريد أن يشترط على

معاوية لنفسه ، فعرف أن قيس بن سعد لا يطاوعه على الصلح فنزعه وأمر عبد الله بن عباس فاشترط لنفسه كما اشترط الحسن . وأخرج الطبري والطبراني من طريق إسماعيل بن راشد قال : بعث الحسن قيس بن سعد على مقدمته في اثني عشر ألفاً — يعنى من الأريعين — فسار قيس إلى جهة الشام . وكان معاوية لما بلغه قتل على خرج في عساكر من الشام ، وخرج الحسن بن علي حتى نزل المدائن ، فوصل معاوية إلى مسكن وقال ابن بطلال : ذكر أهل العلم بالأخبار أن علياً لما قتل سار معاوية يريد العراق وسار الحسن يريد الشام فالتقيا بمنزل من أرض الكوفة ، فنظر الحسن إلى كثرة من معه فنادى : يا معاوية إني اخترت ما عند الله ، فإن يكن هذا الأمر لك فلا ينبغي لي أن أنازعك فيه وإن يكن لي فقد تركته لك فكبر أصحاب معاوية . وقال المغيرة عند ذلك : أشهد أني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « إن ابني هذا سيد » الحديث وقال في آخره : فجزاك الله عن المسلمين خيراً انتهى وفي صحة هذا نظر من أوجه : الأول أن المحفوظ أن معاوية هو الذي بدأ بطلب الصلح كما في حديث الباب الثاني أن الحسن ومعاوية لم يتلاقيا بالعسكريين حتى يمكن أن يتخاطبا وإنما تراسلا ، فيحمل قوله « فنادى يا معاوية » على المراسلة ، ويجمع بأن الحسن راسل معاوية بذلك سرّاً فراسله معاوية جهراً ، والمحفوظ أن كلام الحسن الأخير إنما وقع بعد الصلح والاجتماع كما أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي في « الدلائل » من طريقه ومن طريق غيره بسندهما إلى الشعبي قال : لما صالح الحسن بن علي معاوية ؛ قال له معاوية قم فتكلم ، فقام فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإن أكيس الكيس التقى وإن أعجز العجز الفجور ، ألا وإن هذا الأمر الذي اختلفت فيه أنا ومعاوية حق لامرئى كان أحق به مني ، أو حق لي تركته لإرادة إصلاح المسلمين وحقن دمائهم ، وإن أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين . ثم استغفر ونزل . وأخرج يعقوب بن سفيان ومن طريقه أيضاً البيهقي في « الدلائل » من طريق الزهري فذكر القصة وفيها : فخطب معاوية ثم قال : قم يا حسن فكلم الناس ، فتشهد ثم قال : أيها الناس إن الله هداكم بأولنا وحقن دماءكم بآخرنا ، وإن لهذا الأمر مدة والدنيا دول . وذكر بقية الحديث . والثالث أن الحديث لأبي بكر لا للمغيرة ، لكن الجمع ممكن بأن يكون المغيرة حدث به عند ماسمعه مراسلة الحسن بالصلح وحدث به أبو بكر بعد ذلك ، وقد روى أصل الحديث جابر أورده الطبراني والبيهقي في « الدلائل » من فوائد يحيى بن معين بسند صحيح إلى جابر ، وأورده الضياء في « الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين » وعجبت للحاكم في عدم استدراكه مع شدة حرصه على مثله ، قال ابن بطلال : سلم الحسن لمعاوية الأمر وبايعه على إقامة كتاب الله وسنة نبيه ، ودخل معاوية الكوفة وبايعه الناس فسميت سنة الجماعة لاجتماع الناس وانقطاع الحرب . وبايع معاوية كل من كان معترلاً للقتال كابن عمر وسعد بن أبي وقاص ومحمد ابن مسلمة ، وأجاز معاوية الحسن ثلاثمائة ألف وألف ثوب وثلاثين عبداً ومائة جمل ، وانصرف إلى المدينة ، وولى معاوية الكوفة المغيرة بن شعبة والبصرة عبد الله بن عامر ورجع إلى دمشق .

قوله ( قال عمرو بن العاص لمعاوية : أرى كتيبة لا تولى ) بالتشديد أى لا تدبر .

قوله ( حتى تدبر أخرها ) أى التى تقابلها ، ونسبها إليها لتشاركهما في المحاربة ، وهذا على أن يدبر من أدبر رباعياً ، ويحتمل أن يكون من دبر يدبر بفتح أوله وضم الموحدة أى يقوم مقامها يقال دبرته إذا بقيت بعده ، وتقدم في رواية عبد الله بن محمد في الصلح « إني لأرى كتائب لا تولى حتى تقتل أقرانها » وهى آيين ، قال عياض : هى الصواب ، ومقتضاه أن الأخرى خطأ وليس كذلك بل توجيهها ما تقدم . وقال الكرماني :

يحمل أيضاً أن تراد الكتيبة الأخيرة التي هي من جملة تلك الكتائب ، أى لا ينهزمون بأن ترجع الأخرى أولى .

**قوله ( قال معاوية من لذرارى المسلمين )** أى من يكفلهم إذا قتل آباؤهم ؟ زاد فى الصلح « فقال له معاوية وكان والله خير الرجلين — يعنى معاوية — : أى عمرو إن قتل هؤلاء هؤلاء هؤلاء هؤلاء من لى بامر الناس ، من لى بنسائهم ، من لى بضيعتهم » يشير إلى أن رجال العسكرين معظم من فى الإقليمين فإذا قتلوا ضاع أمر الناس وفسد حال أهلهم بعدهم وذرايرهم ، والمراد بقوله « ضيعتهم » الأطفال والضعفاء سموا باسم ما يؤول إليه أمرهم لأنهم إذا تركوا ضاعوا لعدم استقلالهم بأمر المعاش ، وفى رواية الحميدى عن سفيان فى هذه القصة « من لى بأمورهم ، من لى بدمائهم ، من لى بنسائهم » وأما قوله هنا فى جواب قول معاوية « من لذرارى المسلمين ؟ فقال : أنا » فظاهره يوهم أن المجيب بذلك هو عمرو بن العاص ، ولم أر فى طرق الخبر ما يدل على ذلك ، فإن كانت محفوظة فلعلها كانت « فقال أنى » بتشديد النون المفتوحة قالها عمرو على سبيل الاستبعاد . وأخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن معمر عن الزهرى قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاص فى بعث ذات السلاسل » فذكر أخباراً كثيرة من التاريخ إلى أن قال « وكان قيس بن سعد ابن عبادة على مقدمة الحسن بن على ، فأرسل إليه معاوية سجلاً قد ختم فى أسفله فقال : اكتب فيه ما تريد فهو لك ، فقال له عمرو بن العاص : بل نقاتله ، فقال معاوية — وكان خير الرجلين — : على رسلك يا أبا عبد الله ، لا تخلص إلى قتل هؤلاء حتى يقتل عددهم من أهل الشام ، فما خير الحياة بعد ذلك ؟ وإنى والله لا أقاتل حتى لا أجد من القتال بدا .

**قوله ( فقال عبد الله بن عامر وعبد الرحمن بن سمرة : نلقاه فنقول له الصلح )** أى تشير عليه بالصلح ، وهذا ظاهره أنهما بدأ بذلك ، والذى تقدم فى كتاب الصلح أن معاوية هو الذى بعثهما ، فيمكن الجمع بأنهما عرضا أنفسهما فوافقهما ولفظه هناك « فبعث إليهم رجلين من قريش من بنى عبد شمس » أى ابن عبد مناف بن قصي « عبد الرحمن بن سمرة » زاد الحميدى فى مسنده عن سفيان بن حبيب بن عبد شمس « قال سفيان وكانت له صحبة » قلت : وهو راوى حديث « لا تسأل الإمارة » وسيأتى شئ من خبره فى كتاب الأحكام . وعبد الله بن عامر بن كريز بكاف وراء ثم زأى مصغر زاد الحميدى « ابن حبيب بن عبد شمس » وقد مضى له ذكر فى كتاب الحج وغيره ، وهو الذى ولاه معاوية البصرة بعد الصلح ، وبنو حبيب ابن عبد شمس بنو عم بنى أمية بن عبد شمس ، ومعاوية هو ابن أوى سفيان صخر بن حرب بن أمية ( فقال معاوية : اذهبوا إلى هذا الرجل فاعرضوا عليه ) أى ماشاء من المال ( وقولاً له ) أى فى حقن دماء المسلمين بالصلح ( واطلبوا إليه ) أى اطلبوا منه خلعه نفسه من الخلافة وتسليم الأمر لمعاوية وإبذلاً له فى مقابلة ذلك ماشاء ( قال فقال لهما الحسن بن على : إنا بنو عبد المطلب قد أصبنا من هذا المال ، وإن هذه الأمة قد عاثت فى دمائها ، قالاً فإنه يعرض عليك كذا وكذا ويطلب إليك ويسألك ، قال فمن لى بهذا ؟ قالاً : نحن لك به فما سألها شيئاً إلا قالاً نحن لك به ، فصالحه ) قال ابن بطال : هذا يدل على أن معاوية كان هو الراغب فى الصلح وأنه عرض على الحسن المال ورغبه فيه وحثه على رفع السيف وذكره ما وعده به جده صلى الله عليه وسلم من سيادته فى الإصلاح به ، فقال له الحسن : إنا بنو عبد المطلب أصبنا من هذا المال ، أى إنا جبلنا على الكرم والتوسعة على أتباعنا من الأهل والموالى وكنا نتمكن من ذلك بالخلافة حتى صار ذلك لنا

عادة وقوله إن هذه الأمة أى العسكرين الشامى والعراقى « قد عاثت » بالثلثة أى قتل بعضها بعضاً فلا يكفون عن ذلك إلا بالصفح عما مضى منهم والتألف بالمال . وأراد الحسن بذلك كله تسكين الفتنة وتفرقة المال على من لا يرضيه إلا المال ، فوافقه على ما شرط من جميع ذلك والتزما له من المال فى كل عام والثياب والأقوات ما يحتاج إليه لكل من ذكر . وقوله « من لى بهذا » أى من يضمن لى الوفاء من معاوية ؟ فقالوا : نحن نضمن لأن معاوية كان فوض لهما ذلك ، ويحتمل أن يكون قوله « أصبنا من هذا المال » أى فرقنا منه فى حياة على وبعده ما رأينا فى ذلك صلاحاً فنبه على ذلك خشية أن يرجع عليه بما تصرف فيه . وفى رواية لإسماعيل ابن راشد عند الطبرى « فبعث إليه معاوية عبد الله بن عامر وعبد الله بن سمرة بن حبيب » كذا قال عبد الله وكذا وقع عند الطبرانى ، والذى فى الصحيح أصح ، ولعل عبد الله كان مع أخيه عبد الرحمن ، قال فقدما على الحسن بالمدائن فأعطياه ما أراد وصالحاه على أن يأخذ من بيت مال الكوفة خمسة آلاف ألف فى أشياء اشترطها . ومن طريق عوانة بن الحكم نحوه وزاد وكان الحسن صالح معاوية على أن يجعل له مافى بيت مال الكوفة وأن يكون له خراج دار أبجد ، وذكر محمد بن قدامة فى « كتاب الخوارج » بسند قوى إلى أبى بصرة أنه سمع الحسن بن على يقول فى خطبته عند معاوية إنى اشترطت على معاوية لنفسى الخلافة بعده . وأخرج يعقوب بن سفيان بسند صحيح إلى الزهرى قال : كاتب الحسن بن على معاوية واشترط لنفسه فوصلت الصحيفة لمعاوية وقد أرسل إلى الحسن يسأله الصلح ومع الرسول صحيفة بيضاء مختوم على أسفلها وكتب إليه أن اشترط ما شئت فهو لك ، فاشترط الحسن أضعاف ما كان سأل أولاً ، فلما التقيا وبايعه الحسن سأل أن يعطيه ما اشترط فى السجل الذى ختم معاوية فى أسفلها فتمسك معاوية إلا ما كان الحسن سأل أولاً ، واحتج بأنه أجاب سؤاله أول ما وقف عليه فاختلفا فى ذلك فلم ينفذ للحسن من الشرطين شئ . وأخرج ابن أبى خيثمة من طريق عبد الله بن شاذب قال : لما قتل على سار الحسن بن على فى أهل العراق ومعاوية فى أهل الشام فالتقوا ، فكره الحسن القتال وبايع معاوية على أن يجعل العهد للحسن من بعده فكان أصحاب الحسن يقولون له يا عار المؤمنين فيقول العار خير من النار .

**قوله ( قال الحسن )** هو البصرى وهو موصول بالسند المتقدم ووقع فى رجال البخارى لأبى الوليد الباجى فى ترجمة الحسن بن على بن أبى طالب مانصه « أخرج البخارى قول الحسن سمعت أبى بكرة » فتأوله الدارقطنى وغيره على أنه الحسن بن على لأن الحسن البصرى عندهم لم يسمع من أبى بكرة ، وحمله ابن المدينى والبخارى على أنه الحسن البصرى ، قال الباجى : وعندى أن الحسن الذى قال « سمعت هذا من أبى بكرة » إنما هو الحسن بن على انتهى ، وهو عجيب منه فإن البخارى قد أخرج متن هذا الحديث فى علامات النبوة مجرداً عن القصة من طريق حسين بن على الجعفى عن أبى موسى — وهو إسرائيل بن موسى — عن الحسن بن أبى بكرة ، وأخرجه البيهقى فى « الدلائل » من رواية مبارك بن فضالة ومن رواية على بن زيد كلاهما عن الحسن بن أبى بكرة وزاد فى آخره « قال الحسن : فلما ولى مأهرق فى سببه محجمة دم » فالحسن القائل هو البصرى ، والذى ولى هو الحسن بن على ، وليس للحسن بن على فى هذا رواية ، وهؤلاء الثلاثة — إسرائيل ابن موسى ومبارك بن فضالة وعلى بن زيد — لم يدرك واحد منهم الحسن بن على ، وقد صرح إسرائيل بقوله « سمعت الحسن » وذلك فيما أخرجه الإسماعيلى عن الحسن بن سفيان عن الصلت بن مسعود عن سفيان ابن عيينة عن أبى موسى وهو إسرائيل « سمعت الحسن سمعت أبى بكرة » وهؤلاء كلهم من رجال الصحيح ،

والصلت من شيوخ مسلم ، وقد استشعر ابن التين خطأ الباجي فقال : قال الداودي الحسن مع قربه من النبي صلى الله عليه وسلم بحيث توفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن سبع سنين لا يشك في سماعه منه وله مع ذلك صحبة . قال ابن التين : الذي في البخاري إنما أراد سماع الحسن بن أبي الحسن البصري من أبي بكرة . قلت : ولعل الداودي إنما أراد رد توهم من يتوهم أنه الحسن بن علي فدفعه بما ذكر وهو ظاهر وإنما قال ابن المديني ذلك لأن الحسن كان يرسل كثيراً ممن لم يلقهم بصيغة « عن » فخشي أن تكون روايته عن أبي بكرة مرسلة فلما جاءت هذه الرواية مصرحة بسماعه من أبي بكرة ثبت عنده أنه سمعه منه ، ولم أر ما نقله الباجي عن الدارقطني من أن الحسن هنا هو ابن علي في شيء من تصانيفه ، وإنما قال في « التتبع لما في الصحيحين » : أخرج البخاري أحاديث عن الحسن عن أبي بكرة ، والحسن إنما روى عن الأحنف عن أبي بكرة ، وهذا يقتضي أنه عنده لم يسمع من أبي بكرة ، لكن لم أر من صرح بذلك ممن تكلم في مراسيل الحسن كابن المديني وأبي حاتم وأحمد والبخاري وغيرهم ، نعم كلام ابن المديني يشعر بأنهم كانوا يحملونه على الإرسال حتى وقع هذا التصريح .

قوله ( بينا النبي صلى الله عليه وسلم يخطب جاء الحسن فقال ) وقع في رواية علي بن زيد عن الحسن في « الدلائل » للبيهقي « يخطب أصحابه يوماً إذ جاء الحسن بن علي فصعد إليه المنبر » وفي رواية عبد الله ابن محمد المذكورة « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر والحسن بن علي إلى جنبه وهو يقبل على الناس مرة وعليه أخرى ويقول » ومثله في رواية ابن أبي عمر عن سفيان لكن قال « وهو يلتفت إلى الناس مرة وإليه أخرى » .

قوله ( ابني هذا سيد ) في رواية عبد الله بن محمد « إن ابني هذا سيد » وفي رواية مبارك بن فضالة « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضم الحسن بن علي إليه وقال : إن ابني هذا سيد » وفي رواية علي ابن زيد « فضمه إليه وقال : ألا إن ابني هذا سيد » .

قوله ( ولعل الله أن يصلح به ) كذا استعمل « لعل » استعمال عسي لاشتراكهما في الرجاء ، والأشهر في خبر « لعل » بغير « أن » كقوله تعالى ﴿ لعل الله يحدث ﴾ .

قوله ( بين فئتين من المسلمين ) زاد عبد الله بن محمد في روايته « عظيمتين » وكذا في رواية مبارك ابن فضالة وفي رواية علي بن زيد كلاهما عن الحسن عند البيهقي ، وأخرج من طريق أشعث بن عبد الملك عن الحسن كالأول لكنه قال « وإني لأرجو أن يصلح الله به » وجزم في حديث جابر ولفظه عند الطبراني والبيهقي « قال للحسن : إن ابني هذا سيد يصلح الله به بين فئتين من المسلمين » قال البخاري : روى هذا الحديث عن أبي بكرة وعن جابر ، وحديث أبي بكرة أشهر وأحسن إسناداً ، وحديث جابر غريب . وقال الدارقطني : اختلف على الحسن فقيل عنه عن أم سلمة ، وقيل عن ابن عيينة عن أيوب عن الحسن ، وكل منهما وهم . ورواه داود بن أبي هند وعوف الأعرابي عن الحسن مرسل . وفي هذه القصة من الفوائد علم من أعلام النبوة ، ومنقبة للحسن بن علي فإنه ترك الملك لا لقلّة ولا لذلة ولا لعلّة بل لرغبته فيما عند الله لما رآه من حقن دماء المسلمين ، فراعى أمر الدين ومصلحة الأمة . وفيها رد على الخوارج الذين كانوا يكفرون علماً ومن معه ومعاوية ومن معه بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم للطائفتين بأنهم من المسلمين ، ومن ثم كان سفيان

ابن عيينة يقول عقب هذا الحديث : قوله « من المسلمين » يعجبنا جداً أخرج يعقوب بن سفيان في تاريخه عن الحميدى وسعيد بن منصور عنه . وفيه فضيلة الإصلاح بين الناس ولا سيما في حق دماء المسلمين ، ودلالة على رافة معاوية بالرعية ، وشفقته على المسلمين ، وقوة نظره في تدبير الملك ، ونظره في العواقب . وفيه ولاية المفضول بالخلافة مع وجود الأفضل لأن الحسن ومعاوية ولي كل منهما الخلافة وسعد بن أبى وقاص وسعيد بن زيد في الحياة وهما بدریان قاله ابن التين . وفيه جواز خلع الخليفة نفسه إذا رأى في ذلك صلاحاً للمسلمين والنزول عن الوظائف الدينية والدنيوية بالمال ، وجواز أخذ المال على ذلك وإعطائه بعد استيفاء شرائطه بأن يكون المنزول له أولى من النازل وأن يكون المبذول من مال البازل . فإن كان في ولاية عامة وكان المبذول من بيت المال اشترط أن تكون المصلحة في ذلك عامة ، أشار إلى ذلك ابن بطال قال : يشترط أن يكون لكل من البازل والمبذول له سبب في الولاية يستند إليه ، وعقد من الأمور يعول عليه . وفيه أن السيادة لا تختص بالأفضل بل هو الرئيس على القوم والجمع سادة ، وهو مشتق من السؤدد وقيل من السواد لكونه يرأس على السواد العظيم من الناس أى الأشخاص الكثيرة وقال المهلب الحديث دال على أن السيادة إنما يستحقها من ينتفع به الناس ، لكونه علق السيادة بالإصلاح . وفيه إطلاق الابن على ابن البنت ، وقد انعقد الإجماع على أن امرأة الجد والد الأم محرمه على ابن بنته ، وأن امرأة ابن البنت محرمه على جده ، وإن اختلفوا في التوارث . واستدل به على تصويب رأى من قعد عن القتال مع معاوية وعلى وإن كان على أحق بالخلافة وأقرب إلى الحق ، وهو قول سعد بن أبى وقاص وابن عمر ومحمد بن مسلمة وسائر من اعتزل تلك الحروب . وذهب جمهور أهل السنة إلى تصويب من قاتل مع على لامتنال قوله تعالى ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾ الآية ففيها الأمر بقتال الفئة الباغية ، وقد ثبت أن من قاتل علياً كانوا بغاة ، وهؤلاء مع هذا التصويب متفقون على أنه لا يذم واحد من هؤلاء بل يقولون اجتهدوا فأخطأوا ، وذهب طائفة قليلة من أهل السنة — وهو قول كثير من المعتزلة — إلى أن كلا من الطائفتين مصيب ، وطائفة إلى أن المصيب طائفة لا بعينها .

الحديث الثانى ، قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة .

قوله ( قال قال عمرو ) هو ابن دينار .

قوله ( أخبرنى محمد بن على ) أى ابن الحسن بن على وهو أبو جعفر الباقر ، وفي رواية محمد بن عباد عند الإسماعيلى عن سفيان « عن عمرو عن أبى جعفر » .

قوله ( أن حرملة قال ) فى رواية محمد بن عباد « أن حرملة مولى أسامة أخبره » وحرملة هذا فى الأصل مولى أسامة بن زيد ، وكان يلازم زيد بن ثابت حتى صار يقال له مولى زيد بن ثابت ، وقيل هما اثنان . وفى هذا السند ثلاثة من التابعين فى نسق : عمرو وأبو جعفر وحرملة .

قوله ( أن عمرو ) ابن دينار ( قال قد رأيت حرملة ) فيه إشارة إلى أن عمراً كان يمكنه الأخذ عن حرملة لكنه لم يسمع منه هذا .

قوله ( أرسلنى أسامة ) أى من المدينة ( إلى على ) أى بالكوفة ، لم يذكر مضمون الرسالة ولكن دل مضمون قوله « فلم يعطنى شيئاً » على أنه كان أرسله يسأل علماً شيئاً من المال .

قوله ( لو كنت في شدة الأسد ) بكسر المعجمة ويجوز فتحها وسكون الدال المهملة بعدها قاف أى جانب فمه من داخل ، ولكل فم شدقان إليهما ينتهى شق الفم وعند مؤخرهما ينتهى الخنك الأعلى والأسفل ، ورجل أشدق واسع الشدين ، ويتشدد في كلامه إذا فتح فمه وأكثر القول فيه واتسع فيه ، وهو كناية عن الموافقة حتى في حالة الموت ، لأن الذى يفترسه الأسد بحيث يجعله في شدقه في عداد من هلك ، ومع ذلك فقال : لو وصلت إلى هذا المقام لأحببت أن أكون معك فيه مواسياً لك بنفسى . ومن المناسبات اللطيفة تمثيل أسامة بشيء يتعلق بالأسد . ووقع في « تنقيح الزركشى » أن القاضى — يعنى عياضاً — ضبط الشدة بالدال المعجمة قال : وكلام الجوهرى يقتضى أنه بالدال المهملة ، وقال لى بعض من لقيته من الأئمة : إنه غلط على القاضى ، قلت : وليس كذلك فإنه ذكره في « المشارق » في الكلام على حديث سمرة الطويل فى الذى يشرشر شدقه فإنه ضبط الشدة بالدال المعجمة ، وتبعه ابن قرقول فى « المطالع » . نعم هو غلط فقد ضبط فى جميع كتب اللغة بالدال المهملة والله أعلم . قال ابن بطال : أرسل أسامة إلى على يعتذر عن تخلفه عنه فى حروبه ، ويعلمه أنه من أحب الناس إليه ، وأنه يحب مشاركته فى السراء والضراء ، إلا أنه لا يرى قتال المسلم ، قال : والسبب فى ذلك أنه لما قتل ذلك الرجل — يعنى الماضى ذكره فى « باب ومن أحيها » فى أوائل الديات ولامه النبى صلى الله عليه وسلم بسبب ذلك ، آلى على نفسه أن لا يقاتل مسلماً . فذلك سبب تخلفه عن على فى الجمل وصفين انتهى ملخصاً . وقال ابن التين : إنما منع علياً أن يعطى رسول أسامة شيئاً لأنه لعله سأله شيئاً من مال الله فلم ير أن يعطيه لتخلفه عن القتال معه ، وأعطاه الحسن والحسين وعبد الله بن جعفر لأنهم كانوا يرونه واحداً منهم لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يجلسه على فخذه ويجلس الحسن على الفخذ الآخر ويقول « اللهم إني أحبهما » كما تقدم فى مناقبه .

قوله ( فلم يعطني شيئاً ) هذه الفاء هي الفصيحة والتقدير فذهبت إلى عليّ فبلغته ذلك فلم يعطني شيئاً . ووقع في رواية ابن أبي عمر عن سفیان عند الإسماعيلي « فجئت بها — أى المقالة — فأخبرته فلم يعطني شيئاً » .

قوله ( فذهبت إلى حسن وحسين وابن جعفر فأوقروا لي راحلتي ) أى حملوا لى على راحلتي ما أطاقت حملة ، ولم يعين فى هذه الرواية جنس ما أعطوه ولا نوعه ، والراحلة التى صلحت للركوب من الإبل ذكراً كان أو أنثى ، وأكثر ما يطلق الوقر وهو بالكسر على ما يحمل البغل والحمار ، وأما حمل البعير فيقال له الوسق ، وابن جعفر هو عبد الله بن جعفر بن أى طالب ، وصرح بذلك فى رواية محمد بن عباد وابن أى عمر المذكورة ، وكأنهم لما علموا أن علياً لم يعطه شيئاً عوضوه من أموالهم من ثياب ونحوها قدر ماتحملة راحلته التى هو راكبها

### باب إِذَا قَالَ عِنْدَ قَوْمٍ شَيْئًا ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ بِخِلَافِهِ

[٧١١١] ٦٨٥٣- نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع قال : لَمَّا خَلَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَزِيدَ

ابن معاوية جمع ابن عمر حشمه وولده فقال : إني سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه يقول : « يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وإنا قد بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله ، وإني لا أعلمُ غدرًا أعظمَ من أن يُبَايَعَ رَجُلٌ عَلَى بَيْعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُنْصَبُ لَهُ الْقِتَالُ ، وإني لا أعلمُ أحدًا منكم خلعه ولا تابع في هذا الأمر إلا كانت الفِصْلُ بيني وبينه .

[٧١١٢] ٦٨٥٤- نا أحمد بن يونس قال نا أبو شهاب عن عوف عن أبي المنهال قال : لَمَّا كَانَ ابْنُ زِيَادٍ وَمُرْوَانُ

بِالشَّامِ ، وَثَبَّ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ ، وَوَثَبَ الْقُرَاءُ بِالْبَصْرَةِ ، فَانْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي إِلَى أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَيْهِ فِي دَارِهِ جَالِسٌ فِي ظِلِّ عُلْيَا لَهُ مِنْ قَصَبٍ فَجَلَسْنَا إِلَيْهِ ، فَأَنْشَأَ أَبِي يَسْتَطْعِمُهُ بِالْحَدِيثِ فَقَالَ : يَا أَبَا بَرْزَةَ ، أَلَا تَرَى مَا وَقَعَ النَّاسُ فِيهِ ؟ فَأَوَّلُ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ تَكَلَّمَ بِهِ : إني احتسبتُ عندَ الله أني أصبحتُ سَاخِطًا عَلَى أَحْيَاءِ قَرِيشٍ ، إِنَّكُمْ يَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ كُنْتُمْ عَلَى الْحَالِ الَّذِي قَدْ عَلِمْتُمْ مِنَ الذَّلَّةِ وَالْقِلَّةِ وَالضَّلَالَةِ ، وَإِنَّ اللَّهَ أَنْقَذَكُمْ بِالْإِسْلَامِ وَبِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى بَلَغَ بِكُمْ مَا تَرَوْنَ ، وَهَذِهِ الدُّنْيَا الَّتِي أَفْسَدْتُ بَيْنَكُمْ . إِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِالشَّامِ وَاللَّهُ إِنْ يِقَاتِلُ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا . [الحديث ٧١١٢- طرفه في : ٧٢٧١] .

[٧١١٣] ٦٨٥٥- نا آدم بن أبي إياس قال نا شعبة عن واصل الأحدب عن أبي وائل عن حذيفة بن اليمان قال :

إِنَّ الْمُنَافِقِينَ الْيَوْمَ شَرُّهُمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، كَانُوا يَوْمئِذٍ يُسِرُّونَ وَالْيَوْمَ يَجْهَرُونَ .

[٧١١٤] ٦٨٥٦- نا خلاد بن يحيى قال نا مسعر عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي الشعثاء عن حذيفة قال : إِنَّمَا

كَانَ النِّفَاقُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَإِنَّمَا هُوَ الْكُفْرُ بَعْدَ الْإِيمَانِ .

قوله ( باب إِذَا قَالَ عِنْدَ قَوْمٍ شَيْئًا ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ بِخِلَافِهِ ) ذكر فيه حديث ابن عمر « ينصب لكل غادر لواء » وفيه قصة لابن عمر في بيعة يزيد بن معاوية ، وحديث أبي بركة في إنكاره على الذين يقاتلون على الملك من أجل الدنيا ، وحديث حذيفة في المنافقين ، ومطابقة الأخير للترجمة ظاهرة ، ومطابقة الأول لها من جهة أن القول في الغيبة بخلاف ما في الحضور نوع غدر ، وسيأتي في كتاب الأحكام ترجمة ما يكره من ثناء السلطان فإذا خرج قال غير ذلك ، وذكر فيه قول ابن عمر لمن سأله عن القول عند الأمراء بخلاف ما يقال بعد الخروج عنهم : كنا نعهده نفاقاً ، وقد وقع في بعض طرقه أن الأمير المستول عنه يزيد بن معاوية كما سيأتي في الأحكام ، ومطابقة الثاني من جهة أن الذين عابوا أبو بركة كانوا يظهرون أنهم يقاتلون لأجل القيام بأمر الدين ونصر الحق وكانوا في الباطن إنما يقاتلون لأجل الدنيا . ووقع لابن بطال هنا شيء فيه نظر فقال : وأما قول أبي بركة فوجه موافقته للترجمة أن هذا القول لم يقله أبو بركة عند مروان حين بايعه بل بايع مروان واتبعه ثم سخط ذلك لما بعد عنه ، ولعله أراد منه أن يترك ما نوزع فيه طلباً لما عند الله في الآخرة ولا يقاتل عليه كما فعل عثمان يعني من عدم المقاتلة لا من ترك الخلافة فلم يقاتل من نازعه بل ترك ذلك ، وكما فعل الحسن بن علي حين ترك قتال معاوية حين نازعه الخلافة ، فسخط أبو بركة على مروان تمسكه بالخلافة والقتال عليها فقال لأبي المنهال وابنه



بخلاف ما قال لمروان حين بايع له . قلت : ودعواه أن أبا برزة بايع مروان ليس بصحيح ، فإن أبا برزة كان مقيماً بالبصرة ومروان إنما طلب الخلافة بالشام ، وذلك أن يزيد بن معاوية لما مات دعا ابن الزبير إلى نفسه وبايعوه بالخلافة فأطاعه أهل الحرمين ومصر والعراق وما وراءها ، وبايع له الضحاك بن قيس الفهري بالشام كلها إلا الأردن ومن بها من بنى أمية ومن كان على هواهم ، حتى هم مروان أن يرحل إلى ابن الزبير ويبايعه فمنعوه وبايعوا له بالخلافة ، وحارب الضحاك بن قيس فهزمه وغلب على الشام ، ثم توجه إلى مصر فغلب عليها ، ثم مات في سنته فبايعوا بعده ابنه عبد الملك وقد أخرج ذلك الطبري واضحاً ، وأخرج الطبراني بعضه من رواية عروة بن الزبير وفيه أن معاوية بن يزيد بن معاوية لما مات دعا مروان لنفسه فأجاباه أهل فلسطين وأهل حمص فقاتله الضحاك بن قيس بمرج راهط فقتل الضحاك ثم مات مروان وقام عبد الملك ، فذكر قصة الحجاج في قتاله عبد الله بن الزبير وقتله ثم قال ابن بطال : وأما يمينه يعني أبا برزة على الذي بمكة يعني ابن الزبير فإنه لما وثب بمكة بعد أن دخل فيما دخل فيه المسلمون جعل أبو برزة ذلك نكثاً منه وحرصاً على الدنيا وهو أي أبو برزة في هذه — أى قصة ابن الزبير — أقوى رأياً منه في الأولى أى قصة مروان قال : وكذلك القراء بالبصرة : لأن أبا برزة كان لا يرى قتال المسلمين أصلاً ، فكان يرى لصاحب الحق أن يترك حقه لمن نازعه فيه ليؤجر على ذلك ويمدح بالإيثار على نفسه لئلا يكون سبباً لسفك الدماء انتهى ملخصاً ومقتضى كلامه أن مروان لما ولي الخلافة بايعه الناس أجمعون ، ثم نكث ابن الزبير بيعته ودعا إلى نفسه ، وأنكر عليه أبو برزة قتاله على الخلافة بعد أن دخل في طاعته وبايعه ، وليس كذلك والذي ذكرته هو الذي توارد عليه أهل الأخبار بالأسانيد الجيدة ، وابن الزبير لم يبايع لمروان قط بل مروان هم أن يبايع لابن الزبير ثم ترك ذلك ودعا إلى نفسه .

الحديث الأول ، قوله ( لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية ) في رواية أبي العباس السراج في تاريخ عن أحمد بن منيع وزيد بن أيوب عن عفان عن صخر بن جويرية عن نافع « لما انتزى أهل المدينة مع عبد الله بن الزبير وخلعوا يزيد بن معاوية جمع عبد الله بن عمر بنيه » ووقع عند الإسماعيلي من طريق مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن زيد في أوله من الزيادة عن نافع « أن معاوية أراد ابن عمر على أن يبايع ليزيد فأبى وقال لا أبايع لأئمة ، فأرسل إليه معاوية بمائة ألف درهم فأخذها ، فدرس إليه رجلاً فقال له ما يمنعك أن تبايع ؟ فقال : إن ذاك لذاك — يعنى عطاء ذلك المال لأجل وقوع المبايعه — إن ديني عندي إذا لرخيص ، فلما مات معاوية كتب ابن عمر إلى يزيد ببيعته ، فلما خلع أهل المدينة » فذكره . قلت : وكان السبب فيه ما ذكره الطبري مسنداً أن يزيد ابن معاوية كان أمر على المدينة ابن عمه عثمان بن محمد بن أبي سفيان ، فأوفد إلى يزيد جماعة من أهل المدينة منهم عبد الله بن غسيل الملائكة حنظلة بن أبي عامر وعبد الله بن أبي عمرو بن حفص المخزومي في آخرين فأكرمهم وأجازهم ، فرجعوا فأظهروا عيبه ونسبوه إلى شرب الخمر وغير ذلك ، ثم وثبوا على عثمان فأخرجوه ، وخلعوا يزيد ابن معاوية ، فبلغ ذلك يزيد فجهز إليهم جيشاً مع مسلم بن عقبة المري وأمره أن يدعوهم ثلاثاً فإن رجعوا وإلا فقاتلهم ، فإذا ظهرت فأبجها للجيش ثلاثاً ثم اكفف عنهم . فتوجه إليهم فوصل في ذي الحجة سنة ثلاثين فحاربوه ، وكان الأمير على الأنصار عبد الله بن حنظلة وعلى قریش عبد الله بن مطيع وعلى غيرهم من القبائل معقل بن يسار الأشجعي ، وكانوا اتخذوا خندقاً ، فلما وقعت الواقعة انهزم أهل المدينة ، فقتل ابن حنظلة ، وفر ابن مطيع ، وأباح مسلم بن عقبة المدينة ثلاثاً ، فقتل جماعة صبراً ، منهم معقل بن سنان ومحمد بن أبي الجهم ابن حذيفة ويزيد بن عبد الله بن زمة وبايع الباقين على أنهم خول ليزيد . وأخرج أبو بكر بن أبي خيثمة بسند

صحيح إلى جويرية بن أسماء : سمعت أشياخ أهل المدينة يتحدثون أن معاوية لما احتضر دعا يزيد فقال له « إن لك من أهل المدينة يوماً ، فإن فعلوا فارمهم بمسلم بن عقبة فإن عرفت نصيحتي » فلما ولي يزيد وفد عليه عبد الله بن حنظلة وجماعة فأكرمهم وأجازهم ، فرجع فحرض الناس على يزيد وعابه ودعاهم إلى خلع يزيد ، فأجابوه . فبلغ يزيد فجهر إليهم مسلم بن عقبة ، فاستقبلهم أهل المدينة بجموع كثيرة ، فهابهم أهل الشام وكرهوا قتالهم ، فلما نشب القتال سمعوا في جوف المدينة التكبير ، وذلك أن بنى حارثة أدخلوا قوماً من الشاميين من جانب الخندق ، فترك أهل المدينة القتال ودخلوا المدينة خوفاً على أهلهم ، فكانت الهزيمة ، وقتل من قتل وبايع مسلم الناس على أنهم خول ليزيد يحكم في دمائهم وأموالهم وأهلهم بما شاء . وأخرج الطبراني من طريق محمد بن سعيد بن رمانة أن معاوية لما حضره الموت قال ليزيد قد وطأت لك البلاد ومهدت لك الناس ولست أخاف عليك إلا أهل الحجاز ، فإن رايك منهم ريب فوجه إليهم مسلم بن عقبة فإن قد جربته وعرفت نصيحتي ، قال فلما كان من خلافهم عليه ما كان دعاه فوجهه فأباحها ثلاثاً . ثم دعاهم إلى بيعة يزيد وأتهم أعبد له قن في طاعة الله ومعصيته . ومن رواية عروة بن الزبير قال : لما مات معاوية أظهر عبد الله بن الزبير الخلاف على يزيد بن معاوية ، فوجه يزيد مسلم ابن عقبة في جيش أهل الشام وأمره أن يبدأ بقتال أهل المدينة ثم يسير إلى ابن الزبير بمكة ، قال فدخل مسلم ابن عقبة المدينة وبها بقايا من الصحابة فأسرف في القتل ، ثم سار إلى مكة فمات في بعض الطريق . وأخرج يعقوب بن سفيان في تاريخه بسند صحيح عن ابن عباس قال : جاء تأويل هذه الآية على رأس ستين سنة ﷺ ولو دخلت عليهم من أقطارها ثم سئلوا الفتنة لآتوها ﷺ يعني إدخال بنى حارثة أهل الشام على أهل المدينة في وقعة الحرة . قال يعقوب : وكانت وقعة الحرة في ذي القعدة سنة ثلاث وستين .

**قوله ( حشمة )** بفتح المهملة ثم المعجمة ، قال ابن التين : الحشمة العصبية والمراد هنا خدمه ومن يغضب له . وفي رواية صخر بن جويرية عن نافع عند أحمد « لما خلع الناس يزيد بن معاوية جمع ابن عمر بنيه وأهله ثم تشهد ثم قال : أما بعد » .

**قوله ( ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة )** زاد في رواية مؤمل « بقدر غدرته » وزاد في رواية صخر « يقال هذه غدره فلان » أي علامة غدرته ؛ والمراد بذلك شهرته وأن يفتضح بذلك على رعيوس الأَشهاد ، وفيه تعظيم الغدر سواء كان من قبل الأمر أو المأمور وهذا القدر هو المرفوع من هذه القصة وقد تقدم معناه في « باب إثم الغادر للبر والفاجر » في أواخر كتاب الجزية والموادعة قبيل بدء الخلق .

**قوله ( على بيع الله ورسوله )** أي على شرط ما أمر الله ورسوله به من بيعة الإمام ، وذلك أن من بايع أميراً فقد أعطاه الطاعة وأخذ منه العطية فكان شبيه من باع سلعة وأخذ ثمنها ، وقيل إن أصله أن العرب كانت إذا تبايعت تصافقت بالأكف عند العقد ، وكذا كانوا يفعلون إذا تحالفوا ، فسمو معاهدة الولاة والتماسك فيه بالأيدى بيعة . ووقع في رواية مؤمل وصخر « على بيعة الله » وقد أخرج مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رفعه « من بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه ما استطاع ، فإن جاء أحد ينازعه فاضربوا عنقه الآخر » .

**قوله ( ولا غدر أعظم )** في رواية صخر بن جويرية عن نافع المذكور « وإن من أعظم الغدر بعد الإشراف بالله أن يبايع رجل رجلاً على بيع الله ثم ينكث بيعته » .

قوله ( ثم ينصب له القتال ) بفتح أوله ، وفي رواية مؤمل « نصب له يقاتله » .

قوله ( خلعه ) في رواية مؤمل « خلع يزيد » وزاد « أو خف في هذا الأمر » وفي رواية صخر ابن جويرية « فلا يخلعن أحد منكم يزيد ولا يسعى في هذا الأمر » .

قوله ( ولا تابع في هذا الأمر ) كذا للأكثر بمشاة فوقانية ثم موحدة ، وللكشمينى بموحدة ثم تحتانية .

قوله ( إلا كانت الفيصل بينى وبينه ) أى القاطعة وهى فيعمل من فصل الشيء إذا قطعه ، وفي رواية مؤمل « فيكون الفيصل فيما بينى وبينه » وفي رواية صخر بن جويرية « فيكون صيلما بينى وبينه » والصيلم بمهملة مفتوحة وياء آخر الحروف ثم لام مفتوحة القطيعة . وفي هذا الحديث وجوب طاعة الإمام الذى انعقدت له البيعة والمنع من الخروج عليه ولو جار فى حكمه وأنه لا ينخلع بالفسق ، وقد وقع فى نسخة شعيب ابن أبى حمزة عن الزهرى عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه فى قصة الرجل الذى سأل عن قول الله تعالى ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾ الآية أن ابن عمر قال « ما وجدت فى نفسى فى شيء من أمر هذه الأمة ما وجدت فى نفسى أنى لم أقاتل هذه الفئة الباغية كما أمر الله » زاد يعقوب بن سفيان فى تاريخه من وجه آخر عن الزهرى « قال حمزة فقلنا له : ومن ترى الفئة الباغية ؟ قال : ابن الزبير بنى على هؤلاء القوم — يعنى بنى أمية — فأخرجهم من ديارهم ونكث عهدهم » .

الحديث الثانى . قوله ( أبو شهاب ) هو عبد ربه بن نافع وعوف هو الأعرابى ، والسند كله بصريون إلا ابن يونس ، وأبو المنهال هو سيار بن سلامة .

قوله ( لما كان ابن زياد ومروان بالشام وثب ابن الزبير بمكة ووثب القراء بالبصرة ) ظاهره أن وثوب ابن الزبير وقع بعد قيام ابن زياد ومروان بالشام ، وليس كذلك ، وإنما وقع فى الكلام حذف ، وتحريره ماوقع عند الإسماعيلى من طريق يزيد بن زريع عن عوف قال « حدثنا أبو المنهال قال : لما كان زمن أخرج ابن زياد يعنى من البصرة وثب مروان بالشام ووثب ابن الزبير بمكة ووثب الذين يدعون القراء بالبصرة غم أبى غما شديداً » وكذا أخرجه يعقوب بن سفيان فى تاريخه من طريق عبد الله بن المبارك عن عوف ولفظه « وثب مروان بالشام حيث وثب » والباقي مثله ، ويصحح ماوقع فى رواية أبى شهاب بأن تزداد أو قبل قوله « وثب ابن الزبير » فإن ابن زياد لما أخرج من البصرة توجه إلى الشام فقام مع مروان ، وقد ذكر الطبرى بأسانيده ماملخصه : أن عبيد الله بن زياد كان أميراً بالبصرة ليزيد بن معاوية ، وأنه لما بلغت وفاته خطب لأهل البصرة وذكر ماوقع من الاختلاف بالشام ، فرضى أهل البصرة أن يستمر أميراً عليهم حتى يجتمع الناس على خليفة فمكث على ذلك قليلا ، ثم قام سلمة بن ذؤيب بن عبد الله البربوعى يدعو إلى ابن الزبير فبايعه جماعة ، فبلغ ذلك ابن زياد وأراد منهم كف سلمة عن ذلك فلم يجيبوه ، فلما خشى على نفسه القتل استجار بالحارث ابن قيس بن سفيان فأردفه ليلا إلى أن أتى به مسعود بن عمرو بن عدى الأزدى فأجاره ، ثم وقع بين أهل البصرة اختلاف فأمروا عليهم عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الملقب بيه بموحدتين الثانية ثقيلة وأمه هند بنت أبى سفيان ، ووقعت الحرب وقام مسعود بأمر عبيد الله بن زياد فقتل مسعود وهو على المنبر فى شوال سنة أربع وستين ، فبلغ ذلك عبيد الله بن زياد فهرب ، فتبعوه وانتهبوا ما وجدوا له ، وكان مسعود رتب مغه مائة نفس يحرسونه فقدموا به الشام قبل أن يرموا أمرهم فوجدوا مروان قد هم أن يرحل إلى

ابن الزبير ليبياعه ويستأمن لبني أمية ، فثنى رأيه عن ذلك ، وجمع من كان يهوى بني أمية وتوجهوا إلى دمشق وقد بايع الضحاك بن قيس بها لابن الزبير ، وكذا النعمان بن بشير بجمص ، وكذا نائل بنون ومثناة ابن قيس بفلسطين ، ولم يبق على رأى الأمويين إلا حسان بن محدل بموحدة ومهملة وزن جعفر وهو خال يزيد ابن معاوية وهو بالأردن فيمن أطاعه ، فكانت الوقعة بين مروان ومن معه وبين الضحاك بن قيس بمرج راهط ، فقتل الضحاك وتفرق جمعه وبايعوا حينئذ مروان بالخلافة في ذى القعدة منها . وقال أبو زرعة الدمشقي في تاريخه : حدثنا أبو مسهر عبد الأعلى قال : بويح لمروان بن الحكم ، بايع له أهل الأردن وطائفة من أهل دمشق ، وسائر الناس زبيريون ، ثم اقتتل مروان وشعبة بن الزبير بمرج راهط فغلب مروان وصارت له الشام ومصر ، وكانت مدته تسعة أشهر فهلك بدمشق وعهد لعبد الملك . وقال خليفة بن خياط في تاريخه : حدثنا الوليد بن هشام عن أبيه عن جده وأبو اليقظان وغيرهما قالوا : قدم ابن الزبير الشام وقد بايعوا ابن الزبير ما خلا هل الجابية ، ثم ساروا إلى مرج راهط فذكر نحوه ، وهذا يدفع ما تقدم عن ابن بطل أن ابن الزبير بايع مروان ثم نكث .

**قوله ( ووثب القراء بالبصرة )** يريد الخوارج ، وكانوا قد ثاروا بالبصرة بعد خروج ابن زياد ورئيسهم نافع بن الأزرق ، ثم خرجوا إلى الأهواز ، وقد استوفى خبرهم الطبرى وغيره ، ويقال إنه أراد الذين بايعوا على قتال من قتل الحسين وساروا مع سليمان بن صرد وغيره من البصرة إلى جهة الشام فلقبهم عبيد الله بن زياد في جيش الشام من قبل مروان فقتلوا بعين الوردية ، وقد قص قصتهم الطبرى وغيره .

**قوله ( فانطلقت مع أنى إلى أنى برزة الأسلمى )** في رواية يزيد بن زريع « فقال لى أنى وكان يشئ عليه خيراً انطلق بنا إلى هذا الرجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أنى برزة الأسلمى ، فانطلقت معه حتى دخلنا عليه » وفي رواية عبد الله بن المبارك عن عوف « فقال أنى انطلق بنا لا أبالك إلى هذا الرجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أنى برزة » وعند يعقوب بن سفيان عن سكين بن عبد العزيز عن أبيه عن أنى المنهال قال « دخلت مع أنى على أنى برزة الأسلمى ، وإن فى أذى يومئذ لقرطين وإنى لغلام .

**قوله ( فى ظل عليه له من قصب )** زاد فى رواية يزيد بن زريع « فى يوم حار شديد الحر » والعلية بضم المهملة وبكسرهما وكسر اللام وتشديد التحتانية هى الغرفة وجمعها علالي ، والأصل عليه فأبدلت الواو ياء وأدغمت ، وفى رواية ابن المبارك « فى ظل علولة » .

**قوله ( يستطعمه الحديث )** فى رواية الكشميهنى « بالحديث » أى يستفتح الحديث ويطلب منه التحديث .

**قوله ( إني احتسبت عند الله )** فى رواية الكشميهنى « أحتسب » وكذا فى رواية يزيد بن زريع ومعناه أنه يطلب بسخطه على الطوائف المذكورين من الله الأجر على ذلك لأن الحب فى الله والبغض فى الله من الإيمان .

**قوله ( ساخطاً )** فى رواية سكين « لاثماً » .

**قوله ( إنكم يا معشر العرب )** فى رواية ابن المبارك « العريب » .

**قوله ( كنتم على الحال الذى علمتم )** فى رواية يزيد بن زريع « على الحال التى كنتم عليها فى جاهليتكم »  
**قوله ( وإن الله قد أنقذكم بالإسلام وبمحمد عليه الصلاة والسلام )** فى رواية يزيد بن زريع « وإن الله نعشكم » بفتح النون والمهملة ثم معجمة ، وسيأتى فى أوائل الاعتصام من رواية معتمر بن سليمان عن عوف أن أبا المنهال حدثه أنه سمع أبا برزة قال « إن الله يغنيكم » قال أبو عبد الله هو البخارى : وقع هنا « يغنيكم » يعنى بضم أوله وسكون المعجمة بعدها نون مكسورة ثم تحتانية ساكنة قال وإنما هو « نعشكم » ينظر فى أصل الاعتصام ، كذا وقع عند المستمل ، ووقع عند ابن السكن « نعشكم » على الصواب ، ومعنى نعشكم رفعكم وزنه ومعناه ، وقيل عضدكم وقواكم

**قوله ( إن ذاك الذى بالشام )** زاد يزيد بن زريع « يعنى مروان » وفى رواية سكين « عبد الملك ابن مروان » والأول أولى ..

**قوله ( وإن هؤلاء الذين بين أظهركم )** فى رواية يزيد بن زريع وابن المبارك نحوه « إن الذين حولكم الذين ترعمون أنهم قراؤكم » وفى رواية سكين وذكر نافع بن الأزرق وزاد فى آخره « فقال أبى : فما تأمرنى إذا ؟ فإنى لا أراك تركت أحداً ، قال لا أرى خيراً للناس اليوم إلا عصابة خماص البطون من أموال الناس خفاف الظهور من دمائهم » وفى رواية سكين « إن أحب الناس إلى لهذه العصابة الخمصة بطونهم من أموال الناس الخفيفة ظهورهم من دمائهم » وهذا يدل على أن أبا برزة كان يرى الانعزال فى الفتنة وترك الدخول فى كل شئ من قتال المسلمين ولا سيما إذا كان ذلك فى طلب الملك . وفيه استشارة أهل العلم والدين عند نزول الفتن وبذل العالم النصيحة لمن يستشير ، وفيه الاكتفاء فى إنكار المنكر بالقول ولو فى غيبة من ينكر عليه ليتعظ من يسمعه فيحذر من الوقوع فيه .

**قوله ( وإن ذاك الذى بمكة )** زاد يزيد بن زريع « يعنى ابن الزبير » .

الحديث الثالث . **قوله ( عن واصل الأحدب )** هو ابن حيان بمهملة ثم تحتانية ثقيلة أسدى كوفى يقال له بياع السابري بمهملة وموحدة من طبقة الأعمش ولكنه قديم الموت .

**قوله ( إن المنافقين اليوم شر منهم )** فى رواية إبراهيم بن الحسين عن آدم شيخ البخارى فيه « إن المنافقين اليوم شر منهم » أخرجه أبو نعيم .

**قوله ( على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم )** قال الكرماني : هو متعلق بمقدر نحو الناس ، إذ لا يجوز أن يقال إنه متعلق بالضمير القائم مقام المنافقين لأن الضمير لا يعمل . قال ابن بطلال : إنما كانوا شرًا ممن قبلهم لأن الماضين كانوا يسرون قولهم فلا يتعدى شرهم إلى غيرهم ، وأما الآخرون فصاروا يخرجون بالخروج على الأئمة ويوقعون الشر بين الفرق فيتعدى ضررهم لغيرهم . قال : ومطابقته للترجمة من جهة أن جهرهم بالنفاق وشهر السلاح على الناس هو القول بخلاف ما بذلوه من الطاعة حين بايعوا أولاً من خرجوا عليه آخرًا انتهى . وقال ابن التين : أراد أنهم أظهروا من الشر ما لم يظهر أولئك ، غير أنهم لم يصرحوا بالكفر ، وإنما هو النفث يلقونه بأفواههم فكانوا يعرفون به . كذا قال ، ويشهد لما قال ابن بطلال ما أخرجه البزار من طريق عاصم عن أبى وائل « قلت لحذيفة : النفاق اليوم شر أم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال :

فضرب يده على جبهته وقال : أوه ، هو اليوم ظاهر ، إنهم كانوا يستخفون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الحديث الرابع . قوله ( عن أبي الشعثاء ) هو بفتح المعجمة وسكون المهملة بعدها مثثة واسمه سليم ابن أسود المخارني .

قوله ( عن حذيفة ) لم أر لأبي الشعثاء عن حذيفة في الكتب الستة إلا هذا الحديث ، ولم أره إلا معنعناً ، وكأنه تسمح فيه لأنه بمعنى حديث زيد بن وهب عن حذيفة وهو المذكور قبله ، أو ثبت عنده لقيه حذيفة في غير هذا .

قوله ( إنما كان النفاق ) أى موجوداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي رواية يحيى بن آدم عن مسعر عند الإسماعيلي « كان المنافقون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( فأما اليوم فإنما هو الكفر بعد الإيمان ) كذا للأكثر ، وفي رواية « فإنما هو الكفر أو الإيمان » وكذا حكى الحميدى في جمعه أنهما روايتان ، وأخرجه الإسماعيلي من طرق عن مسعر « فإنما هو اليوم الكفر بعد الإيمان » قال وزاد محمد بن بشر في روايته عن مسعر « فضحك عبد الله قال حبيب فقلت لأبي الشعثاء : مم ضحكك عبد الله ؟ قال : لا أدري » . قلت : لعله عرف مراده فتبسّم تعجباً من حفظه أو فهمه ، قال ابن التين : كان المنافقون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم آمنوا بألسنتهم ولم تؤمن قلوبهم ، وأما من جاء بعدهم فإنه ولد في الإسلام وعلى فطرته فمن كفر منهم فهو مرتد ، ولذلك اختلفت أحكام المنافقين والمرتدين انتهى . والذي يظهر أن حذيفة لم يرد نفى الوقوع وإنما أراد نفى اتفاق الحكم ، لأن النفاق إظهار الإيمان وإخفاء الكفر ، ووجود ذلك ممكن في كل عصر ، وإنما اختلف الحكم لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتألفهم ويقبل ما أظهره من الإسلام ولو ظهر منهم احتمال خلافة ، وأما بعده فمن أظهر شيئاً فإنه يؤاخذ به ولا يترك لمصلحة التألف لعدم الاحتياج إلى ذلك ، وقيل غرضه أن الخروج عن طاعة الإمام جاهلية ولا جاهلية في الإسلام ، أو تفريق للجماعة فهو بخلاف قول الله تعالى ﴿ ولا تفرقوا ﴾ ، وكل ذلك غير مستور فهو كالكفر بعد الإيمان .

ب لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَغْبَطَ أَهْلُ الْقُبُورِ

[٧١١٥] ٦٨٥٧- حدثنا إسماعيل قال نا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه عليه قال : « لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول : يا ليتني مكانه » .

قوله ( باب لا تقوم الساعة حتى يغبط أهل القبور ) بضم أوله وفتح ثالثة على البناء للمجهول بغين معجمة ثم موحدة ثم مهملة ، قال ابن التين : غبطه بالفتح يغبطه بالكسر غبطاً وغبطة بالسكون ، والغبطة تمنى مثل حال المغبوط مع بقاء حاله .

قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أويس .

قوله ( عن أبي الزناد ) وافق مالكا شعيب بن أبي حمزة عنه كإسبأى بعد باين في أثناء حديث .

قوله ( حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتنى مكانه ) أى كنت ميتاً . قال ابن بطال : تغبط أهل القبور وتمنى الموت عند ظهور الفتن وإنما هو خوف ذهاب الدين بغلبة الباطل وأهله وظهور المعاصي والمنكر انتهى . وليس هذا عاماً فى حق كل أحد وإنما هو خاص بأهل الخير ، وأما غيرهم فقد يكون لما يقع لأحدهم من المصيبة فى نفسه أو أهله أو دنياه وإن لم يكن فى ذلك شئ يتعلق بدينه ، ويؤيده ما أخرجه فى رواية أنى حازم عن أنى هريرة عند مسلم « لا تذهب الدنيا حتى يمر الرجل على القبر فيتمرغ عليه ويقول : يا ليتنى مكان صاحب هذا القبر ، وليس به الدين إلا البلاء » وذكر الرجل فيه للغالب وإلا فالمرأة يتصور فيها ذلك ، والسبب فى ذلك ما ذكر فى رواية أنى حازم أنه « يقع البلاء والشدة حتى يكون الموت الذى هو أعظم المصائب أهون على المرء فيتمنى أهون المصيبتين فى اعتقاده » وبهذا جزم القرطبي ، وذكره عياض احتمالاً ، وأغرب بعض شراح « المصاييح » فقال : المراد بالدين هنا العبادة ، والمعنى أنه يتمرغ على القبر ويتمنى الموت فى حالة ليس المتمرغ فيها من عاداته وإنما الحامل عليه البلاء ، وتعبه الطيبى بأن حمل الدين على حقيقته أولى ، أى ليس التمنى والتمرغ لأمر أصابه من جهة الدين بل من جهة الدنيا ، وقال ابن عبد البر . ظن بعضهم أن هذا الحديث معارض للنهى عن تمنى الموت ، وليس كذلك ، وإنما فى هذا أن هذا القدر سيكون لشدة تنزل بالناس من فساد الحال فى الدين أو ضعفه أو خوف ذهابه لا لضرر ينزل فى الجسم ، كذا قال ، وكأنه يريد أن النهى عن تمنى الموت هو حيث يتعلق بضرر الجسم ، وأما إذا كان لضرر يتعلق بالدين فلا . وقد ذكره عياض احتمالاً أيضاً وقال غيره : ليس بين هذا الخبر وحديث النهى عن تمنى الموت معارضة ، لأن النهى صريح وهذا إنما فيه إخبار عن شدة ستحصل ينشأ عنها هذا التمنى ، وليس فيه تعرض لحكمه ، وإنما سيق للإخبار عما سيق . قلت : ويمكن أخذ الحكم من الإشارة فى قوله « وليس به الدين وإنما هو البلاء » فإنه سيق مساق الذم والإنكار ، وفيه إيماء إلى أنه لو فعل ذلك بسبب الدين لكان محموداً ، ويؤيده ثبوت تمنى الموت عند فساد أمر الدين عن جماعة من السلف . قال النووي لا كراهة فى ذلك بل فعله خلائق من السلف منهم عمر بن الخطاب وعيسى الغفارى وعمر بن عبد العزيز وغيرهم . ثم قال القرطبي : كأن فى الحديث إشارة إلى أن الفتن والمشقة البالغة ستقع حتى يخف أمر الدين ويقل الاعتناء بأمره ولا يبقى لأحد اعتناء إلا بأمر دنياه ومعاشه نفسه وما يتعلق به ، ومن ثم عظم قدر العبادة أيام الفتنة كما أخرج مسلم من حديث معقل بن يسار رفعه « العبادة فى الهرج كهجرة إلى » ويؤخذ من قوله « حتى يمر الرجل بقبر الرجل » أن التمنى المذكور إنما يحصل عند رؤية القبر ، وليس ذلك مراداً بل فيه إشارة إلى قوة هذا التمنى لأن الذى يتمنى الموت بسبب الشدة التى تحصل عنده قد يذهب ذلك التمنى أو يخف عند مشاهدة القبر والمقبر فيتذكر هول المقام فيضعف تمنيه ، فإذا تمادى على ذلك دل على تأكيد أمر تلك الشدة عنده حيث لم يصرفه ما شاهده من وحشة القبر وتذكر مافيه من الأهوال عن استمراره على تمنى الموت . وقد أخرج الحاكم من طريق أنى سلمة قال « عدت أبا هريرة فقلت : اللهم اشف أبا هريرة ، فقال : اللهم لا ترجعها ، إن استطعت يا أبا سلمة فمت ، والذى نفسى بيده ليأتين على العلماء زمان الموت أحب إلى أحدهم من الذهب الأحمر . وليأتين أحدهم قبر أخيه فيقول : ليتنى مكانه » وفى كتاب الفتن من رواية عبد الله بن الصامت عن أنى ذر قال « يوشك أن تمر الجنازة فى السوق على الجماعة فيراها الرجل فيبهر رأسه فيقول : يا ليتنى مكان هذا ، قلت : يا أبا ذر إن ذلك لمن أمر عظيم ، قال : أجل »

## باب تغيير الزمان حتى تعبد الأوثان

[٧١١٦] ٦٨٥٨- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « لا تقوم الساعة حتى تضطرب إليات نساء دوس على ذي الخلصة » . وذو الخلصة : طاغية دوس التي كانوا يعبدون في الجاهلية .

[٧١١٧] ٦٨٥٩- نا عبد العزيز بن عبد الله قال نا سليمان عن ثور عن أبي الغيث عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعضاً » .

قوله ( باب تغير الزمان حتى تعبد الأوثان ) ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة .

قوله ( عن الزهري ) في إحدى روايتي الإسماعيلي « حدثني الزهري » .

قوله ( حتى تضطرب ) أى يضرب بعضها بعضاً .

قوله ( إليات ) بفتح الهمزة واللام جمع آلية بالفتح أيضاً مثل جفنة وجفئات ، والآلية العجيذة وجمعها أعجاز .

قوله ( على ذي الخلصة ) في رواية معمر عن الزهري عند مسلم « حول ذي الخلصة » .

قوله ( وذو الخلصة طاغية دوس ) أى صنمهم ، وقوله « التي كانوا يعبدون » كذا فيه بحذف المفعول . ووقع في رواية معمر « وكان صنم تعبدها دوس » .

قوله ( في الجاهلية ) زاد معمر « بتبالة » وتبالة بفتح المثناة وتخفيف الموحدة وبعد الألف لام ثم هاء تأنيث قرية بين الطائف واليمن بينهما ستة أيام ، وهى التى يضرب بها المثل فيقال « أهون من تبالة على الحجاج » وذلك أنها أول شيء وليه ، فلما قرب منها سأل من معه عنها فقال : هى وراء تلك الأكمة . فرجع فقال : لا خير فى بلد يسترها أكمة ، وكلام صاحب « المطالع » يقتضى أنهما موضعان : وأن المراد فى الحديث غير تبالة الحجاج ، وكلام ياقوت يقتضى أنها هى ولذلك لم يذكرها فى « المشترك » وعند ابن حبان من هذا الوجه : قال معمر إن عليه الآن بيتاً مبنياً مغلقاً ، وقد تقدم ضبط ذى الخلصة فى أواخر المغازى وبيان الاختلاف فى أنه واحد أو اثنان . قال ابن التين : فيه الإخبار بأن نساء دوس يركبن الدواب من البلدان إلى الصنم المذكور ، فهو المراد باضطراب إلياتهن . قلت : ويحتمل أن يكون المراد أنهن يتزاحمن بحيث تضرب عجيزة بعضهن الأخرى عند الطواف حول الصنم المذكور . وفى معنى هذا الحديث ما أخرجه الحاكم عن عبد الله بن عمر قال « لا تقوم الساعة حتى تدافع مناكب نساء بنى عامر على ذى الخلصة » وابن عدى من رواية أبى معشر عن سعيد عن أبى هريرة رفعه « لا تقوم الساعة حتى تعبد اللات والعزى » قال ابن بطال : هذا الحديث وما أشبهه ليس المراد به أن الدين ينقطع كله فى جميع أقطار الأرض حتى لا يبقى منه شيء ، لأنه ثبت أن الإسلام يبقى إلى قيام الساعة ، إلا أنه يضعف ويعود غريباً كما بدأ . ثم ذكر حديث « لا تزال طائفة من أمتى يقاتلون على الحق » الحديث قال : فتبين فى هذا الحديث تخصيص الأخبار الأخرى ، وأن الطائفة التى تبقى على الحق تكون بيت المقدس إلى أن تقوم الساعة . قال فهذا تأتلف الأخبار . قلت : ليس فيما احتج به



تصريح إلى بقاء أولئك إلى قيام الساعة ، وإنما فيه « حتى يأتي أمر الله » فيحتمل أن يكون المراد بأمر الله ما ذكر من قبض من بقى من المؤمنين ، وظواهر الأخبار تقتضى أن الموصوفين بكونهم بيت المقدس أن آخرهم من كان مع عيسى عليه السلام ، ثم إذا بعث الله الريح الطيبة فقبضت روح كل مؤمن لم يبق إلا شرار الناس . وقد أخرج مسلم من حديث ابن مسعود رفعه « لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس » وذلك إنما يقع بعد طلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة وسائر الآيات العظام ، وقد ثبت أن الآيات العظام مثل السلك إذا انقطع تناثر الخرز بسرعة ، وهو عند أحمد وفي مرسل أبي العالية « الآيات كلها في ستة أشهر » وعن أبي هريرة في « ثمانية أشهر » وقد أورد مسلم عقب حديث أبي هريرة من حديث عائشة ما يشير إلى بيان الزمان الذى يقع فيه ذلك ولفظه « لا يذهب الليل والنهار حتى تعبد اللات والعزى » وفيه « يبعث الله رجلاً طيبة فتوفى كل من فى قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فيبقى من لا خير فيه فيرجعون إلى آباءهم » وعنده في حديث عبد الله بن عمرو رفعه « يخرج الدجال فى أمتى » الحديث وفيه « فيبعث الله عيسى بن مريم فيطلبه فيهلكه ، ثم يمكث الناس سبع سنين ، ثم يرسل الله رجلاً باردة من قبل الشام فلا يبقى على وجه الأرض أحد فى قلبه مثقال حبة من خير أو إيمان إلا قبضته » وفيه « فيبقى شرار الناس فى خفة الطير وأحلام السباع لا يعرفون معروفاً ولا ينكرون منكراً ، فيتمثل لهم الشيطان فيأمرهم بعبادة الأوثان ، ثم ينفخ فى الصور » فظهر بذلك أن المراد بأمر الله فى حديث « لا تزال طائفة » وقوع الآيات العظام التى يعقبها قيام الساعة ولا يتخلف عنها إلا شيئاً يسيراً ، ويؤيده حديث عمران بن حصين رفعه « لا تزال طائفة من أمتى يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوهم حتى يقاتل آخرهم الدجال » أخرجه أبو داود والحاكم ، ويؤخذ منه صحة ما تأولته ، فإن الذين يقاتلون الدجال يكونون بعد قتله مع عيسى ، ثم يرسل عليهم الريح الطيبة فلا يبقى بعدهم إلا الشرار كما تقدم . ووجدت فى هذا مناظرة لعقبة بن عامر ومحمد بن مسلمة ، فأخرج الحاكم من رواية عبد الرحمن بن شماس أن عبد الله بن عمرو قال « لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق هم شر من أهل الجاهلية ، فقال عقبة بن عامر : عبد الله أعلم ما يقول ، وأما أنا فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تزال عصاة من أمتى يقاتلون على أمر الله ظاهرين لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيتهم الساعة وهم على ذلك » فقال عبد الله « أجل ، ويبعث الله رجلاً رجلاً رجلاً المسك ومسها مس الحرير فلا تترك أحداً فى قلبه مثقال حبة من إيمان إلا قبضته » ، ثم يبقى شرار الناس فعليهم تقوم الساعة » فعلى هذا فالمراد بقوله فى حديث عقبة « حتى تأتيتهم الساعة » ساعتهم هم وهى وقت موتهم بهبوب الريح والله أعلم . وقد تقدم بيان شئ من هذا فى أواخر الرقاق عند الكلام على حديث طلوع الشمس من المغرب .

الحديث الثانى . قوله ( حدثنا عبد العزيز بن عبد الله ) هو الأويسى ، وسليمان هو ابن بلال ، وثور هو ابن زيد ، وأبو الغيث هو سالم ، والسند كله مدنيون .

قوله ( حتى يخرج رجل من قحطان ) تقدم شرحه فى أوائل مناقب قريش ، قال القرطبي فى التذكرة : قوله « يسوق الناس بعصاه » كناية عن غلبته عليهم وانقيادهم له ، ولم يرد نفس العصا ، لكن فى ذكرها إشارة إلى خشونته عليهم وعسفه بهم ، قال : وقد قيل إنه يسوقهم بعصاه حقيقة كما تناسق الإبل والماشية لشدة عنفه وعدوانه ، قال : ولعله جهجاه المذكور فى الحديث الآخر وأصل الجهجاه الصياح وهى صفة تناسب ذكر العصا . قلت : ويرد هذا الاحتمال إطلاق كونه من قحطان فظاهره أنه من الأحرار ، وتقييده فى جهجاه بأنه

من الموالى ما تقدم أنه يكون بعد المهدي وعلى سيرته وأنه ليس دونه . ثم وجدت في كتاب « التيجان لابن هشام » ما يعرف منه — إن ثبت — اسم القحطاني وسيرته وزمانه ، فذكر أن عمران بن عامر كان ملكاً متوجاً وكان كاهناً معمرأ وأنه قال لأخيه عمرو بن عامر المعروف بمزقيما لما حضرته الوفاة : إن بلادكم ستخرب ، وإن لله في أهل اليمن سخطتين ورحمتين : فالسخطة الأولى هدم سد مأرب وتخرب البلاد بسببه ، والثانية غلبة الحبشة على أرض اليمن . والرحمة الأولى بعثة نبي من تهامة اسمه محمد يرسل بالرحمة ويغلب أهل الشرك ، والثانية إذا خرب بيت الله يبعث الله رجلاً يقال له شعيب بن صالح فيهلك من خربه ويخرجهم حتى لا يكون بالدنيا إيمان إلا بأرض اليمن انتهى . وقد تقدم في الحج أن البيت يحج بعد خروج يأجوج ومأجوج ، وتقدم الجمع بينه وبين حديث « لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت وأن الكعبة يخرجها ذو السويقتين من الحبشة » فينتظم من ذلك أن الحبشة إذا خربت البيت خرج عليهم القحطاني فأهلكهم ، وأن المؤمنين قبل ذلك يخرجون في زمن عيسى بعد خروج يأجوج ومأجوج وهلاكهم ، وأن الريح التي تقبض أرواح المؤمنين تبدأ بمن بقي بعد عيسى ويتأخر أهل اليمن بعدها ، ويمكن أن يكون هذا مما يفسر به قوله « الإيمان يمان » أي يتأخر الإيمان بها بعد فقدته من جميع الأرض . وقد أخرج مسلم حديث القحطاني عقب حديث تخريب الكعبة ذو السويقتين فلعله رمز إلى هذا ، وسيأتي في أواخر الأحكام في الكلام على حديث جابر بن سمرة في الخلفاء الاثنى عشر شيء يتعلق بالقحطاني . وقال الإسماعيلي هنا : ليس هذا الحديث من ترجمة الباب في شيء . وذكر ابن بطال أن المهلب أجاب بأن وجهه أن القحطاني إذا قام وليس من بيت النبوة ولا من قريش الذين جعل الله فيهم الخلافة فهو من أكبر تغير الزمان وتبدل الأحكام بأن يطاع في الدين من ليس أهلاً لذلك انتهى . وحاصله أنه مطابق لصدر الترجمة وهو تغير الزمان ، وتغيره أعم من أن يكون فيما يرجع إلى الفسق أو الكفر ، وغايته أن ينتهي إلى الكفر ، فقصة القحطاني مطابقة للتغير بالفسق مثلاً ، وقصة ذي الخلصة للتغير بالكفر ، واستدل بقصة القحطاني عن أن الخلافة يجوز أن تكون في غير قريش ، وأجاب ابن العربي بأنه إنذار بما يكون من الشر في آخر الزمان من تسور العامة على منازل الاستقامة ، فليس فيه حجة لأنه لا يدل على المدعى ، ولا يعارض ما ثبت من أن الأئمة من قريش انتهى . وسيأتي بسط القول في ذلك في « باب الأمراء من قريش » أول كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى

## باب خروج النار

- وقال أنس : قال النبي صلى الله عليه : « أول أشرار الساعة نارٌ تحشرُ الناسَ من المشرقِ إلى المغربِ » . [٧١١٨] ٦٨٦٠ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال سعيد بن المسيب أخبرني أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا تقوم الساعة حتى تخرج نارٌ من أرض الحجاز تضيءُ أعناق الإبل ببصرى » .
- [٧١١٩] ٦٨٦١ - نا عبد الله بن سعيد الكندي قال نا عقبه بن خالد قال نا عبيد الله عن خبيب بن عبد الرحمن عن جدّه حفص بن عاصم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « يوشكُ الفراتُ أن يحسِرَ عن كنزٍ من ذهبٍ ، فمن حضره فلا يأخذْ منه شيئاً » . قال عقبه : ونا عبيد الله قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه .. مثله ، إلا أنه قال : يحسِرُ عن جبلٍ من ذهبٍ .

قوله ( باب خروج النار ) أى من أرض الحجاز ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث :

الأول . قوله ( وقال أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم : أول أشرط الساعة نار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب ) وتقدم في أواخر « باب الهجرة » في قصة إسلام عبد الله بن سلام موصولا من طريق حميد عن أنس ولفظه « وأما أول أشرط الساعة فنار تحشرهم من المشرق إلى المغرب » ووصله في أحاديث الأنبياء من وجه آخر عن حميد بلفظ « نار تحشر الناس » والمراد بالأشرط العلامات التى يعقبها قيام الساعة ، وتقدم في « باب الحشر » من كتاب الرقاق صفة حشر النار لهم .

الحديث الثانى . قوله ( عن الزهرى قال سعيد بن المسيب ) في رواية أنى نعيم في المستخرج « عن سعيد بن المسيب » .

قوله ( حتى تخرج نار من أرض الحجاز ) قال القرطبي في « التذكرة » : قد خرجت نار بالحجاز بالمدينة ، وكان بدؤها زلزلة عظيمة في ليلة الأربعاء بعد العتمة الثالث من جمادى الآخرة سنة أربع وخمسين وستائة واستمرت إلى ضحى النهار يوم الجمعة فسكنت ، وظهرت النار بقريظة بطرف الحرة ترى في صورة البلد العظيم عليها سور يحيط عليه شراريف وأبراج ومآذن ، وترى رجال يقودونها ، لا تمر على جبل إلا دكته وأذايته ، ويخرج من مجموع ذلك مثل النهر أحمر وأزرق له دوى كدوى الرعد يأخذ الصخور بين يديه وينتهى إلى محط الركب العراقى ، واجتمع من ذلك ردم صار كالجبل العظيم ، فانتهدت النار إلى قرب المدينة ، ومع ذلك فكان يأتى المدينة نسيم بارد ، وشوهد لهذه النار غليان كغليان البحر ، وقال لى بعض أصحابنا : رأيتها صاعدة في الهواء من نحو خمسة أيام ، وسمعت أنها رؤيت من مكة ومن جبال بصرى . وقال النووى : تواتر العلم بخروج هذه النار عند جميع أهل الشام . وقال أبو شامة في « ذيل الروضتين » : وردت في أوائل شعبان سنة أربع وخمسين كتب من المدينة الشريفة فيها شرح أمر عظيم حدث بها فيه تصديق لما في الصحيحين ، فذكر هذا الحديث ، قال : فأخبرنى بعض من أثق به ممن شاهدها أنه بلغه أنه كتب بتيماء على ضوءها الكتب ، فمن الكتب .. فذكر نحو ما تقدم ، ومن ذلك أن فى بعض الكتب : ظهر فى أول جمعة من جمادى الآخرة فى شرق المدينة نار عظيمة بينها وبين المدينة نصف يوم انفجرت من الأرض وسال منها واد من نار حتى حاذى جبل أحد . وفى كتاب آخر : انبجست الأرض من الحرة بنار عظيمة يكون قدرها مثل مسجد المدينة وهى برأى العين من المدينة ، وسال منها واد يكون مقداره أربع فراسخ وعرضه أربع أميال يجرى على وجه الأرض ويخرج منه مهاد وجبال صغار . وفى كتاب آخر : ظهر ضوءها إلى أن رأوها من مكة ، قال ولا أقدر أصف عظمها ، ولها دوى . قال أبو شامة : ونظم الناس فى هذا أشعاراً ، ودام أمرها أشهراً ، ثم خمدت . والذى ظهر لى أن النار المذكورة فى حديث الباب هى التى ظهرت بنواحي المدينة كما فهمه القرطبي وغيره ، وأما النار التى تحشر الناس فنار أخرى . وقد وقع فى بعض بلاد الحجاز فى الجاهلية نحو هذه النار التى ظهرت بنواحي المدينة فى زمن خالد بن سنان العبسى ، فقام فى أمرها حتى أخمدها ومات بعد ذلك فى قصة له ذكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى فى « كتاب الجماجم » وأوردها الحاكم فى « المستدرک » من طريق يعلى ابن مهدي عن أبى عوانة عن أبى يونس عن عكرمة عن ابن عباس : أن رجلا من بنى عبس يقال له خالد ابن سنان قال لقومه إلى أطفى عنكم نارَ الحدثان فذكر القصة وفيها فانطلق وهى تخرج من شق جبل من حرة

يقال لها حرة أشجع فذكر القصة في دخوله الشق والنار كأنها جبل سقر « فضر بها بعصاه حتى أدخلها وخرج » وقد أوردت هذه القصة طرفاً من ترجمته في كتابي في الصحابة .

**قوله ( تضيء أعناق الإبل ببصرى )** قال ابن التين : يعني من آخرها يبلغ ضوءها إلى الإبل التي تكون ببصرى وهي من أرض الشام « وأضاء يجيء لازماً ومتعدياً ، يقال أضاءت النار وأضاءت النار غيرها » وبصرى بضم الموحدة وسكون المهملة مقصور بلد بالشام وهي حوران . وقال أبو البقاء : أعناق بالنصب على أن تضيء متعد والفاعل النار أى تجعل على أعناق الإبل ضوءاً ، قال : ولو روى بالرفع لكان متجهاً أى تضيء أعناق الإبل به كما جاء في حديث آخر « أضاءت له قصور الشام » وقد وردت في هذا الحديث زيادة من وجه آخر أخرجه ابن عدى في الكامل من طريق عمر بن سعيد التنوخى عن ابن شهاب عن أنى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمر بن الخطاب يرفعه « لا تقوم الساعة حتى يسيل واد من أودية الحجاز بالنار تضيء له أعناق الإبل ببصرى » وعمر ذكره ابن حبان في الثقات ولينه ابن عدى والدارقطنى ، وهذا ينطبق على النار المذكورة التي ظهرت في المائة السابعة . وأخرج أيضاً الطبرانى في آخر حديث حذيفة بن أسيد الذى مضى التنبيه عليه « وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من رومان أو ركوبة تضيء منها أعناق الإبل ببصرى » . قلت : وركوبة ثنية صعبة المرتقى في طريق المدينة إلى الشام مر بها النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ذكره البكرى ، وزومان لم يذكره البكرى ولعل المراد رومة البئر المعروفة بالمدينة ، فجمع في هذا الحديث بين النارين وأن إحداها تقع قبل قيام الساعة مع جملة الأمور التي أخبر بها الصادق صلى الله عليه وسلم ؛ والأخرى هي التي يعقبها قيام الساعة بغير تخلل شيء آخر ، وتقدم الثانية على الأولى في الذكر لا يضر والله أعلم .

**الحديث الثالث . قوله ( حدثنا عبد الله بن سعيد الكندى )** هو أبو سعيد الأشج مشهور بكنيته وصفته وهو من الطبقة الوسطى الثالثة من شيوخ البخارى وعاش بعد البخارى سنة واحدة ، وعبيد الله هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري .

**قوله ( عن خبيب بن عبد الرحمن )** بمعجمة وموحدتين مصغر وهو ابن عبد الرحمن بن خبيب بن يساف الأنصارى .

**قوله ( عن جده حفص بن عاصم )** أى ابن عمر بن الخطاب ، والضمير لعبيد الله بن عمر لا لشيخه .

**قوله ( يوشك )** بكسر المعجمة أى يقرب .

**قوله ( أن يحسر )** بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه والحاء والسين مهملتان أى ينكشف .

**قوله ( الفرات )** أى النهر المشهور وهو بالتاء المجرورة على المشهور ويقال يجوز أنه يكتب بالهاء كالتابوت والتابوه والعنكبوت والعنكبوه أفاده الكمال بن العديم في تاريخه نقلاً عن إبراهيم بن أحمد بن الليث .

**قوله ( فمن حضره فلا يأخذ منه شيئاً )** هذا يشعر بأن الأخذ منه ممكن ، وعلى هذا فيجوز أن يكون دنائير ويجوز أن يكون قطعاً ويجوز أن يكون تبرأ .

**قوله ( قال عقبة )** هو ابن خالد ، وهو موصول بالسند المذكور ، وقد أخرجه هو والذى قبله الإسماعيلي

عن الحسن بن سفيان وأبي القاسم البغوي والفضل بن عبد الله المخلى ثلاثتهم عن أبي سعيد الأشج عن الشيخين .

**قوله ( وحدثنا عبيد الله )** هو ابن عمر المذكور .

**قوله ( قال حدثنا أبو الزناد )** يعني أن لعبيد الله في هذا الحديث إسنادين .

**قوله ( يحسر جبل من ذهب )** يعني أن الروایتين اتفقتا إلا في قوله كنز فقال الأعرج جبل ، وقد ساق أبو نعيم في المستخرج الحديثين بسند واحد من رواية بكر بن أحمد بن مقبل عن أبي سعيد الأشج وفرقهما ولفظهما واحد إلا لفظ كنز وجبل ، وتسميته كنزاً باعتبار حاله قبل أن ينكشف ، وتسميته جبلاً للإشارة إلى كثرتة ، ويؤيده ما أخرجه مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه « تقى الأرض أفلاذ كبدها أمثال الأسطوان من الذهب والفضة فيجىء القاتل فيقول : في هذا قتلت ، ويحجى السارق فيقول : في هذا قطعت يدي ، ثم يدعونه فلا يأخذون منه شيئاً » قال ابن التين : إنما نهى عن الأخذ منه لأنه للمسلمين فلا يؤخذ إلا بحقه ، قال : ومن أخذه وكثر المال ندم لأخذه مالا ينفعه ، وإذا ظهر جبل من ذهب كسد الذهب ولم يرد . قلت : وليس الذي قاله بيبين ، والذي يظهر أن النهي عن أخذه لما ينشأ عن أخذه من الفتنة والقتال عليه وقوله « وإذا ظهر جبل من ذهب الخ » في مقام المنع ، وإنما يتم ما زعم من الكساد أن لو اقتسمه الناس بينهم بالسوية ووسعهم كلهم فاستغنوا أجمعين فحينئذ تبطل الرغبة فيه ، وأما إذا حواه قوم دون قوم فحرص من لم يحصل له منه شيء باق على حاله ، ويحتمل أن تكون الحكمة في النهي عن الأخذ منه لكونه يقع في آخر الزمان عند الحشر الواقع في الدنيا وعند عدم الظهور أو قلته فلا ينتفع بما أخذه منه ولعل هذا هو السر في إدخال البخاري له في ترجمة خروج النار . ثم ظهر لي رجحان الاحتمال الأول لأن مسلماً أخرج هذا الحديث أيضاً من طريق أخرى عن أبي هريرة بلفظ « يحسر الفرات عن جبل من ذهب فيقتل عليه الناس ، فيقتل من كل مائة تسعة وتسعون ، ويقول كل رجل منهم : لعل أكون أنا الذي أنجو » وأخرج مسلماً أيضاً عن أبي بن كعب قال « لا يزال الناس مختلفاً أعناقهم في طلب الدنيا » سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « يوشك أن يحسر الفرات عن جبل من ذهب فإذا سمع به الناس ساروا إليه ، فيقول من عنده لئن تركنا الناس يأخذون منه ليذهبن به كله ، قال فيقتلون عليه فيقتل من كل مائة تسعة وتسعون » فبطل ما تخيله ابن التين ، وتوجه التعقب عليه ووضح أن السبب في النهي عن الأخذ منه ما يترتب على طلب الأخذ منه من الاقتتال فضلاً عن الأخذ ولا مانع أن يكون ذلك عند خروج النار للمحشر ، لكن ليس ذلك السبب في النهي عن الأخذ منه . وقد أخرج ابن ماجه عن ثوبان رفعه قال « يقتل عند كنزكم ثلاثة كلهم ابن خليفة » فذكر الحديث في المهدي فهذا إن كان المراد بالكنز فيه الكنز الذي في حديث الباب دل على أنه إنما يقع عند ظهور المهدي وذلك قبل نزول عيسى وقبل خروج النار جزماً والله أعلم .

( تنبيه ) : وقع عند أحمد وابن ماجه من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مثل حديث الباب إلى قوله « من ذهب فيقتل عليه الناس فيقتل من كل عشرة تسعة » وهي رواية شاذة ، والمحفوظ ما تقدم من عند مسلم وشاهده من حديث أبي بن كعب « من كل مائة تسعة وتسعون » ويمكن الجمع باختلاف تقسيم الناس إلى قسمين .

## ب

[٧١٢٠] ٦٨٦٢- فَا مَسَدُّ قَالَ نَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ قَالَ نَا مَعْبُدٌ - يَعْنِي ابْنَ خَالِدٍ - قَالَ سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهَبٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا، فَسَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَمِشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ فَلَا يَجِدُ مِنْ يَقْبَلُهَا». وَقَالَ مَسَدُّ: حَارِثَةُ أَخُو عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو لَأُمِّهِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ.

[٧١٢١] ٦٨٦٣- نَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَنَا شُعَيْبٌ قَالَ نَا أَبُو الزِّنَادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتُلَ فِتْنَتَانِ تَكُونُ بَيْنَهُمَا مَقْتَلَةٌ عَظِيمَةٌ، دَعَاوُهُمَا وَاحِدَةٌ، وَحَتَّى يَبْعَثَ دَجَالُونَ كَذَابُونَ قَرِيبٌ مِنْ ثَلَاثِينَ كُلَّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَحَتَّى يُقْبِضَ الْعِلْمُ، وَتَكْثُرَ الزَّلَازِلُ؛ وَيَتَقَارَبَ الزَّمَانُ، وَتَظْهَرَ الْفِتْنُ، وَيَكْثُرَ الْهَرَجُ وَهُوَ الْقَتْلُ، وَحَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيَفِضُ حَتَّى يُهْمَ رَبُّ الْمَالِ مِنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ، وَحَتَّى يَعْرِضَهُ فَيَقُولُ الَّذِي يَعْرِضُهُ عَلَيْهِ: لَا أَرُبُّ لِي بِهِ، وَحَتَّى يَتَطَاوَلَ النَّاسُ فِي الْبَنِيَانِ، وَحَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ، وَحَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ وَرَأَاهَا النَّاسُ آمَنُوا أَجْمَعُونَ، فَذَلِكَ حِينَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ نَشَرَ الرَّجُلَانِ ثَوْبَهُمَا بَيْنَهُمَا فَلَا يَتَبَايَعَانِهِ وَلَا يَطْوِيَانِهِ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ انْصَرَفَ الرَّجُلُ بِلَبَنِ لَقَحْتِهِ فَلَا يَطْعَمُهُ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَهُوَ يُلِيطُ حَوْضَهُ فَلَا يَسْقِي فِيهِ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ رَفَعَ أَكْلَتَهُ إِلَى فِيهِ فَلَا يَطْعَمُهَا».

قوله ( باب ) كذا للجميع بغير ترجمة ، لكن سقط من شرح ابن بطلال ، وذكر أحاديثه في الباب الذي قبله ، وعلى الأول فهو كالفصل من الذي قبله ، وتعلقه به من جهة الاحتمال الذي تقدم ، وهو أن ذلك يقع في الزمان الذي يستغنى فيه الناس عن المال إما لاشتغال كل منهم بنفسه عند طروق الفتنة فلا يلوى على الأهل فضلا عن المال ، وذلك في زمن الدجال ، وإما بحصول الأمن المفرط والعدل البالغ بحيث يستغنى كل أحد بما عنده عما في يد غيره وذلك في زمن المهدي وعيسى بن مريم ، وإما عند خروج النار التي تسوقهم إلى المحشر فيعز حينئذ الظهر وتباع الحديقة بالبعير الواحد ولا يلتفت أحد حيثذ إلى ما يثقله من المال بل يقصد نجاة نفسه ومن يقدر عليه من ولده وأهله ، وهذا أظهر الاحتمالات وهو المناسب لصنيع البخاري والعلم عند الله تعالى . وذكر ابن بطلال من طريق عبید الله بن عمر العمرى عن نافع عن ابن عمر عن كعب الأبحار قال : تخرج نار تحشر الناس ، فإذا سمعتم بها فاخرجوا إلى الشام قال . وفي حديث أوى سريحة بمهملات وزن عظيمة واسمه حذيفة بن أسد بفتح أوله : إن آخر الآيات المؤذنة بقيام الساعة خروج النار . قلت : ولفظه عند مسلم في بعض طرقه اطلع النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نتذاكر فقال « ما تذكرون قالوا : نذكر الساعة ، قال : إنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات » فذكر الدخان والدجال والدابة وطلوع الشمس من مغربها ونزول عيسى بن مريم ويأجوج ومأجوج وثلاثة خسوف : خسف بالمشرق وخسف بالمغرب وخسف بجزيرة العرب وآخر ذلك نار تخرج من اليمن فتطرد الناس إلى محشرهم . قلت : وهذا في الظاهر يعارض حديث أنس المشار إليه في أول الباب ، فإن فيه أن أول أشرار الساعة نار تحشرهم من المشرق إلى المغرب ، وفي هذا أنها آخر الأشرار ، ويجمع بينهما بأن آخريتها باعتبار ما ذكر معها من الآيات وأوليتها باعتبار أنها أول الآيات التي لا شيء بعدها من أمور الدنيا أصلا بل يقع بانتهائها النفخ في الصور ، بخلاف ما ذكر معها فإنه يبقى بعد كل آية منها أشياء من أمور الدنيا .

**قوله ( حدثنا مسدد حدثنا يحيى )** هو ابن سعيد القطان عن شعبة ، ولمسدد فيه شيخ آخر أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق يوسف بن يعقوب القاضي عن مسدد « حدثنا بشر بن المفضل حدثنا شعبة » .  
**قوله ( حدثنا معبد )** يعنى ابن خالد ، تقدم فى الزكاة عن آدم « حدثنا شعبة حدثنا معبد بن خالد » .  
**قوله ( حارثة بن وهب )** أى الخزاعى .

**قوله ( تصدقوا فسيأتى على الناس زمان )** تقدم الكلام على ألفاظه فى أوائل الزكاة وقوله قال مسدد هو شيخه فى هذا الحديث .

**قوله ( يمشى الرجل بصدقه فلا يجد من يقبلها )** يحتمل أن يكون ذلك وقع كما ذكر فى خلافة عمر بن عبد العزيز فلا يكون من أشراط الساعة ، وهو نظير ماوقع فى حديث عدى بن حاتم الذى تقدم فى علامات النبوة وفيه « ولئن طالت بك حياة لترين الرجل يخرج بملء كفه ذهباً يلتمس من يقبله فلا يجد » وأخرج يعقوب ابن سفيان فى تاريخه من طريق عمر بن أسيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب بسند جيد قال « لا والله مامات عمر بن عبد العزيز حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم فيقول : اجعلوا هذا حيث ترون فى الفقراء فما يرح حتى يرجع بماله . يتذكر من يضعه فيهم فلا يجد فيرجع به ، قد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس » . قلت : وهذا بخلاف حديث أى هريرة الذى بعده كما سيأتى البحث فيه ، وقد تقدم فى ترجمة عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء حديث « ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم — وفيه — ويفيض المال » وفى رواية أخرى « حتى لا يقبله أحد » فيحتمل أن يكون المراد ، والأول أرجح لأن الذى رواه عدى ثلاثة أشياء أمن الطرق ، والاستيلاء على كنوز كسرى ، وفقد من يقبل الصدقة من الفقراء . فذكر عدى أن الأولين وقعا وشاهدهما وأن الثالث سيقع فكان كذلك لكن بعد موت عدى فى زمن عمر بن عبد العزيز ، وسببه بسط عمر العدل وإيصال الحقوق لأهلها حتى استغنوا وأما فيض المال الذى يقع فى زمن عيسى عليه السلام فسيببه كثرة المال وقلة الناس واستشعارهم بقيام الساعة ، ويبان ذلك فى حديث أى هريرة الذى بعده .

**قوله ( حارثة )** يعنى ابن وهب صحابى هذا الحديث .

**قوله ( أخو عبيد الله بن عمر )** بالتصغير .

**قوله ( لأمه )** هى أم كلثوم بنت جرويل بن مالك بن المسيب بن ربيعة بن أصرم الخزاعية ذكرها ابن سعد قال : وكان الإسلام فرق بينها وبين عمر . قلت : وقد تقدم ذكر ذلك فى كتاب الشروط فى آخر « باب الشروط فى الجهاد » وقد أخرج الطبرانى من طريق زهير بن معاوية عن أى إسحق حدثنا حارثة بن وهب الخزاعى وكانت أمه تحت عمر فولدت له عبيد الله بن عمر قال « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم » يعنى فى حجة الوداع الحديث ، وأصله عند مسلم وأبى داود من رواية زهير ، وتقدم للبخارى من طريق شعبة عن أى إسحق بلون الزيادة .

**قوله ( عن عبد الرحمن )** هو الأعرج ، ووقع فى رواية الطبرانى لهذه النسخة « عن الأعرج » وكذا تقدم فى الاستسقاء بعض هذا الحديث بهذا الإسناد وفيه « عن عبد الرحمن الأعرج » .

**قوله ( لا تقوم الساعة حتى تقتل فئتان )** الحديث « وحتى يبعث دجالون » الحديث « وحتى يقبض

العلم إلخ » هكذا ساق هذه الأشرطة السبعة مساق الحديث الواحد هنا ، وأورده البيهقي في البعث من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبيه فقال في كل واحد منها « وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم » ثم قال : أخرج البخارى هذه الأحاديث السبعة عن أبي اليمان عن شعيب . قلت ، فسماها سبعة مع أن في بعضها أكثر من واحد كقوله « حتى يقبض العلم وتكثر الزلازل ويتقارب الزمان وتظهر الفتن ويكثر الهرج » فإذا فصلت زادت على العشرة ، وقد أفرد البخارى من هذه النسخة حديث قبض العلم فساقه كالذى هنا في كتاب الاستسقاء ثم قال « وحتى يكثر فيكم المال فيفيض » اقتصر على هذا القدر منه ، ثم ساقه في كتاب الزكاة بتمامه ، وذكر في علامات النبوة بهذا السند حديث « لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً نعالهم الشعر » الحديث وفيه أشياء غير ذلك من هذا النمط ، وهذه المذكورات وأمثالها مما أخبر صلى الله عليه وسلم بأنه سيقع بعد قبل أن تقوم الساعة ، لكنه على أقسام : أحدها ما وقع على وفق ما قال ، والثاني ما وقعت مبادئه ولم يستحكم ، والثالث ما لم يقع منه شيء ولكنه سيقع ، فالنمط الأول تقدم معظمه في علامات النبوة ، وقد استوفى البيهقي في « الدلائل » ما ورد من ذلك بالأسانيد المقبولة ، والمذكور منه هنا اقتتال الفئتين العظيمتين وظهور الفتن وكثرة الهرج وتطاول الناس في البنيان وتمنى بعض الناس الموت وقاتل الترك وتمنى رؤيته صلى الله عليه وسلم وما ورد منه حديث المقبرى عن أبي هريرة أيضاً « لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتى بأخذ القرون قبلها » الحديث وسيأتى في الاعتصام ، وله شواهد ، ومن النمط الثانى تقارب الزمان وكثرة الزلازل وخروج الدجالين الكذابين ، وقد تقدمت الإشارة في شرح حديث أبي موسى عند الطبرانى « يتقارب الزمان وتنقص السنون والثمرات » وتقدم في الزمان ، ووقع في حديث أبي موسى عند الطبرانى « يتقارب الزمان وتنقص السنون والثمرات » وتقدم في « باب ظهور الفتن » . « ويلقى الشح » ومنها حديث ابن مسعود « لا تقوم الساعة حتى لا يقسم ميراث ولا يفرح بغنيمة » أخرجه مسلم ، وحديث حذيفة بن أسيد الذى نهى عليه أنفاً لا ينافى أن قبل الساعة يقع عشر آيات فذكر منها « وثلاثة خسوف بالشرق وخسف بالمغرب وخسف بجزيرة العرب » أخرجه مسلم ، وذكر منها الدخان وقد اختلف فيه وتقدم ذلك في حديث ابن مسعود في سورة الدخان ، وقد أخرج أحمد وأبو يعلى والطبرانى من حديث صحارى بضم الصاد وتخفيف الحاء المهملتين حديث « لا تقوم الساعة حتى يخسف بقبائل من العرب » الحديث ، وقد وجد الخسف في مواضع ، ولكن يحتمل أن يكون المراد بالخسوف الثلاثة قدراً زائداً على ما وجد كان يكون أعظم منه مكاناً أو قدراً وحديث ابن مسعود « لا تقوم الساعة حتى يسود كل قبيلة منافقوها » أخرجه الطبرانى ، وفي لفظ « رذاها » وأخرج البزار عن أبي بكرة نحوه ، وعند الترمذى من حديث أبي هريرة « وكان زعيم القوم أرذلهم وساد القبيلة فاسقهم » وقد تقدم في كتاب العلم حديث أبي هريرة « إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة » وحديث ابن مسعود « لا تقوم الساعة حتى يكون الولد غيضاً ، والمطر قيظاً ، وتفيض الأيام فيضاً » أخرجه الطبرانى . وعن أم الضراب مثله وزاد « ويجترئ الصغير على الكبير واللثيم على الكريم ويجرب عمران الدنيا ويعمر خرابها » ومن النمط الثالث طلوع الشمس من مغربها ؛ وقد تقدم من طرق أخرى عن أبي هريرة ، وفي بدء الخلق من حديث أبي ذر وحديث « لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتى يحتبى اليهودى وراء الحجر » الحديث أخرجه مسلم من رواية سهيل بن أبى صالح عن أبي هريرة ، وقد تقدم في علامات النبوة من رواية أبى زرعة عن أبى هريرة ، واتفقا عليه من حديث الزهرى عن سالم عن ابن عمر ، ومضى شرحه في علامات النبوة



وأن ذلك يقع قبل الدجال كما ورد في حديث سمرة عند الطبراني ، وحديث أنس « أن أمام الدجال سنون خداعات يكذب فيها الصادق ويصدق فيها الكاذب ويخون فيها الأمين ويؤمن فيها الخائن ويتكلم فيها الرويضة » الحديث أخرجه أحمد وأبو يعلى والبخاري وسنده جيد ، ومثله لابن ماجه من حديث أبي هريرة وفيه « قبل وما الرويضة ؟ قال الرجل التافه يتكلم في أمر العامة » وحديث سمرة « لا تقوم الساعة حتى تروا أموراً عظيماً لم تحدثوا بها أنفسكم » وفي لفظ « يتفاهم شأنها في أنفسكم وتسالون هل كان نبيكم ذكر لكم منها ذكراً » الحديث وفيه « وحتى تروا الجبال تزول عن أماكنها » أخرجه أحمد والطبراني في حديث طويل وأصله عند الترمذي دون المقصود منه هنا ، وحديث عبد الله بن عمرو « لا تقوم الساعة حتى يتسافد في الطريق تسافد الحمر » أخرجه البخاري والطبراني وصححه ابن حبان والحاكم ، ولأبي يعلى عن أبي هريرة « لا تفنى هذه الأمة حتى يقوم الرجل إلى المرأة فيفترشها في الطريق فيكون خيارهم يومئذ من يقول لو وارينها وراء هذا الحائط » وللطبراني في « الأوسط » من حديث أبي ذر نحوه وفيه « يقول أمثلهم لو اعتزلتم الطريق » وفي حديث أبي أمامة عند الطبراني قوله « وحتى تمر المرأة بالقوم فيقوم إليها أحدهم فيرفع بذيلها كما يرفع ذنب النعجة فيقول بعضهم ألا وارينها وراء الحائط ، فهو يومئذ فيهم مثل أبي بكر وعمر فيكم » وحديث حذيفة ابن اليمان عند ابن ماجه « يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب حتى لا يدري ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة ، ويبقى طوائف من الناس الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة ويقولون أدركنا آباءنا على هذه الكلمة لا إله إلا الله فنحن نقولها » وحديث أنس « لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض لا إله إلا الله » أخرجه أحمد بسند قوى ، وهو عند مسلم بلفظ « الله الله » وله من حديث ابن مسعود « لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس » ولأحمد مثله من حديث علباء السلمى بكسر العين المهمل وسكون اللام بعدها موحدة خفيفة ومد بلفظ « حثالة » بدل « شرار » وقد تقدمت شواهد في « باب إذا بقي حثالة من الناس » وللطبراني من وجه آخر عنه « لا تقوم الساعة على مؤمن » ولأحمد بسند جيد عن عبد الله بن عمر « لا تقوم الساعة حتى يأخذ الله شريطته من أهل الأرض ، فيبقى عجاج لا يعرفون معروفاً ولا ينكرون منكراً » وللطيالسي عن أبي هريرة « لا تقوم الساعة حتى يرجع ناس من أمتي إلى الأوثان يعبدونها من دون الله » وقد تقدم حديثه في ذكر ذي الخصلة قريباً ، ولابن ماجه من حديث حذيفة « ويبقى طوائف من الناس الشيخ الكبير والعجوز يقولون أدركنا آباءنا على هذه الكلمة لا إله إلا الله فنحن نقولها » ولمسلم وأحمد من حديث ثوبان « ولا تقوم الساعة حتى تلحق قبائل من أمتي بالمشركون ، وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان » ولمسلم أيضاً عن عائشة « لا تذهب الأيام والليالي حتى تعبد اللات والعزى من دون الله » الحديث وفيه « ثم يبعث الله ريحاً طيبة فيتوفى بها كل مؤمن في قلبه مثقال حبة من إيمان فيبقى من لا خير فيه فيرجعون إلى دين آبائهم » وفي حديث حذيفة بن أسيد شاهده وفيه أن ذلك بعد موت عيسى بن مريم « قال البيهقي وغيره : الأشرار منها صغار وقد مضى أكثرها ومنها كبار ستأتني . قلت : وهي التي تضمنها حديث حذيفة بن أسيد عند مسلم وهي الدجال والدابة وطلوع الشمس من مغربها كالحامل المتم ونزول عيسى بن مريم وخروج يأجوج ومأجوج والريح التي تهب بعد موت عيسى فتقبض أرواح المؤمنين » وقد استشكلوا على ذلك حديث « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله » فإن ظاهر الأول أنه لا يبقى أحد من المؤمنين فضلاً عن القائم بالحق ، وظاهر الثاني البقاء ، ويمكن أن يكون المراد بقوله « أمر الله » هبوب تلك الريح فيكون الظهور قبل هبوبها ، فهذا الجمع يزول الإشكال بتوفيق الله تعالى ، فأما بعد هبوبها فلا يبقى إلا الشرار وليس فيهم مؤمن فعليهم

تقوم الساعة ، وعلى هذا فآخر الآيات المؤذنة بقيام الساعة هبوب تلك الريح ، وسأذكر في آخر الباب قول عيسى عليه السلام « إن الساعة حيثئذ تكون كالحامل الممت لا يدرى أهلها متى تضع » .

(فصل) وأما قوله « حتى تقتل فتان » الحديث تقدم في كتاب الرقاق أن المراد بالفتن على ومن معه ومعاوله ومن معه ، ويؤخذ من تسميتهم مسلمين ومن قوله دعوتهما واحدة الرد على الخوارج ومن تبعهم في تكفيرهم كلا من الطائفتين ، ودل حديث « تقتل عماراً الفئة الباغية » على أن علياً كان المصيب في تلك الحرب لأن أصحاب معاوية قتلوه ، وقد أخرج البزار بسند جيد عن زيد بن وهب قال « كنا عند حذيفة فقال : كيف أنتم وقد خرج أهل دينكم يضرب بعضهم وجوه بعض بالسيف ؟ قالوا . فما تأمرنا ؟ قال : انظروا الفرقة التي تدعو إلى أمر على فالزموها فإنها على الحق » وأخرج يعقوب بن سفيان بسند جيد عن الزهري قال « لما بلغ معاوية غلبة عليّ على أهل الجمل دعا إلى الطلب بدم عثمان فأجابه أهل الشام فسار إليه على فالتقيا بصفين » ، وقد ذكر يحيى بن سليمان الجعفي أحد شيوخ البخاري في « كتاب صفين » في تأليفه بسند جيد عن أبي مسلم الخولاني أنه قال لمعاوية : أنت تنازع علياً في الخلافة أو أنت مثله ؟ قال : لا ، وإني لأعلم أنه أفضل مني وأحق بالأمر ، ولكن أستم تعلمون أن عثمان قتل مظلوماً وأنا ابن عمه ووليه أطلب بدمه ؟ فأتوا علياً فقولوا له يدفع لنا قتلة عثمان ، فأتوه فكلموه فقال : يدخل في البيعة ويحكمهم إلى ، فامتنع معاوية فسار على في الجيوش من العراق حتى نزل بصفين ، وسار معاوية حتى نزل هناك وذلك في ذى الحجة سنة ست وثلاثين ، فتراسلوا فلم يتم لهم أمر ، فوقع القتال إلى أن قتل من الفريقين فيما ذكر ابن أبي خيثمة في تاريخه نحو سبعين ألفاً ، وقيل كانوا أكثر من ذلك ، ويقال كان بينهم أكثر من سبعين زحفاً ، وقد تقدم في تفسير سورة الفتح ما زادها أحمد وغيره في حديث سهل بن حنيف المذكور هناك من قصة التحكيم بصفين وتشبيه سهل بن حنيف ما وقع لهم بها بما وقع يوم الحديبية . وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي الرضا سمعت عماراً يوم صفين يقول : من سره أن يكتنفه الحور العين فليتقدم بين الصفين محتسباً . ومن طريق زياد بن الحارث : كنت إلى جنب عمار فقال رجل : كفر أهل الشام ، فقال عمار : لا تقولوا ذلك نبينا واحد ، ولكنهم قوم حادوا عن الحق فحق علينا أن نقاتلهم حتى يرجعوا . وذكر ابن سعد أن عثمان لما قتل وبويع على أشار ابن عباس عليه أن يقر معاوية على الشام حتى يأخذ له البيعة ثم يفعل فيه ما شاء ، فامتنع . فبلغ ذلك معاوية فقال : والله لا ألى له شيئاً أبداً . فلما فرغ على من أهل الجمل أرسل جرير بن عبد الله البجلي إلى معاوية يدعوه إلى الدخول فيما دخل فيه الناس فامتنع ، فأرسل أبا مسلم كما تقدم فلم ينتظم الأمر ، وسار على في الجنود إلى جهة معاوية فالتقيا بصفين في العشر الأول من المحرم وأول ما اقتتلوا في غرة صفر ، فلما كاد أهل الشام أن يغلبوا رفعوا المصاحف بمشورة عمرو بن العاص ودعوا إلى ما فيها ، قال الأمر إلى الحكمين فجرى ما جرى من اختلافهما واستبداد معاوية بملك الشام واشتغال على بالخوارج وعند أحمد من طريق حبيب بن أبي ثابت : أتيت أبا وائل فقال : كنا بصفين ، فلما استحر القتل بأهل الشام قال عمرو لمعاوية أرسل إلى علي المصحف فادعه إلى كتاب الله فإنه لا يأتي عليك ، فجاء به رجل فقال : بيننا وبينكم كتاب الله ﷻ ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ثم يتولى فريق منهم وهم معرضون ﷻ فقال على نعم أنا أولى بذلك ، فقال القراء الذين صاروا بعد ذلك خوارج : يا أمير المؤمنين ما ننظر بهؤلاء القوم ، ألا نمشي عليهم بسيوفنا حتى يحكم الله بيننا ؟ فقال سهل بن حنيف يا أيها الناس اهتموا أنفسكم فقد رأيتنا يوم الحديبية ، فذكر قصة الصلح

مع المشركين ، وقد تقدم بيان ذلك من هذا الوجه عن سهل بن حنيف ، وقد أشرت إلى قصة التحكيم في « باب قتل الخوارج والملحدین » من كتاب استتابة المرتدين . وقد أخرج ابن عساكر في ترجمة معاوية من طريق ابن منده ثم من طريق أبي القاسم ابن أخى أبي زرعة الرازى قال : جاء رجل إلى عمى فقال له إني أبغض معاوية ، قال له لم ؟ قال لأنه قاتل علياً بغير حق ؛ فقال له أبو زرعة : رب معاوية رب رحيم وخصم معاوية خصم كريم فما دخولك بينهما ؟ .

**قوله ( وحتى يبعث دجالون )** جمع دجال ، وسيأتى تفسيره في الباب الذى بعده ، والمراد يبعثهم إظهارهم ، لا البعث بمعنى الرسالة . ويستفاد منه أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وأن جميع الأمور بتقديره .

**قوله ( قريب من ثلاثين )** وقع في بعض الأحاديث بالجزم ، وفي بعضها بزيادة على ذلك وفي بعضها بتحرير ذلك ، فأما الجزم ففي حديث ثوبان « وأنه سيكون في أمتى كذابون ثلاثون كلهم يزعم أنه نبي وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدى » أخرجه أبو داود والترمذى وصححه ابن حبان وهو طرف من حديث أخرجه مسلم ولم يسق جميعه ، ولأحمد وأبى يعلى من حديث عبد الله بن عمرو « بين يدي الساعة ثلاثون دجالاً كذاباً » وفي حديث على عند أحمد ونحوه وفي حديث ابن مسعود عند الطبرانى نحوه وفي حديث سمرة المصدر أوله بالكسوف وفيه « ولا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذاباً آخرهم الأعور الدجال » أخرجه أحمد والطبرانى ، وأصله عند الترمذى وصححه ، وفي حديث ابن الزبير « إن بين يدي الساعة ثلاثين كذاباً منهم الأسود العنسى صاحب صنعاء وصاحب اليمامة يعنى مسيلمة . قلت : وخرج في زمن أبى بكر طليحة بالتصغير ابن خويلد وادعى النبوة ثم تاب ورجع إلى الإسلام ، وتنبأت أيضاً سجاح ثم تزوجها مسيلمة ثم رجعت بعده ، وأما الزيادة ففي لفظ لأحمد وأبى يعلى في حديث عبد الله بن عمرو ثلاثون كذابون أو أكثر قلت : ما آيتهم ؟ قال : يأتونكم بسنة لم تكونوا عليها يغيرون بها سنتكم ، فإذا رأيتموهم فاجتنبوهم » وفي رواية عبد الله بن عمرو عند الطبرانى « لا تقوم الساعة حتى يخرج سبعون كذاباً » وسندها ضعيف ، وعند أبى يعلى من حديث أنس نحوه وسنده ضعيف أيضاً ، وهو محمول إن ثبت على المبالغة في الكثرة لا على التحديد ، وأما التحرير ففيما أخرجه أحمد عن حذيفة بسند جيد « سيكون في أمتى كذابون دجالون سبعة وعشرون منهم أربع نسوة ، وإني خاتم النبيين لا نبي بعدى » وهذا يدل على أن رواية الثلاثين بالجزم على طريق جبر الكسر ، ويؤيده قوله في حديث الباب « قريب من ثلاثين » .

**قوله ( كلهم يزعم أنه رسول الله )** ظاهر في أن كلا منهم يدعى النبوة ، وهذا هو السر في قوله في آخر الحديث الماضى « وإني خاتم النبيين » ويحتمل أن يكون الذين يدعون النبوة منهم ما ذكر من الثلاثين أو نحوها وأن من زاد على العدد المذكور يكون كذاباً فقط لكن يدعو إلى الضلالة كغلاة الرافضة والباطنية وأهل الوحدة والحلولية وسائر الفرق الدعاة إلى ما يعلم بالضرورة أنه خلاف ما جاء به محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويؤيده أن في حديث على عند أحمد « فقال على لعبد الله بن الكواء : وإنك لمنهم » وابن الكواء لم يدع النبوة وإنما كان يغلو في الرفض .

**قوله ( وحتى يقبض العلم )** تقدم في كتاب العلم ويأتى أيضاً في « كتاب الأحكام » .

**قوله ( وتكثر الزلازل )** قد وقع في كثير من البلاد الشمالية والشرقية والغربية كثير من الزلازل ولكن

الذى يظهر أن المراد بكثرتها شمولها ودوامها ، وقد وقع في حديث سلمة بن نفيل عند أحمد « وبين يدي الساعة سنوات الزلازل » وله عن أبي سعيد « تكثر الصواعق عند اقتراب الساعة »

قوله ( ويتقارب الزمان وتظهر الفتن ويكثر الهرج ) تقدم البحث في ذلك قريباً .

قوله ( وحتى يكثر فيكم المال فيفيض ) تقدم شرحه في كتاب الزكاة والتقيد بقوله « فيكم » يشعر بأنه محمول على زمن الصحابة فيكون إشارة إلى ما وقع من الفتوح واقتسامهم أموال الفرس والروم ويكون قوله « فيفيض حتى يهم رب المال » إشارة إلى ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز فقد تقدم أنه وقع في زمنه أن الرجل كان يعرض ماله للصدقة فلا يجد من يقبل صدقته : ويكون قوله « وحتى يعرضه فيقول الذى يعرضه عليه : لا أرب لى به » إشارة إلى ما سيقع في زمن عيسى بن مريم . فيكون في هذا الحديث إشارة إلى ثلاثة أحوال : الأولى إلى كثرة المال فقط وقد كان ذلك في زمن الصحابة ومن ثم قيل فيه « يكثر فيكم » وقد وقع في حديث عوف بن مالك الذى مضى في « كتاب الجزية » ذكر علامة أخرى مبينة لعلامة الحالة الثانية في حديث عوف بن مالك رفعه « اعدد ستاً بين يدي الساعة : موتى ، ثم فتح بيت المقدس ، وموتان ثم استفاضة المال حتى يعطى الرجل منه مائة دينار فيظل ساخطاً » الحديث . وقد أشرت إلى شيء من هذا عند شرحه الحالة الثانية الإشارة إلى فيضه من الكثرة بحيث أن يحصل استغناء كل أحد عن أخذ مال غيره ، وكان ذلك في آخر عصر الصحابة وأول عصر من بعدهم ومن ثم قيل « يهم رب المال » وذلك ينطبق على ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز . الحالة الثالثة فيه الإشارة إلى فيضه وحصول الاستغناء لكل أحد حتى يهم صاحب المال بكونه لا يجد من يقبل صدقته ويزداد بأنه يعرضه على غيره ولو كان ممن لا يستحق الصدقة فيأخذها فيقول لا حاجة لى فيه : وهذا في زمن عيسى عليه السلام . ويحتمل أن يكون هذا الأخير خروج النار واشتغال الناس بأمر الحشر فلا يلتفت أحد حينئذ إلى المال بل يقصد أن يتخفف ما استطاع .

قوله ( وحتى يتطاوّل الناس في البنيان ) تقدم في كتاب الإيمان من وجه آخر عن أبي هريرة في سؤال جبريل عن الإيمان قوله في أشراف الساعة ويتطاوّل الناس في البنيان ، وهى من العلامات التى وقعت عن قرب في زمن النبوة ، ومعنى التطاول في البنيان أن كلا ممن كان يبنى بيتاً يريد أن يكون ارتفاعه أعلى من ارتفاع الآخر ، ويحتمل أن يكون المراد المباهاة به في الزينة والزخرفة أو أعم من ذلك ، وقد وجد الكثير من ذلك وهو في ازدياد .

قوله ( وحتى يمر الرجل بقبر الرجل ) تقدم شرحه قبل بياين .

قوله ( وحتى تطلع الشمس من مغربها ) تقدم شرحه في آخر كتاب الرقاق : وذكرت هناك ما أبداه البيهقي ثم القرطبي احتمالاً أن الزمن الذى لا ينفع نفساً إيمانها يحتمل أن يكون وقت طلوع الشمس من المغرب ، ثم إذا تبادت الأيام وبعد العهد بتلك الآية عاد نفع الإيمان والتوبة ، وذكرت من جزم بهذا الاحتمال وبينت أوجه الرد عليه . ثم وقعت على حديث لعبد الله بن عمرو ذكر فيه طلوع الشمس من المغرب وفيه « فمن يومئذ إلى يوم القيامة لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل » الآية ، أخرجه الطبراني والحاكم ، وهو نص في موضع النزاع وبالله التوفيق .

قوله ( ولتقوم الساعة وقد نشر الرجلان ثوبهما بينهما فلا يتبايعانه ولا يطويانه ) وقع عند مسلم من

رواية سفيان عن أنى الزناد ويتبايعان الثوب فلا يتبايعانه حتى تقوم وللبيهقي في البعث من طريق محمد بن زياد عن أنى هريرة « ولتقوم الساعة على رجلين قد نشرا بينهما ثوباً يتبايعانه فلا يتبايعانه ولا يطويانه » ونسبة الثوب إليهما في الرواية الأولى باعتبار الحقيقة في أحدهما والمجاز في الآخر لأن أحدهما مالك والآخر مستام ، وقوله في الرواية الأخرى « يتبايعانه » أى يتساومان فيه مالكة والذي يريد شراؤه فلا يتم بينهما ذلك من بغتة قيام الساعة فلا يتبايعانه ولا يطويانه ، وعند عبد الرزاق عن معمر بن محمد بن زياد عن أنى هريرة رفعه « إن الساعة تقوم على الرجلين وهما ينشران الثوب فما يطويانه » ووقع في حديث عقبة بن عامر عند الحاكم لهذه القصة وما بعدها مقدمة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تطلع عليكم قبل الساعة سحابة سوداء من قبل المغرب مثل الترس ، فما تزال ترتفع حتى تملأ السماء ، ثم ينادى مناد يا أيها الناس — ثلاثا يقول في الثالثة — أتى أمر الله . قال : والذي نفسى بيده إن الرجلين لينشران الثوب بينهما فما يطويانه » الحديث .

قوله ( ولتقوم الساعة وهو ) أى الرجل .

قوله ( يليط حوضه ) بفتح أوله من الثلاثي وبضمه من الرباعي والمعنى يصلحه بالطين والمدر فيسد شقوقه ليملاءه ويسقى منه دوابه يقال لاط الحوض يليطه إذ أصلحه بالمدر ونحوه ، ومنه قيل اللاتط لمن يفعل الفاحشة ، وجاء في مضارعه يلوط تفرقة بينه وبين الحوض . وحكى القزاز في الحوض أيضاً يلوط ، والأصل في اللوط اللصوق ومنه « كان عمر يليط أهل الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام » كذا قال ، والذي يتبادر أن فاعل الفاحشة نسب إلى قوم لوط والله أعلم . ووقع في حديث عقبة بن عامر المذكور « وإن الرجل ليمدر حوضه فما يسقى منه شيئاً » وفي حديث عبد الله بن عمرو عند الحاكم وأصله في مسلم « ثم ينفخ في الصور فيكون أول من يسمعه رجل يلوط حوضه فيصعق » ففي هذا بيان السبب في كونه لا يسقى من حوضه شيئاً ، ووقع عند مسلم « والرجل يليط في حوضه فما يصدر — أى يفرغ أو ينفصل عنه — حتى تقوم » .

قوله ( فلا يسقى فيه ) أى تقوم القيامة من قبل أن يستقى منه .

قوله ( ولتقوم الساعة وقد رفع أكلته ) بالضم أى لقمته إلى فيه ( فلا يطعمها ) أى تقوم الساعة من قبل أن يضع لقمته في فيه ، أو من قبل أن يمضغها ، أو من قبل أن يتلعتها . وقد أخرجه البيهقي في البعث من طريق محمد بن زياد عن أنى هريرة رفعه « تقوم الساعة على رجل أكلته في فيه يلوكها فلا يسيغها ولا يلفظها » وهذا يؤيد الاحتمال الأخير وتقدم في أواخر « كتاب الرقاق » في « باب طلوع الشمس من مغربها » بسند حديث الباب طرف منه وهو من قوله « لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها » وذكر بعده « ولتقوم الساعة وقد نشر الرجلان ثوبهما » وبعده « ولتقوم الساعة وقد انصرف الرجل بلبن لقحته فلا يطعمه » وبعده « ولتقوم الساعة وهو يليط حوضه » وبعده « ولتقوم الساعة وقد رفع أكلته » فزاد واحدة وهى الحلب ، وما أدري لم حذفها هنا مع أنه أورد الحديث هنا بتمامه إلا هذه الجملة وقد أوردتها الطبراني في جملة الحديث على التفصيل الذى ذكرته في أول الكلام على هذا الحديث ، ثم وجدتها ثابتة في الأصل في رواية كريمة والأصيل وسقطت لأنى ذر والقاسى ، وقد أخرجه البيهقي من رواية بشر بن شعيب عن أبيه بلفظ « بلبن لقحته من تحتها لا يطعمه » وأخرج معه الثلاثة الأخرى . واللقحة بكسر اللام وسكون القاف بعدها مهملة الناقة ذات الدر ، وهى إذا نتجت لقوح شهرين أو ثلاثة ثم لبون ، وهذا كله إشارة إلى

أن القيامة تقوم بغتة وأسرعها رفع اللقمة إلى الفم . وقد أخرج مسلم منه في آخر « كتاب الفتن » هذه الأمور الأربعة إلا رفع اللقمة من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد بسنده هذا ولفظه « تقوم الساعة والرجل يحلب اللقمة فما يصل الإناء إلى فيه حتى تقوم ، والرجلان يتبايعان الثوب ، والرجل يلبط في حوضه » وقد ذكرت لفظه فيهما . وقد جاء في حديث عبد الله بن عمرو ما يعرف منه المراد من التمثيل بصاحب الحوض ولفظه « ثم ينفخ في الصور فلا يسمعه أحد إلا أصغى ، وأول من يسمعه رجل يلوط حوض إبله فيصعق » أخرجه مسلم ، وأخرج ابن ماجه وأحمد وصححه الحاكم عن ابن مسعود قال « لما كان ليلة أسرى برسول الله صلى الله عليه وسلم لقى إبراهيم وموسى وعيسى فتذكروا الساعة فبدؤا بإبراهيم فسألوه عنها فلم يكن عنده منها علم ، ثم سألوا موسى فلم يكن عنده منها علم ، فرد الحديث إلى عيسى فقال : قد عهد إلى فيما دون وجبتها ، فأما وجبتها فلا يعلمها إلا الله » فذكر خروج الدجال ، قال : فأنزل إليه فأقتله ثم ذكر خروج يأجوج ومأجوج ثم دعاه بموتهم ثم بإرسال المطر فيلقى جيدهم في البحر ثم تنسف الجبال وتمد الأرض مد الأديم ، فعهد إلى إذا كان ذلك كانت الساعة من الناس كالحامل المتم لا يدرى أهلها متى تفجؤهم بولادتها ليلا كان أو نهاراً .

### باب ذكر الدجال

- [٧١٢٢] ٦٨٦٤- نا مسدد قال نا يحيى قال نا إسماعيل قال ني قيس قال قال لي المغيرة بن شعبه ما سأل أحد النبي صلى الله عليه عن الدجال أكثر ما سألتُهُ ، وإنه قال لي : « ما يضرُّك منه ؟ » قلت : لأنهم يقولون : إن معه جبل خبز ونهر ماء ، قال : « هو أهون على الله من ذلك » .
- [٧١٢٣] ٦٨٦٥- نا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا أيوب عن نافع عن ابن عمر أراه عن النبي صلى الله عليه قال : « أعور عين اليمنى كأنها عنبه طافية » .
- [٧١٢٤] ٦٨٦٦- حدثنا سعد بن حفص قال نا شيبان عن يحيى عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال : قال النبي صلى الله عليه : « يجيء الدجال حتى ينزل في ناحية المدينة ، ترجف ثلاث رجفات فيخرج إليه كل كافر ومنافق » .
- [٧١٢٥] ٦٨٦٧- نا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جدّه عن أبي بكره عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال ، ولها يومئذ سبعة أبواب على كل باب ملكان » .
- [٧١٢٦] ٦٨٦٨- حدثنا علي بن عبد الله قال نا محمد بن بشر قال نا مسعر قال ني سعد بن إبراهيم عن أبيه عن أبي بكره عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يدخل المدينة رعب المسيح ، لها يومئذ سبعة أبواب لكل باب ملكان » . قال : وقال ابن إسحاق عن صالح بن إبراهيم عن أبيه قال : قدمت البصرة فقال لي أبو بكره : سمعت النبي صلى الله عليه بهذا .
- [٧١٢٧] ٦٨٦٩- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن صالح عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال : قام رسول الله صلى الله عليه في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم ذكر الدجال

فقال: «إني لأنذركموه، وما من نبي إلا وقد أنذرته قومه، ولكني سأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه: إنه أعور وإن الله ليس بأعور».

[٧١٢٨] ٦٨٧٠- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سالم عن عبد الله ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال: «بينما أنا نائم أطوف بالكعبة فإذا رجل آدم سبط الشعر ينطف -أو يهراق- رأسه ماء، قلت: من هذا؟ قالوا: ابن مريم، ثم ذهبت ألتفت فإذا رجل جسيم أحمر جعد الرأس أعور العين كأن عينه عنبة طافية، قالوا: هذا الدجال، أقرب الناس به شبهاً ابن قطن رجل من خزاعة».

[٧١٢٩] ٦٨٧١- نا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه يستعيز في صلاته من فتنة الدجال.

[٧١٣٠] ٦٨٧٢- نا عبدان قال أخبرني أبي عن شعبة عن عبد الملك عن ربعي عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه قال في الدجال: «إن معه ماء وناراً، فناره ماء بارد وماؤه نار». قال أبو مسعود: أنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه.

[٧١٣١] ٦٨٧٣- نا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن قتادة عن أنس قال: قال النبي صلى الله عليه: «ما بُعث نبي إلا أنذر أمته الأعور الكذاب، ألا إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور، وإن بين عينيه مكتوباً: كافر». فيه أبو هريرة وابن عباس عن النبي صلى الله عليه.

[الحديث ٧١٣١- طرفه في: ٧٤٠٨].

**قوله (باب ذكر الدجال)** هو فعال بفتح أوله والتشديد من الدجل وهو التغطية، وسمى الكذاب دجالاً لأنه يغطي الحق بباطله، ويقال دجل البعير بالقطران إذا غطاه والإناء بالذهب إذا طلا. وقال ثعلب: الدجال المموه سيف مدجل إذا طلى. وقال ابن دريد: سمي دجالاً لأنه يغطي الحق بالكذب، وقيل لضربه نواحي الأرض، يقال دجل مخففاً ومشدداً إذا فعل ذلك، وقيل بل قيل ذلك لأنه يغطي الأرض فرجع إلى الأول. وقال القرطبي في «التذكرة»: اختلف في تسميته دجالاً على عشرة أقوال. وما يحتاج إليه في أمر الدجال أصله وهل هو ابن صياد أو غيره، وعلى الثاني فهل كان موجوداً في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لا، ومتى يخرج، وما سبب خروجه، ومن أين يخرج، وما صفته، وما الذي يدعيه، وما الذي يظهر عند خروجه من الخوارق حتى تكثر أتباعه، ومتى يهلك ومن يقتله؟ فأما الأول فيأتي بيانه في «كتاب الاعتصام» في شرح حديث جابر أنه كان يحلف أن ابن صياد هو الدجال، وأما الثاني فمقتضى حديث فاطمة بنت قيس في قصة تميم الداري الذي أخرجه مسلم أنه كان موجوداً في العهد النبوي وأنه محبوس في بعض الجزائر، وسيأتي بيان ذلك عند شرح حديث جابر أيضاً. وأما الثالث ففي حديث النواس عند مسلم أنه يخرج عند فتح المسلمين القسطنطينية. وأما سبب خروجه فأخرج مسلم في حديث ابن عمر عن حفصة أنه يخرج من غضبة يغضبها. وأما من أين يخرج؟ فمن قبل المشرق جزماً. ثم جاء في رواية أنه يخرج من خراسان، أخرج ذلك أحمد والحاكم من حديث أبي بكر، وفي أخرى أنه يخرج من أصبهان أخرجهما مسلم. وأما صفته فمذكورة في أحاديث الباب. وأما الذي يدعيه فإنه يخرج أولاً فيدعي الإيمان والصلاح ثم يدعي

النبوة ثم يدعى الإلهية كما أخرج الطبراني من طريق سليمان بن شهاب قال « نزل على عبد الله بن المعتمر وكان صحابياً فحدثني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : الدجال ليس به خفاء ، يجيء من قبل المشرق فيدعو إلى الدين فيتبع ويظهر ، فلا يزال حتى يقدم الكوفة فيظهر الدين ويعمل به فيتبع ويبحث على ذلك ، ثم يدعى أنه نبي فيفزع من ذلك كل ذي لب ويفارقه ، فيمكث بعد ذلك فيقول : أنا الله ، فتغشى عينه وتقطع أذنه ويكتب بين عينيه كافر فلا يخفى على كل مسلم ، فيفارقه كل أحد من الخلق في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان » وسنده ضعيف .

( تنبيه ) : اشتهر السؤال عن الحكمة في عدم التصريح بذكر الدجال في القرآن مع ما ذكر عنه من الشر وعظم الفتنة به وتحذير الأنبياء منه والأمر بالاستعاذة منه حتى في الصلاة ، وأجيب بأجوبة أحدها أنه ذكر في قوله ﴿ يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها ﴾ فقد أخرج الترمذي وصححه عن أبي هريرة رفعه « ثلاثة إذا خرجن لم ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل : الدجال والدابة وطلوع الشمس من مغربها » الثاني قد وقعت الإشارة في القرآن إلى نزول عيسى بن مريم في قوله تعالى ﴿ وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ﴾ وفي قوله تعالى ﴿ وإنه لعلم للساعة ﴾ وصح أنه الذي يقتل الدجال فاكفى بذكر أحد الضدين عن الآخر ، ولكونه يلقب المسيح كعيسى ؛ لكن الدجال مسيح الضلالة وعيسى مسيح الهدى . الثالث أنه ترك ذكره احتقاراً ، وتعقب بذكر يأجوج ومأجوج وليست الفتنة بهم بدون الفتنة بالدجال والذي قبله ، وتعقب بأن السؤال باق وهو ما الحكمة في ترك التنصيص عليه ؟ وأجاب شيخنا الإمام البلقيني بأنه اعتبر كل من ذكر في القرآن من المفسدين فوجد كل من ذكر إنما هم ممن مضى وانقضى أمره وأما من لم يجيء بعد فلم يذكر منهم أحداً انتهى . وهذا ينتقض بيأجوج ومأجوج . وقد وقع في تفسير البغوي أن الدجال مذكور في القرآن في قوله تعالى ﴿ لخلق السموات والأرض أكبر من خلق الناس ﴾ وأن المراد بالناس هنا الدجال من إطلاق الكل على البعض . وهذا إن ثبت أحسن الأجوبة فيكون من جملة ما تكفل النبي صلى الله عليه وسلم ببيانه والعلم عند الله تعالى . وأما ما يظهر على يده من الخوارق فسيذكر هنا . وأما متى يهلك ومن يقتله ؟ فإنه يهلك بعد ظهوره على الأرض كلها إلا مكة والمدينة ، ثم يقصد بيت المقدس فينزل عيسى فيقتله أخرجه مسلم أيضاً . وسأذكر لفظه . وفي حديث هشام بن عامر « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما بين خلق آدم إلى قيام الساعة فتنة أعظم من الدجال » أخرجه الحاكم . وعند الحاكم من طريق قتادة عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد رفعه أنه « يخرج — يعني الدجال — في نقص من الدنيا وخفة من الدين وسوء ذات بين ، فيرد كل منهل وتطوى له الأرض » الحديث . وأخرج نعيم بن حماد في كتاب الفتن من طريق كعب الأحماد قال : يتوجه الدجال فينزل عند باب دمشق الشرقي . ثم يلتمس فلا يقدر عليه ؛ ثم يرى عند المياه التي عند نهر الكسوة ، ثم يطلب فلا يدرى أين توجه ، ثم يظهر بالمشرق فيعطى الخلافة ، ثم يظهر السحر ، ثم يدعى النبوة فتتفرق الناس عنه ، فيأتي النهر فيأمره أن يسيل إليه فيسيل ، ثم يأمره أن يرجع فيرجع ، ثم يأمره أن يبس فيبس ويأمر جبل طور وجبل زيتا أن ينتطحا فينتطحا ، ويأمر الريح أن تثير سحباً من البحر فتطمطر الأرض ويخوض البحر في يوم ثلاث خوضات فلا يبلغ حقويه ، وإحدى يديه أطول من الأخرى ، فيمد الطويلة في البحر فتبلغ قعره فيخرج من الحيتان ما يريد . وأخرج أبو نعيم في ترجمة حسان ابن عطية أحد ثقات التابعين من الحلية بسند حسن صحيح إليه قال : لا ينجو من فتنة الدجال إلا اثنا عشر



ألف رجل وسبعة آلاف امرأة ، وهذا لا يقال من قبل الرأى فيحتمل أن يكون مرفوعاً أرسله ، ويحتمل أن يكون أخذه عن بعض أهل الكتاب . وذكر المصنف في الباب أحد عشر حديثاً :

الحديث الأول : قوله ( يحيى ) هو القطان « وإسماعيل هو ابن أبى خالد ، وقيس هو ابن أبى حازم » .

قوله ( قال لى المغيرة بن شعبة ) عند مسلم من رواية إبراهيم بن حميد عن إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم « عن المغيرة بن شعبة » .

قوله ( ما سأل أحد النبى صلى الله عليه وسلم عن الدجال ما سألته ) فى رواية مسلم « أكثر مما سألته » .

قوله ( وأنه قال لى ما يضرك منه ) فى رواية مسلم قال « وما ينصبك منه » بنون وصاد مهملة ثم موحدة من النصب بمعنى التعب ، ومثله عنده من رواية يزيد بن هارون عن إسماعيل وزاد « فقال لى أبى بنى وما ينصبك منه » وعنده من طريق هشيم عن إسماعيل « وما سؤالك عنه ، أى وما سبب سؤالك عنه » وقال أبو نعيم فى المستخرج : معنى قوله ما ينصبك أى ما الذى يغمك منه من الغم حتى يهلك أمره قلت وهو تفسير باللازم وإلا فالنصب التعب وزنه ومعناه ويطلق على المرض لأن فيه تعباً . قال ابن دريد : يقال نصبه المرض وأنصبه ، وهو تغير الحال من تعب أو وجع .

قوله ( قلت لأنهم يقولون ) هو متعلق بمحذوف تقديره الخشية منه مثلاً فى رواية المستملى أنهم يقولون وهى رواية مسلم والضمير فى أنهم للناس أو لأهل الكتاب .

قوله ( جبل خبز ) بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة بعدها زاي والمراد أن معه من الخبز قدر الجبل ، وأطلق الخبز وأراد به أصله وهو القمح مثلاً ، زاد فى رواية هشيم عند مسلم « معه جبال من خبز ولحم ونهر من ماء » وفى رواية إبراهيم بن حميد « إن معه الطعام والأنهار » وفى رواية يزيد بن هارون « أن معه الطعام والشراب » .

قوله ( ونهر ماء ) بسكون الهاء وبفتحتها .

قوله ( قال بل هو أهون على الله من ذلك ) سقط لفظ « بل » من رواية مسلم . وقال عياض : معناه هو أهون من أن يجعل ما يخلقه على يديه مضلاً للمؤمنين ومشككاً لقلوب المؤمنين ، بل ليزداد الذين آمنوا إيماناً ويرتاب الذين فى قلوبهم مرض فهو مثل قول الذى يقتله ما كنت أشد بصيرة منى فيك ، لا أن قوله « هو أهون على الله من ذلك » أنه ليس شئ من ذلك معه ، بل المراد أهون من أن يجعل شيئاً من ذلك آية على صدقه ، ولا سيما وقد جعل فيه آية ظاهرة فى كذبه وكفره يقرأها من قرأ ومن لا يقرأ زائدة على شواهد كذبه من حديثه ونقصه . قلت : الحامل على هذا التأويل أنه ورد فى حديث آخر مرفوع « ومعه جبل من خبز ونهر من ماء » أخرجه أحمد والبيهقى فى البعث من طريق جنادة بن أبى أمية عن مجاهد قال « انطلقنا إلى رجل من الأنصار فقلنا حدثنا بما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الدجال ولا تحدثنا عن غيره » فذكر حديثاً فيه « تخطر الأرض ولا ينبت الشجر ، ومعه جنة ونار فاناره جنة وجنته نار ومعه جبل خبز » الحديث بطوله ورجاله ثقات ، ولأحمد من وجه آخر عن جنادة عن رجل من الأنصار « معه جبال الخبز وأنهار الماء »

ولأحمد من حديث جابر « معه جبال من خبز والناس في جهد إلا من تبعه ، ومعه نهران » الحديث ، فدل ما ثبت من ذلك على أن قوله « هو أهون على الله من ذلك » ليس المراد به ظاهره وأنه لا يجعل على يديه شيئاً من ذلك ، بل هو على التأويل المذكور ، وسيأتي في الحديث الثامن أن معه جنة وناراً ، وغفل القاضي ابن العري فقال في الكلام على حديث المغيرة عند مسلم لما قال له لن يضرك قال : إن معه ماء وناراً . قلت : ولم أر ذلك في حديث المغيرة . قال ابن العري : أخذ بظاهر قوله « هو أهون على الله من ذلك » من رد من المبتدعة الأحاديث الثابتة أن معه جنة وناراً وغير ذلك قال : وكيف يرد بحديث محتمل ما ثبت في غيره من الأحاديث الصحيحة : فلعل الذي جاء في حديث المغيرة جاء قبل أن يبين النبي صلى الله عليه وسلم أمره ويحتمل أن يكون قوله « هو أهون » أى لا يجعل له ذلك حقيقة وإنما هو تخيل وتشبيه على الأبصار فيثبت المؤمن ويذل الكافر ، ومال ابن حبان في صحيحه إلى الآخر فقال : هذا لا يضاد خبر أنى مسعود ، بل معناه أنه أهون على الله من أن يكون نهر ماء يجري ، فإن الذي معه يرى أنه ماء وليس بماء .

الحديث الثانى ، قوله ( حدثنا سعد بن حفص ) بسكون العين ، وفي بعض النسخ بكسرهما وزيادة ياء وهو تحريف .

قوله ( شيبان ) هو ابن عبد الرحمن نسبه عباس الدورى عن سعد بن حفص شيخ البخارى فيه أخرجه الإسماعيلى ، ويحى هو ابن أنى كثير .

قوله ( يحمى الدجال حتى ينزل في ناحية المدينة ) في حديث أنى سعيد الآتى بعد باب « ينزل بعض السباخ التى في المدينة » وفي رواية حماد بن سلمة عن إسحق عن أنس « فىأتى سبخة الجرف فيضرب رواقه فيخرج إليه كل منافق ومنافقة » والجرف بضم الجيم والراء بعدها فاء مكان بطريق المدينة من جهة الشام على ميل وقيل على ثلاثة أميال ، والمراد بالرواق الفسطاط . ولابن ماجه من حديث أنى أمانة « نزل عند الطريق الأحمر عند منقطع السبخة » .

قوله ( ترجف ثلاث رجفات ) في رواية الدورى « فترجف » وهى أوجه ، وقد تقدم في آخر كتاب الحج من طريق الأوزاعى عن إسحق أتم من هذا وفيه « ليس من بلد إلا سيطوه الدجال ، إلا مكة والمدينة » وتقدم شرحه هناك ، والجمع بين قوله « ترجف ثلاث رجفات » وبين قوله في الحديث الذى يلى هذا « لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال » وفي حديث محجن بن الأدرع عند أحمد والحاكم رفعه « يحمى الدجال فيصعد أحداً فيتطلع فينظر إلى المدينة فيقول لأصحابه : ألا ترون إلى هذا القصر الأبيض ؟ هذا مسجد أحمد . ثم يأتى المدينة فيجد بكل نقب من نقابها ملكاً مصلتاً سيفه ، فىأتى سبخة الجرف فيضرب رواقه . ثم ترجف المدينة ثلاث رجفات فلا يبقى منافق ولا منافقة ولا فاسق ولا فاسقة إلا خرج إليه فتخلص المدينة ، فذلك يوم الخلاص » وفي حديث أنى الطفيل عن حذيفة بن أسيد الذى تقدمت الإشارة إليه أول الباب « وتطوى له الأرض طى فروة الكباش حتى يأتى المدينة فيغلب على خارجها ويمنع داخلها ، ثم يأتى إيليا فيحاصر عصابة من المسلمين » وحاصل ما وقع به الجمع أن الرعب المنفى هو الخوف والفزع حتى لا يحصل لأحد فيها بسبب نزوله قربها شيء منه ، أو هو عبارة عن غايته وهو غلبته عليها ، والمراد بالرجفة الأرفاق وهو إشاعة مجيئه وأنه لا طاقة لأحد به ، فيسارع حيثئذ إليه من كان يتصف بالنفاق أو الفسق ، فيظهر حيثئذ تمام أنها تنفى خبثها .

الحديث الثالث . قوله ( حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الخ ) ثبت هذا للمستمل وحده هنا وسقط لسائرهم ، وقد مضى في آخر كتاب الحج سنداً ومتناً . وإبراهيم بن سعد أى ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وسعد هو الذى روى عنه محمد بن بشر في السند الثانى .

قوله ( لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال ) تقدم ضبط المسيح في باب الدعاء قبل السلام من كتاب الصلاة وهو قبيل كتاب الجمعة ، وتقدم فيه أيضاً أن من قاله بالخاء المعجمة صحف ، والقول في سبب تسميته المسيح بما يغنى عن إعادته هنا . وحكى شيخنا مجد الدين الشيرازى صاحب القاموس في اللغة أنه اجتمع له من الأقوال في سبب تسمية الدجال المسيح خمسون قولاً ، وبالف القاضى ابن العرى فقال : ضل قوم فرووه المسيح بالخاء المعجمة ، وشلد بعضهم السين ليفرقوا بينه وبين المسيح عيسى بن مريم بزعمهم ، وقد فرق النبى صلى الله عليه وسلم بينهما بقوله في الدجال « مسيح الضلالة » فدل على أن عيسى مسيح الهدى ، فأراد هؤلاء تعظيم عيسى فحرفوا الحديث .

قوله ( لها يومئذ سبعة أبواب ) قال عياض : هذا يؤيد أن المراد بالأنقاب في حديث أى هريرة يعنى ثانى أحاديث الباب الذى يليه الأبواب وفوهات الطريق .

قوله ( على كل باب ملكان ) كذا في رواية إبراهيم بن سعد ، وفي رواية محمد بن بشر « لكل باب ملكان » وأخرجه الحاكم من رواية الزهرى عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن عياض بن مسافع عن أى بكرة قال « أكثر الناس في شأن مسيلمة فقال النبى صلى الله عليه وسلم : أنه كذاب من ثلاثين كذاباً قبل الدجال ، وأنه ليس بلد إلا يدخله رعب الدجال إلا المدينة ، على كل نقب من أنقابها ملكان يذبان عنها رعب المسيح » .

الحديث الرابع ، قوله ( حدثنا وهيب ) بالتصغير وأيوب هو السخيتان .

قوله ( عن ابن عمر أراه عن النبى صلى الله عليه وسلم ) القائل « أراه عن النبى صلى الله عليه وسلم » هو البخارى ، وقد سقط قوله « أراه الخ » للمستمل ولأبى زيد المروزى وأبى أحمد الجرجاني فصارت صورته موقوفاً ، وبذلك جزم الإسماعيل فقال بعد أن أورده من رواية أحمد بن منصور الرمادى عن موسى بن إسماعيل شيخ البخارى بسنده إلى ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رواه البخارى عن موسى فلم يذكر فيه النبى صلى الله عليه وسلم ، ورواه أبو نعيم في المستخرج عن الطبرانى عن أحمد بن داود المكي عن موسى وصرح برفعه أيضاً ، واقتصر المزى على ما وقع في رواية السرخسى وغيره بلفظ « أراه » والحديث في الأصل مرفوع فقد أخرجه مسلم من رواية حماد بن زيد عن أيوب فقال فيه « عن النبى صلى الله عليه وسلم » وقد تقدم في أحاديث الأنبياء في ترجمة عيسى بن مريم من طريق موسى بن عقبة عن نافع قال « قال عبد الله هو ابن عمر ذكر النبى صلى الله عليه وسلم بين ظهرائى الناس المسيح الدجال » فذكر هذا الحديث وسياقه هناك أتم .

قوله ( أعور العين اليمنى ) في رواية غير أبى زر « أعور عين اليمنى » بغير ألف ولام ، ومثله في رواية الطبرانى ، وقد تقدم في ترجمة عيسى بلفظه « أعور عينه اليمنى » وتقدم توجيهه والبحث في إعرابه .

قوله ( كأنها عبة طافية ) يأتى الكلام عليه في الحديث السادس ، هكذا وقع في هذا الموضع عند الجميع لم يذكر الموصوف بذلك ، ومثله في رواية الإسماعيل لكن قال في آخره « يعنى الدجال » ووقع في رواية

الطبراني في أوله « الدجال أعور عين اليمنى » .

قوله ( وقال ابن إسحق ) هو محمد صاحب المغازي .

قوله ( عن صالح بن إبراهيم ) أي ابن عبد الرحمن بن عوف وهو أخو سعد بن إبراهيم .

قوله ( عن أبيه قال قدمت البصرة ) أراد بهذا التعليق ثبوت لقاء إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف لأبي بكره لأن إبراهيم مدني وقد تستكر روايته عن أبي بكره لأنه نزل البصرة من عهد عمر إلى أن مات .

قوله ( فقال لي أبو بكره سمعت النبي صلى الله عليه وسلم بهذا ) هذا التعليق وصله الطبراني في « الأوسط » من رواية محمد بن مسلمة الحراني عن محمد بن إسحق بهذا السند وبقيته بعد قوله « فقلت أبا بكره » : فقال أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « كل قرية يدخلها فرع الدجال إلا المدينة يأتيها ليدخلها فيجد على بابها ملكاً مصلاً بالسيف فيرده عنها » قال الطبراني : لم يروه عن صالح إلا ابن إسحق . قلت : وصالح المذكور ثقة مقل أخرجا له في الصحيحين حديثاً واحداً غير هذا ، وقوله « بهذا » يريد أصل الحديث ، وإلا فبين لفظ صالح بن إبراهيم ولفظ سعد بن إبراهيم مغايرات تظهر من سياقهما .

الحديث الخامس ، قوله ( حدثنا عبد العزيز بن عبد الله ) هو الأويسى ، وإبراهيم هو ابن سعد ، وصالح هو ابن كيسان ، وابن شهاب هو الزهري .

قوله ( قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم ذكر الدجال ) هكذا أورده هنا ، وطوله في كتاب الجهاد من طريق معمر عن الزهري بهذا السند وأوله « أن عمر انطلق مع النبي صلى الله عليه وسلم في رهط قبل ابن صياد » القصة بطولها وفيه « خبأت لك خبيئاً » وفيه « فقال عمر دعني يا رسول الله أضرب عنقه » ثم ذكر بعده قال ابن عمر : « انطلق بعد ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتى بن كعب إلى النخل التي فيها ابن صياد » فذكر القصة الأخرى وفيها « وهو مضطجع في قطيفة » وفيها « لو تركته بين » ثم ذكر بعده « قال ابن عمر ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم في الناس » الحديث ، فجمع هذه الأحاديث الثلاثة في أواخر « كتاب الجهاد » في « باب كيف يعرض الإسلام على الصبي » وكذا صنع في « كتاب الأدب » أورده فيه من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري ، واقتصر في أواخر « كتاب الجنائز » على الأولين ولم يذكر الثالث أورده فيه من طريق يونس بن يزيد عن الزهري وكذا صنع في الشهادات أورده فيه من طريق شعيب وقد شرحتهما هناك ، وأورده مسلم من رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه بسنده في هذا الباب بتمامه مشتملاً على الأحاديث الثلاثة

قوله ( وما من نبي إلا وقد أنذره قومه ) زاد في رواية معمر « لقد أنذره نوح قومه » وفي حديث أبي عبيدة بن الجراح عند أبي داود والترمذي وحسنه « لم يكن نبي بعد نوح إلا وقد أنذر قومه الدجال » وعند أحمد « لقد أنذره نوح أمته والنبيون من بعده » أخرجه من وجه آخر عن ابن عمر ، وقد استشكل إنذار نوح قومه بالدجال مع أن الأحاديث قد ثبتت أنه يخرج بعد أمور ذكرت ، وأن عيسى يقتله بعد أن ينزل من السماء فيحكم بالشرعة المحمدية ، والجواب أنه كان وقت خروجه أخفى على نوح ومن بعده فكأنهم أنذروا به ولم يذكر لهم وقت خروجه فحذروا قومهم من فتنته ، ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في بعض

طرقه « إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه » فإنه محمول على أن ذلك كان قبل أن يتبين له وقت خروجه وعلاماته ، فكان يجوز أن يخرج في حياته صلى الله عليه وسلم ثم بين له بعد ذلك حاله ووقت خروجه فأخبر به ، فبذلك تجتمع الأخبار . وقال ابن العري إنذار الأنبياء قومهم بأمر الدجال تحذير من الفتن وطمأنينة لها حتى لا يزعزعها عن حسن الاعتقاد ، وكذلك تقريب النبي صلى الله عليه وسلم له زيادة في التحذير ، وأشار مع ذلك إلى أنهم إذا كانوا على الإيمان ثابتين دفعوا الشبه باليقين .

**قوله ( ولكني سأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه )** قيل إن السر في اختصاص النبي صلى الله عليه وسلم بالتنبيه المذكور ، مع أنه أوضح الأدلة في تكذيب الدجال أن الدجال إنما يخرج في أمته دون غيرها ممن تقدم من الأمم ، ودل الخبر على أن علم كونه يختص خروجه بهذه الأمة كان طوى عن غير هذه الأمة كما طوى عن الجميع علم وقت قيام الساعة .

**قوله ( أنه أعور وإن الله ليس بأعور )** إنما اقتصر على ذلك مع أن أدلة الحدوث في الدجال ظاهرة لكون العور أثر محسوس يدركه العالم والعامي ومن لا يتهدى إلى الأدلة العقلية ، فإذا ادعى الربوبية وهو ناقص الخلقة والإله يتعالى عن النقص علم أنه كاذب ، وزاد مسلم في رواية يونس والترمذي في رواية معمر : قال الزهري فأخبرني عمرو بن ثابت الأنصاري أنه أخبره بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يومئذ للناس وهو يحذرهم « تعلمون أنه لن يرى أحد منكم ربه حتى يموت » وعند ابن ماجه نحو هذه الزيادة من حديث أبي أمامة ، وعند البزار من حديث عبادة بن الصامت ، وفيه تنبيه على أن دعواه الربوبية كذب لأن رؤية الله تعالى مقيدة بالموت والدجال يدعى أنه الله ويراه الناس مع ذلك ، وفي هذا الحديث رد على من يزعم أنه يرى الله تعالى في اليقظة تعالى الله عن ذلك ولا يرد على ذلك رؤية النبي صلى الله عليه وسلم له ليلة الإسراء لأن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم فأعطاه الله تعالى في الدنيا القوة التي ينعم بها على المؤمنين في الآخرة .

الحديث السادس ، قوله ( عن عقيل ) بالضم هو ابن خالد .

**قوله ( بينا أنا نائم أطوف بالكعبة )** زاد في ذكر عيسى من أحاديث الأنبياء عن أحمد بن محمد المكي عن إبراهيم بن سعد بهذا السند إلى ابن عمر قال « لا والله ما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعيسى أحمراً ، ولكن قال بينا » الحديث وزاد في رواية شعيب عن ابن شهاب « رأيته » قبل قوله « أطوف » وهو بضم المثناة ، وتقدم في التعبير من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر « أراي الليلة عند الكعبة » وهو بفتح الهمزة وكل ذلك يقتضي أنها رؤيا منام ، والذي نفاه ابن عمر في هذه الرواية جاء عنه إثباته في رواية مجاهد عنه قال « رأيت عيسى وموسى وإبراهيم فأما عيسى فأحمر جعد عريض الصدر ، وأما موسى » فذكر الحديث وتقدم القول في ذلك في ترجمته مستوفى وأن الصواب أن مجاهداً إنما روى هذا عن ابن عباس .

**قوله ( فإذا رجل آدم )** بالمد ، في رواية مالك « رأيت رجلاً آدم كأحسن ما أنت راء من آدم الرجال » بضم الهمزة وسكون الدال .

**قوله ( سبط الشعر )** بفتح المهملة وكسر الموحدة وسكونها أيضاً .

**قوله ( ينطف )** بكسر الطاء المهملة ( أو يهراق ) كذا بالشك ، ولم يشك في رواية شعيب ، وزاد في

رواية مالك « له لمة » بكسر اللام وتشديد الميم « كأحسن ما أنت راء من اللهم » وفي رواية موسى بن عقبة عن نافع « تضرب به لته بين منكبيه رجل الشعر يقطر رأسه ماء » .

**قوله ( قد رجليها ) بتشديد الجيم ( يقطر ماء )** ووقع في رواية شعيب « بين رجلين » وفي رواية مالك « متكأ على عواتق رجلين يطوف بالبيت » وفي حديث ابن عباس « ورأيت عيسى بن مريم مربوع الخلق إلى الحمرة والبياض سبط الرأس » زاد في حديث أبي هريرة بنحوه « كأنما خرج من ديماس » يعنى الحمام ، وفي رواية حنظلة عن سالم عن ابن عمر « يسكب رأسه أو يقطر » وفي حديث جابر عند مسلم « فإذا أقرب من رأيت به شبا عروة بن مسعود » .

**قوله ( قلت من هذا ؟ قالوا : ابن مريم )** في رواية مالك « فسألت من هذا ؟ فقيل : المسيح ابن مريم » وفي رواية حنظلة « فقالوا عيسى بن مريم » .

**قوله ( ثم ذهبت ألثفت فإذا رجل جسيم أحمر جعد الرأس أعور العين )** زاد في رواية مالك « جعد قشط أعور » وزاد شعيب « أعور العين اليمنى » وقد تقدم القول فيه أول الباب ، وفي رواية حنظلة « ورأيت وراءه رجلا أحمر جعد الرأس أعور العين اليمنى » ففي هذه الطرق أنه أحمر ووقع في حديث عبد الله بن مغفل عند الطبراني أنه آدم جعد ، فيمكن أن تكون أدمته صافية ، ولا ينافى أن يوصف مع ذلك بالحمرة لأن كثيراً من الأدم قد تحمر وجنته . ووقع في حديث سمرة عند الطبراني وصححه ابن حبان والحاكم « ممسوح العين اليسرى كأنها عين أوى يحيى شيخ من الأنصار » انتهى . وهو بكسر المثناة الفوقانية ضبطه ابن ماكولا عن جعفر المستغفرى ولا يعرف إلا من هذا الحديث .

**قوله ( كأن عينه عنية طافية )** بياء غير مهموزة أى بارزة ، ول بعضهم بالهمز أى ذهب ضوؤها ، قال القاضي عياض : رويناه عن الأكثر بغير همز ، وهو الذى صححه الجمهور وجزم به الأخفش ومعناه أنها ناتئة نتوء حبة العنب من بين أخواتها ، قال وضبطه بعض الشيوخ بالهمز وأنكره بعضهم ولا وجه لإنكاره ، فقد جاء في آخر أنه ممسوح العين مطموسة وليست جحراء ولا ناتئة ، وهذه صفة حبة العنب إذا سال ماؤها ، وهو يصحح رواية الهمز . قلت : الحديث المذكور عند أبى داود يوافقه حديث عبادة بن الصامت ولفظه « رجل قصير أفحج » بفاء ساكنة ثم مهملة مفتوحة ثم جيم من الفحج وهو تباعد ما بين الساقين أو الفخذين ، وقيل تدانى صدور القدمين مع تباعد العقبين ، وقيل هو الذى في رجله اعوجاج ، وفي الحديث المذكور « جعد أعور مطموس العين ليست بناتئة » بنون ومثناة « ولا جحراء » بفتح الجيم وسكون المهملة ممدود أى عميقة ، وبتقديم الحاء أى ليست متصلبة ، وفي حديث عبد الله بن مغفل « ممسوح العين » وفي حديث سمرة مثله وكلاهما عند الطبراني ولكن في حديثهما « أعور العين اليسرى » ومثله لمسلم من حديث حذيفة ، وهذا بخلاف قوله في حديث الباب « أعور العين اليمنى » وقد اتفقا عليه من حديث ابن عمر فيكون أرجح ، وإلى ذلك أشار ابن عبد البر لكن جمع بينهما القاضي عياض فقال : تصحح الروايتان معا بأن تكون المطموسة والممسوحة هى العوراء الطافية بالهمز أى التى ذهب ضوؤها وهى العين اليمنى كما في حديث ابن عمر ، وتكون الجاحظة التى كأنها كوكب وكأنها نخاعة فى حائط هى الطافية بلا همز وهى العين اليسرى كما جاء فى الرواية الأخرى ، وعلى هذا فهو أعور العين اليمنى واليسرى معا فكل واحدة منهما عوراء أى

معيبة ، فإن الأعور من كل شيء المعيب ، وكلا عيني الدجال معيبة فأحدهما معيبة بذهاب ضوئها حتى ذهب إدراكها ، والأخرى بتئوتها انتهى . قال النووي : هو في نهاية الحسن . وقال القرطبي في « المفهم » : حاصل كلام القاضي أن كل واحدة من عيني الدجال عوراء إحدهما بما أصابها حتى ذهب إدراكها والأخرى بأصل خلقها معيبة ، لكن يبعد هذا التأويل أن كل واحدة من عينيها قد جاء وصفها في الرواية بمثل ما وصفت به الأخرى من العور فتأمل . وأجاب صاحبه القرطبي في التذكرة بأن الذي تأوله القاضي صحيح ، فإن المطموسة وهي التي ليست ناتئة ولا جحراء هي التي فقدت الإدراك ، والأخرى وصفت بأن عليها ظفرة غليظة وهي جلدة تغشى العين وإذا لم تقطع عميت العين ، وعلى هذا فالعور فيهما لأن الظفرة مع غلظتها تمنع الإدراك أيضاً ، فيكون الدجال أعمى أو قريباً منه إلا أنه جاء ذكر الظفرة في العين اليمنى في حديث سفينة وجاء في العين الشمال في حديث سمرة فأنه أعلم . قلت : وهذا هو الذي أشار إليه شيخه بقوله إن كل واحدة منهما جاء وصفها بمثل ما وصفت الأخرى ثم قال في « التذكرة » يحتمل أن تكون كل واحدة منهما عليها ظفرة فإن في حديث حذيفة أنه مسح العين عليها ظفرة غليظة قال : وإذا كانت المسحوخة عليها ظفرة فالتى ليست كذلك أولى ، قال : وقد فسرت الظفرة بأنها لحمه كالعلقة . قلت : وقع في حديث أبي سعيد عند أحمد « وعينه اليمنى عوراء جاحظة لا تخفى كأنها نخاعة في حائط مجصص ، وعينه اليسرى كأنها كوكب درى » فوصف عينيها معاً ، ووقع عند أبي يعلى من هذا الوجه « أعور ذو حدقة جاحظة لا تخفى كأنها كوكب درى » ولعلها أبين لأن المراد بوصفها بالكوكب شدة اتقادها ، وهذا بخلاف وصفها بالطمس ووقع في حديث أبي بن كعب عند أحمد والطبراني « إحدى عينيها كأنها زجاجة خضراء » وهو يوافق وصفها بالكوكب ، ووقع في حديث سفينة عند أحمد والطبراني « أعور عينه اليسرى بعينه اليمنى ظفرة غليظة » والذي يتحصل من مجموع الأخبار أن الصواب في طافية أنه بغير همز فإنها قيدت في رواية الباب بأنها اليمنى « وصرح في حديث عبد الله بن مغفل وسمرة وأبي بكرة بأن عينه اليسرى مسحوخة والطافية هي البارزة وهي غير المسحوخة ، والعجب ممن يجوز رواية الهمز في « طافية » وعدمه مع تضاد المعنى في حديث واحد فلو كان ذلك في حديثين لسهل الأمر ، وأما الظفرة فجائز أن تكون في كلا عينيها لأنه لا يضاد الطمس ولا التئؤ ، وتكون التي ذهب ضوؤها هي المطموسة والمعيبة مع بقاء ضوئها هي البارزة ، وتشبيهها بالنخاعة في الحائط المجصص في غاية البلاغة ، وأما تشبيهها بالزجاجة الخضراء والكوكب الدرى فلا ينافي ذلك فإن كثيراً ممن يحدث له في عينه التئؤ يبقى معه الإدراك فيكون الدجال من هذا القبيل والله أعلم . قال ابن العربي : في اختلاف صفات الدجال بما ذكر من النقص بيان أنه لا يدفع النقص عن نفسه كيف كان ، وأنه محكوم عليه في نفسه . وقال البيضاوى : الظفرة لحمه تنبت عند الماق ، وقيل جلدة تخرج في العين من الجانب الذى يلي الأنف ، ولا يمنع أن تكون في العين السالبة بحيث لا توارى الحدقة بأسرها بل تكون على حذتها .

قوله ( هذا الدجال ) في رواية شعيب « قلت من هذا ؟ قالوا » وكذا في رواية حنظلة ، وفي رواية مالك « فقبيل المسيح الدجال » ولم أقف على اسم القائل معنا .

قوله ( أقرب الناس به شهاب ابن قطن ) زاد في رواية شعيب « وابن قطن رجل من بنى المصطلق من خزاعة » وفي رواية حنظلة « أشبه من رأيت به ابن قطن » وزاد أحمد بن محمد المكي في روايته « قال الزهرى هلك في الجاهلية » وقدمت هناك سياق نسبته إلى خزاعة من فوائد الديماطى ، وسأذكر اسمه في آخر الباب مع

بقية صفته إن شاء الله تعالى ، واستشكل كون الدجال يطوف بالبيت وكونه يتلو عيسى بن مريم ، وقد ثبت أنه إذا رآه يذوب ، وأجابوا عن ذلك بأن الرؤيا المذكورة كانت في المنام ، ورؤيا الأنبياء وإن كانت وحيا لكن فيها ما يقبل التعبير . وقال عياض : لا إشكال في طواف عيسى بالبيت ، وأما الدجال فلم يقع في رواية مالك أنه طاف وهي أثبت ممن روى طوافه . وتعقب بأن الترجيح مع إمكان الجمع مردود ، لأن سكوت مالك عن نافع عن ذكر الطواف لا يرد رواية الزهري عن سالم ، وسواء ثبت أنه طاف أم لم يطف فرؤيته إياه بمكة مشكلة مع ثبوت أنه لا يدخل مكة ولا المدينة ، وقد انفصل عنه القاضي عياض بأن منعه من دخولها إنما هو عند خروجه في آخر الزمان . قلت : ويؤيده ما دار بين أبي سعيد وبين ابن صياد فيما أخرجه مسلم وأن ابن صياد قال له ألم يقل النبي صلى الله عليه وسلم إنه لا يدخل مكة ولا المدينة وقد خرجت من المدينة أريد مكة ، فتأوله من جزم بأن ابن صياد هو الدجال ، على أن المنع إنما هو حيث يخرج ، وكذا الجواب عن مشيه وراء عيسى عليه السلام ، الحديث السابع حديث عائشة « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعيز في صلاته من فتنة الدجال » وهو مختصر من حديث تقدم بتمامه في « باب الدعاء قبل السلام » وهو قبيل كتاب الجمعة أورده من طريق شعيب عن الزهري بهذا السند مطولا ثم قال « وعن الزهري » فذكر هذا الحديث هنا .

الحديث الثامن ، قوله ( أخبرني أبي ) هو عثمان بن جبلة بفتح الجيم والموحدة ابن أبي رواد بفتح الراء وتشديد الواو .

قوله ( عن عبد الملك ) هو ابن عمير ، ونسب عند مسلم في رواية محمد بن جعفر عن شعبة فقال « عن عبد الملك بن عمير » .

قوله ( ربهى ) بكسر الراء وسكون الموحدة وكسر العين المهملة اسم بلفظ النسب ، وهو ابن حراش بمهملة وآخره معجمة ، وحذيفة هو ابن إيمان .

قوله ( عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الدجال إن معه ) كذا ذكره شعبة مختصراً ، وتقدم في أول ذكر بني إسرائيل من طريق أبي عوانة عن عبد الملك عن ربهى قال « قال عقبة بن عمرو لحذيفة ألا تحدثنا ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : سمعته يقول إن مع الدجال إذا خرج » وكذا لمسلم من طريق شعيب بن صفوان عن عبد الملك .

قوله ( إن معه ماء وناراً ) عند مسلم من طريق نعيم بن أبي نعيم بن أبي هند عن ربهى « اجتمع حذيفة وأبو مسعود فقال حذيفة لأنا بما مع الدجال أعلم منه » وفي رواية أبي مالك الأشجعي عن ربهى عن حذيفة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنا أعلم بما مع الدجال منه معه نهران يجريان أحدهما رأى العين ماء أبيض والآخر رأى العين نار تأجج » وفي رواية شعيب بن صفوان « فأما الذى يراه الناس ماء فنار تحرق ، وأما الذى يراه الناس ناراً فماء بارد » الحديث ، وفي حديث سفينة عند أحمد والطبراني « معه واديان أحدهما جنة والآخر نار ، فناره جنة وجنته نار » وفي حديث أبي أمامة عند ابن ماجه « وإن من فتنته أن معه جنة وناراً فناره جنة وجنته نار ، فمن ابتلى بناره فليستغث بالله وليقرأ فواتح الكهف فتكون عليه برداً وسلاماً » .

قوله ( فناره ماء بارد وماؤه نار ) زاد محمد بن جعفر في روايته « فلا تهلکوا » وفي رواية أبي مالك



« فإن أدركه أحد فليأت النهر الذى يراه ناراً وليغمض ثم ليطأطأ رأسه فيشرب » وفى رواية شعيب ابن صفوان « فمن أدرك ذلك منكم فليقع فى الذى يراه ناراً فإنه ماء عذب طيب » وكذا فى رواية أبى عوانة وفى حديث أبى سلمة عن أبى هريرة « وإنه يجيء معه مثل الجنة والنار ، فالتى يقول إنها الجنة هى النار » أخرجه أحمد ، وهذا كله يرجع إلى اختلاف المرئى بالنسبة إلى الرأى ، فإما أن يكون الدجال ساجراً فيخيل الشيء بصورة عكسه ، وإما أن يجعل الله باطن الجنة التى يسخرها الدجال ناراً وباطن النار جنة ، وهذا الراجح . وإما أن يكون ذلك كناية عن النعمة والرحمة بالجنة وعن المحنة والنقمة بالنار ، فمن أطاعه فأنعم عليه بجنته يؤول أمره إلى دخول نار الآخرة وبالعكس ، ويحتمل أن يكون ذلك من جملة المحنة والفتنة فيرى الناظر إلى ذلك من دهشته النار فيظنها جنة وبالعكس .

الحديث التاسع ، قوله ( عن قتادة عن أنس ) يأتى فى التوحيد عن حفص بن عمر عن شعبة أنبأنا قتادة سمعت أنسا .

قوله ( ما بعث نبي إلا أنذر أمته الأعور الكذاب ) فى رواية حفص « ما بعث الله من نبي » وقد تقدم بيانه فى الحديث الخامس ،

قوله ( ألا إنه أعور ) بتخفيف اللام وهى حرف تنبيه .

قوله ( وإن ربكم ليس بأعور ) تقدم بيان الحكمة فيه فى الحديث الخامس بما فيه مقنع .

قوله ( وإن بين عينيه مكتوب كافر ) كذا للأكثر والجمهور « مكتوباً » ولا إشكال فيه لأنه إما اسم إن وإما حال ، وتوجيه الأول أنه حذف اسم إن والجملة بعده مبتدأ وخبر فى موضع خبر إن والاسم المحذوف إما ضمير الشأن أو يعود على الدجال ، ويجوز أن يكون كافر مبتدأ والخبر بين عينيه ، وعند مسلم من رواية محمد ابن جعفر عن شعبة « مكتوب بين عينيه ك ف ر » ومن طريق هشام عن قتادة حدثنى أنس بلفظ « الدجال مكتوب بين عينيه ك ف ر » أى كافر ، ومن طريق شعيب بن الحبحاب عن أنس « مكتوب بين عينيه كافر ثم تهاجها ك ف ر يقرؤه كل مسلم » وفى رواية عمر بن ثابت عن بعض الصحابة « يقرؤه كل من كره عمله » أخرجه الترمذى ، وهذا أخص من الذى قبله . وفى حديث أبى بكره عند أحمد « يقرؤه الأُمى والكاتب » ونحوه فى حديث معاذ عند البزار . وفى حديث أبى أمامة عند ابن ماجه « يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب » ولأحمد عن جابر « مكتوب بين عينيه كافر » مهجاة ومثله عند الطبرانى من حديث أسماء بنت عميس ، قال ابن العرى : فى قوله ك ف ر إشارة إلى أن فعل وفاعل من الكفر إنما يكتب بغير ألف وكذا هو فى رسم المصحف وإن كان أهل الخط أثبتوا فى فاعل ألفاً فذاك لزيادة البيان ، وقوله « يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب » إخبار بالحقيقة « وذلك أن الإدراك فى البصر يخلقه الله للبعد كيف شاء ومتى شاء ، فهذا يراه المؤمن بغير بصره وإن كان لا يعرف الكتابة ، ولا يراه الكافر ولو كان يعرف الكتابة كما يرى المؤمن الأدلة بعين بصيرته ولا يراها الكافر فيخلق الله للمؤمن الإدراك دون تعلم لأن ذلك الزمان تنخرق فيه العادات فى ذلك » ويحتمل قوله يقرؤه من كره عمله أن يراد به المؤمنون عموماً ويحتمل أن يختص ببعضهم ممن قوى إيمانه ، وقال النووى : الصحيح الذى عليه المحققون أن الكتابة المذكورة حقيقة جعلها الله علامة قاطعة بكذب

الدجال فيظهر الله المؤمن عليها ويخفيها على من أراد شقاوته . وحكى عياض خلافاً وأن بعضهم قال « هي مجاز عن سمة الحدوث عليه » وهو مذهب ضعيف ، ولا يلزم من قوله « يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب » أن لا تكون الكتابة حقيقة بل يقدر الله على غير الكاتب علم الإدراك فيقرأ ذلك وإن لم يكن سبق له معرفة الكتابة ، وكأن السر اللطيف في أن الكاتب وغير الكاتب يقرأ ذلك لمناسبة أن كونه أعور يدركه كل من رآه فالله أعلم .

الحديث العاشر والحادي عشر ، قوله ( فيه أبو هريرة وابن عباس ) أى يدخل في الباب حديث أى هريرة وحديث ابن عباس ، فيحتمل أن يريد أصل الباب فيتناول كلامه كل شيء ورد مما يتعلق بالدجال من حديث المذكورين ، ويحتمل أن يريد خصوص الحديث الذى قبله وهو أن كل نبى أنذر قومه الدجال وهو أقوب ، فمما ورد عن أى هريرة في ذلك ما تقدم في ترجمة نوح من أحاديث الأنبياء من رواية يحيى ابن أى كثير عن أى سلمة عن أى هريرة « قال النبى صلى الله عليه وسلم ألا أحدثكم حديثاً عن الدجال ما حدث به نبى قومه ؟ إنه أعور ، وإنه يحىء معه تمثال الجنة والنار ، فالتى يقول إنها الجنة هي النار ، وإنى أنذركم كما أنذر به نوح قومه » وأخرج البزار بسند جيد عن أى هريرة « سمعت أبا القاسم الصادق المصدوق يقول : يخرج مسيح الضلالة فيبلغ ما شاء الله أن يبلغ من الأرض في أربعين يوماً ، فيلقى المؤمنون منه شدة شديدة » الحديث ، ومما ورد في ذلك من حديث ابن عباس ما تقدم أيضاً في الملائكة من طريق أى العالية عن ابن عباس في ذكر صفة موسى عليه السلام وفيه « وذكر أنه رأى الدجال » ووقع عند أحمد والطبراني من طريق أخرى عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال في الدجال « أعور هجان — بكسر أوله وتخفيف الجيم أى أبيض أزهر — كأن رأسه أصلة أشبه الناس بعبد العزى بن قطن ، فأما هلك الهلك فإن ربكم ليس بأعور » وفي لفظ للطبراني « ضخم فيلمانى — بفتح الفاء وسكون التحتانية وفتح اللام وبعد الألف نون — أى عظيم الجنة كأن رأسه أغصان شجرة » يريد أن شعر رأسه كثير متفرق قائم « أشبه الناس بعبد العزى بن قطن رجل من خزاعة » وفي حديث النواس بن سمعان عند مسلم والترمذى وابن ماجه « شاب قطط عينه قائمة » ولابن ماجه « كأنى أشبه بعبد العزى بن قطن » وعند البزار من حديث الغلتان بن عاصم « أجلى الجبهة عريض النحر ممسوح العين اليسرى كأنه عبد العزى بن قطن » وقد تقدم في ترجمة عيسى سياق نسب عبد العزى بن قطن ، ووقع في حديث أى هريرة عند أحمد نحوه لكن قال « كأنه قطن بن عبد العزى » وزاد « فقال يا رسول الله هل يضرنى شبهه ؟ قال : لا ؛ أنت مؤمن وهو كافر » وهذه الزيادة ضعيفة فإن في سننه المسعودى وقد اختلط والمحفوظ أنه عبد العزى بن قطن وأنه هلك في الجاهلية كما قال الزهرى ، والذى قال « هل يضرنى شبهه » هو أكرم بن أى الجون ، وإنما قاله في حق عمرو بن لحي كما أخرجه أحمد والحاكم من طريق محمد بن عمرو عن أى سلمة عن أى هريرة رفعه « عرضت على النار فرأيت فيها عمرو بن لحي » الحديث وفيه « وأشبه من رأيت به أكرم بن أى الجون . فقال أكرم : يا رسول الله أضرنى شبهه ؟ قال : لا ؛ إنك مسلم وهو كافر » فأما الدجال فشبهه بعبد العزى بن قطن وشبه عينه الممسوحة بعين أى يحيى الأنصارى كما تقدم والله أعلم ، وفي حديث حذيفة عند مسلم « جفال الشعر » وهو بضم الجيم وتخفيف الفاء أى كثيره

## باب لا يدخل المدينة الدجال

- [٧١٣٢] ٦٨٧٤- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبا سعيد قال : نا النبي صلى الله عليه يوماً حديثاً طويلاً عن الدجال ، فكان فيما يحدثنا به أنه قال : « يأتي الدجال - وهو محرّم عليه أن يدخل نقاب المدينة - فينزل بعض السباخ التي تلي المدينة ، فيخرج إليه يومئذ رجل وهو خير الناس - أو من خيار الناس - فيقول : أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله صلى الله عليه حديثه ، فيقول الدجال : أرأيتم إن قتلتم هذا ثم أحييته هل تشكون في الأمر ؟ فيقولون : لا ، فيقتله ثم يحييه ، فيقول : والله ما كنت فيك أشد بصيرة مني اليوم ، فيريد الدجال أن يقتله فلا يسلم عليه » .
- [٧١٣٣] ٦٨٧٥- نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نعيم بن عبد الله الحمير عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال » .
- [٧١٣٤] ٦٨٧٦- حدثنا يحيى بن موسى قال نا يزيد بن هارون قال أنا شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « المدينة يأتيها الدجال فيجد الملائكة يحرسونها فلا يقربها الدجال والطاعون إن شاء الله » .

**قوله ( باب لا يدخل الدجال المدينة )** أى المدينة النبوية ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول قوله « حدثنا النبي صلى الله عليه وسلم يوماً حديثاً طويلاً عن الدجال » كذا ورد من هذا الوجه مبهماً وقد ورد من غير هذا الوجه عن أبي سعيد ما لعله يؤخذ منه ما لم يذكر كما في رواية أبي نضرة عن أبي سعيد أنه يهودى وأنه لا يولد له وأنه لا يدخل المدينة ولا مكة أخرجه مسلم ، وفي رواية عطية عن ابن أبي سعيد رفعه في صفة عين الدجال كما تقدم وفيه « ومعه مثل الجنة والنار ، وبين يديه رجلان ينذران أهل القرى ، كلما خرجا من قرية دخل أوائله » أخرجه أبو يعلى والبخاري وهو عند أحمد بن منيع مطول وسنده ضعيف ، وفي رواية أبي الوداك عن أبي سعيد رفعه في صفة عين الدجال أيضاً وفيه « معه من كل لسان ، ومعه صورة الجنة الخضراء يجري فيها الماء وصورة النار سوداء تدخن » .

**قوله ( يأتي الدجال )** أى إلى ظاهر المدينة .

**قوله ( فينزل بعض السباخ )** بكسر المهملة وتخفيف الموحدة جمع سبخة بفتحين وهى الأرض الرملية التى لا تنبت للموحتها ، وهذه الصفة خارج المدينة من غير جهة الحرة .

**قوله ( التى تلي المدينة )** أى من قبل الشام .

**قوله ( فيخرج إليه يومئذ رجل هو خير الناس أو من خيار الناس )** في رواية صالح عن ابن شهاب عند مسلم « أو من خير الناس » وفي رواية أبي الوداك عن أبي سعيد عند مسلم « فيتوجه قبله رجل من المؤمنين ، فيلقاه مسالخ الدجال فيقولون أو ماتؤمن برئنا ؟ فيقول ما برئنا خفاء ، فينطلقون به إلى الدجال بعد أن يريدوا قتله ، فإذا رآه قال : يا أيها الناس هذا الدجال الذى ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية عطية « فيدخل القرى كلها غير مكة والمدينة حرمتا عليه ، والمؤمنون متفرقون في الأرض ، فيجمعهم الله فيقول

رجل منهم : والله لأنطلقن فلأنظرن هذا الذى أنذرناه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيمنعه أصحابه خشية أن يفتن به ، فيأتى حتى إذا أتى أذى مسلحة من مسالحه أخذوه فسألوه ما شأنه فيقول : أريد الدجال الكذاب ، فيكتبون إليه بذلك فيقول ارسلوا به إلى ، فلما رآه عرفه .

**قوله ( فيقول أشهد أنك الدجال الذى حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثه )** فى رواية عطية « أنت الدجال الكذاب الذى أنذرناه رسول الله صلى الله عليه وسلم » وزاد « فيقول له الدجال لتطيعنى فيما أمرك به أو لأشقتك شقتين ، فينادى : يا أيها الناس هذا المسيح الكذاب » .

**قوله ( فيقول الدجال أرايتم إن قتلتم هذا ثم أحيتته هل تشكون فى الأمر ؟ فيقولون : لا )** فى رواية عطية « ثم يقول الدجال لأوليائه » وهذا يوضح أن الذى يحببه بذلك أتباعه ، ويرد قول من قال : إن المؤمنين يقولون له ذلك تقية ، أو مرادهم لا نشك أى فى كفره وبطلان قوله .

**قوله ( فيقتله ثم يحببه )** فى رواية أبى الوداك « فيأمر به الدجال فيشبع فيشبع ظهره وبطنه ضرباً » فيقول : أما تؤمن بى ؟ فيقول : أنت المسيح الكذاب ، فيؤمر به فيؤثر بالميشار من مفرقه حتى يفرق بين رجله ثم يمشى الدجال بين القطعتين ثم يقول : قم ، فيستوى قائماً « وفى حديث النواس بن سميان عن مسلم « فيدعو رجلاً ممتلاً شاباً فيضربه بالسيف فيقطعه جزئين ، ثم يدعوه فيقبل ويتهلل وجهه يضحك » وفى رواية عطية « فيأمر به فيمد برجله ثم يأمر بحديدة فتوضع على عجب ذنبه ثم يشقه شقتين ، ثم قال الدجال لأوليائه : أرايتم إن أحيت لكم هذا ، ألسنتم تعلمون أنى ربكم ؟ فيقولون : نعم ، فيأخذ عصاً فضرب أحد شقيه فاستوى قائماً فلما رأى ذلك أولياؤه صدقوه وأحبوه وأيقنوا بذلك أنه ربهم » وعطية ضعيف . قال ابن العرى هذا اختلاف عظيم يعنى فى قتله بالسيف وبالميشار ، قال فيجمع بأنهما رجلان يقتل كلا منهما قتلة غير قتلة الآخر ، كذا قال ، والأصل عدم التعدد ، ورواية الميشار تفسر رواية الضرب بالسيف ، فلعل السيف كان فيه فلول فصار كالميشار وأراد المبالغة فى تعذيبه بالقتلة المذكورة ، ويكون قوله « فضره بالسيف » مفسراً لقوله إنه نشره وقوله « فيقطعه جزئين » إشارة إلى آخر أمره لما ينتهى نشره . قال ابن العرى : وقد وقع فى قصة الذى قتله الخضر أنه وضع يده فى رأسه فاقتلعه ، وفى أخرى فأضجعه بالسكين فذبحه ، فلم يكن بد من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى لكون القصة واحدة . قلت : وقد تقدم فى تفسير الكهف بيان التوفيق بين الروايتين أيضاً بحمد الله تعالى . قال الخطاى : فإن قيل كيف يجوز أن يجرى الله الآية على يد الكافر ؟ فإن إحياء الموتى آية عظيمة من آيات الأنبياء فكيف ينالها الدجال وهو كذاب مفتر يدعى الربوبية ؟ فالجواب أنه على سبيل الفتنة للعباد إذ كان عندهم ما يدل على أنه مبطل غير محق فى دعواه وهو أنه أعور مكتوب على جبهته كافر يقرؤه كل مسلم ، فدعواه داحضة مع وسم الكفر ونقص الذات والقدر ، إذ لو كان لها لأزال ذلك عن وجهه ، وآيات الأنبياء سالمة من المعارضة فلا يشتبهان وقال الطبرى : لا يجوز أن تعطى أعلام الرسل لأهل الكذب والإفك فى الحالة التى لا سبيل لمن عاين ما أتى به فيها إلا الفصل بين الحق منهم والمبطل ، فأما إذا كان لمن عاين ذلك السبيل إلى علم الصادق من الكاذب فمن ظهر ذلك على يده فلا ينكر إعطاء الله ذلك للكذابين ، فهذا بيان الذى أعطيه الدجال من ذلك فتنة لمن شاهده ومحنة لمن عاينه انتهى . وفى الدجال مع ذلك دلالة بينة لمن عقل على كذبه . لأنه ذو أجزاء مؤلفة ، وتأثير الصنعة فيه ظاهر مع ظهور الآفة به من عور عينيه ، فإذا دعا الناس إلى أنه ربهم فأسوأ حال من يراه من ذوى العقول أن يعلم أنه لم يكن ليسوى خلق غيره

ويعدله ويحسنه ولا يدفع النقص عن نفسه ، فأقل ما يجب أن يقول : يا من يزعم أنه خالق السماء والأرض صور نفسك وعدلها وأزل عنها العاهة ، فإن زعمت أن الرب لا يحدث في نفسه شيئاً فأزل ما هو مكتوب بين عينيك . وقال المهلب : ليس في اقتدار الدجال على إحياء المقتول المذكور ما يخالف ما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم « هو أهون على الله من ذلك » أى من أن يمكن من المعجزات تمكيناً صحيحاً ، فإن اقتداره على قتل الرجل ثم إحيائه لم يستمر له فيه ولا في غيره ولا استضر به المقتول إلا ساعة تألمه بالقتل مع حصول ثواب ذلك له ، وقد لا يكون وجد للقتل ألماً لقدرة الله تعالى على دفع ذلك عنه . وقال ابن العري : الذى يظهر على يدي الدجال من الايات من إنزال المطر والخصب على من يصدقه والجذب على من يكذبه واتباع كنوز الأرض له ومأمعه من جنة ونار ومياه تجري كل ذلك محنة من الله واختبار ليهلك المرتاب وينجو المتيقن ، وذلك كله أمر مخوف ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « لا فتنة أعظم من فتنة الدجال » وكان يستعيز منها في صلاته تشريعاً لأمته ، وأما قوله في الحديث الآخر عند مسلم « غير الدجال أخوف لى عليكم » فإنما قال ذلك للصحابة لأن الذى يخافه عليهم أقرب إليهم من الدجال فالقريب المتيقن وقوعه لمن يخاف عليه يشتد الخوف منه على البعيد المظنون وقوعه به ولو كان أشد .

**قوله ( فيقول والله ما كنت فيك أشد بصيرة منى اليوم )** فى رواية أبى الوداك « ما ازددت فيك إلا بصيرة » ثم يقول « يا أيها الناس إنه لا يفعل بعدى بأحد من الناس » وفى رواية عطية « فيقول له الدجال أما تؤمن بى ؟ فيقول : أنا الآن أشد بصيرة فيك منى . ثم نادى فى الناس : يا أيها الناس هذا المسيح الكذاب ، من أطاعه فهو فى النار ، ومن عصاه فهو فى الجنة » ونقل ابن التين عن الدوادى أن الرجل إذا قال ذلك للدجال ذاب كما يذوب الملح فى الماء ، كذا قال ، والمعروف أن ذلك إنما يحصل للدجال إذا رأى عيسى بن مريم .

**قوله ( فيريد الدجال أن يقتله فلا يسلط عليه )** فى رواية أبى الوداك « فيأخذه الدجال ليذبحه فيجعل ما بين رقبته إلى ترقوته نحاس فلا يستطيع إليه سبيلاً » وفى رواية عطية « فقال له الدجال : لتطيعنى أو لأذبحنك ، فقال : والله لا أطيعك أبداً ، فأمر به فاضجع فلا يقدر عليه ولا يتسلط عليه مرة واحدة » زاد فى رواية عطية « فأخذ يديه ورجليه فألقى فى النار وهى غبراء ذات دخان » وفى رواية أبى الوداك « فيأخذ يديه ورجليه فيقذف به فيحسب الناس أنه قذفه إلى النار وإنما ألقى فى الجنة » زاد فى رواية عطية « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذلك الرجل أقرب أمتى منى وأرفعهم درجة » وفى رواية أبى الوداك « هذا أعظم شهادة عند رب العالمين » ووقع عند أبى يعلى وعبد بن حميد من رواية حجاج بن أرطاة عن عطية أنه « يذبح ثلاث مرات ثم يعود ليذبحه الرابعة فيضرب الله على حلقه بصفيحة نحاس فلا يستطيع ذبحه » والأول هو الصواب . ووقع فى حديث عبد الله بن عمرو رفعه فى ذكر الدجال « يدعو برجل لا يسلطه الله إلا عليه » فذكر نحو رواية أبى الوداك وفى آخره « فيهبى إليه بسيفه فلا يستطيعه فيقول : أخروه عنى » وقد وقع فى حديث عبد الله بن معتمر ثم يدعو برجل فيما يرون فيؤمر به فيقتل ثم يقطع أعضائه كل عضو على حدة فيفرق بينها حتى يراه الناس ثم يجمعها ثم يضرب بعصاه فإذا هو قائم فيقول : أنا الله الذى أميت وأحيى ، قال وذلك كله سحر سحر أعين الناس ليس يعمل من ذلك شيئاً ، وهو سند ضعيف جداً . وفى رواية أبى يعلى من الزيادة « قال أبو سعيد كنا نرى ذلك الرجل عمر بن الخطاب لما نعلم من قوته وجلده » ووقع فى صحيح مسلم عقب رواية

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة « قال أبو إسحق : يقال إن هذا الرجل هو الخضر » كذا أطلق فظن القرطبي أن أبا إسحق المذكور هو السبيعي أحد الثقات من التابعين ولم يصب في ظنه فإن السند المذكور لم يجر لأبي إسحق فيه ذكر ، وإنما أبو إسحق الذي قال ذلك هو إبراهيم بن محمد بن سفيان الزاهد راوى صحيح مسلم عنه كما جزم به عياض والنووى وغيرهما وقد ذكر ذلك القرطبي في تذكرته أيضاً قيل ، فكأن قوله في الموضع الثاني السبيعي سبق قلم ، ولعل مستنده في ذلك ما قاله معمر في جامعته بعد ذكر هذا الحديث « قال معمر بلغني أن الذي يقتل الدجال الخضر » وكذا أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرزاق عن معمر قال « كانوا يرون أنه الخضر » وقال ابن العري سمعت من يقول : إن الذي يقتله الدجال هو الخضر ، وهذه دعوى لا برهان لها . قلت : وقد تمسك من قاله بما أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي عبيدة بن الجراح رفعه في ذكر الدجال « لعله أن يدركه بعض من رآني أو سمع كلامي » الحديث . ويعكر عليه قوله في رواية لمسلم تقدم التنبيه عليها « شاب ممتلئ شباباً » ويمكن أن يجاب بأن من جملة خصائص الخضر أن لا يزال شاباً ، ويحتاج إلى دليل . الحديث الثاني حديث نعيم عن أبي هريرة « على أنقاب المدينة ملائكة » تقدم شرحه في فضائل المدينة أواخر « كتاب الحج » وتقدم هناك من حديث أنس « ليس من بلد إلا سيطوه الدجال إلا مكة والمدينة » وكذا وقع في حديث جابر « يسبح في الأرض أربعين يوماً يرد كل بلدة غير هاتين البلدين مكة والمدينة حرمهما الله تعالى عليه يوم من أيامه كالسنة ويوم كالشهر ويوم كالجمعة وبقية أيامه كأيامكم هذه » أخرجه الطبراني وهو عند أحمد بنحوه بسند جيد ولفظه « تطوى له الأرض في أربعين يوماً إلا ما كان من طيبة » الحديث وأصله عند مسلم من حديث النواس بن سمعان بلفظ « قلنا يا رسول الله فما لبثه في الأرض ؟ قال : أربعين يوماً » فذكره وزاد « قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كالسنة يكفيننا فيه صلاة يوم ، قال : لا أقدروا له قدره . قلنا : يا رسول الله وما إسرعه في الأرض ؟ قال : كالغيث استدبرته الريح » وله عن عبد الله بن عمرو « يخرج الدجال في أمتي فيمكث أربعين ، لا أدرى أربعين يوماً أو أربعين شهراً أو أربعين عاماً » الحديث ، والحزم بأنها أربعون يوماً مقدم على هذا التردد ، فقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بلفظ « يخرج — يعنى الدجال — فيمكث في الأرض أربعين صباحاً يرد فيها كل منهل إلا الكعبة والمدينة وبيت المقدس » الحديث ووقع في حديث سمرة المشار إليه قبل « يظهر على الأرض كلها إلا الحرمين وبيت المقدس فيحصر المؤمنين فيه ثم يهلكه الله » وفي حديث جنادة بن أبي أمية « أتينا رجلاً من الأنصار من الصحابة قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أنذركم المسيح » الحديث وفيه « يمكث في الأرض أربعين صباحاً ، يبلغ سلطانه كل منهل ، لا يأتي أربعة مساجد الكعبة ومسجد الرسول ومسجد الأقصى والطور » أخرجه أحمد ورجاله ثقات .

الحديث الثالث حديث أنس ، قوله ( يأتيها الدجال ) أى المدينة ( فيجد الملائكة يحرسونها ) في حديث محجن بن الأدرع عند أحمد والحاكم في ذكر المدينة « ولا يدخلها الدجال إن شاء الله كلما أراد دخولها تلقاه بكل نقب من أنقابها ملك مصلت سيفه يمنعه عنها » وعند الحاكم من طريق أبي عبد الله القراط سمعت سعد بن مالك وأبا هريرة يقولان « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بارك لأهل المدينة » الحديث وفيه « إلا أن الملائكة مشتبكة بالملائكة ، على كل نقب من أنقابها ملكان يحرسانها لا يدخلها الطاعون

ولا الدجال « قال ابن العري : يجمع بين هذا وبين قوله « على كل نقب ملكان » أن سيف أحدهما مسلول والآخر بخلافه .

**قوله ( فلا يقربها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله )** قيل هذا الاستثناء محتمل للتعليق ومحتمل للتبرك وهو أولى ، وقيل إنه يتعلق بالطاعون فقط وفيه نظر ، وحديث محجن بن الأدرع المذكور آنفاً يؤيد أنه لكل منهما . وقال القاضي عياض : في هذه الأحاديث حجة لأهل السنة في صحة وجود الدجال وأنه شخص معين يتلى الله به العباد ويقدره على أشياء كإحياء الميت الذى يقتله وظهور الخصب والأنهار والجنة والنار واتباع كنوز الأرض له وأمره السماء فتمطر والأرض فتنبت وكل ذلك بمشيئة الله ، ثم يعجزه الله فلا يقدر على قتل ذلك الرجل ولا غيره ، ثم يبطل أمره ويقتله عيسى بن مريم وقد خالف في ذلك بعض الخوارج والمعتزلة والجهمية فأنكروا وجوده وردوا الأحاديث الصحيحة ، وذهب طوائف منهم كالجبائي إلى أنه صحيح الوجود لكن كل الذى معه مخاريق وخيالات لا حقيقة لها ، وألجأهم إلى ذلك أنه لو كان ما معه بطريق الحقيقة لم يوثق بمعجزات الأنبياء ، وهو غلط منهم لأنه لم يدع النبوة فتكون الخوارق تدل على صدقه ، وإنما ادعى الإلهية وصورة حاله تكذبه لعجزه ونقصه فلا يغتر به إلا رعاع الناس إما لشدة الحاجة والفاقة وإما تقية وخوفاً من أذاه وشره مع سرعة مروره في الأرض فلا يمكث حتى يتأمل الضعفاء حاله ، فمن صدقه في تلك الحال لم يلزم منه بطلان معجزات الأنبياء ، ولهذا يقول له الذى يحويه بعد أن يقتله « ما ازددت فيك إلا بصيرة » . قلت : ولا يعكر على ذلك ماورد في حديث أبى أمامة عند ابن ماجة أنه « يبدأ فيقول أنا نبي ، ثم يثنى فيقول أنا ربكم » فإنه يحمل على أنه ، إنما يظهر الخوارق بعد قوله الثانى . ووقع في حديث أبى أمامة المذكور « وإن من فتنته أن يقول للأعرابي : أرايت إن بعثت لك أباك وأملك أتشهد أنى ربك ؟ فيقول نعم ، فيمثل له شيطانان في صورة أبيه وأمه يقولان له : يا بنى اتبعه فإنه ربك ، وإن من فتنته أن يمر بالحي فيكذبونه فلا تبقى لهم سائمة إلا هلكت ، ويمر بالحي فيصدقونه فيأمر السماء أن تمطر والأرض أن تنبت فتمطر وتنبت حتى تروح مواشيهم من يومهم ذلك أسمن ما كانت وأعظم وأمدة خواصر وأدرة ضروعاً » .

### باب يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ

[٧١٣٥] ٦٨٧٧- فابو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري ... ح. ونا إسماعيل قال ني أخي عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن زينب بنت أبي سلمة حدثت عن أم حبيبة بنت أبي سفيان عن زينب بنت جحش أن رسول الله صلى الله عليه دخل عليها يوماً فرعاً يقول : « لا إله إلا الله ، ويل للعرب من شرٍ قد اقترب . ففتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه » - وحلق بإصبعيه الإبهام والتي تليها - قالت زينب بنت جحش : فقلت يا رسول الله ، أفنهلك وفينا الصالحون ؟ قال : « نعم ، إذا كثر الخبث » .

[٧١٣٦] ٦٨٧٨- فاموسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « يفتح الردم - ردم يأجوج ومأجوج - مثل هذه » . وعقد وهيب تسعين .

**قوله ( باب يأجوج ومأجوج )** تقدم شيء من خبرهم في ترجمة ذى القرنين من أحاديث الأنبياء وأنهم من بنى آدم ثم بنى يافث بن نوح . وبه جزم وهب وغيره ، وقيل لأنهم من أترك قاله الضحاك ، وقيل يأجوج

من الترك ومأجوج من الديلم وعن كعب : هم من ولد آدم من غير حواء وذلك أن آدم نام فاحتلم فامتزجت نطفته بالتراب فخلق منها يأجوج ومأجوج ، ورد بأن النبي لا يحتلم ، وأجيب عنه بأن المنفى أن يرى في المنام أنه يجامع فيحتمل أن يكون دفع الماء فقط وهو جائز كما يجوز أن يبول ، والأول المعتمد ، وإلا فأين كانوا حين الطوفان ويأجوج ومأجوج بغير همز لأكثر القراء ، وقرأ عاصم بالهمزة الساكنة فيهما وهي لغة بني أسد ، وقرأ العجاج وولده رؤبة آجوج بهمزة بدل الياء وهما اسمان أعجميان عند الأكثر منعا من الصرف للعلمية والعجمة ، وقيل بل عرييان ، واختلف في اشتقاقهما فقيل من أجيج النار وهو التهايا ، وقيل من الأجة بالتشديد وهي الاختلاط أو شدة الحر وقيل من الأج وهو سرعة العدو ، وقيل من الأجاج وهو الماء الشديد الملوحة ، ووزنهما يفعل ومفعول وهو ظاهر قراءة عاصم وكذا الباقي إن كانت الألف مسهلة من الهمزة ، فقيل فاعول من يج مج ، وقيل مأجوج من ماج إذا اضطرب ، ووزنه أيضا مفعول قاله أبو حاتم ، قال والأصل موجوج ، وجميع ما ذكر من الاشتقاق مناسب لحالهم ، ويؤيد الاشتقاق وقول من جعله من ماج إذا اضطرب قوله تعالى ﴿ وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ﴾ وذلك حين يخرجون من السد ، وجاء في صفتهم ما أخرجه ابن عدى وابن أبي حاتم والطبراني في « الأوسط » وابن مردويه من حديث حذيفة رفعه قال « يأجوج أمة ومأجوج أمة كل أمة أربعمئة ألف لا يموت الرجل منهم حتى ينظر إلى ألف ذكر من صلبه كلهم قد حمل السلاح » وهو من رواية يحيى بن سعيد العطار عن محمد بن إسحق عن الأعمش ، والعطار ضعيف جداً ، ومحمد بن إسحق قال ابن عدى ليس هو صاحب المغازي بل هو العكاشي ، قال والحديث موضوع ، وقال ابن أبي حاتم منكر ، قلت : لكن لبعضه شاهد صحيح أخرجه ابن حبان من حديث ابن مسعود رفعه « إن يأجوج ومأجوج أقل ما يترك أحدهم لصلبه ألفاً من الذرية » وللنسائي من رواية عمرو ابن أوس عن أبيه رفعه « إن يأجوج ومأجوج يجامعون ما شاعوا ولا يموت رجل منهم إلا ترك من ذريته ألفاً فصاعداً » وأخرج الحاكم وابن مردويه من طريق عبد الله بن عمرو « أن يأجوج ومأجوج من ذرية آدم ، ووراءهم ثلاث أمم ، ولن يموت منهم رجل إلا ترك من ذريته ألفاً فصاعداً » وأخرج عبد بن حميد بسند صحيح عن عبد الله بن سلام مثله ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن عمرو قال « الجن والإنس عشرة أجزاء ، فتسعة أجزاء يأجوج ومأجوج وجزء سائر الناس » ومن طريق شريح بن عبيد عن كعب قال : هم ثلاثة أصناف صنف أجسادهم كالأرز بفتح الهمزة وسكون الراء ثم زاي هو شجر كبار جداً ، وصنف أربعة أذرع في أربعة أذرع وصنف يفترشون آذانهم ويلتحفون بالأخرى . ووقع نحو هذا في حديث حذيفة . وأخرج أيضاً هو والحاكم من طريق أبي الجوزاء عن ابن عباس يأجوج ومأجوج شبرا شبرا وشبرين شبرين وأطولهم ثلاثة أشبار وهم من ولد آدم ومن طريق أبي هريرة رفعه « ولد لنوح سام وحام ويافث ، فولد لسام العرب وفارس والروم ، وولد لحام القبط والبربر والسودان » وولد ليافث يأجوج ومأجوج والترك والصقالية « وفي سننه ضعف . ومن رواية سعيد بن بشير عن قتادة قال : يأجوج ومأجوج ثنتان وعشرون قبيلة ، بنى ذو القرنين السد على إحدى وعشرين « وكانت منهم قبيلة غائبة في الغزو وهم الأتراك فبقوا دون السد » وأخرج ابن مردويه من طريق السدي قال : الترك سرية من سرايا يأجوج ومأجوج خرجت تغير فجاء ذو القرنين فبنى السد فبقوا خارجاً . ووقع في « فتاوى الشيخ محيي الدين » يأجوج ومأجوج من أولاد آدم لا من حواء عند جماهير العلماء فيكون إخواننا لأب كذا قال ولم تر هذا عن أحد من السلف إلا عن



كعب الأحبار ، ويرده الحديث المرفوع أنهم من ذرية نوح ونوح من ذرية حواء قطعاً .

قوله ( وحدثنا إسماعيل ) هو ابن أويس عبد الله الأصبحي ، وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال . وعحمد بن أبي عتيق نسب لجدده وهو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن ابن أبي بكرة ، وهذا السند كله مدنيون ، وهو أنزل من الذي قبله بدرجتين ، ويقال إنه أطول سنداً في البخاري فإنه تساعي ، وغفل الزركشي فقال : فيه أربع نسوة صحايات ، وليس كما قال ، بل فيه ثلاثة كما قدمت إيضاحه في أوائل الفتن في « باب قول النبي صلى الله عليه وسلم ويل للعرب » وذكرت هناك الاختلاف على سفيان بن عيينة في زيادة حبيبة بنت أم حبيبة في الإسناد .

قوله ( إن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوماً فزعا ) بفتح الفاء وكسر الزاي ، في رواية ابن عيينة « استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم من النوم محمراً وجهه يقول » فيجمع على أنه دخل عليها بعد أن استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم فزعا ، وكانت حمرة وجهه من ذلك الفزع ، وجمع بينهما في رواية سليمان ابن كثير عن الزهري عند أبي عوانة فقال « فزعا محمراً وجهه » .

قوله ( ويل للعرب من شر قد اقترب ) خص العرب بذلك لأنهم كانوا حيثئذ معظم من أسلم ، والمراد بالشر ما وقع بعده من قتل عثمان ، ثم توالى الفتن حتى صارت العرب بين الأمم كالقصعة بين الأكلة كما وقع في الحديث الآخر « يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة على قصعتها » وأن المخاطب بذلك العرب ، قال القرطبي : ويحتمل أن يكون المراد بالشر ما أشار إليه في حديث أم سلمة « ماذا أنزل الليلة من الفتن وماذا أنزل من الخزائن » فأشار بذلك إلى الفتوح التي فتحت بعده فكثرت الأموال في أيديهم فوقع التنافس الذي جر الفتن ، وكذلك التنافس على الإمرة ، فإن معظم ما أنكروه على عثمان تولية أقاربه من بنى أمية وغيرهم حتى أفضى ذلك أن قتله ، وترتب على قتله من القتال بين المسلمين ما اشتهر واستمر .

قوله ( فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج ) المراد بالردم السد الذي بناه ذو القرنين ، وقد قدمت صفته في ترجمته من أجاديث الأنبياء .

قوله ( مثل هذه وحلق بأصبغيه الإبهام والتي تليها ) أي جعلهما مثل الحلقة ، وقد تقدم في رواية سفيان ابن عيينة « وعقد سفيان تسعين أو مائة » وفي رواية سليمان بن كثير عن الزهري عند أبي عوانة وابن مردويه مثل هذه « وعقد تسعين » ولم يعين الذي عقد أيضاً ، وفي رواية مسلم عن عمرو الناقد عن ابن عيينة « وعقد سفيان عشرة » ولابن حبان من طريق شريح بن يونس عن سفيان « وحلق بيده عشرة » ولم يعين أن الذي حلق هو سفيان ، وأخرجه من طريق يونس عن الزهري بدون ذكر العقد ، وكذا تقدم في علامات النبوة من رواية شعيب وفي ترجمة ذي القرنين من طريق عقيل ، وسيأتي في الحديث الذي بعده « وعقد وهيب تسعين » وهو عند مسلم أيضاً ، قال عياض وغيره : هذه الروايات متفقة إلا قوله عشرة . قلت : وكذا الشك في المائة لأن صفاتها عند أهل المعرفة بعقد الحساب مختلفة وإن اتفقت في أنها تشبه الحلقة ، فعقد العشرة أن يجعل طرف السبابة اليمنى في باطن طى عقدة الإبهام العليا وعقد التسعين أن يجعل طرف السبابة اليمنى في أصلها ويضمها ضمّاً محكماً بحيث تنطوي عقدتاها حتى تصبح مثل الحية المطوقة . ونقل ابن التين عن الداودي أن صورته أن يجعل السبابة في وسط الإبهام ، ورده ابن التين بما تقدم فإنه المعروف وعقد المائة مثل عقد التسعين لكن

بالخنصر اليسرى ، فعلى هذا فالتسعون والمائة متقاربان ، ولذلك وقع فيهما الشك . وأما العشرة فمغايرة لهما . قال القاضي عياض : لعل حديث أئى هريرة متقدم فزاد الفتح بعده القدر المذكور فى حديث زينب . قلت : وفيه نظر لأنه لو كان الوصف المذكور من أصل الرواية لاتبه ، ولكن الاختلاف فيه من الرواة عن سفيان ابن عيينة ورواية من روى عنه تسعين أو مائة أتقن وأكثر من رواية من روى عشرة ، وإذا اتحد مخرج الحديث ولا سيما فى أواخر الإسناد بعد الحمل على التعدد جداً . قال ابن العرى : فى الإشارة المذكورة دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم كان يعلم عقد الحساب حتى أشار بذلك لمن يعرفه وليس فى ذلك ما يعارض قوله فى الحديث الآخر « أنا أمة لا نحسب ولا نكتب » فإن هذا إنما جاء لبيان صورة معينة خاصة . قلت : والأولى أن يقال المراد بنفى الحساب ما يتعاناها أهل صناعته من الجمع والفضلكة والضرب ونحو ذلك ، ومن ثم قال « ولا نكتب » وأما عقد الحساب فإنه اصطلاح للعرب تواضعوه بينهم ليستغنوا به عن التلفظ ، وكان أكثر استعمالهم له عند المساومة فى البيع فيضع أحدهما يده فى يد الآخر فيفهمان المراد من غير تلفظ لقصد ستر ذلك عن غيرهما ممن يحضرهما ، فشبّه صلى الله عليه وسلم قدر ما فتح من السد بصفة معروفة عندهم ، وقد أكثر الشعراء التشبيه بهذه العقود ومن ظريف ما وقفت عليه من النظم فى ذلك قول بعض الأدباء : —

رب برغوث ليلة بت منه      وفؤادى فى قبضة التسعين  
أسرته يد الثلاثين حتى      ذاق طعم الحمام فى السبعين

وعقد الثلاثين أن يضم طرف الإبهام إلى طرف السبابة مثل من يمسك شيئاً لطيفاً كالإبرة وكذلك البرغوث . وعقد السبعين أن يجعل طرف ظفر الإبهام بين عقدتى السبابة من باطنها ويلوى طرف السبابة عليها مثل ناقد الدينار عند النقد ، وقد جاء فى خبر مرفوع « إن يأجوج ومأجوج يحفرون السد كل يوم » وهو فيما أخرجه الترمذى وحسنه وابن حبان والحاكم وصحاحه من طريق قتادة عن أئى رافع عن أئى هريرة رفعه فى السد « يحفرونه كل يوم حتى إذا كادوا يخرقونه قال الذى عليهم ارجعوا فستخرقونه غدا فيعيدده الله كأشد ما كان ، حتى إذا بلغ مدتهم وأراد الله أن يبعثهم قال الذى عليهم ارجعوا فستخرقونه غداً إن شاء الله واستثنى ، قال فيرجعون فيجدونه كهبيته حين تركوه فيخرقونه فيخرجون على الناس » الحديث . قلت : أخرجه الترمذى والحاكم من رواية أئى عوانة وعبد بن حميد من رواية حماد بن سلمة وابن حبان من رواية سليمان التيمى كلهم عن قتادة ورجال الصحيح إلا أن قتادة مدلس ، وقد رواه بعضهم عنه فأدخل بينهما واسطة أخرجه ابن مردويه ، لكن وقع التصريح فى رواية سليمان التيمى عن قتادة بأن أبا رافع حدثه وهو فى صحيح ابن حبان ، وأخرجه ابن ماجه من طريق سعيد بن أئى عروبة عن قتادة قال « حدث أبو رافع » وله طريق آخر عن أئى هريرة أخرجه عبد بن حميد من طريق عاصم عن أئى صالح عنه لكنه موقوف « قال ابن العرى : فى هذا الحديث ثلاث آيات : الأولى أن الله منعهم أن يوالوا الحفر ليلاً ونهاراً ، الثانية منعهم أن يحاولوا الرقى على السد بسلم أو آلة فلم يلهمهم ذلك ولا علمهم إياه ويحتمل أن تكون أرضهم لا خشب فيها ولا آلات تصلح لذلك . قلت : وهو مردود ، فإن فى خبرهم عند وهب فى المبتدأ أن لهم أشجاراً وزروعاً وغير ذلك من الآلات فالأول أولى . وأخرج ابن أئى حاتم وابن مردويه من طريق ابن عمرو بن أوس عن جده رفعه « أن يأجوج ومأجوج لهم نساء يجامعون ما شاعوا وشجر يلقحون ما شاعوا » الحديث . الثالثة أنه صدهم عن أن يقولوا إن شاء الله حتى يجيء الوقت المحدود . قلت : وفيه أن فيهم أهل صناعة وأهل ولاية وسلطنة ورعية

تطيع من فوقها ، وأن فيهم من يعرف الله ويقر بقدرته ومشيعته ، ويحتمل أن تكون تلك الكلمة تجرى على لسان ذلك الوالى من غير أن يعرف معناها فيحصل المقصود ببركتها . وقد أخرج عبد بن حميد من طريق كعب الأحبار نحو حديث أنى هريرة وقال فيه « فإذا بلغ الأمر ألقى على بعض ألسنتهم نأى إن شاء الله غداً فنفروا منه » وأخرج ابن مردويه من حديث حذيفة نحو حديث أنى هريرة وفيه « فيصبحون وهو أقوم » منه بالأمس حتى يسلم رجل منهم حين يريد الله أن يبلغ أمره فيقول المؤمن غدا نفتحه إن شاء الله ، فيصبحون ثم يغفلون عليه فيفتح » الحديث وسنده ضعيف جداً .

**قوله ( قالت زينب بنت جحش )** هذا يخص رواية سليمان بن كثير بلفظ « قالوا أنهلك » ويعين أن الالفاظ بهذا السؤال هي زينب بنت جحش رواية الحديث .

**قوله ( أنهلك )** بكسر اللام فى رواية يزيد بن الأصم عن ميمونة عن زينب بنت جحش فى نحو هذا الحديث « فرج الليلة من ردم يأجوج ومأجوج فرجة ، قلت : يا رسول الله أيعذبنا الله وفينا الصالحون ؟ » .

**قوله ( وفينا الصالحون )** كأنها أخذت ذلك من قوله تعالى ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ﴾ .

**قوله ( قال : نعم إذا كثرت الخبث )** بفتح المعجمة والموحدة ثم مثثة ، فسروه بالزنا وبأولاد الزنا وبالفسوق والفجور ، وهو أولى لأنه قابله بالصلاح . قال ابن العري : فيه البيان بأن الخير يهلك بهلاك الشرير إذا لم يغير عليه خبثه ، وكذلك إذا غير عليه لكن حيث لا يجدى ذلك ويصر الشرير على عمله السيئ ؛ ويفشو ذلك ويكثر حتى يعم الفساد فيهلك حينئذ القليل والكثير ، ثم يحشر كل أحد على نيته . وكأنها فهمت من فتح القدر المذكور من الردم أن الأمر إن تبادى على ذلك اتسع الخرق بحيث يخرجون ، وكان عندها علم أن فى خروجهم على الناس إهلاكاً عاماً لهم وقد ورد فى حالهم عند خروجهم ما أخرجه مسلم من حديث النواس ابن سمعان بعد ذكر الدجال وقتله على يد عيسى قال « ثم يأتيه قوم قد عصمهم الله من الدجال فيمسح وجوههم ويحدثهم بدرجاتهم فى الجنة ، فبينما هم كذلك إذ أوحى الله إلى عيسى أنى قد أخرجت عبداً إلى لا يدان لأحد بقتلهم فحرز عبادى إلى الطور ، ويبعث الله يأجوج ومأجوج فيمر أوائلهم على بحيرة طبرية فيشربون ما فيها ويمر آخرهم فيقولون : لقد كان بهذه مرة ماء ، ويحصر عيسى نبي الله وأصحابه حتى يكون رأس الثور لأحدهم خيراً من مائة دينار ، فيرغب عيسى نبي الله وأصحابه إلى الله فيرسل عليهم النغف — بفتح النون والغين المعجمة ثم فاء — فى رقابهم فيصبحون فرسى ، بفتح الفاء وسكون الراء بعدها مهملة مقصور كموت نفس واحدة ؛ ثم يهبط عيسى نبي الله وأصحابه إلى الأرض فلا يجدون فى الأرض موضع شبر إلا ملأه زهمهم ومنتهم ، فيرغب نبي الله عيسى وأصحابه إلى الله ، فيرسل طيراً كأعناق البخت فتحملهم فطرحهم حيث شاء الله ، ثم يرسل الله مطراً لا يكن منه مدر ولا وبر ، فيغسل الأرض حتى يتركها كالزلفة ، ثم يقال للأرض أنتى ثمرتك وردى بركتك ، فيومئذ تأكل العصابة من الرمانة ويستظلون تحتها ، فبينما هم كذلك إذ بعث الله ريحاً طيبة فتأخذهم تحت آباطهم فتقبض روح كل مؤمن ومسلم ، فيبقى شرار الناس يتهارجون تهارج الحمر ، فعليهم تقوم الساعة » . قلت : والزلفة بفتح الزاى واللام وقيل بتسكينها وقيل بالقاف هى المرأة بكسر الميم ، وقيل المصنع الذى يتخذ لجمع الماء ، والمراد أن الماء يعم جميع الأرض فينظفها حتى تصير بحيث يرى الرأى وجهه فيها . وفى رواية لمسلم أيضاً « فيقولون لقد قتلنا من فى الأرض ، هلم فلنقتل من فى السماء ،

فيرمون بنشابههم إلى السماء فبردها الله عليهم مخصوبة دماً ، وأخرج الحاكم من طريق أبي حازم عن أبي هريرة نحوه في قصة يأجوج ومأجوج وسنده صحيح ، وعند عبد بن حميد من حديث عبد الله بن عمرو « فلا يمرون بشيء إلا أهلكوه » ومن حديث أبي سعيد رفعه « يفتح يأجوج ومأجوج فيعمون الأرض ، وتنحاز منهم المسلمون فيظهرون على أهل الأرض ؛ فيقول قائلهم : هؤلاء أهل الأرض قد فرغنا منهم فبهز آخر حربته إلى السماء فترجع مخصبة بالدم ، فيقولون قد قتلنا أهل السماء ، فبينما هم كذلك إذ بعث الله عليهم دواب كتغف الجراد فتأخذ بأعناقهم فيموتون موت الجراد يركب بعضهم بعضاً » . الحديث الثاني ،

قوله ( وهيب ) هو ابن خالد ، وابن طاوس هو عبد الله .

قوله ( يفتح الردم ) كذا هنا ، وتقدم في ترجمة ذى القرنين عن مسلم بن إبراهيم عن وهيب « فتح » بضم الفاء وكسر المثناة وهي رواية أحمد عن عفان عن وهيب .

قوله ( مثل هذه وعقد وهيب تسعين ) أخرجه أبو عوانة من طريق أحمد بن إسحق الحضرمي عن وهيب فقال فيه « وعقد تسعين » ولم يعين الذي عقد فأوهم أنه مرفوع ، وقد تبين من رواية عفان ومن وافقه أن الذي عقد تسعين هو وهيب ؛ وهو موافق لما تقدم في حديث أم حبيبة من رواية شريح بن يونس عند ابن حبان ، وسبق الكلام على ذلك مفصلاً ، وقد جاء عن أبي هريرة مثل أول حديث أم حبيبة لكن فيه زيادة رواها الأعمش عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال الأعمش لا أراه إلا قد رفعه « ويل للعرب من شر قد اقترب ، أفلح من كف يده » قال أحمد : حدثنا محمد بن عبيد حدثنا الأعمش بهذا ، قال ووقفه أبو معاوية يعني عن الأعمش بهذا السند عن أبي هريرة .

( خاتمة ) : اشتمل « كتاب الفتن » من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وحديث ، الموصول منها سبعة وثمانون والباقية معلقات ومتابعات ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانون والخالص إحدى وعشرون وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن مسعود « شر الناس من تدرکہم الساعة وهم أحياء » وحديث أنس « لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه » وحديث عمار وابن مسعود في قصة الجمل ، وحديث أبي هريرة في الإنكار على من يقاتل للدنيا ، وحديث حذيفة في المنافقين ، وحديثه في النفاق ، وحديث أنس في المدينة لا يدخلها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله تعالى . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم خمسة عشر أثراً ، والله أعلم .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب الأحكام

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الأحكام ) كذا للجميع ، وسقط لفظ « باب » بعده لغير أى ذكر والأحكام جمع حكم ، والمراد بيان آدابه وشروطه ، وكذا الحَاكَمُ ويتناول لفظ الحَاكَمُ الخليفة والقاضى ، فذكر ما يتعلق بكل منهما . والحكم الشرعى عند الأصوليين خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء أو التخيير ومادة الحكم من الإحكام وهو الإتيان للشيء ومنعه من العيب

### باب قول الله تعالى: ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾

[٧١٣٧] ٦٨٧٩- فا عبدان قال أنا عبد الله عن يونس عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أنه سمع أبا هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: « من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني. »

[٧١٣٨] ٦٨٨٠- فا إسماعيل قال ني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال: « ألا كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راعٍ وهو مسؤولٌ عن رعيته، والرجل راعٍ على أهل بيته وهو مسؤولٌ عن رعيته، والمرأة راعيةٌ على أهل بيت زوجها وولده وهي مسؤولةٌ عنهم، وعبد الرجل راعٍ على مال سيده وهو مسؤولٌ عنه، ألا فكلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيته. »

قوله ( باب قول الله تعالى : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ) في هذا إشارة من المصنف إلى ترجيح القول الصائر إلى أن الآية نزلت في طاعة الأمراء ، خلافا لمن قال نزلت في العلماء ، وقد رجح ذلك أيضاً الطبرى ، وتقدم في تفسيرها في سورة النساء بسط القول في ذلك . وقال ابن عيينة : سألت زيد بن أسلم عنها ولم يكن بالمدينة أحد يفسر القرآن بعد محمد بن كعب مثله فقال : اقرأ ما قبلها تعرف ، فقرأت ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ۚ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ الآية فقال : هذه في الولاة ، والنكتة في إعادة العامل في الرسول دون أولى الأمر مع أن المطاع في الحقيقة هو الله تعالى كونه الذى يعرف به ما يقع به التكليف هما القرآن والسنة ، فكان التقدير أطيعوا الله فيما نص عليكم في القرآن ، وأطيعوا الرسول فيما بين لكم من القرآن وما ينصه عليكم من السنة . أو المعنى أطيعوا الله فيما يأمركم به من الوحي المتعبد بتلاوته ، وأطيعوا الرسول

فيما يأمركم به من الوحي الذي ليس بقرآن . ومن بديع الجواب قول بعض التابعين لبعض الأمراء من بنى أمية لما قال له : اليس الله أمركم أن تطيعونا في قوله ﴿ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ فقال له : أليس قد نزعنا عنكم — يعنى الطاعة — إذا خالفتم الحق بقوله ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ قال الطيبى : أعاد الفعل في قوله ﴿ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ إشارة إلى استقلال الرسول بالطاعة ؛ ولم يعده في أولى الأمر إشارة إلى أنه يوجد فيهم من لا تجب طاعته . ثم بين ذلك بقوله ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ كأنه قيل فإن لم يعملوا بالحق فلا تطيعوهم وردوا ما تخالفتم فيه إلى حكم الله ورسوله . وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة .

قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك . ويونس هو ابن يزيد .

قوله ( من أطاعنى فقد أطاع الله ) هذه الجملة منتزعة من قوله تعالى ﴿ مَنْ يَطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ أى لأنى لا أمر إلا بما أمر الله به ، فمن فعل ما أمره به فإنما أطاع من أمرنى أن أمره ، ويحتمل أن يكون المعنى لأن الله أمر بطاعنى فمن أطاعنى فقد أطاع أمر الله له بطاعنى ، وفي المعصية كذلك . والطاعة هى الإتيان بالمأمور به والانتفاء عن المنهى عنه ، والعصيان بخلافه .

قوله ( ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى ) فى رواية همام والأعرج وغيرهما عند مسلم « ومن أطاع الأمير » ويمكن رد اللفظين لمعنى واحد ، فإن كل من يأمر بحق وكان عادلا فهو أمير الشارع لأنه تولى بأمره وبشريعته ، ويؤيده توحيد الجواب فى الأمرين وهو قوله « فقد أطاعنى » أى عمل بما شرعته ، وكان الحكمة فى تخصيص أميره بالذكر أنه المراد وقت الخطاب ، ولأنه سبب ورود الحديث . وأما الحكم فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . ووقع فى رواية همام أيضاً « ومن يطع الأمير فقد أطاعنى » بصيغة المضارعة ، وكذا « ومن يعص الأمير فقد عصانى » وهو أدخل فى إرادة تعميم من خوطب ومن جاء من بعد ذلك . قال ابن التين : قيل كانت قریش ومن يليها من العرب لا يعرفون الإمارة فكانوا يمتنعون على الأمراء ، فقال هذا القول يحثهم على طاعة من يؤمرهم عليهم والانقياد لهم إذا بعثهم فى السرايا وإذا ولاهم البلاد فلا يخرجوا عليهم لئلا تفتقر الكلمة . قلت : هى عبارة الشافعى فى « الأم » ذكره فى سبب نزولها ، وعجبت لبعض شيوخنا الشراح من الشافعية كيف قنع بنسبة هذا الكلام إلى ابن التين معبراً عنه بصيغة « قيل » وابن التين إنما أخذه من كلام الخطائى ، ووقع عند أحمد وأبى يعلى والطبرانى من حديث ابن عمر « قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فى نفر من أصحابه فقال : أستم تعلمون أن من أطاعنى فقد أطاع الله وإن من طاعة الله طاعنى قالو : بلى نشهد ، قال فإن من طاعنى أن تطيعوا أمراءكم » وفى لفظ « أئمتكم » . وفى الحديث وجوب طاعة ولاية الأمور وهى مقيدة بغير الأمر بالمعصية كما تقدم فى أوائل الفتن ، والحكمة فى الأمر بطاعتهم المحافظة على اتفاق الكلمة لما فى الافتراق من الفساد . الحديث الثانى ،

قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبى أويس .

قوله ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ) كذا وقع هنا وكذا فى العتق من طريق يحيى القطان عن عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر كذلك ، ووقع عند الطبرانى من طريق محمد بن إبراهيم بن دينار عن عبيد الله ابن عمر بهذا فقال عن ابن عمر أن أبا لبابة بن عبد المنذر أخبره فذكر حديث النهى عن قتل الجنان التى فى البيوت وقال « كلکم راع » الحديث ، هكذا أورده فى مسند أبى لبابة ، ولكن تقدم فى العتق أيضاً من رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر حديث الباب ، فدل على أن

قوله « وقال » معطوف على ابن عمر لا على أئى لبابة ، وثبت أنه من مسند ابن عمر لا من مرسله .

قوله ( ألا كللكم راع ) كذا فيه ، و « ألا » بتخفيف اللام حرف افتتاح ، وسقطت من رواية نافع وسالم عن ابن عمر ، والراعى هو الحافظ المؤتمن الملتزم صلاح ما أؤتمن على حفظه فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه .

قوله ( فالإمام الذى على الناس ) أى الإمام الأعظم ، ووقع فى رواية عبيد الله بن عمر الماضية فى العتق « فالأمير » بدل الإمام « وكذا فى رواية موسى بن عقبة فى النكاح ، ولم يقل « الذى على الناس » .

قوله ( راع وهو مسئول عن رعيته ) فى رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه الماضية فى الجمعة « الإمام راع ومسئول عن رعيته » وكذا فى الجميع بحذف « وهو » وهى مقدرة ، وثبتت فى الاستقراض .

قوله ( والرجل راع على أهل بيته ) فى رواية سالم « فى أهل بيته » .

قوله ( والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده ) فى رواية عبيد الله بن عمر « على بيت بعلمها » وفى رواية سالم « فى بيت زوجها » ومثله لموسى لكن قال « على » .

قوله ( وعبد الرجل راع على مال سيده ) فى رواية سالم « والخادم راع فى مال سيده » وفى رواية عبيد الله « والعبد » بدل الخادم ، وزاد سالم فى روايته « وحسبت أنه قال » وفى رواية الاستقراض « سمعت هؤلاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحسب النبى صلى الله عليه وسلم قال : والرجل راع فى مال أبيه ومسئول عن رعيته » قال الخطائى : اشتركوا أى الإمام والرجل ومن ذكر فى التسمية أى فى الوصف بالراعى ومعانهم مختلفة ، فرعاية الإمام الأعظم حيطة الشريعة بإقامة الحدود والعدل فى الحكم ، ورعاية الرجل أهله سياسته لأمرهم وإيصالهم حقوقهم ، ورعاية المرأة تدبير أمر البيت والأولاد والخدم والنصيحة للزوج فى كل ذلك ، ورعاية الخادم حفظ ما تحت يده والقيام بما يجب عليه من خدمته .

قوله ( ألا فكللكم راع وكللكم مسئول عن رعيته ) فى رواية ايوب فى النكاح مثله ، وفى رواية سالم فى الجمعة « وكللكم » وفى الاستقراض « فكللكم » ومثله فى رواية نافع . قال الطيبى فى هذا الحديث أن الراعى ليس مطلوباً لذاته وإنما أقيم لحفظ ما استرعاه المالك فينبغى أن لا يتصرف إلا بما أذن الشارع فيه وهو تمثيل ليس فى الباب اللطف ولا أجمع ولا أبغ منه ، فإنه أجمل أولاً ثم فصل وأتى بحرف التنبيه مكرراً ، قال والفاء فى قوله « ألا فكللكم » جواب شرط محذوف ، وختم ما يشبه الفذلكة إشارة إلى استيفاء التفصيل . وقال غيره دخل فى هذا العموم المنفرد الذى لا زوج له ولا خادم ولا ولد فإنه يصدق عليه أنه راع على جوارحه حتى يعمل المأمورات ويجتنب المنهيات فعلاً ونطقاً واعتقاداً فجوارحه وقواه وحواسه رعيته ، ولا يلزم من الاتصاف بكونه راعياً أن لا يكون مرعياً باعتبار آخر . وجاء فى حديث أنس مثل حديث ابن عمر فزاد فى آخره « فأعدوا للمسألة جواباً » . قالوا : وما جوابها ؟ قال : أعمال البر « أخرجه ابن عدى والطبرانى فى « الأوسط » وسنده حسن ، وله من حديث أبى هريرة « ما من راع إلا يسأل يوم القيامة أقام أمر الله أم أضاعه » ولابن عدى بسند صحيح عن أنس « إن الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ ذلك أو ضيعه » واستدل به على أن المكلف يؤخذ بالتقصير فى أمر من هو فى حكمه ، وترجم له فى النكاح « باب قوا أنفسكم

وأهليكم ناراً ، وعلى أن للعبد أن يتصرف في مال سيده بإذنه وكذا المرأة والولد ، وترجم لكرهه التطاول على الرقيق وتقدم توجيهه هناك وفي هذا الحديث بيان كذب الخبر الذي افتراه بعض المتعصبين لبنى أمية قرأت في « كتاب القضاء » لأبي علي الكرايسي أنبأنا الشافعي عن عمه هو محمد بن علي قال دخل ابن شهاب على الوليد بن عبد الملك فسأله عن حديث « إن الله إذا استرعى عبداً الخلافة كتب له الحسنات ولم يكتب له السيئات » فقال له : هذا كذب ، ثم تلا ﴿ يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض — إلى قوله — بما نسوا يوم الحساب ﴾ فقال الوليد : إن الناس ليغفرونا عن ديننا

### باب الأمراء من قريش

- [٧١٣٩] ٦٨٨١- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال : كان محمد بن جبير بن مطعم يحدث أنه بلغ معاوية - وهم عنده في وفد من قريش - أن عبد الله بن عمرو يحدث أنه سيكون ملك من قحطان ، فغضب فقام فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد ، فإنه بلغني أن رجلاً منكم يحدثون أحاديث ليست في كتاب الله ، ولا تؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، وأولئك جهالكم ، فإياكم والأمانى التي تضل أهلها ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : « إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله على وجهه ما أقاموا الدين » . تابعه نعيم عن ابن المبارك عن معمر عن الزهري عن محمد بن جبير .
- [٧١٤٠] ٦٨٨٢- فإحمد بن يونس قال نا عاصم بن محمد قال سمعت أبي يقول : قال ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وآله : « لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان » .

**قوله ( باب ) بالتوين ( الأمراء من قريش )** كذا للأكثر ، وفي رواية نقلها عياض عن ابن أبي صفرة « الأمر بسكون الميم — أمر قريش » قال وهو تصحيف . قلت : ووقع في نسخة لأبي ذر عن الكشيمني مثل ما نقل عن ابن أبي صفرة والأول هو المعروف ، ولفظ الترجمة لفظ حديث أخرجه يعقوب بن سفيان وأبو يعلى والطبراني من طريق سكين بن عبد العزيز حدثنا سيار بن سلامة أبو المنهال قال « دخلت مع أبي علي على أبي برزة الأسلمي » فذكر الحديث الذي أوله « إني أصبحت ساخطاً على أحياء قريش » وفيه « أن ذلك الذي بالشام إن يقاتل إلا على الدنيا » وفي آخره « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : الأمراء من قريش » الحديث ، وقد تقدم التنبيه عليه في الفتن في « باب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه » وفي لفظ للطبراني « الأئمة » بدل « الأمراء » وله شاهد من حديث علي رفعه « ألا إن الأمراء من قريش ما أقاموا ثلاثاً » الحديث أخرجه الطبراني وأخرجه الطيالسي والبخاري والمصنف في التاريخ من طريق سعد بن إبراهيم عن أنس بلفظ « الأئمة من قريش ما إذا حكموا فعدلوا » الحديث ، وأخرجه النسائي والبخاري أيضاً في التاريخ وأبو يعلى من طريق بكر الجزي عن أنس ؛ وله طرق متعددة عن أنس منها للطبراني من رواية قتادة عن أنس بلفظ « إن الملك من قريش » الحديث ، وأخرج أحمد هذا اللفظ مقتصرأ عليه من حديث أبي هريرة ، ومن حديث أبي بكر الصديق بلفظ « الأئمة من قريش » ورجاله رجال الصحيح ، لكن في سنده انقطاع ، وأخرجه



الطبراني والحاكم من حديث على بهذا اللفظ الأخير ولما لم يكن شيء منها على شرط المصنف في الصحيح اقتصر على الترجمة ، وأورد الذى صح على شرطه مما يؤدى معناه في الجملة . وذكر فيه حديثين ؛ الأول :

**قوله ( كان محمد بن جبير بن مطعم يحدث )** قال صالح جزرة الحافظ : لم يقل أحد في روايته عن الزهرى عن محمد بن جبير ، إلا ما وقع في رواية نعيم بن حماد عن عبد الله بن المبارك « يعنى التى ذكرها البخارى عقب هذا » قال صالح : ولا أصل له من حديث ابن المبارك ، وكانت عادة الزهرى إذا لم يسمع الحديث يقول : كان فلان يحدث وتعقبه البيهقى بما أخرجه من طريق يعقوب بن سفيان عن حجاج بن أبى منيع الرصافى عن جده عن الزهرى عن محمد بن جبير بن مطعم ، وأخرجه الحسن بن رشيق في فوائده من طريق عبد الله بن وهب عن ابن لهيعة عن عقيل عن الزهرى عن محمد بن جبير .

**قوله ( أنه بلغ معاوية )** لم أقف على اسم الذى بلغه ذلك .

**قوله ( وهم عنده )** أى محمد بن جبير ومن كان وفد معه على معاوية بالشام حينئذ ، وكان ذلك كان لما يبيع بالخلافة عندما سلم له الحسن بن على ، فأرسل أهل المدينة جماعة منهم إليه ليبياعوه .

**قوله ( فى وفد من قريش )** لم أقف على أسمائهم ؛ قال ابن التين : وفد فلان على الأمير أى ورد رسولا ، والوفد بالسكون جمع وافد كصاحب وصاحب . قلت : ورويناه فى « فوائده أبى يعلى الموصلى » قال : حدثنا يحيى بن معين حدثنا أبو اليمان عن شعيب فقال فيه عن محمد بن جبير أيضاً ، وكذا هو فى مسند الشاميين للطبراني من رواية بشر بن شعيب عن أبيه .

**قوله ( أن عبد الله بن عمرو )** أى ابن العاص .

**قوله ( أنه يكون ملك من قحطان )** لم أقف على لفظ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فى ذلك وهل هو مرفوع أو موقوف ، وقد مضى فى الفتن قريباً من حديث أبى هريرة مرفوعاً « لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه » أورده فى باب « تغيير الزمان حتى تعبد الأوثان » وفى ذلك إشارة إلى أن ملك القحطاني يقع فى آخر الزمان عند قبض أهل الإيمان ورجوع كثير ممن يبقى بعدهم إلى عبادة الأوثان وهم المعبر عنهم بشرار الناس الذين تقوم عليهم الساعة كما تقدم تقريره هناك ، وذكرت له هناك شاهداً من حديث ابن عمر ، فإن كان حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً موافقاً لحديث أبى هريرة فلا معنى لإنكاره أصلاً ، وإن كان لم يرفعه وكان فيه قدر زائد يشعر بأن خروج القحطاني يكون فى أوائل الإسلام فمعاوية معذور فى إنكار ذلك عليه ، وقد ذكرت نبذة من أخبار القحطاني فى شرح حديث أبى هريرة فى الفتن . وقال ابن بطال : سبب إنكار معاوية أنه حمل حديث عبد الله بن عمرو على ظاهره ، وقد يكون معناه أن قحطانيا يخرج فى ناحية من النواحي فلا يعارض حديث معاوية ، والمراد بالأمر فى حديث معاوية الخلافة كذا قال ، ونقل عن المهلب أنه يجوز أن يكون ملك يغلب على الناس من غير أن يكون خليفة ، وإنما أنكر معاوية خشية أن يظن أحد أن الخلافة تجوز فى غير قريش ، فلما خطب بذلك دل على أن الحكم عندهم كذلك إذ لم ينقل أن أحداً منهم أنكر عليه . قلت : ولا يلزم من عدم إنكارهم صحة إنكار معاوية ما ذكره عبد الله بن عمرو ، فقد قال ابن التين الذى أنكره معاوية فى حديثه ما يقويه لقوله « ما أقاموا الدين » فربما كان فيهم من لا يقيمه فيتسلط القحطاني عليه وهو كلام مستقيم .

**قوله ( فإنه بلغني أن رجالاً منكم يحدثون أحاديث ليست في كتاب الله ولا تؤثر )** أى تنقل ( عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في هذا الكلام أن معاوية كان يراعى خاطر عمرو بن العاص ، فما أثر أن ينص على تسمية ولده بل نسب ذلك إلى رجال بطريق الإبهام ، ومراده بذلك عبد الله بن عمرو ومن وقع منه التحديث بما يضاهى ذلك ، وقوله « ليست في كتاب الله » أى القرآن ، وهو كذلك فليس فيه تنصيص على أن شخصاً بعينه أو بوصفه يتولى الملك في هذه الأمة المحمدية ، وقوله « لا يؤثر » فيه تقوية ، لأن عبد الله ابن عمرو لم يرفع الحديث المذكور إذ لو رفعه لم يتم نفى معاوية أن ذلك لا يؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولعل أبا هريرة لم يحدث بالحديث المذكور حينئذ فإنه كان يتوق مثل ذلك كثيراً ، وإنما يقع منه التحديث به في حالة دون حالة وحيث يأمن الإنكار عليه ويحتمل أن يكون مراد معاوية غير عبد الله بن عمرو فلا يكون ذلك نصاً على أن عبد الله بن عمرو لم يرفعه .

**قوله ( وأولئك جهالكم )** أى الذين يتحدثون بأمر من أمور الغيب لا يستندون فيها إلى الكتاب ولا السنة .

**قوله ( فإياكم والأمانى )** بالتشديد ويجوز التخفيف .

**قوله ( التى تضل أهلها )** بضم أول « تضل » من الرباعى و « أهلها » بالنصب على المفعولية . وروى بفتح أول تضل ورفع أهلها « والأمانى » جمع أمانة راجع إلى التمنى ، وسيأتى تفسيره في آخر « كتاب الأحكام » ومناسبة ذكر ذلك تحذير من يسمع من القحطانيين من التمسك بالخبر المذكور فتحذره نفسه أن يكون هو القحطاني ، وقد تكون له قوة وعشيرة فيقطع في الملك ويستند إلى هذا الحديث فيضل لمخالفته الحكم الشرعى في أن الأئمة من قریش .

**قوله ( فإني سمعت )** لما أنكر وحذر أراد أن يبين مستنده في ذلك .

**قوله ( إن هذا الأمر في قریش )** قد ذكرت شواهد هذا المتن في الباب الذى قبله .

**قوله ( لا يعاديهم أحد إلا كبه الله في النار على وجهه )** أى لا ينازعهم أحد في الأمر إلا كان مقهوراً في الدنيا معذباً في الآخرة .

**قوله ( ما أقاموا الدين )** أى مدة إقامتهم أمور الدين ، قيل يحتمل أن يكون مفهومه فإذا لم يقيموه لا يسمع لهم ، وقيل يحتمل أن لا يقام عليهم وإن كان لا يجوز إبقاؤهم على ذلك ذكرهما ابن التين ، ثم قال « وقد أجمعوا أنه أى الخليفة إذا دعا إلى كفر أو بدعة أنه يقام عليه واختلفوا إذا غصب الأموال وسفك الدماء وانتهك هل يقام عليه أو لا » انتهى . وما ادعاه من الإجماع على القيام فيما إذا دعا الخليفة إلى البدعة مردود ، إلا أن حمل على بدعة تؤدى إلى صريح الكفر ، وإلا فقد دعا المأمون والمعتمد والواثق إلى بدعة القول بخلق القرآن وعاقبوا العلماء من أجلها بالقتل والضرب والحبس وأنواع الإهانة ولم يقل أحد بوجوب الخروج عليهم بسبب ذلك ، ودام الأمر بضع عشرة سنة حتى ولى المتوكل الخلافة فأبطل الخنة وأمر بإظهار السنة ؟ وما نقله من الاحتمال في قوله « ما أقاموا الدين » خلاف ما تدل عليه الأخبار الواردة في ذلك الدالة على العمل بمفهومه أو أنهم إذا لم يقيموا الدين يخرج الأمر عنهم . وقد ورد في حديث أبى بكر الصديق نظير ما وقع في حديث معاوية ذكره محمد بن إسحق في

« الكتاب الكبير » فذكر قصة سقيفة بنى ساعدة وبيعة أى بكر وفيها « فقال أبو بكر : وإن هذا الأمر فى قريش ما أطاعوا الله واستقاموا على أمره » وقد جاءت الأحاديث التى أشرت إليها على ثلاثة أنحاء : الأول وعيدهم باللعن إذا لم يحافظوا على المأمور به كما فى الأحاديث التى ذكرتها فى الباب الذى قبله حيث قال « الأمراء من قريش ما فعلوا ثلاثاً : ما حكموا فعدلوا » الحديث وفيه « فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله » وليس فى هذا ما يقتضى خروج الأمر عنهم . الثانى وعيدهم بأن يسلط عليهم من يبالغ فى أذيتهم ، فعند أحمد وأبى يعلى من حديث ابن مسعود رفعه « يا معشر قريش إنكم أهل هذا الأمر ما لم تحدثوا ، فإذا غيرتم بعث الله عليكم من يلحاكم كما يلحى القضيب » ورجاله ثقات ، إلا أنه من رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عم أبيه عبد الله بن مسعود ولم يدركه ، هذه رواية صالح بن كيسان عن عبيد الله ، وخالفه حبيب بن أبى ثابت فرواه عن القاسم بن محمد بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبى مسعود الأنصارى ولفظه « لا يزال هذا الأمر فيكم وأنتم ولاته » الحديث أخرجه أحمد وفى سماع عبيد الله من أبى مسعود نظر مبنى على الخلاف فى سنة وفاته وله شاهد من مرسل عطاء بن يسار أخرجه الشافعى والبيهقى من طريقه بسند صحيح إلى عطاء ولفظه « قال لقريش : أنتم أولى الناس بهذا الأمر ما كنتم على الحق ، إلا أن تعدلوا عنه فتلحون كما تلحى هذه الجريدة » وليس فى هذا أيضاً تصريح بخروج الأمر عنه وإن كان فيه إشعار به . الثالث الإذن فى القيام عليهم وقتلهم والإيدان بخروج الأمر عنهم كما أخرجه الطيالسى والطبرانى من حديث ثوبان رفعه « استقيموا لقريش ما استقاموا لكم ، فإن لم يستقيموا فضعوا سيوفكم على عواتقكم فأبيدوا خضرأهم ، فإن لم تفعلوا فكونوا زراعين أشقياء » ورجاله ثقات ، إلا أن فيه انقطاعاً لأن راويه سالم بن أبى الجعد لم يسمع من ثوبان . وله شاهد فى الطبرانى من حديث النعمان بن بشير بمعناه . وأخرج أحمد من حديث ذى مخبر بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الموحدة بعدهما راء وهو ابن أخى النجاشى عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « كان هذا الأمر فى حمير فنزعه الله منهم وصيره فى قريش وسيعود إليهم » وسنده جيد وهو شاهد قوى لحديث القحطاني ، فإن حمير يرجع نسبها إلى قحطان ، وبه يقوى أن مفهوم حديث معاوية ما أقاموا الدين أنهم إذا لم يقيموا الدين خرج الأمر عنهم ، ويؤخذ من بقية الأحاديث أن خروجه عنهم إنما يقع بعد إيقاع ما هددوا به من اللعن أولاً وهو الموجب للخذلان وفساد التدبير ، وقد وقع ذلك فى صدر الدولة العباسية ، ثم التهديد بتسليط من يؤذيهم عليهم ، ووجد ذلك فى غلبة موالهم بحيث صاروا معهم كالصبي المحجور عليه يقتنع بلذاته ويباشر الأمور غيره ، ثم اشتد الخطب فغلب عليهم الديلم فضايقوهم فى كل شئ حتى لم يبق للخليفة إلا الخطبة ، واقتسم المتغلبون الممالك فى جميع الأقاليم ، ثم طرأ عليهم طائفة بعد طائفة حتى انتزع الأمر منهم فى جميع الأقطار ولم يبق للخليفة إلا مجرد الاسم فى بعض الأمصار .

**قوله ( تابعه نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن معمر عن الزهرى عن محمد بن جبير )** يعنى عن معاوية به ، وقد روينا موصولاً فى معجم الطبرانى الكبير والأوسط قال حدثنا بكر بن سهل حدثنا نعيم بن حماد فذكره مثل رواية شعيب ، إلا أنه قال بعد قوله فغضب « فقال سمعت » ولم يذكر ما قبل قوله سمعت ، وقال فى روايته « كب على وجهه » بضم الكاف مبنياً لما لم يسم فاعله ، قال الطبرانى فى الأوسط : لم يروه عن معمر إلا ابن المبارك تفرد به نعيم وكذا أخرجه الذهلى فى « الزهريات » عن نعيم وقال « كبه الله » . الحديث الثانى ،

**قوله ( عاصم بن محمد )** أى ابن زيد بن عبد الله بن عمر .

قوله ( قال ابن عمر ) هو جد الراوى عنه .

قوله ( لا يزال هذا الأمر في قریش ) أى الخلافة ، يعنى لا يزال الذى يليها قرشياً .

قوله ( ما بقى منهم اثنان ) قال ابن هبيرة : يحتمل أن يكون على ظاهره وأنهم لا يبقى منهم فى آخر الزمان إلا اثنان أمير ومؤمر عليه والناس لهم تبع . قلت : فى رواية مسلم عن شيخ البخارى فى هذا الحديث « ما بقى من الناس اثنان » وفى رواية الإسماعيلى « ما بقى فى الناس اثنان وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى » وليس المراد حقيقة العدد ، وإنما المراد به انتفاء أن يكون الأمر فى غير قریش ويحتمل أن يحمل المطلق على المقيد فى الحديث الأول ويكون التقدير لا يزال هذا الأمر ، أى لا يسمى بالخليفة إلا من يكون من قریش إلا أن يسمى به أحد من غيرهم غلبة وقهراً وإما أن يكون المراد بلفظ الأمر وإن كان لفظه لفظ الخير ويحتمل أن يكون بقاء الأمر فى قریش فى بعض الأقطار دون بعض ، فإن بالبلاد اليمنية وهى النجود منها طائفة من ذرية الحسن بن على لم تزل مملكة تلك البلاد معهم من أواخر المائة الثالثة ، وأما من بالحجاز من ذرية الحسن بن على وهم أمراء مكة وأمراء ينبع ومن ذرية الحسين بن على وهم أمراء المدينة فإنهم وإن كانوا من صميم قریش لكنهم تحت حكم غيرهم من ملوك الديار المصرية ، فبقى الأمر فى قریش بقطر من الأقطار فى الجملة ، وكبير أولئك أى أهل اليمن يقال له الإمام ، ولا يتولى الإمامة فيهم إلا من يكون عالماً متحريراً للعدل . وقال الكرمانى : لم يخل الزمان عن وجود خليفة من قریش إذ فى المغرب خليفة منهم على ما قيل وكذا فى مصر . قلت : الذى فى مصر لا شك فى كونه قرشياً لأنه من ذرية العباس ، والذى فى صعدة وغيرها من اليمن لا شك فى كونه قرشياً لأنه من ذرية الحسين ابن على ، وأما الذى فى المغرب فهو حفصى من ذرية أبى حفص صاحب ابن تومرت وقد انتسبوا إلى عمر بن الخطاب وهو قرشى . ولحديث ابن عمر شاهد من حديث ابن عباس أخرجه البزار بلفظ « لا يزال هذا الدين واصباً ما بقى من قریش عشرون رجلاً » وقال النووى : حكم حديث ابن عمر مستمر إلى يوم القيامة ما بقى من الناس اثنان ، وقد ظهر ما قاله صلى الله عليه وسلم فمن زمنه إلى الآن لم تزل الخلافة فى قریش من غير مزاحمة لهم على ذلك ، ومن تغلب على الملك بطريق الشركة لا ينكر أن الخلافة فى قریش وإنما يدعى أن ذلك بطريق النيابة عنهم انتهى . وقد أورد عليه أن الخوارج فى زمن بنى أمية تسبوا بالخلافة واحداً بعد واحد ولم يكونوا من قریش ، وكذلك ادعى الخلافة بنو عبيد وخطب لهم بمصر والشام والحجاز ولبعضهم بالعراق أيضاً وأزيل الخلافة ببغداد قدر سنة ، وكانت مدة بنى عبيد بمصر سوى ما تقدم لهم بالمغرب تزيد على مائتى سنة ، وادعى الخلافة عبد المؤمن صاحب ابن تومرت وليس بقرشى وكذلك كل من جاء بعده بالمغرب إلى اليوم ، والجواب عنه أما عن بنى عبيد فإنهم كانوا يقولون إنهم من ذرية الحسين بن على ولم يبايعوه إلا على هذا الوصف ، والذين أثبتوا نسبهم ليسوا بدون من نفاه ، وأما سائر من ذكر ومن لم يذكر فهم من المتغلبين وحكمهم حكم البغاة فلا عبرة بهم وقال القرطبى : هذا الحديث خبر عن المشروعية أى لا تنعقد الإمامة الكبرى إلا لقرشى مهما وجد منهم أحد ، وكأنه جنح إلى أنه خير بمعنى الأمر ، وقد ورد الأمر بذلك فى حديث جبير بن مطعم رفعه « قدموا قریشاً ولا تقدموها » أخرجه البيهقى ، وعند الطبرانى من حديث عبد الله بن حنطب ومن حديث عبد الله بن السائب مثله ، وفى نسخة أبى اليمان عن شعيب عن أبى هريرة عن أب بكر بن سليمان بن أبى حشمة مرسل أنه بلغه مثله ، وأخرجه الشافعى من وجه آخر عن ابن شهاب أنه بلغه مثله ، وفى الباب حديث أبى هريرة رفعه « الناس تبع لقریش فى هذا الشأن » أخرجاه فى

الصحيحين من رواية المغيرة بن عبد الرحمن ، ومسلم أيضاً من رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن الأعرج عن أبي هريرة ، وتقدم في مناقب قريش ، وأخرجه مسلم أيضاً من رواية همام عن أبي هريرة ولأحمد من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة مثله لكن قال « في هذا الأمر » وشاهده عند مسلم عن جابر كالأول ، وعند الطبراني من حديث سهل بن سعد ، وعند أحمد وابن أبي شيبة من حديث معاوية ، وعند البزار من حديث علي ، وأخرج أحمد من طريق عبد الله بن أبي الهزيل قال « لما قدم معاوية الكوفة قال رجل من بكر بن وائل : لمن لم تنته قريش لنجعلن هذا الأمر في جمهور من جماهير العرب غيرهم ، فقال عمرو بن العاص : كذبت ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : قريش قادة الناس » قال ابن المنير : وجه الدلالة من الحديث ليس من جهة تخصيص قريش بالذكر فإنه يكون مفهوم لقب ولا حجة فيه عند المحققين ، وإنما الحجة وقوع المبتدأ معرفاً باللام الجنسية لأن المبتدأ بالحقيقة ههنا هو الأمر الواقع صفة لهذا وهذا لا يوصف إلا بالجنس ، فمقتضاه حصر جنس الأمر في قريش ، فيصير كأنه قال : لا أمر إلا في قريش ، وهو كقوله « الشفعة فيما لم يقسم » والحديث وإن كان بلفظ الخبر فهو بمعنى الأمر كأنه قال اتصموا بقريش خاصة ، وبقية طرق الحديث تؤيد ذلك ، ويؤخذ منه أن الصحابة اتفقوا على إفادة المفهوم للحصر خلافاً لمن أنكر ذلك ، وإلى هذا ذهب جمهور أهل العلم أن شرط الإمام أن يكون قرشياً ، وقيد ذلك طوائف ببعض قريش فقالت طائفة لا يجوز إلا من ولد علي وهذا قول الشيعة ثم اختلفوا اختلافاً شديداً في تعيين بعض ذرية علي . وقالت طائفة يختص بولد العباس وهو قول أبي مسلم الخراساني وأتباعه . ونقل ابن حزم أن طائفة قالت : لا يجوز إلا في ولد جعفر بن أبي طالب وقالت أخرى في ولد عبد المطلب ، وعن بعضهم لا يجوز إلا في بني أمية ، وعن بعضهم لا يجوز إلا في ولد عمر ، قال ابن حزم ولا حجة لأحد من هؤلاء الفرق . وقالت الخوارج وطائفة من المعتزلة : يجوز أن يكون الإمام غير قرشي ، وإنما يستحق الإمامة من قام بالكتاب والسنة سواء كان عربياً أم عجمياً ، وبالحجج ضرار ابن عمرو فقال : تولية غير القرشي أولى لأنه يكون أقل عشيرة فإذا عصى كان أمكن لخلعه . وقال أبو بكر ابن الطيب : لم يعرج المسلمون على هذا القول بعد ثبوت حديث « الأئمة من قريش » وعمل المسلمون به قرناً بعد قرن وانعقد الإجماع على اعتبار ذلك قبل أن يقع الاختلاف . قلت : قد عمل بقول ضرار من قبل أن يوجد من قام بالخلافة من الخوارج على بني أمية كقطرى بفتح القاف والطاء المهمة ودامت فتنهم حتى أبادهم المهلب بن أبي صفرة أكثر من عشرين سنة ، وكذا تسمى بأمير المؤمنين من غير الخوارج ممن قام على الحجاج كابن الأشعث ، ثم تسمى بالخلافة من قام في قطر من الأقطار في وقت ما فتسمى بالخلافة وليس من قريش كبنى عباد وغيرهم بالأندلس كعبد المؤمن وذريته ببلاد المغرب كلها ، وهؤلاء ضاهوا الخوارج في هذا ولم يقولوا بأقوالهم ولا تمذهبوا بآرائهم بل كانوا من أهل السنة داعين إليها . وقال عياض : اشتراط كون الإمام قرشياً مذهب العلماء كافة وقد عدوها في مسائل الإجماع ، ولم ينقل عن أحد من السلف فيها خلاف وكذلك من بعدهم في جميع الأمصار ، قال : ولا اعتداد بقول الخوارج ومن وافقهم من المعتزلة لما فيه من مخالفة المسلمين . قلت : ويحتاج من نقل الإجماع إلى تأويل ما بجاء عن عمر من ذلك ، فقد أخرج أحمد عن عمر بسند رجاله ثقات أنه قال « إن أدركني أجلى وأبو عبيدة حي استخلفته » فذكر الحديث وفيه « فإن أدركني أجلى وقد مات أبو عبيدة استخلفت معاذ بن جبل » الحديث ومعاذ بن جبل أنصاري لا نسب له في قريش ، فيحتمل أن يقال : لعل الإجماع انعقد بعد عمر على اشتراط أن يكون الخليفة قرشياً أو تغير اجتهاد عمر في

ذلك والله أعلم ، وأما ما احتج به من لم يعين الخلافة في قریش من تأمير عبد الله بن رواحة وزيد بن حارثة وأسماء وغيرهم في الحروب فليس من الإمامة العظمى في شيء ، بل فيه أنه يجوز للخليفة استنابة غير القرشي في حياته والله أعلم واستدل بحديث ابن عمر على عدم وقوع ما فرضه الفقهاء من الشافعية وغيرهم أنه إذا لم يوجد قرشي يستخلف كناني فإن لم يوجد فمن بنى إسماعيل فإن لم يوجد منهم أحد مستجمع الشرائط فعجمي وفي وجه جرهمي وإلا فمن ولد إسحق ، قالوا : وإنما فرض الفقهاء ذلك على عاداتهم في ذكر ما يمكن أن يقع عقلاً وإن كان لا يقع عادة أو شرعاً . قلت والذي حمل قائل هذا القول عليه أنه فهم منه الخبر المحض وخبر الصادق لا يتخلف ، وأما من حمله على الأمر فلا يحتاج إلى هذا التأويل ، واستدل بقوله « قدموا قرشياً ولا تقدموها » وبغيره من أحاديث الباب على رجحان مذهب الشافعي لورود الأمر بتقديم القرشي على من ليس قرشياً . قال عياض : ولا حجة فيها لأن المراد بالأئمة في هذه الأحاديث الخلفاء ، وإلا فقد قدم النبي صلى الله عليه وسلم سالماً مولى أبي حذيفة في إمامة الصلاة ووراءه جماعة من قریش ، وقدم زيد بن حارثة وابنه أسماء ابن زيد ومعاذ بن جبل وعمرو بن العاص في التأمير في كثير من البعثات والسرايا ومعهم جماعة من قریش . وتعقبه النووي وغيره بأن في الأحاديث ما يدل على أن للقرشي مزية على غيره ، فيصح الاستدلال به لترجيح الشافعي على غيره ، وليس مراد المستدل به أن الفضل لا يكون إلا للقرشي بل المراد أن كونه قرشياً من أسباب الفضل والتقدم كما أن من أسباب الفضل والتقدم الورع والفقہ والقراءة والسن وغيرها ، فالمستويان في جميع الخصال إذا اختص أحدهما بخصلة منها دون صاحبه ترجح عليه فيصح الاستدلال على تقديم الشافعي على من سواه في العلم والدين من غير قریش لأن الشافعي قرشي ، وعجب قول القرطبي في « المنهزم » بعد أن ذكر ما ذكره عياض : أن المستدل بهذه الأحاديث على ترجيح الشافعي صحبته غفلة قارئها من صميم التقليد طيشه ، كذا قال ولعل الذي أصابته الغفلة من لم يفهم مراد المستدل والعلم عند الله تعالى .

### باب أَجْر مَنْ قَضَى بِالْحُكْمَةِ

لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾

[٧١٤١] ٦٨٨٣- نا شهاب بن عباد قال نا إبراهيم بن حميد عن إسماعيل عن قيس عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالاً فسلط على هلكته في الحق ، وآخر آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها » .

قوله ( باب أجر من قضى بالحكمة ) سقط لفظ « أجر » من رواية أبي زيد المروزي ، وعلى تقدير ثبوتها فليس في الباب ما يدل عليه فيمكن أن يؤخذ من لازم الإذن في تغييط من قضى بالحكمة ، فإنه يقتضي ثبوت الفضل فيه ، وما ثبت فيه الفضل ترتب عليه الأجر والعلم عند الله .

قوله ( لقوله تعالى : ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ) وجه الاستدلال بالآية لما ترجم به أن منطوق الحديث دل على أن من قضى بالحكمة كان محموداً حتى أنه لا حرج على من تمنى أن يكون له مثل الذي له من ذلك ليحصل له مثل ما يحصل له من الأجر وحسن الذكر ، ومفهومه يدل على أن من لم يفعل ذلك فهو على العكس من فاعله ، وقد صرحت الآية بأنه فاسق ، واستدلال المصنف بها يدل على أنه يرجح قول من قال إنها

عامة في أهل الكتاب وفي المسلمين ، وحكى ابن التين عن الداودي أن البخارى اقتصر على هذه الآية دون ما قبلها عملاً بقول من قال إن الآيتين قبلها نزلتا في اليهود والنصارى ، وتعبه ابن التين بأنه لا قائل بذلك ، قال : ونسق الآية لا يقتضى ما قال ، قلت : وما نفاه ثابت عن بعض التابعين في تفسير الطبرى وغيره ؛ ويظهر أن يقال إن الآيات وإن كان سببها أهل الكتاب لكن عمومها يتناول غيرهم ، لكن لما تقرر من قواعد الشريعة أن مرتكب المعصية لا يسمى كافراً ولا يسمى أيضاً ظالماً لأن الظلم قد فسر بالشرك ، بقيت الصفة الثالثة ، فمن ثم اقتصر عليها . وقال إسماعيل القاضى في « أحكام القرآن » بعد أن حكى الخلاف في ذلك : ظاهر الآيات يدل على أن من فعل مثل ما فعلوا واخترع حكماً يخالف به حكم الله وجعله ديناً يعمل به فقد لزمه مثل ما لزمهم من الوعيد المذكور حاكماً كان أو غيره . وقال ابن بطال : مفهوم الآية أن من حكم بما أنزل الله استحق جزيل الأجر ، ودل الحديث على جواز منافسته فاقضى أن ذلك من أشرف الأعمال وأجل ما يتقرب به إلى الله ، ويؤيده حديث عبد الله بن أبى أوفى رفعه « الله مع القاضى ما لم يجر » الحديث أخرجه ابن المنذر . قلت : وأخرجه أيضاً ابن ماجه والترمذى واستغفريه ، وصححه ابن حبان والحاكم .

**قوله ( حدثنا شهاب بن عباد )** هو ابن عمر العبدى ، وإبراهيم بن حميد هو الرؤاسى بضم الراء وتخفيف الهمزة ثم مهملة ، وإسماعيل هو ابن أبى خالد ، وقيس هو ابن أبى حازم ، وعبد الله هو ابن مسعود ، والسند كله كوفيون .

**قوله ( لا حسد إلا في اثنتين )** رجل بالجر ويجوز الرفع على الاستئناف والنصب بإضمار أعنى .

**قوله ( على هلكته )** بفتحات أى على إهلاكه أى إنفاقه ( فى الحق ) .

**قوله ( وآخر آتاه الله حكمة )** فى رواية ابن عيينة عن إسماعيل بن أبى خالد الماضية فى كتاب العلم « ورجل آتاه الله الحكمة » وقد مضى شرحه مستوفى هناك وأن المراد بالحكمة القرآن كما فى حديث ابن عمر ، أو أعم من ذلك ، وضابطها ما منع الجهل وزجر عن القبح . قال ابن المنير : المراد بالحسد هنا الغبطة ، وليس المراد بالنفى حقيقته وإلا لزم الخلف ، لأن الناس حسدوا فى غير هاتين الخصلتين وغبطوا من فيه سواهما فليس هو خبراً ، وإنما المراد به الحكم ومعناه حصر المرتبة العليا من الغبطة فى هاتين الخصلتين فكأنه قال هما أكد القربات التى يغبط بها ، وليس المراد نفى أصل الغبطة مما سواهما فيكون من مجاز التخصيص ، أى لا غبطة كاملة التأكيد لتأكيد أجر متعلقها إلا الغبطة بهاتين الخصلتين . وقال الكرماني : الخصلتان المذكورتان هنا غبطة لا حسد ؛ لكن قد يطلق أحدهما على الآخر ، أو المعنى لا حسد إلا فيهما ، وما فيهما ليس بحسد فلا حسد فهو كما قيل فى قوله تعالى ﴿ لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى ﴾ وفى الحديث الترغيب فى ولاية القضاء لمن استجمع شروطه وقوى على أعمال الحق ووجد له أعواناً لما فيه من الأمر بالمعروف ونصر المظلوم وأداء الحق لمستحقه وكف يد الظالم والإصلاح بين الناس وكل ذلك من القربات ، ولذلك تولاه الأنبياء ومن بعدهم من الخلفاء الراشدين ، ومن ثم اتفقوا على أنه من فروض الكفاية ، لأن أمر الناس لا يستقيم بدونه ، فقد أخرج البيهقى بسند قوى : أن أبا بكر لما ولى الخلافة ولى عمر القضاء ، وسند آخر قوى أن عمر استعمل عبد الله بن مسعود على القضاء ، وكتب عمر إلى عماله : استعملوا صالحكم على القضاء وأكفوهم . وسند آخر لين أن معاوية سأل أبا الدرداء وكان يقضى بدمشق ، من لهذا الأمر بعدك ، قال فضالة بن عبيد : وهؤلاء من أكابر الصحابة وفضلائهم . وإنما فر منه

من فر خشية العجز عنه وعند عدم المعين عليه . وقد يتعارض الأمر حيث يقع تولية من يشتد به الفساد إذا امتنع المصلح والله المستعان . وهذا حيث يكون هناك غيره ، ومن ثم كان السلف يمتنعون منه ويفرون إذا طلبوا له . واختلفوا هل يستحب لمن استجمع شرائطه وقوى عليه أو لا ؟ والثاني قول الأكثر لما فيه من الخطر والغرر ، ولما ورد فيه من التشديد . وقال بعضهم : إن كان من أهل العلم وكان حاملاً بحيث لا يحمل عنه العلم أو كان محتاجاً وللقاضي رزق من جهة ليست بحرام استحب له ليرجع إليه في الحكم بالحق وينتفع بعلمه ، وإن كان مشهوراً فالأولى له الإقبال على العلم والفتوى ، وأما إن لم يكن في البلد من يقوم مقامه فإنه يتعين عليه لكونه من فروع الكفاية لا يقدر على القيام به غيره فيتعين عليه . وعن أحمد : لا يَأْثُمُ لَهُ لَأنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا أَضُرَّ بِهِ نَفْعٌ غَيْرُهُ وَلَا سِيَّمَا مِنْ لَا يُمْكِنُهُ عَمَلُ الْحَقِّ لانتشار الظلم

### باب السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِلْإِمَامِ، مَا لَمْ تَكُنْ مَعْصِيَةً

[٧١٤٢] ٦٨٨٤- نا مسدد قال نا يحيى بن سعيد عن شعبة عن أبي التياح عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبداً حبشياً كأن رأسه زبيبة** .

[٧١٤٣] ٦٨٨٥- نا سليمان بن حرب قال نا حماد عن الجعد عن أبي رجاء عن ابن عباس يرويه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : **« من رأى من أميره شيئاً فكرهه فليصبر ، فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبراً فيموت إلا مات ميتة جاهلية »** .

[٧١٤٤] ٦٨٨٦- نا مسدد قال نا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال نا نافع عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : **« السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة »** .

[٧١٤٥] ٦٨٨٧- نا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن علي قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم سريةً وأمر عليهم رجلاً من الأنصار وأمرهم أن يطيعوه ، فغضب عليهم وقال : أليس قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تطيعوني ؟ قالوا : بلى ، قال : عزمت عليكم لما جمعتم حطباً وأوقدت ناراً ثم دخلتم فيها . فجمعوا حطباً فأوقدوا ناراً ، فلما هموا بالدخول فقام ينظر بعضهم إلى بعض فقال بعضهم : إنما تبعنا النبي صلى الله عليه وسلم فراراً من النار أفندخلها ؟ فبينما هم كذلك إذ خمدت النار وسكن غضبه ، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : **« لو دخلوها ما خرجوا منها أبداً ، إنما الطاعة في المعروف »** .

قوله ( باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية ) إنما قيده بالإمام وإن كان في أحاديث الباب الأمر بالطاعة لكل أمير ولو لم يكن إماماً لأن محل الأمر بطاعة الأمير أن يكون مؤمراً من قبل الإمام . وذكر فيه أربعة أحاديث : الأول .



قوله ( عن أبي التياح ) بمشناه مفتوحة وتحتانية مشددة وآخره مهملة وهو يزيد بن حميد الضبعي ، وتقدم في الصلاة من وجه آخر التصريح بقول شعبة « حدثني أبو التياح » .

قوله ( اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل ) بضم المثناة على البناء للمجهول أى جعل عاملاً بأن أمر إمارة عامة على البلد مثلاً أو ولى فيها ولاية خاصة كالإمامة في الصلاة أو جباية الخراج أو مباشرة الحرب ، فقد كان في زمن الخلفاء الراشدين من يجتمع له الأمور الثلاثة ومن يختص ببعضها .

قوله ( حبشى ) بفتح المهملة والموحدة بعدها معجمة منسوب إلى الحبشة ، ومضى في الصلاة في « باب إمامة العبد » عن محمد بن بشار عن يحيى القطان بلفظ « اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل حبشى » وفيه بعد باب من رواية غندر عن شعبة بلفظ ، قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر « اسمع وأطع ولو لحبشى » وقد أخرج مسلم من طريق غندر عن شعبة بإسناد آخر إلى أبي ذر أنه انتهى إلى الربرة فإذا عبد يؤمهم فذهب يتأخر لأجل أبي ذر فقال أبو ذر « أوصاني خليلي » فذكر نحوه . وظهرت بهذه الرواية الحكمة في تخصيص أبي ذر بالأمر في هذه الرواية ، وقد جاء في حديث آخر الأمر بذلك عموماً ، ولمسلم أيضاً من حديث أم الحصين « اسمعوا وأطيعوا ولو استعمل عليكم عبد يقودكم بكتاب الله » .

قوله ( كأن رأسه زبيية ) واحدة الزبيب المأكول المعروف الكائن من العنب إذا جف ، وإنما شبه رأس الحبشى بالزبيية لتجمعها ولكون شعره أسود ، وهو تمثيل في الحقارة وبشاعة الصورة وعدم الاعتداد بها ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في « كتاب الصلاة » ونقل ابن بطال عن المهلب قال : قوله « اسمعوا وأطيعوا » لا يوجب أن يكون المستعمل للعبد إلا إمام قرشى ، لما تقدم أن الإمامة لا تكون إلا في قریش ، وأجمعت الأمة على أنها لا تكون في العبيد . قلت : ويحتمل أن يسمى عبداً باعتبار ما كان قبل العتق ، وهذا كله إنما هو فيما يكون بطريق الاختيار ، وأما لو تغلب عبد حقيقة بطريق الشوكة فإن طاعته تجب إحكاماً للفتنة ما لم يأمر بمعصية كما تقدم تقريره ، وقيل المراد أن الإمام الأعظم إذا استعمل العبد الحبشى على إمارة بلد مثلاً وجبت طاعته ، وليس فيه أن العبد الحبشى يكون هو الإمام الأعظم . وقال الخطاطي : قد يضرب المثل بما لا يقع في الوجود ، يعنى وهذا من ذاك أطلق العبد الحبشى مبالغة في الأمر بالطاعة وإن كان لا يتصور شرعاً أن يلى ذلك . الحديث الثانى .

قوله ( حماد ) هو ابن زهد ، والجعد هو أبو عثمان ، وأبو رجاء هو العطاردي ، وتقدم الكلام على هذا السند في أوائل الفتن .

قوله ( يرويه ) هو في معنى قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم كذلك في أوائل الفتن من طريق عبد الوارث عن الجعد وتقدمت مباحثه هناك . الحديث الثالث .

قوله ( عن عبيد الله ) هو ابن عمر العمرى ، وعبد الله صحابيه هو ابن عمر .

قوله ( فيما أحب وكره ) في رواية أبي ذر « فيما أحب أو كره » .

قوله ( ما لم يؤمر بمعصية ) هذا يقيد ما أطلق في الحديثين الماضيين من الأمر بالسمع والطاعة ولو لحبشى ، ومن الصبر على ما يقع من الأمير مما يكره ، والوعيد على مفارقة الجماعة .

قوله ( فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة ) أى لا يجب ذلك بل يحرم على من كان قادراً على الامتناع ،

وفي حديث معاذ عند أحمد « لا طاعة لمن لم يطع الله » وعنده وعند البزار في حديث عمران بن حصين والحكم ابن عمرو الغفاري « لا طاعة في معصية الله » وسنده قوى ، وفي حديث عبادة بن الصامت عند أحمد والطبراني « لا طاعة لمن عصى الله تعالى » وقد تقدم البحث في هذا الكلام على حديث عبادة في الأمر بالسمع والطاعة « إلا أن تروا كفراً بواحاً » بما يغني عن إعادته وهو في « كتاب الفتن » وملخصه أنه ينزل بالكفر إجماعاً « فيجب على كل مسلم القيام في ذلك ، فمن قوى على ذلك فله الثواب ، ومن داهن فعله الإثم ، ومن عجز وجبت عليه الهجرة من تلك الأرض . الحديث الرابع .

الحديث الرابع ، قوله ( عن أبي عبد الرحمن ) هو السلمي ، وعلى هو ابن أبي طالب .

قوله ( وأمر عليهم رجلاً من الأنصار ) تقدم البحث فيه والجواب عن غلط راويه في « كتاب المغازي » .  
قوله ( فأوقدوا ناراً ) كذا وقع ، وتقدم بيانه في المغازي والأحكام أن أميرهم غضب منهم فقال أوقدوا ناراً ، وقوله « قد عزمت عليكم لما » بالتخفيف وجاء بالتشديد فليل إنها بمعنى « إلا » وقوله « خمدت » بالمعجمة وفتح الميم وضبط في بعض الروايات بكسر الميم ولا يعرف في اللغة قاله ابن التين . قال : ومعنى خمدت سكن لها وإن لم يطفأ جمرها فإن طفئ قيل همدت . وقوله « لو دخلوها ما خرجوا منها » قال الداودي : يريد تلك النار لأنهم يموتون بتحريقها فلا يخرجون منها أحياء ، قال : وليس المراد بالنار نار جهنم ولا أنهم مخلدون فيها لأنه قد ثبت في حديث الشفاعة « يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان » قال : وهذا من المعارض التي فيها مندوحة ، يريد أنه سيق مساق الزجر والتخويف ليفهم السامع أن من فعل ذلك خلد في النار ، وليس ذلك مراداً وإنما أريد به الزجر والتخويف ، وقد تقدم له توجيهات في « كتاب المغازي » وكذا قوله « إنما الطاعة في المعروف » وتقدم شرحه مستوفى في « باب سرية عبد الله بن حذافة » من « كتاب المغازي » وتقدم شيء منه أيضاً في تفسير سورة النساء في قوله « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » وقد قيل إنه لم يقصد دخولهم النار حقيقة وإنما أشار لهم بذلك إلى أن طاعة الأمير واجبة ومن ترك الواجب دخل النار ، فإذا شق عليكم دخول هذه النار فكيف بالنار الكبرى ، وكأن قصده أنه لو رأى منهم الجدة في ولوجها لمنعهم

باب مَنْ لَمْ يَسْأَلِ الْإِمَارَةَ أَعَانَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا

[٧١٤٦] ٦٨٨٨- نا حجاج بن منهال قال نا جرير بن حازم عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « يا عبد الرحمن ، لا تسأل الإمارة ، فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها ، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها ، وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك واث الذي هو خير » .

باب مَنْ سَأَلَ الْإِمَارَةَ وَكُلَّ إِلَيْهَا

[٧١٤٧] ٦٨٨٩- حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا يونس عن الحسن قال نا عبد الرحمن بن سمرة قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه : « يا عبد الرحمن بن سمرة ، لا تسأل الإمارة ، فإن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها ، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها ، وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً

منها فائت الذي هو خيرٌ وكفّر عن يمينك».

**قوله ( باب من لم يسأل الإمامة أعانته الله عليها )** ذكر فيه حديث عبد الرحمن بن سمرة « لا تسأل الإمامة » ثم قال بعده « باب من سأل الإمامة وكل إليها » وذكر الحديث المذكور ، وقد تقدم الكلام على مراده في « كتاب كفارة الأيمان » وعلى قوله « وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفّر » وأما قوله « لا تسأل الإمامة » فهو الذى فى أكثر طرق الحديث ، ووقع فى رواية يونس بن عبيد عن الحسن بلفظ « لا يتمنين » بصيغة النهى عن التمنى مؤكداً بالنون الثقيلة ، والنهى عن التمنى أبلغ من النهى عن الطلب .

**قوله ( عن مسألة )** أى سؤال .

**قوله ( وكلت إليها )** بضم الواو وكسر الكاف مخففاً ومشدداً وسكون اللام ، ومعنى المخفف أى صرف إليها ومن وكل إلى نفسه هلك ، ومنه فى الدعاء « ولا تكنلى إلى نفسى » ووكّل أمره إلى فلان صرفه إليه ؛ ووكّله بالتشديد استحفظه ، ومعنى الحديث أن من طلب الإمامة فأعطى تركت إعانته عليها من أجل حرصه ، ويستفاد منه أن طلب ما يتعلق بالحكم مكرهه فيدخل فى الإمامة القضاء والحسبة ونحو ذلك وأن من حرص على ذلك لا يعان ، ويعارضه فى الظاهر ما أخرجه أبو داود عن أبى هريرة رفعه « من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جوروه فله الجنة ، ومن غلب جوروه عدله فله النار » والجمع بينهما أنه لا يلزم من كونه لا يعان بسبب طلبه أن لا يحصل منه العدل إذا ولى « أو يحمل الطلب هنا على القصد وهناك على التولية » وقد تقدم من حديث أبى موسى « إنا لا نولى من حرص » ولذلك عبر فى مقابله بالإعانة ، فإن من لم يكن له من الله عون على عمله لا يكون فيه كفاية لذلك العمل فلا ينبغي أن يجاب سؤاله ، ومن المعلوم أن كل ولاية لا تخلو من المشقة ، فمن لم يكن له من الله إعانة تورط فيما دخل فيه وخسر دنياه وعقباه ، فمن كان ذا عقل لم يتعرض للطلب أصلاً ، بل إذا كان كافياً وأعطى من غير مسألة فقد وعده الصادق بالإعانة ، ولا يخفى ما فى ذلك من الفضل . قال المهلب : جاء تفسير الإعانة عليها فى حديث بلال بن مرداس عن خيثمة عن أنس رفعه « من طلب القضاء واستعان عليه بالشفعاء وكل إلى نفسه ، ومن أكره عليه أنزل الله عليه ملكاً يسدده » أخرجه ابن المنذر . قلت : وكذا أخرجه الترمذى من طريق أبى عوانة عن عبد الأعلى الثعلبى ، وأخرجه هو وأبو داود وابن ماجه من طريق أبى عوانة ومن طريق إسرائيل عن عبد الأعلى فأسقط خيثمة من السند ، قال الترمذى . ورواية أبى عوانة أصح ، وقال فى رواية أبى عوانة حديث حسن غريب ، وأخرجه الحاكم من طريق إسرائيل وصححه ، وتعقب بأن ابن معين لين خيثمة وضعف عبد الأعلى ، وكذا قال الجمهور فى عبد الأعلى : ليس بقوى . قال المهلب : وفى معنى الإكراه عليه أن يدعى إليه فلا يرى نفسه أهلاً لذلك هبة له وخوفاً من الوقوع فى المحذور فإنه يعان عليه إذا دخل فيه ، ويسدد ؛ والأصل فيه أن من تواضع لله رفعه الله ، وقال ابن التين : هو محمول على الغالب ، وإلا فقد قال يوسف ﴿ اجعلنى على خزائن الأرض ﴾ وقال سليمان ﴿ وهب لى ملكاً ﴾ قال : ويحتمل أن يكون فى غير الأنبياء

**باب ما يُكره من الحرص على الإمامة**

٦٨٩٠ - نا أحمد بن يونس قال نا ابن أبى ذئب عن سعيد المقبري عن أبى هريرة عن النبي صلى الله

عليه قال : «إنكم ستحرصون على الإمارة، وستكون ندامة يوم القيامة، فنعم المرصعة وبئست الفاطمة». وقال محمد بن بشارنا عبد الله بن حمران قال نا عبد الحميد عن سعيد المقبري عن عمر بن الحكم عن أبي هريرة.. قوله.

[٧١٤٩] ٦٨٩١- نا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى قال : دخلت على النبي صلى الله عليه أنا ورجلان من قومي، فقال أحد الرجلين: أمرنا يا رسول الله، وقال الآخر مثله، فقال: «إننا لا نولي هذا من سألته ولا من حرص عليه».

قوله ( باب ما يكره من الحرص على الإمارة ) أى على تحصيلها ، ووجه الكراهة مأخوذ مما سبق في الباب الذى قبله .

قوله ( عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة ) هكذا رواه ابن أبى ذئب مرفوعاً ، وأدخل عبد الحميد ابن جعفر بين سعيد وأبى هريرة رجلاً ولم يرفعه ، وابن أبى ذئب أتقن من عبد الحميد وأعرف بحديث المقبرى منه فروايته هى المعتمدة ، وعقبه البخارى بطريق عبد الحميد إشارة منه إلى إمكان تصحيح القولين فلعله كان عند سعيد عن عمر بن الحكم عن أبى هريرة موقوفاً على ما رواه عنه عبد الحميد ؛ وكان عنده عن أبى هريرة بغير واسطة مرفوعاً ، إذ وجدت عند كل من الراويين عن سعيد زيادة ؛ ورواية الوقف لا تعارض رواية الرفع لأن الراوى قد ينشط فيسند وقد لا ينشط فيقف .

قوله ( إنكم ستحرصون ) بكسر الراء ويجوز فتحها ، ووقع في رواية شابة عن ابن أبى ذئب « ستعرضون » بالعين وأشار إلى أنها خطأ .

قوله ( على الإمارة ) يدخل فيه الإمارة العظمى وهى الخلافة ، والصغرى وهى الولاية على بعض البلاد ، وهذا إخبار منه صلى الله عليه وسلم بالشئ قبل وقوعه فوقع كما أخبر .

قوله ( وستكون ندامة يوم القيامة ) أى لمن لم يعمل فيها بما ينبغى ، وزاد في رواية شابة « وحسرة » ويوضح ذلك ما أخرجه البزار والطبرانى بسند صحيح عن عوف بن مالك بلفظ « أولها ملامة » وثانيها ندامة ، وثالثها عذاب يوم القيامة ، إلا من عدل « وفي الطبرانى الأوسط من رواية شريك عن عبد الله ابن عيسى عن أبى صالح عن أبى هريرة قال شريك : لا أدرى رفعه أم لا « قال « الإمارة أولها ندامة ، وأوسطها غرامة ، وآخرها عذاب يوم القيامة » وله شاهد من حديث شداد بن أوس رفعه بلفظ « أولها ملامة وثانيها ندامة » أخرجه الطبرانى وعند الطبرانى من حديث زيد بن ثابت رفعه « نعم الشئ الإمارة لمن أخذها بحقها وحلها ، وبئس الشئ الإمارة لمن أخذها بغير حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة » وهذا يقيد ما أطلق في الذى قبله ، ويقيده أيضاً ما أخرج مسلم عن أبى ذر قال « قلت يا رسول الله ألا تستعملنى ؟ قال : إنك ضعيف ، وإنها أمانة ، وإنها يوم القيامة خزى وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذى عليه فيها » قال التوى : هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية ولا سيما لمن كان فيه ضعف . وهو في حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل فإنه يندم على ما فرط منه إذا جوزى بالخزى يوم القيامة ، وأما من كان أهلاً وعدل فيها فأجره عظيم كما تظاهرت به الأخبار ، ولكن في الدخول فيها خطر عظيم ، ولذلك امتنع الأكابر منها والله أعلم .

**قوله ( فنعيم المرضعة وبست الفاطمة )** قال الدوادى : نعم المرضعة أى فى الدنيا ، وبست الفاطمة أى بعد الموت ، لأنه يصير إلى المحاسبة على ذلك ، فهو كالذى يقطع قبل أن يستغنى فيكون فى ذلك هلاكه . وقال غيره : نعم المرضعة لما فيها من حصول الجاه والمال ونفاذ الكلمة وتحصيل اللذات الحسية والوهمية حال حصولها ، وبست الفاطمة عند الانفصال عنها بموت أو غيره وما يترتب عليها من التبعات فى الآخرة .

( تنبيه ) : ألحقت التاء فى « بست » دون نعم ، والحكم فيها إذا كان فاعلها مؤنثاً جواز الإلحاق وتركه ، فوقع التفنن فى هذا الحديث بحسب ذلك « وقال الطيبي : إنما لم يلحقها بنعم لأن المرضعة مستعارة للإمارة وتأنيثها غير حقيقى فترك إلحاق التاء بها وإلحاقها بثس نظراً إلى كون الإمارة حينئذ داهية ذهياء . قال : وإنما أتى بالتاء فى الفاطمة والمرضعة إشارة إلى تصوير تينك الحاليتين المتجددتين فى الإرضاع والقطام .

**قوله ( وقال محمد بن بشار )** هو بندار ، ووقع فى مستخرج أبى نعيم أن البخارى قال « حدثنا محمد ابن بشار » وعبد الله بن حمران هو بصرى صدوق وقد قال ابن حبان فى الثقات : يخطئ وماله فى الصحيح إلا هذا الموضع . وعبد الحميد بن جعفر هو المدنى لم يخرج له البخارى إلا تعليقاً ، وعمر بن الحكم أى ابن ثوبان مدنى ثقة أخرج له البخارى فى غير هذا الموضع تعليقاً ، كما تقدم فى الصيام .

**قوله ( عن أبى هريرة )** أى موقوفا عليه .

**قوله فى حديث أبى موسى ( ولا من حرص عليه )** بفتح المهملة والراء ، وقد تقدم مطولاً من وجه آخر عن أبى بردة عن أبى موسى فى استتابة المرتدين وذكرت شرحه هناك . وفى الحديث أن الذى يناله المتولى عن النعماء والسراء دون ما يناله من البأساء والضراء ، إما بالعزل فى الدنيا فيصير خاملاً وإما بالمؤاخذه فى الآخرة وذلك أشد ، نسأل الله العفو . قال القاضى البضاوى : فلا ينبغي لعاقل أن يفرح بلذة يعقبها حسرات ، قال المهلب : الحرص على الولاية هو السبب فى اقتتال الناس عليها حتى سفكت الدماء واستبيحت الأموال والفروج وعظم الفساد فى الأرض بذلك ووجه الندم أنه قد يقتل أو يعزل أو يموت فيندم على الدخول فيها لأنه يطالب بالتبعات التى ارتكبها وقد فاتته ما حرص عليه بمفارقته ، قال : ويستثنى من ذلك من تعين عليه كأن يموت الوالى ولا يوجد بعده من يقوم بالأمر غيره ، وإذا لم يدخل فى ذلك يحصل الفساد بضيايع الأحوال . قلت : وهذا لا يخالف ما فرض فى الحديث الذى قبله من الحصول بالطلب أو بغير طلب بل فى التعبير بالحرص إشارة إلى أن من قام بالأمر عند خشية الضيايع يكون كمن أعطى بغير سؤال لفقد الحرص غالباً عمن هذا شأنه ، وقد يغتفر الحرص فى حق من تعين عليه لكونه يصير واجبا عليه ، وتولية القضاء على الإمام فرض عين وعلى القاضى فرض كفاية إذا كان هناك غيره .

**ب** مَنِ اسْتُرْعِيَ رَعِيَّةً فَلَمْ يَنْصَحْ

[٧١٥٠] ٦٨٩٢- حدثنا أبو نعيم قال نا أبو الأشهب ، عن الحسن أن عبيد الله بن زياد عاد معقل بن يسار فى مرضه الذى مات فيه ، فقال له معقل : إني محدثك حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه ، سمعتُ النبي صلى الله عليه يقول : « ما من عبدٍ يسترعيه الله رعيةً فلم يحطها بنصيحة لم يجد راحة الجنة » .

٦٨٩٣- حدثنا إسحاق بن منصور قال أنا الحسين الجعفي قال زائدة ذكره عن هشام عن الحسن قال : أتينا معقل بن يسار نعوده فدخل عبيد الله بن زياد ، فقال له معقل : أحدثك حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه فقال : « ما من والٍ يلي رعية من المسلمين فيموت وهو غاشٍ لهم إلا حرم الله عليه الجنة » .

قوله ( باب من استرعى ) بضم المثناة على البناء للمجهول .

قوله ( رعية فلم ينصح ) أى لها .

قوله ( أبو الأشهب ) هو جعفر بن حبان بمهمله وتحتانية ثقيلة .

قوله ( عن الحسن ) هو البصرى ، وفي رواية الإسماعيلي من طريق شيان عن أبى الأشهب « حدثنا الحسن » .

قوله ( أن عبيد الله بن زياد ) يعنى أمير البصرة فى زمن معاوية وولده يزيد ، ووقع فى رواية هشام المذكورة بعد هذه ما يدل على أن الحسن حضر ذلك من عبيد الله بن زياد عند معقل .

قوله ( عاد معقل بن يسار ) بتحتانية ثم مهمله خفيفة هو المزنى الصحابى المشهور .

قوله ( فى مرضه الذى مات فيه ) كانت وفاة معقل بالبصرة فيما ذكره البخارى فى الأوسط ما بين الستين إلى السبعين وذلك فى خلافة يزيد بن معاوية .

قوله ( فقال له معقل : إني أحدثك حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ) زاد مسلم عن شيان بن فروخ عن أبى الأشهب « لو علمت أن لى حياة ما حدثتك » .

قوله ( يسترعيه الله ) فى نسخة الصغاني « استرعا » .

قوله ( فلم يحطها ) بفتح أوله وضم الحاء وسكون الطاء المهملتين أى يكلؤها أو يصنها وزنه ومعناه والاسم الحياطة يقال حاطه إذا استولى عليه وأخاط به مثله .

قوله ( بنصحه ) كذا للأكثر بهاء الضمير ، وفى رواية المستملى « بالنصيحة » ووقع لمسلم فى رواية شيان « يموت يوم يموت وهو غاشٍ لرعيته » .

قوله ( لم يجد ) فى نسخة الصغاني « إلا لم يجد » بزيادة إلا ( رائحة الجنة ) زاد فى رواية الطبراني من حديث عبد الله بن مغفل « وعرفها يوجد يوم القيامة من مسيرة سبعين عاماً » ووقع فى رواية مسلم « إلا حرم الله عليه الجنة » وله مثله من طريق يونس بن عبيد عن الحسن ، قال الكرماني مفهوم الحديث أنه يجدها ، وهو عكس المقصود ، والجواب أن « إلا » مقدرة أى إلا لم يجد ، والخبر محذوف والتقدير ما من عبد فعل كذا إلا حرم الله عليه الجنة ولم يجد رائحة الجنة استئناف كالمفسر له ، أو ليست ما للنفى ، وجازت زيادة من للتأكيد فى الإثبات عند بعض النحاة ، وقد ثبت « إلا » فى بعض النسخ . قلت : لم يقع الجمع بين اللفظين المتوعد بهما فى طريق واحدة ، فقوله « لم يجد رائحة الجنة » وقع فى رواية أبى الأشهب ، وقوله « حرم الله عليه الجنة » وقع فى رواية هشام ، فكأنه أراد أن الأصل فى الحديث الجمع بين اللفظين فحفظ بعض ما لم

يحفظ بعض وهو محتمل ، لكن الظاهر أنه لفظ واحد تصرف فيه الرواة . وزاد مسلم في آخره قال « ألا كنت حدثتني هذا قبل اليوم ؟ قال : لم أكن لأحدثك » قيل سبب ذلك هو ما وصفه به الحسن البصري من سفك الدماء ، ووقع في رواية الإسماعيلي من الوجه الذي أخرجه مسلم « لولا أني ميت ما حدثتك » فكأنه كان يخشى بطشه ، فلما نزل به الموت أراد أن يكف بذلك بعض شره عن المسلمين ، وإلى ذلك وقعت الإشارة في رواية لمسلم من طريق أبي المليح « أن عبيد الله بن زياد عاد معقل بن يسار » فقال له معقل : « لولا أني في الموت ما حدثتك » وقد أخرج الطبراني في الكبير من وجه آخر عن الحسن قال « لما قدم علينا عبيد الله بن زياد أميراً أمره علينا معاوية غلاماً سفيهاً يسفك الدماء سفكاً شديداً وفيما عبد الله بن مغفل المزني ، فدخل عليه ذات يوم فقال له : انته عما أراك تصنع ، فقال له : وما أنت وذاك ؟ قال ثم خرج إلى المسجد فقلنا له : ما كنت تصنع بكلام هذا السفيه على رعوس الناس ؟ فقال إنه كان عندى علم فأحببت أن لا أموت حتى أقول به على رعوس الناس ، ثم قام فما لبث أن مرض مرضه الذي توفي فيه فأتاه عبيد الله بن زياد يعوده » فذكر نحو حديث الباب ، فيحتمل أن تكون القصة وقعت للصحابيين .

**قوله ( قال زائدة ذكره هشام )** هو بحذف قال الثانية والتقدير : قال الحسين الجعفي قال زائدة ذكره أى الحديث الذى سياتى هشام وهو ابن حسان ، ووقع في رواية مسلم عن القاسم بن زكريا عن الحسين الجعفي بالنعنة في جميع السند ، وحاصل الروايتين أنه أثبت الغش في إحداهما ، ونفى النصيحة في الأخرى فكأنه لا واسطة بينهما ، ويحصل ذلك بظلمه لهم بأخذ أموالهم أو سفك دمائهم أو انتهاك أعراضهم وحبس حقوقهم وترك تعريفهم ما يجب عليهم في أمر دينهم ودنياهم وإهمال إقامة الحدود فيهم وردع المفسدين منهم وترك حمايتهم ونحو ذلك .

**قوله ( فقال له معقل أحدثك حديثاً )** قد ذكرت زيادة أى المليح عند مسلم .

**قوله ( ما من وال يلى رعية من المسلمين الخ )** وقع في رواية أى المليح « ما من أمير » بدل « وال » وقال فيه « ثم لا يجد له » بجم ودال مشددة من الجد بالكسر ضد الهزل ، وقال فيه « إلا لم يدخل معهم الجنة » وللطبراني في الأوسط « فلم يعدل فيهم إلا كبه الله على وجهه في النار » قال ابن التين : يلى جاء على غير القياس لأن ماضيه ولى بالكسر ومستقبله يولى بالفتح وهو مثل ورث يرث . وقال ابن بطلال : هذا وعيد شديد على أئمة الجور فمن ضيع من استرعاه الله أو خانهم أو ظلمهم فقد توجه إليه الطلب بمظالم العباد « يوم القيامة » فكيف يقدر على التحلل من ظلم أمة عظيمة ومعنى « حرم الله عليه الجنة » أى أنفذ الله عليه الوعيد ولم يرض عنه المظلومين . ونقل ابن التين عن الداودى نحوه قال : ويحتمل أن يكون هذا في حق الكافر لأن المؤمن لا بد له من نصيحة . قلت : وهو احتمال بعيد جداً ، والتعليل مردود ، فالكافر أيضاً قد يكون ناصحاً فيما تولاه ولا يمنعه ذلك الكفر . وقال غيره : يحمل على المستحل ، والأولى أنه محمول على غير المستحل وإنما أريد به الزجر والتغليظ ، وقد وقع في رواية لمسلم بلفظ « لم يدخل معهم الجنة » وهو يؤيد أن المراد أنه لا يدخل الجنة في وقت دون وقت : وقال الطيبي : الفاء في قوله « فلم يحطها » وفي قوله « فيموت » مثل اللام في قوله ﴿ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً ﴾ وقوله « وهو غاش » قيد للفعل مقصود بالذكر يريد أن الله إنما ولاه على عباده ليديم لهم النصيحة لا ليغشهم حتى يموت على ذلك ، فلما قلب القضية استحق أن يعاقب

## باب مَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهِ عَلَيْهِ

٦٨٩٤- نا إسحاق الواسطي قال نا خالد عن الجريري عن طريف أبي تيممة قال شهدت صفوان وجندبا وأصحابه وهو يوصيهم فقالوا: هل سمعت من رسول الله صلى الله عليه شيئا؟ قال: سمعته يقول: «من سمع سمع الله به يوم القيامة، قال: ومن يشاقق يشقق الله عليه يوم القيامة. فقالوا: أوصنا، فقال: إن أول ما ينتن من الإنسان بطنه، فمن استطاع أن لا يأكل إلا طيبا فليفعل، ومن استطاع أن لا يحال بينه وبين الجنة بملء كفّه من دم أهراقه فليفعل».

قوله (باب من شاق شق الله عليه) في رواية النسفي «من شق» بغير ألف، والمعنى من أدخل على الناس المشقة أدخل الله عليه المشقة فهو من الجزاء يجنس العمل.

قوله (خالد) هو ابن عبد الله الطحان.

قوله (عن الجريري) بضم الجيم هو سعيد بن إياس، ولم يخرج البخاري للعباس الجريري شيئا وهو من هذه الطبقة، وخالد الطحان معدود فيمن سمع من سعيد الجريري قبل الاختلاط، وكانت وفاة الجريري سنة أربع وأربعين ومائة واختلط قبل موته بثلاث سنين، وقال أبو عبيد الآجرى عن أبي داود: من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد. قلت: وخالد قد أدرك أيوب فإن أيوب لما مات كان خالد المذكور ابن إحدى وعشرين سنة.

قوله (عن طريف) بالطاء المهملة وزن عظيم.

قوله (أبي تيممة) بالثناة وزن عظيمة، هو ابن مجالد بضم الميم وتخفيف الجيم الهجيمي بالجيم مصغر نسبة إلى بنى الهجيم بطن من تميم وكان مولاهم، وهو بصرى ماله في البخاري عن أحد من الصحابة إلا هذا الحديث، وله حديث آخر تقدم في الأدب من روايته عن أبي عثمان النهدي.

قوله (شهدت صفوان) هو ابن محرز بن زياد التابعي الثقة المشهور من أهل البصرة.

قوله (وجندبا) هو ابن عبد الله البجلي الصحابي المشهور وكان من أهل الكوفة ثم تحول إلى البصرة قاله الكللاباذي.

قوله (وأصحابه) أي أصحاب صفوان.

قوله (وهو) أي جندب (يوصيهم) ذكره المزي في الأطراف بلفظ «شهدت صفوان وأصحابه وجندبا يوصيهم» ووقع في صحيح مسلم من طريق خالد بن عبد الله بن محرز عن عمه صفوان بن محرز أن جندب بن عبد الله بعث إلى عسعم بن سلامة زمن فتنة ابن الزبير فقال: اجمع لي نفرا من إخواني حتى أحدثهم، فذكر القصة في تحديده لهم بقصة الذي حمل على رجل فقال لا إله إلا الله فقتله، وأظن أن القصة واحدة، ويجمعها أنه حذرهم من التعرض لقتل المسلم، وزمن فتنة ابن الزبير كانت عقب موت يزيد



ابن معاوية . ووقع عند الطبراني من طريق ليث بن أبي سليم عن صفوان بن محرز عن جندب بن عبد الله أنه مر يقوم فقال : اتنتى بنفر من قراء القرآن وليكونوا شيوخا ، قال فأتيته بنافع بن الأزرق وأنى بلال مرداس ونفر معهما ستة أو ثمانية فقال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الحديث . قلت : وأخرجه أيضاً من طريق الأعمش عن أنى تميمه أنه انطلق مع جندب إلى البصرة فقال : هل كنت تدارس أحداً القرآن ؟ قلت : نعم ، قال فأتيتهم بهم ، قال فأتيته بنافع وأنى بلال مرداس ونجدة وصالح بن مشرغ فأنشأ يحدث . قلت : وهؤلاء الأربعة من رعوس الخوارج الذين خرجوا إلى مكة لنصر ابن الزبير لما جهز إليه يزيد ابن معاوية الجيوش فشهدوا معه الحصار الأول ، فلما جاءهم الخبر بموت يزيد بن معاوية سألوا ابن الزبير عن قوله في عثمان فأتيت عليه فغضبوا وفارقوه ، فخرجوا . وخرج نجدة باليمامة فغلب عليها وعلى بعض بلاد الحجاز ، وخرج نافع بن الأزرق بالعراق فدامت فتنته مدة . وأما أبو بلال مرداس فكان خرج على عبيد الله ابن زياد قبل ذلك فقتله .

**قوله ( من سمع الله به يوم القيامة )** قلت تقدم هذا المتن من حديث جندب من وجه آخر مع شرحه في « باب الرياء والسمعة » من « كتاب الرقاق » وفيه « ومن راي » ولم يقع فيه مقصود هذا الباب .

**قوله ( ومن شاق شق الله عليه )** كذا للكشميني ، وللسرخسي والمستمل « ومن يشاقق يشقق الله عليه » بصيغة المضارعة وبفك القاف في الموضعين ، وفي رواية الطبراني عن أحمد بن زهير التستري عن إسحق ابن شاهين شيخ البخاري فيه « ومن يشاقق يشق الله عليه » .

**قوله ( فقالوا : أوصنا ، فقال : إن أول ما يتن من الإنسان بطنه )** يعني بعد الموت ، وصرح به في رواية صفوان بن محرز عن جندب ولفظه « واعلموا أن أول ما يتن من أحدكم إذا مات بطنه » .

**قوله ( فمن استطاع أن لا يأكل إلا طيباً فليفعل )** في رواية صفوان « فلا يدخل بطنه إلا طيباً » هكذا وقع هذا الحديث من هذا الوجه موقوفاً ، وكذا أخرجه الطبراني من طريق قتادة عن الحسن — هو البصري — عن جندب موقوفاً ، وأخرجه من طريق صفوان بن محرز وسياقه يحتمل الرفع والوقف فإنه صدر بقوله « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سمع » الحديث « واعلموا أن أول ما يتن » ويتن بنون ومثناة وضم أوله من الرباعي وماضيه أنتن وتن والتن الرائحة الكريهة .

**قوله ( ومن استطاع أن لا يحال بينه وبين الجنة بملء كف )** في رواية الكشميني « يحول » ولفظ « ملء » بغير موحدة ، ووقع في رواية كريمة والأصيل « كفه » .

**قوله ( من دم هراقه )** أى صبه ( فليفعل ) قال ابن التين : وقع في روايتنا « أهراقه » وهو بفتح الهمزة وكسرها . قلت : هي لمن عدا أبا ذر ، كذا وقع هذا المتن أيضاً موقوفاً ، وكذا أخرجه الطبراني من طريق صفوان بن محرز ومن طريق قتادة عن الحسن عن جندب موقوفاً ، وزاد الحسن بعد قوله يهريقه « كأنما يذبح دجاجة ، كلما تقدم لباب من أبواب الجنة حال بينه وبينه » ووقع مرفوعاً عند الطبراني أيضاً من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن جندب ولفظه « تعلمون أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يحولن بين أحدكم وبين الجنة وهو يراها ملء كف دم من مسلم أهراقه بغير حله » وهذا لو لم يرد مصرحاً برفعه لكان في حكم المرفوع لأنه لا يقال بالرأى ، وهو وعيد شديد لقتل المسلم بغير حق . قال الكرماني :

في معنى قوله « ملء كف من دم » هو عبارة عن مقدار دم إنسان واحد ، كذا قال ومن أين هذا الحصر ؟ والمتبادر أن ذكر ملء الكف كالمثال وإلا فلو كان دون ذلك لكان الحكم كذلك . وعند الطبراني من حديث الأعمش عن أبي تيمية « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحولن بين أحدكم وبين الجنة » فذكر نحو رواية الجريري وزاد في آخره « قال فبكى القوم ، فقال جندب : لم أر كاليوم قط قوماً أحق بالنجاة من هؤلاء إن كانوا صادقين » قلت : ولعل هذا هو السر في تصديره كلامه بحديث « من سمع » وكأنه تفرس فيهم ذلك ، ولهذا قال « إن كانوا صادقين » ولقد صدقت فراسته فإنهم لما خرجوا بذلوا السيف في المسلمين وقتلوا الرجال والأطفال وعظم البلاء بهم ، كما تقدمت إليه الإشارة في « كتاب المحاربين » قال ابن بطال : المشاقة في اللغة مشتقة من الشقاق وهو الخلاف ، ومنه قوله تعالى ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ﴾ والمراد بالحديث النهي عن القول القبيح في المؤمنين وكشف مساوئهم وعيوبهم وترك مخالفة سبيل المؤمنين ولزوم جماعتهم والنهي عن إدخال المشقة عليهم والإضرار بهم ، قال صاحب العين : شق الأمر عليك مشقة أضربك انتهى . وظاهره أنه جعل المشقة والمشاقة بمعنى واحد ، وليس كذلك فقد جوز الخطابي في هذا أن تكون المشقة من الإضرار فيحمل الناس على ما يشق عليهم ، وأن تكون من الشقاق وهو الخلاف ومفارقة الجماعة وهو أن يكون في شق أى ناحية عن الجماعة ، ورجح الداودي الثاني ، ومن الأول قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة « اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه » أخرجه مسلم ، ووقع لغير أى ذر في آخر هذا الحديث . قلت : لأنى عبد الله من يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم جندب ؟ قال : نعم جندب انتهى . وأبو عبد الله المذكور هو المصنف ، والسائل له الفربري ، وقد خلت رواية النسفي عن ذلك . وقد سبق من الطرق التي أوردتها ما يصرح بأن جندبا هو القائل ، وليس فيمن سمي في هذه القصة أحد من الصحابة غيره

## باب القضاء والفتيا في الطريق

وقضى يحيى بن يعمر في الطريق ، وقضى الشعبي على باب داره

[٧١٥٣] ٦٨٩٥ - نا عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن سالم بن أبي الجعد قال نا أنس بن مالك قال : بينما أنا والنبي صلى الله عليه وآله خارجان من المسجد فلقينا رجلاً عند سدة المسجد فقال : يا رسول الله ، متى الساعة ؟ قال النبي صلى الله عليه وآله : « ما أعددت لها ؟ » فكان الرجل استكان ، ثم قال : يا رسول الله ، ما أعددت لها كثير صيام ولا صلاة ولا صدقة ، ولكن أحب الله ورسوله ، قال : « أنت مع من أحببت » .

قوله ( باب القضاء والفتيا في الطريق ) كذا سوى بينهما ، والأثران المذكوران في الترجمة صريحان فيما يتعلق بالقضاء ، والحديث المرفوع يؤخذ منه جواز الفتيا فيلحق به الحكم .

قوله ( وقضى يحيى بن يعمر ) بفتح الميم هو التابعي الجليل المشهور ، وكان من أهل البصرة فانتقل إلى مرو بأمر الحجاج فولى قضاء مرو لقتيبة بن مسلم ، وكان من أهل الفصاحة والورع ، قال الحاكم : قضى في أكثر مدن خراسان ، وكان إذا تحول إلى بلد استخلف في التي انتقل منها .

**قوله ( في الطريق )** وصله محمد بن سعد في الطبقات عن شابة عن موسى بن يسار قال : رأيت يحيى ابن يعمر على القضاء بمرورهما رأيتهم يقضى في السوق وفي الطريق ، وربما جاءه الخصمان وهو على حمار فيقضى بينهما . وأخرج البخاري في التاريخ من طريق حميد بن أبي حكيم أنه رأى يحيى بن يعمر يقضى في الطريق .

**قوله ( وقضى الشعبي على باب داره )** قال ابن سعد في الطبقات أخبرنا أبو نعيم حدثنا أبو إسرائيل رأيت الشعبي يقضى عند باب الفيل بالكوفة . وأخرج الكرايسي في القضاء من وجه آخر عن الشعبي أن عليا قضى في السوق . وأخرج من طريق القاسم بن عبد الرحمن أنه مر على قوم وهو على راحلته فتظلموا من كرى لهم فنزل فقضى بينهم ثم ركب فمضى إلى منزله . ثم ذكر حديث سالم بن أبي الجعد عن أنس في الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم متى الساعة ، وقد تقدم من وجه آخر عن سالم في « كتاب الأدب » مشروحا ، وقوله هنا « فلقينا رجل عند سدة المسجد » السدة بضم السين وتشديد الدال المهملتين هي باب الدار « وقيل لإسماعيل بن عبد الرحمن : السدى » لأنه كان يبيع المقانع عند سدة مسجد الكوفة وهي ما يبقى من الطاق المسدود ، وقيل هي المظلة على الباب « لوقاية المطر والشمس » وقيل هي الباب نفسه وقيل عتبة وقيل الساحة أمام الباب . وقوله « ما أعددت لها » كذا لأبي ذر ، ولغيره « عدت » وهو بالتشديد مثل « جمع مالا وعدده » أي هيأه ، وقوله « استكان » أي خضع وهو استفعل من السكون الدال على الخضوع . قال ابن التين : لعل سبب سؤال الرجل عن الساعة إشفاقا مما يكون فيها ، ولو سأل استعجالا لدخل في قوله تعالى ﴿ يستعجل بها الذين لا يؤمنون بها ﴾ وقوله « كبير عمل » بالوحدة للأكثر وبالمثلثة لبعضهم ؛ قال ابن بطلال : في حديث أنس جواز سكوت العالم عن جواب السائل والمستفتى إذا كانت المسألة لا تعرف ، أو كانت مما لا حاجة بالناس إليها ، أو كانت مما يخشى منها الفتنة . أو سوء التأويل . ونقل عن المهلب الفتيا في الطريق وعلى الدابة ، ونحو ذلك من التواضع ، فإن كانت لضعيف فهو محمود وإن كانت لرجل من أهل الدنيا أو لمن يخشى لسانه فهو مكروه . قلت : والمثال الثاني ليس بحيد فقد يترتب على المسئول من ذلك ضرر فيجيب ليأمن شره فيكون في هذه الحالة محمودا قال : واختلف في القضاء سائرا أو ماشيا فقال أشهب : لا بأس به إذا لم يشغله عن الفهم . وقال سحنون : لا ينبغي . وقال ابن حبيب : لا بأس بما كان يسيرا ، وأما الابتداء بالنظر ونحوه فلا . قال ابن بطلال : وهو حسن . وقول أشهب أشبه بالدليل . وقال ابن التين : لا يجوز الحكم في الطريق فيما يكون غامضا كذا أطلق والأشبه التفصيل . وقال ابن المنير : لا تصح حجة من منع الكلام في العلم في الطريق ، وأما الحكاية التي تحكى عن مالك في تعزيره الحاكم الذي سأل في الطريق ثم حدثه فكان يقول : وددت لو زادني سياتا وزادني تحديثا ، فلا يصح . ثم قال : ويحتمل أن يفرق بين حالة النبي صلى الله عليه وسلم وحالة غيره ، فإن غيره في مظنة أن يتشاغل بلغو الطرقات وقد تقدم في « كتاب العلم » ترجمة الفتيا على الدابة ، ووقع في حديث جابر الطويل في حجة الوداع عند مسلم « وطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته ليراه الناس وليشرف لهم ليسألوه » والأحاديث في سؤال الصحابة وهو سائر ماشيا وراكبا كثيرة .

## باب مَا ذُكِرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَوَابٌ

[٧١٥٤] ٦٨٩٦- ثَابِتُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ نَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ نَا شُعْبَةُ قَالَ نَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ لَامْرَأَةً مِنْ أَهْلِهِ: تَعْرِفِينَ فُلَانَةً؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مَرَّ بِهَا وَهِيَ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ، فَقَالَ: «أَتَقِي اللَّهَ وَأَصْبِرِي»، فَقَالَتْ: إِلَيْكَ عَنِّي، فَإِنَّكَ خَلَوُ مِنْ مَصِيبَتِي، قَالَ: فَجَاوَزَهَا وَمَضَى. فَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ فَقَالَ: مَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ؟ قَالَتْ: مَا عَرَفْتُهُ، قَالَ: إِنَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، قَالَ: فَجَاءَتْ إِلَى بَابِهِ فَلَمْ تَجِدْ عَلَيْهِ بَوَابًا فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا عَرَفْتُكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «إِنَّ الصَّبْرَ عِنْدَ أَوَّلِ صَدْمَةٍ».

قوله ( باب ما ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له بواب ) ذكر فيه حديث أنس في قصة المرأة التي جاءت تعتذر عن قولها «إليك عنى» لما أمرها النبي صلى الله عليه وسلم — ووجدها تبكى عند قبر — بالصبر ، ففي الحديث « فجاءت إلى بابه فلم تجد عليه بوابا » .

قوله ( إن الصبر عند أول صدمة ) في رواية الكشميهني هنا « إن الصبر عند الصدمة الأولى » وقد تقدم شرحه مستوفى في « باب زيارة القبور » من « كتاب الجنائز » وأن المرأة لم تسم ، وأن المقبور كان ولدها ولم يسم أيضاً ، وأن الذى ذكر لها أن الذى خاطبها هو النبي صلى الله عليه وسلم هو الفضل بن العباس . ووقع هنا أن أنس بن مالك قال لامرأة من أهله : هل تعرفين فلانة ، يعنى صاحبة هذه القصة ، ولم أعرف اسم المرأة التى من أهل أنس أيضاً ، وقولها «إليك عنى» أى كف نفسك ودعنى ، وقولها « فإنك خلو » بكسر المعجمة وسكون اللام أى خال من همى قال المهلب : لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم بواب راتب ، يعنى فلا يرد ما تقدم فى المناقب من حديث أبى موسى أنه كان بوابا للنبي صلى الله عليه وسلم لما جلس على القف ، قال : فالجمع بينهما أنه إذا لم يكن فى شغل من أهله ولا انفراد لشيء من أمره أنه كان يرفع حجابه بينه وبين الناس ويبرز لطالب الحاجة إليه . وقال الطبرى : دل حديث عمر حين استأذن له الأسود — يعنى فى قصة حلفه صلى الله عليه وسلم أن لا يدخل على نسائه شهرا كما تقدم فى النكاح — أنه صلى الله عليه وسلم كان فى وقت خلوته بنفسه يتخذ بواباً ، ولولا ذلك لاستأذن عمر لنفسه ولم يحتج إلى قوله « يا رباح استأذن لى » . قلت : ويحتمل أن يكون سبب استئذان عمر أنه خشى أن يكون وجد عليه بسبب ابنته فأراد أن يختبر ذلك باستئذانه عليه ، فلما أذن له اطمأن وتبسط فى القول كما تقدم بيانه . وقال الكرماني ملخصاً لما تقدم : معنى قوله « لم يجد عليه بواباً » أنه لم يكن له بواب راتب ، أو فى حجرته التى كانت مسكناً له ، أو لم يكن البواب بتعيينه بل باشرا ذلك بأنفسهما ، يعنى أبى موسى ورباحاً . قلت : الأول كاف ، وفى الثانى نظر لأنه إذا انتفى فى الحجرة مع كونها مظنة الخلوة فانتفاؤه فى غيرها أولى ، وإن أراد إثبات البواب فى الحجرة دون غيرها كان بخلاف حديث الباب ، فإن المرأة إنما جاءت إليه وهو فى منزل سكنه فلم تجد عليه بواباً ، وفى الثالث أيضاً نظر لأنه على تقدير أنهما فعلا ذلك من قبل أنفسهما بغير أمره لكن تقريره لهما على ذلك يفيد مشروعيته ، فيمكن أن يؤخذ منه الجواز مطلقاً ، ويمكن أن يقيد بالحاجة وهو الأولى وقد اختلف فى مشروعية الحجاب للحكام فقال الشافعى وجماعة : ينبغى للحاكم أن لا يتخذ حاجباً ، وذهب آخرون إلى جوازه ، وحمل الأول على زمن سكون الناس واجتماعهم على الخير وطواعيتهم للحاكم ، وقال آخرون : بل يستحب ذلك حينئذ

ليرتب الخصوم ويمنع المستطيل ويدفع الشرير ، ونقل ابن التين عن الداودي قال : الذي أحدثه بعض القضاة من شدة الحجاب وإدخال بطائق الخصوم لم يكن من فعل السلف انتهى . فأما اتخاذ الحاجب فقد ثبت في قصة عمر في منازعة العباس وعلى أنه كان له حاجب يقال له يرفا ومضى ذلك في فرض الخمس واضحاً . ومنهم من قيد جوازه بغير وقت جلوسه للناس لفصل الأحكام . ومنهم من عمم الجواز كما مضى . وأما البطائق فقال ابن التين : إن كان مراده البطائق التي فيها الإخبار بما جرى فصحيح ، يعني أنه حادث قال : وأما البطائق التي تكتب للسبق ليبدأ بالنظر في خصومة من سبق فهو من العدل في الحكم . وقال غيره : وظيفة البواب أو الحاجب أن يطالع الحاكم بحال من حضر ولا سيما من الأعيان « لاحتال أن يجيء مخلصاً والحاكم يظن أنه جاء زائراً فيعطيه حقه من الإكرام الذي لا يجوز لمن يجيء مخلصاً » وإيصال الخبر للحاكم بذلك إما بالمشافهة وإما بالمكاتبة ويكره دوام الاحتجاب وقد يحرم فقد أخرج أبو داود والترمذي بسند جيد عن أبي مریم الأسدي أنه قال لمعاوية « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من ولاه الله من أمر الناس شيئاً فاحتجب عن حاجتهم احتجب الله عن حاجته يوم القيامة » وفي هذا الحديث وعيد شديد لمن كان حاكماً بين الناس فاحتجب عنهم لغير عذر ، لما في ذلك من تأخير إيصال الحقوق أو تضييعها . واتفق العلماء على أنه يستحب تقديم الأسبق فالأسبق والمسافر على المقيم ولا سيما إن خشي فوات الرفقة ، وأن من اتخذ بواباً أو حاجباً أن يتخذ ثقة عفيفاً أميناً عارفاً بحسن الأخلاق غارفاً بمقادير الناس .

### باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون الإمام الذي فوقه

[٧١٥٥] ٦٨٩٧- حدثنا محمد بن خالد نا محمد بن عبد الله الأنصاري ، قال ني أبي عن ثمامة عن أنس بن

مالك قال : إن قيس بن سعد كان يكون بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرط من الأمير .

[٧١٥٦] ٦٨٩٨- نا مسدد قال نا يحيى عن قرّة قال حدثني حميد بن هلال قال نا أبو بردة عن أبي موسى أن

النبي صلى الله عليه وسلم وأتبعه بمعاذ .

[٧١٥٧] ٦٨٩٩- وحدثني عبد الله بن الصباح قال نا محبوب بن الحسن قال نا خالد عن حميد بن هلال عن

أبي بردة عن أبي موسى أن رجلاً أسلم ثم تهود ، فأتاه معاذ بن جبل - وهو عند أبي موسى - فقال : ما لهذا ؟ قال : أسلم ثم تهود ، قال : لا أجلس حتى أقتله ، قضاء الله ورسوله .

قوله ( باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون الإمام الذي فوقه ) أى الذى ولاه من غير احتياج إلى استئذانه في خصوص ذلك . ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الحديث الأول .

قوله ( حدثنا محمد بن خالد ) قال الحاكم والكلاباذى : أخرج البخارى عن محمد بن يحيى الذهلى فلم يصرح به وإنما يقول « حدثنا محمد » وتارة « محمد بن عبد الله » فينسبه لجده وتارة « حدثنا محمد بن خالد » فكأنه نسب إلى جد أبيه لأنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس . قلت : ويؤيده أنه وقع منسوباً في حديث آخر أخرجه عند الأكثر في الطب « عن محمد بن خالد حدثنا محمد بن وهب بن عطية » فوقع في رواية الأصيل « حدثنا محمد بن خالد الذهلى » وكذا هو في نسخة الصغاني ، وأخرج ابن الجارود الحديث

المذكور عن محمد بن يحيى الذهلي عن محمد بن وهب المذكور ، وقال خلف في « الأطراف » : هو محمد بن خالد بن جبلة الرافقي ، وتعقبه ابن عساكر فقال : عندي أنه الذهلي . وقال المزى في « التهذيب » : قول خلف إنه الرافقي ليس بشيء . قلت : قد ذكر أبو أحمد بن عدى في شيوخ البخارى محمد بن خالد ابن جبلة ، لكن عرّفه بروايته عنه عن عبيد الله بن موسى ، والحديث الذى أشار إليه وقع في التوحيد لكن قال فيه « حدثنا محمد بن خالد » فقط ولم ينسبه لجده جبلة ، وهو بفتح الجيم والموحدة . ولا لبلده الرافقة وهى بفاء ثم قاف . وقد ذكر الدارقطنى أيضاً في شيوخ البخارى محمد بن خالد الرافقى ، وأخرج النسائى عنه فنسبه لجده فقال أخبرنا محمد بن جبلة فقال المزى في ترجمته هو محمد بن خالد بن جبلة الرافقى وقد أخرج البخارى عن محمد بن خالد عن محمد بن موسى بن أعين حديثاً فقال المزى في « التهذيب » : قيل هو الرافقى ، وقيل هو الذهلي وهو أشبه وسقط محمد بن خالد من هذا السند من أطراف أبى مسعود فقال ( خ ) في الأحكام عن محمد بن عبد الله الأنصارى نفسه عن أبيه ، قال المزى في « الأطراف » : كذا قال أبو مسعود ، يعنى والصواب ما وقع في جميع النسخ أن بين البخارى وبين الأنصارى في هذا الحديث واسطة وهو محمد بن خالد المذكور ، وبه جزم خلف في « الأطراف » أيضاً كما تقدم والله أعلم . قلت : ويؤيد كونه عن الذهلي أن الترمذى أخرجه في المناقب عن محمد بن يحيى وهو الذهلي به .

**قوله ( حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى )** هكذا للأكثر ، وفي رواية أبى زيد المروزى « حدثنا الأنصارى محمد » فقدم النسبة على الاسم ولم يسم أباه .

**قوله ( حدثنى أبى )** في رواية أبى زيد « حدثنا » وهو عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس ، وثمالة شيخه هو عم أبيه وقد أخرج البخارى عن الأنصارى بلا واسطة عدة أحاديث في الزكاة والقصاص وغيرها ، وروى عنه بواسطة في عدة في الاستسقاء وفي بدء الخلق وفي شهود الملائكة بداراً وغيرها .

**قوله ( إن قيس بن سعد )** زاد في رواية المروزى « ابن عبادة » وهو الأنصارى الخزرجى الذى كان والده رئيس الخزرج . وصنيع الترمذى يوهّم أنه قيس بن سعد بن معاذ ، فإنه أخرج حديث الباب في مناقب سعد بن معاذ فلا يغتر بذلك .

**قوله ( كان يكون بين يدى النبى صلى الله عليه )** قال الكرماني : فائدة تكرار لفظ الكون إرادة بيان الدوام والاستمرار انتهى . وقد وقع في رواية الترمذى وابن حبان والإسماعيلي وأبى نعيم وغيرهم من طرق عن الأنصارى بلفظ « كان قيس بن سعد بين يدى النبى صلى الله عليه وسلم » فظهر أن ذلك من تصرف الرواة .

**قوله ( بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير )** زاد الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن مرزوق عن الأنصارى « لما ينفذ من أموره » وهذه الزيادة مدرجة من كلام الأنصارى ، بين ذلك الترمذى ، فإنه أخرج الحديث عن محمد بن مرزوق إلى قوله « الأمير » ثم قال « قال الأنصارى لما يلى من أموره » وقد خلت سائر الروايات عنها ، وقد ترجم ابن حبان لهذا الحديث « احتراز المصطفى من المشركين في مجلسه إذا دخلوا عليه » وهذا يدل على أنه فهم من الحديث أن ذلك وقع لقيس بن سعد على سبيل الوظيفة الراتبية ، وهو الذى فهمه الأنصارى راوى الحديث ؛ لكن يعكر عليه ما زاده الإسماعيلي فقال حدثنا الهيثم بن خلف عن محمد بن المثنى عن الأنصارى حدثنى أبى عن ثمالة . قال الأنصارى : ولا أعلمه إلا عن أنس قال « لما قدم النبى صلى الله عليه وسلم »

عليه وسلم كان قيس بن سعد في مقدمته بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير ، فكلم سعد النبي صلى الله عليه وسلم في قيس أن يصرفه من الموضع الذي وضعه فيه مخافة أن يقدم على شيء فصرفه عن ذلك ، ثم أخرجه الإسماعيلي عن أبي يعلى ومحمد بن أبي سويد جميعاً عن محمد بن المثني عن الأنصاري بمثل لفظ محمد بن مرزوق بدون الزيادة التي في آخره ، قال : ولم يشك في كونه عن أنس . قلت : وكذا أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق بشر بن آدم ابن بنت السمان عن الأنصاري لكن لم ينفرد الهيثم ولا شيخه محمد بن المثني بالزيادة المذكورة ، فقد أخرجه ابن منده في « المعرفة » عن محمد بن عيسى قال : حدثنا أبو حاتم الرازي عن الأنصاري بطوله ، فكأن القدر المحقق وصله من الحديث هو الذي اقتصر عليه البخاري ، وأكثر من أخرجه الحديث ، وأما الزيادة فكان الأنصاري يتردد في وصلها ، وعلى تقدير ثبوتها فلم يقع ذلك لقيس بن سعد إلا في تلك المرة ولم يستمر مع ذلك فيها . والشرطة بضم المعجمة والراء والنسبة إليها شرطى بضمين وقد تفتح الراء فيهما هم أعوان الأمير ، والمراد بصاحب الشرطة كبيرهم ، فقليل سموا بذلك لأنهم رذالة الجند ، ومنه في حديث الزكاة « ولا الشرط للثيمة » أي ردى المال ، وقيل لأنهم الأشداء الأقوياء من الجند ، ومنه في حديث الملاحم « وتشترط شرطة للموت » أي متعاقدون على أن لا يفروا ولو ماتوا . قال الأزهري : شرط كل شيء خياره ومنه الشرط لأنهم نخبة الجند . وقيل هم أول طائفة تتقدم الجيش وتشهد الواقعة ، وقيل سموا شرطاً لأن لهم علامات يعرفون بها من هيئة وملبس وهو اختيار الأصمعي ، وقيل لأنهم أعدوا أنفسهم لذلك يقال أشرط فلان نفسه لأمر كذا إذا أعدها قاله أبو عبيد ، وقيل مأخوذ من الشريط وهو الحبل المبرم لما فيه من الشدة . وقد استشكلت مطابقة الحديث للترجمة فأشار الكرمانى إلى أنها تؤخذ من قوله « دون الحاكم » لأن معناه عند ، وهذا جيد إن ساعدته اللغة ، وعلى هذا فكأن قيساً كان من وظيفته أن يفعل ذلك بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم بأمره سواء كان خاصاً أم عاماً ، قال الكرمانى : ويحتمل أن تكون « دون » بمعنى « غير » قال : وهو الذى يحتمله الحديث الثانى لا غير . قلت : فيلزم أن يكون استعمل في الترجمة « دون » في معنيين . وفي الحديث تشبيه ما مضى بما حدث بعده ، لأن صاحب الشرطة لم يكن موجوداً في العهد النبوى عند أحد من العمال « وإنما حدث في دولة بنى أمية فأراد أنس تقريب حال قيس بن سعد عند السامعين فشبهه بما يعهدونه » . الحديث الثانى ،

قوله ( عن أبى موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه وأتبعه بمعاذ ) هذه قطعة من حديث طويل تقدم في استتابة المرتدين بهذا السند وأوله « أقبلت ومعى رجلان من الأشعرين » الحديث ، وفيه بعد قوله لا نستعمل على عملنا من أراده « ولكن اذهب أنت يا أبا موسى ، ثم أتبعه معاذ بن جبل » وفيه قصة اليهودى الذى أسلم ثم ارتد ، وهى التى اقتصر عليها هنا بعد هذا . الحديث الثالث ،

قوله ( محبوب ) بمهمله وموحدتين ابن الحسن بن هلال ، بصرى واسمه محمد ومحبوب لقب له وهو به أشهر ، وهو مختلف في الاحتجاج به ، وليس له في البخارى سوى هذا الموضع وهو في حكم المتابعة لأنه تقدم في استتابة المرتدين من وجه آخر عن حميد بن هلال .

قوله ( حدثنا خالد ) هو الخذاء .

قوله ( أن رجلاً أسلم . ثم تهود ) قد تقدم شرحه هناك مستوفى .

قوله ( لا أجلس حتى أقتله قضاء الله ورسوله ) قد تقدم هناك « فأمر به فقتل » وبذلك يتم مراد الترجمة والرد على من زعم أن الحدود لا يقيمها عمال البلاد إلا بعد مشاورة الإمام الذي ولاهم . قال ابن بطال : اختلف العلماء في هذا الباب فذهب الكوفيون إلى أن القاضي حكمه حكم الوكيل لا يطلق يده إلا فيما أذن له فيه ، وحكمه عند غيرهم حكم الوصي له التصرف في كل شيء ويطلق يده على النظر في جميع الأشياء إلا ما استثنى . ونقل الطحاوي عنهم أن الحدود لا يقيمها إلا أمراء الأمصار ، ولا يقيمها عامل السواد ولا نحوه . ونقل ابن القاسم « لا تقام الحدود في المياه بل تجلب إلى الأمصار ، ولا يقام القصاص في القتل في مصر كلها إلا بالفسطاط ، يعني لكونها منزل متولى مصر » قال : أو يكتب إلى وإلى الفسطاط بذلك أى يستأذنه . وقال أشهب : بل من فوض له الوالى ذلك من عمال المياه جاز له أن يفعله . وعن الشافعى نحوه . قال ابن بطال : والحجة في الجواز حديث معاذ فإنه قتل المرتد دون أن يرفع أمره إلى النبی صلى الله عليه وسلم

### ب) هل يقضي الحاكم أو يفتي وهو غضبان؟

[٧١٥٨] ٦٩٠٠ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا عبد الملك بن عمير قال سمعتُ عبد الرحمن بن أبي بكره قال : كتب أبو بكره إلى ابنه - وكان بسجستان - : أن لا تقضي بين اثنين وأنت غضبان ، فإنني سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان » .

[٧١٥٩] ٦٩٠١ - نا محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الأنصاري قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه فقال : يا رسول الله ، إنني والله لأتأخر عن صلاة الغداة من أجل فلان مما يطيل بنا فيها : قال : فما رأيت النبي صلى الله عليه قط أشد غضباً في موعظة منه يومئذ ، ثم قال : « أيها الناس ، إن منكم منفرين ، فأياكم ما صلى بالناس فليؤجز ، فإن فيهم الكبير والضعيف وذا الحاجة » .

[٧١٦٠] ٦٩٠٢ - نا محمد بن أبي يعقوب الكرماني قال نا حسان بن إبراهيم قال نا يونس قال محمد - هو الزهري - أخبرني سالم أن عبد الله بن عمر أخبره أنه طلق امرأته وهي حائض ، فذكر عمر للنبي صلى الله عليه ، فتغيظ فيه رسول الله صلى الله عليه ثم قال : « ليراجعها ، ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر ، فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها » .

قوله ( باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان ) في رواية الكشميني « الحاكم » ذكر فيه ثلاث أحاديث أحدها .

قوله ( كتب أبو بكره ) يعني والد عبد الرحمن الراوى المذكور .

قوله ( إلى ابنه ) كذا وقع هنا غير مسمى ، ووقع في أطراف المزي « إلى ابنه عبيد الله » وقد سمي في رواية مسلم ولكن بغير هذا اللفظ أخرجه من طريق أبي عوانة عن عبد الملك بن عمر عن عبد الرحمن قال « كتب أبي وكتبت له إلى عبيد الله بن أبي بكره » ووقع في العمدة « كتب أبي وكتبت له إلى ابنه عبيد الله » وقد سمي الخ ، وهو موافق لسياق مسلم إلا أنه زاد لفظ « ابنه » قيل معناه كتب أبو بكره بنفسه مرة وأمر ولده



عبد الرحمن أن يكتب لأخيه فكتب له مرة أخرى . قلت : ولا يتعين ذلك ، بل الذى يظهر أن قوله « كتب أى أمر بالكتابة ، وقوله « وكتبت له » أى باشرت الكتابة التى أمر بها ، والأصل عدم التعدد ، ويؤيده قوله فى المتن المكتوب « إني سمعت » فإن هذه العبارة لأنى بكرة لا لابنه عبد الرحمن ، فإنه لا صحبة له وهو أول مولود ولد بالبصرة كما تقدم فى الكلام على قول أى بكرة « لو دخلوا على ما بهشت لهم بقصة » .

**قوله (وكان بسجستان)** فى رواية مسلم « وهو قاض بسجستان » وهى جملة حالية وسجستان بكسر المهملة والجيم على الصحيح بعدهما مثناة ساكنة وهى إلى جهة الهند بينها وبين كرمان مائة فرسخ منها أربعون فرسخاً مفازة ليس فيها ماء وينسب إليها سجستانى وسجزنى بزاى بدل السين الثانية والتاء وهو على غير قياس ، وسجستان لا تصرف للعلمية والعجمة أو زيادة الألف والنون ، قال ابن سعد فى الطبقات : كان زياد فى ولايته على العراق قرب أولاد أخيه لأمه أى بكرة وشرفهم وأقطعهم وولى عبيد الله بن أى بكرة سجستان ، قال ومات أبو بكرة فى ولاية زياد .

**قوله (أن لا تقضى بين اثنين وأنت غضبان)** فى رواية مسلم « أن لا تحكم » .

**قوله ( لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان )** فى رواية مسلم « لا يحكم أحد » والباقي سواء ، وفى رواية الشافعى عن سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير بسنده « لا يقضى القاضى أو لا يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان » ولم يذكر القصة . والحكم بفتح الحاء هو الحاكم ، وقد يطلق على القيم بما يسند إليه . قال المهلب : سبب هذا النهى أن الحكم حالة الغضب قد يتجاوز بالحكم إلى غير الحق فمنع ، وبذلك قال فقهاء الأمصار . وقال ابن دقيق العيد : فيه النهى عن الحكم حالة الغضب لما يحصل بسببه من التغير الذى يختل به النظر فلا يحصل استيفاء الحكم على الوجه قال : وعداه الفقهاء بهذا المعنى إلى كل ما يحصل به تغير الفكر كالجوع والعطش المفرطين وغلبة النعاس وسائر ما يتعلق به القلب تعلقاً يشغله عن استيفاء النظر ، وهو قياس مظنة على مظنة ، وكأن الحكمة فى الاقتصاد على ذكر الغضب لاستيلائه على النفس وصعوبة مقاومته بخلاف غيره . وقد أخرج البيهقى بسند ضعيف عن أنس سعيده رفعه « لا يقض القاضى إلا وهو شعبان ريان » وقول الشيخ « وهو قياس مظنة على مظنة » صحيح ، وهو استنباط معنى دل عليه النص فإنه لما نهى عن الحكم حالة الغضب فهم منه أن الحكم لا يكون إلا فى حالة استقامة الفكر ، فكانت علة النهى المعنى المشترك وهو تغير الفكر ، والوصف بالغضب يسمى علة بمعنى أنه مشتمل عليه فألحق به ما فى معناه كالجائع » قال الشافعى فى « الأم » : أكره للحاكم أن يحكم وهو جائع أو تعب أو مشغول القلب فإن ذلك يغير القلب .

**(فرع) :** لو خالف فحكم فى حال الغضب صح إن صادف الحق مع الكراهة ، هذا قول الجمهور ، وقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم قضى للزبير بشراج الحرة بعد أن أغضبه خصم الزبير ، لكن لا حجة فيه لرفع الكراهة عن غيره لعصمته صلى الله عليه وسلم فلا يقول فى الغضب إلا كما يقول فى الرضا . قال النووى فى حديث اللقطة : « فيه جواز الفتوى فى حال الغضب » وكذلك الحكم وينفذ ولكنه مع الكراهة فى حقنا ولا يكره فى حقه صلى الله عليه وسلم لأنه لا يخاف عليه فى الغضب ما يخاف على غيره ، وأبعد من قال : يحمل على أنه تكلم فى الحكم قبل وصوله فى الغضب إلى تغير الفكر ، ويؤخذ من الإطلاق أنه لا فرق بين مراتب الغضب ولا أسبابه ، وكذا أطلقه الجمهور ، وفصل إمام الحرمين والبغوى فقيدا الكراهة بما إذا كان الغضب لغير الله ، واستغرب الرويانى هذا التفصيل واستبعده غيره لمخالفته لظواهر الحديث وللمعنى الذى

لأجله نبى عن الحكم حال الغضب ، وقال بعض الحنابلة لا ينفذ الحكم في حالة الغضب لثبوت النبى عنه والنهى يقتضى الفساد . وفصل بعضهم بين أن يكون الغضب طراً عليه بعد أن استبان له الحكم فلا يؤثر وإلا فهو محل الخلاف ، وهو تفصيل معتبر . وقال ابن المنير : أدخل البخارى حديث أبى بكر الدال على المنع ثم حديث أبى مسعود الدال على الجواز تنبيهاً منه على طريق الجمع بأن يجعل الجواز خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم لوجود العصمة في حقه والأمن من التعدى ، أو أن غضبه إنما كان للحق فمن كان في مثل حاله جاز وإلا منع ، وهو كما قيل في شهادة العدو إن كانت دنيوية ردت وإن كانت دينية لم ترد قاله ابن دقيق العيد وغيره . وفي الحديث أن الكتابة بالحديث كالسماع من الشيخ في وجوب العمل ، وأما في الرواية فممنوع منها قوم إذا تجردت عن الإجازة ، والمشهور الجواز . نعم الصحيح عند الأداء أن لا يطلق الإخبار بل يقول كتب إلى أو كاتبني أو أخبرني في كتابه ، وفيه ذكر الحكم مع دليله في التعليم ، ويحى مثله في الفتوى . وفيه شفقة الأب على ولده وإعلامه بما ينفعه وتحذيره من الوقوع فيما ينكر . وفيه نشر العلم للعمل به والاعتداء وإن لم يسأل العالم عنه . الحديث الثانى ، قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك .

قوله ( جاء رجل ) تقدم في « باب تخفيف الإمام » من أبواب الإمامة أنه لم يسم ، ووهم من قال إنه حزم بن كعب وإن المراد هنا بفلان هو معاذ بن جبل ، وتقدم شرح الحديث هناك مستوفى ، وتقدم القول في الغضب في « باب الغضب في الموعظة » من « كتاب العلم » . الحديث الثالث حديث ابن عمر في طلاق امرأته وهى حائض .

قوله ( يونس ) هو ابن يزيد الأيلي .

قوله ( لغيظ فيه ) وفي رواية الكشميني « عليه » والضمير في قوله « فيه » يعود للفعل المذكور وهو الطلاق الموصوف ، وفي « عليه » للفاعل وهو ابن عمر ، وقد تقدم الحديث مشروحاً في « كتاب الطلاق » .

باب مَنْ رَأَى لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ فِي أَمْرِ النَّاسِ إِذَا لَمْ يَخَفِ الظُّنُونَ وَالتُّهْمَةَ

كما قال النبي صلى الله عليه لهند : « خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف » . وذلك إذا كان أمراً مشهوراً .

[٧١٦١] ٦٩٠٣- فأبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال قال نبي عروة أن عائشة قالت : جاءت هند بنت عتبة فقالت : يا رسول الله ، والله ما كان على ظهر الأرض أهل خباء أحب إلي أن يذلوا من أهل خبائك ، وما أصبح على ظهر الأرض أهل خباء أحب إلي أن يعزوا من أهل خبائك . ثم قالت : إن أباسفيان رجل مسيك ، فهل علي من حرج من أن أطعم الذي له عيالنا ؟ قال لها : « لا حرج عليك أن تطعميهم من معروف » .

قوله ( باب من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه في أمر الناس إذا لم يخف الظنون والتهمة ) أشار إلى قول أبى حنيفة ومن وافقه أن للقاضي أن يحكم بعلمه في حقوق الناس وليس له أن يقضى بعلمه في حقوق الله كالحدود لأنها مبنية على المسامحة ، وله في حقوق الناس تفصيل ، قال : إن كان ما علمه قبل ولايته لم يحكم

لأنه بمنزلة ما سمعه من الشهود وهو غير حاكم ، بخلاف ما علمه في ولايته . وأما قوله « إذا لم يخف الظنون والتهمة » فقيده بقوله من أجاز للقاضي أن يقضى بعلمه لأن الذين منعوا ذلك مطلقا اعتلوا بأنه غير معصوم فيجوز أن تلحقه التهمة إذا قضى بعلمه أن يكون حكم لصديقه على عدوه فحسنت المادة فجعل المصنن ، محل الجواز ما إذا لم يخف الحاكم الظنون والتهمة ، وأشار إلى أنه يلزم من المنع من أجل حسم المادة أن يسمع ملا رجلاً طلق امرأته طلاقاً بائناً . ثم رفعته إليه فأنكر فإذا حلفه فحلف لزم أن يدينه على فرج حرام فيفسق به فلم يكن له بد من أن لا يقبل قوله ويحكم عليه بعلمه ، فإن خشي التهمة فله أن يدفعه ويقيم شهادته عليه عند حاكم آخر ، وسيأتي مزيد لذلك في « باب الشهادة تكون عند الحاكم » وقال الكرايسى : الذى عندى أن شرط جواز الحكم بالعلم أن يكون الحاكم مشهوراً بالصلاح والعفاف والصدق ولم يعرف بكبير زلة ولم يؤخذ عليه خبرة بحيث تكون أسباب التقى فيه موجودة وأسباب التهم فيه مفقودة فهذا الذى يجوز له أن يحكم بعلمه مطلقاً . قلت : وكان البخارى أخذ ذلك عنه فإنه من مشايخه .

**قوله ( كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لهند . خذى ما يكفيك وولديك بالمعروف )** هذا اللفظ وصله المؤلف في النفقات من طريق هشام بن عروة عن أبيه ، وقد ساق القصة في هذا الباب بغير هذا اللفظ من طريق الزهرى عن عروة . وقوله « وذلك إذا كان أمراً مشهوراً » هذا تفسير قول من قال يقضى بعلمه مطلقاً ، ويحتمل أن يكون المراد بالمشهور الشيء المأمور بأخذه ، ثم ذكر قصة هند بنت عتبة .

**قوله ( ما كان على ظهر الأرض أهل خباء أحب إلخ )** تقدم في السيرة النبوية في المناقب والكلام عليه ، وتقدم شرح ما تضمنه الحديث المذكور في « كتاب النفقات » وفيه بيان استدلال من استدل به على جواز حكم الحاكم بعلمه ورد قول المستدل به على الحكم على الغائب . قال ابن بطال : احتج من أجاز للقاضي أن يحكم بعلمه بتحديث الباب فإنه صلى الله عليه وسلم قضى لها بوجوب النفقة لها ولولدها لعلمه بأنها زوجة أى سفيان ولم يلتبس على ذلك بينة ، ومن حيث النظر أن علمه أقوى من الشهادة لأنه يتيقن ما علمه ، والشهادة قد تكون كذباً ، وحجة من منع قوله في حديث أم سلمة « إنما أفضى له بما أسمع » ولم يقل بما أعلم . وقال للحضرمي « شاهدك أو يمينه » وفيه « وليس لك إلا ذلك » ولما يخشى من قضاة السوء أن يحكم أحدهم بما شاء ويغيب على علمه احتج من منع مطلقاً بالتهمة ، واحتج من فصل بأن الذى علمه الحاكم قبل القضاء كان على طريق الشهادة فلو حكم به لحكم بشهادة نفسه فصار بمنزلة من قضى بدعواه على غيره ، وأيضاً فيكون كالحاكم بشاهد واحد ، وقد تقدم له تعليل آخر وأما في حال القضاء ففى حديث أم سلمة « فإنما أفضى له على نحو ما أسمع » ولم يفرق بين سماعه من شاهد أو مدّع ، وسيأتي تفصيل المذاهب في الحكم بالعلم في « باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولاية القضاء » وقال ابن المنير : لم يتعرض ابن بطال لمقصود الباب ، وذلك أن البخارى احتج لجواز الحكم بالعلم بقصة هند ، فكان ينبغي للشارح أن يتعقب ذلك بأن لا دليل فيه لأنه خرج مخرج الفتيا وكلام المفتي يتنزل على تقدير صحة إنهاء المستفتي ، فكأنه قال : إن ثبت أنه يمنعك حقه جاز لك استيفاءه مع الإمكان . قال : وقد أجاب بعضهم بأن الأغلب من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم الحكم والإلزام ، فيجب تنزيل لفظه « عليه » لكن يرد عليه أنه صلى الله عليه وسلم ما ذكر في قصة هند أنه يعلم صدقها ، بل ظاهر الأمر أنه لم يسمع هذه القصة إلا منها فكيف يصح الاستدلال به على حكم الحاكم بعلمه ؟ . قلت : وما ادعى نفيه بعيد ، فإنه لو لم يعلم صدقها لم يأمرها بالأخذ ؛ وإطلاعه على صدقها ممكن

بالوحي دون من سواه فلا بد من سبق علم ، ويؤيد اطلاعه على حالها من قبل أن تذكر ما ذكرت من المصاهرة ، ولأنه قبل قولها إنها زوجة أوى سفيان بغير بينة واكتفى فيه بالعلم ، ولأنه لو كانت فتياً لقال مثلاً تأخذ ، فلما أتى بصيغة الأمر بقوله « خذى » دل على الحكم ، وسيأتى لهذا مزيد في « باب القضاء على الغائب » ثم قال ابن المنير أيضاً : لو كان حكماً لاستدعى معرفة المحكوم به ، والواقع أن المحكوم به غير معين ، كذا قال والله أعلم .

### باب الشهادة على الخط المختوم ، وما يجوز من ذلك وما يضيق عليه

وكتاب الحاكم إلى عامله ، والقاضي إلى القاضي

وقال بعض الناس : كتاب الحاكم جائز إلا في الحدود ثم قال : إن كان القتل خطأ فهو جائز لأن هذا مال بزعمه ، وإنما صار مالاً بعد أن ثبت القتل ، والخطأ والعمد واحد . وقد كتب عمر إلى عامله في الحدود . وكتب عمر بن عبد العزيز في سنن كسرت . وقال إبراهيم : كتاب القاضي إلى القاضي جائز إذا عرف الكتاب والخاتم . وكان الشعبي يجيز الكتاب المختوم بما فيه من القاضي ، ويروى عن ابن عمر نحوه وقال معاوية بن عبد الكريم الشقي : شهدت عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة ، وإياس بن معاوية ، والحسن ، وثمامة بن عبد الله بن أنس ، وبلال بن أبي بردة ، وعبد الله بن بريدة الأسلمي ، وعامر بن عبيدة ، وعبد بن منصور يجيزون كتب القضاة بغير محضر من الشهود ، فإن قال الذي جيء عليه بالكتاب : إنه زور ، قيل له : اذهب فالتمس اخرج من ذلك ، وأول من سأل على كتاب القاضي البينة ابن أبي ليلى وسوار بن عبد الله . وقال لنا أبو نعيم : نا عبيد الله بن محرز جئت بكتاب من موسى بن أنس قاضي البصرة وأقمت عليه البينة أن لي عند فلان كذا وكذا وهو بالكوفة فجئت به القاسم بن عبد الرحمن فأجازه ، وكره الحسن وأبو قلابة أن يشهد على وصية حتى يعلم ما فيها ؛ لأنه لا يدري لعل فيها جوراً . وقد كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى أهل خيبر : « إما أن يدؤا صاحبكم وإما أن يؤذنوا بحرب » . وقال الزهري في شهادة على المرأة من وراء الستر : إن عرفتها فاشهد وإلا فلا تشهد .

[٧١٦٢]

٦٩٠٤ - نا محمد بن بشار قال أنا غندر قال نا شعبة قال : سمعت قتادة عن أنس بن مالك قال : لما أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يكتب إلى الروم قالوا : إنهم لا يقرؤون كتاباً إلا مختوماً ، فاتخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه خاتماً من فضة كأنني أنظر إلى وبيصه ، ونقشه : محمد رسول الله .

قوله ( باب الشهادة على الخط المختوم ) كذا للأكثر بمجموعة ثم مثناة ، وفي رواية الكشميهني « المحكوم » بمهملة ثم كاف أي المحكوم به ، وسقطت هذه اللفظة لابن بطلال ، ومراده هل تصح الشهادة على الخط أي بأنه خط فلان ، وقيد بالمختوم لأنه أقرب إلى عدم التزوير على الخط .

قوله ( وما يجوز من ذلك وما يضيق عليه ) يريد أن القول بذلك لا يكون على التعميم إثباتاً ونفيًا ، بل لا يمنع ذلك مطلقاً فتضييع الحقوق ، ولا يعمل بذلك مطلقاً فلا يؤمن فيه التزوير فيكون جائزاً بشروط .

قوله ( وكتاب الحاكم إلى عامله والقاضي إلى القاضي ) يشير إلى الرد على من أجاز الشهادة على الخط ولم يجزها في « كتاب القاضي » و « كتاب الحاكم » وسيأتى بيان من قاله والبحث معه فيه .

**قوله** ( وقال بعض الناس : كتاب الحاكم جائر إلا في الحدود ؛ ثم قال : إن كان القتل خطأ فهو جائر لأن هذا مال بزعمه ، وإنما صار مالا بعد أن ثبت القتل ) قال ابن بطال : حجة البخارى على من قال "ك" من الحنفية واضحة لأنه إذا لم يجز الكتاب بالقتل فلا فرق بين الخطأ والعمد في أول الأمر ، وإنما يصير مالا بعد الثبوت عند الحاكم ، والعمد أيضا ربما آل إلى المال فاقتضى النظر التسوية .

**قوله** ( وقد كتب عمر إلى عامله في الحدود ) في رواية أبى ذر عن المستمل والكشميهنى « في الجارود » بجم خفيفة وبعد الألف راء مضمومة وهو ابن المعلى ويقال ابن عمرو بن المعلى العبدى ، ويقال كان اسمه بشراً والجارود لقبه ، وكان الجارود المذكور قد أسلم وصحب ثم رجع إلى البحرين فكان بها ، وله قصة مع قدامة بن مظعون عامل عمر على البحرين أخرجها عبد الرزاق من طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة قال استعمل عمر قدامة ابن مظعون فقدم الجارود سيد عبد القيس على عمر فقال إن قدامة شرب فسكر فكتب عمر إلى قدامة في ذلك ، فذكر القصة بطولها في قدوم قدامة وشهادة الجارود وأبى هريرة عليه ، وفي احتجاج قدامة بأية المائدة وفي رد عمر عليه وجلده الحد وسندها صحيح ، وقد تقدم في آخر الحدود ، ونزول الجارود البصرة بعد ذلك واستشهد في خلافة عمر سنة عشرين .

**قوله** ( وكتب عمر بن عبد العزيز في سن كسرت ) وصله أبو بكر الخلال في « كتاب القصاص والديات من طريق عبد الله بن المبارك عن حكيم بن زريق عن أبيه قال « كتب إلى عمر بن عبد العزيز كتابا أجاز فيه شهادة رجل على سن كسرت » .

**قوله** ( وقال إبراهيم : كتاب القاضى إلى القاضى جائر إذا عرف الكتاب والخاتم ) وصله ابن أبى شيبة عن عيسى بن يونس عن عبيدة عن إبراهيم .

**قوله** ( وكان الشعبى يميز الكتاب المختوم بما فيه من القاضى ) وصله أبو بكر بن أبى شيبة عن طريق عيسى ابن أبى عزة قال « كان عامر يعنى الشعبى يميز الكتاب المختوم بيمينه من القاضى » وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبى قال « لا يشهد ولو عرف الكتاب والخاتم حتى يذكر » ويجمع بينهما بأن الأول إذا كان من القاضى إلى القاضى والثانى فى حق الشاهد .

**قوله** ( ويروى عن ابن عمر نحوه ) قلت : لم يقع لى هذا الأثر عن ابن عمر إلى الآن .

**قوله** ( وقال معاوية بن عبد الكريم الثقفى ) هو المعروف بالضال بضاد معجمة ولام ثقيلة ، سمي بذلك لأنه ضل في طريق مكة ، قاله عبد الغنى بن سعيد المصرى ، ووثقه أحمد وابن معين وأبو داود والنسائى ، ومات سنة ثمانين ومائة ، وكان معمرأ أدرك أبا رجاء العطاردى ، وقد وصل أثره هذا وكيع في مصنفه عنه .

**قوله** ( شهدت ) أى حضرت ( عبد الملك بن يعلى قاضى البصرة ) هو الليثى تابعى ثقة ، وكان يزيد ابن هبيرة ولاه قضاء البصرة لما ولى إمارتها من قبل يزيد بن عبد الملك بن مروان ، ذكر ذلك عمر بن شبة في أخبار البصرة وقال : إنه مات وهو على القضاء ، وأرخه ابن حبان في الثقات سنة مائة فوهم ، وذكر ابن سعد أنه كان قاضياً قبل الحسن ومات في خلافة عمر بن عبد العزيز ، والصواب بعد الحسن ، وقول عمر بن شبة هو المعتمد وأن ابن هبيرة هو الذى ولاه ومات على القضاء بعد ذلك بعد المائة بستين أو ثلاث ، ويقال بل عاش إلى

خلافة هشام بن عبد الملك فعزله خالد بن عبد الله القسرى وولى ثمامة بن عبد الله بن أنس .

**قوله ( وإياس بن معاوية )** بكسر الهمزة وتخفيف التحتانية هو المزنى المعروف بالذكاء وكان قد ولى قضاء البصرة فى خلافة عمر بن عبد العزيز ولاء عدى بن أرطاة عامل عمر عليها بعد امتناعه منه ، وله فى ذلك أخبار ، منها ما ذكره الكرايىسى فى « أدب القضاء » قال : حدثنا عبيد الله بن عائشة حدثنا عبد الله بن عمر القيسى قال : قالوا لإياس لما امتنع من الولاية يا أبا وائلة اختر لنا ، قال : لا أتقصد ذلك ، قيل له لو وجدت رجلاً ترضاه أكنت تشير به ؟ قال : نعم ، قيل وترضى له أن يلى إذا كان رضا ؟ قال : نعم ، قيل له فإنك خيار ، رضا ، فلم يزلوا به حتى ولى . قلت : ثم وقع بينهما فركب إياس إلى عمر بن عبد العزيز ، فبادر عدى فولى الحسن البصرى القضاء ، فكتب عمر ينكر على عدى ما ذكره عنه إياس ويوفق صنعه فى تولية الحسن القضاء ، ذكر ذلك عمر بن شبة ، ومات إياس سنة اثنتين وعشرين ومائة ، وهو ثقة عند الجميع .

**قوله ( والحسن )** هو ابن أبى الحسن البصرى الإمام المشهور ، وكان ولى قضاء البصرة مدة لطيفة ولاء عدى أميرها لما ذكرنا ، ومات الحسن سنة عشر ومائة .

**قوله ( وثمامة بن عبد الله بن أنس )** هو الراوى المشهور ، وكان تابعياً ثقة ، ناب فى القضاء بالبصرة عن أبى بردة ، ثم ولى قضاء البصرة أيضاً فى أوائل خلافة هشام بن عبد الملك ولاء خالد القسرى سنة ست ومائة وعزله سنة عشر وقيل سنة تسع ، وولى بلال بن أبى بردة ، ومات ثمامة بعد ذلك .

**قوله ( وبلال بن أبى بردة )** أى ابن أبى موسى الأشعرى ، وكان صديق خالد بن عبد الله القسرى فولاه قضاء البصرة لما ولى إمرتها من قبل هشام بن عبد الملك ، وضم إليه الشرطة ، فكان أميراً قاضياً ، ولم يزل قاضياً إلى أن قتله يوسف بن عمر الثقفى لما ولى الإمرة بعد خالد ، وعذب خالداً وعماله ومنهم بلال ، وذلك فى سنة عشرين ومائة ، ويقال إنه مات فى حبس يوسف ، وقد أخرج له الترمذى حديثاً واحداً ، ولم يكن محموداً فى أحكامه ، ويقال إنه كان يقول أن الرجلين ليختصمان إلى فأجد أحدهما أخف على قلبى فاقضى له ، ذكر ذلك أبو العباس المبرد فى الكامل .

**قوله ( وعبد الله بن بريدة الأسلمى )** هو التابعى المشهور ، وكان ولى قضاء مرو بعد أخيه سليمان سنة خمس عشرة ومائة إلى أن مات وهو على قضائها سنة خمس عشرة ومائة ، وذلك فى ولاية أسد بن عبد الله القسرى على خراسان وهو أخو خالد القسرى ، وحديث عبد الله بن بريدة بن الحنصيص هذا فى الكتب الستة .

**قوله ( وعامر بن عبدة )** هو يفتح الموحدة وقيل بسكونها ذكره ابن ماكولا بالوجهين ، وقيل فيه أيضاً عبدة بكسر الموحدة وزيادة ياء ، وجميع من فى البخارى بالسكون إلا بجالة بن عبدة المقدم ذكره فى « كتاب الجزية » فإنه بالتحريك ، وعامر هو البجلي أبو إياس الكوفى ووثقه ابن معين وغيره ، وهو من قدماء التابعين له رواية عن ابن مسعود ، وروى عنه المسيب بن رافع وأبو إسحاق ، وحديثه عند النسائى ، وكان ولى القضاء بالكوفة مرة وعمر .

**قوله ( وعباد بن منصور )** أى الناجى بالنون والجيم يكنى أبا سلمة بصرى ، قال أبو داود : ولى قضاء البصرة خمس مرات « وذكر عمر بن شبة أنه أول ما ولى سنة سبع وعشرين ولاء يزيد بن عمر بن هبيرة » فلما

غزل وولى مسلم بن قتيبة عزله وولى معاوية بن عمرو ، ثم استعفى فأعفاه مسلم ، وأعاد عباد بن منصور ، وكان عباد يرمى بالقدر ويدلس فضغفوه بسبب ذلك ، ويقال إنه تغير ، وحديثه في السنن الأربعة ، وعلق له البخارى شيئاً ، ومات سنة اثنتين وخمسين ومائة .

**قوله ( يميزون كتب القضاة بغير محضر من الشهود إلخ )** يعنى قوله « فالتمس المخرج » وهو بفتح الميم وسكون المعجمه وآخره جيم أطلب الخروج من عهدة ذلك إما بالقدح في البينة بما يقبل فتبطل الشهادة ، وإما بما يدل على البراءة من المشهود به .

**قوله ( وأول من سأل على « كتاب القاضى » البينة ابن أبى ليل )** هو محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليل قاضى الكوفة وإمامها ، ولها في زمن يوسف بن عمر الثقفى في خلافة الوليد بن يزيد ومات سنة ثمان وأربعين ومائة وهو صدوق ، اتفقوا على ضعف حديثه من قبل سوء حفظه . وقال الساجى : كان يمدح في قضائه ، فأما في الحديث فليس بحجة . وقال أحمد : فقه ابن أبى ليل أحب إلئى من حديثه ، وحديثه في السنن الأربعة ، وأغفل المزى أن يعلم له في « التهذيب » علامة تعليق البخارى ، كما أغفل أن يترجم لسوار بن عبد الله المذكور بعده أصلاً مع أنه أعلم لكل من ذكره معاوية بن عبد الكريم هنا ممن لم يخرج له شيئاً موصولاً .

**قوله ( وسوار بن عبد الله )** بفتح المهملة وتشديد الواو وهو العنبرى نسبة إلى بنى العنبر من بنى تميم ، قال ابن حبان في الثقات : كان فقيهاً : ولاء المنصور قضاء البصرة سنة ثمان وثلاثين ومائة فبقى على قضائها إلى أن مات في ذى القعدة سنة ست وخمسين ، وحفيده سوار بن عبد الله بن سوار بن عبد الله ولى قضاء الرصافة ببغداد والجانب الشرقى ، وحديثه في السنن الثلاثة ، ومات سنة خمس وأربعين ومائتين .

**قوله ( وقال لنا أبو نعيم )** هو الفضل بن دكين .

**قوله ( حدثنا عبيد الله )** بالتصغير ( ابن محرز ) بضم الميم وسكون المهملة وكسر الراء بعدها زاي هو كوفى ، ما رأيت له راوياً غير أبى نعيم ، وما له في البخارى سوى هذا الأثر ، ولم يزد المزى في ترجمته على ما تضمنه هذا الأثر .

**قوله ( جث بكتاب من موسى بن أنس قاضى البصرة )** أى ابن مالك التابعى المشهور ، وكان ولى قضاء البصرة في ولاية الحكم بن أيوب الثقفى ، وهو ثقة حديثه في الكتب الستة ، وقال ابن حبان في الثقات : مات بعد أخيه النضر بالبصرة ، وكانت وفاة النضر قبل وفاة الحسن البصرى سنة ثمان أو تسع ومائة .

**قوله ( فبحث به القاسم بن عبد الرحمن )** أى ابن عبد الله بن مسعود المسعودى يكنى أبا عبد الرحمن ، وقال العجلي : ثقة وكان على قضاء الكوفة زمن عمر بن عبد العزيز ، « وكان لا يأخذ على القضاء أجراً ، وكان ثقة صالحاً » وهو تابعى . قال ابن المدينى : لم يلق من الصحابة إلا جابر بن سمرة ، ويقال إنه مات سنة ست عشرة ومائة .

**قوله ( فأجازه )** بجم وزاي أى أمضاه وعمل به .

( تبييه ) : وقع في المغنى لابن قدامة : يشترط في قول أئمة الفتوى أن يشهد « بكتاب القاضى إلى القاضى » شاهدان عدلان ولا تكفى معرفة خط القاضى وختمه ، وحكى عن الحسن وسوار والحسن العنبرى أنهم قالوا : إذا

كان يعرف خطه وختمه قبله ، وهو قول أبي ثور . قلت : وهو خلاف ما نقله البخارى عن سوار أنه أول من سأل البيهقي ، وينضم إلى من ذكرهم ابن قدامة سائر من ذكرهم البخارى من قضاة الأمصار من التابعين فمن بعدهم .

**قوله ( وكره الحسن ) هو البصرى ، وأبو قلابة هو الجرمى بفتح الجيم وسكون الراء .**

**قوله ( أن يشهد ) بفتح أوله والفاعل محذوف أى الشاهد .**

**قوله ( على وصية حتى يعلم ما فيها )** أما أثر الحسن فوصله الدارمى من رواية هشام بن حسان عنه قال : لا تشهد على وصية حتى تقرأ عليك ، ولا تشهد على من لا تعرف ، وأخرجه سعيد بن منصور من طريق يونس بن عبيد عن الحسن نحوه . وأما أثر أبي قلابة فوصله ابن أبي شيبه ويعقوب بن سفيان جميعاً من طريق حماد بن زيد عن أيوب قال : قال أبو قلابة فى الرجل يقول أشهدوا على ما فى هذه الصحيفة ، قال : لا حتى يعلم ما فيها زاد يعقوب وقال : لعل فيها جوراً . وفى هذه الزيادة بيان السبب فى المنع المذكور . وقد وافق الداودى من المالكية هذا القول فقال : هذا هو الصواب أنه لا يشهد على وصية حتى يعرف ما فيها . وتعبه ابن التين بأنها إذا كان فيها جور لم يمنع التحمل ، لأن الحاكم قادر على رده إذا أوجب حكم الشرع رده ، وما عداه يعمل به فليس خشية الجور فيها مانعاً من التحمل ، وإنما المانع الجهل بما يشهد به . قال : ووجه الجور أن كثيراً من الناس يرغب فى إخفاء أمره لاحتفال أن لا يموت فيحتاج بالإشهاد ويكون حاله مستمراً على الإخفاء .

**قوله ( وقد كتب النبى صلى الله عليه وسلم إلى أهل خيبر الخ )** هذا طرف من حديث سهل بن أبى حشمة فى قصة حويصة ومحبيصة وقتل عبد الله بن سهل بخيبر ؛ وقد تقدم شرحه مستوفى فى الدييات فى « باب القسامة » ويأتى بهذا اللفظ فى « باب كتابة الحاكم إلى عماله » بعد أحد وعشرين باباً .

**قوله ( وقال الزهرى فى الشهادة على المرأة من الستر ) أى من ورائه .**

**قوله ( إن عرفتها فاشهد )** وصله أبو بكر بن أبى شيبه من طريق جعفر بن برقان عن الزهرى بنحوه ، ومقتضاه أنه لا يشترط أن يراها حالة الإشهاد بل يكفى أن يعرفها بأى طريق فرض ، وفى ذلك خلاف أشير إليه فى « كتاب الشهادات » .

**قوله ( لما أراد النبى صلى الله عليه وسلم أن يكتب إلى الروم )** كان ذلك فى سنة ست كما تقدم بيانه فى شرح حديث أبى سفيان الطويل المذكور فى بدء الوحي .

**قوله ( قالوا إنهم لا يقرءون كتاباً إلا مختوماً )** لم أعرف اسم القائل بعينه .

**قوله ( فاتخذ خاتماً الخ )** تقدم شرحه مستوفى فى أواخر اللباس ، وجملة ما تضمنته هذه الترجمة بآثارها ثلاثة أحكام : الشهادة على الخط ، « وكتاب القاضى إلى القاضى » والشهادة على الإقرار بما فى الكتاب . وظاهر صنيع البخارى جواز جميع ذلك ، فأما الحكم الأول فقال ابن بطال : اتفق العلماء على أن الشهادة لا تجوز للشاهد إذا رأى خطه إلا إذا تذكر تلك الشهادة ، فإن كان لا يحفظها فلا يشهد ، فإنه من شاء انتقش خاتماً ومن شاء كتب كتاباً ، وقد فعل مثله فى أيام عثمان فى قصة مذكورة فى سبب قتله ، وقد قال الله تعالى



﴿إلا من شهد بالحق وهم يعلمون﴾ وأجاز مالك الشهادة على الخط ، ونقل ابن شعبان عن ابن وهب أنه قال : لا آخذ بقول مالك في ذلك . وقال الطحاوى : خالف مالكاً جميع الفقهاء في ذلك وعدوا قوله في ذلك شنوذاً ، لأن الخط قد يشبه الخط ، وليست شهادة على قول منه ولا معانية . وقال محمد بن الحارث : الشهادة على الخط خطأ ، فقد قال مالك في رجل قال : سمعت فلاناً يقول رأيت فلاناً قتل فلاناً أو طلق امرأته أو قذف : لا يشهد على شهادته إلا أن أشهده . قال : فالخط أبعد من هذا وأضعف ، قال : والشهادة على الخط في الحقيقة استشهاد الموتى ، وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم : لا يقضى في دهرنا بالشهادة على الخط ، لأن الناس قد أحدثوا ضرراً من الفجور . وقد قال مالك : يحدث للناس أفضية على نحو ما أحدثوا من الفجور . وقد كان الناس فيما مضى يجيزون الشهادة على خاتم القاضي ثم رأى مالك أن ذلك لا يجوز فهذه أقوال جماعة من أئمة المالكية توافق الجمهور . وقال أبو على الكرابيسى في « كتاب أدب القضاء » له أجاز الشهادة على الخط قوم لا نظر لهم ، فإن الكتاب يشبهون الخط بالخط حتى يشكل ذلك على أعلمهم انتهى ، وإذا كان هذا في ذلك العصر فكيف بمن جاء بعدهم وهم أكثر مسارعة إلى الشر ممن مضى وأدق نظراً فيه وأكثر هجوماً عليه ، وأما الحكم الثاني فقال ابن بطلال : اختلفوا في « كتب إقضاة » فذهب الجمهور إلى الجواز ، واستثنى الحنفية الحدود ، وهو قول الشافعى ، والذي احتج به البخارى على الحنفية قوى لأنه لم يصح مالا إلا بعد ثبوت القتل قال : وما ذكره عن القضاة من التابعين من إجازة ذلك حجتهم فيه ظاهرة من الحديث ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم كتب إلى الملوك ولم ينقل أنه أشهد أحداً على كتابه . قال : ثم أجمع فقهاء الأمصار على ما ذهب إليه سوار وابن أبى ليلى من اشتراط الشهود لما دخل الناس من الفساد فاحتيط للدماء والأموال . وقد روى عبد الله بن نافع عن مالك قال : كان من أمر الناس القديم إجازة الخواتيم حتى أن القاضي ليكتب للرجل الكتاب ، فما يزيد على ختمه فيعمل به . حتى اهتموا فصار لا يقبل إلا بشاهدين . وأما الحكم الثالث فقال ابن بطلال : اختلفوا إذا أشهد القاضي شاهدين على ما كتبه ولم يقرأه عليهما ولا عرفهما بما فيه ، فقال مالك : يجوز ذلك ، وقال أبو حنيفة والشافعى : لا يجوز لقوله تعالى ﴿ وما شهدنا إلا بما علمنا ﴾ قال : وحجة مالك أن الحاكم إذا أقر أنه كتبه فالغرض من الشهادة عليه أن يعلم القاضي المكتوب إليه أن هذا « كتاب القاضي » إليه ، وقد ثبت عند القاضي من أمور الناس ما لا يجب أن يعلمه كل أحد كالوصية إذا ذكر الموصى ما فرط فيه مثلاً . قال : وقد أجاز مالك أيضاً أن يشهدا على الوصية المختومة وعلى الكتاب المطوى ، ويقولان للحاكم نشهد على إقراره بما في هذا الكتاب ، والحجة في ذلك كتب النبى صلى الله عليه وسلم إلى عماله من غير أن يقرأها على من حملها ؛ وهى مشتملة على الأحكام والسنن . وقال الطحاوى : يستفاد من حديث أنس أن الكتاب إذا لم يكن مختوماً فالحجة بما فيه قائمة لكونه صلى الله عليه وسلم أراد أن يكتب إليهم ، وإنما اتخذ الخاتم لقولهم إنهم لا يقبلون الكتاب إلا إذا كان مختوماً ، فدل على أن « كتاب القاضي » حجة مختوماً كان أو غير مختوم . واختلف في الحكم بالخط المجرد كأن يرى القاضي خطه بالحكم فيطلب منه المحكوم له العمل به ، فالأكثر ليس له أن يحكم حتى يتذكر الواقعة كما في الشاهد وهو قول الشافعى ؛ وقيل : إن كان المكتوب في حرز الحاكم أو الشاهد منذ حكم فيه أو تحمل إلى أن طلب منه الحكم أو الشهادة جاز ولو لم يتذكر وإلا فلا ، وقيل : إذا تيقن أنه خطه بساغ له الحكم والشهادة وإن لم يتذكر ، والأوسط أعدل المذاهب وهو قول أبى يوسف ومحمد ورواية عن أحمد رجحها كثير من أتباعه ، والأول قول

مالك ورواية عن أحمد . قال ابن المنير : لم يتعرض الشارح لمقصود الباب لأن البخارى استدل على الخط بكتاب النبی صلی الله عليه وسلم إلى الروم ولقائل أن يقول : إن مضمون « الكتاب » دعاؤهم إلى الإسلام وذلك أمر قد اشتهر لثبوت المعجزة والقطع بصدقه فيما دعا إليه ، فلم يلزمهم بمجرد الخط فإنه عند القائل به إنما يفيد ظنا والإسلام لا يكتفى فيه بالظن إجماعاً فدل على أن العلم حصل بمضمون الخط مقروناً بالتواتر السابق على الكتاب ، فكان الكتاب كالتذكرة والتوكيد في الإنذار ، مع أن حامل الكتاب قد يحتمل أن يكون اطلع على ما فيه وأمر بتبليغه . والحق أن العمدية على أمره المعلوم مع قرائن الحال المصاحبة لحامل الكتاب ، ومسألة الشهادة على الخط مفروضة في الاكتفاء بمجرد الخط ، قال : والفرق بين الشهادة على الخط وبين « كتاب القاضي إلى القاضي » في أن القائل بالأول أقل من القائل بالثاني تطرق الاحتمال في الأول وندوره في الثاني لبعد احتمال التزوير على القاضي ولا سيما حيث تمكن المراجعة ، ولذلك شاع العمل به فيما بين القضاة ونوابهم والله أعلم .

### باب متى يستوجب الرجل القضاء؟

وقال الحسن : أخذ الله على الحكام أن لا يتبعوا الهوى ، ولا يخشوا الناس ، ولا يشتروا بآياته ثمناً قليلاً ، ثم قرأ : ﴿ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ . وقرأ : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ بما استُحفظوا : استودعوا من كتاب الله وقرأ : ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴿ فحمد سليمان ولم يلم داود ، ولولا ما ذكر الله من أمر هذين لرأيت أن القضية هلكت ، فإنه أثنى على هذا بعلمه وعذره هذا باجتهاده . وقال مزاحم بن زفر : قال لنا عمر بن عبد العزيز : خمس إذا أخطأ القاضي منهن خطبة كانت فيه وصمة : أن يكون فهماً ، حليماً ، عفيفاً ، صلياً ، عالماً سؤلاً عن العلم .

قوله ( باب متى يستوجب الرجل القضاء ) ؟ أى متى يستحق أن يكون قاضياً . قال أبو علي الكرايسى صاحب الشافعى في « كتاب آداب القضاء » له : لا أعلم بين العلماء ممن سلف خلافاً أن أحق الناس أن يقضى بين المسلمين من بان فضله وصدقه وعلمه وورعه ، قارئاً لكتاب الله ، عالماً بأكثر أحكامه ، عالماً بسنن رسول الله حافظاً لأكثرها ، وكذا أقوال الصحابة ، عالماً بالوفاق والخلاف وأقوال فقهاء التابعين يعرف الصحيح من السقيم يتبع في النوازل الكتاب فإن لم يجد فالسنة فإن لم يجد عمل بما اتفق عليه الصحابة ، فإن اختلفوا فما وجده أشبه بالقرآن ثم بالسنة ثم بفتوى أكابر الصحابة عمل به ؛ ويكون كثير المذاكرة مع أهل العلم والمشاورة لهم مع فضل وورع ، ويكون حافظاً للسان ويطنه وفرجه ، فهما بكلام الخصوم ، ثم لا بد أن يكون عاقلاً مائلاً عن الهوى ثم قال : وهذا وإن كنا نعلم أنه ليس على وجه الأرض أحد يجمع هذه الصفات ، ولكن يجب أن يطلب من أهل كل زمان أكملهم وأفضلهم . وقال المهلب : لا يكفي في استحباب القضاء أن يرى نفسه أهلاً لذلك بل أن يراه الناس أهلاً لذلك . وقال ابن حبيب عن مالك « لا بد أن يكون

القاضي عالماً عاقلاً . قال ابن حبيب فإن لم يكن علم فعقل وورع ، لأنه بالورع يقف وبالعقل يسأل ، وهو إذا طلب العلم وجده وإذا طلب العقل لم يجده . قال ابن العرى : واتفقوا على أنه لا يشترط أن يكون غنيا ، والأصل قوله تعالى ﴿ ﴾ ولم يؤت سعة من المال قال إن الله اصطفاه عليكم ﴿ ﴾ الآية . قال : والقاضي لا يكون في حكم الشرع إلا غنيا لأن غناه في بيت المال فإذا منع من بيت المال واحتاج كان تولية من يكون غنيا أولى من تولية من يكون فقيرا ، لأنه يصير في مظنة من يتعرض لتناول ما لا يجوز تناوله قلت : وهذا قاله بالنسبة إلى الزمان الذي كان فيه ولم يدرك زمانه هذا الذي صار من يطلب القضاء فيه يصرح بأن سبب طلبه الاحتياج إلى ما يقوم بأوده ، مع العلم بأنه لا يحصل له شيء من بيت المال . واتفقوا على اشتراط الذكورية في القاضي إلا عن الحنفية ، واستثنوا الحدود ، وأطلق ابن جرير ، وحجة الجمهور الحديث الصحيح « ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » وقد تقدم ؛ ولأن القاضي يحتاج إلى كمال الرأي ورأى المرأة ناقص ولا سيما في محافل الرجال .

**قوله ( وقال الحسن ) هو البصري .**

**قوله ( أخذ الله على الحكام أن لا يتبعوا الهوى ولا يخشوا الناس )** ولا يشتروا بآيات الله ثمناً قليلاً ثم قرأ ﴿ يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض — إلى — يوم الحساب ﴾ وقرأ ﴿ إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور — إلى قوله — ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ قلت : فأراد من آية ﴿ يا داود ﴾ قوله ﴿ ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ﴾ . وأراد من آية المائدة بقية ما ذكر وأطلق على هذه المناهي أمراً إشارة إلى أن النهي عن الشيء أمر بضده ، ففى النهي عن الهوى أمر بالحكم بالحق ، وفى النهي عن خشية الناس أمر بخشية الله ، ومن لازم خشية الله الحكم بالحق ، وفى النهي عن بيع آياته الأمر باتباع ما دلت عليه ، وإنما وصف الثمن بالقليلة إشارة إلى أنه وصف لازم له بالنسبة للعوض فإنه أغلى من جميع ما حوته الدنيا .

**قوله ( بما استحفظوا : استودعوا من كتاب الله الآية )** ثبت هذا للمستمل ، وهو تفسير أى عبادة ، قال فى قوله تعالى ﴿ ﴾ بما استحفظوا من كتاب الله ﴿ ﴾ أى بما استودعوا ، استحفظته كذا استودعته إياه .

**قوله ( وقرأ )** أى الحسن البصرى المذكور « وداود وسليمان إذ يحكمان فى الحرث إلى آخرها » رويناه موصلاً فى « حلية الأولياء لأبى نعيم » من رواية محمد بن إبراهيم الحافظ المعروف بمربع بموحدة ومهملة وزن محمد ، قال حدثنا سعيد هو ابن سليمان الواسطى حدثنا أبو العوام هو عمران القطان عن قتادة عن الحسن وهو ابن أبى الحسن البصرى فذكره ، ومعنى أخذ الله على الحكام عهد إليهم .

**قوله ( فحمد سليمان ولم يلم داود ، ولولا ما ذكر الله من أمر هذين )** يعنى داود وسليمان ، وقوله « لرأيت » فى رواية الكشميهنى « لرويت أن القضاة هلكوا » يعنى لما تضمنته الآيتان الماضيتان أن من لم يحكم بما أنزل الله كافر ، فدخل فى عمومهما العائد والمخطئ ، وكذا قوله تعالى ﴿ ﴾ إن الذين يضلون عن سبيل الله ﴿ ﴾ يشمل العائد والمخطئ ، فاستدل بالآية الأخرى فى قصة الحرث أن الوعيد خاص بالعائد ، فأشار إلى ذلك بقوله « فإنه أثنى على هذا بعلمه » أى بسبب علمه أى معرفته وفهمه وجه الحكم والحكم به ، وعذر بفتح الذال المعجمة هذا باجتهاده . وروينا بعضه فى تفسير ابن أبى حاتم وفى المجالسة لأبى بكر الدينورى وفى أمالى الصولى جميعاً يزيد بعضهم على بعض من طريق حماد بن سلمة عن حميد الطويل قال : دخلنا مع الحسن على إياس ابن معاوية حين استقضى قال فبكى إياس وقال : يا أبا سعيد — يعنى الحسن البصرى المذكور يقولون :

القضاة ثلاثة : رجل اجتهد فأخطأ فهو في النار ، ورجل مال مع الهوى فهو في النار ؛ ورجل اجتهد فأصاب فهو في الجنة فقال الحسن : إن فيما قص الله عليك من نبأ سليمان ما يرد على من قال هذا وقرأ ﴿ ودأود وسليمان إذ يحكمان في الحرث — إلى قوله — شاهدين ﴾ قال : فحمد سليمان لصوابه ولم يذم داود لخطئه . ثم قال : إن الله أخذ على الحكام عهداً بأن لا يشترخوا به ثمناً ولا يتبعوا فيه الهوى ولا يخشوا فيه أحداً ، ثم تلا ﴿ يادأود إنا جعلناك خليفة ﴾ إلى آخر الآية . قلت : والحديث الذي أشار إليه إياس أخرجه أصحاب السنن من حديث بريدة ، ولكن عندهم الثالث قضى بغير علم ، وقد جمعت طرقه في جزء مفرد ، وليس في شيء منها أنه اجتهد فأخطأ ، وسيأتي حكم من اجتهد فأخطأ بعد أبواب ، واستدل بهذه القصة على أن للنبي أن يجتهد في الأحكام ولا ينتظر نزول الوحي ، لأن داود عليه السلام على ما ورد اجتهد في المسألة المذكورة قطعاً ، لأنه لو كان قضى فيها بالوحي ما خص الله سليمان بفهمها دونه . وقد اختلف من أجاز للنبي أن يجتهد هل يجوز عليه الخطأ في اجتهاده ؟ فاستدل من أجاز ذلك بهذه القصة . وقد اتفق الفريقان على أنه لو أخطأ في اجتهاده لم يقر على الخطأ « وأجاب من منع الاجتهاد أنه ليس في الآية دليل على أن داود اجتهد ولا أخطأ ، وإنما ظاهرها أن الواقعة اتفقت فعرضت على داود وسليمان فقضى فيها سليمان لأن الله فهمه حكمها ، ولم يقض فيها داود بشيء ، ويرد على من تمسك بذلك بما ذكره أهل النقل في صورة هذه الواقعة . وقد تضمن أثر الحسن المذكور أنهما جميعاً حكما . وقد تعقب ابن النير قول الحسن البصري ، ولم يذم داود بأن فيه نقصاً لحق داود ، وذلك أن الله تعالى قد قال ﴿ وكلا آتينا حكماً وعلماً ﴾ فجمعهما في الحكم والعلم ، وميز سليمان بالفهم ، وهو علم خاص زاد على العام بفصل الخصومة . قال : والأصح في الواقعة أن داود أصاب الحكم وسليمان أرشد إلى الصلح ، ولا يخلو قوله تعالى ﴿ وكلا آتينا حكماً وعلماً ﴾ أن يكون عاماً أو في واقعة الحرث فقط « وعلى التقديرين يكون أثني على داود فيها بالحكم والعلم فلا يكون من قبيل عذر المجتهد إذا أخطأ ، لأن الخطأ ليس حكماً ولا علماً وإنما هو ظن غير مصيب « وإن كان في غير الواقعة فلا يكون تعالى أخير في هذه الواقعة بخصوصها عن داود بإصابة ولا خطأ ، وغايته أنه أخير بتفهم سليمان ومفهومه لقب والاحتجاج به ضعيف فلا يقال فهمها سليمان دون داود ، وإنما خص سليمان بالتفهم لصغر سنه فيستغرب ما يأتي به . قلت : ومن تأمل ما نقل في القصة ظهر له أن الاختلاف بين الحكمين كان في الأولوية لا في العمد والخطأ ، ويكون معنى قول الحسن « حمد سليمان » أي لموافقته الطريق الأرجح « ولم يذم داود » لاقتصاره على الطريق الراجح وقد وقع لعمر رضى الله عنه قريب مما وقع لسليمان ، وذلك أن بعض الصحابة مات وخلف مالا له ثمناء وديونا ، فأراد أصحاب الديون بيع المال في وفاء الدين لهم فاسترضاهم عمر بأن يؤخروا التقاضي حتى يقبضوا ديونهم من الثمناء ويتوفر لأيتام المتوفى أصل المال ؛ فاستحسن ذلك من نظره . ولو أن الخصوم امتنعوا لما منعهم من البيع . وعلى هذا التفصيل يمكن تنزيل قصة أصحاب الحرث والغنم والله أعلم . وتقدم في أحاديث الأنبياء شرح القصة التي وقعت لداود وسليمان في المرأتين اللتين أخذ الذئب ابن إحداهما واختلاف حكم داود وسليمان في ذلك ، وتوجيه حكم داود بما يقرب مما ذكر هنا في هذه القصة ووقعت لهما قصة ثالثة في التفرقة بين الشهود في قصة المرأة التي اتهمت بأنها تحمل على نفسها فشهد عليها أربعة بذلك ، فأمر داود برجمها ، فعمد سليمان وهو غلام فصور مثل قصتها بين الغلمان ثم فرق بين الشهود وامتحنهم فتخالفوا فدرأ عنها ، ووقعت لهما رابعة في قصة المرأة التي صب في دبرها ماء البيض وهي نائمة ، وقيل إنها زنت فأمر داود برجمها ، فقال سليمان : يشوى ذلك الماء فإن اجتمع فهو بيض وإلا فهو منى ،

فشوى فاجتمع . وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن مسروق قال : كان حرثهم عينا نفشت فيه الغنم أى رعت ليلاً ، فقضى داود بالغنم لهم ، فمروا على سليمان فأخبروه الخبر فقال سليمان : لا ، ولكن أفضى بينهم أن يأخذوا الغنم فيكون لهم لبنها وصوفها ومنفعتا ويقوم هؤلاء على حرثهم ، حتى إذا عاد كما كان ردوا عليهم غنمهم . وأخرجه الطبرى من وجه آخر لين فقال : فيه عن مسروق عن ابن مسعود وأخرجه ابن مردويه والبيهقى من وجه آخر عن ابن مسعود وسنده حسن ، وعن معمر عن قتادة : قضى داود أن يأخذوا الغنم ، ففهمها الله سليمان فقال : خذوا الغنم فلکم ما خرج من رسلها وأولادها وصوفها إلى الحول . وأخرج عبد بن حميد من طريق ابن أبى نجیح عن مجاهد قال : أعطاهم داود رقاب الغنم بالحرث ، فحكم سليمان بجزء الغنم وألبانها لأهل الحرث وعليهم رعايتها ويحرث لهم أهل الغنم حتى يكون كهيئة يوم أكل ، ثم يدفع لأهله ويأخذون غنمهم . وأخرج الطبرى القصة من طريق على بن زيد عن خليفة عن ابن عباس نحوه ، ومن طريق قتادة قال : ذكر لنا فذكر نحوه . ومن طريق العوفى عن عطية عن ابن عباس ولكن قال فيها : قال سليمان إن الحرث لا يخفى على صاحبه ما يخرج منه كل عام ، فله من صاحب الغنم أن يبيع من أولادها وصوفها حتى يستوفى ثمن حرثه ، فقال داود : قد أصبت وأخرج ابن مردويه من طريق الحسن عن الأحنف بن قيس نحو الأول . قال ابن التين : قيل علم سليمان أن قيمة ما أفسدت الغنم مثل ما يصير إليهم من لبنها وصوفها . وقال أيضاً : ورد فى قصة ناقة البراء التى أفسدت فى حائط أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار ، وإن الذى أفسدت المواشى بالليل ضمانه على أهلها أى ضمان قيمته ، هذا خلاف شرع سليمان قال : فلو تراضيا بالدفع « عن قيمة ما أفسدت فالمشهور أنه لا يجوز حتى يعرفا القيمة » قلت : ورواية العوفى إن كانت محفوظة ترفع الإشكال ، وإلا فالجواب ما نقل ابن التين أولاً ، ولا يكون بين الشرعين مخالفة .

قوله ( وقال مزاحم ) بضم الميم وتخفيف الزاى وبعد الألف حاء مهملة ( ابن زفر ) بزاى وفاء وزن عمر . هو الكوفى ، ويقال مزاحم بن أبى مزاحم ثقة أخرج له مسلم .

قوله ( قال لنا عمر بن عبد العزيز ) أى الخليفة المشهور العادل .

قوله ( خمس إذا أخطأ القاضى منهن خطئة ) بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء ، كذا لأبى ذر عن غير الكشميين ، وله عنه « خصلة » بفتح أوله وسكون الصاد المهملة ، وكذا فى رواية الباقرين وهما بمعنى .

قوله ( وصمة ) بفتح الواو وسكون الصاد المهملة أى عيباً .

قوله ( أن يكون ) تفسير لحال القاضى المذكور .

قوله ( فهما ) بفتح الفاء وكسر الهاء وهو من صيغ المبالغة ، ويجوز تسكين الهاء أيضاً ، ووقع فى رواية المستمل « فقيها » والأول أولى لأن خصلة الفقه داخله فى خصلة العلم وهى مذكورة بعد .

قوله ( حليما ) أى يغضى على من يؤذيه ولا يبادر إلى الانتقام ولا يتأذى بذلك قوله بعد ذلك « صلياً » لأن الأول فى حق نفسه والثانى فى حق غيره .

قوله ( عفيفا ) أى يعف عن الحرام فإنه إذا كان عالماً ولم يكن عفيفاً كان ضرره أشد من ضرر الجاهل .

قوله ( صلياً ) بصاد مهملة وباء موحدة من الصلابة بوزن عظيم ، أى قويا شديداً يقف عند الحق ولا يميل مع الهوى ، ويستخلص حق الحق من المبطل ولا يحاييه

قوله ( عالماً سئولاً عن العلم ) هى خصلة واحدة أى يكون مع ما يستحضره من العلم مذاكراً له غيره ، لاحتمال أن يظهر له ما هو أقوى مما عنده . وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور فى السنن عن عباد بن عباد ومحمد بن سعد فى الطبقات عن عفان كلاهما قال « حدثنا مزاحم بن زفر قال قدمنا على عمر بن عبد العزيز فى خلافته وفد من أهل الكوفة ، فسألنا عن بلادنا وقاضينا وأمره ، وقال : خمس إذا أخطأ » ورواه يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمر بن عبد العزيز بلفظ آخر أخرجه أيضاً محمد بن سعد فى الطبقات عن محمد ابن عبد الله الأسدى هو أحمد الزبيرى عن سفيان هو الثورى عن يحيى بن سعيد عن عمر بن عبد العزيز قال : لا ينبغي للقاضى أن يكون قاضياً حتى يكون فيه خمس خصال : « عفيف ، حليم ، عالم بما كان قبله ، يستشير ذوى الرأى ، لا يبالى بملامة الناس » وجاء فى اسحتباب الاستشارة آثار جواد . وأخرج يعقوب بن سفيان بسند جيد عن الشعبي قال : من سره أن يأخذ بالوثيقة من القضاء فليأخذ بقضاء عمر ، فإنه كان يستشير .

### باب رزق الحكام والعاملين عليها

وكان شريح يأخذ على القضاء أجراً ، وقالت عائشة : يأكل الوصي بقدر عملته ، وأكل أبو بكر وعمر . [٧١٦٣] ٦٩٠٥ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني السائب بن يزيد ابن أخت عمر أن حويطب بن عبد العزيز أخبره أن عبد الله بن السعدي أخبره أنه قدم على عمر فى خلافته فقال له عمر : ألم أحدث أنك تلي من أعمال الناس أعمالاً ، فإذا أعطيت العمالة كرهتها ؟ فقلت : بلى ، قال عمر : فما تريد إلى ذلك ؟ فقلت : إن لي أفراساً وأعبدأ وأنا بخير ، وأريد أن تكون عمالتي صدقة على المسلمين ، قال عمر : لا تفعل ، فإني كنت أردت الذي أردت ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء فأقول : أعطه أفقر إليه مني ، حتى أعطاني مرة مالا فقلت : أعطه أفقر إليه مني ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « خذه فتموله وتصدق به ، فما جاءك من هذا المال - وأنت غير مشرف ولا سائل - فخذ ، وإلا فلا تتبعه نفسك » . [٧١٦٤] ٦٩٠٦ - وعن الزهري قال ني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء فأقول : أعطه أفقر إليه مني ، حتى أعطاني مرة مالا فقلت : أعطه من هو أفقر إليه مني ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « خذه فتموله وتصدق به ، فما جاءك من هذا المال - وأنت غير مشرف ولا سائل - فخذ ، وما لا فلا تتبعه نفسك » .

قوله ( باب رزق الحاكم والعاملين عليها ) هو من إضافة المصدر إلى المفعول ، والرزق ما يرتبه الإمام من بيت المال لمن يقوم بمصالح المسلمين وقال المطرزي : الرزق ما يخرج به الإمام كل شهر للمرتزقة من بيت المال ، والعطاء ما يخرج به كل عام ويحتمل أن يكون قوله « والعاملين عليها » عطفاً على الحاكم أى ورزق العاملين عليها أى على الحكومات ، ويحتمل أن يكون أورد الجملة على الحكاية يريد الاستدلال على جواز أخذ الرزق بأية الصدقات وهم من جملة المستحقين لها لعطفهم على الفقراء والمساكين بعد قوله ﴿ إنما الصدقات ﴾ قال

الطبرى : ذهب الجمهور إلى جواز أخذ القاضى الأجرة على الحكم لكونه يشغله الحكم عن القيام بمصالحه ، غير أن طائفة من السلف كرهت ذلك ولم يحرموه مع ذلك . وقال أبو على الكرايسى : لا بأس للقاضى أن يأخذ الرزق على القضاء عند أهل العلم قاطبة من الصحابة ومن بعدهم ، وهو قول فقهاء الأمصار لا أعلم بينهما اختلافاً ، وقد كره ذلك قوم منهم مسروق ولا أعلم أحداً منهم حرمة . وقال المهلب : وجه الكراهة أنه فى الأصل محمول على الاحتساب لقوله تعالى لنبيه ﴿ قل لا أسألكم عليه أجراً ﴾ فأرادوا أن يجرى الأمر فيه على الأصل الذى وضعه الله لنبيه ، ولئلا يدخل فيه من لا يستحقه فيتحيل على أموال الناس . وقال غيره : أخذ الرزق على القضاء إذا كانت جهة الأخذ من الحلال جائزاً إجماعاً ، ومن تركه إنما تركه تورعاً ، وأما إذا كانت هناك شبهة فالأولى الترك جزماً ، ويحرم إذا كان المال يؤخذ لبيت المال من غير وجهه ، واختلف إذا كان الغالب حراماً : وأما من غير بيت المال ففى جواز الأخذ من المتحاكمين خلاف ، ومن أجازته شرط فيه شروطاً لا بد منها ، وقد جر القول بالجواز إلى إلغاء الشروط ، وفشا ذلك فى هذه الأعصار بحيث تعذر إزالة ذلك والله المستعان .

**قوله ( وكان شريح القاضى يأخذ على القضاء أجراً )** هو شريح بن الحارث بن قيس النخعى الكوفى قاضى الكوفة ، ولاء عمر ثم قضى لمن بعده بالكوفة دهرأ طويلاً ، وله مع على أخبار فى ذلك . وهو ثقة مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام . ويقال إن له صحة ، مات قبل الثمانين وقد جاوز المائة . وهذا الأثر وصله عبد الرزاق وسعيد ابن منصور من طريق مجالد عن الشعبي بلفظ « كان مسروق لا يأخذ على القضاء أجراً ، وكان شريح يأخذ » .

**قوله ( وقالت عائشة يأكل الوصى بقدر عملائه )** قلت : وصله ابن أبى شيبة من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فى قوله تعالى ﴿ ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ﴾ قالت أنزل الله ذلك فى وإلى مال اليتيم يقوم عليه بما يصلحه إن كان محتاجاً أن يأكل منه .

**قوله ( وأكل أبو بكر وعمر )** أما أثر أبى بكر فوصله أبو بكر بن أبى شيبة من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت « لما استخلف أبو بكر قال : قد علم قومى أن حرفة لم تكن تعجز عن مؤنة أهلى ، وقد شغلت بأمر المسلمين » الحديث وفيه قصة عمر وقد أسنده البخارى فى البيوع من هذا الوجه ، وبقية « فسيأكل آل أبى بكر من هذا المال ويحترف للمسلمين فيه » وفيه « أن عمر لما ولى أكل هو وأهله من المال ، واحترف فى مال نفسه » . وأما أثر عمر فوصله ابن أبى شيبة وابن سعد من طريق حارثة بن مضرب بضم الميم وفتح الضاد المعجمة وتشديد الراء بعدها موحدة قال : قال عمر « إني أنزلت نفسى من مال الله بمنزلة قيم اليتيم ، إن استغنيت عنه تركت وإن افتقرت إليه أكلت بالمعروف » وسنده صحيح . وأخرج الكرايسى بسند صحيح عن الأحنف قال « كنا بباب عمر — فذكر قصة وفيها — فقال عمر : أنا أخبركم بما أستحل : ما أحج عليه وأعتمر ، وحلتى الشتاء والقيظ ، وقوتى وقوت عيالى كرجل من قريش ليس بأعلاهم ولا أسفلهم » ورخص الشافعى وأكثر أهل العلم ، وعن أحمد : لا يعجنى ، وإن كان فبقدر عمله مثل ولى اليتيم ، واتفقوا على أنه لا يجوز الاستئجار عليه .

**قوله ( ابن أخت نمر )** بفتح النون وكسر الميم بعدها راء ، هو الصحابى المشهور ، تقدم ذكره مراراً من

أقربها في الحدود ، وأدرك من زمان النبي صلى الله عليه وسلم ست سنين وحفظ عنه ، وهو من أواخر الصحابة موتاً ، وآخر من مات منهم بالمدينة ، وقيل محمود بن الربيع ، وقيل محمود بن لبيد .

قوله ( إن حويطب بن عبد العزى ) أى ابن أبى قيس بن عبد شمس القرشى العامرى ، كان من أعيان قريش . وأسلم في الفتح ، وكان حميد الإسلام ، وكانت وفاته بالمدينة سنة أربع وخمسين من الهجرة وهو ابن مائة وعشرين سنة ؛ وهو ممن أطلق عليه أنه عاش ستين في الجاهلية وستين في الإسلام تجوزاً ، ولا يتم ذلك تحقيقاً لأنه إن أريد بزمان الإسلام أول البعثة فيكون عاش فيها سبعاً وستين ، أو الهجرة فيكون عاش فيه أربعاً وخمسين ، أو زمن إسلامه هو فيكون ستاً وأربعين ، والأول أقرب إلى الإطلاق على طريقة جبر الكسر تارة وإلغائه أخرى .

قوله ( أن عبد الله بن السعدى ) هو عبد الله بن وقدان بن عبد شمس ، ويقال اسم أبيه عمر ووقدان جده « ويقال قدامة بدل وقدان ، وعبد شمس هو ابن عبدود بن نصر بن مالك بن حسل بن عامر » وهو أيضاً من بنى عامر بن لؤى من قريش ، وإنما قيل له ابن السعدى لأن أباه كان مسترضعاً في بنى سعد « ومات عبد الله بالمدينة سنة سبع وخمسين بعد حويطب الراوى عنه بثلاث سنين ، ويقال بل مات في خلافة عمر والأول أقوى » وليس له في البخارى إلا هذا الحديث الواحد ووقع عند مسلم في رواية الليث عن بكير بن الأشج عن بسر بن سعيد عن ابن الساعدى ، وخالفه عمرو بن الحارث عن بكير فقال « عن ابن السعدى » وهو المحفوظ .

( قتيبه ) : أخرج مسلم أيضاً هذا الحديث من طريق عمرو بن الحارث عن الزهرى عن السائب بن يزيد عن عبد الله بن السعدى عن عمر ، فلم يسق لفظه بل أحال على سياق رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، وسقط من السند حويطب بن عبد العزى بين السائب وابن السعدى ، ووهم المزى في « الأطراف » تبعاً لخلف فأنبت حويطب بن عبد العزى في السند في رواية مسلم ، وزعم أنه وقع في روايته « ابن الساعدى » بزيادة ألف « وليس ذلك في شيء من نسخ صحيح مسلم لا إثبات حويطب ولا الألف في الساعدى » وقد نبه على سقوط حويطب من سند مسلم أبو على الجياني والمازرى وعياض وغيرهم ، ولكنه ثابت في رواية عمرو بن الحارث في غير كتاب مسلم كما أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، ووقع عند ابن خزيمة من طريق سلامة عن عقيل عن ابن شهاب « حدثني السائب أن حويطبا أخبره أن عبد الله بن سعد بن أبى سرح أخبره » فذكره ، وهو وهم من سلامة قاله الرهاوى .

قوله ( أنه قدم على عمر في خلافته فقال له عمر : ألم أحدث ) بضم أوله وفتح المهملة وتشديد الدال . قوله ( أنك تلى من أعمال الناس ) أى الولايات من إمرة أو قضاء ، ووقع في رواية بسر بن سعيد عند مسلم « استعملنى عمر على الصدقة » فعين الولاية .

قوله ( العمالة ) بضم المهملة وتخفيف الميم أى أجرة العمل ، وأما العمالة بفتح العين فهى نفس العمل . قوله ( ما تريد إلى ذلك ) أى ما غاية قصدك بهذا الرد . وقد فسره بقوله « وأريد أن تكون عمالتى صدقة على المسلمين » .



**قوله ( فقلت : أن لي أثراً ) بقاء ومهمل جمع فرس .**

**قوله ( وأعبداً )** للأكثر بضم الموحدة ، وللكشميين بمثناة بدل الموحدة جمع عتيد وهو المال المدخر ، وقد تقدم تفسيره في « كتاب الزكاة » . ووقع عند ابن حبان في صحيحه من طريق قبيصة بن ذؤيب أن عمر أعطى ابن السعدى ألف دينار ، فذكر بقية الحديث نحو الذى هنا ، ورويناه في الجزء الثالث من « فوائد أبى بكر النيسابورى » الزيادات من طريق عطاء الخراسانى عن عبد الله بن السعدى قال « قدمت على عمر فأرسل إلى ألف دينار ، فرددتها وقلت أنا عنها غنى » فذكره أيضاً بنحوه ، واستفيد منه قدر العمالة المذكورة .

**قوله ( فإنى كنت أردت الذى أردت ) بالفتح على الخطاب .**

**قوله ( يعطينى العطاء )** أى المال الذى يقسمه الإمام فى المصالح ، ووقع فى رواية بسر بن سعيد عند مسلم « فإنى عملت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فعملنى بتشديد الميم أى أعطانى أجرة عملى فقلت مثل قولك » .

**قوله ( فأقول أعطه أفقر إليه منى )** فى رواية سالم « فأقول يا رسول الله » والباقي سواء . قال الكرماني : جاز الفصل بين أفعل التفضيل وبين كلمة « من » لأن الفاصل ليس أجنبياً بل هو ألصق به من الصلة لأنه يحتاج إليه بحسب جوهر اللفظ ، والصلة محتاج إليها بحسب الصيغة .

**قوله ( فقال النبي صلى الله عليه وسلم : خذه فتموله وتصدق به )** فى رواية سالم بن عبد الله « أو تصدق به » بلفظ « أو » بدل الواو ، وهو أمر إرشاد على الصحيح . قال ابن بطال : أشار صلى الله عليه وسلم على عمر بالأفضل ، لأنه وإن كان مأجوراً بإيثاره لعطائه عن نفسه من هو أفقر إليه منه فإن أخذه للعطاء ومباشرة للصدقة بنفسه أعظم لأجره ، وهذا يدل على عظيم فضل الصدقة بعد اتمول لما فى النفوس من الشغ على المال .

**قوله ( غير مشرف )** بضم أوله وسكون المعجمة وكسر الراء بعدها فاء أى متطلع إليه ، يقال أشرف الشيء علاه ، وقد تقدم بيانه فى « كتاب الزكاة » فى « باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة » .

**قوله ( ولا سائل )** أى طالب ، قال النووى : فيه النهى عن السؤال ، وقد اتفق العلماء على النهى عنه لغير الضرورة ، واختلف فى مسألة القادر على الكسب والأصح التحريم ، وقيل يباح بثلاث شروط : أن لا يذل نفسه ، ولا يلح فى السؤال ، ولا يؤذى المستول ، فإن فقد شرط من هذه الشروط فهى حرام بالاتفاق .

**قوله ( فخذه وإلا فلا تبعه نفسك )** أى إن لم يجئ إليك فلا تطلبه بل اتركه وليس المراد منعه من الإيثار ، بل لأن أخذه ثم مباشرته الصدقة بنفسه أعظم لأجره كما تقدم . قال النووى : فى هذا الحديث منقبة لعمر وبيان فضله وزهده وإيثاره . قلت : وكذا لابن السعد فقد طابق فعله فعل عمر سواء ، وفى سند الزهرى عن السائب أربعة من الصحابة فى نسق السائب وحويطب وابن السعدى وعمر ، وقد أشرت إلى ذلك فى الباب المذكور من « كتاب الزكاة » وذكرت أن مسلماً أخرجه من طريق عمرو بن الحارث عن الزهرى ، وأوهم كلام المزى فى « الأطراف » أن رواية شعيب وعمرو بن الحارث متفتتان ، وليس كذلك

فإن حويطب بن عبد العزى سقط من رواية عمرو بن الحارث عند مسلم ، وقد وقعت المقارضة لمسلم  
والبخارى في هذين الحديثين الرباعين ، فأورد مسلم الرباعي الذى فى سنده أربع نسوة بتمام الأربع ، وأورده  
البخارى بنقصان واحدة كما تقدم فى أوائل « كتاب الفتن » وأورد البخارى الرباعي الذى فى سنده أربعة رجال  
بتمام الأربعة ، وأورده مسلم بنقصان رجل ، وهذا من لطائف ما اتفق . وقد وافق شعبياً على زيادة حويطب  
فى السند الزبيدى عند النسائى وسفيان بن عيينة عنده ومعمر عند الحميدى فى مسنده ثلاثهم عن الزهرى ،  
وقد جزم النسائى وأبو على بن السكن بأن السائب لم يسمعه من ابن السعدى ، قال النووى : رويانا عن الحافظ  
عبد القادر الرهاوى فى كتابه الرباعيات أن الزبيدى وشعيب بن حمزة وعقيل بن خالد ويونس بن يزيد وعمرو  
ابن الحارث رووه عن الزهرى بذكر حويطب ، ثم ذكر طرقهم بأسانيد مطولة . قال : ورواه النعمان بن راشد  
عن الزهرى فأسقط ذكر حويطب ، واختلف على معمر فرواه ابن المبارك عنه كالنعمان ، ورواه سفيان بن  
عيينة وموسى بن أعين عنه كالجماعة ، ورواه عبد الرزاق عن معمر فأسقط اثنين جعله عن السائب عن عمر ،  
قال : والصحيح الأول . قلت : ومقتضاه أن يكون سقوط حويطب من رواية مسلم وهما منه أو من شيخه ،  
وإلا فذكره ثابت من رواية غيره كما تقدم والله أعلم . وقد نظم بعضهم السند المذكور فى بيتين فقال :

وفى العمالة إسناد بأربعة من الصحابة فيه عنهم ظهراً  
السائب بن يزيد عن حويطب عبد الله حدثه بذلك عن عمر

**قوله ( وعن الزهرى قال حدثنى سالم )** هو موصول بالسند المذكور أولاً إلى الزهرى ، وقد أخرج  
النسائى عن عمرو بن منصور عن أبى اليمان شيخ البخارى فيه الحديثين المذكورين بالسندين المذكورين إلى  
عمر ، وأما مسلم فإنه لما أخرجه من طريق يونس عن ابن شهاب ساقه على رواية سالم عن أبيه ثم عقبه برواية  
ابن شهاب عن السائب بن يزيد فقال مثل ذلك ، وليس بين السياقين تفاوت إلا فى قصة ابن السعدى عن عمر  
فلم يسقها مسلم وإلا ما بينته ، وزاد سالم « فمن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحداً شيئاً ولا يرد شيئاً  
أعطيه » قلت : وهذا بعمومه ظاهر فى أنه كان لا يرد ما فيه شبهة ، وقد ثبت أنه كان يقبل هدايا المختار بن أبى  
عبيد الثقفى وهو أخو صفية زوج ابن عمر بنت أبى عبيد ، وكان المختار غلب على الكوفة وطرد عمال عبد الله  
ابن الزبير وأقام أميراً عليها مدة فى غير طاعة خليفة وتصرف فيما يتحصل منها من المال على ما يراه ، ومع ذلك  
فكان ابن عمر يقبل هداياه وكان مستنده أن له حقاً فى بيت المال فلا يضره على أى كيفية وصل إليه ، أو كان  
يرى أن التبعة فى ذلك على الآخذ الأول ، أو أن للمعطى المذكور مالاً آخر فى الجملة وحقاً ما فى المال  
المذكور ، فلما لم يتميز وأعطاه له عن طيب نفس دخل فى عموم قوله « ما أتاك من هذا المال من غير سؤال  
ولا استشراف فخذ » فرأى أنه لا يستثنى من ذلك إلا ما علمه حراماً محضاً قال الطبرى : فى حديث عمر الدليل  
الواضح على أن لمن شغل بشيء من أعمال المسلمين أخذ الرزق على عمله ذلك كالولاية والقضاء وجباة الفئ وعمل  
الصدقة وشبههم ، لإعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر العمالة على عمله ، وذكر ابن المنذر أن زيد بن  
ثابت كان يأخذ الأجر على القضاء ، واحتج أبو عبيد فى جواز ذلك بما فرض الله للعاملين على الصدقة وجعل لهم منها  
حقاً لقيامهم وسعيهم فيها ، وحكى الطبرى عن العلماء هل الأمر فى قوله فى هذا الحديث « خذه وتموله » للوجوب  
أو للندب ، بآلئها إن كانت العطية من السلطان فهى حرام أو مكروهة أو مباحة ، وإن كانت من غيره  
فمستحبة . قال النووى : والصحيح أنه إن غلب الحرام حرمت ، وكذا إن كان مع عدم الاستحقاق وإن لم

يغلب الحرام وكان الآخذ مستحقاً فيباح ، وقيل يندب في عطية السلطان دون غيره والله أعلم . وقال ابن المنذر : وحديث ابن السعدى حجة في جواز أرزاق القضاة من وجوهها . وقال ابن بطال : في الحديث أن آخذ ما جاء من المال عن غير سؤال أفضل من تركه لأنه يقع في إضاعة المال ، وقد ثبت النهي عن ذلك . وتعقبه ابن المنير بأنه ليس من الإضاعة في شيء لأن الإضاعة التبذير بغير وجه صحيح ، وأما الترك توفيراً على المعطى تنزيهاً عن الدنيا وتحريراً أن لا يكون قائماً بالوظيفة على وجهها فليس من الإضاعة . ثم قال : والوجه في تعليل لأفضلية أن الآخذ أعون في العمل وألزم للنصيحة من التارك ، لأنه إن لم يأخذ كان عند نفسه متطوعاً بالعمل فقد لا يجتد جد من آخذ ركوناً إلى أنه غير ملتزم بخلاف الذى يأخذ فإنه يكون مستشعراً بأن العمل واجب عليه فيجد جد فيها وقال ابن التين : وفي هذا الحديث كراهة أخذ الرزق على القضاء مع الاستغناء وأن المال طيباً ، كذا قال : قال وفيه جواز الصدقة بما لم يقبض إذا كان للمتصدقة ، واجباً ، ولكن قوله « خذه فتموله وتصدق به » يدل على أن التصديق به إنما يكون بعد القبض ، لأن المال إذا ملكه الإنسان وتصدق به طيبة به نفسه كان أفضل من تصدقه به قبل قبضه ، لأن الذى يحصل بيده هو أحرص عليه مما لم يدخل في يده ، فإن استوت عند أحد الحالان فمرتبه أعلى ، ولذلك أمره بأخذه وبين له جواز تموله إن أحب أو التصديق به ، قال : وذهب بعض الصوفية إلى أن المال إذا جاء بغير سؤال فلم يقبله فإن الراد له يعاقب بجرمان العطاء . وقال القرطبي في « المفهم » فيه ذم التطلع إلى ما في أيدي الأغنياء والتشوف إلى فضوله وأخذه منهم ، وهى حالة مذمومة تدل على شدة الرغبة في الدنيا والركون إلى التوسع فيها ، فنهى الشارع عن الأخذ على هذه الصورة المذمومة قمعا للنفس ومخالفة لها فى هواها انتهى . وتقدمت سائر مباحثه وفوائده فى الباب المذكور من « كتاب الزكاة » والله الحمد

### باب مَنْ قَضَى وَلَا عَن فِي الْمَسْجِدِ

ولاعن عمر عند منبر النبي صلى الله عليه ، وقضى مروان على زيد بن ثابت باليمين عند المنبر ، وقضى شريح والشعبي ويحيى بن يعمر في المسجد ، وكان الحسن ووزارة بن أوفى يقضيان في الرحبة خارجاً من المسجد . [٧١٦٥] ٦٩٠٧- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال الزهري عن سهل بن سعد : شهدت المتلاعنين وأنا ابن خمس عشرة فرّق بينهما .

٦٩٠٨- نا يحيى قال نا عبد الرزاق قال أنا ابن جريج قال أخبرني ابن شهاب عن سهل بن سعد أخى بني ساعدة أن رجلاً من الأنصار جاء إلى النبي صلى الله عليه فقال : رأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتلُهُ؟ فتلاعنا في المسجد وأنا شاهد . [٧١٦٦]

قوله ( باب من قضى ولا عن في المسجد ) الظرف يتعلق بالأمرين فهو من تنازع الفعلين ، ويحتمل أن يتعلق بقضى لدخول « لاعن » فيه فإنه من عطف الخاص على العام ، ومعنى قوله « ولا عن » حكم بإيقاع التلاعن بين الزوجين فهو مجاز ، ولا يشترط أن يياشر تلقينهما ذلك بنفسه .

قوله ( ولا عن عمر عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم ) هذا أبلغ في التمسك به على جواز اللعان في المسجد ، وإنما خص عمر المنبر لأنه كان يرى التحليف عند المنبر أبلغ في التغليظ وورد في التحليف عنده

حديث جابر « لا يحلف عند منبري » الحديث ، ويؤخذ منه التغليظ في الأيمان بالمكان ، وقاسوا عليه الزمان ، وإنما كان كذلك مع أن المحلوف به عظيم لأن للمعظم الذي يشاهده الخالف تأثيراً في التوقى عن الكذب .

**قوله ( وقضى مروان على زيد بن ثابت باليمين عند المنبر )** في رواية الكشميهني « على المنبر » وهذا طرف من أثر مضى في « كتاب الشهادات » وذكرت هناك من وصله ، وهو في الموطأ ولفظه « على المنبر » كما في رواية الكشميهني .

**قوله ( وقضى شريح والشعبي ويحيى بن يعمر في المسجد )** أما أثر شريح فوصله ابن أبي شيبة ومحمد بن سعد من طريق إسماعيل بن أبي خالد قال « رأيت شريحاً يقضى في المسجد وعليه برنس خز » وقال عبد الرزاق « أنبأنا معمر عن الحكم بن عتيبة أنه رأى شريحاً يقضى في المسجد » . وأما أثر الشعبي فوصله سعيد بن عبد الرحمن المخزومي في « جامع سفيان » من طريق عبد الله بن شبرمة « رأيت الشعبي جلد يهوديا في قرية في المسجد » وكذا أخرجه عبد الرزاق عن سفيان . وأما أثر يحيى بن يعمر فوصله ابن أبي شيبة من رواية عبد الرحمن بن قيس قال « رأيت يحيى بن يعمر يقضى في المسجد » وأخرج الكرايسي في « أدب القضاء » من طريق أبي الزناد قال « كان سعد بن إبراهيم وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وابنه ومحمد بن صفوان ومحمد بن مصعب بن شرحبيل يقضون في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم » وذكر ذلك جماعة آخرون .

**قوله ( وكان الحسن وزرارة بن أوفى يقضيان في الرحبة خارجاً من المسجد )** الرحبة بفتح الراء والحاء المهملة بعدها موحدة هي بناء يكون أمام باب المسجد غير منفصل عنه ، هذه رحبة المسجد ، ووقع فيها الاختلاف ، والراجع أن لها حكم المسجد فيصح فيها الاعتكاف وكل ما يشترط له المسجد ، فإن كانت الرحبة منفصلة فليس لها حكم المسجد . وأما الرحبة بسكون الحاء فهي مدينة مشهورة . والذي يظهر من مجموع هذه الآثار أن المراد بالرحبة هنا الرحبة المنسوبة للمسجد ، فقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق المثني ابن سعيد قال « رأيت الحسن وزرارة بن أوفى يقضيان في المسجد » وأخرج الكرايسي في « أدب القضاء » من وجه آخر أن الحسن وزرارة وإياس بن معاوية كانوا إذا دخلوا المسجد للقضاء صلوا ركعتين قبل أن يجلسوا . ثم ذكر حديث سهل بن سعد في قصة المتلاعنين مختصراً من طريقين : إحداهما من رواية سفيان وهو ابن عيينة قال : قال الزهري « عن سهل بن سعد » فذكره مختصراً ولفظه « شهدت المتلاعنين وأنا ابن خمس عشرة سنة فرق بينهما » وقد أخرجه في كتاب اللعان مطولاً وتقدمت فوائده هناك : ثانيهما من رواية ابن جريج أخبرني ابن شهاب وهو الزهري فذكره مختصراً أيضاً ولفظه « أن رجلاً من الأنصار جاء » فذكره إلى قوله « أبقته فتلاعنا في المسجد » وقد تقدم مطولاً وشرحه هناك أيضاً . قال ابن بطال : استحباب القضاء في المسجد طائفة ، وقال مالك هو الأمر القديم ، لأنه يصل إلى القاضي فيه المرأة والضعيف ، وإذا كان في منزله لم يصل إليه الناس لإمكان الاحتجاب قال : وبه قال أحمد وإسحق : وكرهت ذلك طائفة ، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى القاسم بن عبد الرحمن أن لا تقضى في المسجد فإنه يأتيك الحائض والمشرک . وقال الشافعي : أحب إلي أن يقضى في غير المسجد لذلك . وقال الكرايسي : كره بعضهم الحكم في المسجد من أجل أنه قد يكون الحكم بين مسلم ومشرک فيدخل المشرک المسجد ، قال ودخول المشرک المسجد مكروه ، ولكن الحكم بينهم لم يزل من صنيع السلف في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره . ثم ساق في ذلك آثاراً

كثيرة . قال ابن بطال : وحديث سهل بن سعد حجة للجواز ، وإن كان الأولى صيانة المسجد . وقد قال مالك : كان من مضى يجلسون في رحاب المسجد إما في موضع الجنائز وإما في رحبة دار مروان ، قال : وإلى لأستحب ذلك في الأمصار ليصل إليه اليهودي والنصراني والحائض والضعيف ، وهو أقرب إلى التواضع وقال ابن المنير لرحبة المسجد حكم المسجد إلا إن كانت منفصلة عنه والذي يظهر أنها كانت منفصلة عنه ، ويمكن أن يكون جلوس القاضي في الرحبة المتصلة وقيام الخصوم خارجاً عنها أو في الرحبة المتصلة ، وكأن التابعي المذكور يرى أن الرحبة لا تعطى حكم المسجد ولو اتصلت بالمسجد ، وهو خلاف مشهور ، فقد وقع للشافعية في حكم رحبة المسجد اختلاف في التعريف مع اتفاقهم على صحة صلاة من في الرحبة المتصلة بالمسجد بصلاة من في المسجد قال : والفرق بين الحريم والرحبة أن لكل مسجد حريماً وليس لكل مسجد رحبة ، فالمسجد الذي يكون أمامه قطعة من البقعة هي الرحبة وهي التي لها حكم المسجد . والحريم هو الذي يحيط بهذه الرحبة وبالمسجد ، وإن كان سور المسجد محيطاً بجميع البقعة فهو مسجد بلا رحبة ولكن له حريم كاللدور انتهى ملخصاً . وسكت عما إذا بنى صاحب المسجد قطعة منفصلة عن المسجد هل هي رحبة تعطى حكم المسجد ؟ وعما إذا كان في الحائط القبلي من المسجد رحاب بحيث لا تصح صلاة من صلى فيها خلف إمام المسجد هل تعطى حكم المسجد ، والذي يظهر أن كلا منهما يعطى حكم المسجد فتصح الصلاة في الأولى ويصح الاعتكاف في الثانية ، وقد يفرق حكم الرحبة من المسجد في جواز اللفظ ونحوه فيها بخلاف المسجد مع إعطائها حكم المسجد في الصلاة فيها ، فقد أخرج مالك في الموطأ من طريق سالم بن عبد الله بن عمر قال « بني عمر إلى جانب المسجد رحبة فسموها البطحاء فكان يقول : من أراد أن يلفظ أو ينشد شعراً أو يرفع صوتاً فليخرج إلى هذه الرحبة » .

**باب مَنْ حَكَمَ فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى إِذَا أَتَى عَلَى حَدٍّ أَمَرَ أَنْ يُخْرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ فَيُقَامَ**

وقال عمر : أخرجاه من المسجد ، ويذكر عن علي نحوه .

[٧١٦٧] ٦٩٠٩ - فإيحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب

عن أبي هريرة قال : أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وهو في المسجد فناداه فقال : يا رسول الله ، إني زنيْتُ فأعرض عنه ، فلما شهد على نفسه أربعاً قال : «أبك جنون؟» قال : لا . قال : «اذهبوا به فارجموه» .

[٧١٦٨] قال ابن شهاب : فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله قال : كنتُ فيمن رجماً بالمصلي رواه يونس ومعمّر

وابن جريج عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه في الرجم .

**قوله ( باب من حكم في المسجد حتى إذا أتى على حد أمر أن يخرج من المسجد فيقام )** كأنه يشير بهذه الترجمة إلى من خص جواز الحكم في المسجد بما إذا لم يكن هناك شيء يتأذى به من في المسجد أو يقع به للمسجد نقص كالتلوّث .

**قوله ( وقال عمر أخرجاه من المسجد وضربه ، ويذكر عن علي نحوه )** أما أثر عمر فوصله ابن أبي شيبة وعبد الرزاق كلاهما من طريق طارق بن شهاب قال « أتى عمر بن الخطاب برجل في حد فقال : أخرجاه من المسجد ثم اضربه » وسنده على شرط الشيخين ، وأما أثر علي فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن معقل

— وهو يهمله ساكنة وقاف مكسورة — أن رجلاً جاء إلى عمر فساره فقال : يا قنبر أخرجه من المسجد فأقم عليه الحد ، وفي سنده من فيه مقال . ثم ذكر حديث أبي هريرة في قصة الذي أقر « أنه زنى فأعرض عنه وفيه أبك جنون ؟ قال : لا . قال : اذهبوا به فارجموه » وهذا القدر هو المراد في الترجمة ولكنه لا يسلم من خدش لأن الرجم يحتاج إلى قدر زائد من حفر وغيره مما لا يلائم المسجد فلا يلزم من تركه فيه ترك إقامة غيره من الحدود ، وقد تقدم شرحه في « باب رجم المحصن » من « كتاب الحدود » .

قوله ( رواه يونس ومعمرو وابن جريج عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر ) يريد أنهم خالفوا عقيلاً في الصحابي ، فإنه جعل أصل الحديث من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة ، وقول ابن شهاب « أخبرني من سمع جابر بن عبد الله : كنت فيمن رجمه بالمصل » وهؤلاء جعلوا الحديث كله عن جابر ، ورواية معمرو وصلها المؤلف في الحدود ، وكذلك رواية يونس ، وأما رواية ابن جريج فوصلها وتقدمت الإشارة إليها هناك أيضاً حيث قال عقب رواية معمرو « لم يقل يونس وابن جريج فصلى عليه » وتقدم شرحه مستوفى هناك والله الحمد . قال ابن بطلال : ذهب إلى المنع من إقامة الحدود في المسجد الكوفيون والشافعي وأحمد وإسحاق ، وأجازه الشعبي وابن أبي ليلى ، وقال مالك : لا بأس بالضرب بالسياط اليسيرة ، فإذا كثرت الحدود فليكن ذلك خارج المسجد . قال ابن بطلال : وقول من نزه المسجد عن ذلك أولى . وفي الباب حديثان ضعيفان في النهي عن إقامة الحدود في المساجد انتهى . والمشهور فيه حديث مكحول عن أبي الدرداء وواثلة وأبي أمامة مرفوعاً « جنبوا مساجدكم صبيانكم » الحديث ، وفيه « وإقامة حدودكم » أخرجه البيهقي في الخلافيات ، وأصله في ابن ماجه من حديث واثلة فقط وليس فيه ذكر الحدود وسنده ضعيف ، ولابن ماجه من حديث ابن عمر رفعه « خصال لا تنبغي في المسجد : لا يتخذ طريقاً » الحديث وفيه « ولا يضرب فيه حد » وسنده ضعيف أيضاً . وقال ابن المنير : من كره إدخال الميت المسجد للصلاة عليه خشية أن يخرج منه شيء أولى بأن يقول لا يقام الحد في المسجد ، إذ لا يؤمن خروج الدم من المجلود ، وينبغي أن يكون في القتل أولى بالمنع .

### باب مَوْعِظَةِ الْإِمَامِ لِلْخُصْمِ

[٧١٦٩] ٦٩١٠- فَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ ، فَأَقْضِي عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ شَيْئاً فَلَا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ » .

قوله ( باب موعظة الإمام الخصوم ) ذكر فيه حديث أم سلمة « ولعل بعضكم أن يكون الخن بحجته من بعض » وسيأتي شرحه بعد سبعة أبواب ، ومناسبته للترجمة ظاهرة وبالله التوفيق .

### باب الشَّهَادَةِ تَكُونُ عِنْدَ الْحَاكِمِ فِي وِلَايَتِهِ الْقَضَاءِ أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ لِلْخَصْمِ

وقال شريح القاضي ، وسأله إنسان الشهادة قال : أنت الأمير حتى أشهد لك ، وقال عكرمة : قال عمر لعبد الرحمن بن عوف : لو رأيت رجلاً على حد - زنا أو سرقة - وأنت أمير ، فقال : شهدتك شهادة رجل

من المسلمين؟ قال: صدقت. قال عمر: لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبت آية الرجم بيدي. وأقر ما عرّض عند النبي صلى الله عليه بالزنا أربعاً فأمر برجمه، ولم يذكر أن النبي صلى الله عليه أشهد من حضره. وقال حماد: إذا أقر مرة عند الحاكم رجم. وقال الحكم: أربعاً.

[٧١٧٠] ٦٩١١ - نا قتيبة قال نا الليث بن سعد عن يحيى عن عمر بن كثير عن أبي محمد مولى أبي قتادة أن أباقادة قال: قال رسول الله صلى الله عليه يوم حنين: «من له بينة على قتل قتلته فله سلبه» فقامت لأتمس بينة على قتيلي فلم أر أحداً يشهد لي، فجلست، ثم بدا لي فذكرت أمره إلى رسول الله صلى الله عليه، فقال رجل من جلسائه: سلاح هذا القاتل الذي يذكر عندي، قال: فأرضه منه، فقال أبو بكر: كلا، لا تعطه أضييع من قريش وتدع أسداً من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله، قال: فقام رسول الله صلى الله عليه فاداه إلي - فاشتريت منه خرافاً، فكان أول مال تأثّلت. قال عبد الله عن الليث: فقام النبي صلى الله عليه فاداه إلي. وقال أهل الحجاز: الحاكم لا يقضي بعلمه، شهد بذلك في ولايته أو قبلها، ولو أقر خصم عنده لآخر بحق في مجلس القضاء فإنه لا يقضي عليه في قول بعضهم حتى يدعو بشاهدين فيحضرهما إقراره. وقال بعض أهل العراق: ما سمع أو رآه في مجلس القضاء قضى به، وما كان في غيره لم يقض إلا بشاهدين، وقال آخرون منهم: بل يقضي به لأنه مؤتمن، وإنما يراد من الشهادة معرفة الحق فعلمه أكثر من الشهادة. وقال بعضهم: يقضي بعلمه في الأموال، ولا يقضي في غيرها. وقال القاسم: لا ينبغي للحاكم أن يمضي قضاء بعلمه دون علم غيره، مع أن علمه أكثر من شهادة غيره، ولكن فيه تعرضاً لتهمة نفسه عند المسلمين، وإيقاعاً لهم في الظنون، وقد كره النبي صلى الله عليه الظن فقال: «إنما هذه صفة».

[٧١٧١] ٦٩١٢ - نا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى قال نا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن علي بن حسين أن النبي صلى الله عليه أنه صفة بنت حيي، فلما رجعت انطلق معها، فمر به رجلان من الأنصار، فدعاها فقال: «إنما هي صفة». قالوا: سبحان الله، قال: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم» رواه شعيب وابن مسافر وابن أبي عتيق وإسحاق بن يحيى عن الزهري عن علي عن صفة عن النبي صلى الله عليه.

قوله (باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولاية القضاء أو قبل ذلك للخصم) أي هل يقضى له على خصمه بعلمه ذلك أو يشهد له عند حاكم آخر؟ هكذا أورد الترجمة مستفهماً بغير جزم لقوة الخلاف في المسألة وإن كان آخر كلامه يقتضى اختيار أن لا يحكم بعلمه فيها.

قوله (وقال شرح القاضي) هو ابن الحارث الماضي ذكره قريباً.

قوله (وسأله إنسان الشهادة فقال: انت الأمير حتى أشهد لك) وصله سفيان الثوري في جامعه عن عبد الله بن شبرمة عن الشعبي قال: «أشهد رجل شريحاً ثم جاء فخاصم إليه فقال: انت الأمير وأنا أشهد لك» وأخرجه عبد الرزاق عن ابن عيينة عن ابن شبرمة قال: قلت للشعبي: يا أبا عمرو رأيت رجلين استشهدا على شهادة فمات أحدهما واستقضى الآخر، فقال: أتى شريح فيها وأنا جالس فقال: «انت الأمير وأنا أشهد لك».

**قوله ( وقال عكرمة قال عمر لعبد الرحمن بن عوف : لو رأيت رجلاً على حد إلخ ) وصله الثوري** أيضاً عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة به ، ووقع في الأصل « لو رأيت — بالفتح — وأنت أمير » وفي الجواب فقال « شهادتك » ووقع في الجامع بلفظ « أ رأيت — بالفتح — لو رأيت بالضم — رجلاً سرق أو زنا ، قال : أرى شهادتك » وقال « أصبت » بدل قوله « صدقت » وأخرجه ابن أبي شيبة عن شريك عن عبد الكريم بلفظ : أ رأيت لو كنت القاضي أو الوالي وأبصرت إنساناً على حد أ كنت تقيمه عليه ؟ قال : لا ، حتى يشهد معي غيري ، قال أصبت لو قلت غير ذلك لم تجد وهو بضم المثناة وكسر الجيم وسكون الدال من الإجادة . قلت : وقد جاء عن أبي بكر الصديق نحو هذا وسأذكره بعد ، وهذا السند منقطع بين عكرمة ومن ذكره عنه لأنه لم يدرك عبد الرحمن فضلاً عن عمر ، وهذا من المواضع التي ينه عليها من يغتر بتعميم قولهم إن التعليق الجازم صحيح ، فيجب تقييد ذلك بأن يزداد إلى من علق عنه ويبقى النظر فيما فوق ذلك .

**قوله ( وقال عمر : لولا أن يقول الناس زاد عمر في « كتاب الله » لكتب آية الرجم بيدي ) هذا** طرف من حديث آخر أخرجه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر كما تقدم التنبيه عليه في « باب الاعتراف بالزنا » في شرح حديثه الطويل في قصة الرجم الذي هو طرف من قصة بيعة أبي بكر في سقيفة بني ساعدة ، قال المهلب : استشهد البخاري لقول عبد الرحمن بن عوف المذكور قبله بقول عمر هذا أنه كانت عنده شهادة في آية الرجم أنها من القرآن فلم يلحقها بنص المصحف بشهادته وحده ، وأفصح في العلة في ذلك بقوله : لولا أن يقال زاد عمر في « كتاب الله » فأشار إلى أن ذلك من قطع الذرائع لئلا تجد حكام السوء سبيلاً إلى أن يدعوا العلم لمن أحبوا له الحكم بشيء .

**قوله ( وأقر ماعز عند النبي صلى الله عليه وسلم بالزنا أربعاً فأمر برجمه ، ولم يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أشهد من حضره ) هذا طرف من الحديث الذي ذكر قبل بباب ، وقد تقدم موصولاً من حديث** أبي هريرة وحكاية الخلاف على أبي سلمة في اسم صحابه .

**قوله ( وقال حماد ) هو ابن أبي سليمان فقيه الكوفة .**

**قوله ( إذا أقر مرة عند الحاكم رجم ) وقال الحكم ، هو ابن عتيبة بمشاة ثم موحدة مصغر وهو فقيه الكوفة ايضاً .**

**قوله ( أربعاً ) أي لا يرجم حتى يقر أربع مرات كما في حديث ماعز ، وقد وصله ابن أبي شيبة من طريق** شعبة قال « سألت حماداً عن الرجل يقر بالزنا كم يرد ؟ قال : مرة . قال : وسألت الحكم فقال : أربع مرات » وقد تقدم البحث في ذلك في شرح قصة ماعز في أبواب الرجم . ثم ذكر حديث أبي قتادة في قصة سلب القتيل الذي قتله في غزوة حنين ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك وقوله هنا « قال فأرضه منه » هي رواية الأكثر ، وعند الكشميني « منى » وقوله « فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأداه إلى » في رواية أبي ذر عن غمر الكشميني « فعلم » بفتح المهملة وكسر اللام بدل « فقام » وكذا لأكثر رواة الفربري ، وكذا أخرجه أبو نعيم من رواية الحسن بن سفيان عن قتيبة ، وهو المحفوظ في رواية قتيبة هذه ، ومن ثم عقبها البخاري بقوله « وقال لي عبيد الله عن الليث : فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأداه إلى » ووقع في رواية كريمة « فأمر » بفتح الهمزة والميم بعدها راء ، وعبد الله المذكور هو ابن صالح أبو صالح وهو كاتب الليث والبخاري يعتمد



في الشواهد ، ولو كانت رواية قتيبة بلفظ « فقام » لم يكن لذكر رواية عبد الله بن صالح معنى . قال المهلب : قوله في رواية قتيبة « فعلم النبي صلى الله عليه وسلم » يعني علم أن أبا قتادة هو قاتل القاتل المذكور ، قال وهم قال : والصحيح فيه رواية عبد الله بن صالح بلفظ « فقام » قال وقد رد بعض الناس الحجة المذكورة فقال : ليس في إقرار ماعز عند النبي صلى الله عليه وسلم ولا حكمه بالرجم دون أن يشهد من حضره ولا في إعطائه السلب لأبي قتادة حجة للقضاء بالعلم لأن ماعزاً إنما كان إقراره عند النبي صلى الله عليه وسلم بحضرة الصحابة ، إذ معلوم أنه كان صلى الله عليه وسلم لا يقعد وحده فلم يحتج النبي صلى الله عليه وسلم أن يشهدهم على إقراره لسماعهم منه ذلك ، وكذلك قصة أبي قتادة انتهى . وقال ابن المنير : لا حجة في قصة أبي قتادة ، لأن معنى قوله « فعلم النبي صلى الله عليه وسلم » علم بإقرار الخصم فحكم عليه ، فهي حجة للمذهب ، يعني الصائر إلى جواز القضاء بالعلم فيما يقع في مجلس الحكم . وقال غيره : ظاهر أول القصة يخالف آخرها ، لأنه شرط البيعة بالقتل على استحقاق السلب ثم دفع السلب لأبي قتادة بغير بيعة وأجاب الكرماني بأن الخصم اعترف ، يعني فقام مقام البيعة ، وبأن المال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى منه من شاء ويمنع من شاء . قلت : والأول أولى ، والبيعة لا تنحصر في الشهادة ، بل كل ما كشف الحق يسمى بيعة .

**قوله ( وقال أهل الحجاز : الحاكم لا يقضى بعلمه ، شهد بذلك في ولايته أو قبلها )** هو قول مالك ، قال أبو علي الكرايسي : لا يقضى القاضي بما علم لوجود التهمة ، إذ لا يؤمن على التقى أن يتطرق إليه التهمة قال : وأظنه ذهب إلى ما رواه ابن شهاب عن زبيد بن الصلت « أن أبا بكر الصديق قال : لو جدت رجلاً على حد ما أقمته عليه حتى يكون معي غيري » ثم ساقه بسند صحيح عن ابن شهاب قال : ولا أحسب مالكا ذهب عليه هذا الحديث ، فإن كان كذلك فقد قلد أكثر هذه الأمة فضلاً وعلماً . قلت : ويحتمل أن يكون ذهب إلى الأثر المقدم ذكره عن عمر وعبد الرحمن بن عوف ، قال : ويلزم من أجاز للقاضي أن يقضى بعلمه مطلقاً أنه لو عمد إلى رجل مستور لم يعهد منه فجور قط أن يرحمه ويدعى أنه رآه يزني ، أو يفرق بينه وبين زوجته ويزعم أنه سمعه يطلقها ، أو بينه وبين أمته ويزعم أنه سمعه يعتقها ، فإن هذا الباب لو فتح لوجد كل قاض السبيل إلى قتل عدوه وتفسيقه والتفريق بينه وبين من يحب ، ومن ثم قال الشافعي : لولا قضاة السوء لقلت إن للحاكم أن يحكم بعلمه انتهى . وإذا كان هذا في الزمان الأول فما الظن بالتأخر ، فيتعين حسم مادة تجويز القضاء بالعلم في هذه الأزمان المتأخرة لكثرة من يتولى الحكم ممن لا يؤمن على ذلك ، والله أعلم .

**قوله ( ولو أقر خصم عنده لآخر بحق في مجلس القضاء فإنه لا يقضى عليه في قول بعضهم حتى يدعوا بشاهدين فيحضرهما إقراره )** قال ابن التين : ما ذكر عن عمر وعبد الرحمن هو قول مالك وأكثر أصحابه . وقال بعض أصحابه : يحكم بما علمه فيما أقر به أحد الخصمين عنده في مجلس الحكم . وقال ابن القاسم : وأشهب لا يقضى بما يقع عنده في مجلس الحكم إلا إذا شهد به عنده . وقال ابن المنير : مذهب مالك أن من حكم بعلمه يقضى على المشهور ، إلا إن كان علمه حادثاً بعد الشروع في المحاكمة فقولان ، وأما ما أقر به عنده في مجلس الحكم فيحكم ما لم ينكر الخصم بعد إقراره وقبل الحكم عليه فإن ابن القاسم قال : لا يحكم عليه حيثئذ ويكون شاهداً . وقال ابن الماجشون : يحكم بعلمه . وفي المذهب تفاريع طويلة في ذلك . ثم قال ابن المنير : وقول من قال لا بد أن يشهد عليه في المجلس شاهدان يؤول إلى الحكم بالإقرار لأنه لا يخلوا أن يؤدبا أو لا ؛ إن أدبا فلا بد من الأعذار ، فإن أعذر احتجج إلى الإثبات وتسلسلت القضية ، وإن لم يحتج رجوع إلى

الحكم بالإقرار ، وإن لم يؤديا فهي كالعدم . وأجاب غيره أن فائدة ذلك ردع الخصم عن الإنكار ، لأنه إذا عرف أن هناك من يشهد امتنع من الإنكار خشية التعزير ، بخلاف ما إذا أمن ذلك .

**قوله ( وقال بعض أهل العراق : ما سمع أو رآه في مجلس القضاء قضى به وما كان في غيره لم يقض إلا بشاهدين يحضرنهما إقراره )** بضم أوله من الرباعي . قلت : وهذا قول أبي حنيفة ومن تبعه ، ويوافقهم مطرف وابن الماجشون وأصبغ وسحنون من المالكية . قال ابن التين : وجرى به العمل ، ويوافقه ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن سيرين قال : « اعترف رجل عند شريح بأمر ثم أنكره فقضى عليه باعترافه ، فقال : أتقضى عليّ بغير بينة » فقال شهد عليك ابن أخت خالتك ، يعني نفسه .

**قوله ( وقال آخرون منهم : بل يقضى به لأنه مؤتمن )** بفتح الميم اسم مفعول ، وإنما يراد بالشهادة معرفة الحق ، فعلمه أكبر من الشهادة وهو قول أبي يوسف ومن تبعه ووافقهم الشافعي . قال أبو علي الكرايسي قال الشافعي بمصر فيما بلغني عنه : إن كان القاضي عدلاً لا يحكم بعلمه في حد ولا قصاص إلا ما أقر به بين يديه ويحكم بعلمه في كل الحقوق مما علمه قبل أن يلى القضاء أو بعد ما ولى ، فقيّد ذلك بكون القاضي عدلاً إشارة إلى أنه ربما ولى القضاء من ليس يعدل بطريق التغلب .

**قوله ( وقال بعضهم )** يعني أهل العراق ( يقضى بعلمه في الأموال ولا يقضى في غيرها ) هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف فيما نقله الكرايسي عنه إذا رأى الحاكم رجلاً يزني مثلاً لم يقض بعلمه حتى تكون بينة تشهد بذلك عنده ، وهي رواية عن أحمد ، قال أبو حنيفة : القياس أنه يحكم في ذلك كله بعلمه ، ولكن أدع القياس وأستحسن أن لا يقضى في ذلك بعلمه .

( تنبيه ) : اتفقوا على أنه يقضى في قبول الشاهد ورده بما يعلمه منه من تجريح أو تركية . ومحصل الآراء في هذه المسألة سبعة ، ثالثها في زمن قضائه خاصة ، رابعها في مجلس حكمه ، خامسها في الأموال دون غيرها ، سادسها مثله وفي القذف أيضاً وهو عن بعض المالكية ، سابعها في كل شيء إلا في الحدود وهذا هو الراجح عند الشافعية . وقال ابن العربي : لا يقضى الحاكم بعلمه ، والأصل فيه عندنا الإجماع على أنه لا يحكم بعلمه في الحدود ، ثم أحدث بعض الشافعية قولاً مخرجاً أنه يجوز فيها أيضاً حين رأوا أنها لازمة لهم ، كذا قال فجرى على عادته في التهويل والإقدام على نقل الإجماع مع شهرة الاختلاف .

**قوله ( وقال القاسم : لا ينبغي للحاكم أن يقضى قضاء بعلمه )** في رواية الكشميني يمضي .

**قوله ( دون علم غيره )** أي إذا كان وحده عالماً به لا غيره .

**قوله ( ولكن )** بالتشديد وفي نسخة بالتخفيف وتعرض بالرفع .

**قوله ( وإيقاعاً )** عطف على تعرضاً أو نصب على أنه مفعول معه والعامل فيه متعلق الظرف ، والقاسم المذكور كتبت أظنه أنه ابن محمد بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة لأنه إذا أطلق في الفروع الفقهية انصرف الذهن إليه ، لكن رأيت في رواية عن أبي ذر أنه القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وهو الذي تقدم ذكره قريباً في « باب الشهادة على الخط » فإن كان كذلك فقد خالف أصحابه الكوفيين ووافق أهل المدينة في هذا الحكم والله أعلم .

قوله ( وقد كره النبي صلى الله عليه وسلم الظن فقال : إنما هذه صفية ) هو طرف من الحديث الذي وصله بعد ، وقوله في الطريق الموصولة عن علي بن الحسين أى ابن علي بن أبى طالب وهو الملقب بزين العابدين .

قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم أثنه صفية بنت حسي ) هذا صورته مرسل ، ومن ثم عقبه البخارى بقوله « رواه شعيب وابن مسافر وابن أبى عتيق وإسحق بن يحيى عن الزهرى عن علي — أى ابن الحسين — عن صفية » يعنى فوصلوه ، فتحمل رواية إبراهيم بن سعد على أن علي بن حسين تلقاه عن صفية ، وقد تقدم مثل ذلك في رواية سفيان عن الزهرى مع شرح حديث صفية مستوفى في « كتاب الاعتكاف » فإنه ساقه هناك تاماً وأورده هنا مختصراً . ورواية شعيب وهو ابن أبى حمزة وصلها المصنف في الاعتكاف أيضاً وفي « كتاب الأدب » ورواية ابن مسافر وهو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفهمى وصلها أيضاً في الصوم وفي فرض الخمس ، ورواية ابن أبى عتيق وهو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق وصلها المصنف في الاعتكاف وأوردها في الأدب أيضاً مقرونة برواية شعيب ورواية إسحق بن يحيى وصلها الذهلي في « الزهريات » ورواه عن الزهرى أيضاً معمر فاختلف عليه في وصله وإرساله تقدم موصولاً في صفة إبليس من رواية عبد الرزاق عنه ومرسلًا في فرض الخمس من رواية هشام بن يوسف عن معمر وأوردها النسائي موصولة من رواية موسى بن أعين عن معمر ومرسلة من رواية ابن المبارك عنه ووصله أيضاً عن الزهرى عثمان ابن عمر بن موسى التيمي عند ابن ماجه وأبى عوانة في صحيحه ، وعبد الرحمن بن إسحق عند أبى عوانة أيضاً ، وهشيم عند سعيد بن منصور وآخرون . ووجه الاستدلال بحديث صفية لمن منع الحكم بالعلم أنه صلى الله عليه وسلم كره أن يقع في قلب الأنصارين من وسوسة الشيطان شيء ، فمراعاة نفى التهمة عنه مع عصمته تقتضى مراعاة نفى التهمة عن هو دونه ، وقد تقدم في « باب من رأى للقاضى أن يحكم بعلمه » بيان حجة من أجاز ومن منع بما يغنى عن إعادته هنا .

باب أمر الوالى إذا وجه أميرين إلى موضع أن يتطوعا ولا يتعاصيا

[٧١٧٢]

٦٩١٣- فامحمد بن بشار قال نا العقدي قال نا شعبة عن سعيد بن أبى بردة قال سمعت أبى قال : بعث النبي صلى الله عليه وآله أبى ومعاذ بن جبل إلى اليمن فقال : « يسرا ولا تعسرا ، وبشرا ولا تنفرا ، وتطوعا » فقال له أبو موسى : إنه يصنع بأرضنا البتة ، فقال : « كل مسكر حرام » . وقال النضر وأبو داود ويزيد بن هارون ووكيع : عن شعبة عن سعيد بن أبى بردة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله .

قوله ( باب أمر الوالى إذا وجه أميرين إلى موضع أن يتطوعا ولا يتعاصيا ) بمهملتين وباء تحتانية- ولبعضهم بمعجمتين وموحدة . ذكر فيه حديث أبى بردة « بعث النبي صلى الله عليه وسلم أبى معنى أبا موسى ومعاذ بن جبل » وقد تقدم الكلام عليه في « كتاب الديات » وقبل ذلك في أواخر المغازى .

قوله ( بشرا ) تقدم شرحه في المغازى .

قوله ( وتطوعا ) أى توافقاً في الحكم ولا تختلفا لأن ذلك يؤدى إلى اختلاف أتباعكما ، فيفضى إلى العداوة ثم المحاربة ، والمرجع في الاختلاف إلى ما جاء في « الكتاب والسنة » كما قال تعالى ﴿ فإن تنازعتم في شئ فمن ظنكم بالدين والناس » .

شئ فردوه إلى الله والرسول ﷺ وسيأتى مزيد بيان لذلك فى « كتاب الاعتصام » إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال النضر وأبو داود ويزيد بن هارون ووکیع عن شعبة عن سعيد بن أبى بردة عن أبيه عن جده )** يعنى موصولاً ، ورواية النضر وأبى داود ووکیع تقدم الكلام عليها فى أواخر المغازى فى « باب بعث أبى موسى ومعاذ إلى اليمن » ورواية يزيد بن هارون وصلها أبو عوانة فى صحيحه والبيهقى ، قال ابن بطال وغيره : فى الحديث الحض على الاتفاق لما فيه من ثبات المحبة والألفة والتعاون على الحق ، وفيه جواز نصب قاضيين فى بلد واحد فيقعد كل منهما فى ناحية وقال ابن العرى : كان النبى صلى الله عليه وسلم أشركهما فيما ولاهما ، فكان ذلك أصلاً فى تولية اثنين قاضيين مشتركين فى الولاية كذا جزم به ؛ قال : وفيه نظر لأن محل ذلك فيما إذا نفذ حكم كل منهما فيه ، لكن قال ابن المنير : يحتمل أن يكون ولاهما ليشتركا فى الحكم فى كل واقعة ، ويحتمل أن يستقل كل منهما بما يحكم به ، ويحتمل أن يكون لكل منهما عمل يخصه والله أعلم كيف كان . وقال ابن التين : الظاهر اشتراكهما ، لكن جاء فى غير هذه الرواية أنه أقر كلا منهما على مخالف ، والمخلاف الكورة ، وكان اليمن مخالفين . قلت : وهذا هو المعتمد ، والرواية التى أشار إليها تقدمت فى غزوة حنين باللفظ المذكور ، وتقدم فى المغازى أن كلا منهما كان إذا سار فى عمله زار رفيقه ، وكان عمل معاذ النجود وما تعالى من بلاد اليمن ، وعمل أبى موسى التهايم وما انخفض منها ، فعلى هذا فأمره صلى الله عليه وسلم لهما بأن يتطاوعا ولا يتخالفا محمول على ما إذا اتفقت قضية يحتاج الأمر فيها إلى اجتماعهما ، وإلى ذلك أشار فى الترجمة ، ولا يلزم من قوله « تطاوعاً ولا تختلفاً » أن يكونا شريكين كما استدل به ابن العرى . وقال أيضاً : فإذا اجتمعا فإن اتفقا فى الحكم وإلا تباحثا حتى يتفقا على الصواب وإلا رفعوا الأمر لمن فوقهما . وفى الحديث الأمر بالتيسير فى الأمور والرفق بالرعية وتحبيب الإيمان إليهم وترك الشدة لئلا تنفر قلوبهم ولا سيما فيمن كان قريب العهد بالإسلام أو قارب حد التكليف من الأطفال ليتمكن الإيمان من قلبه ويتمرن عليه ، وكذلك الإنسان فى تدريب نفسه على العمل إذا صدقت إرادته لا يشدد عليها بل يأخذها بالتدريج والتيسير حتى إذا أنست بحالة داومت عليها نقلها لحال آخر وزاد عليها أكثر من الأولى حتى يصل إلى قدر احتماها ولا يكلفها بما لعلها تعجز عنه .. وفيه مشروعية الزيارة وإكرام الزائر وأفضلية معاذ فى الفقه على أبى موسى ، وقد جاء « أعلمكم بالحلل والحرام معاذ بن جبل » أخرجه الترمذى وغيره من حديث أنس

### باب إجابة الحاكم الدعوة

وقد أجاب عثمان بن عفان عبداً للمغيرة بن شعبة .

٦٩١٤ - فامسدد قال نايحى بن سعيد عن سفيان قال نى منصور عن أبى وائل عن أبى موسى عن [٧١٧٣]

النبى صلى الله عليه قال : « فكؤا العانى ، وأجيبوا الداعى » .

**قوله ( باب إجابة الحاكم الدعوة )** الأصل فيه عموم الخبر ورود الوعد فى الترك من قوله ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله وقد تقدم شرحه فى أواخر النكاح . وقال العلماء لا يجيب الحاكم دعوة شخص بعينه دون غيره من الرعية لما فى ذلك من كسر قلب من لم يجبه ، إلا أن كان له عذر فى ترك الإجابة كروية المنكر الذى لا يجاب إلى إزالته ، فلو كثرت بحيث تشغله عن الحكم الذى تعين عليه ساغ له أن لا يجيب .

**قوله ( وقد أجاب عثمان بن عفان عبداً للمغيرة بن شعبة )** لم أقف على اسم العبد المذكور ، والأثر رويناه موصولاً فى « فوائد أبى محمد بن صاعد » وفى « زوائد البر والصلة لابن المبارك » بسند صحيح إلى أبى

عثمان النهدي « إن عثمان بن عفان أجاب عبدا للمغيرة بن شعبة دعاه وهو صائم فقال : أردت أن أجيب الداعي وأدعوا بالبركة » ثم ذكر حديث أنى موسى ( فكوا العاني ) بمهملة ثم نون هو الأسير « وأجيبوا الداعي » وهو طرف من حديث تقدم في الوليمة وغيرها بأتم من هذا . قال ابن بطلان : عن مالك ، لا ينبغي للقاضي أن يجيب الدعوة إلا في الوليمة خاصة ، ثم إن شاء أكل وإن شاء ترك ، والترك أحب إلينا لأنه أنزه ، إلا أن يكون لأخ في الله أو خالص قرابة أو مودة . وكره مالك لأهل الفضل أن يجيبوا كل من دعاهم انتهى . وقد تقدم تفصيل أحكام إجابة الدعوة في الوليمة وغيرها بما يغني عن إعادته

### باب هدايا العمال

[٧١٧٤] ٦٩١٥- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن الزهري أنه سمع عروة قال أنا أبو حميد الساعدي قال : استعمل النبي صلى الله عليه رجلاً من بني أسد يقال له ابن الأتبية على صدقة ، فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدي لي . فقام النبي صلى الله عليه على المنبر - قال سفيان أيضاً : فصعد المنبر - فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : « ما بال العامل نبعثه فيأتي يقول : هذا لك وهذا لي ، فهلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أهدي له أم لا ؟ والذي نفسي بيده لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتيه ، إن كان بغيره له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تيعر - ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه - ألا هل بلغت ؟ » ثلاثاً . قال سفيان : قصه علينا الزهري ، وزاد هشام عن أبيه عن أبي حميد قال : سمع أذني وأبصرته عيني ، وسلوا زيد بن ثابت فإنه سمعه معي ، ولم يقل الزهري : سمع أذني .

قوله ( باب هدايا العمال ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد وأبو عوانة من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن عروة عن أنى حميد رفعه « هدايا العمال غلول » وهو من رواية إسماعيل بن عياش عن يحيى وهو من رواية إسماعيل عن الحجازيين وهي ضعيفة ويقال إنه اختصره من حديث الباب كما تقدم بيان ذلك في الهبة ، وأورد فيه قصة ابن اللثبية وقد تقدم بعض شرحها في الهبة وفي الزكاة وفي ترك الحيل وفي الجمعة ، وتقدم شيء مما يتعلق بالغلول في « كتاب الجهاد » .

قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة .

قوله ( عن الزهري ) قد ذكر في آخره ما يدل على أن سفيان سمعه من الزهري وهو قوله « قال سفيان قصه علينا الزهري » ووقع في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان « حدثنا الزهري » وأخرجه أبو نعيم من طريقه ، وعند الإسماعيلي من طريق محمد بن منصور عن سفيان قال قصه علينا الزهري وحفظناه .

قوله ( أنه سمع عروة ) في رواية شعيب عن الزهري في الأيمان والنور : أخبرني عروة .

قوله ( استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من بني أسد ) بفتح الهمزة وسكون السين المهملة ، كذا وقع هنا وهو يوهم أنه بفتح السين نسبة إلى بني أسد بن خزيمة القبيلة المشهورة أو إلى بني أسد بن عبد العزى بطن من قريش . وليس كذلك وإنما قلت إنه يوهم لأن الأزدي تلازمه الألف واللام في الاستعمال أسماء

وأنساباً ، بخلاف بنى أسد فبغير ألف ولام فى الاسم ، ووقع فى رواية الأصيلى هنا « من بنى الأسد » بزيادة الألف واللام ولا إشكال فيها مع سكون السين ، وقد وقع فى الهبة عن عبد الله بن محمد الجعفى عن سفيان « استعمل رجلاً من الأزد » وكذا قال أحمد والحميدى فى مسنديهما عن سفيان ومثله لمسلم عن أبى بكر ابن أبى شيبة وغيره عن سفيان ، وفى نسخة بالسين المهملة بدل الزاى ، ثم وجدت ما يزيل الإشكال إن ثبت ، وذلك أن أصحاب الأنساب ذكروا أن فى الأزد بطناً يقال لهم بنو أسد بالتحريك ينسبون إلى أسد ابن شريك بالمعجمة مصغراً ابن مالك بن عمرو بن مالك بن فهم ، وبنو فهم بطن شهير من الأزد فيحتمل أن ابن الأتية كان منهم فيصح أن يقال فيه الأزدي بسكون الزاى والأسدى بسكون السين وبفتحها من بنى أسد بفتح السين ومن بنى الأزد أو الأسد بالسكون فهما لاغير ، وذكروا ممن ينسب كذلك مسدداً شيخ البخارى .

**قوله ( يقال له ابن الأتية )** كذا فى رواية أبى ذر بفتح الهمة والمثناة وكسر الموحدة ، وفى الهامش باللام بدل الهمة ، كذلك ووقع كالأول لسائرهم وكذا تقدم فى الهبة ، وفى رواية مسلم باللام المفتوحة ثم المثناة الساكنة وبعضهم يفتحها ، وقد اختلف على هشام بن عروة عن أبيه أيضاً أنه باللام أو بالهمزة كما سيأتى قريباً فى « باب محاسبة الإمام عماله » بالهمزة ، ووقع لمسلم باللام ، وقال عياض : ضبطه الأصيلى بخطه فى هذا الباب بضم اللام وسكون المثناة ، وكذا قيده ابن السكن ، قال : وهو الصواب ، وكذا قال ابن السمعاني ابن اللببية بضم اللام وفتح المثناة ويقال بالهمز بدل اللام ، وقد تقدم أن اسمه عبد الله واللببية أمه لم نقف على تسميتها .

**قوله ( على صدقة )** وقع فى الهبة « على الصدقة » وكذا لمسلم ، وتقدم فى الزكاة تعيين من استعمل عليهم .

**قوله ( فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدي لى )** فى رواية معمر عن الزهرى عند مسلم « فجاء بالمال فدفعه إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : هذا مالكم وهذه هدية أهديت لى » وفى رواية هشام الآتية قريباً « فلما جاء إلى النبى صلى الله عليه وسلم وحاسبه قال : هذا الذى لكم ، وهذه هدية أهديت لى » وفى رواية أبى الزناد عن عروة عند مسلم « فجاء بسواد كثير » وهو بفتح المهملة وتخفيف الواو « فجعل يقول هذا لكم وهذا أهدي لى » وأوله عند أبى عوانة « بعث مصداقاً إلى اليمن » فذكره . والمراد بالسواد الأشياء الكثيرة والأشخاص البارزة من حيوان وغيره ، ولفظ السواد يطلق على كل شخص ولأبى نعيم فى المستخرج من هذا الوجه « فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من يتوفى منه » وهذا يدل على أن قوله فى الرواية المذكورة « فلما جاء حاسبه » أى أمر من يحاسبه ويقبض منه ، وفى رواية أبى نعيم أيضاً « فجعل يقول هذا لكم وهذا لى » حتى ميزه « قال يقولون من أين هذا لك ؟ قال : أهدي لى ، فجاءوا إلى النبى صلى الله عليه وسلم بما أعطاهم » .

**قوله ( فقام النبى صلى الله عليه وسلم على المنبر )** زاد فى رواية هشام قبل ذلك « فقال ألا جلست فى بيت أبىك وبيت أمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً ؟ ثم قام فخطب » .

**قوله ( قال سفيان : أيضاً فصعد المنبر )** يريد أن سفيان كان تارة يقول « قام » وتارة « صعد » ووقع فى

رواية شعيب « ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم عشية بعد الصلاة » وفي رواية معمر عند مسلم « ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم خطيباً » وفي رواية أبي الزناد عند أبي نعيم « فصعد المنبر وهو مغضب » .

قوله ( ما بال العامل نبعثه فيأتي فيقول ) في رواية الكشميهني « يقول » بحذف الفاء ، وفي رواية شعيب « فما بال العامل نستعمله فيأتينا فيقول » ووقع في رواية هشام بن عروة « فإني أستعمل الرجل منكم على أمور مما ولاني الله » .

قوله ( هذا لك وهذا لي ) في رواية عبد الله بن محمد « هذا لكم وهذا أهدي لي » وفي رواية هشام « فيقول هذا الذي لكم وهذه هدية أهديت لي » وقد تقدم ما في رواية أبي الزناد من الزيادة .

قوله ( فهلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أيدي له أم لا ) ؟ في رواية هشام « حتى تأتيه هديته إن كان صادقاً » .

قوله ( والذي نفسي بيده ) تقدم شرحه في أوائل « كتاب الأيمان والنذور » .

قوله ( لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القيامة ) يعنى لا يأتي بشيء يحوزه لنفسه ، ووقع في رواية عبد الله ابن محمد « لا يأخذ أحد منها شيئاً » وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة « لا ينال أحد منكم منها شيئاً » وفي رواية أبي الزناد عند أبي عوانة « لا يغفل منه شيئاً إلا جاء به » وكذا وقع في رواية شعيب عند المصنف وفي رواية معمر عند الإسماعيلي كلاهما بلفظ « لا يغفل » بضم الغين المعجمة من الغلول وأصله الخيانة في الغنيمة ، ثم استعمل في كل خيانة .

قوله ( يحمله على رقبته ) في رواية أبي بكر « على عنقه » وفي رواية هشام « لا يأخذ أحدكم منها شيئاً » قال هشام « بغير حقه » ولم يقع قوله « قال هشام » عند مسلم في رواية أبي أسامة المذكورة ، وأورده من رواية ابن نمير عن هشام بدون قوله « بغير حقه » وهذا مشعر بإدراجها .

قوله ( إن كان ) أى الذى غله ( بغيراً له رغاء ) بضم الراء وتخفيف المعجمة مع المد هو صوت البعير .

قوله ( خوار ) يأتي ضبطه .

قوله ( أو شاة تيعر ) بفتح المثناة فوقانية وسكون التحتانية بعدها مهملة مفتوحة ويجوز كسرهما ، ووقع عند ابن التين « أو شاة لها يعار » ويقال « يعار » قال وقال القزاز : هو يعار بغير شك يعنى بفتح التحتانية وتخفيف المهملة وهو صوت الشاة الشديد « قال : واليعار ليس بشيء كذا فيه وكذا لم أره هنا في شيء من نسخ الصحيح ، وقال غيره : اليعار بضم أوله صوت المعز ، يعر العنز تيعر بالكسر وبالفتح يعاراً إذا صاحت .

قوله ( ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه ) وفي رواية عبد الله بن محمد « عفرة إبطه » بالإفراد ، ولأبي ذر « عفر » بفتح أوله ول بعضهم بفتح الفاء أيضاً بلا هاء ، وكالأول في رواية شعيب بلفظ « حتى إنا لننظر إلى » والعفرة بضم المهملة وسكون الفاء تقدم شرحها في « كتاب الصلاة » وحاصله أن العفر بياض ليس بالناصع .

قوله ( ألا ) بالتخفيف ( هل بلغت ) بالتشديد ( ثلاثاً ) أى أعادها ثلاث مرات . وفى رواية عبد الله بن محمد فى الهبة « اللهم هل بلغت ، اللهم هل بلغت ثلاثاً » وفى رواية مسلم « قال اللهم هل بلغت مرتين » ومثله لأبى داود ولم يقل « مرتين » وصرح فى رواية الحميدى بالثالثة « اللهم بلغت » والمراد بلغت حكم الله إليكم امتثالاً لقوله تعالى له ﴿ بلغ ﴾ وإشارة إلى ما يقع فى القيامة من سؤال الأمم هل بلغهم أنبيأؤهم ما أرسلوا به إليهم .

قوله ( وزاد هشام ) هو من مقول سفيان وليس تعليقاً من البخارى ، وقد وقع فى رواية الحميدى عن سفيان « حدثنا الزهرى وهشام بن عروة قالا حدثنا عروة بن الزبير » وساقه عنهما مساقاً واحداً وقال فى آخره « قال سفيان : زاد فيه هشام » .

قوله ( سمع أذى ) بفتح السين المهملة وكسر الميم وأذى بالإفراد بقرينة قوله « وأبصرته عينى » قال عياض : بسكون الصاد المهملة والميم وفتح الراء والعين للأكثر وحكى عن سيبويه قال العرب تقول سمع أذى زيداً بضم العين ، قال عياض والذى فى ترك الحيل وجهه النصب على المصدر لأنه لم يذكر المفعول وقد تقدم القول فى ذلك فى ترك الحيل ووقع عند مسلم فى رواية أبى أسامة « بصر وسمع » بالسكون فيهما والتثنية فى أذى وعينى ، وعنده فى رواية ابن نمير بصر عيناي وسمع أذناي ، وفى رواية ابن جريج عن هشام عند أبى عوانة « بصر عيناي حميد وسمع أذناه » . قلت : وهذا يتعين أن يكون بضم الصاد وكسر الميم وفى رواية مسلم من طريق أبى الزناد عن عروة قلت لأبى حميد أسمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال من فيه إلى أذى ، قال النووى : معناه إننى أعلمه علماً يقيناً لا أشك فى علمي به .

قوله ( وسلوا زيد بن ثابت فإنه سمعه معي ) فى رواية الحميدى « فإنه كان حاضراً معي » وفى رواية الإسماعيلى من طريق معمر عن هشام « يشهد على ما أقول زيد بن ثابت يحك منكبه منكبي ، رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الذى رأيت وشهد مثل الذى شهدت » وقد ذكرت فى الأيمان والنذور أنى لم أجده من حديث زيد بن ثابت .

قوله ( ولم يقل الزهرى سمع أذى ) هو مقول سفيان أيضاً .

قوله ( خوار صوت ، والجوار من تجارون كصوت البقرة ) هكذا وقع هنا وفى رواية أبى ذر عن الكشميهنى والأول بضم الخاء المعجمة يفسر قوله فى حديث أبى حميد « بقرة لها خوار » وهو فى الرواية بالخاء المعجمة وليعضهم بالجيم ، وأشار إلى ما فى سورة طه ﴿ عجلاً جسداً له خوار ﴾ وهو صوت العجل ، ويستعمل فى غير البقر من الحيوان . وأما قوله « والجوار » فهو بضم الجيم وواو مهموزة ويجوز تسهيلها ، وأشار بقوله « يجارون » إلى ما فى سورة قد أفلح ﴿ بالعذاب إذا هم يجارون ﴾ قال أبو عبيدة : أى يرفعون أصواتهم كما يجار الثور . والحاصل أنه بالجيم وبالخاء المعجمة بمعنى ، إلا أنه بالخاء للبقر وغيرها من الحيوان وبالجيم للبقر والناس قال الله تعالى ﴿ فإليه تجارون ﴾ وفى قصة موسى « له جوار إلى الله بالتلبية » أى صوت عال ، وهو عند مسلم من طريق داود بن أبى هند عن أبى العالية عن ابن عباس ، وقيل أصله فى البقر واستعمل فى الناس ، ولعل المصنف أشار أيضاً إلى قراءة الأعمش ، عجلاً جسداً له جوار بالجيم ، وفى الحديث من الفوائد أن الإمام يخطب فى الأمور المهمة ، واستعمال « أما بعد » فى الخطبة كما تقدم فى الجمعة ، ومشروعية



محاسبة المؤمن ، وقد تقدم البحث فيه في الزكاة ، ومنع العمال من قبول الهدية ممن له عليه حكم وتقديم تفصيل ذلك في ترك الحيل ، ومحل ذلك إذا لم يأذن له الإمام في ذلك ، لما أخرجه الترمذى من رواية قيس بن أبى حازم عن معاذ بن جبل قال « بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فقال : لا تصيبين شيئاً بغير إذنى فإنه غلول » وقال المهلب : فيه أنها إذا أخذت تجعل في بيت المال ولا يختص العامل منها إلا بما أذن له فيه الإمام ، وهو مبنى على أن ابن اللبابة أخذ منه ما ذكر أنه أهدى له وهو ظاهر السياق ، ولا سيما في رواية معمر قبل ، ولكن لم أر ذلك صريحاً . ونحوه قول ابن قدامة في « المغنى » لما ذكر الرشوة : وعليه ردها لصاحبها ويحتمل أن تجعل في بيت المال ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يأمر ابن اللبابة برد الهدية التى أهديت له لمن أهداها . وقال ابن بطال : يلحق بهدية العامل الهدية لمن له دين ممن عليه الدين ، ولكن له أن يحاسب بذلك من دينه . وفيه إبطال كل طريق يتوصل بها من يأخذ المال إلى محابة المأخوذ منه والافتراء بالمأخوذ . وقال ابن المنير : يؤخذ من قوله « هلا جلس في بيت أبيه وأمه » جواز قبول الهدية ممن كان يهاديه قبل ذلك ، كذا قال ، ولا يخفى أن محل ذلك إذا لم يزد على العادة . وفيه أن من رأى متأولاً أخطأ في تأويل يضر من أخذ به أن يشهر القول للناس ويبين خطأه ليحذر من الاغترار به . وفيه جواز توبيخ المخطئ ، واستعمال المفضول في الإمارة والإمامة والأمانة مع وجود من هو أفضل منه وفيه استشهاد الراوى والناقل بقول من يوافقه ليكون أوقع في نفس السامع وأبلغ في طمأنينته والله أعلم

### باب استقضاء الموالى واستعمالهم

[٧١٧٥] ٦٩١٦- ثا عثمان بن صالح قال نا عبد الله بن وهب قال أخبرني ابن جريج أن نافعاً أخبره أن ابن عمر أخبره قال : كان سالم مولى أبى حذيفة يؤم المهاجرين الأولين وأصحاب النبى صلى الله عليه وسلم في مسجد قباء ، فيهم أبو بكر ، وعمر ، وأبوسلمة ، وزيد ، وعامر بن ربيعة .

قوله ( باب استقضاء الموالى ) أى توليتهم القضاء ( واستعمالهم ) أى على إمرة البلاد حرباً أو خراجاً أو صلاة .

قوله ( كان سالم مولى أبى حذيفة ) تقدم التعريف به في الرضاع .

قوله ( يؤم المهاجرين الأولين ) أى الذين سبقوا بالهجرة إلى المدينة .

قوله ( فيهم أبو بكر وعمر وأبوسلمة ) أى ابن عبد الأسد المخزومى زوج أم سلمة أم المؤمنين قبل النبى صلى الله عليه وسلم وزيد أى ابن حارثة وعامر بن ربيعة أى العنزى بفتح المهملة والنون بعدها زأى وهو مولى عمر ، وقد تقدم في « كتاب الصلاة » في أبواب الإمامة من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، لما قدم المهاجرون الأولون العصبية موضع بقاء قبل مقدم النبى صلى الله عليه وسلم كان يؤمهم سالم مولى أبى حذيفة وكان أكثرهم قرآناً ، فأفاد سبب تقديمه للإمامة . وقد تقدم شرحه مستوفى هناك في « باب إمامة المولى » والجواب عن استشكل عد أبى بكر الصديق فيهم لأنه إنما هاجر صحبة النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد وقع في حديث ابن عمر أن ذلك كان قبل مقدم النبى صلى الله عليه وسلم وذكرت جواب البيهقى بأنه يحتمل أن يكون سالم استمر يؤمهم بعد أن تحول النبى صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ونزل بدار أبى أيوب قبل

بناء مسجده بها ، فيحتمل أن يقال فكان أبو بكر يصلي خلفه إذا جاء إلى قباء . وقد تقدم في « باب الهجرة إلى المدينة » من حديث البراء بن عازب « أول من قدم علينا مصعب بن عمير وابن أم مكتوم وكانا يقرئان الناس ، ثم قدم بلال وسعد وعمار ، ثم قدم عمر بن الخطاب في عشرين » وذكرت هناك أن ابن إسحق سمى منهم ثلاثة عشر نفساً وأن البقية يحتمل أن يكونوا من الذين ذكرهم ابن جريج ، وذكرت هناك الاختلاف فيمن قدم مهاجراً من المسلمين وأن الراجح أنه أبو سلمة بن عبد الأسد ، فعلى هذا لا يدخل أبو بكر ولا أبو سلمة في العشرين المذكورين ، وقد تقدم أيضاً في أول الهجرة أن ابن إسحق ذكر أن عامر بن ربيعة أول من هاجر ولا ينافي ذلك حديث الباب لأنه كان يأتهم بسالم بعد أن هاجر سالم . ومناسبة الحديث للترجمة من جهة تقديم سالم وهو مولى على من ذكر من الأحرار في إمامة الصلاة ، ومن كان رضا في أمر الدين فهو رضا في أمور الدنيا ، فيجوز أن يولى القضاء والإمرة على الحرب وعلى جباية الخراج ، وأما الإمامة العظمى فمن شروط صحتها أن يكون الإمام قرشياً ، وقد مضى البحث في ذلك في أول « كتاب الأحكام » ويدخل في هذا ما أخرجه مسلم من طريق أبي الطفيل أن نافع بن عبد الحارث لقي عمر بعسفان وكان عمر استعمله على مكة فقال : من استعملت عليهم ؟ فقال : ابن أزيى يعني ابن عبد الرحمن ، قال : استعملت عليهم مولى ! قال : إنه قارئ لكتاب الله عالم بالفرائض ، فقال عمر : إن نبيكم قد قال « إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين » .

### باب العرفاء للناس

[٧١٧٦] ٦٩١٧- حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال ني إسماعيل بن إبراهيم عن عمه موسى بن عقبة ، قال [٧١٧٧] ابن شهاب بن عروة بن الزبير أن مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة أخبراه أن رسول الله صلى الله عليه قال حين أذن لهم المسلمون في عتيق سبي هوازن فقال : إني لا أدري من أذن فيكم ممن لم يأذن ، فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم ، فرجع الناس ، فكلّمهم عرفاؤهم ، فرجعوا إلى رسول الله صلى الله عليه فأخبروه أن الناس قد طيّبوا وأذنوا .

قوله ( باب العرفاء للناس ) بالمهمله والفاء جمع عريف بوزن عظيم ، وهو القائم بأمر طائفة من الناس من عرفت بالضم وبالفتح على القوم أعرف بالضم فأنا عارف وعريف ، أى وليت أمر سياستهم وحفظ أمورهم ، سمي بذلك لكونه يتعرف أمورهم حتى يعرف بها من فوقه عند الاحتياج . وقيل العريف دون المنكب وهو دون الأمر .

قوله ( إسماعيل بن إبراهيم ) هو ابن عقبة ، والسند كله مدنيون .

قوله ( قال ابن شهاب ) في رواية محمد بن فليح عن موسى بن عقبة « قال لي ابن شهاب » أخرجها أبو نعيم .

قوله ( حين أذن لهم المسلمون في عتيق سبي هوازن ) في رواية النسائي من طريق محمد بن فليح « حتى أذن له » بالأفراد وكذا للإسماعيلي وأبي نعيم ، ووجه الأول أن الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم ومن تبعه أو من أقامه في ذلك . وهذه القطعة مقتطعة من قصة السبي الذي غنمه المسلمون في وقعة حنين « ونسبوا إلى

هوازن لأنهم كانوا رأس تلك الوقعة ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك وتفصيل الأمر فيه في وقعة حنين ، وأخرجها هناك مطولة من رواية عقيل عن ابن شهاب وفيه « وإني رأيت أني أرد إليهم سبيهم فمن أحب أن يطيب بذلك فليفعل ، وفيه فقال الناس قد طيبنا ذلك يا رسول الله فقال إنا لا ندرى إلخ » .

**قوله ( من أذن فيكم )** في رواية الكشمي « منكم » وكذا للنسائي والإسماعيلي .

**قوله ( فأخبروه أن الناس قد طيبوا وأذنوا )** تقدم في غزوة حنين ما يؤخذ منه أن نسبة الإذن وغيره إليهم حقيقة : ولكن سبب ذلك مختلف فالأغلب الأكثر طابت أنفسهم أن يردوا السبي لأهله بغير عوض ، وبعضهم رده بشرط التعويض ، ومعنى « طيبوا » وهو بالتشديد حملوا أنفسهم على ترك السبايا حتى طابت بذلك ، يقال طابت نفسي بكذا إذا حملتها على السماح به من غير إكراه فطابت بذلك ، ويقال طابت بنفس فلان إذا كلمته بكلام يوافقه ، وقيل هو من قولهم طاب الشيء إذا صار حلالاً ، وإنما عداه بالتضعيف ، ويؤيده قوله « فمن أحب أن يطيب ذلك » أي يجعله حلالاً ، وقولهم « طيبنا » فيحمل عليه قول العرفاء أنهم طيبوا . قال ابن بطال : في الحديث مشروعية إقامة العرفاء لأن الإمام لا يمكنه أن يباشر جميع الأمور بنفسه فيحتاج إلى إقامة من يعاونه ليكفيه ما يقيمه فيه ، قال : والأمر والنهي إذا توجه إلى الجميع يقع التوكل فيه من بعضهم وربما وقع التفريط ، فإذا أقام على كل قوم عريفاً لم يسع كل أحد إلا القيام بما أمر به . وقال ابن المنير في الحاشية يستفاد منه جواز الحكم بالإقرار بغير إشهاد ، فإن العرفاء ما أشهدوا على كل فرد فرد شاهدين بالرضا ، وإنما أقر الناس عندهم وهم نواب للإمام فاعتبر ذلك وفيه أن الحاكم يرفع حكمه إلى حاكم آخر مشافهة فينفذه إذا كان كل منهما في محل ولايته . قلت : وقع في سير الواقدي أن أبا رهم الغفاري كان يطوف على القبائل حتى جمع العرفاء واجتمع الأمناء على قول واحد . وفيه أن الخبر الوارد في ذم العرفاء لا يمنع إقامة العرفاء لأنه محمول — إن ثبت — على أن الغالب على العرفاء الاستطالة ومجاوزة الحد وترك الإنصاف المفضي إلى الوقوع في المعصية ، والحديث المذكور أخرجه أبو داود من طريق المقدم بن معد يكرب رفعه « العرافة حق ، ولا بد للناس من عريف ، والعرفاء في النار » ولأحمد وصححه ابن خزيمة من طريق عباد بن أبي على عن أبي حازم عن أبي هريرة رفعه « ويل للأمرء ، ويل للعرفاء » قال الطيبي : قوله « والعرفاء في النار » ظاهر أنهم مقام الضمير يشعر بأن العرافة على خطر ، ومن باشرها غير آمن من الوقوع في المحذور المفضي إلى العذاب ، فهو كقوله تعالى ﴿ إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً ﴾ فينبغي للعاقل أن يكون على حذر منها لئلا يتورط فيما يؤديه إلى النار . قلت : ويؤيد هذا التأويل الحديث الآخر حيث توعد الأمرء بما توعدهم به العرفاء ، فدل على أن المراد بذلك الإشارة إلى أن كل من يدخل في ذلك لا يسلم وأن الكل على خطر ، والاستثناء مقدر في الجميع . وأما قوله « العرافة حق » فالمراد به أصل نصيبهم ، فإن المصلحة تقتضيه لما يحتاج إليه الأمير من المعاونة على ما يتعاطاه بنفسه ، ويكفي في الاستدلال لذلك وجودهم في العهد النبوي كما دل عليه حديث الباب .

**ب** ما يكره من ثناء السلطان ، وإذا خرج قال غير ذلك

[٧١٧٨] ٦٩١٨- فا أبو نعيم قال نا عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال أناس لابن عمر : إنا ندخل على سلطاننا فنقول لهم بخلاف ما نتكلم إذا خرجنا من عندهم ، قال : كنا نعد هذا نفاقاً .

٦٩١٩- فاقْتِيبَةُ قَالَ نَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عِرَاكِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ: «إِنَّ شَرَّ النَّاسِ ذُو الْوَجْهَيْنِ الَّذِي يَأْتِي هَؤُلَاءِ بِوَجْهِهِ وَهَؤُلَاءِ بِوَجْهِهِ».

قوله ( ما يكره من ثناء السلطان ) الإضافة فيه للمفعول أى من الثناء على السلطان بحضرته ، بقرينة قوله « وإذا خرج — أى من عنده — قال غير ذلك » ووقع عند ابن بطلال « من الثناء على السلطان » وكذا عند أبى نعيم عن أبى أحمد الجرجاني عن الفربري ، وقد تقدم معنى هذه الترجمة فى أواخر « كتاب الفتن » . « إذا قال عند قوم شيئاً ، ثم خرج فقال بخلافه » وهذه أخص من تلك .

قوله ( قال أناس لابن عمر ) قلت سمى منهم عروة بن الزبير ومجاهد وأبو إسحق الشيباني ، ووقع عند الحسن بن سفيان من طريق معاذ عن عاصم عن أبيه « دخل رجل على ابن عمر » أخرجه أبو نعيم من طريقه . قوله ( إنا ندخل على سلطاننا ) فى رواية الطيالسي عن عاصم « سلاطيننا » بصيغة الجمع .

قوله ( فنقول لهم ) أى ننشئ عليهم ، فى رواية الطيالسي فتكلم بين أيديهم بشيء ووقع عند ابن أبى شيبة من طريق أبى الشعثاء قال دخل قوم على ابن عمر فوقعوا فى يزيد بن معاوية فقال : « أتقولون هذا فى وجوههم ؟ قالوا بل نمدحهم ونشئ عليهم » وفى رواية عروة بن الزبير عند الحارث بن أبى أسامة والبيهقي قال « أتيت ابن عمر فقلت إنا نجلس إلى أئمتنا هؤلاء فيتكلمون فى شيء نعلم أن الحق غيره فنصدقهم ، فقال : كنا نعد هذا نفاقاً ، فلا أدري كيف هو عندكم » لفظ البيهقي فى رواية الحارث « يا أبا عبد الرحمن إنا ندخل على الإمام يقضى بالقضاء نراه جوراً فنقول تقبل الله ، فقال : إنا نحن معاشر محمد » فذكر نحوه . وفى « كتاب الإيمان » لعبد الرحمن بن عمر الأصماني بسنده عن عريب الهمداني « قلت لابن عمر » فذكر نحوه وعريب بمهملة وموحدة وزن عظيم ، وللخرايطى فى « المساوى » من طريق الشعبي « قلت لابن عمر : إنا ندخل على أمرائنا فمدحهم ، فإذا خرجنا قلنا لهم خلاف ذلك فقال كنا نعد هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفاقاً » وفى مسند مسدد من رواية يزيد بن أبى زياد عن مجاهد « أن رجلاً قدم على ابن عمر فقال له : كيف أنتم وأبو أنيس الضحاك بن قيس قال : إذا لقيناه قلنا له ما يحب ، وإذا ولينا عنه قلنا له غير ذلك ، قال : ذاك ما كنا نعهده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من النفاق » وفى الأوسط للطبراني من طريق الشيباني يعنى أبا إسحق وسليمان بن فيروز الكوفي .

قوله ( كنا نعهدها ) بضم العين من العد هكذا اختصره أبو ذر ، وله عن الكشميهني « نعد هذا » وعند غير أبى ذر مثله وزادوا « نفاقاً » وعند ابن بطلال « ذلك » بدل « هذا » ومثله للإسماعيلي من طريق يزيد بن هارون عن عاصم بن محمد « وعنده « من النفاق » وزاد : قال عاصم : فسمعني أخى — يعنى عمر — أحدث بهذا الحديث » فقال : قال أبى قال ابن عمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم « وكذا أخرجه الطيالسي فى مسنده عن عاصم بن محمد إلى قوله « نفاقاً » قال عاصم : فحدثني أخى عن أبى أن ابن عمر قال « كنا نعهده نفاقاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » ووقع فى « الأطراف للمزى » ما نصه « خ فى الأحكام عن أبى نعيم عن عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه به » قال ورواه معاذ بن معاذ عن عاصم وقال فى آخره « فحدثت به أخى عمر فقال : إن أباك كان يزيد فيه : فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن قوله » وقال معاذ إلى آخره : لم يذكره أبو مسعود ، فيحتمل أن يكون نقله من كتاب خلف ، ولم أره فى شيء

من الروايات التي وقعت لنا عن الفربري ولا غيره عن البخاري وقد قال الإسماعيلي : عقب الزيادة المذكورة ليس في حديث البخاري « على عهد رسول الله »

قوله ( عن يزيد بن أبي حبيب ) هو المصري من صغار التابعين .

قوله ( عن عراك ) بكسر العين المهملة وتخفيف الراء وآخره كاف هو ابن مالك الغفاري المدني ، فالسند دائر بين مصري ومدني .

قوله ( إن شر الناس ذو الوجهين ) تقدم في « باب ما قيل في ذي الوجهين » من « كتاب الأدب » من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « من شر الناس » وتقدم شرحه وسائر فوائده هناك . وتعرض ابن بطلال هنا لذكر ما يعارض ظاهره من قوله صلى الله عليه وسلم للذي استأذن عليه « بش أخو العشرة ، فلما دخل ألان له القول » وتكلم على الجمع بينهما ، وحاصله أنه حيث ذمه كان لقصد التعريف بحاله وحيث تلقاه بالبشر كان لتأليفه أو لاتقاء شره ، فما قصد بالحالتين إلا نفع المسلمين . ويؤيده أنه لم يصفه في حال لقائه بأنه فاضل ولا صالح ، وقد تقدم الكلام عليه أيضاً في « باب لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشاً » من « كتاب الأدب » وتقدم فيه أيضاً بيان ما يجوز من الاغتياب في « باب آخر بعد ذلك »

### باب القضاء على الغائب

٦٩٢٠- حدثنا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة أن هندا قالت للنبي صلى الله عليه : إن أباسفيان رجل شحيح ، فأحتاج أن آخذ من ماله ؟ قال : « خذي ما يكفيك وللدك بالمعروف » . [٧١٨٠]

قوله ( القضاء على الغائب ) أى في حقوق الآدميين دون حقوق الله بالاتفاق ، حتى لو قامت البينة على غائب بسرقة مثلاً ، حكم بالمال دون القطع ، قال ابن بطلال : أجاز مالك والليث والشافعي وأبو عبيد وجماعة الحكم على الغائب ، واستثنى ابن القاسم عن مالك ما يكون للغائب فيه حجج كالأرض والعقار إلا إن طالت غيبته أو انقطع خبره ، وأنكر ابن الماجشون صحة ذلك عن مالك وقال : « العمل بالمدينة على الحكم على الغائب مطلقاً حتى لو غاب بعد أن توجه عليه الحكم قضى عليه » وقال ابن أبي ليلى وأبو حنيفة : « لا يقضى على الغائب مطلقاً . وأما من هرب أو استتر بعد إقامة البينة فينادى القاضي عليه ثلاثاً فإن جاء وإلا أنفذ الحكم عليه » وقال ابن قدامة : أجازته أيضاً ابن شبرمة والأوزاعي وإسحق وهو أحد الروایتين عن أحمد ، ومنعه أيضاً الشعبي والثوري وهى الرواية الأخرى عن أحمد قال : « واستثنى أبو حنيفة من له وكيل مثلاً ، فيجوز الحكم عليه بعد الدعوى على وكيله » واحتج من منع بحديث على رفعه « لا تقضى لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر » وهو حديث حسن ، أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما ، وبحديث « الأمر بالمساواة بين الخصمين ، وبأنه لو حضر لم تسمع بينة المدعى حتى يسأل المدعى عليه فإذا غاب فلا تسمع ، وبأنه لو جاز الحكم مع غيبته لم يكن الحضور واجباً عليه » وأجاب من أجاز : بأن ذلك كله لا يمنع الحكم على الغائب لأن حجته إذا حضر قائمة فتسمع ويعمل بمقتضاها ولو أدى إلى نقض الحكم السابق ، وحديث على محمول على الحاضرين ، وقال ابن العربي : حديث على ، إنما هو مع إمكان السماع فأما مع تعذره بمغيب فلا يمنع الحكم ، كما لو تعذر بإغماء أو جنون أو حجر أو صغر ، وقد عمل الحنفية بذلك في الشفعة والحكم على من عنده للغائب مال أن

يدفع منه « نفقة زوج الغائب ». ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة هند ، وقد احتج بها الشافعي وجماعة لجواز القضاء على الغائب ، وتعقب بأن أبا سفيان كان حاضراً في البلد ، وتقدم بيان ذلك مستوفى في « كتاب النفقات » مع شرح الحديث المذكور والله الحمد . وذكر ابن التين فيه من الفوائد غير ما تقدم « خروج المرأة في حوائجها ، وإن صوتها ليس بعورة » . قلت : وفي كل منهما نظر ، وأما الأول فلأنه جاء أن هنداً كانت جاءت للبيعة فوقع ذكر النفقة تبعاً . وأما الثاني فحال الضرورة مستثنى وإنما النزاع حيث لا ضرورة .

### باب مَنْ قُضِيَ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذْهُ

فَإِنْ قَضَاءَ الْحَاكِمِ لَا يُحِلُّ حَرَامًا وَلَا يُحَرِّمُ حَلَالًا

[٧١٨١] ٦٩٢١- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة بن الزبير أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله أخبرتها عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه سمع خصومةً بباب حجرته ، فخرج إليهم فقال : « إنما أنا بشر وإنه يأتيني الخصم فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صادق فأقضي له بذلك ، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار ، فليأخذها أو ليركها » .

[٧١٨٢] ٦٩٢٢- نا إسماعيل قال نا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله عليه أنها قالت : كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمعة مني فاقبضه إليك ، فلما كان عام الفتح أخذه سعد فقال : ابن أخي ، قد كان عهد إلي فيه ، فقام إليه عبد بن زمعة وقال : أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه ، فتساقا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه ، فقال سعد : يا رسول الله ، ابن أخي ، قد كان عهد إلي فيه ، وقال عبد بن زمعة : أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه : « هو لك يا عبد بن زمعة » . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه : « الولد للفراش ، وللعاهر الحجر » . ثم قال لسودة بنت زمعة : « احتجبي منه » . لما رأى من شبهه بعتبة ، فما رآها حتى لقي الله .

قوله ( باب ) بالتثنية « من قضى له » بضم أوله « بحق أخيه » أى خصمه فهى أخوة بالمعنى الأعم وهو الجنس لأن المسلم والذمي والمعاهد والمترد في هذا الحكم سواء ، فهو مطرد في الأخ من النسب ومن الرضاع وفي الدين وغير ذلك ، ويحتمل أن يكون تخصيص الأخوة بالذكر من باب التهييج ، وإنما عبر بقوله بحق أخيه مراعاة للفظ الخبر ولذلك قال : « فلا يأخذه » لأنه بقية الخبر ، وهذا اللفظ وقع في رواية هشام بن عروة عن أبيه ، وقد تقدم في ترك الحيل من طريق الثوري عنه .

قوله ( فَإِنْ قَضَاءَ الْحَاكِمِ لَا يُحِلُّ حَرَامًا وَلَا يُحَرِّمُ حَلَالًا ) هذا الكلام أخذه من قول الشافعي فإنه لما ذكر هذا الحديث قال « فيه دلالة على أن الأمة ، إنما كلفوا القضاء على الظاهر » وفيه « أن قضاء القاضي لا يحرم حلالاً ولا يحل حراماً » .

**قوله ( عن صالح )** هو ابن كيسان وصرح به في رواية الإسماعيلي .

**قوله ( سمع خصومة )** في رواية شعيب عن الزهري « سمع جلبة خصام » والجلبة بفتح الجيم واللام : اختلاط الأصوات ، ووقع في رواية يونس عند مسلم « جلبة خصم » بفتح الخاء وسكون الصاد ، وهو اسم مصدر يستوى فيه الواحد والجمع والمثنى مذكراً ومؤنثاً ويجوز جمعه وتثنيته كما في رواية الباب « خصوم » . وكما في قوله تعالى : ﴿ هذان خصمان ﴾ ولمسلم من طريق معمر عن هشام « لجبة » بتقديم اللام على الجيم ، وهي لغة فيها فأما الخصوم فلم أقف على تعيينهم ووقع التصريح بأنهما كانا اثنين في رواية عبد الله بن رافع عن أم سلمة عند أبي داود ولفظه « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان يختصمان » وأما الخصومة فبين في رواية عبد الله بن رافع أنها كانت « في موارث لهما » وفي لفظ عنده « في موارث وأشياء قد درست » .

**قوله ( بباب حججته )** في رواية شعيب ويونس عند مسلم « عند بابه » والحجيرة المذكورة هي منزل أم سلمة ووقع عند مسلم في رواية معمر « بباب أم سلمة » .

**قوله ( إنما أنا بشر )** البشر الخلق يطلق على الجماعة والواحد ، بمعنى أنه منهم والمراد أنه مشارك للبشر في أصل الخلقة ، ولو زاد عليهم بالزوايا التي اختص بها في ذاته وصفاته ، والخصر هنا مجازي لأنه يختص بالعلم الباطن ويسمى « قصر قلب » لأن أتى به رداً على من زعم أن من كان رسولاً فإنه يعلم كل غيب حتى لا يخفى عليه المظلوم .

**قوله ( وأنه يأتيني الخصم فلعل بعضكم أن يكون أبليغ من بعض )** في رواية سفيان الثوري « في ترك الحيل ، وإنكم تختصمون إليّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض » ومثله لمسلم من طريق أبي معاوية وتقدم البحث في المراد بقوله ألحن في ترك الحيل .

**قوله ( فأحسب أنه صادق )** هذا يؤذن أن في الكلام حذفاً تقديره « وهو في الباطن كاذب » وفي رواية معمر « فأظنه صادقاً » .

**قوله ( فأقضى له بذلك )** في رواية أبي داود من طريق الثوري « فأقضى له عليه على نحو مما أسمع » ومثله في رواية أبي معاوية وفي رواية عبد الله بن رافع « إني إنما أقضى بينكم برأى فيما لم ينزل على فيه » .

**قوله ( فمن قضيت له بحق مسلم )** في رواية مالك ومعمر « فمن قضيت له بشيء من حق أخيه » وفي رواية الثوري « فمن قضيت له من أخيه شيئاً » وكأنه ضمن قضيت معنى « أعطيت » ووقع عند أبي داود عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه « فمن قضيت له من حق أخيه بشيء فلا يأخذه » وفي رواية عبد الله بن رافع عند الطحاوي والدارقطني « فمن قضيت له بقضية أراها يقطع بها قطعة ظلماً فإنما يقطع له بها قطعة من نار اسطاما يأتي بها في عنقه يوم القيامة » والإسظام بكسر الهمزة وسكون المهملة والبطاء المهملة « قطعة » فكأنها للتأكيد .

**قوله ( فإنما هي )** الضمير للحالة أو القصة .

**قوله ( قطعة من النار )** أي « الذي قضيت له به » بحسب الظاهر إذا كان في الباطن لا يستحقه فهو عليه حرام يقول به إلى النار ، وقوله قطعة من النار ، تمثيل يفهم منه شدة التعذيب على من يتعاطاه فهو من مجاز

التشبيه كقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ .

**قوله ( فليأخذها أو ليركها )** في رواية يونس « فليحملها أو ليذرها » وفي رواية مالك عن هشام « فلا يأخذها » فإنما أقطع له « قطعة من النار » قال الدارقطني : هشام وإن كان ثقة لكن الزهري أحفظ منه ، وحكاه الدارقطني عن شيخه أبي بكر النيسابوري . قلت : ورواية الزهري ترجع إلى رواية هشام فإن الأمر فيه للتهديد لا الحقيقة التخيير ، بل هو كقوله . ﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ قال ابن التين : هو خطاب للمقضى له ، ومعناه : أنه أعلم من نفسه ، هل هو محق أو مبطل ؟ فإن كان محققاً فليأخذ ، وإن كان مبطلاً فليترك ، فإن الحكم لا ينقل الأصل عما كان عليه .

( تنبيه ) : زاد عبد الله بن رافع في آخر الحديث « فبكي الرجلان » وقال كل منهما حقى لك فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم أما إذا فعلتما فاقتما وتوخيا الحق ، ثم استهما ، ثم تحاللا » وفي هذا الحديث من الفوائد إثم من خاصم في باطل حتى يستحق به في الظاهر شيئاً هو في الباطل حرام عليه وفيه « أن من ادعى مآلاً ولم يكن له بينة ، فخلف المدعى عليه وحكم الحاكم ببراءة الخالف ، أنه لا يبرأ في الباطن ، وأن المدعى لو أقام بينة بعد ذلك تنافي دعواه سمعت وبطل الحكم » وفيه « أن من احتال لأمر باطل بوجه من وجوه الخيل حتى يصير حقاً في الظاهر ويحكم له به أنه لا يحل له تناوله في الباطن ولا يرتفع عنه الإثم بالحكم » وفيه « أن المجتهد قد يخطئ فيرد به على من زعم أن كل مجتهد مصيب » وفيه « أن المجتهد إذا أخطأ لا يلحقه إثم بل يؤجر » كما سيأتي وفيه « أنه صلى الله عليه وسلم كان يقضى بالاجتهاد فيما لم ينزل عليه فيه شيء وخالف في ذلك قوم » وهذا الحديث من أصرح ما يحتاج به عليهم ، وفيه « أنه ربما أداه اجتهاده إلى أمر فيحكم به ويكون في الباطن بخلاف ذلك لكن مثل ذلك لو وقع لم يقر عليه صلى الله عليه وسلم لثبوت عصمته » واحتج من منع مطلقاً بأنه لو جاز وقوع الخطأ في حكمه للزم أمر المكلفين بالخطأ لثبوت الأمر باتباعه في جميع أحكامه ، حتى قال تعالى ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾ الآية : وبأن الإجماع معصوم من الخطأ ، فالرسول أولى بذلك لعلو رتبته والجواب عن الأول : « أن الأمر إذا استلزم إيقاع الخطأ لا محذور فيه ، لأنه موجود في حق المقلدين فإنهم مأمورون باتباع المفتي والحاكم ولو جاز عليه الخطأ » والجواب عن الثاني : « أن الملازمة مردودة فإن الإجماع إذا فرض وجوده دل على أن مستندهم ما جاء عن الرسول ، فرجع الإتيان إلى الرسول لا إلى نفس الإجماع » والحديث حجة لمن أثبت « أنه قد يحكم بالشئ في الظاهر ، ويكون الأمر في الباطن بخلافه » ولا مانع من ذلك إذ لا يلزم منه محال عقلاً ولا نقلاً ، وأجاب من منعه بأن الحديث يتعلق بالحكومات الواقعة في فصل الخصومات المبنية على الإقرار أو البينة ، ولا مانع من وقوع ذلك فيها ، ومع ذلك فلا يقر على الخطأ ، وإنما الممتنعة أن يقع فيه الخطأ « أن يخبر عن أمر بأن الحكم الشرعي فيه كذا ويكون ذلك ناشئاً عن اجتهاده » فإنه لا يكون إلا حقاً ، لقوله تعالى ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾ الآية . وأجيب بأن ذلك يستلزم الحكم الشرعي فيعود الإشكال كما كان ، ومن حجج من أجاز ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » فإذا قالوها عصموا مني دماءهم » فيحكم بإسلام من تلفظ بالشهادتين — ولو كان في نفس الأمر يعتقد خلاف ذلك — والحكمة في ذلك مع أنه كان يمكن اطلاعه بالوحي على كل حكومة أنه لما كان مشرعاً ، كان يحكم بما شرع للمكلفين ويعتمده الحكام بعده ، ومن ثم قال « إنما أنا بشر » أي « في الحكم بمثل ما كلفوا به » وإلى هذه النكتة أشار المصنف بإيراد حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة حيث حكم صلى الله عليه وسلم بالولد لعبد بن زمعة



وألحقه بزمنة ، ثم لما رأى شبهه بعتبة أمر سودة أن تحتجب منه احتياطاً ، ومثله قوله في قصة المتلاعنين لما وضعت التي لوعنت ولداً يشبه الذي رميت به « لولا الإيمان لكان لي ولها شأن » فأشار البخاري إلى أنه صلى الله عليه وسلم حكم في ابن وليدة زمعة بالظاهر ، ولو كان في نفس الأمر ليس من زمعة ولا يسمى ذلك خطأ في الاجتهاد ، ولا هو من موارد الاختلاف في ذلك ، وسبقه إلى ذلك الشافعي فإنه لما تكلم على حديث الباب قال : « وفيه أن الحكم بين الناس يقع على ما يسمع من الخصمين بما لفظوا به وإن كان يمكن أن يكون في قلوبهم غير ذلك ، وأنه لا يقضى على أحد بغير ما لفظ به » فمن فعل ذلك فقد خالف كتاب الله وسنة نبيه قال : « ومثل هذا قضاؤه لعبد بن زمعة بابن الوليدة ، فلما رأى الشبه بينا بعتبة قال احتجبي منه يا سودة انتهى . ولعل السر في قوله ﴿ إنما أنا بشر ﴾ امتثال قول الله تعالى ﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم ﴾ أى في إجراء الأحكام على الظاهر الذي يستوى فيه جميع المكلفين ، فأمر أن يحكم بمثل ما أمروا أن يحكموا به ، ليتم الاقتداء به وتطيب نفوس العباد للانتقياد إلى الأحكام الظاهرة من غير نظر إلى الباطن ، والحاصل أن هنا مقامين أحدهما « طريق الحكم » وهو الذى كلف المجتهد بالتبصر فيه ، وبه يتعلق الخطأ والصواب . وفيه البحث ، والآخر « ما يبطنه الخصم ولا يطلع عليه إلا الله ومن شاء من رسله » فلم يقع التكليف به . قال الطحاوى : ذهب قوم إلى أن الحكم بتملك مال أو إزالة ملك أو إثبات نكاح أو فرقة أو نحو ذلك ، إن كان في الباطن كما هو في الظاهر نفذ على ما حكم به ، وإن كان في الباطن على خلاف ما استند إليه الحاكم من الشهادة أو غيرها لم يكن الحكم موجباً للتملك ولا الإزالة ولا النكاح ولا الطلاق ولا غيرها ، وهو قول الجمهور ، ومعهم أبو يوسف ، وذهب آخرون إلى أن الحكم إن كان في مال ، وكان الأمر في الباطن بخلاف ما استند إليه الحاكم من الظاهر ، لم يكن ذلك موجباً لحله للمحكوم له وإن كان في نكاح أو طلاق فإنه ينفذ باطناً وظاهراً ، وحملوا حديث الباب على ما ورد فيه وهو المال واحتجوا لما عدها بقصة المتلاعنين فإنه صلى الله عليه وسلم فرق بين المتلاعنين مع احتمال أن يكون الرجل قد صدق فيما رماها به ، قال : فيؤخذ من هذا أن « كل قضاء ليس فيه تملك مال أنه على الظاهر ولو كان الباطن بخلافه » وأن حكم الحاكم يحدث في ذلك التحريم والتحليل بخلاف الأموال ، وتعقب بأن الفرقة في اللعان إنما وقعت عقوبة للعلم بأن أحدهما كاذب ، وهو أصل برأسه فلا يقاس عليه ، وأجاب غيره من الحنفية بأن ظاهر الحديث يدل على أن ذلك مخصوص بما يتعلق بسماع كلام الخصم حيث لا بينة هناك ولا يمين ، وليس النزاع فيه وإنما النزاع في الحكم المرتب على الشهادة وبأن « من » في قوله فمن قضيت له شرطية — وهى لا تستلزم الوقوع — فيكون من فرض ما لم يقع وهو جائز فيما يتعلق به غرض وهو هنا محتمل لأن يكون للتهديد والزجر عن الإقدام على أخذ أموال الناس باللسن والإبلاغ في الخصومة ، وهو وإن جاز أن يستلزم عدم نفوذ الحكم باطناً في العقود والفسوخ لكنه لم يسق لذلك فلا يكون فيه حجة لمن منع وبأن الاحتجاج به يستلزم أنه صلى الله عليه وسلم يقر على الخطأ لأنه لا يكون ما قضى به « قطعة من النار » إلا إذا استمر الخطأ ، وإلا فمتى فرض أنه يطلع عليه فإنه يجب أن يبطل ذلك الحكم ويرد الحق لمستحقه ، وظاهر الحديث يخالف ذلك ، فإذا أن يسقط الاحتجاج به ويؤول على ما تقدم ، وإما أن يستلزم استمرار التقرير على الخطأ وهو باطل ، والجواب عن الأول : أنه خلاف الظاهر ، وكذا الثانى ، والجواب عن الثالث : أن الخطأ الذى لا يقر عليه هو الحكم الذى صدر عن اجتهاده فيما لم يوح إليه فيه ، وليس النزاع فيه وإنما النزاع في الحكم الصادر منه بناء على شهادة زور أو يمين فاجرة فلا يسمى خطأ للاتفاق على وجوب العمل بالشهادة وبالإيمان ، وإلا لكان الكثير من الأحكام

يسمى خطأ وليس كذلك ، كما تقدمت الإشارة إليه في حديث « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » وحديث « إني لم أؤمر بالتنقيب عن قلوب الناس » وعلى هذا فالحجة من الحديث ظاهرة في شمول الخبر : الأموال والعقود والفسوخ والله أعلم . ومن ثم قال الشافعي « إنه لا فرق في دعوى حل الزوجة لمن أقام بتزويجها بشاهدي زور وهو يعلم بكذبهما ، وبين من ادعى على حر أنه في ملكه » وأقام بذلك شاهدي زور ، وهو يعلم حرية ، فإذا حكم له الحاكم بأنه ملكه لم يحل له أن يسترقه بالإجماع قال النووي : والقول بأن حكم الحاكم يحل ظاهراً وباطناً يخالف لهذا الحديث الصحيح ، وللإجماع السابق على قائلة ولقاعدة أجمع العلماء عليها ووافقهم القائل المذكور ، وهو « أن الإيضاح أولى بالاحتياط من الأموال » وقال ابن العربي : إن كان حاكماً نفذ على المحكوم له أو عليه « وإن كان مفتياً لم يحل ، فإن كان المفتي له مجتهداً يرى بخلاف ما أفناه به لم يجز ، وإلا جاز » والله أعلم . قال : ويستفاد من قوله « وتوخياً للحق جواز الإبراء من المجهول ، لأن التوخي لا يكون في المعلوم » وقال القرطبي : شنعوا على من قال ذلك قديماً وحديثاً لخالفه الحديث الصحيح ، « ولأن فيه صيانة المال وابتذال الفروج ، وهي أحق أن يحتاط لها وتصان » واحتج بعض الحنفية بما جاء عن علي « أن رجلاً خطب امرأة فأبى فادعى أنه تزوجها وأقام شاهدين ، فقالت المرأة أنهما شهدا بالزور ، فزوجني أنت منه فقد رضيت ، فقال : شهداك زوجاك ، وأمضى عليها النكاح » وتعقب بأنه لم يثبت عن علي ، واحتج المذكور من حيث النظر بأن الحاكم قضى بحجة شرعية فيما له ولاية الإنشاء فيه فجعل الإنشاء تحرراً عن الحرام ، والحديث صريح في المال وليس النزاع فيه ، فإن القاضي لا يملك دفع مال زيد إلى عمرو ، ويملك إنشاء العقود والفسوخ ، فإنه يملك بيع أمة زيد مثلاً من عمرو حال خوف الهلاك للحفظ وحال الغيبة ، ويملك إنشاء النكاح على الصغيرة ، والفرقة على العيين ، فيجعل الحكم إنشاء احترازاً عن الحرام ، ولأنه لو لم ينفذ باطناً فلو حكم بالطلاق لبقيت حلالاً للزوج الأول باطناً وللثاني ظاهراً ، فلو ابتلى الثاني مثل ما ابتلى الأول حلت للثالث ، وهكذا فتحل لجمع متعدد في زمن واحد ، ولا يخفى فحشة بخلاف ما إذا قلنا بنفاذه باطناً فإنها لا تحل إلا لواحد ، انتهى وتعقب بأن الجمهور إنما قالوا في هذا : تحرم على الثاني مثلاً إذا علم أن الحكم ترتب على شهادة الزور ، فإذا اعتمد الحكم وتعتمد الدخول بها فقد ارتكب محرماً كما لو كان الحكم بالمال فأكله ، ولو ابتلى الثاني كان حكم الثالث كذلك والفحش إنما لزم من الإقدام على تعاطي المحرم ، فكان كما لو زنوا ظاهراً واحداً بعد واحد ، وقال ابن السمعاني : شرط صحة الحكم وجود الحجة وإصابة المحل ، وإذا كانت البيئة في نفس الأمر شهود زور لم تحصل الحجة ، لأن حجة الحكم هي البيئة العادلة فإن حقيقة الشهادة إظهار الحق ، وحقيقة الحكم إنفاذ ذلك ، وإذا كان الشهود كذبة لم تكن شهادتهم حقاً ، قال : « فإن احتجوا بأن القاضي حكم بحجة شرعية أمر الله بها وهي البيئة العادلة في علمه ولم يكلف بالاطلاع على صدقهم في باطن الأمر ، فإذا حكم بشهادتهم فقد امتثل ما أمر به فلو قلنا لا ينفذ في باطن الأمر للزم إبطال ما وجب بالشرع لأن صيانة الحكم عن الأبطال مطلوبة فهو بمنزلة القاضي في مسألة اجتهادية على مجتهد لا يعتقد ذلك فإنه يجب عليه قبول ذلك وإن كان لا يعتقد صيانة للحكم » وأجاب ابن السمعاني . بأن هذه الحجة للنفوذ ولهذا لا يأثم القاضي وليس من ضرورة وجوب القضاء نفوذ القضاء حقيقة في باطن الأمر ، وإنما يجب صيانة القضاء عن الإبطال إذا صادف حجة صحيحة والله أعلم . فرع : لو كان المحكوم له يعتقد خلاف ما حكم له به الحاكم ، هل يحل له أخذ ما حكم له به أو لا ؟ كمن مات ابن ابنه وترك أخاً شقيقاً فرفعه لقاض

يرى في الجدل رأى أبى بكر الصديق ، فحكم له بجميع الإرث دون الشقيق ، وكان الجدل المذكور يرى رأى الجمهور ، نقل ابن المنذر عن الأكثر أنه « يجب على الجدل أن يشارك الأخ الشقيق » عملاً بمعتقده والخلاف في المسألة مشهور ، واستدل بالحديث لمن قال « إن الحكم لا يحكم بعلمه » بدليل الحصر في قوله « إنما أفضى له بما أسمع » وقد تقدم البحث فيه قبل ، وفيه : إن التعمق في البلاغة بحيث يحصل اقتدار صاحبها على تزيين الباطل في صورة الحق وعكسه مذموم ، فإن المراد بقوله « أبلغ » أى أكثر بلاغة « ولو كان ذلك في التوصل إلى الحق لم يذم وإنما يذم من ذلك ما يتوصل به إلى الباطل في صورة الحق ، فالبلاغة إذن لا تذم لذاتها وإنما تذم بحسب التعلق الذى يمدح بسببه وهى في حد ذاتها ممدوحة ، وهذا كما يذم صاحبها إذا طرأ عليه بسببها الإعجاب ، وتحقير غيره ممن لم يصل إلى درجته ولا سيما إن كان الغير من أهل الصلاح فإن البلاغة إنما تذم من هذه الحيثية بحسب ما ينشأ عنها من الأمور الخارجية عنها ؛ ولا فرق في ذلك بين البلاغة وغيرها بل كل فتنه توصل إلى المطلوب محمودة في حد ذاتها وقد تذم أو تمدح بحسب متعلقها ، واختلف في تعريف البلاغة فقيل : أن يبلغ بعبارة لسانه كنه ما في قلبه ، وقيل : إيصال المعنى إلى الغير بأحسن لفظ ، وقيل : الإيجاز مع الإفهام والتصرف من غير إضمار ، وقيل : قليل لا يهيم وكثير لا يسأم ؛ وقيل : إجمال اللفظ واتساع المعنى ، وقيل : تقليل اللفظ وتكثير المعنى ، وقيل : حسن الإيجاز مع إصابة المعنى ، وقيل : سهولة اللفظ مع البديهة ، وقيل : لحة دالة أو كلمة تكشف عن البغية ، وقيل : الإيجاز من غير عجز والإطناب من غير خطأ ، وقيل : النطق في موضعه والسكوت في موضعه ، وقيل معرفة الفصل والوصل ، وقيل : الكلام الدال أولاً على آخره وعكسه . وهذا كله عن المتقدمين ، وعرف أهل المعاني والبيان البلاغة : بأنها « مطابقة الكلام لمقتضى الحال والفصاحة » وهى خلوها عن التعقيد ، وقالوا المراد بالمطابقة : ما يحتاج إليه المتكلم بحسب تفاوت المقامات ، كالتأكيد وحذفه ، والحذف وعدمه ، أو الإيجاز والإسهاب ونحو ذلك ، والله أعلم . وفيه الرد على من حكم بما يقع في خاطره من غير استناد إلى أمر خارجي من بينة ونحوها ، واحتج بأن الشاهد المتصل به أقوى من المنفصل عنه ووجه الرد عليه كونه صلى الله عليه وسلم أعلى في ذلك من غيره مطلقاً ، ومع ذلك فقد دل حديثه هذا على أنه إنما يحكم بالظاهر في الأمور العامة فلو كان المدعى صحيحاً لكان الرسول أحق بذلك ، فإنه أعلم إنه تجرى الأحكام على ظاهرها ، ولو كان يمكن أن الله يطلعه على غيب كل قضية ، وسبب ذلك أن تشريع الأحكام واقع على يده فكأنه أراد تعليم غيره من الحكام أن يعتمدوا ذلك . نعم : لو شهدت البيعة مثلاً بخلاف ما يعلمه علماً حسياً بمشاهدة أو سماع ، يقينياً أو ظنياً راجحاً لم يجوز له أن يحكم بما قامت به البيعة ، ونقل بعضهم الاتفاق وإن وقع الاختلاف في القضاء بالعلم ، كما تقدم في « باب الشهادة » تكون عند الحاكم في ولايته القضاء ، وفي الحديث أيضاً : موعظة الإمام الخصوم ليعتمدوا الحق والعمل بالنظر الراجح وبناء الحكم عليه وهو أمر إجماعي للحاكم والمفتى ، والله سبحانه وتعالى أعلم

### باب الحكم في البئر ونحوها

[٧١٨٣] ٦٩٢٣- فإسحاق بن نصر قال نا عبد الرزاق قال أنا سفيان عن منصور والأعمش عن أبي واثل قال : قال عبد الله قال النبي صلى الله عليه : « لا يحلف على يمين صبر يقطع مالا وهو فيها فاجر إلا لقي الله وهو عليه غضبان » ، فأنزل الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ الآية . فجاء الأشعث

(١) [٧١٨٤] وعبد الله يحدثهم فقال : في نزلت وفي رجل خاصمته في بئر ، فقال النبي صلى الله عليه : « ألك بينة ؟ » قلت : لا . قال : « فليحلف » . قلت : إذا يحلف ، فنزلت : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ ﴾ الآية .

**قوله ( باب الحكم في البئر ونحوها )** ذكر فيه حديث عبد الله — وهو ابن مسعود — في نزول قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ وفيه قول الأشعث « في نزلت ، وفي رجل خاصمته في بئر » وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب الأيمان والنذور » قال ابن بطال : هذا الحديث حجة في أن حكم الحاكم في الظاهر لا يحل الحرام ولا يبيح المحظور ، لأنه صلى الله عليه وسلم حذر أمته عقوبة من اقتطع من حق أخيه شيئاً يمين فاجرة ، والآية المذكورة من أشد وعيد جاء في القرآن ، فيؤخذ من ذلك أن من تحيل على أخيه وتوصل إلى شيء من حقه بالباطل فإنه لا يحل له لشدة الإثم فيه ، قال ابن المنير : وجه دخول هذه الترجمة في القصة مع أنه لا فرق بين البئر والدار والعبد حتى ترجم على البئر وحدها ، أنه أراد الرد على من زعم أن الماء لا يملك ، فحقق بالترجمة أنه يملك لوقوع الحكم بين المتخاصمين فيها ، انتهى . وفيه نظر من وجهين أحدهما : أنه لم يقتصر في الترجمة على البئر بل قال ونحوها ، والثاني : لو اقتصر لم يكن فيه حجة على من منع بيع الماء لأنه يجوز بيع البئر ولا يدخل الماء ، وليس في الخبر تصريح بالماء فكيف يصح الرد .

### باب القضاء في قليل المال وكثيره سواء

وقال ابن عيينة عن ابن شبرمة : القضاء في قليل المال وكثيره سواء .

[٧١٨٥] ٦٩٢٤ - نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن زينب بنت أبي سلمة عن أمها أم سلمة قالت : سمع النبي صلى الله عليه جلبة خصام عند بابي ، فخرج عليهم فقال : « إنما أنا بشر ، وإنه يأتيني الخصم فلفل بعضاً أن يكون أبلغ من بعض أقضي له بذلك وأحسب أنه صادق ، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من نار ، فليأخذها أو ليدعها » .

**قوله ( باب ) بالتونين ( القضاء في قليل المال وكثيره سواء )** قال ابن المنير : كأنه خشي غائلة لتخصيص في الترجمة التي قبل هذه « فترجم بأن القضاء عام في كل شيء : قل أو جل » ثم ذكر فيه حديث سلمة المذكور قبل بباب ، لقوله فيه فمن قضيت له بحق مسلم وهو يتناول القليل والكثير ، وكأنه أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال « إن للقاضي أن يستتيب بعض من يريد في بعض الأمور دون بعض ، بحسب قوة معرفته ونفاذ كلمته في ذلك » وهو منقول عن بعض المالكية ، أو على من قال : « لا يجب اليمين إلا في قدر معين من المال ، ولا تجب في الشيء التافه أو على من كان من القضاة لا يتعاطى الحكم في الشيء التافه ، بل إذا رفع إليه رده إلى نائبه مثلاً » قاله ابن المنير ، قال : وهو نوع من الكبر ، والأول أليق بمراد البخاري .

**قوله ( وقال ابن عيينة )** هو سفيان الهلالي ( عن ابن شبرمة ) هو عبد الله الضبي ( القضاء في قليل المال وكثيره سواء ) ولم يقع لي هذا الأثر موصولاً .

### باب يَبِيعُ الْإِمَامُ عَلَى النَّاسِ أَمْوَالَهُمْ وَضِيَاعَهُمْ

وقد باع النبي صلى الله عليه مدبراً من نعيم بن النحام .

[٧١٨٦] ٦٩٢٥- قال ابن نمير قال ثنا محمد بن بشر قال نا إسماعيل قال ثنا سلمة بن كهيل عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال : بلغ النبي صلى الله عليه أن رجلاً من أصحابه أعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له مالٌ غيره ، فباعه بثمانمائة درهم ثم أرسل بثمنه إليه .

قوله ( باب يبيع الإمام على الناس أموالهم وضياعهم ) قال ابن المنير : « أضاف البيع إلى الإمام ليشير إلى أن ذلك يقع في مال السفينة أو في وفاء دين الغائب أو من يمتنع أو غير ذلك » ليتحقق أن للإمام التصرف في عقود الأموال في الجملة .

قوله ( وقد باع النبي صلى الله عليه وسلم مدبراً من نعيم بن النحام ) قال ابن المنير : ذكر في الترجمة لضياع ولم يذكر إلا بيع العبد ، فكأنه أشار إلى قياس العقار على الحيوان ثم أسند حديث جابر قال « بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً من أصحابه أعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له مال غيره ، فباعه بثمانمائة درهم ثم رسل بثمنه إليه » وقد مضى شرحه في « كتاب العتق » ووقع هنا للكشميني « عن دين » بفتح الدال وسكون التحتانية بعدها نون ، بدل قوله « عن دبر » بضم الدال والموحدة بعدها راء ، والثاني هو المعروف والمشهور في الروايات كلها والأول تصحيف ، قال المهلب : إنما يبيع الإمام على الناس أموالهم إذا رأى منهم سفهاً في أموالهم ؛ وأما من ليس بسفيه فلا يباع عليه شيء من ماله إلا في حق يكون عليه ، يعني إذا امتنع من أداء الحق وهو كما قال : لكن قصة بيع المدبر ترد على هذا الحصر وقد أجاب عنها « بأن صاحب المدبر لم يكن له مال غيره ، فلما رآه أنفق جميع ماله ؛ وأنه تعرض بذلك للتهلكة نقض عليه فعله ولو كان لم ينفق جميع ماله لم ينقض فعله » كما قال للذي كان يخدع في البيوع « قل لا خلافة » لأنه لم يفوت على نفسه جميع ماله انتهى . فكأنه كان في حكم السفية « فلذلك باع عليه ماله » والله أعلم .

### باب مَنْ لَمْ يَكْتَرِثْ بَطْعَنَ مَنْ لَا يَعْلَمُ فِي الْأُمَرَاءِ

[٧١٨٧] ٦٩٢٦- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا عبد العزيز بن مسلم قال نا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر قال : بعث رسول الله صلى الله عليه بعثاً وأمر عليهم أسامة بن زيد فطعن في إمارته ، وقال : « إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبله . وأيم الله إن كان خليقاً للإمارة ، وإن كان لمن أحب الناس إلي ، وإن هذا لمن أحب الناس إلي بعده » .

قوله ( باب من لم يكثرث بطعن من لا يعلم في الأمراء حديثاً ) أي « لم يلتفت » وزنه ومعناه وهو افتعال من « الكثرث » بفتح أوله وسكون ثانية وآخره مثلثة ، وهو « المشقة » ويستعمل نفية في موضع عدم المبالاة . قال المهلب : معنى هذه الترجمة ، أن الطاعن إذا لم يعلم حال المطعون عليه فرماه بما ليس فيه « لا يعباً بذلك الطعن ولا يعمل به » وقيدته في الترجمة « بمن لا يعلم » إشارة إلى أن « من طعن بعلم أنه يعمل به فلو طعن بأمر محتمل كان ذلك راجعاً إلى رأى الإمام » وعلى هذا ينتزل فعل عمر مع سعد حتى عزله مع براءته بما

رماه به أهل الكوفة ، وأجاب المهلب « بأن عمر لم يعلم من مغيب سعد ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم من زيد وأسامة » يعنى فكان سبب عزله قيام الاحتمال ، وقال غيره « كان رأى عمر احتمال أخف المفسدين » فرأى أن عزل سعد أسهل من فتنة يثيرها من قام عليه من أهل تلك البلد ، وقد قال عمر : فى وصيته « لم أعزله لضعف ولا لخيانة » وقال ابن المنير « قطع النبي صلى الله عليه وسلم بسلامة العاقبة فى إمرة أسامة ، فلم يلتفت لطعن من طعن » وأما عمر فسلك سبيل الاحتياط لعدم قطعه بمثل ذلك ، وذكر حديث ابن عمر « فى بعث أسامة » وقد تقدم شرحه مستوفى فى أواخر الوفاة النبوية من « كتاب المغازى » .

قوله ( فطعن فى إمارته ) بضم الطاء على البناء للمجهول ، وقوله « إن تطعنوا فى إمارته فقد كنتم تطعنون فى إمارة أبيه » أى إن طعنتم فيه فأخبركم بأنكم طعنتم من قبل فى أبيه ، والتقدير « إن تطعنوا فى إمارته فقد أتمتم بذلك » لأن طعنكم بذلك ليس حقاً كما كنتم تطعنون فى إمارة أبيه وظهرت كفايته وصلاحيته للإمارة ، وأنه كان مستحقاً لها فلم يكن لطعنكم مستند ، فلذلك لا اعتبار بطعنكم فى إمارة ولده ، ولا التفات إليه وقد قيل « إنما طعنوا فيه لكونه مولى » وقيل « إنما كان الطاعن فيه من ينسب إلى النفاق » وفيه نظر ، لأن من جملة من سمى ممن طعن فيه عياش بتحتانية وشين معجزة ابن أبى ربيعة المخزومي ، وكان من مسلمة الفتح لكنه كان من فضلاء الصحابة ، فعلى هذا فالخطاب بقوله « إن تطعنوا لعموم الطاعنين » سواء اتحد الطاعن فيهما أم اختلف ، وقوله « إن كان خليفاً » أى مستحقاً وقوله « للإمرة » بكسر الهمزة ، وفى رواية الكشميهنى « للإمارة » وهما بمعنى

### باب الألد الخصم

وهو الدائم فى الخصومة ، لدأ : أعوجا . ألد : أعوج .

[٧١٨٨] ٦٩٢٧ - فامسدد قال نايحيى بن سعيد عن ابن جريج سمعت ابن أبى مليكة يحدث عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه : « أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم » .

قوله ( باب الألد الخصم ) بفتح المعجمة وكسر الصاد المهملة ، وقد تقدم بيان المراد به فى « كتاب المظالم » وفى تفسير سورة البقرة ، وقوله « وهو الدائم فى الخصومة » من تفسير المصنف ، ويحتمل أن يكون المراد « الشديد الخصومة » فإن الخصم من صيغ المبالغة فيحتمل الشدة ويحتمل الكثرة ، وقوله « لدأ » عوجاً ، وقع فى رواية الكشميهنى « ألد » أعوج وهو يرد على ابن المنير حيث صحف هذه اللفظة فقال : قوله « إدأ » عوجاً ، لا أعلم لهذا فى هذه الترجمة وجهاً إلا إن كان أراد أن « الألد » مشتق من اللدد ، وهو الأعوجاج والانحراف عن الحق ، وأصله من « اللديد » وهو جانب الوادى ويطلق على جانب الفم ، ومنه « اللدود » وهو صب الدواء منحرفاً عن وسط الفم إلى جانبه ، فأراد أن يبين أن العوج يستعمل فى المعانى كما يستعمل فى الأعيان فمن استعماله فى المعانى « اللدود والإد » وهو قوله تعالى « لقد جئتم شيئاً إدأ » أى شيئاً منحرفاً عن الصواب ومعوجاً عن سمة الاعتدال . قلت : ولم أرها فى شيء من نسخ البخارى هنا إلا باللام ، وقد تقدم فى تفسير سورة مريم نقله عن ابن عباس أنه قال « إدأ عظيماً » وعن مجاهد أنه قال « لدأ عوجاً » وذكرت هناك من وصلهما ، ووجدت فى تفسير عبد بن حميد من طريق معمر عن قتادة فى قوله تعالى « قوموا لدأ » قال جدلاً بالباطل ، ومن طريق سليمان التيمي عن قتادة قال : « الجدل : الخصم » ومن طريق مجاهد

قال « لا يستقيمون » وهذا نحو قوله « عوجاً » وأسند ابن أبي حاتم من طريق إسماعيل ابن أبي خالد عن أبي صالح في قوله « وتنذر به قوماً لئلا » قال « عوجاً عن الحق » وهو بضم العين وسكون الواو وفيه تقوية لما وقع في نسخ الصحيح « واللد » بضم اللام وتشديد الدال ، جمع ألد وقد أسند ابن أبي حاتم عن الحسن أنه قال « اللد : الخصم » وكأنه تفسير باللازم لأن من اعوج عن الحق كان كأنه لم يسمع وعن محمد بن كعب قال « الألد : الكذاب » وكأنه أراد أن من يكثر المخاصمة يقع في الكذب كثيراً ، وتفسير « الألد بالأعوج » على ما وقع عند الكشميني يحمل على انحرافه عن الحق وتفسير « الألد بالشديد الخصومة » لأنه كلما أخذ عليه جانب من الحجة أخذ في آخر أو لأعماله ليديه ، وهما جانباً فمه في المخاصمة ، وقال أبو عبيدة في « كتاب المجاز » في قوله « قوماً لئلا » واحدهم ألد « وهو الذي يدعى الباطل ولا يقبل الحق » وذكر حديث عائشة في « الألد » وقد سبق شرحه وقوله « أبغض الرجال » لمخ قال الكرمانى « الأبغض هو الكافر » فمعنى الحديث « أبغض الرجال الكفار » الكافر : المعاند أو بعض الرجال المخاصمين . قلت : والثاني هو المعتمد وهو أعم من أن يكون كافراً أو مسلماً ، فإن كان كافراً فأفعل التفضيل في حقه على حقيقتها في العموم ، وإن كان مسلماً فسبب البغض أن كثرة المخاصمة تفضي غالباً إلى ما يذم صاحبه أو يخص في حق المسلمين بمن خاصم في باطل ويشهد للأول حديث « كفى بك إثماً أن لاتزال مخاصماً » أخرجه الطبراني عن أبي أمامة بسند ضعيف وورد الترغيب في ترك المخاصمة ، فعند أبي داود من طريق سليمان بن حبيب عن أبي أمامة رفعه « أنا زعيم بيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وإن كان محقاً » وله شاهد عند الطبراني من حديث معاذ بن جبل « والربض » بفتح الراء والموحدة بعدها ضاد معجمة « الأسفل »

### باب إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو رد

[٧١٨٩] ٦٩٢٨- نا محمود قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر... ح. وحدثني أبو عبد الله نعيم بن حماد قال نا عبد الله قال أنا معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: بعث النبي صلى الله عليه وآله خالداً بن الوليد إلى بني جذيمة، فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا فقالوا: صباناً صباناً، فجعل خالد يقتل ويأسر، ودفع إلى كل رجل منا أسيرة، فأمر كل رجل منا أن يقتل أسيرة. فقلت: والله لا أقتل أسيري، ولا يقتل رجل من أصحابي أسيرة، فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله قال: «اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد». مرتين.

قوله (باب إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو رد) أي مردود .

قوله (حدثنا محمود) هو ابن غيلان ، وقوله « وحدثني أبو عبد الله نعيم بن حماد » كذا لأبي ذر عن ابن عمر ، ولغيره قال أبو عبد الله وهو المصنف « حدثني نعيم » وساق غير أبي ذر أيضاً السند إلى قوله عن ابن عمر بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالداً ووقع في رواية عبد الرزاق بسنده إلى سالم — وهو ابن عبد الله بن عمر — عن أبيه ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في المغازي في « باب بعث خالد إلى بني جذيمة » والغرض منه قوله صلى الله عليه وسلم « اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد » يعني من قتله الذين قالوا : صباناً قبل أن يستفسرهم عن مرادهم بذلك القول ، فإن فيه إشارة إلى تصويب فعل ابن عمر ومن تبعه في تركهم متابعة

خالد على قتل من أمرهم بقتلهم من المذكورين به وقال الخطائي : الحكمة في تبرئه صلى الله عليه وسلم من فعل خالد مع كونه لم يعاقبه على ذلك لكونه مجتهداً أن يعرف أنه لم يأذن له في ذلك خشية أن يعتقد أحد أنه كان بإذنه ، ولينزجر غير خالد بعد ذلك عن مثل فعله اهـ ملخصاً ، وقال ابن بطال : الإثم وإن كان ساقطاً عن المجتهد في الحكم إذا تبين أنه بخلاف جماعة أهل العلم ، لكن الضمان لازم للمخطئ عند الأكثر مع الاختلاف ، هل يلزم ذلك عاقلة الحاكم أم بيت المال ، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في « كتاب الديات » والذي يظهر : أن التبرأ من الفعل لا يستلزم إثم فاعله ولا الزامه الغرامة ، فإن إثم المخطئ مرفوع وإن كان فعله ليس بمحمود .

### باب الإمام يأتي قوماً فيُصلح بينهم

[٧١٩٠] ٦٩٢٩- فابو النعمان قال نا حماد بن زيد قال نا أبو حازم المدني عن سهل بن سعد الساعدي قال : كان قتال بين بني عمرو ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه ، فصلى الظهر ثم أتاهم ليُصلح بينهم ، فلما حضرت صلاة العصر فأذن وأقام ، وأمر أبابكر فتقدم ، وجاء النبي صلى الله عليه وأبوبكر في الصلاة فشق الناس حتى قام خلف أبي بكر فتقدم في الصف الذي يليه ، قال : وصفح القوم ، وكان أبوبكر إذا دخل في الصلاة لم يلتفت حتى يفرغ ، فلما رأى التصفيح لا يمسك عليه التفت فرأى النبي صلى الله عليه خلفه ، فأومأ إليه النبي صلى الله عليه بيده أن أمضه - وأومأ بيده هكذا - ولبت أبوبكر هنيةً فحمد الله على قول النبي صلى الله عليه ثم مشى القهقري فلما رأى النبي صلى الله عليه ذلك تقدم فصلى بالناس . فلما قضى صلاته قال : « يا أبابكر ، ما منعك إذ أومأت إليك أن لا تكون مضيت ؟ » قال : لم يكن لابن أبي قحافة أن يؤم النبي صلى الله عليه . وقال للقوم : « إذا رابكم أمر فليُسبح الرجال وليُصفح النساء » .

قوله ( باب الإمام يأتي قوماً فيُصلح بينهم ) في رواية الكشمهيني « ليُصلح » باللام بدل الفاء .

قوله ( كان قتال بين بني عمرو ) في رواية مالك عن أنى حازم الماضية في أبواب الإمامة « أن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليُصلح بينهم » وقد تقدم شرحه مستوفى هناك وذكره هناك بلفظ « فليُصفق والتصفيق » ووقع هنا بلفظ « فليُصفح والتصفيح » وهما بمعنى وقوله في هذه الطريق « فلما حضرت صلاة العصر فأذن وأقام » قال الكرماني جواب الفاء في قوله « فلما » محذوف سواء كانت لما شرطية أو ظرفية والتقدير « جاء المؤذن » قلت : إنما اختصره البخاري وقد أخرجه أبو داود عن عمرو بن عوف عن حماد فقال فيه بعد قوله « ثم أتاهم ليُصلح بينهم فقال لبلال إن حضرت صلاة العصر ولم أتك فمر أبا بكر فليُصل بالناس » فلما حضرت العصر أذن لبلال ثم أقام » فذكره ، وقوله « أن أمضه » فعل أمر بالمضي والماء للسكت ، وقوله « هكذا » أى إشارة إليه بالكث في مكانه ، وقوله « يحمد الله » في روايه الكشمهيني « فحمد الله » بالفاء بدل التحتانية وفي قوله « لم يكن لابن أبي قحافة » هضم لنفسه وتواضع حيث لم يقل لى ولا لأبى بكر وعادة العرب إذا عظمت الرجل ذكرته بابيحه وكنيته أو لقبه ، وفي غير ذلك تنسبه إلى أبيه ولا تسميه ، قال ابن المنير : فقه الترجمة التنبيه على جواز مباشرة الحاكم الصلح بين الخصوم ولا يعد ذلك تصحيحاً في



الحكم ، وعلى جواز ذهاب الحاكم إلى موضع الخصوم للفصل بينهم إما عند عظم الخطب وإما ليكشف ما لا يحاط به إلا بالمعينة ، ولا يعد ذلك تخصيصاً ولا تمييزاً ولا وهنا .

( تنبيه ) : وقع في نسخة الصغاني في آخر هذا الحديث قال أبو عبد الله لم يقل هذا الحرف « يا بلال فمر أبا بكر ، غير حماد .

بَابُ يُسْتَحَبُّ لِلْكَاتِبِ أَنْ يَكُونَ أَمِينًا عَاقِلًا

[٧١٩١] ٦٩٣٠- حدثنا محمد بن عبيد الله أبو ثابت قال نا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت قال : بعث إلي أبو بكر مقتل أهل اليمامة وعنده عمر ، فقال أبو بكر : إن عمر أتاني فقال : إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن وإني أخشى أن يستحر القتل بقراء القرآن في المواطن كلها فيذهب قرآن كثير ، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن . قلت : كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه ؟ فقال عمر : هو والله خير . فلم يزل عمر يراجعني في ذلك حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر عمر ورأيت في ذلك الذي رأى عمر قال زيد : قال أبو بكر : وإني رجل شاب عاقل لا نتهمك ، قد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه ، فتتبع القرآن واجمعه . قال زيد : فوالله لو كلفني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما كلفني من جمع القرآن . قلت : كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه ؟ قال أبو بكر : هو والله خير ، فلم يزل يحب مراجعتي حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر ، ورأيت في ذلك الذي رأيت ، فتتبع القرآن أجمعه من العُسب والرقاع واللخاف وصدور الرجال فوجدت آخر سورة التوبة : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ إلى آخرها مع خزيمة بن ثابت - أو أبي خزيمة - فألحقها في سورتها . وكانت الصحف عند أبي بكر حياته حتى توفاه الله ، ثم عند عمر حياته حتى توفاه الله ، ثم عند حفصة بنت عمر . قال محمد بن عبيد الله : اللخاف يعني الخزف .

قوله ( باب يستحب للكاتب أن يكون أميناً عاقلاً ) أى كاتب الحكم وغيره ، ذكر فيه حديث زيد بن ثابت في قصته مع أبي بكر وعمر في جمع القرآن ، وقد تقدم شرحه مستوفى في فضائل القرآن ، والغرض منه قول أبي بكر لزيد « إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك » وقوله في آخره قال « محمد بن عبيد الله » بالصغير وهو شيخ البخاري الذي روى عنه هذا الحديث فسر « اللخاف » التي ذكرت في هذا الحديث ، وهي بكسر اللام وتخفيف الخاء المعجمة بالخزف ، وهي بفتح الخاء المعجمة والزاي بعدها فاء ، وقد تقدم بيان الاختلاف في تفسيرها هناك ، وحكى ابن بطلان عن المهلب « أن العقل أصل الخلال المحمود » لأنه لم يصف زيدا بأكثر من العقل وجعله سبباً لا ثباته ورفع التهمة عنه . قلت : وليس كما قال فإن أبا بكر ذكر عقب الوصف المذكور « وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم » فمن ثم اكتفى بوصفه « بالعقل » لأنه لو لم تثبت أمانته وكفايته وعقله لما استكتبه النبي صلى الله عليه وسلم الوحي وإنما وصفه « بالعقل وعدم الاتهام » دون ما عداها إشارة إلى استمرار ذلك له ، وإلا فمجرد قوله « لا نتهمك » مع قوله « عاقل » لا يكفي في ثبوت الكفاية والأمانة فكم من بارع في العقل والمعرفة وجدت منه الخيانة قال وفيه « اتخاذ الكاتب للسلطان والقاضي » وأن من سبق له علم بأمر يكون أولى به من غيره إذا وقع ، وعند البيهقي

بسند حسن عن عبد الله بن الزبير « أن النبي صلى الله عليه وسلم استكتب عبد الله بن الأرقم ، فكان يكتب له إلى الملوك فبلغ من أمانته عنده أنه كان يأمره أن يكتب ويختم ولا يقرؤه ، ثم استكتب زيد بن ثابت فكان يكتب الوحي ويكتب إلى الملوك ، وكان إذا غابا كتب جعفر بن أبي طالب وكتب له أيضاً أحياناً جماعة من الصحابة » ومن طريق عياض الأشعري عن أبي موسى « أنه استكتب نصرانياً فأنثره عمر » وقرأ ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ﴾ الآية . فقال أبو موسى « والله ما توليته وإنما كان يكتب » فقال : « أما وجدت في أهل الإسلام من يكتب لا تدنهم إذ أقصاهم الله ، ولا تأمنهم إذ خونهم الله ، ولا تعزمهم بعد أن ذلهم الله »

### ب) كتاب الحاكم إلى عماله ، والقاضي إلى أمثاله

[٧١٩٢] ٦٩٣١- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي ليلى ... ح . ونا إسماعيل قال ني مالك عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حثمة أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحبيصة خرجا إلى خيبر من جهد أصابهم ، فأخبر محبيصة أن عبد الله قتل وطرح في فقير - أو عين - فأتى يهود فقال : أنتم والله قتلتموه . قالوا : ما قتلناه والله . ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم فأقبل هو وأخوه حويصة - وهو أكبر منه - وعبد الرحمن بن سهل ، فذهب ليتكلم - وهو الذي كان بخيبر - فقال محبيصة : « كبر كبر » يريد السن . فتكلم حويصة ، ثم تكلم محبيصة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه : « إما أن يدؤا صاحبكم ، وإما أن يؤذنوا بحرب » ، فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم به ، فكتب : ما قتلناه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه حويصة ومحبيصة وعبد الرحمن : « أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم ؟ » فقالوا : لا . قال : « أفتحلف لكم يهود ؟ » قالوا : ليسوا بمسلمين ، فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه من عنده مائة ناقة حتى أدخلت الدار . قال سهل : فركضتني منها ناقة .

**قوله ( باب كتاب الحاكم ، إلى عماله )** بضم العين وتشديد الميم جمع عامل ، وهو الوالي على بلد مثلاً لجمع خراجها أو زكواتها أو الصلاة بأهلها أو التأمر على جهاد عدوها .

**قوله ( والقاضي إلى أمثاله )** أي الذين يقيمهم في ضبط أمور الناس ذكر فيه حديث سهل بن أبي حثمة في قصة عبد الله بن سهل وقتله بخيبر وقيام حويصة ومن معه في ذلك ، والغرض منه قوله فيه « فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم - أي إلى أهل خيبر - به » أي بالخبر الذي نقل إليه ، وقد تقدم بيانه مع شرح الحديث في « باب القسامة » وقوله هنا « فكتب » ما قتلناه ، في رواية الكشميهني « فكتبوا » بصيغة الجمع وهو أولى ووجه الكرماني الأول بأن المراد به « الحى المسمى باليهود » قال وفيه تكلف . قلت : وأقرب منه أن يراد « الكاتب عنهم » لأن الذى يباشر الكتابة إنما هو واحد فالتقدير « فكتب كاتبهم » قال ابن المنير : ليس في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم كتب إلى نائبه ولا إلى أمينه وإنما كتب إلى الخصوم أنفسهم لكن يؤخذ من مشروعية مكانته الخصوم والبناء على ذلك جواز مكاتبة النواب والكتاب في حق غيرهم بطريق الأولى

### باب هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً وحده للنظر في الأمر؟

[٧١٩٣] ٦٩٣٢- فأدّم قال نا ابن أبي ذئب قال نا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني قالا: جاء أعرابي فقال: يا رسول الله، أقض بيننا بكتاب الله، فقام خصمه فقال: صدق فاقض بيننا بكتاب الله. فقال الأعرابي: إن ابني كان عسيفاً على هذا فزنى بامرأته، فقالوا: إن على ابنك الرجم، ففديت ابني منه بمائة من الغنم ووليدة. ثم سألت أهل العلم فقالوا: إنما على ابنك جلد مائة وتغريب عام. فقال النبي صلى الله عليه: «لأقضين بينكما بكتاب الله، أما الوليدة والغنم فرد عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام. وأما أنت يا أنيس - لرجل - فاغد على امرأة هذا فارجمها». فغدا عليها أنيس فرجمها.

قوله (باب هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً وحده للنظر في الأمور) كذا للأكثر وفي رواية المستمل والكشمهني «ينظر» وكذا عند أبي نعيم ذكر فيه حديث أني هريرة وزيد بن خالد في «قصة العسيف» وقد مضى شرحه مستوفى والغرض منه قوله عليه الصلاة والسلام «واغد يا أنيس على امرأة هذا» وقد تقدم الاختلاف في أن أنيساً كان حاكماً أو مستخيراً، والحكمة في إيراده الترجمة بصيغة الاستفهام الإشارة إلى خلاف محمد ابن الحسن فإنه قال «لا يجوز للقاضي أن يقول أقر عندى فلان بكذا لشيء يقضى به عليه من قتل أو مال أو عتق أو طلاق، حتى يشهد معه على ذلك غيره» وادعى أن مثل هذا الحكم الذى فى حديث الباب خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم. قال «وينبغي أن يكون فى مجلس القاضي أبدأ عدلان يسمعان من يقر ويشهدان على ذلك فينفذ الحكم بشهادتهما» نقله ابن بطال وقال المهلب: فيه حجة لما لك فى جواز إنفاذ الحاكم رجلاً واحداً فى الأعدار، وفى أن يتخذ واحداً يثق به يكشف عن حال الشهود فى السر، كما يجوز قبول الفرد فيما طريقه الخبر لا الشهادة، قال: وقد استدل به قوم فى جواز تنفيذ الحكم دون إعدار إلى المحكوم عليه؛ قال: وهذا ليس بشيء، لأن الإعدار يشترط فيما كان الحكم فيه بالينة، لا ما كان بالإقرار كما فى هذه القصة، لقوله «فإن اعترفت» قلت: وقد تقدم شيء من مسألة الإعدار عند شرح هذا الحديث

### باب ترجمة الحكام، وهل يجوز ترجمان واحد؟

[٧١٩٥] ٦٩٣٣- وقال خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه أمره أن يتعلم كتاب اليهودية، حتى كتبت للنبي صلى الله عليه كتبه، وأقرأته كتبهم إذا كتبوا إليه. قال عمر - وعنده علي وعبد الرحمن وعثمان - : «ماذا تقول هذه؟» قال عبد الرحمن بن حاطب: فقلت: تخبرك بصاحبها الذي صنع بها. وقال أبو جمر: كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس. وقال بعض الناس: لا بد للحاكم من مترجمين.

[٧١٩٦] ٦٩٣٤- فأبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس أخبره أن أباسفيان بن حرب أخبره أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش، ثم قال لترجمانه: قل لهم إني سائل هذا، فإن كذبنى فكذبوه - فذكر الحديث - فقال لترجمان: قل له: إن كان ما تقول حقاً فسيملك موضع قدمي هاتين.

قوله ( باب ترجمة الحكم ) في رواية الكشميني « الحاكم » بالإفراد .

قوله ( وهل يجوز ترجمان واحد ) يشير إلى الاختلاف في ذلك فلاكتفاء بالواحد قول الحنفية ورواية عن أحمد واختارها البخاري وابن المنذر وطائفة ، وقال الشافعي وهي الرواية الراجحة عند الحنابلة « إذا لم يعرف الحاكم لسان الخصم ، لم يقبل فيه إلا عدلين » لأنه نقل ما خفى على الحاكم إليه فيما يتعلق بالحكومة فيشترط فيه العدل كالشهادة ، ولأنه أخبر الحاكم بما لم يفهمه فكان كقتل الإقرار إليه من غير مجلسه .

قوله ( وقال خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت ) هو أبوه .

قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يتعلم ) . « كتاب لليهود » في رواية الكشميني « اليهودية » بزيادة النسبة والمراد بالكتاب « الخط » .

قوله ( حتى كتبت للنبي صلى الله عليه وسلم كتبه ) يعني إليهم ( وأقرأته كتبهم ) أى التى يكتبونها إليه ، وهذا التعليق من الأحاديث التى لم يخرجها البخارى إلا معلقة وقد وصله مطولاً في « كتاب التاريخ » عن إسماعيل ابن أبى أويس ، حدثنى عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد قال « أتى نبي صلى الله عليه وسلم مقدمة المدينة فأعجب نبي ، فقيل له : هذا غلام من بنى النجار قد قرأ فيما أنزل الله عليك بضع عشرة سورة فاستقرأني فقرأت « ق » فقال لي : تعلم كتاب يهود ، فأني ما آمن يهود على كتابي فتعلمته في نصف شهر ، حتى كتبت له إلى يهود وأقرأ له إذا كتبوا إليه » ووقع لنا بعلو في فوائد الفاكهي عن ابن أبى ميسرة حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه فذكره وفيه « فما مر بي سوى خمس عشرة ليلة حتى تعلمته » وأخرجه أبو داود والترمذي من رواية عبد الرحمن بن أبى الزناد قال الترمذي : حسن صحيح ؛ وقد رواه الأعمش عن ثابت بن عبيد عن زيد بن ثابت « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يتعلم السريانية » . قلت : وهذه الطريق وقعت لي بعلو في فوائد هلال الحفار قال : حدثنا الحسين ابن عياش ، حدثنا يحيى بن أيوب بن السري ، حدثنا جرير عن الأعمش فذكره وزاد « فتعلمتها في سبعة عشر يوماً » وأخرجه أحمد وإسحق في « مسنديهما » وأبو بكر بن أبى داود في « كتاب المصاحف » من طريق الأعمش وأخرجه أبو يعلى من طريقه وعنده « إني أكتب إلى قوم فأخاف أن يزيدوا عليّ وينقصوا فتعلم السريانية » فذكره وله طريق أخرى أخرجه ابن سعد ، وفي كل ذلك رد على من زعم أن عبد الرحمن بن أبى الزناد تفرد به ، نعم لم يروه عن أبيه عن خارجة إلا عبد الرحمن فهو تفرد نسبي ، وقصة ثابت يمكن أن تتحد مع قصة خارجة « بأن من لازم تعلم كتابة اليهودية تعلم لسانهم ولسانهم السريانية . لكن المعروف أن لسانهم العبرانية فيحتمل أن زيداً تعلم اللسانين لاحتياجه إلى ذلك » وقد اعترض بعضهم على ابن الصلاح ومن تبعه في أن الذى يجزم به البخارى يكون على شرط الصحيح ، وقد جزم بهذا مع أن عبد الرحمن بن أبى الزناد قد قال فيه ابن معين « ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث ، ليس بشيء » وفي رواية عنه « ضعيف » وعنه « هو دون الدراوردي » وقال يعقوب بن شبة « صدوق وفي حديثه ضعف » سمعت على بن المديني يقول « حديثه بالمدينة مقارب وبالعراق مضطرب » وقال صالح بن أحمد عن أبيه « مضطرب الحديث » وقال عمرو بن على

نحو قول علي ، وقال « كان عبد الرحمن بن مهدي يحط على حديثه » وقال أبو حاتم والنسائي « لا يحتج بحديثه » ووثقه جماعة غيرهم كالعجلي والترمذي فيكون غاية أمره أنه « مختلف فيه » فلا يتجه الحكم بصحة ما ينفرد به بل غايته أن يكون حسناً ، وكنت سألت شيخى الإمامين العراقي والبلقيني عن هذا الموضع فكتب لي كل منهما بأنهما « لا يعرفان له متابعا » وعولا جميعاً على أنه عند البخارى « ثقة » فاعتمده وزاد شيخنا العراقي أن صحة ما يجزم به البخارى لا يتوقف أن يكون على شرطه وهو تنقيب جيد ، ثم ظفرت بعد ذلك بالمتابع الذى ذكرته فانتفى الاعتراض من أصله والله الحمد .

**قوله ( وقال عمر )** أى ابن الخطاب ( وعنده علي ) أى ابن أبى طالب ( وعبد الرحمن ) أى ابن عوف ( وعثمان ) أى ابن عفان ( ماذا تقول هذه ) أى المرأة التى وجدت حبلى ( قال عبد الرحمن بن حاطب فقلت : تخبرك بصاحبها الذى صنع بها ) وصله عبد الرزاق وسعيد بن منصور من طرق عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه نحوه .

**قوله ( وقال أبو جهرة كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس )** هذا طرف من حديث أخرجه المؤلف في « العلم » من رواية شعبة عن أى جمرة فذكره وبعده فقال « إن وفد عبد القيس أتوا النبي صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث فى قصتهم وهو عند النسائي بزيادة بعد قوله « وبين الناس فأتته امرأة فسألته عن نبذ الجرج فنهى عنه وقال إن وفد عبد القيس » الحديث .

**قوله ( وقال بعض الناس لا بد للحاكم من مترجمين )** نقل صاحب المطالع أنها رويت بصيغة الجمع وبصيغة الثنية ، ووجه الأول : بأن الألسنة قد تكثر فيحتاج إلى تكثير المترجمين . قلت : والثاني هو المعتمد ، والمراد « ببعض الناس » محمد بن الحسن فإنه الذى « اشترط أن لا بد فى الترجمة من اثنين ونزلها منزلة الشهادة وخالف أصحابه الكوفيين » ووافقه الشافعى فتعلق بذلك مغلطاي فقال : فيه رد لقول من قال : إن البخارى إذا قال . قال بعض الناس يريد الحنفية وتعقبه الكرماني فقال : يحمل على الأغلب أو أراد هنا بعض الحنفية لأن محمداً قائل بذلك ولا يمنع ذلك أن يوافقه الشافعى كما لا يمنع أن يوافق الحنفية فى غير هذه المسألة بعض الأئمة ، ثم ذكر طرفاً من حديث أى سفيان فى قصة هرقل ، وقد أخرجه فى بدء الوحى بهذا السند مطولاً والغرض منه . قوله « ثم قال لترجمانه قل له » إلخ . قال ابن بطال : لم يدخل البخارى حديث هرقل حجة على جواز الترجمان المشترك ، لأن ترجمان هرقل كان على دين قومه ، وإنما أدخله ليدل على أن الترجمان كان مجرى عند الأئمة مجرى الخير لا مجرى الشهادة . وقال ابن المنير : وجه الدليل من قصة هرقل مع أن فعله لا يحتاج به أن مثل هذا صواب من رأيه لأن كثيراً مما أورده فى هذه القصة صواب موافق للحق ، فموضع الدليل تصويب حملة الشريعة لهذا وأمثاله من رأيه وحسن تفظنه ومناسبة استدلاله وإن كان غلبت عليه الشقاوة ، انتهى . وتكملة هذا أن يقال : « يؤخذ من صحة استدلاله فيما يتعلق بالنبوة والرسالة أنه كان مطلعاً على شرائع الأنبياء » فتحمل تصرفاته على وفق الشريعة التى كان متمسكاً بها ، كما سأذكره من عند الكرماني ، والذى يظهر لى أن مستند البخارى تقرير ابن عباس وهو من الأئمة الذين يقتدى بهم على ذلك ؛ ومن ثم احتج باكتفائه بترجمة أى جمرة له ، فالأثران راجعان لابن عباس أحدهما من تصرفه والآخر من تقريره ، وإذا انضم إلى ذلك فعل عمر ومن معه من الصحابة ولم ينقل عن غيرهم خلافة قويت الحجة ؛ ولما نقل الكرماني كلام

ابن بطل تعقبه بأن قال « أقول وجه الاحتجاج أنه كان يعنى هرقل نصرانياً ، وشرع من قبلنا حجة لنا ما لم ينسخ » قال وعلى قول من قال : أنه أسلم ، فالأمر ظاهر . قلت : بل هو أشد إشكالاً لأنه لا حجة في فعله عند أحد إذ ليس صحابياً ولو ثبت أنه أسلم فالمعتمد ما تقدم ، والله أعلم . قال ابن بطل : « أجاز الأكثر ترجمة واحد » وقال محمد بن الحسن « لا بد من رجلين أو رجل وامرأتين » وقال الشافعي « هو كالبينة » وعن مالك روايتان قال : وحجة الأول ترجمة زيد بن ثابت وحده للنبي صلى الله عليه وسلم وأنى جمرة لابن عباس وأن الترجمان لا يحتاج إلى أن يقول أشهد بل يكفيه مجرد الإخبار وهو تفسير ما يسمعه من الذى يترجم عنه ونقل الكرايسى عن مالك والشافعي « الاكتفاء بترجمان واحد » وعن أبى حنيفة « الاكتفاء بواحد » وعن أبى يوسف « اثنين » وعن زفر « لا يجوز أقل من اثنين » وقال الكرماني الحق أن البخارى لم يحرر هذه المسألة إذ لا نزاع لأحد « أنه يكفى ترجمان واحد عند الإخبار وأنه لا بد من اثنين عند الشهادة » فيرجع الخلاف إلى أنها إخبار أو شهادة ، فلو سلم الشافعي أنها إخبار لم يشترط العدد ؛ ولو سلم الحنفى أنها شهادة لقال بالعدد ، والصور المذكورة في الباب كلها إخبارات ، أما المكتوبات فظاهر ، وأما قضية المرأة وقول أبى جمرة فأظهر فلا محل لأن يقال على سبيل الاعتراض ، وقال بعض الناس : بل الاعتراض عليه أوجه فإنه نصب الأدلة في غير ما ترجم عليه وهو ترجمة الحاكم إذ لا حكم فيما استدلل به ، انتهى . وهو أولى بأن يقال في حقه أنه ما حرر فإن أصل ما احتج به « اكتفاء النبي صلى الله عليه وسلم بترجمة زيد بن ثابت واكتفائه به وحده » وإذا اعتمد عليه في قراءة الكتب التي ترد ، وفي كتابة ما يرسله إلى من يكاثبه ، التحق به اعتماده عليه فيما يترجم له عمن حضر من أهل ذلك اللسان ، فإذا اكتفى بقوله في ذلك وأكثر تلك الأمور يشتمل على تلك الأحكام وقد يقع فيما طريقه منها الإخبار ما يترتب عليه الحكم فكيف لا تتجه الحجة به للبخارى وكيف يقال أنه ما حرر المسألة وقد ترجم الحب الظبرى في الأحكام « ذكر اتخاذ مترجم والاكتفاء بواحد » وأورد فيه حديث زيد بن ثابت وما علقه البخارى عن عمر وعن ابن عباس ثم قال : احتج بظاهر هذه الأحاديث من ذهب إلى جواز الاختصار على مترجم واحد ولم يتعقبه . وأما قصة المرأة مع عمر ، فظاهر السياق « أنها كانت فيما يتعلق بالحكم » لأنه درأ الحد عن المرأة لجهلها بتحريم الزنا بعد أن ادعى عليها وكاد يقيم عليها الحد « واكتفى في ذلك بإخبار واحد يترجم له عن لسانها » وأما قصة أبى جمرة مع ابن عباس وقصة هرقل فإنهما وإن كانا في مقام الإخبار المحض فلعله إنما ذكرهما استظهاراً وتأكيذاً ، وأما دعواه أن الشافعي لو سلم أنها إخبار لما اشترط العدد إلخ فصحيح ، ولكن ليس فيه ما يمنع من نصب الخلاف مع من يشترط العدد ، وأقل ما فيه « إنه إطلاق في موضع التقييد » فيحتاج إلى التنبيه عليه وإلى ذلك يشير البخارى « بتقييده بالحكم فيؤخذ منه أن غير الحاكم يكتفى بالواحد لأنه إخبار محض وليس النزاع فيه وإنما النزاع فيما يقع عند الحاكم فإن غالبه يؤول إلى الحكم ولا سيما عند من يقول « إن تصرف الحاكم بمجرده حكم » وقد قال ابن المنذر « القياس يقتضى اشتراط العدد في الأحكام ، لأن كل شيء غاب عن الحاكم لا يقبل فيه إلا البينة الكاملة » والواحد ليس بينة كاملة حتى يضم إليه كمال النصاب ، غير أن الحديث إذا صح سقط النظر وفي الاكتفاء بزيد بن ثابت وحده حجة ظاهرة لا يجوز خلافها انتهى . ويمكن أن يجاب أن ليس غير النبي صلى الله عليه وسلم من الحكام في ذلك مثله لإمكان اطلاعه على ما غاب عنه بالوحي بخلاف غيره بل لا بد له من أكثر من واحد ، فمهما كان طريقه الإخبار يكتفى فيه بالواحد ، ومهما كان طريقه الشهادة لا بد فيه من استيفاء النصاب ، وقد نقل الكرايسى

« أن الخلفاء الراشدين والملوك بعدهم لم يكن لهم إلا ترجمان واحد » وقد نقل ابن التين من رواية ابن عبد الحكم « لا يترجم إلا حر عدل » وإذا أقر المترجم بشيء فأحب إلى أن يسمع ذلك منه شاهدان ويرفعان ذلك إلى الحاكم

### باب مُحَاسَبَةِ الْإِمَامِ عَمَالَهُ

[٧١٩٧] ٦٩٣٥- نا محمد قال أنا عبدة قال نا هشام بن عروة عن أبيه عن أبي حميد الساعدي أن النبي صلى الله عليه استعمل ابن الأتبية على صدقات بني سليم، فلما جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وحاسبه قال: هذا الذي لكم، وهذه هدية أهديت لي، فقال النبي صلى الله عليه: «ألا جلست في بيت أبيك وبيت أمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً؟» ثم قام رسول الله صلى الله عليه فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد، فإني أستعمل رجالاً منكم على أمور مما ولاني الله، فيأتي أحدهم فيقول: هذا الذي لكم وهذه هدية أهديت لي، ألا جلس في بيت أبيه وبيت أمه حتى تأتیه هديته إن كان صادقاً؟ فوالله لا يأخذ أحدكم منها شيئاً - قال هشام: بغير حقّه - إلا جاء الله يحمله يوم القيامة. ألا فلأعرفن ما جاء الله رجل ببعير له رغاء، أو ببقرة لها خوار، أو شاة تيعر» - ثم رفع يديه حتى رأيت بياض إبطيه - «ألا هل بلغت؟».

قوله (باب محاسبة الإمام عماله) ذكر فيه حديث أبي حميد في قصة ابن اللتبية، وقد مضى شرحه مستوفى في «باب هدايا العمال» وقوله حدثنا محمد حدثنا عبدة «محمد» هو ابن سلام، «وعبدة» هو ابن سليمان، وقوله «فهلا» في رواية غير الكشميين «ألا» بفتح الهمزة وهما بمعنى؛ والمقصود هنا قوله «فلما جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وحاسبه» أي على ما قبض وصرف

### باب بَطَانَةِ الْإِمَامِ وَأَهْلِ مَشُورَتِهِ

البطانة: الدخلاء.

[٧١٩٨] ٦٩٣٦- نا أصبغ قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه قال: «ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه، فالمعصوم من عصم الله». وقال سليمان عن يحيى: أخبرني ابن شهاب بهذا. وعن ابن أبي عتيق وموسى عن ابن شهاب مثله. وقال شعيب عن الزهري حدثني أبو سلمة عن أبي سعيد.. قوله. وقال الأوزاعي عن معاوية بن سلام: «ما الزهري قال نا أبو سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه. وقال ابن أبي حسين وسعيد بن زياد عن أبي سلمة عن أبي سعيد. قوله: وقال عبيد الله بن أبي جعفرني صفوان عن أبي سلمة عن أبي أيوب: سمعت النبي صلى الله عليه.

قوله (باب بطانة الإمام وأهل مشورته) بضم المعجمة وسكون الواو وفتح الراء من يستشير في أموره.

**قوله ( البطانة الدخلاء )** هو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبألاً ﴾ البطانة : الدخلاء ، والخبال : الشر انتهى . والدخلاء بضم ثم فتح جمع دخيل : وهو الذى يدخل على الرئيس فى مكان خلوته ويفضى إليه بسره ويصدقه فيما يخبره به مما يخفى عليه من أمر رعيته ويعمل بمقتضاه ، وعطف أهل مشورته على البطانة من عطف الخاص على العام ، وقد ذكرت حكم المشورة فى « باب متى يستوجب الرجل القضاء » وأخرج أبو داود فى المراسيل من رواية عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى حسين « أن رجلاً قال يا رسول الله ما الحزم ؟ قال : أن تشاور ذا لب ثم تطيعه » ومن رواية خالد بن معدان مثله غير أنه قال « ذا رأى » قال الكرماني فسر البخارى « البطانة : بالدخلاء » فجعله جمعاً انتهى ولا محذور فى ذلك .

**قوله ( ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة )** فى رواية صفوان بن سليم « ما بعث الله من نبي ولا بعده من خليفة » والرواية التى فى الباب تفسر المراد بهذا ، وأن المراد يبعث الخليفة استخلافه ، ووقع فى رواية الأوزاعي ومعاوية بن سلام « ما من وال » وهى أعم .

**قوله ( بطانة تأمره بالمعروف )** فى رواية سليمان « بالخير » وفى رواية معاوية بن سلام « بطانة تأمره بالمعروف وتناه عن المنكر » وهى تفسر المراد بالخير .

**قوله ( وتحضه عليه )** بالخاء المهملة وضاد معجمة ثقيلة أى « ترغبه فيه » وتؤكد عليه .

**قوله ( وبطانة تأمره بالشر )** فى رواية الأوزاعي « وبطانة لا تألوه خبألاً » وقد استشكل هذا التقسيم بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم لأنه وإن جاز عقلاً ، أن يكون فيمن يداخله من يكون من أهل الشر لكنه لا يتصور منه أن يصغى إليه ، ولا يعمل بقوله لوجود العصمة ، وأجيب بأن فى بقية الحديث الإشارة إلى سلامة النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك بقوله « فالمعصوم من عصم الله تعالى » فلا يلزم من وجود من يشير على النبي صلى الله عليه وسلم بالشر أن يقبل منه ، وقيل « المراد بالبطانتين فى حق النبي الملك والشيطان » وإليه الإشارة بقوله صلى الله عليه وسلم « ولكن الله أعاننى عليه فأسلم » وقوله « لا تألوه خبألاً » أى لا تقصر فى إفساد أمره لعمل مصلحتهم ، وهو اقتباس من قوله تعالى ﴿ لا يألونكم خبألاً ﴾ ونقل ابن التين عن أشهب أنه « ينبغى للحاكم أن يتخذ من يستكشف له أحوال الناس فى السر ، وليكن ثقة مأموناً فظناً عاقلاً » لأن المصيبة إنما تدخل على الحاكم المأمون من قبوله قول من لا يوثق به إذا كان هو حسن الظن به فيجب عليه أن يتثبت فى مثل ذلك .

**قوله ( فالمعصوم من عصم الله )** فى رواية بعضهم « من عصمه الله » بزيادة الضمير وهو مقدر فى الرواية الأخرى ، ووقع فى رواية الأوزاعي ومعاوية بن سلام « ومن وقى شرها فقد وقى » وهو من الذى غلب عليه منهما ، وفى رواية صفوان بن سليم « فمن وقى بطانة السوء فقد وقى » وهو بمعنى الأول ، والمراد به إثبات الأمور كلها لله تعالى : فهو الذى يعصم من شاء منهم « فالمعصوم من عصمه الله لا من عصمته نفسه » إذ لا يوجد من تعصمه نفسه حقيقة إلا إن كان الله عصمه ، وفيه إشارة إلى أن ثم قسماً ثالثاً وهو : أن من يلى أمور الناس قد يقبل من بطانة الخير دون بطانة الشر دائماً ، وهذا اللائق بالنبي ، ومن ثم عبر فى آخر الحديث بلفظة « العصمة » وقد يقبل من بطانة الشر دون بطانة الخير ، وهذا قد يوجد ولا سيما ممن يكون كافراً ،



وقد يقبل من هؤلاء تارة ومن هؤلاء تارة ، فإن كان على حد سواء فلم يعترض له في الحديث لوضوح الحال فيه وإن كان الأغلب عليه القبول من أحدهما فهو ملحق به إن خيراً فخير وإن شراً فشر ، وفي معنى حديث الباب حديث عائشة مرفوعاً « من ولي منكم عملاً فأراد الله به خيراً جعل له وزيراً صالحاً إن نسي ذكره وإن ذكر أعانه » قال ابن التين « يحتمل أن يكون المراد بالبطانتين الوزيرين ويحتمل أن يكون الملك والشيطان » وقال الكرماني « يحتمل أن يكون المراد بالبطانتين النفس الأمارة بالسوء والنفس اللوامة المحرصة على الخير » إذ لكل منهما قوة ملكية وقوة حيوانية انتهى . والحمل على الجميع أولى إلا أنه جائز أن لا يكون لبعضهم إلا البعض ، وقال المحب الطبري « البطانة : الأولياء والأصفياء » وهو مصدر وضع موضع الاسم يصدق على الواحد والاثنتين والجمع مذكراً ومؤنثاً .

**قوله ( وقال سليمان )** هو ابن بلال ( عن يحيى ) هو ابن سعيد الأنصارى ( أخبرني ابن شهاب بهذا ) وصله الإسماعيلي من طريق أيوب بن سليمان بن بلال عن أبي بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال قال : قال يحيى بن سعيد أخبرني ابن شهاب قال : فذكر مثله .

**قوله ( وعن ابن أبي عتيق وموسى عن ابن شهاب مثله )** هو معطوف على يحيى بن سعيد وابن أبي عتيق هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، وموسى هو ابن عقبة ، قال : الكرماني : روى سليمان عن الثلاثة ، لكن الفرق بينهما أن المروى في الطريق الأول هو المذكور بعينه ، وفي الثاني هو مثله . قلت : ولا يظهر بين هذين فرق ، والذي يظهر أن سر الأفراد أن سليمان ساق لفظ يحيى ثم عطف عليه رواية الآخرين وأحال بلفظهما عليه فأورده البخاري على وفقه ، وقد وصله البيهقي من طريق أبي بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن محمد بن أبي عتيق وموسى بن عقبة به ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن الحسن المخزومي عن سليمان بن بلال عنهما به ، ومحمد بن الحسن المخزومي ضعيف جداً كذبه مالك ، وهو أحد المواضع التي يستدل بها على أن المستخرج لا يطرد كون رجاله من رجال الصحيح .

**قوله ( وقال شعيب )** هو ابن أبي حمزة ، عن الزهري الخ وقوله « قوله » يعني إنه لم يرفعه ، بل جعله من كلام أبي سعيد ، وهو بالنصب على نزع الخافض أي « من قوله » ورواية شعيب هذه الموقوفة وصلها الذهلي في جمعه حديث الزهري وقال الإسماعيلي : لم تقع بيدي . قلت : وقد رويناهما في فوائد علي بن محمد الجكاني : بكسر الجيم وتشديد الكاف ثم نون ، عن أبي اليمان مرفوعة .

**قوله ( وقال الأوزاعي ومعاوية بن سلام حدثني الزهري حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة )** يريد أنهما خالفا من تقدم فجعله « عن أبي هريرة بدل أبي سعيد » وخالفاً شعيباً أيضاً في وقفه فرفعه ، فأما رواية الأوزاعي فوصلها أحمد وابن حبان والحاكم والإسماعيلي من رواية الوليد بن مسلم عنه ، وأخرجه الإسماعيلي أيضاً من رواية عبد الحميد بن حبيب عن الأوزاعي ، فقال عن الزهري ويحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة . قلت : فعلى هذا فلعل الوليد حمل رواية الزهري على رواية يحيى ، فكأنه عند يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعند الزهري عن يحيى عن أبي سعيد فلعل الأوزاعي حدث به مجموعاً فظن الراوى « عنه » أنه « عنده » عن كل منهما بالطريقين فلما أفرد أحد الطريقين انقلبت عليه ، لكن رواية معمر التي بعدها قد تدفع هذا الاحتمال ، ويقرب أنه عند الزهري عن أبي سلمة عنهما جميعاً ، وقد قيل عن الأوزاعي عن الزهري عن

حميد بن عبد الرحمن بدل أبي سلمة أخرجه إسحق في مسنده من طريق الفضل بن يونس عن الأوزاعي ، والفضل صدوق ، وقال ابن حبان : لما ذكره في « الثقات » ربما أخطأ فكان هذا من ذاك ، وأما رواية معاوية ابن سلام ، وهو بتشديد اللام فوصلها النسائي والإسماعيلي من رواية معمر — بالتشديد أيضاً — ابن يعمر بفتح أوله وسكون المهملة ، حدثنا معاوية بن سلام حدثنا الزهري حدثني أبو سلمة أن أبا هريرة قال فذكره .

**قوله ( وقال ابن أبي حسين وسعيد بن زياد عن أبي سلمة عن أبي سعيد قوله )** أى وقفاه أيضاً ، وابن أبي حسين هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين النوفلي المكي ، وسعيد بن زياد هو الأنصاري المدني من صفار التابعين ، روى عن جابر وحديثه عنه عند أبي داود والنسائي ، وما له راو إلا سعيد بن أبي هلال ، وقد قال فيه أبو حاتم الرازي مجهول ، وما له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع .

**قوله ( وقال عبيد الله بن أبي جعفر : حدثني صفوان عن أبي سلمة عن أبي أيوب )** أما عبيد الله فهو المصري ، واسم أبي جعفر يسار بتحتانية ومهملة خفيفة ، وعبيد الله تابعي صغير ، وقد وصل هذه الطريق النسائي والإسماعيلي من طريق الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر ؛ حدثنا صفوان بن سليم هو المدني عن أبي سلمة عن أبي أيوب الأنصاري فذكره ، قال الكرماني : محصل ما ذكره البخاري أن الحديث مرفوع من رواية ثلاثة أنفس من الصحابة انتهى ، وهذا الذي ذكره إنما هو بحسب صورة الواقعة ، وأما على طريقة المحدثين فهو حديث واحد ، واختلف على التابعي في صحابه فأما صفوان فجزم بأنه عن أبي أيوب ، وأما الزهري فاختلف عليه هل هو أبو سعيد أو أبو هريرة ، وأما الاختلاف في وقفه ورفع له فلا تأثير له لأن مثله لا يقال من قبل الاجتهاد ، فالرواية الموقوفة لفظاً مرفوعة حكماً ، ويرجح كونه عن أبي سعيد موافقة ابن أبي حسين وسعيد ابن زياد لمن قال عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد . وإذا لم يبق إلا الزهري وصفوان فالزهري أحفظ من صفوان بدرجات ، فمن ثم يظهر قوة نظر البخاري في إشارته إلى ترجيح طريق أبي سعيد فلذلك ساقها موصولة وأورد البقية بصيغ التعليق إشارة إلى أن الخلاف المذكور لا يقدح في صحة الحديث ، إما على الطريقة التي بينها من الترجيح ، وإما على تجويز أن يكون الحديث عند أبي سلمة على الأوجه الثلاثة ، ومع ذلك فطريق أبي سعيد أرجح والله أعلم ، ووجدت في « الأدب المفرد » للبخاري ما يترجح به رواية أبي سلمة عن أبي هريرة ، فإنه أخرجه من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي سلمة كذلك في آخر حديث طويل

### ب) كَيْفَ يَبَايِعُ الْإِمَامَ النَّاسُ

[٧١٩٩] ٦٩٣٧- نا إسماعيل قال ني مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني عبادة بن الوليد قال أخبرني أبي

عن عبادة بن الصامت قال : بايعنا رسول الله صلى الله عليه على السمع والطاعة في المنشط والمكره . وأن

لا ننازع الأمر أهله ، وأن نقوم - أو نقول - بالحق حيث ما كنا ، لا نخاف في الله لومة لائم .

[٧٢٠١] ٦٩٣٨- نا عمرو بن علي قال نا خالد بن الحارث قال نا حميد عن أنس قال : خرج النبي صلى الله

عليه في غداة باردة ، والمهاجرون والأنصار يحفرون الخندق فقال :

«اللهم إِنَّ الخَيْرَ خَيْرُ الآخِرَةِ فاغفر للأَنْصارِ والمهاجرة»

فأجابوه:

نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً

[٧٢٠٢] ٦٩٣٩- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال: كنّا إذا بايعنا رسول الله صلى الله عليه على السمع والطاعة يقول لنا: «فيما استطعت».

[٧٢٠٣] ٦٩٤٠- نا مسدد قال نا يحيى عن سفيان قال نا عبد الله بن دينار شهدت ابن عمر حيث اجتمع الناس على عبد الملك قال كتب: «إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله وسنة نبيه ما استطعت، وإن بني قد أقرؤا بمثل ذلك». [الحديث ٧٢٠٣- طرفاه في: ٧٢٠٥، ٧٢٧٢].

[٧٢٠٤] ٦٩٤١- نا يعقوب بن إبراهيم قال نا هشيم قال أنا سيار عن الشعبي عن جرير بن عبد الله قال: بايعت النبي صلى الله عليه على السمع والطاعة، فلقني: «فيما استطعت، والنصح لكل مسلم».

[٧٢٠٥] ٦٩٤٢- نا عمرو بن علي قال نا يحيى عن سفيان قال نا عبد الله بن دينار قال: لما بايع الناس عبد الملك كتب إليه عبد الله بن عمر: إلى عبد الله عبد الملك أمير المؤمنين، «إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله فيما استطعت، وإن بني قد أقرؤا بذلك».

[٧٢٠٦] ٦٩٤٣- نا عبد الله بن مسلمة قال نا حاتم عن يزيد بن أبي عبيد قال: قلت لسلمة: على أي شيء بايعتم النبي صلى الله عليه يوم الحديبية؟ قال: على الموت.

[٧٢٠٧] ٦٩٤٤- نا عبد الله بن محمد بن أسماء قال نا جويرية عن مالك عن الزهري أن حميد بن عبد الرحمن أخبره أن المسور بن مخرمة أخبره: أن الرهط الذين ولاهم عمر اجتمعوا فتشاوروا، قال لهم عبد الرحمن: لست بالذي أنافسكم على هذا الأمر، ولكنكم إن شئتم اخترت لكم منكم، فجعلوا ذلك إلى عبد الرحمن، فلما ولوا عبد الرحمن أمرهم فمال الناس على عبد الرحمن، حتى ما أرى أحداً من الناس يتبع أولئك الرهط ولا يطأ عقبه، ومال الناس على عبد الرحمن يشاورونه تلك الليالي، حتى إذا كانت الليلة التي أصبحنا منها فبايعنا عثمان -قال المسور- طرقي عبد الرحمن بعد هجع من الليل، فضرب الباب حتى استيقظت فقال: أراك نائماً، فوالله ما اكتحلت هذه الثلاث بكثير نوم. انطلق فادع الزبير وسعداً، فدعوتهما له. فسارهما، ثم دعاني فقال: ادع لي علياً، فدعوته، فناجاه حتى ابهار الليل، ثم قام علي من عنده وهو على طمع، وقد كان عبد الرحمن يخشى من علي شيئاً. ثم قال: ادع لي عثمان، فناجاه حتى فرق بينهما المؤذن بالصبح، فلما صلى للناس الصبح واجتمع أولئك الرهط عند المنبر، فأرسل إلى من كان حاضراً من المهاجرين والأنصار، وأرسل إلى أمراء الأجناد -وكانوا وافوا تلك الحجة مع عمر- فلما اجتمعوا تشهد عبد الرحمن ثم قال: أما بعد، يا علي إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم

يعدلون بعثمان ، فلا تجعلن على نفسك سبيلاً ، فقال : أباعك على سنة الله ورسوله والخليفتين من بعده : فبايعه عبد الرحمن وبايعه الناس والمهاجرون والأنصار وأمرأء الأجناد والمسلمون .

**قوله ( باب كيف يبايع الإمام الناس )** المراد بالكيفية : الصيغ القولية لا الفعلية ، بدليل ما ذكره فيه من الأحاديث الستة « وهي البيعة على السمع والطاعة وعلى الهجرة وعلى الجهاد وعلى الصبر وعلى عدم الفرار ولو وقع الموت وعلى بيعه النساء وعلى الإسلام » وكل ذلك وقع عند البيعة بينهم فيه بالقول . الحديث الأول : حديث عبادة بن الصامت « بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة » الحديث وقد تقدم شرحه في أوائل « كتاب الفتن » مستوفى . الحديث الثاني : حديث أنس والمراد منه قوله « نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً » . وقد تقدم بأنهم ما هنا مشروحاً في « غزوة الخندق » من « كتاب المغازي » . الحديث الثالث : حديث ابن عمر في البيعة على السمع والطاعة وفيه يقول لنا « فيما استطعتم » ووقع في رواية المستملى والسرخسي « فيما استطعت » بالإفراد ، والأول هو الذى فى الموطأ وهو يقيد ما أطلق فى الحديثين قبله وكذلك حديث جرير وهو الرابع ، وسيار فى السند بفتح المهمله وتشديد التحتانية هو ابن وردان ، وأما حديث ابن عمر فذكر له طريقاً قبل حديث جرير وآخر بعده وفيهما معا « أقر بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسوله ما استطعت » وهو منتزع من حديثه الأول ، فالثلاثة فى حكم حديث واحد ، وقوله فى رواية مسدد عن يحيى هو القطان ، أن ابن عمر قال « إني أقر » إلخ بين فى رواية عمرو بن على أنه كتب بذلك إلى عبد الملك ومن ثم قال فى آخره « وإن بنى قد أقرؤا بمثل ذلك » فهو إخبار من ابن عمر عن بنيه بأنه سبق منهم الإقرار المذكور بحضرته ؛ كتب به ابن عمر إلى عبد الملك وقوله « قد أقرؤا بمثل ذلك » زاد الإسماعيلي من طريق بندار عن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان فى آخره « والسلام » وقوله فى الرواية الثانية كتب إليه عبد الله بن عمر إلى عبد الله عبد الملك أمير المؤمنين « إني أقر بالسمع والطاعة » إلخ ، ووقع فى رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن سفيان بلفظ « رأيت ابن عمر يكتب ، وكان إذا كتب يكتب : بسم الله الرحمن الرحيم . أما بعد ؛ فإني أقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك » وقال فى آخره أيضاً « والسلام » قال الكرماني : قال أولاً « إليه » وثانياً « إلى عبد الملك » ثم بالعكس وليس تكراراً ، والثانى هو المكتوب لا المكتوب إليه أى كتب . هذا وهو إلى عبد الملك ، وتقديره « من ابن عمر إلى عبد الملك » وقوله « حيث اجتمع الناس على عبد الملك » يريد ابن مروان بن الحكم ، والمراد بالاجتماع اجتماع الكلمة وكانت قبل ذلك مفرقة ، وكان فى الأرض قبل ذلك اثنان كل منهما يدعى له بالخلافة ، وهما عبد الملك بن مروان وعبد الله ابن الزبير ، فأما ابن الزبير فكان أقام بمكة وعاز بالبيت بد - موت معاوية ، وامتنع من المبايعه ليزيد بن معاوية ، فجهز إليه يزيد الجيوش مرة بعد أخرى فمات يزيد وجيوشه محاصرون ابن الزبير ، ولم يكن ابن الزبير ادعى الخلافة حتى مات يزيد فى ربيع الأول سنة أربع وستين ، فبايعه الناس بالخلافة بالحجاز ، وبايع أهل الآفاق لمعاوية بن يزيد بن معاوية فلم يعش إلا نحو أربعين يوماً ومات ، فبايع معظم الآفاق لعبد الله بن الزبير وانتظم له ملك الحجاز واليمن ومصر والعراق والمشرق كله وجميع بلاد الشام حتى دمشق ، ولم يتخلف عن بيعته إلا جميع بنى أمية ومن يهوى هواهم وكانوا بفلسطين ، فاجتمعوا على مروان بن الحكم فبايعوه بالخلافة ، وخرج بمن أطاعه إلى جهة دمشق والضحاك بن قيس قد بايع فيها لابن الزبير ، فاقتتلوا « بمرج راهط » فقتل الضحاك وذلك فى ذى الحجة منها وغلب مروان على الشام ، ثم لما انتظم له ملك الشام كله توجه إلى مصر

فحاصر بها عبد الرحمن بن جحدر عامل ابن الزبير حتى غلب عليها في ربيع الآخر سنة خمس وستين ثم مات في سنته ، فكانت مدة ملكه ستة أشهر ؛ وعهد إلى ابنه عبد الملك بن مروان فقام مقامه وكمل له ملك الشام ومصر والمغرب ، ولابن الزبير ملك الحجاز والعراق والمشرق إلا أن المختار بن أبي عبيد غلب على الكوفة ، وكان يدعو إلى المهدي من أهل البيت فأقام على ذلك نحو السنتين ، ثم سار إليه مصعب بن الزبير أمير البصرة لأخيه فحاصره حتى قتل في شهر رمضان سنة سبع وستين ، وانتظم أمر العراق كله لابن الزبير فدام ذلك إلى سنة إحدى وسبعين ، فسار عبد الملك إلى مصعب فقاتله حتى قتله في جمادى الآخرة منها وملك العراق كله ، ولم يبق مع ابن الزبير إلا الحجاز واليمن فقط ، فجهز إليه عبد الملك الحجاج فحاصره في سنة اثنتين وسبعين إلى أن قتل عبد الله بن الزبير في جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعين ، وكان عبد الله بن عمر في تلك المدة امتنع أن يبايع لابن الزبير أو لعبد الملك كما كان امتنع أن يبايع لعلى أو معاوية ، ثم بايع لمعاوية لما اصطلاح مع الحسن بن على واجتمع عليه الناس ، وبايع لابنه يزيد بعد موت معاوية لاجتماع الناس عليه ، ثم امتنع من المبايع لأحد حال الاختلاف إلى أن قتل ابن الزبير وانتظم الملك كله لعبد الملك فبايع له حيثئذ ، فهذا معنى قوله « لما اجتمع الناس على عبد الملك » وأخرج يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق سعيد بن حرب العبدى قال « بعثوا إلى ابن عمر لما بويع ابن الزبير فمده يده وهى ترعد فقال : والله ما كنت لأعطي بيعتى في فرقة ، ولا أمنعها من جماعة » ثم لم يلبث ابن عمر أن توفى في تلك السنة بمكة ، وكان عبد الملك وصى الحجاج أن يقتدى به في مناسك الحج كما تقدم في « كتاب الحج » فدس الحجاج عليه الحربة المسمومة ، كما تقدم بيان ذلك في « كتاب العيدين » فكان ذلك سبب موته رضى الله عنه . الحديث الخامس : حديث سلمة « في المبايع على الموت » ذكره مختصراً وقد تقدم بتمامه في « كتاب الجهاد » في باب البيعة على الحرب أن لا يفروا .

الحديث السادس ، قوله ( حدثنا جويرة ) بالجيم مصغر جارية هو ابن أسماء الضبعى وهو عم عبد الله بن محمد بن أسماء الراوى عنه .

قوله ( أن الرهط الذين ولاهم عمر ) أى عينهم فجعل الخلافة شورى بينهم أى ولاهم التشاور فيمن يعقد له الخلافة منهم ، وقد تقدم بيان ذلك مفصلاً في « مناقب عثمان » في الحديث الطويل الذى أورده من طريق عمرو بن ميمون الأودى أحد كبار التابعين في ذكر قتل عمر ، وقولهم لعمر — لما طعنه أبو لؤلؤة — استخلف فقال « ما أحد أحق بهذا الأمر من هؤلاء الرهط فسمى : علياً وعثمان والزبير وطلحة وسعداً وعبد الرحمن » وفيه « فلما فرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط » وأورده الدارقطنى في « غرائب مالك » من طريق سعيد بن عامر عن جويرة مطولاً وأوله عنده « لما طعن عمر قيل له : استخلف قال ، وقد رأيت من حرصهم ما رأيت — إلى أن قال — هذا الأمر بين ستة رهط من قريش ، فذكرهم وبدأ بعثمان ثم قال : وعلى وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد بن أبى وقاص ، وانتظروا أحاكم طلحة ثلاثاً ، فإن قدم فيهم فهو شريكهم في الأمر . وقال : إن الناس لن يعدوكم أيها الثلاثة ، فإن كنت يا عثمان في شئ من أمر الناس فاتق الله ، ولا تحملن بنى أمية وبنى أبى معيط على رقاب الناس ، وإن كنت يا على فاتق الله ولا تحملن بنى هاشم على رقاب الناس ، وإن كنت يا عبد الرحمن فاتق الله ولا تحملن أقاربك على رقاب الناس ، قال : ويتبع الأقل الأكثر ، ومن تأمر من غير أن يؤمر فاقتلوه » قال الدارقطنى : أغرب سعيد بن عامر عن جويرة بهذه الألفاظ ، وقد رواه عبد الله بن محمد بن أسماء عن عمه فلم يذكرها ، يشير إلى رواية البخارى ، قال وتابع عبد الله بن محمد إبراهيم

ابن طهمان وسعيد بن الزبير وحبيب ثلاثتهم عن مالك . قلت : وساق الثلاثة لكن رواية حبيب مختصرة والآخرين موافقتان لرواية عبد الله بن محمد بن أسماء ، وقد أخرج ابن سعد بسند صحيح من طريق الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : دخل الرهط على عمر قبل أن ينزل به ، فسمى الستة . فذكر قصة ، إلى أن قال « فإنما الأمر إلى ستة : إلى عبد الرحمن وعثمان وعلى والزبير وطلحة وسعد » وكان طلحة غائباً في أمواله بالسرقة ، وهو بفتح المهملة وراء خفيفة ، بلاد معروفة بين الحجاز والشام ، فبدأ في هذه بعبد الرحمن قبل الجميع وبعثمان قبل علي ، فدل على أنه في السياق الأول لم يقصد الترتيب .

قوله ( فقال لهم عبد الرحمن إن ) تقدم بيان ذلك في « مناقب عثمان » بأنهم من سياقه وفيه ما يدل على حضور طلحة ، وأن سعداً جعل أمره إلى عبد الرحمن ، والزبير إلى علي ، وطلحة إلى عثمان وفيه قول عبد الرحمن أيكم ييراً من هذا الأمر ويكون له الاختيار فيمن بقى ، فاتفقوا عليه فتروى بعد ذلك في عثمان أو علي ، وقوله « أنافسكم » بالنون والفاء المهملة أى أنازعكم فيه ، إذ ليس لى في الاستقلال في الخلافة رغبة ، وقوله « عن هذا الأمر » أى من جهته ولأجله ، وفي رواية الكشميهني « علي » بدل « عن » وهى أوجه .

قوله ( فلما ولوا عبد الرحمن أمرهم ) يعنى أمر الاختيار منهم .

قوله ( فمال الناس ) في رواية سعيد بن عامر فانتال الناس ، وهى بنون ومثثلة أى قصدوه كلهم شيئاً بعد شيء وأصل « النثل » الصب يقال « نثل كنانته » أى صب ما فيها من السهام .

قوله ( ولا يطاء عقبه ) بفتح العين وكسر القاف بعدها موحدة أى « يمشى خلفه » وهى كناية عن الأعراس .

قوله ( ومال الناس على عبد الرحمن ) أعادها لبيان سبب الميل وهو قوله « يشاورونه تلك الليالى » زاد الزبيدي في روايته عن الزهري « يشاورونه ويناجونه تلك الليالى ، لا يخلو به رجل ذو رأى فيعدل بعثمان أحداً » .

قوله ( بعد هجع ) بفتح الهاء وسكون الجيم بعدها عين مهملة أى « بعد طائفة من الليل » يقال : لقيته بعد هجع من الليل كما تقول بعد هجعة والهجع والهجة والهجيع والهجوع بمعنى ، وقد أخرجه البخارى في « التاريخ الصغير » من طريق يونس عن الزهري بلفظ « بعد هجيع » بوزن عظيم .

قوله ( فوالله ما اکتحلت هذه الثلاث ) كذا للأكثر وللمستملى « الليلة » ويؤيد الأول قوله في رواية سعيد بن عامر « والله ما حملت فيها غمضاً منذ ثلاث » وفي رواية إبراهيم بن طهمان عند الإسماعيلي « في هذه الليالى » وقوله « بكثير نوم » بالمثلثة وبالموحدة أيضاً ، وهو مشعر بأنه لم يستوعب الليل سهراً بل نام لكن يسيراً منه « والاكتحال » كناية عن دخول النوم جفن العين كما يدخلها الكحل ووقع في رواية يونس « ما ذاقت عيناي كثير النوم » .

قوله ( فادع الزبير وسعداً ، فدعوتهما له فشااورهما ) في رواية المستملى « فسارهما » بمهملة وتشديد الراء ، ولم أر في هذه الرواية لطلحة ذكراً فلعله كان شاوره قبلهما .

**قوله ( حتى إِبهار الليل )** بالموحدة ساكنة وتشديد الراء ومعناه « انتصف » وبهرة كل شيء وسطه ، وقيل معظمه وقد تقدم القول فيه في « كتاب الصلاة » زاد سعيد بن عامر في روايته « فجعل يناجيه ترتفع أصواتهما أحياناً فلا يخفى على شيء مما يقولان ويخفيان أحياناً » .

**قوله ( ثم قام على من عنده وهو على طمع )** أى أن يوليه ، وقوله « وقد كان عبد الرحمن يخشى من على شيئاً » قال ابن هبيرة : أظنه أشار إلى الدعاية التي كانت في على أو نحوها ، ولا يجوز أن يحمل على أن عبد الرحمن خاف من على نفسه . قلت : والذي يظهر لي أنه خاف إن بايع لغيره أن لا يطاوعه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله فيما بعد « فلا تجعل على نفسك سبيلاً » ووقع في رواية سعيد بن عامر « فأصبحنا وما أراه يبايع إلا لعلى » يعنى مما ظهر له من قرائن تقديمه .

**قوله ( ثم قال ادع لي عثمان )** ظاهر في أنه تكلم مع على في تلك الليلة قبل عثمان ، ووقع في رواية سعيد ابن عامر عكس ذلك ، وأنه قال له أولاً « اذهب فادع عثمان » وفيه « فخلابه » وفيه « لا أفهم من قولهما شيئاً » فإما أن تكون إحدى الروایتين وهماً ، وإما أن يكون ذلك تكرر منه في تلك الليلة فمرة بدأ بهذه ومرة بدأ بهذا .

**قوله ( وأرسل إلى أمراء الأجناد وكانوا وأفوا تلك الحجة مع عمر )** أى قدموا إلى مكة فحجوا مع عمر ورافقوه إلى المدينة ، وهم معاوية أمير الشام ، وعمير بن سعد أمير حمص ، والمغيرة بن شعبة أمير الكوفة ، وأبو موسى الأشعري أمير البصرة ، وعمرو بن العاص أمير مصر .

**قوله ( فلما اجتمعوا تشهد عبد الرحمن )** وفي رواية إبراهيم بن طهمان « جلس عبد الرحمن على المنبر » وفي رواية سعيد بن عامر « فلما صلى صهيب بالناس صلاة الصبح ، جاء عبد الرحمن يتخطى حتى صعد المنبر ، فجاءه رسول سعد يقول لعبد الرحمن : ارفع رأسك وانظر لأمة محمد وبايع لنفسك » .

**قوله ( أما بعد )** زاد سعيد بن عامر « فأعلن عبد الرحمن فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال أما بعد ، يا على إني نظرت في أمر الناس فلم أراهم يعدلون بعثمان » أى لا يجعلون له مساوياً بل يرجحونه .

**قوله ( فلا تجعل على نفسك سبيلاً )** أى من الملامة إذا لم توافق الجماعة ، وهذا ظاهر في أن عبد الرحمن لم يتردد عند البيعة في عثمان ، لكن قد تقدم في رواية عمرو بن ميمون التصريح بأنه « بدأ بعلى فأخذ بيده فقال : لك قرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والقدم في الإسلام ما قد علمت ، والله عليك لئن أمرتك لتعدلن ، ولئن أمرت عثمان لتسمعن ولتطيعن ، ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك ، فلما أخذ الميثاق قال : ارفع يدك يا عثمان فبايعه وبايع له على » وطريق الجمع بينهما أن عمرو بن ميمون حفظ ما لم يحفظه الآخر ويحتمل أن يكون الآخر حفظه لكن طوى بعض الرواة ذكره ويحتمل أن يكون ذلك وقع في الليل لما تكلم معهما واحد بعد واحد ، فأخذ على كل منهما العهد والميثاق ، فلما أصبح عرض على على فلم يوافقته على بعض الشروط ، وعرض على عثمان فقبل ، ويؤيده رواية عاصم بن بهدلة عن أنى وائل قال : قلت لعبد الرحمن ابن عوف كيف بايعتم عثمان وتركتم علياً فقال « ما ذنبى بدأت بعلى فقلت له أبايحك على كتاب الله وسنة رسوله وسيرة أنى بكر وعمر ، فقال فيما استطعت . وعرضتها على عثمان فقبل » أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند عن سفيان بن وكيع عن أنى بكر بن عياش عنه ، وسفيان بن وكيع ضعيف . وقد أخرج أحمد

من طريق زائدة عن عاصم عن أنى وائل قال : قال الوليد بن عقبة لعبد الرحمن بن عوف : مالك جفوت أمير المؤمنين يعنى عثمان فذكر قصة وفيها قول عثمان ، وأما قوله : سيرة عمر فإني لا أطيقها ولا هو ، وفي هذا إشارة إلى أنه بايعه على أن يسير سيرة عمر فعاتبه على تركها ويمكن أن يأخذ من هذا ضعف رواية سفيان ابن وكيع إذ لو كان استخلف بشرط أن يسير بسيرة عمر لم يكن ما أجاب به عذراً في الترك ، قال ابن التين وإنما قال لعلى ذلك دون من سواه ، لأن غيره لم يكن يطمع في الخلافة مع وجوده ووجود عثمان ، وسكوت من حضر من أهل الشورى والمهاجرين والأنصار وأمرء الأجناد دليل على تصديقهم عبد الرحمن فيما قال وعلى الرضا بعثمان . قلت : وقد أخرج ابن أنى شعبة من طريق حارثة بن مضرب قال « حججت في خلافة عمر فلم أرهم يشكون أن الخليفة بعده عثمان » وأخرج يعقوب بن شبة في مسنده من طريق صحيح إلى حذيفة قال : قال لي عمر من ترى قومك يؤمرون بعدى . قال . قلت : قد نظر الناس إلى عثمان وشهروه لها . وأخرج البغوى في معجمه وخيشمة في « فضائل الصحابة » بسند صحيح عن حارثة بن مضرب ، حججت مع عمر فكان الحادى يحذو أن الأمير بعده عثمان بن عفان .

**قوله ( فقال ) أى « عبد الرحمن » مخاطباً لعثمان ( أبابيك على سنة الله وسنة رسوله والخليفين من بعده فبايعه عبد الرحمن )** فى الكلام حذف تقديره فقال : نعم ، فبايعه عبد الرحمن . وأخرج الذهلى فى « الزهريات » وابن عساكر فى « ترجمة عثمان » من طريقه ثم من رواية عمران بن عبد العزيز عن محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهرى عن الزهرى عن عبد الرحمن بن عوف « فذكر القصة وفى آخره . فقال : هل أنت يا على مبايعى إن وليتك هذا الأمر على سنة الله وسنة رسوله وسنة الماضين قبل ؟ قال : لا ، ولكن على طاقتى ، فأعادها ثلاثاً . فقال عثمان : أنا يا أبا محمد أبابيك على ذلك ، قالها ثلاثاً فقام عبد الرحمن واعتم ولبس السيف فدخل المسجد ثم رقى المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم أشار إلى عثمان فبايعه « فعرفت إن خالى أشكل عليه أمرها فأعطاه أحدهما وثيقة ومنعه الآخر إياها ، واستدل بهذه القصة الأخيرة على جواز تقليد المجتهد ، وإن عثمان وعبد الرحمن كانا يريان ذلك بخلاف على ، وأجاب من منعه وهم الجمهور بأن المراد بالسيرة ما يتعلق بالعدل ونحوه لا التقليد فى الأحكام الشرعية . وإذا فرغنا على جواز تجزئ الاجتهاد احتمال أن يراد بالافتداء بهما فيما لم يظهر للتابع فيه الاجتهاد فيعمل بقولهما للضرورة ، قال الطبرى : لم يكن فى أهل الإسلام أحد له من المنزلة فى الدين والمهجرة والسابقة والعقل والعلم والمعرفة بالسياسة ما للسته الذين جعل عمر الأمر شورى بينهم ، فإن قيل كان بعض هؤلاء الستة أفضل من بعض وكان رأى عمر أن الأحق بالخلافة أرضاهم ديناً ، وأنه لا تصح ولاية المفضول مع وجود الفاضل ، فالجواب أنه لو صرح بالأفضل منهم لكان قد نص على استخلافه ، وهو قصد أن لا يتقلد العهدة فى ذلك ؛ فجعلها فى ستة متقاربين فى الفضل ، لأنه يتحقق أنهم لا يجتمعون على تولية المفضول ، ولا يألون المسلمين نصحاً فى النظر والشورى ، وأن المفضول منهم لا يتقدم على الفاضل ، ولا يتكلم فى منزلة وغيره أحق بها منه ، وعلم رضا الأمة بمن رضى به الستة . ويؤخذ منه بطلان قول الرافضة وغيرهم أن النبى صلى الله عليه وسلم نص على أن الإمامة فى أشخاص بأعيانهم ، إذ لو كان كذلك لما أطاعوا عمر فى جعلها شورى ، ولقال قائل منهم ما وجه التشاور فى أمر كفيناه ببيان الله لنا على لسان رسوله ، ففى رضا الجميع بما أمرهم به دليل على أن الذى كان عندهم من العهد فى الإمامة أوصاف من وجدت فيه



استحقها ، وإدراكها يقع بالاجتهاد ، وفيه أن الجماعة الموثوق بديانتهم إذا عقدوا عقد الخلافة لشخص بعد التشاور والاجتهاد لم يكن لغيرهم أن يحل ذلك العقد ، إذ لو كان العقد لا يصح إلا باجتماع الجميع ، لقال قائل لا معنى لتخصيص هؤلاء الستة ، فلما لم يعترض منهم معترض بل رضوا وبايعوا ، دل ذلك على صحة ما قلناه ، انتهى ملخصاً من كتاب ابن بطلال ، ويتحصل منه جواب من ظن أنه يلزم منه أن عمر كان يرى جواز ولاية المفضول مع وجود الفاضل ، والذي يظهر من سيرة عمر في أمرائه الذين كان يؤمرهم في البلاد ، أنه كان لا يراعى الأفضل في الدين فقط بل يضم إليه مزيد المعرفة بالسياسة مع اجتناب ما يخالف الشرع منها ، فلأجل هذا استخلف معاوية والمغيرة بن شعبة وعمر بن العاص مع وجود من هو أفضل من كل منهم في أمر الدين والعلم ، كأبي الدرداء في الشام وابن مسعود في الكوفة ، وفيه أن الشركاء في الشيء إذا وقع بينهم التنازع في أمر من الأمور يسندون أمرهم إلى واحد ليختار لهم بعد أن يخرج نفسه من ذلك الأمر ، وفيه أن من أسند إليه ذلك يبذل وسعه في الاختيار ، ويهجر أهله وليله اهتماماً بما هو فيه حتى يكمله ، وقال ابن المنير : في الحديث دليل على أن الوكيل المفوض له أن يوكل وإن لم ينص له على ذلك ، لأن الخمسة أسندوا الأمر لعبد الرحمن وأفردوه به فاستقل مع أن عمر لم ينص لهم على الانفراد ، قال : وفيه تقوية لقول الشافعي في المسألة الفلانية قولان ، أى انحصر الحق عندي فيهما ، وأنا في مهلة النظر في التعيين ، وفيه أن إحداهما قول زائد على ما أجمع عليه لا يجوز ، وهو كإحداث سابع في أهل الشورى ، قال وفي تأخير عبد الرحمن مؤامرة عثمان عن مؤامرة عليّ سياسة حسنة ، منتزعة من تأخير يوسف تفتيش رحل أخيه في قصة الصاع ، إبعاداً للتهمة وتغطية للحدث ، لأنه رأى أن لا ينكشف اختياره لعثمان قبل وقوع البيعة .

### بَابُ مَنْ بَايَعَ مَرَّتَيْنِ

[٧٢٠٨] ٦٩٤٥- فأبو عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال : بايعنا النبي صلى الله عليه تحت الشجرة ، فقال لي : « يا سلمة ألا تبائع ؟ » قلت : يا رسول الله ، قد بايعت في الأولى ، قال : « وفي الثاني » .

قوله ( باب من بايع مرتين ) أى في حالة واحدة .

قوله ( عن سلمة ) تقدم في « باب البيعة » في الحرب من « كتاب الجهاد » من رواية المكي بن إبراهيم ، حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بأنهم من هذا السياق وفيه بايعت النبي صلى الله عليه وسلم ثم عدلت إلى ظل شجرة فلما خف الناس قال « يا ابن الأكموع ألا تبائع » .

قوله ( قد بايعت في الأول قال وفي الثاني ) والمراد بذلك الوقت ، وفي رواية الكشمي « في الأولى » بالتأنيث قال « وفي الثانية » والمراد الساعة أو الطائفة ، ووقع في رواية مكي « فقلت قد بايعت يا رسول الله ، قال : وأيضاً فبايعته الثانية وزاد فقلت له : يا أبا مسلم على أى شيء كنتم تبائعون يومئذ ، قال : على الموت » وقد تقدم البحث في ذلك هناك ، وقال المهلب فيما ذكره ابن بطلال أراد أن يؤكد بيعة سلمة لعلمه بشجاعته وعنائه في الإسلام وشهرته بالثبات ، فلذلك أمره بتكرير المبايعه ليكون له في ذلك فضيلة . قلت : ويحتمل أن يكون سلمة لما بادر إلى المبايعه ثم قعد قريباً ، واستمر الناس يبائعون إلى أن خفوا ، أراد صلى الله عليه وسلم

منه أن يبايع للتوالمى المبايعة معه ولا يقع فيها تخلل ، لأن العادة فى مبدأ كل أمر أن يكتر من يباشره فيتوالى ، فإذا تنامى قد يقع بين من يحمى آخر تخلل ، ولا يلزم من ذلك اختصاص سلمة بما ذكر والواقع أن الذى أشار إليه ابن بطال من حال سلمة فى الشجاعة وغيرها لم يكن ظهر بعد ، لأنه إنما وقع منه بعد ذلك فى « غزوة ذى قرد » حيث استعاد السرح الذى كان المشركون أغاروا عليه فاستلب ثيابهم ، وكان آخر أمره أن أسهم له النبى صلى الله عليه وسلم سهم الفارس والراجل ، فالأولى أن يقال تفرس فيه النبى صلى الله عليه وسلم ذلك فبايعه مرتين ، وأشار بذلك إلى أنه سيقوم فى الحرب مقام رجلين فكان كذلك ، وقال ابن المنير : يستفاد من هذا الحديث أن إعادة لفظ العقد فى النكاح وغيره ليس فسخاً للعقد الأول خلافاً لمن زعم ذلك من الشافعية . قلت : الصحيح عندهم أنه لا يكون فسخاً كما قال الجمهور

### باب بيعة الأعراب

[٧٢٠٩] ٦٩٤٦ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن أعرابياً بايع رسول الله صلى الله عليه على الإسلام فأصابه وعك ، فقال : أقلني بيعتي فأبى ، ثم جاءه فقال : أقلني بيعتي فأبى ، فخرج ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « المدينة كالكير تنفي خبثها وينصع طيبها » .

قوله ( باب بيعة الأعراب ) أى مبايعتهم على الإسلام والجهاد .

قوله ( أن أعرابياً ) تقدم التنبيه على اسمه فى « فضل المدينة أواخر الحج » .

قوله ( على الإسلام ) ظاهر فى أن طلبه الإقالة كان فيما يتعلق بنفس الإسلام ، ويحتمل أن يكون فى شيء من عوارضه كالهجرة ، وكانت فى ذلك الوقت واجبة ، ووقع الوعيد على من رجع أعرابياً بعد هجرته ، كما تقدم التنبيه عليه قريباً « والوعك » بفتح الواو وسكون المهملة وقد تفتح بعدها كاف الحمى وقيل ألمها وقيل أرعادها . وقال الأصمعى : أصله شدة الحر ، فأطلق على حر الحمى وشدها .

قوله ( أقلني بيعتي فأبى ) تقدم فى « فضل المدينة » من رواية الثورى عن ابن المنكدر أنه أعاد ذلك ثلاثاً وكذا سيأتى بعد باب .

قوله ( فخرج ) أى من المدينة راجعاً إلى البدو .

قوله ( المدينة كالكير الخ ) ذكر عبد الغنى بن سعيد فى « كتاب الأسباب » له عند ذكر حديث المدينة « تنفى الخبث كما تنفى النار خبث الحديد » أن النبى صلى الله عليه وسلم قاله فى هذه القصة وفيه نظر ، والأشبه أنه قاله « فى قصة الذين رجعوا عن القتال معه يوم أحد » كما تقدم بيان ذلك فى غزوة أحد من « كتاب المغازى » .

قوله ( تنفى ) بفتح أوله ( خبثها ) بمعجمة وموحدة مفتوحتين .

قوله ( وتنصع ) تقدم ضبطه فى فضل المدينة وبيان الاختلاف فيه ، قال ابن التين : إنما امتنع النبى صلى

الله عليه وسلم من إقالته لأنه لا يعين على معصية ، لأن البيعة في أول الأمر كانت على أن لا يخرج من المدينة إلا بإذن فخروجه عصيان . قال : وكانت الهجرة الى المدينة فرضاً قبل فتح مكة على كل من أُلِمَ ومن لم يهاجر لم يكن بينه وبين المؤمنين موالاة ، لقوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يهاجِرُوا مَالَكُم مِّنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يهاجِرُوا ﴾ فلما فتحت مكة قال صلى الله عليه وسلم « لا هجرة بعد الفتح » ففى هذا إشعار بأن مبايعة الأعرابي المذكور كانت قبل الفتح ، وقال ابن المنير : ظاهر الحديث ذم من خرج من المدينة وهو مشكل فقد خرج منها جمع كثير من الصحابة وسكنوا غيرها من البلاد ، وكذا من بعدهم من الفضلاء . والجواب أن المذموم من خرج عنها كراهة فيها ورغبة عنها ، كما فعل الأعرابي المذكور وأما المشار إليهم فإنما خرجوا لمقاصد صحيحة كنشر العلم وفتح بلاد الشرك والمرابطة في الثغور وجهاد الأعداء وهم مع ذلك على اعتقاد فضل المدينة وفضل سكنائها ، وسيأتى شيء من هذا في « كتاب الاعتصام » إن شاء الله تعالى .

### بابُ بَيْعَةِ الصَّغِيرِ

[٧٢١٠] ٦٩٤٧- فاعلى بن عبد الله قال نا عبد الله بن يزيد قال نا سعيد هو ابن أبي أيوب قال ني أبو عقيل زهرة بن معبد عن جدّه عبد الله بن هشام وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وذهب به أمه زينب بنت حميد إلى رسول الله صلى الله عليه فقالت: يا رسول الله، بايعه، فقال النبي صلى الله عليه: « هو صغير، فمسح رأسه ودعا له »، وكان يضحى بالشاة الواحدة عن جميع أهله .

قوله ( باب بيعة الصغير ) أى هل تشرع أو لا؟ قال ابن المنير : الترجمة موهمة ، والحديث يزيل إيهامها ، فهو دال على عدم انعقاد بيعة الصغير ذكر فيه حديث عبد الله بن هشام التيمى ، وهو طرف من حديث تقدم بكماله فى « كتاب الشركة » من رواية عبد الله بن وهب عن سعيد بن أبى أيوب ، وفيه فقالت يا رسول الله بايعه ، فقال : « هو صغير فمسح رأسه ودعا له » .

قوله ( وكان يضحى بالشاة الواحدة عن جميع أهله ) هو عبد الله بن هشام المذكور ، وهذا الأثر الموقوف صحيح بالسند المذكور إلى عبد الله ، وقد تقدم الحكم المذكور فى « باب الأضحية عن المسافرين والنساء » والنقل عن قال « لا تجزئ أضحية الرجل عن نفسه وعن أهل بيته » وإنما ذكره البخارى مع أن من عادته أنه يحذف الموقوفات غالباً ، لأن المتن قصير ، وفيه إشارة إلى أن عبد الله بن هشام عاش بعد النبى صلى الله عليه وسلم زماناً ببركة دعائه له وقد تقدم ما يتعلق به من ذلك فى « كتاب الدعوات »

### بابُ مَنْ بَايَعَ ثُمَّ اسْتَقَالَ الْبَيْعَةَ

[٧٢١١] ٦٩٤٨- فاعلى بن يوسف قال أنا مالك عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن أعرابياً بايع رسول الله صلى الله عليه على الإسلام، وأصاب الأعرابي وعك بالمدينة، فأتى الأعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه فقال: يا رسول الله، ألقني بيعتي، فأبى رسول الله صلى الله عليه ثم جاءه فقال: ألقني بيعتي، فأبى. ثم جاءه فقال: ألقني بيعتي، فأبى. قال: فخرج الأعرابي، فقال رسول الله صلى الله عليه: « إنما المدينة كالكير تنفي خبثها، وينصع طيبها ».

قوله ( باب من بايع ثم استقال البيعة ) ذكر فيه حديث جابر في قصة الأعرابي ، وقد تقدم شرحه قبل بيا

ب ( باب من بايع رجلاً لا يبايعه إلا للدنيا )

[٧٢١٢] ٦٩٤٩- نا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم : رجل على فضل ماء بالطريق يمنع منه ابن السبيل ، ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا لدنيا ، فإن أعطاه ما يريد وقى له ، وإلا لم يف له ، ورجل يبايع رجلاً بسلعة بعد العصر ، فحلف بالله لقد أعطي بها كذا وكذا ، فصدقه فأخذها ولم يعط بها» .

قوله ( باب من بايع رجلاً لا يبايعه إلا للدنيا ) أى ولا يقصد طاعة الله في مبايعته من يستحق الإمامة .

قوله ( عن أبي حمزة ) بالمهمل والزاي هو محمد بن ميمون السكري .

قوله ( عن أبي صالح ) في رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش « سمعت أبا صالح يقول سمعت أبا هريرة كما تقدم في « كتاب الشرب » .

قوله ( ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ) زاد جرير عن الأعمش « ولا ينظر إليهم » وسقط من روايته « يوم القيامة » وقد مر في الشهادات وفي رواية عبد الواحد « لا ينظر الله إليهم يوم القيامة » وسقط من روايته « ولا يكلمهم وثبت الجميع لأبي معاوية عن الأعمش عند مسلم على وفق الآية التي في آل عمران ، وقال : في آخر الحديث . ثم قرأ هذه الآية ﴿ إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ﴾ يعني إلى آخر الآية .

قوله ( رجل على فضل ماء بالطريق يمنع منه ابن السبيل ) في رواية عبد الواحد « رجل كان له فضل ماء من ابن السبيل » والمقصود واحد وإن تغاير المفهومان لتلازمهما لأنه إذا منعه من الماء فقد منع الماء منه ، وقد تقدم الكلام عليه في « كتاب الشرب » ووقع في رواية أبي معاوية « بالفلاة » وهي المراد بالطريق في هذه الرواية . وفي رواية عمرو بن دينار عن أبي صالح في الشرب أيضاً . ورجل منع فضل ماء فيقول الله تعالى له « اليوم أمنعتك فضلي كما منعت فضل ما لم تعمل يداك » وقد تقدم الكلام عليه في الشرب أيضاً ، وتقدم شيء من فوائده في « كتاب ترك الحيل » .

قوله ( ورجل بايع إماماً ) في رواية عبد الواحد « إمامه » .

قوله ( إن أعطاه ما يريد وقى له ) في رواية عبد الواحد « رضا » .

قوله ( وإلا لم يف له ) في رواية عبد الواحد « سخط » .

قوله ( ورجل بايع رجلاً ) في رواية المستملى والسرخسي « يبايع » بصيغة المضارعة ، وفي رواية عبد الواحد « أقام سلعة بعد العصر » وفي رواية جرير « ورجل ساوم رجلاً سلعة بعد العصر » .

قوله ( فحلف بالله ) في رواية عبد الواحد فقال : والله الذي لا إله غيره .

قوله ( لقد أعطي بها كذا وكذا ) وقع مضبوطاً بضم الهمزة وكسر الطاء على البناء للمجهول ، وكذا قوله في

آخر الحديث « ولم يعط » بضم أوله وفتح الطاء ، وفي بعضها بفتح الهمزة والطاء على البناء للفاعل والضمير للحالف وهي أرجح ، ووقع في رواية عبد الواحد بلفظ « لقد أعطيت بها » وفي رواية أنى معاوية ؛ فحلف له بالله « لأخذها بكذا » أى لقد أخذها ، وفي رواية عمرو بن دينار عن أنى صالح « لقد أعطى بها أكثر مما أعطى » وضبط بفتح الهمزة والطاء ، وفي بعضها بضم أوله وكسر الطاء ، والأول أرجح .

قوله ( فصدقه وأخذها ) أى المشتري ( ولم يعط بها ) أى القدر الذى حلف أنه أعطى عوضها ، وفي رواية أنى معاوية « فصدقه » وهو على غير ذلك .

تنبيهان : أحدهما خالف الأعمش في سياق هذا المتن عمرو بن دينار عن أنى صالح فمضى في الشرب وبأق في التوحيد من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أنى صالح عن أنى هريرة نحو صدر حديث الباب وقال فيه « ورجل على سلعة » الحديث « ورجل منع فضل ماء » الحديث « ورجل حارثة على يمين كاذبة بعد العصر ليقطع بها مال رجل مسلم » قال الكرماني ذكر عوض الرجل الثاني وهو المبايع للإمام آخر ، وهو الحالف ليقطع مال المسلم وليس ذلك باختلاف ، لأن التخصيص بعدد لا ينفي ما زاد عليه انتهى ، ويحتمل أن يكون كل من الراويين حفظ ما لم يحفظ الآخر ، لأن المجتمع من الحديثين أربع حصال ، وكل من الحديثين مصدر بثلاثة ، فكأنه كان في الأصل أربعة ، فاقتصر كل من الراويين على واحد ضمه مع الاثنين اللذين توافقا عليهما فصار في رواية كل منهما ثلاثة ، ويؤيده ما سيأتى في التنبيه الثاني .

ثانيهما : أخرج مسلم هذا الحديث من رواية الأعمش أيضاً لكن عن شيخ له آخر بسياق آخر ، فذكر من طريق أنى معاوية ووكيع جميعاً عن الأعمش عن أنى حازم عن أنى هريرة كصدر حديث الباب . لكن قال : « شيخ زان وملك كذاب وعائل مستكبر » والظاهر أن هذا حديث آخر أخرجه من هذا الوجه عن الأعمش فقال عن سليمان بن مسهر ، عن خرشة بن الحر ، عن أنى ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة : المنان الذى لا يعطى شيئاً إلا منه ، والمنفق سلعته بالحلف الفاجر ، والمسبل إزاره » وليس هذا الاختلاف على الأعمش فيه بقادح ، لأنها ثلاثة أحاديث عنده بثلاثة طرق ، ويجتمع من مجموع هذه الأحاديث تسع خصال ويحتمل أن تبلغ عشراً ، لأن المنفق سلعته بالحلف الكاذب ، مغاير للذى حلف لقد أعطى بها كذا ، لأن هذا خاص بمن يكذب في أخبار الشراء ، والذى قبله أعم منه فتكون خصلة أخرى ، قال النووي قيل معنى « لا يكلمهم الله » تكليم من رضا عنه بإظهار الرضا بل بكلام يدل على السخط ، وقيل المراد أنه يعرض عنهم ، وقيل لا يكلمهم كلاماً يسرههم ، وقيل لا يرسل إليهم الملائكة بالتحية ومعنى لا ينظر إليهم : يعرض عنهم ، ومعنى نظره لعباده : رحمته لهم ولطفه بهم ، ومعنى لا يزكهم : لا يطهرهم من الذنوب وقيل لا يشئ عليهم ، والمراد بآبن السبيل : المسافر المحتاج إلى الماء ، لكن يستثنى منه الحرى والمرتد إذا أصرا على الكفر ، فلا يجب بذل الماء لهما ، وخص بعد العصر بالحلف لشرفه بسبب اجتماع ملائكة الليل والنهار وغير ذلك ، وأما الذى بايع الإمام بالصفة المذكورة فاستحقاقه هذا الوعيد لكونه غش إمام المسلمين ؛ ومن لازم غش الإمام غش الرعية لما فيه من التسبب إلى إثارة الفتنة ، ولا سيما إن كان ممن يتبع على ذلك ، انتهى ملخصاً . وقال الخطاى : خص وقت العصر بتعظيم الإثم فيه ، وإن كانت اليمين الفاجرة محرمة في كل وقت ، لأن الله عظم شأن هذا الوقت بأن جعل الملائكة تجتمع فيه وهو وقت ختام الأعمال ، والأمور بخواتيمها فغلظت العقوبة فيه لكلا يقدم عليها تجزؤاً ، فإن من تجزأ عليها فيه

اعتادها في غيره ، وكان السلف يحلفون بعد العصر ؛ وجاء ذلك في الحديث أيضاً ، وفي الحديث وعيد شديد في نكث البيعة ، والخروج على الإمام لما في ذلك من تفرق الكلمة ، ولما في الوفاء من تحصين الفروج والأموال وحقق الدماء ، والأصل في مبايعة الإمام أن يبايعه على أن يعمل بالحق ويقيم الحدود ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، فمن جعل مبايعته لمال يعطاه دون ملاحظة المقصود في الأصل فقد خسر خسراناً مبيناً ودخل في الوعيد المذكور وحاق به إن لم يتجاوز الله عنه ، وفيه أن كل عمل لا يقصد به وجه الله وأريد به عرض الدنيا فهو فاسد وصاحبه آثم ، والله الموفق

### باب بيعة النساء

رواه ابن عباس .

[٧٢١٣] ٦٩٥٠- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري... ح. وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أبو إدريس الخولاني أنه سمع عبادة بن الصامت يقول : قال لنا رسول الله صلى الله عليه - ونحن في المجلس - : «تبايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تسرقوا ، ولا تزنوا ، ولا تقتلوا أولادكم ، ولا تأتوا بهتان فتفترونه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تعصوا في معروف . فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفارة له ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله فأمره إلى الله ؛ إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه . فبايعناه على ذلك .

[٧٢١٤] ٦٩٥١- نا محمود قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه يبايع النساء بالكلام بهذه الآية ﴿لَا يَشْرِكُنَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ قالت : وما مسّت يد رسول الله صلى الله عليه يد امرأة إلا امرأة يملكها .

[٧٢١٥] ٦٩٥٢- نا مسدد قال نا عبد الوارث عن أيوب عن حفصة عن أم عطية قالت : بايعنا النبي صلى الله عليه فقراً علينا : ﴿أَنْ لَا يَشْرِكُنَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ ونهانا عن النياحة ، فقبضت امرأة منا يدها فقالت : فلانة أسعدتني وأنا أريد أن أجزيها ، فلم يقل شيئاً ، فذهبت ثم رجعت ، فما وفت امرأة إلا أم سليم وأم العلاء وابنة أبي سبرة امرأة معاذ ، أو ابنة أبي سبرة وامرأة معاذ .

قوله ( باب بيعة النساء ) ذكر فيه أربعة أحاديث ، الأول :

قوله ( رواه ابن عباس ) كأنه يريد ما تقدم في العيدين من طريق الحسن بن مسلم عن طلوس عن ابن عباس شهدت الفطر فذكر الحديث وفيه خرج النبي صلى الله عليه وسلم كأني أنظر إليه حين يجلس بيده ، ثم أقبل يشقههم حتى جاء النساء معه بلال فقال : ﴿يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك﴾ الآية ثم قال حين فرغ منها «أنتن على ذلك» وقد تقدم فوائده هناك في تفسير الممتحنة . الحديث الثاني : حديث عبادة ابن الصامت في مبايعتهم النبي صلى الله عليه وسلم على مثل ما في هذه الآية ، وقد تقدم الكلام عليه في « كتاب الأيمان » أوائل الكتاب ووقع في بعض طرقه عن عبادة قال «أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخذ على النساء أن لا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق ولا نزن» الحديث أخرجه مسلم من طريق الأشعث الصنعاني عن عبادة وإلى هذه الطريق أشار في هذه الترجمة قال ابن المنير أدخل حديث عبادة في ترجمة بيعة النساء لأنها

وردت في القرآن في حق النساء فعرفت بهن ، ثم استعملت في الرجال ، الحديث الثالث : حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبايع النساء بالكلام بهذه الآية ﴿ لا يشركن بالله شيئاً ﴾ كذا أورده مختصراً وقد أخرجه البزار من طريق عبد الرزاق بسند حديث الباب إلى عائشة قالت : « جاءت فاطمة بنت عتبة — أى ابن ربيع بن عبد شمس أخت هند بنت عتبة — تباع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ عليها أن لا تزني ، فوضعت يدها على رأسها حياء ، فقالت لها عائشة : بايعي أيتها المرأة ، فوالله ما بايعناه إلا على هذا قالت : فنعم إذاً » وقد تقدمت فوائد هذا الحديث في تفسير سورة الممتحنة وفي أول هذا الحديث هناك زيادة غير الزيادة التي ذكرتها هنا من عند البزار .

**قوله ( قالت وما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة إلا امرأة يملكها )** هذا القدر أفردته النسائي فأخرجه عن محمد بن يحيى عن عبد الرزاق بسند حديث الباب بلفظ لكن ما مس وقال : يد امرأة قط ، وكذا أفردته مالك عن الزهري بلفظ ، ما مس رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده امرأة قط ، إلا أن يأخذ عليها فإذا أخذ عليها فأعطته قال : اذهبى فقد بايعتك أخرجه مسلم قال النووي : هذا الاستثناء منقطع وتقدير الكلام ما مس يد امرأة قط ولكن يأخذ عليها البيعة . ثم يقول لها اذهبى الخ . قال : وهذا التقدير مصرح به في الرواية الأخرى فلا بد منه انتهى . وقد ذكرت في تفسير الممتحنة من خالف ظاهر ما قالت عائشة ، من اقتصاره في مبايعته صلى الله عليه وسلم النساء على الكلام ؛ وما ورد أنه بايعهن بحائل أن بواسطة بما يغنى عن إعادته ، ويعكز على ما جزم به من التقدير ، وقد يؤخذ من قول أم عطية في الحديث الذي بعده فقبضت امرأة يدها ، أن بيعة النساء كانت أيضاً بالأيدي فتخالف ما نقل عن عائشة من هذا الحصر ، وأجيب بما ذكر من الحائل ، ويحتمل أنهم كن يشرن بأيديهن عند المبايعة بلا مماسة ، وقد أخرج إسحق بن راهويه بسند حسن عن أسماء بنت يزيد مرفوعاً إلى لا أصافح النساء وفي الحديث أن كلام الأجنبية مباح سماعه وأن صوتها ليس بعورة ، ومنع لمس بشرة الأجنبية من غير ضرورة لذلك . الحديث الرابع :

**قوله ( عن أيوب )** هو السخيتاني و ( حفصة ) هى بنت سيرين أخت محمد والسند كله بصريون ، وتقدم شرح حديث أم عطية هذا في « كتاب الجنائز » مستوفى ، وفيه تسمية النسوة المذكورات في هذا الحديث ، وتقدم ما يتعلق بالكلام على قولها أسعدتنى في تفسير سورة الممتحنة

### باب مَنْ نَكَثَ بَيْعَةَ

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾ الآية

٦٩٥٣ - حدثنا أبو نعيم قال نا سفيان عن محمد بن المنكدر قال : سمعت جابراً قال : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه فقال : بايعني على الإسلام ، فبايعه على الإسلام ، ثم جاء الغد محموراً ، فقال : أقلني ، فأبى ، فلما ولى قال : « المدينة كالكير تنفي خبثها وينصع طيبها » . [٧٢١٦]

**قوله ( باب من نكث بيعة )** في رواية الكشميनी « بيعته » بزيادة الضمير .

**قوله ( وقال الله تعالى )** في رواية غير أبي ذر « وقوله تعالى » .

**قوله ( إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله الآية )** ساق في رواية أبي ذر إلى قوله « فإنما ينكث على نفسه » ثم قال إلى قوله فسيؤتيه أجراً عظيماً ، وساق في رواية كريمة الآية كلها ، ذكر فيه حديث جابر في قصة الأعرابي وقد تقدمت الإشارة إليه قريباً في « باب بيعة الأعرابي » وورد في الوعيد على نكث البيعة حديث ابن عمر « لا أعلم غدرأ أعظم من أن يبايع رجل على بيع الله ورسوله . ثم ينصب له القتال » وقد تقدم في أواخر « كتاب الفتن » وجاء نحوه عنه مرفوعاً بلفظ « من أعطى بيعة ثم نكثها لقي الله وليست معه يمينه » أخرجه الطبراني بسند جيد وفيه حديث أبي هريرة رفعه « الصلاة كفارة إلا من ثلاث : الشرك بالله ونكث الصفقة » الحديث . وفيه تفسير نكث الصفقة « أن تعطى رجلاً بيعتك ثم تقتله » أخرجه أحمد .

### باب الاستخلاف

[٧٢١٧] ٦٩٥٤- نا يحيى بن يحيى قال أنا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد قال سمعت القاسم بن محمد قال : قالت عائشة : وأرأساهُ ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « ذاك لو كان وأنا حيٌّ فأستغفر لك وأدعو لك » . قالت عائشة : واثكلاهُ ، والله إني لأظنك تحب موتي ، ولو كان ذاك لظلمت آخر يومك معرساً ببعض أزواجك . فقال النبي صلى الله عليه : « بل أنا وأرأساهُ ، لقد هممت - أو أردت - أن أرسل إلى أبي بكرٍ وابنه فأعهد أن يقول القائلون أو يتمنى المتمنون ، ثم قلت يا أباي الله ويدفع المؤمنون ، أو يدفع الله ويأبى المؤمنون » .

[٧٢١٨] ٦٩٥٥- حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال : قيل لعمر ألا تستخلف ؟ قال : إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني أبو بكرٍ ، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني رسول الله صلى الله عليه فأتوا عليه فقال : راغبٌ وراهبٌ ، وددت أني نجوت منها كفافاً لا لي ولا علي ، لا أتحمّلها حياً ولا ميتاً .

[٧٢١٩] ٦٩٥٦- نا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام عن معمر عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك أنه سمع خطبة عمر الآخرة حين جلس على المنبر - وذلك الغد من يوم توفي النبي صلى الله عليه فتشهد وأبو بكرٍ صامت لا يتكلم قال : كنت أرجو أن يعيش رسول الله صلى الله عليه حتى يدبرنا - يريد بذلك أن يكون آخرهم - فإن يك محمدٌ قد مات فإن الله عز وجل قد جعل بين أظهركم نوراً تهتدون به هدى الله محمداً ، وإن أبا بكرٍ صاحب رسول الله صلى الله عليه ثاني اثنين ، وإنه أولى المسلمين بأموالكم ، فقوموا فبايعوه . وكانت طائفة منهم قد بايعوه قبل ذلك في سقيفة بني ساعدة ، وكانت بيعة العامة على المنبر ، قال الزهري عن أنس بن مالك سمعت عمر يقول لأبي بكرٍ يومئذ : اصعد المنبر . فلم يزل به حتى صعد المنبر فبايعه الناس عامة . [الحديث ٧٢١٩ - طرفه في : ٧٢٦٩] .

[٧٢٢٠] ٦٩٥٧- نا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : أتت النبي صلى الله عليه امرأة فكلمته في شيء ، فأمرها أن ترجع إليه ، فقالت : رأيت إن جئت



ولم أجدك - كأنها تريد الموت - قال : « إن لم تجدني فأني أبا بكر » .

[٧٢٢١] ٦٩٥٨ - فامسدد قال نا يحيى عن سفيان قال ني قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي بكر قال لو فد بزاحة : تتبعون أذناب الإبل حتى يري الله خليفة نبيه والمهاجرين أمراً يعذرونكم به .

**قوله ( باب الاستخلاف )** أى تعيين الخليفة عند موته خليفة بعده ، أو يعين جماعة ليتخيروا منهم واحداً ، ذكر فيه خمسة أحاديث : الحديث الأول :

**قوله ( عن يحيى بن سعيد )** هو الأنصارى والسند كله مدنيون ، وقد تقدم ما يتعلق بالسند في « كتاب كفارة المرض » وتقدم الكثير من فوائد المتن هناك .

**قوله ( فاعهد )** أى أعين القائم بالأمر بعدى ، هذا هو الذى فهمه البخارى فترجم به وإن كان العهد أعم من ذلك ، لكن وقع فى رواية عروة عن عائشة بلفظ « ادعى لى أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً وقال فى آخر ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر وفى رواية لمسلم « ادعى لى أبا بكر أكتب كتاباً فإنى أخاف أن يتمنى متمن ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر » وفى رواية للبخارى « معاذ الله أن تختلف الناس على أبى بكر » فهذا يرشد إلى أن المراد الخلافة ، وأفرط المهلب فقال : فيه دليل قاطع فى خلافة أبى بكر ، والعجب أنه قرر بعد ذلك أنه ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يستخلف . الحديث الثانى :

**قوله ( سفيان )** هو الثورى « ومحمد بن يوسف » الراوى عنه هو الفريانى .

**قوله ( قيل لعمر ألا تستخلف )** فى رواية مسلم من طريق أبى أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عمر « حضرت أبى حين أصيب قالوا استخلف » وأورد من وجه آخر أن قائل ذلك هو ابن عمر راوى الحديث ، أخرجه من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه « أن حفصة قالت له : أعلمت أن أباك غير مستخلف ؟ قال : فحلفت أن أكلمه فى ذلك » فذكر القصة وأنه قال له : « لو كان لك راعى غنم ثم جاءك وتركها لرأيت أن قد ضيع ، فرعاية الناس أشد » وفيه قول عمر فى جواب ذلك « إن الله يحفظ دينه » .

**قوله ( إن أستخلف الخ )** فى رواية سالم « إن لا أستخلف فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستخلف ، وإن استخلف فإن أبا بكر قد استخلف » قال عبد الله « فو الله ما هو إلا أن ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر فعلت أنه لم يعدل برسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً ، وأنه غير مستخلف » وأخرج ابن سعد من طريق عبد الله بن عبيد الله وأظنه ابن عمير قال : قال أناس لعمر ألا تعهد ؟ قال : أى ذلك أخذ فقد تبين لى أن الفعل والترك وهو مشكل ويزيله أن دليل الترك من فعله صلى الله عليه وسلم واضح ، ودليل الفعل يؤخذ من عزمه الذى حكمه عائشة فى الحديث الذى قبله . وهو لا يعزم إلا على جائز ، فكأن عمر قال : إن أستخلف فقد عزم صلى الله عليه وسلم على الاستخلاف فدل على جوازه وإن أترك فقد ترك فدل على جوازه ، وفهم أبو بكر من عزمه الجواز فاستعمله ، واتفق الناس على قبوله ، قاله ابن المنير . قلت : والذى يظهر أن عمر رجح عنده الترك ، لأنه الذى وقع منه صلى الله عليه وسلم بخلاف العزم وهو يشبه عزمه صلى الله عليه وسلم على التمتع فى الحج ، وفعله الأفراد فرجح الأفراد .

**قوله ( فأنثوا عليه فقال راغب وراهب )** قال ابن بطلال : يحتمل أمرين أحدهما أن الذين أنثوا عليه إما راغب في حسن رأيي فيه وتقرئ له ، وإما راهب من إظهار ما يضره من كراهته ، أو المعنى راغب فيما عندى وراهب منى ، أو المراد الناس راغب في الخلافة وراهب منها ، فإن وليت الراغب فيها خشيت أن لا يعان عليها ، وإن وليت الراهب منها خشيت أن لا يقوم بها . وذكر القاضي عياض توجيها آخر : إنهما وصفان لعمر أى راغب فيما عند الله ، راهب من عقابه ، فلا أعول على ثنائكم وذلك يشغلنى عن العناية بالاستخلاف عليكم .

**قوله ( وددت ألى نجوت منها )** أى من الخلافة ( كفافا ) بفتح الكاف وتخفيف الفاء أى مكفوفاً عنى شرها وخيرها . وقد فسره في الحديث بقوله « لا لى ولا على » وقد تقدم نحو هذا من قول عمر في مناقبه في مراجعته لأبى موسى فيما عملوه بعد النبى صلى الله عليه وسلم ، وفي رواية أبى أسامة « لوددت لو أن حظى منها الكفاف » .

**قوله ( لا أتحمّلها حيا وميتا )** في رواية أبى أسامة « أتحمّل أمركم حيا وميتا » وهو استفهام إنكار حذفته منه أداته ، وقد بين عذره في ذلك لكنه لما أثر فيه قول عبد الله بن عمر حيث مثل له أمر الناس بالغنم مع الراعى خص الأمر بالسته وأمرهم أن يختاروا منهم واحداً ، وإنما خص الستة لأنه اجتمع في كل واحد منهم أمران كونه معدوداً في أهل بدر ، ومات النبى صلى الله عليه وسلم وهو عنه راض ، وقد صرح بالثانى الحديث الماضى في مناقب عثمان ، وأما الأول فأخرجه ابن سعد من طريق عبد الرحمن ابن أبى عن عمر قال هذا الأمر في أهل بدر ما بقى منهم أحد ، ثم في أهل أحد . ثم في كذا ، وليس فيها لطيق ولا لمسلمة الفتح شيء . وهذا مصير منه إلى اعتبار تقديم الأفضل في الخلافة ، قال ابن بطلال ما حاصله « أن عمر سلك في هذا الأمر مسلكاً متوسطاً خشية الفتنة » فرأى أن الاستخلاف أضبط لأمر المسلمين ، فجعل الأمر معقوداً موقوفاً على الستة لئلا يترك الاقتداء بالنبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر ، فأخذ من فعل النبى صلى الله عليه وسلم طرفاً وهو ترك التعيين ، ومن فعل أبى بكر طرفاً وهو العقد لأحد الستة وإن لم ينص عليه انتهى ملخصاً . قال : وفي هذه القصة دليل على جواز عقد الخلافة من الإمام المتولى لغيره بعده ، وأن أمره في ذلك جائز على عامة المسلمين لإطابق الصحابة ومن معهم على العمل بما عهدده أبو بكر لعمر ، وكذا لم يختلفوا في قبول عهد عمر إلى الستة ، قال : وهو شبيه بإيضاء الرجل على ولده لكون نظره فيما يصلح أتم من غيره فكذلك الإمام ، انتهى . وفيه رد على من جزم كالطبرى ، وقبله بكر بن أخت عبد الواحد وبعده ابن حزم بأن النبى صلى الله عليه وسلم استخلف أباً بكر قال : ووجهه جزم عمر بأنه لم يستخلف ، لكن تمسك من خالفه بإطابق الناس على تسمية أبى بكر خليفة رسول الله ، واحتج الطبرى أيضاً بما أخرجه بسند صحيح من طريق إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم « رأيت عمر يجلس الناس ويقول اسمعوا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم » . قلت : ونظيره ما في الحديث الخامس من قول أبى بكر « حتى يرى الله خليفة نبيه » ورد بأن الصيغة يحتمل أن تكون من مفعول ومن فاعل فلا حجة فيها ، ويترجح كونها من فاعل جزم عمر بأنه لم يستخلف وموافقة ابن عمر له على ذلك ، فعلى هذا فمعنى « خليفة رسول الله » الذى خلفه فقام بالأمر بعده فسمى خليفة رسول الله لذلك . وأن عمر أطلق على أبى بكر خليفة رسول الله بمعنى أنه أشار إلى ذلك بما تضمنه حديث الباب ، وغيره من الأدلة وإن لم يكن في شيء منها تصريح لكن مجموعها يؤخذ منه ذلك ، فليس في ذلك

خلاف لما روى ابن عمر عن عمر ، وكذا في رد علي من زعم من الراوندية أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على العباس وعلى قول الروافض كلها أنه نص على علي . ووجه الرد عليهم إطباق الصحابة على متابعة أبي بكر ثم على طاعته في مبايعة عمر ، ثم على العمل بعهد عمر في الشورى ، ولم يدع العباس ولا علي أنه صلى الله عليه وسلم عهد له بالخلافة ، وقال النووى وغيره : أجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف ، وعلى انعقادها بعقد أهل الحل والعقد لإنسان حيث لا يكون هناك استخلاف غيره ، وعلى جواز جعل الخليفة الأمر شورى بين عدد محصور أو غيره ، وأجمعوا على أنه يجب نصب خليفة ، وعلى أن وجوبه بالشرع لا بالعقل ، وخالف بعضهم كالأصم وبعض الخوارج فقالوا : يجب نصب الخليفة . وخالف بعض المعتزلة فقالوا : يجب بالعقل لا بالشرع ، وهما باطلان . أما الأصم فاحتج ببقاء الصحابة بلا خليفة مدة التشاور أيام السقيفة وأيام الشورى بعد موت عمر ، ولا حجة له في ذلك لأنهم لم يطبقوا على الترك بل كانوا ساعين في نصب الخليفة ، آخذين في النظر فيمن يستحق عقدها له ، ويكفى في الرد على الأصم أنه محجوج بإجماع من قبله ، وأما القول الآخر ففساده ظاهر لأن العقل لا مدخل له في الإيجاب والتحريم ولا التحسين والتقصيح وإنما يقع ذلك بحسب العادة انتهى ، وفي قول المذكور مدة التشاور أيام السقيفة خدش يظهر من الحديث الذى بعده ، وأنهم بايعوا أبا بكر في أول يوم لتصريجه فيه بأن عمر خطب الغد من يوم توفى النبي صلى الله عليه وسلم وذكر أبا بكر فقال « فقوموا فبايعوه » وكانت طائفة منهم قد بايعوه قبل ذلك في سقيفة بنى ساعدة فلم يكن بين الوفاة النبوية وعقد الخلافة لأبي بكر إلا دون اليوم واللييلة ، وقد تقدم إيضاح ذلك في مناقب أبي بكر رضى الله عنه . الحديث الثالث :

**قوله ( هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني .**

**قوله ( إنه سمع خطبة عمر الآخرة حين جلس على المنبر وذلك الغد من يوم توفى النبي صلى الله عليه وسلم )** هذا الذى حكاه أنس أنه شاهده وسمعه كان بعد عقد البيعة لأبي بكر في سقيفة بنى ساعدة كما سبق بسطه وبيانه في « باب رجم الحبلى من الزنا » وذكر هناك أنه بايعه المهاجرون ثم الأنصار فكأنهم لما أنهوا الأمر هناك وحصلت المبايعة لأبي بكر جاعوا إلى المسجد النبوى فتشاغلوا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ذكر عمر لمن لم يحضر عقد البيعة في سقيفة بنى ساعدة ما وقع هناك ، ثم دعاهم إلى مبايعة أبي بكر فبايعه حيثئذ من لم يكن حاضراً ، وكل ذلك في يوم واحد ، ولا يقدح فيه ما وقع في رواية عقيل عن ابن شهاب عند الإسماعيلي « أن عمر قال : أما بعد ، فإنى قلت لكم أمس مقالة » لأنه يحمل على أن خطبته المذكورة كانت في اليوم الذى مات فيه النبي صلى الله عليه وسلم وهو كذلك ، وزاد في هذه الرواية « قلت لكم ، أمس مقالة » وإنها لم تكن كما قلت والله ما وجدت الذى قلت لكم في كتاب الله ولا في عهد عهده رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن رجوت أن يعيش » الخ .

**قوله ( قال )** يعنى « عمر » ( كنت أرجو أن يعيش رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يدبرنا ) ضبطه ابن بطال وغيره بفتح أوله وسكون الدال وضم الموحدة ، أى « يكون آخرنا » قال الخليل : دبرت الشيء دبراً أتبعته ، ودبرنى فلان : جاء خلفى . وقد فسره في الخبر بقوله « يريد بذلك أن يكون آخرهم » ووقع في رواية عقيل « ولكن رجوت أن يعيش رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يدبر أمرنا » وهو بتشديد الموحدة وعلى هذا فيقرأ الذى في الأصل كذلك ، والمراد بقوله يدبرنا : يدبر أمرنا لكن وقع في رواية عقيل

أيضاً « حتى يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم آخرنا » وهذا كله قاله عمر معتذراً عما سبق منه حيث خطب قبل أنى بكر حين مات النبي صلى الله عليه وسلم فقال « إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمت » وقد سبق ذلك واضحاً .

**قوله ( فإن يك محمد صلى الله عليه وسلم قد مات )** هو بقية كلام عمر ، وزاد في رواية عقيل ، فاختر الله لرسوله الذى يبقى على الذى عندكم .

**قوله ( فإن الله قد جعل بين أظهركم نوراً تهتدون به بما هدى الله محمداً )** يعنى « القرآن » ووقع بيانه في رواية معمر عن الزهرى في أوائل الاعتصام بلفظ « وهذا الكتاب الذى هدى الله به رسولكم فخذوا به تهتدوا كما هدى الله به رسوله صلى الله عليه وسلم » ووقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عند أنى نعيم في المستخرج « وهدى الله به محمداً فاعتصموا به تهتدوا فإنما هدى الله محمداً به » وفي رواية عقيل « قد جعل بين أظهركم كتابه الذى هدى به محمداً صلى الله عليه وسلم فخذوا به تهتدوا » .

**قوله ( وأن أبا بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم إن )** قال ابن التين قدم الصحبة لشرفها ، ولما كان غيره قد يشاركه فيها عطف عليها ما انفرد به أبو بكر وهو كونه « ثانياً اثنين » وهى أعظم فضائله التى استحق بها أن يكون الخليفة من بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولذلك قال « وإنه أولى الناس بأمرهم » .

**قوله ( فقوموا فبايعوه وكان طائفة إن )** فيه إشارة إلى بيان السبب في هذه المبايعة ، وإنه لأجل من لم يحضر في سقيفة بنى ساعدة .

**قوله ( وكانتبيعة العامة على المنبر )** أى في اليوم المذكور ، وهو صبيحة اليوم الذى بويع فيه في سقيفة بنى ساعدة .

**قوله ( قال الزهرى عن أنس )** هو موصول بالإسناد المذكور وقد أخرجه الإسماعيلي مختصراً من طريق عبد الرزاق عن معمر .

**قوله ( سمعت عمر يقول لأبى بكر يومئذ اصعد المنبر )** في رواية عبد الرزاق عن معمر عند الإسماعيلي « لقد رأيت عمر يزعم أبا بكر إلى المنبر إزعاجاً »

**قوله ( حتى صعد المنبر )** في رواية الكشميهنى « حتى أصعده المنبر » قال ابن التين : سبب إلحاح عمر في ذلك ليشاهد أبا بكر من عرفه ومن لم يعرفه ، انتهى . وكان توقف أبى بكر في ذلك من تواضعه وخشيته .

**قوله ( فبايعه الناس عامة )** أى كانت البيعة الثانية أعم وأشهر وأكثر من المبايعة التى وقعت في سقيفة بنى ساعدة . وقد تقدمت الإشارة إلى بيان ذلك عند شرح أصل بيعة أبى بكر من « كتاب الحدود » الحديث الرابع : حديث جابر بن مطعم الذى فيه « إن لم تجدني ، فأبى بكر » وقد تقدم شرحه في أول مناقب أبى بكر الصديق وسيأتى شيء مما يتعلق به في « كتاب الاعتصام » . الحديث الخامس .

**قوله ( يحيى )** هو القطان ، وسفيان هو الثوري .

**قوله ( عن أبي بكر قال لوفد بزاجة )** أى أنه قال ولفظه « أنه » يحذفونها كثيراً من الخط ، وقد وقع عند الإسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق قال : جاء وفد بزاجة فذكر القصة « وبزاجة » بضم الموحدة وتخفيف الزاى وبعد الألف خاء معجمة وقع في رواية ابن مهدي المذكورة من أسد وغطفان ، ووقع في رواية أخرى ذكرها ابن بطلال ، وهم من طيء وأسد قبيلة كبيرة ينسبون إلى أسد بن خزيمه بن مدركة وهم إخوة كنانة بن خزيمه أصل قريش وغطفان قبيلة كبيرة ينسبون إلى غطفان بفتح المعجمة ثم المهمله بعدها فاء ، ابن سعد بن قيس عيلان بن مضر ، وطيء بفتح الطاء المهمله وتشديد الياء آخر الحروف بعدها أخرى مهموزة وكان هؤلاء القبائل ارتدوا بعد النبي صلى الله عليه وسلم واتبعوا طليحة بن خويلد الأسدي ، وكان قد ادعى النبوة بعد النبي صلى الله عليه وسلم فأطاعوه لكونه منهم فقاتلهم خالد بن الوليد بعد أن فرغ من مسيلمة باليمامة ، فلما غلب عليهم بعثوا وفداهم إلى أبي بكر ، وقد ذكر قصتهم الطبري وغيره في أخبار الردة وما وقع من مقاتلة الصحابة لهم في خلافة أبي بكر الصديق ، وذكر أبو عبيد البكري في « معجم الأماكن » أن بزاجة ماء لطى عن الأصمعي ولبنى أسد عن أبي عمرو يعنى الشيباني ، وقال أبو عبيدة هي رملة من وراء النبالج ، انتهى . « والنبالج » بنون وموحدة خفيفة ثم جيم موضع في طريق الحاج من البصرة .

**قوله ( يتبعون أذنان الإبل إنخ )** كذا ذكر البخارى هذه القطعة من الخبر مختصرة ، وليس غرضه منها إلا قول أبي بكر خليفة نبيه ، وقد تقدم التنبيه على ذلك في الحديث الثالث ، وقد أوردها أبو بكر البرقاني في مستخرجه ، وساقها الحميدى في الجمع بين الصحيحين ، ولفظه الحديث الحادى عشر من أفراد البخارى عن طارق بن شهاب قال « جاء وفد بزاجة من أسد وغطفان إلى أبي بكر يسألونه الصلح ، فخيرهم بين الحرب المجلية والسلم المخزية ، فقالوا : هذه المجلية قد عرفناها فما المخزية ، قال : ننزع منكم الحلقة والكراع ونغنم ما أصبنا منكم ، وتردون علينا ما أصبتم منا وتدنون لنا قتلانا ، ويكون قتلاكم في النار ، وتركون أقواما يتبعون أذنان الإبل حتى يرى الله خليفة رسوله والمهاجرين أمراً يعذرونكم به ، فعرض أبو بكر ما قال على القوم ، فقام عمر فقال : قد رأيت رأياً وسنشير عليك ، أما ما ذكرت — فذكر الحكمين الأولين — قال : فنعم ما ذكرت ، وأما تدنون قتلانا ويكون قتلاكم في النار ، فإن قتلانا قاتلت على أمر الله ، وأجورها على الله ليست لها ديات » قال : فتتابع القوم على ما قال عمر . قال الحميدى : اختصره البخارى فذكر طرفاً منه وهو قوله لهم « يتبعون أذنان الإبل » — إلى قوله — يعذرونكم به » وأخرجه بطوله البرقاني بالإسناد الذى أخرج البخارى ذلك القدر منه ، انتهى ملخصاً . وذكره ابن بطلال من وجه آخر عن سفيان الثوري بهذا السند مطولاً أيضاً لكن قال فيه : « وفد بزاجة وهم من طيء » وقال فيه « فخطب أبو بكر الناس » فذكر ما قالوا ، وقال : والباقي سواء ، « والمجلية » بضم الميم وسكون الجيم بعدها لام مكسورة ثم تحتانية من الجلاء بفتح الجيم وتخفيف اللام مع المد ومعناها : الخروج عن جميع المال . و « المخزية » بخاء معجمة وزاى بوزن التي قبلها : مأخوذة من المخزي ، ومعناها : القرار على الذل والصغار ، و « الحلقة » بفتح المهمله وسكون اللام بعدها قاف : السلاح ، و « الكراع » بضم الكاف على الصحيح وبتخفيف الراء : جميع الخيل . وفائدة نزع ذلك منهم أن لا يبقى لهم شوكة ليأمن الناس من جهتهم ، وقوله « ونغنم ما أصبنا منكم » أى يستمر ذلك لنا غنيمة نقسمها على الفريضة الشرعية ولا نرد عليكم من ذلك شيئاً ، وقوله « وتردون علينا ما أصبتم منا » أى ما انتهبتموه من عسكر المسلمين في حالة المحاربة ، وقوله « تدنون » بفتح المثناة وتخفيف الدال المضمومة : أى تحملون إلينا دياتهم ، وقوله « قتلاكم في النار » أى لا ديات لهم في الدنيا لأنهم

ماتوا على شركهم ، فقتلوا بحق فلا دية لهم ، وقوله و « تتركون » بضم أوله ، « ويتبعون أذناب الإبل » أى فى رعايتها لأنهم إذا نزعوا منهم آلة الحرب رجعوا أعراباً فى البوادي لا عيش لهم إلا ما يعود عليهم من منافع إبلهم ، قال ابن بطال : كانوا ارتدوا ثم تابوا ، فأوفدوا رسلهم إلى أنى بكر يعتذرون إليه فأحب أبو بكر أن لا يقضى بينهم إلا بعد المشاورة فى أمرهم ، فقال لهم : ارجعوا واتبعوا أذناب الإبل فى الصحارى ، انتهى . والذي يظهر أن المراد بالغاية التى أنظرهم إليها أن تظهر توبتهم وصلاتهم بحسن إسلامهم

بى

[٧٢٢٢] ٦٩٥٩- فامحمد بن المنثى قال نا غندر قال نا شعبة عن عبد الملك قال سمعت جابر بن سمرة قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « يكون اثنا عشر أميراً - فقال كلمة لم أسمعها - فقال أبي : إنه قال : كلهم من قريش » .

**قوله ( باب )** كذا للجميع بغير ترجمة وسقط لفظ « باب » من رواية أنى ذكر عن الكشميهنى والسرخسى ، وهو كالفصل من الذى قبله ، وتعلقه به ظاهر .

**قوله ( حدثنا )** فى رواية كريمة « حدثنى » بالإفراد .

**قوله ( عن عبد الملك )** فى رواية سفيان بن عيينة « عند مسلم عن عبد الملك بن عمير » .

**قوله ( يكون اثنا عشر أميراً )** فى رواية سفيان بن عيينة المذكورة « لا يزال أمر الناس ماضياً ماوولهم اثنا عشر رجلاً » .

**قوله ( فقال كلمة لم أسمعها )** فى رواية سفيان ، ثم تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بكلمة خفيت على .

**قوله ( فقال أنى إنه قال كلهم من قريش )** فى رواية سفيان « فسألت أنى ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : كلهم من قريش » ووقع عند أنى داود من طريق الشعبى عن جابر بن سمرة سبب خفاء الكلمة المذكورة على جابر ولفظه « لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة قال : فكبر الناس وضجوا ، فقال : كلمة خفية . فقلت لأنى : يا أبة ما قال » فذكره ، وأصله عند مسلم دون قوله « فكبر الناس وضجوا » ووقع عند الطبرانى من وجه آخر فى آخره : فالتفت فإذا أنا بعمر بن الخطاب وأنى فى أناس فأنبتوا إلى الحديث ، وأخرجه مسلم من طريق حصين بن عبد الرحمن عن جابر بن سمرة قال « دخلت مع أنى على النبي صلى الله عليه وسلم فذكره بلفظ « إن هذا الأمر لا ينقضى حتى يمضى فيه اثنا عشر خليفة » وأخرجه من طريق سمالك بن حرب عن جابر بن سمرة بلفظ « لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة » ومثله عنده من طريق الشعبى عن جابر بن سمرة وزاد فى رواية عنه « منيعاً » وعرف بهذه الرواية معنى قوله فى رواية سفيان « ماضياً » أى ماضياً أمر الخليفة فيه ، ومعنى قوله « عزيزاً » قوياً ومنيعاً بمعناه ، ووقع فى حديث أنى جحيفة عند البزار والطبرانى نحو حديث جابر بن سمرة بلفظ « لا يزال أمر أمتى صالحاً » وأخرجه أبو داود من طريق الأسود بن سعيد عن جابر بن سمرة نحوه قال : وزاد « فلما رجع إلى منزله أتته قريش فقالوا ، ثم يكون ماذا ؟ قال : الهرج » وأخرج البزار هذه الزيادة من وجه آخر فقال فيها « ثم رجع إلى منزله فأتته فقلت : ثم يكون

ماذا ؟ قال المهرج ، قال ابن بطال عن المهلب : لم ألق أحداً يقطع في هذا الحديث — يعنى بشيء معين — فقوم قالوا يكونون بتوالى إمارتهم ، وقوم قالوا يكونون في زمن واحد ، كلهم يدعى الإمارة . قال والذي يغلب على الظن أنه عليه الصلاة والسلام أخبر بأعاجيب تكون بعده من الفتن ، حتى يفترق الناس في وقت واحد على اثني عشر أميراً ، قال : ولو أراد غير هذا لقال يكون اثنا عشر أميراً يفعلون كذا ، فلما أعراهم من الخبر عرفنا أنه أراد أنهم يكونون في زمن واحد انتهى ، وهو كلام من لم يقف على شيء من طرق الحديث غير الرواية التي وقعت في البخارى هكذا مختصرة ، وقد عرفت من الروايات التي ذكرتها من عند مسلم وغيره ، أنه ذكر الصفة التي تختص بولايتهم وهو كون الإسلام عزيزاً منيعاً ، وفي الرواية الأخرى صفة أخرى وهو أن كلهم يجتمع عليه الناس ، كما وقع عند أبي داود فإنه أخرج هذا الحديث من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبيه عن جابر بن سمرة بلفظ « لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم تجتمع عليه الأمة » وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن الأسود بن سعيد عن جابر بن سمرة بلفظ « لا تضرهم عداوة من عاداهم » وقد لخص القاضي عياض ذلك فقال : توجه على هذا العدد سؤالان أحدهما أنه يعارض ظاهر قوله في حديث سفينة يعنى الذي أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ، ثم تكون ملكاً » لأن الثلاثين سنة لم يكن فيها إلا الخلفاء الأربعة وأيام الحسن بن علي . والثاني أنه ولي الخلافة أكثر من هذا العدد ، قال : والجواب عن الأول أنه أراد في حديث سفينة « خلافة النبوة » ولم يقيد في حديث جابر بن سمرة بذلك . وعن الثاني أنه لم يقل « لا يلى إلا اثنا عشر » وإنما قال : يكون « اثنا عشر » وقد ولي هذا العدد ولا يمنع ذلك الزيادة عليهم ، قال : وهذا أن جعل اللفظ واقعاً على كل من ولي ، وإلا فيحتمل أن يكون المراد من يستحق الخلافة من أئمة العدل ، وقد مضى منهم الخلفاء الأربعة ولا بد من تمام العدة قبل قيام الساعة ، وقد قيل إنهم يكونون في زمن واحد يفترق الناس عليهم ، وقد وقع في المائة الخامسة في الأندلس وحدها ستة أنفس كلهم يتسمى بالخلافة ، ومعهم صاحب مصر والعباسية ببغداد إلى من كان يدعى الخلافة في أقطار الأرض من العلوية والخوارج ، قال ويعضد هذا التأويل قوله في حديث آخر في مسلم « ستكون خلفاء فيكثرون » قال : ويحتمل أن يكون المراد أن يكون « الاثنا عشر » في مدة عزة الخلافة وقوة الإسلام واستقامة أموره والاجتماع على من يقوم بالخلافة ، ويؤيده قوله في بعض الطرق « كلهم تجتمع عليه الأمة » وهذا قد وجد فيمن اجتمع عليه الناس إلى أن اضطرب أمر بنى أمية ووقعت بينهم الفتنة زمن الوليد بن يزيد ، فاتصلت بينهم إلى أن قامت الدولة العباسية فاستأصلوا أمرهم ، وهذا العدد موجود صحيح إذا اعتبر ، قال : وقد يحتمل وجوهاً أخرى ، والله أعلم بمراد نبيه انتهى . والاحتمال الذي قبل هذا وهو اجتماع اثني عشر في عصر واحد كلهم يطلب الخلافة هو الذي اختاره المهلب كما تقدم ، وقد ذكرت وجه الرد عليه ولو لم يرد إلا قوله « كلهم يجتمع عليه الناس » فإن في وجودهم في عصر واحد يوجد عين الافتراق ، فلا يصحح أن يكون المراد ، ويؤيد ما وقع عند أبي داود ما أخرجه أحمد واليزار من حديث ابن مسعود بسند حسن « أنه سئل كم يملك هذه الأمة من خليفة ؟ » فقال : سألتها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « اثنا عشر كعدة نبياء بنى إسرائيل » وقال ابن الجوزي : في « كشف المشكل » قد أطلت البحث عن معنى هذا الحديث وتطلبت مظانه وسألت عنه فلم أقع على المقصود به لأن ألفاظه مختلفة ولا أشك أن التخليط فيها من الرواة ، ثم وقع لي فيه شيء وجدت الخطأ بعد ذلك قد أشار إليه ، ثم وجدت كلاماً لأبي الحسين بن المنادى وكلاماً لغيره ، فأما الوجه الأول فإنه أشار إلى ما يكون بعده وبعد أصحابه وأن حكم أصحابه مرتبط بحكمه . فأخبر عن

الولايات الواقعة بعدهم ، فكانه أشار بذلك إلى عدد الخلفاء من بنى أمية ، وكأن قوله « لا يزال الدين — أى الولاية — إلى أن يلى اثنا عشر خليفة » ثم ينتقل إلى صفة أخرى أشد من الأولى ، وأول بنى أمية يزيد ابن معاوية وآخرهم مروان الحمار وعدتهم ثلاثة عشر ، ولا يعد عثمان ومعاوية ولا ابن الزبير ، لكونهم صحابة فإذا أسقطنا منهم مروان بن الحكم للاختلاف في صحبته ، أو لأنه كان متغلباً بعد أن اجتمع الناس على عبد الله ابن الزبير صحت العدة ، وعند خروج الخلافة من بنى أمية وقعت الفتن العظيمة والملاحم الكثيرة حتى استقرت دولة بنى العباس فتغيرت الأحوال عما كانت عليه تغيراً بيناً ، قال : ويؤيد هذا ما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود رفعه « تدور رحى الإسلام لخمس وثلاثين أو ست وثلاثين أو سبع وثلاثين ، فإن هلكوا فسيل من هلك ، وإن يقيم لهم دينهم يقيم لهم سبعين عاماً » زاد الطبراني والخطاطي فقالوا : سوى ما مضى ؟ قال : نعم . قال الخطاطي « رحى الإسلام » كناية عن الحرب شبهها بالرحى التى تطحن الحب لما يكون فيها من تلف الأرواح ، والمراد بالدين في قوله « يقيم لهم دينهم » الملك ، قال فيشبه أن يكون إشارة إلى مدة بنى أمية في الملك وانتقاله عنهم إلى بنى العباس ، فكان ما بين استقرار الملك لبنى أمية وظهور الوهن فيه ، نحو من سبعين سنة . قلت : لكن يعكس عليه أن من استقرار الملك لبنى أمية عند اجتماع الناس على معاوية سنة إحدى وأربعين إلى أن زالت دولة بنى أمية فقتل مروان بن محمد في أوائل سنة اثنتين وثلاثين ومائة أزيد من تسعين سنة ، ثم نقل عن الخطيب أبى بكر البغدادى قوله « تدور رحى الإسلام » مثل يريد أن هذه المدة إذا انتهت حدث في الإسلام أمر عظيم يخاف بسببه على أهله الهلاك يقال للأمر إذا تغير واستحال : دارت رحاه ، قال : وفي هذا إشارة إلى انتقاض مدة الخلافة ، وقوله « يقيم لهم دينهم » أى ملكهم وكان من وقت اجتماع الناس على معاوية إلى انتقاض ملك بنى أمية نحو من سبعين ، قال ابن الجوزى : ويؤيد هذا التأويل ما أخرجه الطبراني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه « إذا ملك اثنا عشر من بنى كعب بن لؤى كان النقف والنقاف إلى يوم القيامة » انتهى ، و « النقف » ظهر لى أنه بفتح النون وسكون القاف وهو كسر الهامة عن الدماغ ، والنقاف بوزن فعال منه وكنى بذلك عن القتل والقتال ، ويؤيده قوله في بعض طرق جابر بن سمرة « ثم يكون المخرج » وأما صاحب النهاية فضبطه بالثاء المثلثة بدل النون وفسره بالجد الشديد في الخصام ، ولم أر في اللغة تفسيره بذلك بل معناه « الفطنة والحذق » ونحو ذلك وفي قوله « من بنى كعب بن لؤى » إشارة إلى كونهم من قريش ، لأن لؤيا هو ابن غالب بن فهر وفيهم جماع قريش ، وقد يؤخذ منه أن غيرهم يكون من غير قريش ، فتكون فيه إشارة إلى القحطاني المقدم ذكره في « كتاب الفتن » قال : وأما الوجه الثانى فقال أبو الحسين بن المنادى : في الجزء الذى جمعه في المهدي يحتمل في معنى حديث « يكون اثنا عشر خليفة » أن يكون هذا بعد المهدي الذى يخرج في آخر الزمان فقد وجدت في « كتاب دانيال » إذا مات المهدي ملك بعده خمسة رجال من ولد السبط الأكبر ، ثم خمسة من ولد السبط الأصغر ، ثم يوصى آخرهم بالخلافة لرجل من ولد السبط الأكبر ، ثم يملك بعده ولده فيم بذلك اثنا عشر ملكاً ، كل واحد منهم إمام مهدي ، قال ابن المنادى وفي رواية أبى صالح عن ابن عباس « المهدي اسمه محمد بن عبد الله وهو رجل ربعة مشرب بحمرة يفرج الله به عن هذه الأمة كل كرب ، ويصرف بعدله كل جور ، ثم يلى الأمر بعده اثنا عشر رجلاً ، ستة من ولد الحسن ، وخمسة من ولد الحسين ، وآخر من غيرهم » ثم يموت فيفسد الزمان « وعن كعب الأحبار « يكون اثنا عشر مهدياً ، ثم ينزل روح الله ، فيقتل الدجال » قال : والوجه الثالث أن المراد وجود اثني عشر خليفة في



جميع مدة الإسلام إلى يوم القيامة يعملون بالحق وإن لم تتوال أيامهم ، ويؤيده ما أخرجه مسدد في مسنده الكبير من طريق أبي بحر ، أن أبا الجلود حدثه « أنه لا تهلك هذه الأمة حتى يكون منها اثنا عشر خليفة كلهم يعمل بالهدى ودين الحق ، منهم رجلان من أهل بيت محمد ، يعيش أحدهما أربعين سنة ، والآخر ثلاثين سنة » وعلى هذا فالمراد بقوله « ثم يكون المهرج » أى الفتن المؤذنة بقيام الساعة ، من خروج الدجال ثم يأجوج ومأجوج ، إلى أن تنقضى الدنيا . انتهى كلام ابن الجوزى ملخصاً بزيادات يسيرة . والوجهان الأول والآخر قد اشتمل عليهما كلام القاضى عياض ، فكأنه ما وقف عليه بدليل أن فى كلامه زيادة لم يشتمل عليها كلامه ، وينتظم من مجموع ما ذكره أوجه ، أرجحها الثالث من أوجه القاضى لتأييده بقوله فى بعض طرق الحديث الصحيحة « كلهم يجتمع عليه الناس » وإيضاح ذلك أن المراد بالاجتماع انقيادهم لبيعتة ، والذي وقع أن الناس اجتمعوا على أبى بكر ثم عمر ثم عثمان ثم على إلى أن وقع أمر الحكمين فى صفين ، فسمى معاوية يومئذ بالخلافة ، ثم اجتمع الناس على معاوية عند صلح الحسن ، ثم اجتمعوا على ولده يزيد ولم ينتظم للحسين أمر بل قتل قبل ذلك ، ثم لما مات يزيد وقع الاختلاف إلى أن اجتمعوا على عبد الملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير ، ثم اجتمعوا على أولاده الأربعة : الوليد ثم سليمان ثم يزيد ثم هشام ، وتخلل بين سليمان ويزيد عمر بن عبد العزيز ، فهؤلاء سبعة بعد الخلفاء الراشدين ، والثانى عشر هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك اجتمع الناس عليه لما مات عنه هشام ، فولى نحو أربع سنين ثم قاموا عليه فقتلوه ، وانتشرت الفتن وتغيرت الأحوال من يومئذ ولم يتفق أن يجتمع الناس على خليفة بعد ذلك ، لأن يزيد بن الوليد الذى قام على ابن عمه الوليد بن يزيد لم تطل مدته بل ثار عليه قبل أن يموت ابن عم أبيه مروان بن محمد بن مروان « ولما مات يزيد ولى أخوه إبراهيم فغلبه مروان ، ثم ثار على مروان بنو العباس إلى أن قتل ، ثم كان أول خلفاء بنى العباس السفاح ، ولم تطل مدته مع كثرة من ثار عليه ، ثم ولى أخوه المنصور فطالت مدته ، لكن خرج عنهم المغرب الأقصى باستيلاء المروانيين على الأندلس ، واستمرت فى أيديهم متغلبين عليها إلى أن تسما بالخلافة بعد ذلك ، وانفرط الأمر فى جميع أقطار الأرض إلى أن لم يبق من الخلافة إلا الاسم فى بعض البلاد ، بعد أن كانوا فى أيام بنى عبد الملك بن مروان يخطب للخليفة فى جميع أقطار الأرض شرقاً وغرباً وشمالاً ويمناً مما غلب عليه المسلمون ، ولا يتولى أحد فى بلد من البلاد كلها الإمارة على شىء منها إلا بأمر الخليفة ، ومن نظر فى أخبارهم عرف صحة ذلك فعلى هذا يكون المراد بقوله « ثم يكون المهرج » يعنى القتل الناشئ عن الفتن وقوعاً فاشياً يفسد ويستمر ويزداد على مدى الأيام ، وكذا كان والله المستعان . والوجه الذى ذكره ابن المنادى ليس بواضح ، ويعكر عليه ما أخرجه الطبرانى من طريق قيس بن جابر الصدفى عن أبيه عن جده رفعه « سيكون من بعدى خلفاء ، ثم من بعد الخلفاء أمراء ومن بعد الأمراء ملوك ، ومن بعد الملوك جبابرة ، ثم يخرج رجل من أهل بيتى يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً ثم يؤمر القحطاني فوالذى يعثنى بالحق ما هو دونه » فهذا يرد على ما نقله ابن المنادى من « كتاب دانيال » وأما ما ذكره عن أبى صالح فواه جداً ، وكذا عن كعب وأما محاولة ابن الجوزى الجمع بين حديث « تدور رحى الإسلام » وحديث الباب ظاهر التكلف ، والتفسير الذى فسر به الخطاى ، ثم الخطيب بعيد ، والذي يظهر أن المراد بقوله « تدور رحى الإسلام » أن تدوم على الاستقامة ، وأن ابتداء ذلك من أول البعثة النبوية فيكون انتهاء المدة بقتل عمر فى ذى الحجة سنة أربع وعشرين من الهجرة ، فإذا انضم إلى ذلك اثنا عشرة سنة وستة أشهر من المبعث فى رمضان كانت المدة خمسا وثلاثين سنة وستة أشهر ، فيكون ذلك جميع المدة النبوية

ومدة الخليفتين بعده خاصة ، ويؤيد حديث حذيفة الماضي قريباً الذي يشير إلى أن باب الأمن من الفتنة يكسر بقتل عمر ، فيفتح باب الفتن وكان الأمر على ما ذكر ، وأما قوله في بقية الحديث « فإن يهلكوا فسييل من هلك ، وإن لم يقم لهم دينهم يقم سبعين سنة » فيكون المراد بذلك انقضاء أعمارهم ، وتكون المدة سبعين سنة إذا جعل ابتداءها من أول سنة ثلاثين عند انقضاء ست سنين من خلافة عثمان ، فإن ابتداء الطعن فيه إلى أن آل الأمر إلى قتله كان بعد ست سنين مضت من خلافته ، وعند انقضاء السبعين لم يبق من الصحابة أحد ، فهذا الذي يظهر لي في معنى هذا الحديث ، ولا تعرض فيه لما يتعلق بآئتي عشر خليفة ، وعلى تقدير ذلك فالأولى أن يحمل قوله « يكون بعدى اثنا عشر خليفة » على حقيقة البعدي ، فإن جميع من ولي الخلافة من الصديق إلى عمر بن عبد العزيز أربعة عشر نفساً ، منهم اثنان لم تصح ولايتهما ولم تطل مدتهما وهما : معاوية بن يزيد مروان بن الحكم ، والباقيون اثنا عشر نفساً على الولاء كما أخبر صلى الله عليه وسلم ، وكانت وفاة عمر بن عبد العزيز سنة إحدى ومائة ، وتغيرت الأحوال بعده ، وانقضى القرن الأول الذي هو خير القرون ، ولا يقدح في ذلك قوله « يجتمع عليهم الناس » لأنه يحمل على الأكثر الأغلب ، لأن هذه الصفة لم تفقد منهم إلا في الحسن بن علي وعبد الله بن الزبير مع صحة ولايتهما ، والحكم بأن من خالفهما لم يثبت استحقاقه إلا بعد تسليم الحسن وبعد قتل ابن الزبير والله أعلم . وكانت الأمور في غالب أزمنة هؤلاء الإثني عشر منتظمة وإن وجد في بعض مدتهم خلاف ذلك ، فهو بالنسبة إلى الاستقامة نادر والله أعلم ، وقد تكلم ابن حبان على معنى حديث « تدور رحى الإسلام » فقال : المراد بقوله تدور رحى الإسلام لخمس وثلاثين أو ست وثلاثين . انتقال أمر الخلافة إلى بني أمية ، وذلك أن قيام معاوية عن علي بصفين حتى وقع التحكيم هو مبدأ مشاركة بني أمية ، ثم استمر الأمر في بني أمية من يومئذ سبعين سنة ، فكان أول ما ظهرت دعاة بني العباس بخراسان سنة ست ومائة وساق ذلك بعبارة طويلة عليه فيها مؤاخذات كثيرة أولها : دعواه أن قصة الحكيم كانت في أواخر سنة ست وثلاثين وهو خلاف ما اتفق عليه أصحاب الأخبار ، فإنها كانت بعد وقعة صفين بعد أشهر وكانت سنة سبع وثلاثين والذي قدمته أولى بأن يحمل الحديث عليه ، والله أعلم

### باب إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة

وقد أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت .

٦٩٦٠ - ٧٢٢٤ [ ] قال ناسماعة بن عمار قال قال مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « والذي نفسي بيده ، لقد هممت أن أمر بحطب فيحطب ، ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ، ثم أمر رجلاً فيؤم الناس ، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم ، والذي نفسي بيده ، لو يعلم أحدكم أنه يجد عرفاً سمياً أو مرامتين حسنتين لشهد العشاء » .

قال محمد بن يوسف قال يونس قال محمد بن سليمان قال أبو عبد الله : مرارة : ما بين ظلف الشاة من اللحم ، مثل منساة وميضاة ، والميم مخفوضة .

قوله ( باب إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة ، وقد أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت ) تقدمت هذه الترجمة والأثر المعلق فيها والحديث في « كتاب الأشخاص » وقال فيه « المعاصي »

بدل « أهل الريب » وساق الحديث من وجه آخر عن أنى هريرة وتقدم شرحه مستوفى في أوائل باب « صلاة الجماعة » وقوله في آخر الباب قال محمد بن يوسف . قال يونس ، قال محمد بن سليمان ، قال أبو عبد الله « مرمة ما بين ظلف الشاة من اللحم » مثل منساة وميضاة الميم مخفوضة وقد تقدم شرح « المرمتين » هناك ومحمد بن يوسف هذا هو الفربرى راوى « الصحيح » عن البخارى ، ويونس هو ابن<sup>(١)</sup> ومحمد بن سليمان هو أبو أحمد الفارمى راوى « التاريخ الكبير » عن البخارى ، وقد نزل الفربرى في هذا التفسير درجتين ، فإنه أدخل بينه وبين شيخه البخارى رجلين ، أحدهما عن الآخر وثبت هذا التفسير في رواية أنى ذكره عن المستمل وحده وقوله « مثل منساة وميضاة » أما منساة بالوزن الذى ذكره بغير همز فهي قراءة أنى عمرو ونافع في قوله تعالى ﴿ تَأْكُلْ مَنَسَاتِهِ ﴾ ، وقال الشاعر :

إذا دببت على المنساة من هرم فقد تباعد عنك اللهو والغزل

أنشده أبو عبيدة ثم قال : وبعضهم يهزها فيقول : منساته . قلت : وهى قراءة الباقيين بهمزة مفتوحة إلا ابن ذكوان فسكن الهمزة ، وفيها قراءات أخر في الشواذ ، والمنساة : العصا اسم آلة من أنسا الشيء إذا أخره ، وقوله الميم مخفوضة أى فى كل من المنساة والميضاة ، وفى « الميضاة » اللغات المذكورة

### باب هل للإمام أن يمنع المجرمين وأهل المعصية من الكلام معه والزيارة ونحوه

[٧٢٢٥] ٦٩٦١ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله ابن كعب بن مالك عن عبد الله بن كعب بن مالك - وكان قائد كعب من بني حنيفة - قال : سمعت كعب بن مالك قال لما تخلف عن رسول الله صلى الله عليه في غزوة تبوك - فذكر حديثه - ونهى رسول الله صلى الله عليه المسلمين عن كلامنا ؛ فلبثنا على ذلك خمسين ليلة ، وأذن رسول الله صلى الله عليه بتوبة الله علينا .

قوله ( باب هل للإمام أن يمنع المجرمين وأهل المعصية من الكلام معه والزيارة ونحوه ) فى رواية أنى أحمد الجرجاني « المحبوس » بدل المجرمين ، وكذا ذكر ابن التين والإسماعيلي وهو أوجه لأن المحبوس قد لا يتحقق عصيانه والأول يكون من عطف العام على الخاص ، وهو المطابق لحديث الباب ظاهرًا وذكر فيه طرفًا من حديث كعب بن مالك فى قصة تخلفه عن تبوك وتوبته وقد تقدم شرحها مستوفى فى أواخر « كتاب المغازى » بحمد الله تعالى .

(١) هكنا بياض بالأصل .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب التمني

باب مَا جَاءَ فِي التَّمْنَى، وَمَنْ تَمَنَّى الشَّهَادَةَ

[٧٢٢٦] ٦٩٦٢- حدثنا سعيد بن عفيرة قال ني الليث قال ني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب أن أباهريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «والذي نفسي بيده، لولا أن رجالاً يكرهون أن يتخلفوا بعدي ولا أجد ما أحملهم ما تخلفت، لوددت أني أقتل في سبيل الله، ثم أحيأ ثم أقتل، ثم أحيأ ثم أقتل، ثم أحيأ ثم أقتل».

[٧٢٢٧] ٦٩٦٣- فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «والذي نفسي بيده، وددت أني لأقاتل في سبيل الله فأقتل، ثم أحيأ ثم أقتل، ثم أحيأ ثم أقتل»، فكان أبوهريرة يقولهن ثلاثاً: أشهد الله.

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم — كتاب التمني ) . ( باب ما جاء في التمني ومن تمنى الشهادة ) كذا لأبي ذر عن المستمل ، وكذا لابن بطال لكن « بغير بسملة » وأثبتها ابن التين لكن حذف لفظ « باب » وللنسفي « بعد البسملة ما جاء في التمني » وللقابسي « بحذف الواو والبسملة وكتاب » ومثله لأبي نعيم عن الجرجاني ولكن أثبت « الواو » وزاد بعد قوله كتاب التمني « والأمانى » واقتصر الإسماعيلي على « باب ما جاء في تمنى الشهادة » والتمنى تفعل من الأمانة والجمع أمانى ، والتمنى إرادة تتعلق بالمستقبل فإن كانت في خير من غير أن تتعلق بحسد فهي مطلوبة وإلا فهي مذمومة . وقد قيل أن بين التمني والترجى عمومًا وخصوصًا ، فالترجى في الممكن ، والتمنى في أعم من ذلك ، وقيل التمني يتعلق بما فات وعبر عنه بعضهم بطلب ما لا يمكن حصوله وقال الراغب قد يتضمن التمني معنى الود ، لأنه يتمنى حصول ما يود ، وقوله « عبد الرحمن بن خالد » هو ابن مسافر الفهمى المصرى ونصف السند مصريون ونصفه الأعلى مديون ، والمقصود منه هنا قوله « لوددت أني أقتل في سبيل الله ثم أحيأ » ووقع في الطريق الثانية « وددت أني أقاتل في سبيل الله فأقتل » وهى آيين ، ووقع في رواية الكشمهني « لأقاتل » بزيادة لام التأكيد ، و « وددت » من الودادة وهى إرادة وقوع الشيء على وجه مخصوص يراد وقال الراغب « الود : محبة الشيء وتمنى حصوله » فمن الأول ﴿ قل لا أسألكم عليه أجرًا إلا المودة في القربى ﴾ الآية ومن الثانى ﴿ ودت طائفة من أهل الكتاب ﴾ الآية . وقد تقدم شرح حديث الباب وتوجيه تمنى الشهادة مع ما يشكل على ذلك في « باب تمنى الشهادة من كتاب الجهاد » والله أعلم .

## باب تَمَنِّيَ الْخَيْرِ

وقول النبي صلى الله عليه: «لو كان لي أحد ذهباً»

[٧٢٢٨] ٦٩٦٤- نا إسحاق بن نصر قال نا عبد الرزاق عن معمر عن همام سمع أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «لو كان عندي أحد ذهباً لأحببت أن لا تأتي ثلاثٌ وعندي منه دينارٌ، ليس شيءٌ أرصده في دين عليٍّ أجد من يقبله».

**قوله (باب تمنى الخير)** هذه الترجمة أعم من التي قبلها لأن «تمنى الشهادة في سبيل الله تعالى من جملة الخير» وأشار بذلك إلى أن التمنى المطلوب لا ينحصر في طلب الشهادة وقوله «وقول النبي صلى الله عليه وسلم لو كان لي أحد ذهباً» أسنده في الباب بلفظ «لو كان عندي» واللفظ المعلق وصله في الرقاق بلفظ «لو كان لي مثل أحد ذهباً» وقوله في الموصول «وعندي منه دينار ليس شيءٌ أرصده في دين عليٍّ أجد من يقبله» كذا وقع، وذكر الصغاني أن الصواب «ليس شيئاً» بالنصب، وقال عياض: في هذا السياق نظر، والصواب تقديم «أجد من يقبله» وتأخير «ليس» وما بعدها، وقد اعترض الإسماعيلي فقال هذا لا يشبه التمنى، وغفل عن قوله في سياق رواية همام عن أبي هريرة «لأحببت» فإنها بمعنى وددت، وقد جرت عادة البخاري أن يترجم ببعض ما ورد من طرق بعض الحديث المذكور، وتقدم شرح الحديث مستوفى في «كتاب الرقاق» وتقدم كلام ابن مالك في ذلك هناك.

## باب قول النبي صلى الله عليه: «لو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ»

[٧٢٢٩] ٦٩٦٥- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال حدثني عروة أن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه: «لو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ ما سقت الهدى ولحللت مع الناس حين حللوا».

[٧٢٣٠] ٦٩٦٦- نا الحسن بن عمر قال نا يزيد بن زريع عن حبيب عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه فلبينا بالحجّ وقدمنا مكة لأربع خلون من ذي الحجة، فأمرنا النبي صلى الله عليه أن نطوف بالبيت وبالصفاء والمروة وأن نجعلها عمرة، ونحلّ، إلا من كان معه هديّ. قال: ولم يكن مع أحد منا هديّ غير النبي صلى الله عليه وطلحة، وجاء عليّ من اليمن معه الهدى، فقال: أهلتُ بما أهل به رسول الله صلى الله عليه، فقالوا: ننطلق إلى منى وذكر أحدنا يقطر؟ قال رسول الله صلى الله عليه: «إني لو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ ما أهديتُ، ولولا أن معي الهدى لحلتُ». قال: ولقيته سراقاً وهو يرمي جمرة العقبة فقال: يا رسول الله، ألنا هذه خاصة؟ قال: «لا، بل لأبد». قال: وكانت عائشة قدمت مع مكة وهي حائض، فأمرها النبي صلى الله عليه أن تنسك المناسك كلّها غير أنها لا تطوف ولا تصلي حتى تطهر، فلما نزلوا البطحاء قالت عائشة: يا رسول الله، أنطلقون بحجة وعمرة وأنطلق بحجة؟ قال: ثم أمر عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق أن ينطلق معها إلى التنعيم فاعتمرت عمرة في ذي الحجة بعد أيام الحج.

**قوله** ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ) ذكر فيه حديث عائشة بلفظه وبعده « ما سقت الهدى » وقد مضى من وجه آخر أتم من هذا في « كتاب الحج » ثم ذكر بعده حديث جابر وفيه « إني لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ، ما أهديت » وحبيب في السند هو ابن أوى قريبة واسمه زهد وقيل غير ذلك وهو المعروف بالعلم ، وتقدم شرح الحديث مستوفى في « كتاب الحج » وقد وقع فيه « لو » مجردة عن النفي ومعقبة بالنفي حيث جاء فيه « لو أوى استقبلت » وقال بعده « ولولا أن معى الهدى لأحللت » وسيأتى ما قيل فيهما بعد أربعة أبواب .

### باب قوله : « ليت كذا وكذا »

[٧٢٣١] ٦٩٦٧- نا خالد بن مخلد قال نا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد قال سمعتُ عبد الله بن عامر ابن ربيعة قالت عائشة : أرق النبي صلى الله عليه ذات ليلة ثم قال : « ليت رجلاً صالحاً من أصحابي يحرسني الليلة » ، إذ سمعنا صوت السلاح ، قال : « من هذا ؟ » قال : سعد يا رسول الله ، جئت أحرسك ، فنام النبي صلى الله عليه حتى سمعنا غطيطة . قال أبو عبد الله : وقالت عائشة قال بلال : ألا ليت شعري هل أبيت ليلة بوادٍ وحولي إذ خرو وجليل فأخبرت النبي صلى الله عليه .

**قوله** ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم ليت كذا وكذا ) ليت حرف من حروف التمني يتعلق بالمستحيل غالباً وبالممكن قليلاً ، ومنه حديث الباب فإن كلا من الحراسة والمبيت بالمكان الذي تمناه قد وجد .

**قوله** ( أرق ) بفتح أوله وكسر الراء أى « سهر » وزنه ومعناه وقد تقدم بيانه في باب الحراسة في الغزو مع شرحه ، وقوله « من هذا ؟ قيل سعد » في رواية الكشميهني « قال سعد » وهو أولى فقد تقدم في الجهاد بلفظ « فقال أنا سعد بن أوى وقاص » ويستفاد منه تعيينه .

**تبيينه** : ذكرت في « باب الحراسة » من « كتاب الجهاد » ما أخرجه الترمذى من طريق عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يحرس حتى نزلت : والله يعصمك من الناس ، وهو يقتضى أنه لم يحرس بعد ذلك بناء على سبق نزول الآية لكن ورد في عدة أخبار أنه حرس في بدر وفي أحد وفي الخندق وفي رجوعه من خيبر وفي وادى القرى وفي عمرة القضية وفي حنين ، فكأن الآية نزلت متراخية عن وقعة حنين ، ويؤيده ما أخرجه الطبرانى في الصغير من حديث أوى سعيد « كان العباس فيمن يحرس النبي صلى الله عليه وسلم فلما نزلت هذه الآية ترك » والعباس إنما لازمه بعد فتح مكة ، فيحمل على أنها نزلت بعد حنين ، وحديث حراسته ليلة حنين أخرجه أبو داود والنسائى والحاكم من حديث سهل بن الحنظلية أن أنس بن أوى مرثد حرس النبي صلى الله عليه وسلم تلك الليلة وتبع بعضهم أسماء من حرس النبي صلى الله عليه وسلم فجمع منهم سعد بن معاذ ومحمد ابن مسلمة والزبير وأبو أيوب وذكوان بن عبد القيس والأدروع السلمى وابن الأدرع واسمه محجن ويقال سلمة وعباد ابن بشر والعباس وأبو ربحانة وليس كل واحد من هؤلاء في الوقائع التى تقدم ذكرها حرس النبي صلى الله عليه وسلم وحده ، بل ذكر في مطلق الحرس فأمكن أن يكون خاصاً به كأوى أيوب حين بنائه بصفية بعد الرجوع من خيبر وأمكن أن يكون حرس أهل تلك الغزوة كأنس بن أوى مرثد ، والعلم عند الله تعالى .

قوله ( وقالت عائشة قال بلال : ألا ليت شعري هل أبيت ليلة ، إلخ ) هذا حديث آخر تقدم موصولاً بتمامه في مقدم النبي صلى الله عليه وسلم من « كتاب الهجرة » وموضع الدلالة منه قولها فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك اقتصر من الحديث عليها والذي في الرواية الموصولة قالت عائشة : فجئت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته .

### باب تَمَنِّي الْقُرْآنَ وَالْعِلْمَ

[٧٢٣٢] ٦٩٦٨ - نا عثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « لا تحاسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله القرآن ، فهو يتلوه من آناء الليل والنهار يقول : لو أوتيت مثل ما أوتي هذا لفعلت كما يفعل ، ورجل آتاه الله مالاً ينفقه في حقه يقول : لو أوتيت مثل ما أوتي لفعلت كما يفعل » .

قوله ( باب تمنى القرآن والعلم ) ذكر فيه حديث أبي هريرة « لا تحاسد إلا في اثنتين » وهو ظاهر في تمنى القرآن وأضاف العلم إليه بطريق الإلحاق به في الحكم ، وقد تقدم في العلم من وجه آخر عن الأعمش وتقدم شرحه مستوفى في « كتاب العلم » وقوله هنا « فهو يتلوه آناء الليل » وقع في رواية الكشميهني « من آناء الليل » بزيادة « من » .

قوله ( يقول لو أوتيت ) كذا فيه بحذف القائل وظاهره الذي أوتي القرآن وليس كذلك بل هو السامع وأفصح به في الرواية التي في « فضائل القرآن » ولفظه « فسمعه جار له فقال : ليتني أوتيت إلخ » ، ولفظ هذه الرواية أدخل في التمني لكنه جرى على عادته في الإشارة .

### باب مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّمَنِّي

﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾

[٧٢٣٣] ٦٩٦٩ - نا الحسن بن الربيع قال نا أبو الأحوص عن عاصم عن النضر بن أنس قال : قال أنس : لولا أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « لا تمنوا الموت لتمنيت » .

[٧٢٣٤] ٦٩٧٠ - حدثنا محمد قال أنا عبدة عن ابن أبي خالد عن قيس قال : أتينا خباب بن الأرت نعوذه وقد اكتوى سبعاً فقال : لولا أن رسول الله صلى الله عليه نهانا أن ندعو بالموت لدعوت به .

[٧٢٣٥] ٦٩٧١ - نا عبد الله بن محمد قال نا هشام بن يوسف قال أنا معمر عن الزهري عن أبي عبيد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا يتمنين أحدكم الموت إما محسناً فلعله يزداد ، وإما مسيئاً فلعله يستعتب » .

قوله ( باب ما يكره من التمني ) قال ابن عطية : يجوز تمنى ما لا يتعلق بالغير أى مما يباح وعلى هذا فالنهي عن التمني مخصوص بما يكون داعية إلى الحسد والبغاض وعلى هذا يحمل قول الشافعي « لولا أنا نأثم بالتمني تمنينا أن يكون كذا » ولم يرد أن كل التمني يحصل به الإثم .

**قوله ( ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض — إلى قوله — إن الله كان بكل شيء عليماً )** كذا لأن ذر وساق في رواية كريمة الآية كلها ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث كلها في الزجر عن تمنى الموت ، وفي مناسبتها للآية غموض ، إلا إن كان أراد أن المكروه من التمني هو جنس ما دلت عليه الآية وما دل عليه الحديث ، وحاصل ما في الآية الزجر عن الحسد ، وحاصل ما في الحديث الحث على الصبر ، لأن تمنى الموت غالباً ينشأ عن وقوع أمر يختار الذي يقع به الموت على الحياة ، فإذا نهى عن تمنى الموت كأن أمر بالصبر على ما نزل به ، ويجمع الحديث والآية الحث على الرضا بالقضاء والتسليم لأمر الله تعالى . ووقع في حديث أنس من طريق ثابت عنه في « باب تمنى المريض الموت من كتاب المرضى » بعد النهي عن تمنى الموت ؛ فإن كان لابد فاعلاً فليقل « اللهم أحييني ما كانت الحياة خيراً لي ، الحديث ولا يرد على ذلك مشروعية الدعاء بالعافية مثلاً ، لأن الدعاء بتحصيل الأمور الأخروية يتضمن الإيمان بالغيب مع ما فيه من إظهار الافتقار إلى الله تعالى والتذلل له والاحتياج والمسكنة بين يديه ، والدعاء بتحصيل الأمور الدنيوية لاحتياج الداعي إليها فقد تكون قدرت له إن دعا بها فكل من الأسباب والمسببات مقدر ، وهذا كله بخلاف الدعاء بالموت فليست فيه مصلحة ظاهرة بل فيه مفسدة . وهي طلب إزالة نعمة الحياة وما يترتب عليها من الفوائد ، لا سيما لمن يكون مؤمناً ، فإن استمرار الإيمان من أفضل الأعمال ، والله أعلم . وقوله في الحديث الأول « عاصم » هو ابن سليمان المعروف بالأحول وقد سمع من أنس ، وربما أدخل بينهما واسطة كهذا ، ووقع عند مسلم في هذا الحديث من رواية عبد الواحد بن زياد عن عاصم عن النضر بن أنس قال قال أنس ، وأنس يومئذ حي ، فذكره . وقوله « لا تمنوا » بفتح أوله وثانيه وثالثه مشدداً وهي على حذف إحدى التاءين ، وثبتت في رواية الكشميهني « لا تتمنوا » وزاد في رواية ثابت المذكورة عن أنس « لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به » الحديث . وقد مضى الكلام عليه في « كتاب المرضى » وأورد نحوه من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس في « كتاب الدعوات » و « محمد » في الحديث الثاني هو ابن سلام و « عبدة » هو ابن سليمان و « ابن أبي خالد » هو إسماعيل و « قيس » هو ابن أبي حازم ، والسند كله كوفيون إلا شيخ البخاري وقد مضى الكلام عليه في « كتاب المرضى » وقوله في الرواية الثالثة عن الزهري كذا لهشام بن يوسف عن معمر ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة أخرجه مسلم والطريقان محفوظان لمعمر ، وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ، وتابعه فيه عن الزهري ، شعيب وابن أبي حفصة ويونس بن يزيد ، وقوله « عن أبي عبيد » هو سعد بن عبيد مولى ابن أزهري وقد أخرجه النسائي وإسماعيل من طريق إبراهيم ابن سعد عبد الزهري فقال : عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة ، لكن قال النسائي إن الأول هو الصواب .

**قوله ( لا يتمنى )** كذا للأكثر بلفظ النفي ، والمراد به النهي أو هو للنهي وأشيعت الفتحة ، ووقع في رواية الكشميهني « لا يتمنين » بزيادة نون التأكيد ، ووقع في رواية همام المشار إليها لا يتمن أحدكم الموت ، ولا يدع به قبل أن يأتيه « فجمع في النهي عن ذلك بين القصد والنطق ، وفي قوله « قبل أن يأتيه » إشارة إلى الزجر عن كراهيته إذا حضر لئلا يدخل فيمن كره لقاء الله تعالى ، وإلى ذلك الإشارة بقوله صلى الله عليه وسلم عند حضور أجله « اللهم ألحقني بالرفيق الأعلى » وكلامه صلى الله عليه وسلم بعد ما خير بين البقاء في الدنيا والموت فاختار ما عند الله ، وقد خطب بذلك وفهمه عنه أبو بكر الصديق كما تقدم بيانه في المناقب ، وحكمة النهي عن ذلك أن في طلب الموت قبل حلوله نوع اعتراض ومراغمة للقدر وإن كانت الآجال لا تزيد ولا تنقص ، فإن تمنى



الموت لا يؤثر في زياتها ولا نقصها ، ولكنه أمر قد غيب عنه ، وقد تقدم في « كتاب الفتن » ما يدل على ذم ذلك في حديث أبي هريرة « لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل يقول باليتنى مكانه » وليس به الدين إلا البلاء ، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في « باب تمنى المريض الموت من كتاب المرضى » قال النووي في الحديث التصريح بكراهة تمنى الموت لضر نزل به من فاقة أو محنة بعدو ونحوه من مشاق الدنيا ، فأما إذا خاف ضرراً أو فتنة في دينه فلا كراهة فيه لمفهوم هذا الحديث ، وقد فعله خلائق من السلف لذلك وفيه أن من خالف فلم يصبر على الضر وتمنى الموت لضر نزل به فليقل الدعاء المذكور . قلت : ظاهر الحديث المنع مطلقاً والاعتصار على الدعاء مطلقاً ، لكن الذى قاله الشيخ لا بأس به لمن وقع منه التمنى ليكون عوناً على ترك التمنى .

قوله ( إما محسناً فلعله يزداد وإما مسيئاً فلعله يستعيب ) كذا لهم بالنصب فيهما وهو على تقدير عامل نصب نحو يكون ، ووقع في رواية أحمد عن عبد الرزاق بالرفع فيهما ، وكذا في رواية إبراهيم بن سعد المذكورة وهى واضحة ، وقوله « يستعيب » أى يسترضى الله بالإقلاع والاستغفار والاستعتاب طلب الإعتاب والهزمة للإزالة أى يطلب إزالة العتاب ، عاتبه : لامه ، وأعتبه : أزال عتابه : قال الكرماني وهو مما جاء على غير القياس إذ الاستفعال إنما يبنى من الثلاثى لا من المزيد فيه انتهى ، وظاهر الحديث انحصار حال المكلف في هاتين الحالتين ، وبقي قسم ثالث وهو أن يكون مغلطاً فيستمر على ذلك أو يزيد إحساناً أو يزيد إساءة أو يكون محسناً فينقلب مسيئاً أو يكون مسيئاً فيزداد إساءة ، والجواب أن ذلك خرج مخرج الغالب لأن غالب حال المؤمنين ذلك ، ولا سيما والمخاطب بذلك شفاها الصحابة ، وقد تقدم بيان ذلك مبسوطاً مع شرحه هناك ، وقد خطر لى في معنى الحديث أن فيه إشارة إلى تغييط المحسن بإحسانه وتحذير المسيء من إساءته ، فكأنه يقول : من كان محسناً فليترك تمنى الموت وليستمر على إحسانه والازدياد منه ، ومن كان مسيئاً فليترك تمنى الموت وليقلع عن الإساءة لكلا يموت على إساءته فيكون على خطر ، وأما من عدا ذلك ممن تضمنه التقسيم فيؤخذ حكمه من هاتين الحالتين إذ لا انفكاك عن أحدهما والله أعلم .

تنبيه : أورد البخارى في « كتاب الأدب » في هذه الترجمة حديث أبى هريرة رفعه « إذا تمنى أحدكم فلينظر ما يتمنى فإنه لا يدري ما يعطى وهو عنده » من رواية عمر بن أبى سلمة عن أبى سلمة عن أبى هريرة وليس على شرطه فلم يعرج عليه في الصحيح .

### ب قول الرجل : لولا الله ما اهتدينا

٦٩٧٢- حدثنا عبدان قال أخبرني أبي عن شعبة قال نا أبو إسحاق عن البراء بن عازب قال : كان النبي صلى الله عليه ينقل معنا التراب يوم الأحزاب ، ولقد رأيته وأرى التراب بياض بطنه يقول : « لولا أنت ما اهتدينا نحن ولا تصدقنا ولا صلينا ، فأنزلن سكيناً علينا ، إن الألى - وربما قال : الملا - قد بغوا علينا ، إذا أرادوا فتنة أبينا أبينا » يرفع بها صوته .

قوله ( باب قول الرجل ) كذا للأكثر وللمستملى والسرخصى « قول النبي صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( لولا أنت ما اهتدينا ) إشارة إلى رواية مختصرة أوردها في « باب حفر الخندق » في أوائل الجهاد من وجه آخر عن شعبة بلفظ كان النبي صلى الله عليه وسلم ينقل ويقول « لولا أنت ما اهتدينا » وأورده في « غزوة

الخندق « من وجه آخر عن شعبة أتم سياقاً وقوله هنا « لولا أنت ما اهتدينا » وفي بعضها « لولا الله » هكذا وقع بحذف بعض الجزء الأول ويسمى « الخزم » بالخاء المعجمة والراء الساكنة ، وتقدم في « غزوة الخندق » من وجه آخر عن شعبة بلفظ « والله لولا الله ما اهتدينا » وهو موافق للفظ الترجمة ؛ ومن وجه آخر عن أبي إسحق « اللهم لولا أنت ما اهتدينا » وفي أول هذا الجزء زيادة سبب خفيف وهو « الخزم » بالزاي ، وتقدمت الإشارة إلى هذا في « كتاب الأدب » والرواية الوسطى سالمة من الخرم والخزم معا . وقوله هنا « إن الألى » وربما قال « إن الملاء قد بغوا علينا » تقدم في غزوة الخندق « إن الألى قد بغوا علينا » ولم يتردد و « الألى » بهزة مضموما غير ممدودة واللام بعدها مفتوحة وهى بمعنى « الذين » وإنما يترن بلفظ الذين فكأن أحد الرواة ذكرها بالمعنى ، ومضى في الجهاد من وجه آخر عن أبي إسحق بلفظ إن العدا « وهو غير موزون أيضاً ولو كان الأعادى » لا ترن ، وعند النسائي من وجه آخر عن سلمة بن الأكوع « والمشركون قد بغوا علينا » وهذا موزون ، ذكره في رجز عامر بن الأكوع ، وتقدم شرحه مستوفى في « غزوة خيبر » .

**قوله ( قبل ذلك ولقد رأيته وارى التراب )** بسكون الألف وفتح الراء بلفظ الفعل الماضى من المواراة ، أى « غطى » وزنه ومعناه كذا للجميع إلا الكشميهنى فوقع في روايته « وإن التراب لموار » .

**قوله ( بياض بطنه )** كذا للجميع إلا الكشميهنى فقال « بياض إبطيه » تشية الإبط ووقع في الرواية التى في المغازى حتى « اغبر بطنه » وفي الرواية الأخرى « رأيته ينقل من تراب الخندق » حتى وارى عنى التراب جلدة بطنه « فسمعته يرتجز بكلمات ابن رواحة » يعنى عبد الله الشاعر الأنصارى الصحابى المشهور ، وقد تقدم في غزوة خيبر أنه من شعر عامر بن الأكوع ، وذكرت وجه الجمع بينهما هناك وما في الأبيات المذكورة من زحاف وتوجيه . وتقدم ما يتعلق بحكم الشعر لإنشاداً وإنشاء في حق النبى صلى الله عليه وسلم وفي حق من دونه في أواخر « كتاب الأدب » بحمد الله تعالى ، قال ابن بطلال « لولا » عند العرب يمتنع بها الشيء لوجود غيره تقول « لولا زيد ما صرت إليك » أى كان مصيرى إليك من أجل زيد وكذلك « لولا الله ما اهتدينا » أى كانت هدايتنا من قبل الله تعالى وقال الراغب لوقوع غيره ، ويلزم خبره الحذف ويستغنى بجوابه عن الخبر « قال » ونجىء بمعنى « هلا » نحو « لولا أرسلت إلينا رسولاً » ومثله « لوما » بالميم بدل اللام وقال ابن هشام « لولا » نجىء على ثلاثة أوجه أحدها : أن تدخل على جملة لتربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو « لولا زيد لأكرمتك » أى لولا وجوده ، وأما حديث « لولا أن أشق » فالتقدير « لولا مخافة أن أشق » لأمرت أمر إيجاب وإلا لانعكس معناها ، إذ الممتنع المشقة ، والموجود الأمر . والوجه الثانى : أنها نجىء « للحض » وهو طلب بحث وإزعاج و « للعرض » وهو طلب بلين وأدب ، فتختص بالمضارع نحو ﴿ لولا تستغفرون الله ﴾ والوجه الثالث : أنها نجىء « للتوبيخ والتندم » فتختص بالماضى نحو ﴿ لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء ﴾ أى « هلا » انتهى ، وذكر أبو عبيد الهروى في الغريين أنها نجىء بمعنى « لم لا » وجعل منه قوله تعالى ﴿ فلولا كانت قرية آمنت ﴾ والجمهور أنها من القسم الثالث وموقع الحديث من الترجمة أن هذه الصيغة إذا علق بها القول الحق ، لا يمنع بخلاف ما لو علق بها ما ليس بحق ، كمن يفعل شيئاً فيقع في محذور فيقول : لولا فعلت كذا ما كان كذا ، فلو حقق لعلم أن الذى قدره الله لابد من وقوعه ، سواء فعل أم ترك فقولها واعتقاد معناها يقضى إلى التكذيب بالقدر

### باب كراهية تمنى لقاء العدو

ورواه الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه .

٦٩٧٣- نا عبد الله بن محمد قال نا معاوية بن عمرو قال نا أبو إسحاق عن موسى بن عقبة عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبد الله - وكان كاتباً له - قال : كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى فقرأته فإذا فيه : إن رسول الله صلى الله عليه قال : « لا تتمنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية » . [٧٢٣٧]

قوله ( باب كراهية تمنى لقاء العدو ) تقدم في أواخر الجهاد « باب لا تتمنوا لقاء العدو » وتقدم هناك توجيهه مع جواز تمنى الشهادة ، وطريق الجمع بينهما لأن ظاهرهما التعارض ، لأن تمنى الشهادة محبوب ، فكيف ينهى عن تمنى لقاء العدو وهو يفضى إلى المحبوب ؟ وحاصل الجواب أن حصول الشهادة أخص من اللقاء لإمكان تحصيل الشهادة مع نصره الإسلام ودوام عزه بكسرة الكفار ، واللقاء قد يفضى إلى عكس ذلك فنهى عن تمنيه ولا ينافي ذلك تمنى الشهادة ، أو لعل الكراهية مختصة بمن يثق بقوته ويعجب بنفسه ونحو ذلك .

قوله ( ورواه الأعرج عن أبي هريرة ) علقه في الجهاد لأبي عامر وهو العقدي عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج ، وقد ذكرت هناك من وصله ثم ذكرت حديث عبد الله بن أبي أوفى موصولاً مختصراً ، وتقدم هناك موصولاً تاماً في « كتاب الجهاد »

### باب ما يجوز من اللؤ ، وقوله تعالى : ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً﴾

٦٩٧٤- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا أبو الزناد عن القاسم بن محمد قال ذكر ابن عباس المتلاعنين فقال عبد الله بن شداد : هي التي قال رسول الله صلى الله عليه : « لو كنت راجماً امرأة من غير بينة ؟ » قال : لا ، تلك امرأة أعلنت . [٧٢٣٨]

٦٩٧٥- نا علي قال نا سفيان قال عمرو نا عطاء قال : أعتنم النبي صلى الله عليه بالعشاء ، فخرج عمر فقال : الصلاة يا رسول الله ، رقد النساء والصبيان ، فخرج ورأسه يقطر يقول : « لولا أن أشق على أمتي - أو على الناس . وقال سفيان أيضاً على أمتي - لأمرتهم بالصلاة هذه الساعة » . قال ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أخر النبي صلى الله عليه هذه الصلاة ، فجاء عمر فقال : الصلاة يا رسول الله ، رقد النساء والولدان ، فخرج وهو يمسح الماء عن شقه يقول : « إنه للوقت ، لولا أن أشق على أمتي ... » . وقال عمرو نا عطاء ليس فيه ابن عباس ، أما عمرو فقال : رأسه يقطر . وقال ابن جريج : يمسح الماء عن شقه . قال عمرو : لولا أن أشق على أمتي . وقال ابن جريج : إنه للوقت ، لولا أن أشق على أمتي . وقال إبراهيم بن المنذر نا معن قال حدثني محمد بن مسلم عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه .

٦٩٧٦- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن قال سمعت أبا هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك » . [٧٢٤٠]

٦٩٧٧- نا عياش بن الوليد قال نا عبد الأعلى قال نا حميد عن ثابت عن أنس قال : واصل النبي صلى [٧٢٤١]

الله عليه آخر الشهر وواصل أناس من الناس، فبلغ النبي صلى الله عليه فقال: «لو مد بي الشهر لواصلت وصالاً يدع المتعمقون تعمقهم، إني لست مثلكم، إني أظل يطعمني ربي ويسقيني». تابعه سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه.

[٧٢٤٢] ٦٩٧٨- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري... ح. وقال الليثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب أخبره أن أباه ريرة قال: نهى رسول الله صلى الله عليه عن الوصال، قالوا: فإنك تواصل، قال: «أيكم مثلي؟ إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني». فلما أبوا أن ينتهوا واصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال فقال: «لو تأخر لزدتكم». كالمنكل لهم.

[٧٢٤٣] ٦٩٧٩- نا مسدد قال نا أبو الأحوص قال نا أشعث عن الأسود بن يزيد عن عائشة قالت: سألت النبي صلى الله عليه عن الجدر أمن البيت هو؟ قال: «نعم». قلت: فما لهم لم يدخلوه في البيت؟ فقال: «إن قومك قصرت بهم النفقة». قلت: فما شأن بابهم مرتفعاً؟ قال: «فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويعنوا من شاءوا ولولا أن قومك حديث عهدهم بالجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر في البيت وأن ألصق بابهم في الأرض».

[٧٢٤٤] ٦٩٨٠- نا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه: «لولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار، ولو سلكت الناس وادياً وسلكت الأنصار وادياً -أو شعباً- لسلكت وادي الأنصار، أو شعب الأنصار».

[٧٢٤٥] ٦٩٨١- نا موسى قال نا وهيب عن عمرو بن يحيى عن عباد بن قميم عن عبد الله بن زيد عن النبي صلى الله عليه قال: «لولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار، ولو سلك الناس وادياً أو شعباً لسلكت وادي الأنصار وشعبها». تابعه أبو التياح عن أنس عن النبي صلى الله عليه في الشعب.

قوله (باب ما يجوز من اللو) قال القاضي عياض يريد «ما يجوز من قول الراضي بقضاء الله لو كان كذا لكان كذا» فأدخل على «لو» الألف واللام التي للعهد وذلك غير جائز عند أهل العربية، لأن لو حرف وهما لا يدخلان على الحروف، وكذا وقع عند بعض رواة مسلم «إياك واللو فإن اللو من الشيطان» والمحفوظ «إياك ولو فإن لو» بغير ألف ولام فيهما، قال: ووقع لبعض الشعراء تشديد واو «لو» وذلك لضرورة الشعر انتهى. وقال صاحب المطالع: لما أقامها مقام الاسم صرفها فصارت عنده كالندم والتمني، وقال صاحب النهاية: الأصل لو ساكنة الواو، وهي حرف من حروف المعاني، يمتنع بها الشيء لامتناع غيره غالباً، فلما سمي بها زيد فيها فلما أراد إعرابها أتى فيها بالتعريف ليكون علامة لذلك، ومن ثم شدد الواو وقد سمع بالتشديد منونا قال الشاعر:

ألام على لو ولو كنت عالماً بأدبار لو لم تفتني أوائله

وقال آخر: ليت شعري وأين منى ليت إن ليتا وإن لوا عناء

وقال آخر: حاولت لوًا فقلت لها إن لوًا ذاك أعيانا

وقال ابن مالك إذا نسب إلى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه ، جاز أن يحكى وجاز أن يعرب بما يقتضيه العامل ، وإن كانت على حرفين ثنيتها حرف لين وجعلت اسماً ضعفت ثانيهما ، فمن ثم قيل في « لولو » وفي « في فَي » وقال ابن مالك : أيضا الأداة التي حكم لها بالاسمية في هذا الاستعمال إن أولت « بكلمة » منع صرفها إلا إن كانت ثلاثية ساكنة الوسط فيجوز صرفها وإن أولت « بلفظ » صرفت قولاً واحداً . قلت : ووقع في بعض النسخ المعتمدة من رواية أبي ذر عن مشايخه ما يجوز من أن لو فجعل أصلها « أن لو » بهمزة مفتوحة بعدها نون ساكنة ثم حرف لو فادغمت النون في اللام وسهلت همزة أن فصارت تشبه أداة التعريف . وذكر الكرماني أن في بعض النسخ ما يجوز من لو بغير ألف ولام ولا تشديد على الأصل ، والتقدير ما يجوز من قول « لو ثم رأيت » في شرح ابن التين ، كذلك فلعله من إصلاح بعض الرواة لكونه لم يعرف وجهه ، وإلا فالنسخ المعتمدة من الصحيح وشروحه متواردة على الأول ، وقال السبكي الكبير « لو » إنما لا تدخلها الألف ولا اللام إذا بقيت على الحرفية ، أما إذا سمي بها فهي من جملة الحروف التي سمعت التسمية بها من حروف الهجاء وحروف المعاني ومن شواهد قوله :

وقدما أهلكته لو كثيراً      وقبل اليوم عاجلها قدار

فأضاف إليها واوا أخرى وأدغمها وجعلها فاعلاً ، وحكى سيويه أن بعض العرب يهمز لوا أى سواء كانت باقية على حرفيتها أو سمي بها ، وأما حديث « إياك ولو فإن لو تفتح عمل الشيطان » فلا يلزم من جعلها اسم « إن » أن تكون خرجت عن الحرفية بل هو إخبار لفظي يقع في الاسم والفعل والحرف ؛ كقولهم حرف عن ثنائي ، وحرف إلى ثلاثي هو إخبار عن اللفظ على سبيل الحكاية ، وأما إذا أضيف إليها الألف واللام فإنها تصير اسماً أو تكون إخباراً عن المعنى المسمى بذلك اللفظ . قال ابن بطال « لو » تدل عند العرب على امتناع الشيء لامتناع غيره تقول « لو جاءني زيد لأكرمتك » معناه إنى امتنعت من إكرامك لامتناع محبي زيد ، وعلى هذا جرى أكثر المتقدمين . وقال سيويه « لو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره » أى يقتضى فعلاً ماضياً كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره فلم يقع وإنما عبر بقوله : لما كان سيقع دون قوله : لما لم يقع مع أنه أخصر ، لأن « كان » للماضى و « لو » للامتناع و « لما » للوجوب و « السين » للتوقع ، وقال بعضهم : هي لمجرد الربط في الماضى مثل « إن » في المستقبل وقد نجيء بمعنى إن الشرطية نحو ﴿ ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ﴾ أى « وإن أعجبتكم » وترد للتقليل ، نحو « التمس ولو خاتماً من حديد » قاله صاحب المطالع وتبعه ابن هشام الخضراوي ، ومثل « فاتقوا النار ولو بشق تمرة » وتبعه ابن السمعاني في القواطع ، ومثل بقوله « ولو بظلف محرق » وهو أبلى في التقليل ، وترد للعرض نحو « لو تنزل عندنا فتصيب خيراً » وللحض نحو « لو فعلت كذا » بمعنى افعلى ، والأول طلب بأدب ولين ، والثاني طلب بقوة وشدة ، وذكر ابن التين عن الداودي أنها تأتي بمعنى « هلا » ومثل بقوله ﴿ لو شئت لاتخذت عليه أجراً ﴾ وتعقب بأنه تفسير معنى لأن اللفظ لا يساعده ، وتأتى بمعنى « التمنى » نحو ﴿ فلو أن لنا كرة ﴾ أى فليت لنا ، ولهذا نصب فتكون في جوابها كما انتصب فأفوز في جواب ليت ، واختلفوا هل هي الامتناعية أشربت معنى التمنى أو المصدرية أو قسم برأسه ، رجح الأخير ابن مالك ولا يعكر عليه ورودها مع فعل التمنى ، لأن محل مجيئها للتمنى أن لا يصحبها فعل التمنى ، قال القاضي شهاب الدين الخوئي لو الشرطية لتعليق الثانى بالأول فى الماضى ، فتدل على انتفاء الأول إذ لو كان ثابتاً للزم ثبوت الثانى لأنها لثبوت الثانى على تقدير الأول ، فمتى كان الأول لازماً للثانى دل على امتناع الثانى لامتناع الأول ضرورة انتفاء الملزوم ، وإن لم يكن الأول

لازماً للثاني لم يدل إلا على مجرد الشرط وقال التفتازاني قد تستعمل للدلالة على أن الجزاء لازم الوجود دائماً في قصد المتكلم وذلك إذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ، ويكون تقيض ذلك الشرط المثبت أولى باستلزامه ذلك الجزاء ، فيلزم وجود استمرار الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه نحو « لو لم تكن تكرمني لأثني عليك » فإذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الأولى انتهى . ومن أمثلة ذلك الشعرية قول المعري « لو اختصرتم من الإحسان زرتكم » البيت فإن الإحسان يستدعي استدامة الزيارة لا تركها لكنه أراد المبالغة في وصف الممدوح بالكرم ، ووصف نفسه بالعجز عن شكره .

**قوله ( وقوله تعالى لو أن لي بكم قوة )** قال ابن بطال : جواب « لو » مخوف كأنه قال « لحلت بينكم وبين ما جئتم له من الفساد » قال : وحذفه أبلغ لأنه يحصر بالنفي ضروب المنع ، وإنما أراد لوط عليه السلام العدة من الرجال ، وإلا فهو يعلم أن له من الله ركناً شديداً ؛ ولكنه جرى على الحكم الظاهر ، قال وتضمنت الآية البيان عما يوجبه حال المؤمن إذا رأى منكراً لا يقدر على إزالته ، أنه يتحسر على فقد المغين على دفعه ، ويتمنى وجوده حرصاً على طاعة ربه وجزعاً من استمرار معصيته ، ومن ثم وجب أن ينكر بلسانه ثم بقلبه إذا لم يطق الدفع انتهى . والحديث الذي ذكره السبكي هو الذي رمز إليه البخاري بقوله ما يجوز من اللو فإن فيه إشارة إلى أنها في الأصل « لا يجوز إلا ما استثنى ، وهو مخرج عند النسائي وابن ماجه والطحاوي من طريق محمد بن عجلان عن الأعرج عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال « المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، وفي كل خير . احرص على ما ينفعك ، ولا تعجز فإن غلبك أمر فقل قدر الله وما شاء الله ، وإياك واللو فإن اللو تفتح عمل الشيطان » لفظ ابن ماجه ولفظ النسائي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والباقي سواء إلا أنه قال « وما شاء وإياك واللو » وأخرجه الطبري من هذا الوجه بلفظ « احرص » إلخ ولم يذكر ما قبله . وقال « فإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا وكذا ، ولكن قدر الله وما شاء فعل ، فإن لو مفتح الشيطان » وأخرجه النسائي والطبري من طريق فضيل بن سليمان عن ابن عجلان فأدخل بينه وبين الأعرج أبا الزناد ، ولفظه « مؤمن قوى خير وأحب » وفيه « فقل قدر الله وما شاء صنع » قال النسائي فضيل بن سليمان ليس بقوى ، وأخرجه النسائي والطبري والطحاوي من طريق عبد الله بن المبارك عن ابن عجلان فأدخل بينه وبين الأعرج ربيعة بن عثمان ولفظ النسائي كالأول ، لكن قال « وأفضل » وقال « وما شاء صنع » وأخرجه من وجه آخر عن ابن المبارك عن ربيعة قال : سمعته من ربيعة وحفظي له عن ابن عجلان عن ربيعة ، وكذا أخرجه الطحاوي وقال : دلّسه ابن عجلان عن الأعرج وإنما سمعته من ربيعة ثم رواه الثلاثة أيضاً من طريق عبد الله بن إدريس عن ربيعة بن عثمان ، فقال : عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج بدل محمد بن عجلان ولفظ النسائي « وفي كل خير » وفيه « احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز ، وإذا أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا وكذا ، ولكن قل قدر الله وما شاء فعل » وهذه الطريق أصح طرق هذا الحديث ، وقد أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن إدريس أيضاً ، واقتصر عليها ولم يخرج بقية الطرق من أجل الاختلاف على ابن عجلان في سنده ، ويحتمل أن يكون ربيعة سمعه من ابن حبان ومن ابن عجلان ، فإن ابن المبارك حافظ كابن إدريس ، وليس في هذه الرواية لفظ « اللو » بالتشديد . قال الطبري طريق الجمع بين هذا النهي وبين ما ورد من الأحاديث الدالة على الجواز ، أن النهي مخصوص بالجزم بالفعل الذي لم يقع ، فالمعنى : لا تقل لشيء لم يقع لو أني فعلت كذا لوقع قاضياً بتحتم ذلك غير مضمّر في نفسك شرط مشيئة الله تعالى ، وما ورد من قول « لو » محمول على ما إذا كان قائله موقناً بالشرط

المذكور وهو أنه لا يقع شيء إلا بمشيئة الله وإرادته ، وهو كقول أنى بكر في الغار « لو أن أحدهم رفع قدمه لأبصرنا » فجزم بذلك مع يقينه أن الله قادر على أن يصرف أبصارهم عنهما بعمى أو غيره ، لكن جرى على حكم العادة الظاهرة وهو موقن بأنهم لو رفعوا أقدامهم لم يبصروها إلا بمشيئة الله تعالى ، انتهى ملخصاً . وقال عياض الذى يفهم من ترجمة البخارى وما ذكره في الباب من الأحاديث أنه يجوز استعمال « لو ولولا » فيما يكون للاستقبال مما فعله لوجود غيره وهو من باب لو لكونه لم يدخل في الباب إلا ما هو للاستقبال ، وما هو حق صحيح متيقن ، بخلاف الماضي والمنقضى أو ما فيه اعتراض على الغيب والقدر السابق . قال : والنهي إنما هو حيث قاله معتقداً ذلك حتماً وأنه لو فعل ذلك لم يصبه ما أصابه قطعاً ، فأما من رد ذلك إلى مشيئة الله تعالى ، وأنه لولا أن الله أراد ذلك ما وقع فليس من هذا قال والذى عندى في معنى الحديث أن النهي على ظاهره وعمومه لكنه نهى تنزيه ، ويدل عليه قوله « فإن لو تفتح عمل الشيطان » أى يلقى في القلب معارضة القدر فيوسوس به الشيطان ، وتعبه النووي بأنه جاء من استعمال لو في الماضي مثل قوله « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت » فالظاهر أن النهي عن إطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه ، وأما من قاله تأسفاً على ما فات من طاعة الله أو ما هو متعذر عليه منه ونحو هذا فلا بأس به ، وعليه يحمل أكثر الاستعمال الموجود في الأحاديث « وقال القرطبي في « المفهم » المراد من الحديث الذى أخرجه مسلم أن الذى يتعين بعد وقوع المقدور التسليم لأمر الله والرضى بما قدر والإعراض عن الالتفات لما فات ، فإنه إذا فكر فيما فات من ذلك فقال لو أنى فعلت كذا لكان كذا ، جاءت وسواس الشيطان فلا تزال به حتى يفضى إلى الخسران ، فيعارض بتوهم التدبير سابق المقادير ، وهذا هو عمل الشيطان المنهى عن تعاطى أسبابه بقوله « فلا تقل لو فإن لو تفتح عمل الشيطان » وليس المراد ترك النطق بلو مطلقاً إذ قد نطق النبي صلى الله عليه وسلم بها في عدة أحاديث ، ولكن محل النهي عن إطلاقها إنما هو فيما إذا أطلقت معارضة للقدر ، مع اعتقاد أن ذلك المانع لو ارتفع لوقع خلاف المقدور ، لا ما إذا أخبر بالمانع على جهة أن يتعلق به فائدة في المستقبل فإن مثل هذا لا يختلف في جواز إطلاقه ، وليس فيه فتح لعمل الشيطان ولا ما يفضى إلى تحریم . وذكر المصنف في هذا الباب تسعة أحاديث في بعضها النطق بلو وفي بعضها بلولا فمن الأول الحديث الأول والثاني والثالث والسادس والثامن والتاسع ومن الثاني : الرابع والخامس والسابع الحديث الأول : حديث القاسم بن محمد قال « ذكر ابن عباس المتلاعنين » الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب اللعان » والمراد منه قوله صلى الله عليه وسلم « لو كنت راجماً أحداً بغير بينة » الحديث .

الحديث الثاني : قوله ( حدثنا على ) هو ابن عبد الله بن المدينى « وسفيان » هو ابن عيينة و « عمرو » هو ابن دينار و « عطاء » هو ابن أبى رباح .

قوله ( اعتم النبي صلى الله عليه وسلم ) تقدم شرح المتن في « كتاب الصلاة » مستوفى وهو من رواية عمرو عن عطاء مرسل ، ومن رواية ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مسند ؛ كما بينه سفيان وهو القائل : قال ابن جريج عن عطاء إنخ ، وهو موصول بالسند المذكور وليس بمعلق ، وسياق الحميدى له في مسنده أوضح من سياق على بن المدينى ، فإنه أخرجه عن سفيان قال : حدثنا عمرو عن عطاء ، قال سفيان وحدثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، فساق الحديث ثم قال الحميدى : كان سفيان ربما حدث بهذا الحديث عن عمرو وابن جريج فأدرجه عن ابن عباس ، فإذا ذكر فيه الخبر فقال : حدثنا أو سمعت أخبر بهذا يعنى عن عمرو عن عطاء

مرسلاً وعن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس موصولاً . قلت : وقد رواه عليّ هنا بالنعنة ومع ذلك فصله فلم يدرجه ، وزاد فيه تفصيل سياق المتن عنهما أيضاً حيث قال أما عمرو فقال « رأسه يقطر » وقال ابن جريج ؛ « يمسح الماء عن شقه » إلخ ، وقوله : وقال إبراهيم بن المنذر إلخ يريد أن محمد بن مسلم وهو الطائفي رواه عن عمرو ، وهو ابن دينار عن عطاء موصولاً بذكر ابن عباس فيه ، وهو مخالف لتضريح سفيان بن عيينة عن عمرو بأن حديثه عن عطاء ليس فيه ابن عباس فهذا يعد من أوهام الطائفي ، وهو موصوف بسوء الحفظ وقد وصل حديثه للإسماعيلي من وجهين عنه هكذا ، وذكر أن من جملة من حدث به عن سفيان مدرجاً كما قال الحميدي : عبد الأعلى بن حماد وأحمد بن عبدة الضبي وأبو خيثمة ، وإن عبدة بن عبد الرحيم وعمار بن الحسن روياه عن سفيان فاقصرنا على طريق عمرو وذكرنا فيه ابن عباس فوهما في ذلك أشد من وهم عبد الأعلى . وأن ابن أبي عمر رواه في موضعين عن ابن عيينة مفصلاً على الصواب . قلت : وكذلك أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان مفصلاً .

الحديث الثالث : حديث أبي هريرة « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك » هكذا ذكره مختصراً من رواية جعفر بن ربيعة وهو المصري ، عن عبد الرحمن وهو الأعرج ، ونسبه للإسماعيلي في رواية شعيب ابن الليث عن أبيه ولم يزد على ما هناك ، فدل على أن هذا القدر هو الذي وقع في هذه الطريق . وقد أورده المزني في « الأطراف » فزاد فيه « عند كل صلاة » ولم أر هذه الزيادة في هذه الطريق عند أحد ممن أخرجها وإنما ثبت عند البخاري في رواية مالك عن أبي الزناد عن الأعرج ، أورده في « كتاب الجمعة » ونسبه المزني إلى الصلاة بغير قيد الجمعة وهو مما يتعقب عليه أيضاً ، وعنده فيه مع بدل « عند » وثبت عند مسلم بلفظ عند من رواية سفيان ابن عيينة عن أبي الزناد ، وقد تقدم الكلام على هذا المتن مستوفى هناك والله الحمد .

تنبيه : وقع هنا في نسخة الصغاني : تابعه سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس ، وهو خطأ . والصواب ما وقع عند غيره ذكر هذا عقب حديث أنس المذكور عقبه . الحديث الرابع : حديث أنس « في النهي عن الوصال » ذكر من طريق حميد وهو الطويل عن ثابت عن أنس ، وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب الصيام » وقوله « تابعه سليمان بن المغيرة عن ثابت » إلخ . وصله مسلم من طريق أبي النضر عن سليمان بن المغيرة « ووقع لنا بعلو في مسند عبد بن حميد » ووقع هذا التعليق في رواية كريمة سابقاً على حديث حميد عن أنس فصار كأنه طريق أخرى معلقة لحديث « لولا أن أشق » وهو غلط فاحش ، والصواب ثبوته هنا كما وقع في رواية الباقرين ، الحديث الخامس : حديث أبي هريرة في المعنى وفيه « فلما أبوا أن ينتهوا واصل بهم » الحديث . وقد تقدم شرحه مستوفى في « الصيام » أيضاً . وقوله في السند وقال الليث « حدثني عبد الرحمن بن خالد » يعني ابن مسافر الفهمي أمير مصر وطريقه المذكورة وصلها الدارقطني في بعض فوائده من طريق أبي صالح عنه . الحديث السادس : حديث عائشة في الجدر بفتح الجيم وسكون الدال والمراد الحجر بكسر المهملة وسكون الجيم وقد تقدم شرحه في « كتاب الحج » مستوفى . والمراد منه هنا « ولولا أن قومك حديث عهد بالجاهلية وأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر في البيت » كذا وقع محذوف الجواب وتقديره « لفعلت » . الحديث السابع : حديث أبي هريرة « لولا الهجرة لكنك امرأ من الأنصار » الحديث وفيه « ولو سلك الناس وادياً أو شِعْباً » وقد تقدم شرحه في غزوة حنين عند شرح حديث عبد الله بن زيد المذكور هنا بعده ، وهو الحديث الثامن . الحديث التاسع : حديث أنس في بعض ذلك أورده مختصراً معلقاً قائلاً تابعه أبو التياح عن أنس في الشعب ؛ يعني في قوله « لو



سلك الناس وادياً أو شعباً لسلكت وادى الأنصار أو شعبهم ، وقد تقدم موصولاً في غزوة حنين أيضاً بعد حديث عبد الله بن زيد المشار إليه مع الكلام عليه ، وتقدم شيء من ذلك في مناقب الأنصار والله الحمد . قال السبكي الكبير مقصود البخاري بالترجمة وأحاديثها أن النطق بلو لا يكره على الإطلاق ، وإنما يكره في شيء مخصوص يؤخذ ذلك من قوله « من اللو » فأشار إلى « التبعض » وورودها في الأحاديث الصحيحة ولذا قال الطحاوي بعد ذكر حديث « وإياك واللو » دل قول الله تعالى لنبيه أن يقول ﴿ ولو كنت أعلم الغيب ﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم « لو استقبلت من أمري ما استدبرت » وقوله في الحديث الآخر « ورجل يقول لو أن الله أتاني مثل ما أتى فلانا لعملت مثل ما عمل » على أن « لو » ليست مكروهة في كل الأشياء ودل قوله تعالى عن المنافقين ﴿ لو كان لنا من الأمر شيء ﴾ ورده عليهم بقوله ﴿ لو كنتم في بيوتكم ﴾ على ما يباح من ذلك قال « ووجدنا العرب تدم اللو وتحذر منه » فتقول أحذر اللو وإياك ولو ، يريدون قوله « لو علمت أن هذا خير لعملته » وفي حديث سلمان « الإيمان بالقدر : أن تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك ، ولا تقولن لشيء أصابك لو فعلت كذا » أي لكان كذا . قال السبكي : وقد تأملت اقتران قوله « احرص على ما ينفعك » بقوله « وإياك واللو » فوجدت الإشارة إلى محل لو المذمومة وهي نوعان : أحدهما في الحال ما دام فعل الخير ممكناً فلا يترك لأجل فقد شيء آخر ، فلا تقول « لو أن كذا كان موجوداً لفعلت كذا » مع قدرته على فعله ولو لم يوجد ذاك ، بل يفعل الخير ويحرص على عدم فواته والثاني من فاته أمر من أمور الدنيا فلا يشغل نفسه بالتلهف عليه لما في ذلك من الاعتراض على المقادير وتعجيل تحسر لا يغني شيئاً ويشغل به عن استدراك ما لعله يجدي ، فالذم راجع فيما يؤل في الحال إلى التفريط وفيما يؤل في الماضي إلى الاعتراض على القدر وهو أقبح من الأول ، فإن انضم إليه الكذب فهو أقبح ، مثل قول المنافقين ﴿ لو استطعنا لخرجنا معكم ﴾ وقولهم ﴿ لو نعلم قتالا لا تبعنكم ﴾ وكذا قولهم ﴿ لو أطاعونا ما قتلوا ﴾ ثم قال وكل ما في القرآن من لو التي من كلام الله تعالى كقوله تعالى ﴿ قل لو كنتم في بيوتكم ﴾ ، ﴿ ولو كنتم في بروج مشيدة ﴾ ونحوهما فهو صحيح لأنه تعالى عالم به ، وأما التي للربط فليس الكلام فيها ولا المصدرية إلا أن كان متعلقها مذموماً كقوله تعالى ﴿ ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً ﴾ لأن الذي ودوه وقع خلافه . انتهى ملخصاً .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### باب

مَا جَاءَ فِي إِجَازَةِ خَبَرِ الْوَاحِدِ الصَّدُوقِ فِي الْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْفَرَائِضِ وَالْأَحْكَامِ  
 وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ الْآيَةُ  
 وَيُسَمَّى الرَّجُلُ طَائِفَةً لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾، فَلَوْ اقْتَتَلَ رَجُلَانِ دَخَلَ فِي  
 مَعْنَى الْآيَةِ.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾

وبعث النبي صلى الله عليه وآله وأمرأه واحداً بعد واحد، فإن سها أحد منهم رد إلى السنة. [٧٢٤٦] ٦٩٨٢- نا محمد بن المثنى قال نا عبد الوهاب قال نا أيوب عن أبي قلابة قال نا مالك قال: أتينا النبي صلى الله عليه وآله ونحن شعبة متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلة، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله رفيقاً، فلما ظننا أن قد اشتبهنا أهلنا -أو قد اشتقنا- سألنا عمن تركنا بعدنا فأخبرناه قال: «ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم وعلموهم ومروهم -وذكر أشياء أحفظها أو لا أحفظها- وصلوا كما رأيتموني أصلي، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم، وليؤمكم أكبركم».

[٧٢٤٧] ٦٩٨٣- نا مسدد عن يحيى عن التميمي عن أبي عثمان عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا ينعن أحدكم أذان بلال من سحوره فإنه يؤذن -أو قال: ينادي- ليرجع قائمكم ويُنَبِّه نائمكم، وليس الفجر أن يقول هكذا» -وجمع يحيى كفيه -حتى يقول هكذا- ومد يحيى إصبعيه السبابتين.

[٧٢٤٨] ٦٩٨٤- نا موسى بن إسماعيل قال نا عبد العزيز بن مسلم قال نا عبد الله بن دينار قال: سمعتُ عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «إِنَّ بِلَالاً ينادي بليل، فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم».

[٧٢٤٩] ٦٩٨٥- نا حفص بن عمر قال نا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله الظهر خمساً فقليل: أزيد في الصلاة؟ قال: «وما ذاك؟» قالوا: صليت خمساً، فسجد سجدتين بعد ما سلم.

[٧٢٥٠] ٦٩٨٦- حدثنا إسماعيل قال نا مالك عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه انصرف من اثنتين، فقال له ذو اليمين: أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟ فقال: «أصدق ذو اليمين؟» فقال الناس: نعم، فقام رسول الله صلى الله عليه فصرى ركعتين أخريين ثم سلم، ثم كبر ثم سجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع ثم كبر فسجد مثل سجوده ثم رفع.

[٧٢٥١] ٦٩٨٧- نا إسماعيل قال ني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال: بينا الناس بقباء في صلاة الفجر إذ جاءهم آت فقال: إن رسول الله صلى الله عليه قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة.

[٧٢٥٢] ٦٩٨٨- نا يحيى قال نا وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال: لما قدم رسول الله صلى الله عليه المدينة صلى نحو بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهراً، وكان يحب أن يوجه إلى الكعبة، فأنزل الله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ فوجه نحو الكعبة، وصلى معه رجل العصر ثم خرج فمر على قوم من الأنصار فقال: هو يشهد أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وأنه قد وجه إلى الكعبة فأنحرفوا وهم ركوع في صلاة العصر.

[٧٢٥٣] ٦٩٨٩- نا يحيى بن قزعة قال ني مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال: كنت أسقي أباطلة الأنصاري وأبا عبدة بن الجراح وأبي بن كعب شرباً من فضيخ وهو تمر، فجاءهم آت فقال: إن الخمر قد حرمت. فقال أبوطلة: يا أنس، قم إلى هذه الجرار فاكسرها، قال أنس: فقممت إلى مهران لنا فضربتها بأسفله حتى انكسرت.

[٧٢٥٤] ٦٩٩٠- نا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن أبي إسحاق عن صلة عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه قال لأهل نجران: «لأبعثن إليكم رجلاً أميناً حق أمين»، فاستشرف لها أصحاب النبي صلى الله عليه، فبعث أبا عبدة.

[٧٢٥٥] ٦٩٩١- نا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن خالد عن أبي قلابة عن أنس قال النبي صلى الله عليه: «لكل أمة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبدة».

[٧٢٥٦] ٦٩٩٢- حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن عبيد بن حنين عن ابن عباس عن عمر قال: وكان رجل من الأنصار إذا غاب عن رسول الله صلى الله عليه وشهدته أتيته بما يكون من رسول الله صلى الله عليه، وإذا غبت عن رسول الله صلى الله عليه وشهدته أتاني بما يكون من رسول الله صلى الله عليه.

[٧٢٥٧] ٦٩٩٣- نا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن زبيد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي أن النبي صلى الله عليه بعث جيشاً وأمر عليهم رجلاً، فأوقد ناراً فقال: ادخلوها، فأرادوا أن

يدخلوها، وقال آخرون: إنما فررنا منها، فذكروا للنبي صلى الله عليه، فقال للذين أرادوا أن يدخلوها: «لو دخلوها لم يزالوا فيها إلى يوم القيامة». وقال للآخرين: «لا طاعة في المعصية، إنما الطاعة في المعروف».

[٧٢٥٨] ٦٩٩٤- فازهير بن حرب قال نا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن صالح عن ابن شهاب أن عبيد الله ابن عبد الله أخبره أن أباهريرة وزيد بن خالد أخبراه أن رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه... ح. ونا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أباهريرة قال: بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه إذ قام رجل من الأعراب فقال: يا رسول الله، اقض لي بكتاب الله، فقام خصمه فقال: صدق يا رسول الله، اقض له بكتاب الله وأذن لي، فقال له النبي صلى الله عليه: «قل» فقال: إن ابني كان عسيفاً على هذا -والعسيف الأجير- فزنى بامرأته، فأخبروني أن على ابني الرجم، فافتديت منه بمائة من الغنم ووليدة. ثم سألت أهل العلم فأخبروني أن على امرأته الرجم، وأنما على ابني جلد مائة وتغريب عام، فقال: «والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله، أما الوليدة والغنم فردوها، وأما ابنك فعليه جلد مائة وتغريب عام، وأما أنت يا أنيس -لرجل من أسلم- فاغد على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها». فغدا عليها أنيس فاعترفت، فرجمها.

قوله ( باب ما جاء في إجازة خبر الواحد ) هكذا عند الجميع بلفظ « باب » إلا في نسخة الصغاني فوقع فيها « كتاب أخبار الآحاد » ثم قال « باب ما جاء » إلى آخرها فاقضى أنه من جملة « كتاب الأحكام » وهو واضح وبه يظهر أن الأولى في التمتي أن يقال باب لا كتاب أو يؤخر عن هذا الباب وقد سقطت البسمة لأبي ذر والقاسبي والجرجاني، وثبت هنا قبل الباب في رواية كريمة والأصلي، ويحتمل أن يكون هذا من جملة أبواب الاعتصام فإنه من جملة متعلقاته فلعل بعض من يبيض الكتاب قدمه عليه، ووقع في بعض النسخ قبل البسمة « كتاب خبر الواحد » وليس بعمدة والمراد « بالإجازة » جواز العمل به والقول بأنه حجة و « بالواحد » هنا حقيقة الوحدة وأما في اصطلاح الأصوليين فالمراد به ما لم يتواتر، وقصد الترجمة الرد به على من يقول: إن الخبر لا يحتاج به إلا إذا رواه أكثر من شخص واحد حتى يصير كالشهادة، ويلزم منه الرد على من شرط أربعة أو أكثر. فقد نقل الأستاذ أبو منصور البغدادي إن بعضهم اشترط في قبول خبر الواحد أن يرويه ثلاثة عن ثلاثة إلى انتهاء، واشترط بعضهم أربعة عن أربعة، وبعضهم خمسة عن خمسة، وبعضهم سبعة عن سبعة انتهى. وكان كل قائل منهم يرى أن العدد المذكور يفيد التواتر، أو يرى تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد ومتوسط بينهم، وفات الأستاذ ذكر من اشترط اثنين عن اثنين كالشهادة على الشهادة وهو منقول عن بعض المعتزلة. ونقله المازري وغيره عن أبي علي الجبائي ونسب إلى الحاكم أبي عبد الله وأنه ادعى أنه شرط الشيخين، ولكنه غلط على الحاكم كما أوضحته في الكلام على علوم الحديث، وقوله الصدوق قيد لا بد منه وإلا فمقابله وهو الكذب لا يحتاج به اتفاقاً، وأما من لم يعرف حاله فثالثها يجوز أن اعتضد وقوله « والفرائض » بعد قوله « في الأذان والصلاة والصوم » من عطف العام على الخاص، وأفرد الثلاثة بالذكر للاهتمام بها، قال الكرماني ليعلم إنما هو في العمليات لا في الاعتقادات « والمراد بقبول خبره في الأذان » أنه إذا كان مؤتمناً فأذن تضمن دخول الوقت فجازت صلاة ذلك

الوقت ، وفي « الصلاة » الإعلام بجهة القبلة وفي « الصوم » الإعلام بطلوع الفجر أو غروب الشمس وقوله « والإحكام » بعد قوله « والفرائض » من عطف العام على عام أخص منه لأن الفرائض فرد من الأحكام .

**قوله ( وقول الله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة الآية )** وقع في رواية كريمة سياق الآية إلى قوله ﴿ يحذرون ﴾ وهو المراد بقوله في رواية غيرها الآية ، وهذا مصير منه إلى أن لفظ « طائفة » يتناول الواحد فما فوقه ولا يختص بعدد معين ، وهو منقول عن ابن عباس وغيره كالنخعي ومجاهد نقله الثعلبي وغيره ، وعن عطاء وعكرمة وابن زيد أربعة ، وعن ابن عباس أيضاً من أربعة إلى أربعين ، وعن الزهري ثلاثة ، وعن الحسن عشرة ، وعن مالك أقل الطائفة أربعة كذا أطلق ابن التين ومالك إنما قاله فيمن يحضر رجم الزاني ، وعن ربيعة خمسة وقال الراغب : لفظ طائفة يراد بها الجمع والواحد طائف ، ويراد بها الواحد فيصح أن يكون كراوية وعلامة ، ويصح أن يراد به الجمع وأطلق على الواحد ، وقال عطاء الطائفة اثنان فصاعداً ، وقواه أبو إسحق الزجاج بأن لفظ طائفة يشعر بالجماعة وأقلها اثنان ، وتعقب بأن الطائفة في اللغة القطعة من الشيء فلا يتعين فيه العدد ، وقرر بعضهم الاستدلال بالآية الأولى على وجه آخر فقال لما قال ﴿ فلولا نفر من كل فرقة ﴾ وكان أقل الفرقة ثلاثة . وقد علق النفر بطائفة منهم فأقل من ينفر واحد ويبقى اثنان وبالعكس .

**قوله ( ويسمى الرجل طائفة لقوله تعالى : وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ، فلو اقتل رجلاً )** في رواية الكشميهني « الرجلان » . ( دخلا في معنى الآية ) وهذا الاستدلال سبقه إلى الحجة به الشافعي وقيله مجاهد ولا يمنع ذلك قوله ﴿ وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ﴾ لكون سياقه يشعر بأن المراد أكثر من واحد لأننا لم نقل أن الطائفة لا تكون إلا واحداً .

**قوله ( وقوله إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا )** وجه الدلالة منها يؤخذ من مفهومى الشرط والصفة فإنهما يقتضيان قبول خبر الواحد ، وهذا الدليل يورد للتقوى لا للاستقلال لأن المخالف قد لا يقول بالمفاهيم واحتج الأئمة أيضاً بآيات أخرى وبالأحاديث المذكورة في الباب ، واحتج من منع بأن ذلك لا يفيد إلا الظن وأجيب بأن مجموعها يفيد القطع كالتواتر المعنوي ، وقد شاع فاشيا عمل الصحابة والتابعين بخبر الواحد من غير تكثير فاقضى الاتفاق منهم على القبول ، ولا يقال لعلهم عملوا بغيرها أو عملوا بها لكنها أخبار مخصوصة بشيء مخصوص لأننا نقول العلم حاصل من سياقها بأنهم إنما عملوا بها لظهورها لا لخصوصها .

**قوله ( وكيف بعث النبي صلى الله عليه وسلم أمراءه واحداً بعد واحد فإن سها أحد منهم رد إلى السنة )** سيأتي في أواخر الكلام على خبر الواحد « باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث من الأمراء والرسل واحداً بعد واحد » فزاد فيه « بعث الرسل » والمراد بقوله « واحداً بعد واحد » تعدد الجهات المبعوث إليها بتعدد المبعوثين ، وحمله الكرمانى على ظاهره فقال فائدة بعث إلّاخر بعد الأول ليرده إلى الحق عند سهوه ، ولا يخرج بذلك عن كونه خبر واحد وهو استدلال قوى لثبوت خبر الواحد من فعله صلى الله عليه وسلم لأن خبر الواحد لو لم يكف قبوله ما كان في إرساله معنى ، وقد نبه عليه الشافعي أيضاً كما سأذكره وأيده بمحدث « ليلغ الشاهد الغائب » وهو في الصحيحين ، ومحدث « نضر الله امرأ سمع منى حديثاً فأداه » وهو في السنن ، واعترض بعض المخالفين بأن إرسالهم إنما كان لقبض الزكاة والفتيا ونحو ذلك وهى مكابرة ، فإن العلم حاصل بإرسال الأمراء لأعم من قبض الزكاة وإبلاغ الأحكام وغير ذلك ، ولو لم يشتهر من ذلك إلا تأمير معاذ بن جبل وأمره له وقوله له « إنك

تقدم على قوم أهل كتاب فأعلمهم أن الله فرض عليهم « إلتخ والأخبار طافحة بأن أهل كل بلد منهم كانوا يتحاكمون إلى الذي أمر عليهم ويقبلون خبره ويعتمدون عليه من غير التفات إلى قرينة ، وفي أحاديث هذا الباب كثير من ذلك واحتج بعض الأئمة بقوله تعالى ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ﴾ مع أنه كان رسولا إلى الناس كافة ويجب عليه تبليغهم ، فلو كان خبر الواحد غير مقبول لتعذر إبلاغ الشريعة إلى الكل ضرورة لتعذر خطاب جميع الناس شفاهاً ، وكذا تعذر إرسال عدد التواتر إليهم وهو مسلك جيد ينضم إلى ما احتج به الشافعي ثم البخاري ، واحتج من رد خبر الواحد بتوقفه صلى الله عليه وسلم في قبول خبر ذي اليمين ولا حجة فيه لأنه عارض علمه « وكل خبر واحد إذا عارض العلم لم يقبل » ويتوقف أي بكر وعمر في حديثي المغيرة « في الجدة وفي ميراث الجنين » حتى شهد بهما محمد بن مسلمة ، ويتوقف عمر في خبر أبي موسى « في الاستئذان » حتى شهد أبو سعيد ، ويتوقف عائشة في خبر ابن عمر « في تعذيب الميت ببيكاء الحى » وأجيب بأن ذلك إنما وقع منهم إما عند الإتيان كما في قصة أبي موسى فإنه أورد الخبر عند إنكار عمر عليه رجوعه بعد الثلاث وتوعده فأراد عمر الاستبانت خشية أن يكون دفع بذلك عن نفسه ، وقد أوضحت ذلك بدلائله في « كتاب الاستئذان » وأما عند معارضة الدليل القطعي كما في إنكار عائشة حيث استدلت بقوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ وهذا كله إنما يصح أن يتمسك به من يقول لا بد من اثنين عن اثنين وإلا فمن يشترط أكثر من ذلك فجميع ما ذكر قبل عائشة حجة عليه لأنهم قبلوا الخبر من اثنين فقط ، ولا يصل ذلك إلى التواتر والأصل عدم وجود القرينة إذ لو كانت موجودة ما احتج إلى الثاني ، وقد قبل أبو بكر خبر عائشة في أن « النبي صلى الله عليه وسلم مات يوم الاثنين » وقبل عمر خبر عمرو بن حزم في أن « دية الأصابع سواء » وقبل خبر الضحاك بن سفيان في « توريث المرأة من دية زوجها » وقبل خبر عبد الرحمن بن عوف في « أمر الطاعون » وفي أخذ الجزية من المجوس « وقبل خبر سعد بن أبي وقاص في « المسح على الخفين » وقبل عثمان خبر الفريفة بنت سنان أخت أبي سعيد في « إقامة المعتمدة عن الوفاة في بيتها » إلى غير ذلك . ومن حيث النظر أن الرسول عليه الصلاة والسلام بعث لتبليغ الأحكام وصدق خبر الواحد ممكن فيجب العمل به احتياطاً ، وأن إصابة الظن بخبر الصدوق غالباً ، ووقوع الخطأ فيه نادر فلا تترك المصلحة الغالبة خشية المفسدة النادرة ، وأن مبنى الأحكام على العمل بالشهادة وهي لا تفيد القطع بمجرد ما وقد رد بعض من قبل خبر الواحد ما كان منه زائداً على القرآن ، وتعقب بأنهم قبلوه « في وجوب غسل المرفق في الوضوء » وهو زائد وحصول عمومته بخبر الواحد « كنصاب السرقة » ورده بعضهم بما نعم به البلوى وفسروا ذلك بما يتكرر ، وتعقب بأنهم عملوا به في مثل ذلك « كإيجاب الوضوء بالقهقهة في الصلاة وبالقي والرعاف » وكل هذا مبسوط في أصول الفقه اكتفيت هنا بالإشارة إليه . وجملة ما ذكره المصنف هنا اثنان وعشرون حديثاً ، الحديث الأول : حديث مالك بن الحويرث بمهملة ومثلثة مصغر ابن حشيش بمهملة ومعجمتين وزن عظيم ، ويقال ابن أشيم بمعجمة وزن أحمر من بنى سعد بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة حجازي سكن البصرة ومات بها سنة أربعة وسبعين بتقديم السين على الصواب .

**قوله ( عبد الوهاب )** هو ابن عبد المجيد الثقفي « وأيوب » هو السخيتاني والسند كله بصريون .

**قوله ( أتينا النبي صلى الله عليه وسلم )** أي وافدين عليه سنة الوفود ، وقد ذكر ابن سعد ما يدل على أن وفادة بنى ليث رهط مالك بن الحويرث المذكور كانت قبل غزوة تبوك وكانت تبوك في شهر رجب سنة تسع **قوله ( ونحن شعبة )** بمعجمة وموحدتين وفتحات جمع شاب وهو من كان دون الكهولة ، وتقدم بيان أول

الكهولة ، في « كتاب الأحكام » وفي رواية وهيب في الصلاة « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في نفر من قومي » والنفر عدد لا واحد له من لفظه وهو من ثلاثة إلى عشرة ، ووقع في رواية في الصلاة « أنا وصاحب لي » وجمع القرطبي باحتمال تعدد الوفاة وهو ضعيف لأن مخرج الحديثين واحد والأصل عدم التعدد ، والأولى في الجمع أنهم حين أذن لهم في السفر كانوا جميعاً ، فلعل مالكاً ورفيقه عاد إلى توديعه فأعاد عليهما بعض ما أوصاهم به تأكيداً ، وأفاد ذلك زيادة بيان أقل ما تتعقد به الجماعة .

**قوله ( متقاربون )** أى في السن بل في أعم منه ، فقد وقع عند أبي داود من طريق مسلمة بن محمد عن خالد الحذاء « وكنا يومئذ متقاربين في العلم » ولمسلم « كنا متقاربين في القراءة » ومن هذه الزيادة يؤخذ الجواب عن كونه قدم الأسن ، فليس المراد تقديمه على الأقرأ بل في حال الاستواء في القراءة ولم يستحضر الكرماني هذه الزيادة فقال يؤخذ استوائهم في القراءة من القصة لأنهم أسلموا وهاجروا معا وصحبوا ولازموا عشرين ليلة فاستووا في الأخذ . وتعقب بأن ذلك لا يستلزم الاستواء في العلم للفتاوت في الفهم إذ لا تنصيص على الاستواء .

**قوله ( رقيقاً )** بقافين ، وبفاء ثم قاف ، ثبت ذلك عند رواية البخاري على الوجهين ، وعند رواية مسلم بقافين فقط وهما متقاربان في المعنى المقصود هنا .

**قوله ( اشتبهنا أهلنا )** في رواية الكشميनी « أهلينا » بكسر اللام وزيادة ياء وهو جمع أهل ، ويجمع مكسراً على أهال بفتح الهمزة مخففاً ، ووقع في رواية في الصلاة « اشتقنا إلى أهلنا » بدل « اشتبهنا أهلنا » وفي رواية وهيب « فلما رأى شوقنا إلى أهلنا » والمراد بأهل كل منهم زوجته أو أعم من ذلك .

**قوله ( سألنا )** بفتح اللام أى النبي صلى الله عليه وسلم سأل المذكورين .

**قوله ( ارجعوا إلى أهليكم )** إنما أذن لهم في الرجوع لأن الهجرة كانت قد انقطعت بفتح مكة فكانت الإقامة بالمدينة باختيار الوافد فكان منهم من يسكنها ومنهم من يرجع بعد أن يتعلم ما يحتاج إليه .

**قوله ( وعلموهم ومروهم )** بصيغة الأمر ضد النهي ، والمراد به أعم من ذلك لأن النهي عن الشيء أمر بفعل خلاف ما نهى عنه اتفاقاً ، وعطف الأمر على التعليم لكونه أخص منه أو هو استئناف كأن سائلاً قال : ماذا نعلمهم ؟ فقال مروهم بالطاعات وكذا وكذا . ووقع في رواية حماد بن زيد عن أيوب كما تقدم في أبواب الإمامة « مروهم فليصلوا صلاة كذا في حين كذا وصلاة كذا في حين كذا » فعرف بذلك المأمور المبهم في رواية الباب ، ولم أر في شيء من الطرق بيان الأوقات في حديث مالك بن الحويرث فكانه ترك ذلك لشهرتها عندهم .

**قوله ( وذكر أشياء أحفظها ولا أحفظها )** قائل هذا هو أبو قلابة راوى الخبر ، ووقع في رواية أخرى « أو لا أحفظها » وهو للتنويع لا للشك .

**قوله ( وصلوا كما رأيتموني أصلي )** أى ومن جملة الأشياء التي يحفظها أبو قلابة عن مالك قوله صلى الله عليه وسلم هذا ، وقد تقدم في رواية وهيب « وصلوا » فقط ونسبت إلى الاختصار وتام الكلام هو الذي وقع هنا ، وقد تقدم أيضاً تاماً في رواية إسماعيل بن علية في « كتاب الأدب » قال ابن دقيق العيد استدلل كثير من الفقهاء في مواضع كثيرة على الوجوب بالفعل مع هذا القول ، وهو « صلوا كما رأيتموني أصلي » قال وهذا إذا أخذ مفرداً عن ذكر سببه وسياقه أشعر بأنه خطاب للأمة بأن يصلوا كما كان يصلي ، فيقوى الاستدلال به على كل فعل ثبت أنه

فعله في الصلاة ، لكن هذا الخطاب إنما وقع للمالك بن الحويرث وأصحابه بأن يوقعوا الصلاة على الوجه الذي رآه صلى الله عليه وسلم يصليه ، نعم يشاركونهم في الحكم جميع الأمة بشرط أن يثبت استمراره صلى الله عليه وسلم على فعل ذلك الشيء المستدل به دائماً حتى يدخل تحت الأمر ويكون واجباً ، وبعض ذلك مقطوع باستمراره عليه وأما ما لم يدل دليل على وجوده في تلك الصلوات التي تعلق الأمر بإيقاع الصلاة على صفتها ، فلا نحكم بتناول الأمر له ، والله أعلم .

**قوله ( فإذا حضرت الصلاة ) أى دخل وقتها .**

**قوله ( فليؤذن لكم أحدكم )** هو موضع الترجمة وقد تقدم سائر شرحه في « أبواب الأذان » وفي « أبواب الإمامة » بعون الله تعالى .

الحديث الثانى ، **قوله ( عن يحيى )** هو ابن سعيد القطان و « التيمى » هو سليمان بن طرخان و « أبو عثمان » هو النهدي والسند كله إلى ابن مسعود بصريون ، وقوله « وليس الفجر أن يقول هكذا وجمع يحيى كفيه » يحيى هو القطان راويه ، وقد تقدم في « باب الأذان » قبل الفجر من أبواب الأذان من طريق زهير بن معاوية على سليمان ، وفيه « وليس الفجر أن تقول هكذا وقال : بإصبعيه إلى فوق » وبينت هناك أن أصل الرواية بالإشارة المقرونة بالقول ، وأن الرواية عن سليمان تصرفوا في حكاية الإشارة ، واستوفيت هناك الكلام على شرحه بحمد الله تعالى . وقوله فيه « من سحوره » وقع في بعض النسخ « من سجوده » بحجم ودال وهو تحريف .

الحديث الثالث : حديث ابن عمر في نداء بلال بليل ، وقد تقدم شرحه مستوفى في الباب المذكور أيضاً .  
الحديث الرابع : حديث عبد الله وهو ابن مسعود في صلاته صلى الله عليه وسلم بهم خمساً والحكم في السند هو ابن عتيبة بمشاة ثم موحدة مصغر ، وإبراهيم هو النخعي ، وعلقمة هو ابن قيس وقوله « فليل له أزيد في الصلاة » تقدم إن قائل ذلك جماعتهم ، وإنه بعد أن سلم تسارروا فقال « ما شأنكم ؟ قالوا : يا رسول الله هل زيد في الصلاة ؟ » ولم أقف على تعيين المخاطب له بذلك ، وقد تقدمت سائر مباحثه هناك بحمد الله تعالى . قال ابن التين : بوب لخبر الواحد وهذا الخبر ليس بظاهر فيما ترجم له لأن الخبرين له بذلك جماعة انتهى ، وسيأتى جوابه في الكلام على الحديث الذى بعده .

الحديث الخامس : حديث أبى هريرة في قصة ذى اليمين في سجود السهو ، ومحمد في السند هو ابن سيرين وفيه « فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة » وفيه « فقال أصدق ذو اليمين فقال الناس نعم » وقد تقدم شرحه في أبواب سجود السهو أيضاً . ووجه إيراد هذا الحديث والذي قبله في إجازة خبر الواحد التنبيه على أنه صلى الله عليه وسلم إنما لم يقنع في الأخبار بسهوه بخبر واحد لأنه عارض فعل نفسه . فلذلك استفهم في قصة ذى اليمين ، فلما أخبره الجهم الغفير بصدقه رجع إليهم ، وفي القصة التي قبلها أخبروه كلهم وهذا على طريقة من يرى رجوع الإمام في السهو إلى أخبار من يفيد العلم عنده وهو رأى البخارى ، ولذلك أورد الخبرين هنا بخلاف من يحمل الأمر على أنه تذكر فلا يتجه إirاده في هذا المحل والعلم عند الله ، وقال الكرماني لم يخرج عن كونه خبر الواحد وإن كان قد صار يفيد العلم بسبب ما حقه من القرائن ، وقال غيره إنما استثبت النبي صلى الله عليه وسلم في خبر ذى اليمين لأنه انفرد دون من صلى معه بما ذكر مع كثرتهم ، فاستبعد حفظه دونهم وجوز عليه الخطأ ولا يلزم من ذلك رد خبر الواحد مطلقاً .



الحديث السادس : حديث ابن عمر في « تحويل القبلة » وقد تقدم شرحه في أبواب استقبال القبلة في أوائل « كتاب الصلاة » والحجة منه بالعمل بخبر الواحد ظاهرة لأن الصحابة الذين كانوا يصلون إلى جهة بيت المقدس تحولوا عنه بخبر الذي قال لهم إن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يستقبل الكعبة فصدقوا خبره وعملوا به في تحولهم عن جهة بيت المقدس ، وهي شامية إلى جهة الكعبة ، وهي يمانية على العكس من التي قبلها ، واعترض بعضهم بأن خبر المذكور أفادهم العلم بصدقه لما عندهم من قرينة ارتقاب النبي صلى الله عليه وسلم وقوع ذلك لتكرر دعائه به والبحث إنما هو في خبر الواحد إذا تجرد عن القرينة ، والجواب أنه إذا سلم أنهم اعتمدوا على خبر الواحد كفى في صحة الاحتجاج به والأصل عدم القرينة ، وأيضاً فليس العمل بالخبر المحفوف بالقرينة متفقاً عليه فيصح الاحتجاج به على من اشترط العدد وأطلق ، وكذا من اشترط القطع ، وقال إن خبر الواحد لا يفيد إلا الظن ما لم يتواتر .

الحديث السابع : حديث البراء بن عازب في تحويل القبلة أيضاً ، وقد تقدم شرحه في « كتاب العلم » وفي أبواب استقبال القبلة أيضاً وبينت هناك أن الراجح أن الذي أخبر في حديث البراء بالتحويل لم يعرف اسمه ، « ويحيى » شيخ البخاري فيه هو ابن موسى البلخي ، « وإسرائيل » هو ابن يونس ، « وأبو إسحق » هو السبيعي وهو جد إسرائيل المذكور .

الحديث الثامن : حديث أنس « كنت أسقى أبا طلحة وأبا عبيدة بن الجراح » الحديث ، وفيه « فجاءهم أت فقال : إن الخمر قد حرمت » وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب الأشربة » وأن الآتي المذكور لم يسم وأن من جملة ما ورد في بعض طرقه « فو الله ما سألوها عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل » وهو حجة قوية في قبول خبر الواحد لأنهم أثبتوا به نسخ الشيء الذي كان مباحاً حتى أقدموا من أجله على تحريمه والعمل بمقتضى ذلك .

الحديث التاسع : حديث حذيفة وأبو إسحق في السند هو السبيعي وشيخه صلة بكسر المهملة وتخفيف اللام هو ابن زفر يكنى أبا العلاء كوفي عيسى بالموحدة من رهط حذيفة .

**قوله ( قال لأهل نجران )** تقدم بيانه في أواخر المغازي مع شرحه ، وقوله « استشرف » بمعجمة بعد مهملة أى تطلعوا إليها ورغبوا فيها بسبب الوصف المذكور .

الحديث العاشر : حديث أنس « لكل أمة أمين » تقدم أيضاً مع الذي قبله .

الحديث الحادي عشر : حديث عمر « كان رجل من الأنصار » تقدم بيان اسمه في « كتاب العلم » والقدر المذكور هنا طرف من حديث ساقه بتمامه في تفسير سورة التحريم ويستفاد منه أن عمر كان يقبل خبر الشخص الواحد ، وقوله « وإذا غبت وشهد » في رواية الكشميهني والمستمل « وشهده » أى حضر ما يكون عند النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد نقل بعض العلماء لقبول خبر الواحد أن كل صاحب وتابع سئل عن نازله في الدين فأخبر السائل بما عنده فيها من الحكم ، أنه لم يشترط عليه أحد منهم أن لا يعمل بما أخبر به من ذلك حتى يسأل غيره ، فضلاً عن أن يسأل الكواف ، بل كان كل منهم يخبر بما عنده فيعمل بمقتضاه ولا ينكر عليه ذلك ، فدل على اتفاقهم على وجوب العمل بخبر الواحد .

الحديث الثاني عشر : حديث عليّ .

**قوله ( وأمر عليهم رجلاً )** هو عبد الله بن حذافة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر « المغازي » وتقدم

القول في وجوب طاعة الأمير فيما فيه طاعة ، لا فيما فيه معصية في أوائل « الأحكام » . وقوله فيه « لا طاعة في المعصية » في رواية الكشميनी « في معصية » وخفيت مطابقة هذا الحديث للترجمة على ابن التين فقال ليس فيه ما بوب له لأنهم لم يطيعوه في دخول النار . قلت : لكنهم كانوا مطيعين له في غير ذلك وبه يتم المراد .

الحديث الثالث عشر : حديث أنى هريرة وزيد بن خالد في « قصة العسيف » أورده من رواية « صالح » وهو ابن كيسان ومن رواية « شعبة » وهو ابن أنى حمزة كلاهما عن الزهري « ويعقوب بن إبراهيم » في السند الأول هو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب المحاربين » وبينت فيه الذي قال « والعسيف الأجير » وأنه مدرج في هذه الطريق قال ابن القيم في الرد على من رد خبر الواحد إذا كان زائداً على القرآن ، ما ملخصه : السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه أحدها أن توافقه من كل وجه فيكون من توارد الأدلة ، ثانيها أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن ، ثالثها أن تكون دالة على حكم سكت عنه القرآن ، وهذا ثالث يكون حكماً مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم فتجب طاعته فيه ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يطاع إلا فيما وافق القرآن ، لم تكن له طاعة خاصة ، وقد قال تعالى ﴿ من يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾ وقد تناقض من قال : إنه لا يقبل الحكم الزائد على القرآن إلا إن كان متواتراً أو مشهوراً . فقد قالوا بتحريم المرأة على عمتها وخالتها ، وتحريم ما يحرم من النسب بالرضاعة ، وخيار الشرط والشفعة والرهن في الحضر ، وميراث الجدة ، وتخيير الأمة إذا عتقت ، ومنع الحائض من الصوم والصلاة ووجوب الكفارة على من جامع وهو صائم في رمضان ، ووجوب إحداث المعتدة عن الوفاة ، وتجويز الوضوء بنبذ التمر ، وإيجاب الوتر وأن أقل الصداق عشرة دراهم ، وتوريث بنت الابن السدس مع البنت ، واستبراء المسبية بحیضة ، وأن أعيان بنى الأم يتوارثون ، ولا يقاد الوالد بالولد ، وأخذ الجزية من المجوس ، وقطع رجل السارق في الثانية ، وترك الاقتصاص من الجرح قبل الاندمال ، والنهي عن بيع الكالئ بالكالئ ، وغيرهما مما يطول شرحه ، وهذه الأحاديث كلها آحاد وبعضها ثابت وبعضها غير ثابت ولكنهم قسموها إلى ثلاثة أقسام وهم في ذلك تفاصيل يطول شرحها ، ومحل بسطها أصول الفقه ، وبالله التوفيق .

### باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم الزبير طليعة وحده

[٧٢٦١] ٦٩٩٥ - فاعلي بن عبد الله بن المديني قال نا سفيان قال نا ابن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله قال : ندب النبي صلى الله عليه الناس يوم الخندق ، فانتدب الزبير ، ثم ندبهم فانتدب الزبير ، ثم ندبهم فانتدب الزبير ثلاثاً ، فقال : « لكل نبي حوارى وحواري الزبير » . قال سفيان : حفظته من ابن المنكدر وقال له أيوب : يا أبا بكر حدثهم عن جابر ، فإن القوم يعجبهم أن تحدثهم عن جابر ، فقال في ذلك المجلس : سمعت جابراً ، فتتابع بين أحاديث : سمعت جابراً ، قلت لسفيان : فإن الثوري يقول : يوم قريظة ، فقال : كذا حفظته منه كما أنك جالس يوم الخندق . قال سفيان : هو يوم واحد ، وتبسم سفيان .

قوله ( باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم الزبير طليعة وحده ) ذكر فيه حديث جابر وهو الحديث الرابع عشر من إجازة خبر الواحد ؛ وقد تقدم شرحه في « كتاب الجهاد » وقوله حفظته من « ابن المنكدر » يعني محمداً « وقال له أيوب » يعني السخيتاني « يا أبا بكر » هي كنية محمد بن المنكدر ويكنى أيضاً أبا عبد الله وله أخ آخر يقال له أبو بكر بن المنكدر اسمه كنيته ، وقوله « ندب » أى دعا وطلب ؛ وقوله « انتدب » أى أجاب فأسرع ، وقوله « فتتابع » كذا لهم بمشتاتين ، وللكشميनी « فتابع » بناء واحدة ، وقوله « بين أحاديث » في رواية

الكشميني « أربعة أحاديث » .

**قوله ( قلت لسفيان )** يعنى ابن عيينة والقائل هو على بن المدينى شيخ البخارى فيه .

**قوله ( فإن الثورى يقول يوم قريظة )** قلت لم أراه عند أحد ممن أخرجه من رواية سفيان الثورى عن محمد بن المنكدر بلفظ « يوم قريظة » إلا عند ابن ماجه فإنه أخرجه عن على بن محمد عن وكيع كذلك فلعل ابن المدينى حمله عن وكيع فقال وقد أخرجه البخارى فى « الجهاد » عن أنى نعيم ، وفى « المغازى » عن محمد بن كثير ، وأخرجه مسلم فى « المناقب » وابن ماجه من طريق وكيع والترمذى من رواية أبى داود الحفرى ، ومسلم أيضاً والنسائى من رواية أبى أسامة كلهم عن سفيان الثورى بهذه القصة ، فأما مسلم فلم يسق لفظه بل أحال به على رواية سفيان بن عيينة ، وأما البخارى فقال فى كل منهما يوم الأحزاب وكذا الباقرى ، ووقع فى رواية هشام بن عروة عن ابن المنكدر عن جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال يوم الخندق « من يأتينى بخبر بنى قريظة » فلعل هذا سبب الوهم ثم وجدت الإسماعيلى نبه على ذلك فقال : إنما طلب النبى صلى الله عليه وسلم يوم الخندق خبر بنى قريظة ثم ساق من طريق فليح بن سليمان عن محمد بن المنكدر عن جابر قال « ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق من يأتية بخبر بنى قريظة » قال فالحديث صحيح يعنى تحمل رواية من قال يوم قريظة أى اليوم الذى أراد أن يعلم فيه خبرهم لا اليوم الذى غزاهم فيه وذلك مراد سفيان بقوله إنه « يوم واحد » .

**قوله ( قال سفيان )** هو ابن عيينة ( هو يوم واحد ) يعنى « يوم الخندق ويوم قريظة » وهذا إنما يصح على إطلاق اليوم على الزمان الذى يقع فيه الأمر الكبير سواء قلت أيامه أو كثرت كما يقال « يوم الفتح » ويراد به الأيام التى أقام فيها النبى صلى الله عليه وسلم بمكة لما فتحها وكذا وقعة الخندق دامت أياماً آخرها لما انصرفت الأحزاب ورجع النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى منازلهم جاءه جبريل عليه السلام بين الظهر والعصر فأمره بالخروج إلى بنى قريظة فخرجوا وقال « لا يصلين أحد العصر إلا فى بنى قريظة » ثم حاصروهم أياماً حتى نزلوا على حكم سعد بن معاذ ، وقد تقدم جميع ذلك مبيناً فى « كتاب المغازى » .

**باب قول الله تعالى : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾** فَإِذَا أُذِنَ لَهُ وَاحِدٌ جَازَ

[٧٢٦٢] ٦٩٩٦- نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي عثمان عن أبي موسى أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل حائطاً وأمرني بحفظ الباب ، فجاء رجل يستأذن فقال : « ائذن له وبشره بالجنة » فإذا أبو بكر . ثم جاء عمر فقال : « ائذن له وبشره بالجنة » . ثم جاء عثمان فقال : « ائذن له وبشره بالجنة » .

[٧٢٦٣] ٦٩٩٧- نا عبد العزيز بن عبد الله قال نا سليمان بن بلال عن يحيى عن عبيد بن حنين سمع ابن عباس عن عمر قال : جئت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مشربة له وغلالم لرسول الله صلى الله عليه وسلم أسود على رأس الدرجة ، فقلت : قل : هذا عمر بن الخطاب ، فأذن لي .

**قوله ( باب قول الله لا تدخلوا بيوت النبى إلا أن يؤذن لكم )** كذا للجميع .

**قوله ( فإذا أذن له واحد جاز )** وجه الاستدلال به أنه لم يقيد بعدد فصار الواحد من جملة ما يصدق عليه وجود الإذن ، وهو متفق على العمل به عند الجمهور حتى اكتفوا فيه بخبر من لم تثبت عدالته لقيام القرينة فيه

بالصدق ، ثم ذكر فيه حديثين أحدهما حديث أنى موسى في استئذانه على النبي صلى الله عليه وسلم لما كان في الحائط لأبى بكر ، ثم لعمر ثم لعثمان وفي كل منهما قال « ائذن له » وهو الحديث الخامس عشر ، والثاني حديث عمر في قصة المشربة ، وفيه فقلت أى للغلام الأسود « قل هذا عمر بن الخطاب فأذن لى » وهو طرف من حديث طويل تقدم في تفسير سورة التحريم وهو السادس عشر ، وأراد البخارى أن صيغة يؤذن لكم على البناء للمجهول تصح للواحد فما فوقه ، وأن الحديث الصحيح بين الاكتفاء بالواحد على مقتضى ما تناوله لفظ الآية فيكون فيه حجة لقبول خبر الواحد ، وقد تقدم شرح حديث أنى موسى في « المناقب » وتقدم شرح ما يتعلق بآية الاستئذان مستوعباً في تفسير سورة الأحزاب ، وقال ابن التين قوله هنا في حديث أنى موسى « وأمرنى بحفظ الباب » مغاير لقوله في الرواية الماضية « ولم يأمرنى بحفظه » فأحدهما وهم . قلت : بل هما جميعا محفوظان فالنفي كان في أول ما جاء « فدخل النبي صلى الله عليه وسلم الحائط فجلس أبو موسى في الباب ، وقال لأكونن اليوم بواب النبي صلى الله عليه وسلم » فقوله « ولم يأمرنى بحفظه » كان في تلك الحالة ثم لما جاء أبو بكر واستأذن له فأمره أن يأذن له أمره حينئذ بحفظ الباب ، تقريراً له على ما فعله ورضا به ، إما تصريحاً فيكون الأمر له بذلك حقيقة ، وإما مجرد التقرير فيكون الأمر مجازاً ، وعلى الاحتمالين لا وهم ، وقد تقدم له توجيه آخر في مناقب أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه

### باب ما كان يبعث النبي صلى الله عليه من الأمراء والرسل واحداً بعد واحد

- [٧٢٦٤] ٦٩٩٨- نا يحيى بن بكير قال ني الليث عن يونس عن ابن شهاب أنه قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن عباس أخبره أن رسول الله صلى الله عليه بعث بكتابه إلى كسرى ، فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين ، يدفعه عظيم البحرين إلى كسرى ، فلما قرأه كسرى مزقه ، فحسبت أن ابن المسيب قال : فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه أن يمزقوا كل ممزق .
- [٧٢٦٥] ٦٩٩٩- نا مسدد قال نا يحيى عن يزيد بن أبي عبيد قال نا سلمة بن الأكوع أن رسول الله صلى الله عليه قال لرجل من أسلم : « اذن في قومك - أو في الناس - يوم عاشوراء أن من أكل فليتم بقيته يومه ، ومن لم يكن أكل فليصم » .

قوله ( باب ما كان يبعث النبي صلى الله عليه وسلم من الأمراء والرسل واحداً بعد واحد ) تقدم بيانه في أول هذه الأبواب مجملًا وقد سبق إلى ذلك أيضاً الشافعى فقال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سراياه وعلى كل سرية واحد ، وبعث رسله إلى الملوك إلى كل ملك واحد ، ولم تزل كتبه تنفذ إلى ولاته بالأمر والنهى فلم يكن أحد من ولاته يترك إنفاذ أمره ، وكذا كان الخلفاء بعده » انتهى فإما أمراء السرايا فقد استوعبهم محمد بن سعد في « الترجمة النبوية » وعقد لهم باباً سماهم فيه على الترتيب . وأما « أمراء البلاد » التى فتحت فإنه صلى الله عليه وسلم أمر على مكة عتاب بن أسيد ، وعلى الطائف عثمان بن أبى العاص ، وعلى البحرين العلاء بن الحضرمي ، وعلى عمان عمرو بن العاص ، وعلى نجران أبى سفيان بن حرب وأمر على صنعاء وسائر جبال اليمن بأذان ثم ابنه شهر وفيروز والمهاجر بن أبى أمية وأبان بن سعيد بن العاص وأمر على السواحل أبى موسى ، وعلى الجند وما معها

معاذ بن جبل وكان كل منهما يقضى في عمله ويسير فيه ، وكانا ربما التقيا كما تقدم ، وأمر أيضاً عمرو بن سعيد بن العاص على وادى القرى ، ويزيد بن أبى سفيان على تيماء ، وثمامة بن أثال على اليمامة . فأما « أمراء السرايا والبعوث » فكانت إمرتهم تنتهى بانتها تلك الغزوة . وأما « أمراء القرى » فإنهم استمروا فيها « ومن أمرائه أبو بكر على الحج سنة تسع ، وعلى لقسمة الغنيمة وأفراد الخمس باليمن وقراءة سورة براءة على المشركين فى حجة أبى بكر ، وأبو عبيدة لقبض الجزية من البحرين ، وعبد الله بن رواحة لخص خير إلى أن استشهد فى غزوة مؤتة ، ومنهم عماله لقبض الزكوات ، كما تقدم قريباً فى قصة ابن اللثبية . وأما « رسوله إلى الملوك » فسمى منهم دحية وعبد الله ابن حذافة وهما فى هذه الترجمة . وأخرج مسلم أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث رسله إلى الملوك يعنى الذين كانوا فى عصره . قلت : وقد استوعبهم محمد بن سعد أيضاً وأفردهم بعض المتأخرين فى جزء تتبعهم من « أسد الغابة » لابن الأثير ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث ، الأول :

**قوله ( وقال ابن عباس بعث النبى صلى الله عليه وسلم دحية الكلبي بكتابه إلى عظيم بصرى أن يدفعه إلى قيصر )** هو طرف من الحديث الطويل المذكور « فى بدء الوحي » وتقدم شرحه هناك وتسميته « عظيم بصرى » وكيفية إرساله الكتاب المذكور إلى هرقل وهذا التعليق ثبت فى رواية الكشميهنى وحده هنا . الحديث الثانى :

**قوله ( يونس )** هو ابن يزيد الأيلي .

**قوله ( بعث بكتابه إلى كسرى فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين )** كذا هنا والضمير فى قوله « فأمره » للمبعوث الذى دل عليه قوله « بعث » وقد تقدم فى أواخر المغازى ، وإن الرسول عبد الله بن حذافة السهمي الذى تقدمت قصته قريباً فى السرية ، وقوله « فحسبت أن ابن المسيب » القائل هو ابن شهاب كما تقدم بيانه هناك .

**قوله ( أن يمزقوا كل ممزق )** فيه تلميح بما أخبر الله تعالى أنه فعل بأهل سبأ وأجاب الله تعالى هذه الدعوة ، فسلط شيرويه على والده كسرى أبرويز الذى مزق الكتاب فقتله . وملك بعده فلم يبق إلا يسيراً حتى مات والقصة مشهورة .

**تنبيه :** وقع للزركشي هنا خبط ، فإنه قال عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بكتابه إلى كسرى كذا وقع فى الأمهات ولم يذكر فيه « دحية » بعد قوله « بعث » والصواب إثباته وقد ذكره فى رواية الكشميهنى تعليقاً فقال : قال ابن عباس « بعث النبى صلى الله عليه وسلم دحية بكتابه إلى عظيم بصرى وأن يدفعه إلى قيصر » وهو الصواب انتهى ، وكأنه توهم أن القصتين واحدة وحمله على ذلك كونهما من رواية ابن عباس ؛ والحق أن المبعوث لعظيم بصرى هو دحية ، والمبعوث لعظيم البحرين وإن لم يسم فى هذه الرواية فقد سمي فى غيرها وهو عبد الله بن حذافة ، ولو لم يكن فى الدليل على المغايرة بينهما إلا بعد ما بين بصرى والبحرين فإن بينهما نحو شهر ، وبصرى كانت فى مملكة هرقل ملك الروم ، والبحرين كانت فى مملكة كسرى ملك الفرس ، وإنما نهت على ذلك مع وضوحه خشية أن يغتر به من ليس له اطلاع على ذلك .

الحديث الثالث : حديث سلمة بن الأكوع فى صيام يوم عاشوراء ، وقد تقدم شرحه فى « كتاب الصيام » و « يحيى » المذكور فى السند هو ابن سعيد القطان ، « والرجل من أسلم » هو هند بن أسماء بن حارثه كما تقدم ، والله أعلم

## باب وصاة النبي صلى الله عليه وسلم وفود العرب أن يبلغوا من وراءهم

قاله مالك بن الحويرث .

[٧٢٦٦] ٧٠٠ - فاعلي بن الجعد قال نا شعبة... ح. وحدثني إسحاق قال أنا النضر قال أنا شعبة عن أبي جمرة قال : كان ابن عباس يقعدني علي سريرته فقال لي : إن وفد عبد القيس لما أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «من الوفد؟» قالوا : ربعة . قال : «مرحباً بالوفد والقوم غير خزايا ولا ندامى» . قالوا : يا رسول الله ، إن بيننا وبينك كفار مضر ، فأمرنا بأمر ندخل به الجنة ونخبر به من وراءنا ، فسألوا عن الأشربة ، فنهاهم عن أربع وأمرهم بأربع : أمرهم بالإيمان بالله قال : «هل تدرون ما الإيمان بالله؟» قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : «شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة - وأظن فيه صيام رمضان - وتؤتوا من المغنم الخمس» . ونهاهم عن الدباء والخنتم والمزق والنكير ، وربما قال المقير . قال : «احفظوهن وأبلغوهن من وراءكم» . قوله ( باب وصاة النبي صلى الله عليه وسلم وفود العرب أن يبلغوا من وراءهم ) الوصاة بالقصر بمعنى الوصية والواو مفتوحة ويجوز كسرهما وقد تقدم بيان ذلك في أوائل « كتاب الوصايا » وذكر فيه حديثين أحدهما : قوله ( قال مالك بن الحويرث ) يشير إلى حديثه المذكور قريبا أول هذه الأبواب . الثاني :

قوله ( وحدثني إسحق ) هو ابن راهويه كذا ثبت في رواية أبي ذر فأغنى عن تردد الكرماني هل هو إسحق ابن منصور أو ابن إبراهيم ، و « النضر » هو ابن شميل « وأبو جمرة » بالجيم .

قوله ( كان ابن عباس يقعدني على سريرته ) قد تقدم السبب في ذلك في باب ترجمان الحاكم وإنه كان يترجم بينه وبين الناس لما يستفتونه ، ووقع في رواية إسحق بن راهويه في مسنده أن النضر بن شميل وعبد الله بن إدريس قالا « حدثنا شعبة » فذكره وفيه « يجلسني معه على السرير فأتترجم بينه وبين الناس » . قوله ( إن وفد عبد القيس ) تقدم شرح قصتهم في « كتاب الإيمان » ثم في « كتاب الأشربة » والغرض منه قوله في آخره « احفظوهن وأبلغوهن من وراءكم » فإن الأمر بذلك يتناول كل فرد ، فلولا أن الحجة تقوم بتبليغ الواحد ما حضهم عليه .

## باب خبر المرأة الواحدة

[٧٢٦٧] ٧٠١ - حدثنا محمد بن الوليد قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن توبة العنبري قال : قال لي الشعبي : رأيت حديث الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم وقاعدت ابن عمر قريبا من سنتين أو سنة ونصف فلم أسمعته روى عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا قال : كان ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيهم سعد ، فذهبوا يأكلون من لحم ، فنادتهم امرأة من بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم : إنه لحم ضب ، فأمسكوا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «كلوا وأطعموا فإنه حلال» ، أو قال : لا بأس به ، شك فيه ، «ولكنه ليس من طعامي» .

قوله ( باب خبر المرأة الواحدة ) ذكر فيه حديث ابن عمرو به وبما في الباين قبله تكمل الأحاديث اثنين وعشرين حديثاً .

**قوله ( عن توبة )** بمثناة مفتوحة وسكون الواو بعدها موحدة هو « ابن كيسان » يسمى أبا المورع بتشديد الراء والأهمال و « العنبري » بفتح المهملة والموحدة بينهما نون ساكنة نسبة إلى بنى العنبر بطن شهير من بنى تميم .

**قوله ( أرأيت حديث الحسن )** أى البصرى ، والرؤيا هنا بصرية ، والاستفهام للإنكار ، كان الشعبي ينكر على من يرسل الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إشارة إلى أن الحامل لفاعل ذلك طلب الإكثار من التحديث عنه وإلا لكان يكتفى بما سمعه موصولاً ، وقال الكرماني مراد الشعبي أن الحسن مع كونه تابعياً كان يكثر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وابن عمر مع كونه صحابياً يحتاط ويقل من ذلك مهما أمكن . قلت : وكأن ابن عمر اتبع رأى أبيه في ذلك . فإنه كان يحض على قلة التحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لوجهين أحدهما : خشية الاشتغال عن تعلم القرآن وتفهم معانيه ، والثاني : خشية أن يحدث عنه بما لم يقله ، لأنهم لم يكونوا يكتبون فإذا طال العهد لم يؤمن النسيان وقد أخرج سعيد بن منصور بسند آخر صحيح عن الشعبي عن قرظة بن كعب عن عمر قال « أقلوا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وأنا شريككم » وتقدم شيء مما يتعلق بهذا في « كتاب العلم » وقوله « وقاعدت ابن عمر » الجملة حائية والمراد أنه جلس معه المدة المذكورة ، وقوله « قريباً من سنتين أو سنة ونصف » ووقع عند ابن ماجه من طريق عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي قال « جالست ابن عمر سنة » فيجمع بأن مدة مجالسته كانت سنة وكسراً فألغى الكسر تارة وجبه أخرى ، وكان الشعبي جاور بالمدينة أو بمكة وإلا فهو كوفي ، وابن عمر لم تكن له إقامة بالكوفة

**قوله ( فلم أسمعه يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا )** أشار إلى الحديث الذى يريد أن يذكره وكأنه استحضره بذهنه إذ ذاك .

**قوله ( كان ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيهم سعد فذهبوا يأكلون من لحم )** هكذا أورد القصة مختصرة ، وأوردها فى الذبائح مبينة ، وتقدم لفظه هناك ، وعند الإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة « فأتوا بلحم ضب »

**قوله ( فنادتهم امرأة من بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم )** هى ميمونة وقد تقدم بيانه فى « كتاب الأطعمة » .

**قوله ( فإنه حلال أو قال لا بأس به شك فيه )** هو قول شعبة والذى شك فى أى اللفظين قال : هو توبة الراوى عن ابن عمر بين ذلك محمد بن جعفر فى روايته عن شعبة ، أخرجه أحمد فى مسنده عنه وقد تقدم الكلام على لحم الضب فى « كتاب الصيد والذبائح » مستوفى فى رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر فى الضب لا أحله ولا أحرمه ، وأنها لا تخالف قوله هنا فإنه حلال « ولكنه ليس من طعامى » أى ليس من المألوف له فلذلك ترك أكله لا لكونه حراماً .

**خاتمة :** اشتمل « كتاب الأحكام » وما بعده من التمنى وإجازة خبر الواحد من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثلاثة وستين حديثاً ، المعلق منها وما فى حكمه سبعة وثلاثون طريقاً وسائرهما موصول ، المكرر منه فيه وفيما مضى مائة حديث وتسعة وأربعون حديثاً ؛ والخالص أربعة عشر حديثاً شاركه مسلم فى تخريجها سوى حديث

أبى هريرة « إنكم ستحرصون » وحديث أبى أيوب في البطانة ، وحديث أبى هريرة فيها وحديث ابن عمر في بيعة عبد الملك وحديث عمر في بيعة أبى بكر الثانية ، وحديث أبى بكر في قصة وفد بزاخة . وفي التمني سبعة وعشرون حديثاً كلها مكررة منها ستة طرق معلقة وفي خير الواحد اثنان وعشرون حديثاً كلها مكررة منها طريق واحد معلق وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ثمانية وخمسون أثراً ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة

[٧٢٦٨] ٧٠٠٢- حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدي قال نا سفيان عن مسعر وغيره عن قيس بن مسلم عن طارق

ابن شهاب قال : قال رجل من اليهود لعمر : يا أمير المؤمنين ، لو أن علينا نزلت هذه الآية : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ لاتخذنا ذلك اليوم عيداً . فقال عمر : إني لأعلم أي يوم نزلت هذه الآية ، نزلت يوم عرفة في يوم جمعة . سمع سفيان مسعراً ، ومسعر قيساً ، وقيس طارقاً .

[٧٢٦٩] ٧٠٠٣- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أنس بن مالك أنه سمع

عمر الغد حين بايع المسلمون أبا بكر واستوى على منبر رسول الله صلى الله عليه ، تشهد قبل أبي بكر فقال : أما بعد ، فاختار الله لرسوله الذي عنده على الذي عندكم ، وهذا الكتاب الذي هدى الله به رسولكم فخذوا به تهتدوا ، لما هدى الله به رسوله صلى الله عليه .

[٧٢٧٠] ٧٠٠٤- نا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال : ضمنني النبي

صلى الله عليه وقال : « اللهم علمه الكتاب » .

[٧٢٧١] ٧٠٠٥- نا عبد الله بن صباح نا معتمر قال سمعت عوفاً أن أبا المنهال حدثه أنه سمع أبا برزة قال : إن

الله يغنيكم بالإسلام وبمحمد صلى الله عليه .

قال أبو عبد الله : كان وقع هاهنا يغنيكم وإنما هو نعشكم . ينظر في أصل كتاب الاعتصام .

[٧٢٧٢] ٧٠٠٦- نا إسماعيل قال نا مالك عن عبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر كتب إلى عبد الملك بن

مروان يبايعه : وأقر لك بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسوله فيما استطعت .

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم — كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ) ، « الاعتصام » افتعال من العصمة

والمراد امتثال قوله تعالى ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا ﴾ الآية ، قال الكرماني هذه الترجمة منتزعة من قوله تعالى

﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا ﴾ لأن المراد بالحبل : الكتاب والسنة على سبيل الاستعارة ، والجامع كونهما سببا

للمقصود وهو الثواب والنجاة من العذاب ، كما أن الحبل سبب لحصول المقصود به من السقى وغيره . والمراد

« بالكتاب » القرآن المتعبد بتلاوته و « بالسنة » ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقواله وأفعاله وتقديره

وما هم بفعله . والسنة في أصل اللغة الطريقة وفي اصطلاح الأصوليين والمحدثين ما تقدم ، وفي اصطلاح بعض

الفقهاء ما يرادف المستحب ، قال ابن بطال : لا عصمة لأحد إلا في كتاب الله أو في سنة رسوله أو في إجماع

العلماء على معنى في أحدهما ، ثم تكلم على السنة باعتبار ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وسيأتي بيانه بعد باب ، ثم ذكر فيه خمسة أحاديث .

الحديث الأول : قوله ( سفيان عن مسعر وغيره ) أما « سفيان » فهو ابن عيينة و « مسعر » هو ابن كدام بكسر الكاف وتخفيف الدال ، و « الغير » الذى أبهم معه لم أر من صرح به إلا أنه يحتمل أن يكون سفيان الثوري ، فإن أحمد أخرجه من روايته عن « قيس بن مسلم » وهو الجدلى بفتح الجيم والمهمل كوفى يكنى أبا عمرو ، كان عابداً ثقة ثبتاً وقد نسب إلى الأرجاء ، وفي الرواة قيس بن مسلم آخر لكنه شامى غير مشهور ، روى عن عبادة بن الصامت وحديثه عنه في « كتاب خلق الأفعال » للبخارى و « طارق بن شهاب » هو الأحمسى معدود في الصحابة لأنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو كبير لكن لم يثبت له منه سماع .

قوله ( قال رجل من اليهود ) تقدم الكلام عليه في « كتاب الإيمان » وفي تفسير سورة المائدة مع شرح سائر الحديث ، وحاصل جواب عمر « أنا إنخذنا ذلك اليوم عيداً » على وفق ما ذكرت .

قوله ( سمع سفيان مسعراً ومسعر قيساً وقيس طارقاً ) هو كلام البخارى يشير إلى أن العنونة المذكورة في هذا السند محمولة عنده على السماع لاطلاعه على سماع كل منهم من شيخه ، وقوله سبحانه ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ ظاهره يدل على أن أمور الدين كملت عند هذه المقالة وهى قبل موته صلى الله عليه وسلم بنحو ثمانين يوماً فعلى هذا لم ينزل بعد ذلك من الأحكام شيء وفيه نظر ، وقد ذهب جماعة إلى أن المراد بالإكمال ما يتعلق بأصول الأركان لا ما يتفرع عنها ، ومن ثم لم يكن فيها متمسك لمنكرى القياس ، ويمكن دفع حجتهم على تقدير تسليم الأول بأن استعمال القياس في الحوادث متلقى من أمر الكتاب ، ولو لم يكن إلا عموم قوله تعالى ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ وقد ورد أمره بالقياس وتقريره عليه فاندرج في عموم ما وصف بالكمال ، ونقل ابن التين عن الداودى أنه قال في قوله تعالى ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ قال أنزل سبحانه وتعالى كثيراً من الأمور مجملاً ، ففسر نبيه ما احتيج إليه في وقته وما لم يقع في وقته وكل تفسيره إلى العلماء بقوله تعالى ﴿ ولو رددوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ .

الحديث الثانى : قوله ( أنه سمع عمر بن الخطاب رضى الله عنه الغد حين بايع المسلمون أبا بكر رضى الله عنه ) حين يتعلق بسمع ، والذى يتعلق بالغد محذوف وتقديره من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم بيانه في باب الاستخلاف في أواخر « كتاب الأحكام » وسياقه هناك أتم ، وزاد في هذه الرواية « فاختر الله لرسوله الذى عنده على الذى عندكم » أى الذى عنده من الثواب والكرامة على الذى عندكم من النصب .

الحديث الثالث : حديث ابن عباس تقدم شرحه في « كتاب العلم » وبيان من رواه بلفظ التأويل ويأتى معنى التأويل في باب قوله تعالى ﴿ بل هو قرآن مجيد ﴾ من « كتاب التوحيد » إن شاء الله تعالى .

الحديث الرابع : حديث أبى برزة وهو مختصر من الحديث الطويل المذكور في أوائل « كتاب الفتن » في باب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه « وقد تقدم شرحه مستوفى هناك ، وقوله هنا « إن الله يغنيكم بالإسلام » كذا وقع بضم أوله ثم غين معجمة ساكنة ثم نون ونية « أبو عبد الله » وهو المصنف على أن الصواب بنون ثم عين مهمل مفتوحين ثم شين معجمة .

**قوله** ( ينظر في أصل كتاب الاعتصام ) فيه إشارة إلى أنه صنف « كتاب الاعتصام » مفردا وكتب منه هنا ما يليق بشرطه في هذا الكتاب كما صنع في « كتاب الأدب المفرد » فلما رأى هذه اللفظة مغايرة لما عنده أنه الصواب أحال على مراجعة ذلك الأصل وكأنه كان في هذه الحالة غائبا عنه فأمر بمراجعته وأن يصلح منه وقد وقع له نحو هذا في تفسير ﴿ أنقض ظهرك ﴾ ونهت عليه في تفسير سورة ﴿ ألم نشرح ﴾ ونقل ابن التين عن الداودي أن ذكر حديث أبي برزة هذا هنا إنما يستفاد منه تثبيت خبر الواحد وهو غفلة منه ، فإن حكم تثبيت خبر الواحد انقضى وعقب بالاعتصام بالكتاب والسنة ومناسبة حديث أبي برزة للاعتصام بالكتاب من قوله « إن الله نعشكم بالكتاب » ظاهرة جدًا والله أعلم .

الحديث الخامس حديث ابن عمر في مكاتبة لعبد الملك بالبيعة له وقد تقدم بأتم من هذا السياق مع شرحه في باب كيف يبائع الإمام من أواخر « كتاب الأحكام » ومن ثم يظهر المعطوف عليه بقوله هنا « وأقر لك » وبينت هناك أن ذلك كان بعد قتل عبد الله بن الزبير والغرض منه هنا استعمال سنة الله ورسوله في جميع الأمور

**باب قول النبي صلى الله عليه : « بعثت بجوامع الكلم »**

[٧٢٧٣] ٧٠٠٧ - فاعبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن مسعود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « بعثت بجوامع الكلم ، ونصرت بالرعب . وبيننا أنا نائم رأيتني أتيت بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي » . قال أبو هريرة : فقد ذهب رسول الله صلى الله عليه وأنتم تلغثونها - أو ترغثونها - أو كلمة تشبهها .

[٧٢٧٤] ٧٠٠٨ - فاعبد العزيز بن عبد الله قال نا الليث عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « ما من الأنبياء نبي إلا أعطي من الآيات ما مثله آمن - أو آمن - عليه البشر ، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إلي ، فأرجو أني أكثرهم تابعا يوم القيامة » .

**قوله** ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بعثت بجوامع الكلم ) وذكر فيه حديثين لأبي هريرة أحدهما بلفظ الترجمة وزاد « ونصرت بالرعب ، وبيننا أنا نائم رأيتني أتيت بمفاتيح خزائن الأرض » وتقدم تفسير جوامع الكلم في باب المفاتيح في اليد من « كتاب التعبير » وفيه تفسيرها عن الزهري وحاصله أنه صلى الله عليه وسلم كان يتكلم بالقول الموجز القليل اللفظ الكثير المعاني ، وجزم غير الزهري بأن المراد « بجوامع الكلم » القرآن بقرينة قوله « بعثت » ، والقرآن هو الغاية في إيجاز اللفظ واتساع المعاني ، وتقدم شرح « نصرت بالرعب » في « كتاب التيمم » .

**قوله** ( فوضعت في يدي ) أي المفاتيح وتقدم تفسير المراد بها في باب النفخ في المنام من « كتاب التعبير » .

**قوله** ( قال أبو هريرة ) هو موصول بالسند المذكور أولا وقوله « فذهب » أي مات ، وقوله « وأنتم تلغثونها أو ترغثونها أو كلمة تشبهها » فالأولى بلام ساكنة ثم غين معجمة مفتوحة ثم مثناة والثانية مثلها لكن بدل اللام راء وهي من الرغث كناية عن سعة العيش وأصله من رغث الجدوى أمه إذا ارتضع منها وأرغثته هي أرضعته ومن ثم قيل رغوث وأما باللام فليل إنها لغة فيها وقيل تصحيف وقيل مأخوذة من اللغيث بوزن عظيم وهو الطعام المخلوط

بالشعر ، ذكره صاحب المحكم عن ثعلب والمراد يأكلونها كيفما اتفق وفيه بُعد ، وقال ابن بطال : وأما اللغث باللام فلم أجده فيما تصفحت من اللغة انتهى ، ووجدت في حاشية من كتابه هما لغتان صحيحتان فصيحتان معناهما الأكل بالنهم وأفاد الشيخ مغلطاي عن كتاب « المتنبى » لأبي المعالي اللغوي لغث طعامه ولغث بالغين والعين أى المعجمة والمهملة إذا فرقه ، قال والغيت ما يبقى في الكيل من الحب ، فعلى هذا فالمعنى وأنتم تأخذون المال فتفترقونه بعد أن تحوزوه واستعار للمال ما للطعام لأن الطعام أهم ما يقتنى لأجله المال ، وزعم أن في بعض نسخ الصحيح وأنتم تلعقونها بمهملة ثم قاف . قلت : وهو تصحيف ولو كان له بعض اتجاه ، والثالثة جاءت من رواية عقيل في « كتاب الجهاد » بلفظ تتثلونها بمثناة ثم نون ساكنة ثم مثناة ولبعضهم بحذف المثناة الثانية من النثل بفتح النون وسكون المثناة وهو الاستخراج نثل كنيته استخرج ما فيها من السهام ، وجراه نفض ما فيه والبر أخرج ترابها فمعنى تتثلونها تستخرجون ما فيها وتتمتعون به ، قال ابن التين عن الداودي هذا المحفوظ في هذا الحديث ، قال النووي : يعنى ما فتح على المسلمين من الدنيا وهو يشمل الغنائم والكنوز ، وعلى الأول اقتصر الأكثر وقوع عند بعض رواة مسلم بالميم بدل النون الأولى وهو تحريف .

الحديث الثانى : قوله ( عن سعيد ) هو ابن أبى سعيد المقبرى واسم أبى سعيد كيسان .

**قوله ( ما مثله أممن أو آمن عليه البشر )** أو شك من الراوى ، فالأولى بضم الهمزة وسكون الواو وكسر الميم من الأمن ، والثانية بالمد وفتح الميم من الإيمان ، وحكى ابن قرقول أن في رواية القابسى بفتح الهمزة وكسر الميم بغير مد من الأمان وصوبها ابن التين فلم يصب ، وقوله « وإنما كان الذى أوتيته » في رواية المستملى « أوتيت » بحذف الهاء ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في أوائل فضائل القرآن بحمد الله تعالى ، ومعنى الحصر في قوله « إنما كان الذى أوتيته » أن القرآن أعظم المعجزات وأفيدها وأدومها لاشتاله على الدعوة والحجة ودوام الانتفاع به إلى آخر الدهر ، فلما كان لا شئ يقاربه فضلا عن أن يساويه كان ما عداه بالنسبة إليه كأن لم يقع ، قيل يؤخذ من إيراد البخارى هذا الحديث عقب الذى قبله أن الراجح عنده أن المراد بجوامع الكلم القرآن وليس ذلك بلازم ، فإن دخول القرآن في قوله « بعثت بجوامع الكلم » لا شك فيه وإنما النزاع هل يدخل غيره من كلامه من غير القرآن ؟ وقد ذكروا من أمثلة جوامع الكلام في القرآن قوله تعالى ﴿ ولکم فی القصص حیاة یا أولى الأبصار لعلکم تتقون ﴾ وقوله ﴿ ومن یطع الله ورسوله ینسخ الله یتقه فأولئک هم الفائزون ﴾ إلى غير ذلك ومن أمثلة جوامع الكلم من الأحاديث النبوية حديث عائشة « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » وحديث « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » متفق عليهما ، وحديث أبى هريرة « وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وسيأتى شرحه قريبا ، وحديث المقدم « ما ملأ ابن آدم وعاء شرا من بطنه » الحديث أخرجه الأربعة وصنحه ابن حبان والحاكم إلى غير ذلك مما يكثر بالتبع ، وإنما يسلم ذلك فيما لم تتصرف الرواة في ألفاظه ، والطريق إلى معرفة ذلك أن تفل مخارج الحديث وتتفق ألفاظه ، وإلا فإن مخارج الحديث إذا كثرت قل أن تتفق ألفاظه لتوارد أكثر الرواة على الاختصار على الرواية بالمعنى بحسب ما يظهر لأحدهم أنه واف به ، والحامل لأكثرهم على ذلك أنهم كانوا لا يكتبون ويطول الزمان فيتعلق المعنى بالذهن فيترسم فيه ولا يستحضر اللفظ فيحدث بالمعنى لمصلحة التبليغ ، ثم يظهر من سياق ما هو أحفظ منه أنه لم يوف بالمعنى .

- باب الاقتداء بسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾  
قال: أئمة نقتدي بمن قبلنا، ويقتدي بنا من بعدنا، وقال ابنُ عون: ثلاث أحبهنَّ لنفسي ولإخواني:  
هذه السنة أن يتعلموها ويسألوا عنها، والقرآن أن يتفهموه ويسألوا عنه، ويدعوا الناس إلا من خير.
- [٧٢٧٥] ٧٠٠٩- نا عمرو بن عباس قال نا عبد الرحمن قال نا سفيان عن واصل عن أبي وائل قال: جلستُ إلى شبيبة في هذا المسجد قال: جلس إليَّ عمرُ في مجلسك هذا فقال: هممتُ أن لا أدعَ فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمتها بين المسلمين. قلتُ: ما أنت بفاعلٍ. قال: لم؟ قلتُ: لم يفعلهُ صاحبك. قال: هما المرآن يُقتدى بهما.
- [٧٢٧٦] ٧٠١٠- نا عليُّ بن عبد الله قال نا سفيان قال سألتُ الأعمش فقال عن زيد بن وهب قال سمعتُ حذيفة يقول: حدثنا رسولُ الله صلى الله عليه أنَّ «الأمانة نزلت من السماء في جذرِ قلوب الرجال، ونزل القرآن فقرؤوا القرآن وعلموا من السنة».
- [٧٢٧٧] ٧٠١١- نا آدم بن أبي إياس قال نا شعبة قال أنا عمرو بن مرة قال سمعتُ مرة الهمداني يقول: قال عبد الله: إنَّ أحسنَ الحديث كتابُ الله، وأحسنَ الهدي هديُّ محمدٍ، وشرُّ الأمور محدثاتها، وإنَّ ما تُوعدون لآتٍ وما أنتم بمعجزين.
- [٧٢٧٨] ٧٠١٢- نا مسدد قال نا سفيان قال نا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد: كنَّا عند النبي صلى الله عليه فقال: «لأقضيَنَّ بينكما بكتاب الله».
- [٧٢٧٩] ٧٠١٣- حدثنا محمد بن سنان حدثنا فليح حدثنا هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «كلُّ أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى». قالوا: ومن يأبى؟ قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى».
- [٧٢٨١] ٧٠١٤- حدثنا محمد بن عبادة قال نا يزيد قال نا سليم بن حيان -وأثنى عليه- قال نا سعيد بن ميناء قال نا -أو سمعتُ- جابر بن عبد الله يقول: جاءت ملائكةُ إلى النبي صلى الله عليه وهو نائمٌ فقال بعضهم: إنه نائمٌ، وقال بعضهم: إنَّ العين نائمةٌ والقلب يقظانٌ، فقالوا: إنَّ لصاحبكم هذا مثلاً، فاضربوا له مثلاً، فقال بعضهم: إنه نائمٌ، وقال بعضهم: إنَّ العين نائمةٌ والقلب يقظانٌ، فقالوا: مثله كمثل رجلٍ بنى داراً وجعل فيها مأدبةً وبعث داعياً، فمن أجاب الداعي دخل الدارَ وأكل من المأدبة، ومن لم يجب الداعي لم يدخل الدارَ ولم يأكل من المأدبة. فقالوا: أولُّوها له يفقهها، قال بعضهم: إنه نائمٌ، وقال بعضهم: إنَّ العين نائمةٌ والقلب يقظانٌ، فقالوا: فالدارُ الجنة والداعي محمدٌ صلى الله عليه فمن أطاع محمداً فقد أطاع الله، ومن عصى محمداً فقد عصى الله، ومحمدٌ فرق بين الناس.
- تابعه قتيبة عن ليث عن خالد عن سعيد بن أبي هلال عن جابر خرج علينا النبي صلى الله عليه.
- [٧٢٨٢] ٧٠١٥- نا أبو نعيم قال نا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن همام عن حذيفة قال: يا معشرَ القراء، استقيموا فقد سبقتُم سبقاً بعيداً، وإن أخذتم عينا وشمالاً لقد ضللتُم ضلالاً بعيداً.

[٧٢٨٣] ٧٠١٦- نا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بُريد عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه قال: «إنما مثلي ومثل ما بعثني الله به كمثل رجل أتى قومًا فقال: يا قوم إني رأيت الجيش بعيني، وإني أنا النذير العريان، فالنجاء، فأطاعه طائفة من قومه فأدجلوا وانطلقوا على مهلهم فنجوا، وكذبت طائفة منهم فأصبحوا مكانهم فصبّحهم الجيش فأهلكهم واجتاحهم. وذلك مثل من أطاعني واتبع ما جئت به، ومثل من عصاني وكذب بما جئت به من الحق».

[٧٢٨٤] ٧٠١٧- نا قتيبة بن سعيد قال نا الليث عن عقيل عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة قال: لما توفي رسول الله صلى الله عليه واستخلف أبو بكر بعده وكفر من كفر من العرب قال عمر لأبي بكر: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله». فقال: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني كذا وكذا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه لقاتلتهم على منعها. فقال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله تبارك وتعالى قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق. قال ابن بكير وعبد الله عن الليث عن عقيل: عناقا، وهو أصح.

[٧٢٨٦] ٧٠١٨- نا إسماعيل قال نا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال نا عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن عباس قال: قدم عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر فنزل على ابن أخيه الحر بن قيس بن حصن - وكان من النفر الذين يدنيه عمر، وكان القراء أصحاب مجلس عمر ومشاورته كهولاً كانوا أو شباباً - فقال عيينة لابن أخيه: يا ابن أخي، هل لك وجه عند هذا الأمير فتستأذن لي عليه؟ قال: سأستأذن لك عليه. قال ابن عباس: فاستأذن لعيينة، فلما دخل قال: يا ابن الخطاب، والله ما تُعطينا الجزل، وما تحكم بيننا بالعدل، فغضب عمر حتى هم أن يقع به، فقال الحر: يا أمير المؤمنين، إن الله قال لنبيه صلى الله عليه: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ وإن هذا من الجاهلين. فوالله ما جاوزها عمر حين تلاها عليه، وكان وقفاً عند كتاب الله.

[٧٢٨٧] ٧٠١٩- نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت: أتيت عائشة حين خسفت الشمس والناس قيام وهي قائمة تصلي، فقلت: ما للناس؟ فأشارت بيدها نحو السماء فقالت: سبحان الله. فقلت: آية؟ فقالت برأسها: أي نعم. فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه عليه حمد الله وأثنى عليه ثم قال: «ما من شيء لم أره إلا وقد رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار، وأوحى إلي أنكم تفتنون في القبور قريباً من فتنة الدجال، فأما المؤمن - أو المسلم، لا أدري أي ذلك قالت أسماء - فيقول: محمد جاءنا بالبينات فأجبناه وآمنّا، فيقال: نعم صالحاً، علمنا أنك موثق، وأما المنافق - أو المرتاب، قال: لا أدري أي ذلك قالت أسماء - فيقول: لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته».

[٧٢٨٨] ٧٠٢٠- نا إسماعيل قال نا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «دعوني ما تركتكم، إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».

**قوله** ( باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى قبولها والعمل بما دلت عليه فأما أقواله صلى الله عليه وسلم فتشتمل على أمر ونهى وإخبار ، وسيأتى حكم الأمر والنهى فى باب مفرد ، وأما أفعاله فتأتى أيضاً فى باب مفرد قريباً .

**قوله** ( وقول الله تعالى : واجعلنا للمتقين إماماً . قال أئمة نقتدى بمن قبلنا ويقتدى بنا من بعدنا ) كذا للجميع بإيهام القائل ، وقد ثبت ذلك من قول مجاهد أخرجه الفريانى والطبرى وغيرهما من طريقه بهذا اللفظ بسند صحيح ، وأخرج ابن أبى حاتم من طريقه بسند صحيح أيضاً ، قال يقول : اجعلنا أئمة فى التقوى حتى نأتم بمن كان قبلنا ونأتم بنا من بعدنا ، وللطبرى وابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس أن المعنى « اجعلنا أئمة التقوى لأهلهم يقتدون بنا » لفظ الطبرى ، وفى رواية ابن أبى حاتم « اجعلنا أئمة هدى ليتهدى بنا ولا تجعلنا أئمة ضلالة » لأنه قال تعالى لأهل السعادة ﴿ وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا ﴾ وقال لأهل الشقاوة ﴿ وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ﴾ ورجح الطبرى أنهم سألوا أن يكونوا للمتقين أئمة ولم يسألوا أن يجعل المتقين لهم أئمة ، ثم تكلم الطبرى على أفراد « إماماً » مع أن المراد جماعة بما حاصله أن الإمام اسم جنس فيتناول الواحد فما فوقه ، وأخرج عبد بن حميد بسند صحيح عن قتادة فى قوله ﴿ واجعلنا للمتقين إماماً ﴾ أى قادة فى الخير ودعاة هدى يؤتم بنا فى الخير ، وأخرج ابن أبى حاتم من طريق السدى ليس المراد أن تؤم الناس وإنما أرادوا اجعلنا أئمة لهم فى الحلال والحرام يقتدون بنا فيه ، ومن طريق جعفر بن محمد معناه اجعلنى رضى فإذا قلت صدقونى وقبلوا منى .

( تنبيه ) اقتصر شيخنا ابن الملقن فى شرحه تبعاً لمن تقدمه على عزو التفسير المذكور أولاً للحسن البصرى ولم أر له عنه سنداً ، والثانى للضحاك وقد صح عن ابن عباس ورواه ابن أبى حاتم عن عكرمة وسعيد بن جبير ونقله ابن أبى حاتم أيضاً عن أبى صالح وعبد الله بن شاذب .

**قوله** ( وقال ابن عون ) هو عبد الله البصرى من صغار التابعين ( ثلاث أحبهن لنفسى الخ ) وصله محمد ابن نصر المروزى فى « كتاب السنة » والجوزقى من طريقه قال محمد بن نصر حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا سليم ابن أخضر سمعت ابن عون يقول : غير مرة ولا مرتين ولا ثلاث « ثلاث أحبهن لنفسى » الحديث ووصله ابن القاسم اللالكائى فى « كتاب السنة » من طريق القعنبنى سمعت حماد بن زيد يقول قال ابن عون .

**قوله** ( وإخوانى ) فى رواية حماد « ولأصحابى » ( قوله هذه السنة ) أشار إلى طريقة النبى صلى الله عليه وسلم إشارة نوعية لا شخصية ، وقوله « أن يتعلموها ويسألوا عنها » فى رواية يحيى بن يحيى هذا الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيتبعه ويعمل بما فيه .

**قوله** ( والقرآن أن يتفهموه ويسألوا الناس عنه ) فى رواية يحيى « فيتدبروه » بدل فيتفهموه وهو المراد .

**قوله** ( ويدعوا الناس إلا من خير ) كذا للأكثر بفتح الدال من يدعوا وهو من الودع بمعنى الترك ، ووقع فى رواية الكشميهنى بسكون الدال من الدعاء ، وكذا هو فى نسخة الصغاني ، ويؤيد الأول أن فى رواية يحيى بن يحيى « ورجل أقبل على نفسه ولها عن الناس إلا من خير » لأن فى ترك الشر خيراً كثيراً قال الكرماني قال : فى القرآن يتفهموه وفى السنة يتعلموها لأن الغالب أن المسلم يتعلم القرآن فى أول أمره فلا يحتاج إلى الوصية بتعلمه ، فلهذا أوصى بتفهم معناه وإدراك منطوقه انتهى ، ويحتمل أن يكون السبب أن القرآن قد جمع بين دفتى المصحف ولم تكن

السنة يومئذ جمعت ، فأراد بتعلمها جمعها ليتمكن من تفهمها ، بخلاف القرآن فإنه مجموع فليبادر لتفهمه ثم ذكر فيه ثلاثة عشر حديثاً :

**الحديث الأول : قوله ( عمرو بن عباس )** بموحدة ثم مهملة هو الباهلى بصرى يكنى أبا عثمان من طبقة على ابن المدينى ، و « عبد الرحمن » هو ابن مهدى و « سفيان » هو الثورى و « واصل » هو ابن حبان وتقدم تصريح الثورى عنه بالتحديث فى « كتاب الحج » و « أبو وائل » هو شقيق بن سلمة .

**قوله ( جلست إلى شيبه )** هو ابن عثمان بن طلحة العبدري حاجب الكعبة وقد تقدم نسبه عند شرح حديثه فى باب كسوة الكعبة من « كتاب الحج » وليس له فى الصحيحين إلا هذا الحديث عند البخارى وحده ،

**قوله ( أن لا أدع فيها )** الضمير للكعبة وإن لم يجر لها ذكر لأن المراد بالمسجد فى قول أبى وائل « جلست إلى شيبه فى هذا المسجد » نفس الكعبة فكأنه أشار إليها فقد تقدم فى رواية الحج فى هذا الحديث « على كرسى فى الكعبة » أى عند بابها كما جرت به عادة الحجة ؛ قال ابن بطال : أراد عمر قسمة المال فى مصالح المسلمين فلما ذكره شيبه أن النبى صلى الله عليه وسلم وأبا بكر بعده لم يتعرضا له لم يسعه خلافهما ، ورأى أن الاقتداء بهما واجب . قلت : وقامه أن تقرير النبى صلى الله عليه وسلم منزل منزلة حكمه باستمرار ما ترك تغييره فيجب الاقتداء به فى ذلك لعموم قوله تعالى ﴿ واتبعوه ﴾ وأما أبو بكر فدل عدم تعرضه على أنه لم يظهر له من قوله صلى الله عليه وسلم ولا من فعله ما يعارض التقرير المذكور ، ولو ظهر له لفعله لاسيما مع احتياجه للمال لقلته فى مدته فيكون عمر مع وجود كثرة المال فى أيامه أولى بعدم التعرض .

الحديث الثانى : حديث حذيفة فى الأمانة تقدم شرحه فى « كتاب الفتن » .

**الحديث الثالث : قوله ( حدثنا عمرو بن مرة )** هو الجملى بفتح الجيم وتخفيف الميم و « مرة » شيخه هو ابن شراحيل ويقال له مرة الطيب بالتشديد وهو الهمدانى بسكون الميم ، وليس هو والد عمرو الراوى عنه .

**قوله ( وأحسن الهدى هدى محمد )** بفتح الهاء وسكون الدال للأكثر ، وللكشمينى بضم الهاء مقصور ومعنى الأول الهيئة والطريقة والثانى ضد الضلال .

**قوله ( وشر الأمور محدثاتها الخ )** تقدم هذا الحديث بدون هذه الزيادة فى « كتاب الأدب » وذكرت ما يدل على أن البخارى اختصره هناك وما أنبه عليه هنا قبل شرح هذه الزيادة أن ظاهر سياق هذا الحديث أنه موقوف ، لكن القدر الذى له حكم الرفع منه قوله « وأحسن الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم » فإن فيه إخباراً عن صفة من صفاته صلى الله عليه وسلم وهو أحد أقسام المرفوع وقل من نبه على ذلك ، وهو كالمتمفق عليه لتخريج المصنفين المقتصرين على الأحاديث المرفوعة الأحاديث الواردة فى شمائله صلى الله عليه وسلم فإن أكثرها يتعلق بصفة خلقه وذاته كوجهه وشعره ، وكذا بصفة خلقه كحلمه وصفحه ، وهذا مندرج فى ذلك مع أن الحديث المذكور جاء عن ابن مسعود مصرحاً فيه بالرفع من وجه آخر ، أخرجه أصحاب السنن لكن ليس هو على شرط البخارى ، وأخرجه مسلم من حديث جابر مرفوعاً أيضاً بزيادة فيه ، وليس هو على شرطه أيضاً ، وقد بينت ذلك فى « كتاب الأدب » فى باب الهدى الصالح ، و « المحدثات » بفتح الدال جمع محدثة والمراد بها ما أحدث ، وليس له أصل فى الشرع ويسمى فى عرف الشرع « بدعة » وما كان له أصل يدل عليه الشرع فليس ببدعة ، فالبدعة فى عرف الشرع مذمومة بخلاف اللغة فإن كل شئ أحدث على غير مثال يسمى بدعة



سواء كان محموداً أو مذموماً ، وكذا القول في المحدث في الأمر المحدث الذي ورد في حديث عائشة « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » كما تقدم شرحه ومضى بيان ذلك قريباً في « كتاب الأحكام » وقد وقع في حديث جابر المشار إليه « وكل بدعة ضلالة » وفي حديث العرياض بن سارية « وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة » وهو حديث أوله « وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة بليغة » فذكره وفيه هذا أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ابن ماجه وابن حبان والحاكم ، وهذا الحديث في المعنى قريب من حديث عائشة المشار إليه وهو من جوامع الكلم قال الشافعي « البدعة بدعتان : محمودة ومذمومة ، فما وافق السنة فهو محمود وما خالفها فهو مذموم » أخرجه أبو نعيم بمعناه من طريق إبراهيم بن الجنيد عن الشافعي ، وجاء عن الشافعي أيضاً ما أخرجه البيهقي في مناقبه قال « المحدثات ضربان ما أحدث بخالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً فهذه بدعة الضلال ، وما أحدث من الخير لا يخالف شيئاً من ذلك فهذه محدثة غير مذمومة » انتهى .

وقسم بعض العلماء البدعة إلى الأحكام الخمسة وهو واضح ، وثبت عن ابن مسعود أنه قال : قد أصبحتم على الفطرة وإنكم ستحدثون ويحدث لكم فإذا رأيتم محدثة فعليكم بالهدى الأول ، فما حدث تدوين الحديث ثم تفسير القرآن ثم تدوين المسائل الفقهية المولدة عن الرأي المحض ثم تدوين ما يتعلق بأعمال القلوب ، فأما الأول فأنكره عمر وأبو موسى وطائفة ورخص فيه الأكثرون وأما الثاني فأنكره جماعة من التابعين كالشعبي ، وأما الثالث فأنكره الإمام أحمد وطائفة يسيرة وكذا اشتد إنكار أحمد للذي بعده ، وما حدث أيضاً تدوين القول في أصول الديانات فتصدى لها المثبتة والنفاة ، فبالغ الأول حتى شبهه وبالغ الثاني حتى عطل ، واشتد إنكار السلف لذلك كأبي حنيفة وأبي يوسف والشافعي وكلامهم في ذم أهل الكلام مشهور ، وسببه أنهم تكلموا فيما سكنت عنه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وثبت عن مالك أنه لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر شيء من الأهواء — يعني بدع الخوارج والروافض والقدرية — وقد توسع من تأخر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم ، ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجوا مسائل الديانة بكلام اليونان ، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلاً يردون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل ولو كان مستكراً ، ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو أشرف العلوم وأولاها بالتحصيل ، وأن من لم يستعمل ما اصطلاحوا عليه فهو عامي جاهل ، فالسعيد من تمسك بما كان عليه السلف واجتنب ما أحدثه الخلف ، وإن لم يكن له منه بد فليكتف منه بقدر الحاجة ، ويجعل الأول المقصود بالأصالة والله الموفق . وقد أخرج أحمد بسند جيد عن غضيف بن الحارث قال بعث إليّ عبد الملك بن مروان فقال : إنا قد جمعنا الناس على رفع الأيدي على المنبر يوم الجمعة ، وعلى القصص بعد الصبح والعصر ، فقال : أما إنهما أمثل بدعكم عندي ولست بمجيبكم إلى شيء منهما لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما أحدث قوم بدعة إلا رفع من السنة مثلها فتمسك بسنة خير من إحداث بدعة » .

انتهى وإذا كان هذا جواب هذا الصحابي في أمر له أصل في السنة فما ظنك بما لا أصل له فيها ، فكيف بما يشتمل على ما يخالفها . وقد مضى في « كتاب العلم » أن ابن مسعود كان يذكر الصحابة كل خميس لئلا يملوا ومضى في « كتاب الرقاق » أن ابن عباس قال : حدث الناس كل جمعة فإن آيت فمرتين ، ونحوه وصية عائشة لعبيد بن عمير ، والمراد بالقصص التذكير والموعظة ، وقد كان ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لكن لم يكن يجعله راتباً كخطبة الجمعة بل بحسب الحاجة ، وأما قوله في حديث العرياض « فإن كل بدعة ضلالة » بعد قوله « وإياكم ومحدثات الأمور » فإنه يدل على أن المحدث يسمى بدعة وقوله « كل بدعة ضلالة » قاعدة شرعية كلية بمنطوقها ومفهومها ، أما منطوقها فكأن يقال « حكم كذا بدعة وكل بدعة ضلالة » فلا تكون

من الشرع لأن الشرع كله هدى ، فإن ثبت أن الحكم المذكور بدعة صحت المقدمتان ، وأنتجتا المطلوب ، والمراد بقوله « كل بدعة ضلالة » ما أحدث ولا دليل له من الشرع بطريق خاص ولا عام . وقوله في آخر حديث ابن مسعود ﴿ إن ما توعدون لآب وما أنتم بمعجزين ﴾ أراد ختم موعظته بشيء من القرآن يناسب الحال . وقال ابن عبد السلام : في أواخر « القواعد » البدعة خمسة أقسام « فالواجبة » كالاشتغال بالنحو الذى يفهم به كلام الله ورسوله لأن حفظ الشريعة واجب ، ولا يتأتى إلا بذلك فيكون من مقدمة الواجب ، وكذا شرح الغريب وتدوين أصول الفقه والتوصل إلى تمييز الصحيح والسقيم « والمحزمة » ما رتبته من خالف السنة من القدريّة والمرجئة والمشبّهة « والمندوبة » كل إحسان لم يعهد عينه في العهد النبوى كالاّجتماع عن التراويح وبناء المدارس والربط والكلام في التصوف المحمود وعقد مجالس المناظرة إن أريد بذلك وجه الله « والمباحة » كالمصافحة عقب صلاة الصبح والعصر ، والتوسع في المستلذات من أكل وشرب وملبس ومسكن . وقد يكون بعض ذلك مكروهاً أو خلاف الأولى والله أعلم .

الحديث الرابع والخامس : حديث أبى هريرة وزيد بن خالد الجهنى في قصة العسيف قالوا كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « لأقضيّن بينكما بكتاب الله » وهذا يومهم أن الخطاب لهما وليس كذلك ، وإنما هو لوالد العسيف والذى استأجره لما تحاكما بسبب زنا العسيف بامرأة الذى استأجره ، والقدر المذكور هنا طرف من القصة المذكورة ، واقتصر البخارى هنا عليه لدخوله في غرضه من أن السنة يطلق عليها « كتاب الله » لأنها بوحىه وتقديره ، لقوله تعالى ﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﴾ وقد تقدم تقرير ذلك مع شرح الحديث في « كتاب المحاريب » المتعلق ببيان الحدود .

الحديث السادس . قوله ( فليح ) بالفاء والمهملة مصغر هو ابن سليمان المدنى ، وشيخه « هلال بن على » هو الذى يقال له ابن أبى ميمونة .

قوله ( كل أمتى يدخل الجنة إلا من أبى ) بفتح الموحدة أى امتنع وظاهره أن العموم مستمر لأن كلا منهم لا يمتنع من دخول الجنة ولذلك قالوا « ومن أبى » فبين لهم أن إسناد الامتناع إليهم عن الدخول مجاز عن الامتناع عن سنته وهو عصيان الرسول صلى الله عليه وسلم وقد تقدم في أول الأحكام حديث أبى هريرة أيضاً مرفوعاً « من أطاعنى فقد أطاع الله » وتقدم شرحه مستوفى وأخرج أحمد والحاكم من طريق صالح بن كيسان عن الأعرج عن أبى هريرة رفعه « لتدخلن الجنة إلا من أبى وشرّد على الله شراد البعير » وسنده على شرط الشيخين ، وله شاهد عن أبى أمامة عند الطبرانى وسنده جيد ، والموصوف بالإباء وهو الامتناع إن كان كافراً فهو لا يدخل الجنة أصلاً وإن كان مسلماً فالمراد منعه من دخولها مع أول داخل إلا من شاء الله تعالى .

الحديث السابع . قوله ( محمد بن عبادة ) بفتح المهملة وتخفيف الموحدة ، واسم جده البخترى بفتح الموحدة وسكون المعجمة وفتح المثناة من فوق ، ثقة واسطى يكنى أباً جعفر ماله في البخارى إلا هذا الحديث وآخر تقدم في « كتاب الأدب » وهو من الطبقة الرابعة من شيوخ البخارى ، و « يزيد » شيخه هو ابن هارون ، قوله ( حدثنا سليم بن حيان وأثنى عليه ) أما سليم بفتح المهملة وزن عظيم وأبوه بمهملة ثم تحتانية ثقيلة والقائل « وأثنى عليه » هو محمد وفاعل أثنى هو يزيد .

قوله ( قال حدثنا أو سمعت ) القائل ذلك سعيد بن ميناء والشاك هو سليم بن حيان ، شك في أى

الصيغتين قالها شيخه سعيد ، ويجوز في جابر أن يقرأ بالنصب وبالرفع والنصب أولى

**قوله ( جاءت ملائكة )** لم أقف على أسمائهم ولا أسماء بعضهم ، ولكن في رواية سعيد بن أبي هلال المعلقة عقب هذا عند الترمذى أن الذى حضر في هذه القصة جبريل وميكائيل ، ولفظه « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فقال : إني رأيت في المنام كأن جبريل عند رأسى وميكائيل عند رجلى » فيحتمل أنه كان مع كل منهما غيره . واقتصر في هذه الرواية على من باشر الكلام منهم ابتداءً وجواباً ، ووقع في حديث ابن مسعود عند الترمذى وحسنه وصححه ابن خزيمة : أن النبى صلى الله عليه وسلم توسد فخذة فرقد ، وكان إذا نام نفخ ؛ قال فبينما أنا قاعد إذ أنا برجال عليهم ثياب بيض ، الله أعلم بما بهم من الجمال ، فجلست طائفة منهم عند رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وطائفة منهم عند رجله .

**قوله ( إن لصاحبكم هذا مثلاً قال فاضربوا له مثلاً )** كذا للأكثر وسقط لفظ « قال » من رواية أبى زر .

**قوله ( فقال بعضهم إنه نائم إلى قوله يقظان )** قال الراهمزمى هذا تمثيل يراد به حياة القلب وصحة خواطره ، يقال رجل يقظ إذا كان ذكى القلب ؛ وفي حديث ابن مسعود فقالوا بينهم : ما رأينا عبداً قط أوتى مثل ما أوتى هذا النبى ، إن عينيه تنامان وقلبه يقظان ، اضربوا له مثلاً ، وفي رواية سعيد بن أبى هلال ، فقال أحدهما لصاحبه اضرب له مثلاً ، فقال « اسمع سمع أذنك واعقل عقل قلبك إنما مثلك » ونحوه في حديث ربيعة الجرشي عند الطبرانى زاد أحمد في حديث ابن مسعود فقالوا اضربوا له مثلاً ونؤول أو نضرب وأولوا ، وفيه ليعقل قلبك .

**قوله ( مثله كمثله رجل بنى داراً وجعل فيها مأدبة )** في حديث ابن مسعود « مثل سيد بنى قصرأ » وفي رواية أحمد « بنياناً حصيناً ثم جعل مأدبة فدعا الناس إلى طعامه وشرابه ، فمن أجابه أكل من طعامه وشرب من شرابه ومن لم يجبه عاقبه — أو قال — عذبه » وفي رواية أحمد « عذب عذاباً شديداً » والمأدبة بسكون الهمزة وضم الدال بعدها موحدة وحكى الفتح ، وقال ابن التين : عن أبى عبد الملك الضم والفتح لغتان فصيحتان ، وقال الراهمزمى نحوه في حديث « القرآن مأدبة الله » قال : وقال لى أبو موسى الحامض من قاله بالضم أراد الوليمة ، ومن قاله بالفتح أراد أدب الله الذى أدب به عباده . قلت : فعلى هذا يتعين الضم .

**قوله ( وبعث داعياً )** في رواية سعيد « ثم بعث رسولاً يدعو الناس إلى طعامه فممنهم من أجاب الرسول ومنهم من تركه » .

**قوله ( فقال بعضهم أولوها له يفقهها )** قيل يؤخذ منه حجة لأهل التعبير أن التعبير إذا وقع في المنام اعتمد عليه « قال ابن بطلال : قوله « أولوها له » يدل على أن الرؤيا على ما عبرت في النوم » انتهى . وفيه نظر لاحتمال الاختصاص بهذه القصة لكون الرأى النبى صلى الله عليه وسلم والمرئى الملائكة ، فلا يطرد ذلك في حق غيرهم .

**قوله ( فقال بعضهم إنه نائم )** هكذا وقع ثالث مرة .

**قوله ( فقالوا الدار الجنة )** أى الممثل بها زاد في رواية سعيد بن أبى هلال « فالله هو الملك والدار الإسلام والبيت الجنة وأنت يا محمد رسول الله » وفي حديث ابن مسعود عند أحمد « أما السيد فهو رب العالمين ، وأما البنيان فهو الإسلام والطعام الجنة ومحمد الداعى » فمن اتبعه كان في الجنة .

**قوله ( فمن أطاع محمداً فقد أطاع الله )** أى لأنه رسول صاحب المأدبة فمن أجابه ودخل في دعوته أكل من المأدبة ، وهو كناية عن دخول الجنة ووقع بيان ذلك في رواية سعيد ولفظه « وأنت يا محمد رسول الله فمن أجابك دخل الإسلام ، ومن دخل الإسلام دخل الجنة ، ومن دخل الجنة أكل ما فيها » .

**قوله ( ومحمد فرق بين الناس )** كذا لأى ذر بتشديد الراء فعلاً ماضياً ، ولغيره بسكون الراء والتنوين وكلاهما متجه ، قال الكرمانى : ليس المقصود من هذا التمثيل تشبيه المفرد بالمفرد ، بل تشبيه المركب بالمركب ، مع قطع النظر عن مطابقة المفردات من الطرفين انتهى ، وقد وقع في غير هذه الطريق ما يدل على المطابقة المذكورة ، زاد في حديث ابن مسعود « فلما استيقظ قال : سمعت ما قال هؤلاء ، هل تدرى من هم ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال هم الملائكة ، والمثل الذى ضربوا الرحمن بنى الجنة ودعا إليها عباده » الحديث .

( تنبيه ) تقدم في « كتاب المناقب » من وجه آخر عن سليم بن حيان بهذا الإسناد « قال النبى صلى الله عليه وسلم مثلى ومثل الأنبياء كرجل بنى داراً فأكملها وأحسنها إلا موضع لبنة » الحديث ، وهو حديث آخر وتمثيل آخر ، فالحديث الذى في المناقب يتعلق بالنبوة وكونه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين ، وهذا يتعلق بالدعاء إلى الإسلام وبأحوال من أجاب أو امتنع ، وقد وهم من خلطهما كأبى نعيم في « المستخرج » فإنه لما ضاق عليه مخرج حديث الباب ولم يجده مروياً عنده أورد حديث اللبنة ظناً منه أنها حديث واحد وليس كذلك لما بينته ، وسلم الإسماعيلي من ذلك فإنه لما لم يجده في مروياته أوردته من روايته عن الفربرى بالإجازة عن البخارى بسنده ، وقد روى يزيد بن هارون بهذا السند حديث اللبنة أخرجه أبو الشيخ في « كتاب الأمثال » من طريق أحمد ابن سنان الواسطى عنه ، وساق بهذا السند حديث « مثلى ومثلكم كمثلى رجل أوقد ناراً » الحديث ، لكنه عن أبى هريرة لا عن جابر وقد ذكر الراهمرمزي ، حديث الباب في « كتاب الأمثال » معلقاً فقال : وروى يزيد ابن هارون فساق السند ولم يوصل سنده بيزيد وأورد معناه من مرسل الضحاك بن مزاحم .

**قوله ( تابعه قتيبة عن ليث )** يعنى ابن سعد ( عن خالد ) يعنى ابن يزيد وهو عبد الرحيم المصرى أحد الثقات .

**قوله ( عن سعيد بن أبى هلال عن جابر قال خرج علينا النبى صلى الله عليه وسلم )** هكذا اقتصر على هذا القدر من الحديث وظاهره أن بقية الحديث مثله ، وقد بينت ما بينهما من الاختلاف ، وقد وصله الترمذى عن قتيبة بهذا السند ووصله أيضاً الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان ، وأبو نعيم من طريق أبى العباس السراج ، كلاهما عن قتيبة ونسب السراج في روايته الليث وشيخه كما ذكرته ، قال الترمذى بعد تحريجه : هذا حديث مرسل ، سعيد بن أبى هلال لم يدرك جابر بن عبد الله . قلت : وفائدة إيراد البخارى له رفع التوهم عمن يظن أن طريق سعيد بن ميناء موقوفة ، لأنه لم يصرح برفع ذلك إلى النبى صلى الله عليه وسلم فأبى بهذه الطريق لتصريحها ؛ ثم قال الترمذى وجاء من غير وجه عن النبى صلى الله عليه وسلم بإسناد أصح من هذا . قال وفى الباب عن ابن مسعود ، ثم ساقه بسنده إلى ابن مسعود وصححه ، وقد بينت ما فيه أيضاً بحمد الله تعالى . ووصف الترمذى له بأنه مرسل : يريد أنه منقطع بين سعيد وجابر ، وقد اعتضد هذا المنقطع بحديث ربيعة الجرشي عند الطبرانى فإنه بنحو سياقه وسنده جيد ، وسعيد بن أبى هلال غير سعيد بن ميناء الذى في السند الأول ، وكل منهما مدنى لكن ابن ميناء تابعى بخلاف ابن أبى هلال ، والجمع بينهما إما بتعدد المرتب وهو واضح أو بأنه منام واحد حفظ فيه بعض الرواة ما لم يحفظ غيره ، وتقدم طريق الجمع بين اقتصاره على جبريل وميكائيل

في حديث وذكره الملائكة بصيغة الجمع في الجانبين الدال على الكثرة في آخر ، وظاهر رواية سعيد بن أنس هلال أن الرؤيا كانت في بيت النبي صلى الله عليه وسلم لقوله « خرج علينا فقال إني رأيت في المنام » وفي حديث ابن مسعود أن ذلك كان بعد أن خرج إلى الجن فقرأ عليهم ، ثم أغشى عند الصبح فجاءوا إليه حينئذ ، ويجمع بأن الرؤيا كانت على ما وصف ابن مسعود ، فلما رجع إلى منزله خرج على أصحابه فقصها ، وما عدا ذلك فليس بينهما منافاة إذ وصف الملائكة برجال حسان ، يشير إلى أنهم تشكلوا بصورة الرجال ، وقد أخرج أحمد والبخاري والطبراني من طريق علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس نحو أول حديث سعيد بن أنس هلال لكن لم يسم الملكين ، وساق المثل على غير سياق من تقدم قال : إن مثل هذا ومثل أمته ، كمثله قوم سفر انتهوا إلى رأس مفازة فلم يكن معهم من الزاد ما يقطعون به المفازة ولا ما يرجعون به ، فبينما هم كذلك إذ أتاهم رجل فقال رأيتم إن وردت بكم رياضاً معشبة وحياضاً رواء ، أتبعوني ؟ قالوا : نعم ؛ فانطلق بهم فأوردهم ، فأكلوا وشربوا وسمنوا ، فقال لهم إن بين أيديكم رياضاً هي أعشب من هذه ، وحياضاً أروى من هذه فاتبعوني ، فقالت طائفة صدق والله لتتبعنه ، وقالت طائفة قد رضينا بهذا نقيم عليه « وهذا إن كان محفوظاً قوى الحمل على التعدد إما للمنام وإما لضرب المثل ، ولكن علي بن زيد ضعيف من قبل حفظه . قال ابن العربي في حديث ابن مسعود : إن المقصود « المأدبة » وهو ما يؤكل ويشرب فيه رد على الصوفية الذين يقولون لا مطلوب في الجنة إلا الوصال ، والحق أن لا وصال لنا إلا بانقضاء الشهوات الجثمانية والنفسانية والمحسوسة والمعقولة وجماع ذلك كله في الجنة انتهى ، وليس ما ادعاه من الرد بواضح ، قال وفيه من أجاب الدعوة أكرم ومن لم يجبها أهين ، وهو خلاف قولهم من دعوانه فلم يجيبنا فله الفضل علينا فإن أجابنا فلنا الفضل عليه . فإنه مقبول في النظر ، وأما حكم العبد مع المولى فهو كما تضمنه هذا الحديث .

الحديث الثامن : قوله ( سفيان ) هو الثوري « وإبراهيم » هو النخعي « وهمام » هو ابن الحارث ، ورجال السند كلهم كوفيون

قوله ( يا معشر القراء ) بضم القاف وتشديد الراء مهموز جمع قارئ ، والمراد بهم العلماء بالقرآن والسنة العباد ، وسيأتي إيضاحه في الحديث الحادى عشر .

قوله ( استقيموا ) أى اسلكوا طريق الاستقامة وهى كناية عن التمسك بأمر الله تعالى فعلاً وتركاً ، وقوله فيه « سبقتم » هو بفتح أوله كما جزم به ابن التين وحكى غيره ضمه ، والأول المعتمد زاد محمد بن يحيى الذهلى عن أنس بن مالك عن شيخ البخارى فيه « فإن استقمتم فقد سبقتم » أخرجه أبو نعيم في المستخرج وقوله « سبقا بعيداً » أى ظاهراً ووصفه بالبعد لأنه غاية شأو السابقين ، والمراد أنه خاطب بذلك من أدرك أوائل الإسلام فإذا تمسك بالكتاب والسنة سبق إلى كل خير ، لأن من جاء بعده إن عمل بعمله لم يصل إلى ما وصل إليه من سبقه إلى الإسلام ، وإلا فهو أبعد منه حساً وحكماً .

قوله ( فإن أخذتم ميمناً وشمالاً ) أى خالفتم الأمر المذكور ، وكلام حذيفة منتزع من قوله تعالى ﴿ وَأَنْ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ والذي له حكم الرفع من حديث حذيفة هذا الإشارة إلى فضل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين مضوا على الاستقامة فاستشهدوا بين يدي النبى صلى الله عليه وسلم أو عاشوا بعده على طريقته فاستشهدوا أو ماتوا على فرسهم .

الحديث التاسع : حديث أنس بن مالك في « النذير العريان » وقد تقدم شرحه مستوفى في باب الانتهاء عن

المعاصي من « كتاب الرقاق » و « بريد » بموحدة وراء مصغر هو ابن عبد الله بن أبي بردة و « أبو بردة » شيخه هو جده وهو ابن أبي موسى الأشعري .

الحديث العاشر : حديث أبي هريرة في قصة أبي بكر في قتال أهل الردة وقد تقدمت الإشارة إليه قريباً .

**قوله ( في آخره قال ابن بكير )** يعني يحيى بن عبد الله بن بكير المصري ( وعبد الله ) يعني كاتب الليث وهو أبو صالح الخ ، ومراده أن قتيبة حدثه عن الليث بالسند المذكور فيه بلفظ « لو منعوني كذا » ووقع هنا في رواية الكشميهني « كذا وكذا » وحدثه به يحيى وعبد الله عن الليث بالسند المذكور بلفظ « عناقاً » وقوله « وهو أصح » أي من رواية من روى « عقالا » كما تقدمت الإشارة إليه في « كتاب الزكاة » أو أبهمه كالذي وقع هنا .

الحديث الحادي عشر . **قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أبي أويس كما جزم به المزني واسم « أبي أويس » عبد الله المدني الأصبحي ، و « ابن وهب » هو عبد الله المصري و « يونس » هو ابن يزيد الأيلي .

**قوله ( قدم عينة )** بتحتانية ونون مصغراً ( ابن حصن ) بكسر الحاء وسكون الصاد المهملتين ثم نون ( ابن حذيفة بن بدر ) يعني الفزاري مملود في الصحابة ، وكان في الجاهلية موصوفاً بالشجاعة والجهل والجفاء ، وله ذكر في « المغازي » ثم أسلم في الفتح وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم حيناً فأعطاه مع المؤلفات وإياه عنى العباس بن مرداس السلمي بقوله :

أتجعل نهبي ونهب العبد يد بين عينة والأقرع

وله ذكر مع الأقرع بن حابس سيأتى قريباً في « باب ما يكره من التعمق » وله قصة مع أبي بكر وعمر حين سأل أبا بكر أن يعطيه أرضاً يقطعها إياها فمنعه عمر ، وقد ذكره البخاري في « التاريخ الصغير » وسماه النبي صلى الله عليه وسلم « الأحمق المطاع » وكان عينة ممن وافق طليحة الأسدي لما ادعى النبوة ، فلما غلبهم المسلمون في قتال أهل الردة فر طليحة وأشر عينة ، فأتى به أبو بكر فاستتابه فتاب ، وكان قدومه إلى المدينة على عمر بعد أن استقام أمره وشهد الفتوح ، وفيه من جفاء الأعراب شيء .

**قوله ( علي ابن أخيه الحر )** بلفظ ضد العبد ، و « قيس » والد الحر لم أر له ذكراً في الصحابة ، وكأنه مات في الجاهلية ، والحر ذكره في الصحابة أبو علي بن السكن وابن شاهين ، وفي العتبية عن مالك قدم عينة ابن حصن المدينة ، فنزل على ابن أخ له أعمى فبات يصلي فلما أصبح غدا إلى المسجد فقال عينة كان ابن أخي عندي أربعين سنة لا يطيعني ، فما أسرع ما أطاع قريشاً ، وفي هذا إشعار بأن أباه مات في الجاهلية .

**قوله ( وكان من نفر الذين يدينهم عمر )** بين بعد ذلك السبب بقوله ( وكان القراء ) أي العلماء العباد ( أصحاب مجلس عمر ) فدل على أن الحر كان متصفاً بذلك ، وتقدم في آخر سورة الأعراف ضبط قوله « أو شابناً » وأنه بالوجهين ، وقوله « ومشاورته » بالشين المعجمة ويفتح الواو ويجوز كسرهما .

**قوله ( هل لك وجه عند هذا الأمير )** هذا من جملة جفاء عينة إذ كان من حقه أن ينعته بأمر المؤمنين ولكنه لا يعرف منازل الأكابر .

**قوله ( فتستأذن لي عليه )** أي في خلوة ، وإلا فعمر كان لا يحتجب إلا وقت خلوته وراحته ، ومن ثم قال له سأستأذن لك عليه ، أي حتى تجتمع به وحداك .

**قوله ( قال ابن عباس فاستأذن لعينة )** أى الحر ، وهو موصول بالإسناد المذكور .

**قوله ( فلما دخل قال يا ابن الخطاب )** فى رواية شعيب عن الزهرى الماضية فى آخر تفسير الأعراف ، فقال : هى بكسر ثم سكون وفى بعضها « هيه » بكسر الهاءين بينهما تحتانية ساكنة ، قال النووى بعد أن ضبطها هكذا هى كلمة تقال فى الاستزادة ويقال بالهمزة بدل الهاء الأولى ، وسبق إلى ذلك قاسم بن ثابت فى « الدلائل » كما نقله صاحب المشارق فقال فى قول ابن الزبير أيها قوله « إيه » بهمز مكسور مع التنوين كلمة استزادة من حديث لا يعرف ، وتقول « إيهنا » بالنصب أى كف ، قال وقال يعقوب يعنى ابن السكيت تقول لمن استزدته ، من عمل أو حديث « إيه » فإن وصلت نونت فقلت « إيه حدثنا » وحكاها كذا فى النهاية وزاد فإذا قلت « إيهنا » بالنصب فهو أمر بالسكوت ، وقال الليث قد تكون كلمة استزادة وقد تكون كلمة زجر كما يقال : إيه عنا أى كف ، وقال الكرماني : هيه هنا بكسر الهاء الأولى ، وفى بعض النسخ همزة بدلها وهو من أسماء الأفعال ، تقال لمن تستزيده ، كذا قال ولم يضبط الهاء الثانية ، ثم قال وفى بعض النسخ هى بحذف الهاء الثانية والمعنى واحد ، أو هو ضمير لمخدوف أى هى داهية أو القصة هذه انتهى ، واقتصر شيخنا ابن الملقن فى شرحه على قوله « هى يا ابن الخطاب » بمعنى التهديد له ووقع فى تنقيح الزركشى فقال « هى يا ابن الخطاب » بكسر الهاء وآخره همزة مفتوحة ، تقول للرجل إذا استزدته « هيه وإيه » انتهى ، وقوله وآخره همزة مفتوحة لا وجه له ولعله من الناسخ أو سقط من كلامه شئ ، والذي يقتضيه السياق أنه أراد بهذه الكلمة الزجر وطلب الكف لا الزيادة ، وقد تقدم شئ من الكلام على هذه الكلمة فى مناقب عمر وقوله « يا ابن الخطاب » هذا أيضا من جفائه حيث خاطبه بهذه المخاطبة وقوله « والله ما تعطينا الجزل » بفتح الجيم وسكون الزاى بعدها لام أى الكثير ، وأصل الجزل ما عظم من الخطب .

**قوله ( ولا تحكم )** فى رواية غير الكشميهنى « وما » بالميم بدل اللام .

**قوله ( حتى هم بأن يقع به )** أى يضربه ، وفى رواية شعيب عن الزهرى فى التفسير « حتى هم به » وفى رواية فيه « حتى هم أن يوقع به » .

**قوله ( فقال الحر يا أمير المؤمنين )** فى رواية شعيب المذكورة « فقال له الحر » وفى رواية الإسماعيلي من طريق بشر بن شعيب عن أبيه عن الزهرى « فقال الحر بن قيس . قلت : يا أمير المؤمنين » وهذا يقتضى أن يكون من رواية ابن عباس عن الحر ، وأنه ما حضر القصة بل حملها عن صاحبها وهو الحر ، وعلى هذا فينبغى أن يترجم للحر فى رجال البخارى ولم أر من فعله .

**قوله ( إن الله قال لنبيه )** فذكر الآية ثم قال : وإن سدا من الجاهلين ، أى فأعرض عنه .

**قوله ( فو الله ما جاوزها )** هو كلام ابن عباس فيما أظن وجزم شيخنا ابن الملقن بأنه كلام الحر وهو محتمل ويؤيده رواية الإسماعيلي المشار إليها ، ومعنى « ما جاوزها » ما عمل بغير ما دلت عليه بل عمل بمقتضاها ولذلك قال « وكان وقافاً عند كتاب الله » أى يعمل بما فيه ولا يتجاوزه ، وفى هذا تقوية لما ذهب إليه الأكثر أن هذه الآية محكمة ، قال الطبرى بعد أن أورد أقوال السلف فى ذلك وأن منهم من ذهب إلى أنها منسوخة بآية القتال ، والأولى بالصواب أنها غير منسوخة لأن الله أتبع ذلك تعليمه نبيه محاجة المشركين ولا دلالة على النسخ ، فكأنها نزلت لتعريف النبى صلى الله عليه وسلم عشرة من لم يؤمر بقتاله من المشركين أو أريد به تعليم المسلمين ، وأمرهم بأخذ

العفو من أخلاقهم فيكون تعليماً من الله لخلقهم صفة عشرة بعضهم بعضاً فيما ليس بواجب ، فأما الواجب فلا بد من عمله فعلاً أو تركاً انتهى ملخصاً . وقال الراغب « خذ العفو » معناه خذ ما سهل تناوله ، وقيل تعاط العفو مع الناس ، والمعنى خذ ما عفى لك من أفعال الناس وأخلاقهم وسهل من غير كلفة ولا تطلب منهم الجهد وما يشق عليهم حتى ينفروا ، وهو كحديث « يسروا ولا تعسروا » ومنه قول الشاعر :

خذني العفو مني تستديمي مودتي ولا تنطقي في سؤاتي حين أغضب

وأخرج ابن مردويه من حديث جابر وأحمد من حديث عقبة بن عامر لما نزلت هذه الآية « سأل النبي صلى الله عليه وسلم جبريل فقال يا محمد إن ربك يأمرك أن تصل من قطعك وتعطي من حرمك وتعفو عمن ظلمك فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ألا أدلكم على أشرف أخلاق الدنيا والآخرة ؟ قالوا : وما ذاك ، فذكره قال الطيبي : ما ملخصه أمر الله نبيه في هذه الآية بمكارم الأخلاق فأمر أمته بنحو ما أمره الله به ، ومحصلهما الأمر بحسن المعاشرة مع الناس وبذل الجهد في الإحسان إليهم والمداواة معهم والإغضاء عنهم وبالله التوفيق . وقد تقدم الكلام على معنى العرف بالمأمور به في الآية مستوفى في التفسير .

الحديث الثاني عشر : قوله ( حين نحسفت الشمس ) في رواية المستملى « كسفت » وقوله « فأجبناه » في رواية الكشميهني « فأجبنا وآمنا » أي فأجبنا محمداً وآمنا بما جاء به ، وقد تقدم شرح حديث أسماء بنت أبي بكر هذا مستوفى في صلاة الكسوف .

الحديث الثالث عشر : قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس كما جزم به الحافظ أبو إسماعيل الهروي ، وذكر في كتابه ذم الكلام أنه تفرد به عن مالك ، وتابعه على روايته عن مالك عبد الله بن وهب كذا قال ، وقد ذكر الدارقطني معهما إسحاق بن محمد الفروي وعبد العزيز الأويسى وهما من شيوخ البخاري ، وأخرجه في غرائب مالك التي ليست في الموطأ من طرق هؤلاء الأربعة ومن طريق أبي قررة موسى بن طارق ، ومن طريق الوليد ابن مسلم ، ومن طريق محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ، ثلاثتهم عن مالك أيضاً فكملوا سبعة ، ولم يخرج البخاري هذا الحديث إلا في هذا الموضع من رواية مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، وأخرجه مسلم من رواية المغيرة بن عبد الرحمن ، وسفيان وأبو عوانة من رواية ورقاء ثلاثتهم عن أبي الزناد ومسلم من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، ومن رواية همام بن منبه ، ومن رواية أبي صالح ، ومن رواية محمد بن زياد ، وأخرجه الترمذي من رواية أبي صالح كلهم عن أبي هريرة وسأذكر ما في روايتهم من فائدة زائدة .

قوله ( دعوني ) في رواية مسلم « ذروني » وهي بمعنى دعوني وذكر مسلم سبب هذا الحديث من رواية محمد ابن زياد فقال عن أبي هريرة « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً ، فقال رسول الله : لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ، ثم قال ذروني ما تركتكم » الحايث وأخرجه الدارقطني مختصراً وزاد فيه فنزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤم ﴾ وله شاهد عن ابن عباس عند الطبري في التفسير ، وفيه « لو قلت نعم ، لوجبت ولو وجبت لما استطعتم فاتركوني ما تركتكم » الحديث وفيه فأنزل الله ﴿ يا أيها الذين آمنوا



لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم ﴿ الآية وسيأتى بسط القول فيما يتعلق بالسؤال في الباب الذى يليه إن شاء الله تعالى .

**قوله ( ما تركتكم )** أى مدة تركى إياكم بغير أمر بشيء ولا نهى عن شيء ، وإنما غاير بين اللفظين لأنهم أماتوا الفعل الماضى واسم الفاعل منهما واسم مفعولهما وأثبتوا الفعل المضارع وهو « يدر » وفعل الأمر وهو « ذر » ومثله دع ويدع ولكن سمع ودع كما قرئ به فى الشاذ فى قوله تعالى ﴿ ما ودعك ربك وما قلى ﴾ قرأ بذلك إبراهيم ابن أبى عبله وطائفة ، وقال الشاعر :

ونحن ودعنا آل عمرو بن عامر فرائس أطراف المثقفة السمر

ويحتمل أن يكون ذكر ذلك على سبيل التفنن فى العبارة ، وإلا لقال اتركونى ، والمراد بهذا الأمر ترك السؤال عن شيء لم يقع خشية أن ينزل به وجوبه أو تحريمه ، وعن كثرة السؤال لما فيه غالباً من التعنت ، وخشية أن تقع الإجابة بأمر يستثقل ، فقد يؤدى لترك الامتثال فتقع المخالفة ، قال ابن فرج معنى قوله « ذرونى ما تركتكم » لا تكثروا من الاستفصال عن المواضع التى تكون مفيدة لوجه ما ظهر ولو كانت صالحة لغيره ، كما أن قوله « حجوا » وإن كان صالحاً للتكرار فينبغى أن يكتفى بما يصدق عليه اللفظ وهو المرة فإن الأصل عدم الزيادة ، ولا تكثروا التنقيب عن ذلك لأنه قد يفضى إلى مثل ما وقع لبنى إسرائيل ، إذ أمروا أن يذبحوا البقرة فلو ذبحوا أى بقرة كانت لا تمثّلوا ولكنهم شددوا فشدد عليهم ، وبهذا تظهر مناسبة قوله « فإنما هلك من كان قبلكم » إلى آخره بقوله « ذرونى ما تركتكم » وقد أخرج البزار وابن أبى حاتم فى تفسيره من طريق أبى رافع عن أبى هريرة مرفوعاً « لو اعترض بنو إسرائيل أدنى بقرة فذبحوها لكفتهم ، ولكن شددوا فشدد الله عليهم » وفى السند عباد ابن منصور وحديثه من قبيل الحسن وأورده الطبرى عن ابن عباس موقوفاً وعن أبى العالية مقطوعاً ، واستدل به على أن لا حكم قبل ورود الشرع وأن الأصل فى الأشياء عدم الوجوب .

**قوله ( فإنما أهلك )** بفتحات وقال بعد ذلك سؤالهم بالرفع على أنه فاعل أهلك ، وفى رواية غير الكشميين « أهلك » بضم أوله وكسر اللام وقال بعد ذلك « بسؤالهم » أى بسبب سؤالهم ، وقوله « واختلافهم » بالرفع وبالجر على الوجهين ، ووقع فى رواية همام عند أحمد بلفظ « فإنما هلك » وفيه بسؤالهم ويتعين الجر فى « واختلافهم » وفى رواية الزهرى « فإنما هلك » وفيه « سؤالهم » ويتعين الرفع فى « واختلافهم » وأما قول النووى فى « أربعينه » واختلافهم برفع الفاء لا بكسرها فإنه باعتبار الرواية التى ذكرها وهى التى من طريق الزهرى .

**قوله ( فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه )** فى رواية محمد بن زياد « فانتهاوا عنه » هكذا رأيت هذا الأمر على تلك المقدمة والمناسبة فيه ظاهرة ، ووقع فى أول رواية الزهرى المشار إليها « ما نهيتكم عنه فاجتنبوه » فاقصر عليها النووى فى الأربعين ، وعزا الحديث للبخارى ومسلم ، فتشاغل بعض شراح الأربعين بمناسبة تقديم النهى على ما عداه ولم يعلم أن ذلك من تصرف الرواة ، وأن اللفظ الذى أورده البخارى هنا أرجح من حيث الصناعة الحديثية لأنهما اتفقا على إخراج طريق أبى الزناد دون طريق الزهرى وإن كان سند الزهرى مما عد فى أصح الأسانيد ، فإن سند أبى الزناد أيضاً مما عد فيها فاستويا ، وزادت رواية أبى الزناد اتفاق الشيخين ، وظن القاضى تاج الدين فى شرح المختصر أن الشيخين اتفقا على هذا اللفظ ، فقال : بعد قول ابن الحاجب الندب أى احتج من قال إن الأمر للندب بقوله « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فقال الشارح : رواه البخارى ومسلم ولفظهما « وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم » وهذا إنما هو لفظ مسلم وحده ولكنه اغتر بما ساقه النووى فى الأربعين ،

ثم إن هذا النهى عام في جميع المناهى ، ويستثنى من ذلك ما يكره المكلف على فعله كشرب الخمر وهذا على رأى الجمهور ، وخالف قوم فتمسكوا بالعموم فقالوا : الإكراه على ارتكاب المعصية لا يبيحها ، والصحيح عدم المؤاخذه إذا وجدت صورة الإكراه المعتبرة ، واستثنى بعض الشافعية من ذلك الزنا ، فقال : لا يتصور الإكراه عليه وكأنه أراد التماضى فيه ، وإلا فلا مانع أن يتعظ الرجل بغير سبب فيكره على الإيلاج حينئذ فيولج في الأجنبية ، فإن مثل ذلك ليس بمحال ، ولو فعله مختاراً لكان زانياً فتصور الإكراه على الزنا ، واستدل به من قال لا يجوز التداوى بشيء محرم كالخمر ، ولا دفع العطش به ، ولا إساعة لقمة من غص به ؛ والصحيح عند الشافعية جواز الثالث حفظاً للنفس فصار كأكل الميتة لمن اضطر ، بخلاف التداوى فإنه ثبت النهى عنه نصاً ، ففى مسلم عن وائل رفعه أنه ليس بدواء ولكنه داء ، ولأبى داود عن أبى الدرداء رفعه « ولا تداؤوا بحرام » وله عن أم سلمة مرفوعاً إن الله لم يجعل شفاء أمتى فيما حرم عليها ، وأما العطش فإنه لا ينقطع بشرها ولأنه في معنى التداوى والله أعلم ، والتحقيق أن الأمر باجتناب المنهى على عمومته مالم يعارضه إذن في ارتكاب منهى كأكل الميتة للمضطر ، وقال الفاكهاني لا يتصور امتثال اجتناب المنهى حتى يترك جميعه ، فلو اجتنب بعضه لم يعد ممثلاً بخلاف الأمر — يعنى المطلق — فإن من أتى بأقل ما يصدق عليه الاسم كان ممثلاً انتهى ملخصاً . وقد أجاب هنا ابن فرج بأن النهى يقتضى الأمر فلا يكون ممثلاً لمقتضى النهى حتى لا يفعل واحداً من آحاد ما يتناوله النهى بخلاف الأمر فإنه على عكسه ومن نشأ الخلاف ، هل الأمر بالشئ نهى عن ضده ، وبأن النهى عن الشئ أمر بوضه .

**قوله ( وإذا أمرتكم بشيء )** في رواية مسلم « بأمر » ، ( فأتوا منه ما استطعتم ) أى افعلوا قدر استطاعتكم ، ووقع في رواية الزهري « وما أمرتكم به » وفي رواية همام المشار إليها « وإذا أمرتكم بالأمر فائتمروا ما استطعتم » وفي رواية محمد بن زياد « فافعلوا » قال النووي هذا من جوامع الكلم وقواعد الإسلام ، ويدخل فيه كثير من الأحكام كالصلاة لمن عجز عن ركن منها أو شرط فيأتى بالمقدور ، وكذا الوضوء ، وستر العورة ، وحفظ بعض الفاتحة ، وإخراج بعض زكاة الفطر لمن لم يقدر على الكل ، والإمساك في رمضان لمن أفطر بالعذر ثم قدر في أثناء النهار إلى غير ذلك من المسائل التى يطول شرحها ، وقال غيره فيه أن من عجز عن بعض الأمور لا يسقط عنه المقدور ، وعبر عنه بعض الفقهاء بأن الميسور لا يسقط بالمعسور ، كما لا يسقط ما قدر عليه من أركان الصلاة بالعجز عن غيره ، وتصح توبة الأعمى عن النظر المحرم ، والمجبوب عن الزنا ، لأن الأعمى والمجبوب قادران على الندم فلا يسقط عنهما بعجزهما عن العزم على عدم العود ، إذ لا يتصور منهما العود عادة فلا معنى للعزم على عدمه ، واستدل به على أن من أمر بشيء فعجز عن بعضه ففعل المقدور أنه يسقط عنه ما عجز عنه ، وبذلك استدلل المزني على أن « ما وجب أدائه لا يجب قضاؤه » ومن ثم كان الصحيح أن القضاء بأمر جديد ، واستدل بهذا الحديث على أن اعتناء الشرع بالمنهيات فوق اعتنائه بالمأمورات ، لأنه أطلق الاجتناب في المنهيات ولو مع المشقة في الترك ، وقيد في المأمورات بقدر الطاقة ، وهذا منقول عن الإمام أحمد فإن قيل إن الاستطاعة معتبرة في النهى أيضاً إذ ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ فجوابه أن الاستطاعة تطلق باعتبارين ، كذا قيل والذي يظهر أن التقييد في الأمر بالاستطاعة لا يدل على المدعى من الاعتناء به ؛ بل هو من جهة الكف إذ كل أحد قادر على الكف لولا داعية الشهوة مثلاً ، فلا يتصور عدم الاستطاعة عن الكف بل كل مكلف قادر على الترك ، بخلاف الفعل فإن العجز عن تعاطيه محسوس ، فمن ثم قيد في الأمر بحسب الاستطاعة دون النهى ، وعبر

الطوفى في هذا الموضع بأن ترك النهى عنه عبارة عن استصحاب حال عدمه أو الاستمرار على عدمه ، وفعل المأمور به عبارة عن إخراجه من العدم إلى الوجود ، وقد نوزع بأن القدرة على استصحاب عدم النهى عنه قد تختلف ، واستدل له بجواز أكل المضطر الميتة ، وأجيب بأن النهى في هذا عارضه الإذن بالتناول في تلك الحالة . وقال ابن فرج في « شرح الأربعين » قوله « فاجتنبوه » هو على إطلاقه حتى يوجد ما يبيحه ، كأكل الميتة عند الضرورة وشرب الخمر عند الإكراه ، والأصل في ذلك جواز التلفظ بكلمة الكفر إذا كان القلب مطمئناً بالإيمان كما نطق به القرآن انتهى . والتحقيق أن المكلف في ذلك كله ليس منهياً في تلك الحال ، وأجاب الماوردى بأن الكف عن المعاصى ترك وهو سهل ، وعمل الطاعة فعل وهو يشق ، فلذلك لم يبح ارتكاب المعصية ولو مع العذر لأنه ترك ، والترك لا يعجز المعذور عنه ؛ وأباح ترك العمل بالعذر لأن العمل قد يعجز المعذور عنه ، وادعى بعضهم أن قوله تعالى ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ يتناول امثال المأمور واجتناب النهى وقد قيد بالاستطاعة واستويا ، فحيث يكون الحكمة في تقييد الحديث بالاستطاعة في جانب الأمر دون النهى أن العجز يكثر تصوره في الأمر بخلاف النهى فإن تصور العجز فيه محصور في الاضطرار ، وزعم بعضهم أن قوله تعالى ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ نسخ بقوله تعالى ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ نسخ بقوله تعالى ﴿ فاتقوا الله حق تقاته ﴾ والصحيح أن لا نسخ بل المراد بحق تقاته امثال أمره واجتناب نهيه مع القدرة لا مع العجز ، واستدل به على أن المكروه يجب اجتنابه لعموم الأمر باجتناب النهى عنه فشمل الواجب والمندوب ، وأجيب بأن قوله « فاجتنبوه » يعمل به في الإيجاب والندب بالاعتبارين ، ويحىء مثل هذا السؤال وجوابه في الجانب الآخر وهو الأمر ، وقال الفاكهاني النهى يكون تارة مع المانع من النقيض وهو المحرم ، وتارة لا معه وهو المكروه ، وظاهر الحديث يتناولهما واستدل به على أن المباح ليس مأموراً به ، لأن التأكيد في الفعل إنما يناسب الواجب والمندوب ، وكذا عكسه ، وأجيب بأن من قال المباح مأمور به لم يرد الأمر بمعنى الطلب وإنما أراد بالمعنى الأعم وهو الإذن ، واستدل به على أن الأمر لا يقتضى التكرار ولا عدمه ، وقيل يقتضيه وقيل يتوقف فيما زاد على مرة ؛ وحديث الباب قد يتمسك به لذلك لما في سببه أن السائل قال في الحج أكل عام ؟ فلو كان مطلقه يقتضى التكرار أو عدمه لم يحسن السؤال ولا العناية بالجواب ، وقد يقال إنما سأل استظهاراً واحتياطاً ، وقال المازرى يحتمل أن يقال إن التكرار إنما احتمل من جهة أن الحج في اللغة قصد فيه تكرار فاحتمل عند السائل التكرار من جهة اللغة لا من صيغة الأمر ، وقد تمسك به من قال بإيجاب العمرة لأن الأمر بالحج إذا كان معناه تكرار قصد البيت بحكم اللغة والاشتقاق ، وقد ثبت في الإجماع أن الحج لا يجب إلا مرة فيكون العود إليه مرة أخرى دالاً على وجوب العمرة ، واستدل به على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجتهد في الأحكام لقوله « ولو قلت نعم لوجبت » وأجاب من منع باحتمال أن يكون أوحى إليه ذلك في الحال ، واستدل به على أن جميع الأشياء على الإباحة حتى يثبت المنع من قبل الشارع ، واستدل به على النهى عن كثرة المسائل والتعمق في ذلك ، قال البغوى في « شرح السنة » المسائل على وجهين أحدهما : ما كان على وجه التعليم لما يحتاج إليه من أمر الدين فهو جائز بل مأمور به لقوله تعالى ﴿ فاسألوا أهل الذكر ﴾ الآية ، وعلى ذلك تنزل أسئلة الصحابة عن الأنفال والكلالة وغيرهما ، ثانيهما : ما كان على وجه التعنت والتكلف وهو المراد في هذا الحديث والله أعلم ، ويؤيده ورود الزجر في الحديث عن ذلك وذم السلف ، فعند أحمد من حديث معاوية « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الأغلوطات » قال الأوزاعى هي شداد المسائل ، وقال الأوزاعى أيضاً « إن الله إذا أراد أن يحرم عبده بركة العلم ألقى على لسانه المغاليط ، فلقد رأيتهم أقل الناس علماً » وقال ابن وهب سمعت مالكا يقول « المرء في العلم

يذهب بنور العلم من قلب الرجل » وقال ابن العري « كان النهي عن السؤال في العهد النبوي خشية أن ينزل ما يشق عليهم ، فأما بعد فقد أمن ذلك لكن أكثر النقل عن السلف بكراهة الكلام في المسائل التي لم تقع » قال « وإنه لمكروه إن لم يكن حراماً إلا للعلماء فإنهم فرعوا ومهدوا فنفع الله من بعدهم بذلك ، ولا سيما مع ذهاب العلماء ودروس العلم » انتهى ملخصاً . وينبغي أن يكون محل الكراهة للعالم إذا شغله ذلك عما هو أعم منه ، وكان ينبغي تلخيص ما يكثر وقوعه مجرداً عما يندر ، ولا سيما في المختصرات ليسهل تناوله والله المستعان . وفي الحديث إشارة إلى الاشتغال بالأهم المحتاج إليه عاجلاً عما لا يحتاج إليه في الحال فكأنه قال : عليكم بفعل الأوامر واجتناب النواهي فاجعلوا اشتغالكم بها عوضاً عن الاشتغال بالسؤال عما لم يقع . فينبغي للمسلم أن يبحث عما جاء عن الله ورسوله ثم يجتهد في تفهم ذلك والوقوف على المراد به . ثم يتشغل بالعمل به فإن كان من العلميات يتشغل بتصديقه واعتقاده حقيقته ، وإن كان من العمليات بذل وسعه في القيام به فعلاً وتركاً ، فإن وجد وقتاً زائداً على ذلك فلا بأس بأن يصرفه في الاشتغال بتعرف حكم ما سيقع على قصد العمل به أن لو وقع ، فأما إن كانت المهمة مصروفة عند سماع الأمر والنهي إلى فرض أمور قد تقع وقد لا تقع مع الإعراض عن القيام بمقتضى ما سمع فإن هذا مما يدخل في النهي ، فالتفقه في الدين إنما يحمّد إذا كان للعمل لا للمراء والجدال . وسيأتى بسط ذلك قريباً إن شاء الله تعالى

### باب مَا يُكْرَهُ مِنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ ، وَتَكَلُّفِ مَا لَا يَعْنِيهِ

وَقَوْلِهِ : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ ﴾

[٧٢٨٩] ٧٠٢١- نا عبد الله بن يزيد المقرئ قال نا سعيد قال نا عقيّل عن ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن النبي صلى الله عليه قال : « إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته » .

[٧٢٩٠] ٧٠٢٢- نا إسحاق قال نا عفان قال نا وهيب قال نا موسى بن عقبة قال سمعت أبا النضر يحدث عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه اتخذ حجرة في المسجد من حصير فصلى رسول الله صلى الله عليه فيها ليالي حتى اجتمع إليه ناس ، ثم فقدوا صوته ليلة وظنوا أنه قد نام ، فجعل بعضهم يتنحج ليخرج إليهم فقال : « ما زال بكم الذي رأيتم من صنيعكم حتى خشيت أن يكتب عليكم ، ولو كتب عليكم ما قمتم به ، فصلوا أيها الناس في بيوتكم ، فإن أفضل صلاة المرء في بيته ، إلا الصلاة المكتوبة » .

[٧٢٩١] ٧٠٢٣- نا يوسف بن موسى قال نا أبو أسامة عن بريد بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري قال : سئل رسول الله صلى الله عليه عن أشياء كرهها ، فلما أكثروا عليه المسألة غضب وقال : « سلوني » فقام رجل فقال : يا رسول الله ، من أبي ؟ فقال : « أبوك حذافة » . ثم قام آخر فقال : يا رسول الله ، من أبي ؟ قال : « أبوك سالم مولى شيبه » . فلما رأى عمر ما بوجه رسول الله صلى الله عليه من الغضب قال : « إنا نتوب إلى الله » .

[٧٢٩٢] ٧٠٢٤- نا موسى قال نا أبو عوانة قال نا عبد الملك عن وراذ كاتب المغيرة بن شعبة قال : كتب معاوية

إلى المغيرة: اكتب إلي ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه، فقال: فكتب إليه: إِنَّ نبيَّ الله صلى الله عليه كان يقول في دُبرِ كل صلاة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير. اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد». وكتب إليه: أنه كان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال، وكان ينهى عن عقوق الأمهات، ووَادِ البنات، ومنع وهات.

[٧٢٩٣] ٧٠٢٥- نا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال: كنّا عند عمر فقال: نهينا عن التكلف.

[٧٢٩٤] ٧٠٢٦- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري... ح. وحدثني محمود قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري قال: أخبرني أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه خرج حين زاغت الشمس فصلى الظهر، فلما سلم قام على المنبر فذكر الساعة وذكر أن بين يديها أموراً عظيماً، ثم قال: «من أحب أن يسأل عن شيء فليسأل عنه، فوالله لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم به ما دمت في مقامي هذا». قال أنس: فأكثر الناس البكاء، وأكثر رسول الله صلى الله عليه أن يقول: «سلوني». قال أنس: فقام إليه رجل فقال: أين مدخلي يا رسول الله؟ قال: «النار». فقام عبد الله بن حذافة فقال: من أبي يا رسول الله؟ قال: «أبوك حذافة». قال: ثم أكثر أن يقول: «سلوني سلوني» قال: فبرك عمر على ركبتيه فقال: رضينا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً. قال: فسكت رسول الله صلى الله عليه حين قال عمر ذلك. ثم قال النبي صلى الله عليه: «والذي نفسي بيده، لقد عرضت علي الجنة والنار أنفاً في عرض هذا الحائط، وأنا أصلي، فلم أر كاليوم في الخير والشر».

[٧٢٩٥] ٧٠٢٧- نا محمد بن عبد الرحيم قال أنا روح بن عبادة قال نا شعبة قال أخبرني موسى بن أنس قال: سمعت أنس بن مالك قال: قال رجل: يا نبي الله، من أبي؟ قال: «أبوك فلان»، ونزلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ الآية.

[٧٢٩٦] ٧٠٢٨- نا الحسن بن الصباح قال نا شبابة قال نا ورقاء عن عبد الله بن عبد الرحمن قال: سمعت أنس بن مالك يقول قال رسول الله صلى الله عليه: «لن يبرح الناس يتساءلون هذا الله خالق كل شيء، فمن خلق الله؟».

[٧٢٩٧] ٧٠٢٩- نا محمد بن عبيد بن ميمون قال نا عيسى بن يونس عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال: كنت مع النبي صلى الله عليه في حرث بالمدينة وهو يتوكأ على عسيب، فمر بنفري من اليهود فقال بعضهم: سلوه عن الروح، وقال بعضهم: لا تسألوه لا يسمعكم ما تكرهون، فقاموا إليه فقالوا: يا أبا القاسم، حدثنا عن الروح، فقام ساعة ينظر، فعرفت أنه يوحى إليه، فتأخرت عنه حتى صعد الرحي، ثم قال: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾.

قوله (باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف مالا يعنيه، وقوله تعالى لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤم) كأنه يريد أن يستدل بالآية على المدعى من الكراهة وهو مصير منه إلى ترجيح بعض ما جاء في تفسيرها، وقد ذكرت الاختلاف في سبب نزولها في تفسير سورة المائدة، وترجيح ابن المنير أنه في كثرة المسائل

عما كان وعما لم يكن ، وصنيع البخارى يقتضيه ، والأحاديث التى ساقها فى الباب تؤيده ، وقد اشدت إنكار جماعة من الفقهاء ذلك ، منهم القاضى أبو بكر بن العرى فقال : اعتقد قوم من الغافلين منع السؤال عن النوازل إلى أن تقع تعلقاً بهذه الآية وليس كذلك لأنها مصرحة بأن المنهى عنه ما تقع المسئلة فى جوابه ، ومسائل النوازل ليست كذلك ، انتهى . وهو كما قال لأن ظاهرها اختصاص ذلك بزمان نزول الوحي ؛ ويؤيده حديث سعد الذى صدر به المصنف الباب « من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته ، فإن مثل ذلك قد أمن وقوعه » ويدخل فى معنى حديث سعد ما أخرجه البيزار وقال : سنده صالح وصححه الحاكم من حديث أبى الدرداء رفعه « ما أحل الله فى كتابه فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو ، فاقبلوا من الله عافيته ، فإن الله لم يكن ينسى شيئاً » ثم تلا هذه الآية ﴿ وما كان ربك نسياً ﴾ وأخرج الدارقطنى من حديث أبى ثعلبة رفعه « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها ، وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها » وله شاهد من حديث سلمان أخرجه الترمذى ، وآخر من حديث ابن عباس أخرجه أبو داود وقد أخرج مسلم وأصله فى البخارى كما تقدم فى « كتاب العلم » من طريق ثابت عن أنس قال : كنا نهيئ أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء ، وكان يعجبنا أن يجيء الرجل الغافل من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع ، فذكر الحديث ومضى فى قصة اللعان من حديث ابن عمر « فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها » ولمسلم عن النواس بن سمعان قال : أقمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة بالمدينة ما يمنعنى من الهجرة إلا المسألة ، كان أحدنا إذا هاجر لم يسأل النبى صلى الله عليه وسلم « ومراده أنه قدم وافداً فاستمر بتلك الصورة ليحصل المسائل خشية أن يخرج من صفة الوفد إلى استمرار الإقامة فيصير مهاجراً فيمتنع عليه السؤال ، وفيه إشارة إلى أن المخاطب بالنبى عن السؤال غير الأعراب وفوداً كانوا أو غيرهم ، وأخرج أحمد عن أبى أمامة قال : لما نزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ﴾ الآية ، كنا قد اتفقنا أن نسأله صلى الله عليه وسلم فأتينا أعرابياً فرشناه برداً وقلنا سل النبى صلى الله عليه وسلم ، ولأنى يعلى عن البراء إن كان لياتى على السنة أريد أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشيء فأتيت ، وإن كنا لتتمنى الأعراب — أى قلوبهم — ليسألوا فيسمعوهم أجوبة سؤالات الأعراب فيستفيدوها ، وأما ما ثبت فى الأحاديث من أسئلة الصحابة فيحتمل أن يكون قبل نزول الآية ، ويحتمل أن النبى فى الآية لا يتناول ما يحتاج إليه مما تقرر حكمه أو ما لهم بمعرفته حاجة راهنة ، كالسؤال عن الذبح بالقصب ، والسؤال عن وجوب طاعة الأمراء إذا أمروا بغير الطاعة ، والسؤال عن أحوال يوم القيامة وما قبلها من الملاحم والفتن ، والأسئلة التى فى القرآن كسؤالهم عن الكلاله والخمر والميسر والقتال فى الشهر الحرام واليتامى والمحيض والنساء والصيد وغير ذلك ، لكن الذين تعلقوا بالآية فى كراهية كثرة المسائل عما لم يقع ، أخذوه بطريق الإلحاق من جهة أن كثرة السؤال لما كانت سبباً للتكليف بما يشق فتحققا أن تجنب ، وقد عقد الإمام الدارمى فى أوائل مسنده لذلك باباً ، وأورد فيه عن جماعة من الصحابة والتابعين آثاراً كثيرة فى ذلك ، منها عن ابن عمر « لا تسألوا عما لم يكن ، فإنى سمعت عمر يلعن السائل عما لم يكن » وعن عمر « أخرج عليكم أن تسألوا عما لم يكن فإن لنا فيما كان شغلاً » وعن زيد ابن ثابت أنه كان إذا سئل عن الشيء يقول : كان هذا فإن قيل لا ، قال : دعوه حتى يكون ، وعن أبى ابن كعب وعن عمار نحو ذلك ، وأخرج أبو داود فى المراسيل من رواية يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة مرفوعاً ، ومن طريق طاوس عن معاذ رفعه « لا تعجلوا بالبليّة قبل نزولها ، فإنكم إن تفعلوا لم يزل فى المسلمين من إذا قال

سدّد أو وفق ، وإن عجلتم تشئت بكم السبل » وهما مرسلان يقوى بعض بعضاً ، ومن وجه ثالث عن أشياخ الزبير بن سعيد مرفوعاً « لا يزال في أمتي من إذا سئل سدّد وأرشد حتى يتساءلوا عما لم ينزل » الحديث نحوه قال بعض الأئمة والتحقيق في ذلك أن البحث عما لا يوجد فيه نص على قسمين ، أحدهما أن يبحث عن دخوله في دلالة النص على اختلاف وجوها فهذا مطلوب لا مكروه بل ربما كان فرضاً على من تعين عليه من المجتهدين ، ثانيهما : أن يدقق النظر في وجوه الفروق فيفرق بين متائلين بفرق ليس له أثر في الشرع مع وجود وصف الجمع أو بالعكس بأن يجمع بين متفرقين بوصف طردى مثلاً فهذا الذي ذمه السلف ، وعليه ينطبق حديث ابن مسعود رفعه « هلك المتنطعون » أخرجه مسلم فأروا أن فيه تضييع الزمان بما لا طائل تحته ، ومثله الإكثار من التفريع على مسألة لا أصل لها في الكتاب ولا السنة ولا الإجماع وهي نادرة الوقوع جداً ، فيصرف فيها زماناً كان صرفه في غيرها أولى ولا سيما إن لزم من ذلك إغفال التوسع في بيان ما يكثر وقوعه ، وأشد من ذلك في كثرة السؤال ، البحث عن أمور معيبة ورد الشرع بالإيمان بها مع ترك كيفيتها ، ومنها مالا يكون له شاهد في عالم الحس ، كالسؤال عن وقت الساعة وعن الروح وعن مدة هذه الأمة ، إلى أمثال ذلك مما لا يعرف إلا بالنقل الصرف . والكثير منه لم يثبت فيه شيء فيجب الإيمان به من غير بحث ، وأشد من ذلك ما يوقع كثرة البحث عنه في الشك والحيرة ، وسيأتي مثاله ذلك في حديث أبي هريرة رفعه « لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال هذا الله خلق الخلق فمن خلق الله » وهو ثامن أحاديث هذا الباب ، وقال بعض الشراح : مثال التنطع في السؤال حتى يفضى بالمسئول إلى الجواب بالمنع ، بعد أن يفتى بالإذن أن يسأل عن السلع التي توجد في الأسواق ، هل يكره شراؤها ممن هي في يده من قبل البحث عن مصيرها إليه أو لا ؟ فيجيبه بالجواز فإن عاد فقال أخشى أن يكون من نهب أو غصب ، ويكون ذلك الوقت قد وقع شيء من ذلك في الجملة فيحتاج أن يجيبه بالمنع ، ويقيد ذلك إن ثبت شيء من ذلك حرم ، وإن تردد كره أو كان خلاف الأولى ، ولو سكّت السائل عن هذا التنطع لم يزد المفتي على جوابه بالجواز ، وإذا تقرر ذلك فمن يسد باب المسائل حتى فاته معرفة كثير من الأحكام التي يكثر وقوعها فإنه يقل فهمه وعلمه ، ومن توسع في تفريع المسائل وتوليدها ولا سيما فيما يقل وقوعه أو ينذر ، ولا سيما إن كان الحامل على ذلك المباهاة والمغالبة ، فإنه يذم فعله وهو عين الذي كرهه السلف ومن أمعن في البحث عن معاني كتاب الله ، محافظاً على ما جاء في تفسيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه الذين شاهدوا التنزيل وحصل من الأحكام ما يستفاد من منطوقه ومفهومه ، وعن معاني السنة وما دلت عليه كذلك مقتصر على ما يصلح للحجة منها فإنه الذي يحمد وينتفع به ، وعلى ذلك يحمل عمل فقهاء الأمصار من التابعين فمن بعدهم حتى حدثت الطائفة الثانية فعارضتها الطائفة الأولى ، فكثرت بينهم المراء والجدال وتولدت البغضاء وتسموا خصوماً وهم من أهل دين واحد ، والواسط هو المعتدل من كل شيء ، وإلى ذلك يشير قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الماضي « فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم » فإن الاختلاف يجر إلى عدم الانقياد وهذا كله من حيث تقسيم المشتغلين بالعلم ، وأما العمل بما ورد في الكتاب والسنة والتشاغل به فقد وقع الكلام في أيهما أولى ، والإنصاف أن يقال كلما زاد على ما هو في حق المكلف فرض عين فالناس فيه على قسمين من وجد في نفسه قوة على الفهم والتحرير فتشاغله بذلك أولى من إعراضه عنه وتشاغله بالعبادة لما فيه من النفع المتعدى ، ومن وجد في نفسه قصوراً فإقباله على العبادة أولى لعسر اجتماع الأمرين ، فإن الأول لو ترك العلم لأوشك أن يضيع بعض الأحكام بإعراضه ، والثاني لو أقبل على العلم وترك العبادة فاته الأمران لعدم حصول الأول له وإعراضه به عن الثاني والله الموفق . ثم المذكور في الباب تسعة أحاديث :

بعضها يتعلق بكثرة المسائل ، وبعضها يتعلق بتكليف مالا يعنى المسائل ، وبعضها بسبب نزول الآية .

الحديث الأول وهو يتعلق بالقسم الثاني ، وكذا الحديث الثاني والخامس .

**قوله ( حدثنا سعيد )** هو ابن أبى أيوب كذا وقع من وجهين آخرين عند الإسماعيل ، و « أبى نعيم » وهو الخزاعى المصرى يكنى أباً يحيى ، واسم أبى أيوب مقلص بكسر الميم وسكون القاف وآخره مهملة كان سعيد ثقة ثبتاً ، وقال ابن يونس كان فقيهاً ، ونقل عن ابن وهب أنه قال فيه كان فهماً . قلت : وروايته عن عقيل وهو ابن خالد تدخل فى رواية الأقران فإنه من طبقته ، وقد أخرج مسلم هذا الحديث من رواية معمر ويونس وابن عيينة وإبراهيم بن سعد كلهم عن ابن شهاب ، وساقه على لفظ إبراهيم بن سعد ثم ابن عيينة .

**قوله ( عن أبيه )** فى رواية يونس أنه سمع سعداً .

**قوله ( إن أعظم المسلمين جرماً )** زاد فى رواية مسلم « إن أعظم المسلمين فى المسلمين جرماً » قال الطيبى فيه من المبالغة أنه جعله عظيماً ثم فسره بقوله « جرماً » ليدل على أنه نفسه جرم ، قال وقوله « فى المسلمين » أى فى حقهم .

**قوله ( عن شيء )** فى رواية سفيان « أمر » .

**قوله ( لم يحرم )** زاد مسلم على الناس وله فى رواية إبراهيم بن سعد ، لم يحرم على المسلمين ، وله فى رواية معمر « رجل سأل عن شيء ونقر عنه » وهو بفتح النون وتشديد القاف بعدها راء أى بالغ فى البحث عنه والاستقصاء .

**قوله ( فحرم )** بضم أوله وتشديد الراء ، وزاد مسلم « عليهم » وله من رواية سفيان « على الناس » وأخرج البزار من وجه آخر عن سعد بن أبى وقاص ، قال : كان الناس يتساءلون عن الشيء من الأمر فيسألون النبى صلى الله عليه وسلم وهو حلال فلا يزالون يسألونه عنه حتى يحرم عليهم ، قال ابن بطال : عن المهلب ظاهر الحديث يتمسك به القدريّة فى أن الله يفعل شيئاً من أجل شيء وليس كذلك ، بل هو على كل شيء قدير ؛ فهو فاعل السبب والمسبب كل ذلك بتقديره ، ولكن الحديث محمول على التحذير مما ذكر ، فعظم جرم من فعل ذلك لكثرة الكارهيّن لفعله وقال غيره أهل السنة لا ينكرون إمكان التعليل وإنما ينكرون وجوبه ، فلا يمتنع أن يكون المقدر الشيء الفلانى تتعلق به الحرمة إن سئل عنه فقد سبق القضاء بذلك لا أن السؤال علة للتحريم ، وقال ابن التين : قيل الجرم اللاحق به إلحاق المسلمين المضرة لسؤاله وهى منعهم التصرف فيما كان حلالاً قبل مسألته ، وقال عياض المراد بالجرم هنا الحدث على المسلمين لا الذى هو بمعنى الإثم المعاقب عليه ، لأن السؤال كان مباحاً ، ولهذا قال : سلوفى ، وتعقبه النووى فقال هذا الجواب ضعيف بل باطل ، والصواب الذى قاله الخطاىى والتيمى وغيرهما أن المراد بالجرم الإثم والذنب وحملوه على من سأل تكلفاً وتعتاً فيما لا حاجة له به إليه ، وسبب تخصيصه ثبوت الأمر بالسؤال عما يحتاج إليه لقوله تعالى ﴿ فاسألوا أهل الذكر ﴾ فمن سأل عن نازلة وقعت له لضرورته إليها فهو معذور فلا إثم عليه ولا عتب ، فكل من الأمر بالسؤال والزجر عنه مخصوص بجهة غير الأخرى ، قال : ويؤخذ منه أن من عمل شيئاً أضر به غيره كان آثماً ، وسبب منه الكرماتى سؤالاً وجواباً ، فقال : السؤال ليس بجريمة ، ولكن كانت فليس بكبيرة ، ولكن كانت فليس بأكبر الكبائر . وجوابه أن السؤال عن الشيء بحيث يصير سبباً لتحريم شيء مباح هو أعظم



الجرم ، لأنه صار سبباً لتضييق الأمر على جميع المكلفين ، فالقتل مثلاً كبيرة ، ولكن مضرته راجعة إلى المقتول وحده ، أو إلى من هو منه بسبيل ، بخلاف صورة المسألة فضررها عام للجميع ، وتلقى هذا الأخير من الطيبي استدلالاً وتمثيلاً ، وينبغي أن يضاف إليه أن السؤال المذكور إنما صار كذلك بعد ثبوت النهي عنه . فالإقدام عليه حرام فيترتب عليه الإثم ويتعدى ضرره بعظم الإثم والله أعلم . ويؤيد ما ذهب إليه الجماعة من تأويل الحديث المذكور ما أخرجه الطبري من طريق محمد بن زياد « عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال لمن سأله عن الحج أفي كل عام ؟ لو قلت نعم لوجبت ولو وجبت ثم تركتم لضللتم » وله من طريق أبي عياض عن أبي هريرة « ولو تركتموه لكفرتم » وبسند حسن عن أبي أمامة مثله ، وأصله في مسلم عن أبي هريرة بدون الزيادة ، وإطلاق الكفر إما على من جحد الوجوب فهو على ظاهره ، وإما على من ترك مع الإقرار فهو على سبيل الزجر والتغليظ ، ويستفاد منه عظم الذنب بحيث يجوز وصف من كان السبب في وقوعه بأنه وقع في أعظم الذنوب ، كما تقدم تقريره والله أعلم . وفي الحديث أن الأصل في الأشياء الإباحة حتى يرد الشرع بخلاف ذلك .

الحديث الثاني : قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن منصور لقوله حدثنا عفان ؛ وإسحق بن راهويه إنما يقول « أنا » ولأن أبا نعيم أخرجه من طريق أبي خيثمة عن عفان ، ولو كان في مسند إسحق لما عدل عنه .

قوله ( اتخذ حجرة ) بالراء للأكثر وللمستعمل بالزاي وهما بمعنى .

قوله ( من صنعكم ) في رواية السرخسي « صنعكم » بضم أوله وسكون النون وهما بمعنى ، وقد تقدم بعض من شرح هذا الحديث في الباب الذي قبل باب إيجاب التكبير ، فذكر « أبواب صفة الصلاة » وساقه هناك عن عبد الأعلى عن وهيب ، وتقدمت سائر فوائده في شرح حديث عائشة في معناه في « باب ترك قيام الليل » من أبواب التهجد والله الحمد ، والذي يتعلق بهذه الترجمة من هذا الحديث ما يفهم من إنكاره صلى الله عليه وسلم ما صنعوا من تكلف مالم يأذن لهم فيه من التجميع في المسجد في صلاة الليل .

الحديث الثالث : وهو يتعلق بالقسم الأول وكذا الرابع والثامن والتاسع ، حديث أبي موسى قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء كرهها فلما أكثروا عليه المسألة غضب » عرف من هذه الأسئلة ما تقدم في تفسير المائدة في بيان المسائل المرادة بقوله تعالى ﴿ لا تسألوا عن أشياء ﴾ ومنها سؤال من سأل « أين ناقتي » وسؤال من سأل عن البحيرة والسائبة ، وسؤال من سأل عن وقت الساعة وسؤال من سأل عن الحج أوجب كل عام وسؤال من سأل أن يحول الصفا ذهباً وقد وقع في حديث أنس من رواية هشام وغيره عن قتادة عنه في الدعوات وفي الفتن : سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحفوه بالمسألة ، ومعنى أحفوه وهو بالمهملة والفاء : أكثروا عليه حتى جعلوه كالحافي ، يقال أحفاه في السؤال إذا ألح عليه .

قوله ( وقال سلوني ) في حديث أنس المذكور فصعد المنبر فقال « لا تسألوني عن شيء إلا بينته لكم » وفي رواية سعيد بن بشير عن قتادة عند أبي حاتم ، فخرج ذات يوم حتى صعد المنبر « وبين في رواية الزهري المذكورة في هذا الباب وقت وقوع ذلك وأنه بعد أن صلى الظهر ، ولفظه « خرج حين زاغت الشمس فصلى الظهر فلما سلم قام على المنبر فذكر الساعة ثم قال من أحب أن يسأل عن شيء فليسأل عنه فذكر نحوه » .

قوله ( فقام رجل فقال : يا رسول الله من أبي ) بين في حديث أنس من رواية الزهري اسمه ، وفي رواية

قتادة سبب سؤاله ، قال : فقام رجل كان إذا لاحى — أى خاصم — دعى إلى غير أبيه ، وذكرت اسم السائل الثانى ، وأنه سعد وإنى نقلته من ترجمة سهيل بن أبى صالح من تمهيد ابن عبد البر وزاد فى رواية الزهرى الآتية بعد حديثين ، فقام إليه رجل فقال : أين مدخلى يا رسول الله ؟ قال النار ، ولم أقف على اسم هذا الرجل فى شيء من الطرق ، كأنهم أبهموه عمدًا للستر عليه وللطيراني من حديث أبى فراس الأسلمى نحوه وزاد « وسأله رجل فى الجنة أنا ؟ قال فى الجنة » ولم أقف على اسم هذا الآخر ، ونقل ابن عبد البر عن رواية مسلم أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى خطبته ، لا يسألنى أحد عن شيء إلا أخبرته ، ولو سألتنى عن أبيه ، فقام عبد الله بن حذافة وذكر فيه عتاب أمه له وجوابه . وذكر فيه « فقام رجل فسأل عن الحج » فذكره وفيه فقام سعد مولى شيبة فقال : من أنا يا رسول الله ؟ قال أنت سعد بن سالم مولى شيبة ، وفيه فقام رجل من بنى أسد فقال : أين أنا ؟ قال فى النار . فذكر قصة عمر قال : فنزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ﴾ الآية « ونهى النبى صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال وكثرة السؤال » وبهذه الزيادة يتضح أن هذه القصة سبب نزول ﴿ لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤم ﴾ فإن المساءة فى حق هذا جاءت صريحة ، بخلافها فى حق عبد الله بن حذافة فإنها بطريق الجواز ، أى لو قدر أنه فى نفس الأمر لم يكن لأبيه فبين أباه الحقيقى لافتضحت أمه ، كما صرحت بذلك أمه حين عاتبته على هذا السؤال كما تقدم فى « كتاب الفتن » .

**قوله ( فلما رأى عمر ما بوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغضب )** بين فى حديث أنس أن الصحابة كلهم فهموا ذلك ، ففى رواية هشام « فإذا كل رجل لافاً رأسه فى ثوبه ييكى » وزاد فى رواية سعيد ابن بشير « وظنوا أن ذلك بين يدي أمر قد حضر » وفى رواية موسى بن أنس عن أنس الماضية فى تفسير المائدة « فغضبوا روعسهم لهم حنين » زاد مسلم من هذا الوجه « فما أتى على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كان أشد منه » .

**قوله ( فقال : إنا نتوب إلى الله عز وجل )** زاد فى رواية الزهرى « فبك عمر على ركبته فقال : رضينا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً » وفى رواية قتادة من الزيادة « نعوذ بالله من شر الفتن » وفى مرسل السدى عند الطبرى فى نحو هذه القصة « فقام إليه عمر فقبل رجله وقال : رضينا بالله رباً » . فذكر مثله وزاد « وبالقرآن إماماً ، فاعف عفا الله عنك فلم يزل به حتى رضى » وفى هذا الحديث غير ما يتعلق بالترجمة ، مراقبة الصحابة أحوال النبى صلى الله عليه وسلم وشدة إشفاقهم إذا غضب ، خشية أن يكون لأمر يعم فيعمهم ، وإدلال عمر عليه ، وجواز تقبيل رجل الرجل ، وجواز الغضب فى الموعظة ، وبروك الطالب بين يدي من يستفيد منه ، وكذا التابع بين يدي المتبوع إذا سأله فى حاجة ، ومشروعية التعوذ من الفتن عند وجود شيء قد يظهر منه قرينة وقوعها ، واستعمال المزوجة فى الدعاء فى قوله « اعف عفا الله عنك » وإلا فالنبى صلى الله عليه وسلم معفو عنه قبل ذلك . قال ابن عبد البر سئل مالك عن معنى النهى عن كثرة السؤال ، فقال ما أدرى أنهى عن الذى أنتم فيه من السؤال عن النوازل ، أو عن مسألة الناس المال ، قال ابن عبد البر : الظاهر الأول ، وأما الثانى فلا معنى للفرقة بين كثرة وقلته لا حيث يجوز ولا حيث لا يجوز قال : وقيل كانوا يسألون عن الشيء ويلحون فيه إلى أن يحرم ، قال : وأكثر العلماء على أن المراد كثرة السؤال عن النوازل والأغلوطات والتوليدات كذا قال : وقد تقدم الإلمام بشيء من ذلك فى « كتاب العلم » .

الحديث الرابع : قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن إسماعيل و « عبد الملك » هو ابن عمر .

قوله ( وكتب إليه ) هو معطوف على قوله « فكتب إليه » وهو موصول بالسند المذكور ، وقد أفرد كثير من الرواة أحد الحديثين عن الآخر ، والغرض من إيراد هـنا أنه كان ينهى عن قيل وقال وكثرة السؤال ، وقد تقدم البحث في المراد بكثرة السؤال في « كتاب الرقاق » هل هو خاص بالمال أو بالأحكام أو لأعم من ذلك والأولى حمله على العموم لكن فيما ليس للسائل به احتياج كما تقدم ذكره ، وتقدم شرح الحديث الأول في الدعوات ، والثاني في الرقاق .

الحديث الخامس : قوله ( عن أنس كنا عند عمر فقال : نهينا عن التكلف ) هكذا أورده مختصراً . وذكر الحميدى أنه جاء في رواية أخرى عن ثابت عن أنس أن عمر قرأ ﴿ وفاكهة وأباً ﴾ فقال : ما الأب ؟ ثم قال ما كلفنا أو قال ما أمرنا بهذا . قلت : هو عند الإسماعيلي من رواية هشام عن ثابت وأخرجه من طريق يونس ابن عبيد عن ثابت بلفظ : « أن رجلاً سأل عمر بن الخطاب عن قوله ﴿ وفاكهة وأباً ﴾ ما الأب ؟ فقال عمر : نهينا عن التعمق والتكلف » وهذا أولى أن يكمل به الحديث الذي أخرجه البخارى ، وأولى منه ما أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أنى مسلم الكجى عن سليمان بن حرب شيخ البخارى فيه ، ولفظه عن أنس : « كنا عند عمر وعليه قميص في ظهره أربع رقايع ، فقرأ : ﴿ وفاكهة وأباً ﴾ فقال : هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب ؟ ثم قال : مه نهينا عن التكلف » وقد أخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن سليمان بن حرب بهذا السند مثله سواء ، وأخرجه أيضاً عن سليمان بن حرب عن حماد بن سلمة بدل حماد بن زيد ، وقال بعد قوله فما الأب ، ثم قال : يا ابن أم عمر إن هذا هو التكلف وما عليك أن لا تدري ما الأب . وسليمان بن حرب سمع من الحمادين لكنه اختص بحماد بن زيد فإذا أطلق قوله حدثنا حماد فهو ابن زيد وإذا روى عن حماد بن سلمة نسبه ، وأخرج عبد بن حميد أيضاً من طريق صالح بن كيسان عن الزهرى عن أنس أنه أخبره أنه سمع عمر يقول ﴿ فأنبتنا فيها حباً وعنباً ﴾ الآية ، إلى قوله وأباً قال كل هذا قد عرفناه فما الأب ؟ ثم رمى عصاً كانت في يده ثم قال : هذا لعمر الله التكلف « اتبعوا ما بين لكم من هذا الكتاب » وأخرجه الطبرى من وجهين آخرين عن الزهرى وقال في آخره « اتبعوا ما بين لكم في الكتاب » وفي لفظ « ما بين لكم فعليكم به ومالا فدعوه » وأخرج عبد بن حميد أيضاً من طريق إبراهيم النخعى عن عبد الرحمن بن زيد « أن رجلاً سأل عمر عن فاكهة وأباً فلما رآهم عمر يقولون أقبل عليهم بالدرة » ومن وجه آخر عن إبراهيم النخعى قال « قرأ أبو بكر الصديق وفاكهة وأباً فقبل ما الأب ؟ فقبل كذا وكذا فقال أبو بكر إن هذا هو التكلف ، أى أرض تفلنى أو أى سماء تظلنى إذا قلت في كتاب الله بما لا أعلم » وهذا منقطع بين النخعى والصديق وأخرج أيضاً من طريق إبراهيم التيمى « أن أبا بكر سئل عن الأب ما هو فقال : أى سماء تظلنى » فذكر مثله ، وهو منقطع أيضاً لكن أحدهما يقوى الآخر وأخرج الحاكم في تفسير آل عمران من المستدرك من طريق حميد عن أنس قال : قرأ عمر « وفاكهة وأباً » فقال بعضهم كذا وقال بعضهم كذا فقال عمر : دعونا من هذا آمنا به كل من عند ربنا ، وأخرج الطبرى من طريق موسى ابن أنس نحوه ومن طريق معاوية بن قرة ومن طريق قتادة كلاهما عن أنس كذلك وقد جاء أن ابن عباس فسر « الأب » عند عمر فأخرج عبد بن حميد أيضاً من طريق سعيد بن جبير قال : كان عمر يدنى ابن عباس فذكر نحو القصة الماضية في تفسير ﴿ إذا جاء نصر الله ﴾ وفي آخرها وقال تعالى ﴿ إنا صببنا الماء صباً ﴾ إلى قوله ﴿ وأباً ﴾ قال : فالسبعة رزق لبنى آدم « والأب ما تأكل الأنعام » ولم يذكر أن عمر أنكر عليه ذلك وأخرج

الطبري بسند صحيح عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس قال « الأب ما تنبت الأرض مما تأكله الدواب ، ولا يأكله الناس » ، وأخرج عن عدة من التابعين نحوه ، ثم أخرج من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بسند صحيح قال « الأب الثار الرطبة » وهذا أخرجه ابن أبي حاتم بلفظ « وفاكهة وأباً » قال : الثار الرطبة ، وكأنه سقط منه واليابسة ، فقد أخرج أيضاً من طريق عكرمة عن ابن عباس بسند حسن « الأب الحشيش للبهائم » وفيه قول آخر أخرجه من طريق عطاء قال : كل شيء ينبت على وجه الأرض فهو أب ، فعلى هذا فهو من العام بعد الخاص ، ومن طريق الضحاك قال : الأب كل شيء أنبت الأرض سوى الفاكهة ، وهذا أعم من الأول ، وذكر بعض أهل اللغة أن الأب مطلق المرعى ، واستشهد بقول الشاعر :

له دعوة ميمونة ربحها الصبا بها ينبت الله الحصيدة والأبأ

وقيل الأب « يابس الفاكهة » وقيل إنه ليس بعري ، ويؤيده خفاؤه على مثل أبي بكر وعمر .

( تنبيه ) : في إخراج البخاري هذا الحديث في آخر الباب مصير منه إلى أن قول الصحابي « أمرنا ونهينا » في حكم المرفوع ولو لم يضفه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن ثم اقتصر على قوله « نهينا عن التكلف » وحذف القصة .

الحديث السادس : وهو يتعلق بالقسم الثالث وكذا الرابع حديث أنس وهو في معنى الحديث الرابع ، وقد مضى شرحه أورده من وجهين عن الزهري وساقه هنا على لفظ معمر ، وفي باب وقت الظهر من « كتاب الصلاة » بلفظ شعيب وهما متقاربان ، ووقع هنا « فأكثر الأنصار البكاء » في رواية الكشميهني ، وفي رواية غيره « فأكثر الناس » وهى الصواب ، وكذا وقع في رواية معمر وغيره ووقع هنا « فذكر الساعة وذكر أن بين يديها أموراً عظماً » وفي رواية شعيب ، وذكر أن فيها أموراً عظماً وزاد هنا « فقام رجل فقال : أين مدخلي » الخ ، ووقع هنا « ومحمد رسولاً » وفي رواية شعيب « ومحمد نبياً » ووقع هنا « فسكت حين قال ذلك عمر ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم : أولى » وسقط هذا كله من رواية شعيب قال المبرد : يقال للرجل إذا أفلت من معضلة أولى لك ، أى كدت تهلك ، وقال غيره هى بمعنى التهديد والوعيد .

الحديث السابع : حديث أنس أيضاً من رواية ابنه موسى عنه وأورده مختصراً وقد تقدم ما فيه .

الحديث الثامن : قوله ( ورقاء ) بقاف ممدود هو ابن عمر الإشكري وشيخه « عبد الله بن عبد الرحمن » هو ابن معمر بن حزم الأنصارى أبو طوالة بضم الطاء المهملة مشهور بكنيته .

قوله ( لن يرح الناس يتساءلون ) في رواية المستمل « يسألون » وعند مسلم في رواية عروة عن أبي هريرة « لا يزال الناس يتساءلون » .

قوله ( هذا الله خالق كل شيء ) في رواية عروة « هذا خلق الله الخلق » ولمسلم أيضاً وهو في رواية البخاري في بدء الخلق من رواية عروة أيضاً « يأتي الشيطان العبد أو أحدكم فيقول من خلق كذا وكذا حتى يقول من خلق ربك ؟ » وفي لفظ لمسلم « من خلق السماء من خلق الأرض ؟ فيقول الله » ولأحمد والطبراني من حديث خزيمه ابن ثابت مثله ، ولمسلم من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة « حتى يقولوا هذا الله خلقنا » وله في رواية يزيد ابن الأصم عنه « حتى يقولوا الله خلق كل شيء » وفي رواية المختار بن فلفل عن أنس « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل إن أمتك لا تزال تقول ما كذا وكذا حتى يقولوا هذا الله خلق الخلق » وللإزار من

وجه آخر عن أئى هريرة « لا يزال الناس يقولون كان الله قبل كل شئ فمن كان قبله » قال الثوريشتى ، قوله « هذا خلق الله الخلق » يحتمل أن يكون هذا مفعولاً والمعنى حتى يقال هذا القول وأن يكون مبتدأ حذف خبره ، أى هذا الأمر قد علم ، وعلى اللفظ الأول يعنى رواية أنس عند مسلم « هذا الله » مبتدأ وخبر أو « هذا » مبتدأ و « الله » عطف بيان و « خلق الخلق » خبره قال الطيبى : والأول أولى ، ولكن تقديره هذا مقرر معلوم وهو أن الله خلق الخلق وهو شئ ، وكل شئ مخلوق فمن خلقه فيظهر ترتيب ما بعد الفاء على ما قبلها .

**قوله ( فمن خلق الله )** فى رواية بدء الخلق « من خلق ربك » وزاد فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته ، وفى لفظ لمسلم « فمن وجد من ذلك شيئاً فليقل آمنت بالله » وزاد فى أخرى و « رسله » ولأئى داود والنسائى من الزيادة فقولوا ﴿ الله أحد الله الصمد ﴾ السورة ثم ليتفل عن يساره ثم ليستعذ « ولأحمد من حديث « عائشة فإذا وجد أحدكم ذلك فليقل آمنت بالله ورسوله » فإن ذلك يذهب عنه ، ولمسلم فى رواية أئى سلمة عن أئى هريرة نحو الأول « فبينما أنا فى المسجد إذ جاءنى ناس من الأعراب » فذكر سؤالهم عن ذلك وأنه رماهم بالحصى وقال « صدق خليلي » وله فى رواية محمد بن سيرين عن أئى هريرة « صدق الله ورسوله » قال ابن بطال : فى حديث أنس الإشارة إلى ذم كثرة السؤال لأنها تفضى إلى المحذور كالسؤال المذكور ، فإنه لا ينشأ إلا عن جهل مفرط ، وقد ورد بزيادة من حديث أئى هريرة بلفظ « لا يزال الشيطان يأتى أحدكم فيقول من خلق كذا من خلق كذا حتى يقول من خلق الله ، فإذا وجد ذلك أحدكم فليقل آمنت بالله » وفى رواية « ذاك صريح الإيمان » ولعل هذا هو الذى أراد الصحابى فيما أخرجه أبو داود من رواية سهيل بن أئى صالح عن أبيه عن أئى هريرة قال « جاء ناس إلى النبى صلى الله عليه وسلم من أصحابه فقالوا : يا رسول الله إنا نجد فى أنفسنا الشئ يعظم أن نتكلم به ما نحب أن لنا الدنيا وأنا تكلمنا به ، فقال أو قد وجدتموه ؟ ذاك صريح الإيمان » ولابن أئى شيبه من حديث ابن عباس « جاء رجل إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : إنى أحدث نفسى بالأمر لأن أكون حممة أحب إليّ من أن أتكلم به » قال « الحمد لله الذى رد أمره إلى الوسوسة » ثم نقل الخطائى المراد بصريح الإيمان هو الذى يعظم فى نفوسهم إن تكلموا به ، ويمنعهم من قبول ما يلقي الشيطان ، فلولا ذلك لم يتعاضم فى أنفسهم حتى أنكروه ، وليس المراد أن الوسوسة نفسها صريح الإيمان بل هى من قبل الشيطان وكيدته ، وقال الطيبى : قوله « نجد فى أنفسنا الشئ » أى القبيح ، نحو ما تقدم فى حديث أنس وأئى هريرة ، وقوله « يعظم أن نتكلم به » أى للعلم بأنه لا يلىق أن نعتقده ، وقوله « ذاك صريح الإيمان » أى علمكم بقبيح تلك الوسواس وامتناع قبولكم ووجودكم النفرة عنها دليل على خلوص إيمانكم ، فإن الكافر يصر على ما فى قلبه من المحال ولا ينفر عنه ، وقوله فى الحديث الآخر « فليستعذ بالله ولينته » أى يترك التفكير فى ذلك الخاطر ويستعيذ بالله إذا لم يزل عنه التفكير ، والحكمة فى ذلك أن العلم باستغناء الله تعالى عن كل ما يوسوسه الشيطان أمر ضرورى لا يحتاج للاحتجاج والمناظرة ، فإن وقع شئ من ذلك فهو من وسوسة الشيطان وهى غير متناهية فمهما عورض بحجة يجد مسلماً آخر من المغالطة والاسترسال فيضيع الوقت إن سلم من فتنته ، فلا تدبير فى دفعه أقوى من الإلجاء إلى الله تعالى بالاستعاذة به كما قال تعالى ﴿ وإما يترغتك من الشيطان نرغ فاستعذ بالله ﴾ الآية ، وقال فى شرح الحديث الذى فيه « فليقل الله الأحد » الصفات الثلاث منبهة على أن الله تعالى لا يجوز أن يكون مخلوقاً ، أما أحد فمعناه الذى لا ثانى له ولا مثل ، فلو فرض مخلوقاً لم يكن أحداً على الإطلاق . وسيأتى مزيد لهذا فى شرح حديث عائشة فى أول « كتاب التوحيد » ، وقال المهلب : قوله صريح الإيمان ، يعنى الانقطاع فى إخراج الأمر إلى مالا نهاية له ، فلا بد

عند ذلك من إيجاب خالق لا خالق له لأن المتفكر العاقل يجد للمخلوقات كلها خالقاً لأثر الصنعة فيها والحدث الجارى عليها والخالق بخلاف هذه الصفة فوجب أن يكون لكل منها خالق لا خالق له فهذا هو صريح الإيمان ، لا البحث الذى هو من كيد الشيطان المؤدى إلى الحيرة ، وقال ابن بطلال : فإن قال الموسوس فما المانع أن يخلق الخالق نفسه ، قيل له هذا ينتقض بعضه بعضاً ، لأنك أثبت خالقاً وأوجبت وجوده ثم قلت : يخلق نفسه فأوجبت عدمه ، والجمع بين كونه موجوداً معدوماً فاسد لتناقضه ، لأن الفاعل يتقدم وجوده على وجود فعله فيستحيل كون نفسه فعلاً له . قال : وهذا واضح فى حل هذه الشبهة وهو يقضى إلى صريح الإيمان انتهى ملخصاً موضحاً . وحديث أوى هريرة أخرجه مسلم فعزوه إليه أولى ؛ ولفظه « إنا نجد فى أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به ، قال وقد وجدتموه قالوا نعم قال ذاك صريح الإيمان » وأخرج بعده من حديث ابن مسعود « سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الوسوسة فقال : تلك محض الإيمان » وحديث ابن عباس أخرجه أبو داود والنسائى وصححه ابن حبان وقال ابن التين « لو جاز لمخترع الشيء أن يكون له مخترع لتسلسل فلا بد من الانتهاء إلى موجد قديم ، والقديم من لا يتقدمه شيء ولا يصح عدمه ، وهو فاعل لا مفعول ، وهو الله تبارك وتعالى » وقال الكرماني « ثبت أن معرفة الله بالدليل فرض عين أو كفاية ، والطريق إليها بالسؤال عنها متعين لأنها مقدمتها » لكن لما عرف بالضرورة أن الخالق غير مخلوق أو بالكسب الذى يقارب الصدق كان السؤال عن ذلك تمتناً فيكون الذم يتعلق بالسؤال الذى يكون على سبيل التعنت وإلا فالتوصل إلى معرفة ذلك وإزالة الشبهة عنه صريح الإيمان ، إذ لابد من الانقطاع إلى من يكون له خالق دفعاً للتسلسل . وقد تقدم نحو هذا فى صفة إبليس من « بدء الخلق » وما ذكره من ثبوت الوجوب يأتى البحث فيه إن شاء الله تعالى فى أول « كتاب التوحيد » ويقال إن نحو هذه المسألة وقعت فى زمن الرشيد فى قصة له مع صاحب الهند ، وأنه كتب إليه هل يقدر الخالق أن يخلق مثله فسأل أهل العلم ، فبدر شاب فقال : هذا السؤال محال لأن المخلوق محدث والحدث لا يكون مثل القديم ، فاستحال أن يقال يقدر أن يخلق مثله أو لا يقدر ، كما يستحيل أن يقال فى القادر العالم يقدر أن يصير عاجزاً جاهلاً .

الحديث التاسع : حديث ابن مسعود فى سؤال اليهود عن الروح ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى تفسير سورة سبحان وقوله فى هذه الرواية « فقام ساعة فنظر ، فعرفت أنه يوحى إليه فتأخرت حتى صعد الوحي » ظاهر فى أنه أجابهم فى ذلك الوقت وهو يرد على ما وقع فى مغازى موسى بن عقبة ، وسير سليمان التيمي أن جوابه تأخر ثلاثة أيام وفى سيرة ابن إسحق ، أنه تأخر خمسة عشر يوماً ، وسيأتى البحث فى شيء منه بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى .

### باب الاقتداء بأفعال النبي صلى الله عليه

٧٠٣ - ٧٠٤ - فابن نعيم قال نا سفيان عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال : اتخذ النبي صلى الله عليه وآله عليه خاتماً من ذهب فاتخذ الناس خواتيم من ذهب ، فقال النبي صلى الله عليه وآله عليه : « إني اتخذت خاتماً من ذهب » فنبذه وقال : « إني لن ألبسه أبداً » ، فنبذ الناس خواتيمهم . [٧٢٩٨]

قوله ( باب الاقتداء بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم ) الأصل فيه قوله تعالى ﴿ لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة ﴾ وقد ذهب جمع إلى وجوبه لدخوله فى عموم الأمر بقوله تعالى ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ وبقوله ﴿ فاتبعوني يحببكم الله ﴾ وبقوله تعالى ﴿ فاتبعوه ﴾ فيجب اتباعه فى فعله كما يجب فى قوله حتى يقوم دليل على الندب أو الخصوصية ، وقال آخرون : يحتمل الوجوب والندب والإباحة فيحتاج إلى القرينة ، والجمهور .

للندب إذا ظهر وجه القرية ، وقيل ولو لم يظهر ، ومنهم من فصل بين التكرار وعدمه ، وقال آخرون ما يفعله صلى الله عليه وسلم إن كان بياناً لمجمل فحكمه حكم ذلك المجمل وجوباً أو ندباً أو إباحة ، فإن ظهر وجه القرية فللندب ومالم يظهر فيه وجه التقرب فلا إباحة ، وأما تقريره على ما يفعل بحضرته فيدل على الجواز ، والمسألة مبسوسة في أصول الفقه ، ويتعلق بها تعارض قوله وفعله ، ويتفرع من ذلك حكم الخصائص وقد أفردت بالتصنيف ، ولشيخ شيوخنا الحافظ صلاح الدين العلائي فيه مصنف جليل ، وحاصل ما ذكر فيه ثلاثة أقوال أحدها يقدم القول لأن له صيغة تتضمن المعاني بخلاف الفعل ، ثانيها الفعل لأنه لا يطرقه من الاحتمال ما يطرق القول ، ثالثها يفزع إلى الترجيح ، وكل ذلك محله مالم تقم قرينة تدل على الخصوصية ، وذهب الجمهور إلى الأول ، والحجة له أن القول يعبر به عن المحسوس والمعقول بخلاف الفعل فيختص بالمحسوس ، فكان القول أتم ، وبأن القول متفق على أنه دليل بخلاف الفعل ، ولأن القول يدل بنفسه بخلاف الفعل فيحتاج إلى واسطة ، وبأن تقديم الفعل يفضي إلى ترك العمل بالقول والعمل بالقول يمكن معه العمل بما دل عليه الفعل فكان القول أرجح بهذه الاعتبارات .

قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثوري كما جزم به المزى .

قوله ( عن ابن عمر ) في رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن أبي نعيم بسندة سمعت ابن عمر .

قوله ( فاتخذ الناس خواتيم من ذهب ) وفيه « فنبذه وقال : إني لم ألبسه أبداً فنبذ الناس خواتيمهم » اقتصر على هذا المثال لاشتراكه على تأسيسهم به في الفعل والترك ، وقد تقدم شرح ما يتعلق بخاتم الذهب في « كتاب اللباس » قال ابن بطال بعد أن حكى الاختلاف في أفعاله عليه الصلاة والسلام محتجاً لمن قال بالوجوب بحديث الباب ، لأنه خلع خاتمته فخلعوا خواتيمهم ، ونزع نعله في الصلاة فنزعوا ، ولما أمرهم عام الحديبية بالتحلل وتأخروا عن المبادرة رجاء أن يأذن لهم في القتال وأن ينصروا فيكملوا عمرتهم ، قالت له أم سلمة أخرج إليهم واحلق واذهب ففعل فتابعوه مسرعين ، فدل ذلك على أن الفعل أبلغ من القول ، ولما نهاهم عن الوصال قالوا إنك تواصل ، فقال : إني أطعم وأسقى فلولا أن لهم الاقتداء به لقال : وما في مواصلي ما يبيح لكم الوصال ، لكنه عدل عن ذلك وبين لهم وجه اختصاصه بالمواصلة انتهى . وليس في جميع ما ذكره ما يدل على المدعى من الوجوب ، بل على مطلق التأسي به والعلم عند الله تعالى .

باب مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعْمِيقِ وَالتَّنَازُعِ وَالْغُلُوِّ فِي الدِّينِ وَالْبِدْعِ

لقوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾

[٧٢٩٩] ٧٠٣١- نا عبد الله بن محمد قال نا هشام قال أنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه : « لا تواصلوا » ، قالوا : إنك تواصل ، قال : « إني لست مثلكم ، إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني » ، فلم ينتهوا عن الوصال ، قال : فواصل بهم النبي صلى الله عليه يومين أو ليلتين ، ثم رأوا الهلال فقال النبي صلى الله عليه : « لو تأخر الهلال لزدتكم » ، كالنكر لهم .

[٧٣٠٠] ٧٠٣٢- نا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا إبراهيم التيمي قال نا أبي قال : خطبنا علي على منبر من آجر وعليه سيف فيه صحيفة معلقة فقال : والله ما عندنا من كتاب يقرأ إلا كتاب الله وما في هذه

الصحيفة، فنشرها، فإذا فيها أسنان الإبل، وإذا فيها: المدينة حرم من غير إلى كذا، فمن أحدث فيها حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً، وإذا فيها: ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً، وإذا فيها: من وإلى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً.

[٧٣٠١] ٧٠٣٣- نا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال نا مسلم عن مسروق قال قالت عائشة: صنع النبي صلى الله عليه شيئاً ترخص فيه وتنزه عنه قوم، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنع؟ فوالله إني لأعلمهم بالله، وأشدّهم له خشية».

[٧٣٠٢] ٧٠٣٤- نا محمد بن مقاتل قال نا وكيع قال أنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال: كاد الخيران أن يهلكا -أبوبكر وعمر- لما قدم على النبي صلى الله عليه وفد بني تميم أشار أحدهما بالأقرع بن حابس الحنظلي أخي بني مجاشع وأشار الآخر بغيره، فقال أبوبكر لعمر: إنما أردت خلافي، فقال عمر: ما أردت خلافتك فارتفعت أصواتهما عند النبي صلى الله عليه، فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ إلى قوله: ﴿عَظِيمٌ﴾. وقال ابن أبي مليكة قال ابن الزبير: فكان عمر بعد، ولم يذكر ذلك عن أبيه يعني أبابكر إذا حدث النبي صلى الله عليه بحديث حدثه كأخي السرار لم يسمعه حتى يستفهمه.

[٧٣٠٣] ٧٠٣٥- نا إسماعيل قال نا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه قال في مرضه: «مروا أبابكر يصلي بالناس». قالت عائشة: قلت: إن أبابكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء، فمر عمر فليصل للناس. فقال: «مروا أبابكر فليصل للناس». فقالت عائشة: فقلت لحفصة: قولي: إن أبابكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فمر عمر فليصل للناس. ففعلت حفصة، فقال رسول الله صلى الله عليه: «إنكن لأنتن صواحِب يوسف، مروا أبابكر فليصل للناس». فقالت حفصة لعائشة: ما كنت لأصيب منك خيراً.

[٧٣٠٤] ٧٠٣٦- نا آدم قال نا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب قال نا الزهري عن سهل بن سعد الساعدي قال جاء عويمر إلى عاصم بن عدي فقال: رأيت رجلاً وجد مع أهله رجلاً فيقتله، أتقتلونه به؟ سل لي يا عاصم رسول الله صلى الله عليه، فسأله، فكره النبي صلى الله عليه المسائل وعاب، فرجع عاصم فأخبره أن النبي صلى الله عليه كره المسائل فقال عويمر: والله لآتين النبي صلى الله عليه. فجاء وقد أنزل الله القرآن خلف عاصم، فقال له: قد أنزل الله فيكم قرآنًا، فدعاهما فتقدما فتلاعنا، ثم قال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها، ففارقها، ولم يأمره النبي صلى الله عليه بفراقها، فجرت السنة في المتلاعنين. وقال النبي صلى الله عليه: «انظروها فإن جاءت به أحمر قصيراً مثل وبرة فلا أراه إلا قد كذب، وإن جاءت به أسحم أعين ذا إلتين فلا أحسب إلا قد صدق عليها». فجاءت به على الأمر المكروه.

[٧٣٠٥] ٧٠٣٧- نا عبد الله بن يوسف قال نا الليث قال نا عقيل عن ابن شهاب قال: أخبرني مالك بن أوس النصري -وكان محمد بن جبير بن مطعم ذكر لي ذكراً من ذلك- فدخلت على مالك فسألته فقال: انطلقت حتى أدخل على



عمر أتاه حاجبُهُ يرفأ فقال: هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد يستأذنون؟ قال: نعم، فدخلوا فسلموا وجلسوا. قال: هل لك في علي وعباس؟ فأذن لهما. قال العباس: يا أمير المؤمنين، اقض بيني وبين الظالم -استبأ- فقال الرهط عثمان وأصحابه: يا أمير المؤمنين، اقض بينهما وأرح أحدهما من الآخر. فقال: اتعدوا، أنشدكم بالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض، هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه قال: «لا نورث، ما تركنا صدقة» -يريد رسول الله صلى الله عليه نفسه- قال الرهط: قد قال ذلك. فأقبل عمر على علي وعباس فقال: أنشدكما بالله هل تعلمان أن رسول الله صلى الله عليه قال ذلك؟ قالوا: نعم. قال عمر: فإني محدثكم عن هذا الأمر، إن الله كان خص رسولهُ في هذا المال بشيء لم يعطه أحداً غيره، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ...﴾ الآية، فكانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه، ثم والله ما اختارها دونكم، ولا استأثر بها عليكم، وقد أعطاكموها وبثها فيكم، حتى بقي منها هذا المال، وكان النبي صلى الله عليه ينفق على أهله نفقة سنتهم من هذا المال، ثم يأخذ ما بقي فيجعله مجعل مال الله. فعمل النبي صلى الله عليه بذلك حياته، أنشدكم بالله هل تعلمون ذلك؟ فقالوا: نعم. ثم قال لعلي وعباس: أنشدكما بالله هل تعلمان ذلك؟ قالوا: نعم. ثم توفى الله نبيه صلى الله عليه فقال أبو بكر: أنا ولي رسول الله صلى الله عليه فقبضها أبو بكر فعمل فيها بما عمل فيها رسول الله صلى الله عليه وأنتم حينئذ -وأقبل على علي وعباس- تزعمان أن أبا بكر فيها كذا؛ والله يعلم أنه فيها صادق بار راشد تابع للحق. ثم توفى الله أبا بكر، فقلت: أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وأبي بكر، فقبضتها سنتين أعمل فيها بما عمل رسول الله صلى الله عليه وأبو بكر، ثم جئتماني وكلمتكما على كلمة واحدة وأمركما جميع، جئتنني تسألني نصيبك من ابن أخيك، وأتاني هذا يسألني نصيب امرأته من أبيها، فقلت: إن شئتما دفعتهما إليكما، على أن عليكما عهد الله وميثاقه لئعملان فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وبما عمل فيها أبو بكر وبما عملت فيها منذ وليتها، وإلا فلا تكلماني فيها، فقلتما: ادفعها إلينا بذلك، فدفعتهما إليكما بذلك، أنشدكم بالله هل دفعتهما إليهما بذلك؟ قال الرهط: نعم. فأقبل على علي وعباس فقال: أنشدكما بالله هل دفعتهما إليكما؟ قالوا: نعم. قال: أفتلتمان مني قضاء غير ذلك؟ فوالذي بإذنه تقوم السماء والأرض لا أقضي فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة، فإن عجزتما عنها فادفعاهما إلي فإنا أكفيكماها.

**قوله (باب ما يكره من التعمق والتنازع)** زاد غير أي ذر في العلم، وهو يتعلق بالتنازع والتعمق معاً كما أن قوله «والغلو في الدين والبدع» يتناولهما وقوله: لقول الله تعالى ﴿يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق﴾ صدر الآية يتعلق بفروع الدين، وهي المعبر عنه في الترجمة بالعلم وما بعده يتعلق بأصوله، فأما «التعمق» فهو بالمهمة وبالتشديد الميم ثم قاف، ومعناه التشديد في الأمر حتى يتجاوز الحد فيه، وقد وقع شرحه في الكلام على الوصال في الصيام، حيث قال حتى يدع المتعمقون تعمقهم، وأما «التنازع» فمن المنازعة وهي في الأصل المجاذبة ويعبر بها عن المجادلة، والمراد بها المجادلة عند الاختلاف في الحكم إذا لم يتضح الدليل، والمذموم منه اللجاج بعد قيام الدليل، وأما «الغلو» فهو المبالغة في الشيء والتشديد فيه بتجاوز الحد وفيه معنى التعمق، يقال غلا في الشيء يغلو غلواً وغلا السعر يغلو غلاء إذا جاوز الحادة، والسهم يغلو غلواً بفتح ثم سكون إذا بلغ غاية ما يرمى، وورد النهي عنه صريحاً فيما أخرجه النسائي وابن ماجه، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق أبي العالية عن ابن عباس قال: «قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم» فذكر حديثاً في حصي الرمي وفيه «وإياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من قبلكم الغلو في الدين» وأما «البدع» فهو جمع

بدعة وهى كل شئ ليس له مثال تقدم فيشمل لغة مايحمد ويذم ، ويختص في عرف أهل الشرع بما يذم وإن وردت في المحمود فعلى معناها اللغوى ، واستدلالة بالآية يبنى على أن لفظ أهل الكتاب للتعميم ليتناول غير اليهود والنصارى ، أو يحمل على أن تناولها من عدا اليهود والنصارى بالإلحاق ، وذكر فيه سبعة أحاديث .

الحديث الأول : حديث أبى هريرة « فى النبى عن الوصال » وقد تقدم شرحه فى « كتاب الصيام » وقوله هنا « لو تأخر الهلال لزدتكم » وقع فى حديث أنس الماضى فى « كتاب التمنى » ، ولو مدّ لى فى الشهر لوصلت وصلاً يدع المتعمقون تعمقهم ، وإلى هذه الرواية أشار فى الترجمة لكنه جرى على عادته فى إيراد ما لا يناسب الترجمة ظاهراً إذا ورد فى بعض طرقه ما يعطى ذلك ، وقد تقدم نحو هذا فى « كتاب الصيام » بزيادة فيه وقوله « كالمكى » بضم الميم وسكون النون وبعد الكاف ياء ساكنة من النكايه ، كذا لأبى ذر عن السرخسى وعن المستملى براء بدل الياء من الإنكار ، وعلى هذا فاللام فى لهم بمعنى على وعن الكشميهنى بفتح النون وتشديد الكاف المكسورة بعدها لام من النكال وهى رواية الباقرين ، وقد مضى فى « كتاب الصيام » من طريق شعيب عن الزهرى بلفظ « كالتنكيل لهم حين أبوا أن ينتهوا » .

الحديث الثانى : قوله ( حدثنى أبى ) هو يزيد بن شريك التيمى .

قوله ( خطبنا على بن أبى طالب على منبر من آجر ) بالمد وضم الجيم هو الطوب المشوى ويقال بمد وزيادة واو ، وهو فارسى معرب .

قوله ( فنشرها ) أى فتحها .

قوله ( فإذا فيها ) يحتمل أن يكون على دفعها لمن قرأها ، ويحتمل أن يكون قرأها بنفسه .

قوله ( المدينة حرم ) تقدم شرح ما يتعلق بذلك فى أواخر الحج مستوعباً

قوله ( ذمة المسلمين واحدة ) تقدم ما يتعلق بذلك أيضاً فى الجزية والموادعة ، وقوله « فمن أخفر » بالخاء المعجمة وألف أى غدر به ، والهمزة للتعدية أى أزال عنه الخفر وهو الستر .

قوله ( من والى قوماً بغير إذن مواليه ) تقدم ما يتعلق به فى الفرائض ، وتقدم فى أواخر « كتاب الفرائض » أن الصحيفة المذكورة تشتمل على أشياء غير هذه من القصاص والعفو وغير ذلك ، والغرض بإيراد الحديث هنا لعن من أحدث حدثاً ، فإنه وإن قيد فى الخبر بالمدينة فالحكم عام فيها وفى غيرها إذا كان من متعلقات الدين ، وقد تقدم شرح ذلك فى باب حرم المدينة فى أواخر « كتاب الحج » وقال الكرماني مناسبة حديث على للترجمة لعله من جهة أنه يستفاد من قول على « ما عندنا من كتاب يقرأ » الخ تبكيك من تنطع فى الكلام وجاء بغير مافى الكتاب والسنة كذا قال .

الحديث الثالث : قوله ( عن الأعمش حدثنا مسلم ) هو ابن صبيح بمهمله وموحدة مصغراً وآخره مهملة ، وهو أبو الضحى مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وقد وقع عند مسلم مصرحاً به فى رواية جرير عن الأعمش فقال عن أبى الضحى به وهذا يغنى عن قول الكرماني يحتمل أن يكون ابن صبيح ، ويحتمل أن يكون ابن أبى عمران البطين ، فإنهما يرويان عن مسروق ويروى عنهما الأعمش ، والسند المذكور إلى مسروق كلهم كوفيون .

قوله ( قال قالت عائشة ) فى رواية مسلم من عدة طرق عن الأعمش بسنده عن عائشة .

**قوله ( ترخص فيه وتنزه عنه قوم )** قد تقدم في باب من لم يواجه الناس من « كتاب الأدب » هذا الحديث بسنده ومتمنه وشرحته هناك ، والمراد منه هنا أن الخير في الاتباع سواء كان ذلك في العزيمة أو الرخصة ، وأن استعمال الرخصة بقصد الاتباع في المحل الذي وردت أولى من استعمال العزيمة بل ربما كان استعمال العزيمة حينئذ مرجوحاً كما في إتمام الصلاة في السفر ؛ وربما كان مذموماً إذا كان رغبة عن السنة كترك المسح على الخفين ، وأوماً ابن بطال إلى أن الذي تنزهوا عنه القبلة للصائم . وقال غيره لعله الفطر في السفر ، ونقل ابن التين عن الداودي أن التنزه عما ترخص فيه النبي صلى الله عليه وسلم من أعظم الذنوب ، لأنه يرى نفسه أتقى الله من رسوله وهذا إلحاد . قلت : لا شك في إلحاد من اعتقد ذلك ، ولكن الذي اعتل به من أشير إليهم في الحديث أنه غفر له ما تقدم وما تأخر ، أي فإذا ترخص في شيء لم يكن مثل غيره ممن لم يغفر له ذلك فيحتاج الذي لم يغفر له إلى الأخذ بالعزيمة والشدة لينجو ، فأعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه وإن كان غفر الله له لكنه مع ذلك أخشى الناس لله وأتقاهم ، فمهما فعله صلى الله عليه وسلم من عزيمة ورخصة فهو فيه في غاية التقوى والخشية ، لم يحمله التفضل بالمغفرة على ترك الجد في العمل قياماً بالشكر ومهما ترخص فيه فإنما هو للإعانة على العزيمة ليعملها بنشاط ، وأشار بقوله « أعلمهم » إلى القوة العلمية ، ويقول « أشدهم له خشية » إلى القوة العملية أي أنا أعلمهم بالفضل وأولاهم بالعمل به .

**الحديث الرابع :** حديث ابن أبي مليكة في قصة أبي بكر وعمر في تأمير الأقرع بن حابس أو القعقاع ابن معبد على بنى تميم ، وفيه نزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم ﴾ وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير سورة الحجرات ، وأن المقصود منه قوله تعالى في أول السورة ﴿ لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ﴾ ومن هنا تظهر مناسبتها للترجمة وقال ابن التين عن الداودي : إن هذا الحديث مرسل لم يتصل منه سوى شيء يسير ومن نظر إلى ما تقدم في الحجرات استغنى بما فيه عن تعقب كلامه ، وقوله « وقال ابن أبي مليكة قال ابن الزبير » هو موصول بالسند المذكور قبله ، وقد وقعت هذه الزيادة في رواية المستمل ، وقد تقدم في تفسير الحجرات بعد قوله فأنزل الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم ﴾ الآية ، فقال ابن الزبير فذكره .

**قوله ( فكان عمر بعد ، ولم يذكر ذلك عن أبيه — يعني أبا بكر — إذا حدث النبي صلى الله عليه وسلم الخ )** هكذا فصل بين قوله « فكان عمر » في هذه الرواية وبين قوله « إذا حدث بهذه الجملة » وهي « ولم يذكر ذلك عن أبيه » وأخرها في الرواية الماضية في الحجرات ولفظه « فما كان يسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يستفهمه ولم يذكر ذلك عن أبيه » .

**قوله ( حدثه كأخي السرار )** أما « السرار » فبكسر السين المهملة وتخفيف الراء أي الكلام السر ومنه المساررة ، وأما قوله « كأخي » فقال ابن الأثير معنى قوله « كأخي السرار » كصاحب السرار قاله الخطابي ونقل عن ثعلب أن المعنى كالسرار ، ولفظ « أخي » صلة ، قال والمعنى كالمناجى سرّاً انتهى وقال صاحب الفائق لو قيل إن معنى قوله كأخي السرار كالمسارر لكان وجهاً والكاف في محل نصب على الحال ، وعلى ما مضى تكون صفة لمصدر مخذوف ؛ وقوله « لا يسمعه حتى يستفهمه » تأكيد لمعنى قوله كأخي السرار أي يخفض صوته ويبالغ حتى يحتاج إلى استفهامه عن بعض كلامه وقال في الفائق الضمير في يسمعه للكاف إن جعلت صفة للمصدر وهو منصوب المحل على الوصفية ، فإن أعربت حالاً فالضمير لها أيضاً إن قدر مضافاً وليس قوله لا يسمعه حالاً من النبي صلى الله عليه وسلم لركاكة المعنى حينئذ والله أعلم .

الحديث الخامس : حديث عائشة في أمر أبي بكر بالصلاة بالناس وفيه مراجعة عائشة وحفصة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب الإمامة من « كتاب الصلاة » والمقصود منه بيان ذم المخالفة ، وقال ابن التين وفيه أن أوامره على الوجوب ، وأن في مراجعته فيما يأمر به بعض المكروه . قلت : وليس ما ادعاه من دليل الوجوب ظاهراً .

الحديث السادس : حديث سهل بن سعد في قصة المتلاعنين وقد مضى شرحه مستوفى في « كتاب اللعان » والمقصود منه هنا « فكره النبي صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها » . ووقع في رواية الكشميهني « وعاب » بحذف المفعول .

الحديث السابع : حديث مالك بن أنس في قصة العباس وعليّ ومنازعتهما عند عمر في صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في فرض الخمس والمقصود منه هنا بيان كراهية التنازع ، ويدل عليه قول عثمان ومن معه « يا أمير المؤمنين اقض بينهما وأرح أحدهما من الآخر » فإن الظن بهما أنهما لم يتنازعا إلا ولكل منهما مستند في أن الحق بيده دون الآخر ، فأفضى ذلك بهما إلى الخصامة ثم المحاكمة التي لولا التنازع لكان اللاتق بينهما خلاف ذلك ، وقوله في هذه الطريق « اتحدوا » بتشديد المثناة بعدها همزة مكسورة أي استمهلوا ، وقوله « أنشدكم بالله » في رواية الكشميهني « أنشدكم الله » بحذف الباء وهو جائز ، وقوله « ما احتازها » بالمهمله ثم الزاي وللکشميهني بالمعجمة ثم الراء والأول أولى ، وقوله « وكان ينفق » وللکشميهني « فكان » بالفاء وهو أولى ، وقوله « فأقبل على عليّ » في رواية الكشميهني « ثم أقبل » وقوله « تزعمان أن أبا بكر فيها كذا » هكذا هنا وقع بالإبهام ، وقد بينت في شرح الرواية الماضية في فرض الخمس أن تفسير ذلك وقع في رواية مسلم ، وخلت الرواية المذكورة عن ذلك إبهاماً وتفسيراً ، ويؤخذ مما سأذكره عن المازري وغيره من تأويل كلام العباس ما يجاب به عن ذلك وبالله التوفيق . قال ابن بطال في أحاديث الباب ما ترجم له من كراهية التنطع والتنازع لإشارته إلى ذم من استمر على الوصال بعد النهي ، وإشارة عليّ إلى ذم من غلا فيه فادعى أن النبي صلى الله عليه وسلم خصه بأمور من علم الديانة دون غيره ؛ وإشارته صلى الله عليه وسلم إلى ذم من شدد فيما ترخص فيه وفي قصة بني تميم ذم التنازع المؤدى إلى التشاجر ونسبة أحدهما الآخر إلى قصد مخالفته ، فإن فيه إشارة إلى ذم كل حالة تتول بصاحبها إلى افتراق الكلمة أو المعادة ، وفي حديث عائشة إشارة إلى ذم التعسف في المعاني التي خشيتها من قيام أبي بكر مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال ابن التين معنى قوله في هذه الرواية « استبا » أي نسب كل واحد منهما الآخر إلى أنه ظلمه ، وقد صرح بذلك في هذه الرواية بقوله « اقض بيني وبين هذا الظالم » قال ولم يرد أنه يظلم الناس وإنما أراد ما تأوله في خصوص هذه القصة ولم يرد أن علياً سب العباس بغير ذلك لأنه صنو أبيه ، ولا أن العباس سب علياً بغير ذلك لأنه يعرف فضله وسابقته ، وقال المازري هذا اللفظ لا يليق بالعباس وحاشا علياً من ذلك فهو سهو من الرواة ، وإن كان لابد من صحته فليؤول بأن العباس تكلم بما لا يعتقد ظاهره مبالغة في الزجر وردعاً لما يعتقد أنه مخطئ فيه ، ولهذا لم ينكره عليه أحد من الصحابة لا الخليفة ولا غيره ، مع تشددهم في إنكار المنكر ، وما ذاك إلا أنهم فهموا بقرينة الحال أنه لا يريد به الحقيقة ، انتهى . وقد مضى بعض هذا في شرح الحديث في فرض الخمس ، وفيه أننى لم أقف في شيء من طرق هذه القصة على كلام لعل في ذلك ، وإن كان المفهوم من قوله « استبا » بالتثنية أن يكون وقع منه في حق العباس كلام ، وقال غيره حاشا علياً أن يكون ظالماً والعباس أن يكون ظالماً ، بنسبة الظلم إلى علي وليس بظالم وقيل في الكلام حذف تقديره أي هذا الظالم إن لم ينصف ، أو التقدير « هذا كالظالم » وقيل هي كلمة تقال في الغضب لا يراد بها حقيقتها ، وقيل لما كان الظلم يفسر بأنه وضع الشيء في غير موضعه تناول الذنب الكبير والصغير ، وتناول الخصلة المباحة التي لا تليق عرفاً فيحمل الإطلاق على الأخيرة والله أعلم

## باب إِثْمٍ مِنْ آوَى مُحَدَّثًا

رواهُ عليٌّ عن النبيِّ صلى الله عليه.

[٧٣٠٦] ٧٠٣٨- فاموسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا عاصم قال : قلت لأنس : أحرّم النبيُّ صلى الله

عليه المدينة ؟ قال : نعم ، ما بين كذا إلى كذا ، لا يُقطعُ شجرها ، من أحدث فيها حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . قال عاصم : فأخبرني موسى بن أنس أنه قال : أو آوى محدثاً

قوله ( باب إِثْمٍ مِنْ آوَى مُحَدَّثًا ) بضم أوله وسكون الحاء المهمله وبعد الدال مثله ، أى أحدث المعصية .

قوله ( رواه عليٌّ عن النبي صلى الله عليه وسلم ) تقدم موصولاً في الباب الذى قبله ، و « عبد الواحد » فى حديث أنس هو ابن زياد ، و « عاصم » هو ابن سليمان المعروف بالأحول ، وقوله « قال عاصم فأخبرني » هو موصول بالسند المذكور .

قوله ( موسى بن أنس ) ذكر الدارقطني أن الصواب عن عاصم عن النضر بن أنس لا عن موسى ، قال : والوهم فيه من البخارى أو شيخه ، قال عياض : وقد أخرجه مسلم على الصواب . قلت : إن أراد أنه قال عن النضر فليس كذلك ، فإنه إنما قال لما أخرجه عن حامد بن عمير عن عبد الواحد عن عاصم عن ابن أنس ، فإن كان عياض أراد أن الإبهام صواب فلا يخفى ما فيه ، والذى سماه النضر هو مسدد عن عبد الواحد كذا أخرجه فى مسنده ، وأبو نعيم فى المستخرج من طريقه ، وقد رواه عمرو بن أبى قيس عن عاصم فبين أن بعضه عنده عن أنس نفسه ، وبعضه عن النضر بن أنس عن أبيه ، أخرجه أبو عوانة فى مستخرجه ، وأبو الشيخ فى « كتاب الترهيب » جميعاً من طريقه عن عاصم عن أنس ، قال عاصم ولم أسمع من أنس « أو آوى محدثاً » فقلت للنضر ما سمعت هذا ، يعنى القدر الزائد من أنس ، قال لكنى سمعته منه أكثر من مائة مرة ، وقد تقدم شرح حديثى عليٍّ وأنس فى أواخر الحج فى أول فضائل المدينة فى باب حرم المدينة ، وذكرت هناك رواية من روى هذه الزيادة عن عاصم عن أنس بدون الوسطة ، وأنه مدرج وبالله التوفيق ، قال ابن بطال : دل الحديث على أن من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فى غير المدينة ، أنه غير متوعد بمثل ما توعد به من فعل ذلك بالمدينة ، وإن كان قد علم أن من آوى أهل المعاصى أنه يشاركهم فى الإثم فإن من رضى فعل قوم وعملهم التحق بهم ، ولكن خصت المدينة بالذكر لشرفها لكونها مهبط الوحى وموطن الرسول عليه الصلاة والسلام ، ومنها انتشر الدين فى أقطار الأرض فكان لها بذلك مزيد فضل على غيرها ، وقال غيره ، السر فى تخصيص المدينة بالذكر أنها كانت إذ ذاك موطن النبي صلى الله عليه وسلم ثم صارت موضع الخلقاء الراشدين

## باب مَا يُذَكَّرُ مِنْ ذَمِّ الرَّأْيِ وَتَكَلُّفِ الْقِيَاسِ

﴿ وَلَا تَقَفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾

[٧٣٠٧] ٧٠٣٩- فاسعيد بن تليد قال ني ابن وهب قال ني عبد الرحمن بن شريح وغيره عن أبي الأسود عن

عروة قال : حجّ علينا عبد الله بن عمرو فسمعتة يقول : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعاً ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم ، فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون » ، فحدثت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه . ثم إن عبد الله بن عمرو حجّ بعد فقالت : يا ابن أختي ، انطلق إلى عبد الله فاستثبت لي منه الذى حدثتني عنه ، فجئته فسألتُهُ ،

فحدثني به كنعو ما حدثني، فأتيت عائشة فأخبرتها، فعجبت فقالت: والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو. ٧٠٤٠ - فإعبدان قال نا أبو حمزة قال سمعت الأعمش قال: سألت أبا وائل هل شهدت صفين؟ قال: نعم، فسمعت سهل بن حنيف يقول: ... ح. ونا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل قال: قال سهل بن حنيف: يا أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم، لقد رأيته يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله صلى الله عليه عليه لرددته، وما وضعنا سيوفنا على عواتقنا إلى أمر يفظعنا إلا أسهلنا بنا إلى أمر نعرفه غير هذا الأمر. قال: وقال أبو وائل: شهدت صفين وبشت صفون.

**قوله (باب ما يذكر من ذم الرأي)** أي الفتوى بما يؤدي إليه النظر وهو يصدق على ما يوافق النص وعلى ما يخالفه، والمذموم منه ما يوجد النص بخلافه، وأشار بقوله «من» إلى أن بعض الفتوى بالرأي لا تنم وهو إذا لم يوجد النص من كتاب أو سنة أو إجماع، وقوله «وتكلف القياس» أي إذا لم يجد الأمور الثلاثة واحتاج إلى القياس فلا يتكلفه بل يستعمله على أوضاعه ولا يتعسف في إثبات العلة الجامعة التي هي من أركان القياس، بل إذا لم تكن العلة الجامعة واضحة فليتمسك بالبراءة الأصلية، ويدخل في تكلف القياس ما إذا استعمله على أوضاعه مع وجود النص، وما إذا وجد النص فخالفه وتأول لمخالفته شيئاً بعيداً ويشدد الذم فيه لمن ينتصر لمن يقلده مع احتمال أن لا يكون الأول اطلع على النص.

**قوله (ولا تقف: لا تقل ما ليس لك به علم)** احتج لما ذكره من ذم التكلف بالآية، وتفسير القفو بالقول من كلام ابن عباس فيما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ لا تقل رأيك ولم تر وسمعت ولم تسمع، والمعروف أنه الاتباع، وقد تقدم في حديث موسى والخضر فانطلق يقفو أثره: أي يتبعه، وفي حديث الصيد يقتفى أثره: أي يتبع، وقال أبو عبيدة معناه لا تتبع ما لا تعلم وما لا يعينك، وقال الراغب الاقتفاء: اتباع القفا، كما أن الارتداف: اتباع الردف، ويكنى بذلك عن الاقتياب وتتيح المعاييب، ومعنى ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ لا تحكم بالقيافة والظن، والقيافة مقلوب عن الاقتفاء نحو جذب وجذب، وسبقه إلى نحو هذا الأخير الفراء، وقال الطبري بعد أن نقل عن السلف أن المراد شهادة الزور أو القول بغير علم أو الرمي بالباطل هذه المعاني متقاربة، وذكر قول أبي عبيدة، ثم قال أصل القفو: العيب، ومنه حديث الأشعث بن قيس رفعه لا نقفوا منا ولا ننتفى من أئبنا، ومنه قول الشاعر: «ولا أقفو الحواضن إن قفينا». ثم نقل عن بعض الكوفيين أن أصله القيافة وهي اتباع الأثر، وتعقب بأنه لو كان كذلك لكانت القراءة بضم القاف وسكون الفاء، لكن زعم أنه على القلب، قال والأولى بالصواب الأول انتهى. والقراءة التي أشار إليها نقلت في الشواذ عن معاذ القاري، واستدل الشافعي للرد على من يقدم القياس على الخبر بقوله تعالى ﴿فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول﴾ قال معناه والله أعلم، اتبعوا في ذلك ما قال الله ورسوله، وأورد البيهقي هنا حديث ابن مسعود «ليس عام إلا الذي بعده شر منه، لا أقول عام أخصب من عام، ولا أمير خير من أمير، ولكن ذهاب العلماء، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور بآرائهم فيهدم الإسلام».

**قوله (حدثنا سعيد بن تليد)** بمشاة ثم لام وزن عظيم، وهو سعيد بن عيسى بن تليد نسب إلى جده يكنى أبا عيسى بن عني، بمهمل، ثم نون مصغر، وهو من المصريين الثقات الفقهاء وكان يكتب للحكام.

**قوله (عبد الرحمن بن شريح)** هو أبو شريح الإسكندراني بمعجمة أوله ومهمله آخره، وهو ممن وافقت كنيته اسم أبيه.

**قوله ( وغيره )** هو ابن لهيعة أبيه البخاري لضعفه ، وجعل الاعتماد على رواية عبد الرحمن ، لكن ذكر الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر في الجزء الذي جمعه في الكلام على حديث معاذ بن جبل في القياس أن عبد الله بن وهب حدث بهذا الحديث عن أبي شريح وابن لهيعة جميعاً ، لكنه قدم لفظ ابن لهيعة وهو مثل اللفظ الذي هنا ثم عطف عليه رواية أبي شريح فقال بذلك . قلت : وكذلك أخرجه ابن عبد البر في باب العلم من رواية سحنون عن ابن وهب عن ابن لهيعة فساقه ، ثم قال ابن وهب : وأخبرني عبد الرحمن بن شريح عن أبي الأسود عن عروة عن عبد الله بن عمرو بذلك ، قال ابن طاهر : ما كنا ندرى هل أراد بقوله بذلك اللفظ والمعنى أو المعنى فقط ، حتى وجدنا مسلماً أخرجه عن حرمة بن يحيى عن ابن وهب عن عبد الرحمن بن شريح وحده ، فساقه بلفظ مغاير للفظ الذي أخرجه البخاري ، قال فعرف أن اللفظ الذي حذفه البخاري هو لفظ عبد الرحمن ابن شريح الذي أبرزه هنا ، والذي أورده هو لفظ الغير الذي أبيه انتهى . وسأذكر تفاوتهما وليس بينهما في المعنى كبير أمر ، وكنت أظن أن مسلماً حذف ذكر ابن لهيعة عمداً لضعفه واقتصر على عبد الرحمن بن شريح ، حتى وجدت الإسماعيلي أخرجه من طريق حرمة بن يحيى عن ابن لهيعة ، فعرفت أن ابن وهب هو الذي كان يجمعهما تارة ويفرد ابن شريح تارة وعند ابن وهب فيه شيخان آخران بسند آخر أخرجه ابن عبد البر في بيان العلم من طريق سحنون حدثنا ابن وهب حدثنا مالك وسعيد بن عبد الرحمن كلاهما عن هشام بن عروة باللفظ المشهور ، وقد ذكرت في باب العلم أن هذا الحديث مشهور عن هشام بن عروة عن أبيه ، رواه عن هشام أكثر من سبعين نفساً وأقول هنا إن أبا القاسم عبد الرحمن بن الحافظ أبي عبد الله بن منده ذكر في « كتاب التذكرة » أن الذين روه عن الحافظ هشام أكثر من ذلك ؛ وسرد أسماءهم فزادوا على أربعمائة نفس وسبعين نفساً ، منهم من الكبار شعبة ومالك وسفيان الثوري والأوزاعي وابن جريج ومسعر وأبو حنيفة وسعيد بن أبي عروبة والحمادان ومعر ، بل أكبر منهم مثل يحيى بن سعيد الأنصاري وموسى بن عقبة والأعمش ومحمد بن عجلان وأيوب وبكير بن عبد الله ابن الأشج وصفوان بن سليم وأبو معشر ويحيى بن أبي كثير وعمارة بن غزية وهؤلاء العشرة كلهم من صغار التابعين ، وهم من أقرانه ، ووافق هشاماً على روايته عن عروة أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن النوفلي المعروف بـيتم عروة ، وهو الذي رواه عنه ابن لهيعة وأبو شريح ورواه عن عروة أيضاً ولداه يحيى وعثمان وأبو سلمة بن عبد الرحمن وهو من أقرانه ، والزهرى ووافق عروة على روايته عن عبد الله بن عمرو بن العاص عمر بن الحكم بن ثوبان ، أخرجه مسلم من طريقه ولم يسق لفظه لكن قال بمثل حديث هشام بن عروة ، وكأنه ساقه من رواية جرير بن عبد الحميد عن هشام ، وسأذكر ما في رواية بعض من ذكر من فائدة زائدة .

**قوله ( عن أبي الأسود )** في رواية مسلم بسنده إلى ابن شريح أن أبا الأسود حدثه .

**قوله ( عن عروة )** زاد حرمة في روايته « ابن الزبير » .

**قوله ( حج علينا )** أي مر علينا حاجاً ( عبد الله بن عمرو فسمعت يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ) في رواية مسلم « قالت لي عائشة يا ابن أختي بلغني أن عبد الله بن عمرو ماراً بنا إلى الحج فالتقه فسأله فإنه قد حمل عن النبي صلى الله عليه وسلم علماً كثيراً ، قال فلقبته فسأله عن أشياء يذكرها عن النبي صلى الله عليه وسلم فكان فيما ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال » .

**قوله ( إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه )** في رواية أبي ذر عن المستمل والكشميني « أعظاهموه » بالهاء ضمير الغيبة بدل الكاف ، ووقع في رواية حرمة « لا ينزع العلم من الناس انتزاعاً » وفي رواية هشام الماضية في « كتاب العلم » من طريق مالك عنه « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد » وفي رواية

سفيان بن عيينة عن هشام « من قلوب العباد » أخرجه الحميدى فى مسنده عنه ، وفى رواية جرير عن هشام عند مسلم مثله لكن قال « من الناس » وهو الوارد فى أكثر الروايات ، وفى رواية محمد بن عجلان عن هشام عند الطبرانى « إن الله لا ينزع العلم انتزاعاً ، ينتزعه منهم بعد أن أعطاهم » ولم يذكر على من يعود الضمير ، وفى رواية معمر عن هشام عند الطبرانى « إن الله لا ينزع العلم من صدور الناس بعد أن يعطيهم إياه » وأظن عبد الله ابن عمرو إنما حدث بهذا جواباً عن سؤال من سألته عن الحديث الذى رواه أبو أمامة قال : لما كان فى حجة الوداع قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على جبل آدم فقال « يا أيها الناس خذوا من العلم قبل أن يقبض ، وقبل أن يرفع من الأرض » الحديث وفى آخره « ألا إن ذهاب العلم ذهاب حملته » ثلاث مرات أخرجه أحمد والطبرانى والدارمى ، فبين عبد الله بن عمرو أن الذى ورد فى قبض العلم ورفع العلم إنما هو على الكيفية التى ذكرها ، وكذلك أخرج قاسم بن أصبغ ومن طريقه ابن عبد البر أن عمر سمع أبا هريرة يحدث بحديث « يقبض العلم » فقال « إن قبض العلم ليس شيئاً ينزع من صدور الرجال ، ولكنه فناء العلماء » وهو عند أحمد والبخارى من هذا الوجه .

**قوله ( ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم )** كذا فيه والتقدير ينتزعه بقبض العلماء مع علمهم ، ففيه بعض قلب ؛ ووقع فى رواية حرمله « ولكن يقبض العلماء فيرفع العلم معهم » وفى رواية هشام « ولكن يقبض العلم بقبض العلماء » وفى رواية معمر « ولكن ذهابهم قبض العلم » ومعانيها متقاربة .

**قوله ( فيبقى ناس جهال )** هو بفتح أول يبقى وفى رواية حرمله « ويبقى فى الناس رعوساً جهالاً » وهو بضم أول يبقى وتقدم فى « كتاب العلم » ضبط رعوساً هل هو بصيغة جمع رأس وهى رواية الأكثر أو رئيس وفى رواية هشام « حتى إذا لم يبق عالم » هذه رواية أبى ذر من طريق مالك وغيره « لم يبق عالماً اتخذ الناس رعوساً جهالاً » وفى رواية جرير عند مسلم « حتى إذا لم يترك عالماً » وكذا فى رواية صفوان بن سليم عند الطبرانى وهى تؤيد الرواية الثانية ، وفى رواية محمد بن عجلان « حتى إذا لم يبق عالم » وكذا فى رواية شعبة عن هشام ، وفى رواية محمد ابن هشام بن عروة عن أبيه عند الطبرانى « فيصير للناس رعوس جهال » وفى رواية معمر عن الزهرى عن عروة عنده : بعد أن يعطيهم إياه ، ولكن يذهب العلماء كلما ذهب عالم ذهب بما معه من العلم حتى يبقى من لا يعلم .

**قوله ( يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون )** بفتح أوله ( ويضلون ) بضمه ، وفى رواية حرمله « يفتونهم بغير علم فيضلون ويضلون » وفى رواية محمد بن عجلان « يستفتونهم فيفتونهم » والباقي مثله ، وفى رواية هشام بن عروة « فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا » وهى رواية الأكثر ، وخالف الجميع قيس بن الربيع وهو صدوق ضعف من قبل حفظه ، فرواه عن هشام بلفظ : لم يزل أمر بنى إسرائيل معتدلاً ، حتى نشأ فيهم أبناء سبأيا الأمم فأفتوا بالرأى فضلوا وأضلوا ، أخرجه البخارى وقال تفرد به قيس ، قال : والمحفوظ بهذا اللفظ ما رواه غيره عن هشام فأرسله . قلت : والمرسل المذكور أخرجه الحميدى فى النوادر والبيهقى فى المدخل من طريقه ، عن ابن عيينة قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه فذكره ، كرواية قيس سواء .

**قوله ( فحدثت به عائشة )** زاد حرمله فى روايته ، فلما حدثت عائشة بذلك أعظمت ذلك وأنكرته ، وقالت أحدثك أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول هذا .

**قوله ( ثم إن عبد الله بن عمرو حج بعد فقالت يا ابن أختى انطلق إلى عبد الله فاستبث لى منه الذى حدثتني عنه )** فى رواية حرمله أنه حج من السنة المقبلة ولفظه قال عروة : حتى إذا كان قابل قالت له : إن



ابن عمرو قد قدم فالفقه ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذى ذكره لك فى العلم .

**قوله ( فحجته فسأله : فى رواية حرمة ) ، « فلقيته » .**

**قوله ( فحدثنى به ) فى رواية حرمة « فذكره لى »**

**قوله ( كنحو ما حدثنى ) فى رواية حرمة « بنحو ما حدثنى به فى مرته الأولى »** ووقع فى رواية سفيان ابن عيينة الموصولة « قال عروة ثم لبثت سنة ثم لقيت عبد الله بن عمرو فى الطواف فسأله فأخبرنى به فأفاد أن لقاءه إياه فى المرة الثانية كان بمكة « وكان عروة كان حج فى تلك السنة من المدينة وحج عبد الله من مصر فبلغ عائشة ويكون قولها قد قدم أى من مصر طالباً لمكة لا أنه قدم المدينة ، إذ لو دخلها للقيه عروة بها ، ويحتمل أن تكون عائشة حجت تلك السنة وحج معها عروة فقدم عبد الله بعد ، فلقية عروة بأمر عائشة .

**قوله ( فعميت فقالت والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو ) فى رواية حرمة « فلما أخبرت بذلك قالت ما أحسبه إلا صدق أراه لم يزد فيه شيئاً ولم ينقص » .** قلت : ورواية الأصل تحتل أن عائشة كان عندها علم من الحديث ، وظنت أنه زاد فيه أو نقص فلما حدث به ثانياً كما حدث به أولاً ، تذكرت أنه على وفق ما كانت سمعت ، ولكن رواية حرمة التى ذكر فيها أنها أنكرت ذلك وأعظمته ظاهرة فى أنه لم يكن عندها من الحديث علم ، ويؤيد ذلك أنها لم تستدل على أنه حفظه إلا لكونه حدث به بعد سنة كما حدث به أولاً لم يزد ولم ينقص . قال عياض : لم تتم عائشة عبد الله ولكن لعلها نسبت إليه أنه مما قرأه من الكتب القديمة لأنه كان قد طالع كثيراً منها ، ومن ثم قالت « أحدثك أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول هذا » انتهى ، وعلى هذا فرواية معمر له عن الزهرى عن عروة عن عبد الله بن عمرو هى المعتمدة وهى فى مصنف عبد الرزاق ، وعند أحمد والنسائى والطبرانى من طريقه ولكن الترمذى لما أخرجه من رواية عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة قال : روى الزهرى هذا الحديث عن عروة عن عبد الله بن عمرو ، وعن عروة عن عائشة ، وهذه الرواية التى أشار إليها رواية يونس ابن يزيد عن الزهرى عن عروة عن عائشة ، أخرجه أبو عوانة فى صحيحه والبخارى من طريق شبيب بن سعيد عن يونس ، وشبيب فى حفظه شىء وقد شذ بذلك ، ولما أخرجه عبد الرزاق من رواية الزهرى أردفه برواية معمر عن يحيى بن أبى كثير عن عروة عن عبد الله بن عمرو قال « أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يرفع الله العلم بقبضه ولكن يقبض العلماء » الحديث ؛ وقال ابن عبد البر فى بيان العلم رواه عبد الرزاق أيضاً عن معمر عن هشام بن عروة بمعني حديث مالك . قلت : ورواية يحيى أخرجه الطيالسى عن هشام الدستوائى عنه ، ووجدت عن الزهرى فيه سنداً آخر أخرجه الطبرانى فى الأوسط من طريق العلاء بن سليمان الرقى عن الزهرى عن أنى سلمة عن أبى هريرة ، فذكر مثل رواية هشام سواء ، لكن زاد بعد قوله « وأضلوا عن سواء السبيل » والعلاء ابن سليمان ضعفه ابن عدى وأورده من وجه آخر عن أبى هريرة بلفظ رواية حرمة التى مضت وسنده ضعيف ، ومن حديث أبى سعيد الخدرى بلفظ « يقبض الله العلماء ، ويقبض العلم منهم ، فتنشأ أحداث ينزرو بعضهم على بعض نزو العير على العير ، ويكون الشيخ فيهم مستضعفاً » وسنده ضعيف وأخرج الدارمى من حديث أبى الدرداء . قوله « رفع العلم ذهاب العلماء » وعن حذيفة « قبض العلم قبض العلماء » وعند أحمد عن ابن مسعود قال « هل تدرون ما ذهاب العلم ؟ ذهاب العلماء » وأفاد حديث أبى أمامة الذى أشرت إليه أولاً وقت تحديث النبى صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث ، وفى حديث أبى أمامة من الفائدة الزائدة « أن بقاء الكتب بعد رفع العلم بموت العلماء لا يغنى من ليس بعالم شيئاً » فإن فى بقية « فسأله أعرانى فقال : يا نبى الله كيف يرفع العلم منا وبين أظهرنا المصاحف ، وقد تعلمنا ما فيها وعلمناها أبناءنا ونساءنا وخدمنا ، فرفع إليه رأسه

وهو مغضب فقال : وهذه اليهود والنصارى بين أظهرهم المصاحف ، لم يتعلقوا منها بحرف فيما جاءهم به أنبيائهم ، ول هذه الزيادة شواهد من حديث عرف بن مالك وابن عمرو وصفوان بن عسال وغيرهم ، وهى عند الترمذى والطبرانى والدارمى والبخارى بألفاظ مختلفة ، وفى جميعها هذا المعنى ، وقد فسر عمر قبض العلم بما وقع تفسيره به فى حديث عبد الله بن عمرو ، وذلك فيما أخرجه أحمد من طريق يزيد بن الأصم عن أبى هريرة فذكر الحديث ، وفيه « ويرفع العلم » فسمعه عمر فقال : « أما أنه ليس ينزع من صدور العلماء ولكن بذهاب العلماء » وهذا يحتمل أن يكون عند عمر مرفوعاً ، فيكون شاهداً قوياً لحديث عبد الله بن عمرو ، واستدل بهذا الحديث على جواز خلو الزمان عن مجتهد ، وهو قول الجمهور خلافاً لأكثر الحنابلة ، وبعض من غيرهم لأنه صريح فى رفع العلم بقبض العلماء ، وفى ترئيس أهل الجهل ومن لازمه الحكم بالجهل ، وإذا انتفى العلم ومن يحكم به استلزم انتفاء الاجتهاد والمجتهد ، وعورض هذا بحديث « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيمر أمر الله » وفى لفظ « حتى تقوم الساعة — أو — حتى يأتي أمر الله » ومضى فى العلم كالأول بغير شك ، وفى رواية مسلم « ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله » ولم يشك وهو المعتمد ، وأجيب أولاً بأنه ظاهر فى عدم الخلو لا فى نفى الجواز ، وثانياً بأن الدليل للأول أظهر للتصريح بقبض العلم تارة ويرفعه أخرى بخلاف الثانى ، وعلى تقدير التعارض فيبقى أن الأصل عدم المانع . قالوا الاجتهاد فرض كفاية ، فيستلزم انتفاؤه الاتفاق على الباطل ، وأجيب بأن بقاء فرض الكفاية مشروط ببقاء العلماء ، فأما إذا قام الدليل على انقراض العلماء فلا لأن بفقدهم تنتفى القدرة والتمكن من الاجتهاد ، وإذا انتفى أن يكون مقدوراً لم يقع التكليف به ، هكذا اقتصر عليه جماعة : وقد تقدم فى باب : تغير الزمان حتى تعبد الأوثان ، فى أواخر « كتاب الفتن » ما يشير إلى أن محل وجود ذلك عند فقد المسلمين بهبوب الريح التى تهب بعد نزول عيسى عليه السلام ، فلا يبقى أحد فى قلبه مثقال ذرة من الإيمان إلا قبضته ويبقى شرار الناس ، فعليه تقوم الساعة ، وهو بمعناه عند مسلم كما بينته هناك فلا يرد اتفاق المسلمين على ترك فرض الكفاية والعمل بالجهل لعدم وجودهم ، وهو المعبر عنه بقوله « حتى يأتي أمر الله » وأما الرواية بلفظ « حتى تقوم الساعة » فهى محمولة على إشرافها بوجود آخر أشراتها ، وقد تقدم هذا بأدلتها فى الباب المذكور ، ويؤيده ما أخرجه أحمد وصححه الحاكم عن حذيفة رفعه « يدرس الإسلام كما يدرس وشى الثوب » إلى غير ذلك من الأحاديث ، وجوز الطبرى أن يضم فى كل من الحديثين المحل الذى يكون فيه تلك الطائفة ، فالموصوفون بشارار الناس الذين يبقون بعد أن تقبض الريح من قبضه ، يكونون مثلاً ببعض البلاد كالمشرق الذى هو أصل الفتن ، والموصوفون بأنهم على الحق يكونون مثلاً ببعض البلاد كبيت المقدس لقوله فى حديث معاذ « إنهم بالشام » وفى لفظ « بيت المقدس » ومأقاله وإن كان محتملاً يردده قوله فى حديث أنس فى صحيح مسلم « لا تقوم الساعة حتى لا يقال فى الأرض الله الله » إلى غير ذلك من الأحاديث التى تقدم ذكرها فى معنى ذلك والله أعلم . ويمكن أن تنزل هذه الأحاديث على الترتيب فى الواقع فيكون أولاً : رفع العلم بقبض العلماء المجتهدين الاجتهاد المطلق ثم المقيد ، ثانياً : فإذا لم يبق مجتهد استتوا فى التقليد لكن ربما كان بعض المقلدين أقرب إلى بلوغ درجة الاجتهاد المقيد من بعض ، ولا سيما إن فرغنا على جواز تجزئ الاجتهاد ولكن لغلبة الجهل يقدم أهل الجهل أمثالهم ، وإليه الإشارة بقوله « اتخذ الناس رعوساً جهالاً » وهذا لا ينفى ترئيس بعض من لم يتصف بالجهل التام ، كما لا يمتنع ترئيس من ينسب إلى الجهل فى الجملة فى زمن أهل الاجتهاد ، وقد أخرج ابن عبد البر فى « كتاب العلم » من طريق عبد الله بن وهب سمعت خلاد بن سلمان الحضرمى يقول حدثنا دراج أبو السمح يقول « يأتي على الناس زمان يسمن الرجل راحلته حتى يسير عليها فى الأمصار يلتمس من يفتيه بسنة قد عمل بها ، فلا يجد إلا من يفتيه بالظن » فيحمل على أن المراد الأغلب الأكثر فى الحالين ، وقد وجد هذا مشاهداً ثم يجوز أن يقبض أهل تلك

الصفة ولا يبقى إلا المقلد الصرف ، وحينئذ يتصور خلو الزمان عن مجتهد حتى في بعض الأبواب بل في بعض المسائل ، ولكن يبقى من له نسبة إلى العلم في الجملة ، ثم يزداد حينئذ غلبة الجهل وترئيس أهله ، ثم يجوز أن يقبض أولئك حتى لا يبقى منهم أحد ، وذلك جدير بأن يكون عند خروج الدجال أو بعد موت عيسى عليه السلام ، وحينئذ يتصور خلو الزمان عمن ينسب إلى العلم أصلاً ، ثم تهب الريح فتقبض كل مؤمن ، وهناك يتحقق خلو الأرض عن مسلم فضلاً عن عالم فضلاً عن مجتهد ويبقى شرار الناس ، فعليهم تقوم الساعة ، والعلم عند الله تعالى . وقد تقدم في أوائل « كتاب الفتن » كثير من المباحث والنقول المتعلقة بقبض العلم والله المستعان . وفي الحديث الزجر عن ترئيس الجاهل لما يترتب عليه من المفسدة . وقد يتمسك به من لا يجيز تولية الجاهل بالحكم ، ولو كان عاقلاً عفيفاً ، لكن إذا دار الأمر بين العالم الفاسق والجاهل العفيف ، فالجاهل العفيف أولى لأن ورعه يمنعه عن الحكم بغير علم فيحمله على البحث والسؤال . وفي الحديث أيضاً حض أهل العلم وطلبته على أخذ بعضهم عن بعض ، وفيه شهادة بعضهم لبعض بالحفظ والفضل ، وفيه حض العالم طالبه على الأخذ عن غيره ليستفيد ما ليس عنده ، وفيه التثبيت فيما يحدث به المحدث إذا قامت قرينة الذهول ومراعاة الفاضل من جهة قول عائشة « اذهب إليه ففاته » حتى تسأله عن الحديث ولم تقل له سلّه عنه ابتداء خشية من استباحه ، وقال ابن بطال التوفيق بين الآية والحديث في ذم العمل بالرأى وبين ما فعله السلف من استنباط الأحكام ، أن نص الآية ذم القول بغير علم ، فخص به من تكلم برأى مجرد عن استناد إلى أصل ، ومعنى الحديث ذم من أفتى مع الجهل ، ولذلك وصفهم بالضلال والإضلال ، وإلا فقد مدح من استنبط من الأصل لقوله لعلمه الذين يستنبطونه منهم ، فالرأى إذا كان مستنداً إلى أصل من الكتاب أو السنة أو الإجماع فهو محمود ، وإذا كان لا يستند إلى شيء منها فهو المذموم ، قال وحديث سهل بن حنيف وعمر بن الخطاب وإن كان يدل على ذم الرأى لكنه مخصوص بما إذا كان معارضاً للنص ، فكأنه قال اتهموا الرأى إذا خالف السنة ، كما وقع لنا حيث أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتحلل فأحبينا الاستمرار على الإجماع ، وأردنا القتال لنكمل نسكنا ونقهر عدونا ، وخفى عنا حينئذ ما ظهر للنبي صلى الله عليه وسلم مما حمدت عقباه ، وعمر هو الذى كتب إلى شريح « انظر ما تبين لك من كتاب الله فلا تسأل عنه أحداً ، فإن لم يتبين لك من كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم يتبين لك من السنة فاجتهد فيه رأيك » هذه رواية سيار عن الشعبي وفي رواية الشيباني عن الشعبي عن شريح أن عمر كتب إليه نحوه ، وقال في آخره « اقض بما في كتاب الله ، فإن لم يكن فيما في سنة رسول الله ، فإن لم يكن فيما قضى به الصالحون ، فإن لم يكن فإن شئت فتقدم وإن شئت فتأخر ، ولا أرى التأخر إلا خيراً لك » فهذا عمر أمر بالاجتهاد ؛ فدل على أن الرأى الذى ذمه ما خالف الكتاب أو السنة ، وأخرج ابن أبى شيبه بسند صحيح عن ابن مسعود نحو حديث عمر من رواية الشيباني ، وقال في آخره « فإن جاءه مالىس في ذلك فليجتهد رأيه فإن الحلال بين والحرام بين ، فدع ما يريك إلى مالا يريك » .

**قوله ( حدثنا عبدان )** هو عبد الله بن عثمان ، وعبدان لقب و « أبو حمزة » بالمهملة ثم الزاى هو السكرى وساق المتن على لفظ أبى عوانة لأنه ساق لفظ عبدان في « كتاب الجزية » ووقعت رواية أبى عوانة مقدمة على رواية أبى حمزة ، وساق المتن ثم عطف عليه رواية أبى حمزة ، وفي آخره فسمعت سهل بن حنيف يقول ذلك .

**قوله ( قال سهل بن حنيف يا أيها الناس )** قد تقدم بيان سبب خطبته بذلك في تفسير سورة الفتح ، وبيان المراد بقول سهل يوم أبى جندل ، وقوله « يفظعنا » بالطاء المعجمة المكسورة بعد الفاء الساكنة ، أى يوقعنا في أمر فظيع ، وهو الشدائد في القبح ونحوه . وقوله « إلا أسهلن » بسكون اللام بعد الهاء والنون المفتوحتين ،

والمعنى أنزلتنا في السهل من الأرض أى أفضين بنا ، وهو كناية عن التحول من الشدة إلى الفرج ، وقوله « بنا » في رواية الكشميهني « بها » ومراد سهل أنهم كانوا إذا وقعوا في شدة يحتاجون فيها إلى القتال في المغازى والثبوت والفتوح العمرية ، عمدوا إلى سيوفهم فوضعوها على عواتقهم ، وهو كناية عن الجد في الحرب ، فإذا فعلوا ذلك انتصروا ، وهو المراد بالنزول في السهل ، ثم استثنى الحرب التي وقعت بصفين لما وقع فيها من إبطاء النصر وشدة المعارضة من حجج الفريقين ، إذ حجة عليّ ومن معه ماشرع لهم من قتال أهل البغي حتى يرجعوا إلى الحق ، وحجة معاوية ومن معه ماوقع من قتل عثمان مظلوماً ، ووجود قتلته بأعيانهم في العسكر العراقي فعظمت الشبهة حتى اشتد القتال وكثر القتل في الجانبين ، إلى أن وقع التحكيم فكان مكان .

**قوله ( وقال أبو وائل شهدت صفين وبشت صفين )** كذا لأبي ذر ولغيره « وبشت صفون » وفي رواية النسفي مثله ولكن قال « وبشت الصفون » بزيادة ألف ولام والمشهور في صفين كسر الصاد المهملة وبعضهم فتحها وجزم بالكسر جماعة من الأئمة والفاء مكسورة مثقلة اتفاقاً ، والأشهر فيها بالياء قبل النون كإردين وفلسطين وقنسرين وغيرها ، ومنهم من أبدل الياء واواً في الأحوال ، وعلى هاتين اللغتين فأعرابها إعراب غسليين وعربون ، ومنهم من أعرابها إعراب جمع المذكر السالم فتصرف بحسب العوامل ، مثل « لفى عليين ، وما أدراك ما عليون » ومنهم من فتح النون مع الواو لزوماً نقل كل ذلك ابن مالك ولم يذكر فتح النون مع الياء لزوماً وقوله « اهتموا رأيكم على دينكم » أى لا تعملوا في أمر الدين بالرأى المجرد الذى لا يستند إلى أصل من الدين ، وهو كنحو قول عليّ فيما أخرجه أبو داود بسند حسن « لو كان الدين بالرأى لكان مسح أسفل الخف أولى من أعلاه » والسبب في قول سهل ذلك ماتقدم بيانه في استتابة المرتدين ، أن أهل الشام لما استشعروا أن أهل العراق شارفوا أن يغلبوهم ، وكان أكثر أهل العراق من القراء الذين يبالغون في التدين ، ومن ثم صار منهم الخوارج الذين مضى ذكرهم ، فأنكروا على عليّ ومن أطاعه الإجابة إلى التحكيم ، فاستند عليّ إلى قصة الحديدية وأن النبى صلى الله عليه وسلم أجاب قريشاً إلى المصالحة مع ظهور غلبته لهم ، وتوقف بعض الصحابة أولاً حتى ظهر لهم أن الصواب ما أمرهم به ، كما مضى بيانه مفصلاً في الشروط ، وأول الكرماني كلام سهل بن حنيف بحسب ما احتمله اللفظ فقال : كأنهم اهتموا سهلاً بالتقصير في القتال حينئذ ، فقال لهم : بل اهتموا أنتم رأيكم فإنى لا أقصر كما لم أكن مقصراً يوم الحديدية وقت الحاجة ، فكما توقفت يوم الحديدية من أجل أنى لا أخالف حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك أتوقف اليوم لأجل مصلحة المسلمين . وقد جاء عن عمر نحو قول سهل ولفظه « اتقوا الرأى في دينكم » أخرجه البيهقي في المدخل هكذا مختصراً ، وأخرجه هو والطبري والطبراني مطولاً بلفظ « اهتموا الرأى على الدين ؛ فلقد رأيتنى أرد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برأى اجتهداً ، فو الله ما آلو عن الحق » وذلك يوم أبى جندل حتى قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم « ترانى أرضى وتأتى » والحاصل أن المصير إلى الرأى إنما يكون عند فقد النص ، وإلى هذا يومئى قول الشافعى فيما أخرجه البيهقي بسند صحيح إلى أحمد بن حنبل سمعت الشافعى يقول القياس عند الضرورة ، ومع ذلك فليس العامل برأيه على ثقة من أنه وقع على المراد من الحكم في نفس الأمر ، وإنما عليه بذل الوسع في الاجتهاد ليؤجر ولو أخطأ وبالله التوفيق ، وأخرج البيهقي في المدخل ، وابن عبد البر في بيان العلم عن جماعة من التابعين كالحسن وابن سيرين وشرح والشعبي والنخعي بأسانيد جياذ ، ذم القول بالرأى المجرد ويجمع ذلك كله حديث أبى هريرة « لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به » أخرجه الحسن بن سفيان وغيره ، ورجاله ثقات وقد صححه النووي في آخر الأربعين ، وأما ما أخرجه البيهقي من طريق الشعبي عن عمرو بن حريث عن عمر قال « إياكم وأصحاب الرأى فإنهم أعداء السنن ، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها ، فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا » فظاهر في أنه أراد ذم من قال

بالرأى مع وجود النص من الحديث لإغفاله التنقيب عليه فهلا يلام ، وأولى منه باللوم من عرف النص وعمل بما عارضه من الرأى ، وتكلف لرده بالتأويل وإلى ذلك الإشارة بقوله فى الترجمة وتكلف القياس والله أعلم . وقال ابن عبد البر فى بيان العلم بعد أن ساق آثاراً كثيرة فى ذم الرأى ما ملخصه : اختلف العلماء فى الرأى المقصود إليه بالذم فى هذه الآثار مرفوعها وموقوفها ومقطوعها ، فقالت طائفة : هو القول فى الاعتقاد بمخالفة السنن لأنهم استعملوا آراءهم وأقيستهم فى رد الأحاديث ، حتى طعنوا فى المشهور منها الذى بلغ التواتر كأحاديث الشفاعة ، وأنكروا أن يخرج أحد من النار بعد أن يدخلها ، وأنكروا الحوض والميزان وعذاب القبر ، إلى غير ذلك من كلامهم فى الصفات والعلم والنظر ، وقال أكثر أهل العلم : الرأى المذموم الذى لا يجوز النظر فيه ولا الاشتغال به ، هو ما كان فى نحو ذلك من ضروب البدع ، ثم أسند عن أحمد بن حنبل قال : لا تكاد ترى أحداً ينظر فى الرأى إلا وفى قلبه دغل ، قال : وقال جمهور أهل العلم الرأى المذموم فى الآثار المذكورة ، هو القول فى الأحكام بالاستحسان ، والتشاغل بالأغلوطنات ورد الفروع بعضها إلى بعض دون ردها إلى أصول السنن وأضاف كثير منهم إلى ذلك من يتشاغل بالإكثار منها قبل وقوعها لما يلزم من الاستغراق فى ذلك من تعطيل السنن ، وقوى ابن عبد البر هذا القول الثانى واحتج له ، ثم قال : ليس أحد من علماء الأمة يثبت عنده حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء ثم يرده إلا بادعاء نسخ أو معارضة أثر غيره أو إجماع أو عمل يجب على أصله الانقياد إليه أو طعن فى سنده ، ولو فعل ذلك بغير ذلك لسقطت عدالته فضلاً عن أن يتخذ إماماً ، وقد أعادهم الله تعالى من ذلك ، ثم ختم الباب بما بلغه عن سهل بن عبد الله التستري الزاهد المشهور قال : ما أحدث أحد فى العلم شيئاً إلا سئل عنه يوم القيامة فإن وافق السنة سلم وإلا فلا

بما كان النبي صلى الله عليه يسأل ما لم ينزل عليه الوحي فيقول : « لا أدري » أو لم يجب حتى ينزل الله عليه الوحي ، ولم يقل برأى ولا بقياس لقوله تعالى : ﴿ بما أراك الله ﴾

وقال ابن مسعود : سئل النبي صلى الله عليه عن الروح فسكت حتى نزلت .

[٧٣٠٩] ٧٠٤١ - فاعلى بن عبد الله قال نا سفيان قال سمعت ابن المنكدر يقول سمعت جابر بن عبد الله يقول : مرضت فجاءني رسول الله صلى الله عليه يعودني وأبوبكر وهما ماشيان ، فأتاني وقد غمي علي ، فتوضأ رسول الله صلى الله عليه ثم صب وضوءه علي ، فأفقت فقلت : يا رسول الله ، - وربما قال سفيان : فقلت : أي رسول الله - كيف أقضي في مالي ، كيف أصنع في مالي ؟ قال : فما أجابني بشيء حتى نزلت آية الميراث .

قوله ( باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل مما لم ينزل عليه الوحي فيقول لا أدري ، أو لم يجب حتى ينزل عليه الوحي ) أى كان له إذا سئل عن الشيء الذى لم يوح إليه فيه حالان : إما أن يقول لا أدري وإما أن يسكت حتى يأتيه بيان ذلك بالوحي ، والمراد بالوحي أعم من المتعبد بتلاوته ومن غيره ، ولم يذكر لقوله « لا أدري » دليلاً فإن كلاً من الحديثين المعلق والموصول من أمثلة الشق الثانى ، وأجاب بعض المتأخرين بأنه استغنى بعدم جوابه به ، وقال الكرماني فى قوله فى الترجمة لا أدري حزاة إذ ليس فى الحديث ما يدل عليه ، ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم ذلك كذا قال ، وهو تساهل شديد منه فى الإقدام على نفى الثبوت كما سألته ، والذى يظهر أنه أشار فى الترجمة إلى ماورد فى ذلك ولكنه لم يثبت عنده منه شيء على شرطه ، وإن كان يصلح للحجة كعادته فى أمثال ذلك ، وأقرب ما ورد عنده فى ذلك حديث ابن مسعود الماضى فى تفسير سورة ص « من علم شيئاً فليقل به ، ومن لم يعلم فليقل الله أعلم » الحديث لكنه موقوف ، والمراد منه إنما هو ما جاء عن النبي صلى

الله عليه وسلم أنه أجاب « بلا أعلم » أو « لا أدري » وقد وردت فيه عدة أحاديث منها حديث ابن عمر « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أى البقاع خير ، قال : لا أدري ، فأتاه جبريل فسأله فقال : لا أدري ، فقال : سل ربك فانتفض جبريل انتفاضة » الحديث أخرجه ابن حبان ، وللحاكم نحوه من حديث جبير ابن مطعم ، وفي الباب عن أنس عند ابن مردويه ، وأما حديث أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ما أدري الحدود كفارة لأهلها أم لا » وهو عند الدارقطني والحاكم فقد تقدم في شرح حديث عبادة من « كتاب العلم » الكلام عليه وطريق الجمع بينه وبين حديث عبادة ، ووقع الإلمام بشيء من ذلك في « كتاب الحدود » أيضاً ، وقال ابن الحاجب : في أوائل مختصره لثبوت لا أدري وقد أوردت من ذلك ما تيسر في الأمل في تخريج أحاديث المختصر .

**قوله ( ولم يقل برأى ولا قياس )** قال الكرماني : هما مترادفان ، وقيل رأى التفكير ، والقياس الإلحاق ، وقيل رأى أعم ليدخل فيه الاستحسان ونحوه انتهى . والذي يظهر أن الأخير مراد البخارى وهو ما دل عليه اللفظ الذى أورده في الباب الذى قبله من حديث عبد الله بن عمرو ، وقال الأوزاعي « العلم ما جاء عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم يجئ عنهم فليس بعلم » وأخرج أبو عبيد ويعقوب بن شيبة عن ابن مسعود قال « لا يزال الناس مشتملين بخير ما أتاهم العلم من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وأكابرهم ، فإذا أتاهم العلم من قبل أصاغرهم وتفرقت أهواؤهم هلكوا » وقال أبو عبيدة معناه أن كل ما جاء عن الصحابة وكبار التابعين لهم بإحسان هو العلم الموروث ، وما أحدثه من جاء بعدهم هو المذموم ، وكان السلف يفرقون بين العلم والرأى فيقولون للسنة علم ولما عداها رأى ، وعن أحمد يؤخذ العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن الصحابة ، فإن لم يكن فهو في التابعين مخير ، وعنه ما جاء عن الخلفاء الراشدين فهو من السنة وما جاء عن غيرهم من الصحابة ممن قال إنه سنة لم أدفعه ، وعن ابن المبارك ليكن المعتمد عليه الأثر وخذوا من الرأى ما يفسر لكم الخبر ، والحاصل أن الرأى إن كان مستنداً للنقل من الكتاب أو السنة فهو محمود وإن تجرد عن علم فهو مذموم ، وعليه يدل حديث عبد الله بن عمرو المذكور ، فإنه ذكر بعد فقد العلم أن الجهال يفتون برأيهم .

**قوله ( لقوله )** في رواية المستملى لقول الله تعالى ﴿ بما أراك الله ﴾ وقد نقل ابن بطال عن المهلب ما معناه إنما سكت النبي صلى الله عليه وسلم في أشياء معضلة ليست لها أصول في الشريعة ، فلا بد فيها من اطلاع الوحي وإلا فقد شرع صلى الله عليه وسلم لأمته القياس ، وأعلمهم كيفية الاستنباط فيما لانص فيه ، حيث قال : للتي سألته : هل تحج عن أمها فالله أحق بالقضاء ، وهذا هو القياس في لغة العرب ، وأما عند العلماء فهو تشبيه ما لا حكم فيه بما فيه حكم في المعنى ، وقد شبه الحمر بالخنيل فأجاب من سأله عن الحمر بالآية الجامعة ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ﴾ إلى آخرها . كذا قال : ونقل ابن التين عن الداودي ما حاصله أن الذى احتج به البخارى لما ادعاه من النفى حجة في الإثبات ، لأن المراد بقوله « بما أراك الله » ليس محصوراً في المنصوص ، بل فيه إذن في القول بالرأى ، ثم ذكر قصة الذى قال إن امرأتى ولدت غلاماً أسود هل لك من إبل ؟ إلى أن قال : فعله نزع عرق . وقال : لما رأى شيئاً بزمعة ، احتجى منه يا سودة . ثم ذكر آثاراً تدل على الإذن في القياس ، وتعقبها ابن التين بأن البخارى لم يرد النفى المطلق ، وإنما أراد أنه صلى الله عليه وسلم ترك الكلام في أشياء وأجاب بالرأى في أشياء ، وقد بوب لكل ذلك بما ورد فيه ، وأشار إلى قوله بعد باين : باب من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبين ، وذكر فيه حديث « لعله نزع عرق » وحديث « فدين الله أحق أن يقضى » وبهذا يندفع ما فهمه المهلب والداودي ، ثم نقل ابن بطال الخلاف هل يجوز للنبي أن يجتهد فيما لم ينزل عليه . ثالثها : فيما يجزى مجرى

الوحي من منام وشبهه . ونقل أن لا نص للمالك فيه . قال : والأشبه جوازه ، وقد ذكر الشافعي المسئلة في الأم وذكر أن حجة من قال : إنه لم يسن شيئاً إلا بأمر ، وهو على وجهين إما بوحى يتلى على الناس ، وإما برسالة عن الله أن افعل كذا ، قول الله تعالى ﴿ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ الآية ، فالكتاب ما يتلى والحكمة السنة ، وهو ماجاء به عن الله بغير تلاوة ، ويؤيد ذلك . قوله « في قصة العسيف » لأقضي بينكما بكتاب الله أى بوحى ومثله حديث يعلى بن أمية في قصة الذى سأل عن العمرة وهو لايس الجبة ، فسكت حتى جاءه الوحي فلما سري عنه أجابه وأخرج الشافعي من طريق طاوس أن عنده كتاباً في العقول نزل به الوحي وأخرج البيهقي بسند صحيح عن حسان بن عطية أحد التابعين من ثقات الشاميين « كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن » ويجمع ذلك كله ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾ الآية . ثم ذكر الشافعي أن من وجوه الوحي ما يراه فى المنام ، وما يلقى روح القدس فى روعه . ثم قال : ولا تعدو السنن كلها واحداً من هذه المعانى التى وصفت انتهى . واحتج من ذهب إلى أنه كان يجتهد بقول الله تعالى ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾ والأنبياء أفضل أولى الأبصار . ولما ثبت من أجر المجتهد ومضاعفته . والأنبياء أحق بما فيه جزيل الثواب . ثم ذكر ابن بطال أمثلة مما عمل فيه صلى الله عليه وسلم بالرأى من أمر الحرب وتنفيذ الجيوش وإعطاء المؤلفة وأخذ الفداء من أسارى بدر ، واستدل بقوله تعالى ﴿ وشاورهم فى الأمر ﴾ قال ولا تكون المشورة إلا فيما لانص فيه ، واحتج الداودى بقول عمر أن الرأى كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم مصيباً ، وإنما هو منا الظن والتكلف . وقال الكرماني : قال المجوزون كأن التوقف فيما لم يجد له أصلاً يقيس عليه ، وإلا فهو مأمور به لعموم قوله تعالى ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾ انتهى . وهو ملخص مما تقدم . واحتج ابن عبد البر لعدم القول بالرأى بما أخرجه من طريق ابن شهاب « أن عمر خطب فقال : يا أيها الناس إن الرأى إنما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم مصيباً ، لأن الله عز وجل يريه ، وإنما هو منا الظن والتكلف » وبهذا يمكن التمسك به لمن يقول كان يجتهد ، لكن لا يقع فيما يجتهد فيه خطأ أصلاً ، وهذا فى حقه صلى الله عليه وسلم فأما من بعده فإن الوقائع كثرت والأقوال انتشرت ، فكان السلف يتحرزون من المحدثات . ثم انقسموا ثلاث فرق : الأولى تمسكت بالأمر ، وعملوا بقوله صلى الله عليه وسلم « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين » فلم يخرجوا فى فتاويهم عن ذلك ، وإذا سئلوا عن شيء لا نقل عندهم فيه أمسكوا عن الجواب وتوقفوا . والثانية : قاسوا ما لم يقع على ما وقع وتوسعوا فى ذلك ، حتى أنكرت عليهم الفرقة الأولى كما تقدم ويجىء . والثالثة : توسطت فقدمت الأثر مادام موجوداً فإذا فقد قاسوا .

**قوله ( وقال ابن مسعود سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الروح فسكت حتى نزلت الآية )** هو طرف من الحديث الذى مضى قريباً فى آخر باب « ما يكره من كثرة السؤال » موصولاً إلى ابن مسعود . لكنه ذكره فيه بلفظ « فقام ساعة ينظر » وأورده بلفظ « فسكت » فى « كتاب العلم » وأورده فى تفسير ﴿ سبحان ﴾ بلفظ « فأمسك » وفى رواية مسلم « فأمسك النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد عليه شيئاً » ثم ذكر حديث جابر فى مرضه ، وسؤاله كيف أصنع فى مالى ؟ قال : فما أجابنى بشيء حتى نزلت آية الميراث ، وهو ظاهر فيما ترجم له وقد مضى شرحه مستوفى فى تفسير سورة النساء

**ب تَعْلِيمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أُمَّتُهُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ** مَا عَلَّمَهُ اللَّهُ لَيْسَ بِرَأْيٍ وَلَا تَمْثِيلٍ

٧٠٤٢ - فامسك قال نا أبو عوانة عن عبد الرحمن بن الأصبهاني عن أبي صالح ذكوان عن أبي سعيد قال : جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، ذهب الرجال بحديثك ، فاجعل لنا من نفسك يوماً نأتيك فيه تعلمنا مما علمك الله . فقال : اجتمعن فى يوم كذا وكذا فى مكان كذا وكذا ،

فاجتمعن؛ فأتاهن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلمهن مما علمه الله. ثم قال: «ما منكن امرأة تقدم بين يديها من ولدها ثلاثة إلا كان لها حجاباً من النار». فقالت امرأة منهن: يا رسول الله، اثنتين؟ فأعادتها قال: مرتين، ثم قال: «واثنتين واثنتين واثنتين».

**قوله (باب تعليم النبي صلى الله عليه وسلم أمته من الرجال والنساء مما علمه الله ليس برأى ولا تمثيل)**  
قال المهلب: مراده أن العالم إذا كان يمكنه أن يحدث بالنصوص، لا يحدث بنظره ولا قياسه انتهى. والمراد بالتمثيل القياس وهو إثبات مثل حكم معلوم في آخر لاشتراكهما في علة الحكم، والرأى أعم وذكر فيه حديث أئى سعيد: في سؤال المرأة قد ذهب الرجال بحديثك، وفيه «فأتاهن فعلمهن مما علمه الله» وفيه ثم قال «ما منكن امرأة تقدم بين يديها من ولدها ثلاثة» وقد مضى شرحه مستوفى في أول «كتاب الجنائز» وفي العلم وقوله «جاءت امرأة» لم أقف على اسمها، ويحتمل أن تكون هي أسماء بنت زيد بن السكن وقوله هنا «فأتاهن فعلمهن مما علمه الله» تقدم هناك بلفظ «فوعدهن يوماً لقيهن فيه فوعظهن فأمرهن فكان فيما قال لهن» فذكر نحو ما هنا ولم أر في شيء من طرقه بيان ما علمهن، لكن يمكن أن يؤخذ من حديث أئى سعيد الآخر الماضي في «كتاب الزكاة» وفيه «فمر على النساء فقال: يا معشر النساء تصدقن فإني رأيتكن أكثر أهل النار» الحديث وفيه «فقامت امرأة فقالت لم» وفيه «أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل، وأليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم» وقد مضى شرحه مستوفى هناك، وأن المرأة المذكورة هي أسماء قال الكرمانى موضع الترجمة من الحديث قوله «كن لها حجاباً من النار» فإنه أمر توقيفى لا يعلم إلا من قبل الله تعالى لا دخل للقياس والرأى فيه

**باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق وهم أهل العلم»**

٧٠٤٣- فاعبده الله بن موسى عن إسماعيل عن قيس عن المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه [٧٣١١]  
قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون».

٧٠٤٤- فاعبده الله بن وهب عن ابن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني حميد قال سمعت معاوية [٧٣١٢]  
ابن أبي سفيان يخطب قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، وإنما أنا قاسم، ويعطي الله، ولن يزال أمر هذه الأمة مستقيماً حتى تقوم الساعة. أو حتى يأتي أمر الله».

**قوله (باب لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق)** هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم عن ثوبان، وبعده «لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك» وله من حديث جابر مثله، لكن قال «يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة» وله من حديث معاوية المذكور في الباب نحوه.

**قوله (وهم أهل العلم)** هو من كلام المصنف وأخرج الترمذى حديث الباب ثم قال سمعت محمد ابن إسماعيل هو البخارى يقول، سمعت على بن المدينى يقول هم أصحاب الحديث، وذكر في «كتاب خلق أفعال العباد» عقب حديث أئى سعيد في قوله تعالى ﴿وَكذلك جعلناكم أمة وسطاً﴾ هم الطائفة المذكورة في حديث «لا تزال طائفة من أمتي» ثم ساقه وقال وجاء نحوه عن أئى هريرة ومعاوية وجابر وسلمة بن نفيل وقره ابن إياس انتهى. وأخرج الحاكم في علوم الحديث بسند صحيح عن أحمد إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم، ومن طريق يزيد بن هارون مثله «وزعم بعض الشراح أنه استفاد ذلك من حديث معاوية لأن فيه «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» وهو في غاية البعد، وقال الكرمانى يؤخذ من الاستقامة المذكورة في الحديث الثانى



أن من جملة الاستقامة أن يكون التفقه ، لأنه الأصل قال وبهذا ترتبط الأخبار المذكورة في حديث معاوية ، لأن الاتفاق لا بد منه ، أى المشار إليه بقوله « وإنما أنا قاسم ويعطى الله عز وجل » .

**قوله ( حدثنا عبيد الله بن موسى )** هو العيسى بالموحدة ثم المهمل الكوفي من كبار شيوخ البخارى ، وهو من أتباع التابعين وشيخه في هذا الحديث « إسماعيل » هو ابن أبى خالد تابعى مشهور ، وشيخ إسماعيل « قيس » هو ابن أبى حازم من كبار التابعين ، وهو مخضرم أدرك النبى صلى الله عليه وسلم ولم يره ولهذا الإسناد حكم الثلاثيات وإن كان رباعياً ، وقد تقدم بعد علامات النبوة بباين من رواية يحيى القطان عن إسماعيل أنزل من هذا بدرجة ، ورجال سند الباب كلهم كوفيون لأن المغيرة ولى إمرة الكوفة غير مرة وكانت وفاته بها وقد اتفق الرواة عن إسماعيل على أنه عن قيس عن المغيرة ، وخالفهم أبو معاوية فقال عن سعيد بدل المغيرة فأورده أبو إسماعيل الهروى في ذم الكلام ، وقال الصواب قول الجماعة عن المغيرة ، وحديث سعد عند مسلم لكن من طريق ابن عثمان عن سعد .

**قوله ( لا تزال )** بالثناة أوله وفي رواية مسلم من طريق مروان الفزارى عن إسماعيل « لن يزال قوم » وهذه بالتحانية والباقي مثله لكن زاد « ظاهرين على الناس » .

**قوله ( حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون )** أى على من خالفهم أى غالبون ، أو المراد بالظهور أنهم غير مستترين بل مشهورون والأول أولى ، وقد وقع عند مسلم من حديث جابر بن سمرة « لن يرح هذا الدين قائماً تقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة » وله في حديث عقبة بن عامر « لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على أمر الله قاهرين لعدوهم لا يضربهم من خالفهم حتى تأتيهم الساعة » وقد ذكرت الجمع بينه وبين حديث « لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس » في أواخر « كتاب الفتن » والقصة التى أخرجها مسلم أيضاً من حديث عبد الله بن عمرو « لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق » هم شر من أهل الجاهلية ، لا يدعون الله بشيء إلا رده عليهم « ومعارضة عقبة بن عامر بهذا الحديث فقال عبد الله أجل ، ثم يبعث الله رجلاً كريخ المسك ، فلا تترك نفسك في قلبه مثقال حبة من إيمان إلا قبضته » ثم يبقى شرار الناس عليهم تقوم الساعة « وقد أشرت إلى هذا قريباً في الكلام على حديث « قبض العلم » وأن هذا أولى ما يتمسك به في الجمع بين الحديثين المذكورين ، وذكرت ما نقله ابن بطال عن الطبرى في الجمع بينهما ، أن شرار الناس الذين تقوم عليهم الساعة يكونون بموضع مخصوص ، وأن موضعاً آخر يكون به طائفة يقاتلون على الحق لا يضربهم من خالفهم ، ثم أورد من حديث أبى أمامة نحو حديث الباب ، وزاد فيه « قيل يا رسول الله وأين هم ؟ قال بيت المقدس » وأطال في تقرير ذلك وذكرت أن المراد بأمر الله : هبوب تلك الريح وأن المراد بقيام الساعة : ساعتهم وأن المراد بالذين يكونون بيت المقدس : الذين يحصرهم الدجال إذا خرج فينزل عيسى إليهم فيقتل الدجال ، ويظهر الدين في زمن عيسى ، ثم بعد موت عيسى تهب الريح المذكورة ، فهذا هو المعتمد في الجمع ، والعلم عند الله تعالى .

**قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أبى أويس « وابن وهب » هو عبد الله و « يونس » هو ابن يزيد و « حميد » هو ابن عبد الرحمن بن عوف .

**قوله ( سمعت معاوية بن أبى سفيان يخطب )** في رواية عمير بن هانئ « سمعت معاوية على المنبر يقول » وقد مضى في علامات النبوة ، ويأتى في التوحيد وفي رواية يزيد بن الأصم « سمعت معاوية » وذكر حديثاً ولم أسمعهم « روى عن النبى صلى الله عليه وسلم على منبره حديثاً غيره » أخرجه مسلم .

قوله ( من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ) تقدم شرح هذا في « كتاب العلم » وقوله « وإنما أنا قاسم ويعطى الله » تقدم في العلم بلفظ « والله المعطى » وفي فرض الخمس من وجه آخر « والله المعطى وأنا القاسم » وتقدم شرحه هناك أيضاً .

قوله ( ولن يزال أمر هذه الأمة مستقيماً حتى تقوم الساعة أو حتى يأتي أمر الله ) في رواية عمير بن هانئ « لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله » وتقدم بعد باين من باب علامات النبوة من هذا الوجه بلفظ « لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله » لا يضرهم من خذلهم حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك » وزاد قال عمير فقال مالك بن يخامر قال معاذ « وهم بالشام » وفي رواية يزيد بن الأصم « ولا تزال عصاة من المسلمين ظاهرين على من ناوهم إلى يوم القيامة » قال صاحب المشارق في قوله « لا يزال أهل الغرب » يعني الرواية التي في بعض طرق مسلم وهي بفتح الغين المعجمة وسكون الراء ، ذكر يعقوب بن شيبه عن علي بن المديني قال : المراد بالغرب ، الدلو أى الغرب بفتح المهملة لأنهم أصحابها لا يستقى بها أحد غيرهم لكن في حديث معاذ وهم أهل الشام فالظاهر أن المراد بالغرب البلد لأن الشام غربى الحجاز كذا قال : وليس بواضح ، ووقع في بعض طرق الحديث « المغرب » بفتح الميم وسكون المعجمة وهذا يرد تأويل الغرب بالغرب ، لكن يحتمل أن يكون بعض رواته نقله بالمعنى الذى فهمه أن المراد الإقليم لا صفة بعض أهله ، وقيل المراد بالغرب أهل القوة والاجتهاد في الجهاد ، يقال في لسانه غرب بفتح ثم سكون أى حدة ، ووقع في حديث أبى أمامة عند أحمد أنهم ببیت المقدس ، وأضاف بيت إلى المقدس ، وللطبراني من حديث التهذبي نحوه ، وفي حديث أبى هريرة في الأوسط للطبراني « يقاتلون على أبواب دمشق وما حولها ، وعلى أبواب بيت المقدس وما حوله ، لا يضرهم من خذلهم ظاهرين إلى يوم القيامة » . قلت : ويمكن الجمع بين الأخبار بأن المراد قوم يكونون ببیت المقدس ، وهى شامية ويسقون بالدلو ، وتكون لهم قوة في جهاد العدو وحده .

( تنبيه ) اتفق الشراح على أن معنى قوله « على من خالفهم » أن المراد علوهم عليهم بالغلبة وأبعد من أبدع فرد على من جعل ذلك منقبة لأهل الغرب أنه مذمة لأن المراد بقوله « ظاهرين على الحق » أنهم غالبون له وأن الحق بين أيديهم كالميت ، وأن المراد بالحديث ذم الغرب وأهله لا مدحهم ، قال النووي فيه أن الإجماع حجة ، ثم قال يجوز أن تكون الطائفة جماعة متعددة من أنواع المؤمنين . ما بين شجاع وبصير بالحرب وفقه ومحدث ومفسر وقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وزاهد وعابد ، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في بلد واحد ، بل يجوز اجتماعهم في قطر واحد واقتراحهم في أقطار الأرض ، ويجوز أن يجتمعوا في البلد الواحد وأن يكونوا في بعض منه دون بعض ، ويجوز إخلاء الأرض كلها من بعضهم أولاً فآولاً إلى أن لا يبقى إلا فرقة واحدة ببلد واحد فإذا انقضوا جاء أمر الله ، انتهى ملخصاً مع زيادة فيه ، ونظير مانبه عليه ما حمل عليه بعض الأئمة حديث « إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها » أنه لا يلزم أن يكون في رأس كل مائة سنة واحد فقط بل يكون الأمر فيه كما ذكر في الطائفة وهو متجه ، فإن اجتماع الصفات المحتاج إلى تجديدها لا ينحصر في نوع من أنواع الخير ، ولا يلزم أن جميع خصال الخير كلها في شخص واحد ، إلا أن يدعى ذلك في عمر بن عبد العزيز ، فإنه كان القائم بالأمر على رأس المائة الأولى باتصافه بجميع صفات الخير وتقدمه فيها ، ومن ثم أطلق أحمد أنهم كانوا يحملون الحديث عليه ، وأما من جاء بعده فالشافعى وإن كان متصفاً بالصفات الجميلة ، إلا أنه لم يكن القائم بأمر الجهاد والحكم بالعدل ، فعلى هذا كل من كان متصفاً بشيء من ذلك عند رأس المائة هو المراد سواء تعدد أم لا

### باب قول الله تعالى: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا﴾

٧٠٤٥- حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال عمرو سمعت جابر بن عبد الله يقول لما نزل على رسول الله صلى الله عليه: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ قال: «أعوذُ بوجهك» ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال: «أعوذُ بوجهك». فلما نزلت: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا وَيَذِقَ بَعْضُكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ قال: «هاتان أهون وأيسر».

قوله (باب في قول الله تعالى أو يلبسكم شيعة) ذكر فيه حديث جابر في نزول قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا﴾ وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير سورة الأنعام ، ووجه مناسبتة لما قبله أن ظهور بعض الأمة على عدوهم دون بعض يقتضى أن بينهم اختلافًا حتى انفردت طائفة منهم بالوصف ، لأن غلبة الطائفة المذكورة إن كانت على الكفار ثبت المدعى ، وإن كانت على طائفة من هذه الأمة أيضاً فهو أظهر في ثبوت الاختلاف فذكر بعده أصل وقوع الاختلاف وأنه صلى الله عليه وسلم كان يريد أن لا يقع فأعلمه الله تعالى أنه قضى بوقوعه ، وأن كل ما قدره لا سبيل إلى رفعه ، قال ابن بطال أجاب الله تعالى دعاء نبيه في عدم استئصال أمته بالعذاب ، ولم يجبه في أن لا يلبسهم شيعة ، أى فرقاً مختلفين وأن لا يذيق بعضهم بأس بعض أى بالحرب والقتل بسبب ذلك ، وإن كان ذلك من عذاب الله لكن أخف من الاستئصال وفيه للمؤمنين كفارة

### باب من شبه أصلاً معلوماً بأصل ميبين قد بين الله حكمهما ليفهم السائل

٧٠٤٦- نا أصبغ بن الفرّج قال أخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن أعرابياً أتى رسول الله صلى الله عليه فقال: إن امرأتى ولدت غلاماً أسوداً وإنى أنكرته، فقال له رسول الله صلى الله عليه: «هل لك من إبل؟» قال: نعم. قال: «فما ألوانها؟» قال: حمراء. قال: «هل فيها من أورك؟» قال: إن فيها لورقاً. قال: «فأنى ترى ذلك جاءها؟» قال: يا رسول الله، عرق نزعها. قال: «ولعل هذا عرق نزعها». ولم يُرخص له في الانتفاء منه.

٧٠٤٧- نا مسدد قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه فقالت إن أمي نذرت أن تحج فماتت قبل أن تحج، أفأحج عنها؟ قال: «نعم، حجي عنها، رأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته؟» قالت: نعم. فقال: «اقضوا الذي له، فإن الله أحق بالوفاء».

قوله (باب من شبه أصلاً معلوماً بأصل ميبين ، وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم حكمهما ليفهم السائل) في رواية الكشميनी والإسماعيلي والجرجاني قد بين الله بحذف «الواو» وبحذف «النبي» والأول أولى ، وحذف الواو يوافق ترجمة المصنف الماضية ، قال مما علمه الله ليس برأى ولا تمثيل ، أى أن الذى ورد عنه من التمثيل إنما هو تشبيه أصل بأصل ، والمشبه أخفى عند السائل من المشبه به ، وفائدة التشبيه التقريب لفهم السائل وأورده النسائي بلفظ «من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبهم» ، قد بين الله حكمهما ليفهم السائل وهذا أوضح في المراد ذكر فيه حديث أنى هريرة في قصة الذى قال «إن امرأتى ولدت غلاماً أسوداً» وقد تقدمت الإشارة إليه قريباً ، وتقدم شرحه مستوفى في «كتاب اللعان» وحديث ابن عباس في قصة المرأة التى ذكرت أن أمها نذرت أن تحج فماتت ، أفأحج عنها ، وقد تقدمت الإشارة إليه قريباً أيضاً ، وتقدم شرحه مستوفى في الحج ، قال ابن بطال

التشبيه والتمثيل هو القياس عند العرب ، وقد احتج المزني بهذين الحديثين على من أنكر القياس ، قال : وأول من أنكر القياس إبراهيم النظام وتبعه بعض المعتزلة ، ومن ينسب إلى الفقه داود بن علي ، وما اتفق عليه الجماعة هو الحجة ، فقد قاس الصحابة فمن بعدهم من التابعين وفقهاء الأمصار وبالله التوفيق ، وتعقب بعضهم الأولية التي ادعاها بان بطلان بأن إنكار القياس ثبت عن ابن مسعود من الصحابة ومن التابعين عن عامر الشعبي من فقهاء الكوفة ، وعن محمد بن سيرين من فقهاء البصرة وقال الكرماني عقد هذا الباب وما فيه يدل على صحة القياس وأنه ليس مذموماً . لكن لو قال من شبه أمراً معلوماً لوافق اصطلاح أهل القياس ، قال : وأما الباب الماضي المشعر بدم القياس وكراهته ، فطريق الجمع بينهما أن القياس على نوعين : صحيح وهو المشتمل على جميع الشرائط ؛ وفاسد وهو بخلاف ذلك ، فالمذموم هو الفاسد ، وأما الصحيح فلا مذمة فيه بل هو مأمور به انتهى ، وقد ذكر الشافعي شرط من له أن يقيس فقال : يشترط أن يكون عالماً بالأحكام من كتاب الله تعالى ويناسخه ومنسوخه وعامه وخاصه ، ويستدل على ما احتمل التأويل بالسنة وبالإجماع ، فإن لم يكن فبالقياس على ما في الكتاب ، فإن لم يكن فبالقياس على ما في السنة ، فإن لم يكن فبالقياس على ما اتفق عليه السلف وإجماع الناس ، ولم يعرف له مخالف قال : ولا يجوز القول في شيء من العلم إلا من هذه الأوجه ، ولا يكون لأحد أن يقيس جتي يكون عالماً بما مضى قبله من السنن وأقاويل السلف وإجماع الناس واختلاف العلماء ولسان العرب ويكون صحيح العقل ليفرق بين المشتبهات ولا يعجل ، ويستمع ممن خالفه ليتنبه بذلك على غفلة إن كانت ، وأن يبلغ غاية جهده وينصف من نفسه حتى يعرف من أين قال ما قال ، والاختلاف على وجهين فما كان منصوصاً لم يحل فيه الاختلاف عليه ، وما كان يحتمل التأويل أو يدرك قياساً فذهب المتأول أو القائل إلى معنى يحتمل وخالفه غيره ، لم أقل أنه يضيق عليه ضيق المخالف للنص ، وإذا قاس من له القياس فاختلفوا وسع كلاً أن يقول بمبلغ اجتهاده ، ولم يسعه اتباع غيره فيما أداه إليه اجتهاده ، وقال ابن عبد البر — في بيان العلم بعد أن ساق هذا الفصل — قد أتى الشافعي رحمه الله في هذا الباب بما فيه كفاية وشفاء والله الموفق ؛ وقال ابن العربي وغيره : القرآن هو الأصل ، فإن كانت دلالاته خفية نظر في السنة فإن بينته وإلا فالجلى من السنة ، وإن كانت الدلالة منها خفية نظر فيما اتفق عليه الصحابة ، فإن اختلفوا رجح فإن لم يوجد عمل بما يشبه نص الكتاب ثم السنة ثم الاتفاق ثم الرجح كما سقته عنه في شرح حديث أنس « لا يأتي عام إلا والذي بعده شر منه » في أوائل « كتاب الفتن » وأنشد ابن عبد البر لأبي محمد اليزيدي النحوي المقرئ المشهور برواية أبي عمرو بن العلاء من أبيات طويلة في إثبات القياس :

لا تكن كالحمار يحمل أسفا	راً كما قد قرأت في القرآن
إن هذا القياس في كل أمر	عند أهل العقول كالميزان
لا يجوز القياس في الدين إلا	لفقيه لدينه صوّان
ليس يغنى عن جاهل قول راو	عن فلان وقوله عن فلان
إن أتاه مسترشداً أفتاه	بحديثين فيهما معنيان
إن من يحمل الحديث ولا يع	رف فيه المراد كالصيدلاني
حكم الله في الجزاء ذوى عد	ل لذى الصيد بالذى يريان
لم يوقت ولم يسم ولكن	قال فيه فليحكم العدلان
ولنا في النبي صلى علي	ه الله والصالحون كل أوان
أسوة في مقاله لمعاذ	اقض بالرأى إن أتى الخصمان

وكتاب الفاروق يرحمه الله إلى الأشعري في تبيان  
 قس إذا أشكلت عليك أمور ثم قل بالصواب والعرفان  
 وتعقب بعضهم الأولية التي ادعاها ابن بطلان بأن إنكار القياس ثبت عن ابن مسعود من الصحابة ، ومن  
 التابعين عن عامر الشعبي من فقهاء الكوفة ، وعن محمد بن سيرين من فقهاء البصرة وذلك مشهور عنهم ،  
 نقله ابن عبد البر ومن قبله الدارمي وغيره عنهم وعن غيرهم ، والمذهب المعتدل ما قاله الشافعي « أن القياس  
 مشروع عند الضرورة » لا أنه أصل برأسه .

**باب** مَا جَاءَ فِي اجْتِهَادِ الْقَضَاءِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ومدح النبي صلى الله عليه وسلم صاحب الحكمة حين يقضي بها ويعلمها  
 ولا يتكلف من قبله ، ومشاورة الخلفاء وسؤالهم أهل العلم

٧٠٤٨- نا شهاب بن عباد قال نا إبراهيم بن حميد عن إسماعيل عن قيس عن عبد الله قال : قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالاً فسلطه علىهلكته في الحق ، وآخر آتاه  
 الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها » . [٧٣١٦]

٧٠٤٩- نا محمد قال أنا أبو معاوية قال نا هشام عن أبيه عن المغيرة بن شعبة قال : سأل عمر بن الخطاب  
 عن إملاص المرأة - هي التي يضرب بطنها فتلقي جنيناً - فقال : أيكم سمع من النبي صلى الله عليه وسلم شيءاً ؟  
 فقلت : أنا . فقال : ما هو ؟ قلت : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « فيه غرة عبد أو أمة » . فقال : لا تبرح  
 حتى تجميني بالخروج في ما قلت ، فخرجت فوجدت محمد بن مسلمة فجئت به فشاهدت معي أنه سمع النبي  
 صلى الله عليه وسلم يقول : « فيه غرة عبد أو أمة » . تابعه ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن المغيرة . [٧٣١٨]

**قوله ( باب ما جاء في اجتهاد القضاء )** كذا لأبي ذر والنسفي وابن بطلان وطائفة ، القضاء بفتح أوله  
 والمد وإضافة الاجتهاد إليه بمعنى الاجتهاد فيه والمعنى : الاجتهاد في الحكم بما أنزل الله تعالى ، أو فيه حذف  
 تقديره اجتهاد متولى القضاء ، ووقع في رواية غيرهم « القضاء » بصيغة الجمع ، وهو واضح لكن سيأتي بعد  
 قليل الترجمة لاجتهاد الحاكم فيلزم التكرار ، والاجتهاد : بذل الجهد في الطلب واصطلاحاً : بذل الوسع  
 للتوصل إلى معرفة الحكم الشرعي .

**قوله ( بما أنزل الله ، لقوله : ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون )** كذا للأكثر ، وللنسفي  
 ﴿ بما أنزل الله ﴾ الآية ، وترجم في أوائل الأحكام للحديث الأول من الباب « أجر من قضى بالحكمة » لقول  
 الله تعالى ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ﴾ وفيه إشارة إلى أن الوصف بالصفتين ليس  
 واحداً خلافاً لمن قال إحداهما في النصاري ، والأخرى في المسلمين ، والأولى لليهود والأظهر للعموم ، واقتصر  
 المصنف على تلاوة الآيتين لإمكان تناولهما المسلمين بخلاف الأولى . فإنها في حق من استحل الحكم بخلاف  
 ما أنزل الله تعالى ، وأما الآخرتان فهما لأعم من ذلك .

**قوله ( ومدح النبي صلى الله عليه وسلم صاحب الحكمة حين يقضي بها ويعلمها ، ولا يتكلف من  
 قبله )** يجوز في مدح فتح الدال على أنه فعل ماض ، ويجوز تسكينها على أنه اسم والحاء مجرورة وهو مضاف  
 للفاعل واختلف في ضبط قبله ، فلأكثر بفتح الموحدة بعد القاف المكسورة أي من جهته ، وللشامي

بتحتانية ساكنة بدل الموحدة أى من كلامه ، وعند النسفى من قبل نفسه .

قوله ( ومشاورة الخلفاء وسؤالهم أهل العلم ) ذكر فيه حديثين الأول للشق الأول والثانى للثانى .

الأول : حديث ابن مسعود « لا حسد إلا فى اثنتين » وقد تقدم سنداً ومتناً فى أول « كتاب الأحكام » وترجم له أجز من قضى بالحكمة ، وتقدم الكلام عليه ثمة .

ثانيهما : حديث المغيرة قال « سأل عمر عن إِمْلَاصِ المرأة » وقد تقدم شرحه مستوفى فى أواخر الدييات أخرجه عالياً عن عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة ، ومن وجهين آخرين عن هشام ، وقوله هنا « حدثنا محمد » هو ابن سلام كما جزم به ابن السكن ، وقد أخرج البخارى فى النكاح حديثاً عن محمد بن سلام منسوباً لأبيه عند الجميع عن أى معاوية ، فهذه قرينة تؤيد قول ابن السكن واحتمال كونه محمد بن المثنى بعيد ، وإن كان أخرج فى الطهارة عن محمد بن خازم بمجمعتين حديثاً وهو أبو معاوية ، لكن المهمل إنما يحمل على من يكون لمن أهمله به اختصاص ، واختصاص البخارى بمحمد بن سلام مشهور ، وقوله فى آخره « تابعه ابن أبى الزناد » يعنى عبد الرحمن ( عن أبيه ) وهو عبد الله بن ذكوان وهو بكنيته أشهر وسقط هذا للنسفى .

قوله ( عن عروة عن المغيرة ) كذا للأكثر وهو الصواب ، ووقع فى رواية الكشميهنى عن الأعرج عن أبى هريرة وهو غلط ، فقد روينا موصولاً عن البخارى نفسه ، وهو فى الجزء الثالث عشر من فوائد الأصبهانيين عن المحاملى ، قال « حدثنا محمد بن إسماعيل البخارى ، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى ، حدثنى بن أبى الزناد عن أبيه عن عروة عن المغيرة » وكذلك أخرجه الطبرانى من وجه آخر عن عبد الرحمن ابن أبى الزناد ، ولم ينبه الحميدى فى الجمع ، ولا المزى فى الأطراف ، ولا أحد من الشراح على هذا الموضع ، قال ابن بطلال : لا يجوز للقاضى الحكم إلا بعد طلب حكم الحادثة من الكتاب أو السنة ، فإن عدمه رجع إلى الإجماع فإن لم يجده نظر هل يصح الحمل على بعض الأحكام المقررة لعلها تجمع بينهما ، فإن وجد ذلك لزمه القياس عليها ، إلا إن عارضتها علة أخرى فيلزمه الترجيح ، فإن لم يجد علة استدلل بشواهد الأصول وغلبة الاشتباه ، فإن لم يتوجه له شيء من ذلك رجع إلى حكم العقل ، قال : هذا قول ابن الطيب ، يعنى أبى بكر الباقلانى ، ثم أشار إلى إنكار كلامه الأخير بقوله تعالى ﴿ ما فرطنا فى الكتاب من شيء ﴾ وقد علم الجميع بأن النصوص لم تحط بجميع الحوادث فعرفنا أن الله قد أبان حكمها بغير طريق النص وهو القياس ، ويؤيد ذلك قوله تعالى ﴿ لعلهم الذين يستنبطونه منهم ﴾ لأن الاستنباط هو الاستخراج وهو بالقياس ، لأن النص ظاهر ، ثم ذكر فى الرد على منكرى القياس وألزمهم التناقض ، لأن من أصلهم إذا لم يوجد النص الرجوع إلى الإجماع . قال : فيلزمهم أن يأتوا بالإجماع على ترك القول بالقياس ولا سبيل لهم إلى ذلك ، فوضح أن القياس إنما ينكر إذا استعمل مع وجود النص أو الإجماع لا عند فقد النص والإجماع . وبالله التوفيق

بِأَقْوَلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ »

[٧٣١٩] ٧٠٥٠- نا أحمد بن يونس قال نا ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه

قال : « لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها ، شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع » . فقيل : يا رسول الله ، كفارس والروم ؟ فقال : « ومن الناس إلا أولئك ؟ » .

[٧٣٢٠] ٧٠٥١- نا محمد بن عبد العزيز قال نا أبو عمر الصنعاني عن اليمن عن زيد بن أسلم عن عطاء بن

يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه قال : « لتتبعن سنن من قبلكم شبراً شبراً وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم » . قلنا : يا رسول الله ، اليهود والنصارى ؟ قال : « فمن ؟ » .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لتتبعن ) بمثنتين مفتوحتين ثم موحدة مكسورة وعين مهملة مضمومة ونون ثقيلة ، وأصله تتبعون ( سنن ) بالمهملة والنون بعدها نون أخرى ، من كان قبلكم ( بفتح اللام ، ولفظ الترجمة مطابق للفظ

الحديث الثاني . قوله ( عن المقبرى ) هو سعيد وسماه الإسماعيلي في روايته عن إبراهيم بن شريك عن أحمد ابن يونس شيخ البخارى فيه .

قوله ( لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها ) كذا هنا بموحدة مكسورة وألف مهموزة وخاء معجمة ثم معجمة ، والأخذ بفتح الألف وسكون الخاء على الأشهر هو السيرة ، يقال أخذ فلان بأخذ فلان أى سار بسيرته ، وما أخذ أخذه ، أى ما فعل فعله ولا قصد قصده ، وقيل الألف مثلثة وقرأه بعضهم « إخذ » بفتح الخاء جمع إخذة بكسر أوله مثل كسرة وكسر ، ووقع في رواية الأصيلي على ما حكاه ابن بطال « بما أخذ القرون » بموحدة وما الموصولة ، وأخذ بلفظ الفعل الماضى ، وهى رواية الإسماعيلي ، وفي رواية النسفى « مأخذ » بميم مفتوحة وهمزة ساكنة ، و « القرون » جمع قرن بفتح القاف وسكون الراء الأمة من الناس ، ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق عبد الله بن نافع عن ابن أبى ذئب « الأمم والقرون » .

قوله ( شبراً بشبر وذراعاً بذراع ) في رواية الكشميهنى « شبراً شبراً وذراعاً ذراعاً » .

قوله ( فقيل يا رسول الله ) في رواية الإسماعيلي من طريق عبد الصمد بن النعمان عن ابن أبى ذئب « فقال رجل » ولم أقف عليه مسمى .

قوله ( كفارس والروم ) يعنى الأمتين المشهورتين في ذلك الوقت ، وهم الفرس في ملكهم كسرى ، والروم في ملكهم قيصر وفي رواية الإسماعيلي المذكورة « كما فعلت فارس والروم » .

قوله ( ومن الناس إلا أولئك ) أى فارس والروم ، لكونهم كانوا إذ ذاك أكبر ملوك الأرض وأكثرهم رعية وأوسعهم بلاداً .

قوله ( حدثنا محمد بن عبد العزيز ) هو الرملى « وأبو عمر الصنعاني » بمهملة ثم نون هو حفص ابن ميسرة ، وقوله « من اليمن » أى هو رجل من اليمن أى هو من صنعاء اليمن لا من صنعاء الشام ، وقيل المراد أصله من اليمن وهو من صنعاء الشام ونزل عسقلان .

قوله ( لتتبعن سنن ) بفتح السين للأكثر ، وقال ابن التين قرأناه بضمها ، وقال المهلب بالفتح أولى لأنه الذى يستعمل فيه الذراع والشبر وهو الطريق . قلت : وليس اللفظ الأخير بيبعد من ذلك .

قوله ( شبراً شبراً ، وذراعاً ذراعاً ) في رواية الكشميهنى « شبراً بشبر وذراعاً بذراع » عكس الذى قبله ، قال عياض الشبر والذراع والطريق ودخول الجحر تمثيل للاقتداء بهم في كل شىء مما نبى الشرع عنه وذمه .

قوله ( جحر ) بضم الجيم وسكون المهملة ، و « الضب » الحيوان المعروف تقدم الكلام عليه في ذكر بنى إسرائيل .

قوله ( قلنا ) لم أقف على تعيين القائل .

**قوله ( قال فمن )** هو استفهام إنكار والتقدير : فمن هم غير أولئك ، وقد أخرج الطبراني من حديث المستورد بن شداد رفعه « لا تترك هذه الأمة شيئاً من سنن الأولين حتى تأتيه » ووقع في حديث عبد الله بن عمرو عند الشافعي بسند صحيح « لتركبن سنة من كان قبلكم حلوها ومرها » قال ابن بطال : أعلم صلى الله عليه وسلم أن أمته ستبغ المحدثات من الأمور والبدع والأهواء كما وقع للأئم قبلهم ، وقد أُنذر في أحاديث كثيرة بأن الآخر شر ، والساعة لا تقوم إلا على شرار الناس ، وأن الدين إنما يبقى قائماً عند خاصة من الناس . قلت : وقد وقع معظم ما أُنذر به صلى الله عليه وسلم وسيقع بقية ذلك ، وقال الكرمانى : حديث أنى هريرة مغاير لحديث أنى سعيد لأن الأول فسر بفارس والروم ، والثانى باليهود والنصارى ، ولكن الروم نصارى وقد كان فى الفرس يهود ، أو ذكر ذلك على سبيل المثال لأنه قال فى السؤال كفارس انتهى . ويعكر عليه جوابه صلى الله عليه وسلم بقوله « ومن الناس إلا أولئك » لأن ظاهره الحصر فيهم ، وقد أجاب عنه الكرمانى بأن المراد حصر الناس المعهود من المتبوعين . قلت : وجهه أنه صلى الله عليه وسلم لما بعث كان ملك البلاد منحصرأ فى الفرس والروم وجميع من عداهم من الأئم من تحت أيديهم أو كلا شئء بالنسبة إليهم ، فصح الحصر بهذا الاعتبار ، ويحتمل أن يكون الجواب اختلف بحسب المقام ، فحيث قال فارس والروم كان هناك قرينة تتعلق بالحكم بين الناس وسياسة الرعية ، وحيث قيل اليهود والنصارى كان هناك قرينة تتعلق بأمور الديانات أصولها وفروعها ، ومن ثم كان فى الجواب عن الأول « ومن الناس إلا أولئك » وأما الجواب فى الثانى بالإيهام فيؤيد الحمل المذكور وأنه كان هناك قرينة تتعلق بما ذكرت ، واستدل ابن عبد البر فى باب ذم القول بالرأى إذا كان على غير أصل بما أخرجه من جامع ابن وهب « أخبرنى يحيى بن أيوب عن هشام بن عروة أنه سمع أباه يقول « لم يزل أمر بنى إسرائيل مستقيماً حتى حدث فيهم المولدون أبناء سبايا الأئم فأحدثوا فيهم القول بالرأى وأضلوا بنى إسرائيل » قال : وكان أنى يقول « السنن السنن فإن السنن قوام الدين » وعن ابن وهب أخبرنى بكر بن مضر عن سمع ابن شهاب الزهرى وهو يذكر ما وقع الناس فيه من الرأى وتركهم السنن ، فقال « إن اليهود والنصارى إنما انسلخوا من العلم الذى كان بأيديهم حين استقلوا الرأى وأخذوا فيه » وأخرج ابن أنى خيشمة من طريق مكحول عن أنس « قيل : يا رسول الله متى يترك الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ؟ قال إذا ظهر فيكم ما ظهر فى بنى إسرائيل ، إذا ظهر الإدهان فى خياركم والفحش فى شراركم ، والمملك فى صغاركم ، والفقه فى رذالكهم » وفى مصنف قاسم بن أصبغ بسند صحيح عن عمر « فساد الدين إذا جاء العلم من قبل الصغير استعصى عليه الكبير ، وصلاح الناس إذا جاء العلم من قبل الكبير تابعه عليه الصغير » وذكر أبو عبيد أن المراد بالصغر فى هذا صغر القدر لا السن والله أعلم .

**باب إثم من دعا إلى ضلالة أو سن سنة سيئة**

لقوله عز وجل : ﴿ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾

٧٠٥٢ - نا الحميدى قال نا سفيان قال نا الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله قال : قال النبي صلى الله عليه عليه : « ليس من نفس تقتل ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفلٌ منها - وربما قال سفيان : من دمها - لأنه سن القتل أولاً » .

**قوله ( باب إثم من دعا إلى ضلالة ، أو سن سنة سيئة )** لقوله تعالى ﴿ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ ورد فيما ترجم به حديثان بلفظ : وليس على شرطه ، واكتفى بما يؤدى معناهما وهما ما ذكرهما من الآية والحديث ، فأما حديث « من دعا إلى ضلالة » فأخرجه مسلم وأبو داود والترمذى من طريق العلاء بن عبد



الرحمن عن أبيه عن أنى هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً » وأما حديث « من سن سنة سيئة » فأخرجه مسلم من رواية عبد الرحمن ابن هلال عن جرير بن عبد الله البجلي في حديث طويل قال فيه « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيئاً » وأخرجه من طريق المنذر بن جرير عن أبيه مثله لكن قال « شيء » في الموضعين بالرفع ، وأخرجه الترمذى من وجه آخر عن جرير بلفظ « من سن سنة خير ، ومن سن سنة شر » وأما الآية فقال مجاهد في قوله تعالى ﴿ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ أَوْزَارَ الَّذِينَ يَضِلُّونَهُمْ ﴾ قال : حملهم ذنوب أنفسهم وذنوب من أطاعهم ، ولا يخفف ذلك عمن أطاعهم شيئاً ، وأخرج عن الربيع بن أنس أنه فسر الآية المذكورة بحديث أنى هريرة المذكور ، ذكره مرسلًا بغير سند ، وأما حديث الباب عن عبد الله بن مسعود فقد مضى شرحه في أول « كتاب القصاص » وتقدم البحث في المراد بالمفارقة للجماعة المذكور فيه ، قال المهلب : هذا الباب والذي قبله في معنى التحذير من الضلال ، واجتناب البدع ومحدثات الأمور في الدين ، والنهي عن مخالفة سبيل المؤمنين انتهى . ووجه التحذير أن الذي يحدث البدعة قد يتهاون بها لخفة أمرها في أول الأمر ، ولا يشعر بما يترتب عليها من المفسدة ، وهو أن يلحقه إثم من عمل بها من بعده ، ولو لم يكن هو عمل بها بل لكونه كان الأصل في إحداثها .

باب مَا ذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَحُضْرًا عَلَى اتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ

وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْحَرَمَانُ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَمَا كَانَ بِهَا مِنْ مَشَاهِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَمُصَلَّى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْمَنْبَرِ وَالْقَبْرِ

[٧٣٢٢] ٧٠٥٣- فإسماعيل قال نبي مالك عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله السلمي أن أعرابياً بايع رسول الله صلى الله عليه وعلى الإسلام، فأصاب الأعرابي وعك بالمدينة، فجاء الأعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه فقال: يا رسول الله، أفلني بيعتي، فأبى رسول الله صلى الله عليه، ثم جاءه فقال: أفلني بيعتي، فأبى، ثم جاءه فقال: أفلني بيعتي. فأبى فخرج الأعرابي، فقال رسول الله صلى الله عليه: «إنما المدينة كالكير تنفي خبثها وتنصع طيبها».

[٧٣٢٣] ٧٠٥٤- فإسماعيل قال نبي مالك عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله السلمي أن أعرابياً بايع رسول الله صلى الله عليه وعلى الإسلام، فأصاب الأعرابي وعك بالمدينة، فجاء الأعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه فقال: يا رسول الله، أفلني بيعتي، فأبى رسول الله صلى الله عليه، ثم جاءه فقال: أفلني بيعتي، فأبى، ثم جاءه فقال: أفلني بيعتي. فأبى فخرج الأعرابي، فقال رسول الله صلى الله عليه: «إنما المدينة كالكير تنفي خبثها وتنصع طيبها».

٧٠٥٤- فإسماعيل قال نبي مالك عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله السلمي أن أعرابياً بايع رسول الله صلى الله عليه وعلى الإسلام، فأصاب الأعرابي وعك بالمدينة، فجاء الأعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه فقال: يا رسول الله، أفلني بيعتي، فأبى رسول الله صلى الله عليه، ثم جاءه فقال: أفلني بيعتي، فأبى، ثم جاءه فقال: أفلني بيعتي. فأبى فخرج الأعرابي، فقال رسول الله صلى الله عليه: «إنما المدينة كالكير تنفي خبثها وتنصع طيبها».

٧٠٥٤- فإسماعيل قال نبي مالك عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله السلمي أن أعرابياً بايع رسول الله صلى الله عليه وعلى الإسلام، فأصاب الأعرابي وعك بالمدينة، فجاء الأعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه فقال: يا رسول الله، أفلني بيعتي، فأبى رسول الله صلى الله عليه، ثم جاءه فقال: أفلني بيعتي، فأبى، ثم جاءه فقال: أفلني بيعتي. فأبى فخرج الأعرابي، فقال رسول الله صلى الله عليه: «إنما المدينة كالكير تنفي خبثها وتنصع طيبها».

- [٧٣٢٤] ٧٠٥٥- نا سليمان بن حرب قال نا حماد عن أيوب عن محمد قال : كنا عند أبي هريرة وعليه ثوبان ممشقان من كتان ، فتمخط فقال : بخ بخ ، أبوهريرة يتمخط في الكتان ، لقد رأيتني وإني لأخرف في ما بين منبر رسول الله صلى الله عليه إلى حجرة عائشة مغشياً عليه ، فيجيء الجاني فيضع رجله على عنقي ويرى أنا مجنون وما بي جنون ، ما بي إلا الجوع .
- [٧٣٢٥] ٧٠٥٦- نا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن عبد الرحمن بن عابس قال : «سئل ابن عباس أشهدت العيد مع النبي صلى الله عليه ؟ قال : نعم ، ولولا منزلتي منه ما شهدته من الصغر ، فأتى العلم الذي عند دار كثير بن الصلت فصلى ، ثم خطب - فلم يذكر أذاناً ولا إقامة - ثم أمر بالصدقة ، فجعل النساء يشرن إلى آذانهن وحلوقهن فأمر بلالاً فأتاهن ثم رجع إلى النبي صلى الله عليه .
- [٧٣٢٦] ٧٠٥٧- نا أبو نعيم قال نا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه كان يأتي قباء ماشياً وراكباً .
- [٧٣٢٧] ٧٠٥٨- نا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت لعبد الله بن الزبير : ادفني مع صواحيبي ، ولا تدفني مع رسول الله صلى الله عليه في البيت فإني أكره أن أركب .
- [٧٣٢٨] ٧٠٥٩- وعن هشام عن أبيه أن عمر أرسل إلى عائشة : ائذني لي أن أدفن مع صواحيبي ، فقالت : إي والله . قال : وكان الرجل إذا أرسل إليها من الصحابة قالت : لا والله لا أوثرهم بأحد أبداً .
- [٧٣٢٩] ٧٠٦٠- نا أيوب بن سليمان قال نا أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن صالح بن كيسان قال ابن شهاب أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه كان يصلي العصر ، فيأتي العوالي والشمس مرتفعة . زاد الليث عن يونس : وبعد العوالي أربعة أميال أو ثلاثة .
- [٧٣٣٠] ٧٠٦١- نا عمرو بن زرارة قال نا القاسم بن مالك عن الجعيد قال سمعت السائب بن يزيد يقول : كان الصاع على عهد النبي صلى الله عليه مداً وثلاثاً بعدكم اليوم وقد زيد فيه . سمع القاسم بن مالك الجعيد .
- [٧٣٣١] ٧٠٦٢- نا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه قال : «اللهم بارك لهم في مكيالهم ، وبارك لهم في صاعهم ومدهم» . يعني أهل المدينة .
- [٧٣٣٢] ٧٠٦٣- نا إبراهيم بن المنذر قال نا أبو ضمرة قال نا موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن اليهود جازوا إلى النبي صلى الله عليه برجل وامرأة زنيا ، فأمر بهما فرجما قريباً من حيث توضع الجنائز عند المسجد .
- [٧٣٣٣] ٧٠٦٤- نا إسماعيل قال نا مالك عن عمرو مولى المطلب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه عليه طلع له أحد فقال : «هذا جبل يحبنا ونحبه ، اللهم إن إبراهيم حرم مكة وإني أحرم ما بين لابتيها» . تابعه سهل عن النبي صلى الله عليه في أحد .
- [٧٣٣٤] ٧٠٦٥- نا ابن أبي مريم قال نا أبو غسان قال نا أبو حازم عن سهل أنه كان بين جدار المسجد مما يلي القبلة وبين المنبر مر الشاة .

- [٧٣٣٥] ٧٠٦٦- نا عمرو بن علي قال نا عبد الرحمن بن مهدي قال نا مالك عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة، ومنبري على حوضي».
- [٧٣٣٦] ٧٠٦٧- نا موسى بن إسماعيل قال نا جويرية عن نافع عن عبد الله قال: سابق النبي صلى الله عليه بين الخيل، فأرسلت التي ضممت منها وأمدّها الحفيا إلى ثنية الوداع، والتي لم تضمّر أمدّها ثنية الوداع إلى مسجد بني زريق، وإنّ عبد الله كان فيمن سابق.
- [٧٣٣٧] ٧٠٦٨- نا إسحاق قال أنا عيسى بن يونس وابن إدريس وابن أبي غنية عن أبي حيان عن الشعبي عن ابن عمر قال: سمعت عمر على منبر النبي صلى الله عليه...
- [٧٣٣٨] ٧٠٦٩- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني السائب بن يزيد أنه سمع عثمان ابن عفان خطيباً على منبر النبي صلى الله عليه.
- [٧٣٣٩] ٧٠٧٠- نا محمد بن بشار قال نا عبد الأعلى قال نا هشام بن حسان أن هشام بن عروة حدثه عن أبيه عن عائشة قالت: قد كان يوضع لي ولرسول الله صلى الله عليه هذا المكن فنشرع فيه جميعاً..
- [٧٣٤٠] ٧٠٧١- نا مسدد قال نا عباد بن عباد قال نا عاصم الأحول عن أنس حالف النبي صلى الله عليه بين الأنصار وقريش في داري التي بالمدينة، وقت شهر يدعو على أحياء من بني سليم.
- [٧٣٤١] ٧٠٧٢- نا أبو كريب قال نا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة قال: قدمت المدينة فلقيني عبد الله بن سلام فقال لي: انطلق إلى المنزل فأسقيك في قدح شرب فيه رسول الله صلى الله عليه، وتصلّي في مسجد صلى فيه النبي صلى الله عليه، فانطلقت معه فأسقاني سوياً وأطعمني قرأ وصليت في مسجده.
- [٧٣٤٢] ٧٠٧٣- نا سعيد بن الربيع قال نا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير قال نا عكرمة قال نا ابن عباس أن عمر حدثه قال: حدثني النبي صلى الله عليه قال: «أتاني الليلة آت من ربي وهو بالعقيق أن صل في هذا الوادي المبارك وقل: عمرة وحجة»، وقال هارون بن إسماعيل نا علي: «عمرة في حجة».
- [٧٣٤٣] ٧٠٧٤- نا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: وقت النبي صلى الله عليه قرن لأهل نجد، والجحفة لأهل الشام، وذا الحليفة لأهل المدينة، قال: سمعت هذا من النبي صلى الله عليه، وبلغني أن النبي صلى الله عليه قال: «وإن لأهل اليمن يلملم»، وذكر العراق فقال: لم يكن عراق يومئذ.
- [٧٣٤٤] ٧٠٧٥- نا عبد الرحمن بن المبارك نا الفضيل قال نا موسى بن عقبة قال نا سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه أنه أري وهو في معرّسه بذي الحليفة فقيل له: إنك ببطحاء مباركة.

قوله ( باب ما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وحض ) بمهملة وضاد معجمة ثقيلة ، أى حرص بالمهملة وتشديد الراء ، وقوله « على اتفاق أهل العلم » قال الكرماني في بعض الروايات « وما حض عليه من اتفاق » وهو من باب تنازع العاملين وهما ذكر وحض .

قوله ( وما اجتمع عليه الحرمان مكة والمدينة ، وما كان بهما من مشاهد النبي صلى الله عليه وسلم والمهاجرين والأنصار ) في رواية الكشميهني « وما أجمع » بهمزة قطع بغير تاء ، وعنده « وما كان بها » بالإفراد والأول أولى ، قال الكرماني : الإجماع هو اتفاق أهل الحل والعقد ، أى المجتهدين من أمة محمد على أمر من الأمور الدينية ، واتفاق مجتهدي الحرمين دون غيرهم ليس بإجماع عند الجمهور ، وقال مالك : إجماع أهل المدينة حجة ، قال وعبرة البخارى مشعرة بأن اتفاق أهل الحرمين كليهما إجماع . قلت : لعله أراد الترجيح به لا دعوى الإجماع ، وإذا قال بحجية إجماع أهل المدينة وحدها مالك ومن تبعه فهم قائلون به إذا وافقهم أهل مكة بطريق الأولى ، وقد نقل ابن التين عن سحنون اعتبار إجماع أهل مكة مع أهل المدينة ، قال حتى لو اتفقوا كلهم ونخالفهم ابن عباس في شيء لم يعد لإجماعاً ، وهو مبنى على أن ندرة المخالف تؤثر في ثبوت الإجماع .

قوله ( ومضى النبي صلى الله عليه وسلم والنبر والقبر ) هذه الثلاثة مجرورة عطفاً على قوله مشاهد ، ثم ذكر فيه أربعة وعشرين حديثاً .

الحديث الأول : حديث جابر . قوله ( إسماعيل ) هو ابن أبي أويس .

قوله ( السلمي ) بفتح المهمله واللام .

قوله ( أن أعرابياً ) تقدم القول في اسمه وفي أى شيء استقال منه ، وضبط ينصع في أواخر الحج في فضل المدينة ، وكذا قوله « كالكير » مع سائر شرحه والله الحمد . قال ابن بطال : عن المهلب فيه تفضيل المدينة على غيرها بما خصها الله به من أنها تنفى الخبث ، ورتب على ذلك القول بحجية إجماع أهل المدينة ، وتعقب بقول ابن عبد البر أن الحديث دال على فضل المدينة ، ولكن ليس الوصف المذكور عاماً لها في جميع الأزمنة ، بل هو خاص بزمن النبي صلى الله عليه وسلم لأنه لم يكن يخرج منها رغبة عن الإقامة معه إلا من لا خير فيه ، وقال عياض نحوه ، وأيده بحديث أى هريرة الذى أخرجه مسلم « لاتقوم الساعة حتى تنفى المدينة شرارها ، كما ينفى الكير خبث الفضة » قال : والنار إنما تخرج الخبث والردىء ، وقد خرج من المدينة بعد النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من خيار الصحابة ، وقطنوا غيرها وماتوا خارجاً عنها ، كابن مسعود وأبى موسى وعلى أو أبى ذر وعمار وحذيفة وعبادة بن الصامت وأبى عبيدة ومعاذ وأبى الدرداء وغيرهم ، فدل على أن ذلك خاص بزمنه صلى الله عليه وسلم بالقيود المذكور ، ثم يقع تمام إخراج الردىء منها في زمن محاصرة الدجال ، كما تقدم بيان ذلك واضحاً في آخر « كتاب الفتن » وفيه : فلا يبقى منافق ولا منافقة إلا خرج إليه ، فذلك يوم الخلاص .

الحديث الثانى حديث ابن عباس كنت أقرئ عبد الرحمن بن عوف الحديث في خطبة عمر الذى تقدم بطوله مشروحاً في باب رجم الحبل من « الحدود » وذكر هنا منه طرفاً ، والغرض منه هنا ما يتعلق بوصف المدينة بدار الهجرة ودار السنة وماوى المهاجرين والأنصار وقوله فيه « فلما كان آخر حجة حجها عمر فقال عبد الرحمن » جواب لما محذوف ، وقد تقدم بيانه وهو « فلما رجع عبد الرحمن من عند عمر لقينى فقال » وقوله فيه « قال ابن عباس » هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « فقدمنا المدينة فقال إن الله بعث محمداً بالحق » حذف منه قطعة كبيرة بين قوله « فقدمنا المدينة » وبين قوله « قال » الخ . تقدم بيانها هناك ، وفيها قصة مع سعيد بن زيد

وخروج عمر يوم الجمعة وخطبته بطولها ، وقد أدخل كثير ممن يقول بحجية إجماع أهل المدينة هذه المسألة في مسألة إجماع الصحابة ، وذلك حيث يقول : لأنهم شاهدوا التنزيل ، وحضروا الوحي وما أشبه ذلك ، وهما مسألتان مختلفتان والقول بأن إجماع الصحابة حجة أقوى من القول بأن إجماع أهل المدينة حجة ، والراجح أن أهل المدينة ممن بعد الصحابة إذا اتفقوا على شيء كان القول به أقوى من القول بغيره ، إلا أن يخالف نصاً مرفوعاً ، كما أنه يرجح بروايتهم لشهرتهم بالثبوت في النقل وترك التدليس ، والذي يختص بهذا الباب القول بحجية قول أهل المدينة إذا اتفقوا ، وأما ثبوت فضل المدينة وأهلها ، وغالب ما ذكر في الباب فليس يقوى في الاستدلال على هذا المطلوب .

الحديث الثالث قوله ( عن محمد ) هو ابن سيرين ، ووقع منسوباً في رواية الترمذي عن قتيبة عن حماد بن زيد .

قوله ( ثوبان ممشقان ) بفتح الشين المعجمة الثقيلة بعدها قاف ، أى مصبوغان بالمشق بكسر الميم وسكون المعجمة ، وهو الطين الأحمر ، وقوله « بخ بخ » بموحدة ثم معجمة مكرر كلمة تعجب ومدح وفيها لغات ، وقد تقدم شرحه في باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم من « كتاب الرقاق » والغرض منه . قوله « وإني لأحتر ما بين المنبر والحجرة » هو مكان القبر الشريف ، وقال ابن بطال عن المهلب وجه دخوله في الترجمة الإشارة إلى أنه لما صبر على الشدة التي أشار إليها من أجل ملازمة النبي صلى الله عليه وسلم في طلب العلم ، جوزى بما انفرد به من كثرة محفوظه ومنقوله من الأحكام وغيرها ، وذلك ببركة صبره على المدينة .

الحديث الرابع : حديث ابن عباس في شهوده العيد مع النبي صلى الله عليه وسلم تقدم شرحه مستوفى في صلاة العيد وسياقه هناك أتم ، والغرض منه هنا ذكر المصلى ، حيث قال : فأقى العلم الذي عند دار كثير ابن الصلت ، والدار المذكورة بنيت بعد العهد النبوي وإنما عرف بها لشهرتها ، وقال ابن بطال : عن المهلب شاهد الترجمة قول ابن عباس ولولا مكاني من الصغر ما شهدت لأن معناه أن صغير أهل المدينة وكبيرهم ، ونساءهم وخدمهم ضبطوا العلم معاينة منهم في مواطن العمل من شارعها المبين عن الله تعالى وليس لغيرهم هذه المنزلة ، وتعقب بأن قول ابن عباس « من الصغر ما شهدت » إشارة منه إلى أن الصغر مظنة عدم الوصول إلى المقام الذي شاهد فيه النبي صلى الله عليه وسلم حتى سمع كلامه وسائر ماقصه في هذه القصة ، لكن لما كان ابن عمه وخالته أم المؤمنين وصل بذلك إلى المنزلة المذكورة ، ولولا ذلك لم يصل . ويؤخذ منها نفى التعميم الذي ادعاه المهلب ، وعلى تقدير تسليمه فهو خاص بمن شاهد ذلك وهم الصحابة فلا يشاركهم فيهم من بعدهم بمجرد كونه من أهل المدينة .

الحديث الخامس : حديث ابن عمر في « إتيان قباء » وقد تقدم شرحه في أواخر الصلاة ، وفيه زيادة عن ابن عمر ، قال ابن بطال عن المهلب : المراد من هذا الحديث معاينة النبي صلى الله عليه وسلم ماشياً وراكباً في قصده مسجد قباء ، وهو مشهد من مشاهدته صلى الله عليه وسلم وليس ذلك بغير المدينة .

الحديث السادس : قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة بن الزبير ، ووقع منسوباً في رواية جويرية بن محمد عن أبي أسامة عند أبي نعيم .

قوله ( عن عائشة قالت لعبد الله بن الزبير ) أى أنها قالت :

قوله ( مع صواحيبي ) جمع صاحبة تريد أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، زاد الإسماعيلي من طريق عبدة

ابن سليمان عن هشام بالبقيع .

**قوله ( ولا تدفني مع النبي صلى الله عليه وسلم في البيت )** يعارضه في الظاهر قولها في قصة دفن عمر .

**قوله ( فإني أكره أن أركب )** بفتح الكاف الثقيلة على البناء للمجهول ، أى أن يثنى على أحد بما ليس فتي ، بل بمجرد كوني مدفونة عنده دون سائر نساؤه فيظن أني خصصت بذلك من دونهن ، لمعنى فتي ليس فيهن وهذا منها في غاية التواضع .

الحديث السابع : **قوله ( وعن هشام عن أبيه )** هو موصول بالسند الذى قبله ، وقد أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن أنى أسامة موصولاً « أن عمر أرسل إلى عائشة » هذا صورته الإرسال ، لأن عروة لم يدرك زمن إرسال عمر إلى عائشة ، لكنه محمول على أنه حملة عن عائشة فيكون موصولاً .

**قوله ( مع صاحبي )** بالتثنية .

**قوله ( فقالت : أى والله ، قال : وكان الرجل إذا أرسل إليها من الصحابة )** هو متعلق بقوله الرجل ، ولفظ الرسالة محذوف وتقديره يسألها أن يدفن معهم ، وجواب الشرط « قالت » الخ .

**قوله ( قالت لا والله لا أؤثرهم بأحد أبدا )** بالثلاثة من الإيثار ، قال ابن التين : كذا وقع ، والصواب « لا أؤثر أحداً بهم أبدا » قال شيخنا ابن الملقن : ولم يظهر لى وجه صوابه انتهى ، وكأنه يقول إنه مقلوب وهو كذلك ، وبذلك صرح صاحب المطالع ثم الكرماني قال : ويحتمل أن يكون المراد لا أؤثرهم بأحد ، أى لا أنبشهم لدفن أحد ، والباء بمعنى اللام واستشككه ابن التين بقولها في قصة عمر « لأؤثره على نفسي » وأجاب باحتمال أن يكون الذى أثرته به المكان الذى دفن فيه من وراء قبر أبيها بقرب النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك لا ينفي وجود مكان آخر فى الحجرة . قلت : وذكر ابن سعد من طرق أن الحسن بن على أوصى أخاه أن يدفنه عندهم إن لم يقع بذلك فتنة ، فصدده عن ذلك بنو أمية فدفن بالبقيع ، وأخرج الترمذى من حديث عبد الله ابن سلام قال مكتوب فى التوراة « صفة محمد وعيسى بن مريم عليهما السلام يدفن معه » قال أبو داود أحد رواته : وقد بقى فى البيت موضع قبر ، وفى رواية الطبراني « يدفن عيسى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر ، فيكون قبراً رابعاً قال ابن بطال عن المهلب إنما كرهت عائشة أن تدفن معهم خشية أن يظن أحد أنها أفضل الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه فقد سأل الرشيد مالكا عن منزلة أبى بكر وعمر من النبي صلى الله عليه وسلم فى حياته فقال : كمنزلة من بعدهم ، فكاهما بالقرب معه فى البقعة المباركة والتربة التى خلق منها ، فاستدل على أنهما أفضل الصحابة باختصاصهما بذلك ، وقد احتج أبو بكر الأبهري المالكي بأن المدينة أفضل من مكة بأن النبي صلى الله عليه وسلم مخلوق من تربة المدينة وهو أفضل البشر ، فكانت تربته أفضل التربة انتهى . وكون تربته أفضل التربة لا نزاع فيه ، وإنما النزاع هل يلزم من ذلك أن تكون المدينة أفضل من مكة ؟ لأن المجاور للشيء لو ثبت له جميع مزاياه لكن لما جاور ذلك المجاور نحو ذلك ، فيلزم أن يكون مجاور المدينة أفضل من مكة ، وليس كذلك اتفاقاً ، كذا أجاب به بعض المتقدمين وفيه نظر .

الحديث الثامن : **قوله ( حدثنا أيوب بن سليمان )** أى ابن بلال المدنى والسند كله مدنيون ، ولم يسمع أيوب من أبيه بل حدث عنه بواسطة وهو مقل ، ووثقه أبو داود وغيره ، وزعم ابن عبد البر أنه ضعيف فوهم ، وإنما الضعيف آخر وافق اسمه واسم أبيه .

**قوله ( فيأتى العوالى )** تقدم بيانه فى « كتاب المواقيت » مع شرحه .

**قوله ( زاد الليث عن يونس )** يعنى عن ابن شهاب عن أنس « ويونس » هو ابن يزيد الأيلي ، وهذه الطريق وصلها البيهقي من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث ، « حدثني الليث عن يونس أخيرني ابن شهاب عن أنس » فذكر الحديث بتمامه وزاد في آخره « وبعد العوالي من المدينة على أربعة أميال » .

**قوله ( وبعد العوالي أربعة أميال أو ثلاثة )** كأنه شك منه فإنه عنده « عن أبي صالح » وهو على عادته يورد له في الشواهد والتتات ، ولا يحتاج به في الأصول قال ابن بطال : عن المهلب معنى الحديث أن بين العوالي ومسجد المدينة للماشي شيئاً معلوماً من معالم ما بين الصلاتين يستغنى الماشي فيها يوم الغيم عن معرفة الشمس ، وذلك معدوم في سائر الأرض قال فإذا كانت مقادير الزمان معينة بالمدينة بمكان بلد للعيان ينقله العلماء إلى أهل الآفاق ليمثلوه في أقاصي البلدان فكيف يساوهم أهل بلد غيرها ، وهذا الذي قاله يغنى إيراد عنه عن تكلف البحث معه فيه وبالله التوفيق .

الحديث التاسع : حديث السائب بن يزيد في ذكر الصاع وقد تقدم شرحه في « كتاب كفارة الأيمان » وقوله في هذه الرواية « مدا وثلاثا بمدكم اليوم » وقع لبعضهم « مد وثلاث » وهو على طريق من يكتب المنصوب بغير ألف ، وقال الكرماني : أو يكون في كان ضمير الشأن فيرتفع على الخبر ، ومناسبة هذا الحديث للترجمة أن قدر الصاع بما اجتمع عليه أهل الحرمين بعد العهد النبوي واستمر ، فلما زاد بنو أمية في الصاع لم يتركوا اعتبار الصاع النبوي فيما ورد فيه التقدير بالصاع من زكاة الفطر وغيرها بل استمروا على اعتباره في ذلك وإن استعملوا الصاع الزائد في شيء غير ما وقع فيه التقدير بالصاع ، كما نبه عليه مالك ورجع إليه أبو يوسف في القصة المشهورة ، وقوله « وقد زيد فيه » زاد رواية الإسماعيلي « في زمن عمر بن عبد العزيز » .

**قوله ( سمع القاسم بن مالك الجعيد )** يشير إلى ما تقدم في كفارة الأيمان عن عثمان بن أبي شيبة عن القاسم حدثنا الجعيد ، ووقع في رواية « زياد بن أيوب عن القاسم بن مالك قال : أنبأنا الجعيد » أخرجه الإسماعيلي .

الحديث العاشر : حديث أنس « في الدعاء لأهل المدينة بالبركة في صاعهم ومدهم » تقدم شرحه في البيوع وفي كفارة الأيمان ، وقوله في آخره « يعنى أهل المدينة » قال ابن بطال عن المهلب دعاؤه صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة في صاعهم ومدهم ، خصهم من البركة ما اضطر أهل الآفاق إلى قصدهم في ذلك المعيار المدعو له بالبركة ، ليجعلوه طريقة متبعة في معاشهم ، وأداء ما فرض الله عليهم .

الحديث الحادى عشر : حديث ابن عمر « في قصة اليهوديين اللذين زنيا » تقدم شرحه في المحاريب ، وسياقه هناك أتم . وقوله « حيث توضع الجنائز » كذا للأكثر بلفظ الفعل المضارع ، ووقع في رواية المستمل « موضع الجنائز » .

الحديث الثانى عشر : حديث أنس في أحد « هذا جبل يحبنا ونحبه » وفيه « أن إبراهيم حرم مكة » وقد تقدم من هذا الوجه من طريق مالك في غزوة أحد هكذا مختصراً وقد تقدم بأنهم من هذا السياق في الجهاد من وجه آخر عن عمرو ، وتقدم ما يتعلق بشرح ما ذكر هنا في آخر الحج .

الحديث الثالث عشر : **قوله ( تابعه سهل عن النبي صلى الله عليه وسلم في أحد )** يشير إلى ما ذكره في « كتاب الزكاة » من حديث سهل بن سعد قال « أحد جبل يحبنا ونحبه » أورده معلقاً لسليمان بن بلال بسنده إلى سهل عقب حديث ابن حميد الساعدي ، ومضى شرح المتن في آخر غزوة أحد .

الحديث الرابع عشر : حديث سهل بن سعد « أنه كان بين جدار المسجد مما يلي القبلة وبين المنبر ممر الشاة » أى قدر ماتمر فيه الشاة ، وقد تقدم شرحه فى أوائل الصلاة .

الحديث الخامس عشر : حديث أنى هريرة « ما بين بيتى ومنبرى روضة » تقدم شرحه مستوفى فى فضل المدينة ، وقوله عن حفص بن عاصم فى رواية روح بن عباد « عن مالك عن حبيب أن حفص بن عاصم حدثه » أخرجه النسائى ، وفى حديث مالك والدارقطنى من طريقه وقد أخرج البخارى هذا الحديث من رواية مالك بنزوله درجة ، و « عمرو بن على » شيخه فيه هو الفلاس . و « ابن مهدى » هو عبد الرحمن أحد الأئمة الحفاظ ، وليس هذا الحديث فى الموطأ عند أحد من الرواة إلا معن بن عيسى فيما قيل فقط ؛ ورواه عن مالك خارج الموطأ ، فمنهم من قال فيه « عن أنى هريرة » فقط ، وهذه رواية عبد الرحمن بن مهدى وحده ، التى اقتصر عليها البخارى ، صرح الدارقطنى بأنه رواها عن مالك هكذا وحده ، ومنهم من قال : عن أنى هريرة وأنى سعيد ، وهذه رواية معن بن عيسى ومطرف والوليد بن مسلم ، ومنهم من قال : عن أنى هريرة أو أنى سعيد ، بالشك وهذه رواية القعنبنى والتيسى والشافعى والزعفرانى ، واختلف فيه على روح بن عباد ومعن ابن عيسى فقيل بالشك وقيل بالجمع ، انتهى ملخصاً من كلام الإسماعيلى والدارقطنى .

الحديث السادس عشر : حديث ابن عمر « فى المسابقة بين الخيل » تقدم شرحه فى « كتاب الجهاد » و « الحفياء » بفتح المهملة وسكون الفاء بعدها تحتانية ، مكان معروف بالمدينة يمد ويقصر وربما قدمت الباء على الفاء « وبنو زريق » من الأنصار بتقديم الزاى على الراء مصغر ، وقوله هنا « فأرسلت » بضم الهمزة بلفظ البناء للمجهول ، وفى رواية الكشميهنى « فأرسل » بفتح الهمزة ، والفاعل النبى صلى الله عليه وسلم أى بأمره ؛ قال ابن بطلان عن المهلب فى حديث سهل : فى مقدار ما بين الجدار والمنبر سنة متبعة فى موضع المنبر ليدخل إليه من ذلك الموضع ، ومسافة ما بين الحفياء والثنية لمسابقة الخيل سنة متبعة ، يكون ذلك القدر ميداناً للخيال المضمرة عند السباق .

( تنبيه ) أورد أبو ذر هذا الحديث من هذا الوجه مختصراً من المتن من قوله « وأمدها » الخ وساقه غيره ، ووقع فى رواية كريمة وغيرها عقبه « حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن نافع عن ابن عمر » ثم قال « حدثنى إسحق أخبرنا عيسى وابن إدريس » فذكر حديث عمر فى الأشربة ، وقد أشكل أمره على بعض الشارحين فظن أنه ساق هذا السند للمتن الذى بعده ، وهى رواية ابن عمر عن عمر فى الأشربة وهو غلط فاحش ، فإن حديث عمر من أفراد الشعبى « عن ابن عمر عن عمر » وأما رواية الليث عن نافع فتتعلق بالمسابقة ، فهى متبعة لرواية جويرية ابن أسماء عن نافع ، وقد أورده المصنف فى الجهاد من طريق الليث أيضاً وسبق لفظه هناك ، وأخرجه مسلم أيضاً عن قتيبة ، وقد أغفل المزى فى الأطراف ذكر البخارى فى تخريج هذه الطريق عن قتيبة ، واقتصر على ذكر رواية أحمد بن يونس عن الليث ، وذكر أن مسلماً والنسائى أخرجاها عن قتيبة ، وسبب هذا الغلط الإجحاف فى الاختصار ، فلو كان قال بعد قوله « عن ابن عمر » مثلاً فذكره أو بهذا أو به لارتفع الإشكال .

الحديث السابع عشر : قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن إبراهيم المعروف بابن راهويه كما جزم به أبو نعيم والكلاباذى وغيرهما « وابن إدريس » اسمه عبد الله « وابن أنى غنية » بمعجمة ونون بوزن عطية ، وهو يحى ابن عبد الملك بن أنى غنية الخزاعى و « أبو حيان » هو يحيى بن سعيد بن حبان والسند كله كوفيون إلا إسحق وابن عمر .



**قوله ( سمعت عمر على منبر النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا اقتصر من الحديث على هذا القدر لكونه الذى يحتاج إليه هنا وهو ذكر المنبر وتقدم فى الأثرية من طريق يحيى القطان عن أبى حيان ، فزاد فيه أنه قد نزل تحريم الخمر ، وهى من خمسة أشياء ، الحديث ومضى هناك مشروحاً .

الحديث الثامن عشر ؛ **قوله ( أخبرنى السائب بن يزيد )** هو الصحابى المعروف ، وتقدم له .

الحديث التاسع عشر . **قوله ( أنه سمع عثمان بن عفان خطيباً على منبر النبي صلى الله عليه وسلم )** هكذا اقتصر من الحديث على هذا القدر ، وببعض له أبو نعيم فى مستخرجه فذكر ما عند البخارى فقط ، ولم يوصله من طريقه ولا من غيرها ، وقوله « خطيباً » هو حال من عثمان ، وفى بعض الروايات « خطبنا » بنون بلفظ الفعل الماضى ، وبقية الحديث أوهم صنيع الإسماعيلى أنه فيما يتعلق بالأذان الذى زاده عثمان ، فإنه أخرجه هنا وليس فيه شيء يتعلق بخطبة عثمان على المنبر ، والحق أنه حديث آخر ، وقد أخرجه أبو عبيد فى « كتاب الأموال » من وجه آخر عن الزهرى ، فزاد فيه يقول « هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤده » الحديث ، وهو فى أواخر الربع الرابع منه ، ونقل فيه عن إبراهيم بن سعد أنه أراد شهر رمضان ، قال أبو عبيد وجاء من وجه آخر أنه شهر الله المحرم . قلت : وقع قريب من ذلك فى حديث أنس من وجه ضعيف ، وقع لنا بعلو فى جزء الفلكى بلفظ « كان المسلمون إذا دخل شعبان أكبوا على المصاحف ، وأخرجوا الزكاة ، ودعا الولاة أهل السجون » الحديث موقوف . قال ابن بطال عن المهلب فى هذين الحديثين سنة متبعة بأن الخليفة يخطب على المنبر فى الأمور المهمة ، لا يخافها لتصل الموعظة إلى أسماع الناس إذا أشرف عليهم انتهى . وفيه إشارة إلى أن المنبر النبوى بقى إلى ذلك العهد ولم يتغير بزيادة ولا نقص ، وقد جاء فى غيره أنه بقى بعد ذلك زماناً آخر .

الحديث التاسع عشر : حديث عائشة . **قوله ( عبد الأعلى )** هو ابن عبد الأعلى السامى بالمهملة البصرى .

**قوله ( هذا المكن )** بكسر الميم وسكون الراء وفتح الكاف بعدها نون ، قال الخليل شبه تور من آدم ، وقال غيره شبه حوض من نحاس ، وأبعد من فسره بالإجانة بكسر الهمزة وتشديد الجيم ثم نون ؛ لأنه فسر الغريب بمثله ، والإجانة هى التى يقال لها القصيرة وهى بكسر القاف ، وقولها « فنشرع فيه جميعاً » أى نتناول منه بغير إزاء ، وأصله الورود للشرب ثم استعمل فى كل حالة يتناول فيها الماء ، وقد تقدم بيان ذلك مع شرح الحديث فى « كتاب الطهارة » قال ابن بطال : فيه سنة متبعة لبيان مقدار ما يكفى الزوج والمرأة إذا اغتسلا .

الحديث العشرون حديث أنس من رواية عاصم الأحول عنه فى المخالفة بين قريش والأنصار ، وفى القنوت شهراً يدعو على أحياء من بنى سليم ، وقد اختصرو من حديثين كل منهما أتم مما ذكره هنا ، وقد مضى شرح الأول فى « كتاب الأدب » وبيان الفرق بين الإخاء والحلف ، ومضى شرح الثانى فى « كتاب الوتر » وفيه بيان الوقت والسبب الذى قنت فيه ، ومضى فى المغازى فى غزوة بئر معونة بيان أسماء الأحياء المذكورين من بنى سليم .

الحديث الحادى والعشرون : **قوله ( برید )** بموحدة وراء مهملة ابن عبد الله بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى .

**قوله ( قدمت المدينة فلقينى عبد الله بن سلام )** وقع عند عبد الرزاق بيان سبب قدوم أبى بردة إلى المدينة وبيان زمان قدومه ، فأخرج من طريق سعيد بن أبى بردة عن أبى بردة قال : أرسلنى أبى إلى عبد الله بن سلام لأتعلم منه فسألنى من أنت فأخبرته فرحب لى .

**قوله** ( انطلق إلى المنزل ) زاد في رواية الإسماعيلي « معي » والألف واللام بدل من الإضافة ، أى تعال معي إلى منزلي ، وقد مضى في مناقب عبد الله بن سلام من وجه آخر عن أبي بردة « أتيت المدينة فلقيت عبد الله ابن سلام ، فقال : ألا تحبى فاطمك وتدخل في بيتي » .

**قوله** ( فانطلقت معه فأسقاني سوياً وأطعمني قمراً ) قد مضى في مناقب عبد الله بن سلام من طريق سعيد ابن أبي بردة عن أبيه بلفظ « ألا تحبى فاطمك سوياً وقمراً » فكأنه استعمل الإطعام بالمعنى الأعم وليس هذا من قبيل علفتها تبناً وماء ، لأنه إما من الاكتفاء وإما من التضمين ، ولا يحتاج لذلك هنا لأن الطعام يستعمل في الأكل والشرب ، وقد بين في الرواية الأخرى أنه أسقاه السويق .

**قوله** ( وصليت في مسجده ) زاد في مناقب عبد الله بن سلام ذكر الربا وأن من اقترض قرضاً فتقاضاه إذا حل فأهدى له المديون هدية كانت من جملة الربا ، وتقدم البحث فيه هناك ووقعت هذه الزيادة في رواية أبي أسامة أيضاً ، كما أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن أبي كريب شيخ البخاري فيه لكن باختصار عن الذي تقدم ، ووهم من زعم أنه من رواية أبي أحمد محمد بن يوسف السكندري عن سفيان بن عيينة ، وقد جزم المزى في الأطراف بما قلته فكأن البخاري حذفها وثبت في رواية سعيد التي أشرت إليها نحو ذلك .

الحديث الثاني والعشرون : حديث عمر « صل في هذا الوادي المبارك » وقد تقدم شرحه في أواخر « كتاب الحج » .

**قوله** ( وقال هارون بن إسماعيل حدثنا علي عمرة في حجة ) يريد أن هارون خالف سعيد بن الربيع في قوله في آخره « قل عمرة وحجة » بواو العطف فقال عمرة في حجة ، وقد تقدم هناك من رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير شيخ علي بن المبارك فيه بلفظ « عمرة في حجة » ورواية هارون هذه وقعت لنا موصولة في مسند عبد ابن حميد ، وفي أخبار المدينة النبوية لعمر بن شبة كلاهما عن هارون بن إسماعيل الخزاز بمعجمات ، ويجوز في قوله عمرة وحجة الرفع والنصب .

الحديث الثالث والعشرون : حديث ابن عمر في المواقيت تقدم مشروحاً ، وبيان من بلغ ابن عمر ميقات يلملم . و « محمد بن يوسف » شيخه فيه هو الفرياني . وشيخه « سفيان » هو الثوري وقوله في آخره « وذكر العراق ، فقال لم يكن عراق يومئذ » « ذكر » بضم أوله مبنى للمجهول ولم يسم ، والجيب هو ابن عمر ، ووقع عند الإسماعيلي « فقيل له العراق قال لم يكن يومئذ عراق » وقوله « لم يكن عراق يومئذ » أى بأيدي المسلمين فإن بلاد العراق كلها في ذلك الوقت كانت بأيدي كسرى وعماله من الفرس والعرب فكأنه قال لم يكن أهل العراق مسلمين حيثئذ حتى يوقت لهم ويعكر على هذا الجواب ذكر أهل الشام فلعل مراد ابن عمر نفى العراقيين وهما المصران المشهوران الكوفة والبصرة وكل منهما إنما صار مصرّاً جامعاً بعد فتح المسلمين بلاد الفرس

الحديث الرابع والعشرون : حديث سالم بن عبد الله عن أبيه أي ابن عمر .

**قوله** ( أرى وهو في معرسة بلدى الحليفة ) تقدم شرحه في « كتاب الحج » وبقية توافق حديث عمر المذكور قبله بحديث ، قال ابن بطال : عن المهلب غرض البخاري بهذا الباب وأحاديثه تفضيل المدينة بما خصها الله به من معالم الدين ، وأنها دار الوحي ومهبط الملائكة بالهدى والرحمة ، وشرف الله بقعتها بسكنى رسوله ، وجعل فيها قبره ومنبره وبينهما روضة من رياض الجنة ، ثم تكلم على أحاديث الباب بما تقدم نقله عنه ، والبحث فيه بما مضى عن إعادته ، وحذفت ما بعد الحديث العاشر من كلامه لقلة جملته ، وقد ظهر عنوانه فيما ذكرته

عنه في الأحاديث العشرة الأولى وبالله التوفيق ، وفضل المدينة ثابت لا يحتاج إلى إقامة دليل خاص وقد تقدم من الأحاديث في فضلها في آخر الحج مافيه شفاء ، وإنما المراد هنا تقدم أهلها في العلم على غيرهم ، فإن كان المراد بذلك تقديمهم في بعض الأعصار ، وهو العصر الذي كان فيه النبي صلى الله عليه وسلم مقيماً بها فيه والعصر الذي بعده من قبل أن يتفرق الصحابة في الأمصار ، فلا شك في تقديم العصرين المذكورين على غيرهم وهو الذي يستفاد من أحاديث الباب وغيرها ، وإن كان المراد استمرار ذلك لجميع من سكنها في كل عصر فهو محل النزاع ، ولا سبيل إلى تعميم القول بذلك ، لأن الأعصار المتأخرة من بعد زمن الأئمة المجتهدين لم يكن فيها بالمدينة من فاق واحداً من غيرها في العلم والفضل فضلاً عن جميعهم ، بل سكنها من أهل البدعة الشنعاء من لا يشك في سوء نيته وخبث طويته كما تقدم والله أعلم

### باب قول الله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾

[٧٣٤٦] ٧٠٧٦- حدثنا أحمد بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه سمع النبي صلى الله عليه يقول في صلاة الفجر -رفع رأسه من الركوع- قال : «اللهم ربنا ولك الحمد» في الآخرة ، ثم قال : «اللهم العن فلانا وفلاناً» ، فأنزل الله : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ ﴾ .

**قوله ( باب قول الله تعالى : ليس لك من الأمر شيء )** ذكر فيه حديث ابن عمر في سبب نزولها ، وقد تقدم بيانه في تفسير آل عمران ، وتقدم شيء من شرحه وتسميته المدعو عليهم في غزوة أحد ، قال ابن بطال : دخول هذه الترجمة في « كتاب الاعتصام » من جهة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم على المذكورين لكونهم لم يذعنوا للإيمان ليعتصموا به من اللعنة ، وأن معنى قوله ﴿ ليس لك من الأمر شيء ﴾ هو معنى قوله ﴿ ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء ﴾ انتهى . ويحتمل أن يكون مراده الإشارة إلى الخلافة المشهورة في أصول الفقه ، وهي هل كان له صلى الله عليه وسلم أن يجتهد في الأحكام أو لا ؟ وقد تقدم بسط ذلك قبل ثمانية أبواب .

**قوله ( عبد الله )** هو ابن المبارك و « سالم » هو ابن عبد الله بن عمر ، ووقع في رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك في تفسير آل عمران « حدثني سالم عن ابن عمر » .

**قوله ( سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في صلاة الفجر ، ورفع رأسه )** الجملة حالية ، أي قال ذلك حال رفع رأسه من الركوع .

**قوله ( قال اللهم ربنا ولك الحمد )** قال الكرمانى جعل ذلك القول كالفعل اللازم ، أى يفعل القول المذكور أو هناك شيء محذوف . قلت : لم يذكر تقديره ويحتمل أن يكون بمعنى قائلاً ، أو لفظ قال المذكور زائداً ، ويؤيده أنه وقع في رواية حبان بن موسى بلفظ « أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من صلاة الفجر يقول اللهم » ويؤخذ منه أن محل القنوت عند رفع الرأس من الركوع لا قبل الركوع ، وقوله « قال اللهم ربنا ولك الحمد » معين لكون الرفع من الركوع لأنه ذكر الاعتدال ، وقوله « في الأخيرة » أى الركعة الأخيرة وهي الثانية من صلاة الصبح ، كما صرح بذلك في رواية حبان بن موسى وظن الكرمانى أن قوله في الآخرة متعلق بالحمد ، وأنه بقية الذكر الذى قاله النبي صلى الله عليه وسلم في الاعتدال ، فقال فإن قلت ماوجه التخصيص بالآخرة مع أن له الحمد في الدنيا ، ثم أجاب بأن نعيم الآخرة أشرف ، فالحمد

عليه هو الحمد حقيقة ، أو المراد بالآخرة العاقبة أى مآل كل الحمد إليه انتهى . وليس لفظ « فى الآخرة » من كلام النبى صلى الله عليه وسلم بل هو من كلام ابن عمر ، ثم ينظر فى جمعه الحمد على حمود ، قوله ( فلاناً وفلاناً ) قال الكرمانى : يعنى رعلا وذكوان ووهم فى ذلك ، وإنما سمي ناساً بأعيانهم لا القبائل كما بينته فى تفسير آل عمران .

### باب ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴾

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾

[٧٣٤٧] ٧٠٧٧- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري ... ح . وحدثني محمد بن سلام قال نا عتاب بن بشير عن

إسحاق عن الزهري قال : أخبرني علي بن حسين أن حسين بن علي أخبره أن علي بن أبي طالب قال : إن رسول الله صلى الله عليه وطرقه وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه فقال لهم : « ألا تصلون ؟ » قال علي : فقلت : يا رسول الله ، إنما أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا ، فانصرف رسول الله صلى الله عليه حين قال له ذلك ولم يرجع إليه شيئاً . ثم سمعته وهو مدبر يضرب فخذه وهو يقول : ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴾ . قال أبو عبد الله : يقال : ما أتاك ليلاً فهو طارق ، ويقال الطارق : النجم . والثاقب : المضيء ، يقال : اثقّب نارك للموقد .

[٧٣٤٨] ٧٠٧٨- نا قتيبة قال نا الليث عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة قال : بينما نحن في المسجد خرج

رسول الله صلى الله عليه فقال : « انطلقوا إلى يهود » ، فخرجنا معه حتى جئنا بيت المدراس ، فقام النبي صلى الله عليه فناداهم فقال : « يا معشر اليهود أسلموا تسلموا » . فقالوا : قد بلغت يا أبا القاسم ، فقال : « ذلك أريد ، أسلموا تسلموا » . فقالوا : قد بلغت يا أبا القاسم . فقال لهم رسول الله صلى الله عليه : « ذلك أريد » . ثم قالها الثالثة فقال : « اعلموا أنما الأرض لله ورسوله ، وإنني أريد أن أجليكم من هذه الأرض ، فمن وجد منكم بماله شيئاً فليبعه ، وإلا فاعلموا أنما الأرض لله ورسوله » .

قوله ( باب وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً ، وقوله تعالى : ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي

أحسن ) ذكر فيه حديثين : حديث علي في قول النبي صلى الله عليه وسلم « ألا تصلون » وجوابه بقوله « إنما أنفسنا بيد الله » وتلاوة النبي صلى الله عليه وسلم الآية ، وهو متعلق بالركن الأول من الترجمة . وحديث أبي هريرة في مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم اليهود في بيت مدراسهم ، وهو متعلق بالركن الثاني منها كما سأذكره ، قال الكرمانى الجدال : هو الخصام ومنه قبيح وحسن وأحسن ، فما كان للفرائض فهو أحسن ، وما كان للمستحبات فهو حسن ، وما كان لغير ذلك فهو قبيح ، قال : أو هو تابع للطريق ، فباعثاره يتنوع أنواعاً وهذا هو الظاهر انتهى . ويلزم على الأول أن يكون فى المباح قبيحاً ، وفاته تنوع القبيح إلى أقبح وهو ماكان فى الحرام ، وقد تقدم شرح حديث علي فى الدعوات ، ويؤخذ منه أن عليا ترك فعل الأولى ، وإن كان ما احتج به متجهاً ، ومن ثم تلا النبي صلى الله عليه وسلم الآية ولم يلزمه مع ذلك بالقيام إلى الصلاة ، ولو كان امتثل وقام لكان أولى ، ويؤخذ منه الإشارة إلى مراتب الجدال فإذا كان فيما لا بد له منه تعين نصر الحق بالحق ، فإن جاوز الذى ينكر عليه المأمور نسب إلى التقصير ، وإن كان فى مباح اكتفى فيه بمجرد الأمر والإشارة إلى ترك الأولى ، وفيه أن الإنسان طبع على الدفاع عن نفسه بالقول والفعل ، وأنه ينبغي له أن يجاهد نفسه أن يقبل النصيحة ولو كانت فى غير واجب . وأن لا يدفع إلا بطريق معتدلة من غير إفراط ولا تفريط ، ونقل ابن بطال عن المهلب ماملخصه : أن عليا لم يكن

له أن يدفع مادعاه النبي صلى الله عليه وسلم إليه من الصلاة بقوله ذلك ، بل كان عليه الاعتصام بقوله ، فلا حجة لأحد في ترك المأمور انتهى ، ومن أين له أن علياً لم يمثل ما دعاه إليه فليس في القصة تصريح بذلك ، وإنما أجاب عليّ بما ذكر اعتذاراً عن تركه القيام بغلبة النوم ، ولا يمتنع أنه صلى عقب هذه المراجعة إذ ليس في الخبر ما ينفيه . وقال الكرماني حرضهم النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار الكسب والقدرة الكاسية ، وأجاب عليّ باعتبار القضاء والقدر ، قال : وضرب النبي صلى الله عليه وسلم فخذه تعجبا من سرعة جواب عليّ ، ويحتمل أن يكون تسليماً لما قال : وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة ، في هذا الحديث من الفوائد مشروعية التذكير للغافل خصوصاً القريب والصاحب ، لأن الغفلة من طبع البشر فينبغي للمرء أن يتفقد نفسه ومن يحبه بتذكير الخير والعون عليه ، وفيه أن الاعتراض بأثر الحكمة لا يناسبه الجواب بأثر القدرة ، وأن للعالم إذا تكلم بمقتضى الحكمة في أمر غير واجب ، أن يكتفى من الذي كلمه في احتجاجه بالقدرة ، يؤخذ الأول من ضربه صلى الله عليه وسلم على فخذه ، والثاني من عدم إنكاره بالقول صريحاً . قال : وإنما لم يشافهه بقوله ﴿ وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً ﴾ لعلمه أن علياً لا يجهل أن الجواب بالقدرة ليس من الحكمة ، بل يحتمل أن لهما عنراً يمتنعهما من الصلاة فاستحيا عليّ من ذكره ، فأراد دفع الخجل عن نفسه وعن أهله فاحتج بالقدرة ، ويؤيده رجوعه صلى الله عليه وسلم عنهم مسرعاً ، قال : ويحتمل أن يكون عليّ أراد بما قال استدعاء جواب يزداد به فائدة ، وفيه جواز محادثة الشخص نفسه فيما يتعلق بغيره ، وجواز ضربه بعض أعضائه عند التعجب وكذا الأسف ، ويستفاد من القصة أن من شأن العبودية أن لا يطلب لها مع مقتضى الشرع معذرة إلا الاعتراف بالتقصير والأخذ في الاستغفار ، وفيه فضيلة ظاهرة لعليّ من جهة عظم تواضعه لكونه روى هذا الحديث مع ما يشعر به عند من لا يعرف مقداره أنه يوجب غاية العتاب ، فلم يلتفت لذلك بل حدث به لما فيه من الفوائد الدينية انتهى ملخصاً . وقوله في السند الثاني « حدثني محمد » وقع عند النسفي غير منسوب ، ووقع عند أبي ذر وغيره منسوباً « محمد بن سلام » و « عتاب » بالمهملة وتشديد المثناة وآخره موحدة ، وأبوه « بشير » بموحدة ومعجمة وزن عظيم ، و « إسحق » عند النسفي وأبي ذر غير منسوب ، ونسب عند الباقرين « ابن راشد » وساق المتن على لفظه ، ومضى في التهجد على لفظ شعيب بن أبي حمزة ، ويأتي في التوحيد من طريق شعيب وابن أبي عتيق مجموعاً وساقه على لفظ ابن أبي عتيق .

قوله ( طرقة وفاطمة ) زاد شعيب « ليلة »

قوله ( ألا تصلون ) في رواية شعيب « ألا تصليان » بالثنية ، والأول محمول على ضم من يتبعهما إليهما أو للتعظيم أو لأن أقل الجمع اثنان ، وقوله « حين قال له ذلك » فيه التفات ، ومضى في رواية شعيب بلفظ « حين قلت له » وكذا قوله « سمعه » في رواية شعيب « سمعته » وقوله « وهو مدبر » بضم أوله وكسر الموحدة أي مول بتشديد اللام كما في رواية شعيب ، ووقع هنا عند الكشمي « وهو منصرف » .

قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ( يقال ما أتاك ليلاً فهو طارق ) كذا لأبي ذر وسقط للنسفي وثبت للباقرين لكن بدون « يقال » وقد تقدم الكلام عليه في سورة الطارق .

الحديث الثاني : قوله ( عن سعيد ) هو ابن أبي سعيد المقبري .

قوله ( بيت المدراس ) تقدم الكلام عليه في « كتاب الإكراه » قريباً ، وقوله في آخره « ذلك أريد » بضم أوله بصيغة المضارعة من الإرادة : أي أريد أن تقرؤا بأني بلغت ، لأن التبليغ هو الذي أمر به ، ووقع في رواية أبي نهد المروزي فيما ذكره القاسبي بفتح أوله ويزاى معجمة ، وأطبقوا على أنه تصحيف لكن وجهه بعضهم بأن

معناه أكرر مقالتي مبالغة في التبليغ ، قال المهلب : بعد أن قرر أنه يتعلق بالركن الثاني من الترجمة وجه ذلك أنه بلغ اليهود ودعاهم إلى الإسلام والاعتصام به ، فقالوا بلغت ولم يذعنوا لطاعته فبالغ في تبليغهم وكرره ، وهذه مجادلة بالتى هي أحسن ، وهو في ذلك موافق لقول مجاهد أنها نزلت فيمن لم يؤمن منهم وله عهد ، أخرجه الطبرى ، وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال : المراد « ممن ظلم منهم » من استمر على أمره ، وعن قتادة هي منسوخة بآية السيف انتهى ، والذي أخرجه الطبرى بسند صحيح عن مجاهد « إن قالوا شرا فقولوا خيراً إلا الذين ظلموا منهم فانتصروا منهم » وسند فيه ضعف « قال إلا من ظلم من قاتل ولم يعط الجزية » وأخرج بسند حسن عن سعيد بن جبير قال : هم أهل الحرب من لا عهد له جادله بالسيف ، ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المراد : من آمن من أهل الكتاب نهى عن مجادلهم فيما يحدثون به من الكتاب ، لعله يكون حقاً لا تعلمه أنت ولا ينبغي أن تجادل إلا المقيم منهم على دينه ، وسند صحيح عن قتادة هي منسوخة بآية براءة ، أن يقاتلوا حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله أو يؤدوا الجزية ، ورجح الطبرى قول من قال : المراد من امتنع من أداء الجزية ، قال : ومن أداها وإن كان ظالماً لنفسه باستمراره على كفره ، لكن المراد في هذا الآية : من ظلم أهل الإسلام فحاربهم وامتنع من الإسلام « أو بذل الجزية ورد على من ادعى النسخ ، لكونه لا يثبت إلا بدليل والله أعلم ، وحاصل ما رجحه أنه أمر بمجادلة أهل الكتاب بالبيان والحجة بطريق الإنصاف ممن عاند منهم ، فمفهوم الآية : جواز مجادلته بغير التى هي أحسن وهي المجادلة بالسيف والله أعلم .

بَابُ ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾

وَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالزُّومِ الْجَمَاعَةِ ، وَهُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ

[٧٣٤٩] ٧٠٧٩- فإسحاق بن منصور قال نا أبو أسامة قال الأعمش حدثنا أبو صالح عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه : «يُجَاءُ بَنُو حِمْيَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقَالُ لَهُ: هَلْ بَلَّغْتَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ يَا رَبِّ، فَتُسْأَلُ أُمَّتُهُ: هَلْ بَلَّغْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: مَا جَاءَنَا مِنْ نَذِيرٍ، فَيَقَالُ: مَنْ شَهِدْتُكَ؟ فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ وَأُمَّتُهُ»، فقال رسول الله صلى الله عليه : «فِيَجَاءُ بِكُمْ فَتَشْهَدُونَ». ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ قال : عدلاً إلى قوله : ﴿شَهِيدًا﴾ . وعن جعفر بن عون قال أنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه بهذا .

قوله ( باب ، وكذلك جعلناكم أمة وسطا ، وما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بلزوم الجماعة وهم أهل العلم ) أما الآية فلم يقع التصريح بما وقع التشبيه به ، والراجح أنه الهدى المدلول عليه بقوله ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ أى مثل الجعل القريب الذى اختصاصكم فيه بالهداية كما يقتضيه سياق الآية ووقع التصريح به فى حديث البراء الماضى فى تفسير سورة البقرة ، والوسط العدل كما تقدم فى تفسير سورة البقرة ، وحاصل ما فى الآية الامتنان بالهداية والعدالة ، وأما قوله « وما أمر » إلى آخره فمطابقتها لحديث الباب خفية ، وكأنه من جهة الصفة المذكورة وهى العدالة لما كانت تعم الجميع لظاهر الخطاب ، أشار إلى أنها من العام الذى أريد به الخاص ، أو من العام المخصوص ، لأن أهل الجهل ليسوا عدولاً وكذلك أهل البدع ، فعرف أن المراد بالوصف المذكور أهل السنة والجماعة وهم أهل العلم الشرعى ومن سواهم ، ولو نسب إلى العلم فهى نسبة صورية لا حقيقية ، وورد الأمر بلزوم الجماعة فى عدة أحاديث منها ما أخرجه الترمذى مصححاً من حديث الحارث بن الحارث الأشعري فذكر حديثاً طويلاً وفيه « وأنا آمركم بخمس أمرنى الله بهن : السمع والطاعة والجهاد والهجرة والجماعة ، فإن من فارق

الجماعة قيد شبر فقد خلع ريقة الإسلام من عنقه ، وفي خطبة عمر المشهورة التي خطبها بالجالية « عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإن الشيطان مع الواحد ، وهو من الاثنين أبعد » وفيه « ومن أراد بمجوحة الجنة فليزِم الجماعة » وقال ابن بطال : مراد الباب الحض على الاعتصام بالجماعة ، لقوله ﴿ لتكونوا شهداء على الناس ﴾ وشرط قبول الشهادة العدالة ، وقد ثبتت لهم هذه الصفة بقوله « وسطا » والوسط العدل ، والمراد بالجماعة أهل الحل والعقد من كل عصر ، وقال الكرماني : مقتضى الأمر يلزم الجماعة أنه يلزم المكلف متابعة ما أجمع عليه المجتهدون وهم المراد بقوله « وهم أهل العلم » والآية التي ترجم بها احتج بها أهل الأصول لكون الإجماع حجة لأنهم عدلوا بقوله تعالى ﴿ جعلناكم أمة وسطا ﴾ أى عدلوا ؛ ومقتضى ذلك أنهم عصموا من الخطأ فيما أجمعوا عليه قولاً وفعلًا .

**قوله ( حدثنا أبو أسامة )** قال الأعمش هو بحذف « قال » الثانية وقوله في آخره « وعن جعفر بن عون » هو معطوف على قوله « أبو أسامة » والقائل هو إسحق بن منصور فروى هذا الحديث عن أنى أسامة بصيغة التحديث ، وعن جعفر بن عون بالنعنة ، وهذا مقتضى صنيع صاحب الأطراف وأما أبو نعيم فجزم بأن رواية جعفر بن عون معلقة ، فقال بعد أن أخرجه من طريق أنى مسعود الراوى عن أنى أسامة وحده ، ومن طريق بندار « عن جعفر بن عون » وحده ، أخرجه البخارى عن إسحق بن منصور عن أنى أسامة ، وذكره عن جعفر ابن عون بلا واسطة انتهى ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية بندار وقال إنه مختصر ، وأخرجه من رواية أنى معاوية عن الأعمش مطولاً ، وقد تقدمت رواية أنى أسامة مقرونة برواية جرير بن عبد الحميد في تفسير سورة البقرة ، وساقه هناك على لفظ جرير ، وتقدم شرحه هناك ، وفيه بيان أن الشهادة لا تخص قوم نوح بل تعم الأمم

**باب إذا اجتهد العالم - أو الحاكم - فأخطأ خلاف الرسول من غير علم فحكمه مردود**

لقول النبي صلى الله عليه : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » .

٧٠٨٠ - فإسماعيل عن أخيه عن سليمان عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث أن أباسعيد الخدري وأباهريّة حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه بعث أخا بني عديّ الأنصاري واستعمله على خيبر فقدم بتمرّ جنيب ، فقال له رسول الله صلى الله عليه : « أكل تمرّ خيبر هكذا ؟ » فقال : لا والله يا رسول الله ، إنا لنشتري الصاع بالصاعين من الجمع ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل ، أو بيعوا هذا واشتروا بثلثه من هذا ، وكذلك الميزان » . [٧٣٥٠] [٧٣٥١]

**قوله ( باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم )** في رواية الكشميني « العالم » بدل العامل ، و « أو » للتنويع ، وقد تقدم في « كتاب الأحكام » ترجمة إذا قضى الحاكم مجور أو خلاف أهل العلم فهو مردود ، وهى معقودة لمخالفة الإجماع وهذه معقودة لمخالفة الرسول عليه الصلاة والسلام ،

**قوله ( فأخطأ خلاف الرسول من غير علم )** أى لم يتعمد المخالفة وإنما خالف خطأ .

**قوله ( فحكمه مردود لقول النبي صلى الله عليه وسلم من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد )** أى مردود ، وقد تقدم هذا الحديث موصولاً في « كتاب الصلح » عن عائشة بلفظ آخر ، وأنه بهذا اللفظ موصول في صحيح مسلم وتقدم شرحه هناك ، قال ابن بطال : مراده أن من حكم بغير السنة جهلاً أو غلطاً يجب عليه الرجوع إلى حكم السنة ، وترك ما خالفها امتثالاً لأمر الله تعالى بإيجاب طاعة رسوله ، وهذا هو نفس الاعتصام

بالسنة : وقال الكرمانى . المراد بالعامل : عامل الزكاة ، وبالحاكم : القاضى ، وقوله « فأخطأ » أى فى أخذ واجب الزكاة أو فى قضائه . قلت : وعلى تقدير ثبوت رواية الكشميهنى فالمراد بالعالم : المفتى ، أى أخطأ فى فتواه قال : والمراد بقوله « فأخطأ خلاف الرسول » أى يكون مخالفاً للسنة ، قال وفى الترجمة نوع تعجرف . قلت : ليس فيها قلق إلا فى اللفظ الذى بعد قوله « فأخطأ » فصار ظاهر التركيب يناقى المقصود ، لأن من أخطأ خلاف الرسول لا يذم ، بخلاف من أخطأ وفاقه ، وليس ذلك المراد وإنما ثم الكلام عند قوله فأخطأ ، وهو متعلق بقوله اجتهد ، وقوله « خلاف الرسول » أى فقال خلاف الرسول ، وحذف « قال » يقع فى الكلام كثيراً فأى عجرفة فى هذا ، والشارح من شأنه أن يوجه كلام الأصل مهما أمكن ، ويغترف القدر اليسير من الخلل تارة ويحملة على الناسخ تارة وكل ذلك فى مقابلة الإحسان الكثير الباهر ولا سيما مثل هذا الكتاب ، ووقع فى حاشية نسخة الدمياطى بخطه الصواب فى الترجمة « فأخطأ بخلاف الرسول » انتهى ، وليس دعوى حذف الباء برافع للإشكال بل إن سلك طريق التغيير فلعل اللام متأخرة ، ويكون فى الأصل خالف بدل خلاف .

قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبى أويس كما جزم به المزى .

قوله ( عن أخيه ) هو أبو بكر واسمه عبد الحميد ، وإسماعيل فى هذا الحديث شيخ آخر كما تقدم فى آخر غزوة خير عن إسماعيل عن مالك ، ونزل لإسماعيل فى هذا السند درجة ، و « سليمان » هو ابن بلال و « عبد المجيد » بتقديم الميم على الجيم ، وذكر أبو على الجبائى أن سليمان سقط من أصل الفربرى فيما ذكر أبو زيد المروزى ، قال : والصواب إثباته فإنه لا يتصل السند إلا به ، وقد ثبت كذلك فى رواية إبراهيم بن معقل النسفى ، قال : وكذا لم يكن فى كتاب ابن السكن ، ولا عند أبى أحمد الجرجانى قلت : وهو ثابت عندنا فى النسخة المعتمدة من رواية أبى ذر عن شيوخه الثلاثة عن الفربرى ، وكذا فى سائر النسخ التى اتصلت لنا عن الفربرى ، فكأنها سقطت من نسخة أبى زيد فظن سقوطها من أصل شيخه ، وقد جزم أبو نعيم فى المستخرج بأن البخارى أخرجه عن إسماعيل عن أخيه عن سليمان ، وهو يرويه عن أبى أحمد الجرجانى عن الفربرى . وأما رواية ابن السكن فلم أقف عليها .

قوله ( بعث أخا بنى عدى ) أى ابن النجار بطن من الأوس ، واسم هذا المبعوث « سواد » بفتح المهملة وتخفيف الواو « ابن غزية » بفتح المعجمة وكسر الزاى مشدداً ، وتقدم ذلك فى أواخر البيوع وتقدم شرح المتن فى المغازى ، وفى هذا السياق هنا زيادة قوله « ولكن مثلاً بمثل أو يبعوا هذا » إلى آخره ، والمذكور هناك قوله « ولكن بع » إلى آخره ، ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الصحابى اجتهد فيما فعل فردّه النبى صلى الله عليه وسلم ونهاه عما فعل وعذره لاجتهاده ، ووقع فى رواية عقبه بن عبد الغافر عن أبى سعيد فى غير هذه القصة لكن فى نظير الحكم ، فقال صلى الله عليه وسلم آوّه ، عين الربا لا تفعل .

باب أَجَرَ الْحَاكِمِ إِذَا اجْتَهَدَ فَأَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ

[٧٣٥٢] ٧٠٨١- نا عبد الله بن يزيد المقرئ المكي قال نا حيوة بن شريح قال ني يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن بسر بن سعيد عن أبى قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه يقول : « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر » . قال : فحدثت بهذا الحديث أبابكر بن عمرو بن حزم فقال : هكذا حدثني أبو سلمة عن أبى هريرة . وقال عبد العزيز بن المطلب عن عبد الله بن أبى بكر عن أبى سلمة عن النبى صلى الله عليه مثله .



**قوله ( باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ )** يشير إلى أنه لا يلزم من رد حكمه أو فتواه إذا اجتهد فأخطأ أن يأثم بذلك ، بل إذا بذل وسعه أجر ، فإن أصاب ضوعف أجره ، لكن لو أقدم فحكم أو أفتى بغير علم لحقه الإثم كما تقدمت الإشارة إليه ، قال ابن المنذر وإنما يؤثر الحاكم إذا أخطأ إذا كان عالماً بالاجتهاد فاجتهد ، وأما إذا لم يكن عالماً فلا ، واستدل بحديث « القضاة ثلاثة — وفيه — وقاض قضى بغير حق فهو في النار ، وقاض قضى وهو لا يعلم فهو في النار » وهو حديث أخرجه أصحاب السنن عن بريدة بألفاظ مختلفة ، وقد جمعت طرقه في جزء مفرد ، ويؤيد حديث الباب ما وقع في قصة سليمان في حكم داود عليه السلام في أصحاب الحرث ، وقد تقدمت الإشارة إليها فيما مضى قريباً ، وقال الخطابي : في معالم السنن وإنما يؤثر المجتهد إذا كان جامعاً لآلة الاجتهاد ، فهو الذي نعذره بالخطأ ، بخلاف المتكلف فيخاف عليه ، ثم وإنما يؤثر العالم لأن اجتهاده في طلب الحق عبادة ، هذا إذا أصاب ، وأما إذا أخطأ فلا يؤثر على الخطأ بل يوضع عنه الإثم فقط كذا قال : وكأنه يرى أن قوله « وله أجر واحد » مجاز عن وضع الإثم .

**قوله ( عن محمد بن إبراهيم بن الحارث )** هو التيمي تابعي مدني ثقة مشهور ولأبيه صحبة ، « ويسر » بضم الموحدة وسكون المهملة « وأبو قيس » مولى عمرو بن العاص لا يعرف اسمه كذا قاله البخاري وتبعه الحاكم أبو أحمد ، وجزم ابن يونس في تاريخ مصر بأنه عبد الرحمن بن ثابت وهو أعرف بالمصريين من غيره ، ونقل عن محمد بن سحنون أنه سمى أباه الحكم وخطأه في ذلك ، وحكى الدمياطي أن اسمه سعد وعزاه لمسلم في الكنى ، وقد راجعت نسخاً من الكنى لمسلم فلم أر ذلك فيها ، منها نسخة بخط الدارقطني الحافظ ، وقرأت بخط « المنذرى » وقع عند السبتي يعني ابن حبان في صحيحه « عن أبي قابوس » بدل أبي قيس كذا جزم به وقد روجعت عدة نسخ من صحيح ابن حبان فوجدت فيها « عن أبي قيس » إحداها صحيحها ابن عساكر وفي السند أربعة من التابعين في نسق ، أولهم يزيد بن عبد الله وهو المعروف بابن الهاد وما لأبي قيس في البخاري إلا هذا الحديث .

**قوله ( إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب )** في رواية أحمد « فأصاب » قال القرطبي : هكذا وقع في الحديث بدأ بالحكم قبل الاجتهاد والأمر بالعكس ، فإن الاجتهاد يتقدم الحكم إذ لا يجوز الحكم قبل الاجتهاد اتفاقاً ، لكن التقدير في قوله « إذا حكم » إذا أراد أن يحكم فعند ذلك يجتهد ، قال ويؤيده أن أهل الأصول قالوا : يجب على المجتهد أن يجدد النظر عند وقوع النازلة ، ولا يعتمد على ما تقدم له لإمكان أن يظهر له خلاف غيره انتهى ، ويحتمل أن تكون الفاء تفسيرية لا تعقيبية وقوله « فأصاب » أى صادف ما في نفس الأمر من حكم الله تعالى .

**قوله ( ثم أخطأ )** أى ظن أن الحق في جهة ، فصادف أن الذى في نفس الأمر بخلاف ذلك ، فالأول له أجران : أجر الاجتهاد وأجر الإصابة . والآخر له أجر الاجتهاد فقط ، وقد تقدمت الإشارة إلى وقوع الخطأ في الاجتهاد في حديث أم سلمة « إنكم تختصمون إليّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض » وأخرج لحديث الباب سببا من وجه آخر عن عمرو بن العاص من طريق ولده عبد الله بن عمرو عنه ، « قال : جاء رجلان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يختصمان ؛ فقال لعمرو اقض بينهما يا عمرو ، قال : أنت أولى بذلك مني يا رسول الله ، قال : وإن كان قال فإذا قضيت بينهما فمالى » فذكر نحوه لكن قال : في الإصابة « فلك عشر حسنات » وأخرج من حديث عقبة بن عامر نحوه بغير قصة بلفظ « فلك عشرة أجور » وفي سند كل منهما ضعف ، ولم أقف على اسم من أبيهم في هذين الحديثين .

**قوله ( قال فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن عمرو بن حزم )** القائل فحدثت هو « يزيد بن عبد الله »

أحد روايته ، وأبو بكر بن عمرو نسب في هذه الرواية لجده وهو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وثبت ذكره في رواية مسلم من رواية الداودي عن يزيد ، ونسبه فقال يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد .

**قوله ( عن أبي هريرة )** يريد بمثل حديث عمرو بن العاص .

**قوله ( وقال عبد العزيز بن المطلب )** أي ابن عبد الله بن حنطب المخزومي قاضي المدينة وكنيته أبو طالب وهو من أقران مالك ومات قبله ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع الواحد المعلق ، وعبد الله بن أبي بكر هو والد الراوي المذكور في السند الذي قبله أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وكان قاضي المدينة أيضاً .

**قوله « عن أبي سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم »** يريد أن عبد الله بن أبي بكر خالف أباه في روايته عن أبي سلمة وأرسل الحديث الذي وصله ، وقد وجدت ليزيد بن الهاد فيه متابعا أخرجه عبد الرزاق وأبو عوانة من طريقه عن معمر بن يحيى بن سعيد هو الأنصاري عن أبي بكر بن محمد عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، فذكر الحديث مثله بغير قصة وفيه « فله أجران اثنان » قال أبو بكر بن العري تعلق بهذا الحديث من قال إن الحق في جهة واحدة للتصريح بتخطئة واحد لا بعينه ، قال وهى نازلة في الخلاف عظيمة ، وقال المازري تمسك به كل من الطائفتين من قال إن الحق في طرفين ، ومن قال إن كل مجتهد مصيب ، أما الأولى فلائنه لو كان كل مصيباً لم يطلق على أحدهما الخطأ لاستحالة النقيضين في حالة واحدة ؛ وأما المصوبة فاحتجوا بأنه صلى الله عليه وسلم جعل له أجراً فلو كان لم يصب لم يؤجر ، وأجابوا عن إطلاق الخطأ في الخبر على من ذهل عن النص أو اجتهد فيما لا يسوغ الاجتهاد فيه من القطعيات فيما خالف الإجماع فإن مثل هذا إن اتفق له الخطأ فيه نسخ حكمه وفتواه ولو اجتهد بالإجماع ، وهو الذي يصح عليه إطلاق الخطأ ، وأما من اجتهد في قضية ليس فيها نص ولا إجماع فلا يطلق عليه الخطأ ، وأطال المازري في تقرير ذلك والانتصار له ، وختم كلامه بأن قال إن من قال إن الحق في طرفين هو قول أكثر أهل التحقيق من الفقهاء والمتكلمين ؛ وهو مروى عن الأئمة الأربعة وإن حكى عن كل منهم اختلاف فيه . قلت : والمعروف عن الشافعي الأول ، قال القرطبي في المفهم : الحكم المذكور ينبغي أن يختص بالحكم بين الخصمين ، لأن هناك حقاً معيناً في نفس الأمر يتنازعه الخصمان ، فإذا قضى به لأحدهما بطل حق الآخر قطعاً ، وأحدهما فيه مبطل لا محالة ، والحاكم لا يطالع على ذلك فهذه الصورة لا يختلف فيها أن المصيب واحد لكون الحق في طرف واحد ، وينبغي أن يختص الخلاف بأن المصيب واحد ، إذ كل مجتهد مصيب بالمسائل التي يستخرج الحق منها بطريق الدلالة ، وقال ابن العري : عندي في هذا الحديث فائدة زائدة حاموا عليها فلم يسقوا وهى : أن الأجر على العمل القاصر على العامل واحد ، والأجر على العمل المتعدى يضاعف ، فإنه يؤجر في نفسه وينجر له كل ما يتعلق بغيره من جنسه فإذا قضى بالحق وأعطاه لمستحقه ثبت له أجر اجتهاده وجرى له مثل أجر مستحق الحق ، فلو كان أحد الخصمين ألحن بحجته من الآخر فقضى له — والحق في نفس الأمر لغيره — كان له أجر الاجتهاد فقط . قلت : وتماه أن يقال : ولا يؤاخذ بإعطاء الحق لغير مستحقه لأنه لم يعتمد ذلك بل وزر المحكوم له قاصر عليه ، ولا يخفى أن محل ذلك أن يبذل وسعه في الاجتهاد وهو من أهله ، وإلا فقد يلحق به الوزر إن أخل بذلك والله أعلم .

**بالحجة على من قال إن أحكام النبي صلى الله عليه كانت ظاهرة**

**وما كان يغيب بعضهم من مشاهد النبي صلى الله عليه وأُمُور الإسلام**

٧٠٨٢- فامسدد قال نا يحيى عن ابن جريج قال ني عطاء عن عبيد بن عمير قال : استأذن أبو موسى

على عمر فكأنه وجدّه مشغولاً فرجع، فقال عمر: ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس؟ ائذنوا له، فدعى له، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ فقال: إنا كنا نؤمر بهذا، قال: فأتني على هذا ببينة أو لأفعلن بك. فانطلق إلى مجلس من الأنصار، فقالوا: لا يشهد إلا أصاغرنا، فقام أبو سعيد الخدري فقال: قد كنا نؤمر بهذا، فقال عمر: خفي عليّ هذا من أمر النبي صلى الله عليه، ألهاني الصفق بالأسواق.

٧٠٨٣- ما عليّ قال نا سفيان قال نا الزهري أنه سمع من الأعرج يقول أخبرني أبو هريرة قال: إنكم تزعمون أن أباهريرة يكثر الحديث على رسول الله صلى الله عليه، والله الموعود، إني كنت امرأ مسكيناً ألزم رسول الله صلى الله عليه على ملء بطني، وكان المهاجرون يشغلهم الصفق بالأسواق، وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم، فشهدت من رسول الله صلى الله عليه ذات يوم وقال: «من بسط رداءه حتى أقضي مقالتي ثم يقبضه فلم ينس شيئاً سمعه مني»، فبسط بردة كانت عليّ، فوالذي بعثه بالحق ما نسيت شيئاً سمعته منه.

**قوله ( باب الحجة على من قال أن أحكام النبي صلى الله عليه وسلم كانت ظاهرة )** أي للناس لا تخفى إلا على النادر، وقوله « وما كان يغيب بعضهم عن مشاهد النبي صلى الله عليه وسلم وأمر الإسلام » كذا للأكثر وفي رواية النسفي وعليها شرح ابن بطال « مشاهده » ولبعضهم « مشهد » بالافراد، ووقع في مستخرج أبي نعيم « وما كان يفيد بعضهم بعضاً » بالفاء والدال من الإفادة ولم أره لغيره « وما » في قوله « ما كان » موصولة، وجوز بعضهم أن تكون نافية، وأنها من بقية القول المذكور، وظاهر السياق يأباه، وهذه الترجمة معقودة لبيان أن كثيراً من الأكابر من الصحابة كان يغيب عن بعض ما يقوله النبي صلى الله عليه وسلم أو يفعله من الأعمال التكليفية، فيستمر على ما كان اطلع عليه هو إما على المنسوخ لعدم اطلاعه على ناسخه، وإما على البراءة الأصلية، وإذا تقرر ذلك قامت الحجة على من قدم عمل الصحابي الكبير، ولا سيما إذا كان قد ولى الحكم على رواية غيره متمسكاً بأن ذلك الكبير لولا أن عنده ما هو أقوى من تلك الرواية لما خالفها، ويرده أن في اعتماد ذلك ترك المحقق للمظنون وقال ابن بطال أراد الرد على الرافضة والخوارج الذين يزعمون أن أحكام النبي صلى الله عليه وسلم وسننه منقولة عنه نقل تواتر، وأنه لا يجوز العمل بما لم ينقل متواتراً، قال: وقولهم مردود بما صح أن الصحابة كان يأخذ بعضهم عن بعض، ورجع بعضهم إلى ما رواه غيره، وانعقد الإجماع على القول بالعمل بأخبار الآحاد. قلت: وقد عقد البيهقي في المدخل باب الدليل على أنه قد يعزب على المتقدم الصحبة الواسع العلم الذي يعلمه غيره، ثم ذكر حديث أبي بكر في الجدة وهو في الموطأ، وحديث عمر في الاستئذان وهو المذكور في هذا الباب، وحديث ابن مسعود في الرجل الذي عقد على امرأة ثم طلقها فأراد أن يتزوج أمها، فقال: لأبأس وإجازته بيع الفضة المكسرة بالصحيحة متفاضلاً، ثم رجوعه عن الأمرين معاً لما سمع من غيره من الصحابة النهي عنهما، وأشياء غير ذلك، وذكر فيه حديث البراء « ليس كلنا كان يسمع الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم، كانت لنا صنعة وأشغال، ولكن كان الناس لا يكذبون، فيحدث الشاهد الغائب » وسنده ضعيف. وكذا حديث أنس « ما كل ما نحدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعناه ولكن لم يكذب بعضنا بعضاً » ثم سرد ما رواه صحابي عن صحابي مما وقع في الصحيحين، وقال في هذا دلالة على إتقانهم في الرواية، وفيه أبلغ الحجة وأوضح الدلالة على تثبيت خبر الواحد، وأن بعض السنن كان يخفى عن بعضهم، وأن الشاهد منهم كان يبلغ الغائب ما شهد، وأن الغائب كان يقبله ممن حدثه ويعتمده ويعمل به. قلت: خير الواحد في الاصطلاح خلاف المتواتر، سواء كان من رواية شخص واحد أو أكثر، وهو المراد بما وقع فيه الاختلاف ويدخل فيه خبر الشخص

الواحد دخولاً أولياً ، ولا يرد على من عمل به ما وقع في حديث الباب من طلب عمر من أنى موسى البينة على حديث الاستئذان فإنه لم يخرج مع شهادة أنى سعيد له وغيره عن كونه خبر واحد ، وإنما طلب عمر من أنى موسى البينة للاحتياط كما تقدم شرحه واضحاً في « كتاب الاستئذان » وإلا فقد قبل عمر حديث عبد الرحمن ابن عوف في أخذ الجزية من المجوس ، وحديثه في الطاعون ، وحديث عمرو بن حزم في التسوية بين الأصابع في الدية ، وحديث الضحاك بن سفيان في توريث المرأة من دية زوجها ، وحديث سعد بن أنى وقاص في المسح على الخفين إلى غير ذلك ، وتقدم في العلم من حديث عمر أنه كان يتناوب النبي صلى الله عليه وسلم هو ورجل من الأنصار فينزل هذا يوماً وهذا يوماً ، ويخبر كل منهما الآخر بما غاب عنه ، وكان غرضه بذلك تحصيل ما يقوم بحاله وحال عياله ليفنى عن الاحتياج لغيره ، وليتقوى على ما هو بصدد من الجهاد ، وفيه أنه لا يشترط على من أمكنته المشافهة أن يعتمدها ، ولا يكتفى بالواسطة لثبوت ذلك من فعل الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بغير تكبير ، وأما حديث أنى هريرة ثاني حديثي الباب ، فإن فيه بيان السبب في خفاء بعض السنن على بعض كبار الصحابة ، وقوله وكان المهاجرون يشغلهم الصنف بالأسواق ، وهو موافق لقول عمر في الذي قبله « ألهاني الصنف بالأسواق » يشير إلى أنهم كانوا أصحاب تجارة ، وقد تقدم ذلك في أوائل البيوع ، وتوجيه قول عمر « ألهاني » واختلف على الزهري في الوسطة بينه وبين أنى هريرة فيه كما بينته في العلم ، وتقدم عنه من رواية مالك مثله لكن عند مالك زيادة ليست في رواية سفيان هذه ، وهي قوله « ولولا آيتان من كتاب الله » وفي رواية سفيان مما ليس في رواية مالك قوله « والله الموعد » وكذلك ما في آخره كما سأبينه ، وأما إبراهيم بن سعد فذكر الحديث بتمامه فهو أتم الجميع سياقاً ، وثبت ذلك في رواية شعيب في البيوع بزيادة سأبينها لكن لم يقع عنده ذكر الآيتين ، وقد تقدم هذا الحديث في العلم من طريق مالك ، وفي المزارعة من طريق إبراهيم بن سعد كلاهما عن الزهري عن الأعرج ، وتقدم في أول البيوع من رواية شعيب وأخرجه مسلم من رواية يونس كلاهما عن الزهري عن سعيد وأنى سلمة عن أنى هريرة .

**قوله ( إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث )** في رواية مالك « إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة على رسول الله صلى الله عليه وسلم » كان ابن شهاب يذكر قبل هذا حديثه عن عروة أنه حدثه عن عائشة قالت : ألا يعجبك أبو هريرة جاء فجلس إلى جانب حجرتي يحدث ، يسمعي ذلك ولو أدركته لرددت عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يسرد الحديث كسردكم ، فذكر الحديث . ثم يقول : قال سعيد بن المسيب « قال : يقولون إن أبا هريرة قد أكثر » هكذا أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب ، وحديث عائشة تقدم في الترجمة النبوية من طريق الليث عن يونس بن يزيد معلقاً ، وتقدم شرحه هناك ، وتقدم أيضاً في الجنائز من طريق جرير بن حازم عن نافع قال « حدث ابن عمر أن أبا هريرة يقول » فذكر الحديث في فضل اتباع الجنائز فقال ابن عمر « أكثر علينا أبو هريرة فصدقت عائشة أبا هريرة » أى في الحديث المذكور ، وقوله « على » يتعلق بقوله « يكثر » ولو تعلق بقوله « الحديث » لقال عن .

**قوله ( والله الموعد )** تقدم شرحها في « كتاب المزارعة » زاد شعيب بن أنى حمزة في روايته : ويقولون ما للمهاجرين والأنصار لا يحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حديث أنى هريرة ، في رواية يونس عند مسلم مثل أحاديثه وزاد : سأخبركم عن ذلك وتقدم في المزارعة نحو هذا ونهت على ذلك في « كتاب العلم » .

**قوله ( إني كنت أمراً مسكيناً )** في رواية مسلم « رجلاً »

قوله ( أُلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في رواية مسلم أخدم .

قوله ( على ملء بطني ) بكسر الميم وبهمزة آخره أى بسبب شبعي ، أى إن السبب الأصلي الذى اقتضى له كثرة الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ملازمته له ليجد ما يأكله ، لأنه لم يكن له شيء يتجر فيه ، ولا أرض يزرعها ولا يعمل فيها ، فكان لا ينقطع عنه خشية أن يفوته القوت ، فيحصل في هذه الملازمة من سماع الأقوال ورواية الأفعال مالا يحصل لغيره ممن لم يلازمه ملازمته ، وأعانه على استمرار حفظه لذلك ما أشار إليه من الدعوة النبوية له بذلك .

قوله ( وكان المهاجرون يشغلهم الصفق بالأسواق ) في رواية يونس « وإن إخواني من المهاجرين » .

قوله ( وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم ) في رواية يونس « وأن إخواني غن الأنصار كان يشغلهم عمل أرضهم » وفي رواية شعيب « عمل أموالهم » وقد تقدم بيان ذلك قريباً ، وزاد في رواية يونس « فيشهد إذا غابوا ويحفظ إذا نسوا » . وفي رواية شعيب « وكنت امرأ مسكيناً من مساكين الصفة أعى حيث ينسون » .

قوله ( فشهدت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ) في رواية شعيب « وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث يحدثه » .

قوله ( من ييسط ردائه ) في رواية الكشميهني « من بسط » بلفظ الفعل الماضي .

قوله ( فلم ينس ) في رواية الكشميهني « فلن ينسى » ونقل ابن التين أنه وقع في رواية « فلن ينس » بالنون وبالجزم ، وذكر أن القزاز نقل عن بعض البصريين : أن من العرب من يجزم بلن قال : وما وجدت له شاهداً ، وأقره ابن التين ومن تبعه ، وقد ذكر غيره لذلك شاهداً وهو قول الشاعر :

لن يحب اليوم من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة

وفيه نظر لأنه يصح أن يكون في الأصل « لم » المجازمة فتغيرت بلن ، لكن إن كان محفوظاً فلعل الشاعر قصد « لن » لكونها أبلغ هنا في المدح من لم والله أعلم . وتقدم في باب الأمن من « كتاب التعبير » توجيه ابن مالك لنظير هذا في قول « لن ترع » وحكايته عن الكسائي أن الجزم بلن لغة لبعض العرب .

قوله ( فبسطت بردة ) في رواية شعيب « نمرة » وتقدم تفسيرها في أول البيوع ، وذكر في العلم بيان الاختلاف في المراد بقوله « ما نسيت شيئاً سمعته منه »

باب من رأى ترك النكير من النبي صلى الله عليه حجة ، لا من غير الرسول

٧٠٨٤ - حدثنا حماد بن حميد قال نا عبيد الله بن معاذ قال نا أبي قال نا شعبة عن سعد بن إبراهيم [٧٣٥٥]

عن محمد بن المنكدر رأيت جابر بن عبد الله يحلف أن ابن الصياد الدجال . قلت : تحلف بالله ؟ قال : إني سمعت عمر يحلف على ذلك عند النبي صلى الله عليه فلم ينكره النبي صلى الله عليه .

قوله ( باب من رأى ترك النكير من النبي صلى الله عليه وسلم حجة ) النكير بفتح النون وزن عظيم : المبالغة في الإنكار . وقد اتفقوا على أن تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لما يفعل بمحضته أو يقال ويطلع عليه بغير إنكار دال على الجواز ، لأن العصمة تنفى عنه ما يحتمل في حق غيره مما يترتب على الإنكار فلا يقر على باطل ، فمن ثم قال « لا من غير الرسول » فإن سكوته لا يدل على الجواز ، ووقع في تنقيح الزركشي في

الترجمة بدل قوله لا من غير الرسول « لأمر يحضره الرسول » ولم أره لغيره ، وأشار ابن التين إلى أن الترجمة تتعلق بالإجماع السكوتي ، وأن الناس اختلفوا ، فقالت طائفة : لا ينسب لساكت قول لأنه في مهلة النظر ، وقالت طائفة إن قال المجتهد قولاً وانتشر لم يخالفه غيره بعد الاطلاع عليه فهو حجة ، وقيل لا يكون حجة حتى يتعدد القيل به ، ومحل هذا الخلاف أن لا يخالف ذلك القول نص كتاب أو سنة ، فإن خالفه فالجمهور على تقديم النص ، واحتج من منع مطلقاً أن الصحابة اختلفوا في كثير من المسائل الاجتهادية ، فمنهم من كان ينكر على غيره إذا كان القول عنده ضعيفاً ، وكان عنده ما هو أقوى منه من نص كتاب أو سنة ، ومنهم من كان يسكت فلا يكون سكوته دليلاً على الجواز ، لتجوز أن يكون لم يتضح له الحكم ، فسكت لتجوز أن يكون ذلك القول صواباً وإن لم يظهر له وجهه .

**قوله ( حدثنا حماد بن حميد )** هو خراساني فيما ذكر أبو عبد الله بن منده في رجال البخاري ، وذكر ابن رشيد في فوائد رحلته ، والمزى في التهذيب أن في بعض النسخ القديمة من البخاري « حدثنا حماد بن حميد صاحب لنا » حدثنا بهذا الحديث وعبيد الله بن معاذ في الأحياء ، وذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل « حماد بن حميد » نزيل عسقلان روى عن بشر بن بكر وأبي ضمرة وغيرهما وسمع منه أبو حاتم وقال شيخه قرعم أبو اليد الباجي في رجال البخاري أنه هو الذي روى عنه البخاري هنا وهو بعيد ، وقد بينت ذلك في تهذيب التهذيب وقد أخرج مسلم حديث الباب عن عبيد الله بن معاذ بلا واسطة ، وهو أحد الأحاديث التي نزل فيها البخاري عن مسلم ، أخرجها مسلم عن شيخ وأخرجها البخاري بواسطة بينه وبين ذلك الشيخ وهي أربعة أحاديث ليس في الصحيح غيرها بطريق التصريح ، وفيه عدة أحاديث نحو الأربعين مما يتنزل منزلة ذلك ، وقد أفردتها في جزء جمعت ما وقع للبخاري من ذلك فكان أضعاف أضعاف ما وقع لمسلم ، وذلك أن مسلماً في هذه الأربعة باق على الرواية عن الطبقة الأولى أو الثانية من شيوخه ، وأما البخاري فإنه نزل فيها عن طبقته العالية بدرجتين ، مثال ذلك من هذا الحديث أن البخاري إذا روى حديث شعبة عالياً كان بينه وبينه راو واحد ، وقد أدخل بينه وبين شعبة فيه ثلاثة ، وأما مسلم فلا يروى حديث شعبة بأقل من واسطتين . والحديث الثاني من الأربعة مضى في تفسير سورة الأنفال ، أخرجه عن أحمد وعن محمد بن النضر النيسابوري عن عبيد الله بن معاذ أيضاً عن أبيه عن شعبة بسند آخر ، وأخرجه مسلم عن عبيد الله بن معاذ نفسه . والحديث الثالث أخرجه في آخر المغازي عن أحمد بن الحسن الترمذي عن أحمد بن حنبل عن معتمر ابن سليمان عن كههمس بن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن أبيه في عدد الغزوات ، وأخرجه مسلم عن أحمد ابن حنبل بهذا السند بلا واسطة . والحديث الرابع وقع في « كتاب كفارة الأيمان » عن محمد بن عبد الرحيم ، وهو الحافظ المعروف بصاعقة عن داود بن رشيد عن الوليد بن مسلم عن أبي غسان محمد بن مطرف عن زيد ابن أسلم عن علي بن الحسين بن علي بن سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة في فضل العتق ، وأخرجه مسلم عن داود بن رشيد نفسه وهذا مما نزل فيه البخاري عن طبقته درجتين ، لأنه يروى حديث ابن غسان بواسطة واحدة كسعيد بن أبي مريم ، وهنا بينهما ثلاث وسائط ، وقد أشرت لكل حديث من هذه الأربعة في موضعه ، وجمعتها هنا تكميلاً للفائدة ، وعبيد الله بن معاذ أي ابن معاذ بن نصر بن حسان العنبري ، وسعد ابن إبراهيم أي ابن عبد الرحمن بن عوف ، وروايته عن محمد بن المنكدر من الأقران لأنه من طبقته .

**قوله ( رأيت جابر بن عبد الله يحلف )** أي شاهدته حين حلف .

**قوله ( أن ابن الصياد )** كذا لأى ذر بصيغة المبالغة ، ووقع عند ابن بطلال مثله لكن بغير ألف ولام وكذا فى رواية مسلم وللباقين « ابن الصائد » بوزن الظالم .

**قوله ( تحلف بالله قال إني سمعت عمر ، الخ )** كأن جابراً لما سمع عمر يحلف عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكر عليه ، فهم منه المطابقة ، ولكن بقى أن شرط العمل بالتقرير أن لا يعارضه التصريح بخلافه ، فمن قال أو فعل بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم شيئاً فأقره دل ذلك على الجواز ، فإن قال النبى صلى الله عليه وسلم أفعل خلاف ذلك دل على نسخ ذلك التقرير ، إلا إن ثبت دليل الخصوصية ، قال ابن بطلال بعد أن قرر دليل جابر فإن قيل تقدم يعنى كما فى الجنائز أن عمر قال للنبى صلى الله عليه وسلم فى قصة ابن الصياد « دعنى أضرب عنقه » فقال : إن يكن هو فلن تسلط عليه « فهذا صريح فى أنه تردد فى أمره ، يعنى فلا يدل سكوته عن إنكاره عند حلف عمر على أنه هو ، قال وعن ذلك جوابان ، أحدهما أن التردد كان قبل أن يعلمه الله تعالى بأنه هو الدجال ، فلما أعلمه لم ينكر على عمر حلفه . والثانى : أن العرب قد تخرج الكلام مخرج الشك وإن لم يكن فى الخبر شك ، فيكون ذلك من تلطف النبى صلى الله عليه وسلم بعمر فى صرفه عن قتله انتهى ملخصاً . ثم ذكر ما ورد عن غير جابر ، مما يدل على أن ابن صياد هو الدجال ، كالحديث الذى أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر قال : « لقيت ابن صياد يوماً ومعه رجل من اليهود ، فإذا عينه قد طفئت وهى خارجة مثل عين الجمل ، فلما رأيتها قلت : أنشدك الله يا ابن صياد متى طفئت عينك ؟ قال لا أدرى والرحمن . قلت : كذبت لاتدرى وهى فى رأسك ، قال فمسحها ونخر ثلاثاً ، فزعم اليهودى أنى ضربت يدي صدره ، وقلت له : اخساً فلن تعدو قدرك . فذكرت ذلك لحفصة ، فقالت حفصة : اجتنب هذا الرجل فإنما يتحدث أن الدجال يخرج عند غضبة يغضبها » انتهى . وقد أخرج مسلم هذا الحديث بمعناه من وجه آخر عن ابن عمر ولفظه « لقيته مرتين » فذكر الأولى ثم قال « لقيته لقية أخرى وقد نفرت عينه ، فقلت متى فعلت عينك ما أرى ؟ قال ما أدرى ، قلت : لاتدرى وهى فى رأسك ، قال إن شاء الله جعلها فى عصاك هذه ، ونخر كأشد نخر حمار سمعت ، فزعم أصحابى أنى ضربته بعصا كانت معى حتى تكسرت ، وأنا والله ما شعرت » قال : وجاء حتى دخل على أم المؤمنين حفصة فحدثها فقالت ما تريد إليه ؟ ألم تسمع أنه قد قال : إن أول ما يبعثه على الناس غضب يغضبه ، ثم قال ابن بطلال : فإن قيل هذا أيضاً يدل على التردد فى أمره فالجواب أنه إن وقع الشك فى أنه الدجال الذى يقتله عيسى بن مريم ، فلم يقع الشك فى أنه أحد الدجالين الكذابين الذين أنذر بهم النبى صلى الله عليه وسلم فى قوله « إن بين يدي الساعة دجالين كذابين » يعنى الحديث الذى مضى مع شرحه فى « كتاب الفتن » انتهى ، ومحصله عدم تسليم الجزم بأنه الدجال ، فيعود السؤال الأول عن جواب حلف عمر ثم جابر على أنه الدجال المعهود ، لكن فى قصة حفصة وابن عمر دليل على أنهما أرادا الدجال الأكبر واللام فى القصة الواردة عنهما للعهد لا للجنس ، وقد أخرج أبو داود بسند صحيح عن موسى بن عقبة عن نافع قال كان ابن عمر يقول والله ما أشك أن المسيح الدجال هو ابن صياد ، ووقع لابن صياد مع أنى سعيد الخدرى قصة أخرى تتعلق بأمر الدجال ، فأخرج مسلم من طريق داود بن أبى هند عن أنى نضرة عن أنى سعيد قال « صحبتني ابن صياد إلى مكة فقال لى : ماذا لقيت من الناس يزعمون أنى الدجال ، أليست سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إنه لا يولد له ، قلت : بلى . قال : فإنه قد ولد لى ، قال أو لست سمعته يقول لا يدخل المدينة ولا مكة ، قلت : بلى . قال : فقد ولدت بالمدينة وهأنأنا أريد مكة » ومن طريق سليمان التيمي عن أنى نضرة عن أنى سعيد قال : أخذتني من ابن صياد دمامة ، فقال : هذا عذرت الناس مالى وأنتم يا أصحاب

محمد ، ألم يقل نبي الله صلى الله عليه وسلم أنه يعني الدجال يهودى وقد أسلمت » فذكر نحوه ومن طريق الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد « خرجنا حجاجا ومعنا ابن صياد فنزلنا منزلاً وتفرق الناس ، وبقيت أنا وهو ، فاستوحشت منه وحشة شديدة مما يقال فيه . فقلت : الحر شديد فلو وضعت ثيابك تحت تلك الشجرة ففعل ، فرفعت لنا غنم فانطلق فجاء بعس فقال اشرب يا أبا سعيد ، فقلت إن الحر شديد وماي إلا أن أكره أني أشرب من يده ، فقال : لقد هممت أن آخذ حبلاً فأعلقه بشجرة ثم اختنق به ، مما يقول لى الناس يا أبا سعيد من خفى عليه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ماخفى عليكم معشر الأنصار . ثم ذكر نحو ماتقدم وزاد قال أبو سعيد « حتى كدت أعذره » وفي آخر كل من الطرق الثلاثة أنه قال « إني لأعرفه وأعرف مولده وأين هو الآن » قال أبو سعيد : فقلت له تبا لك سائر اليوم ، لفظ الجريري وأجاب البيهقي عن قصة ابن صياد بعد أن ذكر ما أخرجه أبو داود من حديث أبي بكرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يمكث أبو الدجال ثلاثين عاماً لا يولد لهما ثم يولد لهما غلام أعور أضر شيء وأقله نفعا ونعت أباه وأمه ، قال : فسمعنا بمولود ولد في اليهود ، فذهبت أنا والزبير بن العوام فدخلنا على أبيه ، فإذا النعت فقلنا هل لكما من ولد قالا مكثنا ثلاثين عاماً لا يولد لنا ثم ولد لنا غلام أضر شيء وأقله نفعا » الحديث . قال البيهقي : تفرد به على بن زيد بن جدعان وليس بالقوى . قلت : ويوهى حديثه أن أبا بكرة إنما أسلم لما نزل من الطائف حين حوصرت سنة ثمان من الهجرة ، وفي حديث ابن عمر الذي في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم لما توجه إلى النخل التي فيها ابن صياد كان ابن صياد يومئذ كالمحتلم ، فمتى يدرك أبو بكرة زمان مولده بالمدينة وهو لم يسكن المدينة إلا قبل الوفاة النبوية بستين ، فكيف يتأتى أن يكون في الزمن النبوي كالمحتلم ، فالذي في الصحيحين هو المعتمد ولعل الوهم وقع فيما يقتضى تراخى مولد ابن صياد أولاً ، وهم فيه بل يحتمل قوله « بلغنا أنه ولد لليهود مولود » على تأخر البلاغ وإن كان مولده كان سابقاً على ذلك بمدة ، بحيث يأتلف مع حديث ابن عمر الصحيح ، ثم قال البيهقي : ليس في حديث جابر أكثر من سكوت النبي صلى الله عليه وسلم على حلف عمر ، فيحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم كان متوقفاً في أمره ثم جاءه الثبوت من الله تعالى بأنه غيره على ما تقتضيه قصة تميم الدارى ، وبه تمسك من جزم بأن الدجال غير ابن صياد وطريقه أصح ، وتكون الصفة التي في ابن صياد وافقت ما في الدجال . قلت : قصة تميم أخرجها مسلم من حديث فاطمة بنت قيس « أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب ، فذكر أن تميماً الدارى ركب في سفينة مع ثلاثين رجلاً من قومه ، فلعب بهم الموج شهراً ثم نزلوا إلى جزيرة فلقيتهم دابة كثيرة الشعر فقالت لهم : أنا الجساسة ، ودلتهم على رجل في الدير ، قال فانطلقنا سراعاً فدخلنا الدير فإذا فيه أعظم إنسان رأيتاه قط خلقاً ، وأشدّه وثاقاً مجموعة يده إلى عنقه بالحديد ، فقلنا ويلك ما أنت » فذكر الحديث ، وفيه أنه سأله عن نبي الأميين هل بعث ، وأنه قال إن يطيعوه فهو خير لهم ، وأنه سأله عن بحيرة طبرية ، وعن عين زغر وعن نخل بيسان ، وفيه أنه قال إني مخبركم عنى أنا المسيح ، وإني أوشك أن يؤذن لى في الخروج فأخرج فأسير في الأرض فلا أدع قرية إلا هبطتها في أربعين ليلة ، غير مكة وطيبة ، وفي بعض طرقه عند البيهقي أنه شيخ ، وسندها صحيح قال البيهقي : فيه أن الدجال الأكبر الذى يخرج في آخر الزمان غير ابن صياد ، وكان ابن صياد أحد الدجالين الكذابين الذين أخبر صلى الله عليه وسلم بخروجهم ، وقد خرج أكثرهم وكان الذين يجزمون بابن صياد هو الدجال لم يسمعوا بقصة تميم ، وإلا فالجمع بينهما بعيد جداً إذ كيف يلتزم أن يكون من كان في أثناء الحياة النبوية شبه المحتلم ، ويجتمع به النبي صلى الله عليه وسلم ويسأله أن يكون في آخرها شيخاً كبيراً مسجوناً في جزيرة من جزائر البحر موثقاً بالحديد يستفهم عن خير النبي صلى الله عليه وسلم هل خرج أو لا ؟ فالأولى أن يحمل على عدم الاطلاع ، أما عمر فيحتمل أن يكون ذلك منه قبل أن يسمع



قصة تميم ، ثم لما سمعها لم يعد إلى الحلف المذكور . وأما جابر فشهد حلفه عند النبي صلى الله عليه وسلم فاستصحب ما كان أطلع عليه من عمر بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن أخرج أبو داود من رواية الوليد ابن عبد الله بن جميع عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر ، فذكر قصة الجساسة والدجال بنحو قصة تميم ، قال : قال — أى الوليد — فقال لى ابن أبي سلمة : إن فى هذا شيئاً ما حفظته ، قال شهد جابر أنه ابن صياد ، قلت : فإنه قد مات ، قال : وإن مات . قلت : فإنه أسلم ، قال : وإن أسلم . قلت : فإنه دخل المدينة ، قال وإن دخل المدينة انتهى . وابن أبي سلمة ، اسمه عمر فيه مقال ولكن حديثه حسن ، ويتعقب به على من زعم أن جابراً لم يطلع على قصة تميم ؛ وقد تكلم ابن دقيق العيد على مسئلة التقرير فى أوائل « شرح الالمام » فقال : ماملخصه إذا أخبر بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم عن أمر ليس فيه حكم شرعى ، فهل يكون سكوته صلى الله عليه وسلم دليلاً على مطابقة ما فى الواقع كما وقع لعمر فى حلفه على ابن صياد هو الدجال فلم ينكر عليه ، فهل يدل عدم إنكاره على أن ابن صياد هو الدجال كما فهمه جابر ، حتى صار يحلف عليه ويستند إلى حلف عمر أو لا يدل ، فيه نظر . قال : والأقرب عندى أنه لا يدل ، لأن مأخذ المسئلة ومناطها هو العصمة من التقرير على باطل ، وذلك يتوقف على تحقق البطلان ، ولا يكفى فيه عدم تحقق الصحة ، إلا أن يدعى مدع أنه يكفى فى وجوب البيان عدم تحقق الصحة فيحتاج إلى دليل وهو عاجز عنه ، نعم التقرير يتسوغ الحلف على ذلك على غلبة الظن لعدم توقف ذلك على العلم انتهى ملخصاً . ولا يلزم من عدم تحقق البطلان أن يكون السكوت مستوفى الطرفين ، بل يجوز أن يكون المحلوف عليه من قسم خلاف الأولى ، قال الخطابي اختلف السلف فى أمر ابن صياد بعد كبره ، فروى أنه تاب من ذلك القول ومات بالمدينة ، وأنهم لما أرادوا الصلاة عليه كشفوا وجهه حتى يراه الناس ، وقيل لهم اشهدوا ، وقال النورى : قال العلماء قصة ابن صياد مشكلة ، وأمره مشتبه لكن لا شك أنه دجال من الدجاجلة ، والظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوح إليه فى أمره بشيء ، وإنما أوحى إليه بصفات الدجال . وكان فى ابن صياد قرائن محتملة ، فلذلك كان صلى الله عليه وسلم لا يقطع فى أمره بشيء بل قال لعمر « لا خير لك فى قتله » الحديث وأما احتجاجاته هو بأنه مسلم إلى سائر ما ذكر فلا دلالة فيه على دعواه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أخبر عن صفاته وقت خروجه آخر الزمان قال : ومن جملة ما فى قصته قوله للنبي صلى الله عليه وسلم « أتشهد أنى رسول الله » وقوله « أنه يأتية صادق وكاذب » وقوله « إنه تنام عينه ولا ينام قلبه » وقوله « أنه يرى عرشاً على الماء ، وأنه لا يكره أن يكون الدجال ، وأنه يعرفه ويعرف مولده وموضعه وأين هو الآن » قال : وأما إسلامه وحجه وجهاده فليس فيه تصريح بأنه غير الدجال ، لاحتمال أن يختم له بالشر ، فقد أخرج أبو نعيم الأصبهاني فى تاريخ أصبهان ما يؤيد كون ابن صياد هو الدجال ، فساق من طريق شيبيل بمعجمة وموحدة مصغراً آخره لام ، ابن عزره بمجمله ثم زأى بوزن ضرية ، عن حسان بن عبد الرحمن عن أبيه قال : لما افتتحنا أصبهان كان بين عسكرنا وبين اليهودية فرسخ ، فكنا نأتيتها فنمتار منها ، فأتيتها يوماً فإذا اليهود يزفنون ويضربون ، فسألت صديقاً لى منهم فقال ملكنا الذى نستفتح به على العرب يدخل فبت عنده على سطح فصليت الغداة « فلما طلعت الشمس إذا لرهج من قبل العسكر فنظرت ، فإذا رجل عليه قبة من ربحان واليهود يزفنون ويضربون ، فنظرت فإذا هو ابن صياد ، فدخل المدينة فلم يعد حتى الساعة . قلت : وعبد الرحمن ابن حسان ما عرفته والباقون ثقات ، وقد أخرج أبو داود بسند صحيح عن جابر قال « فقدنا ابن صياد يوم الحرة » وبسند حسن ، مضى التنبيه عليه فقليل إنه مات . قلت : وهذا يضعف ما تقدم أنه مات بالمدينة ، وأنهم صلوا عليه وكشفوا عن وجهه ، ولا يلتزم خبر جابر هذا مع خبر حسان بن عبد الرحمن ، لأن فتح أصبهان كان فى خلافة عمر كما أخرجه أبو نعيم فى تاريخها ، وبين قتل عمر ووقعة الحرة نحو أربعين سنة ويمكن الحمل على أن

القصة إنما شاهدها والد حسان بعد فتح أصبهان بهذه المدة ، ويكون جواب لما في قوله لما افتتحنا أصبهان محذوفاً تقديره : صرت أتعاهدها وأتردد إليها فجرت قصة ابن صياد ، فلا يتحد زمان فتحها وزمان دخولها ابن صياد . وقد أخرج الطبراني في الأوسط من حديث فاطمة بنت قيس مرفوعاً : إن الدجال يخرج من أصبهان ؛ ومن حديث عمران بن حصين حين أخرجه أحمد بسند صحيح عن أنس : لكن عنده من يهودية أصبهان ، قال أبو نعيم في تاريخ أصبهان كانت اليهودية من جملة قرى أصبهان ، وإنما سميت اليهودية لأنها كانت تختص بسكنى اليهود قال : ولم تزل على ذلك إلى أن مصرها أيوب بن زياد أمير مصر في زمن المهدي بن المنصور ، فسكنها المسلمون وبقيت لليهود منها قطعة منفردة ، وأما ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً قال « يتبع الدجال سبعون ألفاً من يهود أصبهان » فلعلها كانت يهودية أصبهان ، يريد البلد المذكور لا إن المراد جميع أهل أصبهان يهود ، وأن القدر الذي يتبع الدجال منهم سبعون ألفاً ، وذكر نعيم بن حماد شيخ البخاري في « كتاب الفتن » أحاديث تتعلق بالدجال وخروجه إذا ضمت إلى ما سبق ذكره في أواخر « كتاب الفتن » انتظمت منها له ترجمة تامة ، منها ما أخرجه من طريق جبير بن نفير وشرح بن عبيد وعمرو بن الأسود وكثير بن مرة ، قالوا جميعاً « الدجال ليس هو إنسان وإنما هو شيطان موثق بسبعين حلقة في بعض جزائر اليمن ، لا يعلم من أوثقه سليمان النبي أو غيره ، فإذا أن ظهوره فك الله عنه كل عام حلقة . فإذا برز أنه أتان عرض مابين أذنيها أربعون ذراعاً فيضع على ظهرها منبرا من نحاس ويقعد عليه ويتبعه قبائل الجن يخرجون له خزائن الأرض » . قلت : وهذا لا يمكن معه كون ابن صياد هو الدجال ، ولعل هؤلاء مع كونهم ثقات تلقوا ذلك من بعض كتب أهل الكتاب . وأخرج أبو نعيم أيضاً من طريق كعب الأحبار أن الدجال تلده أمه بقوص من أرض مصر ، قال وبين مولده ومخرجه ثلاثون سنة ، قال ولم ينزل خبره في التوراة والإنجيل ، وإنما هو في بعض كتب الأنبياء انتهى . وأخلق بهذا الخبر أن يكون باطلاً ، فإن الحديث الصحيح أن كل نبي قبل نبينا أنذر قومه الدجال . وكونه يولد قبل مخرجه بالمدة المذكورة مخالف لكونه ابن صياد ولكونه موثقاً في جزيرة من جزائر البحر . وذكر ابن وصيف المؤرخ أن الدجال من ولد شق الكاهن المشهور ، قال وقال بل هو شق نفسه أنظره الله وكانت أمه جنية عشقت أباه فأولدها ، وكان الشيطان يعمل له العجائب فأخذه سليمان فحبسه في جزيرة من جزائر البحر ، وهذا أيضاً في غاية الوهي ، وأقرب ما يجمع به بين ما تضمنه حديث تميم وكون ابن صياد هو الدجال أن الدجال بعينه هو الذي شاهده تميم موثقاً ، وأن ابن صياد شيطان تبدي في صورة الدجال في تلك المدة إلى أن توجه إلى أصبهان فاستتر مع قرينه إلى أن تجيء المدة التي قدر الله تعالى خروجه فيها ، ولشدة التباس الأمر في ذلك سلك البخاري مسلك الترجيح فاقصر على حديث جابر عن عمر في ابن صياد ، ولم يخرج حديث فاطمة بنت قيس في قصة تميم ، وقد توهم بعضهم أنه غريب فرد وليس كذلك فقد رواه مع فاطمة بنت قيس أبو هريرة وعائشة وجابر ، أما أبو هريرة فأخرجه أحمد من رواية عامر الشعبي عن المحرز بن أبي هريرة عن أبيه بطوله . وأخرجه أبو داود مختصراً وابن ماجه عقب رواية الشعبي عن فاطمة ، قال الشعبي : فلقيت المحرز فذكره ، وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن أبي هريرة قال « استوى النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال حدثني تميم — فرأى تيمماً في ناحية المسجد — فقال يا تميم حدث الناس بما حدثتني » فذكر الحديث وفيه « فإذا أحد منخريه ممدود وإحدى عينيه مطموسة » الحديث وفيه « لأطأن الأرض بقدمي هاتين إلا مكة وطابا » وأما حديث عائشة فهو في الرواية المذكورة عن الشعبي قال « ثم لقيت القاسم بن محمد فقال : أشهد على عائشة حدثتني بما حدثتك فاطمة بنت قيس » . وأما حديث جابر فأخرجه أبو داود بسند حسن من رواية أبي سلمة عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم على المنبر أنه بينا أناس يسرون في البحر فنقد طعامهم فرفعت لهم جزيرة فخرجوا يريدون الخير فلقيتهم الجساسة » فذكر

الحديث وفيه سؤالهم عن نخل بيسان ، وفيه أن جابراً شهد أنه ابن صياد ، فقلت إنه قد مات قال وإن مات ، قلت : فإنه أسلم قال : وإن أسلم ، قلت : فإنه دخل المدينة قال : وإن دخل المدينة ، وفي كلام جابر إشارة إلى أن أمره ملبس وأنه يجوز أن يكون ما ظهر من أمره إذ ذاك لا ينافي ماتوقع منه بعد خروجه في آخر الزمان ، وقد أخرج أحمد من حديث أبي ذر « لأن أحلف عشر مرار أن ابن صياد هو الدجال ، أحب إلي من أن أحلف واحدة أنه ليس هو » وسنده صحيح ومن حديث ابن مسعود نحوه لكن قال « سبعا » بدل عشر مرات أخرجه الطبراني والله أعلم ؛ وفي الحديث جواز الحلف بما يغلب على الظن ، ومن صورته المتفق عليها عند الشافعية ومن تبعهم أن من وجد بخط أبيه الذي يعرفه أن له عند شخص مالا وغلب على ظنه صدقه أن له إذا طالبه ، وتوجهت عليه البين أن يحلف على البت أنه يستحق قبض ذلك منه .

### ب) الأحكام التي تُعرف بالدلائل ، وكيف معني الدلالة وتفسيرها

وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أمر الخيل وغيرها ، ثم سئل عن الحمر فدلهم على قوله : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ ، وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب فقال : « لا آكله ولا أحرّمه » ، وأكل على مائدة النبي صلى الله عليه وسلم الضب ، فاستدل ابن عباس بأنه ليس بحرام .

[٧٣٥٦] ٧٠٨٥ - نا إسماعيل قال ني مالك عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الخيل لثلاثة : لرجل أجر ، ولرجل ستر ، وعلى رجل وزر . فأما الذي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله فأطال في مرج أو روضة . فما أصابت في طيلها ذلك في المرج والروضة كان له حسنات ، ولو أنها قطعت طيلها فاستنت شرفاً أو شرفين كانت آثارها وأرواؤها حسنات له ، ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقي به كان ذلك حسنات له ، وهي لذلك الرجل أجر ، ورجل ربطها تغنياً وتعفيفاً ولم ينس حق الله في رقابها وظهورها فهي له ستر ، ورجل ربطها فخراً ورياء فهي على ذلك وزر . وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحمر قال : « ما أنزل الله علي فيها إلا هذه الآية الفاذة الجامعة : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ » .

[٧٣٥٧] ٧٠٨٦ - نا يحيى قال نا ابن عيينة عن منصور بن صفية عن أمه عن عائشة أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم ... ح . ونا محمد بن عقبة قال نا الفضيل بن سليمان النميري قال نا منصور بن عبد الرحمن بن شيبه قال حدثني أمي ، عن عائشة أن امرأة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحيض كيف تغتسل منه ؟ قال : « تأخذين فرصة ممسكة فتوضئي بها » . قالت : كيف أتوضأ بها يا رسول الله ؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم : « توضئي » . قالت : كيف أتوضأ به ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « توضئي بها » . قالت عائشة : فعرفت الذي يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجذبتها إلي فعملتها .

[٧٣٥٨] ٧٠٨٧ - نا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن أم حفيد بنت الحارث بن حزن أهدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم سمناً وأقطاً وضباً فدعا بهن النبي صلى الله عليه وسلم فأكلن على مائدته ، فتركهن النبي صلى الله عليه وسلم كالمثقذ لهن ، ولو كن حراماً ما أكلن على مائدته ولا أمر بأكلهن .

[٧٣٥٩] ٧٠٨٨ - نا أحمد بن صالح قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا - أو ليعتزل »

مسجدنا- وليقعد في بيته»، وإنه أتى ببدر قال ابن وهب: يعني طبقاً فيه خضرات من بقول، فوجد لها ريحاً، فسأل عنها فأخبر بما فيها من البقول، فقال: «قربوها»، إلى بعض أصحابه كان معه، فلما رآه كره أكلها قال: «كل فإنني أناجي من لا تناجي». قال ابن عفير عن ابن وهب بقدر فيه خضرات. ولم يذكر الليث وأبو صفوان عن يونس قصة القدر، فلا أدري هو من قول الزهري أو في الحديث.

[٧٣٦٠] ٧٠٨٩- نا عبید الله بن سعد بن إبراهيم قال نا أبي وعمي قالنا نا أبي عن أبيه قال أخبرني محمد بن جبير أن أباه جبير بن مطعم أخبره أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلمته في شيء، فأمرها بأمر، فقالت: أرايت يا رسول الله، إن لم أجدك؟ قال: «إن لم تجدني فائتي أبا بكر». زاد لنا الحميدي عن إبراهيم بن سعد: كأنها تعني الموت.

**قوله ( باب الأحكام التي تعرف بالدلائل )** كذا للأكثر، وفي رواية الكشميني « بالدليل » بالافراد، والدليل ما يرشد إلى المطلوب ويلزم من العلم به العلم بوجود المدلول، وأصله في اللغة من أرشد قاصد مكان ما إلى الطريق الموصل إليه.

**قوله ( وكيف معنى الدلالة وتفسيرها )** يجوز في الدلالة فتح الدال وكسرها وحكى الضم والفتح أعلى، والمراد بها في عرف الشرع الإرشاد إلى أن حكم الشيء الخاص الذي لم يرد فيه نص خاص داخل تحت حكم دليل آخر بطريق العموم فهذا معنى الدلالة، وأما « تفسيرها » فالمراد به تبينها وهو تعليم المأمور كيفية ما أمر به وإلى ذلك الإشارة في ثانی أحاديث الباب، ويستفاد من الترجمة بيان الرأي المحمود وهو ما يؤخذ مما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقواله وأفعاله بطريق التنصيص وبطريق الإشارة، فيندرج في ذلك الاستنباط ويخرج الجُمود على الظاهر المحض.

**قوله ( وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن أمر الخيل الخ )** يشير إلى أول أحاديث الباب ومراده أن قوله تعالى ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ إلى آخر السورة عام في العامل وفي عمله، وأنه صلى الله عليه وسلم لما بين حكم اقتناء الخيل وأحوال مقتنيها وسئل عن الحمر، أشار إلى أن حكمها وحكم الخيل وحكم غيرها مندرج في العموم الذي يستفاد من الآية.

**قوله ( وسئل عن الضب الخ )** يشير إلى ثالث أحاديث الباب، ومراده بيان حكم تقريره صلى الله عليه وسلم وأنه يفيد الجواز إلى أن توجد قرينة تصرفه إلى غير ذلك ثم ذكر فيه خمسة أحاديث.

الحديث الأول: حديث أنى هريرة « الخيل لثلاثة » وقد مضى شرحه في « كتاب الجهاد ».

**قوله ( وسئل )** أي النبي صلى الله عليه وسلم واسم السائل عن ذلك يمكن أن يفسر بصعصعة بن معاوية عم الأحنف التميمي، وحديثه في ذلك عند النسائي في التفسير، وصححه الحاكم ولفظه « قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم فسمعتة يقول من يعمل مثقال ذرة خيراً يره — إلى آخر السورة — قال ما أبالي أن لا أسمع غيرها حسبي حسبي » وحكى ابن بطال عن المهلب أن هذا الحديث حجة في إثبات القياس، وفيه نظر تقدم التنبيه عليه عند شرحه في « كتاب الجهاد » وأشرت إليه في باب تعليم النبي صلى الله عليه وسلم أمته.

الحديث الثاني: **قوله ( حدثنا يحيى )** كذا لأبي ذر غير منسوب، وصنيع ابن السكن يقتضي أنه ابن موسى البلخي، وتقدمت إليه الإشارة في « كتاب الطهارة » وجزم الكلاباذي ومن تبعه كالبيهقي بأنه ابن جعفر البيكندي.

**قوله ( عن منصور بن عبد الرحمن )** في رواية الحميدى في مسنده عن سفيان حدثنا منصور وهو عند أبى نعيم في المستخرج من طريق الحميدى و « عبد الرحمن » والد منصور المذكور هو ابن طلحة بن الحارث عن ابن طلحة بن أبى طلحة بن عبد الدار العبدى الحجبى كما تقدم في « كتاب الحيض » ووقع هنا « منصور بن عبد الرحمن ابن شيبه » وشيبه إنما هو جد منصور لأمه ، لأن اسم أمه صفية بنت شيبه بن عثمان بن أبى طلحة الحجبى ، وعلى هذا فيكتب ابن شيبه بالألف ويعرب إعراب منصور لا إعراب عبد الرحمن وقد تظن لذلك الكرمانى هنا ولصفية ولأبىها صحبة .

**قوله ( أن امرأة سألت النبى صلى الله عليه وسلم )** كذا ذكر من المتن أوله ثم تحول إلى السند الثانى ، ومحمد بن عقبة شيخه هو الشيبانى يكنى أباً عبد الله فيما جزم به الكلاباذى ؛ وحكى المزى أنه يكنى أباً جعفر وهو كوفى ، قال أبو حاتم ليس بالمشهور ، وتعقب بأنه روى عنه مع البخارى يعقوب بن سفيان وأبو كريب وآخرون ووثقه مطين وابن عدى وغيرهما قال ابن حبان مات سنة خمس عشرة . قلت : فهو من قدماء شيوخ البخارى ماله عنده سوى هذا الموضع فيما ذكر الكلاباذى لكنه متعقب بأن له موضعاً آخر ، تقدم في الجمعة وآخر في غزوة المريسيع ، وله في الأحاديث الثلاثة عنده متابع ، فما أخرج له شيئاً استقلالاً ولكنه ساق المتن هنا على لفظه ، وأما لفظ ابن عيينة فيه فتقدم في الطهارة ، وتقدم هناك أن اسم المرأة السائلة أسماء بنت شكل بمعجمة وكاف مفتوحين ثم لام ، وقيل اسم أبيها غير ذلك كما تقدم مع سائر شرحه ، قال ابن بطال : لم تفهم السائلة غرض النبى صلى الله عليه وسلم لأنها لم تكن تعرف أن تتبع الدم بالفرصة يسمى توضاً إذا اقترن بذكر الدم والأذى ، وإنما قيل له ذلك لكونه مما يستحى من ذكره ، ففهمت عائشة غرضه فبينت للمرأة ما خفى عليها من ذلك ، وحاصله أن المجمل يوقف على بيانه من القرائن وتختلف الأفهام في إدراكه ، وقد عرفت أئمة الأصول المجمل بما لم تتضح دلالاته ويقع فى اللفظ المفرد كالقرء لاحتماله الطهر والحيض ، وفى المركب مثل أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح لاحتماله الزوج والولى ، ومن المفرد الأسماء الشرعية مثل ﴿ كتب عليكم الصيام ﴾ فقل هو مجمل لصلاحيته لكل صوم ولكنه بين بقوله تعالى ﴿ شهر رمضان ﴾ ونحوه حديث الباب فى قوله « توضئى » فإنه وقع بيانه للسائلة بما فهمته عائشة رضى الله عنها وأقرت على ذلك والله أعلم .

الحديث الثالث : حديث ابن عباس . **قوله ( أم حفيد )** بمهمله وفاء مصغر اسمها هزيلة بزاى مصغر بنت الحارثة الهلالية أخت ميمونة أم المؤمنين ، وهى خالة ابن عباس وخالة خالد بن الوليد ، واسم أم كل منهما لبابة بضم اللام وتخفيف الموحدة وبعد الألف أخرى .

**قوله ( وأضبا )** بضم الضاد المعجمة وتشديد الموحدة جمع ضب ، ووقع فى رواية الكشميهنى بالإفراد . **قوله ( كالتقذر هن )** بقاف ومعجمة فى رواية الكشميهنى « له » وكذا فى قوله « ما أكلن » وتقدم شرح هذا الحديث مستوفى فى « كتاب الأطعمة » .

الحديث الرابع : حديث جابر فى أكل الثوم والبصل .

**قوله ( وليقعد )** فى رواية الكشميهنى « أو ليعقد » بزيادة الألف فى أوله .

**قوله ( أتى بيدر قال ابن وهب يعنى طبقا )** هو موصول بسند الحديث المذكور .

**قوله ( فقبوها إلى بعض أصحابه كان معه )** هو منقول بالمعنى لأن لفظه صلى الله عليه وسلم « قربوها لأبى أيوب » فكان الراوى لم يحفظه فكنى عنه بذلك ، وعلى تقدير أن لا يكون النبى صلى الله عليه وسلم عينه

ففيه التفات ، لأن نسق العبارة أن يقول « إلى بعض أصحابي » ويؤيد أنه من كلام الراوى قوله بعده « كان معه » .

**قوله ( فلما رآه كره أكلها )** فاعل كره هو أبو أيوب وفيه حذف تقديره « فلما رآه امتنع من أكلها وأمر بتقريبها إليه ، كره أكلها » ويحتمل أن يكون التقدير « فلما رآه لم يأكل منها كره أكلها » وكان أبو أيوب استدل بعموم قوله تعالى ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ على مشروعية متابعتة في جميع أفعاله « فلما امتنع النبي صلى الله عليه وسلم من أكل تلك البقول تأسى به فبين له النبي صلى الله عليه وسلم وجه تخصيصه فقال : إني أناجى من لا تناجى » ووقع عند مسلم في رواية له من حديث أبي أيوب كما تقدم في شرح هذا الحديث في أواخر « كتاب الصلاة » قبل « كتاب الجمعة » إني أخاف أن أؤذى صاحبي ، وعند ابن خزيمة إني استحيى من ملائكة الله وليس بمحرم « قال ابن بطلال قوله « قربوها » نص على جواز الأكل ، وكذا قوله « فإني أناجى » الخ . قلت : وتكملته ما ذكرته واستدل به على تفضيل الملك على البشر وفيه نظر ، لأن المراد بمن كان صلى الله عليه وسلم يناجيه من ينزل عليه بالوحي وهو في الأغلب الأكثر جبريل ، ولا يلزم من وجود دليل يدل على أفضلية جبريل على مثل أبي أيوب أن يكون أفضل ممن هو أفضل من أبي أيوب ، ولا سيما إن كان نبياً ، ولا يلزم من تفضيل بعض الأفراد على بعض تفضيل جميع الجنس على جميع الجنس .

**قوله ( وقال ابن عفير )** هو سعيد بن كثير بن عفير بمهملة وفاء مصغر نسب لجده وهو من شيوخ البخارى ، وقد صرح بتحديثه له في المكان الذى أشرت إليه وساقه على لفظه ، وساق عن أحمد بن صالح الذى ساقه هنا قطعة منه ، وزاد هناك عن الليث وأبى صفوان طرفاً منه معلقاً وذكرت هناك من وصلهما .

الحديث الخامس : **قوله ( حدثنا أبى وعمى )** اسم عمه يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، قال الدمياطى مات يعقوب سنة ثمان ومائتين وكان أصغر من أخيه سعد ، انفرد به البخارى واتفقا على أخيه انتهى ، وظن بعض من نقل كلامه أن الضمير في قوله أخيه ليعقوب ، ومقتضاه أن يكون اتفقا على التخرىج لسعد ، ثم اعترض بأن الواقع خلافه وليس كما ظن ، والاعتراض ساقط ، والضمير إنما هو لسعد والمتفق عليه يعقوب ، والضمير في قوله لأقرب مذكور وهو سعيد لا ليعقوب المحدث عنه أولاً .

**قوله ( قالوا حدثنا أبى )** أى قال كل منهما ذلك .

**قوله ( أن امرأة )** تقدم في مناقب الصديق شرح الحديث وأنها لم تسم

**قوله ( زاد لنا الحميدى عن إبراهيم بن سعد الخ )** يريد بالسند الذى قبله والمتن كله ، والمزيد هو قوله « كأنها تعنى الموت » وقد مضى في مناقب الصديق بلفظ « حدثنا الحميدى ومحمد بن عبد الله قالوا حدثنا إبراهيم ابن سعد » وساقه بتمامه وفيه الزيادة ، ويستفاد منه أنه إذا قال زادنا ، وزاد لنا ، وكذا زادنى ، وزاد لى ، ويلتحق به ، قال لنا ، وقال لى ، وما أشبهها ، فهو كقوله : حدثنا بالنسبة إلى أنه حمل ذلك عنه سماعاً لأنه لا يستجيزها في الإجازة ومحل الرد ما يشعر به كلام القائل من التعميم ، وقد وجد له في موضع : زادنا . حدثنا ، وذلك لا يدفع احتمال أنه كان يستجيز في الإجازة أن يقول : قال لنا ، ولا يستجيز : حدثنا ، قال ابن بطلال : استدل النبي صلى الله عليه وسلم بظاهر قولها « فإن لم أجذك » أنها أرادت الموت فأمرها بإتيان أبى بكر ، قال وكأنه اقترن بسؤالها حالة أفهمت ذلك وإن لم تنطق بها قلت : وإلى ذلك وقعت الإشارة في الطريق المذكورة هنا التى فيها « كأنها تعنى الموت » لكن قولها « فإن لم أجذك » أعم في النفي من حال الحياة وحال الموت ؛ ودلالته لها على

أنى بكر مطابق لذلك العموم ، وقول بعضهم هذا يدل على أن أبا بكر هو الخليفة بعد النبي صلى الله عليه وسلم صحيح لكن بطريق الإشارة لا التصريح ، ولا يعارض جزم عمر بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستخلف لأن مراده نفى النص على ذلك صريحاً والله أعلم . قال الكرمانى مناسبة هذا الحديث للترجمة أنه يستدل به على خلافة أنى بكر ، ومناسبة الحديث الذى قبله لأنه يستدل به على أن الملك يتأذى بالرائحة الكريهة . قلت : فى هذا الثانى نظر لأنه قال فى بعض طرق الحديث « فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » فهذا حكم يعرف بالنص والترجمة ، حكم يعرف بالاستدلال ، فالذى قاله فى خلافة أنى بكر مستقيم بخلاف هذا ، والذى أشرت إليه من استدلال أنى أيوب على كراهية أكل الثوم بامتناع النبي صلى الله عليه وسلم من جهة عموم التأسى أقرب مما قاله .

### باب قول النبي صلى الله عليه : « لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء »

[٧٣٦١] ٧٠٩٠- وقال أبو اليمان أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني حميد بن عبد الرحمن سمع معاوية يحدث رهطاً من قريش بالمدينة ، وذكر كعب الأخبار فقال : إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن الكتاب ، وإن كنا - مع ذلك - لنبلو عليه الكذب .

[٧٣٦٢] ٧٠٩١- فامحمد بن بشار قال نا عثمان بن عمر قال أنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقلوا : ( آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم ) .

[٧٣٦٣] ٧٠٩٢- فاموسى بن إسماعيل قال نا إبراهيم قال أنا ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس قال : كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذى أنزل على رسوله أحدث ، تقرؤونه محضاً لم يشب ، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيروه ، وكتبوا بأيديهم الكتاب وقالوا : هو من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً ، ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم ، لا والله ما رأينا منهم رجلاً يسألكم عن الذى أنزل عليكم .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد وابن أبى شيبة والبخاري من حديث جابر « أن عمر أتى النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب ، فقرأه عليه فغضب وقال : لقد جئتكم بها بيضاء نقية ، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به أو يبطل فتصدقوا به ، والذى نفسى بيده لو أن موسى كان حياً ما وسعه إلا أن يتبعنى » ورجاله موثقون إلا أن فى مجالد ضعفاً وأخرج البزار أيضاً من طريق عبد الله بن ثابت الأنصارى « أن عمر نسخ صحيفة من التوراة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء » وفى سنده جابر الجعفى وهو ضعيف ، واستعمله فى الترجمة لورود ما يشهد بصحته من الحديث الصحيح ، وأخرج عبد الرزاق من طريق حريث ابن ظهير قال « قال عبد الله لا تسألوا أهل الكتاب فإنهم لن يهدوكم وقد أضلوا أنفسهم فتكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل » وأخرجه سفيان الثوري من هذا الوجه بلفظ « لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا أن تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل » وسنده حسن ، قال ابن بطال عن المهلب : هذا النهى إنما هو فى سؤا لهم عمالاً نص فيه ، لأن شرعنا مكتف بنفسه فإذا لم يوجد فيه نص ففى النظر والاستدلال غنى عن سؤا لهم ،

ولا يدخل في النهي سؤالهم عن الأخبار المصدقة لشرعنا والأخبار عن الأمم السالفة ، وأما قوله تعالى ﴿ فاسأل الذين يقرعون الكتاب من قبلك ﴾ فالمراد به من آمن منهم ، والنهي إنما هو عن سؤال من لم يؤمن منهم ، ويحتمل أن يكون الأمر يختص بما يتعلق بالتوحيد والرسالة المحمدية وما أشبه ذلك والنهي عما سوى ذلك .

**قوله ( وقال أبو اليمان )** كذا عند الجميع ولم أره بصيغة حدثنا ، وأبو اليمان من شيوخه فإما أن يكون أخذه عنه مذاكرة وإما أن يكون ترك التصريح بقوله حدثنا لكونه أثراً موقوفاً ، ويحتمل أن يكون مما فاته سماعه ، ثم وجدت الإسماعيلي أخرجه عن عبد الله بن العباس الطيالسي عن البخاري قال « حدثنا أبو اليمان » ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم فذكره فظهر أنه مسموع له وترجح الاحتمال الثاني ، ثم وجدته في التاريخ الصغير للبخاري قال : حدثنا أبو اليمان .

**قوله ( حميد بن عبد الرحمن )** أي ابن عوف ، وقوله « سمع معاوية » أي أنه سمع معاوية وحذف أنه يقع كثيراً .

**قوله ( رهطا من قريش )** لم أقف على تعيينهم ، وقوله « بالمدينة » يعني لما حج في خلافته .

**قوله ( إن كان من أصدق )** إن مخففة من الثقيلة ، ووقع في رواية أخرى « لمن أصدق » بزيادة اللام المؤكدة .

**قوله ( يحدثون عن أهل الكتاب )** أي القديم فيشمل التوراة والصحف ، وفي رواية الذهلي في الزهريات عن أبي اليمان بهذا السند « يتحدثون » بزيادة مثناة .

**قوله ( لنبلو )** بنون ثم موحدة أي نختبر ، وقوله « عليه الكذب » أي يقع بعض ما يخبرنا عنه بخلاف ما يخبرنا به ، قال ابن التين وهذا نحو قول ابن عباس في حق كعب المذكور بدل من قبله فوقع في الكذب ، قال والمراد بالحدثين : أنداد كعب ممن كان من أهل الكتاب وأسلم فكان يحدث عنهم ، وكذا من نظر في كتبهم فحدث عما فيها ، قال : ولعلهم كانوا مثل كعب إلا أن كعباً كان أشد منهم بصيرة وأعرف بما يتوقاه ، وقال ابن حبان في « كتاب الثقات » أراد معاوية أنه يخطئ أحياناً فيما يخبر به ولم يرد أنه كان كذاباً ، وقال غيره الضمير في قوله « لنبلو عليه » للكتاب لا لكعب ، وإنما يقع في كتابهم الكذب لكونهم بدلوه وحرفوه ، وقال عياض يصح عوده على الكتاب ويصح عوده على كعب وعلى حديثه ، وإن لم يقصد الكذب ويتعمده إذ لا يشترط في مسمى الكذب التعمد بل هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه ، وليس فيه تجريح لكعب بالكذب ، وقال ابن الجوزي المعنى أن بعض الذي يخبر به كعب عن أهل الكتاب يكون كذباً لا أنه يتعمد الكذب وإلا فقد كان كعب من أخيار الأخبار ، وهو كعب بن ماتع بكسر المثناة بعدها مهملة ابن عمرو ابن قيس من آل ذى رعين ، وقيل ذى الكلاع الحميري ، وقيل غير ذلك في اسم جده ونسبه يكنى أبا إسحق ، كان في حياة النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً وكان يهودياً عالماً يكتبهم حتى كان يقال له كعب الخبر وكعب الأخبار ، وكان إسلامه في عهد عمر ، وقيل في خلافة أبي بكر ، وقيل إنه أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وتأخرت هجرته ، والأول أشهر ، والثاني قاله أبو مسهر عن سعيد بن عبد العزيز ، وأسنده ابن منده من طريق أبي إدريس الخولاني وسكن المدينة وغزا الروم في خلافة عمر ، ثم تحول في خلافة عثمان إلى الشام فسكنها إلى أن مات بحمص في خلافة عثمان سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وثلاثين والأول أكثر ، قال ابن سعد ذكره لأبي الدرداء فقال : إن عند ابن الحميري لعلماً كثيراً ، وأخرج ابن سعد من طريق عبد الرحمن بن جبير بن نفير قال . قال



معاوية ألا إن كعب الأخبار أحد العلماء ، إن كان عنده لعلم كالبحار وإن كنا فيه لمفرطين ، وفي تاريخ محمد ابن عثمان بن أبي شيبة من طريق ابن أبي ذئب أن عبد الله بن الزبير قال : ما أصبت في سلطاني شيئا إلا قد أخبرني به كعب قبل أن يقع ، ثم ذكر فيه حديثين .

الحديث الأول : حديث أبي هريرة ،

قوله ( كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية ) تقدم بهذا السند والمتن في تفسير سورة البقرة ، وعلى هذا فالمراد بأهل الكتاب اليهود لكن الحكم عام فيتناول النصارى .

قوله ( لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ) هذا لا يعارض حديث الترجمة فإنه نهى عن السؤال وهذا نهى عن التصديق والتكذيب ، فيحمل الثاني على ما إذا بدأهم أهل الكتاب بالخبر ، وقد تقدم توجيه النهى عن التصديق والتكذيب في تفسير سورة البقرة .

الحديث الثاني . قوله ( حدثنا إبراهيم ) هو ابن سعد بن إبراهيم المذكور قريبا .

قوله ( كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء ) تقدم شرحه في « كتاب الشهادات » ووقع في رواية عكرمة عن ابن عباس عند ابن أبي شيبة « عن كتبهم » .

قوله ( وكتابكم الذي أنزل على رسوله أحدث ) كذا وقع مختصرا هنا وتقدم بلفظ « أحدث الكتب » ووقع في رواية عكرمة « وعندكم كتاب الله أحدث الكتب عهداً بالله » وتقدم توجيه أحدث وأتى وقوله « لا ينهاكم » اه . استفهام مخذوف الأداة بدليل ما تقدم في الشهادات « أو لا ينهاكم » وقوله « عن مسائلهم » في رواية الكشميني « عن مسائلهم » بضم أوله بوزن المفاعلة .

ب قول الله تعالى : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ ، ﴿ وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾<sup>(١)</sup> وأن المشاورة قبل العزم والتبيين لقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ فإذا عزم الرسول لم يكن لبشر التقدم على الله ورسوله . وشاور النبي صلى الله عليه وآله أصحابه يوم أحد في المقام والخروج فرأوا له الخروج ، فلما ليس لأمرته وعزم قالوا : أقم . فلم يلبس إليهم بعد العزم وقال : « لا ينبغي لنبي يلبس لأمرته فيضعها حتى يحكم الله » وشاور علياً وأسامة فيما رمى أهل الإفك عائشة فسمع منهما ، حتى نزل القرآن فجلده الرامين<sup>(١)</sup> ولم يلتفت إلى تنازعهم ولكن حكم بما أمره الله . وكانت الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله عليه يستشيرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها ، فإذا وضح الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى غيره اقتداء بالنبي صلى الله عليه وآله عليه ، ورأى أبو بكر قتال من منع الزكاة ، فقال عمر : كيف تقاتل وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإذا قالوا : لا إله إلا الله عصموا

(١) لم يثبت بسند صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جلد الرامين كما قال الحافظ هنا ، وأما جلده للرامين فلم يأت فيه بإسناد ، ولو كان أحد يستحق الجلد لكان الذي تولى كبره وهو عدو الله عبد الله بن أبي بن سلول هو أولى من يضرب الحد ، ولم يثبت أبداً أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ضربه الحد وقد توعد الله من رمى عائشة بالعذاب العظيم في الدنيا والآخرة ، وقد أثبت الله لمسطح هجرته وإيمانه ، وقالت عائشة : ما ذكرت قول حسان : فإن أبي ووالده وعرضي إلخ إلا رجوت له الجنة ، كما جاء في البخاري . عبد القادر شيبه الحمد

مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله»، فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين ما جمع رسول الله صلى الله عليه، ثم تابعه بعد عمر، فلم يلتفت أبو بكر إلى مشورة إذ كان عنده حكم رسول الله صلى الله عليه في الذين فرقوا بين الصلاة والزكاة وأرادوا تبديل الدين وأحكامه، وقال النبي صلى الله عليه: «من بدل دينه فاقتلوه». وكان القراء أصحاب مشورة عمر كهولاً كانوا أو شباباً، وكان وقافاً عند كتاب الله.

[٧٣٦٩] ٧٠٩٣- نا الأويسى عبدالعزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال نا عروة ابن الزبير وابن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله عن عائشة حين قال لها أهل الإفك ما قالوا، قالت: ودعا رسول الله صلى الله عليه علي بن أبي طالب وأسامة بن زيد حين استلبث الوحي يسألهما وهو يستشيرهما في فراق أهله، فأما أسامة فأشار بالذي يعلم من براءة أهله، وأما علي فقال: لم يضيق الله عليك والنساء سواها كثير وسل الجارية تصدقك. فقال: «هل رأيت من شيء يريبك؟» قالت: ما رأيت أكثر من أنها جارية حديثة السن تنام عن عجين أهلها فيأتي الداجن فيأكله، فقام علي المنبر فقال: «يا معشر المسلمين، من يعذرني من رجل بلغني أذاه في أهلي، والله ما علمت على أهلي إلا خيراً» فذكر براءة عائشة وقال أبو أسامة عن هشام.

[٧٣٧٠] ٧٠٩٤- وحدثني محمد بن حرب قال نا يحيى بن أبي زكرياء الغساني عن هشام عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه خطب الناس فحمد الله وأثنى عليه وقال: «ما تشيرون علي في قوم يسبون أهلي ما علمت عليهم من سوء قط». وعن عروة قال: لما أخبرت عائشة بالأمر قالت: يا رسول الله، أتأذن لي أن أنطلق إلى أهلي؟ فأذن لها وأرسل معها الغلام. قال رجل من الأنصار: سبحانك ما يكون لنا أن نتكلم بهذا، سبحانك هذا بهتان عظيم.

قوله (باب قول الله تعالى: وأمرهم شورى بينهم، وشاورهم في الأمر) هكذا وقعت هذه الترجمة مقدمة على اللتين بعدها عند أبي زر، ولغيره مؤخرة عنهما وأخرها النسفي أيضاً، لكن سقطت عنده ترجمة النبي على التحريم وما معها، فأما الآية الأولى فأخرج البخاري في «الأدب المفرد» وابن أبي حاتم بسند قوى عن الحسن قال: «ما تشاور قوم قط بينهم إلا هدامهم الله لأفضل ما يحضرهم» وفي لفظ «إلا عزم الله لهم بالرشد أو بالذي ينفع» وأما الآية الثانية فأخرج ابن أبي حاتم بسند حسن عن الحسن أيضاً قال: قد علم أنه ما به إليهم حاجة، ولكن أراد أن يستن به من بعده، في حديث أبي هريرة «ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من النبي صلى الله عليه وسلم» ورجاله ثقات إلا أنه منقطع، وقد أشار إليه الترمذي في الجهاد فقال: ويروى عن أبي هريرة فذكره، وتقدم في الشروط من حديث المسور بن مخرمة قوله صلى الله عليه وسلم «أشيروا علي في هؤلاء القوم» وفيه: جواب أبي بكر وعمر وعمله صلى الله عليه وسلم بما أشارا به وهو في الحديث الطويل في صلح الحديبية.

قوله (وإن المشاورة قبل العزم والتبين بقوله تعالى: فإذا عزمتم فتوكل على الله) وجه الدلالة ما ورد عن قراءة عكرمة وجعفر الصادق بضم التاء من عزمتم أي إذا أرشدتك إليه فلا تعدل عنه فكان المشاورة إنما تشرع عند عدم العزم وهو واضح. وقد اختلف في متعلق المشاورة فقيل في كل شيء ليس فيه نص وقيل في الأمر الديني فقط وقال الداودي إنما كان يشاوره في أمر الحرب مما ليس فيه حكم لأن معرفة الحكم إنما

تلتبس منه قال : ومن زعم أنه كان يشاوره في الأحكام فقد غفل غفلة عظيمة وأما في غير الأحكام فربما رأى غيره أو سمع ما لم يسمعه أو يره كما كان يستصحب الدليل في الطريق وقال غيره اللفظ وإن كان عاماً لكن المراد به الخصوص للاتفاق على أنه لم يكن يشاورهم في فرائض الأحكام . قلت : وفي هذا الإطلاق نظر فقد أخرج الترمذى وحسنه وصححه ابن حبان من حديث عليّ قال : « لما نزلت : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول .. ﴾ الآية » قال لي النبي صلى الله عليه وسلم « ما ترى ؟ دينار . قلت : لا يطيقونه قال : فنصف دينار ؟ قلت : لا يطيقونه . قال : فكم ؟ قلت شعيرة . قال : إنك لزهيد . فنزلت ﴿ آآشفقتم .. ﴾ الآية » قال : فبى خفف الله عن هذه الأمة « ففى هذا الحديث المشاورة في بعض الأحكام . ونقل السهيلي عن ابن عباس أن المشاورة مختصة بأبى بكر وعمر ولعله من تفسير الكلبي ثم وجدت له مستنداً في فضائل الصحابة لأسد بن موسى والمعرفة ليعقوب بن سفيان بسند لا بأس به عن عبد الرحمن بن غنم بفتح المعجمة وسكون النون وهو مختلف في صحبته أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبى بكر وعمر « لو أنكما تتفقان على أمر واحد ما عصيتكما في مشورة أبداً » وقد وقع في حديث أبى قتادة في نومهم في الوادى « إن تطيعوا أبى بكر وعمر ترشدوا » لكن لا حجة فيه للتخصيص ووقع في الأدب من رواية طاوس عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وشاورهم في الأمر ﴾ قال في بعض الأمر قيل وهذا تفسير لا تلاوة ، ونقله بعضهم قراءة عن ابن مسعود وعد كثير من الشافعية المشاورة في الخصائص واختلفوا في وجوبها فنقل البيهقي في المعرفة الاستحباب عن النص وبه جزم أبو نصر القشيري في تفسيره وهو المرجح .

**قوله ( فإذا عزم الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن لبشر التقدم على الله ورسوله )** يريد أنه صلى الله عليه وسلم بعد المشورة إذا عزم على فعل أمر مما وقعت عليه المشورة وشرع فيه لم يكن لأحد بعد ذلك أن يشير عليه بخلافه لورود النهى عن التقدم بين يدى الله ورسوله في آية الحجرات وظهر من الجمع بين آية المشورة وبينها تخصيص عمومها بالمشورة فيجوز التقدم لكن بإذنه منه حيث يستشير ، وفي غير صورة المشورة لا يجوز لهم التقدم فأباح لهم القول بجواب الاستشارة وزجرهم عن الابتداء بالمشورة وغيرها ، ويدخل في ذلك الاعتراض على ما يراه بطريق الأولى ، ويستفاد من ذلك أن أمره صلى الله عليه وسلم إذا ثبت لم يكن لأحد أن يخالفه ولا يتحیل في مخالفته بل يجعله الأصل الذى يرد إليه ما خالفه لا بالعكس كما يفعل بعض المقلدين ، ويغفل عن قوله تعالى ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ الآية . والمشورة بفتح الميم وضم المعجمة وسكون الواو ، وبسكون المعجمة وفتح الواو لغتان والأولى أرجح .

**قوله ( وشاور النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه يوم أحد في المقام والخروج الخ )** هذا مثال لما ترجم به أنه شاور فإذا عزم لم يرجع ، والقدر الذى ذكره هنا مختصر من قصة طويلة لم تقع موصولة في موضع آخر من الجامع الصحيح وقد وصلها الطبراني وصححها الحاكم من رواية عبد الله بن وهب عن عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال « تنفل رسول الله صلى الله عليه وسلم سيفه ذا الفقار يوم بدر » وهو الذى رأى فيه الرؤيا يوم أحد ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جاءه المشركون يوم أحد كان رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقيم بالمدينة فيقاتلهم فيها فقال له ناس لم يكونوا شهدوا بدرًا ، اخرج بنا يا رسول الله إليهم نقاتلهم بأحد ، ونرجو أن نصيب من الفضيلة ما أصاب أهل بدر ، فما زالوا برسول الله صلى الله عليه وسلم حتى لبس لأمته ، فلما لبسها ندموا ، وقالوا يا رسول الله أقم فالرأى رأيك ، فقال ما ينبغي لنبي أن يضع أدواته بعد أن لبسها حتى يحكم الله بينه وبين عدوه « وكان ذكر لهم قبل أن

يلبس الأداة أتى رأيت أتى في درع حصينة فأولتها المدينة ، وهذا سند حسن وأخرج أحمد والدارمي والنسائي من طريق حماد بن سلمة عن أنى الزبير عن جابر نحوه ، وتقدمت الإشارة إليه في « كتاب التعبير » وسنده صحيح ولفظ أحمد « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال رأيت كأنى في درع حصينة ، ورأيت بقرأ تنحر فأولت الدرع الحصينة المدينة » الحديث وقد ساق محمد بن إسحق هذه القصة في المغازي مطولة ، وفيها أن عبد الله بن أبي رأس الخزرج كان رأيته الإقامة فلما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم غضب وقال أطاعهم وعصاني ، فرجع بمن أطاعه وكانوا ثلث الناس .

**قوله ( فلما لبس لأتمته )** بسكون الهمزة هي الدرع وقيل الأداة بفتح الهمزة وتخفيف الدال وهي الآلة من درع وبيضة وغيرهما من السلاح ، والجمع لأن بسكون الهمزة مثل تمرة وتمر وقد تسهل وتجمع أيضاً على لؤم بضم ثم فتح على غير قياس ، واستلثم للقتال إذا لبس سلاحه كاملاً .

**قوله ( وشاور علياً وأسامة فيما رمى به أهل الإفك عائشة فسمع منهما حتى نزل القرآن فجلد الرايين )** قال ابن بطلال عن القابسي : الضمير في قوله « منهما » لعل وأسامة وأما جلده الرايين فلم يأت فيه بإسناد . قلت : أما أصل مشاورتهما فذكره موصولاً في الباب باختصار وتقدم في قصة الإفك مطولاً في تفسير سورة النور مشروحاً ، وقوله « فسمع منهما » أى فسمع كلامهما ولم يعمل بجميعه حتى نزل الوحي ، أما عليّ فأوماً إلى الفراق بقوله « والنساء سواها كثير » وتقدم بيان عذره في ذلك ، وأما أسامة فنفى أن يعلم عليها إلا الخير ، فلم يعمل بما أوماً إليه عليّ من المفارقة ، وعمل بقوله وسل الجارية فسألها وعمل بقول أسامة في عدم المفارقة ، ولكنه أذن لها في التوجه إلى بيت أبيها ، وأما قوله « فجلد الرايين » فلم يقع في شيء من طرق حديث الإفك في الصحيحين ولا أحدهما ، وهو عند أحمد وأصحاب السنن من رواية محمد بن إسحق<sup>(١)</sup> عن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة « قالت : لما نزلت براءتي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فدعا بهم وحدهم » وفي لفظ « فأمر برجلين وامرأة فضربوا حدهم » وسما في رواية أنى داود مسطح ابن أثانة وحسان بن ثابت وحمنة بنت جحش ، قال الترمذي حسن لا نعرفه إلا من حديث ابن إسحق من هذا الوجه قلت : ووقع التصريح بتحديثه في بعض طرقه<sup>(٢)</sup> ، وقد تقدم بسط القول في ذلك في شرح حديث الإفك في التفسير .

**قوله ( ولم يلتفت إلى تنازعهم ولكن حكم بما أمره الله )** قال ابن بطلال عن القابسي كأنه أراد تنازعهما فسقطت الألف لأن المراد أسامة وعليّ ، وقال الكرماني القياس أن يقال « تنازعهما » إلا أن يقال إن أقل الجمع (١) هذا الحديث مداره عند أحمد والأربعة عليّ ابن إسحاق وقد عنعنه ، ومحمد بن إسحاق معروف بالتدليس فلا يقبل حديثه إذا كان معنعناً .

(٢) هذه الرواية التي أشار إليها الحافظ وجاء فيها أن ابن إسحاق قال : حدثني . إنما هي من رواية أحمد بن عبد الجبار عن يونس بن بكير عن ابن إسحاق قال حدثني عبد الله بن أبي بكر يعني ابن محمد بن عمرو بن حزم إلخ ، وأحمد بن عبد الجبار هو ابن عبد الجبار بن محمد بن عمير بن عطار بن حاجب بن زرار العطاردي أبو عمر الكوفي قال في تهذيب التهذيب : قال ابن أبي حاتم : كتبت عنه وأمسكت عن الرواية عنه لكثرة كلام الناس فيه ، وقال مطين : كان يكذب ، وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالقوي عندهم تركه ابن عقدة ، وقال ابن عدي : رأيت أهل العراق مجمعين على ضعفه ، وكان ابن عقدة لا يحدث عنه ، وذكر أن عنده قمطراً على أنه لا يتورع أن يحدث عن كل أحد . هـ . وشيخه يونس بن بكير هو يونس بن بكير بن واصل الشيباني أبو بكر ويقال أبو بكر الجمال الكوفي مختلف فيه ، وإن كان مسلم قد روى له فقد يخرج البخاري أو مسلم للشيخ حديثاً ؛ لأنه موثق فيه في هذا الموضع ، ولا يخرج له في موضع آخر لضعفه فيه . وقال الآجري عن أبي داود : ليس هو عندي بحجة كان يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال مرة : ضعيف ، أقول : ليس بمثل هذا السند ينال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله تعالى عنهم .

اثنان أو أراد بالجمع هما ومن معهما أو من وافقهما على ذلك انتهى ، وأخرج الطبراني عن ابن عمر في قصة الإفك ، وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى علي بن أبي طالب وأسامة بن زيد وبريرة ، فكأنه أشار بصيغة الجمع إلى ضم بريرة إلى علي وأسامة لكن استشكله بعضهم بأن ظاهر سياق الحديث الصحيح أنها لم تكن حاضرة لتصريحه بأنه أرسل إليها ، وجوابه أن المراد بالتنازع اختلاف قول المذكورين عند مساءلتهم واستشارتهم ، وهو أعم من أن يكونوا مجتمعين أو متفرقين ويجوز أن يكون مراده بقوله فلم يلتفت إلى تنازعهم كلا من الفريقين في قصتي أحد والإفك .

**قوله ( وكانت الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم يستشيرون الأمراء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها )** أى إذا لم يكن فيها نص بحكم معين وكانت على أصل الإباحة ، فمراده ما احتمل الفعل وترك احتمالاً واحداً ، وأما ما عرف وجه الحكم فيه فلا ، وأما تقييده بالأمراء فهي صفة موضحة لأن غير المؤتمن لا يستشار ولا يلتفت لقوله ، وأما قوله « بأسهلها » فلعوم الأمر بالأخذ بالتيسير والتسهيل والنهي عن التشديد الذى يدخل المشقة على المسلم ، قال الشافعى : إنما يؤمر الحاكم بالمشورة لكون المشير ينهه على ما يغفل عنه ويدله على مالا يستحضره من الدليل لا يقلد المشير فيما يقوله ، فإن الله لم يجعل هذا لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ورد من استشارة الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم أخبار كثيرة : منها مشاورة أبى بكر رضى الله عنه في قتال أهل الردة ، وقد أشار إليها المصنف ، وأخرج البيهقي بسند صحيح عن ميمون بن مهران قال « كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه أمر نظر في كتاب الله ، فإن وجد فيه ما يقضى به قضى بينهم ، وإن علمه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى به وإن لم يعلم خرج فسأل المسلمين عن السنة ، فإن أعياه ذلك دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم واستشارهم » وأن عمر بن الخطاب كان يفعل ذلك ، وتقدم قريباً أن القراء كانوا أصحاب مجلس عمر ومشاورته ، ومشاورة عمر الصحابة في حد الخمر تقدمت في « كتاب الحدود » ومشاورة عمر الصحابة في إملاص المرأة تقدمت في الديات ، ومشاورة عمر في قتال الفرس تقدمت في الجهاد ، ومشاورة عمر المهاجرين والأنصار ثم قريباً لما أرادوا دخول الشام وبلغه أن الطاعون وقع بها ، وقد مضى مطولاً مع شرحه في « كتاب الطب » وروينا في القطعيات من رواية إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم قال : جاء رجل إلى معاوية فسأله عن مسألة فقال سل عنها علياً ، قال ولقد شهدت عمر أشكل عليه شيء فقال ههنا عليّ ، وفي كتاب النوادر للحميدى ، والطبقات لحمد بن سعد من رواية سعيد بن المسيب قال : كان عمر يتعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو الحسن — يعنى على بن أبى طالب — ومشاورة عثمان الصحابة أول ما استخلف فيما يفعل بعبيد الله بن عمر لما قتل الهرمزان وغيره ، ظنا منه أن لهم في قتل أبيه مدخلا ، وهى عند ابن سعد وغيره بسند حسن ، ومشاورته الصحابة في جمع الناس على مصحف واحد ، أخرجها ابن أبى داود في « كتاب المصاحف » من طرق عن عليّ منها قوله « ما فعل عثمان الذى فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا » وسنده حسن .

**قوله ( ورأى أبو بكر قتال من منع الزكاة الخ )** يشير إلى حديث أبى هريرة الذى تقدم قريباً في باب الاقتداء بالسلف .

**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه )** تقدم موصولاً من حديث ابن عباس في « كتاب المحاربن » .

**قوله ( وكان القراء أصحاب مشورة عمر كهولاً كانوا أو شبانا )** هذا طرف من حديث ابن عباس في

قصة الحر بن قيس وعمه عيينة بن حصن ؛ وتقدم قريباً في باب الاقتداء بالسلف أيضاً بلفظ « ومشاورته » ووقع بلفظ « ومشورته » موصولاً في التفسير ، وقوله في آخره هنا : « وكان وقافاً » بقاف ثقيلة أى كثير الوقوف ، وهذه الزيادة لم تقع في الطريق الموصولة في باب الاقتداء وإنما وقعت في التفسير ، ثم ذكر طرفاً من حديث الإفك من طريق صالح بن كيسان عن الزهري ، وقد تقدم بطوله في « كتاب المغازي » واقتصر منه على موضع حاجته وهي مشاورة على وأسامة ، وقال في آخره . فذكر براءة عائشة وأشار بذلك إلى أنه هو الذى اختصره وذكر طرفاً منه من طريق هشام بن عروة عن أبيه ، وقد أورد طريق أى أسامة عن هشام التى علقها هنا مطولة في « كتاب التفسير » وقد ذكرت هناك من وصلها عن أى أسامة وشيخه هنا في الطريق الموصولة ، هو محمد بن حرب النشائي بنون ومعجمة خفيفة و « يحيى بن أى زكريا » هو يحيى بن يحيى الشامي نزيل واسط ، وهو أكبر من يحيى بن يحيى النيسابورى شيخ الشيخين ، و « الغساني » بفتح المعجمة وتشديد المهمل نسبة مشهورة ، ووقع في بعض النسخ بضم العين المهمل وتخفيف الشين المعجمة ، وهو تصحيف شنيع وقوله فيه إن النبى صلى الله عليه وسلم « خطب الناس فحمد الله وأثنى عليه » تقدم في رواية أى أسامة أن ذلك كان عقب سماعه كلام بريرة ، وفيه « قام فنى خطيباً — أى من أجل — فتشهد وحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد . »

**قوله ( ماتشيرون على )** هكذا هنا بلفظ الاستفهام ، وتقدم في طريق أى أسامة بصيغة الأمر « أشيروا على » والحاصل أنه استشارهم فيما يفعل بمن قذف عائشة ، فأشار عليه سعد بن معاذ وأسيد بن حضير بأنهم واقفون عند أمره موافقون له فيما يقول ويفعل ، ووقع النزاع في ذلك بين السعدين ، فلما نزل عليه الوحي ببرأتها أقام حد القذف على من وقع منه . وقوله « يسبون أهلى » كذا هنا بالمهمل ثم الموحدة الثقيلة من السب ، وتقدم في التفسير بلفظ « أبنا » بموحدة ثم نون ، وتقدم تفسيره هناك وأن منهم من فسر ذلك بالسب .

**قوله ( ما علمت عليهم من سوء قط )** يعنى أهله وجمع باعتبار لفظ الأهل ، والقصة إنما كانت لعائشة وحدها لكن لما كان يلزم من سبها سب أبويها ومن هو بسبيل منها ؛ وكلهم كانوا بسبب عائشة معدودين في أهله صح الجمع ، وقد تقدم في حديث الهجرة الطويل قول أى بكر « إنما هم أهلك يا رسول الله » يعنى عائشة وأُمها وأسما بنت أى بكر .

**قوله ( وعن عروة )** هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « أخبرت » بضم أوله على البناء للمجهول ، وقد تقدمت تسمية من أخبرها بذلك

**قوله ( أتأذن لى أن انطلق إلى أهلى )** في رواية أى أسامة « أرسلنى إلى بيت أى » .

**قوله ( وقال رجل من الأنصار الخ )** وقع عند ابن إسحق أنه أبو أيوب الأنصارى وأخرجه الحاكم من طريقه ، وأخرجه الطبرانى في مسند الشاميين وأبو بكر الآجرى في طرق حديث الإفك ، من طريق عطاء الخراسانى عن الزهري عن عروة عن عائشة ، وتقدم في شرحه في التفسير أن أسامة بن زيد قال ذلك أيضاً لكن ليس هو أنصارياً ، وفي روايتنا في فوائد محمد بن عبد الله المعروف بابن أخى ميمى من مرسل سعيد بن المسيب وغيره ، وكان رجلاً من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم إذا سمع شيئاً من ذلك قالاً سبحانه هذا بهتان عظيم ، زيد بن حارثة وأبو أيوب ، وزيد أيضاً ليس أنصارياً ، وفي تفسير سنيد من مرسل سعيد بن جبير أن سعد ابن معاذ لما سمع ما قيل في أمر عائشة قال « سبحانه هذا بهتان عظيم » وفي الإكليل للحاكم من طريق الواقدى أن أى بن كعب قال ذلك ، وحكى عن المبهمات لابن بشكوال ولم أره أنها فيها أن قتادة بن النعمان قال ذلك « فإن ثبت فقد اجتمع ممن قال ذلك ستة : أربعة من الأنصار ومهاجريان » .

**باب نهى النبي صلى الله عليه وعلى التحريم، إلا ما تعرف إباحته، وكذلك أمره نحو قوله حين أحلوا: أصيبوا من النساء، قال جابر: ولم يعزم عليهم، ولكن أحلهن لهم، وقالت أم عطية: نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا.**

[٧٣٦٧] ٧٠٩٥- حدثني المكي بن إبراهيم عن ابن جريج قال عطاء وقال جابر... ح. قال أبو عبد الله وقال محمد بن بكر البرساني عن ابن جريج قال أخبرني عطاء قال: سمعت جابر بن عبد الله في أناس معه قال: أهللنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه في الحج خالصاً ليس معه عمرة، قال عطاء قال جابر: فقدم النبي صلى الله عليه صبح رابعة مضت من ذي الحجة، فلما قدمنا أمرنا النبي صلى الله عليه أن نحل وقال: «أحلوا، وأصيبوا من النساء». قال عطاء قال جابر: ولم يعزم عليهم ولكن أحلهن لهم. فبلغه أنا نقول - لما لم يكن بيننا وبين عرفة إلا خمس - أمرنا أن نحل إلى نسائنا فنأتي عرفة تقطر مذاكيرنا المذي. قال: ويقول جابر بيده هكذا وحركها، فقام رسول الله صلى الله عليه فقال: «قد علمتم أنني أتقاكم لله وأصدقكم وأبركم، ولولا هديي لحللت كما تحلون، فحلوا، فلو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت». فحللنا وسمعنا وأطعنا.

[٧٣٦٨] ٧٠٩٦- نا أبو معمر قال نا عبد الوارث عن الحسين عن ابن بريدة قال نا عبد الله المزني عن النبي صلى الله عليه قال: «صلوا قبل صلاة المغرب»، قال - في الثالثة -: «لن شاء»، كراهية أن يتخذها الناس سنة. قوله (باب نهى النبي صلى الله عليه وسلم على التحريم) أي النهى الصادر منه محمول على التحريم وهو حقيقة فيه.

قوله (إلا ما تعرف إباحته) أي بدلالة السياق أو قرينة الحال أو قيام الدليل على ذلك.

قوله (وكذلك أمره) أي يحرم مخالفته لوجوب امتثاله ما لم يقم الدليل على إرادة الندب أو غيره.

قوله (نحو قوله حين أحلوا) أي في حجة الوداع، لما أمرهم ففسخوا الحج إلى العمرة وتحللوا من العمرة، والمراد بالأمر صيغة أفعل والنهي لا تفعل، واختلفوا في قول الصحابي: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا أو نهانا عنه، فالراجح عند أكثر السلف أن لا فرق، وقد أنهى بعض الأصوليين صيغة الأمر إلى سبعة عشر وجهاً، والنهي إلى ثمانية أوجه، ونقل القاضي أبو بكر بن الطيب عن مالك والشافعي: أن الأمر عندهما على الإيجاب والنهي على التحريم حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك، وقال ابن بطال: هذا قول الجمهور، وقال كثير من الشافعية وغيرهم: الأمر على الندب والنهي على الكراهية حتى يقوم دليل الوجوب في الأمر ودليل التحريم في النهي، وتوقف كثير منهم وسبب توقفهم ورود صيغة الأمر للإيجاب والندب والإباحة والإرشاد وغير ذلك، وحجة الجمهور أن من فعل ما أمر به استحق الحمد، وأن من تركه استحق الذم، وكذا بالعكس في النهي، وقول الله تعالى ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ يشمل الأمر والنهي، ودل الوعيد فيه على تحريمه فعلاً وتركاً.

قوله (أصيبوا من النساء) هو إذن لهم في جماع نسائهم إشارة إلى المبالغة في الإحلال، إذ الجماع يفسد النسك دون غيره من محرمات الإحرام، ووقع في رواية حماد بن زيد عن ابن جريج في «كتاب الشركة» فأمرنا فجعلناها عمرة وأن نحل إلى نسائنا، ثم ذكر في الباب أحاديث.

**الأول : قوله ( وقالت أم عطية نبينا عن اتباع الجنائز ، ولم يعزم علينا )** تقدم موصولاً في « كتاب الجنائز » وبينه وبين حديث جابر فرق من جهة اختلاف السببين ، فالقصة التي في رواية جابر كانت إباحة بعد حظر فلا تدل على الوجوب للقريظة المذكورة لكن أراد جابر التأكيد في ذلك ، والقصة التي في حديث أم عطية نهي بعد إباحة فكان ظاهراً في التحريم ، فأرادت أن تبين لهم أنه لم يصرح لهم بالتحريم ، والصحاحي أعرف بالمراد من غيره ، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في « كتاب الجنائز » .

**الحديث الثاني : قوله ( حدثنا المكي بن إبراهيم عن ابن جريج قال عطاء وقال جابر قال أبو عبد الله ، وقال محمد بن بكر حدثنا ابن جريج أخبرني عطاء سمعت جابر بن عبد الله )** أما قوله « وقال جابر » فهو معطوف على شيء محذوف يظهر مما تقدم في باب « من أهل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم » من « كتاب الحج » وفي باب « بعث عليّ إلى اليمن » من أواخر كتاب المغازي بهذين السندين معلقاً وموصولاً ، ولفظه « أمر النبي صلى الله عليه وسلم علياً أن يقيم على إحرامه » فذكر هذه القصة ثم قال وقال جابر : أهللنا بالحج خالصاً ، وأما التعليق فوصله الإسماعيلي من الطريق المذكورة عن محمد بن بكر وخرجه أيضاً من طريق يحيى القطان عن ابن جريج ، وأفادت رواية محمد بن بكر التصريح بسماع عطاء من جابر ، وقوله « في أناس معه » فيه التفات ونسق الكلام أن يقول معي ، ووقع كذلك في رواية يحيى القطان ، وقوله : أهللنا بالحج خالصاً ليس معه عمرة ، هو محمول على ما كانوا ابتدؤا به ثم وقع الإذن بإدخال العمرة على الحج ويفسخ الحج إلى العمرة فصاروا على ثلاثة أنحاء مثل ما قالت عائشة « منا من أهل بحج ومنا من أهل بعمرة ، ومنا من جمع » وقد تقدم ذلك مشروحاً في « كتاب الحج » وقوله « وقال عطاء عن جابر » هو موصول بالسندين المذكورين .

**قوله ( صبح رابعة )** تقدم بيانه في حديث أنس في الباب المشار إليه .

**قوله ( قال عطاء قال جابر )** هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « وقال محمد بن بكر عن ابن جريج » هو موصول عند الإسماعيلي كما تقدم .

**قوله ( ولم يعزم عليهم )** أي في جماع نسائهم أي لأن الأمر المذكور إنما كان للإباحة ولذلك قال جابر ولكن أحلهم لهم وقد تقدم في الباب المذكور قالوا أي الحل قال : الحل كله .

**قوله ( فبلغه أنا نقول لما لم يكن بيننا وبين عرفة إلا خمس ليال )** أي أولها ليلة الأحد وآخرها ليلة الخميس لأن توجههم من مكة كان عشية الأربعاء فباتوا ليلة الخميس بمنى ودخلوا عرفة يوم الخميس .

**قوله ( فنأتى عرفة تقطر مذاكيرنا المذى )** في رواية المستمل « المنى » وكذا عند الإسماعيلي ويؤيده ما وقع في رواية حماد بن زيد بلفظ « فيروح أحدنا إلى منى وذكره يقطر منياً » وإنما ذكر منى لأنهم يتوجهون إليها قبل توجههم إلى عرفة .

**قوله ( ويقول جابر بيده هكذا وحركها )** أي أمالها ، وفي رواية حماد بن زيد بلفظ : فقال جابر بكفه أي أشار بكفه قال الكرمانى هذه الإشارة لكيفية التقطر ويحتمل أن يكون إلى محل التقطر ووقع في رواية الإسماعيلي قال : يقول جابر كأني أنظر إلى يده يحركها ، وهذا يحتمل أن يكون مرفوعاً .

**قوله ( فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال )** زاد في رواية حماد خطيباً فقال بلغني أن أقواماً يقولون كذا وكذا .



**قوله ( قد علمتم أني أتقاكم لله وأصدقكم )** في رواية حماد « والله لأننا أبر وأتقى لله منهم » .

**قوله ( ولولا هدي لخللت كما تحلون )** في رواية الإسماعيلي لأخللت ، وكذا مضى في باب « عمرة التمتع من طريق حبيب المعلم » عن عطاء عن جابر وهما لغتان : حل وأحل وتقدم شرح الحديث هناك ، إلا أنه لم يذكر فيه كلام جابر بتمامه ولا الخطبة .

**قوله ( فحلوا )** كذا فيه بصيغة الأمر من حل . وقوله « فحللنا وسمعنا وأطعنا » في رواية الإسماعيلي فأحللنا .

الحديث الثالث : **قوله ( عبد الوارث )** هو ابن سعيد « وحسين » هو ابن ذكوان المعلم ، ووقع منسوباً في رواية الإسماعيلي و « ابن بريدة » هو عبد الله و « عبد الله المزني » هو ابن مغفل بالمعجمة والفاء الثقيلة ، ووقع بيانه في « كتاب الصلاة » وبين الإسماعيلي سبب الاختصار على قوله عن عبد الله دون ذكر أبيه فأخرجه من طريق محمد بن عبيد بن حسان عن عبد الوارث فقال فيه : « عن عبد الله المزني » كالذي هنا وقال : كتبه فنسيته لا أدري ابن مغفل أو ابن معقل أى بالمعجمة والفاء أو المهمل والقاف ، وقد تقدم شرح الحديث في باب كم بين الأذان والإقامة من « كتاب الصلاة » وموضع الترجمة منه قوله في آخره « لمن شاء » فإن فيه إشارة إلى أن الأمر حقيقة في الوجوب فلذلك أردفه بما يدل على التخيير بين الفعل وتركها فكان ذلك صارفاً للحمل على الوجوب .

**قوله ( خشية أن يتخذها الناس سنة )** أى طريقة لازمة لا يجوز تركها ، أو سنة راتبة يكره تركها وليس المراد ما يقابل الوجوب لما تقدم .

### باب كراهية الاختلاف

[٧٣٦٤] ٧٠٩٧- نا إسحاق قال أنا عبد الرحمن بن مهدي عن سلام بن أبي مطيع عن أبي عمران الجوني عن جندب بن عبد الله البجلي ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « اقرؤوا القرآن ما اختلفت قلوبكم ، فإذا اختلفتم فقوموا عنه » . قال أبو عبد الله : سمع عبد الرحمن سلاماً .

[٧٣٦٥] ٧٠٩٨- نا إسحاق قال أنا عبد الصمد قال نا همام قال نا أبو عمران الجوني عن جندب أن رسول الله صلى الله عليه قال : « اقرؤوا القرآن ما اختلفت قلوبكم ، فإذا اختلفتم فقوموا » . قال أبو عبد الله : وقال يزيد بن هارون عن هارون الأعور قال نا أبو عمران الجوني عن جندب عن النبي صلى الله عليه .

[٧٣٦٦] ٧٠٩٩- حدثني إبراهيم بن موسى قال نا هشام عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : لما حضر النبي صلى الله عليه قال - وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب - فقال : « هلم أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده » ، قال عمر : إن النبي صلى الله عليه غلبه الوجد ، وعندكم القرآن فحسبنا كتاب الله . واختلف أهل البيت واختصموا ، فمنهم من يقول : قريوا يكتب لكم رسول الله صلى الله عليه كتاباً لن تضلوا بعده ، ومنهم من يقول ما قال عمر . فلما أكثروا اللغط والاختلاف عند النبي صلى الله عليه قال : « قوموا عني » . قال عبيد الله : فكان ابن عباس يقول : إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب ، من اختلافهم ولغظهم .

**قوله ( باب كراهية الاختلاف )** ولبعضهم الخلاف أى في الأحكام الشرعية أو أعم من ذلك وسقطت هذه

الترجمة لابن بطال فصار حديثها من جملة باب النهي للتحريم ووجهه بأن الأمر بالقيام عند الاختلاف في القرآن للندب لا لتحريم القراءة عند الاختلاف والأولى ما وقع عند الجمهور وبه جزم الكرماني فقال في آخر حديث عبد الله بن مغفل هذا آخر ما أريد إيراده في الجامع من مسائل أصول الفقه .

**قوله ( حدثنا إسحق )** هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وقوله في آخره « قال أبو عبد الله سمع عبد الرحمن » يعنى ابن مهدي المذكور في السند سلاما يعنى بتشديد اللام وهو ابن أبي مطيع ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه في فضائل القرآن عن عمرو بن علي عن عبد الرحمن قال : حدثنا سلام بن أبي مطيع ، ووقع هذا الكلام للمستمل وحده .

**قوله ( وقال يزيد بن هارون الخ )** وصله الدارمي عن يزيد بن هارون لكن قال عن همام ، ثم أخرجه عن أبي النعمان عن هارون الأعور ، وتقدم في آخر فضائل القرآن بيان الاختلاف على أبي عمران في سند هذا الحديث مع شرح الحديث ، وقال الكرماني : مات يزيد بن هارون سنة ست ومائتين ، فالظاهر أن رواية البخاري عنه تعليق انتهى . وهذا لا يتوقف فيه من اطلع على ترجمة البخاري ، فإنه لم يرحل من بخاري إلا بعد موت يزيد ابن هارون بمدة .

**قوله ( في حديث ابن عباس واختلف أهل البيت : اختصموا )** كذا لأبي ذر وهو تفسير لاختلفوا ولغيره « واختصموا » بالواو العاطفة وكذا تقدم في آخر المغازي .

**قوله ( قال عبيد الله )** هو ابن عبد الله بن عتبة هو موصول بالسند المذكور ، وقد تقدم بيان ذلك في « كتاب العلم » وفي أواخر المغازي في باب الوفاة النبوية .

( تنبيه ) : وقع في بعض النسخ في هذه الأبواب الثلاثة الأخيرة تقديم وتأخير والخطب فيها سهل

( خاتمة ) : اشتمل « كتاب الاعتصام » من الأحاديث المرفوعة وما في حكمها على مائة وسبعة وعشرين حديثا ، المعلق منها وما في معناه من المتابعة ستة وعشرون حديثا وسائرهما موصول ، المكرر منها فيه وفيما مضى مائة حديث وعشرة أحاديث والباقي خالص ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة ، كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبي ، وحديث عمر : نهينا عن التكلف ، وحديث أبي هريرة : في مأخذ القرون ، وحديث عائشة : في الرفق وحديثها : لا أركى به ؛ وحديث عثمان : في الخطبة ، وحديث أبي سلمة المرسل : في الاجتهاد ، وحديث : المشاورة في الخروج إلى أحد ، وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ستة عشر أثرا والله سبحانه وتعالى الهادي إلى الصواب

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب التوحيد الرد على الجهمية وغيرهم

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم — كتاب التوحيد ) كذا للنسفي وحماة بن شاکر ، وعليه اقتصر الأكثر عن الفربري ، وزاد المستملی « الرد على الجهمية وغيرهم » وسقطت البسملة لغير أبي ذر ، ووقع لابن بطال وابن التين « كتاب رد الجهمية » وغيرهم « التوحيد » وضبطوا التوحيد بالنصب على المفعولية ، وظاهره معترض لأن الجهمية وغيرهم من المبتدعة لم يردوا التوحيد وإنما اختلفوا في تفسيره ، وحجج الباب ظاهرة في ذلك ، والمراد بقوله في رواية المستملی وغيرهم « القدريّة » وأما الخوارج فتقدم ما يتعلق بهم في « كتاب الفتن » وكذا الرافضة تقدم ما يتعلق بهم في « كتاب الأحكام » وهؤلاء الفرق الأربع هم رعيوس البدعة وقد سمي المعتزلة أنفسهم « أهل العدل والتوحيد » وعنوا بالتوحيد ما اعتقدوه من نفى الصفات الإلهية ، لاعتقادهم أن إثباتها يستلزم التشبيه ومن شبه الله بخلقه أشرك ، وهم في النفي موافقون للجهمية ، وأما أهل السنة ففسروا التوحيد بنفي التشبيه والتعطيل ، ومن ثم قال الجنيد فيما حكاه أبو القاسم القشيري « التوحيد إفراد القديم من المحدث » وقال أبو القاسم التميمي في « كتاب الحجة » التوحيد مصدر وحد يوحّد ، ومعنى وحدت الله اعتقده منفرداً بذاته وصفاته لا نظير له ولا شبهه ، وقيل معنى وحدته علمته واحداً ، وقيل سلبت عنه الكيفية والكمية فهو واحد في ذاته لا انقسام له ، وفي صفاته لا شبه له ، في إلهيته وملكوته وتديره لا شريك له ولا رب سواه ولا خالق غيره ، وقال ابن بطال تضمنت ترجمة الباب أن الله ليس بجسم لأن الجسم مركب من أشياء مؤلفة وذلك يرد على الجهمية في زعمهم أنه جسم ، كذا وجدت فيه ولعله أراد أن يقول المشبهة ، وأما الجهمية فلم يختلف أحد ممن صنف في المقالات أنهم ينفون الصفات حتى نسبوا إلى التعطيل ، وثبت عن أبي حنيفة أنه قال بالغ جهم في نفى التشبيه حتى قال إن الله ليس بشيء ، وقال الكرمانى الجهمية فرقة من المبتدعة ينتسبون إلى جهم بن صفوان مقدم الطائفة القائلة أن لا قدرة للعبد أصلاً ، وهم الجبرية بفتح الجيم وسكون الموحدة ، ومات مقتولا في زمن هشام بن عبد الملك انتهى . وليس الذى أنكروه على الجهمية مذهب الجبر خاصة ، وإنما الذى أطبق السلف على ذمهم بسببه إنكار الصفات . حتى قالوا إن القرآن ليس كلام الله وأنه مخلوق ، وقد ذكر الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادى في كتابه « الفرق بين الفرق » أن رعيوس المبتدعة أربعة إلى أن قال : والجهمية أتباع جهم بن صفوان الذى قال : بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال ، وقال لا فعل لأحد غير الله تعالى ، وإنما ينسب الفعل إلى العبد مجازاً من غير أن يكون فاعلاً أو مستطيعاً لشيء ، وزعم أن علم الله حادث ، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أو حى أو عالم أو مريد ، حتى قال لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على غيره ، قال وأصفه بأنه خالق ومحي

وميت وموحد بفتح المهملة الثقيلة لأن هذه الأوصاف خاصة به ، وزعم أن كلام الله حادث ، ولم يسم الله متكلماً به ، قال : وكان جهم يحمل السلاح ويقاقل ، وخرج مع الحارث بن سريج ، وهو بمهملة وجيم مصغر ، لما قام على نصر بن سيار عامل بنى أمية بخراسان قال أمره إلى أن قتله سلم بن أحوز وهو بفتح السين المهملة وسكون اللام ، وأبوه بمهملة وآخره زاي وزن أعور وكان صاحب شرطة نصر ، وقال البخاري في « كتاب خلق أفعال العباد » بلغني أن جهماً كان يأخذ عن الجعد بن درهم ، وكان خالد القسري وهو أمير العراق خطب فقال : إني مضح بالجعد بن درهم لأنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً . قلت : وكان ذلك في خلافة هشام بن عبد الملك ، فكان الكرمانى انتقل ذهنه من الجعد إلى الجهم فإن قتل جهم كان بعد ذلك بمدة ، ونقل البخاري عن محمد بن مقاتل قال : قال عبد الله بن المبارك :

ولا أقول بقول الجهم أن له قولا يضارع قول الشرك أحياناً

وعن ابن المبارك إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ونستعظم أن نحكى قول جهم ، وعن عبد الله بن شاذب قال : ترك جهم الصلاة أربعين يوماً على وجه الشك ، وأخرج ابن أبي حاتم في « كتاب الرد على الجهمية » من طريق خلف بن سليمان البلخي قال : كان جهم من أهل الكوفة وكان فصيحاً ، ولم يكن له نفاذ في العلم ، فلقبه قوم من الزنادقة فقالوا له : صف لنا ربك الذي تعبد ، فدخل البيت لا يخرج مدة ثم خرج فقال هو هذا الهواء مع كل شيء . وأخرج ابن خزيمة في التوحيد ، ومن طريقه البيهقي في الأسماء قال : سمعت أبا قدامة يقول سمعت أبا معاذ البلخي يقول : كان جهم على معبر ترمذ ، وكان كوفي الأصل فصيحاً ولم يكن له علم ولا مجالسة أهل العلم ، فقيل له صف لنا ربك فدخل البيت لا يخرج كذا ، ثم خرج بعد أيام فقال هو هذا الهواء مع كل شيء وفي كل شيء ولا يخلو منه شيء . وأخرج البخاري من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة قال : كلام جهم صفة بلا معني ، وبناء بلا أساس ولم يعد قط في أهل العلم ، وقد سئل عن رجل طلق قبل الدخول فقال تعتد امرأته ، وأورد آثاراً كثيرة عن السلف في تكفير جهم . وذكر الطبري في تاريخه في حوادث سنة سبع وعشرين أن الحارث بن سريج خرج على نصر بن سيار عامل خراسان لبنى أمية وحاربه ، والحارث حينئذ يدعو إلى العمل بالكتاب والسنة وكان جهم حينئذ كاتبه ثم ترأسا في الصلح وتراضيا بحكم مقاتل بن حيان والجهم ، فاتفقا على أن الأمر يكون شورى حتى يتراضى أهل خراسان على أمير يحكم بينهم بالعدل ، فلم يقبل نصر ذلك واستمر على محاربة الحارث إلى أن قتل الحارث في سنة ثمان وعشرين في خلافة مروان الحمار ، فيقال إن الجهم قتل في المعركة ويقال بل أسر ، فأمر نصر بن سيار سلم بن أحوز بقتله فادعى جهم الأمان ، فقال له سلم : لو كنت في بطني لشققته حتى أقتلك فقتله ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق محمد بن صالح مولى بنى هاشم قال : قال سلم حين أخذه ، يا جهم إني لست أقتلك لأنك قاتلتني ، أنت عندى أحقر من ذلك ، ولكنى سمعتك تتكلم بكلام أعطيت الله عهداً أن لا أملكك إلا قتلتك فقتله ، ومن طريق معتمر بن سليمان عن خلاد الطفاوى بلغ سلم بن أحوز ، وكان على شرطة خراسان أن جهم بن صفوان ينكر أن الله كلم موسى تكليماً فقتله ، ومن طريق بكير بن معروف قال رأيت سلم بن أحوز حين ضرب عنق جهم فاسود وجه جهم ، وأسند أبو القاسم اللالكائي في « كتاب السنة » له أن قتل جهم كان في سنة اثنين وثلاثين ومائة والمعتمد ما ذكره الطبري أنه كان في سنة ثمان وعشرين ، وذكر ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن رحمة صاحب أبي إسحق الفزاري أن قصة جهم كانت سنة ثلاثين ومائة ، وهذا يمكن حمله على جبر الكسر ، أو على أن قتل جهم تراخى عن قتل الحارث بن سريج ، أما قول الكرمانى إن قتل جهم كان في خلافة هشام بن عبد الملك فوهم ، لأن خروج الحارث بن سريج الذي كان جهم كاتبه كان بعد

ذلك ، ولعل مستند الكرماني ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق صالح بن أحمد بن حنبل قال : قرأت في دواوين هشام بن عبد الملك إلى نصر بن سيار عامل خراسان : أما بعد فقد نجم قبلك رجل يقال له جهم من الدهرية فإن ظفرت به فاقتله ، ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون قتله وقع في زمن هشام ، وإن كان ظهور مقاله وقع قبل ذلك حتى كاتب فيه هشام والله أعلم . وقال ابن حزم في « كتاب الملل والنحل » فرق المقرين بملة الإسلام خمس : أهل السنة ، ثم المعتزلة ومنهم القدريّة ، ثم المرجئة ومنهم الجهمية والكرامية ثم الرافضة ومنهم الشيعة ، ثم الخوارج ومنهم الأزارقة والإباضية ثم اختلفوا فرقا كثيرة ، فأكثر افتراق أهل السنة في الفروع ، وأما في الاعتقاد ففى نبذ يسيرة ، وأما الباقيون ففى مقالاتهم ما يخالف أهل السنة الخلاف البعيد والقريب ، فأقرب فرق المرجئة من قال : الإيمان التصديق بالقلب واللسان فقط وليست العبادة من الإيمان . وأبعدهم الجهمية القائلون بأن الإيمان عقد بالقلب فقط وإن أظهر الكفر والتلث بلسانه ، وعبد الوثن من غير تقية . والكرامية : القائلون بأن الإيمان قول باللسان فقط وإن اعتقد الكفر بقلبه ، وساق الكلام على بقية الفرق ثم قال : فأما المرجئة فعمدتهم الكلام في الإيمان والكفر ، فمن قال إن العبادة من الإيمان ، وأنه يزيد وينقص ولا يكفر مؤمناً بذنب ، ولا يقول إنه يخلد في النار فليس مرجئاً ، ولو وافقهم في بقية مقالاتهم . وأما المعتزلة فعمدتهم الكلام في الوعد والوعيد والقدر ، فمن قال القرآن ليس بمخلوق وأثبت القدر ورؤية الله تعالى في القيامة ، وأثبت صفاته الواردة في الكتاب والسنة وإن صاحب الكبائر لا يخرج بذلك عن الإيمان فليس بمعتزلي وإن وافقهم في سائر مقالاتهم وساق بقية ذلك إلى أن قال : وأما الكلام فيما يوصف الله به فمشارك بين الفرق الخمسة ، من مثبت لها وناف ، فرأس النفاة المعتزلة والجهمية فقد بالغوا في ذلك حتى كادوا يعطلون ، ورأس المثبتة مقاتل بن سليمان ومن تبعه من الرافضة والكرامية ، فإنهم بالغوا في ذلك حتى شبهوا الله تعالى بخلقه ، تعالى الله سبحانه عن أقوالهم علواً كبيراً ، ونظير هذا التباين قول الجهمية إن العبد لا قدرة له أصلاً ، وقول القدريّة إنه يخلق فعل نفسه . قلت : وقد أفرد البخاري خلق أفعال العباد في تصنيف ، وذكر منه هنا أشياء بعد فراغه مما يتعلق بالجهمية .

بما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه أمته إلى توحيد الله تعالى

٧١٠٠ - حدثنا أبو عاصم قال نا زكرياء بن إسحاق عن يحيى بن محمد بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه بعث معاذاً إلى اليمن ... ح . وحدثني عبد الله بن أبي الأسود قال نا الفضل بن العلاء قال نا إسماعيل بن أمية عن يحيى بن محمد بن عبد الله بن صيفي أنه سمع أبا معبد مولى ابن عباس يقول سمعت ابن عباس قال : لما بعث النبي صلى الله عليه معاذ بن جبل إلى نحو أهل اليمن قال له : « إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله ، فإذا عرفوا ذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم ، فإذا صلوا فأخبرهم أن الله افترض عليهم زكاة في أموالهم تؤخذ من غنيهم فترد على فقيرهم ، فإذا أقروا بذلك فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس » .

٧١٠١ - نا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن أبي حصين والأشعث بن سليم سمعا الأسود ابن هلال عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « يا معاذ ، أتدري ما حق الله على العباد ؟

قال : الله ورسوله أعلم . قال : « أن يعبدوه ولا يُشركوا به شيئاً ، أتدري ما حقهم عليه ؟ » قال : الله ورسوله أعلم . قال : « ألا يُعذّبهم » .

[٧٣٧٤] ٧١٠٢- فإسماعيل قال ني مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً سمع رجلاً يقرأ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ يردّها ، فلما أصبح جاء إلى النبي صلى الله عليه فذكر ذلك له - فكان الرجل يتقالها - فقال رسول الله صلى الله عليه : « والذي نفسي بيده فإنها لتعدلُ ثلث القرآن » . زاد إسماعيل بن جعفر عن مالك عن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال أخبرني أخي قتادة بن النعمان عن النبي صلى الله عليه .

[٧٣٧٥] ٧١٠٣- حدثنا محمد قال نا أحمد بن صالح قال نا ابن وهب قال نا عمرو عن ابن أبي هلال أن أبا الرجال محمد بن عبد الرحمن حدثه عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن - وكانت في حجر عائشة زوج النبي صلى الله عليه - عن عائشة أن النبي صلى الله عليه بعث رجلاً على سرية وكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم فيختم بـ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه فقال : « سلوه لأي شيء يصنع ذلك ؟ » فسألوه فقال : لأنها صفة الرحمن ، وأنا أحب أن أقرأ بها ، فقال النبي صلى الله عليه : « أخبروه أن الله يحبّه » .

**قوله ( باب ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أمته إلى توحيد الله تعالى )** المراد بتوحيد الله تعالى الشهادة بأنه إله واحد وهذا الذي يسميه بعض غلاة الصوفية توحيد العامة ، وقد ادعى طائفتان في تفسير التوحيد أمرين اخترعوهما ، أحدهما : تفسير المعتزلة كما تقدم ، ثانيهما : غلاة الصوفية فإن أكابرهم لما تكلموا في مسألة الخو والفناء وكان مرادهم بذلك المبالغة في الرضا والتسليم وتفويض الأمر ، بالغ بعضهم حتى ضاهى المرجئة في نفى نسبة الفعل إلى العبد ، وجر ذلك بعضهم إلى معذرة العصاة ، ثم غلا بعضهم فعذر الكفار ، ثم غلا بعضهم فزعم أن المراد بالتوحيد اعتقاد وحدة الوجود ، وعظم الخطب حتى ساء ظن كثير من أهل العلم بمقدمهم وحاشاهم من ذلك ، وقد قدمت كلام شيخ الطائفة الجنيد وهو في غاية الحسن والإيجاز ، وقد رد عليه بعض من قال بالوحدة المطلقة فقال : وهل من غير ، ولهم في ذلك كلام طويل ينبو عنه سمع كل من كان على فطرة الإسلام والله المستعان . وذكر في الباب أربعة أحاديث :

الحديث الأول : حديث معاذ بن جبل في بعثه إلى اليمن ، أوردته من طريقين الأولى أعلى من الثانية ، وقد أورد الطريق العالية في « كتاب الزكاة » وساقها هناك على لفظ أبي عاصم راويها ، وذكره هناك من وجه آخر بنزول ، وعبد الله بن أبي الأسود شيخه في هذا الباب هو ابن محمد بن أبي الأسود ينسب إلى جده واسمه حميد ابن الأسود ، و « الفضل بن العلاء » يكنى أبا العلاء ويقال أبو العباس وهو كوفي نزل البصرة وثقه على بن المديني ، وقال أبو حاتم الرازي شيخ يكتب حديثه ، وقال النسائي ليس به بأس ، وقال الدارقطني : كثير الوهم . قلت : وماله في البخاري سوى هذا الموضع وقد قرنه بغيره ولكنه ساق المتن هنا على لفظه .

**قوله ( عن أبي معبد )** كذا للجميع بفتح الميم وسكون المهملة ثم موحدة ، وفي بعض النسخ عن أبي سعيد وهو تصحيف ، وكأن الميم انفتحت فصارت تشبه السين .

قوله ( سمعت ابن عباس لما بعث ) كذا فيه بحذف « قال أو يقول » وقد جرت العادة بحذفه خطأ ويقال يشترط النطق به .

قوله ( لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل إلى نحو أهل اليمن ) أى إلى جهة أهل اليمن ، وهذه الرواية تقييد الرواية المطلقة بلفظ « حين بعثه إلى اليمن » فبينت هذه الرواية أن لفظ اليمن من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، أو من إطلاق العام وإرادة الخاص ، أو لكون اسم الجنس يطلق على بعضه كما يطلق على كله ، والراجح أنه من حمل المطلق على المقيّد كما صرحت به هذه الرواية ، وقد تقدم في باب بعث أنى موسى ومعاذ إلى اليمن في أواخر « المغازى » من رواية أنى بردة بن أنى موسى ، وبعث كل واحد منهما على خلاف قال « واليمن مخلافان » وتقدم ضبط المخلاف وشرحه هناك ، ثم قوله « إلى أهل اليمن » من إطلاق الكل وإرادة البعض ، لأنه إنما بعثه إلى بعضهم لا إلى جميعهم ، ويحتمل أن يكون الخبر على عمومته في الدعوى إلى الأمور المذكورة وإن كانت إمرة معاذ إنما كانت على جهة من اليمن مخصوصة .

قوله ( إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب ) هم اليهود ، وكان ابتداء دخول اليهودية اليمن في زمن أسعد ذى كرب وهو تبع الأصغر كما ذكره ابن إسحق مطولاً في السيرة ، فقام الإسلام وبعض أهل اليمن على اليهودية ، ودخل دين النصرانية إلى اليمن بعد ذلك لما غلبت الحبشة على اليمن ، وكان منهم أبرهة صاحب الفيل الذى غزا مكة وأراد هدم الكعبة حتى أجلاهم عنها سيف بن ذى يزن ، كما ذكره ابن إسحق مبسوطاً أيضاً ، ولم يبق بعد ذلك باليمن أحد من النصارى أصلاً إلا بنجران وهى بين مكة واليمن ، وبقي ببعض بلادها قليل من اليهود .

قوله ( فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله فإذا عرفوا ذلك ) مضى في وسط الزكاة من طريق إسماعيل بن أمية عن يحيى بن عبد الله بلفظ « فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله فإذا عرفوا الله » وكذا أخرجه مسلم عن الشيخ الذى أخرجه عنه البخارى ، وقد تمسك به من قال أول واجب المعرفة كإمام الحرمين واستدل بأنه لا يتأتى الإتيان بشيء من المأمورات على قصد الامتثال ، ولا الانكفاف عن شيء من المنيات على قصد الانزجار إلا بعد معرفة الأمر والنهى ، واعترض عليه بأن المعرفة لا تتأتى إلا بالنظر والاستدلال ، وهو مقدمة الواجب فيكون أول واجب النظر ، وذهب إلى هذا طائفة كابن فورك ، وتعقب بأن النظر ذو أجزاء يترتب بعضها على بعض ، فيكون أول واجب جزأ من النظر وهو محكى عن القاضى أنى بكر بن الطيب وعن الأستاذ أنى إسحق الأسفرائينى أول واجب القصد إلى النظر ، وجمع بعضهم بين هذه الأقوال بأن من قال أول واجب المعرفة أراد طلباً وتكليفاً ، ومن قال النظر أو القصد أراد امتثالاً لأنه يسلم أنه وسيلة إلى تحصيل المعرفة ، فيدل ذلك على سبق وجوب المعرفة ، وقد ذكرت في « كتاب الإيمان » من أعرض عن هذا من أصله وتمسك بقوله تعالى ﴿ فَأَقُمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً ، فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ وحديث « كل مولود يولد على الفطرة » فإن ظاهر الآية والحديث أن المعرفة حاصلة بأصل الفطرة ، وأن الخروج عن ذلك يطرأ على الشخص لقوله عليه الصلاة والسلام « فأبواه يهودانه وينصرانه » وقد وافق أبو جعفر السمنانى وهو من رعوس الأشاعرة على هذا وقال : إن هذه المسئلة بقيت في مقالة الأشعرى من مسائل المعتزلة ؛ وتفرع عليها أن الواجب على كل أحد معرفة الله بالأدلة الدالة عليه ، وأنه لا يكفى التقليد في ذلك انتهى . وقرأت في جزء من كلام شيخ شيخنا الحافظ صلاح الدين العلائى ما ملخصه : أن هذه المسئلة مما تناقضت فيها المذاهب وتباينت

بين مفرط ومفرط ومتوسط ، فالطرف الأول قول من قال يكفى التقليد المحض في إثبات وجود الله تعالى ونفى الشريك عنه ، ومن نسب إليه إطلاق ذلك عيب الله بن الحسن العنبري وجماعة من الحنابلة والظاهرية ، ومنهم من بالغ فحرم النظر في الأدلة واستند إلى ما ثبت عن الأئمة الكبار من ذم الكلام كما سيأتي بيانه . والطرف الثاني : قول من وقف صحة إيمان كل أحد على معرفة الأدلة من علم الكلام ، ونسب ذلك لأبي إسحق الأسفرايني ، وقال الغزالي : أسرفت طائفة فكفروا عوام المسلمين ، وزعموا أن من لم يعرف العقائد الشرعية بالأدلة التي حرروها فهو كافر ، فضيقوا رحمة الله الواسعة وجعلوا الجنة مختصة بشرذمة يسيرة من المتكلمين ، وذكر نحوه أبو المظفر بن السمعاني وأطال في الرد على قائله ، ونقل عن أكثر أئمة الفتوى أنهم قالوا : لا يجوز أن تكلف العوام اعتقاد الأصول بدلائلها ، لأن في ذلك من المشقة أشد من المشقة في تعلم الفروع الفقهية . وأما المذهب المتوسط فذكره وسأذكره ملخصاً بعد هذا ، وقال القرطبي في المفهم : في شرح حديث « أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم » الذي تقدم شرحه في أثناء « كتاب الأحكام » وهو في أوائل « كتاب العلم » من صحيح مسلم ، هذا الشخص الذي يبغضه الله هو الذي يقصد بخصومته مدافعة الحق ورده بالأوجه الفاسدة ، والشبه الموهمة ، وأشد ذلك الخصومة في أصول الدين ، كما يقع لأكثر المتكلمين المعرضين عن الطرق التي أرشد إليها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وسلف أمته ، إلى طرق مبتدعة واصطلاحات مخترعة وقوانين جدلية وأمور صناعية مدار أكثرها على آراء سوفسطائية ، أو مناقضات لفظية ينشأ بسببها على الآخذ فيها شبه ربما يعجز عنها ، وشكوك يذهب الإيمان معها ، وأحسنهم انفصلاً عنها أجدهم لا أعلمهم ، فكمن من عالم بفساد الشبهة لا يقوى على حلها ، وكمن من منفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها ثم إن هؤلاء قد ارتكبوا أنواعاً من الخيال لا يرتضيها البله ولا الأطفال ، لما بحثوا عن تحيز الجواهر والألوان والأحوال ، فأخذوا فيما أمسك عنه السلف الصالح من كفيات تعلقات صفات الله تعالى وتعيدها واتحادها في نفسها ، وهل هي الذات أو غيرها وفي الكلام : هل هو متحد أو منقسم ، وعلى الثاني : هل ينقسم بالنوع أو الوصف ، وكيف تعلق في الأزل بالمأمور مع كونه حادثاً ، ثم إذا انعدم المأمور هل يبقى التعلق ، وهل الأمر لزيد بالصلاة مثلاً هو نفس الأمر لعمره بالزكاة إلى غير ذلك مما ابتدعوه مما لم يأمر به الشارع وسكت عنه الصحابة ومن سلك سبيلهم ، بل نهوا عن الخوض فيها لعلهم بأنه بحث عن كيفية ما لا تعلم كيفيته بالعقل ، لكون العقول لها حد تقف عنده ، ولا فرق بين البحث عن كيفية الذات وكيفية الصفات ، ومن توقف في هذا فليعلم أنه إذا كان حجب عن كيفية نفسه مع وجودها ، وعن كيفية إدراك ما يدرك به فهو عن إدراك غيره أعجز ، وغاية علم العالم أن يقطع بوجود فاعل لهذه المصنوعات منزّه عن الشبيه مقدس عن النظر متصف بصفات الكمال ، ثم متى ثبت النقل عنه بشيء من أوصافه وأسمائه قبلناه واعتقدناه وسكتنا عما عداه ، كما هو طريق السلف ، وما عداه لا يأمن صاحبه من الزلل ، ويكفى في الردع عن الخوض في طرق المتكلمين ما ثبت عن الأئمة المتقدمين كعمر ابن عبد العزيز ومالك بن أنس والشافعي ، وقد قطع بعض الأئمة بأن الصحابة لم يخوضوا في الجوهر والعرض وما يتعلق بذلك من مباحث المتكلمين ، فمن رغب عن طريقهم فكفاه ضللاً ، قال : وأفضى الكلام بكثير من أهله إلى الشك ، وبعضهم إلى الإلحاد وبعضهم إلى التهاون بوظائف العبادات ، وسبب ذلك إعراضهم عن نصوص الشارع وتطلبهم حقائق الأمور من غيره ، وليس في قوة العقل ما يدرك ما في نصوص الشارع من الحكم التي استأثر بها ، وقد رجع كثير من أئمتهم عن طريقهم ، حتى جاء عن إمام الحرمين أنه قال « ركبت البحر الأعظم ، وغصت في كل شيء نهى عنه أهل العلم في طلب الحق فراراً من التقليد والآن فقد رجعت



واعتقدت مذهب السلف « هذا كلامه أو معناه وعنه أنه قال عند موته « يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام ، فلو عرفت أنه يبلغ في ما بلغت ما تشاغل به » إلى أن قال القرطبي : ولو لم يكن في الكلام إلا مسئلتان هما من مبادئه لكان حقيقاً بالذم : إحداهما قول بعضهم إن أول واجب الشك إذ هو اللازم عن وجوب النظر أو القصد إلى النظر ، وإليه أشار الإمام بقوله ركبت البحر . ثانيتهما قول جماعة منهم إن من لم يعرف الله بالطرق التي رتبوها والأبحاث التي حرروها لم يصح إيمانه ، حتى لقد أورد على بعضهم أن هذا يلزم منه تكفير أبيك وأسلافك وجيرانك ، فقال لا تشنع على بكثرة أهل النار ، قال وقد رد بعض من لم يقل بهما على من قال بهما بطريق من الرد النظري وهو خطأ منه ، فإن القائل بالمسئلتين كافر شرعاً ، لجعله الشك في الله واجباً ، ومعظم المسلمين كفاراً حتى يدخل في عموم كلامه السلف الصالح من الصحابة والتابعين ، وهذا معلوم الفساد من الدين بالضرورة ، وإلا فلا يوجد في الشرعيات ضروري ، وختم القرطبي كلامه بالاعتذار عن إطالة النفس في هذا الموضع لما شاع بين الناس من هذه البدعة حتى اغتر بها كثير من الأغمار فوجب بذل النصيحة ، والله يهدي من يشاء انتهى . وقال الآمدي في أبقار الأفكار : ذهب أبو هاشم من المعتزلة إلى أن من لا يعرف الله بالدليل فهو كافر ، لأن ضد المعرفة النكرة والنكرة كفر ، قال : وأصحابنا مجمعون على خلافه وإنما اختلفوا فيما إذا كان الاعتقاد موافقاً لكن عن غير دليل ، فمنهم من قال إن صاحبه مؤمن عاصي بترك النظر الواجب ، ومنهم من اكتفى بمجرد الاعتقاد الموافق وإن لم يكن عن دليل وسماه علماً ، وعلى هذا فلا يلزم من حصول المعرفة بهذا الطريق وجوب النظر ، وقال غيره : من منع التقليد وأوجب الاستدلال لم يرد التعمق في طريق المتكلمين ، بل اكتفى بما لا يخلو عنه من نشأ بين المسلمين من الاستدلال بالمصنوع على الصانع ، وغايته أنه يحصل في الذهن مقدمات ضرورية تتألف تألفاً صحيحاً وتنتج العلم ، لكنه لو سئل كيف حصل له ذلك ما اهتدى للتعبير به ، وقيل الأصل في هذا كله المنع من التقليد في أصول الدين وقد انفصل بعض الأئمة عن ذلك بأن المراد بالتقليد أخذ قول الغير بغير حجة ، ومن قامت عليه حجة بثبوت النبوة حتى حصل له القطع بها ، فمهما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم كان مقطوعاً عنده بصدقه فإذا اعتقده لم يكن مقلداً لأنه لم يأخذ بقول غيره بغير حجة ، وهذا مستند السلف قاطبة في الأخذ بما ثبت عندهم من آيات القرآن وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فيما يتعلق بهذا الباب ، فآمنوا بالحكم من ذلك وفوضوا أمر التشابه منه إلى ربهم ، وإنما قال من قال إن مذهب الخلف أحكم بالنسبة إلى الرد على من لم يثبت النبوة ، فيحتاج من يريد رجوعه إلى الحق أن يقيم عليه الأدلة إلى أن يدعن فيسلم أو يعاند فيهلك ، بخلاف المؤمن فإنه لا يحتاج في أصل إيمانه إلى ذلك ، وليس سبب الأول إلا جعل الأصل عدم الإيمان فلزم إيجاب النظر المؤدى إلى المعرفة وإلا فطريق السلف أسهل من هذا كما تقدم إيضاحه من الرجوع إلى ما دلت عليه النصوص حتى يحتاج إلى ما ذكر من إقامة الحجة على من ليس بمؤمن ، فاختلط الأمر على من اشترط ذلك والله المستعان . واحتج بعض من أوجب الاستدلال باتفاقهم على ذم التقليد ، وذكروا الآيات والأحاديث الواردة في ذم التقليد ، وبأن كل أحد قبل الاستدلال لا يدرى أى الأمرين هو الهدى ، وبأن كل ما لا يصح إلا بالدليل فهو دعوى لا يعمل بها ، وبأن العلم باعتقاد الشيء على ما هو عليه من ضرورة أو استدلال وكل ما لم يكن علماً فهو جهل ، ومن لم يكن عالماً فهو ضال . والجواب عن الأول أن المذموم من التقليد أخذ قول الغير بغير حجة ، وهذا ليس منه حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن الله أوجب اتباعه في كل ما يقول ، وليس العمل فيما أمر به أو نهى عنه داخلاً تحت التقليد المذموم اتفاقاً ، وأما من دونه ممن اتبعه في قول قاله واعتقد أنه لو لم يقله لم يقل هو به فهو المقلد المذموم ،

بخلاف ما لو اعتقد ذلك في خبر الله ورسوله فإنه يكون ممدوحاً ، وأما احتجاجهم بأن أحداً لا يدرى قبل الاستدلال أى الأمرين هو الهدى فليس بمسلم ، بل من الناس من تطمئن نفسه وينشرح صدره للإسلام من أول وهلة ، ومنهم من يتوقف على الاستدلال ، فالذى ذكره هم أهل الشق الثانى ، فيجب عليه النظر ليقى نفسه النار لقوله تعالى ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً ﴾ ويجب على كل من استرشده أن يرشده ويبرهن له الحق وعلى هذا مضى السلف الصالح من عهد النبى صلى الله عليه وسلم وبعده . وأما من استقرت نفسه إلى تصديق الرسول ولم تنازعه نفسه إلى طلب دليل توفيقاً من الله وتيسيراً . فهم الذين قال الله فى حقهم ﴿ ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه فى قلوبكم ﴾ الآية . وقال ﴿ فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ﴾ الآية وليس هؤلاء مقلدين لآبائهم ولا لرؤسائهم . لأنهم لو كفر آباؤهم أو رؤسائهم لم يتابعوهم بل يجدون النفرة عن كل من سمعوا عنه ما يخالف الشريعة وأما الآيات والأحاديث فإنما وردت فى حق الكفار الذين اتبعوا من نهوا عن اتباعه وتركوا اتباع من أمروا باتباعه . وإنما كلفهم الله الإتيان ببرهان على دعواهم بخلاف المؤمنين فلم يرد قط أنه أسقط أتباعهم حتى يأتوا بالبرهان . وكل من خالف الله ورسوله فلا برهان له أصلاً وإنما كلف الإتيان بالبرهان تبكيثاً وتعجزاً . وأما من اتبع الرسول فيما جاء به فقد اتبع الحق الذى أمر به وقامت البراهين على صحته ، سواء علم هو بتوجيه ذلك البرهان أم لا . وقول من قال منهم إن الله ذكر الاستدلال وأمر به مسلم لكن هو فعل حسن مندوب لكل من أطاقه ، وواجب على كل من لم تسكن نفسه إلى التصديق كما تقدم تقريره وبالله التوفيق . وقال غيره قول من قال طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم ليس بمستقيم ، لأنه ظن أن طريقة السلف مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه فى ذلك ، وأن طريقة الخلف هى استخراج معانى النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات ، فجمع هذا القائل بين الجهل بطريقة السلف والدعوى فى طريقة الخلف ، وليس الأمر كما ظن ، بل السلف فى غاية المعرفة بما يليق بالله تعالى ، وفى غاية التعظيم له والخضوع لأمره والتسليم لمراده ، وليس من سلك طريق الخلف واثقاً بأن الذى يتأوله هو المراد ولا يمكنه القطع بصحة تأويله ، وأما قولهم فى العلم فزادوا فى التعريف عن ضرورة أو استدلال وتعريف العلم ، انتهى عند قوله عليه : فإن أبوا إلا الزيادة فليزادوا عن تيسير الله له ذلك وخلقه ذلك المعتقد فى قلبه ، وإلا فالذى زادوه هو محل النزاع فلا دلالة فيه وبالله التوفيق . وقال أبو المظفر بن السمعاني تعقب بعض أهل الكلام قول من قال إن السلف من الصحابة والتابعين لم يعتنوا بإيراد دلائل العقل فى التوحيد بأنهم لم يشتغلوا بالتعريفات فى أحكام الحوادث وقد قبل الفقهاء ذلك واستحسنوه فدونوه فى كتبهم ، فكذلك علم الكلام ، ويمتاز علم الكلام بأنه يتضمن الرد على الملحدين وأهل الأهواء ، وبه تزول الشبهة عن أهل الزيغ ويثبت اليقين لأهل الحق ، وقد علم الكل أن الكتاب لم تعلم حقيقته ، والنبى لم يثبت صدقه إلا بأدلة العقل ، وأجاب : أما أولاً فإن الشارع والسلف الصالح نهوا عن الابتداع وأمروا بالاتباع ، وصح عن السلف أنهم نهوا عن علم الكلام وعدوه ذريعة للشك والارتياب . وأما الفروع فلم يثبت عن أحد منهم النهى عنها إلا من ترك النص الصحيح وقدم عليه القياس ، وأما من اتبع النص وقاس عليه فلا يحفظ عن أحد من أئمة السلف إنكار ذلك ، لأن الحوادث فى المعاملات لا تنقضى وبالناس حاجة إلى معرفة الحكم ، فمن ثم تواردوا على استحباب الاشتغال بذلك بخلاف علم الكلام . وأما ثانياً : فإن الدين كمل لقوله تعالى ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ فإذا كان أكمله وأتمه وتلقاه الصحابة عن النبى صلى الله عليه وسلم واعتقده من تلقى عنهم واطمأنّت به

نفوسهم ، فأى حاجة بهم إلى تحكيم العقول والرجوع إلى قضايها وجعلها أصلاً ، والنصوص الصحيحة الصريحة تعرض عليها فتارة يعمل بمضمونها ، وتارة تحرف عن مواضعها لتوافق العقول . وإذا كان الدين قد كمل فلا تكون الزيادة فيه إلا نقصاناً في المعنى ، مثل زيادة أصبع في اليد فإنها تنقص قيمة العبد الذي يقع به ذلك ، وقد توسط بعض المتكلمين فقال : لا يكفي التقليد بل لا بد من دليل يشرح به الصدر . وتحصل به الطمأنينة العلمية ، ولا يشترط أن يكون بطريق الصناعة الكلامية بل يكفي في حق كل أحد بحسب ما يقتضيه فهمه انتهى . والذي تقدم ذكره من تقليد النصوص كاف في هذا القدر ، وقال بعضهم المطلوب من كل أحد التصديق الجزمى الذى لا ريب معه بوجود الله تعالى والإيمان برسله وبما جاءوا به كيفما حصل وبأى طريق إليه يوصل ، ولو كان عن تقليد محض إذا سلم من التزلزل . قال القرطبي : هذا الذى عليه أئمة الفتوى ومن قبلهم من أئمة السلف ، واحتج بعضهم بما تقدم من القول في أصل الفطرة وبما تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم الصحابة أنهم حكموا بإسلام من أسلم من جفاة العرب ممن كان يعبد الأوثان ، فقبلوا منهم الإقرار بالشهادتين ، والتزام أحكام الإسلام من غير إلزام بتعلم الأدلة ، وإن كان كثير منهم إنما أسلم لوجود دليل ما ، فأسلم بسبب وضوحه له ، فالكثير منهم قد أسلموا طوعاً من غير تقدم استدلال ، بل بمجرد ما كان عندهم من أخبار أهل الكتاب بأن نبياً سيبعث وينتصر على من خالفه ، فلما ظهرت لهم العلامات في محمد صلى الله عليه وسلم بادروا إلى الإسلام ، وصدقوه في كل شيء قاله ودعاهم إليه من الصلاة والزكاة وغيرهما ، وكثير منهم كان يؤذن له في الرجوع إلى معاشه من رعاية الغنم وغيرها ، وكانت أنوار النبوة وبركاتها تشملهم فلا يزالون يزدادون إيماناً و يقيناً . وقال أبو المظفر بن السمعاني أيضاً ما ملخصه : إن العقل لا يوجب شيئاً ولا يحرم شيئاً ، ولا حظ له في شيء من ذلك ، ولو لم يرد الشرع بحكم ما وجب على أحد شيء ، لقوله تعالى ﴿ وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا ﴾ وقوله ﴿ لكلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ وغير ذلك من الآيات . فمن زعم أن دعوة رسل الله عليهم الصلاة والسلام إنما كانت لبيان الفروع ، لزمه أن يجعل العقل هو الداعى إلى الله دون الرسول ويلزمه أن وجود الرسول وعدمه بالنسبة إلى الدعاء إلى الله سواء ، وكفى بهذا ضلالاً . ونحن لا ننكر أن العقل يرشد إلى التوحيد وإنما ننكر أنه يستقل بإيجاب ذلك حتى لا يصح إسلام إلا بطريقه ، مع قطع النظر عن السمعية لكون ذلك خلاف ما دلت عليه آيات الكتاب والأحاديث الصحيحة التى تواترت ولو بالطريق المعنوى ، ولو كان كما يقول أولئك لبطلت السمعية التى لا مجال للعقل فيها أو أكثرها ، بل يجب الإيمان بما ثبت من السمعية ، فإن عقلناه فبتوفيق الله وإلا اكتفينا باعتقاد حقيقته على وفق مراد الله سبحانه وتعالى انتهى . ويؤيد كلامه ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس « أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أشدك الله آله أرسلك أن نشهد أن لا إله إلا الله وأن ندع اللات والعزى ؟ قال : نعم فأسلم » وأصله في الصحيحين في قصة ضمام بن ثعلبة ، وفي حديث عمرو بن عبسة عند مسلم أنه « أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما أنت ؟ قال : نبي الله . قلت : الله أرسلك ؟ قال : نعم . قلت : بأى شيء ؟ قال : أوحى الله لا أشرك به شيئاً » الحديث ، وفي حديث أسامة بن زيد في قصة قتله الذى قال لا إله إلا الله فأنكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم وحديث المقداد في معناه ، وقد تقدما في « كتاب الديات » وفي كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل وكسرى وغيرهما من الملوك يدعوهم إلى التوحيد ؛ إلى غير ذلك من الأخبار المتواترة المتواترة المعنوى الدال على أنه صلى الله عليه وسلم لم يزد في دعائه المشركين على أن يؤمنوا بالله

وحده ويصدقوه فيما جاء به عنه ، فمن فعل ذلك قبل منه سواء كان إذعانه عن تقدم نظر أم لا ، ومن توقف منهم نبيه حينئذ على النظر ، أو أقام عليه الحجة إلى أن يذعن أو يستمر على عناده . وقال البيهقي في « كتاب الاعتقاد » سلك بعض أئمتنا في إثبات الصانع وحدث العالم طريق الاستدلال بمعجزات الرسالة فإنها أصل في وجوب قبول ما دعا إليه النبي صلى الله عليه وسلم . وعلى هذا الوجه وقع إيمان الذين استجابوا للرسول ، ثم ذكر قصة النجاشي وقول جعفر بن أبي طالب له « بعث الله إلينا رسولاً نعرف صدقه فدعانا إلى الله وتلا علينا تنزيلًا من الله لا يشبهه شيء فصدقناه وعرفنا أن الذي جاء به الحق » الحديث بطوله ، وقد أخرجه ابن خزيمة في « كتاب الزكاة » من صحيحه من رواية ابن إسحق وحاله معروفة وحديثه في درجة الحسن ، قال البيهقي فاستدلوا بإعجاز القرآن على صدق النبي ، فآمنوا بما جاء به من إثبات الصانع ووحدانيته وحدث العالم وغير ذلك مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم في القرآن وغيره ، واكتفاء غالب من أسلم بمثل ذلك مشهور في الأخبار ، فوجب تصديقه في كل شيء ثبت عنه بطريق السمع ، ولا يكون ذلك تقليدًا بل هو اتباع والله أعلم . وقد استدل من اشترط النظر بالآيات والأحاديث الواردة في ذلك ، ولا حجة فيها لأن من لم يشترط النظر لم ينكر أصل النظر ، وإنما أنكر توقف الإيمان على وجود النظر بالطرق الكلامية ، إذ لا يلزم من الترغيب في النظر جعله شرطاً ، واستدل بعضهم بأن التقليد لا يفيد العلم إذ لو أفاده لكان العلم حاصلًا لمن قلد في قدم العالم ولمن قلد في حديثه . وهو محال لإفضائه إلى الجمع بين النقيضين . وهذا إنما يتأتى في تقليد غير النبي صلى الله عليه وسلم . وأما تقليده صلى الله عليه وسلم فيما أخبر به عن ربه فلا يتناقض أصلاً واعتذر بعضهم عن اكتفاء النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بإسلام من أسلم من الأعراب من غير نظر بأن ذلك كان لضرورة المبادئ . وأما بعد تقرر الإسلام وشهرته فيجب العمل بالأدلة ولا يخفى ضعف هذا الاعتذار والعجب أن من اشترط ذلك من أهل الكلام ينكرون التقليد وهم أول داع إليه حتى استقر في الأذهان أن من أنكر قاعدة من القواعد التي أصلوها فهو مبتدع ولو لم يفهمها ولم يعرف مأخذها وهذا هو محض التقليد قال أمرهم إلى تكفير من قلد الرسول عليه الصلاة والسلام في معرفة الله تعالى والقول بإيمان من قلدهم وكفى بهذا ضلالاً وما مثلهم إلا كما قال بعض السلف : إنهم كمثل قوم كانوا سفراً فوقعوا في فلاة ليس فيها ما يقوم به البدن من المأكول والمشروب ورأوا فيها طرقات شتى فانقسموا قسمين فقسم وجدوا من قال لهم أنا عارف بهذه الطرق وطريق النجاة منها واحدة فاتبعوني فيها تنجوا فتبعوه فنجوا ، وتحلفت عنه طائفة فأقاموا إلى أن وقفوا على أمارة ظهر لهم أن في العمل بها النجاة فعملوا بها فنجوا وقسم هجموا بغير مرشد ولا أمارة فهلكوا ، فليست نجاة من اتبع المرشد بدون نجاة من أخذ بالأمارة إن لم تكن أولى منها ، ونقلت من جزء الحافظ صلاح الدين العلائي يمكن أن يفصل فيقال : من لا له أهلية لفهم شيء من الأدلة أصلاً وحصل له اليقين التام بالمطلوب إما بنشأته على ذلك أو لنور يقذفه الله في قلبه ، فإنه يكتفى منه بذلك ، ومن فيه أهلية لفهم الأدلة لم يكتف منه إلا بالإيمان عن دليل ، ومع ذلك فدليل كل أحد بحسبه وتكفي الأدلة المجملة التي تحصل بأدنى نظر ، ومن حصلت عنده شبهة وجب عليه التعلم إلى أن تزول عنه ، قال فهذا يحصل الجمع بين كلام الطائفة المتوسطة ، وأما من غلا فقال لا يكفي إيمان المقلد فلا يلتفت إليه ، لما يلزم منه من القول بعدم إيمان أكثر المسلمين ، وكذا من غلا أيضاً فقال لا يجوز النظر في الأدلة لما يلزم منه من أن أكابر السلف لم يكونوا من أهل النظر انتهى ملخصاً . واستدل بقوله « فإذا عرفوا الله » بأن معرفة الله بحقيقة كنهه ممكنة للبشر ، فإن كان ذلك مقيداً بما عرّف به

نفسه من وجوده وصفاته اللائقة من العلم والقدرة والإرادة مثلاً ، وتنزيهه عن كل نقیصة كالحديث فلا بأس به ، فأما ما عدا ذلك فإنه غير معلوم للبشر وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿ ولا یحیطون به علماً ﴾ فإذا حمل قوله فإذا عرفوا الله على ذلك كان واضحاً مع أن الاحتجاج به يتوقف على الجزم بأنه صلى الله عليه وسلم نطق بهذه اللفظة وفيه نظر ، لأن القصة واحدة ورواة هذا الحديث اختلفوا : هل ورد الحديث بهذا اللفظ أو بغيره ؟ فلم يقل صلى الله عليه وسلم إلا بلفظ منها ، ومع احتمال أن يكون هذا اللفظ من تصرف الرواة لا يتم الاستدلال ، وقد بينت في أواخر « كتاب الزكاة » أن الأكثر رواه بلفظ « فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » ، فإن هم أطاعوا لك بذلك « ومنهم من رواه بلفظ « فادعهم إلى أن يوحدوا الله » ، فإذا عرفوا ذلك « ومنهم من رواه بلفظ « فادعهم إلى عبادة الله » ، فإذا عرفوا الله « ووجه الجمع بينهما أن المراد بالعبادة : التوحيد ، والمراد بالتوحيد : الإقرار بالشهادتين ، والإشارة بقوله ذلك إلى التوحيد ، وقوله « فإذا عرفوا الله أى عرفوا توحيد الله » ، والمراد بالمعرفة الإقرار والطوعية فذلك يجمع بين هذه الألفاظ المختلفة في القصة الواحدة وبالله التوفيق . وفي حديث ابن عباس في الفوائد غير ما تقدم الاقتصار في الحكم بإسلام الكافر إذا أقر بالشهادتين ، فإن من لازم الإيمان بالله ورسوله التصديق بكل ما ثبت عنهما والقزام ذلك ، فيحصل ذلك لمن صدق بالشهادتين . وأما ما وقع من بعض المبتدعة من إنكار شيء من ذلك فلا يقدح في صحة الحكم الظاهر ، لأنه إن كان مع تأويل فظاهر ، وإن كان عناداً قدح في صحة الإسلام ، فيعامل بما يترتب عليه من ذلك كإجراء أحكام المرتد وغير ذلك . وفيه قبول خبر الواحد ووجوب العمل به ، وتعقب بأن مثل خبر معاذ حفته قرينة أنه في زمن نزول الوحي فلا يستوى مع سائر أخبار الآحاد ، وقد مضى في باب إجازة خبر الواحد ما يغنى عن إعادته ، وفيه أن الكافر إذا صدق بشيء من أركان الإسلام كالصلاة مثلاً يصير بذلك مسلماً ، وبالع من قال كل شيء يكفر به المسلم إذا جمده يصير الكافر به مسلماً إذا اعتقده ، والأول أرجح كما جزم به الجمهور ، وهذا في الاعتقاد أما الفعل كما لو صلى فلا يحكم بإسلامه وهو أولى بالمنع لأن الفعل لا عموم له ، فيدخله احتمال العبث والاستهزاء . وفيه وجوب أخذ الزكاة ممن وجبت عليه ، وقهر الممتنع على بذلها ولو لم يكن جاحداً ، فإن كان مع امتناعه ذا شوكة قوتل ، وإلا فإن أمكن تعزيره على الامتناع عزز بما يليق به ، وقد ورد عن تعزيره بالمال حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً ولفظه « ومن منعها - يعنى الزكاة - فإننا آخذوها ، وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا » الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم ، وأما ابن حبان فقال في ترجمة بهز بن حكيم لولا هذا الحديث لأدخلته في « كتاب الثقات » وأجاب من صححه ولم يعمل به بأن الحكم الذى دل عليه منسوخ وأن الأمر كان أولاً كذلك ثم نسخ ، وضعف النووى هذا الجواب من جهة أن العقوبة بالمال لا تعرف أولاً حتى يتم دعوى النسخ ولأن النسخ لا يثبت إلا بشرطه كـ معرفة التاريخ ولا يعرف ذلك ، واعتمد النووى ما أشار إليه ابن حبان من تضعيف بهز وليس بجيد لأنه موثق عند الجمهور حتى قال إسحق بن منصور عن يحيى بن معين بهز بن حكيم عن أبيه عن جده صحيح إذا كان دون بهز ثقة ، وقال الترمذى : تكلم فيه شعبة وهو ثقة عند أهل الحديث ، وقد حسن له الترمذى عدة أحاديث ، واحتج به أحمد وإسحق والبخارى خارج الصحيح وعلق له في الصحيح ، وقال أبو عبيدة الآجرى عن أبى داود وهو عندى حجة لا عند الشافعى فإن اعتمد من قلد الشافعى على هذا كفاه ، ويؤيده إطباق فقهاء الأمصار على ترك العمل به فدل على أن له معارضاً راجحاً ، وقول من قال بمقتضاه يعد في ندرة

المخالف وقد دل خبر الباب أيضاً على أن الذي يقبض الزكاة الإمام أو من أقامه لذلك ، وقد أطبق الفقهاء بعد ذلك على أن لأرباب الأموال الباطنة مباشرة الإخراج ، وشذ من قال بوجوب الدفع إلى الإمام وهو رواية عن مالك ، وفي القديم للشافعي نحوه على تفصيل عنهما فيه .

الحديث الثاني : حديث معاذ أيضاً .

**قوله ( عن أبي حصين )** بفتح أوله واسمه عثمان بن عاصم الأسدي ، والأشعث بن سليم ، هو أشعث بن أبي الشعثاء المخاري ، وأبوه مشهور بكنيته أكثر من اسمه .

**قوله ( أتدري ما حق الله على العباد )** تقدم شرحه مستوفى في « كتاب الرقاق » ودخوله في هذا الباب من قوله لا تشركوا به شيئاً فإنه المراد بالتوحيد ، قال ابن التين يريد بقوله « حق العباد على الله » حقاً علم من جهة الشرع لا بإيجاب العقل فهو كالواجب في تحقق وقوعه أو هو على جهة المقابلة والمشاكلة ، كقوله تعالى ﴿ فيسخرنهم منهم سخر الله منهم ﴾ .

الحديث الثالث . **قوله ( حدثنا إسماعيل )** هو ابن أبي أويس ، وتقدم المتن في فضل ﴿ قل هو الله أحد ﴾ في « كتاب فضائل القرآن » من وجه آخر عن مالك مشروحاً ، وأورده هنا لما صرح به من وصف الله تعالى بالأحدية كما في الذي بعده ، وقوله هنا زاد إسماعيل بن جعفر تقدم هناك بزيادة راو في أوله ، فقال : وزاد أبو معمر « حدثنا إسماعيل بن جعفر » وكذا وقع هنا في بعض النسخ ، وفي بعضها وقال أبو معمر ، وتقدم هناك الاختلاف في المراد بأبي معمر هذا وتسمية من وصله .

الحديث الرابع : حديث عمرة عن عائشة فيما يتعلق بسورة الإخلاص أيضاً ، وقد تقدم معلقاً في فضائل القرآن .

**قوله ( حدثنا أحمد بن صالح )** كذا للأكثر وبه جزم أبو نعيم في المستخرج وأبو مسعود في الأطراف ، ووقع في الأطراف للمزى أن في بعض النسخ « حدثنا محمد حدثنا أحمد بن صالح » . قلت : وبذلك جزم البيهقي تبعاً لخلف في الأطراف قال خلف : ومحمد هذا أحسبه محمد بن يحيى الذهلي ، ووقع عند الإسماعيلي بعد أن ساق الحديث من رواية حرملة عن ابن وهب ذكره البخاري « عن محمد » بلا خبر عن أحمد بن صالح ، فكأنه وقع عند الإسماعيلي بلفظ « قال محمد » وعلى رواية الأكثر فمحمد هو البخاري المصنف ، والقائل « قال محمد » هو محمد الفربري وذكر الكرماني هذا احتمالاً . قلت : ويحتاج حيثئذ إلى إبداء النكته في إفصاح الفربري به في هذا الحديث دون غيره من الأحاديث الماضية والآتية .

**قوله ( حدثنا عمرو )** هو ابن الحارث المصري و « ابن أبي هلال » هو سعيد وسماه مسلم في روايته .

**قوله ( بعث رجلاً على سرية )** تقدم في باب الجمع بين السورتين في ركعة من « كتاب الصلاة » بيان الاختلاف في تسميته « وهل بينه وبين الذي كان يؤم قومه في مسجد قباء مغيرة أو هما واحد وبيان ما يترجع من ذلك » .

**قوله ( فيختم بقل هو الله أحد )** قال ابن دقيق العيد هذا يدل على أنه كان يقرأ بغيرها ثم يقرأها في كل

ركعة وهذا هو الظاهر ، ويحتمل أن يكون المراد أنه يختم بها آخر قراءته فيختص بالركعة الأخيرة ، وعلى الأول فيؤخذ منه جواز الجمع بين سورتين في ركعة انتهى . وقد تقدم البحث في ذلك في الباب المذكور من « كتاب الصلاة » بما يغنى عن إعادته .

**قوله ( لأنها صفة الرحمن )** قال ابن التين إنما قال إنها صفة الرحمن لأن فيها أسماء وصفاته ، وأسماءه مشتقة من صفاته ، وقال غيره : يحتمل أن يكون الصحابي المذكور قال ذلك مستنداً لشيء سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم إما بطريق النصوصية وإما بطريق الاستنباط ، وقد أخرج البيهقي في « كتاب الأسماء والصفات » بسند حسن عن ابن عباس « أن اليهود أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا بصف لنا ربك الذي تعبد » فأنزل الله عز وجل ﴿ قل هو الله أحد ﴾ إلى آخرها ، فقال « هذه صفة ربي عز وجل » وعن أبي بن كعب قال : قال المشركون للنبي صلى الله عليه وسلم أنسب لنا ربك ، فنزلت سورة الإخلاص الحديث ، وهو عند ابن خزيمة في « كتاب التوحيد » وصححه الحاكم « وفيه أنه ليس شيء يولد إلا يموت وليس شيء يموت إلا يورث ، والله لا يموت ولا يورث ، ولم يكن له شبه ولا عدل ، وليس كمثله شيء » . قال البيهقي : معنى قوله ليس كمثله شيء ليس كهو شيء ، قاله أهل اللغة قال ونظيره قوله تعالى ﴿ فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به ﴾ يريد بالذي آمنتم به وهي قراءة ابن عباس ، قال : والكاف في قوله « كمثله » للتأكيد ، فنفى الله عنه المثلية بأكده ما يكون من النفي ، وأنشد لورقة بن نوفل في زيد بن عمرو بن نفيل من أبيات : « ودينك دين ليس دين كمثله » . ثم أسند عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وله المثل الأعلى ﴾ يقول ليس كمثله شيء ، وفي قوله ﴿ هل تعلم له سمياً ﴾ هل تعلم له شياً أو مثلاً ، وفي حديث الباب حجة لمن أثبت أن الله صفة وهو قول الجمهور ، وشذ ابن حزم فقال هذه لفظة اصطلاح عليها أهل الكلام من المعتزلة ومن تبعهم ، ولم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه ، فإن اعترضوا بحديث الباب فهو من أفراد سعيد بن أبي هلال وفيه ضعف ، قال : وعلى تقدير صحته فقل هو الله أحد صفة الرحمن كما جاء في هذا الحديث ، ولا يزداد عليه بخلاف الصفة التي يطلقونها فإنها في لغة العرب لا تطلق إلا على جوهر أو عرض كذا قال ، وسعيد متفق على الاحتجاج به فلا يلتفت إليه في تضعيفه ، وكلامه الأخير مردود باتفاق الجميع على إثبات الأسماء الحسنى ، قال الله تعالى ﴿ والله الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾ وقال بعد أن ذكر منها عدة أسماء في آخر سورة الحشر ﴿ له الأسماء الحسنى ﴾ والأسماء المذكورة فيها بلغة العرب صفات ففى إثبات أسمائه إثبات صفاته ، لأنه إذا ثبت أنه حي مثلاً فقد وصف بصفة زائدة على الذات وهي صفة الحياة ، ولولا ذلك لوجب الاقتصار على ما ينبئ عن وجود الذات فقط ، وقد قاله سبحانه وتعالى ﴿ سبحانه ربك رب العزة عما يصفون ﴾ فنزه نفسه عما يصفونه به من صفة النقص ، ومفهومه أن وصفه بصفة الكمال مشروع ، وقد قسم البيهقي وجماعة من أئمة السنة جميع الأسماء المذكورة في القرآن وفي الأحاديث الصحيحة على قسمين : أحدهما صفات ذاته : وهي ما استحققه فيما لم يزل ولا يزال ، والثاني صفات فعله : وهي ما استحققه فيما لا يزال دون الأزل ، قال ولا يجوز وصفه إلا بما دل عليه الكتاب والسنة الصحيحة الثابتة أو أجمع عليه ، ثم منه ما اقترنت به دلالة العقل كالحياة والقدرة والعلم والإرادة والسمع والبصر والكلام من صفات ذاته ، وكالخلق والرزق والإحياء والإماتة والغفو والعقوبة من صفات فعله ، ومنه ما ثبت بنص الكتاب والسنة كالوجه واليد والعين من صفات ذاته ، وكالاستواء والنزول والمجيء من صفات فعله ، فيجوز إثبات هذه الصفات له لثبوت الخبر بها على وجه ينفي

عنه التشبيه ، فصفة ذاته لم تزل موجودة بذاته ولا تزال ، وصفة فعله ثابتة عنه ولا يحتاج في الفعل إلى مباشرة ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ وقال القرطبي في المفهم : اشتملت ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ على اسمين يتضمنان جميع أوصاف الكمال : وهما الأحد والصد ، فإنهما يدلان على أحدية الذات المقدسة الموصوفة بجميع أوصاف الكمال ، فإن الواحد والأحد وإن رجعا إلى أصل واحد فقد افترقا استعمالاً وعرفاً ، فالوحدة راجعة إلى نفى التعدد والكثرة ، والواحد أصل العدد من غير تعرض لنفى ما عداه والأحد يثبت مدلوله ويتعرض لنفى ما سواه ، ولهذا يستعملونه في النفى ويستعملون الواحد في الإثبات ، يقال ما رأيت أحداً ورأيت واحداً فالأحد في أسماء الله تعالى مشعر بوجوده الخاص به الذي لا يشاركه فيه غيره ، وأما الصمد فإنه يتضمن جميع أوصاف الكمال لأن معناه الذي انتهى سؤده بحيث يصمد إليه في الحوائج كلها وهو لا يتم حقيقة إلا لله ، قال ابن دقيق العيد قوله « لأنها صفة الرحمن » يحتمل أن يكون مراده أن فيها ذكر صفة الرحمن كما لو ذكر وصف فغير عن الذكر بأنه الوصف وإن لم يكن نفس الوصف ويحتمل غير ذلك إلا أنه لا يختص ذلك بهذه السورة لكن لعل تخصيصها بذلك لأنه ليس فيها إلا صفات الله سبحانه وتعالى فاختصت بذلك دون غيرها .

قوله ( أخبروه أن الله يحبه ) قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون سبب محبة الله له محبته لهذه السورة ، ويحتمل أن يكون لما دل عليه كلامه لأن محبته لذكر صفات الرب دالة على صحة اعتقاده ، قال المازري ومن تبعه : محبة الله لعباده إرادته ثوابهم وتنعيمهم ، وقيل هي نفس الإثابة والتنعيم ؛ ومحبته له لا يبعد فيها الميل منهم إليه وهو مقدس عن الميل ، وقيل محبتهم له استقامتهم على طاعته ، والتحقيق أن الاستقامة ثمرة المحبة وحقيقة المحبة له ميلهم إليه لاستحقاقه سبحانه المحبة من جميع وجوهها انتهى . وفيه نظر لما فيه من الإطلاق في موضع التقييد ، وقال ابن التين : معنى محبة المخلوقين لله إرادتهم أن ينفعهم ، وقال القرطبي في المفهم : محبة الله لعبده تقيده له وإكرامه وليست بميل ولا غرض كما هي من العبد ، وليست محبة العبد لربه نفس الإرادة بل هي شيء زائد عليها ، فإن المرء يجد من نفسه أنه يحب ما لا يقدر على اكتسابه ولا على تحصيله ، والإرادة هي التي تخصص الفعل ببعض وجوهه الجائزة ويحس من نفسه أنه يحب الموصوفين بالصفات الجميلة والأفعال الحسنة كالعلماء والفضلاء والكرماء وإن لم يتعلق له بهم إرادة مخصصة ، وإذا صح الفرق فالله سبحانه وتعالى محبوب لمحبيه على حقيقة المحبة كما هو معروف عند من رزقه الله شيئاً من ذلك ، فنسأل الله تعالى أن يجعلنا من محبيه المخلصين . وقال البيهقي : المحبة والبغض عند بعض أصحابنا من صفات الفعل ، فمعنى محبته إكرام من أحبه ومعنى بغضه إهانته ، وأما ما كان من المدح والذم فهو من قوله ، وقوله من كلامه ، وكلامه من صفات ذاته فيرجع إلى الإرادة ؛ فمحبته الخصال الحمودة ، وفاعلها يرجع إلى إرادته إكرامه ، وبغضه الخصال المذمومة ، وفاعلها يرجع إلى إرادته إهانته

باب قول الله : ﴿ قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾

[٧٣٧٦] ٧١٠٤ - نا محمد قال أنا أبو معاوية عن الأعمش عن زيد بن وهب وأبي ظبيان عن جرير بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « لا يرحم الله من لا يرحم الناس » .



٧١٠٥- فأبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عن أسامة بن زيد قال : كنا عند النبي صلى الله عليه إذ جاءه رسول إحدى بنيته تدعوه إلى ابنها في الموت ، فقال : « ارجع فأخبرها أن الله ما أخذ وله ما أعطى ، وكل شيء عنده بأجل مسمى ، فمرها فلتصبر ولتحتسب » ، فأعادت الرسول أنها قد أقسمت ليأتيها . فقام النبي صلى الله عليه وقام معه سعد بن عباد ومعاذ بن جبل ، فدفع الصبي إليه ونفسه تقعقع كأنها في شن ، ففاضت عيناه . فقال له سعد : يا رسول الله . قال : « هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده ، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء » .

قوله ( باب قول الله تبارك وتعالى : قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيًا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ) ذكر فيه حديث جرير « لا يرحم الله من لا يرحم الناس » وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب الأدب » وحديث أسامة بن زيد في قصة ولد بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنها ، وفيه « ففاضت عيناه » وفيه « هذه رحمة جعلها الله تعالى في قلوب عباده ، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء » وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب الجنائز » قال ابن بطال : غرضه في هذا الباب إثبات الرحمة وهي من صفات الذات فالرحمن وصف وصف الله تعالى به نفسه وهو متضمن لمعنى الرحمة كما تضمن وصفه بأنه عالم معنى العلم إلى غير ذلك ، قال والمراد برحمته إرادته نفع من سبق في علمه أنه ينفعه ، قال وأسماءه كلها ترجع إلى ذات واحدة وإن دل كل واحد منها على صفة من صفاته يختص الاسم بالدلالة عليها ، وأما الرحمة التي جعلها في قلوب عباده فهي من صفات الفعل ، وصفها بأنه خلقها في قلوب عباده ، وهي رقة على المرحوم ، وهو سبحانه وتعالى منزّه عن الوصف بذلك فتأول بما يليق به ، وقال ابن التين : « الرحمن والرحيم » مشتقان من الرحمة وقيل هما اسمان من غير اشتقاق ، وقيل يرجعان إلى معنى الإرادة ، فرحمته إرادته تنعيم من يرحمه ، وقيل راجعان إلى تركه عقاب من يستحق العقوبة ، وقال الحليمي : معنى « الرحمن » أنه مزيج العلل لأنه لما أمر بعبادته بين حدودها وشروطها فيشر وأنذر وكلف ما تحمله بنيتهم فصارت العلل عنهم مزاحة والحجج منهم منقطعة ، قال ومعنى « الرحيم » أنه الميثب على العمل فلا يضيع لعامل أحسن عملاً ، بل يثيب العامل بفضل رحمته أضعاف عمله ، وقال الخطابي : ذهب الجمهور إلى أن « الرحمن » مأخوذ من الرحمة مبنى على المبالغة ومعناه ذو الرحمة لا نظير له فيها ، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ، واحتج له البيهقي بحديث عبد الرحمن بن عوف ، وفيه خلقت الرحم وشققت لها اسماً من اسمي . قلت : وكذا حديث الرحمة الذي اشتهر بالمسلسل بالأولية ، أخرجه البخاري في التاريخ وأبو داود والترمذي والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ « الراحمون يرحمهم الرحمن » الحديث ، ثم قال الخطابي : « فالرحمن » ذو الرحمة الشاملة للخلق « والرحيم » فعيل بمعنى فاعل وهو خاص بالمؤمنين ، قال تعالى ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾ وأورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال « الرحمن والرحيم » اسمان رقيقان أحدهما أرق من الآخر ، وعن مقاتل أنه نقل عن جماعة من التابعين مثله ، وزاد « فالرحمن » بمعنى المترحم ، والرحيم بمعنى المتعطف ، ثم قال الخطابي لا معنى لدخول الرقة في شيء من صفات الله تعالى ، وكان المراد بها اللطف ومعناه الغموض لا الصغر الذي هو من صفات الأجسام . قلت : والحديث المذكور عن ابن عباس لا يثبت لأنه من رواية الكلبي عن ابن صالح عنه ، والكلبي متروك الحديث وكذلك مقاتل ، ونقل البيهقي عن الحسين بن الفضل البجلي أنه نسب راوى حديث ابن عباس إلى التصحيف وقال إنما هو الرفيق بالفاء وقواه البيهقي بالحديث الذي أخرجه مسلم عن

عائشة مرفوعاً « إن الله رفيق يحب الرفق ، ويعطي عليه ما لا يعطى على العنف » وأورد له شاهداً من حديث عبد الله بن مغفل ومن طريق عبد الرحمن بن يحيى ثم قال و « الرحمن » خاص في التسمية عام في الفعل ، و « الرحيم » عام في التسمية خاص في الفعل ، واستدل بهذه الآية ، على أن من حلف باسم من أسماء الله تعالى كالرحمن والرحيم انعقدت يمينه ، وقد تقدم في موضعه ، وعلى أن الكافر إذا أقر بالوحدانية للرحمن مثلاً حكم بإسلامه ، وقد خص الحلبي من ذلك ما يقع به الاشتراك كما لو قال الطباعي ، لا إله إلا الهى المميت ، فإنه لا يكون مؤمناً حتى يصرح باسم لا تأويل فيه ، ولو قال من ينسب إلى التجسيم من اليهود لا إله إلا الذى فى السماء لم يكن مؤمناً كذلك ، إلا إن كان عامياً لا يفقه معنى التجسيم فيكتفى منه بذلك كما فى قصة الجارية التى سأها النبى صلى الله عليه وسلم أنت مؤمنة ، قالت نعم ، قال فأين الله ؟ قالت فى السماء ، فقال أعتقها فإنها مؤمنة ، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم . وإن من قال لا إله إلا الرحمن حكم بإسلامه إلا إن عرف أنه قال ذلك عناداً وسمى غير الله رحماناً كما وقع لأصحاب مسيلمة الكذاب ، قال الحلبي ولو قال اليهودى لا إله إلا الله لم يكن مسلماً حتى يقر بأنه ليس كمثله شيء ، ولو قال الوثنى لا إله إلا الله وكان يزعم أن الصنم يقربه إلى الله لم يكن مؤمناً حتى يتبرأ من عبادة الصنم .

تنبيهان : أحدهما الذى يظهر من تصرف البخارى فى « كتاب التوحيد » أنه يسوق الأحاديث التى وردت فى الصفات المقدسة فيدخل كل حديث منها فى باب ويؤيده بآية من القرآن للإشارة إلى خروجها عن أخبار الآحاد على طريق التنزل فى ترك الاحتجاج بها فى الاعتقادات ، وإن من أنكرها خالف الكتاب والسنة جميعاً ، وقد أخرج ابن أبى حاتم فى « كتاب الرد على الجهمية » بسند صحيح عن سلام بن أبى مطيع وهو شيخ شيوخ البخارى أنه ذكر المتدعة فقال : ويلهم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث ، والله ما فى الحديث شيء إلا وفى القرآن مثله ، يقول الله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ — وَيُذَكِّرُ اللَّهُ نَفْسَهُ — وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ يَمِينِهِ — مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدِي — وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا — الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ونحو ذلك فلم يزل — أى سلام بن مطيع — يذكر الآيات من العصر إلى غروب الشمس ؛ وكأنه لمح فى هذه الترجمة بهذه الآية إلى ما ورد فى سبب نزولها ، وهو ما أخرجه ابن مردويه بسند ضعيف عن ابن عباس أن المشركين سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو يا الله يا رحمن ، فقالوا كان محمد يأمرنا بدعاء إله واحد وهو يدعو إلهين فنزلت ، وأخرج عن عائشة بسند آخر نحوه ، الثانى قوله فى السند الأول حدثنا محمد كذا للأكثر قال الكرماني تبعاً لأبى على الجبائي هو إما ابن سلام وإما ابن المثني انتهى . وقد وقع التصريح بأنه ابن سلام فى رواية أبى ذر عن شيوخه فتعين الجزم به كما صنع المزى فى الأطراف ، فإنه قال ح عن محمد وهو ابن سلام . قلت : ويؤيده أنه عبر بقوله « أنبأنا أبو معاوية » ولو كان ابن المثني لقال « حدثنا » لما عرف من عادة كل منهما والله أعلم .

ب) قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾

[٧٣٧٨] ٧١٠٦- فاعبدان عن أبى حمزة عن الأعمش عن سعيد - هو ابن جبير - عن أبى عبد الرحمن السلمي عن أبى موسى الأشعري قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : « ما أحدٌ أصبرُ على أذى سمعه من الله ، يدعون له الولد ثم يعافيههم ويرزقهم » .

قوله ( باب قول الله تعالى إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ) كذا لأبى ذر والأصيلي والخفصوى على وفق

القراءة المشهورة ، وكذا هو عند النسفى ، وعليه جرى الإسماعيلى ، ووقع فى رواية القابسى « إني أنا الرزاق » إلخ وعليه جرى ابن بطل وتبعه ابن المنير والكرمانى وجزم به الصغاني ، وزعم أن الذى وقع عند أى ذر وغيره من تغييرهم لظنهم أنه خلاف القراءة ، قال : وقد ثبت ذلك قراءة عن ابن مسعود . قلت : وذكر أن النبى صلى الله عليه وسلم أقرأه كذلك كما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الحاكم من طريق عبد الرحمن بن يربد النخعى ، عن ابن مسعود قال : أقرأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره قال أهل التفسير : المعنى فى وصفه بالقوة أنه القادر البليغ الاقتدار على كل شيء .

**قوله ( عن أى حمزة ) بالمهمله والزى هو السكرى وفى السند ثلاثة من التابعين فى نسق كلهم كوفيون .**

**قوله ( ما أحد أصبر على أذى سمعه من الله )** الحديث وقد تقدم شرحه فى « كتاب الأدب » والغرض منه قوله هنا « ويرزقهم » وقوله « يدعون » بسكون الدال وجاء تشديدها ، قال ابن بطل : تضمن هذا الباب صفتين لله تعالى : صفة ذات ، وصفة فعل ، فالرزق فعل من أفعاله تعالى فهو من صفات فعله لأن رازقاً يقتضى مرزوقاً ، والله سبحانه وتعالى كان ولا مرزوق وكل ما لم يكن ثم كان فهو محدث والله سبحانه موصوف بأنه الرزاق ووصف نفسه بذلك قبل خلق الخلق ، بمعنى أنه سيرزق إذا خلق المرزوقين ، والقوة من صفات الذات وهى بمعنى القدرة ، ولم يزل سبحانه وتعالى ذا قوة وقدرة ، ولم تنزل قدرته موجودة قائمة به موجبة له حكم القادرين . والمتين بمعنى القوى وهو فى اللغة الثابت الصحيح وقال البيهقى : القوى التام القدرة لا ينسب إليه عجز فى حالة من الأحوال ، ويرجع معناه إلى القدرة والقادر ، هو الذى له القدرة الشاملة والقدرة صفة له قائمة بذاته ، والمقتدر هو التام القدرة الذى لا يمتنع عليه شيء . وفى الحديث رد على من قال إنه قادر بنفسه لا بقدرة لأن القوة بمعنى القدرة ، وقد قال تعالى ﴿ ذو القوة ﴾ وزعم المعتزلى أن المراد بقوله ذو القوة : الشديد القوة والمعنى فى وصفه بالقوة والمتانة أنه القادر البليغ الاقتدار ، فجرى على طريقتهم فى أن القدرة نفسية ، خلافاً لقول أهل السنة أنها صفة قائمة به متعلقة بكل مقدور وقال غيره : كون القدرة قديمة وإفاضة الرزق حادثة لا يتنافيان لأن الحادث هو التعلق وكونه رزق المخلوق بعد وجوده لا يستلزم التغير فيه لأن التغير فى التعلق فإن قدرته لم تكن متعلقة بإعطاء الرزق بل بكونه سيقع ، ثم لما وقع تعلقت به من غير أن تتغير الصفة فى نفس الأمر ، ومن ثم نشأ الاختلاف : هل القدرة من صفات الذات أو من صفات الأفعال ؟ فمن نظر فى القدرة إلى الاقتدار على إيجاد الرزق قال هى صفة ذات قديمة ، ومن نظر إلى تعلق القدرة قال هى صفة فعل حادثة ، ولا استحالة فى ذلك فى الصفات الفعلية والإضافية بخلاف الذاتية ، وقوله فى الحديث « أصبر » أفعل تفضيل من الصبر ومن أسمائه الحسنى سبحانه وتعالى : الصبور ومعناه الذى لا يعاجل العصاة بالعقوبة ، وهو قريب من معنى الحليم ، والحليم أبلغ فى السلامة من العقوبة ، والمراد بالأذى أذى رسله وصالحى عباده لاستحالة تعلق أذى المخلوقين به لكونه صفة نقص . وهو منزّه عن كل نقص ، ولا يؤخر النعمة قهراً بل تفضلاً ، وتكذيب الرسل فى نفى الصاحبة والولد عن الله أذى لهم ، فأضيف الأذى لله تعالى للمبالغة فى الإنكار عليهم والاستعظام لمقاتلتهم ، ومنه قوله تعالى ﴿ إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله فى الدنيا والآخرة ﴾ فإن معناه يؤذون أولياء الله وأولياء رسوله ، فأقيم المضاف مقام المضاف إليه ، قال ابن المنير وجه مطابقة الآية للحديث اشتماله على صفتى الرزق والقوة الدالة على القدرة ، أما الرزق فواضح من قوله ﴿ ويرزقهم ﴾ وأما القوة فمن قوله ﴿ أصبر ﴾ فإن فيه إشارة إلى القدرة على الإحسان إليهم مع إساءتهم ، بخلاف طبع البشر فإنه لا يقدر على الإحسان إلى المسيء إلا من جهة تكلفه ذلك شرعاً ، وسبب ذلك أن خوف الفوت يحمله على المسارعة

إلى المكافأة بالعقوبة ، والله سبحانه وتعالى قادر على ذلك حالاً ومآلاً لا يعجزه شيء ولا يفوته .

**باب قول الله تعالى :** ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ و﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ و﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ و﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ و﴿إِلَيْهِ يُرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ قال يحيى : الظاهر على كل شيء علماً ، والباطن على كل شيء علماً .

[٧٣٧٩] ٧١٠٧- فإخالد بن مخلد قال نا سليمان بن بلال قال حدثني عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله

عليه قال : «مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله : لا يعلم ما تغيض الأرحام إلا الله ، ولا يعلم ما في غد إلا الله ، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله ، ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله ، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله» .

[٧٣٨٠] ٧١٠٨- فإحمد بن يوسف قال نا سفيان عن إسماعيل عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت :

من حدثك أن محمداً رأى ربه فقد كذب ، وهو يقول : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ ومن حدثك أنه يعلم الغيب فقد كذب ، وهو يقول : ﴿لَا يَعْلَمُ... الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ .

**قوله ( باب قول الله تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً — وإن الله عنده علم الساعة — وأنزله بعلمه — وما تحمّل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه — إليه يرد علم الساعة )** أما الآية الأولى فسيأتي شيء من الكلام عليها في آخر شرحه ، وأما الآية الثانية فمضى الكلام عليها في تفسير سورة لقمان عند شرح ابن عمر المذكور هنا ، وأما الآية الثالثة فمن الحجج البينة في إثبات العلم لله ، وحرفه المعتزلي نصره لمذهبه ، فقال أنزله ملتبساً بعلمه الخاص ، وهو تأليفه على نظم وأسلوب يعجز عنه كل بليغ ، وتعقب بأن نظم العبارات ليس هو نفس العلم القديم بل دال عليه ، ولا ضرورة تحوج إلى الحمل على غير الحقيقة التي هي الإخبار عن علم الله الحقيقي وهو من صفات ذاته ، وقال المعتزلي أيضاً أنزله بعلمه وهو عالم ، فأول علمه بعالم فراراً من إثبات العلم له مع تصريح الآية به ، وقد قال تعالى ﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ وتقدم في قصة موسى والخضر « ما علمي وعلمك في علم الله » ووقع في حديث الاستخارة الماضي في الدعوات « اللهم إني أستخيرك بعلمك » وأما الآية الرابعة فهي كالأولى في إثبات العلم وأصرح ، وقال المعتزلي قوله « بعلمه » في موضع الحال أي لا معلومة بعلمه فتعسف فيما أول وعدل عن الظاهر بغير موجب ، وأما الآية الخامسة فقال الطبري معناها : لا يعلم متى وقت قيامها غيره فعلى هذا فالتقدير إليه يرد علم وقت الساعة ، قال ابن بطال : في هذه الآيات إثبات علم الله تعالى وهو من صفات ذاته ، خلافاً لمن قال إنه عالم بلا علم ، ثم إذا ثبت أنه علمه قديم وجب تعلقه بكل معلوم على حقيقته بدلالة هذه الآيات ، وبهذا التقرير يرد عليهم في القدرة والقوة والحياة وغيرها ، وقال غيره ثبت أن الله يريد بدليل تخصيص الممكنات بوجود ما وجد منها بدلاً من عدمه ، وعدم المعلوم منها بدلاً من وجوده ، ثم إما أن يكون فعله لها بصفة يصح منه بها التخصيص والتقديم والتأخير أو لا ، والثاني لو كان فاعلاً لها لا بالصفة المذكورة ، لزم صدور الممكنات عنه صدوراً واحداً بغير تقديم وتأخير ولا تطوير ، ولكان يلزم قدمها ضرورة استحالة تخلف المقتضى على مقتضاه الذاتي ، فيلزم كون الممكن واجباً ، والحادث قديماً وهو محال ، فثبت أنه فاعل بصفة يصح منه بها التقديم والتأخير فهذا برهان المعقول وأما برهان المنقول فأى من القرآن كثيرة كقوله

تعالى ﴿إِنْ رِبْكَ فَاعَالٍ لِّمَا يَرِيدُ﴾ ثم الفاعل للمصنوعات بخلقه بالاختيار يكون متصفاً بالعلم والقدرة لأن الإرادة وهى الاختيار مشروطة بالعلم بالمراد ، ووجود المشروط بدون شرطه محال ولأن المختار للشيء إن كان غيره قادراً عليه تعذر عليه صدور مختاره ، ومراده ولما شوهدت المصنوعات صدرت عن فاعلها المختار من غير تعذر علم قطعنا أنه قادر على إيجادها ، وسيأتى مزيد الكلام فى الإرادة فى باب « المشيئة والإرادة » بعد نيف وعشرين باباً ، وقال البيهقى بعد أن ذكر الآيات المذكورة فى الباب وغيرها مما هو فى معناها ، كان أبو إسحق الأسفراينى يقول : معنى العليم يعلم المعلومات ومعنى الخبير يعلم ما كان قبل أن يكون ؛ ومعنى الشهيد يعلم الغائب كما يعلم الحاضر ومعنى المحصى لا تشغله الكثرة عن العلم ، وساق عن ابن عباس فى قوله تعالى ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ قال يعلم ما أسر العبد فى نفسه وما أخفى عنه مما سيفعله قبل أن يفعله ومن وجه آخر عن ابن عباس قال : يعلم السر الذى فى نفسك ويعلم ما ستعمل غداً .

قوله ( قال يحيى الظاهر على كل شيء علماً والباطن على كل شيء علماً ) « يحيى » هذا هو ابن زياد الفراء النحوى المشهور ذكر ذلك فى « كتاب معانى القرآن » له ، وقال غيره : معنى الظاهر الباطن العالم بظواهر الأشياء وبواطنها ، وقيل الظاهر بالأدلة الباطن بذاته ، وقيل الظاهر بالعقل الباطن بالحس ، وقيل معنى الظاهر العالى على كل شيء لأن من غلب على شيء ظهر عليه وعلاه ، والباطن الذى بطن فى كل شيء أى علم باطنه وشمل قوله أى كل شيء علم ما كان وما سيكون على سبيل الإجمال والتفصيل ، لأن خالق المخلوقات كلها بالاختيار متصف بالعلم بهم والاعتدال عليهم ، أما أولاً فلأن الاختيار مشروط بالعلم ، ولا يوجد المشروط دون شرطه ، وأما ثانياً فلأن المختار للشيء لو كان غير قادر عليه لتعذر مراده وقد وجدت بغير تعذر فدل على أنه قادر على إيجادها ، وإذا تقرر ذلك لم يتخصص علمه فى تعلقه بمعلوم دون معلوم لوجوب قدمه المنافى لقبول التخصيص ، فثبت أنه يعلم الكلليات لأنها معلومات ، والجزئيات لأنها معلومات أيضاً ، ولأنه يريد لإيجاد الجزئيات والإرادة للشيء المعين إثباتاً ونفيّاً مشروطة بالعلم بذلك المراد الجزئى فيعلم المراتب للرئين ورؤيتهم لها على الوجه الخاص ، وكذا المسموعات وسائر المدركات لما علم ضرورة من وجوب الكمال له وأضداد هذه الصفات نقص ، والنقص ممتنع عليه سبحانه وتعالى ، وهذا القدر كاف من الأدلة العقلية ، وضل من زعم من الفلاسفة أنه سبحانه وتعالى يعلم الجزئيات على الوجه الكلى لا الجزئى ، واحتجوا بأمور فاسدة منها أن ذلك يؤدى إلى محال وهو تغير العلم فإن الجزئيات زمانية تتغير بتغير الزمان والأحوال ، والعلم تابع للمعلومات فى الثبات والتغير فيلزم تغير علمه ، والعلم قائم بذاته فتكون محلاً للحوادث وهو محال ، والجواب أن التغير إنما وقع فى الأحوال الإضافية ، وهذا مثل رجل قام عن يمين الاسطوانة ثم عن يسارها ثم أمامها ثم خلفها ، فالرجل هو الذى يتغير والاسطوانة بحالها ، فالله سبحانه وتعالى عالم بما كنا عليه أمس وبما نحن عليه الآن وبما نكون عليه غداً ، وليس هذا خبراً عن تغير علمه بل التغير جار على أحوالنا وهو عالم فى جميع الأحوال على حد واحد ، وأما السمعية فالقرآن العظيم طافح بما ذكرناه مثل قوله تعالى ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً﴾ وقال ﴿لَا يَعْزِبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ وقال تعالى ﴿إِلَيْهِ يَرُدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ وقوله تعالى ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مَبِينٍ﴾ ولهذا النكتة أورد المصنف حديث ابن عمر فى مفاتيح الغيب وقد تقدم شرحه فى « كتاب التفسير » ثم ذكر حديث عائشة مختصراً ، وقوله فيه « ومن حدثك أنه يعلم الغيب فقد كذب » وهو يقول ﴿لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ كذا وقع

في هذه الرواية عن « محمد بن يوسف » وهو الفريابي ، وعن « سفينان » وهو الثوري ، عن « إسماعيل » وهو ابن أبي خالد . وقد تقدم في تفسير سورة النجم من طريق وكيع عن إسماعيل بلفظ « ومن حدثك أنه يعلم ما في غد فقد كذب » ثم قرأت ﴿ وما تدرى نفسٌ ماذا تكسبُ غداً ﴾ وذكر هذه الآية أنسب في هذا الباب لموافقة حديث ابن عمر الذي قبله لكنه جرى على عادته التي أكثر منها من اختيار الإشارة على صريح العبارة ، وتقدم شرح ما يتعلق بالرؤية في تفسير سورة النجم ، وما يتعلق بعلم الغيب في تفسير سورة لقمان ، وتقدم في تفسير سورة المائدة بهذا السند « من حدثك أن محمداً كتم شيئاً » وأحلت بشرحه على « كتاب التوحيد » وسأذكره إن شاء الله تعالى في باب : ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ﴾ ونقل ابن التين عن الداودي قال قوله في هذا الطريق « من حدثك أن محمداً يعلم الغيب » ما أظنه محفوظاً وما أحد يدعى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلم من الغيب إلا ما علم انتهى . وليس في الطريق المذكورة هنا التصريح بذكر محمد صلى الله عليه وسلم وإنما وقع فيه بلفظ « من حدثك أنه يعلم » وأظنه بنى على أن الضمير في قول عائشة « من حدثك » أنه لمحمد صلى الله عليه وسلم لتقدم ذكره في الذي قبله حيث قالت « من حدثك أن محمداً رأى ربه » ثم قالت « ومن حدثك أنه يعلم ما في غد » ويعكر عليه أنه وقع في رواية إبراهيم النخعي عن مسروق عن عائشة قالت « ثلاث من قال واحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية : من زعم أنه يعلم ما في غد » الحديث أخرجه النسائي وظاهر هذا السياق أن الضمير للزاعم ، ولكن ورد التصريح بأنه لمحمد صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من طريق عبد ربه بن سعيد عن داود بن أبي هند عن الشعبي بلفظ « أعظم الفرية على الله من قال إن محمداً رأى ربه ، وأن محمداً كتم شيئاً من الوحي ، وأن محمداً يعلم ما في غد » وهو عند مسلم من طريق إسماعيل بن إبراهيم عن داود وسياقه أتم ، ولكن قال فيه « ومن زعم أنه يخبر بما يكون في غد » هكذا بالضمير ، كما في رواية إسماعيل معطوفاً على « من زعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتم شيئاً » وما ادعاه من النفي متعقب ، فإن بعض من لم يرسخ في الإيمان كان يظن ذلك حتى كان يرى أن صحة النبوة تستلزم إطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على جميع المغيبات ، كما وقع في المغازي لابن إسحق أن ناقة النبي صلى الله عليه وسلم ضلت ، فقال زيد بن اللصيت بصاد مهملة وآخره مثناة وزن عظيم : يزعم محمد أنه نبي ويخبركم عن خير السماء وهو لا يدرى أين ناقته ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إن رجلاً يقول كذا وكذا ، وإني والله لا أعلم إلا ما علمني الله ، وقد دلني الله عليها وهي في شعب كذا قد حبستها شجرة ، فذهبوا فجاءوه بها » فأعلم النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يعلم من الغيب إلا ما علمه الله ، وهو مطابق لقوله تعالى ﴿ فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول ﴾ الآية ، وقد اختلف في المراد بالغيب فيها ف قيل هو على عموم ، وقيل ما يتعلق بالوحي خاصة ، وقيل ما يتعلق بعلم الساعة وهو ضعيف لما تقدم في تفسير لقمان ، أن علم الساعة مما استأثر الله بعلمه ، إلا إن ذهب قائل ذلك ، إلى أن الاستثناء منقطع ، وقد تقدم ما يتعلق بالغيب هناك . قال الزمخشري : في هذه الآية إبطال الكرامات لأن الذين يضاف إليهم وإن كانوا أولياء مرتضين فليسوا برسل ، وقد خص الله الرسل من بين المرتضين بالاطلاع على الغيب ، وتعقب بما تقدم وقال الإمام فخر الدين : قوله على غيبه لفظ مفرد وليس فيه صيغة عموم ، فيصح أن يقال إن الله لا يظهر على غيب واحد من غيوبه أحداً إلا الرسل ، فيحمل على وقت وقوع القيامة ويقويه ذكرها عقب قوله ﴿ أقرب ما توعدون ﴾ وتعقب بأن الرسل لم يظهرها على ذلك ، وقال أيضاً يجوز أن يكون الاستثناء منقطعا ، أي لا يظهر على غيبه الخصوص أحداً لكن من ارتضى من رسول فإنه يجعل له حفظه ، وقال القاضي البيضاوي : يخصص الرسول بالملك في اطلاعه على الغيب ، والأولياء يقع لهم ذلك بالإلهام ، وقال

ابن النير دعوى الزمخشري عامة ودليله خاص ، فالدعوى امتناع الكرامات كلها ، والدليل يحتمل أن يقال ليس فيه إلا نفى الاطلاع على الغيب بخلاف سائر الكرامات انتهى . وتامه أن يقال المراد بالاطلاع على الغيب « علم ما سيقع قبل أن يقع على تفصيله » فلا يدخل في هذا ما يكشف لهم من الأمور المغيبة عنهم وما لا يخرق لهم من العادة ، كالمشي على الماء وقطع المسافة البعيدة في مدة لطيفة ونحو ذلك . وقال الطيبي الأقرب تخصيص الاطلاع بالظهور والخفاء ، فإطلاع الله الأنبياء على المغيب أمكن ، ويدل عليه حرف الاستعلاء في « على غيبه » فضمن « يظهر » معنى يطلع ، فلا يظهر على غيبه إظهاراً تاماً وكشفاً جلياً إلا لرسول يوحى إليه مع ملك وحفظة ، ولذلك قال ﴿ فإنه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصداً ﴾ وتعليقه بقوله ﴿ ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم ﴾ وأما الكرامات فهي من قبيل التلويح واللمحات ، وليسوا في ذلك كالأنبياء . وقد جزم الأستاذ أبو إسحق بأن كرامات الأولياء لا تضاهى ما هو معجزة للأنبياء ، وقال أبو بكر بن فورك : الأنبياء مأمورون بإظهارها ، والولي يجب عليه إخفاؤها ؛ والنبي يدعى ذلك بما يقطع به بخلاف الولي فإنه لا يأمن الاستدراج . وفي الآية رد على المنجمين وعلى كل من يدعى أنه يطلع على ما سيكون من حياة أو موت أو غير ذلك لأنه مكذب للقرآن وهم أبعد شيء من الارتضا مع سلب صفة الرسلية عنهم ، وقوله في أول حديث ابن عمر « مفاتيح الغيب — إلى أن قال — لا يعلم ما تغيض الأرحام إلا الله » فوقع في معظم الروايات « لا يعلم ما في الأرحام إلا الله » واختلف في معنى الزيادة والنقصان على أقوال : فقل ما ينقص من الخلقة وما يزداد فيها ، وقيل ما ينقص من التسعة الأشهر في الحمل وما يزداد في النفاس إلى الستين ، وقيل ما ينقص بظهور الحيض في الحمل بنقص الولد وما يزداد على التسعة الأشهر بقدر ما حاضت ، وقيل ما ينقص في الحمل بانقطاع الحيض وما يزداد بدم النفاس من بعد الوضع ، وقيل ما ينقص من الأولاد قبل وما يزداد من الأولاد بعد ، وقال الشيخ أبو محمد ابن أبي جمرة نفع الله به استعار للغيب مفاتيح اقتداء بما نطق به الكتاب العزيز ﴿ وعنده مفاتيح الغيب ﴾ وليقرب الأمر على السامع لأن أمور الغيب لا يحصيها إلا عالمها وأقرب الأشياء إلى الاطلاع على ما غاب الأبواب ، والمفاتيح أيسر الأشياء لفتح الباب فإذا كان أيسر الأشياء لا يعرف موضعها فما فوقها أخرى أن لا يعرف قال والمراد بنفى العلم عن الغيب الحقيقي فإن لبعض الغيوب أسباباً قد يستدل بها عليها لكن ليس ذلك حقيقياً قال فلما كان جميع ما في الوجود محصوراً في علمه شبهه المصطفى بالخازن واستعار لبابها المفتاح وهو كما قال تعالى ﴿ وإن من شيء إلا عندنا خزائنه ﴾ قال والحكمة في جعلها خمسا الإشارة إلى حصر العوالم فيها ففى قوله ﴿ وما تغيض الأرحام ﴾ إشارة إلى ما يزيد في النفس وينقص وخص الرحم بالذكر لكون الأكثر يعرفونها بالعادة ومع ذلك فنفى أن يعرف أحد حقيقتها فغيرها بطريق الأولى وفي قوله ولا يعلم متى يأتي المطر إشارة إلى أمور العالم العلوي وخص المطر مع أن له أسباباً قد تدل بجرى العادة على وقوعه لكنه من غير تحقيق ، وفي قوله « ولا تدري نفس بأى أرض تموت » إشارة إلى أمور العالم السفلى مع أن عادة أكثر الناس أن يموت ببلده ولكن ليس ذلك حقيقة بل لو مات في بلده لا يعلم في أى بقعة يدفن منها ولو كان هناك مقبرة لأسلافه بل قبر أعده هو له وفي قوله « ولا يعلم ما في غد إلا الله » إشارة إلى أنواع الزمان وما فيها من الحوادث وعبر بلفظ غد لتكون حقيقته أقرب الأزمنة وإذا كان مع قرينة لا يعلم حقيقة ما يقع فيه مع إمكان الأمانة والعلامة. فما بعد عنه أولى ، وفي قوله « ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله » إشارة إلى علوم الآخرة فإن يوم القيامة أولها وإذا نفى علم الأقرب انتفى علم ما بعده فجمعت الآية أنواع الغيوب وأزالت جميع الدعاوى الفاسدة وقد بين بقوله تعالى في الآية الأخرى وهى قوله تعالى ﴿ فلا يظهر على غيبه أحداً » ، إلا من ارتضى من رسول ﴿ أن الاطلاع على شيء من هذه الأمور لا يكون إلا بتوفيق انتهى ملخصاً

## باب قول الله تعالى: ﴿السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ﴾

[٧٣٨١] ٧١٠٩- فأحمد بن يونس قال نا زهير قال نا مغيرة قال نا شقيق بن سلمة قال: قال عبد الله كنا نصلي خلف النبي صلى الله عليه فنقول: السلام على الله، فقال النبي صلى الله عليه: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، ولكن قولوا: التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله».

قوله (باب قول الله تعالى السلام المؤمن) كذا للجميع وزاد ابن بطال المهيم وقال غرضه بهذا الباب إثبات أسماء من أسماء الله تعالى ثم ذكر بعض ما ورد في معانيها وفيما ذكره نظر سلمنا لكن وظيفة الشارح بيان وجه تخصيص هذه الأسماء الثلاثة بالذكر دون غيرها وإفرادها بترجمة ويمكن أن يكون أراد بهذا القدر جميع الآيات الثلاث المذكورة في آخر سورة الحشر فإنها ختمت بقوله تعالى ﴿له الأسماء الحسنى﴾ وقد قال في سورة الأعراف ﴿والله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ فكأنه بعد إثبات حقيقة القدرة والقوة والعلم أشار إلى أن الصفات السمعية ليست محصورة في عدد معين بدليل الآية المذكورة أو أراد الإشارة إلى ذكر الأسماء التي تسمى الله تعالى بها وأطلقت مع ذلك على المخلوقين فالسلام ثبت في القرآن وفي الحديث الصحيح أنه من أسماء الله تعالى وقد أطلق على التحية الواقعة بين المؤمنين والمؤمن يطلق على من اتصف بالإيمان وقد وقعاً معا من غير تخلل بينهما في الآية المشار إليها فناسب أن يذكرهما في ترجمة واحدة وقال أهل العلم معنى السلام في حقه سبحانه وتعالى الذي سلم المؤمنون من عقوبته وكذا في تفسير المؤمن الذي آمن المؤمنون من عقوبته وقيل السلام من سلم من كل نقص وبرئ من كل آفة وعيب فهي صفة سلبية وقيل المسلم على عباده لقوله ﴿سلام قولاً من رب رحيم﴾ فهي صفة كلامية وقيل الذي سلم الخلق من ظلمه وقيل منه السلامة لعباده فهي صفة فعلية وقيل المؤمن الذي صدق نفسه وصدق أوليائه وتصديقه علمه بأنه صادق وأنهم صادقون وقيل الموحد لنفسه وقيل خالق الأمن وقيل واهب الأمن، وقيل خالق الطمأنينة في القلوب وأما «المهيم» فإن ثبت في الرواية فقد تقدم ما فيه في التفسير، وما يستفاد أن ابن قتيبة ومن تبعه كالخطابي زعموا أنه مفعل من الأمن قلبت الهمز هاء، وقد تعقب ذلك إمام الحرمين، ونقل إجماع العلماء على أن أسماء الله لا تصغر، ونقل البيهقي عن الحلبي أن المهيم معناه الذي لا ينقص الطائع من ثوابه شيئاً ولو كثر، ولا يزيد العاصي عقاباً على ما يستحقه لأنه لا يجوز عليه الكذب، وقد سمى الثواب والعقاب جزاء وله أن يتفضل بزيادة الثواب ويعفو عن كثير من العقاب قال البيهقي: هذا شرح قول أهل التفسير في المهيم أنه الأمين، ثم ساق من طريق التيمي عن ابن عباس في قوله «مهيمنا عليه» قال مؤتمناً ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: المهيم الأمين، ومن طريق مجاهد قال: المهيم الشاهد، وقيل: المهيم الرقيب على الشيء والحافظ له، وقيل: الهيمنة القيام على الشيء، قال الشاعر:

ألا إن خير الناس بعد نبيه مهيمنه التالیه فی العرف والنکر

يريد القائم على الناس بعده بالرعاية لهم انتهى. ويصح أن يريد الأمين عليهم فيوافق ما تقدم، ثم ذكر حديث ابن مسعود في «التشهد» وسنده كله كوفيون «وأحمد بن يونس» هو ابن عبد الله بن يونس اليربوعي نسب لجده و«زهير» هو ابن معاوية الجعفي و«مغيرة» هو ابن مقسم الضبي «وشقيق بن سلمة» هو أبو وائل مشهور بكنيته وباسمه معاً، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أحمد بن يحيى الحلواني عن أحمد بن



يونس فقال « حدثنا زهير بن معاوية حدثنا مغيرة الضبي » وساق المتن مثله سواء ، وضاق على الإسماعيلي مخرجه فاكفى برواية « عثمان بن أوى شيبه عن جرير بن عبد الحميد عن مغيرة » وساقه نحوه من رواية زهير ، وقد أخرجه النسائي من طريق شعبة عن مغيرة بسنده ، وقوله فى المتن « فتقول السلام على الله » هكذا اختصره مغيرة ، وزاد فى رواية الأعمش « من عباده » وفى لفظ مضى فى الاستئذان « قبل عباده السلام على جبريل » إلخ . وقد تقدم بيان ذلك مفصلاً فى « كتاب الصلاة » فى أواخر صفة الصلاة من قبل « كتاب الجمعة » والله الحمد .

### باب قول الله تعالى : ﴿ مَلِكِ النَّاسِ ﴾

فيه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .

٧١١٠ - نا أحمد بن صالح قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة [٧٣٨٢] عن النبي صلى الله عليه قال : « يقبض الله الأرض يوم القيامة ويطوي السماء يمينه ثم يقول : أنا الملك ، أين ملوك الأرض ؟ » . وقال شعيب والزبيدي وابن مسافر وإسحاق بن يحيى عن الزهري عن أبي سلمة ...

قوله ( باب قول الله تعالى ملك الناس ) قال البيهقي : الملك والمالك هو الخاص الملك ، ومعناه فى حق الله تعالى القادر على الإيجاد ، وهى صفة يستحقها لذاته ، وقال الراغب : الملك المتصف بالأمر والنهى وذلك يختص بالناطقين ، ولهذا قال ﴿ ملك الناس ﴾ ولم يقل ملك الأشياء ، قال : وأما قوله ﴿ ملك يوم الدين ﴾ فتقديره الملك فى يوم الدين ، لقوله ﴿ لمن الملك اليوم ﴾ انتهى ويحتمل أن يكون خص الناس بالذكر فى قوله تعالى ﴿ ملك الناس ﴾ لأن المخلوقات جماد ونام والنامى صامت وناطق والناطق متكلم وغير متكلم فأشرف الجميع المتكلم وهم ثلاثة : الإنس والجن والملائكة ، وكل من عداهم جائز دخوله تحت قبضتهم وتصرفهم ، وإذا كان المراد بالناس فى الآية المتكلم فمن ملكوه فى ملك من ملكهم فكان فى حكم ما لو قال ملك كل شئ مع التنويه بذكر الأشرف ، وهو المتكلم .

قوله ( فيه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ) أى يدخل فى هذا الباب حديث ابن عمر ، ومراده حديثه الآتى بعد اثنى عشر باباً فى ترجمة قوله تعالى ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ وسيأتى شرحه هناك إن شاء الله تعالى ثم ذكر حديث أبى هريرة « يقبض الله الأرض يوم القيامة ويطوي السماء يمينه » ثم يقول أنا الملك أين ملوك الأرض » أخرجه من رواية « يونس » وهو ابن يزيد عن ابن شهاب بسنده ، ثم قال : وقال شعيب والزبيدي وابن مسافر وإسحاق بن يحيى عن الزهري وعن أبى سلمة مثله ، كذا وقع لأبى ذر وسقط لغيره لفظ « مثله » وليس المراد أن أباً سلمة أرسله بل مراده أنه اختلف على « ابن شهاب » وهو الزهري فى شيخه فقال يونس هو سعيد ابن المسيب وقال الباقر أبو سلمة وكل منهما يرويه عن أبى هريرة ، فأما رواية « شعيب » وهو ابن أبى حمزة الحمصي فستأتى فى الباب المشار إليه فى الحديث المعلق آنفاً ، فإنه قال هناك « وقال أبو اليمان أنا شعيب » فذكر طرفاً من المتن ، وقد وصله الدارمى قال « حدثنا الحكم بن نافع » وهو أبو اليمان فذكره ، وفيه « سمعت أباً سلمة يقول قال أبو هريرة » وكذا أخرجه ابن خزيمة فى « كتاب التوحيد » من صحيحه « عن محمد بن يحيى الذهلى عن أبى اليمان » وأما رواية « الزبيدي » بضم الزاى بعدها موحدة ، وهو محمد بن الوليد الحمصي فوصلها ابن خزيمة أيضاً من طريق عبد الله بن سالم عنه عن الزهري عن أبى سلمة عن أبى هريرة ، وأما طريق « ابن مسافر » وهو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفهمي أمير مصر نسب لجده فتقدمت موصولة فى تفسير سورة الزمر ، من طريق

الليث بن سعد عنه كذلك ، وأما رواية « إسحق بن يحيى » وهو الكلبى فوصلها الذهلى فى الزهريات ، قال الإسماعيلى وافق الجماعة عبيد الله بن زياد الرصافى فى أى سلمة . قلت : وأخرجه ابن أى حاتم من طريق الصدقى عن الزهرى كذلك ، ونقل ابن خزيمة عن محمد بن يحيى الذهلى أن الطريقين محفوظان انتهى . وصنيع البخارى يقتضى ذلك وإن كان الذى تقتضيه القواعد ترجيح رواية شعيب لكثرة من تابعه لكن يونس كان من خواص الزهرى الملازمين له ، قال ابن بطلال : قوله تعالى ﴿ ملك الناس ﴾ داخل فى معنى التحيات لله أى الملك لله ، وكأنه صلى الله عليه وسلم أمرهم بأن يقولوا التحيات لله امتثالاً لأمر ربه ﴿ قل أعوذ برب الناس ملك الناس ﴾ ووصفه بأنه ﴿ ملك الناس ﴾ يحتمل وجهين ، أحدهما أن يكون بمعنى القدرة فيكون صفة ذات ، وأن يكون بمعنى القهر والصرف عما يريدون فيكون صفة فعل ، قال : وفى الحديث إثبات اليمين صفة لله تعالى من صفات ذاته وليست جارحة خلافاً للمجسمة انتهى ملخصاً . والكلام على اليمين يأتى فى الباب المشار إليه ولم يعرج على التوفيق بين الحديث والترجمة ، والذى يظهر لى أنه أشار إلى ما قاله شيخه نعيم بن حماد الخزاعى ، قال ابن أى حاتم فى « كتاب الرد على الجهمية » وجدت فى كتاب أى عمر نعيم بن حماد قال : يقال للجهمية أخبرونا عن قول الله تعالى بعد فناء خلقه ﴿ لمن الملك اليوم ﴾ فلا يجيبه أحد فيرد على نفسه ﴿ الله الواحد القهار ﴾ وذلك بعد انقطاع ألفاظ خلقه بموتهم أفهكذا مخلوق انتهى . وأشار بذلك إلى الرد على من زعم أن الله يخلق كلاماً فيسمعه من شاء ، بأن الوقت الذى يقول فيه ﴿ لمن الملك اليوم ﴾ لا يبقى حينئذ مخلوق حياً ، فيجيب نفسه فيقول ﴿ الله الواحد القهار ﴾ فثبت أنه يتكلم بذلك وكلامه صفة من صفات ذاته فهو غير مخلوق ، وعن أحمد بن سلمة عن إسحق بن راهويه ، قال صح أن الله يقول بعد فناء خلقه ﴿ لمن الملك اليوم ﴾ فلا يجيبه أحد فيقول لنفسه ﴿ الله الواحد القهار ﴾ قال ووجدت فى كتاب عند أى عن هشام بن عبيد الله الرازى قال « إذا مات الخلق ولم يبق إلا الله وقال ﴿ لمن الملك اليوم ﴾ فلا يجيبه أحد فيرد على نفسه فيقول ﴿ الله الواحد القهار ﴾ فلا يشك أحد أن هذا كلام الله وليس بوحى إلى أحد لأنه لم تبق نفس فيها روح إلا وقد ذابت الموت ، والله هو القائل وهو المحيى لنفسه . قلت : وفى حديث الصور الطويل الذى تقدمت الإشارة إليه فى أواخر « كتاب الرقاق » فى صفة الحشر « فإذا لم يبق إلا الله كان آخر كما كان أولاً طوى السماء والأرض ثم دحاها ثم خلقهما ثم قال أنا الجبار ثلاثاً ثم قال لمن الملك اليوم ثلاثاً ثم قال لنفسه الله الواحد القهار » قال الطبرى فى قوله تعالى ﴿ يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء » لمن الملك اليوم ﴾ يعنى يقول الله لمن الملك فترك ذكر ذلك استغناء لدلالة الكلام عليه قال : وقوله « الله الواحد القهار » ذكر أن الرب جل جلاله هو القائل ذلك مجيباً لنفسه ، ثم ذكر الرواية بذلك من حديث أى هريرة الذى أشرت إليه وبالله التوفيق .

### باب قول الله : ﴿ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾

﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ ، ﴿ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ ﴾ وَمَنْ حَلَفَ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وقال أنس قال النبي صلى الله عليه : « تقول جهنم : قط قط وعزتك » . وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه : « يبقى رجل بين الجنة والنار ، آخر أهل النار دخولا الجنة فيقول : يا رب اصرف وجهي عن النار ، لا وعزتك لا أسألك غيرها » . قال أبو سعيد : إن رسول الله صلى الله عليه قال : « قال الله عز وجل : لك ذلك وعشرة أمثاله » . وقال أيوب عليه السلام : وعزتك لا غنى لي عن بركتك .

يعمر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه كان يقول: «أعوذ بعزتك الذي لا إله إلا أنت الذي لا تموت والجن والأنس يموتون».

[٧٣٨٤] ٧١١٢- فابن أبي الأسود قال نا حرمي قال نا شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه: «يلقى في النار...» وقال لي خليفة نا يزيد بن زريع قال نا سعيد عن قتادة عن أنس... وعن معتمر قال سمعت أبي عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال: «لا يزال يلقى فيها وتقول: هل من مزيد حتى يضع رب العالمين قدمه فينزوي بعضها إلى بعض ثم تقول: قد قد، بعزتك وكرمك. ولا تزال الجنة تفضل حتى ينشئ الله لها خلقاً فيسكنهم الله فضل الجنة».

قوله ( باب قول الله تعالى وهو العزيز الحكيم سبحانه ربك رب العزة عما يصفون والله العزة ولسوله ) أما الآية الأولى فوقعت في عدة سور وتكررت في بعضها ، وأول موضع وقع فيه ﴿ وهو العزيز الحكيم ﴾ في سورة إبراهيم ، وأما مطلق ﴿ العزيز الحكيم ﴾ فأول ما وقع في البقرة في دعاء إبراهيم عليه السلام لأهل مكة ﴿ ربنا وابعث فيهم رسلاً منهم ﴾ الآية ، وآخرها ﴿ إنك أنت العزيز الحكيم ﴾ وتكرر ﴿ العزيز الحكيم ﴾ و ﴿ وعزيز حكيم ﴾ بغير لام فيهما في عدة من السور ، وأما الآية الثانية ففي إضافة العزة إلى الربوبية إشارة إلى أن المراد بها هنا القهر والغلبة ، ويحتمل أن تكون الإضافة للاختصاص كأنه قيل ذو العزة وأنها من صفات الذات ، ويحتمل أن يكون المراد بالعزة هنا العزة الكائنة بين الخلق وهي مخلوقة فيكون من صفات الفعل ، فالرب على هذا بمعنى الخالق والتعريف في العزة للجنس فإذا كانت العزة كلها لله فلا يصح أن يكون أحد معتزلاً إلا به ولا عزة لأحد إلا وهو مالكها ، وأما الآية الثالثة فيعرف حكمها من الثانية ، وهي بمعنى الغلبة لأنها جاءت جواباً لمن ادعى أنه الأعز وأن ضده الأدل فيرد عليه بأن العزة لله ولسوله وللمؤمنين ، فهو كقوله ﴿ كتب الله لأغلبن أنا ورسلي ، إن الله قوي عزيز ﴾ .

قوله ( ومن حلف بعزة الله وصفاته ) كذا للأكثر ، وفي رواية المستملى « وسلطانه » بدل وصفاته والأول أولى ، وقد تقدم في الأيمان والنذور باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلامه ، وتقدم توجيهه هناك ، قال ابن بطال العزيز يتضمن العزة والعزة يحتمل أن تكون صفة ذات بمعنى القدرة والعظمة ، وأن تكون صفة فعل بمعنى القهر لمخلوقاته والغلبة لهم ولذلك صحت إضافة اسمه إليها ، قال ويظهر الفرق بين الخالف بعزة الله التي هي صفة ذاته والخالف بعزة الله التي صفة فعله ، بأنه يبحث في الأولى دون الثانية ، بل هو منهى عن الحلف بها كما نهى عن الحلف بحق السماء بحق زيد . قلت : وإذا أطلق الخالف انصرف إلى صفة الذات وانعقدت اليمين إلا أن قصد خلاف ذلك بدليل أحاديث الباب : وقال الراغب : العزيز الذي يقهر ولا يقهر ، فإن العزة التي لله هي الدائمة الباقية وهي العزة الحقيقية المدوحة وقد تستعار العزة للحمية والأنفة فيوصف بها الكافر والفاسق وهي صفة مذمومة ، ومنه قوله تعالى ﴿ أخذته العزة بالإثم ﴾ وأما قوله تعالى ﴿ من كان يريد العزة فلله العزة جميعاً ﴾ فمعناه من كان يريد أن يعز فليكتسب العزة من الله فإنها له ولا تنال إلا بطاعته ومن ثم أثبتنا لرسوله وللمؤمنين فقال : في الآية الأخرى ﴿ والله العزة ولسوله وللمؤمنين ﴾ ، وقد ترد العزة بمعنى الصعوبة كقوله تعالى ﴿ عزيز عليه ما عنتم ﴾ وبمعنى الغلبة ، ومنه وعزني في الخطاب ، وبمعنى القلة : كقولهم شاة عزوز إذا قل لبنها ، وبمعنى الامتناع ، ومنه قولهم أرض عزاز بفتح أوله مخففاً أى صلبة ، وقال البيهقي : العزة تكون بمعنى القوة فترجع إلى معنى القدرة ،

ثم ذكر نحو ما ذكره ابن بطال ، والذي يظهر أن مراد البخارى بالترجمة إثبات العزة لله رداً على من قال إنه العزيز بلا عزة ، كما قالوا : العليم بلا علم ، ثم ذكر في الباب خمسة أحاديث .

الحديث الأول : قوله ( وقال أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم تقول جهنم قط قط وعزتك ) هذا طرف من حديث تقدم موصولاً في تفسير سورة ق مع شرحه ، ويأتى مزيد كلام فيه في باب قوله ﴿ إن رحمة الله قريبٌ من المحسنين ﴾ وقد ذكره موصولاً هنا في آخر الباب ، والمراد منه أن النبي صلى الله عليه وسلم نقل عن جهنم أنها تحلف بعزة الله وأقرها على ذلك ، فيحصل المراد سواء كانت هى الناطقة حقيقة أم الناطق غيرها كالمولكين بها .

الحديث الثانى : قوله ( وقال أبو هريرة إن ) هو طرف من حديث طويل تقدم مع شرحه في آخر « كتاب الرقاق » والمراد منه قوله « لا وعزتك » وتوجيهه كما في الذى قبله .

الحديث الثالث : قوله ( قال أبو سعيد إن ) هو طرف من حديث مذكور في آخر حديث أبى هريرة الذى قبله ، ويستفاد منه أن أبا سعيد وافق أبا هريرة على رواية الحديث المذكور إلا ما ذكره من الزيادة في قوله « عشرة أمثاله » .

الحديث الرابع : قوله ( وقال أيوب عليه السلام وعزتك لا غنى لى عن بركتك ) كذا في رواية الأكثر وللمستمل « لا غناء » وهو بفتح الغين المعجمة ممدوداً ، وكذا لأبى ذر عن السرخسى وتقدم بيانه في « كتاب الأيمان والنذور » وهو طرف من حديث لأبى هريرة وقد تقدم موصولاً في « كتاب الطهارة » وأوله « بينا أيوب يغتمل » وتقدم أيضاً في أحاديث الأنبياء مع شرحه ، وتقدم توجيه الدلالة منه في الأيمان والنذور ، ووقع في رواية الحاكم « لما عافى الله أيوب أمطر عليه جرأداً من ذهب » الحديث .

الحديث الخامس : حديث ابن عباس . قوله ( أبو معمر ) هو عبد الله بن عمرو المنقرى بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف ، و « عبد الوارث » هو ابن سعيد ، و « حسين المعلم » هو ابن ذكوان و « يحيى بن يعمر » بفتح أوله والميم وسكون المهملة بينهما ويجوز ضم ميمه .

قوله ( كان يقول أعوذ بعزتك الذى لا إله إلا أنت ) قال الكرمانى العائد للموصول محذوف لأن المخاطب نفس المرجوع إليه فيحصل الارتباط ومثله : « أنا الذى سمتنى أمى حيدره » . لأن نسق الكلام سمته أمه .

قوله ( الذى لا يموت ) بلفظ الغائب للأكثر وفي بعضها بلفظ الخطاب .

قوله ( والجن والإنس يموتون ) استدلل به على أن الملائكة لا تموت ولا حجة فيه لأنه مفهوم لقب ولا اعتبار له ، وعلى تقديره فيعارضه ما هو أقوى منه ، وهو عموم قوله تعالى ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ مع أنه لا مانع من دخولهم في مسمى الجن لجامع ما بينهم من الاستتار عن عيون الإنس ، وقد تقدمت بقية الكلام عليه في الدعوات وفي الأيمان والنذور في الباب المشار إليه منه ، ثم ذكر حديث أنس من ثلاثة أوجه عن قتادة ، وقد تقدم لفظ شعبة في تفسير ق ، وساقه هنا على لفظ « خليفة » وهو ابن خياط البصرى ، ولقبه شباب بفتح المعجمة وتخفيف الموحدة وآخره موحدة ، ووقع في رواية شعبة عنه « لايزال يلقى فى النار » وفي رواية « سعيد » وهو ابن أبى عروبة ، و « سليمان » هو التيمى والد معتمر كلاهما عن قتادة « لايزال يلقى فيها » والضمير في هذه الرواية لغير مذكور قبله ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق العباس بن الوليد عن يزيد بن زريع ، ومن طريق

أبى الأشعث عن المعتمر بهدين السندين ، وفي أوله « لا تزال جهنم يلقى فيها » .

**قوله ( حتى يضع فيها رب العالمين قدمه )** في رواية أبى الأشعث « حتى يضع الله فيها قدمه » وفي رواية عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عند مسلم « حتى يضع فيها رب العزة » ولم يقع في رواية شعبة بيان من يضع ، وتقدم في تفسير سورة ق من حديث أبى هريرة « فيضع الرب قدمه عليها » وذكر فيه شرحه ، وذكر من رواه بلفظ الرجل وشرحه أيضاً .

**قوله ( وتقول قد قد )** بفتح القاف وسكون الدال وبكسرهما أيضاً بغير إشباع ، وذكر ابن التين أنها رواية أبى ذر ، وتقدم في تفسير سورة ق ذكر من رواه بلفظ « قدنى » ومن رواه بلفظ « قط قط » وبيان الاختلاف فيها أيضاً وشرح معانيها مع بقية الحديث .

**قوله ( بعزتك وكرمك )** كذا ثبت عند الإسماعيلي في رواية يزيد بن زريع عن سعيد بن أبى عروبة ، ووقع في رواية عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عند مسلم بدون قوله وكرمك ، ويؤخذ منه مشروعية الحلف بكرم الله كما شرع الحلف بعزة الله .

**قوله ( ولا تزال الجنة تفضل )** كذا لهم بصيغة الفعل المضارع ، ووقع في رواية المستمل بموحدة مكسورة وفاء مفتوحة وضاد معجمة ساكنة وكأن الباء للمصاحبة ، قال الكرماني روى البخاري هذا الحديث من ثلاث طرق الأولى : عن شيخه يعنى « ابن أبى الأسود » واسمه عبد الله بن محمد بالتحديث ، والثانية : بالقول يعنى قوله « وقال لى خليفة » وكان ينبغى أن يزيد فيه بالقول المصاحب لحرف الجر للفرق بينه وبين القول المجرد ، قال والثالث : بالتعليق يعنى قوله « وعن معتمر » ، لأن هذا الثالث ليس تعليقاً بل هو موصول معطوف على قوله « حدثنا يزيد بن زريع » فالتقدير وقال لى خليفة عن معتمر ، وبهذا جزم أصحاب الأطراف ، قال المزى : حديث « لا تزال يلقى » الحديث ح في التوحيد ، قال لى خليفة عن معتمر عن أبيه ، وقال أبو نعيم في المستخرج بعد تخريجه « رواه البخاري عن خليفة عن يزيد بن زريع عن سعيد وعن المعتمر عن أبيه قال » وحديث سليمان التيمي غير مرفوع . قلت : وكذا لم يصرح الإسماعيلي برفعه لما أخرجه من طريق أبى الأشعث عن المعتمر .

**باب قول الله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾**

٧١١٣- ناقبضة قال نا سفيان عن ابن جريج عن سليمان عن طاوس عن ابن عباس قال : كان النبي صلى الله عليه يدعو من الليل : « اللهم لك الحمد ، رب السماوات والأرض ، لك الحمد أنت قيم السماوات والأرض وما فيهن ، لك الحمد ، أنت نور السماوات والأرض ، قولك الحق ، ووعدك الحق ، ولقاؤك حق ، والجنة حق ، والنار حق ، والساعة حق ، اللهم لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وإليك أنبت ، وبك خاصمت ، وإليك حاكمت ، فاغفر لي ما قدمت وأخرت وأسررت وأعلنت ، أنت إلهي لا إله لي غيرك » . نا ثابت بن محمد قال نا سفيان بهذا وقال : « أنت الحق ، وقولك الحق » .

**قوله ( باب قول الله تعالى وهو الذى خلق السموات والأرض بالحق )** كأنه أشار بهذه الترجمة إلى ما ورد في تفسير هذه الآية أن معنى قوله ﴿ بالحق ﴾ أى بكلمة الحق وهو قوله ﴿ كن ﴾ ووقع في أول حديث الباب قولك الحق ، فكأنه أشار إلى أن المراد بالقول الكلمة ، وهى كن والله أعلم . ونقل ابن التين عن الداودى أن الباء

هنا بمعنى اللام أى لأجل الحق ، وقال ابن بطال المراد بالحق هنا ضد الهزل ، والمراد بالحق فى الأسماء الحسنى الموجود الثابت الذى لا يزول ولا يتغير ، وقال الراغب : الحق فى الأسماء الحسنى الموجد بحسب ما تقتضيه الحكمة ، قال : ويقال لكل موجود من فعله بمقتضى الحكمة حق ويطلق على الاعتقاد فى الشيء المطابق لما دل ذلك الشيء عليه فى نفس الأمر وعلى الفعل الواقع بحسب ما يجب قدرًا وزمانًا وكذا القول ، ويطلق على الواجب واللازم والثابت والجائز ، ونقل البيهقى فى « كتاب الأسماء والصفات » عن الحلبي قال : الحق ما لا يسوغ إنكاره ويلزم إثباته والاعتراف به ووجود البارى أولى ما يجب الاعتراف به ، ولا يسوغ جحوده إذ لا مثبت تظاهرت عليه البينة الباهرة ما تظاهرت على وجوده سبحانه وتعالى ، وذكر البخارى فيه حديث ابن عباس فى الدعاء عند قيام الليل وفيه « اللهم لك الحمد أنت رب السموات والأرض » وقد تقدم شرحه وبيان اختلاف ألفاظه فى « كتاب التهجد » قبيل « كتاب الجنائز » وذكر فى « كتاب الدعوات » أيضا قال ابن بطال : قوله « رب السموات والأرض » يعنى خالق السموات والأرض وقوله « بالحق » أى أنشأهما بحق ، وهو كقوله تعالى ﴿ ربنا ما خلقت هذا باطلا ﴾ أى عبثا ، وقوله فى السند « سفيان » هو الثورى و « ابن جريج » هو عبد الملك بن عبد العزيز المكي وقوله « عن سليمان » هو ابن أبى مسلم الأحول المكي وفى رواية عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرنى سليمان » وسيأتى ، وقوله فى آخره « حدثنا ثابت بن محمد حدثنا سفيان بهذا » يعنى بالسند المذكور والمتن ، وقوله « وقال أنت الحق ، وقولك الحق » يشير إلى أن رواية قبيصة سقط منها قوله « أنت الحق » فإن أولها « قولك الحق » وثبت قوله فى أوله « أنت الحق » فى رواية ثابت بن محمد كما سيأتى سياقه بتمامه فى باب قول الله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ وكذا فى رواية عبد الرزاق المشار إليها ، وكذا وقع فى رواية يحيى بن آدم عن سفيان الثورى عند النسائي والله أعلم .

### باب ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾

وقال الأعمش عن قيس عن عروة عن عائشة قالت : الحمد لله الذى وسع سمعه الأصوات ، فأنزل الله على النبي صلى الله عليه : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ ﴾ .

[٧٣٨٦] ٧١١٤- فا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي عثمان عن أبي موسى قال : كنا مع النبي صلى الله عليه في سفر ، فكنا إذا علونا كبرنا ، فقال : « أربعوا على أنفسكم ، فإنكم لا تدعون أصم ولا غابيا ، تدعون سميعا بصيرا قريبا » . ثم أتى علي وأنا أقول فى نفسي : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فقال : « يا عبد الله بن قيس ، قل : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فإنها كنز من كنوز الجنة » ، أو قال : « ألا أدلك به » .

[٧٣٨٨] ٧١١٥- فا يحيى بن سليمان قال نا ابن وهب قال أخبرني عمرو عن يزيد عن أبي الخير سمع عبد الله بن عمرو أن أبا بكر قال للنبي صلى الله عليه : يا رسول الله ، علمني دعاء أدعوه به فى صلاتي ، قال : « قل : اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي من عندك مغفرة إنك أنت الغفور الرحيم » .

[٧٣٨٩] ٧١١٦- حدثنا عبد الله بن يوسف قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال نا عروة أن عائشة حدثته قال النبي صلى الله عليه : « إن جبريل ناداني قال : إن الله قد سمع قول قومك وما ردوا عليك » .

**قوله ( باب : وكان الله سميعاً بصيراً )** قال ابن بطال : غرض البخارى فى هذا الباب الرد على من قال إن معنى « سميع بصير » عليم قال ويلزم من قال ذلك أن يسويه بالأعمى الذى يعلم أن السماء خضراء ولا يراها ، والأصم الذى يعلم أن فى الناس أصواتاً ولا يسمعها ، ولا شك أن من سمع وأبصر أدخل فى صفة الكمال ممن انفرد بأحدهما دون الآخر ، فصح أن كونه سميعاً بصيراً يفيد قدراً زائداً على كونه عليم ، وكونه سميعاً بصيراً يتضمن أنه يسمع بسمع ويبصر ببصر ، كما تضمن كونه عليم أنه يعلم بعلم ولا فرق بين إثبات كونه سميعاً بصيراً وبين كونه ذا سمع وبصر ، قال وهذا قول أهل السنة قاطبة انتهى : واحتج المعتزلى بأن السمع ينشأ عن وصول الهواء المسموع إلى العصب المفروش فى أصل الصماخ والله منزّه عن الجوارح ، وأجيب بأنها عادة أجراها الله تعالى فىمن يكون حياً فيخلقه الله عند وصول الهواء إلى المحل المذكور ، والله سبحانه وتعالى يسمع المسموعات بدون الوسائط وكذا يرى المراتب بدون المقابلة وخروج الشعاع ، فذات البارى مع كونه حياً موجوداً لا تشبه الذوات ، فكذلك صفات ذاته لا تشبه الصفات . وسيأتى مزيد لهذا فى باب ﴿ وكان عرشه على الماء ﴾ وقال البيهقى فى الأسماء والصفات : السميع من له سمع يدرك به المسموعات ، والبصير : من له بصر يدرك به المراتب ، وكل منهما فى حق البارى صفة قائمة بذاته ، وقد أفادت الآية ، وأحاديث الباب الرد على من زعم أنه سميع بصير ، بمعنى عليم ، ثم ساق حديث أبى هريرة الذى أخرجه أبو داود بسند قوى على شرط مسلم من رواية أبى يونس « عن أبى هريرة رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها » يعنى قوله تعالى ﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها — إلى قوله تعالى — إن الله كان سميعاً بصيراً ﴾ ويضع إصبعيه قال أبو يونس وضع أبو هريرة إبهامه على أذنه والتى تليها على عينه ، قال البيهقى وأراد بهذه الإشارة تحقيق إثبات السمع والبصر لله ببيان محلها من الإنسان ، يريد أن له سمعاً وبصراً لا أن المراد به العلم فلو كان كذلك لأشار إلى القلب لأنه محل العلم ، ولم يرد بذلك الجارحة فإن الله تعالى منزّه عن مشابهة المخلوقين ، ثم ذكر الحديث أبى هريرة شاهداً من حديث عقبة بن عامر « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر إن ربنا سميع بصير وأشار إلى عينيه » وسنده حسن وسيأتى فى باب ﴿ وَلِئَصْنَعِ عَلَى عَيْنِي ﴾ حديث « إن الله ليس بأعور » وأشار بيده إلى عينه ، وسيأتى شرح ذلك هناك ، وفى صحيح مسلم عن أبى هريرة رفعه « إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم » وفى حديث أبى جري الهجيمى رفعه « أن رجلاً ممن كان قبلكم لبس بردتين يتبختر فيهما فنظر الله إليه فمقته » ، الحديث . وقد مضى فى اللباس حديث ابن عمر رفعه « لا ينظر الله إلى من جرّ ثوبه خيلاء » وفى الكتاب العزيز ﴿ ولا ينظر إليهم ﴾ وورد فى السمع قول المصلى « سمع الله لمن حمده » وسنده صحيح متفق عليه بل مقطوع بمشروعيته فى الصلاة ، ثم ذكر المصنف فى الباب أربعة أحاديث :

**أحدها . قوله ( قال الأعمش عن تميم )** هو ابن سلمة الكوفى تابعى صغير وثقه يحيى بن معين ، ووصل حديثه المذكور أحمد والنسائى وابن ماجه باللفظ المذكور هنا ، وأخرجه ابن ماجه أيضاً من رواية أبى عبيدة بن معن عن الأعمش بلفظ « تبارك » وسياقه أتم ، وليس لتقييم المذكور عن عروة فى الصحيحين سوى هذا الحديث وآخر عند مسلم ، قال ابن التين قول البخارى « قال الأعمش » مرسل لأنه لم يلقه ، قال الشيخ أبو الحسن ولهذا لم يذكره فى تفسير سورة المجادلة انتهى ، وتسمية هذا مرسلًا مخالف للاصطلاح ، والتعليل ليس بمستقيم فإن فى الصحيح عدة أحاديث معلقة لم تذكر فى تفسير الآية التى تتعلق بها .

**قوله ( وسع سمعه الأصوات )** في رواية أبي عبيدة بن معن « كل شيء » بدل « الأصوات » قال ابن بطال : معنى قولها « وسع » أدرك لأن الذي وصف بالاتساع يصح وصفه بالضيق وذلك من صفات الأجسام فيجب صرف قولها عن ظاهره ، والحديث ما يقتضى التصريح بأن له سمعاً ، وكذا جاء ذكر البصر في الحديث الذي أخرجه مسلم عن أبي موسى مرفوعاً « حجاب النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره » .

**قوله ( فأنزل الله تعالى على نبيه : قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها )** هكذا أخرجه وتماه عند أحمد وغيره « ممن ذكرت » بعد قوله « الأصوات » لقد جاءت المجادلة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلمه في جانب البيت ما أسمع ما تقول فأنزل الله الآية ومرادها بهذا النفي مجموع القول لأن في رواية أبي عبيدة ابن معن : إني لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة ، ويخفى على بعضه وهى تشتكى زوجها وهى تقول « أكل شبلى ونثرت له بطنى حتى إذا كبرت سنى وانقطع ولدى ظاهر منى » الحديث فما برحت حتى نزل جبريل بهذه الآيات ﴿ قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكى إلى الله ﴾ وهذا أصح ما ورد في قصة المجادلة وتسميتها وقد أخرج أبو داود وصححه ابن حبان من طريق يوسف بن عبد الله بن سلام عن خويلة بنت مالك بن ثعلبة قالت « ظاهر منى زوجى أوس بن الصامت » الحديث . وهذا يحمل على أن اسمها كان ربما صغر وإن كان محظوظاً فتكون نسبت في الرواية الأخرى لجدها وقد تظاهرت الروايات بالأول ففى مرسل محمد بن كعب القرظى عند الطبراني كانت خولة بنت ثعلبة تحت أوس بن الصامت فقال لها أنت على كظهر أمى ، وعند ابن مردويه من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس أن أوس بن الصامت تظاهر من امرأته خولة بنت ثعلبة ، وعنده أيضاً من مرسل أبي العالية « كانت خولة بنت دليح تحت رجل من الأنصار سئ الخلق فنازعت في شيء فقال : أنت على كظهر أمى » ودليح بمهملتين مصغر لعله من أجدادها ، وأخرج أبو داود من رواية حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه أن جميلة كانت تحت أوس بن الصامت ، ووصله من وجه آخر عن عائشة ، والرواية المرسله أقوى ، وأخرجه ابن مردويه من رواية إسماعيل بن عياش عن هشام عن أبيه عن أوس بن الصامت وهو الذى ظاهر من امرأته ، ورواية إسماعيل عن الحجازيين ضعيفة وهذا منها ، فإن كان حفظه فالمراد بقوله « عن أوس بن الصامت » أى عن قصة أوس لا أن عروة حمله عن أوس فيكون مرسلًا كالرواية المحفوظة وإن كان الراوى حفظها أنها جميلة فلعله كان لقبها وأما ما أخرجه النقاش في تفسيره بسند ضعيف إلى الشعبي قال : المرأة التى جادلت في زوجها هى خولة بنت الصامت وأما معاودة عبد الله بن أبي التى نزل فيها ﴿ ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ﴾ وقوله « بنت الصامت » خطأ فإن الصامت والد زوجها كما تقدم فلعله سقط منه شيء ، وتسمية أمها غريب ، وقد مضى ما يتغلّق بالظهار في النكاح .

**الحديث الثانى : قوله ( عن أبي عثمان )** هو عبد الرحمن بن مل النهدي والسند كله بصريون وقد مضى شرح المتن في « كتاب الدعوات » وقوله أربعوا بفتح الموحدة أى ارفقوا بضم الفاء وحكى ابن التين أنه وقع في روايته بكسر الموحدة وأنه في كتب أهل اللغة وبعض كتب الحديث بفتحها ، وقوله « فإنكم لا تدعون أصم » إلخ قال الكرماني لو جاءت الرواية « لا تدعون أصم ولا أعمى » لكان أظهر في المناسبة لكنه لما كان الغائب كالأعمى في عدم الرؤية نفى لازمه ليكون أبلغ وأشمل ، وزاد « قريباً » لأن البعيد وإن كان ممن يسمع ويصير لكنه لبعده قد لا يسمع ولا ييصر ، وليس المراد قرب المسافة لأنه منزّه عن الحلول كما لا يخفى ومناسبة الغائب ظاهرة من أجل النهى عن رفع الصوت ، قال ابن بطال : في هذا الحديث نفى الآفة المانعة من السمع والآفة المانعة من النظر ، وإثبات كونه



سميماً بصيراً قريباً ، يستلزم أن لا تصح أضداد هذه الصفات عليه وقوله في آخره « أو قال ألا أدلك » شك من الراوى هل قال يا عبد الله بن قيس « قل لا حول ولا قوة إلا بالله » ، فإنها كنز من كنوز الجنة » أو قال يا عبد الله بن قيس « ألا أدلك » وقوله بعد قوله ألا أدلك به ، أى ببقية الخير وقد ذكره في الدعوات فى باب الدعاء « إذا علا عقبة » فساق الحديث بهذا الإسناد بعينه وقال : بعد قوله « ألا أدلك على كلمة هى كنز من كنوز الجنة ، لا حول ولا قوة إلا بالله » .

الحديث الثالث : حديث عبد الله بن عمرو أن أباً بكر يعنى الصديق قال « يا رسول الله علمنى دعاء » الحديث وقد تقدم فى أواخر صفة الصلاة وفى الدعوات مع شرحه وبيان من جعله من رواية عبد الله بن عمرو عن أبى بكر الصديق فجعله من مسند أبى بكر ، وأشار ابن بطال إلى أن مناسبتة للترجمة أن دعاء أبى بكر لما علمه النبى صلى الله عليه وسلم يقتضى أن الله سميع لدعائه ومجازه عليه ، وقال غيره حديث أبى بكر ليس مطابقاً للترجمة إذ ليس فيه ذكر صفتى السمع والبصر لكنه ذكر لازمهما من جهة أن فائدة الدعاء إجابة الداعى لمطلوبه فلولا أن سمعه سبحانه يتعلق بالسر كما يتعلق بالجهر لما حصلت فائدة الدعاء أو كان يقيده بمن يجهر بدعائه . انتهى من كلام ابن المنير ملخصاً وقال الكرماني : لما كان بعض الذنوب مما يسمع وبعضها مما يبصر لم تقع مغفرته إلا بعد الإسماع والإبصار .

تنبيه : المشهور فى الروايات ظلماً كثيراً . بالثلثة ووقع هنا للقابسى بالموحدة .

الحديث الرابع : حديث عائشة . قوله ( إن جبريل عليه السلام أتانى فقال : إن الله قد سمع قول قومك وما ردوا عليك ) هكذا ذكر هذا القدر منه مقتصراً عليه ، وساقه بتمامه فى بدء الخلق وتقدم شرحه هناك ، والمراد منه هنا قوله « إن الله قد سمع » وقوله « ما ردوا عليك » أى أجابوك ويحتمل أن يكون أراد ردهم ما دعاهم إليه من التوحيد بعدم قبولهم ، وقال الكرماني المقصود من هؤلاء الأحاديث إثبات صفتى السمع والبصر وهما صفتان قديمتان من الصفات الذاتية وعند حدوث المسموع والمبصر يقع التعلق ، وأما المعتزلة فقالوا إنه سميع يسمع كل مسموع وبصير يبصر كل مبصر فادعوا أنهما صفتان حادثتان ، وظواهر الآيات والأحاديث ترد عليهم وبالله التوفيق

### بَابُ ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾

[٧٣٩٠] ٧١١٧- فإبراهيم بن المنذر قال نا معن بن عيسى قال ني عبد الرحمن بن أبي الموالى قال سمعتُ محمد بن المنكدر يحدثُ عبد الله بن الحسن يقول : أخبرني جابر بن عبد الله السلمي قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه الاستخارة فى الأمور كلها كما يعلمهم السورة من القرآن يقول : « إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرُك بقدرتك ، وأسألك من فضلك ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب ، اللهم فإن كنت تعلم هذا الأمر - ثم يسميه بعينه - خيراً لي في عاجل أمري وآجله - قال : أو في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - فاقدرة لي ويسره لي ثم برك لي فيه . اللهم وإن كنت تعلم أنه شرٌ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال : في عاجل أمري وآجله - فاصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به » .

قوله ( باب قول الله تعالى قل هو القادر ) قال ابن بطال القدرة من صفات الذات وقد تقدم فى باب قوله

تعالى ﴿إِنِّي أَنَا الرِّزَاقُ﴾ أن القوة والقدرة بمعنى واحد وتقدم نقل الأقوال في ذلك والبحث فيها .  
**قوله ( سمعت محمد بن المنكدر يحدث عبد الله بن الحسن )** أى ابن الحسن بن علي بن أبي طالب وكان عبد الله كبير بنى هاشم في وقته قال ابن سعد كان من العباد وله عارضة وهيئة ، وقال مصعب الزبيدي : ما كان علماء المدينة يكرمون أحداً ما يكرمونه ، ووثقه ابن معين والنسائي وغيرهما ، وهو من صفار التابعين ، روى عن عم جده عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ؛ وله رواية عن أمه فاطمة بنت الحسين وعن غيرها ، ومات في حبس المنصور سنة ثلاث وأربعين ومائة وله خمس وسبعون سنة ، وليس له ذكر في البخاري إلا في هذا الموضع ، وقد أفصح عبد الرحمن بن أبي الموالى بالواقع في حال تحمله ، ولم يتصرف فيه بأن يقول حدثني ولا أخبرني لكن أخرجه أبو داود من وجه آخر عنه فقال « حدثني محمد بن المنكدر » وعليه في ذلك اعتراض لاحتمال أن يكون محمد بن المنكدر لم يقصده بالتحديث ، وقد سلك في ذلك النسائي والبرقاني مسلك التحري ، فكان النسائي فيما سمعه في الحالة التي لم يقصده المحدث فيها بالتحديث ، لا يقول حدثنا ولا أخبرنا ولا سمعت بل يقول فلان قرأه عليه وأنا أسمع ، وكان البرقاني يقول سمعت فلاناً يقول ، وجوز الأكثر إطلاق التحديث والإخبار لكون المقصود بالتحديث من جنس من سمع ولو لم يكن مقصوداً فيجوز ذلك عندهم لكن بصيغة الجمع فيقول حدثنا أى حدث قوماً أنا فيهم فسمعت ذلك منه حين حدث ولو لم يقصدني بالتحديث وعلى هذا فيمتنع بالافراد بأن يقول مثلاً « حدثني » بل ويمتنع في الاصطلاح أيضاً لأنه مخصوص بمن سمع وحده من لفظ الشيخ ، ومن ثم كان التعبير بالسماع أصرح الصيغ لكونه أدل على الواقع ، وقد تقدم حديث الباب في صلاة الليل وفي الدعوات من وجهين آخرين عن عبد الرحمن بن أبي الموالى ذكره في كل منهما بالنعنة ، قال « عن محمد بن المنكدر » ولم يقل سمعت ولا حدثنا ، وكذا أخرجه الترمذي والنسائي وهو جائز ، لأنها صيغة محتملة فأفادت هذه الرواية تعيين أحد الاحتمالين ، وهو التصريح بسماعه ، ولهذا نزل فيه البخاري درجة لأنه عنده في الموضوعين المذكورين بواسطة واحد عن عبد الرحمن ؛ وهنا وقع بينه وبين عبد الرحمن اثنان ، لكن سهل عليه النزول تحصيل فائدة الاطلاع على الواقع وفيها تصريح عبد الرحمن بالسماع في موضع النعنة ، فأما من يخشى من الانقطاع الذي تحتمله النعنة ، وقد وقع لي من رواية خالد بن مخلد عن عبد الرحمن قال : سمعت محمد بن المنكدر يحدث عن جابر أخرجه ابن ماجه وخالد بن شيوخ البخاري ، فيحتمل أن لا يكون سمع منه هذا الحديث مع أنه لم يصرح بما صرح به الرواية النازلة من تسمية المقصود بالتحديث وهو عبد الله بن الحسن ، وقوله في الخبر « وأستقدرك بقدرتك » الباء للاستعانة أو للقسم أو للاستعطاف ، ومعناه أطلب منك أن تجعل لي قدرة على المطلوب ، وقوله « فاقدرو » بضم الدال ويجوز كسرهما أى نجزه لي « ورضني » بتشديد المعجمة أى اجعلني بذلك راضياً فلا أندم على طلبه ولا على وقوعه لأنني لا أعلم عاقبته وإن كنت حال طلبه راضياً به وقوله « ويسمي بهينه » في رواية خالد بن مخلد « فيسميه ما كان من شيء » أى شيء كان وقوله « ثم ليقل » ظاهر في أن الدعاء المذكور يكون بعد الفراغ من الصلاة ويحتمل أن يكون الترتيب فيه بالنسبة لأذكار الصلاة ودعائها فيقول بعد الفراغ وقبل السلام ، وقد تقدم سائر فوائده في « كتاب الدعوات » .

بِ مَقْلَبِ الْقُلُوبِ ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ ﴾

[٧٣٩١] ٧١١٨- فاسعيد بن سليمان عن ابن المبارك عن موسى بن عتبة عن سالم عن عبد الله قال : أكثر ما

كان النبي صلى الله عليه يحلف : « لا ومقلب القلوب » .

**قوله ( باب مقلب القلوب وقول الله تعالى ونقلب أفئدتهم وأبصارهم )** قال الراغب : تقلب الشيء تغييره من حال إلى حال والتقلب التصرف وتقلب الله القلوب والبصائر صرفها من رأى إلى رأى ، وقال الكرماني ما معناه كان يحتمل أن يكون المعنى بقوله « مقلب » أنه يجعل القلب قلباً لكن مظان استعماله تنشأ عنه ويستفاد منه أن إعراض القلب كالإرادة وغيرها بخلق الله تعالى وهي من الصفات الفعلية ومرجعها إلى القدرة .

**قوله ( حدثنا سعيد بن سليمان )** هو الواسطي نزيل بغداد يكنى أبا عثمان ، ويلقب سعدويه وكان أحد الحفاظ « وابن المبارك » هو عبد الله الإمام المشهور وقد تقدم شرح حديث ابن عمر المذكور في هذا الباب في « كتاب الأيمان والنذور » وكذا الآية ويستفاد منهما أن أعراض القلوب من إرادة وغيرها تقع بخلق الله تعالى ، وفيه حجة لمن أجاز تسمية الله تعالى بما ثبت في الخبر ، ولو لم يتواتر ، وجواز اشتقاق الاسم له تعالى من الفعل الثابت ، وقد تقدم البحث في ذلك عند ذكر الأسماء الحسنى من « كتاب الدعوات » ومعنى قوله « ونقلب أفئدتهم » نصرفها بما شئنا كما تقدم تقريره ، وقال المعتزلي معناه نطبع عليها فلا يؤمنون والطبع عندهم الترك ، فالمعنى على هذا « نتركهم وما اختاروا لأنفسهم » وليس هذا معنى التقلب في لغة العرب ، ولأن الله تمدح بالانفراد بذلك ، ولا مشاركة له فيه ، فلا يصح تفسير الطبع بالترك فالطبع عند أهل السنة خلق الكفر في قلب الكافر واستمراره عليه إلى أن يموت فمعنى الحديث : أن الله يتصرف في قلوب عباده بما شاء لا يمتنع عليه شيء منها ولا تفوته إرادة وقال البيضاوي في نسبة تقلب القلوب إلى الله إشعار بأنه يتولى قلوب عباده ولا يكلها إلى أحد من خلقه ، وفي دعائه صلى الله عليه وسلم « يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك » إشارة إلى شمول ذلك للعباد حتى الأنبياء ورفع توهم من يتوهم أنهم يستثنون من ذلك ، وخص نفسه بالذكر إعلاما بأن نفسه الزكية إذا كانت مفترقة إلى أن تلجأ إلى الله سبحانه فافتقار غيرها ممن هو دونه أحق بذلك

### باب إن لله مائة اسم إلا واحداً

قال ابن عباس : ذو الجلال العظمة البر اللطيف .

[٧٣٩٢] ٧١١٩- فأبو اليمان قال أنا شعيب قال أنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحدة ، من أحصاها دخل الجنة » . أحصيناها : حفظناها .

**قوله ( باب إن لله مائة اسم إلا واحدة )** ذكر فيه حديث أبي هريرة أن لله تسعة وتسعين اسماً ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الدعوات » وبيان من رواه باللفظ المذكور في هذه الترجمة ، ووقع هنا في رواية الكشميهني مائة إلا واحداً بالتذكير ، ومائة في الحديث بدل من قوله تسعة وتسعين ، فعدل في الترجمة من البديل إلى المبدل وهو فصيح ويستفاد منه زيادة توضيح ، ولأن ذكر العقد أعلى من ذكر الكسور ، وأول العقود العشرات ، وثانيها المائة فلما قاربت العدة أعطيت حكمها ، وجبر الكسر بقوله مائة ثم أريد التحقق في العدد فاستثنى ، ولو لم يستثن كان استعمالاً غريباً سائفاً .

**قوله ( قال ابن عباس : ذو الجلال العظمة )** في رواية الكشميهني العظيم ، وعلى الأول ففيه تفسير « الجلال » بالعظمة وعلى الثاني هو تفسير ذو الجلال .

**قوله ( البر اللطيف )** هو تفسير ابن عباس أيضاً وقد تقدم الكلام عليه وبيان من وصله عنه في تفسير سورة الطور .

قوله ( أسماء ) قيل معناه تسمية وحيث لا مفهوم لهذا العدد بل له أسماء كثيرة غير هذه .

قوله ( أحصيناه حفظناه ) تقدم الكلام عليه وعلى معنى الإحصاء وبيان الاختلاف فيه في « كتاب الدعوات » قال الأصملي الإحصاء للأسماء العمل بها لا عدّها وحفظها ، لأن ذلك قد يقع للكافر المنافق كما في حديث الخوارج يقرعون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، وقال ابن بطال الإحصاء يقع بالقول ويقع بالعمل فالذى بالعمل أن لله أسماء يختص بها كالأحد والمتعال والتقدير ونحوها ، فيجب الإقرار بها والخضوع عندها ، وله أسماء يستحب الاقتداء بها في معانيها : كالرحيم والكريم والعفو ونحوها ، فيستحب للعبد أن يتحلى بمعانيها ليؤدي حق العمل بها فهذا يحصل الإحصاء العملي ، وأما الإحصاء القولي فيحصل بجمعها وحفظها والسؤال بها ولو شارك المؤمن غيره في العد والحفظ ، فإن المؤمن يمتاز عنه بالإيمان والعمل بها . وقال ابن أبي حاتم في « كتاب الرد على الجهمية » ذكر نعيم بن حماد أن الجهمية قالوا : إن أسماء الله مخلوقة ، لأن الاسم غير المسمى ، وادعوا أن الله كان ولا وجود لهذه الأسماء ، ثم خلقها ثم تسمى بها ، قال فقلنا لهم : إن الله قال ﴿ سُبْحَ اسم ربك الأعلى ﴾ وقال ﴿ ذلكم الله ربكم فاعبدوه ﴾ فأخبر أنه المعبود ودل كلامه على اسمه بما دل به على نفسه ، فمن زعم أن اسم الله مخلوق فقد زعم أن الله أمر نبيه أن يسبح مخلوقاً ، ونقل عن إسحق بن راهويه عن الجهمية أن جهمياً قال : لو قلت إن الله تسعة وتسعين اسماً لعبدت تسعة وتسعين إلهاً ، قال فقلنا لهم : إن الله أمر عباده أن يدعوه بأسمائه ، فقال ﴿ والله الأسماء الحسنی فادعوه بها ﴾ والأسماء جمع أقله ثلاثة ولا فرق في الزيادة على الواحد بين الثلاثة وبين التسعة والتسعين .

### باب السؤال بأسماء الله والاستعانة بها

[٧٣٩٣] ٧١٢٠- نا عبد العزيز بن عبد الله قال ني مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « إذا جاء أحدكم فراشه فلينفسه بصفة ثوبه ثلاث مرات وليقل : باسمك ربي وضعت جنبي وبك أرفعه ، إن أمسكت نفسي فاغفر لها ، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين » . تابعه يحيى وبشر بن المفضل عن عبيد الله عن سعيد بن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه . وزاد زهير وأبو ضمرة وإسماعيل بن زكرياء عن عبيد الله عن سعيد بن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه . ورواه ابن عجلان عن سعيد بن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه .

[٧٣٩٤] ٧١٢١- حدثنا مسلم قال نا شعبه عن عبد الملك عن ربعي عن حذيفة قال : كان النبي صلى الله عليه إذا أوى إلى فراشه قال : « اللهم باسمك أحيا وأموت » . وإذا أصبح قال : « الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه النشور » .

[٧٣٩٥] ٧١٢٢- حدثنا سعد بن حفص قال نا شيبان عن منصور عن ربعي بن حراش عن خرشة بن الحر عن أبي ذر قال : كان النبي صلى الله عليه إذا أخذ مضجعه من الليل قال : « باسمك نموت ونحيا » ، فإذا استيقظ قال : « الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه النشور » .

[٧٣٩٦] ٧١٢٣- نا قتيبة بن سعيد قال نا جرير عن منصور عن سالم عن كريب عن ابن عباس قال : قال

رسول الله صلى الله عليه : « لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله فقال : بسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا . فإنه إن يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره شيطان أبداً » .

[٧٣٩٧] ٧١٢٤- نا عبد الله بن مسلمة قال نا فضيل عن منصور عن إبراهيم عن همام عن عدي بن حاتم قال : سألت النبي صلى الله عليه قلت : أرسل كلابي المعلمة ؟ قال : « إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فأمسكن فكل ، وإذا رميت بالمعراض فخرق فكل » .

[٧٣٩٨] ٧١٢٥- نا يوسف بن موسى قال نا أبو خالد الأحمر قال سمعت هشام بن عروة يحدث عن أبيه عن عائشة قالت : قالوا : يا رسول الله ، إن هنا أقواماً حديث عهدهم بشرك يأتوننا بلحمان لا ندري يذكرون اسم الله عليها أم لا ، قال : « اذكروا أنتم اسم الله وكلوا » . تابعه محمد بن عبد الرحمن والداروردي وأسامة بن حفص .

[٧٣٩٩] ٧١٢٦- نا حفص بن عمر قال نا هشام عن قتادة عن أنس قال : ضحى النبي صلى الله عليه بكبشين يُسمي ويكبر .

[٧٤٠٠] ٧١٢٧- نا حفص بن عمر قال نا شعبة بن الحجاج عن الأسود بن قيس عن جندب أنه شهد النبي صلى الله عليه يوم النحر صلى ثم خطب فقال : « من ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى ، ومن لم يذبح فليذبح باسم الله » .

[٧٤٠١] ٧١٢٨- نا أبو نعيم قال نا ورقاء عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال النبي صلى الله عليه : « لا تحلفوا بآبائكم ، ومن كان حالفاً فليحلف بالله » .

قوله ( باب السؤال بأسماء الله والاستعاذة بها ) قال ابن بطلال : مقصوده بهذه الترجمة تصحيح القول بأن الاسم هو المسمى ، فلذلك صحت الاستعاذة بالاسم كما تصح بالذات ، وأما شبهة القدرية التي أوردوها على تعدد الأسماء ، فالجواب عنها أن الاسم يطلق ويراد به المسمى كما قررناه ، ويطلق ويراد به التسمية وهو المراد بحديث الأسماء . وذكر في الباب تسعة أحاديث كلها في التبرك باسم الله والسؤال به والاستعاذة .

الحديث الأول : حديث أبي هريرة في القول عند النوم وقد تقدم شرحه مستوفى في الدعوات وفيه « باسمك ربي وضعت جنبي ، وبك أرفعه » قال ابن بطلال : أضاف الوضع إلى الاسم ، والرفع إلى الذات فدل على أن المراد بالاسم الذات وبالذات يستعان في الرفع والوضع لا باللفظ .

قوله ( عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة ) قال الدارقطني في غرائب مالك بعد أن أخرجه من طرق إلى « عبد العزيز بن عبد الله » وهو الأويسى شيخ البخاري فيه « لا أعلم أحداً أسنده عن مالك إلا الأويسى » ورواه إبراهيم بن طهمان عن مالك عن سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا .

قوله ( فليفضه بصنفة ثوبه ) الصنفة : بفتح المهملة وكسر النون بعدها فاء طرته ، وقيل طرفه ، وقيل جانبه ، وقيل حاشيته التي فيها هديه ، وقال في النهاية طرفه : الذي يلي طرته . قلت : وتقدم في الدعوات بلفظ « داخله »

لزاره ، وتقدم هناك معناها ، فالأولى هنا أن يقال المراد طرفه الذى من الداخل جمعاً بين الروایتين .

قوله ( ثلاث مرات ) هكذا زادها مالك فى الروایتين الموصولة والمرسلة وتابعه عبد الله بن عمر بسكون الموحدة ، وقد فرق بينهما الدارقطنى فى روايته المذكورة عن الأوسى عنهما ، وحذف البخارى عبد الله بن عمر العمرى لضعفه واقتصر على مالك ، وقد تقدم البحث فى جواز حذف الضعيف ، والاقتصار على الثقة إذا اشتراكا فى الرواية فى « كتاب الاعتصام » ، وصنيع البخارى يقتضى الجواز لكن لم يطرد له فى ذلك عمل فإنه حذفه تارة كما هنا ، وأثبتة أخرى لكن كنى عنه ابن فلان كما مضى التنبيه عليه هناك ، ويمكن الجمع بأنه حيث حذفه كان اللفظ الذى ساقه للذى اقتصر عليه بخلاف الآخر .

قوله ( فاغفر لها ) تقدم فى الدعوات بلفظ « فارحمها » وجمع بينهما إسماعيل بن أمية عن سعيد المقبرى ، أخرجه المخلص فى أواخر الأول من فوائده .

قوله ( عقبه تابعه يحيى ) يريد ابن سعيد القطان و « عبيد الله » هو ابن عمر العمرى ، و « سعيد » هو المقبرى ، و « زهير » هو ابن معاوية ، و « أبو ضمرة » هو أنس بن عياض ، والمراد بإيراد هذه التعاليق بيان الاختلاف على سعيد المقبرى هل روى الحديث عن أى هريرة بلا واسطة أو بواسطة أبيه ، وقد تقدم بيان من وصلها كلها فى « كتاب الدعوات » .

الحديث الثانى والثالث : حديث حذيفة وأبى ذر فى القول عند النوم أيضاً وفيه « اللهم باسمك أحيا وأموت » وقد تقدم شرحهما فى الدعوات .

الحديث الرابع : حديث ابن عباس فى القول عند الجماع وقد تقدم شرحه فى « كتاب النكاح » وقوله « فإنه إن يقدر بينهما ولد » المراد إن كان قدر لأن التقدير أزل لكن عبر بصيغة المضارعة بالنسبة للتعلق .

الحديث الخامس : حديث عدى فى الصيد ، وقد تقدم شرحه فى الذبائح .

الحديث السادس : حديث عائشة فى الأمر بالتسمية عند الأكل ، وقد تقدم فى الذبائح أيضاً ، وقوله فيه « تابعه محمد بن عبد الرحمن » هو الطفاوى ، و « عبد العزيز بن محمد » هو الدراوردى ، و « أسامة بن حفص » هو المدنى ، وتقدم فى الذبائح بيان من وصلها ، وطريق الدراوردى وصلها محمد بن أبى عمر العدنى فى مسنده عنه ، وتقدم القول فى هذا السند بأشبع من هذا هناك .

( تنبيهان ) : أحدهما وقع قوله « تابعه » إلخ . هنا عقب حديث أبى هريرة المبدأ بذكره فى هذا الباب عند كريمة والأصيل وغيرهما والصواب ما وقع عند أبى ذر وغيره أن محل ذلك عقب حديث عائشة وهو سادس أحاديث الباب . ثانيهما : وقع فى هذه الرواية « أن هنا أقواماً حديثاً عهدهم بالشرك يأتونا » كذا فيه بنون واحدة وهى لغة من يحذف النون مع الرفع ، وجوز الكرماني أن يكون بتشديد النون مراعاة للغة المشهورة ، لكن التشديد فى مثل هذا قليل .

الحديث السابع : حديث أنس فى الأضحية بكبشين ، وفيه « فسمى وكبر » وقد تقدم شرحه فى الأضاحى .

الحديث الثامن : حديث جندب فى منع الذبح فى العيد قبل الصلاة ، وفيه قوله « فليذبح بسم الله » وقد تقدم شرحه فى الضحايا أيضاً .

الحديث التاسع : حديث ابن عمر « لا تحلفوا بأبائكم » تقدم شرحه في الأيمان والنذور ، قال نعيم بن حماد في الرد على الجهمية : دلت هذه الأحاديث . يعنى الواردة في الاستعاذة بأسماء الله وكلماته ؛ والسؤال بها مثل أحاديث الباب ، وحديث عائشة ، وأبى سعيد « بسم الله أريقك » وكلاهما عند مسلم ، وفي الباب عن عبادة وميمونة وأبى هريرة وغيرهم عند النسائي وغيره بأسانيد جيد ، على أن القرآن غير مخلوق إذ لو كان مخلوقاً لم يستعذ بها إذ لا يستعذ بمخلوق ، قال الله تعالى ﴿ فاستعذ بالله ﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم « وإذا استعذت فاستعذ بالله » وقال الإمام أحمد في « كتاب السنة » قالت الجهمية لمن قال إن الله لم يزل بأسمائه وصفاته ، قلتم بقول النصارى حيث جعلوا معه غيره ، فأجابوا بأننا نقول إنه واحد بأسمائه وصفاته ، فلا نصف إلا واحداً بصفاته كما قال تعالى ﴿ ذرني ومن خلقت وحيداً ﴾ وصفه بالوحدة مع أنه كان له لسان وعينان وأذنان وسمع وبصر ولم يخرج بهذه الصفات عن كونه واحداً والله المثل الأعلى .

ب) مَا يُذَكَّرُ فِي الذَّاتِ وَالنَّعْوِ وَأَسْمَاءِ اللَّهِ

وقال خبيب : وذلك في ذات الإله ، فذكر الذات باسمه .

[٧٤٠٢] ٧١٢٩- فابو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي - حليف لبني زهرة - وكان من أصحاب أبي هريرة أن أباهريرة قال : بعث رسول الله صلى الله عليه عشرة منهم خبيب الأنصاري فأخبرني عبيد الله بن عياض أن ابنة الحارث أخبرته أنهم حين اجتمعوا فاستعار منها موسى يستحذ بها ، فلما خرجوا من الحرم ليقتلوه قال خبيب :

ما أبالي حين أقتل مسلماً على أي شق كان لله مصرعي

وذلك في ذات الإله وإن يشأ يبارك على أوصال شلوي ممزج

فقتله ابن الحارث ، فأخبر النبي صلى الله عليه أصحابه خبرهم يوم أصيبوا .

قوله ( باب ما يذكر في الذات والنعوت وأسماء الله عز وجل ) أى ما يذكر في ذات الله ونعوته من تجويز إطلاق ذلك كأسمائه ، أو منعه لعدم ورود النص به فأما الذات فقال الراغب : هى تأنيث ذو ، وهى كلمة يتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس والأنواع وتضاف إلى الظاهر دون المضمرة وتثنى وتجمع ولا يستعمل شيء منها إلا مضافاً ، وقد استعاروا لفظ الذات لعين الشيء واستعملوها مفردة ومضافة وأدخلوا عليها الألف واللام وأجروها مجرى النفس والخاصة ، وليس ذلك من كلام العرب انتهى . وقال عياض ذات الشيء نفسه وحقيقته ، وقد استعمل أهل الكلام الذات بالألف واللام ، وغلطهم أكثر النحاة وجوز بعضهم لأنها ترد بمعنى النفس وحقيقة الشيء ، وجاء في الشعر لكنه شاذ ، واستعمال البخارى لها دال على ما تقدم من أن المراد بها نفس الشيء على طريقة المتكلمين في حق الله تعالى ففرق بين النعوت والذات ، وقال ابن برهان : إطلاق المتكلمين الذات في حق الله تعالى من جهلهم ، لأن ذات تأنيث ذو ، وهو جلت عظمتة لا يصح له إلحاق تاء التأنيث ، ولهذا امتنع أن يقال علامة وإن كان أعلم العالمين . قال : وقولهم الصفات الذاتية جهل منهم أيضاً لأن النسب إلى ذات : ذوى ، وقال التاج الكندى في الرد على الخطيب بن نباتة في قوله كنه ذاته ذات ، بمعنى صاحبة تأنيث ذو وليس لها في اللغة مدلول غير ذلك ، وإطلاق المتكلمين وغيرهم الذات بمعنى النفس خطأ عند المحققين ، وتعقب بأن الممتنع استعمالها بمعنى صاحبة ، أما إذا قطعت عن هذا المعنى واستعملت بمعنى الإسمية فلا محذور لقوله تعالى

﴿ إنه عليم بذات الصدور ﴾ أى بنفس الصدور ، وقد حكى المطرزي كل ذات شئ وليس كل شئ ذاتاً ، وأنشد أبو الحسين بن فارس :

فنعم ابن عم القوم فى ذات ماله إذا كان بعض القوم فى ماله وفر

ويحتمل أن تكون « ذات » هنا مقحمة كما فى قولهم ذات ليلة ، وقد ذكرت ما فيه فى « كتاب العلم » فى باب العظة بالليل ، وقال النووى فى تهذيبه : وأما قولهم — أى الفقهاء — فى باب الأيمان فإن حلف بصفة من صفات الذات ، وقول المذهب اللون كالسود والبياض أعراض تحل الذات فمرادهم بالذات الحقيقة وهو اصطلاح المتكلمين وقد أنكره بعض الأدباء وقال لا يعرف فى لغة العرب ذات بمعنى حقيقة ، قال وهذا الإنكار منكر فقد قال الواحدى فى قوله تعالى ﴿ فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم ﴾ قال ثعلب أى الحالة التى بينكم فالتأنيث عنده للحالة ، وقال : الزجاج معنى ذات حقيقة والمراد بالبين الوصل ، فالتقدير : فأصلحوا حقيقة وصلكم ، قال فذات عنده بمعنى النفس ، وقال غيره ذات هنا كناية عن المنازعة فأمرؤا بالموافقة ، وتقدم فى أواخر النفقات شئ آخر فى معنى ذات يده ، وأما « النعوت » فإنها جمع نعت وهو الوصف ، يقال نعت فلان نعتاً مثل وصفه وصفاً وزنه ومعناه ، وقد تقدم البحث فى إطلاق الصفة فى أوائل « كتاب التوحيد » وأما « الأسمى » فهى جمع اسم وتجمع أيضاً على أسماء قال ابن بطال أسماء الله تعالى على ثلاثة أضرب أحدها يرجع إلى ذاته وهو الله ، والثانى يرجع إلى صفة قائمة به كالحى ، والثالث يرجع إلى فعله كالخالق ؛ وطريق إثباتها السمع ، والفرق بين صفات الذات وصفات الفعل أن صفات الذات قائمة به وصفات الفعل ثابتة له بالقدرة ووجود المفعول بإرادته جل وعلا .

قوله ( وقال خبيب ) بالمعجمة والموحدة مصغر هو ابن عدى الأنصارى .

قوله ( وذلك فى ذات الإله ) يشير إلى البيت المذكور فى الحديث المساق فى الباب ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى المغازى ، وتقدم فى « كتاب الجهاد » فى باب هل يستأسر الرجل .

قوله ( فلذكر الذات باسمه تعالى ) أى ذكر الذات متلبساً باسم الله ، أو ذكر حقيقة الله بلفظ الذات قاله الكرماني . قلت : وظاهر لفظه أن مراده أضاف لفظ الذات إلى اسم الله تعالى ، وسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكره فكان جائزاً . وقال الكرماني « قيل ليس فيه » يعنى قوله ذات الإله دلالة على الترجمة لأنه لم يرد بالذات الحقيقة التى هى مراد البخارى وإنما مراده وذلك فى طاعة الله أو فى سبيل الله ، وقد يجاب بأن غرضه جواز إطلاق الذات فى الجملة انتهى . والاعتراض أقوى من الجواب وأصل الاعتراض للشيخ تقي الدين السبكي فيما أخبرنى به عنه شيخنا أبو الفضل الحافظ ، وقد ترجم البيهقي فى الأسماء والصفات ما جاء فى الذات ، وأورد حديث أنى هريرة المتفق عليه فى ذكر إبراهيم عليه السلام « إلا ثلاث كذبات اثنتين فى ذات الله » وتقدم شرحه فى ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء ، وحديث أنى هريرة المذكور فى الباب ، وحديث ابن عباس « تفكروا فى كل شئ ولا تفكروا فى ذات الله » موقوف وسنده جيد ، وحديث أنى الدرداء « لا تفقه كل الفقه حتى تمقت الناس فى ذات الله » ورجاله بثقات إلا أنه منقطع ، ولفظ ذات فى الأحاديث المذكورة بمعنى من أجل أو بمعنى حق ، ومثله قول حسان :

وإن أخوا الأحقاف إذ قام فيهم يجاهد فى ذات الإله ويعدل



وهي كقوله تعالى حكاية عن قول القائل : يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله ، فالذى يظهر أن المراد جواز إطلاق لفظ ذات لا بالمعنى الذى أحدثه المتكلمون ولكنه غير مردود إذا عرف أن المراد به النفس لثبوت لفظ النفس في الكتاب العزيز ، وهذه النكتة عقب المصنف بترجمة النفس ، وسيأتى في باب الوجه أنه ورد بمعنى الرضا وقال ابن دقيق العيد في العقيدة : تقول في الصفات المشكلة أنها حق وصدق على المعنى الذى أراده الله ، ومن تأولها نظرنا فإن كان تأويله قريباً على مقتضى لسان العرب لم ننكر عليه ، وإن كان بعيداً توقفنا عنه ورجعنا إلى التصديق مع التنزيه . وما كان منها معناه ظاهراً مفهوماً من مخاطب العرب حملناه عليه لقوله « على ما فرطت في جنب الله » فإن المراد به في استعمالهم الشائع حق الله فلا يتوقف في حمله عليه ، وكذا قوله « إن قلب ابن آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن » فإن المراد به إرادة قلب ابن آدم مصرفة بقدرة الله وما يوقعه فيه ، وكذا قوله تعالى ﴿ فَأَتَى اللَّهَ بَنِيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ معناه خرب الله بنيانهم ، وقوله ﴿ إِنَّمَا نَطْعَمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ ﴾ معناه لأجل الله ، وقس على ذلك وهو تفصيل بالغ قل من تيقظ له ، وقال غيره اتفق المحققون على أن حقيقة الله مخالفة لسائر الحقائق ، وذهب بعض أهل الكلام إلى أنها من حيث إنها ذات مساوية لسائر الذوات ، وإنما تمتاز عنها بالصفات التى تختص بها كوجوب الوجود ، والقدرة التامة ، والعلم التام ، وتعقب بأن الأشياء المتساوية في تمام الحقيقة يجب أن يصح على كل واحد منها ما يصح على الآخر ، فيلزم من دعوى التساوى المحال ، وبأن أصل ما ذكره قياس الغائب على الشاهد وهو أصل كل خبط ، والصواب الإمساك عن أمثال هذه المباحث والتفويض إلى الله في جميعها والاكتفاء بالإيمان بكل ما أوجب الله في كتابه أو على لسان نبيه إثباته له أو تنزيهه عنه على طريق الإجمال وبالله التوفيق ، ولو لم يكن في ترجيح التفويض على التأويل إلا أن صاحب التأويل ليس جازماً بتأويله بخلاف صاحب التفويض .

### باب قول الله تعالى : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾

وقول الله جل ذكره : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾

٧١٣٠- نا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش عن شقيق عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه قال : « ما من أحدٍ أغير من الله ، من أجل ذلك حرم الفواحش ، وما أحدٌ أحبُّ إليه المدح من الله عز وجل » . [٧٤٠٣]

٧١٣١- نا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « لما خلق الله الخلق كتب في كتابه - هو يكتب على نفسه وهو وضع عنده على العرش - إن رحمتي تغلب غضبي » . [٧٤٠٤]

٧١٣٢- حدثنا عمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال سمعت أبا صالح عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « يقول الله عز وجل : أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأٍ ذكرته في ملأٍ خير منهم ، وإن تقرب إلي بشبر تقربت إليه ذراعاً ، وإن تقرب إلي ذراعاً تقربت منه باعاً ، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة » . [٧٤٠٥]

[الحديث : ٧٤٠٥ - طرفاه في : ٧٥٠٥ ، ٧٥٣٧] .

**قوله ( باب قول الله تعالى ويحذركم الله نفسه ، وقول الله تعالى تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك )**  
قال الراغب نفسه : ذاته ، وهذا وإن كان يقتضى المغايرة من حيث أنه مضاف ومضاف إليه فلا شيء من حيث المعنى سوى واحد سبحانه وتعالى عن الاثنية من كل وجه ، وقيل إن إضافة النفس هنا إضافة ملك ، والمراد بالنفس نفوس عباده انتهى ملخصاً ، ولا يخفى بُعد الأخير وتكلفه . وترجم البيهقي في الأسماء والصفات النفس وذكر هاتين الآيتين ، وقوله تعالى ﴿ كتب ربكم على نفسه الرحمة ﴾ وقوله تعالى ﴿ واصطنعتك لنفسى ﴾ ومن الأحاديث الحديث الذى فيه « أنت كما أثبتت على نفسك » والحديث الذى فيه « إني حرمت الظلم على نفسي » وهما في صحيح مسلم . قلت : وفيه أيضاً الحديث الذى فيه « سبحانه الله رضا نفسه » ثم قال : والنفس في كلام العرب على أوجه منها الحقيقة كما يقولون في نفس الأمر وليس للأمر نفس منفوسة ، ومنها الذات قال وقد قيل في قوله تعالى ﴿ تعلم ما في نفسي ، وأعلم ما في نفسك ﴾ أن معناه تعلم ما أكنه وما أسره ولا أعلم ما تسره عني ، وقيل ذكر النفس هنا للمقابلة والمشاكلة وتعقب بالآية التي في أول الباب فليس فيها مقابلة ، وقال أبو إسحق الزجاج في قوله تعالى ﴿ ويحذركم الله نفسه ﴾ أى إياه وحكى صاحب المطالع في قوله تعالى ﴿ ولا أعلم ما في نفسك ﴾ ثلاثة أقوال أحدها : لا أعلم ذاتك ، ثانيها : لا أعلم ما في غيبك ، ثالثها : لا أعلم ما عندك ، وهو بمعنى قول غيره لا أعلم معلومك أو إرادتك أو شرك أو ما يكون منك ، ثم ذكر البخارى في الباب ثلاثة أحاديث .

أحدها حديث « عبد الله » وهو ابن مسعود « ما من أحد أغير من الله — وفيه — وما أحد أحب إليه المدح من الله » كذا وقع هنا مختصراً ، وتقدم في تفسير سورة الأنعام من طريق « أبى وائل » وهو شقيق بن سلمة المذكور هنا أتم منه ، وهذا الحديث مداره في الصحيحين على أبى وائل ، وأخرجه مسلم في رواية عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن ابن مسعود نحوه ، وزاد فيه « ولا أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك أنزل الكتب وأرسل الرسل » وهذه الزيادة عند المصنف في حديث المغيرة الآتي في باب « لا شخص أغير من الله » قال ابن بطلال في هذه الآيات والأحاديث إثبات النفس لله ، وللنفس معان ، والمراد بنفس الله ذاته وليس بأمر مزيد عليه فوجب أن يكون هو ، وأما قوله « أغير من الله » فسبق الكلام عليه في « كتاب الكسوف » وقيل غير الله كراهة إتيان الفواحش ، أى عدم رضاه بها لا التقدير ، وقيل الغضب لازم الغيرة ز ولازم الغضب إرادة إيصال العقوبة وقال الكرماني : ليس في حديث ابن مسعود هذا ذكر النفس ، ولعله أقام استعمال أحد مقام النفس لتلازمهما في صحة استعمال كل واحد منهما مقام الآخر ، ثم قال والظاهر أن هذا الحديث كان قبل هذا الباب فنقله الناسخ إلى هذا الباب انتهى ، وكل هذا غفلة عن مراد البخارى ، فإن ذكر النفس ثابت في هذا الحديث الذى أورده ، وإن كان لم يقع في هذه الطريق لكنه أشار إلى ذلك كعادته ، فقد أورده في تفسير سورة الأنعام بلفظ « لا شيء » وفى تفسير سورة الأعراف بلفظ « ولا أحد » ثم اتفقا على « أحب إليه المدح من الله » ولذلك مدح نفسه ، وهذا القدر هو المطابق للترجمة وقد كثر منه أن يترجم ببعض ما ورد في طرق الحديث الذى يورده ولو لم يكن ذلك القدر موجوداً في تلك الترجمة . وقد سبق الكرماني إلى نحو ذلك ابن المنير فقال : ترجم على ذكر النفس في حق البارى وليس في الحديث الأول للنفس ذكر ، فوجه مطابقته أنه صدر الكلام بأحد ، وأحد الواقع في النفى عبارة عن النفس على وجه مخصوص بخلاف أحد الواقع في قوله تعالى ﴿ قل هو الله أحد ﴾ انتهى ، وخفى عليه ما خفى على الكرماني مع أنه تفطن لمثل ذلك في بعض المواضع ، ثم قال ابن المنير قول القائل ما في الدار أحد لا

يفهم منه إلا نفى الأناسي ، ولهذا كان قولهم ما في الدار أحد إلا زيدا استثناء من الجنس ومقتضى الحديث إطلاقه على الله لأنه لولا صحة الإطلاق ما انتظم الكلام كما ينتظم : ما أحد أعلم من زيد فإن زيدا من الأحدين بخلاف ما أحد أحسن من ثوبى فإنه ليس منتظماً لأن الثوب ليس من الأحدين .

الحديث الثاني : قوله ( كتب في كتابه وهو يكتب على نفسه ) كذا لآي ذر وسقطت الواو لغيره ، وعلى الأول فالجملة حالية ، وعلى الثاني فيكتب على نفسه بيان لقوله « كتب » والمكتوب هو قوله « إن رحمتي » إلخ ، وقوله « وهو » أي المكتوب وضع بفتح فسكون أي موضوع ، ووقع كذلك في الجمع للحميدى بلفظ موضوع وهي رواية الإسماعيلي فيما أخرجه من وجه آخر عن أبي حمزة المذكور في السند وهو بالمهملة والزاي واسمه محمد بن ميمون السكري ، وحكى عياض عن رواية أبي ذر وضع بالفتح على أنه فعل ماض مبنى للفاعل ، ورأيت في نسخة معتمدة بكسر الضاد مع التنوين ، وقد مضى شرح هذا الحديث في أوائل بدء الخلق ، وبأنى شيء من الكلام عليه في باب ﴿ وكان عرشه على الماء ﴾ وفي باب ﴿ بل هو قرآن مجيد ﴾ في لوح محفوظ ﴿ أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى ، وأما قوله « عنده » فقال ابن بطال عند في اللغة للمكان ، والله منزّه عن الحلول في المواضع لأن الحلول عرض يفنى وهو حادث والحادث لا يليق بالله ، فعلى هذا قيل معناه أنه سبق علمه بإثابة من يعمل بطاعته وعقوبة من يعمل بمعصيته ، ويؤيده قوله في الحديث الذي بعده « أنا عند ظن عبدي بي » ولا مكان هناك قطعاً ، وقال الراغب عند لفظ موضوع للقرب ويستعمل في المكان وهو الأصل ، ويستعمل في الاعتقاد : تقول عندي كذا كذا أي أعتقده ، ويستعمل في المرتبة ومنه ﴿ أحياء عند ربهم ﴾ وأما قوله ﴿ إن كان هذا هو الحق من عندك ﴾ فمعناه من حكمك ، وقال ابن التين معنى العندية في هذا الحديث العلم بأنه موضوع على العرش ، وأما كتبه فليس للاستعانة لثلاث ينسأه فإنه منزّه عن ذلك لا يخفى عنه شيء وإنما كتبه من أجل الملائكة الموكلين بالمكلفين .

الحديث الثالث : قوله ( يقول الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي ) أي قادر على أن أعمل به ما ظن أي عامل به ، وقال الكرماني وفي السياق إشارة إلى ترجيح جانب الرجاء على الخوف وكأنه أخذه من جهة التسوية فإن العاقل إذا سمع ذلك لا يعدل إلى ظن إيقاع الوعيد وهو جانب الخوف لأنه لا يختاره لنفسه بل يعدل إلى ظن وقوع الوعد وهو جانب الرجاء وهو كما قال أهل التحقيق مقبّد بالمختصر ويؤيد ذلك حديث « لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله » وهو عند مسلم من حديث جابر . وأما قبل ذلك ففي الأول أقوال ثالثها الاعتدال وقال ابن أبي جمرة المراد بالظن هنا العلم وهو كقوله ﴿ وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ﴾ وقال القرطبي في المفهم قيل معنى ظن عبدي بي ظن الإجابة عند الدعاء وظن القبول عند التوبة وظن المغفرة عند الاستغفار وظن المجازاة عند فعل العبادة بشروطها تمسكاً بصادق وعده ، وقال ويؤيده قوله في الحديث الآخر ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة قال ولذلك ينبغي للمرء أن يجتهد في القيام بما عليه موقناً بأن الله يقبله ويغفر له لأنه وعد بذلك وهو لا يخلف الميعاد فإن اعتقد أو ظن أن الله لا يقبلها وأنها لا تنفعه فهذا هو اليأس من رحمة الله وهو من الكبائر ، ومن مات على ذلك وكل إلى ما ظن كما في بعض طرق الحديث المذكور « فليظن بي عبدي ما شاء » قال : وأما ظن المغفرة مع الإصرار فذلك محض الجهل والغرة وهو يجر إلى مذهب المرجئة .

قوله ( وأنا معه إذا ذكرني ) أي يعلمني وهو كقوله ﴿ إنني معكما أسمع وأرى ﴾ والمعية المذكورة أخص من المعية التي في قوله تعالى ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ﴾ — إلى قوله — إلا هو معهم أينما كانوا ﴿ وقال

ابن أبى جهمرة معناه فأنا معه حسب ما قصد من ذكره لى قال : ثم يحتمل أن يكون الذكر باللسان فقط أو بالقلب فقط أو بهما أو بامثال الأمر واجتناب النهى ، قال والذى يدل عليه الإخبار أن الذكر على نوعين أحدهما مقطوع لصاحبه بما تضمنه هذا الخبر والثانى على خطر ، قال والأول يستفاد من قوله تعالى ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ والثانى من الحديث الذى فيه « من لم تنه صلواته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعداً » لكن إن كان فى حال المعصية يذكر الله بخوف ووجل مما هو فيه فإنه يرجى له .

**قوله ( فإن ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى )** أى إن ذكرنى بالتزويه والتقديس سرّاً ذكرته بالثواب والرحمة سرّاً . وقال ابن أبى جهمرة يحتمل أن يكون مثل قوله تعالى ﴿ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ ﴾ ومعناه اذكرونى بالتعظيم أذكركم بالإينعام وقال تعالى ﴿ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ أى أكبر العبادات فمن ذكره وهو خائف آمنه أو مستوحش آنسه قال تعالى ﴿ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴾ .

**قوله ( وإن ذكرنى فى ملأ )** بفتح الميم واللام مهموز أى جماعة ( ذكرته فى ملأ خير منهم ) قال بعض أهل العلم يستفاد منه أن الذكر الخفى أفضل من الذكر الجهرى والتقدير إن ذكرنى فى نفسه ذكرته بثواب لا أطلع عليه أحداً وإن ذكرنى جهراً ذكرته بثواب أطلع عليه الملأ الأعلى وقال ابن بطال هذا نص فى أن الملائكة أفضل من بنى آدم وهو مذهب جمهور أهل العلم وعلى ذلك شواهد من القرآن مثل ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا مُلَكِينَ أَوْ تَكُونُوا مِنَ الْخَالِدِينَ ﴾ والخالد أفضل من الفانى فالملائكة أفضل من بنى آدم وتعقب بأن المعروف عن جمهور أهل السنة أن صالحى بنى آدم أفضل من سائر الأجناس والذين ذهبوا إلى تفضيل الملائكة الفلاسفة ثم المعتزلة وقليل من أهل السنة من أهل التصوف وبعض أهل الظاهر فمنهم من فاضل بين الجنسين فقالوا حقيقة الملك أفضل من حقيقة الإنسان لأنها نورانية وخيرة ولطيفة مع سعة العلم والقوة وصفاء الجوهر وهذا لا يستلزم تفضيل كل فرد على كل فرد لجواز أن يكون فى بعض الأناسى ما فى ذلك وزيادة ومنهم من خص الخلاف بصالحى البشر والملائكة ومنهم من خصه بالأنبياء ثم منهم من فضل الملائكة على غير الأنبياء ومنهم من فضلهم على الأنبياء أيضاً إلا على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، ومن أدلة تفضيل النبى على الملك أن الله أمر الملائكة بالسجود لآدم على سبيل التكريم له حتى قال إبليس ﴿ أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِى كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ ومنها قوله تعالى ﴿ لَمَّا خَلَقْتَ بِيَدِي ﴾ لما فيه من الإشارة إلى العناية به ولم يثبت ذلك للملائكة ، ومنها قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ ومنها قوله تعالى ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى السَّمَوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ ﴾ فدخل فى عمومهم الملائكة ، والمسخر له أفضل من المسخر ، ولأن طاعة الملائكة بأصل الخلقة وطاعة البشر غالباً مع المجاهدة للنفس لما طبعت عليه من الشهوة والحرص والهوى والغضب ؛ فكانت عبادتهم أشق ، وأيضاً طاعة الملائكة بالأمر الوارد عليهم وطاعة البشر بالنص تارة وبالاجتهاد تارة والاستنباط تارة فكانت أشق ولأن الملائكة سلمت من وسوسة الشياطين وإلقاء الشبه والإغواء الجائزة على البشر ولأن الملائكة تشاهد حقائق الملكوت والبشر لا يعرفون ذلك إلا بالإعلام فلا يسلم منهم من إدخال الشبهة من جهة تدبير الكواكب وحركة الأفلاك إلا الثابت على دينه ولا يتم ذلك إلا بمشقة شديدة ومجاهدات كثيرة ، وأما أدلة الآخرين فقد قيل إن حديث الباب أقوى ما استدلل به لذلك للتصريح بقوله فيه فى ملأ خير منهم والمراد بهم الملائكة ، حتى قال بعض الغلاة فى ذلك وكفى من ذاكر لله فى ملأ فهم محمد صلى الله عليه وسلم ذكرهم الله فى ملأ خير منهم ، وأجاب بعض أهل السنة بأن الخبر المذكور ليس نصاً ولا صريحاً فى المراد بل يطرقة احتمال أن يكون المراد بالملأ الذين هم خير من الملأ الذاكر الأنبياء

والشهداء فإنهم أحياء عند ربهم فلم ينحصر ذلك في الملائكة ، وأجاب آخر وهو أقوى من الأول بأن الخيرية إنما حصلت بالذاكر والملا معاً فالجانب الذى فيه رب العزة خير من الجانب الذى ليس هو فيه بلا ارتياب فالخيرية حصلت بالنسبة للمجموع على المجموع وهذا الجواب ظهر لى وظننت أنه مبتكر . ثم رأيته فى كلام القاضى كمال الدين بن الزملكاني فى الجزء الذى جمعه فى الرفيق الأعلى فقال إن الله قابل ذكر العبد فى نفسه بذكره له فى نفسه ، وقابل ذكر العبد فى الملا بذكره له فى الملا فإنما صار الذكر فى الملا الثانى خيراً من الذكر فى الأول لأن الله وهو الذاكر فيهم والملا الذين يذكرون والله فيهم أفضل من الملا الذين يذكرون وليس الله فيهم ، ومن أدلة المعتزلة تقديم الملائكة فى الذكر فى قوله تعالى ﴿ من كان عدواً لله وملائكته ورسله — شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم — الله يصطفى من الملائكة رسلاً ومن الناس ﴾ وتعقب بأن مجرد التقديم فى الذكر لا يستلزم التفضيل لأنه لم ينحصر فيه بل له أسباب أخرى كالتقديم بالزمان فى مثل قوله ﴿ ومنك ومن نوح وإبراهيم ﴾ فقدم نوحاً على إبراهيم لتقدم زمان نوح مع أن إبراهيم أفضل ومنها قوله تعالى ﴿ لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون ﴾ وبالعكس فادعى أن دلالتها لهذا المطلوب قطعية بالنسبة لعلم المعاني فقال فى قوله تعالى ﴿ ولا الملائكة المقربون ﴾ أى ولا من هو أعلى قدراً من المسيح ، وهم الملائكة الكروبيون الذين حول العرش ، كجبريل وميكائيل وإسرافيل ، قال : ولا يقتضى علم المعاني غير هذا من حيث إن الكلام إنما سبق للرد على النصارى لغلوهم فى المسيح ، فقيل لهم لن يرفع المسيح عن العبودية ولا من هو أرفع درجة منه انتهى ملخصاً ، وأجيب بأن الترقى لا يستلزم التفضيل المتنازع فيه وإنما هو بحسب المقام ، وذلك أن كلا من الملائكة والمسيح عبد من دون الله ، فرد عليهم بأن المسيح الذى تشاهدونه لم يتكبر عن عبادة الله ، وكذلك من غاب عنكم من الملائكة لا يتكبر ، والنفوس لما غاب عنها أهيب ممن تشاهده ، ولأن الصفات التى عبدوا المسيح لأجلها من الزهد فى الدنيا والاطلاع على المغيبات وإحياء الموتى بإذن الله موجودة فى الملائكة ، فإن كانت توجب عبادته فهى موجبة لعبادتهم بطريق الأول ، وهم مع ذلك لا يستنكفون عن عبادة الله تعالى ، ولا يلزم من هذا الترقى ثبوت الأفضلية المتنازع فيها ، وقال البيضاوى احتج بهذا العطف من زعم أن الملائكة أفضل من الأنبياء ، وقال هى مساقاة للرد على النصارى فى رفع المسيح عن مقام العبودية ، وذلك يقتضى أن يكون المعطوف عليه أعلى درجة منه حتى يكون عدم استنكافهم كالدليل على عدم استنكافه ، وجوابه أن الآية سبقت للرد على عبدة المسيح والملائكة ، فأريد بالعطف المبالغة باعتبار الكثرة دون التفضيل ، كقول القائل أصبح الأمير لا يخالفه رئيس ولا مرعوس ، وعلى تقدير إرادة التفضيل فغايتة تفضيل المقربين ممن حول العرش ، بل من هو أعلى رتبة منهم على المسيح ، وذلك لا يستلزم فضل أحد الجنسين على الآخر مطلقاً . وقال الطيبي لا تتم لهم الدلالة إلا إن سلم أن الآية سبقت للرد على النصارى فقط فيصح : لن يرفع المسيح عن العبودية ولا من هو أرفع منه ، والذى يدعى ذلك يحتاج إلى إثبات أن النصارى تعتقد تفضيل الملائكة على المسيح ، وهم لا يعتقدون ذلك بل يعتقدون فيه الإلهية فلا يتم استدلال من استدل به ، قال وسيأق الله من أسلوب التتميم والمبالغة لا للترقى ، وذلك أنه قدم قوله ﴿ إنما الله إله واحد — إلى قوله — وكلا ﴾ فقرر الوحداية والمالكية والقدرة التامة ، ثم أتبعه بعدم الاستنكاف ، فالتقدير لا يستحق من اتصف بذلك أن يستكبر عليه الذى تتخذونه أيها النصارى إلهاً لاعتقادكم فيه الكمال ولا الملائكة الذين اتخذوها غيركم آلهة لاعتقادهم فيهم الكمال . قلت : وقد ذكر ذلك البغوى ملخصاً ، ولفظه لم يقل ذلك رفعاً لمقامهم على مقام عيسى بل رداً على الذين يدعون أن الملائكة آلهة فرد عليهم كما رد على النصارى الذين يدعون الثلاثية ، ومنها قوله تعالى ﴿ قل لا أقول لكم عندى خزائن الله ، ولا أعلم الغيب ، ولا أقول لكم إني ملك ﴾

فنفى أن يكون ملكاً ، فدل على أنهم أفضل ، وتعقب بأنه إنما نفى ذلك لكونهم طلبوا منه الخزائن وعلم الغيب ؛ وأن يكون بصفة الملك من ترك الأكل والشرب والجماع ، وهو من نط إنكارهم أن يرسل الله بشراً مثلهم فنفى عنه أنه ملك ، ولا يستلزم ذلك التفضيل ، ومنها أنه سبحانه لما وصف جبريل ومحمداً ، قال في جبريل ﴿ إنه لقول رسول كريم ﴾ وقال في حق النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ وما صاحبكم بمجنون ﴾ وبين الوصفين بون بعيد ، وتعقب بأن ذلك إنما سيق للرد على من زعم أن الذى يأتيه شيطان فكان وصف جبريل بذلك تعظيماً للنبي صلى الله عليه وسلم فقد وصف النبي صلى الله عليه وسلم في غير هذا الموضع بمثل ما وصف به جبريل هنا وأعظم منه ، وقد أفرط الزمخشري في سوء الأذب هنا ، وقال كلاماً يستلزم تنقيص المقام المحمدي ، وبالع الأئمة في الرد عليه في ذلك وهو من زلاته الشنيعة .

قوله ( وإن تقرب إلى شبراً ) في رواية المستملى والسرخسى « بشير » بزيادة موحدة في أوله ، وسيأتى شرحه في أواخر « كتاب التوحيد » في باب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وروايته عن ربه

### باب قول الله عز وجل : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾

٧١٣٣- ناقية بن سعيد نا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال : لما نزلت هذه الآية : ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ ﴾ قال النبي صلى الله عليه عليه : « أعود بوجهك » ، فقال : ﴿ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾ فقال النبي صلى الله عليه عليه : « أعود بوجهك » ، فقال : ﴿ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا ﴾ فقال النبي صلى الله عليه عليه : « أيسر » . [٧٤٠٦]

قوله ( باب قول الله عز وجل : كل شيء هالك إلا وجهه ) ذكر في حديث جابر في نزول قوله تعالى ﴿ قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً ﴾ الآية ، وقد تقدم شرحه في تفسير سورة الأنعام ، وقوله في آخره « هذا أيسر » في رواية ابن السكن « هذه » وسقط لفظ الإشارة من رواية الأصيل والمراد منه قوله فيه « أعود بوجهك » قال ابن بطال : في هذه الآية والحديث دلالة على أن لله وجهاً وهو من صفة ذاته ، وليس بجارحة ولا كالوجوه التي نشاهدها من المخلوقين ، كما نقول إنه عالم ولا نقول إنه كالعلماء الذين نشاهدهم ، وقال غيره دلت الآية على أن المراد بالترجمة الذات المقدسة ، ولو كانت صفة من صفات الفعل لشمها الهلاك كما شمل غيرها من الصفات وهو محال ، وقال الراغب أصل الوجه : الجارحة المعروفة ، ولما كان الوجه أول ما يستقبل وهو أشرف ما في ظاهر البدن ، استعمل في مستقبل كل شيء وفي مبدئه وفي إشراقه ، فقبل وجه النهار ، وقيل وجه كذا أى ظاهره ، وربما أطلق الوجه على الذات كقولهم كرم الله وجهه ، وكذا قوله تعالى ﴿ ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴾ وقوله ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ وقيل إن لفظ الوجه صلة ، والمعنى كل شيء هالك إلا هو وكذا ﴿ ويبقى وجه ربك ﴾ وقيل المراد بالوجه القصد ، أى يبقى ما أريد به وجهه . قلت : وهذا الأخير نقل عن سفيان وغيره وقد تقدم ما ورد فيه في أول تفسير سورة القصص وقال الكرماني قيل المراد بالوجه في الآية والحديث الذات أو الوجود أو لفظه زائد أو الوجه الذى لا كالوجوه ، لاستحالة حمله على العضو المعروف ، فتعين التأويل أو التفويض ، وقال البيهقي : تكرر ذكر الوجه في القرآن والسنة الصحيحة ، وهو في بعضها صفة ذات كقوله : « لا رداء الكبرياء على وجهه وهو ما في صحيح البخارى عن أبى موسى ، وفي بعضها بمعنى من أجل كقوله ﴿ إنما نطعمكم لوجه الله ﴾ وفي بعضها بمعنى الرضا كقوله ﴿ يريدون وجهه ﴾ ، إلا ابتغاء وجه ربه

الأعلى ﴿ وليس المراد الجارحة جزماً والله أعلم .

باب قول الله عز وجل : ﴿ وَلِتَصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴾ تغذى ، وقوله عز وجل : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾

[٧٤٠٧] ٧١٣٤- نا موسى بن إسماعيل قال نا جويرية عن نافع عن عبد الله قال : ذكر الدجال عند النبي صلى الله عليه فقال : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْكُمْ ، إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرُ - وأشار بيده إلى عينه - وَإِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَعْوَرُ عَيْنَ الْيَمْنَى ، كَانَ عَيْنُهُ عَنَبَةً طَافِيَةً » .

[٧٤٠٨] ٧١٣٥- نا حفص بن عمر قال نا شعبة قال أنا قتادة قال سمعت أنساً عن النبي صلى الله عليه قال : « ما بعث الله من نبي إلا أنذر قومه الأعور الكذاب ، إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور ، مكتوب بين عينيه كافر » .

قوله ( باب قول الله تعالى ولتصنع على عيني : تغذى ) كذا وقع في رواية المستمل والأصيل بضم التاء وفتح الغين المعجمة بعدها معجمة ثقيلة من التغذية ، ووقع في نسخة الصغاني بالبدال المهملة وليس بفتح أوله على حذف إحدى التاءين فإنه تفسير تصنع ، وقد تقدم في تفسير سورة طه قال ابن التين هذا التفسير لقتادة ، ويقال صنعت الفرس إذا أحسنت القيام عليه .

قوله ( وقوله تعالى تجرى بأعيننا ) أى بعلمنا وذكر فيه حديثي ابن عمر ثم أنس في ذكر الدجال ، وقد تقدما مشروحين في « كتاب الفتن » وفيهما أن الله ليس بأعور ، وقوله هنا وأشار بيده إلى عينه كذا للأكثر عن موسى ابن إسماعيل عن جويرية ، وذكره أبو مسعود في الأطراف عن مسدد بدل موسى والأول هو الصواب ، وقد أخرجه عثمان الدارمي في كتاب الرد على بشر المريسي عن موسى بن إسماعيل مثله . ورواه عبد الله بن محمد بن أسماء عن عمه جويرية بدون الزيادة التي في آخره ، أخرجه أبو يعلى والحسن بن سفيان في مسنديهما عنه ، وأخرجه الإسماعيلي عنهما قال الراغب : العين الجارحة ، ويقال للحافظ للشيء المراعى له : عين ، ومنه فلان بعيني أى أحفظه ، ومنه قوله تعالى ﴿ واصنع الفلك بأعيننا ﴾ أى نحن نراك ونحفظك ، ومثله ﴿ تجرى بأعيننا ﴾ وقوله ﴿ ولتصنع على عيني ﴾ أى بحفظي ، قال وتستعار العين لمعان أخرى كثيرة ، وقال ابن بطال احتجت المجسمة بهذا الحديث ، وقالوا في قوله وأشار بيده إلى عينه دلالة على أن عينه كسائر الأعين ، وتعقب باستحالة الجسمية عليه لأن الجسم حادث وهو قديم ؛ فدل على أن المراد نفى النقص عنه انتهى ، وقد تقدم شيء من هذا في باب قوله تعالى ﴿ وكان الله سميعاً بصيراً ﴾ وقال البيهقي : منهم من قال العين صفة ذات كما تقدم في الوجه ، ومنهم من قال : المراد بالعين الرؤية ، فعلى هذا فقوله ﴿ ولتصنع على عيني ﴾ أى لتكون بمرأى مني ، وكذا قوله ﴿ واصبر لحكم ربك فإنك بأعيننا ﴾ أى بمرأى منا والنون للتعظيم ، ومال إلى ترجيح الأول لأنه مذهب السلف ، ويتأيد بما وقع في الحديث وأشار بيده فإن فيه إيماء إلى الرد على من يقول معناها القدرة ، صرح بذلك قول من قال إنها صفة ذات وقال ابن المنير وجه الاستدلال على إثبات العين لله من حديث الدجال من قوله ﴿ إن الله ليس بأعور ﴾ من جهة أن العور عرفاً عدم العين وضد العور ثبوت العين ، فلما نزعنا هذه النقيصة لزم ثبوت الكمال بضدها وهو وجود العين ، وهو على سبيل التمثيل والتقريب للفهم لا على معنى إثبات الجارحة ، قال ولأهل الكلام في هذه الصفات كالعين والوجه واليد ثلاثة أقوال : أحدها أنها صفات ذات أثبتا السمع ولا يهتدى إليها العقل ، والثاني أن العين

كناية عن صفة البصر ، واليد كناية عن صفة القدرة ، والوجه كناية عن صفة الوجود ، والثالث إمرارها على ما جاءت مفوضاً معناها إلى الله تعالى ، وقال الشيخ شهاب الدين السهروردي في كتاب العقيدة له ، أخبر الله في كتابه وثبت عن رسوله الاستواء والنزول والنفس واليد والعين ، فلا يتصرف فيها بتشبيه ولا تعطيل ، إذ لولا إخبار الله ورسوله ما تجاسر عقل أن يحوم حول ذلك الحمى ، قال الطيبي : هذا هو المذهب المعتمد وبه يقول السلف الصالح ، وقال غيره لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه من طريق صحيح التصريح بوجوب تأويل شيء من ذلك ولا المنع من ذكره ، ومن المحال أن يأمر الله نبيه بتبليغ ما أنزل إليه من ربه وينزل عليه ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ ثم يترك هذا الباب فلا يميز ما يجوز نسبته إليه مما لا يجوز مع حضه على التبليغ عنه بقوله « ليلغ الشاهد الغائب » حتى نقلوا أقواله وأفعاله وأحواله وصفاته وما فعل بحضرته ، فدل على أنهم اتفقوا على الإيمان بها على الوجه الذي أراده الله منها ، ووجب تنزيهه عن مشابهة المخلوقات بقوله تعالى ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ فمن أوجب خلاف ذلك بعدهم فقد خالف سبيلهم وبالله التوفيق . وقد سئلت هل يجوز لقارئ هذا الحديث أن يصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجبت وبالله التوفيق أنه إن حضر عنده من يوافقه على معتقده وكان يعتقد تنزيه الله تعالى عن صفات الحدوث وأراد التأسي محضاً جاز ، والأولى به الترك خشية أن يدخل على من يراه شبهة التشبيه تعالى عن ذلك ، ولم أر في كلام أحد من الشراح في حمل هذا الحديث على معنى خطر لي فيه إثبات التنزيه ، وحسم مادة التشبيه عنه ، وهو أن الإشارة إلى عينه صلى الله عليه وسلم إنما هي بالنسبة إلى عين الدجال فإنها كانت صحيحة مثل هذه ثم طرأ عليها العور لزيادة كذبه في دعوى الإلهية ، وهو أنه كان صحيح العين مثل هذه فطرأ عليها النقص ولم يستطع دفع ذلك عن نفسه .

### باب قول الله عز وجل : ﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ﴾

[٧٤٠٩] ٧١٣٦- فإسحاق قال نا عفان قال نا وهيب قال نا موسى بن عقبة قال نا محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز عن أبي سعيد الخدري في غزوة بني المصطلق أنهم أصابوا سبايا ، فأرادوا أن يستمتعوا بهن ولا يحملن ، فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن العزل فقال : « ما عليكم ألا تفعلوا ، فإن الله قد كتب من هو خالق إلى يوم القيامة » . وقال مجاهد عن قرعة سألت أبا سعيد فقال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها » .

قوله ( باب قول الله تعالى هو الخالق البارئ المصور ) كذا للأكثر والتلاوة ﴿ هو الله الخالق ﴾ إلخ ، وثبت كذلك في بعض النسخ من رواية كريمة قال الطيبي : قيل إن الألفاظ الثلاثة مترادفة ، وهو وهم فإن « الخالق » من الخلق ، وأصله التقدير المستقيم ويطلق على الإبداع وهو إيجاد الشيء على غير مثال كقوله تعالى ﴿ خلق السموات والأرض ﴾ وعلى التكوين كقوله تعالى ﴿ خلق الإنسان من نطفة ﴾ و « البارئ » من البرء ، وأصله خلوص الشيء عن غيره إما على سبيل التقصى منه ، وعليه قولهم برأ فلان من مرضه ، والمديون من دينه ، ومنه استبرأت الجارية ، وإما على سبيل الإنشاء ، ومنه برأ الله النسمة ، وقيل البارئ الخالق البريء من التفاوت والتنافر المخلين بالنظام ، و « المصور » مبدع صور المخترعات ومرتبها بحسب مقتضى الحكمة ، فالله خالق كل شيء بمعنى أنه موجد من أصل ومن غير أصل ، وبارئه بحسب ما اقتضته الحكمة من غير تفاوت ولا اختلال ، ومصوره في صورة يترتب عليها خواصه ويتم بها كماله ، والثلاثة من صفات الفعل إلا إذا أريد بالخالق المقدر فيكون من صفات



الذات ، لأن مرجع التقدير إلى الإرادة ، وعلى هذا فالتقدير يقع أولاً ، ثم الإحداث على الوجه المقدر يقع ثانياً ، ثم التصوير بالنسوية يقع ثالثاً انتهى . وقال الحلبي « الخالق » معناه الذى جعل المبدعات أصنافاً وجعل لكل صنف منها قدراً ، و « البارئ » معناه الموجد لما كان فى معلومه ، وإليه الإشارة بقوله ﴿ من قبل أن نبرأها ﴾ قال ويحتمل أن المراد به قالب الأعيان لأنه أبدع الماء والتراب والنار والهواء لا من شيء ثم خلق منها الأجسام المختلفة ، و « المصور » معناه المهيم للأشياء على ما أراده من تشابه وتخالف ، وقال الراغب ليس الخلق بمعنى الإبداع إلا لله وإلى ذلك أشار بقوله تعالى ﴿ أفمن يخلق كمن لا يخلق ﴾ وأما الذى يوجد بالاستحالة فقد وقع لغيره بتقديره سبحانه وتعالى ، مثل قوله لعيسى ﴿ وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذنى ﴾ والخلق فى حق غير الله يقع بمعنى التقدير وبمعنى الكذب ، و « البارئ » أخص بوصف الله تعالى والبرية الخلق ، قيل أصله الهمز فهو من برأ وقيل أصله البرى من برئت العود ، وقيل البرية من البرى بالقصر وهو التراب فيحتمل أن يكون معناه موجد الخلق من البرى وهو التراب ، و « المصور » معناه المهيم قال تعالى ﴿ يصوركم فى الأرحام كيف يشاء ﴾ والصورة فى الأصل ما يتميز به الشيء عن غيره ، ومنه محسوس كصورة الإنسان والفرس ، ومنه معقول كالذى اختص به الإنسان من العقل والروية وإلى كل منهما الإشارة بقوله تعالى ﴿ خلقناكم ثم صورناكم - وصوركم فأحسن صوركم - هو الذى يصوركم فى الأرحام كيف يشاء ﴾ .

**قوله ( حدثنا إسحق )** قال « أبو على الجبائى » هو ابن منصور . قلت : ويؤيد ذلك وإن كان قد يظن أنه ابن راهويه لكونه أيضاً روى عن عفان ، أن ابن راهويه لا يقول إلا أخبرنا وهنا ثبت فى النسخ حدثنا فتأيد أنه ابن منصور ، وقد تقدم شرح حديث أبى سعيد المذكور هنا فى العزل فى « كتاب النكاح » مستوفى .

**قوله ( وقال مجاهد عن قرعة )** هو ابن يحيى وهو من رواية الأقران لأن مجاهداً وهو ابن جبر المفسر المشهور المكي فى طبقة قرعة .

**قوله ( سألت أبا سعيد فقال قال النبى صلى الله عليه وسلم )** كذا وقع هنا بحذف المستول عنه ووقع لغير أى ذر « سمعت » بدل « سألت » وقد وصله مسلم وأصحاب السنن الثلاثة من رواية سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبى نجيح عن مجاهد بلفظ « ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ولم يفعل ذلك أحدكم » ولم يقل فلا يفعل ذلك ، ثم ذكر بقية الحديث وهو القدر المذكور منه هنا ، قال ابن بطال : الخالق فى هذا الباب يراد به المبدع المنشئ لأعيان المخلوقين وهو معنى لا يشارك الله فيه أحد ، قال ولم يزل الله مسمى نفسه خالقاً على معنى أنه سيخلق لاستحالة قدم الخلق ، وقال الكرماني معنى قوله فى الحديث : إلا وهى مخلوقة أى مقدرة الخلق ، أو معلومة الخلق عند الله لأبد من إبرازها إلى الوجود ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

**ب** قول الله عز وجل : ﴿ لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدِي ﴾

٧١٣٧- حدثنا معاذ بن فضالة قال نا هشام عن قتادة عن أنس أن النبى صلى الله عليه قال : « يجمع المؤمنون يوم القيامة كذلك فيقولون : لو استشفعنا إلى ربنا حتى يريحنا من مكاننا هذا ، فيأتون آدم فيقولون : يا آدم ، أما ترى الناس ؟ خلقك الله بيده ، وأسجد لك ملائكته ، وعلمك أسماء كل شيء شفع لنا إلى ربنا حتى يريحنا من مكاننا هذا ، فيقول : لست هناك - ويذكر لهم خطيئته التى أصاب - ولكن

ائتوا نوحاً فإنه أولُ رسولٍ بعثه الله إلى أهل الأرض. فيأتون نوحاً فيقول: لست هناكم -ويذكر خطيئته التي أصاب- ولكن ائتوا إبراهيم خليل الرحمن. فيأتون إبراهيم فيقول: لست هناكم -ويذكر لهم خطاياهم التي أصابها- ولكن ائتوا موسى عبداً آتاه الله التوراة وكلمته تكليماً. فيأتون موسى فيقول: لست هناكم -ويذكر لهم خطيئته التي أصابها- ولكن ائتوا عيسى عبد الله ورسوله وكلمته وروحه. فيأتون عيسى فيقول: لست هناكم، ولكن ائتوا محمداً صلى الله عليه عبداً غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فيأتوني، فأنطلق، فاستأذن على ربي ويؤذن لي عليه، فإذا رأيت ربي وقعت له ساجداً، فيدعني ما شاء الله أن يدعني، ثم يقال لي: ارفع محمد، وقل نسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع، وأحمد ربي بمحامد علمنيها ربي، ثم أشفع، فيحد لي حداً، فأدخلهم الجنة، ثم أرجع فإذا رأيت ربي وقعت ساجداً فيدعني ما شاء الله أن يدعني، ثم يقال: ارفع محمد وقل نسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع، فأحمد ربي بمحامد علمنيها ربي، ثم أشفع فيحد لي حداً فأدخلهم الجنة، ثم أرجع فإذا رأيت ربي وقعت ساجداً، فيدعني ما شاء الله أن يدعني، ثم يقال: ارفع محمد وقل نسمع، وسل تعطه واشفع تشفع، وأحمد ربي بمحامد علمنيها ربي ثم أشفع فيحد لي حداً فأدخلهم الجنة، ثم أرجع فأقول: يا رب ما بقي في النار إلا من حبسه القرآن ووجب عليه الخلود، قال النبي صلى الله عليه: «يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن برة، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة».

[٧٤١١] ٧١٣٨- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب قال أنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله

صلى الله عليه قال: «يد الله مألئ لا تغيضها نفقة سحاء الليل والنهار». وقال: «أرايتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض فإنه لم يغيض ما في يده». وقال: «عرشه على الماء وبيده الأخرى الميزان يخفض ويرفع».

[٧٤١٢] ٧١٣٩- ما تقدم بن محمد، قال حدثني عمي القاسم بن يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله

صلى الله عليه أنه قال: «إن الله يقبض يوم القيامة الأرض وتكون السماوات بيمينه ثم يقول: أنا الملك»، رواه سعيد

[٧٤١٣] عن مالك. وقال عمر بن حمزة سمعت سألما سمعت ابن عمر عن النبي صلى الله عليه بهذا. وقال أبو اليمان أنا

شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة أن أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «يقبض الله الأرض».

[٧٤١٤] ٧١٤٠- ما مسدد سمع يحيى بن سعيد عن سفيان قال ني منصور وسليمان عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله

أن يهودياً جاء إلى النبي صلى الله عليه فقال: يا محمد، إن الله يمسك السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع،

والجبال على إصبع، والشجر على إصبع، والخلائق على إصبع، ثم يقول: أنا الملك فضحك رسول الله صلى الله

عليه حتى بدت نواجذه. ثم قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ﴾. قال يحيى بن سعيد وزاد فيه فضيل بن

عياض عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله فضحك رسول الله صلى الله عليه تعجباً وتصديقاً له.

[٧٤١٥] ٧١٤١- ما عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال سمعت إبراهيم قال سمعت علقمة

قال : قال عبد الله جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه من أهل الكتاب فقال : يا أبا القاسم ، إن الله يمسك السماوات على إصبع ، والأرضين على إصبع ، والشجر والثرى على إصبع ، والخلائق على إصبع ، ثم يقول : أنا الملك أنا الملك ، فرأيت النبي صلى الله عليه ضحك حتى بدت نواجذه . ثم قرأ ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ .

**قوله ( باب قول الله تعالى لما خلقت بيدي )** قال ابن بطال : في هذه الآية إثبات يدين لله ، وهما صفتان من صفات ذاته وليستا بجارحتين خلافاً للمشبهة من المثبتة ، وللجهمية من المعطلة ، ويكفي في الرد على من زعم أنهما بمعنى القدرة ، أنهم أجمعوا على أن له قدرة واحدة في قول المثبتة ولا قدرة له في قول النفاة ، لأنهم يقولون إنه قادر لذاته ويدل على أن اليدين ليستا بمعنى القدرة أن في قوله تعالى لإبليس ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدِي ﴾ إشارة إلى المعنى الذي أوجب السجود فلو كانت اليد بمعنى القدرة لم يكن بين آدم وإبليس فرق لتشاركهما فيما خلق كل منهما به وهى قدرته ، ولقال إبليس وأى فضيلة له على وأنا خلقتني بقدرتك كما خلقتك بقدرتك ، فلما قال ﴿ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴾ دل على اختصاص آدم بأن الله خلقه بيديه ، قال ولا جائز أن يراد باليدين النعمتان ، لاستحالة خلق المخلوق بمخلوق ، لأن النعم مخلوقة ولا يلزم من كونهما صفتي ذات أن يكونا جارحتين ، وقال ابن التين قوله « ويده الأخرى الميزان » . يدفع تأويل اليد هنا بالقدرة ، وكذا قوله في حديث ابن عباس رفعه « أول ما خلق الله القلم ، فأخذه يمينه وكلتا يديه يمين » الحديث ، وقال ابن فورك : قيل اليد بمعنى الذات وهذا يستقيم في مثل قوله تعالى ﴿ مِمَّا عَمِلْتَ آيِدِينَ ﴾ بخلاف قوله ﴿ لَمَّا خَلَقْتَ بِيَدِي ﴾ فإنه سيق للرد على إبليس ؛ فلو حمل على الذات لما اتجه الرد ، وقال غيره هذا يساق مساق التمثيل للتقريب لأنه عهد أن من اعتنى بشيء واهتم به باشرو بيديه ، فيستفاد من ذلك أن العناية بخلق آدم كانت أتم من العناية بخلق غيره ، واليد في اللغة تطلق لمعان كثيرة اجتمع لنا منها خمسة وعشرون معنى ما بين حقيقة ومجاز : الأول الجارحة ، الثاني القوة نحو ﴿ داود ذا الأيد ﴾ الثالث الملك ﴿ أن الفضل بيد الله ﴾ الرابع العهد ﴿ يد الله فوق أيديهم ﴾ ومنه قوله « هذى يدى لك بالوفاء » الخامس الاستسلام والانقياد قال الشاعر « أطاع يداً بالقول فهو ذلول » السادس النعمة قال « وكم لظلام الليل عندي من يد » السابع الملك ﴿ قل إن الفضل بيد الله ﴾ الثامن الذل ﴿ حتى يعطوا الجزية عن يد ﴾ التاسع ﴿ أو يعفوا الذى بيده عقدة النكاح ﴾ ، العاشر السلطان ، الحادى عشر الطاعة ، الثانى عشر الجماعة ، الثالث عشر الطريق ، يقال أخذتهم يد الساحل ، والرابع عشر التفرق « تفرقوا أيدي سبأ » الخامس عشر الحفظ ، السادس عشر يد القوس أعلاها ، السابع عشر يد السيف مقبضه ، الثامن عشر يد الرمح عود القابض ، التاسع عشر جناح الطائر ، العشرون المدة ، يقال لا ألقاه يد الدهر ، الحادى والعشرون الابتداء يقال لقيته أول ذات يدي ، وأعطاه عن ظهر يد ، الثانى والعشرون يد الثوب ما فضل منه ، الثالث والعشرون يد الشيء أمامه ، الرابع والعشرون الطاقة ، الخامس والعشرون النقد نحو : بعته يداً بيد . ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث للثالث منها أربعة طرق ، وللرابع طريقتان .

الحديث الأول : حديث أنس في الشفاعة وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر « كتاب الرقاق » والغرض منه هنا قول أهل الموقف لآدم « خلقتك الله بيده » .

**قوله ( حدثنا معاذ بن فضالة )** بفتح الفاء والضاد المعجمة ، وحكى بعضهم ضم الفاء و « هشام » شيخه هو الدستوائى ، وقوله « عن أنس » تقدمت الإشارة في الرقاق إلى ما وقع في بعض طرقه بلفظ « حدثنا أنس » .

**قوله ( يجمع المؤمنون يوم القيامة كذلك )** هكذا للجميع وأظن أول هذه الكلمة لام ، والإشارة ليوم القيامة

أو لما يذكر بعد ، وقد وقع عند مسلم من رواية معاذ بن هشام عن أبيه « يجمع الله المؤمنين يوم القيامة فيهتمون لذلك » وفي رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة « يهتمون — أو — يلهمون لذلك » بالشك وسيأتى فى باب ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ من رواية همام عن قتادة « حتى يهيموا بذلك » وقوله هنا « اشفع لنا إلى ربك » كذا للأكثر وهو المذكور فى غير هذه الطريق ، ووقع لأبى ذر عن غير الكشميهنى « شفع » بكسر الفاء الثقيلة ، قال الكرماني هو من التشفيغ ، ومعناه قبول الشفاعة وليس هو المراد هنا ، فيحتمل أن يكون التشقييل للتكثير أو للمبالغة . وقوله « لست هناك » كذا للأكثر فى الموضوعين ، ولأبى ذر عن السرخسى « هناك » وقوله « فيؤذن لى » فى رواية أبى ذر عن الكشميهنى « ويؤذن لى » بالواو وقوله « قل يسمع » كذا للأكثر بالتحتمانية ولأبى ذر عن السرخسى والكشميهنى بالفوقائية فى الموضوعين ، وقوله « سل تعطه » لأبى ذر عن المستملى « تعط » فى الموضوعين بلا هاء .

الحديث الثانى : حديث أبى هريرة من طريق أبى الزناد عن الأعرج .

قوله ( يد الله ) تقدم فى تفسير سورة هود فى أول هذا الحديث من الزيادة « أنفق أنفق عليك » ووقعت هذه الزيادة أيضاً فى رواية همام لكن ساقها فيه مسلم وأفردها البخارى كما سيأتى فى باب ﴿ يريدون أن يبدلوا كلام الله ﴾ ووقع فيها بدل يد الله « يمين الله » ويتعقب بها على من فسر اليد هنا بالنعمة ، وأبعد منه من فسرهما بالخزائن وقال أطلق اليد على الخزائن لتصرفها فيها .

قوله ( ملأى ) بفتح الميم وسكون اللام وهزمة مع القصر تأنيث ملآن ووقع بلفظ « ملآن » فى رواية لمسلم وقيل هى غلط ووجهها بعضهم بإرادة أنيمين فإنها تذكر وتؤنث ، وكذلك الكف ، والمراد من قوله ملأى أو ملآن لازمه وهو أنه فى غاية الغنى وعنده من الرزق ما لا نهاية له فى علم الخلائق .

قوله ( لا يغيضها ) بالمعجمتين بفتح أوله أى لا ينقصها ، يقال غاض الماء يغيض إذا نقص .

قوله ( سحاء ) بفتح المهملتين مثقل ممدود أى دائمة الصب ، يقال سح سح بفتح أوله مثقل يسح بكسر السين فى المضارع ويجوز ضمها ، وضبط فى مسلم « سحا » بلفظ المصدر .

قوله ( الليل والنهار ) بالنصب على الظرف أى فيهما ويجوز الرفع ، ووقع فى رواية لمسلم « سح الليل والنهار » بالإضافة وفتح الحاء ويجوز ضمها .

قوله ( رأيتم ما أنفق ) تنبيه على وضوح ذلك لمن له بصيرة .

قوله ( منذ خلق الله السموات والأرض ) سقط لفظ الجلالة لغير أبى ذر وهو رواية همام .

قوله ( فإنه لم يغيض ) أى ينقص ، ووقع فى رواية همام « لم ينقص ما فى يمينه » قال الطيبى يجوز أن تكون ملأى ولا يغيضها « وسحاء وأرأيت » أخباراً مترادفة ليد الله ، ويجوز أن تكون الثلاثة أوصافاً للملأى ويجوز أن يكون « رأيتم » استئنافاً فيه معنى الترقى ، كأنه لما قيل ملأى أوهم جواز النقصان فأزيل بقوله لا يغيضها شئ ، وقد يمتلئ الشئ ولا يغيض ، فليل سحاء إشارة إلى الغيظ وقرنه بما يدل على الاستمرار من ذكر الليل والنهار ثم أتبعه بما يدل على أن ذلك ظاهر غير خاف على ذى بصر وبصيرة بعد أن اشتمل من ذكر الليل والنهار بقوله رأيتم على تطاول المدة لأنه خطاب عام والهمزة فيه للتقرير ، قال وهذا الكلام إذا أخذته بجملة من غير نظر إلى مفرداته أبان زيادة الغنى وكمال السعة والنهاية فى الجود والبسط فى العطاء .

**قوله ( وقال عرشه على الماء )** سقط لفظ « قال » من رواية همام ، ومناسبة ذكر العرش هنا أن السامع يتطلع من قوله « خلق السموات والأرض » ما كان قبل ذلك ، فذكر ما يدل على أن عرشه قبل خلق السموات والأرض كان على الماء كما وقع في حديث عمران بن حصين الماضي في بدء الخلق بلفظ « كان الله ولم يكن شيء قبله وكان عرشه على الماء ثم خلق السموات والأرض » .

**قوله ( ويده الأخرى الميزان يخفض ويرفع )** أى يخفض الميزان ويرفعها ، قال الخطائى الميزان مثل ، والمراد القسمة بين الخلق ، وإليه الإشارة بقوله يخفض ويرفع ، وقال الداودى معنى الميزان أنه قدر الأشياء ووقتها وحددها فلا يملك أحد نفعاً ولا ضرراً إلا منه وبه ، ووقع في رواية همام « ويده الأخرى الفيض أو القبض » الأولى بفاء وتحتانية والثانية بقاف وموحدة ، كذا للبخارى بالشك ولمسلم بالقاف والموحدة بلا شك ، وعن بعض رواه فيما حكاها عياض بالفاء والتحتانية والأول أشهر ، قال عياض المراد بالقبض قبض الأرواح بالموت ، وبالفيض الإحسان بالعطاء وقد يكون بمعنى الموت ، يقال فاضت نفسه إذا مات ، ويقال بالضاد وبالطاء اه ، والأولى أن يفسر بمعنى الميزان ليوافق رواية الأعرج التى في هذا الباب فإن الذى يوزن بالميزان يخف ويرجح ، فكذلك ما يفيض ، ويحتمل أن يكون المراد بالقبض المنع لأن الإعطاء قد ذكر في قوله قبل ذلك سحاء الليل والنهار ، فيكون مثل قوله تعالى ﴿ والله يقبض ويبسط ﴾ ووقع في حديث النواس بن سمعان عند مسلم وسيأتى التنبيه عليه في أواخر الباب « الميزان بيد الرحمن يرفع أقواماً ويضع آخرين » وفي حديث أبى موسى عند مسلم وابن حبان « إن الله لا ينام ولا ينبغي أن ينام يخفض القسط ويرفعه » وظاهره أن المراد بالقسط الميزان ، وهو مما يؤيد أن الضمير المستتر في قوله يخفض ويرفع للميزان كما بدأت الكلام به ، قال المازرى ذكر القبض والبسط وإن كانت القدرة واحدة لتفهم العباد أنه يفعل بها المختلفات ، وأشار بقوله « يده الأخرى » إلى أن عادة المخاطبين تعاطى الأشياء باليدين معاً ، فعبر عن قدرته على التصرف بذكر اليدين لتفهم المعنى المراد بما اعتادوه ، وتعقب بأن لفظ البسط لم يقع في الحديث ، وأجيب بأنه فهمه من مقابله كما تقدم والله أعلم .

الحديث الثالث : حديث ابن عمر . **قوله ( مقدم بن محمد )** تقدم ذكره وذكر عمه في تفسير سورة النور .

**قوله ( إن الله يقبض يوم القيامة الأرض )** في حديث أبى هريرة الماضي في باب قوله ملك الناس « يقبض الله الأرض ويطوى السموات بيمينه » وفي رواية عمر بن حمزة التى يأتى التنبيه على من وصلها « يطوى الله السموات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ، ويطوى الأرض ثم يأخذهن بشماله » وعند أبى داود بدل قوله بشماله « بيده الأخرى » وزاد في رواية ابن وهب عن أسامة بن زيد عن نافع وأبى حازم عن ابن عمر « فيجعلهما في كفه ثم يرمى بهما كما يرمى الغلام بالكرة » .

**قوله ( ويقول أنا الملك )** زاد في رواية عمر بن حمزة « أين الجبارون أين المتكبرون » .

**قوله ( رواه سعيد عن مالك )** يعنى عن نافع وصله الدارقطنى في غرائب مالك وأبو القاسم اللالكائى في السنة من طريق أبى بكر الشافعى عن محمد بن خالد الآجرى عن سعيد وهو ابن داود بن أبى زبیر بفتح الزاى وسكون النون بعدها موحدة مفتوحة ثم راء ، وهو مدنى سكن بغداد وحدث بالرى ، وكنيته أبو عثمان وما له في البخارى إلا هذا الموضع ، وقد حدث عنه في « كتاب الأدب المفرد » وتكلم فيه جماعة ، وقال في روايته إن نافعاً حدثه أن عبد الله بن عمر أخبره ، وقد روى عن مالك ممن اسمه سعيد أيضاً سعيد بن كثير بن عفيرة وهو من

شيوخ البخارى ، ولكن لم نجد هذا الحديث من روايته ، وصرح المزى وجماعة بأن الذى علق له البخارى هنا هو الزبيرى .

**قوله ( وقال عمر بن حمزة )** يعنى ابن عبد الله بن عمر الذى تقدم ذكره فى الاستسقاء ، وشيخه سالم هو ابن عبد الله بن عمر عم عمر المذكور ، وحديثه هذا وصله مسلم وأبو داود وغيرهما من رواية أبى أسامة عنه ، قال البيهقى تفرد بذكر الشمال فيه عمر بن حمزة ، وقد رواه عن ابن عمر أيضاً نافع وعبيد الله بن مقسم بدونها ، ورواه أبو هريرة وغيره عن النبى صلى الله عليه وسلم كذلك ، وثبت عند مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رفعه « المقسطون يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين » وكذا فى حديث أبى هريرة « قال آدم اخترت يمين ربي ، وكلتا يدي ربي يمين » وساق من طريق أبى يحيى القنات بقاف ومثناة ثقيلة وبعد الألف مثناة أيضاً عن مجاهد فى تفسير قوله تعالى ﴿ وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾ قال « وكلتا يديه يمين » وفى حديث ابن عباس رفعه « أول ما خلق الله القلم فأخذه بيمينه وكلتا يديه يمين » وقال القرطبى فى المفهم كذا جاءت هذه الرواية بإطلاق لفظ الشمال على يد الله تعالى على المقابلة المتعارفة فى حقنا وفى أكثر الروايات وقع التحرز عن إطلاقها على الله حتى قال وكلتا يديه يمين لئلا يتوهم نقص فى صفته سبحانه وتعالى لأن الشمال فى حقنا أضعف من اليمين ، قال البيهقى ذهب بعض أهل النظر إلى أن اليد صفة ليست جارحة ، وكل موضع جاء ذكرها فى الكتاب أو السنة الصحيحة فالمراد تعلقها بالكائن المذكور معها كالطى والأخذ والقبض والبسط والقبول والشح والإنفاق وغير ذلك تعلق الصفة بمقتضاها من غير مماسة ، وليس فى ذلك تشبيه بحال ، وذهب آخرون إلى تأويل ذلك بما يليق به انتهى . وسياقى كلام الخطائى فى ذلك فى باب قوله تعالى ﴿ تَعْرَجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ .

**قوله ( وقال أبو اليمان أخبرنا شعيب إن )** تقدم الكلام عليه فى باب قوله تعالى ﴿ ملك الناس ﴾ .

الحديث الرابع : **قوله ( سفيان )** هو الثورى و « منصور » هو ابن المعتمر ، « وسليمان » هو الأعمش و « إبراهيم » هو النخعى و « عبدة » بفتح أوله هو ابن عمرو وقد تابع سفيان الثورى عن منصور على قوله عبدة شيان بن عبد الرحمن عن منصور كما مضى فى تفسير سورة الزمر ، وفضيل بن عياض المذكور بعده ، وجريز بن عبد الحميد عند مسلم ، وخالفه عن الأعمش فى قوله عبدة حفص بن غياث المذكور فى الباب ، وجريز وأبو معاوية وعيسى بن يونس عند مسلم ومحمد بن فضيل عند الإسماعيلى ، فقالوا كلهم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة بدل عبدة ، وتصرف الشيخين يقتضى أنه عند الأعمش على الوجهين ، وأما ابن خزيمة فقال هو فى رواية الأعمش عن إبراهيم عن علقمة ، وفى رواية منصور عن إبراهيم عن عبدة وهما صحيحان .

**قوله ( قال يحيى )** هو ابن سعيد القطان راويه عن الثورى .

**قوله ( وزاد فيه فضيل بن عياض )** هو موصول ، وهم من زعم أنه معلق ، وقد وصله مسلم عن أحمد بن يونس عن فضيل .

**قوله ( أن يهودياً جاء )** فى رواية علقمة « جاء رجل من أهل الكتاب » وفى رواية فضيل بن عياض عند مسلم « جاء حبر » بمهملة وموحدة ، زاد شيان فى روايته « من الأحبار » .

**قوله ( فقال يا محمد )** في رواية علقمة « يا أبا القاسم » وجمع بينهما في رواية فضيل .

**قوله ( إن الله يمسك السموات )** في رواية شيان « يجعل » بدل يمسك وزاد فضيل « يوم القيامة » وفي رواية أنى معاوية عند الإسماعيلي « أبلغك يا أبا القاسم أن الله يحمل الخلائق » .

**قوله ( والشجر على إصبع )** زاد في رواية علقمة « والثرى » وفي رواية شيان « الماء والثرى » وفي رواية فضيل بن عياض « الجبال والشجر على إصبع ، والماء والثرى على إصبع » .

**قوله ( والخلائق )** أى من لم يتقدم له ذكر ، ووقع في رواية فضيل وشيان « وسائر الخلق » وزاد ابن خزيمة عن محمد بن خلاد عن يحيى بن سعيد القطان عن الأعمش فذكر الحديث ، قال محمد عدها علينا يحيى بإصبعه وكذا أخرجه أحمد بن حنبل في « كتاب السنة » عن يحيى بن سعيد وقال : وجعل يحيى يشير بإصبعه يضع إصبعاً على إصبع حتى أتى على آخرها ، ورواه أبو بكر الخلال في « كتاب السنة » عن أنى بكر المروزي عن أحمد ، وقال : رأيت أبا عبد الله يشير بإصبع إصبع ، ووقع في حديث ابن عباس عند الترمذى « مر يهودى بالنبي صلى الله عليه وسلم فقال يا يهودى حدثنا فقال كيف تقول : يا أبا القاسم إذا وضع الله السموات على ذه والأرضين على ذه والماء على ذه والجبال على ذه وسائر الخلق على ذه » وأشار « أبو جعفر » يعنى أحد رواة بخنصر أولاً ثم تابع حتى بلغ الإبهام ، قال الترمذى حديث حسن غريب صحيح ووقع في مرسل مسروق عند الهروى مرفوعاً نحو هذه الزيادة .

**قوله ( ثم يقول أنا الملك )** كررها علقمة في روايته وزاد فضيل في روايته « قبلها ثم يهزهن » .

**قوله ( فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية علقمة « فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم ضحك » ومثله في رواية جرير ولفظه « ولقد رأيت » .

**قوله ( حتى بدت نواجذه )** جمع ناجذ بنون وجيم مكسورة ثم ذال معجمة وهو ما يظهر عند الضحك من الأسنان وقيل هي الأنياب وقيل الأضراس وقيل الدواخل من الأضراس التي في أقصى الخلق ، زاد شيان بن عبد الرحمن « تصديقاً لقول الخبر » وفي رواية فضيل المذكورة هنا « تعجباً وتصديقاً له » وعند مسلم « تعجباً مما قال الخبر تصديقاً له » وفي رواية جرير عنده « وتصديقاً له » بزيادة واو ، وأخرجه ابن خزيمة من رواية إسرائيل عن منصور « حتى بدت نواجذه تصديقاً لقوله » وقال ابن بطلال لا يحمل ذكر الإصبع على الجارحة بل يحمل على أنه صفة من صفات الذات لا تكيف ولا تحدد « وهذا ينسب للأشعرى » وعن ابن فورك يجوز أن يكون الإصبع خلقاً يخلقه الله فيحمله الله ما يحمل الإصبع ، ويحتمل أن يراد به القدرة والسلطان ، كقول القائل ما فلان إلا بين إصبعي إذا أراد الإخبار عن قدرته عليه ، وأيد ابن التين الأول بأنه قال على إصبع ولم يقل على إصبعه ، قال ابن بطلال : وحاصل الخبر أنه ذكر المخلوقات وأخبر عن قدرة الله على جميعها فضحك النبي صلى الله عليه وسلم تصديقاً له وتعجباً من كونه يستعظم ذلك في قدرة الله تعالى ، وأن ذلك ليس في جنب ما يقدر عليه بعظيم ، ولذلك قرأ قوله تعالى ﴿ وما قدرنا الله حق قدره ﴾ الآية أى ليس قدره في القدرة على ما يخلق على الحد الذى ينتهى إليه الوهم ، ويحيط به الحصر لأنه تعالى يقدر على إمساك مخلوقاته على غير شيء كما هي اليوم ، قال تعالى ﴿ إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ﴾ وقال ﴿ رفع السموات بغير عمد ترونها ﴾ وقال الخطائى لم يقع ذكر الإصبع في القرآن ولا في حديث مقطوع به ، وقد تقرر أن اليد ليست بجارحة حتى يتوهم من ثبوتها ثبوت

الأصابع بل هو توقيف أطلقه الشارع فلا يكيف ولا يشبه ، ولعل ذكر الأصابع من تخليط اليهودي ، فإن اليهود مشبهة وفيما يدعونه من التوراة ألفاظ تدخل في باب التشبيه ولا تدخل في مذاهب المسلمين ، وأما ضحكه صلى الله عليه وسلم من قول الخير فيحتمل الرضا والإنكار ، وأما قول الراوى « تصديقاً » له فظن منه وحسبان ، وقد جاء الحديث من عدة طرق ليس فيها هذه الزيادة ، وعلى تقدير صحتها فقد يستدل بحمرة الوجه على الخجل ، وبصفرة على الوجع ، ويكون الأمر بخلاف ذلك ، فقد تكون الحمرة لأمر حدث في البدن كثوران الدم ، والصفرة لثوران خلط من مرار وغيره ، وعلى تقدير أن يكون ذلك محفوظاً فهو محمول على تأويل قوله تعالى ﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾ أى قدرته على طيها ، وسهولة الأمر عليه في جمعها بمنزلة من جمع شيئاً في كفه واستقل بحمله من غير أن يجمع كفه عليه بل يقله ببعض أصابعه ، وقد جرى في أمثالهم فلان يقل — كذا — بإصبعه ويعمله بخنصره انتهى ملخصاً ، وقد تعقب بعضهم إنكار ورود الأصابع لوروده في عدة أحاديث كالحديث الذى أخرجه مسلم « إن قلب ابن آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن » ولا يرد عليه لأنه إنما نفى القطع ، وقال القرطبي في المفهم قوله « إن الله يمسك » إلى آخر الحديث ، هذا كله قول اليهودى وهم يعتقدون التجسيم وأن الله شخص ذو جوارح كما يعتقد غلاة المشبهة من هذه الأمة ، وضحك النبى صلى الله عليه وسلم إنما هو للتعجب من جهل اليهودى ، ولهذا قرأ عند ذلك ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ أى ما عرفوه حق معرفته ولا عظموه حق تعظيمه فهذه الرواية هى الصحيحة المحققة ، وأما من زاد « وتصديقاً له » فليست بشيء فإنها من قول الراوى وهى باطلة لأن النبى صلى الله عليه وسلم لا يصدق الخيال وهذه الأوصاف فى حق الله محال ؛ إذ لو كان ذا يد وأصابع وجوارح كان كواحد منا فكان يجب له من الافتقار والحدوث والنقص والعجز ما يجب لنا ، ولو كان كذلك لاستحال أن يكون لها إذ لو جازت الإلهية لمن هذه صفته لصحت للدجال وهو محال ، فالمنضى إليه كذب فقول اليهودى كذب ومحال ، ولذلك أنزل الله فى الرد عليه ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ وإنما تعجب النبى صلى الله عليه وسلم من جهله فظن الراوى أن ذلك التعجب تصديق وليس كذبك ، فإن قيل قد صح حديث « إن قلوب بنى آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن » فالجواب أنه إذا جاءنا مثل هذا فى الكلام الصادق تأولناه أو توقفنا فيه إلى أن يتبين وجهه مع القطع باستحالة ظاهره لضرورة صدق من دلت المعجزة على صدقه ، وأما إذا جاء على لسان من يجوز عليه الكذب بل على لسان من أخبر الصادق عن نوعه بالكذب والتحريف كذبناه وقبحناه ، ثم لو سلمنا أن النبى صلى الله عليه وسلم صرح بتصديقه لم يكن ذلك تصديقاً له فى المعنى بل فى اللفظ الذى نقله من كتابه عن نبيه ، ونقطع بأن ظاهره غير مراد انتهى ملخصاً . وهذا الذى نحنا إليه أخيراً أولى مما ابتدأ به لما فيه من الطعن على ثقات الرواة ورد الأخبار الثابتة ، ولو كان الأمر على خلاف ما فهمه الراوى بالظن للزم منه تقرير النبى صلى الله عليه وسلم على الباطل وسكوته عن الإنكار و حاشا لله من ذلك ، وقد اشتد إنكار ابن خزيمة على من ادعى أن الضحك المذكور كان على سبيل الإنكار ، فقال بعد أن أورد هذا الحديث فى « كتاب التوحيد » من صحيحه بطريقه ، قد أجل الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم عن أن يوصف ربه بحضرته بما ليس هو من صفاته فيجعل بدل الإنكار والغضب على الواصف ضحكاً ، بل لا يوصف النبى صلى الله عليه وسلم بهذا الوصف من يؤمن بنبوته ، وقد وقع الحديث الماضى فى الرقاق عن أبى سعيد — رفعه « تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفوها الجبار بيده كما يتكفؤ أحدكم خبزته » الحديث ، وفيه أن يهودياً دخل فأخبر بمثل ذلك فنظر النبى صلى الله عليه وسلم إلى أصحابه ثم ضحك



### باب قول النبي صلى الله عليه : « لا شخص أغير من الله »

[٧٤١٦] ٧١٤٢- فاموسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة قال نا عبد الملك عن وراذ كاتب المغيرة عن المغيرة قال : قال سعد بن عباد لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربته بالسيف غير مصفح ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه فقال : « تعجبون من غيرة سعد ، والله لأنا أغير منه ، والله أغير مني ، ومن أجل غيرة الله حرّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ولا أحد أحب إليه العذر من الله ، من أجل ذلك بعث المنذرين والمبشرين ، ولا أحد أحب إليه المدحة من الله ، ومن أجل ذلك وعد الله الجنة » ، وقال عبيد الله بن عمرو عن عبد الملك : لا شخص أغير من الله .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا شخص أغير من الله ) كذا لهم ووقع عند ابن بطال بلفظ « أحد » تبدل شخص وكأنه من تغييره .

قوله ( عبد الملك ) هو ابن عمر « والمغيرة » هو ابن شعبة كما تقدم التنبيه عليه في أواخر الحدود والمحارين ، فإنه ساق من الحديث هناك بهذا السند إلى قوله « والله أغير مني » وتقدم شرح القول المذكور هناك ، وتقدم الكلام على غيرة الله في شرح حديث ابن مسعود ، وأن الكلام عليه تقدم في شرح حديث أسماء بنت أبي بكر في « كتاب الكسوف » قال ابن دقيق العيد المنزهون لله إما ساكت عن التأويل وإما مؤول ، والثاني يقول المراد بالغيرة المنع من الشيء والحماية وهما من لوازم الغيرة فأطلقت على سبيل المجاز كالملازمة ، وغيرها من الأوجه الشائعة في لسان العرب .

قوله ( ولا أحد أحب إليه العذر من الله ومن أجل ذلك بعث المنذرين والمبشرين ) يعنى الرسل ، وقد وقع في رواية مسلم « بعث المرسلين مبشرين ومنذرين » وهى أوضح ، وله من حديث ابن مسعود « ولذلك أنزل الكتب والرسل » أى وأرسل الرسل ، قال ابن بطال هو من قوله تعالى ﴿ وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ﴾ فالعذر فى هذا الحديث التوبة والإبانة كذا قال ، وقال عياض : المعنى بعث المرسلين للإعذار والإنذار لخلقهم قبل أخذهم بالعقوبة ، وهو كقوله تعالى ﴿ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ وحكى القرطبى فى المفهم عن بعض أهل المعانى قال : إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا أحد أحب إليه العذر من الله » عقب قوله « لا أحد أغير من الله » منبهاً لسعد بن عباد على أن الصواب خلاف ما ذهب إليه ، ورادعاً له على الإقدام على قتل من يجده مع امرأته ، فكأنه قال إذا كان الله مع كونه أشد غيرة منك يحب الإعذار ، ولا يؤاخذ إلا بعد الحجة ، فكيف تقدم أنت على القتل فى تلك الحالة ؟ .

قوله ( ولا أحد أحب إليه ) يجوز فى « أحب » الرفع والنصب كما تقدم فى الحدود .

قوله ( المدحة من الله ) بكسر الميم مع هاء التأنيث ويفتحها مع حذف الهاء ، والمدح الشاء بذكر أوصاف الكمال والأفضال ، قال القرطبى .

قوله ( ومن أجل ذلك وعد الله الجنة ) كذا فيه بحذف أحد المفعولين للعلم به ، والمراد به من أطاعه وفى رواية مسلم « وعد الجنة » بإضمار الفاعل وهو الله ، قال ابن بطال : أراد به المدح من عباده بطاعته وتنزيهه عما لا يليق به والثناء عليه بنعمه ليجازيهم على ذلك ، وقال القرطبى ذكر المدح مقروناً بالغيرة ، والعذر تنبيهاً لسعد على أن لا يعمل بمقتضى غيرته ، ولا يعجل بل يتأنى ويتفرق ويتثبت ، حتى يحصل على وجه الصواب فينال كمال

الثناء والمدح والثواب لإيثاره الحق وقمع نفسه وغلبتها عند هيجانها ، وهو نحو قوله « الشديد من يملك نفسه عند الغضب » وهو حديث صحيح متفق عليه ، وقال عياض : معنى قوله « وعد الجنة » أنه لما وعد بها ورغب فيها كثر السؤال له والطلب إليه والثناء عليه ، قال ولا يحتج بهذا على جواز استجلاب الإنسان الثناء على نفسه فإنه مذموم ومنهى عنه بخلاف حبه له في قلبه إذا لم يجد من ذلك بداً فإنه لا يذم بذلك ، فالله سبحانه وتعالى مستحق للمدح بكماله ؛ والنقص للعبد لازم ولو استحق المدح من جهة ما لكن المدح يفسد قلبه ويعظمه في نفسه حتى يحتقر غيره ، ولهذا جاء « احثوا في وجوه المداحين التراب » وهو حديث صحيح أخرجه مسلم .

**قوله ( وقال عبيد الله بن عمرو ) هو الرق الأسدي ( عن عبد الملك ) هو ابن عمير .**

**قوله ( لا شخص أغير من الله )** يعنى أن عبيد الله بن عمرو روى الحديث المذكور عن عبد الملك بالسند المذكور أولاً فقال « لا شخص » بدل قوله لا أحد ، وقد وصله الدارمي عن زكريا بن عدى عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الملك بن عمير عن وراد مولى المغيرة قال : « بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أن سعد بن عبادة يقول » فذكره بطوله ، وساقه أبو عوانة يعقوب الإسفرايني في صحيحه عن محمد بن عيسى العطار عن زكريا بن عمير وقال في المواضع الثلاثة لا شخص ، قال الإسماعيلي بعد أن أخرجه من طريق عبيد الله بن عمرو القواريري ، وأنى كامل فضيل بن حسين الجحدري ، ومحمد بن عبد الملك بن أنى الشوارب ، ثلاثتهم عن أنى عوانة الوضاح البصري بالسند الذى أخرجه البخارى ، لكن قال في المواضع الثلاثة لا شخص بدل لا أحد ، ثم ساقه من طريق زائدة بن قدامة عن عبد الملك كذلك ، فكان هذه اللفظة لم تقع في رواية البخارى في حديث أنى عوانة عن عبد الملك ، فلذلك علقها عن عبيد الله بن عمرو . قلت : وقد أخرجه مسلم عن القواريري وأنى كامل كذلك ، ومن طريق زائدة أيضاً قال ابن بطلال : أجمعت الأمة على أن الله تعالى لا يجوز أن يوصف بأنه شخص لأن التوقيف لم يرد به ، وقد منعت منه المجسمة مع قولهم بأنه جسم لا كالأجسام كذا قال ، والمنقول عنهم خلاف ما قال ، وقال الإسماعيلي ليس في قوله لا شخص أغير من الله إثبات أن الله شخص بل هو كما جاء « ما خلق الله أعظم من آية الكرسي » فإنه ليس فيه إثبات أن آية الكرسي مخلوقة ، بل المراد أنها أعظم من المخلوقات ، وهو كما يقول من يصف امرأة كاملة الفضل حسنة الخلق ما في الناس رجل يشبهها ، يريد تفضيلها على الرجال لا أنها رجل . وقال ابن بطلال : اختلفت ألفاظ هذا الحديث فلم يختلف في حديث ابن مسعود أنه بلفظ لا أحد ، فظهر أن لفظ شخص جاء موضع أحد فكانه من تصرف الراوى ، ثم قال على أنه من باب المستثنى من غير جنسه كقوله تعالى ﴿ وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن ﴾ وليس الظن من نوع العلم . قلت : وهذا هو المعتمد وقد قرره ابن فورّك ومنه أخذه ابن بطلال فقال بعد ما تقدم من التمثيل بقوله ﴿ إن يتبعون إلا الظن ﴾ فالتقدير أن الأشخاص الموصوفة بالغيرة لا تبلغ غيرتها وإن تناهت غيرة الله تعالى ، وإن لم يكن شخصاً بوجه ، وأما الخطاى فبنى على أن هذا التركيب يقتضى إثبات هذا الوصف لله تعالى فبالغ في الإنكار وتخطئة الراوى ، فقال : إطلاق الشخص في صفات الله تعالى غير جائز لأن الشخص لا يكون إلا جسماً مؤلفاً فخليق أن لا تكون هذه اللفظة صحيحة ، وأن تكون تصحيفاً من الراوى ودليل ذلك أن أبا عوانة روى هذا الخبر عن عبد الملك فلم يذكرها ، ووقع في حديث أنى هريرة وأسماء بنت أنى بكر بلفظ « شئ » والشئ والشخص في الوزن سواء ، فمن لم يعم في الاستماع لم يأمن الوهم وليس كل من الرواة يراعى لفظ الحديث حتى لا يتعده ، بل كثير منهم يتحدث بالمعنى وليس كلهم فهماً بل في كلام بعضهم جفاء وتعجرف ، فلعل لفظ شخص جرى على هذا السبيل إن لم يكن غلطاً من قبيل التصحيف يعنى السمعى قال ثم إن عبيد الله بن عمرو انفرد عن عبد الملك فلم

يتابع عليه واعتوره الفساد من هذه الأوجه » وقد تلقى هذا عن الخطائى أبو بكر بن فورك فقال لفظ الشخص غير ثابت من طريق السند فإن صح فيبانه في الحديث الآخر ، وهو قوله « لا أحد » فاستعمل الراوى لفظ شخص موضع أحد ثم ذكر نحو ما تقدم عن ابن بطلال ومنه أخذ ابن بطلال ، ثم قال ابن فورك وإنما منعنا من إطلاق لفظ الشخص أمور أحدها أن اللفظ لم يثبت من طريق السمع ، والثاني الإجماع على المنع منه ، والثالث أن معناه الجسم المؤلف المركب ، ثم قال ومعنى الغيرة الزجر والتحريم ، فالمعنى أن سعداً الزجور عن المحارم وأنا أشد زجراً منه ، والله أزجر من الجميع انتهى ، وطعن الخطائى ومن تبعه في السند مبنى على تفرد عبيد الله بن عمرو به وليس كذلك ، كما تقدم وكلامه ظاهر في أنه لم يراجع صحيح مسلم ولا غيره من الكتب التى وقع فيها هذا اللفظ من غير رواية عبيد الله بن عمرو ، ورد الروايات الصحيحة والطعن في أئمة الحديث الضابطين مع إمكان توجيه ما رووا من الأمور التى أقدم عليها كثير من غير أهل الحديث ، وهو يقتضى قصور فهم من فعل ذلك منهم ، ومن ثم قال الكرمانى لا حاجة لتخطئة الرواة الثقة بل حكم هذا حكم سائر المتشابهات ، إما التفويض وإما التأويل ، وقال عياض بعد أن ذكر معنى قوله « لا أحد أحب إليه العذر من الله » أنه قدم الإعذار والإنذار قبل أخذهم بالعقوبة ، وعلى هذا لا يكون في ذكر الشخص ما يشكل كذا قال ، ولم يتجه أخذ نفى الإشكال مما ذكر ، ثم قال ويجوز أن يكون لفظ الشخص وقع تجوزاً من شيء أو أحد ، كما يجوز إطلاق الشخص على غير الله تعالى ، وقد يكون المراد بالشخص المرتفع لأن الشخص هو ما ظهر وشخص وارتفع ، فيكون المعنى لا مرتفع أرفع من الله ، كقوله لا متعالى أعلى من الله ، قال ويحتمل أن يكون المعنى لا ينبغي لشخص أن يكون أغير من الله تعالى ، وهو مع ذلك لم يعجل ولا بادر بعقوبة عبده لارتكابه ما نهاه عنه ، بل حذره وأنذره وأعذر إليه وأمهله ، فينبغى أن يتأدب بأدبه ويقف عند أمره ونهيه ، وبهذا تظهر مناسبة تعقيبه بقوله ، ولا أحد أحب إليه العذر من الله ، وقال القرطبى أصل وضع الشخص يعنى في اللغة لجرم الإنسان وجسمه ، يقال شخص فلان وجثثانه ، واستعمل في كل شيء ظاهر ، يقال شخص الشيء إذا ظهر ، وهذا المعنى محال على الله تعالى فوجب تأويله ، فقيل معناه لا مرتفع ، وقيل لا شيء ، وهو أشبه من الأول ، وأوضح منه لا موجود أو لا أحد وهو أحسنها ، وقد ثبت في الرواية الأخرى ، وكأن لفظ الشخص أطلق مبالغة في إثبات إيمان من يتعذر على فهمه موجود لا يشبه شيئاً من الموجودات ، لئلا يفضى به ذلك إلى النفى والتعطيل ، وهو نحو قوله صلى الله عليه وسلم للجارية « أين الله ؟ قالت في السماء » فحكم بإيمانها مخافة أن تقع في التعطيل لقصور فهمها عما ينبغى له من تنزيهه مما يقتضى التشبيه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

( تنبيه ) لم يفصح المصنف بإطلاق الشخص على الله ، بل أورد ذلك على طريق الاحتمال ، وقد جزم في الذى بعده فتسميته شيئاً لظهور ذلك فيما ذكره من الآيتين .

### باب ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ ﴾

فسمي الله نفسه شيئاً ، وسمى النبي صلى الله عليه القرآن شيئاً وهو صفة من صفات الله ، وقال : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ .

٧١٤٣ - فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال النبي صلى الله عليه [٧٤١٧] لرجل : « أمعك من القرآن شيء ؟ » قال : نعم ، سورة كذا وسورة كذا لسور سمأها .

**قوله ( باب )** بالتونين ( قل أى شيء أكبر شهادة ؟ قل الله . فسمى الله تعالى نفسه شيئاً ) كذا لأبى ذر والقاسبى وسقط لفظ « باب » لغيرهما من رواية الفربرى ، وسقطت الترجمة من رواية النسفى وذكر قوله « قل أى شيء أكبر شهادة » وحديث سهل بن سعد بعد أثرى أبى العالية ومجاهد فى تفسير ﴿ استوى على العرش ﴾ ووقع عند الأصيلى وكريمة « قل أى شيء أكبر شهادة ؟ — سمي الله نفسه شيئاً — قل الله » والأول أولى وتوجيه الترجمة أن لفظ « أى » إذا جاءت استفهامية اقتضى الظاهر أن يكون سمي باسم ما أضيف إليه ، فعلى هذا يصح أن يسمى الله شيئاً وتكون الجلالة خبر مبتدأ محذوف أى ذلك الشيء هو الله ، ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير الله أكبر شهادة والله أعلم .

**قوله ( وسمى النبي صلى الله عليه وسلم القرآن شيئاً وهو صفة من صفات الله )** يشير إلى الحديث الذى أورده من حديث سهل بن سعد وفيه « أمعك من القرآن شيء » وهو مختصر من حديث طويل فى قصة الواهبة تقدم بطوله مشروحاً فى « كتاب النكاح » وتوجيهه أن بعض القرآن قرآن وقد سماه الله شيئاً .

**قوله ( وقال كل شيء هالك إلا وجهه )** الاستدلال بهذه الآية للمطلوب ينبى على أن الاستثناء فيها متصل ، فإنه يقتضى اندراج المستثنى فى المستثنى منه وهو الراجح ، على أن لفظ شيء يطلق على الله تعالى وهو الراجح أيضاً ، والمراد بالوجه الذات وتوجيهه أنه عبر عن الجملة بأشهر ما فيها ، ويحتمل أن يراد بالوجه ما يعمل لأجل الله أو الجاه ، وقيل إن الاستثناء منقطع والتقدير : لكن هو سبحانه لا يهلك ، والشيء يساوى الموجود لغة وعرفاً ، وأما قولهم فلان ليس بشيء فهو على طريق المبالغة فى الذم ، فلذلك وصفه بصفة المعدوم ، وأشار ابن بطل إلى أن البخارى انتزع هذه الترجمة من كلام عبد العزيز بن يحيى المكي فإنه قال فى « كتاب الحيدة » سمي الله تعالى نفسه شيئاً إثباتاً لوجوده ونفىً للعدم عنه ، وكذا أجرى على كلامه ما أجراه على نفسه ولم يجعل لفظ شيء من أسمائه بل دل على نفسه أنه شيء تكذيباً للدهرية ومنكرى الإلهية من الأمم ، وسبق فى علمه أنه سيكون من يلحد فى أسمائه ويلبس على خلقه ويدخل كلامه فى الأشياء المخلوقة ، فقال ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ فأخرج نفسه وكلامه من الأشياء المخلوقة ثم وصف كلامه بما وصف به نفسه فقال ﴿ وما قدروا الله حق قدره ، إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء ﴾ وقال تعالى ﴿ أو قال أوحى إلى ولم يوح إليه شيء ﴾ فدل على كلامه بما دل على نفسه ليعلم أن كلامه صفة من صفات ذاته فكل صفة تسمى شيئاً بمعنى أنها موجودة وحكى ابن بطل أيضاً أن فى هذه الآيات والآثار رداً على من زعم أنه لا يجوز أن يطلق على الله شيء ، كما صرح به عبد الله الناشئ المتكلم وغيره ، ورداً على من زعم أن المعدوم شيء ، وقد أطبق العقلاء على أن لفظ شيء يقتضى إثبات موجود ، وعلى أن لفظ لا شيء يقتضى نفي موجود إلا ما تقدم من إطلاقهم ليس بشيء فى الذم فإنه بطريق المجاز

**باب ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ ﴿ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾**

قال أبو العالية : استوى إلى السماء : ارتفع . فسوى خلقهن ، وقال مجاهد ، استوى : علا على العرش ، وقال ابن عباس الجيد : الكريم ، والودود : الحبيب ، يقال : حميدٌ مجيدٌ ، كأنه فعيلٌ من ماجدٍ محمودٍ من حميد .

٧١٤٤ - فاعبدان قال أنا أبو حمزة عن الأعمش عن جامع بن شداد عن صفوان بن محرز عن عمران بن حصين قال : إني عند النبي صلى الله عليه وآله إذ جاء قوم من بني تميم فقال : « اقبلوا البشرى يا بني تميم » ، قالوا : بشرتنا فأعطنا ، فدخل ناس من أهل اليمن فقال : « اقبلوا البشرى يا أهل اليمن إذ لم يقبلها بنو تميم » ، قالوا :

قبلنا، جئناك لتنفقه في الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر ما كان، قال: «كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، ثم خلق السماوات والأرض، وكتب في الذكر كل شيء»، ثم أتاني رجل فقال: يا عمران أدرك نافتك فقد ذهبت فانطلقت أطلبها فإذا السراب يتقطع دونها، وأيم الله لوددت أنها قد ذهبت ولم أقم.

[٧٤١٩] ٧١٤٥- نا علي بن عبد الله قال نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن همام قال نا أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «إن يمين الله ملأى لا تغيضها نفقة سحاء الليل والنهار، رأيتم ما أنفق الله منذ خلق السماوات والأرض فإنه لم ينقص ما في يمينه، وعرشه على الماء، وبيده الأخرى الفيض - أو القبض - يرفع ويخفض».

[٧٤٢٠] ٧١٤٦- نا أحمد قال نا محمد بن أبي بكر المديني قال نا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال: جاء زيد بن حارثة يشكو، فجعل النبي صلى الله عليه يقول: «اتق الله وأمسك عليك زوجك»، قال أنس: لو كان رسول الله صلى الله عليه كاتماً شيئاً لكتم هذه، قال: وكانت تفخر على أزواج النبي صلى الله عليه تقول: زوجكن أهاليكن وزوجني الله من فوق سبع سماوات. وعن ثابت: ﴿وتخفي في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس﴾ نزلت في شأن زينب بنت جحش وزيد بن حارثة.

[٧٤٢١] ٧١٤٧- نا خلاد بن يحيى قال نا عيسى بن طهمان قال سمعت أنس بن مالك يقول: نزلت آية الحجاب في زينب بنت جحش، وأطعم عليها يومئذ خبزاً ولحماً، وكانت تفخر على نساء النبي صلى الله عليه، وكانت تقول: إن الله أنكحنى في السماء.

[٧٤٢٢] ٧١٤٨- نا أبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «إن الله لما قضى الخلق كتب عنده فوق عرشه إن رحمتي سبقت غضبي».

[٧٤٢٣] ٧١٤٩- نا إبراهيم بن المنذر قال نا محمد بن فليح قال نا أبي قال نا هلال بن عطاء عن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «من آمن بالله ورسوله، وأقام الصلاة، وصام رمضان، فإن حقاً على الله أن يدخله الجنة، هاجر في سبيل الله أو جلس في أرضه التي ولد فيها، قالوا: يا رسول الله، أفلا تنبئ الناس بذلك، قال: إن في الجنة مائة درجة أعدّها الله للمجاهدين في سبيله، كل درجتين ما بينهما كما بين السماء والأرض فإذا سألت الله فاسأله الفردوس، فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمن ومنها تفجر أنهار الجنة».

[٧٤٢٤] ٧١٥٠- نا يحيى بن جعفر قال نا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم - هو التيمي - عن أبيه عن أبي ذر قال: دخلت المسجد ورسول الله صلى الله عليه جالس فلما غربت الشمس قال: «يا أباذر، هل تدري أين تذهب هذه؟» قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنها تذهب فتستأذن بالسجود فيؤذن لها بالسجود وكأنها قد قيل لها: ارجعي من حيث جئت، فتطلع من مغربها، ثم قرأ: ﴿ذلك مستقر لها﴾. في قراءة عبد الله.

[٧٤٢٥] ٧١٥١- نا موسى عن إبراهيم قال نا ابن شهاب عن عبيد بن السباق أن زيد بن ثابت ... ح. وقال الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن ابن السباق أن زيد بن ثابت حدثه قال: أرسل إلي أبو بكر ففتبعت القرآن حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم﴾ حتى خاتمة براءة. حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس بهذا، وقال مع أبي خزيمة الأنصاري.

[٧٤٢٦] ٧١٥٢- فامعلّى بن أسد قال نا وهيب عن سعيد عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس قال : كان النبي صلى الله عليه يقول عند الكرب : « لا إله إلا الله العليم الخليم ، لا إله إلا هو الله رب العرش العظيم ، لا إله إلا هو الله هو رب السماوات ورب الأرض رب العرش الكريم » .

[٧٤٢٧] ٧١٥٣- فامحمد بن يوسف قال نا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه قال : « الناس يصعقون يوم القيامة فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش » .

[٧٤٢٨] ٧١٥٤- وقال الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « فأكون أول من بعث ، فإذا موسى أخذ بالعرش » .

**قوله ( باب وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم )** كذا ذكر قطعتين من آيتين ، وتلطف في ذكر الثانية عقب الأولى ، لرد من توهم من قوله في الحديث « كان الله ولم يكن شيء قبله ، وكان عرشه على الماء » أن العرش لم يزل مع الله تعالى وهو مذهب باطل ، وكذا من زعم من الفلاسفة أن العرش هو الخالق الصانع ، وربما تمسك بعضهم وهو أبو إسحق الهروي بما أخرجه من طريق سفيان الثوري « حدثنا أبو هشام » هو الرماني بالراء والتشديد عن مجاهد عن ابن عباس قال « إن الله كان على عرشه قبل أن يخلق شيئاً فأول ما خلق الله القلم » وهذه الأولية محمولة على خلق السماوات والأرض وما فيهما ، فقد أخرج عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿ وكان عرشه على الماء ﴾ قال هذا بدء خلقه قبل أن يخلق السماء وعرشه من ياقوته حمراء فأردف المصنف بقوله ﴿ رب العرش العظيم ﴾ إشارة إلى أن العرش مربوط وكل مربوط مخلوق ، وختم الباب بالحديث الذي فيه « فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش » فإن في إثبات القوائم للعرش دلالة على أنه جسم مركب له أبعاد وأجزاء ، والجسم المؤلف محدث مخلوق ، وقال البيهقي في « الأسماء والصفات » اتفقت أقاويل هذا التفسير على أن العرش هو السرير وأنه جسم خلقه الله وأمر ملائكته بحمله وتعبدتهم بتعظيمه والطواف به كما خلق في الأرض بيتاً وأمر بني آدم بالطواف به واستقباله في الصلاة ، وفي الآيات — أى التي ذكرها — والأحاديث والآثار دلالة على صحة ما ذهبوا إليه .

**قوله ( قال أبو العالية استوى إلى السماء ارتفع فسوى خلق )** في رواية الكشميهني « فسواهن خلقهن » وهو الموافق للمنقول عن أبي العالية لكن بلفظ « فقضاهن » كما أخرجه الطبري من طريق أبي جعفر الرازي عنه في قوله تعالى ﴿ ثم استوى إلى السماء ﴾ قال ارتفع ، وفي قوله « فقضاهن » : خلقهن وهذا هو المعتمد والذي وقع « فسواهن » تغيير ، ووقع لفظ سوى أيضاً في سورة النازعات في قوله تعالى ﴿ رفع سمكها فسواها ﴾ وليس المراد هنا وقد تقدم في تفسير سورة فصلت في حديث ابن عباس الذي أجاب به عن الأسئلة التي قال السائل إنها اختلفت عليه في القرآن فإن فيها « أنه خلق الأرض قبل خلق السماء ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سماوات ثم دحا الأرض » ثم إن في تفسير سوى بخلق نظراً لأن في التسوية قدراً زائداً على الخلق كما في قوله تعالى ﴿ الذي خلق فسوى ﴾ .

**قوله ( وقال مجاهد استوى : علا على العرش )** وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه قال ابن بطال اختلف الناس في الاستواء المذكور هنا فقالت المعتزلة معناه الاستيلاء بالقهر والغلبة واحتجوا بقول الشاعر :

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهباق

وقالت الجسمية معناه الاستقرار ، وقال بعض أهل السنة معناه ارتفع ، وبعضهم معناه علا ، وبعضهم معناه

الملك والقدرة ومنه استوت له الممالك ، يقال لمن أطاعه أهل البلاد ، وقيل معنى الاستواء التمام والفرغ من فعل الشيء ، ومنه قوله تعالى ﴿ ولما بلغ أشده واستوى ﴾ فعلى هذا فمعنى استوى على العرش أتم الخلق ، وخص لفظ العرش لكونه أعظم الأشياء وقيل إن « على » في قوله على العرش بمعنى : إلى ، فالمراد على هذا انتهى إلى العرش أى فيما يتعلق بالعرش لأنه خلق الخلق شيئاً بعد شيء ، ثم قال ابن بطال : فأما قول المعتزلة فإنه فاسد لأنه لم يزل قاهراً غالباً مستولياً ، وقوله « ثم استوى » يقتضى افتتاح هذا الوصف بعد أن لم يكن ، ولزم تأويلهم أنه كان مغالباً فيه فاستولى عليه بقهر من غالبه ، وهذا منتف عن الله سبحانه ، وأما قول المجسمة ففاسد أيضاً ، لأن الاستقرار من صفات الأجسام ويلزم منه الحلول والتناهي ، وهو محال في حق الله تعالى ، ولائق بالمخلوقات لقوله تعالى ﴿ فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك ﴾ وقوله ﴿ لتستوا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم إذا استويت عليه ﴾ قال وأما تفسير استوى : علا فهو صحيح وهو المذهب الحق ، وقول أهل السنة لأن الله سبحانه وصف نفسه بالعلی ، وقال ﴿ سبحانه وتعالى عما يشركون ﴾ وهي صفة من صفات الذات ، وأما من فسره : ارتفع ففيه نظر لأنه لم يصف به نفسه ، قال واختلف أهل السنة هل الاستواء صفة ذات أو صفة فعل ، فمن قال معناه علا قال هي صفة ذات ، ومن قال غير ذلك قال هي صفة فعل ، وإن الله فعل فعلاً سماه استوى على عرشه ، لا أن ذلك قائم بذاته لاستحالة قيام الحوادث به انتهى ملخصاً . وقد ألزمه من فسره بالاستيلاء بمثل ما ألزم هو به من أنه صار قاهراً بعد أن لم يكن ، فيلزم أنه صار غالباً بعد أن لم يكن ؛ والانفصال عن ذلك للفريقين بالتمسك بقوله تعالى ﴿ وكان الله عليهما حكيماً ﴾ فإن أهل العلم بالتفسير قالوا معناه لم يزل كذلك ، كما تقدم بيانه عن ابن عباس في تفسير فصلت ، وبقي من معاني استوى ما نقل عن ثعلب استوى الوجه اتصل ، واستوى القمر امتلاً واستوى فلان وفلان تماثلاً ، واستوى إلى المكان أقبل ، واستوى القاعد قائماً والنائم قاعداً ، ويمكن رد بعض هذه المعاني إلى بعض ، وكذا ما تقدم عن ابن بطال ، وقد نقل أبو إسماعيل الهروي في كتاب الفاروق بسنده إلى داود بن علي بن خلف قال : كنا عند أبي عبد الله بن الأعرابي يعني محمد بن زياد اللغوي فقال له رجل ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ فقال هو على العرش كما أخبر ، قال يا أبا عبد الله إنما معناه استولى ، فقال اسكت لا يقال استولى على الشيء إلا أن يكون له مضاد ، ومن طريق محمد بن أحمد بن النضر الأزدي سمعت ابن الأعرابي يقول أرادني أحمد بن أبي داود أن أجد له في لغة العرب ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ بمعنى استولى فقلت والله ما أصبت هذا ، وقال غيره لو كان بمعنى استولى لم يختص بالعرش ، لأنه غالب على جميع المخلوقات ، ونقل يحيى السنة البغوي في تفسيره عن ابن عباس وأكثر المفسرين أن معناه ارتفع وقال أبو عبيدة والفراء وغيرهما بنحوه ، وأخرج أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة من طريق الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة أنها قالت « الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإقرار به إيمان ، والجحود به كفر » ومن طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سئل كيف استوى على العرش ؟ فقال : « الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، وعلى الله الرسالة ، وعلى رسوله البلاغ ، وعلينا التسليم » وأخرج البيهقي بسند جيد عن الأوزاعي قال كنا والتابعون متوافرون نقول إن الله على عرشه ، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته ، وأخرج الثعلبي من وجه آخر عن الأوزاعي أنه سئل عن قوله تعالى ﴿ ثم استوى على العرش ﴾ فقال : هو كما وصف نفسه ، وأخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب قال كنا عند مالك فدخل رجل فقال يا أبا عبد الله « الرحمن على العرش استوى ، كيف استوى ؟ فأطرق مالك فأخذته الرخصاء ثم رفع رأسه فقال : الرحمن على العرش استوى كما وصف به نفسه ولا يقال كيف ، وكيف عنه مرفوع ، وما أراك إلا صاحب بدعة أخرجه » ومن طريق يحيى بن يحيى عن مالك نحو المنقول عن أم سلمة لكن

قال فيه « والإقرار به واجب ، والسؤال عنه بدعة » وأخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال : كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحددون ولا يشبهون ويروون هذه الأحاديث ولا يقولون كيف ، قال أبو داود وهو قولنا ، قال البيهقي وعلى هذا مضى أكابرنا وأسند اللالكائي عن محمد بن الحسن الشيباني قال : اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير ، فمن فسر شيئاً منها وقال بقول جهم فقد خرج عما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وفارق الجماعة ، لأنه وصف الرب بصفة لا شيء ، ومن طريق الوليد بن مسلم سألت الأوزاعي ومالكاً والثوري والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفة فقالوا : أمروها كما جاءت بلا كيف » وأخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى سمعت الشافعي يقول : لله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها ، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر ، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الرؤية والفكر ، فنشبت هذه الصفات ونفى عنه التشبيه كما نفى عن نفسه ، فقال ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري عن سفيان بن عيينة قال « كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عنه » ومن طريق أبي بكر الصبيعي قال : مذهب أهل السنة في قوله ﴿ الرحمن على العرش استوي ﴾ قال بلا كيف والآثار فيه عن السلف كثيرة ، وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل ، وقال الترمذي في الجامع عقب حديث أبي هريرة في النزول وهو على العرش كما وصف به نفسه في كتابه ، كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه من الصفات ، وقال في باب فضل الصدقة قد ثبتت هذه الروايات فنؤمن بها ولا نتوهم ولا يقال كيف ، كذا جاء عن مالك وابن عيينة وابن المبارك أنهم أمروها بلا كيف ، وهذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة ، وأما الجهمية فأنكروها وقالوا هذا تشبيه ، وقال إسحاق بن راهويه إنما يكون التشبيه لو قيل : يد كيد وسمع كسمع ، وقال في تفسير المائدة قال الأئمة نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير ، منهم الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك وقال ابن عبد البر أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة ، ولم يكيفوا شيئاً منها ؛ وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا من أقر بها فهو مشبه فسماهم من أقر بها معطلة ، وقال إمام الحرمين في الرسالة النظامية اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر فرأى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنن ، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردنا وتفويض معانيها إلى الله تعالى والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقيدة اتباع سلف الأمة للدليل القاطع على أن إجماع الأمة حجة فلو كان تأويل هذه الظواهر حتماً لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة ، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع انتهى . وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث وهم فقهاء الأمصار كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم ، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة ، فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة ، وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة ، وقسم بعضهم أقوال الناس في هذا الباب إلى ستة أقوال قولان لمن يجريها على ظاهرها أحدهما من يعتقد أنها من جنس صفات المخلوقين وهم المشبهة ويتفرع من قولهم عدة آراء ، والثاني من ينفي عنها شبه صفات المخلوقين لأن ذات الله لا تشبه الذوات فصفاته لا تشبه الصفات فإن صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته ، وقولان لمن يثبت كونها صفة ولكن لا يجريها على ظاهرها ، أحدهما يقول لا تؤول شيئاً منها بل نقول الله أعلم بمراده ، والآخر يؤول فيقول مثلاً معنى الاستواء الاستيلاء ، واليد القدرة ونحو ذلك ، وقولان لمن لا يجرم بأنها صفة أحدهما يقول



يجوز أن تكون صفة وظاهرها غير مراد ، ويجوز أن لا تكون صفة ، والآخر يقول لا يخاض في شيء من هذا بل يجب الإيمان به لأنه من التشابه الذى لا يدرك معناه .

**قوله ( وقال ابن عباس المجيد الكريم ، والودود الحبيب )** وصله ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ ذو العرش المجيد ﴾ قال المجيد الكريم ، وبه عن ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ وهو الغفور الودود ﴾ قال الودود الحبيب وإنما وقع تقديم المجيد قبل الودود هنا لأن المراد تفسير لفظ المجيد الواقع فى قوله ﴿ ذو العرش المجيد ﴾ فلما فسره استطرد لتفسير الاسم الذى قبله إشارة إلى أنه قرئ مرفوعاً بالاتفاق ، وذو العرش بالرفع صفة له واختلفت القراء فى المجيد بالرفع ، فيكون من صفات الله ، وبالكسر فيكون صفة العرش ، قال ابن المنير جميع ما ذكره البخارى فى هذا الباب يشتمل على ذكر العرش إلا أثر ابن عباس ، لكنه نبه به على لطيفة وهى أن المجيد فى الآية على قراءة الكسر ليس صفة للعرش ، حتى لا يتخيل أنه قديم بل هى صفة الله ، بدليل قراءة الرفع ، وبدليل اقترانه بالودود فيكون الكسر على المجاورة لتجتمع القراءتان على معنى واحد انتهى . ويؤيد أنها عند البخارى صفة الله تعالى ما أردفه به ، وهو يقال حميد مجيد إلخ ، ويؤيده حديث أبى هريرة الذى أخرجه الدارقطنى بلفظ « إذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم قال الله تعالى مجدنى عبدى » ذكره ابن التين قال ويقال المجد فى كلام العرب : الشرف الواسع ، فالماجد من له آباء متقدمون فى الشرف ، وأما الحسب والكرم فيكونان فى الرجل وإن لم يكن له آباء شرفاء ، فالمجيد صيغة مبالغة من المجد وهو الشرف القديم ، وقال الراغب المجد السعة فى الكرم والجلالة ، وأصله قولهم مجدت الإبل أى وقعت فى مرعى كثير واسع وأمجدها الراعى ، ووصف القرآن بالمجيد لما يتضمن من المكارم الدنيوية والأخروية انتهى . ومع ذلك كله فلا يمتنع وصف العرش بذلك لجلالته وعظيم قدره كما أشار إليه الراغب ، ولذلك وصف بالكريم فى سورة قد أفلح ، وأما تفسير الودود بالحبيب فإنه يأتى بمعنى المحب والمحبوب لأن أصل الود محبة الشيء ، قال الراغب الودود يتضمن ما دخل فى قوله تعالى ﴿ فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه ﴾ وقد تقدم معنى محبة الله تعالى لعباده ومحبتهم له .

**قوله ( يقال حميد مجيد كأنه فعيل من ماجد محمود من حمد )** كذا هم بغير ياء فعلاً ماضياً ولغير أبى ذر عن الكشميهنى محمود من حميد ، وأصل هذا قول أبى عبيدة فى « كتاب المجاز » فى قوله ﴿ عليكم أهل البيت إنه حميد مجيد ﴾ أى محمود ماجد ، وقال الكرماني غرضه منه أن مجيداً بمعنى فاعل كقدير بمعنى قادر وحميداً بمعنى مفعول ، فلذلك قال مجيد من ماجد وحميد من محمود ، قال وفى بعض النسخ محمود من حميد ، وفى أخرى من حمد مبنى للفاعل والمفعول أيضاً ، وذلك لاحتمال أن يكون حميد بمعنى حامد ومجيد بمعنى ممجد ، ثم قال وفى عبارة البخارى تعقيد . قلت : وهو فى قوله محمود من حمد ، وقد اختلف الرواة فيه والأولى فيه ما وجد فى أصله وهو كلام أبى عبيدة ، ثم ذكر فى الباب تسعة أحاديث لبعضها طريق أخرى .

« الأول حديث عمران بن حصين » وقوله فى السند « أنبأنا أبو حمزة » هو السكرى ، وقد تقدم قريباً فى باب : ويحذركم الله نفسه ووقع فى رواية الكشميهنى عن أبى حمزة ، وقوله عن جامع بن شداد تقدم فى بدء الخلق فى رواية حفص بن غياث عن الأعمش « حدثنا جامع » وجامع هذا يكنى أبا صخرة .

**قوله ( إني عند النبي صلى الله عليه وسلم )** فى رواية حفص « دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وعقلت ناقتى بالباب فأتاه ناس من بنى تميم » وهذا ظاهر فى أن هذه القصة كانت بالمدينة ، فيه تعقب على من وحد بين هذه القصة وبين القصة التى تقدمت فى المغازى من حديث أبى بردة بن أبى موسى عن أبيه قال : « كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالجعرانة بين مكة والمدينة ومعه بلال ، فاتاه أعرابى فقال ألا تنجز لى

ما وعدتني ؟ فقال له أبشر ، فقال : قد أكثرت عليّ من أبشر فأقبل على أبي موسى وبلال كهيفة الغضبان فقال : رد البشري ، فأقبلا أنتما ، قالا قبلنا « الحديث ففسر القائل من بنى تميم » بشرتنا « فأعطنا بهذا الأعرابي ، وفسر أهل اليمن بأبي موسى ووجه التعقب التصريح في قصة أبي موسى بأن القصة كانت بالجعرانة ، وظاهر قصة عمران أنها كانت بالمدينة فافترقا وزعم ابن الجوزي أن القائل « أعطنا » هو الأقرع بن حابس التميمي .

**قوله ( إذ جاءه قوم من بنى تميم )** في رواية أبي عاصم عن الثوري في المغازي « جاءت بنو تميم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهو محمول على إرادة بعضهم وفي رواية محمد بن كثير عنه في بدء الخلق « جاء نفر من بنى تميم » والمراد وفد تميم كما جاء صريحاً عند ابن حبان من طريق مؤمل بن إسماعيل عن سفيان « جاء وفد بنى تميم » .

**قوله ( اقبلوا البشري يا بنى تميم )** في رواية أبي عاصم « أبشروا يا بنى تميم » والمراد بهذه البشارة أن من أسلم نجاً من الخلود في النار ، ثم بعد ذلك يترتب جزاؤه على وفق عمله إلا أن يغفر الله ، وقال الكرماني بشرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يقتضي دخول الجنة حيث عرفهم أصول العقائد التي هي المبدأ والمعاد وما بينهما كذا قال ، وإنما وقع التعريف هنا لأهل اليمن وذلك ظاهر من سياق الحديث ، ونقل ابن التين عن الداودي قال في قول بنى تميم جئناك لتتفقه في الدين دليل على أن إجماع الصحابة لا ينعقد بأهل المدينة وحدها ، وتعقبه بأن الصواب أنه قول أهل اليمن لا بنى تميم ، وهو كما قال ابن التين لكن وقع عند ابن حبان من طريق أبي عبيدة بن معن عن الأعمش بهذا السند ما نصه : « دخل عليه نفر من بنى تميم فقالوا : يا رسول الله جئناك لتتفقه في الدين ونسألك عن أول هذا الأمر » ولم يذكر أهل اليمن وهو خطأ من هذا الراوي كأنه اختصر الحديث فوقع في هذا الوهم .

**قوله ( قالوا بشرتنا فأعطنا )** زاد في رواية حفص « مرتين » وزاد في رواية الثوري عن جامع في المغازي « فقالوا أما إذا بشرتنا فأعطنا » وفيها « فتغير وجهه » وفي رواية أبي عوانة عن الأعمش عند أبي نعيم في المستخرج « فكأن النبي صلى الله عليه وسلم كره ذلك » وفي أخرى في المغازي من طريق سفيان أيضاً « فرؤى ذلك في وجهه » وفيها « فقالوا يا رسول الله بشرتنا » وهو دال على إسلامهم وإنما راموا العاجل ، وسبب غضبه صلى الله عليه وسلم استشعاره بقله علمهم لكونهم علقوا آمالهم بعاجل الدنيا الفانية وقدموا ذلك على التفقه في الدين الذي يحصل لهم ثواب الآخرة الباقية ، قال الكرماني دل قولهم « بشرتنا » على أنهم قبلوا في الجملة لكن طلبوا مع ذلك شيئاً من الدنيا ، وإنما نفى عنهم القبول المطلوب لا مطلق القبول ، وغضب حيث لم يهتموا بالسؤال عن حقائق كلمة التوحيد والمبدأ والمعاد ولم يعتنوا بضبطها ولم يسألوا عن موجباتها والموصلات إليها ، قال الطيبي لما لم يكن جل اهتمامهم إلا بشأن الدنيا ، قالوا « بشرتنا فأعطنا » فمن ثم قال إذ لم يقبلها بنو تميم .

**قوله ( فدخل ناس من أهل اليمن )** في رواية حفص « ثم دخل عليه » وفي رواية أبي عاصم « فجاءه ناس من أهل اليمن » .

**قوله ( قالوا قبلنا )** زاد أبو عاصم وأبو نعيم « يا رسول الله » وكذا عند ابن حبان من رواية شيبان بن عبد الرحمن عن جامع .

**قوله ( جئناك لتتفقه في الدين ونسألك عن أول هذا الأمر ما كان )** هذه الرواية أتم الروايات الواقعة عند المصنف ، وحذف ذلك كله في بعضها أو بعضه ، ووقع في رواية أبي معاوية عن الأعمش عند الإسماعيل « قالوا قد بشرتنا فأخبرنا عن أول هذا الأمر كيف كان » ولم أعرف اسم قائل ذلك من أهل اليمن ، والمراد بالأمر في قولهم

« هذا الأمر » تقدم بيانه في بدء الخلق .

**قوله ( كان الله ولم يكن شيء قبله )** تقدم في بدء الخلق بلفظ « ولم يكن شيء غيره » وفي رواية أن معاوية « كان الله قبل كل شيء » وهو بمعنى « كان الله ولا شيء معه » وهى أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب ، وهى من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية ، ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجع الرواية التى فى هذا الباب على غيرها ، مع أن قضية الجمع بين الروایتين تقتضى حمل هذه على التى فى بدء الخلق لا العكس ، والجمع يقدم على الترجيح بالاتفاق ، قال الطيبي : قوله ولم يكن شيء قبله حال ، وفى المذهب الكوفى خبر ، والمعنى يساعده إذ التقدير كان الله منفرداً ، وقد جوز الأخفش دخول الواو فى خبر كان وأخواتها نحو : كان زيد وأبوه قائم ، على جعل الجملة خبراً مع الواو تشبيهاً للخبر بالحال ، ومال الثوريشتى إلى أنهما جملتان مستقلتان ، وقد تقدم تقريره فى بدء الخلق ، وقال الطيبي لفظه « كان » فى الموضعين بحسب حال مدخولها ، فالمراد بالأول الأزلية والقدم ، وبالثانى الحدث بعد العدم ، ثم قال فالحاصل أن عطف قوله ﴿ وكان عرشه على الماء ﴾ على قوله « كان الله » من باب الإخبار عن حصول الجملتين فى الوجود وتفويض الترتيب إلى الذهن قالوا وفيه بمنزلة ثم ، وقال الكرماني قوله ﴿ وكان عرشه على الماء ﴾ معطوف على قوله كان الله ولا يلزم منه المعية إذ اللازم من الواو العاطفة الاجتماع فى أصل الثبوت وإن كان هناك تقديم وتأخير ، قال غيره ومن ثم جاء شيء غيره ومن ثم جاء قوله « ولم يكن شيء غيره » لنفى توهم المعية قال الراغب كان عبارة عما مضى من الزمان ، لكنها فى كثير من وصف الله تعالى تنبئ عن معنى الأزلية كقوله تعالى ﴿ وكان الله بكل شيء عليماً ﴾ قال وما استعمل منه فى وصف شيء متعلقاً بوصف له هو موجود فيه فللتنبية على أن ذلك الوصف لازم له أو قليل الانفكاك عنه ، كقوله تعالى ﴿ وكان الشيطان لربه كفوراً ﴾ وقوله ﴿ وكان الإنسان كفوراً ﴾ وإذا استعمل فى الزمن الماضى جاز أن يكون المستعمل على حاله ، وجاز أن يكون قد تغير ، نحو : كان فلان كذا ثم صار كذا ، واستدل به على أن العالم حادث لأن قوله « ولم يكن شيء غيره » ظاهر فى ذلك فإن كل شيء سوى الله وجد بعد أن لم يكن موجوداً .

**قوله ( أدرك ناقتك فقد ذهبت )** فى رواية أنى معاوية « انحلت ناقتك من عقاها » وزاد فى آخر الحديث « فلا أدري ما كان بعد ذلك » أى مما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلمة لذلك الحديث . قلت : ولم أقف فى شيء من المسانيد عن أحد من الصحابة على نظير هذه القصة التى ذكرها عمران ، ولو وجد ذلك لأمكن أن يعرف منه ما أشار إليه عمران ، ويحتمل أن يكون اتفق أن الحديث انتهى عند قيامه .

**قوله ( وأيم الله )** تقدم شرحها فى « كتاب الأيمان والنذور » .

**قوله ( لوددت أنها قد ذهبت ولم أقم )** الود المذكور تسلط على مجموع ذهابها وعدم قيامه لا على أحدهما فقط ، لأن ذهابها كان قد تحقق بانفلاتها ، والمراد بالذهاب الفقد الكلى .

الحديث الثانى : حديث أنى هريرة « إن يمين الله ملأى » وقد تقدم شرحه قبل باين ، وقوله هنا « وعرشه على الماء » وقع فى رواية إسحق بن راهويه « والعرش على الماء » وظاهره أنه كذلك حين التحديث بذلك ؛ وظاهر الحديث الذى قبله أن العرش كان على الماء قبل خلق السموات والأرض ، ويجمع بأنه لم يزل على الماء وليس المراد بالماء ماء البحر بل هو ماء تحت العرش كما شاء الله تعالى ، وقد جاء بيان ذلك فى حديث ذكرته فى أوائل الباب ، ويحتمل أن يكون على البحر ، بمعنى أن أرجل حملته فى البحر كما ورد فى بعض الآثار ، مما أخرجه الطبرى والبيهقى من

طريق السدى عن أنى مالك في قوله تعالى ﴿وسع كرسيه السموات والأرض﴾ قال إن الصخرة التى الأرض السابعة عليها وهى منتهى الخلق على أرجائها أربعة من الملائكة ، لكل أحد منهم أربعة أوجه وجه إنسان وأسد وثور ونسر ، فهم قيام عليها قد أحاطوا بالأرضين والسموات رعوهم تحت الكرسي والكرسي تحت العرش ، وفي حديث أنى ذر الطويل الذى صححه ابن حبان « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أبا ذر ما السموات السبع مع الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة » وله شاهد عن مجاهد أخرجه سعيد بن منصور فى التفسير بسند صحيح عنه .

الحديث الثالث : قوله ( حدثنا أحمد ) كذا للجميع غير منسوب وذكر أبو نصر الكلاباذى أنه أحمد بن يسار المروزي ، وقال الحاكم هو أحمد بن نصر النيسابورى ، يعنى المذكور فى سورة الأنفال وشيخه فيه محمد بن أنى بكر المقدمى قد أخرج عنه البخارى فى « كتاب الصلاة » بغير واسطة ، وجزم أبو نعيم فى المستخرج بأن البخارى أخرج هذا الحديث عن محمد بن أنى بكر المقدمى ولم يذكر واسطة ، والأول هو المعتمد ، وقد أخرج البخارى طرفاً منه فى تفسير سورة الأحزاب من وجه آخر عن حماد بن زيد ، وتقدم الكلام على قصة زينب بنت جحش وزيد بن حارثة هناك مبسوطاً .

قوله ( قال أنس لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كاتماً شيئاً لكم هذه ) ظاهره أنه موصول بالسند المذكور ، امكن أخرجه الترمذى والنسائى وابن خزيمة والإسماعيلى ، عنه نزلت ﴿ وتخفى فى نفسك ما الله مبديه ﴾ فى شأن زينب بنت جحش وكان زيد يشكو وهم بطلاقها يستأمر النبى صلى الله عليه وسلم فقال له ﴿ أمسك عليك زوجك واتق الله ﴾ وهذا القدر هو المذكور فى آخر الحديث هنا بلفظ « وعن ثابت وتخفى فى نفسك » إلخ ، ويستفاد منه موصول أنه بالسند المذكور وليس بمعلق ، وأما قوله « لو كان كاتماً » إلخ ، فلم أره فى غير هذا الموضع موصولاً عن أنس ، وذكر ابن التين عن الداودى أنه نسب قوله « لو كان كاتماً شيئاً لكم قصة زينب » إلى عائشة ، قال وعن غيرها « لكم عيسى وتولى » ، قلت : قد ذكرت فى تفسير سورة الأحزاب حديث عائشة قالت « لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كاتماً شيئاً من الوحي » الحديث ، وأنه أخرجه مسلم والترمذى ثم وجدته فى مسند الفردوس من وجه آخر عن عائشة من لفظه صلى الله عليه وسلم « لو كنت كاتماً شيئاً من الوحي » الحديث ، واقتصر عياض فى الشفاء على نسبتها إلى عائشة والحسن البصرى وأغفل حديث أنس هذا وهو عند البخارى ، وقد قال الترمذى بعد تخريج حديث عائشة ، وفى الباب عن ابن عباس ، وأشار إلى ما أخرجه . وأما الرواية الأخرى فى عيسى وتولى فلم أرها إلا عند عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أحد الضعفاء ، أخرجه الطبرى وابن أبى حاتم عنه قال « كان يقال لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتم شيئاً من الوحي لكم هذا عن نفسه » وذكر قصة ابن أم مكتوم ونزول عيسى وتولى انتهى ، وقد أخرج القصة الترمذى وأبو يعلى والطبرى والحاكم موصولة عن عائشة وليس فيها هذه الزيادة ، وأخرجها مالك فى الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه مرسله وهو المحفوظ عن هشام ، وتفرد يحيى بن سعيد الأموى بوصله عن هشام ، وأخرجها ابن مردويه من وجه آخر عن عائشة كذلك بدونها ، وكذا من حديث أبى أمامة ، وأوردها عبد بن حميد والطبرانى وابن أبى حاتم من مرسل قتادة ومجاهد وعكرمة وأنى مالك الغفارى والضحاك والحكم وغيرهم ، وليس فى رواية أحد منهم هذه الزيادة ، والله تعالى أعلم .

قوله ( قال فكانت زينب تفخر على أزواج النبى صلى الله عليه وسلم — إلى قولها — وزوجنى الله عز وجل من فوق سبع سماوات ) أخرجه الإسماعيلى من طريق عارم بن الفضل عن حماد بهذا السند بلفظ « نزلت فى

زينب بنت جحش : فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها الآية ؛ وكانت تفخر « إلخ ثم ذكر رواية عيسى بن طهمان عن أنس في ذلك وهو آخر ما وقع في الصحيح من ثلاثيات البخارى ، وقد تقدم لعيسى حديث آخر في اللباس لكنه ليس ثلاثياً ولفظه هنا « وكانت تفخر على نساء النبي صلى الله عليه وسلم وكانت تقول إن الله أنكحنى في السماء » وزاد الإسماعيلي من طريق الفرياني وأبى قتيبة عن عيسى « أنتن أنكحنن أباًؤكن » وهذا الإطلاق محمول على البعض ، وإلا فالحق أن التى زوجها أبوها منهن عائشة وحفصة فقط ، وفي سودة وزينب بنت خزيمة وجويرية احتمال ، وأما أم سلمة وأم حبيبة وصفية وميمونة فلم يزوج واحدة منهن أبوها ، ووقع عند ابن سعد من وجه آخر عن أنس بلفظ « قالت زينب يا رسول الله إني لست كأحد من نسائك ، ليست منهن امرأة إلا زوجها أبوها أو أخوها أو أهلها غيرى » وسنده ضعيف من وجه آخر موصول عن أم سلمة « قالت زينب ما أنا كأحد من نساء النبي صلى الله عليه وسلم لإنهن زوجهن بالمهور زوجهن الأولياء ، وأنا زوجنى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وأنزل الله فى الكتاب » وفي مرسل الشعبي « قالت زينب يا رسول الله أنا أعظم نسائك عليك حقاً ، أنا خيرهن منكحاً وأكرمهن سفيراً وأقربهن رحماً فروجنك الرحمن من فوق عرشه ، وكان جبريل هو السفير بذلك ، وأنا ابنة عمتك وليس لك من نسائك قرية غيرى » أخرجه الطبرى وأبو القاسم الطحاوى فى « كتاب الحجة والبيان » له .

**قوله ( من فوق سبع سماوات )** فى رواية عيسى بن طهمان عن أنس المذكورة عقب هذا « وكانت تقول إن الله عز وجل أنكحنى فى السماء » وسنده هذه آخر الثلاثيات التى ذكرت فى البخارى ، وتقدم لعيسى بن طهمان حديث آخر غير ثلاثى تكلم فيه ابن حبان بكلام لم يقبلوه منه ، وقوله فى هذه الرواية « وأطعم عليها يومئذ خبزاً ولحماً » يعنى فى وليمتها ، وقد تقدم بيانه واضحاً فى تفسير سورة الأحزاب .

**قوله ( فى رواية حماد بن زيد ، بعد قوله سبع سماوات ، وعن ثابت وتحفى فى نفسك إلخ )** كذا وقع مرسلأ ليس فيه أنس ، وقد تقدم من رواية يعلى بن منصور عن حماد بن زيد موصولاً بذكر أنس فيه ، وكذلك وقع فى رواية أحمد بن عبدة موصولاً ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن سليمان لوين عن حماد موصولاً أيضاً وقد بين سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس كيفية تزويج زينب « قال : لما انقضت عدة زينب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد أذكرها على » فذكر الحديث ، وقد أورده فى تفسير سورة الأحزاب ، قال الكرمانى قوله « فى السماء » ظاهره غير مراد ، إذ الله منزّه عن الحلول فى المكان ، لكن لما كانت جهة العلو أشرف من غيرها أضافها إليه إشارة إلى علو الذات والصفات ، وينحو هذا أجاب غيره عن الألفاظ الواردة من الفوقية ونحوها ، قال الراغب « فوق » يستعمل فى المكان والزمان والجسم والعدد والمنزلة والقهر ، فالأول : باعتبار العلو ويقابله تحت نحو ﴿ قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم أو من تحت أرجلكم ﴾ والثانى : باعتبار الصعود والانحدار ، نحو ﴿ إذ جاءوكم من فوقكم ومن أسفل منكم ﴾ ، والثالث : فى العدد نحو ﴿ فإن كن نساء فوق اثنتين ﴾ ، والرابع : فى الكبر والصغر ، كقوله ﴿ بعوضة فما فوقها ﴾ ، والخامس : يقع تارة باعتبار الفضيلة الدنيوية ، نحو ﴿ ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ﴾ ، أو الأخروية نحو ﴿ والذين اتقوا فوقهم يوم القيامة ﴾ ، والسادس : نحو قوله ﴿ وهو القاهر فوق عباده — يخافون ربهم من فوقهم ﴾ انتهى ملخصاً .

الحديث الرابع : حديث أبى هريرة « إن الله تعالى لما قضى الخلق كتب عنده فوق عرشه إن رحمتى غلبت غضبى » وقد تقدم فى باب ﴿ ويحذركم الله نفسه ﴾ ويأتى بعض الكلام عليه فى باب قوله تعالى ﴿ فى لوح

محفوظ ﴿ قال الخطائي المراد بالكتاب أحد شيئين : إما القضاء الذى قضاه كقوله تعالى ﴿ كتب الله لأغلبن أنا ورسلى ﴾ أى قضى ذلك ، قال ويكون معنى قوله « فوق العرش » أى عنده علم ذلك فهو لا ينساه ولا يبدله ، كقوله تعالى ﴿ فى كتاب لا يضل رنى ولا ينسى ﴾ . وإما اللوح المحفوظ الذى فيه ذكر أصناف الخلق وبيان أمورهم وآجالهم وأرزاقهم وأحوالهم ، ويكون معنى « فهو عنده فوق العرش » أى ذكره وعلمه وكل ذلك جائز فى التخرىج ، على أن العرش خلق مخلوق تحمله الملائكة ، فلا يستحيل أن يماسوا العرش إذا حملوه ، وإن كان حامل العرش وحامل حملته هو الله ، وليس قولنا إن الله على العرش أى مماس له أو متمكن فيه أو متحيز فى جهة من جهاته بل هو خير جاء به التوقيف ، فقلنا له به ونفينا عنه التكيف إذ ليس كمثله شئ وبالله التوفيق . وقوله « فوق عرشه » صفة الكتاب ، وقيل إن فوق هنا بمعنى دون ، كما جاء فى قوله تعالى ﴿ بعوضة فما فوقها ﴾ وهو بعيد ، وقال ابن أبى جمرة يؤخذ من كون الكتاب المذكور فوق العرش أن الحكمة اقتضت أن يكون العرش حاملاً لما شاء الله من أثر حكمة الله وقدرته وغامض غيبه ليستأثر هو بذلك من طريق العلم والإحاطة ، فيكون من أكبر الأدلة على انفراده بعلم الغيب ، قال : وقد يكون ذلك تفسيراً لقوله ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ أى ما شاءه من قدرته وهو كتابه الذى وضعه فوق العرش .

الحديث الخامس : حديث أبى هريرة الذى فيه « إن فى الجنة مائة درجة أعدتها الله للمجاهدين » وقد تقدم شرحه فى الجهاد مع الكلام على قوله ﴿ كان حقاً على الله ﴾ وأن معناه معنى قوله تعالى ﴿ كتب ربكم على نفسه الرحمة ﴾ وليس معناه أن ذلك لازم له لأنه لا أمر له ولا ناهى يوجب عليه ما يلزمه المطالبة به ، وإنما معناه إنجاز ما وعد به من الثواب ، وهو لا يخلف الميعاد ، وأما قوله « مائة درجة » فليس فى سياقه التصريح بأن العدد المذكور هو جميع درج الجنة من غير زيادة إذ ليس فيه ما ينفيها ويؤيد ذلك أن فى حديث أبى سعيد المرفوع الذى أخرجه أبو داود وصححه الترمذى وابن حبان ، ويقال لصاحب القرآن اقرأ وارقل كما كنت ترتل فى الدنيا فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها وعدد آى القرآن أكثر من ستة آلاف ومائتين ، والحلف فيما زاد على ذلك من الكسور ، وقوله فيه « كل درجتين ما بينهما كما بين السماء والأرض » اختلف الخبر الوارد فى قدر مسافة ما بين السماء والأرض ، وذكر هناك ما ورد فى الترمذى أنها مائة عام وفى الطبرانى خمسمائة ، ويزاد هنا ما أخرجه ابن خزيمة فى التوحيد من صحيحه وابن أبى عاصم فى « كتاب السنة » عن ابن مسعود قال : بين السماء الدنيا والى تليها خمسمائة عام ، وبين كل سماء خمسمائة عام . وفى رواية « وغلط كل سماء مسيرة خمسمائة عام ، وبين السابعة وبين الكرى خمسمائة عام ، وبين الكرى وبين الماء خمسمائة عام ، والعرش فوق الماء والله فوق العرش ولا يخفى عليه شئ من أعمالكم » وأخرجه البيهقى من حديث أبى ذر مرفوعاً نحوه دون قوله ، وبين السابعة والكرى إلخ ، وزاد فيه « وما بين السماء السابعة إلى العرش مثل جميع ذلك » وفى حديث العباس بن عبد المطلب عند أبى داود وصححه ابن خزيمة والحاكم مرفوعاً « هل تدرون بعد ما بين السماء والأرض ؟ قلنا لا ، قال : إحدى أو اثنتان أو ثلاث وسبعون ، قال وما فوقها مثل ذلك حتى عد سبع سموات ، ثم فوق السماء السابعة البحر أسفل من أعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء ، ثم فوقه ثمانية أو عال ما بين أظلافهن وركبهن مثل ما بين سماء إلى سماء ثم العرش فوق ذلك بين أسفل وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء ثم الله فوق ذلك » والجمع بين اختلاف هذا العدد فى هاتين الروايتين أن تحمل الخمسمائة على السير البطئ كسير الماشى على هيئته ، وتحمل السبعين على السير السريع كسير السعاة ، ولولا التحديد بالزيادة على السبعين لحملنا السبعين على المبالغة ، فلا تنافى الخمسمائة ، وقد تقدم الجواب عن الفوقية فى الذى قبله . وقوله فيه وفوقه عرش الرحمن كذا للأكثر بنصب فوق على الظرفية ، ويؤيده

الأحاديث التي قبل هذا ، وحكى في المشارق أن الأصيلي ضبطه بالرفع بمعنى أعلاه وأنكر ذلك في المطالع ، وقال إنما قيده الأصيلي بالنصب كغيره ، والضمير في قوله فوّه للفردوس ، وقال ابن التين بل هو راجع إلى الجنة كلها ، وتعقب بما في آخر الحديث هنا ومنه « تفجر أنهار الجنة » فإن الضمير للفردوس جزماً ولا يستقيم أن يكون للجنة كلها وإن كان وقع في رواية الكشميهني « ومنها تفجر » لأنها خطأ فقد أخرج الإسماعيلي عن الحسن وسفيان عن إبراهيم بن المنذر شيخ البخاري فيه بلفظ « ومنه » بالضمير المذكور .

الحديث السادس : حديث أنى ذر وقد تقدم شرحه في بدء الخلق وفي تفسير سورة يس ، والمراد منه هنا إثبات أن العرش مخلوق لأنه ثبت أن له فوقاً وتحتاً وهما من صفات المخلوقات وقد تقدم صفة طلوع الشمس من المغرب في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم « بعثت أنا والساعة كهاتين » من كتاب الرقاق قال ابن بطال استئذان الشمس معناه أن الله يخلق فيها حياة يوجد القول عندها لأن الله قادر على إحياء الجماد والموات ، وقال غيره يحتمل أن يكون الاستئذان أسند إليها مجازاً ، والمراد من هو موكل بها من الملائكة .

الحديث السابع : حديث زيد بن ثابت في جمع القرآن وقد تقدم شرحه في فضائل القرآن ، والمراد منه آخر سورة براءة المشار إليه بقوله تعالى ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم — إلى قوله — وهو رب العرش العظيم ﴾ لأنه أثبت أن للعرش رباً فهو مربوب وكل مربوب مخلوق ، وموسى شيخه فيه هو ابن إسماعيل وإبراهيم شيخه في السند الأول هو ابن سعد ، ورواية الليث المعلقة تقدم ذكر من وصلها في تفسير سورة براءة ، وروايته المسندة تقدم سياقها في فضائل القرآن مع شرح الحديث .

الحديث الثامن : حديث ابن عباس في دعاء الكرب وقد تقدم شرحه في « كتاب الدعوات » ، و « سعيد » في سنده هو ابن أنى عروبة « وأبو العالية » هو الرياحي بكسر ثم تحتانية خفيفة واسمه رفيع بقاء مصغر ، وأما « أبو العالية البراء » بفتح الموحدة وتشديد الراء فاسمه زياد بن فيروز ، وروايته عن ابن عباس في أبواب تقصير الصلاة .

الحديث التاسع : حديث أنى سعيد ذكره مختصراً ، وتقدم بهذا السند الذي هنا تماماً في « كتاب الأشخاص » وقوله « وقال الماجشون » بكسر الجيم وضم المعجمة ، هو عبد العزيز بن أنى سلمة « وعبد الله بن الفضل » أى ابن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي .

**قوله ( عن أنى سلمة )** هو ابن عبد الرحمن بن عوف قال أبو مسعود الدمشقي في الأطراف وتبعه جماعة من المحدثين ، إنما روى الماجشون هذا عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج لا عن أنى سلمة ، وحكموا على البخاري بالوهم في قوله عن أنى سلمة ، وحديث الأعرج الذي أشير إليه تقدم في أحاديث الأنبياء من رواية عبد العزيز بن أنى سلمة الماجشون كما قالوا ، وكذا أخرجه مسلم في الفضائل والنسائي في التفسير من طريقه ، ولكن تحرر لي أن لعبد الله بن الفضل في هذا الحديث شيخين ، فقد أخرج أبو داود الطيالسي في مسنده عن عبد العزيز بن أنى سلمة عن عبد الله بن الفضل عن أنى سلمة طرفاً من هذا الحديث ، وظهر لي أن قول من قال « عن الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج » أرجح ، ومن ثم وصلها البخاري وعلق الأخرى ، فإن سلكتنا سبيل الجمع استغنى عن الترجيح وإلا فلا استدراك على البخاري في الحالين ، وكذا لا تعقب على ابن الصلاح في تفرقه بين ما يقول فيه البخاري : قال فلان جازماً ، فيكون محكوماً بصحته بخلاف ما لا يجوز به فإنه لا يكون جازماً بصحته ، وقد تمسك بعض من اعترض عليه بهذا المثال فقال : جزم بهذه الرواية وهى وهم ، وقد عرف مما حررته الجواب عن هذا الاعتراض ، وتقدم شرح المتن في أحاديث الأنبياء في قصة موسى ، وقد ساقه هناك بتمامه بسند الحديث هنا .

تكملة : وقع في مرسل قتادة. أن العرش من ياقوتة حمراء ، أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه في قوله ﴿ وكان عرشه على الماء ﴾ قال هذا بدء خلقه قبل أن يخلق السماء وعرشه من ياقوتة حمراء ، وله شاهد عن سهل بن سعد مرفوع لكن سنده ضعيف .

**باب قول الله تعالى : ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ وقوله : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾**  
وقال أبو جمرة عن ابن عباس بلغ أباذر مبعث النبي صلى الله عليه فقال لأخيه : اعلم لي علم هذا الرجل الذي يزعم أنه يأتيه الخبر من السماء .

وقال مجاهد : العمل الصالح يرفع الكلم الطيب ، يقال : ذي المعارج : الملائكة تعرج إلى إليه .  
[٧٤٢٩] ٧١٥٥- نا إسماعيل قال ني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر ، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم - وهو أعلم بكم - كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون : تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون » .

[٧٤٣٠] ٧١٥٦- قال أبو عبد الله : قال خالد بن مخلد نا سليمان قال ني عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب - ولا يصعد إلى الله إلا الطيب - ، فإن الله يتقبلها بيمينه ثم يربها لصاحبها كما يربِّي أحدكم فلوة حتى تكون مثل الجبل » . ورواه ورقاء عن عبد الله بن دينار عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه : « ولا يصعد إلى الله إلا الطيب » .

[٧٤٣١] ٧١٥٧- نا عبد الأعلى بن حماد قال نا يزيد بن زريع قال نا سعيد عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس أن نبي الله صلى الله عليه كان يدعو بهن عند الكرب : « لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله ربُّ العرش العظيم ، لا إله إلا الله ربُّ السماوات وربُّ العرش الكريم » .

[٧٤٣٢] ٧١٥٨- نا قبيصة قال نا سفيان عن أبيه عن ابن أبي نعم - أو أبي نعم - شك قبيصة عن أبي سعيد الخدري قال : بعث إلى النبي صلى الله عليه فقسّمها بين أربعة . نا إسحاق بن نصر قال نا عبد الرزاق قال أنا سفيان عن أبيه عن ابن أبي نعم عن أبي سعيد الخدري قال : بعث علي وهو باليمن إلى النبي صلى الله عليه بذهبية في تربتها فقسّمها بين الأقرع بن حابس الحنظلي ثم أحد بني مجاشع وبين عيينة بن بدر الفزاري وبين علقمة بن علاثة العامري ثم أحد بني كلاب وبين زيد الخيل الطائي ثم أحد بني نبهان ، فغضبت قريش والأنصار فقالوا : تعطيه صناديد أهل نجد وتدعنا ، فقال : « إنما أتالفهم » ، فأقبل رجل غائر العينين ناتي الحبين كثر اللحية مشرف الوجنتين محلوق الرأس فقال : يا محمد ، اتق الله ، قال : « فمن يطيع الله إذا عصيته فيأمنني على أهل الأرض ولا تأمنوني » ، فسأل رجل من القوم قتله النبي صلى الله عليه - أراه خالد بن الوليد - ، فمנعه ، فلما ولى قال : « إن من ضئضي هذا قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد » .



٧١٥٩- فاعياش بن الوليد قال نا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم التيمي -أراه عن أبيه- عن أبي ذر قال : سألت النبي صلى الله عليه عن قول الله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾ قال : «مستقرها تحت العرش» .

قوله ( باب قول الله تعالى تعرج الملائكة والروح إليه ، وقوله تعالى : إليه يصعد الكلم الطيب ، وقال أبو حمزة ) بالجيم والراء ( عن ابن عباس بلغ أبا ذر مبعث النبي صلى الله عليه وسلم ) الحديث ، ( وقال مجاهد العمل الصالح يرفع الكلم الطيب يقال ذى المعارج الملائكة تعرج إلى الله ) أما الآية الأولى فأشار إلى ما جاء في تفسيرها في الكلام الأخير ، وهو قول الفراء « والمعارج » من نعت الله تعالى وصف بذلك نفسه لأن الملائكة تعرج إليه ، وحكى غيره أن معنى قوله « ذى المعارج » أى الفواضل العالية ، وأما الآية الثانية فأشار إلى تفسير مجاهد لها في الأثر الذى قبله ، وقد وصله الفريانى من رواية ابن أبى نجيح عن مجاهد ، وأخرج البيهقى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس في تفسيرها « الكلم الطيب » ذكر الله ، و « العمل الصالح » أداء فرائض الله ، فمن ذكر الله ولم يؤد فرائضه رد كلامه ، وقال الفراء معناه أن العمل الصالح يرفع الكلام الطيب أى يتقبل الكلام الطيب إذا كان معه عمل صالح ، وأما التعليق عن أبى حمزة فمضى موصولاً في باب إسلام أبى ذر وساقه هناك بطوله ، والغرض منه قول أبى ذر لأخيه : اعلم لى علم هذا الذى يأتية الخبر من السماء ، وتقدم شرحه ثمة ، قال الراغب : العروج ذهاب في صعود ، وقال أبو على القالى في كتابه البارع : المعارج جمع معرج بفتححتين كالمصاعد جمع مصعد والعروج الارتقاء ، يقال عرج بفتح الراء يعرج بضمها عروجاً ومعرجاً والمعرج المصعد ، والطريق التى تعرج فيها الملائكة إلى السماء ، والمعراج شبيه السلم أو درج تعرج فيه الأرواح إذا قبضت ، وحيث تصعد أعمال بنى آدم وقال ابن دريد هو الذى يعانیه المريض عند الموت فيشخص فيما زعم أهل التفسير ، ويقال إنه بالغ في الحسن بحيث إن النفس إذا رأت لا تتألك أن تخرج ، قال البيهقى : صعود الكلام الطيب والصدقة الطيبة عبارة عن القبول ، وعروج الملائكة هو إلى منازلهم في السماء ، وأما ما وقع من التعبير في ذلك بقوله « إلى الله » فهو على ما تقدم عن السلف في التفويض ، وعن الأئمة بعدهم في التأويل ، وقال ابن بطلال : غرض البخارى في هذا الباب الرد على الجهمية المجسمة في تعلقها بهذه الظواهر ، وقد تقرر أن الله ليس بجسم فلا يحتاج إلى مكان يستقر فيه فقد كان ولا مكان ، وإنما أضاف المعارج إليه إضافة تشريف ، ومعنى الارتقاء إليه اعتلاؤه مع تنزيهه عن المكان انتهى . وخلطه المجسمة بالجهمية من أعجب ما يسمع ، ثم ذكر فيه أربعة أحاديث لبعضها زيادة على الطريق الواحدة .

الحديث الأول : عن أبى هريرة « يتعاقبون فيكم ملائكة » وقد تقدم شرحه في أوائل « كتاب الصلاة » و « إسماعيل » شيخه هو ابن أبى أويس ، والمراد منه قوله فيه ثم يعرج الذين باتوا فيكم ، وقد تمسك بظواهر أحاديث الباب من زعم أن الحق سبحانه وتعالى في جهة العلو ، وقد ذكرت معنى العلو في حقه جل وعلا في الباب الذى قبله .

الحديث الثانى : قوله ( وقال خالد بن مخلد ) كذا للجميع ، ووقع عند الخطائى في شرحه قال أبو عبد الله البخارى « حدثنا خالد بن مخلد » .

قوله ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال المدنى المشهور ، وقد وصله أبو بكر الجوزقى في الجمع بين الصحيحين ، قال « حدثنا أبو العباس الدغولى حدثنا محمد بن معاذ السلمى قال حدثنا خالد بن مخلد » فذكره مثل رواية البخارى سواء وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن محمد بن معاذ وبيض له أبو نعيم في المستخرج ،

ثم قال « رواه » فقال « وقال خالد بن مخلد » وأخرجه مسلم عن أحمد بن عثمان عن خالد بن مخلد عن سليمان ابن بلال ، لكن خالف في شيخ سليمان فقال « عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه » كما أوضحت ذلك في أوائل الزكاة ، وقد ضاق مخرجه عن الإسماعيلي وأبي نعيم في مستخرجيهما فأخرجاه من طريق عبد الرحمن بن عبد الله ابن دينار عن أبيه عن أبي صالح ، وهذه الرواية هي التي تقدمت للبخاري في « كتاب الزكاة » ودلت الرواية المعلقة وموافقة الجوزقي لها على أن لخالد فيه شيخين ، كما أن لعبد الله بن دينار فيه شيخين على ما دل عليه التعليق الذي بعده .

**قوله ( وقال ورقاء )** يعنى ابن عمر ( عن عبد الله بن دينار عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصعد إلى الله إلا الطيب ) يريد أن رواية ورقاء موافقة لرواية سليمان إلا في شيخ شيخهما ، فعند سليمان أنه عن أبي صالح وعند ورقاء أنه عن سعيد بن يسار هذا في السند ، وأما في المتن فظاهره أنهما سواء ، إلا في قوله « الطيب » فإنه في رواية ورقاء « طيب » بغير ألف ولام وقد وصلها البيهقي من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم عن ورقاء فوقع عنده الطيب ، وقال في آخره « مثل أحد » عوض قوله في الرواية المعلقة « مثل الجبل » وقوله في الرواية المعلقة « يتقبلها » وقع في رواية الكشميهني « يقبلها » مخففاً بغير مثناة وهي رواية البيهقي ، وقوله « يرببها لصاحبه » وقع في رواية المستملى « يرببها لصاحبها » وهي رواية البيهقي والباقي سواء ، وقد ذكرت في الزكاة أني لم أقف على رواية ورقاء هذه المعلقة ثم وجدت بعد ذلك عند كتابتي هنا وقد تقدم شرح المتن في « كتاب الزكاة » والله الحمد ، قال الخطابي ذكر اليمين في هذا الحديث معناه حسن القبول فإن العادة قد جرت من ذوى الأدب بأن تصان اليمين عن مس الأشياء الدنيئة وإنما تباشر بها الأشياء التي لها قدر ومزية وليس فيما يضاف إلى الله تعالى من صفة اليمين شمال لأن الشمال محل النقص في الضعف وقد روى « كلنا يديه يمين » وليس اليد عندنا الجارحة إنما هي صفة جاء بها التوقيف فنحن نطلقها على ما جاءت ولا نكيفها وهذا مذهب أهل السنة والجماعة انتهى . وقد مضى بعض ما يتعقب به كلامه في باب « قوله لما خلقت بيدي » .

**الحديث الثالث :** حديث ابن عباس في دعاء الكرب . وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله .

**الحديث الرابع :** حديث أبي سعيد ذكره من وجهين ، عن سفيان وهو الثوري وأبوه هو سعيد بن مسروق وابن أبي نعم هو بضم النون وسكون المهملة ، اسمه عبد الرحمن والذي وقع عند قبيصة شيخ البخاري فيه من الشك ، هل هو أبو نعم أو ابن أبي نعم ؟ لم يتابع عليه قبيصة وإنما أورد طريق عبد الرزاق عقب رواية قبيصة مع نزولها وعلو رواية قبيصة لخلو رواية عبد الرزاق من الشك ، وقد مضى في أحاديث الأنبياء عن محمد بن كثير عن سفيان بالجزم ، ومضى شرح الحديث مستوفى في « كتاب الفتن » وقوله « بعث إلى النبي صلى الله عليه وسلم بذهبية » كذا فيه « بعث » على البناء للمجهول ، وبينه في رواية عبد الرزاق بقوله بعث على وهو ابن أبي طالب ( وهو في اليمين ) وفي رواية الكشميهني « باليمن » . وقوله « فقسمها بين الأقرع بن حابس الحنظلي ثم أحد بنى مجاشع » بجيم خفيفة وشين معجمة مكسورة ( وبين عيينة ) بمهملتين ونون مصغر ، ابن بدر الفزاري وبين علقمة بن علاثة بضم المهملة وتخفيف اللام بعدها مثناة ( العامري ثم أحد بنى كلاب وبين زيد الخيل الطائي ثم أحد بنى نهبان ) وهؤلاء الأربعة كانوا من المؤلفين ، وكل منهم رئيس قومه « فأما الأقرع » فهو ابن حابس بمهملتين وبموحدة ، ابن عقيل بكسر المهملة وقاف خفيفة ، وقد تقدم نسيه في تفسير سورة الحجرات وله ذكر في قسم الغنيمة يوم حنين قال المبرد كان في صدر الإسلام رئيس خندف وكان محله فيها محل عيينة بن حصن في قيس وقال المرزباني ، هو أول من حرم القمار وقيل كان سنوياً أعرج مع قرعه وعوره وكان يحكم في المواسم وهو آخر الحكام من بني تميم ويقال

إنه كان ممن دخل من العرب في المجوسية ، ثم أسلم وشهد الفتوح واستشهد باليرموك ، وقيل بل عاش إلى خلافة عثمان فأصيب بالجورجان . وأما « عيينة بن بدر » فنسب إلى جد أبيه ، وهو عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر ابن عمرو بن لؤذان بن ثعلبة بن عدى بن فزارة وكان رئيس قيس في أول الإسلام وكنيته أبو مالك ، وقد مضى له ذكر في أوائل الاعتصام وسماه النبي صلى الله عليه وسلم الأحمق المطاع ، وارتد مع طليحة ثم عاد إلى الإسلام ، وأما علقمة فهو ابن ثلاثة بن عوف بن الأحوص بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ، وكان رئيس بنى كلاب مع عامر بن الطفيل ، وكانا يتنازعا الشرف فيهم ويتفاخران ، ولهما في ذلك أخبار شهيرة ، وقد مضى في باب بعث علي رضي الله عنه علي بن أبي طالب من كتاب المغازي بلفظ « والرابع » إما قال علقمة بن ثلاثة وإما قال عامر بن الطفيل ، وكان علقمة حليماً عاقلاً ، لكن كان عامر أكثر من عطاء ، وارتد علقمة مع من ارتد ثم عاد ومات في خلافة عمر بن الخطاب ، ومات عامر بن الطفيل على شركه في الحياة النبوية . وأما زيد الخيل فهو ابن مهلهل بن زيد بن منهل بن عبد بن رضا بضم الراء وتخفيف المعجمة وقيل له زيد الخيل لعنائه بها ، ويقال لم يكن في العرب أكثر خيلاً منه ، وكان شاعراً خطيباً شجاعاً جواداً ، وسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير بالراء بدل اللام لما كان فيه من الخير ، وقد ظهر أثر ذلك ، فإنه مات على الإسلام في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ويقال بل توفي في خلافة عمر ، قال ابن دريد كان من الخطاطين يعني من طوله ، وكان على صدقات بني أسد فلم يرتد مع من ارتد .

**قوله ( فتغيظت قريش )** كذا للأكثر من الغيظ ، وفي رواية أي ذر عن الحموي « فتغضبت » بضاد معجمة بغير ألف بعدها موحدة من الغضب وكذا للنسفي ، وقد مضى في قصة عاد من وجه آخر عن سفیان بلفظ « فغضبت قريش والأنصار » .

**قوله ( إنما أتألفهم )** في الرواية التي في المغازي « ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء » وهذا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة ، لكنه جرى على عادته في إدخال الحديث في الباب للفظ « تكون » في بعض طرقه هي المناسبة لذلك الباب يشير إليها ويريد بذلك شحذ الأذهان والبعث على كثرة الاستحضار ، وقد حكى البيهقي عن أبي بكر الصبيعي قال : العرب تضع « في » موضع « على » كقوله ﴿ فسيحوا في الأرض ﴾ وقوله ﴿ ولأصلبنكم في جذوع النخل ﴾ فكذلك قوله ﴿ من في السماء ﴾ أي على العرش فوق السماء كما صحت الأخبار بذلك .

الحديث الخامس : حديث أبي ذر في قوله تعالى ﴿ والشمس تجري لمستقر لها ﴾ أورده مختصراً وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله ، قال ابن المنير جميع الأحاديث في هذه الترجمة مطابقة لها إلا حديث ابن عباس فليس فيه إلا قوله « رب العرش » ومطابقته والله أعلم من جهة أنه نبه على بطلان قول من أثبت الجهة أخذاً من قوله ﴿ ذي المعارج ﴾ ففهم أن العلو فوق مضاف إلى الله تعالى ، فبين المصنف أن الجهة التي يصدق عليها أنها سماء والجهة التي يصدق عليها أنها عرش كل منهما مخلوق مربوب محدث ، وقد كان الله قبل ذلك وغيره ، فحدثت هذه الأمكنة ، وقدمه يحيل وصفه بالتحيز فيها والله أعلم .

**باب قول الله تعالى : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿ ٢٣ ﴾**

٧١٦٠- فاعمر بن عون قال نا خالد وهشيم عن إسماعيل عن قيس عن جرير بن عبد الله قال : كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ نظر إلى القمر ليلة البدر قال : « إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في » [٧٤٣٤]

رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروب الشمس فافعلوا.

[٧٤٣٥] ٧١٦١- فإيوسف بن موسى قال نا عاصم بن يوسف اليربوعي قال نا أبو شهاب عن إسماعيل بن أبي

خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير قال النبي صلى الله عليه: «إنكم سترون ربكم عياناً».

[٧٤٣٦] ٧١٦٢- فإبعدة بن عبد الله قال نا حسين الجعفي عن زائدة قال نا بيان بن بشر عن قيس بن أبي حازم

قال نا جرير قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه ليلة البدر فقال: «إنكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون هذا لا تضامون في رؤيته».

[٧٤٣٧] ٧١٦٣- فإبعدة بن عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي

هريرة أن الناس قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه: «هل تضارون

في القمر ليلة البدر؟» قالوا: لا يا رسول الله، قال: «فهل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟» قالوا: لا

يا رسول الله، قال: «فإنكم ترونه كذلك، يجمع الله الناس يوم القيامة، فيقول: من كان يعبد شيئاً فليتبعه

فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس، ويتبع من كان يعبد القمر القمر، ويتبع من كان يعبد الطواغيت

الطواغيت، وتبقى هذه الأمة فيها شافعوها، أو منافقوها»، شك إبراهيم «فيأتيهم الله فيقول: أنا ربكم،

فيقولون: حتى يأتي ربنا فإذا جاء ربنا عرفناه، فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون فيقول: أنا ربكم،

فيقولون: أنت ربنا فيتبعونه، ويضرب الصراط بين ظهري جهنم، فأكون أنا وأمتي أول من يجيز، ولا يتكلم

يومئذ إلا الرسل ودعوى الرسل يومئذ: اللهم سلم سلم، وفي جهنم كالليب مثل شوك السعدان، هل رأيتم

السعدان؟ قالوا: نعم يا رسول الله، قال: وإنها مثل شوك السعدان، غير أنه لا يعلم قدر عظمها إلا الله،

تخطف الناس بأعمالهم فمنهم المؤمن بقي بعمله -أو الموثق بعمله- ومنهم الخردل أو المجازي أو نحوه، ثم

يتجلى حتى إذا فرغ الله من القضاء بين العباد، وأراد أن يخرج برحمته من أراد من أهل النار أمر الملائكة أن

يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئاً ممن أراد الله أن يرحمه ممن يشهد أن لا إله إلا الله فيعرفونهم في

النار بأثر السجود، تأكل النار ابن آدم إلا أثر السجود، حرم الله على النار أن تأكل أثر السجود، فيخرجون من

النار قد امتحشوا فيصب عليهم ماء الحياة فينبئون تحتها، كما تنبت الحبة في حميل السيل، ثم يفرغ الله من

القضاء بين العباد، ويبقى رجل منهم مقبل بوجهه على النار هو آخر أهل النار دخولا الجنة، فيقول: أي رب،

أصرف وجهي عن النار، فإنه قد قشبنى ريحها وأحرقني ذكاؤها، فيدعو الله بما شاء أن يدعوه، ثم يقول الله:

هل عسيت إن أعطيت ذلك أن تسألني غيره، فيقول: لا وعزتك لا أسألك غيره، ويعطي ربه من عهود

ومواثيق ما شاء، فيصرف الله وجهه عن النار، فإذا أقبل على الجنة ورآها سكنت ما شاء الله أن يسكت، ثم

يقول: أي رب قدمني إلى باب الجنة، فيقول الله له: أليس قد أعطيت عهودك ومواثيقك أن لا تسألني غير

الذي أعطيت أبداً، ويلك يا ابن آدم ما أغدرتك، فيقول: أي رب، يدعو الله حتى يقول: هل عسيت إن أعطيت

ذلك أن تسأل غيره، فيقول: لا وعزتك لا أسألك غيره، ويعطي ما شاء من عهود ومواثيق فيقدمه إلى باب

الجنة، فإذا قام إلى باب الجنة انفهقت له الجنة فرأى ما فيها من الحبرة والسرور، فسكت ما شاء الله أن

يسكت، ثم يقول: أي رب أدخلني الجنة، فيقول الله: أليس قد أعطيت عهدك ومواثيقك أن لا تسأل غير ما أعطيتك، وملك يا ابن آدم ما أغدرك، فيقول: أي رب لا أكون أشقى خلقك فلا يزال يدعو الله حتى يضحك الله منه، فإذا ضحك الله منه قال له: ادخل الجنة، فإذا دخلها قال له: تمته، فسأل ربه وتمنى، حتى إن الله ليذكره، ويقول: وكذا وكذا حتى انقطعت به الأماني، قال الله عز وجل: ذلك له ومثله معه.

[٧٤٣٨] ٧١٦٤- قال عطاء بن يزيد وأبوسعيد الخدري مع أبي هريرة لا يرد عليه من حديثه شيئاً حتى إذا حدث أبوهريرة أن الله قال: «ذلك لك ومثله معه» قال أبوسعيد الخدري: «وعشرة أمثاله معه» يا أباهريرة. قال أبوهريرة: ما حفظت إلا قوله: «ذلك لك ومثله معه»، قال أبوسعيد الخدري: أشهد أنني حفظت من رسول الله صلى الله عليه وآله قوله: «ذلك لك وعشرة أمثاله»، قال أبوهريرة: فذلك الرجل آخر أهل الجنة دخولا الجنة.

[٧٤٣٩] ٧١٦٥- فأيحيى بن بكير قال نا الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: قلنا: يا رسول الله هل نرى ربنا؟ قال: «هل تضارون في رؤية الشمس إذا كانت ضحوا؟» قلنا: لا، قال: «فإنكم لا تضارون في رؤية ربكم يومئذ إلا كما تضارون في رؤيتها»، ثم قال: «ينادي مناد: ليذهب كل قوم إلى ما كانوا يعبدون، فيذهب أصحاب الصليب مع صليبهم، وأصحاب الأوثان مع أوثانهم، وأصحاب كل آلهة مع آلهتهم، حتى يبقى من كان يعبد الله من بر أو فاجر وغبرات من أهل الكتاب، ثم يؤتى بجهنم تعرض كأنها السراب، فيقال لليهود: ما كنتم تعبدون؟ قالوا: كننا نعبد عزيز ابن الله، فيقال: كذبتكم لم يكن لله صاحبة ولا ولد فما تريدون؟ قالوا: نريد أن تسقينا. فقال: اشربوا، فيتساقطون في جهنم، ثم يقال للنصارى: ما كنتم تعبدون؟ فيقولون: كننا نعبد المسيح ابن الله، فيقال: كذبتكم لم يكن لله صاحبة ولا ولد، فما تريدون؟ فيقولون: نريد أن تسقينا، فيقال: اشربوا فيتساقطون في جهنم حتى يبقى من كان يعبد الله من بر أو فاجر، فيقال لهم: ما يجلسكم وقد ذهب الناس فيقولون: فارقتهم ونحن أحوج منا إليه اليوم، وإنا سمعنا منادياً ينادي: ليلحق كل قوم بما كانوا يعبدون وإنما ننتظر ربنا. قال: فيأتيهم الجبار في صورة غير صورته التي رآوه فيها أول مرة، فيقول: أنا ربكم فيقولون: أنت ربنا؟ فلا يكلمه إلا الأنبياء فيقال: هل بينكم وبينه آية تعرفونها؟ فيقولون: الساق. فيكشف عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن، ويبقى من كان يسجد لله رباً وسمعة فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً ثم يؤتى بالجسر فيجعل بين ظهري جهنم، قلنا: يا رسول الله، وما الجسر؟ قال: «مدحضة مزلة عليه خطاطيف وكلايب وحسكة مفلطحة لها شوكة عقيمة تكون بنجد يقال لها: السعدان، المؤمن عليها كالطرف والبرق والريح كأجاويد الخيل والركاب، فجاج مسلم وناج مخدوش ومكدوس في نار جهنم حتى يمر آخرهم يسحب سحباً، فما أنتم بأشد لي مناشدة في الحق قد تبين لكم من المؤمن يومئذ للجبار، وإذا رأوا أنهم قد نجوا في إخوانهم يقولون: ربنا إخواننا كانوا يصلون معنا ويصومون معنا ويعملون معنا، فيقول الله: اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من إيمان فأخرجوه، ويحرم الله صورهم على النار وبعضهم قد غاب في النار إلى قدميه وإلى أنصاف ساقيه فيخرجون من عرفوا ثم يعودون، فيقول: اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار فأخرجوه، فيخرجون من عرفوا ثم يعودون، فيقول: اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من إيمان فأخرجوه،

فِيُخْرِجُونَ مِنْ عَرَفَا»، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَإِذَا لَمْ تَصْدُقُونِي فَأَقْرُؤُوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَظَاعَفْهَا﴾ «فِيَشْفَعُ النَّبِيُّونَ وَالْمَلَائِكَةُ وَالْمُؤْمِنُونَ، فَيَقُولُ الْجَبَّارُ: بَقِيتُ شَفَاعَتِي، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ فَيُخْرِجُ أَقْوَامًا قَدْ امْتَحَشُوا فَيَلْقَوْنَ فِي نَهْرٍ بِأَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يَقَالُ لَهُ: مَاءُ الْحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ فِي حَافَتَيْهِ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ قَدْ رَأَيْتُمُوهَا إِلَى جَانِبِ الصَّخْرَةِ وَإِلَى جَانِبِ الشَّجَرَةِ فَمَا كَانَ إِلَى الشَّمْسِ مِنْهَا كَانَ أَخْضَرَ، وَمَا كَانَ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ كَانَ أَبْيَضَ فَيُخْرِجُونَ كَأَنَّهُمُ اللَّوْلُؤُ، فَيُجْعَلُ فِي رِقَابِهِمُ الْخَوَاتِيمُ فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ فَيَقُولُ أَهْلُ الْجَنَّةِ: هَؤُلَاءِ عِتْقَاءُ الرَّحْمَنِ أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ، فَيَقَالُ لَهُمْ: لَكُمْ مَا رَأَيْتُمْ وَمِثْلَهُ مَعَهُ».

[٧٤٤٠]

٧١٦٦- وَقَالَ حُجَّاجُ بْنُ مَنْهَالٍ نَاهِمَامُ بْنُ يَحْيَى قَالَ نَاقِتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: يُحْبَسُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَهْمُوا بِذَلِكَ - وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ - فَيَقُولُونَ: لَوْ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا فَيُرِيحُنَا مِنْ مَكَانِنَا، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: أَنْتَ آدَمُ أَبُو النَّاسِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَأَسْكَنَكَ الْجَنَّةَ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَعَلِمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، أَشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، قَالَ: فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكَم، قَالَ: وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ - أَكَلَهُ مِنَ الشَّجَرَةِ وَقَدْ نُهِيَ عَنْهَا - وَلَكِنْ أَتَوْنَا نُوحًا أَوَّلَ نَبِيِّ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، فَيَأْتُونَ نُوحًا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكَم، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ - سَوَّأَهُ رَبُّهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ - وَلَكِنْ أَتَوْنَا إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ، قَالَ: فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكَم، - وَيَذْكُرُ ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ كَذِبَهُنَّ - وَلَكِنْ أَتَوْنَا مُوسَى عَبْدًا آتَاهُ اللَّهُ التَّوْرَةَ وَكَلَّمَهُ وَقَرَّبَهُ نَجِيًّا، قَالَ: فَيَأْتُونَ مُوسَى فَيَقُولُ: إِنِّي لَسْتُ هُنَاكَم، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ - قَتَلَهُ النَّفْسَ - وَلَكِنْ أَتَوْنَا عِيسَى عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ، وَرُوحَ اللَّهِ وَكَلِمَتَهُ، قَالَ: فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكَم، وَلَكِنْ أَتَوْنَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَبْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ: فَيَأْتُونَنِي فَاسْتَأْذَنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ، فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْعُنِي، فَيَقُولُ: أَرْفَعُ مُحَمَّدٌ وَقُلْ يَسْمَعُ، وَأَشْفَعُ تَشْفَعُ، وَسَلْ تَعْطُ، قَالَ: فَارْفَعُ رَأْسِي فَأَتْنِي عَلَى رَبِّي بِنِشَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يَعْلَمْنِيهِ، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيُحْدِثُ لِي حَدًّا فَأُخْرِجُ فَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ. قَالَ قَتَادَةُ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: فَأُخْرِجُ فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ، وَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ فَاسْتَأْذَنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْعُنِي، ثُمَّ يَقُولُ أَرْفَعُ مُحَمَّدٌ وَقُلْ يَسْمَعُ، وَأَشْفَعُ تَشْفَعُ، وَسَلْ تَعْطُ، قَالَ: فَارْفَعُ رَأْسِي، فَأَتْنِي عَلَى رَبِّي بِنِشَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يَعْلَمْنِيهِ، قَالَ: ثُمَّ أَشْفَعُ فَيُحْدِثُ لِي حَدًّا فَأُخْرِجُ فَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ. قَالَ قَتَادَةُ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «فَأُخْرِجُ فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ الثَّلَاثَةَ فَاسْتَأْذَنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْعُنِي، ثُمَّ يَقُولُ: أَرْفَعُ مُحَمَّدٌ وَقُلْ تَسْمَعُ وَأَشْفَعُ تَشْفَعُ وَسَلْ تَعْطُ. قَالَ: فَارْفَعُ رَأْسِي فَأَتْنِي عَلَى رَبِّي بِنِشَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يَعْلَمْنِيهِ قَالَ: ثُمَّ أَشْفَعُ فَيُحْدِثُ لِي حَدًّا فَأُخْرِجُ فَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ. قَالَ قَتَادَةُ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: فَأُخْرِجُ فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ حَتَّى مَا يَبْقَى فِي النَّارِ إِلَّا مِنْ حَبْسَةِ الْقُرْآنِ»، أَيْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ، قَالَ: ثُمَّ تَلَاهُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مُمَجِّدًا﴾، قَالَ: وَهَذَا الْمَقَامُ الْاِحْمَادُ الَّذِي وَعَدَهُ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.

[٧٤٤١]

٧١٦٧- فَا عَبِيدُ اللَّهِ بَنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ نِي عَمِّي قَالَ نِي أَبِي عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ نِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَرْسَلَ إِلَى الْأَنْصَارِ فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ وَقَالَ لَهُمْ: «اصْبِرُوا حَتَّى

تلقوا الله ورسوله فإنني على الحوض».

[٧٤٤٢] ٧١٦٨- نا ثابت بن محمد قال نا سفيان عن ابن جريج عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس قال: كان النبي صلى الله عليه إذا تهجد من الليل قال: «اللهم ربنا لك الحمد أنت قيم السموات والأرض، ولك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد، أنت نور السموات والأرض، أنت الحق وقولك الحق، ووعدك الحق، ولقاؤك الحق، والجنة حق، والنار حق، والساعة حق، اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك خاصمت، وبك حاكمت فاعف لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وأعلنت وما أنت أعلم به مني لا إله إلا أنت». قال أبو عبد الله قال قيس بن سعد وأبو الزبير عن طاوس: قيام. وقال مجاهد: القيوم: القائم على كل شيء، وقرأ عمر القيام وكلاهما مدح.

[٧٤٤٣] ٧١٦٩- نا يوسف بن موسى قال نا أبو أسامة قال نا الأعمش عن خيثمة عن عدي بن حاتم قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان ولا حجاب يحجبه».

[٧٤٤٤] ٧١٧٠- نا علي بن عبد الله قال نا عبد العزيز بن عبد الصمد عن أبي عمران عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه قال: «جنتان من فضة آتيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب آتيتهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبر على وجهه في جنة عدن».

[٧٤٤٥] ٧١٧١- حدثنا الحميدي قال نا سفيان قال نا عبد الملك بن أعين وجامع بن أبي راشد عن أبي وائل عن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «من اقتطع مال امرئ مسلم بيمين كاذبة لقي الله وهو عليه غضبان»، قال عبد الله: ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه مصداقه من كتاب الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾ الآية.

[٧٤٤٦] ٧١٧٢- نا عبد الله بن محمد قال نا سفيان عن عمرو عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم: رجل حلف على سلعته لقد أعطى بها أكثر مما أعطى وهو كاذب، ورجل حلف على يمين كاذبة بعد العصر ليقطع بها مال امرئ مسلم، ورجل منع فضل ماء فيقول الله: اليوم أمنعك فضلي، كما منعت فضل ما لم تعمل يداك».

[٧٤٤٧] ٧١٧٣- نا محمد بن المنثري قال نا عبد الوهاب قال نا أيوب عن محمد عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه قال: «الزمان قد استدار كهيته يوم خلق الله السماوات والأرض، السنة اثنا عشر شهراً منها أربعة حرم، ثلاث متواليات: ذو القعدة وذو الحجة والحرم ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان، أي شهر هذا؟» قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، قال: «أليس ذا الحجة؟» قلنا: بلى. قال: «أي بلد هذا؟» قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، قال: «أليس البلدة؟» قلنا: بلى. قال: «فأي يوم هذا؟» قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، قال: «أليس يوم النحر؟» قلنا: بلى، قال: «فإن دماءكم وأموالكم - قال محمد: وأحسبته قال: وأعراضكم - عليكم حرام كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا، ومستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم ألا فلا ترجعوا بعدي ضللاً»

يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضٌ مِنْ يَبْلُغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ سَمِعَهُ». فَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا ذَكَرَهُ قَالَ: صَدَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا هَلْ بَلَغْتُ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ».

**قوله (باب قول الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة)** كأنه يشير إلى ما أخرجه عبد بن حميد والترمذي والطبري وغيرهم وصححه الحاكم من طريق ثوير بن أبي فاختة «عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أدنى أهل الجنة منزلة لمن ينظر في ملكه ألف سنة، وإن أفضلهم منزلة لمن ينظر في وجه ربه عز وجل في كل يوم مرتين» قال: ثم تلا ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾ قال بالبياض والصفاء ﴿إلى ربها ناظرة﴾ قال تنظر كل يوم في وجه الله، لفظه الطبري من طريق مصعب بن المقدام عن إسرائيل عن ثوير، وأخرجه عبد عن شبابة عن إسرائيل ولفظه: لمن ينظر إلى جنانه وأزواجه وخدمه ونعيمه وسره مسيرة ألف سنة، وأكرمهم على الله تعالى من ينظر إلى وجهه غلوة وعشية، وكذا أخرجه الترمذي عن عبد، وقال غريب، رواه غير واحد عن إسرائيل مرفوعاً، ورواه عبد الملك بن أبيجر عن ثوير عن ابن عمر موقوفاً، ورواه الثوري عن ثوير عن مجاهد عن ابن عمر موقوفاً أيضاً، قال: ولا نعلم أحداً ذكر فيه مجاهداً غير الثوري بالعنعنة. قلت: أخرجه ابن مردويه من أربعة طرق عن إسرائيل عن ثوير قال «سمعت ابن عمر» ومن طريق عبد الملك بن أبيجر عن ثوير مرفوعاً، وقال الحاكم بعد تخريجه ثوير لم ينقم عليه إلا التشيع. قلت: لا أعلم أحداً صرح بتوثيقه، بل أطبقوا على تضعيفه، وقال ابن عدي: الضعف على أحاديثه بين وأقوى ما رأيت فيه قول أحمد بن حنبل فيه، وفي ليث بن أبي سليم ويزيد بن أبي زياد: ما أقرب بعضهم من بعض، وأخرج الطبري من طريق أبي الصهباء موقوفاً نحو حديث ابن عمر، وأخرج بسند صحيح إلى يزيد النحوي عن عكرمة في هذه الآية قال «تنظر إلى ربها نظراً» وأخرج عن البخاري عن آدم عن مبارك عن الحسن قال «تنظر إلى الخالق وحق لها أن تنظر» وأخرج عبد بن حميد عن إبراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه عن عكرمة: أنظروا ماذا أعطى الله عبده من النور في عينه من النظر إلى وجه ربه الكريم عياناً — يعني في الجنة — ثم قال: لو جعل نور جميع الخلق في عيني عبد ثم كشف عن الشمس ستر واحد ودونها سبعون سترًا ما قدر على أن ينظر إليها، ونور الشمس جزء من سبعين جزءاً من نور الكرسي، ونور الكرسي جزء من سبعين جزءاً من نور العرش، ونور العرش جزء من سبعين جزءاً من نور الستر، وإبراهيم فيه ضعف، وقد أخرج عبد بن حميد عن عكرمة من وجه آخر إنكار الرؤية، ويمكن الجمع بالحمل على غير أهل الجنة، وأخرج بسند صحيح عن مجاهد: ناظرة تنظر الثواب، وعن أبي صالح نحوه، وأورد الطبري الاختلاف فقال الأول عندي بالصواب ما ذكرناه عن الحسن البصري وعكرمة وهو ثبوت الرؤية لموافقة الأحاديث الصحيحة، وبالحسن بن عبد البر في رد الذي نقل عن مجاهد وقال هو شنوذ، وقد تمسك به بعض المعتزلة وتمسكوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث سؤال جبريل عن الإسلام والإيمان والإحسان، وفيه «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك» قال بعضهم فيه إشارة إلى انتفاء الرؤية، وتعقب بأن المنفى فيه رؤيته في الدنيا لأن العبادة خاصة بها، فلو قال قائل إن فيه إشارة إلى جواز الرؤية في الآخرة لما أبعد، وزعمت طائفة من المتكلمين كالسلمية من أهل البصرة أن في الخير دليلاً على أن الكفار يرون الله في القيامة من عموم اللقاء والخطاب، وقال بعضهم يراه بعض دون بعض، واحتجوا بحديث أبي سعيد حيث جاء فيه أن الكفار يتساقطون في النار إذا قيل لهم ألا تردون، ويبقى المؤمنون، وفيهم المنافقون فيرونه لما ينصب الجسر ويتبعونه، ويعطى كل إنسان منهم نوره ثم يطفأ نور المنافقين، وأجابوا عن قوله ﴿إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون﴾ أنه بعد دخول الجنة وهو احتجاج مردود، فإن بعد هذه الآية ﴿ثم إنهم لصالوا الجحيم﴾ فدل على أن الحجب وقع قبل ذلك،



وأجاب بعضهم بأن الحجب يقع عند إطفاء النور ، ولا يلزم من كونه يتجلى للمؤمنين ومن معهم ممن أدخل نفسه فيهم أن تعمهم الرؤية لأنه أعلم بهم ، فينعم على المؤمنين برويته دون المنافقين كما يمنعونهم من السجود ، والعلم عند الله تعالى قال البيهقي وجه الدليل من الآية أن لفظ « ناضرة » : الأول بالضاد المعجمة الساقطة من النضرة بمعنى السرور ، ولفظ « ناظرة » بالطاء المعجمة المشالة يحتمل في كلام العرب أربعة أشياء : نظر التفكير والاعتبار كقوله تعالى ﴿ أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت ﴾ ونظر الانتظار كقوله تعالى ﴿ ما ينظرون إلا صيحة واحدة ﴾ ونظر التعطف والرحمة كقوله تعالى ﴿ لا ينظر الله إليهم ﴾ ونظر الرؤية كقوله تعالى ﴿ ينظرون إليك نظر المغشى عليه من الموت ﴾ والثلاثة الأول غير مرادة ، وأما الأول فلأن الآخرة ليست بدار استدلال ، وأما الثاني فلأن في الانتظار تنغيصاً وتكديراً ، والآية خرجت مخرج الامتنان والبشارة ، وأهل الجنة لا ينتظرون شيئاً لأنه مهما خطر لهم أتوا به ، وأما الثالث فلا يجوز لأن المخلوق لا يتعطف على خالقه ، فلم يبق إلا نظر الرؤية ، وانضم إلى ذلك أن النظر إذا ذكر مع الوجه انصرف العينين اللتين في الوجه ، ولأنه هو الذي يتعدى بإلى كقوله تعالى ﴿ ينظرون إليك ﴾ وإذا ثبت أن « ناظرة » هنا بمعنى رائية اندفع قول من زعم أن المعنى ناظرة إلى ثواب ربه لأن الأصل عدم التقدير وأيد منطوق الآية « في حق المؤمنين » بمفهوم الآية الأخرى « في حق الكافرين » أنهم عن ربه يومئذ محجوبون ، وقيدها بالقيامة في الآيتين إشارة إلى أن الرؤية تحصل للمؤمنين في الآخرة دون الدنيا انتهى ملخصاً موضعاً . وقد أخرج أبو العباس السراج في تاريخه عن الحسن بن عبد العزيز الجروى وهو من شيوخ البخارى ، سمعت عمرو بن أبى سلمة يقول ، سمعت مالك بن أنس وقيل له يا أبا عبد الله قول الله تعالى ﴿ إلى ربه ناظرة ﴾ يقول قوم إلى ثوابه ، فقال كذبوا فأين هم عن قوله تعالى ﴿ كلا إنهم عن ربه يومئذ محجوبون ﴾ ومن حيث النظر أن كل موجود يصح أن يرى ، وهذا على سبيل التنزل وإلا فصفات الخالق لا تقاس على صفات المخلوقين ، وأدلة السمع طافحة بوقوع ذلك في الآخرة لأهل الإيمان دون غيرهم ، ومنع ذلك في الدنيا إلا أنه اختلف في نبينا صلى الله عليه وسلم وما ذكره من الفرق بين الدنيا والآخرة أن أبصار أهل الدنيا فانية وأبصارهم في الآخرة باقية جيد ، ولكن لا يمنع تخصيص ذلك بمن ثبت وقوعه له ، ومنع جمهور المعتزلة من الرؤية متمسكين بأن من شرط المرئى أن يكون في جهة والله منزّه عن الجهة ، واتفقوا على أنه يرى عباده ، فهو راء لا من جهة ، واختلف من أثبت الرؤية في معناها فقال قوم : يحصل للرأى العلم بالله تعالى برؤية العين كما في غيره من المرئيات ، وهو على وفق قوله في حديث الباب « كما ترون القمر » إلا أنه منزّه عن الجهة والكيفية ، وذلك أمر زائد على العلم وقال بعضهم : إن المراد بالرؤية العلم وعبر عنها بعضهم بأنها حصول حالة في الإنسان نسبتها إلى ذاته المخصوصة نسبة الإبصار إلى المرئيات ، وقال بعضهم رؤية المؤمن لله نوع كشف وعلم ، إلا أنه أتم وأوضح من العلم وهذا أقرب إلى الصواب من الأول وتعقب الأول بأنه حينئذ لا اختصاص لبعض دون بعض لأن العلم لا يتفاوت ، وتعقب ابن التين بأن الرؤية بمعنى العلم تتعدى لمفعولين تقول : رأيت زيداً فقيهاً أى علمته ، فإن قلت رأيت زيداً منطلقاً لم يفهم منه إلا رؤية البصر ، ويزيده تحقيقاً قوله في الخبر إنكم سترون ربكم عياناً ، لأن اقتران الرؤية بالعيان لا يحتمل أن يكون بمعنى العلم ، وقال ابن بطال ذهب أهل السنة وجمهور الأمة إلى جواز رؤية الله في الآخرة ومنع الخوارج والمعتزلة وبعض المرجئة ، وتمسكوا بأن الرؤية توجب كون المرئى محدثاً وحالاً في مكان ، وأولوا قوله « ناظرة » بمنظرة وهو خطأ لأنه لا يتعدى بإلى ، ثم ذكر نحو ما تقدم ثم قال وما تمسكوا به فاسد لقيام الأدلة على أن الله تعالى موجود ، والرؤية في تعلقها بالمرئى بمنزلة العلم في تعلقه بالمعلوم فإذا كان تعلق العلم بالمعلوم لا يوجب حدوثه فكذلك المرئى . قال وتعلقوا بقوله تعالى ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾ ويقول الله تعالى لموسى ﴿ لن ترانى ﴾ والجواب عن الأول أنه لا تدركه الأبصار في الدنيا جمعاً بين دليلي الآيتين ، وبأن نفى الإدراك لا يستلزم نفى الرؤية لإمكان رؤية

الشيء من غير إحاطة بحقيقته ، وعن الثاني المراد لن ترانى فى الدنيا جمعاً أيضاً ، ولأن نفى الشيء لا يقتضى إحالته مع ما جاء من الأحاديث الثابتة على وفق الآية ، وقد تلقاها المسلمون بالقبول من لدن الصحابة والتابعين حتى حدث من أنكر الرؤية وخالف السلف ، وقال القرطبي اشترط النفاة فى الرؤية شروطاً عقلية كالبنية المخصوصة والمقابلة واتصال الأشعة وزوال الموانع كالبعد والحجب فى خيط لهم وتحكم ، وأهل السنة لا يشترطون شيئاً من ذلك سوى وجود المرئى ، وأن الرؤية إدراك يخلقه الله تعالى للمرئى وتقترب بها أحوال يجوز تبديلها والعلم عند الله تعالى . ثم ذكر المؤلف فى الباب أحد عشر حديثاً .

الحديث الأول : حديث جرير ذكره مطولاً ومختصراً من ثلاثة أوجه .

قوله ( خالد أو هشيم ) كذا فى نسخة من رواية أبى ذر عن المستمل بالشك وفى أخرى بالواو وكذا للباقيين .

قوله ( عن إسماعيل ) هو ابن أبى خالد .

قوله ( عن قيس ) هو ابن أبى حازم ونسب فى رواية مروان بن معاوية عن إسماعيل المشار إليها .

قوله ( عن جرير ) فى رواية مروان المذكورة « سمعت جرير بن عبد الله » وفى رواية بيان فى الباب عن قيس « حدثنا جرير » .

قوله ( كنا جلوساً عند النبى صلى الله عليه وسلم ) فى رواية جرير عن إسماعيل فى تفسير سورة ق « كنا جلوساً ليلة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( ليلة البدر ) فى رواية إسحق « ليلة أربع عشرة » ووقع فى رواية بيان المذكورة « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة البدر فقال » ويجمع بينهما بأن القول لهم صدر منه بعد أن جلسوا عنده .

قوله ( إنكم سترون ربكم ) فى رواية عبد الله بن نمر وأبى أسامة ووكيع عن إسماعيل عند مسلم « إنكم ستعرضون على ربكم فترونه » وفى رواية أبى شهاب « إنكم سترون ربكم عياناً » هكذا اقتصر أبو شهاب على هذا القدر من الحديث للأكثر ووقع فى رواية المستمل فى أوله « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة البدر فقال » وأخرجه الإسماعيلي من طريق خلف بن هشام عن أبى شهاب كالأكثر ، ومن طريق محمد بن زياد البلدى عن أبى شهاب مطولاً ، واسم « أبى شهاب » هذا عبد ربه بن نافع الحناتى بالحاء المهملة والنون ، واسم الراوى عنه عاصم بن يوسف كان خياطاً بالحاء المعجمة والتحتانية ، قال الطبرى تفرد أبو شهاب عن إسماعيل بن أبى خالد بقوله عياناً وهو حافظ متقن من ثقات المسلمين انتهى . وذكر شيخ الإسلام الهرورى فى كتابه الفاروق أن زيد ابن أبى أنيسة رواه أيضاً عن إسماعيل بهذا اللفظ وساقه من رواية « أكثر من ستين نفساً » عن إسماعيل بلفظ واحد كالأول .

قوله ( لا تضامون ) بضم أوله وتخفيف الميم للأكثر وفيه روايات أخرى تقدم بيانها فى باب الصراط جسر جهنم من « كتاب الرقاق » وقال البيهقى سمعت الشيخ الإمام أبى الطيب سهل بن محمد الصعلوكى يقول فى إملائه فى قوله « لا تضامون فى رؤيته » بالضم والتشديد معناه لا تجتمعون لرؤيته فى جهة ولا يضم بعضكم إلى بعض ، ومعناه بفتح التاء كذلك والأصل لا تضامون فى رؤيته باجتماع فى جهة وبالتخفيف من الضيم ، ومعناه لا تظلمون فيه برؤية بعضكم دون بعض فإنكم ترونه فى جهاتكم كلها وهو متعالى عن الجهة والتشبيه برؤية القمر

للرؤية دون تشبيه المرتى تعالى الله عن ذلك .

الحديث الثاني : حديث أنى هريرة « إن الناس قالوا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة فقال : مر تضارون في الشمس ليس دونها سحاب » الحديث بطوله وقد مضى شرحه مستوفى في « كتاب الرقاق » ووقع هنا في قوله « فإذا جاء ربنا عرفناه » في رواية أنى ذكر عن الكشميهني « فإذا جاءنا » ويحتاج إلى تأمل ، وفي قوله « أول من يميز » في رواية المستملى « يحىء » من الحجىء وفي قوله « ويعطى ربه » في رواية الكشميهني « ويعطى الله » وفي قوله « أى رب لا أكون » في رواية المستملى « لا أكونن » وقد تقدمت الإشارة لذلك وغيره في شرح الحديث .

الحديث الثالث : حديث أنى سعيد في معنى حديث أنى هريرة بطوله ، وتقدم شرحه أيضاً هناك ، وقوله في سنده عن زيد هو ابن أسلم ، « وعطاء » هو ابن يسار ، وقوله فيه « وأصحاب كل آلهة مع آلهتهم » في رواية الكشميهني « إلههم » بالإفراد وقوله « ما يجلسكم » بالجيم واللام من الجلوس أى يقعدكم عن الذهاب ، وفي رواية الكشميهني « ما يجبسكم » بالحاء والموحدة من الحبس أى يمنعكم وهو بمعناه ، وقوله فيه « فيأتيهم الله في صورة » استدلل ابن قتيبة بذكر الصورة على أن الله صورة لا كالصور كما ثبت أنه شيء لا كالأشياء وتعقبوه ، وقال ابن بطال تمسك به المجسمة فأثبتوا لله صورة ، ولا حجة لهم فيه لاحتمال أن يكون بمعنى العلامة وضعها الله لهم دليلاً على معرفته كما يسمى الدليل والعلامة صورة وكما تقول صورة حديثك كذا وصورة الأمر كذا والحديث والأمر لا صورة لهما حقيقة ، وأجاز غيره أن المراد بالصورة الصفة ، وإليه ميل البيهقي ، ونقل ابن التين أن معناه صورة الاعتقاد ، وأجاز الخطائى أن يكون الكلام خرج على وجه المشاكلة لما تقدم من ذكر الشمس والقمر والطواغيت ، وقد تقدم بسط هذا هناك ، وكذا قوله « نعوذ بك » وقال غيره في قوله في الصورة التى يعرفونها يحتمل أن يشير بذلك إلى ما عرفوه حين أخرج ذرية آدم من صلبه ثم أنساهم ذلك في الدنيا ثم يذكرهم بها في الآخرة ، وقوله « فإذا رأينا ربنا عرفناه » قال ابن بطال عن المهلب إن الله يبعث لهم ملكاً ليختبرهم في اعتقاد صفات ربهم الذى ليس كمثله شيء فإذا قال لهم أنا ربكم ردوا عليه لما رأوا عليه من صفة المخلوق ، فقوله فإذا جاء ربنا عرفناه أى إذا ظهر لنا في ملك لا ينبغي لغيره وعظمة لا تشبه شيئاً من مخلوقاته فحينئذ يقولون أنت ربنا ، قال : وأما قوله « هل بينكم وبينه علامة تعرفونها ، فيقولون الساق » فهذا يحتمل أن الله عرفهم على السنة الرسل من الملائكة أو الأنبياء أن الله جعل لهم علامة تجليه الساق ، وذلك أنه يمتحنهم بإرسال من يقول لهم أنا ربكم وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ﴿ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت ﴾ وهى وإن ورد أنها في عذاب القبر فلا يبعد أن تتناول يوم الموقف أيضاً ، قال : وأما الساق فجاء عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾ قال عن شدة من الأمر ، والعرب تقول قامت الحرب على ساق إذا اشتدت ، ومنه :

قد سن أصحابك ضرب الأعناق وقامت الحرب بنا على ساق

وجاء عن أنى موسى الأشعري في تفسيرها عن نور عظيم قال ابن فورك : معناه ما يتجدد للمؤمنين من الفوائد والألطاف ، وقال المهلب كشف الساق للمؤمنين رحمة ولغيرهم نقمة ، وقال الخطائى تهيب كثير من الشيوخ الخوض في معنى الساق ، ومعنى قول ابن عباس أن الله يكشف عن قدرته التى تظهر بها الشدة ، وأسند البيهقي الأثر المذكور عن ابن عباس بسندين كل منهما حسن ، وزاد : إذا خفي عليكم شيء من القرآن فأتبعوه من الشعر وذكر الرجز المشار إليه ، وأنشد الخطائى في إطلاق الساق على الأمر الشديد « في سنة قد كشفت عن ساقها » وأسند البيهقي من وجه آخر صحيح عن ابن عباس قال : يريد يوم القيامة ، قال الخطائى وقد يطلق ويراد النفس ، وقوله فيه « ويبقى من كان يسجد لله رياء وسعفة فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً » ذكر

العلامة جمال الدين بن هشام في المغنى أنه وقع في البخارى في هذا الموضع « كيما » مجردة وليس بعدها لفظ يسجد فقال بعد أن حكى عن الكوفيين : إن كى ناصبة دائماً ، قال ويرده قولهم كيما كما يقولون له ، وأجابوا بأن التقدير كى تفعل ماذا ، ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت ، نعم وقع في صحيح البخارى في تفسير ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً ، أى كيما يسجد ، وهو غريب جداً لا يحتمل القياس عليه انتهى كلامه ، وكأنه وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة ، لكنها ثابتة في جميع النسخ التى وقفت عليها حتى أن ابن بطلال ذكرها بلفظ « كى يسجد » بحذف ما ، وكلام ابن هشام يوهم أن البخارى أوردته في التفسير ، وليس كذلك بل ذكرها هنا فقط ، وقوله فيه « فيعود ظهره طبقاً واحداً » قال ابن بطلال تمسك به من أجاز تكليف ما لا يطاق من الأشاعرة واحتجوا أيضاً بقصة أى لب ، وأن الله كلفه الإيمان به مع إعلامه بأنه يموت على الكفر ويصلى ناراً ذات لب ، قال ومنع الفقهاء من ذلك وتمسكوا بقوله تعالى ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ وأجابوا عن السجود بأنهم يدعون إليه تبكيتاً إذ أدخلوا أنفسهم في المؤمنين الساجدين في الدنيا فدعوا مع المؤمنين إلى السجود فتعذر عليهم فأظهر الله بذلك نفاقهم وأخزاهم ، قال ومثله من التبكيت ما يقال لهم بعد ذلك ﴿ ارجعوا وراكم فاتمسوا نوراً ﴾ وليس في هذا تكليف ما لا يطاق بل إظهار خزيهم ، ومثله كلف أن يعقد شعيرة فإنها للزيادة في التوبيخ والعقوبة انتهى . ولم يجب عن قصة أى لب وقد ادعى بعضهم أن مسألة تكليف ما لا يطاق لم تقع إلا بالإيمان فقط ، وهى مسألة طويلة الذيل ليس هذا موضع ذكرها ، وقوله « قال مدحضة مزلة » بفتح الميم وكسر الزاى ويجوز فتحها وتشديد اللام ، قال أى موضع الزلل ويقال بالكسر في المكان وبالفتح في المقال ، ووقع في رواية أى ذر عن الكشميين هنا الدحض الزلق ، ليدحضوا ليزلقوا زلقاً لا يثبت فيه قدم ، وهذا قد تقدم لهم في تفسير سورة الكهف ، وتقدم هناك الكلام عليه ، وقوله « عليه خطاطيف وكلاليب » تقدم بيانه ، وقوله « وحسكة » بفتح الحاء والسين المهملتين قال صاحب التهذيب وغيره الحسك نبات له ثمر خشن يتعلق بأصواف الغنم وربما اتخذ مثله من حديد وهو من آلات الحرب ، وقوله « مفلطحة » بضم الميم وفتح الفاء وسكون اللام بعدها طاء ثم حاء مهملتان كذا وقع عند الأكثر ، وفي رواية الكشميين « مفلطحة » بتقديم الطاء وتأخير الفاء واللام قبلها ولبعضهم كالأول لكن بتقديم الحاء على الطاء والأول هو المعروف في اللغة وهو الذى فيه اتساع وهو عريض ، يقال فلتطح القرص بسطه وعرضه ، وقوله شوكة عقيقة بالقاف ثم الفاء وزن عظيمة ، ولبعضهم عقيقة بصيغة التصغير ممدود .

( تنبيه ) : قرأت في تنقيح الزركشى وقع هنا في حديث أى سعيد بعد شفاعة الأنبياء فيقول الله : بقيت شفاعتى فيخرج من النار من لم يعمل خيراً ، وتمسك به بعضهم في تجويز إخراج غير المؤمنين من النار ورد بوجهين أحدهما أن هذه الزيادة ضعيفة لأنها غير متصلة كما قال عبد الحق في الجمع ، والثانى أن المراد بالخير المنفى ما زاد على أصل الإقرار بالشهادتين ، كما تدل عليه بقية الأحاديث هكذا قال ، والوجه الأول غلط منه فإن الرواية متصلة هنا ، وأما نسبة ذلك لعبد الحق فغلط على غلط لأنه لم يقله إلا في طريق أخرى وقع فيها ، أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة خردل من خير . قال : هذه الرواية غير متصلة ، وثنا ساق حديث أى سعيد الذى في هذا الباب ساقه بلفظ البخارى ولم يتعقبه بأنه غير متصل ولو قال ذلك لتعقبناه عليه فإنه لا انقطاع في السند أصلاً ، ثم إن لفظ حديث أى سعيد هنا ليس كما ساقه الزركشى وإنما فيه : فيقول الجبار بقيت شفاعتى فيخرج أقواماً قد امتحشوا ، ثم قال في آخره : فيقول أهل الجنة هؤلاء عتقاء الرحمن أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه ولا خير

قدموه ، فيجوز أن يكون الزركشي ذكره بالمعنى .

الحديث الرابع : حديث أنس في الشفاعة وقد مضى شرحه مستوفى في باب صفة الجنة والنار من « سبب الرقاق » وقوله هنا « وقال حجاج بن منهال حدثنا همام » كذا عند الجميع إلا في رواية أبي زيد المروزي عن الفربري ، فقال فيها « حدثنا حجاج » وقد وصله الإسماعيلي من طريق إسحق بن إبراهيم وأبو نعيم من طريق محمد ابن أسلم الطوسي قال « حدثنا حجاج بن منهال » فذكره بطوله وساقوا الحديث كله إلا النسفي فساق منه إلى قوله « خلقتك الله بيده » ثم قال « فذكر الحديث » ووقع لأبي ذر عن الحمومي نحوه لكن قال « وذكر الحديث بطوله » بعد قوله « حتى يهيموا بذلك » ونحوه للكشميني . وقوله فيه « ثلاث كذبات » في رواية المستملي « ثلاث كلمات » وقوله « فأستأذن على ربي في داره فيؤذن لي عليه » قال الخطابي هذا يوهم المكان والله منزّه عن ذلك ، وإنما معناه في داره الذي اتخذها لأولياته وهي الجنة وهي دار السلام ، وأضيفت إليه إضافة تشريف مثل بيت الله وحرّم الله ، وقوله فيه « قال قتادة سمعته يقول فأخرجهم » هو موصول بالسند المذكور ، ووقع للكشميني « وسمعته أيضاً يقول » وللمستملي « وسمعته يقول : فأخرج فأخرجهم » الأول بفتح الهمزة وضم الراء والثاني بضم الهمزة وكسر الراء .

الحديث الخامس : حديث أنس : اصبروا حتى تلقوا الله ورسوله فإني على الخوض .

قوله ( في السند حدثني عمي ) هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد وأبوه هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وليعقوب فيه شيخ آخر أخرجه مسلم من طريقه أيضاً عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه وهي أعلى من روايته إياه عن أبيه عن « صالح » وهو ابن كيسان عن ابن شهاب الزهري .

قوله ( أرسل إلى الأنصار فجمعهم في قبة ) كذا أورده مختصراً ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه وقال في أوله « لما أفاء الله على رسوله ما أفاء من أموال هوازن » ثم أحال بيقينه على الرواية التي قبلها من طريق يونس عن الزهري « فطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى رجالاً من قريش » فذكر الحديث في معابرتهم ، وفي آخره « فقالوا بلى يا رسول الله رضينا ، قال فإنكم ستجدون بعدى أثره شديدة فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله ، فإني على الخوض » وقد تقدم من وجه آخر في غزوة حنين وساقه من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم أتم منه ، وتقدم شرحه مستوفى هناك بحمد الله تعالى . والغرض منه هنا قوله « حتى تلقوا الله ورسوله » فإنها زيادة لم تقع في بقية الطرق ، وقد تقدم في أوائل الفتن من رواية أنس عن أسيد بن الحضير في قصة فيها « فسترون بعدى أثره فاصبروا حتى تلقوني » وترجم له في مناقب الأنصار : باب قول النبي صلى الله عليه وسلم يعني للأنصار « اصبروا حتى تلقوني على الخوض » قال الراغب : اللقاء مقابلة الشيء ومصادفته ، لقيه يلقاه ويقال أيضاً في الإدراك بالحسن والبصيرة ، ومنه ﴿ ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه ﴾ وملاقاة الله يعبر بها عن الموت وعن يوم القيامة ، وقيل ليوم القيامة يوم التلاقي لالتقاء الأولين والآخرين فيه .

الحديث السادس : عن ابن عباس في الدعاء عند قيام الليل وقد تقدم شرحه في أوائل « كتاب التهجد » مستوفى ، والغرض منه قوله « ولقاءك حق » وقد ذكرت ما يتعلق باللقاء في الذي قبله « وسفيان » في سنده هو الثوري ، « وسليمان » هو ابن أبي مسلم ، وقوله فيه « وقال قيس بن سعد وأبو الزبير عن طاوس قيام » يريد أن قيس بن سعد روى هذا الحديث عن طاوس عن ابن عباس ، فوقع عنده بدل قوله : أنت قيم السموات والأرض : « أنت قيام السموات والأرض » وكذلك أبو الزبير عن طاوس وطريق قيس وصلها مسلم وأبو داود من طريق عمران

ابن مسلم عن قيس ولم يسوقا لفظه وساقها النسائي كذلك وأبو نعيم في المستخرج ، ورواية أبي الزبير وصلها مالك في الموطأ عنه وأخرجها مسلم من طريقه ولفظه : « قيام السموات والأرض » .

**قوله ( وقال مجاهد : القيوم : القائم على كل شيء )** وصله الفريابي في تفسيره عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا ، قال الحلبي القيوم القائم على كل شيء من خلقه يدبره بما يريد ، وقال أبو عبيدة بن المثنى القيوم فيعمل وهو القائم الذي لا يزول ، وقال الخطابي القيوم نعت للمبالغة في القيام على كل شيء فهو القيم على كل شيء بالرعاية له .

**قوله ( وقرأ عمر القيام )** قلت تقدم ذكر من وصله عن عمر في تفسير سورة نوح .

**قوله ( وكلاهما مدح )** أى القيوم والقيام لأنهما من صيغ المبالغة .

الحديث السابع : حديث غدي بن حاتم « ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان » وقوله في سنده عن خيشمة في رواية حفص بن غياث عن الأعمش : حدثني خيشمة بن عبد الرحمن كما تقدم في « كتاب الرقاق » وسياقه هناك أتم ، وسيأتي أيضاً من وجه آخر عن الأعمش وقوله « ولا حجاب يحجبه » في رواية الكشميني « ولا حاجب » قال ابن بطال معنى رفع الحجاب إزالة الآفة من أبصار المؤمنين المانعة لهم من الرؤية فيروونه لارتفاعها عنهم بخلق ضدها فيهم ، ويشير إليه قوله تعالى في حق الكفار ﴿ كلاً لهم يومئذ نحجبون ﴾ وقال الحافظ صلاح الدين العلائي في شرح قوله في قصة معاذ « واتفق دعوة المظلوم فإنه ليس بيننا وبين الله حجاب » المراد بالحجاب والحجاب نفى المانع من الرؤية كما نفى عدم إجابة دعاء المظلوم ثم استعار الحجاب للرد فكان نفية دليلاً على ثبوت الإجابة والتعبير بنفى الحجاب أبلغ من التعبير بالقبول ، لأن الحجاب من شأنه المنع من الوصول إلى المقصود فاستعير نفية لعدم المنع ، ويتخرج كثير من أحاديث الصفات على الاستعارة التخيلية ، وهى أن يشترك شيان في وصف ثم يعتمد لوازم أحدهما حيث تكون جهة الاشتراك وصفاً فيثبت كماله في المستعار بواسطة شيء آخر فيثبت ذلك للمستعار مبالغة في إثبات المشترك ، قال وبالحمل على هذه الاستعارة التخيلية يحصل التخلص من مهاوى التجسم ، قال : ويحتمل أن يراد بالحجاب استعارة محسوس لمعقول لأن الحجاب حسي والمنع عقلي ، قال : وقد ورد ذكر الحجاب في عدة أحاديث صحيحة والله سبحانه وتعالى منزّه عما يحجبه إذ الحجاب إنما يحيط بمقدر محسوس . ولكن المراد بحجابه منعه أبصار خلقه وبصائرهم بما شاء متى شاء كيف شاء ، وإذا شاء كشف ذلك عنهم ، ويؤيده قوله في الحديث الذي بعده « وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه » فإن ظاهره ليس مراداً قطعاً فهى استعارة جزماً وقد يكون المراد بالحجاب في بعض الأحاديث الحجاب الحسى لكنه بالنسبة للمخلوقين والعلم عند الله تعالى ، ونقل الطيبي في شرح حديث أبي موسى عند مسلم « حجاب النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره » أن فيه إشارة إلى أن حجابيه خلاف الحجب المعهودة فهو محتجب عن الخلق بأنوار عزه وجلاله وأشعة عظيمته وكبريائه ، وذلك هو الحجاب الذى تدهش دونه العقول وتبته الأبصار وتتحير البصائر ، فلو كشفه فتجلى لما وراءه بمقائق الصفات وعظمة الذات لم يبق مخلوق إلا احترق ، ولا منظور إلا اضمحل ، وأصل الحجاب الستر الحائل بين الرائي والمرئى ، والمراد به هنا منع الأبصار من الرؤية له بما ذكر فقام ذلك المنع مقام الستر الحائل فعبر به عنه ، وقد ظهر من نصوص الكتاب والسنة أن الحالة المشار إليها في هذا الحديث هى في دار الدنيا المعدة للفناء دون دار

الآخرة المعدة للبقاء ، والحجاب في هذا الحديث وغيره يرجع إلى الخلق لأنهم هم المخجوبون عنه ، وقال النووي : أصل الحجاب المنع من الرؤية ، والحجاب في حقيقة اللغة الستر ، وإنما يكون في الأجسام والله سبحانه منزه عن ذلك ، فعرف أن المراد المنع من رؤيته وذكر النور لأنه يمنع من الإدراك في العادة لشعاعه ، والمراد بالوجه الذات وبما انتهى إليه بصره جميع المخلوقات لأنه سبحانه محيط بجميع الكائنات .

الحديث الثامن : حديث أبي موسى « وعبد العزيز بن عبد الصمد » هو ابن عبد الصمد العمى بفتح المهملة وتشديد الميم ، « وأبو عمران » هو عبد الملك بن حبيب الجوني ، « وأبو بكر » هو ابن أبي موسى الأشعري ، وقد تقدم ذلك في تفسير سورة الرحمن .

**قوله ( جنتان من ذهب آتيتهما وما فيهما ، وجنتان من فضة آتيتهما وما فيهما )** في رواية حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه قال حماد لا أعلمه إلا قد رفعه قال : « جنتان من ذهب للمقربين ومن دونهما جنتان من ورق لأصحاب اليمين » أخرجه الطبري وابن أبي حاتم ورجاله ثقات وفيه رد على ما حكته على الترمذي الحكيم أن المراد بقوله تعالى ﴿ ومن دونهما جنتان ﴾ الدنو بمعنى القرب لا أنهما دون الجنتين المذكورتين قبلهما ، وصرح جماعة بأن الأولين أفضل من الآخرين ، وعكس بعض المفسرين ، والحديث حجة للأولين ، قال الطبري اختلف في قوله ﴿ ومن دونهما جنتان ﴾ فقال بعضهم معناه في الدرجة ، وقال آخرون معناه في الفضل ، وقوله جنتان إشارة إلى قوله تعالى ﴿ ومن دونهما جنتان ﴾ وتفسير له ، وهو خبر مبتدأ محذوف أي هما جنتان ، وآتيتهما مبتدأ ، ومن فضة خبره ، قاله الكرماني قال : ويحتمل أن يكون فاعل فضة كما قال ابن مالك مررت بواد إبلى كله ، أن كله فاعل أي جنتان مفضض آتيتهما انتهى . ويحتمل أن يكون بدل اشتغال ، وظاهر الأول أن الجنتين من ذهب لا فضة فيهما وبالعكس ، ويعارضه حديث أبي هريرة : قلنا يا رسول الله حدثنا عن الجنة ما بناؤها ؟ قال : لبننة من ذهب ولبننة من فضة ، الحديث أخرجه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان ، وله شاهد عن ابن عمر أخرجه الطبراني وسنده حسن وآخر عن أبي سعيد أخرجه البزار ولفظه « خلق الله الجنة لبننة من ذهب ولبننة من فضة » الحديث ، ويجمع بأن الأول صفة ما في كل جنة من آنية وغيرها ، والثاني صفة حوائط الجنان كلها ، ويؤيده أنه وقع عند البيهقي في البعث في حديث أبي سعيد « أن الله أحاط حائط الجنة لبننة من ذهب ولبننة من فضة » وعلى هذا فقوله « آتيتهما وما فيهما » بدل من قوله « من ذهب » ويترجح الاحتمال الثاني

**قوله ( وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه )** قال المازري : كان النبي صلى الله عليه وسلم يخاطب العرب بما تفهم ويخرج لهم الأشياء المعنوية إلى الحس ليقرب تناولهم لها ، فعبر عن زوال الموانع ورفعها عن الأبصار بذلك ، وقال عياض كانت العرب تستعمل الاستعارة كثيراً ، وهو أرفع أدوات بديع فصاحتها وإيجازها ، ومنه قوله تعالى ﴿ جناح الذل ﴾ فمخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم لهم برداء الكبرياء على وجهه ونحو ذلك من هذا المعنى ، ومن لم يفهم ذلك تاه فمن أجرى الكلام على ظاهره أفضى به الأمر إلى التجسيم ومن لم يتضح له وعلم أن الله منزه عن الذي يقتضيه ظاهرها إما أن يكذب نقلتها وإما أن يؤولها كأن يقول استعار لعظيم سلطان الله وكبريائه وعظمته وهيبته وجلاله المانع إدراك أبصار البشر مع ضعفها لذلك رداء الكبرياء ، فإذا شاء تقوية أبصارهم وقلوبهم كشف عنهم حجاب هيئته وموانع عظمته انتهى ملخصاً . وقال الطيبي قوله « على وجهه » حال من رداء الكبرياء ، وقال الكرماني هذا الحديث من التشابهات فيما مفوض وإما متأول بأن المراد بالوجه الذات ، والرداء صفة من صفة الذات اللازمة المنزهة عما يشبه المخلوقات ، ثم استشكل ظاهره

بأنه يقتضى أن رؤية الله غير واقعة ، وأجاب بأن مفهومه بيان قرب النظر إذ رداء الكبرياء لا يكون مانعاً من الرؤية فعبّر عن زوال المانع عن الإبصار بإزالة المراد انتهى . وحاصله أن رداء الكبرياء مانع عن الرؤية فكأن في الكلام حذفاً تقديره بعد قوله إلا رداء الكبرياء : فإنه بمن عليهم برفعه فيحصل لهم الفوز بالنظر إليه ، فكأن المراد أن المؤمنين إذا تبوأوا مقاعدهم من الجنة لولا ما عندهم من هبة ذى الجلال لما حال بينهم وبين الرؤية حائل ، فإذا أراد إكرامهم حفهم برأفته وتفضل عليهم بتقويتهم على النظر إليه سبحانه ، ثم وجدت في حديث صهيب في تفسير قوله تعالى ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ ما يدل على أن المراد برداء الكبرياء في حديث أبي موسى الحجاب المذكور في حديث صهيب ، وأنه سبحانه يكشف لأهل الجنة إكراماً لهم ، والحديث عند مسلم والترمذى والنسائى وابن خزيمة وابن حبان ولفظ مسلم « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا دخل أهل الجنة الجنة ، يقول الله عز وجل : تريدون شيئاً أزيدهم ؟ فيقولون : ألم تبيض وجوهنا وتدخلنا الجنة ؟ قال : فيكشف لهم الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم منه ، ثم تلا هذه الآية ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ أخرجه مسلم عقب حديث أبي موسى ، ولعله أشار إلى تأويله به ، وقال القرطبى في المفهم الرداء استعارة كنى بها عن العظمة كما في الحديث الآخر « الكبرياء رداً والعظمة إزارى » وليس المراد الثياب المحسوسة لكن المناسبة أن الرداء والإزار لما كانا متلازمين للمخاطب من العرب عبر عن العظمة والكبرياء بهما ، ومعنى حديث الباب أن مقتضى عزة الله واستغنائه أن لا يراه أحد لكن رحمته للمؤمنين اقتضت أن يريهم وجهه كمالاً للنعمة ، فإذا زال المانع فعل معهم خلاف مقتضى الكبرياء فكأنه رفع عنهم حجاباً كان يمنعهم ، ونقل الطبرى عن على وغيره في قوله تعالى ﴿ ولدينا مزيد ﴾ قال هو النظر إلى وجه الله .

قوله ( في جنة عدن ) قال ابن بطال : لا تعلق للمجسمة في إثبات المكان لما ثبت من استحالة أن يكون سبحانه جسماً أو حالاً في مكان ، فيكون تأويل الرداء : الآفة الموجودة لأبصارهم المانعة لهم من رؤيته ، وإزالتها فعل من أفعاله يفعلها في محل رؤيتهم فلا يرونه ما دام ذلك المانع موجوداً ، فإذا فعل الرؤية زال ذلك المانع وسماه رداء لتنزله في المنع منزلة الرداء الذى يحجب الوجه عن رؤيته فأطلق عليه الرداء مجازاً ، وقوله « في جنة عدن » راجع إلى القوم ، وقال عياض معناه راجع إلى النظيرين أى وهم في جنة عدن لا إلى الله فإنه لا تحويه الأمكنة سبحانه ، وقال القرطبى يتعلق بمحذوف في موضع الحال من القوم مثل كائنين ، في جنة عدن ، وقال الطيبى قوله « في جنة عدن » متعلق بمعنى الاستقرار في الظرف فيقيد بالمفهوم انتفاء هذا الحصر في غير الجنة ، وإليه أشار التوربشتى بقوله : يشير إلى أن المؤمن إذا تبوأ مقعده والحجب مرتفعة والموانع التى تحجب عن النظر إلى ربه مضمحلة إلا ما يصدهم من الهبة كما قيل :

أشتاقه فإذا بدا      أطرقت من إجلاله

فإذا حفهم برأفته ورحمته رفع ذلك عنهم تفضلاً منه عليهم .

الحديث التاسع : عن « عبد الله » وهو ابن مسعود .

قوله ( قال عبد الله ) وهو ابن مسعود راويه ، وهو موصول بالسند المذكور .

قوله ( مصداقه ) أى الحديث ، ومصداق بكسر أوله مفعال من الصدق بمعنى الموافقة .

قوله ( إن الذين يشترون — إلى أن قال — ولا يكلمهم الله الآية ) كذا لأبى ذر وغيره والمراد هنا من هذه الآية قوله بعده ﴿ ولا ينظر إليهم ﴾ ويؤخذ منه تفسير قوله « لقي الله وهو عليه غضبان » ومقتضاه أن



الغضب سبب لمنع الكلام ، والرؤية والرضا سبب لوجودهما ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في « كتاب الأيمان والنور » .

الحديث العاشر : حديث أبي هريرة .

**قوله ( عن عمرو )** هو ابن دينار المكي ، وقد تقدم هذا الحديث سنداً ومثلاً في « كتاب الشرب » وتقدم شرحه مستوفى في أواخر الأحكام .

الحديث الحادى عشر : حديث أبى بكرة « وعبد الوهاب » فى سنده هو ابن عبد المجيد الثقفى ، « وأيوب » هو السخيتانى ، « ومحمد » هو ابن سيرين ، « وابن أبى بكرة » هو عبد الرحمن كما وقع التصريح به فى « كتاب الحج » والسند كله بصريون ، وقد تقدم بعينه فى بدء الخلق وفى المغازى ، وأغفل المزي ذكر هذا السند فى التوحيد وفى المغازى وهو ثابت فىهما ، وزعم أنه أخرجه فى التفسير عن أبى موسى ولم أراه فى التفسير مع أنه لم يذكر منه فى بدء الخلق إلا قطعة يسيرة إلى قوله : « وشعبان » وساقه بنامه فى المغازى ، « وهنا » إلا أنه سقط من وسطه هنا عند أبى ذر عن السرخسى ، قوله قال : « فأبى يوم هذا — إلى قوله — قال فإن دماءكم » وقد تقدم شرحه مفرداً ، أما ما يتعلق بأوله وهو « أن الزمان قد استدار كهيئته » ففى تفسير سورة براءة ، وأما ما يتعلق بالشهر الحرام والبلد الحرام . ففى باب الخطبة أيام منى من « كتاب الحج » وأما ما يتعلق بالنهى عن ضرب بعضهم رقاب بعض ففى « كتاب الفتن » ، وأما ما يتعلق بالحث على التبليغ ففى « كتاب العلم » والمراد منه هنا قوله « وستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم » وقد ذكرت ما فسر به اللقاء فى الحديث الخامس ، وبالله التوفيق .

( تكملة ) : جمع الدارقطنى طرق الأحاديث الواردة فى رؤية الله تعالى فى الآخرة فزادت على العشرين ، وتتبعها ابن القيم فى حادى الأرواح فبلغت الثلاثين وأكثرها جياد ، وأسند الدارقطنى عن يحيى بن معين قال عندى سبعة عشر حديثاً فى الرؤية صحاح .

**باب** مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾

[٧٤٤٨] ٧١٧٤- فاموسى بن إسماعيل قال نا عبد الواحد قال نا عاصم عن أبى عثمان عن أسامة بن زيد قال : كان ابن لبعض بنات النبي صلى الله عليه يقضى فأرسلت إليه أن يأتيها ، فأرسل : « إن الله ما أخذ ، وله ما أعطى ، وكل إلى أجل مسمى ، فلتصبر ولتحتسب » ، فأرسلت إليه ، فأقسمت عليه ، فقام رسول الله صلى الله عليه وقمت معه ومعاذ بن جبل وأبى بن كعب وعبادة بن الصامت ، فلما دخلنا ناولوا رسول الله صلى الله عليه الصبي ونفسه تقلقل فى صدره حسبتة قال : كأنها شنة ، فبكى رسول الله صلى الله عليه فقال سعد بن عبادة : أتبكي ؟ قال : « إنما يرحم الله من عباده الرحماء » .

[٧٤٤٩] ٧١٧٥- فاموسى بن سعد قال نا يعقوب قال نا أبى عن صالح بن كيسان عن الأعرج عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « اختصمت الجنة والنار إلى ربهما ، فقالت الجنة : يا رب مالها لا يدخلها إلا ضعفاء الناس وسقطهم ، وقالت النار <sup>(١)</sup> : فقال للجنة : أنت رحمتي ، وقال للنار : أنت عذابي ، أصيب بك

من أشاء، ولكل واحد منكما ملؤها، قال: فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً وإنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها فتقول: هل من مزيد؟ ويلقون فيها وتقول هل من مزيد؟ ثلاثاً، حتى يضع قدمه فيها فتمتلئ، ويرد بعضها إلى بعض فتقول قط قط قط.

[٧٤٥٠] ٧١٧٦- نا حفص بن عمر قال نا هشام عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه قال: «ليُصيبن أقواماً سفح من النار بذنوب أصابوها عقوبة ثم يدخلهم الله الجنة بفضل رحمته، فيقال لهم: الجهنميون». قال همام نا قتادة قال نا أنس.

قوله (باب ما جاء في قول الله تعالى: إن رحمة الله قريب من المحسنين) قال ابن بطال الرحمة تنقسم إلى صفة ذات وإلى صفة فعل، وهنا يحتمل أن تكون صفة ذات، فيكون معناها إرادة إثابة الطائعين، ويحتمل أن تكون صفة فعل فيكون معناها أن فضل الله يسوق السحاب وإنزال المطر قريب من المحسنين فكان ذلك رحمة لهم لكونه بقدرته وإرادته، ونحو تسمية الجنة رحمة لكونها فعلاً من أفعاله حادثة بقدرته، وقال البيهقي في «كتاب الأسماء والصفات» باب الأسماء التي تتبع إثبات التدبير لله دون من سواه فمن ذلك «الرحمن الرحيم» قال الخطابي: معنى الرحمن ذو الرحمة الشاملة التي وسعت الخلق في أرزاقهم وأسباب معاشهم ومصالحهم، قال: والرحيم خاص بالمؤمنين كما قال سبحانه ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ وقال غيره: الرحمن خاص في التسمية عام في الفعل، والرحيم عام في التسمية خاص في الفعل انتهى. وقد تقدم شيء من هذا في أوائل التوحيد في باب ﴿قُلْ ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾ وتكلم أهل العربية على الحكمة في تذكير قريب مع أنه وصف الرحمة فقال الفراء: قريبة وبعيدة إن أريد بها النسب ثبوتاً ونفياً فتوث جزماً فتقول فلانة قريبة أو ليست قريبة لي، فإن أريد المكان جاز الوجهان لأنه صفة المكان فتقول فلانة قريبة وقريب إذا كانت في مكان غير بعيد، ومنه قوله:

عشية لا عفراء منك قريبة فتدنوا ولا عفراء منك بعيد

ومنه قول امرئ القيس: «له الويل إن أمسى ولا أم سالم» قريب البيت وأما قول بعضهم سبيل المذكر والمؤنث أن يجريا على أفعالهما فمردود لأنه رد الجائز بالمشهور، وقال تعالى ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ وقال أبو عبيدة قريب في قوله تعالى ﴿قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ليس وصفاً للرحمة إنما هو ظرف لها فجاز فيه التأنيث والتذكير ويصلح للجمع والمثنى والمفرد، ولو أريد بها الصفة لوجب المطابقة، وتعقبه الأخفش بأنها لو كانت ظرفاً لنصبت، وأجيب بأنه يتسع في الظرف ووراء ذلك أجوبة أخرى متقاربة، ويقال إن أقواها قول أنى عبيدة ف قيل: هي صفة لموصوف محذوف أى شيء قريب، وقيل: لما كانت بمعنى الغفران أو العفو أو المطر أو الإحسان حملت عليه، وقيل: الرحم بالضممة والرحمة بمعنى واحد فذكر باعتبار الرحم، وقيل المعنى أنها ذات قرب كقولهم حائض لأنها ذات حيض، وقيل: هو مصدر جاء على فعيل كتنقيق لصوت الضفدع، وقيل: لما كان وزنه وزن المصدر نحو زفير وشهيق أعطى حكمه في استواء التذكير والتأنيث، وقيل: إن الرحمة بمعنى مفعلة فتكون بمعنى مفعول وفعيل بمعنى مفعول كثير، وقيل: أعطى فعيل بمعنى فاعل حكم فعيل بمعنى مفعول، وقيل: هو من التأنيث المجازي كقطع الشمس وبهذا جزم ابن التين، وتعقبوه بأن شرطه تقدم الفعل وهنا جاء الفعل متأخراً فلا

يجوز إلا في ضرورة الشعر ، وأجيب بأن بعضهم حكى الجواز مطلقاً والله أعلم . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث .

أحدها : حديث أسامة بن زيد وقد تقدم التنبيه عليه في أوائل « كتاب التوحيد » وقوله « إنما يرحم الله » فيه إثبات صفة الرحمة له وهو مقصود الترجمة .

ثانيها : حديث أبي هريرة « اختصمت الجنة والنار » و « يعقوب » في سنده هو ابن إبراهيم بن سعد الذي تقدم في الحديث الخامس من الباب قبله ، « والأعرج » هو عبد الرحمن بن هرمز ، وليس لصالح بن كيسان عنه في الصحيحين إلا هذا الحديث .

**قوله ( اختصمت )** في رواية همام عن أبي هريرة المتقدمة في سورة ق « تحاجت » ولمسلم من طريق أبي الزناد عن الأعرج « احتجت » وكذا له من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة ، وكذا في حديث أبي سعيد عنده قال الطيبي : تحاجت أصله تحاججت وهو مفاعلة من الحجاج وهو الخصام وزنه ومعناه ، يقال : حاججته محاجة ومحاجة وحجاجاً أى غالبته بالحجة ومنه « فحج آدم موسى » لكن حديث الباب لم يظهر فيه غلبة واحد منهما . قلت : إنما وزان « فحج آدم موسى » لو جاء تحاجت الجنة والنار فحاجت الجنة النار ، وإلا فلا يلزم من وقوع الخصام الغلبة ، قال ابن بطال عن المهلب : يجوز أن يكون هذا الخصام حقيقة بأن يخلق الله فيهما حياة وفهما وكلاماً والله قادر على كل شيء ، ويجوز أن يكون هذا مجازاً كقولهم « امتلاً الحوض وقال قطنى » والحوض لا يتكلم وإنما ذلك عبارة عن امتلائه وأنه لو كان ممن ينطق لقال ذلك ، وكذا في قول النار ﴿ هل من مزيد ﴾ قال وحاصل اختصاصهما افتخار أحدهما على الأخرى بمن يسكنها فتظن النار أنها بمن ألقى فيها من عظماء الدنيا أبر عند الله من الجنة ، وتظن الجنة أنها بمن أسكنها من أولياء الله تعالى أبر عند الله ، فأجيبنا بأنه لا فضل لإحدهما على الأخرى من طريق من يسكنهما ، وفي كلاهما شائبة شكاية إلى ربهما إذ لم تذكر كل واحدة منهما إلا ما اختصت به ، وقد رد الله الأمر في ذلك إلى مشيئته ، وقد تقدم كلام النووي في هذا في تفسير ق ، وقال صاحب المفهم : يجوز أن يخلق الله ذلك القوم فيما شاء من أجزاء الجنة والنار ، لأنه لا يشترط عقلاً في الأصوات أن يكون محلها حياً على الراجح ولو سلمنا الشرط لجاز أن يخلق الله في بعض أجزائهما الجمادية حياة لا سيما وقد قال بعض المفسرين في قوله تعالى : ﴿ وإن الدار الآخرة لهى الحيوان ﴾ إن كل ما في الجنة حى ، ويحتمل أن يكون ذلك بلسان الحال والأول أولى .

**قوله ( فقالت الجنة يارب ما لها )** فيه التفات لأن نسق الكلام أن تقول مالى ، وقد وقع كذلك في رواية همام مالى ، وكذا لمسلم عن أبي الزناد .

**قوله ( إلا ضعفاء الناس وسقطهم )** زاد مسلم « وعجزهم » وفي رواية له « وعرثهم » وقد تقدم بيان المراد بالضعفاء في تفسير ق ، وسقطهم بفتحيتن جمع ساقط وهو النازل القدر الذى لا يؤبه له ، وسقط المتاع رديته وعجزهم بفتحيتن أيضاً جمع عاجز ضبطه عياض ، وتعقبه القرطبي بأنه يلزم أن يكون بناء التأنيث ككتاب وكتبة وسقوط التاء في هذا الجمع نادر ، قال والصواب بضم أوله وتشديد الجيم مثل : شاهد وشهد ، وأما « عرثهم » فهو بمعجمة ومثلثة جمع عرثان أى جيعان ، ووقع في رواية الطبري بكسر أوله وتشديد الراء ثم مثناة أى غفلتهم ، والمراد به أهل الإيمان الذين لم يتفطنوا للشبه ، ولم توسوس لهم الشياطين بشيء من ذلك فهم أهل عقائد صحيحة وإيمان ثابت وهم الجمهور ، وأما أهل العلم والمعرفة فهم بالنسبة إليهم قليل .

**قوله ( وقالت النار فقال للجنة )** كذا وقع هنا مختصراً قال ابن بطال سقط قول النار هنا من جميع النسخ وهو محفوظ في الحديث ، رواه ابن وهب عن مالك بلفظ أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين . قلت : هو في غرائب مالك للدارقطني وكذا هو عند مسلم من رواية ورقاء عن أبي الزناد وله من رواية سفيان عن أبي الزناد « يدخلني الجبارون والمتكبرون » وفي رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة « مالى لا يدخلنى إلا » أخرجه النسائي ، وفي حديث أبي سعيد « فقالت النار في » أخرجه أبو يعلى وساق مسلم سنده .

**قوله ( فقال الله تعالى للجنة أنت رحمتى )** زاد أبو الزناد في روايته « أرحم بك من أشياء من عبادى » وكذا لهمام .

**قوله ( وقال للنار أنت عذابى أصيب بك من أشياء )** زاد أبو الزناد « من عبادى » .

**قوله ( ملؤها )** بكسر أوله وسكون اللام بعدها همزة .

**قوله ( فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً وأنه ينشئ للنار من يشاء )** قال أبو الحسن القاسبي المعروف في هذا الموضع أن الله ينشئ للجنة خلقاً وأما النار فيضع فيها قدمه قال : ولا أعلم في شيء من الأحاديث أنه ينشئ للنار خلقاً إلا هذا انتهى . وقد مضى في تفسير سورة ق من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة « يقال لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد فيضع الرب عليها قدمه فتقول قط قط » ومن طريق همام بلفظ « فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فتقول قط قط فهناك تمتلئ ويزوى بعضها إلى بعض ولا يظلم الله من خلقه أحداً » وتقدم هناك بيان اختلافهم في المراد بالقدم مستوفى ، وأجاب عياض بأن أحد ما قيل في تأويل القدم أنهم قوم تقدم في علم الله أنه يخلقهم قال : فهذا مطابق للإنشاء ، وذكر القدم بعد الإنشاء يرجح أن يكونا متغايرين ، وعن المهلب قال في هذه الزيادة حجة لأهل السنة في قولهم إن الله أن يعذب من لم يكلفه لعبادته في الدنيا لأن كل شيء ملكه فلو عذبهم لكان غير ظالم انتهى . وأهل السنة إنما تمسكوا في ذلك بقوله تعالى ﴿ لا يسئل عما يفعل ﴾ و ﴿ يفعل ما يشاء ﴾ وغير ذلك ، وهو عندهم من جهة الجواز ، وأما الوقوع ففيه نظر ، وليس في الحديث حجة للاختلاف في لفظه ولقبوله التأويل ، وقد قال جماعة من الأئمة إن هذا الموضع مقلوب ، وحزم ابن القيم بأنه غلط واحتج بأن الله تعالى أخبر بأن جهنم تمتلئ من إبليس وأتباعه وكذا أنكر الرواية شيخنا البلقيني واحتج بقوله ﴿ ولا يظلم ربك أحداً ﴾ ثم قال وحمله على أحجار تلقى في النار أقرب من حمله على ذى روح يعذب بغير ذنب انتهى ، ويمكن التزام أن يكونوا من ذوى الأرواح ولكن لا يعذبون كما في الخزنة ، ويحتمل أن يراد بالإنشاء ابتداء إدخال الكفار النار ، وعبر عن ابتداء الإدخال بالإنشاء فهو إنشاء الإدخال لا الإنشاء بمعنى ابتداء الخلق بدليل قوله « فيلقون فيها وتقول هل من مزيد » وأعادها ثلاث مرات ثم قال « حتى يضع فيها قدمه فحينئذ تمتلئ » فالذى يملؤها حتى تقول حسبى هو القدم كما هو صريح الخبر وتأويل القدم قد تقدم والله أعلم ، وقد أبد ابن أبى جمره حمله على غير ظاهره بقوله تعالى ﴿ كلا لأنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ﴾ إذ لو كان على ظاهره لكان أهل النار في نعيم المشاهدة كما يتنعم أهل الجنة برؤية ربهم لأن مشاهدة الحق لا يكون معها عذاب ، وقال عياض يحتمل أن يكون معنى قوله عند ذكر الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً أنه يعذب من يشاء غير ظالم له كما قال أعذب بك من أشياء ، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى تخاصم أهل الجنة والنار ، فإن الذى جعل لكل منهما عدل وحكمة وباستحقاق كل منهم من غير أن يظلم أحداً ، وقال غيره : يحتمل أن يكون ذلك على سبيل التلميح بقوله تعالى ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً ﴾ فعبير عن ترك تضييع الأجر بترك الظلم ، والمراد أنه يدخل من أحسن الجنة التى وعد المتقين برحمته ، وقد قال للجنة أنت رحمتى

وقال ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾ وهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة والعلم عند الله تعالى ، وفي الحديث دلالة على اتساع الجنة والنار بحيث تسع كل من كان ومن يكون إلى يوم القيامة وتحتاج إلى زيادة ، وقد تقدم في آخر الرقاق أن آخر من يدخل الجنة يعطى مثل الدنيا عشرة أمثالها ، وقال الداودي يؤخذ من الحديث أن الأشياء توصف بغالبها لأن الجنة قد يدخلها غير الضعفاء والنار قد يدخلها غير المتكبرين ، وفيه رد على من حمل قول النار ﴿هل من مزيد﴾ على أنه استفهام إنكار وأنها لا تحتاج إلى زيادة .

الحديث الثالث : حديث أنس .

قوله ( سفع ) بفتح المهملة وسكون الفاء ثم مهملة هو أثر تغير البشرة فيبقى فيها بعض سواد .

قوله ( وقال همام حدثنا قتادة حدثنا أنس ) تقدم موصولاً في « كتاب الرقاق » مع شرحه وأراد به هنا أن العننة التي في طريق هشام محمولة على السماع بدليل رواية همام والله أعلم .

باب قول الله : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾

[٧٤٥١] ٧١٧٧- حدثنا موسى قال نا أبو عوانة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : جاء حبراً إلى رسول الله صلى الله عليه فقال : يا محمد ، إن الله يضع السماء على إصبع ، والأرض على إصبع ، والجبال على إصبع ، والشجر والأنهار على إصبع ، وسائر الخلق على إصبع ، ثم يقول بيده أنا الملك ، فضحك رسول الله صلى الله عليه وقال : ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ .

قوله ( باب قول الله تعالى : إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ) وقع لبعضهم « يمسك السموات على إصبع » وهو خطأ ذكر فيه حديث ابن مسعود قال المهلب : الآية تقتضي أنهما ممسكتان بغير آلة ، والحديث يقتضي أنهما ممسكتان بالإصبع ، والجواب أن الإمساك بالإصبع محال لأنه يفتقر إلى ممسك ، وأجاب غيره بأن الإمساك في الآية يتعلق بالدنيا ، وفي الحديث بيوم القيامة وقد مضى توجيه الإصبع من كلام أهل السنة مع شرحه في باب قوله : لما خلقت بيدي ، قال الراغب إمساك الشيء التعلق به وحفظه ، ومن الثاني قوله تعالى ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾ الآية ، ويقال أمسكت عن كذا امتنعت عنه ومنه ﴿هل هن ممسكات رحمته﴾ .

قوله ( إن الله يضع السموات على إصبع الحديث ) ومضى هناك بلفظ « إن الله يمسك » وهو المطابق للترجمة لكن جرى على عادته في الإشارة وذكر فيه من وجه آخر عن الأعمش ، وفيه تصريحه بسماعه له من « إبراهيم » وهو النخعي ، « وموسى » شيخ البخاري فيه هو ابن إسماعيل كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وقوله جاء حبر بفتح المهملة ويجوز كسرهما ، بعدها موحدة ساكنة ثم راء واحد الأخبار ، وذكر صاحب المشارق أنه وقع في بعض الروايات « جاء جبريل » قال وهو تصحيف فاحش ، وهو كما قال فقد مضى في الباب المشار إليه « جاء رجل » وفي الرواية التي قبلها « أن يهودياً جاء » ولمسلم « جاء حبر من اليهود » فعرف أن من قال جبريل فقد صحت .

باب ما جاء في تَخْلِيْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْخَلَائِقِ ، وَهُوَ فِعْلُ الرَّبِّ وَأَمْرُهُ ،

فَالرَّبُّ بِصِفَاتِهِ وَفِعْلُهُ وَأَمْرُهُ وَكَلَامُهُ هُوَ الْخَالِقُ الْمَكُونُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، وَمَا كَانَ بِفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ وَتَخْلِيْقِهِ وَتَكْوِينِهِ فَهُوَ مَفْعُولٌ مَخْلُوقٌ مَكُونٌ

٧١٧٨- فاسعيد بن أبي مريم قال أنا محمد بن جعفر قال أخبرني شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن كريب عن ابن عباس قال : بت في بيت ميمونة ليلة والنبي صلى الله عليه عندها لأنظر كيف صلاة رسول الله صلى الله عليه بالليل فتحدث رسول الله صلى الله عليه مع أهله ساعة ثم رقد ، فلما كان ثلث الليل الآخر أو بعضه قعد فنظر إلى السماء فقراً : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ إلى قوله : ﴿ لأولي الأبواب ﴾ ثم قام فتوضأ واستن ثم صلى إحدى عشرة ركعة ، ثم أذن بلال بالصلاة فصلى ركعتين ، ثم خرج فصلى للناس الصبح .

قوله ( باب ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرها من الخلاق ) كذا للأكثر « تخليق » وفي رواية الكشميني « خلق السموات » وعليها شرح ابن بطال وهو المطابق للآية ، وأما التخليق فإنه من خلق بالتشديد ، وقد استعمل في مثل قوله تعالى ﴿ مخلقة وغير مخلقة ﴾ وتقدمت الإشارة إلى تفسيره في « كتاب الحيض » .

قوله ( وهو فعل الرب وأمره ) المراد بالأمر هنا قوله كن ، والأمر يطلق بإزاء معان منها صيغة أفعل ومنها الصفة والشأن ، والأول المراد هنا .

قوله ( فالرب بصفاته وفعله وأمره ) كذا ثبت للجميع وزاد أبو ذر « في روايته وكلامه » .

قوله ( وهو الخالق المكون غير مخلوق ) المكون بتشديد الواو المكسورة لم يرد في الأسماء الحسنى ، ولكن ورد معناه « وهو المصور » وقوله وكلامه بعد قوله : وأمره من عطف الخاص على العام لأن المراد بالأمر هنا قوله كن وهو من جملة كلامه وسقط قوله من هذا الموضع وفعله في بعض النسخ قال الكرماني : وهو أولى ليصح لفظ غير مخلوق كذا قال وسياق المصنف يقتضي التفرقة بين الفعل وما ينشأ عن الفعل فالأول من صفة الفاعل ، والبارى غير مخلوق فصفاته غير مخلوقة وأما مفعوله وهو ما ينشأ عن فعله فهو مخلوق ومن ثم عقبه بقوله : وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مخلوق مكون بفتح الواو والمراد بالأمر هنا المأمور به وهو المراد بقوله تعالى ﴿ وكان أمر الله مفعولاً ﴾ ، وبقوله تعالى ﴿ والله غالب على أمره ﴾ إن قلنا الضمير لله ، وبقوله تعالى ﴿ لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ ، بقوله تعالى ﴿ قل الروح من أمر ربي ﴾ وفي الحديث الصحيح « أن الله يحدث من أمره ما يشاء » وفيه « سبوح قدوس رب الملائكة والروح » وأما قوله تعالى ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ فسياق في آخر « كتاب التوحيد » احتجاج ابن عيينة وغيره به على أن القرآن غير مخلوق لأن المراد بالأمر قوله تعالى ﴿ كن ﴾ وقد عطف على الخلق ، والعطف يقتضي المغايرة وكن من كلامه فصح الاستدلال ووهم من ظن أن المراد بالأمر هنا هو المراد بقوله تعالى ﴿ وكان أمر الله مفعولاً ﴾ لأن المراد به في هذه الآية المأمور فهو الذي يوجد بكن ، وكن صيغة الأمر وهي من كلام الله وهو غير مخلوق ، والذي يوجد بها هو المخلوق وأطلق عليه الأمر لأنه نشأ عنه ، ثم وجدت بيان مراده في كتابه الذي أفرده في خلق أفعال العباد فقال : تختلف الناس في الفاعل والفعل والمفعول فقالت القدرية الأفاعيل كلها من البشر ، وقالت الجبرية الأفاعيل كلها من الله ، وقالت الجهمية الفعل والمفعول واحد ولذلك قالوا كن مخلوق ، وقال السلف : التخليق فعل الله وأفاعيلنا مخلوقة ، ففعل الله صفة الله والمفعول من سواه من المخلوقات انتهى . ومسئلة التكوين مشهورة بين المتكلمين وأصلها : إنهم اختلفوا هل صفة الفعل قديمة أو حادثة ؟ فقال جمع من السلف منهم أبو حنيفة : هي قديمة ، وقال آخرون منهم ابن كلاب والأشعري : هي حادثة لئلا يلزم أن يكون المخلوق قديماً ، وأجاب الأول بأنه يوجد في الأزل صفة الخلق ولا مخلوق ، وأجاب الأشعري بأنه لا يكون خلق ولا مخلوق كما لا يكون ضارب ولا مضروب فالزمنه محدث صفات فيلزم حلول الحوادث

بالله ، فأجاب بأن هذه الصفات لا تحدث في الذات شيئاً جديداً فتعقبوه بأنه يلزم أن لا يسمى في الأزل خالقاً ولا رازقاً ، وكلام الله قديم وقد ثبت أنه فيه الخالق الرزاق فانفصل بعض الأشعرية بأن إطلاق ذلك إنما هو بطريق المجاز وليس المراد بعدم التسمية عديمها بطريق الحقيقة ، ولم يرتض هذا بعضهم بل قال وهو المنقول عن الأشعرية نفسه : إن الأسماء جارية مجرى الأعلام والعلم ليس بحقيقة ولا مجاز في اللغة ، وأما في الشرع فلفظ الخالق الرزاق صادق عليه تعالى بالحقيقة الشرعية والبحث إنما هو فيها لا في الحقيقة اللغوية فألزموه بتجوير إطلاق اسم الفاعل على من لم يقم به الفعل ، فأجاب أن الإطلاق هنا شرعى لا لغوى انتهى . وتصرف البخارى في هذا الموضع يقتضى موافقة القول الأول ، والصائر إليه يسلم من الوقوع في مسألة حوادث لا أول لها وبالله التوفيق ، وأما ابن بطال فقال : غرضه بيان أن جميع السموات والأرض وما بينهما مخلوق ، لقيام دلائل الحدوث عليها ، ولقيام البرهان على أنه لا خالق غير الله وبطلان قول من يقول إن الطبائع خالقة أو الأفلاك أو النور أو الظلمة أو العرش ، فلما فسدت جميع هذه المقالات لقيام الدليل على حدوث ذلك كله وافتراره إلى محدث لاستحالة وجود محدث لا محدث له وكتاب الله شاهد بذلك كآية الباب ، استدل بآيات السموات والأرض على وحدانيته وقدرته وأنه الخلاق العظيم وأنه خلاق سائر المخلوقات ، لانتفاء الحوادث عنه الدالة على حدوث من يقوم به وأن ذاته وصفاته غير مخلوقة ، والقرآن صفة له فهو غير مخلوق ولزم من ذلك أن كل ما سواه كان عن أمره وفعله وتكوينه وكل ذلك مخلوق له انتهى ، ولم يعرج على ما أشار إليه البخارى فله الحمد على ما أنعم .

قوله ( في الحديث : فلما كان ثلث الليل الأخير أو بعضه ) في رواية الكشميهني « أو نصفه » بنون ومهمله وفاء وقد تقدم في تفسير آل عمران بهذا السند والمتن لكن لم يذكر فيه هذه اللفظة .

ب ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴾

[٧٤٥٣] ٧١٧٩- حدثنا إسماعيل قال قال لي مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « لما قضى الله الخلق كتب عنده فوق عرشه إن رحمتي سبقت غضبي » .

[٧٤٥٤] ٧١٨٠- نا آدم قال نا شعبة قال نا الأعمش قال سمعت زيد بن وهب سمعت عبد الله بن مسعود قال نا رسول الله صلى الله عليه - وهو الصادق المصدوق - إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً - أو أربعين ليلة - ثم يكون علقه مثله ، ثم يكون مضغه مثله ، ثم يبعث إليه الملك فيؤذن بأربع كلمات فيكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أم سعيد ، ثم ينفخ فيه الروح ، فإن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة لا يكون بينها وبينه إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار ، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينها وبينه إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها .

[٧٤٥٥] ٧١٨١- نا خلاد بن يحيى قال نا عمر بن ذر قال سمعت أبي يحدث عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه قال : « يا جبريل ، ما يمنعك أن تزورنا أكثر مما تزورنا » ، فنزلت : ﴿ وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا ﴾ إلى آخر الآية . قال : كان هذا الجواب لحمد صلى الله عليه .

[٧٤٥٦] ٧١٨٢- نا يحيى قال نا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : كنت أمشي مع رسول الله صلى الله عليه في حرث بالمدينة وهو متكئ على عسيب فمرّ يقوم من اليهود فقال بعضهم

لبعض: سلوه عن الروح، وقال بعضهم: لا تسألوه عن الروح فسألوه، فقام متوكئاً وأنا خلفه فظننت أنه يوحى إليه فقال: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾. فقال بعضهم لبعض قد قلنا لكم: لا تسألوه.

[٧٤٥٧] ٧١٨٣- فإسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرجه إلا الجهاد في سبيله وتصديق كلماته بأن يدخله الجنة، أو يرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه مع ما نال من أجر أو غنيمة».

[٧٤٥٨] ٧١٨٤- فإسماعيل بن كثير قال أنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى، قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه فقال: الرجل يقاتل حمية ويقاتل شجاعة ويقاتل رياء فأي ذلك في سبيل الله؟ قال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله».

قوله (باب قوله تعالى: ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين) ذكر فيه ستة أحاديث.

أولها: حديث أبي هريرة «إن رحمتي سبقت غضبي» وقد تقدم شرحه في باب قوله تعالى ﴿وَيَحْذَرُكَ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ وأشار به إلى ترجيح القول بأن الرحمة من صفات الذات لكون الكلمة من صفات الذات فمهما استشكل في إطلاق السبق في صفة الرحمة جاء مثله في صفة الكلمة، ومهما أجيب به عن قوله سبقت كلمتنا حصل به الجواب عن قوله سبقت رحمتي وقد غفل عن مراده من قال دل وصف الرحمة بالسبق على أنها من صفات الفعل، وقد سبق في شرح الحديث قول من قال المراد بالرحمة إرادة إيصال الثواب، وبالغضب إرادة إيصال العقوبة فالسبق حينئذ بين متعلقى الإرادة فلا إشكال، وقوله في أول الحديث «لما قضى الله الخلق» أي خلقهم، وكل صنعة محكمة متقنة فهي قضاء، ومنه قوله تعالى ﴿إِذَا قُضِيَ أَمْرًا﴾.

الحديث الثاني: حديث ابن مسعود «حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق» وقد تقدم شرحه مستوفى في «كتاب القدر» والمراد منه هنا قوله «فيسبق عليه الكتاب» وفيه من البحث ما تقدم في الذي قبله، ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال: في هذا الحديث رد على من قال إن الله لم يزل متكلماً بجميع كلامه لقوله: «فيؤمر بأربع كلمات» لأن الأمر بالكلمات إنما يقع عند التخليق، وكذا قوله «ثم ينفخ فيه الروح» وهو إنما يقع بقوله «كن» وهو من كلامه سبحانه، قال: ويرد قول من قال إنه لو شاء لعذب أهل الطاعة، ووجه الرد أنه ليس من صفة الحكيم أن يتبدل علمه، وقد علم في الأزل من يرحم ومن يعذب، وتعقبه ابن التين بأنهما كلام أهل السنة ولم يحتج لهم، ووجه الرد على ما ادعاه الداودي، أما الأول: فالأمر إنما هو الملك ويحمل على أنه يتلقاه من اللوح المحفوظ، وأما الثاني: فالمراد لو قدر ذلك في الأزل لوقع فلا يلزم ما قال.

الحديث الثالث: حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى ﴿وَمَا نَنْتَظِلُّ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ وقد تقدم شرحه في تفسير سورة مريم، وزاد هنا قال: «كان هذا الجواب لمحمد» وللكشميهني هذا «كان الجواب لمحمد» والأمر في قوله هنا ﴿بأمر ربك﴾ بمعنى الإذن أي ما تنتزل إلى الأرض إلا بإذنه، ويحتمل أن يكون المراد بالوحي والباء للمصاحبة، وينبئ في قول جبريل عليه السلام ﴿بأمر ربك﴾ البحث الذي تقدم قبله عن الداودي وجوابه.

الحديث الرابع: حديث ابن مسعود في نزول قوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ و«يحيى» شيخه فيه هو ابن جعفر وقد تقدم شرحه في التفسير ويأتى شيء منه في الباب الذي بعده، وقوله «فظننت أنه يوحى إليه» يأتى



في الذي بعده بلفظ « فعلمت » فقيل أطلق العلم وأراد الظن وقيل بالعكس وقيل ظن أولاً ثم تحقق آخرًا فإطلاق الظن باعتبار أول ما رآه وإطلاق العلم باعتبار آخر الحال .

الحديث الخامس : حديث أنى هريرة « تكفل الله لمن جاهد في سبيله » والمراد منه هنا قوله « وتصديق كلماته » أى الواردة في القرآن بالحث على الجهاد وما وعد فيه من الثواب وشيخه إسماعيل فيه هو ابن أنى أويس وتقدم بهذا السند في فرض الخمس وتقدم في شرحه في « كتاب الجهاد » وستأتى الإشارة إليه أيضاً بعد باب .

الحديث السادس : حديث أنى موسى « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » وقد تقدم شرحه في الجهاد والمراد هنا بقوله « كلمة الله هي العليا » كلمة التوحيد أى كلمة توحيد الله وهي المراد بقوله تعالى ﴿ قل تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ﴾ الآية ويحتمل أن يكون المراد بالكلمة القضية قال الراغب : كل قضية تسمى كلمة سواء كانت قولاً أو فعلاً والمراد هنا حكمه وشرعه .

### باب قول الله تعالى : إنما أمرنا لشيء إذا أردناه

[٧٤٥٩] ٧١٨٥- نا شهاب بن عباد قال نا إبراهيم بن حميد عن إسماعيل عن قيس عن المغيرة بن شعبة قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « لا يزال من أمتي قومٌ ظاهرين على الناس حتى يأتيهم أمر الله » .

[٧٤٦٠] ٧١٨٦- نا الحميدي قال نا الوليد بن مسلم قال نا ابن جابر قال نا عمير بن هاني أنه سمع معاوية قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « لا تزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله ما يضرهم من كذبهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك » ، فقال مالك بن يخامر : سمعت معاذاً يقول : وهم بالشام ، فقال معاوية : هذا مالك يزعم أنه سمع معاذاً يقول : وهم بالشام .

[٧٤٦١] ٧١٨٧- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن عبد الله بن أبي حسين قال نا نافع بن جبيرة عن ابن عباس قال : وقف النبي صلى الله عليه على مسيلمة في أصحابه فقال : « لو سألتني هذه القطعة ما أعطيتكها ولن تعدو أمر الله فيك ، ولئن أدبرت ليعقرنك الله » .

[٧٤٦٢] ٧١٨٨- نا موسى بن إسماعيل عن عبد الواحد عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : بينما أنا أمشي مع النبي صلى الله عليه في بعض حرث - أو خرب - المدينة وهو يتوكأ على عسيب معه فمررنا على نفر من اليهود ، فقال بعضهم لبعض : سلوه عن الروح ، فقال بعضهم : لا تسألوه أن يجيء فيه بشيء تكرهونه ، فقال بعضهم : لنسألنه ، فقام إليه رجل منهم فقال : يا أبا القاسم : ما الروح ؟ فسكت عنه النبي صلى الله عليه ، فعلمت أنه يوحى إليه فقال : « ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتوا من العلم إلا قليلاً » . قال الأعمش : هكذا في قراءتنا .

قوله ( باب قول الله تعالى : إنما أمرنا لشيء إذا أردناه ) زاد غير أنى ذكر « أن نقول له كن فيكون » ونقص « إذا أردناه » من رواية أنى زيد المروزي قال عياض : كذا وقع لجميع الرواة عن الفربري من طريق أنى ذكر والأصلي والقباسي وغيرهم ، وكذا وقع في رواية النسفي وصواب التلاوة « إنما قولنا » وكأنه أراد أن يترجم بالآية الأخرى ﴿ وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر ﴾ وسبق القلم إلى هذه . قلت : وقع في نسخة معتمدة من رواية أنى ذكر

« إنما قولنا » على وفق التلاوة وعليها شرح ابن التين فإن لم يكن من إصلاح من تأخر عنه وإلا فالقول ما قاله القاضي عياض : قال ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية حدثنا أبي قال قال أحمد بن حنبل : دل على أن القرآن غير مخلوق حديث عبادة « أول ما خلق الله القلم فقال اكتب » الحديث قال : وإنما نطق القلم بكلامه لقوله ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ قال فكلام الله سابق على أول خلقه فهو غير مخلوق ، وعن الربيع بن سليمان سمعت البيهقي يقول خلق الله الخلق كله بقوله ﴿ كن ﴾ فلو كان كن مخلوقاً لكان قد خلق الخلق بمخلوق وليس كذلك ، ثم ذكر فيه خمسة أحاديث .

الأول : حديث المغيرة وقوله فيه عن « إسماعيل » هو ابن أبي خالد « وقيس » هو ابن أبي حازم ، والغرض منه ومن الذي بعده قوله « حتى يأتيهم أمر الله » وقد تقدم بيان المراد به عند شرحه في « كتاب الاعتصام » وقال ابن بطال المراد بأمر الله في هذا الحديث الساعة والصواب أمر الله بقيام الساعة فيرجع إلى حكمه وقضائه .

والثاني والثالث : حديث معاوية في ذلك وفيه رواية مالك بن يخامر بضم التحتانية وتخفيف الخاء المعجمة وكسر الميم عن معاذ وهم بالشام ، وذكر معاوية عنه ذلك وقوله فيه « ولا من خذلهم » وقع في رواية الأصيلي « حذاهم » بكسر المهملة ثم ذال معجمة بعدها ألف لينة ، قال : ولها وجه ، يعني من جاورهم ممن لا يوافقهم ، قال : ولكن الصواب بفتح الخاء المعجمة وباللام من الخذلان ، و « ابن جابر » المذكور فيه هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر نسب لجلده .

الحديث الرابع : حديث ابن عباس في شأن مسيلمة ذكر منه طرفاً ، وقد تقدم بتامه في أواخر المغازي مع شرحه ، والغرض منه قوله ولن يعدو أمر الله فيك أي ما قدره عليك من الشقاء أو السعادة .

الحديث الخامس : حديث ابن مسعود في سؤال اليهود عن الروح ، وقوله ﴿ قل الروح من أمر ربي ﴾ تمسك به من زعم أن الروح قديمة زعماً أن المراد بالأمر هنا الأمر الذي في قوله تعالى ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ وهو فاسد فإن الأمر ورد في القرآن لمعان يتبين المراد بكل منها من سياق الكلام وسيأتي في باب ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ ما يتعلق بالأمر الذي في قوله تعالى ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ وأنه بمعنى الطلب الذي هو أحد أنواع الكلام ، وأما الأمر في حديث ابن مسعود هذا فإن المراد به المأمور كما يقال الخلق ويراد به المخلوق وقد وقع التصريح في بعض طرق الحديث ففي تفسير السدي عن أبي مالك عن ابن عباس وعن غيره في قوله تعالى ﴿ قل الروح من أمر ربي ﴾ يقول هو خلق من خلق الله ليس هو شيء من أمر الله ، وقد اختلف في المراد بالروح المستثول عنها هل هي الروح التي تقوم بها الحياة أو الروح المذكور في قوله تعالى ﴿ يوم يقوم الروح والملائكة صفاً ﴾ وفي قوله تعالى ﴿ تنزل الملائكة والروح فيها ﴾ وتمسك من قال بالثاني بأن السؤال إنما يقع في العادة عما لا يعرف إلا بالوحي ، والروح التي بها الحياة قد تكلم الناس فيها قديماً وحديثاً ، بخلاف الروح المذكور فإن أكثر الناس لا علم لهم به بل هي من علم الغيب بخلاف الأولى ، وقد أطلق الله لفظ الروح على الوحي في قوله تعالى ﴿ وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ﴾ وفي قوله ﴿ يلقي الروح من أمره على من يشاء ﴾ وعلى القوة والثبات والنصر في قوله تعالى ﴿ وأيدهم بروح منه ﴾ وعلى جهيل في عدة آيات وعلى عيسى بن مريم ولم يقع في القرآن تسمية روح بنى آدم روحاً بل سماها نفساً في قوله : النفس المطمئنة ، والنفس الأمارة بالسوء ، والنفس اللوامة ، وأخرجوا أنفسكم ، ونفس وما سواها ، كل نفس ذائقة الموت ، وتمسك من زعم بأنها قديمة بإضافتها إلى الله تعالى في قوله تعالى ﴿ ونفخت فيه من روحي ﴾ ولا حجة فيه لأن الإضافة تقع على صفة تقوم بالموصوف كالعلم والقدرة ، وعلى ما ينفصل عنه كبيت الله وناقة الله فقوله : روح الله ، من هذا القبيل . الثاني : وهي إضافة تخصيص وتشريف وهي

فوق الإضافة العامة التي بمعنى الإيجاد فالإضافة على ثلاث مراتب : إضافة لإيجاد وإضافة تشريف وإضافة صفة ، والذي يدل على أن الروح مخلوقة عموم قوله تعالى : الله خالق كل شيء ، وهو رب كل شيء ، ربكم ، رب آبائكم الأولين ، والأرواح مربوبة وكل مربوب مخلوق ، رب العالمين ، وقوله تعالى لتكريا : ﴿ وقد خلقتك من غير . لم تك شيئاً ﴾ وهذا الخطاب لجسده وروحه معاً ، ومنه قوله ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً ﴾ وقوله تعالى ﴿ ولقد خلقناكم ثم صورناكم ﴾ سواء قلنا إن قوله خلقنا يتناول الأرواح والأجساد معاً أو الأرواح فقط ، ومن الأحاديث الصحيحة حديث عمران بن حصين « كان الله ولم يكن شيء غيره » وقد تقدم التنبيه عليه في « كتاب بدء الخلق » وقد وقع الاتفاق على أن الملائكة مخلوقون وهم أرواح ، وحديث « الأرواح جنود مجندة » والجنود المجندة لا تكون إلا مخلوقة ، وقد تقدم هذا الحديث وشرحه في « كتاب الأدب » وحديث أبي قتادة أن بلالاً قال لما ناموا في الوادي : يا رسول الله أخذ بنفسى الذي أخذ بنفسك ، والمراد بالنفس الروح قطعاً لقوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث « إن الله قبض أرواحكم حين شاء » الحديث ، كما في قوله تعالى ﴿ الله يتوفى الأنفس حين موتها ﴾ الآية ، وقد تقدم الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في سورة سبحان ، وقوله في آخره ﴿ وما أوتوا من العلم إلا قليلاً ﴾ كذا للأكثر ، ووقع في رواية الكشميني « وما أوتيتم » على وفق القراءة المشهورة ويؤيد الأول قوله في بقيته : قال الأعمش هكذا في قراءتنا ، قال ابن بطال غرضه الرد على المعتزلة في زعمهم أن أمر الله مخلوق ، فتبين أن الأمر هو قوله تعالى للشيء كن فيكون بأمره له وأن أمره وقوله بمعنى واحد ، وأنه يقول كن حقيقة ، وأن الأمر غير الخلق لعطفه عليه بالواو انتهى . وسيأتى مزيد لهذا في باب : ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ .

**باب قول الله عز وجل : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَاتُ رَبِّي ﴾ إلى قوله : ﴿ مَدَدًا ﴾ ، وقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ ، ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ ﴾ الآية سخر : ذلل .**

٧١٨٩- فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرجهُ من بيته إلا الجهاد في سبيله وتصديق كلمته أن يدخلهُ الجنة أو يردَّهُ إلى مسكنه بما نال من أجرٍ أو غنيمة » . [٧٤٦٣]

**قوله ( باب قول الله تعالى : قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي — إلى قوله — جثنا بمثله مداداً ) في رواية أبي زيد المروزي « إلى آخر الآية » وساق في رواية كريمة الآية كلها .**

**قوله ( وقوله ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله )** جاء في سبب نزولها ما أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عن ابن عباس في قصة سؤال اليهود عن الروح ونزول قوله تعالى ﴿ قل الروح من امر ربي ، وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً ﴾ قالوا كيف وقد أوتينا التوراة فنزلت ﴿ قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي ﴾ الآية فأخرج عبد الرزاق في تفسيره من طريق أبي الجوزاء قال : لو كان كل شجرة في الأرض أقلاماً والبحر مداداً لنفد الماء وتكسرت الأقلام قبل أن تنفذ كلمات الله ، وعن معمر عن قتادة أن المشركين قالوا في هذا القرآن يوشك أن ينفذ فنزلت ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي

عروبة عن قتادة نحوه وفيه فأنزل الله : لو كان شجر الأرض أقلاماً ومع البحر سبعة أبحر مداداً لتكسرت الأقلام ونفذ ماء البحار قبل أن تنفذ ، قال ابن أبي حاتم حدثنا أبي سمعت بعض أهل العلم يقول قول الله عز وجل ﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ وقوله ﴿ قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر ﴾ الآية يدل على أن القرآن غير مخلوق لأنه لو كان مخلوقاً لكان له قدر وكانت له عناية ولنقد كنفاد المخلوقين ، وتلا قوله تعالى ﴿ قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي ﴾ إلى آخر الآية .

قوله ( إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يغشى الليل النهار ، سحر ذلل ) كذا لآي ذر عن المستمل وحده ، وفي رواية أبي زيد المروزي وقوله ﴿ إن ربكم الله ﴾ وساق إلى أن قال ، بعد قوله ﴿ على العرش ﴾ إلى قوله ﴿ تبارك الله رب العالمين ﴾ وساق في رواية كريمة الآية كلها ، وذكر فيه حديث أبي هريرة المشار إليه قريباً « تكفل الله لمن جاهد في سبيله » والمراد منه قوله « وتصديق كلمته » ووقع في نسخة من طريق أبي ذر « وكلمات » بصيغة الجمع قال ابن التين : يحتمل أن يكون المراد بكلماته الأوامر الواردة بالجهاد وما وعد عليه من الثواب ، ويحتمل أن يراد بها ألفاظ الشهادتين وأن تصديقه بها يثبت في نفسه عداوة من كذبهما والحرص على قتله ، وقوله ﴿ خلق السموات والأرض في ستة أيام ﴾ تقدم بيان الستة في الكلام على حديث ابن عباس في تفسير حم فصلت ، وقوله ﴿ يغشى الليل النهار ﴾ أي ويغشى الليل الليل فحذف لدلالة السياق عليه وهو قوله ﴿ يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل ﴾ والغرض من الآية قوله ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ وسيأتي بسط القول فيه في أواخر هذا الكتاب في باب والله خلقكم وما تعملون إن شاء الله تعالى . وحذف ابن بطلال هذا الباب وما فيه .

باب في المشيئة والإرادة ، ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ ، وقول الله تعالى : ﴿ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ ، ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ۖ ﴿٢٣﴾ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾

﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾

قال سعيد بن المسيب عن أبيه : نزلت في أبي طالب : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ .

[٧٤٦٤] ٧١٩٠- فا مسدد قال نا عبد الوارث عن عبد العزيز عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إذا دعوتكم الله فاعزموا الدعاء ، ولا يقولن أحدكم إن شئت فأعطيني ، فإن الله لا مستكره له » .

[٧٤٦٥] ٧١٩١- فا أبو اليمان قال نا شعيب عن الزهري ... ح . ونا إسماعيل قال حدثني أخي عبد الحميد عن

سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن علي بن حسين أن حسين بن علي أخبره أن علي بن أبي طالب أخبره أن رسول الله صلى الله عليه طرقة وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه عليه ليلة فقال لهم : « ألا تصلون ؟ » قال علي : فقلت : يا رسول الله ، إنما أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا ، فانصرف رسول الله صلى الله عليه حين قلت له ذلك ولم يرجع إلي شيئاً ، ثم سمعته وهو مدبر يضرب فخذه ويقول : ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴾ .

[٧٤٦٦] ٧١٩٢- فا محمد بن سنان قال نا فليح قال نا هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « مثل المؤمن كمثل خامة الزرع يفيء ورقه من حيث انتهى الريح تكفئها

فإذا سكنت اعتدلت، وكذلك المؤمن يكفأ بالبلاء، ومثل الكافر كمثل الأرزة صماء معتدلة حتى يقصمها الله إذا شاء».

[٧٤٦٧] ٧١٩٣- وحدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وهو قائم على المنبر: «إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس، أعطي أهل التوراة التوراة فعملوا بها حتى انتصف النهار ثم عجزوا فأعطوا قيراطاً قيراطاً، ثم أعطي أهل الإنجيل الإنجيل فعملوا به حتى صلاة العصر ثم عجزوا فأعطوا قيراطاً قيراطاً، ثم أعطيتم القرآن فعملتم به حتى غروب الشمس فأعطيتكم قيراطين قيراطين، قال أهل التوراة: ربنا هؤلاء أقل عملاً وأكثر جزاء، قال: هل ظلمتكم من أجركم من شيء؟ قالوا: لا، قال: فذلك فضلي أوتيته من أشياء».

[٧٤٦٨] ٧١٩٤- نا عبد الله بن محمد المسندي قال نا هشام قال أنا معمر عن الزهري عن أبي إدريس عن عبادة بن الصامت قال: بايعت رسول الله صلى الله عليه في رهط فقال: «أبايعكم على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوني في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً فأخذ به في الدنيا فهو له كفارة وطهور، ومن ستره الله فذلك إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له».

[٧٤٦٩] ٧١٩٥- نا معلى بن أسد قال نا وهيب عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة أن نبي الله صلى الله عليه سليمان بن داود كان له ستون امرأة، فقال: لأطوفن الليلة على نسائي فلتحملن كل امرأة منهن وليلدن فارساً يقاتل في سبيل الله، فطاف على نسائه فما ولدت منهن إلا امرأة ولدت بشق غلام قال نبي الله صلى الله عليه: «لو كان سليمان استثنى لملت كل امرأة منهن فولدت فارساً يقاتل في سبيل الله».

[٧٤٧٠] ٧١٩٦- نا محمد قال أنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي قال نا خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه دخل على أعرابي يعود، فقال: «لا بأس عليك طهور إن شاء الله»، قال: قال الأعرابي: طهور؟ بل هي حمى تفور على شيخ كبير تزيرو القبور، قال النبي صلى الله عليه: «فنعم إذا».

[٧٤٧١] ٧١٩٧- نا ابن سلام قال أنا هشيم عن حصين عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه حين ناموا عن الصلاة، قال النبي صلى الله عليه: «إن الله قبض أرواحكم حين شاء وردّها حين شاء»، فقصوا حوائجهم وتوضؤوا إلى أن طلعت الشمس وابتضت فقام فصلّى.

[٧٤٧٢] ٧١٩٨- نا يحيى بن قزعة قال نا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن والأعرج... ح. ونا إسماعيل قال نا أخى عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال: استب رجل من المسلمين ورجل من اليهود، فقال المسلم: والذي اصطفى محمداً على العالمين في قسم يقسم به، فقال اليهودي: والذي اصطفى موسى على

العالمين، فرفع المسلم يده عند ذلك فلطم اليهودي إلى رسول الله صلى الله عليه فآخبره بالذي كان من أمره وأمر المسلم، فقال النبي صلى الله عليه: «لا تخيروني على موسى فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق، فإذا موسى باطش بجانب العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلي أو كان ممن استثنى الله».

[٧٤٧٣] ٧١٩٩- نا إسحاق بن أبي عيسى قال نا يزيد بن هارون قال أنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «المدينة يأتيها الدجال فيجد الملائكة يحرسونها فلا يقربها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله».

[٧٤٧٤] ٧٢٠٠- نا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «لكل نبي دعوة فأريد إن شاء الله أن أختبئ دعوتي شفاعاً لأمتي يوم القيامة».

[٧٤٧٥] ٧٢٠١- نا يسرة بن صفوان بن جميل اللخمي قال نا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه: «بينا أنا نائم رأيتني على قليب فنزعت ما شاء الله أن أنزع، ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع ذنوباً أو ذنوبين وفي نزع ضعف والله يغفر له، ثم أخذها عمر فاستحالت غرباً فلم أر عبقرياً من الناس يفري فريه حتى ضرب الناس حوله بعطن».

[٧٤٧٦] ٧٢٠٢- نا محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى قال: كان النبي صلى الله عليه إذا أتاه السائل -ربما قال: جاءه السائل أو صاحب الحاجة- قال: «اشفعوا فلتؤجروا ويقضي الله على لسان رسوله ما شاء».

[٧٤٧٧] ٧٢٠٣- نا يحيى قال نا عبد الرزاق عن معمر عن همام سمع أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «لا يقل أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت، ارحمني إن شئت، ارزقني إن شئت، وليعزم مسألته إنه يفعل ما يشاء لا مكره له».

[٧٤٧٨] ٧٢٠٤- نا عبد الله بن محمد قال نا أبو حفص عمرو قال نا الأوزاعي قال نا ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أنه تمارى هو والحر بن قيس بن حصن الفزاري في صاحب موسى هو خضر، فمر بهما أبي بن كعب الأنصاري فدعاه ابن عباس فقال: إني تماريت أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى الذي سأل السبيل إلى لقيته هل سمعت رسول الله صلى الله عليه يذكر شأنه؟ قال: نعم، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «بينما موسى في ملأ من بني إسرائيل إذ جاءه رجل فقال: هل تعلم أحدا أعلم منك؟ قال موسى: لا، فأوحى إلى موسى بل عبدنا خضر، فسأل موسى السبيل إلى لقيته فجعل الله له الحوت آية، وقيل له: إذا فقدت الحوت فارجع فإنك ستلقاه، فكان موسى يتبع أثر الحوت في البحر، فقال فتى موسى لموسى: رأيت إذ أوبنا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره، قال موسى: ذلك ما كنا نبغ، فارتدأ على آثارهما قصصا، فوجدا خضراً فكان من شأنهما ما قص الله».

[٧٤٧٩] ٧٢٠٥- فا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري... ح. وقال أحمد بن صالح نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه قال : «نزل غدا إن شاء الله بخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر» - يريد المحصب .

[٧٤٨٠] ٧٢٠٦- فا عبد الله بن محمد قال نا ابن عيينة عن عمرو عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو قال : حاصر النبي صلى الله عليه أهل الطائف فلم يفتحها فقال : «إنا قافلون إن شاء الله» ، فقال المسلمون : نقفل ولم يفتح ، قال : «فاغدوا على القتال» فغدوا ، فأصابتهم جراحات ، فقال النبي صلى الله عليه : «إنا قافلون إن شاء الله» فكان ذلك أعجبهم فتبسم رسول الله صلى الله عليه .

قوله ( باب في المشيئة والإرادة ) قال الراغب : المشيئة عند الأكثر سواء وعند بعضهم أن المشيئة في الأصل إيجاد الشيء وإصابته فمن الله الإيجاد ومن الناس الإصابة ، وفي العرف تستعمل موضع الإرادة .

قوله ( وقول الله تعالى : تؤتي الملك من تشاء ، وقوله : وما تشاءون إلا أن يشاء الله ، وقوله : ولا تقولن شيئا إلى فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله ، وقوله : إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء ) قال البيهقي بعد أن ساق بسنده إلى الربيع بن سليمان قال الشافعي « المشيئة » إرادة الله وقد أعلم الله خلقه أن المشيئة له دونهم فقال ﴿ وما تشاءون إلا أن يشاء الله ﴾ فليست للخلق مشيئة إلا أن يشاء الله ، وبه إلى الربيع قال سئل الشافعي عن القدر فقال :

ما شئت كان وإن لم أشأ وما شئت إن لم تشأ لم يكن  
الآيات ، ثم ساق مما تكرر من ذكر المشيئة في الكتاب العزيز أكثر من أربعين موضعاً منها غير ما ذكر في الترجمة قوله تعالى في البقرة ﴿ ولو شاء الله لذهب بسبعهم وأبصارهم ﴾ وقوله ﴿ يختص برحمته من يشاء ﴾ وقوله ﴿ ولو شاء الله لأعنتكم ﴾ وقوله ﴿ وعلمه مما يشاء ﴾ وقوله في آل عمران ﴿ قل إن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء ﴾ وقوله ﴿ ويجتبي من رسله من يشاء ﴾ وقوله في النساء ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ وأما قوله في الأنعام ﴿ سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾ الآية فقد تمسك بها المعتزلة ، وقالوا إن فيها رداً على أهل السنة ، والجواب أن أهل السنة تمسكوا بأصل قامت عليه البراهين وهو أن الله خالق كل مخلوق ويستحيل أن يخلق المخلوق شيئاً ، والإرادة شرط في الخلق ويستحيل ثبوت الشروط بدون شرطه ، فلما عاند المشركون المعقول وكذبوا المنقول الذي جاءهم به الرسل وألزموا الحجة بذلك تمسكوا بالمشيئة والقدر السابق ، وهي حجة مردودة لأن القدر لا تبطل به الشريعة وجريان الأحكام على العباد بأكسابهم فمن قدر عليه بالمعصية كان ذلك علامة على أنه قدر عليه العقاب إلا أن يشاء أن يغفر له من غير المشركين ، ومن قدر عليه بالطاعة كان ذلك علامة على أنه قدر عليه بالثواب ، وحرف المسئلة أن المعتزلة قاسوا الخالق على المخلوق وهو باطل لأن المخلوق لو عاقب من يطيعه من أتباعه عد ظالماً لكونه ليس مالكاً له بالحقيقة ، والخالق لو عذب من يطيعه لم يعد ظالماً لأن الجميع ملكه فله الأمر كله يفعل ما يشاء ولا يستل عما يفعل ، وقال الراغب يدل على أن الأمور كلها موقوفة على مشيئة الله ، وأن أفعال العباد متعلقة بها وموقوفة عليها ما اجتمع الناس على تعليق الاستثناء به في جميع الأفعال ، وأخرج أبو نعيم في الحلية في ترجمة الزهري من طريق ابن أخي الزهري عن عمه قال : كان عمر ابن الخطاب يأمر برواية قصيدة لبليد التي يقول فيها :

إن تقوى ربنا خير نفل      وبإذن الله ريشى وعجل  
أحمد الله فلا ند له      بيديه الخير ما شاء فعل  
من هداه سبل الخير اهتدى      ناعم البال ومن شاء أضل

وحرف النزاع بين المعتزلة وأهل السنة أن الإرادة عند أهل السنة تابعة للعلم وعندهم تابعة للأمر ، ويدل لأهل السنة قوله تعالى ﴿ يريد الله أن لا يجعل لهم حظاً في الآخرة ﴾ وقال ابن بطال غرض البخارى إثبات المشيئة والإرادة وهما بمعنى واحد ، وإرادته صفة من صفات ذاته ، وزعم المعتزلة أنها صفة من صفات فعله وهو فاسد ، لأن إرادته لو كانت محدثة لم يخل أن يحدثها في نفسه أو في غيره أو في كل منهما أو لا في شيء منهما . والثاني والثالث محال لأنه ليس محلاً للحوادث ، والثاني فاسد أيضاً لأنه يلزم أن يكون الغير مريداً لها ، وبطل أن يكون البارى مريداً إذ المريد من صدرت منه الإرادة وهو الغير كما بطل أن يكون عالماً إذا أحدث العلم في غيره ، وحقيقة المريد أن تكون الإرادة منه دون غيره . والرابع باطل لأنه يستلزم قيامها بنفسها ، وإذا فسدت هذه الأقسام صح أنه مريد بإرادة قديمة هي صفة قائمة بذاته ، ويكون تعلقها بما يصح كونه مراداً ، فما وقع بإرادته قال : وهذه المسئلة مبنية على القول بأنه سبحانه خالق أفعال العباد وأنهم لا يفعلون إلا ما يشاء ، وقد ذل على ذلك قوله ﴿ وما تشاءون إلا أن يشاء الله ﴾ وغيرها من الآيات ، وقال ﴿ ولو شاء الله ما اقتتلوا ﴾ ثم أكد ذلك بقوله تعالى ﴿ ولكن الله يفعل ما يريد ﴾ فدل على أنه فعل اقتتلهم الواقع منهم لكونه مريداً له ، وإذا كان هو الفاعل لاقتتلهم فهو المريد لمشيئتهم والفاعل ، فثبت بهذه الآية أن كسب العباد إنما هو بمشيئة الله وإرادته ، ولو لم يرد وقوعه ما وقع ، وقال بعضهم الإرادة على قسمين : إرادة أمر وتشريع ، وإرادة قضاء وتقدير ، فالأولى تتعلق بالطاعة والمعصية سواء وقعت أم لا ، والثانية شاملة لجميع الكائنات محيطية بجميع الحادثات طاعة ومعصية ، وإلى الأول الإشارة بقوله تعالى ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ وإلى الثاني الإشارة بقوله تعالى ﴿ فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ، ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً ﴾ وفرق بعضهم بين الإرادة والرضا فقالوا : يريد وقوع المعصية ولا يرضاها ، لقوله تعالى ﴿ ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ﴾ الآية ، وقوله ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ وتمسكوا أيضاً بقوله ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ وأجاب أهل السنة بما أخرجه الطبرى وغيره بسند رجاله ثقات عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ إن تكفروا فإن الله غنى عنكم ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ يعنى بعباده الكفار الذين أراد الله أن يطهر قلوبهم بقولهم لا إله إلا الله ، فأراد عباده المخلصين الذين قال فيهم ﴿ إن عبادى ليس لك عليهم سلطان ﴾ فحجب إليهم الإيمان وألزمهم كلمة التقوى شهادة أن لا إله إلا الله ، وقالت المعتزلة في قوله تعالى ﴿ وما تشاءون إلا أن يشاء الله ﴾ معناه وما تشاءون الطاعة إلا أن يشاء الله قسركم عليها ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لما قال إلا أن يشاء في موضع ما شاء لأن حروف الشرط للاستقبال وصرف المشيئة إلى القسر تحريف لا إشعار للآية بشيء منه ، وإنما المذكور في الآية مشيئة الاستقامة كسباً وهو المطلوب من العباد ، وقالوا في قوله تعالى ﴿ تؤتى الملك من تشاء ﴾ أى يعطى من اقتضته الحكمة الملك ، يريدون أن الحكمة تقتضى رعاية المصلحة ويدعون وجوب ذلك على الله ، تعالى الله عن قولهم ، وظاهر الآية أن يعطى الملك من يشاء سواء كان متصفاً بصفات من يصلح للملك أم لا من غير رعاية استحقاق ولا وجوب ولا أصلح بل يؤتى الملك من يكفر به ويكفر نعمته حتى يهلكه ككثير من الكفار مثل غمرد والفراعنة ، ويؤتبه إذا شاء من يؤمن به ويدعو إلى دينه ويرحم به الخلق مثل يوسف وداود وسليمان ، وحكمته في كلا الأمرين علمه وأحكامه بإرادته تخصيصه بمقدوراته .



**قوله ( إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء ، قال سعيد بن المسيب عن أبيه نزلت في أبي طالب )** تقدم موصولاً بتمامه في تفسير سورة القصص وتقدم هناك شرحه مستوفى وبعضه في الجنائز ، وقالت المعتزلة في هذه الآية معنى ﴿ لا تهدي من أحببت ﴾ لأنك لا تعلم المطبوع على قلبه فيقرن به اللطف حتى يدعوه إلى القبول ، والله أعلم بالمهتدين القابلين لذلك ، وتعقب بأن اللطف الذي يستندون إليه لا دليل عليه ومرادهم بمن يقبل ممن لا يقبل من يقع ذلك منه لذاته لا بحكم الله ، وإنما المراد بقوله تعالى ﴿ وهو أعلم بالمهتدين ﴾ أى الذين خصصهم بذلك في الأزل .

**قوله ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر )** هذه الآية مما تمسك بها المعتزلة لقولهم فقالوا هذا يدل على أنه لا يريد العسوية ، وتعقب بأن معنى إرادة اليسر التخيير بين الصوم في السفر ومع المرض والإفطار بشرطه وإرادة العسر المنفية للإلزام بالصوم في السفر في جميع الحالات ، فالإلزام هو الذى لا يقع لأنه لا يريد به هذا تظهر الحكمة في تأخيرها عن الحديث المذكور والفصل بين آيات المشيئة وآيات الإرادة ، وقد تكرر ذكر الإرادة في القرآن في مواضع كثيرة أيضاً ، وقد اتفق أهل السنة على أنه لا يقع إلا ما يريد الله تعالى ، وأنه يريد لجميع الكائنات وإن لم يكن أمراً بها ، وقالت المعتزلة لا يريد الشر لأنه لو أراد له لطلبه ، وزعموا أن الأمر نفس الإرادة وشنعوا على أهل السنة أنه يلزمهم أن يقولوا إن الفحشاء مرادة لله وينبغي أن ينزه عنها ، وانفصل أهل السنة عن ذلك بأن الله تعالى قد يريد الشيء ليعاقب عليه ، ولشبهت أنه خلق النار وخلق لها أهلاً وخلق الجنة وخلق لها أهلاً وألزموا المعتزلة بأنهم جعلوا أنه يقع في ملكه ما لا يريد ، ويقال إن بعض أئمة السنة أحضر للمناظرة مع بعض أئمة المعتزلة فلما جلس المعتزلى قال : سبحان من تنزه عن الفحشاء ، فقال السنى : سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء ، فقال المعتزلى : أيشاء ربنا أن يعصى ؟ فقال السنى : أفيعصى ربنا قهراً ؟ فقال المعتزلى : أرأيت إن منعى الهدى وقضى على بالردى أحسن إلى أو أساء ؟ فقال السنى : إن كان منعك ما هو لك فقد أساء وإن كان منعك ما هو له فإنه يختص برحمته من يشاء فانقطع . ثم ذكر البخارى بعد الحديث المعلق فيه سبعة عشر حديثاً فيها كلها ذكر المشيئة ، وتقدمت كلها في أبواب متفرقة كما سأبينه .

**الحديث الأول :** حديث أنس : إذا دعوت الله فأعزموا في الدعاء أى اجزموا ولا ترددوا ، من عزمت على الشيء إذا صممت على فعله ، وقيل عزم المسئلة الجزم بها من غير ضعف في الطلب ، وقيل هو حسن الظن بالله في الإجابة والحكمة فيه أن في التعليق صورة الاستغناء عن المطلوب منه وعن المطلوب ، وقوله « لا مستكره له » أى لأن التعليق يوهم إمكان إعطائه على غير المشيئة وليس بعد المشيئة إلا الإكراه والله لا مكره له ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الدعوات » .

**الحديث الثانى :** حديث علىّ وقد تقدم شرحه في « كتاب التهجد » وموضع الدلالة منه قول علىّ : إنما أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا وأقره صلى الله عليه وسلم على ذلك ، وقوله « فقال لهم » وكذا قول علىّ « يبعثنا » إشارة إلى نفسه وإلى من عنده ، وقوله فيه « حدثنا إسماعيل » هو ابن أبى أويس وأخوه « عبد الحميد » هو أبو بكر مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، و « سليمان » هو ابن بلال وقد سمع إسماعيل بن سليمان بلا واسطة كما تقدم في عدة مواضع .

**الحديث الثالث :** حديث أبى هريرة « مثل المؤمن كمثل خامة الزرع » وقد تقدم شرحه في الرقاق ، والمراد منه قوله في آخره « يقصمها الله إذا شاء » أى في الوقت الذى سبقت إرادته أن يقصمه فيه .

الحديث الرابع : حديث ابن عمر « إنما بقاؤكم فيما سلف من قبلكم من الأمم » بطوله وقد تقدم شرحه في الصلاة وذكر لقوله في آخره « ذلك فضلى أوتيته من أشياء » وللإشارة بقوله ذلك إلى جميع الثواب لا إلى القدر الذى يقابل العمل كما يزعم أهل الاعتزال .

الحديث الخامس : حديث عبادة بن الصامت في المباينة ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الإيمان » أوائل الكتاب والمراد منه هنا قوله « ومن ستره الله فذلك إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له » .

الحديث السادس : حديث أنى هريرة : في قول سليمان عليه السلام « لأطوفن الليلة على نساء » وقد تقدم شرحه في أحاديث الأنبياء وبيان الاختلاف في عدد نساءه ، وذكره هنا بلفظ « لو كان سليمان استثنى لحملت كل امرأة منهن » ، أى لو قال إن شاء الله ، كما في الرواية الأخرى ، وإطلاق الاستثناء على قول إن شاء الله بحسب اللغة .

الحديث السابع : حديث ابن عباس في الأعرابى الذى قال « بل هى حمى تفور » وقد تقدم شرحه في الطب وذكره لقوله « طهور إن شاء الله » .

الحديث الثامن : حديث أنى قتادة : حين ناموا عن الصلاة إن الله قبض أرواحكم حين شاء وردها حين شاء ، ذكره هنا مختصراً وتقدم بأتم منه في باب الأذان بعد ذهاب الوقت من « كتاب الصلاة » .

الحديث التاسع : حديث أنى هريرة : في قصة المسلم الذى لطم اليهودى أورده من وجهين ، وذكره لقوله فيه « أو كان ممن استثنى الله » وأشار بذلك إلى قوله تعالى ﴿ فصعق من فى السموات ومن فى الأرض إلا من شاء الله ﴾ وقد تقدم .

الحديث العاشر : حديث أنس في المدينة وفيه : ولا الطاعون إن شاء الله ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الفتن » وشيخه إسحق بن أبى عيسى ليس له إلا هذه الرواية .

الحديث الحادى عشر : حديث أنى هريرة لكل نبى دعوة ، وقد تقدم شرحه في أوائل « كتاب الدعوات » .

الحديث الثانى عشر : حديثه بينا أنا نائم رأيتنى على قلبى فنزعت ما شاء الله ، الحديث . وقد تقدم شرحه في مناقب عمر ، وفي الفتن ويسره شيخه بفتح التختانية والمهملة بوزن بشرى بموحدة ومعجمة وقوله في السند حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهرى وخالفه يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه فقال « عن صالح بن كيسان عن الزهرى » زاد « بين إبراهيم والزهرى صالحاً » أخرجه مسلم نبه على ذلك أبو مسعود وقد تعقبه قبله الإسماعيلي فقال إنما يعرف عن إبراهيم عن صالح عن الزهرى ثم ساقه من رواية جماعة عن إبراهيم بن سعد كذلك ، وقال يبعد تواطؤهم على الغلط ، وقال البوقائى في كل من رواه عن إبراهيم أدخل بينه وبين الزهرى صالحاً .

الحديث الثالث عشر : حديث أنى موسى : اشفعوا فلتؤجروا ، وقد تقدم بهذا السند والمتن في « كتاب الأدب » وشرح هناك ، والغرض منه قوله « ويقضى الله على لسان رسوله ما شاء أى يظهر الله على لسان رسوله بالوحي أو الإلهام ما قدره في علمه بأنه سيقع » .

الحديث الرابع عشر : حديث أنى هريرة : لا يقل أحدكم اللهم اغفر لى إن شئت ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الدعوات » مع حديث أنس المبدأ بذكره في هذا الباب .

الحديث الخامس عشر : حديث ابن عباس عن أبي بن كعب في صاحب موسى والخضر ، وقد تقدم شرحه

مستوفى في التفسير ، وتقدم شيء منه في « كتاب العلم » وشيخه عبد الله بن محمد هو المسندى ، وشيخ المسندى أبو حفص عمرو بفتح العين هو ابن أوى سلمة التنيسي بمثناة ونون ثقيلة مكسورة ، وأبو سلمة أبوه لم أقف على اسمه ، والمراد منه قوله فيه حكاية عن موسى ستجدنى إن شاء الله صابراً ، وفيه إشارة إلى أن قول ذلك يرجى فيه النجاح ووقوع المطلوب غالباً وقد يتخلف ذلك إذا لم يقدر الله وقوعه كما سيأتى مثاله في الحديث الآخر .

الحديث السادس عشر : حديث أبى هريرة : نزل غداً إن شاء الله بخيف بنى كنانة ، وقد تقدم بآتم من هذا في « كتاب الحج » وتقدم شرحه أيضاً .

الحديث السابع عشر : حديث عبد الله بن عمر : حاصر النبى صلى الله عليه وسلم الطائف ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في العزوات وبيان الاختلاف على أبى العباس تابعيه هل هو عن عبد الله بن عمر بضم العين أو بفتحها وبيان الصواب من ذلك ، وذكر هنا لقوله إنا قافلون غداً إن شاء الله مرتين فما قفلوا فى الأولى وقفلوا فى الثانية .

**باب قول الله عز وجل : ﴿ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾ ولم يقل : ماذا خلق ربكم**

**وقال : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾**

وقال مسروق عن ابن مسعود : إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماوات ، فإذا فزع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق ، ونادوا : ﴿ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ ﴾ . ويذكر عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن أنيس سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب : أنا الملك أنا الديان » .

[٧٤٨١] ٧٢٠٧- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن عمرو عن عكرمة عن أبى هريرة يبلغ به النبى صلى الله عليه قال : « إذا قضى الله الأمر فى السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله كأنه سلسلة على صفوان » ، قال علي وقال غيره : صفوان ينفذهم ذلك ، فإذا فزع عن قلوبهم ، قالوا : ماذا قال ربكم ؟ قالوا للذي قال الحق وهو العلي الكبير . قال علي : ونا سفيان قال نا عمرو عن عكرمة عن أبى هريرة بهذا . وقال سفيان قال عمرو : سمعت عكرمة يقول نا أبو هريرة قال علي : قلت لسفيان قال عمرو سمعت عكرمة سمعت أباهريرة ؟ قال : نعم ، قلت لسفيان : إن إنساناً روى عن عمرو عن عكرمة عن أبى هريرة يرفعه أنه قرأ : فزع ، قال سفيان : هكذا قرأ عمرو فلا أدري سمعه هكذا أم لا ؟ قال سفيان : وهي قراءة تنا .

[٧٤٨٢] ٧٢٠٨- نا يحيى بن بكير قال تي الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة أنه كان يقول : قال رسول الله صلى الله عليه : « ما أذن الله لشيء ما أذن للنبي يتغنى بالقرآن » ، وقال صاحب له يريد وجهه به .

[٧٤٨٣] ٧٢٠٩- نا عمرُ بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمشُ قال نا أبو صالح عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه : « يقولُ الله : يا آدمُ ، فيقولُ : لبيك وسعديك ، فينادي بصوت : إن الله يأمرُك أن تخرجَ من ذريتك بعثاً إلى النار » .

[٧٤٨٤] ٧٢١٠- نا عبيدُ بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : ما غرتُ على امرأةٍ ما غرتُ على خديجة ولقد أمره ربُّه أن يبشِّرَها ببيتٍ في الجنة .

**قوله ( باب قول الله تعالى : ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له )** وساق إلى آخر الآية ثم قال ولم يقل ماذا خلق ربكم قال ابن بطال : استدلل البخاري بهذا على أن قول الله قديم لذاته قائم بصفاته لم يزل موجوداً به ولا يزال كلامه لا يشبه المخلوقين ، خلافاً للمعتزلة التي نفت كلام الله ، وللكلاية في قولهم هو كناية عن الفعل والتكوين ، وتمسكوا بقول العرب قلت بيدى هذا أى حركتها ، واحتجوا بأن الكلام لا يعقل إلا بأعضاء ولسان ، والبارى منزّه عن ذلك ، فرد عليهم البخاري بحديث الباب والآية ، وفيه أنهم إذا ذهب عنهم الفرع قالوا لم فوقهم ماذا قال ربكم ، فدل ذلك على أنهم سمعوا قولاً لم يفهموا معناه من أجل فزعهم فقالوا « ماذا قال » ولم يقولوا ماذا خلق وكذا أجابهم من فوقهم من الملائكة بقولهم « قالوا الحق » والحق أحد صفتي الذات التي لا يجوز عليها غيره لأنه لا يجوز على كلامه الباطل ، فلو كان خلقاً أو فعلاً لقالوا خلق خلقاً إنساناً أو غيره ، فلما وصفوه بما يوصف به الكلام لم يجوز أن يكون القول بمعنى التكوين انتهى . وهذا الذي نسبته للكلاية بعيد من كلامهم ، وإنما هو كلام بعض المعتزلة ، فقد ذكر البخاري في خلق أفعال العباد عن أبي عبيد القاسم بن سلام أن المريسي قال في قوله تعالى ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ هو كقول العرب : قالت السماء فأمطرت ، وقال الجدار هكذا إذا مال ، فمعناه قوله إذا أردناه إذا كونه ، وتعقبه أبو عبيد بأنه أغلوطة ، لأن القائل إذا قال : قالت السماء لم يكن كلاماً صحيحاً حتى يقول فأمطرت ، بخلاف من يقول قال الإنسان فإنه يفهم منه أنه قال كلاماً ، فلولا قوله فأمطرت لكان الكلام باطلاً ، لأن السماء لا قول لها فإلى هذا أشار البخاري ، وهذا أول باب تكلم فيه البخاري على مشكلة الكلام وهي طويلة الذيل ، قد أكثر أئمة الفرق فيها القول ، وملخص ذلك قال البيهقي في « كتاب الاعتقاد » القرآن كلام الله وكلام الله صفة من صفات ذاته ، وليس شيء من صفات ذاته مخلوقاً ولا محدثاً ولا حادثاً . قال تعالى ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ فلو كان القرآن مخلوقاً لكان مخلوقاً بكن ويستحيل أن يكون قول الله لشيء بقول لأنه يوجب قولاً ثانياً وثالثاً فيتسلسل وهو فاسد ، وقال الله تعالى ﴿ الرحمن علم القرآن خلق الإنسان ﴾ فخص القرآن بالتعليم لأنه كلامه وصفته ، وخص الإنسان بالتخليق لأنه خلقه ومصنوعه ، ولولا ذلك لقال خلق القرآن والإنسان ، وقال الله تعالى ﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾ ولا يجوز أن يكون كلام المتكلم قائماً بغيره ، وقال الله تعالى ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً ﴾ الآية ، فلو كان لا يوجد إلا مخلوقاً في شيء مخلوق لم يكن لاشتراط الوجوه المذكورة في الآية معنى لاستواء جميع الخلق في سماعه عن غير الله فبطل قول الجهمية أنه مخلوق في غير الله ، ويلزمهم في قولهم أن الله خلق كلاماً في شجرة كلم به موسى أن يكون من سمع كلام الله من ملك أو نبي أفضل في سماع الكلام من موسى ، ويلزمهم أن تكون الشجرة هي المتكلمة بما ذكر الله أنه كلم به موسى وهو قوله ﴿ إننى أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدنى ﴾ وقد أنكر الله تعالى قول المشركين إن هذا إلا قول البشر ، ولا يعترض بقوله تعالى ﴿ إنه لقول رسول كريم ﴾ لأن معناه قول تلقاه عن رسول الله كريم كقوله تعالى ﴿ فأجره حتى يسمع كلام الله ﴾ ولا بقوله

﴿ إنا جعلناه قرآناً عربياً ﴾ لأن معناه سميانه قرآنًا ، وهو كقوله ﴿ وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون ﴾ وقوله ﴿ ويجعلون لله ما يكرمون ﴾ وقوله ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ﴾ فالمراد أن تنزيله إلينا هو المحدث لا الذكر نفسه ، وبهذا احتج الإمام أحمد ثم ساق البيهقي حديث نيار بكسر النون وتخفيف التحتانية ابن مكرم أن أبا بكر قرأ عليهم سورة الروم فقالوا هذا كلامك أو كلام صاحبك ، قال ليس كلامي ولا كلام صاحبي ولكنه كلام الله ، وأصل هذا الحديث أخرجه الترمذى مصححاً ، وعن علي بن أبي طالب ما حكمت مخلوقاً ، ما حكمت إلا القرآن ، ومن طريق سفيان بن عيينة سمعت عمرو بن دينار وغيره من مشيختنا يقولون : القرآن كلام الله ليس بمخلوق ، وقال ابن حزم في الملل والنحل : أجمع أهل الإسلام على أن الله تعالى كلم موسى ، وعلى أن القرآن كلام الله وكذا غيره من الكتب المنزلة والصحف ، ثم اختلفوا فقالت المعتزلة : إن كلام الله صفة فعل مخلوقة وأنه كلم موسى بكلام أحدثه في الشجرة ، وقال أحمد ومن تبعه : كلام الله هو علمه لم يزل وليس بمخلوق ، وقالت الأشعرية كلام الله صفة ذات لم يزل وليس بمخلوق وهو غير علم الله وليس لله إلا كلام واحد ، واحتج لأحمد بأن الدلائل القاطعة قامت على أن الله لا يشبه شيئاً من خلقه بوجه من الوجوه فلما كان كلامنا غيرنا ، وكان مخلوقاً وجب أن يكون كلامه سبحانه وتعالى ليس غيره وليس مخلوقاً ، وأطال في الرد على المخالفين لذلك وقال غيره اختلفوا فقالت الجهمية والمعتزلة وبعض الزيدية والإمامية وبعض الخوارج : كلام الله مخلوق خلقه بمشيئته وقدرته في بعض الأجسام كالشجرة حين كلم موسى ، وحقيقته قولهم إن الله لا يتكلم وإن نسب إليه ذلك فبطريق المجاز ، وقالت المعتزلة يتكلم حقيقة لكن يخلق ذلك الكلام في غيره وقالت الكلالية : الكلام صفة واحدة قديمة العين لازمة لذات الله كالحياة ، وأنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته وتكليمه لمن كلمه إنما هو خلق إدراك له يسمع به الكلام ونداؤه لموسى لم يزل لكنه أسمع ذلك النداء حين ناجاه ويحكى عن أبي منصور الماتريدي من الحنفية نحوه لكن قال خلق صوتاً حين ناداه فأسمعه كلامه ، وزعم بعضهم أن هذا هو مراد السلف الذين قالوا إن القرآن ليس بمخلوق ، وأخذ بقول ابن كلاب القابسي والأشعري وأتباعهما وقالوا : إذا كان الكلام قديماً لعينه لازماً لذات الرب وثبت أنه ليس بمخلوق فالحروف ليست قديمة لأنها متعاقبة ، وما كان مسبوقاً بغيره لم يكن قديماً ، والكلام القديم معنى قائم بالذات لا يتعدد ولا يتجزأ بل هو معنى واحد إن عبر عنه بالعربية فهو قرآن أو بالعبرانية فهو تورا مثلاً وذهب بعض الخنابلة وغيرهم إلى أن القرآن العربي كلام الله وكذا التوراة ، وأن الله لم يزل متكلماً إذا شاء وأنه تكلم بحروف القرآن وأسمع من شاء من الملائكة والأنبياء صوته ، وقالوا إن هذه الحروف والأصوات قديمة العين لازمة الذات ليس متعاقبة بل لم تزل قائمة بذاته مقترنة لا تسبق ، والتعاقب إنما يكون في حق المخلوق بخلاف الخالق ، وذهب أكثر هؤلاء إلى أن الأصوات والحروف هي المسموعة من القارئ ، وأبى ذلك كثير منهم فقالوا ليست هي المسموعة من القارئ ، وذهب بعضهم إلى أنه متكلم بالقرآن العربي بمشيئته وقدرته بالحروف والأصوات القائمة بذاته وهو غير مخلوق لكنه في الأزل لم يتكلم لامتناع وجود الحادث في الأزل ، فكلامه حادث في ذاته لا محدث ، وذهب الكرامية إلى أنه حادث في ذاته ومحدث ، وذكر الفخر الرازي في المطالب العالية أن قول من قال إنه تعالى متكلم بكلام يقوم بذاته وبمشيئته واختياره هو أصح الأقوال نقلاً وعقلاً ، وأطال في تقرير ذلك ، والمحفوظ عن جمهور السلف ترك الخوض في ذلك والتعمق فيه والاقتصار على القول بأن القرآن كلام الله وأنه غير مخلوق ثم السكوت عما وراء ذلك ، وسيأتي الكلام على مسئلة اللفظ حيث ذكره المصنف بعد إن شاء الله تعالى .

قوله ( وقال جل ذكره : من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ) زعم ابن بطال أنه أشار بذلك إلى سبب

النزول لأنه جاء أنهم لما قالوا شفعاؤنا عند الله الأصنام نزلت : فأعلم الله أن الذين يشفعون عنده من الملائكة والأنبياء إنما يشفعون فيمن يشفعون فيه بعد إذنه لهم في ذلك انتهى . ولم أقف على نقل في هذه الآية بخصوصها وأظن البخاري أشار بهذا إلى ترجيح قول من قال إن الضمير في قوله « عن قلوبهم » للملائكة وأن فاعل الشفاعة في قوله « ولا تنفع الشفاعة » هم الملائكة بدليل قوله بعد وصف الملائكة ﴿ ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون ﴾ بخلاف قول من زعم أن الضمير للكفار المذكورين في قوله تعالى ﴿ ولقد صدق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه ﴾ كما نقله بعض المفسرين ، وزعم أن المراد بالتفزيغ حالة مفارقة الحياة ، ويكون اتباعهم إياه مستصحبا إلى يوم القيامة على طريق المجاز والجملة من قوله « قل ادعوا » إلى آخره معترضة ، وحمل هذا القائل على هذا الزعم أن قوله « حتى إذا قرع عن قلوبهم » غاية لا بد لها من مغيا فادعى أنه ما ذكره ، وقال بعض المفسرين من المعتزلة : المراد بالزعم الكفر في قوله تعالى ﴿ زعمتم ﴾ أى تماديتهم في الكفر إلى غاية التفزيغ ، ثم تركتم زعمكم وقلتم قال الحق وفيه التفات من الخطاب إلى الغيبة ، ويفهم من سياق الكلام أن هناك فرعاً ممن يرجو الشفاعة هل يؤذن له بالشفاعة أو لا ؟ فكأنه قال : يتربصون زماناً فزعين حتى إذا كشف الفرع عن الجميع بكلام يقول الله في إطلاق الإذن تباشروا بذلك ، وسأل بعضهم بعضاً ماذا قال ربكم قالوا الحق ، أى القول الحق وهو الإذن في الشفاعة لمن ارتضى . قلت : وجميع ذلك مخالف لهذا الحديث الصحيح والأحاديث كثيرة تؤيده قد ذكرت بعضها في تفسير سورة سبأ وسأشير إليها هنا بعد ، والصحيح في إعرابها ما قاله ابن عطية وهو أن المغيا محذوف كأنه قيل ولا هم شفعاء كما تزعمون بل هم عنده ممثلون لأمره إلى أن يزول الفرع عن قلوبهم ، والمراد بهم الملائكة وهو المطابق للأحاديث الواردة في ذلك فهو المعتمد ، وأما اعتراض من تعقبه بأنهم لم يزالوا منقادين فلا يلزم منه دفع ما تأوله لكن حق العبارة أن يقول : بل هم خاضعون لأمره مرتقبون لما يأتيهم من قبله خائفون أن يكون ذلك من أمر الساعة إلى أن يكشف عنهم ذلك بإخبار جبريل بما أمر به من إبلاغ الوحي للرسول وبالله التوفيق . ثم ذكر فيه ستة أحاديث .

الحديث الأول : قوله ( وقال مسروق عن ابن مسعود إذا تكلم الله تبارك وتعالى بالوحي سمع أهل السموات ، فإذا فرغ عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق ونادوا ماذا قال ربكم ؟ قالوا الحق ) ووقع في رواية الكشميهني « وثبت » بثلاثة وموحدة مفتوحين بدل « وسكن » هكذا ذكر هذا التعليق مختصراً ، وقد وصله البيهقي في الأسماء والصفات من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن « مسلم بن صبيح » وهو أبو الضحى عن مسروق ، وهكذا أخرجه أحمد عن أبي معاوية ولفظه « إن الله عز وجل إذا تكلم بالوحي سمع أهل السماء للسماء صلصلة كجبر السلسلة على الصفاء فيصعقون ، فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل ، فإذا جاءهم جبريل فرغ عن قلوبهم » قال : ويقولون يا جبريل ماذا قال ربكم قال فيقول الحق قال فينادون الحق الحق . قال البيهقي رواه أحمد بن شريح الرازي وعلى بن إشكاب وعلى بن مسلم ثلاثتهم عن أبي معاوية مرفوعاً أخرجه أبو داود في السنن عنهم ولفظه مثله إلا أنه قال فيقولون : ماذا قال ربك قال ورواه شعبة عن الأعمش موقوفاً وجاء عنه مرفوعاً أيضاً . قلت : وهكذا رواه الحسن بن محمد الزعفراني عن أبي معاوية مرفوعاً ، وأخرجه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد من رواية أبي حمزة السكري عن الأعمش بهذا السند إلى مسروق قال : من كان يحدثنا بتفسير هذه الآية لولا ابن مسعود سألناه عنه فذكره موقوفاً باللفظ المذكور في الصحيح ، ثم ساقه من طريق حفص بن غياث عن الأعمش قال بهذا ، وأخرجه ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية عن علي بن إشكاب مرفوعاً ، وقال هكذا حدث به

أبو معاوية مسنداً ووجدته بالكوفة موقوفاً ، ثم أخرجه من رواية عبد الله بن نعيم وشعبة كلاهما عن الأعمش موقوفاً ، ومن رواية شعبة عن منصور والأعمش معاً ومن رواية الثوري عن منصور كذلك ، وهكذا رواه عبد الرحمن ابن محمد البخاري وجريه عن الأعمش موقوفاً ، ورواه فضيل بن عياض عن منصور عن أبي الضحى ، ورواه الحسن ابن عبيد الله النخعي عن أبي الضحى مرفوعاً ، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق السدي عن أبي مالك عن مسروق كذلك ، وأغفل أبو الحسن بن الفضل في الجزء الذي جمعه في الكلام على أحاديث الصوت هذه الطرق كلها ، واقتصر على طريق البخاري فنقل كلام من تكلم فيه ، وأسند إلى أن الجرح مقدم على التعديل وفيه نظر لأنه ثقة مخرج حديثه في الصحيحين ولم ينفرد به ، وقد نقل ابن دقيق العيد عن ابن المفضل وكان شيخ والده أنه كان يقول فيمن خرج له في الصحيحين : هذا جاز القنطرة ، وقرر ابن دقيق العيد ذلك بأن من اتفق الشيخان على التخريج لهم ثبتت عدالتهم بالاتفاق بطريق الاستلزام لاتفاق العلماء على تصحيح ما أخرجه ومن لازمه عدالة رواه إلى أن تتبين العلة القادحة بأن تكون مفسرة ولا تقبل التأويل .

**قوله ( سمع أهل السموات )** في رواية أبي داود وغيره « سمع أهل السماء للسماء صلصلة كجبر السلسلة على الصفا » ولبعضهم « الصفوان » بدل « الصفا » وفي رواية الثوري « الحديد » بدل « السلسلة » وفي رواية شيان ابن عبد الرحمن عن منصور عند ابن أبي حاتم « مثل صوت السلسلة » وعنده من رواية عامر الشعبي عن ابن مسعود « سمع من دونه صوتاً كجبر السلسلة » ووقع في حديث النواس بن سمعان عند ابن أبي حاتم « إذا تكلم الله بالوحي أخذت السموات منه رجفة » أو قال « رعدة شديدة من خوف الله » ، فإذا سمع ذلك أهل السموات صعقوا وخروا لله سجداً ، وكذا وقع قوله « ويخرون سجداً » في رواية أبي مالك وكذا في رواية سفيان وابن نعيم المشار إليها ، ووقع في رواية شعبة « فيرون أنه من أمر الساعة فيفزعون » .

**الحديث الثاني : قوله ( ويذكر عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن أنيس )** بنون مهملة مصغر هو الجهنى كما تقدم في « كتاب العلم » وأن الحديث الموقوف هناك طرف من هذا الحديث المرفوع ، وتقدم بيان الحكمة في إيراده هناك بصيغة الجزم وهنا بصيغة التقرير ، وساق هنا من الحديث بعضه وأخرجه بتمامه في الأدب المفرد ، وكذا أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني كلهم من طريق همام بن يحيى عن القاسم بن عبد الواحد المكى عن عبد الله ابن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول فذكر القصة ، وأول المتن المرفوع « يحشر الله الناس يوم القيامة — أو قال — العباد ، عراة غلاً بهما ، قال قلنا : وما بهما ؟ قال : ليس معهم شيء ، ثم يناديهم فذكره وزاد بعد قوله الديان « لا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار ، وله عند أحد من أهل الجنة حق حتى أقصه منه ، ولا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ولأحد من أهل النار عنده حق حتى أقصه منه حتى اللطمة ، قال قلنا : كيف ؟ وأنا إنما نأتى عراة بهما ، قال الحسنات والسيئات » لفظ أحمد عن يزيد بن هرون عن همام وعبيد الله بن محمد بن عقيل مختلف في الاحتجاج به وقد أشرت إلى ذكر من تابعه في « كتاب العلم » وقوله « غلاً » بضم المعجمة وسكون الراء ، وقد تقدم بيانه في الرقاق في شرح حديث ابن عباس وفيه « حفاة » بدل قوله « بهما » وهو بضم الموحدة وسكون الهاء ، وقيل معناه الذين لا شيء معهم ، وقيل المجبولون ، وقيل المتشابهو الألوان ، والأول الموافق لما هنا .

**قوله ( فيناديهم بصوت يسمعه من بُعد كما يسمعه من قُرب )** حمله بعض الأئمة على مجاز الحذف أى يأمر من ينادى واستبعده بعض من أثبت الصوت بأن في قوله يسمعه من بعد إشارة إلى أنه ليس من المخلوقات لأنه لم

يعهد مثل هذا فيهم وبأن الملائكة إذا سمعوه صعقوا كما سيأتى فى الكلام على الحديث الذى بعده . وإذا سمع بعضهم بعضاً لم يصعقوا ، قال فعلى هذا فصفاة صفة من صفات ذاته لا تشبه صوت غيره إذ ليس يوجد شىء من صفاته من صفات المخلوقين ، هكذا قرره المصنف فى كتاب خلق أفعال العباد ، وقال غيره معنى يناديهم يقول ، وقوله بصوت أى مخلوق غير قائم بذاته ، والحكمة فى كونه خارقاً لعادة الأصوات المخلوقة المعتادة التى يظهر التفاوت فى سماعها بين البعيد والقريب هى أن يعلم أن المسموع كلام الله كما أن موسى لما كلمه الله كان يسمعه من جميع الجهات ، وقال البيهقى الكلام ما ينطق به المتكلم وهو مستقر فى نفسه كما جاء فى حديث عمر يعنى فى قصة السقفية ، وقد تقدم سياقه فى كتاب الحدود ، وفيه : وكنت زورت فى نفسى مقالة ، وفى رواية : هيات فى نفسى كلاماً ، قال : فسماه كلاماً قبل التكلم به ، قال : فإن كان المتكلم ذا مخارج سمع كلامه ذا حروف وأصوات ، وإن كان غير ذى مخارج فهو بخلاف ذلك ، والبارى عز وجل ليس بذى مخارج ، فلا يكون كلامه بحروف وأصوات ، فإذا فهمه السامع تلاه بحروف وأصوات ، ثم ذكر حديث جابر عن عبد الله بن أنيس وقال اختلف الحفاظ فى الاحتجاج بروايات ابن عقيل لسوء حفظه ولم يثبت لفظ الصوت فى حديث صحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم غير حديثه فإن كان ثابتاً فإنه يرجع إلى غيره ، كما فى حديث ابن مسعود يعنى الذى قبله ، وفى حديث أبى هريرة يعنى الذى بعده ، أن الملائكة يسمعون عند حصول الوحي صوتاً فيحتمل أن يكون الصوت للسماء أو للملك الآتى بالوحي أو لأجنحة الملائكة ، وإذا احتمل ذلك لم يكن نصاً فى المسئلة ، وأشار فى موضع آخر أن الراوى أراد فينادى نداء فعبر عنه بقوله بصوت انتهى . وهذا حاصل كلام من ينفى الصوت من الأئمة ويلزم منه أن الله لم يسمع أحداً من ملائكته ورسله كلامه بل أهمهم إياه ، وحاصل الاحتجاج للنفى الرجوع إلى القياس على أصوات المخلوقين لأنها التى عهد أنها ذات مخارج ، ولا يخفى ما فيه إذ الصوت قد يكون من غير مخارج كما أن الرؤية قد تكون من غير اتصال أشعة كما سبق سلمنا ، لكن تمنع القياس المذكور ، وصفات الخالق لا تقاس على صفة المخلوق ، وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به ثم : إما التفويض وإما التأويل وبالله التوفيق .

**قوله ( الديان )** قال الحلیمى هو مأخوذ من قوله « ملك يوم الدين » وهو المحاسب المجازى لا يضيع عمل عامل انتهى ، ووقع مرسل أبى قلابة « البر لا يبلى والإثم لا ينسى والديان لا يموت وكن كما شئت كما تدين تدان » ورجاله ثقات أخرجه البيهقى فى الزهد ، وقد تقدمت الإشارة إليه فى تفسير سورة الفاتحة ، وقال الكرماني : المعنى لا ملك إلا أنا ولا مجازى إلا أنا ، وهو من حصر المبتدأ فى الخبر وفى هذا اللفظ إشارة إلى صفة الحياة والعلم والإرادة والقدرة وغيرها من الصفات المتفق عليها عند أهل السنة ، وقوله فى آخر الحديث قال « الحسنات والسيئات » يعنى أن القصاص بين المتظالمين إنما يقع بالحسنات والسيئات ، وقد تقدم بيان ذلك فى الرقاق ، وتقدم أيضاً من حديث أبى هريرة مرفوعاً « قبل أخيه مظلمة » .

الحديث الثالث : ( حدثنا على بن عبد الله ) هو المدينى « وسفيان » هو ابن عيينة وقد تقدم بهذا السند والمثنى فى تفسير سورة الحجر وسياقه هناك أتم ، وتقدم معظم شرحه هناك .

**قوله ( يبلغ به النبى صلى الله عليه وسلم )** فى رواية الحميدى عن سفيان كما تقدم فى تفسير سورة سبأ « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال » .



**قوله ( إذا قضى الله الأمر في السماء )** وقع في حديث ابن مسعود المذكور أولاً « إذا تكلم الله بالوحي » وكذا في حديث النواس بن سمعان عند الطبراني .

**قوله ( ضربت الملائكة بأجنحتها )** في حديث ابن مسعود « سمع أهل السماء الصلصلة » .

**قوله ( خضعاناً )** مصدر كقوله غفراناً قاله الخطابي ، وقال غيره هو جمع خاضع .

**قوله ( قال علي )** هو ابن المديني ( وقال غيره صفوان ينفذهم ) قال عياض ضبطوه بفتح الفاء من صفوان ، وليس له معنى وإنما أراد لغير المبهم ، قوله ينفذهم وهو بفتح أوله وضم الفاء أى يعمهم . قلت : وكذا أخرجه ابن أبي حاتم عن محمد بن عبد الله بن زيد عن سفيان بن عيينة بهذه الزيادة ولكن لا يفسر به الغير المذكور لأن المراد به غير سفيان ، وذكره الكرماني بلفظ صفوان ينفذ فيهم ذلك بزيادة لفظ الإنفاذ أى ينفذ الله ذلك القول إلى الملائكة ، أو من النفوذ أى ينفذ ذلك إليهم أو عليهم ، ثم قال ويحتمل أن يراد غير سفيان ، قال : إن صفوان بفتح الفاء فالاختلاف في الفتح والسكون ، وينفذهم غير مختص بالغير بل مشترك بين سفيان وغيره انتهى . وسياق على في هذه الرواية يخالف هذا الاحتمال لكن قد وقعت زيادة « ينفذهم » في الرواية التي ذكرتها وهي عن سفيان فيقوى ما قال .

**قوله ( قال علي وحدثنا سفيان — إلى قوله — قال نعم )** « علي » هو ابن المديني المذكور ، ومراده أن ابن عيينة كان يسوق السند مرة بالنعنة ومرة بالتحديث والسماع فاستثبته على من ذلك فقال نعم ، وقد تقدم عن علي بن عبد الله المذكور في تفسير سورة الحجر بصيغة التصريح في جميع السند ، وكذا عن الحميدي عن سفيان في تفسير سبأ .

**قوله ( قال علي )** هو ابن المديني أيضاً .

**قوله ( إن إنساناً روى عن عمرو بن دينار — إلى أن قال — أنه فرغ )** هو بالراء المهملة والغين المعجمة وزن القراءة المشهورة ، وقد ذكرت في تفسير سورة سبأ من قرأها كذلك ووقع للأكثر هنا كالقراءة المشهورة والسياق يؤيد الأول ، وقوله قال سفيان هكذا قرأ « عمرو » يعنى ابن دينار .

**قوله ( فلا أدري سمعه هكذا أم لا )** أى سمعه من عكرمة أو قرأها كذلك من قبل نفسه بناء على أنها قراءته وقول سفيان وهي قراءتنا يريد نفسه ومن تابعه .

( تنبيه ) : وقع في تفسير سورة الحجر بالسند المذكور هنا بعد قوله وهو العلي الكبير فسمعها مسترقو السمع هكذا إلى آخر ما ذكر من ذلك ، وهذا مما يبين أن التفريع المذكور يقع للملائكة وأن الضمير في قلوبهم للملائكة لا للكفار بخلاف ما جزم به من قدمت ذكره من المفسرين ، وقد وقع في حديث النواس بن سمعان الذي أشرت إليه ما نصه « أخذت أهل السموات منه رعدة خوفاً من الله وخروا سجداً ، فيكون أول من يرفع رأسه جبريل فيكلمه الله بما أراد فيمضى به على الملائكة من سماء إلى سماء » وفي حديث ابن عباس عند ابن خزيمة وابن مروهيه « كمر السلسلة على الصفوان فلا ينزل على أهل السماء إلا صعقوا فإذا فرغ عن قلوبهم » إلى آخر الآية ثم يقول : يكون العام كذا فيسمعه الجن ، وعند ابن مردويه من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده « لما نزل جبريل بالوحي فرغ أهل السماء لا نخطاطه ، وسمعوا صوت الوحي كأشد ما يكون من صوت الحديد على الصفا »

فيقولون يا جبريل بم أمرت « الحديث وعنده وعند ابن أبي حاتم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « لم تكن قبيلة من الجن إلا ولهم مقاعد للسمع ، فكان إذا نزل الوحي سمع الملائكة صوتاً كصوت الحديد ألقيتها على الصفا فإذا سمعت الملائكة ذلك خروا سجداً ، فلم يرفعوا حتى ينزل فإذا نزل قالوا : ماذا قال ربكم ؟ فإن كان مما يكون في السماء قالوا الحق ، وإن كان مما يكون في الأرض من غيث أو موت تكلموا فيه فسمعت الشياطين فينزلون على أوليائهم من الإنس « وفي لفظ فيقولون يكون العام كذا فيسمعه الجن فتحدثه الكهنة ، وفي لفظ « ينزل الأمر إلى السماء الدنيا له وقعة كوقع السلسلة على الصخرة فيفرغ له جميع أهل السموات « الحديث ، فهذه الأحاديث ظاهرة جداً في أن ذلك وقع في الدنيا بخلاف قول من ذكرنا من المفسرين الذين أقدموا على الجزم بأن الضمير للكفار وأن ذلك يقع يوم القيامة مخالفين لما صح من الحديث النبوي من أجل خفاء معنى الغاية في قوله « حتى إذا فرغ عن قلوبهم « وفي الحديث إثبات الشفاعة وأنكرها الخوارج والمعتزلة ، وهي أنواع أثبت أهل السنة منها الخلاص من هول الموقف وهي خاصة بمحمد رسول الله المصطفى صلى الله عليه وسلم كما تقدم بيان ذلك واضحاً في الرقاق ، وهذه لا ينكرها أحد من فرق الأمة ، ومنها الشفاعة في قوم يدخلون الجنة بغير حساب ، وخص هذه المعتزلة بمن لا تبعة عليه ومنها الشفاعة في رفع الدرجات ، ولا خلاف في وقوعها ، ومنها الشفاعة في إخراج قوم من النار عصاة أدخلوها بذنوبهم وهذه التي أنكروها ، وقد ثبتت بها الأخبار الكثيرة ، وأطبق أهل السنة على قبولها وبالله التوفيق .

الحديث الرابع : حديث أبي هريرة في التغنى بالقرآن ، وقد مضى شرحه في فضائل القرآن ، وقوله في آخره « وقال صاحب له يجهر به « في رواية الكشميني « يجهر بالقرآن » وقد تقدم بيانه هناك ، وسيأتي بعد أبواب من وجه آخر مدرجاً ، وأشار بإيراده هنا إلى حديث فضالة بن عبيد الذي أخرجه ابن ماجه من رواية ميسرة مولى فضالة عن فضالة بن عبيد قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « لله عز وجل أشد أذنأً إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته » وذكره البخاري في خلق أفعال العباد عن ميسرة ، وقوله « أذنأً » بفتح الهمزة والمعجمة أى استماعاً .

الحديث الخامس : حديث أبي سعيد في بعث النار ذكره مختصراً ، وقد مضى شرحه مستوفى في أواخر الرقاق ، وقوله « يقول الله يا آدم » في رواية التفسير « يقول الله يوم القيامة يا آدم » .

قوله ( فينادى بصوت إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار ) هذا آخر ما أورد منه من هذه الطريق ، وقد أخرجه بتمامه في تفسير سورة الحج بالسند المذكور هنا ووقع « فينادى » مضبوطاً للأكثر بكسر الدال ، وفي رواية أبي ذر بفتحها على البناء للمجهول ولا محذور في رواية الجمهور ، فإن قرينة قوله « إن الله يأمرك » تدل ظاهراً على أن المنادى ملك يأمره الله بأن ينادى بذلك ، وقد طعن أبو الحسن بن الفضل في صحة هذه الطريق ، وذكر كلامهم في حفص بن غياث ، وأنه انفرد بهذا اللفظ عن الأعمش ، وليس كما قال فقد وافقه عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الأعمش أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة له عن أبيه عن المحاربي ، واستدل البخاري في كتاب خلق أفعال العباد على أن الله يتكلم كيف شاء وأن أصوات العباد مؤلفة حرفاً حرفاً فيها التطريب — بالهمز — والترجيع ، بحديث أم سلمة ثم ساقه من طريق يعلى بن مملك بفتح الميم واللام بينهما ميم ساكنة ثم كاف ، أنه سأل أم سلمة عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وصلاته فذكر الحديث ، وفيه ونعتت قراءته فإذا قراءته حرفاً حرفاً وهذا أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما ، واختلف أهل الكلام في أن كلام الله هل

هو بحرف وصوت أو لا ، فقالت المعتزلة : لا يكون الكلام إلا بحرف وصوت والكلام المنسوب إلى الله قائم بالشجرة ، وقالت الأشاعرة كلام الله ليس بحرف ولا صوت وأثبتت الكلام النفسى ، وحقيقته معنى قائم بالنفس وإن اختلفت عنه العبارة كالعربية والعجمية ، واختلفا فيها لا يدل على اختلاف المعبر عنه ، والكلام النفسى هو ذلك المعبر عنه ، وأثبتت الحنابلة أن الله متكلم بحرف وصوت ، أما الحروف فللتصريح بها في ظاهر القرآن ، وأثبتت الصوت فمن منع قال إن الصوت هو الهواء المنقطع المسموع من الحجرة ، وأجاب من أثبتته بأن الصوت الموصوف بذلك هو المعهود من الآدميين كالسمع والبصر ، وصفات الرب بخلاف ذلك فلا يلزم المخدور المذكور مع اعتقاد التنزيه وعدم التشبيه ، وأنه يجوز أن يكون من غير الحنجرة فلا يلزم التشبيه ، وقد قال عبد الله بن أحمد ابن حنبل في كتاب السنة سألت أئمة عن قوم يقولون لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت ، فقال لى أئمة : بل تكلم بصوت ، هذه الأحاديث تروى كما جاءت وذكر حديث ابن مسعود وغيره .

الحديث السادس : حديث عائشة في فضل خديجة ، وفيه « ولقد أمره الله » في رواية المستملى والسرخسى « ولقد أمره ربه » .

قوله ( بيت من الجنة ) في رواية الكشميهنى « بيت في الجنة » وقد مضى شرحه مستوفى في المناقب .

### باب كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة

وقال معمر : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَلْقَى الْقُرْآنَ ﴾ - أي يلقي عليك ، وتلقاه أنت - أي تأخذه عنهم - ومثله ﴿ فَتَلْقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ .

[٧٤٨٥] ٧٢١١ - فإسحق قال نا عبد الصمد قال نا عبد الرحمن - هو ابن عبد الله بن دينار - عن أبيه عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا نَادَى جِبْرِيلُ إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَبَّ فَلَانًا فَأَحَبَّهُ جِبْرِيلُ ، ثُمَّ يُنَادِي جِبْرِيلُ فِي السَّمَاءِ : إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَبَّ فَلَانًا فَأَحَبُّهُ فَيَحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ وَيُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي أَهْلِ الْأَرْضِ » .

[٧٤٨٦] ٧٢١٢ - فاقتيبة بن سعيد عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ ، ثُمَّ يُعْرَجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ ، فَيَسْأَلُهُمْ - وهو أعلم بهم - كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي ؟ فَيَقُولُونَ : تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ » .

[٧٤٨٧] ٧٢١٣ - فامحمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن واصل عن المعمر سمعت أباذر عن النبي صلى الله عليه قال : « أَتَانِي جِبْرِيلُ فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مِنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ » ، قلت : وإن سرق وإن زنى ؟ قال : « وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى » .

قوله ( باب كلام الرب تعالى مع جبريل ونداء الله الملائكة ) ذكر فيه أثراً وثلاثة أحاديث ، وفي الحديث الأول : نداء الله جبريل ، وفي الثاني : سؤال الله الملائكة على عكس ما وقع في الترجمة ، وكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه ، ووقع عند مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه في هذا الحديث « أَنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا دَعَا جِبْرِيلَ فَقَالَ إِنِّي أَحَبُّ فَلَانًا فَأَحَبَّهُ » وذكر في الأدب أن أحمد أخرجه من حديث ثوبان بلفظ « حتى يقول يا

جبريل إن عبدى فلاناً يلتمس أن يرضينى » الحديث .

**قوله ( وقال معمر : وإنك لتلقى القرآن — أى يلقى عليك — وتلقاه أنت — أى تأخذه عنهم — ومثله فتلقى آدم من ربه كلمات )** معمر هذا قد يتبادر أنه ابن راشد شيخ عبد الرزاق وليس كذلك ، بل هو أبو عبيدة معمر بن المثنى اللغوى ، قال أبو ذر الهروى وجدت ذلك فى كتاب المجاز له فقال فى تفسير سورة التمل فى قوله عز وجل : ﴿ وإنك لتلقى القرآن ﴾ أى تأخذه عنهم ويلقى عليك ، وقال فى تفسير سورة البقرة فى قوله تعالى ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات ﴾ أى قبلها وأخذها عنه ، قال أبو عبيدة وتلا علينا أبو مهدى آية فقال : تلقيتها من عمى تلقاها عن أنى هريرة تلقاها عن النبى صلى الله عليه وسلم وقال فى قوله تعالى ﴿ ولا يلقاها إلا الصابرون ﴾ أى لا يوفى لها ولا يلقنها ولا يرزقها ، وحاصله أنها تأتى بالمعاني الثلاثة وأنها هنا صالحة لكل منها وأصله اللقاء وهو استقبال الشيء ومصادفته .

**الحديث الأول : قوله ( حدثنا إسحق )** هو ابن منصور وتردد أبو على الجبائى بينه وبين إسحق بن راهويه ، وإنما جزمتم به لقوله حدثنا عبد الصمد فإن إسحق لا يقول إلا أخبرنا ، وقد تقدم فى الحديث الثانى من باب ما يكره من كثرة السؤال فى « كتاب الاعتصام » نحو هذا و « عبد الصمد » هو ابن عبد الوارث ، وقد تقدم فى هذا السند فى « كتاب الطهارة » حديث آخر وقد جزم أبو نعيم فى المستخرج بأن « إسحق » المذكور فيه هو ابن منصور ، وتكلمت على سنده هناك وهو فى باب الماء الذى يغسل به شعر الإنسان .

**قوله ( إن الله قد أحب فلاناً )** كذا هنا بصيغة الفعل الماضى ، وفى رواية نافع عن أنى هريرة الماضية فى الأدب « إن الله يحب فلاناً » بصيغة المضارعة ، وفى الأول إشارة إلى سبق المحبة على النداء ، وفى الثانى إشارة إلى استمرار ذلك وقد تقدمت مباحثه فى « كتاب الأدب » قال الشيخ أبو محمد بن أنى جمرة فى تعبيره عن كثرة الإحسان بالحلب تأنيس العباد وإدخال المسرة عليهم لأن العبد إذا سمع عن مولاه أنه يحبه حصل على أعلى السرور عنده وتحقق بكل خير ، ثم قال وهذا إنما يتأتى لمن فى طبعه فتوة ومروءة وحسن إنابة كما قال تعالى « وما يتذكر إلا من ينيب ﴾ وأما من فى نفسه رعونة وله شهوة غالبية فلا يرده إلا الزجر بالتعنيف والضرب ، قال : وفى تقديم الأمر بذلك لجبريل قبل غيره من الملائكة إظهار لرفيع منزلته عند الله تعالى على غيره منهم ، قال ويؤخذ من هذا الحديث الحث على توفية أعمال البر على اختلاف أنواعها فرضها وستنها ، ويؤخذ منه أيضاً كثرة التحذير عن المعاصى والبدع لأنها مظنة السخط وبالله التوفيق .

**الحديث الثانى : حديث أنى هريرة « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل »** الحديث ، وقد تقدم شرحه فى أوائل « كتاب الصلاة » والمراد منه قوله فيه « فيسألهم وهو أعلم بهم » أى من الملائكة ، وليس فى رواية مالك المذكورة هنا التصريح بتسمية الذى يسأل ، ووقع التصريح به فى بعض طرقه فى الصلاة بلفظ « فيسألهم ربهم » وهى من رواية مالك أيضاً ، والمشهور عند جمهور رواة مالك حذفها ، ووقع عند ابن خزيمة من طريق أنى صالح عن أنى هريرة « فيسألهم ربهم » وقد ذكرت لفظه هناك ، وتقدم القول فى العروج فى باب تخرج الملائكة والروح إليه قريباً .

**الحديث الثالث : حديث أنى ذر .**

**قوله ( عن واصل )** هو المعروف بالأحذب والمعروف بمهمات .

قوله ( أتاني جبريل فبشرني ) هو طرف من حديث تقدم بتمامه مشروحاً في كتاب الرقاق .

قوله ( وإن سرق وإن زنى ) في رواية الكشميهني « وإن سرق وزنى » في الموضعين وفي مناسيته « الجمعة غموض ، وكأنه من جهة أن جبريل إنما يبشر النبي صلى الله عليه وسلم بأمر يتلقاه عن ربه عز وجل ، فكأن الله سبحانه قال له : بشر محمداً بأن من مات من أمته لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة فبشره بذلك .

### باب قوله تعالى : ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ ﴾

وقال مجاهد : ﴿ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ ﴾ من السماء السابعة والأرض السابعة .

[٧٤٨٨] ٧٢١٤- نا مسدد قال نا أبو الأحوص قال نا أبو إسحق الهمداني عن البراء بن عازب قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « يا فلان ، إذا أويت إلى فراشك فقل : اللهم أسلمت نفسي إليك ، ووجهت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك ، رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك ، آمنت بكتابك الذي أنزلت ، وبنبيك الذي أرسلت فإنك إن مت من ليلتك مت على الفطرة ، وإن أصبحت أصبت أجراً » .

[٧٤٨٩] ٧٢١٥- نا قتيبة بن سعيد قال نا سفيان عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله بن أبي أوفى قال : قال رسول الله صلى الله عليه يوم الأحزاب : « اللهم منزل الكتاب ، سريع الحساب ، اهزم الأحزاب وزلزل بهم » . زاد الحميدي قال نا سفيان نا ابن أبي خالد قال سمعت عبد الله قال سمعت النبي صلى الله عليه .

[٧٤٩٠] ٧٢١٦- نا مسدد عن هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﴿ وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا ﴾ قال : أنزلت ورسول الله صلى الله عليه متوار بمكة ، فكان إذا رفع صوته سمع المشركون فيسبوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به ، فقال الله : ﴿ وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ ﴾ حتى يسمع المشركون ، ﴿ وَلَا تُخَافُ بِهَا ﴾ عن أصحابك فلا تسمعهم ، ﴿ وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾ ، أسمعهم ولا تجهر حتى يأخذوا عنك القرآن .

قوله ( باب قوله : أنزله بعلمه والملائكة يشهدون ) كذا للجميع ونقل في تفسير الطبري « أنزله إليك بعلم منه أنك خيرته من خلقه » قال ابن بطال : المراد بالإنزال إفهام العباد معاني الفروض التي في القرآن وليس إنزاله له كالإنزال الأجسام المخلوقة لأن القرآن ليس بجسم ولا مخلوق انتهى ، والكلام الثاني متفق عليه بين أهل السنة سلفاً وخلفاً ، وأما الأول فهو على طريقة أهل التأويل ، والمنقول عن السلف اتفاقهم على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، تلقاه جبريل عن الله وبلغه جبريل إلى محمد عليه الصلاة والسلام وبلغه صلى الله عليه وسلم إلى أمته .

قوله ( قال مجاهد : ينزل الأمر بينهن : بين السماء السابعة والأرض السابعة ) في رواية أبي زر عن السرخسي « من » بدل « بين » وقد وصله الفرياني والطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظ « من السماء السابعة إلى الأرض السابعة » وأخرج الطبري من وجه آخر عن مجاهد قال : الكعبة بين أربعة عشر بيتاً من السموات السبع والأرضين السبع ، وعن قتادة نحو ذلك ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث .

الحديث الأول : حديث البراء في القول عند النوم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب الأدعية » والمراد منه

قوله فيه « آمنت بكتابك الذي أنزلت » .

الحديث الثاني : حديث عبد الله بن أبي أوفى وقد تقدم شرحه في « كتاب الجهاد » والغرض منه هنا « اللهم منزل الكتاب » وقوله في آخره « وزلزلهم » في رواية السرخسي « وزلزل بهم » .

**قوله ( زاد الحميدى : حدثنا سفيان إلى آخر السند )** مراده بالزيادة التصريح الواقع في رواية الحميدى لسفيان وإسماعيل وعبد الله ، بخلاف رواية قتبية فإنها بالعننة في الثلاثة ، وقد أخرجه الحميدى في مسنده هكذا ، وأبو نعيم في المستخرج من طريقه ، وقال : أخرجه البخارى عن قتبية والحميدى وظاهره أن البخارى جمع بينهما في سنياقه وليس كذلك .

الحديث الثالث : حديث ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا ﴾ أنزلت ورسول الله صلى الله عليه وسلم متوار بمكة الحديث ، وقد تقدم شرحه في آخر تفسير سورة سبحان ، والمراد منه هنا قوله « أنزلت » والآيات المصروفة بلفظ الإنزال والتنزيل في القرآن كثيرة ، قال الراغب الفرق بين الإنزال والتنزيل في وصف القرآن والملائكة أن التنزيل يختص بالموضع الذي يشير إلى إنزاله متفرقاً ومرة بعد أخرى ، والإنزال أعم من ذلك ، ومنه قوله تعالى ﴿ إنا أنزلناه في ليلة القدر ﴾ قال الراغب عبر بالإنزال دون التنزيل لأن القرآن نزل دفعة واحدة إلى سماء الدنيا ثم نزل بعد ذلك شيئاً فشيئاً ، ومنه قوله تعالى ﴿ حم والكتاب المبين إنا أنزلناه في ليلة مباركة ﴾ ومن الثاني قوله تعالى ﴿ وقرآنًا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ، ونزلناه تنزيلاً ﴾ ويؤيد التفصيل قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي أنزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل ﴾ فإن المراد بالكتاب الأول القرآن وبالثاني ما عداه ، والقرآن نزل نجوماً إلى الأرض بحسب الوقائع بخلاف غيره من الكتب ، ويرد على التفصيل المذكور قوله تعالى ﴿ وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة ﴾ وأجيب بأنه أطلق نزل موضع أنزل ، قال : ولولا هذا التأويل لكان متداًفعاً لقوله جملة واحدة ، وهذا بناء هذا القائل على أن نزل بالتشديد يقتضى التفريق فاحتاج إلى ادعاء ما ذكر ، وإلا فقد قال غيره إن التضعيف لا يستلزم حقيقة التكثر بل يرد للتعظيم ، وهو في حكم التكثر معنى فهذا يدفع الإشكال .

**باب قول الله عز وجل : ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ الآية**

﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ ﴾ : الحق ، ﴿ وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ ﴾ : باللعب .

[٧٤٩١] ٧٢١٧- نا الحميدى قال نا سفيان قال نا الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال النبي

صلى الله عليه : « قال الله عز وجل : يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر ، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار » .

[٧٤٩٢] ٧٢١٨- نا أبو نعيم قال نا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « يقول

الله عز وجل : الصوم لي وأنا أجزي به ، يدع شهوته وأكله وشربه من أجلي ، والصوم جنة ، وللصائم

فرحتان فرحة حين يفطر وفرحة حين يلقي ربه ، ولخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » .

[٧٤٩٣] ٧٢١٩- نا عبد الله بن محمد نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله

عليه قال : « بينما أيوب يغتسل عرياناً خر عليه رجل جراد من ذهب ، فجعل يحثي في ثوبه ، فنادى ربه :

يا أيوب، ألم أكن أغنيتك عما ترى؟ قال: بلى يا رب، ولكن لا غنى بي عن بركتك».

[٧٤٩٤] ٧٢٢٠- فإسماعيل قال نبي مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، ومن يستغفرني فأغفر له».

[٧٤٩٥] ٧٢٢١- فإبو اليمان قال أنا شعيب قال نا أبو الزناد أن الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول إنه سمع رسول الله صلى الله عليه يقول: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة». وبهذا الإسناد قال الله تعالى: أنفق أنفق عليك.

[٧٤٩٧] ٧٢٢٢- فإ زهير بن حرب قال نا ابن فضيل عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة فقال: هذه خديجة أنتك بإناء فيه طعام أو إناء فيه شراب فأقرتها من ربها السلام وبشرها بيت من قصب لا صخب فيه ولا نصب.

[٧٤٩٨] ٧٢٢٣- فإ معاذ بن أسد قال نا عبد الله قال أنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «قال الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر».

[٧٤٩٩] ٧٢٢٤- فإ محمود قال نا عبد الرزاق قال أنا ابن جريج قال أخبرني سليمان الأحول أن طاوساً أخبره أنه سمع ابن عباس يقول: كان النبي صلى الله عليه إذا تهجد من الليل فقال: «اللهم لك الحمد أنت نور السماوات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت قيم السماوات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت رب السماوات والأرض ومن فيهن، أنت الحق، ووعدك الحق، وقولك الحق، ولقاؤك الحق، والجنة حق، والنار حق، والنبئون حق، والساعة حق، اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وإليك أنبت وبك خاصمت وإليك حاكمت فأغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت، أنت إلهي لا إله إلا أنت».

[٧٥٠٠] ٧٢٢٥- فإ حجاج بن منهال قال نا عبد الله بن عمر النُميري قال نا يونس بن يزيد الأيلي قال سمعت الزهري قال سمعت عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن حديث عائشة زوج النبي صلى الله عليه حين قال لها أهل الإفك ما قالوا فبرأها الله مما قالوا وكل حديثي طائفة من الحديث الذي حدثني عن عائشة، قالت: ولكن والله ما كنت أظن أن الله تبارك وتعالى كان ينزل في براءتي وحيًا يتلى ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله في بأمري يتلى، ولكني كنت أرجو أن يرى رسول الله صلى الله عليه في النوم رؤيا يبرئني الله بها وأنزل الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ﴾ العشر الآيات.

[٧٥٠١] ٧٢٢٦- فإ قتيبة بن سعيد قال نا المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «يقول الله تبارك وتعالى: إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة فلا تكتبوها عليه حتى يعملها فإذا عملها فاكتبوها بمثلها، وإن تركها من أجلي فاكتبوها له حسنة، وإذا أراد أن يعمل

- حسنة فلم يعملها، فاكتبوها له حسنة فإن عملها فاكتبوها له بعشر أمثالها إلى سبع مائة».
- [٧٥٠٢] ٧٢٢٧- نا إسماعيل بن عبد الله قال ني سليمان بن بلال عن معاوية بن أبي مزرد عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «خلق الله الخلق فلما فرغ منه قامت الرحم، فقال: مه، قالت: هذا مقام العائذ بك من القطيع، قال: ألا ترضين أن أصل من وصلك، وأقطع من قطعك؟ قالت: بلى يا رب، قال: فذلك لك»، ثم قال أبو هريرة: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾.
- [٧٥٠٣] ٧٢٢٨- نا مسدد قال نا سفيان عن صالح عن عبيد الله عن زيد بن خالد قال: مطر النبي صلى الله عليه قال: «قال الله: أصبح من عبادي كفر بي ومؤمن بي».
- [٧٥٠٤] ٧٢٢٩- حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «قال الله تعالى: إذا أحب عبيد لقائي أحببت لقاءه، وإذا كره لقائي كرهت لقاءه».
- [٧٥٠٥] ٧٢٣٠- حدثنا أبو اليمان أنا شعيب نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «قال الله: أنا عند ظن عبيد بي».
- [٧٥٠٦] ٧٢٣١- نا إسماعيل قال ني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «قال رجل- لم يعمل خيراً قط-: إذا مات فحرقوه واذروا نصفه في البر ونصفه في البحر، فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبته عذاباً لا يعذبه أحدًا من العالمين، فأمر الله البحر ليجمع ما فيه، وأمر البر فجمع ما فيه، ثم قال: لم فعلت؟ قال: من خشيتك وأنت أعلم، فغفر له».
- [٧٥٠٧] ٧٢٣٢- نا أحمد بن إسحاق قال نا عمرو بن عاصم قال نا همام قال نا إسحاق بن عبد الله قال سمعت عبد الرحمن بن أبي عمرة: سمعت أبا هريرة: سمعت النبي صلى الله عليه قال: «إن عبداً أصاب ذنباً - وربما قال: أذنب ذنباً- فقال: رب أذنبت - وربما قال: أصبت - فاغفره لي، فقال ربه: أعلم عبي أن له رباً يغفر الذنب ويأخذ به؟ غفرت لعبدي، ثم مكث ما شاء الله، ثم أصاب ذنباً - أو أذنب ذنباً- فقال: رب أذنبت - أو أصبت - آخر فاغفر لي، فقال: أعلم عبي أن له رباً يغفر الذنب ويأخذ به؟ غفرت لعبدي، ثم مكث ما شاء الله ثم أذنب ذنباً - وربما قال: أصاب ذنباً- قال: رب أذنبت - أو قال: أذنبت - آخر فاغفره لي، فقال: أعلم عبي أن له رباً يغفر الذنب ويأخذ به؟ غفرت لعبدي».
- [٧٥٠٨] ٧٢٣٣- نا عبد الله بن أبي الأسود قال نا معتمر قال سمعت أبي قال نا قتادة عن عقبة بن عبد الغافر عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه أنه ذكر رجلاً فيمن سلف - أو فيمن كان قبلكم - قال كلمة - يعني أعطاه الله مالا وولداً -، فلما حضره الموت قال لبيه: أي أب كنت لكم؟ قالوا: خير أب. قال: فإنه لم يبتئر - أو لم يبتئر - عند الله خيراً وإن يقدر الله يعذبه، فانظروا إذا مت فأحرقوني حتى إذا صرت فحمًا فاسحقوني - أو قال: فاسحقوني - فإذا كان يوم ريح عاصف فاذروني فيها». فقال نبي الله صلى الله عليه:



«فأخذ مواليهم على ذلك، قال : ففعلوا ثم أذروه في يومٍ عاصف، فقال الله : كُنْ، فإذا هو رجل قائمٌ. قال الله : أي عبيدي ما حملك على أن فعلتَ ما فعلتَ؟ قال : مخافتُك - أو فرق منك - قال : فما تلافاهُ أن رحمتهُ، وقال مرةً أخرى : «فما تلافاهُ غيرها» فحدثتُ به أبا عثمان فقال : سمعتُ هذا من سلمانٍ غير أنه زاد فيه : «اذروني في البحر» أو كما حدثتُ.

فأما موسى قال نا معتمر، وقال : لم يبتثر، وقال خليفة نا معتمر : لم يبتثر، فسرُّه قتادة لم يدخر.

**قوله ( باب قول الله تعالى يريدون أن يدلوا كلام الله )** كذا للجميع زاد أبو ذر « الآية » قال ابن بطال أراد بهذه الترجمة وأحاديثها ما أراد في الأبواب قبلها أن كلام الله تعالى صفة قائمة به وأنه لم يزل متكلماً ولا يزال ، ثم أخذ في ذكر سبب نزول الآية ، والذي يظهر أن غرضه أن كلام الله لا يختص بالقرآن فإنه ليس نوعاً واحداً كما تقدم نقله عن قاله ، وأنه وإن كان غير مخلوق وهو صفة قائمة به فإنه يلقيه على من يشاء من عباده بحسب حاجتهم في الأحكام الشرعية وغيرها من مصالحهم ، وأحاديث الباب كالمصرحة بهذا المراد .

**قوله ( إنه لقول فصل : الحق ، وما هو بالهزل : باللعب )** كذا لأبي ذر وسقط من أوله لفظ « إنه » من رواية غيره وثبت لكل من عدا أبا ذر حق بغير ألف ولام ، وسقطت من رواية أبي زيد المروزي والتفسير المذكور مأخوذ من كلام أبي عبيدة ، فإنه قال في « كتاب المجاز » قوله ﴿ وما هو بالهزل ﴾ أي ما هو باللعب والمراد بالحق الشيء الثابت الذي لا يزول وبهذا تظهر مناسبة هذه الآية للآية التي في الترجمة ثم ذكر فيه سبعة عشر حديثاً معظمها من حديث أبي هريرة وأكثرها قد تكرر .

أولها : حديث أبي هريرة . **قوله ( قال الله يؤذيني ابن آدم يسب الدهر )** الحديث والغرض منه هنا إثبات إسناد القول إليه سبحانه وتعالى وقوله « يؤذيني » أي ينسب إليّ ما لا يليق بي ، وتقدم له توجيه آخر في تفسير سورة الجاثية مع سائر مباحثه وهو من الأحاديث القدسية ، وكذا ما بعده إلى آخر الخامس .

الثاني : حديث أبي هريرة أيضاً ، **قوله ( يقول الله تعالى : الصوم لي وأنا أجزي به )** وفيه « والصوم جنة ، وللصائم فرحتان » وفيه « ولخلاف فم الصائم » وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب الصيام » وقوله في السند « حدثنا أبو نعيم » يريد الفضل بن دكين الكوفي الحافظ المشهور القديم ، وليس هو الحافظ المتأخر صاحب الحلية والمستخرج ، وقوله « حدثنا الأعمش » كذا للجميع إلا لأبي علي بن السكن فوقع عنده « حدثنا أبو نعيم » حدثنا سفيان — وهو الثوري — حدثنا الأعمش « زاد فيه الثوري قال أبو علي الجبائي : والصواب قول من خالفه من سائر الرواة ، ورأيت في رواية القابسي عن أبي زيد المروزي « حدثنا أبو نعيم » أراه « حدثنا سفيان الثوري حدثنا محمد » فحذف لفظ قال بين قوله « أراه ، وحدثنا » وأراه بضم الهمزة أي أظنه ، وأبو نعيم سمع من الأعمش ومن السفيانيين عن الأعمش لكن سفيان المذكور هنا هو الثوري جزءاً ، وعلى تقدير ثبوت ذلك فقائل « أراه » يحتمل أن يكون البخاري ويحتمل أن يكون من دونه وهو الراجح ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من رواية الحارث بن أبي أسامة عن أبي نعيم عن الأعمش بدون الوسطة وهذا من أعلى ما وقع لأبي نعيم من العوالى في هذا الجامع الصحيح .

الحديث الثالث : حديث أنى هريرة أيضاً فى اغتسال أيوب عليه السلام عرياناً ، وقد تقدم فى « كتاب الطهارة » والغرض منه هنا قوله « فناداه ربه » إلى آخره .

الحديث الرابع : حديث أنى هريرة أيضاً ، قوله ( يتنزل ربنا ) كذا للأكثر بمشاة وتشديد ، ولأنى ذر عن المستملى والسرخسى « ينزل » بحذف التاء والتخفيف ، وقد تقدم شرحه فى « كتاب التهجد » فى باب الدعاء فى الصلاة فى آخر الليل ، وترجم له فى الدعوات « الدعاء نصف الليل » وتقدم هناك مناسبة الترجمة لحديث الباب مع أن لفظه « حين يبقى ثلث الليل » ومضى بيان الاختلاف فيما يتعلق بأحاديث الصفات فى أوائل « كتاب التوحيد » فى باب وكان عرشه على الماء ، والغرض منه هنا قوله « فيقول من يدعوى » إلى آخره وهو ظاهر فى المراد سواء كان المنادى به ملكاً بأمره أو لا ، لأن المراد إثبات نسبة القول إليه وهى حاصلة على كل من الحالتين ، وقد نبهت على من أخرج الزيادة المصرحة بأن الله يأمر ملكاً فينادى فى « كتاب التهجد » ، وتأول ابن حزم النزول بأنه فعل يفعله الله فى سماء الدنيا كالفتح لقبول الدعاء وأن تلك الساعة من مظان الإجابة وهو معهود فى اللغة ، تقول فلان نزل لى عن حقه بمعنى وهبه ، قال : والدليل على أنها صفة فعل تعليقه بوقت محدود ومن لم يزل لا يتعلق بالزمان فصح أنه فعل حادث ، وقد عقد شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروى وهو من المبالغين فى الإثبات حتى طعن فيه بعضهم بسبب ذلك فى كتابه الفاروق باباً لهذا الحديث ، وأورده من طرق كثيرة ثم ذكره من طرق زعم أنها لا تقبل التأويل مثل حديث عطاء مولى أم ضبية عن أنى هريرة بلفظ « إذا ذهب ثلث الليل » وذكر الحديث وزاد « فلا يزال بها حتى يطلع الفجر فيقول هل من داع يستجاب له » أخرجه النسائى وابن خزيمة فى صحيحه وهو من رواية محمد بن إسحق وفيه اختلاف ، وحديث ابن مسعود وفيه « فإذا طلع الفجر صعد إلى العرش » أخرجه ابن خزيمة وهو من رواية إبراهيم الهجرى وفيه مقال ، وأخرجه أبو إسماعيل من طريق أخرى عن ابن مسعود قال « جاء رجل من بنى سليم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال علمنى » فذكر الحديث وفيه « فإذا انفجر الفجر صعد » وهو من رواية عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عم أبيه ولم يسمع منه ، ومن حديث عبادة ابن الصامت وفى آخره « ثم يعلو ربنا على كرسيه » وهو من رواية إسحق بن يحيى عن عبادة ولم يسمع منه ، ومن حديث جابر وفيه « ثم يعلو ربنا إلى السماء العليا إلى كرسيه » وهو من رواية محمد بن إسماعيل الجعفرى عن عبد الله بن سلمة بن أسلم وفيهما مقال ، ومن حديث أنى الخطاب « أنه سأل النبى صلى الله عليه وسلم عن الوتر » فذكر الوتر وفى آخره « حتى إذا طلع الفجر ارتفع » وهو من رواية ثوير بن أنى فاختة وهو ضعيف ، فهذه الطرق كلها ضعيفة وعلى تقدير ثبوتها لا يقبل قوله أنها لا تقبل التأويل فإن محصلها ذكر الصعود بعد النزول فكما قبل النزول التأويل لا يمنع قبول الصعود التأويل ، والتسليم أسلم كما تقدم والله أعلم ، وقد أجاد هو فى قوله فى آخر كتابه فأشار إلى ما ورد من الصفات وكلها من التقريب لا من التمثيل ، وفى مذاهب العرب سعة ، يقولون أمر بين كالشمس وجواد كالريح وحق كالنهار ، ولا تريد تحقيق الاشتباه وإنما تريد تحقيق الإثبات والتقريب على الأفهام ، فقد علم من عقل أن الماء أبعد الأشياء هباً بالصخر ، والله يقول ﴿ فى موج كالجبال ﴾ فأراد العظم والعلو لا الشبه فى الحقيقة ، والعرب تشبه الصورة بالشمس والقمر ، واللفظ بالسحر ، والمواعيد الكاذبة بالرياح ، ولا تعد شيئاً من ذلك كذباً ولا توجب حقيقة وبالله التوفيق .

الحديث الخامس : حديث أنى هريرة أيضاً .

قوله ( أنه سمع أبا هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن الآخرون السابقون يوم

القيامة ، وبهذا الإسناد قال الله أنفق أنفق عليك ( تقدم القوم في الحكمة في تصديره هذا الحديث بقوله « نحن الآخرون السابقون » في « كتاب الديات » في باب من أخذ حقه أو اقتص ، وحاصله أنه أول حديث في النسخة فكان البخارى أحياناً إذا ساق منها حديثاً ذكر طرفاً من أول حديث فيها ثم ذكر الحديث الذى يريد إيراده ، وأحياناً لا يصنع ذلك ، وقد وقع له في هذا الحديث بعينه كل من الأمرين ، فإن هذا القدر وهو قوله « أنفق أنفق عليك » طرف من حديث طويل أورده بتمامه في تفسير سورة هود ، وفيه « وقال : يد الله ملأى لا يغيضها نفقة » الحديث بتمامه ، واقتطع هذا القدر فساقه في باب قوله تعالى « لما خلقت بيدي » فذكر أوله « يد الله ملأى » ولم يذكر أوله « نحن الآخرون السابقون » ولا « أنفق أنفق عليك » واقتصر منه هنا على هذا القدر ، ووقع في الأطراف للمزى في ترجمة شعيب بن أبى حمزة عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة للبخارى في التفسير وفي التوحيد بجميعه عن أبى اليان عن شعيب انتهى ، والمفهوم من إطلاقه أنه في التوحيد نظير ما في التفسير وليس كذلك ، والغرض من هذا الحديث نسبة هذا القول إلى الله سبحانه وهو قوله « أنفق أنفق عليك » وهو من الأحاديث القدسية .

الحديث السادس : حديث أبى هريرة .

قوله ( ابن فضيل ) هو محمد .

قوله ( عمارة ) هو ابن القعقاع بن شبرمة .

قوله ( عن أبى هريرة فقال هذه خديجة ) كذا أورده هنا مختصراً ، والقائل جبريل كما تقدم في باب تزويج خديجة في أواخر المناقب عن قتيبة بن سعيد عن محمد بن فضيل بهذا السند عن أبى هريرة قال : أتى جبريل النبى صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هذه خديجة إلى آخره ، وبهذا يظهر أن جزم الكرماني بأن هذا الحديث موقوف غير مرفوع مردود .

قوله ( أتتك ) في رواية المستملى هنا « تأتيتك » بصيغة الفعل المضارع وتقدم هناك بلفظ « أتت » بغير ضمير .

قوله ( بإناء فيه طعام أو إناء أو شراب ) كذا للأصيلي وأبى ذر ، وفي رواية لأبى ذر « أو إناء فيه شراب » وكذا للباقيين وتقدم هناك بلفظ « إدام أو طعام أو شراب » وقال الكرماني قوله « بإناء فيه طعام أو إناء » شك من الراوى هل قال فيه طعام أو قال إناء فقط لم يذكر ما فيه ، ويجوز في قوله « أو شراب » الرفع والجر .

قوله ( فأقرئها ) زاد في رواية قتيبة « فإذا هي أتتك فأقرأ عليها » وقد تقدمت مباحثه في الباب المذكور والغرض منه قوله « فأقرئها من رها السلام » وتقدم هناك حديث عائشة وفيه « وأمره الله أن يشرها بيت من قصب » وتقدم شرح المراد بالقصب ومطابقته للترجمة من جهة أقرأ السلام فإنه بمعنى التسليم عليها .

الحديث السابع : حديث أبى هريرة : قال الله أعددت لعبادى ، وهو من الأحاديث القدسية ، والإضافة في قوله تعالى : لعبادى للتشريف ، وتقدم شرحه في تفسير سورة السجدة وسياقه هناك أتم .

الحديث الثامن : حديث ابن عباس في الدعاء في التهجد في الليل وقد تقدم قريباً في باب قوله تعالى ﴿ خلق السموات والأرض بالحق ﴾ أورده من وجه آخر عن ابن جريج والغرض منه هنا قوله « وقولك الحق » وقد تقدم أن المراد بالحق اللازم الثابت .

الحديث التاسع : حديث عائشة في قصة الإفك ذكر منه طرفاً ، وقد ذكر منه بهذا الإسناد قطعاً يسيرة في ستة مواضع منها في الجهاد والشهادات والتفسير وساقه بتمامه في الشهادات وفي تفسير سورة النور وتقدم شرحه فيها ، والغرض منه هنا قولها « والله ما كنت أظن أن الله عز وجل كان ينزل في براءتي وحياً يُتلى » ومناسبتها للترجمة ظاهرة من قولها « يتكلم الله » .

الحديث العاشر : حديث أبي هريرة أيضاً .

قوله ( يقول الله تعالى : إذا أراد عبي أن يعمل سيئة فلا تكتبوها عليه حتى يعملها ) تقدم شرحه في الرقاق في باب « من هم بحسنة أو سيئة » وهو من الأحاديث القدسية أيضاً ، وكذا الأربعة بعده ، ومناسبتها للباب ظاهرة أيضاً ، وقوله « فإذا عملها » في رواية الكشميني « فإن » وقوله في آخره « إلى سبعمائة » زاد في رواية أبي ذر عن السرخسي « ضعف » وهي ثابتة للجميع في آخر حديث ابن عباس في الرقاق ، واستدل بمفهوم الغاية في قوله « فلا تكتبوها حتى يعملها » وبمفهوم الشرط في قوله « فإذا عملها فاكْتُبْهَا له بمثلها » من قال أن العزم على فعل المعصية لا يكتب سيئة حتى يقع العمل ولو بالشروع ، وقد تقدم بسط البحث فيه هناك .

الحديث الحادي عشر : حديث أبي هريرة أيضاً فيما يتعلق بالرحم وفيه قال « ألا ترضين أن أصل من وصلك » وفيه « قالت : بلى يا رب » وقد تقدم شرحه في أوائل « كتاب الأدب » ، و « إسماعيل بن عبد الله » شيخه هو ابن أبي أويس ، و « سليمان » هو ابن بلال ، وصرح إسماعيل بتحديثه له ، وقد تقدم له حديث في باب المشيئة والإرادة أدخل فيه أخاه بينه وبين سليمان المذكور ، قال النووي : الرحم التي توصل وتقطع إنما هي معنى من المعاني لا يتأتى منها الكلام إذ هي قرابة تجمعها رحم واحدة فيتصل بعضها ببعض ، فالمراد تعظيم شأنها وبيان فضيلة من وصلها وإثم من قطعها فورد الكلام على عادة العرب في استعمال الاستعارات ، وقال غيره يجوز حمله على ظاهره وتجسد المعاني غير ممتنع في القدرة .

الحديث الثاني عشر : حديث « زيد بن خالد » وهو الجهني ذكر فيه طرفاً من حديث مضى بتمامه في آخر الاستسقاء مع شرحه ، و « سفيان » فيه هو ابن عيينة ، و « صالح » هو ابن كيسان ، و « عبيد الله » هو ابن عبد الله بن عتبة ، وقد أخرجه النسائي عن قتيبة والإسماعيلي من رواية محمد بن عباد وأبو نعيم من رواية إسحاق بن إبراهيم ثلاثتهم عن سفيان وذكر ما في سياقه من فائدة هناك ، وقوله هنا « مطر النبي صلى الله عليه وسلم » بضم الميم أي وقع المطر بدعائه أو نسب ذلك إليه لأن من عداه كان تبعاً له يقال مطرت السماء وأمطرت بمعنى واحد ، وقيل مطرت في الرحمة وأمطرت في العذاب ، وقيل مطرت في اللازم وأمطرت في المتعدي .

الحديث الثالث عشر : حديث أبي هريرة أيضاً .

قوله ( إذا أحب عبيد لقائي ) تقدم الكلام عليه مستوفى في باب من أحب لقاء الله ، من « كتاب الرقاق » بعون الله تعالى ، قال ابن عبد البر بعد أن أورد الأحاديث الواردة في تخصيص ذلك بوقت الوفاة النبوية : دلت هذه الآثار أن ذلك عند حضور الموت ومعينة ما هنالك وذلك حين لا تقبل توبة التائب إن لم يتب قبل ذلك .

الحديث الرابع عشر : حديث أبي هريرة أيضاً .

قوله ( قال الله أنا عند ظن عبدي بي ) تقدم في أوائل التوحيد في باب : ويحذركم الله نفسه من رواية أبي

صالح عن أنى هزيرة ، وأوله « يقول الله » وزاد « وأنا معه إذا ذكرنى » الحديث ، وتقدم شرحه هناك مستوفى .  
الحديث الخامس عشر : حديث أنى هزيرة أيضاً فى قصة الذى أمر بأن يحرقوه إذا مات ، وقد تقدم شرحه فى الرقاق ، ومن قبل ذلك فى ذكر بنى إسرائيل ويأتى شئ منه فى آخر هذا الباب ، وقوله « فى هذه الطريق » قال رجل لم يعمل خيراً قط إذا مات فحرقوه ، فيه التفات ونسق الكلام أن يقول : إذا مت فحرقونى ، وقوله « فأمر الله البحر ليجمع » فى رواية المستملى والكشميهنى « فجمع » .

الحديث السادس عشر : قوله ( حدثنا أحمد بن إسحق ) هو السمرارى بفتح المهملة وبكسرهما ويسكون الراء ، تقدم بيانه فى ذكر بنى إسرائيل و « عمرو بن عاصم » هو الكلابى البصرى يكنى أبا عثمان وقد حدث عنه البخارى بلا واسطة فى « كتاب الصلاة » وغيرها ، فنزل البخارى فى هذا السند بالنسبة لهمام درجة ، وقد وقع هذا الحديث لمسلم عالياً فإنه أخرجه من طريق حماد بن سلمة عن إسحق نعم ، وأخرجه من طريق همام نازلاً كالبخارى ، و « إسحق بن عبد الله » هو ابن أنى ظلحة الأنصارى التابعى المشهور ، « وعبد الرحمن بن أنى عمرة » تابعى جليل من أهل المدينة ، له فى البخارى عن أنى هزيرة عشرة أحاديث غير هذا الحديث ، واسم أبيه كنيته وهو أنصارى صحابى ، ويقال إن لعبد الرحمن رؤية ، وقال ابن أنى حاتم ليست له صحبة ولهم عبد الرحمن ابن أنى عمرة آخر أدركه مالك ، وقال ابن عبد البر هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أنى عمرة نسب لجده . قلت : فعلى هذا هو ابن أخى الراوى عنه .

قوله ( إن عبداً أصاب ذنباً وربما قال أذنب ذنباً ) كذا تكرر هذا الشك فى هذا الحديث من هذا الوجه ، ولم يقع فى رواية حماد بن سلمة ولفظه عن النبى صلى الله عليه وسلم فيما يحكى عن ربه عز وجل قال « أذنب عبد ذنباً » وكذا فى بقية المواضع .

قوله ( فقال ربه أعلم ) بهمة استفهام والفعل الماضى .

قوله ( ويأخذ به ) أى يعاقب فاعله ، وفى رواية حماد « يأخذ بالذنب » .

قوله ( ثم مكث ما شاء ) أى من الزمان وسقط هذا من رواية حماد .

قوله ( ثم أصاب ذنباً ) فى رواية حماد ثم عاد فأذنب .

قوله ( فى آخره غفرت لعبدى ) فى رواية حماد « اعمل ما شئت فقد غفرت لك » قال ابن بطال فى هذا الحديث أن المصر على المعصية فى مشيئة الله تعالى إن شاء عذبه وإن شاء غفر له مغلباً بالحسنة التى جاء بها وهى إعتقاده أن له رباً خالقاً يعذبه ويغفر له واستغفاره إياه على ذلك يدل عليه قوله : من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ولا حسنة أعظم من التوحيد ، فإن قيل إن استغفاره ربه توبة منه قلنا ليس الاستغفار أكثر من طلب المغفرة ، وقد يطلبها المصر والتائب ولا دليل فى الحديث على أنه تائب مما سأل الغفران عنه ، لأن حد التوبة الرجوع عن الذنب والعزم أن لا يعود إليه والإقلاع عنه والاستغفار بمجرد لا يفهم منه ذلك انتهى ، وقال غيره شروط التوبة ثلاثة : الإقلاع والندم والعزم على أن لا يعود ، والتعبير بالرجوع عن الذنب لا يفيد معنى الندم بل هو إلى معنى الإقلاع أقرب وقال بعضهم : يكفى فى التوبة تحقق الندم على وقوعه منه فإنه يستلزم الإقلاع عنه والعزم على عدم العود فهما ناشئان عن الندم لا أصلان معه ومن ثم جاء الحديث : « الندم توبة » وهو حديث حسن من حديث ابن مسعود أخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان من حديث أنس وصححه ، وقد تقدم البحث فى

ذلك في باب التوبة من أوائل « كتاب الدعوات » مستوفى ، وقال القرطبي في المفهم يدل هذا الحديث على عظيم فائدة الاستغفار وعلى عظيم فضل الله وسعة رحمته وحلمه وكرمه ، لكن هذا الاستغفار هو الذى ثبت معناه في القلب مقارناً للسان لينحل به عقد الإصرار ويحصل معه الندم فهو ترجمة للتوبة ، ويشهد له حديث : خياركم كل مفتن تواب ، ومعناه الذى يتكرر منه الذنب والتوبة فكلما وقع في الذنب عاد إلى التوبة لا من قال أستغفر الله بلسانه وقلبه مصر على تلك المعصية ، فهذا الذى استغفاره يحتاج إلى الاستغفار . قلت : ويشهد له ما أخرجه ابن أبى الدنيا من حديث ابن عباس مرفوعاً « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » ، والمستغفر من الذنب وهو مقيم عليه كالمستهزئ بربه » والراجح أن قوله « والمستغفر » إلى آخره موقوف وأوله عند ابن ماجه والطبراني من حديث ابن مسعود وسنده حسن ، وحديث « خياركم كل مفتن تواب » ذكره في مسند الفردوس عن عليّ قال القرطبي : وفائدة هذا الحديث أن العود إلى الذنب وإن كان أقبح من ابتدائه لأنه انضاف إلى ملازمة الذنب نقض التوبة ، لكن العود إلى التوبة أحسن من ابتدائها لأنه انضاف إليها ملازمة الطلب من الكريم والإلحاح في سؤاله والاعتراف بأنه لا غافر للذنب سواه ، قال النووي في الحديث : إن الذنوب ولو تكررت مائة مرة بل ألفاً وأكثر وتاب في كل مرة قبلت توبته أو تاب عن الجميع توبة واحدة صحت توبته ، وقوله : « اعمل ما شئت » معناه مادمت تذنّب فتتوب غفرت لك ، وذكر في « كتاب الأذكار » عن الربيع بن خيثم أنه قال لا تنقل : أستغفر الله وأتوب إليه فيكون ذنباً وكذباً إن لم تفعل بل قل : اللهم اغفر لي وتب علي ، قال النووي هذا حسن ، وأما كراهية أستغفر الله وتسميته كذباً فلا يوافق عليه لأن معنى أستغفر الله أطلب مغفرته وليس هذا كذباً ، قال ويكفى في رده حديث ابن مسعود بلفظ : من قال أستغفر الله الذى لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب إليه غفرت ذنوبه وإن كان قد فر من الزحف ، أخرجه أبو داود والترمذى وصححه الحاكم . قلت : هذا في لفظ أستغفر الله الذى لا إله إلا هو الحى القيوم ، وأما أتوب إليه فهو الذى عنى الربيع رحمه الله أنه كذب وهو كذلك إذا قاله ولم يفعل التوبة كما قال ، وفي الاستدلال للرد عليه بحديث ابن مسعود نظر لجواز أن يكون المراد منه ما إذا قالها وفعل شروط التوبة ، ويحتمل أن يكون الربيع قصد مجموع اللفظين لا خصوص أستغفر الله فيصح كلامه كله والله أعلم ، ورأيت في الحلبيات للنسبكي الكبير : الاستغفار طلب المغفرة إما باللسان أو بالقلب أو بهما ، فالأول فيه نفع لأنه خير من السكوت ولأنه يعتاد قول الخير ، والثاني نافع جداً ، والثالث أبلغ منهما لكنهما لا يحصان الذنب حتى توجد التوبة ، فإن العاصي المصر يطلب المغفرة ولا يستلزم ذلك وجود التوبة منه ، إلى أن قال : والذى ذكرته من أن معنى الاستغفار هو غير معنى التوبة هو بحسب وضع اللفظ ، لكنه غلب عند كثير من الناس أن لفظ أستغفر الله معناه التوبة فمن كان ذلك معتقده فهو يريد التوبة لا محالة ، ثم قال وذكر بعض العلماء أن التوبة لا تتم إلا بالاستغفار لقوله تعالى ﴿ وَأَن اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ ﴾ والمشهور أنه لا يشترط .

الحديث السابع عشر : حديث أبى سعيد في قصة الذى أمر أن يحرقوه وتقدم التنبيه عليه في الخامس عشر .

قوله ( معتمر سمعت أبى ) هو سليمان بن طرخان التيمى والسند كله بصريون ، وفيه ثلاثة من التابعين في

نسق .

قوله ( عن عقبة بن عبد الغافر ) في رواية شعبة عن قتادة « سمعت عقبة » وقد تقدمت في الرقاق مع سائر شرحه وقوله ، « أنه ذكر رجلاً فيمن سلف — أو — فيمن كان قبلكم » شك من الراوى ، ووقع عند الأصيلي « قبلهم » وقد مضى في الرقاق عن موسى بن إسماعيل عن معتمر بلفظ « ذكر رجلاً فيمن كان سلف قبلكم » ولم

يشك وقوله « قال كلمة » يعنى أعطاه الله مالا ، فى رواية موسى « آتاه الله مالا ولداً » وقوله « أى أب كنت لكم » قال أبو البقاء هو بنصب أى على أنه خبر كنت ، وجاز تقديمه لكونه استفهاماً ويجوز الرفع وجوابهم بقولهم « خير أب » الأجود النصب على تقدير كنت خير أب فيوافق ما هو جواب عنه ، ويجوز الرفع بتقدير : أنت خير أب ، وقوله « فإنه لم يبتسر أو لم يبتز » تقدم عزو هذا الشك أنها بالراء أو بالزاي لرواية أبى زيد المروزى تبعاً للقاضى عياض ، وقد وجدت هنا فيما عندنا من رواية أبى ذر عن شيوخه ، وقوله « فاسحقونى » أو قال « فاسحقونى » فى رواية موسى مثله لكن قال « أو قال فاسحقونى » بالهاء بدل الحاء المهملة والشك هل قالها بالكاف أو الكاف ، قال الخطاى فى رواية أخرى « فاسحلونى » يعنى باللام ثم قال معناه أبردونى بالسحل وهو المبرد ، ويقال للبرادة سحالة أو ما اسحقونى بالكاف فأصله السحق ، فأبدلت القاف كافاً ومثله السهك بالهاء والكاف ، وقوله فى آخره « قال فحدثت به أبا عثمان » القائل هو سليمان التيمى وذهل الكرماني فجزم بأنه قتادة و « أبو عثمان » هو النهدي ، وقوله « سمعت هذا من سلمان » إلى آخره « سلمان » هو الفارسي وأبو عثمان معروف بالرواية عنه ، وقد أغفل المزى ذكر هذا الحديث من مسند سلمان فى الأطراف وقد تقدم أيضاً فى الرقاق ونهت على صفة تخريج الإسماعيلى له ، وقوله « حدثنا موسى حدثنا معتمر وقال لم يبتز » أى بالراء لم يشك وقد ساقه بنامه فى الرقاق عن « موسى » المذكور وهو ابن إسماعيل التبوكي ، وساق فى آخر روايته حديث سلمان أيضاً كذلك وقوله بعده وقال لى خليفة هو ابن خياط ، وسقط للأكثر لفظ لى « حدثنا معتمر لم يبتز » يعنى بالحديث بكماله ، ولكنه قال « لم يبتز » بالزاي ، وقوله فسر قتادة « لم يدخر » وقعت هذه الزيادة فى رواية خليفة دون رواية موسى بن إسماعيل وعبد الله بن أبى الأسود ، وقد أخرجه الإسماعيلى من رواية عبيد الله بن معاذ العنبرى عن معتمر وذكر فيه تفسير قتادة هذا ، وكذا أخرجه أبو نعيم فى المستخرج من رواية إسحق بن إبراهيم الشهيدى عن معتمر ، وقد استوعبت اختلاف ألفاظ الناقليين لهذا الخبر فى هذه اللفظة فى كتاب الرقاق بما يغنى عن إعادته وبالله التوفيق .

### ب كَلَامِ الرَّبِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ

[٧٥٠٩] ٧٢٣٤- فإيوسف بن راشد قال نا أحمد بن عبد الله قال نا أبوبكر بن عياش عن حميد قال : سمعت أنساً قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « إذا كان يوم القيامة شُفَعْتُ فقلت : يا رب أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة فيدخلون ، ثم أقول : أدخل الجنة من كان في قلبه أدنى شيء » ، فقال أنس : كأنني أنظر إلى أصابع رسول الله صلى الله عليه .

[٧٥١٠] ٧٢٣٥- فإسليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد قال نا معبد بن هلال العنزي قال : اجتمعنا - ناس من أهل البصرة - فذهبنا إلى أنس بن مالك وذهبنا معنا بثابت البناني إليه يسأله لنا عن حديث الشفاعة فإذا هو في قصره فوافقنا يصلي الضحى ، فاستأذننا فأذن لنا وهو قاعد على فراشه . فقلنا لثابت : لا تسأله عن شيء أول من حديث الشفاعة ، فقال : يا أبا حمزة ، هؤلاء إخوانك من أهل البصرة جاؤوا يسألونك عن حديث الشفاعة فقال : حدثنا محمد صلى الله عليه قال : « إذا كان يوم القيامة ما ج الناس بعضهم في بعض فيأتون آدم فيقولون : اشفع إلى ربك فيقول : لست لها ، ولكن عليكم بإبراهيم فإنه خليل الرحمن ، فيأتون إبراهيم فيقول : لست لها ، ولكن عليكم بموسى فإنه كلم الله ، فيأتون موسى ، فيقول : لست لها ، ولكن عليكم بـعيسى فإنه روح الله

وكلمته، فيأتون عيسى فيقول: لست لها ولكن عليكم بحمد صلى الله عليه، فيأتونني فأقول: أنا لها، فأستأذن على ربي فيؤذن لي ويلهمني بحمد أحمد بها لا تحضرني الآن فأحمده بتلك الحمد فأخر له ساجداً، فقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعطه، واشفع تشفع، فأقول: يا رب أمتي أمتي! فيقال: انطلق فأخرج منها من كان في قلبه مثقال شعيرة من إيمان، فأنطلق فأفعل ثم أعود، فأحمده بتلك الحمد ثم أخرج ساجداً، فيقول: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعطه، واشفع تشفع، فأقول: يا رب أمتي أمتي! فيقال: انطلق فأخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة أو خردلة من إيمان فأخرجه، فأنطلق فأفعل ثم أعود فأحمده بتلك الحمد ثم أخرج له ساجداً، فيقول: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعطه واشفع تشفع، فأقول: يا رب أمتي أمتي، فيقول: انطلق فأخرج من كان في قلبه أدنى أدنى مثقال حبة من خردلة من إيمان فأخرجه من النار، فأنطلق فأفعل، فلما خرجنا من عند أنس قلت لبعض أصحابنا: لو مررنا بالحسين وهو متوارٍ في منزل أبي خليفة بما حدثنا أنس بن مالك فأتيناه فسلمنا عليه فأذن لنا فقلنا له: يا أباسعيد، جئناك من عند أخيك أنس بن مالك فلم نر مثلاً ما حدثنا في الشفاعة، فقال: هيه فحدثناه بالحديث فأنتهى إلى هذا الموضع، فقال: هيه، فقلنا: لم يزد لنا على هذا فقال: لقد حدثني وهو جميع منذ عشرين سنة فلا أدري أنسي أم كره أن تتكلموا، قلنا: يا أباسعيد، فحدثنا، فضحك وقال: خلق الإنسان عجولاً، ما ذكرته إلا وأنا أريد أن أحدثكم، حدثني كما حدثكم به، قال: «ثم أعود الرابعة فأحمده بتلك الحمد، ثم أخرج له ساجداً، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل تسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع، فأقول: يا رب ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله فيقول: وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن منها من قال لا إله إلا الله».

[٧٥١١] ٧٢٣٦- فامحمد بن خالد قال نا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «إن آخر أهل الجنة دخولا الجنة، وآخر أهل النار خروجاً من النار رجل يخرج حبواً، فيقول له ربه: ادخل الجنة، فيقول: رب الجنة ملأى، فيقول له ذلك ثلاث مرات، كل ذلك يعيد عليه، الجنة ملأى، فيقول: إن لك مثل الدنيا عشر مرار».

[٧٥١٢] ٧٢٣٧- فاعلي بن حجر قال نا عيسى بن يونس عن الأعمش عن خيثمة عن عدي بن حاتم قال رسول الله صلى الله عليه: «ما منكم أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان، فينظر أيمن منه فلا يرى إلا ما قدم من عمله، وينظر أشأم منه فلا يرى إلا ما قدم، وينظر بين يديه فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه، فاتقوا النار ولو بشق تمرة». قال الأعمش وحدثني عمرو بن مرة عن خيثمة مثله وزاد فيه: «ولو بكلمة طيبة».

[٧٥١٣] ٧٢٣٨- فاعثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال: جاء خبر من اليهود فقال: إنه إذا كان يوم القيامة جعل الله السموات على إصبع، والأرضين على إصبع، والماء والشرى على إصبع، والخلائق على إصبع، ثم يهزهن ثم يقول: أنا الملك أنا الملك، فلقد رأيت النبي صلى الله عليه حتى بدت نواجذه تعجباً وتصديقاً لقوله، ثم قال النبي صلى الله عليه: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ إلى قوله: ﴿يُشْرِكُونَ﴾.



٧٢٣٩- فامسده قال نا أبو عوانة عن قتادة عن صفوان بن محرز أن رجلاً سأل ابن عمر كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول في النجوى؟ قال: «يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه عليه فيقول: أعملت كذا وكذا؟ فيقول: نعم، ويقول عملت كذا وكذا؟ فيقول: نعم، فيقررهُ ثم يقول: إني سترت عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم».

وقال آدم نا شيبان قال نا قتادة قال نا صفوان عن ابن عمر سمعت النبي صلى الله عليه.

**قوله ( باب كلام الرب تعالى يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم )** ذكر فيه خمسة أحاديث .

الحديث الأول : حديث أنس في الشفاعة أورده مختصراً جداً ثم مطولاً وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الرقاق .

**قوله ( حدثنا يوسف بن راشد )** هو يوسف بن موسى بن راشد القطان الكوفي نزيل بغداد نسبة لجده وهو بالنسبة لأبيه أشهر ، ولهم شيخ آخر يقال له يوسف بن موسى التستري نزيل الرى أصغر من القطان ، وشيخه أحمد بن عبد الله هو أحمد بن عبد الله بن يونس ينسب لجده كثيراً وأبو بكر بن عياش هو المقرئ ، وقد أخرج البخاري عن أحمد بن عبد الله بن يونس عن أبي بكر بن عياش حديثاً غير هذا بغير واسطة بينه وبين أحمد ، وتقدم في باب الغنى غنى النفس في كتاب الرقاق .

**قوله ( إذا كان يوم القيامة شفعت )** كذا للأكثر بضم أوله مشدداً وللکشميني بفتحته مخففاً .

**قوله ( فقلت يا رب أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة )** هكذا في هذه الرواية وفي التي بعدها أن الله سبحانه هو الذي يقول ذلك وهو المعروف في سائر الأخبار ، قال ابن التين هذا فيه كلام الأنبياء مع الرب ليس كلام الرب مع الأنبياء .

**قوله ( ثم أقول )** ذكر ابن التين أنه وقع عنده بلفظ « ثم نقول » بالنون ، قال ولا أعلم من رواه بالياء فإن كان روى بالياء طابق التبويب ، أى ثم يقول الله ويكون جواباً عن اعتراض الداودي حيث قال قوله ثم أقول خلاف لسائر الروايات فإن فيها أن الله أمره أن يخرج . قلت : وفيه نظر والموجود عند أكثر الرواة ، ثم أقول بالهمزة كما لأى ذر ، والذي أظن أن البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كعادته ، فقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي عاصم أحمد بن جواس بفتح الجيم والتشديد عن أبي بكر بن عياش ولفظه « اشفع يوم القيامة ، فيقال لي لك من في قلبه شعيرة ، ولك من في قلبه خردلة ، ولك من في قلبه شيء » فهذا من كلام الرب مع النبي صلى الله عليه وسلم ويمكن التوفيق بينهما بأنه صلى الله عليه وسلم يسأل عن ذلك أولاً فيجواب إلى ذلك ثانياً ، فوقع في إحدى الروايتين ذكر السؤال وفي البقية ذكر الإجابة ، وقوله في الأولى « من كان في قلبه أدنى شيء » قال الداودي هذا زائد على سائر الروايات ، وتعقب بأنه مفسر في الرواية الثانية حيث جاء فيها « أدنى أدنى مثقال حبة من خردل من إيمان » قال الكرمانى قوله « أدنى أدنى » التكرير للتأكيد ويحتمل أن يراد التوزيع على الحبة والخردل أى أقل حبة من أقل خردلة من الإيمان ، ويستفاد منه صحة القول بتجزئ الإيمان وزيادته ونقصانه ، وقوله « قال أنس : كأنى أنظر إلى أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم » يعنى قوله أدنى شيء وكأنه يضم أصابعه ويشير بها ، وقوله « فأخرجه من النار من النار » التكرير للتأكيد أيضاً للمبالغة أو للنظر إلى الأمور الثلاثة من:

الحبة والخردلة والإيمان أو جعل أيضاً للنار مراتب . قلت : سقط تكرير قوله من النار عند مسلم ومن ذكرت معه في رواية حماد بن زيد هذه والله تعالى أعلم ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في « كتاب الرقاق » وقوله فيه « فذهبنا معنا بثابت البناني إليه يسأله » في رواية الكشميهني « فسأله » بفاء وصيغة الفعل الماضي ، قال ابن التين فيه تقديم الرجل الذي هو من خاصة العالم ليسأله ، وفي قوله « فإذا هو في قصره » قال ابن التين فيه اتخاذ القصر لمن كثرت ذريته ، وقوله « فوافقنا » كذا لهم بحذف المفعول ، وللكشميهني « فوافقناه » وقوله « ماج الناس » أى اختلطوا ، يقال ماج البحر أى اضطربت أمواجه ، وقوله « فإنه كلم الله » كذا للأكثر ، وللكشميهني « فإنه كلم الله » بلفظ الفعل الماضي ، وقوله « فيقال يا محمد » في رواية الكشميهني « فيقول » في المواضع الثلاثة .

**قوله ( وهو متوار في منزل أبي خليفة )** هو حجاج بن عتاب العبدى البصرى والد عمر بن أبى خليفة ، سماه البخارى في تاريخه وتبعه الحاكم أبو أحمد في الكنى .

**قوله ( وهو جميع )** أى مجتمع العقل وهو إشارة إلى أنه كان حينئذ لم يدخل في الكبر الذى هو مظنة تفرق الذهن وحدوث اختلاط الحفظ ، وقوله « فحدثناه » بسكون المثناة وحذف الضمير ، وقوله « قلنا يا أبا سعيد » في رواية الكشميهني « فقلنا » قال ابن التين قال هنا « لست لها » وفي غيره « لست هناك » قال وأسقط هنا ذكر نوح وزاد « فأقول أنا لها » وزاد « فأقول أمتى أمتى » قال الداودى لا أراد محفوظاً لأن الخلائق اجتمعوا واستشفعوا ولو كان المراد هذه الأمة خاصة لم تذهب إلى غير نبيها فدل على أن المراد الجميع وإذا كانت الشفاعة لهم في فصل القضاء فكيف يخصها بقوله أمتى أمتى ، ثم قال وأول هذا الحديث ليس متصلاً بآخره بل بقى بين طلبهم الشفاعة وبين قوله فاشفع أمور كثيرة من أمور القيامة . قلت : وقد بينت الجواب عن هذا الإشكال عند شرح الحديث بما يغنى عن إعادته هنا وقد أجاب عنه القاضى عياض بأن معنى الكلام فيؤذن له في الشفاعة الموعود بها في فصل القضاء ، وقوله « ويلهمنى » ابتداء كلام آخر وبيان للشفاعة الأخرى الخاصة بأتمته ، وفي السياق اختصار وادعى المهلب أن قوله « فأقول يا رب أمتى » مما زاد سليمان بن حرب على سائر الرواة كذا قال ، وهو اجترأ على القول بالظن الذى لا يستند إلى دليل فإن سليمان بن حرب لم ينفرد بهذه الزيادة بل رواها معه سعيد بن منصور عند مسلم وكذا أبو الربيع الزهراني عند مسلم والإسماعيلي ، ولم يسق مسلم لفظه ويحيى بن حبيب بن عرى عند النسائي في التفسير ومحمد بن عبيد بن حساب ومحمد بن سليمان لوين كلاهما عند الإسماعيلي كلهم عن حماد بن زيد شيخ سليمان بن حرب فيه بهذه الزيادة ، وكذا وقعت هذه الزيادة في هذا الموضع من حديث الشفاعة في رواية أبى هريرة الماضية في « كتاب الرقاق » وبالله التوفيق .

**الحديث الثانى : قوله ( حدثنا محمد بن خالد )** في رواية الكشميهني « محمد بن خالد » والأول هو الصواب ، ولم يذكر أحد ممن صنف في رجال البخارى ولا في رجال الكتب الستة أحداً اسمه محمد بن خالد ، والمعروف محمد ابن خالد ، وقد اختلف فيه فقيل هو « الذهلي » وهو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس نسب لجد أبيه ، وبذلك جزم الحاكم والكلاباذى وأبو مسعود ، وقيل محمد بن خالد بن جبلة الرافعى ، وبذلك جزم أبو أحمد ابن عدى وخلف الواسطى في الأطراف ، وقد روى هنا عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل بالواسطة ، وروى عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل بلا واسطة عدة أحاديث ، منها في المغازى والتفسير والفرائض ، و « منصور » في

السند هو ابن المعتز ، و « إبراهيم » هو النخعي ، و « عبدة » بفتح أوله هو ابن عمرو السلماني ، و « عبد الله » هو ابن مسعود ، ورجال سند هذا إلى عبدة الله بن موسى كوفيون .

**قوله ( إن آخر أهل الجنة دخولاً الجنة )** الحديث ذكره مختصراً جداً وقد مضى بتامه مشروحاً في الروافد ، وقوله « كل ذلك يعيد عليه الجنة » في رواية الكشميهني « فكل ذلك » وقوله « في آخره عشر مرار » في رواية الكشميهني « عشر مرات » .

**الحديث الثالث :** حديث عدى بن حاتم : ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الرقاق » وقوله « قال الأعمش وحدثني عمرو بن مرة » هو موصول بالسند الذي قبله إليه .

**الحديث الرابع :** حديث « عبد الله » وهو ابن مسعود قال : جاء حبر من اليهود فذكر الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب قول الله تعالى ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ وتقدم كلام الخطابي في إنكاره تارة وفي تأويله أخرى ، وقال أيضاً : الاستدلال بالتبسم والضحك في مثل هذا الأمر العظيم غير سائغ مع تكافئي وجهي الدلالة المتعارضين فيه ، ولو صح الخبر لكان ظاهر اللفظ منه متأولاً على نوع من المجاز وضرب من التمثيل مما جرت عادة الكلام بين الناس في عرف مخاطبهم فيكون المعنى أن قدرته على طيها وسهولة الأمر في جمعها بمنزلة من جمع شيئاً في كفه فاستخف حمله فلم يشتمل عليه بجميع كفه لكنه أقله ببعض أصابعه ، وقد يقول الإنسان في الأمر الشاق إذا أضيف إلى القوى أنه يأتي عليه بإصبع أو أنه يقله بخنصره ، ثم قال : والظاهر أن هذا من تخليط اليهود وتحريفهم ، وإن ضحكك عليه الصلاة والسلام إنما كان على معنى التعجب والنكير له والعلم عند الله تعالى .

**الحديث الخامس :** حديث ابن عمر في النجوى .

**قوله ( يدنو أحدكم من ربه )** قال ابن التين يعني يقرب من رحمته ، وهو سائغ في اللغة يقال فلان قريب من فلان ويراد الرتبة ، ومثله ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ وقوله « فيضع كنفه » بفتح الكاف والنون بعدها فاء المراد بالكنف الستر ، وقد جاء مفسراً بذلك في رواية عبد الله بن المبارك عن محمد بن سواء عن قتادة فقال في آخر الحديث : قال عبد الله بن المبارك : كنفه ستره أخرجه المصنف في كتاب خلق أفعال العباد ، والمعنى أنه تحيط به عنايته التامة ومن رواه بالمشناة المكسورة فقد صحف على ما جزم به جمع من العلماء .

**قوله ( وقال آدم حدثنا شيبان )** هو ابن عبد الرحمن إلى آخره ذكر هذه الرواية لتصريح قتادة فيها بقوله : حدثنا صفوان وهكذا ذكره عن آدم في كتاب خلق أفعال العباد .

( تنبيهان ) : أحدهما ليس في أحاديث الباب كلام الرب مع الأنبياء إلا في حديث أنس وسائر أحاديث الباب في كلام الرب مع غير الأنبياء ، وإذا ثبت كلامه مع غير الأنبياء فوقوعه للأنبياء بطريق الأولى . الثاني : تقدم في الحديث الأول ما يتعلق بالترجمة ، وأما الثاني فيختص بالركن الثاني من الترجمة وهو قوله وغيرهم ، وأما سائرهما فهو شامل للأنبياء ولغير الأنبياء على وفق الترجمة .

**باب ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾**

٧٢٤٠ - نا يحيى بن بكير قال نا الليث قال نا عقال عن ابن شهاب قال أخبرني حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « احتج آدم وموسى عليهما السلام ، فقال

موسى : أنت آدم الذي أخرجت ذريتك من الجنة ، قال : أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالتِهِ وكلامِهِ بِمِ تلو مني على أمرٍ قدر عليّ قبل أن أخلق ، فحجّ آدم موسى .

[٧٥١٦] ٧٢٤١- فامسلم بن إبراهيم قال نا هشام قال نا قتادة عن أنس قال : قال النبي صلى الله عليه : « يجمع المؤمنون يوم القيامة فيقولون : لو استشفعنا إلى ربنا فيريحنا من مكاننا هذا فيأتون آدم فيقولون له : أنت آدم أبو البشر ، خلقتك الله بيده وأسجد لك ملائكته ، وعلمك أسماء كل شيء ، فاشفع لنا إلى ربنا حتى يريحنا ، فيقول : لست هناكم ، فيذكر لهم خطيئته التي أصاب . »

[٧٥١٧] ٧٢٤٢- فامسلم بن عبد العزيز بن عبد الله قال ني سليمان عن شريك بن عبد الله أنه قال : سمعت أنس بن مالك يقول : ليلة أسري برسول الله صلى الله عليه من مسجد الكعبة أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه وهو نائم في المسجد الحرام فقال أولهم : أيهم هو ؟ فقال أوسطهم : هو خيرهم ، فقال آخرهم : خذوا خيرهم ، فكانت تلك الليلة فلم يرههم حتى أتوه ليلة أخرى فيما يرى قلبه وتنام عينه ولا ينام قلبه ، وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم ، فلم يكلموه حتى احتملوه فوضعوهُ عند بئر زمزم ، فتولاه منهم جبريل فشق جبريل ما بين نحره إلى لبتِهِ حتى فرغ من صدره وجوفه ، فغسله من ماء زمزم بيده حتى أنقى جوفه ، ثم أتى بطست من ذهب فيه تور من ذهب محشور إيماناً وحكمة ، فحشا به صدره ولغاديدهُ - يعني عروق حلقه - ثم أطبقه ثم عرج به إلى السماء الدنيا فضرب باباً من أبوابها فناده أهل السماء : من هذا ؟ فقال : جبريل ، قالوا : ومن معك ؟ قال : معي محمد ، قال : وقد بعث إليه ؟ قال : نعم ، قالوا : فمرحباً به وأهلاً ، فيستبشر به أهل السماء لا يعلم أهل السماء بما يريد الله به في الأرض حتى يعلمهم فوجد في السماء الدنيا آدم فقال له جبريل : هذا أبوك فسلم عليه ، فسلم عليه ورد عليه آدم وقال : مرحباً وأهلاً يا بني ، نعم الابن أنت ، فإذا هو في السماء الدنيا بنهرين يطردان ، فقال : ما هذان النهران يا جبريل ؟ قال : هذان النيل والفرات عنصرهما ، ثم مضى به في السماء فإذا هو بنهر آخر عليه قصر من لؤلؤ وزبرجد فضرب يده فإذا هو مسك أذفر قال : ما هذا يا جبريل ؟ قال : هذا الكوثر الذي خبا لك ربك ، ثم عرج به إلى السماء الثانية فقالت الملائكة له مثل ذلك ما قالت له الأولى : من هذا ؟ قال : جبريل ، قالوا : ومن معك ؟ قال : محمد ، قالوا : وقد بعث إليه ؟ قال : نعم ، قال : مرحباً به وأهلاً . ثم عرج به إلى السماء الثالثة وقالوا له مثل ما قالت الأولى والثانية ، ثم عرج به إلى السماء الرابعة فقالوا له مثل ذلك ، ثم عرج به إلى السماء الخامسة فقالوا له مثل ذلك ، ثم عرج به إلى السادسة فقالوا له مثل ذلك ، ثم عرج به إلى السابعة فقالوا له مثل ذلك كل سماء فيها أنبياء قد سماهم ، منهم إدريس في الثانية وهارون في الرابعة وآخر في الخامسة لم أحفظ اسمه ، وإبراهيم في السادسة وموسى في السابعة بتفضيل كلامه الله ، فقال موسى : رب لم أظن أن ترفع عليّ أحداً ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله ، حتى جاء سدرة المنتهى ودنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى ، فأوحى إليه فيما يوحى الله خمسين صلاة على أمتك كل يوم وليلة ، ثم هبط حتى بلغ موسى فاحتبسه موسى فقال : يا محمد ، ماذا عهد إليك ربك ؟ قال : عهد إلي خمسين صلاة كل يوم وليلة ، قال : إن أمتك لا تستطيع ذلك فارجع فليخفف عنك ربك وعنهم ، فالتفت النبي صلى الله عليه إلى جبريل كأنه

يستشيرهُ في ذلك فأشار إليه جبريلُ أن نعم، إن شئتَ فعلا به إلى الجبارِ تبارك وتعالى، فقال وهو مكانهُ: يا ربُّ خففْ عَنَّا فَإِنَّ أُمَّتِي لَا تَسْتَطِيعُ هَذَا فَوَضَعَ عَنْهُ عَشْرَ صَلَوَاتٍ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مُوسَى فَاحْتَبَسَهُ فَلَمْ يَزَلْ يُرَدِّدُهُ مُوسَى إِلَى رَبِّهِ حَتَّى صَارَتْ إِلَى خَمْسِ صَلَوَاتٍ، ثُمَّ احْتَبَسَهُ مُوسَى عِنْدَ الْخَمْسِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، وَاللَّهِ لَقَدْ رَاوَدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَوْمِي عَلَى أَدْنَى مِنْ هَذِهِ فَضَعُفُوا وَتَرَكُوهُ، فَأَمْتُكَ أضعفُ أجساداً وقلوباً وأبداناً وأبصاراً وأسماعاً، فارجعْ فليخففْ عَنْكَ رَبُّكَ، كُلُّ ذَلِكَ يَتَلَفَتُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَى جَبْرِيلَ لِيُشِيرَ عَلَيْهِ وَلَا يَكْرَهُ ذَلِكَ جَبْرِيلُ، فَرَفَعَهُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ فَقَالَ: يَا رَبُّ، إِنَّ أُمَّتِي ضَعَفَاءُ أَجْسَادُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ وَأَسْمَاعُهُمْ وَأَبْدَانُهُمْ فَخَفَّفْ عَنَّا، فَقَالَ الْجَبَّارُ: يَا مُحَمَّدُ، قَالَ: لَبِيكَ وَسَعْدِيكَ، قَالَ: إِنَّهُ لَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ كَمَا فَرَضْتَهُ عَلَيْكَ فِي أُمِّ الْكِتَابِ، فَكُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا فَهِيَ خَمْسُونَ فِي أُمِّ الْكِتَابِ وَهِيَ خَمْسٌ عَلَيْكَ، فَرجعَ إِلَى مُوسَى فَقَالَ: كَيْفَ فَعَلْتَ؟ فَقَالَ: خَفَّفَ عَنَّا، أَعْطَانَا بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا، قَالَ مُوسَى: قَدْ وَاللَّهِ رَاوَدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ فَتَرَكُوهُ، أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَلْيُخَفِّفْ عَنْكَ أَيْضاً، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: يَا مُوسَى، قَدْ وَاللَّهِ اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَبِّي مِمَّا اخْتَلَفَ إِلَيْهِ، قَالَ: فَاهْبِطْ بِاسْمِ اللَّهِ، قَالَ: فَاسْتَيْقِظَ وَهُوَ فِي مَسْجِدِ الْحَرَامِ.

**قوله ( باب ما جاء في قوله عز وجل : وكلم الله موسى تكليماً )** كذا لأبي زيد المروزي ومثله لأبي ذر لكن بحذف لفظ « قوله عز وجل » ولغيرهما « باب قوله تعالى : وكلم الله موسى تكليماً » قال الأئمة : هذه الآية أقوى ما ورد في الرد على المعتزلة ، قال النحاس أجمع النحويون على أن الفعل إذا أكد بالمصدر لم يكن مجازاً فإذا قال « تكليماً » وجب أن يكون كلاماً على الحقيقة التي تعقل ، وأجاب بعضهم بأنه كلام على الحقيقة لكن محل الخلاف هل سمعه موسى من الله تعالى حقيقة أو من الشجرة ؟ فالتأكيد رفع المجاز عن كونه غير كلام أما المتكلم به فمسكوت عنه ، ورد بأنه لا بد من مراعاة الحدث عنه فهو لرفع المجاز عن النسبة لأنه قد نسب الكلام فيها إلى الله فهو المتكلم حقيقة ، ويؤكد قوله في سورة الأعراف ﴿ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَنِ النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي ﴾ وأجمع السلف والخلف من أهل السنة وغيرهم على أن « كلم » هنا من الكلام ، ونقل الكشف عن بدع بعض التفاسير أنه من الكلم بمعنى الجرح وهو مردود بالإجماع المذكور ، قال ابن التين اختلف المتكلمون في سماع كلام الله فقال الأشعري : كلام الله القائم بذاته يسمع عند تلاوة كل تال وقراءة كل قارئ ، وقال الباقلاني إنما تسمع التلاوة دون التلو والقراءة دون المقروء ، وتقدم في باب ﴿ يَرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ شيء من هذا وأورد البخاري في كتاب خلق أفعال العباد أن خالد بن عبد الله القسري قال : إني مضى بالجعد بن درهم فإنه يزعم أن الله لم يتخذ لإبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً ، وتقدم في أول التوحيد أن سلم بن أحوز قتل جهنم بن صفوان لأنه أنكر أن الله كلم موسى تكليماً ، ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث .

أحدها : حديث أبي هريرة : احتج آدم وموسى ، وقد مضى شرحه في كتاب القدر ، والمراد منه قوله « أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وكلامه » وللكشميني « وبكلامه » .

ثانيها : حديث أنس في الشفاعة أورد منه طرفاً من أوله إلى قوله في ذكر آدم « ويذكر لهم خطيئته التي أصاب » وقد مضى شرحه مستوفى في « كتاب الرقاق » قال الإسماعيلي أراد ذكر موسى قالوا له وكلمك الله فلم يذكره . قلت : جرى على عادته في الإشارة ، وقد مضى في تفسير البقرة عن مسلم بن إبراهيم شيخه هنا وساقه فيه بطوله ، وفيه « اتوا موسى عبداً كلمه الله وأعطاها التوراة » الحديث ، ومضى أيضاً في « كتاب التوحيد » هذا

في باب قول الله تعالى ﴿لما خلقت بيدي﴾ عن معاذ بن فضالة عن هشام بهذا السند وساق الحديث بطوله أيضاً ، وفيه « اثنا موسى عبداً آتاه الله التوراة وكلمه تكليماً » وكذا وقع في حديث أبي بكر الصديق في الشفاعة الذي أخرجه أحمد وغيره وصححه أبو عوانة وغيره « فيأتون إبراهيم فيقول انطلقوا إلى موسى فإن الله كلمه تكليماً » وذكر البخاري في كتاب خلق أفعال العباد منه هذا القدر تعليقاً .

ثالثها : حديث أنس في المعراج أورده من رواية شريك بن عبد الله أي ابن أبي نمر بفتح النون وكسر الميم وهو مدني تابعي يكنى أبا عبد الله وهو أكبر من شريك بن عبد الله النخعي القاضي ، وقد أورد بعض هذا الحديث في الترجمة النبوية ، وأورد حديث الإسراء من رواية الزهري عن أنس عن أبي ذر في أوائل « كتاب الصلاة » وأورده من رواية قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة في بدء الخلق وفي أوائل البعثة قبل الهجرة وشرحته هناك ، وأخرت ما يتعلق برواية شريك هذه هنا لما اختصت به من المخالفات .

قوله ( ليلة أسرى برسول الله صلى الله عليه وسلم من مسجد الكعبة ، أنه جاء ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه ) في رواية الكشمي « إذ جاء » بدل أنه جاء ، والأول أولى ، والنفر الثلاثة لم أقف على تسميتهم صريحاً لكنهم من الملائكة ، وأخلق بهم أن يكونوا من ذكر في حديث جابر الماضي في أوائل الاعتصام بلفظ « جاءت ملائكة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو نائم ، فقال بعضهم : إنه نائم ، وقال بعضهم : إن العين نائمة والقلب يقظان » وبينت هناك أن منهم جبريل وميكائيل ثم وجدت التصريح بتسميتهما في رواية ميمون بن سياه عن أنس عند الطبراني ولفظه « فأتاه جبريل وميكائيل فقالا أيهم — وكانت قريش تنام حول الكعبة — فقالا أمرنا بسيدهم ثم ذهبوا ثم جاءوا وهم ثلاثة فألقوه فقلوبهم لظهره » وقوله « وقبل » قبل أن يوحى إليه ، أنكرها الخطابي وابن حزم وعبد الحق والقاضي عياض والنووي وعبارة النووي : وقع في رواية شريك — يعني هذه — أوهاهم أنكرها العلماء أحدها : قوله « قبل أن يوحى إليه » وهو غلط لم يوافق عليه ، وأجمع العلماء أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء فكيف يكون قبل الوحي انتهى ، وصرح المذكورون بأن شريكاً تفرد بذلك ، وفي دعوى التفرد نظر فقد وافقه كثير بن خنيس بمعجمة ونون مصغر عن أنس كما أخرجه سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي في « كتاب المغازي » من طريقه .

قوله ( وهو نائم في المسجد الحرام ) قد أكد هذا بقوله في آخر الحديث « فاستيقظ وهو في المسجد الحرام » ونحوه ما وقع في حديث مالك بن صعصعة « بين النائم واليقظان » وقد قدمت وجه الجمع بين مختلف الروايات في شرح الحديث .

قوله ( فقال أولهم أيهم هو ) فيه إشعار بأنه كان نائماً بين جماعة أقلهم اثنان وقد جاء أنه كان نائماً معه حينئذ حمزة بن عبد المطلب عمه وجعفر بن أبي طالب ابن عمه .

قوله ( فقال أحدهم خذوا خيرهم فكانت تلك الليلة ) الضمير المستتر في كانت محذوف وكذا خبر كان والتقدير : فكانت القصة الواقعة تلك الليلة ما ذكر هنا .

قوله ( فلم يروهم ) أي بعد ذلك ( حتى أتوه ليلة أخرى ) ولم يعين المدة التي بين المجيئين فيحمل على أن المجيء الثاني كان بعد أن أوحى إليه وحينئذ وقع الإسراء والمعراج وقد سبق بيان الاختلاف في ذلك عند شرحه ، وإذا كان بين المجيئين مدة فلا فرق في ذلك بين أن تكون تلك المدة ليلة واحدة أو ليالي كثيرة أو عدة سنين وبهذا

يرتفع الإشكال عن رواية شريك ويحصل به الوفاق أن الإسراء كان في اليقظة بعد البعثة وقبل الهجرة ويسقط تشنيع الخطأ وابن حزم وغيرهما بأن شريكاً خالف الإجماع في دعواه أن المعراج كان قبل البعثة وبالله التوفيق . وأما ما ذكره بعض الشراح أنه كان بين الليلتين اللتين أتاه فيهما الملائكة سبع وقيل ثمان وقيل تسع وقيل عشر وقيل ثلاثة عشر فيحمل على إرادة السنين لا كما فهمه الشارح المذكور أنها ليال ، وبذلك جزم ابن القيم في هذا الحديث نفسه وأقوى ما يستدل به أن المعراج بعد البعثة قوله في هذا الحديث نفسه أن جبريل قال لبواب السماء إذ قال له أبعث ؟ قال : نعم . فإنه ظاهر في أن المعراج كان بعد البعثة فيتعين ما ذكرته من التأويل وأقله قوله فاستيقظ وهو عند المسجد الحرام ، فإن حمل على ظاهره جاز أن يكون نام بعد أن هبط من السماء فاستيقظ وهو عند المسجد الحرام ، وجاز أن يؤول قوله استيقظ أى أفاق مما كان فيه فإنه كان إذا أوحى إليه يستغرق فإذا انتهى رجع إلى حالته الأولى ، فكفى عنه بالاستيقاظ .

**قوله ( فيما يرى قلبه وتنام عينه ولا ينام قلبه وكذلك الأنبياء )** تقدم الكلام عليه في الترجمة النبوية .  
**قوله ( فلم يكلموه حتى احتملوه )** تقدم وجه الجمع بين هذا وبين قوله في حديث أبي ذر « فرج سقف بيتي » وقوله في حديث مالك بن صعصعة بأنه كان في الحطيم عند شرحه بناء على اتحاد قصة الإسراء ، أما إن قلنا إن الإسراء كان متعدداً فلا إشكال أصلاً .

**قوله ( فشق جبريل ما بين نحره إلى لبتة )** بفتح اللام وتشديد الموحدة وهى موضع القلادة من الصدر ، ومن هناك تنحر الإبل ، وقد تقدم عند شرحه الرد على من أنكر شق الصدر عند الإسراء وزعم أن ذلك إنما وقع وهو صغير ، وبينت أنه ثبت كذلك في غير رواية شريك في الصحيحين من حديث أبي ذر ، وأن شق الصدر وقع أيضاً عند البعثة كما أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده وأبو نعيم والبيهقي في دلائل النبوة ، وذكر أبو بشر الدولابي بسنده أنه صلى الله عليه وسلم رأى في المنام أن بطنه أخرج ثم أعيد فذكر ذلك لخديجة الحديث . وتقدم بيان الحكمة في تعدد ذلك ووقع شق الصدر الكريم أيضاً في حديث أبي هريرة حين كان ابن عشر سنين وهو عند عبد الله بن أحمد في زيادات المسند ، وتقدم الإلام بشيء من ذلك في الترجمة النبوية ، ووقع في الشفاء أن جبريل قال لما غسل قلبه : قلب سديد فيه عينان تبصران وأذنان تسمعان .

**قوله ( ثم أتى بطست محشواً )** كذا وقع بالنصب وأعرب بأنه حال من الضمير الجار والمجرور ، والتقدير بطست كائن من ذهب فنقل الضمير من اسم الفاعل إلى الجار والمجرور ، وتقدم في « كتاب الصلاة » بلفظ « محشو » بالجر على الصفة لا إشكال فيه ، وأما قوله « إيماناً » فمنصوب على التمييز ، وقوله « وحكمة » معطوف عليه .

**قوله ( بطست من ذهب فيه تور من ذهب )** التور بمشاة تقدم بيانه في « كتاب الوضوء » وهذا يقتضى أنه غير الطست ، وأنه كان داخل الطست ، فقد تقدم في أوائل الصلاة في شرح حديث أبي ذر في الإسراء أنهم غسلوه بماء زمزم ، فإن كانت هذه الزيادة محفوظة احتمال أن يكون أحدهما فيه ماء زمزم والآخر هو المحشو بالإيمان ، واحتمل أن يكون التور ظرف الماء وغيره ، والطست لما يصب فيه عند الغسل صيانة له عن التبدد في الأرض وجرياً على العادة في الطست وما يوضع فيه الماء .

**قوله ( فحشى به صدره )** فى رواية الكشميهنى « فحشا » بفتح الحاء والشين . « وصدره » بالنصب ولغيره بضم الحاء وكسر الشين وصدره بالرفع .

**قوله ( ولغاديد )** بغين معجمة فسر فى هذه الرواية بأنها عروق حلقه ، وقال أهل اللغة هى اللحامات التى بين الحنك وصفحة العنق ، وأحدها لغدود ولغديد ، ويقال له أيضاً لغد وجمعه ألغاد .

**قوله ( ثم أطبقه ثم عرج به إلى السماء الدنيا )** إن كانت القصة متعددة فلا إشكال وإن كانت متحدة ففى هذا السياق حذف تقديره ثم أركبه البراق إلى بيت المقدس ، ثم أتى بالمعراج كما فى حديث مالك بن صعصعة « فغسل به قلبى ثم حشى ثم أعيد ثم أتيت بدابة فحملت عليه فانطلق إلى جبريل حتى أتى السماء الدنيا » وفى سياقه أيضاً حذف تقديره « حتى أتى إلى بيت المقدس ثم أتى بالمعراج » كما فى رواية ثابت عن أنس رفعه : « أتيت بالبراق فركبته حتى أتى إلى بيت المقدس فربطته ، ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين ثم عرج إلى السماء » .

**قوله ( فاستبشر به أهل السماء )** كأنهم كانوا أعلموا أنه سيعرج به فكانوا مترقبين لذلك .

**قوله ( لا يعلم أهل السماء بما يريد )** فى رواية الكشميهنى « ما يريد » ( الله به فى الأرض حتى يعلمهم ) أى على لسان من شاء كجبريل .

**قوله ( فإذا هو فى السماء الدنيا بنهرين يطردان )** أى يجريان ، وظاهر هذا يخالف حديث مالك بن صعصعة ، فإن فيه بعد ذكر سدة المنتهى « فإذا فى أصلها أربعة أنهار » ويجمع بأن أصل نبعهما من تحت سدة المنتهى ومقرهما فى السماء الدنيا ومنها ينزلان إلى الأرض ، ووقع هنا « النيل والفرات عنصرها » والعنصر بضم العين والصاد المهملتين بينهما نون ساكنة هو الأصل .

**قوله ( ثم مضى به فى السماء الدنيا فإذا هو بنهر آخر عليه قصر من لؤلؤ وزبرجد فضرب يده )** أى فى النهر ( فإذا هو ) أى طينه ( مسك أذفر قال ما هذا يا جبريل ؟ قال : هذا الكوثر الذى خبأ ) بفتح المعجمة والموحدة مهموز أى أدخر ( لك ريك ) وهذا مما يستشكل من رواية شريك فإن الكوثر فى الجنة والجنة فى السماء السابعة ، وقد أخرج أحمد من حديث حميد الطويل عن أنس رفعه « دخلت الجنة فإذا أنا بنهر حافته خيام اللؤلؤ فضربت ييذى فى مجرى مائة فإذا مسك أذفر فقال جبريل هذا الكوثر الذى أعطاك الله تعالى » وأصل هذا الحديث عند البخارى بنحوه ، وقد مضى فى التفسير من طريق قتادة عن أنس لكن ليس فيه ذكر الجنة ، وأخرجه أبو داود والطبرى من طريق سليمان التيمى عن قتادة ولفظه « لما عرج بنى الله صلى الله عليه وسلم عرض له فى الجنة نهر » الحديث ، ويمكن أن يكون فى هذا الموضع شئ محذوف تقديره : ثم مضى به فى السماء الدنيا إلى السابعة فإذا هو بنهر .

**قوله ( كل سماء فيها أنبياء قد سماهم فوعيت منهم إدريس فى الثانية ، وهارون فى الرابعة ، وآخر فى الخامسة ولم أحفظ اسمه ، وإبراهيم فى السادسة ، وموسى فى السابعة )** كذا فى رواية شريك ، وفى حديث الزهرى عن أنس عن أبى ذر قال أنس فذكر أنه وجد فى السموات آدم وإدريس وموسى وعيسى وإبراهيم ، ولم يثبت كيف منازلهم غير أنه ذكر أنه وجد آدم فى السماء الدنيا ، وإبراهيم فى السماء السادسة انتهى . وهذا موافق لرواية



شريك في إبراهيم وهما مخالفان لرواية قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة ، وقد قدمت في شرحه أن الأكثر وافقوا قتادة وسياقه يدل على رجحان روايته فإنه ضبط اسم كل نبي والسماء التي هو فيها ووافقه ثابت عن أنس وجماعة ذكرتهم هناك فهو المعتمد لكن إن قلنا إن القصة تعددت فلا ترجيح ولا إشكال .

**قوله ( وموسى في السابعة بفضل كلامه لله )** في رواية أبي ذر عن الكشميهني « بتفضيل كلام الله » وهي رواية الأكثر ، وهي مراد الترجمة والمطابق لقوله تعالى ﴿ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلامِي ﴾ وهذا التعليق يدل على أن شريكاً ضبط كون موسى في السماء السابعة ، وقد قدمنا أن حديث أبي ذر يوافقه ، لكن المشهور في الروايات أن الذي في السابعة هو إبراهيم ، وأكد ذلك في حديث مالك بن صعصعة بأنه كان مسنداً ظهره إلى البيت المعمور فمع التعدد لا إشكال ومع الاتحاد فقد جمع بأن موسى كان في حالة العروج في السادسة وإبراهيم في السابعة على ظاهر حديث مالك بن صعصعة وعند الهبوط كان موسى في السابعة لأنه لم يذكر في القصة أن إبراهيم كلمه في شيء مما يتعلق بما فرض الله على أمته من الصلاة كما كلمه موسى ، والسماء السابعة هي أول شيء انتهى إليه حالة الهبوط فناسب أن يكون موسى بها لأنه هو الذي خاطبه في ذلك كما ثبت في جميع الروايات ، ويحتمل أن يكون لقي موسى في السادسة فأصعد معه إلى السابعة تفضيلاً له على غيره من أجل كلام الله تعالى ، وظهرت فائدة ذلك في كلامه مع المصطفى فيما يتعلق بأمر أمته في الصلاة ، وقد أشار النووي إلى شيء من ذلك والعلم عند الله تعالى .

**قوله ( فقال موسى رب لم أظن أن ترفع علي أحداً )** كذا للأكثر بفتح المشاة في ترفع واحداً بالنصب ، وفي رواية الكشميهني « أن يرفع » بضم التحتانية أوله واحد بالرفع ، قال ابن بطال فهم موسى من اختصاصه بكلام الله تعالى له في الدنيا دون غيره من البشر لقوله ﴿ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلامِي ﴾ أن المراد بالناس هنا البشر كلهم وأنه استحق بذلك أن لا يرفع أحد عليه ، فلما فضل الله محمداً عليه عليهما الصلاة والسلام بما أعطاه من المقام المحمود وغيره ارتفع على موسى وغيره بذلك ثم ذكر الاختلاف في أن الله سبحانه وتعالى في ليلة الإسراء كلم محمداً صلى الله عليه وسلم بغير واسطة أو بواسطة ، والخلاف في وقوع الرؤية للنبي صلى الله عليه وسلم بعين رأسه أو بعين قلبه في اليقظة أو في المنام ، وقد مضى بيان الاختلاف في ذلك في تفسير سورة النجم بما يغني عن إعادته .

**قوله ( ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله حتى جاء سدره المنتهى )** كذا وقع في رواية شريك وهو مما خالف فيه غيره ، فإن الجمهور على أن سدره المنتهى في السابعة ، وعند بعضهم في السادسة ، وقد قدمت وجه الجمع بينهما عند شرحه ، ولعل في السياق تقدماً وتأخيراً ، وكان ذكر سدره المنتهى قبل ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله ، وقد وقع في حديث أبي ذر « ثم عرج لي حتى ظهرت بمستوى أسمع فيه صريف الأقلام » وقد تقدم تفسير المستوى والصريف عند شرحه في أول « كتاب الصلاة » ووقع في رواية ميمون بن سياه عن أنس عند الطبري بعد ذكر إبراهيم في السابعة « فإذا هو بنهر » فذكر أمر الكوثر قال « ثم خرج إلى سدره المنتهى » وهذا موافق للجمهور ، ويحتمل أن يكون المراد بما تضمنته هذه الرواية من العلو البالغ لسدره المنتهى صفة أعلاها وما تقدم صفة أصلها .

**قوله ( ودنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى )** في رواية ميمون المذكورة « فدنا

ربك عز وجل فكان قاب قوسين أو أدنى » قال الخطابي ليس في هذا الكتاب — يعنى صحيح البخارى — حديث أشنع ظاهراً ولا أشنع مذاقاً من هذا الفصل فإنه يقتضى تحديد المسافة بين أحد المذكورين وبين الآخر وتمييز مكان كل واحد منهما ، هذا إلى ما فى التدلى من التشبيه والتمثيل له بالشئ الذى تعلق من فوق إلى أسفل ، قال : فمن لم يبلغه من هذا الحديث إلا هذا القدر مقطوعاً عن غيره ولم يعتبره بأول القصة وآخرها اشتبه عليه وجهه ومعناه وكان قصاره ما رد الحديث من أصله ، وأما الوقوع فى التشبيه وهما خطتان مرغوب عنهما ، وأما من اعتبر أول الحديث بآخره فإنه يزول عنه الإشكال فإنه مصرح فيهما بأنه كان رؤياً لقوله فى أوله « وهو نائم » وفى آخره « استيقظ » وبعض الرؤيا مثل يضرب ليتأول على الوجه الذى يجب أن يصرف إليه معنى التعبير فى مثله ، وبعض الرؤيا لا يحتاج إلى ذلك بل يأتى كالمشاهدة . قلت : وهو كما قال ، ولا التفات إلى من تعقب كلامه بقوله فى الحديث الصحيح إن رؤيا الأنبياء وحى فلا يحتاج إلى تعبير لأنه كلام من لم يعين النظر فى هذا المحل ، فقد تقدم فى « كتاب التعبير » أن بعض مرأى الأنبياء يقبل التعبير ، وتقدم من أمثلة ذلك قول الصحابة له صلى الله عليه وسلم فى رؤية القميص فما أولته يا رسول الله ؟ قال : الدين ، وفى رؤية اللبن ؟ قال : العلم ، إلى غير ذلك لكن جزم الخطاى بأنه كان فى المنام متعقب بما تقدم تقريره قبل ، ثم قال الخطاى مشيراً إلى رفع الحديث من أصله بأن القصة بطولها إنما هى حكاية يحكيها أنس من تلقاء نفسه لم يعزها إلى النبى صلى الله عليه وسلم ولا نقلها عنه ولا أضافها إلى قوله ، فحاصل الأمر فى النقل أنها من جهة الراوى إما من أنس وإما من شريك فإنه كثير التفرد بمناكير الألفاظ التى لا يتابعه عليها سائر الرواة انتهى ، وما نفاه من أن أنساً لم يسند هذه القصة إلى النبى صلى الله عليه وسلم لا تأثير له ، فأدنى أمره فيها أن يكون مرسل صحابى فيما أن يكون تلقاها عن النبى صلى الله عليه وسلم أو عن صحابى تلقاها عنه ، ومثل ما اشتملت عليه لا يقال بالرأى فيكون لها حكم الرفع ، ولو كان لما ذكره تأثير لم يحمل حديث أحد روى مثل ذلك على الرفع أصلاً وهو خلاف عمل المحدثين قاطبة ، فالتعليل بذلك مردود ، ثم قال الخطاى إن الذى وقع فى هذه الرواية من نسبة التدلى للجبار عز وجل مخالف لعامة السلف والعلماء وأهل التفسير من تقدم منهم ومن تأخر ، قال والذى قيل فيه ثلاثة أقوال .

أحدها : أنه دنا جبريل من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى أى تقرب منه ، وقيل هو على التقديم والتأخير : أى تدلى فلاناً ، لأن التدلى بسبب الدنو ، الثانى تدلى له جبريل بعد الانتصاب والارتفاع حتى رآه متدلياً كما رآه مرتفعاً ، وذلك من آيات الله حيث أقدره على أن يتدلى فى الهواء من غير اعتماد على شئ ولا تمسك بشئ ، الثالث : دنا جبريل فتدلى محمد صلى الله عليه وسلم ساجداً لربه تعالى شكراً على ما أعطاه ، قال وقد روى هذا الحديث عن أنس من غير طريق شريك فلم يذكر فيه هذه الألفاظ الشنيعة ، وذلك مما يقوى الظن أنها صادرة من جهة شريك انتهى . وقد أخرج الأموى فى مغازيه ومن طريقه البيهقى عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ ولقد رآه نزلة أخرى ﴾ قال دنا منه ربه ، وهذا سند حسن وهو شاهد قوى لرواية شريك ، ثم قال الخطاى : وفى هذا الحديث لفظة أخرى تفرد بها شريك أيضاً لم يذكرها غيره وهى قوله : « فعلا به — يعنى جبريل — إلى الجبار تعالى فقال وهو مكانه : يا رب خفف عنا » قال والمكان لا يضاف إلى الله تعالى إنما هو مكان النبى صلى الله عليه وسلم فى مقامه الأول الذى قام فيه قبل هبوطه انتهى ، وهذا الأخير متعين وليس فى السياق تصريح بإضافة المكان إلى الله تعالى ، وأما ما جزم به من مخالفة السلف والخلف لرواية شريك عن أنس فى التدلى ففيه نظر ، فقد ذكرت من واقفه ، وقد نقل القرطبى عن ابن عباس أنه قال « دنا الله سبحانه

وتعالى « قال والمعنى دنا أمره وحكمه ، وأصل التدلى النزول إلى الشيء حتى يقرب منه ، قال : وقيل تدلى الرفرف  
نحمد صلى الله عليه وسلم حتى جلس عليه ، ثم دنا محمد من ربه انتهى ، وقد تقدم في تفسير سورة النجم ما ورد  
من الأحاديث في أن المراد بقوله « رآه » أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى جبريل له ستائة جناح ، ومضى بسط  
القول في ذلك هناك ، ونقل البيهقي نحو ذلك عن أبي هريرة قال : فاتفقت روايات هؤلاء على ذلك ، ويعكر عليه  
قوله بعد ذلك « فأوحى إلى عبده ما أوحى » ثم نقل عن الحسن أن الضمير في عبده لجبريل ، والتقدير : فأوحى  
الله إلى جبريل ، وعن الفراء التقدير : فأوحى جبريل إلى عبد الله محمد ما أوحى ، وقد أزال العلماء إشكاله فقال  
القاضي عياض في الشفاء إضافة الدنو والقرب إلى الله تعالى أو من الله ليس دنو مكان ولا قرب زمان وإنما هو  
بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم إبانة لعظيم منزلته وشريف رتبته ، وبالنسبة إلى الله عز وجل تأنييس لنبية  
وإكرام له ، ويتأول فيه ما قالوه في حديث : ينزل ربنا إلى السماء ، وكذا في حديث : من تقرب مني شبراً تقربت  
منه ذراعاً ، وقال غيره : الدنو مجاز عن القرب المعنوي لإظهار عظيم منزلته عند ربه تعالى ، والتدلى طلب زيادة  
القرب ، وقاب قوسين بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم عبارة عن لطف الخلل وإيضاح المعرفة وبالنسبة إلى الله  
إجابة سؤاله ورفع درجته ، وقال عبد الحق في الجمع بين الصحيحين زاد فيه — يعني شريكاً — زيادة مجهولة وأتى  
فيه بالفاظ غير معروفة ، وقد روى الإسراء جماعة من الحفاظ فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك ، وشريك ليس  
بالحافظ وسبق إلى ذلك أبو محمد بن حزم فيما حكاه الحافظ أبو الفضل بن طاهر في جزء جمعه سماه « الانتصار  
لأئمة الأئمة » فنقل فيه عن الحميدى عن ابن حزم قال : لم نجد للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئاً لا يحتمل  
مخرجاً إلا حديثين ثم غلبه في تخريجه الوهم مع اتقانهما وصحة معرفتهما فذكر هذا الحديث ، وقال فيه ألفاظ  
معجمة والآفة من شريك من ذلك قوله قبل أن يوحى إليه وأنه حينئذ فرض عليه الصلاة قال وهذا لا خلاف بين  
أحد من أهل العلم إنما كان قبل الهجرة بسنة وبعد أن أوحى إليه بنحو اثنى عشرة سنة ، ثم قوله « إن الجبار دنا  
فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى » وعائشة رضي الله عنها تقول : إن الذي دنى فتدلى جبريل انتهى ، وقد  
تقدم الجواب عن ذلك وقال أبو الفضل بن طاهر : تعليل الحديث بتفرد شريك ، ودعوى ابن حزم أن الآفة منه  
شيء لم يسبق إليه فإن شريكاً قبله أئمة الجرح والتعديل ووثقوه ورووا عنه وأدخلوا حديثه في تصانيفهم واحتجوا  
به ، وروى عبد الله بن أحمد الدورقي وعثمان الدارمي وعباس الدوري عن يحيى بن معين لا بأس به ، وقال ابن  
عدى مشهور من أهل المدينة حدث عنه مالك وغيره من الثقات ، وحديثه إذا روى عنه ثقة لا بأس به إلا أن  
يروى عنه ضعيف ، قال ابن طاهر وحديثه هذا رواه عنه ثقة وهو سليمان بن بلال ، قال وعلى تقدير تسليم تفرد  
قبل أن يوحى إليه لا يقتضى طرح حديثه فوهم الثقة في موضع من الحديث لا يسقط جميع الحديث ولا سيما إذا  
كان الوهم لا يستلزم ارتكاب محذور ولو ترك حديث من وهم في تاريخ ترك حديث جماعة من أئمة المسلمين ،  
ولعله أراد أن يقول بعد أن أوحى إليه فقال قبل أن يوحى إليه انتهى ، وقد سبق إلى التنبيه على ما في رواية شريك  
من المخالفة مسلم في صحيحه فإنه قال بعد أن ساق سنده وبعض المتن ، ثم قال : فقدم وأخر وزاد ونقص وسبق  
ابن حزم أيضاً إلى الكلام في شريك أبو سليمان الخطابي كما قدمته ، وقال فيه النسائي وأبو محمد بن الجارود .  
ليس بالقوى ، وكان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه ، نعم قال محمد بن سعد وأبو داود : ثقة فهو مختلف  
فيه فإذا تفرد عد ما ينفرد به شاذاً وكذا منكراً على رأى من يقول المنكر والشاذ شيء واحد ، والأولى التزام ورود  
المواضع التي خالف فيها غيره ، والجواب عنها إما بدفع تفرد وإما بتأويله على وفاق الجماعة ، وبمجموع ما خالفت

فيه رواية شريك غيره من المشهورين عشرة أشياء بل تزيد على ذلك ، الأول : أمكنة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في السموات وقد أفصح بأنه لم يضبط منازلهم وقد وافقه الزهري في بعض ما ذكر كما سبق في أول « كتاب الصلاة » ، والثاني : كون المعراج قبل البعثة وقد سبق الجواب عن ذلك ، وأجاب بعضهم عن قوله : قبل أن يوحى ، بأن القبلية هنا في أمر مخصوص وليست مطلقة واحتمل أن يكون المعنى قبل أن يوحى إليه في شأن الإسراء والمعراج مثلاً أى أن ذلك وقع بغتة قبل أن ينذر به ، ويؤيده قوله في حديث الزهري : فرج سقف بيتي ، الثالث : كونه مناماً وقد سبق الجواب عنه أيضاً بما فيه غنية ، الرابع : مخالفته في محل سدة المنتهى وأنها فوق السماء السابعة بما لا يعلمه إلا الله ، والمشهور أنها في السابعة أو السادسة كما تقدم ، الخامس : مخالفته في النهرين وهما النيل والفرات وأن عنصرهما في السماء الدنيا والمشهور في غير روايته أنهما في السماء السابعة وأنهما من تحت سدة المنتهى ، السادس : شق الصدر عند الإسراء وقد وافقته رواية غيره كما بينت ذلك في شرح رواية قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة ، وقد أشرت إليه أيضاً هنا ، السابع : ذكر نهر الكوثر في السماء الدنيا ، والمشهور في الحديث أنه في الجنة كما تقدم التنبيه عليه ، الثامن : نسبة الدنو والتدلى إلى الله عز وجل والمشهور في الحديث أنه جبريل كما تقدم التنبيه عليه ، التاسع : تصريحه بأن امتناعه صلى الله عليه وسلم من الرجوع إلى سؤال ربه التخفيف كان عند الخامسة ، ومقتضى رواية ثابت عن أنس أنه كان بعد التاسعة ، العاشر : قوله « فعلا به الجبار فقال وهو مكانه » وقد تقدم ما فيه ، الحادى عشر : رجوعه بعد الخمس ، والمشهور في الأحاديث أن موسى عليه الصلاة والسلام أمره بالرجوع بعد أن انتهى التخفيف إلى الخمس فامتنع كما سألينه ، الثاني عشر : زيادة ذكر التور في الطست ، وقد تقدم ما فيه فهذه أكثر من عشرة مواضع في هذا الحديث لم أرها مجموعة في كلام أحد ممن تقدم ، وقد بينت في كل واحد إشكال من استشكله والجواب عنه إن أمكن وبالله التوفيق ، وقد جزم ابن القيم في الهدى بأن في رواية شريك عشرة أوهام لكن عد مخالفته لمحال الأنبياء أربعة منها وأنا جعلتها واحدة فعلى طريقته تزيد العدة ثلاثة وبالله التوفيق .

**قوله ( ماذا عهد إليك ربك )** أى أمرك أو أوصاك ( قال عهد إلى خمسين صلاة ) فيه حذف تقديره عهد إلى أن أصلى وأمر أمتى أن يصلوا خمسين صلاة ، وقد تقدم بيان اختلاف الألفاظ في هذا الموضع في أول « كتاب الصلاة » .

**قوله ( فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم إلى جبريل كأنه يستشير في ذلك فأشار إليه جبريل أى نعم )** في رواية « أن نعم » وأن بالفتح والتخفيف مفسرة فهى في المعنى هنا مثل أى وهى بالتخفيف .

**قوله ( إن شئت )** يقوى ما ذكرته في « كتاب الصلاة » أنه صلى الله عليه وسلم فهم أن الأمر بالخمسين لم يكن على سبيل الحتم .

**قوله ( فعلا به إلى الجبار )** تقدم ما فيه عند شرح قوله فتدلى ، وقوله « فقال وهو مكانه » تقدم أيضاً بحث الخطأ فيه وجوابه .

**قوله ( والله لقد راودت بنى إسرائيل قوماً على أدنى من هذه )** أى الخمس ، وفي رواية الكشميهنى « من هذا » أى القدر ( فضعفوا فتركوه ) أما قوله « راودت » فهو من الرود من راد يرود إذا طلب المرعى وهو الرائد ، ثم اشتهر فيما يريد الرجال من النساء ، واستعمل في كل مطلوب وأما قوله « أدنى » فالمراد به أقل ، وقد وقع في

رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس في تفسير ابن مردويه تعيين ذلك ولفظه : فرض على بنى إسرائيل صلاتان فما قاموا بهما .

**قوله ( فأمتك )** في رواية الكشميهني « وأمتك » ، ( أضعف أجساداً ) أى من بنى إسرائيل .

**قوله ( أضعف أجساداً وقلوباً وأبداناً )** الأجسام والأجساد سواء ، والجسم والجسد جميع الشخص والأجسام أعم من الأبدان لأن البدن من الجسد ما سوى الرأس والأطراف ، وقيل البدن أعالي الجسد دون أسافله .

**قوله ( كل ذلك يلتفت النبي صلى الله عليه وسلم إلى جبريل )** في رواية الكشميهني « يلتفت » بتقديم المثناة وتشديد الفاء .

**قوله ( رفعه )** في رواية المستمل « يرفعه » والأول أولى .

**قوله ( عند الخامسة )** هذا التنصيص على الخامسة على أنها الأخيرة يخالف رواية ثابت عن أنس أنه وضع عنه كل مرة خمساً وأن المراجعة كانت تسع مرات ، وقد تقدم بيان الحكمة في ذلك ورجوع النبي صلى الله عليه وسلم بعد تقرير الخمس لطلب التخفيف مما وقع من تفردات شريك في هذه القصة ، والمحفوظ ما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم قال لموسى في الأخيرة استحييت من ربي ، وهذا أصرح بأنه راجع في الأخيرة « وأن الجبار سبحانه وتعالى قال له : يا محمد ، قال : لبيك وسعديك ، قال : إنه لا يبدل القول لدى » وقد أنكر ذلك الداودي فيما نقله ابن التين فقال : الرجوع الأخير ليس بثابت والذي في الروايات أنه قال « استحييت من ربي فنودي أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي » وقوله هنا « فقال موسى ارجع إلى ربك » قال الداودي كذا وقع في هذه الرواية أن موسى قال له : ارجع إلى ربك بعد أن قال : لا يبدل القول لدى ولا يثبت لتواطئ الروايات على خلافه ، وما كان موسى ليأمره بالرجوع بعد أن يقول الله تعالى له ذلك انتهى ، وأغفل الكرماني رواية ثابت فقال إذا خففت في كل مرة عشرة كانت الأخيرة سادسة فيمكن أن يقال ليس فيه حصر لجواز أن يخفف بمرة واحدة خمس عشرة أو أقل أو أكثر .

**قوله ( لا يبدل القول لدى )** تمسك من أنكر النسخ ورد بأن النسخ بيان انتهاء الحكم فلا يلزم منه تبديل القول .

**قوله ( في الأخيرة قد والله راودت إلخ )** راودت يتعلق بقدر والقسم مقحم بينهما لإرادة التأكيد فقد تقدم بلفظ « والله لقد راودت بنى إسرائيل » .

**قوله ( قال فاهبط باسم الله )** ظاهر السياق أن موسى هو الذي قال له ذلك لأنه ذكره عقب قوله صلى الله عليه وسلم قد والله استحييت من ربي مما اختلف إليه ، قال : فاهبط وليس كذلك ، بل الذي قال له فاهبط باسم الله هو جبريل ، وبذلك جزم الداودي .

**قوله ( فاستيقظ وهو في المسجد الحرام )** قال القرطبي يحتمل أن يكون استيقاظاً من نومة نامها بعد الإسراء لأن إسراؤه لم يكن طول ليلته وإنما كان في بعضها ، ويحتمل أن يكون المعنى أفقت مما كنت فيه مما خامر باطنه من مشاهدة الملائكة الأعلى ، لقوله تعالى ﴿ لقد رأى من آيات ربه الكبرى ﴾ فلم يرجع إلى حال بشريته صلى الله عليه وسلم .

وسلم إلا وهو بالمسجد الحرام ، وأما قوله في أوله « بينا أنا نائم » فمراده في أول القصة وذلك أنه كان قد ابتدأ نومه فأتاه الملك فأيقظه ، وفي قوله في الرواية الأخرى « بينا أنا بين النائم واليقظان أتاني الملك » إشارة إلى أنه لم يكن استحكم في نومه انتهى ، وهذا كله يبنى على توحيد القصة ، وإلا فمتى حملت على التعدد بأن كان المعراج مرة في المنام وأخرى في اليقظة فلا يحتاج لذلك .

( تنبيه ) : قيل اختص موسى عليه السلام بهذا دون غيره ممن لقيه النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لأنه أول من تلقاه عند الهبوط ، ولأن أمته أكثر من أمة غيره ، ولأن كتابه أكبر الكتب المنزلة قبل القرآن تشريعاً وأحكاماً ، أو لأن أمة موسى كانوا كلفوا من الصلاة ما ثقل عليهم فخاف موسى على أمة محمد مثل ذلك ، وإليه الإشارة بقوله « فإني بلوت بنى إسرائيل » قال القرطبي وأما قول من قال إنه أول من لاقاه بعد الهبوط فليس بصحيح ، لأن حديث مالك بن صعصعة أقوى من هذا ، وفيه أنه لقيه في السماء السادسة انتهى ، وإذا جمعنا بينهما بأنه لقيه في الصعود في السادسة وصعد موسى إلى السابعة فلقبه فيها بعد الهبوط ارتفع الإشكال وبطل الرد المذكور والله أعلم .

### باب كلام الرب مع أهل الجنة

[٧٥١٨] ٧٢٤٣- فإحيى بن سليمان قال ني ابن وهب قال ني مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال : قال النبي صلى الله عليه : « إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ : يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ ، فيقولون : لَبَّيْكَ ربنا وسعديك ، والخير في يديك ، فيقول هل رضيتم ؟ فيقولون : وما لنا لا نرضى يا رب وقد أعطيتنا ما لم تُعْطِ أَحَدًا من خلقك . فيقول : أَلَا أُعْطِيَكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ ؟ فيقولون : يا رب وأي شيء أفضل من ذلك ؟ فيقول : أحلُّ عليكم رضواني فلا أسخطُ عليكم بعده أبداً » .

[٧٥١٩] ٧٢٤٤- فإحمد بن سنان قال نا فليح قال نا هلال عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه كان يوماً يحدث وعنده رجل من أهل البادية « أن رجلاً من أهل الجنة يستأذن ربه في الزرع قال : أولست فيما شئت ؟ قال : بلى ولكن أحب أن أزرع ، فأسرع وبذر فيبادر الطرف نباته واستواؤه واستحصاده وتكويره أمثال الجبال فيقول الله عز وجل : دونك يا ابن آدم فإنه لا يسعك شيء » ، فقال الأعرابي : يا رسول الله ، لا نجد هذا إلا قرشياً أو أنصارياً فإنهم أصحاب زرع ، فأما نحن فلسنا بأصحاب زرع ، فضحك رسول الله صلى الله عليه .

قوله ( باب كلام الرب مع أهل الجنة ) أى بعد دخولهم الجنة ذكر فيه حديثين ظاهرين فيما ترجم له . أحدهما : حديث أبى سعيد « أن الله يقول لأهل الجنة يا أهل الجنة » الحديث ، وفيه فيقول : أحل عليكم رضواني ، وقد تقدم شرحه في أواخر « كتاب الرقاق » في باب صفة الجنة والنار ، قال ابن بطال : استشكل بعضهم هذا لأنه يوهم أن له أن يسخط على أهل الجنة وهو خلاف ظواهر القرآن ، كقوله ﴿ خالدين فيها أبداً ﴾ رضى الله عنهم ورضوا عنه أولئك لهم الأمن وهم مهتدون ﴿ وأجاب بأن إخراج العباد من العدم إلى الوجود من تفضله وإحسانه ، وكذلك تنجيز ما وعدهم به من الجنة والنعيم من تفضله وإحسانه ، وأما دوام ذلك فزيادة من تفضله على المجازاة لو كانت لازمة ، ومعاذ الله أن يجب عليه شيء فلما كانت المجازاة لا تزيد في العادة على المدة

ومدة الدنيا متناهية جاز أن تنتهى مدة المجازاة فتفضل عليهم بالدوام فارتفع الإشكال جملة انتهى ملخصاً ، وقال غيره ظاهر الحديث أن الرضا أفضل من اللقاء وهو مشكل وأجيب بأنه ليس في الخبر أن الرضا أفضل من كل شيء وإنما فيه أن الرضا أفضل من العطاء ، وعلى تقدير التسليم فاللقاء مستلزم للرضا فهو من إطلاق اللانزاهة الملزوم ، كذا نقل الكرماني ، ويحتمل أن يقال المراد حصول أنواع الرضوان ومن جملتها اللقاء فلا إشكال ، قال الشيخ أبو محمد بن أبي جهمرة : في هذا الحديث جواز إضافة المنزل لساكنه ، وإن لم يكن في الأصل له فإن الجنة ملك الله عز وجل ، وقد أضافها لساكنها بقوله يا أهل الجنة ، قال : والحكمة في ذكر دوام رضاه بعد الاستقرار أنه لو أخبر به قبل الاستقرار لكان خيراً من باب علم اليقين ، فأخبر به بعد الاستقرار ليكون من باب عين اليقين ، وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿ فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين ﴾ قال : ويستفاد من هذا أنه لا ينبغي أن يخاطب أحد بشيء حتى يكون عنده ما يستدل به عليه ولو على بعضه ، وكذا ينبغي للمرء أن لا يأخذ من الأمور إلا قدر ما يحمله ، وفيه الأدب في السؤال لقولهم : وأي شيء أفضل من ذلك ، لأنهم لم يعلموا شيئاً أفضل مما هم فيه فاستفهموا عما لا علم لهم به ، وفيه أن الخير كله والفضل والاعتباط إنما هو في رضا الله سبحانه وتعالى ، وكل شيء ما عداه وإن اختلفت أنواعه فهو من أثره ، وفيه دليل على رضا كل من أهل الجنة بحاله مع اختلاف منازلهم وتنوع درجاتهم لأن الكل أجابوا بلفظ واحد وهو « أعطيتنا ما لم تعط أحداً من خلقك » وبالله التوفيق .

ثانيهما : حديث أبي هريرة « أن رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه » في رواية السرخسي « يستأذن ربه في الزرع » .

قوله ( فأحب أن أزرع فأسرع ) فيه حذف تقديره فأذن له فزرع فأسرع .

قوله ( فإنه لا يشبعك شيء ) كذا للأكثر بالمعجمة والموحدة من الشيع ، وللمستمل « لا يسعك شيء » بالمهمله بغير موحدة من الوسع .

قوله ( فقال الأعرابي يا رسول الله لا تجد هذا إلا قرشياً أو أنصارياً فإنهم أصحاب زرع ) قال الداودي قوله « قرشياً » وهم لأنه لم يكن لأكثرهم زرع . قلت : وتعليقه يرد على نفيه المطلق فإذا ثبت أن لبعضهم زرعاً صدق قوله أن الزارع المذكور منهم ، واستشكل قوله لا يشبعك شيء بقوله تعالى في صفة الجنة ﴿ أن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى ﴾ وأجيب بأن نفى الشيع لا يوجب الجوع لأن بينهما واسطة وهي الكفاية ، وأكل أهل الجنة للتنعم والاستلذاذ لا عن الجوع ، واختلف في الشيع فيها والصواب أن لا شيع فيها إذ لو كان لمنع دوام أكل المستلذ ، والمراد بقوله « لا يشبعك شيء » جنس الآدمي ، وما طبع عليه فهو في طلب الازدياد إلا من شاء الله تعالى ، وقد تقدم شرح الحديث في أواخر « كتاب المزارعة » بعون الله تعالى .

بذكر الله تعالى بالأمر وذكر العباد بالدعاء والتضرع والرسل والإبلاغ

لقوله : ﴿ فاذكروني أذكركم ﴾ ، ﴿ واتل عليهم نبأ نوح إذ قال لقومه يا قوم إن كان كبير عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله ﴾ إلى قوله : ﴿ وأمرت أن أكون من المسلمين ﴾ غمة : هم وضيق .

قال مجاهد: ﴿اقضوا إليّ﴾: ما في أنفسكم، يقال: افرق: اقض. وقال مجاهد: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله﴾: إنسان يأتيه فيسمع ما يقول، وما أنزل عليه فهو آمن حتى يأتي فيسمع كلام الله، وحتى يبلغ مأمنه حيث جاء، النبأ العظيم: القرآن، صواباً: حقاً في الدنيا وعمل به.

**قوله (باب ذكر الله بالأمر وذكر العباد بالدعاء والتضرع والرسالة والبلاغ) في رواية الكشميني والإبلاغ** وعليها اقتصر ابن التين .

**قوله (لقوله تعالى: فاذكروني أذكركم)** قال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد: بين هذه الآية أن ذكر العبد غير ذكر الله عبده لأن ذكر العبد الدعاء والتضرع والثناء وذكر الله الإجابة ثم ذكر حديث عمر رفعه، يقول الله تعالى: من شغله ذكرى عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين، قال ابن بطال معنى قوله باب ذكر الله بالأمر ذكر الله عباده بأن أمرهم بطاعته ويكون من رحمته لهم وإنعامه عليهم إذا أطاعوه أو بعذابه إذا عصوه، وذكر العباد لهم أن يدعوه ويتضرعوا إليه ويبلغوا رسالاته إلى الخلق، قال ابن عباس في قوله تعالى ﴿اذكروني أذكركم﴾ إذا ذكر العبد ربه وهو على طاعته ذكره برحمته، وإذا ذكره وهو على معصيته ذكره بلعنته، قال: ومعنى قوله ﴿اذكروني أذكركم﴾ اذكروني بالطاعة أذكركم بالمعونة، وعن سعيد بن جبير «اذكروني بالطاعة أذكركم بالمغفرة» وذكر الثعلبي في تفسير هذه الآية نحو أربعين عبارة أكثرها عن أهل الزهد ومرجعها إلى معنى التوحيد والثواب أو المحبة والوصل أو الدعاء والإجابة، وأما قوله: وذكر العباد بالدعاء إلى آخره، فجميع ما ذكره واضح في حق الأنبياء ويشركهم في الدعاء والتضرع سائر العباد، وحكى ابن التين أن ذكر العبد باللسان وعندما بهم بالسيئة، فيذكر مقام ربه فيكف، ونقل عن الداودي قال قوم إن هذا الذكر أفضل، قال: وليس كذلك، بل قوله بلسانه لا إله إلا الله مخلصاً من قلبه أعظم من ذكره بقلبه ووقوفه عن عمل السيئة. قلت: إنما كان أعظم لأنه جمع بين ذكر القلب واللسان، وإنما يظهر التفاضل بصحة التقابل بذكر الله باللسان دون القلب، فإنه لا يكون أفضل من ذكره بالقلب في تلك الصورة، وأما وقوفه بسبب الذكر عن عمل السيئة فقد زائد بزيادة بسببه فضل الذكر، فظهر صحة ما نقله عن القوم دون ما تخيله.

**قوله (واتل عليهم نبأ نوح إخ)** قال ابن بطال أشار إلى أن الله ذكر نوحاً بما بلغ به من أمره وذكر آيات ربه، وكذلك فرض على كل نبي تبليغ كتابه وشريعته، وقال الكرماني: المقصود من ذكر هذه الآية أن النبي صلى الله عليه وسلم مذكور بأنه أمر بالتلاوة على الأمة والتبليغ إليهم أن نوحاً كان يذكرهم بآيات الله وأحكامه.

**قوله (غمه: هم وضيق)** هو تفسير قوله تعالى حكاية عن نوح «ثم لا يكن أمركم عليكم غمة» وهو بقية الآية المذكورة أولاً وهي قوله تعالى ﴿واتل عليهم نبأ نوح﴾ وحكى ابن التين أن معنى غمة شيء ليس ظاهراً، يقال القوم في غمة إذا غطى عليهم أمرهم والتبس، ومنه غم الهلال إذا غشيه شيء فغطاه، والغم ما يغشى القلب من الكرب.

**قوله (قال مجاهد اقضوا إلى ما في أنفسكم افرق اقض)** وصله الفريابي في تفسيره عن ورقاء بن عمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ثم اقضوا إلي ولا تنظرون﴾ قال اقضوا إلى ما في أنفسكم، وحكى ابن



التين اقصوا إلى : افعلوا ما بدا لكم ، وقال غيره اظهروا الأمر وميزوه بحيث لا تبقى شبهة ثم اقصوا بما شئتم من قتل أو غيره من غير إمهال ، وأما قوله افرق اقص فمعناه أظهر الأمر وأفصله بحيث لا تبقى شبهة ، وفي بعض النسخ يقال افرق اقص فلا يكون من كلام مجاهد ، ويؤيده إعادة قوله بعده وقال مجاهد .

**قوله ( وقال مجاهد وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ، إنسان يأتيه )** أى يأتي النبي صلى الله عليه وسلم ( فيستمع ما يقوله وما أنزل عليه فهو آمن حتى يأتيه ) في رواية الكشميهني « حين يأتيه » ، ( فيسمع كلام الله حتى يبلغ مأمنه حيث جاء ) وصله الفريابي بالسند المذكور إلى مجاهد في هذه الآية ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ إنسان يأتيه فيسمع ما يقول وما ينزل عليه فهو آمن حتى يأتيه فيسمع كلام الله حتى يبلغه مأمنه ، قال ابن بطال : ذكر هذه الآية من أجل أمر الله تعالى نبيه بإجارة الذي يسمع الذكر حتى يسمعه ، فإن أمن فذاك وإلا فيبلغ مأمنه حتى يقضى الله فيه ما شاء .

**قوله ( والنبا العظيم : القرآن )** هو تفسير مجاهد ، وصله الفريابي بالسند المذكور إليه قال ابن بطال : سمي نبأ لأنه نبأ به ، والمعنى به إذا سألوا عن النبا العظيم فأجبههم وبلغ القرآن إليهم ، قال الراغب : النبا الخبر ذو الفائدة الجليلة يحصل به علم أو ظن غالب ، وحق الخبر الذي يسمى نبأ أن يتعري عن الكذب .

**قوله ( صواباً : حقاً في الدنيا وعمل به )** قال ابن بطال : يريد قوله تعالى ﴿ إلا من أذن له الرحمن وقال صواباً ﴾ ، أى حقاً في الدنيا وعمل به فهو الذي يؤذن له في الكلام بين يدي الله بالشفاعة لمن أذن له . قلت : وهذا وصله الفريابي أيضاً عن مجاهد بالسند المذكور ، قال الكرماني : عادة البخاري أنه إذا ذكر آية مناسبة للترجمة يذكر معها بعض ما يتعلق بتلك السورة التي فيها تلك الآية مما ثبت عنده في تفسير ونحوه على سبيل التبعة انتهى ، وكأنه لم يظهر له وجه مناسبة هذه الآية الأخيرة بالترجمة ، والذي يظهر في مناسبتها أن تفسير قوله « صواباً » بقول الحق والعمل به في الدنيا يشمل ذكر الله باللسان والقلب مجتمعين ومنفردين فناسب قوله ذكر العباد بالدعاء والتضرع .

( تنبيه ) : لم يذكر في هذا الباب حديثاً مرفوعاً ولعله بيض له فأدبجه النساخ كغيره ، واللائق به الحديث القدسي : من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وقد تقدم قريباً فإنه يصح في قوله من ذكرني في ملأ — أى من الناس بالدعاء والتضرع — ذكرته في ملأ — أى من الملائكة — بالرحمة والمغفرة ثم وجدته في كتاب خلق أفعال العباد قد أورد حديث أبي هريرة الذي فيه « اقرؤا إن شئتم : يقول العبد الحمد لله رب العالمين ، فيقول الله حمدني عبدي — إلى أن قال — يقول العبد إياك نعبد وإياك نستعين يقول الله هذه الآية بيني وبين عبدي ، ولعبدى ما سألت » الحديث ، قال البخاري فيه بيان أن سؤال العبد غير ما يعطيه الله وأن قول العبد غير كلام الله وهذا من العبد الدعاء والتضرع ومن الله الأمر والإجابة انتهى ، وحديث أبي هريرة أخرجه مالك ومسلم وأصحاب السنن وليس هو على شرط البخاري في صحيحه فاكتفى فيه بالإشارة إليه وفي كتابه من ذلك نظائر .

**ب قول الله : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً ﴾**

وقوله تعالى : ﴿ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَاداً ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ ﴾

﴿ وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾ إلى : ﴿ الشَّاكِرِينَ ﴾

وقال عكرمة: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، قال: تسألهم من خلقهم ومن خلق السماوات والأرض فيقولون الله، فذلك إيمانهم وهم يعبدون غيره. وما ذكر في خلق أفعال العباد واكتسابهم لقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾. وقال مجاهد: ﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾: بالرسالة والعذاب، ﴿لَيْسَ أَلِ الصَّادِقِينَ﴾: المبلغين المؤدين من الرسل، ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾: عندنا، ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾: القرآن، ﴿وَصَدَّقَ بِهِ﴾: المؤمن يقول يوم القيامة: هذا الذي أعطيتني عملت بما فيه.

[٧٥٢٠] ٧٢٤٥- ناقتيبة بن سعيد قال نا جرير عن منصور عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال: سألت النبي صلى الله عليه وآله أي الذنب أعظم عند الله؟ قال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك». قلت: إن ذلك لعظيم، قلت: ثم أي؟ قال: «ثم أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك»، قلت: ثم أي؟ قال: «ثم أن تزاني حليلة جارك».

قوله (باب قول الله تعالى فلا تجعلوا لله أنداداً، وقوله: وتجعلون له أنداداً ذلك رب العالمين) ثم ذكر آيات وآثاراً إلى ذكر حديث ابن مسعود «سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي الذنب أعظم قال أن تجعل لله نداً وهو خلقك» الند بكسر النون وتشديد الدال يقال له النديد أيضاً وهو نظير الشيء الذي يعارضه في أموره، وقيل ند الشيء من يشاركه في جوهره وهو ضرب من المثل لكن المثل يقال في أي مشاركة كانت فكل ند مثل من غير عكس، قاله الراغب قال وال ضد أحد المتقابلين وهما الشيئان المختلفان اللذان لا يجتمعان في شيء واحد ففارق الند في المشاركة ووافقه في المعارضة، قال ابن بطال: غرض البخاري في هذا الباب إثبات نسبة الأفعال كلها لله تعالى سواء كانت من المخلوقين خيراً أو شراً فهي لله تعالى خلق وللعباد كسب، ولا ينسب شيء من الخلق لغير الله تعالى فيكون شريكاً ونداً ومساوياً له في نسبة الفعل إليه، وقد نبه الله تعالى عباده على ذلك بالآيات المذكورة وغيرها المصروفة بنفى الأنداد والآله المدعوة معه، فتضمنت الرد على من يزعم أنه يخلق أفعاله، ومنها ما حذر به المؤمنين أو أثنى عليهم، ومنها ما وبخ به الكافرين، وحديث الباب ظاهر في ذلك، وقال الكرماني: الترجمة مشعرة بأن المقصود إثبات نفى الشريك عن الله سبحانه وتعالى، فكان المناسب ذكره في أوائل «كتاب التوحيد» لكن ليس المقصود هنا ذلك بل المراد بيان كون أفعال العباد بخلق الله تعالى، إذ لو كانت أفعالهم بخلقهم لكانوا أنداداً لله وشركاء له في الخلق، ولهذا عطف ما ذكر عليه، وتضمن الرد على الجهمية في قولهم لا قدرة للعبد أصلاً، وعلى المعتزلة حيث قالوا لا دخل لقدرة الله تعالى فيها، والمذهب الحق أن لا جبر ولا قدر بل أمر بين أمرين فإن قيل لا يخلو أن يكون فعل العبد بقدرة منه أولاً إذ لا واسطة بين النفي والإثبات فعلى الأول يثبت القدر الذي تدعيه المعتزلة، وإلا ثبت الجبر الذي هو قول الجهمية، فالجواب أن يقال: بل للعبد قدرة يفرق بها بين النازل من المنارة والساقط منها، ولكن لا تأثير لها بل فعله ذلك واقع بقدرة الله تعالى، فتأثير قدرته فيه بعد قدرة العبد عليه، وهذا هو المسمى بالكسب، وحاصل ما تعرف به قدرة العبد أنها صفة يترتب عليها الفعل والترك عادة، وتقع على وفق الإرادة انتهى، وقد

أطنب البخارى فى كتاب خلق أفعال العباد فى تقرير هذه المسألة واستظهر بالآيات والأحاديث والآثار الواردة عن السلف فى ذلك ، وغرضه هنا الرد على من لم يفرق بين التلاوة والمتلو ، ولذلك أتبع هذا الباب بالتراجم المتعلقة بذلك ، مثل باب : لا تحرك به لسانك لتعجل به ، وباب : وأسروا قولكم أو اجهروا به وغيرهما ، وهذه المسألة هى المشهورة بمسألة اللفظ ، ويقال لأصحابها اللفظية ، واشتد إنكار الإمام أحمد ومن تبعه على من قال لفظى بالقرآن مخلوق ، ويقال إن أول من قاله الحسين بن على الكرايسى أحد أصحاب الشافعى الناقلين لكتابه القديم ، فلما بلغ ذلك أحمد بدعه وهجره ، ثم قال بذل داود بن على الأصبهانى رأس الظاهرية وهو يومئذ بنيسابور فأنكر عليه إسحق وبلغ ذلك أحمد فلما قدم بغداد لم يأذن له فى الدخول عليه ، وجمع ابن أبى حاتم أسماء من أطلق على اللفظية أنهم جهمية فبلغوا عدداً كثيراً من الأئمة وأفرد لذلك باباً فى كتابه الرد على الجهمية ، والذي يتحصل من كلام المحققين منهم أنهم أرادوا حسم المادة صوتاً للقرآن أن يوصف بكونه مخلوقاً ، وإذا حقق الأمر عليهم لم يفصح أحد منهم بأن حركة لسانه إذا قرأ قديمة ، وقال البيهقى فى كتاب الأسماء والصفات : مذهب السلف والخلف من أهل الحديث والسنة أن القرآن كلام الله وهو صفة من صفات ذاته ، وأما التلاوة فهم على طريقتين ، منهم من فرق بين التلاوة والمتلو ومنهم من أحب ترك القول فيه ، وأما ما نقل عن أحمد بن حنبل أنه سوى بينهما فإنما أراد حسم المادة لئلا يتدرع أحد إلى القول بخلق القرآن ، ثم أسند من طريقتين إلى أحمد أنه أنكر على من نقل عنه أنه قال لفظى بالقرآن غير مخلوق ، وأنكر على من قال لفظى بالقرآن مخلوق ، وقال القرآن كيف تصرف غير مخلوق فأخذ بظاهر هذا ، الثانى من لم يفهم مراده وهو مبين فى الأول ، وكذا نقل عن محمد بن أسلم الطوسى أنه قال : الصوت من المصوت كلام الله وهى عبارة رديئة لم يرد ظاهرها وإنما أراد نفى كون المتلو مخلوقاً ، ووقع نحو ذلك لإمام الأئمة محمد بن خزيمة ، ثم رجع وله فى ذلك مع تلامذته قصة مشهورة ، وقد أملى أبو بكر الضبعى الفقيه أحد الأئمة من تلامذته ابن خزيمة اعتقاده وفيه لم يزل الله متكلماً ولا مثل لكلامه لأنه نفى المثل عن صفاته كما نفى المثل عن ذاته ، ونفى النفاذ عن كلامه كما نفى الهلاك عن نفسه ، فقال ﴿ لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ﴾ وقال ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ فاستصوب ذلك ابن خزيمة ورضى به ، وقال غيره ظن بعضهم أن البخارى خالف أحمد وليس كذلك بل من تدبر كلامه لم يجد فيه خلافاً معنوياً ، لكن العالم من شأنه إذا ابتلى فى رد بدعة يكون أكثر كلامه فى ردها دون ما يقابلها ، فلما ابتلى أحمد بمن يقول القرآن مخلوق كان أكثر كلامه فى الرد عليهم حتى بالغ فأنكر على من يقف ولا يقول مخلوق ولا غير مخلوق ، وعلى من قال لفظى بالقرآن مخلوق لئلا يتدرع بذلك من يقول القرآن بلفظى مخلوق ، مع أن الفرق بينهما لا يخفى عليه لكنه قد يخفى على البعض ، وأما البخارى فابتلى بمن يقول أصوات العباد غير مخلوقة حتى بالغ بعضهم فقال والمداد والورق بعد الكتابة ، فكان أكثر كلامه فى الرد عليهم وبالغ فى الاستدلال بأن أفعال العباد مخلوقة بالآيات والأحاديث ، وأطنب فى ذلك حتى نسب إلى أنه من اللفظية مع أن قول من قال إن الذى يسمع من القارئ هو الصوت القديم لا يعرف عن السلف ، ولا قاله أحمد ولا أئمة أصحابه ، وإنما سبب نسبة ذلك لأحمد قوله من قال لفظى بالقرآن مخلوق فهو جهمى ، فظنوا أنه سوى بين اللفظ والصوت ، ولم ينقل عن أحمد فى الصوت ما نقل عنه فى اللفظ بل صرح فى مواضع بأن الصوت المسموع من القارئ هو صوت القارئ ، ويؤيده حديث زينوا القرآن بأصواتكم وسيأتى قريباً ، والفرق بينهما أن اللفظ يضاف إلى المتكلم به ابتداء ، فيقال عمن روى الحديث بلفظه ، هذا لفظه ولن

رواه بغير لفظه هذا معناه ولفظه كذا ، ولا يقال في شيء من ذلك هذا صوته فالقرآن كلام الله لفظه ومعناه ليس هو كلام غيره ، وأما قوله تعالى ﴿ إنه لقول رسول كريم ﴾ واختلف هل المراد جبريل أو الرسول عليهما الصلاة والسلام فالمراد به التبليغ لأن جبريل مبلغ عن الله تعالى إلى رسوله والرسول صلى الله عليه وسلم مبلغ للناس ولم ينقل عن أحمد قط أن فعل العبد قديم ولا صوته ، وإنما أنكر إطلاق اللفظ ، وصرح البخاري بأن أصوات العباد مخلوقة وأن أحمد لا يخالف ذلك ، فقال في كتاب خلق أفعال العباد ما يدعونه عن أحمد ليس الكثير منه بالبين ولكنهم لم يفهموا مراده ومذهبه ، والمعروف عن أحمد وأهل العلم أن كلام الله تعالى غير مخلوق ، وما سواه مخلوق لكنهم كرهوا التنقيب عن الأشياء الغامضة وتجنبوا الخوض فيها والتنازع إلا ما بينه الرسول عليه الصلاة والسلام ، ثم نقل عن بعض أهل عصره أنه قال : القرآن بألفاظنا وألفاظنا بالقرآن شيء واحد ، فالتلاوة هي التلو والقراءة هي المقروء ، قال : فقليل له إن التلاوة فعل التالى ، فقال : ظننتها مصدرين ، قال : فقليل له أرسل إلى من كتب عنك ما قلت ؟ فاسترده فقال : كيف وقد مضى ؟ انتهى ، وحصل ما نقل عن أهل الكلام في هذه المسألة خمسة أقوال ، الأول : قول المعتزلة أنه مخلوق ، والثاني : قول الكلالية أنه قديم قائم بذات الرب ليس بحروف ولا أصوات ، والموجود بين الناس عبارة عنه لا عينه ، والثالث : قول السالمية أنه حروف وأصوات قديمة الأعين ، وهو عين هذه الحروف المكتوبة والأصوات المسموعة ، والرابع : قول الكرامية أنه محدث لا مخلوق ، وسيأتي بسط القول فيه في الباب الذي بعده ، والخامس : أنه كلام الله غير مخلوق ، أنه لم يزل يتكلم إذا شاء ، نص على ذلك أحمد في كتاب الرد على الجهمية ، واختلف أصحابه فرقتين : منهم من قال هو لازم لذاته والحروف والأصوات مقترنة لا متعاقبة ويسمع كلامه من شاء ، وأكثرهم قالوا إنه متكلم بما شاء متى شاء ، وأنه نادى موسى عليه السلام حين كلمه ولم يكن ناداه من قبل ، والذي استقر عليه قول الأشعرية أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، مكتوب في المصاحف محفوظ في صدور مقروء بالألسنة ، قال الله تعالى ﴿ فأجره حتى يسمع كلام الله ﴾ ، وقال تعالى ﴿ بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم ﴾ وفي الحديث المتفق عليه عن ابن عمر كما تقدم في الجهاد « لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو ، كراهية أن يناله العدو » وليس المراد ما في الصدور بل ما في الصحف ، وأجمع السلف على أن الذى بين الدفتين كلام الله ، وقال بعضهم : القرآن يطلق ويراد به المقروء وهو الصفة القديمة ، ويطلق ويراد به القراءة وهي الألفاظ الدالة على ذلك ، وبسبب ذلك وقع الاختلاف ، وأما قوطم « إنه منزه عن الحروف والأصوات » فمرادهم الكلام النفسى القائم بالذات المقدسة فهو من الصفات الموجودة القديمة ، وأما الحروف فإن كانت حركات أدوات كاللسان والشفيتين فهي أعراض ، وإن كانت كتابة فهي أجسام ، وقيام الأجسام والأعراض بذات الله تعالى محال ، ويلزم من أثبت ذلك أن يقول بخلق القرآن وهو يأبى ذلك ويفر منه ، فألجأ ذلك بعضهم إلى ادعاء قدم الحروف كما التزمته السالمية ، ومنهم من التزم قيام ذلك بذاته ، ومن شدة اللبس في هذه المسألة كثر نهى السلف عن الخوض فيها واكتفوا باعتقاد أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، ولم يزيدوا على ذلك شيئاً وهو أسلم الأقوال والله المستعان .

قوله ( وتجعلون له أنداداً ذلك رب العالمين ) ووقع في بعض النسخ « فلا تجعلوا له أنداداً ذلك رب

العالمين » وهو غلط .

قوله ( ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك — إلى قوله — بل الله فاعبد

وكن من الشاكرين ) ساق في رواية كريمة الآيتين بكاملهما ، قال الطبري هذا من الكلام الموجز الذى يراد به

التقديم ، والمعنى : ولقد أوحى إليك لئن أشركت — إلى قوله — من الخاسرين ، وأوحى إلى الذين من قبلك مثل ما أوحى إليك من ذلك ، ومعنى ليحبطن : ليبطلن ثواب عملك انتهى ، والغرض هنا تشديد الوعيد على من أشرك بالله ، وأن الشرك محذر منه في الشرائع كلها وأن للإنسان عملاً يثاب عليه إذا سلم من الشرك ويبطل ثوابه إذا أشرك .

**قوله ( والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر )** أشار بإيرادها إلى ما وقع في بعض طرق الحديث المرفوع في الباب كما تقدم في تفسير سورة الفرقان ، ففيه بعد قوله « أن ترأى بحليلة جارك » ونزلت هذه الآية تصديقاً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ﴾ الآية وكأن المصنف أشار بها إلى تفسير الجعل المذكور في الآيتين قبلها ، وأن المراد الدعاء إما بمعنى النداء وإما بمعنى العبادة وإما بمعنى الاعتقاد ، وقد رد أحمد على من تمسك من القائلين بخلق القرآن بقوله تعالى ﴿ إنا جعلناه قرآناً عربياً ﴾ وقال هي حجة في أن القرآن مخلوق لأن المجمعول مخلوق فناقضه بنحو قوله تعالى ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً ﴾ وذكر ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية أن أحمد رد عليه بقوله تعالى ﴿ فجعلهم كعصف مأكول ﴾ فليس المعنى فخلقهم ، ومثله احتجاج محمد ابن أسلم الطوسي بقوله تعالى ﴿ وقوم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم وجعلناهم للناس آية ﴾ قال أفخلقهم بعد أن أغرقهم ؟ وعن إسحق بن راهوية أنه احتج عليه بقوله تعالى ﴿ وجعلوا لله شركاء الجن ﴾ وعن نعيم بن حماد أنه احتج عليه بقوله تعالى ﴿ جعلوا القرآن عضين ﴾ وعن عبد العزيز بن يحيى المكي في مناظرته لبشر المريسي حين قال له إن قوله تعالى ﴿ إنا جعلناه قرآناً عربياً ﴾ نص في أنه مخلوق فناقضه بقوله تعالى ﴿ وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ﴾ ويقول تعالى ﴿ لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً ﴾ وحاصل ذلك أن الجعل جاء في القرآن وفي لغة العرب لمعان متعددة ، قال الراغب جعل لفظ عام في الأفعال كلها ويتصرف على خمسة أوجه ، الأول : صار ، نحو : جعل زيد يقول ، والثاني : أوجد ، كقوله تعالى ﴿ وجعل الظلمات والنور ﴾ والثالث : إخراج شيء من شيء كقوله تعالى ﴿ وجعل لكم من أزواجكم بنين ﴾ والرابع : تصيير شيء على حالة مخصوصة كقوله تعالى ﴿ جعل لكم الأرض فراشاً ﴾ والخامس : الحكم بالشيء على الشيء فمثال ما كان منه حقاً قوله تعالى ﴿ إنا رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين ﴾ ومثال ما كان باطلاً قوله تعالى ﴿ وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً ﴾ انتهى ، وأثبت بعضهم سادساً : وهو الوصف ومثل بقوله تعالى ﴿ وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ﴾ وتقدم أنها تأتي بمعنى الدعاء والنداء والاعتقاد والعلم عند الله تعالى .

**قوله ( وقال عكرمة إن )** وصله الطبري عن هناد بن السرى عن أبي الأحوص عن سماك بن حرب عن عكرمة في قوله تعالى ﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾ قال يسألهم من خلقهم ومن خلق السموات والأرض ؟ فيقولون : الله فذلك إيمانهم وهم يعبدون غيره ، ومن طريق يزيد بن الفضل الثاني عن عكرمة في هذه الآية ﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾ قال هو قول الله ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ﴾ فإذا سئلوا عن الله وعن صفته وصفوه بغير صفته وجعلوا له ولداً وأشركوا به وبأسانيد صحيحة عن عطاء وعن مجاهد نحوه وبسند حسن من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : من إيمانهم إذا قيل لهم من خلق السموات ومن خلق الأرض ومن خلق الجبال قالوا الله وهم به مشركون .

**قوله ( وما ذكر في خلق أفعال العباد )** في رواية الكشميهني « أعمال » والأول أكثر .

قوله ( وأكسابهم ) بالجر عطفاً على أفعال ، وفي رواية « واكتسابهم » بزيادة مثناة ، وقد تقدم القول في الكسب ويأتى الإلام به في شرح قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ .

قوله ( لقوله : وخلق كل شيء فقدره تقديراً ) وجه الدلالة عموم قوله خلق كل شيء ، والكسب شيء فيكون مخلوقاً لله تعالى .

قوله ( وقال مجاهد ما تنزل الملائكة إلا بالحق يعنى بالرسالة والعذاب ) وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد .

قوله ( ليسأل الصادقين عن صدقهم : المبلغين المؤدين من الرسل ) هو في تفسير الفريابي أيضاً بالسند المذكور ، قال الطبري : معناه أخذت الميثاق من الأنبياء المذكورين كيما أسأل من أرسلتهم عما أجابتهم به أممهم .

قوله ( وإنا له لحافظون عندنا ) هو أيضاً من قول مجاهد أخرجه الفريابي بالسند المذكور .

قوله ( والذي جاء بالصدق : القرآن ، وصدق به : المؤمن يقول يوم القيامة هذا الذي أعطيتني عملت بما فيه ) وصله الطبري من طريق منصور بن المعتمر عن مجاهد قال : الذي جاء بالصدق وصدق به هم أهل القرآن يجيئون به يوم القيامة ، يقولون هذا الذي أعطيتمونا عملنا بما فيه ، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس الذي جاء بالصدق وصدق به رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا إله إلا الله ، ومن طريق لين إلى علي بن أبي طالب : الذي جاء بالصدق محمد صلى الله عليه وسلم والذي صدق به أبو بكر ، ومن طريق قتادة بسند صحيح الذي جاء بالصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بالقرآن والذي صدق به المؤمنون ، ومن طريق السدي الذي جاء بالصدق وصدق به هو محمد صلى الله عليه وسلم ، قال الطبري الأولى أن المراد بالذي جاء بالصدق كل من دعا إلى توحيد الله والإيمان برسوله وما جاء به والمصدق به المؤمنون ويؤيده أن ذلك ورد عقب قوله ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ ﴾ الآية ، وأما حديث ابن مسعود فتقدم شرحه في باب إثم الزناة من « كتاب الحدود » وذكرت ما في سنده من الاختلاف على أبي وائل ، والمراد هنا الإشارة إلى أن من زعم أنه يخلق فعل نفسه يكون كمن جعل لله نداً ، وقد ورد فيه الوعيد الشديد فيكون اعتقاده حراماً .

باب قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ ﴾ الآية

[٧٥٢١] ٧٢٤٦- حدثنا الحميدي قال نا سفيان قال نا منصور عن مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله قال : اجتمع عند البيت ثقفيان وقرشي ، أو قرشيان وثقفي - كثيرة شحم بطونهم ، قليلة فقه قلوبهم ، فقال أحدهم : أترون أن الله يسمع ما نقول؟ قال الآخر : إن كان يسمع إن جهرنا ، ولا يسمع إن أخفينا ، وقال الآخر : إن كان يسمع إذا جهرنا فإنه يسمع إذا أخفينا ، فأنزل الله : ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ ﴾ الآية .

قوله ( باب قوله تعالى : وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ، الآية ) ساق في

رواية كريمة الآية كلها فيه حديث « عبد الله » وهو ابن مسعود « اجتمع عند البيت » وفيه « يسمع إن جهرنا ولا يسمع إن أخفينا » فأنزل الله تعالى ﴿ وما كنتم تستترون ﴾ وقد تقدم شرحه في تفسير فصلت ، قال ابن بطال غرض البخاري في هذا الباب إثبات السمع لله وأطال في تقرير ذلك ، وقد تقدم في أوائل التوحيد في قوله ﴿ وكان الله سميعاً بصيراً ﴾ والذي أقول إن غرضه في هذا الباب إثبات ما ذهب إليه أن الله يتكلم متى شاء ، وهذا الحديث من أمثلة إنزال الآية بعد الآية على السبب الذي يقع في الأرض وهذا ينفصل عنه من ذهب إلى أن الكلام صفة قائمة بذاته أن الإنزال بحسب الوقائع من اللوح المحفوظ أو من السماء الدنيا كما ورد في حديث ابن عباس رفعه : نزل القرآن دفعة واحدة إلى السماء الدنيا فوضع في بيت العزة ثم أنزل إلى الأرض نجوماً رواه أحمد في مسنده وسيأتي مزيد لهذا في الباب الذي يليه ، قال ابن بطال : وفي هذا الحديث إثبات القياس الصحيح وإبطال القياس الفاسد لأن الذي قال « يسمع إن جهرنا ولا يسمع إن أخفينا » قاس قياساً فاسداً لأنه شبه سمع الله تعالى بأسماع خلقه الذين يسمعون الجهر ولا يسمعون السر ، والذي قال « إن كان يسمع إن جهرنا فإنه يسمع إن أخفينا » أصاب في قياسه حيث لم يشبه الله بخلق ، ونزهه عن مماثلتهم وإنما وصف الجميع بقلة الفقه لأن هذا الذي أصاب لم يعتقد حقيقة ما قال بل شك بقوله « إن كان » وقوله في وصفهم « كثرة شحم بطونهم قليلة فقه قلوبهم » وقع بالرفع على الصفة ويجوز النصب ، وأنت الشحم والفقه لإضافتهما إلى البطون والقلوب ، والتأنيث يسرى من المضاف إليه إلى المضاف ، أو أنت بتأويل شحم بشحوم وفقه بفهوم

### باب قول الله تعالى : ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾

﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ ﴾ وقوله : ﴿ لَعَلَّ اللَّهُ يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾

وأن حدثه لا يشبه حدث الخلقين ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾

وقال ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ عَنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ ، وَإِنْ مَا أَحَدُثَ أَنْ لَا

تكلّموا في الصلاة » .

[٧٥٢٢] ٧٢٤٧- فإعني بن عبد الله قال نا حاتم بن وردان قال نا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : كيف

تسألون أهل الكتاب عن كتبهم وعندكم كتاب الله أقرب الكتب عهداً بالله تقرؤونه محضاً لم يشب .

[٧٥٢٣] ٧٢٤٨- حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن

عباس قال : يا معشر المسلمين ، كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل الله على نبيكم

أحدث الأخبار بالله محضاً لم يشب وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب قد بدلوا من كتب الله وغيروا فكتبوا

بأيديهم الكتب قالوا : هو من عند الله ليستشروا به ثمناً قليلاً ، أو لا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن

مسألتهم ، فلا والله ما رأينا رجلاً منهم يسألكم عن الذي أنزل عليكم .

قوله ( باب قول الله تعالى : كل يوم هو في شأن ) تقدم ما جاء في تفسيرها في سورة الرحمن في التفسير .

قوله ( وما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ، وقوله : لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً وإن حدثه لا يشبه

حدث الخلقين لقوله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ) قال ابن بطال : غرض البخاري الفرق بين





رهم إلا كان محدثاً ﴿ ونحن لا ننكر أن يكون من الذكر ما هو محدث كما قلنا وقيل محدث عندهم ومن زائدة للتوكيد ، وقال الداودي الذكر في هذه الآية هو القرآن وهو محدث عندنا وهو من صفاته تعالى ، ولم يزل سبحانه وتعالى بجميع صفاته ، قال ابن التين : وهذا منه — أى من الداودي — عظيم ، واستدلله يرد عليه فإنه إذا كان لم يزل بجميع صفاته وهو قديم فكيف تكون صفته محدثة وهو لم يزل بها إلا أن يزيد أن المحدث غير المخلوق كما يقول البلخي ومن تبعه ، وهو ظاهر كلام البخارى حيث قال : وإن حدثه لا يشبه حدث المخلوقين فأثبت أنه محدث انتهى ، وما استعظمه من كلام الداودي هو بحسب ما تخيله ، وإلا فالذى يظهر أن مراد الداودي أن القرآن هو الكلام القديم الذى هو من صفات الله تعالى وهو غير محدث وإنما يطلق الحدث بالنسبة إلى إنزاله إلى المكلفين وبالنسبة إلى قراءتهم له وإقراءهم غيرهم ونحو ذلك ، وقد أعاد الداودي نحو هذا في شرح قول عائشة « ولشأنى في نفسى كان أحقر من أن يتكلم الله فى بأمر يتلى » قال الداودي : فيه أن الله تكلم ببراءة عائشة حين أنزل براءتها بخلاف قول بعض الناس أنه لم يتكلم ، فقال ابن التين أيضاً هذا من الداودي عظيم لأنه يلزم منه أن يكون الله تعالى متكلماً بكلام حادث فتحل فيه الحوادث تعالى الله عن ذلك ، وإنما المراد بأنزل أن الإنزال هو المحدث ليس أن الكلام القديم نزل الآن انتهى ، وهذا مراد البخارى ، وقد قال في كتاب خلق أفعال العباد قال أبو عبيد ، يعنى القاسم بن سلام : احتج هؤلاء الجهمية بآيات وليس فيما احتجوا به أشد بأساً من ثلاث آيات قوله ﴿ وخلق كل شيء فقدره تقديراً ﴾ و ﴿ إنما المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلمته ﴾ ، و ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ﴾ قالوا إن قلتم إن القرآن لا شيء كفرتم وإن قلتم إن المسيح كلمة الله فقد أقررتم أنه خلق وإن قلتم ليس بمحدث رددم القرآن ، قال أبو عبيد أما قوله ﴿ وخلق كل شيء ﴾ فقد قال في آية أخرى ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ فأخبر أن خلقه بقوله وأول خلقه هو من أول الشيء الذى قال وخلق كل شيء ، وقد أخبر أنه خلقه بقوله فدل على أن كلامه قبل خلقه ، وأما المسيح فالمراد أن الله خلقه بكلمته لا أنه هو الكلمة لقوله ﴿ ألقاها إلى مريم ﴾ ولم يقل ألقاه ويدل عليه قوله تعالى ﴿ إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن ﴾ وأما الآية الثالثة فإنما حدث القرآن عند النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه لما علمه ما لم يعلم ، قال البخارى والقرآن كلام الله غير مخلوق ، ثم ساق الكلام على ذلك إلى أن قال : سمعت عبيد الله بن سعيد يقول سمعت يحيى بن سعيد يعنى القطان يقول ما زلت أسمع أصحابنا يقولون إن أفعال العباد مخلوقة ، قال البخارى حركاتهم وأصواتهم وأكسابهم وكتاباتهم مخلوقة ، فأما القرآن المتلو المبين المثبت فى المصاحف المسطور المكتوب الموعى فى القلوب فهو كلام الله ليس بخلق قال : وقال « إسحق بن إبراهيم » يعنى ابن راهويه فأما الأوعية فمن يشك فى خلقها ، قال البخارى فالمداد والورق ونحوه خلق ، وأنت تكتب الله فالله فى ذاته هو الخالق وخطك من فعلك وهو خلق لأن كل شيء دون الله هو بصنعه ، ثم ساق حديث حذيفة رفعه : إن الله يصنع كل صانع وصنعه ، وهو حديث صحيح .

قوله ( وقال ابن مسعود عن النبى صلى الله عليه وسلم إن الله يحدث من أمره ما يشاء وأن مما أحدث أن لا تكلموا فى الصلاة ) هذا طرف من حديث أخرجه أبو داود واللفظ له وأحمد والنسائى وصححه ابن حبان من طريق عاصم بن أبى النجود عن أبى وائل عن عبد الله قال : كنا نسلم فى الصلاة ونأمر بحاجتنا ، فقدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فسلمت عليه فلم يرد على السلام فأخذنى ما قدم وما حدث فلما قضى صلاته قال : إن الله يحدث من أمره ما يشاء وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا فى الصلاة ، وفى رواية النسائى

« وإن مما أحدث » وأصل هذه القصة في الصحيحين من رواية علقمة عن ابن مسعود لكن قال فيها « إن في الصلاة لشغلاً » وقد مضى في أواخر الصلاة وفي هجرة الحبشة ، وتقدم شرحه في الصلاة وليس فيه مقصود الباب ، ثم ذكر حديث ابن عباس موقوفاً من وجهين .

**قوله ( كيف تسألون أهل الكتاب عن كتبهم )** هذه رواية عكرمة عنه ورواية عبيد الله بن عبد الله وهو ابن عتبة عنه « يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء » .

**قوله ( وعندكم كتاب الله أقرب الكتب عهداً بالله )** هذه رواية عكرمة ورواية عبيد الله « وكتابكم الذي أنزل الله عليكم أحدث الأخبار بالله أى أقربها نزولاً إليكم وأخباراً من الله سبحانه وتعالى وقد جرى البخارى على عادته في الإشارة إلى اللفظ الذى يريد وإيراده لفظاً آخر غيره فإنه أورد أثر ابن عباس بلفظ « أقرب » وهو عنده في الموضع الآخر بلفظ « أحدث » وهو أليق بمراده هنا وقد جاء نظير هذا الوصف من كلام كعب الأخبار منسوباً إلى الله سبحانه وتعالى فأخرج ابن أبى حاتم بسند حسن عن عاصم بن بهدلة عن مغيث بن سمي قال قال كعب عليكم بالقرآن فإنه أحدث الكتب عهداً بالرحمن ، زاد في رواية أخرى عن كعب : وأن الله تعالى قال في التوراة : يا موسى إني منزل عليك توراة حديثة أفتح بها أعيناً عمياً وأذنناً صماً وقلوباً غلفاً .

**قوله ( تقرأونه محضاً لم يشب )** هذا آخر حديث عكرمة وقوله « لم يشب » بضم أوله وفتح الشين المعجمة وسكون الموحدة ، أى لم يخالطه غيره ، وزاد عبيد الله في روايته « وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب قد بدلوا من كتب الله وغيروا إلخ » يشير إلى قوله ﴿ فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم — إلى — يكسبون ﴾ وقوله « ليشتروا بذلك » في رواية المستمل « ليشتروا به » وقوله « عن الذى أنزل عليكم » في رواية المستمل « إليكم » وقوله « جاءكم من العلم » إسناد المجيء إلى العلم كإسناد النهى إليه .

**قوله ( فلا والله ما رأينا رجلاً منهم يسألكم )** فيه تأكيد الخير بالقسم « وكأنه يقول : لا يسألونكم عن شيء مع علمهم بأن كتابكم لا تحريف فيه ، فكيف تسألونهم وقد علمتم أن كتابهم محرف » .

**باب قول الله عز وجل ﴿ لا تحرك به لسانك ﴾ وفعل النبي صلى الله عليه حين ينزل عليه الوحي**  
وقال أبوهريرة عن النبي صلى الله عليه : « قال الله : أنا مع عبدي ما ذكرني وتحركت بي شفتاه » .

[٧٥٢٤] ٧٢٤٩- فاقتيبة بن سعيد قال نا أبو عوانة عن موسى بن أبي عائشة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس في قوله : ﴿ لا تحرك به لسانك ﴾ قال : كان النبي صلى الله عليه يعالج من التنزيل شدة كان يحرك شفتيه فقال لي ابن عباس : فأنا أحركهما لك كما كان رسول الله صلى الله عليه يحركهما ؛ فقال سعيد : أنا أحركهما كما كان ابن عباس يحركهما ، فحرك شفتيه فأنزل الله تعالى : ﴿ لا تحرك به لسانك لتعجل به ﴾ ١٦ **إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ** قال : جمعه في صدرك ، ثم تقرأه ، **﴿ فَإِذَا قَرَأَهُ فَأَتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾** قال : فاستمع له وأنصت ، ثم إن علينا أن تقرأه ، قال : فكان رسول الله صلى الله عليه إذا أتاه جبريل استمع ، فإذا انطلق جبريل قرأه النبي صلى الله عليه كما أقرأه .

قوله ( باب قوله تعالى : لا تحرك به لسانك ) يعنى إلى آخر الآية .

قوله ( وفعل النبى صلى الله عليه وسلم حين ينزل عليه الوحي ) قد بينه في حديث الباب بأنه كان يعالج شدة من أجل تحفظه فلما نزلت صار يستمع فإذا ذهب الملك قرأه كما سمعه .

قوله ( وقال أبو هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل : أنا مع عبدى إذا ذكرنى ) في رواية الكشميهنى « ما ذكرنى » ( وتحركت لى شفتاه ) هذا طرف من حديث أخرجه أحمد والبخارى في خلق أفعال العباد والطبرانى من رواية عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن إسماعيل بن عبيد الله بن أبى المهاجر عن كريمة بنت الحسحاس بمهمات عن أبى هريرة فذكره بلفظ « إذا ذكرنى » وفي رواية لأحمد « حدثنا أبو هريرة ونحن في بيت هذه — يعنى أم الدرداء — أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأخرجه البيهقى في الدلائل من طريق ربيعة بن يزيد الدمشقى عن إسماعيل بن عبيد الله قال دخلت على أم الدرداء فلما سلمت جلست فسمعت كريمة بنت الحسحاس وكانت من صواحب أبى الدرداء قالت سمعت أبا هريرة رضى الله عنه وهو في بيت هذه تشير إلى أم الدرداء سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول ، فذكره بلفظ « ما ذكرنى » وأخرجه أحمد أيضاً وابن ماجه والحاكم من رواية الأوزاعى عن إسماعيل بن عبيد الله عن أم الدرداء عن أبى هريرة ، ورواه ابن حبان في صحيحه من رواية الأوزاعى عن إسماعيل عن كريمة عن أبى هريرة ، ورجح الحفاظ طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وربيعه بن يزيد ، ويحتمل أن يكون عند إسماعيل عن كريمة وعن أم الدرداء معاً وهذا من الأحاديث التى علقها البخارى ولم يصلها في موضع آخر من كتابه وبالله التوفيق ، قال ابن بطلال : معنى الحديث أنا مع عبدى زمان ذكره لى ، أى أنا معه بالحفظ والكلاءة لا أنه معه بذاته حيث حل العبد ، ومعنى قوله « تحركت لى شفتاه » أى تحركت باسمى لا أن شفتيه ولسانه تتحرك بذاته تعالى لاستحالة ذلك انتهى ملخصاً ، وقال الكرماني المعية هنا معية الرحمة ، وأما في قوله تعالى ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ فهى معية العلم يعنى فهذه أخص من المعية التى في الآية ، ثم ذكر حديث ابن عباس في قوله تعالى ﴿ لا تحرك به لسانك ﴾ قال كان النبى صلى الله عليه وسلم يعالج من التنزيل شدة ، الحديث وهو من أوضح الأدلة على أن القرآن يطلق ويراد به القراءة ، فإن المراد بقوله قرآنا في الآيتين القراءة لا نفس القرآن ، وقد تقدم شرحه في بدء الوحي ، قال ابن بطلال : غرضه في هذا الباب أن تحريك اللسان والشفتين بقراءة القرآن عمل له يؤجر عليه ، وقوله ﴿ فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ﴾ فيه إضافة الفعل إلى الله تعالى والفاعل له من يأمره بفعله ، فإن القارئ لكلامه تعالى على النبى صلى الله عليه وسلم هو جبريل ، ففيه بيان لكل ما أشكل من كل فعل ينسب إلى الله تعالى مما لا يليق به فعله من انجىء والنزول ونحو ذلك انتهى ، والذى يظهر أن مراد البخارى بهذين الحديثين الموصول والمعلق ، الرد على من زعم أن قراءة القارئ قديمة فأبان أن حركة لسان القارئ بالقرآن من فعل القارئ بخلاف المقروء فإنه كلام الله القديم كما أن حركة لسان ذاكر الله حادثة من فعله ، والمذكور وهو الله سبحانه وتعالى قديم وإلى ذلك أشار بالتراجم التى تأتى بعد هذا

باب قول الله تعالى : ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ ١٣ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ

خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿ يتخافتون : يتسارون .

٧٢٥٠-نا عمرو بن زرارة عن هشيم قال أنا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى

[٧٥٢٥]

﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ قال: نزلت ورسول الله صلى الله عليه مختلف بمكة، فكان إذا صلى بأصحابه رفع صوته بالقرآن فإذا سمعه المشركون سبوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به، فقال الله لنبيه صلى الله عليه: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾، أي بقراءتك فيسمع المشركون فيسبوا القرآن، ﴿وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾: عن أصحابك فلا تسمعهم، ﴿وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾.

[٧٥٢٦] ٧٢٥١- نا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت نزلت هذه الآية: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ في الدعاء.

[٧٥٢٧] ٧٢٥٢- نا إسحاق قال نا أبو عاصم قال نا ابن جريج قال نا ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن» وزاد غيره يجهر به.

**قوله (باب قول الله تعالى: وأسرأ قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)** أشار بهذه الآية إلى أن القول أعم من أن يكون بالقرآن أو بغيره فإن كان بالقرآن فالقرآن كلام الله وهو من صفات ذاته فليس بمخلوق لقيام الدليل القاطع بذلك، وإن كان بغيره فهو مخلوق، بدليل قوله تعالى ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ بعد قوله ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ قال ابن بطال: مراده بهذا الباب إثبات العلم لله صفة ذاتية لاستواء علمه بالجر من القول والسر، وقد بينه بقوله في آية أخرى ﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ﴾ وأن اكتساب العبد من القول والفعل لله تعالى لقوله ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ ثم قال عقب ذلك ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ فدل على أنه عالم بما أسروه وما جهروا به وأنه خالق لذلك فيهم، فإن قيل قوله «من خلق» راجع إلى القائلين قيل له إن هذا الكلام خرج مخرج التمدح منه يعلمه بما أسر العبد وجهه وأنه خلقه فإنه جعل خلقه دليلاً على كونه عالماً بقولهم فيتعين رجوع قوله: خلق إلى قولهم ليم تمدحه بالأمرين المذكورين، وليكون أخذهما دليلاً على الآخر، ولم يفرق أحد بين القول والفعل، وقد دلت الآية على أن الأقوال خلق الله تعالى فوجب أن تكون الأفعال خلقاً له سبحانه وتعالى، وقال ابن المنير: ظن الشارح أنه قصد بالترجمة إثبات العلم وليس كما ظن وإلا لتقاطعت المقاصد مما اشتملت عليه الترجمة لأنه لا مناسبة بين العلم وبين حديث: ليس منا من لم يتغن بالقرآن وإنما قصد البخاري الإشارة إلى النكتة التي كانت سبب محنته بمسئلة اللفظ فأشار بالترجمة إلى أن تلاوة الخلق تنصف بالسر والجر ويستلزم أن تكون مخلوقة، وساق الكلام على ذلك وقد قال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد بعد أن ذكر عدة أحاديث دالة على ذلك فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن أصوات الخلق وقراءتهم ودراستهم وتعليمهم وألسنتهم مختلفة بعضها أحسن وأزین وأحلى وأصوت وأرتل وألحن وأعلى وأخفض وأغض وأخشع وأجهر وأخفى وأقصر وأمد وألين من بعض.

**قوله (يتخافتون يتسارون)** بتشديد الراء والسين مهملة وفي بعضها بشين معجمة وزيادة واو بغير تثقيب، أي يتراجعون فيما بينهم سرّاً، ثم ذكر حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ وفي آخره: فقال الله لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تجهر بصلاتك أي بقراءتك، وحديث عائشة أنها نزلت في الدعاء، وقد تقدم شرحهما في تفسير سبحان، وحديث أبي هريرة: ليس منا من لم يتغن بالقرآن، وزاد غيره، يجهر به، أورده من طريق ابن جريج حدثنا ابن شهاب وقد مضى في فضائل القرآن، وفي باب قول الله تعالى ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ من طريق عقيل عن ابن شهاب بلفظ «ما أذن الله لشيء»

ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن « وقال صاحب له « يجهر به » وسيأتي قريباً من طريق محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بلفظ « ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت بالقرآن يجهر به فيستفاد منه » أن الغير المبهمة في حديث الباب وهو صاحب المبهمة في رواية « عقيل » هو محمد بن إبراهيم التيمي ، والحديث واحد إلا أن بعضهم رواه بلفظ « ما أذن الله » وبعضهم رواه بلفظ « ليس منا » و « إسحق » شيخه فيه هو ابن منصور ، وقال الحاكم بن نصر ورجح الأول أبو علي الجبائي و « أبو عاصم » هو النبيل وهو من شيوخ البخاري قد أكثر عنه بلا واسطة وأقرب ذلك في أول حديث من كتاب التوحيد

**باب قول النبي صلى الله عليه :** « رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل والنهار ، ورجل يقول :

لو أوتيت بمثل ما أوتي هذا فعلت كما فعل » ، فبين أن قيامه بالكتاب هو فعله ، وقال تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ

خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَاخْتَلَفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ﴾ ، وقال : ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾

[٧٥٢٨] ٧٢٥٣- ناقتيبة قال نا جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه عليه : « لا تحاسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه من آناء الليل وآناء النهار فهو يقول : لو أوتيت مثل ما أوتي هذا فعلت كما يفعل ، ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه في حقه فيقول لو أوتيت مثل ما أوتي ، عملت فيه مثل ما يعمل » .

[٧٥٢٩] ٧٢٥٤- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه عليه قال : « لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ، ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار » ، سمعت من سفيان مراراً لم أسمعهُ يذكر الخبر وهو من صحيح حديثه .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ) في رواية الكشميهني « والنهار » بحذف « وآناء » الثانية .**

**قوله ( ورجل يقول لو أوتيت مثل ما أوتي هذا فعلت كما يفعل )** قال الكرماني : كذا أورد الترجمة مخرومة إذ ذكر من صاحب القرآن حال المحسود فقط ومن صاحب المال حال الحاسد فقط ولكن لا لبس في ذلك لأنه اقتصر على ذكر حالي حامل القرآن حاسداً ومحسوداً وترك حال ذي المال .

**قوله ( فبين أن قيامه بالكتاب هو فعله )** في رواية الكشميهني « أن قراءته الكتاب هو فعله » .

**قوله ( ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم )** وقال : وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ( أما الآية الأولى فالمراد منها اختلاف ألسنتكم لأنها تشمل الكلام كله فتدخل القراءة ، وأما الآية الثانية فعموم فعل الخير يتناول قراءة القرآن والذكر والدعاء وغير ذلك ، فدل على أن القراءة فعل القارئ ، ثم ذكر حديث أبي هريرة لا تحاسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه ، وحديث سالم عن « أبيه » وهو عبد الله بن عمر : لا حسد إلا في اثنتين رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به ، وقد مضى شرح المتن في فضائل القرآن ، وقوله « سمعت من سفيان مراراً » هو كلام « علي بن عبد الله » وهو ابن المديني شيخ البخاري ، وقوله « لم أسمعهُ يذكر الخبر » أي ما سمعه منه إلا بالنعنة .

**قوله ( وهو من صحيح حديثه )** قلت قد أخرجه الإسماعيلي عن أبي يعلى عن أبي خيثمة قال حدثنا « سفيان » هو ابن عيينة قال حدثنا الزهري عن سالم به قال ابن المنير دلت أحاديث الباب الذي قبله على أن القراءة فعل القارئ وأنها تسمى تغنياً ، وهذا هو الحق اعتقاداً لا إطلاقاً حذراً من الإيهام وفراراً من الابتداع بمخالفة السلف في الإطلاق وقد ثبت عن البخاري أنه قال : من نقل عني أني قلت لفظي بالقرآن مخلوق فقد كذب ، وإنما قلت إن أفعال العباد مخلوقة ، قال : وقد قارب الإفصاح في هذه الترجمة بما رمز إليه في التي قبلها .

**باب قول الله : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾**

قال الزهري : من الله الرسالة ، وعلى رسول الله البلاغ ، وعلينا التسليم ، وقال : ﴿ لَيَعْلَمَنَّ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ ﴾ ، وقال : ﴿ أَبْلَغُكُمْ رَسُولَاتِ رَبِّي ﴾ ، وقال كعب بن مالك حين تخلف عن النبي صلى الله عليه : ﴿ فَسِيرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ ، وقالت عائشة : إذا أعجبك حسن عمل امرئ فقل ﴿ اَعْمَلُوا فَسِيرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ ولا يستخفنك أحد ، قال معمر : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ : هذا القرآن ، ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ : بيان ودلالة ، كقوله : ﴿ ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ ﴾ : أي هذا حكم الله ، ﴿ لَا رَيْبَ ﴾ : لا شك ، ( تلك الآيات ) : يعني هذه أعلام القرآن ، ومثله : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ : يعني بكم ، وقال أنس : بعث النبي صلى الله عليه خاله حراماً إلى قوم ، وقال : أتؤمنوني أبلغ رسالة رسول الله صلى الله عليه فجعل يحدثهم .

[٧٥٣٠] ٧٢٥٥- نا الفضل بن يعقوب قال نا عبد الله بن جعفر الرقي قال نا المعتمر بن سليمان قال نا سعيد ابن عبيد الله الثقفي قال نا بكر بن عبد الله المزني وزياذ بن جبير عن جبير بن حية قال المغيرة أنا نبينا عن رسالة ربنا « أنه من قتل منا صار إلى الجنة » .

[٧٥٣١] ٧٢٥٦- نا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن إسماعيل عن الشعبي عن مسروق عن عائشة : من حدثك أن محمداً كتم شيئاً ، وقال محمد نا أبو عامر العقدي قال نا شعبة عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : من حدثك أن النبي صلى الله عليه كتم شيئاً من الوحي فلا تُصدِّقه ، إن الله يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ الآية .

[٧٥٣٢] ٧٢٥٧- نا قتيبة بن سعيد قال نا جرير عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل قال : قال عبد الله ، قال رجل يا رسول الله ، أي الذنب أكبر عند الله ؟ قال : « أن تدعو الله ندأ وهو خلقك » ، قال : ثم أي ؟ قال : « ثم أن تقتل ولدك أن يطعم معك » ، قال : ثم أي ؟ قال : « ثم أن تزاني حليلة جارك » ، فأنزل الله تصديقها ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ﴾ الآية .

**قوله ( باب قول الله عز وجل يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت**

رسالاته ) كذا للجميع وظاهره اتحاد الشرط والجزاء لأن معنى « إن لم تفعل : لم تبلغ » لكن المراد من الجزاء لازمه فهو كحديث « ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها فهاجرته إلى ما هاجر إليه » واختلف في المراد بهذا الأمر ، فقيل المراد بلغ كما أنزل ، وهو على ما فهمت عائشة وغيرها ، وقيل المراد بلغه ظاهراً ولا تخش من أحد فإن الله يعصمك من الناس ، والثاني أخص من الأول وعلى هذا لا يتحد الشرط والجزاء لكن الأولى قول الأكثر لظهور العموم في قوله تعالى ﴿ ما أنزل ﴾ والأمر للوجوب فيجب عليه تبليغ كل ما أنزل إليه والله أعلم ، ورجح الأخير ابن التين ونسبه لأكثر أهل اللغة ، وقد احتج أحمد بن حنبل بهذه الآية على أن القرآن غير مخلوق لأنه لم يرد في شيء من القرآن ولا من الأحاديث أنه مخلوق ولا ما يدل على أنه مخلوق ، ثم ذكر عن الحسن البصري أنه قال : لو كان ما يقول الجعد حقاً لبلغه النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( وقال الزهري من الله الرسالة وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم البلاغ وعلينا التسليم ) هذا وقع في قصة أخرجها الحميدى في النوادر ومن طريقه الخطيب ، قال الحميدى : حدثنا سفيان قال : قال رجل للزهري يا أبا بكر قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس منا من شق الجيوب ، ما معناه فقال الزهري : من الله العلم وعلى رسوله البلاغ وعلينا التسليم ، وهذا الرجل هو الأوزاعي أخرجه ابن أبى عاصم في « كتاب الأدب » وذكر ابن أبى الدنيا عن دحيم عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي قال « قلت للزهري » فذكره .

قوله ( وقال الله تعالى ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم ، وقال أبلغكم رسالات ربي ) قال البخارى في كتاب خلق أفعال العباد بعد أن ساق قوله تعالى ﴿ يا أيها الرسول بلغ ﴾ الآية ، قال : فذكر تبليغ ما أنزل إليه ثم وصف فعل تبليغ الرسالة فقال : وإن لم تفعل فما بلغت ، قال : فسمى تبليغه الرسالة وتركه فعلاً ولا يمكن أحداً أن يقول إن الرسول لم يفعل ما أمر به من تبليغ الرسالة ، يعنى : فإذا بلغ فقد فعل ما أمر به وتلاوته ما أنزل إليه هو التبليغ وهو فعله ، وذكر حديث أبى الأحوص عوف بن مالك الجشمى عن أبيه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكر القصة وفيها قال : أتتني رسالة من ربي فضقت بها ذرعاً ورأيت أن الناس سيكذبونني فقيل لى : لتفعلن أو ليفعلن بك ، وأصله في السنن وصححه ابن حبان والحاكم وحديث سمرة بن جندب في قصة الكسوف ، وفيه « فقال النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته إنما أنا بشر رسول فأذركم بالله إن كنتم تعلمون أنى قصرت عن تبليغ شيء من رسالات ربي » يعنى فقولوا ، فقالوا نشهد أنك بلغت رسالات ربك وقضيت الذى عليك ، وأصله في السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وقال في الكتاب المذكور أيضاً قوله تعالى ﴿ بلغ ما أنزل إليك من ربك ﴾ هو مما أمر به ، وكذلك أقيموا الصلاة ، والصلاة بجملتها طاعة الله وقراءة القرآن من جملة الصلاة ، فالصلاة طاعة والأمر بها قرآن ، وهو مكتوب في المصاحف محفوظ في الصدور مقروء على الألسنة فالقراءة والحفظ والكتابة مخلوقة والمقروء والمحفوظ والمكتوب ليس بمخلوق ، ومن الدليل عليه أنك تكتب الله وتحفظه وتدعوه فدعائك وحفظك وكتابتك وفعلك مخلوق والله هو الخالق .

قوله ( وقال كعب بن مالك حين تخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ) قد تقدم هذا مسنداً في تفسير براءة في حديثه الطويل وفي آخره قال الله تعالى ﴿ يعتذرون إليكم إذا رجعتم إليهم قل لا تعتذروا لن نؤمن لكم قد نبأنا الله من أخباركم وسيرى الله عملكم ورسوله ﴾ الآية قال الكرماني ومناسبتها للترجمة من جهة التفويض والانقياد والتسليم ، ولا ينبغي لأحد أن يزكى عمله بل يفوض إلى الله سبحانه وتعالى . قلت : ومراد البخارى تسمية ذلك عملاً كما تقدم من كلامه في الذى قبله .

**قوله ( وقالت عائشة إذا أعجبك حسن عمل امرئ فقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ولا يستخفنك أحد )** قلت : زعم مغلطاي أن عبد الله بن المبارك أخرج هذا الأثر في كتاب البر والصلة عن سفيان عن معاوية بن إسحق عن عروة عن عائشة وقد وهم في ذلك ، وإنما وقع هذا في قصة ذكرها البخاري في كتاب خلق أفعال العباد من رواية عقيل عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة قالت : وذكرت الذي كان من شأن عثمان ، وددت أني كنت نسياً منسياً فوالله ما أحببت أن ينتهك من عثمان أمر قط إلا انتهك مني مثله - حتى والله لو أحببت قتله لقتلت ، يا عبيد الله بن عدى لا يغرنك أحد بعد الذين تعلم فوالله ما احتقرت من أعمال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نجم النفر الذين طعنوا في عثمان فقالوا قولاً لا يحسن مثله وقرعوا قراءة لا يحسن مثلها وصلوا صلاة لا يصلح مثلها فلما تدبرت الصنيع إذا هم والله ما يقاربون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا أعجبك حسن قول امرئ فقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ولا يستخفنك أحد » وأخرجه ابن أبي حاتم من رواية يونس بن يزيد عن الزهري أخبرني عروة أن عائشة كانت تقول : احتقرت أعمال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نجم القراء الذين طعنوا على عثمان فذكر نحوه وفيه « فوالله ما يقاربون عمل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا أعجبك حسن عمل امرئ منهم فقل اعملوا إنلج » والمراد بالقراء المذكورين الذين قاموا على عثمان وأنكروا عليه أشياء اعتذر عن فعلها ، ثم كانوا مع علي ثم خرجوا بعد ذلك على علي ، وقد تقدمت أخبارهم مفصلة في « كتاب الفتن » ودل سياق القصة على أن المراد بالعمل ما أشارت إليه من القراءة والصلاة وغيرهما فسمت كل ذلك عملاً ، وقولها في آخره « ولا يستخفنك أحد » بالخاء المعجمة المكسورة والفاء المفتوحة والنون الثقيلة للتأكيد ، قال ابن التين عن الداودي معناه : لا تغتر بمدح أحد وحاسب نفسك ، والصواب ما قاله غيره أن المعنى لا يغرنك أحد بعمله فتظن به الخير إلا أن رأيته واقفاً عند حدود الشريعة .

**قوله ( قال معمر ذلك الكتاب ، هذا القرآن : هدى للمتقين : بيان ودلالة كقوله : ذلكم حكم الله هذا حكم الله ، لا ريب فيه : لا شك ، تلك آيات الله ، يعني هذه أعلام القرآن ومثله حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم ، يعني بكم ) ، « معمر »** هذا هو ابن المنثى اللغوي أبو عبيدة وهذا المنقول عنه ذكره في كتاب مجاز القرآن ووهم من قال إنه معمر بن راشد شيخ عبد الرزاق ، وقد اغتر مغلطاي بذلك فزعم أن عبد الرزاق أخرج ذلك في تفسيره عن معمر ، وليس ذلك في شيء من نسخ تفسير عبد الرزاق ولفظ أبي عبيدة « ذلك الكتاب » معناه هذا القرآن ، قال وقد تخاطب العرب الشاهد بمخاطبة الغائب ، وقد أنكر ثعلب هذه المقالة وقال استعمال أحد اللفظين موضع الآخر يقلب المعنى ، وإنما المراد هذا القرآن هو ذلك الذي كانوا يستفتحون به عليكم ، وقال الكسائي : لما كان القول والرسالة من السماء والكتاب والرسول في الأرض قيل ذلك يا محمد ، وقال الفراء هو كقولك للرجل وهو يحدثك : وذلك والله الحق ، فهو في اللفظ بمنزلة الغائب وليس بغائب وإنما المعنى ذلك الذي سمعت به ، واستشهد أبو عبيدة بقوله تعالى ﴿ حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة ﴾ فلما جاز أن يخبر بضميرين مختلفين ضمير المخاطب للحاضر وضمير الغيبة عن الغائب في قصة واحدة فكذلك يجوز أن يخبر عن ضمير القريب بضمير البعيد وهو صنيع مشهور في كلام العرب يسميه أصحاب المعاني الالتفات ، وقيل الحكمة في هذا هنا أن كل من خوطب يجوز أن يركب الفلك لكن لما كان في العادة أن لا يركبها إلا الأقل وقع الخطاب أولاً للجميع ثم عدل إلى الإخبار عن البعض الذين من شأنهم الركوب ، وقال أيضاً لا ريب



فيه : لا شك فيه ، هدى للمتقين : أى بيان للمتقين ، ومناسبة هذه الآية لما تقدم من جهة أن الهداية نوع من التبليغ ، وقال فى تفسير سورة أخرى تلك آيات : هذه آيات وقال فى تفسير سورة أخرى : الآيات : الأعلام وهذا قد تقدم فى تفسير سورة يونس التنبيه عليه ، وأما قوله « ومثله حتى إذا كنتم » فمراده أنه نظير استعمال ذلك موضع هذا ، فلما ساغ استعمال ما هو للبعيد للقريب جاز استعمال ما هو للغائب للحاضر ، ولفظ « مثله » بكسر الميم وسكون المثناة ، وضبطه بعضهم بضم الميم والمثناة واللام وهو بعيد ، والأول هو الموجود فى كتاب أبى عبيدة قاله فى مقدمة كتابه المذكور ، فإنه قال : ومن مجاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الشاهد ثم حول إلى مخاطبة الغائب ، قوله تعالى ﴿ حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم ﴾ أى بكم ، ثم ذكر فيه أربعة أحاديث .

الحديث الأول : قوله ( وقال أنس بعث النبى صلى الله عليه وسلم خاله حراماً إلى قوم وقال أتؤمنونى حتى أبلغ رسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يحدّثهم ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف فى الجهاد من طريق همام عن إسحق بن عبيد الله بن أبى طلحة عن أنس قال : بعث النبى صلى الله عليه وسلم أقواماً من بنى سليم إلى بنى عامر فى سبعين ركباً فلما قدموا قال لهم خالى أتقدمكم فإن أمنونى حتى أبلغهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلا كنتم قريباً منى ، فتقدم فأمنوه فبينما هو يحدّثهم عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فذكر القصة ولفظه فى المغازى عن أنس فانطلق حرام أخو أم سليم فذكره ، وفيه « وإن قتلونى أتيتهم أصحابكم فقال أتؤمنونى أبلغ رسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يحدّثهم وأومأ إلى رجل منهم فأثاه فطعنه من خلفه » الحديث ، وسياقه فى المغازى أقرب إلى اللفظ المعلق هنا ، وفى السياق حذف تقديره بعد قوله أتيتهم أصحابكم ، فأتى المشركين فقال أتؤمنونى .

الحديث الثانى : قوله ( حدثنا سعيد بن عبيد الله الثقفى ) كذا للأكثر ، ووقع فى رواية القابسى « عن أبى زيد سعيد بن عبد الله » بفتح العين وسكون الموحدة قال أبو على الجبائى وكذا كان فى نسخة أبى محمد الأصيلى إلا أنه أصلحه « عبيد الله » بالتصغير وقال هو سعيد بن عبيد الله بن جبير بن حية .

قوله ( عن جبير بن حية ) بمهملة وتحتانية ثقيلة و « جبير » هو والد زياد بن جبير الراوى عنه .

قوله ( قال المغيرة ) هو ابن شعبة .

قوله ( أخبرنا نبينا صلى الله عليه وسلم عن رسالة ربنا أنه من قتل منا صار إلى الجنة ) هذا القدر هو المرفوع من الحديث ، وقد مضى بطوله وشواهدة فى « كتاب الجزية » وبيان الاختلاف فى ضبط المعتمر بن سليمان المذكور فى سنده بما أغنى عن إعادته .

الحديث الثالث : قوله ( حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن إسماعيل عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : من حدثك أن محمداً صلى الله عليه وسلم كتم شيئاً ، وقال محمد حدثنا أبو عامر العقدى حدثنا عن شعبة إسماعيل بن أبى خالد ) أما « محمد بن يوسف » فهو الفريانى كما جزم به أبو نعيم فى المستخرج وأما « سفيان » فهو الثورى ، وأما « إسماعيل » فهو ابن أبى خالد المذكور فى الرواية الثانية ، وأما « محمد » المذكور أول الرواية الثانية فيحتمل أن يكون هو محمد بن يوسف الفريانى المذكور فى الرواية الأولى فيكون موصولاً ، ويحتمل أن يكون غيره فيكون معلقاً وهو مقتضى صنيع المزى ، وأما أبو نعيم فقال فى المستخرج « رواه عن محمد عن أبى عامر » ومقتضاه أن يكون وقع عنده حدثنا محمد أو قال لى محمد لأن عادته إذا وقع بصيغة قال مجردة أن

يقول أخرجه بلا رواية يعنى صريحة ، و « أبو عامر العقدي » هو عبد الملك بن عمرو ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق أحمد بن ثابت عن أبي عامر العقدي مثل ما ساقه البخاري وزاد « من حدثك أن الله رآه أحد من خلقه فلا تصدقه ، إن الله يقول لا تدركه الأبصار » وقد تقدم هذا القدر مفرداً في باب قول الله تعالى ﴿ عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً ﴾ في « كتاب التوحيد » هذا عن محمد بن يوسف بهذا السند وزاد « من حدثك أنه يعلم الغيب » الحديث وأخرجه أحمد عن غندر عن شعبة كذلك ، وقد تقدم الكلام على قصة الرؤية والغيب هناك وكل ما أنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم فله بالنسبة إليه طرفان طرف الأخذ من جبريل عليه السلام وقد مضى في الباب السابق ، وطرف الأداء للأمة وهو المسمى بالتبليغ وهو المقصود هنا .

الحديث الرابع : حديث « عبد الله » هو ابن مسعود « أى الذنب أكبر » تقدم قريباً في باب قوله تعالى ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً ﴾ وزاد في آخره هنا فأنزل الله تصديقها ﴿ والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ﴾ إلى آخر الآية ومناسبتها للترجمة أن التبليغ على نوعين : أحدهما : وهو الأصل أن يبلغه بعينه وهو خاص بما يتعبد بتلاوته وهو القرآن ، وثانيهما : أن يبلغ ما يستنبط من أصول ما تقدم إنزاله فينزل عليه موافقته فيما استنبطه إما بنصه وإما بما يدل على موافقته بطريق الأولى كهذه الآية فإنها اشتملت على الوعيد الشديد في حق من أشرك وهي مطابقة للنص ، وفي حق من قتل النفس بغير حق وهي مطابقة للحديث بطريق الأولى ، لأن القتل بغير حق وإن كان عظيماً لكن قتل الولد أشد قبحاً من قتل من ليس بولد ، وكذا القول في الزنا فإن الزنا بحليلة الجار أعظم قبحاً من مطلق الزنا ، ويحتمل أن يكون إنزال هذه الآية سابقاً على إخباره صلى الله عليه وسلم بما أخبر به لكن لم يسمعها الصحابي إلا بعد ذلك ، ويحتمل أن يكون كل من الأمور الثلاثة نزل تعظيم الإثم فيه سابقاً ولكن اختصت هذه الآية بمجموع الثلاثة في سياق واحد مع الاختصار عليها فيكون المراد بالتصديق الموافقة في الاختصار عليها ، فعلى هذا فمطابقة الحديث للترجمة ظاهرة جداً والله أعلم ، واستدل أبو المظفر بن السمعاني بآيات الباب وأحاديثه على فساد طريقة المتكلمين في تقسيم الأشياء إلى جسم وجوهر وعرض ، قالوا : فالجسم ما اجتمع من الافتراق ، والجوهر : ما حمل العرض ، والعرض : ما لا يقوم بنفسه ، وجعلوا الروح من الأعراض ، وردوا الأخبار في خلق الروح قبل الجسد والعقل قبل الخلق ، واعتمدوا على حدسهم وما يؤدى إليه نظريتهم ثم يعرضون عليه النصوص فما وافقه قبلوه وما خالفه ردوه ، ثم ساق هذه الآيات ونظائرها من الأمر بالتبليغ ، قال وكان مما أمر بتبليغه التوحيد بل هو أصل ما أمر به فلم يترك شيئاً من أمور الدين أصوله وقواعده وشرائعه إلا بلغه ثم لم يدع إلا الاستدلال بما تمسكوا به من الجوهر والعرض ، ولا يوجد عنه ولا عن أحد من أصحابه من ذلك حرف واحد فما فوقه ، فعرف بذلك أنهم ذهبوا خلاف مذهبهم وسلوكوا غير سبيلهم بطريق محدث مخترع لم يكن عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه رضى الله عنهم ، ويلزم من سلوكه العود على السلف بالطعن والقبح ونسبتهم إلى قلة المعرفة واشتباه الطرق فالخذر من الاشتغال بكلامهم والاكتراث بمقالاتهم فإنها سريعة التهافت كثيرة التناقض ، وما من كلام تسمعه لفرقة منهم إلا وتجد لخصومهم عليه كلاماً يوازنه أو يقاربه ، فكل بكل مقابل وبعض بعض معارض وحسبك من قبيح ما يلزم من طريقتهم أنا إذا جرينا على ما قالوه وألزمنا الناس بما ذكره لزم من ذلك تكفير العوام جميعاً لأنهم لا يعرفون إلا الاتباع المنجرد ولو عرض عليهم هذا الطريق ما فهمه أكثرهم فضلاً عن أن يصير منهم صاحب نظر ، وإنما غاية توحيدهم التزام ما وجدوا عليه أئمتهم في عقائد الدين والعض عليها بالنواجز والمواظبة على وظائف العبادات وملازمة الأذكار بقلوب سليمة طاهرة عن الشبه والشكوك فتراهم لا يحيدون عما

اعتقدوه ولو قطعوا إرباً إرباً ، فهنيئاً لهم هذا اليقين وطوبى لهم هذه السلامة فإذا كفر هؤلاء وهم السواد الأعظم وجمهور الأمة فما هذا إلا طى بساط الإسلام وهدم منار الدين والله المستعان

### ب ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا ﴾

وقول النبي صلى الله عليه : «أعطي أهل التوراة التوراة فعملوا بها ، وأعطي أهل الإنجيل الإنجيل فعملوا به ، وأعطيتهم القرآن فعملتم به . وقال أبو رزين : ﴿ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ﴾ : يعملون به حق عمله ، يقال : ﴿ يَتْلَى ﴾ : يُقرأ ، حسن التلاوة : حسن القراءة للقرآن ، ﴿ لَا يَمَسُّهُ ﴾ : لا يجد طعمه ونفعه إلا من آمن بالقرآن ، ولا يحمله بحقه إلا الموقن لقوله : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً ﴾ الآية ، وسمى النبي صلى الله عليه الإسلام والإيمان والصلاة عملاً ، قال أبو هريرة : قال النبي صلى الله عليه لبلال : «أخبرني بأرجى عمل عملته في الإسلام؟» قال : ما عملت عملاً أرجى عندي أنني لم أتطهر إلا صليت ، وسئل : أي العمل أفضل؟ قال : «إيمان بالله ورسوله ، ثم الجهاد ، ثم حج مبرور» .

٧٢٥٨ - فا عبدان قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهري قال أخبرني سالم عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : «إنما بقاؤكم فيمن سلف من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس ، أوتي أهل التوراة التوراة فعملوا بها حتى انتصف النهار ثم عجزوا فأعطوا قيراطاً قيراطاً ، ثم أوتي أهل الإنجيل الإنجيل فعملوا به حتى صليت العصر ثم عجزوا فأعطوا قيراطاً قيراطاً ، ثم أوتيتم القرآن فعملتم به حتى غربت الشمس فأعطيتهم قيراطين قيراطين ، فقال أهل الكتاب : هؤلاء أقل وأكثر أجراً ، قال الله سبحانه : هل ظلمتكم من حقكم من شيء؟ قالوا : لا ، قال : فهو فضلي أوتيته من أشياء» .

قوله ( باب قول الله تعالى قل فأتوا بالتوراة فاتلوها ) مراده بهذه الترجمة أن يبين أن المراد بالتلاوة القراءة وقد فسرت التلاوة بالعمل والعمل من فعل العامل وقال في كتاب خلق أفعال العباد ذكر صلى الله عليه وسلم أن بعضهم يزيد على بعض في القراءة وبعضهم ينقص فهم يتفاضلون في التلاوة بالكثرة والقلّة وأما المتلو وهو القرآن فإنه ليس فيه زيادة ولا نقصان ، ويقال فلان حسن القراءة وردى القراءة ولا يقال حسن القرآن ولا ردى القرآن ، وإنما يسند إلى العباد القراءة لا القرآن لأن القرآن كلام الرب سبحانه وتعالى والقراءة فعل العبد ، ولا يخفى هذا إلا على من لم يوفق ثم قال تقول قرأت بقراءة عاصم وقراءتك على قراءة عاصم ، ولو أن عاصماً حلف أن لا يقرأ اليوم ثم قرأت أنت على قراءته لم يحنث هو قال وقال أحمد لا تعجبنى قراءة حمزة ، قال البخاري ولا يقال لا يعجبنى القرآن فظهر افتراقهما .

قوله ( وقول النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أهل التوراة التوراة إلخ ) وصله في آخر هذا الباب بلفظ «أوتي» في الموضعين و «أوتيتم» وقد مضى في اللفظ المعلق أعطى وأعطيت في باب المشيئة والإرادة في أول «كتاب التوحيد» .

قوله ( وقال أبو رزين ) براء ثم زاي بوزن عظيم هو مسعود بن مالك الأسدي الكوفي من كبار التابعين .

قوله ( يتلونهم حق تلاوته يعملون به حق عمله ) كذا لأبي ذر وغيره يتلونهم : يتبعونه ويعملون به حق عمله ،

وهذا وصله سفيان الثوري في تفسيره من رواية أنى حذيفة موسى بن مسعود عنه عن منصور بن المعتمر عن أنى رزين في قوله تعالى ﴿ يتلونه حتى تلاوته ﴾ قال يتبعونه حتى اتباعه ويعملون به حتى عمله ، قال ابن التين وافق أبا رزين عكرمة واستشهد بقوله تعالى ﴿ والقمر إذا تلاها ﴾ أى تبعها ، وقال الشاعر « قد جعلت دلوى تستليني » وقال قتادة هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم آمنوا بكتاب الله وعملوا بما فيه .

**قوله ( يقال يتلى : يقرأ )** هو كلام أنى عبدة في كتاب انجاز في قوله تعالى ﴿ إنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ﴾ يقرأ عليهم ، وفي قوله تعالى ﴿ وما كنت تتلو من قبله من كتاب ﴾ ما كنت تقرأ كتاباً قبل القرآن .

**قوله ( حسن التلاوة : حسن القراءة للقرآن )** قال الراغب التلاوة الاتباع وهى تقع بالجسم تارة وتارة بالاقتداء فى الحكم وتارة بالقراءة وتدبر المعنى والتلاوة فى عرف الشرع تختص باتباع كتب الله تعالى المنزلة تارة بالقراءة وتارة بامثال ما فيه من أمر ونهى وهى أعم من القراءة فكل قراءة تلاوة من غير عكس .

**قوله ( لا يمسه : لا يجد طعمه ونفعه إلا من آمن بالقرآن ولا يحمله بحقه إلا المؤمن )** وفى رواية المستمل « المؤمن » . ( لقوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا ) وحاصل هذا التفسير أن معنى لا يمسه القرآن لا يجد طعمه ونفعه إلا من آمن به وأيقن بأنه من عند الله فهو المطهر من الكفر ولا يحمله بحقه إلا المطهر من الجهل والشك لا الغافل عنه الذى لا يعمل فيكون كالحمار الذى يحمل ما لا يدره .

**قوله ( وسمى النبي صلى الله عليه وسلم الإسلام والإيمان والصلاة عملاً )** أما تسميته صلى الله عليه وسلم الإسلام عملاً فاستنبطه المصنف من حديث سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام فقال : قال النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل حين سأله عن الإيمان : تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، ثم قال ما الإسلام ؟ قال تشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، ثم ساقه من حديث ابن عمر عن عمر بلفظ فقال : يا رسول الله ما الإسلام ؟ قال أن تسلم وجهك لله وتقيم الصلاة وتؤتى الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت الحديث ، وساقه من حديث أنس بنحوه قال فسمى الإيمان والإسلام والإحسان والصلاة بقراءتها وما فيها من حركات الركوع والسجود فعلاً انتهى ، والحديث الأول أسنده فى « كتاب الإيمان » عن أنى هريرة ، والثانى أخرجه مسلم ، وأما تسمية الإيمان عملاً فهو فى الحديث المعلق فى الباب : أى العمل أفضل ؟ قال إيمان بالله الحديث ، وقد أعاده فى باب : والله خلقكم وما تعملون ، وأما تسمية الصلاة عملاً فهو فى الباب الذى يليه كما سيأتى بيانه .

**قوله ( وقال أبو هريرة قال النبي صلى الله عليه وسلم لبلال إغ )** تقدم موصولاً مشروحاً فى مناقب بلال من مناقب الصحابة رضى الله عنهم ، ودخوله فيه ظاهر من حيث إن الصلاة لابد فيها من القراءة .

**قوله ( وسئل أى العمل أفضل ؟ قال إيمان بالله ورسوله ثم الجهاد ثم حج مبرور )** وهو حديث وصله فى « كتاب الإيمان » وفى الحج من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أنى هريرة ، وأورده فى كتاب خلق أفعال العباد من وجهين آخرين عن الزهرى ومن وجهين آخرين عن إبراهيم بن سعد ، وأورده فيه من طريق أنى جعفر عن أنى هريرة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول أفضل الأعمال عند الله إيمان لا شك فيه الحديث ، وهو أصرح فى مراده لكن ليس سنده على شرطه فى الصحيح ، وقد أخرجه أحمد والدارمى وصححه ابن حبان وأخرج البخارى فيه أيضاً من حديث عبد الله بن حبشى بضم المهملة وسكون الموحدة

بعدها معجزة وباء كياء النسب مثل حديث أبي جعفر عن أبي هريرة وهو عند أحمد والدارمي ، وأورد فيه حديث أبي ذر أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أى الأعمال خير قال : إيمان بالله وجهاد فى سبيله ، وقد تقدم فى العتق ، وحديث عائشة نحو حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وهو عند أحمد بمعناه ، وحديث عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أى الأعمال أفضل ؟ فقال إيمان بالله وتصديق بكتابه ، قال فجعل النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان والتصديق والجهاد والحج عملاً ، ثم أورد حديث معاذ قلت : يا رسول الله أى الأعمال أحب إلى الله ؟ قال أن تموت ولسانك رطب من ذكر الله ، قال فبين أن ذكر الله تعالى هو العمل ، ثم ذكر حديث : إنما بقاؤكم فيمن سلف من الأمم ، أى زمن بقائكم بالنسبة إلى زمن الأمم السالفة ، وقد تقدم فى مواقيت الصلاة مشروحاً وأحد طرفى التشبيه محذوف والمراد باقى النهار ، و « عبدان » شيخه هو عبد الله بن عثمان « وعبد الله » هو ابن المبارك و « يونس » هو ابن يزيد و « سالم » هو ابن عبد الله بن عمر ، وقوله فيه « حتى غربت الشمس » فى رواية الكشميهنى « حتى غروب الشمس » وقوله « هل ظلمتكم من حقكم من شئ » فى رواية الكشميهنى « شيئاً » قال ابن بطال معنى هذا الباب كالذى قبله أن كل ما ينشئه الإنسان مما يؤمر به من صلاة أو حج أو جهاد وسائر الشرائع عمل يجازى على فعله ويعاقب على تركه إن أنفذ الوعيد انتهى ، وليس غرض البخارى هنا بيان ما يتعلق بالوعيد بل ما أشرت إليه قبل ، وتشاغل ابن التين ببعض ما يتعلق بلفظ حديث ابن عمر فنقل عن الداودى أنه أنكر قوله فى الحديث أنهم أعطوا قيراطاً وتمسك بما فى حديث أبى موسى أنهم قالوا لا حاجة لنا فى أجرك ، ثم قال لعل هذا فى طائفة أخرى وهم من آمن بنبيه قبل بعثة محمد صلى الله عليه وسلم وهذا الأخير هو المعتمد وقد أوضحته بشواهد فى كتاب المواقيت وفى تشاغل من شرح هذا الكتاب بمثل هذا هنا إعراض عن مقصود المصنف هنا ، وحق الشارح بيان مقاصد المصنف تقريراً وإنكاراً وبالله المستعان

ب ( وَسَمَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ عَمَلًا وَقَالَ : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يقرأ بفاتحة الكتاب »

[٧٥٣٤] ٧٢٥٩- نا سليمان قال نا شعبة عن الوليد... ح. وني عبّاد بن يعقوب الأسدي قال أنا عبّاد بن العوام عن الشيباني عن الوليد بن العيزار عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه عليه : أى الأعمال أفضل ؟ قال : « الصلاة لوقتها ، وبر الوالدين ، ثم الجهاد فى سبيل الله » .

قوله ( باب ) كذا لهم بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذى قبله وهو ظاهر .

قوله ( وسمى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة عملاً وقال : لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ) أما التعليق الأول فمذكور فى حديث ابن مسعود فى الباب ، وأما الثانى فمضى فى كتاب الصلاة من حديث عبادة بن الصامت .

قوله ( حدثنى سليمان ) هو ابن حرب .

قوله ( عن الوليد وحدثنى عبّاد ) أما « الوليد » فهو ابن العيزار المذكور فى السند الثانى ، والقائل « وحدثنى عبّاد » هو البخارى وعبّاد شيخه هذا مذكور بالرفض ولكنه موصوف بالصدق وليس له عند البخارى إلا هذا

الحديث الواحد وساقه على لفظه ، وقد تقدم لفظ شعبة في باب فضل الصلاة لوقتها في أبواب المواقيت من « كتاب الصلاة » وفيه « ثم أى ثم أى » في الموضعين وأوله سألت النبي صلى الله عليه وسلم أى العمل أحب إلى الله وعرف منه تسمية المبهم في هذه الرواية حيث قال فيها إن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم أى الأعمال أفضل ؟ فيحتمل أن يكون الراوى حدث به بالمعنى فأبهم السائل ذهولاً عن أنه الراوى كما حذف من صورة السؤال الترتيب في قوله قلت : ثم أى ويحتمل أن يكون ابن مسعود حدث به على الوجهين والأول أقرب و « أبو عمرو الشيباني » شيخ الوليد بن العيزار هو سعد بن إياس أحد كبار التابعين و « الشيباني » الراوى عن العيزار هو أبو إسحق الكوفي واسمه سليمان وهو تابعى صغير ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق ورجال سنده كلهم كوفيون ، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية أحمد بن إبراهيم الموصلى عن عباد بن العوام فقال في روايته عن أنى إسحق يعنى الشيباني ، وقال فيه سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم أو قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الأعمال أيها أفضل ؟ فهذا مما يؤيد الاحتمال الأول وأن الراوى لم يضبط اللفظ ، وشعبة أتقن من الشيباني وأضبط لألفاظ الحديث فروايته هى المعتمدة والله أعلم .

### باب ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾ ضجوراً ﴿ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴾ (٢٠) وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿

[٧٥٣٥] ٧٢٦٠- نا أبو النعمان قال نا جرير بن حازم عن الحسن قال نا عمرو بن تغلب قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم عليه مالٌ فأعطى قوماً ومنع آخرين فبلغه أنهم عتبا ، فقال : « إني أعطي الرجل وأدع الرجل ، والذي أدع أحب إلي من الذي أعطي ، أعطي أقواماً لما في قلوبهم من الجزع والهلع ، وأكل أقواماً إلى ما جعل الله في قلوبهم من الغناء والخير ، منهم عمرو بن تغلب » ، فقال عمرو : ما أحب أن لي بكلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه حمراً النعم .

قوله ( باب قول الله تعالى : إن الإنسان خلق هلوعاً إذا مسه الشر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً ) سقط لأنى ذر لفظ « قول الله تعالى » وزاد في روايته « هلوعاً : ضجوراً » وهو تفسير أنى عبدة ، قال تخلق هلوعاً : أى ضجوراً ، والهلاع مصدر وهو أشد الجزع .

قوله ( عن الحسن ) هو البصرى والسند كله بصريون ، و « عمرو بن تغلب » بالمشاة المفتوحة والمعجمة الساكنة واللام المكسورة بعدها موحدة هو الثمري بفتح الميم والنون والتخفيف ، وقد تقدم شرح حديثه هذا في فرض الخمس ، والغرض منه قوله فيه « لما في قلوبهم من الجزع والهلع » قال ابن بطال مراده في هذا الباب إثبات خلق الله تعالى للإنسان بأخلاقه من الهلع والصبر والمنع والإعطاء ، وقد استثنى الله المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون لا يضجرون بتكررها عليهم ولا يمنعون حق الله في أموالهم لأنهم يحسبون بها الثواب ويكسبون بها التجارة الرابحة في الآخرة ، وهذا يفهم منه أن من ادعى لنفسه قدرة وحولاً بالإمساك والشح والضجر من الفقر وقلة الصبر لقدر الله تعالى ليس بعالم ولا عابد ، لأن من ادعى أن له قدرة على نفع نفسه أو دفع الضر عنها فقد افترى انتهى ملخصاً ، وأوله كاف في المراد فإن قصد البخارى أن الصفات المذكورة بخلق الله تعالى في الإنسان لا أن الإنسان يخلقها بفعله ، وفيه أن الرزق في الدنيا ليس على قدر المرزوق في الآخرة ، وأما في الدنيا فإنما تقع العطية والمنع بحسب السياسة الدنيوية ، فكان صلى الله عليه وسلم يعطى من يخشى عليه الجزع والهلع لو منع ، ويمنع من يثق بصبره

واحتاله وقناعته بثواب الآخرة ، وفيه أن البشر جبلوا على حب العطاء وبغض المنع والإسراع إلى إنكار ذلك قبل الفكرة في عاقبته إلا من شاء الله ، وفيه أن المنع قد يكون خيراً للممنوع كما قال تعالى ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ﴾ ومن ثم قال الصحابي « ما أحب أن لي بتلك الكلمة حمر النعم » والباء في قوله « بتلك » للبدلية أي ما أحب أن لي بدل كلمته النعم الحمر لأن الصفة المذكورة تدل على قوة إيمانه المفضي به لدخول الجنة وثواب الآخرة خير وأبقى ، وفيه استتلاف من يخشى جزعه أو يرجي بسبب إعطائه طاعة من يتبعه والاعتذار إلى من ظن ظناً والأمر بخلافه

### باب ذكر النبي صلى الله عليه ، وروايته عن ربه

[٧٥٣٦] ٧٢٦١- نا محمد بن عبد الرحيم قال نا أبو زيد سعيد بن الربيع الهروي قال نا شعبة عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه يرويه عن ربه قال : « إذا تقرب العبد إلي شبراً تقربت إليه ذراعاً ، وإذا تقرب إلي ذراعاً تقربت منه باعاً ، وإذا أتاني مشياً أتيتُهُ هرولة » .

[٧٥٣٧] ٧٢٦٢- نا مسدد قال نا يحيى عن التيمي عن أنس بن مالك عن أبي هريرة قال : ربما ذكر النبي صلى الله عليه قال : « إذا تقرب العبد مني شبراً تقربت منه ذراعاً ، وإذا تقرب مني ذراعاً تقربت منه باعاً أو بوعاً » .

وقال معتمر : سمعت أبي سمعت أنساً عن أبي هريرة عن ربه .

[٧٥٣٨] ٧٢٦٣- نا آدم قال نا شعبة قال نا محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه يرويه عن ربكم عز وجل قال : « لكل عمل كفارة ، والصوم لي وأنا أجزي به ، ولخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » .

[٧٥٣٩] ٧٢٦٤- نا حفص بن عمر قال نا شعبة عن قتادة . وقال لي خليفة : نا يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه فيما يروي عن ربه قال : « لا ينبغي لعبد أن يقول : أنا خير من يونس بن متى » . ونسبه إلى أبيه .

[٧٥٤٠] ٧٢٦٥- نا أحمد بن أبي سريج قال نا شعبة قال نا معاوية بن قرة عن عبد الله بن المغفل المزني : رأيت رسول الله صلى الله عليه يوم الفتح على ناقه له يقرأ سورة الفتح - أو من سورة الفتح - قال فرجع فيها قال : ثم قرأ معاوية يحكي قراءة ابن مغفل وقال : لولا أن يجتمع الناس عليك لرجعت كما رجعت ابن مغفل يحكي النبي صلى الله عليه ، فقلت لمعاوية : كيف كان ترجيعه فقال : آ ، آ ، آ ، ثلاث مرات .

قوله ( باب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وروايته عن ربه ) يحتمل أن تكون الجملة الأولى محذوفة المفعول والتقدير : ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ربه عز وجل ، ويحتمل أن يكون ضمن الذكر معنى التحديث فعدها بعن فيكون قوله عن ربه متعلق بالذكر والرواية معاً ، وقد ترجم هذا في كتاب خلق أفعال العباد بلفظ : ما كان النبي صلى الله

عليه وسلم يذكر ويروى عن ربه وهو أوضح ، وقد قال ابن بطال معنى هذا الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم روى عن ربه السنة كما روى عنه القرآن انتهى ، والذي يظهر أن مراده تصحيح ما ذهب إليه كما تقدم التنبيه عليه في تفسير المراد بكلام الله سبحانه وتعالى ، وذكر فيه خمسة أحاديث .

الحديث الأول : قوله ( حدثني محمد بن عبد الرحيم ) هو أبو يحيى البغدادي الملقب صاعقة ، وأبو زيد من شيوخ البخارى قد حدث عنه بلا واسطة في باب إذا رأى المحرمون صيداً في أواخر « كتاب الحج » وكذا في غزوة الحديبية .

قوله ( عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ) هذه رواية قتادة وخالفه سليمان التيمي كما في الحديث الثاني ، فقال « عن أنس عن أبي هريرة » فالأول مرسل صحاحي .

قوله ( يرويه عن ربه عز وجل ) في رواية الإسماعيلي « من طريق محمد بن جعفر ومن طريق حجاج بن محمد كلاهما عن شعبة سمعت قتادة يحدث عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : قال ربكم ، وفي رواية أبي داود الطيالسي « عن شعبة » ومن طريقه أخرجه أبو نعيم « يقول الله » . قال الإسماعيلي قوله « قال ربكم » وقوله « يرويه عن ربكم » سواء أى في المعنى .

قوله ( إذا تقرب العبد إلى شبراً ) في رواية الإسماعيلي « منى » وفي رواية الطيالسي « إن تقرب منى عبدى » والأصل هنا الإتيان بمن ، لكن يفيد استعمال « إلى » بمعنى الانتهاء فهو أبلغ .

قوله ( تقربت إليه ذراعاً ، وإذا تقرب إلى ) في رواية الكشميهنى « منى » وكذا للإسماعيلي والطيالسي .

قوله ( ذراعاً تقربت منه باعاً ، وإذا أتاني يمشى أتيته هرولة ) لم يقع « وإذا أتاني » إلخ في رواية الطيالسي قال ابن بطال وصف سبحانه نفسه بأنه يتقرب إلى عبده ووصف العبد بالتقرب إليه ووصفه بالإتيان والهرولة كل ذلك يحتمل الحقيقة والجاز فحملها على الحقيقة يقتضى قطع المسافات وتداني الأجسام وذلك في حقه تعالى محال فلما استحالت الحقيقة تعين الجاز لشهرته في كلام العرب فيكون وصف العبد بالتقرب إليه شبراً وذراعاً وإتيانه ومشيه معناه التقرب إليه بطاعته وأداء مفترضاته ونوافله ويكون تقربه سبحانه من عبده وإتيانه والمشى عبارة عن إثباته على طاعته وتقربه من رحمته ، ويكون قوله أتيته هرولة أى أتاه ثواباً مسرعاً ، ونقل عن الطبري أنه إنما مثل القليل من الطاعة بالشبر منه والضعف من الكرامة والثواب بالذراع فجعل ذلك دليلاً على مبلغ كرامته لمن أدام على طاعته أن ثواب عمله له على عمله الضعف وأن الكرامة مجاوزة حده إلى ما يشبه الله تعالى ، وقال ابن التين القرب هنا نظير ما تقدم في قوله تعالى ﴿ فكان قاب قوسين أو أدنى ﴾ فإن المراد به قرب الرتبة وتوفير الكرامة والهرولة كناية عن سرعة الرحمة إليه ورضا الله عن العبد وتضعيف الأجر ، قال : والهرولة ضرب من المشى السريع وهى دون العدو وقال صاحب المشارق المراد بما جاء في هذا الحديث سرعة قبول توبة الله للعبد أو تيسير طاعته وتقويته عليها وتعام هدايته وتوفيقه والله أعلم بمراده ، وقال الراغب قرب العبد من الله التخصيص بكثير من الصفات التى يصح أن يوصف الله بها وإن لم تكن على الحد الذى يوصف به الله تعالى نحو الحكمة والعلم والحلم والرحمة وغيرها ، وذلك يحصل بإزالة القاذورات المعنوية من الجهل والطيش والغضب وغيرها بقدر طاقة البشر وهو قرب روحاني لا بدني ، وهو المراد بقوله إذا تقرب العبد منى شبراً تقربت منه ذراعاً .

الحديث الثاني : قوله ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان و « التيمي » هو سليمان بن طرخان .



**قوله ( ربما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا تقرب العبد مني )** كذا للجميع ليس فيه الرواية عن الله تعالى ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن خلاد عن يحيى القطان ، وأخرجه من رواية محمد بن أبي بكر المقدمي عن يحيى فقال فيه « عن أبي هريرة ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال الله عز وجل وقال مسلم حدثنا محمد بن بشار حدثنا « يحيى » هو ابن سعيد وابن أبي عدى كلاهما عن سليمان فذكره بلفظ « عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله عز وجل » .

**قوله ( وإذا تقرب مني ذراعاً تقربت منه باعاً أو بوعاً )** كذا فيه بالشك وكذا في رواية مسلم والإسماعيلي ، وقد تقدم في باب قول الله تعالى ﴿ ويحذركم الله نفسه ﴾ بغير شك من رواية أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل أنا عند ظن عبدي بي ، فذكر الحديث وفيه : وإن تقرب إلى شبراً تقربت إليه ذراعاً وإن تقرب إلي ذراعاً تقربت إليه باعاً ، ووقع ذكر الهرولة في حديث أبي ذر الذي أوله رفعه : يقول الله تعالى من عمل حسنة فجزاؤه عشر أمثالها ، وفيه « ومن تقرب إليه شبراً » الحديث ، وفي آخره : ومن أتاني يمشي أتيته هرولة ومن أتاني بقراب الأرض خطيئة لم يشرك بي شيئاً جعلتها له مغفرة أخرجه مسلم ، قال الخطابي : الباع بضم الباء جمع باع مثل دار ودور ، وأغرب النووي فقال الباع والبوع بالضم والفتح كله بمعنى ، فإن أراد ما قال الخطابي وإلا لم يصرح أحد بأن البوع بالضم والباع بمعنى واحد ، وقال الباجي الباع طول ذراعي الإنسان وعضديه وعرض صدره وذلك قدر أربعة أذرع وهو من الدواب قدر خطوها في المشي وهو ما بين قوائمها ، وزاد مسلم في روايته المذكورة « وإذا أتاني يمشي أتيته هرولة » وفي رواية ابن أبي عدى عن سليمان التيمي عند الإسماعيلي : وإذا تقرب مني بوعاً أتيته هرولة .

**قوله ( وقال معتمر )** هو ابن سليمان التيمي المذكور وأراد بهذا التعليق بيان التصريح بالرواية فيه عن الله عز وجل وقد وصله مسلم وغيره من رواية المعتمر كما سأنبئه عليه .

**قوله ( عن أبي هريرة عن ربه عز وجل )** كذا سقط من رواية أبي ذر عن السرخسي والكشميني لفظه « عن النبي صلى الله عليه وسلم » وثبتت للمستمل والباقين وقال عياض عن الأصيلي لم يكن عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب الفري ، وقد ألحقها عبدوس . قلت : وثبتت عند مسلم عن محمد بن عبد الأعلى عن المعتمر ولم يسق لفظه لكنه أحال به على رواية محمد بن بشار وأخرجه الإسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن محمد بن عبد الأعلى فقال في سياقه « عن أبيه حدثني أنس أن أبا هريرة حدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حدثه عن ربه تعالى ، ووصلها الإسماعيلي أيضاً من رواية عبيد الله بن معاذ حدثنا المعتمر قال حدث أبي عن أنس أن أبا هريرة حدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حدثه عن ربه تبارك وتعالى ، ووصله أبو نعيم من طريق إسحق بن إبراهيم الشهيد حدثنا المعتمر عن أبيه عن أنس عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن ربه عز وجل ، ووقع عند ابن حبان في صحيحه من طريق الحسن بن سفيان حدثنا محمد بن المتوكل العسقلاني حدثنا معتمر بن سليمان حدثني أبي أخبرني أنس بن مالك عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل إذا تقرب العبد مني شبراً ، فذكره وقال فيه « باعاً » ولم يشك ، وفي آخره « أتيته هرولة » وزاد « وإن هرول سعت إليه والله أسرع بالمغفرة » قال البرقاني بعد أن أخرجه في مستخرجه من طريق الحسن بن سفيان لم أجد هذه الزيادة في حديث غيره يعني محمد بن المتوكل انتهى ، وهو صدوق عارف بالحديث عنده

غرائب وأفراد وهو من شيوخ أى داود فى السنن والقول فى معناه كما تقدم قال الخطائى فى مثل مضاعفة الثواب يقبل من أقبل نحو آخر قدر شبر فاستقبله بقدر ذراع ، قال ويحتمل أن يكون معناه التوفيق له بالعمل الذى يقربه منه وقال الكرماني : لما قامت البراهين على استحالة هذه الأشياء فى حق الله تعالى وجب أن يكون المعنى : من تقرب إلى بطاعة قليلة جازيته بثواب كثير وكلما زاد فى الطاعة أزيد فى الثواب وإن كانت كيفية إتيانه بالطاعة بطريق التأنى يكون كيفية إتيانى بالثواب بطريق الإسراع ، والحاصل أن الثواب راجح على العمل بطريق الكيف والكم ولفظ القرب والهولة مجاز على سبيل المشاكلة أو الاستعارة أو إرادة لوازمها .

الحديث الثالث : حديث محمد بن زياد وهو الجمحي سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يرويه عن ربكم قال : لكل عمل كفارة والصوم لى وأنا أجزى به ، فى رواية « محمد بن جعفر » وهو غندر عن شعبة يرويه عن ربه عز وجل : لكل عمل كفارة إلا الصوم فإنه لى وأنا أجزى به ، أخرجه أحمد عنه وأورده الإسماعيلي من طريق غندر وأورده من طريق على بن أى الجعد ومن طريق عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة بلفظ « لكل عمل كفارة » وقد تقدم شرحه فى « كتاب الصيام » .

الحديث الرابع : حديث أى العالية وهو رفيع بقاء مصغر الرياحى بكسر الراء بعدها تحتانية ثم حاء مهملة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن ربه ، أورده من طريق شعبة ومن طريق « سعيد » وهو ابن أى عروبة كلاهما عن قتادة عنه وساقه على لفظ سعيد ، وقد تقدم فى ترجمة يونس عليه السلام من أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عن حفص بن عمر بالسند المذكور هنا ، ولفظه : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما ينبغى لعبد ، فذكره وأخرجه فى تفسير سورة الأنعام من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة كذلك وصرح فيه بالتحديث عن ابن عباس ولفظه « عن أى العالية حدثنى ابن عم نبيكم صلى الله عليه وسلم » يعنى ابن عباس قال أبو داود بعد أن أخرجه عن حفص بن عمر عن شعبة لم يسمع قتادة من أى العالية إلا ثلثه أحاديث ، وفى موضع آخر أربعة أحاديث هذا أحدها . قلت : قد أخرجه مسلم من طريق محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن قتادة « سمعت أبا العالية وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة ولم أر فى شىء من الطرق عن شعبة فيه عن ربه ولا عن الله عز وجل ، وكذا تقدم فى آخر تفسير النساء من حديث ابن مسعود ومن حديث أى هريرة رضى الله عنهما « ليس فيه عن ربه » وحكى ابن التين عن الداودى قال أكثر الروايات ليس فيها « فيما يروى عن ربه » فإن كان هذا محفوظاً فهو ممن سوى النبي صلى الله عليه وسلم وساق الكلام على ذلك كما مضى فى أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وهو وارد سواء كان فى الرواية عن ربه أو لم يكن بخلاف ما يوهمه كلامه .

الحديث الخامس : قوله ( حدثنا أحمد بن أى سريج ) وهو بمهملة ثم جيم ، وهو أحمد بن عمر فقيل هو اسم أى سريج وقيل أبو سريج جد أحمد ، وأحمد يكنى أبا جعفر .

قوله ( عبد الله بن المغفل ) بالغين المعجمة وتشديد الفاء ، وفى رواية حجاج بن منهال عن شعبة « أخبرنى أبو إياس » وهو معاوية بن قره « سمعت عبد الله بن المغفل » تقدم فى فضائل القرآن .

قوله ( سورة الفتح أو من سورة الفتح ) فى رواية حجاج « سورة الفتح » ولم يشك .

قوله ( فرجع فيها ) بتشديد الجيم أى ردد الصوت فى الخلق والجهر بالقول مكرراً بعد خفائه ووقع فى رواية

آدم عن شعبة ، وهو يقرأ « سورة الفتح أو من سورة الفتح » قراءة لينة يرجع فيها « أخرجه في فضائل القرآن أيضاً .

**قوله ( ثم قرأ معاوية ) ابن قرة ( يحكى قراءة ابن مغفل )** هو كلام شعبة ، وظاهره أن معاوية قرأ ورجع ، ووقع في رواية مسلم بن إبراهيم في تفسير سورة الفتح عن شعبة قال معاوية : لو شئت أن أحكى لكم قراءته لفعلت ، وفي غزوة الفتح عن أبي الوليد عن شعبة لولا أن يجتمع الناس حولي لرجعت كما رجعت ، وهذا ظاهره أنه لم يرجع وهو المعتمد ، ويحمل الأول على أنه حكى القراءة دون الترجيع بدليل قوله في آخره كيف كان ترجيعه ، وقد أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن شعبة فقال فيه قال معاوية : لولا أن أخشى أن يجتمع عليكم الناس لحكيت لكم عن عبد الله بن مغفل ما حكى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( فقلت لمعاوية )** أى ابن قرة والقائل شعبة .

**قوله ( كيف كان ترجيعه قال آ آ ثلاث مرات )** قال ابن بطال في هذا الحديث إجازة القراءة بالترجيع والألحان المألوفة للقلوب بحسن الصوت ، وقول معاوية « لولا أن يجتمع الناس » يشير إلى أن القراءة بالترجيع تجمع نفوس الناس إلى الإصغاء وتستميلها بذلك حتى لا تكاد تصبر عن استماع الترجيع المشوب بلذة الحكمة المهمة ، وفي قوله آ بجد الهمزة والسكوت دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم كان يراعى في قراءته المد والوقف انتهى ، وقد تقدم شرح هذا كله في أواخر فضائل القرآن في باب الترجيع ، وقال القرطبي يحتمل أن يكون حكاية صوته عند هز الراحلة كما يعتري رافع صوته إذا كان راكباً من انضغاط صوته وتقطيعه لأجل هز المركوب وبالله التوفيق ، قال ابن بطال : وجه دخول حديث عبد الله بن مغفل في هذا الباب أنه صلى الله عليه وسلم كان أيضاً يروى القرآن عن ربه كذا قال ، وقال الكرماني : الرواية عن الرب أعم من أن تكون قرأناً أو غيره بدون الوساطة وبالواسطة وإن كان المتبادر هو ما كان بغير الوساطة والله أعلم

**باب ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها وكُتب الله تعالى بالعربية وغيرها**

**لِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّورَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾**

[٧٥٤١] ٧٢٦٦- وقال ابن عباس أخبرني أبو سفيان بن حرب أن هرقل دعا ترجمانه ثم دعا بكتاب النبي صلى الله عليه فقرأه : باسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل ، و( يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ) .

[٧٥٤٢] ٧٢٦٧- فامحمد بن بشار قال نا عثمان بن عمر قال أنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، وقلوا : ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ ﴾ » ، الآية .

[٧٥٤٣] ٧٢٦٨- فامسدد قال نا إسماعيل عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه أتى برجل وامرأة من اليهود قد زنيا فقال لليهود : « ما تصنعون بهما ؟ » قالوا : نسخّم وجوههما ونخزيهما ، قال : « فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين » ، فجأؤوا فقالوا للرجل ممن يرضون يا أعور : اقرأ ، فقرأ حتى انتهى

إلى موضع منها فوضع يده عليه قال : « ارفع يدك » ، فرفع فإذا آية الرجم تلوح ، فقال : يا محمد ، إن بينهما الرجم ولكننا نتكاتفه بيننا . فأمر بهما فرجما ، فرأيتُهُ يجانئُ عليها الحجارة .

**قوله ( باب ما يجوز من تفسير التوراة وكتب الله )** كذا لأبي ذر وغيره « من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله تعالى » وكل منهما من عطف العام على الخاص لأن التوراة من كتب الله .

**قوله ( بالعربية وغيرها )** أى من اللغات ، فى رواية الكشميهنى « بالعبرانية وغيرها » ولكل وجه ، والحاصل أن الذى بالعربية مثلاً يجوز التعبير عنه بالعبرانية وبالعكس ، وهل يتفقد الجواز بمن لا يفقه ذلك اللسان أو لا الأول قول الأكثر .

**قوله ( لقول الله تعالى قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين )** وجه الدلالة أن التوراة بالعبرانية ، وقد أمر الله تعالى أن تتلى على العرب وهم لا يعرفون العبرانية فقضية ذلك الإذن فى التعبير عنها بالعربية ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث .

الحديث الأول : **قوله ( وقال ابن عباس أخبرني أبو سفيان بن حرب أن هرقل دعا ترجمانه )** فى رواية الكشميهنى « ترجمانه » ( ثم دعا بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم فقرأه بسم الله الرحمن الرحيم ، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل ، وبأهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ) هذا طرف من الحديث الطويل الذى تقدم موصولاً فى بدء الوحي وفى عدة مواضع ، وتقدم شرحه فى أول الكتاب وفى تفسير سورة آل عمران ووجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى هرقل باللسان العربى ، ولسان هرقل رومى ، ففيه إشعار بأنه اعتمد فى إبلاغه ما فى الكتاب على من يترجم عنه بلسان المبعوث إليه ليفهمه ، والمترجم المذكور هو الترجمان وكذا وقع ، واستدل البخارى فى كتاب خلف أفعال العباد بقصة هرقل لمطلوبه أن القراءة فعل القارئ فقال قد كتب النبي صلى الله عليه وسلم فى كتابه إلى قيصر : بسم الله الرحمن الرحيم وقرأه ترجمان قيصر على قيصر وأصحابه ، ولا يشك فى قراءة الكفار أنها أعمالهم ، وأما المقروء فهو كلام الله تعالى ليس بمخلوق ومن حلف بأصوات الكفار ونداء المشركين لم يكن عليه يمين ، بخلاف ما لو حلف بالقرآن .

الحديث الثانى : حديث أبى هريرة « حدثنا محمد بن بشار » ذكره بهذا الإسناد فى تفسير البقرة ، وفى باب لا تسألوا أهل الكتاب عن شئ من « كتاب الاعتصام » وهنا وهو من نوادر ما وقع له فإنه لا يكاد يخرج الحديث فى مكانين فضلاً عن ثلاثة بسياق واحد بل يتصرف فى المتن بالاختصار والاقتصار وبالتمام ، وفى السند بالوصل والتعليق من جميع أوجهه ، وفى الرواة بسياقه عن راو غير الآخر فبحسب ذلك لا يكون مكرراً على الإطلاق ويندر له ما وقع هنا وإنما وقع ذلك غالباً حيث يكون المتن قصيراً والسند فرداً ، وقد سبق الكلام على بعضه فى تفسير سورة البقرة قال ابن بطال : استدلل بهذا الحديث من قال تجوز قراءة القرآن بالفارسية ، وأيد ذلك بأن الله تعالى حكى قول الأنبياء عليهم السلام كنوح عليه السلام وغيره ممن ليس عربياً بلسان القرآن وهو عربى مبين ويقول الله تعالى ﴿ لا نذكركم به ومن بلغ ﴾ والإنذار إنما يكون بما يفهمونه من لسانهم ، فقراءة أهل كل لغة بلسانهم حتى يقع لهم الإنذار به ، قال : وأجاب من منع بأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ما نطقوا إلا بما حكى الله عنهم فى القرآن سلمنا ، ولكن يجوز أن يحكى الله قولهم بلسان العرب ثم يتعبدنا بتلاوته على ما أنزله ، ثم نقل الاختلاف فى أجزاء صلاة من قرأ فيها بالفارسية ومن أجاز ذلك عند العجز دون الإمكان وعمم وأطال فى

ذلك ، والذي يظهر التفصيل فإن كان القارئ قادراً على التلاوة باللسان العربى فلا يجوز له العدول عنه ولا تجزئ صلاته وإن كان عاجزاً وإن كان خارج الصلاة فلا يمتنع عليه القراءة بلسانه لأنه معذور وبه حاجة إلى حفظ ما يجب عليه فعلاً وتركاً وإن كان داخل الصلاة فقد جعل الشارع له بدلاً وهو الذكر وكل كلمة من الذكر لا يعجز عن النطق بها من ليس بعربى فيقولها ويكررها فتجزئ عن الذى يجب عليه قراءته فى الصلاة حتى يتعلم ، وعلى هذا فمن دخل فى الإسلام أو أراد الدخول فيه فقرأ عليه القرآن فلم يفهمه فلا بأس أن يعرب له لتعريف أحكامه أو لتقوم عليه الحجة فيدخل فيه ، وأما الاستدلال لهذه المسئلة بهذا الحديث وهو قوله « إذا حدثكم أهل الكتاب » فهو وإن كان ظاهره أن ذلك بلسانهم فيحتمل أن يكون بلسان العرب فلا يكون نصاً فى الدلالة ، ثم المراد بإيراد هذا الحديث فى هذا الباب ليس ما تشاغل به ابن بطلال وإنما المراد منه كما قال البيهقى فيه دليل على أن أهل الكتاب إن صدقوا فيما فسروا من كتابهم بالعربية كان ذلك مما أنزل إليهم على طريق التعبير عما أنزل وكلام الله واحد لا يختلف باختلاف اللغات ، فبأى لسان قرئ فهو كلام الله ، ثم أسند عن مجاهد فى قوله تعالى ﴿لَا تُذَكِّرْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ يعنى ومن أسلم من العجم وغيرهم ، قال البيهقى وقد يكون لا يعرف العربية فإذا بلغه معناه بلسانه فهو له نذير ، وقد تقدم الكلام على هذه الآية فى أول الباب الذى قبل هذا بثلاثة أبواب .

الحديث الثالث : حديث ابن عمر فى رجم اليهوديين وقد تقدم شرحه فى « كتاب الحدود » و « إسماعيل » فى السند هو ابن إبراهيم بن مقسم المعروف بابن عليّة و « أيوب » هو السخيتاني ، وقوله فيه « فقالوا لرجل ممن يرضون أعور أقرأ » كذا للكشمينى وهو مجرور بالفتحة صفة رجل ، وفى رواية غيره « يا أعور » وهو بالرفع وقوله « فوضع يده عليها » أى على آية الرجم ، وعند الكشمينى « عليه » أى على الموضع .

قوله ( قال ارفع يدك ) كذا أبهم القائل وتقدم أنه عبد الله بن سلام ، والواضع هو عبد الله بن سوريا ، وقوله « نتكأته » أى الرجم ، وعند الكشمينى « نتكأتهما » أى الآية

باب قول النبي صلى الله عليه : « الماهر بالقرآن مع سفرة الكرام البررة ، وزينوا القرآن بأصواتكم » [٧٥٤٤] ٧٢٦٩- نا إبراهيم بن حمزة قال ني ابن أبي حازم عن يزيد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أنه سمع النبي صلى الله عليه يقول : « ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت بالقرآن يجهر به » .

٧٢٧٠- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله عن حديث عائشة حين قال لها أهل الإفك ما قالوا - وكل حديثي طائفة من الحديث - قالت : فاضطجعت على فراشي وأنا حينئذ أعلم أنني بريئة وأن الله يبرئني ولكن والله ما كنت أظن أن الله منزل في شأني وحيأ يتلى ، ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله في أمر يتلى ، وأنزل الله عز وجل : ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ﴾ العشر الآيات كلها .

٧٢٧١- نا أبو نعيم قال نا مسعر عن عدي بن ثابت قال سمعت البراء يقول : سمعت النبي صلى الله عليه يقرأ فى العشاء : ﴿وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ﴾ ، فما سمعت أحداً أحسن صوتاً أو قراءة منه . [٧٥٤٦]

[٧٥٤٧] ٧٢٧٢- فَا حجاجُ بنِ منهالٍ قالَ نا هشيمٌ عن أبي بشرٍ عن سعيدِ بنِ جبيرٍ عن ابنِ عباسٍ قالَ : كانَ النبيُّ صلى الله عليه وآله متوارياً بمكةَ وكان يرفعُ صوتَهُ ، فإذا سمعَهُ المشركونَ سبُّوا القرآنَ ومن جاءَ به ، فقالَ اللهُ لنبيِّه صلى الله عليه وآله : ﴿ وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا ﴾ .

[٧٥٤٨] ٧٢٧٣- فَا إسماعيلُ قالَ ني مالكٌ عن عبدِ الرحمنِ بنِ عبدِ الله بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي صعصعةَ عن أبيه أنه أخبره أن أباسعيدَ الخدريِّ قالَ له : إني أراك تحبُّ الغنمَ والباديةَ ، فإذا كنتَ في غنمِكَ أو باديَتِكَ فأذُنتَ للصلاةِ فارفعُ صوتَكَ بالنداءِ فإنه لا يسمعُ نداءَ صوتِ المؤذِّنِ جنٌّ ولا إنسٌ ولا شيءٌ إلا شهدَ له يومَ القيامةِ ، قالَ أبو سعيدٍ : سمعتهُ من رسولِ الله صلى الله عليه وآله .

[٧٥٤٩] ٧٢٧٤- نا قبيصةُ قالَ نا سفيانُ عن منصورٍ عن أمِّه عن عائشةَ قالتَ : كانَ النبيُّ صلى الله عليه وآله يقرأُ القرآنَ ورأسه في حجرِي وأنا حائضٌ .

**قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم الماهر )** أى الحاذق والمراد به هنا جودة التلاوة مع حسن الحفظ .

**قوله ( مع سفرة الكرام البررة )** كذا لأنى ذر إلا عن الكشميهنى فقال « مع السفرة » وهو كذلك للأكثر ، والأول من إضافة الموصوف إلى صفته والمراد بالسفرة الكتبة جمع سافر مثل كاتب وزنه ومعناه ، وهم هنا الذين ينقلون من اللوح المحفوظ فوصفوا بالكرام أى المكرمين عند الله تعالى ، والبررة أى المطيعين المطهرين من الذنوب وأصل الحديث تقدم مسنداً فى التفسير لكن بلفظ : مثل الذى يقرأ القرآن وهو حافظ له مع السفرة الكرام البررة ، وأخرجه مسلم بلفظه من طريق زرارة بن أنى أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة مرفوعاً « الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة » قال القرطبى الماهر : الحاذق وأصله الحذق بالسباحة ، قاله الهروى والمراد بالمهارة بالقرآن جودة الحفظ وجودة التلاوة من غير تردد فيه لكونه يسره الله تعالى عليه كما يسره على الملائكة فكان مثلها فى الحفظ والدرجة .

**قوله ( وزينوا القرآن بأصواتكم )** هذا الحديث من الأحاديث التى علقها البخارى ولم يصلها فى موضع آخر من كتابه ، وقد أخرجه فى كتاب خلق أفعال العباد من رواية عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء بهذا ، وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه والدارمى وابن خزيمة وابن حبان فى صحيحيهما من هذا الوجه ، وفى الباب عن أنى هريرة أخرجه ابن حبان فى صحيحه ، وعن ابن عباس أخرجه الدارقطنى فى الأفراد بسند حسن وعن عبد الرحمن بن عوف أخرجه البزار بسند ضعيف ، وعن ابن مسعود وقع لنا فى الأول من فوائد عثمان بن السماك ولكنه موقوف ، قال ابن بطلال : المراد بقوله « زينوا القرآن بأصواتكم » المد والترتيل والمهارة فى القرآن جودة التلاوة بجودة الحفظ فلا يتلعثم ولا يتشكك وتكون قراءته سهلة بتيسير الله تعالى كما يسره على الكرام البررة قال : ولعل البخارى أشار بأحاديث هذا الباب إلى أن الماهر بالقرآن هو الحافظ له مع حسن الصوت به والجره به بصوت مطرب بحيث يلتذ سامعه انتهى ، والذى قصده البخارى إثبات كون التلاوة فعل العبد فإنها يدخلها التزيين والتحسين والتطريب ، وقد يقع بأضداد ذلك وكل ذلك دال على المراد ، وقد أشار إلى ذلك ابن المنير فقال ظن الشارح أن غرض البخارى جواز قراءة القرآن بتحسين الصوت وليس كذلك ، وإنما غرضه الإشارة إلى ما تقدم من وصف

التلاوة بالتحسين والترجييع والخفض والرفع ومقارنة الأحوال البشرية كقول عائشة « يقرأ القرآن في حجرى وأنا حائض » فكل ذلك يحقق أن التلاوة فعل القارئ وتتصف بما تتصف به الأفعال ويتعلق بالظروف الزمانية والمكانية انتهى ، ويؤيده ما قال في كتاب خلق أفعال العباد بعد أن أخرج حديث « زينوا القرآن بأصواتكم » من حديث البراء وعلقه من حديث أنى هريرة رضى الله عنهما ، وذكر حديث أنى موسى رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال له : يا أبا موسى لقد أوتيت من مزامير آل داود ، وأخرجه من حديث البراء بلفظ سمع أبا موسى يقرأ فقال كأن هذا من أصوات آل داود ، ثم قال : ولا ريب في تخليق مزامير آل داود وندائهم لقوله تعالى ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ثم ذكر حديث عائشة « الماهر بالقرآن مع السفرة » الحديث ، وحديث أنس أنه سئل عن قراءة النبى صلى الله عليه وسلم فقال كان يمد مدأ ، وحديث قطبة بن مالك أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاة الفجر ﴿ والنخل باسقات لها طلع نضيد ﴾ يمد بها صوته ثم قال فبين النبى صلى الله عليه وسلم أن أصوات الخلق وقراءتهم مختلفة بعضها أحسن من بعض وأزين وأحلى وأرئل وأمهر وأمد وغير ذلك ، ثم ذكر فيه ستة أحاديث .

الحديث الأول : حديث أنى هريرة .

**قوله ( ابن أنى حازم )** هو عبد العزيز بن سلمة بن دينار و « يزيد » شيخه هو ابن الهاد ، و « محمد بن إبراهيم » هو التيمى ، وقد تقدمت الإشارة إليه في باب : وأسروا قولكم أو اجهروا به من « كتاب التوحيد » .

الحديث الثانى : حديث عائشة رضى الله عنها في قصة الإفك ، ذكر منه طرفاً من رواية يحيى بن بكير عن الليث عن « يونس » هو ابن يزيد عن ابن شهاب عن مشايخه وفيه « ولكن والله » وفي رواية الكشميهنى « ولكنى والله ما كنت أظن أن الله ينزل في شأنى وحياً يتلى » فأنزل الله ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ ﴾ العشر الآيات كلها ، هكذا اقتصر على هذا القدر منه وتقدم بطوله في تفسير سورة النور مع شرحه ، وقد أورد هذا القدر من هذا الحديث في باب قوله ﴿ يريدون أن يبدلوا كلام الله ﴾ من وجه آخر عن يونس ، وذكره في خلق أفعال العباد من طرق أخرى عن ابن شهاب ، ثم قال فبينت رضى الله عنها أن الإنذار من الله وأن الناس يتلون ، ثم ذكر عدة آيات فيها ذكر التلاوة ، ثم قال فبين سبحانه وتعالى أن التلاوة من النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم ، وأن الوحى من الله سبحانه وتعالى .

الحديث الثالث : حديث البراء .

**قوله ( يقرأ في العشاء والتين )** في رواية الكشميهنى « بالتين فما سمعت أحداً أحسن صوتاً أو قراءة منه » وقد تقدم شرحه في « كتاب الصلاة » ومراده منه هنا بيان اختلاف الأصوات بالقراءة من جهة النغم .

الحديث الرابع : حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى ﴿ ولا تجهر بصلاتك ﴾ وقد تقدم في تفسير سبحان ، وتقدم قريباً في باب قوله تعالى ﴿ وأسروا قولكم أو اجهروا به ﴾ ومزاده منه هنا بيان اختلاف الأصوات بالجهر والإسرار .

الحديث الخامس : حديث أنى سعيد : لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له الحديث ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الأذان » ومراده منه هنا بيان اختلاف الأصوات بالرفع والخفض وقال الكرمانى وجه مناسبه أن رفع الأصوات بالقرآن أحق بالشهادة له وأولى .

الحديث السادس : حديث عائشة .

قوله ( سفيان ) هو الثوري و « منصور » هو ابن عبد الرحمن الشيبى ، وأمه هى صفية بنت شيبة من صغار الصحابة .

قوله ( يقرأ القرآن ورأسه فى حجرى وأنا حائض ) تقدم شرحه فى « كتاب الحيض » وتقدم بيان المراد به من كلام ابن المنير ومنه يظهر وجه مناسبة ذكره فى هذا الباب .

ب ﴿ فَأَقْرَأُوا مَا تَيْسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾

[٧٥٥٠] ٧٢٧٥- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال نا عروة بن الزبير أن المسور ابن مخزومة وعبد الرحمن بن عبد القاري حدثاه أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان فى حياة رسول الله صلى الله عليه فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه فكدت أساوره فى الصلاة ، فتصبرت حتى سلم فلبسته بردائه فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ فقال : أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه ، فقلت : كذبت أقرأنيها على غير ما قرأت ، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه فقلت : إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها فقال : « أرسله ، اقرأ يا هشام ؟ » فقرأ القراءة التي سمعته ، فقال رسول الله صلى الله عليه : « كذلك أنزلت » ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه : « اقرأ يا عمر » فقرأت التي أقرأني فقال : « كذلك أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرؤوا ما تيسر منه » .

قوله ( باب قول الله تعالى فأقرؤوا ما تيسر منه ) كذا للكشمينى وللباقين « من القرآن » وكل من اللفظين فى السورة والمراد بالقراءة الصلاة لأن القراءة بعض أركانها ذكر فيه حديث عمر فى قصته مع هشام بن حكيم فى قراءة سورة الفرقان ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى فضائل القرآن . وقوله فى آخره « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرؤوا ما تيسر منه » الضمير للقرآن والمراد بالمتيسر منه فى الحديث غير المراد به فى الآية ، لأن المراد بالمتيسر فى الآية بالنسبة للقلة والكثرة ، والمراد به فى الحديث بالنسبة إلى ما يستحضره القارئ من القرآن ، فالأول من الكمية ، والثانى من الكيفية ، ومناسبة هذه الترجمة وحديثها للأبواب التى قبلها من جهة التفاوت فى الكيفية ومن جهة جواز نسبة القراءة للقارئ .

ب ﴿ قَوْلَ اللَّهِ : وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾

وقال النبى صلى الله عليه : « كل ميسر لماً خلق له » ، ميسر : مهياً .

وقال مجاهد : يسرنا القرآن بلسانك : هوئنا قراءته عليك .

[٧٥٥١] ٧٢٧٦- نا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا يزيد قال نا مطرف بن عبد الله عن عمران بن حصين : قلت : يا رسول الله ، فيما يعمل العاملون ؟ قال : « كل ميسر لماً خلق له » .



٧٢٧٧- فَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ قَالَ نَا غَنْدَرٌ قَالَ نَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ سَمِعَا سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ فِي جَنَازَةٍ فَأَخَذَ عَوْدًا فَجَعَلَ يَنْكُتُ فِي الْأَرْضِ فَقَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا كَتَبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ أَوْ مِنَ الْجَنَّةِ»، قَالُوا: أَلَا نَتَكَلَّمُ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مَيْسَرٍ» ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ الآية.

**قوله ( باب قول الله تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر )** قيل المراد بالذكر الأذكار والانتعاض وقيل الحفظ وهو مقتضى قول مجاهد .

**قوله ( وقال النبي صلى الله عليه وسلم كل ميسر لما خلق له )** فذكره موصولاً في الباب من حديث علي .

**قوله ( وقال مجاهد يسرنا القرآن بلسانك هوناه عليك )** في رواية غير أبي ذر « هونا قراءته عليك » وهو بفتح الهاء والواو وتشديد النون من التهوين ، وقد وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ ولقد يسرنا القرآن للذكر ﴾ قال هوناه ، قال ابن بطال تيسير القرآن : تسهيله على لسان القارئ حتى يسارع إلى قراءته فربما سبق لسانه في القراءة فيجاوز الحرف إلى ما بعده ويحذف الكلمة حرصاً على ما بعدها انتهى ، وفي دخول هذا في المراد نظر كبير .

**قوله ( وقال مطر الوراق ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر )** قال هل من طالب علم فيعان عليه وقع هذا التعليق عند أبي ذر عن الكشميين وحده وثبت أيضاً للجرجاني عن الفربري ووصله الفريابي عن ضمرة بن زمعة عن عبد الله بن شاذب عن مطر ، وأخرجه أبو بكر بن أبي عاصم في « كتاب العلم » من طريق ضمرة ثم ذكر حديث عمران بن حصين « قلت يا رسول الله فيم يعمل العاملون ؟ قال كل ميسر لما خلق له » وهو مختصر من حديث سبق في كتاب القدر فيه « عن عمران قال قال : رجل يا رسول الله أيعرف أهل الجنة من أهل النار قال نعم . قال : فلم يعمل العاملون » وقد تقدم شرحه هناك و « يزيد » شيخ عبد الوارث فيه هو المعروف بالرشك ، وتقدم هناك من رواية شعبة قال حدثنا يزيد الرشك فذكره ، وحديث علي رضي الله عنه وفيه « وما منكم من أحد إلا كتب مقعده من النار أو من الجنة » وتقدم شرحه هناك أيضاً وفيه « وفي حديث عمران الذي قبله كل ميسر » قال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة في شرح حديث أبي سعيد المذكور في باب كلام الله مع أهل الجنة فيه نداء الله تعالى لأهل الجنة بقرينة جوابهم « بلييك وسعديك » والمراجعة بقوله « هل رضيتم » وقولهم « وما لنا لا نرضى » وقوله « ألا أعطيكم أفضل » وقولهم « يا ربنا وأى شيء أفضل » وقوله « أحل عليكم رضوانى » فإن ذلك كله يدل على أنه سبحانه وتعالى هو الذى كلمهم وكلامه قديم أزلى ميسر بلغة العرب ، والنظر في كيفيته ممنوع ولا نقول بالحلول في المحدث وهى الحروف ولا أنه دل عليه وليس بموجود ، بل الإيمان بأنه منزل حق ميسر باللغة العربية صدق وبالله التوفيق ، قال الكرماني حاصل الكلام أنهم قالوا إذا كان الأمر مقدراً فلنترك المشقة في العمل الذى من أجلها سمي بالتكليف ، وحاصل الجواب أن كل من خلق لشيء يسر لعمله فلا مشقة مع التيسير ، وقال الخطابي أرادوا أن يتخذوا ما سبق حجة في ترك العمل فأخبرهم أن هنا أمرين لا يبطل أحدهما الآخر : باطن وهو ما اقتضاه حكم الربوبية ، وظاهر وهو السمة اللازمة بحق العبودية وهو أمانة للعاقبة فبين لهم أن العمل في العاجل يظهر أثره في الآجل وأن الظاهر لا يترك للباطن . قلت : وكأن مناسبة هذا الباب لما قبله من جهة الاشتراك في لفظ التيسير والله أعلم

ب) قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ، فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾، ﴿وَالطُّورُ﴾، وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ ﴿ قَالَ قَتَادَةُ: مَكْتُوبٌ، يَسْطُرُونَ: يَخْطُونَ فِي أُمِّ الْكِتَابِ، جُمْلَةُ الْكِتَابِ وَأَصْلُهُ ﴿مَا يَلْفُظُ﴾ مَا يَتَكَلَّمُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كُتِبَ عَلَيْهِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يُكْتَبُ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ، يَحْرَفُونَ: يَزِيلُونَ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يَزِيلُ لَفْظَ كِتَابٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَلَكِنْهُمْ يَحْرَفُونَهُ: يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، ﴿دَرَأْسَهُمْ﴾: تِلَاوَتُهُمْ، ﴿وَأَعْيَةً﴾: حَافِظَةً، ﴿وَتَعْيَهَا﴾: تَحْفَظُهَا، ﴿وَأَوْحَى إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنْذِرْكُمْ بِهِ﴾: يَعْنِي أَهْلَ مَكَّةَ، ﴿وَمَنْ بَلَغَ﴾: هَذَا الْقُرْآنَ فَهُوَ لَهُ نَذِيرٌ.

٧٢٧٨- وقال لي خليفة نا معتمر قال سمعت أبي عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ كِتَابًا عَنْدهُ، غَلَبَتْ - أَوْ قَالَ - سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضْبِي فَهُوَ عَنْدهُ فَوْقَ الْعَرْشِ».

٧٢٧٩- نا محمد بن أبي غالب قال نا محمد بن إسماعيل قال نا معتمر قال سمعت أبي يقول: نا قتادة أن أبارافع حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ كِتَابًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضْبِي فَهُوَ مَكْتُوبٌ عَنْدهُ فَوْقَ الْعَرْشِ».

قوله (باب قول الله تعالى بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ) قال البخاري في خلق أفعال العباد بعد أن ذكر هذه الآية والذي بعدها: قد ذكر الله أن القرآن يحفظ ويسطر، والقرآن الموعى في القلوب المسطور في المصاحف المتلو بالألسنة كلام الله ليس بمخلوق، وأما المداد والورق والجلد فإنه مخلوق.

قوله (والطور وكتاب مسطور قال قتادة مكتوب) وصله البخاري في خلق أفعال العباد من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله «والطور وكتاب مسطور» قال المسطور: المكتوب، في رق منشور: هو الكتاب، وصله عبيد بن حميد من رواية شيان بن عبد الرحمن وعبد الرزاق عن معمر كلاهما عن قتادة نحوه، وأخرج عبد بن حميد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله «وكتاب مسطور» قال صحف مكتوبة «في رق منشور» قال في صحف.

قوله (يسطرون: يخطون) أي يكتبون، أورده عبد بن حميد من طريق شيان بن عبد الرحمن عن قتادة في قوله «والقلم وما يسطرون» قال وما يكتبون.

قوله (في أم الكتاب جملة الكتاب وأصله) وصله أبو داود في كتاب النسخ والمنسوخ من طريق معمر عن قتادة في قوله ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ قال جملة الكتاب وأصله، وكذا أخرجه عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة وعند ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ يقول جملة ذلك عنده في أم الكتاب النسخ والمنسوخ وما يكتب وما يبدل.

قوله (ما يلفظ من قول) ما يتكلم من شيء إلا كتب عليه، وصله ابن أبي حاتم من طريق شعيب بن إسحاق عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة والحسن في قوله «ما يلفظ من قول» قال ما يتكلم به من شيء إلا كتب عليه ومن طريق زائدة بن قدامة عن الأعمش عن مجمع قال: الملك مداده ريقه، وقلمه لسانه.

قوله (وقال ابن عباس يكتب الخير والشر) وصله الطبري وابن أبي حاتم من طريق هشام بن حسان عن

عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى « ما يلفظ من قول » قال إنما يكتب الخير والشر ، وأخرج أيضاً من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد ﴾ قال يكتب كل ما تكلم به من خير أو شر حتى أنه يكتب قوله : أكلت شربت ذهبت جئت رأيت حتى إذا كان يوم الخميس عرض قوله وعمله فأقر ما كان من خير أو شر وألقى سائرته ، فذلك قوله ﴿ يحسب الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ﴾ وأخرج الطبري هذا من طرق الكلبي عن أبي صالح عن جابر بن عبد الله بن رثاب بكسر الراء ثم ياء مهموزة وآخره موحدة ، والكلبي متروك وأبو صالح لم يدرك جابراً هذا ، وأخرج الطبري من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة والحسن « ما يلفظ من قول » ما يتكلم به من شيء إلا كتب عليه وكان عكرمة يقول، إنما ذلك في الخير والشر . قلت : ويجمع بينهما برواية علي بن أبي طلحة المذكورة .

**قوله ( يحرفون : يزيلون )** لم أر هذا موصولاً من كلام ابن عباس من وجه ثابت مع أن الذي قبله من كلامه وكذا الذي بعده ، وهو قوله « درستهم : تلاوتهم » وما بعده ، وأخرج جميع ذلك ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وقد تقدم في باب قوله « كل يوم هو في شأن » عن ابن عباس ما يخالف ما ذكر هنا وهو تفسير يحرفون بقوله يزيلون ، نعم أخرجه ابن أبي حاتم من طريق وهب بن منبه ، وقال أبو عبيدة في كتاب المجاز في قوله يحرفون الكلم عن مواضعه ، قال يقلبون ويغيرون ، وقال الراغب التحريف الإزالة وتحريف الكلام أن يجعله على حرف من الاحتمال بحيث يمكن حمله على وجهين فأكثر .

**قوله ( وليس أحد يزيل لفظ كتاب الله من كتب الله عز وجل ولكنهم يحرفونه : يتأولونه عن غير تأويله )** في رواية الكشميني « يتأولونه على غير تأويله » قال شيخنا ابن الملقن في شرحه هذا الذي قاله أحد القولين في تفسير هذه الآية وهو مختاره — أي البخاري — وقد صرح كثير من أصحابنا بأن اليهود والنصارى بدلوا التوراة والإنجيل وفرعوا على ذلك جواز امتحان أوراقيهما وهو يخالف ما قاله البخاري هنا انتهى ، وهو كالصرح في أن قوله « وليس أحد » إلى آخره من كلام البخاري ذيل به تفسير ابن عباس وهو يحتمل أن يكون بقية كلام ابن عباس في تفسير الآية ، وقال بعض الشراح المتأخرين اختلف في هذه المسئلة على أقوال ، أحدها : أنها بدلت كلها وهو مقتضى القول المحكي بجواز الامتحان وهو إفراط ، وينبغي حمل إطلاق من أطلقه على الأكثر وإلا فهي مكابرة ، والآيات والأخبار كثيرة في أنه بقي منها أشياء كثيرة لم تبدل ، من ذلك قوله تعالى ﴿ الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل ﴾ الآية ، ومن ذلك قصة رجم اليهوديين وفيه وجود آية الرجم ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ﴾ ثانيها : أن التبديل وقع ولكن في معظمها وأدلته كثيرة وينبغي حمل الأول عليه ، ثالثها : وقع في اليسير منها ومعظمها باق على حاله ، ونصره الشيخ تقي الدين بن تيمية في كتابه الرد الصحيح على من بدل دين المسيح ، رابعها : إنما وقع التبديل والتغيير في المعاني لا في الألفاظ وهو المذكور هنا ، وقد سئل ابن تيمية عن هذه المسئلة مجزئاً فأجاب في فتاويه أن للعلماء في ذلك قولين ، واحتج للثاني من أوجه كثيرة منها قوله تعالى ﴿ لا مبدل لكلماته ﴾ وهو معارض بقوله تعالى ﴿ فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه ﴾ ولا يتعين الجمع بما ذكر من الحمل على اللفظ في النفي وعلى المعنى في الإثبات لجواز الحمل في النفي على الحكم وفي الإثبات على ما هو أعم من اللفظ والمعنى ، ومنها أن نسخ التوراة في الشرق والغرب والجنوب والشمال لا يختلف ومن المحال أن يقع التبديل فيتوارد النسخ بذلك على منهاج واحد ، وهذا استدلال عجيب لأنه إذا جاز وقوع التبديل جاز إعدام المبدل والنسخ الموجودة الآن هي التي استقر عليها الأمر

عندهم عند التبديل والأخبار بذلك طافحة ، أما فيما يتعلق بالتوراة فلأن يختصر لما غزا بيت المقدس وأهلك بنى إسرائيل ومزقهم بين قتيل وأسير وأعدم كتبهم حتى جاء عزيزاً فأملأها عليهم ، وأما فيما يتعلق بالإنجيل فإن الروم لما دخلوا في النصرانية جمع ملكهم أكابرهم على ما في الإنجيل الذى بأيديهم وتحريفهم المعانى لا ينكر بل هو موجود عندهم بكثرة وإنما النزاع هل حرفت الألفاظ أو لا ، وقد وجد في الكتابين ما لا يجوز أن يكون بهذه الألفاظ من عند الله عز وجل أصلاً ، وقد سرد أبو محمد بن حزم في كتابه الفصل في الملل والنحل أشياء كثيرة من هذا الجنس ، من ذلك أنه ذكر أن في أول فصل في أول ورقة من تورا اليهود التى عند رهبانهم وقرائهم وعاناتهم وعيسويهم حيث كانوا في أنشارق والمغارب ، لا يختلفون فيها على صفة واحدة لو رام أحد أن يزيد فيها لفظة أو ينقص منها لفظة لاقتضح عندهم متفقاً عليها عندهم إلى الأخبار الهارونية الذين كانوا قبل الخراب الثانى يذكرون أنها مبلغة من أولئك إلى عزرا الهارونى ، وأن الله تعالى قال لما أكل آدم من الشجرة هذا آدم قد صار كواحد منا في معرفة الخير والشر وأن السحرة عملوا لفرعون نظير ما أرسل عليهم من الدم والضفادع وأنهم عجزوا عن البعوض وأن ابنتى لوط بعد هلاك قومه ضاجعت كل منهما أباهما بعد أن سقته الخمر فوطئى كلا منهما فحملتا منه إلى غير ذلك من الأمور المنكرة المستبشعة ، وذكر في مواضع أخرى أن التبديل وقع فيها إلى أن أعدمت فأملأها عزرا المذكور على ما هى عليه الآن ثم ساق أشياء من نص التوراة التى بأيديهم الآن الكذب فيها ظاهر جداً ثم قال : وبلغنا عن قوم من المسلمين ينكرون أن التوراة والإنجيل اللتين بأيدي اليهود والنصارى محرفان والحامل لهم على ذلك قلة مبالاتهم بنصوص القرآن والسنة وقد اشتتملا على أنهم ﴿ يحرفون الكلم عن مواضعه ﴾ و ﴿ يقولون على الله الكذب وهم يعلمون ، ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ، ويلبسون الحق بالباطل ويكتمون الحق وهم يعلمون ﴾ ، ويقال لهؤلاء المنكرين قد قال الله تعالى في صفة الصحابة ﴿ ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه ﴾ إلى آخر السورة ، وليس بأيدي اليهود والنصارى شيء من هذا ويقال لمن ادعى أن نقلهم نقل متواتر قد اتفقوا على أن لا ذكر لمحمد صلى الله عليه وسلم في الكتابين ، فإن صدقتهم فيما بأيديهم لكونه نقل متواتر فصدقتهم فيما زعموه أن لا ذكر لمحمد صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه ، وإلا فلا يجوز تصديق بعض وتكذيب بعض مع مجيئهما مجيئاً واحداً انتهى كلامه وفيه فوائد ، وقال الشيخ بدر الدين الزركشى : اغتر بعض المتأخرين بهذا — يعنى بما قال البخارى — فقال إن في تحريف التوراة خلافاً هل هو في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط ، ومال إلى الثانى ورأى جواز مطالعتها وهو قول باطل ، ولا خلاف أنهم حرفوا وبدلوا ، والاشتغال بنظرها وكتابتها لا يجوز بالإجماع ، وقد غضب صلى الله عليه وسلم حين رأى مع عمر صحيفة فيها شيء من التوراة ، وقال : لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعى ولولا أنه معصية ما غضب فيه . قلت : إن ثبت الإجماع فلا كلام فيه وقد قيده بالاشتغال بكتابتها ونظرها فإن أراد من يتشاغل بذلك دون غيره فلا يحصل المطلوب لأنه يفهم أنه لو تشاغل بذلك مع تشاغله بغيره جاز وإن أراد مطلق التشاغل فهو محل النظر ، وفي وصفه القول المذكور بالبطلان مع ما تقدم نظر أيضاً ، فقد نسب لوهب بن منبه وهو من أعلم الناس بالتوراة ، ونسب أيضاً لابن عباس ترجمان القرآن وكان ينبغى له ترك الدفع بالصدر والتشاغل برد أدلة المخالف التى حكيتها ، وفي استدلاله على عدم الجواز الذى ادعى الإجماع فيه بقصة عمر نظر أيضاً سأذكره بعد تخرج الحديث المذكور ، وقد أخرجه أحمد والبيزار واللفظ له من حديث جابر قال : نسخ عمر كتاباً من التوراة بالعربية فجاء به إلى النبى صلى الله عليه وسلم فجعل يقرأ ووجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يتغير . فقال له رجل من الأنصار : ويحك يا ابن الخطاب ألا ترى وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تسألوا أهل الكتاب عن

شيء فإنهم لن يهدوك وقد ضلوا ، وإنكم إما أن تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل ، والله لو كان موسى بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعني » وفي سنده جابر الجعفي وهو ضعيف ، ولأحمد أيضاً وأبي يعلى من وجه آخر عن جابر أن عمر أتى بكتاب أصابه من بعض كتب أهل الكتاب فقرأه على النبي صلى الله عليه وسلم فغضب فذكر نحوه دون قول الأنصاري وفيه : « والذي نفسى بيده لو أن موسى حياً ما وسعه إلا أن يتبعني » وفي سنده مجالد بن سعيد وهو لين ، وأخرجه الطبراني بسند فيه مجهول ومختلف فيه عن أبي الدرداء « جاء عمر بجوامع من التوراة فذكر بنحوه » وسمى الأنصاري الذي خاطب عمر عبد الله بن زيد الذي رأى الأذان ، وفيه « لو كان موسى بين أظهركم ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم ضلالاً بعيداً » وأخرجه أحمد والطبراني من حديث عبد الله بن ثابت قال « جاء عمر فقال يا رسول الله إني مررت بأخ لي من بني قريظة فكتب لي جوامع من التوراة ألا أعرضها عليك ؟ قال : فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم » الحديث وفيه « والذي نفس محمد بيده لو أصبح موسى فيكم ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم » وأخرج أبو يعلى من طريق خالد بن عرفطة قال كنت عند عمر فجاءه رجل من عبد القيس فضربه بعضاً معه فقال ما لي يا أمير المؤمنين ؟ قال أنت الذي نسخت كتاب دانيال قال ، مرني بأمرك قال انطلق فامحه فلئن بلغني أنك قرأته أو أقرأته لأنهنكك عقوبة ، ثم قال انطلقت فانتسخت كتاباً من أهل الكتاب ثم جئت فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذا قلت كتاب انتسخته لتزداد به علماً إلى علمنا فغضب حتى احمرت وجنتاه فذكر قصة فيها : يا أيها الناس إني قد أوتيت جوامع الكلم وخواتمه واختصر لي الكلام اختصاراً ولقد أتيتكم بها ببيضاء نقية فلا تهوكوا ، وفي سنده عبد الرحمن بن إسحق الواسطي وهو ضعيف ، وهذه جميع طرق هذا الحديث وهي وإن لم يكن فيها ما يحتاج به لكن مجموعها يقتضي أن لها أصلاً ، والذي يظهر أن كراهية ذلك للتنزيه لا للتحريم والأولى في هذه المسئلة التفرقة بين من لم يتمكن وبصر من الراسخين في الإيمان فلا يجوز له النظر في شيء من ذلك بخلاف الراسخ فيجوز له ولا سيما عند الاحتياج إلى الرد على المخالف ، ويدل على ذلك نقل الأئمة قديماً وحديثاً من التوراة وإلزامهم اليهود بالتصديق بمحمد صلى الله عليه وسلم بما يستخرجونه من كتابهم ، ولولا اعتقادهم جواز النظر فيه لما فعلوه وتواردوا عليه وأما استدلاله للتحريم بما ورد من الغضب ودعواه أنه لو لم يكن معصية ما غضب منه فهو معترض بأنه قد يغضب من فعل المكروه ومن فعل ما هو خلاف الأولى إذا صدر ممن لا يليق منه ذلك ، كغضبه من تطويل معاذ صلاة الصبح بالقراءة ، وقد يغضب ممن يقع منه تقصير في فهم الأمر الواضح مثل الذي سأل عن لقطة الإبل ، وقد تقدم في « كتاب العلم » الغضب في الموعظة ، ومضى في « كتاب الأدب » ما يجوز من الغضب .

**قوله ( يتأولونه )** قال أبو عبيدة وطائفة في قوله تعالى ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ التأويل التفسير وفرق بينهما آخرون فقال أبو عبيد الهروي التأويل رد أحد المحتملين إلى ما يطابق الظاهر ، والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل وحكى صاحب النهاية أن التأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما لا يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ ، وقيل التأويل إبداء احتمال لفظ معترض بدليل خارج عنه ، ومثل بعضهم بقوله تعالى ﴿ لا ريب فيه ﴾ قال من قال لا شك فيه فهو التفسير ، ومن قال لأنه حق في نفسه لا يقبل الشك فهو التأويل ، ومراد البخاري بقوله « يتأولونه » أنهم يحرفون المراد بضرب من التأويل كما لو كانت الكلمة بالعبرانية تحتل معنيين قريب وبعيد وكان المراد القريب فإنهم يحملونها على البعيد ونحو ذلك .

**قوله ( دراستهم : تلاوتهم )** وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وكذا قوله تعالى

﴿وتعيا أذن واعية﴾ قال حافظة ، قيل النكتة في أفراد الأذن الإشارة بقلة من يعي من الناس ، وورد في خبر ضعيف أن المراد بالأذن في هذه الآية خاص وهي أذن علي ، أخرجه الثعلبي من مرسل عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي ، وفي سنده أبو حمزة الثمالي بضم المثناة وتخفيف الميم ، وأخرج سعيد بن منصور والطبري من مرسل مكحول نحوه .

**قوله ( وأوحى إليّ هذا القرآن لأنذركم به )** يعنى أهل مكة « ومن بلغ هذا القرآن فهو له نذير » وصله ابن أبي حاتم بالسند المذكور إلى ابن عباس ، وقال ابن التين قوله « ومن بلغ » أي بلغه فحذف الهاء ، وقيل المعنى : ومن بلغ الحلم ، والأول هو المشهور ، وأخرج ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية عن عبد الله بن داود الخريبي بخاء معجمة ثم راء ثم موحدة مصغر قال ما في القرآن آية أشد على أصحاب جهنم من هذه الآية ﴿لأنذركم به ومن بلغ﴾ فمن بلغه القرآن فكأنما سمعه من الله تعالى .

**قوله ( سمعت أبي )** هو سليمان بن طرخان التيمي .

**قوله ( عن قتادة عن أبي رافع )** كذا وقع بالعنعنة وفي السند الذي بعده التصريح بالتحديث من قتادة وأبي رافع عند مسلم وكذا بالسماع لأبي رافع وأبي هريرة .

**قوله ( لما قضى الله الخلق )** في رواية الكشميهني « لما خلق » .

**قوله ( غلبت أو قال سبقت )** كذا بالشك وفي التي بعدها بالجزم سبقت .

**قوله ( فهو عنده فوق العرش )** تقدم الكلام على قوله « عنده » في باب ويحذركم الله نفسه ، وعلى قوله « فوق العرش » في باب وكان عرشه على الماء ، وتقدم شرح الحديث أيضاً والغرض منه الإشارة إلى أن اللوح المحفوظ فوق العرش .

**قوله ( حدثني محمد بن أبي غالب )** في رواية أبي ذر « حدثنا » وهو قومي نزل بغداد ، ويقال له الطيالسي وكان حافظاً من أقران البخاري كما تقدم ذكره في باب الأخذ باليد من « كتاب الاستئذان » وقد نزل البخاري في هذا الإسناد درجة بالنسبة لحديث معتمر فإنه أخرج عنه الكثير بواسطة واحد فعنده في العلم والجهاد والدعوات والأشربة والصلح واللباس عدة أحاديث أخرجه مسدد عن معتمر ، ودرجتين بالنسبة لحديث قتادة فإنه عنده الكثير من رواية شعبة عنه بواسطة واحد عن شعبة وقد سمع من محمد بن عبد الله الأنصاري والأنصاري سمع من سليمان التيمي ولكن لم يخرج البخاري هذه الترجمة في الجامع ، و « محمد بن إسماعيل » شيخ محمد بن أبي غالب بصري يقال له ابن أبي سميئة بمهملة ونون وزن عظيمة من الطبقة الثالثة من شيوخ البخاري ، وقد أخرج عنه في التاريخ بلا واسطة ولم أر عنه في الجامع شيئاً إلا هذا الموضع ، وقد سمع منه من حدث عن البخاري مثل صالح بن محمد الحافظ الملقب جزرة بفتح الجيم والزاي وموسى بن هارون وغيرهما .

**باب قول الله : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ ، ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾**  
ويقال للمصورين : أحيوا ما خلقتكم ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾  
إلى : ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾

قال ابن عيينة: بين الله الخلق من الأمر لقوله: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾، وسمى النبي صلى الله عليه وآله الإيمان عملاً، قال أبوذر وأبوهريرة: سئل النبي صلى الله عليه وآله: أي الأعمال أفضل؟ قال: «إيمان بالله وجهاد في سبيله»، وقال: ﴿جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، وقال وفد عبد القيس للنبي صلى الله عليه وآله: مرنا بجمل من الأمر إن عملنا بها دخلنا الجنة فأمرهم بالإيمان والشهادة وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، فجعل ذلك كله عملاً.

٧٢٨٠- نا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا عبد الوهاب قال نا أيوب عن أبي قلابة والقاسم التميمي عن زهدم قال: كان بين هذا الحي من جرم وبين الأشعريين ود وإخاء، فكنا عند أبي موسى الأشعري فقرّب إليه طعام فيه لحم ودجاج وعنده رجل من بني تيم الله كأنه من الموالي فدعاه إليه فقال: إني رأيته يأكل فقدزته فحلفت لا آكله. فقال: هلم فلاحدثك عن ذلك، إني أتيت النبي صلى الله عليه وآله في نفر من الأشعريين نستحمّله. فقال: «والله لا أحملكم وما عندي ما أحملكم»، فأتي النبي صلى الله عليه وآله عليه بنهب إبل فسأل عنا فقال: «أين نفر الأشعريون؟» فأمر لنا بخمس ذود غر الدري ثم انطلقنا، قلنا: ما صنعنا؟ حلف رسول الله صلى الله عليه وآله أن لا يحملنا وما عنده ما يحملنا ثم حملنا، تغفلنا رسول الله صلى الله عليه وآله عليه يمينه، والله لا نفلح أبداً، فرجعنا إليه فقلنا له، وقال: «لست أنا أحملكم ولكن الله حملكم، إني والله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير منه وتحملتُها».

٧٢٨١- نا عمرو بن علي قال نا أبو عاصم قال نا قرّة بن خالد قال نا أبو جمرّة الضبي قال: قلت لابن عباس فقال: قدّم وفد عبد القيس على رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا: إن بيننا وبينك المشركين من مضر، وإننا لا نصل إليك إلا في أشهر حرم، فمرنا بجمل من الأمر إن عملنا به دخلنا الجنة وندعو إليها، قال: «أمركم بأربع، وأنهاكم عن أربع: أمركم بالإيمان بالله، وهل تدرون ما الإيمان بالله؟، شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وتعطوا من المغنم الخمس، وأنهاكم عن أربع: لا تشربوا في الدباء والنقير والظروف والمزفة والخنثمة».

٧٢٨٢- نا قتيبة قال نا الليث عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه قال: «إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة ويقال لهم: أحيوا ما خلقتم؟».

٧٢٨٣- نا أبو النعمان قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وآله عليه: «إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة ويقال لهم: أحيوا ما خلقتم؟».

٧٢٨٤- نا محمد بن العلاء قال نا محمد بن فضيل عن عمارة عن أبي زرعة سمع أبا هريرة قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله عليه يقول: «قال الله تبارك وتعالى: ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقني فليخلقوا ذرةً أو ليخلقوا حبةً أو شعيرةً».

قوله (باب قول الله تعالى والله خلقكم وما يعملون) ذكر ابن بطال عن المهلب أن غرض البخاري بهذه الترجمة إثبات أن أفعال العباد وأقوالهم مخلوقة لله تعالى، وفرق بين الأمر بقوله ﴿كن﴾ وبين الخلق بقوله

﴿والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره﴾ فجعل الأمر غير الخلق وتسخيرها الذى يدل على خلقها إنما هو عن أمره ، ثم بين أن نطق الإنسان بالإيمان عمل من أعماله كما ذكر في قصة عبد القيس حيث سألوا عن عمل يدخلهم الجنة فأمرهم بالإيمان وفسره بالشهادة وما ذكر معها ، وفي حديث أبى موسى المذكور « وإنا الله الذى حملكم » الرد على القدرة الذين يزعمون أنهم يخلقون أعمالهم .

قوله ( إنا كل شيء خلقناه بقدر ) كذا لهم ولعله سقط منه ، وقوله تعالى وقد تقدم الكلام على هذه الآية في باب قوله تعالى ﴿ قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربى ﴾ قال الكرماني : التقدير خلقنا كل شيء بقدر فيستفاد منه أن يكون الله خالق كل شيء كما صرح به في الآية الأخرى ، وأما قوله ﴿ خلقكم وما تعملون ﴾ فهو ظاهر في إثبات نسبة العمل إلى العباد فقد يشكل على الأول والجواب أن العمل هنا غير الخلق وهو الكسب الذى يكون مسنداً إلى العبد حيث أثبت له فيه صنعا ، ويسند إلى الله تعالى من حيث إن وجوده إنما هو بتأثير قدرته وله وجهتان ، جهة تنفى القدر ، وجهه تنفى الجبر ، فهو مسند إلى الله حقيقة وإلى العبد عادة ، وهى صفة يترتب عليها الأمر والنهى والفعل والترك ، فكل ما أسند من أفعال العباد إلى الله تعالى فهو بالنظر إلى تأثير القدرة ويقال له الخلق ، وما أسند إلى العبد إنما يحصل بتقدير الله تعالى ويقال له الكسب وعليه يقع المدح والذم كما يذم المشوه الوجه ويمدح الجميل الصورة ، وأما الثواب والعقاب فهو علامة والعبد إنما هو ملك الله تعالى يفعل فيه ما يشاء ، وقد تقدم تقرير هذا بأتم منه في باب قوله تعالى ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً ﴾ وهذه طريقة سلكها في تأويل الآية ولم يتعرض لإعراب ما هل هى مصدرية أو موصولة ، وقد قال الطبرى : فيها وجهان فمن قال مصدرية قال المعنى : والله خلقكم وخلق عملكم ، ومن قال موصولة قال خلقكم وخلق الذى تعملون ، أى تعملون منه الأصنام وهو الخشب والنحاس وغيرهما ، ثم أسند عن قتادة ما يرجح القول الثانى وهو قوله تعالى ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ أى بأيديكم ، وأخرج ابن أبى حاتم من طريق قتادة أيضاً قال تعبدون ما تنحتون أى من الأصنام والله خلقكم وما تعملون أى بأيديكم ، وتمسك المعتزلة بهذا التأويل قال السهيلي في نتائج الفكر له : اتفق العقلاء على أن أفعال العباد لا تتعلق بالجواهر والأجسام فلا تقول عملت جبلاً ولا صنعت جبلاً ولا شجراً فإذا كان كذلك فمن قال أعجبني ما عملت فمعناه الحدث فعلى هذا لا يصح في تأويل « والله خلقكم وما تعملون » إلا أنها مصدرية وهو قول أهل السنة ، ولا يصح قول المعتزلة أنها موصولة فإنهم زعموا أنها واقعة على الأصنام التى كانوا ينحتونها فقالوا التقدير : خلقكم وخلق الأصنام وزعموا أن نظم الكلام يقتضى ما قالوه لتقدم قوله ما تنحتون لأنها واقعة على الحجارة المنحوتة فكذلك ما الثانية ، والتقدير عندهم : أتعبدون حجارة تنحتونها والله خلقكم وخلق تلك الحجارة التى تعملونها ، هذه شبهتهم ولا يصح ذلك من جهة النحو إذ ما لا تكون مع الفعل الخاص إلا مصدرية ، فعلى هذا فالآية ترد مذهبهم وتفسد قولهم والنظم على قول أهل السنة أبدع ، فإن قيل قد تقول عملت الصحيفة وصنعت الجفنة وكذا يصح عملت الصنم قلنا لا يتعلق ذلك إلا بالصورة التى هى التأليف والتركيب وهى الفعل الذى هو الإحداث دون الجواهر بالاتفاق ، ولأن الآية وردت في بيان استحقاق الخالق العبادة لا نفراده بالخلق وإقامة الحججة على من يعبد ما لا يخلق وهم يخلقون فقال أتعبدون من لا يخلق وتدعون عبادة من خلقكم وخلق أعمالكم التى تعملون ، ولو كانوا كما زعموا لما قامت الحججة من نفس هذا الكلام لأنه لو جعلهم خالقين لأعمالهم وهو خالق للأجناس لشركهم معهم في الخلق ، تعالى الله عن إفكهم ، قال البيهقي في « كتاب الاعتقاد » قال الله تعالى ﴿ ذلكم الله ربكم خالق كل شيء ﴾ فدخل فيه الأعيان والأفعال من الخير



والشر وقال تعالى ﴿ أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شيء ﴾ فنفى أن يكون خالق غيره ، ونفى أن يكون شيء سواه غير مخلوق ، فلو كانت الأفعال غير مخلوقة له لكان خالق بعض الأشياء لا خالق كل شيء ، وهو بخلاف الآية ، ومن المعلوم أن الأفعال أكثر من الأعيان فلو كان الله خالق الأعيان ، والناس خالق الأفعال لكان مخلوقات الناس أكثر من مخلوقات الله ، تعالى الله عن ذلك . وقال الله تعالى ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ وقال مكي بن أبي طالب في إعراب القرآن له قالت المعتزلة ما في قوله تعالى ﴿ وما تعملون ﴾ موصولة فراراً من أن يقرروا بعموم الخلق لله تعالى ، يريدون أنه خلق الأشياء التي تنحت منها الأصنام ، وأما الأعمال والحركات فإنها غير داخلة في خلق الله ، وزعموا أنهم أرادوا بذلك تنزيه الله تعالى عن خلق الشر ، ورد عليهم أهل السنة بأن الله تعالى خلق إبليس وهو الشر كله ، وقال تعالى ﴿ قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق ﴾ فثبت أنه خلق الشر ، وأطبق القراء حتى أهل الشنوذ على إضافة شر إلى « ما » إلا عمرو بن عبيد رأس الاعتزال فقرأها بتنوين شر ليصحح مذهبه ، وهو محجوج بإجماع من قبله على قراءتها بالإضافة ، قال : وإذا تقرر أن الله خالق كل شيء من خير وشر وجب أن تكون « ما » مصدرية ، والمعنى خلقكم وخلق عملكم انتهى ، وقوى صاحب الكشاف مذهبه بأن قوله ﴿ وما تعملون ﴾ ترجمة عن قوله قبلها « ما تنحتون » و « ما » في قوله : « ما تنحتون » موصولة اتفاقاً ، فلا يعدل ب « ما » التي بعدها عن أختها ، وأطال في تقرير ذلك ، ومن جملة فإن قلت ما أنكرت أن تكون ما مصدرية والمعنى : خلقكم وخلق عملكم كما تقول المجرة يعنى أهل السنة . قلت : أقرب ما يبطل به أن معنى الآية ياباه إباء جلياً ، لأن الله احتج عليهم بأن العابد والمعبود جميعاً خلق الله فكيف يعبد المخلوق مع أن العابد هو الذى عمل صورة المعبود ولولاه لما قدر أن يشكل نفسه ، فلو كان التقدير خلقكم وخلق عملكم لم يكن فيه حجة عليهم ، ثم قال فإن قلت هي موصولة لكن التقدير : والله خلقكم وما تعملونه من أعمالكم قلت : ولو كان كذلك لم يكن فيها حجة على المشركين ، وتعقبه ابن خليل السكوني فقال : في كلامه صرف للآية عن دلالتها الحقيقية إلى ضرب من التأويل لغير ضرورة بل لنصرة مذهبه أن العباد يخلقون أكسابهم ، فإذا حملها على الأصنام لم تتناول الحركات ، وأما أهل السنة فيقولون : القرآن نزل بلسان العرب وأئمة العربية على أن الفعل الوارد بعد « ما » يتأول بالمصدر ، نحو : أعجبنى ما صنعت : أى صنعك ، وعلى هذا فمعنى الآية خلقكم وخلق أعمالكم ، والأعمال ليست هي جواهر الأصنام اتفاقاً ، فمعنى الآية عندهم إذا كان الله خالق أعمالكم التي تنوهم القدرية أنهم خالقون لها فأولى أن يكون خالقاً لما لم يدع فيه أحد الخلقية وهي الأصنام ، قال : ومدار هذه المسئلة على أن الحقيقة مقدمة على المجاز ولا أثر للمرجوح مع الراجح وذلك أن الخشب التي منها الأصنام والصور التي للأصنام ليست بعمل لنا وإنما عملنا ما أقدرنا الله عليه من المعاني المكسوبة التي عليها ثواب العباد وعقابهم ، فإذا قلت عمل النجار السرير فالمعنى عمل حركات في محل أظهر الله لنا عندها التشكل في السرير ، فلما قال تعالى ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ وجب حمله على الحقيقة وهي معمولكم ، وأما ما يطالب به المعتزلي من الرد على المشركين من الآية فهو من أين شيء لأنه تعالى إذا أخبر أنه خلقنا وخلق أعمالنا التي يظهر بها التأثير بين أشكال الأصنام وغيرها فأولى أن يكون خالقاً للمتأثر الذي لم يدع فيه أحد لا سنى ولا معتزلي ، ودلالة الموافقة أقوى في لسان العرب وأبلغ من غيرها وقد وافق الزمخشري على ذلك في قوله تعالى ﴿ فلا تقل لهما أف ﴾ فإنه أدل على نفي الضرب من أن لو قال : ولا تضربهما ، وقال إنها من نكت علم البيان ثم غفل عنها اتباعاً لهواه ، وأما ادعاؤه فك النظم فلا يلزم منه بطلان الحجة لأن فكاً لما هو أبلغ سائغ

بل أكمل لمراعاة البلاغة ، ثم قال : ولم لا تكون الآية مخبرة عن أن كل عمل للعبد فهو خلق للرب فيندرج فيه الرد على المشركين مع مراعاة النظم ، ومن قيد الآية بعمل العبد دون عمل فعلية الدليل والأصل عدمه وبالله التوفيق ، وأجاب البيضاوي بأن دعوى أنها مصدرية أبلغ لأن فعلهم إذا كان بخلق الله تعالى فالتوقف على فعلهم أولى بذلك ، ويترجح أيضاً بأن غيره لا يخلو من حذف أو مجاز وهو سالم من ذلك والأصل عدمه ، وقال الطيبي وتكملة ذلك أن يقال تقرر عند علماء البيان أن الكناية أولى من التصريح فإذا نفى الحكم العام لينتفى الخاص كان أقوى في الحجة ، وقد سلك صاحب الكشف هذا بعينه في تفسير قوله تعالى ﴿ كيف تفكرون بالله ﴾ الآية وقال ابن المنير يتعين حمل « ما » على المصدرية لأنهم لم يعبدوا الأصنام من حيث هي حجارة أو خشب عارية عن الصورة بل عبدوها لأشكالها وهي أثر عملهم ولو عملوا نفس الجواهر لما طابق توبيخهم بأن المعبود من صنعة العابد قال والمخالفون موافقون أن جواهر الأصنام ليست عملاً لهم فلو كان كما ادعوه لاحتاج إلى حذف أى والله خلقكم وما تعملون شكله وصورته ، والأصل عدم التقدير وقد جاء التصريح في الحديث الصحيح بمعنى الذى تقدمت الإشارة إليه في باب قوله كل يوم هو فى شأن عن حذيفة رفعه أن الله خلق كل صانع وصنعتة وقال غيره قول من ادعى أن المراد بقوله وما تعملون نفس العبدان والمعادن التى تعمل منها الأوثان باطل لأن أهل اللغة لا يقولون إن الإنسان يعمل العود أو الحجر بل يقيدون ذلك بالصنعة فيقولون عمل العود صنماً والحجر وثناً ، فمعنى الآية أن الله خلق الإنسان وخلق شكل الصنم وأما الذى نحت أو صاغ فإنما هو عمل النحت والصياغة وقد صرحت الآية بذلك ، والذى عمله هو الذى وقع التصريح بأن الله تعالى هو الذى خلقه وقال التونسي فى مختصر تفسير الفخر الرازى : احتج الأصحاب بهذه الآية على أن عمل العبيد مخلوق لله على إعراب ما مصدرية وأجاب المعتزلة بأن إضافة العبادة والنحت لهم إضافة الفعل للفاعل ولأنه ونحهم ولو لم تكن الأفعال لخلقهم لما ونحهم ، قالوا : ولا نسلم أنها مصدرية لأن الأخفش يمنع أعجبني ما قمت أى قيامك وقال إنه خاص بالمتعدى سلمنا جوازه لكن لا يمنع ذلك من تقدير ما مفعولاً للنحوتين ولموافقة ما ينحتون ولأن العرب تسمى محل العمل عملاً فتقول فى الباب هو عمل فلان ولأن القصد هو تزييف عبادتهم لا بيان أنهم لا يوجدون أعمال أنفسهم قال وهذه شبهة قوية فالأولى أن لا يستدل بهذه الآية لهذا المراد كذا قال ، وجرى على عادته فى إيراد شبه المخالفين وترك بذل الوسع فى أجوبتها وقد أجاب الشمس الأصبهاني فى تفسيره وهو ملخص من تفسير الفخر فقال وما تعملون : أى عملكم وفيها دليل على أن أفعال العباد مخلوقة لله وعلى أنها مكتسبة للعباد حيث أثبت لهم عملاً فأبطلت مذهب القدرية والجبرية معاً وقد رجح بعض العلماء كونها مصدرية لأنهم لم يعبدوا الأصنام إلا لعملهم لا لجرم الصنم وإلا لكانوا يعبدونها قبل العمل فكأنهم عبدوا العمل فأنكر عليهم عبادة المنحوت الذى لم ينفك عن العمل المخلوق وقال الشيخ تقي الدين بن تيمية فى الرد على الرافضى لا نسلم أنها موصولة ولكن لا حجة فيها للمعتزلة لأن قوله تعالى ﴿ والله خلقكم ﴾ يدخل فيه ذاتهم وصفاتهم وعلى هذا إذا كان التقدير والله خلقكم وخلق الذى تعملونه إن كان المراد خلقه لها قبل النحت لزم أن يكون المعمول غير مخلوق وهو باطل فثبت أن المراد خلقه لها قبل النحت وبعده وأن الله خلقها بما فيها من التصوير والنحت فثبت أنه خالق ما تولد عن فعلهم ففى الآية دلالة على أنه تعالى خلق أفعالهم القائمة بهم وخلق ما تولد عنها ووافق على ترجيح أنها موصولة من جهة أن السياق يقتضى أنه أنكر عليهم عبادة المنحوت فناسب أن ينكر ما يتعلق بالمنحوت وأنه مخلوق له فيكون التقدير الله خالق العابد والمعبود وتقدير : خلقكم وخلق أعمالكم ، يعنى إذا أعريت مصدرية ليس فيه ما يقتضى ذمهم

على ترك عبادته والعلم عند الله تعالى وقد ارتضى الشيخ سعد الدين التفتازانى هذه الطريق وأوضحها ونقحها فقال فى شرح العقائد له بعد أن ذكر أصل المسئلة وأدلة الفريقين ومنها استدلال أهل السنة بالآية المذكورة والله خلقكم وما تعملون ، قالوا : معناه وخلق عملكم على إعراب ما مصدرية ورجعوا ذلك لعدم احتياجه إلى حذف الضمير قال فيجوز أن يكون المعنى وخلق معمولكم على إعرابها موصولة ويشمل أعمال العباد لأننا إذا قلنا إنها مخلوقة لله أو للعبد لم يرد بالفعل المعنى المصدرى الذى هو الإيجاد بل الحاصل بالمصدر الذى هو متعلق الإيجاد وهو ما يشاهده من الحركات والسكنات : قال وللذهول عن هذه النكتة توهم من توهم أن الاستدلال بالآية موقوف على كون ما مصدرية وليس الأمر كذلك .

( تكملة ) : جوز من صنف فى إعراب القرآن فى إعراب « ما تعملون » زيادة على ما تقدم قالوا واللفظ للمنتخب فى « ما » أوجه أحدها : أن تكون مصدرية منصوبة المحل عطف على الكاف والميم فى « خلقكم » الثانى أن تكون موصولة فى موضع نصب أيضاً عطفاً على المذكور آنفاً ، والتقدير : خلقكم والذى تعملون أى تعملون منه الأصنام يعنى الخشب والحجارة وغيرها ، الثالث : أن تكون استفهامية منصوبة المحل بقوله « تعملون » توبيخاً لهم وتحقيراً لعملهم ، الرابع : أن تكون نكرة موصوفة وحكمها حكم الموصولة ، الخامس : أن تكون نافية على معنى « وما تعملون ذلك » لكن الله هو خلقه ، ثم قال البيهقى وقد قال الله تعالى ﴿ خلق كل شيء ، وهو بكل شيء عليم ﴾ فامتدح بأنه خلق كل شيء وبأنه يعلم كل شيء فكما لا يخرج عن علمه شيء وكذا لا يخرج عن خلقه شيء ، وقال تعالى ﴿ وأسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور ، ألا يعلم من خلق ﴾ فأخبر أن قولهم سراً وجهراً خلقه لأنه بجميع ذلك عليم ، وقال تعالى ﴿ خلق الموت والحياة ﴾ وقال ﴿ وأنه هو أُمات وأحيا ﴾ فأخبر أنه المحيى المميت وأنه خلق الموت والحياة فثبت أن الأفعال كلها خيرها وشرها صادرة عن خلقه وإحداثه إياها وقال تعالى ﴿ وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ﴾ ، وقال تعالى ﴿ أنتم تزرعونها أم نحن الزارعون ﴾ فسلب عنهم هذه الأفعال وأثبتها لنفسه ليدل بذلك على أن المؤثر فيها حتى صارت موجودة بعد العدم هو خلقه ، وأن الذى يقع من الناس إنما هو مباشرة تلك الأفعال بقدرة حادثة أحدثها على ما أراد ، فهى من الله تعالى خلق بمعنى الاختراع بقدرة القديمة ، ومن العباد كسب على معنى تعلق قدرة حادثة بمباشرتهم التى هى كسبهم ووقوع هذه الأفعال على وجوده بخلاف فعل مكتسبها أحياناً من أعظم الدلالة على موقع أوقعها على ما أراد ، ثم ساق حديث حذيفة المشار إليه ثم قال وأما ما ورد فى حديث دعاء الافتتاح فى أول الصلاة والشر ليس إليك ، فمعناه كما قال النضر بن شميل : والشر لا يتقرب به إليك ، وقال غيره أرشد إلى استعمال الأدب فى الثناء على الله تعالى بأن يضاف إليه محاسن الأمور دون مساوئها ، وقد وقع فى نفس هذا الحديث : والمهذى من هذيت فأخبر أنه يهذى من شاء كما وقع التصريح به فى القرآن ، وقال فى حديث أبى سعيد الماضى فى الأحكام الذى فى أوله : أن كل وال له بطانتان والمعصوم من عصم الله ، فدل على أنه يعصم قوماً دون قوم ، وقال غيره يستحيل أن يصلح قدرة العباد للإبراز من العدم إلى الوجود وهو المعبر عنه بالاختراع وثبوت الله سبحانه وتعالى قطعى لأن قدرة الإبراز من العدم إلى الوجود تتوجه إلى تحصيل ما ليس بحاصل فحال توجيهها لأبد من وجودها لاستحالة أن يحصل العدم شيئاً ، فقدرته ثابتة وقدرة المخلوقين عرض لا بقاء له فيستحيل تقدمها ، وقد تواردت النقول السمعية والقرآن والأحاديث الصحيحة بانفراد الرب سبحانه وتعالى بالاختراع كقوله تعالى ﴿ هل من خالق غير الله ﴾ فأرونى ماذا خلق الذين من دونه ﴿ ومن الدليل على أن الله تعالى يحكم فى خلقه بما يشاء ولا تتوقف أحكامه

في ثوابهم وعقابهم على أن يكونوا خالقين لأفعالهم أنه نصب الثواب والعقاب على ما يقع مباناً لحال قدرتهم ، وأما اكتساب العباد فلا يقع إلا في محل الكسب ، ومثال ذلك السهم الذي يرميه العبد لا تصرف له فيه بالرفع ، وكذلك لا تصرف له فيه بالوضع ، وأيضاً فإن إرادة الله سبحانه وتعالى تتعلق بما لا نهاية له على وجه النفوذ وعدم التعذر ، وإرادة العبد لا تتعلق بذلك مع تسميتها بإرادة ، وكذلك علمه تعالى لا نهاية له على سبيل التفصيل ، وعلم العبد لا يتعلق بذلك مع تسميته علماً . فصل : احتج بعض المبتدعة بقوله تعالى ﴿ الله خالق كل شيء ﴾ على أن القرآن مخلوق لأنه شيء ، وتعقب ذلك نعيم بن حماد وغيره من أهل الحديث بأن القرآن كلام الله وهو صفته فكما أن الله لم يدخل في عموم قوله ﴿ كل شيء ﴾ اتفاقاً فكذلك صفاته ، ونظير ذلك قوله تعالى ﴿ ويحذركم الله نفسه ﴾ مع قوله تعالى ﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ فكما لم تدخل نفس الله في هذا العموم اتفاقاً فكذا لا يدخل القرآن .

**قوله ( ويقال للمصورين أحيوا ما خلقتم )** كذا للأكثر وهو المحفوظ ، ووقع في رواية الكشميهني « ويقول » أى الله سبحانه أو الملك بأمره ، وقال الكرماني لفظ الحديث الموصول في الباب « ويقال لهم » فأظهر البخاري مرجع الضمير انتهى ، وسيأتي الكلام على نسبة الخلق إليهم في آخر الباب .

**قوله ( إن ربكم الله الذى خلق السماوات والأرض — إلى — تبارك الله رب العالمين )** ساق في رواية كريمة الآية كلها ، والمناسب منها لما تقدم قوله تعالى ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ فيصح به قول الله ﴿ خالق كل شيء ﴾ ولذلك عقبه بقوله قال ابن عيينة بين الله الخلق من الأمر بقوله تعالى ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ وهذا الأثر وصله ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية من طريق بشار بن موسى قال : كنا عند سفيان بن عيينة فقال ألا له الخلق والأمر ، فالخلق هو المخلوقات والأمر هو الكلام ، ومن طريق حماد بن نعيم سمعت سفيان بن عيينة ، وسئل عن القرآن أم مخلوق هو ؟ فقال : يقول الله تعالى ألا له الخلق والأمر ألا ترى كيف فرق بين الخلق والأمر ، فالأمر كلامه فلو كان كلامه مخلوقاً لم يفرق . قلت : وسبق ابن عيينة إلى ذلك محمد بن كعب القرظي وتبعه الإمام أحمد بن حنبل وعبد السلام بن عاصم وطائفة أخرجه كل ذلك ابن أبي حاتم عنهم ، وقال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد « خلق الله الخلق بأمره » لقوله تعالى ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ ولقوله ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ ولقوله ﴿ ومن آياته أن تقوم السماوات والأرض بأمره ﴾ قال : وتواترت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن القرآن كلام الله وأن أمر الله قبل مخلوقاته ، قال : ولم يذكر عن أحد من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان خلاف ذلك وهم الذين أدوا إلينا الكتاب والسنة قرناً بعد قرن ، ولم يكن بين أحد من أهل العلم في ذلك خلاف إلى زمان مالك والثوري وحماد وفقهاء الأمصار ومضى على ذلك من أدركنا من علماء الحرمين والعراقين والشام ومصر وخراسان ، وقال عبد العزيز بن يحيى المكي في مناظرته لبشر المريسي بعد أن تلا الآية المذكورة أخبر الله تعالى عن الخلق أنه مسخر بأمره ، فالأمر هو الذى كان الخلق مسخراً به فكيف يكون الأمر مخلوقاً ، وقال تعالى ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ فأخبر أن الأمر متقدم على الشيء المكون ، وقال ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ أى من قبل خلق الخلق ومن بعد خلقهم وموتهم بدأهم بأمره ويعيدهم بأمره ، وقال غيره لفظ الأمر يرد لمعان ، منها الطلب ومنها الحكم ومنها الحال والشأن ومنها المأمور كقوله تعالى ﴿ فما أغنت عنهم آهنتهم التي يدعون من دون الله من شيء لما جاء أمر ربك ﴾ أى مأموره وهو إهلاكهم ، واستعمال المأمور بلفظ الأمر كاستعمال المخلوق بمعنى الخلق ، وقال الراغب : الأمر لفظ عام

للأفعال والأقوال كلها ، ومنه قوله تعالى ﴿ وإليه يرجع الأمر كله ﴾ ويقال للإبداع أمر ، نحو قوله تعالى ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى ﴿ قل الروح من أمر ربي ﴾ أى هو من إبداعه ، ويختص ذلك بالله تعالى دون الخلائق وقوله ﴿ إنما أمرنا لشيء إذا أردناه ﴾ إشارة إلى إبداعه وعبر عنه بأقصر لفظ وأبلغ ما نتقدم به فيما بيننا بفعل الشيء ، ومنه ﴿ وما أمرنا إلا واحدة ﴾ فعبر عن سرعة إيجاده بأسرع ما يدركه وهما ، والأمر التقدم بالشيء سواء كان ذلك بقول افعل أو لتفعل أو بلفظ خبر نحو ﴿ والمطلقات يتربصن ﴾ أو بإشارة أو غير ذلك كتسميته ما رأى إبراهيم أمراً حيث قال ابنه ﴿ يا أبت افعل ما تؤمر ﴾ وأما قوله ﴿ وما أمر فرعون برشيد ﴾ فعام فى أقواله وأفعاله ، وقوله ﴿ أتى أمر الله ﴾ إشارة إلى يوم القيامة فذكره بأعم الألفاظ ، وقوله ﴿ بل سولت لكم أنفسكم أمراً ﴾ أى ما تأمر به النفس الأمانة انتهى ، وفى بعض ما ذكره نظر لا سيما فى تفسير الأمر فى آية الباب بالإبداع ، والمعروف فيه ما نقل عن ابن عيينة وعلى ما قال الراغب « يكون الأمر فى الآية من عطف الخاص على العام » وقد قال بعض المفسرين : المراد بالأمر بعد الخلق تصريف الأمور ، وقال بعضهم المراد بالخلق فى الآية : الدنيا وما فيها ، وبالأمر : الآخرة وما فيها ، فهو كقوله ﴿ أتى أمر الله ﴾ .

**قوله ( وسمى النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان عملاً )** تقدم بيان هذا فى باب من قال الإيمان هو العمل من « كتاب الإيمان » أول الجامع .

**قوله ( وقال أبو ذر وأبو هريرة سئل النبي صلى الله عليه وسلم أى الأعمال أفضل قال إيمان بالله وجهاد فى سبيله )** تقدم الكلام عليهما وبيان من وصلهما وشواهدهما فى باب : قل فأتوا بالتوراة فاتلوها قبل أبواب .

**قوله ( وقال جزاء بما كانوا يعملون )** أى من الإيمان والصلاة وسائر الطاعات ، فسمى الإيمان عملاً حيث أدخله فى جملة الأعمال .

**قوله ( وقال وفد عبد القيس إلى أن قال فجعل ذلك كله عملاً )** سيأتى ذلك موصولاً بعد حديث ، ثم ذكر فى الباب خمسة أحاديث مسندة .

**الأول :** حديث أنى موسى الأشعري فى قصة الذين طلبوا الحملان فقال صلى الله عليه وسلم لست أنا بأهلكم ولكن الله حملكم ، وقد تقدم شرحه فى « كتاب الإيمان » و « عبد الوهاب » فى السند هو ابن عبد المجيد الثقفى وليس هو والد عبد الله بن عبد الوهاب العبدرى الحجبى الراوى عنه هنا ، و « القاسم التميمى » هو ابن عاصم و « زهدم » هو ابن مضرب بتشديد الراء ، وقوله « يأكل فقدزته » زاد الكشميهنى « يأكل شيئاً » وقوله « فحلقت لا آكله » فى رواية الكشميهنى « أن لا آكله » وقوله « فلأحدثك » وقع لغير الكشميهنى « فلأحدثك » بالنون المؤكدة ، والمراد منه نسبة الحمل إلى الله تعالى وإن كان الذى باشر ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فهو كقوله تعالى ﴿ وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ﴾ وقد تقدم توجيهه قريباً .

الحديث الثانى : حديث وفد عبد القيس .

**قوله ( أبو عاصم )** هو الضحاك بن مخلد البصرى المعروف بالنبيل بنون وموحدة وزن عظيم ، وهو من شيوخ البخارى أخرج عنه بغير واسطة فى « كتاب الزكاة » وغيره وهنا بواسطة وكذلك فى عدة مواضع .

**قوله ( حدثنا قره بن خالد )** قال عياض سقط من رواية أنى يزيد المروزى وثبت لغيره وألحقه عبدوس فى روايته

يعنى « عن المروزى » ونقل أبو على الجياني أن أبا زيد قال لما حدث به « أظن بينهما قرّة بن خالد » قال أبو على وما هو بالظن ولكنه يقين وبه يتصل الإسناد .

**قوله ( قلت لابن عباس فقال قدم وفد عبد القيس )** كذا فى هذه الرواية لم يذكر مقول قلت وبينه الإسماعيلي من طريق أبى عامر عبد الملك بن عمرو العقدى بفتح المهمله والقاف عن قرّة بن خالد فقال فى روايته : حدثنا أبو حمزة قال قلت لابن عباس إن لى جرة أتبذ فيها فأشربه حلواً لو أكثرت منه فجالست القوم لخشيت أن أفتضح فقال قدم وفد عبد القيس ، وقد أخرج مسلم طريق أبى عامر لكن لم يسق لفظه ولم يقف الكرماني على هذا فقال التقدير قلت لابن عباس حدثنا إما مطلقاً وإما عن قصة وفد عبد القيس فجعل مقول قلت طلب التحديث ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى فى « كتاب الإيمان » وما يتعلق منه بالأشربة فى « كتاب الأشربة » وتقدم جواب الإشكال عن تفسير الإيمان بالأعمال البدنية مع أنه فعل القلب ، وعن الحكمة فى قوله « وأن تعطوا الخمس » ولم يقل وإعطاء الخمس على نسق ما تقدم ، وعن سقوط ذكر الصوم فى هذه الرواية مع كونه ثابتاً فى غيرها ، والتنبيه على أنه وقع ذكر الحج فى بعض طرق هذا الحديث من هذا الوجه من رواية قرّة بن خالد .

الحديث الثالث والرابع والخامس : عن عائشة وابن عمر وأبى هريرة فى ذكر المصورين ، والأول من رواية الليث عن نافع عن عائشة ، والثانى من رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر ولفظهما واحد إلا أنه وقع فى حديث عائشة « ويقال لهم » وفى حديث ابن عمر « يقال لهم » بدون واو ، و « محمد بن العلاء » فى أول سند حديث أبى هريرة هو أبو كريب وهو بكنيته أشهر ، وابن فضيل : هو محمد و « عمارة » هو ابن القعقاع بن شبرمة ، وقد مضى فى « كتاب اللباس » من وجه آخر عن عمارة وفيه قصة لأبى هريرة ومضى شرحه هناك ، وقوله « ومن ذهب » أى قصد ، وقوله « يخلق كخلقى » نسب الخلق إليهم على سبيل الاستهزاء أو التشبيه فى الصورة فقط ، وقوله « فليخلقوا ذرة أو شعيرة » أمر بمعنى التعجيز وهو على سبيل الترقى فى الحقارة أو التزل فى الإلزام ، والمراد بالذرة إن كان التملة فهو من تعذيبهم وتعجيزهم بخلق الحيوان تارة وبخلق الجماد أخرى ، وإن كان بمعنى الهباء فهو بخلق ما ليس له جرم محسوس تارة وبما له جرم أخرى ، ويحتمل أن يكون « أو » شكاً من الراوى ، قال ابن بطل قوله فى حديث عائشة وغيره « يقال لهم أحيوا ما خلقتم » إنما نسب خلقها إليهم تقريراً لهم بمضاهاتهم الله تعالى فى خلقه فبكتهم بأن قال إذا شابهتم بما صورتم مخلوقات الله تعالى فأحيوها كما أحيى هو ما خلق ، وقال الكرماني أسند الخلق إليهم صريحاً وهو خلاف الترجمة لكن المراد كسبهم ، فأطلق لفظ الخلق عليهم استهزاء أو ضمن « خلقتم » معنى صورتم تشبيهاً بالخلق ، أو أطلق بناء على زعمهم فيه . قلت : والذى يظهر أن مناسبة ذكر حديث المصورين لترجمة هذا الباب من جهة أن من زعم أنه يخلق فعل نفسه لو صحت دعواه لما وقع الإنكار على هؤلاء المصورين فلما كان أمرهم بنفخ الروح فيما صوروه أمر تعجيز ونسبة الخلق إليهم إنما هى على سبيل التهكم والاستهزاء دل على فساد قول من نسب خلق فعله إليه استقلالاً والعلم عند الله تعالى ، ثم قال الكرماني هذه الأحاديث تدل على أن العمل منسوب إلى العبد لأن معنى الكسب اعتبار الجهتين فيستفاد المطلوب منها ولعل غرض البخارى فى تكثير هذا النوع فى الباب وغيره بيان جواز ما نقل عنه أنه قال « لفظى بالقرآن مخلوق » إن صح عنه . قلت : قد صح عنه أنه تبرأ من هذا الإطلاق فقال « كل من نقل عنى أنى قلت لفظى بالقرآن مخلوق فقد كذب على » وإنما قلت أفعال العباد مخلوقة » أخرج ذلك غنجار فى ترجمة البخارى من تاريخ بخارا بسند

صحيح إلى محمد بن نصر المروزي الإمام المشهور أنه سمع البخاري يقول ذلك ، ومن طريق أبي عمر وأحمد بن نصر النيسابوري الخفاف أنه سمع البخاري يقول ذلك .

### باب قراءة الفاجر أو المنافق وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم

[٧٥٦٠] ٧٢٨٥- ناهدة بن خالد القيسي قال نا همام قال نا قتادة قال نا أنس عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه قال : « مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كالأترنجة طعمها طيب وريحها طيب ، ومثل الذي لا يقرأ كالتمر طعمها طيب ولا ريح لها ، ومثل الفاجر الذي يقرأ القرآن كمثّل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر ، ومثل الفاجر الذي لا يقرأ القرآن كمثّل الحنظلة طعمها مر ولا ريح لها » .

[٧٥٦١] ٧٢٨٦- نا عليّ قال نا هشام قال أنا معمر عن الزهري ... ح . وحدثني أحمد بن صالح قال نا عنبسة قال نا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني يحيى بن عروة بن الزبير أنه سمع عروة بن الزبير : قالت عائشة : سألت أناس النبي صلى الله عليه عن الكهان فقال لهم : « ليسوا بشيء » ، فقالوا : يا رسول الله ، فإنهم يحدثون بالشيء يكون حقاً ، فقال النبي صلى الله عليه : « تلك الكلمة من الحق يخطفها الجنى فيقرؤها في أذن وليه كقرقرة الدجاجة فيخلطون فيه أكثر من مائة كذبة » .

[٧٥٦٢] ٧٢٨٧- نا أبو النعمان قال نا مهدي بن ميمون قال سمعت محمد بن سيرين يحدث عن معبد بن سيرين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه قال : « يخرج ناس من قبل المشرق يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم إلى فوقه » ، قيل : ما سيماهم ؟ قال : « سيماهم التحليق - أو قال - التسييد » .

قوله ( باب قراءة الفاجر والمنافق وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم ) قال الكرمانى المراد بالفاجر المنافق بقرينة جعله قسماً للمؤمن في الحديث — معنى الأول — ومقابلاً له ، فعطف المنافق عليه في الترجمة من باب العطف التفسيري ، قال وقوله « وتلاوتهم » مبتدأ وخبره لا يجاوز حناجرهم ، وإنما جمع الضمير لأنه حكاية عن لفظ الحديث قال : وزيد في بعضها « وأصواتهم » . قلت : هي ثابتة في جميع ما وقفنا عليه من نسخ البخاري ، ووقع في رواية أبي ذر قراءة الفاجر أو المنافق بالشك وهو يؤيد تأويل الكرمانى ويحتمل أن يكون للتنوع ، والفاجر أعم من المنافق فيكون من عطف الخاص على العام وذكر فيه ثلاثة أحاديث .

الحديث الأول : حديث « أبي موسى » وهو الأشعري مثل المؤمن ، وقد تقدم شرحه في فضائل القرآن والسند كله بصريون ومطابقتها للترجمة ظاهرة ومناسبتها لما قبلها من الأبواب أن التلاوة متفاوتة بتفاوت التالى فيدل على أنها من عمله ، وقال ابن بطال معنى هذا الباب أن قراءة الفاجر والمنافق لا ترتفع إلى الله ولا تزكو عنده وإنما يزكو عنده ما أريد به وجهه وكان عن نية التقرب إليه ، وشبهه بالريحانة حين لم ينتفع ببركة القرآن ولم يفز بحلاوة أجره فلم يجاوز الطيب موضع الصوت وهو الحلق ولا اتصل بالقلب وهؤلاء هم الذين يمرقون من الدين .

الحديث الثاني : قوله ( على ) هو ابن عبد الله بن المديني و « هشام » هو ابن يوسف الصنعاني و « يونس » في السند الثاني هو ابن يزيد ، و « ابن شهاب » فيه هو الزهري المذكور في الأول ، وقد تقدمت طريق على بن

عبد الله المديني في أواخر « كتاب الطب » في باب الكهانة ، ونسبه فيها ونسب شيخه كما ذكرت وساق المتن على لفظه هناك ، ووقع عنده أخبرني يحيى بن عروة بن الزبير أنه سمع عروة بن الزبير .

**قوله ( سأل أناس )** في رواية معمر « ناس » وهما بمعنى ؛ وقوله هنا « يحدثون بالشئ يكون حقاً » في رواية معمر « إنهم يحدثونا أحياناً بشئ فيكون حقاً » .

**قوله ( يخطفها )** في رواية الكشميهني « يحفظها » بجاء مهسلة وظاء مشالة والفاء قبلها من الحفظ .

**قوله ( فيقرقها )** في رواية معمر « فيقرها » بتشديد الراء .

**قوله ( كقرقرة الدجاجة )** في رواية المستملي « الزجاجة » بضم الزاي ، وتقدم شرحه مستوفى في الباب المذكور ومناسبته للترجمة تعرض له ابن بطال ولخصه الكرمانى فقال لمشابهة الكاهن بالمنافق من جهة أنه لا ينتفع بالكلمة الصادقة لغلبة الكذب عليه ولفساد حاله ، كما أن المنافق لا ينتفع بقراءته لفساد عقيدته ، والذي يظهر لى من مراد البخارى أن تلفظ المنافق بالقرآن كما يتلفظ به المؤمن فختلف تلاوتهما والمتلو واحد ، فلو كان المتلوعين التلاوة لم يقع فيه تخالف وكذلك الكاهن في تلفظه بالكلمة من الوحي التي يخبر بها الجنى مما يختطفه من الملك تلفظه بها ، وتلفظ الجنى مغاير لتلفظ الملك فتفاوتا .

الحديث الثالث : **قوله ( عن معبد بن سيرين )** هو أخو محمد وهو أكبر منه والسند كله بصريون إلا الصحاحى وقد دخل البصرة .

**قوله ( يخرج ناس من قبل المشرق )** تقدم في « كتاب الفتن » أنهم الخوارج وبيان مبدأ أمرهم وما ورد فيهم ، وكان ابتداء خروجهم في العراق وهى من جهة المشرق بالنسبة إلى مكة المشرفة .

**قوله ( لا يجاوز تراقيهم )** جمع ترقوة بفتح أوله وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو وهى العظم الذى بين نقرة النحر والعاتق ، وذكره في الترجمة بلفظ « حناجرهم » جمع حنجرة وهى الحلقوم ، وتقدم بيان الحلقوم في أواخر « كتاب العلم » وقد رواه عبد الرحمن ابن أبى نعم عن أبى سعيد بلفظ حناجرهم ، وتقدم في باب قوله تعالى ﴿ تعرج الملائكة والروح إليه ﴾ من « كتاب التوحيد » .

**قوله ( قيل ما سيماهم )** بكسر المهملة وسكون التحتانية أى علامتهم والسائل عن ذلك لم أقف على تعيينه .

**قوله ( التحليق أو قال التسييد )** شك من الراوى وهو بالمهملة والموحدة بمعنى التحليق ، وقيل أبلغ منه وهو بمعنى الاستئصال وقيل إن نبت بعد أيام وقيل هو ترك دهن الشعر وغسله ، قال الكرمانى فيه إشكال وهو أنه يلزم من وجود العلامة وجود ذى العلامة فيستلزم أن كل من كان مخلوق الرأس فهو من الخوارج والأمر بخلاف ذلك اتفاقاً ثم أجاب بأن السلف كانوا لا يخلقون رعوسهم إلا للنسك أو فى الحاجة ، والخوارج اتخذوه ديدناً فصار شعاراً لهم وعرفوا به قال ويحتمل أن يراد به حلق الرأس واللحية وجميع شعورهم وأن يراد به الإفراط فى القتل والمبالغة فى المخالفة فى أمر الديانة . قلت : الأول باطل لأنه لم يقع من الخوارج والثانى محتمل لكن طرق الحديث المتكاثرة كالصريحة فى إرادة حلق الرأس ، والثالث كالثانى والله أعلم .



( تنبيه ) : وقع لابن بطال في وصف الخوارج خبط أردت التنبيه عليه لئلا يغتر به ، وذلك أنه قال : يمكن أن يكون هذا الحديث في قوم عرفهم النبي صلى الله عليه وسلم بالوحي أنهم خرجوا ببدعتهم عن الإسلام إلى الكفر وهم الذين قتلهم عليّ بالنهروان حين قالوا إنك ربنا فاغتاظ عليهم وأمر بهم فحرقوا بالنار فزادهم ذلك فتنة وقالوا الآن تيقنا أنك ربنا إذ لا يعذب بالنار إلا الله انتهى ، وقد تقدمت هذه القصة لعلّي في الفتن وليست للخوارج وإنما هي للزنادقة كما وقع مصرحاً به في بعض طرقه ، ووقع في شرح الوجيز للرافعي عند ذكر الخوارج قال هم فرقة من المبتدعة خرجوا على عليّ حيث اعتقدوا أنه يعرف قتلة عثمان ويقدر عليهم ولا يقتص منهم لرضاه بقتله ومواطأته إياهم ، ويعتقدون أن من أتى كبيرة فقد كفر واستحق الخلود في النار ويطعنون لذلك في الأئمة انتهى ، وليس الوصف الأول في كلامه وصف الخوارج المبتدعة وإنما هو وصف النواصب أتباع معاوية بصفين ، وأما الخوارج فمن معتقدهم تكفير عثمان وأنه قتل بحق ، ولم يزالوا مع عليّ حتى وقع التحكيم بصفين فأنكروا التحكيم وخرجوا على عليّ وكفروه ، وقد تقدم القول فيهم مبسوطاً في « كتاب الفتن »

**باب قول الله : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ وَأَنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ ، وَقَوْلُهُمْ يُوزَنُ**

وقال مجاهد : القسطاس : العدل بالرومية ، ويقال : القسط مصدر القسط وهو العادل ، وأما القاسط هو الجائر .  
[٧٥٦٣] ٧٢٨٨- فا أحمد بن إشكاب قال نا محمد بن فضيل عن عُمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « كلمتان حبسيتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم » .

**قوله ( باب قول الله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة )** كذا لأبي ذر وسقط لأكثرهم « ليوم القيامة » والموازين جمع ميزان وأصله موزان فقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ، واختلف في ذكره هنا بلفظ الجمع هل المراد أن لكل شخص ميزاناً أو لكل عمل ميزان فيكون الجمع حقيقة أو ليس هناك إلا ميزان واحد والجمع باعتبار تعدد الأعمال أو الأشخاص ، ويدل على تعدد الأعمال قوله تعالى ﴿ ومن خفت موازينه ﴾ ويحتمل أن يكون الجمع للتفخيم ، كما في قوله تعالى ﴿ كذبت قوم نوح المرسلين ﴾ مع أنه لم يرسل إليهم إلا واحد ، والذي يرجح أنه ميزان واحد ولا يشكل بكثرة من يوزن عمله لأن أحوال القيامة لا تكيف بأحوال الدنيا ، والقسط العدل وهو نعت الموازين وإن كان مفرداً وهي جمع لأنه مصدر ، قال الطبري القسط العدل وجعل وهو مفرد من نعت الموازين وهي جمع لأنه كقولك عدل ورضا وقال أبو إسحق الزجاج : المعنى ونضع الموازين ذوات القسط ، والقسط العدل وهو مصدر يوصف به ، يقال ميزان قسط وميزانان قسط وموازين قسط ، وقيل هو مفعول من أجله أي لأجل القسط واللام في قوله « ليوم القيامة » للتعليل مع حذف مضاف أي لحساب يوم القيامة وقيل هي بمعنى في كذا جزم به ابن قتيبة واختاره ابن مالك ، وقيل للتوقيت كقول النابغة

توهمت آيات لها فعرفتها  
لسته أعوام وذا العام سابع

وحكى حنبل بن إسحق في كتاب السنة عن أحمد بن حنبل أنه قال رداً على من أنكر الميزان ما معناه : قال الله تعالى ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ وذكر النبي صلى الله عليه وسلم الميزان يوم القيامة فمن رد على النبي صلى الله عليه وسلم فقد رد على الله عز وجل .

قوله ( وإن أعمال بني آدم وقولهم يوزن ) كذا للأكثر وللقاسي وطائفة ، « وأقوالهم » بصيغة الجمع وهو المناسب للأعمال وظاهره التعميم لكن خص منه طائفتان فمن الكفار من لا ذنب له إلا الكفر ، ولم يعمل حسنة فإنه يقع في النار من غير حساب ولا ميزان ، ومن المؤمنين من لا سيئة له وله حسنات كثيرة زائدة على محض الإيمان فهذا يدخل الجنة بغير حساب كما في قصة السبعين ألفاً ، ومن شاء الله أن يلحقه بهم وهم الذين يميرون على الصراط كالبرق الخاطف وكالريح وكأجاويد الخيل ، ومن عدا هذين من الكفار والمؤمنين يحاسبون وتعرض أعمالهم على الموزنين ، ويدل على محاسبة الكفار ووزن أعمالهم قوله تعالى في سورة المؤمنين ﴿ فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم — إلى قوله — ألم تكن آياتي تتلى عليكم فكنتم بها تكذبون ﴾ ونقل القرطبي عن بعض العلماء أنه قال : الكافر لا ثواب له وعمله مقابل بالعذاب فلا حسنة له توزن في موازين القيامة ، ومن لا حسنة له فهو في النار واستدل بقوله تعالى ﴿ فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً ﴾ ومحدث أبي هريرة وهو في الصحيح في الكافر : لا يزن عند الله جناح بعوضة ، وتعقب أنه مجاز عن حقارة قدره ولا يلزم منه عدم الوزن ، وحكى القرطبي في صفة وزن عمل الكافر وجهين أحدهما أن كفره يوضع في الكفة ولا يجد له حسنة يضعها في الأخرى فتطيش التي لا شيء فيها ، قال وهذا ظاهر الآية لأنه وصف الميزان بالخفة لا الموزون ثانيهما : قد يقع منه العتق والبر والصلة وسائر أنواع الخير المالية مما لو فعلها المسلم لكانت حسنات فمن كانت له حسنات جمعت ووضعت ، غير أن الكفر إذا قابلها رجح بها . قلت : ويحتمل أن يجازى بها عما يقع منه من ظلم العباد مثلاً ، فإن استوت عذب بكفره مثلاً فقط ، وإلا زهد عذابه بكفره أو خفف عنه كما في قصة أبي طالب ، قال أبو إسحق الزجاج أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة ، وأن الميزان له لسان وكفتان ويميل بالأعمال ، وأنكرت المعتزلة الميزان وقالوا هو عبارة عن العدل فخالقوا الكتاب والسنة لأن الله أخبر أنه يضع الموازين لوزن الأعمال ليرى العباد أعمالهم ممثلة ليكونوا على أنفسهم شاهدين ، وقال ابن فورك أنكرت المعتزلة الميزان بناء منهم على أن الأعراض يستحيل وزنها إذ لا تقوم بأنفسها ، قال وقد روى بعض المتكلمين عن ابن عباس أن الله تعالى يقلب الأعراض أجساماً فيزنها انتهى ، وقد ذهب بعض السلف إلى أن الميزان بمعنى العدل والقضاء فأسند الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾ قال إنما هو مثل كما يجوز وزن الأعمال كذلك يجوز الخط ، ومن طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال الموازين العدل ، والراجع ما ذهب إليه الجمهور ، وأخرج أبو القاسم اللالكائي في السنة عن سلمان قال : يوضع الميزان وله كفتان لو وضع في إحدهما السموات والأرض ومن فيهن لوسعته ، ومن طريق عبد الملك بن أبي سليمان ذكر الميزان عند الحسن فقال له لسان وكفتان ، وقال الطيبي قيل إنما توزن الصحف ، وأما الأعمال فإنها أعراض فلا توصف بثقل ولا خفة ، والحق عند أهل السنة أن الأعمال حينئذ تجسد أو تجعل في أجسام فتصير أعمال الطائعين في صورة حسنة وأعمال المسيئين في صورة قبيحة ثم توزن ، ورجح القرطبي أن الذي يوزن الصحف التي تكتب فيها الأعمال ، ونقل عن ابن عمر قال توزن صحائف الأعمال ، قال فإذا ثبت هذا فالصحف أجسام فيرتفع الإشكال ويقويه حديث البطاقة الذي أخرجه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه ، وفيه فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة انتهى ، والصحيح أن الأعمال هي التي توزن ، وقد أخرج أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما يوضع في الميزان يوم القيامة أثقل من خلق حسن ، وفي حديث جابر رفعه توضع الموازين يوم القيامة فتوزن الحسنات والسيئات فمن رجحت حسناته على سيئاته مثقال حبة دخل الجنة ، ومن رجحت سيئاته على حسناته مثقال حبة دخل النار ،

قيل فمن استوت حسناته وسيئاته قال أولئك أصحاب الأعراف ، أخرجه خيثمة في فوائده ، وعند ابن المبارك في الزهد عن ابن مسعود نحوه موقوفاً ، وأخرج أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة عن حذيفة موقوفاً أن صاحب الميزان يوم القيامة جبريل عليه السلام .

**قوله ( وقال مجاهد القسطاس : العدل بالرومية )** وصله الفريابي في تفسيره عن سفيان الثوري عن رجب عن مجاهد وعن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ وَزَنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ ﴾ قال هو العدل بالرومية ، وقال الطبري معنى قوله « وزنوا بالقسطاس » بالميزان ، وقال ابن دريد مثله وزاد « وهو رومي عرب » ويقال قسطار بالراء آخره بدل السين ، وقال صاحب المشارق القسطاس أعدل الموازين وهو بكسر القاف وبضمها وقرئ بهما في المشهور .

**قوله ( ويقال القسط مصدر المقسط وهو العادل وأما القاسط فهو الجائر )** قال الفراء القاسطون الجائرون والمقسطون العادلون ، وقال الراغب القسط النصيب بالعدل كالنصف والنصفة والقسط بفتح القاف أن يأخذ قسط غيره وذلك جور والإقساط أن يعطى غيره قسطه وذلك إنصاف ، ولذلك قيل قسط إذا جار وأقسط إذا عدل ، وقال صاحب المحكم القسط النصيب إذا تقاسموه بالسوية ، وقال الإسماعيلي متعباً على قول البخاري القسط مصدر المقسط ما نصه القسط العدل ومصدر المقسط الإقساط ، يقال أقسط إذا عدل وقسط إذا جار ويرجعان إلى معنى متقارب لأنه يقال عدل عن كذا إذا مال عنه وكذلك قسط إذ عدل عن الحق وأقسط كأنه لزم القسط وهو العدل ، قال الله تعالى ﴿ وَأما القاسطون فكانوا لجهنم حطاً ﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم المقسطون على منابر من نور انتهى وكان من حقه أن يستشهد للمعنى بالآية الأخرى وهي قوله تعالى ﴿ إن الله يحب المقسطين ﴾ وهي في المائدة وفي الحجرات ، والحديث الذي ذكره صحيح أخرجه مسلم ، وفي الصحيح عن أبي هريرة رفعه في ذكر عيسى بن مريم ينزل حكماً مقسطاً وفي الأسماء الحسنى المقسط ، قال الحلبي هو المعطى عباده القسط وهو العدل من نفسه وقد يكون معناه المعطى لكل منهم قسطاً من غيره ، وقوله : كأنه لزم القسط يشير إلى أن الهمزة فيه للسلب ، وبذلك جزم صاحب النهاية ، وذكر ابن القطاع أن قسط من الأضداد ، وقد أجاب ابن بطل عن اعتراض من اعترض على قول البخاري مصدر المقسط فقال : أراد بالمصدر ما حذف زوائده كقول الشاعر « وإن أهلك فذلك حين قدرى » أى تقديرى فرده إلى أصله ، وإنما تحذف العرب الزوائد لترد الكلمة إلى أصلها ، وأما المصدر المقسط الجارى على فعله فهو الإقساط ، وقال الكرماني المراد بالمصدر المحذوف الزوائد نظراً إلى أصله ، فهو مصدر مصدره إذ لا خفاء أن المصدر الجارى على فعله هو الإقساط فإن قيل المزيد لابد أن يكون من جنس المزيد عليه . قلت : إما أن يكون من القسط بالكسر وإما أن يكون من القسط بالفتح الذى هو بمعنى الجور والهمزة للسلب والإزالة .

**قوله ( حدثنا أحمد بن إشكاب )** بكسر الهمزة وسكون المعجمة وآخره موحدة غير منصرف لأنه أعجمي وقيل بل عربى فينصرف وهو لقب ، واسمه مجمع وقيل معمر وقيل عبيد الله وكنية أحمد أبو عبد الله وهو الصفار الحضرمي نزيل مصر ، قال البخاري : آخر ما لقيته بمصر سنة سبع عشرة وأرخ ابن حبان وفاته فيها ، وقال ابن يونس مات سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة . قلت : وليس بينه وبين علي بن إشكاب ولا محمد بن إشكاب قرابة .

**قوله ( حدثنا محمد بن فضيل )** أى ابن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاى ولم أر هذا الحديث إلا من

طريقه بهذا الإِسناد ، وقد تقدم في الدعوات وفي الأيمان والنذور وأخرجه أحمد ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه وابن حبان كلهم من طريقه قال الترمذى حسن صحيح غريب . قلت : وجه الغرابة فيه ما ذكرته من تفرد محمد ابن فضيل وشيخه وشيخه وصحايه .

**قوله ( عن عمارة )** في رواية قتيبة « عن ابن فضيل حدثنا عمارة » وقد تقدمت في الأيمان والنذور .

**قوله ( كلمتان حبيتان إلى الرحمن )** كذا في هذه الرواية بتقديم « حبيتان » وتأخير « ثقيلتان » وقد تقدم في الدعوات وفي الأيمان والنذور بتقديم « خفيتين » وتأخير « حبيتان » وهى رواية مسلم عن زهير بن حرب ومحمد ابن عبد الله بن نمير وأبى كريب ومحمد بن طريف وكذا عند الباقرين ممن تقدم ذكره ومن سيأتى عن شيوخهم ، وفي قوله « كلمتان » إطلاق كلمة على الكلام وهو مثل كلمة الإخلاص وكلمة الشهادة ، وقوله « كلمتان » هو الخبر و « حبيتان » وما بعدها صفة والمبتدأ سبحانه الله إلى آخره والنكتة في تقديم الخبر تشويق السامع إلى المبتدأ وكلما طال الكلام في وصف الخبر حسن تقديمه لأن كثرة الأوصاف الجميلة تزيد السامع شوقاً ، وقوله « حبيتان » أى محبوبتان ، والمعنى : محبوب قائلهما ، ومحبة الله للعبد تقدم معناها في « كتاب الرقاق » وقوله « ثقيلتان في الميزان » هو موضع الترجمة لأنه مطابق لقوله : « وأن أعمال بنى آدم توزن » قال الكرماني فإن قيل فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا سيما إذا كان موصوفه معه ، فلم عدل عن التذكير إلى التأنيث ؟ فالجواب أن ذلك جائز لا واجب وأيضاً فهو في المفرد لا المثنى سلمنا لكن أنث لمناسبة الثقيلتين والخفيفتين أو لأنها بمعنى الفاعل لا المفعول والتاء لنقل اللفظة من الوصفية إلى الاسمية وقد يطلق على ما لم يقع لكنه متوقع كمن يقول خذ ذبيحتك للشاة التى لم تذبح فإذا وقع عليها الفعل فهى ذبيح حقيقة ، ونخص لفظ الرحمن بالذكر لأن المقصود من الحديث بيان سعة رحمة الله تعالى على عباده حيث يجازى على العمل القليل بالثواب الكثير .

**قوله ( خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان )** وصفهما بالخفة والثقل لبيان قلة العمل وكثرة الثواب وفي هذه الألفاظ الثلاثة سجع مستعذب وقد تقدم في الدعوات بيان الجائز منه والمنهى عنه وكذا في الحدود في حديث سجع كسجع الكهان ، والحاصل أن المنهى عنه ما كان متكلفاً أو متضمناً لباطل لا ما جاء عفواً عن غير قصد إليه ، وقوله « خفيفتان » فيه إشارة إلى قلة كلامهما وأحرفهما ورشاقتهما ، قال الطيبى : الخفة مستعارة للسهولة وشبه سهولة جريانها على اللسان بما خف على الحامل من بعض الأمتعة فلا تتعبه كالشئ الثقيل ، وفيه إشارة إلى أن سائر التكالييف صعبة شاقة على النفس ثقيلة وهذه سهلة عليها مع أنها تثقل الميزان كثقل الشاق من التكالييف ، وقد سئل بعض السلف عن سبب ثقل الحسنة وخفة السيئة ، فقال : لأن الحسنة حضرت مرارتها وغابت حلاوتها فنقلت فلا يحملنك ثقلها على تركها ، والسيئة حضرت حلاوتها وغابت مرارتها فلذلك خفت فلا يحملنك خفتها على ارتكابها .

**قوله ( سبحانه الله )** تقدم معناه في باب فضل التسييح من « كتاب الدعوات » .

**قوله ( وبمحمد )** قيل الواو للحال والتقدير : أصبح الله متلبساً بمحمدى له من أجل توفيقه وقيل عاطفة والتقدير . أصبح الله وأتلبس بمحمد ، ويحتمل أن يكون الحمد مضافاً للفاعل والمراد من الحمد لازمه أو ما يوجب الحمد من التوفيق ونحوه ، ويحتمل أن تكون الباء متعلقة بمحذوف متقدم والتقدير وأثنى عليه بمحمد فيكون

« سبحان الله » جملة مستقلة و « بحمده » جملة أخرى ، وقال الخطابي في حديث : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك أى بقوتك التى هى نعمة توجب على حمدك سبحتك لا بحولى وبقوتى كأنه يريد أن ذلك مما أقيم فيه السبب مقام المسبب ، واتفقت الروايات عن محمد بن فضيل على ثبوت وحمده إلا أن الإسماعيلي قال بعد أن أخرجه من رواية زهير بن حرب وأحمد بن عبدة وأبى بكر بن أبى شيبة والحسين بن على بن الأسود عنه لم يقل أكثرهم « وحمده » . قلت : وقد ثبت من رواية زهير بن حرب عند الشيخين وعند مسلم عن بقية من سميت من شيوخه والترمذى عن يوسف بن عيسى والنسائي عن محمد بن آدم وأحمد بن حرب وابن ماجه عن على بن محمد وعلى بن المنذر وأبو عوانة عن محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي وابن حبان أيضاً من رواية محمد بن عبد الله بن نمير كلهم عن محمد ابن فضيل كأنها سقطت من رواية أبى بكر وأحمد بن عبدة والحسين .

**قوله ( سبحان الله العظيم )** هكذا عند الأكثر بتقديم « سبحان الله وحمده » على « سبحان الله العظيم » وتقدم فى الدعوات عن زهير بن حرب بتقديم « سبحان الله العظيم » على « سبحان الله وحمده » وكذا هو عند أحمد بن حنبل عن محمد بن فضيل وكذا عند جميع من سميته قبل ، وقد وقع لى بعلو فى « كتاب الدعاء » لمحمد ابن فضيل من رواية على بن المنذر عنه بثبوت « وحمده » وتقديم « سبحان الله وحمده » قال ابن بطال هذه الفضائل الواردة فى فضل الذكر إنما هى لأهل الشرف فى الدين والكمال كالطهارة من الحرام والمعاصى العظام فلا تظن أن من أدام الذكر وأصر على ما شاءه من شهواته وانتبهك دين الله وحرماته أنه يلتحق بالمطهرين المقدسين ويبلغ منازلهم بكلام أجراه على لسانه ليس معه تقوى ولا عمل صالح ، قال الكرماني صفات الله وجودية كالعلم والقدرة وهى صفات الإكرام وعدمية كلا شريك له ولا مثل له وهى صفات الجلال فالتسبيح إشارة إلى صفات الجلال والتحميد إشارة إلى صفات الإكرام وترك التقييد مشعر بالتعميم ، والمعنى أنزهه عن جميع النقائص وأحمده بجميع الكمالات ، قال : والنظم الطبيعى يقتضى تقديم التحلية على التخلية فقدم التسبيح الدال على التخلي على التحميد الدال على التحلى وقدم لفظ الله لأنه اسم الذات المقدسة الجامع لجميع الصفات والأسماء الحسنى ، ووصفه بالعظيم لأنه الشامل لسلب ما لا يليق به وإثبات ما يليق به إذ العظمة الكاملة مستلزمة لعدم النظير والمثيل ونحو ذلك ، وكذا العلم بجميع المعلومات والقدرة على جميع المقدورات ونحو ذلك ، وذكر التسبيح متلبساً بالحمد ليعلم ثبوت الكمال له نفيًا وإثباتًا وكرره تأكيداً ولأن الاعتناء بشأن التنزيه أكثر من جهة كثرة المخالفين ولهذا جاء فى القرآن بعبارات مختلفة نحو سبحان وسبح بلفظ الأمر وسبح بلفظ الماضى ويسبح بلفظ المضارع ، ولأن التنزيهات تدرك بالعقل بخلاف الكمالات فإنها تقصر عن إدراك حقائقها كما قال بعض المحققين : الحقائق الإلهية لا تعرف إلا بطريق السلب كما فى العلم لا يدرك منه إلا أنه ليس بجاهل ، وأما معرفة حقيقة علمه فلا سبيل إليه ، وقال شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني فى كلامه على مناسبة أبواب صحيح البخارى الذى نقلته عنه فى أواخر المقدمة : لما كان أصل العصمة أولاً وآخرها هو توحيد الله فحتم بكتاب التوحيد ، وكان آخر الأمور التى يظهر بها المفلح من الخاسر ثقل الموازين وخفتها فجعله آخر تراجم الكتاب ، فبدأ بحديث « الأعمال بالنيات » وذلك فى الدنيا ، وختم بأن الأعمال توزن يوم القيامة ، وأشار إلى أنه إنما يثقل منها ما كان بالنية الخالصة لله تعالى ، وفى الحديث الذى ذكره ترغيب وتحذير ، وحث على الذكر المذكور لمحبة الرحمن له والخفة بالنسبة لما يتعلق بالعمل والثقل بالنسبة لإظهار الثواب ، وجاء ترتيب هذا الحديث على أسلوب عظيم وهو أن حب الرب سابق وذكر العبد وخفة الذكر على لسانه تال ثم بين ما فيهما من الثواب العظيم النافع يوم القيامة انتهى ملخصاً ،

وقال الكرمانى تقدم فى أول « كتاب التوحيد » بيان ترتيب أبواب الكتاب وأن الختم بمباحث كلام الله لأنه مدار الوحى ، وبه تثبت الشرائع ولهذا افتتح ببدء الوحى والانتهاى إلى ما منه الابتداء ونعم الختم بها ، ولكن ذكر هذا الباب ليس مقصوداً بالذات بل هو لإرادة أن يكون آخر الكلام التسييح والتحميد ، كما أنه ذكر حديث الأعمال بالنيات فى أول الكتاب لإرادة بيان إخلاصه فيه كذا قال ، والذي يظهر أنه قصد ختم كتابه بما دل على وزن الأعمال لأنه آخر آثار التكليف فإنه ليس بعد الوزن إلا الاستقرار فى أحد الدارين إلى أن يريد الله إخراج من قضى بتعذيبه من الموحدين فيخرجون من النار بالشفاعة كما تقدم بيانه ، قال الكرمانى وأشار أيضاً إلى أنه وضع كتابه قسطاساً وميزاناً يرجع إليه ، وأنه سهل على من يسره الله تعالى عليه وفيه إشعار بما كان عليه المؤلف فى حالتيه أولاً وآخرأ ، تقبل الله تعالى منه وجزاه أفضل الجزاء . قلت : وفى الحديث من الفوائد غير ما تقدم الحث على إدامة هذا الذكر ، وقد تقدم فى باب فضل التسييح من وجه آخر عن أبى هريرة حديث آخر لفظه : من قال « سبحان الله وبحمده » فى يومه مائة مرة حطت خطاياهُ ، وإن كانت مثل زبد البحر ، وإذا ثبت هذا فى قول « سبحان الله وبحمده » وحدها فإذا انضمت إليها الكلمة الأخرى فالذى يظهر أنها تفيد تحصيل الثواب الجزيل المناسب لها ، كما أن من قال الكلمة الأولى وليست له خطايا مثلاً فإنه يحصل له من الثواب ما يوازن ذلك ، وفيه إيراد الحكم المرغّب فى فعله بلفظ الخبر لأن المقصود من سياق هذا الحديث الأمر بملازمة الذكر المذكور ، وفيه تقديم المبتدأ على الخبر كما مضى فى قوله « كلمتان » وفيه من البديع : المقابلة والمناسبة والموازنة فى السجع لأنه قال « حبيبتان إلى الرحمن » ولم يقل للرحمن لموازنة قوله « على اللسان » وعدى كلا من الثلاثة بما يليق به وفيه إشارة امتثال قوله تعالى ﴿ وسبح بحمد ربك ﴾ وقد أخبر الله تعالى عن الملائكة فى عدة آيات أنهم يسبحون بحمد ربهم ، وفى صحيح مسلم عن أبى ذر . قلت : يا رسول الله بأنى أنت وأمى أى الكلام أحب إلى الله قال ما اصطفى الله للملائكة سبحان ربي وبحمده سبحان ربي وبحمده ، وفى لفظ له أن أحب الكلام إلى الله سبحانه : سبحان الله وبحمده .

خاتمة : اشتمل كتاب التوحيد من الأحاديث المرفوعة على مائتى حديث وخمسة وأربعين حديثاً ، المعلق منها وما فى معناه من المتابعة خمسة وخمسون طريقاً والباقي موصول ، المكرر منها فيه وفيما مضى معظمها ، والخالص منها أحد عشر حديثاً انفرد عن مسلم بأكثرها ، وأخرج مسلم منها حديث عائشة : فى أمر السرية فى ذكر قل هو الله أحد ، وحديث أبى هريرة : أذنب عبد من عبادى ذنباً ، وحديثه إذا تقرب العبد منى شبراً ، وحديثه يقول الله عز وجل : أنا عند ظن عبدي بى ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ستة وثلاثون أثراً فجميع ما فى الجامع من الأحاديث بالمكرر موصولاً ومعلقاً وما فى معناه من المتابعة تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً ، وجميع ما فيه موصولاً ومعلقاً بغير تكرار ألفا حديث وخمسمائة حديث وثلاثة عشر حديثاً ، فمن ذلك المعلق وما فى معناه من المتابعة مائة وستون حديثاً والباقي موصول ، وافقه مسلم على تحريجها سوى ثمانئة وعشرين حديثاً وقد بينت ذلك مفصلاً فى آخر كل كتاب من كتب هذا الجامع ، وجمعت ذلك هنا تنبيهاً على وهم من زعم أن عدده بالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً ، وأن عدده بغير المكرر أربعة آلاف أو نحو أربعة آلاف ، وقد أوضحت ذلك مفصلاً فى أواخر المقدمة وذلك كله خارج عما أودعه فى تراجم الأبواب من ألفاظ الحديث من غير تصريح بما يدل على أنه حديث مرفوع كما نهبت على كل موضع من ذلك فى باب كقوله : باب اثنان فما فوقهما جماعة فإنه لفظ حديث أخرجه ابن ماجه وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة فمن بعدهم ألف وستائة

وثمانية آثار ، وقد ذكرت تفاصيلها أيضاً عقب كل كتاب والله الحمد ، وفي الكتاب آثار كثيرة لم يصرح بنسبتها لقائل مسمى ولا مبهم خصوصاً في التفسير وفي التراجم فلم يدخل في هذه العدة ، وقد نهت عليها أيضاً في أماكنها وما اتفق له من المناسبات التي لم أر من نبه عليها أنه يعتنى غالباً بأن يكون في الحديث الأخير من كل كتاب من كتب هذا الجامع مناسبة لختمه ولو كانت الكلمة في أثناء الحديث الأخير أو من الكلام عليه كقوله في آخر حديث بدء الوحي فكان ذلك آخر شأن هرقل ، وقوله في آخر كتاب الإيمان ثم استغفر ونزل ، وفي آخر كتاب العلم وليقطعهما حتى يكونا تحت الكعبين ، وفي آخر كتاب الوضوء واجعلهن آخر ما تكلم به ، وفي آخر كتاب الغسل وذلك الأخير إنما بيناه لاختلافهم ، وفي آخر كتاب التيمم عليك بالصعيد فإنه يكفيك ، وفي آخر كتاب الصلاة استئذان المرأة زوجها في الخروج ، وفي آخر كتاب الجمعة ثم تكون القائلة ، وفي آخر كتاب العيدين لم يصل قبلها ولا بعدها ، وفي آخر الاستسقاء بأى أرض تموت ، وفي آخر تقصير الصلاة وإن كنت نائمة اضطجعى ، وفي آخر التهجد والتطوع وبعد العصر حتى تغرب ، وفي آخر العمل في الصلاة فأشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف ، وفي آخر كتاب الجنائز فنزلت ﴿ تبت يدا أوى لهن وتب ﴾ وهو من الباب ومعناه الهلاك ، وفي آخر الزكاة صدقة الفطر ولها دخول في الآخرة من جهة كونها تقع في آخر رمضان مكفرة لما مضى ، وفي آخر الحج واجعل موتى في بلد رسولك ، وفي آخر الصيام ومن لم يكن أكل فليصم ، وفي آخر الاعتكاف ما أنا بمعتكف فرجع ، وفي آخر البيع والإجارة حتى أجلهم عمر ، وفي آخر الحوالة فصلي عليه ، وفي آخر الكفالة من ترك مالا فلورثته ، وفي آخر المزارعة ما نسيت من مقالتي تلك إلى يومى هذا شيئاً ، وفي آخر الملازمة حتى أموت ثم أبعث ، وفي آخر الشرب فشرب حتى رضيت ، وفي آخر المظالم فكسروا صومعته وأنزلوه ، وفي آخر الشركة أفندبح بالقصب ، وفي آخر الرهن أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ، وفي آخر العتق الولاء لمن أعتق ، وفي آخر الهبة ولا تعد في صدقتك ، وفي آخر الشهادات لأتوهما ولو حبواً ، وفي آخر الصلح قم فاقضه ، وفي آخر الشروط لا تباع ولا توهب ولا تورث ، وفي آخر الجهاد قدمت فقال صل ركعتين ، وفي آخر فرض الخمس حرّمها البتة ، وفي آخر الجزية والموادعة فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة ، وفي آخر بدء الخلق وأحاديث الأنبياء قدم معاوية المدينة آخر قدمه قدمها ، وفي آخر المناقب توفيت خديجة رضى الله عنها قبل مخرج النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي آخر الهجرة فترة بين عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام ، وفي آخر المغازى الوفاة النبوية وما يتعلق بها ، وفي آخر التفسير تفسير الموعودتين ، وفي آخر فضائل القرآن اختلفوا فأهلكوا ، وفي آخر النكاح فلا يمنعني من التحرك ، وفي آخر الطلاق وتغفو أثره ، وفي آخر اللعان أبعد لك منها ، وفي آخر النفقات أعتقها أبو لهن ، وفي آخر الأطعمة وأنزل الحجاب ، وفي آخر الذبائح والأضاحى حتى تنفر من منى ، وفي آخر الأشربة وتابعه سعيد بن المسيب عن جابر ، وفي آخر المرضى وانقل حماتها ، وفي آخر الطب ثم ليطرحه ، وفي آخر اللباس إحدى رجله على الأخرى ، وفي آخر الأدب فليده ما استطاع ، وفي آخر الاستئذان منذ قبض النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي آخر الدعوات كراهية السامة علينا ، وفي آخر الرقاق أن نرجع على أعقابنا ، وفي آخر القدر إذا أرادوا فتنة أئبنا ، وفي آخر الإيمان والندور إذا سهم غابر فقتله ، وفي آخر الكفارة وكفر عن يمينك ، وفي آخر الحدود إن شاء عذبه وإن شاء غفر له ، وفي آخر المحاريق اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنة ، وفي آخر الإكراه يحجزه عن الظلم ، وفي آخر تعبير الرؤيا تجاوز الله عنهم ، وفي آخر الفتن أنهلك وفيها الصالحون ، وفي آخر الأحكام فاعتمرت بعد أيام الحج ، وفي آخر الاعتصام سبحانه هذا بهتان عظيم ، والتسييح مشروع في الختام ، فلذلك ختم به « كتاب

التوحيد ، والحمد لله بعد التسبيح آخر دعوى أهل الجنة ، قال الله تعالى ﴿ دعواهم فيها سبحانهك اللهم وتحييتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾ ، وقد ورد في حديث أنى هريرة في ختم المجلس ما أخرجه الترمذى في الجامع والنسائى في اليوم والليلة وابن حبان في صحيحه والطبرانى في الدعاء والحاكم في المستدرک كلهم من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أنى صالح عن أبيه « عن أنى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس في مجلس وكثر فيه لفظه فقال قبل أن يقوم من مجلسه ذلك : سبحانهك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك ، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك » هذا لفظ الترمذى وقال : حسن صحيح غريب لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه ، وفي الباب عن أنى برزة وعائشة ، وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط مسلم إلا أن البخارى أعله برواية : وهيب عن موسى ابن عقبة عن سهيل عن أبيه عن كعب الأخبار كذا قال في المستدرک ووهم في ذلك ، فليس في هذا السند ذكر لوالد سهيل ولا كعب ، والصواب عن سهيل عن عون وكذا ذكره على الصواب في علوم الحديث فإنه ساقه فيه من طريق البخارى عن محمد بن سلام عن مخلد بن يزيد عن ابن جريج بسنده ، ثم قال : قال البخارى هذا حديث مليح ، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنه معلول : حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا موسى بن عقبة عن عون بن عبد الله ، قوله قال البخارى هذا أولى فإننا لا نذكر لموسى بن عقبة سماعاً من سهيل انتهى ، وأخرجه البيهقى في المدخل عن الحاكم بسنده المذكور في علوم الحديث عن البخارى فقال عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين كلاهما عن حجاج بن محمد وساق كلام البخارى لكن قال : لا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا غير هذا الحديث إلا أنه معلول ، وقوله لا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا هو المنقول عن البخارى لا قوله لا أعلم في الدنيا في هذا الباب فإن في الباب عدة أحاديث لا تخفى على البخارى ، وقد ساق الخليل في الإرشاد هذه القصة عن غير الحاكم وذكر فيها أن مسلماً قال للبخارى أتعرف بهذا الإسناد في الدنيا حديثاً غير هذا ، فقال : لا إلا أنه معلول ، ثم ذكره عن موسى بن إسماعيل عن وهيب عن موسى بن عقبة عن عون بن عبد الله ، قوله : وهو موافق لما في علوم الحديث في سند التعليل لا في قوله في هذا الباب فهو موافق لرواية البيهقى في قوله بهذا الإسناد ، وكأن الحاكم وهم في هذه اللفظة وهى قوله في هذا الباب : وإنما هى بهذا الإسناد وهو كما قال لأن هذا الإسناد وهو : ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل لا يوجد إلا في هذا المتن ولهذا قال البخارى لا أعلم لموسى سماعاً من سهيل يعنى أنه إذا لم يكن معروفاً بالأخذ عنه وجاءت عنه رواية خالف راويها وهو ابن جريج من هو أكثر ملازمة لموسى بن عقبة منه رجحت رواية الملازم فهذا يوجب تعليل البخارى ، وأما من صححه فإنه لا يرى هذا الاختلاف علة قادحة بل يجوز أنه عند موسى بن عقبة على الوجهين ، وقد سبق البخارى إلى تعليل هذه الرواية أحمد بن حنبل فذكر الدارقطنى في العلل عنه أنه قال : حديث ابن جريج وهم ، والصحيح قول وهيب عن سهيل عن عون بن عبد الله قال الدارقطنى والقول قول أحمد ، وعلى ذلك جرى أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان قال ابن أنى حاتم في العلل سألت أنى وأباً زرعة عن هذا الحديث فقالا هذا خطأ ، رواه وهيب عن سهيل عن عون بن عبد الله موقوفاً وهذا أصح ، قال أبو حاتم يحتمل أن يكون الوهم من ابن جريج ويحتمل أن يكون من سهيل انتهى ، وقد وجدناه من رواية أربعة عن سهيل غير موسى بن عقبة ففى الأفراد للدارقطنى من طريق عاصم ابن عمرو وسليمان بن بلال ، وفي الذكر لجعفر الفريانى من طريق إسماعيل بن عياش ، وفي الدعاء للطبرانى من طريق محمد بن أنى حميد أربعتهم عن سهيل والراوى عن عاصم وسليمان هو الواقدى وهو ضعيف وكذا محمد بن



أبى حميد ، وأما إسماعيل فإن روايته عن غير الشاميين ضعيفة وهذا منها ، وقد قال أبو حاتم هذه الرواية ما أدري ما هي ولا أعلم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في شيء من طريق أبى هريرة إلا من رواية موسى عن سهيل انتهى ، وقد أخرجه أبو داود في السنن وابن حبان في صحيحه والطبراني في الدعاء من طريق ابن وهب عن عمرو ابن الحارث عن عبد الرحمن بن أبى عمرو عن سعيد المقبري عن أبى هريرة مرفوعاً ، وعن عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبى هلال عن سعيد المقبري عن عبد الله بن عمرو موقوفاً وذكر شيخنا شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الحافظ في النكت التي جمعها على علوم الحديث لابن الصلاح أن هذا الحديث ورد من رواية جماعة من الصحابة عدتهم سبعة زائدة على من ذكر الترمذى ، وأحال ببيان ذلك على تخريجه لأحاديث الإحياء وقد تتبع طرقه فوجدته من رواية خمسة آخرين فكملوا خمسة عشر نفساً ومعهم صحابى لم يسم فلم أضفه إلى العدد لاحتمال أن يكون أحدهم ، وقد خرجت طرقه فيما كتبت على علوم الحديث وأذكره هنا ملخصاً ، وهم عبد الله بن عمرو بن العاص وحديثه عند الطبراني في المعجم الكبير أخرجه موقوفاً وعند أبى داود أخرجه موقوفاً كما تقدم التنبيه عليه ، وأبو برزة الأسلمي وحديثه عند أبى داود والنسائي والدارمي وسنده قوى ، وجبير بن مطعم وحديثه عند النسائي وابن أبى عاصم ورجاله ثقات ، والزيبر بن العوام وحديثه عند الطبراني في المعجم الصغير وسنده ضعيف ، وعبد الله بن مسعود وحديثه عند ابن عدي في الكامل وسنده ضعيف ، والسائب بن يزيد وحديثه عند الطحاوى في مشكل الآثار والطبراني في الكبير وسنده صحيح ، وأنس بن مالك وحديثه عند الطحاوى والطبراني وسنده ضعيف ، وعائشة وحديثها عند النسائي وسنده قوى ، وأبو سعيد الخدرى وحديثه في كتاب الذكر لجعفر الفريابي وسنده صحيح إلا أنه لم يصرح برفعه ، وأبو أمامة وحديثه عند أبى يعلى وابن السنن وسنده ضعيف ، ورافع بن خديج وحديثه عند الحاكم والطبراني في الصغير ورجاله موثقون إلا أنه اختلف على روايه في سنده ، وأبى بن كعب ذكره أبو موسى المدينى ولم أقف على سنده ، ومعوية ذكره أبو موسى أيضاً وأشار إلى أنه وقع في بعض رواياته تصحيف ، وأبو أيوب الأنصارى وحديثه في الذكر للفريابي أيضاً وفي سنده ضعف يسير ، وعلى بن أبى طالب وحديثه عند أبى على بن الأشعث في السنن المروية عن أهل البيت وسنده واه ، وعبد الله بن عمر وحديثه في الدعوات من مستدرك الحاكم ، وحديث رجل من الصحابة لم يسم أخرجه ابن أبى شيبة في مصنفه من طريق أبى معشر زياد بن كليب قال حدثنا رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه ورجاله ثقات ، ووقع لى مع ذلك من مراسيل جماعة من التابعين منهم الشعبي وروايته عند جعفر الفريابي في الذكر ، ويزيد الفقير وروايته في الكنى لأبى بشر الدولابى ، وجعفر أبو سلمة وروايته في الكنى للنسائي ، ومجاهد وعطاء ويحيى بن جعدة ورواياتهم في زيادات البر والصلة للحسين بن الحسن المروزي ، وحسان بن عطية وحديثه في ترجمته في الحلية لأبى نعيم وأسانيد هذه المراسيل جياد ، وفي بعض هذا ما يدل على أن للحديث أصلاً ، وقد استوعبت طرقها وبينت اختلاف أسانيدھا وألفاظ متونها فيما علقته على علوم الحديث لابن الصلاح في الكلام على الحديث العلول ، ورأيت ختم هذا الفتح بطريق من طرق هذا الحديث مناسبة للختم أسوقها بالسند المتصل العالى بالسمع والإجازة إلى منتهاه ، قرأت على الشيخ الإمام العدل المسند المكثّر الفقيه شهاب الدين أبى العباس أحمد ابن الحسن بن محمد بن محمد بن زكريا القدسي الزينبي بمنزله ظاهر القاهرة أخبرنا محمد بن إسماعيل بن عبد العزيز ابن عيسى بن أبى بكر الأيوبي أنبأنا إسماعيل بن عبد المنعم بن الخيمى أنبأنا أبو بكر بن عبد العزيز بن أحمد بن باقا أنبأنا أبو زرعة طاهر بن محمد بن طاهر أنبأنا عبد الرحمن بن حمد ح وقرأته عالياً على الشيخ الإمام المقرئ المفتى العلامة

أبى إسحق إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن كامل عن أيوب بن نعمة النابلسي سمعاً عليه أنبأنا إسماعيل بن أحمد العراقي عن عبد الرزاق بن إسماعيل القومسي أنبأنا عبد الرحمن بن حميد الدوني أنبأنا أبو نصر أحمد بن الحسين الكسار أنبأنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الحافظ المعروف بابن السني أنبأنا أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي أنبأنا محمد بن إسحق هو الصغاني حدثنا أبو مسلم منصور بن سلسة الخزاعي حدثنا خلاد بن سليمان هو الحضرمي عن خالد بن أبى عمران عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس مجلساً أو صلى تكلم بكلمات فسأله عن ذلك فقال : إن تكلم بكلام خير كان طابعاً عليه — يعنى خاتماً عليه — إلى يوم القيامة ، وإن تكلم بغير ذلك كانت كفارة له « سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك » والله أعلم

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه وأزواجه وذريته والتابعين لهم بإحسان ، وسلم تسليماً كثيراً .

قال أبوذر : سمعتُ أبا الهيثم يدعو بهذا الدعاء عند فراغه من قراءة كتاب البخاري :

الحمد لله حمد معترف بذنبه ، ومستأنس بربه ، جعل فاقته إليه ، واعتمد بالعفو عليه ، بره يغبقه ، وذنبه تقلقه ، روح قلبه بذكره ، وطاش عقله من جرمه ، لا يوجد في أحواله إلا قلقاً ، وطائر القلب فرقاً ، خوفاً من النار ، وفضيحة العار ، وغضب الملك الجبار ، إذا ميز الأخيار والأشرار ، وجيء بالجنة والنار ، وبدلت الأرض ، وانشقت السماوات ، وتناثرت النجوم الزاهرات ، وانتظر المحشورون ما يكون في ذلك اليوم ، يوم وأي يوم ، يفزع من هوله المحسنون ، ويغرق في بحاره المسيئون ، في يوم تلاحقت أوجاله ، وترادفت أهواله ، ونادى المنادي باسمك تدعى إلى الحساب ، وإلى قراءة ما خطته في ذلك الكتاب ، وتقام بين يديه عاصياً وتقدم بين يديه خاطئاً ، فإما مغفور لك فصرت إلى الجنة مسروراً ، وإما مسخوط عليك فصرت إلى النار مأسوراً ، نعوذ بالله من النار ، ونسأله البعد منها فإنه ملك كريم جواد رحيم .

وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً .

قال مؤلفه حافظ العصر إمام السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام فرغ منه جامعه أحمد بن علي بن محمد ابن محمد بن علي بن أحمد بن حجر الكنانى النسب العسقلاني الأصل المصرى المولد والمنشأ نزىل القاهرة ، في أول يوم من رجب سنة الثنتين وأربعين وثمانمائة ، سوى ما ألحقه في هذا الكراس في ثاني عشر رجب منها ، وكان جمعه للمقدمة في سنة ثلاث عشرة ، وشروعه في الشرح في أوائل سنة سبع عشرة ، والله الحمد باطناً وظاهراً أولاً وآخرأ .

صورة ما كتبه المؤلف على نسخة الشيخ الإمام العالم العلامة برهان الدين إبراهيم بن زين الدين الخضر رحمهم الله ورضى عنهم

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى

أما بعد . فقد قرأ على هذا الكتاب المسمى « فتح الباري » إلا يسيراً منه فسمعه وفاته القليل منه ، وذلك ظاهر في التبليغ في الهوامش بخط صاحبه وكتبه الإمام العالم العلامة الفاضل الماهر الباهر المعين برهان الدين مفيد الطالبين جمال المدرسين ابن زين الدين الخضر حفظ الله عليه ما وهبه ، وختم له بالخيرات حتى يفوز بالمرغبة ويأمن المرهبة ، وأجزت له أن يرويه عنى كله وأن يفيدته لمن أراد وأن يروى عنى جميع ما تجوز عنى روايته قاله وكتبه أحمد بن علي بن حجر حامداً مصلحاً مسلماً وذلك في الثامن عشر من شعبان سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة

وعلى نسخته أيضاً ما ملخصه : بلغ السماع لجميع المجلس الأخير من هذا الشرح ، وأوله خاتمة على مؤلفه حافظ العصر أستاذ أهل الدهر شيخ الإسلام والمسلمين بقية المجتهدين قاضي القضاة الشافعية بالديار المصرية أبي الفضل أحمد العسقلاني الأصل المصري المولد والمنشأ أدام الله بهجته وحرسه للأنام مهجته ، بقراءة كاتبه إبراهيم بن خضر الأئمة الأعلام قاضي القضاة سعد الدين القدسي الحنفى الشهير بابن الديري ، وأخوه الإمام برهان الدين إبراهيم ، وقاضي القضاة محب الدين أحمد بن نصر الله البغدادي الحنبلي ، وقاضي القضاة الشافعية بالبلاد الشامية وكتاب الأسرار الشريفة بالديار المصرية كمال الدين محمد الحموي الشهير بابن البارزى ، والمقر الناصرى محمد بن السلطان الظاهر جقمق بفوت يسير ، والقر الزينى عبد الباسط ناظر الجيوش المنصورة ، والعلامة تقي الدين أحمد بن علي المقرزى ، والصاحب كريم الدين عبد الكريم الشهير بابن كاتب المناخات ، والجمال يوسف بن كريم الدين ناظر الخواص الشريفة ، والمقر محب الدين بن الأشقر كاتب السركان ، والشيخ ولي الدين محمد السفطى ، والعلامة القاضي بدر الدين التنيسى المالكي ، والقاضي غرس الدين السخاوى ، والشيخ محب الدين محمد بن أبي بكر القمنى ، والشيخ زين الدين عبد الرحمن بن عبد الوهاب السديسى ، وكتب جميع الشرح إلا مواضع يسيرة معلمة فى نسخته ، والشيخ رضوان العقبى وكتب منه وسمع كثيراً ، والشيخ شمس الدين محمد بن علي بن جعفر الشهير بابن قمر وكتب غالبه وسمع منه الكثير ، والشيخ بهاء الدين أحمد بن العماد عبد الرحمن بن حرمى ، والشيخ زين الدين عبد الغنى بن محمد القمنى ، والشريف سعيد بن علي بن عبد الجليل المغربى التونسى ، وكتبه كل من الثلاثة وسمع منه كثيراً ، والإمام شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن حسان المقدسى ، والشيخ زين الدين قاسم بن محمد الزبيرى ، والشيخ تقي الدين المنوفى القاضى ، والشيخ شمس الدين محمد بن نور الدين على المحبرى الخطيب والده بالصلاحية ، والشيخ عز الدين عبد العزيز السنباطى ، والشيخ محب الدين محمد بن عز الدين محمد البكرى إمام المؤيدية ، والشيخ محب الدين عبد الله بن بهاء الدين عبد اللطيف الشهير بابن الإمام المحلى ، والشيخ محبى الدين بن محمد الطوخى ، وبهاء الدين محمد بن أبي بكر المشهدى ، والشيخ شهاب الدين أحمد بن أسد المقرئ ونور الدين علي بن أحمد المنوفى ، والشيخ شهاب الدين أحمد الرشى ، والسيد الإمام العالم بدر الدين حسن النسابة ، والشيخ العلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعى ، والشريف العلامة صلاح الدين محمد الأسبوطى ، والإمام شهاب الدين أحمد بن موسى المنوفى الإمام مجامع أصلم ، والشريف عبد اللطيف بن علي الحسنى ، والشهاب أحمد بن الجمال عبد الباقي الشهير بابن أبي غالب ، وأبو الفضل بن أبي المكارم بن أبي

البركات بن ظهيرة القرشي المكي ، وأبو الفتح محمد بن محمد الطيبي القادري ، والسراج عمر بن عبد الله بن علي الأقفهسي ، والإمام شهاب الدين أحمد بن أبي السعد المنوفي ومدح الشارح بقصيدة تتعلق بالختم أنشدها عبد القادر الواعظ بمجلس الختم ، والشریف یونس القادری ، والشیخ شرف الدین عیسی الطنوبی ومدح الشارح بقصيدة تتعلق بالختم ، والشیخ تقی الدین بن القطب القرقشندی ، وشمس الدین محمد بن علی الفالاقی ، وعز الدین البغوی ، وشمس الدین محمد بن تاج الدین عبد الله بن صلاح الدین أبي الحجاج يوسف بن عبد الله بن إسماعيل بن قريش ، والشیخ شمس الدین محمد بن أحمد الشطنوی ، وولی الدین أحمد بن أحمد الأسیوطی ، والعالم برهان الدین إبراهيم الكركی القاضي ، والشیخ شهاب الدین بن علی بن زکریا الجدیدى وولده شهاب الدین أحمد ، والشیخ شمس الدین محمد بن أحمد الجدیدى ، وشمس الدین محمد ابن الشیخ یوسف بن أحمد الصفی ، ونور الدین علی بن خلیل بن البصال ، ونور الدین المقرئ الشهير بابن الركاب ، والشیخ شمس الدین محمد بن یوسف المنوفی الشهير بابن الخطيب ، وناصر الدین محمد بن إبراهيم الطویل ، والشیخ شهاب الدین أحمد بن أحمد بن أبی بکر بن تمریه الخطیب وابنه عبد القادر والشیخ محب الدین محمد بن محمد القطان المصری ، وعبد الرحيم بن الشهاب أحمد بن یعقوب الأزهری ، والإمام المحدث برهان الدین إبراهيم بن عمر البقاعی ، والشیخ شمس الدین محمد أبو الخیر بن عمر بن عبد الرحمن الزفتاوی ، ونور الدین علی بن سلیمان التلوانی ، وبدر الدین محمد بن إبراهيم المليجي الخطيب والده بجامع الأقمر ، والشیخ شمس الدین محمد بن حسین بن محمد الشهير بابن سعيقات التاجر بالجملون ، والشهاب أحمد بن محمد السخاوی المالکی ، والشیخ شمس الدین محمد بن أحمد الدجوى ، ومدح الشارح بقصيدة تتعلق بالختم قرأها من لفظه بانجلس المذكور ، وشمس الدین محمد ابن الشیخ یونس الواحی ، وأبو بکر بن محمد الواحی التاجر بسوق الحاجب ، والتاج محمد بن أبی بکر بن محمد الدمیری ، وأبو الميامن محمد بن قاسم الصوفی بالمدرسة الأشرفية ، والإمام أبو الجود داود بن سليمان النبی المالکی وعنه نور الدین علی البمبی المالکی ، والشهاب أحمد بن محمد الأنصارى وخلق كثيرون لا يستطيع حصرهم ولا يقدر قدرهم ، ومن حضر المجلس لكن لم يسمع القراءة لبعده عن القارئ المشايخ الأئمة شمس الدین محمد القاياتی ، وشمس الدین محمد الونائى وأمين الدین الأقصرائى الحنفى شيخ الأشرفية ، ومحب الدین محمد الأقصرائى الحنفى فى جماعة كثيرين ، من رام حصرهم فقد رام شططاً ، وكان يوماً مشهوداً لم يعهد مثله فيما تقدم ، وكان الختم المذكور بالتاج والسبع وجوه بين كوم الريش ومنية الشرج خارج القاهرة ، فى يوم السبت ثامن شعبان سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة . والحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم الذى بنعمته تم الصالحات وتثمر

وقد نظم شعراء العصر فى مدح الشرح ومؤلفه قصائد ، ومنها ما أنشد فى مجلس الختم ومنها ما أنشد بعد ذلك ، فكتب العلامة الشریف صلاح الدین الأسیوطی رقعة وقدمها للمؤلف ، ونصها ما يقول شيخ المحدثين الأقدمين والمحدثين فائق الكمال والأكمال تهذيبه وتقريبه غنية الطلبة كفاية الطلبة نهاية الأرب فى فنون الأدب علامة ذوى الألعية قاضى الشافعية ، أدام الله مسراته فى قول القائل وإن لم يكن بطائل :

لك الهناء بفضل منك يشملنا	معنى وحساً بوجود ومعلوم
كم للبخارى من شرح وليس كما	قد جاء شرحك فى فضل وتتميم
شروحه الذهب الإبريز ما حكيت	بمثل ذا الختم فى جمع وتكريم
وشرحك الرائج المصرى بهجتها	وهل يوازن إبريز بمختوم

وفي هذا الثاني العاني بما اشتمل عليه من المعاني :

أقاضي قضاة الدين حقاً بليغهم ومن هو في أوج المعاني كلامه  
شروح البخاري مذ سقيناً رحيقها أتى شريك الوافي ومسك ختامه

هل بينهما تواخي أم لأحدهما عن الآخر تراخي ، وهل صاحب هذه البيوت في قصور أم حام حول حمى  
من عليه الحسن مقصور ؟ وهل له في مجارى الأدب أدنى ينبوع وما يحكم به الذوق السليم المطبوع ، فإن  
تفضلتم الآن بجواب فغير بدع أنه يوم الإجابة ، وإن عدلتم بالاسترواح إلى غد فذاك عين الإصابة ، ورأيكم  
العالى أعلى ، وحسبنا الله ونعم الوكيل

فكتب المؤلف ما نصه « أسأل الله حسن الخاتمة ، ذقت حلاوة هذه المألحة ، وشرحت صدري بالطافة  
هذه المطارحة ، وتبين أن ناظمهما واحد حساً ومعنى ، بل أوجد في حسن التلطف وزيادة الحسنى وهما  
يتجاوزان الجودة من هنا وهنا : كالفرقدين إذا تأمل ناظر » إلى آخر ما قال

وكتب الشيخ زين الدين عبد الرحمن ابن قاضي القضاة شمس الدين الديري الحنفى بعد أن رأى الرقعة  
المذكورة في المجلس ما نصه :

أيا سيداً حاز العلوم بأسرها وأبدع في شرح البخاري نظامه  
لئن راج إبريز البيوت بختمها فقال غداً حقاً ومسكاً ختامه  
وأنشد لصاحبنا الشيخ الفاضل شهاب الدين أحمد بن أبى السعود المنوفى بالمجلس المذكور :

تمنعت بدموع الصب في حجب	فانظر لشمس الضحى في حلة السحب
حلت بقلبي المعنى وهي جنته	يا من يرى جنة الرضوان في لهب
أشكو سهادى ودمعى وهي لاهية	فالثغر يضحك والأصداغ في لعب
يامن رنت وانثنت طوع الصبا هيفاً	تفديك روح قتيل القضب والقضب
الله في مهجة لولاك ما رهبت	سود الجفون وخذ السيف لم تهب
فيا رعى الله أعطافاً بنا فتكت	وهن من نسمات الروض في رهب
والله يعفو عن الألفاظ كم قتلت	بسحرها من كلهم القلب مكثب
فمن يبلغ ذات الحسن أن دمي	حل لها ولقتلى فيه واطرنى
يارب لا تجز عينها بما فعلت	في مهجتي من فظيع الفتك والعطب
واحفظ على حسننا خذا أضاع دمي	وراح يومى بكف غير مختضب
واجعل سويداء قلبي في صحيفته	يرب من حسنات القرب والقرب
وحالل الجفن من روح به قتلت	فليس عند الهوى قتل بمحتسب
وفي سبيل البكا ليل أكابده	يا فجر قلبي وفجرى غير مقترب
لم أدر أن كؤس الدمع تسهرنى	حتى رأيت محيا النجم كالحب
يا من أطل على يوم اللقا أسفى	هلا جعلت لهذا الهجر من سبب
لا تسألن عن دموع فيك سائلة	وقلب صب لصبر غير منقلب
في ذمة البين ليل بات يجمعنا	والنجم يلحظنا شزراً كمرتقب

والشعر يرفع أذيال الدجى عبثاً  
وبعد رشف الثنايا رحت ملتثماً  
فجاء حسن ختام منه يسند عن  
حبر الهدى حافظ الإسلام أحمد من  
يا عالماً شرح الله الصدور به  
شرحت صدر البخارى مثل جامعه  
هذا المنار الذى للعلم مرتفع  
فحبذا جامع بالشرح صار له  
أضاء فيه مصابيح مسلسل  
شرح حكى الشمس فالدينا به امتلأت  
فلا تحرك لساناً يا سراج فقد  
نسيج وحد بقول ابن المنير وما  
والزركشى البدر لما أن تكلف لم  
وقد غدا لابن بطال به شغل  
وبات في روضة ابن التين مرتشفاً  
فلم يحز مسلم ما حزت من شرف  
هذا وحقق عام الفتح حج به  
فيه بدا الظاهر السلطان واستمرت  
فيالهم والقنا تهنز في يدهم  
فجاءه الفتح نصراً بالسيوف وقد  
فالدهر في دعة والزهر ميتسم  
والجو فهقه والأعداء تحسبه  
أفديه عاماً كأن الدهر أسنده  
لله حبر أبى ماجد شهيم  
يغنيك عن طلب الأسفار مقوله  
وإن رقى شرف الإملاء تحسبه  
وكم له من تصانيف حلت وعلت  
يا من يقول لقيت الناس في رجل  
ذو همة في الندى والعلم إن رفلت  
وسيف حلم بأيدي الصفح تجذبه  
ترنحت قضب الأقلام في يده  
تنشى فتتنسى شفاه الكاس باسمه

والشعر يخفى محيا الصبح في نقب  
خالاً وكان ختام المسك مطلبى  
قاضى القضاة ختام العلم والأدب  
له من الفتح ذكرى فتح خير نبى  
وباسط العلم والآمال للطلب  
فراح ينشد هذا منتهى الطلب  
الله أكبر كل الفضل في العرب  
وقفاً كبحر جرى باق مدى الحقب  
من الأحاديث أو من لفظك الضرب  
تغيب زهر الدرارى وهو لم يغيب  
لاح النهار وهذى الشمس فاحتجب  
حاكت يداى له مثلاً فيا بأى  
يصل إلى ذلك النوال بالذهب  
لما رأى منه ما أرى على الأرب  
كأساً من الذوق يزرى بابه العنب  
يا أحمد الناس في علم وفي نسب  
ليت فضلك وفد العلم عن رغب  
أعداؤه بذيول الأرض في حجب  
رعباً وإن نسلت ردت على العقب  
تبت يدا خصمه حمالة الخطب  
والقضب ترقص بالأكام والعذب  
رعداً لما نابه من قبضة النوب  
عن حافظ العصر عن آبائه النجب  
على أصل على الخالين خير أب  
والسيف أصدق أنباء من الكتب  
مع التواضع بجرأ سح من حجب  
كالنجم يكثر من قطر الحيا السرب  
دع من أردت ويم نعته تصب  
في برده سحبت ذيلاً على السحب  
دقت لديه رقاب الحقد والغضب  
فأنثرت زهرات العلم والنشب  
يا حسن جمع خلال الراح والقصب

يفوته حيث يحكى الكاس من سبب  
 سهداً ومفرقها المسود لم يشب  
 بوجنة الطرس ألقت حسن منقلب  
 جل المؤلف بين الماء واللهب  
 يهتر جوداً وبالأمال منجذب  
 مجمد الوجه يبدى رنة الصخب  
 ما بين منسبك منه ومنسكب  
 أمواله غير أيدي الناس من طنّب  
 شكت لداعى الندى من وحشه التعب  
 تفقدوا الرغد ترأّمهم على حذب  
 وأنجم الليل تهدي كل مرتقب  
 روح العلا وحياة المجد والحسب  
 ووسع قولى لى وضيق الوقت فى حرب  
 تجرجر الذيل من صحف على كتب  
 بكرة إن افتخرت للعرب تنتسب  
 يا عز ذاك اليتيم الشاخ النسب  
 يا أخت خير أخ يا بنت خير أب  
 فقد طوت مهمة الأوراق عن كتب  
 وزانها الكسر يا للخرد العرب  
 تخلو بتكرار حرف الباء فى الحجب  
 عن عينهم برداء الحظ والأدب  
 فيكم فهل ترتقى الحصباء للشهب  
 بعد المسافة بين الصدق والكذب  
 لولاك ما امتد لى فى الشعر من سبب  
 وعشت يا بحر علم غير مضطرب  
 حسن الختام وترقى أشرف الرتب

من كل أسمر خمري الرضاب فما  
 وأعجب لمحبرة كم شيت غسقاً  
 نعم وأعجب من ذا دمع مرملة  
 وأوقدت رملها فى نهره وشدت  
 وانظر إلى طود علم شاخ نسباً  
 طلق المحيا إلى الدينار مبتذلاً  
 فيبذل التير من مال ومن كلم  
 عم البرية بالجدوى فما لخبأ  
 فلو أريحت معاذ الله راحته  
 فيها الدنانير عشاق العفاة فإن  
 فضائل علمت شعري مدائحه  
 يا مهجة الفضل يا عين العلوم ويا  
 عذراً فإنسان شعري جاء ذا عجل  
 وهذه بنت فكر حثها شغف  
 ويا ولى اليتامى قد خطبت لها  
 نسيها جاء فى أبيانها نسباً  
 تزفها الشهب فى الأفلاك منشدة  
 مدت لعليّك با آت الروى خطا  
 ترنو بعين قوافيها التى نشطت  
 كأنها الراح فى كاسيات أسطرها  
 لحسنها شخص الحساد فاستترت  
 فإن تعارض مع مدحى مدحهم  
 وإن تساوى كلانا فى المقال فيا  
 أما وأوصافك المنظوم جوهرها  
 بقيت يا سيد الدنيا صحيح علا  
 ولا برحت مدى الأيام تكسبها

وقال الشيخ برهان الدين البقاعى ، وأنشدت فى المجلس أيضاً :

دع عنك تهيامى وخلع عذارى  
 تلف النفوس على هوى الأقمار  
 إذ موجها كالجحفل الجرار  
 صاروا بها فى العاشقين درارى  
 لو لم تكن ككواكب الأسحار

إن كنت لا تصبو لوصف عذارى  
 إن الغرام له رجال دينهم  
 خاضوا بحار العشق وقت هياجها  
 فاستوسقوا درراً تجل نعوتها  
 لله أيام الوصال وطيبها

ليلات أرتشف الرحيق من الثغو  
 وأدير في روض الوجوه محاجرى  
 بأبى الخلود نواضراً حسناتها  
 قصدت يكون المسك حسن ختامها  
 شرح البخارى الذى فى ضمنه  
 فى كل طرس منه روض مزهر  
 وبه زوائد من فوائد جمة  
 شرح الحديث به فكلم من مشكل  
 يأتى إلى طرق الحديث بضمها  
 وتزاحمت أفديه فى تحصيله  
 من فيض أحمد نبعه وله منا  
 إن قلت نهر فهو للحجر انتمى  
 أو قلت بحر عسقلان أصله  
 كم قد رحلت وكم جمعت مصنفاً  
 وسكنت فى العليا تقى وفضائلاً  
 رحلت إليك الطالبون ليقتدوا  
 وتراكموا خيل الشمية حين لم  
 فارقت فى أرض البقاع عشائرى  
 فارقت منهم كل أروع ماجد  
 فمصنفاتك سهلت وتنزهت  
 تربو على مائة ونصف أودعت  
 وتضوع بالمسك الذكى لناشق  
 ماذا أقول ولو أطلت مدائحى  
 لم تبلغ المقصود من أوصافكم  
 فاسلم على كر الليالى راقياً

ر فأنتشى من دون شرب عقار  
 عجباً فتعينى عن الأنسوار  
 كنواظر الغزلان فى الدينار  
 فتعلمت من ختم فتح البارى  
 نظمت علوم الشرع مثل بحار  
 وبكل سطر منه نهر جارى  
 وفرائد أعيت على النظر  
 فيه انجلي للعين بالآثار  
 إن العيان مصدق الأخبار  
 زمر الملوك فسل من السفار  
 سبة به اشتهرت لدى الأفكار  
 ومن الحجارة منبع الأنهار  
 فالناس عالة بجرها الزخار  
 فالدين قد أحييت بالأسفار  
 أنت الشهاب بك اهتداء السارى  
 وتابعوا سبقاً من الأقطار  
 تركس بوهن أو بوصف عذارى  
 أطوى إليك فيافياً وصحارى  
 حامى الدمار بسيفه والجار  
 من طاعن يرجو قذى أو عار  
 درراً قضى الليل وقت سرار  
 حسناً فيخجل أن يضوع الدارى  
 وجعلت أهل الأرض من أنصارى  
 كلا ولم تقرب من المعشار  
 رتب العلا تنها بفتح البارى

وأنشد الشيخ شمس الدين الدجوى من لفظه لنفسه بالمجلس المذكور :

بحمد الله نبداً مادحيننا  
 فإن المصطفى صلوا عليه  
 وأعلام النبوة خافقات  
 وشمس علومه منحتك نوراً  
 به تسمو على درج المعالى  
 أدركه على المسامع فهو ينشى

حديث المصطفى والشارحيننا  
 بطيب حديثه يتمسكونا  
 بها فى الخافقين محدثونا  
 تبعته به سبيل المؤمنيننا  
 سيادتكم الليالى والسنيننا  
 قلوب الأولياء السامعيننا



وحضرته الغنيمه فاغنموها  
 به العلماء جلوا واستدلوا  
 بمعترك الدروس لنصر فقه  
 على الخصما سطوا بالرد منه  
 يذبون الليالى عن حماه  
 تجافوا عن مضاجعهم وقاموا  
 فمن أدب إذا تليت عليهم  
 وهم قوم تراهم في علو  
 وفي سربال فضلهم تساموا  
 علوا شرفاً وقدرأً واتضاعاً  
 سماعاً يالبيب فهم رجال  
 فهم في الحشر لا خوف عليهم  
 وهم بالشكر أولى والتهانى  
 فخذ في حفظه واصرف عليه  
 فتقوى حجة وتحل قدرأً  
 ويكفى مسلماً علم البخارى  
 إذا ما جئته تلقاه بحراً  
 وفيه من العوالم فاتحات  
 فكم فرض علمت به ونقل  
 وذروة فقهه يرقون فيها  
 مصاييح الهدى انبث عليه  
 فحصل ما قدرت عليه منه  
 وكيف لا وخادمه إمام  
 بفتح البارى اتضحت وبانت  
 صحيح سد باب الطعن فيه  
 جلا صور المسائل فاستبانت  
 فكم قول يقول به فلان  
 وفيه الواضحات وغامضات  
 وأحكام بسعدك قد أضاعت  
 سعدت بما ظفرت الدهر منه  
 معانيه يحررها احترازاً  
 فأصبح روضة تسبيك علماً

وعنها لا تكونوا غائبين  
 على طرق الهدى مستبصرين  
 به فرسانه يستجدوننا  
 على غيظ الخلاف مؤيدينا  
 وفيه على اللآلى يسهروننا  
 إليه بما دروه يخدموننا  
 أحاديث النبوة يسمعوننا  
 على تحصيله يتنافسوننا  
 على الأيام فخرأً يرفلوننا  
 وأضحوا بالوقار متوجيننا  
 بخدمته الشريفة يشرفوننا  
 ولاهم في القيامة يحزنوننا  
 وهم لله أولى يحمدوننا  
 زمانك يا رفيق الصالحينا  
 وتعظم في عيون الناظرين  
 يرد به اعتقاد الكافرينا  
 جواهره تفوق الحاصرينا  
 على طلابه نورأً ميننا  
 وكم حكم أعز الحاكميننا  
 على حسب الأدلة ينظروننا  
 فأصبح وهو كهف المهتديننا  
 يكون ذخيرة دنيا وديننا  
 شهاب الدين قاضى المسلمينا  
 مناهل علمه للواردينا  
 وفتح من مسائله العيوننا  
 بألفاظ عرائس يمهورنا  
 تراه عنده للقائلينا  
 فلا يبعد به متفقهونا  
 شوارعها طريق السالكينا  
 فإن به كنوز الطاليننا  
 بميزان البيان لتستبيننا  
 وآثاراً رياض الصالحينا

وتصبح إن عرفت السر منه  
وحسبك عالماً قطب الأمانى  
تسائله الصحيح وعنه ينسب  
فكم داع أتى وله سؤال  
وعند لقمه تلقى ملياً  
يفهمك الذى قد تبت فيه  
وكم قطر بعيد منه جاؤا  
وكم شيء يكون عليك صعباً  
إذا السند اكتسى ثوب اضطراب  
وكم من سنة أنباك عنها  
ومن أرمازوحى حيث يرمى  
ومن يدرى الحديث ومستديه  
سما بسماعه سطح الثريا  
وكم صاد الشريد من المعانى  
وكم مجد علا فيه مناراً  
وحسبك والمخابر حين تملى  
ومهد فى الحديث مصنفات  
علا سنداً ترى الأشياخ فيه  
وما فى العسقلانى من كلام  
سوى حفظ فشا شرقاً وغرباً  
ومجلسه المهابة فيه يزهو  
على ما لا سؤال لهم عليه  
وكم علامة يقرأ عليه  
له فى محضر الفصحا فنون  
بلوحة مدحه ثمرات نظم  
نشدت له القوافى بادرتنى  
نراك للشافعى تكون علماً  
وتقصير امتداحى فيه يرجو  
ونختم بالصلاة على نبى  
وعترته الكرام وصاحبيه  
إلى يوم يقوم الناس فيه

كما قد قيل تاج العارفين  
وحسبك قدوة للمقتدبين  
فتلقى عنده الخير اليقينا  
أجاب سؤاله فى السائلينا  
مفيد المبتدى والمتبيننا  
ببرهان الذين يرجعوننا  
إلى أسماعه متوجهيننا  
فيجعله عليك أشد لنا  
أتوا عن حاله يتسمونا  
بإسناد علا فى المسندينا  
بها أحلامهم يتبهوننا  
ويعلمه الكرام الكاتبيننا  
إليه بوصله يتوصلوننا  
وذللته على من يالفوننا  
له بالفاضلات يؤذنوننا  
ترى أعلامها فى الساجديننا  
شريفات فنعم الماهدوننا  
إلى عليائه يترجلوننا  
كفاه الله شر الحاسديننا  
وأعلى ذكره فى الحافظيننا  
بأخبار الثقات المصلحيننا  
ينبئهم وعما يسألوننا  
وأستاذ ومثل البارعيننا  
بتمليك البلاغة يشهدوننا  
بها أحبابه يتفكهوننا  
بوافرها وفيما ينشدوننا  
وأحمد فى الرواية أن تكونا  
يزاحم فى غمار المادحيننا  
ختام الأنبياء والمرسليننا  
وأرضاهم وأرضى التابعيننا  
على ساق لرب العالميننا

وكتب الدجوى المذكور بعد ذلك حين فرق المؤلف على كتاب الشرح صرر فضة ومجامع حلوى ما نصه :

بفتح الباري أنشرح البخاري وأحمد ختمه بالفضل جامع  
أدار دراهماً صرراً فأنشى وحلوى فيه تأخذ بالجامع

وأنشد الخطيب برهان الدين المليجي من لفظه لنفسه بحضرة مؤلفه بالمدرسة المنكوتيرية :

كم نعمة قاضي القضاة أناها وهو الإمام وشيخ الإسلام الذي  
شرح البخاري آية وفي بها وشهابها فضح الدراري جهرة فينا  
هو حافظ العصر الذي في مصره شهدت له أن لا سواء معلنا  
وحلالها كلماته اللاتي هي السبب وسعت إليه لاكتساب فضيلة  
من رام يحصر فضل ما أوتيته من أعياء حضر هباته وبحقه  
كم عبرة هملت بمجلس ذكره فأنالهم حسن الرجاء مقالته  
خففت مناقب أحنف أخلاقه وعن الجفاة الحلم منه عادة  
أعيان مملكة المليك ومن به الظاهر الحسن الذي من عدله  
منحته صدق محبة ومودة تالله ما هذا سدى لكنها  
يا سيداً منح العفاة نواله أنت الوفي بهمة في أمة  
أبدا لها بسطت أكف دعائها من سيرة أتممتها بسريرة  
يا حاوياً مقدار فضل قد وفي يا واحداً على ارتجالاً ديمة  
اهناً يوم حاز أسباب الهنا فتح من الباري فمسك ختامه  
يوم هو المشهود في الأيام قد أبداً فيالك من كريم محسن

ويقول إذ دنت الخطوب أناها لما تقاصرت العلوم أطالها  
فتح من الباري أطاب مقالها وأخفى بدرها وهلالها  
أهل النهى ضربت به أمثالها إيضاحها ومبيناً أشكالها  
المبين حرامها وحلالها أفضى لها فتحققوا أفضالها  
غرر الهبات مفصلاً إجمالها آلى وأقسم لا يرى أمثالها  
ونفوس قوم تشتكى إهمالها ونفوسهم حمدت لديه مآلها  
كم عثرة رفعت إليه أقالها دهرأ يرى أفعالها أفعى لها  
رفع الإله عن الوري أثقالها عنهم أكف المعتدين أزالها  
ونفوسها وقفت عليه ومالها منن أزداد الله فيه كمالها  
ومحا بهدى المكرمات ضلالها ركنأ عظيماً ما حيا ما اغتالها  
لله تشكر فضل ما أبدى لها لما رفعت عن الوري أقالها  
بكفاية جمعت لديه خصالها منه أخاديت الوري ورجالها  
وتحققت بقدمه إقبالها بلغت به كل الوري آمالها  
بسطت يداً جدواك فيه نوالها صدقاته تحكى السحاب ويالها

بالحل والعقد السديد ظلها  
قد أذهبت آراؤهم أمواها  
بمقالة أوسعت فيه مجاها  
فهو الجديد وغيره ما نالها  
وافتك تسحب في الهنا أذيها  
فاجعل قبول المدح منك وصاها  
مفطى إذا دعت الموم وهالها  
الله يحفظها وينعم بالها

وقال الشيخ محب الدين البكري ، وأنشدت بالخانقاه البيرسية :

إذا حل سمعى حرم اللوم والسلوى  
غدا شافعى نعمان أحمد ذا تقوى  
يهمنى والعين تشتاق من تهوى  
تذكرنى عهداً وتشفعنى شجوا  
أموت وأحيا لأقرار ولا مثوى  
تراه على فرط المحبة لا يقوى  
يقبل كما العصفور بين يدى شوا  
شكوت له وجدى فلم يصنع للشكوى  
تعطف وجد فضلاً على قلب من يهوى  
وقربك أنس والبعاد هو البلوى  
تعلل قلبى بالخيال وبالنجوى  
ولم يغنه طب الدواء عن الأدوا  
ألا اعجب لظمان بحر ولا يروى  
وبغية قلبى لأمى لا علوى  
معانى أولى العرفان بالفهم والفحوى  
ترى السنة الغراء من حفظه تروى  
علت وغلت خذها بإسناده الأقوى  
فيسرى برضوان ييلغنا عفوا  
ومجد له يعلو على الغاية القصوى  
ففى كل فن فى العلوم له الجدوى  
وكم كتبت يمناه من خير يروى  
طواها بفتح البارئ اعجب لما يطوى  
ففازت به الدنيا وسلمت الدعوى

كمل السرور بسادة منحو الورى  
هم زينة الدنيا وزهرة أهلها  
لما رأوا ختم الكتاب تمسكوا  
شرح به كتب الحديث تألفت  
خذها عروساً قد ذهت فى ليلة  
شهدت بأنك كفاء كل كريمة  
فالملتجى بك لا يخيب جنبه ال  
لا زلت فى دعة بأوفى نعمة

حديثك لى أحلى من المن والسلوى  
أيسلو محب حسن أوصاف مالك  
فمن لى ومثوى حبه بين أضلعى  
ترغنى ورق الدياجى بشجوها  
تهيج أشواقى بفسيقى لعبرى  
سقام بمسمى قد براه نحو له  
أيقوى على جمر الغضى قلب عاشق  
تملكنى رقاً وألبسنى ضنى  
فيا مالكاً رقى وقلبي ومهجتي  
وجودك لى راح وجودك راحة  
أصور معنى حسنه فيلذ لى  
وتالله لا يشفى الخيال لعاشق  
لأنى ظمان على البحر وارد  
يعنفنى العذال عنك لأرعوى  
لأنك فرد حافظ العصر جامع  
أبو الفضل بل قاضى القضاة وخيرهم  
أماله تأتى عسجداً وجواهرأ  
يرى درجات الخلد فيها مع الرضا  
أيا شيخ إسلام عليه مهابة  
تصانيفه لا حصر فى ذكر عداها  
فكم سهرت عيناه والناس نوم  
وكم من شروح للبخارى عدة  
كساه جمالاً من عذوبة لفظه

خفى على النقاد يا ويح من سوى  
تبارك من أنشأ وسبحان من سوى  
وهذا صحيح الوزن ليس به أقوى  
يياهى بك الأصحاب بالنقل والفتوى  
فكم حكم أظهرت فاحت لها الشدوى  
بلا منة فالله يصحبك التقوى  
ويوسف حسن سالمين من الأسوا  
مشايخ علم من برؤيتهم أروى  
وأحمد دينا إلى جنة المأوى  
وناشر فضل ذلك النشر لا يطوى

وتوجه الأسماء من كل مبهم  
شهاباً على أفق السماء بدوره  
وأبدع خلقاً ذاك للوزن لا يفى  
ولا غرو أن الشافعى إمامنا  
إذا فاح نشر المسك كنت ختامه  
لأصحابك الطلاب فضلاً أنلته  
ويبقى لك البدر المنير ونسله  
ويحفظ إخواني وأهل مودتى  
ويجعل مثوانا حظيرة قدسه  
مح وبكرى ومنشأ بابكم

وكتب أيضاً :

وصنيعه جعل العسير يسيراً  
أوتيته من فضل الإله جديراً  
وفككت من قيد الموم أسيراً  
تولى الجميل وهادياً ونصيراً  
مدحى صفاتك فى الأنام كثيراً  
راجى علاك لأهله مسروراً  
إحسانه فضلاً عليك كبيراً

يا جابراً بالمكرمات كسيرا  
يا شيخ الإسلام الذى أضحى بما  
لى حق سبق قد مننت بنيله  
والأمر أمرك لم تزل متفضلاً  
إن قل عندك أن جعلت بديهة  
فاجعل لوجه الله ما يغدو به  
واسلم وعش فلقد حباك الله من

وكتب أيضاً :

والعلم والحلم والتقوى مع الكرم  
عن سيد العرب العرباء والعجم  
جمعاً هو النعمة العظمى لمغتنم  
عن الذين مضوا فى سالف الأمم  
ختامه المسك مشوراً على الخدم  
طارت بها الريح فى البلدان والأطم  
كل اللسان عن الإحصاء مع القلم  
أتى به من قليل المدح والخدم  
حويتموه من الأفضال والشم  
قاضى القضاة بعون الله لا تضم

يا عالم العصر يا ذا الحكم والحكم  
يا سالكاسيل الخير التى وردت  
شرحت صدر البخارى مذ شرحت له  
حللت منه رموزاً وانفردت به  
فجاء شرحاً عظيماً رائقاً بهجاً  
وفاح من فتح هذا الختم رائحة  
ماذا أقول وما أننى عليه وقد  
والعبد يسأل بسط العذر منك لما  
لأنه لم يجد مدحاً يقوم بما  
ونسأل الله خيراً دائماً لكم

وقال الشيخ شرف الدين عيسى الطنوتى ، وأنشدت بالبيروية أيضاً :

فحصتكم بالله وهو من العين  
تجلى أبان الجهل عنا من العين

محمتم بشرح جاء أعلى من العين  
تحلى بتاج العلم فخراً وعندما

وأضحت سطور العلم فيه جواهرأ  
وماس بقرط من وجوه نقولكم  
فنفح شرحاً للبخارى بلا مين  
وأجزل جيم الجود إذ جاء بالمنى  
غداجنة للعلم فيه حدائق  
فقطبت بلمياً حوره متمسكاً  
فأعظم به شرحاً مفيداً منقحاً  
وإن صرت منه في ضلال أضاء لى  
فدونك تأليفاً أتى عن مؤلف  
أقول وما زال التفانى لمدحه  
إليك انتهت يا حافظ العصر رحلة ال  
وأنت الذى أحيت سنة أحمد  
وأنت الذى صنفت كهلاً ويافعاً  
وأنت الذى فى الشعر مالك رقه  
وأنت الذى دونت شرحاً سما به  
وألسته تاج العلوم مكللاً  
ولم يأت شرح للبخارى مثله  
فدق علمه واهجر مقالة غيره  
يزيدك علماً أن تزده تأملاً  
حوى كل ما قال الأولى فى مؤلف  
وزاد من التنقيح ما فضله به  
له فضلاء العصر صلوا وسلموا  
ولو كان فى عصر البخارى مؤلفاً  
وخر إلى الأذقان لله ساجداً  
أو ابن معين قال فى الحفظ زادنى  
له الله من شرح أزال شهابه  
قررت به عيناه وصرت به زيناً  
ولم لا به أحيا وفيه فوائد  
وحجة دعوى الخصم مخصومة بما  
عن ابن على صرت أروى العلا فإن  
ويملى على سمعى فأكتب جوهراً  
هو الخبر بحر العلم عين زمانه

تعد على الطلاب سمطين سمطين  
فمن تاجها فزنا بعلوين علوين  
به فتح البارى عن الكاف والنون  
وأظهر عين العدل من سر ياسين  
تنزه فيها ناظر العين فى العين  
وأقلع غين كان فى الفكر يلهينى  
إذا صد جهل عنه بالعلم يفرينى  
شهاب سنا منه إلى الحق يهدينى  
تجرى صحيح النقل لم يرض بالدون  
وتنزيهه فرضى وتعظيمه دينى  
حديث مع الإملاء حقاً بلا مين  
وأبرزت من أسرارها كل مكنون  
وأفتيت فى فرض علينا ومسنون  
رقيت على حسانه وابن زيدون  
إمام بخارى فانشئ خير ميمون  
فها هو فى قرط يمس ببردین  
وهيات ما البشنين فضلاً كنسرين  
ففى الشهد معنى ليس يوجد فى التين  
ويشكل تارات ويأتى بتبيين  
بأبدع تقرير وأبرع تدوين  
تأكد عند الخصم بالنفس والعين  
لما قلت طوعاً ليس بالكره والهون  
لكان له ألفاً وقيل ألفين  
وقال نعم هذا الذى كان يرضينى  
وزال به عنى الذى كان ينسينى  
عن السنة الغرا جموع الشياطين  
وأحيا به حيناً إلى منتهى حين  
من العلم تكفينى إلى يوم تكفينى  
يسجله القاضى بنص وتعين  
عطشت فمن علم همى منه يروينى  
وأمدحه من بعض ما هو يملينى  
فما جعفر فى فضله وابن هارون

هو الفرد في التحقيق لا ثاني اثنين  
له وابن برهان بتلك البراهين  
خلاف بما أظهرت من كثر مدفون  
ورأى عطاء ثم رأى ابن سيرين  
أقنى عن أبي عمرو وورش وقالون  
ومدّ مع الأشماع والوصل واللبين  
وأبدت فرقاً بين نون وتنوين  
لهم طرق تعلو ففزت بأجرين  
له وهو طفل حار فيه ابن سبعين  
فمن ليس يحويه غداً بمس مغبون  
عيوناً لموسى حين قر على الطين  
تفيض ومنشأ جودها الدهر يغنيني  
نعم وعلت فوق السماك وتنين  
لباب علاها وافد من سلاطين  
تعشق قبل العين سمعك في الحين  
إليهم فأغنت عن خيول ونقدين  
وفي يمن حلت وصارت إلى الصين  
بفتح له ختم على غير ذي رين  
بمدحك عن إبطاء مدح وتضمين  
فبالفرق بان الصبح منها لذى عين  
وحكم وتأليف وعز وتمكين  
على خير مبعوث من الخوض يسقيني  
ومن جنة الفردوس في الحشر تدنيني

على شرحه أثنوا وآلوا بأنه  
ففتت به الأصلين والفخر شاهد  
وبينت في التفسير حكم مسائل ال  
كرأى ابن عباس ورأى مجاهد  
وقررت للقراء ما كان نافعاً  
وحققت حكم الروم فيه وغنة  
وأعربت عن سيويه وشيخه  
وأسندت فيه عن شيوخ كثيرة  
نتيجة علم النقل والعقل فاعجبوا  
وما مسلم إلا وقال كجوهري  
ولا عجب فاليم من حجر بدا  
فعشر عيون منه عشر أصابع  
سما بتأليف علت في حياته  
تناهز عشر الألف عدا وكم سعى  
وزادوا اشتياقاً بالسماع وربما  
فجهزها سلطان مصر هدية  
إلى الغرب سارت ثم للنبك سافرت  
فحش آمنة يا حافظ العصر وابتهج  
وباكر لبكر في حماك تنزهت  
ودع أيما أضحت لها قبل ضرة  
فلا زلت ذا جاه وسودد  
وأختم مدحي بالصلاة مسلماً  
صلاة تريني بعد جسمي من لظي

وقال العلامة شمس الدين النواجي ، وأنشدت بالمنكوثرية :

عن مستهام الفؤاد مبعـد  
قابـن معين به تفـرد  
بمخاطر منك قد توقـد  
تمنعني ريقك المبرـد  
هل لفؤادي المشوق من رد  
بنظـرة منك ما تزود  
خوف وشاة له وحسد  
منام بالروح ما تردد

خلوا حديث الغرام مسند  
وسلسـوه بـلـر دمعـي  
يا خـدم الواقـدي رفـقـاً  
وثغره الجوهري كم ذا  
بالله يا راحلاً بقلبي  
الله الله في محب  
يكفكف الدمع من جفون  
لو سمته قبله ولو في الـ

أغن لدن القوام أغيد  
 حلاوة الثغر منه تعقد  
 والفصن من عطفه تأود  
 عليه من لطفه تجعد  
 خرت عيون الأنام سجد  
 أبصرت في الحالتين معبد  
 مسبلاً جارياً مؤبد  
 يطعن في حسنه ويجحد  
 يفوق بدر السما تشهد  
 بكعبة الحسن قد تعبد  
 في وسط نيرانه مخلد  
 كأنه كوكب توقد  
 فهمت في عقدها المنضد  
 لما رأى صدره تهد  
 كأساً وحيلاً بوردة الخد  
 يعبق من نشره شدا الند  
 وعاذل فيه قد تبلد  
 ن وجنتى خدك المورد  
 أشكر رب السما وأحمد  
 غنى حليف الندى المؤيد  
 فاق الورى فى حلى وسودد  
 له بساط النجوم مقعد  
 بالعطف مرفوعها تأكد  
 أعز أحكامه وأيد  
 تحت لواعده وأزهد  
 مظهر غيب له ومشهد  
 إن وعد المرء أو تواعد  
 لمن أتى سائلاً إلى الغد  
 قصر عن مثلها وفند  
 رأس سماك وفرق فرقد  
 منفرد فى الأنام أوجد  
 أب على المقام أجد  
 أتهم فى غوره وأنجد

لله ساجى اللحاظ ألى  
 ألثغ حلو الكلام كادت  
 البدر قد لاح من سنائه  
 لو هفوات النسيم مرت  
 جامع حسن إذا تبدى  
 وقبله العشق إن بعينى  
 صيرت دمعى عليه وقفاً  
 وعاذل بات قبل هذا  
 ومذ بدا وجهه هلالاً  
 وفوق خديه حسن خال  
 حماه رنى فكيف أضحى  
 لم أنس أن زارنى بليلاً  
 وابتسم الثغر عن لآل  
 واستعبر الجفن من دموع  
 أرشفتى من رحيق ثغر  
 شمت منه غير خال  
 فياله غير ذكى  
 يا مالك الحسن جد بنعما  
 وإن تكن شافعى فإنى  
 قاضى قضاة الأنام كنز ال  
 حامى ذرى المجد والعلا من  
 بنى له الفضل بيت عليا  
 وأعربت عن علاه خيم  
 مولى به الله فى الورى قد  
 أعف فى الحكم من مشينا  
 له مع الله حسن حال  
 ما مثله فى وفا وحلم  
 ولم يقل فى ندا وعلم  
 ذو راحة أتعبت حسوداً  
 كم قلت لما سما فحاذى  
 يا هل ترى غاية لعليا  
 وليت شعرى أنال ذا عن  
 فى مصره كم أغاث حياً



وكم وكم قد أمت خصماً  
يا عمرك الله أم حيراً  
وارو ندى راحتيه بحراً  
فبابه للوفود ملجأ  
واعجب لذي باطل وحق  
هذاك بالقطع ليس يرفاً  
لا عيب في جوده سوى أن  
يسيك من كفه يراع  
أحوى غضيض الجفون ألى  
مواظب الخمس ورده في  
إذا هوى للركوع خرت  
سبحان من قد براه غصناً  
محبراً في العلوم زاكياً  
في قصب السبق ما رأينا  
تهز أصوات سائليه  
وينبى للعطا فيزرى  
يسعى على رأسه لأم  
ترضعه يومها وعند ال  
واستجل ما شئت من معاني  
يحكى سنى وجهها الثريا  
في بيت أفرأحها اجتماع  
تنظم الدر فوق طرس  
وتنثر السبر في الجين  
تذيب قلب النضار لا ما  
إن أنكرت قتل حاسديها  
وشم حل مديّة عليها  
تقطع وصل الجفا وتبرى  
وتثبت الجرح في وجوه  
ما طال منها اللسان إلا  
قوامها اللدن سمهري  
تملك الحسن في نصاب  
قتيلها المحل ليس يودى

عاند في شرعه وألحد  
عنه حديث الكرام يسند  
من الطريقين عنه يورد  
وماله للعفات مرصد  
كلاهما في حماه يعضد  
وذا بكتنا اليدين يرفد  
شمل أمواله مبدد  
أسمر لدن القوام أمدد  
مكحل الطرف لا بمرد  
وقت صلاة الصلات يشهد  
له وجوه الطروس سجد  
ثمارة فضة وعسجد  
صول سامى الذرى مسود  
مثاله في الجياد جود  
أعطافه للندى فيمتد  
بالبحر في جزره وفي المد  
طرافها للخبا ممد  
مغيب في بطنها يهد  
مرملة طرفها مسهد  
حسناً إذا سعدتها تجدد  
بالرمل من شكلها تولد  
نثراً فتظمى لها ينضد  
نثراً فتثرى به وتسعد  
حصله باخل وجهد  
هادمهم في الطروس يشهد  
خناصر للعلوم تعقد  
قلب عداة بغوا وحسد  
تجاوزوا في لقائهم الحد  
قصر من كلمت عن الرد  
وإنما طرفها مهند  
ما مثله في القرون يعهد  
شرعاً وإن كان بالمحد

دعا لطرق الهدى وأرشد  
 نظيرها في الورى ويوجد  
 بكى على نفسه وعدد  
 قصده للشرح أى مقصد  
 شهابها في العلا توقد  
 أما ترى الجو أحمر الخد  
 تدأب في بابيه وتجهد  
 بمشهى لفظه المرهد  
 تلى أحاديثه وتسرد  
 على ممر الدهور سمرمد  
 من فتح باريه كيف ينفد  
 بلطف معاك قد تجسد  
 علاك في صرحها الممرد  
 سرى في حبكم مقيد  
 نداكم بالوفاء معبود  
 لمطلع الشمس كيف يصعد  
 حر ومعنى بكم مولد  
 عتاقة بالولا تعبدا  
 زادت معانيك على العبد  
 وحق عليك في مجلد  
 مطوق في الرياض غرد  
 خلق نحو العلا وصعد  
 يخشى لكل الورى ويعبد  
 كلا ولا عن حماك مقصد  
 واكتب على قيتى الخلد  
 سلبت منى الفؤاد باليد  
 أنت وهذا لعمرك الجد  
 مستنصراً هادياً لمهتد  
 موقفاً طامراً مؤيد  
 بخير ما طالع وأسعد

يا شيخ الإسلام يا إماماً  
 ياذا التصانيف ليس يلقى  
 لو رام تعددها حسود  
 شرحت صدر الحديث لما  
 ورحت تمليه في نجوم  
 أخجل في أفقه الدرارى  
 واستخدم الكنس الجوارى  
 أنعم أذواق طاليه  
 وسار في شرقها وغرب  
 وكم طوى نشره كتاباً  
 ومن يكن علمه عطاء  
 خذها ابنة الفكر ذات شجو  
 تحتال في طرسها ومعنى  
 جمالها مطلق وحرف ال  
 وبحرها من بسيط كفى  
 من رام يقفو سنى علاما  
 رقيقة النظم ذات لفظ  
 حررها في علاك مول  
 أمسك فضل العنان لما  
 ولو أطال المديح جاءت  
 طوقته بالندى فقل في  
 ورشت منه الجناح حتى  
 وحق رب السما ومولى  
 مالى إلى غمرك التفات  
 قيدتنى بالندى فتمم  
 وكم يد قد أنلت حتى  
 هذا هو الفضل بل أبوه  
 لا زلت مستعصماً أميناً  
 مستظهيراً واثقاً رشيداً  
 يخفك البدر في كمال

فہرس



# فهرس

## الجزء الثالث عشر من فتح الباري

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
تغيير الزمان حتى تعبد الأوثان	٨٢	كتاب الفتن	
خروج النار	٨٤	ما جاء في قوله تعالى: «واتقوا فتنة لا تصيبن	
باب	٨٨	الذين ظلموا منكم خاصة»	٥
ذكر الدجال	٩٦	قول النبي صلى الله عليه: «سترون بعدي أموراً	
لا يدخل المدينة الدجال	١٠٩	تتكرونها»	٧
يأجوج وماجوج	١١٣	قول النبي صلى الله عليه: «هلاك أمتي على يدي	
		أغيلة سفهاء»	١١
		قول النبي صلى الله عليه: «ويل للمرب من شر	
		قد اقترب»	١٣
		ظهور الفتن	١٦
		لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه	٢٢
		قول النبي صلى الله عليه: «من حمل علينا	
		السلح فليس منا»	٢٦
		قول النبي صلى الله عليه: «لا ترجعوا بعدي	
		كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»	٢٩
		تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم	٣٣
		إذا التقى المسلمان بسيفيهما	٣٥
		كيف الأمر إذا لم تكن جماعة	٣٨
		من كره أن يكثر سواد الفتن والظلم	٤١
		إذا بقي في حثالة من الناس	٤٢
		التعرب في الفتنة	٤٤
		التعوذ من الفتن	٤٧
		قول النبي صلى الله عليه: «الفتنة من قبل المشرق»	٤٩
		الفتنة التي تموج كموج البحر	٥٢
		باب	٥٨
		إذا أنزل الله بقوم عذاباً	٦٤
		قول النبي صلى الله عليه للحسن بن علي: «إن ابني	
		هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فتيين من المسلمين»	٦٦
		إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه	٧٤
		لا تقوم الساعة حتى يغط أهل القبور	٨٠
كتاب الأحكام			
قول الله تعالى: «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول			
وأولي الأمر منكم»	١١٩		
الأمراء من قريش	١٢٢		
أجر من قضى بالحكمة	١٢٨		
السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية	١٣٠		
من لم يسأل الإمارة أعانه الله عليها	١٣٢		
من سأل الإمارة وكل إليها	١٣٢		
ما يكره من الحرص على الإمارة	١٣٣		
من استرعي رعية فلم ينصح	١٣٥		
من شاق شق الله عليه	١٣٨		
القضاء والفتية في الطريق	١٤٠		
ما ذكر أن النبي صلى الله عليه لم يكن له بواب	١٤٢		
الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون			
الإمام الذي فوقه	١٤٣		
هل يقضي الحاكم أو يفتي وهو غضبان	١٤٦		
من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه في أمر الناس			
إذا لم يخف الظنون والتهمة	١٤٨		
الشهادة على الخط المختوم وما يجوز من ذلك			
وما يضيق عليه	١٥٠		
متى يستوجب الرجل القضاء	١٥٦		
رزق الحكام والعاملين عليها	١٦٠		
من قضى ولاعن في المسجد	١٦٥		
من حكم في المسجد حتى إذا أتى على حد أمر			

الصفحة	الموضوع
٢١٧	من نكث بيعة .....
٢١٨	الاستخلاف .....
٢٢٤	باب .....
٢٢٨	إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة .....
٢٢٩	هل للإمام أن يمنع المجرمين وأهل المعصية من الكلام معه والزيارة ونحوه .....

### كتاب التمني

٢٣٠	ما جاء في التمني ومن تمنى الشهادة .....
٢٣١	تمني الخير .....
٢٣١	قول النبي صلى الله عليه : «لو استقبلت من أمري ما استدبرت» .....
٢٣٢	قوله : «ليت كذا وكذا» .....
٢٣٣	تمني القرآن والعلم .....
٢٣٣	ما يكره من التمني .....
٢٣٥	قول الرجل : لولا الله ما اهتدينا .....
٢٣٧	كراهية تمني لقاء العدو .....
٢٣٧	ما يجوز من اللو .....
٢٤٤	ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام .....
٢٥٢	بعث النبي صلى الله عليه الزبير طليعة وحده .....
٢٥٣	قول الله تعالى : «لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم» .....
٢٥٤	ما كان يبعث النبي صلى الله عليه من الأمراء والرسول واحداً بعد واحد .....
٢٥٦	وصاة النبي صلى الله عليه وفود العرب أن يلبغوا من وراءهم .....
٢٥٦	خبر المرأة الواحدة .....

### كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة

٢٦١	قول النبي صلى الله عليه : «بعثت بجوامع الكلم» .....
٢٦٣	الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وقول الله تعالى : «واجعلنا للمتقين إماماً» .....
٢٧٨	ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه .....

الصفحة	الموضوع
١٦٧	أن يخرج من المسجد فيقام .....
١٦٨	موعظة الإمام للخصوم .....
١٦٨	الشهادة تكون عند الحاكم في ولايته القضاء أو قبل ذلك للخصم .....
١٧٣	أمر الوالي إذا وجه أميرين إلى موضع أن يتطوعا ولا يتعاصيا .....
١٧٤	إجابة الحاكم الدعوة .....
١٧٥	هدايا العمال .....
١٧٩	استقضاء الموالي واستعمالهم .....
١٨٠	العرفاء للناس .....
١٨١	ما يكره من ثناء السلطان .....
١٨٣	القضاء على الغائب .....
١٨٤	من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه فإن قضاء الحاكم لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً .....
١٨٩	الحكم في البشر ونحوها .....
١٩٠	القضاء في قليل المال وكثيره سواء .....
١٩١	بيع الإمام على الناس أموالهم وضياعهم .....
١٩١	من لم يكثر بطعن من لا يعلم في الأمراء .....
١٩٢	الألد للخصم .....
١٩٣	إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو رد .....
١٩٤	الإمام يأتي قوماً فيصلح بينهم .....
١٩٥	يستحب للكتاب أن يكون أميناً عاقلاً .....
١٩٦	كتاب الحاكم إلى عماله ، والقاضي إلى أمنائه .....
١٩٧	هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً وحده للنظر في الأمر .....
١٩٧	ترجمة الحكام وهل يجوز ترجمان واحد .....
٢٠١	محاسبة الإمام عماله .....
٢٠١	بطانة الإمام وأهل مشورته .....
٢٠٤	كيف يبایع الإمام الناس .....
٢١١	من بايع مرتين .....
٢١٢	بيعة الأعراب .....
٢١٣	بيعة الصغير .....
٢١٣	من بايع ثم استقال البيعة .....
٢١٤	من بايع رجلاً لا يبایعه إلا للدنيا .....
٢١٦	بيعة النساء .....

الصفحة	الموضوع
٣٣٢	مشاهد النبي صلى الله عليه وآله وأمر الإسلام . . .
٣٣٥	من رأى ترك التكبير من النبي صلى الله عليه وآله عليه حجة لا من غير الرسول . . . . .
٣٤١	الأحكام التي تعرف بالدلائل وكيف معنى الدلالة وتفسيرها . . . . .
٣٤٥	قول النبي صلى الله عليه وآله : « لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء » . . . . .
٣٤٧	قول الله تعالى : « وأمرهم شورى بينهم » ، « وشاورهم في الأمر » . . . . .
٣٥٣	نهى النبي صلى الله عليه وآله على التحريم إلا ما تعرف بإباحته وكذلك أمره نحو قوله حين أحلوا : أصيبوا من النساء . . . . .
٣٥٥	كراهية الاختلاف . . . . .

## كتاب التوحيد

الرد على الجهمية وغيرهم

ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وآله إلى  
 ٣٥٩ ..... توحيد الله تعالى  
 قول الله تعالى: ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن  
 ٣٧٠ ..... أيأ ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾  
 قول الله تعالى: ﴿إن الله هو الرزاق ذو القوة  
 ٣٧٢ ..... المتين﴾  
 قول الله تعالى: ﴿عالم الغيب فلا يظهر على  
 ٣٧٤ ..... غيبه أحدا﴾  
 ٣٧٨ ..... قول الله تعالى: ﴿السلام المؤمن﴾  
 ٣٧٩ ..... قول الله تعالى: ﴿ملك الناس﴾  
 قول الله: ﴿وهو العزيز الحكيم﴾، ﴿سبحان  
 ٣٨٠ ..... ربك رب العزة﴾، ﴿والله العزة ولرسوله﴾ ...  
 قول الله تعالى: ﴿وهو الذي خلق السموات  
 ٣٨٣ ..... والأرض بالحق﴾  
 ٣٨٤ ..... ﴿وكان الله سميعاً بصيراً﴾  
 ٣٨٧ ..... ﴿قل هو القادر﴾  
 مقلب القلوب وقول الله تعالى: ﴿ونقلب  
 ٣٨٨ ..... أفئدتهم وأبصارهم﴾  
 ٣٨٩ ..... إن الله مائة اسم إلا واحدة

الموضوع	الصفحة
الافتداء بأفعال النبي صلى الله عليه	٢٨٨
ما يكره من التعمق والتنازع والغلو في الدين	٢٨٩
والبدع	٢٩٥
إثم من أوى محدثاً	٢٩٥
ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس	٣٠٣
ما كان النبي صلى الله يسأل ما لم ينزل عليه	٣٠٥
الوحي فيقول: لا أدري أو لم يجب حتى ينزل	٣٠٦
الله عليه الوحي ولم يقل برأي ولا بقياس لقوله	٣٠٩
تعالى: ﴿بما أراك الله﴾	٣٠٩
تعليم النبي صلى الله عليه أمته من الرجال	٣١١
والنساء بما علمه الله ليس برأي ولا تمثيل	٣١٢
قول النبي صلى الله عليه: «لا تزال طائفة من	٣١٤
أمتي ظاهرين على الحق وهم أهل العلم»	٣١٤
قول الله تعالى: ﴿أو يلبسكم شيعاً﴾	٣١٥
من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبين قديين الله	٣١٦
حكمهما ليفهم السائل	٣١٦
ما جاء في اجتهاد القضاء بما أنزل الله	٣١٦
قول النبي صلى الله عليه: «لتبعن سنن من	٣١٦
قبلكم»	٣١٦
إثم من دعا إلى ضلالة أو سن سنة سيئة	٣١٦
ما ذكر النبي صلى الله عليه وحض على اتفاق	٣١٦
أهل العلم وما أجمع عليه الحرمان مكة والمدينة	٣١٦
وما كان بها من مشاهد النبي صلى الله عليه	٣١٦
والمهاجرين والأنصار ومصلى النبي صلى الله	٣١٦
عليه والمنبر والقبر	٣١٦
قول الله تعالى: ﴿ليس لك من الأمر شيء﴾	٣١٦
﴿وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً﴾	٣١٦
﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً﴾ وما أمر النبي	٣١٦
صلى الله عليه بلزوم الجماعة وهم أهل العلم	٣١٦
إذا اجتهد العالم أو الحاكم فأخطأ خلاف الرسول	٣١٦
من غير علم فحكمه مردود لقول النبي صلى الله	٣١٦
عليه: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»	٣١٦
أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ	٣١٦
الحجة على من قال: إن أحكام النبي صلى الله	٣١٦
عليه كانت ظاهرة وما كان يغيب بعضهم من	٣١٦

الصفحة	الموضوع
٤٨٥	﴿وكلّم الله موسى تكليماً﴾
٤٩٦	كلام الرب مع أهل الجنة
٤٩٧	ذكر الله تعالى بالأمر، وذكر العباد بالدعاء والتضرع والرسالة والإبلاغ
٤٩٩	قول الله: ﴿فلا تجعلوا لله أنداداً﴾
٥٠٤	قوله تعالى: ﴿وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم﴾
٥٠٥	قول الله تعالى: ﴿كل يوم هو في شأن﴾
٥٠٨	قول الله عز وجل: ﴿لا تحرك به لسانك﴾
٥٠٩	قول الله تعالى: ﴿وأسرّوا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور﴾
٥١١	قول النبي صلى الله عليه: «رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل والنهار»
٥١٢	قول الله: ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته﴾
٥١٧	﴿قل فاتوا بالتوراة فاتلوها﴾
٥١٩	وسمى النبي صلى الله عليه الصلاة عملاً وقال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»
٥٢٠	﴿إن الإنسان خلق هلوعاً﴾
٥٢١	ذكر النبي صلى الله عليه وروايته عن ربه
٥٢٥	ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها وكتب الله بالعربية وغيرها
٥٢٧	قول النبي صلى الله عليه: «الماهر بالقرآن مع سفره الكرام البررة، وزينوا القرآن بأصواتكم»
٥٣٠	﴿فاقرؤوا ما تيسر من القرآن﴾
٥٣٠	قول الله: ﴿ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر﴾
٥٣٢	قول الله تعالى: ﴿بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ﴾، «والطور وكتاب مسطور»
٥٣٦	قول الله: ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾، «إن كل شيء خلقناه بقدر»
٥٤٥	قراءة الفاجر أو المنافق وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم
٥٤٧	قول الله: ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة﴾
٥٥٦	خاتمة أبي ذر

الصفحة	الموضوع
٣٩٠	السؤال بأسماء الله والاستعاذة بها
٣٩٣	ما يذكر في الذات والنعوت وأسماء الله
٣٩٥	قول الله تعالى: ﴿ويحذركم الله نفسه﴾، وقوله جل ذكره: ﴿تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك﴾
٤٠٠	قول الله عز وجل: ﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾
٤٠١	قول الله عز وجل: ﴿ولتصنع على عيني﴾
٤٠٢	قول الله عز وجل: ﴿هو الخالق البارئ المصور﴾
٤٠٣	قول الله عز وجل: ﴿لما خلقت بيدي﴾
٤١١	قول النبي صلى الله عليه: «لا شخص أغير من الله»
٤١٣	﴿قل أي شيء أكبر شهادة﴾، «وكان عرشه على الماء»، «وهو رب العرش العظيم»
٤٢٦	قول الله تعالى: ﴿تخرج الملائكة والروح إليه﴾
٤٢٩	قول الله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾
٤٤٣	ما جاء في قول الله عز وجل: ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾
٤٤٧	قول الله: ﴿إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا﴾
٤٤٧	ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرها من الخلائق
٤٤٩	﴿ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين﴾
٤٥١	قول الله تعالى: «(إنما أمرنا لشيء إذا أردناه)»
٤٥٣	قول الله عز وجل: ﴿قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي﴾
٤٥٤	في المشيئة والإرادة: ﴿وما تشاؤون إلا أن يشاء الله﴾ وقول الله تعالى: ﴿تؤتي الملك من تشاء﴾
٤٦١	قول الله عز وجل: ﴿ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير﴾
٤٦٩	كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة
٤٧١	قوله تعالى: ﴿أنزله بعلمه والملائكة يشهدون﴾
٤٧٢	قول الله عز وجل: ﴿يريدون أن يبدلوا كلام الله﴾
٤٨١	كلام الرب يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم



المحقق في سطور



## عبد القادر شيبه الحمد

١ - ولد في مصر سنة ١٣٤٠ هـ من أسرة تنتمي إلى قبيلة بني هلال المعروفة التي انتقلت من الجزيرة العربية في منتصف القرن الرابع الهجري، وهلال هو ابن عامر بن صعصعة بن قيس عيلان من مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

٢ - حفظ القرآن الكريم في الكتّاب، ثم التحق بالجامع الأزهر، وحصل منه على «شهادة العالمية».

٣ - عمل مدرساً في مصر لمدة عشر سنوات، ثم انتقل بأسرته إلى المملكة العربية السعودية، وتولى التدريس في معهد بريدة العلمي ابتداء من ١٣٧٦/١/١ هـ إلى أن عُيّن مدرساً في كليتي الشريعة واللغة العربية في الرياض في مطلع العام الدراسي ١٣٧٠ هـ، واستمر في عمله هذا حتى عُيّن مدرساً بالقسم العالي في الجامعات الإسلامية في ١٣٨٢/٥/١ هـ، ودرّس في كليات الشريعة والدعوة وأصول الدين والقرآن في الجامعة، وانتدب للتدريس في المعهد العالي للدعوة الإسلامية التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ثم نقل إلى التدريس في قسم الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

كما قام بتفسير القرآن العظيم في المسجد النبوي وأنهى في أربعة عشر عاماً.

٤ - من مؤلفاته المطبوعة: (حقوق المرأة في الإسلام) و(الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة) و(إمتاع العقول بروضة الأصول في أصول الفقه) و(إثبات القياس في الشريعة الإسلامية والرد على منكره) و(من المذاهب الهدامة) و(تحقيقات عن ليلة القدر) و(قصص الأنبياء: القصص الحق) و(القصص الحق في سيرة سيد الخلق) وتفسير سورة (ص) و(ق) و(النجم) و(اقتربت الساعة) التي أملت على طلبة الشهادة العالية في كلية اللغة العربية بالرياض عام ١٣٧٩ هـ، وطُبعت تحت عنوان (أضواء على التفسير) في مجلة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة. وقصيدة النصيحة وشرحها المسمى بالروضة الفسيحة.

ومن مؤلفاته المطبوعة أيضاً: (تهذيب التفسير وتجريد التأويل مما ألحق به من الأباطيل وردىء الأقاويل) وقد تم منه من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة التوبة في ستة مجلدات.

ونظراً إلى أن جميع طبعات فتح الباري قد وضع عليها متن البخاري بغير الرواية التي شرح الحافظ بن حجر فتح الباري عليها، حيث نصّ في مقدمة الفتح على اقتصاره في شرحه على أئقن الروايات عنده، وهي رواية أبي ذر الهروي عن مشايخه الثلاثة المستملي والسرخسي والكشميهني لضبطه لها وتمييزه لاختلاف سياقها مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها. وقد وجد المحقق نسخة أبي ذر الهروي هذه في قسم المخطوطات في مكتبة المسجد النبوي، وهي نسخة جيدة جداً قد كتبت بالخط المغربي وعلى غلافها توثيقاتها سنة ٥٤٩ هجرية ونسخة أخرى بمكتبة الجامعة الأزهر، وهذا هو الكتاب بعد تقديمه وتحقيقه والتعليق عليه.

تنبيه:

إلى القارئ الكريم يرجى تكهماً في حال عثورك على أي خطأ مطبعي مراسلة المحقق، وذلك على العنوان التالي:

الرياض: ص.ب: ٨٨١٣٥ - الرمز: الرياض - ١١٦٦٢

أو على البريد الإلكتروني:

E-Mail: SHIBATALHAMAD@Yahoo.com